بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وآله اجمعين هذا كتاب الشفاء للشيخ الرئيس ابي
علي الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله وفي صدره كلام لابي عبيد عبد الواحد بن محمد الجوزجاني
قال ابو عبيد احمد الله على نعمه واسئله التوفيق لمرضاته واصلي على نبيه محمد واله وبعد فقد كانت
محبتي للعلوم الحكمية ورغبتي في اقتباس المعارف الحقيقية دعتاني الى الجلاء عن الوطن والمهاجرة الى مستقر
الشيخ الرئيس ابي علي رحمه الله من البلاد اذ كان زماننا قد نبع الى من خبره وعرض علي من كلامه ما يقتضي الميل اليه
عن سائر من يذكر بهذه الصناعة ويعتزي الى هذه الجملة وقد كان بلغني من خبره انه مهر في هذه العلوم
وهو حديث السن يستزيد به الشباب ولا ادرى على عقدين من العمر وانه كثير التصانيف الا انه قليل الضن بها
والرغبة في ضبط نسخها فخفت رغبتي في قصده وملازمته والالحاح عليه والالتماس منه ان يهتم
بالتصنيف واهتم بالضبط فيمته وهو بجرجان وسنه قريب من اثنين وثلثين سنة وقد بلي
بخدمة السلطان والتصرف في عمله وقد شغل ذلك اوقاته فلا ينتهز الا الفرص الخفاف واستملي فيها
شيئا من المنطق والطبيعيات واذا دعوته الى التصانيف الكبار والى الشروح احال على ما عمل من الشروح
وصنفه من الكتب في بلاده وقد كان بلغني تفرقها وتشتتها وضن من يملك منها نسخة بها وانما هو
فلم يكن من عادته ان يحفظ لتصنيفه نسخة كما لم يكن من عادته ان يحرره من الدستور او يخرج من السواد
وانما يملي ويكتبا للنسخة ويعطيها ملتمسها منه ومع ذلك فقد تواترت عليه المحن وغالت الكتب الغوايل
فبقيت معه عشر سنين انتقل فيها من جرجان الى الري ومن الري الى همذان وشغل بوزارة الملك
شمس الدولة قدس الله روحه ورضي عنه وكان اشتغاله بذلك حشمة علينا وضنا كالمروز جالا
وقد كان وهن الرجاء ايضا في تحصيل تصانيفه الفائتة فالتمسنا منه اعادتها فقال اما الاشتغال
بالالفاظ وشرحها فامر لا يسعه وقتي ولا تنشط له نفسي فان قنعتم بما يتيسر لي من عندي عملت لكم
تصنيفا جامعا على الترتيب الذي يتفق لي فبذلنا له الرضا بما منّ به وحرصنا على ان يقع من الابتداء
بالطبيعيات فشرع في ذلك وكتب قريبا من عشرين ورقة ثم انقطع عنه بالقواطع السلطانية وضرب
الدهر ضرباته واخترم ذلك الملك رحمه الله وآثر هو ان لا يقيم في تلك الدولة ولا يعاود تلك الخدمة
وذكر ان الاحتياط له فيما استحبه من ذلك ان يستتر مترقبا فرصة الانفصال عن تلك الديار فصادف

من

من خلوة وفراغا اغتنمه واخذ في تتميم كتاب الشفاء واقبل هو بنفسه على تصنيفه اقبالا اجدّ وفرغ من
الطبيعيات والالهيات خلا كتابي الحيوان والنبات في مدة عشرين يوما من غير رجوع الى كتاب يحضره انما
اعتمد طبعه فقط وشرع في المنطق وكتب الخطبة وما يتصل بها ثم ان اعيان تلك الدولة نقموا عليه استنادا
واستنكروا عزمه في المفارقة وظنوا انه لمكيدة اولما الا تجنبه معاديه وحرض بعض خلص خدمه على توريطه
في مهلكة ليفوز بما لا عنده من متاع الدنيا فدل عليه طلابه وكانوا ممن سلف له عندهم صنايع تحرم عليهم
فضلا بالامعان لو كانوا للمعروف ذاكرين ووقفهم على مكانه فاستوثقوا منه بابعاد عن طلعة فردها ذو تغريبها
قدر اربعة اشهر ريث ما تفرد اسباب تلك الناحية على فصل من الامر وتداركها المنازعون فافرج عنه وسيم
معاودة الوزارة فاعتذر واستمهل فعذروه وهناك اشتغل بالمنطق وتمكن من الكتب فعرض من ذلك ان حاذا
وجرى على ترتيب القوم فيها وتكلم على ما استنكره من اقوالهم فطال المنطق وتم باصفهان واما الرياضيات
فقد كان عملها على سبيل الاختصار في سالف الزمان فرأى ان يضيفها الى كتاب الشفاء وصنف ايضا النبات
والحيوان وفرغ من هذه الكتب ونحا في اكثر كتاب الحيوان كتاب ارسطوطاليس الفيلسوف وزاد فيها
من ذلك زيادات وبلغ سنه حينئذ اربعين وغرضي في اقتصاص هذه القصص ان يوقف على السبب في اعراضه
من شرح الالفاظ وفي اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق وما بين ترتيبه لكتب الطبيعيات والالهيات
وان يتعجب من اقتداره على تصنيفه ما صنفه لكتب الطبيعيات والالهيات في مدة عشرين يوما وكتب
غاية عنه انما يملي عليه قلبه المشغول بما مني به فقط وسيجد المتأمل لهذا الكتاب بعين الاعتبار من النكت
والنوادر والتفريعات والبيانات ما لا يجد في جملة كتب السالفين والله الموفق لما فيه الخيرة وهذا ابتداء
الكتاب وكلام الشيخ الرئيس رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الجملة الاولى في المنطق
وهي تسعة فنون الفن الاول من الجملة الاولى في المدخل وهو مقالتان المقالة
الاولى منهما تشتمل على اربعة عشر فصلا الاول في الاشارة الى ما يشتمل عليه الكتاب الثاني
في التنبيه على الاغراض في العلوم والمنطق الثالث في منفعة المنطق الرابع في موضوع المنطق
الخامس في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف والكلي والجزئي والعرضي والذاتي والذي يقال في جواب
ما هو والذي لا يقال السادس في تعقب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي السابع في تعقب ما قاله الناس
في الدال على الماهية الثامن في قسمة اللفظ المفرد الكلي الى اقسامه الخمسة التاسع في الجنس
العاشر في النوع ووجه انقسام الكلي اليه الحادي عشر في تعقب رسوم النوع الثاني عشر
في الطبيعي والعقلي والمنطقي وما قبل الكثرة وفي الكثرة ومع الكثرة من هذه المعاني الخمسة الثالث عشر
في الفصل الرابع في الخاصة والعرض العام المقالة الثانية تشتمل على اربعة فصول
الاول في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة واولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل الثاني
في المشاركات والمباينات بين الجنس والنوع الثالث في المشاركات والمباينات الباقية الرابع في مناسبة
بعض هذه الخمسة مع بعض المقالة الاولى من الفن الاول من الجملة الاولى
وهي في علم المنطق فصل في الاشارة الى ما يشتمل عليه كتاب الشفاء قال الشيخ الرئيس ابو علي
الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله وبعد حمد الله والثناء عليه كما هو اهله والصلوة على نبيه محمد
وآله فان غرضنا في هذا الكتاب الذي نرجو ان يمهلنا الزمان الى ختمه ويصحبنا التوفيق من الله في نظمه
ان نودعه لباب ما تحققناه من الاصول في العلوم الفلسفية المنسوبة الى الاقدمين المبنية على النظر
المرتب المحقق والاصول المستنبطة بالافهام المتعاونة على ادراك الحق المجتهد فيه زمانا طويلا حتى
استقام آخره على جملة اتفقت عليها اكثر الآراء وهجرت معها غواشي الاهواء وتحرينا ان نودع اكثر
الصناعة وان نشير في كل موضع الى موقع الشبهة ونحلها بايضاح الحقيقة بقدر الطاقة ونورد الفروع
مع الاصول الا ما اثق بانكشافه لمن استبصر بما نبصره ونحقق ما نصوره او ما عزب عن ذكري ولم يلح
لفكري واجتهدت في اختصار الالفاظ جدا ومجانبة التكرار اصلا الا ما يقع غلطا او سهوا وتنكبت
التطويل في مناقضة مذاهب جلية البطلان ومكفية الشغل بما نقرره من الاصول ونعرفه من القوانين
ولا يوجد في كتب القدماء شيء يعتد به الا وقد ضمناه كتابنا هذا فان لم يوجد في الموضع الجاري باثباته
فيه العادة وجد في موضع آخر رأيت انه اليق به وقد اضفت الى ذلك مما ادركته بفكري وحصلته

فردجان ع

بنظري وخصوصاً في علم الطبيعة وما بعدها وفي علم المنطق لمن احب وقد جرت العادة بان يطول بمبادئ المنطق
باشياء ليست منطقية وانما هي لصناعة الحكمة اعني الفلسفة الاولى فتجنبت ايراد شيء من ذلك واضاعة
الزمان به واخرته الى موضعه ثم رأيت ان اتلو هذا الكتاب بكتاب آخر اسميه كتاب اللواحق يتم مع عمري
ويورخ بما يفرغ منه في كل سنة يكون كالشرح لهذا الكتاب وكتفريع الاصول فيه وبسط الموجز من
معانيه ولي كتاب غير هذين الكتابين اوردت فيه الفلسفة على ما هي عليه في الطبع وعلى ما يوجبه الرأي
الصريح الذي لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ولا يتقى فيه من شق عصاهم ما يتقى في غيره وهو
كتابي في الفلسفة المشرقية • واما هذا الكتاب فاكثر بسطا واشد مع الشركاء من المشائين مساعدة
ومن اراد الحق الذي لا مجمجة فيه فعليه بطلب ذلك الكتاب • ومن اراد الحق على طريق فيه ترضية ما الى
الشركاء وبسط كثير وتلويح بما لو فطن له لاستغنى عن الكتاب الآخر فعليه بهذا الكتاب ولما افتتحت
هذا الكتاب ابتدأت بالمنطق وتحريت ان احاذي به ترتيب كتب صاحب المنطق واوردت في ذلك
من الاسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة ثم تلوته بالعلم الطبيعي فلم يتفق لي في اكثر الاشياء
محاذاة تصنيف المؤتم به في هذه الصناعة وتذاكيره ثم تلوته بالهندسة فاختصرت كتاب الاسطقسات
لاقليدس اختصارا لطيفا وحللت فيه الشبه واقتصرت عليه ثم اردفته باختصار كذلك لكتاب المجسطي
في الهيئة يتضمن مع الاختصار تفهيما وبيانا والحقت به من الزيادات بعد الفراغ منه ما وجب ان يعلمه
المتعلم حتى يتم به الصناعة ويطابق فيه بين الاحكام الرصدية والقوانين الطبيعية ثم تلوته باختصار
لطيف لكتاب المدخل في الحساب ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذي انكشف لي
مع بحث طويل ونظر دقيق على الاختصار ثم ختمت الكتاب بالعلم المنسوب الى ما بعد الطبيعة على اقسامه
ووجوهه مشارا فيه الى جمل من علم الاخلاق والسياسات الى ان اصنف فيه كتابا جامعا مفردا
وهذا الكتاب وان كان صغير الحجم فهو كثير العلم ويكاد لا يفوت متأمله ومتدبره اكثر الصناعة
الى زيادات لم تجر العادة بسماعها من كتب اخرى واول الجمل التي فيه هو علم المنطق وقبل ان نشرع
في علم المنطق نشير الى ماهية هذه العلوم اشارة موجزة ليكون المتدبر لكتابنا هذا كالمتطلع على جمل
من الاغراض **فصل** في التنبيه على الاغراض في العلوم والمنطق فنقول ان الغرض في الفلسفة ان يوقف
على حقائق الاشياء كلها على قدر ما يمكن الانسان ان يقف عليه والاشياء الموجودة اما اشياء موجودة
في الاعيان ليس وجودها باختيارنا وفعلنا • واما اشياء وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفة الامور
التي من القسم الاول تسمى فلسفة نظرية • ومعرفة الامور التي من القسم الثاني تسمى فلسفة عملية •
والفلسفة النظرية انما الغاية فيها تكميل النفس بان تعلم فقط والفلسفة العملية انما الغاية فيها تكميل
النفس لا بان تعلم فقط بل بان تعلم ما تعمل به فتعمل فالنظرية غايتها اعتقاد رأي ليس بعمل • والعملية
غايتها معرفة رأي هو في عمل فالنظرية اولى بان تنسب الى الرأي • والاشياء الموجودة في الاعيان
التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الاولى على قسمين • احدهما الامور التي تخالط الحركة
والثاني الامور التي لا تخالط الحركة مثل العقل والباري • والامور التي تخالط الحركة على قسمين
فانها اما ان تكون لا وجود لها الا بحيث يجوز ان تخالط الحركة مثل الانسانية والتربيع وما اشبه ذلك
واما ان يكون لها وجود من دون ذلك فالموجودات التي لا وجود لها الا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة
على قسمين فانها اما ان تكون لا في القوام ولا في الوهم يصح عليها ان تجرد عن مادة معينة كصورة
الانسانية والفرسية • واما ان يكون يصح عليها ذلك في الوهم دون القوام مثل التربيع فانه لا يحوج
حينئذ تصوره الى ان يخص بنوع مادة او يلتفت الى حال حركة • واما الامور التي يصح ان تخالط الحركة
ولها وجود دون ذلك فهي مثل الهوية والوحدة والكثرة والعلية فتكون الامور التي يصح عليها ان
تجرد عن الحركة اما ان تكون صحتها صحة الوجوب • واما ان لا تكون صحتها صحة الوجوب بل تكون
بحيث لا يمتنع لها ذلك مثل حال الوحدة والهوية والعلية والعدد الذي هو الكثرة وهذه فاما ان ينظر اليها
من حيث هي هي فلا يفارق ذلك النظر اليها من حيث هي مجردة فانها تكون من جملة النظر الذي تكون في
الاشياء لا من حيث هي في مادة اذ هي من حيث هي لا في مادة • واما ان ينظر اليها من حيث عرض لها عرض
لا يكون في الوجود الا في المادة وهذا على قسمين اما ان يكون ذلك العرض لا يصح توهمه ان يكون



لا مع نسبة الى المادة النوعية والحركة مثل النظر في الواحد من حيث هو نار او هواء وفي الكثير من حيث
هو اسطقسات وفي العلة من حيث هي مثلا حرارة او برودة وفي الجوهر العقلي من حيث هو نفس اي
مبدأ حركة بدن وان كان يجوز مفارقته بذاته • واما ان يكون ذلك العرض وان كان لا يعرض الا مع نسبة
الى مادة ومخالطة حركة فانه قد يتوهم احواله ويبحث عنها من غير نظر في المادة المعينة والحركة فالنظر المذكور
مثل الجمع والتفريق والضرب والقسمة والتجذير والتكعيب وسائر الاحوال التي تلحق العدد فان ذلك
تلحق العدد وهو في اوهام الناس او في موجودات متحركة منقسمة مفترقة ومجتمعة ولكن تصور ذلك قد يجرد
تجريدا ما حتى لا يحتاج فيه الى تعيين مواد نوعية فاصناف العلوم اما ان يتناول اذن اعتبار الموجودات من
حيث هي في الحركة تصورا وقواما وتتعلق بمواد مخصوصة الانواع واما ان يتناول اعتبار الموجودات من
حيث هي مفارقة لتلك تصورا لا قواما واما ان يتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة قواما وتصورا
فالقسم الاول من العلوم هو العلم الطبيعي • والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض وعلم العدد المشهور
منه • واما معرفة طبيعة العدد من حيث هو عدد فليس لذلك العلم • والقسم الثالث هو العلم الالهي واذا
الموجودات في الطبع على هذه الاقسام الثلثة فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه واما الفلسفة العملية
فاما ان يتعلق بتعليم الآراء التي ينتظم باستعمالها المشاركة الانسانية العامية وتعرف بتدبير المدينة
ويسمى علم السياسة • واما ان يكون ذلك لتعلق بما ينتظم به المشاركة الانسانية الخاصية وتعرف بتدبير
المنزل • واما ان يكون ذلك لتعلق بما ينتظم به حال الشخص الواحد في زكاء نفسه ويسمى علم الاخلاق وجميع
ذلك انما يتحقق صحة جملته بالبرهان النظري وبالشهادة الشرعية ويتحقق تفصيله وتقديره بالشريعة
الالهية • والغاية في الفلسفة النظرية معرفة الحق • والغاية في الفلسفة العملية معرفة الخير وماهيات
الاشياء قد تكون في اعيان الاشياء وقد تكون في التصور فيكون لها اعتبارات ثلثة • اعتبار
الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة الى احد الوجودين وما يلحقها من حيث هي كذلك • واعتبار لها
من حيث هي في الاعيان فيلحقها حينئذ اعراض تخص وجودها ذلك من حيث هي في الاعيان • واعتبار لها
من حيث هي في التصور فيلحقها حينئذ اعراض تخص وجودها ذلك مثل الوضع والحمل ومثل الكلية
والجزئية في الحمل والذاتية والعرضية في الحمل وغير ذلك مما ستعلمه فانه ليس في الموجودات الخارجة
ذاتية ولا عرضية حملا ولا كون الشيء مبتدأ ولا كونه خبرا ولا مقدمة ولا قياسا ولا غير ذلك
واذا اردنا ان نتفكر في الاشياء ونعلمها فنحتاج ضرورة الى ان ندخلها في التصور فتعرض لها
ضرورة الاحوال التي تكون في التصور فنحتاج ضرورة الى ان نعتبر الاحوال التي لها في التصور خصوصا
ونحن نروم بالفكر ان نستدرك المجهولات وانما يكون ذلك من المعلومات والامور انما تكون مجهولة
بالقياس الى الذهن لا محالة وكذلك انما تكون معلومة بالقياس اليه والحال والعارض الذي يعرض لها حتى
ينتقل من معلومها الى مجهولها هو حال وعارض يعرض لها في التصور وان كان ما لها في ذاتها ايضا
موجودا مع ذلك فمن الضرورة ان يكون لنا علم بهذه الاحوال وانها كم هي وكيف هي وكيف تعتبر
في هذا الغرض ولان هذا النظر ليس نظرا في الامور من حيث هي موجودة احد نحوي الوجودين المذكورين
بل من حيث ينفع في ادراك احوال ذينك الوجودين فمن يكون الفلسفة عنده متناولة للبحث عن الاشياء
من حيث هي موجودة ومنقسمة الى الوجودين المذكورين فلا يكون هذا العلم عنده جزءا من الفلسفة
ومن حيث هو نافع في ذلك فيكون عنده آلة في الفلسفة ومن يكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث
نظري ومن كل وجه يكون هذا ايضا عنده جزءا من الفلسفة وآلة لسائر اجزاء الفلسفة وسنزيد
هذا شرحا فيما بعد والمشاجرات التي تجري في مثل هذه المسئلة فهي من الباطل ومن الفضول •
اما من الباطل فلانه لا تناقض بين القولين فان كل واحد منهما يعني بالفلسفة معنى آخر • واما من الفضول
فان الشغل بامثال هذه الاشياء ليس مما يجدي شيئا وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق وهو
النظر في هذه الامور المذكورة من حيث يتأدى منها الى اعلام المجهول وما يعرض لها من حيث
هي كذلك لا غير **فصل في منفعة المنطق** لما كان استكمال الانسان من جهة ما هو انسان
ذو عقل على ما سيتضح لك في موضعه هو في ان يعلم الحق لاجل نفسه والخير لاجل العمل به واقتنائه
وكانت الفطرة الاولى والبديهة من الانسان وحدهما قليلتي المعونة على ذلك وكان جل ما يحصل له

ما يكتسب برح

من ذلك انما يحصل بالاكتساب وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول وكان مكتسب المجهول هو المعلوم وجب
ان يكون الانسان يبتدئ اولا فيعلم انه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات
وانتظامها في نفسها حتى يفيد العلم بالمجهول حتى اذا رتبت في الذهن الترتيب الواجب فحصلت فيه
صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب انتقل الذهن منها الى المجهول المطلوب فعلمه وكما ان الشيء يعلم
من وجهين ○ احدهما ان يتصور فقط حتى اذا كان له اسم فنطق به تمثل معناه في الذهن وان لم يكن
هناك صدق او كذب كما اذا قيل انسان او قيل افعل كذا فانك اذا وقفت على معنى ما يخاطب به من
ذلك كنت تصورته ○ والثاني ان يكون مع التصور تصديق فيكون اذا قيل لك مثلا ان كل بياض
عرض لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط بل صدقت انه كذلك واما اذا شككت انه
كذلك او ليس كذلك فقد تصورت ما يقال فانك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ولكنك
لم تصدق به بعد وكل تصديق فيكون مع تصور ولا ينعكس والتصور في مثل هذا المعنى يفيدك
ان يحدث في الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منها كالبياض والعرض والتصديق هو
ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء انفسها انها مطابقة لها والتكذيب
يخالف ذلك كذلك الشيء يجهل من وجهين ○ احدهما من جهة التصور ○ والثاني من جهة التصديق
فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوما الا بالكسب ويكون كسب كل واحد منهما بمعلوم سابق
متقدم وبهيئة وصفة تكون لذلك المعلوم لاجلها ينتقل الذهن من العلم بها الى العلم بالمجهول
فههنا شيء من شأنه ان يفيد العلم بالمجهول تصوره وشيء من شأنه ان يفيد العلم بالمجهول تصديقه ولم تجر شيء
العادة بان يفرض للمعنى الجامع من حيث انه علم يفيد علم تصور شيء اسم جامع او لم يبلغنا لانه منه حد
ومنه رسم ومنه مثال ومنه علامة ومنه اسم على ما ستتضح لك وليس لما يشترك فيه اسم عام
واما الشيء الذي يترتب ترتيبا ما ليعلم به غيره على سبيل التصديق فان ذلك الشيء يسمى كيف
كان حجة فمنه قياس ومنه استقراء ومنه تمثيل ومنه اشياء اخرى فغاية علم المنطق ان يفيد الذهن
معرفة هذين الشيئين فقط وهو ان يعرف الانسان انه كيف يجب ان يكون القول الموقع للتصور حتى
يكون معرفا حقيقة ذات الشيء وكيف يكون حتى يكون دالا عليه وان لم يتوصل به الى حقيقة ذاته
وكيف يكون فاسدا مخيلا انه يفعل ذلك ولا يكون يفعل ذلك ولم يكن كذلك وما الفصول التي
بينها وايضا ان يعرف الانسان انه كيف يكون القول الموقع للتصديق حتى يكون موقعا تصديقا يقينيا
بالحقيقة لا يصح انتقاضه وكيف يكون حتى يكون موقعا تصديقا يقارب اليقين وكيف يكون بحيث
يظن به انه على احدى الصورتين ولا يكون كذلك بل يكون باطلا فاسدا وكيف يكون حتى يوقع غلبة ظن
به وميل نفس وقناعة من غير تصديق جزم وكيف يكون القول حتى يؤثر في النفس ما يؤثره التصديق
والتكذيب من اقدام وامتناع وانبساط وانقباض لا من حيث يوقع تصديقا بل من حيث يخيل فكثير من
الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق فانك اذا قلت للعسل انه مرة مقيئة نفرت الطبيعة عن
تناوله مع تكذيب لذلك البتة كما تنفر لو كان هناك تصديق او شبيها به قريبا منه وما الفصول التي
بينها ولما كانت كذلك وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصد هذين الغرضين الى مقدمات
منها يتوصل الى معرفة الغرضين وهذه الصناعة هي المنطق وقد يتفق للانسان ان ينبعث عن غريزته
حد موقع للتصور وحجة موقعة للتصديق الا ان ذلك يكون شيئا غير صناعي ولا يؤمن غلطه في غيره
فانه لو كانت الغريزة والقريحة مما يكفينا في ذلك طلب الصناعة كما في كثير من الامور لكان لا يعرض
من الاختلاف والتناقض في المذاهب ما عرض ولكان الانسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد
وقت اذا اعتمد قريحته بل الفطرة الانسانية غير كافية في ذلك ما لم يكتسب الصناعة كما انها غير
كافية في كثير من الاعمال الاخر وان كان قد يقع له في بعضها اصابة كرمية من غير رام وليس ايضا اذا
حصلت له الصناعة بالمبلغ الذي للانسان ان يحصل له منها كانت كافية من كل وجه حتى لا يغلط البتة الصفة
اذ الصناعة قد يذهل عنها ويقع العدول عن استعمالها في كثير من الاحوال لا ان الصناعة في نفسها
غير ضابطة وغير ضادة عن الغلط لكنه قد يعرض هناك امور احدها من جهة ان الصانع لا يكون
قد استوفى الصناعة بكمالها ○ والثاني انه يكون قد استوفاها لكنه في بعض المواضع اهملها واكتفى

بالقريحة

بالقريحة ○ والثالثة انه قد يعرض لها كثيرا ان يعجز عن استعمالها او يذهب عنها على انه وان كان ذلك فان
صاحب العلم اذا كان صاحب الصناعة واستعمالها المركز بما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادة منها ومع ذلك
فانه اذا عاود فعلا من افعال الصناعة عليه مرة او مرارا كثيرة تمكن من تداركها اذا كان وقع منه سهو فيه لان
صاحب الصناعة اذا اهتدى عليه مرة ومرارا تمكن من الاستصلاح الا ان يكون ناشيا في البلادة فاذا كان
كذلك فلا يقع له السهو في مهمات صناعته التي يعنيه المعاودة فيها وان وقع له سهو في فوائده والانسان
في معتقداته امور مهمة جدا وامور دونها في الاهتمام صاحب صناعة المنطق فاذا يجتهد فيكالا
في الميزان عن عمله علما والمراجعات الصناعية فقد يبلغ بها امانه من الغلط كمن
يجمع تفاصيل حساب واحد مرارا للاستظهار فتزول عنه الشبهة في عقد الجملة فهذه الصناعة لا بد
منها في استكمال الانسان الذي يريد خاصية بكفيه الكسب وتنسبه هذه الصناعة الى الروية التي
تسمى النطق الداخل كنسبة النحو الى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارج وكنسبة العروض الى الشعر لكن
العروض ليس ينفع كثيرا في قرض الشعر بل الذوق السليم يغني عنه والنحو العربي قد يغني عنه ايضا الفطرة
البدوية واما هذه الصناعة فلا غنى عنها للانسان المكتسب العلم بالنظر والروية الا ان يكون انسانا
مؤيدا من عند الله فيكون نسبته الى الروي نسبة البدوي الى المتعربين فصل في موضوع المنطق
ليس يمكن ان يحصل الذهن من معنى واحد مفرد فانا اذا قلنا ان التصديق يقع سواء تعتبر
موجودا او معدوما فليس للمعنى مدخل في ايقاع التصديق بوجه لان ما يوقع التصديق هو علة التصديق
وليس يجوز ان يكون شيء علة للشيء في حالتي عدمه ووجوده فاذا لم يقع بالمفرد كأنه من غير تحصيل وجوده
او عدمه في ذاته او في حاله فلم يكن مؤديا الى التصديق بغيره واذا قرنت بالمعنى وجودا او عدما صار قضية الى
معنى آخر ○ واما التصور فانه كثيرا ما يقع بمعنى مفرد كما ستتضح لك في موضعه وذلك في قليل من
الاشياء ومع ذلك فهو في اكثر الامر ناقص ردي بل الموقع للتصور في اكثر الاشياء معان مؤلفة وكل
تأليف فانما يؤلف من امور كثيرة وكل اشياء كثيرة ففيها اشياء واحدة ففي كل تأليف اشياء واحدة
والواحد في كل مركب هو الذي يسمى بسيطا ولما كان الشيء المؤلف من عدة اشياء يستحيل ان تعرف
طبيعته مع الجهل ببسائطه فبالحري ان يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات والعلم بالمفردات
يكون على وجهين اما ان يكون علما بها من حيث هي مستعدة لان يؤلف منها التأليف المذكور ○ واما
ان يكون علما بها من حيث هي طبائع وامور يعرض لها ذلك المعنى ومثال هذا ان البيت الذي يؤلف من
خشب وغيره يحتاج مؤلفه الى ان يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين لكن الخشب واللبن
والطين احوال بسببها تصلح للبيت وللتأليف واحوال اخرى خارجة من ذلك فاما ان الخشب هو من
جوهر فيه نفس نباتية وان طبيعته حارة او باردة وان قياسه من الموجودات قياس كذا فهذا لا يحتاج اليه
باني البيت ان يعلمه ○ واما ان الخشب رخو وصلب وصحيح ومتشوش وغير ذلك فانه مما يحتاج باني
البيت الى ان يعلمه وكذلك صناعة المنطق فانها ليست تنظر في مفردات هذه الامور من حيث هي على
احد نحوي الوجود الذي في الاعيان والذي في الاذهان ولا ايضا في ماهيات الاشياء من حيث
هي ماهيات بل من حيث هي محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات وغير ذلك مما انما يعرض لهذه
المعاني من جهة ما قلناه فيما سلف ○ واما النظر في الالفاظ فهو امر تدعو اليه الضرورة وليس
للمنطقي من حيث هو منطقي شغل اول بالالفاظ الا من جهة المخاطبة والمحاورة ولو امكن ان يتعلم المنطق
بفكرة ساذجة انما تلحظ فيها المعاني وحدها لكان ذلك كافيا ولو امكن ان يطلع المحاور فيه على ما
في نفسه بحيلة اخرى لكان يغني عن اللفظ البتة ولكن لما كانت الضرورة تدعو الى استعمال الالفاظ وخصوصا
ومن المتعذر على الروية ان ترتب المعاني من غير ان يتخيل معها الفاظها بل تكاد تكون الروية مناجاة من
الانسان ذهنه بالفاظ متخيلة لزم ان تكون للالفاظ احوال مختلفة تختلف لاجلها احوال ما يطابقها
في النفس من المعاني حتى تصير لها احكام لولا الالفاظ لم تكن فاضطرت صناعة المنطق الى ان يصير
بعض اجزائها نظرا في احوال الالفاظ ولولا ما قلناه لما احتاجت ايضا الى ان يكون لها هذا الجزء
ومع هذه الضرورة فان الكلام على الالفاظ المطابقة لمعانيها كالكلام على معانيها الا ان وضع
الالفاظ احسن علما ○ واما فيما سوى ذلك فلا خير في قول من يقول ان المنطق موضوعه النظر

في موضوع المنطق

قال وكذا المعنى ليس يحكم وجوده وعدمه
حكما واحدا في ايقاع وكذلك التصديق
صح

يعني ان الحاجة في افهام المخاطب معاني الالفاظ [illegible]
ما في النفس الى الالفاظ في افهام المعاني التي في النفس
من دون الالفاظ ويحصل الى ذلك [illegible]
والاصطلاح الدال ووضع الالفاظ وصل الى ذلك
احسن علما من شيء آخر نقل من خط [illegible]

في الالفاظ من حيث تدل على المعاني وان المنطقي انما صناعته ان يتكلم على الالفاظ من حيث تدل على المعاني بل يجب ان يتصور الامر على النحو الذي ذكرناه وانما تبلد في هذا من تبلد وتشوش من تشوش بسبب انهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق والصنف من الموجودات التي يختص بها اذ وجدوا الوجود على نحوين وجود للاشياء من خارج ووجود لها في الذهن فجعلوا النظر في الوجود الذي من خارج لصناعة او صناعات فلسفية والنظر في الوجود الذي في الذهن وانه كيف يتصور فيه لصناعة او جزء صناعة ولم يفصلوا فيعلموا ان الامور التي في الذهن اما امور تصورت في الذهن مستفادة من خارج واما امور تعرض لها من حيث هي في الذهن لا يحاذي بها امر من خارج فيكون معرفة هذين الامرين لصناعة ثم يصير احد هذين الامرين موضوعا لصناعة المنطق من جهة عرض يعرض له ◉ واما اي هذين الامرين ذلك فهو القسم الثاني ◉ واما اي عارض يعرض فهو ان يصير موصلا الى ان تحصل في النفس صورة اخرى عقلية لم تكن ونافعا في ذلك التوصيل وما يعاوق فان الوصول فلما لم يتميز لهؤلاء موضوع صناعة المنطق بالحقيقة ولا الجهة التي بها هي موضوع تشعثوا وتبلدوا وانت ستعلم بعد هذا بوجه اشد شرحا ان لكل صناعة نظرية موضوعا وانها انما تبحث عن اعراضه واحواله ونعلم ان النظر في ذات الموضوع قد يكون في صناعة والنظر في عوارضه قد يكون من صناعة اخرى فهكذا يجب ان تعلم من حال المنطق

## فصل في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف وتعريف الكلي والجزئي والذاتي والعرضي والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال

فصل في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف وتعريف الكلي والجزئي والذاتي والعرضي والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال

واذ لا بد لنا في التعليم والتعلم من الالفاظ فانا نقول ان اللفظ اما مفرد واما مركب ◉ والمركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالة بالذات مثل قولنا الانسان كاتب من قولنا الانسان كاتب فان لفظة الانسان منه تدل على معنى ولفظة كاتب ايضا تدل على معنى وكل واحد منهما جزء قولنا الانسان كاتب ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا الانسان كاتب دلالة مقصودة في اللفظ ليس كما يقول لحيوان ينطق ان الحي منه مثلا دال اما على جملة المعنى واما على بعض منه لو كان من غير ان كان يقصد في اطلاق لفظ الحيوان ان يدل الحي منه تلك الدلالة ◉ واما المفرد فهو الذي لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلالة بالذات مثل قولنا الانسان فان الان والسان لا يدلان على جزئين من معنى الانسان منهما يأتلف معنى الانسان ولا يلتفت في هذه الصناعة الى التركيب الذي يكون بحسب المسموع اذا كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى كقولنا عبد شمس اذا اريد به اسم لقب ولم يرد به عبد الشمس فذلك وامثاله لا يعد في الالفاظ المؤلفة بل المفردة والموجود في التعليم الاقدم من رسم الالفاظ المفردة هو انها هي التي لا تدل اجزاؤها على شيء واستنقص فريق من اهل النظر هذا الرسم واوجبوا ان يزاد فيه انها التي لا تدل اجزاؤها على شيء من معنى الكل اذ قد تدل اجزاء الالفاظ المفردة على معان لكنها لا تكون اجزاء معنى الجملة وانا ارى ان هذا الاستنقاص من مستنقصيه سهو وان هذه الزيادة غير محتاج اليها للتتميم بل للتفهيم وذلك ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل انما يدل بارادة اللافظ فكما ان اللافظ يطلقه دالا على معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون ذلك دلالته ثم يطلقه دالا على معنى آخر كالعين على الدينار فيكون ذلك دلالته فلذلك اذا اخلاه في اطلاقه عن الدلالة بقي غير دال وعند كثير من اهل النظر غير لفظ فان الحرف والصوت فيما اظن لا يكون بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين لفظا او يشتمل على دلالة واذا كان ذلك كذلك فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد ان يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ولا ايضا يريد ان يدل بجزئه على معنى آخر من شانه ان يدل به عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون جزؤه البتة دالا على شيء حين هو جزؤه بالفعل اللهم الا بالقوة حين يجد الاضافة المشار اليها وهي مقارنة ارادة القائل دلالة بها وبالجملة فانه ان دل فانما يدل لا حين ما يكون جزءا من اللفظ المفرد بل اذا كان لفظا قائما بنفسه فاما وهو جزء فلا يدل على معنى البتة فاللفظ اما مفرد واما مركب وقد علمت ان النظر في المفرد قبل النظر في المركب ثم اللفظ المفرد اما ان يكون معناه الواحد الذي يدل عليه لا يمتنع في الذهن من حيث تصوره اشتراك الكثرة فيه على التسوية بان يقال لكل واحد منهم انه هو اشتراكا على درجة واحدة مثل قولنا الانسان فان له معنى في النفس وذلك المعنى مطابق لزيد وعمرو وخالد على وجه واحد لان كل واحد منهم انسان ولفظة الكرة المحيطة بذي عشرين قاعدة مثلثات بل لفظة الشمس والقمر وغير ذلك كل منها يدل على معنى لا يمتنع تصوره في الذهن من اشتراك الكثرة فيه وان لم يوجد شكل بالفعل كالكرة المذكورة او كان يمتنع ذلك بسبب خارج

عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس ◉ واما ان يكون معناه الواحد بحيث يمتنع في الذهن ايقاع الشركة فيه اعني في المحصل الواحد المقصود منه كقولنا زيد فان لفظة زيد وان كان قد يشترك فيها كثيرون فانما يشتركون من حيث المسموع ◉ واما معناه الواحد فيستحيل ان يجعل واحد منه مشتركا فيه فان الواحد من معانيه هو ذات المشار اليه وذات لهذا المشار اليه يمتنع في الذهن ان يجعل لغيره اللهم الا ان لا يراد بزيد البتة ذاته بل صفة من صفاته المشترك فيها فهذا القسم وان لم يمتنع الشركة في مسموعه فقد يمتنع ان يوجد في المعنى الواحد من المدلول به عليه شركة فالقسم الاول يسمى كليا والثاني جزئيا وانت تعلم ان في الالفاظ ما هو على سبيل القسم الاول ومن المعاني ما هو على سبيل معنى القسم الاول وهو المعنى الذي المفهوم منه في النفس لا يمتنع نسبته الى اشياء كثيرة يطابقها نسبة متشاكلة ولا عليك من حيث انت منطقي انه كيف يكون هذه النسبة وهل لذلك المعنى من حيث هو واحد مشترك فيه وجود في ذوات الامور التي جعلت لها شركة فيه وبالجملة وجود مفارق خارج عن الذي في ذهننا وكيف حصوله في الذهن فان النظر في هذه لصناعة اخرى او صناعتين فقد علمت ان اللفظ اما ان يكون مفردا واما ان يكون مؤلفا ◉ وان المفرد اما ان يكون كليا واما ان يكون جزئيا وقد علمت انا اوجبنا تاخير النظر في المركب ◉ فاعلم ايضا انا لا نشتغل بالنظر في الالفاظ الجزئية ومعانيها فانها غير متناهية فحصرها ولا لو كانت متناهية كان علمنا بها من حيث هي جزئية يفيدنا كمالا حكميا او يبلغنا غاية حكمية كما نعلم هذا في موضع العلم بل الذي يهمنا النظر فيه هو معرفة اللفظ الكلي وانت تعلم ان اللفظ الكلي انما يصير كليا بان له نسبة ما اما بالوجود واما بصحة التوهم الى جزئيات يحمل عليها ◉ والحمل على وجهين حمل مواطاة كقولنا زيد انسان فان الانسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطاة ◉ وحمل اشتقاق كالبياض بالقياس الى الانسان فانه يقال ان الانسان ابيض او ذو بياض ولا يقال انه بياض وانا نعني ان قيل جسم ابيض ولون ابيض فلا يحمل حد المحمول في مثله على الموضوع وانما غرضنا ههنا مما يحمل هو ما كان على سبيل المواطاة فلنذكر اقسام الكلي الذي انما ينسب الى جزئيات مواطاة عليها ويعطيها الاسم والحد لكنه قد يضطرنا اضطرارنا لبعض الاغراض ان لا نسلك المعتاد من طريق في قسمة هذه الالفاظ في اول الامر بل نعود اليه ثانيا فنقول ان لكل شيء ماهية هو بها ما هو وهي حقيقته بل هي ذاته وذوات كل شيء واحد وربما كان معنى واحدا مطلقا ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة اذا التأمت تحصل منها ذات للشيء واحدة وقلما نجد لها من الظاهرات مثالا فيجب ان نسلم وجوده وربما كان واحدا ليس بمطلق بل يتم حقيقته ووجوده من امور ومعان اذا التأمت حصل منها ماهية الشيء مثال ذلك الانسان فانه يحتاج ان يكون جوهرا وان يكون له امتداد في ابعاد يفرض فيه طولا وعرضا وعمقا وان يكون مع ذلك ذا نفس وان يكون نفسه نفسا يغتذي بها ويحس ويتحرك بالارادة ومع ذلك يكون بحيث يصلح ان يتفهم المعقولات ويتعلم الصناعات ويعلمها [illegible]

ههنا ان لا حقيقة للشيء وان له اوصافا بعضها يلتئم منه ومن غيره حقيقة الشيء وبعضها عوارض
يلزم ذاته لزوما في وجوده وبعضها عوارض غير لازمة له في وجوده فما كان من الالفاظ الكلية يدل
على حقيقة ذات شيء او اشياء فذلك هو الدال على الماهية وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية
فان دل على الامور التي لا بد من ان يكون متقدمة في الوجود على ذات الشيء حتى يكون بالتيامها يحصل ذات الشيء
ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ولا اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشيء بكمالها بل على
جزء منه فذلك ينبغي ان يقال له اللفظ الذاتي الغير الدال على الماهية واما ما يدل على صفة هي خارجة عن
الامرين لازمة كانت او غير لازمة فانها يقال له لفظ عرضي ولمعناه معنى عرضي ثم ههنا موضع نظر وهو
انه هل يجب ان يكون معنى اللفظ الذاتي مشتملا على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص
او لا يكون فان قولنا لفظ ذاتي يدل على لفظ لمعناه نسبة الى الذات الشيء ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوبا
الى ذات الشيء انما ينسب الى الشيء ما ليس هو فههنا بالحري ان يظن ان لفظ الذاتي انما الاولى به ان يشتمل على
المعاني التي تقوم الماهية فلا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتيا فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان
لكن الحيوان والناطق يكونان ذاتيين للانسان فان لم يجعل الانسان ذاتيا للانسان بما هو انسان بل
لشخص شخص لم يخل اما ان تكون نسبته بالذاتية الى حقيقة ماهية الشخص وذلك هو الانسان ايضا واما
ان تكون نسبته بها الى الجملة التي بها يتشخص فيكون ليس هو بكماله بل هو جزء منه من حيث هو جملة فحينئذ
يعرض ان لا يكون الحيوان والناطق والانسان وما يجري مجراها ذاتيا لشخص شخص فقط بل الامور العرضية
ايضا مثل لونه وكونه قصيرا وكونه ابن فلان وما يجري هذا المجرى قد تكون ذاتية لانها اجزاء مقومة
للجملة فحينئذ لا يكون للانسان من حيث هو ذاتي للشخص الا ما الحيلة فهذه الافكار تدعو الى ان لا يكون
الذاتي مشتملا على المقول في جواب ما هو لكن قولنا ذاتي وان كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى فيشبه
ان يجب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى آخر وذلك لان اللفظ الكلي اذا دل على معنى نسبته
الى الجزئيات التي تعرض لمعناه نسبة يجب اذا توهمت غير موجودة اذ لا يكون ذات ذلك الشيء من الجزئيات
موجودا لا لان ذات ذلك الشيء يجب ان يكون يرتفع اولا حتى يصح توهم رفع هذا بل لان رفع هذا موجب
رفع ذات ذلك الشيء سواء كان لان هذا المرفوع هو حقيقة ذاته او كان هذا المرفوع مما يحتاج اليه حقيقة
ذاته ليتقوم به فانه يقال له ذاتي فان لم يكن هكذا وكان يصح في الوجود او في التوهم ان يكون الشيء الموصوف
به حاصلا مع رفعه او كان لا يصح ذلك في الوجود ولكن ليس رفعه سبب رفعه بل انما لا يصح ذلك في الوجود
لان رفعه لا يصح الا ان يكون ذلك ارتفع اولا في نفسه حتى يكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه فهو عرضي
فاما المرتفع في الوجود فكالقيام والقعود وذلك مما يسرع رفعه وكالشباب وذلك مما يبطؤ رفعه
وكغضب الحليم فان ذلك يسهل ازالته وكالخلق فان ذلك يصعب ازالته ● واما المرتفع في الوهم دون
الوجود فكسواد الحبشي ● واما الذي لا يرتفع لا في الوجود ولا في التوهم ولا يرفع رفع السبب فككون
الانسان بطبعه متعرضا للتعجب والضحك وهو كونه ضحاكا بالطبع فانه لا يجوز ان يرتفع عن الانسان في
الوجود فان توهم مرفوعا فان الانسانية تكون مرفوعة لا لان رفع الاعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع الانسانية
بل لانه لا يتاتى ان يرتفع الا ان تكون الانسانية اولا مرفوعة كما انها ليست سببا لثبوت الانسانية بل الانسانية
سبب لثبوتها فقد بان الخلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والانسان ايضا الى الاشخاص وبين
نسبة الاعراض اليها فان النسبة الاولى اذا رفعتها اوجب رفع الشخص واما النسبة الثانية فنفس
رفعها لا يوجب رفع الشخص بل منها ما يرتفع ومنها ما لا يجوز ان يرتفع او يرتفع الشخص ● واما رفعها
فلا يرفع الشخص البتة فاذا كان الامر على هذه الجهة فالذاتي مشتمل على الدال على الماهية فقد اتضح لك
ان اللفظ المفرد الكلي منه ذاتي يدل على الماهية ومنه ذاتي لا يدل على الماهية ومنه عرضي فصل
في تعقب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي قد قيل في التمييز بين الذاتي والعرضي ان
الذاتي مقوم والعرضي غير مقوم ثم لم يحصل ولم يبين انه كيف يكون مقوما او غير مقوم ● وقيل ايضا
ان الذاتي لا يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء ● والعرضي يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء فيجب ان
نحصل نحن صحة ما قيل واختلاله فنقول اما قولهم ان الذاتي هو المقوم فانما يعنوا ولما كان من الذاتي ما
هو دال على الماهية فان المقوم مقوم لغيره وقد علمت ما يعرض من هذا اللهم الا ان يعنوا بالمقوم

فصل في تعقب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي

بالاجزاء



ما لا يفهم من ظاهر لفظه ولكن يعنون به ما عنينا بالذاتي فيكونوا انما اتوا باسم مرادف ضعيف غير الاستعمال
الاول ولم يدل على المعنى الذي نقل اليه ويكون الخطب في المقوم كالخطب في الذاتي ويكون حاجة كل
واحد منهما الى البيان واحدة ● واما اعتمادهم على امر الرفع في التوهم فيجب ان نذكر ما اعطيناك مما قلنا
ان المعنى الكلي قد يكون له اوصاف يحتاج اليها اولا حتى يحصل ذلك المعنى ويكون له اوصاف اخرى يلزمه
ويتبعه اذا صار ذلك المعنى حاصلا فاما جميع الاوصاف التي يحتاج اليها الشيء حتى يحصل ماهيته
فلن يحصل معقولا مع سلب تلك الاوصاف منه وذلك انه قد سلف لك ان للاشياء ماهيات وان تلك
الماهيات قد تكون موجودة في الاعيان وقد تكون موجودة في الاوهام وان الماهية لا توجب لها تحصيل
احد الوجودين وان كل واحد من الوجودين لا يثبت الا بعد ثبوت تلك الماهية وان كل واحد من الوجودين
يلحق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية عند ذلك الوجود ويجوز ان لا يكون له في الوجود الآخر وربما
كانت له لوازم تلزمه من حيث الماهية لكن الماهية تكون منفردة اولا ثم تلزمها هي فان الاثنينية يلزمها
الزوجية والمثلث يلزمه ان يكون زواياه متساوية لقائمتين لا لاحد الوجودين بل لانه مثلث
وهذه الماهية لم تحصل معقولة ولا عينا فاذن اذا حصلت معقولة حصلت وقد حصل ما يتقوم به
في العقل معها على الجهة التي يتقوم به واذا كان ذلك حاصلا في العقل لم يمكن السلب فيجب ان يكون
هذه المقومات معقولة مع تصور الشيء بحيث لا يجهل وجودها له ولا يجوز سلبها عنه حتى
يثبت الماهية في الذهن مع رفعها في الذهن بالفعل ولسنا نعني بحصولها في العقل خطورها
بالبال بالفعل فكثير من المعقولات لا يكون خاطرة بالبال بل نعني انها لا يمكن مع اخطارها بالبال و
اخطار ما هي مقومة له بالبال حتى تكون هذه مخطرة بالبال وذلك مخطرا بالبال بالفعل ان نسلبها
عنه كان لا تجد الماهية بالفعل خالية عنه مع تصورها اعني تصور الماهية في الذهن واذا كان
كذلك فالصفات التي نسميها ذاتية للمعاني المعقولة يجب ضرورة ان نعقل الشيء على هذا الوجه
اذ لا تتصور الماهية في الذهن دون تقدم تصورها ● واما سائر العوارض فاذن ليست مما تتقدم
تصورها في الذهن تصور الماهية فيه ولا ايضا هي مع تصور الماهية بل هي توابع ولوازم ليست
مما تحقق الماهية بل مما تتلو الماهية فالماهية تثبت دونها واذا ثبتت دونها لم يبعد ان تعقل
الماهية وان لم يتقدمها وان لم يلزم تعقلها وقد علمنا انا لسنا نعني بهذا التعقل ان تكون اذا تصورت
الشيء بالفعل ملحوظا اليه تكون مع ذلك تصورت افراد المقومات له ايضا بالفعل فربما لم تخطر الاجزاء
بذهنك بل اعني بهذا انك اذا اخطرت الامرين معا بالبال لم يمكنك ان تسلب الذي هو مقوم عن الذي
هو مقوم له سلبا يصح معه وجود المقوم ماهيته في الذهن مزدوجا دون وجود ما يقومه فيه فاذا كان
كذلك فيجب ان لا يمكنك سلبه عنه بل تعقل وجوده له لا محالة ● واما العوارض فلا امنع صحة
استثبات ذلك في الذهن معنى الماهية ولا تعقل وجودها للماهية بل تسلبها سلبا كاذبا ولا اوجب
ذلك ايضا في كل العوارض فان من العوارض ما يلزم الماهية لزوما اوليا بينا ليس بواسطة عارض
آخر فيكون سلبه عن الماهية مع استثبات الماهية واخطارهما معا بالبال مستحيلا اذا كان
ليس له سبب وسط بينه وبينه وذلك مثل كون المثلث بحيث يمكن اخراج احد اضلاعه على الاستقامة
توهما او معنى آخر مما يشبه هذا مما هو عارض له وقد يمكن ان يكون وجود العارض بواسطة فاذا
لم يخطر تلك الواسطة بالبال امكن سلبه مثل كون كل زاويتين من المثلث اصغر من قائمتين ولولا صحة
وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ولولا صحة القسم الاول لما كان ما يتبين لك بعد من
اثبات لازم للماهية بتوسط شيء حقا وذلك لان المتوسطات كان لا يزال يكون لازما للماهية
غير بين الوجود له فذهب الامر الى غير نهاية وان كان من المقومات ما هو اللازم المجهول لكان نعلم لازما
لهذا المقوم لا مقوما اذ مقوم المقوم مقوم وكان لازما له آخر الامر بلا واسطة فما كان من
اللوازم غير بين الشيء صح في الذهن ان يتوهم الشيء مرفوعا عنه ذلك اللازم من جهة ولم يصح من
جهة ● اما جهة الصحة فمن حيث ان تصوره قد يحصل في الذهن مع سلب اللازم عنه بالفعل
واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق ● واما جهة الاستحالة فان يتوهم انه يجوز
ان لو كان يحصل في الاعيان وقد سلب عنه فيها اللازم حتى يكون مثلا كما يصح ان لو كان يكون

هذا الشخص موجوداً ولا المذنب الذي لزمه في اصل الخلقة فصار يصح ايضاً ان لو كان يكون هذا المثلث موجوداً ولا زواياه اقل من قائمتين لكن هذا التوهم فاسد لايجوز وجوده حكمة وليس كالمذكور معه واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب في هذا مطابق للموجود فقد بان لك من هذا ان من العوارض ما يصح سلبه وجوداً ومنها ما يصح سلبه توهماً لا في الوجود ● ومنها ما يصح سلبه توهماً مطلقاً ● ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض ● ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي لكن يتميز من العارض بان الذهن لا يوجب سبق ثبوت الذاتي له ذاتي قبل ثبوت الذاتي بل ربما اوجب سبق ثبوت الذاتي ● واما العرضي فان الذهن يجعله تالياً وان وجب ولم ينسلب فقد اتضح لك كيف لم يحصل معنى الذاتي والعرضي من اقتصر على البيانين المذكورين

## فصل في تعقب ما قاله الناس في الدال على الماهية

ان الدال على الماهية قد قيل فيه انه هو الدال على ذاتي مشترك كيف كان ولم يبلغنا ما هو اشد شرحاً من هذا فلينظر الآن هل المفهوم من هذه اللفظة بحسب التعارف العامي هو هذا المعنى ام لا وهل ما تعارفه الخواص واتفقوا عليه سبيل النقل يدل عليه فانا اذا فعلنا هذا اتضح لنا غرض كثير ● اما المفهوم بحسب التعارف العامي فليس يدل عليه وذلك لان الدال على ماهية الشيء هو الذي يدل على المعنى الذي به الشيء هو ما هو والشيء انما يصير هو ما هو بحصول جميع اوصافه الذاتية المشترك فيها والذي يخص ايضاً فان الانسان ليس هو ما هو بانه حيوان والا لكان الحيوانية تحصل الانسانية نعم الحيوانية محتاج اليها في ان يكون هو ما هو وليس كل ما يحتاج اليه في ان يكون شيء هو ما هو يكون هو الذي يحصل بحصوله وحده الشيء هو ما هو فاذا كان كذلك لم يكن الذاتي المشترك للشيء مع غيره وحده ولا الخاص هو وحده ماهية الشيء بل جزء ماهيته والعجب انجماعة ممن يرى ان الذاتي والدال على الماهية واحد لا يجعل الذاتي الخاص دالاً على ماهية ما هو له ذاتي وهو الذي نسميه بعد فصلاً فهذا الحال في هذا الدال على الماهية ● واما بحسب على سبيل الوضع الثاني والتعارف الخاص فهو انما نجد الحيوان والحساس محمولين على الانسان والفرس والثور ثم نجد اهل الصناعة يجعلون الحساس وما يجري مجراه من جملة امور يسمونها فصولاً لامور يسمونها اجناساً ذاتياً ولا يجعلونه من جملة ما يسمونه اجناساً ويجعلون كل ما يكون دالاً على الماهية لعدة اشياء مختلفة جنساً لها وكذلك حال الانسان والناطق بالقياس الى اشخاص الناس فيجعلون الانسان يدل عليها بالماهية ولا يجعلون الناطق كذلك ويجعلون الانسان كذلك نوعاً للحيوان دون الناطق فان الشيء الذي يقولون انه دال على الانية الذاتية المشتركة يجعلونه شيئاً غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة فلا يجعلون الشيء الواحد صالحاً لان يكون بالقياس الى اشياء انية وماهية حتى يكون من حيث يشترك فيه هو ماهية لها ومن حيث يتميز به عن اشياء اخرى هو انية لها حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث يشترك فيه الكثرة جنساً او نوعاً ● ومن حيث يتميز فصلاً فيكون ذلك الشيء لتلك الاشياء جنساً او نوعاً ومع ذلك يكون لها فصلاً بل اذا وجدوا جنساً ارتادوا شيئاً اخر ليكون فصلاً يقوم الجنس ان كان جنساً له فصل يقومه وكذلك اذا وجدوا نوعاً طلبوا شيئاً من ذاته هو الفصل ولو كان الشيء انما هو دال على الماهية حتى هو جنس ونوع لانه دال على ذاتي مشترك فيه لكان الامر بخلاف هذه الاحكام ● وههنا موانع اخرى عن ان يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتي مشترك فيه دالاً على الماهية حقاً فان زاد احدهم شرطاً ليخصص به ما يسمونه جنساً ونوعاً في كونه دالاً على الماهية وهو انه يجب ان يكون اعم الذاتيات المشتركة معموماً في الدلالة التي للذاتي المشترك وذلك الاعم هو الاعم الذي لا يدل على الانية اصلاً حتى يكون الفرق بين الامرين ان الدال على الانية هو الذي بكليته دكما هو يدل على الانية ● واما الذي يتضمن الدلالة على اعم الذاتيات المشتركة فانما يدل على الانية بالعرض لانه يدل بجزء منه دون جزء كالحيوان فانه وان تميز به اشياء من النبات فانه ليس ذلك بجميع ما يحصل به الحيوان حيوان بل لشيء منه فانه لا يعقل ذلك بانه جسم بل بانه حساس وهذا هو الدال على الانية اولاً ولاجله يدل الحيوان على التمييز والانية فيكون الحيوان ليس لذاته صالحاً للتمييز بل بجزء منه ويكون الحساس كذلك لذاته فنقول ان هذا ايضاً تكلف غير مستقيم ● اما اولاً فانه لو كان كذلك لكان ان الحد اعم المعاني كالجوهر وقرنا به اخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلاً جوهر ناطق لكان يكون دالاً على ماهية فكان يكون نوع الانسان او جنسه وكان يكون حد الانسان او حده



انجوهر ناطق وليس كذلك عندهم بل حق ان حيوان ناطق وليس الحيوان والجوهر واحداً ومن المحال ان يكون للشيء الواحد حدان تامان حقيقيان لان الواحد وان تكلفوا ان يوجبوا مع المشترك الاول ما بان التي في الوسط على الترتيب كله فقد حصل ما نذهب اليه من ان الدال على الماهية يجب ان يكون مشتملاً على كمال الحقيقة فيكون حينئذ هذا التكلف يؤدي الى ان لا يحتاج الى نقل هذه اللفظة عن الموضوع في اللغة الى اصطلاح ثان فان استمرّ من بعد ان استعمل هذه اللفظة على ما هي عليه بحفظ الوضع الاول لما مع استمرار في الوجوه التي سنعوق معها وبعد هذا كله فان ذلك كله يفسد بوجوه اخرى منها ان الحساس ايضاً حكمه حكم الحيوان وانه ايضاً محصل من معان عامة وخاصة وان المعاني العامة فيه ككون الجسم او الشيء ذا قوة او صورة او كيفية لا يميز بها انما يميز بما هو اخص منها وهو كون الجسم او الشيء ذا قوة دراكة متخصصاً على سبيل كذا ● ومنها ان الحيوان وان كان لا يميز بجزء من معناه كالجسم ويميز بجزء كالحساس فليس سبيلنا في هذا الاعتبار هذا السبيل ولا نظرنا هذا النظر وذلك لانا انما ننظر في الحيوان من حيث هو حيوان والحيوان من حيث هو حيوان شيء واحد ومن حيث هو ذلك الواحد لا يجعلوا ما ان يميز التمييز الذي عن النبات ولا يميز فان لم يميز وجب ان يكون النبات يشارك الحيوان في انه حيوان وهذا خلف وان ميز فقد صدر عنه بما هو حيوان تميز وان كان قد يصدر ايضاً عن جزء له وكان الجزء علة او لم يكن في ذلك وليس اذا كان للشيء علة بها يصير بحال فالمعلول تلك الحال يجب ان يكون تلك الحال له بالعرض فكثير من الاشياء بهذه الصفة ثم لا امتنع ان يكون ههنا شروط اخرى تلحق بالبيان الذي جعلوه دالاً على الماهية يتميز بها ما يسمى جنساً او نوعاً من الفصل ● وشروط اخرى بالتمييز يكون ذلك للحساس دون الحيوان الا ان ذلك لا يكون بحسب الوضع الاول ولا بحسب نقل منصوص عليه من المستعملين لهذه الالفاظ في اول ما استعملوا بل يكون اضطرارات قد الجأت اليها امثال هذه المقاومات واذا وجد في ظاهر المفهوم عن لفظ ما هو يقع به استغناء واقتصار كان المصير عنه الى غيره ضرباً من العجز ومن اللجاج الذي تدعو اليه الانفة عن الاذعان للحق والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر بباله ما اوردناه من المباحث الى حين سماعها

## فصل في قسمة اللفظ المفرد الكلي الى اقسامه

نقول الآن انه قد تبين لك ان اللفظ المفرد الكلي اما ذاتي واما عرضي ● وان الذاتي للشيء اما صالح للدلالة على الماهية بوجه واما غير صالح للدلالة على الماهية ● والدال على الماهية اما ان يدل على ماهية شيء واحد او اشياء لا يختلف اختلافاً ذاتياً واما ان يكون دلالته على الماهية انما هي بحسب اشياء مختلفة وانها اختلافاً ذاتياً ● مثال الاول لفظة الشمس اذا وقعت على هذه المشار اليها ولفظة الانسان اذا وقعت على زيد وعمرو ● ومثال الثاني دلالة لفظة الحيوان اذا وقعت على الثور والحمار والفرس معاً فسأل سائل مثلاً ما هذه الاشياء فقيل حيوانات فان لفظة الحيوان يدل على كمال حقيقتها من حيث هي مسؤول عن جملتها ومطلوب كنه الحقيقة التي لها بالشركة ● والفرق بين الوجهين ان الوجه الاول يكون دالاً على تمام الجملة وماهية كل واحد فان لفظة الانسان تدل ايضاً على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمرو وانما يفضل عليها ويخرج عنها ما يختص كل واحد منهما به من الاوصاف العرضية كما قد فهمته سالفاً ● واما الوجه الثاني فانك تعلم ان الحيوانية لا تكون وحدها دالة على ماهية الانسان والفرس وحدهما فليس بهما وحدها كل واحد منهما هو هو وليس انما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية ● واما الذي لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان تدل عليه ● واما الحساس فيدل على جزء من جملة ما يشتمل عليه دلالة لفظة الحيوان فهو جزء من كمال حقيقتها المشترك فيها دون تمامها وكذلك حال الناطق بالقياس الى الانسان ● لكن لقائل ان يقول انه لا دلالة للحيوان الا ومثلها للحساس وكما انه لا يكون الحيوان الا جسماً ذا نفس كذلك الحساس لا يكون الا جسماً ذا نفس فنقول في جوابه ان قولنا ان اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذي فهمته اعني ان يكون اذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى فانك تعلم ان لفظ المتحرك اذا دل لم يكن بد من ان يكون هناك محرك ● ولفظة السقف اذا دلت لم يكن بد من ان يكون هناك اساس ومع ذلك لا نقول ان لفظة المتحرك مفهومها ودلالتها المحرك او لفظة السقف مفهومها ودلالتها الاساس وذلك لان معنى دلالة اللفظ هو ان يكون اللفظ اسماً لذلك المعنى على سبيل القصد الاول فان كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الاول فليس اللفظ دالاً عليه بالقصد الاول وربما كان ذلك المعنى محمولاً على ما يحمل عليه معنى اللفظ

فصل في تعقب ما قاله الناس في الدال على الماهية

فصل في قسمة اللفظ المفرد الكلي الى اقسامه

كمعنى الجسم مع معنى الحساس وربما لم يكن محصولا كمعنى المحرك مع المحترك ● والمعنى الذي يتناوله اللفظ
بالدلالة ايضا يكون على وجهين ● احدهما اولا والاخر ثانيا ● اما اولا فكقولنا الحيوان فانه يدل على
جملة الجسم ذي النفس الحساس ● واما ثانيا فكدلالته على الجسم فان معنى الجسم مضمن في معنى الحيوان
ضرورة فما دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم لا على انه يشير اليه من خارج فيكون ههنا دلالة بالحقيقة
اما اولية واما ثانية ودلالة خارجية اذا دل اللفظ على ما يدل عليه عرف الذهن ان شيئا اخر من خارج
يقارنه وليس داخلا في مفهوم اللفظ دخول اندراج ولا دخول مطابقة فاذا اردنا ان نخصص هذا كله
ونحصله جعلنا الدلالة التي للالفاظ على ثلاثة وجوه ● دلالة مطابقة كما يدل الحيوان على جملة الجسم
ذي النفس الحساس ● ودلالة تضمن كما يدل لفظة الحيوان على الجسم ● ودلالة لزوم كما يدل لفظة
السقف على الاساس فاذا كان كذلك فلنرجع الى ما نحن فيه فنقول ان المفهوم من الحساس هو انه شيء
له حس ثم من خارج ما نعلم انه يجب ان يكون جسما وذا نفس فيكون دلالة الحساس على الجسم دلالة
لزوم ● واما الحيوان فانما يعني به بحسب الاصطلاح الذي لاهل هذه الصناعة انه جسم ذو نفس
حساس فيكون دلالته على كل الحقيقة دلالة مطابقة وعلى اجزائها دلالة تضمن ● واما دلالة الحساس
على سبيل المطابقة فانما هي على جزء منه فقط واما الكل وسائر الاجزاء فانما يدل عليها على سبيل اللزوم
ولسنا نذهب ههنا في قولنا لفظ دال الى هذا النمط من الدلالة فقد تقرر ان اللفظ الدال على الماهية
ما هو وكيف ومن ههنا يزول الشبهة المذكورة ● فاما اللفظ الذاتي للشيء الذي لا يدل على ماهية ما
اعتبر ذاتيته له لا بسبيل شركة ولا خصوصية فانه لا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة والا لدل على
الماهية المشتركة بوجه فهو اذن اخص منه فهو صالح لتمييز بعض ما تحته فهو صالح للانية فكل ذاتي
لا يدل بوجه على ماهية الشيء فهو دال على الانية فان قال قائل ان الذي يصلح للانية هو بعينه
يصلح للماهية فان الحساس وان دل كونه دالا على ماهية الانسان والفرس والثور بحسب الخصوص
او شركة فانك لا تزيد دلالته على ماهية مشتركة للسميع والبصير واللامس فليس يجب ان يكون الذاتي
ينقسم الى مقول في جواب ما هو ومقول في جواب اي شيء انقساما على ان لا يدخل احدهما في الاخر
وكذلك لم يتبين ان انه اذا كان الشيء دالا على الماهية فليس بدال على الانية بل يلزمك ما الزمنا القوم
فنقول له اما التشكك المقدم فيحل بان نعرفا انا لا نمنع ان يكون ما هو دال على انية اشياء دالا
على ماهية اشياء اخرى بل ربما اوجبنا ذلك انما نمنع ان يكون الحساس مثلا دالا على ماهية خاصة
او مشتركة للانسان والفرس والثور كدلالة الحيوان مع مشاركة الحيوان الحساس في الذاتية
للانسان والفرس والثور فان الحساس ذاتي مشترك لعدة اشياء كما ان الحيوان ذاتي مشترك لها
انا انما نمنع حكما اخر ونقول انهما بعد الاشتراك في الذاتية المشتركة فيها يفترقان فيكون الحيوان
وحده منهما دالا على ماهية مشتركة للامور التي هما ذاتيان لها ويجب ان نعلم انا اذا قلنا لفظ ذاتي
عنينا ذاتيا لشيء ثم نقول ماهية او غير ماهية فنعني بذلك انه كذلك لذلك الشيء لا غير واذا خلينا عن
هذا فيكون ما هو ابعد من هذا فان الذاتي للشيء كاللون للبياض قد يكون عرضيا لشيء اخر كما هو للجسم
وهذا لا يوجب منع قولنا ان الذاتي لا يكون عرضيا فان عرضيا يتوجه الى انه لا يكون عرضيا لذلك
الشيء الذي هو له ذاتي ● واما التشكك الاخر فيحل بان نقول انا انما نعني الدال على الانية ما
انما صلوحه للانية فقط دون الماهية حتى انه لا يكون دلالته على معنى مقوم يتم ماهية مشتركة
او خاصة بل على معنى مقوم يحصر فاذا قلنا الدال على الانية عنينا هذا المعنى فان تشكك متشكك
انسانا في حال قول الحيوان على السميع والبصير واللامس هل هو مقول في جواب ما هو او ليس وكيف
يجوز ان يكون مقولا في جواب ما هو فيكون هذه انواع الحيوان وامورا مختلفة ومتباينة وايضا
فحينئذ لا يكون الحساس مقولا عليها في جواب ما هو لان الحيوان اتم دلالة وكيف لا يكون كذلك
وهو كالمحمول على ما يحمل عليه بالشركة فيجب ان ينتظر هذا التشكك اصولا نعطيها اياه في حمل الجنس
على الفصل وذلك بعد فصول فاذا تبين فنقول ان الذاتي الدال على الماهية يقال له المقول في جواب
ما هو ● والذاتي الدال على الانية يقال له المقول في جواب اي شيء هو في ذاته او اي ما هو ● واما
العرضي فربما كان خاصا بطبيعة المحمول عليه لا يعرض لغيره كالضاحك والكاتب للانسان ويسمى

خاصة

خاصة وربما كان عارضا له ولغيره كالابيض للانسان وغيره ويسمى عرضا عاما فيكون كل لفظ كلي ذاتي اما دالا
على ماهية اعم ويسمى جنسا واما دالا على ماهية اخص ويسمى نوعا واما دالا على انية ويسمى فصلا ● واما
الكلي العرضي فيكون اما خاصا ويسمى خاصة واما مشتركا فيه فيسمى عرضا عاما وكل لفظ كلي اما جنس ولما
فصل ● واما نوع ● واما خاصة ● واما عرض عام ● وهذا الذي هو جنس ليس جنسا في نفسه ولا بالقياس
الى كل شيء بل جنسا لتلك الامور التي يشترك فيه وكذلك ليس النوع نوعا في نفسه ولا بالقياس الى كل شيء بل
بالقياس الى الامر الذي هو اعم منه وكذلك الفصل انما هو فصل بالقياس الى ما يتميز به في ذاته والخاصة ايضا
انما هي خاصة بالقياس الى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض انما هو عرض عام بالقياس الى ما يعرض له
لا وحده فلنتكلم الان في كل واحد من هذه بانفراده ثم لنبحث عن مشاركتها ومباينتها على حسب العادة الجارية

فصل في الجنس

سالكين فيه مسلك الجماعة فصل في الجنس فنقول ان اللفظة التي كانت في لغة اليونانية تدل على معنى
الجنس كانت تدل عندهم بحسب الوضع الاول على غير ذلك ثم نقلت بالوضع الثاني الى المعنى الذي يسمى عند
المنطقيين جنسا فكان اولئك يسمون المعنى الذي يشترك فيه اشخاص كثيرة جنسا مثل والدينهم كالعلوية
او بلديتهم كالمصرية فان مثل العلوية كانت تسمى عندهم باسم الجنس بالقياس الى اشخاص العلويين وكذلك المصرية
كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس الى اشخاص المولودين بمصر والساكنين بها وكانوا ايضا يسمون الواحد
المنسوب اليه الذي تشترك فيه الكثرة جنسا لهم فكان علي رضي الله عنه عندهم مثلا يجعل جنسا للعلويين
ومصر جنسا للمصريين وكان هذا القسم اولى عندهم بالجنسية لان عليا سبب لكون العلوية جنسا
للعلويين ومصر سبب لكون المصرية جنسا للمصريين ويظن ان السبب اولى بالاسم من المسبب اذا وافقه
في معناه او قاربه ويشبه ايضا انهم كانوا يسمون الحرف والصناعات انفسها اجناسا للمشتركين فيها
والشركة نفسها ايضا جنسا فلما كان المعنى الذي يسمى الان عند المنطقيين جنسا هو معقول واحد له
نسبة الى اشياء كثيرة يشترك فيه ولم يكن له في الوضع الاول اسم نقل له من اسم هذه الامور المشابهة له
اسم فسمي جنسا وهو يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بانه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو
وقبل ان نشرع في شرح هذا التحديد فيجب ان نشير اشارة خفيفة الى معنى الحد والرسم ونؤخر تحقيقه
بالشرح الى الجزء الذي نشرح فيه حال البرهان فنقول ان الغرض الاول في التحديد هو الدلالة باللفظ على
ماهية الشيء فان كان معنى الشيء معنى مفردا غير ملتئم من معان فلن يصلح ان يدل على ذاته الا باللفظ بينا ولا
ذلك الذات وحدها ويكون هو اسمها لا غيره فلا يكون له ما نشرح ماهيته باكثر من لفظ هو اسم وربما
اتي باسم مرادف لاسمه يكون اكثر شرحا لكن دلالة الاسم اذا لم يفد علما بمجهول احتيج الى بيان اخر لا بينا ولا
ذاته فقط بل بينا ولنسبا وعوارض ولواحق ولوازم لذاته اذا فهمت تنبه الذهن حينئذ لمعناه منتقلا
منها الى معناه او يقتصر على العلامات دون الماهية فلا ينتقل اليها وعلى ما هو اقرب الى فهمك في هذا
الوقت فمثل هذا الشيء لا حد له بل له لفظ يشرح لواحقه من اعراضه ولوازمه واما ان كان معنى ذاته
مؤلفا من معان فله حد وهو القول الذي يؤلف من المعاني التي منها يحصل ماهيته حتى يحصل ماهيته
ولان اخص الذاتيات بالشيء اما جنسه وفصله على ما يجب ان ننبه له مما سلف ذكره واما فصل
الفصل وجنس الجنس وما يتركب من ذلك فيهوله بواسطة وهو في ضمن الجنس والفصل فيجب ان يكون
الحد مؤلفا من الجنس والفصل فاذا احضر الجنس القريب والفصول التي يليه حصل منها الحد كما يقول
في حد الانسان انه حيوان ناطق فان كان الجنس لا اسم له اتى بحده كما لو لم يكن للحيوان اسم اتى بحده
فقيل جسم ذو نفس حساس ثم الحق به ناطق وكذلك من جانب الفصل فالحد بالجملة يشتمل على جميع
المعاني الذاتية للشيء ويدل عليها اما دلالة مطابقة فعلى المعنى الواحد المحصل من الجملة واما دلالة
تضمن فعلى الاجزاء ● واما الرسم فانما يتوخى فيه ان يؤلف قول من لواحق الشيء بينا وبه فيكون لجميع
ما يدخل تحت ذلك الشيء لا للشيء غيره حتى يدل عليه دلالة العلامة واحسن احواله ان يرتب فيه
اولا جنس اما قريب واما بعيد ثم يؤتى بجملة اعراض وخواص وان لم يفعل ذلك كان ايضا رسما مثال
ذلك ان يقال ان الانسان حيوان عريض الاظفار منتصب القامة بادي البشرة ضحاك او يذكر هذه
دون الحيوان فالمقول في شرح اسم الجنس هو كالجنس للشيء الذي يسمى جنسا فمن المقول ما يقال على
واحد فقط ومنه ما يقال على كثيرين فيكون المقول على كثيرين كالجنس الاقرب واما المقول لا على كثيرين

فلا يتناول الجنس ثم المقول على كثيرين يتناول الخمس المذكورة الا انا لما قلنا مختلفين بالنوع في جواب ما هو
اختص بالجنس ونعني بالمختلفين بالنوع المختلفين في الحقائق الذاتية فان النوع قد يقال لحقيقة كل
شيء في ماهيته وصورته غير ملتفت الى نسبته الى شيء آخر خصوصا اذا كان يصح في الذهن حمله على كثيرين
يشترك فيه بالفعل ولا يشترك فيه بالفعل بل بالقوة او احتمال التوهم وليس يحتاج في تحقيق الجنس
الى ان يلتفت الى شيء من ذلك فاذا كانت اشياء مختلفة الماهيات ثم قيل عليها شيء آخر هذا القول كان
ذلك الشيء الاخر جنسا وافهم من قولنا ان هذا الشيء يقال على هؤلاء الكثيرين في جواب ما هو ان ذلك
لحال الشركة كما علمت ◉ واما الفصل فانه غير مقول في جواب ما هو بوجه ◉ واما النوع فانه ليس من حيث
هو نوع مقولا على شيء هو لا بهذه الصفة بل مقولا عليه فان اتفق ان قيل هو نفسه هذا القول فقد صار
جنسا فانا يلزمنا ان نعلم في الحدود التي للاشياء الداخلة في المضاف انا نريد بها كونها الشيء من حيث
هي لها معنى المحدود وكانا لما قلنا هذا الحد للجنس استشعرنا في انفسنا زيادة تدل عليها قولنا من حيث هو
كذلك لو صرحنا بها ◉ واما الشيء الذي يخص من بعد باسم النوع فستعلم انه لا يقال على كثيرين مختلفين
بالنوع بل بالعدد ◉ واما العرضيات فلا يقال الشيء منها في جواب ما هو فلا شيء غير الجنس موصوف
بهذه الصفة وكل جنس موصوف بهذه الصفة لانا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس
اسما له وقد يعرض ههنا شبهة من ذلك انه ان كان الجنس شيء كالجنس وهو المقول على كثيرين كان الجنس
جنسا واذا قيل الجنس على المقول على الكثيرين الذي هو جنسه كان الجنس مقولا على جنس نفسه فنقول
في جوابه ان المقول على الكثيرين يقال على الجنس نفسه والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض
عليه اذ ليس يقال ان كل مقول على كثيرين جنس وكل ما هو جنس فانما يقال على كل ما هو جنس فانما يقال
على كل ما هو الجنس بل المقول على كثيرين يعرض له الجنسية عند اعتبار ما كما يعرض للحيوان الجنسية باعتبار
وهو اعتبار العموم مجال وكما نشرح لك كل هذا عن قريب من غير ان يكون الجنسية مقومة للحيوان البتة
ولا يمنع ان يكون المعنى الاخص قد يقال على الاعم لا على كله ولو كان الجنس يقال على المقول على كثيرين
قول المقول على كثيرين على الجنس لكان سفسطة محالا ومما يشكل ههنا استعمال لفظة النوع في حد
الجنس فانك اذا اردت ان تحد النوع يشبه ان لا تجد بدا من ان يدخل فيه اسم الجنس كما بين لك من بعد
اذ يقال ان النوع هو المرتب تحت الجنس وكلاهما للمتعلم مجهول وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف
ولا بيان وكل تحديد او رسم فهو بيان وقد اجيب عن هذا فقيل انه لما كان المضافان انما يقال ماهية
كل واحد منهما بالقياس الى الاخر وكان الجنس والنوع مضافين وجب ان يؤخذ كل واحد منهما في بيان
الاخر ضرورة اذ كان كل واحد منهما انما هو هو بالقياس الى الاخر وهذا الجواب هو زيادة شك في
امور اخرى غير الجنس والنوع يشكل فيها ما يشكل في الجنس والنوع وزيادة الاشكال ليس بحل فان
المحقق يقول ان حدود المضافات على حد الجنس والنوع وعرفنا انها اذا كانت مجهولة معا فكيف
تعرف الواحد منها بالاخر وايضا فان من شان الحل ان يقصد فيه مقدمات الشك فينكر جميعها او واحدة
منها وليس في الحل الذي اورده هذا الحال يعرض لشيء من تلك المقدمات فانه لم يقل ان الجنس والنوع
ليسا معا مجهولين عند المبتدي التعلم ولم يقل انه اذا عرف كل واحد منهما بالاخر وهو مجهول فليس هو تعريف
مجهول بمجهول فان هذا لا يمكن انكاره ولا ايضا يسوغ انكار الثالثة وهي ان تعريف المجهول بالمجهول
ليس ببيان ولا الترتيب الذي لهذه المقدمات غير موجب لصحة المطلوب بها فاذا كان هذا الحل
لم يتعرض لمقدمة من قياس الشك ولا لتاليفه فلم يحل شيئا وايضا فقد وقع فيه غلط عظيم وهو
انه لم يميز فيه الفرق بين الذي يعرف مع الشيء وبين الذي يعرف به الشيء فان الذي يعرف به الشيء
هو مما يعرف بنفسه ويصير جزءا من تعريف الشيء اذا اضيف اليه جزء آخر يوصل الى معرفة الشيء
ويكون هو قد عرف قبل الشيء ◉ واما الذي يعرف مع الشيء فهو الذي اذا استتمت المعرفة بتوالي
المعرفات للشيء معا عرف الشيء وعرف هو معه ولا يكون المعرفة به تسبق معرفة الشيء حتى يعرف به الشيء
فذلك لا يكون جزءا من جملة تعريف الشيء فان اجزاء الجملة التي يعرف بها الشيء ما لم يجتمع معا لم يعرف الشيء
والواحد منها يكون دالا على جزء من المعنى الذي للشيء فقط فما دامت الاجزاء تذكر وكل لم يستوف جميعها لم يكن
الشيء بعد مجهولا فاذا اتوا فقد عرف الشيء حينئذ وعرف ما يعرف مع الشيء والمضافان انما تعرف معا

كقول الجنس صح

اذا حددنا الجنس اخذنا في حده معنى يعمه وغيره
وهو المقول على كثيرين اذ ذاك المعنى ايضا
المقول على كثيرين قد يقال ايضا على الامر
ونسبنا بخصه وهو المختلفين بالنوع في جواب
ما هو فاخذنا المعنى في حد الجنس كالجنس له
والمعنى الخاص له كالفصل له ونحن في طلب
حد الجنس وقد اخذنا الجنس فيه فكانا اخذنا الجنس
في حد نفسه وهو محال من خط الامام

ليس بعضها يعرف بالبعض فيكون معرفة بعضها قبل معرفة البعض لامع معرفته وبالجملة ما يعرف مع الشيء غير
الذي يعرف به الشيء فان الذي يعرف به الشيء هو في المعرفة قبل الشيء ولذلك فانا نقول ان المتضايفات لا تحد
على هذه الجهة التي وقعت لنا بل انه يزيل هذا الشك بان يحدد بعضها ... ضرب من التلطف يزول به هذا
الانغلاق ولهذا موضع بيان آخر ◉ واما انا فلو الى العاجل فهو انا اذا سئلنا ما الاخ لم نجعل شيئا الا ان نجيب
بانه الذي ابواه هو بعينه ابوا انسان آخر الذي يقال له انه اخوه فناتي بالجواب انه ليس لاحدهما
مختصا بالمضاف الاخر فاذا عرفت يكون قد ... حدد المتضايفين معا فاذا قد تقرر هذا فهذا الحل غير متنفع
بحل الى حيث ... وننقل تحديد الجنس ثم ... وان لم يوخذ النوع من حيث هو مضاف اليه بل من
حيث هو الذات فانا انما اعنيت النوع الماهية والحقيقة والصورة وقد عنى بذلك كثيرا فاما النوع بما هو لم يكن
النوع من المضاف الى الجنس فانا انما عنيت بالمختلفين بالنوع المختلفين بالماهية والصورة ثم كان تحديد الجنس
لانا اذا قلنا ان الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والماهيات والصور الذاتية في جواب ما هو
لسنا نحدد الجنس بما يحوج الى ان يوخذ النوع من حيث هو مضاف فيوخذ في حده وان كانت الاضافة تتبع
في ذلك اندراجا لا يكون معه جزء الحد متحدا بالمحدود وبالحد ◉ اما الاندراج فلانا اذا قلنا مقول
على المختلفين بالماهية جعلت المختلفين بالماهية مقولا عليه وهذه اشارة الى ما عرض لها من الاضافة
واما انا لم نجعل جزء الحد متحدا بالمحدود وبالحد فلان جزء الحد هو الماهية وكليته كالماهية والكليات
من حيث هي ماهية والكلية المخالفة للماهية غير متحددة بالجنس فتكون قد حددنا الجنس ...
له وبالقوة معه في تحديد النوع الذي يضايفه من غير ان جعلته بالفعل من حيث هو مضاف فيجوز
واما شرح هذا التدبير في الحدود التي للمتضايفات وانه لم ينبغي ان يكون هكذا وكيف يجعل معه مراعاة
بالكل واحد من المتضايفين من خاصية القول بالقياس الى الاخر فسيرد ذلك المعنى في مكان آخر

## فصل في النوع ووجه انقسام الكلي اليه

والنوع قد يقال ايضا في لغة اليونانيين على معنى غير
معنى النوع المنطقي فان اللفظ الذي نقله الفلاسفة اليونانيون فجعلته لمعنى المنطقي كان يستعمل
في الوضع الاول عند اليونانيين على معنى صورة كل شيء وحقيقته التي له ذلك دون شيء آخر فوجد
صورا وماهيات للاشياء التي تحت الجنس يختص كل واحد منها بها فسموها من حيث هي كذلك
انواعا وكما ان لفظة الجنس كانت تتناول المعنى العامي والمعنى المنطقي فكذلك لفظة النوع مطلقا
كانت تتناول المعنى العامي والمعنى المنطقي فكذلك لفظة النوع المنطقي يتناول عند المنطقيين معنيين
احدهما اعم والاخر اخص ◉ فاما المعنى الاعم فهو الذي يرونه مضايفا للجنس ويحدونه بانه المرتب
تحت الجنس والذي يقال عليه الجنس وعلى غيره بالذات وما يجري هذا المجرى ◉ واما المعنى الخاص
فهو الذي ربما سموه باعتبار ما نوع الانواع وهو الذي يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف
بامور ذاتية فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الاول اذ لا يخلو في الوجود من وقوعه تحت الجنس ويقال له نوع
بالمعنى الثاني وبين المفهومين فرق وكيف لا وهو بالمعنى الاول مضاف الى الجنس وبالمعنى الثاني غير
مضاف الى الجنس فانه لا يحتاج في تصوره مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو الى ان يكون
شيء آخر ايضا اعم منه مقولا عليه ◉ ومعنى النوع بالوجه الاول ليس كالجنس لمعنى النوع بالوجه الثاني
وذلك لانه ليس مقوما له اذ قد يجوز في التوهم ان لا يكون الشيء الذي هو نوع بهذه الصفة نوعا
بالصفة الثانية اذ لا يمتنع في الذهن ان يتصور كليا هو دائما ليس تحت كلي آخر وهو مع ذلك ليس
مما ينقسم بالفصول كالنقطة عند قوم وما كان نحمله هكذا وعلى هذه الصورة وجاز دفعه في التوهم
لم يكن كما علمت ذاتيا وما لم يكن ذاتيا لم يكن جنسا بل ان كان لا بد فهو عارض لازم له وقد يقال لهذا
نوع الانواع وليس المفهوم من كونه نوع الانواع هو المفهوم من كونه نوعا بمعنى انه مقول على كثيرين
مختلفين بالعدد في جواب ما هو وكيف ومن حيث هو نوع الانواع فان النوع المطلق لم كالجنس
وداخل في تحديده وهو به مضاف الى انواع فوقه ثم لنا ان نحقق اي الوجهين هو في اصطلاح المنطقيين
اقدم فانه لا يبعد ان يكون اول ما نقل اسم النوع انما نقل الى هذا المطلق على الافراد ثم لما عرض له ان كان
عليه عام آخر يسمى كونه تحت العام بهذه الصفة نوعية فلا يبعد ايضا ان يكون الاقدم هو المعنى الآخر
فلما كان هذا المعنى يلزمه ان يكون نوع الانواع ويختص في اضافة ترتيب النوعية فقط من غير تجنيس

للنوع صح

يقال صح

الصفة صح

جعل اولى باسم النوعية فسمى من حيث هو ملاصق للاشخاص نوعا ايضا وهذا شيء ليس يمكننى تحصيله
وانا اكثر ميلى هو الى ان اول التسمية وقع بحسب اعتبار النوع المضاف لكنه يجب علينا ان نعلم ان
النوع الذى هو احد الخمسة فى القسمة الاولى هو باى المعنيين نوع فنقول انه قد يمكن ان يخرج القسمة
المخمسة على وجه يتناول لكل واحد منهما دون الاخر فانه اذا قيل ان اللفظ الكلى الذاتى اما ان يكون مقولا بالماهية
او لا يكون ○ والمقول بالماهية اما ان يكون مقولا بالماهية المشتركة لمختلفين بالنوع او لمختلفين بالعدد
دون النوع كان قسمة المقول بالماهية يتناول الجنس والنوع الملاصق للاشخاص ويضيع اعتبار النوع بالمعنى
الذى يكون بالاضافة الى الجنس فى القسمة الاولى بل ينقسم بعد ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين
بالنوع فى جواب ما هو الى ما هو كذلك ولا يقال عليه مثل ذلك فيكون الذى يسمى جنسا فقط والى ما يكون
مقولا على كثيرين ويقال عليه آخر هذا القول فيصير بهذا الاعتبار نوعا لكن هذه القسمة لا تخرج طبيعة
النوعية بالمعنى المضاف مطلقا بل يخرج قسما من هذه النوعية بهذا الاعتبار وهو ما كان جنسا وله
نوعية ويخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص تماما صحيحا وقد يمكن ان يقسم بحيث يخرج النوع بالمعنى
الاعم فيكون النوع بالمعنى الخاص فى القسمة الثانية حتى يكون ما هو نوع ○ اما الذى هو نوع
الانواع الذى يعرض له ان يكون النوع بالمعنى الذى يجعله اخص واما الذى هو نوع يتجنس لكنك اذا قسمت
الكلى من حيث هو كلى ذو الاعتبارات به ان تقسمه قسمة تكون له بالقياس الى موضوعاته التى هو كلى بحسبها
فهنا لك تذهب النوع الذى بالمعنى الاعم وانما يحصل من بعد باعتبار ثان وههنا لك يصيبنا النوع المشهور
اولا هو النوع بالمعنى الخاص وان لم يراع هذا بل روعى احوال الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هى
كلية مثل الزيادة فى العموم والخصوص التى لبعضها عند بعض لا عند الجزئيات خرج لنا النوع المضاف
على ما نورده عن قريب وليس يجب ان يكون هذا التخميس مشتملا على كل معنى يكون اليها قسمة الكلى فان
الشيء قد ينقسم اقساما قسمة تامة وتفلت منها اقسام اخرى له انما يأتى سليمة بقسمة اخرى فان
الحيوان اذا قسمته الى الناطق والعجم لم يكن الاقسمين وافلت الماشى والطائر واحتاجا الى ابتداء قسمة
وليس يجب ان يتعسر ويقول ان هذه القسمة المخمسة يجب ان يشتمل على كل معنى يكون من اقسام الكلى
واعتباراته بل يجب ان يعلم انه انما يحمل على هذا التعسر اشتراك قسمين متباينين فى اسم وهو اسم النوع
بل الاحرى ان نقول ان هذه الخمسة اذا حصلت حصل من المناسبات التى بينها امر آخر هو حال الاخص
من المقولات فى جواب ما هو عند الاعم حتى يكون ذلك نوعية الاخص وكما يعرض قبل ذلك ايضا شخصية
وجزئية ولكن تلك قد تركنا ذكرها لا التفاتا الينا فان آثرنا ان نجعل القسمة مخرجة للنوع بالمعنى المضاف
الذى هو اعم وجب ان نقول ان اللفظ الذاتى اما مقول فى جواب ما هو واما غير مقول ونعنى بالمقول
فى جواب ما هو ما يصلح ان يكون اذا سئل عن اشياء كثيرة ما هى جوابا ثم نقول والمقولات فى جواب ما هو
قد تختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها اعم وبعضها اخص فالاعم مقولين فى جواب ما هو هو
جنس للاخص والاخص منهما نوع للاعم فاذا وجدنا النوع فهنا لك يقسم قسمة اخرى فنقول انه لا يخلو اما
ان يكون النوع من شانه ان يصير جنسا لنوع آخر واما ان لا يكون ذلك من شانه فهذه القسمة ينتهى الى
الخمسة انتهاء ظاهرا ويكون طبيعة النوع متحصلة فيه والنوع بالمعنى الآخر يدخل فيه بوجه ○ واما
القسمة الاولى فلم يكن كذلك ○ واما القسمة المشهورة التى لهذه الخمسة فهى اقرب من القسمة الاولى
وذلك لانهم يقسمون هكذا ان كل لفظ مفرد اما ان يدل على واحد وعلى كثير والدال على الواحد هو اللفظ
الشخصى واما الدال على الكثير فاما ان يدل على كثيرين مختلفين بالنوع او كثيرين مختلفين بالعدد ○ والدال
على كثيرين مختلفين بالنوع اما ان يكون ذاتيا واما ان يكون عرضيا فان كان ذاتيا فاما ان يكون فى جواب
ما هو واما ان يكون فى جواب اى شيء هو فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو
جنسا والدال عليه فى جواب اى شيء هو فصلا ○ واما العرضى فهو العرض العام ○ ثم يقولون
ان الدال على كثيرين مختلفين بالعدد اما ان يكون فى جواب ما هو وهو النوع واما فى جواب اى شيء هو وهو
الخاصة فهذه القسمة منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف وفاتها طبيعة الفصل بما هو فصل بل انما
دخل فيها من الفصول ما يحمل على انواع كثيرة وليس ذلك هو طبيعة الفصل بما هو فصل اذ ليس كل فصل
كذلك على ما سيتضح لنا الا ان نراعى شيئا ستعرفه ونعلم انهم لم يراعوه ولم يفطنوا له فليس يمكننا

انجعل



فصل في تعقب رسم النوع

انجعل ذلك عذرا لهذا الخلل الا ان يكون المعلم الاول الغاه وايضا فان هذه القسمة لم يفرق فيها بين
الخاصة وبين الفصل الذى لا يكون الا للنوع وفاتها الخاصة التى هى خاصة نوع متوسط بالقياس اليه
لم يورد والخاصة بما هى خاصة النوع بل بما هى خاصة لنوع اخير كما لم يورد والنوع الا نوعا اخيرا فصل
فى تعقب رسم النوع فلنحقق الان حال الحدود المشهورة للنوع فنقول اما النوع بالمعنى الذى لا اضافة
فيه الى الجنس فقد وقع الاستمرار ان حدوه بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ما هو وذلك لان الجنس
والعرض العام لا يشاركانه اذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا على كثيرين مختلفين بالعدد اذ
يجب ان يفهم من قوله مقول على كثيرين مختلفين بالعدد انه مقول على ذلك فقط لانك ان لم تفهم ذلك لم يكن
كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع فان المقول على كثيرين مختلفين
بالنوع قد يكون ايضا مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فاذا علمنا ان التخصيص بهذا الاسم انما هو لاجل
الاكثر الذى يخرج ما يقال على كثيرين مختلفين بالنوع من مفهومه فهذا ما يفرق بينه وبين الجنس والعرض العام
وقد يفرق به ايضا بين النوع والفصول التى يقال على كثيرين مختلفين بالنوع مثال هذا الفصل المنقسم
بالمتساويين فانه فصل الزوج فى ظاهر الامر وقد يقال على الخط والسطح والجسم فليس الزوج وحده منقسما
بمتساويين فى ظاهر الامر فانه اذا اضيف الى العدد الذى هو كالجنس كان مساويا للزوج ولا يفرق بين النوع
والفصل الذى هو خاص بالنوع كالناطق اعنى الذى لمبدأ قوة قوة التمييز فان هذا للانسان وحده واما
الذى يقال للملك فهو بمعنى آخر ليس يشارك الانسان الملك فيه ولكنه قد يمكن لبعض المتشططين ان يخرج
من هذا الحد من هذه الجهة وجه فرق بين النوع والفصل وذلك الوجه هو ان طبيعة النوع بهذا المعنى
يقتضى ان لا يقال الا على كثيرين مختلفين بالعدد وطبيعة الفصل لا يقتضى ذلك وهو وجه متكلف لكن قوله فى
جواب ما هو يفرق بين الفصل وبينه تفريقا مطلقا ويفرق بينه وبين الخاصة ايضا فان الخاصة لا مدخل
لها فى جواب ما هو فهذا الرسم متقن محقق مطابق للمعنى الذى يقال عليه النوع الذى لا يطابق الا نوع الانواع
واما رسوم النوع بالمعنى الذى فيه الاضافة فذلك عندهم رسمان ○ احدهما قولهم انه المرتب تحت الجنس
والثانى انه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو فيجب ان ينظر فى حاله فنقول انه ان عنى بالمرتب تحت الجنس
ما يكون اخص منه حملا اى يكون تحمله على بعض ما يحمل عليه مما هو تحته فان الشخص والنوع والفصل
والخاصة يشترك جميعها فيه وان عنى بذلك ما كان كليا وحده دون الشخصى فقد عنى ما هو خارج عن
مقتضى اللفظ ومع ذلك فان الفصل والنوع والخاصة يشترك فيه وان لم يعن بالمرتب هذا بل عنى به ما هو
الخص وملاصق لا يتوسط شيء بينهما وهو ما يتلوه فى المرتبة خرج الشخص ايضا ودخل الخاصة والفصل
وان عنى بالمرتب ما كان ملاصقا ليس فى ترتيب العموم فقط بل وفى ترتيب المعنى ايضا خرجت الخاصة ودخل
الفصل وان عنى بالمرتب ما يكون خاصا مدخولا فى طبيعته اعنى ان يكون ما فوقه متضمنا فى معناه اختص
هذا الرسم بالنوع فان الجنس ليس داخلا فى طبيعة الفصل ولا الخاصة بل هو شيء كالموضوع لهما ليس
داخلا فيهما ونسبته اليهما نسبة الامر اللازم الذى لا بد منه ليس نسبة الداخل فى الجوهر على ما علمت
لكن لفظة المرتب ليست تدل على هذا المعنى المحرر بكل هذه الاشتراطات لا بحسب الوضع الاول ولا بحسب
النقل فليس يذكر فى موضع من كتب اهل هذه الصناعة انه اذا قيل هذا اللفظ فيجب ان يفهم منه هذا المعنى
واما الرسم الثانى وهو انه الذى يقال عليه جنسه من طريق ما هو ان عنى بالمقول من طريق ما هو ما حققناه
نحن فيجب ان نزاد عليه انه الذى يقال عليه وعلى غيره جنسه من طريق ما هو ويقال هو الذى يقال عليه جنسه
من طريق ما هو بالشركة فيكون هذا خاصا للنوع فان الفصل لا يقال عليه الجنس من طريق ما هو البتة وكذلك
الخاصة والعرض ○ واما الشخص فلا يتم ماهيته بالجنس واما ان عنى بذلك ما يعنونه فيكون بينه وبين
الفصل والخاصة والعرض فرق ولا يكون بينه وبين الشخص فرق الا ان يضمن انه كلى بهذه الصفة وايضا
فانه لا يكون بينه وبين فصل الجنس فرق والذى حدوه لان النوع هو اخص كليين مقولين فى جواب ما هو
فقد احسن تحديد النوع وانما يتحسنه بان يقال انه الكلى الاخص من كليين مقولين فى جواب ما هو
تعلم ذلك اذا تدربت بالاصول والمواضع المفردة للحدود فنقول الآن ان الجنس منه ما يكون جنسا ولا يصلح
ان ينقلب باعتبار آخر نوعا اذ لا يكون فوقه جنس اعم منه ومنه ما يصلح ان يكون نوعا باعتبار آخر اذ
يكون فوقه جنس اعم منه وكذلك النوع منه ما يكون نوعا ولا يصلح ان ينقلب جنسا اذ لا يكون تحته نوع

ولكن ...

أخصّ منه ○ ومنه ما يصلح أن ينقلب جنساً باعتبار آخر إذ يكون دونه نوع أخصّ منه فيترتب الجنس مراتب ثلاث ○ جنس عال ليس بنوع البتة ○ وجنس متوسط هو نوع وجنس وتحته أجناس ○ وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس وكذلك يكون في باب النوع نوع سافل ليس تحته نوع البتة وليس بجنس البتة ونوع عال تحت جنس الأجناس الذي ليس بنوع البتة ○ ونوع متوسط هو نوع وجنس ونوع والمثال المشهور لهذا هو من مقولة الجوهر فإن الجوهر جنس لا جنس فوقه وتحته الجسم وتحت الجسم الجسم ذو النفس وتحت الجسم ذي النفس الحيوان وتحت الحيوان الناطق وتحت الحيوان الناطق الإنسان وتحت الإنسان زيد وعمرو وفريد وعمرو وأشكالهما هي الأشخاص ○ والجوهر هو جنس الأجناس إذ ليس فوقه جنس ○ والإنسان هو نوع الأنواع إذ ليس تحته نوع وما بينهما أجناس وأنواع متوسطة فإنها بالقياس إلى ما تحتها أجناس وبالقياس إلى ما فوقها أنواع فإن الجسم نوع الجوهر وجنس الجسم ذي النفس والجسم ذو النفس نوع الجسم وجنس الحي لأنه يعم النبات والحي ○ والحي نوع الجسم ذي النفس وجنس الحي الناطق لأنه يعم الحيوانات العجم والإنسان والحي الناطق نوع الحي وجنس للإنسان لأنه يعم الإنسان والملك فيكون الحي الناطق هو الجنس السافل والجوهر هو الجنس العالي والجسم وما يليه الجنس المتوسط ويكون الجسم هو النوع العالي ويكون الإنسان هو النوع السافل ويكون الجسم ذو النفس وما يليه النوع المتوسط ويكون الجوهر بالقياس إلى ما تحته جنس الأجناس والجنس العالي وبأنه لا قياس له إلى ما فوقه يكون جنساً ليس بنوع ويكون الإنسان بالقياس إلى ما فوقه نوع الأنواع والنوع السافل ○ وأما بقياسه إلى ما تحته فهو أنه نوع ليس بجنس وقياسه إلى ما تحته على وجهين ○ قياس إلى ما تحته من حيث هو محمول عليها الحمل المعلوم ○ وقياس إلى ما تحته باعتبار أنها ليست بأنواع ○ وقياسه إلى ما تحته من حيث الحمل يفيد معنى النوعية الغير المضاف إلى الجنس وهو المعنى الثاني مما ذكر ○ وأما قياسه بالاعتبار الآخر فيفيد أنه نوع ليس بجنس فهو نوع الأنواع ونوع ليس بجنس ونوع بالمعنى المذكور ومفهومات هذه الثلاثة وإن تلازمت فهي مفهومات مختلفة وإذا جعل اسم النوع اسماً لواحد واحد من هذه المعاني يكون مقولاً على هذه الثلاثة باشتراك الاسم ويكون بحدود ومفهومات مختلفة فإن نجعل اسماً لواحد منها فقط كان ذلك القول الذي لذلك الواحد حداً له والقول الذي للآخر رسماً ليس هو مفهوم الاسم بل علامة لازمة له وكما أن تحت نوع الأنواع موضوعات كلية وإن كانت ليست بأنواع مثل الكاتب والملاح والتركي تحت الإنسان فكذلك لا يبعد أن يكون فوق جنس الأجناس محمولات ليست بأجناس بل معان لازمة قد يشترك فيها أجناس من أجناس الأجناس كالوجود وكالعرضية وكأمور يحمل على عدة أجناس عالية مما ستفطن لها بعد ○ فأما هذه القسمة التي وردت للجوهر وبلغت الإنسان فإنها غير مستقيمة وإن كانت غير ضارة في تفهيم الغرض المقصود وذلك أن الجسم ذا النفس إذا أنال النبات مع الحيوانات لم يتناول الملائكة إلا باشتراك الاسم فلم يكن الجسم ذو النفس جنساً يدخل فيه الملائكة وكذلك إذا قيل ناطق للإنسان وللملك لم يكن إلا باشتراك الاسم والناطق الذي هو فصل مقوم للإنسان غير مقول على الملائكة وإذا كان كذلك لم يكن الحي الناطق جنساً للإنسان والملائكة ولا الجسم ذو النفس جنساً للنبات والملائكة والحيوانات فإذا كان كذلك لم يكن إدخال المبتدئ فصلاً ليقسم الحيوان الناطق إلى إنسان وغير إنسان محتاجاً إليه

فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي وما قبل الكثرة وما في الكثرة وما بعد الكثرة من هذه المعاني الخمسة

فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي وما قبل الكثرة وفي الكثرة وبعد الكثرة من المعاني الخمسة

انه قد جرت العادة في تفهيم هذه الخمسة أن يقال إن منها ما هو طبيعي ○ ومنها ما هو منطقي ○ ومنها ما هو عقلي ○ وربما قيل إن منها ما هو قبل الكثرة ○ ومنها ما هو في الكثرة ○ ومنها ما هو بعد الكثرة وجرت العادة بأن يجعل البحث عن ذلك متصلاً بالبحث عن أمر الجنس والنوع وإذ كان ذلك عاماً للكليات الخمس فنقول متشبهين بمن سلفنا إن كل واحد من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمس هو في نفسه شيء وفي أنه جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام شيء ولنجعل مثال ذلك الجنس فنقول إن الحيوان في نفسه معنى سواء كان موجوداً في الأعيان أو متصوراً في النفس وليس في نفسه بعام ولا خاص ولو كان في نفسه عاماً حتى كانت الحيوانية لأنها حيوانية عامة لوجب أن لا يكون حيوان شخصي بل كان كل حيوان عاماً ولو كان الحيوان لأنه حيوان شخصياً أيضاً لما كان يجوز أن يكون إلا شخصاً واحداً ذلك الشخص الذي يقتضيه الحيوانية وكان لا يجوز

ان يكون شخص آخر حيواناً بل الحيوان في نفسه شيء يتصوّر في الذهن حيواناً وبحسب تصوّره حيواناً لا يكون الا حيواناً فقط فان تصوّر معه انه عام وخاص وغيره فقد تصوّر معه معنى زائد على انه حيوان يعرض للحيوانية فان الحيوانية لا تصير شخصاً مشاراً اليها الا باقترانه امر يجعله مشاراً اليه وكذلك في العقل لا يكون كذلك الا بان يلحق به العقل معنى يخصصه ثم لا يعرض له من خارج اذ يكون عاماً حتى يكون ذات واحدة بالحقيقة هي حيوان وقد عرض لها في الاعيان الخارجة ان كان هو بعينه موجوداً في كثيرين واما في الذهن فقد يعرض لهذه الصورة الحيوانية المعقولة ان يجعل لها نسبة الى امور كثيرة فيكون ذلك الواحد بعينه صحيح النسبة الى عدة متشاكل فيه بان يحمله العقل على واحد واحد منها فاما كيف ذلك فلنضع له صناعة اخرى فيكون هذا العارض هو العموم الذي يعرض للحيوانية فيكون الحيوان لهذا العموم كالخشب مثلاً لعارض يعرض له من شكل وغيره وكالثوب الابيض فيكون الثوب في نفسه معنى والابيض معنى وبتركبهما فيكون هناك معنى آخر كما انه كذلك الحيوان هو في العقل معنى وانه تام او جنس معنى وانه حيوان جنس معنى فيصير معنى الجنس جنساً منطقياً ومفهوم انه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو من غير ان يشار الى شيء هو حيوان او غيره فان مثل ان الابيض في نفسه له معقول لا يحتاج ان يعقل معه انه ثوب او خشب فاذا عقل معه ذلك عقل يلحقه الابيض وكذلك الواحد في نفسه له معقول فاما انه انسان او حجرة فانه امر خارج عن معقوله يلحقه انه واحد كالجنس المنطقي هو هذا ○ واما الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان الذي يصلح ان يجعل المعقول منه النسبة التي للجنسية فانه اذا حصل في الذهن معقولاً صلح ان يعقل له الجنسية ولا يصلح لما يقرن من تصوره كما لزيد هذا ولا المتصوّر من الانسان فيكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاعيان يقال بهذا العارض عن طبيعة الانسانية وطبيعة زيد اذ هو بحيث اذا تصوّر صلح ان يلحقه عرض بهذه الصفة التي هي الجنسية وليس لها خارجاً الا الاصطلاح لما قال فقولهم الجنس الطبيعي يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح ان يصير في الذهن جنساً وليس هو في الطبيعيات بجنس ولا بحيث ان في الوجود غيره من الامور الطبيعية بهذا المعنى فلا يبعد ان يخصص لهذا المعنى باسم وان يجعل ذلك الاسم من اسم الشيء الذي يعرض لها له الجنسية ○ واما الحيوان الجنسي في العقل فهو المعقول من جنس طبيعي ○ واما الجنسية المعقولة المجردة فمن جهة مفردة في العقل هي ايضاً جنس معقول ولكن من جهة انها شيء من الاشياء يبحث عنه المنطقي فهي جنس منطقي وليس وان لم يكن لهذا الذي هو منطقي وجود الا في العقل يجب ان يكون المفهوم من انه عقلي هو المفهوم من انه منطقي وذلك ان المعنى الذي يفهم من انه عقلي الامر ومقارن للعقل الذي يفهم من انه منطقي ليس هو هو اذ قد بان ذلك اختلافاً واعتبار ما فالجنس المنطقي تحته شيئان ○ احدهما انواعه من حيث هو جنس والآخر انواع موضوعاته التي يعرض لها ○ اما انواعه فلان الجنس المطلق اعم من جنس عال وجنس سافل فهو يحمل على كل واحد مما تحته من الاجناس المفردة حداً واسماً اذ يقال لكل واحد منها انه جنس ويحد بحد الجنس ○ واما انواع موضوعاته فلا يحملها اسماً ولا حداً وذلك لان الانسان الذي هو نوع الحيوان من جهة انه حيوان فلا يحمل عليه مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية لا اسماً ولا حداً فان الانسان لا يجعل ان يصير جنساً من جهة حمل الحيوانية عليه باسمه وحده فان صار شيء من الانواع جنساً فذلك لا من جهة طبيعة جنسه او جنسه الذي فوقه بل من جهة الامور التي تحته ○ واما الجنس الطبيعي فانه يعطي ما تحته اسمه وحده من حيث هو طبيعة ومن حيث الجنس الذي هو شيء والمثال حيوان لا من حيث هو جنس طبيعي اي معنى يعطيه اذا تصور ان يعتبر جنساً من حيث هو كذلك فانه ليس يجب هذا لما تحته وبالجملة فانه اذا قال ان الجنس الطبيعي يعطي ما تحته اسمه وحده فهو ايضاً قول غير محقق فانه يعطي بالعرض لانه ليس يعطي من حيث هو جنس طبيعي كما لم يعطه ايضاً من حيث هو جنس منطقي ولكن انما يعطيها الطبيعة الموضوعة لان يكون جنساً طبيعياً وهذه الطبيعة ايضاً بنفسها ليست جنساً طبيعياً كما ليست جنساً منطقياً اللهم الا ان لا نعني بالجنس الطبيعي الا مجرد الطبيعة الموضوعة للجنسية ولا نعني بالجنس الطبيعي ما اعتبرنا فحينئذ يصلح ان يقال ان الجنس الطبيعي يعطي ما تحته اسمه وحده وحينئذ لا يكون الحيوان جنساً طبيعياً الا لانه حيوان فقط ثم انه هل يستقيم هذا ○ واما العقلي

لا يلزم ولا حد كما يجب ان يصير جنساً من جهة حمل الحيوانية عليه صح

اي فان يصير [illegible] المعنى ما هو جنس لكل واحد واحد من [illegible] من خط الامام فخر الدين الرازي [illegible]

ففيه ايضاً موضوع وجنسية وتركيب وحكم بجميع ذلك في العقل كحكم الطبيعي والآخر ان يكون الجنس
في نفسها يسمى صورة طبيعية تارة وصورة عقلية اخرى ولا يكون في انها حيوانية جنساً بوجه من الوجوه
لا في العقل ولا خارجاً بل انما يصير جنساً اذا قرن بها اعتبار اما في العقل واما من خارج فقد اشرنا الى الاعتبارين
جميعاً لكن الشيء الذي هو طبيعة للجنس المعقول قد يكون على وجهين فانه ربما كان معقولاً اولاً ثم حصل
في الاعيان ويحصل في الكثرة الخارجة كمن يعقل ولا شيئاً من الامور الصناعية ثم يحصله موضوعاً وربما
كان حاصلاً اولاً في الاعيان ثم يتصور في العقل كمن عرض له ان رأى اشخاص الناس فاستثبت الصورة الانسانية
وبالجملة ربما كانت الصورة المعقولة سبباً بوجه ما لحصول الصور الموجودة في الاعيان وربما كانت الصورة
الموجودة في الاعيان سبباً بوجه ما للصورة المعقولة اي يكون انما حصلت في العقل بعد ان كانت قد حصلت
في الاعيان ولان جميع الامور الموجودة فان نسبتها الى الله تعالى والملائكة نسبة المصنوعات التي عندنا
الى النفس الصانعة فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمدرك من الامور الطبيعية
موجوداً قبل الكثرة وكل معقول منها معنى واحد ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذي في الكثرة فيحصل
في الكثرة ولا يتحد فيها بوجه من الوجوه اذ ليس في خارج الاعيان شيء واحد عام بل تفريق فقط ثم
يحصل مرة اخرى بعد الحصول في الكثرة معقولة عندنا واما ان كونها قبل الكثرة على اي جهة هو اعلى
انها معلومة ذات واحدة يتكثر بها او لا يتكثر او على انها مثل قائمة فليس بحثنا هذا بوافٍ ببرهان لذلك نظراً
علمياً آخر ◉ واعلم ان ما قلناه في الجنس هو مثاله في النوع والفصل والخاصة والعرض بهذه السبيل
الاحاطة بعقلية ومنطقية وطبيعية وما في الكثرة منه وقبلها وبعدها ◉ واعلم ان الامور التي هي
في الطبيعة اجناس الاجناس وهي فوق واحد ومتناهية كما ستتضح لك بعد ◉ واما الامور التي هي
انواع الانواع فالمستحفظات منها في الطبيعة متناهية ◉ واما هي في انفسها فغير متناهية بالقوة
فان انواع انواع كثيرة من المقولات التي تأتيك بعد لا يتناهى كانواع انواع الكمية والكيفية والوضع و
غير ذلك ◉ واما الاشخاص فانها غير متناهية بحسب التكون والتقدم والتأخر ◉ واما المحسوس
المحصور منها في زمان محدود فمتناه ضرورة والشخص انما يصير شخصاً بان يقترن بطبيعة النوع خواص
عرضية لازمة وغير لازمة ويتعين لها مادة مشار اليها ولا يمكن ان يقترن بالنوع خواص معقولة كم
كانت وليس فيها آخر الامر اشارة الى معنى متشخص فيتقوم به الشخص في الذهن فانك لو قلت زيد هو
الطويل الكاتب الوسيم الكذا والكذا وكم شئت من الاوصاف فانه لا يتعين لك في العقل شخصية زيد
بل يجوز ان يكون المعنى الذي يجمع من جملة جميع ذلك لاكثر من واحد بل انما يعينه الوجود والاشارة الى
معنى شخصي كما تقول انه ابن فلان الموجود في وقت فلان الطويل الفيلسوف ثم يكون اتفق ان لم يكن
في ذلك الوقت مشارك له في هذه الصفات ويكون قد سبق لك ايضاً المعرفة بهذا الاتفاق ويكون ذلك
بالادراك الذي يجري مجرى ما يشار اليه من الحس نحو ما يشار الى فلان بعينه وزمان بعينه فهنالك
يتحقق شخصية زيد ويكون هذا القول دالاً على شخصيته ◉ واما طبيعة النوع وحدها فلم يلحقه
امر زائد عليه لا يجوز ان يقع فيه كثرة وليس قولنا زيد وعمرو انه شخص اسماً بالاشتراك كما يظنه اكثر
الا ان معنى بالشخص شخصاً بعينه ◉ واما الشخص مطلقاً فهو يدل على معنى واحد عام فانا اذا قلنا زيد
انه شخص لم نرد بذلك انه زيد بل اردنا انه بحيث لا يصح ايقاع الشركة في مفهومه وهذا المعنى يشاركه
فيه غيره فالشخصية من الاحوال التي تعرض للطبايع الموضوعة للجنسية والنوعية كما يعرض لها
الجنسية والنوعية والفرق بين الانسان الذي هو النوع وبين شخص الانسان الذي يعمه لا
بالاسم فقط بل بالقول ايضاً فان قولنا الانسان معناه انه حيوان ناطق وقولنا انسان شخصي هو
هذه الطبيعة مأخوذة مع عرض يعرض لهذه الطبيعة عند مقارنتها للمادة المشار اليها وهو كقولنا
انسان واحد اي حيوان ناطق مخصص فيكون للحيوان الناطق عم من هذا اذ الحيوان الناطق قد يكون
نوعاً وقد يكون شخصاً اي هذا الواحد المذكور فان النوع حيوان ناطق كما ان الحيوان الناطق الشخصي
حيوان ناطق والعموم قد يختلف في الامور العامة فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية
كالعموم الذي للحيوان انه اعم به من الانسان وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كما ان الحيوان
اعم من الحيوان وهو مأخوذ جنساً ومن الحيوان وهو مأخوذ نوعاً ومن الحيوان وهو مأخوذ شخصاً

وليست الجنسية والنوعية والشخصية من الموضوعات الجزئية التي لها درجة واحدة في الترتيب تحت الحيوان
بل هي اعتبارات تلحقه وتخصصه وكما ان الانسان قد يؤخذ مع عرض من الاعراض كالانسان الضاحك
فيقال على جميع ما يقال عليه الانسان ويحمل من الجزئيات الموضوعة كذلك الانسان الشخصي وذلك لان
الوحدة هي من اللوازم التي تلزم الاشياء وستبين انها ليست مقومة لماهياتها فاذا اقرنا الوحدة
بالانسانية على الوجه المذكور حدث منها الانسان الشخصي الذي يشترك فيه كل شخص ولا يكون
لذلك نوعاً لانه مجموع طبيعة وعارض لها لازم غير مقوم وامثال هذا ليست تكون انواعاً كما ان
الانسان مع الضاحك ومع البكاء ومع المتحرك او الساكن بل مع قابل الملاحة وغير ذلك لا يكون نوعاً
آخر بل الانسان بجوهره نوع فتلحقه لواحق تكون تلك اللواحق لواحق النوع وليست امور توجب التنويع
الجديد وهذا انما تحققه في الفلسفة الاولى فصل في الفصل واما الفصل فان اسمه يدل به عند



المنطقيين على معنى اول وعلى معنى ثان وليس سبيلهما سبيل مثلهما في الجنس والنوع اذ كان الوضع الاول
في الجنس انما هو للجمهور والنقل للخواص بل المنطقيون انفسهم يستعملونه على وضع اول وعلى نقل
اما الوضع الاول فانهم كانوا يسمون كل معنى يتميز به شيء عن شيء شخصياً كان او كلياً فصلاً ثم نقلوه
بعد ذلك الى ما يتميز به الشيء في ذاته واذا فعلوا هذا فقد كان لهم ان يجعلوا الفصل مقولاً على انحاء
ثلاثة بحسب التقديم والتأخير حتى كان من الفصل ما هو عام ومنه ما هو خاص ومنه ما هو خاص
الخاص فالفصل العام هو الذي يجوز ان ينفصل به شيء عن غيره ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه
ويجوز ان ينفصل الشيء به عن نفسه بحسب وقتين مثال ذلك العوارض المفارقة كالقيام والقعود فان
زيداً قد ينفصل عن عمرو بانه قاعد وعمرو ليس بقاعد ثم كرة اخرى ينفصل عنه عمرو بانه قاعد وان زيداً
ليس بقاعد فيكون هذا الانفصال بالقوة مشتركاً بينهما وكذلك زيد ينفصل عن نفسه في وقتين
بان يكون مرة قاعداً ومرة ليس بقاعد فهذا هو الفصل العام ◉ واما الفصل الخاص فذلك هو المحمول
اللازم من العرضيات فانه اذا وقع الانفصال بعرض غير مفارق للمنفصل به فانه لا يزال انفصالاً خاصاً
له مثل انفصال الانسان عن الفرس بانه بادي البشرة فان هذا الانفصال الواقع بخاصة للانسان
بالقياس الى الفرس ولا يقع به مرة اخرى انفصال للفرس عن الانسان وذلك لانه لا يخلو اما ان لا يجوز
البتة ان تعرض هذه الصفة للفرس او يجوز فان لم يجز ان تعرض له البتة لم يجز الا ان يكون هذا الانفصال
بينهما قائماً وان جاز ان يعرض مثلاً ذلك للفرس لم يكن للفرس به انفصال عن الانسان بل مشاركة فهذا
اذا فصل لم يفصل لا لاحد الشيئين دون الآخر فمنه ما لا يزال فاصلاً كمثل المثال الذي ضربناه وهو
الخاصة ومنه ما يخص فصله اذا فصل وليس لا يزال فاصلاً كمثل السواد الذي ينفصل به الزنجي عن
انسان آخر فان الزنجي لا يفارقه السواد وذلك الانسان يجوز ان يسود فحينئذ لا يكون بينهما انفصال
بالسواد وحيث كان السواد فصلاً كان خاصاً بالحبشي وحيث لم يختص لم يكن فصلاً ◉ واما العام فلم يكن
هكذا بل كان هو بعينه تارة يفصل هذا عن ذلك وتارة يفصل ذلك عن هذا فالفصل العام وهذا
القسم من الخاص قد يصلح ان ينفصل به اشخاص نوع واحد ◉ واما القسم الاول من قسمي الفصل
الخاص فانه لا ينفصل به اشخاص نوع واحد بعضها من بعض اذ كان لازماً لطبيعة النوع ولو كان
عارضاً لبعض الاشخاص لم يمتنع ان يعرض مثله لاشخاص اخرى فيبطل دوام الانفصال به اللهم الا
ان يكون من جملة ما يعرض لما يعرض من ابتداء الوجود كما للناس في ابتداء الولادة ولا يجوز ان يعرض
بعد ذلك فيجوز ان يكون في هذا الفصل ما اذا فصل عن شخص موجود استحال ان لا يفصل البتة اذ كان
ذلك الشخص بعد وجوده قد فاته ابتداء الوجود فيكون هذا ايضاً مما يقع به الفصل بين اشخاص النوع
واما الفصل الذي يقال له خاص الخاص فانه الفصل المقوم للنوع وهو الذي اذا اقترن بطبيعة الجنس
قومه نوعاً فبعد ذلك يلزمه ما يلزمه ويعرض له ما يعرض له فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود
نوعاً وهو يفرزها ويفرزها ويعينها وهذا كالنطق للانسان وهذا الفصل ينفصل من سائر الامور التي
معه بانه هو الذي يلقى ولا طبيعة الجنس فيحصله ويفرده وان سائر تلك انما يلحق تلك الطبيعة العامة
بعد ما ألقيها هذا وافرزها فاستعدت للزوم ما يلزمه ولحوق ما يلحقه فهي انما يلزمه ويلحقه بعد
التخصيص وهذا كالنطق للانسان فان القوة التي نسميها نفساً ناطقة لما اقترنت بالمادة اقتراناً

فصار حينئذ ذلك الحيوان ناطقاً استعد لقبول العلوم والصنائع كالملاحة والفلاحة والكتابة واستعد
ايضاً لان يتعجب فيضحك من العجائب وان يبكي ويخجل ويفعل غير ذلك من الامور التي للانسان ليس ان واحداً
من هذه الامور اقترن بالحيوانية عند الذهن ولا فصار بسبب ذلك الحيوان الاستعداد لان يكون ناطقاً
بل الاستعداد الكلي والقوة الكلية الانسانية هي التي سمي بها ناطقاً وهذه دواعيها ولوازمها وانما نعلم
هذا بادنى تأمل وتحقق انه لولا ان قوة اولى هي مستعدة للتمييز والفهم قد وجدت للانسان لما كانت لهذه
الاستعدادات الجزئية وان تلك القوة هي التي تسمى النطق فصار بها ناطقاً وهذا هو الفصل المقوم الذاتي
لطبيعة النوع ● واما انه اسود او ابيض وغير ذلك فليست من جملة الاشياء التي لحقت طبيعة الجنس
فافرزته شيئاً عرض له ولحقه اذ كان انساناً فيجب ان يتحقق ان الفصل بين الفصل الذي هو خاص وبين تلك
الفصول هو هذا فلذلك الان نقول ان من الفصول ما هو مفارق ومنها ما هو غير مفارق ومن جملة غير المفارق
ما هو ذاتي ومنها ما هو عرضي ولنا ان نقول ان من الفصول ما يحدث غيرية ومنها ما يحدث آخرية والآخر هو
الذي جوهره غير والغير اعم من الآخر فكل ما يخالف فهو غير وليس كل ما يخالف شيئاً فهو آخر اذا عنيت بالآخر
المخالف في جوهره فمن الفصول ما يكون من قبله الغيرية فقط كان مفارقاً كالقعود والقيام او غير مفارق
كالضحاك وعرضي الاطلاق فان الضحاك ايضاً وان كان يجب ان يكون في جوهره مخالفاً لما ليس بضحاك
فليس كونه ضحاكاً هو الذي اوقع هذا الخلاف في الجوهر بل الضحاك لحق ثانياً بعد ان وقع الخلاف في الجوهر
دونه ثم عرض هو موجبه الاولى لذاته هو الخلاف فقط اذ لا يجوز ان لا يوجب الضحاك خلافاً بين ما
يوصف به الضحاك وبين ما لا يوصف به ولكن كون هذا الخلاف جوهرياً ليس هو من موجب الضحاك بل من
موجب شيء آخر وهو الناطق فالفصل الذي هو خاص الخاص هو العلة الذاتية للخلاف الموجب للآخرية
بحسب اصطلاح اهل الصناعة في استعمال لفظة الآخر ومقصودنا في هذا الموضع مقصور على هذا
الفصل وهو الذي هو احد الخمسة دون ذينك الآخرين ورسمه الحقيقي هو انه الكلي المفرد المقول على النوع
في جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه وهو الذي اصطلح على ان قيل له انه المقول على النوع في جواب اي
ما هو ثم له رسوم مشهورة مثل قولهم ان الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس وايضاً مثل قولهم
انه الذي يفضل به النوع على الجنس وايضاً انه الذي به تختلف اشياء لا تختلف في الجنس وايضاً
انه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب اي شيء هو فلنتأمل من هذه الرسوم ولنحققها
ولننقض فيها بما عندنا من امرها فنقول انه اذا الحق بكل واحد واحد من هذه الرسوم زيادة ساوى
الفصل وتلك الزيادة ان يقال في ذاته فيكون الشيء الذاتي الذي يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس
هو الفصل فان الخاصة وان فصلت فليست ذاتية وليس فصلها ذاتياً وكذلك يجب ان يقال انه الذي
يفضل به النوع على الجنس في ذاته ويقال انه الذي به تختلف في ذاتها اشياء لا تختلف في الجنس
ويقال انه المقول على كثيرين كذا في جواب اي شيء هو في ذاته لكن الرسوم الثلاثة المتقدمة وان ساوت
الفصل فليست تتضمن الشيء الذي يحل من الفصل محل الجنس وبذلك الشيء يتم التحديد وان كانت
قد يكون باسقاطه دلالة ذاتية مساوية كما لو قال قائل ان الانسان ناطق مما يدل على طبيعة الانسانية
وساواها ولكن انما يتم بان يذكر الشيء الذي هو الجنس وهو الحيوان فاما ههنا وكيف فسيأتيك في موضعه
وهذا الشيء الذي هو كالجنس للفصل هو الكلي فيجب ان يلحق هذا به ● واما الرسم الاخير فقد ذكر فيه
الكلي اذ قيل مقول على كثيرين والمقول على كثيرين هو رسم الكلي فقد اتى فيه برسم ما هو كالجنس وان لم يؤت
فيه باسمه لكن لقوله كثيرين مختلفين بالنوع ثلاثة مفهومات ● احدها مما لا يفطن له من قصد تقديم
هذا الكتاب وسنوضحه في موضعه ومفهومان اقرب من الظاهر احدهما ان طبيعة الفصل تكون
متناولة بالحمل انواعاً كثيرة لا محالة غير النوع الواحد المفصول والآخر ان طبيعة الفصل هي التي
توجب آنية الاشياء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عند بعض كانه قال انه المقول على الانواع في
جواب اي شيء هو لا لجملتها بل لواحد واحد منها كقول القائل ان السيف هو الذي يضرب به الناس
ليس انه يضرب به الناس معاً بل واحد واحد من الناس وهذا التأويل بعيد غير مستقيم فان امكن ان
يفهم هذا من هذا اللفظ كان رسماً مطابقاً للفصل وان تعذر تفهم هذا عن هذا اللفظ وانما
يفهم منه الوجه الاول فهذا الحد على الوجه الذي يفهمونه منه مختل وذلك لان طبيعة الفصل

بما هو



بما هو فصل ليس يلزمها كما علمت ان لا يختص بالنوع الواحد بل هذا ما عرض لها عرض لبعض الفصول فيكون
هذا مادحاً لطبيعة الفصل لا فصلاً للفصل ومع ذلك فليس يعارض نعم جميع الفصول حتى يقوم مقام الرسوم
مقام الفصل في الحدود فهذا مختل وههنا موضع بحث وتشكك يلوح في قولنا انه مقول في جواب اي شيء هو
تركنا كشفه الى وقت ما نتكلم في المباينات على انا ان فهمنا هذا الرسم على حسب اصولنا وعلى ما نشرحه في موضع
آخر كان الرسم رسماً لكنا انما نتعقب في هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما يفهمه القوم المستعملون اياه وايضاً
يجب ان نعلم ان كل فصل انما يقوم من الانواع القريبة نوعاً واحداً فقط ثم ان الفصول لها نسبتان نسبة الى
ما يقسمه وهو الجنس ● ونسبة الى ما يقسم اليه وهو النوع فان الناطق يقسم الحيوان الى الانسان ويقوم
الانسان فيكون مقسماً للجنس مقوماً للنوع فان كان الجنس جنساً عالياً لم يكن له الا فصول مقسمة وان كانت
دون العالي كانت له فصول مقسمة ومقومة ● فاما الفصول المقومة فهي التي قسمت جنسه وقومته نوعاً اذ
الفصل يحدث النوع تحت الجنس ● واما المقسمة فهي التي تقسمه ويقوم النوع تحته ومقومات الجنس لكون
اخص منه والجنس الاعلى له فصول مقسمة وليس له فصول مقومة والنوع الاخير له فصل مقوم وليس له فصل
مقسم وليس من الفصول المقومة ما لا يقسم ومن الفصول المقسمة في ظاهر الامر ما لا يقوم ولا يكون ذلك
البتة الا الفصول السلبية التي ليست بالحقيقة فصولاً فانا اذا قلنا ان الحيوان منه ناطق ومنه غير
ناطق لم يثبت الغير الناطق نوعاً محصلاً بازاء الناطق اللهم الا ان يتفق ان يكون ما ليس بناطق نوعاً واحداً
كالذي ليس بمنقسم بمتساويين تحت العدد فانه صنف واحد وهو الفرد ويكون الانسان لا يرى بايساً
بان يجعل الحيوان الغير الناطق جنساً للبهم ونوعاً من الحيوان فان فعل هذا فاعل عرفناه ان الغير الناطق
بالحقيقة ليس بفصل بل هو امر لازم وكذلك جميع امثال هذه السلوب فان السلوب لوازم الاشياء بالقياس
الى اعتبار ومعان ليست لها فان غير الناطق امر يعقل باعتبار الناطق فيكون للنوع معناه وفصله الذي له
امر في ذاته ثم يلزمه ما ان يكون غير موصوف بشيء غيره لكن ربما اضطر الى استعمال اللفظ السلبي في المعنى الذي
يكون للشيء في ذاته اذا لم يكن له اسم محصل وذلك لا يدل على ان السلب بالحقيقة اسمه بل اسم لازم له عدل
عن وجهه اليه فلو لم يكن من الحيوانات غير الانسان شيء الا الصاهل وكان للصاهل في نفسه فصل
لذلك الغير لم يكن يسمى فصل غير الناطق وعنى به الصاهل لكان غير الناطق بدل دلالة الفصل فاما وغير الناطق
امر اعم من فصل كل واحد واحد من انواع الحيوانات وليس لها شيء واحد مشترك محصل انما يمكن ان يجعل
غير الناطق المشترك فيه دالاً عليه الا انفس معنى سلب الناطق والسلوب لا يكون معاني مقومة للاشياء
من حيث هي سلوب بل هي عوارض ولوازم اضافية بعد تقرر ذواتها فلا يكون الغير الناطق بالحقيقة فصلاً
يشترك فيه الجميع مقوماً لها فان احب محب ان يجعل ذلك فصلاً ويثبت للحيوان الغير الناطق نوعاً ثم جنساً
ويجعل الحيوان قد انقسم قسمة ولسمة معتدلة وليست الى نوع اخير والجنس معاً فليفعل فيكون ايضاً
كل فصل منقسم مقوماً وان اثر الوجه المحصل المحقق لم يكن هذه فصولاً وكيف تكون فصولاً وليست
مقومات للانواع ولم يكن الفصول بالحقيقة الا مقومة عندما يقسم والذي يظنه ظان ان من الفصول
المحصلة ما يقسم ثم ينتظر فصلاً آخر يرد حتى يقوما معاً مثل الناطق الذي ربما ظن انه يقسم الحي ثم يتوقف
في تقويم النوع الى ان ينضم اليه المائت فهو ظن كذب وذلك لانه ليس من شرط الفصل اذا قسم فاوجب
تقويم النوع ان يكون مقوماً للنوع الاخير لا محالة فانه فرق بين ان يقول قوم نوعاً وبين ان يقول قوم نوعاً
والناطق وان كان لا يقوم الانسان الذي هو النوع الاخير فانه يقوم الحي الناطق الذي هو نوع للحي وجنس
للانسان ان كان ما يقولونه من كون الناطق اعم من الانسان حقاً وكان الحي الناطق يقع على الانسان وعلى
الملك لا باشتراك الاسم بل وقوع اللفظ بمعنى واحد ثم قولنا الحي الناطق قول المجموع معنى معقول وهو
اخص من الحي وليس فصلاً بل الفصل جزء منه وهو الناطق ولا خاصة فهو لا محالة نوع له وكذلك يتبين
انه جنس للانسان وقد صرح بمثل هذا صاحب ايساغوجي نفسه في موضع فالناطق اذن قد قوم نوعاً
هو جنس فهو قد قوم لا محالة ويعلم من هذا ان الفصل انما هو مقول قولاً اولياً على نوع واحد وانما
يقال على انواع كثيرة في جواب اي شيء هو قولاً ثانياً بتوسط ونقول الان انك تعلم ان ذات كل شيء
واحد فيجب ان يكون ذات الشيء لا يزداد ولا ينتقص فانه ان كان ماهية الشيء وذاته هو الانتقص من حد
الزيادة والنقصان والازيد غير الانقص فالازيد غير ذاته وكذلك ان كان الازيد وكذلك ان كان الاوسط

واما المعنى المشترك للثلاثة الذي ليس ولحكا بالعدد بل بالعموم فليس هو ذات الشيء الواحد بالعدد فليس
ان تقول ان الزائد والناقص والوسط يشترك في معنى واحد هو ذات الشيء فاذن ذات الشيء لا يحتمل
الزيادة والنقصان فما كان مقوما للذات لا يحتمل الزيادة والنقصان فانه ان كان اذا دخل ذاته زيادة
فذاته هو الازيد وان كان لا يقوم ذاته بزيادته ويقوم بنقصانه فذاته هو الناقص وان كان لا يقوم
في احدى الاحوال فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص اللهم الا بالمعنى العام وفيه ما قلناه وعلى ان
هذه المعاني لا يمكن ان يقال فيها عند الزيادة ان الاصل موجود وقد اضيف اليه شيء بل اذا ازدادت
فقد بطل الموجود اولا وحدث في بطلانه بطلان المقوم كان وفي بطلانه بطلان المتقوم كان وكذلك في
اعتبار النقصان اذا كان الاصل ليس بعينه عند الحالة الاولى وعند الحالة الثانية وهي النقصان فقد تبين
ان الفصل الذي هو خاص الخاص لا يقبل الزيادة والنقصان واما سائر الفصول فانها اذا كانت بعد
الذات فلا مانع يمنع ان يقبل الزيادة والنقصان كانت مفارقة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وغير مفارقة
كسواد الحبشي وليس اذا كان بعض الناس افهم وبعضهم ابلد فقد قبلت القوة النطقية زيادة
ونقصانا بل ولا لو كان واحد من الناس لا يفهم البتة كالطفل فان ذلك لا يكون عارضا في فصله وذلك
لان فصله هو ان له في جوهره القوة التي اذا لم يكن مانع فعل الافاعيل النطقية وتلك القوة واحدة
لكنها يعرض لها تارة عوز الالات وتارة معاسرتها وعصيانها فتختلف بحسب ذلك افعالها تارة
بالبطول والسقوط وتارة بالزيادة والنقصان ومعناها المذكور ثابت وذلك كما ان واحدة تختلف افعالها
بحسب اختلاف المنفعلات عنها هذه الوجوه من الاختلاف فيكون تارة اشد اشتعالا وتارة اضعف
وذلك بسبب المادة التي تفعل بها وفيها وكذلك القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية بهما يتم اول
فعلها من الفهم والتمييز وغير ذلك فبحسب اعتدال مزاجهما ولا اعتداله تختلف هذه الافعال وليس
الذهن ولا الفهم ولا شيء من امثال ذلك فصلا يقوم الانسان بل هي عوارض وخواص والزيادة
في مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه امر يحصل في الاستعداد المتولد من بين استعدادين
استعداد الفاعل واستعداد المنفعل فاما الذي للفاعل نفسه فغير مختلف واعلم ان الفصل
الذي هو احد الخمسة هو الناطق الذي يحمل على النوع مطلقا لا النطق الذي يحمل على النوع بالاشتقاق
ولا نهذه الخمسة اقسام شيء واحد وهو اللفظ الكلي وصورة اللفظ الكلي في جميعها ان يكون مقولا
على جزئياته ويشترك في ان يعطيها اسمها وحدها والنطق لا يعطي شيئا من الجزئيات اسمه ولا حده فهذا
ان قيل له فصل بمعنى غير الذي كلامنا فيه وكذلك فافهم الحال في الخاصة والعرض فانه يجب ان يكون
حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع من حيث هو حمل وان لم يكن من جهة الذاتية والعرضية

## فصل في الخاصة والعرض العام

واما الخاصة فانها تستعمل عند المنطقيين تعقلا
على وجهين احدهما انها يقال على كل معنى يخص شيئا كان على الاطلاق او بالقياس الى شيء والثاني
انها يقال على ما يخص شيئا من الانواع في نفسه دون الاشياء الاخرى ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة
ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان والخاصة التي هي احدى الخمسة في هذا المكان فانها
عند المنطقيين فيما اظن هي الوسطى من هذه وهي المقول على الاشخاص من نوع واحد في جواب اي شيء هو
لا بالذات سواء كان نوعا اخيرا او متوسطا سواء كان عاما في كل وقت او لم يكن فان العام الموجود في كل وقت
هو اخص من هذا ولو كانت الخاصة التي هي احدى الخمس هي هذه لكانت القسمة تزيد على خمسة وان كان الاولى
باسم الخاصة باعتبار اختصاصها بالنوع غيرها ومعنى اخص منها ولا يبعد ان يعني احد بالخاصة كل عارض
خاص باي كلي كان ولو كان الكلي جنسا اعلى ويكون ذلك حسنا جدا ويخرجها القسمة على هذا الوجه وهو ان الكلي
العرضي اما ان يكون خاصا بما يقال عليه او غير خاص بما يقال عليه سواء كان ما يقال عليه جنسا اعلى او متوسطا
او نوعا اخيرا لكن التعارف قد جرى في ايراد الخاصة على انها خاصة النوع وتاليه للفصل فيكون الخاصة
التي هي احدى الخمس هي ما يقال على اشخاص نوع ولا يقال على غيرها عمت تلك الاشخاص او لم تعم وكان النوع متوسطا
او اخيرا وربما اوجبوا ان يكون النوع اخيرا وقد ذهب قوم الى ان يجعلوا كل ما هو شكل لبعض الخواص من جملة
العرض العام حتى لو كان شكل لا يوجد الا لنوع واحد لكنه مع ذلك لا يوجد لكله بل لبعضه ويكون مما يجوز
ان يكون وان لا يكون لذلك البعض فهو العرض العام حتى يكون العرضي اما موجود النوع واحد ولكله دائما

فيكون خاصة واما ان لا يكون كذلك بل يكون اما موجودا لانواع واما موجودا لنوع ولكن لا بالصفة المذكورة
فيكون عرضيا عاما وهذا القول مضطرب ولا يدل على الشيء من جهة عمومه وخصوصه وكليته بل من جهة
اخرى ويجعل اسم العرض العام هكذا فان العرض العام موضوع بازاء الخاص واذا الخاص مما يحسن ان يصير
خاصا لانه لنوع واحد فالعام انما يحسن ان يصير عاما لانه لاكثر من نوع واحد فاذن ليس يحسن ان يجعل
لغرض الوجوه الثلاثة في استعمال لفظ الخاصة دالا على المعنى الذي هو احد الخمس وهذا الاستعمال الاعم
يجعل الخواص مقسومة الى اقسام اربعة خاصة للنوع ولغيره كذي الرجلين للانسان بالقياس الى
الفرس واخواته بذلك ما كان للنوع كله وخاصة للنوع وحده وهذا اما لكله واما لا لكله بل كان كالملاحة
والفلاحة للانسان والذي لكله اما دائما في كل وقت مثل ما يكون الانسان ضحاكا او ذا رجلين في طبعه
واما لا دائما كالشباب للانسان فالخاصة من حيث هي ولها ان يكون احدى الخمسة هي ما ذكرناه واما من حيث
هي اولى بان يكون خاصة فهي اللازمة المداومة التي لجميع النوع في كل زمان ولا يتناقض قولنا ان كذا خاصة
حقيقية من جهة الاختصاص بالنوع وليس هو الذي اليه قسمة الخمسة وقولنا ان الذي اليه قسمة الخمسة
فهو خاصة حقيقية بحسب ذلك ليس هو الذي هو الخاصة الحقيقية باختصاصه بالنوع واعلم ان
الخاصة التي هي احدى الخمسة هي الضحاك لا الضحك والملاح لا الملاحة على ما قيل في الفصل وان كان تجوز
في الاستعمال احيانا فاخذ الضحك مكان ذلك واما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين
بالنوع لا بالذات وهو ايضا كالابيض لا كالبياض وليس هذا العرض هو العرض الذي يناظر الجوهر كما يظنه
اكثر الناس فان ذلك لا يحمل على موضوعه بانه هو بل يشتق له منه الاسم وهذه الخمسة حملها حمل واحد
كما قد سلف لك مرارا والعرض العام الذي هاهنا هو كالابيض وكالمتحرك وما اشبه ذلك فانك تقول زيد
ابيض اي زيد شيء ذو بياض والشيء ذو البياض محمول حملا صادقا على زيد والشيء ذو البياض ليس بعرض بالمعنى
الذي يناظر الجوهر بل البياض هو العرض بذلك المعنى وكذلك تقول ان الجسم محدث وقديم وليس القديم
او المحدث جنسا ولا فصلا ولا نوعا ولا خاصة للجسم بل من جملة هذا الصنف من المحمولات وليس
المحدث عرضا بهذا المعنى والا لكان الجسم موصوفا بالعرض من غير اشتقاق فكان الجسم عرضا بل
معنى العرض هاهنا العرضي وان كان ليس بعرض بالمعنى الآخر فمن العرضي ما هو خاص ومنه ما هو عام
فان العرضي بازاء الذاتي والجوهري والعرض بازاء الجوهر والذاتي قد يكون عرضا كجنس العرض للعرض
كاللون للبياض وقد يكون جوهرا والعرضي قد يكون عرضا وقد يكون جوهرا ففي هذا الموضع انما نعني
بالعرض العرضي ولم يعلم بعد حال العرض الذي هو نظير الجوهر وهذا شيء لم يلتفت اليه اول من قدم معرفة
هذه الخمسة في تعليم آخر وللعرض العام حدود مشهورة مثل قولهم ان العرض هو الذي يكون ويفسد من
غير فساد الموضوع اي حامله ومثل قولهم هو الذي يمكن ان يوجد لشيء واحد بعينه وان لا يوجد وان
الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو ابدا قائم في موضوع فليتأمل هذه الحدود والرسوم
المشهورة فاما الاول فان فيه وجوها من الخلل احدها انه لم يذكر فيه المعنى الذي كالجنس له وقد اشرنا
الى مثل ذلك في بعض حدود الفصل والخلل الثاني انه ان عنى بالكون والفساد دخوله بالكون ويفسد في
الوجود فالاعراض العامة الغير المفارقة ليست كذلك وهؤلاء يقرون ان من العرض العام ما هو مفارق
ومنه ما هو غير مفارق وان عنى ما يكون في الوجود والوهم جميعا فقد استعمل لفظا مشتركا عند ذكر
لفظة تكون ووقوعها على الموجود وعلى المتوهم عنده انما هو بالاشتباه وهذا مما قد حذروا عنه وستمنع
لك ذلك فيما بعد وبعد ذلك فان من الامور العرضية التي ليست بذاتية ما اذا دفع بالتوهم استحال ان يكون
الشيء قد بقي موجودا غير فاسد كما قد مر لك فيما سلف ثم ربما لم يستحل ان يتوهمه الوهم باقيا بعد
وهذا غير مذكور في هذا الرسم وتجد هذه المغامز كلها محصلة في الرسم الثاني فان كثيرا من الاعراض *وفي شرط الوهم*
لازمة دائمة والدائم لا يكون ممكنا ان لا يوجد الا في الوهم ولم يشترط الوهم ايضا ما قلناه واما
الرسم السلبي الثالث فان المتخصص من الاعراض يشاركه فيه فان الحق به انه كلي بهذه الصفة خص العرض
العام لكن صاحب هذا القول قد الحق به شيئا وهو انه قائم في موضوع وانما الحق هذا اذ ظن ان هذا
العرض الذي هو احد الخمسة هو العرض الذي يناظر الجوهر وقد قالوا ان الفائدة في الحاقة ذلك هي ان
يفرقوا بينه وبين اللفظ الغير الدال مثل قول القائل شيصبان وهذا خرافة وذلك لانه انما يعني بقوله

*نوفصل*

*فصل في الخاصة والعرض العام*

الذي ليس بجنس للفظ الدال على معنى كلي ليس ذلك المعنى بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ولا يشركه في
هذا اللفظ الغير الدال لانه ليس يجد لفظ العرض في هذا المسموع حتى اذا قال انه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل
ولا خاصة شاركه في هذا اللفظ لفظ آخر لا يدل على شيء فيلزم ايراد الفصل بينه وبين ذلك ولو كان انما يعني
بهذا اللفظ من حيث هو مسموع لكان يشاركه في انه ليس بجنس ولا نوع ولا خاصة ولا فصل الفاظ اخرى
مسموعة مما هي ذاله ● تمت المقالة الاولى من الفن الاول من المنطق ● والله اعلم بالصواب
بسم الله الرحمن الرحيم ● الحمد لله رب العالمين والصلوة
على نبيه محمد وآله اجمعين

المقالة الثانية فصل في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة وما قيل بعد العامة مما بين الجنس والفصل

انه في الوقوف على ما فصلناه من امر هذه
الخمسة غنى للمحصلين عن ايراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة لكنه قد جرت العادة في الكتب
المدخلية بايراد ذلك فلنحذ في ذلك حذوهم ولنقتصر على ما اوردوه منه ولنبدأ بالمشاركات فنقول
ان المشاركة التي تعم الخمسة هي انها كلية اي مقولة على كثيرين واذا عرف بهذا مصنف المدخل فقد اضر
ببعض الرسوم التي للفصل والخاصة والعرض اذ اغفل فيها ذكر الكلية ويشترك جميعها في شيء آخر وهو ان
كل ما يحمل على المحمول منها الحمل الذي يحمل به المحمول على موضوعه فانه يحمل على موضوعه فطبيعة جنس الجنس
محمولة على ما يحمل عليه الجنس وكذلك جنس الفصل وفصل الفصل وكذلك ما يحمل على الخاصة والعرض فان
الملون الذي هو جنس الابيض يحمل على زيد الابيض اذ يحمل على عرضه العام وكذلك المرئي الذي هو عرض
الابيض يحمل على زيد الابيض اذ يقال للابيض مرئي وكذلك المتعجب الذي هو جنس الضحاك فان جميع هذه
يحمل بالتواطؤ اي تعطي ما يحمل عليه اسمه وحده والجنس والفصل يعمهما في المشهور ان طبيعة الجنس يجب
فيها ان يقال على انواع وان لم يجب ذلك فيها فليس ذلك بممتنع فيها على الشرط الذي سنفهمه وقتاً ما وكذلك
ليس بممتنع في طبيعة الفصل ان يقال على غير نوع لكن على هذا ما فرغنا عن ذكره سالفاً وقد مثلوا لذلك الناطق
فانه يحوي انواعاً وقد علمت ما في هذا ومع ما قد علمت فلم يحسنوا في ايرادهم هذا المثال فان الناطق انما يحوي
انواعاً كثيرة ليست هي الانواع القريبة منه بل هي انواع النوع الواحد الذي قومه الناطق عندهم حين اضيف
الى الحي وهذا ايضاً قد فرغنا عنه فانهم لم يعنوا بذلك الانواع القريبة بل اي انواع كانت فيجب ان لا ينسوا هذا
حين يشاركون بين الجنس والنوع فان من الانواع ما يحوي انواعاً ولا يجعلون هذا مشاركة بين الجنس والنوع
والمشاركة الثانية المشهورة هي ان الجنس والفصل يشتركان في ان كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو فانه
يحمل على ما تحتهما من الانواع وقد علمت ان هذه المشاركة ليست تخص الجنس والفصل بل هذه عامة الا ان
يقال ان ما يحمل عليهما من طريق ما هو يحمل على ما تحتهما من طريق ما هو وهذا شيء لم ينطق به صريحاً ولو نطق
لصح اذا عني بالحمل من طريق ما هو غير ما يعني بالحمل في جواب ما هو كما سنوضح ذلك عن قريب ● والمشاركة
الثالثة المشهورة ان دفعهما علة دفع ما تحتهما من الانواع فانه اذا دفعت الحيوانية والنطق دفع
الانسان والفرس وغير ذلك وهذه المشاركة تابعة لمشاركة هي الاصل وهو ان كل واحد منهما جزء ماهية
النوع ومقوم له فهذا هو الاصل وذلك هو الفرع وهذه خاصة مشتركة بين الجنس والفصل لا يوجد
لغيرهما ● واما الخواص التي يباين بها الجنس غيره فان المشهورات منها هو ان الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه
الفصل والنوع والخاصة والعرض ● اما ان الجنس اكثر حوياً من الفصل والنوع والخاصة فهو امر ظاهر
فان الخاصة تخص النوع وكذلك الفصل ولكن بشرط لم يشترطه وهو ان يقاس بين الجنس وبين فصل تحته
وخاصة تحته ● واما العرض فليس بيناً بنفسه انه يجب ان يكون اقل من الجنس وذلك ان خواص المقولات
العشر التي نذكرها بعد هي اعراض عامة لانواعها وليست اقل من الجنس في عمومها بل منها ما هو اعم
واكثر كما ان كون الجوهر ثابتاً على حد واحد فلا يقبل الاشد والاضعف هو اعم من الجوهر فان قال قائل
ان هذا سلب وليس تحته معنى فقد يمكننا ان نجد لوازم وعوارض اعم من مقولة مقولة كالواحد وكالموجود
بل كالمحدث بل مثل الحركة فانها اكثر من الحيوان الناطق وهو جنس عند الاضداد ● والمباينة الثانية المذكورة
بين الجنس والفصل هي ان الجنس يحوي الفصل بالقوة اي اذا التفت الى الطبيعة الموضوعة للجنس لم يجب ثبوت
الفصل لها ولم يمتنع بل كان وجوده لها بالامكان وكان امكانها امكاناً لا يستوفي طبيعة الجنس بل في
مقابلها من طبيعته فصل وهذا معنى الحوي فان الحاوي هو الذي يطابق كل الشيء ويفضل عليه



والمباينة الثالثة هي ان الجنس اقدم من الفصل وذلك لان الجنس قد يوجد له الفصل المعين وقد لا يوجد له
والفصل انما وجوده في الجنس ولذلك لا يرتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل ويرتفع طبيعة
الفصل برفع طبيعة الجنس وفي هاتين المباينتين موضع شك فان من الفصول ما يقع خارجاً عن طبيعة
الجنس مثل الانقسام بمتساويين فانه فصل الزوج فيما يظن ويقع خارجاً عن العدد لكن الجواب عن هذا
سيلوح لك في مواضع اخرى ● والمباينة الرابعة هي ان الفصل يحمل من طريق اي شيء هو والجنس
يحمل من طريق ما هو وهذا القول بانفراده لا يكون دالاً على المباينة فان الشيئين اذا وصفا بوصفين
مختلفين لم يكن ذلك دليلاً على تباينهما فانه لو قال ان المباينة بين زيد وبين عمرو هي ان هذا حساس
وذلك ناطق وان هذا ملاح وذلك صائغ لم يكن هذا القدر كافياً في التفريق فان الوصفين المختلفين
في المفهوم ربما جاز ان يجتمعا فلا يبعد ان يكون كون زيد حساساً وان كان في المفهوم مخالفاً لكون
عمرو ناطقاً هو مما لا يوجب ان يباين به زيد عمراً فانه لا يستحيل ان يكون كل واحد منهما مع انه حساس
ناطقاً ايضاً لان الاوصاف المختلفة المفهومات قد يجتمع في موصوف واحد وكذلك الملاح والصائغ
بل يجب ان يكون بينهما قوة السلب حتى يكون الحساس يلزمه ان لا يكون ناطقاً والناطق ان لا يكون حساساً
ثم كون الجنس مقولاً في جواب ما هو لا يمنع ان يكون مقولاً في جواب اي شيء هو على ما صنع هؤلاء وليس فيها
قوة هذا السلب فانه لا يمتنع ان يكون ما يقوم ماهية الشيء يميزه عما ليست له تلك الماهية حتى يكون بالقياس
الى ما يشركه فيه مقولاً في جواب ما هو وبالقياس الى ما يفترق به مقولاً في جواب اي شيء هو فبهذا القدر
لا يمتنع ان يكون جنس الشيء هو ايضاً فصلاً له باعتبارين ان كانت المباينة المطلوبة هي هذه ولا يوجب ان
لا يكون جنس الشيء البتة فصلاً له واما ان يكون فصل الشيء جنس شيء آخر فذلك مما لا يمنعونه فيما
اقدر وذلك كالحساس فانه جنس بوجه للسميع والبصير وفصل للحيوان ● فان قال قائل ان الشيء الواحد
قد يكون جنساً وفصلاً لشيء واحد فانه فان كان جنساً وفصلاً لشيء واحد فانا اعتباره انه جنس
غير اعتباره انه فصل وقال نحن انما نريد ان نوضح الفرق بين الاعتبارين الذين يطلق على احدهما اسم
الجنسية وعلى الآخر اسم الفصلية لم نخالفه ولم نبكته ولم ننازعه في التسمية ولكنه يكون غير من
كلامنا معه لان كلامنا مع الذي دل باسم الجنس والفصل على طبيعتين مختلفتين اختلافاً لا يكون الشيء
الواحد بالقياس الى موضوع واحد موصوفاً بكلا الطبيعتين بل يجعل احدى الطبيعتين صالحة لاحد
الجوابين والطبيعة الاخرى صالحة للجواب الآخر لكن الوجه الذي ذهبنا اليه نحن في تفهيم المقول
في جواب ما هو والمقول في جواب اي شيء هو يعلمك ان المقول في جواب ما هو لا يكون مقولاً في جواب
اي شيء هو وبالعكس فيكون هذه المباينة على ذلك الوجه صحيحة لكن لقائل ان يقول انكم قد اطلقتم
القول في عدة مواضع بان الفصل قد يقال ايضاً من طريق ما هو وخصوصاً في كتاب البرهان فنقول
انه فرق بين قولنا ان الشيء مقول في جواب ما هو وبين قولنا انه مقول في طريق ما هو كما انه فرق بين قولنا
الماهية وبين قولنا الداخل في الماهية فالمقول في طريق ما هو هو كل ما يدخل في جواب الماهية ويكون
في ذلك الطريق وان لم يكن وحده دالاً على الماهية فالمقول في جواب ما هو الذي هو وحده يكون جواباً
اذا سئل عن ما هو فالفصل يدخل في الماهية ويكون مقولاً في طريق ما هو اذ هو جزء الشيء الذي يكون
جواباً عن ما هو لكنه ليس هو وحده مقولاً في جواب ما هو ● وقد قال بعض الفضلاء ان الفصل قد يكون
مقولاً في جواب ما هو ايضاً في بعض الاشياء دون بعض والجنس دائماً دال على ما هو وذلك لان الجنس
يدل دائماً على اصل ذات الشيء ● واما الفصول فربما كانت مناسبات واضافات الى افعال وانفعالات
او امور اخرى فلذلك يجعل الجنس اولى منه بما هو وفي هذا الكلام خللان ● احدهما ان ما كان من الفصول
يجري هذا المجرى فلا يكون فصلاً مقوماً بل يكون من الفصول اللوازم ● والآخر ان الشيء اذا اريد ان يفرق
بينه وبين الشيء الآخر بوصف فيجب ان يكون الوصف الذي يفرق بينه وبين الآخر موجوداً له دون
الآخر وجوداً على الثبات للبعض الا ان لا يجعل التفرقة بالوصف بل بالكثرة بالوصف والقلة فيه فيقال
مثلاً ان الجنس هو الذي هو احرى بان يكون مقولاً في جواب ما هو ● والفصل هو الذي ليس هو باحرى
فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا الوصف بل من جهة الفرق اذ هو موجود لاحدهما دون الآخر
فان فعل ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف الى امر ما في غرضي وان لم يفعل ذلك فيكون بين

الجنس وبين بعض الفصول مشاركة في الحد وبين الجنس وبعضها مباينة في الحد ۝ والمباينة التي بعد هذه
هي ان الجنس لا يكون للانواع الا واحدا والفصل قد يكون اكثر من واحد كالناطق والمائت للانسان وفي الملائكة
هذه المباينة بهذا المثال خلل لانه ان اخذ الجنس كيف كان لا قريبا ما لا صنفا فقط وجد للشيء اجناس كثيرة
ايضا فان الاجناس المتفاوتة في العموم قد توجد الكثير منها للشيء الواحد ولكنها لا يكون كلها اجناس الشيء
بالحقيقة بل بعضها اجناس جنسه وكذلك قد يوجد فصول كثيرة متفاوتة في الترتيب ولكنها لا يكون كلها
فصول الشيء بالحقيقة بل بعضها فصول جنسه كما مثل به فان الناطق ليس فصلا قريبا للانسان على هذه الطريقة
التي دبوا عليها القسمة بل هو فصل جنسه وانما فصله الملاصق على هذا المذهب هو المائت وهذا في مثاله
واحد بل كما ان الجنس الاقرب الذي ليس بجنس للجنس هو في مثاله واحد كذلك الفصل الاقرب الذي ليس بفصل
للجنس هو في مثاله واحد وهو المائت ولكن قد يوجد لهذا الموضع امثلة اخرى مثل الحساس والمتحرك بالارادة
فانهما على ظاهر الامر فصلان قريبان للحيوان فيكون الجنس القريب ليس الا واحدا والفصول القريبة قد تكون
اكثر من واحد وايضا فههنا وجه اخر وهو ان الاجناس الكثيرة يخص بعضها في بعض حتى يحصل اخرها
جنسا واحدا والفصول الكثيرة تكون متباينة لا يدخل بعضها في بعض واشباع القول في هذا من حق
صناعة اخرى والمباينة التي بعد هذا هي ان الجنس كالمادة والفصل كالصورة ويتم بيان ذلك بان يقال
والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة له ۝ واما ان الجنس ليس بمادة بل كالمادة فلان المادة لا يحمل على
المركب حملا انه هو والجنس يحمل على النوع حملا ان النوع هو وان المادة الموضوعة لصورتين متقابلتين
لا ينسب اليهما بالفعل الا في زمانين والجنس يكون مشتملا على الفصلين المتقابلين في زمان واحد ۝
وههنا فروق اخرى تذكر في غير هذا الموضع واذ الجنس ليس مادة فليس الفصل صورة واما انه كالمادة
فلان طبيعته عند الذهن قابل للفصل واذا لحقه الفصل صار شيئا متقوما بالفعل كما هو حال المادة
عند الصورة واذا الجنس للفصل كالمادة للصورة فالفصل للجنس كالصورة للمادة فصل في المشاركة
والمباينة بين الجنس والنوع واما المشاركة الاولى المشهورة بين الجنس والنوع فمشاركة كانت
مع الفصل وهي انهما يتقدمان ما يحملان عليه اي اما الجنس والنوع ۝ والثانية مشاركة خاصة وهي ان
كل واحد منهما كلي وقد نسي مورد ها ان هذه مشاركة جامعة قد ذكرت مرة فان ارادوا ان يجعلوا الحد وجها
خارجا عن ذلك فيجب ان يعني بالكلي غير الكلي على الاطلاق بل الكلي هو ماهية جزئياته بالشركة ۝ واما المباينة
الاولى فمثل ما كان مع الفصل وهو ان النوع يحوي الجنس والجنس ليس يحوي النوع واخرى في قوتها وهي
ان طبيعة الجنس اقدم من طبيعة النوع اي اذا وجدت طبيعة الجنس لم يجب ان يوجد طبيعة النوع بل
اذا ارتفعت ارتفعت هي واذا ارتفعت طبيعة النوع لم يجب ان يرتفع طبيعة الجنس بل اذا وجدت وجدت ۝ و
ثالثة قريبة من تينك وهي ان الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كليا والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس
حملا كليا وهذا في ضمن المباينة التي قيلت من جهة الحوي والغير الحوي وهذه المباينة ليست من
المباينات التي في قوة السلب والايجاب في اول الامر لان ذلك انما يكون لو قيل ان الجنس يحمل على النوع
بالتواطؤ حملا كليا ثم يسلب هذه الصفة بعينها عن النوع بل انما يسلب عن النوع في هذه المباينة صفة
اخرى وهي انها لا تحمل على الجنس بالتواطؤ حملا كليا وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب لكن صورة هذه
المباينة ان النوع لا يكافئ في الحمل الجنس عند النوع وهذا لا يتأتى الا بين مختلفين ومباينة اخرى ان كل واحد من
النوع والجنس يفضل على الاخر بوجه لا يفضل به الاخر عليه فالجنس يفضل بالعموم اذ يحوي امورا وموضوعات
غير موضوعات النوع والنوع يفضل بالمعنى اذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل ذاتيا عليه فانه كان
الحيوان يتضمن بالعموم الانسان وما ليس بانسان مما هو خارج عن الانسانية فكذلك الانسان يتضمن
بالمعنى معنى الحيوانية ومعنى خارجا عن الحيوانية وهو النطق ۝ ومباينة اخرى متكلفة وهي انه ليس
في النوع جنس اجناس ولا في الجنس نوع انواع وان كان في كل واحد منهما متوسط ۝ واما الجنس
والخاصة فقد يشتركان في انهما محمولان على النوع وتابعان اي اذا وجد النوع وجدت الخاصة و
الجنس ايضا وهذه المشاركة قد توجد مع غير الخاصة وهذه المشاركة هي مع الخاصة العامة وذكرت
مشاركة اخرى وهي ان طبيعة الجنس يحمل على ما تحته بالسوية اذ انواع الحيوان بالسوية حيوان ولا يقبل
الاشد والاضعف وكذلك الخاصة كالضحاك على اشخاص الناس وهذه المشاركة لو ذكرت في مشاركة

فصل في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع

الجنس

الجنس والفصل والنوع لكانت المباينة فهذه هناك واورد في هذا الموضع على انه ليس هذا بموافق للغرض
كما ان الحجل بالفصل من خواص الناس وليس بمستوى فيهم وكذلك المأمور اخرى لا امور اخرى وبالجملة
برهان قد ترجل على ان الخاصة هكذا او الى استقراء بينة له وانما اورد له مثالا واحدا وليس هذا بيته
البيان العلى للشيء الذي ليس بينا بنفسه وبالحقيقة فان هذا الحكم انما يصدق في بعض الخواص دون
جميعها وهي من الخواص الاستعدادية التي تتبع الصور فيكون محولا دائما واما الخواص اللازمة التي تتبع
المواد فكثيرا ما تقبل الاشد والاضعف والرجل تشوهه هذا الاعتبار عن قرب واخذ في تعريف الخاصة على
جهة لا يستوي معها اعطاء هذه المباينات انما خاصة كما ستعرف وذكر مشاركة اخرى وهي انهما كلاهما
يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ وهو ان يكون حملهما حملا بالاسم والحد وهذا ايضا مما كان يليق به ان يذكره
لغيرها لكنه يجب ان يسمع هذا وتصوره واقرب انه لا ينبغي ... من حيث نظرنا ان المقول على
الموضوع وهو المقول بالتواطؤ هو الذاتي فقط واما المباينات فالاولى منها هي ان الجنس متقدم بالذات
والخاصة متأخرة كانت الخاصة انما تحدث بعد حدوث النوع فنفعت من المادة كعرض ...
اخر وانما من الصورة فكقبول العلم واما منهما جميعا كالضحك ۝ والثانية ان الجنس يجري نوعا والخاصة
نوع ما منها ومباينة اخرى ان الجنس يحمل على كل واحد من الانواع حملا كليا ولا ينعكس اذ لا يقال وكل حيوان
انسان كما يقال كل انسان حيوان ۝ واما الخاصة فانها تنعكس اذ كل انسان مستعد للضحك وكل
مستعد للضحك انسان وهذه المباينة بين الجنس والخاصة العامة الدائمة وبين طبيعي الجنس والخاصة
مطلقا اذ تلك لا يحمل وهذه يحمل اعني هذا العكس ويتبع هذه مباينة هي في ضمن تلك وهي ان الخاصة
وان كانت لكل النوع ودائما كالجنس فانها لا تكون لغير النوع والجنس يكون لانواع اخرى متنوعة من
المباينة الاولى وهي ان الجنس يرتفع برفع الخاصة برفعه من غير عكس ومن شاء ان يجعل هذه مباينة في المباينة
المتعلقة بالتقدم والتأخر فعوده الجملة فيه ولكنه يكون قد امعن في التكلف واما الجنس والعرض
فيشتركان في ان كل واحد منهما يقال على كثيرين وهي المشاركة العامة وليته قال على كثيرين مختلفين
بالنوع وكان اورد ذلك مشاركة خاصة بين العرض والجنس خصوصا ولم يذكر مشاركة اخرى واما المباينة
الاولى فان الجنس قبل النوع كما علمت واما النوع فهو قبل ما يعرض له لانه ان كان ما يعرض له متنوعا
فيكون نوعه قد تعرفت بفصله ثم لحقه ما يلحقه وهذا قد فرغ ... وان كان من الاعراض التي
يعرض من خارج فيكون النوع اولا قد حصل موضوعا حتى استعد لقبول ذلك العارض من خارج لكن هذه
المباينة موجودة ايضا بين الجنس والخاصة والمباينة الاخرى قد ذكرت هكذا ان الاشياء التي تحت الجنس
يشترك فيه بالسوية والتي تحت العرض لا يشترك فيه بالسوية وهذه عبارة محرفة ردية لانها يشير الى
فرق موجود بين موضوعاتهما ليعاد ذاتيا فيستدل بذلك على الفرق بينهما بل كان يجب ان يقول ان الجنس
لا يحمل على الاشياء التي تحته الا بالسوية وذلك يحمل لا بالسوية فيكون الفرق واقعا في اول البيان
بل كان يجب ان يقول لان الاعراض ربما حملت لا بالسوية فانه ليس جميع الاعراض يحمل لا بالسوية كالمثلث
والمربع وامور اخرى ولفظ الرجل يوهم ان كل عرض يحمل لا بالسوية ثم تأمل من هذا انه اذ جاز في الاعراض
ان يكون منها محمول لا بالسوية فما المانع ان يكون كذلك في الخواص فعسى ان يكون كون هذه عامة وذلك
متساويا مما رخص لهذه فيما لا يرخص فيه لذلك والمباينة التي بعد هذه فهي ان الاعراض توجد في الاشخاص
على القصد الاول واما الاجناس والانواع فهي اقدم من الاشخاص وهذه المباينة عجيبة التحريف
والتشويش فانه كان يجب ان يقول ان الاعراض توجد في الاشخاص على القصد الاول والاجناس والانواع
لا توجد على القصد الاول او يقول ان الاجناس والانواع اقدم من الاشخاص والاعراض ليست اقدم
وما المانع من ان يكون الشيء اقدم وموجودا على القصد الاول ثم ان كان معنى القصد الاول هو ان يحمل
عليها لا بواسطة شيء فان النوع كذلك واما الجنس فعساه اذ لا يكون كذلك فانه يحمل على الشخص بتوسط
النوع واما النوع فانه محمول على الشخص بالقصد الاول ويشبه ان يكون الرجل قد سها في ايراد لفظة النوع
فقد كان مستغنيا عنه اذ كان ذكر الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض والمباينة تجدها هي ان
الاجناس يقال من طريق ما هو والاعراض لا يقال وهذه المباينة موجودة ايضا بين الجنس والخاصة
وقد اغفلها هناك فصل في المشاركات والمباينات الباقية واما الفصل والنوع

فصل في المشاركات والمباينات الباقية

فيشتركان بانهما يحملان على ما تحتهما بالسوية والمشاركة الاخرى انهما دائمان وهذه تقع ايضا بين الجنس والفصل
ولم يذكرها ● واما المباينة فان حمل النوع من طريق ما هو وحمل الفصل من طريق اى شيء هو فان الانسان وان
صلح ان يكون جوابا عن اى الحيوانات فليس له ذلك ولا ونباته بل بسبب الناطق وقد بحث عن هذا قبل والمباينة
الاخرى هى ان النوع لا يوجد البتة الا محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والفصل فى اكثر الاحوال وفى
كثير من الاحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل لا بين الفصل والنوع
المطلق ● والمباينة الثالثة هى ان الفصل اقدم من النوع واورد مثاله من طريق الرفع بان قال ان الناطق يرتفع
برفعه الانسان ولا يرتفع برفع الانسان اذ الملك ناطق ولم يات بالفصل والنوع اللذين هما معا بل اخذ فصل
جنس الانسان وقايسه بالانسان وفعل نظير ما لقائل ان يفعله قائلا ان النوع اقدم من الفصل اذ الحى
نوع للجسم وهو اقدم من الفصل الذى هو الناطق وكما ان هذا القائل محرف للحق لعدوله عن ايراد فصل ونوع
متعادلين فى الوضع كذلك ذلك لكن الفصل اقدم من النوع من جهة انه علة وجوب وجوده ونسبته اليه
نسبة الصورة الى المركب واورد مباينة اخرى وهى ان فصلين قد يأتلفان فيقومان نوعا والنوعان
لا يأتلفان فيتقوم منهما نوع وجعل مثال الفصلين الناطق والمايت وقد علم انهما غير متساويى الترتيب
كما شرحناه قبل لكن هذه المباينة تسمى مباينة على احد اعتبارين اما ان يجعل الفصلان من جنس فصلى
الحساس والمتحرك بالارادة واما ان يقال ان الفصلين المختلفى الترتيب يجتمعان فيحدث من اجتماعهما
الى ما يجتمع معه نوع هو غير كل واحد منهما واما النوعان المختلفا الترتيب فلا يأتلفان حتى يحدث منهما
غير كل واحد منهما نوع آخر بل يكون الاعم منهما جزءا من الاخص ويكون الحاصل الاخص لا شيئا حادثا عن
اجتماعهما بل شيئا هو احدهما والنوعان اللذان لا يختلفان فى الترتيب بل يكونان متباينين فلا يجتمعان
البتة لكن لقائل ان يقول ان الناطق والمايت فى انفسهما نوعان من اشياء اخرى وان يكونا نوعين
للناس وقد اجتمعا فاحدثا نوعا وكذلك كثير من الطبايع المختلفة الانواع يجتمع فيكون منها نوع ثالث
بالاجتماع كالاسطقسات الثلاثية تفعلان بالاجتماع الخماسية وهو نوع ثالث غيرهما فالجواب ان
الاعتبار الذى ذهب اليه فى ذكر هذه المباينة غير هذا الاعتبار وذلك ان الغرض فيما يقوله متجه نحو
اشياء محمولة على اشياء باعيانها يشترك فيها فانها اذا كانت فصولا كالناطق والمايت اللذين قد يقالان
على موضوعات باعيانها فانها اذا اجتمعت فعلت شيئا ثالثا يكون نوعا من الانواع لتلك الاشياء وتكون
تلك الاشياء موضوعات له كما توضع الاشخاص للانواع ولا يكون كذلك الناطق والمايت لان الحيوان
داخل فى ماهية تلك الاشخاص وليس داخلا فى ماهية الناطق والمايت فليس الناطق والمايت نوعين
بالقياس اليها وان كانا محمولين عليها والا كانا متوسطين بينها وبين الجنس الذى هو الحيوان وكانا
نوعين تحت الحيوان لا فصلين قاسمين فقد وجد فى الفصول فصلان يقومان نوعا مشاركا فى الموضوعات
ولا يوجد ذلك فى الانواع واما ان يكون انواع مختلفة فيفعل باجتماعها نوعا موضوع ذلك النوع غير
موضوعاتها فذلك غير منكر واما الفصل والخاصة فيشتركان فى انهما يحملان على ما تحتهما بالسوية
ويجب ان يعلم ان هذا انما هو فى بعض الخواص التى منها الخاصة العامة الدائمة الصورية فان الضاحكين
ضاحكون بالسوية كما ان الناطقين ناطقون بالسوية ويشتركان فى انهما للكل ودائما وهذا ايضا
للخاصة العامة الدائمة واما المباينات فلان الخاصة الحقيقية هى لنوع واحد والفصل قد يكون لانواع
وقد علمت ما فى هذا واتبع ذلك بمباينة هى كانها لازمة لتلك فقال ان الفصل قد لا ينعكس فى الحمل
فلا يقال لكل ناطق انسان كما يقال لكل انسان ناطق ● واما الخاصة الحقيقية فتنعكس واما المشاركة
بين الفصل وبين العرض الغير المفارق فدوام وجودهما لموضوعاتهما واما المباينات فالاولى منها ان
الفصل يحوى دائما ما هو له فصل ولا يحوى البتة قال الرجل واما الاعراض فانها تحوى غيرها وذلك
من حيث هى عامة وتحوى ايضا من غيرها من قبل ان الموضوع لا يختص بقبول واحد منها محمولا عليه او فيه
بل توضع لغيره فهو لذلك يحويه كما ان العرض يحوى لانه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته بل
يعرض لغيره وقد نسى الرجل ما قاله ان الموضوع الواحد قد تكون له فصول كثيرة يجتمع فيه ثم الحوى
كان لفظ مشكل غير على لا ينبغى ان يستعمل فان مفهوم وجه الحوى المثبت للعرض والجنس مباين
للوجه المسلوب فقد كان له وجه آخر لو قاله لكان اصوب وهو ان العرض قد يحوى ويحوى اذ هو

كاس خ



من جهة اعم ومن جهة اخص كالابيض فانه كما يحمل على غير الانسان فكذلك الانسان قد يحمل على غير الابيض
فيكون لا كل انسان ابيض ولا كل ابيض انسان بل بعض ذاك هذا وبعض هذا ذاك ولكن هذه مباينة
مع بعض الاعراض فتأمل انه كيف جعل العارض للشيء ولا يعمه خارجا من جملة العرض وكان توهم
فيما اسلفناه فيه وهنه واما انه كيف جعله كذلك فلانه جعل من شروط العرض التى بها يباين
يحوى النوع ويزيد عليه اللهم الا ان لا يكون اراد ان هذه مباينة لكل عرض بل لعرض ما والمباينة
الاخرى ان لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان بل طبيعة الفصلية تمنع عن ان يقبل الزيادة
والنقصان وكون الشيء عرضا لا يمنع ذلك لكن الرجل اطلق ان الاعراض يقبل الزيادة والنقصان
ومباينة اخرى هى ان الفصلية تمنع ان يوجد المتقابلان لانهما موضوع واحد بعينه حتى يكون هو ناطقا وغير ناطق
والعرضية لا يمنع ذلك فان الاعراض الغير المفارقة قد تكون للمتضادات منها موضوع واحد ● واما
النوع فيشارك الخاصة الحقيقية فى ان كل واحد منهما ينعكس على الآخر فان كل انسان ضحاك وكل
ضحاك انسان وفى انهما يوجدان معا لموضوعاتهما دائما ● واما المباينات فاولها ان الشيء الذى
هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء آخر ● واما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر وهذه المباينة مشوشة
ردية جدا اما اولا فلانه كان فيما سلف لا يلتفت الى ايراد المباينة بين النوع المضاف للجنس وبين
غيره بل يشتغل بالنوع السافل والآن فقد اعرض عن ذلك واشتغل بالنوع المضاف للجنس ثم
الخطب فى هذا يسير لكنه لو كان قال ان النوع لشيء قد يصير خاصة لشيء آخر ثم قال ان الخاصة لا يصير
خاصة لشيء آخر لكانت مباينة حسنة ولكن الحكم فى النوع كاذب ولو قال ان النوع للشيء يصير جنسا
لشيء آخر والخاصة لا تصير جنسا لشيء آخر لكان هذا ايضا صحيحا ولكن الحكم فى الخاصة كاذب
فكما ان النوع الذى ليس بسافل يصير جنسا كذلك الخاصة لنوع غير سافل تصير جنسا فيكون
خاصة لنوع عال وجنسا لانواعه كاللون فانه خاصة وجنس ولو كان قال ان النوع للشيء
قد يصير خاصة لشيء آخر والخاصة لا تصير خاصة لشيء آخر لكان مستقيما ومباينة اخرى هى ان
النوع متقدم فى الوجود والخاصة متأخرة وهذا مثل معقول كما قد سلف ثم اورد مباينة اخرى
وهى ان النوع موجود بالفعل دائما واما الخاصة فتوجد فى بعض الاوقات وههنا تشويش ايضا
وذلك انه ان عنى بالخاصة مثل الضحك الذى بالفعل فقد خرج عن المذهب الذى كان يسلكه الى
الآن وان عنى بالخاصة الاستعداد الطبيعى فذلك موجود بالفعل دائما فان كون الانسان ضحاكا
بالطبع موجود له بالفعل دائما وهذه المباينة ان صحت فكان يجب ان يذكرها للجنس والفصل مع
الخاصة ايضا ● ومباينة اخرى هى ان حديهما مختلفان وهذه المباينة موجودة بين الجميع ليس تخص
اعتبار الحال بين النوع والخاصة ● واما النوع والعرض فيعمهما انهما كليان كما قال ولا يوجد لهما اشياء
كثيرة يشتركان فيها بعد ما بينهما واما المباينة فلان هذا للماهية وذلك ليس ولان الجوهر الواحد
نوع واحد واعراضه لا يجب ان يكون واحدا وهذه المباينة توجد ايضا بين الجنس والعرض وبين
النوع والخاصة وبين الجنس والخاصة وايضا فان النوع قبل العرض وجودا وتوهما وان النوع يشترك
لموضوعاته المشتركة فيه والعرض قد لا يستوى وان كان غير مفارق كسواد الزنوج ● واما الخاصة
والعرض الغير المفارق فيشتركان فى انهما دائمان لموضوعاتهما وقد كان يجب ان لا ينسى هذه المشاركة
بين النوع وبين العرض الغير المفارق ويختلفان فى ان الخاصة توجد للنوع وحده والعرض الغير المفارق قد يوجد
لاكثر من نوع كالسواد للزنجى والغراب فيجب ان تتذكر هذا اذا رجعت الى ما سلف فى المقالة الاولى ● و
مباينة اخرى ان الاشتراك فى العرض لا يجب ان يكون بالسوية وفى الخاصة يجب ان يكون بالسوية فى كل
ما فيه فهذه هى الاشتراكات والمباينات المشهورة التى اوردها اول من اورد لهذه الخمسة الكليات كما
قد ذكرناها على منهاج ذكره وترتيبه وجميع ما اورده من المباينات التى ليست مباينة عامة فيمكن ان
يعبر عنه فيقال مثلا الفصل ليس من شأنه ان يكون كذا ومن شأن بعض ما هو فى طبيعة العرض مثلا
ان يكون كذا فيكون هذا تحسينا لقوله ومع ذلك مستمرا ولوانه وفق لكان يورد اولا المشاركة التى
هى بين الخمس ثم التى بين اربع اربع ثم التى بين ثلاث ثلاث ثم الذى بين اثنين اثنين وكذلك كان يورد
المباينات التى بين واحد وبين اربع ثم التى بين اثنين وثلاث ثم التى بين كل واحد وواحد لتكون خاصة

فصل في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض

لكون قد حفظ ما هو الواجب ولا يكون قد ترك شيئا ذكره ومباينة هي بين اثنين منهما تركا مهملا ويذكر
فيما بين اثنين آخرين ربما كان نذكره فيما اهمله ووقع واحسن فصل في مناسبة بعض هذه الخمسة
مع بعض وإذ قد عرفنا هذه الالفاظ الكلية الخمسة فيجب ان نعلم ان الشيء الذي هو منها جنس ليس جنسا
لكل شيء بل للنوع فقط وكذلك الفصل ليس يجب ان يكون فصلا لكل شيء بل اما من حيث هو مقسم فللجنس
واما من حيث هو مقوم فللنوع ذلك الجنس وان الشيء الواحد قد يجوز ان يكون جنسا او كجنس وفصلا ونوعا
وخاصة وعرضا فان الحساس كالنوع من المدرك وجنس للسامع والمبصر وفصل الحيوان والماشي جنس
الذي ذي رجلين والذي اربعة ارجل ونوع للمنتقل وخاصة الحيوانات وعرض عام للانسان وربما اجتمع جنسا
في ولكن الجنس ليس جنسا للفصل البتة ولا الفصل نوعا للجنس والا لاحتاج الى فصل آخر بل الفصل معنى
خارج عن طبيعة الجنس فان الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق بل شيء ذو نطق وان كان يلزم ان يكون ذلك
الشيء حيوانا على ما عرفت ◉ واما الحيوان ذو النطق فهو الانسان ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق
لكان اذا قلت حيوان ناطق فقد قلت حيوان ذو نطق فان ذا النطق والناطق شيء واحد واذا قيل الجنس
على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل في ماهيته لكنه كالمادة
للفصل ونسبة الفصل اليه من وجه كنسبة الخاصة التي توجد في البعض لكن الفصل يقومه موجودا
بالفعل وان لم يدخل في حده وماهيته دخوله في اينيته ككثير من العلل وكالصورة للمادة هذا
اذا كان الفصل اخص على الاطلاق من الجنس ولم يقع خارجا عنه البتة وبالحقيقة فان قول كل واحد
منهما عند التحصيل انما هو على النوع وهذه الاشياء تحصل لك في الفلسفة الاولى والجنس نسبته الى
الفصل كنسبة عارض عام ◉ واما العارض العام فانه قد يكون بالقياس الى الجنس خاصة وبالقياس
الى النوع عرضا عاما مثل الانتقال بالارادة فانه خاصة من خواص الحيوان وعارض عام للانسان وربما
كان خاصة لجنس اعلى مثل البياض فانه من خواص الجسم المركب وعارض عام للانسان وربما كان من خواص
اعلى الاجناس كلها وربما لم يكن العارض العام خاصة لشيء من الاجناس اذا كان قد يعرض لجزئيات المقولة
مثل امتناع قبول الاشد والاضعف فانه من لوازم الانسان على سبيل العموم له ولغيره وليس خاصة
لجنس من اجناسه اذ يستعمل ان ذلك قد يقع في غير اجناسه والحيوان نسبته الى هذا الحيوان من حيث
هو حيوان المخصوص بالاشارة ولم يعتبر فيه النطق نسبة النوع الى الاشخاص فانه مقول عليه قول النوع
الذي هو نوع بالقياس الى الاشخاص فقط على الاشخاص لا نسبة الجنس بل انما هو جنس بالقياس الى
اشخاص الحيوان من حيث صارت ناطقة وكذلك الناطق بالقياس الى هذا الناطق غير ماخوذ معه
الحيوانية فانه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل بل هو فصل لاشخاص الحيوان من حيث هي حيوان والضحاك
ايضا فانه كالنوع لهذا الضحاك من غير ان يعتبر انسانا وانما هو خاصة للانسان ولاشخاص الناس
وكذلك الابيض ايضا لهذا الابيض من حيث هو ابيض مشار اليه فانه كالنوع له ◉ والعرض العام انما هو عرض
عام للشيء الذي هو موضوع لكونه هذا الابيض لا لهذا الابيض من حيث هو هذا الابيض ◉ واعلم ان هذه
الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض تركبا بعد تركب فالجنس يتركب مع الفصل فان المدرك جنس لفصل الانسان
الذي هو الناطق مثلا او ذو النفس فانه جنس للناطق فهو جنس الفصل وقد عرض له ان كان فصل الجنس
لان ذا النفس فصل بعض الاجناس المتوسطة التي للانسان وقد يتركب الجنس مع العرض مثل ان الملون
جنس عرض للانسان الذي هو الاسود والابيض لكن هذا التركيب يخالف الاول فانه ليس يجب ان يكون جنس
الفصل المقوم جنسا مقوما للنوع ويجب ان يكون جنس العرض عرضا لاحقا لذلك النوع نعم قد يكون جنس
الفصل فصلا مقوما لجنس النوع وكذلك قد يكون جنس العرض عرضا لاحقا لجنس النوع ◉ واما تركب
الجنس مع الخاصة فمثل ان المتعجب بالفعل جنس للضحاك بالفعل الذي هو خاصة والصياح جنس للصاهل
الذي هو خاصة والفصل ايضا قد يتركب مع الجنس كالحساس فانه فصل جنس الانسان وقد يتركب مع
الخاصة مثل النسبة التي تعنيها من قولنا مساوي الزوايا الثلاث لقائمتين فانه فصل خاصة بالمثلث
وقد يتركب مع العرض كالمفرق للبصر فانه فصل عرض القطن والخاصة قد يتركب مع الجنس فان الماشي
خاصة جنس الانسان وقد يتركب مع الفصل فلا يفارق في كثير من المواضع خاصة النوع وربما كان
اعم من خاصة النوع وذلك اذا كان الفصل اعم مثل المنقسم بمتساويين الذي هو فصل الزوج فان



ان طبيعة الجنس موجودة في طبيعة الفصل
من خط الامام الرازي

ان كانت الحيوانية لا مدخل لها في ماهية الناطق وان كانت لازمة لزوم ما لا بد منه في الوجود
من خط الامام الرازي

فانه لهذا الابيض من حيث هو هذا الابيض جزء من ماهيته وذاتيا فافهم
من خط الامام فخر الدين الرازي

ذاالنفصل خاصة مثل ان هذا الفصل وقد يتركب مع العرض العام فان المبصر خاصة الملون والملون عرض
عام للانسان ◉ والعرض قد يتركب مع الجنس ولا يفارق عرض النوع لانه يكون عرضا للنوع لكن من عوارض
النوع ما هو خاصة الجنس وليس عرضا عاما للجنس بل خاصة ومنه ما هو عرض عام لهما وكذلك عرض
الفصل وعرض الخاصة ◉ تمت المقالة الثانية ولواهب العقل الحمد بلا نهاية ◉ وصلوته على مولانا
وهادينا محمد وآله وسلم ◉ بسم الله الرحمن الرحيم الفن الثاني

# من جملة المنطق من كتاب الشفاء وهو في المقولات وهي سبع مقالات

## المقالة الاولى

وهي تشتمل على ستة فصول الاول في غرض المقولات الثاني في الالفاظ
المتفقة والمتواطية والمتباينة والمشتقة وما يجري مجراها الثالث في بيان معنى ما يقال في موضوع
ولا يقال او يوجد في موضوع ولا يوجد الرابع في شرح حد العرض وهو انه موجود في موضوع الخامس
في مزاوجات يقع بين قول على وجود في وانها الى كم عددا هي السادس في افساد قول من قال
ان شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين

### فصل في غرض المقولات

قد علمت فيما سلف ان ماهية
اللفظ المركب دون ماهية اللفظ المفرد وعلمت ان اللفظ المركب انما يتالف من اللفظ المفرد وعلمت ان الالفاظ
المفردة من حيث هي كلية وجزئية وذاتية وعرضية منقسمة خمسة اقسام فمن الواجب الآن ان نعلم
ان معرفة هذه الاحوال الخمسة للالفاظ المفردة معينة على معرفة الالفاظ المركبة من حيث يقصد بمعرفة
بها وان نعتقد ان ههنا احوالا اخرى للالفاظ المفردة غير محتاج اليها في معرفة الالفاظ المركبة
فليس كل احوال الالفاظ المفردة يحتاج اليه لينتفع به في معرفة احوال الالفاظ المركبة التركيب
المقصود في المنطق انما هذه فيما ينتفع بالوقوف عليه في صناعة المنطق اذ الالفاظ المركبة انما تركب
بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع في افادة التصديق والتصور وهذه الافادة تتم بالقياسات
وبالحدود وبالرسوم ◉ والقياسات مؤلفة من مقدمات كما ستعرف ويحتاج ان يكون موضوعاتها
كلية لتدخل في العلوم ويحتاج ان يكون موضوعاتها ومحمولاتها على نسب من النسب المذكورة في الذاتية
والعرضية حتى تدخل في البرهان والقسمة ايضا احد الطرق الموصلة الى اكتساب العلم بالمجهول ◉
والقسمة الفاضلة هي التي تكون للاجناس الى الانواع بالفصول محفوظا فيها الترتيب لئلا يقع طفرة من
درجة الى غير التي تليها وقد يكون ايضا بالخواص والاعراض فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة في القياسات
ومنفعتها في الحدود والرسوم اظهر فان الحدود من الاجناس والفصول والرسوم من الاجناس
والخواص والاعراض وهي في اكثر الامر للانواع فتقديم تعرف هذه الاحوال اللاحقة للالفاظ المفردة
قبل الشروع في معرفة المركبات تقديم ما ضروري واما كان الضروري ان للالفاظ المفردة احوالا اخرى
وهي دلالتها على الامور الموجودة احد الوجودين اللذين بيناهما حين عرفنا موضوع المنطق ولا ضرورة
البتة الى معرفة ذلك اعني في ان يتعلم صناعة المنطق ولا يشبه ضرورة لا من جهة دلالتها على
الاشخاص الجزئية فان ذلك مما لا ينتفع به في شيء من العلوم اصلا فضلا عن المنطق ولا من جهة
دلالتها على الانواع لان هذا لم يعن به احد في صناعة المنطق وتمت صناعة المنطق دون ذلك
ولا من جهة دلالتها على الاجناس العالية التي جرت العادة بتسميتها مقولات وافراد كتاب في فاتحة
علم المنطق لاجلها الذي يسمى قاطيغورياس فان المتعلم للمنطق اذا انتقل بعد معرفته بما عرفناه من احوال
الالفاظ المفردة وعرف الاسم والكلمة امكن ان ينتقل الى تعلم القضايا واقسامها والقياسات والتحديدات
واصنافها ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية اجناسها وانواعها وان لم يعلم
بيانا ان ههنا مقولات عشرا وانها هي التي تدل على انفسها او على ما يدخل فيها بالالفاظ المفردة
ولا يعرض من اغفال ذلك خلل يعتد به ولا ان ظن احد ان هذه المقولات اكثر عددا او اقل عددا دخله
ذلك وهو في المنطق وليس ان يعلم انه هل هذه الامور توصف بالجنسية اوجب عليه من ان يعلم انه
هل امور اخرى توصف بالنوعية بل معرفة هذه اما من جهة كيفية الوجود فالى الفلسفة الاولى ومعرفتها
من جهة تصور النفس لها فالى حد من العلم الطبيعي يصاقب الفلسفة الاولى ومعرفة انها يستحق
الفاظا توقع عليها فالى صناعة اللغويين ومعرفة ان الالفاظ المفردة تقع على شيء منها من غير
تعيين لالفاظ التي تقع عليها هي كمعرفة ان الامور الموجودة لها الفاظ مفردة موضوعة بالفعل

الفن الثاني من جملة الاولى من المنطق من كتاب الشفا في المقولات وهي سبع مقالات المقالة الاولى تشتمل على ستة فصول

فصل في غرض المقولات

الكليات العامة الاجناس العالية الكليات الخاصة الانواع السافلة من خط الرازي

او في القوة وليس ان يعرف المنطقي من حيث هو منطقي ذلك فيها اولى من معرفته ذلك في غيرها فانه ليس يلزمه
من حيث هو منطقي ان يشتغل بان يعرف ان الالفاظ المفردة موضوعة لصنف من الامور وهي الكليات العامة
دون ان يعرف ذلك في صنف من الامور وهي الكليات الخاصة نعم ههنا شيء واحد وهو ان المتعلم قد ينتفع
بهذا التلقين انتفاعا ما من وجه وهو انه يحصل له احاطة ما بالامور والاقتدار على ايراد الامثلة واذا كانت
الحدود قد يعرض فيها اختلاف بل اختلاف في وقوع المحدودات في مقولات شتى كحال الشيء الذي من مقولة
المضاف مثلا فانه يعرض له ان يحتاج في تحديده الى احوال لا يعرض لما يقع في مقولة الجوهر وربما اختص انواع
الكمية في التحديد بخواص هي لها دون انواع الكيفية واذا كانت هذه الاشياء مفهومة على جملها كان تعليم
ذلك سهلا بعد ان الحاجة الى افراد هذا التعليم غير ماسة في هذا المعنى فانه يمكن ان يعلم صناعة التحديد بكمالها
من غير ان يحتاج الى افراد هذا الفن وان يقال ان كانت امور من المضاف فحكمها كذا وان كانت قوى وكيفيات
فحكمها كذا فيجب ان لا يتجاوز هذا القدر بطمعك في هذا الفن وان يتيقن انه دخيل في صناعة المنطق وان
نعلم شيئا آخر وهو ان واضع هذا الكتاب لم يضعه على سبيل التعليم بل على سبيل الوضع والتقليد فانه لا سبيل
بالبيان المناسب للمنطق الى ان نعلم ما نعلم فيه بالتحقيق ويجب ان نعلم ان كل ما يحاولون به اثبات العدد لهذه
العشرة وانه لا عام لها وانه لا تداخل فيها وان لكل واحد منها خاصية كذا وان تسعة منها مخالفة للواحد
الاول في انه جوهر وهي اعراض وما اشبه ذلك فانها بيانات مجتلبة من صناعة اخرى ومقتصر فيها كل
التقصير اذ لا سبيل الى معرفة ذلك الا بالاستقصاء ولا سبيل الى الاستقصاء الا بعد الوصول الى درجة
العلم التي تسمى فلسفة اولى فيجب ان يتحقق ان الغرض في هذا الكتاب هو ان يعتقد ان امورا عشرة هي اجناس
عالية تحوي الموجودات وعليها تقع الالفاظ المفردة اعتقادا موضوعا مسلما وان نعلم ان واحدا منها
جوهر وان التسعة الباقية اعراض من غير ان يبرهن لك فيها ان التسعة اعراض بل يجب ان تقبله قبولا فلا سبيل الى
ان يبرهن لك الآن ان الكيفيات والكميات اعراض ومن غير ان يبرهن بالضرورة ذلك العدد بل تقبله قبولا
ومن غير ان يبرهن لك ان كل واحد منها جنس بالحقيقة لا لفظ مشكك ولا دال على لازم غير مقوم فلا سبيل
لك في ابتداء التعليم ان نعلم مثلا ان الكيفية يقع على الانواع التي تحتها وقوع الجنس وانها ليست اسما مشتركا
او مشككا او متواطئا ولكنه ليس مقوما لماهية ما تحته وكذلك الكمية ومن اشتغل بذلك في هذا
الكتاب فقد تكلف ما لا يفي به وسعه وكذلك حال الخواص التي تذكر لها فانها انما تذكر ذكرا والدليل على
ان الحق ما اقوله لك هو ان هذه المباحث قد تركت في الكتاب الذي هو الاصل وايضا فقد اشتهر ذلك عند
المنطقيين المحصلين عن ان يكون هذا الكتاب نظرا في طبايع الموجودات بل انما النظر فيها من حيث هي مدلول
عليها بالالفاظ المفردة وليست البراهين التي تصحح ان هذه التسعة اعراض غير البراهين التي تدل على
احوال وجودها ولا يوجد برهان على ذلك فيها من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفردة وكذلك الحال
في تلك المباحث الاخرى فاذا كان بيان هذه الاحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هي موجودة لم يكن للتمييز
الذي يعتقد وتم معنى بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هي موجودة ثم من حيث هي مدلول عليها باللفظ
فيكون قد جمع فيها وجها النظر على ان كل ما ينظر في احواله من حيث هو موجود فقد يشترط مع ذلك حاله
من حيث هو مدلول عليه فان لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ نعم لو كان لكونها مدلولا عليها
خواص لا ينالها اعراض الوجود وكان البحث في هذا الكتاب مقتصرا عليها ومنصرفا اليها لكان بالحري
ان يظن ان هذا الذي عرفوه من امر غرض هذا الكتاب حتى جردوه نظرا منطقيا ليس فلسفة اولى ولا فلسفة
طبيعية امر دقيق واخراج لطيف وفصل غامض ولو كانوا يضعون هذه الامور كلها وضعا على سبيل
التسليم ويقولون ان هذه جماع الامور التي تقع عليها الالفاظ المفردة ومنها تؤلف الالفاظ المركبة
بل هي الامور التي معانيها في النفس هي مواد اجزاء المعاني المركبة في النفس التركيب الذي يتوصل به الى
ادراك المجهولات وان لم يكن هناك لفظ البتة لكانوا يقولون ايضا شيئا واما اصرارهم على ان هذا
بحث منطقي وان هذا متعلق بان لها الفاظا لا محالة فتكلف بحث فلذلك تبلدوا وتحيروا واما نحن
فنقول ما قلناه ثم نتبع منهاج القوم وعادتهم شيئا ما ايضا ونقول ان هذا الكتاب وتقديمه مع
انه ليس بكثير النفع فانه ربما اضر في بادي الامر فاكثر من شاهدته قد تشوشت نفسه بسببه فرامه
كابوطيقا وبامنيا حتى تخيل منها امورا لا سبيل له الى تحقيقها على كنهها في هذا الكتاب فانعقدت له

اي بان لها بالضرورة الفاظا لا ينفك عنها من خط الامام

خيا



فصل في الالفاظ المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمشتقة وما يجري مجراها

خيالات مصروفة عن الحقيقة واثبتت له عليها مذاهب وآراء دنست بذلك نفسه وانسطر في لوح
عقله ما لا يمحى لانسطار غيره واذا خالطه شوشه **فصل في الالفاظ المتفقة والمتواطئة
والمتباينة والمشتقة وما يجري مجراها** ان من الامور المختلفة المتكثرة ما تشترك
في اسم واحد وذلك على وجهين فانه اما ان يكون على طريق التواطؤ واما ان يكون على غير طريق التواطؤ
وطريق التواطؤ ان يكون الاسم لها واحدا وقول الجوهر اعني حد الذات ورسمه بحسب ما يفهم من ذلك
الاسم واحدا من كل وجه مثل قولنا الحيوان على الانسان والفرس والثور بل على زيد وعمرو وهذا
الفرس وذلك الثور فان جميع ذلك يسمى حيوانا فاذا اراد احد ان يرسم او يحد وبالجملة ان يأتي بقول
الجوهر اي اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيها كلها كان رسما او حدا فان القول العام من كل واحد منها
وحده واحدا فيها من كل وجه اي يكون واحدا بالمعنى وواحدا بالاستحقاق لا يختلف فيها بالاولى
والاحرى والتقدم والتأخر والشدة والضعف ويجب ان تكون هذه المواطاة في القول الذي يجب
هذا الاسم فانه اذا وجد قول آخر يتحد فيه ويتشارك ولم يكن بحسب هذا الاسم لم يصر له الاسم
مقولا بالتواطؤ ◉ واعلم انا نعني ههنا بالاسم كل لفظ دال سواء كان مما يخص باسم الاسم او كان
ما يخص باسم الكلمة او الثالث الذي لا يدل الا بالمشاركة كما سيأتيك بيانه بعد فهذا ما يقال على سبيل
التواطؤ واما ما ليس على سبيل التواطؤ فان جميعه قد يقال انه باتفاق الاسم وينقسم الى اقسام
ثلاثة وذلك لانه اما ان يكون المعنى فيها واحدا في نفسه وان اختلف من جهة اخرى واما ان يكون
واحدا ولكن يكون بينها مشابهة ما فيه واما ان لا يكون واحدا ولا يكون ايضا بينها مشابهة فيه
والذي يكون المعنى فيها واحدا ولكن يختلف بعد ذلك فهو مثل معنى الوجود فانه واحد في اشياء كثيرة
لكنه يختلف فيها فانه ليس موجودا فيها على صورة واحدة من كل وجه فانه موجود لبعضها قبل ولبعضها بعد
فان الوجود للجوهر قبل الوجود لسائر ما يتبعه وايضا فان الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر
وكذلك الوجود لبعض الاعراض قبله لبعض الاعراض فهذا طريق التقدم والتأخر وكذلك قد يختلف
من طريق الاولى والاحرى فان الوجود لبعض الاشياء من ذاته ولبعضها من غيره والموجود بذاته
قد يظن اولى بالوجود من الموجود بغيره وان كل ما هو متقدم بمعنى فهو اولى به من غير عكس فقد يكون شيئان
يشتركان في معنى من المعاني وليس هو لاحدهما قبل بل هما فيه معا لكن احدهما اولى به لانه اتم فيه
واثبت ◉ واما الذي يختلف بالشدة والضعف فذلك انما يكون في المعاني التي تقبل الشدة
والضعف مثل البياض فان ذلك مما ليس يقال البياض على الذي في الثلج والذي في العاج على التواطؤ
المطلق ولا يقال الفلسفة على التي في المشائين والتي في الرواقيين على التواطؤ المطلق وانما نأتيك
بامثلة مشهورة يجب ان تسامح فيها بعد الوقوف على الغرض فما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدا
اذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهة متشابها في الاشياء المختلفة في ذلك اللفظ فانه يسمى اسما
مشككا وربما سمي باسم آخر والاسم المشكك قد يكون مطلقا كما قلنا وقد يكون بحسب النسبة
الى مبدأ واحد كقولنا طبي للكتاب وللمبضع وللدواء او الى غاية واحدة كقولنا صحي للدواء وللرياضة
وللفصد وربما كانت بحسب النسبة الى غاية ومبدأ واحد كقولنا لجميع الاشياء انها الهية ◉ واما
الذي لا يكون فيه اتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم لكن يكون فيه اتفاق في معنى يتشابه به فهو مثل
قولنا الحيوان للفرس والحيوان للمصور وقولنا القائمة لرجل الحيوان والقائمة لما يقل السرير فانها يسمى
متشابه الاسم وهي من جملة الاتفاق في الاسم فان المسميات بمثله انما يتفق في الاسم ولا يتفق في قول
الجوهر الذي بحسب الاسم وذلك لانك اذا اتيت بقول الحيوان حيث يقال حيوان للفرس قلت انه جسم
ذو نفس حساس متحرك بالارادة ولا تجد هذا القول هو القول الذي يأتي به اذا شرحت اسم الحيوان
من حيث يقال على الصورة في الحائط فانك تقول انه شكل صناعي يحاكي به ظاهر صورة الجسم الحساس
المتحرك بالارادة وكذلك اذا شرحت اسم القائمة في الحيوان قلت انه عضو طبيعي يقوم عليه الحيوان
ويمشي به ولا تجد هذا الرسم في قائمة السرير بل تقول انه جسم صناعي مستدق فبان من السرير يقل السرير
ومع ذلك فانك تجد بين الامرين شبها اما في شكل واما في سائر الاحوال فيكون ذلك الشبه هو
الداعي الى ان يعطى احد الامرين اسم الآخر ويكون الاسم في احد الامرين موضوعا وضعا متقدما ويكون

في الثاني موضوعا وضعا ثانيا فاذا قيس ذلك الاسم الى الامرين جميعا سمي بالاسم المتشابه ○ واذا قيس الى الثاني منهما سمي بالاسم المنقول وربما كان المعنى المتشابه فيه معنى مستقرا بنفسه كالذي للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعي وربما كان تشبيها كما يقول الطرف للخط ابتداء وللعلة مبدا وربما كان هذا الاشتباه اشتباها حقيقيا وربما كان اشتباها مجازيا بعيدا مثل قولهم كلب النجم والكلب الحيواني وذلك لانه لا تشابه بينهما في امر حقيقي الا في امر مستعار وذلك لان النجم دوي كالتابع للصورة التي جعلت كالانسان ثم وجد الكلب اتبع الحيوانات للانسان فسمي باسمه فما كان سبيل نقل الاسم اليه هذا السبيل فلا ينبغي ان يجعل في هذا القسم بل هو من القسم الثالث الذي لا اشتراك الحقيقي ولا اشتباه فيه مثل قولنا عين الباصر وعين الدينار والسبب في وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب اليه من ذكر ان الامور لما كانت غير متناهية وكانت الالفاظ متناهية من جهة تركيبها عن حروف متناهية وجب ان يكون الاسم الواحد يشترك فيه عدة امور يلزمه وليس كذلك لا من جهة ان الحروف المتناهية قد يمكن ان يتركب منها تركيبا غير متناهية وذلك لان هذا الامكان متعلق بتزيد مقادير ما تركب من الحروف ثم اللسان والعادة لا تحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف بل هنالك حد ينفر الطباع من استعمال ما هو اطول منه واذا كان كذلك فقد حصل لصلوح التركيب حد محدود فوجب له ان يتناهى ما تركب من الحروف ولا لان غير المتناهي انما هو في الاشخاص دون الانواع على ما يرون ويقولون انه لو كان الاشتراك في الاسم انما يوجبه غير المتناهي لكان يجب ان يكون اسماء الانواع ايضا لا يقع فيها الاشتراك فان هذا البيان مختل وذلك لان الانواع ايضا قد لا تتناهى من وجه كما علمت ولان الاشخاص اذا كانت غير متناهية فاخذت من حيث هي امور شاركتها الانواع فصارت الامور غير متناهية وفيها الانواع وكانت الانواع من جملة الامور التي لا تتناهى والتسمية انما تقع على الامور من حيث هي امور لا من حيث هي اشخاص فهذان الاعتراضان لا يكشفان ما في هذا القول من الغلط بل الجملة وجه بيان الغلط في اشتغال من اشتغل بتعليل ذلك من كون الاشياء غير متناهية هو ان الامور وان كانت من حيث هي امور غير متناهية فانها من حيث يقصدها المسمون بالتسمية متناهية فان المسمين ليس انما يشرعون في ان يسموا كل واحد مما لا نهاية له فان ذلك لا يخطر بالهم فكيف يقصدون التسمية له بل كل ما قصد تسميته فهو متناه وقد كان يمكن ان يكون لكل منه اسم مفرد والدليل على ذلك انك الآن لو شئت لافردت لجميع ما وقعت فيه الشركة في الاسم اسما مفردا لان جميع ذلك متناه فهذا القول انما يبطل من هذا الوجه وان كان يمكن ان يعبر عن هذا القول بعبارة اخرى على وجه من وجوه التكلف والتمحل يستمر الا انه يرجع الى بعض ما نريد ان نعطيه من السبب في ذلك فنقول ان السبب في وقوع هذه الشركة احد شيئين اما التشبيهات الاستعارية المجازية كما وقع في لفظ العين فانه لما كان اسما للبصر وكان البصر من فعله المعاينة وكانت المعاينة تدل بوجه ما على الحضور والحضور يدل على النقد وكان النقد الحقيقي هو الدينار سمي الدينار لذلك فيما يظن عينا او لانه عزيز عز العين او شيء آخر من هذه الوجوه وربما كان ذلك على سبيل التذكر والتبرك او على سبيل الرجاء واكثر هذه في الجزئيات كمن يرغب في التسمية باسم نبي او يسمي ابنه باسم ابيه ليتذكره به واما الاتفاقات البحتة الواقعة لاختلاف المسمين التسمية الاولى كان بعضهم اتفق له ان اوقع اسم العين على شيء والآخر اتفق له ان اوقعه على غيره فيجوز اذن ان يكون بسبب الاتفاق وهو اختلاف حال المسمين وحال الاسم واختلاف في زمانين متباعدين كشخصين وهذا القسم الواقع فيه من الاسباب ما عددناه هو المخصوص باسم اشتراك الاسم ويشاركه التشابه في ان الاسم يكون واحدا ومعناه ليس بواحد ولا يرفع اشتراك الاسم ولا اتفاقا ان يكون هناك قول واحد متفق واسم واحد متفق كل واحد منهما في الجميع فان هذا لا يمنع ان يكون القول المتفق فيه ليس بحسب هذا الاسم مثل ان قائمة السرير وقائمة الحيوان يتفقان في اسم القائمة ويتفقان في ان كل واحد منهما جوهر ذو طول وعرض وعمق وهذا لا يمنع ان يكون اسم القائمة مقولا عليهما بالاشتراك والتشابه وذلك لان هذا القول ليس بحسب لفظ القائمة بل بحسب لفظ آخر وهو الجسم ولا يمنع ان يكون لهذا القول اسم آخر موضوع وليس اذا لم يكن له اسم آخر موضوع دل ذلك على انه بحسب هذا الاسم الذي هو القائمة وقد يتفق ان يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاتفاق وبالتواطؤ معا مثل الاسود اذا قيل على رجل اسمه اسود وهو ايضا ملون بالسواد وقيل على الغير فانه اذا اخذ هذا الاسم على انه اسم شخص الرجل كان قوله عليه وعلى الغير بالاتفاق واذا اخذ على انه اسم الملون

واحد من



كان قوله عليهما بالتواطؤ وقد يكون اللفظ الواحد ايضا مقولا على الشيء الواحد من شيئين بالاتفاق والتواطؤ كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء وقد يكون مقولا على اشياء باعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق وكما اتفق ان دل بالاسود وهو لفظ واحد على رجلين اسودين يسميان اسودين فالاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولا بالاشتراك مثل الاسود على المسمى باسود ولونه اسود وربما كانت المعاني المختلفة في شيء واحد اختلافها بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك وذلك من حيث يدل على معان كثيرة مختلفة ويقع بسبب ذلك غلط كثير كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى الغير الضروري والاسماء المستعارة والمجازية اذا استقرت فهم منها المعنى ها هنا وحكمها حكم المشتركات الا انها تكون كذلك عند من يفهم منها ويجب ان يكون حينئذ من جملة المتشابهات المنقولة وكانها في دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة كذلك لكونها مشتركة فيها قبل ذلك انما هو بالاستعارة والكليات كلها لا الجنس والنوع والفصل وحدها فانها تقع على جزئياتها التي تشترك فيها بالسوية وقوعا بالتواطؤ وليس ما يظن من ان الجنس والنوع والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء من ذلك لان التواطؤ لم يكن تواطؤا بسبب كون المعنى ذاتيا بل بحسب كونه واحدا في المعنى غير مختلف وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي وقد توجد فيما هو عرضي من الخواص والاعراض العامة وكما ان للاشياء المتكثرة اعتبارا بحسب الاتفاق في الاسم الواحد فكذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف في الاسم فان الاشياء اذا تكثرت بالاسامي لم يخل اما ان يكون تكثرها مفادا لتكثر مفهوماتها فيها فيسمى تلك الامور متباينة الاسماء كقولنا حجر وانسان ونور وهذه هي التي تختلف بالاسامي وتختلف في اقوال الجوهر الذي بحسب تلك الاسامي واما ان يكون التكثر في الاسامي ومفهوماتها واحد كما يقال عسل واري وشهد فان مفهومات هذه كلها واحدة وتسمى اسماء مترادفة ○ والتباين قد يقع على وجوه فيقع في اشياء مختلفة الموضوعات مثل الحجر والفرس وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبار فمن ذلك ما يكون احد الاسمين له من حيث موضوعه والآخر من حيث هو له وصف كقولنا سيف وصارم فان السيف يدل على ذات الآلة والصارم يدل على حدتها ومن ذلك ان يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند فان الصارم يدل على حدته والمهند يدل على نسبته ومن ذلك ان يكون احدهما بسبب وصف والآخر بسبب وصف الوصف كقولك ناطق وفصيح فان الناطق يدل على وصف والفصيح يدل على وصف الوصف وفي جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة وهي التي هي من جهة ما ليس اسمها بواحد ولا معناها واحد فهي متباينة لكن من حيث ان بين الاسمين والمعنيين مشاركة ما لا يبلغ ان يجعلهما اسما واحدا او معنى واحدا فهي مشتقة وليس هذا قسما خامسا يحوج الى ان يشترط في المتباينات من انها هي التي تتباين في جميع الوجوه فلا يكون فيها مشاركة في لفظ ولا معنى فان هذا تكلف ويحوج الى زيادة اقسام بل المشتقة من جملة المتباينة والمشتق له الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما اي نسبة كانت الى معنى من المعاني سواء كان المعنى موجودا فيه كالفضيلة او له كالمال او موضوعا لعمل من اعماله كالحديد فاريد ان يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي لذلك المعنى الاول ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة للمعنى المنسوب اليه وليس بابا له على كل وجه فلا يبطل الايماء اليه خولف بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفة يدل بالاصطلاح اللغوي على النحو من التعلق الذي بينهما فقيل فصيح ومتمول وحداد او زيدت فيه زيادة تدل على النسبة فقيل نحوي وقرشي او فعل به فعل آخر يوجبه اصطلاح لغة دون لغة ومن شان هذا اللفظ الذي للثاني ان يقال له انه مشتق من الاول ومنسوب اليه كما لو كان ماخوذا بعينه لقيل منقول بالاشتباه كما لو سمي الموجود فيه العدل عادلا بل معنى عدلا ايضا لم يكن هذا من جملة ما سميناه مشتقا ومنسوبا بل من جملة ما يقال باشتباه الاسم واتفاقه وكان منقولا من الاول الى الثاني لا مشتقا ○ والمشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والى شيء له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة الاسم هذا الآخر مع اسم الاول والى تغيير ما يلحقه وللمفرق ان يفرق بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوب ما يدل بالحاق لفظة النسبة بلفظ الشيء كالهندي ويجعل المشتق ما يدل بتغيير يلحق باللفظ كالمهند واليونانية في الامرين اصطلاح آخر

## فصل في بيان معنى ما يقال على موضوع او لا يقال او يوجد في موضوع او لا يوجد

اقول لانه ربما اوجبا استقصاء النظر عدولا عن المشهور فاذا قرع سمعك ذلك فظن خيرا ولا تستقص بسبب ورود ما لم تالفه عليك ○ واعلم ان العاقل لا يحيد عن المشهور ما وجد عنه محيصا وبعد ذلك فاعلم ان ههنا

فصل في معنى ما يقال على موضوع ولا يقال ويوجد في موضوع ولا يوجد

الأمور على اقسام لانه اما ان يكون الموصوف قد استقر ذاته معنى قائما فان الصفة التي يوصف بها لاحقة خارجية
عنه لحوق عارض ولازم واما ان يكون الموصوف اخذ بحيث قد استقر ذاته لكن الصفة التي يوصف بها ليست
لاحقة لحوقا خارجا بل هو جزء من قوامه واما ان يكون اخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد بل الصفة لاحقة
لتقرر ذاته وليست جزءا من ذاته واما ان يكون اخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد والصفة ليست لاحقة من
خارج بل هي جزء من وجوده واما ان لا يكون قد استقر ذاته والصفة لاحقة لا لنفس ذاته بل لحوق لازم لما يقرره
او عارض له اوله فمثال الاول قولنا الانسان ابيض وضحاك ومثال الثاني قولنا الانسان حيوان فان الانسان
طبيعة متحصلة لا يحتاج الى ما يقومها بعدما هو انسان وان اشكل عليك هذا فخذه كانه زيدا ومع ذلك
فان الحيوان جزء من ماهيته ومثال الثالث الهيولى والصورة فان الصورة صفة للهيولى خارجة عن ذاتها
يتقرر بها ذاتها قائمة بالفعل ولولاها لاستحال وجودها لا على ان الصورة لازمة بعد التقوم بل مقومة
مثبتة وليست مع ذلك جزءا من الهيولى وقد علمت الفصل بين هذين ومثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان
فان الجسم مطلقا لا يتقرر له وجود محصل لا يكون بعده الا العوارض واللواحق الخارجية بل يحتاج الى امور
فصلية تلحقه وتقومه ● والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته اي جزء حده ومثال الخامس الهيولى اذا وصفت
بالبياض او السواد والتحيز وما اشبه ذلك وكذلك الجسم المطلق اذا وصف بانه مستعد للحركة والسكون
في الاين وغير ذلك فان الهيولى غير متقررة الوجود بنفسها وكذلك الجسم غير متقرر الوجود في نفسه وهذه
الاحوال ليست مما يقرر هذه او ذاك وان كانت يلزم بعد كل ما يتقرر بما تقرره او تتبعه وتلحقه فما كان
من هذه الجملة له صفة ليست لاحقة من خارج ليقومه بل كان الموصوف متقوما في ذاته او غير متقوم فانه
يسمى موضوعا لتلك الصفة فلا يكون الهيولى موضوعة للشيء الذي يسمى صورة لانها صفة خارجية
مقومة للهيولى شيئا بالفعل ويكون الانسان موضوعا للحيوان لان الحيوان ليس لاحقا له من خارج وان كان
يقومه بل هو جزء وجوده ويكون الجسم موضوعا للبياض لانه وان لم يتقوم بعد فليس يتقوم اذا تقوم
بالبياض بل انما يتقوم باشياء اخرى فهو اذا قيس الى البياض يكون قد يقوم دونه ويكون البياض موضوعا
للون لانه ليس يتقوم به على انه من خارج ويكون جميع ما نسبته الى الصفة ليست على نسبة شيء الى الخارج
المقوم موضوعا سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة او كانت خارجة وليست مقومة فيجب
ان يفهم من الموضوع ههنا هذا وان كان قد يستعمل في مواضع اخرى استعمالات غيره وفي هذا التفصيل
فوائد ● احديها الشعور بهذا الاختلاف ● والثاني ليكون للموضوع المستعمل في نسبتين في وعلى
المذكورين بعد معنى كالجامع ثم يفصل النسبة اليهما الى نسبة في والى نسبة على وان يكون بين العرض والجوهر
فرق وان لا يحتاج الى ان يقال ان شيئا واحدا قد يكون عرضا وجوهرا وهذه اشياء نستعرفها عن قريب
وتعرف ما في اغفال هذا الاصل الذي اعطيناه من الخلل فنقول ان الامر الذي ينسب الى موضوع يكون نسبته
اليه على وجهين اما ان يكون بحيث يمكن ان يقال ان الموضوع هو كالحيوان الذي يمكن ان يقال ان الانسان هو
حين يقال ان الانسان هو حيوان ومثل هذا فهو المحمول على الشيء والمحمول على الموضوع واما ان لا يكون بحيث
يمكن ان يقال فيه ذلك كالبياض الذي لا يمكن ان يقال للموضوع اذا فرض ثوبا او خشبة انه هو فلا يقال
البتة ان الثوب بياض او الخشبة بياض ولانه موجود للموضوع فاما ان يقال ان الثوب ذو بياض ويقال ان
الثوب مبيض او ابيض فهذا لا يكون بالحقيقة محمولا على الموضوع كما هو بل انما يكون المحمول بالمعنى هو لفظ
مشتق من لفظه او مؤلف من لفظه ولفظ النسبة او يكون نحمله بالاشتراك في الاسم لا في المعنى ولكن
مثل هذا وان لم يكن محمولا على الموضوع فهو لا محالة يكون موجودا فيه والموضوع لما يحمل عليه اذا اعتبر
ملحوظا بنفسه من غير الحاق سور به فانه لا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالمحمول عليه اما
ان يكون جزئيا او كليا فان كان جزئيا لم يكن ذلك الجزئي غيره فان الجزئيين المتباينين لا يحمل احدهما على
الآخر واذا كان كذلك لم يكن هو في الحقيقة موضوعا ومحمولا على نفسه بحسب الطبع بل بحسب القول
واللسان كما نقول ان زيدا هو ابو القاسم او هو ابن عمرو الا ان نعني ابن عمرو معنى يجوز ان يشاركه
فيه آخر فيكون كليا فان خصصته بل يكون ابن عمرو الا هذا وهذا هو زيد وكذلك لو قلت هذا الابيض هو
هذا الكاتب فانما تشير الى موضوع واحد وليس كون هذا الابيض اولى بان يوضع او يحمل من الآخر وان
كانت طبيعة الانسان فيه اولى بان يوضع من طبيعة الكاتب اعني المطلقين واما هذا الكاتب فهو بعينه

هذا الانسان واذا اخذت احدهما من حيث هو هذا الانسان بلا شرط فوق هذه الانسانية واخذت
الآخر بانانيته كذلك ايضا لم يحتمل احدهما على الآخر فانه ليس انسانا من حيث هو هذا الانسان هو
هذا الكاتب ولا هذا الكاتب هو هذا الانسان اعني من حيث الاعتبار ان المختلفان اذا وجهت
الالتفات في كل واحد منهما الى اعتبار واحد مجرد بشرط ان لا يلتفت الى شيء آخر ثم الاعتباران مختلفان
متباينان ولهذا ليس هذا الكاتب من حيث هو هذا الكاتب هو هذا الطويل من حيث هو هذا الطويل
بل احدهما مسلوب عن الآخر ولا حمل ولا وضع وليس احدهما موضوعا للآخر ولا محمولا عليه الا
بالايجاب ● واما ان كان الموضوع كليا فان المحمول عليه بالحقيقة لا يكون الا كليا فان طبيعة الكلي
لا يكون موضوعة بنفسها الشخصية من غير الحاق السور الجزئي والا لكانت الطبيعة الكلية
مستحقة في طبعها لان يكون هذا المشار اليه واذا كان الامر على هذه الصورة فكل ما يقال على موضوع
يلزمه ان يكون كليا هذا ان كان كونه على موضوع مفهوما على ما قلناه وان لم يجعل كذلك بل جعل كونه
على موضوع دالا على انه مقول على كثيرين كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم وكان في ترك اللفظ المشهور
وهو لفظة الكلية ولفظ المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة شغل لا فائدة فيه وكانت
تمييز الامور التي تنسب الى امور موضوعة لها على قسمين امور يقال على موضوعاتها وامور توجد
في موضوعاتها تكلفا فانا استعمل فيه لفظ الموضوع في موضوع ولحد على معنيين غير متفقين
ولا متشاكلين متقاربين وهذا اشتطاط وفضل بل الاحرى ان يسلك السبيل الذي سلكناه وليس
ولا في واحد من السبيلين مندوحة ولو قيل كلي وجزئي لكان فيه كفاية فان تكلف هذا التكلف فالحري
ان يجعل له وجها مفيدا على ما اوردناه ثم نقول الان ان كل ما هو محمول على موضوع بالحقيقة فهو
كلي وكل كلي فانه محمول على موضوع مفرد لان له جزئيات بفعل او قوة يقال عليها الكلي هذا القول
وكل موجود في موضوع فهو الذي يقال له عرض واذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع
فان العرض اسم موضوع لهذا المعنى ولا يلزمنا في هذه الجهة من الشناعة المنوطة بترادف الاسم
ما لزم في الجهة الاخرى التي للكلي وذلك لان مثل الجهة اذا امكن ان يقال فيها ما قيل ولم يكن
بالترادف بقيت هذه الجهة على الترادف ولم يلزمنا الامور التي كانت يلزم وذلك لان القائمين في
استعمال اللفظ الموجود في موضوع اسما مرادفا للعرض او قولا مرادفا لاسم يحصل بسبب التقسيم الذي
في ايراده غير مرادف فائدة على ان هذا ليس بالحقيقة اسما مرادفا للعرض بل قولا يشرح اسما اذ يلتفت
الى دلالة غير جزء منه ● واما الكلي فانما يشرح اسمه قولنا المقول على كثيرين والمقول على موضوع
شيء له معنى يلزمه ان يكون مقولا على كثيرين بالجهة التي ومانا اليها ● واما الموجود في موضوع فهو
قول مرادف لاسم العرض فان العرضية ليس معناها الا ان يكون الشيء وجود في موضوع ويكون المعنى
بالوجود في الموضوع ما قررته من جهد اذا تقرر هذا فنقول ان ما ليس من الاشياء مقولا على موضوع
هو الجزئي وبالعكس وما ليس موجودا في موضوع فهو الذي نسميه الجوهر ثم ان قوما اشترطوا في المقول
على الموضوع ان يكون ذاتيا مقوما للماهية وفي الموجود في الموضوع ان يكون عرضيا اذ كان العرض
عندهم والعرضي شيئا واحدا وان كان ذكرنا ما يختلفان فلم يخطر لهم في هذا المكان ذكرهما واختلافهما
ببال فهؤلاء حكموا بان الابيض اذا قيل على هذا الشيء الابيض لم يكن مقولا على موضوع بل موجودا
في موضوع اذ ظنوا ان الابيض موجود في موضوع اذ ظنوا ان الابيض عرض بلا جا وذهبوا هذا الى ان
قالوا ان الكلي هو المقوم لماهية الشيء وكان غيره ليس بكلي فلنورد لفظ بعض متقدميهم في تصحيح
هذا المعنى ولندل على الفضيحة التي فيه ليتضح ان الصواب ما ذهبنا اليه قال وانما قلنا ان الكلي هو
الذي يحمل على جزئياته من طريق ما الشيء وهو الذي يقال على موضوع لانه قد يحمل على الموضوع اشياء
على غير هذه الجهة مثال ذلك انا نحمل على زيد انه يمشي فنقول ان زيدا يمشي لكن معنى يمشي ليس يحمل على
زيد على انه امر كلي وزيد جزئي له لانه ليس يحمل على زيد عند المسألة عنه ما هو لانه ان سال سائل ما هو
زيد فاجابه المسؤول بانه يمشي كان جوابه خطأ وكذبا لان معنى يمشي ليس يدل على ماهية زيد بل انما
هو فعل من افعاله فانظر الى هذا المنطق يجعل مطلوبه دعواه ان الكلي هو الذي يحمل على جزئياته
من طريق ما الشيء ثم اذا ذب عن هذه الدعوى فجعل بيان ذلك ان ما يحمل لا من طريق ما الشيء

اي يشترط ان ينظر الى الطبيعة كل واحد من المعنيين مجردة
ثم ينضم مع نسبها الى الطبيعة الاخرى ليعرف بل ابو
محمول عليه او موضوع

لايكون كليا وهذا عكس النقيض للمطلوب ولو كان بينا او مسلما لكان الاول لازما عن كذب نقيض مسئلة
في جزئي وهو انه يمشي وترك الماشي لان هذه المغالطة كانت تظهر في الماشي اكثر اذ كان الماشي اسما وكان
يمشي فعلا بل يجب ان لايضايق في هذا ايضا بل يقول لعله اراد ان يبين ان يمشي ليس كليا لهذا المطلوب
الاول المشكوك فيه مقدمة كبرى في بيان ان هذا ليس كليا فقال لان يمشي لا يدل على ماهيته وكل ما لايكون
مقولا في ماهية الشيء فلا يكون كليا وهذا هو الامر الذي نفر فيه عن المطلوب الى بيان علته والمطلوب
سواء في الحكم فاذن ظن ان هذا غير المطلوب بل يلزم عنه المطلوب ومن شان القياسات ان يلخذ اشياء هي
ملزومات المطلوبات كما تعرف فيقال له لا يخلو اما ان ياخذ هذه المقدمة في هذا الموضع على انها
بينة او على انها بين ولا ثم يتبين منها المطلوب فان كانت بينة بنفسها فلا يحتاج الى تكلف هذه القياسات
بل يجب ان يؤخذ هذه فيقال لما كان ما لايكون مقولا في ماهية الشيء لايكون كليا فكل كلي مقول في جواب
ما هو ثم دعوى انها بينة وابين من ان كل كلي مقول في جواب ما هو دعوى بعيدة عن العقول فان من
يقول ليس كل كلي مقولا في جواب ما هو يقول مع ذلك ليس كل ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلي وان كان
يحتاج الى ان يبين هي ليبين منها المطلوب فلم اخذت نفسها جزء القياس الذي بينها حتى يتبين به المطلوب
ثم هل لادخال يمشي ههنا فائدة الا ان يجعل ذلك مكان المحمول لا على الشيء التي ليست بكلية فيبين ان المحمول
لا من طريق ما هو لا يكون كلية وكيف يتبين ذلك بان يؤخذ ان المحمولات لا من طريق ما هو ليست كلية
وقد ادما في هذا الفصل الى شيء ولم يفصح به وهو اشبه مما قاله مما تخيل وهو ان يمشي ليس كليا لان زيدا
جزئي يمشي فان قوله لان زيدا ليس جزئي يمشي هو مما يسبق الى الذهن قبوله اذ قد يسبق الى الذهن ان زيدا
شخص من نوع الانسان والشخص جزئي النوع فيسبق الى الظن انه جزئي للنوع ليس جزئيا لغيره كان الشيء
لا يجوز ان يكون جزئي شيئين لكن يجب ان يحصل المفهوم من قولنا ان كذا جزئي كذا فنقول ان معنى قولنا ان
الشيء جزئي كذا معناه انه احد ما يوصف بكذا فيكون كذا لا يلزم ان يوصف به ذلك الجزئي وحده فيكون
كذا صفة له ولغيره بفعل او قوة فاذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معا ان كان كذلك
لم يكن هو جزئي ذلك الوصف واما اذا كان يوصف به هو وغيره وصفا المفهوم واحد وحد واحد وصفا
على سبيل انه هو من غير اشتقاق فهو اعم في الوقوع منه وذلك اخص منه فان زيدا اخص من يمشي ويمشي اعم
من زيد فان زيدا لا يقال الا على واحد ويمشي على ما يقال له زيد وعلى عمرو فيكون زيد احد الامور الجزئية
التي يحمل عليها يمشي وانما نعني بالجزئي هذا واما ان المحمول العام على زيد وعمرو يجب ان يكون امرا يحمل عليه
في ذاته فهو شرط زائد لزيد على الجزئية والصفة على الكلية وقد اجمع الناس على ان الخواص والاعراض
كلية ولها من حيث هي خواص واعراض جزئيات غريبة عنها فان الضحاك بالقياس الى هذا الضحاك الجزئي
هو هذا الضحاك ليس خاصة بل نوعا ومقوما لماهيته كما علمت بل هو خاصة للانسان وجزئيات الضحاك
من حيث هو خاصة هي اشخاص الانسان واشخاص الناس من حيث هي ناس فلا يتقوم بالضحاك فانه غير
داخل في ماهيتها وذلك لانه ليس يقوم ماهيتها ومع ذلك فهو كلي مقول على كثيرين هي جزئياته من حيث
هو خاصة ثم ان كان الابيض للانسان ويمشي لزيد ليس مما يكون مقولا على موضوع بل هو عرض لم يخل
اما ان يكون اسم العرض يقال على العرضي وعلى العرض الحقيقي باشتراك الاسم لا بتشكيك ولا تواطؤ فيه
فلا يكون مقولا بالاشتراك فان كان مقولا باشتراك وجب ان يكون الاقسام بحسب المعاني اكثر من الاقسام
التي يوردونها اذ اصول الاقسام حينئذ يكون ستة ⊙ كلي ⊙ وجزئي ⊙ وجوهر ⊙ وعرض الذي باحد
المعنيين ⊙ وجوهر وعرض الذي هو بمعنى الجوهري والعرضي وكل واحد من العرضيين قد استعمل في الامثلة
التي لهم في هذا الباب اعني قد استعمله هؤلاء المدخلون هذه الشروط الفاسدة ولسنا نعني ان
اول من علمنا هذا ادخل شيئا من ذلك ⊙ واما ان كان وقوع العرض عليهما بالتواطؤ فليدل على هذا المعنى
لكنهم اتفقوا ان الذي في موضوع لا يشارك موضوعه في الحد والاسم جميعا بل ربما يشاركه في الاسم
فقط ولا يحمل عليه حده ثم اذا قلنا لزيد انه يمشي وانه ابيض وطلبنا حد يمشي وهو انه شيء ينتقل من
مكان الى مكان بتقديم قدم واعتماد على اخرى وطلبنا حد الابيض وهو انه شيء ملون بلون مفرق
للبصر فحد هذين الحدين كلاهما مما يقال على زيد فان زيدا كما يقال له يمشي كذلك يقال انه ينتقل من
مكان الى مكان بتقديم قدم واعتماد على اخرى وكما يقال انه ابيض كذلك يقال انه جسم ملون بلون مفرق

للبصر فهذا البيان هذا الكلام مما يجب ان لا يلتفت اليه ويجب ان يتذكر ههنا ما قيل في المشاركة والمباينة
المتفق منهم على تسليمها من ان الخاصة تحمل بتواطؤ وان الخاصة ايضا تحمل بتواطؤ فيعلم انهم ربما
ما يشتون الشيء الا ان يقولوا ان المشاركة في الحد هو ان يكون الحد ليس محمولا فقط بل ان يكون نعتا فيكون
الاجناس الطبيعية لا يشاركها الانواع في الحدود بل في الاسماء فقط فان حدود الاجناس تحمل حدودا
للانواع وايضا فان الاشخاص لا حدود لها فكيف يشارك الاجناس في الحدود فان تكلفوا شططا
آخر وقالوا ان المشاركة في الحد هي ان يكون ما هو حد لاحدهما اما حد الاخر او جزء حد الاخر فيكذبهم
تصديقهم ان الجنس يشارك الخاصة في ان الجنس والخاصة يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ وبالاسم
وبالحد وقد اقروا كلهم بهذا فليس اذن معنى المشاركة في الحد هو هذا بل ان يكون ما هو مفهوم الاسم
حدا او رسما له يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الاسم فيوصف الشيء بمعنى الاسم كما يسمى بلفظه
وان لم يكن ذلك حدا له فهذه الاشياء تبين انهم غفلوا اغفالا كثيرا وبينا ان السبب في ذلك
ظنهم ان العرض الذي هو احد الخمس هو العرض الذي نتكلم فيه في هذا الكتاب بل قد تبين ان
كل معنى عام يقال على اكثر من واحد كيف قيل فهو كلي والمعنى الخاص جزئي وان العرض الذي يقابل الجوهر
هو الذي سنحققه وان الامور اما مقولة على موضوع غير موجودة في موضوع وهي كليات اشياء هي
جواهر فلانها كلية فهي يقال على ولانها جواهر فلا يوجد في ⊙ واما موجودة في موضوع غير مقولة
على موضوع وهي جزئيات الاعراض فانها لانها اعراض موجودة في ولانها جزئية ليست على ⊙ واما
مقولة على موضوع موجودة في موضوع وهي كليات الاعراض فانها بالقياس الى جزئياتها كالبياض
الكلي بالقياس الى بياضها مقولة على موضوع ولانها اعراض فهي موجودة في موضوع ⊙ واما لا مقولة
على ولا موجودة في وهي جزئيات الجواهر كزيد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس
فلانها جواهر ليست موجودة في موضوع ولانها جزئية ليست مقولة على موضوع

## فصل في شرح حد العرض وهو انه الموجود في موضوع

فصل في شرح حد العرض وهو انه الموجود في موضوع

فلنبين الآن معنى قولنا الموجود في موضوع
فقد رسم انه الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه فقولنا انه الموجود
في شيء يقع على اشياء كثيرة على بعضها بالتواطؤ وعلى بعضها بالتشكيك وعلى بعضها بالاشتباه وليس
وقوعه على جميع تلك الاشياء وقوع لفظ متواطئ ولا وقوع لفظ مشكك بل وقوع لفظ مشترك
اعني اذا قيس الى جميعها ولا هذا البيان المبني عليه بيان حدي ولا رسمي حقيقي بل هو نوع من البيان الحالة
على الاسم كما يبين اسم باسم اشهر واعرف ومأخذ ذلك هو ان الجمهور يعرفون اشياء يقال لها انها في شيء فيريد
الان بهذا البيان ان يقول ان هذا العرض هو الكائن في الموضوع وان كونه في الموضوع ليس كما من الكون
في شيء ولا كذا حتى يزول الاشتراك في الاسم فيبقى معنى واحد ينبه عليه بالمثال بعد ان ازيلت الشبهة الحق
من اشتراك الاسم فان ازالة الشبهة باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين ⊙ احدهما ان يؤتى بالحد المراد
بالاسم او يؤتى بالرسم ⊙ والثاني ان ينفي المعاني الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقي لا من ذاته
ولكن يسلب ما ليس هو له فقوله الموجود في شيء يفرق بين حال العرض وبين حال الكل في الاجزاء فان
لكل صورة تمامية لا توجد قائمة بنفسها ولكن في اجزائها جملتها لا في واحد واحد منها فان العشرية كلية
فلا يوجد حاصلة في واحد واحد بل في الاجزاء كلها فانها اذا توافت واجتمعت حصلت حينئذ صورة
العشرية ويتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الاولى فاذا قيل الموجود في شيء فقد ازال مشابهة العرض للكلية
ولقائل ان يقول ان الاضافات كالمماسة وكالمواخاة وغير ذلك انما توجد في شيئين لا في شيء واحد فيكون
جوابه ما نقوله في موضعه من تعريفنا المضاف ⊙ ولقائل ان يقول ان الزمان عندكم عرض وليس في شيء
فيكون جوابه انه في شيء وبيانه في العلم الطبيعي ⊙ ولقائل ان يقول ان المكان ايضا عرض وليس في المتمكن
فيكون جوابه انه في شيء آخر وبيانه ايضا في العلم الطبيعي فان المنطقي لا يفي ببيان ذلك بل يجب ان يتبعه حتى
لا يعاند نحن المقدمة وهي ان الزمان ليس في شيء مسلمة وكذلك غيرها ⊙ ولقائل ان يقول ان الكل وان
كان قد يكون جوهرا فان الكلية هي في اشياء وهي عرض لان الكلية وهي مثل العشرية وغيرها لا تعد
عندكم جواهر بل هي اعراض ثم ليس وجودها في شيء واحد فيقال انه ليس يمتنع ان يكون الموضوع الاول
للعرض مؤلفا من اشياء كثيرة فيكون جملتها قد صارت موضوعا للعرض ويكون تلك الجملة هي الموضوع

لذلك العرض من حيث هي جملة وتكون من حيث هي جملة شيئاً واحداً فان كانت الكلية عرضاً ولها موضوع فالموضوع
الذي يحملها ليس موضوعاً لها من حيث هو اشياء حتى يكون كل واحد منها يحمل ذلك العرض بل من حيث هناك
حاصل من اجتماعها وانما يمتنع من ان يكون العرض في اشياء على ان يكون الواحد منه عرضاً في كل واحد
منها ◉ فان قال قائل فلم لم يكتف بجواب كون وجود الكل في الاجزاء هذا الجواب ولم احتيج ان يفصلوا بين
العرض وبين ان الكل هو في اشياء اذ ليس الكل في واحد واحد منها بل في الجملة وتلك الجملة وليس من حيث
هي جملة ◉ فنقول ان الكل ليس يجوز ان يقال انه في جملة الاجزاء لانه نفسه جملة الاجزاء فلا يكون مجموع الاجزاء
شيئاً دون الكل فكيف يكون الكل في نفسه ◉ واما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك وهي حال تعرض الجملة
من حيث هي جملة وبالحقيقة فان قول القائل ان الكل في الاجزاء قول مجازي ومعناه ان وجود الكلية التي
بها الكل هو ما هو في الاجزاء كان الاجزاء اشياء تعرض لها هيئة ما يكون منها الكل وتلك الهيئة هي الكلية
وتلك الهيئة عرض جامع والكل هو المؤلف من تلك الهيئة والافراد فيكون بالعرض ما يقال للكل انه في الاجزاء اي
كليته في الاجزاء وقوامه في الاجزاء وبالحري ان لا يحتاج الى ان يشتغل بهذا الفرق كل الاشتغال الا لما يقع من
الالتباس في بادي الامر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي وفي امثال هذه المواضع فقد يحسن ان يعرف الفرق
ايضاً بين الحقيقي وبين المجازي الذي ربما لم يعرف في بادي الامر انه مجازي ويشبه ان لا يكون بنا حاجة
ضرورية داعية الى هذا الفرق واظن ان الراسم الاول لم يذهب ذهنه الى شيء من امر هذا الفرق بل اخترعه
المتكلفون فيكون وجه التكلف لهذا الفرق هو انه اذا قيل للكل انه في امر فانما يقال انه في اشياء وان كان
هو بالحقيقة لا في شيء ولا في اشياء منها ◉ واما العرض فانما هو عرض لانه في شيء فان اتفق ان كان
بوجه ما في اشياء فليس هو عرضاً من اجل ذلك بل لاجل انه في شيء اما مجموعها او غير ذلك ◉ واما الكل فان
كونه كلا انما هو بحسب ما يقال مجازاً انه في اشياء لا في شيء فهذا وجه بيان هذا الفرق وما ادا يحتاج
اليه وان احتيج الى ذلك كان فرقاً ايضاً بين وجود العرض في الموضوع وبين وجود الجنس في الانواع من
حيث العموم ووجود النوع في الاشخاص وبالجملة بينه وبين وجود الكلي في الجزئيات من حيث هو كلي واذا عنينا
بقولنا الموجود في شيء اي في شيء متحصل القوام بنفسه قد تمت شيئيته دون ما يوجد فيه فلا يقومه
ما يحله كان فرقاً بين حال العرض في الموضوع وحال الصورة في المادة فان الصورة هي الامر الذي يجعل
محله موجوداً بالفعل ومحله ليس بنفسه شيئاً بالفعل الا بالصورة وقوله لا كجزء منه يفرق بين ذلك
وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود طبيعة الجنس في طبيعة النوع الواحد من حيث هما طبيعتان
وبين وجود عمومية النوع في عمومية الجنس من حيث هما عامان وبالجملة يفرق بين حال العرض في
الموضوع وبين حال الجزئي في الكلي الذي من هذه الجهة يقال الجزئي انه في الكلي وكذلك يفرق بينه
وبين وجود المادة في المركب والصورة في المركب وقوله ولا يمكن قوامه مفارقاً له يفرق بين كون العرض
في موضوعه وكون الشيء في الزمان لان الشيء في اي زمان فرضته يمكنك ان تجعله مفارقاً له الى زمان
آخر ولا كذلك حال العرض في موضوعه وكذلك الشيء في المكان فان كونه في المكان لا يوجب ان يكون هو
بحيث لا يقوم دون المكان فانه لا من حيث هو ذو مكان ولا من جهة ذلك المكان يلزم ان لا يفارق ذا
المكان بل ان كان ولا بد فذلك لسبب آخر فكون العرض في موضوع يوجب ذلك من حيث هذا الموضوع
وذلك العرض وكذلك كون الشيء في الغاية فان الشيء الذي في الغاية قد يفارق الغاية كالانسان في السعادة
والبدن في الصحة والسائس في السياسة وكذلك كون الجوهر في العرض فان الجوهر يفارق العرض
ويصح له قوام دونه وكذلك المادة من حيث لها معنى المادة لا يمتنع عليها ان يفارق الصورة الى اخرى
وطبيعة الجنس قد توجد مفارقة لطبيعة النوع في نوع آخر على ان في مثل هذا نظراً ليس يعني به المنطق
لكن الشكوك على هذا كثيرة ولنذكرها ولنحلها حلا من ذلك ان الشيء يقال انه في الزمان المطلق ولا يفارق
الزمان المطلق وان الشيء يقال انه في المكان المطلق كذلك ولا يفارق المكان المطلق والجوهر ايضاً
يقال انه في العرض المطلق كذلك ولا يفارق العرض المطلق وبعض الاجسام لا يصح لها ان يوجد الا في
المكان الذي هي فيه وليست اعراضاً كالقمر في فلكه وبعض المواد لا يفارق الصورة التي لها الى اخرى
كمادة الفلك وليست اعراضاً ولا شيء من الصورة يصح ان يفارق المادة وقد علم ان ليس كون الصورة
في المادة كون الشيء في موضوع فنقول اولاً ان معنى قولنا ولا يمكن مفارقته لما هو فيه هو انه اي موجود

الكل من

يعني صورة جسم الفلك من خط الرازي



معين منه اخذته في الشيء المتعين الذي هو فيه موجود لم يجز مفارقته لذلك المعين بل علة قوامه هي انه فيه
لا ان يكون ذلك امراً لزمه لزوماً بعد تقومه بالفعل ولاجل هذا ما خص العرض باسم الموجود في الموضوع اذ
هو اعتبار للوجود وخص الآخر بلفظ القول على الموضوع اذ الكلي انما يكون موجوداً في اللفظ وفي التصور
وكلاهما قولان فبهذا غرضنا فيما نقوله فتزول به شبهة المكان والزمان والعرض المطلقات لاجل ما
اشترطناه من التعيين ومن جهة ان الشيء انما يكون في المطلقات بحسب الوهم وكلامنا بحسب الوجود لا بحسب
في الوجود كما نعلم الا الاعيان موجودة في اعيان كلها شخصية وكلامنا في نحو وجودها الذي لها الا في نحو التوهم
ولو اعتبرنا غير التوهم لم يبعد ان يجعل كثير من الاعراض مفارقة للموضوعات في التوهم ◉ واما القمر في
فلكه فلذلك امر من خارج لزم لزوماً الا ان علة وجود طبيعة القمر من حيث هي طبيعة القمر هي علة كونه في مكانه
ولذلك يصح ان يفرض القمر جزء بوجه ما لان كل جسم يصح ان يفرض له جزء بوجه ما وما يفرض من اجزائه
يكون غير موصوف بانه يكون في مكان الكل او في مكان البتة تعلم ذلك في علم الطبيعة ومع ذلك فليس
ذلك لانه في المكان نحو يوجب كونه في المكان ان لا يفارق المكان بل انما يوجبه ذلك فيه شيء غير كونه في المكان
واما العرض فانما ذلك له لانه في موضوع ◉ واما الصورة التي في المادة فانها ليست المادة علة
قوامها عند الفلاسفة المحصلين بل علة الصورة شيء هو ايضاً علة المادة لكنه كذلك بتوسط الصورة
ويلزم الصورة ان يكون ذاتها ملاقية لما يقومه موجوداً بالفعل ◉ قال قوم ان الفرق بين وجود الصورة
في المادة وبين وجود العرض في الموضوع ان الصورة تكون جزءاً من المركب ◉ واما العرض فلا هو جزء
من الموضوع ولا من المركب وضاد واحد من هذا الى ان قال قوم انك ان لم تنسب الصورة الى المركب بل الى القابل
كان عرضاً وان نسبت العرض الى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة وهذا كلام مشوش رديء جداً
وذلك لان الرسم المتقدم لم يشترط فيه ان العرض لا يكون جزءاً من شيء البتة ولا فيه ان لا يكون جزءاً من
المركب بل فيه انه لا يكون جزءاً من الموضوع حين قيل انه لا كجزء منه اي من الموضوع اي من الذي هو عرض
فيه ومع ذلك فليكن هذا فرقاً بين وجود العرض في الموضوع وبين وجود الصورة في المركب ليس المطلوب
هذا بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض في الموضوع وبين وجود الصورة في المادة الذي هو اعتبار
غير اعتبار وجود الصورة في المركب منها ومن المادة فلو كان قيل في الرسم ان العرض موجود في شيء لا كجزء
من شيء البتة لكان الامر على ما يقولونه لو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءاً من شيء البتة لا من الموضوع
ولا من المركب وكانت الصورة جزءاً من احدهما وهو المركب وليست جزءاً من المادة لكان ربما فرق هذا
القول ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا موجود في شيء لا كجزء منه وانما يفهم من هذا القول انه لا يكون جزءاً
من الشيء الذي هو موجود فيه ووجود الشيء في محله فان ليس ذلك معقولاً وليس ايضاً حقاً فاذ هبوا اليه
هذا فان المركب ذلك حقاً لان الاعراض قد تكون اجزاء من مركبات منها ومن الجواهر فقد يحدث من
تركيب جوهر وعرض معنى مركب منهما كل واحد منهما جزء منه كالكرسي من خشب ومن عارض فيه
والخشب موضوع له بالحقيقة ليس بمادة وكالمتغير فانه يحدث منه ومن الانف شيء وهو الافطس
فان هذا الاعتبار رديء فاسد وههنا شيء يجب ان نميل اليه كل الميل وهو انه يشبه ان يكون هذا
الرسم الذي رسم به العرض لم يعن فيه بالعرض ما اذا تغلغل الانسان في الفلسفة شعر به وبالفرق
بينه وبين الصورة بل اعني به معنى اعم من معنى هذا العرض وهو المعنى الذي يعم هذا العرض والصورة
وهو الكون في المحل والحاصل هيئة له سواء كان ذلك المحل مادة او موضوعاً فان اسم العرض لا يبعد
ان يقال على الامرين قولاً يتفقان فيه وفي مفهومه بوجه لكن هذا الاشتباه ليس امراً لا محيد عنه
ولا محيص واما امر المادة الكائنة في صورة لا يفارق المادة تلك الصورة الى غيرها فهو امر مشكل
وكانه يعيب هذا الرسم وينقضه اذ يجعله عاماً لهذه المادة وللعرض فان المادة يقال انها في هذه
الصورة بتلك الشرائط الاخرى فيشبه ان يكون من الوجوه التي يجاب بها عن هذا ويكون جواباً عن
اشياء اخرى ايضاً ان هذا الكتاب انما يخاطب به الجمهور فان المبتدي بعد في درجة الجمهور وهذا الرسم
مبني على لفظ متعارف وانما يفسر احواله بحسب اللفظ ثم التعارف المشهور في استعمال لفظة
في ليس يتناول نسبة الصورة الى المادة ولا المادة الى الصورة بل انما يتناول نسبة الجواهر الى الاعراض
كقولهم زيد في راحة ونسبة الاعراض الى الجواهر كقولهم البياض في جسم مع امور اخرى جرى

لا يمكن ان نعنيه المكان والزمان والشيء الذي هو فيهما فذلك الشيء يفارقهما وهو بعد قائم بنفسه موجود من خط الرازي

نحو امور

يجعل بدل لفظة ما لفظة الذي فهي كون اقرب من الفهم من خط الرازي

كانت

المتعارف بها كالشيء في الزمان والمكان والآنآء والجزء في الكل وما يجري ذلك المجرى وان الفرق
اذا حصل باستثناء هذه الوجوه المشهورة لم يبق في المشهور شيء يقال انه في شيء غير العرض
حتى يسبق الى ظن المتعلم ان ذلك الوجود وجود العرض في الجوهر ولا يكون فقد اخبرنا ان هذا
التعريف بحسب اللفظ ليس بحسب معنى جامع ومنع عاما ثم الحق به فصول واذا كان بحسب اللفظ
وتفصيله وعلى نحو ما اخبرنا به لم يبعد ان يلتفت في ذلك الى الاستعمال الجمهوري لا على اصطلاحات
حصلت بعد تعارف الجمهور التي يمكن ان يقع عند الامعان في العلوم فليس يمكن ان يبدل لذلك
غاية فان ايقاع الاسم على الاشياء بالاشتراك والاشتباه ليس مما ينضبط او يحد انما ينضبط و
يحد ما يراعى فيه مراعاة المعنى اما بالتواطؤ او التشكيك الذي ذكرناه وكان المادة والصورة اذا كانا
بالصفة المذكورة لم يطلق الجمهور اللفظ بان احديهما في الاخرى بل مع الاخرى وخصوصا المادة
في الصورة فان اراد مريد ان يزول هذا الاشتباه الواقع الآن مع وجود الاصطلاحات التي تحدث
بعد الاصطلاح المشهور فيجب ان يراد الموجود في الشيء مجاعلا اياه بصفة ونعت فان هذا ليس
اشد تشككا بل اتفاقا من لفظ الموجود في شيء فيكون المادة لا يجعل الصورة بصفة ونعت
اعني المادة التي فيها الشك بل الصورة هي التي تنعتها وتصفها ◉ فان قال قائل ان الفرق هو ان
هذه المادة في طباعها ان يستبدل صورة يقوم بها كهذه الصورة لكن الصورة ليست يزول عنها
فيكون ذلك قسرا عرض لها من هذه الصورة ◉ واما العرض ففي طباعه ما هو متقوم بالموضوع
وليس في طباعه الانتقال عنه لم يقبل منه هذا القول فان المادة التي فيها الشك يحصل من امرها انا نعلم
انها لا تقوم بلا صورة وانها ليست في طباعها ان تقبل صورة اخرى فيكون طباعها موقوفا على هذه
الصورة على ان ضمنا عبارة اتنا عن هذه التفرقة بجهة لا يبعد عن اصابة موضع في الفرق وهو انا قلنا ان
المادة لكونها مادة لا يلزمها ان يكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها بل ان ما وجب لها ذلك لنوعية
او طبيعة كيف كانت بعد كونها مادة ◉ واما العرض فتعلقه بالموضوع لا عم معانيه وهو كونه عرضا
وهذا ايضا مقنع ومما يتشكك به ايضا امر الاعراض التي لا يفارق ولا يوجد الجوهر قائما دونها لكنها
ليست انما لا يفارق لان الجوهر يتقوم بها لكون فيها حتى لا يصح قوامه دونها بل ذلك امر لازم له وهو متقوم
بالفعل ◉ واما العرض فان معناه انه لا يصح قوامه بنفسه مفارقا بل قوامه مستفاد مما
لا يفارق ◉ واما التفريق الذي يفعله الوهم فليس فيه فرق بين الجوهر وبين العرض فان العرض قد يفرزه
الوهم عن الجوهر ومما يتشكك على هذا الرسم هو ان من الاعراض ما يفارق الجوهر ببطلانه وقد قلتم ان
العرض لا يفارق الجوهر فيقال انا نعني بهذا انه لا يفارق قائما دونه ◉ واما انه يفارقه بان يبقى الجوهر
ويبطل العرض فذلك مما لا ننكره الا ترى انا قلنا ولا يصح ان يكون له قوام دون ما هو فيه ومما يتشكك
على هذا ان يقال ان الرائحة عندكم عرض فيجب ان لا يقوم مفارقة للتفاحة ونرى الرائحة تقوم مفارقة
للتفاحة في موضوع آخر فيقال في ذلك ان الرائحة ليست اذا وجدت في الهواء عن التفاحة فقد انتقلت
عن التفاحة وتركت التفاحة ولا الحرارة اذا وجدت في الهواء عن النار فقد انتقلت عن النار وتركت
النار بل ذلك اما على سبيل حدوث حرارة اخرى ورائحة اخرى في الهواء واما على سبيل بثاث اجزاء
متحللة منها في الهواء والعلم الطبيعي يصحح الحق في ذلك فلو كان صحيحا ان الهواء اذا روح واذا سخن يكون
حينئذ للنار والتفاح قد زال عنهما كيفيتهما فوجدنا بلا تلك الكيفية وكان صحيحا مع ذلك ان الكيفيتين
لم نجدهما من النار والتفاح عدما بلا انتقال دما وجدنا في الهواء ابتداء بل الذي كان في النار والهواء
قد انتقل بعينه من غير عدم ولا حدوث مثله لكان هذا حقا لكن العلم الطبيعي يبين ان الامر ليس على هذه
الصورة فان لم يكن هذه المقدمة مسلمة لم يلزم هذه المناقضة وتصادى امر المنطقي ان يعرف ان هذا
لا يلزم ◉ واما ان هذا كيف يكون فاشتغال المنطقي بشرحه وبيانه على ما جرت به العادة خروج عن صناعته
من غير وفاء يمكن ان يقع منه بما يرومه فصل في مزاوجات تقع بين قول على ووجود في وانها
الى اي شيء تأدى فنقول الآن انه اذا حمل شيء على شيء حمل المقول على موضوع ثم حمل على ذلك الشيء
شيء آخر حمل المقول على موضوع حتى يكون طرفان ووسط فان هذا الذي قيل على المقول على الموضوع يقال
على الشيء الذي حمل عليه المقول الاول مثال ذلك ان الحيوان لما قيل على الانسان حمل المقول على الموضوع

فصل في مزاوجات تقع بين قول على ووجود في وانها الى اي شيء تادى

وقيل الانسان على زيد وعمرو فهذا القول بعينه فان الحيوان ايضا يقال على زيد هذا القول بعينه اذ زيد
حيوان ويشترك مع الحيوان في حده اي حد الحيوان يحمل عليه لان الحيوان يقال على طبيعة الانسان وكلما
يقال له انسان يقال له حيوان وزيد قيل له انسان وقد يتشكك على هذا فيقال ان الجنس يحمل على الحيوان
والحيوان يحمل على الانسان والجنس لا يحمل على الانسان ◉ فنقول ان الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان
حمل على فان طبيعة الحيوان ليس بجنس ولو كان طبيعة الحيوان يحمل عليه الجنس حمل الكلي لكان يلزم
ما يلزمون ولكان كل حيوان جنسا كما انه لما كانت طبيعة الحيوان يحمل عليها الجسم حين كان كل حيوان
جسما كان الانسان لا محالة جسما بل ان الذي يحمل عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند ايقاع اعتبار
فيها بالفعل وذلك الاعتبار تجريدها في الذهن بحيث يصلح لايقاع الشركة فيها وايقاع هذا التجريد فيها
اعتبار اخص من اعتبار الحيوان بما هو حيوان فقط الذي هو طبيعة الحيوانية فان الحيوان بما هو
حيوان فقط بلا شرط تجريدها وغير تجريدها اعم اعتبارا من الحيوان باعتبار شرط التجريد وذلك لان
الحيوان بلا شرط يصلح ان يقترن به شرط التجريد فيفرض حيوانا قد نزع عن الخواص المنوعة والمشخصة
ويصلح ان يقترن به شرط الخلط فيقترن بالخواص المنوعة والمشخصة ◉ واما اذا اخذ بشرط التجريد
لم يصلح ان يقترن به احد الشرطين ◉ اما الاول فلانه قد حصل فلا يصلح تحصيله وقرنه من ذي قبل
واما الثاني فلانه لا يجتمع مع شرط التجريد فالطبيعة الحيوان لا بشرط تجريد ولا بشرط خلط له اعتبار
اعم والطبيعة الحيوان بشرط التجريد اعتبار اخص وانما يقال عليه الجنسية اذا اعتبر في الذهن
بشرط الخلط بالفعل وقبول الخلط بالقوة لعدم مقارنة عائق عن ذلك مثل فصل بنوع وعوارض جزئية
تشخص وانما يكون طبيعة الحيوان اذا اعتبر لا بشرط خلط ولا بشرط لا خلط فلما كان الموضوع للجنسية
حيوانا بشرط لا خلط وبشرط التجريد ولم يكن الحيوان بشرط لا خلط وبشرط التجريد مقولا على الانسان
بل بلا شرط خلط لم يوجد الجنس مقولا على الشيء الذي هو مقول على الانسان ثم الجنسية عرض في
هذه الطبيعة موجودة فيها وجود الشيء في موضوع ◉ واما الجنس فقوله على ما يقال عليه من هذه
الطبيعة اعني على ما تخصصت به الشرط المذكور ليس هو قول العرض على المعروض له بل قول المركب من
العرض والحامل على الموضوع له اي ليس قول البياض على الانسان بل قول الابيض على زيد ولو كان
الشيء الذي يقال عليه الجنس مما يقال على الانسان لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من ان يقال
على الانسان وهذا تعلم فيما بعد هذا الموضع وبالحقيقة اذ هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل على بعض
الوسط وعلى البعض الذي لا يحمل على الطرف الاصغر فيجب ان يعتبر المقول على والموجود في في هذه الامثلة
كليا فانا اذا جوزنا الجزئي حتى يكون الطرف الاكبر على بعض من الواسطة لم يجب في اتفاق القولين
بعلي ان يقال الطرف الاكبر على الاصغر فان الناطق يحمل على بعض الحيوان بعلي والحيوان يحمل على كل فرس
بعلي وليس يلزم ان يحمل الناطق على الفرس بعلي ولو اتفق ان كان بدل الجنس شيء آخر هو على حكم الجنس
وصفته من جهة العموم وكان يحمل على كل الواسطة ما كان يمنع كونه غير ذاتي ان يحمل على ما تحت الواسطة
فان اختلفت نسبة الطرف الذي هو مكان الحيوان ولنسمه الطرف الاكبر الى الواسطة التي هو مكان
الانسان ونسبة الواسطة الى الطرف الآخر الذي هو مكان زيد ولنسمه الاصغر فكان الطرف الاكبر
مقولا على الاوسط والاوسط موجودا في الاصغر فان الجواب المشهور فيه عند المفسرين جوابان ◉
احدهما انه لا يحمل على الاخر ولا في الاخر ومثال ذلك اللون محمول على الابيض حمل المحمول على الموضوع
والابيض محمول على الطائر المسمى قفنس حمل المحمول في موضوع فان اللون لا يحمل على قفنس حمل على
لانه ليس من طريق ما هو ولا حمل في لما يقولون فان بعضهم ما هذا لفظه ولا ايضا يقال عليه حمل المحمول
في الموضوع اعني انه ولا باسمه يسمى قفنس فهذا المشوش يسبق الى وهمه من قولهم ان المقول على يعطي
اسمه وحده والموجود في لا يعطي مثل اسمه انه يجب عليه في كل موضع ان يعطي اسمه لا ان معناه انه ربما
اتفق ان شارك الموضوع في اسمه حتى اذا كان عرض من الاعراض كالفلسفة موجودا في موضوع
اي في النفس ولم يسم النفس فلسفة او عرض اخر في جوهر اخر فلم يسم مثلا الحجر صلابة او
التفاحة رائحة لم يكن ذلك الشيء عرضا وكان طباع الاشياء يتغير بان يجري في العادة ان
يعطي اسمها وحده دون معناها امورا اخرى ولا يجري ذلك في العادة حتى انه اذا لم يعط مشتقا

في تسمية الأمور باسماء امور ليس لها حدودها من غير ان وجب ذلك مشاركة في الحدود صادفت لذلك
اشياء اخرى ● واما الجواب الآخر فهو ما دام دائم ان يصلح ما قاله هذا فنقول ان الحق في بعض المواضع
ما قال هنا وفي بعض المواضع قد يحمل كما يقول الابيض على ابيض ما لانه ذاتي وابيض ما موجود في بيضاني ما ثم
يقال للبيضاني انه ابيض فليت هذا القائل نفسه ودي انه يعني بالابيض البياض او الشيء ذا بياض فانه ان عني
به البياض كانه قال البياض يقال على بياض ما وبياض ما موجود في البيضاني ثم البياض ايضا موجود في
البيضاني وهذا لا يفارق ذلك المثال فان اللون ايضا موجود في البيضاني وان عني بالابيض شيئا ذا بياض
كان الابيض موجودا في البيضاني على ما يراد انه وصف عرضي فما اورد على ضده مثالا لا يخالف المقتضي
لما اورده من يتكلم على كلامه ● فاما نحن فنقول ان الاول يكون على كل حال موجودا في الثالث فان الشيء اذا كان
فيه اللون الابيض كان فيه جميع الامور التي يقال على اللون قولا كليا ويوصف اللون وصفا عاما والا كان
في ذلك الشيء بياض ولم يكن فيه لون وكان ذلك البياض ليس بلون فلم يكن حمل اللون على البياض كليا بل اي شيء
وجدت فيه طبيعة عرض من الاعراض يوجد فيه طبايع الامور التي يوصف بها ذلك العرض وصفا كليا
ولكن اذا كان ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه امكن ان يكون ذلك المعنى شيئا عاما للموضوع مما
وعرضا فيه فيجوز ان يقال ذلك على موضوعه لا من جهة العرض بل الذي من جهة العرض لا يقال عليه مثال انه
اذا كان الواحد مثلا يقال على العرض قول على حتى يقال ان البياض واحد وكان الواحد مما يقال على البياض
وعلى موضوعه فان الواحد حينئذ لا يمنع ان يقال على الموضوع قول على وليس من جهة البياض لان الواحد الذي
قيل على البياض هو البياض اذ البياض هو ذلك الواحد فاذا البياض في موضوعه فذلك الواحد هو
في ذلك الموضوع لا مقول عليه حتى يكون من حيث ذلك البياض واحدا بل من جهته ذو واحد لا واحد وان
كان في نفسه واحدا فهو واحد آخر فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه
اذ ذلك الواحد الذي هو البياض ليس هو الواحد الذي هو الموضوع بل فيه وهذا كالجوهر يقال على الانسان
ويقال على نفسه والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه بل هو موجود فيه وان كان كوجود الجزء لا كوجود
العرض فبين انه لا يمتنع حينئذ ان يكون الشيء موصوفا بصفة وشيء آخر موجود فيه ايضا بتلك الصفة
فتكون الصفة مقولة عليه من جهة ومقولة فيه من جهة فان لم يوجد شيء من هذا القبيل فما المانع عن ذلك
فهذا نحن القسم لا نفس النسبة المذكورة واما اذا كان الوصف المقول على العرض خاصا به لا يشاركه
تلك الطبيعة فانه يكون موجودا في الموضوع لا غير واما اذا قلبنا النسبة فجعلنا الطرف الاكبر موجودا
في والطرف الاوسط مقولا على فالجواب المشهور انه تارة يحمل حمل في كالبياض في القفنس والقفنس
على قفنس ما والبياض في قفنس ما وتارة لا يحمل كالجنس في الحيوان والحيوان على الانسان والجنس
لا يحمل على الانسان ويجب ان يتذكر ما قلناه ان الجنس لا يحمل على الحيوان الذي هو بعينه مقول على الانسان
فلا يكون الواسطة واحدة بعينها وانما يجب ان يحفظ وحدة الواسطة وان الحق هو ان الواسطة اذا كانت
واحدة فان الموجود في الواسطة اذا كان وجوده فيه كليا كان هو موجودا في الطرف الاصغر وان كان في بعضه
افترقتا الواسطة فلم يجب ذلك هنا ولا في غيره وليس يخرج المثال المورد من الجنس من ان يكون من جملة
ما الحمل فيه على بعض الواسطة وليس يجب ان يوجد الامران الاكليان اي في هذه الامثلة فانك اذا اعتبرت
الوجود والقول في بعض وفي كل تغيرت المسائل كلها ● واعلم ان الطرف الاكبر اذا كان على الاوسط
والاوسط على الاصغر ولم يكن القول في شيء منهما على معنى الذاتي فالطرف الاكبر ايضا يكون مقولا على
الاصغر مثل ذلك كالضحاك على كل انسان والماشي على كل ضحاك فالماشي على كل انسان فان كان الطرف
الاكبر موجودا في الواسطة والواسطة موجودة في الاصغر فالجواب المشهور فيه ان هذا ممتنع وذلك لان
العرض لا يحمل على العرض فاذا كانت الواسطة عرضا لم يجز ان يكون الطرف الاكبر عرضا في الواسطة فيكون
عرضا في عرض وهذا الذي يقولونه شيء لم يجب من حد العرض ولا قام عليه برهان اما انه لا يجب من حد
العرض فلان العرض قد قيل انه الموجود في شيء بهذه الصفة ولم يبين ان ذلك الشيء هو جوهر لا محالة
او عرض واما البرهان فلم يتعاطوا هؤلاء اقامته في منطقهم ولا في سائر علومهم ولا هو ايضا في نفسه
مما يقوم عليه البرهان فان الحق هو نقيض هذه الدعوى ولا ايضا يمكنهم ان يقولوا ان هذا بين
بنفسه فاما ان الحق نقيض هذه الدعوى فذلك لان كثيرا من الاعراض انما يوجد في الجواهر بتوسط

اعراض اخرى كما يتبين لك في موضعه فان الملاسة توجد في الجسم لانه يوجد في السطح والتثليث توجد في
الجسم لانه في السطح وكونه مرئيا توجد في الجسم لانه في اللون وليس اذا كان الموجود في السطح لا يوجد
الا في الجسم الذي فيه السطح فيكون ايضا موجودا في السطح كما ان قول الحيوان على اشخاص الناس لا يمنع
ان يكون مقولا على الانسان المقول على اشخاص الناس بل يجوز ان يجتمع القولان والوجودان معا لكن
احدهما اول والثاني ثان لان الملاسة توجد في السطح اولا ثم في الجسم والزمان يعرض للحركة اولا ثم
للجسم وهذه امور تتبين لك في مواضع اخرى بل انما يعرض في العرض يكون هو والعرض كلاهما في موضوع
العرض ككون الشيء في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له فيكون ايضا الموجود في موضوع هو
موجود في موضوع ثان لا موجودا في الموضوع الثاني فيكون بالحقيقة الموضوع لعلّ والموضوع للاول ثم
احدهما ان يكون الموضوع هو الموضوع الذي هو الجوهر فان اللون مقول على موضوعات كالسواد
والبياض وهي اعراض والزمان موجود في الحركة وهي ايضا عرض واما الموضوعات التي هي جواهر فامثلتها
ظاهرة ولنرجع الى الرأس فنقول كل ذاتين يحصل احدهما في الآخر حصولا اوليا يتميز منه شيء عن
الآخر لا كالوتد في الحائط اذ باطن الوتد متبرئ عن الحائط ويكون لو رفعت شاردة الى تلك الذات
لنا ولهما جميعا فانهما جعل صاحبه بصفة وهيئة ونعت فانه اما عرض في صاحبه واما صورة
وذلك لانه ان كان صاحبه المتصف به متقوم الذات وهذا انما يتقوم به فهو عرض وان كان صاحبه
لم يتقوم بعد الا به ولاحق في تقويم صاحبه فهو صورة ويشتركان في انهما في محل لكن محل احدهما
يسمى مادة ومحل الآخر يسمى موضوعا

## فصل في افساد قول من قال ان شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من جهتين

وقد نبغت مذاهب عجيبة من امر العرض والجوهر دعا اليها الاشكال
الواقع في الفرق بين العرض والصورة وظن اربابها ان الصورة ايضا في موضوع اذ كان الموضوع
يقال باشتراك الاسم على ما قلناه وعلى المادة بل المعنى الذي يعم الموضوع واما المادة التي بالحري
ان تسمى حاملا بل والموضوع الذي بالحري ان تسميه مبتدأ في الخبر وسموا ان الصورة لها استحقاق
لان يكون في حال جوهرا ومن جهة ان اسم الكيفية اسم مشترك كما يعرف تفصيله في الفلسفة الاولى
ثم انهم قد سمعوا ان فصول الجواهر جواهر وسمعوا ان فصول الجواهر كيفيات ولم يعلموا ان فصول الجواهر
انما يسمى بهذا الاسم بالاشتراك فظنوا ان الكيفية التي هي المقولة التي سنذكرها بعد تكون مشتملة على
فصول الجواهر وكانت هذه الكيفية عندهم عرضا فصارت فصول الجواهر اعراضا عندهم وكانت فصول
الجواهر ايضا عندهم جواهر وكان الشيء يكون عرضا وجوهرا وايضا كانت الصورة في حامل الصورة لا كجزء
منه وكانت عرضا وكانت في الجوهر المركب جزءا منه فكانت جوهرا اذ جزء الجوهر جوهر فكان الشيء
الواحد جوهرا وعرضا والبياض ايضا جزء من الابيض اذ الابيض مجموع جوهر وبياض فالبياض موجود
في الابيض الذي هو جوهر وجود الجزء فلم يكن فيه على نحو وجود العرض في الشيء فهو فيه اذن جوهر وهو
بعينه في موضوع عرض اذ هو فيه لا كجزء وسائر ذلك فتهوسات طفيفة وظنوا ان شيئا واحدا يكون جوهرا
وعرضا ● واما نحن فنقول ان هذا مستحيل فاسد وان هذه المقاييس كلها فاسدة ونقول اولا انا نعني
بالجوهر الشيء الذي حقيقته ذاته توجد من غير ان يكون في موضوع البتة اي حقيقة ذاته لا توجد في شيء
البتة لا كجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقته اياه وهو قائم وحده فان العرض هو الامر الذي
لا بد لوجوده من ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة حتى ان ماهيته لا تحصل موجودة الا ان
يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة وان الاشياء على قسمين شيء ذاته وحقيقته
مستغنية عن ان يكون في شيء من الاشياء كوجود الشيء في موضوع ● وشيء لا بد له ان يكون في شيء
من الاشياء بهذه الصفة فكل شيء اما جوهر واما عرض وان من الممتنع ان يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة
في الوجود الى ان يكون في شيء من الاشياء هو فيه كالشيء في الموضوع ويكون مع ذلك ماهيته غير محتاجة الى
ان يكون في شيء من الاشياء البتة هو فيه كالشيء في الموضوع فليس شيء من الاشياء هو عرض وجوهر فلنرجع
الى شكوك هؤلاء ● فنقول ان الصورة ليس لها موضوع البتة هي فيه لانها اما ان تكون في المادة واما ان تكون
في المركب وهي في المركب كجزء منه فليس فيه كالشيء في الموضوع واما في المادة فقد بينا انها ليست فيها
كالشيء في الموضوع وان لم يكن لها وجود في شيء يتوهم انها فيه كالشيء في الموضوع الا في هذين ويعلم

في الجسم يمتنع ان يكون موجودا صح

فصل في افساد قول من قال ان شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من جهتين

انها ليست في شيء من الأشياء غير هذين كالشيء في الموضوع والصورة لا تحتاج ذاتها ان يكون في شيء
من الأشياء كالشيء في الموضوع فليست الصورة عرضاً البتة بل هي جوهر على الاطلاق فان الطبيعة
التي هي صورة في النار ليست اعني هذه الكيفية المحسوسة وجودها في النار كالجزء في المركب وهي في
مادة النار لا كشيء في موضوع بل كشيء في مادة وفصول الجواهر اعني الفصول البسيطة التي لا تحمل
على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك فانها ايضاً ليست في شيء من الاشياء كما يكون العرض في موضوع
لا في النوع فانه جزؤه ولا في الجنس فان طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة له كما يعلم
في موضعه ثم ولو كان الجنس طبيعة معينة متقررة يتصور بالفعل من خارج لكان الجنس كالمادة
التي انما تتقوم بالصورة بالفعل وكان الفصل كالصورة فلم يكن عرضاً البتة ولا من المقولة التي كانت
هي الكيفية بل ان قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم فان الكيفية يقال باشتراك الاسم على اشياء تقع
في مقولات مختلفة فيسمى كل قوة وكل مبدأ فعل وكل شيء يحل شيئاً ويخصصه كيفية ولو كان كمية
او غير ذلك وذلك باشتراك الاسم وليست المقولة الا واحداً من معاني الاسم المشترك الذي يتوضح ان
ذلك المعنى من شرطه ان يكون متقوماً بموضوع فان الاسم المشترك لا يكون جنساً البتة وقولهم ان العرض
في المركب هو فيه ليس لا كجزء منه وكل ما هو في شيء لا لا كجزء منه فليس هو عرضاً فيه وكل ما ليس عرضاً في شيء
فهو جوهر فيه فهو قياسان مركبان قد جعلا قياساً واحداً وفيها مقدمات لانا اذا اضمرنا النتائج فقولهم
ان العرض في المركب ليس لا كجزء منه مسلم صحيح وقوله وكل ما هو في شيء لا لا كجزء منه فليس عرضاً فيه
ان عنى ان كل ما هو في المركب لا لا كجزء منه ليس في نفسه عرضاً وهو فيه فهو غير مسلم فانه اذا كان فيه
لا لا كجزء منه فلم يخل اما ان يكون شيئاً ماهيته محتاجة الى موضوع ما فيكون حينئذ فيه ليس لا كجزء
منه ومع هذا هو عرض وهو فيه وان لم يكن ماهيته كذلك كان جوهراً وهو فيه وان لم يعن هذا بل عنى
انه لا يكون هو فيه على ان ذلك موضوعه وهو فيه في موضوع فهذا صحيح فيكون النتيجة ان العرض ليس
في المركب على ان المركب موضوعه وهو فيه في موضوع ● ثم المقدمة الثالثة وهي ان كل ما كان في شيء وليس
عرضاً فيه فهو جوهر فيه يفهم منه ايضاً معنيان احدهما ان كل شيء هو في شيء وليس في نفسه عرضاً
فهو ايضاً فيه فهو جوهر وهو فيه فهذا مسلم والثاني ان كل شيء هو في شيء وليس فيه على ان ذلك الشيء موضوع
يكون هو فيه كون العرض في موضوع فيجب ان يكون بالقياس الى كونه فيه جوهراً فهذا غير صحيح وذلك انه
ليس ان لم يكن الشيء عرضاً في الشيء الفلاني الذي هو فيه كالجزء يجب ان يصير جوهراً فيه فانه ليس
ما لم يكن عرضاً في شيء هو فيه فهو جوهر فيه بل ما لم يكن عرضاً في نفسه فهو جوهر في نفسه اذ لم يكن
الجوهر بالذي ليس في موضوع هو ذلك المركب وشيء آخر معين بل ما كان ليس في موضوع البتة وكونه
ليس في كذا كائناً في موضوع لا يثبت انه ليس في شيء من الاشياء كائناً في موضوع فلو كان اذا كان
الشيء ليس في شيء هو فيه كائناً على معنى كون الشيء في موضوع كان ذلك يعطيه الجوهرية بالقياس
الى ذلك الشيء لكان هذا القدر يجعله جوهراً فيه بل انما كان معنى الجوهرية هو انه ليس في شيء من الأشياء
البتة كائناً في موضوع لا انه ليس في شيء كذا كائناً في موضوع فبين انه اذا لم يكن الشيء في شيء كذا كائناً
في موضوع كان من الواجب ان ينظر بعد ذلك فان كان ليس في شيء من الاشياء غيره كائناً في موضوع فهو
جوهر وان كان ههنا شيء آخر هو فيه كالشيء في موضوع ثم لم يكن في هذا الشيء ولا في الف شيء آخر على انه
في موضوع بل على انه في المركب او في الجنس او غير ذلك فالشيء عرض وكما ان الجوهرية لم تكن لاجل ان الشيء
بالقياس الى شيء ما هو لا في موضوع بل لانه في نفسه كذلك فكذلك العرضية ليست لان الشيء بالقياس
الى شيء بعينه هو في موضوع او ليس في موضوع بل لانه في نفسه يحتاج الى موضوع ما كيف كان فان اي
شيء كان فاذا كان له ذلك فهو عرض وان لم يكن ذلك الشيء هو هذا الشيء وكان هو في هذا الشيء لا على
انه في موضوع فليس يمنع ذلك انه في نفسه في موضوع وانما هو عرض لانه في نفسه في موضوع ثم العرضية
والجوهرية اعني كون الشيء عرضياً للشيء او جوهرياً له فذلك مما يكون على هذا الاعتبار فانه اذا اضيف
الى شيء فكان فيه وكان كالشيء في الموضوع فهو عرض وعرضي اما عرض فلان ذاته قد حصل موجوداً
في موضوع لانها موجودة في هذا الموضوع فدل ذلك على انه يحتاج في نفسه الى موضوع ما اذا احتاج الى
هذا الموضوع واما عرضي فهو اما له بالقياس الى هذا الموضوع فانه بالقياس الى هذا الموضوع غير مقوم له



ولا جزء من وجوده فهو عرضي فالشيء عرض لانه في نفسه مفتقر الى موضوع وعرضي لانه لغيره كما
كنا ولما اتفق ان كان الموضوع ههنا وليس مقوماً له فهو عرض فيه وهذان المعنيان وان تلازما في
هذا الموضع فاعتبارهما مختلف ولكل واحد منهما مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة ● اما للعرض
فالجوهر ● واما للعرضي فالجوهري اي الذاتي سواء كان جوهراً كالحيوان للانسان او عرضاً كاللون
للسواد بعد ان يكون متقوماً لما هو فيه فاذا كان العرض في شيء لا لا كجزء منه بل كجزء منه فهو مقوم له
فهو جوهري فيه وليس جوهراً ومعنى الجوهري الذاتي فان ذات كل شيء كان عرضاً او جوهراً فقد يسمى
جوهراً فيكون لفظ الجوهر الذي نسب اليه الجوهري ليس يدل على المعنى الذي وضعناه مقابل العرض
حتى يكون الجوهري منسوباً الى ذلك الجوهر بل يدل على الذات فيكون الجوهري مكان الذاتي وهؤلاء
كانهم اخذوا الجوهر والجوهري واحداً فقالوا لو كان جوهراً في كذا والشيء ليس جوهراً بالقياس الى
شيء وان كان جوهراً بالقياس الى الشيء الذي هو فيه ونقول من رأس ايضاً انه لو كان قولنا ان الشيء اذا
قيس الى شيء هو فيه لم يخل اما ان يكون فيه على انه في موضوع اي على انه موضوعه او لا يكون فان كان
كذلك فهو عرض وان لم يكن كذلك وهو فيه فهو جوهر فيه لكان هذا المذهب صحيحاً لكنا لسنا نقول
هكذا بل نقول ان الشيء اذا كان غير مفتقر الى موضوع البتة هذا الذي هو فيه اذا كان في شيء او غيره فهو
جوهر وان كان في نفسه محتاجاً الى موضوع يكون فيه اي شيء كان ذلك الموضوع كان هذا او آخر
غير هذا فهو عرض واظن ان من سمع هذا ثم ثبت على ان شيئاً واحداً يكون جوهراً وعرضاً فقد خلع ربقة
الانصاف ● بسم الله الرحمن الرحيم ● الحمد لله رب العالمين
والصلوة على محمد وآله اجمعين المقالة الثانية من الفن الثاني من الجملة الاولى في المنطق
وهي مشتملة على خمسة فصول فصل في مناسبة الاجناس [illegible] فصولها المقسمة
والمقومة وتفهيم هذه الاجناس العشرة العالية وحال قسمة الموجود اليها وابتداء القول في
انها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا تدخل بعضها في بعض ولا جنس خارجاً عنها ان الاجناس العالية
لا توجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها وانما كان تكون لها فصول مقومة لو كانت لها اجناس
فوقها وبالجملة معنى اعم منها داخل في جوهرها يحتاج ان يفصل في جواهرها عنها بعضها كما يبين في مواضع
اخرى ولكن انما يوجد لها الفصول المقسمة والانواع السافلة لا يوجد لها فصول مقسمة نعم قد يكون لها
اعراض وخواص مقسمة وانما كان يكون لها فصول مقسمة لو صح ان يكون لها انواع تحتها ● واما الاجناس
والانواع المتوسطة فانها هي التي توجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة ففصولها المقومة هي التي
تقسم اجناساً فوقها ● وفصولها المقسمة هي التي تقوم انواعها تحتها وكل ما قوم جنساً هو فوق فانه
يقوم كل ما تحته لكن تقويمه الاول لما قسم اليه الجنس قسمة اولى وكل ما قسم جنساً او نوعاً هو تحت فانه
يقسم ما فوقه لكن ربما لم يكن قسمة له اولى فان الناطق وغير الناطق يقسم الحيوان قسمة اولية ويقسم الجسم
قسمة لكنه ليس يقسمه قسمة اولية فان الجسم ما لم يكن حيواناً لم يستعد الانفصال بالنطق ومع ذلك
فان الغير الناطق الذي تحت الحيوان لا يبعد ان يدل عليه بالبهيمة وان لم يكن البهيمة بالحقيقة فصلاً مقوماً
فاذا اقيمت البهيمة مقامه لم يتم بها قسمة الجسم كما تمت قسمة الحيوان فانك تقول كل حيوان اما ناطق واما
اعجم وتقف عنده ولا تقول كل جسم اما ناطق واما اعجم وتقف عنده لان النبات والجماد جسم وليس ناطق
ولا اعجم فان قسمت الجسم الى ناطق وغير ناطق قسمة تحمل معها الكلام لم يكن غير الناطق يدل الا على المعنى الذي
يقصد اليه في قولنا حيوان غير ناطق فيجتمع من هذا ان الفصول المقسمة للجنس الاسفل ربما لم يكن مقسمة له
قسمة اولية ولا قسمة مستوفاة والفصول المقسمة لما هو فوق في اكثر الامر فانها لا تقسم ما تحت بل يقوم
مثل الجسم ذي النفس الحساس فان الحساس لا يقسم شيئاً من انواع الجسم ذي النفس لكنه قد يوجد في بعض
المواضع فصول تقسم ما فوق وما تحت معاً ويوجد ذلك بحسب المشهور دون التحقيق ان يكون للجنس فصول قريبة
متداخلة فان الحيوان يقسم بالناطق وغير الناطق قسمة اولية ويقسم ايضاً بالمائت وغير المائت قسمة
قريبة اولية وكذلك يقسم بالماشي والسابح والطائر فاذا ابتدى تقسيم احد هذه الوجوه حتى كان مثلاً
حيوان ناطق وغير ناطق امكن ان يقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمائت وغير المائت واذا ابتدى فقسم
بالماشي والسابح والطائر امكن ان يقسم الماشي بالناطق وغير الناطق ومع ذلك فان القسمة بالناطق

في نفسه صح
الترجمة

المقالة الثانية من الفن الثاني من الجملة الاولى في المنطق
حال صح
فصل في حال مناسبة الاجناس وفصولها المقسمة والمقومة

وغير الناطق كان يجوز ان يوافي الجنس اول شيء قبل القسمة بالمايت وغير المايت والقسمة بالمايت وغير المايت
كان يجوز ان يوافي الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق فما كان يبعد ان يقسم الحيوان الى المايت
وغير المايت ثم يقسم المايت الى الناطق وغير الناطق وقد بقي ههنا شيء واحد وهو انه هل المايت وغير
المايت من الفصول الذاتية او من اللوازم وكذلك هل الماشي ونظايره من الفصول الذاتية او من اللوازم
وان كان المايت وغير المايت والماشي وما ذكر معه من اللوازم الغير المقومة فهل يمكن هذا الداخل في
الفصول الذاتية الحقيقية لكن هذا النظر مما يخلو ان لا يليق بصناعة المنطق فلنرجع الى موضعه و
الاجناس العالية قد تبين من امرها انها لا يجوز ان يكون لها فصول مقومة فلا يبعد ان يقع في الاوهام
ان الجنس العالي واحد ولو كان كثيرا لانحصرت الكثرة في جامع يحوج الى فصل بعد لكن الحق هو ان الاجناس
العالية كثيرة فلنبدأ اولا ولنضع هذه الاجناس وضعا ثم نبحث عن امرها ما يحوج اليه هذا النظر
من البحث ● فنقول ان جميع المعاني المفردة التي يصلح ان يدل عليها بالالفاظ المفردة لا يخلو عن احد
هذه العشرة فانها اما ان يدل على جوهر كقولنا انسان وشجرة واما ان يدل على كمية كقولنا ذو ذراعين
واما ان يدل على كيفية كقولنا ابيض واما ان يدل على اضافة كقولنا اب واما ان يدل على اين كقولنا
في السوق واما ان يدل على متى كقولنا امس وعام اول واما ان يدل على الوضع كقولنا جالس وقائم واما ان
يدل على الجدة والملك كقولنا متنعل ومتسلح واما ان يدل ان يفعل كقولنا يقطع واما ان يدل على ان
ينفعل كقولنا ينقطع وهذه الامثلة التي اوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم
بل دلالة المعنى اذ كان هذا اعرف ثم ينتقل منها الى المعنى وذلك لان قولنا ابيض ليس اسما للكيفية بل
اسما لشيء هو ذو كيفية وهو الجوهر لكن من ههنا ينبه على وجود الكيفية فان الابيض كزيد وكثير
اعرف عند التخيل من البياض الذي هو مجرد الكيفية والتخيل اسبق الينا في هذه الامور من العقل فاذا
اخطرت بالبال الابيض وكان شيئا ذا بياض دل ذلك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والامر على
الامر فالمقولة ليست هي الابيض بل البياض وكذلك ليست الكمية هي شيئا ذا ذراعين بل نفس طول
الذراعين وكذلك الحال في البواقي فالالفاظ التي تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم
ولا تدل على امر يضيف اليه هذه الذات لا دلالة الاسم ولا دلالة المعنى ● واما اذا قلت بياض
فان هذا اللفظ تدل على معنى البياض دلالة الاسم وتدل على معنى آخر وذلك انك كما تسمع لفظ البياض
وتفهم ثبات ذلك ذهنك في اكثر الاحوال ان يخطر بالبال شيئا آخر هو الابيض وكذلك الحال
في كل واحد من التسعة فالمقولات التسع هي ما يدل عليه البياض والمقدار والعدد والابوة والكون
في المكان كقولنا الاتحاد والاتهام ● والكون في الزمان كقولنا العتاقة والحداثة والوضع كقولك
القيام والجلوس وايضا ما يدل عليه التسلح وضده والفعل القطع وقبوله الانقطاع مادام
ينقطع والمباحث في امر هذه العشرة كثيرة منها انه هل يمكن ان يسند كلها الى جنس واحد كمن ظن
ان الموجود جنس لها ● ومنها انها ان لم يكن ذلك فيها فهل يمكن ان يفرد الجوهر جنسا ويجعل العرض
جنسا واحدا يعم التسعة ● ومنها انه ان لم يكن هذا فهل يمكن ان يجمع في اكثر من اثنين واقل من عشرة
ومنها ان هذه هل تشتمل على جميع الموجودات فلا يشذ منها شيء او لا يشتمل عليه بل ههنا امور
اخرى لا تدخل في شيء من المقولات ● ومنها ان الموجود كيف يتشعب الى هذه العشرة مع كونه امورا
اخرى خارجة عنها او مع لا كونه امورا اخرى خارجة عنها ● فنقول اما البحث الاول وهو حال نسبة
الموجود الى هذه العشرة فان المشهور من النظر فيه ان يعددوا وجوه قسمة الواحد الى الكثرة فيبطلوا
وجها وجها منها حتى يبقى ما يؤثرون بقاءه وليس في تعديدنا ذلك كله فائدة اذ من المعلوم ان الموجود
مقول على هذه العشرة وانه انما يتكثر فيها بتكثر المقول لا بتكثر وجه آخر مما يطولون به كلامهم
وتكثر المقول يكون على وجوه ثلاثة اما ان يتكثر تكثر المتواطئ في موضوعاته او تكثر المتفق الصرف الذي
يشمل التباين والاشتراك او تكثر المشكك ثم من امتنع ان يعقل ان للموجود معنى واحدا في هذه العشرة
فقد فارق الفطرة وخصوصا اذا قال ان الدليل على اختلاف هذه العشرة في معنى الوجود ان الجوهر
موجود بذاته والعرض موجود بغيره وان الجوهر موجود لا يحتاج في وجوده الى وجود آخر والعرض
موجود يحتاج في وجوده الى ذلك فقد اشترك هذان الشيئان في شيء وهو لفظ الموجود ثم فرق

بعد ذلك بانه بغيره او بذاته وانه محتاج او غير محتاج فهذا الموجود المستعمل ان كان يدل على معنى يجمع
فيه العرض والجوهر حتى يفرق ان من بعد فقد حصل معنى جامع وان لم يدل على معنى جامع فكيف فارق
احدهما الآخر بل لكل واحد منهما معنى غير معنى الآخر واحدهما بذاته والآخر بغيره فانه ليس يستحيل ان يكون
الشيء الواحد له معنيان ● احدهما بذاته ● والآخر بغيره ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته الا ان يقال
انه من جهة المعنى الذي بذاته غيره من جهة المعنى الآخر الذي له بغيره وهم لم يسلكوا في هذا الموضع هذا
المسلك ولا هذا مما يحسن ان يعتبر في هذا الموضع ولا يمكنهم ان يدلوا على المعنيين المختلفين البتة
بشيء غير الوجود فانه لا يمكنهم ان يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود في احدهما هو غير المعنى الذي يدلون
عليه بالوجود في الآخر حتى يعودوا فيضيفوا الى احدهما من خارج بذاته والى الآخر بغيره بل الحق هو ان الاشياء
تشترك في الوجود والثبوت بمفهوم محصل عند الذهن وهذا بين بنفسه لا يمكن ان يبان ومن ينكره فهو
تغلط نفسه باذا له فكره عن العرض الى غيره ولولا هذا لما صح قولنا ان الشيء لا يخرج من طرفي النقيض فان كل
واحد من طرفي النقيض كان يكون اشياء كثيرة ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا بل الوجود في جميعها معنى
واحد في المفهوم واذا كان كذلك لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع الاسم المتفق وليس
ايضا وقوع المتواطئ فان حال الوجود في هذه العشرة ليست حالا واحدا بل الوجود لبعضها قبل و
لبعضها بعد فانت تعلم ان الجوهر قبل العرض والوجود لبعضها احق ولبعضها ليس باحق فانك تعلم
ان الموجود بذاته احق بالوجود من الموجود بغيره والوجود لبعضها احكم ولبعضها اضعف فانك تجد
القار منها كالكمية والكيفية احكم من وجود ما لا استقرار له كالزمان وان ينفعل فليس وقوع
الوجود عليها وقوعا على درجة واحدة كوقوع طبايع الاجناس على انواعها الذي هو بالتواطؤ المحض
فهو اذن غير جنس ولو كان متواطئا لم يكن ايضا جنسا فانه غير دال على معنى داخل في ماهيات الاشياء بل
هو امر لازم لها ولذلك انا اذا تصورت معنى المثلث فنسبنا اليه الشكلية ونسبنا اليه الوجود
وجدنا الشكلية داخلة في معنى المثلث حتى يستحيل ان يفهم المثلث انه مثلث الا وقد وجب ان يكون
قبل ذلك شكلا فكما يتصور معنى المثلث لا يمكن الا ان يتصور انه شكل او لا ولا يجب مع ذلك ان
يتصور انه موجود وليس يحتاج في تصورك ماهية المثلث ان تتصور انه موجود كما يحتاج ان يتصور
انه شكل فالشكل للمثلث لانه مثلث وداخل في قوامه فلذلك يتقوم به حادثا وفي الذهن وكيف
كان ● واما الوجود فانه لا يتقوم به ماهية المثلث فلذلك يمكنك ان تفهم ماهية المثلث وانت
شاك في وجوده حتى يبرهن لك البرهان انه موجود او ممكن الوجود في الشكل الاول بين كما بينا قبل هذا ولا
يمكنك ان تفعل ذلك في شكليته فما كان داخل الشكلية فهو من المعاني المقومة لماهيته وما كان مثل
الوجود فليس مقوما للماهية ولو كان الوجود لا يفارق في ذهننا شيئا المثلث لكان لا يحتاج
المثلث من خارج وذلك يستحيل ان يطلب الشيء الذي يجعل المثلث مثلثا او المثلث شكلا ولا يستحيل
ان يطلب الشيء الذي يجعل المثلث موجودا في الذهن وفي خارج فان الذي للشيء لا يكون له بعلة خارجة
عن ذاته وما يكون له بعلة خارجة فليس مقوما ذاتيا وان كان قد يكون ما هو من لوازم ما ليس حصوله
بعلة مباينة عن الماهية بل يكون عن الماهية موجبة له ومقتضية اياه ● واما ما يكون عن الماهية
لا موجبة ويوجد ان يكون من شيء خارج بعينه فليس مقوما للماهية والجنس انما يكون ما يكون للماهية
التي منه الشكل مما يميزه من معنى المعنى والماهية ماهيته ● واما الوجود فانه من الحق الماهية
في الاعيان وتارة في الذهن فقد بان ان اسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطؤ وبانه لو كان
يقع بالتواطؤ لم يكن من الامور المقومة للماهية فالموجود اذن ليس بجنس وقد قيل في الاجوبة
المشهورة ان الدليل على ان الموجود ليس بجنس انه لو كان جنسا لكان فصله اما موجودا واما غير
موجود فان كان موجودا وجب ان يكون الفصل بمكان النوع الذي يحمل عليه الجنس وان كان غير موجود
كيف يفصل وهذا الاحتجاج ليس بشيء في هذا الباب فان فصول الجواهر جواهر مع ذلك
فصول ● واما كيفية الصورة في هذا فهي في صناعة اخرى فانه مما لا يليق بالمنطق وقد يتشكك
متشكك على ما قلنا من سلب الجنسية عن الموجود فنقول ان كثيرا من الاجناس قد تقع على انواع
متقدمة ومتأخرة كالكم فانه يقع على المنفصل والمتصل والمنفصل اقدم من المتصل ومع ذلك

فقد يعرض مثله وايضا فان الكم بتوسط العدد بل العدد يقع نفسه على الاثنين والثلاثة والاربعة
وهذه مختلفة في التقدم والتأخر وكما يقع الجوهر على الجوهر الاول والجوهر الثاني وكما يقع
على البسيط والمركب لكن الاولى ان نتكلم على هذا الشك من بعد هذا الموضع

## فصل في ان العرض ليس بجنس للتسعة وتعقب ما قيل في ذلك

فصل في ان العرض ليس بجنس للتسعة وتعقب ما قيل في ذلك

واما العرض فقد قيل
في منع جنسيته لهذه التسعة اقوال مشهورة ⊙ منها قولهم ان حد العرض لا يتناول النسبة
تناولا حقيقيا ويحاولون تصحيح هذا بامثلة من ذلك قولهم ان امس وعاما اول كل واحد منهما امر واحد
وموضوعاته كثيرة ومستحيل ان يكون هو موجودا في جميعها فان العرض الواحد بالعدد ان يكون
في موضوعات كثيرة على انه موجود في كل واحد منها فاذن ليس شيء من ذلك في موضوع وهو عرض
وهذه خرافة فانه ان عني بامس وعام اول معنى متى وهو الكون في الزمان فان كل واحد منهم عارض
له نسبة خاصة هو بها دون غيره في زمانه فانه ليس كون زيد في زمانه هو بعينه كون عمرو في ذلك
الزمان على ان الكونين واحد بالعدد وان عني به الزمان نفسه فان الزمان في الموضوع الذي فيه
الحركة التي الزمان عددها وهو موضوع واحد عند قوم وموضوعات كثيرة عند قوم ويكون
عندهم زمان من الازمنة متقدم وهو الذي يعتبر به الاشياء فيقال انها في زمان واحد ⊙ واما
تفاريق الاشياء المتحركة فلكل واحد منها عند هؤلاء زمان خاص الا ان الاعتبار عندهم
من قول الناس بانا كنا وكنا في زمان واحد بالعدد ليس الا بالزمان الثابت الواحد الاول ولو ثبت
اشير الى ان هذا المذهب غير صحيح بل الى ان هذا المأخذ من الاحتجاج ليبين به ان حد العرض
لا يتناول الزمان باطل وقوم قالوا ان الزمان لا يتعلق بموضوع فهناك قالوا انه جوهر فاما
معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففي صناعة الطبيعيين واذ لا مذهب غير هذه الثلاثة
والثلاثة اما ان يجعل الزمان جوهرا واما ان يجعله بحيث يحد بحد العرض فهذا القول لا يعتد به
وكذلك احتج هؤلاء وقالوا ان حد العرض لا يتناول الاين فان الكون في السوق معنى واحد
ويشترك فيه كثيرون فلا يصلح ان يكون كل واحد منهم موضوعا له ولا الجملة والا لما وجد منه
الا الجملة لكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب بعينه فان السوق وان كان واحدا للجميع لانه ليس المكان
الحقيقي فيمتنع الشركة فيه بل هو من قبيل المكان العام فان لكل واحد كونا فيه يخصه دون الآخر اذ
ليس السوق اينا بل السوق من مقولة الجوهر على انهم ان تناولوا المكان الذي من مقولة العرض
لم يمكنهم ان يجعلوا فيه عدة اشياء انما الاين اذا كان ولا بد فهو النسبة الى السوق ولكل
من الذين في السوق نسبة تخصه توافق النسبة الاخرى بالنوع وتخالفه بالعدد واعتبارنا
ههنا انما هو بالواحد بالعدد دون الواحد بالنوع وقالوا ايضا ان المضاف ليس يوجد الا في موضوعين
فليس موجودا في شيء ولكن في شيئين ⊙ وقالوا ايضا ان التسلح معنى لا في موضوع اذ هو في موضوعين
لان موضوعه السلاح واللابس ⊙ فنقول اما المضاف فليس على ما ظنوا فيه اما اولا فلان كون
الشيء في شيئين قد لا يمنع كونه في كل واحد منهما واذا كان لا يمنع كونه في شيئين معا لا يمنع كونه في كل
واحد منهما فليس كونه في شيئين دافعا لكونه في شيء فانه لم يقل في شيء واحد فقط كما ان كون الاب
ابا للابنين لا يمنع كونه ابا للابن الواحد وكون الحيوان مقولا على اشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد نعم
في بعض الاشياء قد يكون الوجود في الكثرة بحيث يمتنع ان يكون في الواحد مع تلك الكثرة فهناك
لا يكون الموجود في اشياء موجودا في شيء واحد ⊙ والفرق بين الموجود في موضوع من جهة انه موجود
في شيء وبين كون الكل في الاجزاء ان الكل يكون في اشياء ولا يكون في شيء واحد منها البتة ⊙
واما الموجود في موضوع فليس يبعد ان يكون موجودا في موضوعات ولكنه يكون مع ذلك في موضوع
موضوع منها ولا تمانع بين الحالين فهذا ان كان ما ذهبوا اليه من ان موجودا مضافا واحدا بالعدد
مشترك فيه بين متضايفين اثنين بالعدد مذهبا صحيحا ⊙ واما الحق فستنكشف عن خلاف ذلك
وستبين كيفيته في مواضع نتكلم فيها في المضاف ⊙ واما التسلح وما تعلقوا به فيه فالجواب فيه
ان التسلح نسبة وحالة للابس عند السلاح يوصف بها المتسلح فيقال انه متسلح يتسلح هو وحده
لذلك وان كان بالنسبة الى غيره فالتسلح وان كان بالنسبة الى الغير فليس يجب ان يكون في ذلك الغير فرق

المكان صح

غدا

بين الوجود في الشيء وبين النسبة الى الشيء فلا معونة لمثل هذه الهذيانات في ان يقال ان العرض ليس
بجنس وان كان الاحق هو ان العرض ليس بجنس لكيفية او اشياء اخر وهو ان العرض لا يدل على طبيعة البياض
والسواد وعلى طبائع سائر الاعراض بل على ان له نسبة الى ما هو فيه وعلى انه تقتضي هذه النسبة ⊙
والجنس يدل على طبيعة الاشياء وماهيتها في انفسها لا لما يلحق ماهياتها من النسبة وهذا قول سديد
والدليل على ذلك ان لفظة العرضية اما ان تدل على ان الشيء موجود في موضوع فيكون دالا على هذه النسبة
او يدل على انه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع فهذا ايضا معنى عرضي وذلك لان نسبة هذا المعنى الى
اكثر الاعراض مثل الكيفية والكمية والوضع امر غير مقوم لماهياتها لان ماهياتها يتمثل مدركا مفهوما
ثم يشك في كثير منها فلا يبدو انها محتاجة الى موضوع حتى يبرهن عليه في صناعة الفلسفة الاولى
وحتى ان قوما جعلوا هذه الامور جواهر فنسبة العرض الى هذه نسبة الموجود الى ماهيات العشرة من حيث
ليس يدخل في الماهية وكما ان الموجود ليس مقوما لماهية هذه العشرة كذلك العرضية ليست مقومة لما فيه
هذه النسبة فلذلك لا يوجد في حد شيء منها انه عرض

## فصل في تعقب اقوال من اوجب فيها نقصانا او مداخلة

فصل في تعقب اقوال من اوجب فيها نقصانا او مداخلة

فاما الذين تكلفوا ان يجعلوا بعض هذه داخلا في بعض وان يحصروها
في مقولات اقل عددا فمنهم من جعل المقولات اربعا ⊙ الجوهر ⊙ والكمية ⊙ والمضاف ⊙ والكيفية
وجعل المضاف يعم البواقي لانها كلها منسوبة ⊙ ومنهم من جمع الستة في جنس سماها ما عدا الاربعة
ثم عد الخامس الاطراف التي تأخذ من الكيفية شيئا وبطلان هذا المذهب وما يجانسه يظهر لك حيث
تعلم رسوم هذه وخواصها فتتضح لك انها متباينة وليس الذي قيل في تباينها ان الدليل على ان الكمية منها
تخالف الكيفية ان الجسم ربما زادت كميته وحجمه ونقصت كيفيته وبالعكس فالكمية تخالف الكيفية
شيئا فان من لا يسلم تخالف الكمية والكيفية يقول ان كمية ما زادت فانتقصت كمية اخرى وكيفية
ما زادت فانتقصت كيفية ما اخرى وليس اذا اختلف هذان اللذان اشرنا اليهما يمتنع ان يدخلا في
مقولة واحدة فان الاضداد التي لا تجتمع معا بل تتعاقب قد تجتمع في مقولة بل في جنس قريب واحد
ولا يوجب اختلافهما البالغ تباينهما في المقولة ⊙ وانت تعلم ان هذا التنافر الذي بينهما اشد من التنافر
بين ما ذكرنا لك ولكن المعول في معرفة الفصول بين هذه من الرسوم التي ستوضح لها فتعلم ان بعضها
غير داخل في بعض واما ان عد من هذه هل يدخل في جملة كمن ظن ان المضاف يشتمل على البواقي
فستبين بطلان ذلك من ان تحقق لك في باب المضاف ان المضاف الحقيقي لا يحمل على شيء من المقولات
الاخرى حمل الجنس ولكن يوجد في كل واحد منها بان يعرض له فيكون له نسبة الى شيء يصير بها مضافا
اليه من غير ان يصير المضاف جنسا له وعرفنا ان الشيء لا يصير بسبب انه شيئا وانه في شيء او مع شيء
مضافا اليه بل بان تأخذ بعد ذلك من حيث له ذلك فيعرض له ان يكون ماهيته من جهة الاعتبار معقولة
بالقياس الى غيره فان كون زيد في الدار هي نسبة التي هو بها اين وهذه النسبة ليست اضافة بل اينا
ثم اذا اعتبرنا التكرر وجدنا الموصوف بالاين يعرض له من حيث هو ذو اين ان يصير معقول الماهية
بالقياس الى ما هو فيه من حيث هو محوي وذلك الحاوي لا من حيث هو اين فقط بل من حيث انه محوي حاويه
وجدته قد عرضت له الاضافة كالبياض من حيث هو بياض شيء ومن حيث انه لذي البياض اي للابيض
فان ماهيته معقولة بالقياس الى ذي البياض لا ماهية انه بياض بل ماهية انه للابيض كذلك ليس
كون الشيء في مكان الذي هو نسبة طرف واحد هو نفس كون ماهيته معقولة بالقياس الى غيره بل
هو موضوع لذلك من حيث يصير النسبة شاملة للطرفين للحاوي والمحوي وهذا انما يتضح لك في باب المضاف
حقيقة الانضاح واما ههنا فهو شيء كالتنبيه الغير المحصل ⊙ واما قول القائل ان الاطراف التي تأخذ
من الكيفية شيئا فنسبة ان يكون يعني بهذا مقولة يفعل وينفعل فيكون الكيفية هو الامر الذي
يتوقى اليه الفعل والانفعال ويكون الطرفان النسبتين اللتين للفاعل والمنفعل اليهما ويشبه ايضا
ان يكون يعني مع هذين الوضع ايضا وذلك بسبب ان الوضع يلزمه الشكل ويلزم الشكل ⊙ وانت
تعلم ان هذا الكلام مشوش جدا فان لفظه لا يدل في هذا الموضع على معنى محصل والاخذ من الكيفية
شيئا هو لفظ منشأ بل لا يوجد تحته معنى متواطأ فيه ولا ايضا يدل له التشكك وان كان ان يخيل شيئا
كان من افضل احوال المعاني النسبية التي لا تتفق في النوع اذا وقع عليها اسم ان يكون على سبيل

الاطراف صح

التشكيك فقلما يوجد فيها تواطؤ صرف وخصوصاً في مثل هذا الموضع اذا الاخذ ليس له مفهوم محصل ولا الاطراف ولو ان قايلاً اصطلح هذا اللفظ فقال والامور التي لها الى الكيفية نسبة ما كانت هذه الامور جواهر وكميات عرض لها نسبة الى الكيفيات فيكون الجواهر والكميات تدخلان في مقولة غير مقولتهما بسبب عارض يعرض لهما فيكون دخولهما في تلك المقولة بالعرض وما دخل في مقولة بالعرض فليست المقولة جنساً له ولا هو نوع من المقولة وانما نأخذ المقولات في هذا الموضع على انها اجناس وانما نبحث عن دخول الاشياء فيها على انها انواع لها ۞ واما على سبيل غير ذلك فلا يمتنع ان يدخل بعض انواع مقولة في مقولة اخرى فان لم يعن هذا وعني نسبة الجوهر والكمية او شيء آخر ان كان الى الكيفية لا الى ذات الجوهر والكمية فليست الكيفية اولى بهذا التخصيص من الكمية على ان لطالب ان يطالب فيقول لم ليس يجعل للنسبة الى الكميات ايضاً مقولة ويلزم حينئذ ان يجعل النسبة الى كل مقولة مقولة فيتضاعف المقولات بل لا يتناهى فانه قد يمكن ان يفرض الى المقولة التي هي نسبة نسبة وان قوماً آخرين قالوا ان الانفعال هي الكيفية لا غير فليس التسخن غير السخونة وما قالوه باطل وليس الامر كذلك فان التسخن هو سلوك الى السخونة فان كان المتسخن له في كل آن سخونة فليس سخونة تلك السخونة بل تسخنه انما هو بالقياس الى سخونة مطلوبة وبالجملة فان التسخن هيئة غير قارة والسخونة هيئة قارة ولو كان التسخن هو السخونة لكان التكيف المطلق هو الكيفية فكان طلب الكيفية كيفية فكان الطالب طالباً لما هو موجود له كل هذا باطل فاسد وسيتضح لك في العلم الطبيعي ان كان ان التكيف ليس كيفية فبالحري ان لا يكون التكيف كيفية والتكيف هو الفعل فبالحري ان لا يكون الفعل كيفية ولو كان التسخين سخونة لكان كل ما يسخن يتسخن ولكان كل ما يحرك يتحرك وستعلم ان هذا غير واجب واعتبر ذلك بالعشق فانه كما تعلم من امره يحرك وليس فيه حركة ۞ وقد قال قوم ان مقولتي ان يفعل وان ينفعل يجمعهما في جنس واحد هو الحركة وستعلم في العلوم الطبيعية ان الحركة غير موقوف بها الفاعل لانها ليست بفعل ولو كان المراد ان ينفعل من جملة الحركة او حركة وان يفعل من جملة التحريك وتحريك لكان اقرب الى ما ينبغي اليه

## فصل في ذكر امور اوهمت الناس انها اما خاصة لشيء من العشرة بعموم الجنس واما خارجة عن العشرة وتتميم القول في ذلك

فصل في ذكر امور وجهت الناس انها اما خاصة لشيء من العشرة بعموم الجنس واما خارجة عن العشرة وتتميم القول في ذلك

وههنا شكوك في امور تدعى انها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها فان منها اموراً هي اعم من عدة منها مثل الحركة فانها تعم ولا الكيف والكم والاين نحوها ومنها امور مباينة لها كالوحدة التي هي مبدأ العدد والنقطة التي هي مبدأ بوجه ما للمقادير وايضاً مثل الهيولى والصورة وايضاً مثل الاعدام كالعمى والجهل وما اشبه ذلك ۞ ومنهم من اورد لهذا الباب امثلة جزئية كالشمال والجنوب والغدا والعشا ۞ فنقول اما الحركة فانها ان كانت هي مقولة ان ينفعل فما زادت جنساً وان لم تكن مقولة ان ينفعل فانها يجب ان لا تكون جنساً بل يجب ان تكون مقولة على اصنافها بالتشكيك وان يكون ذلك هو المانع من ان تجعل الحركة هي نفس مقولة ان ينفعل ان امتنع وان لا ان لم يكن هناك مانع من هذا القبيل فمقولة ينفعل هي بعينها الحركة وسيرد الكلام عليه في موضعه فهذا ما يقتضيه امر الحركة فاما هذه الاخرى ۞ فنقول فيها قولاً كلياً ثم نورد ما يقال فيها ثم نقول فيها الحق فنقول انه ليس كل اشياء لا تدخل في المقولات ضاراً في ان المقولات عشرة بل نحو واحد منها وهو ان يكون اشياء لا تدخل في احدى المقولات العشر ولها اجناس اخرى هي انواع تحتها واذ ليس يجب في بادي النظر ان يكون لكل ذات موجودة مشارك في الحد هو آخر غيره موجود حتى يكون تلك الذات موجودة فليس يجب ان يكون لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالفصل ولو كان ايضاً لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالعدد لم يجب ان يكون مع ذلك النوع نوع آخر مشارك له في ماهية مشتركة حتى يكون هناك جنس فلا يمتنع ان يكون امور مفردة لا مشارك لها في نوعها وانواع انما هي انواع بالقياس الى ما تحتها ولا قياس لها الى ما فوقها حتى تكون هي انواع لاجناس فوقها واذا كان العقل الاول لا يمنع هذا فليس مستحيلاً ظاهر الاستحالة بنفسه وان ليس كذلك فان كانت اشخاص مفردة لا انواع لها البتة ولا اجناس على الشرط المذكور وانواع لا اجناس لها

لم يكن شيء من ذلك داخلاً في مقولة وكان مع ذلك حقاً ما قيل من ان المقولات هي هذه العشرة اذ الخارج عنها ليس بمقولة في نفسه ولا في مقولة غيرها ومثال هذا انه لو قال قائل انه لا بلاد الا عشرة بلاد ثم قوم بداة لا يتمدنون لم يضرهم وقوعهم خارجاً عن هذه البلاد سبباً في ان لا يكون هذه البلاد عشرة فلو سلمنا ان جميع ما اوردوا خارج عن المقولات لم يكن ذلك موجباً ان لا يكون المقولات عشرة فقط الا ان يبين ان لتلك الاشياء اجناساً خارج العشرة وبعد ذلك فان الاجوبة المشهورة عن هذه بعضها يسلم ان هذه الاشياء خارجة من العشرة ولا يتكلف نوعاً آخر من الجواب وخصوصاً ما كان منها يجري مجرى المبادي كالوحدة والنقطة والهيولى والصورة وانهم يزعمون ان المبادي لا تدخل في شيء من المقولات وذلك لان هذه المبادي هي مبادي المقولات ومبادي المقولات لو دخلت في المقولات لكانت مبادي لانفسها وبعضها لا يسلم خروج المبادي عن المقولات بل يجعل المبدأ وذا المبدأ في مقولة واحدة ويقولون ان الوحدة من جملة الكم وان الواحد في العدد والعدد كم وكذلك النقطة في الخط والخط كم وكذلك يقولون في الاعدام وانها من مقولات ملكاتها كالعمى من الكيف والسكون من مقولة ان ينفعل اذ كانت الحركة من مقولة ان ينفعل وشرذمة من المتخلفين يأتون يجعلون للشيء الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلاً اما النقطة من حيث هي طرف خط فهي من المضاف ومن حيث هي هيئة ما فهي من الكيف وان الشيء من حيث هو جسم فهو من الجوهر ومن حيث هو متحرك فهو من مقولة ان ينفعل ومن حيث هو مختص بأحد القطبين فهو من الاين والتعدي من حيث هو تحريك فهو من مقولة يفعل ومن حيث هو للمتعدي فهو من المضاف ومن حيث هو في زمان مخصوص فهو من مقولة متى فعلينا ان نتأمل ما يقوله طائفة طائفة من هؤلاء الذين اقتصصنا آراءهم فنقول ان الذين يزعمون ان هذه المبادي مبادي للمقولة باسرها فلا يكون من المقولة فقد يجازفون في قولهم مجازفة مطلقة ۞ اما اولاً فليست الوحدة مبدأ للكمية باسرها بل هي مبدأ لنوع منها وهو الكم المنفصل والنقطة ايضاً ان كانت مبدأ لها فليست مبدأ للكمية باسرها بل للمقادير على انه سيتبين لك في استقصائك للمقادير انه ليست النقطة كالوحدة فان الوحدة مبدأ للعدد على انها علة ومبدأ على انها طرف وليست النقطة كذلك فانها ليست علة البتة للمقادير بل هي مبدأ على انها طرف وانما يظن ان النقطة علة للخط قوم متقاعدون عن الحقائق اذ الهمهم التمثيلات والتخيلات التي تستعمل في تفهيم النقطة عن الجادة ومع ذلك فانهما لو كانا مبدأين لم يكن نفس كونهما مبدأين يوجب ان لا يكونا اعني النقطة والوحدة من الكم حتى كان يكون الكم اعم من المتصل والمنفصل حينئذ يقع على النقطة والوحدة وكانا يكونان مبدأين علتين للمتصل والمنفصل كما هما الآن ولم يكونا مبدأين لجميع مقولة الكم وهل يسلم من يجعل النقطة والوحدة في مقولة الكم انهما مبدآن للكمية باسرها بل هذا انما يسلم من يجعل الكم مقتصراً يحمل على المتصل والمنفصل فقط حتى يكون ما هو مبدأ لهما مبدأ لجميع ما في المقولة ولو انه سلم هذا لظهر له ان الوحدة والنقطة ليستا بكميتين من غير ان يحتاج الى اعتبار المبدائية وان يتشكك في هذا متشكك فقد تشكك في ذلك فكيف يقبل ان الوحدة والنقطة مبدآن لجميع الكمية لا ان الطريق الحق في هذا هو ان ينظر فان كان رسم الكمية مما يقال على الوحدة والنقطة وكان القول مع ذلك ذاتياً وجزء الحد كل واحد من الوحدة والنقطة فالكمية جنس لهما كانا مبدأين او لم يكونا فان كانا مبدأين لم يكونا حينئذ مبدأين لجميع الكميات بل لما بعدهما وان كان لا يقال او يقال قولاً عرضياً فليست الكمية جنساً لهما فاذا فعلنا هذا فانا نجد رسم الكمية غير مقول على الوحدة والنقطة ونجد رسم الجوهر مقولاً على الهيولى والصورة وسيأتيك رسم الكمية من بعد فاعتبر ما كلفناكم هناك ۞ واما رسم الجوهر فقد عرفت انه الموجود لا في موضوع ونجد هذا الرسم مقولاً على الهيولى والصورة قولاً ذاتياً فنجد الهيولى والصورة داخلتين في مقولة الجوهر وهما مبدآن لبعض ما يقال عليه المقولة وهي الاجسام الطبيعية فلا كون الشيء مبدأ مانع من ان يشارك ما هو مبدأ في المقولة ولا كونه مبدأ موجب ذلك بل المعتمد اعتبار حاله عند رسم المقولة ولو كانت النقطة تمتنع ان تشارك المقادير في الجنس الاعلى الذي هو الكم بسبب المبدائية لكان الخط ايضاً يمتنع ان يشارك السطح والجسم في الجنس الاقرب الذي هو المقدار وكذلك كانت العشرة تمتنع ان تشارك المائة في الجنس الاقرب الذي هو العدد فان العشرة من المائة كالوحدة من العشرة ثم ههنا شك واحد في حله

قانون مفيد يعرّفك من احوال المقولة واحوال ما هو محمول بالمعنى وليس بمقولة ما يحتاج اليه ضرورة وهو ان لقائل ان يقول انكم قد قلتم ان الموجود ليس بجنس لان وقوعه على ما تحته من المقولات بتقدم وتأخر واختلاف فيجب ان لا يكون ايضا الجوهر جنسا للهيولى والصورة والجسم فان الهيولى والصورة اقدم بالطبع من الجسم فليس قول الجوهر عليها بالسوية بل هو بتقدم وتأخر وقد يعرض ايضا هذا التشكك في غير ذلك فانه قد يعرض بسبب ان بعض الكميات قبل بعض كالخط فانه قبل السطح والثلاثية فانها قبل الرباعية وكذلك عسى ان يكون الامر في انواع اخرى من مقولات اخرى فيكون حينئذ ليس المانع من كون الهيولى والصورة في جنس الجسم هو حال البسائطية او الابتدائية بالقصد الاول بل قول الجنس عليهما وعليه بغير السوية فنقول ان التقدم والتأخر في جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلو اما ان يكونا في المفهوم لها من ذلك المعنى وتلك المقولة او في مفهوم آخر اما الذي يكون في المفهوم من ذلك المعنى فمثاله تقدم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظ الوجود اذا قيل لهما موجودان فان الوجود للجوهر قبله للعرض وهو اعني الجوهر علة لان كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الوجود واما الثاني فمثل تقدم الانسان الذي هو الاب على الانسان الذي هو الابن الذين هما تحت نوع الانسان معا فان الاب منهما يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود وليس الزمان هو داخلا في معنى الانسانية ولا الوجود داخلا فيها فاما حد الانسان فانه من حيث حد الانسان فهو لهما بالسواء وان كان وجود الانسانية لهذا قبل بالزمان وللآخر بعد لا في انها انسانية بل في انها موجودة واما بحسب النظر في الانسانية فليس احدهما في انه انسان قبل الآخر في انه انسان وعلة له لسنا نقول في انه موجود انسانا وبالجملة فانه ليس شيء جعل زيدا الذي هو ابن عمرو انسانا فانه لما هيته انسان فانه مستحيل ان لا يكون زيد انسانا ولذلك لا علة له في انه انسان لا ابوه ولا غيره وليس بمستحيل ان لا يكون موجودا فلذلك له علة في انه موجود وكذلك البياض ليس الا لذاته هو لون لكنه ليس لذاته موجودا ومن حق الجنس ان يقال على انواعه بالسوية فيشترك في معنى المفهوم عنه واما ان اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره فليس ذلك بممتنع ولا مانع من ان يتشابه الشركة في مفهوم الجنس فيكون الجنس جنسا ولذلك لا يجب ان يباين الاب الابن في مقولة الجوهر او نوع الانسان لان الاب اقدم منه بالعلية والزمان وليست انسانيته اقدم من انسانيته في انها انسانية ولا علة لها وكذلك الحال في نسبة الهيولى والصورة الى الجسم فان الهيولى والصورة ليستا سببين لكون الجسم جوهرا فان الجسم لذاته لا لعلة من العلل ولا لسبب من الاسباب ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر لكنه في وجوده يحتاج الى اسباب لوجوده ولا جوهرية شيء في انها جوهرية تكون علة لجوهرية شيء حتى يصير الجسم لجوهرية المادة والصورة جوهرا لسنا نقول جوهرا موجودا ولا الثلاثية ايضا في انها عدد تكون علة لكون الرباعية عددا لسنا نقول كونها عددا موجودا بل كل واحد من المثالين علة لما بعد في الوجود فقد يكون وجود شيء علة لوجود شيء وان لم يكن الماهية له اولا وبسببه للآخر ثانيا فيكون تلك ماهية انسانية لا ان هذه ماهية انسانية كما انما يصح ان يكون العرض موجودا لان الجوهر موجود ولذلك ما يمنع ان يكون الموجود جنسا اذ كان معناه يوجد للجوهر وبتوسطه للعرض ولذلك ليس الهيولى ولا الصورة اخلق بان يكون موجودا لا في موضوع من الجسم ولا شك في ذلك وان كان اخلق بالوجود منه واشد فيه فقد تبين اذن ان تقدم الثلاثة على الاربعة انما هو في الوجود وهو غير معنى العدد وليس ذلك في معنى العدد وكذلك تقدم الهيولى والصورة على المركب هو في الوجود وهو غير معنى الجوهرية بمعنى المقولة اذن انما يتقدم الانواع ويتأخر عنها لا لنفسه بل المعنى يضاف اليه فيه التقديم والتأخير وهو الوجود فهذا اصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم انواع المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم اصناف الموجود وما يجري مجراه بعضها على بعض الذي يمنع كون الموجود او ما يجري مجراه مقولة لها وقد علمت من تحصيل ما سلف لك ذكره واتضح لك ان الوحدة والنقطة ليستا من الكم وان المادة والصورة هما من الجوهر واما قولهم ان الوحدة بالعدد والعدد من الكم فالوحدة من الكم فهو قول مجازي فينا ايضا كل شيء يوجد في نوع مقولة فهو منها وان الاعراض كلها اجزاء اذ هي



موجودة في انواع الجواهر بل لو كانت الوحدة موجودة في العدد وجود النوع في الجنس ثم كان العدد نوعا من الكم لكان يجب ان يكون الوحدة من مقولة الكم فاما اذا كانت الوحدة في العدد وليست بعدد ثم حمل على العدد شيء فليس يجب ان يحمل عليها ما قالوه ولو كان ما قالوه واجبا لكان بالحري ان يكون يد الانسان انسانا ورجل البقرة بقرة او حيوانا فاما المبحوث عنه من حال العدم فينكشف ان عرفنا ان العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذي ليس بضد فاما الاعدام التي تعني بها الاضداد فان الاضداد قد تسمى اعداما كما ستعرفه فهي تشارك المقولة فاما الاعدام الحقيقية فانها ليست ذوات بل اعدام ذوات والمقولات هي مقولات ذوات وامور وجودية والاعدام لا حصة لها من الوجود والحقيقة وانما وجودها في موضوعها وجود بالعرض كما تبين فان دخلت في المقولة دخلت بالعرض والدخول في المقولة بالعرض دخول النوع في المقولة لان النوع يدخل في جنسه بالذات واذا لم يكن وقوع المقولة على الشيء وقوع الجنس لم يكن جنسا له واذا لم يكن جنسا لم يكن مقولة بالقياس اليه حتى يشمله شمول المقولة لما تحتها من الانواع فالاعدام لا تدخل في هذه المقولات واما ما قيل في الشمال والجنوب وفي التعدي فينبغي ان يعلم اولا ان ظنون هؤلاء المخلفين بان الشيء يدخل في مقولات شتى ظنون فاسدة وذلك لان لكل شيء ماهية هو بها هو واحدة وان كانت له اعراض شتى ويستحيل ان يكون الذات والماهية الواحدة من حيث هي تلك الذات والماهية تدخل في مقولة ما وهي في مقولة اخرى ليست هي لانها ان تقومت في ذاتها بانها جوهر امتنع ان يتقوم بانها ليست بجوهر فان دخلت في مقولة بذاتها ودخلت في اخرى بالعرض فلم يدخل في الاخرى دخول النوع في الجنس لان الامر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جنسا له وما لا يكون جنسا للشيء لا يكون مقولة يشمله وقد يغلط في هذا الباب شيء واحد وهو ما للقائل ان يقول ان الجسم بما هو جسم حقيقة ذات وبما هو ابيض حقيقة ذات لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم وان كان الجسم جزءا منه وكان معنى الابيض انه جسم ابيض وكان لازما لجزء منها ان كان ان الابيض ليس جسما ابيض بل شيئا هو ابيض لكن يلزم ان يكون ذلك الشيء جسما فيجوز ان يكون لهذا الذي هو جزء اولا مقولة يقال على ذاته واما الابيض فهو شيء غيره وان قارنه وله حقيقة ذات غير حقيقة ذاته وليست المقارنة موجبة ان لا يتغاير الذوات فيجب اذن ان يكون للابيض بما هو ابيض مقولة تخصه ويكون ذاتية له وهذا الشك ينحل من وجوه ثلاثة احدها انه يجب ان يعلم انه ليس كل معنى قرن بمعنى يوجب ان يجعل له ذاتا احدية يصلح ان يجعل مستحقة لوقوعه في جنس مفرد او لحصوله جنسا مفردا فان كان هذا غير مسلم لم يلزم ما ذهب اليه المتشكك ومما يتضح به ان هذا غير مسلم وجهان احدهما انه لو كان هذا حقا لكان الانسان مع البياض بل الانسان مع الفلاحة مستحقا ان يكون ذاتا متحدة وهي كلية ويجب لها ان يكون نوعا يجب له ان يصير الانسان جنسا والثاني انه لو كان هذا حقا كان يكون الجوهر ماخوذا مع كل مقولة مقولة تحدث على حدة غير المقولات الاخر لانه كان ذلك لا يقال عليه شيء من المقولات التسع قولا بالتواطؤ فان ذلك ما كان يكون كيفية ولا يحد بحدها وان كان يكون مكيفا ولا كمية ولا يحد بحدها وان كان يكون ذا كم وكما فان الذات اذا حصلت بالفعل فما يلحقها لا يحدث لها نوعية مخصوصة ولا جنسية مخصوصة لان ماهيتها الذاتية تكون واحدة مستقرة ولا تتغير لها ماهيات اخرى بالنسب والاضافات العرضية واما الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة الاول فهو انا ان وضعنا ان مجموع جوهر وكيفية يستحق ان يكون واقعا في مقولة فليس بصحيح ما قالوه من ان الابيض من حيث هو ذو بياض فهو من مقولة الكيف فان الكيف ان عني به ذو كيف فليس البياض في هذه المقولة وذلك لانها كيفية لا ذات كيفية وان عني بها الكيفية فليس المكيف بالبياض وهو الابيض داخلا في هذه المقولة دخول ما يدخل في المقولة اذ لا يحد المكيف الابيض محدودا بالكيفية والبياض واما الثالث فان المكيف وان كان له من حيث هو مكيف حقيقة وحدانية فلا يحتاج الى ان يقع في غير مقولة الجوهر فان الشيء الذي هو المكيف قابل لرسم الجوهر اذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسم وكيف ان كان يصح لها اتحاد حقيقي فانها من حيث هي واحدة موجودة لا في موضوع وليس يمنع كون الجسم الذي هو جزء الجملة من مقولة الجوهر او موجودا لا في موضوع ان لا يكون المجموع كذلك ولا يجب ان يكون الجزء الثاني وهو الشكل كذلك

فلا يمتنع ان يكون جزء الشيء يدخل في المقولة التي يدخل فيها الشيء وكيف ومن المشهور ان اجزاء الجواهر جواهر ومن المتيقن به ان الخمسة جزء العشرة وهي من العدد كالعشرة والخمسة جزء الستة وهي والستة عدد ولا يجب ايضا ذلك ضرورة فان الجزء الثاني من الستة اعني الواحد ليس بعدد وكذلك ان ذكا الحبشية لانه للابيض فليس يمتنع ترك الالتفات اليها ان يحمل جنسها على ملزومها حمل مقوم غير لازم فيكون الابيض وهو شيء ذو بياض مقوما له لانه موجود لا محالة لا في موضوع ● لكن لقائل ان يقول ان هذا يكون لازما له ولا يكون مقوما لماهيته لانا لا نمنع ان يكون الشيء ذو البياض ليس بجوهر بل هو عرض وان يكون العرض قد يعرض للعرض وقد اتفقنا فيما سلف على انه اذا كان كذلك فهو غير مقوم بل ربما كان لازما واذا كان ما عرض ذكره ليس مقوما للشيء بل هو لازم لماهيته لم يكن جنسا فلا يكون الجوهرية جنسا للشيء ذي البياض كما لم يكن الجسم ● فان قال القائل هذا وقال الحق فالمعتمد في جوابه انه ليس يجب ان يكون لكل شيء جنس ومقولة بل انما يكون له وجود محصل نوعي ويتأكد في بعض ذاته انه شيء آخر واذا شئنا ان نعلم ان يكون الشيء ذا بياض ليس يؤدي الى اتحاد فلننظر هل كون الشيء ذا بياض يجعل الشيء محصلا موجودا بالفعل فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان فيجد الشيء انما يحصل شيئا بان يصير جسما او كيفية او شيئا آخر فحينئذ يلزمه او يعرض له انه ذو بياض ولولا انضياف الجسمية اليه لما تحصل ● لكن لقائل ان يقول ان العشرة ايضا انما تحصل عشرة بانضياف خمسة الى الخمسة وليس ذلك ايجادا حقيقيا ومع ذلك يجعله نوعا ويكون الخمسة قد تقوم العشرية ● فنقول ان كلامنا في اجتماع ما يجري مجرى الجنس الى ما يجري مجرى الفصل حتى يتحد طبيعة وبالجملة في جميع المحمولات وليست الخمسة بجنس العشرة ولا الاخرى بفصل لها ولا حصول العشرة بان يجمع هذا الجمع وان كان يلزمه هذا الجمع ولا العشرة خمستان بل عشرة واحدة وانما العشرة عشرة واحدة لا بالالتفات الى هذه التفاريق بل من جهة اخرى ونستعمل هذا بالجمع في صناعة اخرى وانما كلامنا في النحو من الجمع الذي بين الشيء وبين ذي البياض وحكمنا انه لا يوجب الاتحاد الحقيقي فيه ولذلك نقول ان الخمسة والخمسة لا توجبان الوحدة بل هناك اعتبار لغير يعرفه ارباب صناعة اشرف من هذه الصناعة هي الموجبة للوحدة بل نقول ان الحيوان والناطق من حيث هذا عام وذلك مميز فليس يوجب اجتماعهما اتحادا بل انما يوجبه شرط زائد على ذلك الاجتماع ومما يجب ان يقال في هذا الموضع ان كل واحد من مقولات الاعراض قد يقال المفرد كالكمية ويقال المؤلف كتأليفه على وجهين ● احدهما مع الجوهر كالابيض جوهر ولون وجوهر ومقدار ● والآخر مطلقا غير معين الموضوع وهو المفهوم من الاسماء المشتقة كقولنا ابيض فان المفهوم منه شيء ذو بياض لا يدل انه جوهر او عرض اي من اللفظ بل يلزم ذلك من المعنى لزوما وكذلك ذو ذراعين والجنس بالحقيقة هو الاول وسيقال في هذا زيادة قول من بعد

## فصل في تعريف حال عدد المقولات

فصل في تعريف حال عدد المقولات

قد بقي مما يتصل بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه المقولات وانه اذ لم يكن حصرها في عدد اقل فليس يمكن بسطها الى عدد اكثر وهذا شيء يحاوله جمهور المنطقيين وما ارى انه في بحوث الوفاء فان السبيل في تصحيح ذلك مما يحوج الى انحاء ثلاثة من النظر ● احدها ان نبين انه ولا واحد من هذه المقولات لا يقال على ما تحته قول الجنس وهذا يحوج الى ان نبين انها على ما تحتها ليس على سبيل الاتفاق في الاسم وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف بالتقدم والتأخر فيكون على سبيل التشكيك ولا ايضا على سبيل قول اللوازم التي يقال على ما تحتها بالسوية من غير اختلاف ولكن لا يكون من المقومات بل يكون من اللوازم والامور الاضافية التي لا تتقوم بها ماهية شيء فاذا اثبتوا ان حمل المقولة على ما جعلوه انواعا لها حمل بمعنى واحد مقوم لماهية تلك الانواع وليس على سبيل احد الوجوه المستثناة كان كل واحد منها جنسا بالحقيقة لما جعل نوعا له فلم يكن نسبة واحد منها الى ما جعل نوعا له نسبة العرض الى التسعة او نسبة الموجود الى العشرة او نسبة النسبة الى عدة منها كالاين ومتى والجدة والفعل والانفعال الخ فان كانت الكيفية مثلا ليست تقع على الاشياء المجعولة انواعا لها على شرائط وقوع الجنس ولكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم وان كانت بمعنى واحد لم يكن جنسا لما تحتها بل ان كان حملها على ما تحتها على ما هو اخص مما تحتها حمل مقوم صار كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الاعلى وكان مثلا الجنس الواحد منها هو الذي يسمى كيفية انفعالية وانفعالات والجنس الآخر مثلا الملكات

والحالات



والحالات وكانت الكيفية مقولة على هذه لا على سبيل قول الجنس بل على سبيل اللوازم وكان عدد الاجناس التي هي بالحقيقة اجناس عالية فوق العدد المذكور وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشتغل به احد من سلف ● والوجه الثاني ان نبين ان لا جنس خارجا عن هذه المذكورة بقسمة الموجود الى ان ينتهي القسمة المحصلة الى هذه وان نشرع في امر التقويم للذات وهو ايضا ما لم يبلغنا عنهم فيه شيء تحقيقي وسنورد ما قالوا من بعد ● والثالث من بعد ان ما ان نبين بوجه آخر غير القسمة بيانا انه يستحيل ان يكون جنس غير هذه الاجناس ان كان الى مثل ذلك سبيل وما عندي انهم عملوا شيئا يعتد به في ذلك ونحن الآن فنذكر واحدا من انحاء القسمة المشهورة فيه ليتأمل حاله ثم نتكلف قسمة تقرب الى هذا الغرض السبيل من غير ان نضمن موافاة الحقيقة بما فيه ● فاما القسمة المشهورة فمنها ما قاله بعضهم ان الجوهر واحد من المقولات لا شك فيه فاذا قسمنا التسعة التي هي الاعراض الى نسبتها تمت المقولات العشرة فقال ان العرض اما ان يكون مستقرا في موضوع غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ولا محتاج الى النسبة الى امر خارج وهو اقسام ثلاثة ● كمية ● وكيفية ● ووضع ● واما ان يكون واردا عليه من خارج بحيث لا يكون له فيه حاجة الى امر نسبة من نفسه بل الكيفية وجوده من خارج يستند اليه وهو اقسام ثلاثة ● الاين ● ومتى ● وله ● واما ان يكون هناك امر ما بينه وبين شيء خارج وليس من خارج فقط فهو اقسام ثلاثة ● المضاف ● والفعل ● والانفعال ● ثم لتكرر هذه الثلاثة وقوم يذكرها اجراء على العادة التي جرت من استعمال الخطابة في بعض مسائل الفلسفة حيث يقولون في تقريظ الثلاثية ان الثلاثية عدد تام ولذلك لا يقال الكل وجميع الا للثلاثة والتسابيح ثلاثة ● والحركات ثلاثة والاقطار ثلاثة وما اشبه ذلك فهذا ما قالوه وقد علمنا ان هذا شيء على سبيل تقريب غير قريب ولكنه يمكن ان يدعم هذا المأخذ ويؤكد تعليلا بان يقال ان كل عرض فلا يخلو اما ان يحوج تصوره الى تصور شيء خارج عن الموضوع له او لا يحوج الى ذلك والذي لا يحوج الى ذلك على اقسام ثلاثة اما ان يكون وانه يحوج الى ذلك فقد يحوج الى وقوع نسبة في اشياء هي فيه ليست خارجة عنه واما ان لا يحوج الى ذلك البتة فان كان محوجا فهذه الحاجة تجعل الموضوع منقسما بوجه ما حتى يكون له اجزاء لبعضها عند بعض حال متغايرة في النسبة وذلك هو مقولة الوضع اذ هو نسبة لاجزاء الجسم بعضها الى بعض ان كل واحد منها اين هو من الكل فان هذه هي الاختلافات التي تعرض لها بالذات من حيث هي اجزاء منقسم والذي يكون باعراض اخرى كالوان ودوائر فانها لا تكون الا بعد ذلك وتكون بعد النسبة القاسمة الحاصلة بينها بما هي اجزاء قد قسم بها الشيء بل يكون ذلك الاختلاف بغيرية يصير بها كل واحد منها كالآخر في عارض ولا يصير الكل بها ماهية ولهذه بعينها وليس عرضنا الا في حال يكون الكل بسبب نسب الاجزاء بعضها الى بعض في امر ما يكون ذلك حالا واحدة للكل فشبه ان يكون هذا هو الوضع للكل والاضافة للاجزاء واما اذا لم يكن تصوره ذلك محوجا الى نسبة تقع فيه فاما ان يكون امر اللذات يجعل الجوهر بحيث يصلح من جهته ان يمكن عده او تحديده يفرض فيه عدد متصلا او منفصلا وهذا هو الكمية واما ان لا يكون كذلك فيكون هيئة حاصلة في الجسم لا يحوج تصورها الى ان يجعل الجسم نسبة الى شيء بقوة او فعل البتة حتى يصح تصوره فهذا يسمى كيفية فاما الوضع فيوجب نسبة ما لاجزاء الجسم بالقوة او الفعل بعضها الى بعض ● واما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل الى الجزء او الاجزاء بالقوة ويشتركان اعني الوضع والكمية في انهما يشيران الى قسمة وكثرة بوجه من الوجوه حتى يصح تصورهما فكل هيئة لا توجب قسمة بوجه من الوجوه في تصوره ولا يوجب في ذلك نسبة الى خارج فهو كيفية فبين اذن ان هذا القسم على وجوه ثلاثة واما الذي يوجب نسبة الى الخارج فاما ان يوجب نسبة تجعل الماهية مقولة بالقياس الى المنسوب اليه ويكون هناك انعكاس متشابه في معنى النسبة وهذا هو الاضافة ● واما ان يكون النسبة لا يوجب ذلك فحينئذ اما ان يكون الى الجواهر او يكون الى الاعراض واما الجواهر فانها لا في انفسها لا يستحق ان يجعل لها او اليها نسبة بل انما يستحق لامور واحوال فيها تختص بها فاذن المعتبر ما يكون الى الاعراض فتلك الاعراض اما ان يكون من اعراض النسبة او من غير اعراض النسبة واما النسبة الى اعراض هي نسبة فهي من الامور التي يتسلسل الى غير النهاية ومع ذلك فان النسبة الى النسبة يؤدي في آخرها الى نسبة الى الشيء الاخير الذي اليه النسبة ويستقر عند اول غير منسوب والا ذهب الى غير النهاية فتكون النسبة الحقيقية الاخيرة انما هي الى الاعراض

التي لا نسبة فيها فتكون اما الى الكمية واما الى الكيفية واما الى الوضع والاشياء لا تنسب الى الجهات كيف اتفق بل يجب ان تنسب اليها ان تنسب الى كمية بجعل جوهرا ذا كم مقدر لجوهر آخر وانما يقدره بمقداره او بمقدار حاله ولا يكون حال من احوال الجسم مقدارا في مقدار الجسم غير مقدار الجسم بل يجب ان يكون مثله مقدارا غير قار فيكون حاله غير قارة وكل حالة غير قارة تسمى حركة فتكون اذن هذه النسبة لما يقدر بغيره لوجوده في جسم آخر بحال وهو ان يكون يحويه او يحتوي فيه وهذا هو الحاوي او بمقدار الحال التي ما وضعنا وهذا هو الزمان فاذن النسبة الى الكم لا يخلو اما ان يكون نسبة الى الحاوي والى الزمان والنسبة الى الحاوي والى الزمان ⊙ والنسبة الى الحاوي اما ان يكون نسبة الى حاو لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه وهو الاين وهو اما نسبة الى مكان اول او مكان ثان واما نسبة الى حاو لازم عند النقلة وهذا كما يذهب اليه بعض المحصلين مقولة الجدة فكما تبين ان انواع المقولات التي تنبعث من النسبة الى الكم هي اما اين واما متى واما الجدة واما النسبة الى الكيفية فينبغي ان نعلم انه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوبا الى الجوهر بل كيفية تكون في هذا من ذاك او من ذاك في هذا فاذا كانت الكيفية من احد الجوهرين في الآخر فحال الذي تكون فيه الكيفية من هذين هو مقولة ان ينفعل وحال الذي تكون منه الكيفية هو مقولة ان يفعل فهذا ضرب من التقريب متكلف لا اضمن صحته ومجاوزته لامتحان القانون الا انه اقرب ما حضرني في هذا الوقت ويمكن ان يراد فيه وجوه اخرى وبتكلف ولو رايت في ذلك فاتية او جهة حقيقية لتوجبت ان اقسم قسمة غير هذه يكون اقرب من هذا ولكن التقريب والاقرب اذا لم يبلغا الحق نفسه فهما بعيدان (الاقرب ظ) فهذا القدر يكفينا في تعريفنا احوال هذه العشرة فهذه الالفاظ العشرة ومعانيها هي التي تكون اجزاء لما يؤلف وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون لفظا مؤلفا بحسب استعمال اهل المنطق فان عبد الله وعبد الرحمن وتأبط شرا وامثال هذه الالفاظ وان كانت مؤلفة بحسب اللغة فانها لا تعد في المؤلفات بحسب نظر المنطق اذ كان لا يراد ان يدل باجزائها حيث جعلت القابا واسماء شخصية على معنى اصلا وان كان قد يتفق ان يدل بها على معنى في موضع آخر وربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف وهو بحسب نظر المنطقي مؤلف كقول القائل اعيش وتعيش فان همزة اعيش وتاء تعيش يدلان دلالة اللفظ المفرد الدال على معنى مفرد ⊙ واما يعيش بالياء فانه ليس في عداد المؤلفات لان الياء فيه تدل على نسبة الى موضوع غايب فقط فليس فيه الا مجرد الدلالة التي للكلمة اعني الدلالة على موضوع غير معين واما حيث يقول اعيش وتعيش بالهمزة والتاء فهناك تعيين للموضوع وذلك زيادة دلالة على ما للكلمة وستستقصي القول في هذا بعد وهذه العشرة هي التي منها توجد اجزاء الالفاظ المؤلفة التي تسمى اقوالا وبعض ما يؤلف من معاني هذه تكون قضية وخبرا وهو الذي يصلح ان يصدق او يكذب كقولنا الانسان حيوان وبعض ذلك ليس قضية وخبرا وهو الذي لا يصلح لذلك كقولنا زيد الاسكاف وكالتركيب الذي يكون للحدود والرسوم وهو ان تكون الالفاظ التي تتألف تأليف بعضها الى بعض على سبيل زيادة تعريف وتخصيص للمعنى المتقدم على انه هو وهو الذي يصلح فيه استعمال الذي نحو قولنا الحيوان الناطق المايت فان ذلك كقولنا الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المايت وكالتركيب الذي هو في الدعاء والمسألة والامر والنهي والنداء واشياء اخرى تعد في مواضع اخرى تاما هذه الالفاظ المفردة فانها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ولا معانيها اذا حصلت في النفس تكون صدقا ولا كذبا الصدق والكذب الذي في المعاني بل اذا ألفت هذه الالفاظ على وجه من التأليف مخصوص دلت على معنى صادق او معنى كاذب ومعانيها اذا الفت في الذهن كانت صادقة ان طابقت الوجود او كاذبة ان لم تطابقه فهذه وان لم تكن صادقة ولا كاذبة فهي اجزاء الصادقة والكاذبة ⊙

بسم الله الرحمن الرحيم ⊙ الحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد وآله اجمعين

## المقالة الثالثة اربعة فصول فصل في الجواهر الاولى والثانية والثالثة في الجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية في الجوهرية

فلنتكلم الآن في مقولة الجوهر فنقول ان لفظة الجوهر ان اريد اطلاقها على الاجسام وحدها امكن ان يقال على التواطؤ قول الجنس واما على معنى اعم من الجوهر فانما يقع بالاتفاق والتشكيك وقوع الوجود وذلك لان الهيولى والصورة اقدم في معنى الجوهرية من المركب

المقالة الثالثة اربعة فصول فصل في الجواهر الاول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية في الجوهرية

والمفارق



والمفارق الذي هو سبب لوجودهما وقوام احدهما بالآخر هو اقدم من جميع ذلك وان المبادي لا تقع مع ذوات المبادي في مقولة واحدة ومع ذلك فقد اعترفوا بان كونها موجودة لا في موضوع امر يشترك فيه جميعها وان كان الوجود لا في موضوع لبعضها قبل بعض وقالوا ان الوجود اذا كان يقال على هذه بالتقدم والتأخر فليس لا في موضوع به من بعد وهو معنى سلبي ليس يجعل الوجود فيها على مرتبة واحدة ⊙ فنقول ولا ان من هذه الجهات لا يلزم ان لا يكون مقولة الجوهر جنسا لما هو جسم ولما هو غير جسم اما حال التقدم والتأخر وحال مشاركة المبادي لذوات المبادي في الجنس وغير مشاركتها فامر قد سلف التبيان ووضح فان الاجسام ايضا التي لا تشك في اشتراك جميعها في جنس الجسم ليست سواء في المرتبة بل بعض الاجسام اقدم من بعض واما حديث الوجود الماخوذ في رسم الجوهر وانه لا محالة واقع على بعضها قبل بعض فهو شك يحقه ان يحل ⊙ فنقول ان قولنا ان الجوهر هو الموجود لا في موضوع لسنا نعني بالموجود فيه حال الموجود من حيث هو موجود لما نوضحه عن قريب ولو كان كذلك لاستحال ان نجعل الكليات جواهر وذلك لانها لا وجود لها في الاعيان البتة وانما وجودها في النفس كوجود شيء في موضوع ولو عني بالموجود ذلك وهو الموجود في الاعيان لكان الامر بالحقيقة على ما يذهبون اليه وكان بعضها قبل بعض فيه بل يعنون بالموجود لا في موضوع المعنى والماهية التي يلزمها في الاعيان اذا وجدت ان يكون وجودها لا في موضوع مثل ما يقال فيما حكاه من شانه عند التعجب ان يضحك واذا شيئا ان نظهر لك الفرق بين الامرين وان احدهما معنى الجوهر والآخر ليس كذلك فتامل شخصا ما كزيد اذا غاب عنك ونوعا ما من الجواهر مع امكان انصرامه من العالم لو كان عندك انصرامه ممكنا او نوعا مما يشك في وجوده فانك تعلم انه ماهية اذا كانت موجودة في الاعيان كانت لا في موضوع وتعلم ان هذا المعنى هو المقوم الاول لحقيقته كما تعلم انه جوهر ولا تعلم انه هل هو موجود في الاعيان بالفعل لا في موضوع بل ربما كان عندك معدوما فقد بان ان الوجود بالفعل في الاعيان لا في موضوع ليس مقوما لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر بل هو امر يلحق لحوق الموجود الذي هو لاحق لماهية الاشياء كما علمت فليس هذا جنسا بل الاول ولذلك اذا كان شيء ماهيته هي الوجود وكان منزها عن الموضوع لم يكن في جنس ولا يشارك الجواهر بمعنى انها اشياء ومعان انما يلحقها الوجود اذ لحق بهذه الصفة بل لا يوجد امر مقوم لذاتي الشيء ولنوعيات الجواهر المشتركة فان ما هو ذاتي لذاتي الشيء فنظيره عرضي لهذه كالوجود الحاصل كيف كان وما هو ذاتي لهذه النوعيات من مفهوم معنى الجوهرية غير مقول على ذلك فانه ليس هناك ماهية غير الوجود فيلحقه الوجود فقد عرفت حقيقة كون الجوهر بصفة انه موجود لا في موضوع وعرفت ان كون الجوهر بهذه الصفة امر لا تقدم فيه ولا تأخر وان كان حصول الوجود الذي هذا الاعتبار مقيس اليه واقعا بتقدم وتأخر كما ان المعنى الذي يقال به للانسان انه ناطق لا تقدم فيه ولا تأخر ولا اشتداد ولا ضعف واما التمييز بالفعل الذي يلحق ذلك فالذي بالفعل قوة او ملكة وعلى غيره من الامور ففيه اختلاف واما الدليل على ان حقيقة الجوهرية التي وضعناها لا تقدم فيها ولا تأخر انك لا يمكنك ان تقول ان كون الصورة في نفسها هي ماهية اذا وجدت في الاعيان لم تحتج الى موضوع ولم يوجد فيه هو قبل كون المركب كذلك وان هذه الحقيقة للمركب في انهما كون بهذه الصفة متعلق بكون الصورة على هذه الصفة كما تقول ان وجود الصورة على ما هي عليه من كونها لا في موضوع قبل وجود المركب اذ وجودها قبل وجوده ووجوده متعلق بوجودها وذلك الوجود لها هو الوجود لا في موضوع فاذن هذا غير موجب ان لا يكون الجوهر جنسا وهذا هو معنى ان الجوهر ثم بعد هذا شكوك خاصية يجب ان يترك لكتاب اللواحق بل نقول ان الجوهر اما بسيط واما مركب اعني من الاشياء التي منها تركب الجوهر اعني المادة والصورة ⊙ والبسيط اما ان يكون غير داخل في تقويم المركب بل هو بري مفارق واما ان يكون داخلا في تقويمه والداخل في تقويمه اما دخول الخشب في وجود الكرسي ويسمى مادة واما دخول شكل الكرسي في الكرسي ويسمى صورة والمادة هي ما لا يكون باعتباره وحده للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة هي ما يصير المركب هو ما هو بالفعل بحصولها وجميع ذلك اما ان يوجد كليا واما ان يوجد جزئيا واذا كان الجوهر انما هو جوهر كما قد سلف لك بماهيته التي يلزمها وجود في الاعيان او في الاذهان ليس من حيث هو موجود في الاعيان والا لكان المفهوم من لفظة الجوهر مشككا لا متواطيا كما قالوا بل انما نعني بالجوهر الشيء الذي هو حق وجود الماهية الخاصية له في الاعيان ان يكون لا في موضوع وجب ان يكون هذه الماهية كالانسان

سبب صح

بالشركة خ

مثال كحقيقتها جوهرا فالانسان مثلا انما هو جوهر لانه انسان لا لانه موجود في الاعيان نحوا من الوجود
واذا كان جوهرا لانه انسان فما لحقه من اللواحق على مثل الشخصية والعموم وايضا مثل الحصول
في الاعيان والتقرر في الذهن فهو امر يلحق جوهرا ولو لحق الجوهر لوازم واعراض لا يبطل معها جوهريته
فيبطل ذاته فيكون قد لحقت غير الجوهر اذ الجوهر قد بطلت ذاته فاذا الاشخاص في الاعيان جواهر والمعقول
الكلي ايضا جوهر اذ يصح عليه انه ماهية حقها في الوجود في الاعيان ان لا يكون في الموضوع ليس لانه معقول
للجوهر فان معقول الجوهر ربما شكك في امره فظن انه علم وعرض بل كونه علما امر عرض لماهيته وهو العرض
واما ماهيته فماهية الجوهر والمشارك للجوهر بماهيته جوهر ولذلك فان حد النوع من حيث هو طبيعة وحد
للجنس ايضا من حيث هو طبيعة محمولان على الاشخاص لا يشك فيها انها جواهر فما شاركها في حدها فهي جواهر
ولو كانت انما هي جواهر لانها موجودة في الاعيان مكتنفة بالاعراض لكانت جوهرية الامور عارضة لماهيتها
اذ صح ان الوجود عارض في هذه الماهيات ولكانت العوارض تجعل ما ليس في نفسه بجوهر جوهرا فيكون
شيء عرض له ان كان جوهرا فتكون الجوهرية عارضة لشيء واذ هذا مستحيل فكليات الجواهر جواهر في
ماهياتها

## فصل في الجوهر الاول والثاني والثالث

لكن الجواهر الاولى هي الشخصيات
والاولى في الامور المشتركة في طبيعة واحدة قد يكون على وجهين فانه اما ان يكون اولا في ذلك المعنى
بعينه كما ان الجوهر اولى في الوجود بالقياس الى العرض واما ان لا يكون في ذلك المعنى اولا ولا آخرا
ولكن يكون اولا بوجه آخر ومعنى آخر فالجواهر الشخصية ليست اولا في حقيقة الجوهرية وان كانت اولى
وفرق بين الاول والاولى فليس كل ما هو اولى بشيء فهو قبله بل قد يكون اولى به اذا كان لو لحق الشيء وكان لا
يكون له اكثر مما لغيره او افعله في الوجود مما لغيره والجزئيات ليست اول في حقيقة الجوهرية اذ تلك
الحقيقة للماهية التي لها ولا يخالف فيها غيرها ولكن الجواهر الشخصية اولى بالجوهرية لانها اولى
من جهة الوجود ومن جهة تقرر الامر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرا وهو الحصول في الاعيان
لا في موضوع ومن جهة الكمال والفضيلة ايضا ومن جهة السبق الى التسمية اما من جهة الوجود فان
الجواهر الكلية من حيث هي كلية بالفعل فهي انما مقولة بالقياس الى الجزئيات بالفعل ومعتبر لها نسبة اليها
ووجودها ذلك ان يكون مقولة بوجه ما على موضوعات فلا بد لها من الموضوعات وليس يحتاج الشخص
في ان يكون شخصا اي غير مقول على معناه قولا وجوديا او وهميا على كثيرة الى ان يكون شيء آخر مقول عليه
وعلى غيره والا لكان من شرط تقرر وجود كل شخص ان يكون معه غيره واذ كل شخص مستغن عن صاحبه
في تقرر وجوده فهو مستغن عن الكلي فان سأل سائل وقال ان الكلي كما انه كلي بالقياس الى الجزئي كذلك
الجزئي انما هو جزئي بالقياس الى الكلي وكما ان ماهية الجزئي من حيث هي ماهية لا تتعلق بالكلي بل من حيث
هو جزئي كذلك ماهية الكلي من حيث هي ماهية لا تتعلق بالجزئي بل تتعلق من حيث هو كلي فالجواب
عن ذلك انه ليس كلامنا ههنا في الكلي والجزئي من حيث هما متضايفان بل نعني بالكلي ما هو مقول على كثيرين
والجزئي ما ليس مقولا على كثيرين بل هو واحد بالعدد كزيد وعمرو من حيث هو جزئي كلية بل من حيث هو
شخص مفرد الذي يقابل الكلي مقابلة غير مقابلة المضاف وهذا لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلي فان قال
قائل ان الشخص بعينه كما لا يتعلق وجوده بان يكون الكلي موجودا فالكلي ايضا لا يتعلق بالشخص بعينه
فنقول ولسنا ايضا نعتبر شخصا بعينه بل نقول ان الطبيعة الشخصية على الاطلاق لا تعلق لها في
الوجود بوجود طبيعة الكلية من حيث هي كلية حتى لا بد من ان يكون لها شركة ⊙ واما الطبيعة الكلية
فهي متعلقة بالشخص لا محالة ⊙ فان قيل ان طبيعة الانسان اقدم من طبيعة زيد ⊙ فنقول انا لم نأخذ
ماهية الجوهر من حيث هي ماهية بل اخذناها من حيث هي ماهية كلية ثم حكمنا هذا الحكم فهذا نحو تقدم
الوجود ⊙ فان قيل انكم اخذتم احدهما من حيث هو مضاف واخذتم الآخر من حيث ليس بمضاف
فنقول ليس لاحد ان يحكم علينا فيما نأخذه اي احد شيئا ثم نقضي عليه بحكم انما يصدق عليه عند ذلك
الاخذ بل المأخوذ اي احد شيئا اذا حكمنا عليه بكاذب فحينئذ لنا ان ينازع وبعد ذلك الفائدة في ذلك
هي ان المنطقي انما ينظر في هذه الاشياء من حيث هي كلية فاذا قايسها بالشخصيات قايسها من حيث
هي موجودة فيجب ان يأخذ المقيس كليا بصورة والمقيس اليه من خارج مفردا كما هو في الوجود فهذا نحو
واما نحو تقدم بحسب استقرار الامر الذي هو المعتبر في جوهرية الجوهر وهو ان الجوهرية هي الماهية التي



من شأنها انا وجدنا ذلا يحتاج الى موضوع والجواهر الاول قد يحصل لها هذا الامر الذي تبين انه الملة
والجواهر الكلية لم يحصل لها ⊙ واما من حيث الكمال والفضيلة فقد ظن قوم انها اذ كانت موضوعا واصولا
لغيرها والموضوع والاصل افضل فهي افضل وهذا كلام جاري فانه غير بين فيه ان الاصل والموضوع يجب
ان يكون افضل بل ربما كان ذو الاصل الذي له الاصل وزيادة فضيلة افضل من الاصل واكمل ولهذا ما كان شيء
افضل من الهيولى ولكن فضيلة هذه الشخصيات هي ان القصد في الطبيعة متوجه الى ان يوجد هذه الاشخاص
والافعال والاحوال التي يجب ان يحصل فانما يحصل منها ولها ⊙ واما من حيث السبق الى التسمية فلانه اول
شيء عرف انه موجود لا في موضوع فهو الاشخاص الجزئية وبالحري ان يكون سابقه الاشياء كلها اذ كانت
موضوعات للكليات انها على سبيل على وموضوعات الاعراض على سبيل في وكان كل شيء وجوده اما ان يكون
مقولا عليها او موجودا فيها وهذه الجواهر الكلية فانها وان كانت ثانية مقولا عليها او موجودا فيها
وهذه الجواهر فانها وان كانت ثانية فان لها فيما بينها تفاوتا فان النوع منها اولى بالجوهرية من الجنس
وذلك لانه اشد تمشيا ذكر الجواهر الاول في ماهيتها لانه يدل عليها دلالة اكثر من دلالة الجنس لانك اذا
سألت ما زيد وعمرو فقلت انسان كان جوابا اتم من جوابك عنه بانه حيوان فهناك لا يكون قد وفيت اللمية
بل يكون للسائل الى معاودة البحث سبيل فكلما هو اشد مشاركة للاول من حيث هو اقرب فهو اقرب اليه
ومن حيث هو يتعقد به وبلحقه فهو اولى بالجوهرية وعلى ان حال الجنس من حيث هو كلي من النوع الذي دونه
كحال النوع من الشخص الذي دونه وكما ان الشخص انما صار متقدما على النوع لانه موضوع للجنس والنوع
فكذلك حال النوع من الجنس وهو بعد الشخص ايضا موضوع للاعراض الكلية فيوجد فيه فان الانسان
موضوع لاعراض كثيرة مثل الماشي وذي الرجلين والغراب الاسود فقياس النوع الى الجنس والى سائر
الامور بعد الشخصيات كقياس الشخص الى النوع وسائر الامور ⊙ لكن لقائل ان يقول ان الحال الذي اوردتم
في الشك الذي ذكر فيه ان الكلي كما انه متعلق بالجزئي كذلك الجزئي متعلق بالكلي بان قلتم ان الشخص غير الجزئي
المضاف الى الكلي من حيث المعنى فهو حل لا يفيد اذا اورد مثل ذلك الشك في النوع فان النوع ليس كالشخص
بل انما هو مقول بالقياس الى الجنس فلا يكون النوع نوعا الا بالقياس الى الجنس اللهم الا ان يعنوا بالنوع
السافل الذي نوعيته بالقياس الى الاشخاص ثم يكون كلامكم مخصصا بالمقايسة بين النوع الاخير
واجناسه ولا يتناول المقايسة التي بين نوع متوسط وجنس على منه فيكون بيانا غير مستوعب لا
موضوعا حيث يكون وضعه اوليا فانكم لا محالة تجعلون نسبة ما هو نوع متوسط الى ما هو جنس
فوقه هذه النسبة ⊙ فنقول انا لسنا ننظر في الانسان ايضا من حيث هو نوع مقول بالقياس
الى الجنس بل نظرنا الاول كان في المقايسة بين الكلي وما ليس بكلي ويشارك الكلي في الماهية والكلي
يقال عليه ونظرنا الآن انما هو في ان الكلي الذي هو جنس من الكليين المشاركين المختلفين بالعموم
والخصوص ما حاله من الكلي المشارك له الاخص منه الذي ليس بجنس فحيث تلك الحال والانسان
ليس يحتاج في ان يكون انسانا كليا الى ان يكون فوقه شيء هو نوعه بل الى ان يكون تحته شيء بل الحيوان
الكلي لا يحتاج في ان يكون حيوانا كليا الى ان يكون فوقه جنس كلي ولا ينعكس واذا كان الانسان من
حيث هو نوع محتاجا الى الجنس وكذلك الحيوان فلسنا ننظر الآن في طبيعة الانسان والحيوان
ولا من حيث هو نوع بل ننظر في طبيعة النوع من حيث هو كلي فقط وليس النظر في طبيعة النوع من حيث هو
كلي هو النظر في طبيعة النوع من حيث هو طبيعة النوع او من حيث هو نوع ⊙ ولقائل ان يقول انكم
لم جعلتم الجواهر العقلية متأخرة عن المحسوسات فيجب ان يكون العقل والمبادي متأخرة عن الاشخاص
المحسوسة ⊙ فنقول في جواب ذلك اولا اما المبادي تعالى فيجب ان تعلم مما سلف انه ليس داخلا في جنس
الجواهر ⊙ واما ثانيا فانه وان كان النوع والجنس جواهر عقلية فليست كل العقليات هي انواع واجناسا
بل في العقليات مفردات قائمة في ذواتها لا تتعلق بموضوع يقال عليها او فيه وهذه المفردات العقلية
اولى بالجوهرية من كل شيء اما من المفردات الجسمانية فلان قوامها اسباب وجودها واما من الكليات
العقلية اذ كان لها فلانها مفردات على النحو الذي ومنا اليه واما من الكليات الحسية الطبيعية
فلانها اولى بالجوهرية منها اعني من المفردات الجسمانية واما المقايسة التي تقدمت منا فلم تكن بين
المحسوسات وهذه الجواهر العقلية بل بين الشخصيات والكليات فان كان في الجواهر العقلية كثرة

الكلي صح

اولى بالجوهرية منها صح

شخصية يعمها نوعية ونوعية يعمها جنسية فالمناسبة بينها هذه المناسبة ويشبه ان يكون
ذلك موجودا في بعضها دون بعض وكذلك الحال في البسائط التي لمحسوساتنا ايضا فان الصور
الشخصية اقدم من الصور النوعية مثلا كصورة هذا الماء وذلك الماء اقدم من صورة الماء
المطلق واذ قد فرغنا من المقايسات التي تجري بين هذه الجواهر عموما فلنعتبر المقايسات التي تجري
بينها خصوصا ● فنقول ان الاشخاص الجزئية وان تفاضلت في امور فانها من حيث هي اشخاص فان
ماهياتها لا تقدم لبعضها على بعض وكذلك الحال في نوعياتها فانه ليس زيد اولى بان يقال عليه طبيعة نوع
من شخص آخر بل ربما كان اولى ببعض الاعراض التي تعرض لجوهريته الشخصية مثلا اذا كان اعلم منه
فهو اولى بالعلم منه وكذلك ليس الانسان النوعي في استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاق
حمل الجنس عليه اولى من الفرس وان كان باعتبار القياس الى الشرف والفضيلة اولى منه والجواهر
بعد الجواهر الاولى في الحقيقة الانواع والاجناس اما الفصول فانها من جهة تجري مجرى
الانواع وقد علمت من هذا ما نعنيه ومن جهة اخرى فان الفصول اما ان نعني بها الصور التي هي
كالنطق وهذه غير محمولة على زيد وعمرو وان كانت جواهر ولا مقايسة بينها وبين الانواع والاشخاص
في اعتبار العموم والخصوص بل باعتبار البساطة والتركيب وهي جواهر صورية لها فيما بين
جزئياتها وكلياتها هذه المقايسة بعينها واذا نسبت الى المركبات من حيث هي مبادئها كانت
اقدم قدم المبدأ على ذي المبدأ وهي بالقياس الى جزئياتها انواع واجناس وهي ايضا انواع الجواهر
واجناسها وان كانت بالقياس الى شيء آخر فصولا ● واما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية
كالناطق فان مثله وان كان لا يكون الا جوهرا فان معنى الجوهرية كما علمت غير متضمن فيها بل معنى انه
هذا الفصل وليكن الناطق هو انه شيء ذو نطق ثم ليس يكون ذلك الشيء الا جوهرا اي لا يخلو من
لزوم الجوهرية له وهذا امر تحققته فيما سلف لك فبالجملة ان الجواهر هي اشخاص الجواهر وانواعها
واجناسها وفصولها في عدد اجناسها وانواعها على النحو الذي قيل والفصول المجردة التي هي
الصور اذا قيست الى طبائع الانواع المركبة عنها كانت اولى بالجوهرية بسبيل القدمة فلم يكن اولى
بالجوهرية بسبيل الكمال واما المنطقية من الفصول فانها متأخرة في الجوهرية من وجه آخر
لان الجوهرية لازمة لها لا داخلة في مفهومها اذ قد علمنا ان الناطق يجب ان لا يوجد جوهرا او

# فصل في رسوم الجوهر وخواصه

حيوانا ذا نطق بل شيئا ذا نطق فصل في رسوم الجوهر وخواصه والجواهر كلها تشترك
في خاصية متساوية لها وهي انها موجودة لا في موضوع فان الفصول المنطقية ايضا اذا كانت
جواهر وان كانت الاجناس والانواع اولى بذلك من حيث علمت فانها ايضا موجودة لا في موضوع اذ
كانت تعطي شخصياتها اسمائها والتي يقال في موضوع قريبا وافقت في الاسم فقط وليس شيء من
الجواهر في موضوع ولا شيء مما هو في موضوع فهو جوهر وليست اذا كانت اجزاء الجواهر في الكليات
التي هي المركبات وجزئياتها في الكليات يجب من ذلك ان يكون في موضوع فقد علمت ان الوجود في
الموضوع بخلاف وجود الاجزاء في الكليات والجزئيات في الكليات فلا يلتفت الى ما يقال من
ان الصور والفصول الغير المنطقية انما هي من مقولة الجوهر بحسب اعتبار كونها جزءا للجوهر
وانها بالقياس الى موادها اعراض ومن مقولة الكيف فقد علمت انه لا يقع شيء في مقولتين بالذات
وعلمت ان هذه ايضا ليست بالقياس الى موادها باعراض وان الكيفية يقال عليها وعلى بعض المقولات
باشتراك الاسم لا كقول الجنس فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية تشترك في هذه الخاصية
اذ هي ايضا جواهر والفصول المنطقية يشارك الجواهر الثانية في انها مقولة بالقياس الى اشخاص
الجواهر قول المقول على موضوع فهذه الخاصية اعني الكون لا في الموضوع اما بالقياس الى الجوهر
المطلق فخاصية متساوية منعكسة واما بالقياس الى الجواهر الحقيقية التي هي الاشخاص و
الانواع والاجناس فانها اعم وههنا خواص اخرى منها ما يرى في المشهور انه خاصة لكل جوهر
وليس كذلك بل لبعض الجواهر فهي من الخواص التي تخص الخصوص ولا تعم وهذه الخاصية هي ان
الجوهر مقصود اليه بالاشارة فان الاشارة هي دلالة حسية او عقلية الى شيء بعينه لا تشركه
فيها شيء غيره لو كان من نوعه والاعراض لا تعرض لها هذه الاشارة الا بالعرض لانها انما تصير
متميزة متكثرة بالجواهر التي لها وكل واحد منها يصير واحدا متعينا لتعين موضوعه هذه الاشارة الحسية
المعينة لموضوع اشارتنا وللجواهر ذوات التحيز بالحيز ● واما الاشارة المشهودة بانها عقلية
فانها تتناول الاعراض ايضا ولكن تناولها من حيث معانيها لم تكن الاشارة التي سميناها لان
معانيها صالحة للشركة وتناولها وهي بحيث لا تشترك فيها وهذا هو الذي يجب ان يخص باسم
الاشارة فلا يمكن العقل ذلك الا وقد خصصها بموضوعات عقلية مختلفة تكثرت بها الاعراض وهي
متكثرة بذواتها قبل تكثر تلك الاعراض ومتكثرة لا بسبب كثرتها قبل تكثر تلك الاعراض كما ان لها اليها نسبة
فلنا استعملها في موضعه فتكون الاشارة العقلية بهذا المعنى لا تتناول ايضا الاعراض العقلية
ان كانت موجودة تناولا بالقصد الاول فالمقصود اليه بالاشارة اي بالقصد الاول بالاشارة
هو الجواهر دون الاعراض ولا مناقشة في ان يجعل الاشارة المذكورة حسية فتكون الجواهر الحسية
فقط او يجعل اعم منها تشتمل على الاشارتين وان لم يكن ذلك بالتواطؤ فان كثيرا من الرسوم والحدود
المذكورة لهذه الاشياء سبيلها هذا السبيل لكن هذه خاصية الجواهر الاولى دون الثانية فانه
لا اشارة الى الكليات اذ لا تعين فيها ولا يظن انا اذا اشرنا الى زيد فقد اشرنا الى الانسان ففرق
بين زيد والانسان وان كان الانسان محمولا على زيد ولولا الفرق لكان زيد محمولا على زيد فقط كما
كل انسان زيدا نعم الانسان وسائر الكليات لا يدل على مشار اليه بل على اي واحد اتفق من المشار اليه
فيها اعني الجواهر الثانية ما يعطيها مع ذلك اينية يتفرد بها كالنوعيات ومنها ما لا يعطيها مع ذلك
اينية يتفرد بها كالجوهر الذي هو جنس الاجناس لا ان يجعل الانفراد ليس بالقياس الى المشار اليه
في الجنس بل بالقياس الى الوجود وهذه الجواهر الثانية اذا افادت اينية افادتها اينية ذاتية وهذا
افراد جملة بالذات غير معتبر انها تحت عام يعمها او ليست فلذلك ليست تلك الاينية اينية الفصل فان
افراد اينية الفصل افراد تحت الجنس وهذا الطريق من الافراد لا يقال على النوع الا بالعرض من وجه
كما علمت اعني بقولي بالعرض ما لا يكون للشيء لما هو بل بسبب غيره ولست اعني بقولي بالعرض ان طبيعته
لا يفرد بالحقيقة بل الانسانية يفرد ولكن انما يفرد لان فيها مفردا هو الاول فيه والجواهر الكلية تدل
على اي من وجهين ● احدهما انها لا تدل على هذا المشار اليه بعينه بل على اي واحد كان والثاني انها يفرد
افراد كجوهر بالذات وهذه الخاصية المنسوبة الى الاشارة خاصية الجوهر على سبيل انها لا توجد في غير
الجوهر وان كانت لا توجد بجميع الجواهر فيكون وجه تخصيصها بالجوهر بان يقال ان الجوهر من المقولات
هو المقولة التي توجد في الامور التي تشتمل عليها هذا الشرط كما يقال الكمية خاصية لكن لا على ان
جميع اجزائها الكمية بل على ان بعض اجزائها الكمية ولا كذلك المدينة والجوهر خاصية تعم جميع انواعه لكن
ليست خاصية الجوهر بالقياس الى كل عرض بل بالقياس الى بعض الاعراض وهو انه لا ضد له اذ كل موضوع
له والضد الذي الكلام فيه هاهنا فهو امر مشارك لما هو ضده في الموضوع وهما ذاتان يتعاقبان عليه ويستحيل
اجتماعهما فيه واما ان عنى بالضد كل مشارك في محل كان مادة او موضوعا كان القول في هذا الباب
قولا آخر ولم يبعد ان يكون للجواهر الصورية ضد وليس على المنطقي ان يحاول ابانة هذه الاشياء بالتحقيق
فلن يفي بها وسعه بل اكثر ما يحتمله هو ان تعرف ذلك بالاستقراء وحجج مأخوذة من المشهورات وان زال
عنه شكوك تعرض له من امثلة مستقراة نقضا انما احتاج في ضده ما والتفت اليه من الشكوك كان نجانة كما
ذوات الماء لا يوجب اعتقاد ان هذا صادق والاستقراء بين انه لا ضد للانسان والفرس ● ولذا الجسم
الحار والجسم البارد فليسا يتضادان بذاتيهما بل بالعرض اذ المتضادان فيهما هما الحرارة والبرودة وهذه
الخاصية يشاركها فيها مقولات اخرى فانه لا ضد ايضا للكمية فان تشكك متشكك واورد الصغير
والكبير مناقضة لهذا الرأي فالى ان نحل ذلك ونبطل فعليه ان يتأمل ليعلم ان الاربعة والثلاثة والخمسة
ليس لها اضداد اذ ليس شيء من العدد اولى بان يجعل في غاية المخالفة لها فيكون ضدا الا وهناك ما هو
ابعد واشد مخالفة منه فاذا علم ان لا ضد للثلاثة ولا للاربعة بهذا القدر من البيان وجد الجوهر
مشاركا في انه لا ضد له وهو انواع ذكرناها من الكمية وان كان مثلا من الكمية ما له ضد وهو الكثرة
والقلة اذ كانتا كميتين وكانتا متضادتين وان العرض يرتفع مع تسليم وجود التضاد في الكبير والصغير
والكثرة والقلة فلا فائدة هاهنا في الاشتغال ببيان ان الكثرة والقلة والكبير والصغير ليست كميات

ولا مضادات ايضا من الكمية وان شاركت الجوهر في هذا فان فيها من المقولات الاخرى لا تشاركه فان اكثر الكيفيات لها اضداد وان كان بعضها ايضا لا ضد له وتتبع هذه الخاصية خاصية اخرى وهو ان الجوهر ايضا لا يقبل الاشد والاضعف فان المشتد يشتد عن حالة هي ضد الحالة التي يشتد اليها فلا يزال يخرج يسيرا يسيرا عن حالة الضعف متوجها الى حالة القوة او عن حالة القوة متوجها الى حالة الضعف والحالتان متقابلتان متضادتان لا يجتمعان فان كانتا اعراضا كان الاشتداد والضعف في الاعراض وهذا مما يكون وان كانتا جواهر كان في الجواهر ايضا تضاد وقد منع ذلك واذا وضعت الخاصية التي قبل هذه وضعا مطلقا صارت هذه الخاصية موضوعة ايضا فان الاشتداد والتنقص ينتفي مع انتفاء التضاد ثم الضرب من التضاد الذي لم نتشدد في دفعه عن الجواهر فذلك مما لا يحتمل المصير من بعضها الى بعض على سبيل الاشتداد والضعف فليس كل الاضداد يكون الانتقال من بعضها الى بعض على هذه السبيل بل ربما كانت دفعة بل دفع قبول التضاد يرفع التنقص والاشتداد ووضعه لا يوجبه ولا يتبعه وقد ظن ظان ان الاشتداد والتنقص قد يكون لا فيما بين الاضداد مثال ذلك ان الصحة لا اشتداد الحسن ولا احسن وربما كان حسن اكثر من صحة ولا ينبغي ان يلتفت الى ذلك فان الذي ذهب اليه هذا الظان هو نوع من اعتبار الزيادة والنقصان غير الذي ذهبنا اليه ههنا وكما ان الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون منه ما هو اشد وما هو اضعف لسنا نعني بالمقايسة التي تجري بالاولى والاحرى وعمقا فان الجواهر قد قيل ان بعضها اولى بالجوهرية من وجه ولكن انما نعني بحسب المقايسة التي تخصه من طبيعة واحدة وحد واحد فليس شخص من اشخاص الناس في انه انسان الذي هو جوهره باشد من شخص اخر كما قد يكون بياض في انه بياض اشد من بياض ولا ايضا شخص انسان في انه شخص اشد من شخص فرس في انه فرس كما يتوهم ان بياضا في بياضيته اشد من سواد في سواديته وحرارة في حرارتها اشد من برودة في برودتها وكذلك حال الانواع التي في درجة واحدة فانها ليس بعضها اشد في بابه من الاخر اذ فرضنا ان الاجناس انما تحمل عليها بالسوية ومع ذلك فان الجواهر الاولى وان كانت اولى بالجوهرية من الثواني فليست اشد في الجوهرية والاولى غير الاشد فان الاولى تتعلق بوجود الجوهرية والاشد يتعلق بماهية الجوهرية والكم ايضا يشارك الجوهر في هذا كما تبين بعد وقد نعتقد في ظاهر الامر ان اخص الخواص بالجوهر ان ماهيته ماهية اذا تشخصت صلحت للاضداد وكان الجوهر ما الواحد منه بعينه لا الكلي منه قد يقبل الاضداد بتغيره في نفسه ◉ اما الجوهر الكلي فلا يقبل الاضداد لان الكلي يشتمل على كل شخص ولا يتحد فان كل شخص اسود لا ان كل شخص ابيض فان ظن ان العرض الكلي يقبل الضدين ايضا كاللون يكون سوادا وبياضا فليبطل ظنه بانه ليس اللون الذي هو الاسود قابلا اللون الابيض بان ينسلخ السواد عن اللون ويغشاه البياض بل انما يقال في اللون المطلق انه يقبل الضدين بمعنى انه بعض وبعض او بان نفرد الطبيعة اللونية مجردة في الوهم فتقبل في الوهم اي الفصلين شئت وليس كلامنا في مثل ذلك بل كلامنا في القبول الذي في الوجود في القبول الذي يكون لقابل واحد ولو كان اللون الكلي يقبلهما لكان كل لون سوادا وكل لون بياضا ولو كان طبيعة اللون المجرد تقبل ذلك لكانت سوادا وبياضا بل مسودة ومبيضة فلم يكن لون ما سوادا ولون ما بياضا ولكان على التعاقب لا معا وهذه لكانت لا تعم كل جوهر فما كل جوهر بقابل للاضداد فان الجواهر العقلية البسيطة فلا تتغير البتة وما لا يتغير البتة فلا يقبل الاضداد بل انما يقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ولا كل هذه المركبات الجسمانية فان كثيرا من الاجسام السماوية لا يقبل الاضداد وانما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية وهذه الخاصية تساوي ذلك البعض وهي خاصة لا لجزئيات ذلك البعض فقط بل لجميعه فان كلياتها ايضا تحمل عليها ان الواحد منه بالعدد يقبل كذا وكذا وان لم يقبل ذلك كليته بكليته فان كليته موصوف بان الواحد منه بالعدد يقبل ذلك والاشخاص فان الواحد منها يقبل ◉ فان قال قائل انك ان جعلت هذه الخاصية بحيث يعم الكليات لم يعم الجزئيات فان زيدا ليس يقال عليه ان الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات ◉ فالجواب ان هذا حق صحيح وان هذه الخاصية في النظر الاول للطبيعة الجوهر الجسماني المذكور منظورا الى ماهيتها لا انها كلي او انها جزئي ويلحق هذه الخاصية الكلية بسبب

انها تلحق الطبيعة وتلحق المقولات لحوقا على الوجه الذي قيل في بعض الخواص التي تخص ولا تعم موضوعات المخصوص ولكن قد يظن ان من الاعراض ما سبيله هذه السبيل وذلك لان القول قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا والظن قد يكون صادقا ثم يصير كاذبا والسطح يكون ابيض ثم يسود وكشف هذه الشبهة ◉ اما في القول فان القول لا يبقى بعينه للصدق والكذب فالواحد منه بالعدد ليس قابلا للصدق والكذب ◉ واما الظن فانه يبقى فيكون موضعا لهذه الشبهة ◉ فالجواب المشهور عن هذه الشبهة عام في القول والظن وهو ان القول والظن لم يتغير من حال لهما في شيء لكن التغير من حال الى حال انما عرض للامر المحدث عنه والمظنون فيه فكانت الاضداد متعاقبة على ذلك الامر دون القول والظن لكن هذا الجواب على هذا الوجه غير سديد فانه ليس اذا كان الامر يستحيل يجب ان يكون الظن لا يستحيل فان الامر يستحيل استحالة توجب في الظن استحالة وذلك ان الامر يستحيل في انه كان موجودا وكان الظن فيه صادقا انه موجود فاذ صار معدوما وبقي الظن بوجوده فان الظن ايضا يستحيل حين يكذب ذلك الظن الباقي فيه بعد ان كان صادقا فهذا الحل انما يثبت استحالة اخرى وليس يتعرض لان في الاستحالة الاولى وذلك لانه انما يثبت للامر استحالة في وجوده وعدمه فقط وكلامنا في استحالة الصدق والكذب ومعلوم ان كون الظن صادقا معنى في الظن وان كان اضافيا وهذا المعنى قد زال لا عن الامر وحده بل عن الظن فان هذا الوصف وهو انه صادق اي مطابق للموجود كان للظن لا للامر وان زال فانما زال عما كان فيه وليس كل وصف يتغير على الشيء يجب ان يكون مستقرا ثابتا بل المضاف ايضا من جملة الاوصاف والاعراض التي تلحق الاشياء كما قد يقرون به ولا مانع ان يكون تغير امر هو سبب تغير امر آخر كما في الشمس وغيبتها فان ذلك سبب لتغير حال الهواء والارض وكل واحد تغير في نفسه وليس اذا كان الامر قد استحال يجب ان لا يكون قد استحال باستحالة اخرى تابعة لاستحالة الامر لكن ان قيل ان الجواهر يقبل الاضداد بان يستحيل في انفسها في معان تغيرها فان استحالة اولية اي استحالة ليست تتبع استحالة شيء آخر على سبيل المضاف فقط لم يوجد الظن بهذه الصفة وانحلت الشبهة ◉ واما السطح فانه ايضا ليس يستحيل بتغيره في نفسه بل بان الموضوع تغير به فان اعتنينا وعنينا بقولنا يتغير في نفسه انه يكون مستقيما بذاته وحده في ان يكون موضوعا للاضداد يتغير بها بنفسه لا يحتاج في ذلك الى ما يبقيه ويعرضه لذلك التغير خرج السطح والظن والقول عن ان يشاركه بوجه من الوجوه واما المناقشة في ان الاعراض لا تحمل الاعراض وانما [illegible] تعقبها اعراض اضافية وعادة ذوات كم وعرض ما او كيفا يكون ذلك الجوهر بتوسطها فاذ انا لا نرى [illegible] وان كان الجوهر شيئا لا يوجد العرض فليس يجب ان يكون ذلك [illegible] موجود [illegible] الجوهر بتوسطه فان كان التحقق وجود ما معه في الجوهر [illegible] ايضا [illegible] ما يقال عليه ◉ واما تحقيق ذلك فستجيء في العلوم التي [illegible] ان العرض لا يقبل [illegible] ذاته وتغير نفسه شيء الاضداد [illegible]

فصل في ابتداء القول في الكمية

[illegible] الكمية عقيب [illegible] الجوهر [illegible] لما ذكر من مشاركات وقعت في الخواص بين الجوهر والكمية احتجنا الى ذكر الكمية في الجوهر دون الكيفية والمضاف ◉ واما السبعة الاخرى فانها تابعة لهذه الاربع كما ستعلم بعد [illegible] الكمية اعم وجودا من الكيفية واعم وجودا من المضاف [illegible] في وجوده على الامور المفارقة للحركة والمادة دون المقادير [illegible] غريبا عن جوهرها واما انه اعم وجودا من المضاف فلان المضاف غير متقرر في ذاته [illegible] موضوع متقرر والكمية [illegible] فان الكمية المتصلة توجد في جميع الاجسام الطبيعية من غير اختلاف والكيفيات تختلف فيها [illegible] الجواهر [illegible] وهو الجسم والكيفيات [illegible] الجواهر المتنوعة [illegible] الجسمية [illegible] ان يطلب للكيفية خواص وفصول [illegible]

الوسط واول ما يجب ان يبحث عنه من حال الكمية ان امكن وكان البحث يحتمله هو انها جوهر او عرض
فان كانت الكمية هي الجسمية التي تقارن المادة فيقوم الجسم بها جسما فبالحري ان تكون صورة مقومة
للجواهر والصورة جوهر فالكمية اذن جوهر ◉ فنقول ان تحقيق هذه الاشياء مما لا يتكلفه المنطقي
بل يجب ان يأخذ المنطقي ما نقوله اخذا ويكون بيانه في صناعة اخرى ◉ فنقول يجب ان يعلم ان كل
جسم فهو متناه ولكن حد الجسم من حيث هو جسم غير حد الجسم المتناهي من حيث هو متناه والتناهي
يلزم كل جسم بعدما يقوم بحد الجسمية جسما ولذلك قد نعقل الجسم جسما ولا نعقل تناهيه ما لم
يبرهن لنا ببيان العوارض المطلوبة للموضوعات بالبراهين المبينة اياها فالتناهي ليس داخلا في ماهية
الجسم فالسطح ليس من حد الجسم ومع ذلك فانه وان كان كل جسم متناهيا فان الابعاد ليس بواجب
حصولها في الجسم بالفعل فان الكرة من حيث هي كرة جسم وليس يحيط بها الا نهاية واحدة وليس
يفرض فيها ابعاد بالفعل متميزة بل الجسم انما هو جسم لانه في طباعه بحيث يمكن ان يفرض فيه ثلاثة
ابعاد على الاطلاق متقاطعة على حد واحد مشترك تقاطعا على قوائم وهذه صورة الجسمية فالشيء
الذي يمكنك ان تفرض فيه بعدا ثم بعدا آخر تقاطعه على قائمة ثم ثالثا تقاطع الاولين على التقاطع
الاول على قوائم فهو الجسم ثم اذا اختلف الجسمان بان احدهما يقبل احد الابعاد او اثنين منها او الثلاثة
اكبر او اصغر من الابعاد الذي في الجسم الآخر فانه لا يخالفه في انه يقبل ثلاثة ابعاد على الاطلاق البتة
ويخالفه فيما قبل من الابعاد على ما ذكر فهو من حيث يقبل ثلاثة ابعاد فهو جسم على الاطلاق ومن حيث
يقبل ثلاثة ابعاد بعينها او ثلاثة هي موجودة فيه بالفعل ان امكن فهو بحيث يقدر وذلك له من جهة
انه يقدر سواء كان التقدير لا بعينه البتة ان امكن او بعينه وصورة الجسمية التي هي صورته الجوهرية
التي لا تزيد فيها جسم على جسم فهي من جملة القسم الاول وهو صورة جوهر بل هي جوهر وليست عرضا
والمعين المعرض للتقدير في الابعاد الثلاثة تقديرا محدودا او غير محدود فهو العرض الذي من باب الكم
والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له ان يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة فان الشمعة
اي شكل شكلتها يحفظ عليها ان يكون بحيث يصح فرض ابعاد ثلاثة مطلقة فيها على الصفة المذكورة
ولا يختلف ذلك فيها ويختلف مع كل شكل ما يتحدد ويتعين فيها من الابعاد طولا وعرضا وعمقا
بالفعل او بالقوة اذا احدد تحدد ذلك الشكل فانه اذا شكلت الشمعة بشكل كرة كانت معرضة لنسبة
ابعاد محدودة هي غير المحدودات المعينة التي يقبلها اذا كان شكل مكعب وكذلك كميته والماء
قد يحفظ جوهرها ويزيد حجما عند التخلخل فيكون قد ثبتت له جوهريته النوعية فضلا عن الجسمية
الجنسية وتغير مقداره الجسمي ◉ وليس لقائل ان يقول ان الجسم الكري اذا تكعب فان ابعاده لم تتغير
اذ هو مساو لما كان اولا في المساحة وذلك انك تستعمل المساوي فيقال لما هو مساو بالفعل ويقال لما
هو مساو بالقوة وان امثال هذه الاشكال لا مساواة لها بالحقيقة بل بمعنى ما يقال لها من ذلك
انها في قوة المساوية والذي ليس يوجد بعد والجسمية بالمعنى الاول لا يقدر بشيء البتة فان المقدر
يجب ان يكون مساويا للمقدار او مخالفا له اصغر منه والمساوي المقدر لا يقدر بالمساواة ما يخالف
المقدر والاصغر يكون مخالفا لما يقدره فما يقدر لا يكون مخالفا لجميع ما يحاسبه مقدره بل لا بد
من ان يكون مخالفا لبعض ما يحاسبه مقدره وكذلك ما يقدر فلا يتعرى في هذا المعنى الذي لا يخالف به
جسم جسما ان يكون مقدرا او مقدرا فاذن انما يقع تقدير الاجسام بذلك المعنى الآخر فذلك هو الكمية
وان كان انما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذي به يصير الجسم جسما فليست الصورة
الجسمية هي الجسمية التي هي الكمية بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض هي جسمية بمعنى آخر وهي
العرض وهي ما اشرنا اليه وان كانت قريبة من الصورة الجسمية وملازمة اياها وكذلك ايضا
يجعل اشياء تشبه الكيفية وليست بكيفية والسطح ايضا له صورة غير الكمية التي فيه وتلك
الصورة هي انه بحيث يصح فيه فرض بعدين على الصفة المذكورة وذلك له لاجل انه نهاية شيء مما يصح
في ذلك الشيء فرض ثلاثة ابعاد فكذلك هذه الصورة ليست تخرجه عن العرضية والحاجة الى الموضوع
واما كميته فنظير كمية الجسم وهي كمية ثابتة لا يتبدل الا كما في الجسم ويرد في هذا الموضع مباحث عميقة
سيقال لك فيها في اللواحق وليس اذا كان السطح صورة يلزمها ويقومها الكمية يجب ان يكون السطح جوهرا

فافهم



فما قلنا ان كل صورة لنوع من الانواع يلزمه عرض فهو جوهر بل ذلك في صورة الجسم وحده فيكون للجسمية
التي من باب الكمية يلزمها الجسمية التي هي الصورة صورة لما يلزم الجسم من التحدد ويكون صورة الجسم
اذا تجردت بعينها او تجردت منها الكمية مأخوذة في الذهن سمي المجرد جسما تعليميا ◉ واعلم انك
قد تشكك في امر العدد ايضا انه عرض وليس بعرض فيجب ان تعلم ان الوحدة في الامور ذوات الوحدة
عرض خارج عن ماهياتها وان مجموع الاعراض عرض فهذا قد تبينه على الحق في هذه المباحث
واما تحقيق هذه الاشياء ففي صناعة اخرى ◉ فنقول الآن ان الكم منه متصل ومنه منفصل ومن جهة
اخرى ان الكم منه ما لاجزائه وضع ومنه ما ليس لاجزائه وضع فتكون الكمية تنقسم قسمين مختلفين
لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له ان يؤخذ كثيرا على ان مفهومه معنى واحد فيقع منه غلط في معاني
المتصل فمنه ما هو فصل الكم او الكمية ومنه ما هو عرض يلحق الاعظام من حيث هي اعظام ومنه
ما هو عرض يلحقها من حيث هي طبيعية فاما الذي هو فصل فمن خاصيته انه يقال على المقدار الواحد
في نفسه ولا يحوج الى قياسه بمقدار غيره وذلك لانك تحد انه الذي يمكن ان يفرض له اجزاء يجمع
بينها حد مشترك هو نهاية لجزئين منها وباعتبار آخر هو نهاية لاحدهما اعني لما يجعله في التخيل و
الاشارة اقرب منك فكانه اول وبداية للآخر فيقال لهذا الكل انه متصل وليس الشرط فيه ان يكون
هنالك قطع وحد بالفعل بل الشرط فيه ان يكون هنالك امكان هذا التوهم وهذا الفرض فهذا احد
هو معنى المتصل الذي ينقسم اليه الكم والى المنفصل وثم معنى المتصل الآخر بالنسبة يقال لانه بالقياس
الى غيرها فيكون المتصل منهما لا المتصل في نفسه بل المتصل بغيره فيقال متصل لما يوجد فيه طرف
ونهاية واحد بالفعل هي بعينها طرف لما قيل انه متصل به حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال
مماسة مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية تحدهما نقطة واحدة بالفعل هي طرفاهما جميعا ومثل
الجسم اذا صار للجزآن لعرضين غيرانيه فمن البين ان كل واحد من العرضين ليس فيما في الآخر كسواد
وبياض فكل واحد منهما اختص بموضوع هو الذي جعله غير الآخر فان الاشياء المتفقة في الطبيعة
انما تتغاير بالعدد فيكون ما يختص بانبثاث البياض فيه متناهيا وما يختص بانبثاث السواد
فيه متناهيا وكل ذلك بالفعل وليست النهايتان المفترضتان لما عرضا اثنتين بل هنالك نهاية واحدة
فهذا اتصال قد يكون للكيفيات وهي كيفيات لم تلحقها الا لواحق الكميات مثل هيئة الوضع الذي للخط
الزوايا ومثل مماسة يفرض بدل السواد فيما قد مثلنا به آنفا ولا مماسة يفرض فيه بدل البياض حتى
لا يكون مأخوذا مع عرض طبيعي فيتميز لا لاجل الجزآن من السطح او الجسم بل هذا الاتصال هو الاجتماع
الذي هو لو لم يكن النهايات فيه واحدة في الموضوع اثنتين في الاضافة بل كانتا اثنتين بالموضوع ايضا
لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسة ◉ واما الاتصال الثالث فهو ان يكون المتصل به ملازما
للمتصل في حركته التي تزول بها طرفا الذي يليه عن موضعه الذي يلاقي نهايته فيه وهذا الاتصال
لا يمتنع ان يكون فيه مماسة اذا وجدت ملازمة عند الحركة بملاصقة او مشابكة فان الجسم اذا
كان مماسا له عند جسم آخر انه اذا حرك ونقل من موضعه نقلا ينتقل طرفه الطرف الذي يليه من الآخر
حتى يصير الآخر معه حيث صار قيل له انه متصل به والاتصال الحقيقي بحسب هذا الموضع هو
الاول وان كان انما نقل اسمه من الاتصال الذي على سبيل الاضافة اذ كان يتوهم له اجزاء فيما بينها
الاتصال الاضافي وكثيرا ما ينقل اسم لمعنى عن اسم شيء آخر فيصير بحسب صناعة ما الحق بذلك
الاسم فمن الكمية ما هو متصل ومنه ما ليس بمتصل فالجسم الذي من باب الكمية من المتصل وكيف لا
وبعد هذا الجسم بحيث يمكن ان يفرض بين اجزائه حد مشترك وهو السطح فيه اجزاء يشترك بسطح واحد
يلتقي عليه وقد تجد نظير ذلك السطح بالخط والخط بالنقطة والزمان ايضا فانا نجد فيه شيئا متوهما
يتصل بماضيه ومستقبله وهو الآن وهذا الجسم المحسوس ليس يتجزى الا من حيث فيه بعد
فينقسم ذلك البعد الى ما ينقسم اليه فالجزء له من حيث يتفاوت ويتساوى لا من حيث لا يقبل تفاوتا
وتساويا على ما علمت فاذن التجزية انما عرضت بالعرض الاول للجسم من حيث هو ذو كم لا من حيث
صورته ◉ فان قال قائل ان التجزية لا تكون الا بسبب شيء من شأنه قبول التجزية والقبول والاستعداد
انما يكون في المادة فيكون الاستعداد للتجزية بسبب المادة لا بسبب الكمية فهو شك يحل في العلوم

وربما ذهب لم يهنا ان التجزية تعرض لمقدار بما هو مقدار وان كان فيه المادة مشاركة في العادم بين ان صحبة المادة في ذلك التناهي والامر الذي هو للكم بالذات من ذلك ما هو فان هذا لا يجب ان يشتغل به في علم المنطقيين بل يعلم ان التجزية التي معها حركة وافتراق في المكان غير التجزية التي انما فيها تعيين الجزء فقط فهذا الكلام كله اشارة منا الى الكم المتصل ◉ واما الكم المنفصل فانه كالسبعة التي لا يوجد لاجزائها حد مشترك فانك ان جزأت السبعة الى ثلثة واربعة لم تجد بينهما طرفا مشتركا فانه لا طرف للاعداد الا الوحدة ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذي هو الثلاثة والجزء الذي الاربعة ولو وجدت وكانت من وحداتها لكانت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة وان كانت خارجة عنها كانت ترتيب السبعة لم ثمان وحدات فلنقل الآن ان الكم المتصل لا يخلو اما ان يكون قار الذات فيما هو كم او لا يكون ذات غير قارة فيه بل هو في التجدد ولنضع ان كل متصل فانه على سبيل التجدد فانه هيئة حركة هي لا محالة لتجسم وان ذلك هو الزمان وبيانه في العلم الطبيعي ◉ واما الكم المتصل القار فسمي عظما وقدرا ولا يخلو اما ان يكون امتداده بعدا واحدا فيحتمل تجزية واحدة لا يعارضها تجزية قائمة عليها وهذا هو الخط واما ان يكون محتملا للتجزية في جهة ثم يمكن ان يعارضها تجزية اخرى قائمة على تلك بحيث يمكن فيها فرض بعدين متقاطعين على قوايم ولا يمكن غير ذلك وهذا هو السطح واما ان يكون المقدار الذي يحتمل التجزية يحتمل ذلك في ثلاث جهات وهذا هو الجسم الذي من باب الكم فيسمى جسما من حيث هو بهذه الصفة وقد يسمى عمقا وسمكا وثخنا اما ثخنا فلانه حشو ما بين السطوح واما عمقا فلانه ثخن ان ذلك اى معتبر من فوق الى اسفل واما سمكا فلانه ثخن مضاد اى معتبر من اسفل الى فوق وربما وقع اسم العمق على معنى آخر سنذكره واما المكان فزيادتهم اياه في معنى المقادير فامر لم يحصل لهم فانما ذلك لانهم يقولون ان المكان نهاية جسم محيط حاصرة للجسم المحاط فهي بالقياس الى الجسم المحاط مكان فالمكان نهاية بالقياس الى الجسم المحيط وحاو بالقياس الى المحاط وسطح في جوهره وذاته فنقول لهولاء ان كل شيء ذي جنس فان جنسه مما هو يقوم بجوهره فان كان المكان كما لا يجمع هذه اى لانه سطح هو نهاية وحاو فلا يخلو اما ان يكون لكونه نهاية وحاويا مدخل في تصييره كما او لا يكون فان كان له في ذلك مدخل فيجب ان يكون للمكان من حيث هو كم الكم الذي يقبل المعنيان معا خصوصية قبول ابعاد وقسمة غير الذي يقبلها السطح بما هو سطح وليس له ذلك وان لم يكن لكونه نهاية وحاويا مدخل في كونه كما فهذه الجملة مما هي من الكم بسبب ان موضوعها او جزء منها هو السطح من الكم فيكون الكم بالحقيقة هو السطح ويكون عرض لذلك الشيء الذي هو في نفسه كم ان صوى ويكون ليس في جوهره شيئا غير السطح ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره وتعديده ولا يكون نوعا خارجا منه وايضا لانه ان كان المكان كما لانه نهاية وانه حاو فيكون الشيء من حيث هو مضاف هو من الكم ثم يجب ان يروا ان الكمية التي للنهاية من حيث هي نهاية وللحاوي من حيث هو حاو كمية يكون غير سطحيته ولا يجدون فيبقى ان المكان كميته لسطحيته وان المكان انما نوع من السطح تحته لا نوع من الكم في مرتبة السطح معدود معه نوعا تحت الكم واما سطح ما يوجد بحال فيجب ايضا ان يكون للجسم المأخوذ بحال مخصوصا مما يعد نوعا سادسا مثلا فيجب ان يكون الجسم من حيث هو متمكن نوعا ذا بالكم على ما ذكر لا ان كان ولا بد نوعا للجسم المطلق ان اعتبرنا الانواع الاولى من الشيء فمن الواجب علينا اذا عددنا انواع الاجناس ان لا نعد انواع انواعها معها ولا نعد انواعها من حيث يعرض لها خواص اخص منها يقسمها فالكمية المتصلة هذه ◉ واما المنفصلة فلا يجوز ان يكون غير العدد فان المنفصل قوامه من متفرقات والمتفرقات من مفردات والمفردات احاد والاحاد اما نفس المعنى الذي لا ينقسم من حيث هو لا ينقسم او شيء فيه الوحدة وهو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته يكون عدده مبلغ تلك الوحدات واما الامور التي فيها تلك الوحدات فجملتها هي حاملة للعدد الذي هو لذاته كم منفصل ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة غير معنى اجتماع تلك الاحاد ولا يوجد لها تقدير خارج من تقدها من حيث هي معدودة ولا يوجد لها جواز مساواة ولا مساواة يتعلقان بالانفصال في معنى غير معنى العدد الذي يقع لها فلا يجوز ان يكون فيها تقدير وجواز مساواة ولا مساواة بحيث لا يلتفت في اعتباره الى العدد بل انما يلتفت في اعتباره

الجسم مع

يعنى وانه ان اخذ سطحا موجودا بحال نوعا من الكم في مرتبة الجسم ووضع السطح المطلق نسب ايضا ان يوجد الكم ايضا اجزاء نوعا مخصوصا نوعا اخر وهو الجسم المتمكن حال من حال الذي سطحا مخصوصا



المعنى بعينه فان من المنافي التي تكون في الشيء مما هو غير العدد مثل ان يكون صوتا او حركة او جسما فانا يمكن في شيء من الاشياء ان يكون فيه تقدير واعتبار مساواة وغير مساواة لا يثبتا ولا تضاد له ومع ذلك فلا يتناول انفصاله العددي بل اخذ الكم من الانفصال لامكان ان يكون غير العدد كمية منفصلة الحكم لا يحصد شيئا من الاشياء يثبت اليه احتمال التقدير ووجود مساواة وغير مساواة والا وقد اعترضنا وعدده ولا غير والاشياء اذا لم يلتفت الى عددها ولم يكن لها انفصال يستعد به لم يجد لها تقديرا وكيفية منفصلة لا سيما ومفسرهم يقولون ان المقطع المقصود الى المقطع المحدود نسبة عدد العدد وهذا صريح بانه لم يجد لاجل العدد وحاله في ذلك حال التي في الجماعة والجملة لم يشكل هاهنا في اجتماع من غير انفصالها فيقدر بها واحد ويكون لها اجزاء من حيث هي منفصلة ولا في ازمنة متفرقة ولا يحركه الانفعالات ولا في عدة كيفيات تكون في النفوس والصور واما اشكل هذا واشتبه على قوم في امر القول المسموع فانهم قالوا انه من الكم المنفصل بالذات جزما ثم بعضهم جعل السبب في انه يقدر بقدر ما يكون مقاطعه اجزاؤه ولها ازمنة تقدرها فتكون المقاطع عدد الجملة بسبب زمانها فتكون هؤلاء انما يقدرون القول بعدد اقسام ازمنة وبمقادير ما يكون بالحقيقة انما يجعلون القول كما بعدد زمانه فيكون القول على طريقتهم لا من الكم بقياده لا لذاته وقوم يحاشون من ذلك فصاروا لذلك وجها آخر فيقولون ان الصوت يعظم ويصغر بسبب تهمه القارع والمقروع ولا يكون ذلك العظم معتبرا بالزمان فهو اذن من باب الكم فهؤلاء ليسوا انما يجعلون القول وهو المركب من المقاطع وحده كما منفصلا بل ويجعلون الصوت نفسه كما ثم لا ينفعهم هذا الاحتيال فيما يحتسب بسببه فان الجهة التي لها ولو ان يكون بها الصوت كما ان كان كما بجهة توجب فيها الكمية المنفصلة وهؤلاء انما الحوجوا الى ان يثبتوا له كمية منفصلة على ان عظم الصوت وصغره هو ثقله وخفته او جهارته وخفاته وهي كيفيات بالحقيقة كما نعلم ذلك في موضعه لا كميات ومع ذلك فهؤلاء جعلوا كمية الصوت لكمية ما يتولد عنه فجعلوه ايضا من الكم بالعرض مثل اشياء كثيرة غير الصوت وقوم من هو اشد تحصيلا زعموا انه ليس القول كما لشيء من ذلك بل لان المقطع جزء وهو يعد وكل ذي جزء يعد بجزء فهو من الكم والكبرى من قياسهم مدخوله فانه ليس كل ما له جزء يقدر بجزء فيجب ان يكون من الكم بالذات بل يجوز ان يكون له وجود وحقيقة اخرى وقد عرضت له كمية ما اما مقدار واما عدد فيكم به وضاد له لسببه يجزء بعد واما لهذه الاشياء لا يكون كميات بالذات ولا يدخل في الكمية دخول النوع في الجنس والمقطع ليستجزونه وتقديره الا لانه واحد والقول كثرة القول انما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد فاذا لم يلتفت الى الكثرة التي فيه التي هو حصل منها ولا الى الزمان الذي يسا وقها ولا الى مقادير ما يتولد عنه الصوت وفيه لم يجد للقول كمية البتة فان كانت هذه الاشياء تدخل مما يقاد به من الاشياء في مقولة الكمية ادخالا لا بالذات فهاهنا حركات الايقاع وتعم الجمع في الالحان والوان الزاويق واعضاء الحيوان واشياء اخرى مما لها هذه حكمها كلها او بعضها فما بالها لا يدخل في الكم بالذات ◉ وليس لقائل ان يقول ان المقادير قد يقع عليها العدد وكونها واقعا عليها العدد لا يمنعها ان يكون في انفسها كمية فكذلك القول ◉ فنقول ان المقادير وان كثرت بالعدد فلها بعد الكثرة وقبلها خاصية الكمية في حد انفسها لها واحوال يلزمها ويلحقها من حيث هي متصلات لا يلتفت فيها الى العدد هاهنا مثل كونها قابلة للتجزية والتجزية بالفعل وان جعلتها ذات عدد ايضا وهي يحتمل المساواة وغير المساواة في حد انفسها لها بالتطبيق كما ستبين بعد من غير الحواج الى عدد او شيء آخر يلحقها ◉ واما المعلم الاول فقد اجرى الكلام في هذا الكتاب على نحو مشهور كان فيما بينهم وعد من الكم اقساما مشهورة ولم يتحرض فيها التحقيق وقد فعل كذلك في غير موضع من هذا الكتاب كما فعل في تفصيل الحركة وكما فعل في مواضع من المضاف وقد زعم قوم ان الثقل من الكمية قالوا ولذلك قد يوجد وزن نصف وزن ووزن مساو لوزن وليس كذلك لان الوزن لا يمكن ان يقال له متحرك ومساو بذاته بل الوزن مبدء حركة الى اسفل فاذا كان من الوزن ما يقاوم وزنا آخر فلا يقدر الآخر على اماله في الميزان راسبا في نفسه قيل انه مساو له اى غير مقاوم اياه في التحريك فان قيل انه اعظم منه فان كان يقدر على تحريك ذلك الجسم الآخر ولا يقدر على تحريك جسم

ذات عدد فان قبول التجزية كما علمها

المقالة الرابعة خمسة فصول
فصل في القسمة الاخرى للكمية
وبيان الكم بالعرض

من طبيعة الجسم الآخر هو ضعف ذلك الجسم الآخر لا ضعف ذلك الجسم الذي يقدر على تحريكه قبل ان هذا انما ولضعفه والآخر مثله ولنصفه وايضا يقال المثقل الذي يتحرك في مثل الزمان ضعف المثال انه ضعف وبالجملة انما يمكن ان يقدر الثقل بتقدير الحركة والزمان والمسافة وبسبب الجفاف وتبين مقادير الاجسام انما الثقل قوة وكذلك الخفة اعني بالخفة القوة المصعدة الى فوق وقد يمكن ان يتخذ للخفة ميزان معكوس في الماء اعني بالمعكوس ان يكون المماثلات بين كفتيه اصعد وقد يمكن ان يتخذ موازين للميول القسرية التي يحدث بالدفع والرمي ويكون حكمها حكم ميزان الثقل لكنه قد يكون لا في جهة الثقل بل من ذلك ان يكون الميول القسرية كميات ⊙ بسم الله الرحمن الرحيم ⊙ الحمد لله رب العالمين ⊙ والصلاة على نبيه محمد وآله اجمعين

## المقالة الرابعة خمسة فصول

### فصل في القسمة الاخرى للكمية وبيان الكم بالعرض

واما القسمة الاخرى للكمية فهي ان من الكمية ما لها وضع في اجزائه ومنها ما ليس له وضع والاجزاء التي لها وضع يجب ان يكون لها وجود ذات بالفعل معا ليكون لبعضها عند بعض وضع وايضا اتصال وايضا ترتيب يوقعها تحت الاشارة ان كل واحد منها اين هو من صاحبه والوضع اسم مشترك يقال على معان شتى فيقال وضع لكل ما اليه اشارة كيف كانت والاشارة هي تعيين الجهة التي تختص للشيء من جهات العالم وبهذا المعنى يقال ان للنقطة وضعا وليس للوحدة وضع ويقال الوضع لمعنى اخص من هذا اذ يقال لبعض الكميات وضع ومعناه ما قلناه ويقال الوضع للمعنى يشتمل عليه مقولة من المقولات وهو حالة الجسم من جهة نسبة اجزائه بعضها الى بعض في جهاته وهذا الوضع لا يقال قولا حقيقيا الا على الجواهر ولا يقال على الخط والسطح وقد يقال الوضع لمعان اخرى لا تتعلق بالمقادير ولا بالاشارة والوضع الذي يقصد في باب الكمية هو الوضع بالمعنى الاوسط كان اسم منقول من المعنى الثالث فكانت لما كان وضع الجسم الذي من مقولة الجوهر انما هو بسبب الاجزاء بعضها عند بعض جعل نظير ذلك او مقارنه اذا اعتبر في الجسم الذي من باب الكم وضعا وان لم يكن الجسم الذي من باب الكم ولا السطح ولا الخط يجب له بذاته الجهات والمكان لكن للجسم الذي من باب الكم للاجزاء بالقوة لها اتصال وترصيف وان لكل واحد منها اذا فرض موجودا اشارة انه اين هو من صاحبه وكذلك السطح والخط وهذا المعنى كالمناسب لذلك المعنى الذي في الجسم الجوهري فسمي باسمه ⊙ وقد قيل ان الجسم المتحرك لا وضع له فادعى القائل بذلك انه لا وضع له الوضع الذي هو من المقولة فربما اوهم ذلك صدقا وليس كذلك فانه فرق بين ان لا يكون للشيء وضع وبين ان لا يكون له وضع قار كما انه فرق بين ان لا يكون للجسم اين وبين ان لا يكون له اين قار وكما ان الحركة عند التحقيق لا تخرج الجسم عن ان يكون ذا اين وان اخرجته عن ان يكون ذا اين قار فكذلك حال الحركة بالقياس الى الوضع فانها لا تخرج الجسم عن ان يكون ذا وضع وان اخرجته عن ان يكون ذا وضع قار ولكن الوضع الذي يعتبر في مقولة الكم غير ذلك الوضع وهو غير متغير ولا متبدل في الجسم المتحرك وان تحرك فان الحركة لا تعدم شيئا من شرائط هذا الوضع الذي هو كون الكمية بحيث يمكن ان يفرض فيها اجزاء اذا فرضت تكون متصلة ويكون بعضها بجنب بعض يلزم ذلك الجنب في الجسم فان الحركة لا تزيل مجاورات الاجزاء بعضها بعضا ولا يمنع ان يشار الى كل جزء انه اين هو من الآخر وتكون تلك المجاورة محفوظة وان كانت المجاورات مع اشياء خارجة عن الجسم متبدلة حتى اذا كان مثلا للجسم وهو متحرك علامة شكل وكيفية وتلك العلامة في بعض اطرافه كان بعض اجزائه يقال انه يلي تلك العلامة والجزء الآخر يقال انه الجزء البعيد عن تلك العلامة وان كانت الحركة لا تحفظ نسبة الاجزاء الى جهات العالم فان تلك النسبة التي تتعلق بمعنى الوضع الذي هو المقولة على انه وان كان كذلك فانها توجب نقلا عن وضع الى وضع وهذا لا يوجب ان يكون المنقول لا وضع له بل يوجب ان الوضع متبدل على الاتصال او على الانفصال وفي كل ان يفرض يكون له وضع لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي للكم ثم ان كان قسمة الكم الى ذي الوضع وغير ذي الوضع قسمة بالفصول لم يجز ان يتبدل الفصول بالحركة ويكون نعرض للجسم وطبيعته محفوظة ثم من البين ان الخط لاجزائه وضع والسطح لاجزائه وضع والجسم لاجزائه وضع والمكان ايضا لاجزائه وضع بالقياس الى ما هو سطحه وبالقياس الى ما هو حاويه ⊙ واما الزمان فكيف يكون لاجزائه وضع ولا جزء يوجد منها مقارنا لوجود الجزء الآخر حتى تثبت مجاورة للجزء الآخر فكيف تثبت





مجاورة فهو مفروض موجودا او مفروض انه سيوجد لما هو في العدم وقد فقد وان كان قد يوجد في اجزائه اتصال وان لم يوجد وذلك الاتصال هو الآن جميعا واحدا منه فهو نهاية ما عدم وبداية ما يوجد ودائما كان لاجزائه ترتيب من جهة التقدم والتأخر ⊙ واما العدد فانه وان وجد لاجزائه قرار وترتيب فليس يوجد لها اتصال فلا يكون له وضع وقد يفرض عدد لا يشار الى اجزائه باين فضلا عن ان بعضها من بعض ومن ذلك العدد الذي يقع على المعقولات وبالحقيقة فان العدد لا يقتضي وضعا بل يعرض له ان يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه والقول بعد من ذلك فانه لا يقتضي ترتيبا طبيعيا ولا ثباتا والكم ذو الوضع هو المقدار والمقادير بالحقيقة ثلاثة واذا اخذ فيها المكان صارت اربعة ويبقى الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع فهذه هي الكميات بالحقيقة وقد يكون اشياء اخرى يقال لها انها كميات ويكون كذلك بالعرض لا بالذات وانما يقال لها ذلك بسبب مقارنتها الكميات التي هي كميات بالذات فبعضها موضوعات لها كالانسان والفرس حين يقال انسان طويل وقصير وفرس طويل وقصير وبعضها اعراض لا توجد الا مع وجود الكميات كالحركة فانها لا توجد الا بمقارنة من جسم متحرك لمسافة تكون الحركة فيها فيتقدر به ولزمان تكون هي ايضا فيه فيتقدر به وفي جسم متحرك يكون فيه فيقال فيقال الحركة طويلة اي في مسافة طويلة او في زمان طويل وكذلك يقال بياض عريض اي في سطح عريض وبعض هذه عوارض خاصة للكمية كالطول والقصر الذي بالقياس مثل ما يقال ان هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير وان كان كل خط طويلا في نفسه بمعنى آخر من حيث له بعد واحد وهذا السطح عريض وذلك الآخر ليس بعريض بل ضيق وان كان كل سطح عريضا في نفسه بمعنى آخر اي من حيث له الى بعد يعرض طولا لا بمعنى يعرض عرضا ويقال هذا الجسم ثخين والآخر رقيق ليس بثخين وان كان كل جسم له ثخن بمعنى آخر اي من حيث له عمق اي من حيث له ثلاثة ابعاد وكذلك يقول ان هذا العدد كثير وهذا ليس بكثير بل قليل وان كان كل عدد كثيرا بمعنى آخر اي من حيث هو كم منفصل يعد بالآحاد فهذه واشباهها يقال لها كميات وليست بكميات بل هي احوال تعرض الكم بمقايسة بعضها الى كما ستوضح ⊙ واعلم ان الطول يقال باشتراك الاسم على معان فيقال طول لكل امتداد واحد كيف كان ويقال للامتداد الواحد الذي يفرض ولا طول ويقال الطول لاطول امتدادين يحيطان بسطح من غير ان يعتبر تقدم وتأخر ويقال الطول للامتداد الواحد من حيث يأخذ من مركز العالم الى المحيط كطول الانسان وهو البعد الذي فيه اول حركة النشوء وكذلك العرض يقال الكم الذي فيه بعدان ويقال للبعد الواحد الذي يفرض مقاطعا لبعد فرض اولا على انه طول ويقال عرض لاقصر بعدين متقاطعين ويقال العرض البعد الآخذ من يمين الحيوان الى شماله ويقال العمق الثخن الذي يحصره السطوح وقد يقال عمق لذلك بشرط الاخذ من فوق الى اسفل ويقال العمق البعد الذي يقاطع بعدين مفروضين ولا طولا وعرضا المقاطعة المعلومة فان الخطين اذا فرضا اولا ثم جاء ثالث ذلك المجيء قيل انه عمق ولو ابتدئ اولا لكان طولا ويقال العمق لما يحويه قدام الانسان وخلفه ومن ذوات الاربع فوقها واسفلها ونقول انه لو توهمت نقطة تتحرك او يتحرك جسم فيه نقطة فلاقى بسيطا بالنقطة رسم ذلك طولا وخطا فما يحصه فان تحرك هذا الخط لا في جهة حركة النقطة بل في جهة مقاطعة لها ارتسم سطح وعرض فان رفع السطح او انخفض حتى يكون حركته على بعد مقاطع للبعدين على قوائم ارتسم جسم وايضا فان ظاهر الجسم من حيث هو ظاهره ومن حيث لا يوجد معه شيء مما وراء الظاهر فهو بسيط وسطح فان قطع هذا الذي هو السطح فالتفت الى القطع الذي ناله فقط ولم يلتفت الى مشاركة الجسم او السطح له فيه فان طرفه الحاصل بالقطع هو الخط فان قطع الخط فان طرفه على ذلك الاعتبار هي النقطة فالخط المحدود هو البعد الذي يفرض بين نقطتين والسطح المحدود هو البعد الذي يفرض بين الخطين والعمق المحدود هو البعد الذي يفرض بين السطحين ⊙ واعلم ان الطول والعرض والعمق من حيث لا اضافة فيها هي من الكمية والمضافات اعراض في الكمية ⊙ واعلم ان الكثير بلا اضافة هو العدد والكثير بالاضافة عرض في العدد وكذلك القول في سائر ما يشابه ذلك ⊙ واعلم ان الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايفات قد يتميا فيقع على الاطلاق فلا يكون من شرط ما يضاف اليه طرف منها ان يتضمن اضافة الى الثاني منها كما يقول الكثير او الكبير او غير ذلك وقد يضاف اضافة يتضمن ذلك فيقال الكثير والطول

واعمق فان لكل واحد منها اضافة الى شيء له اضافة الى ثالث فان الاطول اطول بالقياس الى شيء هو
اقصر منه فما طويل الا ان هذا الشيء اطول منه ونقول ان المساحة تقدير المتصل والعد تقدير المنفصل
والعد والمساحة منهما ما في النفس وهو العاد والماسح ومنهما ما في الشيء وهو المعدود والممسوح وان كان
العاد والممسوح معدودا فان العدد عارض له ولا يوجب ذلك ان يصير المنفصل جنسا له وان الزمان
متصل بالذات وبالعرض ايضا ومنفصل بالعرض ◉ اما انه متصل بالذات فلانه في نفسه مقدار
للحركة ◉ واما انه متصل بالعرض فلانه يقدر بالمقايسة الى المسافة فيكون له تقدير ما عارض من
غيره فيقال ان زمان حركة فرسخ فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه فيكون هذا التقدير
له كما للحركة ولا باس بان يكون الشيء في نفسه في مقولة ثم يعرض له شيء من تلك المقولة فان الاضافة
تعرض لها الاضافة والكيفية تعرض لها كيفية ◉ واما انه منفصل بالعرض فذلك لما يعرض له من
الانفصال الى الساعات والايام وغير ذلك وليس يحسن من يقول ان الزمان منفصل ايضا لا بالعرض
وذلك من حيث هو عدد للحركة وان الان يوجب فصله فان الان في الزمان موهوم كالنقطة في الخط
ولو كان شيئا حاصلا لكان كما يقولونه فاصلا ولكن من غير ان يلحق الزمان بالكمية المنفصلة وليس اذا
فرض الان فاصلا لم يكن واصلا وكما كان بان يصل اولى منه بان يفصل فانها اذا كانت حاصلة بالفعل
مبادئها لاجزاء الزمان تحد مشتركا بالفعل يدل على الاتصال في ذواتها وان عرض لها من حيث هي
اجزاء ان يكون ذات عدد لا عددا وذات كمية منفصلة لا كمية منفصلة مثل حال الخط والسطح والجسم
اذا فرض فيها حدود مشتركة وليس مثل هذا الفصل هو الفصل الذي لا يجتمع مع الوصل لان ذلك هو
الفصل الذي يبعد الاجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين ولا الفصل الذي للمبعد يجعل الشيء
لا محالة من الكمية المنفصلة بل يجعله ذا كمية منفصلة ◉ واعلم ان الكمية المتصلة والمنفصلة
لو توهمت ذات الشيء يبقى هناك شك في ان الشيء من تلك المقولة او ليس لا تنقاد لما توهمت كالفصل البسيط
وكان لقائل ان يقول ان الفصل البسيط لا يجب ان يكون من مقولة النوع الذي يلحقه فكيف اذا عرضت
ولم يقوم الفصول ◉ واعلم ان المتصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعاه الا ان يقرن بهما طبيعة الجنس
ولكن ليسا من الفصول التي هي غير الانواع ◉ واعلم ان الفصول المنطقية كلها تحمل على الانواع ولا يكون
غير الانواع في الموضوع ولكن يكون غيرها بالاعتبار فان الفصل المنطقي مشتق من معنى موجود في
النوع لا يحمل على النوع كان النوع متصلا بفصل غيره كالانسان الذي هو ناطق وانما هو ناطق بنطق
هو موجود حاصل فيه والنطق لا يحمل على الانسان فلا يقال الانسان نطق لا بالاعتبار فعلى اليوم
فهذا الفصل وما يجري مجراه يستند الى شيء هو غير النوع بحيث لا يحمل عليه ◉ واعلم ان الكم المتصل
لا يخالف المنفصل الا بذاته لا باتصال غيره ولا المنفصل يخالف المتصل الا بذاته لا بانفصال غير ذات
النوع هنا او الفصل المنطقي واحد بالموضوع وليس واحدا بالاعتبار ◉ واما الفصل البسيط فليس مما
انه اذ ليس هنا متصلا باتصال ولا ذا منفصلا بانفصال وانت موعود بشرح هذه الاشياء في
موضعه فصل في خواص الكم وبالحري ان نتكلم الان في خواص الكمية ◉ فنقول ان بعض فصل في خواص الكم
المتقدمين من اهل صناعة ان للكمية خاصيتين ولكنهن حديثا ان الكمية تحتمل التقدير والاخريات
الكمية لا اضداد لها ثم انه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان اخريان فيتولد من ان الكمية تحتمل
التقدير ان يقال مساو وغير مساو ويتولد من انه لا اضداد لها انه لا يقبل الاشد والاضعف ◉ فنقول
ان الخاصية الاولى للكمية هي التي منها يتضح لنا الوقوف على معنى الكمية وانها لذاتها الشيء الذي
يحتمل ان يوقع فيها التقدير واما انها لا اضداد لها فامر لا يستقل الذهن من الوقوف عليه الى التحقق
بماهية الكم وكيف وهذه خاصة يشارك الجوهر فيها الكمية فانها من الخواص التي بالقياس لا التي على الاطلاق
والاقرار بان الكمية لا اضداد لها امر يحتاج ان يوضع في المنطق وضعا ويقنع فيه بالاستقراء او باشبه
من الحجج مثل ان تقول ان الكميات المتصلة قد تتوافى معا في موضوع واحد وبعضها نهايات لبعض وان
المنفصلات كيف يمكن ان يعرض لواحد منها ضد وان شيء وضع ضدا للاثنين والثلثة من جملتها
مثلا يجب ان الشيء هو ايضا مشاكله للاثنين والثلثة وهو العدد الاكثر منه فلو جعل الالف ضدا
للاثنين لكان الالف والعشرة ابعد من طبيعته ولكان ان الالف يضاده ولكان الالف اولى بان يكون



في حكم المتوسط بين الضدين ثم كيف يكون متوسطا والطرف غير متقرر ◉ فان قيل ان الالف مثلا يوجد له
ما هو في غاية البعد عنه كالاثنين فلم ليس ذلك ضده ◉ فالجواب ان ضد الشيء انما يكون ضدا له اذا كان
ذلك الشيء ضدا له ولو كان الاثنان ضدا للالف لانه غاية في البعد لكان الالف ضدا للاثنين وغاية
في البعد منه وان ليس ذلك في الجانبين جميعا بل في جانب واحد فليس ذلك بموجب للتضاد وبعد ذلك
فانه وان كان المنطقي لا سبيل له الى اثبات ان لا ضد للكمية فلا بد من ان يوافق في اشياء يظن انها
اضداد وكيفيات معا فيعرف انها ليست كذلك فاول ذلك انما يظن من ان المتصل من الكم ضد للمنفصل
فاول الجواب في ذلك ان المتصل والمنفصل من حيثهما فصلان من لواحق الكم لا من الكم نفسه كالمنفصل
وايضا فان الانفصال هو ان يعدم الاتصال فيما من شانه في نفسه او في جنسه ان يتصل والعدد غير الفصل
فليس الانفصال ضدا للاتصال وان كان شيء واحد يكون موضوعا لعدد متصل ثم ينفصل فيوضع لعدد
يعرض له ◉ واما الزوجية والفردية والاستقامة والانحناء فانها لا اضداد ولا كم ◉ اما الزوجية
والفردية فموضوعها القريب اعداد ما ولا يشترك في الزوجية والفردية بالقوة فلا العدد الموضوع
للزوجية هو بعينه يصير فردا ولا العدد الموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجا ولا يوجد شيء من الاشياء
موضوعا بعينه للامرين وما كان كذلك لم يكن ضدا وايضا فليس الفرد الا ان لا يوجد للعدد قسمة بمتساويين
فانقسام العدد الى الزوج والفرد انقسام بحسب ايجاب خاص بالشيء وسلب خاص به لكنه قد اتفق ان وضع
للكم مقرونا بهذا السلب وهذا العدد اسم محصل وهو الاثنان وايضا فان الزوجية والفردية كيفيات
في الكم ولا يمنع ان يكون في الكم كيفيات متضادة فيصير لاجلها الكميات متضادة بالعرض كالجواهر
والمقصود هنا هو ان الكميات لا تتضاد بنوعيتها تضاد السواد والبياض وكذلك حال الاستقامة
والانحناء فانها ليست باضداد للكميات وكذلك التساوي والتفاوت كلها اضافات في الكميات
لا كميات ولا بينها مقابلة التضاد والكبر والصغر ايضا اضافات تلحق الكم فالكبير لا يكون الا كما
ولكن ليس كميته انه كبير فان الكبير مثلا يكون في ذاته جسما او سطحا ولاجله يكون كما يعرض له اضافة ما
فيصير بسببها كبيرا واذا عرضت له اضافة ما فانما يلحقه بعد ان كان كما فان كان في تلك الاضافة
او في عارض اخر مضادة فلم يكن في ذات الكم بل في عارض للكم وانما يكون للكم من جهة عارض عرض له
واعلم ان الامثلة التي وردت في دعوى انه قد يكون في الكميات متضادة فانها كلها عوارض للكمية ثابتة
بحجة كما علمت ومع ذلك فليس فيها تضاد فان التضاد انما يكون بين طبيعتين كل واحدة منهما معقولة
بنفسها ثم اذا اضيفت الى الاخرى قيل لها متضاد مثل الحرارة والبرودة فان كل واحدة منهما معقولة بنفسها
واذا اضيفت الى الاخرى كانت ضدا لها فيكون هناك طبيعة تعرض لها اضافة هي اضافة التضاد والكبير
والصغير لا معقول له من هويته الا ان يكون مضافا وليس له من حيث هو كبير وجود مخصوص كما للسواد من حيث
هو سواد الذي هو ضد البياض حتى تكون اضافة التضاد عارضة لذلك الوجود المخصوص عروضه
في السواد والبياض ولذلك قد يكون الشيء كبيرا وصغيرا بالقياس الى شيئين ولو كان الكبير شيئا
محصلا بنفسه يلحقه اضافة التضاد لما استحال الكبير صغيرا بالقياس الى غيره فانه لو كان للكبير
طبيعة محصلة موضوعة للتضاد لكانت الطبيعتان المحصلتان اللتان تعرض لهما الاضافة
تجتمعان معا في شيء واحد هو كبير بالقياس الى شيء وصغير بالقياس الى شيء ◉ فان قال قائل ان
هاتين الطبيعتين لا يكون بينهما مضادة لانه لا يضاد كبير بالقياس الى شيء صغيرا بالقياس الى
اخر فيكون لهذا القائل قد سلم ان الكبير والصغير لا تحصيل لهما الا بالاضافة فقط والاضداد لها
في طبايعها تحصيل تكون تلك الطبايع متنافية متضادة فتعرض لها الاضافة التي للتضاد وتكون
تلك الطبايع فان لم يلتفت الى اعتبار التضايف الذي في التضاد طبايع متعادية لا تجتمع فلو كان الكبير
والصغير كالسواد والبياض وكسائر الاضداد والاضداد طبايع يعرض لها اضافة التضاد لكان
الكبير والصغير طبيعتان توجبان بينهما التنافي وان لم يلتفت الى التضاد مثل تلك الطبايع فانها
وان لم يلتفت الى التضاد فقد يوجب التنافي على انها لكونها تلك الطبايع لا تجتمع وان زيد هذا
شرحا ◉ فاقول قد عقل ان تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضايف وان كان التضايف كالتضاد
من حيث هو تقابل ومن حيث لا يجتمع طرفاه ولمخالفة التضاد للتضايف ما نجد طبايع الاضداد كالبيا

والسواد لا يتضايف وبحد الجواز والجواز لا يتضاد اذن ثم نعلم ان التضاد من حيث هو تضاد من باب
التضايف لا محالة فاذن ينبغي ان يكون في التضاد شيء هو الذي لا تضايف فيه لكن التضاد من حيث
هو تضاد متضايف فيبقى ان يكون الشيء الذي هو في التضاد وهو لا يتضايف موضوعات التضاد و
طبايعها اى الموضوعات التي هي في انفسها امور معقولة اذا قيس شيء منها الى شيء آخر كانت هناك
اضافة التضاد فكانت تمتنع عن الاجتماع فاذن المضادة لا تتم الا بان يكون موضوعات لا تتضايف
في انفسها ويلزمها تضايف هو التضاد وتلك الموضوعات هي لانفسها لا تجتمع البتة لا اذا اعتبر فيها التضايف
فقط بل يجب ان يكون لها ذلك امرا هو بالذات قبل التضايف ويلحقه التضايف فيجب ان يكون للكبير
والصغير ان كانا متضادين موضوعات تلك الموضوعات معقولة بنفسها وانها لا تجتمع وان لم يلتفت
الى تضايفها وليس الامر كذلك بل ليس انما لا يجتمع الكبير والصغير اذا كانا متضايفين لطبايع لها محتملة
تلك الطبايع لا تجتمع كما لا تجتمع طبيعتا السواد والبياض لانهما سواد وبياض فيتضادان فيتضايفان
لان المضايف من جهة اعم من المضاد لا من حيث هو طبيعة بل من حيث هو مضاد بل انما لا يجتمع الكبير
والصغير لانهما مما يقال بالاضافة فقط فعلى هذه الصورة يجب ان يفهم هذا الموضع ولا يلتفت الى
ماخذ آخر فانه حينئذ لا يستمر ان يقال ان الكبير لو كان ضدا للصغير لما اجتمعا فان القائل ان يقول
ان الكبير ضد للصغير الذي هو عنده صغير لا لكل ما يفرض صغيرا وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون
في هذا الموضع شيئا يرجع الى خلال ما قلناه قبيل هذا ولكنهم يزيدون فيه تكلفا يوهم انه شيء وذلك انهم
يقولون على قول القائل ان الكبير والصغير من الكم وان الكبير والصغير متضادان فبعض الكميات متضادة
ان لهذا جوابين جواب معاندة وجواب مساعدة ⊙ اما المعاندة فان نقول ان هذه ليست بكميات واما
المساهلة فهو ان نقول انا ان اعطيناك انها كميات فليست بمتضادة وهذا الجواب اذا اوضح خلل ايضا — مساعدة نخ
وصحت المقدمتان على الجهة الواجبة حق وانما تكلف ذكر المعاندة والمساعدة فيه فمن جنس التكلف وذلك
لان احد الجوابين يعاند في الصغرى من المقدمتين والآخر يعاند في الكبرى والعناد في الصغرى اعراض
عن الكبرى الى ان يفرغ لها والعناد في الكبرى اعراض عن الصغرى الى ان يفرغ لها فكانه حين قال ان هذه ليست
بكميات كانه قال لعلها اضداد او هبني اساعدك على ذلك ولكني اقول انها ليست بكميات وكذلك حين
قال ان هذه كميات فكانه قال لعلها كميات وهبني اساعدك على ذلك ولكني اقول انها ليست باضداد وهذا
قال الحق في كل موضع وهو منازعه في مقدمة هب لك اسلم لك المقدمة الاخرى ولم يقل فان ذلك لا مدخل له فيما
هو بسبيله ومما قوله في هذا القايل لو قال لعلها اضداد فانها ليست بكميات لكانت المعاندة منقلبة — الكمات نخ
مساعدة وقد كان يمكنهم ان يستعملوا المعاندة والمساعدة على جهة اخرى فيجعلون المساعدة في ان يسلموا له
مقدمة ولا يسلموا له اخرى ويجعلوا المعاندة في ان لا يسلموا ولا واحدة من المقدمتين ⊙ وقد يقال في الجواب
عن هذه الشكوك ان الصغير قد يكون شطرا من الكبير يقومه والفرد جزءا من الزوج والشيء المقوم لا يكون
مضادا لما يقومه وقالوا ان الصغير والكبير بالقياس الى المعتدل ضدان ويشبه ان يكون صدق هذا
ليس متعلقا بالكبير والصغير بل الزائد والناقص من حيث هو واقع في المقدار بل من حيث هو واقع في الكيف
ويكون من جهة الطبايع الزايدة والناقصة لا من جهة الزايد والناقص من حيث هما هما فقط فيكون مثلا
الجبن ضد التهور لا لان الزايد ضد الناقص بل لطبيعة الجبن وطبيعة التهور فانهما معقولتان بذاتيهما
الشيئين فيهما التضاد ان كان ان يعرض لهما هذه الاضافة ⊙ واما الحدود المتعينة في الخلق الصغير والكبير
التي لا يقال بالقياس فانها ايضا تكون متضادة لا لانها مقادير بل لانها مقارنة لكيفيات ولاجل انها
اطراف طبيعية مثل ان لاعظام الحيوانات مقادير هي على الاطلاق اكبر مقدار فيها ومقادير هي على الاطلاق
اصغر مقدار فيها وليس انما يقال للكبير منها كبيرا بالقياس الى الصغير بل في نفسه وبالقياس الى طبيعة نوعه
وكذلك الحال في الصغير منها وحكمها حكم اطراف المسافة التي لحركات الثقل والخفة ومن الشكوك
في امر هذه الخاصية ما يظن من ان المكان الاسفل ضد للمكان الفوق وهذا محال لان المكان لا يضاد
المكان من حيث ذاته الذي هو سطح وكم وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحد
والمكان من حيث هو مكان ليس بفوق ولا اسفل بل من حيث هو نهاية حركة ومن حيث هو طرف مسافة
او من حيث هو طرف في جسم ما وهذه عوارض للكمية وهذه العوارض لا تجعله بحيث تشترك الفوق

والاسفل

والاسفل منه في موضوع واحد فيكون مضادا بالحقيقة بل الاثنان متضادان اذا اعنى كون الشيء فوق فانه
مضاد لكونه اسفل وهذا غير المكان وليس يجب اذا كان بين هذين المكانين غاية البعد ان يكونا متضادين وكذا
التضاد يتضمن هذا الشرط وكان الناس انما فطنوا اولا للتضاد من امر المكان من حال مكانين بينهما غاية
البعد فانهم لا يقصدون على ان يميزوا اهل حال المكانين في كونهما وبينهما غاية البعد هو التضاد او حال
المتمكن اذا كان تارة في هذا المكان واخرى في مكان آخر ومع ذلك فلسنا نبني القوانين في اصطلاحات
الالفاظ الحكمية على تعارف الجمهور بل يجب ان يلتفت في اعتبار معنى لفظ التضاد الى المتعارف في استعمال
لفظ التضاد بالوضع الثاني وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركين في موضوع شركة التعاقب الا
ان يطبع بالحديهما الموضوع وبينهما غاية البعد وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشروط والدليل على ذلك
ان المكان من حيث هو مكان دون حيث يحصل طبيعة الشخصية لا يحتاج الى ان يقال الا بالقياس الى التمكن
ومن حيث يسمى فوقا يقال بالقياس الى مكان آخر فان الفوقية والسفلية قد تعتبر من طريق الاضافة فلا يكون
فيه تضاد كما لا يكون في الصغير والكبير وقد تعتبر من طريق الطبيعة حتى يكون الفوقية انما هي للمكان
في انه نهاية جسم وضعه الطبيعي من العالم كذا فان عرض من هذه الجهة للمكان تضاد كان بسبب طبيعة ذلك
الجسم وسنبين ان هذا الاعتبار وما يجري مجراه لا يجعل الجسم الذي هو فوق مضادا للجسم الذي هو اسفل
اذ الجسم الاعلى لا ضد له من وجه كما ستعلم وانما الا المكان من حيث كونه مكانا للجسم وضعه الطبيعي كذا
واذا فرض واتفق ان كان هذا موجبا او مقارنا لان يكون الجسمان متضادين في الطبيعة كان حينئذ
التضاد في المكان لا من في المتمكن فيكون التضاد في المكان حينئذ بالعرض فيجتمع من هذا كله ان لا تضاد
في الكم وكذلك ليس في طبيعته تضعف واشتداد ولا تنقص ولا ازدياد ولست اعني بهذا ان كمية لا تكون
ازيد وانقص من كمية ولكني اعني ان كمية لا تكون اشد وازيد في انها كمية من اخرى مشاركة لها فلا الثلاثة
اشد ثلاثية من ثلاثة ولا اربعة من اربعة ولا خط باشد خطية اى اشد في انه ذو بعد واحد من خط آخر
وان كان من حيث المعنى الاضافي ازيد منه اعنى الطول الاضافي بل لا يجوز ان يكون كمية ازيد واشد في طبيعتها
من كمية اخرى انقص واكثر منها اعني انه ليست الثلاثية في انها ثلاثية وفي انها عدد ولها حد العدد باكثر
من رباعية في انها رباعية وان لها حد العدد رباعية اعني في انها كمية منفصلة تقدر بالاحاد ثم قد يصير
ازيد واقل بما يعرض لها من الاضافات المختلفات بينها ⊙ والفرق بين هذا الازيد وبين الاشد والازيد
الذي يمتنع كونه في الكمية ان هذا الازيد يمكن ان يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة والاشد والازيد الذي
يمنعه انها لا يمكن فيها ذلك وتفاوت الاشد والاضعف يحصر بين طرفين ضدين وتفاوت الازيد
والانقص لا يحصر البتة بين طرفين ومن خواص الكمية انها يقال لذاتها لا بغيرها انها مساوية وغير
مساوية والمساواة هي الحالة التي تكون عند توهمك تطبيق ابعاد المتصل واحاد المنفصل بعضها على
بعض وبازائها في تزيدها فلا يجد احد المطبقين يحصل عند حد لا يحصل الآخر عند ذلك الحد وغير المساواة
ان يجاوز احدهما او يقصر فالمطابقة التي لا توجد فيها الخلاف الحدود يسمى مساواة فان اختلف الحدود
لم يكن مساواة وانت تعلم ان الثقل والحركة اذا اعتبر بذاتيهما من غير التفات الى مقادير خارجة عنهما لا يوجد
فيهما هذا التطبيق فليست قابلة للمساواة وغير المساواة فالكمية قد ذكر لها ثلاث خواص حقيقية وهي
انها لذاتها لها اجزاء ولذاتها تحتمل التقدير ولذاتها يقبل المساواة والا مساواة وقد ذكر لها خاصيتان
اضافيتان انها لا تقبل في ذاتها مضادة وانها لا تقبل في ذاتها الاشد والاضعف فصل في
ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك
الحد والاشارة المجملة الى اقسام المضاف قد جرت العادة الجاهر
في بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكمية وقبل الكيفية والناس تحريجات مختلفة لعله ذلك
ويشبه ان يكون اظهرها ما اتفق من ذكر المضاف في مقولة الكمية وليس على المنطقي اثبات المضاف
وبيان حاله في الوجود والتصور ومن تكلف ذلك فقد تكلف ما لا يعنيه ولا يشتغل به من حيث هو منطقي
والوقوف على المضافات اسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الاضافات التي هي المقولة والامور التي من
المضاف فهي الامور التي ماهياتها مقولة بالقياس الى غيرها على الاطلاق ويحق كثير من انحاء النسبة والنحو
على الاطلاق فهي مثل الامور التي اسماؤها اسماء تدل على كمال المعنى التي لها من حيث هي مضافة مثل الاخ

فيكون التضاد في المكان لا في المتمكن صح نخ

والحفة نخ

فصل في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد والاشارة المجملة الى اقسام المضاف

وانما التي نحو آخر من انحاء النسبة وهي التي تعلق بها النسبة فيصير لذلك مضافا مثل القوة من حيث هي لذي القوة والعلم من حيث هو للعالم فان كل ذلك في ذاته كيفية وان كانت مضافة الى غيرها بتكلف نسبة اليه كالعلم فانه بحرف فصار مضافا الى العالم وبغير ذلك الحرف فهو كيفية مضافة الى المعلوم فان العلم يجب ان يلزمه في نفسه الاضافة الى المعلوم والعلم والقدرة والقوة وما اشبه ذلك وان كان كله مضافا فكله في نفسه غير مضاف الى ما اضيف اليه في مثالنا بل انما الحق بها نحو من انحاء النسبة فصار به مضافا وذلك بسببه فيدخل فيهم كما يدخل بين الانسان والدار لفظة نسبة ما فيصير بها اضافة بين الدار وذي الدار وربما كانت هذه النسبة متضمنة في لفظة احد الجانبين ويحتاج الجانب الآخر الى الحاق لفظة النسبة باسم الاول كقولنا الجناح وذو الجناح فان لفظة ذو انما وقعت في احد الجانبين والجانب الآخر مستغن عن مثلها لكن اسمه اذا اقترن باسم النسبة كان اسما للجانب الآخر واكثر هذا حيث يوجد لاحد المضافين من حيث هو مضاف اسم ولا يوجد للآخر بل انما يكون اسمه المشهور الدال على ذاته او مشتقا من جهة اخرى غير اضافته او لا يكون هناك اسم البتة وربما لم يفعل ذلك بل قرن بالمضاف اليه لفظ نسبة تخصه وحفظ اسمه كقولنا العالم عالم بالعلم فيقرن باسم العلم حرف يدل على انه مضاف اليه العالم ○ واما المثال الاول فانما كان هذا الحرف مقرونا باسم المضاف للمضاف اليه وربما كان حرف الاضافة مختلفا فيهما مثل قولك ان العلم علم بالعالم والعالم عالم لا للعلم بل بالعلم ○ وقوم يقولون ان معنى قولهم او نحو آخر انما هو لما لاشتباه فيه الحروف العاكسة وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره وانه اولى من التأويلات المذكورة واما كون الشيء معقولا بالقياس الى غيره فهو ان يكون الشيء اذا قصد تصور معناه يحوج تصوره الى تصور شيء خارج عنه ولا كيف كان فان السقف اذا تصور معناه تصور معه معنى الحائط الذي يقله وليس ماهية السقف معقولة بالقياس الى الحائط ولكن يجب ان يكون المعنى المعقول للشيء الذي يحوج الى ان يعقل معه غيره انما هو له من اجل وجود ذلك الغير بازائه فذلك المعنى الذي للشيء من اجل حصول الحال التي لها ما بازاء الآخر معه هو اضافته مثل الاخ فان حقيقة المفهوم من الاخوة لاحد الاخوين هي لاجل وجود الآخر وهي الحال التي له بسبب ذلك وهو كونه ابنا لابي هذا الاول فان الاخوة هي نفس اعتباره من حيث له آخر بهذه الصفة وان كان قد يكون في بعض الاضافات هو نفس اعتبار احد الامرين من حيث له آخر بصفة خلاف صفته فهذا هو كون الماهية معقولة بالقياس الى شيء آخر وليس كل نسبة اضافة فان لكل شيء نسبة في الذهن الى الامر الذي يلزمه في الذهن لكن لا يكون ذلك اضافة كما قلنا فاذا اخذت النسبة مكررة في كل شيء صار ذلك اضافة ومعنى قولي مكررة ان يكون النظر لا في النسبة فقط بل بزيادة اعتبار النظر الى ان للشيء نسبة من حيث له نسبة والى المنسوب اليه كذلك فان السقف له نسبة الى الحائط فاذا نظرت الى السقف من حيث النسبة التي له كان مستقرا على الحائط ثم نظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافا لا الى الحائط من حيث هو حائط بل اليه من حيث هو مستقر عليه فعلاقة السقف بالحائط من حيث الحائط حائط نسبة ومن حيث يؤخذ الحائط منسوبا اليه بالاستقرار عليه والسقف بنفسه منسوب فهو اضافة وهذا معنى ما يقولون ان النسبة تكون لطرف واحد والاضافة تكون للطرفين وذلك انك اذا اخذت السقف مستقرا على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر ○ واما جانب الحائط فلا نسبة فيه الى شيء اي من حيث هو حائط واما اذا اخذت النسبة من حيث السقف مستقر على مستقر عليه والحائط مستقر عليه لمستقر انعكست النسبة وصلحت لان يكون اضافة فكل نسبة لا تؤخذ من الطرفين جميعا من حيث هي نسبة فهو نسبة غير اضافة وكل نسبة تؤخذ الطرفين فيه من حيث النسبة فهو اضافة والامور التي تؤخذ منسوبة بلا زيادة فهي منسوبة فقط واذا اخذت منسوبة على هذا الشرط فهي مضافة فذوات الامور قد تكون منسوبة فاذا اخذت مع النسبة من حيث هي نسبة صارت مضافة ومن الامور المضافة ما هو مثل الاكبر والاصغر والضعف والنصف ومنها ما هو مثل القوة والقدرة فان القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء والحال حال الذي له الحال والحس حس الحاس للمحسوس والعلم علم العالم بالمعلوم وكذلك القيام قيام القائم والجلوس جلوس الجالس فهذه كلها مضافات لكن من هذه ما هو كالكبير فانه لا يكون في نفسه كبيرا وفي ماهيته كبيرا او يكون هناك صغير وكذلك الشبيه



والمساوي ○ واما القوة والقدرة والحس والعلم فيشبه ان لا يكون الامر فيها هذا الامر فان ماهية الشيء الذي هو العلم ليس انما يقال له علم بالقياس الى العالم وان كان لا يوجد الا في العالم وكذلك ماهية البياض والجمع والجلوس وليس البياض انما يقال له بياض بالقياس الى الموضوع الذي هو له بياض وان كان لا يوجد الا فيما هو له بياض ○ وفرق بين ان يكون الشيء لا يوجد الا ان يوجد شيء وبين ان يكون ماهيته معقولة بالقياس الى شيء فان العالم لا يوجد الا بالباري تعالى وليست ماهيته معقولة بالقياس الى الباري وكذلك الثنائية لا توجد الا بالوحدانية وليست ماهيتها معقولة بالقياس الى الوحدانية وليس الوجود والماهية شيئا واحدا ولا اقتران الماهية بالماهية هو قول الماهية بالقياس الى الماهية بل كون الماهية بالقياس ان يكون الماهية هي حقيقة الكون متقاربا للقادر على الحالة القادرة فبعض هذه الامور المعدودة ماهياتها مقولة بالقياس الى غيرها كالكبير والصغير وبعضها يجعل كذلك اذا اخذت مع النسبة كالبناء فانه اذا اخذ من حيث هو في الابيض كان مضافا كما لو سمي كونه من حيث هو في الابيض جسما كان الجسم ماهيته مقولة بالقياس الى الشيء الذي له البياض فقد علمت ان بعض ما عددناه في المضاف ماهيته مقولة بالقياس الى غيره وبعضه يقال بالقياس الى غيره بنسبة تلحق ماهيته فحينئذ يكون مقولا بالقياس الى غيرها وكان ذلك الالحاق يجعل لها ماهية اخرى منفردة بنفسها فالامور المضافة هي امثال هذه وقد يوجد فيها متضادة كالفضيلة والخسيسة فان كل واحد منهما قد يصح له اضافة الى موضوعه ولكن ليس كل مضاف يقبل ذلك فانه لا ضد للضعفين ولا للرابع جزء او القانون في ذلك هو ان المضاف مما يعرض للمقولات جميعا فان المضاف قد يكون في الجوهر كالاب والابن وقد يكون في الكم كالكبير والصغير وقد يكون في الكيف كالاسخن والابرد وكالملكة وذي الملكة وقد يكون في المضاف نفسه كالاكثر الى ما هو اقل كثرة وكالصديق الاصدق من صديق وقد يكون في الاين كالاعلى والاسفل وقد يكون في متى كالاقدم والاحدث وكذلك قد يكون في سائرها فيعرض للمضاف ما يعرض لمقولته فلما كانت الضعفية تعرض للكم وكان لا اضدادة الكم لم يعرض للضعفية مضادة ولما كانت اضافة الفضيلة عارضة في الكيفية وفي الكيف تضاد جاز ان يعرض لهذه اضافة تضاد وكذلك الحال في قبول الاشد والاضعف والاقل والاكثر وقد يظن ان غير المساوي قد يكون اكثر واقل لان الكمية تكون اكثر واقل كما ان الشبيه تكون اشد واضعف لان الكيفية تكون اشد واضعف ○ فنقول اما غير المساوي فانه في الحقيقة لا يكون اشد واضعف ولكن قد يكون اقرب وابعد فان العشرة ابعد في المساواة للثلاثة من التسعة والسبب في الامر يا صح الحال والممكن مما ذكرناه من ان الكم لا يكون اشد واضعف لا في القياس الى نفسه ولا بالقياس الى حال غيره عند نفس ذلك الغير فانه لا يكون عشرة اشد عشرية من تسعة تسعية كما يكون بياض ما اشد ابيضاضا من سواد اسود وان كان قد يكون عدد اكثر زيادة على عدد من عدد كما بينا فعلى ذلك يكون غير مساو اقرب من غير مساو آخر واما في انه غير مساو فلا يقبل زيادة ولا نقصانا ومن خواص المضافات انها كلها ترجع بعضها على بعض بالتكافؤ وينعكس بعضها على بعض ووجه ذلك الرجوع هو الذي يجعله رجوع الحمل على الوضع ولانحاء اخرى من الرجوع والعكس يأتيك من ذي قبل وذلك لانك الوضع ههنا يكون احد الطرفين مكررا والحمل يكون من الثاني فاذا عكست صار الحمل وضعا وقد الحق به مثل ذلك التكرير في جانبه وصار الوضع حملا وقد حذف عنه التكرير ○ فنقول ان العبد عبد للمولى ثم نقول والمولى مولى للعبد فتكرر العبد في الاول والمولى في الثاني وفي بعض الامور يحتاج الى ان يلحق بالطرف المجعول محمولا شيئا ذاتيا لا يلحقه وهو موضوع كما الحقت اللام بالمولى والعبد ههنا بل الحاق نحو ما يلحقه حين يقول الحس حس بالمحسوس والمحسوس محسوس بالحس وفي بعض المواضع لا يحتاج الى ذلك كما نقول ان الاب اب الابن والابن ابن الاب وسواء قلت ذلك لفظا او لم تقل فانك تعقله نحو فانك تأخذ المحمول على انه منسوب اليه سواء الحقت به اللفظ الدال على ذلك او لم تلحق ولا تأخذه على هذا الوجه بعينه حين تضعه ○ واما سائر العكوس التي سيأتيك كل في موضعه فيخالف الذي للمضاف في ذلك كله لكن في هذا التكافؤ شرط يجب ان يراعى وذلك ان الاضافة اذا لم تقع على التعادل لم يجب هذا التكافؤ ووقوعها على التعادل هو ان يقع الى الشيء الذي اليه الاضافة اولا وبالذات لا انها ان وقعت الى موضوعه او الى امر يعرض له او الى جنسه او الى نوعه لم يقع الاضافة متكافئة فانك

ولم ع

اذا قلنا ان الرأس رأس للانسان والحيوان والرأس رأس لذي مشي والرأس رأس للمشاء وكذلك الجناح
جناح للطائر والسكان سكان للسفينة لم يكن كذلك رجع ⊙ فنقول ان الانسان والحيوان وذو مشي
او المشاء هو انسان او حيوان وذو مشي او مشاء بالقياس الى الرأس وكذلك لا تقول للطائر طائر بالقياس
الى الجناح والسفينة سفينة بالقياس الى السكان وذلك لان الرأس ليس معادلا لما ذكرت بل معادله هو
ذو الرأس فالرأس رأس لذي الرأس وكذلك الجناح جناح لذي الجناح وكذلك السكان سكان لذي السكان
وانما ما ذكرت فهو اما موضوع المضاف المعادل او جنس موضوعه او جنس المضاف او عارض لموضوع المضاف
وانما يعرض اكثر هذا في الموضع الذي لا يكون الاضافة فيه واقعة حيث الماهية معقولة بالقياس بل حيث يجعل
كذلك بنوع من النسبة فيكون لا اسم للمضاف اليه من حيث هو مضاف اليه بل انما كان من حيث هو موضوع
للنسبة اليه او من جهة اخرى فلذلك يجب ان نخترع لمثل هذا الشيء اسم بحسب النسبة واذا اشكل الامر
في تحصيل ما يقع اليه الاضافة بالتعادل مميزا مما يقع اليه لا بالتعادل فسبيلك ان تجمع اوصاف الشيء
جمعا فاي تلك الاوصاف اذا وضعته ثابتا ورفعت غيره بحال ان ترفعه او لم يجز امكن ان تحفظ الاضافة
واذا رفعته ووضعت غيره لم يمكن ان تحفظ الاضافة فيه فهو الذي اليه التعادل وعنا لم يكن كذلك فليس اليه
التعادل فانك اذا رفعت من الشيء انه حيوان وانه انسان وانه مشاء وانه ذو مشي كيف اتفق وحفظت انه
ذو رأس امكنك ان ينسب اليه الرأس واذا رفعت انه ذو رأس وحفظت انه حيوان وانه انسان وانه مشاء
وانه ذو مشي لم يمكنك ان تنسب اليه الرأس **فصل في خواص المضاف** ومما يرى في المشهور

فصل في خواص المضاف

انه يلزم المضافات كلها هو انهما معا في الوجود اي انهما وجد كان الاخر موجودا واي انهما عدم كان الاخر
معدوما مثل الضعف والنصف لكن قد لا يقع في بعض الاشياء تكافؤ في الوجود معا من جهة
اخرى وذلك كالعلم والحس اي الادراك ليس القوتان المشاركان لهما في الاسم فان ذات هذا العلم في
جوهره قد يلزمه دائما ان يكون مضافا الى المعلوم موجودا معه وذات المعلوم في جوهره لا يلزمه ذلك فانه
قد يوجد غير مضاف الى المعلوم وان كانا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدم احدهما على الاخر وليس
الغرض ذلك بل الغرض ان احد الذاتين لا ينفك من اضافة تلزمه بوجوب ان يكون معه مضايفه ابدا وذات
الاخر قد يوجد وليس بمتضايف وكذلك يتصور حال هذا الحس فان ذاته لا ينفك عن لزوم الاضافة
اياه وذات المحسوس ينفك ولا يجب ان لا يكون موجودا حين لا يكون الحس موجودا اذ يجوز ان لا يكون
حيوان حساس موجودا ويكون العناصر المحسوسة التي هي اوائل لتكون الحيوانات وغيرها من الاجسام الاخرى
موجودة ⊙ واما امور اخرى فيكون انما تكافؤ في اللزوم ان اخذت متضايفات واما تكافؤ في غير
اللزوم ان اخذت ذواتا وهكذا يجب ان نفهم هذا الموضع واما الوجه الذي نفهم عليه هذه الطائفة
فوجه مختل ⊙ واما المثال في جهة العلم المشهور فانما اوردوه من امر المربع المساوي للدائرة فان العلم
لم يوجد الى هذه الغاية لكنه موجود حري بنا ان نبحث عن هذا لحقيقة البحث ⊙ فنقول ان للقائل
ان يقول ان هذا القول مجازف فيه وذلك انه ليس يجب ان يكون لكل علم بازاء معلوم موجود لمن العلم التصور
وقد يتصور امور ليس يجب لها الوجود كالكرة المحيطة ببنات عشرين قاعدة مثلثات فانا نتصور مثل هذه
حق التصور ولا يحوجنا ذلك الى ان نجعل له وجودا في الاعيان وبالجملة لا يحوجنا ذلك الى ان نجعل له وجودا
غير الذي في الذهن وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه وانما بحثنا عن علم مضاف الى مضايف له ومضافا
شيء ثان وايضا فان في المعلومات بحسب التصديق اشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في
الاعيان لا بامكان ولا بامكان عن الوجود وذلك مثل قولنا انه اذا اخرج في شكل كذا خط [illegible] كذا في
جنب خط كذا لم يلتقيا دائما الخطان ولا يلتقيان فان هذا لا وجود له ايضا الا في الذهن فهذا المثال
الذي اوردوه وهو حال المربع المساوي للدائرة الذي يجعلونه موجودا وان لم يعلم فهو مثال الاشكال لا
من الدعوى فليت شعرنا اين وجوده فانه ان كان له وجود في الذهن فيجب ان يكون معلوما وان كان له في
الاعيان وجود حاصل فباي دليل عرفوا ذلك ومن حدثهم به وادعوا انه ممكن ان يوجد فذلك امر [illegible]
كما ان العلم به ايضا ممكن ان يوجد ⊙ فنقول لمن قال هذا وشاء له انه ليس يمكنك وانت منطقي ان تحقق
هذه الاحوال كنه التحقيق وانما كان غرضنا فيما اوردناه ان تعلم انه يمكن ان يكون للذات احد المتضايفين
وجود لا ينفك من الاضافة الى الاخر وليس للاخر كما قلنا في ذلك فان كان علم تصوري وتصديقي ليس



متضايفا الى شيء آخر فليس هو في جملة المضايفات التي نذكرها فاذا لم يكن من جملة ما ذكرنا لم ينتقض به
ما قلناه بل جعلنا مثالنا الذي نعممه من الشيء الذي لا يكون علما الا وهو مضاف وذلك مثل علمنا
بان الفلك موجود متحرك على الاستدارة وهذا العلم هو في الجملة التي ذكرناها والشرط الذي اشرنا
اليه وان كان لما اوردناه قبلنا لا مضايف في الذهن او خارج الذهن وكان تكافيه في الوجود
معا فليس ذلك ايضا مما ينتقض به ما قلناه فانا لم نقل ولا شيء من المتضايفات يتكافا في الوجود
معا بل قلنا ان اكثرها كذلك ⊙ واما امر المربع والدائرة فليس تغير ما ذعم فيه غرضنا وذلك لانه
ان كان لهذا المربع امكان وجود فلا يستحيل فرضه موجودا وليس فرضه موجودا يوجب ان يكون
العلم به حاصلا بل يجوز ان يكون هذا المربع موجودا ونحن على جملتنا من الجهل به فتبين ان جميع ما اورد
من هذا الطعن لا يفسد الغرض الذي نومته فما علينا من غير ذلك وما حاجتنا الى ان نتكلف في المنطق
علما غير المنطق ليس من شان المنطقي ان يحققه كنه التحقيق ويجب ان يعلم ان المتضايفين من حيث
يتضايفان بالفعل تضايفا على التعادل فهما معا اذ الشيء انما يقال لماهيته بالقياس الى شيء يكون
معه واما اذا اخذ احدهما بالفعل والاخر بالقوة فقد زال التعادل لكن على هذا اشكال وهو ان لقائل
ان يقول ان المتقدم في الزمان مقول بالقياس الى المتاخر ولا بد من ان يكون بينهما اضافة بالفعل ولا
تضاد فيهما موجودين معا وايضا فانا نعلم ان القيامة ستكون والقيامة معدومة غير موجودة والعلم بها
موجود ولا بد ان يقع بينهما اضافة بالفعل ولا اتضاد فيهما معا ⊙ فنقول اما الشك المورد من جهة
المتقدم والمتاخر فانه ينحل بان نقول ان هذا المعنى يعتبر من وجهين ⊙ احدهما بحسب الذهن مطلقا
والاخر بحسب الوجود مستندا الى الذهن اما بحسب الذهن فان يحضر الذهن الزمانين معا في الوهم
فيجد احدهما متقدما والاخر متاخرا فيكون قد حضرا جميعا في الذهن ويكون احد الزمانين كيوم
من الايام حاضرا في الوجود والذهن فيضيف اليه الذهن زمانا نعقله مستقبلا فيحكم حينئذ
بينهما بتقدم وتاخر لانه قد احضرهما معا ⊙ واما الوجه الاخر فهو ان الزمان المتقدم اذا كان موجودا
فوجود من الاخر انه ليس هو وممكن ان يوجد امكانا يؤدي الى وجوده وهذا كونه متاخرا وهذا الوجه
للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم واذا وجد المتاخر فانه موجود في الذهن حينئذ
ان الزمان الثاني ليس موجودا ونسبته الى الذهن نسبة شيء كان موجودا ففقد وهذا ايضا امر موجود
مع وجود الزمان المتاخر فاما نسبة المتاخر الى المتقدم على وجه آخر غير ما ذكرناه فلا وجود له في الامور لكن
في الذهن فقط فان كل زمان وجد فلا يكون من حيث هو موجود لا متقدما ولا متاخرا ولا مضافا
الى شيء من الازمنة والا لكان مضافا الى اشياء بلا نهاية في وقت واحد وكانت هناك اضافات
لا نهاية لها موجودة بالفعل بل هو في نفسه بحيث اذا عقل وعقل الاخر حكم العقل عليه بانه متاخر
عن امر موجود في الذهن ⊙ واما العلم بالقيامة فان العلم بها انها ستكون علم بحال من احوالها موجود
في الذهن مع وجود العلم فانه انما هي ستكون لا عندما يكون بل قبل ذلك عندما هي معدومة في الاعيان
موجودة في النفس واما تصور ماهية القيامة مجردة فانه غير مضاف الى شيء في الوجود من حيث
هو تصور ⊙ واعلم ان جميع امثال هذه اضافات انما يتقرر في الوهم والمتضايفات فيها ايضا انما
تكون متضايفات في الوهم وان كان المستقصى لهذا انما هو في العلوم الحقيقية لكن قوما من المتكلفين
ابتدوا في شبهة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا ان الذي قيل من ان المعلوم قد يوجد ذاته والعلم به لا يكون
قول غير حق فان ههنا علما موجودا بكل شيء وجودا لا يتاخر عن الاشياء وهو علم الباري تعالى والملائكة
ولم يعلموا ان هذا وان كان حقا فليس جوابا للمتشكك فان المتشكك ليس يقول انه ولا شيء من
المتضايفات لا يكون معا ولا ايضا يقول انه لا شيء من العلم والمعلوم يكون معا ولا يحتاج الى ذلك
فان ادعوا انه ليس كل متضايفين يكونان معا وهذه الدعوى تصح بمثال واحد يورده المتشكك
في علم واحد ⊙ فنقول ان علمنا بوجود العالم لا يصح ان يكون علما وذاتا والعالم غير موجود الذات ثم
العالم قد يكون موجودا في ذاته وليس علمنا به بموجود وكذلك ان لم يعتبر شرط الذات فاذا كان نعلمه بالعالم
على هذه الصفة ولم يكن علم البتة غير هذا العلم الواحد الا وهو موجود والعالم دائما معا لا العلم
الذي اشار اليه فقط بل جميع العلوم وكان العالم قد يكون موجودا وعلم ما من العلوم بوجوده ليس

بموجود فالشبهة قائمة فان الشبهة لم ترد بسبب ان المعلوم قد يكون موجودا ولا العلم البتة بل من جهة
اخرى وينبغي ان نرجئ حلها الى موضع آخر واقله ان يقال ان العالم حينئذ لا يكون مضافا الى هذا العلم اذ
لا يكون معلوما له

## فصل في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الاضافة او لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة

فصل في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الاضافة او لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة

اعلم انا الى هذا الوقت انما اخبرنا عن امور فانه تطابقها الحد
المذكور فبعضها كانت ماهياتها معقولة بالقياس الى غيرها وبعضها كانت قد تصير كذلك بنحو
من النسبة تلحقها فلينظر هل الرسم المذكور هو رسم المقولة او رسم معنى يصلح ان يقال انه مضاف
وليس هو نفس المقولة ولا نوعا من المقولة ● فنقول انا نعلم ان المقولات متباينة وانه لا يصلح ان يحمل
مقولتان معا على شيء واحد حمل الجنس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولتين وان كان
قد يدخل الشيء في مقولة بذاته وفي الاخرى على سبيل العرض وقد فرغنا فيما سلف عن هذا ثم ان هذا الحد
مما لا يمنع العقل مطابقته امورا تدخل في مقولات اخرى فان الرأس يحتاج ان يكون بذاته جوهرا
حتى يكون رأسا كما يحتاج ان يكون معقول الماهية بالقياس الى غيره حتى يكون رأسا فكلا الامرين مقوم له
من حيث هو رأس ليس احدهما بالذات والآخر بالعرض فالرأس انما يكون كذلك اذا اخذ رأسا على الاطلاق
فكان ذلك على اعتبار الجواهر الثانية واما اذا اخذ مخصصا على انه هذا الرأس فانه لا يقال لماهيته بالقياس
الى غيره حينئذ وذلك انه بسبب ان ذاته قد يحصل ويعقل من غير ان يعلم الشيء الذي هو رأسه من حيث هو
هذا الرأس والذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس فانه هو هذا الانسان واما اذا دل على انه رأس لشيء مجمله
فليس ذلك له من حيث هو هذا الرأس بل من حيث هو رأس على الاطلاق ولذلك لا يقال ان هذا الرأس رأس
بالقياس الى شيء بل انه رأس على الاطلاق بالقياس الى شيء ويمكننا ان نقول ان الرأس انما هو رأس بالقياس
الى ذي الرأس ولا يمكننا ان نقول ان هذه اليد انما هي هذه اليد بالقياس الى سقراط وهذا الذي هو ذو
رأس حتى لو رأيت هذه اليد منكشفة عن مستور وتمثل في ذهنك ضرورة بازائه ما هو بالقياس اليه وهو
سقراط وهذا ذو رأس كما يتمثل هنالك ذو الرأس وايضا فان بعض الامور التي ذكرت قد كانت في ذواتها
من مقولة الكيفية ايضا مثل الملكة فانها كيفية وقد قيلت بالقياس الى غيرها بنحو من انحاء النسبة وكذلك
امور اخرى من مقولات اخرى فالرسم الاول لا يمنع من ان يكون ههنا من امور هي من باب الجوهر وغيره داخلة
في المضاف فليس هذا الحد اذن حد المقولة والا لاشترك في حد واحد امور من مقولات شتى وان لم يكن حدا
لها بل انما هو حد بحسب اسم معنى يعمها مقوم لماهيتها يقال عليها فانه لا يجوز ان يكون الامور التي جنسها
الجوهر جنسها شيء غير الجوهر فيجب اذن ان نتأمل هذا الحد ونتدارك خللا ان وقع فيه والتدارك المشهور
لهذا هو ان الامور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو انها مضافة وهذا التدارك صحيح لكن بعض الناس
يظن ان هذا بعينه هو الحد الاول وستعلم انه ليس هو الاول عن قريب ولو كان هو الاول لكان الاول عنه غنى
وخصوصا والاول يدل على المعنى الذي يدل عليه دلالة واضحة لا تدل عليها هذا الثاني اذ دلالة بينة
الوضوح وبعضهم ظن انه فيه بيان الدور وهو انه اخذ المضاف في حد نفسه والمشتغلون بهذا الشأن
قد اجتهدوا في حل هذا الشك وقد تعذر بعضهم الحل الا انه قد ذهب عنه ذهابا يسيرا ولكنا نقول ان
من الاشياء ما يكون جنسه اشهر عند الجمهور فيكون الاسم بحسب الوضع الاول موضوعا للجنسية او
لما هو عنده كالجنس ثم ان الخواص يجدون معنى نوعيا تحته او ما هو كالنوع تحته فينقلون اسم الجنس
اليه لملائمة توجبه وقد نجد مثل هذا كثيرا اعني انا نجد امورا نقل اليها اسما حرفت عن دلالة الوضع
الاول بل نجد لنفسنا او نما قال اليه من جريان العادة بنقل الاسم عن الجنس الى النوع امثلة كثيرة من جملتها
ان الجمهور قد كانوا يرون ان كل شيء يتوهم فاما ممتنع واما غير ممتنع وجعلوا اسم الممكن مرادفا او كالمرادف لقولهم
غير الممتنع فقالوا ان كل موجود اما ممتنع واما ممكن ولما فصل الخواص حال ما ليس بممتنع الوجود وجدوا
بعضه واجب الوجود وبعضه غير واجب الوجود وكلاهما مشتركان في انه غير ممتنع وفي انه ممكن بهذا المعنى
اي بمعنى غير الممتنع ثم وجدوا في الامور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنعة ولا يمتنع وجوده ولا عدمه
فيمكن وجوده وعدمه فخصوه باسم الممكن من حيث هو غير ضروري واخرجوا الواجب عن دلالة هذا
الوضع الثاني ونقلوا اسم ما هو كالجنس الى ما هو كالنوع وكذلك ايضا الحال في المضاف فان اسم

معنى صح



المضاف كان مقولا في الوضع الاول عند الفلاسفة على المعنى المذكور وهو انه ما يقال لماهيته على الصفة
المذكورة من غير اعتبار ان له وجودا غير ذلك او ليس له وجود غير ذلك حتى كان الشيء اذا كان من الجوهر او من الكيفية
ثم لحقته نسبة فاعتبر من جهة نسبته فكان من حيث هو كذلك معقول الماهية بالقياس الى غيره فكان من
المضاف وله ماهية مخصوصة ليست تقال بالقياس وكان اذا كان الشيء ايضا كالبنوة والابوة فكان
ماهيته معقولة بالقياس الى غيره وان لم يكن له وجود آخر وماهية اخرى كان ايضا من المضاف فكان
المضاف يقع على المعنيين جميعا وقوعا بحد وان لم يكن لهما جميعا جنسا فليس كل ما يحمل بالمعنى على متفقين
او على شيئين من مقولتين او على شيئين من مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين فانك قد عرفت هذا
وتحققته واذا كان كذلك فمعنى المضاف المأخوذ في الحد هو هذا المعنى العام ومعنى المضاف المحدود هو
هذا المعنى الخاص فكما ان الحاد اذا اخذ الممكن الحقيقي فقال ان الممكن الحقيقي هو الذي يمكن ان يكون ويمكن
ان لا يكون لا يكون قوله مدخولا من جهة انه اخذ الشيء في بيان نفسه لانه لم يرد بالممكن المأخوذ في الحد
الا المعنى الجنسي الذي هو بمعنى غير ممتنع فكذلك اذا قال ان المضاف الحقيقي الذي يحتج على انه احد العشرة
هو الذي ماهيته ووجوده انه مضاف وعنى انه الذي وجوده وماهيته هو انه معقول الماهية بالقياس
وليس له وجود غيره لم يكن اخذ المحدود في حده او المرسوم في رسمه فيكون هذا من جملة المخصصات التي
انما يخصص بالحاق شرط التجريد بطبيعة عامها فانه اذا كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس
صالحة لان يلحق بها معنى وان لا يلحق وليس يجب لها احدهما وكانت اذا الحق بها شرط وجود ذلك المعنى تخصصت
فانها اذا الحق بها شرط عدم ذلك المعنى تخصصت وليستا اعني بالجنس ههنا وبالنوع الجنس والنوع
الحقيقيين بل الخاص والعام فاذا كان حد المضاف الذي هو المقولة هو هذا الحد فالرأس لا يكون مضافا
بالمعنى الذي للمقولة اذ ليس يكون وجوده انه مضاف فقط بل له وجود آخر قد لحقه هذا المعنى وكذلك العلم
فانه صورة وكيفية متقررة في النفس لكنها يلزمها اضافة ما ولها وجود خاص من حيث هي صورة فقط
وكذلك الضعف فانه يكون عددا او كما ويعرض له نسبة ● ولكن لسائل ان يسأل ويقول انكم قد منعتم
ان يكون المشتق اسمه من الاعراض البسيطة مقولة كالابيض ومعناه شيء ذو بياض من غير زيادة ثم لا شك
فانه يجب ان يكون للمضاف بالمعنى الاول يفهم منه انه شيء ذو اضافة من غير تخصيص ولا شك على تلك الاصول
انه اذا كان على هذا المفهوم لم يكن ان يكون له مقولة او نوعا من المقولة ثم المضاف الذي يجعلونه مقولة فهو
ايضا شيء ذو اضافة لانه شيء معقول ماهيته بالقياس الى غيره واذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي
هو المقولة للمضاف الذي ليس هو المقولة فلا يكون بينهما فرق ● واما الشيئية فهو امر لا ينفك عن المضاف
الذي هو المقولة ولا يمكن ان يسلب عنه فلا يمكننا ان نقول ان الوجود الخاص الذي ليس به ما ليس بمقولة
مضافا هو انه شيء فان الشيء لا ينفك عنه ايضا ما لا يحصل له وجود خاص غير كونه مضافا بل الوجود الخاص
انما نعني به وجودا اخص من الشيئية ووجودا من جملة انحاء الوجود التي تخص الاشياء دون الامر المشترك
لجميع المقولات ● فنقول في جواب ذلك انه ولا سواء فان الشيئية المحمولة على المضاف الحقيقي هي الشيئية
التي تخصصها الوجود الذي للمضاف من حيث هو مضاف واما الشيئية المحمولة على المعنى الآخر فان تخصيصها
وجود آخر فان الشيء ذا الاضافة اذا تخصصت شيئيته صارت به جوهرا او كيفا او شيئا آخر واما الشيئية
الاضافة فهي الاضافة فشيئية ذي الاضافة تقتضي لذلك الشيء حقيقة غير الذي هو به مضاف ولا كذلك
شيئية الاضافة واذا قلنا ان المضاف الذي من المقولة هو الشيء الذي ليس له وجود الا الوجود الذي
هو به مضاف فلسنا نعني به الوجود العام بل نحوا من الوجود مخصصا للعام ليس هو التخصيص بكونه اضافة
فقط بل يتخصص تخصصا في انه اضافة والابيض ايضا ليس تخصصه عن الشيئية ان يخصص شيئيته بانه
شيء ذو بياض فقط بل شيء له نسبة ما الى البياض لا يتم شيئيته بالفعل الا ان يلحقه ان يكون في نفسه
جوهرا جسمانيا فيكون الفرق ان احدهما شيء يتقوم بانه معقول الماهية بالقياس وانه يخصص من قبل ذلك
ولا يخصص بغيره وهو المقولة والآخر ان شيئيته يتقوم بوجود خاص وحقيقة خاصية لحقتها الاضافة
وليس من قبيل الاضافة وهذا هو الذي ليس بمقولة ولاجل هذا الفرق ما كان احدهما مقولة ولم يكن الآخر
مقولة ولا اجناسا عامها الا بمجرد انه شيء له اضافة فقد انحل هذا الشك فاذا كان المضاف لا وجود له
الا انه مضاف فيلزم ان يكون اذا حصل احد طرفيه محصلا كان الآخر محصلا بسببه حتى اذا قلت

كذلك صح

ضعف مطلقاً من غير تحصيل لمثل اك بازائه نصف من غير تحصيل واذا قلت ضعف هو اربعة لمثل اك بازائه
نصف هو اثنان وقولنا تحصيل المضاف لفظ يفهم منه معان ويجب ان يقدم قبل بيان ذلك مقدمة ● فنقول
ان المضاف ليس له وجود منفرد بل وجوده ان يكون امراً لاحقاً للاشياء وتخصصه بتخصيص هذا اللحوق
والتخصيص بهذا اللحوق يفهم على وجهين ● احدهما ان يوخذ الملحوق والاضافة معاً فذلك ليس
المقولة بل هو مركب من مقولة ومقولة والآخر ان يوخذ الاضافة مقروناً بها النحو من ذلك اللحوق والتخـ
العقلي ويوجدان جميعاً كعارض واحد الملحوق وهذا هو تنويع الاضافة وتحصيلها فان المشابهة مثلاً
موافقة ما في الكيفية والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق فالكيف الموافق ليس هو اضافة بل
شيء ذو اضافة واما الموافقة منسوبة الى الكيفية فهي نوع من المضاف مثل المساواة التي هي موافقة
في الكمية والمماثلة التي هي موافقة في النوع فاذا كان التحصيل في المضاف انما يمكن حيث يكون المضاف
اولاً غير محصل فيكون اضافة ماخوذة لمعنى اعم اذ لا بد من معنى يعرض له اولية الاضافة فاذا تحصل فلا بد
يتحصل لا محالة بتحصيل ذلك المعنى ولو كان المعنى بحاله لكانت الاضافة بحالها واذا كان المضاف
قد يتحصل فليس يحصله بازاء الامر الذي كان اولاً وهو كما كان اولاً ومثال ذلك انا اذا اخذنا اولاً ضعفاً
عددياً على الاطلاق فهو بازاء النصف العددي على الاطلاق فاذا حصل العدد الذي هو الضعف حتى
صارت الضعفية محصلة فلا يبقا الجانب الآخر على حاله فان اطلاق ذلك الجانب اعني النصفية كان
انما يكون بازاء اطلاق هذا الجانب اعني بازاء كون الضعفية غير محصلة فاذا تحصل فتبين من ذلك
ان الآخر قد يتحصل فانه اذا تحصل الشيء الذي هو الضعف يحصل لا محالة الشيء الذي هو ضعفه اذ ليس
يجوز ان يكون كل شيء من حيث هو ضعف محصل فاي المضافين عرف بالتحصيل عرف الآخر به فان كان تحصيل  ضعف الكرسي صح
لم يطرأ عليه من حيث يحصل بها الاضافة بل من حيث يحصل الموضوع وتركت الاضافة بحالها فان
المضاف المقابل لا يتحصل وذلك لان طبيعة الاضافة لم يتحصل بل موضوعها وليس اذا كانت الاضافة
لا تتحصل الا بموضوعها يجب ان يكون كلما تحصل موضوعها تحصلت الاضافة ومثال هذا انه اذا كانت
الراسية اضافة عارضة لعضو ما وكان قياسه بها الى ذي الراس فتحصل هذا العضو من حيث هو
جوهر وكان هذا الراس قد دخل التخصيص جوهره ولم يدخل التخصيص اضافته لم يلزم ان يكون اذا عرف
هذا الراس من حيث هو هذا الجوهر محصلاً ان يعرف من ذلك الجوهر انه راس لان الراسية تركت بحالها
ولم تحصل من حيث العقل بل من حيث الحس فلم يلزم ان يكون للعقل سبيل الى تحصيل الثاني اذ لم يحصل
له الاول والحس لا سبيل له الى ادراك الثاني غير حاضر عند الحس بسببا ولا حاضر عند الحس فلو اجتهد
حتى يحصل العقل تخصيص هذا الجوهر وجب ان يخصصه له بعوارضه ومن عوارضه كونه من بدن
زيد فحينئذ يخصص للعقل ذو الراس فهذا حكم ما فيه موضوع واضافة فاما اذا كان المضاف نفس
الاضافة فلا يتحصل احد الطرفين الا بتحصيل الآخر لانه لا وجود لاحد الطرفين غير المضاف فيحصل من
هذا ان كل شيء من باب المضاف اذا تحصل نحواً من التحصيل لا يلزم ان يتحصل مقابله فان الاضافة لاحقة
له وله وجود خاص وليس يلزم من هذا ان يكون كل ما يلحقه اضافة وله وجود خاص فانه لا يتحصل بتحصل
مقابله بل قد يتحصل اذا كان التحصيل عقلياً واما الاضافة نفسها فانها تحصل في العقل مع تحصيل
موضوعها فمن تحصيل الاضافة بتحصيل موضوعها ما ينوعها ومنه ما لا ينوعها بل يصنفها او يخصصها
فان جعل حدها آخر نوعها وان حفظ حدها والحق به عارضاً غريباً لم يكن ذلك لم يبعد ان يحفظ
تلك الطبيعة من الاضافة فلم ينوع بل ربما صنفه كابوة الرجل العادل وابوة الرجل الجاير فانهما
صنفان في الاحوال ولكن خارجة من الماهية فان الرجل العادل لو توهمت غير عادل لم يزل بذلك
المعنى الذي هو الابوة فاما المساواة فانك ان توهمت بدل الكمية فيها كيفية لم يكن لحد المساواة
وجود ولم تبق الاضافة بعينها موجودة ● واما الشخصية فكابوة هذا وابوة ذاك بل كالجوار الذي
لكل واحد من الجارين فيجب ان يعلم ان ما يقولونه من حال الاضافة في امثال هذه وانها علاقة واحدة
بالعدد موجودة لهما جميعاً هو قول ولا معنى له بل كل واحد منهما موصوف باضافة الى الآخر
ليست هي بالعدد اضافة الآخر اليه بل ربما كان نوعها واحداً كجوار هذا لذاك وجوار ذاك لهذا
وربما كانا مختلفين بالنوع كالابوة والبنوة وكذلك المماسة فان كل واحد من الشيئين يوصف

انه مماس لذلك الآخر ففيه مماسة لذلك نسبة تلك المماسة اليه نفسه هي انها فيه والى الآخر انها له
وبالقياس اليه ولاجله كذلك لا بانها فيه والآخر ايضاً مماس للاول بمماسة فيه لهذا ونسبة تلك
المماسة التي هي الاخرى انها مماس الى الآخر نسبة انها فيه والى الاول نسبة انها له لا انها فيه فانه
لا يماس احدهما الآخر بمماسة تكون في ذلك الآخر بل بمماسة تكون فيه نفسه لذلك الآخر لكنهما
من حيث المماسة بل من حيث العلاقة يتفقان اتفاقاً شخصياً في الامور العامة فليكن هذا كافياً
في بيان امر المضاف ● بسم الله الرحمن الرحيم ● الحمد لله رب
العالمين ● والصلوة على نبيه محمد وآله اجمعين

## المقالة الخامسة ستة فصول

## فصل في تعريف الكيفية واقسامها الاولى

المقالة الخامسة ستة فصول
فصل في تعريف الكيفية واقسامها الاول

واما الكيفية فقد جرت العادة
بان يعرف بنحوين من التعريف احدهما ان يقال ان الكيفية ما به يقال على الاشخاص انها كيف هي والآخر
ان يقال ان الكيفية ما به يقال للاشياء انها شبيهة وغير شبيهة فلننظر في حال هذين التعريفين
انهما هل يفيدانا معنى متصوراً ● فنقول اما اذا كان هذا التعريف على سبيل الاحالة على المتعارف
وما جرى عادة الناس بالسؤال عنه بلفظة كيف والجواب به اذا سئل كيف فانه غير محصل في مقولة واحدة
وذلك لان الجمهور قد يسألون كيف زيد ويتوقعون ان يجاب بانه قائم او قاعد فيكون الجواب عن الوضع
في مقولة الوضع ويسألون ايضاً فيقولون كيف رأيت عبد الله فيحسن في التعارف ان يجاب فيقال  كيف صح
رأيته ماشياً او عادياً او رأيته يحجم او يضحك او غير ذلك ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم ايضاً
ان يقولوا رأيته في مكان عليّاً وفوق سريره وامثال هذا حتى يكون هذه الاحوال عندهم كيفيات لحوال
الناس في التعارف فليس يقفنا من ذلك على شيء يصرف الذهن الى تخيل الكيفية الداخلة في المقولة
بل كانهم يقولون لحال لا الذي يسميها في قاطيغورياس فقط بل لجميع الصفات وان كانت كميات
فلا يتحاشون ان يقولوا كيفية لغيرها فان كان جميع ما يسمونه كيفية على هذا الوجه هو داخل في هذه
المقولة فالوضع ايضاً داخل في هذه المقولة ثم لا يبعد عندي ان يستقبل كلامي واحد من هؤلاء
المتحشين ● فنقول اما الوضع فهو من حيث يصلح ان يكون جواباً عن سؤال كيف فهو كيفية ومن حيث
هو حال الجوهر ذي اجزاء كذا فهو وضع ● فان قال لم تضايقه بان نقول له ان هذا لا يمكن ولم تواخذ بما
ذكره ولكنا نوجب عليه ان يجعل الوضع نوعاً من الكيفية فان الجهة التي هي بها وضع لا يجعله بحيث
لا يصلح ان يكون جواباً عن سؤال كيف الشيء بل نعته لذلك ولا يكون هذا كاعتبارين متباينين
يعتبر بهما الشيء في مقولتين بل كاعتبارين احدهما يقال على الآخر وهو اعم منه واذا كان الاعم مقولة
كان الاخص يدخل فيه فلا يكون مقولة برأسه وان لم يلتفت في هذا الى التعارف العامي بل الى معنى
وقع عليه اصطلاح خاصي فبالحري ان يكون الدال بهذا اللفظ على ما اراده يكون قد عرفناه ما يريد به
بالوضع الثاني ولم يكن الى هذا الوقت ان نفهم من هذا الرسم حقيقة هذه المقولة ولا يبعد ان يكون
غيري قد فهم ذلك ويكون التأويل ما سنقوله بعد وكذلك الحال في الشبيه وغير الشبيه فان الشبيه
يستعمل استعمالاً عامياً ويستعمل استعمالاً خاصياً فاما الاستعمال العامي فلا يختص بالمعنى الذي
يراد في هذه المقولة بل قد يقولون ان قعود فلان شبيه بقعود فلان وان احتراق النفط شبيه باحتراق
دهن البلسان بل لا يمتنعون عن القول بان طول زيد شبيه بطول عمرو فلا يجدي التعارف ايضاً
بحال في امر الشبيه الا ما يجديه في امر السؤال بكيف ● فان قال قائل انه في بعضها استعارة وفي بعضها
حقيقي فليسلم له انهم اذا قالوا شبيه في الطول لم يدروا انهم يستعيرون لكنهم اذا قالوا قعود شبيه
بقعود لم يذهبوا الى انهم يستعيرون شيئاً وكذلك اذا قالوا احتراق شبيه باحتراق بل قالوا ذلك
وهم محققون وليس يمكن ان يقال ليس كذلك بل انما يكون هذا اللفظ مستعملاً في شيء حقيقياً
وفي شيء بحسب ارادتهم فان اللفظ لا يستحق شيئاً من ذلك في نفسه بل انما يكون ذلك له بحسب
التعارف والتعارف في المستعار هو ان يقول القائل ذلك وعند القائل انه لفظ مستعار له
لمشاكلة وتمثيل فاما حيث لا يكون عند القائل كذلك بل يكون قوله ان احتراقاً شبيه باحتراق كقوله
ان حرارة شبيهة بحرارة فلا يكون لنا من هذا التعارف سبيل الى معرفة ما يدل عليه بهذا اللفظ دلالة
حقيقية ومع هذا فان من يدعي في لفظة ما اشتراكاً واستعارة فعليه ان ينص على المعنى المقصود به

فى الموضع الذى يستعمله خصوصًا اذا كان ظاهر التخليط بعيدًا عن ان يميز للسامع بمعناه المقصود تمييزه
لو قال عين الماء وعين الشمس وعين القرص فيجب ان يكون قد اعطينا معنى التشبيه حين يخاطب باستعماله
ههنا وقصاراه انا فهمونا من لفظ التشبيه بالاصطلاح الخاص وغاية ما يتمسّون عليه هو ان يقولوا
انا نعنى به الموافق فى الكيفية فان كان قولنا ان الكيف هو ما يقال الاشبيه بالقول النقلى لا المتعارف
عند الجمهور وكان تفسير ذلك النقل هو الذى معناه الموافق فى الكيف فلا شك فى ان الكيف يجب
ان يكون اعرف من الموافق فى الكيف فيكون من قال ان الشبيه هو الموافق فى الكيف قد عرف الشبيه بالكيف
وهو يريد ان يعرف الكيف بالشبيه لا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيئًا انما يمكن ههنا حيلة واحدة
وذلك ان يكون الكيف وقابل الشبيه يجمع لنا من الموجودات معانى مختلفة ثم اذا فصلنا هذه المقولات
وعرفنا ما جعلنا مخالفًا للكيف واستثبتناه بقى لنا المخصص فى مقولة الكيف ما يجاب به عن سؤال
كيف مما ليس من تلك الاخرى وما يقال به المشابهة مما ليس كذلك حتى يحيل الذهن امورًا دون امور او اكثر
ههنا وجه آخر من النظر وهو ان يجعل حقيقة البحث عن الشئ انه كيف هو فى نفسه ما يقتصر على نفسه
وحاله فاذا كان الوصف مما يحوج الى اعتبار امر آخر فيه غير نفسه وغير حاله حتى يقال انه كيف هو فكانه
قد عدل عن الواجب فان السائل انما دام ان يخبر عن امره فى نفسه اذ قال كيف هو فى نفسه دون امر يكون له
لغيره فى نفسه فيشبه ان يكون الوضع وغير ذلك من المقولات انما صلح ان يقال له كيف اما بالنقل و
الوضع الثانى واما بالتوسع فلذلك صار يصلح لان يجاب به عن كيف الشئ ثم نفرد هذا التوسع واسم
عند الجمهور كالاصل فان الوضع ليس معنى يتصور للشئ ما لم يتصور له اجزاء هى غيره وجهات خارجة
عنه ثم يتصور له وضع فالوضع مخالف المعنى الذى يكون للشئ فى نفسه بنفسه الذى الحرى ان يكون
البحث بكيف مقصورًا عليه فهذا وان كان قد يمكننا ان نقوله فانا نكون قد تعدينا فيه ايضًا المتعارف
الى نوع من النظر والاستدلال ◉ واما الكم فان التعارف يشبه ان يدل على انه غير صالح فى جواب
كيف الشئ وانه ان اجيب به فانما هو مجاز فاذا كان كذلك فقد تفرد معنى السؤال بكيف وكيف اشهر
من الكيفية فان اسم الكيفية اشتقت من اسم الكيف والمشتق منه اول واعرف من المشتق وهذا
من قبيل ما يشتق فيه اسم الحال من اسم ذى الحال ليس من قبيل ما يشتق فيه اسم ذى الحال من اسم الحال
اعنى كاشتقاق اسم الضارب من الضرب وايضًا فان الكيف نفسه لا من حيث السؤال والجواب بل من حيث
هو شئ اشهر من الكيفية اذا كان السبيل اليه الحس والحس لا يميز الكيفية مفردة بل ينالها مع الشئ
المتكيف بها ومع المقدار الذى يلحقها بسببه ينالها واحدًا غير منفصل ثم من بعد ما يتحصل وعلى هذا
فاعتبر الشبيه وعلى ان شبيه فى نفسه من غير حاجة الى اعتبار امر غيره فليكن هذا قد دما نقوله فى امر هذا التعريف
ولنفرد الآن ان الكيفية هى كل هيئة قارة فى الموصوف بها لا يوجب تقديره ولا يقتضيه ويصلح تصورها
من غير ان يحوج فيها الى التفات الى نسبة تكون الى غير تلك الهيئة وهذا ايضًا ضرب من البيان متعلق
بان يثبت شئ ثم يعرف بسلوب سواه عنه فقد قال قوم ان الكيفية هى التى تحدث رسمًا فى الجوهر وظنوا
انهم قد اتوا ببيان وذهب عليهم ان استعمال لفظ الرسم ههنا يشبه ان يكون استعمالًا مجازيًا لا يحقق
معنى وان حقق فليس بحسب التعارف فى استعمال هذا اللفظ بل الدلالة يقترن به من خارج وهذا
اللفظ مخيل مغالطى اشد بعدًا عن البيان من لفظ الكيفية وكذلك لهم بيانات تشبه هذه فلننتقل الآن
ان الكيفية كيف تنقسم الى الامور الاربعة التى جعلت انواعًا لها ◉ فنقول ان الكيفية لا تخلو اما ان
يكون بحيث يصدر عنها افعال على نحو التشبيه والاحالة او لا يكون والذى يفعل فعله على سبيل التشبيه
والاحالة فهو كالحار يجعل غيره حارًا والسواد يلقى شبحه فى العين وهو مثاله لا كالنقل فانه يفعل فى
جسمه الحركة وليس نقلًا والذى لا يكون اما ان يكون متعلقًا بالكم من حيث هو كم او لا يكون والذى لا يكون
متعلقًا بالكم فاما ان يكون للاجسام من حيث هى اجسام طبيعية فقط او لا يكون بل يكون لها من حيث
هى ذوات انفس ويكون للنفوس فالتى تلتئم ما بينها افعال وانفعالات هى التى تسمى كيفيات انفعالية
وانفعالات والتى تتعلق بالكم فهى كالاشكال وغيرها والتى للاجسام من حيث هى اجسام طبيعية فهى
القوى الفعلية والانفعالية والتى تختص بذوات الانفس فهى التى تسمى ملكات وحالات ◉ او نقول
ان الكيفية اما ان تكون متعلقة بوجود النفس او لا تكون والذى لا يكون فاما ان يتعلق بالكمية

اولا ينفعل

اولا ينفعل والذى لا ينفعل اما ان يكون هويتها انها استعداد واما ان يكون هويتها انها فعل واذا عبّر عنها
ان يكون استعدادًا وقد يمكننا ان نجاول فى ذلك ضروبًا من القسمة تؤدى الى هذا الغرض ولولا امر
الكيفيات التى فى العدد لكان يحسن بنا ان نقول اما لا ينفعل على طريق التشبيه اما متعلق بالاجسام
ثم نقسم فنقول اما من حيث كمياتها ومن حيث هى تعليمية واما من حيث طبيعتها ومن حيث هى طبيعية
ثم يتم القسمة ولكانت هذه القسمة اصح ما نحن لكن الفردية والزوجية وما اشبههما يخرج عن ذلك
فان لم يدخل ذلك فى كيفيات هذه المقولة وكانت الكيفيات ما يعرض للجواهر الجسمانية يجب ان
تنقسم على نحو ما قلنا فاما انواع القسمة المشهورة فمنها قولهم ان الكيفيات اما طبيعية واما مقتناة
ثم فسروا ان الطبيعية هى المتولدة بالطبع من داخل الموجودة دائمًا فى الشئ الذى يوجد فيه والمقتناة
فهى التى تماميتها من خارج ويمكن اطراحها ويكون من المقتناة الملكات والاحوال ◉ واما الطبيعية
فمنها بالقوة ومنها بالفعل والتى هى بالقوة فهى الكيفيات التى يقال بسببها انا مستعدون فينا
امكان لشئ من الاشياء والتى هى بالفعل فمنها ما ينفذ الى العمق وهى الانفعالات والكيفيات الانفعالية
ومنها ما يظهر من خارج وهى الاشكال والحدود وايضًا فانهم قسمة اخرى للكيفية فانهم يقولون ان
الكيفية اما ان يظهر فى النفس واما فى البدن ◉ والذى يظهر فى النفس فاما ان يظهر فى النفس
الناطقة واما فى غير النفس الناطقة ◉ والتى فى الناطقة اما عسرة الانحلال كالملكة واما سهلة
الانحلال كالحال ◉ والتى فى غير الناطقة اما فى القوة المنفعلة واما فى القوة الفاعلة ◉ والتى فى
القوة الفاعلة فانها الصنف الثانى من انواع الكيفية اعنى قوة ولا قوة ◉ واما الذى فى القوة
المنفعلة فان الصنف الثالث من انواع الكيفية اعنى الانفعالات والكيفية الانفعالية وما يظهر
فى البدن فاما فى عمقه واما فى ظاهره ◉ والذى فى عمقه فان الصنف الثالث من انواع الكيفية ثم
انها ان كانت غير ثابتة كانت انفعالًا او الذى يحدث فى ظاهر البدن فان الشكل والخلقة قالوا
والشكل يعم المتنفس وغير المتنفس واما الخلقة فانها تخص المتنفسة وقد قسموا ذلك ايضًا
بوجوه من القسمة تشبه هذه فصل فى تعقب الوجوه التى قسم فيها قوم الكيفية
الى انواعها الاربعة حرى بنا ان نتأمل الحال فيما تكلفوه من القسمتين ليكون ذلك منه ذلك
سبيل الى فصل التعقب فيما يطرأ عليك من وجوه قسمتهم ◉ فنقول ان هذه الوجوه من
القسمة كلها غير ضرورى ومتكلف فيه التكلف فى كثير احدها مما تكلفناه ◉ اما القسمة الاولى فمن
موجبها ان يكون سواد الغراب مباينًا فى نوع سواديته لسواد مقتنى مكتسب ويعرض من ذلك
ان لا يكون الملكات والحالات نوعًا واحدًا من جملة ما خرج بالقسمة بل يكون نوعًا ثانيًا هو نوع
بعض ما خرج من القسمة على نحو ما قال القاسم فمنها الملكات والحالات وعلى ان هذا القول يوجب
ان يكون الملكة والحال قسيمين لشئ اذ صارت الملكة والحال لا يجب ان يعدّهما معه قريبًا لاقسام على
الاربعة وقوله منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل اذ عنى بذلك ان هيئة الصلوح للمصارعة
وهيئة المصحاحية والممراضية هى معان من باب الكيفية ليست المصارعة نفسها ولا الصحة
نفسها ولا المرض نفسه فذلك تعبير ردى جدًا فانه لو قال ان منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل لكان
له وجه بعيد وان تعذر لان الشئ بالقوة هو الشئ الذى ليس بموجود ويصح ان يكون موجودًا
فان كان الذى هو بالقوة هو المصحاحية لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصحاحية بالقوة فيكون
من انواع الكيفية ما هى مصحاحية معدومة وان عنى بهذا اللفظ ليس ان المصحاحية يكون فى نفسها
بالقوة فى وجودها بل انها تكون بالقوة شيئًا آخر فيكون قد جعل المصحاحية صحة بالقوة فيكون الشئ
الذى هو بالقوة صحة هو المصحاحية فيصير المصحاحية صحة وقتًا ولا شئ من الاعراض يصير الآخر
اذ ليس لها فى انفسها شئ مشترك وان لم يعن بها بالقوة المصحاحية بل الصحة التى بالقوة حتى يكون
الصحة اذا كانت صحة معدومة جائزًا وجودها كانت من نوع واذا صادفت بالفعل كانت من نوع فيكون
المعدوم كيفية موجودة ومع ذلك فقد نضا عف انواع الكيفية اذ كل واحد من الانواع قد يكون
بالقوة ايضًا فهذا هذا وان لم يعن ما قلناه ولكن عنى ان ذلك الشئ اما ان يكون قوة واما ان يكون
فعلًا وعنى بالقوة الشئ الذى يقابل الفعل الذى هو الحصول لا الفعل الذى هو التأثير وما اشبه

ومقابل ذلك الفعل هو الاستعداد لامرما حتى يكون لقسمته الى قوة وفعل وجه فيجب اولا ان ننظر هل هذه التى نسميها انفعالية ليست فى انفسها قوى فيشبه ان يكون الحرارة قوة اذ تستعد بها نحو امرما وكذلك البرودة وكذلك الالوان والمذاقات والروائح فان الشئ ذا الرائحة مستعد لان يؤثر تأثيرا ما وقد يستعد ببعض هذه الكيفيات لانفعال ما كالرطوبة او لئلا ينفعل لما او لعسر انفعالها كاليبوسة الا ان يقول قائل ان الحرارة فى ذاتها امرما واما الاستعداد لان يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة لان الحرارة فى طبيعتها كيفية ● واما الاستعداد فامر يعرض لها من حيث يصلح ان يكون مقولة بالقياس الى شئ او بالنسبة اليه واما الذى كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذى يكون للجواهر لا لشئ يعرض له الاستعداد ● فان قيل هذا لزم ان يكون هذا الباب وضع مما قالوه بل يلزمهم ان يجعلوا هذه الاستعدادات التى للحرارة وغيرها من باب الكيف ويكون كيفيات عارضة للحرارة ولغيرها وهذا ليس مذهبهم وليس عندهم ان الحرارة عرض لها كيفية من باب الاستعداد غير كيفيتها المقولة عليها فتصادف مستعدة به ولا هذا مما يصلح ان يقال و يعتقد فان طيبوا انفسهم قائلين ان كلامنا فى استعدادات الجواهر فى ذواتها وجب ان يكون للمصحاحية استعداد الصحة فى الجسم ووجب ان يكون للمراض فيه ممراضية فانه لا يعرى عن استعداد للصحة وان جعلوه استعدادا كحال فربما صاروا الى الصواب لكن قولهم وعادتهم لا يشير الى ذلك الا بتكلف وتعسف فلم يحسنوا ان يقسموا هذه ومع ذلك فان الاحرى فى قسمة الشئ الى قوة وفعل هو ان يكون القوة والفعل فيه لشئ واحد ولم يفعلوا كذلك فليس كل ما جعلوه من باب الانفعال فعلا لما جعلوه قوة ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة كالقوة على الترطب والاسوداد والقوة على قبول العلم فانهم لم يجعلوا شيئا من ذلك من باب القوة ● واما ما قالوه من كون بعضها فى العمق وبعضها فى الظاهر فهو رد قبيح جدا وذلك لانهم تركوا الكيفيات التى للاعداد وتركوا الاستقامة والانحناء التى هى كيفيات فى الخط فان الخط ليس بجوهر ولا جسم اللهم الا ان يقولوا ان الاستقامة والانحناء اذا وجدا فى الخط فقد وجدا فى الجسم اذ الخط فى جسم وما فى شئ هو فى شئ فهو فى ذلك الشئ الآخر مستعملين لفظة فى المشككة فيلزمهم حينئذ ان يكون الجسم مستقيما ومعوجا ان كانت فيه استقامة خط واعوجاجه واما ان الجسم معوج الخط فهو حق لكن الاعوجاج الذى لا عرض له لا يكون فيه فانه لا يوصف به ولا يشتق له منه اسم ولكن يكون موجودا فى شئ منه هو فيه بالذات وكذلك ليس الاستقامة والانحناء موجودا بالحقيقة فى ظاهر الجسم الذى هو السطح وجودا بالذات حتى يكون فى الجسم وفى بالعرض بل هو فيهما جميعا بالعرض فلنسامح فى هذا ولنحتمل قولهم موجودا فى الجسم وفى ظاهره كل وجود متعلق به وان لم يكن اوليا ثم نقول ان قولهم ان الاشكال الموجودة فى ظاهر الجسم قول البله المغفلين فان الاشكال المجسمة انما وجودها من حيث هى مجسمة ان يكون سارية فى الجسم كله فان الشكل ان كان ما احاط به حد او حدود فانما يحيط الخطوط بالسطح والسطوح بالعمق ولتحقق ذلك اكثر ● فنقول ان ههنا حدودا وههنا شيئا ذا حدود وله هيئة بسبب الحدود وههنا تلك الهيئة فاما الحدود فليست اشكالا بل هى اطراف ولا يجوز ان يقال لشئ منها انها فى ظاهر المحدود حتى يقال ان السطح فى ظاهر الجسم والخط فى ظاهر السطح وذلك لان الظاهر غير الذى فى الظاهر وليس السطح غير ظاهر الجسم بل هو نفس ظاهر الجسم والخط ليس فى ظاهر السطح بل نفس ظاهر السطح فان اعتذر معتذر وقال ان هذا الانسان قد تجوز فى لفظه وكان ينبغى ان يقول لظاهر فقال فى ظاهر فليعذر ايضا وذلك لان القسم الآخر هو انه فى العمق وليس معناه انه عمق وليس قوله ظاهر قسيمه هو انه فى العمق حتى يكون الشئ اما ظاهرا واما فى العمق بل نظيره انه فى العمق انه فى ظاهر ونظير الظاهر العمق ثم مع ذلك فان الذى هو الظاهر كم لا كيف حتى لا يكون لطائفة منهم طريق الى ان يقولوا انه اراد بقوله فى العمق العمق نفسه طلبا منهم لاستواء القسمة فانه ان كان هذا المذهب فى التأويل صحيحا كان ذلك قال ان بعض كيفيات الاجسام ظاهر وبعضها عمق وهذا محال واما ان عنوا الشئ المحدد فهو معدود لا كيفية وان عنوا الهيئة الحاصلة من التحدد فانما يكون فى الظاهر منها ما يكون موجودا فى السطح وحده من الهيئات اما شكلا كالتربيع واما هيئة غير الشكل كالتسطيح والتقبيب والتقعير واما المجسمات من الاشكال فليست هيئات توجد فى الحدود بل هى هيئات توجد فى جملة

المحدودات بالحدود وفى الحدود وجودا بينها بالشركة ليست نسبتها الى الحدود اولى من نسبتها الى المحدود فلو كانت الكرية فى نفس السطح لكانت تقبيبا او تقعيرا لا كرية كما لو كانت الدائرة فى نفس الخط لكانت استدارة وتقويسا لا دائرة وكما ان شكل الدائرة موضوعها السطح لا نفس الخط كذلك شكل الكرة موضوعها الجسم لا ظاهره الذى هو السطح وان كان شكل الدائرة لا يتم الا بانعطاف الخط وكان شكل الكرة لا يتم الا بتقبيب السطح وهذه الاشكال وان كانت تحدث للمحدودات بالحدود فليست هى فى الحدود وان كانت الحدود علة لها فليست فى انفسها بل فى شئ آخر يتحدد بها ● واعلم ان الحدود انفسها لا يقال انها موجودة الا فى المحدود نفسه بجملته فان الخط نهاية السطح الذى هو خط على انه نهاية بجملته فهو موجود بانه نهاية فى جملته وجود الصفة فى الموصوف وليس موجودا فى طرف منه ولا فى جزء منه دون سائر اجزائه بالقوة فكذلك الشكل المجسم هو صفة للجسم كله ليست موجودة فى السطح الذى هو الطرف فقط ومع هذا فانهم جعلوا هذا النوع شكلا وخلقة فقط كما تسمع اذ كان المعلم الاول انما اورد من الامثلة فى اول الامر لذينك فقط وليس كذلك بل التقبيب من جملة هذا الباب وليس شكلا اذ ليس لهذا الشكل فان الاعنى بهذا الكل جزء فى باطن الجسم وظاهره يوصف بذلك القوى والكيفيات التى من هذا الباب فليست كذلك فان الشكل الذى فى الكل لا يوجد فى الاجزاء فاول ما فى ذلك انه كان يمكنه ان يقول هذا اللفظ على وجهه ويكون عبارة صحيحة فما الذى احوجه الى العدول عنه واما ثانيا فان كثيرا من المعانى التى ليست من باب الشكل انما يوجد فى الجملة دون الاجزاء كقوة اليد على افعالها فانها غير موجودة الا فى اجتماع الاجزاء اللهم الا ان يقولوا ان تلك ليست بقوة واحدة بل قوى تتظاهر على فعل ولسنا نقال هذا فسنجد كذلك الحال الهيئة المضادية من حيث هو مضاد وكذلك الهيئة قبول كثير من الامراض ● واما القسمة الاخرى فان فاتحتها ليست تتجه الى الاربعة بل يتجاوزها كما تدرى ثم لعمرى فى هذيان كثير اذ تقول والتى فى النفس غير الناطقة فاما فى القوة الفاعلة واما فى القوة المنفعلة فلا ادرى ان هذا الرجل عن كم صواب ذهب منه ذلك ان نوع القوة واللاقوة ليست تتعلق بالنفس فان الصلابة واللين من هذا القبيل اتفاقا وليست مما يتعلق بالنفس والثانى انا ان سامحناه فيها بجعلناها مما يتعلق بالنفس فما بال الانفعاليات والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغيرها جعلها فى هذا القسم وليست من العوارض التى تتعلق بالنفس الناطقة او غير الناطقة البتة ومن ذلك انه ليس جميع ما فى باب القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية فان الممراضية والاستعداد للانصراع ليس من باب قوة يفعل بها شئ وايضا فان المصحاحية هى بمعنى القوة التى لا تنفعل فان كان لا بد من معنى القوة على فعل فانه وان كان المصحاح يعرض له ان يكون قويا على افعال فذلك امر لازم للمصحاحية ● انما المصحاحية انها مصحاحية من حيث لا ينفعل من اسباب المرض لا من حيث يفعل بها افعالا وايضا فان الاشياء التى جعلها فى القوة الانفعالية وان كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية فان الحرارة والبرودة لان يجعل فى القوى الفعالة اولى من ان يجعل فى القوة المنفعلة فان قال ان هذه تحدث بالانفعالات فى المادة فذلك الاولى ايضا لا تحدث الا بانفعالات فى المادة وايضا فان كان الاعتبار ليس ان يحمل على المقسوم اليه اجزاء القوتين بل ان ينسب اليهما فان لكل واحد من الجنسين نسبة الى قوة فاعلة ومنفعلة معا اذ لا واحد منهما يحدث الا عن شئ فاعل ومنفعل ثم من جودة هذه القسمة ترديد النوع الثالث فى القسمة مرتين والعجب ممن يلتفت الى ما يقوله هؤلاء ويكتبه ويدونه ومن انا نحتاج الى مناقضته فصل فى تعريف حقيقة كل نوعين من انواع الكيفية وهو احوال الملكة والقوة واللاقوة فلنبتدئ بالنوع الموجود بسبب النفس وهذا النوع لا اسم له بعينه لكن له اسمان بحكم اعتبارين فان الكيفيات التى يتعلق وجودها بالانفس منها ما يكون راسخا فى المتكيف بها رسوخا لا يزول او يعسر زواله وبالجملة لا يسهل زواله ويسمى ملكة ومنها ما لا يكون راسخا بل يكون مذعنا للزوال سهل الانتقال فيسمى حالا والا ظهر فى تعارف محصلى اهل الصناعة ان الحال ليس مقولا على الملكة حتى يكون الحال اسم هذا الجنس الذى هو نوع من الكيفية وحتى يكون كل ملكة حالا وليس كل حال ملكة بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس اذا كان بعرض الزوال وكان غير مستحكم فاذا استحكم لم يسم حالا بل ملكة وليس افتراق الحال والملكة افتراقا ذاتيا

فصل فى تعريف حقيقة كل نوعين من انواع الكيفية وهو تحال الملكة والقوة واللاقوة

معنى [illegible]

تحت جنس فان الانفصال بينهما ليس لاجل النسبة الى التغير وزمان التغير وهذا انفصال باعراض
لا بفصول داخلة في طبيعة الشيء ولا ايضاً يجب ان يكون بين الحال والملكة اثنينية ما بين الشخصين
بل يجوز ان يكون بينهما اثنينية ما بين شخص واحد بحسب زمانيه كالصبي والرجل فانه ليس يجب
ان يكون الصبي شخصاً غير الرجل في ذاته وان كان غيره بالاعتبار فان الشيء الذي هو حال كابتداء
خلق او تصنع لم يستقر بعد في النفس اذا تمرن عليه انطبع انطباعاً ثابتاً فيكون الشيء الواحد
بعينه كان حالاً ثم صار ملكة فليس يجب ان من الملكات العلوم والفضائل ونعني بالفضائل لا الافعال
المحمودة بل الهيئات النفسانية التي يصدر عنها الافعال المحمودة صدوراً سهلاً كالطبيعي من غير
ان يحتاج الى روية واختيار مستأنف فيكون بحيث اذا اريد ضدها اضداد تلك الافعال عسر على صاحبها
وعوقب عليهم فيه واحتاجوا الى تكلف وهذه مثل خلق العدالة والعفة والرذائل ايضاً التي هي
اضدادها فانها ملكات فان الفاجر بالخلق يتعذر عليه التعفف عند التمكن فان تعلل باذى به
وان يفعل الفجور تسلط عليه في نفسه هيئة مطاوعة نحو فعل معاصيه نحو آخر فهذه ملكات
والعلوم ايضاً ملكات ليس اذا استوفى المتعلم اصول الصناعة وتمهر فيها فقط بل والراي الواحد
اذا اعتقد وعلم وتيقن ثم عسر زواله ويمنى البدن بآفة عظيمة من امراض واحوال اخرى واما
الحال فيسمى به ما كان من هذا الجنس سهل الزوال سهولة الزوال كالحرارة العرضية والبرودة العرضية
وزوال الصحة من المستقام والمرض الحاد من المصحاح وان كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا
الجنس وانما اوردناهما تمثيلاً لما يزول بسرعة واما الصحة والمرض اذا كانا سهلي الزوال فهما من هذا
القبيل ومن الحالات الحرد والخجل والغم والهم والظن والعقد الذي لم يتبين تماماً واضداد
شيء من الظن ومن الصحة والمرض مستحكماً لا يزول بسهولة فهو من جملة الملكات وكل ما هو ملكة
مكتسبة فقد كانت حالاً فكانت تلك الهيئة الى ان استحكمت حالاً وليست كل حال فانها كانت
ملكة فاعلمت حالاً هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع لا ما فهم من ان الحال يقال على المعنى الذي
هو اعم من الملكة ثم ان الملكة لا يصير نوعاً تحتها كما لا يجب ان يصير الحيوان المتحرك والحيوان
الابنث صحة نوعاً لانه يزيد على طبيعة العام بعرض لا بفصل فان الامر ليس هكذا لان واضع هذين
الاسمين قال ان الفرق بين الملكة والحال ان هذه سهلة وتلك اطول زماناً واعسر تحركاً والعام
لا يحمل عليه الفصل ولا العرض المقابل لعرض يخص واحداً مما تحته فقد جعل بحسبه اعتبار واسم
كما لا يقال ان الفرق بين الحيوان وبين الانسان وبين الحيوان والحيوان الصحيح ان الحيوان اعجم ومريض
والانسان ناطق والآخر صحيح على ان في قليل الالتفات الى امر الاسماء ولا امتنع ان يكون ان الجانب الذي
تحتاج الى التاويل هو هذا اللفظ ان يكون ما قاله واضع هذه التسمية من ان الملكة ايضاً هي حالات
ليس على معنى انها قد كانت حالات بل انها في الحقيقة حالات وحيث قال ان الفرق بين الحال و
الملكة ان هذه سهل متغير ان هذه قد تكون سهلة لكن ابتداء لما آخره لسبب تعارف الاقدمين
المنقول عنهم هذه الالفاظ وهو ان الحال هي كيفية سريعة الزوال والملكة كيفية راسخة واما
الجنس الآخر من اجناس الكيفيات التي هي انواع الكيفية العامة فيجب ان يتصور على انه استعداد
جسماني كامل نحو امر خارج بجهة من الجهات لا القوة التي في المادة الاولى ولا قوة الجواز فان كل انسان
بالقوة صحيح ومريض لكن تتمه الاستعداد حتى يصير هذه القوة التي بحكم الجواز الطبيعي وافرة من
جهة احد طرفي النقيض فلا يكون في قوة الشيء ان يقبل المرض او يصرع غيره فقط كيف كان بل
ان يكون قد ترجح قبول المرض على قبول الصحة او ترجح لا قبول الصرع على قبول الصرع فالمصحاحية
والممراضية والهيئة المصارعية والهيئة الانصراعية والصلابية المترجح فيها ان لا ينغمز واللين
المترجح فيه ان ينغمز هي من هذا الباب لكن في هذا الموضع شكوك وذلك ان الامور التي تدخل في هذا الجنس
توجد ثلاثة امور استعداد شديد على ان ينفعل كالممراضية ● واستعداد شديد على ان ينفعل لا
كالمصراعية ● واستعداد شديد لا على ان ينفعل ولا على ان ينفعل بل على ان لا ينفعل كالمصحاحية و
الصلابة وقول القوة على هذه الثلاثة قريب ان يكون على سبيل اشتراك الاسم وان يكون جمعه
في معنى ولهذا كان عسراً مشكلاً وايضاً فمشكل ان يتشكك فانه هل المصارعية في هذا الباب

داخلة من حيث لا ينصرع او من حيث يصرع غيره فان كان من حيث لا ينصرع يكون المؤثر في الشك حقيقة
ويكون هذا الجنس هو تأكد لاحد طرفي ما عليه القوة الانفعالية في ان ينفعل او في ان لا ينفعل لكنه يعرض
ان يضيع استعداده من حيث يحرك غيره من الاقسام اذ لا يبطل اذ يوجد في الاجناس الاخرى وضعيف
وان كان من حيث يصرع فان الشبهة الاول تأكد وكانك قد فهمتها ولسنا نعني بالقوة المصارعية القوة
الاولى المحركة النفسانية التي هي جوهر ولا يقبل الاشد والاضعف بل هذه كمال للملك القوة من
حيث مواتاة الاعضاء وتسببها اليها نسبة شدة الذكاء والفهم الى النفس الناطقة ● فنقول الآن
ان المصارعية يجب ان يعلم انها متعلقة بثلاثة امور ● امر في البدن ● وامر في القوة المحركة ● و
امر في القوة الدراكة ● اما ما يتعلق بالقوة الدراكة فهي معرفة ما صناعية تحمل المصارعة كمعرفة
صناعة الرقص والضرب بالعود وبالجملة هو صنف من اصناف المعرفة بكيفية افعال تتعلق بالحركة وانما
تثبت له هيئة فائدة الوجود في موضوع غير يعرف كصناعة البناء والكتابة ● واما ما يتعلق بالقوة المحركة
فهو ملكة يحسن بها تحريكنا للعضل على ادراك الغرض في المصارعة فهاتان اما حالان ان ضعفتا واما ملكتان
ان تمكنتا وليستا ولا واحدة منهما من الامور البدنية الصرفة ● واما الثالث وهو الباقي فهو امر بدني بقوى
وهو كون الاعضاء في خلقتها الطبيعية بحيث يعسر عطفها ونقلها فهذا هو من هذا الباب وهو جزء من
اجزاء كمال صناعة المصارعة في الطبيعة وهو غير معنى القوة المحركة لانه امر يعرض للقوة المحركة وبالجملة
القوى النفسانية فهو من الباب الاول من انواع الكيفية فقد زالت هذه الشبهة وتقرر ان هذا الجنس
هو استكمال استعداد احد طرفي ما عليه القوة التي بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لوجوده
اذا وجد كان نقصاً الا بالفعل كالممراضية او شديد الاستعداد لان لا يوجد فيه وهذا كالمصحاحية
وبالجملة فان هذه القوة اما ان تستكمل آخذة نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهو اللاقوة
واما نحو ان لا يتغير عنها وهي القوة الطبيعية

## فصل في ايراد الشكوك في النوع المنسوب الى قوة ولا قوة

لكن العادة قد جرت على خلاف ما قلناه وذلك لانه قد صرح في التعليم الاول بان
القوى انما هو قوي بحسب ان ينفعل بسهولة كالممراضي ولا ينفعل بسهولة كالصلب وان اللاقوى
هو الذي ليس له قوة على ان لا ينفعل كالممراض الذي ليس له قوة على ان لا ينفعل واللين الذي ليس له قوة على
ان لا ينقطع فلنتأمل الحال في هذا فان شيخنا قد عاد فان الحرارة قوة على ان ينفعل بسهولة اذ تحرق
بسهولة فهل هي من هذا الجنس فاما ما يقال ان الشيء يكون في جنس وجنس او نوع ونوع باعتبار
واعتبار فامر قد فرغنا عن منع الالتفات اليه فلعل حقيقة الحرارة من حيث هي حرارة غير حقيقتها
انها تحرق بسهولة ولعل الحرارة انما تكون قوية على الاحراق بسهولة لا لانها حرارة بل لانها حرارة شديدة
فتكون شدة الحرارة داخلة في هذا النوع وهذا ايضاً يوجب ان يكون شدة الحرارة عارضة للحرارة
حتى يكون حرارة ولحرارة تشتد وتضعف وهي في انها حرارة واحدة وانما يعرض لها الشدة بان يكون
الشدة لا كحرارة اخرى اضيفت اليها بل كيفية غير الحرارة تقارن الحرارة فتصير الحرارة بها اشد احراقاً
وهذا غير مقبول ثم ان امر السهولة ايضاً مشكل فان الشيء انما يكون سهلاً بالقياس الى شيء الخفيف به
ان يكون كل حرارة فلها شيء هي بحسبه سهلة الاحراق وشيء هي بحسبه صعبة الاحراق وكذلك
حال المصارعي فانه شيئاً واحداً يكون بالقياس الى شيء قوياً على ان يصرعه وبالقياس الى آخر قوياً على
ان ينصرع منه بل قد يكون من الناس من هو بالقياس الى اكثر الناس صراع وقد يكون منهم من هو بالقياس
الى اكثرهم منصرع فيشبه ان يكون القوة هي هذه اي ان يكون صراعاً اكثر من انصراعه فيكون القوة
الفاعلة فيه ارجح من المنفعلة لا منها لا محالة موجود فيكون كل واحد من الضعيف والقوي فيه الشيء
الذي يصرع به لكن لاحدهما اشد وللآخر اضعف فالذي فيه قوة ان يصرع اشد ففيه قوة ان ينصرع اضعف
والذي فيه قوة ان ينصرع اشد ففيه قوة ان يصرع اقل ففي كل واحد منهما قوة الامرين ولكنها في احدهما
اكثر وفي الآخر اقل فترى القوتين هل انما يختلفان في طباعهما بالشدة والضعف فيجب ان يكونا من
نوع واحد وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية في نوعها فان كانتا مختلفتين
بالنوع فيشبه ان تكون القوة مخالفة للعجز في النوع وان لم يكونا مختلفتين فلا تكون القوة مخالفة
للعجز في النوع بل يكون كالخط الاطول والاقصر فاما الهيئة الاشياء تشكل فيما قبل وايضاً فانه

فصل في ايراد الشكوك في النوع المنسوب الى قوة ولا قوة

لوكانت القوة على ان ينفعل بسهولة والقوة على ان لا ينفعل بسهولة وصلح القوة على ان لا ينفعل بسهولة
يُعد عندنا تحت الكيفية على انها انواع قريبة لكان قد يمكن ان يسا هل في جميع ذلك لكن انما نعد على
انها مختصرة تحت جنس هو نوع الكيفية وعلى انها في القسمة الثانية ثم اذا اريد نعرفه ذلك الجنس
لم يدل عليه الا بان يقال انه الذي منه كنا وكنا ولا يدل على طبيعة عامة اخص من الكيفية واعم من كل
واحد من هذه وان كان قد يمكن ان يتكلف ذلك على سبيل اجحاف على الحق وعلى ان ههنا شيئا اخر وهو
ان قولهم ان اللين هو الذي ليس له قوة ان لا ينقطع اما ان يشير بهذا الى عدم كيفية لو كانت لكانت قوة مقاومة
وكان بها لا ينقطع الشيء بسهولة من غير ان يراد باثباتها اثبات معنى فيكون اللين حينئذ عدم كيفية
ليس كيفية واما ان يراد به اثبات امر ما يستعد بسرعة قبول الانفعال فلا يكون الا القوة الانفعالية
وهذا الحري ان يكون فان اللين بالحري ان يكون معنى لا عدم معنى والصلابة كذلك فحينئذ يكون ما سموه
لا قوة هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد سواء قلنا ان قوة ان لا ينقطع كيفية قائمة بها يمتنع
المادة او قلنا ان قوة ان لا ينقطع ليست كيفية قائمة ولكن عدم المطاوعة المادية فان ذلك ان كان
عدما فالذي يقابله في المادة يكون معنى وجوديا وكيفية فيكون اذن اللين ليس نفس عدم شيء بل هو
معنى محصل يقارن العدم فيظهر ان هذا اللفظ ههنا وهو قولهم لا قوة لفظ مجازي يحتاج الى وجه
تصرف اليه اذ قد اخذ فيه بدل تلك الكيفية لفظ يدل على امر يلزمها وهو عدم شيء اخر لا بخاله الملها
ولا يبعد ايضا ان يكون للفظ الاخر وهو القوي سبيله هذه السبيل ويكون وان كان معناه الاول
انه هو الذي يقوى على ان ينفعل بسهولة فليس الغرض من استعماله ذلك والمراد بالقوة هذه القوة ولكن
ما يلزمها هذه القوة وهو ان يكون الشيء في نفسه سهل عسر الانفراع فيتبع ذلك ان يكون سهل الصبغ
لغيره حتى يكون الحالة التي بها يكون الشيء عسر الانفراع هي من هذا الجنس من الكيفية وقد دل عليها
بما يلزمها كما هنا كذا دل هناك على قوة ما بما يلزمها وهو لا قوة اخرى ولم يرد به نفس تلك اللاقوة وكذلك
ههنا ايضا يكون لم يرد بالقوة نفس تلك القوة حتى يكون كانه يقول ان المعنى الذي به يقاوم الشيء
ما ينفعل فيه حتى يتوصل فيه الى ان ينفعل من الاخر بسهولة او لا ينفعل عنه بسهولة هو الباب
المسمى قوة فان فهم هذا القول على هذا التاويل ازلحنا العلل ولم يدخل اشياء من اجناس اخرى
في هذا الجنس وليعلم ان الكتاب المسمى بقاطيغورياس موضوع للمبتدئين الذين يبتدئون ولم يبلغ
فيه من التحقيق ما ينبغي بل قد تجوز فيه كل التجوز تحقيقا وكان لا الا لان المبادئ التي بها لا يتضح
ويتوسطها يتمكن من ان يصحح غيره على هذه الجملة التي اشير اليها في هذا الكتاب بحالة معروفة
يمكن ان يدل عليها فاذا قيل للمتعلم ان ههنا حالة بها لا ينصبغ وحالة بها ينصبغ تشوش
على المبتدي وعسر فهمه فاهمل كما اهمل كثير من الاشياء في هذا الكتاب ثم ان الواردين من بعد شوشوا
الامر فيه ولم يتركوه على الظاهر وقد ظن قوم انه يمكن ان يجعل اللاقوة قوة مثل القوة على ان
ينفعل واللاقوة على ان لا ينفعل قوة واحدة ذات اعتبارين مختلفين بالقياس الى شيئين مثل
اللين فان له قوة على ان ينقطع بسهولة وليست له قوة على ان لا ينقطع بسهولة وتلك كيفية واحدة
فيه بعينها والذي ليس له قوة على ان يمرض بسرعة فله قوة ان لا يمرض بسهولة والذي له قوة
ان يمرض بسرعة فليس له قوة ان لا يمرض بسرعة ● والذي له قوة ان لا ينصبغ بسهولة ليس له قوة ان ينصبغ
بسهولة فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة انها قوة ومن جهة انها ليست قوة لكنه وان كان
كذلك فان عادتهم في ان ليس قوة انما هي فيما ليس له قوة المقاومة وقوة الفعل لا اللاقوة الذي
هو ضعف طبيعي الذي بالحري ان يقال له في بعض المواضع انه عجز واما ان لا يكون قوة على سرعة
القبول والمطاوعة فكانهم ليسوا يدخلونه في هذا الباب ولذلك يبقى لهم الاقسام ثلاثة ●
قوة انفعال ● وقوة مقاومة ● وقوة فعل ● فانهم يفعلوا هكذا ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزا
بالقياس الى سرعة الانفعال وكان الجامع بينهما ان كل واحد منهما اشتمل في احدهما عليه القوة لاجل
من ان ينفعل وان لا ينفعل فانه حينئذ يكون بينهما جامع هو الذي يميل الى ان يجعله النوع من الكيفية
الذي هو هذا الجنس ويجعل هذين نوعين متقابلين تحته احدهما يسمى قوة طبيعية والاخر عجزا
طبيعيا لكنا نحتاج الى جامع بين هذا الجامع وبين الذي هو قوة فعل وهذا يعسر فليكن هذا



الجامع انه في الشيء مبدا به يتم حدوث امر حادث على ان حدوثه مترجح به فان فعلنا هذا وتكلفنا ما
كانت القوة الفاعلية التي بسهولة والتي للمقاومة والتي للانفعال بسهولة داخلة في هذا الصنف ولكن
الشناعات المذكورة وغيرها تكون باقية وتكون القسمة الى الاربع قسمة متداخلة لا مفصلة ولنقتصر
الان على ما قلناه فانا ان اوردنا في هذا الباب جميع ما يجب ايراده طال ولا كثير جدوى في تفهيم
هذا الكتاب على المنطق فضلا عن اطالته ولا ينبغي ان يظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس انها
في مقولة خارجة عن الكيفية وانما في نوع من الكيفية غير هذا النوع ان هذا النوع قد يقع خارجا
عن الكيفية او يداخل نوعا اخر تحتها مثاله ان المصارع له قوة على ان يحدث في اخر صرعا وشكلا
او لا يحدث فيه صرع وهيئة نفس الصرع اعني الغاية التي تحصل عنه لا التحريك الى الغاية هي من باب
الوضع والتحريك من باب الفعل وكذلك الممراض له قوة ان يقبل المرض بسهولة والمرض من النوع الاول
من انواع الكيفية فانا لا نسمي المصارع مصارعا لانه بالحال المذكورة من الصرع ولا الممراض ممراضا
لانه موجود فيه المرض بل من قبل ان لهم قوة على ذلك وان كانت في نفسها معنى فعليا به يقال انه
كيف هو ولكن تلك الفعلية ليست صرعا ولا مرضا فصل في الكيفيات الانفعالية والانفعالات
والجنس الثالث من التي هي انواع من الكيفية وجنس لانواع من الكيفية حالة فانه لا اسم يعم حال
الجنس الثاني وكذلك فانه لم يذكر له اسم عام بل جعل له اسمان وجعل احد الاسمين مقولا على انواعه
بالاشتراك والاخر مقولا عليها قولا مجازيا وذلك ان هذا الجنس يقال له جنس الكيفيات الانفعالية
والانفعالات فتكون الكيفيات الانفعالية منها ما يشبه الملكة من النوع الاول والانفعالات منها
ما يشبه الحال منها واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض انواعها لانها تحدث من انفعال مثل
الصفرة التي تتبع المزاج الحاد المستحكم في الكبد ويقال على بعضها لانه يحدث منها انفعال في كل
شيء بل في الحواس ● واما الانفعالات فيوهم ظاهر ما يقال فيها انها ليست كيفيات فان الصفرة
ان لم يستقر زمانا طويلا كما لم يكن من مقولة الكيفية لا لانها اصفرار اي اخذ الى الصفرة فان الاصفرار
لو توهمنا بطول مدته لم يكن ايضا كيفية بل ربما ادى الى كيفية تحدث في اخرها وعندما ينتهي اليها
يفني الاصفرار ويفنى ايضا الاصفرار من مقولة ان ينفعل بل الصفرة نفسها اذا توهمنا الاصفرار قد انتهى
اليها فاستقرت استقرار صفرة اخرى مما يدوم او يطول زمانها لكن هذه بقيت يوما او ساعة
وتلك طال بقاؤها فان هذه الصفرة تسمى انفعالا والطويلة المدة كيفية وكذلك السواد والحرارة
او البرودة وما اشبه ذلك فان اصطلح هذا الظاهر ومنع ان يكون طول الزمان وقصره مخرجا
الشيء عن مقولة او مدخلا فيها كما فعل حيث ذكر الملكة والحال فان التي تسمى انفعالات يكون ايضا
كيفيات لكنها من قصر مدتها وسرعة زوالها منعت اسم جنسها كما قد يقال القليل انه ليس وسميت باسم
الامر الذي هو في التجدد والتغير وهو الانفعال فسميت انفعالات فيكون هذا الاسم كالمستعار لها
او المنقول اليها للمشابهة من غير ان يراد باطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة يفهم منه وبالحري
ان يكون الامر كذلك وان لا يكون الاستعداد بسرعة الزوال مخرجا الامر عن جنسه والان فان المعاني
التي تدل عليها هذان اللفظان هي معان ثلاثة ● معنى الكيفية التي تنفعل عنها الحواس ولها بقاء
ومعنى الكيفية التي تحدث عن انفعال في موضوعها ولها بقاء وقد تخص في اللفظ واحد ● ومعنى
الكيفية التي لا ثبات لها وليس كل واحد من هذه المعاني عاما لجميع ما تحت هذا النوع ولا ايضا يدل على
فصول حقيقية تنفصل بها انواع مرتبة تحت هذا النوع لكن احد هذه المعاني قد يعم الثلاثة وهو انها
بحيث تنفعل عنها الحواس فان الانفعالات والانفعاليات كلها تشترك في ذلك ويعمها شيء وهو انها
من شانها ان تفعل في موادها اشياء تشاكلها في المعنى فان الحار يفعل الحار والبارد يفعل البارد
والاسود ايضا يفرد شبح السواد في الحواس والخيال ونجدها تشترك في ان يعرض في طبائعها ان يعرض
للاجسام على سبيل الانفعال الجسماني والحرارة النارية وان كان يظن على ظاهر الامر الى ان يعرف الامر
المحقق فيه انها لم توجد في النار بانفعال ولا ايضا في مادة النار اذ حصولها يحصل فيها ليس بانفعال
انما الانفعال في الموضوعات القابلة وان ساعدنا على تسليم هذا القول فان الحرارة من شان طبيعتها
من حيث هي حرارة ان يحدث بالانفعال وان كان في غير النار وحلاوة العسل وان لم يحصل في العسل

فصل في الكيفيات الانفعاليه والانفعالات

على سبيل انفعال من العسل فقد حدث على سبيل انفعال وحدث في امور تكونت عسلاً وانفعلت انفعالاً كما امتلأت بذلك الحلاوة فيشترك ذلك في انها يجب بحيث ان يحدث عن انفعال في موضوع ما وان اختلفت في ان بعضها يحدث بانفعال الموضوع بها نفسها وبعضها قد يحدث تبعاً لانفعال في الموضوع ويجتمع جميع اصنافها في ان الحواس ينفعل بها ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال الا ان يكون هذه المعاني الجامعة قد تدخل فيها امور منها ما هو من باب الكيفية الا انه في هذا الجنس مثل الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والثقل والخفة فانها كلها محسوسات ومثل الخشونة والملاسة فانه وان لم يكن من الكيف بل من الوضع فهو محسوس والرطوبة واليبوسة في ظاهر الامر والصلابة واللين ايضاً هي من باب القوة واللاقوة لكنا اذا قلنا كيفيات انفعالية خرج الخشونة والملاسة ◉ واما الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين ففي امرها نظر فانها اما ان يكون ماهيتها هي انها استكمال الاستعداد في ان ينحصر ويتشكل بسهولة او في ان لا ينحصر ولا يتشكل بسهولة او يكون امر آخر هو في نفسه موجود محصل وتلزمه هذه الكيفية ويكون انما يحس من جهة الامر الآخر حتى تكون هذه الكيفية دليلاً على ذلك الوجود الآخر وهذا تبين بان يتأمل حاله في دخوله في الحس اهو له من حيث ينحصر ولا ينحصر او من جهة شيء آخر اما انه لا ينحصر فهو معنى عدمي انما يجب ان يحسه الحس على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة وابصارنا للظلمة هو ان يكون لا نبصر شيئاً ثم الصلب يشبه ان يكون ادراكنا له بالحس كالادراك الوجودي واللين كغير الوجودي الذي لا يحس معه بممانعة اصلاً ◉ واما الانغماز الذي في اللين فهو قبول لحركة على هيئة والحركة مع الهيئة غير محسوسة الا بواسطة وقد يحس الانغماز ايضاً بالبصر دون اللمس وكذلك سرعة الحركة الى الشكل وبطؤها فلا يكون ذلك دليلاً على ان الصلابة واللين والرطوبة واليبوسة قد احسنا بالبصر فاذن ليس ما يلمس هو الانغماز وعدم الانغماز ولا ايضاً الاستعداد فان الاستعدادات من حيث هي استعدادات معان يحتمل كذلك فان قوة المصادمة لا يحسه مصادم بل يحس هناك صلابة المقاومة وكذلك الزق المنفوخ فيه الهواء فان الهواء الذي فيه لم يصلب بوجه من الوجوه بل هو في طبيعته كما كان لكن الحس يحسه كما يحس الصلب وكذلك الرياح فان الامر الذي يحس من المقاومة هو غير الاستعداد الطبيعي الذي في الشيء الموجود فان الهواء لم ينعقد في طبعه صلباً وان انحصر في الزق ولا بان صار ريحاً بل الاستعداد الطبيعي موجود فيه ولا يحس به فاذن المعنى الذي يحس بذاته ان كان لابد من معنى يحس بذاته هو غير ذلك الاستعداد وان كان يقارنه ويكون معه وغير نفس حركة الانغماز فان احد هذين عدم والآخر من باب الحركة لا من باب الكيف فالثالث من جنس الكيفيات التي في الكيف دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات فالذي يقع في هذا الجنس من المعنيين المعتبرين في الرطوبة واليبوسة هو ما يحس منهما والذي يقع في الباب الآخر اعني باب القوة واللاقوة هو ما لا يحس منهما وهما متلازمان ◉ واما الخشونة والملاسة فانها لم تكن ثابتة من باب الكيف فكيف تكون كيفيات انفعالية فان الخشونة هي اختلاف الاجزاء في ظاهر الجسم بان يكون بعضها ناتياً وبعضها غائراً وهذا من باب الوضع والملاسة استواء الاجزاء في الوضع والخشونة والملوسة من حيث هي هكذا غير محسوسة الا بواسطة كما يحس المقادير والابعاد والاشكال فان احست بواسطة بصلابة او لين او سواد او غير ذلك فلا يكون من جملة المحسوسات التي نحن في سبيلها فانها لا تفعل في الحس اثراً من جهة نفس الحال العارضة لاجزائها مطلقاً الذي هو الوضع بل لامر آخر وهو صلابة او لين او حرارة او بياض او غير ذلك فاذ كانت الخشونة والملاسة حالاً يحس بها بالحقيقة لا بواسطة فتلك الحال غير حال الامر العارض لها من اجزائها وهو الوضع وتكون تلك الحال كيفية ◉ واما الثقل والخفة فانهما ليستا الا من باب الكيفية فان الذي يظن بهما انهما من باب الكمية باطل وكنا قد فرغنا من ذلك لكنه قد يظن بهما انهما من باب القوة واللاقوة وانما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية يدخل في ذلك الجنس مثل الحرارة وما اشبهها كالثقل والخفة فانهما ايضاً من هذا الباب وهما من جملة المحسوسات ومن جملة ما يحدث في الاجسام بالانفعالات فان الجسم يسخن فيخف ويبرد فيثقل وهو واحد بعينه فان البخار ماء خف بالحرارة وكذلك الاجزاء الارضية المتسخنة قد تخف فيتصعد مستسخنة وقد يدفن الشيء في الارض فيزداد ثقلاً من غير ان يزداد قدراً وقد يجمع اشياء متباينة لجملتها وزن ما فاذا اجتمعت حدث لها وزن اكثر او اقل اذا انفعل بعضها ببعض

### فصل في حل الشكوك

واما التخلخل والتكاثف فقد يدل بلفظيهما على معان فقد يقال التخلخل ويراد به انتفاش الاجزاء بان يتخللها جسم ادق منها فيتباعد كالصوف المنفوش ويقال التكاثف لما يقابل ذلك كما يقال لعند الكثرة وقد يقال التخلخل اذا صار الجسم الى قوام اقبل للتقطيع والتشكل من غير انفصال يقع فيه ويقال التكاثف لمقابله ويقال التخلخل لقبول المادة حجماً اكبر وقد يقال التكاثف لقبولها بعينها حجماً اصغر فالمعنى الثاني والثالث فقد يظن بهما انهما معنى واحد وذلك للغفلة فان النار اشد تخلخلاً من الهواء بمعنى زيادة الحجم وليس اقبل منه للتشكل والتقطيع اذ الهواء رطب والنار يابسة والهواء اذا استحال ناراً قبل حجماً اكبر وصار اشد مقاومة ويبساً لكن الماء اذا سخن فصار هواء عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام فيظن من لا يتثبت في حكمه ويتبع مفهوم التمثيل والاستقراء ان الامرين امر واحد ◉ واما نحن فنقول اما المعنى الاول فهو من باب الوضع واما المعنى الثاني ففي باب الكيف واما المعنى الثالث فمن باب الكم المقارن للاضافة او الاضافة المقارنة للكم لانه زيادة حجم وقد يتفق ان كانت العناصر ذوات لم يقارن فيها التخلخل الذي بمعنى زيادة الحجم التخلخل الذي بمعنى الرقة والتكاثف الذي بمعنى نقصان الحجم التكاثف الذي بمعنى الغلظ والمقاومة وكانت العناصر ذوات الحر بالضد مثل الهواء اذا صار ناراً فازداد تخلخل حجم ولم يزد تخلخل قوام والنار اذا صار هواء كان بالضد في ذلك ◉ واما البارد فانه اذا صار حاراً عرض له التخلخلان جميعاً والحار اذا صار بارداً عرض له التكاثفان معاً فهذا هو الذي يجب ان يحقق ولا يلتفت الى ما كتب في مواضع اخرى ولنقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس ولنعاود بعد دنا نظر التعليم الاول المفهم ما قيل فيه على وجه يزول معه الشكوك ◉ فنقول ان الجنس منه كيفيات انفعالية هي التي تكون قارة راسخة في الشيء كحلاوة العسل وسواد الغراب وليس يقال لها انها انفعاليات لانه يجب ان يكون ما هي فيه لا محالة قد انفعلت بها بل لانها ينفعل عنها على النحو المذكور اما الحواس فقط واما الحواس وغيرها وبعض هذه لها مزية نسبة الى الانفعال مثل البياض والسواد فانها لا توجد في اجسامها الا ان يكون قد وقع قبلها انفعالات في موضوعها في الكيفيات الاولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها فان ما سوى الملموسات بالحقيقة يتبع الملموسات فانك ترى الانسان يعتريه من الخجل والوجل حر او برد فيتبع ذلك حمرة كما في الخجل او صفرة كما في الوجل فان عرض مثل تلك الاسباب في اصل الكون والولادة فثبت فاستقر مزاجاً وتبعها حمرة او صفرة صارت الحمرة والصفرة لازمتين من جملة الكيفيات الانفعالية وكذلك اذا عرض بعد الكون فثبت كمزاج يحدث فيثبت ما يوجبه واما الذي يعرض الزوال فهو مثل الشيء الذي اذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال لها لم يصلح ان يجاب به ولم يلتفت الى ما عرض لهم منه اذ تدعوهم العادة الى انه انما يعرفون بالكيفيات التي يلزمهم فلا يقال لمن علق احمر البشرة انه مصفار اللون بسبب عارض من وجل وجد فغير لونه فلذلك لم يسم هذه كيفيات بل انفعالات ◉ واعلم ان هذا على سبيل المجاز والتوسع في الكلام والا فان الكيفية يقال على المعنيين جميعاً وذلك لانه اذا سئل عن الذي صفر للوجل انه كيف هو في هذه الحال فقيل انه اصفر اللون لم يكن الجواب كاذباً واذا سئل عنه انه كيف هو مطلقاً فلا يجاب في العادة بانه اصفر اذا كان حمار الخلقة والسبب في ذلك ان المجيب يستشعر ان السائل يسأله انه كيف هو في طبيعته الصحية وفي حالته الاكثرية ويكون عنده ان السائل توسع فترك بعض ما يجب ان يتم عبارته به فيجيبه حينئذ بما يجيبه واذا سأل مطلقاً ايضاً انه كيف زيد وكان السؤال لا يقتضي زيادة استشعار او كان السؤال وهو المجيب يسأل عن حاله في الوقت فلا يكذب لو قال مغموم محموم وان كان ذلك سريع الزوال ◉ واما ان نفس السؤال بكيف اي جواب يقتضي بحسب اعتبار الازمنة واعتبار دوام الحال ولا دوامه فليس بنا حاجة الآن الى بيانه فيجب ان يتصور الامر على هذه الصورة فلا يلتفت الى من جوز ان يكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف ◉ واظن ان ذلك انما لا يصلح للاستشعار المذكور من سؤال السائل وليس هذا الجواب والسؤال المتعارفين في الكيفيات التي من هذا الجنس فقط

بل من الجنس الاول فان الملكات قد يجوز ان يسمى كيفيات انفعالية والحالات انفعالات وان كان ذلك
اذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولا بتشابه الاسم الا ان لا يجعل الكيفيات الانفعالية والانفعالات
اسما مشتركا بالمعنى هذا الجنس بل لمعنى اعم منه وهو ان يكون كل كيفية بطيئة الزوال عن المتكيف بها يسمى
انفعالية وكل كيفية سهلة التغير يسمى انفعالا فتكون قسمة الكيفية الى الكيفيات الانفعالية والانفعالات
ليست قسمة على سبيل التربيع بل على سبيل التثليث فتكون الكيفية تنقسم الى كيفيات انفعالية وانفعالات
والى قوة ولا قوة والى اشكال وما معها ثم الانفعالية والانفعالات تنقسم الى هذا الجنس الثالث والى
الحال والملكة فيكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له وانما له اسم معنى اعم منه فان جعل هذا اسما له
من حيث خصوصيته كان ذو وقوع على الملكة والحال باشتراك الاسم اذ ليس له هناك تمام حده ● ونعود
فنقول بعدما فصلناه من حال اشتباه هذين اللفظين ان من كان له مزاج غضبي يوجب خلق الغضب من اول
الكون تشكلا او كان استعداد ذلك لا عن مزاج بل بالاستعمال لانفعال الغضب حتى صار له خلق الغضب فانه
ذو كيفية انفعالية ونعني بها الملكة على سبيل اشتراك او على سبيل مجاز للتمثيل ونعني بها معنى اعم من الملكة
والذي عرض له الغضب عن سبب ما فليست له كيفية انفعالية فاذا كانت الكيفية الانفعالية نعني بها
الملكة كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث الا باشتراك الاسم وان عني بها المعنى الاعم كان مقولا
عليها بالتواطؤ لكنه يكون مقولا على الجنس الثالث بمعنيين باشتراك الاسم فانه من حيث يجعل اسما
لخصوصيته فانه يدل على معنى ومن حيث يعني به المعنى العام يدل على معنى والمعنيان جميعا موجودان في
الاخص محمولان عليه وهذا كمن يسمي عبدا الاسود اسود من حيث شخصه فيكون الاسود يقال على الزا
باشتراك الاسم من جهتين هذا ولا عذر لمن سمع ان الناس اجمعوا على ان الحال والملكة نوع واحد
كلتاهما كيفية وسمع ان الملكات تخص باسم الكيفيات الانفعالية والحالات بالانفعالات وسمع
ان السبب في ذلك انه لم يجر العادة بان يسمى من عرض له الغضب في وقت ما وحاله ما من غير دوام وعن
خلق مكيفا بكيفية الغضب ان يشكل عليه ان الانفعالات في الجنس الثالث كيفيات بالحقيقة
وانه لم يسم كيفية بل انفعالات وان السبب الذي يوهم ان الانفعالات ليست كيفيات يجب ان يوهم
ذلك في الحالات فاذ ليس يوهم في الحالات فيجب ان لا يوهم ههنا ايضا ويعلم ان هذا السلب مجاز في
اعني قولهم ليست كيفيات تمت المقالة الخامسة من الفن الثاني من المنطق ● بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين ● والصلوة على نبيه محمد وآله اجمعين المقالة السادسة من الفن
الثاني من الجملة الاولى من المنطق وهي ستة فصول فصل في ذكر انواع
الجنس الرابع من الكيفية اما الجنس الرابع فقد ذكرنا ايضا انواعه ولم يذكر المعنى الجامع
لها والمشهور من انواعه ثلاثة اصناف الشكل وما ليس بشكل وما هو حاصل من شكل وغير شكل
واما الشكل فالمشهور من امره انه ما احاط به حد او حدود ● اما حد فمثل الكرة والدائرة ● واما حدود
فمثل المربع والمكعب واما الذي ليس بشكل فكالاستقامة والانحناء للخط وكالتقعير والتحديب
والتسطيح للبسيط ● واما الذي يحصل من شكل وغير شكل فهو الذي يسمى صورة وخلقة وهو شكل
من حيث هو محسوس في جسم طبيعي او صناعي وخصوصا بالبصر وذلك بان يكون له لون فيكون
الشكل الملون خلقة وصورة فلما ذكرت هذه الوجوه الثلثة قيل ويشبه ان يكون للكيفية نوع آخر
لم يذكر هؤلاء الذين يشرحون فقال بعضهم ان بعض الامور التي سميت في الفلسفة الاولى كيفيات
التي هي الامور المفارقة اصلا كالمثل المظنونة والتعليميات او كالعقول التي لا تلابس المادة وهؤلاء
لم يشعروا بان اطلاق اسم الكيفية على ذلك وعلى هذه المعدودة انما هو باشتراك الاسم او تشابهه
وليس حد الكيفية في جميعها واحدا فلا يكون ما يجمع تلك الاشياء نوعا من انواع الكيفية ذاهبا على
انواع الكيفية المذكورة ● وقال آخرون ان ذلك هو الثقل والخفة مع انهما عندهم وعند غيرهم
من جملة ما سلف ذكره فان هؤلاء وغيرهم اما ان يجعلوه من جنس القوة واللاقوة واما ان يجعلوه
من جنس الانفعاليات او الانفعالات ومع هذا فان جميعهم قد توخى في القسمة التربيع حتى جزم
ان لا كيفية خارجة عن الاجناس الاربعة وذلك هو الحق ثم يشك في نوع خارج فتأمل حال هؤلاء
كاضطرابهم ● واعلم انه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ان الاربعة ليست اجناسا تحصر انواع الكيفية

المقالة السادسة من الفن الثاني
فصول فصل في ذكر انواع
الجنس الرابع من الكيفية

كلها حتى يحتاج ان يؤتى بخامس او سادس بل معنى هذا الكلام انه يشبه ان يكون للكيفية نوع هو في الجنس
الانواع التي ذكرناها في الجنس الرابع اذ لم يذكر للجنس بل ذكر انواع الجنس وبالحري ان يكون للكيفية نوع آخر
داخل تحت هذا الجنس وذلك لان خواص هيئات العدد كالفردية والزوجية والتربيع والتكعيب والتثليث
وغير ذلك ليست هي باعداد ولا ايضا فصول للاعداد بل عوارض تعرض لانواعها لازمة كما تحقق في الفلسفة
الاولى وكما هو مشهور وليست من مقولة مضاف واين وغير ذلك فهي اذن من مقولة الكيفية ومن هذا
الجنس منها اذ ليست بملكات ولا حالات بل ولا هي قوة ولا عجز بل ولا انفعاليات ولا انفعالات فهذا
هو النوع الذي اعرض عنه بسبب ان توقيف المبتدي على حقيقته مما يصعب صعوبة شديدة جدا ● واما
المذكورات فهي مشهورة للمبتدين وهي مما يسهل اطلاعهم عليها وكان قاطيغورياس انما هو للمبتدئين لا غير
وقد حان لنا ان نتكلم بحسب مرادنا ثم المشكلات التي يجب ان نبحث عنها في هذا الموضع هي هذه احدها تعرف
المعنى الجامع لهذا الجنس والثاني النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل والثالث تحقيق الحال في
ان الشكل من الكيف وليس من الوضع والرابع ابانة حال الزاوية انها في اي مقولة تقع والخامس حال
الخلقة وانها كيف هي في جنس واحد من انواع الكيف وانما هو لون وشكل معا والسادس حال [illegible]
بجزأيه اذا اتفق ان كان من مقولتين فالى اي المقولتين منهما ينسب الواحد الحاصل من الجملة ● فاما
البحث الاول فيجب ان يعلم ان هذا الجنس هو الكيفية التي تعرض للجواهر لعروضها اولا للكمية بما هي
كمية ليس كالقوة والضعف فانها وان قارنت الكمية فليس لاجل ان الكمية بنفسها مستعدة لها
استعدادا اوليا ثم يعرض بتوسطها للجوهر ● واما الشكل فانه يعرض للمقدار بما هو مقدار وهذا الكم
الذي اوردناه لمعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل والاستقامة والانحناء والتسطيح والتقبيب
والخلقة وكيفيات الاعداد ● لكن لقائل ان يقول ان الخلقة تخالف البواقي لان البواقي يعرض للكمية
عروضا اوليا مطلقا وبتوسطها تعرض لذوات الكمية واما الخلقة فلا يعرض للكمية عروضا اوليا
فانه ما لم يكن جسم طبيعي ملون لم يكن خلقة وهذا كالقوة واللاقوة التي يعرض ايضا الكميات لعروضها
لذوات الكميات كما يزعمون في العمق ● فنقول ليس الامر كذلك فان الامور التي تعرض للكمية منها
ما يعرض للكمية في نفسها لا بشرط انها كمية شيء ● ومنها ما يعرض للكمية في نفسها بشرط انها كمية
شيء فيكون الكمية هي المعروض له الاول في ذلك الشيء ثم الشيء وان لم يكن يعرض له ذلك العارض الا لاجل
الكمية في ماله الكمية فليس اذا كان لا يعرض له امر الا وهي كمية شيء يجب ان يكون اذا عرض له الامر لم يعرض لها
اوليا بل عرض لذلك الشيء وللكمية بسبب ذلك الشيء فانه لا سواء قولنا ان الكمية يعرض لها الامر عند
ما يكون في شيء وان نقول ان الكمية انما يعرض لها الامر لانها في الشيء الذي عرض له الامر كما لو ان قائلا قال
ان النفس لا يعرض لها النسيان الا وهي في البدن او شيء آخر عرض النسيان لم يدل ذلك على ان النسيان
او ذلك الشيء انما يعرض للبدن وبتوسطه يقال على النفس كما ان الحركة تعرض للبدن وبتوسطه يقال على بعض
قوى النفس ثم ان اللون حامله الاول هو السطح كما هو مشهور ومحقق في العلم الطبيعي والجسم بنفسه غير
ملون بل معنى انه ملون ان سطحه ملون وليست القوة حاملها الاول هو العمق وبتوسطه يقال على الجسم
حتى يكون الجسم ذو القوة هو الذي مقداره ثخنه ذو قوة بل القوة محلها جسم بجملة مادته وصورته وانما
يحملها مادته وحدها كما سيلوح لك تحقيقه في صناعة اخرى فالخلقة تلتئم من شيئين حامله السطح بذاته
او ما يحيط به السطح وذلك الشيء هو الشكل وشيء حامله السطح ايضا ولكن عند حالكونه نهاية لجسم ما
طبيعي وهذا الشيء هو اللون فاذن الخلقة تلتئم من امرين حاملهما الاول هو الكم وبسببه يقال على الجسم
واما البحث الثاني وما قيل في حد الشكل فيشبه ان يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذي هو كيفية
بل هو رسم الشكل الذي يستعمله المهندسون الذين يقولون ان مثلثا وشكلا آخر وغير مثلث وهو نصفه وثلثه
ويعنون بذلك مقدارا متشكلا وذلك لان الشيء الذي يحيط به الحدود بالذات هو المحدود والمحدود بالذات
هو المقدار والمقدار بالذات هو كم والشكل كيف والكيف ليس بكم فليس اذن ما يحيط به الحدود بشكل
هو الشكل الذي من باب الكيفية لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على نسبة ما هو الشكل
والدليل على صحة ما اقوله وغفلة هؤلاء عنه ان المربع غير التربيع الا ان يقال مربع ونعني به التربيع نفسه
كما يقال ابيض ونعني به البياض ثم لا شك ان التربيع شكل من باب الكيف والتربيع لا يقال انه ما احاط به

حدود بل يقال انه هيئة ما احاط به الحدود واما المربع فانه يعنى به الشئ الذى احاط به الحدود الاربعة فلا يقال
انه كيف بل انه مكيف ولا يصح حمل الكيف عليه والمهندسون انما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذى
نذكره فى هذا الباب فانهم يعنون بالمربع والشكل الشئ الذى فيه التربيع والشكل فلذلك صح قولهم الشكل
انه ما احاط به حد او حدود فان الشكل الذى هو للمهندسين هو غير الشكل الذى كلامنا ههنا فيه واما
من عنى به التربيع لم يمكن ان يقال ان الشكل ما احاط به حد او حدود فقولهم ان رسم الشكل المذكور ههنا
هو هذا الرسم قول فاسد فيه واذا عرف هذا فقد صح ان الاستقامة والانحناء والتسطيح والتقبيب
وغير ذلك ليست باشكال بل هيئات كمية لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجوه ⊙ واما البحث الثالث
فيجب ان نعلم فيه ان المعانى التى تلتئم من اجتماع امور فانها يعسر فيها اعطاء الحدود الموازنة لاسمائها
فان الجمهور يصعب عليهم ان يميزوها وان يلتفتوا الى خصائص احوالها اذا انتفاعهم بالجملة منها كان انتفاعا
بالتفصيل فى القدر الذى يحتاج اليه الجمهور من تخيلها والشكل من تلك الجملة فان الشكل يلتئم من
مقدار ذى حد او حدود على هيئة كالمربع من سطح ومن اربعة حدود ومن هيئة فلا نبالى فى عادة الجمهور
ان يجعل اسم المربع واقعا على السطح من حيث له اربعة حدود وعلى الحدود الاربعة وعلى الهيئة لكن السطح
والحدود من باب الكم فاذا اخذت معروضا لها ما يعرض فانه يحصل منها كيانات ذوات اعراض لا يخرجها
ما يعرض لها عن ان يكون كميات كما ان الحركة لا تخرج الانسان من ان يكون حيوانا او جوهرا وان نظر الى الهيئة
كانت الهيئة كيفية وليس ولا واحد من الاعتبارين من باب الوضع ولا فيه وضع البتة وقد غلط من
ظن ان الشكل يصدق حمل معنى الوضع عليه بوجه من الوجوه وانما عرض له من جهله باشتراك الاسم
فى الوضع وذلك لان الوضع قد يقال على وجوه فيقال وضع لحصول الشئ فى موضعه وهذا المعنى من
الوضع هو نفس مقولة الاين ويقال وضع لحصول الشئ مجاورا للشئ من جهة مخصوصة كما ان وضع
خط من يمين خط وهذا الوضع نوع من المضاف ومقول ماهيته بالقياس الى غيره فان وضع الشئ عند
مجاوره مقول بالقياس الى وضع مجاوره عنده بل هذا الوضع هو المجاورة ومن يشكل عليه ان المجاورة
من باب المضاف ويقال وضع للهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض فى الجهات
بسبب حصول الوضع بالمعنى الثانى لاجزائها وبالجملة لوجود اضافة ما فى اجزائه التى توجد بالفعل و
بالتوهم حتى تكون الاجزاء اذا وجدت على اضافة ما معلومة او كان الجسم بحيث يمكن ان يتوهم فيه اجزاء
ذوات اضافة ما معلومة حصل للكل بسبب تلك هيئة وهى الوضع وهذا هو المقولة فان الجلوس صفة
لجملة الجالس لا للشئ من اجزائه لكن انما يكون هذه الصفة للجالس اذا كان لاجزائه بعضها الى بعض اضافة
او امكان اضافة ولا كل اضافة بل اضافة هيئة المجاورة ولا كل اضافة هيئة المجاورة بل ان يكون لها
نسبة مع ذلك الى الجهات كتنفيها والى الاجزاء امكنة او الاجزاء امور محوية فيها وبالجملة ان يقترن الاعتبار
التى فيما بينها اعتبار لها فيما بينها وبين امور مباينة لها فان الهيئة التى لاعضاء الجالس بعضها عند بعض
اذا اثبتت وقلب الجالس والهيئة ثابتة بالقياس المعتبر للاجزاء بعضها عند بعض لم يكن جالسا اذا
زالت النسبة بينها وبين الامور الخارجة عن جواهرها وذواتها اذا ذهبنا الدلالة على نسبتها ولذلك
ما يقال انه قد انتقل وضعه فالذى قال ان الشكل من الوضع لان الشكل يتعلق بحدود بينها تجاور وخاصة
لوضع بعضها عند بعض فقد غلط من وجوه من ذلك انه اخذ الحدود مكان الاجزاء وانما الاعتبار فى
الوضع بالاجزاء دون الحدود وغلطا ثانيا ان حسب ان هذا الوضع من المقولة الخاصة ولم يعرف
ان هذا من المضاف وانما الوضع الذى هو المقولة هو وضع اجزاء الشئ عند شئ خارج مباين لا وضع
لاجزاء الشئ فى نفسه وغلطا ايضا اذ ظن ان الشئ اذا كان متعلقا بمقولة فهو من تلك المقولة فان
الشكل وان كان لا يحصل الا بالاضافة بين الحدود او وضع ايضا فليس يجب ان يكون الشكل وضعا
فان المربع ايضا لا يحصل الا بعدد فى الحدود وليس يجب ان يكون المربع عددا الا يرى انه لا يقال
ان المربع هو عدد الحدود ولا ان المربع هو وضع حد عند حد فانه ليس يقال لاحد ان يقول فلا يكون
هو داخلا فى مقولته بل يقال ان المربع حاصل من وضع كذا وعن حد كذا ثم جاء قوم من بعد يجتهدون
من ذلك اذ عرفوا انه لا يلزم ان يكون التربيع وضعا بسبب ان الحدود تكون فيه ذوات وضع لكنهم
سلموا ان الحالة التى للحدود بعضها عند بعض هى من مقولة الوضع وذلك لتعذر تفريقهم بين معانى

الاسم



الاسم المشترك وخصوصا اذا كان متشابه المعانى وكان ايضا يجمع المعانى فى شئ واحد فقد علمت ان
الشكل لا يتعلق بالوضع الذى من المقولة الخاصة بل بالوضع الذى من الاضافة ⊙ واما الدائرة فانها
لا تتعلق بهذا الوضع بل يتم ان يكون لحدها هيئة مخصوصة فى الانحناء فيحصل للحدود هيئة الشكل
كيفية بكيفية

## فصل فى تعريف حال الزاوية وكيفية دخولها فى الكمية او الكيفية او الوضع وغير ذلك وتعريف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذى فيها نوعا وباقى الشكوك فى هذا الجنس من الاجناس الاربعة

فصل فى تعريف حال الزاوية وكيفية دخولها فى الكمية او الكيفية او الوضع وغير ذلك وتعريف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذى فيها نوعا وباقى الشكوك فى هذا الجنس من الاجناس الاربعة

واما البحث الرابع فهو عن امر الزاوية ⊙ فنقول ما الفرق بين الزاوية وبين
الاشكال فهو ان الزاوية انما هى زاوية من حيث يعتبر المقدار محدودا بين حدين او حدود يلتقيان بحد
ولنخص الكلام بالمسطحة ⊙ فنقول انه لا يخلو اما ان يكون الشئ الذى يحيط به الحدان الملتقيان
فى المسطحات قد يحيط معهما ثالث ورابع او لا يحيط فان لم يحط معهما ثالث فلا يخلو اما ان يكون حداه يلتقيان
عند حد مشترك لهما آخر او يكونان لا يلتقيان سواء كانا يلتقيان اذا كانا ممتدا او كانا لا يلتقيان بل
يذهبان فى التوهم الى غير النهاية فان التقيا فيكون كالخطين المحيطين بقطعة دائرة او بشكل هلالى
او بشكل آسى وغير ذلك فالسطح الذى لا يتحدد بحد ثالث بل انما هو محدود بحدين يلتقيان فى جانب منه
نقطة فهو من حيث هو كذلك وحاله تلك هو او هى زاوية والذى يتحدد بحد غيرهما حتى يحاط به او يلتقى حداه
ذلك حتى يحاط به فهو من حيث هو كذلك وحاله تلك هو او هى شكل فان لم يعتبر كونه محاطا به بل اعتبر منه حاله
من جهة حديه الملتقيين بحديهما فذلك اعتبار يتناول الزاوية وكيف ما كان فان النظر فى السطح من حيث
يتحدد بحدين شأنهما بالفعل يشتركان فى حد يتصلان به بالفعل هو غير النظر فيه من حيث يتحدد بحد ثالث
او لا يتحدد وكيف يجوز ان يتوهم انه لا يتحدد بثالث بل يذهب الحدان متباعدين الى غير النهاية او يقطع
فى السطح بنقطتين ليس يفصل بينهما خط قاطع للسطح امكن ذلك او لم يمكن وغير النظر فيه من جهة انه يتحدد بحدين
يشتركان فى حد آخر فيكون نسبة المقدار الى هذا النظر والاعتبار نظيرة نسبة المقدار الى التحدد فى جميع
الجهات ونظير المقدار المقدار ونظير المجتمع الذى هو الزاوية هو المجتمع الذى هو الشكل والمثلث والمربع
ونظير الهيئة التى تحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظير الهيئة التى تحصل للمقدار من حيث هو محدود فى الجهات
اعنى الشكل فكما ان المقدار المتشكل كمية فكذلك الزاوية من حيث يوقع اسم الزاوية على المقدار الذى بالصفة
المذكورة فانها كمية وكما ان هيئة المتشكل كيفية فكذلك هيئة الزاوية كيفية وكما ان المهندسين اذا قالوا
شكل ذهبوا الى المتشكل كذلك اذا قالوا زاوية ذهبوا الى المقدار ذى الزاوية ولذلك ما يكون الزاوية منصفة
ومتساوية وعظمى وصغرى وكما ان الحدود المربع بعضها عند بعض لا وضع كذلك الحدى الزاوية
وقد قيل ان الزاوية مقدار ينتهى عند نقطة وهو قريب مما قلناه لولا شئ واحد وهو ان المقدار الجسمانى
اذا تحدد بسطحين يلتقيان عند خط من غير ان ينبسط بذلك سطحا واحدا وله لا محالة خصوصية حال
فى الشكل قد اهمل اعتباره بحيث يكون احد السطحين قائما على الآخر او الى انفراج او الى تقارب محدد
وليس شكل الجسم من حيث هو محدد بسطحين هكذا كما ليس شكل المسطح من حيث هو محدد بخطين
كالاشكال الهلالية هو زاوية فبالحرى ان يكون هذه زاوية مجسمة ايضا فما اغفل امرها وان لم ينته الى
نقطة وبالحرى ان يكون ههنا معنى جامع الزاوية التى عن خطين والتى عن مسطوح عند نقطة والتى عن
سطحين عند خط ويكون هذا الجامع هو كون المقدار ذا حدود فوق واحد ينتهى عند حد واحد مشترك لها
من حيث هو كذلك فان جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع لم يكن بعيدا من الصواب وكان انتهاء الزاوية
المسطحة عند النقطة لا لانه زاوية فانه من حيث هو زاوية ان يتحدد بحدود ينتهى عند حد واحد ثم
اتفق ان كانت الحدود خطوطا عرض ان كانت النهاية نقطة ثم ان ابى هذا آب وجعل اسم الزاوية
المقدار من حيث هو منته الى نقطة لم نناقشه فيه وصار معنى الزاوية اخص مما ذكرناه وخرج شئ من
جملة الزاوية ومن جملة الشكل عرض ايضا المقادير من جهة الحدود وهذا هو ما ذكرته وليس ينبغى
ان يلتفت الى ما قاله بعض المتكلفين لما لا يعنيه ان الزاوية جنس آخر من الكم هو بين الخط والسطح
ظنا منه ان قولهم الخط له طول فقط وان السطح له طول وعرض هو ان يكون له طول وعرض هما احداث
قائمان احدهما على الآخر ظنا ان الخط يتكون عن حركة نقطة ثم السطح من حركة الخط بكليته على

عمود عرضاً حتى يكون اذا ثبت طرف وتحرك طرف فعل شيئاً بين الخط والسطح وكذلك بين السطح والجسم فان
هذا لما انحطا في معرفة الطول والعرض تمادى به الخطا الى انه توهم ان الزاوية السطحية سطح ولذلك يمكن
ان يفرض فيها بعد وكثرة بما عليه وهذا هو السطح والزاوية المجسمة جسم بنفسه اعني اذا عنينا بالزاوية
المقدار الذي له هذا النوع من التحدد واما اذا ذهبنا الى الهيئة فان الزاوية كيفية ● واما البحث الخامس
فان لقائل ان يقول ان الخلقة كيف تكون كيفية واحدة وشيئاً واحداً وهو مجموع لون وشكل وهب انكم
تجوزون ان تكون انواع الجواهر مركبة من جواهر فقد اصر برهن على انه لا يجوز ان يكون لانواع الاعراض تركيب
وان كان تحدودها تركيب من جنس وفصل وهذا الذي هو الخلقة فانه عندكم نوع واحد من باب العرض
ينقسم الى شيئين منهما يحصل وجوده احدهما الشكل والآخر اللون ● فنقول في جواب ذلك انا لا نمنع
ان يكون اعراض مركبة من اعراض وكيف والعشرة عرض لانه عدد فهو كم وهو مركب من خمسة وخمسة والمربع
عرض وانما يلتئم من ان يكون هناك محدود وحدود اربعة بل نعني ان الجواهر قد توجد فيها ما يناسب طبيعة
جنسها وما يناسب طبيعة فصلها اجزاء متغايرة وان لم يكن احدهما طبيعة الجنس ولا الآخر طبيعة الفصل
على ما تعرفه في تعليمنا للبرهان والاعراض لا يوجد فيها ذلك وان وجدت لها اجزاء فلا يكون جزء منها مدلولاً
عليه بوجه من الوجوه بطبيعة الجنس كالكيف هنا المركب والآخر مدلولاً عليه بطبيعة الفصل
وانما ينتهي لا محالة الى بسايط لا يوجد فيها احد وحتى القسمة لا محدودها وليس يجب ان يكون اجزاء الحد
اجزاء المحدود وعلى ما تستعمله بعد فالشكل اذا قارن اللون اجتمع لذلك شيء واحد يحمله به يقال للشيء انه حسن
الصورة وجيد الصنعة وانه قبيح ردي ولو خلا اللون عن الشكل فكان لوناً وحده او الشكل عن اللون
فكان شكلاً وحده لم يكن له ذلك الحسن وذلك القبح بل حسن او قبح آخر فان الشكل من حيث هو يجتمع مع
اللون ومع غيره له خاصية حال من الاجتماع ليس تلك خاصية احدهما ولا هي مجموع الخاصيتين
من حيثهما معاً فقط بل اذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون وحسن الشكل من حيث هو حسن
الشكل ولم يكن مناسبة الحسنين مناسبة محدودة لم يكن الحسن الذي يعتبر لجملة الصورة بل ربما
لم يوجد الحسن الذي لجملة الى ان لا يكون الحسنان الخاصان على ما ينبغي في الخصوص بل كان الحسن لا يقال
على المعنى الذي على سبيل الاجتماع منهما وعلى المعنى الذي على سبيل الخصوص الا باشتراك الاسم ●
واما البحث السادس فهو تعرف حال المركب من شيئين انه الى ايهما اميل ● فنقول انه لا يخلو اما ان يكون
احدهما اولى بان يكون موصوفاً والآخر صفة كالمربع الذي نعني به سطح ذو هيئة فان السطح هو
الموصوف بالهيئة والهيئة خاصة له فالجملة من مقولة الموصوف فان السطح ذا الهيئة سطح لا هيئة
والمجموع حق عليه انه سطح واما اذا اختلفا وليس احدهما اولى بالشيء والآخر تابعاً وتسبباً الاول بعينه
فان ذلك الاجتماع منهما يكون جمعاً عرضياً ولا يكون على سبيل جمع يحصل له امر له اتحاد في طبعه ويكون
كالكتابة والطول فلا يكون للكتابة والطول الاجتماع بحيث منه جملة واحدة في الذات فلا يستحق ان
مقولة بل يدخل في المجموع والمجموع مركب فيكون مقولات هذه الاشياء ايضاً مركبة من المقولات
كما ان الكتابة اذا اجتمعت مع الطول كان المجموع حاصلاً من كيفية واضافة وقدر من غير اتحاد حقيقي ● واعلم
ان الامور التي تستحق ان يدخل في المقولات على انها انواع المقولات ليست هي امور انفقت بل الامور
والطبايع التي تتقوم بمعنى جنسي وبمعنى آخر يقترن به فصلي يتقوم به الجنسي على المعنى المذكور في المنطق
فاما الاقترانات التي لا تكون على هذه الصفة فلا توجب نوعية ولا توجب دخولاً تحت مقولة بل يجعل له
مقولة مخترعة ليست حقيقية فيكون الانسان اذا قارن كيفاً لا يتقوم به ولا هو تابع للانسانية بل
عارض غريب يكون المجموع منهما ليس نوعاً البتة لشيء من حيث هو مجموع الا ان يظن انه نوع من جوهر
مكيف فعلى هذا القياس فقس ● فصل في تعريف الفرق بين الكيفية وذي الكيفية
والاحوال التي تجري بينهما وفي عوارض الكيفية وخواصها ● فهذه هي الكيفيات

فصل في تعريف الفرق بين الكيفية وذي الكيفية والاحوال التي تجري بينهما وفي عوارض الكيفية وخواصها

واما ذوات الكيفية فهي التي لها هذه اما اولاً واما ثانياً كانت جواهر او كانت كميات فيشتق لها
الاسم منها كما يشتق من الكمية وغيرها اما لغة العرب والفرس فيشتق فيهما دائماً اسم المكيف
من الاسم الكيفية وان قبلت بلا اشتقاق فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما ان قيل خلق عدل ورجل
عدل ولون ابيض وجسم ابيض فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض لكنه قد جرت العادة في بعض



اللغات او في اليونانية وحدها بان لا يشتق ذلك عن بعض الكيفيات بل يفرد للمكيف اسم فانه ما كان
يشتق في اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة اسم لذي الفضيلة بل كان بدل الفاضل اسم مشتق
من اسم الاجتهاد وربما كان لذي الكيفية اسم ولا يكون للكيفية اسم موضوع اصلاً وهذا في كثير
من اللغات فان القوي يشبه ان لا يكون لها في اليونانية اسم بل القوي فيقال عنها ما لا كرية لا يكون
للكيفية اسم اذ المذكور اسم فعل الكيفية لا الكيفية ولا يبعد ان يكون كذلك الحال في لغة العرب
فان المصحاح في لغة العرب لم يشتق اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد بل من الكمال فان هذا مشتق
من الصحة وحرف من المعتاد في الاشتقاق فان الذي لا صحة فيه اذا مرض فانه قد يكون في حال الكر
مصحاحاً وان لم يكن صحيحاً اذا كان سريع القبول للصحة والهيئة المصحاحية فانها لا اسم لها
بل انما يتكلف في لغة العرب فيشتق لها الاسم عن اسم الشيء ذي الهيئة على عكس القانون
الطبيعي فيقال مصحاحية فيكون حينئذ اسم ذي القوة غير مشتق من اسم القوة بل بالعكس
ومن لواحق الكيفية ان الكيفية تكون فيها مضادة وذلك ظاهر اما في الملكة فمثل الجبن فانه
ضد التهور ومثل العقد الصواب فانه ضد العقد الخطاء والامر في الحالات ايضاً هو بقياس
ذلك ● واما المضادة في القوة واللاقوة فمثل المصحاحية للممراضية ● واما المضادة في الكيفيات
الانفعالية والانفعالات فكالبياض للسواد والحرارة للبرودة ● واما المتعلقات بالكمية
فالاشكال لا اضداد لها ● واما الاستقامة والانحناء والتقبيب والتقعير فيستعمل في العلم
انها غير متضادة ● واما الزوجية والفردية فيظن في ظاهر الامر انهما متضادة وليس كذلك لان
الزوجية والفردية لا تتعاقبان على موضوع واحد البتة ثم ليس كل معنيين متنافيين لا يجتمعان فهما
متضادان وان كانا يجتمعان في جنس واحد فان الفرس واللافرس والبياض واللابياض والحرارة
واللاحرارة كل ذلك من التي لا تجتمع معاً فلو ان احداً اخذ اللابياض مقروناً بشرط انه في جسم
من شأنه ان يقبل البياض فاثبت له اسماً وكان مثلاً ب واخذ اللامربع على ذلك الوجه فجعل اسمه ح
حتى كان الموضوع لا يخلو من ان يكون بياضاً او يكون ب او مربعاً او يكون ح لما كان يجب من هذا
ان يكون ب يصير سواداً الذي هو ضد البياض او ح ضداً للمربع الذي لا ضد له وليس ذلك
لان لا مربع واحداً واشياء كثيرة تشترك في انها لا مربع وان اللابياض هو سواد واشياء اخرى
يشترك فيها لا بياض فانه لا تقديم ولا تاخير للكثرة والعلة في هذا الباب ان كان كونه ضداً انما
هو بسبب ان له اسماً محصلاً والاجماع آخر بازائه ثم الفرد اذا اخذنا الزوج فانما نخالفه بان الزوج
هو العدد الذي ينقسم بمتساويين وان الفرد هو العدد الذي ليس كذلك فنفس كون عدد الاسم
بمتساويين ليس يوجب الا شيئاً المعنى كان في العدد الزوج ويقاد وعن عدم موضوع عن ما يقارن
جنس الموضوع الذي هو العدد وقد علمنا ان هذا العدد لا يوجب الضدية ولو كان عن الموضوع كشيء
فضلاً عن جنس الموضوع فان فهم الفردية معنى كونه عدداً ضد ذلك بما يقابل الزوجية فذلك المعنى اكثر
احوال الدائم معنى مقابل لا يشاركه في الموضوع ونحن اذا اعتبرنا ضد لم نذهب الى هذا ولا هو لاء ايضاً
وان غفلوا فان الزوجية والفردية لا تتضادان ولا الوحدة ولا الكثرة واستقصاء القول
في هذا في صناعة اخرى فان الجنس الرابع لا تضاد فيه فان كان احدى المتضادين من الكيفية
فالاخرى التي ينازعها الموضوع بالتعاقب لابد ان يكون من الكيفية فان قلنا ايضاً تكون
هيئة فارة عن ضرب شتوية تتعاقب هذه تلك وبين تلك هنا هنا فاستقرئه كالبياض والسواد
والحرارة والبرودة وغير ذلك ولما كان انواع من الكيفيات اضداداً فيجعل الموضوع من بعضها
الى بعض انتقالاً في كيفية منها والتبساً بالاخرى في الانواع من الكيفية يقبل الاشتداد
والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة فان كلها يقبل الازدياد والانتقاص فانت
حارة تجدها اشد من حارة وبرودة تجدها اشد من برودة وهذا في جميع الاضداد التي
بينها توسايط اما التي ليس فيها للموضوع عن احدها مستعداً الوجود الآخر بل يتجاهلاً عن الطرفين
الى الوسط فهذه الواسطة في حكم انها محدودة تجد التوسط لا يقبل التشدد والتنقص
كالعدالة التي هي متوسطة بين افراطين والعفة التي هي متوسطة بين افراطين لان هذه

المتوسطات اذا قرنت بالمادة واعتبرت في الاشخاص لم يعتبر توسطها الحقيقي فان ذلك فيه مدا لم
الا بالحد فما دام في ذلك الحقيقي ولم يخرج الى الطرفين خروجا يعتد به ويظهر اثره ظهورا فاحشا
فانه يعتد به في الواسطة فلذلك قد يكون عدالة زيد اشد من عدالة عمرو وان كانت العدالة المطلقة
ليست اشد من عدالة اخرى فانها واحدة لا تقبل الازيد والانقص وهكذا حال الصحة التي
هي توسط ما في المزاج وفي هيئة التركيب بين امور زائدة وناقصة فان الصحة المطلقة واحدة
لكن قد يكون صحة اصح من صحة وذلك بحسب اعتبار صحة زيد وعمرو ● واما الامور التي لا اضداد
لها فانها لا تقبل الاكثر والاقل كالمربع والمثلث وغير ذلك ولو انها كانت تقبل التزيد والتنقص
لكان التربيع يتوجه في التنقص الى ضد اذا امعن ضادا اليه وكان ذلك بعيدا في طباع عن التربيع
ومشاركا له في المادة تعاقبه فكان ذلك ضدا له ومع هذا فان التربيع ايضا اذا اريد قرنه بالمادة
لم يتيسر ايجاد التربيع الحقيقي بل انما يوجد في المادة هيئة ما هو شبيه به وحقي عند الحس
مخالفته له فيكون حينئذ تربيع اصح من تربيع بحسب انه تربيع حسي لا تربيع حقيقي ● واما
السواد والبياض والجبن والتهور والحرارة والبرودة فليس يقع ذلك فيها من خطاء الحس بل يكون
الموجودان في المادة كلاهما بالحقيقة حارين لكن احدهما اشد والاخر انقص ليس كالمربع الحسي
الذي لا يكون هو بالحقيقة مربعا بل يكون شكلا اخر الا ان خلافه للمربع لا يحس به ولا كالعدالة
التي لا تكون في الحقيقة عدالة ولكنها تكون جبنا او تهورا الا ان خاصية مخالفته لا يدرك حسا
وانما يكون الشيء اكثر من شيء بعد ان يشاركه في الحد والمعنى ثم يكون مع ذلك اشد واقوى منه فيجب
ان يكون كلا الحارين حارتان معرفتان لكن احدهما اشد لحرارة فما كان هكذا فهو بالحقيقة قابل الاشد
والانقص واما الاخر فهو كذلك عند الحس فلذلك لا نجد مربعين يقبلان نحو المربع بالحقيقة ثم
يكون احدهما اشد والاخر انقص بل اما ان يقبلان على السواء واما ان لا يكون احدهما مربعا ثم بعد
هذا مباحث خارجة عن مبلغ طوق المنطقي ومن خواص الكيفية التي لا نظن ان شيئا فيها يشاركها
قبول التشبيه وغير التشبيه وقد بينا الحال فيه فيما سلف **فصل في حل شك يتعلق
بمداخلة انواع من الكيف وغيره لانواع من المضاف** ● ولقائل ان يقول ان اكثر هذه
الاشياء التي عددتموها في مقولة الكيفية فانها من مقولة المضاف كالملكة والقوة والعلم وما اشبه
ذلك فالجواب ان هذه الاشياء ليست بذواتها من مقولة المضاف بل بما قد عرضت لها الاضافة اذ لها
وجود غير ما هي به مضافة فانه وان كانت ماهياتها معقولة بالقياس الى غيرها فانها لا تجب بذلك
ان تكون من مقولة المضاف اذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك كما علمت الى دعامة اخرى وتغيير يلحق
به حتى يصير خاصا بالمقولة وكذلك قد علمت ان الجواهر كان يظن ببعض انواعها انها من المضاف
لهذا الرسم فلما حصل الرسم علم انها ليست من المضاف وذلك بحسن كان لها وجود محصل مختص
لم يكن به من المضاف اذ كان ذلك الوجود لها مجردا وانت تجد مثل ذلك في العلم فلو كان العلم انما
يقال ماهيته بالقياس الى غيره ولوجوده الذي يتقوم به من كل وجه ولم يكن كيفية يلزمها اضافة
فلها وجود انها كيفية ويلحقها وجود هي به مضافة لكان اذا حصل العلم وحصل نوع ذلك في تخصيص
كونه معقول الماهية بالقياس لكن ليس الامر كذلك فان نوعيات العلم كالنحو لا يقال ماهياتها
بالقياس الى غيره في حد تخصيصه بل من جهة معناه الاعم وهو كونه علما فلا يقال النحو نحو بشيء بل
يقال ان النحو علم بشيء كما كان هذا كذلك لا يقال ان هذا الراس هو هذا الراس لشيء بل يقال هذا الراس
راس لشيء فاذا كان هذا ينبهك هنا لك ان هذا الراس مخصص من ذلك الراس من حيث وجوده الذي
ليس به مضافا بل عارض له الاضافة حتى ان هذا التخصيص يعرى عن موافقة تخصيص الاضافة
بالذات بل يلزمه من الاضافة ما لزم الطبيعة العامة التي تلحقها الاضافة كالراسية فكذلك ههنا
انما صار النحو شيئا من العلم من حيث العلم كيفية ولذلك لم يتبعه من الاضافة الا ما لحق جنسه اولا كان
وكان هذا التخصيص ليس من جهة ما لحقه من الاضافة بل من جهة الوجود الخاص كان كيفية
ما يكون هيئة في النفس وصورة مجردة عن المواد هي مطابقة لامور من خارج فيكون ما منها الحيوان
وصور في النفس مجردة كلها يشترك في هذا الحد ولا يختلف فيه فيشترك ايضا في انها مطابقة

فصل في حل شك متعلق بمداخلة الانواع من الكيف وغيره لانواع من المضاف

لاحور

لامور من خارج لا لاجل خصوصيتها بل لاجل ان هذا المعنى عارض او لا للمعنى العام لها فلو كانت
يتخصص بخصص من المضاف الذي لا وجود له الا انه مضاف لكان يجب ان يكون الاضافة تلحقها لتخصصها
فاذ قد بقي تخصيصها في حد تخصيصه غير مضاف فاذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذواتها
بل لها وجود خاص واما المقول ماهيته بالقياس هو الجنس الذي لاجله يقال كذلك النوع وفي حد تخصصه
لا يقال وكان للنوعيات وجود ليست هي به مضافة بجنسها ايضا كذلك وان عرض له الاضافة فليس من
المضاف بذاته فانه يستحيل ان يكون للجنس داخلا بذاته في مقولة ثم تكون انواعه في ماهيتها غير داخلة في تلك
المقولة وهل المقولة الا جنس لجنس وهل صورة المقولة الا هذه الصورة فبين اذن انه لم يكن النحو
من المضاف فليس العلم من المضاف الا على انه عارض له المضاف عروضا لا دائما على انه نوع من المضاف
ولا بأس ان يدخل الشيء في مقولتين على وجهين اما في احدهما فبالذات وعلى انه نوع له واما في الاخر فبالعرض
وعلى انه موضوع لعروضه له فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ولا يلتفت الى عمي قلوب هؤلاء الذين يظنون
ان الشيء يكون في جنس وانواعه في جنس مباين له اذا لعجب ان هؤلاء قد نسوا ان هذا الرسم المذكور للمضاف
نحو انه الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره رسم قد زيف لانه كان يدخل في المضاف ما ليس من المضاف
وانه محتاج الى الزيادة وفاقهم وبينهم وبين هذا الموضع قريب من ثلثة اوراق حتى جاؤوا وسلموا ان العلم داخل
في المضاف بطبيعته على انه نوع من المضاف وانواعه ليست تحته فلزمهم ان يحلوا هذا الشك ونسوا ان
مثل هذا الشك قد سلف ذكره في الجواهر ايضا فكان حل الشك في اخر الامر يوجب ان ما يخصص فرال
كونه معقولا بالقياس الى غيره دل ذلك منه على انه ليس من مقولة المضاف وعلى ان الحد الثاني المحصل
المحقق الذي للمضاف غير مقول عليه ونسوا ان الشيء اذا قيل على شيء قول المقول على موضوع وقيل
هذا المقول عليه كذلك على ثالث فان الاول يقال على الثالث كذلك ونسوا انهم كانوا يفهمون من
المقول على الموضوع انه يجب ان يكون ذاتيا مقوما للماهية فلم يعلموا انه اذا كان المضاف جنسا للعلم
كان مقوما لماهية العلم فان العلم جنس النحو ومقوم لماهية النحو ومقوم الماهية لمقوم الماهية
مقوم الماهية فكيف ينقلب النحو عن جنسه المضاف حتى يذهب الى الكيف الكيفية سواء كان نوالبهم
المقول على الموضوع حقا او لم يكن ونسوا انهم علموا ان الاشياء المتباينة الجواهر لا يحمل شيء منها
على الاخر فاذا كان كل نحو في ذاته وماهيته نحو لا عليه الكيف ولا شيء من الكيف يقال عليه المضاف
في ماهيته على ان لا يكون له وجود الا ما هو به مضاف فلا على انه لا يعرض له الاضافة انه يلزم من ذلك
اذ يكون لا شيء من النحو يقال لا لعله المضاف في جوهره وكل علم هو نوع من المضاف فيقال عليه
المضاف في جوهره فيلزمان لا شيء من النحو بعلم هذا خلف لكنه لا يحتاج الى ان يلتفت الى هؤلاء بل يفهم
ان ما قيل في قاطيغورياس كان الغرض فيه ما اومانا اليه ● لكن لقائل ان يقول ان حكم النحو حكم
العلم بان النحو بالقياس الى شيء هو اعراب اللغة ● فالجواب عنه ان النحو اعراب اللغة ليس شيئا اياه
من حيث هو اعراب اللغة معقولة بالقياس الى النحو فكيف يكون النحو مضافا اليه والمتضايفان اذا كان
احدهما معقولا بالقياس الى الاخر لكن اعراب اللغة معقول بالقياس الى النحو من حيث هو معلوم
حتى لو كان اعراب لغة موجودا في النفس ولم يعلم لم يكن معقولا بالقياس الى النحو اذا كان ذلك
فيقابل المعلوم من حيث هو معلوم العلم والعالم من حيث هو عالم فلما كان اعراب اللغة المعلوم مضافا
اعراب لغة معلوما مضافا ذاتا له هيئة نفسانية هي علم والهيئة النفسانية التي هي علم جملتها معقولة
بالقياس لا الى هذه الجملة فاذا فصلنا الهيئة فانما نلتفت الى كونها هيئة ولم نلتفت الى ما عرض لها من الاضافة
الى الخارج صار هيئة علما كان وجود اخر غير مضاف وكذلك اذا التفتنا الى اعراب اللغة وفصلنا عنها كونها
معلوما كانت هيئة نفسانية حتى ان اللغة انها معلومة كانت لها وجود اخر غير مضاف وكذلك هذا الرأس
فانه من حيث هو راس مضاف الى البدن من حيث هو ذو راس فاذا اعتبر الجوهر المستند اليه ولم يعتبر
ان يكون النظر اليه من حيث هو هذا نظرا في انه راس كان له وجود خاص وكذلك في جانب ذي
الراس فهم ان الاضافة لاحقة هناك لازمة للهيئة التي في النفس وليست لازمة للراس فكذلك
الراس بنفسه لا يحصل بالحصول الاخر وليس اذا قلنا ان العلم لا المتعلق فهي الحقيقيين ذا عرف
بالتحصيل عرفنا الاخر بالتحصيل لزم من هذا ان كل ما نعرف العلم تحصيلا مضافا يعرفه عند العلم تحصيله

فله وجود غير مضاف صح

فهو مضاف حقيقي بل قد يكون هذا في المضاف الحقيقي ويكون ايضا فيما لا ينفك عن ملازمة الاضافة له فان ذلك انما اورد هناك ليس لان يبين ان كل ما كان ذلك شانه فهو مضاف حقيقي بل ان يبين انما ليس ذلك شانه فليس مضافا حقيقيا فيزول الشك المذكور في الجواهر اذ كان صحيحا والحاجة يتوجه الى ان المضاف الحقيقي الذي وجوده هو انه مضاف فاذا عرف بالتحصيل عرف كذلك مضايفه وكان الجوهر واشياء اخرى عددت ليس كذلك فينحل الشبهة فانه انما اورد مورد ذلك انبا نبيانه وجهة الاصل هنا فلم يتعرض لعكسه ولا زعم ان هذه خاصية للمضاف الحقيقي وحده بوجه من الوجوه ولا كانت له الى ذلك حاجة بل الى هذا على ما بينا واضاف اليها ان الراس وما يجري مجراه ليس كذلك فاتبع انه ليس من المضاف الحقيقي وقد بينا ذلك الموضع على ما يجب

## فصل في الاين ومتى

واما الاين فانه يتم بنسبة المتمكن الى المكان الذي هو فيه وحقيقته كون الشيء في مكانه وقد علم فيما سلف انه كيف بان من المضاف وهو جنس لانواع فان الكون فوق اين والكون تحت اين والكون في الهواء اين وفي الماء اين ومن الاين ما هو حقيقي اولي وهو كون الشيء في المكان الحقيقي له ومنه ما هو ثان غير حقيقي مثل كون الشيء في المكان الثاني الغير الحقيقي كقولهم في السماء وفي الماء ولا يكون جسمان موصوفين باين واحد بالعدد والاين الحقيقي ويكونان موصوفين باين واحد بالعدد والاين ان غير حقيقي كجسمين يكونان في السوق معا ومن الاين ما يكون ماخوذا بذاته ككون النار فوق على انه في باطن سطح السماء ومنه ما هو عارض له مثل كون الحجر في الهواء وربما كان في الاين اضافة ككون الهواء فوق بالقياس الى الماء لانه في مكان هو اقرب الى فوق من مكان الماء والاين منه جنسي وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان او مثل كون هذا الجسم في هذا المكان الحقيقي المشار اليه وقد زعم بعض المتقدمين ان الواحد من الاين قد يوجد في جواهر كثيرة ككون عدة في السوق وقد غلطوا واجابه بعض المحدثين بما اعتبر عنه قال انه ليس الامر كذلك فان الاين الحقيقي لا يوجد فيه هذا المعنى واما الاين الغير الحقيقي كالكون في السوق فليس هو نفس السوق فانه وان كان لا بد من ان يكون السوق مكانا ثانيا مشتركا فيه فليس الاين هو السوق بل كون زيد في السوق هو الاين وهو صفة لزيد بها زيد كائن في السوق وليس بها بعينها عمرو كائنا في السوق وان كان السوق واحدا فنسبة زيد اليه من حيث زيد غير نسبة عمرو وغيرية بالعدد وهذا كالبياض فانه وان كان يتحد بالنوع فقد يتكثر بالعدد ثم ان بعض المحدثين عاب المتقدم ولم يرض بهذا الجواب فقال ليس حال الاين كحال البياض فان البياض الذي في زيد اذا عدم لم يجب ان يعدم الذي في عمرو ● واما في السوق فيكون واحدا للجماعة وحسبانه جعل شيئا اذا دان ان السوق واحد كان السوق هو الاين كان السوق كون في المكان لا مكان وكان الشيء اذا سئل عنه اين هو فيصلح ان يقال السوق لا ان يقال في السوق فان كان الاين هو كونه في السوق فزيد يبطل بطلا نكونه في السوق وان لم يبطل كون عمرو في السوق فهو كالبياض ايضا ونقول ان الاين فيه مضادة ما كما في سائر المقولات فان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز لا يجتمعان وهما معنيان وقد يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان فيه وبينهما غاية الخلاف وان قد يتصاعد من احدهما الى الآخر قليلا ويكون للمتغير ان متضادين ويكون هناك اين متوسط بينهما واين اقرب من الطرف الفوقاني في حد الفوقية واين من الجهة الاخرى بالخلاف فيكون في طبيعة الاين من جهة لا من حيث جنسيته بل من حيث خواص نوعيته واضافاتها ايضا ان يقبل الاشد والاضعف مثل اينين كلاهما فوقان واحدهما اشد فوقية تعلق هذه الجهة يمكن ان يقع فيها الاشد والاضعف ● واما الكون فوق مطلقا او تحت مطلقا والكون في اي حد شئت مطلقا والكون في المكان مطلقا فلا يقبل ذلك اشد واضعف وفي الكيفية ايضا فان السواد الحق لا يقبل اشد واضعف بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء وهو بياض بالقياس الى آخر وكل جزء من السواد يفرض فلا يقبل الاشد والاضعف في حق نفسه ويجب ان يترك هنا في هذا الموضع بل الامكان اليق به من الفلسفة فان لقائل ان يقول ان السواد ليس من حيث هو



مضاف يقبل الاشد والاضعف لطبيعة كيفيته ● واما الاين فانما يقبل ذلك من حيث اضافة تعرض لاينيته وهو قرب وبعد من الطرف ثم اذا اشتغلت بتوضيح الحق في جميع هذا كان خروجا الى صناعة اخرى فلنسلم الآن لهذا القائل ان الاين انما يقبل من حيث هو مضاف لا من حيث هو اين ولنترك القول في امر السواد والبياض منها ● واما متى فانه ايضا نسبة ما للشيء الى الزمان وهي كونه فيه نفسه او في طرفه فان كثيرا من الاشياء يقع في اطراف الازمنة ولا يقع في الازمنة ويسال عنها بمتى ويجاب واذا نسب الشيء الى الزمان فاما ان ينسب الى زمان اول مطابق لم يفضل عليه كقولهم كان هذا الامر وقت الزوال واما زمان اعم منه كذلك يكون نظير السوق في الاين كقولهم كان هذا في سنة كذا ولم يكن في جميع السنة بل في جزء منها وليس الزمان المطابق كالمكان المطابق في انه لا يشارك فيه في النسبة اليه بل الزمان الواحد الحقيقي المعين ينسب اليه اشياء كثيرة فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن مع ذلك فان كل واحد كائن فيه تكون هي نسبة الخاصية اليه التي لو عدمت لبقيت نسبة خاصية للاخرى وان كان المنسوب اليه واحدا نظير ما قلناه في النسبة الى السوق ولا نحتاج ان نطول بذكر ما قاله المتقدم المذكور في متى وفي ما هو جوابه فانه اذا قال لنا قال في المكان فهو له في الزمان ● اقول وقد هول فاضل المتاخرين في العبارة عن المتى الخاص تهويلا مفرطا فقال ان متى نسبة الشيء الى الزمان الذي ينطبق نهايتاه على نهايتي وجوده او زمان محدود هذا الزمان جزء منه وذلك لانه ذكر نهايتي وجوده فاما ان نعني به نهايتي مقداره او نهايتي حركته او نهايتي زمان وجوده او نهايتي متاه وتنسبه الى زمانه فان عني نهايتي مقداره فليس ينطبق عليهما نهايتا زمانه وان عنى نهايتي حركته فخصص ذلك المتحرك المتصل الحركة او الحركة نفسها وليس الغرض منحها الى هذا وحده واما نهايتا زمان وجوده خاصة فلا ينطبق عليهما نهايتا زمانه بل هما هما ● واما نهايتا النسبة فيمكن ان يجعل له وجه تاويل فيقال ان معناه ان متاه هو نسبته الى زمان ينطبق نهايتاه على نسبتين له الى نهايتي هذا الزمان ثم لا نسبة له قبل اولاهما ولا بعد اخراهما اليه فيجب ان يفهم قوله على هذا الوجه لكن نسبة الشيء الى الآن الذي يقارنه عسى ان يظن بها انها ليست من مقولة متى بل ان تها كان ذلك كذلك فكان هذا الرسم غير صحيح وذلك لان كون الشيء في انما لا يحمل عليه هذا الحد وهو من مقولة متى لكون [illegible] الى نسبة معقولة يحتمل ان يكون بها جوابا عن متى الا انه لا يشار [illegible] الذي يتحدد بذلك الآن فيكون للشيء نسبة الى الزمان لا على انه فيه بل على انه في طرفه ومع ذلك يكون ايضا فيه فهذا يفسد ما قاله هذا الفاضل [illegible] الآن لانه يحكم بان النسبة الى الآن ليست من مقولة متى [illegible] المقولة [illegible] غير داخلة في مقولة اصلا [illegible] ● [illegible]

## فصل في باقي المقولات العشر

[illegible] ● [illegible] فان حال الجملة الموضوع في [illegible] بالعدد ووضعه لا يختلف الوضع الاول

بالنوع بل هو كما كان لكن هذا الوضع مخالف لذلك الوضع بالعدد ● واما هيئة الجملة فمحفوظة ولا يختلف ان
الوضعان بالحد بل بالتخصيص الجزئي وذلك لان الجهات هي التي كانت باعيانها والاجزاء والاطراف
التي تليها هي مثل التي كانت لا يخالفها بانواعها بل باعدادها واما لو كان بدل المكعب المتشابه الاضلاع
شجرة او انسان منتصبا على ساقيه ثم قلبا ونكسا فان هذين الامرين مختلف فان لهذا الاول وضع وهيئة
حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا وحصول راسه كذا وهذا الثاني مخالف لذلك لا بسبب ان الساق
والراس انما يختلفان بالعدد فقط بل هما مختلفان ايضا في المعنى والطبيعة فاذا كان الحدان الحسيين
متخالفين وبينهما غاية الخلاف وموضوعهما واحد فهما متضادان ● واما هناك فانما كان يخالف
الخصوصية الجزئية دون الحدود اذ كان سطح ما منه فوق فصار تحت وصار اخر فوق وصار ذلك السطح
انما يغاير السطح الاخر بالعدد مغايرة ليست في حدين والاضداد هي التي لها طبايع متباينة وحدودها
متخالفة وتخالف بالنوعية لا بالشخصية وكما ان الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث امس من حيث هو
ذلك البياض الامسي والبياض الحادث اليوم من حيث هو هذا البياض ويتعاقبان على موضوع واحد
وليستا متضادان اذ ليس بينهما غاية الخلاف ولا اختلاف بامر داخل في اللونية فكذلك وان كان
لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصي وهذا الوضع الشخصي ويتعاقبان فيه فليستا بمتضادين اذ ليس
بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي حقيقة الوضع وبعد ذلك فان الوضع يقبل الاشد والاضعف
على نحو قبول الاين ولا يقبله على نحو قبول الاين ولان قولنا قيام وجلوس قد يقال على الحركة الى حصول
هذا الوضع ويقال على الهيئة الحاصلة ● فاعلم ان القيام الذي من الوضع هو القار منهما لا حالة
ان يقوم ● واما مقولة الجدة فلم يتفق لي الى هذه الغاية فهمها ولا اجد الامور التي تجعل كالانواع
لها انواعا لها بل يقال عليها باشتراك من الاسم او تشابه وكما يقال الشيء من الشيء والشيء في الشيء
والشيء على الشيء والشيء مع الشيء ولا اعلم سببا يوجب ان يكون مقولة الجدة جنسا لتلك الجزئيات
لا يوجب مثله في هذه المذكورة ويشبه ان يكون غيري يعلم ذلك فليتامل ذلك من كتبهم ثم ان ذهب
بعضها عن ان يكون انواعا وجعل انواع هذه المقولة بالقياس الى بعضها دون بعض وجعل الاشتراك
في اسمها بالقياس الى الجملة او الاخرين وعنى بانه نسبة الى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب اليه فليكن
كالتسلح والتنعل والتزين ولبس القميص وليكن منه جزئي وكلي ومنه ذاتي كحال الهرة عند اهابها ومنه
عرضي كحال الانسان عند قميصه ولنفصل هذا المهم من المقولات لعشر الى ما اوثر ان يفصل اليه ففيه
محال واما مقولة ان يفعل وان ينفعل فنتوهم في تصورها هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها
ولا بعدها البتة في الحال الذي يكون معها من الكيف والكم او الاين او الوضع بل لا يزال يفاد وعلى اتصالها
بها الشيء شيئا ويتوجه الى شيء ما دامت موجودة كالتسود ما دام الشيء يتسود والتبيض ما دام الشيء
يتبيض وكالحركة من مكان الى مكان فالشيء الذي فيه هذه الهيئة على اتصالها فهو منفعل وينفعل وحاله
هي ان ينفعل والشيء الذي منه هذه الهيئة على اتصالها فهو من حيث هو منسوب اليها فحاله هي ان
يفعل فاما ان هذا يكون في الكيف وحده او في سائر هذه فامر نستقصيه واحواله واقسامه في
الكلام الطبيعي فان الناس قد اختلفوا فبعضهم خصص هذه المقولة بانها يجب ان يكون تغيرا في
الكيفية فقط واما العام لها ولغيرها فمن الامور التي تقع في مقولات كثيرة وبعضهم جوز ان يكون
جامعة للانواع كلها بمعنى واحد وتحقيق هذا ذلك في الطبيعيات ● واعلم انه انما قيل ان ينفعل
وان يفعل ولم يقل انفعال او فعل لان الانفعال قد يقال ايضا للحاصل الذي انقطعت الحركة اليه
فانه يقال في هذا الثوب احتراق اذا كان حصل واستقر ويقال انفعال اذا كان الشيء بعد في الحركة
وكذلك القطع الذي هو الفعل قد يقال عند استكماله وقد يقال حين ما يقطع واما الفعله انه يفعل
وانه ينفعل فمخصوص بالحالة التي فيها التوجه الى الغاية وكذلك القيام الذي هو النهوض والجلوس
الذي هو المصير الى الامر الذي يستقر فيسمى ايضا جلوسا فهما اللذان انما ان يكونا من هذه المقولة او
يناسبا هذه المقولة واما هيئة القيام المستقرة وهيئة القعود فهما من الوضع كما ان هيئة الاحتراق
فهو من الكيف وهيئة تمام النشو هو من الكم وهيئة الاستقرار في المكان هو من الاين فما هذه المقولة
وما يناسبها هي ما كان توجها الى احدى هذه الغايات غير مستقر من حيث هو كذلك وهذه المقولة

تقبل التضاد فان التوجه من ضد الى ضد يخالف بالحد التوجه من ذلك اليه وموضوعهما واحد وبينهما ابعد الخلاف
وذلك كابيضاض الاسود واسوداد الابيض وكصعود السافل ونزول العالي وايضا فانها قد تقبل
الاشد والاضعف لا من جهة القرب الى الطرف الذي هو السواد فان القريب من ذلك هو حد مبلوغ
اليه من السواد بل بالقياس الى الاسوداد الذي هو سلوك في السواد وفرق بين الاسوداد اعني الحاصل
القار وبين السواد فان الاسوداد يعقل على انه غاية حركة واما السواد فلا يحتاج في تعقله سوادا الى ان
يعقل حركة اليه ● واعلم ان تسودا يكون اشد من تسود اذا كان اقرب من الاسوداد الذي هو الطرف
والسواد اشد من السواد اذا كان اقرب من السواد الذي هو الطرف وايضا فان الاسوداد قد يكون
اشد من جهة السرعة اذا كان اسرع اسودادا وهذا ايضا يتم بنسبته الى الاسوداد فان الاسرع يوصل
اليه قبل الابطا فيكون اسرع لانه اقرب زمانا من الاسوداد لكن الفرق بين الاعتبار الاول وهذا الاعتبار
ان الاعتبار الاول يحصل حركتين متساويتي السرعة في ظاهر الامر لكن احدهما مبتدئة من حد اقرب الى الغاية
والاخرى من حد ابعد منه واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة لكن احدهما اتم لانه اقرب فقط
يقال لعودين يتسود اشد من الاخر كمن يتحرك حركة متساوية لحركة لغيري وكلاهما يصعدان لكن احدهما
ابتدا من علو والاخر من اسفل فيكون ذلك يصعد اشد من هذا الاخر بهذا الوجه وان كان البحث
للمستقصي لامثال هذه الاشياء في العلم الطبيعي يمنع عن هذا وانما يجوز هذه المناسبة اذا كان المقطوع
واحدا بعينه ولاختلفا الزمان فاقصرهما زمانا هو الاشد ونحن قد جرينا لعادة بان نبني ما سلف
ذكره بالقول على المتقابلات فلنقل اولا ما يجب ان يعتقد فيها ثم لنقل على الوجه الذي قيل فيها في هذا
الكتاب تمت المقالة السادسة والحمد لله وصلوته على محمد واله ● بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين ● والصلوة على نبيه محمد واله اجمعين المقالة السابعة اربعة فصول

المقالة السابعة اربعة فصول فصل في المتقابلات

فصل في المتقابلات فنقول ان المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد في زمان
واحد معا وكل شيئين لا يجتمعان في موضوع واحد فاما ان لا يجتمعا على سبيل ان شيئا واحدا لا يوصف
بهما بالمواطاة بان يكونا مقولين عليه بان الشيء هو هذا وذاك كما يكون الشيء حيا وابيض معا او على
سبيل ان الشيء الواحد لا يوصف بهما بالاشتقاق ايضا وذلك بان يتمانعا من حيث الكون فيه ايضا ●
والقسم الاول يكون احدهما في القوة سلب الاخر كالفرس واللافرس فلا يخلوا اما ان يكون الاعتبار من جهة
السالب بينهما سالب فقط او من حيث هناك زيادة معنى ايجابي يلزمه السالب كما اذا جعلنا المتقابلين
او الشيئين المذكورين الزوج والفرد وجعلنا الفرد ليس كونه فردا هو انه ليس بزوج فقط بل انه امر زائد
على ذلك فليكن الاول هو تقابل النفي والاثبات اما بسيطا كما هو فرس لما ليس بفرس من حيث ليس بفرس
او مركبا كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس والاول لا صدق فيه ولا كذب والثاني فيه صدق وكذب
ويشتركان في انه ليس فيهما اشارة الى وجود من خارج بل اعتبار لاحكام عقلية فانه لو كان اللافرسية
من حيث هي لافرسية شيئا له وجود بوجه لكان السماء فيه سلوب موجودة بالفعل لانهاية لها لانها ليست
بحجارة ولا بمثلث ولا اثنائية ولا رباعية ولا امر اخر من الامور التي لا تتناهى فكانت تكون نسب سلبية
حاصلة فيه لانهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا متضاعفة بلانهاية ولا غاية اذ كان لكل جملة يفرض سلب
مستانف لهذا شيء في اعتبار العقل وفي القول ومن خواص هذا القسم انه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من
المتقابلين في شيء موضوع واحد بان يكونا فيه لا بان يكونا عليه وذلك لان الرائحة ليست طعما ويقابل
الطعم من حيث ليس طعما ويجتمعان في موضوع على سبيل الوجود في موضوع وكل ما لم يجتمع في موضوع
على سبيل الوجود فيه فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه ولا ينعكس ثم ان المتقابلين اللذين
اوردناهما يختلفان في ان يقابل الفرسية واللافرسية لا صدق ولا كذب فيه وتقابل ان زيدا فرس
لقولنا ان زيدا ليس بفرس فيه صدق وكذب ● واما القسم الاخر فمثل الحرارة والبرودة والحركة
والسكون وامور تجري مجراها فلنقل اولا انه لا شك في ان الفرس واللافرس يعدان في المتقابلات
وكذلك ايضا قولنا زيد فرس مقابل لقولنا زيد ليس بفرس وكذلك الزوج والفرد يعدان من المتقابلات
وكذلك العمى والبصر يعدان من المتقابلات وكذلك الحركة والسكون يعدان من المتقابلات وكذلك
الحرارة والبرودة تعدان من المتقابلات وكذلك الابوة والبنوة تعدان من المتقابلات والاشياء

التي يعرض لها هذه الاحوال يحكم عليها بانها تتقابل بسببها وصور هذه الاشياء متخالفة فان الفرس جوهر ويقابله اللافرس لا محالة على قياس مقابلة الفرسية اذ كانت عرضا وليس لذلك اللافرسية ويأخذ مكانها النفس واللانفس او شيئا آخر مما هو جوهر ليس بمشتق الاسم من عرض واما الفضية فهي عرض والفرس واللافرس ليس يتقابل التقابل الذي للنقيضين اذ لا صدق هناك ولا كذب ولا يتقابل على سبيل الاضافة ولا على سبيل التضاد اذ كان تقابل التضاد مما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد بشرائط ذكرت ⊙ واما الزوج والفرد فليس لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه بل جنس واحد لموضوعين لهما لا يفاد قائبهما(?) ⊙ واما العمى والبصر فيشاركه السكون والحركة فان العمى ليس معنى مقابلا للبصر بل هو عدم وكذلك السكون للحركة لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد ⊙ واما العمى فلا يعاقبه البصر ⊙ واما المتضايفان فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع او اشتراكهما في موضوع حتى يكون الموضوع الذي هو علة لامر ما يلزمه لا محالة امكان ان يكون فيه معلولا او يكون هناك موضوع مشترك وان كانت العلية والمعلولية من المضاف فاول ما ينبغي ان يطلب هل يمكننا ان نجد لهذه كلها معنى جامعا ولو على سبيل التشكيك والتقديم والتأخير ان لم يكن على سبيل التواطؤ البحت او لا نجد لها معنى جامعا لكن التقابل مقول عليها بتشبيه ان يكون التقابل الاول هو نظير ما للفرس واللافرس الذي يمنع اجتماع طرفيه قولا على موضوع وان لم يمنع ذلك وجودا في موضوع فانه لا يكون شيء واحد هو ذا رائحة ولا ذا رائحة ويكون شيء واحد فيه رائحة وما ليس برائحة ولسنا قولنا ان يجتمع في الشيء ان يكون فيه رائحة وليست فيه رائحة فان هذين لا يجتمعان وليس قولنا ان فيه رائحة وليس فيه رائحة هو قولنا فيه ذا رائحة وما ليس برائحة ولا يقال انه رائحة فاذن يقابل ان فيه رائحة وليس فيه رائحة هو من القسم الاول الذي على سبيل الحمل فلذلك يحمل على التفاحة ان فيها رائحة فيقال التفاحة فيها رائحة ولا يحمل الرائحة على التفاح حتى يقال ان التفاح رائحة فلذلك هي موجودة في لا محمولة على فجميع الاشياء المتباينة الطبايع يكون متقابلة من حيث ان كل واحد منها ليس هو الآخر وهذا هو تقابل اول ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع الى اعتبار الوجود في الموضوع فجعلت حال الامور التي تشترك في عام او خاص تكون موجودة فيه بالقوة معا ولا يجتمعان بالفعل معا تقابلا فبعضه يختص بالقول من حيث هو حكم كالايجاب والسلب اللذين موضوعهما المحمولات والموضوعات متعاقبة كلا يجتمع معا وهذا بحكم القول وليس في الوجود حمل ولا وضع وبعضه يكون خارج من ذلك ما تكون الشركة فيه في عام ومنها ما تكون الشركة فيه في خاص معين ويكون المشترك فيه طبيعة هي بالقوة كلا الامرين لكن لا يجتمعان فيه بل يتعاقبان عليه فالمتقابلات يقال على هذه التي بعد الباب الاول بمعنى انها متى اشتركت في موضوع لها ان يوجد فيه لا انها يجتمع فيه فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لاقسام له كالانواع اما اقسام محققة واما اقسام بحسب ما يصلح للمبتدي ويكون اسهل على متعلم قاطيغورياس فلنقسم الآن على الوجه الذي ينبغي ان يفهم عليه الاصطلاح الذي في قاطيغورياس وهو غير المصطلح عليه في العلوم ومن تجشم ان يجمع بين الامرين فقد عنى نفسه اما القسمة التي في قاطيغورياس فتخرج على هذا الوجه المتقابل اما ان تكون ماهيته مقولة بالقياس الى ما هو مقابل له واما ان لا تكون فان كانت ماهيته مقولة بالقياس الى غيره فهو تقابل المضاف كالابوة والبنوة اما انه تقابل فلان الابوة والبنوة وما يجري مجراهما يشترك لا محالة في موضوع اما عام كالانسانية بل كالموجود والجوهرية او غير ذلك واما خاص كهذا الانسان الذي يكون يمينا لزيد ثم يصير شمالا له واما انه مع التقابل مقول الماهية بالقياس فامر لا شك فيه واما الذي ليست ماهيته مقولة بالقياس الى غيره فاما ان يكون الموضوع صالحا للانتقال من احد الطرفين بعينه الى الآخر من غير انعكاس واما ان لا يكون كذلك بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما الى الآخر او لا من احدهما الى الآخر لان الواحد لازم له فيسمى القسم الاول تقابل العدم والقنية ونعني بالقنية لا مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التي تقوى على ان يكون لها بعد حصول القنية اذ يكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة فان فقد القوة الاولى ليس يعني ولا فقد الابصار بالفعل بل الابصار بالفعل وان لا يبصر بالفعل لكن بالقوة هما امران يتعاقبان

يصير نحو

في الموضوع

في الموضوع تعاقب الحركة والسكون انما ذلك هو فقد ما سميناه قنية فحينئذ لا يمكن ان يبصر البتة بل ذلك عمى لا يعود الموضوع معه الى الابصار مرة اخرى فالعدم الذي ههنا ليس هو العدم الذي يقابل اي معنى وجودي شئت بل الذي يقابل القنية فان العدم يقال على وجوه ولسنا نريد الآن ان نحصي جميعها بل ما يغنينا في هذا الموضع فنقول انه يقال للشيء انه عدم كذا ويشار الى حال المادة هي كونها خالية عن الشيء الذي يحليها والشيء الذي له معنى وجودي سواء كان فاقدها خالف لذلك الشيء الوجودي او لم يكن مثل عدم السواد فيما من شأنه ان يسود سواء كان هناك بياض خالف السواد في موضوعه او لم يكن بل كان اشفاف مثلا فقط ولا لون البتة فانه اذا كان هناك بياض فليس البياض وعدم السواد في ذلك المحل شيئا واحدا ولو كانا ايضا متلازمين بل البياض معنى قائم بازاء السواد فهذا وجه من وجوه اعتبار العدم ومقابله والآخر العدم الذي يعتبر بشرط ان يزول المعنى الوجودي ولا يخلفه شيء كالسكون فان الذي يزول يقال له في وقت آخر انه ساكن عادم الحركة لا اذا كان ليس يزول فقط انما هو يضطجع(?) ولكن عندما لا يكون فيه حركة مكانية البتة فهذا العدم بالحقيقة مقابل الجنس الذي هو ههنا الحركة المكانية مطلقة وقد يقال العدم بشرط فقدان الشيء الذي من شأنه ان يكون له فاقد من الموضوعات وفي الوقت الذي من شأنه ان يكون له حتى لا يقال ان في النطفة عدم الانسانية بهذه السبيل ولا في الصبي عدم الايلاد اذ ليس وقته ومن العدم ما يقال قبل الوقت كالمرد فانه لا يقال لمن عدم اللحية في وقت الانبات عدما بسبب داء الثعلب انه امرد ومنه ما يقال بعد الوقت كالصلع الذي يكون بعد وقت الوفور والنجم(?) ومنه ما هو بالقياس الى الجنس لا الى النوع مثل العجمة بازاء الناطق او الى النوع لا الى الشخص كالمراة عند الرجل ومنه ما هو بالتشخص على الاقسام المذكورة وهذه كلها لا يلتفت اليها في هذا الكتاب انما العدم المقصود فيه هو العدم الذي هو فقدان القنية في وقتها اي فقدان القوة التي بها يمكن الفعل اذا صار الموضوع عادما للقوة فلا يصلح بعد ذلك ان يزول العدم كالعمى ⊙ واما القنية فستزول الى العدم فهذا هو التقابل العدمي المذكور في قاطيغورياس واما القسم الثاني من القسمين اللذين ذكرناهما اولا وما يدخل فيه فجميعه سمي في قاطيغورياس اضدادا كان احدهما وجوديا والآخر عدميا بالوجوه المذكورة للعدمي وكان كلاهما وجوديين وكذلك كان الموضوع ينتقل من كل واحد منهما الى الآخر او كان احدهما طبيعيا لا ينتقل عنه ولا اليه كالبياض للجص وسواء كان الموضوع واحدا بعينه كالماء للتسخن والتبرد او كان معنى عاميا مثل العدد للفردية والزوجية فانه ينسب اليهما من حيث يؤخذ عددا على الاطلاق لا من حيث هو عدد معين وهو من حيث هو عدد معين لا يقبل الا احدهما ومن حيث هو عدد غير معين ليس يجب ان لا يقبل احدهما دون الآخر وسواء كان الشيئان بينهما واسطة فلا يجب ان يكون الموضوع اذا خلا عن احدهما وجد فيه الآخر او لم يكن كذلك بل كان اما طبيعيا لا يفارق واما بحيث اذا خلا عن الآخر لزمه الثاني كالصحة والمرض فان جميع هذه يسمى اضدادا في هذا الموضع من حيث المعنى الجامع ويسمى الحر والبرد والصحة والمرض والزوج والفرد والحركة والسكون اضدادا ولا يبالي ان يكون احدهما هو معنى وجودي والآخر معنى عدمي وعلى اي انحاء الاعدام كان اذا كان ليس عدما على النحو المذكور فلا يجب ان يشتغل المعلم لكتاب قاطيغورياس بان يجعل العدم غير الضد فان الاضداد هي ذوات تخلف المعنى الوجودي في الموضوع وان العدم ليس بذات بل هو ان يعدم المعنى الوجودي فيكون الموضوع خاليا عنه فقط فان الضد الذي يقال في هذا الكتاب ليس يعني به هذا فان الحركة والسكون يكونان حينئذ غير متضادين ولا الزوج والفرد يكونان متضادين ولا الخير والشر ولا العلم والجهل ولا اكثر ما ذكر ههنا ولا يجب ان نتكلف ان نتعرض للاستدراك كما فعل بعض الناقصين ⊙ فنقول ان القسمة غير مستوفاة فان ههنا مقابلة غير المقابلة التي للضد وغير التي للعدم المذكور مثل مقابلة السكون والحركة اذ لا تضاد بينهما ولا السكون داخل في العدم المذكور في هذا الكتاب وليعلم هذا المتكلف ان التضاد الذي يذكره في كتاب قاطيغورياس ليس هو ذلك الذي ذهب اليه وانه لم يخف على المعلم الاول ما لا يخفى عليه ولينظر الى الحدود لا الى الاسماء وليعلم ان المبتدي لا يكلف تصور ما يدق من الفروق بين المعاني المتقاربة وانه يكفي منه في تعليم المتقابلات بان يتصور انما يجوز من الانحاء وانكا التصور

يخلفها نسخه

اما صح

منه لبعضها على نحو التصور العامي ولا يسام ان يفهم الفرق بين الذات المقابلة للذات وبين عدم الذات المقابل
للذات لا فيما يظهر ظهور العمى ولا ايضا قول هذا المتكلف في بعض ما يهذي فيه انه قد ترك المعلم الاول
التقابل الذي بين الجوهر والعرض وبين الصورة والمادة مما يجب ان يلتفت اليه وليعلم انه ليس يعني
بالتقابل حال كل غيرين متباينين كيف اتفق بل اما الاول من التقابل فهو تقابل الايس والليس وذلك
موجود في الجوهر والعرض فان الجوهر لا عرض والعرض لا جوهر واما ما بعد ذلك فشرط المتقابلين ان
يكونا في موضوع واحد جنسي او نوعي على انهما فيه لا عليه وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض
فلا تقابل بينهما ● اما العلاقة والملازمة فهي اضافة تلزم اما احدهما فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال
في بعض ذوات الاضافة مما قد تبين واتضح او يلزم كلاهما فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم فعلى هذه
الصورة يجب ان يفهم التقابل المذكور ههنا

## فصل في شكوك يلحق ما قيل في التقابل ●

فصل في شكوك تلحق ما قيل في التقابل

ثم ههنا اشكالات يجب ان تورد وتحل وذلك ان لقائل ان يقول ان الحرارة وحدها لا تكون ضدا بل تكون
حرارة فقط بل انما تصير ضدا بالقياس الى البرودة وهي اذا اخذت بالقياس الى البرودة ضدا كانت
مضافة فانها وان لم تكن من حيث هي حرارة من المضاف فليست ايضا بمضادة بل اذا كانت مقيسة صارت
ضدا واذا كانت مقيسة وضدا صارت ايضا مضافة فهي من حيث هي ضد هي ماهية مقولة بالقياس
الى غيرها ومن حيث هي ماهية مقولة بالقياس الى غيرها هي مضافة فهي من حيث هي ضد هي من المضاف
فيكون التضاد والمضاف اما شيئا واحدا او يكون التضاد شيئا داخلا تحت المضاف فلا يكون كالقسيم
له تحت التقابل وههنا مشكل آخر وهو ان التقابل من حيث هو تقابل من المضاف ثم المضاف تحت
التقابل واخص منه وهذا محال سواء كان دخولا كما تحت الجنس او دخولا كما يكون تحت معان ليست
اجناسا ولكنها لوازم او مشككات الاسماء بل ومما يجب ان يبحث عنه هل التقابل جنس
لها او ليس بجنس وان كان جنسا فهل هو جنس اول وليس بجنس اول فهذه المباحث مما يعلق ان يبحث
عنه المنطقي اذ كان يكلف الخوض فيها بهذا الفن اليق ● فنقول ان الحرارة ينظر اليها والى البرودة
معا فيكون الحرارة من حيث هي حرارة ضدا للبرودة ثم يؤخذ من حيث هي ضد مرة اخرى فتكون مضافة
الى البرودة فتكون الحرارة بنفس اعتبارها مع البرودة يصح عليها معنى حد الضد وهو انها كذا وكذا
ولا يصح عليهما معنى التضايف اذ ليس احدهما مقول الماهية بالقياس الى الآخر وكل واحد منهما
منازع للآخر في الموضوع فيصح لنا ان نقول ان الحرارة والبرودة كل واحد منهما منازع الآخر
موضوعا اذ كانا مشتركا وليس يصح لنا ان الحرارة والبرودة كل واحد منهما مقول الماهية بالقياس ان نقول صح
الى الآخر لكن يصح لنا ان نقول ان الحرارة من حيث تنازع وتضاد البرودة في موضوعها مقولة الماهية
بالقياس الى الآخر فاذن الموضوع في حمل الضدية شيء والموضوع في حمل الاضافة شيء هو اما نفس
المحمول الاول واما الموضوع ماخوذا مع المحمول الاول ملحوظا فيه الاخذ مع المحمول الاول ونفس التضاد
شيء والاشياء المتضادة شيء والاشياء المتضادة هي الموضوعات للشيء الذي هو نفس التضاد
ونفس التضاد موضوع المضاف ● وذلك ان نقول ان الموضوعات المتضادة انما اخذت متضادة
تضادت بسبب تلك المضافة ● وليس لك ان تقول ان الموضوعات المتضادة اذا اخذت متضادة
تضادت بسبب تلك المتضادة فالتضاد اذن غير المضاف وليس الامر الذي هو التضاد هو الامر الذي
هو المضاف وان كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد فهذا حل شك ● واما حل الشك
الثاني فيجب ان تعلم ان المتقابلات تعرض لها الاضافة وليست في هوياتها بمضافات فان كل
تقابل من حيث هو تقابل مضاف وليس كل تقابل بمضاف وفرق بين قولنا ان كل تقابل من حيث هو
تقابل مضاف وبين قولنا كل تقابل مضاف وذلك لان التضاد من التقابل وقد علم ان الموضوع لم
ليس هو الموضوع للمضاف كما بينا لكن الموضوع له من حيث تقابل يصير موضوع المضاف فلذلك
ليست الامور المتضادة مقولة الماهية بالقياس الا ان يقال من حيث هي متضادة ولا الملكة والعدم
من المضاف فلو كان المضاف اما مقولا على التقابل قولا مطلقا لكان كل متقابلين فهما متضايفان
مطلقا لا بشرط الحاق انهما كذلك من حيث هما حال كذا لكن كل متضايف فهو متقابل وكل متضاد
وكل عدم وملكة وليس كل متقابل من المضاف فليس اذن المتضايف اعم من المتقابل فليس الاضافة

اعم من التقابل ثم هذا فان الذي هو خاص ... الطبيعة العام باعتبار شرط ... العام
الجنس وهو ههنا النظر اليه من حيث هو متقابل وهذا النظر يخصصه بحيث عمومه لكل ما تحته ويحمل
حمله عليه ولذلك لا نقول ان المتضادات هي متقابلات من حيث المتقابلات متقابلات وان كنت
نقول ان المتضادات متقابلات فان ذلك كذب لكونهما من حيث هي متقابلات شرطنا اخذها بالمعنى
الذي هو الموضوع العموم والمتقابل اخذ هاهنا بالمعنى كأخذ الحيوانية من حيث حيوانية محذوف
عنها التخصيص بشرط الحد فيخصص بلزم الحيوانية ما لا يحمل منه على جميع جزئيات الحيوانية فان
الحيوانية اذا كانت كذلك يلزمها ان لا يكون عديمة النطق وليس كل حيوان عديم النطق وكاخذها
لا في مادة اذا نظر اليها من حيث هي ليست في مادة وليس كل حيوانية كذلك ● واما التقابل فليس جنسا
للمتحد بوجه من الوجوه وذلك لان المتضايف ماهيته انه مقول بالقياس الى غيره ثم يلحق هذه الماهية
ان يكون مقابلا لا ليس انها تتقوم فانه ليس هذا من المعاني التي يجب ان يتقدم في الذهن ولاحق
يتقرر في الذهن ان الشيء ماهيته مقولة بالقياس الى غيره بل ان ضدا والشيء متضايفا لزم ان لا
ان يكون على صيغة التقابل فالذاتية بشرط لها غير موجودة بين التقابل وبين الاشياء التي هي الانواع
المتقابل حتى يكون ذكر متقابلات داخلة في حدودها ... وهذه كلها والقوانين المنطقية
في هذه الاغراض شرح ... في مواضع اخرى والان فينبغي ان نشتغل الكلام من راس فنقول
انما الفرق بين المتضاد والمضاف فهو ان المضاف مقول الماهية بالقياس والمتضادات ليست كذلك
ولذلك لا نقول ان الخير انما هو خير لاجل قياسه الى الشر كما نقول ان الضعف ضعف بسبب قياسه
الى النصف بل نقول ان الخير مضاد الشر ثم حينئذ نقول ومن حيث هو مضاد فهو مضاف ثم ان فرق بين
المضاد والمضاف ان المتضادات لا يخلو اما ان لا يعرى الموضوع فيها عن احد الطرفين فلا يكون بينهما
واسطة او قد يعرى عنهما فيكون بينهما واسطة مثال الاول الصحة وهي ملكة في الجسم الحيواني يصدر
عنه لاجلها افعاله الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعي غير مأوفة وسواء نسبت الى البدن كله او
الى عضو واحد وسواء كان بالحقيقة او بحسب الحس فان الذي بحسب الحس اسمه بحسب الحس والمرض
حالة او ملكة مقابلة لتلك فلا يكون فعاله من كل الوجوه كذلك بل يكون هناك آفة في الفعل ولا يخلو
الموضوع عنهما البتة وكذلك الفردية والزوجية والذي ظن ان بين الصحة والمرض وسطا هو حال
لا صحية ولا مرضية فانما ظن ذلك لانه نسي الشرائط التي ينبغي ان يراعى في حال ما له وسط وما ليس له
وسط وتلك الشرائط ان يفرض الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه وان يكون الجزء واحدا
بعينه والجهة والاعتبار واحدا فاذا فرض كذلك وجاز ان يخلو الموضوع عن الامرين كان هناك واسطة بعينها صح
فان فرض انسان واحد واعتبر منه عضو واحد واعضاء معينة في زمان واحد وجاز ان لا يكون
معتدل المزاج سوي التركيب بحيث يصدر عنه جميع الافعال التي يتم بذلك العضو والاعضاء
سليمة وان لا يكون كذلك فهناك واسطة وان كان لا بد من ان يكون معتدل المزاج سوي التركيب او
لا يكون معتدل المزاج سوي التركيب ما لانه احدهما دون الآخر ولانه لا واحد منهما فليس بينهما
واسطة ● ومثال الثاني السواد الصرف والبياض الصرف فان بينهما وسايط الوان فقد يخلو الموضوع
من كليهما الى الوسايط وربما خلا الى العدم بان يصير مشفا فيكون الواسطة سلب الطرفين مطلقا
من غير اثبات ثم الواسطة خلطية من الطرفين وهذه الواسطة الخلطية ربما كان لها اسم محصل
كقولك الادكن والفاتر وربما لم يكن لها اسم محصل بل انما يدل عليها بسلب الطرفين من غير ان يعني بسلب
الطرفين السلب الذي لا اثبات تحته بل يراد به اثبات كقولهم لا عادل ولا جائر واذا عني بالسلب سلب
لا يشير الى اثبات متوسط دل عليه بواسطة غير خلطية كقولهم السماء لا خفيفة ولا ثقيلة والهواء
لا ابيض ولا اسود فالاضداد تنقسم الى هذين القسمين وبهذا يخالف التضاد تقابل العدم والملكة
لان المتقابلين بالعدم والملكة لهما موضوع واحد من شان كل واحد منهما ان يكون فيه فيكون فيه
الملكة ويكون فيه العدم ولكن ليس كيف اتفق بل انما يكون فيه العدم بان يعدم الملكة من موضوع
وقتا من شانها ان يكون موجودة فيه للموضوع كما يعدم البصر في الموضوع وقتا من شانه ان يكون
له ملكة البصر ويسقط الاسنان وقتا من شانها ان لا يسقط فيه بل يبقى فهناك يكون احدهما عدم

والآخر ددا فان الجرو الذي لم يفتح لا يقال له اعمى ولا الطفل ايضا ساعة يولد يقال له ادرد بل اذا حان ان يكون له بصر وسن ولم يكونا فهو اعمى وادرد وهذا الشرط غير موجود في قسمي تقابل التضاد فان الموضوع المشترك للضدين اللذين لا واسطة بينهما يجوز في كل وقت وينتقل من احدهما الى الآخر الا ان يكون طبيعيا لا يفارق كبياض قفنس والموضوع المشترك للضدين ذوي الواسطة فقد يخلو عنهما جميعا الى الواسطة ان لم يكن قد اخذ ذلك كله طبيعيا ولا واسطة بين العدم والملكة ولا انتقال من العدم الى الملكة بل من الملكة الى العدم وانهم بعد ذلك انا اذا قلنا عدم وملكة او غير ذلك من المتقابلات فلسنا نشير من العدم والملكة ومن سائر المتقابلات لا الى طبايعها لا اليها من حيث وجودها للموضوع او كون الموضوع متصفا بها فليس العمى والبصر هما ذا العمى والبصر شيئا واحدا فلذلك يقال زيد اعمى ولا يقال زيد عمى وكون العمى ايضا لزيد معنى يقتضي نسبة للعمى الى زيد واما العمى فهو معنى مفهوم بنفسه او مفهوم بسبب عدمه اعني البصر اذ هو عدم البصر فهذه ليست هي المتقابلات الاول بل امور تلحق المتقابلات فيعرض لها ان يكون متقابلة وكذلك الحكم في الموجبة والسالبة فان ما يقع عليه الموجبة والسالبة معنى لا قول بل هو الموضوع كقولك زيد في قولك زيد جالس او زيد ليس بجالس واما ما يوجب ويسلب نفسه فهو ايضا ليس بقول بل هو محمول في القول كقولك جالس وليس بجالس فليس اذن الشيء الذي له تقابل الايجاب والسلب هو الايجاب والسلب هذا اذا اخذنا التناقض موجبة وسالبة فان اخذناه ايجابا وسلبا كان الموضوع لذلك والموصوف به وضعا ووصفا على قياس ما كان للعمى والبصر هو القضية فانها هي التي فيها الايجاب فيشتق لها منه الاسم فيقال الموجبة او السلب فيقال السالبة فيكون المتقابلان بالايجاب والسلب ليسا هما الايجاب والسلب لان الايجاب ايجاب في قضية فليست القضية ايجابا لذلك فاذا عرف هذا فقد عرف حال التضاد وحال العدم والملكة وكان قد عرفنا الفرق بين المضاف وبين المتضاد فليفرق بين تقابل المضاف وتقابل العدم والملكة ● فنقول اما العدم والملكة فليس احدهما معقولا بالقياس الى الآخر ● اما الملكة فليست مفتقرة في تصورها الى العدم البتة فانها قد يتصور ماهيتها في نفسها ● واما العدم كالعمى فانه وان كان لا يتصور الا بتصور الملكة فانه ليس مقولة الماهية بالقياس الى الملكة فانها غير مضايفة عمى بالقياس الى البصر حتى يكون العمى انما هو عمى لاجل قياسه الى البصر وان كان العمى هو عدم البصر وقد ظن بعض الناس في هذا الموضع ان معنى هذا الكلام ان العمى ينسب الى البصر من طريق جنسه حتى يكون كما قيل في النحو من انه مضاف من طريق جنسه فكذلك العمى مضاف من طريق جنسه او ما هو كجنسه وهو العدم فان العدم معقول بالعرض وبسبب ما هو عدمه وليس هذا الذي قاله صوابا بوجه من الوجوه فان العدم الذي هو جنس العمى ليس مقول الماهية بالقياس الى شيء ولا بالقياس الى الملكة فان العدم ليس انما هو عدم لاجل انه مقيس الى صورة موضوعة في الذهن بذاتها يقال له عدم حتى يكون العمى عمى لان الملكة ملكة كما يكون الاب ابا لان الابن ابن فينعكس القول من الجانبين كما قد علمت اذ قول الماهية بالقياس معناه ان حال الشيء من جهة انه شيء آخر موجود بذاته ومأخوذ بذاته من حيث هو كذلك لنفس كون ذلك الشيء بذاته وليس حال الملكة عند العدم كذلك فان العدم يرفع الملكة وليس العدم انما هو عدم لاجل ان الملكة ملكة فقط بل انما هو عدم الملكة لا على انها تحمل الملكة محمولا بل على انه منسوب اليها بانه زوالها وفقدانها لا فقدان شيء آخر كيف اتفق ولذلك لا يحتاج الملكة ان يقال ان ماهيتها بالقياس الى العدم المأخوذ بازاء الملكة فلما كانت المضافات مقولة الماهية بالقياس ولذلك ما يتكافؤ المضافان في العكس الخاص بالمضاف ولم يكن العدم والملكة على هذه الصورة فلا يقال ان البصر بصر للعمى ولا ان البصر انما هو بصر لاجل العمى كما ربما يقولون ان العمى عمى البصر فظاهر ان العدم والملكة ليسا بمتضايفين وكان قد علم بالشاهدة ما انهما غير متضادين فان المتضادين اللذين لا واسطة بينهما حكمهما احد الحكمين اما ان يكون احدهما طبيعيا للموضوع يستحيل وجود الموضوع خاليا عنه كالفردية للثلاثة في ظاهر الامر والحرارة للنار واما ان لا يكون احدهما طبيعيا فلا يكون في شيء من الاوقات خاليا عن احدهما البتة مثل الصحة والمرض لبدن الانسان ثم العدم

بوجه

الموضوع

و الملكة فقد يكون الموضوع خاليا عنهما جميعا قبل الوقت الذي من شانه ان يكون فيه مثل الجرو الذي لم يفتح فانه لا بصير ولا اعمى ولا يكون احدهما طبيعيا بعينه للموضوع في وقت كونه فهذا التقابل ليس فيه احد حكمي التضاد الذي لا واسطة فيه واما التضاد الذي فيه واسطة فان الموضوع في وقت صلوحه للطرفين قد يخلو عن الطرفين الى الواسطة وليس كذلك حال تقابل العدم والملكة فان الموضوع لا يخلو في وقت صلوحه لهما عن احدهما وايضا فان الاطراف من المتضادات اذا لم يكن طبيعية فقد يمكن ان ينتقل من كل واحد منهما الى الآخر فانه ليس ما يقال ان الذي له ملكة الرداءة لا ينتقل الى ملكة الفضائل بشيء فانه لما كان اذا عاشر الفضلاء انتقل الى عاداتهم ولو يسيرا فهو شك ان ينتقل عند الارتياض على التمام او يقارب التمام ان لم يخترم وليس كذلك حال العدم والملكة فان الملكة تنتقل الى العدم والعدم لا ينتقل الى الملكة لا قليلا ولا كثيرا فان الذي يكون غير بصير ثم يأخذ يبصر يسيرا يسيرا فليس باعمى بل حكمه حكم محجوب ومغمور او معصوب البصر يحتاج ان يزال المانع ويخلى والملكة التي هي القوة الباصرة ثابتة موجودة فيه اما العمى بالحقيقة ان يكون الملكة زالت فاما اذا حجبت وغمت فليس ذلك بعمى فهذا فرق التقابل الذي للعدم والملكة والذي للمتضادات ● فاما التقابل الذي هو التناقض فيفارق الجميع من جهة ان المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب وليس في العمى ومقابله ولا في الحرارة ومقابلها ولا في الآخر ومقابله صدق ولا كذب وايضا فان المتناقضين اذا كانا على الشرائط لزم ان يصدق احدهما ضرورة ويكذب الآخر وليس كذلك الحال فيما سوى المتناقضين ولا ايضا ان الف مما سواهما قضايا حتى يكون انه كان صحيح وليس بصحيح لاحد الاضداد التي لا وسائط بينهما كالصحيح والمريض فانه وان كان زيد اذا كان موجودا فقيل انه صحيح وانه مريض يصدق احدهما ضرورة ويكذب الآخر فلا ينبغي ان يظن ان هذا القسم من التضاد يقابله تقابل النقيض وذلك لان الصحيح نقيضه ليس بصحيح اذا قرنا باي موضع شئت وبالمعدوم قرنا على شرط النقيض ثبت تقابل النقيض وصدق احدهما وكذب الآخر فانا اذا قلنا الحجر صحيح والحجر ليس بصحيح صدق السالب منهما فاذا قلنا الحجر صحيح والحجر مريض كذبا جميعا وايضا اذا جعلنا الاخبار عن زيد وهو معدوم كذبا انه صحيح وكذبا انه مريض ولم يكذب انه ليس بصحيح فان السالوب كلها تصح عن المعدومات وذلك لان الايجاب للمعاني الموجودة يكذب عليهما الا بشرط وحال ليس هذا موضع بيانه لان الايجاب حكم بوجود معنى لمعنى او بوجود وصف لامر ولا يوجد المعنى لما ليس بموجود وان لا يوجد وان لا يوجد فهو السلب فاذا كان ما لا متوسط فيه من المتضاد يفارق المتناقض فكيف اللواتي بينهما متوسط التي قد يكذب الطرفان معا جميعا في الموضوع الموجود القابل لهما كما اذا قيل للعفيف انه خامد الشهوة او فاجر وبين بالجملة انا اذا نظرنا الى التضاد من حيث هو تضاد لم يوجب ما يوجبه التناقض وانما يعرض ما يشبه ذلك لبعض المتضادات وفي بعض الموضوعات خاصة لا لانها تضاد بل لانها لا واسطة لها ومن هذا الوجه كله يتضح الفرق بين تقابل التناقض وتقابل العدم والملكة فان الموضوع الغريب كالحجر والمعدوم كزيد المتوفى يكذب عليه القولان المؤلفان من العدم والملكة كقولنا الحجر بصير الحجر اعمى وقولنا زيد المعدوم بصير زيد المعدوم اعمى ولا يكذب المتناقضان معا اذا قلنا الحجر او زيد المعدوم بصير الحجر او زيد المعدوم ليس ببصير وايضا فان الموضوع الذي ليس بغريب فقد يكذب العدم والملكة فيه اذا لم يكن الوقت الذي من شانه ان يكون فيه كقولنا الجرو الذي لم يفتح بصير او اعمى ولا يكذب انه ليس ببصير

نفصل في التعبير عن احكام وخواص المتضادات

الشر على الاطلاق من حيث هو شر يظن انه ضد الخير على الاطلاق وكل واحد من جزئيات الشر ضد لواحد من جزئيات الخير كالمرض للصحة ● والجور للعدل ● والجبن للشجاعة ● والفجور للعفة فهذا حال مضادة الخير للشر ● وقد ما مضادة شر آخر للشر فقد يكون الذي يضاد الشر شرا آخر وذلك لان الملكات المتوسطة بين طرفي الافراط والتقصير في الامور المتعلقة بالشهوة والغضب والمتعلقة بالتدبير الجزئي في اقتناء الخير الانسي تتعلق بها الفضايل اللواتي هي كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذي يسمى حكمة او يكون هي الفضايل والافراطات والتفريطات تتعلق بها الرذايل او يكون هي الرذايل فان الجبن والتهور والخمود والفجور والجربزة والغباوة رذايل والتوسط تضاد الطرفين وكل واحد

والملكة

من الطرفين يضاد الاخر لبعده عنه وهذا التوسط المضاد للطرفين انما يوجد في يسير من الامور
نحو التي ذكرناها ● واما في اكثر الاشياء فان الخير يضاد الشر مطلقا ولا يوجد للشر شر يضاده مثل
الصحة والمرض والعلم والجهل والحيوة والموت فمن ذلك ما الافراط فيه كله ردي كالمرض ومن ذلك
ما الافراط فيه كله خير كالعلم فهذا الذي بيناه شرح قولهم ● وقد قال بعض المفسرين في شرح
قولهم وهذا في يسير من الامور التي تخالف هذا القانون ان قائل هذا القول يعني به ان بعض الوسائط
في الافراطات والتفريطات ليست بخير مثل القتل فانه ليس الوسط فيه بخير بل كله ردي واما
الاقل فكله خير وليس انما يكون الطرف فيه بعينه فقط هو الردي وليس الغرض في هذا الكلام
هذا بل الغرض ان من الشرور ما يوجد له خير يضاده وشر ايضا يضاده وذلك اذا كانت هناك
طبيعة موضوعة للافراط والتفريط من اول حدود الافراط الى اخر حدود التفريط ذاهبا باتصال
واحد فهنا لك يوجد متوسط وطرفان في الطبع ويكون المتوسط ايضا خيرا يضاد الطرفين اللذين
يضاد كل واحد منهما الاخر وهذا في يسير من الامور وليس الحكم في كل الامور هكذا فان العلم خير
والجهل شر وليس هناك الشر ضدا الا الخير وليس هناك توسط هو خير وطرفان هما شران وكذلك الحال
في اشياء اخرى كثيرة غيره فهذا معنى ذلك الكلام للمعلم الاول واليه ذهب فلم يلتفتا الى متوسط
بين طرفين للافراط والتفريط وضعيفين كما ذهب اليه هذا الشارح ولو ذهب الى ذلك لكان انما يريد
ان الشر ليس الذي يضاده فلان وليس غرضه ان يريد هذا بل غرضه ان يريد ان الشر الذي يضاده
الخير ربما ضاده الشر وربما لم يضاده وليس في الذي ورده من امر التوسط ذلك واما حديث
القتل ايضا واته ليس شيئا لاحسنا في ذلك لان قتل من ينبغي حين ينبغي على الوجه الذي ينبغي هو
من افعال الشجاعة ومن الواجبات في حفظ المدينة وهو خير كما ان ترك قتل من ينبغي قتله على الوجه
الذي ينبغي وحين ينبغي هو من الشر وبعد هذا فيجب ان نعود الى عادتنا في التعقب فنقول ينبغي ان
يعلم ان الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات وذلك لان الشجاعة ليست تضاد الجبن من حيث
هو جبن بل من حيث يشارك الجبن التهور وذلك لانه رذيلة مخسسة النفس والشجاعة فضيلة فان
الضد بالذات للواحد واحد وتحصيل هذا ان النظر في هذه الملكات هو على وجهين نظر في طباعها
ومعانيها غير مضافة الى موضوعاتها من حيث انها بعينها لا يلزم موضوعاتها لا لاجلها محمدة
او مذمة او منفعة او مضرة وهو ان ينظر في جملة الطبيعة التي بين الجبن والتهور ما ذا على
الشجاعة من حيث هي ملكات يصدر عنها افعال ما فحينئذ لا تكون الشجاعة مضادة لاحد الطرفين
بل تكون امرا متوسطا ويكون الطرفان هما المتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية البعد
فيكونان هما الضدين فقط والثاني نظر فيها من حيث الحال التي تحصل للموضوع عنها وذلك باعتبار
انها امور تناسب مصالح نفس الانسان او نوع الانسان او لا تناسبه وهذا اعتبار امر عرض
للكيفيات من جهة اضافات لها وليس في ذواتها كما ان كون الشي حارا او باردا غير كونه موافقا
وصحة وكون الجسم في طبيعته بحال غير كونه دواء نافعا او سما فان لا تكون الخيرية والشرية
امرين يلزمان هذه الكيفيات من جهة مقايستها الى الطبيعة الانسانية ولذلك لا يلزمانها
من جهة مقايستها الى ابدان حيوانات اخرى واذ قد اتضح لك ما قلناه فقد علمت ان الكيفية التي
يقال لها شجاعة والاخرى التي يقال لها جبن لا يتضادان في جوهريهما بل قد علمت ان الشجاعة
انما تضاد الجبن من جهة عارض لكل واحد منهما لما اقترن به سمي احدهما شجاعة والاخر جبنا وانهما
لا تضادان من حيث طبيعتهما نفسها شيئا بل طبيعتها وسط ولكن لما كان بناء هذا الكتاب على الامور
المشهورة والمتعارفة غير مردودة الى الشروط التي بها تصير حقيقية فلذلك لا يجب ان يلتفت فيه
الى هذا النحو من التحقيق ● واعلم ان هنا امورا اخرى بينها متوسطات ولا يوجد المتوسط فيها
مضادا لشي من الطرفين بوجه من الوجوه اذ ليست لها هذه النسبة فان الفاتر والا دكن لا يضادان
شيئا بل طرفاها هما المتضادان وان كان حال الفاتر فيما يظن ليس كحال الشجاعة فان الفاتر
يستعد من امره انه خالط من الطرفين واما الشجاعة فانها طاهرة من الطرفين ومع ذلك فان هذه
القسمة المشهورة تنافي في تقابل التضاد ولا تنافي في تقابل العدم والملكة ومن احكام التضاد

اذ وجود

وسط خ

اذ وجود احدهما مطلقا لا يوجب وجود الاخر بوجه من الوجوه بايجاب المتضايفات فانه لو توهمنا ان الناس
كلهم صحاح لم يمنع هذا التوهم منا توهمنا معارضة وجوب المرض ولم يبعد ان لا يكون مرض البتة
وان عنينا وجود احدهما في شي بعينه منع وجود الاخر معا كما لو قلنا زيد صحيح منع ان يكون مريضا
والمتضايفات اما مطلقات فيوجب وجود احدهما الاخر واما في شي واحد فلا يمنع ان يكون ابو
ابن هو ايضا ابنا وقد اشير الى تلخيص هذا فيما سلف ومما للمتضادين ان محلهما واحد يتعاقبان فيه
وبينهما عناد فربما كان ذلك الواحد معنى اعم من نوع واحد كالسواد والبياض فان موضوعهما الجسم من حيث
هو جسم طبيعي عنصري مركب اي جسم عنصري مركب كان مما يصلح لقبوله وقد يصلح له انواع وليس
ذلك نوعا واحدا وربما كان من نوع واحد مثل العدل والجور فان موضوعهما ليس كل نفس ولا نفوس
يقع في انواع كثيرة بل نفس الانسان وربما كان الموضوع للضدين جنسا فيقتسمانه من غير نازع كالعدد
للزوجية والفردية والمتضادان على الظاهر ربما كانا في جنس واحد كالبياض والسواد في اللون
وربما كانا في جنسين مختلفين كالعفة والفجور اللذين احدهما من جنس الفضيلة والاخر من جنس
الرذيلة وربما كانا في انفسهما جنسين كالخير والشر ويشبه ان يكون المعنى في قولهم ان الخير والشر
جنسان ليس ان الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهري والخير الكمي والخير الكيفي وغير ذلك
فيقال قولا جنسيا بل من حيث هو مقول على الملكات فيكون متواطئا من هذا الوجه ليس باشتراك الاسم
ثم قد تنوزع في كونه ذاتيا لها او عرضيا لا ذاتيا لهذه الملكات فان الحق ان الخيرية او الشرية يلزمهما ولا يقومهما
فان كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف ويشبه ان يكون المراد غير ما فهمنا فيه بل يكون قد وقع
في هذا الباب توسعا مطردا على المشهور من امر الخير والشر فان المشهور من امرهما انهما عامان للاشياء
فاجري الحكم على ذلك ولم يبال بما يعرض من ذلك اذ ليس هذا الكتاب كتابا للاستقصاء واما الاستقصاء
فانه يقتضي ان يكون الشجاعة مضادا للجبن قريب من كون العفة مضادا للذكاء وذلك اذا اخذ المضاد
اسما للنسبة مع الحمق والذكاء اسما للنسبة مع الكلال فيكون لا تضاد بينهما الا لانطوائهما على المتضادين
ثم يقال ان التضاد بينهما لاجل جنسين هما الحاد والكليل وكذلك الشجاعة كانها اسم الكيفية مع نسبة
المذكورة وكذلك الجبن وكذلك الحمق ولكنا لا نناقش في هذه الاشياء في مثل هذا الكتاب واما التحقيق في
هذه الامور فستأتيك له مواضع محصل ومع ذلك فينبغي لنا ان نشير قليلا الى ما وقع عليه اتفاق
الخاصي في امر التضاد وامر العدم والصورة بعد المشهور لئلا نترك المتعلم متحيرا فنقول ان الاضداد
الحقيقية هي الامور التي تشترك في موضوع واحد وكل واحد منها كالسواد والبياض ليس كالسكون
والحركة ويكون الاثنان المتقابلان منها لا يجتمعان معا بل يتعاقبان وبينهما غاية الخلاف ليس
كالفاتر والحار ● واما العدم والملكة فالحقيقي من العدم ان يكون الشي معدوما في الموضوع
القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك سواء كان المعدوم مما سميته هنا ملكة او شيئا اخر
وسواء عاد او لم يعد وسواء كان قبل الوقت وبعده او فيه ومنه ما هو اعم من ذلك وهو عدم الشي
عما في طبيعته من طباع الموضوع ان يقارنه شخصية كانت تلك الطبيعة او نوعية كالخرس الاصلي
او جنسية كالانوثة والخير والشر في اكثر الاشياء يتضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكة
فان الشر عدم كمال ما من شانه ان يكون للشي اذ المرض والسكون والظلمة والجهل وما اشبه ذلك كلها اعدام
والمرض ايضا من حيث هو مرض بالحقيقة عدم لست اعني من حيث هو مزاج او الم او الفردية ايضا هو حال
الجنس ماخوذة مع سلب عارض قد يكون فيه وذلك الجنس هو العدد وقد ينقسم بمتساويين وقد يعدم
هذا المعنى فيه فاذا اقترن بان لا ينقسم بمتساويين كان من تلك الجهة فردا فكان منطويا على عدم ما من
شانه ان يكون في ذلك الجنس ولنقتصر الان على هذا المبلغ **فصل في المتقدم والمتاخر** وقد جرت
العادة بان يذكر بعد المتقابلات المتقدم والمتاخر والحال في ذلك كالحال في المتقابلات اعني ان ترك
حق الاستقصاء فيه ليس في مداخل التعليم فيجب ان نقتصر على ايراد المشهور وعلى محاذات التعليم
الاول ● واما التحقيق فستجد تفاريقه في مكانه فالوجه الاول من المتقدم هو الذي يكون بالزمان
فان الاكبر سنا اقدم من الاحدث والوجه الثاني ما يقال انه متقدم بالطبع وقد حد انه هو الذي لا يرجع
بالتكافؤ في لزوم الوجود كالواحد عند الاثنين فانه ان كانت الاثنينية موجودة فالوحدة موجودة

معنى صح

فصل في المتقدم والمتاخر

ولا ينعكس بكافية فليس اذا كانت الوحدة موجودة فالاثنينية لا محالة موجودة ومن المشهور ان ما
يكون كذا فهو متقدم بالطبع وليس في المشهود له شرائط ۞ واما تحصيل الامر في ذلك فموكول
الى صناعة اخرى ۞ واما الثالث فهو المتقدم في المرتبة على الاطلاق وهو الشيء الذي ينسب اليه
اشياء اخرى فيكون بعضها اقرب منه وبعضها ابعد مثل الجنس الاعلى في حكم الجنسية والنوع
السافل في حكم النوعية ۞ واما بغير المطلق فذلك ما هو اقرب المنسوبين الى هذا المنسوب اليه
فانما هو اقرب الاثنين من هذا المنسوب اليه فهو اقدم في المرتبة مثل الجسم فانه يتقدم على الحيوان اذا اعتبر
الابتداء من الجنس الاعلى والحيوان اقدم من الجنس ان اعتبرت ذلك من النوع الاسفل والمتقدم
بالمرتبة ليس يجب له بذاته ان يكون متقدما بل بحسب اعتبار النسبة المذكورة ولذلك قد ينقلب الاقدم
فيصير اشد تخلفا وكما ان الترتيب قد يوجد في الامور طبعا مثل ما في ترتيب الانواع والاجناس التي
بعضها تحت بعض وفي ترتيب اوضاع الاجسام البسيطة وقد يكون وضعا كترتيب الصفوف في
المكان منسوبة الى مبدأ بالوضع كالبلد الفلاني مثلا او كدار فلان كذلك المتقدم بالترتيب قد يكون
في امور طبيعية وقد يكون في امور وضعية والمتقدم في المكان من هذه الجملة قد يكون بالوضع
كالصف الاول من صفوف المجلس وقد يكون بالطبع كالنار المستقرة في مكانها بالقياس الى الهواء
وقد يوجد المتقدم بالمرتبة ايضا في العلوم البرهانية فان المقدمات قبل القياسات والنتائج والحروف
قبل الهجاء والصدر في الخطبة قبل الاقتصاص ۞ وههنا موضع اشكال وهو ان لقائل ان يقول
ان الامثلة المذكورة في هذا الموضع داخلة في الباب الاول فان المقدمات قبل القياس ليس في المرتبة
بل في الطبع فانه اذا كان القياس كانت المقدمات وليس اذا كانت المقدمات كان القياس وكذلك الحال
في الحروف والهجاء ۞ فنقول في جواب ذلك انه وان كان الامر كذلك فليس يمتنع ان يكون المتقدم بالطبع
متقدما في المرتبة من وجه آخر وذلك لان نظرنا ههنا في المقدمة ليس بحسب نفسها ولكن بحسب استعمالنا
اياها في التعليم ونحن نتناول المقدمات مرة على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب فاذا سلكنا
مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات واذا سلكنا سبيل التحليل بان فرضنا اولا النتيجة
وطلبنا وسطا كما ستعرف بعد ان نعقد لنا القياس بعد النتيجة ولان اخذ الوسط بين الطرفين على انه
مشترك بينهما في مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه باحدهما حتى يجعل احدى المقدمتين بصفة ۞ و
تخصيصه بالآخر حتى يجعل الاخرى بصفة فيكون القياس قولا ما بيننا ثم يتدرج منه الى اعتبار
مقدمة مقدمة ما خالها وكذلك الامر في الهجاء والحروف فقد ظهر ان الترتيب الواحد يكون موضوعا
للتركيب والتحليل ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل ويكون المتقدم بحسب التحليل غير المتقدم
بحسب التركيب وذلك بحسب استعمالنا المقدمة فهي وان كانت متقدمة بالطبع من حيث نفسها فليست
متقدمة بالطبع من حيث انها انا اليها بالتحليل على ان النتيجة قد يجوز ان يكون من مقدمات اخرى وعلى انا
في اعتبار التقدم في المرتبة لا نلتفت الى حال الشيء في نفسه ولا الى حاله من جهة استعمالنا بل انما
نلتفت الى حال نسبته الى طرف ينتهي اليه والمقدمات المنتظمة من الاوائل وما يجري مجراها الى النتيجة
القصوى المقصودة المنتظمة بين طرفين احدهما النتيجة والآخر المبدأ الاول فما هو اقرب من النتيجة
فهو ابعد من المبدأ الاول وما هو اقرب من المبدأ الاول فهو ابعد من النتيجة وقد يختلف مقدمتان
في القرب من جانب والبعد من جانب آخر فيصير احدهما اقرب منه والآخر ابعد ويكون حكمهما بالقياس
الى الطرف الآخر مخالفا ويكون بعدهما من الطرف الاول قربهما من هذا الطرف الآخر وقربهما
من ذلك الطرف بعدهما من هذا الطرف هذا ۞ واما القسم الرابع من المتقدم وهو المتقدم بالشرف
فهو كما يقال ان ابا بكر متقدم على عمر رضي الله عنهما ۞ وههنا قسم للمتقدم مشهور نذكره ههنا على
وجه ونحققه في صناعة الفلسفة وذلك هو المتقدم بالعلية فان السبب متقدم على المسبب وان كان
لا يوجد احدهما الا وقد وجد الآخر وليس احدهما متقدما بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم
بالطبع ههنا وان كان قد يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية والذات وهذا التقدم مثل
وجود الانسان في نفسه واحقاق القائل انه موجود فانه كلما كان القول بانه موجود صادقا
فهو موجود وكلما كان موجودا كان القول بذلك صادق لكن الناس لا يتحاشون من ان يقولوا انه لما كان

اولا موجودا ثم كان القول بوجوده صادقا او حتى كان بعد ذلك القول بانه موجود صادقا ويتحاشون ان يقولوا
انه كان القول بوجوده صادقا اولا ثم كان هو موجودا وكذلك الحركة التي ليد زيد اذا اخذناها محركة لا محالة
ما يلاقيه او تحرك القلم فان الناس يتصورون لقولهم زيد تحرك يده اولا فحرك ما يلاقيه او تحرك القلم معنى يعود
ضده في قولهم انه يحرك ما يلاقي يده او يحرك القلم حتى تحرك هو يده فهذا المعنى هو التقدم العلي فان العلة وان
كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا يتقدم ولا يتأخر ولا يكون معا وكانت من حيث هي علة لزمها الاضافة
والآخر معلول لزم الاضافة لا يتقدم احدهما ايضا ولا يتأخر بل هما معا فانه من حيث وجوده ليس عن الآخر
ووجوب الآخر عنه هو متقدم بالنسبة الى حال الوجود فيكون له النسبة الى الوجود غير متوسط فيها وجود
الآخر والآخر لا نسبة له الى الوجود الا متوسطا فيها وجود الاول ويتضح هذا المعنى كالحاصل في سائر
انحاء التقدم لكل بحسبه واذ قد وقفت على التقدم والتأخر فقد سهل الوقوف على معرفة معا فان كل امرين
لا يتقدم احدهما على الآخر ولا يتأخر فيهما معا فيقال لهما معا في الزمان لما لا يتقدم احدهما فيه ولا يتأخر ويقال
معا في الطبع للامر الذي لا تقدم ولا تأخر فيه بالطبع فيما اما مثلا الزمان في تكافؤ الوجود كالاخ والاخ
واما مثلا فيان فيه فلا يلزم احدهما الآخر كالانواع تحت جنس واحد ليس لانهما معا في الطبع فقط بل
لانهما معا في المرتبة اي النسبة الى المبدأ ما فان هذه من حيث النسبة الى طبيعة الجنس متأخرة بالطبع عن
الجنس ومن جهة اضافتها الى الجنس على ان الجنس مبدأ مفروض هي متأخرة عنه بالمرتبة ومن حيث ان
طبايعها لا تقدم فيها ولا تأخر في الطبع فهي معا في الطبع اذ كل واحد منها بالقياس الى الآخر يوجد حالة
مخالفة للحال الذي لطبعه عند طبع الجنس ولطبع الجنس عند طبعه الذي فيه كان يتأخر به احدهما بالطبع
ويتقدم الآخر فيكون لذلك معا في الطبع واذا انسب الى حال تأخرها عن الجنس بالمرتبة وجدت معا في المرتبة
نعم هي مشتركة في ان طبايعها متأخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فان جعلت معا في هذه الشركة لم يكن معا في الطبع
مطلقا لكن معا في التأخر في الطبع وليس كونهما معا في الطبع هو كونهما معا في التأخر بل المعا في الطبع هي
الاشياء التي لا تتقدم بالطبع ولا تتأخر من حيث هي لا متقدمة ولا متأخرة في ذواتها من حيث هي كذلك
من جهة نسبة الى معنى آخر فيجب ان يكون معية الانواع بالوجه الذي يخالف تقدم الاجناس عليها وتأخرها
عنه انما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم فان المتأخر يوجد له انه يلزم وانه لا يلزم والمتقدم لا يوجد له
انه يلزم ولا يلزم والمتكافئين في الوجود اما ان يكون كل يلزم كالمتجاورين واما ان يكون كل لا يلزم وفي الحالين
يكون معا كالمتباينين فانهما معا وهو الوجود وفي الحالين يكون معا وهما متضايفان من وجهين والانواع
يكون معا من هذا الوجه معية فيما بينها باراء التقدم والتأخر الذي بينها وبين الجنس واما معيتها في
المرتبة فلانها متساوية القرب والبعد من المبدأ الذي هو الجنس اذا كانت النسبة اليه فالاشياء التي
هي معا في المرتبة ايضا فاما ان يكون في مرتبة وضعية كالذين في صف واحد فانهم في مرتبة وضعية
واما في مرتبة طبيعية كالانواع تحت جنس واحد وانك تعلم من هذا ايضا حالها معا في الشرف واما معا في
العلية فتحقيق الامر فيه عسر وقد نذكر في هذا الموضع الحركة فيقال ان الحركة لها انواع ستة سواء كانت
انواعا في الحقيقة ان كانت الحركة جنسا او كانت تشبه الانواع وهي في انفسها معان مختلفة يقال
عليها الحركة بالتشكيك والاتفاق على ما تحققه في العلم الطبيعي وهذه الانواع ليست على قياس
الانواع القسيمة تحت جنس واحد بل على قياس انواع تختلف مرتبتها فبعضها الاصدق وبعضها متأخر
والسبب في ذلك ان بعض الانواع القريبة لم يوجد لها اسم عام فتركت واخذ نوعاه المسميان مكانه اذ ليس
هذا مكان تحقيق القول في ذلك بل مكانه العلم الطبيعي فالانواع الستة التكون وهو حركة الى كون جوهر
مثل تكون الجنين والفساد وهو حركة الى فساد جوهر وهو مثل موت الحيوان وترمد الشجرة وهذان بعينهما
امر لا اسم له يتحقق في العلوم وتعلم هناك ايضا انهما ليسا بحركتين عند التحقيق والثالث النمو مثل نشو
الصبي والرابع الذبول مثل اضمحلال الهرم في اعضائه وهما ايضا تحت معنى حركة من كم الى كم ونوعاه ۞
والخامس الاستحالة وهو التغير من كيف الى كيف وهو بالحقيقة ثالث فان الاول من هذه تغير من جوهر
الى جوهر هو كونه لما اليه وفساد لما عنه والثاني هو تغير من كم الى كم اما من نقصان الى زيادة او من زيادة
الى نقصان فيبقى الذي في الكيف ثالثا والسادس من المذكورة وهو النقلة وهو تغير من مكان الى مكان
وهو بالحقيقة رابع وهذه الاربعة متباينة تباينا ظاهرا وربما اشكل امر الاستحالة اذ كانت الاستحالة

او حتى كان هو موجودا صح

وايضا صح

يكون في الأكثر مقارنة لحركة يظن أنها نقلة أو غير ذلك ولكن الشيء قد يتغير لونه أو مزاجه ولا يكون قد تحرك
في مكان ولا نما ولا ذبل ولا كان ولا فسد وكذلك الشيء يتحرك في المكان وكيفيته بحالها والمربع يضاف إليه
العلم فينمو وتكون الصورة محفوظة في الكل من حيث التربيع لم يتغير وإن كان هذا ليس هو النمو الحقيقي لكنه مثال
للنمو الحقيقي ويشبه أن يكون ههنا حركة أخرى وهي الحركة في الوضع مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلة
للوضع دون أينه فربما المتحرك له أين فيتغير أينه وإن كان له أين وتحرك فيه على نفسه لم يتبدل عليه حركة
ولهذا موضع آخر ثم الحركة على الإطلاق يضادها السكون على الإطلاق في ظاهر الأمر وعلى التحقيق
في هذا الكتاب ولا يجب لها أضداد غير السكون فإن الحركة مطلقا في المكان لا يخفى الأمر في أنها يضادها
السكون في المكان وفي الكمية والكيفية والحركات الجزئية من كل باب مما ذكر يضادها حركات مقابلتها
جزئية أيضا فللكون الفساد وللنمو الذبول لكن الاستحالة قد أخذت غير متنوعة فعسر إصابة الضد لها من حيث
هو استحالة لا استحالة ولا سكون في ظاهر الأمر إذ كان السكون في الكيف غير متصور في ظاهر الأمر وكذلك
كان يكون الحال في الكون والفساد لو لم يذكرا نوعين وفي النمو والذبول لو لم يذكرا نوعين والظاهر يوجب
أن لا يضاد للاستحالة ههنا إلا أن يغرب بالظاهر تأمل ومقايسة بالحركة المكانية فيكون ضد الحركة المطلقة
في الكيف السكون في الكيف مضادة جنسية كما للنقلة السكون في المكان ويكون لجزئيات الحركات في
الكيف أضداد جزئية فيكون كما أن الحركة من أسفل إلى فوق مضادة للحركة من فوق إلى أسفل كذلك الحركة من
السواد إلى البياض مضادة للحركة من البياض إلى السواد أعني أن الابيضاض ضد الاسوداد وهما ذا الأسماء
فلنصطلح الآن على أن الحركة على الإطلاق يضادها السكون على الإطلاق وأن النوعيات الأربعة القريبة
منها يضادها السكون في ذلك المعنى من الجوهر أو الكيف أو الكم أو الأين ⊙ وأما المتضادات الجزئية فتؤخذ
فيتضاد الحركات منها حركات وأما أنه هل جميع ما ذكر حركات وأنه ليس غيرها حركات وأنه كيف يقابل
السكون الحركة وأي سكون لأي حركة فأولى المواضع بتحقيقه هو العلم الطبيعي لكن ألفاظ المتقدم والمتأخر
والتقابل والمع والحركة كانت ألفاظا قد استعملت في تعليم المقولات وكانت قريبة من أن يكون فيها أنحاء
تحيل المتعلم ما يعلم في ابتداء الأمر فحسن تعقيب ذلك النظر بتفصيل مشهور لهذه الألفاظ وأما النظر في
الاتفاق والتواطؤ وما على موضوع وما في موضوع وغير ذلك فكان محتاجا تقديمه على المقولات إذ كان
لا بد من استعمالها في تعليم المقولات ولم يكن في المشهور لها معان معلومة أو محصلة بوجه فليكفنا ما قلنا
في أمر قاطيغورياس فإن الزيادة على ذلك فضل ولا يستبعد أن يكون القدر الذي أوردناه أيضا فضلا تم
الفن الثاني بعون الله من الجملة الأولى من المنطق ⊙ بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين ⊙ والصلوة على نبيه محمد وآله أجمعين

## الفن الثالث في باري ارمينياس مقالتان المقالة الأولى عشرة فصول فصل في معرفة التناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات وتعريف المفرد والمركب فيما يحتاج إليها من ذلك

إن الإنسان قد أوتي قوة حسية ترتسم فيها صور الأمور الخارجية وتتأدى
عنها إلى النفس فترتسم فيها ارتساما ثانيا ثابتا وإن غاب عن الحس ثم ربما ارتسم بعد ذلك في النفس أمور
لا على نحو ما أداه الحس فإما أن تكون هي المرتسمات في الحس ولكنها انقلبت عن هيئتها المحسوسة إلى التجريد
أو يكون قد ارتسمت من جهة أخرى لا حاجة في المنطق إلى بيانها فللأمور وجود في الأعيان ووجود في النفس
يكون آثارا في النفس ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة
والمجاورة انبعثت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك ولم يكن أخف من أن يكون فعلا ولم يكن أخف من
أن يكون بالتصويت وخصوصا والصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم فيكون فيه مع خفته
فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انمحائه إذا كان مستغنيا عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه وكان
يتصور بدلالته بعد فمالت الطبيعة إلى استعمال الصوت ووفقت من عند الخالق بالآلات تقطيع
الحروف وتركيبها معا ليدل بها على ما في النفس من أثر ثم وقع اضطرار ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين
في الزمان أو من المستقبلين إعلاما بتدوين ما علم إما لينضاف إليه ما يعلم في المستقبل فيكمل المصلحة
أو الحكمة الإنسانية بالمشاركة فإن أكثر الصنائع إنما تمت بتلاحق الأفكار فيها والاستنباطات
من قوانينها واقتفاء المتقدم بالمتأخر واقتدائه أو لينتفع به الآتون من بعد وأن لم يحتج إلى ما يضاف إليه

الفن الثالث في باري ارمينياس مقالتان
المقالة الأولى عشرة فصول فصل في معرفة
التناسب بين الأمور والتصورات
والألفاظ والكتابات وتعريف
المفرد والمركب مما يحتاج منها من ذلك

فيكمل

فيكمل به فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق فاخترع أشكال الكتابة وكل ذلك بهداية إلهية وإلهام ألهمه
بالصوت يدل على ما في النفس وهي التي تسمى آثارا والتي في النفس تدل على الأمور وهي التي تسمى معاني أي مقاصد
للنفس كما أن الآثار أيضا بالقياس إلى الألفاظ معان والكتابة تدل على اللفظ وتحاذي بها تركيب اللفظ المخبر
ذلك للتسهيل وإن كان ذاك إنشاؤها بحيث لا يحاذى بها اللفظ ولجاز في سبيل لكن ذلك مما يصعب ويطول
وسواء كان اللفظ مرتجلا أو موحى به عليه من عند الله معلما أولا أو كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بصوت
هو أليق به كما سميت القطا قطا بصوتها أو كان قوم اجتمعوا فاصطلحوا اصطلاحا أو كان شيء من هذا قد تبين
فاستحال بتبدل الأغراض من جيل إلى جيل بشيء آخر أو كان بعض الألفاظ حصل على جهة والبعض الآخر على جهة
أخرى فإنها إنما تدل بالتواطؤ أعني أنه ليس يلزم أحدا من الناس أن يجعل لفظا من الألفاظ موقوفا على معنى
من المعاني ولا طبيعة الناس يحملهم عليه بل قد واطأ قائلهم أو لهم على ذلك وسالمه عليه بحيث لو توهمنا
الأول اتفق له أن استعمل بدل ما استعمله لفظا آخر موزونا أو مخترعا اخترعه اختراعا ولقنه الثاني لكان
حكم استعماله فيه كحكمه في هذا وحتى لو كان معلم أول علم الناس هذه الألفاظ وما صادفت إليه من علقة
أو بوضع منه أو على وجه آخر كيف شئت لكان يجوز أن يكون الأمر في الدلالة بها بخلاف ما صار إليه أو
وضعه وكان الغناء هذا الغناء فالدلالة بالألفاظ إنما استمرت بها التعارف بسبب ترام بين المتخاطبين
غير ضروري حتى إنه وإن فرض بحسب المعلم الأول ضروريا من عند الله أو من جهة أخرى فإنه بحسب المشاركة
اصطلاحي فإن قبول الثاني منهم من الأول إنما هو بأن قال له الأول إن كذا نعني به كذا أو فعل فعلا يؤدي إلى
مثل هذا التوقيف وما يشبه ذلك مواطأة عليه الثاني والثالث من غير أن كان يلزمهم أن يجعلوا ذلك اللفظ
لذلك المعنى وأن يجعلوا لفظا بعينه لمعنى بعينه لزوما ضروريا بل كان يجوز أن يقع مثل ذلك التنبيه من المعلم
الأول لهم على لفظ آخر فلذلك جاز أن يكون دلالات الألفاظ مختلفة ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم
في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معناه فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم فكلما أورده الحس
على النفس التفتت النفس إلى معناه ⊙ وأما الكتابة فقد كان يمكن أن يكون لها أيضا دلالة على الآثار بلا توسط
الألفاظ حتى يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة مثلا للحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء أخرى وللأرض
أخرى وكذلك لكل شيء لكنه لو جرى الأمر على ذلك لكان الإنسان ممنوا بأن يحفظ الدلائل على ما في النفس
ألفاظا ويحفظها نقوشا والأول يسهل عليه إما برياضة الزمنية وإما بتعلم شاق فإذا لزم مرة ثانية
أن يحفظ كتابة بهذه الصفة كان كمن يلزم تعلم لغة من رأس فوجد الأخف في ذلك أن يقصد إلى الحروف
الأولى القليلة العدد فيوضع لها أشكال فيكون حفظها مغنيا عما سلف ذكره فإنها إذا حفظت حوذي
بتأليفها تأليف الحروف لفظا فصارت الكتابة بهذا السبب دالة على الألفاظ ولأجل ذلك أيضا
دلالة على سبيل التراضي والتواطؤ فلذلك تختلف وأما دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة طبيعية لا تختلف
لا الدال ولا المدلول عليه كما في الدلالة التي بين اللفظ والأثر النفساني فإن المدلول عليه وإن كان غير
مختلف فإن الدال مختلف ولا كما في الدلالة التي بين اللفظ والكتابة فإن الدال والمدلول جميعا قد يختلفان
فأما أن النفس كيف تتصور صور الأمور وكيف يحصل فيها ذلك وما الذي يعرض للصور وهي في النفس
وما الذي يعرض لها وهي من خارج وما الفاعل الذي هو سبب إخراج قوة التصور إلى الفعل فليس من هذه
الصناعة بل من علم آخر وأيضا فإن النظر في أنه أي لفظ هو موضوع دالا على معنى كذا وأي كتابة هي موضوعة
دالة على معنى كذا وأثر كذا فذلك لصناعة اللغويين والكتاب ولا يتكلم فيها المنطقي إلا بالعرض بل الذي يجب
على المنطقي أن يعرفه من حال اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة والمؤلفة ليتوصل بذلك
إلى حال المعاني نفسها من حيث يتأدى عنها إلى تعليم مجهول فهذا هو من صناعة المنطقيين ⊙ واعلم شيء صح
أن في الألفاظ والآثار التي في النفس ما هو مفرد وفيهما ما هو مركب والأمر فيهما متحاذ متطابق فإنه كما أن
المعقول المفرد ليس بحق ولا باطل كذلك اللفظ المفرد ليس بصدق ولا كذب وكما أن المعقول المفرد إذا اقترن
به في الذهن معقول آخر وحمل عليه فاعتقد أنه ذلك أو ليس كان الاعتقاد حقا أو باطلا فكذلك اللفظ المفرد
إذا اقترن به لفظ آخر وحمل عليه فقيل إنه كذا أو ليس كذا كان صدقا أو كذبا وقد يكون الصدق والكذب
على نحو آخر من التأليف أيضا ستوضحه فالأسماء والكلم في الألفاظ نظير المعقولات المفردة التي
لا تفصيل فيها ولا تركيب فلا صدق في أفرادها ولا كذب ⊙ واعلم أنه إذا كان شيء متحد وما في نفسه كا

في وجود ما لم يكن تصور وحده او التلفظ بلفظه وحده يدل على صدق او كذب ما لم يقترن به انه موجود او غير
موجود اقترانا في الذهن او في اللفظ مثلا بان يعتقد ان عنزايل موجود او يعتقد انه غير موجود ويقال ان
عنزايل موجود او يقال ان عنزايل موجود دائما مطلقا بلا اشتراط زمان او باشتراط زمان انه كان موجودا
فيه او يكون موجودا فيه او زمان حاضر والذي يقال ان معنى المطلق المستعمل في هذا الموضع هو المشترط
فيه زمان حاضر او المشترط فيه كل زمان حتى يكون معنى قولهم او في زمان انه في زمان ماض ومستقبل
دون الذي في زمان حاضر فليس يجيئ كل الايجاب وما اومانا اليه اقرب الى الصواب فلننظر الآن
في الاسم والكلمة **فصل في تحقيق الاسم** فالاسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس
ولا واحد من اجزائها دالا على الانفراد وقد علمت معنى التواطؤ واما معنى كونه مجردا من الزمان فهو
انه لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى من الازمنة الثلاث المحصلة كما اذا قلت زيد فلم يدل على معنى تدل
معه على زمان ذلك المعنى ومعنى قولنا وليس ولا واحد من اجزائه دالا على انفراده معناه انا لا نقصد
في دلالتنا بقولنا الانسان ان يدل بواحد من اجزائه على شيئ البتة من حيث هو منفرد بل نستعمله على انه
جزء دال لا دال بانفراده فانه لا يوجد في قولنا الانسان جزء يراد به الدلالة على معنى من المعاني اصلا
حين يراد ان يدل بقولنا الانسان وان كان ربما اريد به الدلالة اذا استعمل لا على انه جزء لفظة انسان
بل على انه لفظة تستعمل في نفسه لم يجعل جزءا لما انما يدل بجملته دلالة ما وربما لم يوجد له دلالة البتة
بوجه من الوجوه وحيث يوجد له دلالة فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا انسان فانه انما يكون جزء انسان
اذا استعمل في لفظة الانسان من حيث يراد ان يدل بالانسان بجملته فهنالك لا يوجد له دلالة البتة
بوجه من الوجوه وقد كنا اومانا الى هذا في مواضع اخرى وليس هذا في مثل لفظة الانسان فقط بل وفي
الالفاظ التي هي بحسب المسموع مركبة لكنها لا يدل بها على انها مركبة فهي انها كقولهم عبد الملك
اذا لم يرد ان يدل به على شيئ من جهة ما هو عبد الملك بل جعل هذا اسما لذاته فهنالك لا يوجد لفظة عبد
من حيث هو جزء من عبد الملك دلالة على شيئ البتة فانك تعلم ان الدال بلفظة عبد الملك على هذا النحو
ليس يدل بالعبد في هذا الموضع بانفراده على شيء اصلا ولا بالملك وهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع
واما الاسماء البسيطة فقد يكون لها اجزاء لا يدل اصلا لا من حيث هي جزء ولا لو انفردت واما جزء
اللفظ المركب فانه يدل على شيئ لا حين ما يوجد جزءا من جملة المركب مدلولا بالمركب على ما دل به عليه كقولك
عبد الملك فانه حينئذ لا يتوقع ان يدل بانفراده من حيث هو جزء لفظ حتى يكون انما يورد ليلتئم به كمال
اللفظ فيلتئم كمال الدلالة بل هذا في استعمال آخر والحاق التواطؤ بعد قولنا لفظة قد يوهم انه هذر من
القول فقد يظن ان اللفظ لا يدل الا ان يكون بالتواطؤ وكذلك قيل انه كان يجب ان يقال بدل اللفظ
الصوت ● فاقول ان هذا باطل وانه لا يحسن ان يستعمل في هذا الموضع الصوت فان الصوت مادة
لا جنس والمادة لا يحمل على الشيئ المعمول من مادة وصورة الا بنوع من المجاز والجهل ان يقال الصنم انه
جص والكرسي انه خشب ● واما الحدود الحقيقية فلا يجب ان يستعمل فيها المواد مكان الاجناس ● واما
الفرق بين الجنس والمادة فمما يشتبه الحال فيه ويشكل ولكنه سيتبين لك ذلك من بعد في هذه الصناعة
وكذلك تحقيق ما قلناه من ان المادة لا يجب ان يؤخذ مكان الجنس بل يكون ذلك كاذبا ● واما ان الصوت
مادة فتحققه في العلم الطبيعي بل اعود الى الغرض ● فاقول ان اللفظ قد يكون دالا وقد يكون غير دال
كما قد اعترفوا به وذلك على وجهين ● احدهما ان يكون مؤلفا من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على اثر
في النفس كقول القائل شقيقين ● والثاني ان يراد بذلك دلالة على اثر في النفس لكن ذلك الاثر
لا يستند الى خارج كقولنا العنقاء فكون اللفظ غير دال ليس يخرجه عن ان يكون لفظا فكذلك كونه
دالا ولكن لا بالتواطؤ بل على نوع آخر فانه قد يسمع من الناس الفاظ فتدل على معان على غير سبيل التواطؤ
كمن يقول اخ فيدل على الوجع ويقول اح اح عند السعال فيدل على اذى في الصدر وليس ذلك على سبيل
المحض حتى يكون الناس قد تواطؤا على استعمال ذلك اللفظ عند السعال مستعملين اياه لتفهيم معنى
اذى الصدر فهذه وان كانت اصواتا فهي ايضا الفاظ لانها مركبات من حروف فيركبها الانسان
وانها وان كانت تدل لا بالتواطؤ فليس يجب ان يكون دلالتها لا بالتواطؤ يسلبها من كونها الفاظ
اشياء فانها ولو لم تدل اصلا كانت الفاظا لانها مؤلفة تأليفا اختياريا عن حروف وليس لا لانها

(في الهامش: فصل في تحقيق الاسم — التواطؤ)

من حيث فيها صوت مانعا عن ان يكون لفظا فان الشيئ انما هو لفظ لانه مؤلف من حروف منظمة من اصوات
وكونها كذلك ليس يوجب ان يكون مع ذلك دالة او غير دالة فضلا عن ان يوجب ان يكون غير دال دلالة
بالطبع فان جنسها كالمادة وهو الصوت يلحقه بعض ما يلحق الصوت لانه صوت فلا يؤثر ذلك في الجملة
كما لا يؤثر كونها دالا على المصوت فاذن هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطؤ فيه واجب فان الدال اعم
من الدال بالتواطؤ والدال على وجه آخر فالمهمل لا ان يجعل الدال يقع عليهما باشتراك فيكون واقعا على دلالة
الاسم وعلى دلالة نعيق الطائر وصياح البهيمة ايضا باشتراك الاسم فان كان كونه دالا انما يقع على الكل
كله بالاشتراك وكان يغني ذلك عن تحمل الفصل بين دلالة ودلالة فان الفصول في الحدود والرسوم
انما يطلب بحسب المعاني لا بحسب الالفاظ فالحال قائمة عندما يجعل بدل اللفظ الصوت وان لم يكن ذلك
مغنيا فانا نحوج الى ايراد الفصل بين الدلالتين اذ كنا لما اخذنا اللفظ وكان يكون دالا وغير دال ولزم به
الدال لم يقترن دالا باحدى الدلالتين بعينها بل قرن دالا عاما كما فعلنا حين اخذنا الصوت فاحتاج ان يدل
على احدى الخاصتين ● فان قيل انه اذا قيل اللفظ الدال علم انه ليس يعني بالدال الا ما اصطلح عليه الناس ●
فنقول وكذلك الحال اذا قيل صوت الدال ودف بانه يدل على زمان او لا يدل وسائر ذلك فان الذهن نفسه
يسبق اليه ان المراد به ههنا انما هو انه دال بالتواطؤ كما يسبق اليه ههنا ولا يعني ذلك في الموضعين
جميعا عن ذكر التواطؤ اذ ليس ولا في احد الموضعين مستفادا من نفس كونه لفظا او صوتا ولا من نفس كونه
دالا مطلقا او على زمان بل هو شيئ يعرفه الذهن على سبيل الانتقال المتنبه له من خارج لا على سبيل دلالة
اللفظ وقد عرفنا الفرق بين الدلالتين وان ظننا ان المحوج الى ايراد التواطؤ لم يكن لا لمراعاة الفرق
بين الالفاظ واصوات البهائم واذا قيل لفظ خرج ما كان يشكل ويشتبه فذلك المحسن ظن بالامر
وخديعة للنفس بما الذي من هذا الظان ان الحاجة قد قضيت فخشى ان يكون قد بقي بعد ذلك اشياء
ويشكل آخر من جنس ما اوردنا محوج الى المراعاة وبالجملة لا يجب ان يلتفت في الحدود الى ما يشتمل عليه
اللفظ في التحديد قصدا اولا على ما يتنبه له الذهن فانه لو كان ما يلتفت اليه لقيل في حد الانسان انه
حيوان ضحاك واقتصر عليه واستحسن اذ كان الذهن يلتفت الى انه يكون ناطقا او قيل انه جسم ناطق
فان الذهن يلتفت الى انه حيوان ولا يجب ان يكون الالتفات في الحدود متوجها الى التمييز نفسه فقط بل
الى ما استعمله في موضعه فقد بان ان لا ادخال التواطؤ ههنا معنى واذ كان المأخوذ في الحد لفظا لا صوتا
فانه ليس شيئ من الاسماء اسما بالطبع اي ليس شيئ منها دالا دلالة الاسم بحيث يكون تلك الدلالة تصدر
عنها بالطبع منها او من الدالين بها فلا ان الدلالة امر طبيعي يلزم الاسم ولا الطبع ما ينبعث الى الدلالة
على المعنى به كثير من الاصوات الدالة بالطبع التي تنبعث الطبائع الى استعمالها في ذلك الشأن سواء
كانت دلالة يقصدها المصوت ان يقع بها شعور للشأن كما يفعل البهائم عند دعاء بعضها بعضا او يكون
بغير قصد منه لذلك لكن سامعه يستدل به على امر كالتنحنح وكاستغاثة المصفوع عند القبض عليه فالاسم
ليس اسما في طبع نفسه بل انما يصير اسما اذا جعل اسما وذلك عندما يراد به الدلالة فيصير الاسم اذا جعله
اسما اي دالا على صفة ● لكن لقائل ان يقول انك اذا جعلت حد الاسم انه ولا جزء منه يدل وههنا اسماء
كقولك لا انسان ولا بصير ولا شك في انها اسماء وكيف وهي تدل دلالة الاسماء وكيف وقولنا لا بصير يقوم
مقام قولنا الاعمى ثم بعد لفظة لا وللفظة الانسان ولفظة لا ولفظة البصير تدلان على معنى ويتألف
من معنيهما معنى الكل ● فنقول انها بالحقيقة ليست اسما ولم يوضع لها من حيث هي كذا الاسم بدل عليها
بل هي من جملة الالفاظ المؤلفة التي في قوة المفردة كالحدود وكما يقال الداعي لشأنه وذا في الجادة وان
لم يكن كذلك على الاطلاق فاقول لان تركيبها ليس عن الفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل لا الانسان فانه
مركب من اسم ومن اداة سلب ومطابقتها الاسماء لا تدل على انها اسماء بالحقيقة فان الحد والرسم
كذلك شأنهما ومع ذلك فانه لا يجب ان تغتر بدخول حرف السلب فيها فيظن ان فيها سلبا كلا بل ليس فيها
ايجاب ولا سلب بل يصلح ان يوجب وان يسلب وان توضع للايجاب والسلب فاذا كانت قريبة المجانسة
للاسماء فلنسمها اسماء غير محصلة ويكون حكمها الحكم المحمول في قولنا زيد في الدار فان زيدا موضوع و
في الدار محمول وليس هو بالحقيقة باسم بل هو مؤلف لكن تأليفه ليس مثل القول المطلق الذي يكون مؤلفا
عن اسمين او عن اسم وكلمة لانه مؤلف من اداة ومن اسم وليس اسما ولا ايضا قولا مطلقا فهكذا يجب ان يفهم

(في الهامش: ايضا)

هذا الموضع ولا يلتفت الى التأويلات التي يتعاطونها وكذلك حال الاسماء التي تسمى مصرفة فانها اذا قرن
بالاسم منها شيء زائد على الاسمية مشير الى معنى غير ما يشير اليه مجرد الاسم وذلك كل ما يلحق من الحركات والاعراب
من الاغاريب حتى يجتمع هناك مجموع حاصل من جزئين احدهما الاسم والآخر ما يلحقه مما هو جزء من
المسموع فيوجد هناك جزء يدل على معنى وآخر اما ان يدل على معنى مطلق واما ان يدل دلالة ما وبالجملة
يوجب حكما لولاه لم يكن ولذلك ما صار ممنوعا من اقتران بعض ما كان يقترن به من الاسماء فلو كان
المعنى لم يتغير ما تغير حكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم في نفسه بل انما انضمت اليه زيادة سواء
كان الجزء كميا او كان مقطعا او حركة فان جميع ذلك اجزاء من المسموع وسواء كان المعنى معنى طويلا او قصيرا
وبالجملة اذا صار الاسم بما لحقه من الزيادة ممنوعا عن ان يلحق به ما من شأنه ان يلحق به فقد زيد على معنى
الاسم المجرد شيء صار به بحال اخص من حاله وهو اسم مطلق كما اذا اشتغل الموضوع ببعض الاعراض فحينئذ
يكون للجملة معنى غير الذي يكون للموضوع وحده وذلك الموضوع وذلك العرض كل منهما يصير جزءا من
المجموع فالاسم الذي ينصب ويجر او يغير تغييرا يمنعه عن مقارنة كل واحد مما من شأنه ان يقارنه لا يكون
بالحقيقة اسما مجردا بل اسما وقد صرف بجزء من المسموع قرن به وكما ان حد الموضوع للبياض وليكن انسانا
ما هو حد واحد كان ابيض او لم يكن فان حد الانسان الذي لحقه البياض في نفسه هو الحد الذي يكون له
وان لم يلحقه البياض الا ان يحد من حيث هو ابيض فكذلك حد الاسم الذي هو على فطرته وحد الاسم الذي
لحقه التصريف واحد من حيث هو اسم الا ان يحد من حيث هو مصرف فحينئذ يلحق بحد الاسم زيادة
اما بحسب اللغة العربية فهو انه لا يصلح ان يقترن به كل ما من شأنه ان يقترن بالاسماء فان قولك زيد بالرفع
لا يلحقه في قولك زيدا لا يلحقه ضرب وكان وحيران وكذلك زيد بالجر واما بحسب اللغة اليونانية
فان الاسم المصرف نحو الذي اذا الحق به الكلمات الزمانية كقولك كان ويكون وكاين الآن لم يتصدق
ولم يكذب والاسم الغير المصرف هو الذي اذا اقترن به احد هذه صدق وكذب ثم كما ان الخشب المدور خشب
قرن به التدوير فهو خشب في عرض هو التدوير وهو في نفسه خشب بلا زيادة لكن ليس المجموع خشبا
مطلقا كالصنم المتخذ من خشب مثال فان الخشب مادته ولا يحمل عليه فان الجملة لا يحمل عليها احد
الجزئين فكذلك اذا اخذ جملة الاسم وما لحقه من التصريف كان في احكام المركبات ولم يكن اسما
ولكن اذا نظر اليه من حيث هو في التصريف كان اسما مصرفا واذا نظر اليه مطلقا كان اسما مطلقا
والفرق بين النظر فيه وهو اسم مصرف والنظر الى الجملة كالفرق بين النظر في الجذع انه في السقف
والنظر الى جملة الجذع والسقف وكذلك لنا ان نقول ان الاسم المصرف لفظ دال لا يدل جزؤه وقد
لحقه كذا وكذا ولا نقول ان الجملة الحاصلة من الاسم والتصريف لفظ دال لا يدل جزؤه وكيف والاسم
احد الجزئين وهو يدل وهذا قانون دقيق يجب ان يحفظ لمواضع اخرى وكثيرا ما يقع من جهة المقارنة
نوع من الغلط اذ لم يعلم ان الشيء ماخوذا مقارنا لشيء غير الجملة التي تحصل منه ومما يقارنه وكذلك
الواحد التي مع الستة من حيث هي مع الستة غير المجتمع منها ومن الستة التي هي السبعة لكن على حد
الاسم شكوكا وذلك لان الزمان اسم ويدل على الزمان والمتقدم اسم ويدل على شيء في زمان ماض
وكذا امس وكذلك المتقدم وهو يدل على امر حاصل في زمان ماض ⊙ فنقول الآن في حل هذه
الشكوك ان الشيء يدل على معنى وعلى الزمان بوجوه ثلاثة ⊙ احدها ان يكون الزمان نفس المعنى ⊙
والثاني ان يكون الزمان جزء حد المعنى المدلول عليه وان لم يكن نفسه ⊙ والثالث ان يكون الزمان
شيئا خارجا عن المعنى يلحقه فيقترن به اقترانا يدل عليه التصريف ومعنى التجريد من الزمان هو ان يبرأ
المدلول عليه من زمان يلحقه فان التجريد من البياض هو التبرئة عن بياض لاحق اعني ان التجريد هو
تبرئة عن شيء لو لم يبرأ عنه لكان لاحقا من خارج واذا قيل جرد فلان عن الثوب عني به انه ابين بينه
وبين الثوب الذي لو لم يبن لكان ذلك الثوب لاحقا له لا ذاتيا ولا جزء حد له فان الشيء لا يقال له
انه تجرد عن ذاته او عن جزء حده فان من قال ان الانسان قد يتجرد عن الانسانية قال شططا الا
ان يعني ان مادة الانسانية قد تجردت عن الانسانية فحينئذ الانسانية تكون امرا خارجا عنها ايضا
وكذلك ان قال ان الانسان تجرد عن الحيوانية كان محالا الا ان يعني الوجه المذكور فمعنى قولهم مجرد من
الزمان هو ان لا يدل معه على زمان يلحقه من الازمنة كان لحوقه به صدقا او كذبا فلفظ الزمان يدل

على معنى هو الزمان مجردا عن زمان بل اللفظ على انه كان فيه الزمان ⊙ ولفظ المتقدم يدل على معنى
يوجد في حد الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق اياه من خارج حتى اذا قيل تقدم دل حينئذ
على متقدم في زمان لحقه وتعين له وسواء كان هذا الحكم حقا او كذبا فانا نعتبر الدلالة اللفظ من حيث
هي دلالة اللفظ لا من حيث هي صدق او كذب وكذلك الحين هو نفسه زمان ما وكذلك ما يجري مجراه واذا
شئنا ان نعلم ان التجريد انما نقصد به ان يدل على معنى ولا يقترن به الدلالة على الزمان الملحق به فاما حد الكلمة

## فصل في الكلمة

اما الكلمة فانها تدل مع ما يدل عليه على زمان وليس واحد من اجزائها
يدل على انفراده وهو ابدا دليل على ما يقال على غيره فيكون الكلمة لفظة دالة تسوا طو يدل مع ما يدل
عليه على زمان وسائر ما قيل فيما مر ان الكلمة بجملتها لانها على شيء وعلى زمان مقترن به معه ليس
هو هو ولا جزء منه فاذا كان ما لا يدل ما بالتجريد هكذا صورته فما يدل بالتجريد صورته ما ذكرناه
ونشر هذا في التعليم الاول فنقول ان معنى هذا هو ان قولنا صح يفارق قولنا صحة بان الصحة تدل على
معنى ولا يدل على زمان مقترن به واما صح فيدل على صحة موجودة في زمان والكلمة هي ما يسميها اهل
النظر في لغة العرب فعلا وقد كانت الكلمة في الوضع الاول عند اليونانيين مما يدل من الزمان
على الزمان الحاضر ثم اذا ارادوا ان يدل على الزمان الماضي والمستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الاصل بهذا صح
واما العرب فلم تجر لهم العادة بافراد الكلمة الحاضرة لشكل الكلمة التي للمستقبل هو بعينه شكل
الكلمة التي للحاضر فيقال ان زيدا يمشي اي في الحال ويمشي اي في الاستقبال فاذا حاولوا زيادة البيان
قالوا ان زيدا هو ذا يمشي فاقتضى الحال وقالوا سيمشي او سوف يمشي فاقتضى الاستقبال ويكون
ذلك بالحاق يلحق به وربما استعاذوا له من الماضي فقالوا ان زيدا صح كما يكون قد اتاه البرؤ ويقال
صح ايضا لما هو فيه فيما سلف لكن موضوع صح للماضي وموضوع يمشي للمستقبل وليس للحال شكل
خاص ⊙ واما ان ماشيا فانه صحيح فليس كلمة بل اسما مشتقا فهنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة
فالاسم الموضوع يدل على ما قيل ولا يدل على موضوع البتة ⊙ واما الاسم المشتق فيدل على موضوع
غير معين وجد له امر يشتق له منه الاسم فيكون دالا على معنى وامر وعلى موضوع له غير دال على نسبة بينهما معين صح
مثال ذلك قولك ماش فانه يدل على المشي وعلى موضوع غير معين وعلى ان المشي له ⊙ واما الكلمة فتدل
مع ذلك على زمان وهو زمان النسبة كقولك يمشي فانه يدل على مشي وعلى موضوع غير معين وعلى وجود
المشي له وعلى كون ذلك في المستقبل وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلا هو كلمة فان قولهم
امشي وتمشي فعل عندهم وليس كلمة مطلقة وذلك لان الهمزة دلت على موضوع خاص وكذلك التاء
فصار قولك امشي او مشيت صدقا او كذبا وكذلك تمشي ومشيت وكان ذلك في حكم قولك انا امشي
او انت تمشي وانا مشيت ومفهومهما مفهوم واحد وهذا بالحقيقة موضع نظر فان هذه اللفظة
لا تخلو اما ان تكون مفردة او مركبة فان كانت مفردة فلا ينبغي ان تكون صادقة او كاذبة وقد جرت
القول على ان الالفاظ المفردة لا صدق فيها ولا كذب وان كانت مركبة فيجب ان يكون لها اجزاء دوال
فهنا ان الهمزة من قولنا امشي دلت على معنى والتاء من تمشي دلت على معنى فالبواقي جزء ليس تدل على معنى
بوجه من الوجوه فان اللفظة المركبة من ميم ساكنة مبتدأ بها ثم شين ثم ياء اما ان لا يكون لفظا
بنفسه البتة اذ كان حقا ما يقال من ان الساكن لا يبتدأ به او يكون لفظا لا يدل على معنى من المعاني
ان امكن ان يبتدأ به كما قد يجوز الابتداء بالساكن في لغات كثيرة ولا يبعد ان يظن انه ان كان امشي مركبا
او في حكم المركب فستكون يمشي ايضا الذي لا صدق فيه ولا كذب مركبا فان الياء تدل على غائب
وليس التعيين بشرط فان يكون الدال ذا الاقانك اذا قلنا انسان دلت وان لم يتعين ولا فرق بين قولك
يمشي وبين قولك شيء ما يمشي فستكون الكلمات المستقبلة كلها مركبات ولا تكون الفاظا بسيطة
وكذلك لقائل ان يقول ان الاسماء المشتقة ايضا مركبة او في حكم المركبة فانها محصلة من مادة
هي حروف المشي ومن صورة قرنت بها فصارت دالة به على موضوع غير معين فلها جزء يدل
على معنى وهو المادة وجزء يدل على معنى آخر وهو الصورة فالذي يجب ان نقول في ذلك كله اما اولا
فلانه لا اعتبار في صناعة المنطق بما يكون بحسب لغة لغة دون وضع وضع فربما يتفق في لغة من
اللغات ان يجعل المعنى المؤلف لفظ مفرد لا يدل جزء منه على جزء من معناه فيكون اللفظ مفردا ثم

يكون لغة اخرى لم يوضع فيه لذلك المعنى المؤلف اسم مفرد فلا يدل عليه الا بلفظ مركب فاذا ترجم
معنى ذلك اللفظ الى اللغة الاخرى لم يوجد لفظة الامر كما وذلك مثل الجاهل فانه لفظ مفرد لا يدل
عليه بالفارسية بلفظ مفرد بل بلفظ فيه تركيب من لفظين احدهما يدل على القدم والآخر على العلم ولما
فيقال ناداذن فلا يجب ان يلتفت المنطقي في ذلك وما اشبهه الى لغة معينة بل يعلم ان لهذا المعنى ان يدل
عليه بلفظ مفرد فكذلك حال الكلمات في لغة العرب فان الماضي من الكلمات في العربية وغيرها لم يدل
بجزء منه على موضوع البتة كقولهم صح وقولهم مشى وكذلك المستقبل في لغة الفرس كما يقال بيند فانه
ليس فيه دلالة بجزء منه على الموضوع الغير المعين البتة وفي بعض المواضع فان لغة الفرس لا يستعمل كلمة
مفردة بل يقولون مثلا كيث بقول بصح درست شود كما اذا ترجم كان مطابقا لقولنا يصير صحيحا فيأخذ
الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلون جملته قائما مقام الكلمة فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة
اضطر المترجمون لا محالة الى الدلالة على الكلمة المستقبلة بلفظ مؤلف كما ان قد يسبق الى بعض الاوهام
ان الكلمة المستقبلة مؤلفة وليست كلمة مستقبلة مفردة كما كان قد يسبق اليه في مثله ان الجاهل ليس
اسم مفرد وان لم يكن النظر المنطقي بحسب لغة لغة حتى انه اذا لم يكن في لغة من اللغات كلمة تدل على الحاضر
ضر المنطقيين ذلك في الدلالة على اقسام الكلمات الثلث فكذلك لا يضر المنطقيين بعادة اهل لغة في ان لا يكون
لها كلمة بل يكون لها بدل الكلمة اسم مقرون بلفظ آخر يدل على ما يدل عليه الكلمة بل يجب ان يعتبر المنطقي ما
يوجبه الحد وهو ممكن ان يقع في اللغة فانه لا محالة من الممكن ان يكون لفظ دال بالتواطؤ على معنى وزمان
وهو مفرد فذلك هو الكلمة فان لم يكن في لغة العرب فلا حرج فاما حديثنا الهيئة التي قرنت بالدالة على حركة
المشي في مشى او في ماش فكان جزءا من الجملة يدل على موضوع فلا يجب ان يلتفت الى مثل هذا الجزء فانه
انما نعني بالجزء ههنا جزءا من جملة اجزاء يترتب فتلتئم منها الجملة في اجزاء المسموع الفاظا او مقاطع
او حروفا مصوتة او غير مصوتة وبعد ذلك فان ما ادعوه من وجود الصدق في قولنا يمشي وانه في قوة قولنا
ان شيئا ما يمشي فهو غلط وذلك لان قولنا يمشي وان كان فيه تركيب بحسب لغة العرب وكانت الياء منه تدل
على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين انه يدل على اي واحد اتفق من امور هي تحت
كلي من الكليات على الوجه الذي ذكر في تمثيل الانسان بل نعني ان الياء تدل على ان له موضوعا متعينا
في نفسه دون غيره وان كان لم يتعين وهو غائب يحتاج ان يفسر ويدل عليه فيتعين فان النسبة
موجهة اليه فهو غير متعين من وجه ومتعين من وجه فان القائل اذا قال يمشي ليس يريد بهذا ان المشي
موجود في واحد من امور العالم اي شيء كان حتى يكون كانه يقول ان شيئا من الاشياء التي في العالم يوجد
له المشي اي شيء كان فانه ان عني بيمشي هذا المعنى كان قوله يمشي يكون صادقا ان كان في العالم شيء يمشي
ويكون كاذبا ان لم يكن في العالم شيء يمشي اذ اخذ يمشي على ان معناه معنى الحكم بان شيئا من العالم يمشي
فحينئذ لا يصلح حمله على زيد حتى يكون زيد هو شيئا من العالم يمشي وذلك لان قولنا شيء من العالم يمشي
يحتمل معنيين ● احدهما الشيء من العالم الموصوف بان له مشيا في زمان كذا فيكون هذا التركيب
تركيب تقييد لا تركيب خبر ولا صدق فيه ولا كذب ● والثاني ان شيئا من العالم يحكم عليه بانه يمشي
فاولهما لا يدخل فيه في لغة العرب ان واما الآخر فيدخل فيه وليس احدهما مدلولا عليه بلفظ يمشي
وذلك لان الشيء من العالم الموصوف بانه يمشي اذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسما ولم يكن كلمة ويصح ان
يحمل على زيد حمل الاسم واما الآخر فانه لا يحمل على زيد البتة ولا هو في قوة اسم مفرد فقد بان ان
معنى يمشي ليس هو على الوجه الذي يدخله الصدق والكذب فليس كونه دالا على معنى غير معين من
هذا القبيل بل دلالته على المعنى الغير المعين ليس على سبيل تجويز اي معنى كان وعلى انه حاصل في
موضوع ما كيف كان بل على انه معين في نفسه ولم يصرح به ولم يعين بدلالة اللفظ والامر موقوف
على التصريح به وهو غير متعين عند السامع مع علمه بانه متعين عند القائل فهو متوقف في مصيره
بحيث يصدق او يكذب الى ان يصرح بذلك المضمر حتى ان كان ذلك المضمر معنى عاما او شخصا او كيف
كان جاز فان المعنى العام وان كان لا يتعين في جزئياته فانه متعين في نفسه من جملة اموره فان الشيء
من حيث يوجد في نفسه شيئا هو معنى معقول متعين وان كان انما يقع عليه من جزئيات يكون تحته غير
متعين وهو من حيث يتعين كالشكل واحد من المقولات من الجوهر والكم وامور اخرى اذا كان ليس

فنفس

في نفسه معقولا وان كان بعضها يقال لكليها فمتى صرح بذلك المضمر المنوي في النفس صار القول حينئذ
صادقا او كاذبا وقبله ليس بصدق ولا كذب اذ ليس يجوز ان نعني بقولنا يمشي الوجه الذي كان يتوهم انه
يصدق ويكذب بانفراده وليس كذلك قولنا امشي وتمشي فقد صرح ههنا بالموضوع وعين فليس
يحتاج الى ان يفسر للسامع ذلك الموضوع مرة اخرى فانه دل فيه على شخص ولا اشد تعيينا من الشخص ولو دل
فيه على معنى عام بانه هو الموضوع من غير التفات الى جزئياته لكان يكون صادقا او كاذبا فكيف اذا كانت
دلالته على شخص بعينه ● واما الشبهة التي اوردت على ان التركيب غير موجود في قولنا امشي بسبب
ان الجزء الثاني لا يدل فالجواب عن ذلك اما اولا فانه لم يكن قيل في حد الكلمة انها التي لا يدل اجزاؤها
كل واحد على معنى بنفسه بل ان لا يوجد لها جزء يدل فاذا وجد لها جزء يدل وان لم يدل الآخر فقد انثلم
الحد ولم يكن المظنون به انه كلمة كلمة ● واما ثانيا فانه كما ان اللفظ يدل فاذا صار جزءا لم يدل من حيث
هو جزء كذلك قد يجوز ان يكون اللفظ يدل من حيث هو جزء ثم اذا انفرد لم يدل وانت تعلم انا اذا قلنا امشي
دلت الهمزة على الشخص القائل ثم باقي اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء تدل على باقي المعنى فنسبه في غير
على معنى المشي عند ما هو مقرون بالهمزة وان كان لا يدل اذ خلا على ذلك ولا يستعمل فيكون هذا الباقي
بعد الهمزة يدل اذا استعمل جزءا على ما لا يشك فيه انه يدل عليه واما مفردا فلا يدل فليكن هذا كافيا في حل هذه
الشبهة وقد بقي الآن ان نبحث عن شيء وهو ان الملحق بما عرفناه عنه من الزيادة وهو قولنا وهو ابدا دليل على
ما يقال على غيره جزء من الحد او خاصية الحقت بهذا الحد ● فنقول انا من كان عقد في الحدود انها
يراد ليدل على تميز ذاتي فاذا حصل التميز فربما الحد فلا يبعد ان يقع عنده ان هذه الزيادة خارجة عن
الحد لكن المحصلين من اهل صناعة التحديد لا ينصرف همتهم في الحد والى ذلك بل وكدهم الدلالة
على ماهية الشيء وحقيقته بكمالها فانهم اذا وجدوا عبارة ما قد ميزت بالذاتيات لكنها اخلت
فصلا ضروريا او مادة وراها لم يقنعوا بما فعلوا ولم يكن الحد قد بلغ تمامه عندهم وشيئا نتكلم لهذا
في موضعه شرحا بالغا فاذا كان كذلك فبالحري ان تكون هذه الزيادة التي تدل على احد الشرائط التي
تتقوم بها الكلمة وهو النسبة الى موضوع غير معين محتاجا اليها ومكملا لحال الدلالة على الزمان
وليس احتياج الكلمة الى النسبة اقل من احتياجها الى الزمان وكيف وهذا [illegible]
[illegible]

## فصل في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمصرفة وغير المصرفة

الكلمة على وجوده الموضوع هو امر يدل عليه باسم اما باسم مطلق واما باسم هو مصدر والمصدر
قد يجيء على وجهين ● احدهما ان يكون موضوعا وضعا اوليا [illegible] على حقيقته الاسم
المطلق ● والثاني هو ان يغير فيه الاسم المطلق تصريفا يدل على ان معنى الاسم المطلق منسوب الى
موضوع بانه حادث منه او فيه وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على المصدرية كالضرب والايجاب
والتحريك والتبييض والتسويد [illegible]
[illegible]



وبه

فصل في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمصرفة وغير المصرفة

المفرد

العدم

على الجواهر بل يوجد في الجواهر فتكون لغة العرب لا تستعمل كلمات تدل على معنى يقال على الجواهر دلالة اولى فاما دلالة ثانية فقد تكون كما اذا قلنا حيي فلان اي صار ذا حيوة بل تجوهر فلان اي صار جوهرا من الجواهر فانه وان كان دلالته الاولى انما هي على معنى التجوهر لا على معنى الجوهر والتجوهر كونه جوهرا فان الجوهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية ولغة العرب ليس تدل لغتها بالكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلا في هذا الموضع بانه كان جوهرا حتى يدل على كون الجوهر مقولا عليه فيما سلف ذكره حتى يكون قولهم تجوهر انه كان الجوهر محمولا عليه فيما سلف بل معنى التجوهر عندهم هو ان الجوهر المقول عليه حدث له فيما سلف فليس يدل على قوله عليه بل على حدوثه فيه فيدل عليه من حيث هو حادث حدوثا تاما لا موضوع له في وجوده فلغة العرب ضايقة في هذا الباب ولا يمتنع ان يكون في بعض اللغات كلمات لا تقتضي تلك الدلالة بل تقتضي دلالتها على المبلغ المذكور الذي لا يشير الى الحدوث حتى يكون معنى تجوهر فيها هو ان الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على انه حدث وحصل الجوهرية موجودا لزيد فيما سلف من غير التفات الى الحصول بعد البتة وكما انه قد يكون من الاسماء اسم محصل واسم غير محصل كذلك يكون في الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير محصلة كقولنا لا صح وقد قيل في التعليم الاول وذلك انها غير محصلة لانها تدل على شيء من الاشياء موجودا كان او غير موجود دلالة على شاملة للواحد وهذا القول انه عني فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل المحمل موضوعا للكلية حتى يكون قولنا لا صح ينتظم حمله على كل موضوع موجودا او غير موجود ما خلا الصحيح وبعد عليه ويكون ايجاب لا صح قد يصدق على الموجود وغير الموجود فهذا مما يمنع عنه في بناء احتاج في واكد معنى بذلك لا الموضوع ولكن ما هو في قوة المحمول من امور مخالفة لدلالة لفظة كلمة صح حتى يكون لا صح معنى انه مرض او توسط وفعل فعلا آخر غير الصحة كله تدخل تحت ما صح كان مستدلا بل عندي ان الغرض في هذا ان هذه اللفظة تصدق على المعنى الوجودي المضاد والمتوسط وعلى المعنى العدمي الذي لا تحصيل له في نفسه فقولنا لا اسود يصدق على الشيء اذا كان قد ابيض وعلى الوسائط وبعد شيء اذا كان عادما للون كيف كان ويكون كما يقال لضاد غير اسود ويشبه ان يكون لغة العرب لا يستعمل فيها كلمة غير محصلة وانها اذا لحقت بالكلمة حرف سلب كان السلب فقط وربما كان لما قيل في التعليم الاول تاويل آخر ليس يحضرني الآن ● واما حال الكلمة المصرفة والقايمة فهي ان القايمة في لغة اليونانيين هي ما يدل على الحاضر والمصرفة ما يدل على احد الزمانين وقد اشرنا الى الواجب في هذا وبينا انه لا وجود لذلك في لغة العرب والكلم من حيث انها تدل دلالة اللفظ جارية مجرى الاسماء فان كل واحد منها ينطق به فيتصور معناه فان قال قائل لو سأل لما اذا عمل زيد فقيل مشى افاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه الى معنى زيد ويحصل له منه الدلالة التي للخبر كما اذا سئل فقيل من في الدار فقال زيد وان كان زيد ويمشي كل واحد منهما بانفراده لا يدل على ايجاب وسلب ● واما الادوات كقولنا من وعلى والكلمات الوجودية فانها نواقص الدلالات والكلمات الوجودية هي كقولنا صار ويصير وكان ويكون لا الدال على الكون مطلقا بل على الكون شيئا لم يذكر بل هي الكلمات التي انما تدل من المعاني التي تدل عليها الكلم على نسبة الى موضوع غير معين وفي زمان معين تكون تلك النسبة لمعنى منتظر ان يقال ولا يتضمنه تضمن الكلمة الحقيقية اياه والدليل على ان هذين اعني الادوات والكلمات الوجودية نواقص الدلالات انه اذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار او قيل ابن زيد فقيل في لم يقف الذهن معها على شيء وهي اعني الادوات والكلمات الوجودية توابع الاسماء والافعال فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال ويشتركان في انها لا تدل بانفرادها على معنى يتصور بل انما تدل على نسب لا يعقل ويعقل الامور التي هي نسب بينها فلذلك اذا سأل السائل ماذا يفعل زيد فقيل صار او كان وان زيد كان شيئا ثم سكت فلم يرد عليها وابتدى فقيل ان وسكت بقي الذهن طالبا بعد ولم يحبه الا على نسبة بترت فلا يقطع افرادها لان يوضع او يحمل مبتدا بها او خبرا لا ان يقرن بها لفظ آخر يتمم نقصانها فاذا قرن بها غيرها صح ان يكون مبتدا او خبرا وجميع هذه اما دوال على نسبة غير معينة كفي وعلى واما على لا نسبة غير معينة كعن ولا يجب ان يفهم هذا الموضع على هذا الوجه ولا يلتفت الى ما يقولون من التبجح بالمعلم الاول انه يذكر من بسائط الالفاظ الاسم والكلمة ويترك الادوات وما يشاكلها

## فصل في القول وتمييز الخبر منه عما ليس بخبر

فصل في الخبر وتمييز الخبر منه ما ليس بخبر

واما القول فهو اللفظ المؤلف وهو اللفظ الذي قد يدل جزؤه على الانفراد دلالة اللفظ اي اللفظة التامة

لا كالاداة

لا كالاداة وما شابها وان كان لا يدل على ايجاب وسلب فان دلالة الايجاب والسلب اخص من دلالة اللفظ فان قولنا الانسان كاتب قول لان الانسان جزء من هذه الجملة ويدل وليس كالمنقطع من لفظة الانسان فانه لا يدل اصلا من حيث هو جزء منه ● واما اللفظ المركب في المسموع كعبد الله فلا يدل جزء منه ايضا بذاته من حيث هو جزء منه وان كانت له دلالة في استعمال آخر فليس يدل بها الان بذاته بل بالعرض والقول ايضا حكمه حكم الالفاظ المفردة في انه لا يدل من حيث هو قول الا بالتواطؤ ● وليس لقائل ان يقول ان الالفاظ المفردة وان كانت لا ضرورة في تخصيصها بما يدل عليه ولا يختص الا بتواطؤ فان التاليف بها على هيئة مخصوصة ليس بتواطؤ بل امر يوجبه المعنى نفسه بعد ان صار المفرد دليلا وذلك لان المفرد الذي منه التركيب اذا جاز وقوع التواطؤ على غيره صار ايضا المركب عنه متغيرا بالتواطؤ ● واما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطؤ فان ذلك لا يتغير البتة وان كانت هيئة التركيب ربما تغيرت بحسب لغة لغة فان المضاف اليه مثلا يؤخر في لغة ويقدم في لغة وكذلك الموضوعات والمحمولات ليس يجب لها في القول ترتيب بعينه في الطبع والاقوال قد تتركب على سبيل تركيب الحدود والرسوم بان تاتي بعضها مقيدة ببعض وهي التي تصلح ان تورد بين اجزائها لفظة الذي كقولنا الحيوان الناطق المائت فانه يصلح ان يقال فيه الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت وقد يتركب على انحاء اخرى وذلك لان الحاجة الى القول هي الدلالة على ما في النفس والدلالة اما ان يراد لذاتها واما ان يراد لشيء آخر يتوقع من المخاطب ليكون منه والتي يراد لذاتها هي الاخبار اما على وجهها واما محرفة بتحريف التمني والتعجب وغير ذلك فانها كلها ترجع الى الاخبار والتي يراد لشيء يوجد من المخاطب فاما ان يكون ذلك ايضا دلالة او فعلا غير الدلالة فان اريدت الدلالة فتكون المخاطبة استعلاما واستفهاما وان اريد عمل من الاعمال وفعل من الافعال غير الدلالة فيقال انه من المساوي التماس ومن الاعلى امر ونهي ومن الادنى تضرع ومسئلة لكن النافع في العلوم هو اما التركيب الذي على نحو التقييد وذلك في اكتساب التصور بحدود او رسوم وما يجري مجراها والتركيب الذي على سبيل الخبر وذلك في اكتساب التصديق بالمقاييس وما يجري مجراها وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمى جازما والقول الجازم يقال للجميع ما هو صادق او كاذب ● واما الاقاويل الاخرى فلا يقال لشيء منها انه جازم كما لا يقال انه صادق او كاذب والنظر فيها اولى بالنظر في قوانين الخطابة والشعر والقول الجازم يحكم فيه بنسبة معنى الى معنى اما بايجاب واما بسلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه ايضا مثل هذه النسبة اولا يكون فان كان وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وجملة بل من حيث يعتبر تفصيله فان القول الجازم ليس ببسيط ولا حملي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكم ههنا بايجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وبين قولنا النهار موجود فاوجب لزوم ثانيهما الاول وكقولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا فقد اوجب ههنا نسبة عناد بين قولين وفي الاجزاء كل واحد من القولين في المثالين تركيب ايضا فحكم فيه بهذه النسبة اعني النسبة الجاعلة للقول جازما فان قولنا الشمس طالعة يشتمل على ايجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس وكذلك في ساير الاجزاء وانما استعمل من حيث هو بهذه الصفة وجميع ما كان على هذا الوجه شرطيا وما يجري المجرى الاول يسمى متصلا وما يجري المجرى الثاني يسمى منفصلا واما ان لم يكن كذلك بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد حيوان او بين معنيين فيهما تركيب لا يصدق فيه ولا يكذب ويمكن ان يقوم مقامه لفظ مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مائت فان تركيب الجزء منه وهو قولنا حيوان ناطق مائت تركيب بهذه الصفة ويقوم بدله لفظ مفرد كقولنا انسان او تركيب صادق وكاذب ولكن اخذ من حيث هي جملة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحدة لا تفصيل كقولنا ان قولنا الانسان يمشي قضية فانه ليس يلتفت فيه الى حال الانسان ولا حال المشي بل الى الجملة الحكم بانه يمشي قضية وكذلك لو قلنا سمعت ما رآه عبد الله ذكيا وما اشبه هذا فجميع هذه الاقوال انما يحكم في اجزائها النسبة الايجابية والسلبية وان كان قد يتفق في بعضها ان يكون الجزء منها ايجاب وسلب فيحتمل ان الايجاب والسلب كشيء واحد يدل عليه وحده بحيث يمكن ان يدل عليه باسم واحد ان زيد هو حيل وجملته انه المنسوب اليه يقال له ايجاب انه هو ما حمل منسوبا كما

يقال ان الانسان هو حي وفي السلب خلافه ◉ واما في الشرطية فانما يقال في ايجابه ان هذا لازم تال لذلك ومعاند له ولا يقال لاحد الجزئين انه الآخر فلنؤخر القول في الشرطيات فانا سنأتيك فيها بكلام مستقصى ولنبدأ بالكلام في القول الجازم البسيط وهو الحملي وابسطه الموجب ثم بعده السالب ◉ واما الشرطيات فهي بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة وانما صارت واحدة بربط الشرط الذي يلحق المقدم من فصليها او من فصولها حتى يجعله غير صادق ولا كاذب كما لحق ان كان بقولنا الشمس طالعة وكما لحقت لفظة اما بالمثال الآخر فصار كل مقدم موقوفا في ان يعرف به صدق وكذبا الى ان يلحق به الآخر بعدما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان صادقا او كاذبا فان الحق به الآخر تم الكلام كانت الجملة صادقة او كاذبة لا المقدم وحده وكذلك حال التالي فانه لا يعتبر في صدق الشرطية وكذبها صدق اجزائها وكذبها كانت واحدة او كثيرة فاول القضايا الحملي واوله الايجابي لانه مؤلف من منسوب اليه يسمى موضوعا ومنسوب يسمى محمولا على نسبة وجود ◉ واما السلب فانه يحصل من منسوب اليه ومنسوب ورفع وجود النسبة وكل عدم فانه يتحدد ويتحقق بالوجود والوجود لا يحتاج في تحققه ان يلتفت الى العدم فالسلب لا يتصور الا ان يكون عارضا على الايجاب رافعا له لانه عدمه واما الايجاب فهو وجودي مستغن عن ان يعرف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب ولسنا نعني بهذا ان الايجاب موجود في السلب كما قال بعض المفسرين فان الايجاب يستحيل ان يوجد مع السلب الشيء الذي لو انفرد كان ايجابا هو موجود في حد السلب كما لو قال قائل ان البصر موجود في حد العمى ليس معناه ان البصر موجود في العمى بل معنى هذا ان العمى لا يحد الا بان يذكر انه عدم البصر فيقرن البصر بالعدم فيكون البصر احد جزئي البيان وان كان ليس جزءا من نفس العمى كذلك نسبة الايجاب مذكورة في في نسبة السلب على انها مرفوعة لا على انها جزء من السلب وداخل في السلب وجودا بل داخل في حد السلب والمعنى الذي يسلب هو موجود في لفظ السلب وفي معنى السلب وان لم يكن موجودا في ذوات الامور فان من يسلب عنه شيئا ما فلا بد ان تدخل في السلب ذلك الشيء لا على ان ذلك الشيء يكون في الوجود داخلا في المسلوب عنه واذا جعل الايجاب موجودا في السلب فانما هو من حيث ان السلب انما يرفعه فيوجد في السلب مركب بينه وبين حرف السلب كقولك زيد ليس هو حيا فان هو حي هو الذي لو لا حرف النفي كان ايجابا على زيد فجاء السلب فرفع هذه النسبة فمن وجه يحق ان يقال ان الايجاب ليس يكون مع السلب فان الايجاب كيف يبقى مع السلب وكيف يجتمع معه ومن وجه يحق ان يقال ان السلب بالحقيقة امر يرفع الوجود الذي هو الايجاب فان العدم والرفع انما يتناول الوجود والحصول فلا يتحدد دونه فالاعتبار الذي بسببه ما الايجاب داخل في حد السلب يجعل الايجاب داخلا في السلب والاعتبار الذي لا اجتماع معه بينهما يمنع الايجاب ان يكون داخلا في السلب بالقوة وبالفعل وليس كون الايجاب جزءا من السلب وموجودا فيه هو كون الايجاب والسلب مجتمعين معا فان الفرد موجود في الزوج والزوج في الفرد وليس يوجب ذلك ان يكون قد اجتمعت الفردية والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شيء واحد هو زوج وفرد اذ الزوج جزء الفرد لا هو بعينه ولا انه شيئا واحدا بعينه موصوف بهما لكن ليس حال الايجاب من السلب هذه الحال بل هو جزء من حد السلب وليس اذا كان جزءا من حد السلب صار السلب ايجابا او المسلوب موجبا وصار السلب موجودا مع الايجاب هو جزؤه الا في الذهن واما ما خاضوا فيه من حديث ان الايجاب اشرف والسلب حتى قال بعضهم ان الايجاب اشرف وقال بعضهم ان السلب في الامور الالهية اشرف من الايجاب فنوع من العلم لا افهمه ولا اميل الى ذا ◉

**فصل في تعريف القول الجازم البسيط الاول والذي ليس باول وتعريف الايجاب والسلب واعطاء الشرائط تقابلها**

وكل قول جازم كان حمليا او شرطيا فانه مفتقر في لغة اليونانيين الى استعمال الكلمات الوجودية وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير ان يتحصل فيها المعنى المنسوب الى الموضوع الغير المعين ◉ اما الشرطيات فذلك فيها مستمر في لغة العرب ◉ اما المتصلات فانك تقول اذا كان وكلما كان ومتى كان وان كان ◉ واما المنفصلات فانك تقول اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فتضطر الى استعمال الكلمة الوجودية في الامرين ◉ ايضا واما الحمليات فقد كان الحكم فيها كذلك في لغة اليونانيين فكانوا يضطرون الى ان يقولوا زيد كان كذا او يكون كذا او كان ليس يجب ذلك في لغة العرب فاما الذي يجب بحسب الامر في نفسه فهو ان القضية الحملية تتم بامور ثلثة فانها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول وبنسبة بينهما وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها قضية لموضوعه ومحموله فيها بل يحتاج ان يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بايجاب او سلب فاللفظ ايضا اذا اريد ان يحاذي به ما في الضمير يجب ان يتضمن ثلاث دلالات دلالة على المعنى الذي للموضوع ◉ واخرى على المعنى الذي للمحمول ◉ وثالثة على العلاقة والارتباط التي بينهما فليس يجب من اجتماع الانسان والحيوان في الذهن والنظر فيهما من حيث هذا انسان وذلك حيوان ان يكون حاصلا لنا ان يكون احدهما محمولا والآخر موضوعا او مضافا بالجملة الى الشيء فان تركت اللفظة الدالة على هذه العلاقة فانما تترك اعتمادا على الذهن وتعويلا على حال من الاحوال اللفظية التي يلحق احدهما او كليهما لحوقا يدل على هذا المعنى وحينئذ يكون قد دل على هذا المعنى بدلالة لفظية وان لم يكن بلفظة مفردة مخصوصة بها ◉ واما نفس تلو لفظة للفظ في زمان قصير فليس يدل على حال احدهما عند الآخر دلالة تختص بالاجتماع فان التركيب الذي في الحدود ايضا لو لا شيء زايد يقترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض اجزائها لبعض ان يكون دالا على اجتماع ووحدة بل انما صار قولنا حي مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد بالاجتماع لانك تعني به الحي الذي هو المشاء الذي هو ذو رجلين ويدل عليه هيئة التركيب فيصير الجملة واحدة لانك تعدد اوصافا لواحد وتقيد بعضها ببعض فلو لا هذه الحالة الزايدة على نفس التالي لما كان التالي يفعل وحدة كما لو قال قائل السماء الارض العنقاء الدايرة بل يحتاج ان يقترن بالتالي امر آخر يدل على ارتباط بعض المقترنات ببعض ارتباط حمل ووضع او ارتباط تقييد بعض ببعض هكذا يجب ان تفهم هذا الموضع ولا تشتغل بالتكلف البعيد الذي يحاولونه فقد ظهر من هذا ان ههنا معنى غير معنى الامر الموضوع ومعنى الامر المحمول من حقه ان يدل عليه وهو النسبة فاللفظ الدال على النسبة تسمى رابطة وحكمها حكم الادوات فاما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتكالا على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت والمذكور ربما كان في قالب الاسم وربما كان في قالب الكلمة ◉ والذي هو في قالب الاسم كقولك زيد هو حي فان لفظة هو ههنا لا تدل بنفسها بل انما تدل على ان زيدا هو امر لم يذكر بعد ما دام انما يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان تدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت بالادوات لكنها تشبه الاسماء ◉ واما الذي في قالب الكلمة فهي الكلمات الوجودية كقولك زيد كان كذا ويكون كذا وقد غلب هذا ايضا في لغة العرب حتى انهم يستعملون الالفاظ الزمانية في الدلالة على ايجاب حمل غير زماني اصلا كقوله وكان الله غفورا رحيما او غير مختص بزمان بعينه بل ذايع في اي زمان كان كقولهم كل ثلاثية فانها تكون فردا ◉ واما لغة الفرس فلا تستعمل القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة اما بلفظ مفرد كقولهم فلان جنين هستا وهي وهو واما بحركة كقولهم فلان جنين ويفخمون النون من جنين فتكون الفخمة دالة على تخبير محمول على فلان ولما كان الرابط المصرح به او المضمر هو الذي يحدث من الكثرة وحدة فاذا انما يكون القول الجازم واحدا اما في الحملي فان يكون الرابط المصرح به او المضمر يدل على ربط واحد والربط في الحملي هو ان تقول ان الموضوع هو المحمول فاذا انما يكون واحدا اذا كان المحمول واحدا والموضوع واحدا لا في الاسم وحده بل وفي المعنى لا كقولك العين جسم ويشتمل بذلك على عين البصر وعين الماء والدينار فان هذه القضية وان كانت تستحقه فانها ليست واحدة وذلك لانك لا يمكنك ان تجعل العين مفهوما واحدا يشتمل على الثلثة ثم يحمل عليه جسم فان عنيت واحدا من المعاني دللت عليه باللفظ المشترك لم يكن الاشتراك الواقع في اسم الموضوع او المحمول مكثرا المعاني القضية والا فمن يجد اسما غير مشترك ويستعمله انما يكون الاسم مدلولا به على كثير اذا دل به المتكلم على كلها واما اذا عنى واحدا منها فدل عليه لم يكن اللفظ دالا في استعماله الا على ذلك الواحد وان كان ربما اشتبه على السامع وليس كلما يكون موضوعه او محموله اسما مشتركا لمعان يستمر الصدق في الحكم المحكوم به على جميعها بل كثيرا ما يختلف فيغلط كما يقال ان العين بصيرة فان اريد عين الانسان وعين الشمس كانا مختلفا في الصدق والكذب فالحملية الواحدة هي بهذه الصفة وليست مركبة بالحقيقة من القضايا ◉ واما الشرطية فهي عند التفريق قضايا مختلفة انما يجد بين اثنين منها الرباط بان يقرن باحدهما او بكليهما حرف ما ولفظ سلب خاصية

القضية من كونه لصورته جائزا ان يقال فيه انه صادق او كاذب فانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة
وسكتت ولم نزد ذلك قولنا الشمس طالعة عن ان يلحقه تصديق فان هذا القول وحده لا صادق
البتة ولا كاذب وكذلك اذا قلنا اما ان يكون الشمس طالعة وسكتت ولم نزد بل يحتاج في الاول
ان يذكر تاليه وفي الثاني ان يذكر معانده فحينئذ يحدث قول واحد من قولين هما في انفسهما
قضيتان بطل عن كل واحد منهما كونه قولا جازما فان قولنا ايضا فالنهار موجود ملحقا به
الفاء معتدا به لا التماس غيره يلغي لا يكون صادقا ومن بل الجملة قول جازم واحد بالرباط
وليس قولا جازما واحدا بسيطا على الاطلاق وكيف وفيه قولان جازمان لكن الرباط سلبهما ذلك
واحدث منهما قولا جازما واحدا فبالرباط صار واحدا واذا علمت القول الجازم الواحد فقد
علمت الكثير فان الكثير اما ان يكون واحدا في المسموع فذلك لاشتراك الاسم فيه واما ان يكون كثيرا
ايضا في المسموع كثرة لم يربط بعضها ببعض ربطا موحدا وهاهنا يعلم ان الالفاظ كيف تدل
من حيث هي الفاظ فقط ومن غير دلالة ايجاب وسلب فان التركيب الاول الجازم منها هو تأليف
بين اثنين منها على سبيل ايقاع احدهما على الآخر او نزعه عن الآخر وان التركيب الثاني هو القول
المركب كذا قيل في التعليم الاول وهذا الكلام يفهم على وجهين ⊙ احدهما ان يعني بالايقاع
الايجاب الذي للحملي فقط فيكون النزع هو السلب الذي للحملي كانه لم يتعرض لغيره ويكون القول المركب
يصلح ان يعني به الشرطي ويصلح ان يعني به القياس ويصلح ان يعني به كلاهما ⊙ والوجه الثاني ان يعني
بالايقاع الايجاب بالحمل والتالي كقولك في الايجاب الحملي زيد حيوان وفي الايجاب الشرطي المتصل
اذا كان كذا فكذا وجب فيه تلو التالي للمقدم ووقع عليه ويعني بالنزع السلب والعناد جميعا
اما العناد فكقولك اما ان يكون كذا واما ان لا يكون وذلك في الشرطي المنفصل ⊙ واما السلب فاما في
الحملي فكقولك زيد ليس بحي واما في المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس كان غيم ويبقى هاهنا سلب
العناد كقولك ليس اما ان يكون الانسان ناطقا واما ان يكون ضاحكا فان اردنا ان نفهم وجه
يحتمل دخول هذا ايضا فيما ذكر امكن على احد السبيلين اما ان نجعل هذا الايقاع ايقاعا بالفعل
او بالقوة فيكون السالب المنفصل داخلا في الايقاع بالقوة لانه كما تبين لك بعد في قوة حملي ما موجب
واستعمل هذا في موضعه فهذا وجه او نفهم من الايقاع كل ايقاع حمل واتصال وانفصال ونجعل
النزع كل سلب لهذا الايقاع ونحن لا نبالي اي هذه المعاني يكون قد عني بهذا القول لكنه ان كان
المراد هو ما يطابق الاعتبار الثاني لزم منه ان يكون المراد بقوله والمؤلف من هذه القياس لكن اظهر
الوجوه هو الوجه الاول فيكون الحكم البسيط هو الذي يدل على ان شيئا موجودا لشيء او ليس
بموجود له ⊙ واما في اللغة اليونانية فلا بد من ان يقرن بذلك لفظ يدل على زمان فالايجاب في زمان
هو الحكم بوجود شيء لشيء آخر والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر وليس ما ترجم به التعليم الاول
فقيل ان السلب حكم بنفي شيء عن شيء شيئا فان النفي والسلب واحد فيكون كانه قال ان السلب حكم بسلب
شيء عن شيء او يعني بالنفي ما هو اعم من السلب حتى اذا قيل لا انسان يكون قد نفي الانسانية من نسبة
الى المنفي عنه لكن التوقيف لم يدل على ان السلب موضوع لغيرها وضع له النفي بوجه ولا هو الاصطلاح
العامي بل يجب ان يقال كما قلنا وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير
ممتنع ان يسلبه سالب وما يسلبه سالب فغير ممتنع ان يوجبه موجب سواء كان زمانيا او غير
زماني فبين ان لكل ايجاب سلبا يقابله ولكل سلب ايجابا يقابله وهذا هو التناقض اعني ان يكون ايجاب
وسلب متقابلين بالحقيقة وانما يكون هذا التقابل مستقرا اذا كان المعنى في الايجاب محصلا من كل
جهة فيكون السلب قد تناول كل ذلك بعينه اعني ان يكون الموضوع معنى واحدا وكذلك المحمول وان يكون
الجزء الذي يتوجه اليه القصد من الموضوع او المحمول محفوظا بعينه لا كما اذا قيل الانسان يبصر اي
بعينه ثم قيل بعد ان الانسان لا يبصر اي بمؤخر رأسه فظن ذلك مقابلا له او قيل ان الحبشي اسود اي في بشرته
ثم قيل ليس باسود اي في اسنانه فظن ان هناك تقابلا وان تحد المعنيين في احدهما بالقوة فيجب
ان يوجد في الآخر بالقوة كقول القائل ان المسكر محرم ويعني ما يسكر بالفعل ويقول الآخر ان المسكر ليس
بمحرم ويعني ما في طبعه ان يسكر ولم يسكر بعد فيظن ان هناك تقابلا وان يكون المكان ان كان مكانا والزمان



ان كان زمانا او الجهة والاعتبار والاضافة ان كانت جهة واعتبار واضافة واحدا مثال الجهة ان يقال
ان الجسم مكيف اي بلونه ليس بمكيف اي بمقداره ومثال الاضافة ان يقال ان الثلاثة نصف اي الستة
وليس بنصف اي العشرة بل القضية لا تكون صادقة او كاذبة البتة في المعنى الذي يقصد بها والاسمية
ولا منكرة ولا متصورة فضلا عن ان تكون متقابلة اذا لم يحصل جميع الامور المتعلقة بمعناها
مما ذكرناه فاذا كان ايجاب على وجه من هذه الوجوه يجب ان يكون سلبه على ذلك الوجه ثم ان لحقه سور
وجهة مما سنذكره اقتضى ان يكون السلب يقابله في ذلك وسنؤخر الحكم فيه الى ما بعد وهذه الاشياء
اذا اهملت في القضايا عرض منها مغالطات كثيرة في القياسات وعلى نحو ما نذكره في تعليمنا تبكيت
المغالطين

فصل في تعريف اصناف القضايا المحصورة والمهملة والمخصوصة وتعريف التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل الذي على سبيل التضاد وتعريف التداخل وايراد احكام القضايا من جهة ذلك

(في الهامش: فصل في تعريف اصناف القضايا المحصورة والمهملة والمخصوصة وتعريف التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل الذي على سبيل التضاد وتعريف التداخل وايراد احكام القضايا من جهة ذلك)

ولما كان موضوع القضية لا يخلو اما
ان يكون كليا او جزئيا فالحكم اما على الكلي واما على الجزئي فاذا كان الموضوع جزئيا كقولك زيد كاتب
فان مناقضه سالبه يجتمع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه ⊙ واما ان كان الموضوع كليا فاما ان يكون
الحكم عليه كليا اي يكون قد بين فيه ان الايجاب على كل واحد مما تحته او السلب عن كل واحد واحد منه
فلا ايجاب على شيء البتة تحته او بين ان الايجاب او السلب في بعضه او يكون ذلك قد ترك ولم يتعرض
له وانما تعرض للكيف دون الكم اعني للايجاب والسلب دون التعميم به والتخصيص مثال الحكم بالايجاب
الكلي على الموضوع الكلي قولك في الحمليات كل انسان حيوان فقد اوجبت الحيوانية على كل واحد مما
يوصف بانه انسان واما تتميم القول في تفهيم هذا فلنؤخره الى الفن الذي نذكر فيه القياس فقد
على نخ جرينا العادة بذلك وان كان هذا الموضع احق به ⊙ ومثال السلب الكلي عن الموضوع الكلي قولك ليس
ولا واحد من الناس بحجر ⊙ واما بحسب لغة العرب فاذا قيل ليس احد من الناس بحجر كان السلب في نحو
العموم ولم يفهم منه انه تعين احدا من الناس بعينه فحكم حكما خاصا ⊙ واما بحسب دلالة اللفظ فانه
هو الذي قلنا او كانه ليس ولا واحدا البتة من الناس بحجر وكانه قال لا يوجد انسان بحجر ولا واحد
حيا نخ البتة من جملة الناس يوجد حجرا وفي لغة الفارسية يحتاج ان يقرن لفظ هيج بالسلب حتى يدل
على العموم على ان تحقيق القول في هذا الى اصحاب صناعة اللغة وهذان الحكمان ليسا يمنعان قضيتين
وكيف وقد يكذبان معا اذ كان المحمول من المعاني التي اذا قيست الى شخص شخص لم يجب ان يكون لها
ولم يجب ان لا يكون واذا قيست الى طبيعة الانسانية وجدت الانسانية لا توجبها ولا تمنع عليها
ومثاله قولك كل انسان كاتب اي بالفعل ولا واحد من الناس بكاتب فان كليهما كاذبان ولو كان قولنا كل انسان
كاتب سلبه الذي يبقى صدقه عند كونه كاذبا هو ولا واحد من الناس بكاتب لكان يجب ان لا يكذب قولنا
ولا واحد من الناس بكاتب فاذن ليست هذه مقابلة بالتناقض بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله
مقابلة اخرى فلنسم هذه المقابلة تضادا اذ كان المتقابلان فيها لا يجتمعان البتة في الصدق ولكن قد يجتمعان
في الكذب كالاضداد في اعيان الامور فان الاضداد لا تجتمع معا لكن قد ترتفع معا على ما علمت ⊙ واعلم ان
حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي بحسب بياننا وتصريحنا بالفعل انه كيف هي له ولا التي تكون
في كل نسبة الى المحمول بل الحال التي للمحمول عند الموضوع بالنسبة الايجابية من دوام صدقا وكذبا
او لا دوام فانها تسمى مادة فاما ان يكون الحال هو ان المحمول يدوم ويجب صدق ايجابه فتسمى مادة الوجوب
كحال الحيوان عند الانسان او يدوم ويجب كذب ايجابه وتسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الانسان
او لا يدوم ولا يجب احدهما وتسمى مادة الامكان كحال الكتابة عند الانسان وهذه الحال لا تختلف
في الايجاب والسلب فان القضية السالبة توجد لمحمولها هذه الحال بعينها فان محمولها يكون مستحقا
عند الايجاب احد الامور المذكورة وان لم يكن وجب في الكلية الموجبة حالها عند الكلية السالبة
اذا اشتركا في الموضوع والمحمول والشروط المذكورة المعدودة ان السالب منهما في الواجب هو الكاذب
وحده دون الموجبة اما في الممتنع فان الموجب هو الكاذب دون السالب واما في الممكن فكلاهما كاذبان
واما الجزئيان فحكمهما في الواجب والممتنع حكم الكليين واما في الممكن فالمشهور وهو انه يجب ان يصدقا
جميعا لكن البين من امرهما انهما قد يصدقان في مادة الممكن كقولنا بعض الناس كاتب وليس كل انسان

بكاتب واما ان ذلك يجب وجوبا فهو امر لا يتبين بنفسه للمبتدى فانه لا يجب عنده ان يكون المحمول الذى من مادة الممكن موجودا لا محالة فى بعض الموضوع معدوما فى بعضه فان المبتدى لا يستنكر ان يكون شىء هو من جملة الممكنات البعيدة الغريبة ثم يتفق ان لا يوجد البتة لشىء من اشخاص النوع فى زمن من الازمنة والذى يتكلف ان يوجب هذا ويبينه فانما يبينه بمقدمات غير معلومة فى المنطق ثم عسانا انما يمكننا اثبات ذلك ان امكنه فى الصنائع والحرف الداخلة فى صنعة الانسان ⊙ واما فى امور خارجة عن ذلك فما ادرى ان البرهان اليقينى يقوم فى العلم المنطقى عليه وعلى ان المنطقى لا يحتاج فى صناعته ان يعتقد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بان الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد قد يصدقان جميعا فى مواد امكانية مستقرا فى ذلك مواد امكانية ظاهر من اكثرها انها لا تعم سلبا ولا ايجابا واما الخلاف فى الكم دون الكيف وتسميتها متداخلين فنجد المتداخلين منها بالايجاب يصدقان فى الواجب والمتداخلين فى السلب يصدقان فى الممتنع وكلاهما يقتسم الصدق والكذب فى الممكن لكن الجزئية تكون صادقة على الاعتبار المذكور وتامل ذلك بنفسك وليس اذا كان موضوعك كليا فقد صار بذلك حكمك كليا عليه ما لم يحكم بانه موجود فى كله او غير موجود فاذا لم يحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعة للعموم فقط وهذه الطبيعة فى نفسها معنى وانها ماخوذة عامة معنى وانها ماخوذة خاصة معنى وهى فى نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك ولو كانت لا تصلح للخصوص لم يكن تصلح ان تكون مثلا انسانية واحدة بها زيد انسان واحد ولو لم يكن يصلح عامة فى العقل ما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون ثم الامور التى تلحق الانسانية ان لحقتها وهى انسانية بلا زيادة شرط كان الحكم ذلك فيها الحاقا ليس لنا معه ان نقول انه يلحق بها فى عمومها او خصوصها بل انه صالح للامرين جميعا لكنه ان كان ملحقا به فى عمومه صدق على خصوصه وان كان ملحقا به فى خصوصه فقد الحق به فى خصوصه دون عمومه فلا يجب ان يكون صادقا على عمومه وان الحق به فقط فلا يخلو اما ان يكون يصحبه مع العموم ملحقا به فيكون حينئذ صاحبا اياه فى خصوصه فلم الحق العام لحق الخاص واما ان لا يصحبه هناك بل يتبرا عنه ويكذب عليه فيصدق لا محالة فى خصوصه فانه ان كان يكذب ايضا فى خصوصه فهو مما لا يصدق عليه البتة واعنى بقولى يصدق عليه فى عمومه اى يصدق على جميع ما يعمه ليس انه يصدق عليه من حيث هو معنى عام فانه حينئذ كشىء واحد يصدق عليه ما لا يتعدى الى خصوصه فانه من حيث هو عام هو كلى ونوع وغير ذلك فهذه امور تلحقه دون ما تحته ولسنا نشير بما نقوله الى ما يلحقه من حيث هو عام بل الى ما يصاحبه فى عمومه حملا على موضوعاته وعرضنا ما بينا من ان الحكم على الكلى من غير اشتراط التعميم والتخصيص ليس يوجب التعميم بوجه ولا ايضا فيه دلالة لفظية على التخصيص ولكن الدلالة على التخصيص لازمة لدلالته من خارج لا انها نفس دلالة الحكم فيها كما ان لكل قضية لوازم من العكس وغير ذلك مما استعمله ليست هى نفس المدلول عليها بالقضية فبينا ان كلية الموضوع لا توجب كلية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان المختلفتان بالسلب والايجاب ليستا بمتضادتين واعنى بالمهمل ما موضوعه كلى قد بين كيفية الحمل فيه ولم يبين كميته فانهما ليستا بمتضادتين وكيف وقد يصدقان ان الانسان كاتب على ما بينا ويصدقان يقال الانسان ليس بكاتب فيجتمعان على الصدق الا ان ذلك ليس يمنع ان يكون هذا المعنى الملحق يلحق بالطبيعة العامة وان لم يصرح به فحينئذ يكون قوة الايجاب والسلب قوة المتضادتين اذ من لم يوجب ان هذا الحكم يتناول المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محالة بل قلنا ان معنى الانسان يصدق على العام وعلى الخاص فاذا كان ذلك يصح ان يحمل المحمول على الانسان بالايجاب والسلب وهو عام ويصحبه فى عمومه فيصح ان يكون الايجاب والسلب فيه فى قوة المتضادتين لكن ليس ذلك واجبا فى نفس الامر حتى اذا حمل امر على الانسان وجب ان يحمل على العام لا محالة كما اذا حمل عليه وجب ان يحمل على الخاص لا محالة والانسان لا يمتنع ان يكون عاما وان يكون خاصا لكن نفس اللفظ لا يكون دل على ذلك وهو كما يقول قائل ان بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب فلا يبعد ان يكون البعض من الناس هو زيد فى القضيتين فيكونان فى حكم المتناقضين وان كان اللفظ لا يوجبه والامور الممكنة فى اللفظ هى التى تصلح ان يتفق ولا يوجبها اللفظ فهذا وجه تاويل ما قيل فى هذا الموضع ان العينين اللذين يستدل عليهما





بهما قد يمكن احيانا ان يكونا متضادين والذى قيل انه انما عنى بهذا القول انا اذا قلنا الانسان صحيح الانسان ليس بصحيح كان فى قوة قولنا الانسان صحيح والانسان مريض اذ الانسان الذى ليس بصحيح هو المريض اذ هما من الاضداد التى لا متوسط بينهما فهو ايضا وجه لكن الاولى هو الوجه الاول فانه يبعد عندى ان يقال انه فى هذا الموضع ان القضيتين ليستا بمتضادتين ونعنى بالتضاد فيما سلف فيما بنى عليه ويلحق به معنيين مختلفين الا انه مع ذلك محتمل ومتكلف فيتضح من هذا ان المهملة فى قوة الجزئية والذى قال ان الالف واللام فى المهملات يدل على الحصر الكلى فان ذلك لا يحتمل الا وهو كلى فقد غلط من وجهين احدهما انه ليس الكلام بحسب لغة دون لغة فعسى ان لا يكون فى لغة العرب مهمل البتة ⊙ والثانى ان الالف واللام فى لغة العرب ايضا لا يوجب الحصر فانك تقول ان الانسان نوع ولا تقول البتة كل واحد من الناس نوع وتقول ان الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد فليس ما ظنه هذا المتحذلق بصحيح ⊙ واعلم ان اخذ الالف واللام مكان السور مما يغلط فى كثير من المواضع حتى ان القضية تكون صادقة مع الالف واللام فان الحقها السور بان كذبها كما انك تقول ان الابيض ابيض بالضرورة فيقبله قبولا فان قلت كل ما يوصف بانه ابيض فانه ابيض بالضرورة لاح لك كذبه ⊙ واما البحث عن مشاكلة الالف واللام للسور فهو اولى بصناعة النحويين فبين من جملة هذا ان كلية الموضوع غير كلية الحكم وان كلية الحكم يدل عليه اما فى الايجاب فبلفظ كل واما فى السلب فبلفظ ليس ولا واحد وهذان يدلان على عموم الحكم ⊙ واما الموضوع فعمومه ليس من جهة لفظ يدل عليه بل لانه فى طبعه كلى والسور الكلى يدل على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول فان المحمول وان كان كليا فليس السور يدل على ان النسبة الكلية بل يدل على ان نسبته الى كلية الموضوع فاذا قلت كل انسان حيوان لم نعن ان الحيوان بكليته للانسان بل ان الحيوان لكلية الانسان فان احتجت ان يدل على ذلك لم يدل عليه بهذا السور بل يحتاج ان تورد لفظا اخر يدل على الكم كما تقول كل انسان هو كل حيوان وان حذفت هذا السور فقلت الانسان كل حيوان لم نعن هذا اللفظ المذكور شيئا فى الدلالة على كلية الحكم ⊙ واما انه القضايا المحرفات وليس فى احصائها واستقصائها كثير جدوى لكن العادة جرت بذكرها فلنا امثلها ولنعرف احوالها

فصل فى المحرفات الشخصية

لنعتبر هذه مخصوصة اى جزئية الموضوع ومهملة ومحصورة اى مذكورة السور وهو اللفظ الذى يدل على الكمية اما بايجاب كلى او سلب كلى او ايجاب فى البعض كقولك بعض الناس كاتب او سلب عن البعض كقولك ليس كل الناس بكاتب وليس بعض الناس بكاتب فان سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع ايجابك فى البعض كقولك ليس كل انسان كاتبا بل بعضهم لا كقولك ليس ولا واحد من الناس بكاتب الذى يمنع البعض فقولك ليس كل انما يوجب ان العموم ليس واما ان الخصوص ليس ايضا فليس فيه ⊙ فنقول انا اذا قلنا زيد ثم قرنا باللفظة النقدية بمحموله فاما ان يكون لفظ كل او لا شىء او بعض او لا كل والمحمول اما ان يكون معنى كليا او معنى شخصيا فان كان معنى شخصيا فمن البين ان ادخال الكل والبعض فيه فى الايجاب هذا لا ان نعنى بالكل الجملة وبالبعض الجزء فيقال مثلا ان هذه اليد هذه الاصابع والساعد والعضد ويقال ان هذه اليد هى بعض هذا البدن وليس الكل او البعض الذى هو السور فى مثله كلامنا على هذا الوجه فانا لا نذهب فى استعمال لفظ الكل والبعض السورين الى ذلك البتة بوجه من الوجوه بل نعنى بكل لا الجملة بل كل واحد ونعنى بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ويشاركه فى الحد فقولنا بعض الانسان انما نعنى به بعضا من جملة الناس الذى مع انه بعض هو ايضا انسان فهو واحد من جميع ما يسمى بانسان ويحد بحده فاذا استعملنا الكل والبعض السورين فى محمول شخصى فقلنا زيد كل هذا الشخص اى كل واحد من ذلك الشخص فهو كاذب لانه ليس ذلك الشخص محمولا على آحاد كل واحد منها ذلك الشخص واذ لا معنى لذلك ولا يصح حمله بالايجاب فنقيضه وهو زيد ليس كل هذا الشخص صادق واذا قلنا زيد بعض هذا الشخص فكاذب فنقيضه وهو ان زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق واذا قلنا زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص فانه بالحقيقة صدق ويوهم كذبا انما ايهام الكذب فلانه يوهم ان هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحكامنها لكن القضايا يجب ان يلتفت الى ايهاماتها بل الى المفهومات من انفسها ولذلك لا يغير قولنا ليس كل انسان حجرا كاذبا لايهامه ان بعض الناس حجر وكذلك اذا جعل الخاص جزئيا منا ابا حق

فصل فى المحرفات الشخصية

كل صـ

قيل ان زيدًا ليس كل هذا الشخص اي ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا الشخص فانه حق وان وهم كذبًا اي اوهم ان لهذا الشخص موضوعات كثيرة وانما هو حق لان هذا الشخص اذ لم يكن له موضوعات كثيرة يحمل عليها فظاهر ان زيدًا لا يكون كل واحد منها التي ليست فان المعدوم يسلب عن كل موجود فلا يكون الموجود شيئًا او اشياء معدومة واذا كان لا يمكن ان يكون زيد كل واحد مما هو عمرو ومما ليس فيصح ان زيدًا ليس كل واحد مما هو عمرو فاما اذا كان المحمول كليًا فقلنا ان زيدًا كل انسان وكل حيوان او كل كاتب فهو كاذب لا محالة فاذا قلنا زيد ليس ولا واحد من كذا فان كانت المادة ممتنعة كان حقًا وان كانت المادة واجبة كان كذبًا وان كانت المادة ممكنة لم يجب كذب ولا صدق بعينه بل امكن ان يكون زيد مثلا كاتبًا فيكذب هنالك ان زيدًا ليس ولا واحدًا من الكتاب وامكن ان لا يكون كذلك فيصدق هناك ان زيدًا ليس ولا واحدًا من الكتاب فاما نفس القضية وصورتها فلا يوجب شيئًا وبالجملة حمل الممكنات على الاشخاص لا يوجب في قضاياها تعيين صدق ولا كذب واما اذا كان السور جزئيًا موجبًا فان ذلك في مادة الواجب حق كقولنا زيد هو بعض الناس وفي مادة الممتنع كاذب وفي مادة الممكن موقوف واما اذا كان السور جزئيًا سالبًا كقولك زيد ليس كل كذا فهو صادق في كل مادة فحق ان نقول زيد ليس كل حيوان وليس كل حجر وليس كل كاتب فكيف يكون الشخص كل شيء من المعاني الكلية ● واما المهملات فالمقرون فيها سور الايجاب الكلي بمحموله قد يظن انه يصدق في بعض المواضع كقول القائل ان الانسان كل ضحاك وهذا ظن خطاء لان قولنا الانسان نعني به طبيعة الانسان وكل ضحاك نعني به كل واحد مما هو ضحاك وطبيعة الانسان لا يوصف بانها كل واحد من الضحاكين والا لكان انسان ما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك ايضًا اذا اخذ الانسان من حيث هو عام فانه ليس ولا واحد من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد واحد منها فان عني بكل ضحاك كل الضحاكين اي جملتهم جميعًا فهذا لسنا نذهب اليه في استعمال الاسوار لكنا مع ذلك نعتبره فنقول ان الانسان العام ليس عمومه هو انه جملة الضحاكين وكل الضحاكين ولناخذ هذا اخذًا فكان بيانه موضع آخر ولا طبيعة الانسان من غير زيادة شرط عموم او خصوص ذلك وكيف وجملة الضحاكين لا يوصف بها واحد واحد وطبيعة الانسان يوصف بها واحد واحد فان عني بكل ضحاك الضحاك العام من حيث هو عام فهو ايضًا غير ما نحن نذهب اليه من استعمال قولنا كل ضحاك لكنه قد يصدق ان يقال ان الانسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على طبيعة الانسان ذلك فان طبيعة الانسان ليس هو الضحاك العام والا لكان كل انسان ضحاكًا عامًا فان طبيعة الانسان موجودة لكل شخص فهذا في المادة الواجبة ● واما في الممتنع والممكن فالكذب ظاهر كقولك الانسان كل حجر او الانسان كل كاتب كيفما اخذت فان كان السور الكلي سالبًا كذب في الواجب الذي هو اعم فانك اذا قلت الانسان هو ولا شيء او ولا واحد من الحيوان كذب القول ● واما في الواجب المساوي فانك اذا قلت ان الانسان هو ولا واحد من الضحاك كان ذلك ان عنيت بالانسان الانسان العام وبقولك ولا واحد من الضحاك سلبًا عن واحد واحد من اشخاص الضحاك واذا عنيت فذلك لم يكن واحد من الآحاد التي توضع تحت الضحاك البتة هو الانسان العام بل بالعكس وصدقت القضية وان لم يؤخذ كذلك كذبت وذلك ان نعني بواحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك كان شخصًا شخصيًا او كليًا وهذا اول ما يجب ان يفهم من لفظة هذه القضية ● واما في الممتنع فيصدق كقولك الانسان هو لا شيء من الحجر ● واما في الممكن فيصدق اذا اردت بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الانسان اي العام من حيث هو عام هو ولا واحد من الكتاب وان عنيت الطبيعة كذب كقولك الانسان ولا واحد من الكتاب ● واما اذا اخذ السور جزئيًا موجبًا صدق في الواجب العام كقولك الانسان هو بعض الحيوان ولم يجب صدقه في الواجب المساوي كقولك الانسان هو بعض الضحاك لانك ان اخذت طبيعة الانسان او عمومها لم يجب صدقه وان عنيت انسانًا ما اذ هو انسان ايضًا صدق واما في الممتنع فهو كاذب اذ تقول الانسان بعض الحجارة واما اذا اخذ السور جزئيًا سالبًا في الواجب صدق كقولك الانسان ليس هو كل حيوان وليس هو كل ضحاك على اعتبار ما سلف ذكره وصدق ايضًا في الممتنع فان الانسان ليس هو حجر وصدق ايضًا في الممكن فان الانسان ليس هو كل كاتب كما كذب ان الانسان هو كل كاتب فلنتكلم الآن في المحصورات اذ العادة جرت فيها دون غيرها

## فصل في المنحرفات الكلية والجزئية

اما اذا كان الموضوع مسورًا بسور كلي والمحمول كذلك فلا يصدق موجبة في مادة من المواد كقولك كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان او هو كل واحد من الضحاك او كل واحد من الناس هو كل واحد من الحجارة او كل واحد من الكاتبين لكن بعض الناس حسب ان قولنا كل الناس كل الضحاكين حق اي جملة الناس جملة الضحاكين وقد علمت ما في هذا من الخطاء والزلل فان كان سور المحمول كليًا سالبًا كقولك كل انسان لا واحد من كذا كذب في الواجب كقولك كل انسان لا واحد من الحيوان او الضحاك ● واما في الممكن فعلى ظاهر ما يحكم به على الممكن فيما سلف هو انه يصدق لا محالة جزئية فيكون قولك كل انسان لا واحد من الكاتبين قولا كاذبًا ايضًا فانه ليس كل انسان كذلك بل بعض الناس الذين ليسوا بكاتبين ولكن الذين هم ولا شيء من الكاتبين واما البعض الكاتبون فليسوا ولا واحد من الكاتبين كل الانسان يعم ذلك اللهم الا ان يتفق مادة للقضية على نحو ما اومأنا اليه فيما سلف فان كان جائزًا فحينئذ يكون الواقعا ان يقف ولا يحكم بصدق ولا كذب الا في مواد باعيانها واما تحقيق القول في ذلك فالى صناعة اخرى غير المنطق ويصدق في الممتنع كقولنا كل انسان ولا واحد من الحجارة واما ان جعل سور المحمول جزئيًا موجبًا كقولنا كل كذا بعض كذا فان هذا يصدق في الواجب العام المساوي كقولنا كل انسان بعض الحيوان او بعض الضحاك ويكذب في الممكن والممتنع كقولنا كل انسان بعض الكتاب وكل انسان بعض الحجارة واما ان جعل السور جزئيًا سالبًا كقولك كل انسان لا كل كذا صدق في الواجب كقولك كل انسان لا كل حيوان ولا كل ضاحك وفي الممتنع كقولك كل انسان لا كل حجر وفي الممكن كقولك كل انسان لا كل كاتب ● واما اذا كان الموضوع مسورًا بسالب كلي ثم قرن بالمحمول سور كلي موجب كقولك لا واحد من الناس كل كذا صدق في الواجب كقولك لا واحد من الناس هو كل حيوان او كل ضاحك وفي الممتنع كقولك لا واحد من الناس هو كل حجر وفي الممكن كقولك لا واحد من الناس هو كل كاتب فان جعل السور المقرون بالمحمول سالبًا كليًا كقولنا لا واحد من الناس لا واحد من كذا صدق في الواجب فانه ليس واحد من الناس ليس واحدًا من الحيوان او من الضحاك وكذب في الممكن لانه ليس ولا واحدًا من الكتاب فان معنى هذا انه اي واحد من الناس اخذته كان موجبًا عليه انه واحد من الكتاب اذ ليس فيهم واحد يصدق عليه انه ليس واحدًا من الكتاب وهذا كاذب بظاهر الكذب لكن المفسر المتأخر الذي يعول هؤلاء عليه ذكر ان هذا صادق ● واما في مادة الامتناع فهو صادق كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحدًا من الحيوان فان هذا صدق فان جعل السور المقرون بالمحمول جزئيًا موجبًا كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض كذا كذب في الواجب كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان او الضحاك وكذب في الممكن كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتاب الا على الاعتبار الذي علمت وصدق في الممتنع كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحجارة فان جعل السور المقرون بالمحمول جزئيًا سالبًا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل كذا فانه يكذب في الواجب كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان او ضحاك وفي الممكن ايضًا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل كاتب ويكذب في الممتنع ايضًا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل حجر فاما اذا كان السور المقرون بالمحمول موجبًا جزئيًا فيصدق حيث كذب الذي كان السور المقرون بموضوعه سورًا جزئيًا موجبًا ويكذب حيث صدق اذا تساويا في غير ذلك وجربات انت بنفسك وقد ظن المفسر المذكور ان قولهم واحد من الناس ليس ولا واحدًا من الكتاب كاذب وهذا ايضًا من غفلاته فان هذا صادق فانا لا نعني ليس ولا واحد من الكتاب هو بعض الناس فان كان السور المقرون بالموضوع جزئيًا موجبًا كذب بحيث يصدق المقرون بموضوعه سور سالب كلي اذا وافقه في جميع الاحوال ويصدق حيث يكذب وجربات انت بنفسك ● واما اذا كان السور المقرون بالموضوع جزئيًا سالبًا فانه يصدق حيث يكذب القضية التي سورها المقرون بالموضوع كلي موجب اذا ساواها في جانب المحمول وجربات انت بنفسك ثم لا يلتفت الى ما يقال ان هذه كلها مرذولة فلا يستعمل البتة نعم الكاذبات منها بهذه الصفة ● واما الصوادق فان السور فيها جزء من المحمول والسور فيها وما معه كشيء واحد حمل على الموضوع بايجاب وسلب فانا ننتفع بشيء في موضع من المواضع فنستعمله كما نستعمل سائر القضايا التي ليس في محمولها سور البتة والذي قال ان هذه ليست لاجل المعاني لان بعضها يصدق في المواد الثلاث وبعضها يصدق في الواجب والممتنع او انها

مضى في المحصورات

ان يكون صح

فانه يكذب صح وليس ولا واحد من الناس صح

ليست موجبات خوالص او ليست سوالب خوالص فانه قال احدا من القول اما اولا فان المحمولات اذا جزئت
اجزاء كان لبعضها مع بعض نسب غير النسب التي للقضية نفسها فهنا لك يكون القضايا باعتبار اجزائها
على احوال بخلاف الاحوال التي تكون للمحمول بجملته عند الموضوع حتى يكون فيها سالب وتكون القضية
موجبة فلا تغير شيئا من الاحكام التي للقضية من حيث هي فيها محمول وموضوع وان وجب احكاما
اخص ومتأخرة عن ذلك وليس الالتفات الى القضايا واستعمالها لشيء غير الصدق فان كانت صادقة
فاستعملها حيث يدخل فيه ولا يلتفت الى ان صدقها كان بسبب كذا فان الصادق من اي سبب كان يؤدي
الى الغرض المقصود اذا كان تلك ان تستعمل فيه واما قولهم ان الانسان انها ليست صادقة لاجل المعنى
فان عني بالمعنى المعنى المعقول من الايجاب والسلب الذي في القضية فقد كذب فان الايجاب في الصادق منها
صادق وفي الكاذب كاذب وان عني بالمعنى صورة القضية فقد كذب فان الصدق الذي يقع فيها يتبع صورتها
دائما ⊙ واما احتجاجه بقياس القوة على تصديق هذه الدعوى فهو هكذا ان هذه تصدق في المواد الثلثة
او في مادتين متضادتين وما يصدق كذلك فليس صادقا في المعنى فان المقدمة الثانية غير مسلمة فان الصادق
لا يكون صادقا البتة لا لصدق المعنى وليس الصادق انما يكون صادقا او الكاذب انما يكون كاذبا
لاجل انه يعم صدقه في المواد او لا يعم بل لان له موافقة للوجود ومطابقة او خلافها في مادة كانت
او اكثر وقوله انها ليست موجبات خوالص ولا سوالب خوالص فهو قول باطل فان الايجاب والسلب
لا يقبل الغش والخلوص فان اي معنى جعلته محمولا فحكمت بوجوده للموضوع فهو ايجاب بالسواء واي معنى
جعلته محمولا فحكمت بلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء فاذا اخذنا قولنا كل حيوان او بعض حيوان
او لا شيء من الحيوان او لا كل حيوان كمعنى واحد امكن ان نجعل محمولا بجملته ليس على ان المحمول جزء منه
الذي هو الحيوان ولا الذي هو السور بل الجملة ثم اذا اوجبناه كان ايجابا بالحقيقة وان سلبناه كان
سلبا بالحقيقة وكان لنا مع ذلك ان نجعل الايجاب والسلب كليا او جزئيا ومع ذلك فلا يظن ان هذه
المواد مواد القضايا بل هي مواد اجزاء المحمولات فان قولنا كل انسان هو لا شيء من الحيوان مادة هذا
المحمول هو الممتنع وان كان مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب فليس الحيوان هو المحمول حتى يكون لمادته
اعتبار حتى يكون الشيء لما صدق في مواد شتى ليست مواد القضية بل مواد الاجزاء لما فقد اذنب هذا
الصدق واستحق ذمه لنا مثال هذه الاشياء لا يجب ان يقع اليها التفات ⊙ واما الذي قال ان السور
الكلي اذا قرن بالمحمول كان ايضا صادقا كقولك كل انسان قابل كل صناعة فهذا ايضا غلط وذلك لان
قولنا السور قرن بالمحمول في المحرفات ليس قولا حقيقيا فان القول الحق فيها هو ان يجعل السور مع شيء
آخر محمولا ويكون ذلك الشيء له حكم لو جعل وحده محمولا ولم يدخل السور واما اذا دخل السور وقرن به ذلك
الامر وجعل الجميع شيئا واحدا فان الجملة هو المحمول فليس ذلك الامر المفرد وحده هو المحمول في هذه
القضايا بل انما قيل لهذا الجزء انه محمول بسبب ان البحث الاول كان عن كلية موضوع ومحمول فقيل انه
لا ينبغي ان يشتغل ببيان كلية المحمول فان الغرض ليس ان يدل على ان المحمول بخصوصه او بعمومه موجود
في شيء بل ان طبيعته كيف كانت موجودة في شيء فان حاولنا ان نقرن هناك سورا فقد احرفنا القضية
وصار المحمول ليس بمحمول بل جزء من المحمول فانتقل اعتبار الصدق الى النسبة التي تقع لتلك الجملة
مع الموضوع فلذلك سميت هذه القضايا محرفات ولم يشتغل بها المعلم الاول بل الواردون من بعده
المحبون للتكثير الموجود على غيرهم الشروع فيما لا يعني اضطرارا الى الموافقة بما يخطئون فيه بقيا في ذلك
التكثير واما قولك كل انسان قابل كل صناعة فان السور هاهنا مقرون بالصناعة والصناعة ليست
المحمول الذي لولا السور كان يكون محمولا بل جزء من ذلك المحمول وذلك المحمول بتمامه قولك قابل الصناعة
فلو قلنا لكل انسان كل قابل صناعة او كل صناعة لكان يكون محرفا ⊙ واما قوله الانسان قابل كل صناعة
فليس من المحرفات اذ ليس السور مقرونا بما كان يكون محمولا لولا السور قرنا من غير زيادة مضافة
اليه

## فصل في تحقيق التناقض ومراتب اصنافه وفي اقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين

فصل في تحقيق حال التناقض ومراتب اصنافه في اقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين

ان دفعنا الى المحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون القضية كلية
وبين كونها كلية الموضوع فبان فيما بين ذلك ان المهملات ليست في حكم المحصورات الكلية وانها
في حكم المحصورات الجزئية وهي التي الاولى بها ان يسمى اختلافها المتضادة وانها يصدق في الممكنة
معا ولا يكذب البتة في موضوع معا وانما ذلك في المواد الثلاث فلما تمادى بنا الكلام في بيان ذلك احتجنا
الى ان نعرف ان الحصر يجب ان يقع في الحكم من غير تناول المحمول ايضا واحتجنا الى ان نبين ان تناوله المحمول كيف
يكون ووقعنا الى المحرفات وتأملنا حال الصدق والكذب فيها فلنرجع الآن الى غرضنا فنقول انه لما
يجب ان نعرف من حال الايجاب والسلب حال التناقض الذي يوجب حصره ان يكون احدى القضيتين
صادقة والاخرى كاذبة بعينها او بغير عينها لا لاجل مادة دون مادة وهذا لا يكون بين المتفقين في الكم
فقد يكذب الكليتان منهما ويصدق الجزئيتان فلا بد اذا في التناقض من ان تختلف القضيتان في الايجاب
والسلب اختلافا يلزم عنه لذاته ان يكون احداهما صادقا والاخرى كاذبا بعينه او بغير عينه فيجب في ذلك
الا يختلفان بالايجاب والسلب اختلافا ما انما يحصل بان يختلفا ايضا في الكمية ان كان موضوعهما كليا
فاما اذا كان الموضوع الشخصي فيكفي فيها الاختلاف التام بالايجاب والسلب ليتبين الموضوع ⊙ واما
المهمل فهو في حكم الجزئي يتبين انه لا يلتئم منها التضاد كما قد علمت فان المهمل لا تناقض وكيف والاهمال
انما يقتضي الكلية فيكون القضيتان كلتاهما كليتين ولا يقتضي الا الجزئية فيكونان كما قد علمت فيكونان
جزئيتين وقد جعل المحال في جميع ذلك فان لا تناقض بين المهملين فبقي ان يكون التناقض بين المحصورتين
والمحصورات وان يكون المحصور المخالف الكم والكيف هو المناقض وقولنا كل انسان حيوان كلما تقتضيه لكل واحد
ان هاهنا اخذ في القوة وقولنا لا شيء لا يقتضيه بعض فمعرفات كانت الكلية موجبة صدقت في الواجب وكذبت
في الممكن والممتنع ومقابلها يكذب في الواجب ويصدق فيهما واذا كانت الكلية سالبة صدقت في الممتنع
وكذبت في الممكن والواجب ومقابلها يكذب في الممتنع ويصدق فيهما وعلمنا ان نعرف ثلاث قرى في كل مناقضة
من ان تكون في احد طرفيها سور كلي يقابله محصورة كلية الموضوع واحد طرفيها وجد سور محدود
كل فانها تقتسم الصدق والكذب في كل موضوع وكذلك الشخصيات وعلينا ان نقيسها بانها تناقض [illegible]
انه يقول ان الانسان الذي خسرو والانسان ليس خسرو وان الانسان جميل وان الانسان ليس بجميل [illegible]
لانه قد يعتبر الانسان الجميل قبيحا فلا يكون جميلا وكذلك عندما هو في التكوين جميلا فليس بجميل والانسان
يكون جميلا لم يكن جميلا عندما هو هيج وعندما هو في التكوين قبيحا او قبلنا ان كان جميلا الموضوع
الواحد بعينه بشرط المحال فالقولين اذ الانسان جميل والانسان ليس بجميل فكيف موضوعا مختلفان ويجوز
كون ذلك في شيئين او في مرتبتين بل حقيقة ما فنقول ان كل واحد منها انما اصدق في وقت صدق
من غير اعتبار وقت ولا وقت فان المحجبيل للانسان صفته انه جميل لم يكن جميلا في وقت من الاوقات
نصدق فان نجميل في وقت كما يصدق صدق فانه جميل اي مطلقا لا شاعي بالمطلق الدائم فان ذلك
بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام انما المطلق ما لا شرط فيه بوجه وكذلك
الحال في السلب وهذا امر سنأتيك بيانه بوجه آخر من بعد ⊙ لكن لقائل ان يقول ان القولين كلاهما
كاذبان فان قولنا الانسان جميل معناه كل انسان جميل وقولنا الانسان ليس بجميل معناه كل انسان
وقد اتينا بالجواب عن هذا فيما سلف فكون قولنا الانسان يقتضي معنى الانسان بلا شرط فيصلح ان
يتناول كل ما هو كل انسان وان كان واحدا بعينه وليس بنا حاجة الى تطويل الكلام بذكر ما اورده
خالفوا الحق من الاستدلالات باقوال الشعراء واستعمالهم فيها مهملات على انها محصورات فاجاب
المتكلمون لجواب عن ذلك بان ذلك في مادة ضرورية وقولوا انا لا نمنع ان تستعمل المهملات سورا بها
الحصر لكن الشيء يعرف لا من نفس القضية بل من مادة تجيء واحتجوا واعتمدوا كان ذلك كذلك فانا
فأكثر الامر نحن نحذف الاسوار ونستعمل المهملات واقتصرنا بان المخاطبين يقفون على الغرض الذي
ايضا الامر لم يكن يلتفت الا الى الفاء وبما كان ذلك يقع من امر المادة المذكورة ومقصود تحتها شيئا ولو كانت المادة
يحمل ما بالقوة او بالفعل ان كان يجب ان يقولوا ان المهملين في الواجب والممتنع متضادتان وليس
كذلك بل يجب ان يعتبر حال المهمل من حيث هو قضية وما اعم منه وان حال المواد الثلاثة لا من حيث
فيها مادة فان المهملة في مادة الواجب من حيث هي مهملة جزئية الحكم وكانت المادة بعينه
فيها الكلي وفرق بين حكم يصدق في كل حكم وبين حكم يصدق بالفعل وبين حكم يوجب صورة
القضية وبين حكم من مادة القضية على موجب صورة والذي ذكر بعضهم انه كيف تجعلون
المهملين متضادتين والموضوع فيهما شيء واحد فذلك قول خطاء ولذلك لا تعني شيئا واحدا

اى لو كانت المادة تحمل القضية المهملة بالفعل كلية التى هى بالقوة كلية لكان يجب [illegible]

بالعدد في زمان واحد فقد كذب فان القائلين ان الانسان لونه خير ليس الانسان في خير لا يشيرون في
ذلك الى انسان واحد متعين بعينه بل اما ان لا يعينوا او يعينوا مختلفين تعيينا كانه خارج عن مفهوم القضية
بل مفروض في الذهن الى مفهومها وان عنوا شيئا واحدا بالحد فليس هذا اولى لنا نحمل في الواحد بالحد بل
لا نبالي بان نحمل الاضداد على شيء واحد بالحد ويوجدها فيه كالفردية والزوجية معا في العدد الذي
هو واحد في الحد والاشتغال بتطويل القول في هذه الاشياء مما لا يجدي لكن يجب ان نحقق ان
غرضنا المقدم ههنا هو في تحقيق التناقض وان حال التناقض هو على ما وصفنا لكن للمتشكك
ان يتشكك فنقول لم تمنع ان يكون للايجاب الواحد مقابلان اثنان حتى يكون كلاهما له في حكم المناقض
فنقول ان هذا امر ممتنع فان المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من سور واحد لا يمكن ان
يسلب مرتين الا ان يكون اما المسلوب مختلفا او المسلوب عنه مختلفا فللايجاب الواحد سلب واحد
فيكون اذن للايجاب الذي هو ان كل انسان حيوان سلب آخر فان دل بالموضوع او المحمول على معنيين
لم يكن للايجاب واحدا فلم يكن سلبه واحدا فانا اذا سمينا الفرس ثوبا وسمينا به الانسان ايضا فقلنا
ان الثوب ابيض كان معناه ان الفرس ابيض والانسان ابيض الا ان يكون الثوب دالا على معنى واحد يجامع
الانسان والثوب حينئذ لا يكون اسما للانسان ولا للفرس بل يكون اسما لمعنى يحمل عليهما لكنه يجب
علينا ان نحقق اصلا لا يسع اغفاله وهو انه ليس يجب ان يكون احوال المتناقضات في اقتسامها الصدق
والكذب حالا واحدة فان المحصورات يتعين فيها الصدق والكذب لذات القضية ولطبيعة الامر
وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التي زمنها ماضية او حاضرة فان الزمان الذي حصل جعل احد
الامرين لاحقا لطبع الامر بالضرورة ◯ واما القضايا المتناقضة الشخصية في الامور المستقبلة فانها
ليس يجب من جهة طبايع الامور ان يتعين فيها صدق ولا كذب ولا ايضا يكون قد تعين احدهما فيه
بحصول السبب المعين فان التعين اما لموجب الامر في نفسه واما لوجود السبب المعين لما ليس يجب
بذاته ان يتعين فان كل شيء واجب فاما ان يجب لذاته او يجب لحصول السبب الذي يوجبه ولو كان في القضايا
التي نحن في ذكرها تعين للصدق والكذب حتى كان كل ايجاب وسلب اما صادقا بعينه واما كاذبا
لكان كل امر في المستقبل اما ان يوجد لا محالة واما ان لا يوجد فانه اذا قال قائل ان كذا يوجد
وكان يتعين فيه الصدق والكذب وقال الآخر انه لا يوجد ويتعين انه صادق او كاذب ولكن الاول
صادقا متعين الصدق حتى لا يمكن ان لا يوجد الامر او يكون الآخر صادقا متعين الصدق حتى لا يمكن
ان يوجد الامر اذ كان لا يمكن ان يوجد شيء مع صدق القول بانه لا يوجد وبالعكس فان القول
اذا كان صادقا فالامر موجود واذا كان الامر موجودا فالقول صادق فانه اذا كان الشيء في نفسه
يكون اما ابيض بعينه او غير ابيض بعينه فالقول يصدق فيه اما انه ابيض بعينه واما انه غير ابيض حتى يكون
الوجود واللاوجود مع الصدق والكذب فان كان القول في ذلك صادقا فالامر يكون لا محالة وان صح
كان كاذبا فالامر لا يكون البتة فيلزم تاليا لما قدمناه من المقدمات الشرطية ان يكون كل شيء من
الاشياء واجبا ان يكون او واجبا ان لا يكون وان لا يكون شيء مما يكون بالاتفاق بل يكون الاشياء
كلها بالضرورة وهذا سنشير قريبا الى احالته اعني التالي في قولنا انه ان كان كل ايجاب وسلب
يجب ان يصدق بعينه او يكذب بعينه فليس شيء من الاشياء يكون على سبيل الاتفاق وجائزا فيه
الكون واللاكون بل الامور كلها ضرورية والذي اوجب هذا التالي هو ان كان القول قبل كونها
يتعين فيه صدق او كذب فيكون بياض زيد الذي وجد الآن لقد كان قبل الآن واجبا ضرورة ان يوجد
في الآن اذ حين كان بعض الناس قال انه يوجد ولم يكن كذب بل صدق فكان كون هذا للصدق به ضروريا
وكذلك فيما يستقبل ايضا مما يقال فيه الآن انه يوجد ويصدق القول الآن صدقا متعينا وليس
الامر انما يصير موجودا بانه قد صدق به بل انما يكون القول صادقا لان الامر في نفسه كذلك
فاذن هذه الضرورة تكون في نفس الامور وان لم يقل شيء فقد بان من هذا ان الصدق والكذب
اذا تعين واحد منهما عرض هذا الذي نشير اليه انه محال وان لم يتعين فلذلك وجوه ثلثة ◯ احدها
انهما يشتركان في الصدق ◯ والثاني انهما يشتركان في الكذب ◯ والثالث انهما ليس احدهما
الآن واجبا ان يكون صادقا او كاذبا بل كل واحد منهما يمكن ذلك فيه وان كان لا يمكن ان يكون

ذلك



ذلك في غيرها وان يفوتهما معا فيخرج عنهما الصدق والكذب لكن الوجه الاول محال فانه ان كان الحقين
وكل واحد منهما يقابل الآخر وبنا قضية صادق كل واحد منهما ايضا كاذبا فكان الحقين كاذبين معا
وهذا محال وكيف يكونان حقين والحق هو ما يطابق الوجود فسيكون الامران جميعا موجودين معا
فيكون زيد ابيض ولا ابيض بل يسود معا في زمان واحد وكذلك القسم الثاني وهو انهما جميعا كاذبان
فانه يلزم ان يصدقا جميعا ايضا وان يوجد الامر ولا يوجد معا ومع ذلك فيكون المحال الاول ثابتا
فانه يكون الامران معا ضروريين ولا يكون في العالم شيء هو من قبيل ما يكون اتفاقا لا بالضرورة
فيكون المحال الذي هرب منه قديما ثابتا الآن ايضا فاذن اثبات الصدق موجودا في احدهما بعينه يوجب
ان لا يكون اتفاق واثبات الصدق والكذب مشتركا فيهما يوجب هذه المحالات وان لا يكون شيء يحدث
بالاتفاق لكن ذلك الذي لزم اولا وهذا الذي لزم الآن محال ◯ واما استحالة الذي لزم الآن فظاهرة
واما استحالة الذي لزم اولا فلانا نعلم ان ههنا امورا تحدث بالاتفاق وامورا تحدث وكونها ولا
كونها بالسواء ولولا ذلك لما كان بنا حاجة ان نروي ونتفكر ونستعد معتقدين انا ان فعلنا كذا
كان امر لا يكون ان قصرنا ولو كان الامر الذي نروي فيه ونستعد له مما يكون بالضرورة او لا يكون
بالضرورة كان قائلا قال فيه امرا فصدق او كذب فتعين حكمه لقوله لما كان لاستعدادنا ورويتنا
فائدة بوجه من الوجوه لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد ولا تشك فيها فاذن ما يرفعها ويبطلها
محال فاذا كان بعض الامور بالصفة المذكورة وكان الاستعداد والاهبة تغير حاله ولم يكن ضروريا
بنفسه كان لا يتعين فاذن هذا التعين من الصدق والكذب محال وليس هذا في الامور التي تكون
بالاختيار فقط بل الامور التي في الطبع ايضا كالخشب فانه يمكن في طباعه ان يبقى الى ان يبلى ويمكن
ان يصادمه نار فيحترق ولا يجب له من حيث هو خشب احد الامرين فهكذا يجب ان يفهم ما قيل في
التعليم الاول ولا يلتفت الى التكلف الذي يتكلفه بعض المفسرين حتى يظن ان هذا الكلام المورد
في التعليم الاول انما يراد به اثبات الضرورة ونفي الامكان ثم يرجع عنه الى اثبات الامكان ونفي
الضرورة على سبيل المراوضات فانه اذا تامل النسق الذي عبرنا عنه ونسق التعليم الاول علم ان هذا
هو اولى به وان ما قيل في تفاسيرهم تكلف مع انه محال فان النظر في طبيعة الضروري والممكن واثبات
الامكان ليس مما يعني به المنطقي من حيث هو منطقي بل ذلك لصناعة اخرى انما عرض المنطقي ان يعلم
حال الصدق والكذب وانه كيف يتعين وكيف لا يتعين في بعض الامور ويجب
معا فانما لما كان ظاهرا مشهورا ان من الامور ما ليس ضروريا في الوجود واللاوجود فان من المشهور
الظاهر ان كثيرا من الاشياء ليس وجوده بضروري لساعتي ما دام موجودا وبشرط انه موجود
فانه بهذا الشرط وسائر الشرائط الاخرى التي تشبهه مما تستعمل في مواضع اخرى من الشرائط لله
نظر في الممكن غير حاله في الضرورة فيكون الشيء بها ضروريا بل انما ليس وجوده ضروريا من حيث
النظر الى ماهيته بلا زيادة شرط انه لا سواء اثبات الشرط او حذفه فليس سواء ان نقول زيد
ماش بالضرورة وقولك زيد ماش بالضرورة ما دام ماشيا وكذلك تقول زيد لا ماشي يمكن ان يكون
ماشيا اذا عنينا مطلقا ولم نعن وقت مشيه ولا نقول زيد لا ماشي يمكن ان يكون ماشيا اذا
حال ما هو ليس ماشيا وكذلك اذا نظرنا الى الاحتراق والخشبة وجدنا الاحتراق لا ضرورة في وجوده لطبائع الخشب
حال ما هو محترق فاننا حال ما هو نار قاهرة اياها في ترق فحصل في الحال صادقا وكذلك الحال في
الاقوال ان بعضها صادق وبعضها كاذب بعينه وبعضها جائز فيه ان يصدق وان يكذب
واما الآن فليس يجد صادقا او كاذبا الا ان يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئا
عرض وعنى عنه بل كما ان الامر يكون موجودا كذلك ليس القول واجبا ان يصدق
وكما ان الامر واجبا ان يكون ما دام كان شيئا وان لا يكون ما دام معدوما كذلك القول الذي ليس واجبا
ان يصدق تعين قبل الاطلاق مثلا ان زيدا يوجد فانه يصدق فاذا قيل ان زيدا يوجد ما دام موجودا
وكذلك القول الذي لم يكن صادقا بالفعل ان زيدا لا يوجد فانه يصدق بالفعل اذا قيل ان زيدا لا يوجد
ما دام لا يوجد وتفهمك هذا يغنيك عن اشتغال ببعض ما قاله بعض الناس في ان ما قيل في التعليم
الاول من ان ذلك كما يمشي بالضرورة ما دام ماشيا وانه ليس بماش بالضرورة كما قلنا فجمع ترجيع

ما قيل ان هذه القضايا ليست يتعين فيها صدق وبالضرورة بل بالامكان وان كان احد الطرفين
في بعضها اولى بالصدق كما ان بعض الامور التي لا ضرورة في كونها ولا كونها فان كونها مع ذلك
اولى من لا كونها كوفاة الخارج الى كذا كانه في اكثر الامر ● بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين ● والصلوة على نبيه محمد وآله اجمعين المقالة الثانية خمسة فصول

فصل في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة والعدمية
والنسب التي تقع بين تناقضات هذه الثلاثة في المخصوصات والمهملات

المقالة الثانية من الفن الثالث خمسة فصول له
فصل في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة والعدمية والنسب التي تقع بين
مناقضات هذه الثلثة في المخصوصات والمهملات

وتعرف ان القضية اما ان يكون مصرحا فيها بالرابط المذكور زمانيا كان او غير زماني ● ولما
ان لا يكون فان صرح بها فانها تسمى ثلاثية وان لم يصرح بها فانها تسمى ثنائية والثنائيات
فانها قد اختصرت عن الواجب فيها الا ان يكون محمولاتها كلما فلا يبعد ان يرتبط بانفسها لان
الكلم يدل على الموضوع في بنيتها والرابطة انما يحتاج اليها لتدل على نسبة المحمول الى الموضوع اذا
اسما هو في نفسه منفرد فاذا وجدنا الدلالة على الموضوع حاصلة في الكلم لم يكن حاجتها الى الرابطة كان
كحاجة الاسماء الاصلية والاسماء المشتقة تجري مجرى الكلم في ذلك على ان هذا ليس كالجزم
في الكلم ايضا اذ كانت الكلم وان دلت على موضوع فلا يدل على معين فالحاجة انما هي الى ما يربط
بالمعين ربطا يشير اليه فلغة العرب لا تفتقد هذه الرابطة اداة يشبه الاسم وتفتقدها اداة
يشبه الكلم فانهم اذا قالوا زيد هو حي فان هو يرجع الى زيد ويثبت له ما اشار اليه فقط واما
اذا قيل زيد كان حيا لم يكن في كان دلالة على تعيين زيد فلذلك ما يقول علماء لغتهم ان ههنا
اضمارا ومعناه كان هو حيا ثم سائر اللغات يختلف في ذلك فمراتب القضايا اذن ثلثة مرتبة
ما دل فيه على تعيين النسبة ● ومرتبة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين ● ومرتبة
ما لم يدل فيه على نسبة اصلا وهذا القسم الاخير هو الثنائي التام والقسمان الاخران
ثلاثيان لكن اولهما ثلاثي تام والثاني ثلاثي لم يتم ثلاثيته وبالجملة فان الثلاثية هي
التي يصرح فيها بالرابطة كقولنا الانسان يوجد عدلا ● او قولنا ان الانسان هو عدل
فان لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على انها بنفسها محمولة بل لتدل على ان المحمول موجود
للموضوع ● اما لفظة يوجد فلتدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل ● واما
لفظة هو فلتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقا فالرابطة تدل على نسبة المحمول والسور
تدل على كمية الموضوع فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور معدودا
في جانب الموضوع فاذا صادفنا القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب لم يخل اما ان يدخل
حرف السلب على الرابطة او يدخل الرابطة على حرف السلب ● مثال الاول قولنا زيد ليس يوجد عادلا
مثال الثاني قولنا زيد يوجد لا عادلا فان دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها وكان ذلك سلبا
بالحقيقة ● وان دخلت الرابطة على حرف السلب صير حرف السلب جزءا من المحمول فلم يكن
العادل بانفراده محمولا بل جملة اللاعادل فان لفظة يوجد يجعل جملة اللاعادل محمولة على زيد
بالايجاب كانه قال زيد موصوف بانه غير عادل لحقا نه يصح ان يسلب هذا بحرف سلب يدخل كرة
اخرى على الرابطة فيقال زيد ليس يوجد غير عادل فنفترض ههنا موجبتان وسالبتان فان
قولنا زيد يوجد عادلا يقابله قولنا زيد ليس يوجد عادلا وهما الموجبة والسالبة البسيطتان
وقولنا زيد يوجد لا عادلا يقابله قولنا زيد ليس يوجد لا عادلا وهما الموجبة المعدولية والسالبة
المعدولية فان القضية التي محمولها اسم غير محصل او كلمة غير محصلة يسمى معدولية ومتغيرة
فان اوجب ذلك المحمول كانت القضية موجبة معدولية وان سلب كانت سالبة معدولية واذا
لم يكن رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هنا دليل على ان حرف
السلب داخل على انه رافع للحمل ولا على انه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة وخصوصا اذا كان
المحمول كلمة بحسب لغاتنا فان ذلك يغلب الظن على ان حرف السلب رافع النسبة ثم لا ادري حكمه في
لغات اخرى موجودة او في القوة فعسى ان يكون التصريف في الفاظ السلب الداخلة على كلماتها
او بنحو آخر من انحاء الاشارة يدل على ذلك فالمحمول هو الجملة الداخلة على الاسماء كما ان بعض حروف

اي بحرف كرة اخرى في القضية ويكون جملة ... الاخرى على الرابطة ... ولا في القضية على المحمول المحصل ... عليه الرابطة جاعلة منها محمولا ... غير محصل موجبا

السلب الداخلة على الاسماء في لغة العرب ادل على السلب وبعضها على العدول فيشبه ان يكون لفظ ليس
اولى بالسلب ولفظ غير اولى بالعدول واذا دخل على انها كان لفظة ما صار موجبا كقول القائل ان ا ما ليس
ب فان هذا القول قد يشعر الذهن قريبا معه ان المعنى هو ان ا هو ما ليس ب فتقدر الرابطة
التي هي لفظة هو على السلب في الذهن وان لم يصرح به فيشعر بانه موجبة اما اذا لم يكن هنا دليل كان
حكم الظاهر ان القضية ثنائية خالية عن الرابطة ونحتاج الآن ان نقدم لتحقيق ما يجب ان يتحقق من هذا
الباب اصولا ● فنقول ان حقيقة الايجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ومستحيل ان يحكم على غير
الموجود بان شيئا موجودا له فكل موضوع للايجاب فهو موجود اما في الاعيان واما في الذهن فانه اذا قال قائل
ان كل ذي عشرين قاعدة كذا فانه يعني به ان كل ذي عشرين قاعدة يوجد كيف كانت فهي كذا ليس يعني ذلك
ان ذا عشرين قاعدة المعدوم يوجد لها في حال عدمها انها كذا فانها اذا كانت معدومة فصفاتها معدومة
اذ ليس يجوز ان يكون موجودة واذا كانت معدومة فكيف يحكم بانها توجد الا عند قوم يهوسون انفسهم
فيجوزون ان يكون للمعدوم صفات حاصلة ولا يكون موجودة ويكون الحاصل عندهم غير الوجود وكلا
في المفهوم من الحاصل ولا نريد بالمفهوم من الموجود غيره ولهم ان يريدوا بالموجود ما شاؤوا بل الذهن يحكم
على الاشياء بالايجاب على انها في انفسها وجودها يوجد لها المحمول او انها يعقل في الذهن موجودا
لها المحمول لا من حيث هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها هذا المحمول فان كان لا وجود
للشيء وقف الحكم الا في الذهن فحينئذ من المحال ان تقول ان ب مثلا موجود له ا انه ا ليس في الذهن
بل في نفس الامر وليس هو في نفس الامر موجودا فكيف يوجد له شيء ومفهوم الايجاب والاثبات
ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له كما ان مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم لشيء وهذا هو ضده فلا محالة
فتبين من هذا انه لا ايجاب البتة الا على موضوع محقق الذات ما ذكرنا فاما الاشياء التي لا وجود لها بوجه فان
الاثباتات التي ربما استعمل عليها حيث يرى ان الذهن يحكم عليها انها كذا فمعناه انها لو كانت موجودة
وجودها في الذهن لكان كذا وهذا كما يقال ان الخلاء ابعاد فاما السلب فقد يصح على الموجود والمعدوم
فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولية ان موضوع السالبة البسيطة قد يكون
موجودا وقد يكون معدوما ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم ● واما موضوع الموجبة المعدولية
فلا يصح ان يوجب عليه وهو معدوم ثم ان قوما حاولوا بعد هذا ان يفرقوا بين الموجبة المعدولية وبين
السالبة البسيطة بان جعلوا المعدولية تدل على عدم امر من شانه ان يكون موجودا في الجنس القريب او البعيد
او في النوع حتى قالوا ان قولنا لا عادل انما يصح على عادم العدل وفي طبيعته ان يكون عادلا او في طبيعة جنسه
كقولهم للبهيمة انها غير ناطقة او للنفس الناطقة انها غير جسم والمعنيان موجودان في جنسيهما وقوم
قالوا ان الغير العادل هو بازاء الجائر والمتوسط وان غير البصير انما هو بازاء الاعمى فسواء قلت غير بصير
او قلنا اعمى حتى لا يصح ان يقال للخلد عندهم انه غير بصير فهذا ما يقولونه فاما القول الحق فنبين من مثال
نمثله فنقول انا اذا قلنا كل جسم فانه غير موجود في موضوع وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر
فكل جسم هو جوهر كان انتاجه لازما ومعلوم ان القضيتين موجبتان ولفظة غير ماخوذة جزءا من المحمول
ولذلك تكررت جزءا للموضوع ونتج ما نتج ومع ذلك فان غير الموجود في موضوع ليس يشير الى عدم شيء
موجود في جنس الجوهر بوجه من الوجوه اذ لا جنس للجوهر اللهم الا ان يؤخذ الموجود كالجنس فان دخل
هذا وجعل دلالة المعدول على عدم ما من شانه ان يوجد في جملة الوجود كان هذا اقرب الى الحق بل المعدول
هو الذي حرف السلب جزء من محموله كيف كان فاذا اخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان محمولا وحده
اخذا كشيء واحد ثم اثبتناه على الموضوع برابطة الاثبات كانت القضية موجبة من حيث تاليفها فاما
المادة وكيفيتها فهو امر آخر وقد سمعوا في تعليم المقولات وعلموا ان لفظ اللاانسان ليس يختص بشيء
دون شيء وليس يختص بما وجد دون ما عدم وانه يصلح ان يجعل محمولا عاما كان حقيقيا ان يشكل هذا الامر
فيه وانما اوجبنا ان يكون الموضوع في القضايا الايجابية المعدولية موجودا لا لان نفس قولنا غير عادل
يقتضي ذلك ولكن لان الايجاب يقتضي ذلك في ان يصدق وسواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود
والمعدوم او لا يقع الا على الموجود فيجب ان نعلم ان الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا
ليس يوجد كذا ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولية في انها يصدق على المعدوم من جهة

ان تقال له

هو معدوم ولا يصدق الموجبة المعدولية على ذلك فانه يصدق ان يقال ان العنقاء ليس هو بصيرا
ولا يصدق ان العنقاء يوجد غير بصير هذا على ان العنقاء اسم يدل على معنى في الوهم ولا وجود له في
الاعيان وبعد هذا فانا نقول ان كل محمول لبسيط محصل فاما ان يكون له ضد او لا يكون فان كان له ضد
فاما ان يكون بينهما متوسط او لا يكون والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا او معدوما ماخوذا من
حيث هو معدوم فان كان موجودا وفرض بازائه شيء كالمحمول فاما ان يكون ذلك موجودا فيه او ضده
او واسطته ان كانت ويكون كلاهما جميعا بالقوة مثل الجرو الذي لم ينفتح فان العمى والبصر كلاهما فيه بالقوة
او يكون غير قابل لا له ولا لواحد منهما مثل النفس للبياض والسواد والوسائط فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا
فانه يكذب اذا كان عادلا فقط ويصدق في البواقي واما اذا قلنا زيد يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كان
جائرا او متوسطا او كلاهما بالقوة او غير قابل لهما على اختلاف الاراء فيه ويكذب اذا كان عادلا او معدوما
وقد جرت عادتهم بان يسموا الخسيس المتقابلين عند الجمهور في ظاهر الامر المشهور في مثل هذا الموضع
عدما سواء كان بالحقيقة عدما كالعمى والظلمة او كان ذهنيا كالجور فالموجبة العدمية تقع في حيز الموجبة
المعدولية والسالبة البسيطة فيكون حال العدميين عند المعدوليين ان الموجبة منهما يشارك
الموجبة المعدولية والسالبة يشارك السالبة المعدولية فان الموجبة المعدولية يصدق على الموجبة
العدمية ولا ينعكس لان الموجبة المعدولية اعم من الموجبة العدمية لكن السالبة العدمية يصدق على
السالبة المعدولية ولا ينعكس فانه اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد لا عادلا صدق قولنا ان زيدا
ليس يوجد جائرا ولا ينعكس فانه ليس اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جائرا صدق انه ليس يوجد لا عادلا
فان هذا يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ولا يصدق الاول عليه فحال العدميين
عند المعدوليين ان الايجاب يطابق الايجاب والسلب يطابق السلب وان اختلفا في العموم والخصوص
وحال العدميين عند البسيطين ان السلب يطابق الايجاب والايجاب يطابق السلب وهذا لوح
هذه المخصوصات باحكامها زيد يوجد عادلا يصدق اذا كان عادلا فقط ويكذب فيما سوى ذلك
زيد ليس يوجد عادلا يصدق في الجميع الا في واحد فيصدق اذا كان معدوما وجائرا ومختلطا
بالقوة ولا بالفعل ويكذب اذا كان عادلا زيد ليس يوجد جائرا يكذب اذا كان جائرا ويصدق اذا كان
معدوما او عادلا او مختلطا او بالفعل او لا بالقوة زيد يوجد جائرا يصدق في واحد فقط اذا كان
جائرا ويكذب في البواقي زيد ليس يوجد لا عادلا يصدق اذا كان عادلا او معدوما فقط ويكذب
في البواقي زيد يوجد لا عادلا يكذب اذا كان عادلا او معدوما ويصدق في البواقي ● فهذا بين لك
ان اثنين حالهما عند العدميين كحال الايجاب والسلب عندهما واثنين ليس كذلك ● واما ان الموجب
في كل واحد منهما صادق في واحد والسالب كاذب في واحد فهو مما يتشابه فيه العدميتان والبسيطتان
ويخالف به العدميتان والمعدولتان ● واعلم ان ما هو اخص صدقا من شيء فنقيضه اعم صدقا
من نقيض ذلك الشيء وذلك لان الاخص صدقا هو الاعم كذبا والاعم صدقا هو الاخص كذبا وصدق
النقيضان بحيث يكذب الاول لان من المتشاركين فان الذي يكذب اكثر فمقابله يصدق اكثر فلذلك نقيض
امر لازم للاخص من غير انعكاس هو ملزوم لنقيض الاخص من غير انعكاس وحيث كذب الاعم كذب
الاخص من غير انعكاس وحيث صدق الاخص صدق الاعم من غير انعكاس ولنضع للمهملات لوحا
ايضا الانسان يوجد عادلا ● الانسان ليس يوجد عادلا ● الانسان ليس يوجد جائرا
الانسان يوجد جائرا ● الانسان ليس يوجد لا عادلا ● الانسان يوجد لا عادلا ●
فقولنا الانسان يوجد عادلا يصدق اذا كانوا كلهم عادلين والباقون ما كانوا ويكذب اذا كانوا
معدومين واذا لم يكن فيهم عادل واحد كانوا مستقيمين او مشوبا ● واما قولنا الانسان ليس يوجد
عادلا فيصدق اذا كانوا كلهم معدومين وكانوا كلهم لا عادل فيهم البتة ما كانوا او كان بعضهم
لا عدل فيه ما كان والاخر فيه عدلا وغيره ما كان اذا وجد بعض منهم معدومين وجائرين
او متوسطين او بالقوة او غير قابل ويكذب اذا كانوا كلهم عادلين فقط فهاتان المهملتان تتفقان
في باب واحد اتفاقا لا يقتضي عموما ● واما قولنا الانسان يوجد جائرا فيصدق اذا كان كلهم
جائرين او بعضهم جائرا وبعضهم ليس عادلا ما كان فقد يصدق اذا معه قولنا الانسان ليس يوجد

او بعضهم عادلين

عادلا

عادلا كيف صدق ولا ينعكس فانه قد يصدق قولنا الانسان ليس يوجد عادلا اذا كانوا كلهم لا عادلين
ولا جائرين مستقيمين كانوا او مشوبا وحينئذ لا يصدق ان الانسان يوجد جائرا ● واما قولنا الانسان
ليس يوجد جائرا فيصدق اذا كانوا معدومين وكان لا جائر فيهم البتة او كان بعضهم جائرا فقط ●
وبالجملة اذا كان بعضهم معدوما او عادلا او متوسطا او غير قابل والاخر ما كانوا ويكذب اذا كانوا كلهم
جائرين فقط فهو اعم من قولنا الانسان يوجد عادلا ● واما قولنا الانسان يوجد لا عادلا فيصدق اذا
لم يكن فيهم عادل البتة كائنا ما كانوا مستقيمين ومشوبا او لم يكن في بعضهم كائنا ما كان بل كانوا وكان البعض
جائرين او متوسطين او بالقوة او غير قابلين وكان البعض وحده عادلا ويكذب اذا كانوا معدومين او كان
الجميع عادلين فهو اعم من قولنا الانسان يوجد جائرا واخص من قولنا الانسان ليس يوجد جائرا واخص
من قولنا الانسان ليس يوجد عادلا ● واما قولنا ان الانسان ليس يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كانوا
كلهم معدومين او كانوا كلهم عادلين او كان بعضهم عادلين والباقي ما كانوا وبالجملة بعد ان يكون بعض
معدوما او عادلا ويكذب اذا لم يكن فيهم عادل البتة كائنا ما كانوا فهو اكثر صدقا من قولنا الانسان
يوجد عادلا لكنه اخص من قولنا الانسان ليس يوجد جائرا لان قولنا الانسان ليس يوجد جائرا
يصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كلهم عادلين او بعضهم عادلين ويصدق ايضا اذا كانوا كلهم
متوسطين او بالقوة او غير قابلين ويكذب هناك قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا فالمهملات
كلها تجتمع على الصدق اذا كان بعض وبعض ليس ● واما المقاطرات فان الموجبة البسيطة والمعدولية
يتفقان اذا كان بعض عادلا وبعض جائرا والموجبة البسيطة والموجبة المعدولية يتفقان اذا كان
بعض عادلا والاخرون موجودون فقط ما كانوا ● واما السالبة البسيطة والسالبة العدمية
فيتفقان اذا لم يكن فيهم عادل ولا جائر البتة او كان بعض عادلا وبعض جائرا ● واما السالبة البسيطة
والسالبة المعدولية فيتفقان على الصدق اذا كانوا معدومين وبعض عادلا وبعض غير عادل ● واما
الموجبة العدمية والسالبة البسيطة فيتفقان اذا كان البعض جائرا والبعض الاخر ما كان ● واما
السالبة العدمية والموجبة المعدولية فيتفقان اذا لم يكن فيهم عادل ولا جائر واذا كان بعض وبعض

## فصل في اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المحصورة وتمام القول في العدول والبساطة والاشارة الى المواضع الطبيعية للواحق القضايا

فصل في اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المحصورة واتمام القول في العدول والبساطة والاشارة الى المواضع الطبيعية للواحق القضايا

فلنعرض الان كذلك للمتناقضات لوحا كل انسان يوجد عادلا ● ليس كل انسان يوجد
عادلا ● ليس كل انسان يوجد جائرا ● كل انسان يوجد جائرا ● ليس كل
انسان يوجد لا عادلا ● كل انسان يوجد لا عادلا ● قولنا كل انسان يوجد عادلا
يصدق اذا كانوا كلهم عادلين فقط ويكذب فيما خلا ذلك ● وقولنا ليس كل انسان يوجد عادلا
يكذب اذا كانوا كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك ● واما قولنا كل انسان يوجد جائرا فيصدق
اذا كانوا كلهم جائرين ويكذب فيما خلا ذلك ● وقولنا ليس كل انسان يوجد جائرا يكذب اذا كانوا
كلهم جائرين ويصدق فيما خلا ذلك فيكون الموجبة العدمية اخص من السالبة البسيطة لكن
السالبة العدمية اعم من الموجبة البسيطة ● واما قولنا كل انسان يوجد لا عادلا فيكذب اذا كانوا
معدومين وبعضهم عادلا او كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك فهو اعم صدقا من الموجبة العدمية
وقولنا ليس كل انسان يوجد لا عادلا يصدق اذا كانوا معدومين وكلهم عادلين وبعضهم عادلا وكذب
فيما وراء ذلك فهو اخص من السالبة العدمية وجرت الامور ههنا مجرى الشخصيات ● واما الموجبات
المقاطرة فلا تجتمع البتة على الصدق لكن تجتمع على الكذب اذا كان الكل معدومين واذا كان بعض
عادلا وبعض غير عادل ما كان فان قولنا كل انسان يوجد عادلا يكذب هناك ويكذب كل انسان يوجد
جائرا وكذلك كل انسان يوجد لا عادلا ● واما السوالب فانها قد تجتمع على الصدق حيث يكذب
الموجبات معا ولا يجتمعان على الكذب والا لاجتمع نقائضهما على الصدق فهذه صورة الحال اذا جعلنا
الكلية موجبة واذا جعلنا الكلية سالبة وضعنا لوحا على هذه الصفة بعض الناس يوجد عادلا
ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا ● ليس ولا واحد من الناس يوجد جائرا ● بعض
الناس يوجد جائرا ● ليس ولا واحد من الناس لا عادلا ● بعض الناس يوجد

كان عادلاً فان السالبة الكلية تصدق اذا كانوا كلهم جايرين وكلهم متوسطين وبالقوة او غير قابلين
او معدومين وخلطاً ليس فيهم عادل وتكذب اذا كان بعضهم عادلاً والباقي كيف كانوا وقولنا
بعض الناس يصدق اذا كان بعض عادلاً والآخرون كيف كانوا وتكذب اذا لم يكن فيهم عادل
كيف كانوا ● واما قولنا لا واحد من الناس يوجد جايراً فانه يصدق اذا كانوا كلهم عادلين او
متوسطين او بالقوة او غير قابلين ومعدومين وخلطاً ليس فيهم جاير ولا عادل البتة ويكذب
اذا كان بعضهم جايراً ومقابله يصدق اذا كان بعضهم جايراً كاينا ما كان الآخرون فالعدمية
الموجبة هٰهنا لا يلزمها السالبة البسيطة ولا يلزمها السالبة البسيطة فانه اذا كان بعض الناس
جايراً او بعض عادلاً صدقت الموجبة العدمية وكذلك السالبة البسيطة فاذا كان كل الناس
معدومين ومتوسطين وبالقوة او غير قابلين وخلطاً ليس فيهم جاير صدقت السالبة ولم يصدق
الموجبة الجزئية واذا كان بعض الناس جايراً وبعضهم عادلاً صدقت الموجبة الجزئية وكذبت
السالبة البسيطة فاذن لا تلازم بين هذين فلا تلازم بين نقيضيهما والا لكان بينهما عكس
ذلك التلازم ● واما قولنا ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلاً فيصدق اذا كانوا كلهم
معدومين او كلهم عادلين ويكذب فيما خلا ذلك ● واما السالبة العدمية فيصدق فيما
صدقت فيه ويصدق ايضاً اذا كانوا غير قابلين ومتوسطين وخلطاً ليس فيهم جاير فهي اعم
منها اي من السالبة المعدولية وكيف لا وانت تعلم ان الموجبة العدمية اخص من الموجبة المعدولية
فيجب ان تكون السالبة المعدولية اخص من السالبة العدمية فقد تخالف الامر هٰهنا ما كان عليه
في الشخصيات فان المقاطرات الموجبة هٰهنا قد تصدق معاً اذا كان بعض عادلاً وبعض جايراً
فالسوالب يكذب معاً في ذلك ويكذب الموجبات معاً اذا كان الكل معدومين وتصدق السوالب
فيها لكن البسيطة والعدمية يكذبان معاً اذا كان الكل متوسطين او بالقوة او غير قابلين فيصدق
مقابلتاهما حينئذ ولنتامل حال اللوح نفرض المتضادات على هذه الصورة كل انسان يوجد
عادلاً ● لا واحد من الناس يوجد عادلاً ● لا واحد من الناس يوجد جايراً
كل انسان يوجد جايراً ● لا واحد من الناس يوجد لا عادلاً ● كل انسان
يوجد لا عادلاً فلا حد المتضادات تتفق على الصدق البتة لكنها تتفق على الكذب وكذلك
المقاطرات الايجابية فانها لا تتفق البتة على الصدق لكنها قد تتفق على الكذب اذا كانوا معدومين
او خلطاً ● واما المقاطرات السلبية فتتفق على الصدق والكذب جميعاً كما علمت ● واما الداخلة
تحت المتضادة فهي في حكم المهملات فهذه الاقسام انما تولدت من اعتبار العدول في جهة المحمول
وقد يتولد ايضاً من جهة اعتبار العدول في جهة الموضوع اذا جعلنا الموضوع مثلاً لا انساناً فاثبت عليه
او سلبت عنه فانظر الآن وتامل ما اوجبه التعليم الاول فان التعليم الاول لم يجعل اللاانسان صالحاً
لان يكون موضوعاً غير محصل ولم يوجبه ان يكون اللاانسان يدل على عدم خاص وجنسي فان حكم
ان الامر من جانب المحمول كذلك ● واعلم انه كما ان الرابطة اذا دخلت على حرف السلب جعلته جزءاً
من المحمول حتى اذا اوجب صارت القضية موجبة واذا دخل حرف السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين
المحمول وصادفت الرابطة المحمول محصلاً فكان سلباً لا ايجاب عدول فكذلك اذا كان في جانب
الموضوع سور فان السور اذا دخل على حرف السلب جعله جزءاً من الموضوع كقولك كل لا انسان واما
اذا دخل حرف السلب على السور وقرن السور بالموضوع صادف السور الموضوع محصلاً وصادف
حرف السلب السلب كقولك ليس كل انسان فاذا اردنا ان يكون الموضوع معدولاً فليجعل حرف السلب
جزءاً من الموضوع فاذا تشاركت القضيتان في الكم واختلفتا في الكيف في العدول والتحصيل
من جهة المحمول وكان الموضوع في حكم الموجود فهما متلازمتان فان قولنا كل انسان يوجد لا عدلاً
يلازم قولنا لا واحد من الناس يوجد عدلاً اذا كان الموضوع في حكم الموجود وقولنا ليس كل انسان
يوجد عدلاً يلازم قولنا بعض الناس يوجد لا عدلاً وقولنا ليس كل انسان يوجد عدلاً يلازم قولنا
بعض الناس يوجد لا عدلاً بعينه الشرط المذكور ● وقولنا كل انسان يوجد لا عدلاً يلازم قولنا
لا واحد من الناس يوجد عادلاً وقولنا ليس كل انسان يوجد لا عدلاً يلازم قولنا بعض الناس يوجد

[illegible]

[illegible]

عدلاً وبرهانه ذلك ولكن على المثال الاول انا اذا قلنا كل انسان يوجد عدلاً فكذب عليه قولنا ولا واحد من الناس
يوجد لا عدلاً صدق نقيضه وهو واحد من الناس يوجد لا عدلاً وكان كل انسان يوجد عدلاً وهذا
محال وانت تعرف الحال فيما بقي من هذه الصورة وهذا الشرط الذي نورده من كون الموضوع في حكم
الموجود حتى تكون القضية يصح ايجابها انما اغفل وهو الواجب اعتباره فان لم يعتبر ذلك كانت السوالب
تلزم الموجبات ولا ينعكس ● واعلم ان الموضوع الشخصي اذا تسلمت عليه السالبة من طرفي النقيض
جاز ان يبقى سالبة بحالها وجاز ان تجعل موجبة معدولية ان كان ذلك انفع كما اذا سئل هل زيد عدل
فقيل لا كان للسائل ان ياخذ انه ليس زيد بعدل وان ياخذ ان زيداً هو لا عدل ● واما اذا كانت القضية
محصورة فسال السائل هل كل انسان حكيم فقيل لا لم يكن له ان يقول وكل انسان اذن لا حكيم وذلك
لان قوله لا بمعناه ليس كل انسان حكيماً وهذه كما علمت لا يلازمها فكل انسان اذن لا حكيم وليست
في قوة نقيض تلك بل في قوة ضدها وانما لم يكن قولنا كل انسان هو لا حكيم نقيضاً اذ النقيض انما يكون
نقيضاً اذا سلب عين ما اوجب كما اوجب فاما اذا سلب من حيث هو محمول له لم يسلب من حيث هو محمول
بجهة ما معلومة لم يكن السلب سلباً لما اوجب من حيث وجب فربما لم يكن المحمول كاذباً في نفسه بل بجهة
حمله فاذا تركت الجهة بحالها لم يدر ما يكون فاذا كان الحمل للحكيم كذباً بشرط عموم فيجب ان يرفع
عموم حمله فيقرن السلب بالسور الموجب فيرفع عموم الايجاب ● واعلم انه وان كانت اجزاء القضايا
قد تتزال عن اماكنها في بعض الاوقات فلا يؤثر في المعنى على حسب التعارف فان لكل جزء منها مكاناً
طبيعياً اما السور فقد يتبدل مكانه فيقال الناس احياء كلهم او طراً فيوخر السور ويفرق بينه وبين
الموضوع وانما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع وكذلك الرابطة فقد يتبدل موضوعها الذي لها
فيقال تارة يوجد الانسان عادلاً وتارة الانسان يوجد عادلاً وتارة الانسان عادلاً يوجد وانما مكانه
الطبيعي مجاورة المحمول بل قد يتبدل وضع المحمول والموضوع ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب
مما لا يجوز وستأتيك في باب الجهات بياناً آخر وقد يتكلف ايضاح ان قولنا يوجد الانسان عدلاً
وقولنا يوجد عدلاً الانسان معناه معنى واحد بان قيل ان كان سلبهما واحداً فيجب ان يكونا واحداً لكن
سلب قولنا يوجد الانسان عدلاً هو انه ليس يوجد الانسان عدلاً فان لم يكن هذا سلب قولنا يوجد
عدلاً الانسان فليكن سلبه اما قولنا ليس يوجد عدلاً اللاانسان ولا يوجد عدلاً انسان لكن الاول
سلب قولنا يوجد عدلاً لا انسان والثاني سلب قولنا يوجد انسان عدلاً وهذا البيان لا يغني شيئاً
وذلك لانه اما ان لا يشكل الامر في وحدانية حكم هاتين القضيتين واما ان يشكل فان اشكل لم يكن
ان يكون احد من الناس يرى ان قولنا يوجد الانسان عدلاً غير قولنا يوجد عدلاً الانسان ثم يرى ايضاً
ان السلبين متخالفان اعني قولنا لا يوجد الانسان عدلاً وقولنا لا يوجد عدلاً الانسان فلا يرى
ان يوجد عدلاً لا الانسان هو سلب قولنا يوجد الانسان عدلاً فان قال انا نعلم اذا قلنا ليس يوجد
عدلاً الانسان وقلنا ليس يوجد الانسان عدلاً فانا انما نسلب فيهما العدالة عن الانسان فيقال
ان هذا ليس اظهر من ايجاب العدالة للانسان في القولين الموجبين فان كان ذلك مما يشكل فبالحري
ان يشكل هذا بل الحق ان ذلك ظاهر لا يشكل وهذا ايضاً ظاهر ليس يشكل وليس احدهما اولى من
الآخر بان يشكل واولى بان يظهر

فصل في تعريف حال القضايا المتكثرة والمتاخذة والتي يختلف حال صدقها وكذبها بحسب التفريق والجمع والتي لا يختلف فيها وبيان ظنون غالطة وقعت للناس في بعض ذلك

القضية الحملية انما تكون
واحدة اذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد فان تكثر الموضوع والمحمول واحد كقولنا الفرس
والانسان حيوان او تكثر المحمول والموضوع واحد كقولنا زيد كاتب وطويل فان القضية لا تكون
واحدة بل الاول من المثالين قضيتان احدهما ان الفرس حيوان والاخرى ان الانسان حيوان والثانية
ايضاً قضيتان احدهما زيد كاتب والاخرى زيد طويل فاما اذا تعدد ذلك في الموضوع والمحمول
تكثراً باللفظ وكان هناك تاليف لفظي لكنه يؤدي بالجملة الى ان يكون منه معنى واحد لم يؤد تكثر
اللفظ الى تكثر المعنى مثل قولك الانسان حي ناطق ميت اي ان الانسان شيء هو الحي الذي هو الناطق
الذي هو المائت فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة وكذلك اذا قلت الحيوان الناطق المائت قابل

فصل في تعريف حال القضايا المتكثرة والمتاخذة والتي يختلف حال صدقها وكذبها بحسب التفريق والجمع والتي لا يختلف وبيان ظنون غالطة وقعت للناس في بعض ذلك

لكتابة واما اذا كانت المعاني متباينة لا يجمع طبيعة واحدة كالانسان الابيض المشاء فاذا قلت زيد انسان
ابيض مشاء فما حملت عليه معنى واحدا فان هذه الثلاثة امور لا يتقيد في الطبع بعضها ببعض حتى
يتحد طبيعة واحدة وكذلك فان القضية لا تكون واحدة فهذا هو ما يقال ولكني لا اضايق في امثال
هذا مضايقة كثيرة البتة فاني اجوز ان يجعل هذا ايضا قضية واحدة حتى يكون زيد الشيء الذي هو
موصوف باجتماع هذه فيه ولي ان اضع لذلك اسما واحدا من حيث هو جملة فيكون حمل ذلك الاسم
وليكن الجيم مثلا يدل على مجموع هذه حتى يكون ج هو الشيء الموصوف بانه مشاء المشاء الذي هو
الابيض فيكون اذا قلت زيد ج فهمنا انه مجموع هذه ولم يكن بد من ان يقول زيد ج او ليس ج وليس
هذا كما قلنا قبل من انا اذا سمينا الابيض بالثوب وسمينا الطويل بالثوب فقلنا زيد ثوب كان قولنا
في حكم قضيتين كانا قلنا زيد ابيض وزيد طويل وذلك لان الثوب هناك اسم للابيض ◉ واما ههنا
فليس الجيم اسما لواحد من هذه بل للجملة من حيث هي جملة وايضا فان الحيوان الناطق لما كان لم يذكر
في الحمل والوضع على سبيل التقييد بل على سبيل التعديد حتى كان قال الانسان حيوان وناطق
فتمايزت كانت هذه قضايا كثيرة ولما كان السؤال الجدلي كما ستعلم ليس هو كل سؤال فان السؤال عن
ماهية الشيء وكيفية سؤال التعلم ليس سؤال طلب الالزام بل السؤال المتعلق هو ليتسلم به مقدمات يجمع
فينتج خلاف ما ينصره المجيب فيكون الجواب عنه اما تسليما لمطلبه او تسليما لنقيضه ضرورة ولا يكون
للمجيب محيص عنهما واذا لم يكن المسألة بقضية واحدة في الحقيقة لم يقتض جوابا واحدا فان من ذلك
ما لا يمكن ان يجاب فيه بايجاب ولا سلب كمن يسأل فيقال هل الانسان جسم وروح او ليس فانه
ليس يمكن ان يجاب بالايجاب ولا بالسلب فان احدهما محمول على الانسان والآخر مسلوب عنه بل
يجب ان يفرق الجواب فيقال ان الانسان جسم وليس الانسان بروح ومن ذلك ما يمكن ان يجاب فيه في
معنييه كليهما بايجاب وسلب ولكن لا يكون الجواب واحدا كمن سأل اليس الانسان جسما ومكلفا
فان هذا وان امكن فيه الجواب بالايجاب فيهما جميعا فليس جوابا واحدا وربما كان اللفظ واحدا لكنه
مشترك وذلك على القسمين المحتمل لهما جميعا فللمجيب اذا احكمه السائل بين طرفي النقيض والزم ان
يجيب باحدهما ان يلزم السائل تحرير المسألة وتفريرها وتوحيدها ثم يتصل بهذا المعنى اشياء جرت
العادة بذكرها وبالحري ان يذكر المشهور منها ثم يتعقبه فقد قيل ان من الاشياء التي يحمل فرادى ما يصح
ان يحمل جملتها جملة واحدة ومنها ما لا يصح وكذلك من الاشياء التي يحمل جملة ما يصح ان يحمل
افرادها فرادى ومنها ما لا يصح فاما مثال ما يصدق جملة وفرادى هو الحد واجزاؤه واما مثال
ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا ان بعضه يكذب بعضا كما مثلا ان يكون انسان من
الناس طبيبا دون الوسط ويكون فارها في الخياطة او بصيرا بالعين فيصح ان يقال ان زيدا طبيب
ويصح ان يقال ان زيد فاره ولا يصح ان يقال ان زيدا طبيب فاره بان يؤخذ الكل محمولا واحدا وكذلك
لا يصح ان يقال زيد طبيب بصير فان هذا يكون نعتا اياه بانه طبيب فاره في الطب وبصير فيه وقالوا
وان بعضه يكون هذيانا اما بالقوة واما بالفعل ◉ اما بالفعل فان القائل اذا قال زيد انسان
فيصدق ثم قال هو ابيض فيصدق فانه كان يجب ان يصدق جملة ما يصدق فرادى وجب ان يصدق
ان زيدا انسان ابيض ولان هذا يصدق والابيض يصدق وما صدق فرادى صدق جملة من غير
هذيان وجب ان يصدق من غير هذيان فيقال ان زيدا انسان ابيض ابيض وكذلك الى غير النهاية وان كان
النقادي تاكثر من اثنين فالشناعة اظهر ◉ واما الذي بالقوة فمثل انه اذا وجب من صدق قولنا
الانسان حيوان ◉ وقولنا الانسان جسم ان يصدق جملة فيصدق ان الانسان حيوان جسم وحيوان
حساس وهذا هذيان بل قال بعضهم ان هذا ايضا كذب وذلك لانا اذا قلنا ان سقراط انسان ذو رجلين
وكان انا فصلنا من الناس ليسوا بذي رجلين وكانه قد انطوى في قولنا هذا ان في الناس من ليس هو
ذي رجلين وهذا كذب ثم طلبوا القانون لهذا فقالوا ان الاشياء التي يعرض لبعضها ان يحمل على بعض
لانها قد تجتمع في موضوع واحد كالبصير والطبيب والابيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه
كالمادة والاشياء التي ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين في مادة واحدة
بل هي عوارض متباينة مثل ما عرض للطبيب في المثال ان صار ابيض والابيض ان صار طبيبا فانها

اذا سال سائل هل العين باصرة ام لا فليجب ان يقول العين يدل على معان مختلفة فعن اي معانيها سألت لذلك اذا سال هل العين بيد ربه فلانه يقول الا دركي يقع على معان كثيرة فعن اي نوع منها يسأل ثم يجيب بعد تحديده المسئلة م حطانام

لانه يصير معنى واحدا وذلك لان معناه انه طبيب ليس معناه انه ابيض بل عرض له انه ابيض فمن هذه الجملة
قد يكون ما لا يجتمع صدقا وكذلك اذا كان بعضه محصورا في بعض فانه لا يحمل جملة كالابيض في الانسان
الابيض صيرا جدا والرجلين في الانسان تضمينا ◉ واما ما يصدق مجتمعا ولا يصدق فرادى فمنها
ما يكون اجزاء المحمول فيه يشتمل على مناقضة مصرح بها كقولهم ان الخصي رجل لا رجل والقاضي
سلطان لا سلطان وان الخفاش طير لا طير ولا يبيض ومنها ما يكون المناقضة فيها بالقوة
كما يقال السفينة آلة تتخذ من الحجر فليعلم الصبيان انها سفينة حجر ولا يصدق ان يقال انها سفينة
لان السفينة آلة للطفو والحجر يرسب فقد السفينة يقتضي مناقضة لما كان حجرا وكما يقال للميت
الشخص انه انسان ميت ولا يقولوا انه انسان لان الانسان حي حيوان ناطق والميت يقابل الحي
واما الذي لا مقابلة فيه ويكون فرادى فمع ذلك انا اذا قلنا الآن وقد مات اوميرس انه اوميرس
موجود شاعر واذا اوميرس هو شاعر فان ذلك حق واذا قيل فان اوميرس هو او موجود كان كذبا وكذلك
العنقاء موجود في التوهم فاذا قيل موجود كان كذبا فالجمل كانت المحمولات ليس فيها الا بالفعل
ولا بالقوة اذا اعتبرت حد واحد وكان الحمل بالذات فان جملها العادة حمله لا يمتنع حملها الصادقة
فرادى فيجب علينا ان نتأمل هذه الاشياء بالانصاف ونقول فيها بما يوجبه الحق ◉ فنقول
انا اذا تجوزنا وتوسعنا فيه فقد يعرض جميع ما قالوا وباعتقاد معرفة ما قالوه يعرض غلط
شديد وذلك لان الناس قد اعتادوا الفاظا يقولونها فيها مجازا وهو لا حقيقة وبعض مثل تلك
الالفاظ اذا وجب اذا كان المحمول في العادة تفاديحا يصدق جملة والمحمول في العادة جملة
فيجب ان يصدق تفاديح عرضنا كما قالوا والمعلم الاول انما اخذ في ابتداء التعليم هذا العرض ولم يحفظ
التحقيق اذ كان المبتدى يشق عليه الوقوف على ذلك حتى يميز العادة المجازية فيه عن الحقيقة ويختلف
ومع ذلك فيغلطه اهمال الظاهر الحال لغيه فحذر من ذلك ومن مذهب العادة فيه فاما ان لم يشتغل
بالعادة والتفتنا الى الاعراض والى المفهومات اللفظية بالحقيقة لم يلزم شيء من جميع ما قالوه
غير الواحد الذي هو في التكرير والهذيان فاما امثلة الطبيب والفاره او البصير فالحق يوجب ان هذا
يصدق فرادى ومجتمعة وذلك لانه حين حمل على زيد الفاره لم يحمل عليه الفاره كيفما اتفق بل حمل
عليه الفاره على انه فاره في شيء محصل لما كان فارها في الخياطة وحين حمل عليه البصير بصيرا
لم يحمل عليه البصير كيفما اتفق بل على انه بصير بالعين واذا كان كذلك فاذا اجمعت المحمولين وعنيت
عند الجمع ما عنيت في التفريق لم يعرض كذب فان زيدا طبيب فاره في الخياطة وطبيب بصير بالعين
وليس طبيبا فارها في الطب فلم يكن اردت عند التفريق بالفاره الفاره في الطب لا بالبصير
البصير في الطب ◉ فان قال قائل انه انما حمل عليه الفاره بلا شرط وشيء وكذلك البصير فلم يعرض
انه حمل عليه الفاره فارها من غير شرط والبصير بصيرا من غير شرط يجب عند الجمع ان يحفظ على ما
كان قبل الجمع فانه ان الحق بشرط او غيره معنى فليس هو المحمول الذي كان اولا فان كان قد حمل
عليه الفاره مطلقا وعنى انه فاره اي في شيء ما فحق الآن عند الجمع انه طبيب فاره في شيء ما ◉
واما فاره في الطب فلم يحمل مفردا اولا اذا اقترن بالطبيب هذا المعنى وجب ان يكون معناه انه فاره في الطب
وان اوهمت العادة ذلك ◉ واما اذا كان اريد في التفريق بالفاره الفاره في الخياطة فههنا كان
هو المحمول بجملته عند الحقيقة وهو الذي يجب ان يورد عند الجمع وقد يجوز في حذف جزء منه لفظا
من حقه ان يصرح به فانما لم يصرح به اتكالا على تفهيم العادة ذلك ◉ واقول بالجملة ان من حقوق
وان لم يصرح به صح
الامور المنسوبة اذا كانت محمولات ان يراعى جهاتها وشرائطها وان يكون مصرحا بها عند التضمين
وان لم يصرح بها في اللفظ وعلى ما قيل في شروط النقيض ولولا ان قولنا فاره معناه فاره في
شيء كذا او فاره في شيء ما لا انه فاره في اي شيء اتفق لكان كما قيل انه ليس بفاره وعنى في امر
آخر ليس هو فيه فارها كان نقيضا لانا قد نعين ذلك الشيء ويلتفت اليه فذلك الشيء
اذن لا محالة هو داخل في نفس الامر المحمول فان حذف فيجوز ان يحذف معينا او مبهما لا يجب ان يكون
مفهوما فيما تعين جمعه معه واذا كان كذلك فان جمع على الواجب كان صادقا حقا وكان نحققا
ان زيدا طبيب فاره في الخياطة وبصير بالعين او فاره في امر ما وبصير في امر ما على ان التمثيل

بالبصير ردي جداً لأن البصير اذا عني به المبصر بالعين مرة وعني به انه الفاره في صناعته ما كان ذلك
باشتراك الاسم ولكن قد عرض ههنا شيئان مجازيان احدهما ان قيل للزيد انه فاره ولم يرد عليه لفظ
آخر اتكالاً على معرفة السامع بانه فاره في كذا فلما جمع على حاله فقيل طبيب فاره وجرت العادة انه
اذا قيل هذا عني به طبيب فاره في الطب وهو اجتماع اللفظين مع جريان العادة ان معنى القول انه
يقول طبيب فاره في الطب وهذا العارض ليس مما يوجبه نفس الامر بل عادات العبارات وما فيها من
الابهامات والاختصارات والابهامات والاختصارات مما لا يعتبر في حقيقة دلالة الالفاظ
واما ما قالوه من مصير الكلام الى الهذيان فهو حق لكن ما قاله الرجل المحكي لفاظه ان الهذيان في قوة
الكاذب متعلقاً في ذلك بالابهامات فليس هو من كلام اهل المعرفة بشيء فانا لا نلتفت الى الابهامات
وان قائل كذا كانه قال كذا من غير ان يكون قال كذا بالحقيقة لفظاً ولا معنى ولا لزوماً بل قال ما هو
كانه ذاك وليس هو ذاك ولا لازماً عنه امر غير معتبر في تحقيق معنى الالفاظ ودلالاتها فانه اذا قال
قائل ان الانسان ضحاك بادي البشرة لم يلتفت الى انه يحاول ان يفصل بذلك ضحاكاً عن ضحاك او يحاول
انه من جملة الضحاك بما هو بادي البشرة وان كان يوهم ذلك فان هذا اللفظ وان كان قد يوهم هذا فليس
هو مفهوماً عنه ولا لازماً للمفهوم عنه بوجه من الوجوه بل انما يلتفت الى ان له هذا الوصف مقروناً
بذلك الوصف فان اتفق ان كان التعريف مخصصاً انما له الوصف الثاني مما له الوصف الاول دون الثاني
فذلك شيء يعرض من غير ان يكون مقصود القائل وان كان مقصوداً له فيكون قد قصد ما ليس يوجبه
اللفظ بل انما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة وههنا اشياء كثيرة من هذا الجنس مثل
قول القائل بعض الناس حيوان فان هذا حق في نفسه وكذب بالابهام فان السامع ربما يتوهم ان
البعض الاخر ليس بحيوان لكن لا يقال ان قائل هذا اللفظ كاذب وان كان له ان يقصد في مثله
الدلالة على التخصيص فيقول بعض الناس كاتب ريثما ان يدل بهذا على ان البعض الآخر ليس بكاتب
فيكون العادة تعرف عرضه لا نفس لفظه ولست امنع ان يكون الهذيان كاذباً بايهام ولكن لا يكون
في نفسه كاذباً ● واما ما قيل من ان الطبيب ليس معناه معنى البصير فليس يلزم منه شيء مما ادعوه
حتى يكون لما كان الطبيب ليس معناه معنى ذلك لم يجتمع منه ومن ذلك الآخر محمول فان الحي ايضاً ليس
معناه معنى الناطق وليس يجب من هذا ان لا يجتمع منهما محمول واحد فبانه ليس معناهما واحداً فالذي
يمنع ذلك من اجتماعهما واحداً فان لم يفهموا من قولهم ان الطبيب ليس معناه معنى البصير هذا الذي ذهبنا
اليه بل معنى اخص منه فليس ذلك الذي فهموه هو مفهوم اللفظ الذي عبروا به وليس مفهوم اللفظ
الذي عبروا به غير ما ذهبنا اليه فما كان من حق المفسرين ان يسكتوا عن تعريف ذلك المعنى ويعرضوا
عنه الى وقت ان ذكروا فاخذوا يعتبرون زعم الطبيب لا يحتاج في تقويمه الى مقارنة البصير ولا البصير
الى مقارنة الطبيب والحي والناطق ليسا هكذا ولكن لفظهم لم يدل على هذه الزيادة بل دل على
المقدار الذي لا يغني في الغرض وعلى انه ليس في انه لا يتقوم به ما يوجب ان يكون لا يجتمع منه معه
محمول واحد بوجه فان كثيراً من المحمولات لو عددتها اسماء المعاني مجتمعة بهذه الصفة كما يسمى
الذي في بعض بدنه سواد وفي بعض بياض ابلق وكما يقال الاخيف الاشرح وامور اخرى يسمى
من اجتماع صفات ليس يتقوم بعضها ببعض فيجعل للمثال الجملة فيها اسم ومع ذلك فليكن الطبيب
والبصير ليس معناهما معنى واحداً وليكونا مع ذلك ايضاً بحيث ليس يجتمع منهما معنى واحد فلم ليس يصدق
مجموعهما كان الاشياء التي يصدق مجموعها هي التي يتحد منه معنى واحد اتحاداً طبيعياً فقط حتى
ان المركب كذلك كذب حمل الجملة فلم لا يجوز ان يكون الشيء الذي هو طويل وكانت محمولاً عليه حمله
انه طبيب كاتب فلم يكن ذلك كاذباً عليه فامثال هذه المذاهب مما لست افهمه ولا اقول به
وعسى ان يكون عند غيري بيان له محقق ● واما ما قيل في الخصي من حمل الرجل واللارجل عليه
فان التفت فيه الى العبارات العامية صدق قولهم ان الخصي رجل لا رجل وكان حينئذ معنى الرجل
الداخل في الجملة ليس هو معنى الرجل الذي يسلب عنه مفرداً فان الرجل اما ان يعنى به الذي يستعمل
آلة الايلاد من الناس فيولد في غيره او الذي له في الطبع هذه الآلة وان عصبها قهراً او الذي يشبه
الرجل في بعض احواله واعضائه واي هذه المعاني عني به منها فلا يجتمع مع مقابله بالحقيقة فانه

ان عني به انه الانسان الذي له ان يستعمل آلة الايلاد في غيره فان هذا المعنى لا يجتمع البتة مع لا رجل الذي
هو مقابله فانه حينئذ يكون كانه قيل هو بحيث يستعمل آلة الايلاد في غيره ولا يستعمل معاً وهذا
كذب للهذر الا ان يقال ان المراد به انه يشبه الرجل بهذه الصفة وليس هو بالحقيقة الرجل الذي
بهذه الصفة المذكورة او انه الذي فيه بعض معاني الرجلية وليس فيه كل معاني الرجلية فهنا
لا اعتبار يصدق معه الجمع بين الرجل واللارجل حتى يحمل على الخصي وكذلك يصدق متفرقاً فانه
يصدق عليه انه رجل مفرد اذا عني بالرجل ما اريد حين قيل رجل لا رجل وذلك انه يصدق عليه انه يشبه
الرجل او ان فيه بعض خواص الرجل ويصدق ايضاً انه لا رجل مفرداً اذا عني باللارجل الذي ليس
بالحقيقة رجلاً او الذي ليس فيه كل المعاني الرجلية وان عني بالرجل من له ذلك في الطبع وباللارجل
مقابله فهو كذب ان يقال انه كذلك في الطبع ليس كذلك في الطبع بل للهذر الا ان يكون المراد بالرجل
الذي له ذلك في الطبع وباللارجل الذي ليس له ان يستعمل ذلك فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد
منهما صادقاً اذا حمل بالانفراد فمن الجزء ان يؤخذ الرجل فيقال رجل لا رجل بمعنى ثم يؤخذ حيث
يفرق بمعنى آخر فاذا كذب بهذا المعنى الآخر وجب من ذلك ان الوصف من جهة المعنى قد يصدق في
جملة ولا يصدق مفرداً بل لو كان اذا قيل رجل في الجملة ومجتمعاً مع غيره قولاً بمعنى فصدق ثم قيل وحده
بذلك المعنى فلم يصدق لكان ما ذهبوا اليه حقاً واما اذا كان معنى ما يصدق غير معنى ما يكذب لم يجب
من ذلك ان الشيء الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريق وكذلك حديث القاضي
وانه سلطان ليس بسلطان وان الخفاش انه طائر ليس بطائر وبالجملة لا يصدق امثال هذه التركيبات
الا ان حرفت الالفاظ عن دلالتها المعتادة الى دلالات لها مستعارة والذي قيل في السفينة ايضاً
فهو من العجائب فانهم يدرون انهم اذا قالوا سفينة حجر عنوا به انه شيء في صورة السفينة متخذ من
حجر ● واما السفينة بحد السفينة فلا يصدق ان يقال على شكلها انها حجر فاذا كان المراد في قولهم
سفينة حجر انه شيء في شكل السفينة من حجر فلننظر هل السفينة بذلك المعنى محمول على الشيء مفرداً
فصح محمولاً عليه لانه شيء في صورة السفينة ولكن العوام لا يفرقون بين الشيء الذي يستحق اسماً بجوهره
ونوعه وبين ما له ذلك الاسم بمعنى محسوس ظاهر فيه فلذلك لا يمنعون ان يسموا الميت انساناً والحجر
سفينة لا مفرداً ولا مركباً فان نبهوا المعنى امتنعوا ايضاً عن اطلاق ذلك مركباً وان لم يمتنعوا اخطأوا
وذلوا وكذلك المثال المورد من الانسان الميت فانه اخذ فيه اللفظة الواحدة عامية مرة وخاصية
اخرى ولو اخذ بمعنى واحد لظهر ان الامر ليس كما يقولون بل وجد وانما يصدق جملة يصدق فرادى فان
قول القائل زيد انسان ميت قول عامي والخاصي لا يقول البتة لشيء انه انسان ميت ولا يجوز عنده
ان يكون الانسان والميت محمولين على شيء واحد فانه سواء عند الخواص ان يقال حي ناطق هو ميت
بالفعل وبين ان يقولوا انسان ميت فكما لا يمكنهم ان يقولوا زيد حي ناطق هو ميت كذلك لا يقولون
زيد انسان ميت ولا يحق ايضاً ان يقولوا ان هذا كان انساناً والآن هو ميت وذلك لان هذا
لا يثنى ولا يتبين منهما امراً واحداً لان الذي هو الآن هذا هو جزء من الشيء الذي كان انساناً لانه بدنه
وهذا لم يكن انساناً البتة وان اردت التحقيق فلم يكن ايضاً موضوعاً للانسانية لان مقادير العناصر
وكيفيات المزاج ليست كما كانت حين كان موضوعاً ومع ذلك فان قالوا ان هذا كان موضوعاً للانسانية
فهو الآن موضوع للموت صدقوا فرادى ومجتمعة لكن العامة يعنون بالانسان المصور على صورة
الانسان الظاهرة ومادة هي في الحس كما دته واذا عني ذلك صدق الآن ايضاً ان يقال للميت انه
انسان بهذا المعنى فان لم يوحد هكذا بل عني بالانسان الذي في المركب غير ما يعني في الانسان الذي
يلحظ اليه مفرداً فهو زيغ ● واما التمثيل باوميرس فان الغلط فيه ظاهر وذلك لان لفظة هو موجود
مأخوذة في ذلك القول الذي محموله مؤلف على انها رابطة والروابط في حكم الادوات لا دلالة لها
بنفسها كما علمت فلا يجب ان تؤخذ في حال التفريق على انها اسم حتى لا يكون المعنى في الوقتين واحداً
فان لم يؤخذ الموجود رابطة بل اخذ دالاً على معنى حتى يكون كانه يقول ان اوميرس هو الموجود الذي
كان ذلك الموجود يكون شاعراً كذب القول بعد موته واوميرس مركباً ومفرداً فان لم يوحد هكذا بل اخذ
رابطة ولكن عندما يحمل وحين يحمل على انه اسم مطلق محقق مشتق من وجود الامر في ذاته فهو

ظاهر ومغالطة باشتراك الاسم وان حمل وحمل على انه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود اى شئ
وكذلك اذا قيل كان وعنى به الرابطة كان غير قولهم كان في نفسه وبمعنى المحمول الكلي وبعد هذا كله
فقد تعلمنا منها ان المعدوم لا يحمل عليه شئ وعلمنا انا اذا قلنا ان اوميرس كان شاعراً لم يكن حقاً على
معنى ان اوميرس شئ يوصف انه كان شاعراً بل على ان الخيال الذى من اوميرس بصفه انه خيال يتخيل
من اوميرس ويصدق ان يقرن به معنى كان شاعراً اى هو خيال الموجود له صفة هو انه اذا قرن معه
خيال الزمان الماضى وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه ● واما المثال الذى اوردوه بقولهم ان
العنقاء موجود في التوهم ففيه ايضاً ظلم وذلك لان لفظة الموجود من قولنا الموجود في التوهم اما ان يدل
على معنى او لا يدل فان لم يدل واحداً مفرداً وهو حينئذ يدل لم يكن المأخوذ مفرداً هو المأخوذ في التركيب
وان دل فاما ان يدل على معنى يعم الموجود في الوهم والموجود من خارج من حيث هو موجود او لا يدل
فان دل على معنى عام هو اعم من الموجود في التوهم والوجود من خارج ثم اخذ مفرداً فيجب ان يؤخذ بذلك
المعنى فحينئذ يصدق فان العنقاء موجود نوعاً من الوجود فان المتوهم له وجود ما وانما يكذب اذا
اخذ العنقاء موجوداً في الاعيان الخارجة وهذا شئ اريد من الموجود اذا اخذ بذلك المعنى ولا يمنع
ان يكون المعنى الذى يصدق في الجملة اذا افرد وقرن به معنى آخر وشرط اخر انه قد يكذب كما اذا صدق
على الانسان انه حيوان لم يجب ان يصدق عليه انه حيوان بشرط زايد على ما كان له في الاول حتى اذا قيل انه
حيوان اعجم كان صادقاً واذا كان الموجود الذى في التوهم لا يشارك الموجود في الاعيان بمعنى من
المعانى فاخذ الموجود مفرداً على انه موجود في الاعيان اخذ معنى لم يكن البتة مذكوراً في التركيب الا من طريق
الاسم ومن الذى يمنع ان يكون بعض الاسماء الذى في التركيب اذا اريد به غير معناه في الافراد جاز
ان لا يصدق فهذا هو رأى وما يدركه عقلى ويشبه ان يكون عند غيرى لهذا بيان آخر وحقيقة اخرى
لم ادركها الا ان القوم لا يحل لهم ان يؤخروا بيان تلك الحقيقة ولا يذكروها وهم يعلمون انها المعلول
موضع الشبهة فيها الى ان يجئ مغالط فينبههم وما اراهم يفعلون فانه ان كان ما ذكرناه
بحو غير الحو الذى نحوه فهو من الاعتراضات القوية الظاهرة الذى لا يسكت عن التحذير منه
من عنى بحو آخر وعرض آخر يكون عند الدليل بالحرى ان يذكر ذلك وينبه عليه ويحترز مما اورده
فان لم يفعل ذلك فليس الا غفلة ● واما صاحب التعليم الاول فانه انما اراد ايراد ما اوردوه ان يعرفنا
ان بعض المحمولات يصدق فرادى فيعرض لها بعد ذلك ان يقال مجتمعة فيوهم معنى آخر يكذب ويصدق في
مجموعه فاذا افردت عرض لها ان يفهم على وجه آخر فيكذب وحينئذ يكون اذا سلم ان كل ما يصدق
متفرقاً يصدق مجتمعاً على المفهوم المعتاد من الاجتماعات وان لم يكن المفهوم المحقق او ان
كل ما يصدق مجتمعاً يصدق متفرقاً على المفهوم المعتاد عند التفريق وان لم يكن المفهوم
المحقق لزم من ذلك محالات ويمكن به المغالطون من تغليطات **فصل في القضايا المنوعة**
**وهي الرباعية ذات الجهة واحكامها وتلازمها وتعاندها** اقل احوال القضايا ان يكون ثنائية
ثم يصرح بالرابطة فيصير ثلاثية ثم قد يقرن بها الجهة فيصير رباعية والجهة لفظ يدل على
النسبة التى للمحمول عند الموضوع فتعين انها نسبة ضرورة او لا ضرورة فيدل على تأكد او وهن
وقد يسمى الجهة نوعاً والجهات ثلاث واحدة تدل على دوام استحقاق الوجود وهى الواجبة والاخرى
تدل على دوام استحقاق اللاوجود وهي الممتنعة واخرى تدل على انه لا استحقاق دوام الوجود
ولا وجود وهي الجهة الممكنة ● والفرق بين الجهة والمادة ان الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع
والرابطة مصرح بها تدل بها على قوة الربط او وهنه اعنى الدلالة باللفظ وربما كذبت ● واما المادة
وقد يسمى عنصراً فهى حال المحمول في نفسه بالقياس الايجابى الى الموضوع في كيفية وجوده الذى
لو دل عليه لفظ لكان يدل بالجهة وقد تكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فانك اذا قلت كل انسان
يجب ان يكون كاتباً كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن وكما ان السور من حقه ان يجاور به الموضوع
والرابطة من حقها ان تجاور بها المحمول فكذلك الجهة من حقها ان تجاور بها الرابطة ان لم يكن
سور فان كان سور كان لها موضعان سواء بقى المعنى واحداً او اختلفا احدهما الرابطة والآخر
السور وكان لنا ان نقرنها بهذا وبذلك فانك تقول يمكن ان يكون كل واحد من الناس كاتباً ويقول

فصل في القضايا المنوعة وهي الرباعية واحكامها وتلازمها وتعاندها

كل انسا



كل انسان يمكن ان يكون كاتباً وكذلك تقول يمكن ان يكون بعض الناس كاتباً وتقول بعض الناس يمكن
ان يكون كاتباً ● واما في السلب الكلي فلا نجد في لغة العرب له الا لفظة واحدة وهى ان تقول يمكن
ان لا يكون ولا احد من الناس كاتباً ولا نجد اخرى نقرن فيها بالرابطة دون السور الا ان تقول ولا واحد
من الناس الا ويمكن ان لا يكون كاتباً او تقول كل انسان يمكن ان لا يكون كاتباً لكن هذا اللفظ اشبه
بالايجاب ● واما السلب الجزئى فتقول فيه القولين جميعاً فنقول يمكن ان لا يكون كل انسان كاتباً وبعض
الناس يمكن ان لا يكون كاتباً وقبل ان نحقق القول في هذه وننظر هل معنى ما قرن فيه لفظة الجهة
بالرابطة وما قرن فيه لفظة الجهة بالسور واحد او ليس واذا لم يكن واحداً فهل هما متلازمتان
او ليس فيجب ان نعلم شيئاً آخر فنقول كما انك حين لم يكن دخلت الرابطة في القضية الشخصية كان
الواجب الطبيعى اذا اردت السلب ان يقرن الحرف السالب بالمحمول ثم لما ادخلت رابطة المحمول وجب اذا اردت
السلب ان يلحق حرف السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا زيد يوجد عادلاً زيد يوجد لا عادلاً بل قولنا زيد
لا يوجد عادلاً وكيف وانك قد يصدق ان اذا كان زيد معدوماً فكذلك لما الحقنا الجهة على الرابطة
فانك متى اردت السلب يجب علينا ان نقرن حرف السلب بما تقدم فيرتفع جملة ما تأخر لا ببعض ما تأخر
فكذلك اذا قلت يمكن ان يكون زيد كاتباً فسلبه ليس امكان السلب بل سلب الامكان اعنى ليس هو
قولك يمكن ان لا يكون بل قولك لا يمكن ان يكون وكيف وقولك يمكن ان لا يكون يسالم قولك يمكن
ان يكون في الصدق وكذلك اذا قلت يجب ان يكون زيد كاتباً ليس سالبه يجب ان لا يكون كاتباً
وكلاهما يتسالمان في الكذب بل ليس يجب ان يكون وكذلك اذا قلت يمتنع ان يكون زيد كاتباً ليس
سلبه ان تقول يمتنع ان لا يكون زيد كاتباً فان قولك يمتنع ان لا يكون زيد كاتباً يسالمه في الكذب
بل السلب قولنا يمتنع ان يكون زيد كاتباً هو قولك ليس يمتنع ان يكون زيد كاتباً وانما يمكن ان يكون
مع ليس يمكن ان يكون ويجب ان يكون مع ليس يجب ان يكون ويمتنع ان يكون مع ليس يمتنع ان يكون
فلا يتفق على الصدق البتة ولا على الكذب بعد ان يكون سائر الشرائط موجودة وكذلك يحتمل ان
يكون مع ليس يحتمل ان يكون ويشبه ان يكون المحتمل مما نعنى به ما هو عندنا كذلك والممكن ما هو في نفس
الامر كذلك ويشبه ان نعنى به معنى آخر وهو ان المحتمل ما يعتبر فيه حال المستقبل ويكون في الوقت
معدوماً والممكن ما لا دوام له في وجود او عدم كان موجوداً او لم يكن ● وقال قوم ان الممكن يعنى به العام
والمحتمل الخاص لكن قولهم غير مستمر في الفاظه ويشبه ان يكون بين الممكن والمحتمل فرق آخر
لم يحضرنى ولا كثيراً اشتغل الى تحصيله وطلبه ● فنقول ان حق الجهة ان تقرن بالرابطة وذلك لانها
جهة رابطة المحمول على شئ مطلقاً او السور معمم او مخصص فالسور مبين لكمية تحمل وكيف
الربط فاذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون كاتباً فهو الطبيعى ومعناه ان كل واحد من الناس يمكن
ان يكون كاتباً فان قرن بالسور ولم يرد به ازالته عن الموضوع الطبيعى على سبيل التوسع بل اريد به
الدلالة على ان موضعها الطبيعى مجاورة السور لم يكن جهة الربط بل جهة التعميم والتخصيص
وتغير المعنى وصار الممكن هو ان كون كل واحد واحد من الناس كاتباً ممكناً والدليل على تغير
المعنى ان الاول لا يشك فيه عند الجمهور فان كل واحد واحد من الناس نعلم انه لا يجب له في طبيعته
دوام كتابة او غير كتابة واما قولنا يمكن ان يكون كل انسان كاتباً على ان الامكان جهة الكلية والسور
فقد يشك فيه فان من الناس من يقول محال ان يكون كل الناس كاتبين اى محال ان يوجد ان كل انسان
هو كاتب حتى يكون ان يتفق ان لا واحد من الناس الا وهو كاتب فاذن بين المعنيين فرقان ● واما
في الجزئيات فان الامرين فيها يجريان مجرى واحداً في الظهور والخفاء ولكنه قد يعلم مع ذلك ان
بين المعنيين خلافاً اذا رجع الى حقيقة المفهوم واستعين فيه باعتبار الكلية ● واما السلب
الكلى فليس في لغة العرب ما يدل بالحقيقة على السلب الممكن العام بل المتعارف فيها انما يدل على امكان
سلب العام ولذلك يشكل ان يقال يمكن ان لا يكون واحد من الناس كاتباً ● فلقائل ان يقول ان هذا
لا يمكن ان يصدق البتة بل يجب ان يوجد الصناعات في بعض لا محالة وليس كلامنا في ان هذا القول
حق او باطل فليست معرفة هذا من صناعة المنطق بل غرضنا ان الامر الذى قد يقع فيه شك ليس هو
الامر الذى لا يقع فيه والذى لا يقع فيه شك هو امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد لكن لا يوجد

اى ان قولنا كل انسان كاتب يمكن انه يصدق
مجهول الامر صح

في لغة العرب ما يدل على هذا الا بالايجاب كقولهم كل واحد من الناس يمكن ان لا يكون كاتبًا واما قولهم ليس كل انسان كاتبًا فان جهة الامكان لا يمكن ان يدخل فيه الا على السور حتى يكون معناه يمكن ان لا يكون كل انسان كاتبًا فيدل على امكان السور ● واما قولنا بعض الناس يمكن ان لا يكون كاتبًا فانه قد يساوي من جهة قولنا يمكن ان لا يكون بعض الناس كاتبًا وقد يخالفه وان لازمه حتى يكون الغرض في احدهما ان بعض الناس موصوف بامكان سلب الكتابة عنه وفي الثاني انه ممكن احقاق قول القائل بعض الناس كاتب فاذا علمت هذه الاحوال فيجب ان تنظر في حال تلازم هذه القضايا ان تنظر في حال تلازم هذه القضايا الرباعية التي لها جهات على انها جهات الربط لا جهات السور وبعد ذلك ايضًا فلن ينكشف لنا حقيقة الامر فيها الا بعد ان نعلم حال الاشتراك الواقع في لفظة الممكن ● فنقول ان لفظ الممكن قد كان مستعملا عند الجمهور على معنى وهو الآن عند الفلاسفة مستعمل على معنى آخر وكان الجمهور يعنون بالممكن الامر الذي ليس بممتنع من حيث هو ليس بممتنع لا يلتفتون الى انه واجب او غير واجب ثم عرض ان كانت امور يصلح ان يقال فيها انها ممكنة ان يكون وممكنة ان لا يكون اي ليست ممتنعة ان يكون وليست ممتنعة ان لا يكون وامور اخرى يعرض فيها ان يكون ممكنة ان يكون وليست ممكنة ان لا يكون فلما وجد الخواص بعض الاشياء يجتمع فيها امكان ان يكون وامكان ان لا يكون اعني الامكان العامي خصوا حاله باسم الامكان فجعلوا الشيء الذي يصح فيه الامكانان جميعًا اعني في السلب والايجاب مخصوصًا باسم الامكان وهو الشيء الذي لا ضرورة فيه فهؤلاء الخاص اتفقوا فيما بينهم واصطلحوا على ان يسموا الامر الذي لا يمتنع وجوده ولا عدمه ممكنًا فصارت الاشياء عندهم ثلاثة اقسام ممتنع الوجود وممتنع العدم وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه وان شئت قلت ضروري الوجود وضروري العدم وما ليس ضروري الوجود والعدم ومعنى الضروري الدائم ما دام الموصوف به موجود الذات وعلى ما سنشرح هذا في موضع آخر بالتحقيق فالممكن اذا عني به المعنى العامي كان كل شيء اما ممكنًا واما ممتنعًا وكان ما ليس بممكن ممتنعًا وما ليس بممتنع ممكنًا ولم يكن هنالك قسم آخر فاذا عني به المعنى الخاص كان كل شيء اما ممكنًا واما ممتنعًا واما واجبًا ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعًا بل ما ليس بممكن ضروريًا اما في الوجود واما في العدم وبعد ذلك فان الخاص قد انعقد فيما بينهم اصطلاح آخر فجعلوا دلالة الممكن على معنى اخص من هذا المعنى وهو الذي حكمه عندما يتكلم به المتكلم معدوم لكنه في المستقبل غير ضروري الوجود او غير الوجود في اي زمان فرض وشيئًا نيلنا استقصاء القول في هذا المعنى فيما يستقبل من الفنون فيكون الممكن مقولًا على معان ثلاثة بترتيب بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولًا على الاخص من جهتين ● احدى الجهتين فيما يخصه ● والاخرى من جهة حمل الاعم عليه وههنا شيء قد قلناه فيما سلف والمعنى الاعم هو العامي وهو ان شيئًا حكمه غير ممتنع واعني بالحكم ما حكم به من ايجاب او سلب والمعنى الخاص هو ان حكمه غير ضروري والمعنى الثالث ان حكمه غير حاصل ولا ضروري في المستقبل فالامر الموجود الذي لا يجب وجوده لا يدخل في الممكن الاخص ويدخل في الخاص والعام والواجب لا يدخل في الاخص ولا في الخاص ويدخل في العام ثم ان قومًا تشككوا على انفسهم فقالوا ان الواجب لا يخلو اما ان يكون ممكنًا او لا يكون ● فان كان ممكنًا والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون والواجب ممكن ان لا يكون هذا خلف ● وان لم يكن ممكنًا وما ليس ممكنًا فهو ممتنع فالواجب ممتنع وهذا خلف واجابوا بما نحن حكايته قالوا ان الممكن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على الضروري فالممكن الذي يقال على الضروري لا يدخل فيه الممكن الاخر ولا يكون ممكنًا ان يكون وممكنًا ان لا يكون معًا بل ممكن ان يكون واما الممكن الذي يقال على القوة يصدق فيه ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون معًا فاذن ليس كل ما يقال له ممكن ان يكون يصدق عليه بانه ممكن ان لا يكون فان الممكن يقال على الضروري وليس ايضًا كل ما يسلب عنه الممكن يجب ان يكون ممتنعًا فان الممكن الذي بالقوة يسلب عن الضروري ولا يجب منه انه ليس ممتنع وهؤلاء قد ذلوا من وجهين ● احدهما انه ليس احد من الناس يقول ممكن ويعني به الضروري على انه اسم مرادف له فان المرتين به الضروري

فهو الذي



بل عنى ان كان ولا بد معنى اعم من الضروري اذ ليس يبعد ان يكون وقوعه على الضروري وعلى الممكن الخاص وقوعًا بمعنى واحد يعمهما جميعًا فيكون وقوعه عليهما بالتواطؤ لا بالاشتراك الذي دعوه الاسم الا من جهة اخرى غير هذه الجهة التي ومأنا اليها ثم ههنا شيء آخر وهو ان القوة اسم اخص من الممكن الذي عني في ذكره فان الشيء الذي في القوة شرطه ان يكون معدومًا والممكن الذي ليس بضروري هو الذي ليس دائمًا وجوده ولا دائمًا عدمه فلا يبعد ان يكون موجودًا في الحال او غير موجود ● فان قال قائل اذا وجد في الحال صار واجبًا في وجوده من حيث هو موجود فلم لا تقولون انه اذا عدم صار واجبًا في عدمه من حيث هو معدوم فهو ممتنع الوجود اذ هو معدوم لكن الواجب الذي كلامنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت وحال وكذلك الممتنع في امتناعه الذي كلامنا فيه بل الواجب هو الدائم الوجود والممتنع هو الدائم العدم وليس اذا كان الشيء موجودًا فهو واجب اي دائم الوجود بل هو واجب بشرط ما هو موجود كان دائم الوجود ما دام موجودًا وليس دائم الوجود مطلقًا فليس ما قالوه بشيء لكن المعلم الاول تداوما الى المعنى الذي ذهبنا اليه ولم نعبر عنه كما ينبغي حتى يفهم انه بيانه ليست على ما ذهبوا اليه فان ليس كل ما يقال له ممكن ان يوجد ان يمشي فيجب ان يكون معنى الامكان فيه متضمنًا لما هو مقابل لذلك حتى يصدق مع ذلك ممكن ان لا يوجد فان ههنا اشياء لا يصدق فيها المقابل فان الاشياء التي تكون الممكنة فيها متعلقة بنطق لا بنطق فيه ولا اختيار فانها تسمى قوى وامكانات وليست تكون على الامر وعلى خلافه بل يسمى قوة وامكانًا ونحو بها نحو امر واحد هذا ان كانت القوة فاعلية ● واما ان كانت القوة الاستعدادية فلا يتعين لها في نفسها احد الامرين بل يقبل المتقابلين معًا وليست الاخرى التي في جهة الفاعل المتضادين معًا بل ان تعطلت ولم يكن قابل واجتماع لم يفعل ومع ذلك فيسمى حال الفاعل امكانًا وحال المستعد للامرين امكانًا فان الامكان مشترك في الاسم اذ كان يقال على الذي يمشي حين يمشي وعلى الذي يقوى على ان يمشي وهو لا يمشي فالاول يقال على الفعل والآخر على القوة والذي بالفعل يشترك فيه الازليات والمتغيرات والآخر يختص بالمتغيرات ويجب ان يفهم انه ليس يجب من قوله يقال عليهم ان يفهم انه اسم مرادف بل الاولى ان يظن ان معنى قوله يقال عليه بمعنى يخصه كمن يقول ان الحيوان او الابيض يقال على الانسان ليس بمعنى انه مرادف له بل انه محمول عليه فان الممكن الذي يقال في المتغيرات اي الذي يلحق بها من حيث هي متغيرة ليس يصدق على الواجب ● واما على الوجه الآخر فيقال والمرتبين ذلك لوجه ثم قال ولكن الكلي محمول على الجزئي فان الممكن محمول على الواجب يشار بهذا الى ان الممكن معنى يفهم عنه اكثر واعم من معنى الواجب فيكون كليًا بالقياس الى الواجب والواجب جزئي تحته وذلك المعنى هو انه ليس بممتنع والواجب بعض ما ليس بممتنع فلما قال المعلم الاول هذا عطف فقال يجب ان يتدارك ما قلنا يعني ما قاله في اللوازم على سبيل التشكيك ويجب ان يعلم من امر هذا الفاضل المعلم الاول انه يؤثر التشكيك وتأخير الكشف في كثير من الامور وقد يمضي على قانون الشك ثم يكر آخر الامر فيحل وربما يتساهل في امور هو نفسه يعلم ما يقتضي ترك التساهل فيها وايضًا في تساهله ايانا فيتفق ان يبادر الناظر في كتبه الى اعتقاد ما تساهل فيه ويغتر بظاهر كلام لا يفحص ولا يبحث ثم يأخذ في التعصب لمفهومه من غير استقصاء ويكون قد ضلل نفسه ● واعلم ان هذا الفاضل قد قصد في كثير من الامور اخفاء الحق ضنًا به ليفوز به من له منة الوصول اليه عن كثب فلنتكلم الآن في الملازمات فنقول ان الملازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس والمتعاكسات هي التي كل واحد منها في قوة الآخر والتي لا انعكاس فيها التي اذا وضع بعضها لزم الآخر وليس كلما وضع الآخر لزم الاول فقولنا واجب ان يوجد يلزمه وينعكس عليه ممتنع ان لا يوجد وليس ممكن ان لا يوجد اعني العامي ونقايض هذه يلزم قولنا ليس بواجب ان يوجد ● واما قولنا واجب ان لا يوجد فيلزمه وينعكس عليه قولنا ممتنع ان يوجد وليس بممكن ان يوجد العامي ونقيضاها يلزمان قولنا ليس بواجب ان لا يوجد فلم يوجد اذن من باب الممكن الخاص شيء يلازم شيئًا من باب الواجب والممتنع منعكسًا عليه وهذه صورة ما ذكرنا طبقة واجب ان يوجد ● ليس بواجب ان يوجد طبقة ثانية واجب ان لا يوجد ● ليس بواجب ان لا يوجد ممتنع ان لا يوجد ● ليس بممتنع ان لا يوجد ● ممتنع ان يوجد ● ليس بممتنع ان يوجد ● ليس بممكن ان لا يوجد العامي ● ممكن ان لا يوجد العامي ● الموجبات والسالبات متلازمة ●

ليس بممكن ان يوجد العامي ممكن ان يوجد العامي

واما الممكن الخاصي فلا يلزمه شيء منعكسًا عليه الا من بابه فقولنا ممكن ان يوجد يلزمه يمكن ان لا يوجد
ويلزم نقيضه نقيضه فيلزم قولنا ليس يمكن ان يوجد الخاصي قولنا ليس يمكن ان لا يوجد الخاصي
فطبقات المتلازمات اذن ست ولكل واحد منها لوازم غير منعكسة ولنذكرها في كل طبقة
طبقة الواجب ان يوجد ومانعها ليس بممتنع ان يوجد ممكن ان يوجد العامي ليس بممكن ان لا يوجد
الخاصي ليس بممكن ان لا يوجد الخاصي ● واما طبقة ليس بواجب ان يوجد فلا يلزمها شيء غير
ما ينعكس عليها ● واما طبقة واجب ان لا يوجد فيلزمها ليس بممتنع ان لا يوجد ممكن ان
يوجد العامي ليس بممكن ان يوجد الخاصي ليس بممكن ان لا يوجد الخاصي ● واما طبقة
ليس بواجب ان لا يوجد فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليه ● واما طبقة ممكن ان يكون
الخاصي فيلزمه ليس بواجب ان يكون ليس بواجب ان لا يكون ليس بممتنع ان يكون ليس بممتنع
ان لا يكون ممكن ان يكون العامي ممكن ان لا يكون العامي ● واما طبقة ليس بممكن ان يكون
الخاصي فلا يلزمها الانعكاس

## فصل في بيان ان التقابل بين الموجبة والسالبة اشد من التقابل بين موجبتين محمولاهما متضادان

وقد اعتيد ان يختم هذا الفن من المنطق بشيء ليس للمنطقي من حيث هو منطقي اليه حاجة وهو اشبه
بالمباحث الجدلية وذلك انه اذا حمل محمول على موضوع ولذلك المحمول ضد فهل ايجاب الضد عليه
اشد عنادًا ام سلبه المقابل الذي هو النقيض مثاله اذا قيل زيد عادل فهل قولنا زيد جائر اشد
عنادًا ام قولنا ليس بعادل وهل الضد لقولنا كل انسان عادل هو قولنا كل انسان جائر او ما سلف
ذكره وهو انه لا واحد من الناس عادل فان هذا شيء قد تشاجر فيه طوائف والحق فيها ان كونه
جائرًا اشد عنادًا في طبيعة الامور لكونه عادلًا من كونه ليس بجائر ● واما من حيث التصديق
والحكم سواء كان اعتقادًا او لفظًا فان السالب اشد عنادًا وابعد من ان يطابق الموجبة في شيء
من الصدق والكذب ولما كان هذا النظر من حيث الحكم والحكم اما قول واما عقد والقول تابع
للعقد فلينظر في هذه المتعاندات من حيث هي معتقدة فليكن عقد في خير انه خير وعقد فيه انه
ليس بخير وعقد فيه انه شر وليعلم ان كون العقد منسوبًا الى ضدين كما يعتقد في موسى انه خير
وفي فرعون انه شر والى المتقابلين كالنقيضين كما يعتقد في موسى انه خير وفي فرعون انه ليس بخير
لا يوجب تعاند العقدين بل يجب ان يكون ذلك في موضوع واحد حتى يكون العقدان متنافيين
فلنعتبر في موضوع واحد الحق فيه انه خير اذا اعتقد فيه انه شر واعتقد فيه انه ليس بخير اي
الاعتقادين في نفسه اشد عنادًا فلو لم يكن الشر ليس بخير ما كان يستحيل اعتقاد انه خير وانه شر
ولو كان بدل الشر شيئًا ما ليس بخير وليس بشر لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد انه خير وانه ليس بخير
فان كثيرًا مما ليس بخير ليس بشر فبين ان العناد في الاعتقاد الاول ليس لكون المعتقدين متضادين
بل لكون الحكمين متنافيين وليس التنافي الاول الا الذي بين الايجاب والسلب قالوا ومن الدليل
على ذلك ايضًا ان الشيء الذي هو خير وعدل يصدق عليه ايجابات مثل انه محمود ومختار وسلوب
مثل انه ليس بمذموم ولا مكروه ويكذب عليه ايجابات مثل انه مكروه ومذموم ويكذب عليه سلوب
مثل انه ليس بمحمود ولا مختار وليس حقيقة التضاد مقررة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق
فان الواحد انما يضاده بالحقيقة واحد فيجب ان يكون الضد منها ما يعمها وانما يعم جميع الايجابات
والسلوب الكاذبة على الخير انها ليس بخير فان ايجابًا وسلبًا صح عليه انه ليس بخير كان مباينًا
واما ليس بخير نفسه فانه مباين لنفسه وان لم يعتبر له انه احد تلك والشيء الذي لا يحتاج في ان يكون
مباينًا الى غيره والآخر لا يباين دونه فمباينته اقدم والذي مباينته اقدم فعناده اشد فالسالبة
اشد عنادًا وما هو اشد عنادًا فهو الضد فالسالبة هي الضد ويشبه ان لا يكون هذان الغرضان
تصدى بهما في التعليم الاول احتجاج البتة ويكون انما قصد في الاول منهما ان يشار الى ان نفس التضاد
في الامور لا يوجب التضاد في الاعتقادات بل يجب ان تكون الامور متنافية حتى يجوز ان يكون تضاد
في الاعتقادات وفي الثاني ان يشار الى انه ليس ايضًا بينا في الاعتقادات وان لا يجتمع المعتقدات
الا على تضادها فان هاهنا امورًا لا نهاية لها يصح ان يسلب عن الخير والعادل مثل انه ليس

بطاهر

بطاهر وليس بحجر وليس بسماء فيكذب ايجابها وامور يصح اثباتها عليه لا نهاية لها مثل انه ابيض ويقعد ويفعل
فيكذب سلبها كانها ● اما الموجود له فلا يمكن ان يكون بلا نهاية ● واما المسلوب عنه فلا ينبغي ان ينظر
في كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد انه خير او غير مضاد له فانها لا تتناهى ولكن ينبغي ان ينظر انما هو
فيما دخلت الشبهة من قبله والشبهة انما هي فيما يقع الكون منه فانه وان كان الخير ليس بطاهر وهو ايضًا
ليس بشرير وكان الطاهر مباينًا له والشرير مباينًا له فان احدهما قد يكون عنه التكون والآخر لا يكون عنه
التكون ● اما الذي يكون عنه التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير ● واما الذي لا يكون عنه
التكون فالذي ليس بمقابل وهو الطاهر والشبهة انما هي في المقابل كالشرير والجائر وتلك الشبهة ان
فيه انه عادل هل يضاد العقد فيه انه شرير جائر وهذا موافق جدًا لما قيل في التعليم الاول ويكون الغرض
فيه ان يجعل توطئة وتنبيهًا على انه ليس كل عقدين متقابلين بالتضاد والا لكانت الشبهة تدخل
في ان العقد في زيد انه عادل يضاد العقد فيه انه طاهر ويضاد اعتقادات اخرى بلا نهاية فيشبه
ان يكون غرض المعلم الاول ما اومانا اليه وانه قدم جميع ما قدم الى هذا الموضع لا على سبيل الاحتجاج بل على
سبيل التوطئة وانه انما ابتدأ يحتج بعد فراغه من هذا الكلام حين يقول ما معناه انه قد تبين ان ليس
نفس تضاد الامرين يوجب تضاد العقدين ولا تفسيرنا في العقدين فيجب ان ينظر في ذلك نظرًا اخص
من النظرين ● فنقول انا اذا قلنا للخير انه خير صدقنا واذا قلنا انه ليس بشر صدقنا لكن صدقنا عليه
في قولنا انه خير صدق بامر في ذاته وصدقنا عليه في قولنا انه ليس بشر صدق عليه في امر ليس بذاته
فان الخير خير بذاته ● واما انه ليس بشر فعارض له حين يقابل بامر ذاته غير مباين لذاته وهو الشر فيسلب
عنه ذلك الامر فاثبات الخير يتم عليه بذاته وسلب الشر انما يتم له بغيره وقد علمت ان السلوب من اللوازم
في مثل هذه الاشياء لا من الدواخل في الذات فبازاء هذين الصدقين كذبان كذب انه ليس بخير وهو
كذب له مقابل في ذاته وكذب انه شر وهو كذب مقابل لامر له عارض فلما كان اعتقاد انه خير صدقًا
في امر ذاتي حين كان اعتقاد انه ليس بشر صدقًا في امر عرضي كان اعتقاد انه ليس بخير كذبًا في امر ذاتي
والكذب في الامر الذاتي اشد معاندة للصدق في الامر الذاتي من الكذب في الامر العرضي هكذا يجب ان
يقال لا ما الظن بان احد الامرين اشد كذبًا والآخر اقل كذبًا فذلك باطل فانه لا صدق اشد صدقًا من
صدق ولا كذب اشد كذبًا من كذب بل بعض الصدق يكون ادوم وبعضه ليس بادوم وبعضه في امر
ذاتي وبعضه في امر غير ذاتي ● والذي هو كذب في امر ذاتي اشد عنادًا وقد يتبين من هذا احتجاج
آخر يجب ان يفهم على هذه الصفة اي اذا اعتقدت في العدل الذي عرفته وتحققته في نفسه انه
خير لا احتاج اذا اعتقد مع ذلك فيه انه ليس بشر اذ هذا ليس ذاتيًا له بل امرًا يعرض له وليس يحتاج
في اخطار الامر الذاتي بالبال ان يلتفت الى امر بالقياس الى خارج البتة بل الصدق الذاتي انما
ينعقد باخطار الموضوع والمحمول بالبال لا اخطار غيره او لم يخطر فان تحققت وقابلت هذا العقد
بعقدين احدهما انه شر والآخر انه ليس بخير وجدت عقد انه شر لا يتم لي الا ان يتضمن انه ليس بخير
فان الكذب المقابل للصدق العرضي لا يتم لي الا ان يخطر بالبال الكذب الذاتي فاني ان لم اخطر
ببالي ان العدل الذي عرفته خيرًا ضادًا للاخير لم يمكنني ان اقضي عليه انه شر وذلك لاني علمت واعتقدت
ان العدل خير وان ذلك الحق يمنعني ان اجعله شرًا على سبيل ان التقابل يخطر ببالي ضرورة اني اسلب عنه
ذلك الحق وليس اذا خطر ببالي سلب ذلك الحق عنه يكون قد خطر ببالي انه شر فهكذا يجب ان يفهم هذا
الدليل وبهذا التكلف والا لم يستقم وهو قريب مما اوردناه اولًا وفي قوته وحجة اخرى وهي
ان جميع القضايا يوجد لها مقابلات من باب التناقض وليس يوجد لجميعها مقابلات من جانب
حمل الضد فانا اذا قلنا مربع كذا وجدنا بازائه انه ليس بمربع ولم نجد انه كذا الذي هو ضد المربع
فههنا المعاند هو السالبة وان الموجبة لمضاد المحمول وحيث للقضية موجبة مضادة فان السالبة
ايضًا معاند وكل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب
معاند فعناد السالب عناد للقضية الموجبة من حيث هي موجبة وعناد الآخر امر عارض لها
من حيث هي موجبة ● لكن لقائل ان يقول ليس كلامنا في ان كل موجب هل يعاند موجب بل في
ان عناد السلب اعم واكثر كعناد السكون للحركة مطلقة ● واما الموجب اذا اختص فهذا ان موجبًا

فصل في بيان ان التقابل بين الموجبة والسالبة اشد من التقابل بين موجبتين محمولاهما متضادان

صدق ع
كذب ع

ضدى المحمول فهل يختص بان يتم ضد هو اشد ضدية له كما يختص الحركة اذا كانت نازلة فان الذي يضادها وهو حركة اشد عنادا من السكون لكن الشان في المقيس المشهور وكل من قرب منه فانه انما ذهب الجهة بقياس فاسد فقال فاذا كان في كل الامور قد يوجد للعقد الصادق فيها عقد النقيض فيكون هذا شيئا ذاتيا اذ كان الذاتي شيئا موجودا في الكل فانظر كيف غلط في القياس وذلك لانه اورد قوله اذ كان الذاتي موجودا في الكل مقدمة لقياس ينتج ان هذا شيء ذاتي ومطلوبه هذا كلي في موضوع مخصوص لا ينتج الا من الشكل الاول فالذاتي من قوله اذ كان الذاتي موجودا في الكل لا يخلو اما ان يجعله حدا اوسط او حدا اصغر لا محالة لانه موضوع في هذه المقدمة والمطلوب موجب فان جعله حدا اوسط ولا يجب ان يكون داخلا في النتيجة وقد ادخله وان جعله حدا اصغر كان الانتاج هو الذاتي يكون كذا لا ان كذا ذاتي فان الذاتي يجب ان يكون في القياس حدا اصغر لا حدا اكبر ◉ واما اذا اعتبرنا العقد الاخرى فانا نجد مما يشاركه في هذه المقدمة حال الوجود في الكل فان جعلناه هناك موضوعا حتى كان القياس هكذا ان الذاتي موجود في الكل والموجود في الكل هو ان العقد الصادق فيها عقد النقيض كان مع كذب الكبرى اذا اخذ الموجود في الكل فيه كما في الصغرى انتج ان الذاتي كذا لا ان كذا ذاتي وهذا مع فساد المقدمة وكذبها اذا اخذت كلية حتى ينتج ولم يؤخذ مهملة وان لم يجعل الموجود في الكل موضوعا بل محمولا وهو الواجب كان وجود عقد النقيض هو العقد الصادق امرا موجودا في الكل وكان الذاتي امرا موجودا في الكل فانتج من موجبتين في الشكل الثاني وان عكس فقال وكل موجود في الكل فهو ذاتي كذب كذبا صراحا وتحلل هذه الحجة حجة قوية وهو ان عقدنا في الشيء الذي ليس بخير انه ليس بخير لا يمكننا ان نورد بازائه عقدا اخرى من الجنس الذي نحن فيه الا ان نعتقد فيه انه شر وانه ليس بشر وانه خير لكن اعتقادنا فيه انه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد في كثير من الامور فلا يكون معاندا مطلقا لهذا الاعتقاد واعتقادنا فيه انه ليس بشر قد يصدق ايضا فانا نجد الشيء الواحد كالطفل لا خيرا ولا شريرا وكذلك المتوسط فبقي ان يكون معاندة انه خير فاذا كان عقدنا انه خير هو المعاند لعقدنا انه ليس بخير وهو المضاد الحقيقي له والمضاد متضاد لمضاده فمعاندنا انه خير هو انه ليس بخير فانه لا يجوز ان يكون الشيء يضاد شيئا على الاطلاق وبالحقيقة وذلك الشيء يضاد آخر ولا ايضا فاذا جعلنا المسئلة كلية فنظرنا هل معاند قولنا كل انسان ليس بخير هو قولنا ان كل انسان شرير او قولنا ان كل انسان ليس بشرير وقولنا كل انسان خير وكان ضده على الوجه الذي بيناه هو ان كل انسان خير فضد قولنا كل انسان ليس بخير هو قولنا كل انسان خير لكن قولنا كل انسان ليس بخير هو قولنا ولا واحد من الناس خير فانه يسلب الخير عن كل واحد واحد فهذا القول في الشخصي والكلي والحد واما المهملات فكيف تتضاد وقد يصدق معا وكذلك الجزئيان والاضداد وان كانت لا تجتمع معا وقد تكذب معا فليس يجوز فيها ان يصدق معا ◉ تم الفن الثالث من الجملة الاولى بعون الله ◉ بسم الله الرحمن الرحيم ◉ الحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد وآله اجمعين

الفن الرابع في القياس تسع مقالات المقالة الاولى من الفن الرابع من الجملة الاولى سبعة فصول فصل في صورة القياس المطلق

(في الهامش: الفن الرابع في القياس تسع مقالات المقالة الاولى سبعة فصول الفصل في صورة القياس المطلق)

قد فرغنا من تحديد الالفاظ المفردة واحوالها ومن تحديدنا التاليف الخبري الحملي منها ◉ وقصدنا الاول بالذات في صناعة المنطق هو معرفة القياسات والقسم الناظر منها في القياسات البرهانية ومنفعة ذلك لنا هو التوصل بهذه الالة الى اكتساب العلوم البرهانية وقصدنا الثاني معرفة اصناف القياسات الاخرى فبعضها ينفعنا بالارتياض فيها والتخلص عنها الى العلوم البرهانية كالجدليات ولها منافع اخر وبعضها ينفعنا العلم بها في التحرز عنها حين انتقاء العلوم البرهانية كالسوفسطائية وبعضها ينفعنا في مصالح المدينة ونظام المشاركة كالخطابة والشعر وجميع هذه كالمشتركة اما بالفعل واما بالقوة في هيئة القياس وصورته واكثر اختلافها في موادها والعلم الباحث عن الامر الكلي مقدم دائما على العلم الباحث عن الامر الجزئي ومن لم يعرف القياس المطلق العام لم يمكنه ان يعرف القياس المخصص فبالحري ان يقدم القول في القياس المطلق اما بيان حال الاختلاف المقاييس في المواد فالاولى ان نؤخر الكلام فيه واما ما قيل من ان المقدمات

اما ان تكون واجبة فيكون منها البرهانيات واما ممكنة اكثرية فيكون منها الجدليات واما ممكنة متساوية فيكون منها الخطابيات واما ممكنة اقلية فيكون منها السوفسطائيات واما ممتنعة فيكون منها الشعريات فبحسبنا الان لا نلتفت اليه ولا ننظر بحسبه من الوجوه الى هذه القسمة وعلمنا ان الواجبات تدخل في البرهان والممكنات ايضا قد تدخل في البراهين على النحو الذي تبين عند كلامنا في البرهان ◉ واما الجدليات فيكون صادقة في الكل وتكون كاذبة في الكل فلا يعتبر فيها الحال في نفسها بل الشهرة او التسليم واما السوفسطائيات تكون كاذبة في الكل وتكون صادقة في الاكثر ولا يلتفت الى ذلك بل الى انها يكون بخلاف ذلك بادى من اجل مزاحمة او شهرة فيكون شبيهة بالاولى او مشهورة ◉ والخطابيات يعتبر فيها ان تكون مظنونة ومشهورة في بادى الرأي وان لم يكن مشهورة حقيقية فربما كانت كاذبة مطلقا وربما كانت صادقة وربما كانت لا تصادف شهرة ولكن ربما كانت مشهورة في بادى الرأي وربما كانت غير مشهورة في بادي الرأي ◉ والشعريات فلا يلتفت فيها الى ان تكون صادقة وكاذبة في الكل ولا في الكل اذا كانت النفس تنفعل عنها انفعالا تخيليا انقباضا او انبساطا لا لانها اعتقدت بل تخيل منها من جهة حكم وتخييلية مفرضين لا عندها كالجرح اذا سمع قول قائل العسل انه مرة مقياة اشمأز عن تناوله وتماسح الشاة على الجبل لكن لا يعرض تخيلا او الذم ... التصديق لا يحرك منها شيئا فان الشعر المورد دون هاج تخيله نا تصعه او تعوقه او الموجب تخيله طاعة التخيل لا التصديق بل يرجع من دابر ونقول انما كان على القياس حجة ان كان المنطق وكذا كان علما بصورة ثمان تلك الصورة تتكرر وتتغير لاجل ... تنها تتكرر وتتغير بتغيرها احدى الصناعات الخمس لنا سبيل الى معرفة اصنافها فنعلم الاختلاف لا بعد معرفة الصورة الجامعة للاصناف فهي صورة القياس بما هو قياس فتقدم النظر في صورة القياس ثم لم يكن لنا سبيل الى معرفة القياس الا بعد تقدم معرفة ما القياس منه مؤلف فقدم النظر في بسائط القياس وبسائطه القريبة هي القضايا وبسائطه البعيدة التي هي بسائط بسائطه هي المفردات فبدى بالمفردات ثم لما حصلت وعلمت تلى ذلك بالنظر في التاليف الاول منها الذي يكون فيه الصدق والكذب فلما عرف ذلك وفصل شرع في تعليم القياس فنقول ان الاستدلال صنعة ما تؤدي الى غرض وكل صنعة فانها تتعلق بمادة وصورة وبحسب اختلاف كل واحد من المادة والصورة يختلف المصنوع في الصنعة فربما كانت الصورة فاضلة ولم يكن المادة فاضلة كما يتفق ان يبنى البيت من خشب نخر وطين سبخ ثم يوفى حقه من الشكل والرسم ولا يغني ذلك ولا يبلغ به الغرض الاقصى من الانتفاع به والتستر به دوامه لمادته وربما كانت المادة فاضلة لكن الصورة غير فاضلة كما يتفق ان يبنى بيت من خشب صلب وحجارة صلدة بناء غير محكم في تركيبه ووضعه وهندامه وشكله فيعدم فائدة استجادة خشبه وحجارته لاستفساد صورته وربما اجتمع الامران جميعا فكذلك الاستدلال يدخله الفساد من احد وجوه ثلثة اما من جهة ان يكون ما يؤلف عنه غير وثيق اي غير حق وغير بين وعلى غير ما يجب ان يكون فان وقع عليه تاليف حسن ووصف فاضل لما اغنى ذلك في التوصل الى الغرض واما من جهة ان نفس التاليف ليس يؤدي سوق الذهن الى الغرض وان كان ما عنه التاليف فاضلا حقا واما للاجتماع شيئين جميعا وكما ان الصانع يلزمه ان يعرف ان ذلك الصورة نافعة في غرضه وايتها غير نافعة واي المواد محكمة وايتها متوسطة وايتها واهية كذلك المستدل يلزمه ان يعرف حال التاليفات منتجها وعقيمها وحال ما عنه التاليف والغرض في الاستدلال لحصول علم او تسليم او ظن على سبيل اكتساب والمؤدي المعتمد عليه هو القياس ومادة القياس هي مصدقات وامور في حكم المصدقات تسلف بها التصديق وصورة القياس هي الوصف الذي التاليف الذي يقع فيها فانت تعلم انه ليس يمكن ان يكتسب العلم بالمجهول من اي علم كان بل بعلم الى المجهول نسبة مخصوصة وتعلم انه ليس اي تاليف اتفق في المعلومات التي عندك يؤدي بك الى اي مطلوب اتفق بل تاليف مخصوص فالمنطقي يلزمه ان يعرف اصناف المطالب وهي باعيانها اصناف القضايا ثم يعرف ان اي التاليفات يؤدي الى اي مطلوب ويعلم كل ما يؤدي الى كل مطلوب معين فان القضايا تدخل في تاليف نحو مطلوب معين وذلك لها من حيث هي قضايا مطلقة ليس يلتفت بعد الى مادتها وذلك هو الذي يجب ان يعلم من حالها اولا ثم يعلم ان تلك القضايا كيف تكون مادتها اعني حال الصدق في تاليفها حتى تؤدي فيما يؤدي اليه الى يقين وكيف تكون حتى تؤدي الى ظن

(في الهامش: مشبهة نحو)

قوي يكاد يشبه اليقين وكيف يكون نحو حتى يغلط وكيف يكون نحو حتى يوقع أغلب الظن وبالجملة الإقناع وكيف يكون نحو حتى يخيل ثم ينظر أن الأفضل والأصلح في كل باب ما هو وليس يلزمه هذا في جنبة التصديق فقط بل وفي جنبة التصور وعلى هذا القياس بعينه وإذ لا بد من مصدقات ولم يكتسب بروية وإلا لما كان سبيل إلى كسب الثواني إذ كان لا وجه لكسب الثواني لا يتقدم تصديق الأوائل فلو احتيج في كل مصدق إلى أول لذهب إلى غير نهاية ولم يكن إلى قطعه سبيل فبين أن تلك أوائل المواد القياسية سواء كان التصديق بها واقعا بأول العقل أو بالحس أو بالتجربة أو بالتواتر أو بالشهرة أو بالغلط أو للظن أو للقبول عن مظنون به الصواب فيما يقوله والمصدقات بالكسب قد يعود مرة أخرى مواد لقياسات يكتسب بها مصدقات أخرى ويمعن ذلك إلى ما عسى أن لا يتناهى وقد جرت العادة بأن يسمى تعليم القياس علم التحليل والسبب الحقيقي في ذلك أن الاستدلال بالحقيقة إنما يكون على مطلوب محدود ● وأما الذي يكون على غرة لنا السبيل أعني أن يكون القياس ينعقد اتفاقا فيؤدي إلى نتيجة من النتائج لم يطلب ولم يجمع له القياس فهو شيء غير صناعي وإنما هو أمر يجري بالقياس الصناعي هو أن يكون الغرض فيطلب ما ينتجه أو ينتج مقابله وما ينتج الشيء علة له من حيث هو ينتجه فيكون نظره حينئذ مبتدئا من معلول إلى علة ويكون مع ذلك نظره في جملة يطلب أن يفصلها بإدخال الوسط كما تستعمله بعد بين أجزائها ويكون نظره مبتدئا من واحد تحلله إلى كثرة ويطلب مبادي كثيرة وهذا النوع من النظر يسمى التحليل بالعكس لأنه تحليل لا ينعكس به المحلل ويرجع إلى تركيب عنه كما أن مقابله يسمى التركيب فسمي هذا الكتاب كتاب التحليل بالعكس لهذا الوجه لا الوجوه يخترعها قوم بالتكلف المستطرف فيه والدليل على صحة هذا القول أنك تستعلم عن قريب أن جميع ما يسمى قياسا في هذا الكتاب إنما سمي قياسا بعد أن يوضع غير مطلوب ويقاس به أجزاء القول المنتج إياه حتى يتعين الأصغر والأوسط والأكبر والصغرى والكبرى وذلك لا يتعين إلا وقد تعين المطلوب كما ستعلم وإنه إن كان قول ينتج شيئا ولكن ليس ينتج ما جعل أجزاؤه بالقياس إليه هذه الأجزاء أعني الصغرى والكبرى والأصغر والأوسط والأكبر لم يسم ذلك قياسا

## فصل في أن المنطق آلة في العلوم الحكمية لا يستغنى عنه

قد كان سلف لنا الوقوف على موضوع المنطق وبيانا أن الغلط كيف يقع فيه وسلف لك بالجملة أن المنطق كيف يكون جزءا من الحكمة وكيف يكون آلة وأنه لا تناقض بين من يجعله جزءا وبين من يجعله آلة فإنه إذا أخذ موضوع المنطق من حيث هو لحق الموجودات وكانت الفلسفة واقعة على ما هو علم بالموجودات كيف كانت كان المنطق جزءا من الفلسفة يعرف أحوال الموجودات ما حالها وطبيعتها إذ يعرف كيف يكتسب بها المجهول وتعين فيه فمن حيث أن هذه الحال أمر خاص لبعض الموجودات وعارض ذاتي له وأمر مقوم إياه فهو نظر ما في الموجود من حيث هو موجود ما بحال فهو علم ما من العلوم ولكن لما عرض ثانيا إذ كانت هذه المعرفة من أمر هذا الموجود تعين في معرفة أمور أخرى فتكون هذه المعرفة التي هي بنفسها معرفة ما آلة لمعرفة أخرى بل حال الغرض فيها معونتها في معرفة أخرى فكونها معرفة بجزء من الموجودات هو كونه جزءا من الفلسفة وكونها معرفة بجزء من الموجودات من حيث تعين في معرفة أخرى وليكون تلك المعونة هو كونه آلة فكون المنطق جزءا أيكون أعم من كونه آلة وليس هو جزءا من الشيء الذي هو آلة له فإنه ليس جزءا لما هو له آلة وهي العلوم التي تكال بالمنطق وتوزن بعياره بل هو جزء من العلم المطلق الذي يعم هذه العلوم كلها وكونه منطقا هو من حيث هو آلة قد يحمل عليه أيضا معنى أعم من الآلة كما أن الإنسان من حيث هو إنسان قد يحمل عليه الحيوان ويقال إنه حي وليس افتراق كونه جزءا وكونه آلة افتراقا بمعنيين متباينين على الإطلاق بل بمعنيين أحدهما أخص والآخر أعم فإن كل ما هو آلة للعلوم كما فهو جزء من العلم المطلق وليس ينعكس فهكذا يجب أن يتصوروا إذ كان ما قاله فاضل المتأخرين في نصرة من رأى أن المنطق آلة وليس بجزء وهو أتم ما يمكن أن يقال فيه ● وأما كونه آلة فلأنه يعين وليس كل معونة فإن المعرفة قد تعين في معرفة أخرى على أن يكون مادة وتعين على أن يكون مكيالا أو ميزانا ولا يكون مادة ألبتة وإن كان المعيار قد يمكن أن يجعل بوجه من الوجوه مادة لكنا إذا قلنا مثلا كل متحرك جسم والنفس ليس بجسم فإنتج لنا على هذا وأنتجنا أن النفس ليست بمتحرك لم يكن ذلك مادة منطقية ألبتة ولم يكن المنطق بوجه من الوجوه معينا في هذا من حيث هو مادة بل من حيث هو مكيال يعرفنا أن هذا إنما ليس ينتج

فصل في أن المنطق آلة في العلوم الحكمية لا يستغنى عنه

بل

ومن حيث هو له صح

بعض

يكن صح

وكذلك إن كان يدل هذا أحد من الحدود أو رسم من الرسوم فكان المنطق ينفع في أن يكال به هذا ويوزن ولا ينفع في أنه جزء منه ألبتة فإن تكلفت وقلت لكن هذا شكل منتج ينتج سلب الجسم عن النفس حتى دلت إذ يستعمله الكلام مصادرات لمقدمة المنطقية جزءا من جملة القول لكن غرضنا في الاعتراف بأن المنطق جزء كما هو أيضا آلة ليس على أن يصير جزء مادة على هذه الصفة أعني الوجه الذي يدخل فيدل على أن هذا متزن بالمنطق مكيل به فإنا إذا علمنا المنطق لم يحوج في كل قياس نعمله أن يصرح بالفعل بأنه متزن بالمنطق حتى يكون ذلك مصرحا به وجزءا من القول المنتج بل إذا احتطنا لنعلم في أنفسنا أنه منتج أو حد نعلم في أنفسنا أنه حسن نحجنا واقتصرنا عليه كما أن النحوي إذا قال لضرب زيد اقتصر على هذا اللفظ في عرضه ولم يحتج أن يقول وزيد مرفوع بأنه فاعل بل يعلم هذا ويستغني عن ذكره عند استعمال ما علم هذا لأجله فالمنطق ليس معينا في العلوم على أن يوجد مادة فيها من حيث مطالبها مطالب غير منطقية نعم أن كثيرا من الأصول التي في الجدل وفي الخطابة وفي الشعر يوجد مقدمات وقياسات لكن مطالبها تكون منطقية مثل أنه هل هذا الشيء أفضل أو غيره وهل هذا ظلم أو ليس بظلم وما أشبه ذلك فإن هذه مطالب منطقية يجعل مقدمات ما منطقية موادا في إثباتها وليس كلامنا في أمثال هذه المطالب وربما أدخل المنطق أيضا كالجزء في بعض المواضع إذا لم يوثق بذكر المتعلم ما علمه من ذلك المعيار في المنطق فيكون ذلك على سبيل التذكير كما أن النحوي واللغوي إذا استعمل غريبا من الإعراب واللغة في كلامه للناس مما يخشى أن لا يتنبه له السامع لم يبعد أن يشير إلى وجهه فيصير إشارته إلى وجهه استعمالا لمقدمة نحوية أو لغوية وربما كانت مطالب مشتركة أيضا بين المنطق وبين صناعة أخرى وأكثر ذلك مع الفلسفة الأولى فيكون بيانها المحقق في الفلسفة الأولى وبيانها بوجه آخر وعلى سبيل الوضع في المنطق فيستعمل موادا في قياسات علمية فإن التفت إليها من حيث تعلمت في المنطق كان على سبيل التذكير وكان إيرادها على سبيل إيراد ما هو مستغنى عنه وإن التفت إليها من جهة أنفسها كانت أصولا موضوعة إذا استعملت في علوم ومثال هذا ما قيل لما كان العلم الطبيعي علما بأمور ذوات مبادئ وكان العلم بذوات المبادي إنما يستفاد من العلم بالمبادي فيجب أن ينظر أولا في المبادي فإن المقدمة الكبرى مما يعلم في الفن المشتمل على تعليم البرهان وأيضا فإنما يتحقق بالحقيقة في صناعة الفلسفة الأولى فإن وردت على أنها وضع وخطاب مثلا مع من لم يسمع المنطق ولم يعلمه كانت هذه مقدمة وضعية يتقلدها الطبيعي من صاحب الفلسفة الأولى ويضعها وضعا في علمه كما هو الحال في أكثر مبادي العلوم وإن كان ذكرها وإيرادها على أنها شيء مفروغ في المنطق عنه معتقد فيه حقيقة فلا موقع له إلا موقع الذي من حقه أن لا يذكر ولا يورد كما لا يذكر حال القياس أنه منتج والفاعل أنه رفع إذ كان إنما يعلم ليستعمل في العلوم مكيالا ومعيارا لا داخلا في الكيل والعيار بل إنما أوردناها لذلك تذكيرا لما يغلب الظن بأنه ليس من المباحث المنطقية التي تثبت في الذهن لا محالة كل وقت وحق هذا أن يعلم ويعتبر وجوده فيما يعلم من غير تصريح به فإن صرح به فعلى سبيل تذكير ● وأما ما ظنه فاضل المتأخرين من أن المقدمات المستعملة في مناقضة ماليس وبرمانيدس هي منطقية إذ ذكر فيها الكم والتناهي وإن التناهي للكم بذاته أو لغيره أو لا وما أشبه ذلك فقد دل على أن النظر في الكم وما يلحق الكم ليس بنظر منطقي وقد فرغنا من هذا في بياننا لقاطيغورياس فالمنطق معين على سبيل أنه ميزان لا على سبيل أنه داخل في الوزن وإنما هو منطق لأنه هكذا ● وأما سائر العلوم الأخرى فتعين بعضها في بعض على سبيل أن المطلوب في هذا المعنى يصير مقدمة ومادة للمعاني لا على سبيل التعيير فإن أوجب موجب أن لا يتناول لفظة الفلسفة كل ما هو علم بموجود بل يخصها بما هو علم مقصود لذاته وعلم بالموجودات لا من حيث تعين في كل علوم أخرى كان له أن يجعل المنطق آلة لا جزءا لكنه كالمتكلف المستغنى عنه والمنطق نعم العون في إدراك العلوم كلها فليس الحق للفاضل المتأخر أن يفرط في مدح المنطق وقد بلغ به هذا الإفراط إلى أن قال إن المنطق ليس محله من العلوم الأخرى محل الخادم بل محل الرئيس لأنه معيار ومكيال ولكنا نقول ليس كون العلم معينا على سبيل أنه معيار رفعه أو كونه معينا على سبيل أنه مادة وضعه بل إنما كان مقصودا بنفسه في كل شيء أشرف وأعلى من المقصود لغيره فلا يحتاج أن نحاول إثبات رياسة المنطق على العلوم الأخرى لكن بنا حاجة إلى أن نجيب من يسأل فنقول لأن المنطق آلة

معنا

محتاجاً اليه في المباحث الفكرية يجب ان يكون محتاجاً اليه في تعلم صناعة المنطق نفسه وان يكون
هذا الكتاب الذي في القياس محتاجاً الى معرفته ليعلم به ما سلف قبله ثم ما بال قوم هم مبرهنون
ولا قانون عندهم كارشميدس الذي برهن على التعاليم ولم يكن في زمانه المنطق محصلاً بل ههنا
آخرون جدليون ○ وآخرون خطباء ○ وآخرون شعراء ونابتة من السوفسطائيين ○ فنقول
اولاً ان التعليم على وجهين تعليم هو افادة العلم بما من شأنه ان يجهل كمن يعلم ان الزوايا الثلاث من المثلث
مساوية لقائمتين وتعليم هو تذكير واعداد ○ اما التذكير فان يجعل الامر الذي لا يجهل اذا اخطر بالبال
مخطراً بالبال فان الذي ليس خاطراً بالبال هو مجهول من حيث ليس هو علماً بالفعل التام بل علماً بالقوة القريبة
من الفعل واقرب من قوة الذي اذا اخطر بالبال امكن ان يشكك فيه فهذا هو التذكير ○ واما الاعداد
فان يخطر معه بالبال امور يجري مجراه يكون كل واحد منها اذا علم لم يفد الا العلم نفسه اذا اخطر بالبال
في محاودة للآخر يوقع منهما ان يفيد علماً لم يكن فيكون لا بد من اعداد تلك الكثرة لما يراد من التعليم المتوقع
بايقاع المحاودة فليس كون الشيء اذا اخطر بالبال معلوماً هو خطوره بالبال معلوماً ولا كون الشيء مخطراً
بالبال وحده هو كونه بالبال مع غيره فضرب من التعليم هو هذا وضرب من التعليم هو ما قلنا قبل وذلك
ايضاً على قسمين فمنه قسم متصل متسق يبعد ان يقع في نقله غلط ومنه ليس كذلك ○ ومثال الاول
ما يتعلم في علوم الحساب والهندسة وعلامته قلة وقوع الاختلاف فيه ○ ومثال الثاني ما يتعلم
في علوم الطبيعيين وعلامته كثرة وقوع الاختلاف فيه ثم ان الامور التي يتعلم في علم المنطق منها ما تعليمه
على سبيل التذكير والاعداد ومنها ما هو على سبيل الوضع ومنها ما هو على سبيل الانتاج والاحتجاج
ولذلك يجب ان يكون ظنك باكثر ما في قاطيغورياس انه اما وضع واما تذكير واعداد على انه ليس علماً
منطقياً في الحقيقة وما في باري ارمينياس اكثره تذكير واعداد وبعضه احتجاج واستدلال وما بعد
ذلك فغلط تذكير وتعليم امور لا يقع فيها الاختلاف اذا فهمت على وجهها لانها من القسم المتسق
فالمنطق فان اكثر الحاجة اليه فيما كان من التعليم على وجه القسم الآخر فلذلك لا حاجة الى جميع
بل الجزء الذي على سبيل التذكير والاعداد يحتاج اليه في الجزء الذي على سبيل الكسب حتى يكون الجزء
الذي على سبيل التذكير والاعداد يغير به الجزء الذي على سبيل الاحتجاج والكسب ويكون الجزء
الذي على سبيل الاحتجاج مما يقل وقوع الاختلاف فيه عند الحقيقة والذي يتوهم من وقوع الاختلاف
فيه عند الحقيقة فانما هو بسبب الالفاظ ووقوع الاختلاف في معانيها وذهاب كل فرقة الى غرض
آخر او اجتمعوا على الغرض الواحد لما تنازعوا في اكثر الامر اذ هو كلام غير منطقي دخيل في المنطق ومع
ذلك فلا يمكن ان يبرهن غير المنطقي وان يجادل غير منطقي وان يخطب فان المنطقي ايضاً اذا يعلم هذه
الصنائع لم ينفعه نفس معرفته بهذه القوانين كثير نفع ما لم يحدث له ارتياض وتمرن في تصرف له
استعمال هذه ملكة كما ان النحوي اذا تعلم النحو لم ينفعه العلم بالنحو في ان يستعمل النحو استعمالاً بالغاً
الا بعد التمرن واكتساب الملكة وقد يحصل ملكة في النحو من غير معرفة القوانين وفي الجدل وفي غير ذلك
الا انها تكون ناقصة ولذلك يجوز ان تزول ويفسد كما زالت الملكة النحوية عن العرب لانهم كانوا
معولين على الملكة فلو كانت لهم مع الملكة قوانين تضبط لما زالت الملكة عنهم وكانت معتبرات
ما كان يقع ما وقع فليس سواء من له ملكة وعلم بجميع قوانين تلك الملكة ممثلة لعقله منزوعة عن المواد ج
اليها فيما يفعل كالذي له ملكة ساذجة لا يدعمها معرفة بالقوانين بل الاولى ان يكون الصناعة محصلة ثم
يكتسب الملكة على قوانينها فاذن لا غنية عن المنطق لمن اراد ان يستظهر ولا يعول على ملكة غير صناعية

## فصل في المقدمات واجزائها والمقول على الكل بالايجاب والسلب

فصل في المقدمة واجزائها والمقول على الكل بالايجاب والسلب

يجب ان يبين ما المقدمة وما الشيء الذي يسمى حد المقدمة وما المقول على الكل بالايجاب والسلب
وما المقول على البعض وما القياس وما الكامل منه وما غير الكامل منه ثم بعد ذلك نشرع في تنويع
القياسات ونعرف ما يلحقها من الاعتبارات فالشيء الذي كان يسمى في كتاب باري ارمينياس
قولاً جازماً وقضية فانه اذا جعل جزء قياس كان مقدمة والمقدمة قول جازم جعل جزء قياس
وليس هذا حداً يليق بالمقدمة بل [illegible]
قياس [illegible]

البيض فقد زال فانه وان كان من فصول الجواهر فقد يظن بها انها معان يلحق جنسها ويزول عنه فساد
طبيعة جنسها فلا يظن ذلك بفصول الاعراض على ان الفصول في الجواهر [illegible] موضع نظر
وكما ان القضايا منها محصورة ومهملة وشخصية كذلك المقدمات وسينكشف ذلك في الموضع الاولى
ان القضايا محصورة ومهملة وشخصية كذلك المقدمات فيجب ان يحقق حال المحصور ○ فاما
المحصور الذي هو موجب كلي كقولنا كل ج ب فيجب ان نحققه اولا فنقول لسنا نعني بقولنا
كل ج كذا ان كل ما هو ج هو الكل واحد او الكلي جملة او الكلي فليس يعني قولنا كل انسان جملة الناس
الكل بل كل واحد واحد مما يسمى جيم [illegible] فانه ليس الحكم على الجملة هو الحكم على الافراد
الجملة ما ليس يقال على الافراد ولا الكلي على الاشخاص الكلي من حيث هو كلي يجب ان يكون حكماً على الجزئيات
كما علمت فيما سلف بل هذا الحكم هو على واحد واحد من جزئيات الشخصية والنوعية والشخصية معاً
اذ كان المعنى جنسياً ○ ثم يجب ان يعلم انه ليس معنى قولنا كل ج كل واحد مما معناه ج [illegible]
وهو كذا من حيث هو كذا كقولنا كل ابيض ليس معناه كل ما هو ابيض من حيث هو ابيض فقط بل كل ابيض
بانه ابيض كلي شيء يقال له الابيض لان الشيء ليس هو نفس الابيض من حيث هو ابيض وان كان شيئاً
موصوفاً بانه ابيض على حقيقة الشيء كانسان وخشبة موصوفين بالبياض وايضاً يجب ان [illegible]
قولنا كل ابيض ليس معناه كل ما هو موصوف بانه ابيض دائماً فان قولنا كل ابيض [illegible]
الابيض ثم [illegible] من الابيض ووقتاً ما ومن الابيض دائماً فنقول كل ابيض معناه كل واحد مما وصف بانه ابيض
دائماً او غير دائم كان موضوعاً للابيض موصوفاً به او كان نفس الابيض وهذه الصفة ليست صفة
للامكان والصحة فان قولنا كل ابيض لا يفهم منه البتة انه كل ما يصح ان يكون ابيض بل كل ما هو موصوف
بالفعل انه ابيض كان وقتاً ما غير معين ومعيناً او دائماً بعد ان يكون بالفعل وهذا الفعل ليس فعل
الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع ملتفتاً اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولك كل
كرة تحيط بذي عشرين قاعدة مثلثة ولا الصفة هي على ان يكون الشيء وهو موجود بل من حيث هو
معقول بالفعل موصوفاً بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد
فيكون قولك كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف عند العقل بانه يجعل وجوده بالفعل انه ابيض دائماً او في
وقت ما اي وقت كان فهذا جانب الموضوع ○ واما جانب المحمول فنقول ان ههنا موجبات مطلقة وضرورية
وممكنة ○ اما الموجبة الكلية المطلقة فينبغي ان نتكلم فيها ونعرف الفرق بين المطلق والضروري
فنقول ان ههنا اقوالاً كلها موجبات والاحوال فيها مختلفة فنقول ان الله حي اي دائماً لم يزل ولا يزال
ونقول كل بياض لون وكل انسان حي ونعني لا ان كل واحد مما هو بياض لون لم يزل ولا يزال كذلك
او كل انسان حي لم يزل ولا يزال كذلك بل انما نقول ان كل ما يوصف بانه بياض ويقال له انه بياض فانه
ما دامت ذاته موجودة فهو بياض وكذلك كل واحد مما هو انسان فانه ليس لم يزل ولا يزال حيواناً بل
ما دام ذاته وجوهره موجوداً ونقول ان كل متحرك جسم ولسنا نعني ان كل واحد مما يتحرك فانما هو جسم
ما دام متحركاً فقط بل وان لم يتحرك انما نعني انه جسم ما دامت ذاته موجوداً ○ والفرق بين هذا وبين
الذي قبله ان هناك لا يفترق الحال بين قولنا ما دامت ذاته موجوداً وبين قولك ما دام بياضاً وههنا
نفترق الحال بين قولنا كل موصوف بانه متحرك ما دامت ذاته موجوداً وبين قولنا ما دام متحركاً ونقول
كل ابيض فله لون مفرق للبصر ولا نعني ان كل واحد مما يقال له ابيض فما دامت ذاته موجوداً فهو ذو لون
مفرق للبصر بل ما دام موصوفاً بانه ابيض ○ واما الذي يوصف بانه ابيض اذا زال عنه انه ابيض بطل
ذاته وحينئذ لا يوصف بهذا الوصف ونقول كل منتقل من الري الى بغداد فانه يبلغ مثلاً قرميسين
ولا نعني انه ما دام موجوداً او ما دام منتقلاً الى بغداد بل انه له وقت لا محالة يوصف فيه بانه يبلغ قرميسين
ونقول لكل جرم انه ساكن فان هذا يجوز ان يكون له دائماً ما وجد ويجوز ان يكون وقتاً ما ولا بد من
ان يكون وقتاً ما ويجوز مع ذلك ان يكون دائماً في بعضه ما دامت موجودة اتفاقاً لا ضرورة فلا يكون
في كل واحد انما هو وقتاً ما ونقول كل مستيقظ فانه نائم نعني كل واحد مما يوصف بانه مستيقظ
فانه وقتاً ما يكون نائماً لا محالة وكل متنفس نافخ نعني كل موصوف بانه متنفس فانه نافخ ليس
ما دامت ذاته موجوداً او ما دام متنفساً بل له وقت هو موصوف بانه فيه نافخ وكذلك كل مولود فانه

وجودًا في الرحم اي كل شيء موصوف بانه مولود فهو موصوف وقتا ما بانه في الرحم ليس ما دام مولودًا وانت تعلم ان قولك ان كل مولود فله وجود في الرحم وان كل موصوف بانه مولود فهو موصوف وقتا بانه في الرحم ليس هذا انه موصوف عندما هو مولود بانه في الرحم فان قولك كل مولود هو كذا الذي معناه كل ما هو موصوف بانه مولود اعم من قولك بشرط كونه مولودًا او لا بشرط كونه مولودًا واعم من انه حين ما هو مولود او حينا آخر ومن هذه ما يكون الوقت وقتا متعينا فيه كقولك القمر يوجد له الكسوف وقد يكون الوقت وقتا غير متعين كقولك الانسان يوجد له الاستنشاق وهذه كلها يشترك في ان المحمول يوجب فيها للموضوع ⊙ فان قال قائل ليس هكذا بل قولك كل مستيقظ نايم كاذب الا ان نقول ان كل مستيقظ نايم في غير وقت يقظته وكذلك يجب ان نقول ان كل منتقل الى بغداد فهو بالغ قرميسين في نصف قطع مسافته وان كل مولود فهو موصوف بانه في الرحم قبل ولادته فتكون هذه المقدمات انما تصدق بشريطة تزاد فالجواب عن هذا من وجهين ⊙ احدهما ان كل نايم في وقت كذا فهو نايم وقتا وكل موصوف بانه في الرحم قبل ولادته فهو موصوف بانه في الرحم وقتا ما وكل بالغ قرميسين في نصف قطع مسافته فهو بالغ لا محالة قرميسين وقتا ما فان وجود الشيء للشيء فيما مضى ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له في الوقت يختلف في اشياء ويتفق في شيء وذلك لانه يختلف في الازمان ويتفق في وجوده له وفي نسبته اليه وكذلك وجود البلوغ او النوم للشيء معنى يتم في الذهن وجوده له فيما مضى ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له في الحال وليس هو حمل ايجاب لتعين شيء من ذلك بعينه بل هو حمل ايجاب لاجل هذه النسبة ثم يصير له ثلثة اقسام ايجاب في الماضي ⊙ وايجاب في المستقبل ⊙ وايجاب في الحال فبين اذن ان المقدمات التي انتزعناها من المقدمات الزمانية صحيحة فاذا اضفنا اليه الصغريات فقلنا مثلا كل مستيقظ نايم في وقت كذا وكل نايم في وقت كذا فهو نايم على الاطلاق اي بلا زيادة شرط انتج ان كل مستيقظ فانه نايم فتكون القضايا صحيحة ويشترك في ان فيها حملا موجبا ⊙ والجواب الثاني هو انا نساعد فنجعل المحمول ما جعلتموه فهو ايضا يصحح لما ذهبنا اليه فان كل منتقل الى بغداد فهو موصوف بانه بالغ قرميسين في نصف قطع مسافته وليس ذلك ما دام منتقلا الى بغداد البتة الا ان يقولوا ان هذا الشرط يجب ان يكون في جانب الموضوع فيقال ان كل منتقل الى بغداد وهو في نصف مسافته فهو بالغ قرميسين وكل مولود قبل ان يولد فهو في الرحم ⊙ فان قالوا هكذا قلنا ليس كلامنا في ان هذا صحيح او فاسد وليس اذا كان هذا صحيحا كان الاول غير صحيح بل كلامنا وهذه الزوايد مقرونة بالمحمول فلنجعل زيدا المنتقل الى بغداد موضوع مسئلتنا ولننظر هل يحمل عليه انه بالغ الى قرميسين في نصف مسافته او لا يحمل عليه فان كان لا يحمل عليه فيكون مسلوبا عنه فيكون زيد المنتقل الى بغداد مسلوبا عنه انه بالغ قرميسين في نصف مسافته فاما ان يكون هذا السلب عنه دائما او ما دام منتقلا الى بغداد وليس هذا مسلوبا عنه دائما ولا ما دام منتقلا الى بغداد بل في بعض زمان كونه منتقلا الى بغداد فاذا انتفاؤه في بعض انتقاله لا يمنع اطلاق السلب فكذلك وجوده في بعض الوقت لا يمنع اطلاق الايجاب فان السلب والايجاب لا يختلفان من حيث النسبة التي يكون بها القضية قضية ويكون فيها محمول وموضوع بل يختلفان في ان احدهما يوجب والآخر يرفع فالحق اذن ان ههنا يصدق سلبه ويصدق ايجابه وان القضايا المطلقة نفس السلب والايجاب فيها لا يتناقض ما لم يشترط الوقت والحال واذا تقرر هذا فنقول قد وقع خلاف بين المتقدمين في معنى القضية المطلقة وليس ذلك خلافا حقيقيا بل خلافا في استعمال اللفظ فذهب فريق الى ان الاطلاق يعني به حال القضية من حيث ان فيها حكما اي سلبا او ايجابا كيف كان بحيث يكون ذلك الحكم عاما لجميع وجوه التخصيص المذكورة غير ملتفت فيه الى ان ذلك على اي الاقسام المذكورة بعد ان لا يشترط فيها ضرورة او لا ضرورة ⊙ وذهب فريق الى ان الاطلاق يعني به حال القضية من حيث ان فيها حكما اي سلبا او ايجابا يكون موجودا بشرط ان لا يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا بل ما خالف هذا فيكون المطلق بهذا المعنى اخص من المطلق بالمعنى الاول والامثلة التي

تورد

تورد في التعليم الاول يغلب الظن على ان الغرض ما ذهب اليه الفريق الاول وانه وان ورد في مواضع امثلة يصدق فيها السلب والايجاب جميعا فذلك على سبيل انه دعوى جزئية بمثال من جملة المطلقات في مثله لا يستمر الحكم الكلي فقد بان من هذا ان قولنا كل ب آ معناه كل واحد واحد مما يوصف ويفرض انه بالفعل ب دائما او غير دائم فانه موصوف ايضا بانه آ من غير ان يلتفت متى ذلك ومن اي الاقسام كان فقوم جعلوا كونه بهذه الصفة هو كونه مطلقا لكن لم يعرفوا هذه الاقسام كلها بل انما عرفوا ثلثة اقسام احدها ان يكون ب هو آ دائما والثاني ما دام موصوفا بانه ب والثالث ما دام موصوفا بانه آ فيكون قولنا كل ب آ يتضمن هذه الاقسام الثلثة وهو يعمها كلها فيكون العموم اما على اعتبار هذا التثليث فقط واما على اعتبار الاقسام التي ذكرنا والخصوص بحسب قسمين حتى يكون المطلق بالمعنى الخاص ما ليس الحمل فيه دائما وسيتضح التحقيق القول في اقسام الضرورة بعد

## فصل في الجهات اعني الاطلاق والضرورة والامكان والامتناع

فصل في الجهات اعني الاطلاق والضرورة والامكان والامتناع

ليعد تقرير مذاهبهم في امر المطلقة فنقول قال بعضهم ان كونها مطلقة هو ان يحذف الجهة عنها قولا وتصورا حذفا بمعنى انه لا يلتفت الى الجهة التي يجب لها في التصور حتى ان قولنا كل انسان حيوان وان كان حقيقة الحال فيه ان الحيوان موجود لكل ما هو انسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت الى ذلك بل الى ما يشاد له هذه القضية غيرها وهو ان الحيوان موجود للانسان فهو من حيث انه موجود فقط فهي موجبة مطلقة ومن حيث التخصيص فهو امر اخص وهي انها ضرورية وكذلك قولهم كل مستيقظ نايم وكل حيوان متنفس فانه لا يجب ان يلتفت الى ما يقابل الضرورة من انه كذلك وقتا لا دائما ما دام ذاته موجودا بل من حيث هو موجود من غير زيادة جهة يقال او يتصور فيكون المطلق اعم من الضروري ⊙ وقوم يجعلون المطلق من ذلك ما لا يكون الحمل موجودا فيه دائما اما الايجاب في الكل واحدا واحدا او في البعض بل انما يكون الحمل وقتا ما او لا ايجابا ان يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا ⊙ وقوم يجعلون المطلق ما كان موضوعاته حاصلة بالفعل في زمان ما حتى يكون قولنا كل ابيض معناه ان كل ابيض موجود بالفعل في زمان ما ⊙ مثاله كل انسان موجود بالفعل فهو حيوان فيكون الكلية الموجبة المطلقة على الرأي الاول معناه ما ذكرناه وعلى الرأي الثاني معناه كل واحد واحد مما يوصف عند العقل بالفعل بانه ب دائما او غير دائم فهو موصوف بانه آ وقتا ما لا محالة سواء كان معينا او غير معين من غير وجوب ودوام وعلى الرأي الثالث ان كل واحد من الموجودين في وقتنا ب فانهم موصوفون بانهم آ في ذلك الوقت وهذا الرأي الثالث يحتمل ان كل واحد من الموجودين في وقتنا ب اذ لم يصرح بالشرط المذكور كان بعض ما يوصف ب في ذلك كل ب اعم من ذلك ⊙ وههنا قضايا موضوعاتها امور لا يلتفت الى وجودها ومع ذلك يحمل عليها محمولات لا تكون ضرورية ولا ايضا ممكنة بل يحمل عليها بانها توجد لا محالة وقتا ما كقولهم كل دايرتين عرضتين يتحركان دايما بالخلاف على محور واحد الى قطبين فانهما ينطبقان وينفصلان فان هذه القضية ليست ضرورية فان كونهما ينطبقان ومنطبقين ليس لهما دائما ولا ايضا من الممكنات التي يجوز ان يكون وان لا يكون بل يجب ان يكون بالفعل وقتا ولا ايضا حين حمل عليها هذا الحمل في هذا القول فانما يحمل عليها هذا الحمل باعتبار الامكان فان كان له مدخل امكان ومع ذلك كله فلا يعني ان ذلك فيما وجد وقتا ما من الدواير بل لا يلتفت الى وجودها بل الى ماهيتها فقط فاذ ليست هذه ضرورية ولا ممكنة من حيث النظر الذي يعتبره فبين انها تكون مطلقة فلا يكون المطلق ما ذهبوا اليه ولعل الاول يمنع من هذا الظن في المطلق مثالها ويلزم من فرضه محالات نذكرها في خلل المباحث التي نحن متوجهون اليها باستقصاء وقد نبع من هذا المذهب مذهب آخر في امر الجهات حتى التفت في امر الضرورة والامكان الى امر القضية في ان سورها يصدق ويكذب ونزل امر المحمول باعتباره الى الموصوفات بالموضوع فكان قولنا كل حيوان انسان ممكنا اذ كان يمكن ان يتوهم وقت من الاوقات لا حيوان فيه الا الانسان فحينئذ يصدق ان كل حيوان انسان فيكون هذه حينئذ مقدمة وجودية صادقة وقبل ذلك يكون ممكنة اذا اعتبرت من حيث كون هذا السور صادقا وقتا ما فان حسب ان مقتضى هذا المثال غير ممكن فقد يمكن ان يطلب لذلك امثلة من امور اخرى من انواع الامور التي لا نهاية لها ⊙ والفرق بين هذا الاعتبار والاعتبار الحملي انا لو فرضنا هذا الامر واقعا كان من حيث

السود وهذه ثم ليس واجبا ان يدوم ضده ومن حيث الحمل كان الانسان ضروريا لكل واحد من الحيوانات
الموجودين في ذلك الوقت فانه لم يكن الشيء الموصوف ذلك الوقت بانه حيوان يجوز ان يكون موجودا الا
وليس يوصف بانه انسان لكنا سنوضح فيما يستقبل ان هذا الراي الناشئ ايضا غير صواب فان الاعتبار
في الضرورة والامكان انما هو بحسب مقايسة حال المحمول والموضوع ويدخل عليه بعد ذلك السود
وليست تلك بحسب السود ● واما المذهبان الاولان فانا لا نناقش فيهما بوجه فانه يجوز ان نعني
بالمطلق بهما اريد بعد ان نحفظ لكل اعتباره ولنعلم ان للقضية من حيث هي قضية احكاما ومن حيث هي
قضية يوجد فيها الحمل دائما احكاما اخص وكذلك من حيث يوجد فيها الحمل لا دائما احكاما اخص
والامثلة التي تورد في التعليم الاول يدل على ان المطلقة بحسب الاصطلاح الاول هي العامية وقد ظن
قوم انه لا مقدمة كلية الا ضرورية وقد غلطوا فانا نجد كليات يكون الحمل في كل واحد من الموضوع لا دائما كما من
لك فلا يجب ان يلتفت الى ذلك فان ذلك كان من سوء فهمهم لما يراد بالضروري لكن الاولى بنا الان
ان نذكر الكلية الموجبة الضرورية فنقول ان قولنا كل ب آ بالضرورة معناه كل واحد واحد مما يوصف
بالفعل انه موجود ب كان دائما ب او كان وقتا ما ب فذلك الشيء موصوف بانه آ لا في حين يوصف
بانه ب فقط ولا وقتا معينا بل ما دام ذاته هذا الذي يوصف بانه ب موجودا فان كان دائما
موجودا فيكون دائما وان لم يكن دائما موجودا كواحد واحد من الناس فيكون ما دام ذاته موجودا
سواء كان ذاته نفس المعنى الذي في الموضوع مثل الموصوف بانه انسان فان الموصوف بانه انسان
ليس شيئا الا نفس الانسان او كان الموصوف بانه ب قد يكون موجود الذات ولا يوصف بانه ب
كما شئنا لك قبل هذا بل نعود فنقول انا قد نستعمل لفظة الضرورة وهو الدوام في مواضع من ذلك
انا نقول ان الله حي بالضرورة اي دائما لم يزل ولا يزال ● ونقول كل انسان حيوان بالضرورة لا انه
كذلك فيما لم يزل ولا يزال ولكن ما دام ذات الشيء يقال له انه انسان موجودا اي ما دام موضوعا الذي ص
بما جعل معه موضوعا ● ونقول ان كل متحرك متغير بالضرورة لا انه دائما لم يزل ولا يزال ولا انه
دائما ما دام ذات المقول عليه انه متحرك موجودا بل ما دام متحركا واذا كان قد يتفق ان يكون دوام ذاته
موجودا وكونه مقولا عليه انه كذا واحدا كما نقول كل انسان فان دوام وجود ذاته ودوام اتصافه
بالانسان واحد ونقول كل متحرك فهو بالضرورة جسم اي انه كل ما يقال عليه انه متحرك كيف كان فهو ما دام
ذاته موجودا وان فارق الحركة فهو جسم ● ونقول الماشي انه ماش بالضرورة ما دام ماشيا ولا نقول
ماش بالضرورة وحده ● ونقول ان القمر يوجد له الكسوف بالضرورة وقت كذا وكذا وهذا ان نعني
عليه يوجد له الكسوف ما دام كاسفا بالضرورة فليس معناه ذلك المعنى فان شرط الضرورة في القول الا
هو ما دام الكسوف موجودا وشرط الضرورة في القول الاول لحصول وقت يكون القمر فيه في العقدة مقابلا
للشمس وهما وان تلازما مختلفان ● ونقول كل انسان فانه متنفس بالضرورة ليس وقتا معينا بل وقتا
لا بد منه وليس ايضا معنى هذا انه يتنفس بالضرورة ما دام متنفسا وان لا دمه وهذه كلها اقسام
المطلق الكلي واما الضروري المرسل منها هو الذي يقال فيه المحمول او يسلب ما دام ذات المقول عليه
الموضوع موجودا او الذي لم يزل ولا يزال يدخل في هذا ● واما الموجبة الكلية الممكنة فكقولنا كل
ب آ بالامكان ومعناه ان كل واحد مما يوصف بانه ب دائما او غير دائم فغير ضروري وجود
آ له ولا وجوده لذات المعتبر شرطه لا يلتفت الى انه سيوجد له لا محالة وقتا ما او يجوز ان لا يوجد البتة
او يجوز ان يصاحبه دائما وهذا الممكن اعم من المطلق بالوجه الثاني ● واما ان كل واحد واحد مما يوصف
بالفعل بانه ب دائما او غير دائم فانه في اي وقت يفرض ذلك الوقت موجودا له فانه يكون اي مستقبل بعينه
يفرض ذلك الوقت بحيث يجوز ان يوجد فيه ذلك الحكم وان لا يوجد ليس مستقبلا كمبتداه آن محدود حتى
يكون حينئذ الموضوعات موضوعات مخصوصة وبلغنا الموضوعات التي توصف انها ب في زمان
معين ويكون المستقبل المعتبر مستقبل وقت معتبر محدود فلا يكون قولنا كل ب يشتمل على جميع ما
يوصف بانه ب في كل زمان وذلك خلاف ما فرضناه وهذا المفهوم الثاني من الممكن يخرج عنه المطلق
فلا يكون جنسا تحته وانما ان يكون تحت محدود ويصدق ان جميعا فيه فان زيدا اذا قعد فهو قاعد
لا على الضرورة ولا ايضا بالامكان بهذا المعنى بل بالامكان بالمعنى الذي قبله اذ ليس هذا القعود

دائم الوجود



دائم الوجود ولا دائم العدم ما دام ذات الموضوع موجودا ● واما انه ليس في الامكان بهذا المعنى فلان الامكان
بهذا المعنى يقتضي المستقبل ولا يلتفت الى الحال وهذا يلتفت فيه الى الحال فيكون هذا القعود بحسب
اعتبار المستقبل ممكنا وبحسب اعتبار الوقت مطلقا ان تعين ولا يكون احد الاعتبارين داخلا في الاخر
او مقولا عليه وان تلازما وقد يمكن ان يجعل كونه غير مستحق ان يتعين له وقت بالضرورة اعتبارا اخر
للامكان فان القعود ليس كالتنفس او كالنزع للموت وقتا ما او كالكسوف فان الشيء يجوز ان لا يقعد
البتة وليس يجوز ان لا ينكسف القمر البتة فيجوز ان يكون عدم الضرورة المطلقة وعدم الضرورة التي
تقتضيها وقت لا محالة هو معنى الامكان فيكون قولنا زيد قاعد يدخل في هذا الامكان من غير اعتبار
المستقبل وقولنا زيد يتنفس لا يدخل في هذا الامكان بل في القسم الاول الذي هو شيء غير ضروري
دائم ● واما الامكان الذي بمعنى غير ممتنع فيدخله كل شيء حتى الضروري لكن المستعمل فيما اتفق احد
القسمين المذكورين فمن شاء ان يجعل الضروري والمطلق والممكن طبائع لا يتداخل البتة ولا يجتمع في مادة واحدة
جعل الضروري الموجود ما دام ذات الموضوع موجودا والمطلق ما يجب وجوده وقتا ما بعينه او بغير عينه
لا دائما والممكن ما لا يجب وجوده ولا سلبه في وقت من الاوقات فاما ان جعل الممكن ما ليس ضروريا حقيقيا
دخل القسم المذكور من المطلق فيه وان جعله معتبرا بحسب المستقبل في اي وقت بعينه فرض صادفت
المادة مشتركة بينه وبين المطلق الذي له وقت لا بعينه وان لم يقل احدهما على الاخر ولم يدخل فيه بل صاحبه
في المادة فكانت المادة مطلقة باعتبار وممكنة باعتبار وان اخذ الممكن بحيث لا ضرورة فيه لا ضرورة
دائمة ولا ضرورة بوقت انفرد الممكن عن المطلق فلم يشركه بوجه فقد عرفت الطريق في تفهيم الجهات
وكان شانك انما هو في الكلي الموجب ولك ان تنقله الى غيره ● واما الموجبة الجزئية المطلقة كقولك
بعض ب آ فمعناه بعض ما يوصف بالفعل انه ب سواء كان ذلك البعض دائما ب او وقتا ما
ب او خلطا فانه يوصف بانه آ من غير بيان وبشرط لا دائما ● واما الضرورية فان يكون
بعض ما يوصف بانه ب على اي الاحوال المذكورة شيئا يوصف دائما بانه آ ما دام ذات الموضوع
ب موجودة والممكنة على ذلك النحو المذكور ومن هذا القياس يعلم ان السالبة الكلية المطلقة والضرورية
كيف يكون وكذلك الجزئية وبالحقيقة فان لغة العرب ولغات اخرى مما عرفناها لا يوجد فيها لفظ
يدل على سلب كلي الا ويجب ان يفهم منه ان لا شيء مما هو موصوف بانه ب موجود له آ البتة ما دام
موصوفا بانه ب واذا قيل لا شيء مما هو ب آ ثم وجد شيء مما هو ب في وقت ما هو آ وكانت
السالبة بعينها وقتا ما انما المفهوم من اللفظ كان قد انتقض واذا قيل كل انسان يتنفس في
انسان لا يتنفس في ساعة من الساعات لم يبال من الكلام بعينه كما انه اذا قيل لا واحد من الناس
بمتنفس انه اذا وجد في وقت ما يتنفس علم انه متنفس الحال الا ان يصرح فيقال لا واحد من الناس
بمتنفس دائما وحينئذ لا يجعل مضادة لقولنا بعض الناس متنفس وقتا ما فاذا كان هذا فاذا نسبنا
السالبة الكلية لفظا مطلقا يقع على الوجوه كلها لعمومه فبالحري ان نستعمل لفظا اخر مثل قولنا
كل ب فانه لا يوجد آ فيكون كانا قلنا كل واحد واحد مما هو ب فانه لا يوجد آ وشبه ان
لا يكون هذه القضية موجبة فانه جعل السلب فيها جزء الرابطة وشبه ان لا يكون لفظة كل وحدها
تدل على الايجاب البتة بل على عموم فان جاء الحمل موجبا كان ايجابا محضا وان جاء سلبا كان قولنا
كل انسان يوجد لا عادلا ● وان جاء الحمل سالبا دل على سلب كقولنا كل انسان ليس يوجد عادلا
وكذا السالبة فرق بين قولنا بعض الناس كاتب وبين قولنا ليس بعض الناس
بكاتب فانه لم يمنع اللغة ان يكون قولنا كل انسان ليس بعدد غاية للسالبة هذا هو السالبة الذي يجب ان يستعمل في
السلب العام الذي يدخل فيه الوجوه المذكورة كلها ويجب علينا ان نعرف الحال في المعنى المقصود
في الموضوع والمحمول كما مثلنا لنفصل باعتبار الجزئية فانها لا تفاد وانما الكلية الا ان الحكم فيهما في جعل لفظ

## فصل في التناقض بين المقدمات ذوات الجهة

ويجب علينا ان نذل على التناقضات
التي تقع بين المحصورات المذكورة ● فان التقابل لا يقول مشتركا ان المذكور منها في الفن الثالث
في وذلك انا اذا قلنا كل ب آ او ان ذا تراخ الزمان في قولنا ليس كل ب آ اذ هو احد
شروط التناقض عشرة اذ قلنا كل انسان يتنفس اي في الوقت الذي يتنفس

فصل في التناقض في المقدمات ذوات الجهة

فيه حتى يكون الوقت واحدا كان ذلك بالحقيقة مناقضا للاول الا انا لسنا نراعى هذا فى المواضع التى
نستعمل فيها المناقضات اذ ليس يتبين بهذا خلف البتة ولا يقع شك فى انه حين ما يتنفس
ليس لا يتنفس وعلى ما سنشبع القول فيه ولا البراهين على احوال المقدمات السالبة المطلقة
بوجه نحو مثل هذا فان هذا مما لا يشك فيه فان حصلنا زمانا واحدا واخذنا اخذه من حيث هو وقت
فى نفسه لا من حيث هو وقت موقت بالتنفس تعذر ذلك فلم يمكن تحصيله ⊙ والفرق بين اخذ الوقت
من حيث هو وقت فى نفسه واخذه من حيث هو وقت موقت بالمحمول انه اذا قيل ان القمر ينكسف نصف ليلة
كذا وقيل ان القمر ليس ينكسف نصف ليلة كذا كان ذلك مما يشك فيه ويحتاج الى بيان وكان
التناقض فيه حاصلا مع ذلك ⊙ واما اذا قيل ان القمر ينكسف وقت كسوفه وليس ينكسف اى
وقت كسوفه فانه وان كان هذان القولان كالاولين فى انهما متناقضان فليس يقع خلاف البتة
فى ان الموجبة منهما مسلمة لا يقع فيها شك ويجب ان يعلم ان زمان المحمول فى الواحد يجوز ان يعين ⊙
واما فى القضية الكلية وفى كل واحد فكيف يمكن ان يعين حتى يعتبر فى السلب فيكون السلب بازائه
فان اهملنا مراعاة الزمان والوقت امكن ان يصدق الكليتان المتضادتان كقولهم كل انسان متحرك
كل انسان ليس بمتحرك وكان التعليم الاول قد استعمل قولنا كل فرس مستيقظ دائما مع قولنا كل
فرس نائم اى ذلك فى وقت والاخر فى وقت آخر وانما كنا نقول ان المتضادات لا تصدق معا اذا احفظ فيها
شرائط النقيض وكانت الازمنة فيها واحدة وذلك امر قد يكون فى نفس الامر ⊙ واما نحن فيعسر
علينا ان نورد ذلك فانا اذا قلنا كل ب آ وكانت الازمنة متفرقة لكل واحد زمان آخر ثم قلنا
ليس كل ب آ لم يمكنا ان نشير ههنا الى الزمان الذى لكل واحد خاصا انه ليس كل ب آ فى زمان واحد
نعم لو قلنا ليس بعض ب آ اى ليس بعض ب آ فى الزمان الذى قيل فيه انه آ لكان ربما امكن ان يكون
ذلك البعض واحدا ويتعين زمانه ولكن هذا انما كان يكون حقا لو كان زمان ذلك البعض منطوقا به
مصرحا ⊙ واما اذا كان يعنى ذلك فى زمان ما ولم يعين فكيف يكون قولنا ليس بعض ب آ يدل على انه
ليس فى ذلك الزمان الذى لم يعين ⊙ فاما اذا ربما بينا انه ليس آ فى زمان ما امكن ان يصدق
القولان فان عنى انه ليس آ فى الزمان المعين الذى يكون فيه آ كان كذبا السالبة بينا بنفسه فى كل
موضع ولم ينفع فى الخلف وليس كذلك على انا لسنا نستعمل عبارة ليس بعض ب آ فقط بل قد نستعمل
عبارة ليس كل وهذا التأويل لا يستمر حيث نقول ليس كل وستأتيك من البيانات لهذا ما نزداد به
استبعادا فى موضعه وايضا ليس يمكننا ان نقول ان نقيض قولنا كل ب آ هو قولنا ليس كل ب آ
على معنى انه ليس ما دام كل ب موصوفا ب فهو آ حتى يكون لهذا الضرب من المطلق نقيض مطلق
وذلك لانهما قد يصدقان معا لانه يمكن اذا كان قولنا كل ب آ اى فى وقت من اوقات كونه ب صادقا
ان يصدق معه ليس كل ب آ اى ما دام موصوفا ب واللفظ لا يرجح احد الاعتبارين جميعا ولذلك
تدعوا الى امثلة المطلقات كل فرس مستيقظ وكل حيوان متحرك بالارادة اى بالفعل حتى لا يصير ضروريا
وليس ذلك دائما ما دام موصوفا بالموضوع فاذا قصر على التثليث فى القسمة كانت المناقضة متسهلة
وكان اذا قيل كل ب آ وكان اطلاقه ان كل ب آ دائما ثم قيل ليس كل ب آ اعنى دائما او قيل كل
ب آ وكان اطلاقه ان كل ب ما دام ب موصوفا ب ثم قيل ليس كل ب آ اى ما دام موصوفا
ب كان متناقضا او قيل كل ب آ اى ما دام موصوفا ب آ ثم قيل ليس كل ب آ اى ما دام موصوفا
بانه آ كان متناقضا لكن نفس الاطلاق لا يوجب احد هذين المعنيين بعينه اعنى ان يكون ب دائما
او يكون ما دام موصوفا ب ولا الحدود المذكورة فى التعليم الاول ليساعدنا ان يكون الحكم كله
على هذا الاعتبار فيجب ان يبطل علما لذلك كله نعنى ان لا يكون موصوفا بانه آ ما دام الشرط
الذى فى الموجبة يعرض ايضا ههنا من الضلال ما ذكرناه فيما سلف فى حكم الشرط كحكم الوقت فانه
وان كان نقيضا فليس يمكننا ان نستعمله على بصيرة لكن اعتبار القسم الثالث من المذكورات
اعنى القسم الذى يقال فيه كل ب آ ما دام موصوفا بانه آ وكذلك نقيضه وهو انه ليس كل ب آ
فى الوقت الذى هو آ فان هذا السالب لا يصدق البتة ولا يكون لهذا الاعتبار فى الاطلاق فائدة
الا ان يصرح بالضرورة فتنقلب القضية عن حالها ويصير كانه يقول كل ما وصف بانه ب فانه

بالضرورة

بالضرورة ودائما ما دام ذاته موجودا يوصف بانه آ ما دام آ ويكون آ ليس هو المحمول بل جزءا من المحمول
ويكون المحمول هو انه ما دام آ فهو آ وهذا المحمول لا ينفك موضوعه البتة بل هو ضرورى له وكذلك
فى جانب الاكثر اذا اعتبرت هذا انقلبت القضية فى الموجبة ضرورية بل يجب ان يلتفت فى المطلقات
اما الى الوجود فقط واما الى ان الوجود غير دائم ⊙ واما انه مع اى شرط يجب فهو امر يلحق المطلق بالضرورة
ويغير المحمول عن كونه محمولا الى كونه جزء محمول وان كان كذلك فيجب ان يكون المطلق اما ان يعتبر فيه نفس
الوجود غير ملتفت فيه الى الدوام وغير الدوام او الوجود ملتفتا فيه الى غير الدوام فقط حتى يدخل فيه الا
ولا يلحق بذلك شرط من الشرائط التى يجب معها الوجود وهى الشرائط التى بعين الوجود فى وقت الوجود
ويوجبه وقد علمت ان نفس قولنا ان هذا موجود وليس دائما غير قولنا انه موجود وجب وجوده كذا وان
تراخى فى وقت واذا لم يدخل الشرائط الموجبة للوجود فى الايجاب فيجب ان لا يدخل فى السلب المناقض
نعم اذا كان شئ ما فى الضرورة وليس نفس الضرورة كالقسم الثانى من الاقسام الثلثة كقولك كل
ب آ اى كل ب فانه يكون آ عند ما يكون ب ثم نقول ليس كل ب آ او قد يكون ب ولا يكون آ
ففى مثل هذا يتميز التناقض ويكون الشرط معقولا واحدا بعينه وان لم يصرح فلو كان قولنا كل ب آ
المطلقة اما ان يكون عامة يعم الضرورى الدائم والذى هو ضرورى ما دام الشئ موصوفا بانه ب
فلا شيئا آخر وكانت المطلقة ما يكون بشرط ما دام موصوفا الشئ بانه ب فقط لا ما دام موجود الذات
حتى يكون قولنا كل ب آ لا دائما ما دام ذاته موجودا بل عند وقت ما هو ب بل ملتفتا الى انه ليس دائما ما دام
ذاته موجودا ولا يلتفت الى وجود الشرط بالفعل حتى يصير ضروريا فانه وان كان لا شرط لتصييره ضروريا
الا ذلك الشرط مثلا فقد علمت ان بين الاعتبار كونه غير دائم وكونه لا دائما بشرط فرقا وان الاعتبارين
والاعتبارين مختلفان لكان اذا قيل بعد هذه الشروط انه ليس كل ب آ اى قد يكون الشئ ب
وليس آ ⊙ من غير التفات ايضا الى شرط لم يكن مناقضة وانما كان يكون هذا اولى انا اذا رفعنا الثالث
الذى لا فائدة فيه لم يبق الا هذان القسمان فكان المطلق اما الامر الذى يعمهما والثانى منهما لكن
ليس الامر كذلك فان الاقسام كما علمت كثيرة وصاحب التعليم الاول مثل فى المطلقات بمثل قوله كل
فرس نائم وكل فرس مستيقظ ولا ينتفع بهما اذا صرنا الى احد الوجهين المشهورين فيجب الآن
ان نضبط ⊙ فنقول ان كانت المطلقة يكون لها من المطلقة مناقض مستعمل فالمطلقة ليست الا احد
هذين القسمين المذكورين الآن ولنجعل جميع القضايا الكلية الموجبة التى قد توجد لموضوعاتها
اتصاف بما وضعت معه فى زمان ما والمحمول مسلوبة ما كانت حتى يكون قولنا كل فرس مستيقظ
كاذبا لانا نرى فرسا نائما فيكون فرس ما ليس بمستيقظ ولكن ينبغى ان نعطى العلة فى كون قولنا
فرس ما ليس بمستيقظ مضادا وليس هذا السلب عنه ما دام فرسا بل وقتا ما وفى الايجاب من شرط
الضد فان يكون الاستيقاظ موجودا ما دام فرسا لا فى وقت من اوقات كونه فرسا ⊙ فان قال
قائل ان السبب فيه العموم فليس فى الحمل التناقض فى الشخص وذلك لان قولنا كل فرس يتناول لعدد
الافراس وبعضها ليس تعدد الافراس وتعدد الاوقات معا لانه يسور لموضوعات الفرس الكل الاسود الاحمر
جميعا اى اشخاص الافراس واشخاص الازمنة فاذا شرطنا فى السلب بعض ما شرطنا فى الايجاب لم نعن
انه ليس بمستيقظ عند ما هو نائم بل عنينا انه غير موصوف بالاستيقاظ لا ندرى متى عن نسبة الى التناقض
ولكن كان المفهوم اشد مناسبة للعقول فان هذا اولى بان يفهم من لفظ القول ان كونه مستيقظا
اعم من كونه مستيقظا فى وقت بعينه او لا فى وقت بعينه بل وقتا كيفما اتفق ودائما اذ كل مستيقظ
دائما فهو مستيقظ وليس كل مستيقظ بمستيقظ دائما وكل مستيقظ وقتا ما غير دائم مستيقظ
وليس كل مستيقظ مستيقظا وقتا ما غير دائم وليس ايضا معنى انه مستيقظ انه مستيقظ عند
ما يتكلم ولا فى آن بعينه اذ كل انسان ليس حيوانا الآن فانا نستعمل المطلق على هذا الوجه استعمالا
من حيث يوجبه نفس الامر وان استعملناه على الوجه الذى يوجد فيه للمطلق نقيض مطلق استعملناه
بحسب اصطلاح يصطلح عليه فيما بيننا على انا لا نقول كذا البتة ونعنى كذا الذى يجب ان نعنى به بل اذا
قلنا كذا قلنا ونعنى نعنى كذا المصطلح عليه وانت تعلم ان هذا تحجر وتكلف فاذن اذا قلنا كل ب آ
نعنى انما يكون نقيضه بالضرورة ليس كل ب آ اعنى النقيض الذى يمكننا استعماله ويدل عليه

القائلنا الذى يطلق بها ولا يمكننا ان نطلق الا بها لكنه ليس يلزم اذا قلنا كل ب آ وكذبنا ان يصدق
لا شئ من ب آ بالضرورة ليس كل ب آ فانه قد يكذب ان نصدق قولنا بعض ب ليس آ بالامكان الخاص والاكثر
البتة فى وقت من الاوقات وهذا القول لا يناقض كذب قولنا كل ب آ فانه ليس النقيض هو الامر الجامع لها
وهو انه يمكن ان لا يكون كل وبعض ب ليس آ البتة فانه لا الامكان العام فانك تعلم انا اذا قلنا كل ب آ على
الاطلاق الذى يعم الضرورة وغير الضرورة وصدق كذب هذا لانا لا اذا قلت يمكن ان لا يكون بعض ب
آ البتة بالامكان العام وكذب صدق او بالايجاب ان يكون كل ب آ اما بضرورة او باطلاق غير ضرورى وهكذا
قولنا يمكن ان لا يكون بعض ب آ البتة بالمعنى العام هو مثل قولنا ليس بالضرورة بعض ب آ وكما
وليس هذا نقيض الضرورة حتى يمتنع ان يكون نقيض غيرها فاذا دنا فى مقدمة البتة وفى الاخرى
وقتا ما غير تلك الاحوال ● واما اذا اخذ المطلق بالمعنى الاخص فان السالبة الموجبة الضرورية تبين جميعا
اذا صدقا كذب ذلك وكذلك كذبا ان صدق الممكن بالمعنى الاخير الذى هو ان يجوز وجود الشئ فى الوقت
وعدمه ولا يعرض له المهمل الحاجز العرض كذلك انا اذا قلت كل ب آ او وقتا ما لا اذا ما ذا
كان السلب يجب دائما او الايجاب يجب دائما او يتفق فى البعض ان يوجد وبعدم ولا يعرض له آ الشك
فيجمع ذلك قولنا ليس كل ب آ بل يجب ان يصدق قولنا بعض فانه بعينه وليس يكون سلبا دائما بعض
هذه فان السلب لا يدخل فيه الايجاب والايجاب بعينه ايضا بما يقابله الا ان الايجاب لا يكون منه شيئا
للايجاب والسلب ان يكون فيها شئ واحد بعينه انك تنحا ان تفرد فى السلب فتقول ليس كل ب آ وقتا ما
بعينه لا دائما بل اما بعضه دائما او بعضه لا البتة ● فنقول لان الاولى المطلقة بالمعنى العام الموجبة
الكلية كقولنا كل ب آ يخرج عنها شيئان احدهما بالضرورة بعض ب ليس آ والثانى وقتا ما بعض
ب ليس آ البتة فانه ان كان الايجاب دائما او وقتا ما لا محالة ان ذلك داخل تحت المطلق العام فيجب
ان يكون البعض مسلوبا عنه دائما او سلب آ عن البعض دائما ما وجد ذلك الشخص لا يجابا بان يكون
ضروريا بل يجوز ان يكون الممكن مسلوبا عن البعض دائما فى منع وجوده مثل الدائم السلب والايجاب
الضرورى ما كان ذو دوام بحسب طبيعة كلية الموضوع لا بحسب تخصيص فانه من المتبدى دائما
قد يكون غير الضرورى فان هذا النقيض ايضا وهو السلب الدائم عن البعض مطلقا ان قد يشترك
الضرورى وغير الضرورى فانا اذا كان المطلق ماخوذا بحسب المعنى الخاص فنقيضه سلب تلك الاطلاق
وهو سلب الاطلاق الخاص لا السلب المطلق فانه سلب الاطلاق وقد يجوز ان يكون غير السلب المطلق
كان سلب الضرورة بغير ضرورة السلب وسلب الامكان غير امكان السلب يجوز ان يكون المطلق الموجب
انما هو كذب لا بالايجاب بل بالاطلاق اذ هو ضرورى الايجاب لهذا يجوز ان يكون كاذبا لان الحق ضرورة
السلب ويجوز ان يكون كاذبا لان الحق امكان سلب دايم فى البعض وجميع هذا يشترك فى سلب اطلاق
الايجاب وان لم يكن يشترك فى سلب مطلق الايجاب فيكون حينئذ نقيضه ليس كل ب آ بالاطلاق
بل هو بالضرورة موجبة فى البعض ودايم السلب عن البعض وهذا ليس سلبا مطلقا بل سلب
الاطلاق وان كانت الكلية سالبة مطلقة عامة فمقابلها ايضا جزئية موجبة دايمة الايجاب
فى البعض على الوجه الذى يعم النحوين المذكورين ● واما ان كانت مطلقة خاصة فيقابلها احد
الامور الثلثة اما ضرورة السلب فى البعض وضرورة الايجاب او ايجاب دايم فى البعض غير ضرورى
وهذه الثلثة لسنا نجد لها ايجابا واحدا يشترك فيه كما نجد هنا سلب واحد يشترك فيه ●
واما الجزئية الموجبة كقولنا بعض ب آ على الاطلاق العام فيشكل الامر فيها هل يقابلها
الضرورة والامكان معا فانه يشبه ان لا يمنع سلب الممكن عن كل شخص منها سلبا دائما فانه قد
لا يمنع فيكون بعض الاشخاص يوجد فيها الممكن وبعضها لا يوجد فيها فيدخل فى المطلق ولا يمنع
ويبقى الضرورى هو الذى يقابله وان صح السلب فيكون الدايم حينئذ يقابله ويكون الدايم غير
الضرورى ويكون الضرورى بالطبيعة بشخص زيد ومسلوبه عن كل شخص هو مسلوب عنه
والدايم مما يكون لطبيعته او اتفاقا وليس على المنطقى ان يعرف هذا بالحقيقة من حيث هو منطقى
فليس اخذ ان مقابلة السلب الدايم حتى ان كان لا دايم الا ضروريا فذاك وان كان دايم غيره
فقد اتى بالنقيض والممكن فانه يشبه ان لا يشكل انه لا ينفى وجوده لكل شخص دائما كما كان ف





بشكل فيه فان العدم كانه اليق بالممكن فيكون النقيض ههنا الدايم فنقيض قولنا بعض ب آ ليس شئ
من ب آ البتة ونقيض قولنا ليس كل ب آ ان كل ب آ دائما على ان تفهم من الدايم ما فهمت فان كانتا
مطلقتين بالمعنى الخاص لم يجب ان يكون مقابلهما شئ بعينه بل كان الضرورى الموافق فى الكيف والدايم
المخالف فى الكيف بعد ان يخالف فى الكم داخلين فى نقيضه ● واما قولنا كل ب آ بالضرورة
فنقيضه ليس بالضرورة كل ب آ وان وجد او جوز ان يكون كل ب آ دائما ويلزمه يمكن بالمعنى الاعم
ان لا يكون كل ب آ وقولنا بالضرورة لا شئ من ب آ فان نقيضه الحقيقى ليس بالضرورة لا شئ من ب آ
بل اما بالامكان وبضرورة الايجاب فان ذلك بالحقيقة ايجاب ويدخل فى قولنا يمكن ان يكون بعض ب آ
الامكان الاعم وقولنا بالضرورة بعض ب آ نقيضه ليس بالضرورة ولا شئ من ب آ ويلزمه يمكن
ان لا يكون شئ من ب آ الامكان العام وقولنا بالضرورة ليس كل ب آ فان نقيضه بالحقيقة انه ليس
بالضرورة ليس كل ب آ ويلزمه يمكن ان يكون كل ب آ الامكان العام ● واما فى باب الامكان فانا
اذا قلنا يمكن ان يكون كل ب آ فنقيضه ليس يمكن ان يكون كل ب آ بل يجب او يمتنع او يكون مطلقا على
احوال الممكن ولا يلزمه بالضرورة ليس كل ب آ على ما ظن فان ذلك فى سلب الممكن الاعم وقولنا يمكن ان لا يكون
شئ من ب آ نقيضه ليس يمكن ان لا يكون كل ب آ بل يجب ويمتنع او بالاطلاق على حسب احوال الممكن ولا يلزم
شئ بعينه ايجابا فى البعض ولا يوجد لا صنفا فما يصدق مع كذب الممكنة الكلية شئ واحد بعينها وعلى
هذا فقس فى الجزئيتين

## فصل فى حد القياس المطلق العام



قد عرفنا ان المقدمة والحمول على الكل
ايجابا وسلبا والجهات والتناقض فيهما وكان القياس من حيث هو قياس يشترك فيه البرهانى والجدلى
وغير ذلك كذلك المقدمة من حيث هى مقدمة بل انما يكون المقدمة برهانية وجدلية وغير ذلك بفروق اخرى
بعد كونها مقدمة فالبرهانية تكون احد جزئى النقيض ليس بانها اتفق بل الحق منهما مثل الاولية او
المحسوسة او المستندة الى الاولية والمحسوسة او شئ آخر يجرى مجرى ذلك ونحن لا نكون الا واحدة كان صح
واما الجدلية فانها تكون للمجيب ما هو مشهور ومحمود وربما كان المتقابلان معا مشهورين فكان كل واحد منها
بالقوة للمجيب مقدمة جدلية فكان القياس اذا اراد ان ينصر وضعا وانتفع باحد المتقابلين استعمله ثم
اراد ان ينصر مقابله وانتفع بالمقابل الثانى اخذه واستعمله ● واما المجيب فوضع واحد فتعين له المشهور
الاخذ ● واما السائل فانما ينتفع بما يتسلمه من المجيب فلا يتعين ما يتسلمه من المجيب وربما استعمل
مشهورا وان لم يتسلم من المجيب وكان حينئذ حكم المشهورين المتقابلين للسائل على ما هو للمجيب فى انه ينتفع
بالطرفين جميعا ● واما الذى يكتسبه بالتسليم ففى اكثر الامر انما ينتفع باحد النقيضين بعينه اذا
نحا نحو انتاج مقابل ما ينصره المجيب على الاستقامة وقد ينتفع بالثانى فى انتاج خلف عليه وربما امكن
ان ينتج من كليهما مقابل ما ينصره المجيب وذلك لانه لو كان ممن يرى ان كل انسان حيوان من يسلم ان كل انسان
حساس وكل حساس حيوان ثم يسلم له ان كل انسان عديم الحس ويسلم ايضا وكل عديم الحس حيوان امكنه
ان ينتج ذلك بعينه فالمقدمة البرهانية تخالف الجدلية انها واحدة بعينها من طرفى النقيض دون الاخرى
وان نقيضها لا يكون مقدمة لقياس برهانى البتة ينتج ما ينتجه الاول بعينه ولا نتيجة اخرى كما كان المحمود
المتقابلان فيكونان مقدمتين القياس الجدلى وكان اى طرفى النقيض سلم مقدمة للقياس الجدلى لان
البرهانية لا تصير برهانية البتة بسبب التسليم او المنع فانها لا يلتفت فيها الى التسليم البتة وهذه
الفصول كلها واردة بعد كون مقدمة فان كونها مقدمة غير كونها مقدمة برهانية او جدلية وانما هى المقدمة صح
القياس المطلق من حيث هى مقدمة لا من حيث هى مقدمة برهانية او جدلية فالنظر فى صورة القياس والمقدمة
مما يجب ان يتقدم على النظر فى مادتهما واذا النظر فى الشئ يتبع النظر فيما يشبهه ويلتبس به او يرجع اليه فى
قوته وليس ان يعلم الشئ نفسه يكون فى صناعة وان يعلم ما يشبهه يكون فى صناعة اخرى فالامور التى تحكى
القياس لاجل الصورة لا لاجل المادة ويرجع اليها من جهة الصورة واغلاط الغلط الذى يقع فى القياس
من جهة الصورة والعوارض التى تلزم القياس من جهة الصورة فحقها ان يذكر فى هذا الفن فحرى بنا ان
نتكلم فى هذا الفن فى الاستقراء والمثال والضمير من جهة الصورة ونتكلم ايضا فى تركيب القياس وتحليله
وفى الامور التى تشبه القياسات وفى البيان الدورى وعكس القياس وانعكاس القياس بسبب النتيجة
وان تعاد الخلف الى المستقيم والمستقيم الى الخلف فتبين من حال النظر فى كل باب منها انه نظر فى امر

متعلق بصورة القياس فاذا استتممنا الكلام في ذلك انتقلنا الى بيان احوال المادة مادة ○ واما الحدود
فانها الاجزاء الذاتية للمقدمات اذا حل عنها الجزء الرابط فيبقى في الحمليات الشيء الذي هو الموضوع
والشيء الذي هو المحمول ○ واما السور والجهة فقد داخل ○ واما الرابطة فذاتية للمقدمة حتى
تكون مقدمة ولكنها تبطل عند الانحلال ولا يكون ما ينحل اليه مقدمة فالحد هو ما ينحل اليه المقدمة
وفي الشرطيات اذا اسقطت حروف الشرط والجزاء وحروف العناد التي بها الارتباط بقي المقدم والتالي
وسميت هذه حدودا لانها اطراف النسبة تشبيها بالحدود التي في نسب الرياضيين ○ واما
القياس فهو قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم من تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض
شيء ما آخر غيرها من الاضطرار فالقول ههنا كالجنس للقياس فينبغي ان ننظر انه جنس للقياس المعقول
المتصور في النفس او جنس القياس المقول ○ فنقول ان القياس يقال بالتشابه على شيئين فيقال
قياس للاتكاد المؤلفة تاليفا ما في النفس فيؤدي الى تصديق في النفس لشيء آخر ويقال قياس للقول
المؤلف من قضايا يلزم عنها غيرها وليس من حيث هو قول مسموع فقط فان الاقوال المسموعة لا يلزم عنها
قول آخر البتة فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يجب ان يتبعه لفظ آخر ولا يتبعه ولكن من حيث هو قول
مسموع دال على معنى معقول وليس من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول على ان يكون قولا مسموعا
هذا السماع بل لانه قول مسموع فقط على الاطلاق غير مختص بلغة دون لغة فانه لا يصح ان يكون اللازم او
الملزوم ما يدل بلغة دون لغة بل على الاطلاق اي لغة كانت ومعنى اللازم ان يكون ذلك اللفظ يجب الاقرار
بمعناه وكما ان القياس يقال على هذين فالقول الذي هو كالجنس للقياس يقال على هذين فالقياس المسموع
على الوجه الذي قلناه جنسه القول المسموع والقياس المعقول جنسه القول بمعنى المعقول لكن
القياس المعقول قد يكفينا وحده في تحصيل الغرض الذي في القياس اذا كان المطلوب برهانيا ○
واما في الجدل والخطابة والسوفسطائية والشعر فان القياس المسموع لا يستغنى عنه في افادة الغرض
الذي في كل واحد منها وكذلك في الامتحانات التي تستعمل وسنذكرها في مواضعها فهذا معنى القول
المأخوذ في جنس القياس واما قولنا اذا وضعت فيه اشياء يعني اذا سلمت الاشياء التي فيه وليس يعني
ان يكون بنفسها مسلمة بل وان كانت عندك منكرة او في نفس الامر ولكنها اذا سلمتها لزم عنها غيرها
وهذا يعم البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري وغير ذلك وقياس الخلف فان القياس
الجدلي ان لا يوجب الحق حيث لا يوجب لان مقدماته تكون في نفسها غير حقة لكنها مع ذلك اذا سلمت يلزم
عنها ما يلزم والسوفسطائي الذي فيه اشتراك الاسم فانه يوهم مع ذلك تصورا لذلك الاسم على انه
معنى فاذا سلم ما فيه على الوجه الذي يأخذه السوفسطائي لزمت منه النتيجة ○ مثال ذلك اذا قال
السوفسطائي الماء له عين وكل ما له عين فانه يبصر فالماء يبصر فان هذه المقدمات اذا سلمتها
على نحو ما اخذ لزم المطلوب منها اذ لا يخلو حينئذ من وجهين اما ان يعني بقوله ان الماء له عين عين
الينبوع او عين الحدقة او يعني بقوله ان له عينا ان له شيئا يسمى عينا فاذا سلمت المقدمات على
اي الوجوه كان حتى كان كانك تقول ان الماء له عين ينبوع وكل ما له عين ينبوع فهو يبصر والماء له
عين حدقة وكل ما له عين حدقة فهو يبصر والماء له ما يسمى عينا وكل ما له ما يسمى عينا فهو يبصر فانك
اذا سلمت هذه وان كانت كاذبة لزمت النتيجة فاما ان تخالفت في التسليم لم يكن ما يقوله قياسا البتة
اذا لم يكن الاوسط عينا بمعنى واحد لم يكن ما قاله قياسا البتة وان سلمتها لانها لا يلزم من
تسليمها والاوسط مختلف شيء وامثال هذه القرائن الغير المنتجة فانها ليست بقياسات سوفسطائية
بل هي قياسات سوفسطائية ومعنى هذا انها ليست في نفسها قياسات ثم ينسب الى السوفسطائي
اي ليست اذا سلم ما فيها وان كان على سبيل الغلط يلزم عنها المطلوب كما ان اشياء تسمى في انفسها
قياسات ثم ينسب الى الجدليين فيكون كونها سوفسطائية وجدلية مخصصات لها بعد كونها
قياسات ومن شرطها انك اذا سلمت ما قيل فيها لزم عنها غيرها فاما ما لم يكن هكذا فليس قياسا
البتة حتى يخصص بانها قياسات سوفسطائية لكنها قياسات سوفسطائية على نحو ما نقول
ان هذا انسان ميت ونقول لهذه فضة زيف ونعني بها انها اشياء شبهت بالقياسات
فيقال لها قياسات مشبهة مجازا واستعادة كما يقال الحيوان مصور وانسان مصنوع والنظر

في معرفة كل شيء هو على وجهين احدهما ان يعرف والثاني ان يعرف ما يشبهه وليس هو فالنظر في كلي وجهي القياس
السوفسطائي في نظر منطقي ○ واما القياس الشعري فانه وان كان لا ايجاد للايقاع التصديق بل التخييل فانه يروج
انه يوقع التصديق ولا يعترف فيه من حيث هو شعر انه كذب وهو يستعمل مقدمات على انها مسلمة مثلا اذا
قال فلان قمر لانه حسن فانه يقيس هكذا فلان وسيم وكل وسيم قمر فهذا القول ايضا اذا سلم ما فيه لزم عنه
قول لكن الشاعر ليس يريد في باطنه ان يعتقد هذا اللازم وان كان يظهر انه يريد من حيث هو شاعر بل يريد
ان يخيل بهذا اللازم استحسانا من النفس للممدوح كما اذا قال ان الورد شعر بغل قائم في وسط روث
فكانه يحاول ان يقول وكل ما هو شعر بغل بهذه الصفة فهو نجس قذر فان قوله وان كان قياسا اي
اذا سلمت مقدماته لزم عنه المطلوب لكنه ليس يروم بيان صحة اعتقاد هذا الرأي بقوله بل يريد ان
ينفر النفس عن المقول فيه تخييلا مقدما بان قولنا اذا وضعت فيه اشياء يشتمل على جميع هذه وكما
ان الحملي يسلم فكذلك الشرطي يسلم وكما انه يكون قول مركب من حمليات فيلزم عنه قول آخر فكذلك قد يكون
قول مركب من شرطيات ساذجة او مخلوطة يلزم عنه قول آخر وهذه امور سنعلمها في مواضعها فاذن ليس
من ظن ان قولنا اذا وضعت فيه اشياء انما هي الاشياء الحملية دون الشرطية وانما قال اشياء ولم يقل
شيء واحد فرقا بين القياس وبين ما يلزم عن مقدمة واحدة كالعكس المستقيم والمنسوب الى النقيض
ومما اشبه ذلك فانك ستعلم ان القياس لا يصح ان يكون من حد واحد بل ولا من مقدمة واحدة بل انما
يكون من اقوال اكثر من واحد اما اثنان اذا كان القياس بسيطا او اكثر من ذلك اذا كان القياس مركبا
ولما كان معنى قوله اذا وضعت فيه اشياء هو اذا سلمت فيه اشياء كانت الاشياء هي القضايا لا محالة
لان التسليم لا يقع الا للقضايا ولا يجوز ان يقال ان القياس قول اذا وضعت فيه مقدمات ومن قال هذا
فقد اخطأ في التحديد وذلك لانه يكون قد اخذ القياس في حد نفسه لان المقدمة انما تحد بانها قضية
هي جزء قياس فكانه يقول ان القياس قول اذا وضع فيه قضايا هي اجزاء قياس وعرض ما عرض لبعض معلمي
في امر الجنس والنوع لكن يجب ان يوخذ في حده قضايا او اشياء من ان يوخذ مقدمة ومعنى قوله اذا و
فيه اشياء هو انك اذا سلمت ما فيه من الاشياء التي هي القضايا وليس معنى هذا ان يكون القياس شيئا
ومما يوضع فيه شيء خارجا عنه بل ما يوضع فيه هو ما يلتئم منه القياس فهو منه على انه جزء له منه يلتئم
وليس معنى قوله اذا وضعت فيه اشياء هو انك اذا سلمت اشياء مما فيه بل معنى ذلك انك اذا سلمت الاشياء
التي فيه كلها التي منها التئامه وقولنا لزم من تلك الاشياء الموضوعة معناه من تلك الاشياء الموضوعة
[illegible]

عنه بل هي مقدمة تركبت هي والحد بدلها ما هو في قوتها فيلزم اللازم بسبب تلك التي حذفت بالذات وبسبب هذه بالعرض لا من ذاتها كمن يقول الدليل على ان جزء الجوهر هو ان جزء الجوهر يوجب دفعه دفع الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر فاذن جزء الجوهر جوهر وهذا لازم عن هذا القول لا محالة فانه لا يكون ما قيل مسلما الا وهذا لازم لكن ليس يلزم عنه لذاته بل انما يلزم عن مقدمة اخرى يجب ان تقرن بالاولى وتلك الاخرى هي ان ما يوجب دفعه دفع الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكورة ان ما ليس بجوهر لا يوجب رفعه رفع الجوهر هي قوة هذه المقدمة ● واما ما كان من الاقوال فيه فضل لا يحتاج اليه في ان يلزم ما يلزم فتلك الجملة لا يحتاج ان ينفصل عنها وذلك لانها من حيث هي تلك الجملة لا يلزم عنها الشيء الذي يلزم لا وحدها ولا مع غيرها فلا يتعين بل يلزم عن بعض اجزائها فلا يحتاج ان يفرق بينها وبين القياس فانه لم يشترك في شيء وقولنا شيء ما قالوا ان المراد به شيء واحد وربما لم يذكر شيء ما ولكن ليس يكون القياس قياسا بل يكون اللازم عنه واحدا او كثيرا فلو كان ههنا قول ويلزم عنه اقوال متلازمة او متكافئة ما كان يخل ان نعطيها اسم القياس لكن المراد في هذه الزيادة شيء انه لم يفهم من هذه الزيادة كان هذا الحد مطابقا للاشياء لا تسمى قياسا مثل ذلك انه اذا قيل ليس شيء من ج ب وبعض ب آ فانه قد يلزم منه ان بعض آ ليس ج ويستعمل بعد ان الامر على هذه الصورة وقد منعوا ان يكون هذا قياسا وان كان يلزم عن وضع ما وضع فيها لذاتها قول آخر ومعنى قولنا يلزم ما علمت لانه يلزم من بين اللزوم فاذ ليس هذا قياسا وهذا الحد ان ترك على ظاهره يتناوله فقد وجب من هذا ان يبحث عن فصل في هذا الحد نصير به غير مشارك له ولا يوجد الا في هذا الموضع فقوله شيء ما اي شيء محدود يكون ذلك محدودا موضوعا محصلا عند الذهن واشياء كذلك ان كانت ويكون هذا القول اذا وضع فيه اشياء يوجب ذلك الشيء المحدود فاذا كان كذلك فقد تعين نسبة ما للقياس الى اللازم وانما قالوا ان قولنا ليس شيء من ج ب وبعض ب آ ليس قياسا لما وجدوه ليس يلزم عنه الشيء المحدود واما كيف كان هذا الشيء المحدود فانا حين نزيف هذا التأليف نزيفه على انا جعلنا السالبة صغرى والجزئية كبرى واذا جعلنا احدى المقدمتين صغرى والجزئية كبرى فقد عينا آ محمولا وج موضوعا فلما لم يلزم عنه شيء ما حددناه وعينا على نسبة ما لزومه من غيره لم يكن قولا اذا سلمت فيه اشياء لزم عنها شيء ما محدود الذي له نسبة اليه بصفة محدودة كون غيره كذلك فلم يكن قياسا كون غيره قياسا ● فان قال القائل فيجب ان يكون كثير مما هي قياسات تصير غير قياسات اذا لم ينتج ما نريد ● فنقول اولا انها تكون قياسات بالقياس الى ما ينتجه وغير قياسات بالقياس الى ما لا ينتجه ● واما ثانيا فانا لسنا نقول انه اذا لم ينتج اي شيء اتفق مما لا نريد لم يكن في نفسه قياسا بل اذا كان لا ينتج شيئا ما له معه نسبة معينة على ما سنصف بعد وليس اذا كان لا ينتج شيئا فرض فليس ينتج شيئا له معه تلك النسبة ولم يكن قياسا لانه ينتج شيئا بل لانه ينتج شيئا معينا فاذا كان كونه لا ينتج امرا فرض مما لا يرفع عنه انه يلزم عنه شيء ما الذي بعينه فلا يرفع عنه انه قياس ثم لا مانع يمنع من ان يقال ان من القياس ما هو قياس على مطلوب غير محدود ومنه ما هو قياس على مطلوب محدود بعد ان نعلم انا حيث نقول في هذا الكتاب ان كذا قياس فانما نعني هذا الاخير فلا يكون اسم القياس لهذا الاخير من الجهة التي يشارك فيها الاول بل من جهة جملة مشاركته وخصوصيته على ان القياس انما هو قياس لاجل شيء والحجة حجة على شيء وليس من شان المتعلم ان يبحث عن التأليف حتى كيف يتفق ان ينتج بل من شانه ان يحصل مطلوبا ينظر هل يصح ولا يصح ويجعل القياس مسوقا اليه فيكون كل قياس انما يطلب لشيء ما محدود وقولنا آخر غيرها نعني به ان لا يكون النتيجة قد كان في نفسها احدى ما سلم فان ذلك ان كان مسلما فما كان يحتاج ان يقاس ليلزم تسليمه بل كل هو بهذه الصفة فليس بقياس ويشترك الحملي والشرطي في هذا وقوله بالاضطرار اي دائما ليس في مادة دون مادة فانا اذا قلنا ليس احد من الناس بفرس وكل فرس صهال فاوردنا محمولا مساويا للاوسط لزم في هذه المادة وكل مادة يشاركها في صورة المساواة والانعكاس انه ليس احد من الناس بصاهل ولكن ليس يلزم مثل هذا عن كل تأليف من صغرى سالبة وكبرى كلية موجبة دائما فليس هذا التأليف قياسا وليس يعجبني قول من يقول ان قوله اضطرارا للفرق بين القياس وبين الاستقراء والمثال وذلك

جوهر صح

قول صح

لانّا

ان ذلك لا يلزم عنها شيء البتة لا دائما ولا غير دائم فان مقدمات الاستقراء اذا سلمت لا يلزم عنها شيء البتة ولا المثال اذا سلم لكن المثال الذي اوردناه اذا سلمت المقدمات التي فيه لزم عنه الشيء لشرط في المادة وليس اضطرارا عن هيئة الصورة للتأليف فيكون القرائن الغير المنتجة يلزم عنها اشياء في موادها ما لها حال وشرط ولا يلزم في غيرها من المواد فيكون قد يلزم عنها شيء ولكن لا دائما والاستقراء والتمثيل لا يلزم عنها في مادة من المواد شيء البتة حتى يكون يلزم عنها شيء ولكن لا اضطرارا اي ليس دائما كما ظنوا

فصل في شكوك تعرض في حد القياس المذكور وحلها

لكن قد يلحق هذا الذي قيل شكوك منها ان اللوازم قد لا تكون اضطرارية بل قد يكون ممكنة ويكون القياس قياسا ومنها ان القياسات الجدلية قياسات وليس ما يلزم عنها يلزم بالضرورة بل في غالب الظن والخطابيات ليس لزوم ما يلزم عنها اضطرارا وايضا فان القياسات الشرطية قد تكون النتيجة فيها شيئا مما في المقدمات فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار اذا موجود فيكون اللازم مما وضع في المقدمات وقد جعلنا القياس الشرطي داخلا في هذا الحد وكذلك اذا قلت اما ان تكون الحركة موجودة او لا تكون موجودة لكن الحركة موجودة فينتج نقيض التالي وهو عين المقول في الاستثناء وذلك لانك اذا قلت ان الحركة موجودة انتج فالحركة موجودة واشنع من هذا المثال انه ان كانت الحركة موجودة فالحركة موجودة لكن الحركة موجودة فالحركة موجودة وقالوا ايضا ان ههنا مقاييس توجب النتيجة عن قول واحد كقول القائل فلان يتحرك فهو اذن حي ولما كان عبد الله يكتب فهو اذن يتحرك يده ● فاما الشك الاول فينحل بان يتذكر ما قلناه انه ليس معنى قولنا يلزم اضطرارا ان اللازم في نفسه يكون قولا اضطراريا بل ان لزومه عن القياس يكون اضطراريا وان كان في نفسه كذبا او حقا ضروريا او ممكنا او غير ضروري فان الباطل والممكن قد يلزم اضطرارا عن شيء اذا سلم ويكون في نفسه غير اضطراري ● واما الشك الثاني فقد قيل انه عني بالاضطرار ما كان لازما بالحقيقة او على سبيل الاقناع وليس كذلك فان اللازم عني به المفهوم من اللازم حقيقة لا مجازا ومع ذلك فان الشك منحل لان ما كان من القياسات الجدلية وغيرها قياسات فانما فيها اذا سلم لزم عنه النتيجة اضطرارا انما يكون مشكوكا فيها لان تلك المقدمات تكون مشكوكا في امرها ● فاما كون القياس قولا اذا سلم ما فيه لزم اللازم اضطرارا فهو امر مشترك للجميع ● واما الثالث فينحل بان نعرف ان قوله لزم عنها غيرها معناه غير المسلمات والمسلمات هي التي تكون فيها صدق او كذب ولم يكن قولنا فالنهار موجود مسلما في نفسه او متعرضا لان يكون في نفسه حقا او باطلا بل كان المسلم شيئا هو جزء منه فان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود هو بجملته مسلم واحد ولا تسليم فيه لاحد جزئيه الا انه فربما كان كل واحد منهما غير مسلم لو انفرد حتى اذا قلنا ان كان الانسان حجرا فهو جماد ولا واحد من هذين بمسلم والمقدمة مسلمة لان التسليم ههنا يتناول الحال النسبة بين القولين كما ان الصدق يتناول وقد فاد لفظا الشرط والجزاء قد حرفا القضيتين عن ان يكونا قضيتين ويكون فيهما صدق او كذب او وضع او تسليم وكذلك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة لم يكن صدق ولا كذب وكذلك اذا قلت فيكون النهار موجودا مع الفاء وحرف الجزاء لم يكن صدقا ولا كذبا فلم يكن شيء منهما مسلما او غير مسلم وان كان اذا افرد كل واحد منهما كان مصدقا او كذبا او عرض للتسليم او غير تسليم وكذلك اذا قلت هذا اما كذا واما كذا صار القضايا المسلم هو الجملة غير الاجزاء فاذن النتيجة غير الامور المسلمة ● واما الشك الآخر وهو ان يقولوا ان كانت الحركة موجودة فالحركة موجودة لكن الحركة موجودة فالحركة موجودة فان هذا الشك ينحل من وجوه ● احدها ان هذا القول ليس بقياس البتة فان القياس هو ما يفيد بزيادة تسليم وهذا ليس يفيد شيئا وليس كل ما يلزم عنه شيء هو قياس كيف كان بل ما يلزم عنه شيء يستفاد تسليمه ولم يكن مسلما من جملة ما سلم موضوعا في جملة ما وضع فان لم يكن هذا قياسا لم يجب ان يقولوا ان شيئا هو قياس وقد لزم عنه لازم ليس غير الموضوع ● والثاني ان المسلم ايضا ليس هو النتيجة فان المسلم هو لكن الحركة موجودة مقرونة بلفظة لكن وكذلك قولك فالحركة موجودة مقرونة بالفاء الواصلة وفيما وضع نتيجة وهو ان الحركة موجودة جزء من المسلم لا المسلم والدليل على ذلك انه قد كان لو قال ان الحركة موجودة ولم يكن على سبيل العطف الذي يدل على الاستثناء حتى يكون كانه قال وصادق مع ذلك ان الحركة موجودة حتى يكون ان الحركة موجودة كموضوع وقد حمل عليه وصادق مع ذلك لم يلزم عن القولين شيء فان لم يرفع الاستثناء بان هذا استثنى

التي صح

فصل في شكوك تعرض في حد القياس المذكور وحلها

الشك صح

فيكون ان الحركة موجودة فيجعل في الذهن جزءًا من قضية محمولها الاستثناء فحينئذ يلزم ما يلزم وهكذا الحال
في المثال الذي اورده للمنفصل وقد تكلف له انواع من الجواب لكن الصحيح ان هذا ليس بقياس لست اقول
ان المقدمة المنفصلة الى ايجاب وسلب لا يكون قياسية فانها تدخل في القياسات لكني اقول ان
استعمالها على ان يقرن بها استثناء النقيض وعلى ما قيل في المثال ليس يؤدي الى قياس فانه اذا قال
اما ان يكون الحركة موجودة او لا يكون فقد ساق هذا الكلام الى ان يبين به امرًا مجهولًا ويلزم امرًا منكرًا
لا يقربه فلما قال لكن الحركة موجودة وجعل هذا جزءًا من القياس ليبين به ان الحركة موجودة لم يكن هذا
قياسًا لانه كان المطلوب فيه قد بان وسلم قبل عقد القياس فان هو لاستبانة شيء فقد كان مستغنى عنه
وان كان للزام شيء منكر فالمخاطب لا يسلم ان الحركة موجودة ليستثنى بها واذا لم يسلم ذلك لم ينعقد
عليه من هذا قياس ومع ذلك فانه اذا لم يحط نحو سلب صريح بل الى الجهة من جهات العدول كان حينئذ
النتيجة غير التي ذكر بل ان الحركة ليست غير موجودة ونحن ليست هي ان الحركة موجودة ولو كان يلزمها
فان المراد من كليهما اغيار في المعنى كما علمت مرارًا ◉ واما الامثلة الاخرى فانما يتم بمقدمات محذوفة
لفظًا معقولة الثبوت عقلًا فقد حذف في واحد منها ان كل متحرك يحيى وفي الاخر وكلما كان السراج موجودًا فالضوء
موجود وهي الشرطية وفي الثالث كل كاتب متحرك الاصابع فقد وقعت على هذا القياس ◉ فاعلم الآن ان من
القياسات ما هي كاملة وهي التي لصورتها يظهر لزوم تسليم النتيجة عنها ومنها ما هي غير كاملة وهي التي لا يكون
لزوم ما يلزم عنها بيّنًا وانما يبين لزومها بتغيير يلحقها يرجع به الى الكاملة يكون ذلك التغيير لها في نفسها
وحدودها لا في شيء آخر يدخل عليها ويكون ذلك التغيير لها يلزم صدقه مع صدق ما يسلم فيها تمت
المقالة ◉ بسم الله الرحمن الرحيم ◉ الحمد لله رب
العالمين ◉ والصلوة على نبيه محمد وآله اجمعين

## المقالة الثانية من الفن الرابع من الجملة الاولى اربعة فصول فصل في عكس المقدمات على الاطلاق

قد جرت العادة بان يعرفوا احكام
عكس المقدمات حتى اذا وقف عليها سهل الامر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة ومعنى العكس
هو تصيير المحمول موضوعًا والموضوع محمولًا مع بقاء الكيفية والصدق على حاله والقضية المنعكسة
هي التي تقبل هذا العكس فالسالبة الكلية من المطلق اذا اخذت بحسب ما يفهم في التعارف من قول القائل
لا شيء من ج ب وهي المستعملة في العلوم فانها تنعكس واذا اخذت على ما يجب في نفس الامر فانها لا تنعكس
فاما المفهوم من لا شيء من ج ب انه لا واحد من الموصوفات بانها ج بالفعل محمولًا عليه ب مع
استشعار ما دام موصوفًا بج من غير منع ان يكون ما دام ذاته موجودًا بل مع تجويز ان يكون مع ذلك
ما دام ذاته موجودًا فليس ب فينعكس وذلك انه اذا كان قولنا لا شيء من ج ب معناه انه لا شيء مما يوصف
بج يوصف مع الوصف بج انه ب فمنه ما يدوم وصفه بج فيدوم سلب ب عنه ومنه
ما لا يدوم وصفه بج ويدوم سلب ب عنه ما دام ومنه ما لا يدوم له احد الامرين فاذا كان حقًا
ان كل واحد مما يوصف بج كيف كان يسلب ب عنه دائمًا ما دام ذاته موجودًا فيكون السلب ضروريًا
صدق معه لا شيء من ج ب واذا كان السلب عنه حقًا عندما يكون ج فقط صدق ولا شيء مما
هو ج ب فاذا هذا يصدق على الضروري وعلى كل واحد من الاشياء التي نسميها مطلقات فنقول انه ينعكس
مثل نفسه فانه ان كان لا شيء من ج ب فلا شيء من ب ج والا فبعض ب ج فلنعين ذلك البعض
ولكن د فيكون د بعينه موصوفًا بانه ب و ج فيجتمع فيه انه ب وانه ج فيكون شيء واحد
يجتمع فيه انه ج وانه ب وقد قلنا انه لا شيء من ج يوصف بانه ب اي مع ما يكون ج و د مع
انه ج هو ب هذا خلف وهذا العكس يجوز ان يكون كالاصل فانه كما يكون لا شيء من الابيض اسود اي
ما دام ابيض يصدق كذلك فكذلك لا شيء من الاسود ابيض ما دام اسود وكما انه لا شيء من الحجارة حيوان
اي دائمًا ما دام موجودًا فكذلك لا شيء من الحيوان يكون حجارة ما دام موجودًا فحكم الاصل كحكم العكس
وقد زيف قوم هذا البيان فقالوا لانه مبين فيه ان السالبة الكلية منعكسة بان يؤخذ نقيض السالبة
الكلية وهي الجزئية الموجبة فتنعكس جزئية موجبة ثم يصح الدعوى على سبيل الخلف وفي هذا وجهان
من التقصير ◉ احدهما انه لم يبين لنا بعد هل الموجبة الجزئية تنعكس وبعد ذلك فانه حيث يتبين لنا
ان الموجبة الجزئية تنعكس يتبين بان السالبة الكلية تنعكس وهذا بيان الدور وقالوا انه يتبين ايضًا



بالخلف بقياس من الشكل الثالث وذلك مما لم يتبين لنا بعد فهؤلاء شادوا عن هذا البيان واتوا ببيان آخر
وهو ان ج لما كان مباينًا لب ومباين المباين مباين فب ايضًا مباين ج فلا شيء من ج ب اما
اعتراضهم فنقضه اهل التحصيل وبينوا ان هذا ليس على سبيل استعمال العكس الجزئية بل على سبيل تعيين
شيء واحد وافتراضه يكون بعينه كلا الامرين وهذا امر نعلمه من غير ان يلتفت الى حديث العكس فذلك الواحد
يتعين لك بالحس او بالعقل انه بعينه ج و ب فيجد موضوعًا لج هو ب وموضوعًا لب هو ج من
غير استعمال قياسين في امر هذا الواحد من غير عكس وهذا النقض نقض حسن وحق ◉ واما طريقتهم
فقبلوها ومالوا اليها وحسبوا انها بيان نافع وهذا خطاء ممن ابعد عن القائل وذلك لان المباين اسم
مشترك يقال على وجوه فمن ذلك في المكان ومن ذلك في الحد ومن ذلك في اشياء اخرى منها المباين بمعنى انه ليس هو
فيكون معنى قولنا هاهنا مباين المباين هو انه ليس هو المباين في المكان ولا في الحد كمباينات الاشياء التي قد يحمل
بعضها على بعض في الحد ولكن في معنى انه ليس هو فاذا قال القائل اذا كان لا شيء من ج ب فلا شيء من ب ج
لان ج مباين لب كان معناه لان ج ليس هو ب وما ليس شيئًا فليس الآخر هو لم يخل اما ان يكون هذا
بيّنًا فيكون بيّنًا ايضًا انه اذا كان ج ليس ب فليس ب ج وان كان ذلك غير بيّن فهذا غير بيّن لان
ليس هو عبارة عن مادة بعينها بل عن كل مباين و ب عبارة عن كل ما هو ب فلا يمكن ان يقال ان هذا اجلى تحت
غير بيّن تحت كل بيّن فلو كان مسلمًا ان كل مباين لشيء فالشيء مباين له اي كل ما هو ليس الشيء فليس الشيء هو
هذا كما لا شك في انه لما كان ج ليس ب و ب ليس ج نعم هاهنا شيء بيّن بنفسه وهو ان الشيء المباين
لشيء فذلك الشيء مباين له وبازاء ذلك مثل انه ما ليس بشيء فذلك الشيء ليس هو بل هما في هذا الموضع قولان
مترادفان على معنى واحد وليست المسئلة هذه بل المسئلة انه اذا كان لا شيء من ج الا مباينًا لب فهل
يكون لا شيء من ب الا مباينًا لج وهو بعينه طلبنا هل ان لم يكن شيء من ج ب فهل ليس شيء من ب ج
وليس معنى المباينة الا هذا فان كان احدهما بيّنًا بنفسه فالآخر كذلك لكن الشيء اما بيّن بنفسه في كليهما
او قريب من البيّن فاذا حصر حصرًا كليًا تغيرت المسئلة وزال البيان بنفسه تأمل الحال في المهملة فان هذه
الكلية فيها كانه مثل قولك ج مباين لب فليس يلزم ان يكون ب مباينًا لج فان الحيوان مباين للانسان
بهذا المعنى والانسان لا يباينه وكذلك المستور مستور بشيء فانه اذا كان بعض ج مباينًا لب لم يلزم ان
يكون بعض ب مباينًا لج فلم يكن كون المباين للمباينة نافعًا هاهنا وذلك لان ج قد يكون مباينًا لبعض ب
ومواصلًا للبعض الآخر فيكون ذلك البعض الاول مباينًا له لا يوجب ان يكون مباينًا له مباينة كلية فكذلك اذا
قلنا لا شيء من ج ب اوجبنا المباينة من جانب ج ولا ندري هل الجانب المباين الآخر مباين بكليته ◉ او
ببعضيته فيحتاج ان يبين ببيان بل لنسلم انه اذا كان كل ج مباينًا لب اي ليس شيء من ج ب فب
مباين لكل ج ولنسلم ان هذا بيّن بنفسه فهل اذا نقل كل من ج الى ب يكون حقًا ان كل ب مباين
لج او يكون ليس كذلك بل حكمه حكم البعض اذا نقل عن ج الى ب في قولهم بعض ج مباين لب
فصار بعض ب مباينًا لج كان كاذبًا على انه حيث يصدق والمباين مباين للمباين انما يصدق اذا كان الشيئان
موجودين معًا حال المباينة ◉ واما اذا كانت المباينة هو ان لا يكون احدهما موجودًا مثل مباينة الكاتب
للانسان حين لا يكون الانسان كاتبًا فلا يقال ان الآخر المعدوم مباين ايضًا فهذا البيان ليس بشيء ولا
ان يلتفت اليه بل الى بيان التعليم الاول ◉ واما طعنهم من جهة استعماله قياس الخلف فالجواب عنه ان
قياس الخلف معقول بذاته مستنام اليه في نفسه وليس يحتاج الى ان يعلمنا حاله في لزوم ما يلزم عنه اذا كان
كاملًا والمعلم الاول فانه ليس يعلمنا حال قياس الخلف الا على سبيل التذكير والتجريد عن المادة واستعماله
وقبوله طبيعي وعلى ما يعلم ◉ ثم ان الفاضل من المتأخرين قد بين هذا بوجه حسن فقال والا فليكن بعض
ب ج وقلنا لا شيء من ج ب وهذا قياس كامل معلوم الانتاج بنفسه انما نعلمه على سبيل التذكير
لا على سبيل افادة علم مجهول فيلزم من ذلك ان بعض ب ليس ب وهذا خلف فهذا واما اذا كانت الكلية
السالبة على ما يجب في نفس الامر فليس يجب لها عكس وهي التي رأينا ان نجعل العبارة عنها بقولنا كل ج
فليس يوجد ب او نقول ليس ولا واحد من ج الا وليس ب فيفهم عنه ان كل واحد مما يوصف بانه
ج بالفعل كيف كان دائمًا او غير دائم فانه يسلب عنه ب لا ندري متى اي في جميع زمان ما يوصف بانه ج
او في جميع زمان وجوده وصف بج او لم يوصف او في بعض زمان كونه ج او زمان غير زمان كونه ج

فاذا لما يوصف بانه ج اذا سلب عنه ب في زمان كونه ج كلا فقد سلب عنه ب وان كان في بعض
ذلك الزمان فقد سلب عنه ب وان كان في زمان قبل او بعد ذلك فقد سلب عنه ب وان كان في
كل الزمان وجوده فقد سلب عنه ب فانا وان قلنا مسلوبا وسلبا ويسلب فاوهمنا دواما فذلك لضرورة
اللفظ بل مرادنا ان كل شيء يوصف بانه ج فذلك الشيء حق عليه سلب ب لا مدى متى واذا كانت
السالبة الكلية المطلقة هي هذه العامة كما عند قوم او ما هو خارج عن الضرورة وهو الذي ليس السلب
دائما ما دام ذاته موجودا بل في وقت ما من اوقات وجوده وهي التي تخص بالوجودية لم يلزم لها عكس فان
سلب الضحك بالفعل عن كل انسان صحيح بهذا الوجه فان كل انسان يسلب عنه الضحك بالفعل وقتا ما واذا
سلب وقتا ما فقد سلب مطلقا فكل انسان يسلب عنه الضحك مطلقا وخصوصا على راى من يخرج الضرورة
عن الاطلاق واذا كان هذا السلب الكلي مطلقا لا ينعكس فليس يمكن ان يسلب الانسان عن الذي يضحك
بالفعل بوجه من الوجوه وكذلك في مواد كثيرة فقد وجد السلب الكلي المطلق مادة لا ينعكس فيها وهذا معنى
قولنا انه كما لا ينعكس اى ليس يلزم عكسه لانه لا ينعكس في مادة من المواد فتبين من هذا ان السالب الكلي
المطلق الحقيقي لا ينعكس لكن هذا السالب الذي نعبر عنه باللفظ الموضوع لهذا الشان فلذلك لا يقال الا واحد
من الناس ضاحكين فلينظر الآن في وجوه اخرى نعتبر بها فنقول ان قوما يقولون ان المطلقة هي التي الحكم
فيها على ما حصل من الموضوعات موجودا حتى يكون اذا قال قائل كل ج ب كان معناه ان كل واحد من
الموصوفين بانه ج في الماضي والحال انما قد وجد هو موصوف بانه ب فيكون قولها لا شيء من ج ب
معناه انه لا شيء مما وجد وحصل ج بالفعل الا مسلوب عنه كونه ب وان كان قد يمكن ان يوجد له
ب او يكون بعض ج اذا وجد كان ب بالضرورة لكنه الآن ليس موجودا او الموجود منه هو البعض
الذي لا شيء منهم ب مثال الاول عندهم اذا اتفق في وقت ان لم يكن انسان متحركا بالفعل ◉ ومثال
الثاني ان يكون وقتا لا لون موجودا فيه الا البياض فيكون حينئذ كل لون بياضا فيكون هذا الوجودي
ينعكس ايضا فلينظر هل يلزم من هذا ان لا شيء مما هو ب فهو ج ايضا اما اذا عني في العكس ما عني في
الاصل فليس يجب ان يكون هذا العكس لانه يجوز ان يكون ب مسلوبا عن ج الموجود ولم يوجد في غيره
فانه ليس يلزم اذا سلبنا الكتابة عن انسان موجود ان تكون الكتابة موجودة في آخرين واشياء لم تخرج الكتابة
حكمها هذا الحكم فليس يلزم من ذلك ان يكون سلب ج عن كل واحد من الذين حصل لهم وجود ب حقا على
سبيل الاطلاق فانهم دائما لم يحصلوا ب حتى يصيروا بحيث اذا وضعوا كان السلب عنهم على الحكم المذكور
واما على غير هذا الشرط وعلى ان يكون ج مسلوبا عن ب سواء لم يوجد ب او وجد في شيء آخر غير ج
فهذا صحيح خارج عن طريق العكس على هذا القانون لكن ينبغي ان ننظر ان هذه القضية حينئذ اي القضايا
تكون فانه لا يلزم ان يكون ضرورية فانه اذا سلب ج مثلا بالفعل عن ب وكان ب شيئا لا يجب
ان يسلب عنه ج في كل زمان مثل ان يكون اتفق ان كان كل موجود ابيض في وقت ما مسلوبا عنه انه مالك
الفي وقر ذهبا وكان ج لا وجود لمالك الفي وقر ذهبا في الموجودين في ذلك الوقت هو ابيض وانعكس انه
لا شيء مما هو مالك الفي وقر ذهب بابيض وكان هذا مما لا يصدق بشرط الضرورة ولم يكن ممكنا حقيقيا
اذ قد سلب عنه بالفعل وقد اتفقوا على ان كل قضية اما ان يكون فيها حكم بالفعل ضروري او حكم بالفعل
غير ضروري او حكم ممكن ليس فيه شرط انه بالفعل واذ ليست هذه القضية ممكنة ولا ضرورية فستكون
مطلقة فيكون ما ظنوه من ان المطلق هو الذي يجب ان يكون الحكم فيه على الموجودين في زمان ما تحصل باطلا
واعلم ان قولنا كل كذا كذا ليس نعني به كل موجودين كذا في زمان ما فان الموجودين من الناس في زمان ما
بعض الناس لا كل الناس ومع ذلك فان هذا اذا اعتبر جعلنا قضايا لا يمكن الحاقها بالضرورية
ولا الممكن فيجب اذن ان لا يلتفت الى هذا المذهب ويخرجنا اسعافنا فيما نستانف الى ان نبين هذا الغرض
فيما انا لم نعتبر وجود الموضوع بل اعتبر صدق القضية كان الموضوع موجودا او غير موجود حتى يكون
المطلقة هي التي الحكم فيها بسوره صادق زمانا ما سواء كان الموضوع موجودا او غير موجود فان غير الموجود
يصدق عليه السلب فاما كان العكس مثل الاصل بعينه متعلقا بذلك الزمان وكان مطلقا الا ان هذا
الاعتبار مزيف لما دريت ولما يستقبلك وانما ان اخذ الموضوع على السبيل الذي اختاره الفاضل
من المتاخرين حتى يكون ج ما يصح ان يكون ج حتى يدخل فيه ما يصح ان يكون ج وان لم يجاز ان يوجد

ويعدم ولا يكون حاصلا له انه ج فلينظر ما يلزم من ذلك فيكون المعنى السالب الكلي على مذهبه اما انه
لا شيء مما يصح ان يكون ج بالفعل او بالقوة موصوفا بالفعل بانه ب واما انه لا شيء مما يصح ان يكون ج
موصوفا بانه يصح ان يكون ب لكن هذا الفاضل يجعل المطلقة مما لا يجب سلب ب عنه بالفعل
كل وقت فلا يجد محيصا عن الالزام السالف اذ بينا ان مثل هذه المطلقة قد لا تنعكس ولا يتغير ذلك بان
يجعل الموضوع ما هو موصوف بالفعل مما يوصف به الموضوع او بالقوة وما يجري مجراه فهذا على الوجه الاول
واما الوجه الثاني فانه قضية يسلب فيها الامكان العام وليست مطلقة ◉ فان قال قائل انه ليس كذلك
بل الامكان ههنا في مفهوم المحمول وانما يكون ذات جهة بجهة تلحق الرابطة وتخبر عن امكان الربط ◉ فنقول
اولا ان الجهة ههنا في مقابلة القضية السالبة ملحقة بالرابطة فانك تقول ههنا لا بعض ما هو ج يمكن ان
يكون ب وثانيا ان كل مقدمة لها جهة يمكن ان تجعل الجهة فيها خارجة عن المحمول فانه يمكن ان تجعل جهتها
جزءا من المحمول ثم يلحق بها جهة اخرى فانك اذا قلت كل انسان يمكن ان يكون كاتبا فلك ان تقول بعد كل انسان
بالضرورة يمكن ان يكون كاتبا ◉ واما ثالثا فما نقول في قولك كل انسان يمكن ان يكون كاتبا معناه ان
كل انسان يمكن ان يصح ولا يمتنع كتابته مدخلا للجهة على المحمول لتغير معناه فانك اذا قلت هذا وعنيت بالامكان
الامكان الحقيقي الذي يصدق في هذا الموضع فقد كذبت فان امكان الكتابة ليس ممكنا الحصول الا ان يلتفت
الى امكان قريب وحينئذ لا تجد حيلة فيما ليس فيه الامكان الا واحد ومع ذلك فيكون قولك كل انسان يمكن ان يكون
كاتبا كاذبا على هذا التاويل لان ذلك ليس كله بامكان بعيد ولا قريب بل الناس مختلفون في ذلك ◉ واما
بعد هذا كله فلينظر ان هذا كيف ينعكس فنقول ان هذه القضية مع هذا كله يكون على حكم السالبة الضرورية
اذ كان لا شيء مما يصح ان يكون ب هو شيء يصح ان يكون ج هذا وان قوما قالوا ان السالبة الكلية على الوجه
الاول ايضا لا تنعكس واوردوا الامثلة فقالوا لكن نقول لا شيء من الحيطان في الوتد ولا من البطاطيخ في
السكين ولا تنعكس انه لا شيء من الاوتاد في الحيطان والسكاكين في البطاطيخ فالجواب عن امثال هذه مما
ذكروه ان المحمول ليس هو الوتد ولا السكين بل في الوتد وفي السكين فاجعلها كما هي بحالها موضوعين في

## فصل في عكس المطلقات

فاذا قد تبينا هذا فلننظر ان الكلية الموجبة كيف تنعكس وكيف تنعكس الكلية
موجبة او جزئية وهل يجب مطلقة [illegible] فنقول اذا صدق قولنا كل ج ب فليس يلزم ان يكون
كل ب ج مثاله كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا وايضا نقول كل انسان متنفس [illegible] ولا نقول
كل متنفس انسان فليس يجب اذن ان الكلية الموجبة تنعكس كلية موجبة [illegible]
الجزئية [illegible] اذا قلنا كل ج ب لزم ان بعض ب ج وقد جرت العادة في بيان هذا ان يقال انه
ان لم يكن بعض ب ج فلا شيء من ب ج وهذا مما ينعكس فيكون لا شيء من ج ب وقد قلنا كل
[illegible] وهذا خلف وهذا البيان المعتاد في هذا الباب وعلينا ان ننظر في هذا البيان هو حقيقي
او ليس بحقيقي وذلك انا ان كان نقيض الموجبة الجزئية المطلقة هي السالبة الكلية المطلقة وقد تبين ان
الحقيقة منها لا تنعكس فلا يكون هذا بيانا الا ان ذلك كما علمت يحتاج الى ان يعين نقيضه الى ان يعين الحال
والوقت [illegible]
[illegible] فنقول الآن ان هذا وان كان هكذا فان هذا
البيان صحيح [illegible]
هو ب هو ج في وقت من الاوقات [illegible]
[illegible]
هذه الكلية السالبة المطلقة مناقضة للجزئية الموجبة ولكن [illegible]
صدقت [illegible]
هذه الموجبة الجزئية المطلقة هو هذه السالبة [illegible]
الايجاب الجزئي [illegible] الا ان اخذ المطلق على المعنى الاخص لكن هذا
[illegible] على الوجه المشهور [illegible]
من اخذ هذا الاعتبار في المطلق فان كان المطلق ماخوذا على المعنى الاخص [illegible]

فان السالبة الكلية تنعكس كلية صح

الذى سنشير اليه بعد ⊙ ونقول الآن ان مناقض قولنا ليس كل ا المطلق هو كل الذى الحمل فيه دائم وانما
مناقض السالب الكلى المطلق والموجب الكلى المطلق العام للجميع هو الجزئى الذى يدل على الدوام وقد عرفت
الفرق بين الدائم والضرورى فيجب ان نراعى هذا فى جميع ما نورده فهذه اصول يجب ان يكون منك على
ذكر فان الناس لم يشتغلوا بها ونقول ان هذا العكس يمكن ان يبين بالتعيين والافتراض وذلك بان
يقال اذا كان كل ج ب فلنفرض واحدا من الموصوفات ج وليكن د فيكون د هو ج وهو
ب فالموصوف ب الذى هو د موصوف بانه ج وكذلك قد يمكن ان يبين بالخلف على قياس
ما فعله الفاضل من المتأخرين فانه ان لم يكن بعض ب ج فلا شىء من ب ج السالب المطلق بمعنى ما دام
ذات ب موصوفة بانها ب وكان كل ج ب ينتج بقياس كامل طبيعى ان لا شىء من ج ج هذا
خلف وانما ان هذا العكس ما حاله فنقول حاله ايضا الاطلاق العام فلا يلزم اذا كان كل كاتب مستيقظا
اى وقتا ما يجب ان يكون بعض ما هو مستيقظ هو كاتب ما دام ذاته موجودا او ما دام مستيقظا وفى بعض
المواضع يجب كما نقول كل انسان حيوان اى ما دام موجودا او دائما ⊙ وبعض الحيوان انسان اى ما دام
موجود الذات فهذا ان يعمهما الاطلاق العام ⊙ ولقائل ان يقول انا اذا قلنا كل كاتب مستيقظ لزم
منه ان بعض ما هو مستيقظ فانه كاتب ما دام موجود الذات وذلك انا اذا قلنا الكاتب من حيث هو كاتب
فهو بعض المستيقظين وذلك الكاتب بعينه من حيث هو كاتب فانه كاتب ما دام ذاته موجودا وهو بعينه
بعض موضوعات المستيقظ فبعض ما يقال له انه مستيقظ فانه كاتب ما دام ذاته موجودا فهذا انعكس
هاهنا ايضا ضروريا ⊙ فنقول فى جواب ذلك اما اولا فانا نسامح ولا نناقش المناقشة التى لنا فى هذا
فنقول لا نمنع وجود بعض المستيقظ كاتبا ما دام ذاته موجودا ان يكون بعضه ليس كذلك فانه كما ان
الجزئية لا يمنع صدق سلبها صدق ايجابها كذلك لا يمنع صدق ضرورتها صدق لا ضرورتها وكما ان
بعض الاجسام ابيض بالضرورة وبعضها ابيض لا بالضرورة فان كان بعض ما هو موضوع المستيقظ
كاتبا بالضرورة اذا اخذنا الشرط المذكور فبعضه الذى ليس بذلك الشرط ليس هو بالضرورة وان قبلنا
هذا الكلام بالحق لزمنا ان لا نسلم ان الكاتب من حيث هو كاتب يوصف بالمستيقظ فان ذات الكاتب
بشرط ان يوجد كاتبا فقط لا يوصف بالمستيقظ فان الشرط هو ان يكون كاتبا فقط بلا زيادة والكاتب
فقط كيف كان اى الموصوف بانه كاتب لا يجوز ان يكون كيف كان هو الموصوف بالمستيقظ مستيقظا الا بالفرض
فاما الاشياء من حيث حدودها وبشرط تجريدها العوارض عنها لا يكون موضوعا لما ليس بحدودها
ولا فى حدودها ثم ستعلم ان قولنا من حيث هو كاتب ليس جزءا من الموضوع البتة وذلك فى مثل قولنا
الكاتب من حيث هو كاتب هو مستيقظ بل جزء من المحمول وستبين تلك الحيثية ان الشك منحل من وجه
آخر ونرجع فنقول ان العكس فى المطلقين جميعا لا يجب الا مطلقا عاما وذلك لانا ان اخذنا المطلقة
خاصة وحدها فقد تنعكس خاصة وقد تنعكس ضرورية ⊙ مثال الاول كل كاتب مستيقظ وعكسه
بعض ما هو مستيقظ كاتب لا بالضرورة ⊙ مثال الثانى كل انسان متنفس لا بالضرورة وعكسه
ان بعض ما يتنفس انسان بالضرورة واذا عرفت حال الكلى الموجب المطلق فكذلك فاعلم حال الجزئى الموجب
وانه ينعكس مثل نفسه جزئيا موجبا والبيان ذلك البيان وينبغى ان لا نطول بسببه وقلما وردت امثلة
ترفض بها ما قلناه من انعكاس الكلى الموجب جزئيا ولا نحتاج ان نعددها كلها بل يجب ان تتذكر ما قلناه
فى الجواب عن حدود اوردت تبين بها ان السالبة الكلية لا تنعكس وكذا الامر ان ينظر الى جملة الموضوع
وجملة المحمول لتعكسه كما هو لا تنقص جزءا مما فيه ولا تغيره اعنى الجزء الذى اذا نقصته عنه وهو لحاله
الاولى قبل العكس او ددت ان تحفظ الايجاب والسلب مع نقصانه لم تجد الحكم ثابتا فانك اذا حفظت
المحمول كما كان والموضوع كما كان وعكست لم تغلط ولم تغالط ⊙ واما السالبة الجزئية فانها
لا تنعكس فليس اذا لم يكن كل حيوان انسانا او كل انسان كاتبا وجب ان لا يكون كل انسان حيوانا او كل
كاتب انسانا ⊙ وهاهنا نوع من العكس آخر يجب ان نتأمله وهو الذى يسمى عكس النقيض وهو ان يؤخذ
ما يناقض المحمول فيجعل موضوعا وما يناقض الموضوع فيجعل محمولا فنقول اذا قلنا كل ج ب لزم منه
ان كل ما ليس ب ليس ج والا فليكن بعض ما ليس ب ليس ليس ج فهو ج فبعض ما ليس ب
هو ج فنعكس فبعض ما هو ج هو ما ليس ب وقلنا كل ج ب واذا قلنا كل ما ليس ب ليس ج ليس

يكون هو مستيقظا لكونه كاتبا فقط ليس كاتبا فقط بل اذا اخذ مطلقا وهو الكاتب كيف كان صح

مع كل ج ب والا فليصح ليس كل ج ب فيكون بعض ما هو ج مسلوبا عنه ب فذلك البعض ج
وليس ب وقلنا كل ما ليس ب ليس ج فذلك البعض ج وليس ج واذا قلنا لا شىء من ج ب
لا يلزم لا شىء مما ليس ب ليس ج فانك اذا قلت لا شىء من الناس بحجارة لم يلزم انه ليس شىء مما ليس بحجارة
ليس بانسان او ليس شىء مما ليس بحجارة هو انسان بل لزم بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلا شىء
مما ليس بحجارة هو انسان فلا شىء من الناس ليس بحجارة وكنا قلنا لا شىء من الناس بحجارة واذا قلنا بعض
ج ب لزم بعض ما ليس ب ليس ج فانه يوجد موجودات ومعدومات خارجة عن ج و ب
معا فيكون بعض ما ليس ب ليس ج واما قولنا ليس كل ج ب فيلزمه ليس كل ما ليس ب ليس
ج والا فكل ما ليس ب ليس ج وكل ما هو ج فهو ب وههنا اغراض اخرى الاولى ان نجعل مواضعها
كتاب اللواحق

## فصل فى عكس الضروريات والممكنات

ونقول اذا قلنا بالضرورة لا شىء
من ج ب فيجب ان يكون بالضرورة لا شىء من ب ج قالوا والا امكن ان يكون بعض ب ج فامكن
ان يكون بعض ج ب فاشكل ههنا شىء وهو انه استعمل عكس الممكن فيه وهذا ما لم يبين بعد فقال
بعضهم ان انعكاس هذا الممكن بين بنفسه فانه اذا امكن ان يكون شىء شيئا امكن ان يكون ذلك الشىء الآخر ذلك
الشىء ولما كان هذا بينا بنفسه جاز تعريف غيره به غير متوقف فيه ان يبين حاله وعندى انه يحتاج
هذا العكس الى بيان ما ايضا وليس ايضا هو بينا اعرف من ان الممتنع كونه شيئا يمتنع كون ذلك الشىء
هو المطلوب وقريب من المطلوب لكن ما قاله الآخرون احسن وهو انه ان امكن ان يكون بعض ب ج كان
فرضه غير محال واكثره ان يكون كذبا والكذب الغير المحال لا يلزم منه محال فان الامر ما يمكن ممكن فان
المحال لا يكون البتة مما لا يكون او يلزم المحال لا يكون البتة وكيف يكون وانما يكون مع كون ما لا يكون
البتة فالكذب الغير المحال لا يلزم المحال فاذا فرض بعض ب ج موجودا فحينئذ يكون بعض ج ب
كما علمت كذبا غير محال لكنك قد قلت بالضرورة لا شىء من ج ب فكيف يكون قولنا بعض ج ب غير
محال فهو محال فالزم من قولنا بعض ب ج كذب محال على ان هذا له وجه هو الاقرب عندى وهو انه
يقول اذا جاز وامكن شىء امكن لازمه فاذا امكن ان يصدق المطلقة القائلة بعض ب ج امكن لازمها
ضرورة اى قولنا بعض ج ب وهذا اصح ما ينبغى ان يقال ثم انما ان كان القول موجبا مثل قولك باضطرار
ان يكون كل ج ب او بعض ج ب فيقولون انه باضطرار ان يكون بعض ب ج والبيان المشهور
لنا ههنا انه لابد من ان يكون بعض ب ج لانه من حيث هو مطلق [illegible] فانه اضطرار
ولا يكون باضطرار ان كان لا باضطرار [illegible] باضطرار وهذا اختلف
فى هذا البيان مواضع تخليط وذلك لان الذى [illegible] انعكاس المطلقة الموجبة انها كانت
انما تنعكس جزئية فقط ولم يتبين انها ان كانت لا باضطرار فيكون عكسها لا باضطرار ولا هذا
حق بوجه من الوجوه فان كل انسان كاتب لا باضطرار ثم كل كاتب انسان باضطرار ⊙ والتخليط الثالث
هو انا اذا سلمنا ان هذا البيان قد ينفع فانه ينفع عكس الكلى الموجب كيف ينفع فى بيان عكس الجزئى الموجب
فانه ليس ينفع قولنا بعض ج ب بالضرورة ان يكون بعض ب ج ايضا لا بالضرورة فهو ان يكون
عكس قولنا بعض ج ب لا بالضرورة هو ان بعض ب ج لا بالضرورة ثم ان [illegible] فساد
بعض ج ب لا بالضرورة صح صحة الاصل وهو قولنا بعض ج ب بالضرورة ولم يلزم [illegible]
فانك تقول ان بعض الاجسام متحرك ضرورة وبعضها متحرك لا بالضرورة وكذلك بعض الاجسام اسود
بالضرورة وبعضها اسود لا بالضرورة والحق ان هذه تنعكس مطلقة بالمعنى الاعم وهو ان
بعض ب ج بلا زيادة شرط والبرهان عليه هو المثال المذكور وان تعلم ان ليس يجب ان يكون
عكس غير الضرورى غير الضرورى من المثال المذكور [illegible] ليس احد من الناس كاتبا
بالضرورة [illegible] ذلك الشىء لا يكون هذا ضروريا ⊙
[illegible] وجوه التخليط الذى كلفه اصحاب التعقب
عن هذا الالزام ⊙ فنقول [illegible] كل كاتب انسان بالضرورة [illegible]
[illegible] وهذا هو
الامكان الذى ذكرناه فى قولنا كل ج ب [illegible] بالفعل ج [illegible]

فصل فى عكس الضروريات والممكنات

هو الذى كما هو

فقولنا بعض ج ب صح

غير الضرورى صح

من قوله وضع الى قوله النجاح نورد

داخلاً في قولنا كل كاتب و الآن فقد ادخل الكاتب بالقوة في هذه الجملة ومع ذلك فليس تجد البتة مقدمة
كلية ضرورية موجبة فان قولنا كل انسان حيوان بالضرورة كاذبة لان الناس المعدومين حيوان بالامكان
فبعض الناس وهو الذي بالقوة حيوان بالامكان فليس بالضرورة كل انسان حيوان فلا تجد مثال الامر
الامثلة المستعملة للكلي الموجب فيكون صادقاً البتة ⊙ وقال بعض المحصلين ان قولنا بعض الكاتب انسان
بالامكان صحيح وذلك لان معنى هذا ان بعض ما يوصف بانه كاتب بالضرورة هو انسان متى لم يكن كاتبا او
كان كاتبا وكان بالضرورة كاتبا او كاتبا لا بالضرورة حتى يكون انسانا بالضرورة وان لم يكن كاتبا فاذن
كونه انسانا بالضرورة ليس لانه كاتب فاذا قلت بعض ما يوصف بانه كاتب هو انسان بالضرورة وان لم يكن
كاتبا فانت تقول مع نفسك لا من جهة انه كاتب لجهة انه كاتب لا يوجب الضرورة فاذن يكون غير الضروري
ان يكون معه الانسانية فيكون بعض الكاتب هو كاتب من جهة ما هو كاتب ليس ضروريا له انه انسان
او ليس بانسان وذلك من جهة ما هو كاتب فبعض الكاتب ممكن ان يكون انسانا من جهة ما هو كاتب هذا الرأي
واندق فقد غلط وحمله التعصب على تمحل وجه بعيد وغلط من انه ظن ان قولنا الكاتب من حيث هو كاتب
لا يوجب الضرورة حتى يصح معه ان الكاتب من جهة ما هو كاتب لا يكون حمل الانسان ضروريا عليه وليس
كلامنا في ان كونه كاتبا هو الذي يجعل حمل الانسان عليه ضروريا او لم يجعل بل كلامنا في الانسان هل يحمل
على الكاتب من جهة ما هو كاتب فائدة لانه يحمل عليه فبين انه يحمل عليه دائما فيكون ضروري الحمل عليه وان
لم يكن لاجل انه كاتب وكذلك اذا اثبت الكاتب مع كون الانسان محمولا على الشيء الذي هو الكاتب فان ذلك
لا يمنع ان يكون محمولا على الكاتب دائما له فليس انه لا يكون يحمل على شيء يوجب انه حين يكون لا يحمل عليه
دائما فاما ان قال ان الكاتب من جهة ما هو كاتب فقط ولا زيادة والانسان معنى آخر غيره محمول كاتب
فليس محمولا عليه كان هذا حكم الانسان والحيوان فان الانسان من حيث هو انسان هو حيوان بعم الحيوان
حيث انه جزء من حده وكذلك الحيوان والانسان جزء من حد الكاتب فان الكاتب من الخواص الذاتية بمعنى انه
يوجد في حدها الموضوع وجنسه لا محالة وبعد هذا كله فان الكاتب اذا اخذ انه كاتب فقط وكان الانسان
مقارنا له غير محمول عليه كان غير محمول عليه بالضرورة لا بالامكان فكان بعض الكاتب بالضرورة ليس
انسانا لا بالامكان وهو الكاتب من جهة ما هو كاتب على ان ههنا غلطا آخر وهو ان قولنا من حيث كذا و
من جهة كذا من اجزاء المحمول فقوله بعض الكاتب من جهة ما هو كاتب ليس بالضرورة انسانا هو معنى قولنا
الكاتب ليس من الضرورة انسانا من جهة ما هو كاتب ولو كان هذا الاعتبار ليس جزءا من المحمول بل جزء من
الموضوع للزمه محال لانا كنا نقول الحيوان من جهة ما هو حيوان ناطق وليس يلزم كان من جهة ما هو حيوان
ناطقا للزم ان يكون كل حيوان ناطقا ولو كان الحيوان من جهة ما هو حيوان ليس بناطق للزم ان لا يكون شيء
من الحيوانات ناطقا لان الشيء الذي يقال على الشيء من حيث هو هو ومن حيث هو طبيعته فيقال حيث كان
وكيف كان لكن لما كان قولنا من حيث ومن جهة جزءا من المحمول للزم ان يجاب ان الحيوان من جهة ما هو حيوان
ليس بناطق بل ان يجاب ان الحيوان ليس من جهة ما هو حيوان ناطق بل قد يكون وقد لا يكون فاذا كان كونه حيوانيته
يسلب عنه الناطق غير كونه لا بحيوانيته يوجب عليه النطق لم يلزم ان يكون الامر في تسليم القسمين على
السواء فكيف يكون جزءا من الموضوع واجزاء الموضوع يجب اذا كان بعدها شيء يحمل على الموضوع ان يجيء
هي مقيدة كقولنا الحيوان الناطق كذا اذ معناه الحيوان الذي هو الناطق كذا فاذا قلنا بعض الكاتب من
جهة ما هو كاتب فيجب ان يكون معناه بعض الكاتب المأخوذ من جهة ما هو كاتب او بعض الكاتب الذي هو
من جهة ما هو كاتب فيكون ان دخل هذا السور فيه هكذا فان الكاتب الذي اخذ من جهة ما هو كاتب
فقط لا يتبعض ولا يتسور بالكل حتى يقال كل كاتب المأخوذ من جهة ما هو كاتب ولا يكون هكذا اذا
جعل هذا جزءا من المحمول فقيل بعض الكاتب من جهة ما هو كاتب كذا فاذا كان هذا جزءا من المحمول فيجب ان
يكون جزءا من الموضوع عند العكس وهب انه جزء من الموضوع اليس يجب ان يكون جزءا من المحمول قبل فيكون
قولنا كل انسان ممكن ان يكون كاتبا معناه كل انسان يمكن ان يكون كاتبا الذي هو من جهة ما الكاتب كاتب
فقط وهذا كاذب فانه ولا واحد من الناس يوصف بانه كاتب المأخوذ من جهة ما هو كاتب فقط فان الانسان
لا يكون الشيء الذي هو مجرد الكاتب فقط الذي انه انسان وانه حيوان خارج من وجوده مسلوب عنه ولسنا
نلتفت عندما يقولون ان الانسان يمكن ان يكون كاتبا الى اعتبار في الكاتب بجهة يقترن به غير معين مطلق

ان كاتب بالاشتراط فينظر انه هل يحمل ذلك على الانسان يجب ان لا يلتفت في الموضوع الى انه الذي هو موصوف بكذا
بلا شرط دوام او لا دوام فلا يشترط من جهة ولا يلتفت الى المحمول الا مأخوذا محمولا فاي شرط لحقناه به فهو جزء
الجملة هو المحمول ثم بعد ذلك يربط ويؤخذ ويحفظ عند العكس فيما يجعله محمولا او موضوعا ولا يخل ولو كان
هذه الشرائط معتبرة لبطل كثير من المقدمات الضرورية وصادف ممكنات بل جميع جوامع ما قلناه فلينظر
هل اذا كان ج ب و ب ممكن في ج خاص به فهل اذا حمل ب على ج ايضا يحمل على ب او لا يحمل
فليكن ج الحيوان و ب الكاتب ولينظر هل يجب ان يأخذ من حيث هو كاتب يكون الكاتب من حيث هو كاتب
مسلوبا عنه انه حيوان في مسلوب عن الحيوان الكاتب من حيث هو كاتب بل يجب ان يراعى ما كان يجب جعله
موضوعا فبين ان الحيوان يكون محمولا عليه فانه يكون محمولا عليه وقتا ما او ما دام الذات موجودة فان كان
الحق هو انه محمول عليه دائما ما دام اي ذات ثبتت للكاتب موجودا فالحيوان ضروري للكاتب والكاتب ليس
ضروريا للحيوان في هذا الموضع بلا خلاف لمن انصف ⊙ واما الجزئية السالبة الضرورية فانها لا تنعكس
فانه ليس اذا كان بالضرورة ليس كل موصوف بانه حيوان انسانا فيجب ان لا يكون بالضرورة كل انسان حيوانا
واعلم ان قولنا بالضرورة ليس ليس سلب الضرورة بل سلب الضرورة ليس بالضرورة ⊙ واما المقدمات
الممكنة فقد قيل فيها في مثل هذا الموضع ما اصنعه وان الممكن باشتراك الاسم يقال على الضروري وعلى
المطلق وعلى الممكن الحقيقي فما كان في الضروري والمطلق فحكمه حكم ذينك وما كان في الممكن الحقيقي فحكم
قد تخالف على ما استبين ذلك في موضع لكنه وهم ظاهر هذا اللفظ ان الممكن اذا قيل على الضروري لم يكن مخالفا له
الا في اللفظ فيقال له ممكن ونعني انه ضروري فاذا لم يكن مخالفا الا في اللفظ كان عكسه وليس ينبغي ان
يفهم الامر على هذه الصورة فانه ليس احد من الناس يقول ولا في لغة من اللغات يقال ممكن على الضروري ويعني
الضروري ولا الشبهة التي دعت الى ان يجعل في لفظة الممكن اشتراك حتى كان يجب مرة ان يقال على الضروري
ومرة ان لا يقال وكان يمنع كونها مقولا على الضروري انها تنعكس الى السالبة العكس الذي يجري بينهما
اذ كان ما يمكن ان يكون ممكنا ان لا يكون وكان يوجب كونها مقولا على الضروري ان سلبها لا يقال عليه والا
كان نقيضها وهو انه ليس بممكن مقولا على الضروري وكان الضروري ممتنعا شبهه يوجب ان يكون تحليلها
بان الممكن يقال على الضروري قولا مترادفا فان الممكن اذا كان له معنيان واحدهما اعم من الواجب والآخر
مباين للواجب فان الشبهة تنحل بينا وهل الممكن الذي يجب قوله على الضروري الا الممكن الذي سلبه
لا يقال على الضروري لان سلبه انه ليس بممكن ومعناه ممتنع فيكون الممكن الذي يجب ان يقال على الضروري
هو الذي هذا سلبه فاذا كان هذا الممكن المقول على الضروري الوجود معناه انه ضروري ومفهومه ذلك كان يكون
في الاسماء المترادفة كان ما ليس بضروري وما ليس بممكن بمعنى واحد فكان ما ليس بضروري فاذا هو الممتنع هذا
محال بل الممكن المقول على الواجب هو اسم محصل موضوع بدل اسم غير محصل هو لفظة غير ممتنع وهو اعم من
الواجب ومن الممكن فليس اذا صحة انعكاس الضروري والمطلق وهو اخص منه يوجب صحة انعكاسه
في نفسه بل يجب ان يعلم ان معنى الكلام المذكور في التعليم الاول الصحيح هو ان هذا اذا قيل على الضروري
وعلى المطلق وعلى الممكن فما منه في مادة الضروري فحكمه ما قيل وكذلك ما هو في مادة المطلق فحكمه ما قيل
واما الممكن الحقيقي فستتضح امره بعد ليعلم ان بعد اتضاح الحكم في جميع ما تحت هذا العام يتضح حكم هذا
العام والنظر في الممكن الحقيقي وفي عكسه جرت العادة بتأخيره فلنؤخره

## فصل في القياسات الاقترانية وذكر الاشكال الثلاثة في حالتي الاطلاق والضرورة

فهذه الاشياء المذكورة ذكرت على سبيل المقدمات لما يراد تعليمه من امر القياس ⊙ فنقول ان اللازم
عن القياس لا يخلو اما ان يكون غير مذكور هو ولا نقيضه في القياس بالفعل ويسمى امثال هذه المقاييس
اقترانيات مثل قولك كل حيوان جسم وكل جسم جوهر فكل حيوان جوهر واما ان يكون اللازم او نقيضه
وبالجملة احد طرفي المطلوب مذكورا فيه بالفعل بوجه ما وهذا تسميه استثنائيا والجمهور يسمونه
شرطيا وانما المراد بقولنا شرطيا ان من الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران ولنقدم ما يكون على سبيل
الاقتران ومنه ما يكون من حمليات ⊙ فنقول ان كل قياس اقتراني بسيط حملي فانه يؤلف من مقدمتين
تشتركان في حد اشتراك المثال المورد في الجسم وهذا الحد لا يخلو اما ان يكون في احدهما محمولا وفي الآخر
موضوعا او يكون محمولا في كليهما او موضوعا في كليهما ⊙ واذا كان موضوعا في احدهما محمولا على الآخر

الى قوله واما الجزئية السالبة الضرورية زيادة في نسخ الشيخ [illegible]

تكملة صح

فصل في القياسات الاقترانية وذكر الاشكال الثلاثة في حالتي الاطلاق والضرورة

فاما ان يكون محمولا على موضوع المطلوب وموضوعا لمحمول المطلوب وهذا الذي يسمى الشكل الاول واما
ان يكون محمولا على محمول المطلوب وموضوعا لموضوع المطلوب وهذا هو الشكل الذي الغي لما نذكره من
العلة بعد وجوبه في القسمة فانهم حين قسموا الاشكال على الاقسام الثلثة التي ذكرناها فجاءت ثلاثة
عينوا احكامها على ان الشكل الاول ما اخذوه على انه هو الذي وسطه موضوع في احدهما محمول في الاخر
ثم لما نظروا فيه من حيث يجتمع منه ما يجتمع لحدوده من حيث يحفظ موضوع وسطه موضوعا ومحموله محمولا
فقط وهذا الخص من المعنى الذي لاجله جعل شكلا اولا واذ جعلوه شكلا اولا لاجل ان الاوسط محمول
وموضوع بل لان الاوسط محمول على موضوع المطلوب وموضوع لمحمول المطلوب فقد الغوا قسما رابعا
وفاضل الاطباء يذكر هذا ولكن لا على هذا الوجه بل هذا الالغاء هو بسبب انه امر غير طبيعي وغير مقبول وغير
ملائم لعادة النظر والروية ومستغنى عنه بقوة عكس نتيجة ما هو شكل اول لدعلى ما سنوضحه في موضع
اخر فليكن الشكل الاول ما ذكرناه ● واما الثاني فهو الذي يكون فيه الاوسط محمولا على الطرفين ●
واما الثالث فهو الذي يكون فيه الاوسط موضوعا لهما جميعا والطرف الذي هو موضوع المطلوب يسمى
حدا اصغر والمقدمة التي فيها هذا الطرف تسمى مقدمة صغرى ● والطرف الذي هو محمول المطلوب يسمى
حدا اكبر والمقدمة التي فيها هذا الطرف تسمى مقدمة كبرى وتاليف مقدمتين بالاقتران يسمى قرينة والتي
يجب عنها النتيجة لذاتها يسمى قياسا وهيئة نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلا والذي يلزم منه
فانه ما دام مبينا قالبه القياس يسمى مطلوبا فاذا لزم يسمى نتيجة وانما سمي الشكل الاول شكلا اولا لان
انتاجه بين بنفسه وقياساته كاملة ولانه ينتج جميع المطالب والثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا
الجزئي ولانه افضل المطالب وهو الكلي الموجب ● واعلم انه لا قياس من سالبتين ولا من جزئيتين ولا صغرى
سالبة كبراها جزئية الا ان يكون السالب ممكنا ● واعلم ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين لا في كل شيء
بل في الكمية والكيفية دون الجهة ونحن نجمل علتها بعد باعتبار الجزئيات الشكل الاول فانه لما كانت
صغراه موجبة صار الحد الاصغر فيه داخلا فيما يقال عليه الاوسط فان كان في الكبرى ايجاب كلي على
كل ما يقال عليه الاوسط وسلب كلي عن كل ما يقال عليه الاوسط كيف فيدخل فيه الاصغر فان لم يكن كليا
امكن ان يفوته الاصغر اذ يجوز ان لا يكون هو البعض الذي عليه الحكم وسواء كان ضروريا او ممكنا فاما
اذا لم يكن الاوسط محمولا على الاصغر فيتحد امور توجب على كليهما وهما متباينان وامور تسلب عن كليهما
وهما متباينان فلا يلزم ان يكون الحكم على الاوسط حكما على الاصغر كان سلبا او ايجابا فان كان الاكبر جزئيا
فقد لما بعد بل ان كان جزئيا على الاوسط موجودا الاصغر لم يجب ان يتعدى اليه اذ الحكم على الاوسط كان
حكما جزئيا فيجوز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر ويكون الحكم في البعض الذي هو خارج عن الاصغر ايجابا
او سلبا فيكون الحكم على ما ليس الاصغر ويكون لما قدمناه ذكره فبين انه اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية
لم ينتج وهذا يجب ان يقتصر عليه ولا يشتغل بعد ضروب ما لا ينتج بتبيلتها الا يلزم منها نتيجة معينة
فانك بعد الاحاطة بما قدمناه يمكنك ان تورد تلك الامثلة ● واعلم ان المهملات حكمها حكم الجزئيات
فيحتمل صغريات وينتج مهملات وان المخصوصات احكامها احكام الكلية فانه قد يكون من مخصوصتين
قياس كقولك زيد هو ابو عبد الله وابو عبد الله هذا اخو عمرو ولكن النتائج تكون مخصوصة شخصية
واكثر ما يستعمل المخصوصات مقدمات صغرى للحدود المحصورات فنقول انه اذا كان كل ج ب وكل
ب آ فبين ان كل ج آ وانه اذا كان كل ج ب ولا شيء من ب آ فبين انه لا شيء من ج آ وانه اذا
كان بعض ج ب وكل ب آ فبين ان بعض ج آ وانه اذا كان بعض ج ب ولا شيء من ب آ فبين
ان بعض ج ليس آ فهذا هو الشكل الاول وضروبه المحصورة هذه الاربع ونتائجها هذه وقد يلزم
القياسات الثلثة من هذه لوازم هي عكوس هذه فان جعلت قياسات كاملة بالقياس اليها بل انما
يبين ما يلزم عنها بالعكس فاما من قال ان في غير هذه الضروب ما ينتج وهو اذا كان لا شيء من ج ب وكل
ب آ او لا شيء من ج ب وبعض ب آ انتج ليس بعض آ ج قال لانا اذا عكسنا كل ب آ او بعض
ب آ انتج من الشكل الثاني ليس كل آ ج فالجواب عن هذا انه انما قيل كبرى وصغرى بسبب ان في احدهما
موضوع المطلوب وفي الاخرى محمول المطلوب فاذا جعلنا مقدمة ج ب صغرى وكان ب الحد
الاوسط فيكون ج الحد الاصغر ويكون موضوع المطلوب وعلى مثل ذلك يكون آ محمول المطلوب

والشكل الاول صح

عليها لم يكن قياسات صح

فاذا قلنا



فاذا قلنا لا ينتج بسلب وايجاب عنينا ان ذلك لا ينتج و آ محمول وقد وجدنا هذا الشك فان انتج شيئا فليس عن
كبرى وصغرى على ما وضع ومع ذلك فانه يرجع الى الكامل بعكسين فهو بعيد عن الطبع مناسب للقسم الثاني
من الاقسام الاربعة للاشكال الذي ما الغي لانه بعيد عن الطبع جدا فان الشكل الثاني بعيد عن الطبع
في نظم مقدمة واحدة هي الكبرى والثالث بعيد عنه في نظم مقدمة واحدة وهي الصغرى واذا كان البعد
في معنى واحد احتمله الذهن وفطن للعرض ● واما القسم الباقي فانه يحتاج في رده الى الطبيعي الى تغيير
يلحق جميعه وهو مستغنى عنه فالاولى به وبما هو في مذهبه ان يلغى الشكل الثاني هذا الشكل خاصيته
في نظمه ان الاوسط فيه محمول على الطرفين وخاصيته في انتاجه ان الموجبتين منه لا ينتجان وذلك لان
المحمول الواحد بالايجاب كالجسم يحمل على متباينين كالحجر والحيوان وعلى متفقين كالانسان والضحاك ولا السالبتان
لان المحمول الواحد كالحجر قد يسلب عن متباينين كالانسان والفرس وعن متفقين كالانسان والناطق ولا
عن جزئيتين فان المحمول الواحد يوجب لبعض الامر الواحد ويسلب عن بعضه وقد يوجب ويسلب عن امرين
مختلفين ولا اذا كانت الكبرى جزئية فانه اذا حكم على كل شيء ما ثم حكم على بعض الآخر به لا في ذلك جاز
ان يكون ذلك الشيء الآخر محمولا على المسلوب عنه لكنه اعم منه فيوجب عليه فان كان بعضه لا يوجب
عليه وجاز ان يكون مباينا له بكليته لا يحمل عليه فهذه خاصيته في الانتاج وانما كان شكلا ثانيا
ولنحو عنه الشكل الباقي من الاشكال لانه ينتج ما هو انفع وهو الكلي وذلك الباقي لا ينتج الا الجزئي
وان كان ينتج الموجب وهذا لا ينتج الا السالب فان السالب الكلي انفع من الجزئي الموجب في العلوم
ولانه انما يحدث منه الاول بعكس الكبرى منه ● واما الباقي فيحدث منه بعكس الصغرى فنظريته
من الاول في اشرف المقدمتين والاشياء الاختيارية التي لا وجوب فيها وانما تدعو اليها الاستحسان
والاخذ بالاولى فانها لا تجاوز بعللها المبلغ الذي اومأنا اليه ومع هذا كله فانا نريد ان نصرح بما
يرفع الحق عن وجوه هنا قناع الحياء فيه وهو انه اذا كانت هذه السالبة الكلية المطلقة على حسب ما يفهم
من السلب الكلي المطلق فيهما بحسب لاحرف في نفسه سواء كانت بالمعنى العام او بالمعنى الخاص فانه لا يتألف
منها في هذا الشكل قياس وذلك لان السالبة الكلية المطلقة والموجبة الكلية المطلقة قد تصدقان
معا على شيء واحد وقد اوردت له امثلة في التعليم الاول فان كل انسان نائم وقتا ما وكل انسان ليس نائم
وقتا ما قد يصدقان لان كل انسان نائم وقتا ما وكل انسان ليس بنائم وقتا ما وبالجملة اذا كان محمول
يحمل على كل واحد لا ايجابا ولا دائما بل وقتا ما فهو ايضا مسلوب عن كل واحد لا دائما بل وقتا ما وكذلك ذلك جهة
جلاء يجوز ان يكون ذلك لا دائما ولم يوجب انه دائما لم يوجب الا دواما فيجب ان يعلم انه ليس عيانا ينعقد
من السالب المطلق والموجب المطلق قياس في هذا الشكل الا ان لا يستعمل السالب الكلي على الشرط
المشهورة الذي بينا انه ينعكس ويستعمل المطلقة الذي اطلاقها لا بمحمول بل الحصر ان يصدق الحصر
كليا في بعض الازمنة ويستعمل في القضيتين ما يتعذر مراعاته وهو جعل الوقت في كل واحد وقتا
واحدا ان امكن وشرطا واحدا اذا امكن لكن المطلقة باعتبار العقول في نفسه جماع ومع العادة بان
يستعمل في العلوم في الخطابات بل جعلنا العادة بان يستعمل السالب الكلي في كل موضع ويسوى الشرط
الذي ذكرناه وكذلك قد جرت العادة في قولهم كل ب آ انما يستعمله ان كل ما يوصف بانه ب على اي حد
ما يكون ب فهذا ينبغي ان يعتقده في هذا الشكل وما بعده من مستعمل بحسبه السالبة على الشرط المعلوم
فان شاء الناتج الاعرض فنقول يجب بحسب شرط انتاج هذا الشكل ان يكون احد المقدمتين موجبة والاخرى
سالبة وان يكون الكبرى كلية ولذلك الضروب المنتجة فيه اربعة ● الضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة
ينتج سالبة كلية مثاله كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ برهانه انا نعكس الكبرى فيصير لا شيء
من ب آ فيكون كل ج ب ولا شيء من ب آ فلا شيء من ج آ وقد بينا منه طريق الخلف فنقول
انه ان كان قولنا هذا كاذبا فليكن بعض ج آ وكنا قلنا لا شيء من آ ب ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ب
وكان كل ج ب هذا خلف ● ولقائل ان يقول ان هذا ليس خلفا محالا لان المطلقات لا تكذب نقيضها
اذ معنا كل ولكن كل ما يجوز ان يكون كل واحد وقتا ما وليس في كل واحد وقتا ما ولا كل واحد وقتا ما
آخر وليس هذا الخلف ● فالجواب انا قد بينا ان الذي يذهب اليه ههنا ان لا استعمال المطلقات ما كان
منها شاملا لمعنى لا شيء من آ ب ما دام آ ب وكذلك قولنا كل ج ب فانما يعني كل ج ب ما دام

الامر صح

بعض صح

ج فيكون النتيجة لا شيء من ج آ ما دام ج وهذا لا يصدق مع قولنا بعض ج آ ما دام ج فاذن هذا خلف محال لغيبه اما ان التاليف غير منتج واما ان المقدمات كاذبة لكن التاليف منتج والقابلة لا شيء من آ ب كانت موضوعة حقه فبقي ان السبب هو كذب قولنا بعض ج آ فلا شيء اذن من ج آ كالقوم انه لا حاجة الى بيان هذا بالعكس والخلف وانه هذا بين بنفسه فمن البين ان ب لما كانت مسلوبة عن شيء موجبة لشيء آخر فالشيئان متباينان اذ كان آ مباينا لـ ب وكان ج غير مباين له فاما من جعل هذا الامر بينا بنفسه فليس يفرق بين البين بنفسه وبين القريب من البين بنفسه ○ واما من احتج بان ج ب فلم يجعل الحجة غير الدعوى نفسها فان المتباينين والمسلوب احدهما عن الآخر معنى واحد كما قد علمته لكن الذهن يلتفت ضرورة الى ان يقول ان ج لما كان ب المباينة لـ آ او التي لا توصف بـ آ فيكون قد رده الى البين انتاجه بنفسه وقد ناقضه بعض من يعبر عن المشائين مناقضة صحيحة وفي هذا كلام طويل انفصل في الاواحق وهذا ينتج ايضا ان جعل المطلق الكلي ما ظنه قوم ان قولنا كل ج ب بالاطلاق ان كل الجسمانات الموجودة في وقت ما فهي ب بعد ان يكون الوقت في السالب والموجب واحدا والاصوب ان لا يلتفت الى هذا الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله لا شيء من ج ب وكل آ ب فلا شيء من ج آ فانا اذا عكسنا الصغرى واضفناها الى الموجبة انتج لا شيء من آ ج ثم نعكس النتيجة الى حقها وبالخلف ايضا انه ان كان بعض ج آ وكل آ ب فبعض ج ب الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من آ ب فليس كل ج آ يتبين بعكس السالبة وبالخلف انه ان كان كل ج آ ولا شيء من آ ب فلا شيء من ج ب وكان بعض ج ب الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية كبراها موجبة كلية ينتج سالبة جزئية مثاله ليس كل ج ب فكل آ ب فليس كل ج آ والجزئية لا تنعكس والموجبة تنعكس جزئية فلا يقترن بالاخرى الجزئية اقترانا منتجا فليتبين بالخلف انه ان كان كل ج آ وكل آ ب فكل ج ب وكان ليس كل ج ب او لنفرض بعض الجيم الذي ليس ب ولنعينه وليكن د فلا شيء من د ب وكل آ ب فلا شيء من د آ وبعض ج د يرجع الى الاول للشكل الثالث خاصية هذا الشكل في تاليفه ما علمت وخاصيته في انتاجه انه لا ينتج الا جزئيا وشرطه في ان ينتج هو ان يكون الصغرى موجبة واحديهما كلية وان كانتا سالبتين لم يجب ان يكون الامران المسلوبان عن شيء واحد متفقين او مختلفين وان كانتا جزئيتين جاز ان يكون الامر الواحد يوجب في بعض شيء وان يكون يوجب في بعض ويسلب عن بعض وجاز ان يكون المختلفان كل يوجب في بعض وواحد يوجب في بعض والآخر يسلب عن بعض وان كانت الصغرى سالبة لم يجب اذا سلب شيء عن امر ان يوجد له ما يوجد لذلك الآخر او يسلب عنه وعليك الآن ان تطلب الحدود الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ب ج وكل ب آ لا يلزم من هذا ان كل ج آ فانه يجوز ان يكون ج اعم من ب ويكون الموجود لكل ب اما مساويا لـ ج واما دون ج في العموم ولكن يجب ان يكون بعض ج آ وليكن ذلك البعض هو ب فهذا هو افتراض ولنعكس الصغرى فيكون بعض ج ب وكل ب آ او لنقل ان كان لا شيء من ج آ وكل ب ج فلا شيء من ب آ وكان كل ب آ هذا خلف وعلى الصورة المذكورة الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولا شيء من ب آ لا يلزم من هذا ان لا شيء من ج آ فربما كان ج اعم منها لكن ينتج فليس كل ج آ فلنعين ب ذلك البعض ولنعكس الصغرى ولنقل ان لم يكن كذلك فكل ج آ ولا شيء من ب آ فلا شيء من ب ج هذا خلف الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى مثاله بعض ب ج وكل ب آ ينتج بعض ج آ ويبرهن عليه بما علمت في الضرب الاول الضرب الرابع من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى مثاله كل ب ج وبعض ب آ فبعض ج آ يبين بالافتراض بان يعين البعض الذي هو من ب وهو آ فليكن ذلك د فيكون كل د آ لكن كل د ب وكل ب ج وكان كل د آ فبعض ج آ ويبين بان نعكس الكبرى ثم نعكس النتيجة فيكون بعض آ ب وكل ب ج فينتج بعض آ ج فينعكس بعض ج آ ويبين ايضا بالخلف انه ان كان لا شيء من ج آ وكل ب ج فلا شيء من ب آ وكان بعض ب آ هذا خلف الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى مثاله كل ب ج وليس كل ب آ فليس كل ج آ لا يتبين هذا بالعكس

نكس ينتج صح

اذا الكبرى

اذا الكبرى لا تنعكس والصغرى تنعكس جزئية ويتبين بالافتراض بان يفرض الشيء الذي هو ب وليس آ فليكن د فيكون كما علمت كل د ج ولا شيء من د آ وبالخلف انه ان كان كل ج آ وليس كل ب آ فليس كل ب ج هذا خلف الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى مثاله بعض ب ج ولا شيء من ب آ فليس كل ج آ يبين بعكس الصغرى بان يقال بعض ج ب ولا شيء من ب آ فبعض ج ليس آ وهذا من الشكل الاول وبالخلف بان يقول وان كان كل ج آ وكان لا شيء من ب آ فلا شيء من ب ج وكان بعض ب ج وهذا خلف ○ واعلم ان الشكل الاول وان كان يرجع اليه هذان الشكلان فلهذين الشكلين خاصية نافعة وهي ان بعض السوالب انما الطبيعي فيها والسابق الى الذهن منها اولا هو ان يكون احد الامرين فيها محمولا والآخر موضوعا فان عكس لم يكن طبيعيا وكان غير السابق الى الذهن ○ مثال ذلك ان نقول ليس السماء بخفيف ولا ثقيل فان هذا سلب طبيعي سابق الى الذهن وكذلك الحال في قولنا ليست النفس بمائية او ليست النار المرئية بمرئية فاما عكوس هذه مثل قولنا لا شيء من الخفيف والثقيل بسماء او ليس شيء من المائيات بنفس او ليس المرئي بنار وان كانت حقا فانها ليست على الامر الطبيعي والسابق الى الذهن فان النار اولى بان يكون موضوعا يسلب عنها المرئي من المرئي ان يكون موضوعا او يسلب عنه النار وكذلك في امثالها وايضا فان الجزئيات هذه احوالها فانا اذا وضعنا الحيوان والانسان موضوعا جزئيا كان الاولى حينئذ ان يكون الحيوان موضوعا في القضية والانسان محمولا لا عكسه وان كان حقا مثل قولنا بعض الناس حيوان فيجوز في كثير من المواضع ان يكون التاليف الكائن من سالبة وموجب ويراعى من حال السالبة ان يكون على ما هو طبيعي وعلى ما هو اولى انما يستقيم على هيئة الشكل الثاني فيكون تاليفها على هيئة الشكل الثاني قريبا الى الطبيعي وكذلك يكون تاليف الجزئي وهو طبيعي مع الكلي انما يقع على هيئة الشكل الثالث فاذا عكسناه حتى يرجع التاليف الى الاول صار السلب على الوجه الذي ليس بطبيعي ولا سابق الى الذهن وصار الجزئي الطبيعي غير طبيعي فالشكل الثاني والثالث اذن ليسا بمستغنى عنهما ومن ظن ان القضايا المطلقة لا تستعمل فقد غلط فان اكثر العلوم تستعمل فيها القضايا المطلقة من كل جنس من المطلقات وخصوصا في العلم الذي هو صناعة الرجل الذي حكم بهذا الظن وعلى ان الفيلسوف يبحث عن كل مطلوب كلي فاذا اراد ان يبحث عن مطلوب كلي مطلق كقولنا هل النفس خير وهل كل جسم متحرك فليس يمكن ان ينتج من الضروريات فقد علم ان شأن هذه الاشكال الثلاثة وان عاد ذلك فليعلم ان المقدمات الضرورية حكمها في اقترانها هذا الحكم وكذلك في بيانها بعكسها الا في المواضع التي يحتاج في بيانها الى الخلف وذلك لان نقيض نتائجها لا تكون ضرورية وذلك لانه اذا كانت النتيجة بالضرورة ليس كل ج آ اما في الشكل الثاني واما في الشكل الثالث فانا اذا لم يكن هذا حقا فنقيضه حق وليس نقيضه بالضرورة ليس كل ج آ فلا يجعل هذه المقدمة بحيث يكون نقيضها لانتج محالا الا بالقياس واما لا يرد ذلك وهو انه يمكن ان يكون كل ج آ فاذا هذا اللازم يكون موجبا بجهة الامكان لا ضرورية فكيف يتألف القياس من ممكن بالامكان لا عام مع مقدمة ضرورية فاذن لا سبيل الى تبيينه بالخلف قبل تعلم الاختلاط من الممكن والضروري فينبغي ان يبين بالافتراض فاما الضرب الرابع من الشكل الثاني فيكون هكذا ليس بالضرورة كل ج ب وبالضرورة كل آ ب ينتج بالضرورة ليس كل ج آ فلنعين البعض الذي هو ج ب بالضرورة وليس ب وليكن د فاذا كان بالضرورة لا شيء من د ب وبالضرورة كل آ ب فبالضرورة لا شيء من د آ الذي هو بعض ج [illegible] فبعض ج ليس آ واما الضرب الخامس من الشكل الثالث فيكون هكذا كل ب ج بالضرورة وبالضرورة ليس كل ب آ ينتج بالضرورة ليس كل ج آ فلنكن د بعض ب الذي [illegible] فيكون ذلك البعض ج وهو بالضرورة ليس آ [illegible] تمت المقالة الثانية من الفن الرابع من المنطق ○ بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه محمد وآله اجمعين ○ المقالة الثالثة من الفن الرابع

## القياسات المختلطة من الاطلاق والضرورة

قد قلنا في هذه القياسات اذا كانت مطلقة واذا كانت ضرورية وبقيت المختلطات من الضربين جملة ما بقي فلنتكلم في المختلطات فانا كما اخذنا مقدمتها مطلقة والاخرى ضرورية وليبدأ بالضرب الاول من الشكل الاول الذي

فصول

من كليتين موجبتين صغراهما مطلقة وكبراهما ضرورية مثاله كل ج ب اى بالاطلاق وكل ب آ بالضرورة
فنقول ان كل ج آ بالضرورة ونقول ولولا انا قد كنا نأخذ المطلقة فيما سلف عامة لما بالضرورة ولما ليس
بالضرورة واذا اخذناها الآن كذلك اختلطت فكان من ذلك ما يوافق مادة الضرورة كان حكمها حكم الضرورى
وما يوافق مادة لا ضرورة فيها اختلف فلنعن ههنا بالمطلقات ما كان من المطلقات غير ضرورى فما كان
يلزم من خلطها بالضرورة نتيجة ضرورية علمت ان ذلك حكم الخلط الذى من المطلقة العامة وما كان يلزم
منها مطلقة علمت انك لو اخذتها عامة لزمت مطلقة عامة ولم يلزم ضرورية ثم تكون المسألة مقربة فانه لو كان
المطلقة العامة يوجب ضرورة لكانت توجد في كل جزئى لها فكانت توجد في هذه الخاصية التى هى
جزئية تحت العامة ○ فنقول ان قوما تعجبوا من كون هذه النتيجة ضرورية واستبعدوا هذا المذهب
وانما غرهم شئ واحد وذلك لانهم حسبوا ان الضرورى ههنا كل ما كان ضروريا ما دام ذات الموضوع موجودة
او ضروريا ما دام موصوفا بما وصف به حتى اذا قيل ان كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر حسبوه
ضروريا حقيقيا وكذلك اذا قيل بالضرورة لا شئ من الابيض اسود حسبوه ضروريا حقيقيا فكانوا اذا
قالوا ان زيدا ابيض وكل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لم ينتج لهم ان زيدا ذو لون مفرق للبصر
بالضرورة والا فزيدا ابيض بالضرورة وكذلك انما كان ينتج لهم في مثال الاسود ان زيدا ليس اسود الا بالضرورة
وكل هذا لانهم لم يشتغلوا باستثبات حقيقة المقول على الكل قولا ضروريا حتى يفطنوا الفرق بين قولنا
كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر ان معناه كل ما يوصف بانه ابيض كيف وصف بانه ابيض فانه
ما دام ذاته موجودا كان ابيض او لم يكن ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر وليس باسود وبين قولنا كل ما يوصف بانه
ابيض بالضرورة فهو ما دام ذاته موجودا فهو ذو لون مفرق للبصر او كل ما يوصف بانه ابيض كيف كان فما دام
ابيض فبالضرورة هو ذو لون مفرق للبصر او بالضرورة ليس باسود وانت تعلم مما سلف لك ان بين الاعتبارين
فرقا وكيف لا واحدهما كاذب ولو كانوا قالوا في كبراهم ان كل ابيض بالضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة
لكان ابيضا حقا لكن لم يكن الحد الاوسط حينئذ مشتركا فيه وذلك لان الابيض بالضرورة ليس محمولا على
زيد بل الابيض الذى ليس بالضرورة او الابيض بلا شرط فان اخذوا هذه الزيادة كانت الكبرى كاذبة لانك
لا يمكنك ان تقول ان كل ابيض بالضرورة او بغير الضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة وقولك كل ابيض
يشملهما جميعا فلا يمكن ان تقول كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لكن العادة الجارية هى التى
غلطته فاذا قلنا كل ج ب ثم قلنا كل ما هو ب بالضرورة او بغير الضرورة بعد ان يكون ب كان وقتا ما
او دائما فهو آ بالضرورة دائما دخل ج في المقول على الكل فكذلك اذا قلنا كل ب مطلقا الذى يعمهما جميعا
وجب ان يكون كل ج آ بالضرورة الضرب الثانى كذلك من موجبتين ولكن الكبرى مطلقة ينتج مطلقة مثاله
كل ج ب بالضرورة وكل ما هو ب فهو آ بالاطلاق فكل ج آ بالاطلاق لانه قد حكم على كل ما هو
ب بالضرورة او بغير الضرورة انه بالاطلاق آ فيكون كل ج آ بالاطلاق وهذه المطلقة لا يصح ان يكون
معناها كل ما هو ب فهو ما دام ب فقط لا دائما فهو آ بالاطلاق وذلك لانه ليس كل ما هو ب لا يدوم له
انه ب اذا قلنا ان بعض ما هو ب وهو الذى هو ج هو ب بالضرورة دائما فلا يصح اذن بعد ذلك
القول قولنا كل ما يوصف بـ ب يكون له آ وقتا ما وذلك الوقت هو كونه موصوفا بـ ب فان بعض ما
يوصف بـ ب يوصف به دائما لكن يمكن ان يؤخذ هذه المقدمة مطلقة التى يكون فيها ضرورة
ولا ضرورة كقولنا كل متحرك فهو متغير ولا يصح ان نقول انه متغير بالضرورة ما دام متحركا وليس دائما بل في
وقت كونه متحركا الذى لا يدوم ولعله اذا كان بعض ذلك يدوم ذاته متحركا وبعضه لا يدوم لكن ان يكون بعضه
متغيرا بالضرورة وبعضه لا بالضرورة فلا يصح ان نقول ان الكل كذلك بالضرورة ولا ان الكل لا بالضرورة
بل نقول مطلقا ويكون الاطلاق العام فاذا صدقت هذه المقدمة على هذه الصفة فكان كل ما هو ب آ
بالاطلاق من هذا الوجه كانت النتيجة مع انها مطلقة ضرورية لان هذه النتيجة تكون مطلقة كالكبرى اى
مطلقة عامة فيكون كل ج آ ما دام موصوفا بانه ب لكنه يدوم له الاتصاف بـ ب فيدوم له كونه
آ مثاله ان الثلج ابيض بالضرورة وكل ابيض فانه ملون بلون مفرق للبصر بالاطلاق كما قلنا وكل ثلج ملون
بلون مفرق للبصر دائما فليتأمل هذا من يتعجب من انتاج الضرورة من صغرى مطلقة وكبرى ضرورية فانه
يجد الضرورية ينتج عن كبرى مطلقة اذا كانت الصغرى ضرورية الضرب الثالث صغراه كلية موجبة

مطلقة

مطلقة وكبراه كلية سالبة ضرورية مثاله كل ج ب بالاطلاق ولا شئ من ب آ بالضرورة ينتج بالضرورة
لا شئ من ج آ كما علمت الضرب الرابع عكسه في الضرورة والاطلاق كل ج ب بالضرورة ولا شئ
من ب آ بالاطلاق ينتج لا شئ من ج آ وعلى ما علمت في الضرب الثانى والخامس صغراه موجبة مطلقة
وكبراه كلية موجبة ضرورية والسادس عكسهما في الضرورة والاطلاق والسابع صغراه جزئية موجبة مطلقة
وكبراه ضرورية سالبة كلية والثامن عكسه في الضرورة والاطلاق والنتائج تابعة للكبرى ● واعلم ان
الجزئية المطلقة لا يمنع الضرورة ولا الجزئية الضرورية يمنع الاطلاق فان الجزئيتين اذا كانتا لا يتمانعان
في السلب والايجاب فكيف يتمانعان في الضرورة والاطلاق ويمتنع فيهما المعنى المذكور في الضرب الثانى
واما الشكل الثانى فالحق فيه انه اذا اختلفت القضيتان في الضرورة والاطلاق الخاص وكانتا كليتين
فقيل الاوسط بالضرورة على كل واحد من طرفيه ثم قيل على كل واحد من الطرف الآخر بغير ضرورة على ما جوزه
صاحب الفص ايضا فكان لاحد الطرفين حكم الاوسط عند كل موصوف به هو انه دائم له وعلى الآخر هو انه
ليس دائما له اى لكل واحد واحد منه كان الحكم سلبا او ايجابا فان الطرفين متباعدان يجب سلب كل واحد منهما
عن الآخر وكذلك ان كانت الصغرى جزئية فان البعض الذى فيها مسلوب عن الطرف الاكبر اذ كان ذلك
البعض مخالفا له في الحكم وانت اذا جعلت الدوام وغير الدوام جزءا من المحمول فكان الاقتران مثل قولك
كل ج ب بالضرورة وكل آ ب لا بالضرورة او بالضرورة لا شئ من ج ب ولا شئ من آ ب مثلا
هو كل واحد لا بالضرورة امكن ان تقول لكل ما يقال له آ فيصدق عليه انه دائما ب ولا شئ مما يقال له ج يحمل
عليه انه دائما ب فينتج انه لا شئ من ج آ وكذلك لو قلت كل ما يقال له ج فهو شئ ذلك الشئ يسلب عنه
دائما انه ب وليس شئ مما يقال عليه آ فهو شئ ذلك الشئ يسلب دائما عنه انه ب انتج ليس ج آ
وذلك بالضرورة فانك يمكنك ان تجعل بدل قولك شئ مسلوب عنه كذا اسما مفردا وحينئذ يمكنك ان تزيد
جهة الضرورة في جميع ذلك وينتج ضرورية واما اذا اخذنا العامة المطلقة لم يجب ان ينتج من موجبتين وسالبتين
لانه يمكن ان يكون تلك المطلقة يصدق على ضرورية وفي تلك المادة لا يجب نتيجة وهذا معنى انه لا ينتج فلنعد الى
الفصل المشهور في ذلك الضرب الاول من ذلك كل ج ب بالاطلاق وبالضرورة لا شئ من آ ب
فينعكس الى الاول فينتج انه بالضرورة لا شئ من ج آ وهذا لا منازعة فيه والثانى ان يجعل السالبة الضرورية
صغرى واما الثالث فمثل قولنا كل ج ب بالضرورة ولا شئ من آ ب بالاطلاق الغير الضرورى
وليكن مما ينعكس حتى يكون فيه تمام المقاومة وما ينعكس مما ليس بضرورى لا يجوز ان يكون الا نوعا
من المطلقة الصرفة او يكون بمعنى ما حصل في الوجود وقتا ما حتى ينعكس على نحو ما قيل فاما ان كانت
الكبرى مطلقة بالمعنى الاول فقد علم انها اذا انعكست صارت ولا شئ من ب آ ما دام موصوفا
بانه ب وكل ج ب دائما فينتج كما علمت ضرورية واما ان كانت على الجهة الثانية فيكون حقيقة التأليف
فيها ان كل ج في كل وقت وزمان فانه موصوف بانه ب دائما ما دام ذاته موجودة لا ما دام موصوفا بانه ب
فقط ولا شئ من الموجودين لنا في زمان ما موجود له انه ب فقط فيجب ان يمتنع ان يكون شئ من ج آ
عند كون القضية السالبة صحيحة موجودة والا لكانت في زمان يوجد فيه ذاته يوجد له انه ب وفي
هذا الزمان ايضا ويشبه ان لا يحسن ان ينعكس هذه المقدمة عكسا يتألف منه قياس في الشكل الاول
على جهة انه يقال كل ج كيف كان فانه موصوف بانه ب دائما وكل ب كيف كان مسلوب عنه آ
في هذا الوقت فان الكبرى حينئذ فيما احسب لا يكون مطلقة على احد المذهبين بل انما يجب ان يقال كل ب
موجود في هذا الوقت مسلوب عنه آ فحينئذ لا يجب ان يدخل ج تحت ب فربما لم يكن ج موصوفا
بانه ب في هذا الوقت اذ لم يكن ذاته موجودا في هذا الوقت فعلى طريقتهم حينئذ لا يكون النتيجة مطلقة
على شرط وجود الموضوع نعم ان كل جيم ما موجودا في هذا الوقت فيسلب عنه انه آ في هذا الوقت ولا يلزم
ان يسلب عنه في كل وقت مثلا اذا كان ج ابيض دائما ثم اتفق في وقت ما ان لم يكن شئ من المتحركين ومن
الناس ابيض فيكون حينئذ لا شئ من ج الموجود في ذلك الوقت ب آ في ذلك الوقت لا في كل وقت فيكون
النتيجة مطلقة على نحو استحالة الاطلاق فهذه الاتفاقات كلها اذا اتفقت انتج هذه النتيجة لكن ليس
يجب في نفس الامر ان يتفق هذه الاتفاقات وذلك انا اذا قلنا كل لون كسوف فانه بالضرورة سواد ثم
اتفق في وقت ان لم يكن شئ من الوان الاجرام السماوية سوادا اذ هذا على هذه الطريقة وجودى لم يجب

قد مه
جزئية مه
لجارية خ
كل مه

من هذا ان يسلب السواد عن الكسوفات الموجودة في الوقت حتى تكون القضية وجودية فربما لم يكن الكسوفات
موجودة حتى يسلب عنها وايضا لم يجب ان ينعكس فيقال ولا واحد مما هو سواد موجود هو لون الفلك
فربما لم يكن حينئذ سواد موجودا لانهم يجوزون ان يقول القائل ليس شيء من الالوان سوادا اي في وقت ما
وفي ذلك الوقت يصدق ان يقال لا شيء من الالوان المسماة بسواد ويكون القول حينئذ صادقا مطلقا
حينئذ ثم لا ينعكس هذا حتى يرجع الى الشكل الاول ● ولكن لقائل ان يقول ان هذا السلب الكلي صادق
وليس الشرط ان يكون الموضوع موجودا في الوقت الا في الموجب لان الايجاب في وقت معين لا يكون الا على موجود
في ذلك الوقت ● واما السلب فقد يصدق على الموجود والمعدوم فربما صدق عليهما في كل وقت وربما صدق
في وقت معين والاعتبار مقصود على صدق الحكم على الموضوع فان كان دائما فهو ضروري وان كان موجودا
ولكن في وقت ما فهو مطلق وجودي ثم قلنا كل ب كيف كان فانه مسلوب عنه آ في هذا الوقت فهو
صادق في هذا الوقت اذ لم يوجد في هذا الوقت ب موصوف بانه آ سواء كانت الباءات معدومة او
موجودة لا يوصف بآ فان المعدومات لا توصف بآ والموجودات اذ لم توصف مع ذلك بآ لم يكن في
ذلك الوقت شيء هو ب وهو آ فيصدق السلب الكلي في هذا الوقت بل لهم ان يفزعوا عن هذا الى طريقة
لهم قريبة من هذا في هذا الباب كنا اومأنا اليها فيما سلف ويلزمنا الآن ان نذكرها لهم وذلك لان
للقائل منهم ان يقول انا اذا قلنا كل ج هو ب بالوجود اي في وقت ما لا نجعل الوجود باعتبار واحد واحد
من الموصوفات بل نجعل الوجود للحصر فانا اذا قلنا كل ج ب بالوجود يفهم منه معنيان احدهما انه قد وجد
ان كان الصدق هو قولنا ان كل ج ب بعد ما لم يصدق ذلك في نفس الامر لانه دعا كذب هذا الحصر في وقت آخر
ولا يلتفت في ذلك الى حال ب من ج انه هل هو لواحد واحد منها وجودي او ضروري مثاله انا اذا قلنا
في وقت من الاوقات لا بياض فيه ولا حمرة ولا شيء من الاوساط انه يمكن ان كل لون فهو سواد وصدق
هذا في ذلك الوقت ولم يكن صدقا ضروريا لم نعن ان كل واحد مما هو موصوف بانه لون فانه موجود له وجودا
غير ضروري انه سواد حتى يجوز ان يبقى ذلك الواحد موجود الذات وموجود اللون وقد زال عنه انه سواد
حتى يكون كانا حكمنا ايضا ان كل واحد مما يوصف بانه لون في ذلك الوقت ليس دائما ما دام موجود الذات
فهو سواد كلا فان الوجود الغير الضروري في قولنا هذا انما يعتبر في صدق الحصر لا في ان المحمول غير ضروري
لواحد واحد وكذلك لا يلتفت في السالبة الى وجود الموضوع بل الى وجود صدق السلب الكلي واذا كان لا بد من وجود
الموضوع في الموجب حتى يصدق الحصر فبدل من ذلك في السالب فانه اذا كان لا شيء من الالوان في وقت ما بياضا
ولا شيء من المتوسطات بل كانت الالوان كلها سوادا او لم يكن لون البتة فيصدق ان لا شيء من الالوان في
وقت ما ببياض اي في ذلك الوقت لان المعدوم لا يوصف بانه بياض ولا شيء من الموجبات واذا لم يصدق الايجاب
صدق السلب ضرورة فاذا راعينا ما نقول والتفتنا الى وجود الصدق في الحصر امكننا ان نعكس هذه
القضية فان سلكوا هذه الطريقة يكونون قد كثروا على انفسهم اصناف القضايا وحادوا عن الطريقة التي اومأنا
اذا تاملت بعض ما سلف لك ووقفت عليه فاذا كان كل كسوف قمري سوادا وكان لا شيء من الكسوفات
القمرية في وقت ما بسواد لان الكسوفات كانت معدومة في وقت فيكون لا شيء من كسوفات القمر في وقت ما
بكسوف وكذلك لا شيء من الناس بناس وكذلك في كل واحد من الامور وليس له ان يقول ان معناه
لا شيء من كسوفات القمر في وقت ما بكسوف موجود فانه لم يكن كسوفات القمر من حيث اخذت حدا اكبر
مأخوذة على انها موجودة لكن له ان يقول ان في كل موضع انما اعتبر في المحمولات التي في المقدمات
المطلقة ان تكون موجودة في ذلك الوقت فيثبت بعد ذلك ويسلب ولا اعتبر ذلك في الموضوعات
للسلب فيسلم له ذلك وانما طولنا الترديد في هذا الباب لترديد المتعلم استعدادا في هذا المعنى بكثرة
الاحترازات التي يحتاج ان يراعي في ترويج هذا المذهب بعد ما فيه من شناع مقدمات ووجوه فاسدة
مما قد وقفت عليه قبل ● فنقول انه اذا كانت المطلقات على هذه الصفات امكن ان يكون منها نتيجة
مطلقة على هذه الصفة ولا نبالي فيها بان تكون القضايا في نفسها ضرورية او غير ضرورية بل يكون
الالتفات الى الحصر حتى اذا كان حقا ان بعض الالوان اسود بالضرورة وبعض الحيوان انسان
بالضرورة فعدمت سائر الالوان وسائر الحيوانات وبقي السواد والانسان وبقي البعض من
الحيوان الذي هو انسان بالضرورة والبعض من اللون الذي هو اسود بالضرورة وكان حقا ان كل





حيوان حينئذ انسانا وكل لون اسود بكان الحمل ضروريا والمقدمة غير ضرورية وذلك لان صدق الحصر
اتفق اتفاقا وكان لا بالضرورة بل مطلقا مثل صدق قولنا كل حيوان انسان فانه وان كان حمل الانسان
على كل واحد من اولئك الموصوفات بانها حيوانات ضروريا فان صدق الحصر ليس بضروري فيجب ايضا
ان يكون قولنا كل حيوان متحرك بالفعل يكون بالضرورة او يجب ان لا يلتفتوا الى حال حيوان حيوان بل الى
صدق القول بان كل حيوان فانه متحرك وقتا ما او متنفس وقتا ما فيكون هذا الصدق موجودا في كل
زمان فانك في كل زمان اذا قلت ان كل حيوان موجود له الحركة لا ما دام ذاته موجودا بل حين ما يتحرك يكون
صادقا ولا يكون هذا القول في وقت من الاوقات كاذبا ثم يكون في وقت من الاوقات ليس كل حيوان
متحركا وهذا لا ينافي ذلك فانه في الوقت الذي يصدق فانه ليس كل حيوان متحركا اي في الوقت يصدق
ايضا ان كل حيوان متحرك او متنفس وقتا من الاوقات في وجوده فان هذا يصدق في كل وقت وان كان
حيوان لا يتحرك في وقت اذ هذا امر يوجب الحركة في كل وقت فيناقض بان لا يكون حركة في وقت فيا تحرى
ان يكون هذه القضية الكلية ليست مطلقة بل ضرورية وهم يأخذونها مطلقة ولا يأخذونها ضرورية
البتة وكذلك قولهم كل متحرك متغير يجب ان لا يكون مطلقة بل ضرورية فقد اخذها بعضهم مطلقة وصدق
من جعل هذه كبرى في الاول مطلقة فانتج نتيجة مطلقة وايضا فاذا يقولون في قول القائل بعض الحيوان
انسان بالضرورة وبعض اللون سواد بالضرورة هل هي ضرورية او مطلقة لكنهم معترفون بان هذه
القضية الجزئية يجب ان تكون صادقة في كل وقت ونقيضها كاذبا في كل وقت فتجدهم قد نسبوا السور
فهم غير ملتفتين الى السور وكذلك قولنا بالضرورة ليس كل حيوان انسانا فانهم معترفون بان هذه
القضية ضرورية ويجب ان يكون جميع ذلك مطلقا اذ كانت الضرورة انما تراعى في صدق السور لا في
اعتبار الحال بين المحمول والموضوع فاذا كان الاعتبار هو السور فصدق هذا السور ليس ضروريا
وذلك لانهم يسلمون انه قد يصدق وقتا آخر ان كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فيكون
صدق هاتين القضيتين وجوديا من جهة سوره في كل وقت وكذلك ايضا اذا قلنا كل انسان حيوان
فانهم كلهم يعترفون بان هذه القضية ضرورية وعلى اصلهم فانها لا تكون ضرورية بل يكون لو توهمنا
الانسان موجودا على ما يفعلونه ويقولون لم يكن احد من الناس حيوانا على قياس قولهم ان قولنا البتة
ولا شيء من الكسوفات بكسوف فاي كسوف موجود فهو لحق واذا كان يصح عندهم ان يكون قولنا كل حيوان
انجم صادقا في وقت من الاوقات حين ما لا يكون انسان البتة موجودا واذ يصح سلب الحيوان عن الانسان
الذي ليس بموجود فيصح حينئذ ان يقال ليس احد من الناس بحيوان فلا يكون اذا صدق قولنا كل انسان
حيوان صدقا دائما بل انما يكون صادقا وقتا ما فلا تكون هذه المقدمة ضرورية بل تكون ممكنة او مستمرة
ضرورية فكان يجب ان يمنعوا كون هذه القضايا ضرورية مع اعتقاد المذهب الذي لهم وعلى ان لهم
ان يقولوا انا لو احجنا الى الاطلاق داعينا الوقت الذي نتكلم فيه ● واما في الضرورة والامكان فرأى
شيئا آخر فيكونون قد شوشوا على انفسهم فهذه الابحاث وما يشبهها صرفنا عن الالتفات الى هذا الرأي
ونستقصي ما يجب ان يقال من الزيادة على ما قلناه في ابحاث اللواحق نعقد بان هذه القرينة تنتج
ضرورية وكذلك القول في الرابع اذا كانت الكبرى موجبة مطلقة

## فصل في تعقب النظر في الحجج على كون النتيجة مطلقة

لكنا مع ذلك نبحث عن الحجج المذكورة في
ابحاث كون النتيجة مطلقة ونقضيها بما يبلغه منتهى معرفتنا فاحد حججهم عكس المطلقة الى الشكل
الاول وقد علمت ما في ذلك لانك قد علمت ان الكبرى في الشكل الاول اذا كانت مطلقة ويجب ان يكون عكس
سالبة مطلقة يجب عكسها فان النتيجة في الشكل الاول تكون ضرورية وان كانت الكبرى مطلقة واما
الطريقة من الخلف التي قيلت في تبيين ما ادعوه من انتاج مطلقة من تأليف كلية سالبة صغرى
وكلية موجبة كبرى فانه ينتج سالبة كلية مطلقة قائلين انه لو كان بالاضطرار ليس ولا شيء من ج آ
لكان بالاضطرار ليس ولا شيء من آ ج ويصح ان يقال بعض ب آ فيكون بالاضطرار ليس كل ب ج
واذا كان لا شيء من ج ب بغير اضطرار فلا مانع ان يكون لا شيء من ب ج الذي هو عكسه بغير
اضطرار فلا يكون السلب ضروريا في شيء البتة وحينئذ لا يكون مانع عن ان يكون كل ب ج وقد
وجب من نقيض ما فرضنا انه بالاضطرار ليس كل ب ج فاول ما يقال لهم هو انه ليس اذا لم يكن مانع

فصل في تعقب النظر في الحجج على كون النتيجة مطلقة

عن ان يكون اذا كان لا شيء من ج ب بغير اضطرار كان عكسه بغير اضطرار حتى يصدق معه في بعض الامور
ان كل ب ج يجب ان لا يكون في مادة من المواد مانع من ذلك وهب انه لا مانع في موضع ما من ذلك فلم
يوجد تأليف مثل هذا التأليف لا تكون الحاجة الواقعة الى المواد المتألفة بهذا التأليف مختصة بمواد
فيها هذا المانع فنعني انه اذا صدق ان كل ا ب بالضرورة كان هذا مانعا ان يصدق ذلك الانعكاس
فيصدق بعده قولنا كل ب ج فلننزل ان كل ما هو ب يمكن ان يكون ج وننزل مع ذلك انه صدق
سلبا المطلق ان لا شيء من ج ب ثم لنتأمل هل يصح ذلك فنقول لا يخلو قولنا يمكن ان يكون كل ب ج
اما ان نعني بهذا حال صدق السور فيكون كانه قال انه يمكن في وقت من الاوقات ان يكون كل ب ج ففي ذلك
الوقت لا يصدق ان لا شيء من ج ب لا محالة فيكون وقتا يصدق ان كل حيوان انسان وحينئذ لا يصدق
انه ليس احد من الناس حيوانا ولكن في وقت آخر يصدق انه ليس احد من الناس حيوانا او يقول في وقت يصدق بحيوان
مثلا ان كل ابيض انسان ويصدق في وقت آخر انه ليس احد من الناس بابيض لا في ذلك الوقت فاذا الفنا
هذه الصورة ان لا احد من الحيوان ومن الابيض بانسان وكل ناطق انسان بالضرورة انتج لا احد من الحيوان
بناطق في ذلك الوقت وكان هذا مطلقا غير ضروري وكانت النتيجة على ما يدعونها ولو كانت ضرورية
لاستحال ان يصدق قولنا كل حيوان انسان اي وقتا ما فهذا البيان مستمر على هذا الاصل لكن التأليف ليس
من خلط فان الموجب لا يكون دائم الصدق فلم يكن ضروريا فانه حين ما لا يكون انسان موجودا لا يكون لم
كل ناطق انسانا موجودا وعلى ما قد علمت وكما جاز ان يصدق قولنا ان كل حيوان انسان وقتا فكذلك
يجوز ان يصدق وقتا ان كل حيوان فرس فلا يكون حينئذ ناطق موجودا فلا يكون حينئذ كل ناطق انسانا
فاذن انما يصدق قولنا كل ناطق انسان وقتا ما فاذن انما تنتج المطلقة من مطلقتين واما ان لا نذهب
الى هذا ولا ادى صاحب التعليم الاول ذهب الى هذا بل حرمه تحريما كليا وانما قصدنا الى ان يكون الصدق
غير ضروري باعتبار الحمل لا باعتبار السور فكان الغرض في قوله لا شيء من ج ب ان كل واحد من ج
يسلب عنه ب وقتا ما ولا يسلب عنه وقتا ولا يجب ان يسلب دائما بل يجوز ان يكون ب من خواص ج
التي لا تدوم وتكون فلينظر كيف تألف من مثل هذا مع الضرورية قياس يلزمه هذا الخلف فنقول اذا قلنا
ليس شيء من الناس بضاحك بالفعل اي عندما لا يضحك ثم قلنا كل ا بالضرورة ضاحك بالفعل حتى يكون
القياس المطلوب ما كان لنا ان نقول كل ضاحك بالفعل انسان حتى يلزم وكل ا انسان ثم يلزم فبعض ما
هو انسان ا وكل ما هو ا فهو ضاحك بالضرورة فبعض ما هو انسان ضاحك بالضرورة وكان لا شيء
من الناس الا وهو مسلوب عنه الضحك هذا خلف فاذن ان اذا صدق كل ب ج كان ذلك مانعا من ان يصدق
قولنا بالضرورة كل ا ب واذا صدق قولنا كل ا ب بالضرورة كان ذلك مانعا عن ان يصدق ان
كل ب ج لا بالضرورة ولو صدقا جميعا عرض المحال المذكور فاذا ما صدق كل ب ج فيجب ان يكذب كل
ا ب بالضرورة وان يمتنع صدق ذلك صدق هذا فيكون في مثل هذه المادة مستحيلا ان يوجد شيء من
الاشياء يوجد عليه الضحاك بالفعل بالضرورة حتى يكون ذلك الضحاك ا وبالحقيقة فان الضحاك
بالفعل غير مقول على غير الانسان بوجه من الوجوه وهو للانسان غير ضروري وكيف يمكن ان يقال على
غيره وقد جعل منعكسا عليه ولو قيل بالضرورة على غيره حتى كان اعم منه لم يمكن ان ينعكس لا السلب
كليا مطلقا صرفا ولا الايجاب كليا كيفما اتفق واما المثال لما يكون فيه الصدق من جانب قولنا كل
ا ب ويمنع صدق ايجاب عكس الجانب الآخر ان نجعل ج انسانا و ب المتحرك بالفعل و ا الفلك
ولا يكون لنا ان نقول ان كل متحرك بالفعل انسان بوجه فاذا قوله ان هذا لا يمتنع غير صحيح فانه انما لا يمتنع
في نفس الامور واما في تأليف هذه صفته فيمتنع ان يكون مادة تقع فيها ليس شيء من ج ب لا بالاضطرار
ثم يكون عكسها لا بالاضطرار ايضا نعني يكون عكسها بالاضطرار فلا يمكن ان ينعكس الكلي السالب
فيها كليا موجبا مساعدة للسالبتين المتعاكستين اللتين تصدقان معا ثم اوردوا لهذا مثالا من الحدود
وهو انه لا شيء من الابيض بحيوان وكل انسان حيوان فلا شيء من الابيض بانسان فلو لم يكن صادقا انه
لا شيء من الابيض انسان في وقت اي في الوقت الذي يصدق فيه ان لا شيء من الابيض حي وليس صادقا
بالضرورة لانه يمكن ان يكون بعض الابيض انسانا وبعض الناس ابيض ● فنقول ان هذه السالبة لا وجه
صدق لها الا وجهان احدهما ان يقال لا شيء من الابيض حي من حيث هو ابيض والثاني ان يقال ان المركب



فقس ولا ناس في بلاد الاعتدال ولا انواع من الحيوان التي هي دائما بيض بل كان انما يوجد انواع هي بالطبع غير
بيض واشخاص من انواع لها ان يكون بيضا ولكنها الآن سود فحينئذ يصدق انه لا شيء من الابيض حي اي في
ذلك الوقت فان فرضوا المقدمة صادقة على هذا المفهوم الثاني لزمهما ان يكون الكبرى كما علمت ايضا غير
ضرورية فلا يكون التأليف على ما يدعون ● واما الوجه الاول ففيه من الزيادة التي لا يجب ان يلتفت
اليها ما قد علمت ومما قد قيل لك فيما سلف وقد علمت ان بعض الابيض حي بالضرورة وانه ليس سلب الحي من
الابيض من حيث هو ابيض سلبا وجوديا حتى يصح ان يكون مرة الابيض من حيث هو ابيض حيا ومرة لا فقد يعني
هذا ان كل ابيض مسلوب عنه ما دام ذاته موجودا الحيوانية من حيث هو ابيض فانه دائما مسلوب عنه الحيوان
من حيث هو ابيض لا يجوز ان يبقى ذاته موجودا ويكون من حيث هو ابيض محمولا عليه الحيوانية ● فان قال
قائل يجب ان يأخذ في اعتبارك هذا ذات الموصوف بانه ابيض ذاتا واما قولنا ان هذه الذات مسلوب عنها
الحيوانية من حيث هي ابيض دائما هو كقولنا ان كذا مسلوب عنه السواد ما دام ابيض ومن حيث هو ابيض
فاذا كان دوام سلبك السواد من حيث هو ابيض لا يوجب ان يكون سلبا ضروريا فكذلك دوام سلبك
الحيوان عن الابيض من حيث هو ابيض ● فالجواب ان قولنا من حيث هو ابيض ان كان جزءا من المحمول
عرض ما قلنا الآن وفيما سلف بحيث وان كان جزءا من الموضوع فاما ان يكون كانك قلت الابيض
المأخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد او يكون كانك قلت الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض لا بشرط
التجريد بل زيادة فان كان معناه الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض على انه بشرط التجريد فانه لا يجوز ان
يكون شيء آخر يوصف به هو غيره في المعنى بل يكون هو بنفسه امرا لا يعرض له امر آخر ولا هو يعرض لامر آخر
فلا يكون شيء يوصف بالابيض المأخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد هو انسانا او فرسا او غير ذلك
فانه لا يكون انسانا او فرسا او شيئا من الاشياء هو ابيض بشرط ان لا شيء هو غير الابيض من حيث هو ابيض
فلا يكون اذا هو عارضا لذات حتى يكون هناك معنيان معنى الذات في نفسها ومعنى لها ما دامت موصوفة بهذا
الوصف حتى اذا كان السلب عن هذا الوصف لم يكن ضروريا مطلقا بل عن نفس الذات المسلوب عنها دائما
كل وقت فان الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد مسلوب عنه كل شيء من الاشياء له مفهوم غير
مفهومه سلبا دائما فاذا كل سلب عنه فهو سلب دائم ليس وقتا عندما يكون موصوفا بما وصف به وقتا لا
فههنا هو الفرق هذا كما يقال ان الانسان حيوان بالضرورة فانه يستوي فيه ما دام ذاته موجودا وما دام
موصوفا بانه انسان ● واما ان اخذنا الابيض ليس بشرط التجريد بل بلا شرط حتى يجوز ان يقترن شرط التعري
ان السلب المذكور كان تابعا كما يقال ان الانسان من حيث هو شيء موصوف بانه ابيض مسلوب عنه الحيوانية
بل الشيء الموصوف بانه ابيض [illegible] ان يوصف بانه حيوان [illegible] عن الوجودي لا يجب
يعتبر ابيض من غير [illegible] ان شيء ابيض شيء آخر هو الموصوف بانه ابيض ● والفرق بين الاعتبارين ان النظر
في الابيض بلا اعتبار شرط قد يقال له نظر في الابيض من حيث هو ابيض الجزء فيه ان يكون ذا شيء كان
موصوفا بانه ابيض ولكن لم يلتفت عنده الى الوصف والاعتبار الى شيء من الاشياء التي يجوز ان يكون
واما النظر الى نفس ان شيء ابيض [illegible] او غيرهما في النظر الى الابيض باعتبار شرط
التجريد فاذا نظر الى الابيض من حيث هو ابيض وهو النظر في الشيء الابيض المرفوع عنه ان يخص
[illegible] فيه وجود آخر غير وجود ان شيء ابيض فقط فان اخذنا الابيض هكذا سلب عنه الحيوان ووضع
ان يقال ان الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض بهذه الصفة ليس حيوانا فاذا عنى المعنى الاول فيكون الابيض
من حيث هو ابيض المشترك فيه [illegible] لا يسلب عنه الحيوانية بل لا يجب سلب الحيوانية عنه ولا اثبات
الحيوانية له فلا يكون الشيء الابيض من حيث هو ابيض بهذا المعنى ليس حيوانا بل يجوز ان يكون حيوانا وان
الا ان يقال ان الشيء الابيض ليس من حيث هو شيء ابيض بهذا المعنى حيوانا [illegible] من حيث هو ابيض
الى المحمول فبين ان [illegible] ما ابيض حيوانا لم يصدق بهذا المعنى على ان اخذ الابيض
جزءا من الموضوع [illegible]
[illegible] في الموضوع والمحمول [illegible] بالنظر الى الموصوف [illegible]
ابيض [illegible] فانه مع [illegible] الايجابية في كل وقت ووقتا ما فقد مع الايجاب وضع كذلك السلب
[illegible]

وغير نفس المحمول وحده اللذين لا اعتبار بهما بل قرينهما اعتبارا واعتبار ان فقد صادقا القضية حينئذ
اخرى واعلم ان الفاضل الذي اكثر اشتغالي بمخاطبته مقربا اقوله بل المعلم الاول صدق بان الكبرى
الضرورية في الشكل الاول اذا قارنت صغرى غير ضرورية كانت النتيجة ضرورية فلنضع ان كل ج ب
لا بالضرورة ولنقل كل ب هو آ بالضرورة ونعني به ما قد وافق عليه الفاضل والمعلم الاول لما قد علمت
فلا يقول واحد منهما ايضا ان هذه ليست ضرورية بل يجب ان يقال كل ب آ من حيث هو ب بالضرورة
وان ذلك بالضرورة ولا شيء من ب آ فالا ايضا من حيث هو ب فانه اذا اعتبر هذا صدق فما قال الطاعنون
على من انتج من هاتين ضرورية وذلك لانه قال الطاعن فيه مثل ما قاله هذا الفاضل في عكس الممكن ومثل
ما قيل في هذا الموضع فلقائل ان يقول له عند قوله وتمثيله لانتاج الضرورية من الاقتران المذكور ومثلا
اذا انتج ان كل صاعد جسم بالضرورة من قوله ان كل صاعد متحرك وكل متحرك جسم بالضرورة فكل صاعد
جسم بالضرورة ان النتيجة ليست بضرورية لان الصاعد من حيث هو صاعد ليس جسما بالضرورة وكذلك
لقائل آخر ان يقول ان قولك في الكبرى كل متحرك جسم بالضرورة ليس صادقا اذ ليس هو من حيث هو متحرك
جسما بالضرورة حتى ان لم يكن متحركا لم يكن جسما فان قال ان الابيض يجوز من حيث اعتبار انه ابيض ان لا يكون
حيوانا ولا كذلك المتحرك من حيث هو متحرك فانه لا يجوز ان لا يكون جسما فنقول لم يكن غرضنا
ما ذهبت اليه بل انك لم كما نقول انه ليس حيا من جهة انه ابيض لا نقول ليس هذا المشار اليه جسما
بالضرورة من جهة ما هو متحرك بل هو جسم بالضرورة وان لم يكن متحركا ثم لا يمتنع احد ان قولك انه ليس
جسما بالضرورة من جهة كونه متحركا ولانه متحرك ان نقول كل متحرك جسم بالضرورة فانه متى فقد كذبت
المقدمة التي تستعملها في هذه المواضع فقد عرفت ان جهات الموضوع والمحمول من حيث هي ذوات بعد الحمل
وان الايجابات كما علمت قد ينتقل بسببها سلوبا والسلوب ايجابات بل يجب ان يلتفت الى ما جعل موضوعا
والى ما جعل محمولا والى حمل ووضع فان صدق حمل وان لم يصدق فلم يحمل فان كانت زيادة تلحق احدهما فتغير
الكذب صدقا والصدق كذبا فقد انتقلت القضية وصارت اخرى وانه ليس اذا حق سلب مع ادخال
هذه الدواخل بطل الايجاب الذي كان اولا او حق ايجاب بطل السلب الذي كان اولا اذ قد تغير الموضوع
او المحمول فان نظر الى ما يسلبه او توجبه الى نفس السلب والايجاب كما هو فان كان صادقا وكان دائم الصدق
فاحكم انه كما هو ضروري وكان غير دائم الصدق فاحكم انه كما هو مطلق فاذا عرفت هذا فاستانفنا الاعتبار دون
المثال الذي نحن في اعتباره يجب ان ننظر الى الامور التي بها الحايض والى الحيوان فنجد الحيوان اما كاذبا
سلبها عنها او كاذبا ايجابها عليها او في بعض دون بعض ثم ننظر اذلك دائم فيها كلها او بعضها او بعض
دون بعض ثم اذا ادخلت من جهة كذا وبشرط كذا تبين ان القضية صارت اخرى فيستوفى لها حال الصدق
والكذب ضرورة وغير ضرورة مرة اخرى ونترك ما كان في يديك واظن ان هذا القدر كاف فلننصف

فصل في باقي الاختلاط منها

الضرب الخامس بعض ج ب بالاطلاق ولا شيء من
آ ب بالضرورة وحكمها حكم السادس بعض ج ب بالضرورة ولا شيء من آ ب بالاطلاق وحكم
المشهور ما علمت السابع ليس كل ج ب بالاطلاق وكل آ ب بالضرورة والمشهور فيه ما قد علمت
وحدوده ليس كل ابيض حيوانا وكل انسان حيوان فليس كل ابيض انسانا الثامن ليس كل ج ب بالضرورة
وكل آ ب بالاطلاق والحدود بالضرورة ليس كل ابيض حيوانا وكل انسان حيوان ثم قيل مع ذلك فليست
النتيجة اضطرارية فنقول انه اذا كان بعض ما هو ابيض بالضرورة ليس بحي على معنى السور فيجب ان يصدق
هذا دائما ولا يصدق قابلته ان كل ابيض حي فاعتبار السور يقتضي ان هذا قد يصدق على ما قد علمت
وان كان لا على معنى السور بل على معنى ان بعض الاشياء التي هي بيض مسلوب عنها الحيوان دائما فكذلك
حالها وانها مسلوب عنها الانسان دائما فلم يمنع ان يكون النتيجة ضرورية فلعله يجب ان يأخذ الضروري
في احدى المقدمتين ليس من جهة السور بل من جهة الحمل واما المطلق منهما فنأخذ مطلقا من جهة
السور حتى يكون قولنا كل انسان حي مطلقا بان نأخذ من جهة السور ولا نأخذ من جهة المحمول ليكون
قولنا ليس كل ابيض حيوانا بالضرورة قد اعتبرنا ضرورية في معنى الحمل وقولنا كل انسان حيوان بالاطلاق
قد اعتبرنا اطلاقه في جهة السور واخذناه مطلقا من حيث هو كذلك فان نظرنا الى الصدق فالذي نعرف
ان كان كل انسان حيوان الذي قد يكذب اذا عدم الناس كلهم فلا يكون حينئذ ضروريا واخذناه كذلك

ضروريا

فصل في باقي الاختلاط منها



ضروريا من جهة المادة اذ كان الحيوان مسلوبا بالضرورة عن بعض الابيض فانتج ليس كل ابيض انسانا وكانت هذه
النتيجة ليست ضرورية من جهة السور وان كانت ضرورية من جهة المادة وكيف لا ويمكننا ان نلحق الضرورة
بالمقدمة الموجبة فتكون النتيجة حينئذ ضرورية فيكون حينئذ سلب الضرورة في النتيجة ماخوذا من غير
الوجه الماخوذ في المقدمة الجزئية لان الضرورة الماخوذة في المقدمة هي ضرورة الحمل والمادة وسلبها في النتيجة
هي سلب ضرورة السور ولعلك تقول ان الجزئية قد تكون صادقة بالضرورة وصادقة بالامكان ولا يتمانعان
اذ بعض الابيض فلون مفرق للبصر بالضرورة وبعضه ليس بالضرورة وهو الذي هو ابيض لا بالضرورة
ولا يبعد ان يكون قول صاحب هذا التعليم ان النتيجة لا تكون ضرورية معناه ان النتيجة قد لا تكون ضرورية
اي باعتبار غير اعتبار ان النتيجة لا تكون ضرورية بحسب السور بل باعتبار انه قد يجوز ان يصدق المطلق
والضروري معا في الجزئيات فان لم يعن هذا بل اقتصر على اعتبار السور وان عدم الضرورة هو في اعتباره
وان كان اعتبار الحمل والمادة يوجب الضرورة فليس هذا في الجزئي فقط بل وفي الكليات ايضا فانه انتج
ان كل انسان حيوان بالضرورة انتج ما قد يصير مطلقا باعتبار آخر كما قد علمت فترى ان مشايخنا قائلين
ان هذه نتيج ضرورية كان على انها لا تنتج الا ضرورية فقط لا ينتج معها مطلق وليست تنتج مطلقة لانها
لا تنتجها وحدها وانما حكموا انها تنتج مطلقة اذا انتجت مطلقة فقط فلم يفعل هذا في كل موضع وحمل الا
على ان يعلمونا تعليما كليا ان كل جزئية ضرورية فانها قد ينتج ان يكون مطلقة فيحكمون في جميع ذلك انها
مطلقات النتائج ويكون هذا مفروغا عنه ليس انما يعتبر هذا في اقتران بعينه او بحسب كونه نتيجة بل
كيف كانت وعسى ان لا يكون هذا كليا في كل موضع بل عسى ان يكون من الاشياء ما لا يسلم امكان بطلانه
فلا يكون ما يتعلق ببطلانه داخلا في الامكان حتى يصير القضية بسببه مطلقة ولكن هذا لا يختص بقضية
هي مقدمة او قضية هي نتيجة بل يكون هذا جائزا في جميع اصناف القضايا التي يصلح ان توجد مقدمة في
هذا القياس ونتيجة بل هذا الاختلاف متعلق بمادة الحدود ولا بصورة تأليفها لتكون وعسى ان يكون تركيب
فيقول ان صدق المادة التي ينتج منها هذا التأليف يوجب ان يكون الضرورة ملزومة المطلقة وهذا النزاع
ممكن في الحال ومع هذا فليت شعري اذا قلنا كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر وكان هذا مطلقا صادقا
وقلنا كل انسان حيوان فكان هذا مطلقا صادقا فهل معنى الاطلاق فيهما شيء واحد ونفهم للاطلاق
فيهما معنيان فان كان المعنى الجامع هو ما قلنا من المطلق العام فيكون الفصل فيما بينهما ان احدهما
يختص بالضرورة والآخر لا يختص بالضرورة اذ ليس كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر ما دام ذاته موجودة
فيكون انما اخذ في هذا المثال نوع من المطلق الذي هو ضروري فيكون النتيجة نوعا من المطلق الذي هو
ضروري باعتبار ان اعتبار الحمل فلا يجب ان يقبل ما قيل من انه لا يكون ضروريا لانه مطلق الا ان يكون معنا
لا يكون ضروري السور وحينئذ يجعلوا المطلق الصادق وقتا ما لا دائما ويكون القولان مشتركين في انهما
صادقان في وقت ما لا دائما لكن الوقت كقولنا كل انسان حيوان وقت السور الآخر وقت كونه ابيض فوقت
احدهما الوقت الذي لم يعدم فيه الناس ووقت الآخر الوقت الذي لم يعدم ولم يزل عنه البياض ويكذبان جميعا
في وقت ما احدهما ان لا يكون الناس موجودين واما الآخر فان يكون قد عدم البياض فعلى اعتبار السور
قد يسلم ما قيل فقد تحصل ان الوجه الذي يجب ان يفهم عليه صدق ما قالوا انما لا يتكلف مع معرفتنا بان
اعتبار السور في هذه الاحكام باطل ومع ايجابنا اعتقاد شيء نحو ان الضرورية في المقدمة اعتبارها
غير مجانس للاعتبار الذي للمطلقة في النتيجة وان الضروريات في المقدمة قد تصدق مطلقة لا من جهة
ان المطلق مقول عليها واعم منها فقط بل من جهة انها لا تدوم بالاعتبار الآخر بينا فيكون نحن حيث جعلنا نتائج
هذا الاختلاط ضرورية لم نجعلها ضرورية تمنع ان تكون مطلقة فاطلاقها لا يمنع ضرورتها على ان الاطلاق
الذي نستعمله غير هذا الاطلاق واعلم ان طائفة من المحصلين تنبهوا لكون نتيجة هذا الضرب ضرورية
وزعموا ان هذا غلط واقع في النسخة وبرهنوا على ان نتيجة هذا الضرب يكون ضرورية وبينوا ذلك
بالافتراض تبيينا حقيقيا فانهم كانوا غافلين في تحقيق الضروري والمطلق سبيل السور فلا يجب ان يمنعوا
كون الضروري مطلقا ايضا وان كانوا قد عرفوا ما هو اولى بان يعتقد فهم على الحق فليعتبروا ذلك بحثا
في كل موضع وليس يفعلون ذلك بل كثيرا ما يفزعون الى اذا الزمهم الحق في مضيق واما الشكل
الاخير فالضرب الاول منه من كليتين موجبتين والكبرى ضرورية كقولك كل ب ج بالاطلاق

وكل ب آ بالاضطرار فالنتيجة بعض ج آ بالاضطرار وتبين بعكس الصغرى والثاني عكس هذه وتكون
النتيجة ايضا من الاضطرار عندهم لان الكبرى اذا عكست انتجت بعض ا ج بالاضطرار ثم ينعكس بعض
ج آ عندهم بالاضطرار وليس ذلك بواجب بحسب الامر اذ ليس يجب ان يكون عكس الضروري ضروريا ومثال
ذلك ان كل مستيقظ حيوان بالاضطرار وكل انسان مستيقظ لا بالاضطرار فلا يلزم ان بعض الحيوان مستيقظ
بالاضطرار اي دائما ما دام موجود الذات والثالث من كليتين والكبرى سالبة ضرورية كقولك
كل ب ج بالاطلاق وبالاضطرار لا شيء من ب آ فبالاضطرار ليس كل ج آ ويتبين بعكس الصغرى
والرابع ان يكون الجهة بخلاف الثالث فيقولون ان كانت الجهة بالخلاف كانت النتيجة مطلقة تبين
بعكس الصغرى والحدود المشهورة كل فرس حي ولا فرس بحيوان نائم او مستيقظ مما ليس ضروريا
بل يكون وقتا وهذا القول يصح في هذا الاقتران بعد ان يتذكر ان المادة اذا اتفقت على ما سلف ان ذكرها
في مطلقة كبرى ينتج ضرورية كانت النتيجة ههنا ضرورية لكن الاطلاق العام يعم جميع ذلك ⊙ واعلم
ان عندهم ان المقدمتين اذا كانتا كليتين موجبتين فانهما كانتا اضطرارية فالنتيجة اضطرارية وان
كانت الصغرى السالبة والخامس ان يكون التاليف من صغرى جزئية موجبة مطلقة كبراها كلية ضرورية
سالبة فلا شك ان النتيجة ضرورية والسادس ان يكون الكلي الضروري صغرى فينتج عندهم ضروريا للعكس
وليس ذلك بواجب بل ينتج مطلقة تبين بالافتراض بان يعين البعض من ب الذي هو آ بالاطلاق وليكن
د ويعمل ما علمت والسابع بعض ب ج بالاضطرار وكل ب آ بالاطلاق لا بالاضطرار ينتج مطلقة
بعكس الصغرى وعلى الشرط المذكور والثامن كل ب ج بالاطلاق وبعض ب آ بالضرورة ينتج عندهم
مطلقة فقط وبينوا ذلك بالعكسين وليس ذلك كما علمت بواجب بل الافتراض يوجب ان يكون النتيجة
ضرورية واما مثالهم ان كل حي مستيقظ وبعض الحي ذو رجلين بالضرورة ولا يجب ان يكون بعض
المستيقظ ذا رجلين بالضرورة ⊙ فنقول ان الحي ان بعض ما يقال له انه مستيقظ فانه موصوف
بانه ذو رجلين دائما قيل له انه مستيقظ او لم يقل والبعض الآخر بالضرورة ليس بذي رجلين فمنهم من قال
ان بعض المستيقظ وان كان بالضرورة ذا رجلين فليس من جهة ما هو ذو رجلين وقد علمت ما في هذا
ولكن لا يمنع كونه ضروريا ان يكون مطلقة ايضا على الوجه الذي باعتبار السود اذ قولنا ان بعض المستيقظ
ذو رجلين ليس بدائم الصدق فيكون انما اورد المثال على هذه الجهة واما التاسع فان يكون السالبة كلية
اضطرارية فينتج لا محالة اضطرارية كقولنا بعض ب ج وبالاضطرار لا شيء من ب آ فيتبين بعكس الصغرى
ان بالاضطرار ليس كل ج آ والعاشر ان يكون الصغرى موجبة كلية اضطرارية والكبرى سالبة كلية
مطلقة فالنتيجة مطلقة تبين بالعكس وبالحدود كقولك بالضرورة كل انسان حي وليس كل انسان مستيقظ
وتبين بالافتراض واما الحادي عشر فان يكون الصغرى موجبة جزئية اضطرارية والكبرى سالبة كلية مطلقة
فيكون النتيجة سالبة مطلقة والثاني عشر ان يكون الصغرى كلية موجبة مطلقة والكبرى جزئية سالبة
اضطرارية فالمشهور انه ينتج مطلقا والحدود هي هذه كل ذي رجلين حي بالاطلاق وبالضرورة ليس كل ذي
رجلين متحركا وهذه الحدود لا يبعد ان يكون قد وقع فيها السهو اذ كان الحق ان يقال وليس بالضرورة
كل ذي رجلين متحركا فاخذت السالبة الضرورية بدل الضرورية السالبة وفي بعض النسخ كل ذي رجلين
متحرك بالاطلاق وبالضرورة بعض ذي رجلين ليس انسانا فينتج ليس كل متحرك انسانا قالوا وذلك
بالاطلاق وهذا الاطلاق السودي لان هذا الصدق تديره لم يكن كل متحرك انسانا لكن كيف كان
فان هذا الاطلاق لا يمنع صدقا الضروري ولا شك في صدق قولنا بعض ما هو متحرك فهو بالضرورة ليس
انسانا كالفرس والسماء فقد جعلنا العبرة الكلية في هذا الموضع

## فصل في حد الممكن وتعريف المقدمة الممكنة وذكر عكسها

قد تكلمنا في القياسات المؤلفة من المقدمات الوجودية والاضطرارية
صرفها ومختلطها فبقي ان نتكلم في القياسات التي مقدماتها ممكنة صرفة او مختلطة وقبل ذلك فيجب
علينا ان نتكلم في حد الممكن ⊙ والفرق بين الوجودي والمطلق وتعريف المقدمة الممكنة الحقيقية وتعريف
عكسها وان كنا قد اوفينا فيما سلف الى بيان امر الممكن فحري بنا ان نستقصي الآن القول فيه ولا نتحرز
من الاعادة ⊙ فنقول قد ظن بعض الناس ان النظر في القياسات المؤلفة من الممكنات هذر ولو فكر
لعلم ان تأليف القياسات من المقدمات الممكنة ليست هذرا فان المطالب الممكنة لا تثبت الا من مقدمات

فصل في حد الممكن وتعريف المقدمة الكلية الممكنة وذكر عكسها

بين وصح



ممكنة وكما يلزم البحث عن امور ضرورية وعن امور وجودية فكذلك قد يبحث عن امور ممكنة واذا اردنا ان نبين ان
شيئا من الاشياء ليس بمحال الحجة ان نبين ذلك في اكثر الامر بمقدمات اقلية اي ممكنة اقلية فالحاجة الى
القياسات المؤلفة من الممكنات ماسة والذي يقال من ان الفيلسوف انما يبحث عن الامور الدائمة والامور الاكثرية
وليس يبحث عن الامور المتساوية لم يفهمه كثير من الناس على وجهه بل يجب ان يفهم ان معناه ان الفيلسوف
انما لا يبحث عما خلا الضرورية والاكثرية اذا بحث عن الاشياء من حيث وجودها واما من حيث كونها ممكنة فيبحث
عن كل ممكن فاما اذا ادعى امر الوجود والحصول لا امر الامكان التفت الى الامور الدائمة والامور التي في الاكثر
وكذلك حال الجمهور ايضا في الامور التي يتوقعونها من حيث وجودها انما يتوقعون امرا واجبا او اكثريا اي
ان يكون له وجود ⊙ واما اذا تركوا امر التوقع بحثوا عن الممكن ايضا واما الامور الاقلية والمتساوية فلا يتوكلون
ولا يشتغلون بها الا على وجه آخر وهو وجه الاحتراز والقياسات الطبية والفلاحية والمقدمات التي
في كتبهم كلها ممكنة اكثرية وقد اخذت على انها موجودة كما في الكتاب المنسوب الى بقراط المعروف بكتاب
الفصول وغير ذلك من كتبهم والعجب من الطبيب الفاضل الذي رأى النظر في ذلك فضلا وهو نظره من
حيث هو طبيب ونحن نستقصي القول في هذا عن قريب وقد علمت فيما مضى ان الممكن يقال عند العامة
على معنى وعند الخاصة على معنى وان الممكن عند العامة مطابق لمعنى غير الممتنع وعند الخاصة لغير الضروري
وان الخاصة ايضا يستعمل الممكن على وجوه فيقولون ممكن لما كان غير الضروري المطلق الحقيقي وهو الامر الذي
اذا قيس بالموضوع لم يكن دائم الوجود له ولا دائم العدم سواء كان في طبيعة الموضوع ما يقتضي وجوده له
او لا وجوده وقتا ما معينا كالكسوف او غير معين كالتنفس وكان لا يقتضي طبيعته ذلك بل يعرض له ذلك
اتفاقا ولاسباب خارجة مثل الحركة وغير ذلك وجميع اصناف المطلق الخاص يدخل فيه ويقال لما هو
اخص من هذا وهو الذي يكون غير دائم الوجود ولا دائم العدم ولا في طبيعة الموضوع ما يجعله ضروريا
في وقت وحال ولا يجب بالجملة كونه او لا كونه له الا ان يشترط غير وجود ذات الموضوع وما يقتضيه ذاته
مثال ذلك انا اذا نظرنا الى الانسان ونظرنا الى الكتابة او نظرنا الى الصحة لم يجب علينا ان نحمل احد الامرين
على الانسان ليس بمعنى انه لم يجب دائما فقط بل لم يجب الحمل بوجه من الوجوه فان اشترطنا شرطا آخر فقلنا ما دام
او في هذه الساعة تعين احدهما اما ما دام كاتبا فالطرف الذي هو الوجود واما في هذه الساعة فربما لم يعلم
احدهما الذي حصل وتعين بعينه لكنا ندري مع ذلك ان احدهما قد تعين فالآخر اذن بالضرورة لا يوجد اذ وجد
هذا فاما في المستقبل فلا ندري ان طرف كذا قد يحصل بعينه فيعرف بعينه ولا يوجب مع ذلك ان احد الطرفين
متعين فيه بعينه وان لم ندركه نحن لا كما اوجبنا في الزمان الحاضر ان احد الطرفين بعينه متعين فيه وان
كنا لا ندركه والمستقبل اذا فرضناه حصل كان بحكمه هذا الحكم لكنا اذا اخذنا هذا الوجه من حيث انه
لا ضرورة في طباع الموضوع ان يكون له المحمول لا دائما ولا وقتا دخل فيه الموجود والمستقبل جميعا ليست له
هذه الضرورة بل الضرورة الواقعة انما هي بسبب امر غريب فاذن اذا كان معنى الممكن بهذا الاعتبار وهو ان
لا ضرورة فيه بحسب طباع المحمول والموضوع دخل فيه ما ضرورته من خارج وما لم يتعين فيه ضرورة
فبعض اصناف المطلق دون بعض يدخل في هذا الممكن والمعنى الثالث من معاني الممكن عند الخاصة هو الذي
لا ضرورة فيه بوجه من الوجوه وهو الذي لا على الاطلاق له ضرورة وجود ولا بشرط ما ومثال هذا الامر
الذي لا يوجبه وقت معين ايجابه في الكسوف ولا يوجبه وقت وان كان غير معين كالتنفس او الامر الذي
لا يوجبه شرط لحق من خارج ايجابه في الكتابة بشرط كونها حاصلة فالاول اعني الكسوف والتنفس
مطلقان لا يكونان ممكنين بهذا المعنى واما وجود الكتابة فهي قد تكون ممكنة بهذا المعنى وقد تكون
مطلقة لا ممكنة بهذا المعنى فانها مع الشرط الذي يصير به مطلقة او ضرورية فلا يقال عليها هذا
الممكن واما بترك هذا الشرط فيقال عليها هذا الممكن فهذا الضرب مما يقال عليه الممكن اخص من الوجه
الثاني الذي هو اخص من الوجه الثالث ويكون بالقياس الى المستقبل لا غير ويشارك المطلق في الموضوع
ويباينه في الاعتبار ويكون من حيث الحصول مطلقا ومن حيث انه لا ضرورة في كونه ولا كونه اي وقت فرضته
في المستقبل ممكنا ويكون الاعتباران متباينين لا يدخل احدهما في الآخر وتباين المطلق كل المباينة
فلا يدخل في مطلق ولا يدخل فيه مطلق اعني بحسب الحمل لا بحسب الوضع فهي معان ثلثة يقال عليها
الممكن باشتراك الاسم وهي مع ذلك قد يقال بعضها على بعض حتى ان الثالث منها يقال له ممكن بثلاثة

شرط صح

فان الموجود صح

معان وهذا من جنس الاسم المشترك الذي يتناول امرا واحدا باعتبارات شتى والحدود المشهورة للممكن
هي هذه الممكن الذي ليس بضروري ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال وايضا الممكن هو ما ليس بموجود
ومتى فرضته موجودا لم يعرض منه محال وايضا الممكن ما ليس بضروري من غير زيادة وايضا الممكن هو
ما ليس بموجود وليس بضروري وايضا الممكن هو الذي يتهيأ ان يوجد وان لا يوجد والاصح عندنا
هو الرسم الاول فلنوضح الفساد في الرسوم التي بعده فاما الزائد في رسم الممكن انه هو ما ليس بموجود
فلا يخلو اما ان يرسم الممكن الذي بالمعنى الاعم فيكون قد كذب فانه قد يكون من ذلك ما هو موجود
واما ان يكون انما يرسم الاوسط فقد اخطأ فانه ليس من شرطه ان يكون غير موجود ولا ان يكون
موجودا بل ان لا يكون دائم الوجود او غير الوجود بل الغير الموجود منه الذي ليس بضروري الوجود واللاوجود
هو السالب المطلق والموجود منه الذي ليس بضروري الوجود واللاوجود هو الموجب المطلق وكلاهما داخلان
تحته وكل واحد منهما اخص منه وان كان انما يرسم المعنى الثالث فالمعنى الثالث مباين للمطلق وهذا قد
جعل مطلقا من جهة السلب فيكون كان المطلق سلبه هو الممكن الاخص فيبقى قسم رابع وهو المطلق
ايجابه فما نقول فيه ان الموجود الذي ليس بضروري ومتى فرض غير موجود لم يعرض منه محال فهل هو من هذا
الممكن ام ليس فان كان هو من هذا الممكن فقد فسد الشرط وان لم يكن منه بل كان مطلقا في ايجابه فلم يكن
لذلك ممكنا في نفسه فتلك المقدمة ايضا مطلقة في سلبها فيجب ان لا يكون ممكنة وان كانوا قد جعلوا
الاطلاق جنسا او شرطا للامكان بقي الممكن الذي لا ضرورة فيه حقيقة ولا شرطا بلا رسم ولا حد
ثم ان ظن ان الوجود يجعل الممكن ضروري الوجود بشرط وان هذا مما يجب ان يحترز عنه في الممكن الحقيقي
فلم لم يظن ان فرض اللاوجود يجعله ايضا ضروري اللاوجود بشرط فان زعموا ان معنى قولهم غير الموجود
هو انه الذي لا يجب ان يوضع حكمه موجودا او انه الذي ليس بدائم الوجود فليس ما قالوه صوابا فان قولهم
هو ما ليس يجب وجوده هو غير قولهم هو الغير الموجود وبعد ذلك فالرجل ان يجعل داخلا في قولهم
ليس بضروري فما الحاجة الى تكريره ذلك في الحد وبالجملة فان غير الموجود كالجنس للامرين فقط فان
غير الموجود اما ان يكون دائما فيكون المحال والضروري العدم واما ان يكون غير دائم فيكون المطلق السلب
ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعا لهما فهؤلاء اذن لم يحسنوا فيما فعلوا ۞ واما الذي يقال من ان الممكن
هو ما ليس بضروري من غير زيادة فاذا عني به ما ليس ضروري الوجود وغير الوجود كان هذا القول مطابقا
للممكن اما الخاص ان عني به سلب ضرورة الدوام بلا شرط والاخص جدا ان عني سلب جميع وجوه الضرورة
وان عني به انه ليس ضروري الحكم الذي يقال له انه ممكن ايجابا كان او سلبا لم يتم حتى يقال واذا فرض ذلك الحكم
موجودا لم يعرض منه محال وقد فهم بعضهم من الضروري الواجب الوجود وقد دل فان الضروري في هذا
الفن من المنطق يعني به معنى اعم من وجوب الوجود والا لكانت المقدمات رباعا ۞ ضرورية واجبة ۞
واخرى ممتنعة ۞ ومطلقة ۞ وممكنة ۞ وانت تقف من هذا على ما تضمنته الرسوم التي تلوناها
واشنعها قولهم ان الممكن هو الذي يتهيأ ان يوجد وان لا يوجد فان لفظ يتهيأ اسم مرادف للممكن وفيه
من الاشتراك ما فيه وله وجه آخر حسن يمكن ان يصرف اليه وهو ان يكون الحد وهو الممكن الخاصي
ويؤخذ في حد الشيء الذي هو كالجنس له وهو الممكن العام ويكون المفهوم من لفظ يتهيأ ما يفهم
عند الجمهور وليس يفهم عند الجمهور من لفظ يتهيأ ولا من لفظ الممكن ما يفهم عند الخاصي فلو ان
احدا اخذ الممكن العامي في حد الخاصي لم يعنف لكنه يكون قد اوهم من حيث اللفظ ان الممكن اخذ في
حد نفسه مثل ما عرض في باب المضاف وعلى ما علمته فاذا اخذ بدل الممكن العام اسم مرادف للممكن
العام يدل على المعنى المرادف بالممكن العام ولم يجد الخاصة استعملوه كثيرا استعمال المراد فان الممكن الحد
يكون هذا الايهام قد زال فيكون كانه قال ان الممكن الخاصي ما ليس ممتنعا كونه ولا ممتنعا لا كونه ويكون
هذا بازاء قولهم ان الممكن الخاصي ما ليس بضروري فاما الرسم الاول فهو اوثق الرسوم واحفظها
للمذهب في الصناعة فاما اذا فهمنا ان هذا القول على انه رسم الممكن من حيث هو ممكن وفهم من
الممكن ما ليس بضروري الوجود ولا غير الوجود صار ما قيل بعد من انه اذا فرض موجودا لم يعرض منه
محال امرا كالمستغنى عنه وانما اورد لنافع وخاصة لا على انه جزء رسم لكن الاولى عندنا ان يقال
ان هذا التحديد هو للحكم الممكن فان الحاجة ههنا انما هي الى تحديد جهات القضايا فكانه يقول





ان الممكن من القضايا هو ما ليس ضروري الحكم المحكوم به من ايجاب او سلب ايهما كان نحكم به فيدخل في هذا
الممتنع فاذا قال ومتى فرض ذلك الحكم الموجب والسالب موجودا او حاصلا على نحو ما حكم به لم يعرض منه
محال تم الرسم مساويا للمرسوم ويكون الرسم انما يتم بجزئين جميعا ان عني بالضروري الضروري الحقيقي
كان هذا الرسم للممكن الخاص وان عني بالضروري اي ضروري كان بشرط وبغير شرط كان هذا الحد للممكن
الاخص وليس ما قال بعض الناس ان معنى قوله ما ليس بضروري ما ليس يوجب شيئا فقد علمت ما في ذلك
واعلم ان الامكان من المعاني التي يعرض لمقولات شتى فانه يعرض للكيف وللكم ولغير ذلك وهو يقع على
هذه بالتقدم والتأخر وهو كالوجود والوحدة وما اشبه ذلك فليس يمكن ان يجعل له جنس يشار اليه
فيه ولذلك قالوا انما يؤخذ في رسمه كالجنس يكون لا محالة ليس بالحقيقة جنسا ولكنه يناسب الجنس
وانما يدل على معنى مشكك ويكون من الامور العامة مثل الذي وما والشيء وكذلك يكون ما يجري مجرى الفصل
فيه فضلا عن تشكيك ثم ان الممكن امر ليس يصح له الوجود مستقرا بذاته بل هو امر اما ان يكون عدما واما ان
يكون متحققا بعدم فيحتاج في تحديده الى ان يحد بالسلب كما قد علمت من الواجب في تحديدات امور عدمية
ولما كان الامر الوجودي في نفسه اسبق الى التصور وكان العدم انما يتصور بالقياس اليه اعني ان العدم
نفسه انما يتصور بانه عدم معنى وجودي كما قد سلف لك بيانه فيجب ان يكون الامر الضروري اسبق الى التحقيق
والتصور فان الضروري هو الامر الذي وجوده يستحق الدوام اما مطلقا واما عند وجود الشرط فلا يكون
وقت من الاوقات لا يوجد فيه اما مطلقا واما عند وجود الشرط بل الضرورة تدل على تأكد الوجود ويكون ضده
مبتدأ ولان المحال الضرورة مقرونة بالعدم فيكون انما يتصور من جهة الضرورة كانه الذي يوجد له دائما
صدق القول انه معدوم فاذا اخذنا الضروري في حد الممكن اخذنا ما هو اشهر في نفسه عند الجمهور وعند
التحقيق ۞ اما عند الجمهور فلانهم لا يفطنون للممكن الذي عند الخاصة ۞ واما عند التحقيق
فلان المتصور الاول هو الموجود ۞ واما الممكن العامي فهو ما ليس بممتنع وتصور الممتنع انما هو من حيث
هو واجب ان لا يوجد وتصور الواجب هو من حيث هو وجود يستحق الدوام فلا يكون الا بينه مقدما فالواجب
والضروري متصور ايضا قبله والمحال متصور ايضا قبل الممكن ۞ اما العامي من حيث هو عامي فانما يتصور
بانه ما ليس بمحال ۞ واما الخاصي فلان المحال بالنسبة الى المعنى الوجودي منه فانه هو الذي عدمه
ضروري والممكن الحقيقي هو الذي لا عدمه ضروري ولا وجوده فاذا فهمت هذا فقد علمت من طعن انكم رسمتم
شيئا وهو الممكن بما هو اخفى وهو الضروري وعاد بما تبين به ويرد عليه اذ قد اخذتم في حد الممكن المحال
والمحال هو ما ليس بممكن ولا يحتاج لاجل ذلك والضروري ايضا هو الذي لا يمكن ان لا يكون وهو المحال ان لا يكون
وانتم اما ان تكونوا قد اسأتم الاختيار واما ان يكون الامر في نفسه يوجب الدور ۞ فنقول ليس الامر
كذلك وذلك لان الضروري والمحال قبل الممكن في التصور والمحال وان كان يصدق عليه انه ليس بممكن
فليس كل ما يصدق عليه شيء فهو هو في الاعتبار وهو ما لا يتحد الشيء ويتحد ومع ذلك فليس الممكن
الذي يعرف به المحال هو الممكن الذي عرفناه بالمحال بل هو كالجنس له وكذلك قولهم لا فرق بين قولكم ممكن
وبين قولكم ما ليس بضروري ۞ فنقول هو كذلك لا فرق بين قولنا الانسان وبين قولنا الحيوان الناطق
لكن احدهما اسم والآخر قول مفصل يشرح معنى الاسم

## فصل في اعادة النظر في رسم الممكن وتحقيق القول فيه

فقد شرح ما كان يجب ان شرحه لتحقيق به الرسم المذكور ولنعد الآن النظر
في هذا الرسم ولنتأمل انه هل يطابق الممكنين الخاصيين ۞ فنقول انه يطابق كل واحد منهما باعتبار دون
اعتبار وذلك لانا ان عنينا بالضروري المذكور فيه الضروري الحقيقي طابق الممكن الخاص وان عنينا بالضروري
المذكور فيه كل ضروري كان بشرط وبغير شرط طابق الممكن الاخص وايهما كان فلا يجب ان يقع فيه التفات
الى شرط وجود الشيء او لا وجوده اما الخاص فان المطلق الصرف اخص منه فلا يجب ان يلتفت في تصوره
الى وجه يجعله مطلقا ويخصصه واما الممكن الاخص فلا يجب ان يلتفت في تصوره الى الحال الامر الذي
هو ممكن من حيث وجد ولم يوجد فان كل واحد من الشرطين يجعله ضروريا بذلك الشرط وقد جعلناه غير
ضروري بشرط بل ممكنا صرفا بل يجب ان ينظر الى حاله من حيث لا ضرورة فيه ومن حيث لم يشترط شرط يوجب
الضرورة فاما هل يوجب هذا النظر ان يجعله مستقبلا كونه ويخص باعتباره على الاستقبال لا غير كالظاهر
من امره هو ان الموجود من الامور وما لم يوجد سواء كان في الحال وفي الماضي قد تمادت له ضرورة ما ومن

المحال معه

فصل في اعادة النظر في رسم الممكن وتحقيق القول فيه

أحيانا برفع الضرورة اصلا فانه يحوج الى اعتبار الاستقبال وان كان ليس ينعكس فيكون كلاهما في الاستقبال ممكنا فان كسوف القمر في وقت معلوم من المستقبل ولا كسوفه في وقت آخر ليسا بممكنين بهذا المعنى الاخص بل فيهما ضرورة على ما علمت فاحد الوقتين فيه القمر منكسف بالضرورة والآخر هو فيه بالضرورة غير منكسف فلننظر الآن انا اذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون كاتبا هل يخرج الناس السالفون من هذا الحكم والذين وجودهم حاصل حال ما نعتقد هذا العقد ونقول هذا اللفظ ونعني بذلك ان كل انسان من الموجودين فيما يستقبل من هذا الوقت وهذا العقد هو نصفه كذا وكذلك اذا قلنا يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا هل ذلك انما يتناول الداخلين في الوجود والمستقبلين معا وانما يختص بالموجودين في الاستقبال ۞ فنقول لا حاجة لنا الى ذلك فانه لا ضرورة الى ان يكون هذا الاستقبال بحسب زمان قول القائل فان قولنا كل انسان معناه كل واحد واحد مما هو انسان فاذا قلنا كل واحد واحد مما هو انسان فاي وقت كان فانه يمكن ان يكون كاتبا واردنا ان كل واحد واحد منهم فانه في مستقبل كل وقت من وقته غير ضروري بوجه من الوجوه ان يكتب وان لا يكتب بل يصح ان يكتب وان لا يكتب ما دام الوقت مستقبلا كان هذا القول صادقا على كل واحد ممن كانوا ويكونون ولم يكن صدقه مقصورا على الموجودين في المستقبل المعين ويكون هذا اعم صدقا من ان يكون كل واحد من الناس في المستقبل من قول القائل يصح له ان يكتب وان لا يكتب وههنا وجه صدق آخر من جهة الحصر وهي الجهة التي ذكرناها وهو ان قولنا كل انسان كاتب في كل وقت من المستقبل غير ضروري صدقه ولا صدقه فانه يصح في كل وقت من المستقبل ان يصدق قولنا كل انسان كاتب وابيض حتى يكون في ذلك الوقت كل انسان موجود كاتبا وان يكون في ذلك الوقت ولا واحد من الناس بكاتب فاي وقت من المستقبل كان مستقبلا يصح فيه اي الامرين يتفق ولكن يلزم بحسب اعتبار السور على ما علمت ان يصير الممكنة والضرورية في حكم واحد فيكون كما ان قولنا كل حيوان او كل ابيض انسان بحسب المستقبل هو قضية ممكنة كذلك قولنا ليس ولا واحد من الحيوان بانسان على ما سلف لك قضية ممكنة فيكون هذه القضايا بحسب اعتبار حصرها ممكنة ان يصدق وتكذب في المستقبل وهي في مادتها ضرورية وتكون هذه نظيرة المطلقات التي مضت لانا نشاكل هذه القضايا قضايا ليست الجهة فيها بالحقيقة جهة القضية بل السور وجهة القضية جزء من حدها فكانه يقول ان قولنا كل حيوان انسان قول يمكن ان يكون صادقا وكذلك في الاطلاق بل يجب ان يلتفت الى المثال المتقدم ۞ وللقائل ان يقول لان وجود ذلك في الحال وفي الاستقبال اذا اتفق ان استمر فيهما وكذلك حيوانيته وقعوده المستمران وغير ذلك ليست امورا متجددة بوجه من الوجوه وكذلك لا يكون ذلك قاعدا ليس مما يتجدد في المستقبل اذ لم يكن قاعدا في الحال واستمر بل كان الذي في المستقبل هو هذا بعينه الذي في الحال فهذا مطلق وضروري بشرط فكيف يكون ممكنا ۞ فنقول انه يجوز ان يكون شيء في وقت وحال بصفة وهو بعينه في وقت وحال واعتبار آخر بصفة اخرى فان الوجود والانسانية والقعود ومقابلاتها هي في انفسها امور ولها احكام اخرى تلحقها مثل انها ممكنة ومطلقة وتلك الاحكام هي بحسب محمولات اخرى ليست في انفسها وليس تتجه نظرنا ههنا الى معانيها في انفسها بل انما يتجه الى نسبتها الى موضوعاتها ونسبتها الى موضوعاتها الآن ليست نسبتها الى موضوعاتها في المستقبل واذا كانت كذلك فهي باعتبار وقت يفرض حاضرا مطلقة لموضوعاتها وباعتبار وقت يفرض مستقبلا ممكنة لموضوعاتها وان كان وجودها في نفسها وجودا واحدا مستمرا على استحقاق واحد فقد لاح من هذا صحة جميع ما اوردناه بديا ولاح ايضا انه حقا ما قيل من ان الممكن الخاص والاخص قد يرجح جزء كل واحد على نسبته فيما يمكن ان يكون يمكن ان لا يكون اذ لا ضرورة لا في ان يكون ولا في ان لا يكون اذ كل ممكن لا ضرورة فيه بوجه وما لا ضرورة فيه بوجه ممكن فما كان يمكن ان يكون لكل واحد فيمكن ان لا يكون لكل واحد واحد وما كان يمكن لبعض فيمكن ان لا يكون لذلك البعض وكذلك اذا كان اعتبار الامكان انما هو في السور فانه اذا امكن ان يكون كله كذا فيمكن ان لا يكون كله كذا وما امكن ان يصدق بعضه كذا ولم يكن ضروريا فيه هذا الصدق امكن ان يصدق ولا واحد منه فانه ان كان قولنا ولا واحد دائم الكذب فقولنا بعض من حيث هو بعض دائم الصدق لا يمكن ان يكذب البتة فلا يكون ممكنا بل واجبا وجعلناه صدقه ممكنا فكل ما هو ممكن ان يكون يرجح فيكون ممكنا ان لا يكون يشترك في ذلك الاكثري والاقلي

صدقه صح

لكن يختلف في شيء آخر وهو ان الاكثري يكون كون احد طرفيه موجودا مطلقا اكثر والآخر اقل وليس كونه موجودا اكثر هو كونه ممكنا وهو من حيث اعتبار امكانه يتساوى انعكاسه الى السالب ومن حيث الوجود لا يتساوى فليس وجود الاكثري وجودا ولا وجوده بمنزلة واحدة من حيث الوجود وكل ما هو اكثري وجودا فهو اقلي لا وجودا وكل ما هو اقلي وجودا فهو اكثري لا وجودا ۞ واما المتساوي فهو متشابه من حيث عكس الامكان ومتشابه من حيث الوجود ونعني بالاكثري وجوده جميع ما كان وجوده بحسب الواحد في اكثر زمانه وما كان وجوده لاكثر اشخاص نوع واحد وان كان لكل واحد منها دائما وليس الغرض في ذلك تعريف حال الممكن عندنا المجهول فان كل مجهول عندنا ممكن عندنا ان يكون وان لا يكون وربما كان في نفسه واجبا وربما كان ممتنعا وربما بالحقيقة ممكنا ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقالة الرابعة فصل في القياسات الممكنة في الشكل الاول

فلنشرع الآن في تعليم القياسات التي في الممكن فالضرب الاول من الشكل الاول منه كل ج ب بالامكان وكل ب آ بالامكان فتبين ان كل ج آ بالامكان وذلك لان كل ج داخلة بالقوة تحت ب فلها بالقوة ما لـ ب فهذا قياس كامل ثم قد وقع بين القوم في هذا تشاجر ۞ فقال بعضهم ان هذا القياس لا يجب ان يكون بينا كاملا بنفسه انه قياس وانما وجب كماله لانه فيما سلف اذا كان ج بالفعل ب فكان ما يقال على ب تدخل فيه ج واما اذا كان الدخول فيه بالقوة كان الحال كما في الشكل الثاني والثالث فان الشكل الثاني قد حكم فيه ان ج بالفعل ب ولكن لم يحكم هناك بالفعل على ب بشيء حتى تدخل فيه ج بالفعل ج وان كان ب فليس بالفعل داخلا تحت حكم على ب بل بالقوة وذلك لانه لم يحكم بالفعل على ب بل بالقوة وفي الشكل الثالث ليس ج فيه بالفعل ب بل بالقوة لانه يمكن ان ينعكس فيجعل ج تحت ب وههنا ايضا فان ج لم يدخل بالفعل تحت ب بل بالقوة والحال في دخوله تحت حكمه بالقوة هو كما في الشكل الثالث حيث احتاج الى بيان فليس هذا اذا قياسا كاملا لقوم ان قولنا كل ب آ معناه كل ب بالفعل او بالامكان فهو آ وليحمل كل ما يصح ان يكون ب فيكون ج تحت ب لانه انما يصح ان يكون فاذا كان ج داخلة تحت ب بالفعل كان القياس كاملا وقد علمت ما في ذلك ومع ذلك فينتقض هذا في موضع قريب حيث يجعل الكبرى مطلقة او ضرورية والصغرى ممكنة ويجعل القياس غير كامل ولا وجه لذلك الا ان ج غير داخلة تحت ب بالفعل لكنه قد قال قوم هنالك انه ليس معنى قولهم انه قياس كامل هو انه قياس كامل بالاطلاق بل هو قياس كامل بالقياس الى قياس آخر يعنى به يتبين به والذي يجب ان يقال في هذا انه ليس يجب ان يشتغل في امثال هذه المواضع بكل هذا التشدد والتعصب بل يعلم ان كثيرا من الامور الظاهرة يتشدد فيها الناس بالتماس البيان تشددا يحوجها الى العدول عن امور ظاهرة وانه كما ان الوجود لما هو موجود للشيء ظاهر انه موجود له فكذلك الممكن لما هو ممكن ظاهر انه ممكن وان لم يوجد شيء يتبين به هذا الظاهر اظهر من هذا الامكان كون الانسان ابيض او كون الاشياء موجودا او كون اكثر الاشخاص في اوقات ليست اكثر الاوقات بل اوقات ما كالاحتلام وكالشيب [illegible] ويكون لاكثر الاشخاص في اكثر الاوقات [illegible] بالفعل للناس والممكنات الاكثرية اما امور طبيعية كانت تحيل لاعوان من خارج او من عصيان المادة مثل [illegible] مثل كون الانسان ذا خمس اصابع [illegible] الاكثريات بحسبها من حيث الوجود ومن حيث الامكان ۞ واما الاخرى من حيث الامكان [illegible] فان الاكثريات [illegible] في القياسات كالمطلقة [illegible] ولا يقال يمكن فان قيل يمكن [illegible] لا من حيث الوجود [illegible] الممكن من حيث هو اكثري ممكن غير معلوم الوجود ولا على [illegible] الوجود فيه قياس [illegible] اكثري فان وجوده مظنون مع انه ممكن معلوم وعلى وجوده قياس [illegible] امكانه ۞ واما المتساوي فليس على وجوده قياس [illegible] بل امكانه هو المعلوم فقط ولذلك ما كانت الممكنات المتساوية والاقلية لا توضع موجودة في العلوم [illegible] لكن يطلب ممكنة [illegible] في علاج السل والاستسقاء [illegible] المستقر [illegible] الى العمل والتعلم الا ان الامر غير محال وذلك في الامور الطبيعية ومع ذلك فان الممكنات قد توجد في [illegible]

[illegible]

موجود كما يقال في الخطابة فلان كثير العدد من الحصن جدا فهو خبيث النية كانه قال ومن يفعل هذا يكون
خبيث النية ولا نقول انه يمكن ان يكون خبيث النية فانه اذا قال هذا لم يقنع في غرضه اذ امكان خبث النية
مما لا يحتاج ان يبين ولا يخطب له ولا معرفته نافعة في التدبير وللآخر من الخطباء ان يقول فلان كثير العدد
من الحصن جدا فليس بخبيث النية كانه يقول ومن يكثر جدا لا يكون خبيث النية فهذه مقادير خطابته
يستعمل فيها الامور المتساوية من حيث الوجود فاما توهم فيها انها الاكثرية غير متساوية فقط بل
انها موجودة على ما توضح في صنعة الخطابة والسوفسطائية والشعرية فقد يستعمل ايضا الاقلية
والممتنعة الوجود بل قد يستعمل ذلك في الخطابة ايضا اذا كانت مظنونة وجميع ما قلناه في الممكن
انما هو بحسب طبيعته ونقول لمن تدرع الى الذرة لان قولك ب هو كل ما يكون ب بالقوة او الفعل
ارأيت لو ان انسانا قال كل ج بالفعل يمكن ان يكون ب وكل ما هو ب بالفعل فيمكن ان يكون
آ لم يكن لنا بد من ان نحكم ان هذا قياس فان انكر ان يكون هذا قياسا فقد تكلف الشطط وكيف لا يكون
هذا قياسا ويلزم عنه لذاته قول آخر دائما وان كان هذا قياسا فهو من اي القرائن واي التأليفات وان كان
قولك ما هو ب معناه ما هو يصح ان يكون ب كان هذا الذي اوردناه ضربا من القياسات ذوات
الجهة قد صنعت ثم ان كان هذا قياسا فاي قياس اظهر من هذا بينه وان تكلف ان يبين بان يزاد عليه
فيقال وما هو لممكن فممكن فهو ممكن ويجعل هذه المقدمة من حقها ان يصرح بها لكنها اضمرت فهل
قولك ممكن الممكن ممكن غير قولك آ الممكنة لـ ب الممكنة لـ ج ممكنة لـ ج فهل آ الا ما هو
ممكن لاي شيء كان وهل ب الا ما هو آ الممكن له ممكن وهل ج الا الشيء الثالث فان آ هو بدل
قولك ما لانه بدل المعنى الكلي وليس حدا مشارا اليه بعينه و ب بدل الآخر و ج بدل الثالث
فظاهر اذن ان ممكن الممكن ممكن ظاهر الامكان كما ان الضروري الضروري ضروري والموجود للموجود
موجود نعم اذا اختلطت الوجوه تشوش الذهن فيها فاحتاج الى تخصيص ونظر وذلك مثل ممكن الضروري
وضروري الممكن وكذلك الامكان لا مع امكان نعم فتبين ان هذا القياس كامل اذ لا شبهة فيه وليس
كالشكل الثالث والثاني فان نظم المقول فيه على الكل والترتيب الطبيعي زايلان وحال الحد الاصغر
في الشكل الثالث ودخوله بالقوة تحت الحكم الكلي ليس يشبه حال هذا الدخول الذي ههنا بل يخالفه
من وجهين احدهما ان قولنا ان الاصغر داخل في الشكلين تحت الحكم الذي على الاوسط ليس معناه
ان ذلك الحكم لم يوجد له بالفعل وانه موجود له بالامكان بل معناه ان القائل لم يحكم عليه بالفعل بل
حكم على غيره بالفعل حكما اذا حكم على ذلك الغير كان صادقا امكن ان يحكم به حينئذ على الاصغر حكما
صادقا ولم يستحل ولم يجب ان يكون لا محالة قد حكم بذلك حاكم وان كان اذا حكم صدق لست اقول
لم يجب صحة ذلك الحكم اذا حكم فيكون هذه القوة لا بالقياس الى نفس الامور بل بالقياس الى حكم الحاكم
الذي اذا حكم بذلك كان له وامكنه ان يقول ذلك ويكون صادقا ◉ واما ههنا فان القوة ليست
بحسب الحكم بل بحسب الامر في نفسه اذ جعل في نفسه ممكنا له الامر ولم يحكم بوجوده له فليس يجب اذا
كان ذلك النوع من الدخول بالقوة يجعل القياس غير كامل ان يكون هذا النوع يجعله ايضا غير كامل ◉
والوجه الثاني ان الدخول بالقوة هناك على اي وجه كان نحو امر في طبيعة الحد الاصغر وليس بيانا
بل يحتاج ان يبحث عنه ليعلم ويبرهن عليه فيتضح لنا حينئذ ان ج كانت بالقوة داخلة تحت ب
فلو كان ذلك معلوما لنا بنفسه كما هو حاصل في نفسه ما كنا نحتاج الى العكس والى غير ذلك ◉ واما
ههنا فقد علمنا وتحققنا ان ج بالقوة داخل تحت الحكم واذا علمنا انه بالقوة داخل تحت الحكم لم نحتج الى
ان نعلم شيئا آخر ◉ واما في ذينك الشكلين فان الاصغر وان كان داخلا بالقوة في الحكم فانما كان كذلك
في نفسه وكان مجهولا لنا فكنا نطلب لنعلم ما الذي في طبيعته فلسنا نقول ان الشكل الثاني والثالث هو غير كامل
بمجرد ان الحد الاصغر فيه غير داخل تحت الحكم الا بالقوة بل لان هذا الدخول الذي بالقوة غير معلوم الا
بنظر فلو كان هذا الدخول الذي بالقوة معلوما ههنا لم نحتج الى عمل نبين به بل انما نعمل ما نعمله من العكس
وما يجري مجراه حتى اذا دخل بالفعل علمنا انه حين لم يعكس كان داخلا بالقوة واذا كان بالقوة كان قياسا
فكونه بالقوة في نفسه يجعله قياسا في نفسه وكونه معلوما انه بالقوة يصحح عندنا منه انه قياس فاذا كان
قد صح لنا انه داخل بالقوة تحت الحكم فقد صح لنا مع علم ذلك انا لنا تأليف قياس واذا صح مع علم ذلك انه



قياس فما لعويصنا الى الشكل فيه والى استنقاصه قوة الدخول تحت الحكم الذي نحكمه نحن اي ان الحكم الذي
حكمنا به اذا كان على الاوسط بالفعل فهو على ذلك بالقوة واما اذا لم يعتبر الحكم مثلا بل الوجود فان الاصغر
داخل بالفعل وانما كلامنا في قوة تعتبر بالقياس الى الحكم كانا لما حكمنا على ب بالفعل فقد دخل فيه ج
بالقوة اي قد حكمنا على ج فيه بالقوة اذ لم يحكم بعد بالفعل لانه انما يكون محكوما عليه اذا اخذناه وهو
ب من ا لا آت واما ان لم ناخذ كذلك بل اخذنا عكس ذلك فلم ناخذ بالفعل ب من ا لا آت وهذا
في اعتبار الشكل الثالث ◉ واما في الثاني فذلك من جانب الاوسط والاكبر والاخذ بالفعل هو ان يحكم
ان ج ب والاخذ بالقوة هو ان لا يحكم بذلك بل يحكم بلزوم ذلك ويصح ويقوى على ان يرد اليه وان
كنا لا نلتفت الى ذلك ولا نخطره بالبال واما ان نحكم انه بالقوة ب ونخطر حال القوة بالبال والاولى
مثال الحال في الشكلين والثاني مثال الحال فيما نحن فيه وهذا القدر كاف فلم نشتغل بزيادة العلم المؤدي
الى الهذيان والهذر ◉ واما الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كقولك كل ج ب بالامكان
ويمكن ان لا يكون شيء من ب آ فيمكن ان لا يكون شيء من ج آ والحال في ذلك معلوم والضرب الثالث
بعكس ذلك وهو ان يكون بالامكان لا شيء من ج ب وكل ب آ بالامكان فههنا الان صغرى سالبة كبرى
موجبة ولم يصرح بان ج بالقوة تحت ب ولكن انه بالقوة ليس تحت ب لم يكن بيانه بيان الاول
اذ كان قد حكم بشيء يلزمه قوة الدخول ولم يحكم بقوة الدخول فكان غير كامل وكان الذهن يلتفت الى شيء
يخطره بالبال ويتأمله ليعلم المطلوب به وهو ان يعلم ان ج تحت ب بالقوة وانما يعلم ذلك من مقدمة كلية
نتذكرها ونخطرها بالبال وهي ان كل ما هو بالامكان الحقيقي ليس كذا فهو بالامكان الحقيقي ايضا كذا
فاذا اخطر ذلك بالبال وتأمله وجد حينئذ ان ج تدخل بالقوة تحت ب فبيان هذا الضرب اذن
انما هو بالعكس الذي يخص الممكن وهو ان يكون الحدود بحالها والجهة بحالها لكن قد غيرت الكيفية من
الايجاب الى السلب ونقل السلب الى الايجاب فاذا فعلنا ذلك بالصغرى صارت بالامكان كل ج ب
وبالامكان كل ب آ فبالامكان كل ج آ فبالامكان ان لا يكون شيء من ج آ فههنا بعكسين وعلى هذا
القياس سائر ما بعده ◉ والضرب الرابع من سالبتين كليتين ممكنتين ينتج ممكنة سالبة بتبيين
بعكس الصغرى الى الايجاب وكذلك لك ان تركب اضربا اربعة من جزئية صغرى وكلية كبرى
سالبتين او موجبتين وموجبة وسالبة وسالبة وموجبة لكن بعض قدماء المنطقيين من هذا الباب
بالعكس فهو مزيف لا يستعمل اعني حيث هذه السوالب صغريات وذلك لان المستعمل من هذه هو
الاكثريات فاذا عكست صادقة اقلية فخرجت عن الاستعمال فقد اخطأ وذلك لان المستعمل من هذه
لتوقع الوجود هي الاكثريات واما اذا كان الغرض مصروفا الى تحقق الامكان فكلها مستعملة وايضا فليس
كتاب القياس موضوعا بحسب النفع في العلوم بل بحسب ما هو مشترك للبرهان والجدل وغيره وقد قيل
من وجه آخر فقيل يمكن ان يكون قولنا لا شيء من ج ب بالامكان امكانا اقليا فاذا قلبت صادقة
اكثرية لكن هذا الرد لا يغني شيئا فانها اذا كانت اقلية تقلب فتصادقة اكثرية لم ينتج النتيجة المطلوبة لانه
يحتاج ان نعكس نتيجته فتصير اقلية فيرجع الى ما انكره المتشكك من اقلية النتيجة وقيل انه لا مانع
عن ان يكون هذا القلب نافعا حتى يرجع الى قياس يفيد نتيجة اكثرية ثم لا يقلب وقد استعمل في التعليم
الاول لحدود ولم يزيف ما لا ينتج اذا كانت الكبرى جزئية لئلا يظن انه كما كان سالبة الصغرى مما ينتج
في الممكن فلعل جزئية الكبرى مما قد ينتج فقيل انه اذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض ما هو
يمكن ان يكون حيوانا كان الصادق مع هذا هو ان كل انسان حيوان وكذلك ان جعلت الصغرى سالبة
ممكنة او جزئية ثم اذا ابدلناها بحد واخرى فقلنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض
يمكن ان يكون ثوبا كان الصادق ههنا ان لا شيء من الناس بثوب وعجبا ان يتأمل هذه الحدود مع ان
لا تناقض في الصغريين ◉ واما الكبريان فكلاهما باعتبار الطبيعة ضروريتان فان البعض الموصوف
بانه ابيض هو بالضرورة حيوان والبعض الآخر هو بالضرورة ليس ثوبا فليست الكبرى ممكنة حقيقية
بل ضرورية اللهم الا ان يعني بالممكن لا الحقيقي بل العام فيكون غير ما نحن فيه او يعني ليست ضرورية
من جهة البياض وفي ذلك ما قيل ويعني الممكنة بمعنى السوالف النتيجة تكون ايضا كذلك ◉ ولكن
لقائل ان يقول حينئذ ان الكليات ايضا لا ينتج اذ كان الامكان ماخوذا بحسب السود ◉ فانا نقول

الناس صح
ابيض صح

يمكن ان يكون كل انسان ابيض ويمكن ان يكون كل ابيض فرسا وايضا يمكن ان يكون كل انسان ابيض ويمكن
ان يكون كل ابيض حيوانا فينتج في اولهما بالضرورة لا واحد من الناس فرس وفي الثاني كل انسان حيوان
بالضرورة وهذا البيان وان لم ينفعك في اظهار فساد هذا القول فانه ينفعك ايضا في اظهار فساد
رأي من ظن ان الجهات تجمعها الحصر اذ كان هذا يمنع تأليف القياس مما لا يجب ان يمتنع لانه يوجب الانتاج
من مقدمتين مرة بايجاب ومرة بسلب وذلك احد اسباب ما يصير له القرينة غير قياس فبين انه لا التفات
في امر المطلق والممكن الى السور والا فهذا الموضع يجب ان يلتفت اليه فصل في القياسات
المختلطة من الامكان والاطلاق في الشكل الاول فلنتأمل حال اختلاط المطلق
والممكن في الشكل الاول في الضرب الاول كل ج ب بالاطلاق وكل ب آ بالامكان فظاهر ان كل
ج آ بالامكان والثاني كل ج ب ويمكن ان لا يكون شيء من ب آ فظاهر انه يمكن ان لا يكون شيء من
ج آ فاما اذا كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة فليس يكون بينا ان القياس ينتج على انه جهة وذلك لان
الصغرى اذا كانت داخلة بالقوة تحت حكم موجود لم يكن اول الوهلة يدرك من حاله انه مطلق ومع الاحتمال
الواقع وان كان الدخول بالقوة تحت الحكم بينا بنفسه من هذا القياس انما الذي يشكل حال كونه مطلقا او
ممكنا او كلاهما فان لا يكون حال هذا التأليف في لزوم الممكن عنه او لزوم المطلق في البيان كحال الذي
من ممكنين فان الدخول هناك تحت الحكم الممكن بالقوة لا يشوش الذهن بل يقتضي الذهن فيه بجملة ان امكان
الامكان امكان ولما كانت هذه الدعوى كلية وفي الشكل الاول لم يمكن بيانه بالعكس او بالافتراض فيجب ان يكون
طريق بيانه الخلف وكون هذا القياس غير كامل دليل على غلط من ظن ان قولنا كل ج ب معناه كل ما يمكن
ان يكون ج ويصح ان يكون ج فهو ب ولو كان الامر على ما قاله لما كان ج داخلا في ب بالقوة
بل كان داخلا فيه بالفعل وكان هو من جملة ما قيل عليه انه آ وكان قياسا بينا بنفسه اذ دخل الصغرى
بالفعل في المقول على الكل فاما وجه هذا الخلف فهو مبني على ان الامر الممكن في نفسه ولو بالمعنى الاخص
لا يعرض من وضعه محال بل ما يلزمه يلزم وهو ممكن عام وقد نبهنا الى حقيقة ذلك فيما سلف لا يحسن
بنا ان نطول الآن في بيان ذلك ما جرت العادة به من وضع حروف واسمها ب كان نحصول ما جرت به
العادة ما دللنا عليه فيما سلف وبالجملة لا يلزم من وضع ما لا يمتنع امر يمتنع لسنا نقول انه لا يلزم من وضع
الممكن الحقيقي الا ممكن حقيقي بل نعني بهذا انه لا يلزم من وضع الممكن بالمعنى العامي المشتمل على المعنى الحقيقي
والمطلق والضروري الا ممكن بالمعنى العامي فان الممتنع لا يلزمه البتة سواء كان ما وضع الملزوم ممكنا
حقيقيا او مطلقا او ضروريا فان ما يلزم الممكن العامي فهو غير ممتنع كائنا ما كان وكذلك فان الكذب الغير
المحال لا يلزمه كذب محال وهو الذي يستحق صدق نقيضه دائما بنفسه بلا شرط بل ان لزمه الكذب
لزمه كذب غير محال فاذا كان كل ج ب بالامكان وكل ب آ بالوجود فنقول ان كل ج آ بالامكان
والمشهور انه كذلك بالامكان العام وذلك انه يتبين بالخلف وذلك الخلف مبني على انه ان لم يكن هذا ممكنا
فليكن غير ممكن هو الذي بالضرورة ليس يكون فلا شك ان هذا الممكن ان هو العامي المقابل الذي بالضرورة
وليس يكون اي العامي فلنأخذ ان نقيض النتيجة وهو بالضرورة ليس كل ج آ فلنفرض ان كل ج ب
على انه موجود اذ ليس ذلك محالا فينتج من الشكل الثالث ان بالضرورة ليس كل ب آ وكان بالاطلاق كل ب
هذا محال لا يلزم عن التأليف ولا عن الكذب الغير المحال فيكون عن الاخرى المشكوك فيها فاذن ذلك محال هذا
ما في التعليم الاول فنذكر ان التعليم الاول قد كان منع ان يكون هذا التأليف ينتج الضروري والآن فقد انتج
منه الضروري فانه ان لم يكن ضروريا لم يناقض بالحقيقة الوجودي فتبين لك من هذا ان هذه النتيجة مقررة
كما ادعينا فاعرفوا ان المردود في التعليم الاول حيث يعلم الاشكال الضرورية على سبيل الاقتياض والاعتبار
الاخرى انها لما استعملت استعملت نتيجة الضرورية على انه يمكن ان يبين هذا الخلف على هذه الضرورة بين
غير ان يوجد كذب غير محال البتة بل ان يقال اذا كان بالضرورة ليس كل ج آ وكان كل ب آ فراجع من
الشكل الثاني ان يكون بالضرورة ليس كل ج ب وكان ممكنا ان يكون كل ج ب هذا خلف وقد يبين
هذا الخلف بوجه آخر بان نجعلوا الممكنة موجودة حتى يكون كل ج ب وكل ب آ وكل ج آ وكان
بالضرورة ليس كل ج آ وما كان يجب ان يرضخ هذا عن الاول وقيل بعد هذا في التعليم الاول ما معناه ان
المقدمات المطلقة لا يجب ان يلتفت الى سورها البتة حتى يكون اطلاقها ان سورها ان صدق وقتا ما

فلا يجب

فصل في القياسات المختلطة من الامكان والاطلاق في الشكل الاول

واسهب الرجل في الكلام صح

وغير الممكن صح



فلا يجب ان يقال في المطلقات كل ج ب معناه كل ج ب في هذا الزمان وذلك لانه لا مانع ان يصدق
وقتا ما ان كل متحرك انسان فان لم يكن متحرك غيره فاذا قلنا كل فرس يمكن ان يتحرك صدقنا واذا قلنا كل متحرك يمكن
ان يكون انسانا اي وقت ما لم يجب عنه ان كل فرس ممكن ان يكون انسانا بل بالضرورة لا شيء من الافراس
انسان فان جعلت بدل الانسان الحيوان كان بالضرورة كل فرس حيوان فهذا ما قيل في التعليم الاول
فقد جعل هذا سببا لان لا يكون مثل هذا الاكبر لا ينتج عنه قياس فقد بان وصح ان استعمال المطلق والوجودي
على هذه الصفة ليس يجب عنه التعليم الاول يخالفه وان كان لقائل ان يقول ان هذا القياس غير مؤلف
فان الكبرى اذا كانت بهذه الجهة فيجب ان يكون الاوسط مشتركا فيه فيقال ان كل فرس يمكن ان يكون
متحركا في ذلك الوقت وهذا كاذب لانه في ذلك الوقت لا يمكن ان يكون شيء متحركا غير الانسان اذ كان
قد وجد كل متحرك انسان وحين يوجد كل متحرك انسانا يستحيل ان يكون الفرس متحركا لكنا نقول له
ان ذلك لا يوجب كون هذه القضية الممكنة كاذبة محالة واعني بالممكنة الممكنة بالامكان الخاص فان
ذلك القول لا يكون محالا ولا واجبا فانه وان وجد ان لا متحرك هو فرس فليس ذلك كذبا محالا ولا صدقا
حقا ضروريا بل هو امر بين هذين فهو الممكن الخاص الذي يقع على المطلق واما الممكن الذي لا يقع على
المطلق ويعتبر فيه الزمان المستقبل فلا يمكن ان يقال الا ويدل عليه فيه بوجه ما على الزمان المستقبل
فاما ان لا نتألف منه مع هذا المطلق قياس البتة وقد اعتقد ان الاولى اعني ما ذكروا وما علينا من ذلك
شيء فان علينا ان نحكم في كل موضع بما يجب فيه مع اعتبار انه ان كان المراد بالمطلق كذا كان كذا وان كان
المراد بالمطلق شيء آخر كان الحكم آخر وما علينا ان نناقش في الالفاظ ونقتصر على ان قايلا عني كذا دون
كذا واذ قد بينا هذا فنعود فنقول انه قد تبين بهذا البرهان ان النتيجة ممكنة عامة وذلك هو الحق
ان اخذنا المطلق ما يعم الضروري وغيره فان اخذناه المطلق الذي لا ضرورة فيه فلم يجب ان يكون الا
ممكنة بالمعنى الاعم فان ظن الظان انه قد صح من طريق الخلف المذكور ان النتيجة ممكنة حقيقية فانا
نظر بحسبه انه ليس ان لم يكن كل ج آ بالامكان الخاص والاخص يجب ان يكون بالضرورة ليس كل ج آ
بل يجوز ان يكون بالضرورة كل ج آ لان الامر المخالف للممكن ليس هو الذي هو ضروري الا وجود بل الضروري
في الوجود واللاوجود جميعا لكنا نبين ان النتيجة حينئذ يكون ممكنة خاصة ايضا وذلك لانه ان كان
بالضرورة بعض ج آ وليكن كل ج ب موجودا فيكون بالضرورة بعض ب آ وكان كله لا بالضرورة
واما انه هل يجب ان يكون ممكنا الممكن الذي لا يدخله المطلق حتى يكون كل ج ب بالامكان الاخص
ولا اطلاق فايجاب البتة فنقول ليس ذلك بواجب فانه يجوز ان يكون آ اعم من ب فيكون موجودا
لكل ما هو ب بالفعل ولما ليس ب ولا يجب ايضا ان يكون لما هو ب عند ما هو ب بل قبله
او بعده فيكون ج موجودا له وان كان ممكنا له انه ب لكن كون الشيء مطلقا لا يمنع كونه ممكنا حقيقيا
فانه وان كان مطلقا له في وقت ولم يكن ضروريا فيجوز ان يكون له في وقت ما ممكنا بحسب القياس الى
مستقبله المهمل الا ان يكون موجودا له دائما وهذا يمنع صدق الكبرى على الشرط المذكور ويبين لك
وجه تحقق هذا اذا علمت بعد انه لو كان بدل هذه الوجودية ضرورية كانت النتيجة ضرورية واما
الآن فنقول انه يمكن ان في مثل هذه ج آ دائما ما دام ذاته موجودة ثم كان يمكن له ان يكون ب
وان لا يكون وقد كنا قلنا ان كل ما يوجد له ب فانه انما يوجد له آ وقتا ما فيكون اذا صار ج ب
صار له آ امر غير دائم وذاته موجودة وقد كان آ له دائما فيكون آ له دائما ما دام ذاته موجودة و
مع ذلك فانه قد يصير له غير دائم عند امر ما هو موجود مع ذاته هذا خلف فيكون السبب في هذا ما فرضنا
من كون آ دائما ج فاذن لا يكون له دائما حين يكون الكبرى صادقة واذ لم يكن له دائما لم يكن ما نعا ان
يكون لج ممكنا اخص مع كونه مطلقا فانه يكون مطلقا له بشرط وجهه واعتبار غير الاستقبال ممكنا
بشرط كل وقت شيئا ان نفرضه له مستقبلا فاما ان هذه النتيجة هل تصدق مطلقة فنقول انه
لا يجب ذلك لانه يجوز ان يكون الواحد من ج لا يوجد البتة ب من وقت حدوثه الى وقت فساده
ويكون انما يوجد له آ عند ما يكون هو ب فقط فيكون الواحد من ج لا يتفق له ب البتة
ولا ايضا آ مثل قولك كل انسان يمكن ان يكتب وكل كاتب مماس بقلمه القرطاس فليس يلزمه صدقه بالاطلاق
حتى يصدق كل انسان يماس بقلمه القرطاس واما على الطرق المتكلفة فان هذه النتيجة قد تصدق

حيوانا صح

مطلقة بمعنى السود الذى علمت فان كل ممكن قد يصدق مطلقا بهذا المعنى فاذا علمت هذا فمن عليه تأثير
الضروب والضرب الذى بعد هذا هو كل ج ب بالامكان ولا شئ من ب آ فلا شئ من ج آ بالامكان
العام وبيانه على قياس ما قد علمت بالخلف ومع ذلك فالمشهور ان النتيجة هى لا شئ من ج آ بالضرورة
فقد قيل ما يدل على ذلك فى التعليم الاول لكن الاولى ان يكون قد وقع فى اللفظ تقديم وتأخير ويكون معناه
ليس بالضرورة آ ولا شئ من ج لانه بالضرورة لا فى شئ من ج وفرق بين قولنا ليس بالضرورة
لا فى شئ من ج وبين قولنا بالضرورة ولا فى شئ من ج كما علمت واورد لهذا فى التعليم الاول مثالا يدل على
ان المراد فيه هو ان النتيجة قد تكون ضرورية لا انها تكون دائما ضرورية والمثال لذلك كل انسان يمكن ان
يفكر اى بالفعل ولا شئ من المفكر بغراب والنتيجة فلا شئ من الناس بغراب وذلك بالضرورة واذا جعل بدل
الغراب المخيل انتج نتيجة غير اضطرارية فاذن النتيجة تارة تكون ممكنة وتارة تكون ضرورية وقد بقى علينا
ان ننظر فى هذه الحدود فنقول فى التعليم الاول يجب ان يطلب عن هذه وقد صدق فان الكبرى فى القياس
الاول ضرورية الا ان يجعل بدل المفكر المخيل فيكون سلب الغراب عن المخيل مما يصح فى وقت ما فيكون اول
شئ قد نسبنا النتيجة والوصية المذكورة فى هذه الساعة وثانيا ان هذا بعينه يمكن فى الضرب الذى
كبراه موجبة مطلقة فانه قد يصدق هناك ان كل متخيل غراب ولا ينتج ان كل انسان يمكن ان يكون غرابا
لكنه اذا اخذ المطلق ما يعم الضرورى كان الانتاج على ما ذكر فى التعليم الاول فانه تارة يكون ضروريا
ان كانت المطلقة فى مادة ضرورية وتارة غير ضرورية ان كانت المطلقة فى مادة غير ضرورية والضرب الذى
بعده وهو انه يمكن ان لا يكون شئ من ج ب وكل ب آ ينتج يمكن ان لا يكون شئ من ج آ ويتبين بعكس
السالبة الى الموجبة ثم بعكس النتيجة وكذلك اذا كانت من سالبتين كليتين فان جعلت الصغرى سالبة مطلقة
لم يجب قياس والعلة فيه ما علمت فى المطلقات فان جعلت الصغرى موجبة جزئية مطلقة والكبرى ممكنة
كلية موجبة كانت وسالبة فالعبرة للكبرى بلا شك فان كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالنتيجة
على ما سلف لك مما خلا انها تكون جزئية وان كانت الصغرى سالبة جزئية ممكنة تبينت بالعكس الى الايجاب
على نحو ما علمت فصل فى القياسات المختلطة من الامكان والضرورة فى الشكل
الاول فان اختلطت الممكنة والاضطرارية اما اذا كانت الصغريات ضرورية والكبريات ممكنة فلا شك
ان النتيجة تكون ممكنة بسبب المحمول على الكل فان كانت الكبريات ضرورية فهنالك يحتاج الى بيان يتبين به
ان القياس منتج وذلك كقولنا كل ج ب بالامكان وكل ب آ بالضرورة فينتج ان النتيجة ممكنة بالمعنى
العام فانها ان لم تكن ممكنة كانت غير ممكنة ان يكون كل ج آ فيكون بالضرورة بعض ج ليس آ و
بالضرورة كل ب آ فيكون بالضرورة بعض ج ليس ب وكان بالامكان الحقيقى كل ج ب
وكذلك ان كانت سالبة ضرورية كقولك كل ج ب بالامكان وبالضرورة لا شئ من ب آ ينتج ما علمت
واما هل يكون هذه النتيجة ضرورية او مطلقة او تكون ممكنة فقد قيل فى التعليم الاول فيه قولا
كليا ان الكبرى الضرورية ان كانت موجبة انتجت ممكنة فقط ولم يجب مطلقة وان كانت سالبة انتجت
ممكنة ومطلقة غير ضرورية ولم يتعرض لبيان هذا فى الضرب الموجب وتعرض لبيان ذلك فى هذا الضرب
الثانى بما يمكن ان يجعل دليلا على ان النتيجة ضرورية فانه قيل فيه ما هذا عبارته يجب ان لا يوجد آ فى شئ
من ج آ اذا لم يجعل لفظه يجب دالة على لزوم النتيجة بل على ان النتيجة فى نفسها واجبة ويكون لفظة ب
دالة على ذلك اللزوم ويكون الوجوب هو اللازم فكانه لما قال انه لا ينتج فبالضرورة ليس آ فى شئ من
ج واقتصر بالقاء على دلالة اللزوم والاتباع ثم بين ذلك بالخلف على ما اعترضه بان قيل فلنوضع ان آ
موجودة فى كل آ او بعض ج وانما قيل فى كل تقدمة بيان ومثل ذلك فى النتيجة السالبة الجزئية التى
نقيضها كلية موجبة ⊛ واما قوله فلنوضع فمعناه انه لما قيل انه يكون النتيجة سالبة كلية ضرورية
قيل بعده فان لم يكن بالضرورة لا شئ من ج آ فليكن ليس بالضرورة ولا شئ من ج آ فيمكن بالامكان
العام ان يكون بعض ج آ فلنفرض ذلك موجودا فانه لا يلزم من فرض الممكن موجودا محال ولنفرض كل
ج آ ونضيف اليه ايضا قولنا بالضرورة لا شئ من آ ب عكسا للضرورى وردا الى الاول لزيادة
البيان وان لم يفعل ذلك كان ذلك بيانا من الثانى فلما فعل هذا انتج من اختلاط المطلق والضرورى ان لا بعض
او لا شئ من ج ب وذلك بالضرورة وكان ممكنا ان يكون كل ج ب هذا محال فههنا وجه بيان برهانى



فصل فى القياسات المختلطة من الامكان والضرورة فى الشكل الاول

يمكن ان لا يكون شئ من ج ا والاولى يمكن بعض ج ا بالضرورة وبالضرورة لا شئ من ب ا صح

بين به ان النتيجة ضرورية واليه ذهب فى التعليم الاول لكن المتصدى للاقتصاص المذكور قبل التفصيل يبطل
هذا التأويل فلينظر كيف يمكن استنتاج المطلقة عن هذا فنقول انه يمكن على هذه الصفة وهو ما عليه
الظاهر من التفسير فنقول انه لا شئ من ج آ والا فليكن هذا باطلا وليكن الحق ان بعض ج آ وبالضرورة
لا شئ من ب آ فبالضرورة لا كل ج ب وكان كل ج يمكن ان يكون ب وهذا البيان يبين الاطلاق
بالمعنى العامى ولا يبين الاطلاق الذى لا ضرورة فيه وذلك لان قائلا ان قال انه ليس اذا كان لا شئ من
ج آ بالاطلاق باطلا يلزمه ان يكون بعض ج آ حقا بل يجوز ان يكون الباطل انه لا شئ من ج آ
بالاطلاق لا ضرورة فيه ويكون الحق انه لا شئ من ج آ بالضرورة ولا يلزم ان يكون بعض ج آ حقا
فاذن هذا البيان لا يصلح الا لاثبات ان النتيجة مطلقة باطلاق لا ضرورة فيه ولكن يصلح لان يبين به
اطلاق عام ثم يبقى البحث عن الضرورة فان هذا البيان لم يبين به البتة انه ليس ههنا ضرورة ولا يبين
ان فيه امكانا حقيقيا الا ان يتكلف الامكان بمعنى السود وعلى ما سلف مرارا لكنى اقول ان النتيجة فى
هذا وما اشبهه ضرورية واقول ان الضرب الموجب والسالب اللذين كبراهما ضرورية ينتج نتيجة ضرورية
مثال الاول كل ج ب بالامكان وكل ب آ بالضرورة فكل ج آ بالضرورة والا فيمكن ان لا يكون
بعض ج آ فلنضع هذا الممكن موجودا فينتج من الشكل الثانى يمكن ان لا يكون بعض ج ب بل لا يمكن
ان يكون كل ج ب وهذا خلف لزم لا من الصادقة بل من المشكوك فيها ولنبين ذلك من الشكل الاول بعينه
ولنضع ان كل ج ب بالوجود وكل ب آ بالضرورة وان كان فرضنا الممكن موجودا يجعل هذه النتيجة
ضرورية فلا يمكن ان ينتقل عن الضرورة فان قولنا كل ج آ بالضرورة معناه ان كل ما هو موصوف
بانه ج ما دام ذاته موجودا وان تغير عليه اى وصف كان فهو موصوف بانه آ فيلزم ان كل ج
ما دام ذاته موجودا فهو آ بالضرورة فاذا كانت ذاته موجودة ولم تكن موصوفة بـ ب بالفعل
فلا يخلو اما ان يكون موصوفا بانه آ دائما او لا يكون فان كان موصوفا بانه آ سواء وجدتها ولم توجد
وفى كل وقت فالنتيجة ضرورية وان كان عندما يصير ب يصير آ فان لم يكن ب لم يكن آ فليس
ما دام ذاته موجودا يكون آ بل ما دام ذاته موصوفا بانه ب وقلنا انه موصوف بذلك ما دام ذاته
موجودا كان موصوفا بانه ب او لم يكن وهذا خلف وبالجملة فاعلم ان ما يمكن ان يصير ضروريا فهو
ضرورى دائما وامكانه الامكان الاعم وذلك لانه اذا صار دونه ضروريا ويجوز ان يزول عنه الضرورة
وذاته موجودة فيكون لم يصر ضروريا لان معنى صيرورته ضروريا ان يكون الموضوع عندما يصير هذا
المحمول ضروريا له موصوفا بانه ما دام ذاته موجودا موصوف بذلك المحمول فاذا كان ذاته موجودا وهو
غير موصوف به قبل ان صار ضروريا له فقد صار ضروريا له وليس هو له بضرورى وهذا محال ومثال
هذا كل انسان يمكن ان يتحرك وكل متحرك جسم بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة فلما كان كل متحرك
ما دام ذاته موجودا متحركا او لم يتحرك موصوفا بانه جسم بالضرورة وكان الانسان عندما يتحرك صادقا
عليه انه جسم بالضرورة اى ما دام ذاته موجودا كيف كانت حاله يلزمه ان يكون وان لم يتحرك جسما
لانه جسم ما دام ذاته موجودا لا عندما هو متحرك فقط فهو ما دام ذاته موجودا جسم وهو قبل التحرك جسم
وبعده جسم لانه انما يستفيد هذا عندما يتحرك فان الشئ لا يستفيد امرا من امر عند وجوده يكون ذلك
الامر له حاصلا قبل وجوده حتى لو لم يوجد لم يكن له ذلك فان ذلك محال كذلك الحال فى التى كبراها سالبة
ضرورية ان نتيجته سالبة فالعجب كل العجب ان مثل البيان الذى ذكر حيث الكبرى سالبة ضرورية لتبين
ان النتيجة قد تكون ضرورية وقد كان يمكن ان يذكر فى الموجبة وقد حكم فى الصدد بما يوجب الفرق فى ذلك
بين التى كبراها موجبة والتى كبراها سالبة فى هذا المعنى ومن العجائب انه لما كانت الكبرى مطلقة سالبة
مخلوطة بالممكن تحمل لها نتيجة ضرورية ممكنة ولما صادت ضرورية جوز ان يكون نتيجة ضرورية هذا واما
اذا كانت الممكنة سالبة ينتج بعينه ما انتجت الموجبة ولا يمكن رد النتيجة عن الايجاب الى السلب اذ
ليس الامكان فيه خاصيا بل عاميا ⊛ واعلم ان اكثر ما يشتمل عليه فى التعليم الاول من امر الاختلاطات
امتحانات وليست فتاوى حقيقية وستتضح لك حقيقة ذلك فى مواضع نذكر فيها بعض ما مضى من
هذه الاختلاطات ونستعمل فيها بعض ذلك فيكون الفتوى فيها حينئذ على ما يوجبه الحق وقد مضى لك
من جملة ذلك واحد وانت تعرف المقاييس الجزئية من هذه وبالجملة فان العبرة للكبرى وانها ان كانت

فكل ج ا بالضرورة صح

ضرورية صح

فصل في القياسات الممكنة في الشكل الثاني

ممكنة فالنتيجة ممكنة او ضرورية فالنتيجة ضرورية **فصل في القياسات الممكنة في الشكل الثاني** ان الشكل الثاني لا يلزم فيه من ممكنتين قياس فان الشيء الواحد يجوز ان يكون ممكنا الشيئين يحمل احدهما على الآخر ويمكن ان يكون لشيء واحد ويمكن ان لا يكون لشيء منه وكذلك يمكن ان يوجب في سلب عن كل واحد من امرين متباينين فلا يلزم من هذا التأليف شيء بعينه اذ تارة يكون النتيجة ضرورية الايجاب كما لو كان الاصغر انسانا والاوسط متحركا والاكبر ناطقا او حيوانا بل انسانا نفسه ثم يبدل الحدود فيجعل الاكبر فرسا وليس يمكن ان يبين هذا بالعكس والرد الى الشكل الاول لان السالبة الممكنة لا يجب لها عكس البتة ۞ اما على الحقيقة فانه يجوز ان يكون شيء من الاشياء له خاصة لا يعمه وجودا بالفعل بل يمكن ان يكون لكل واحد واحد منه كالضحاك بالفعل للانسان فيمكن ان يقال يمكن ان لا يضحك بالفعل واحد من الناس وان شئت جعلت بدل يضحك يعقد الحساب او يتعلم الملاحة او يخجل ثم يكون الحق في قلبه كلية موجبة ضرورية كقولك كل ضحاك او خجل او متعلم الملاحة او عاقد للحساب انسان بالضرورة اللهم الا ان يجعل الامكان للسور حتى يكون معناه يمكن ان يكون حقا مثل قولنا لا واحد من الضحاكين انسانا اي اذا اتفق ان لا يكون انسان ولا ضحاك فكان حينئذ لا واحد من الضحاكين يكون انسانا ويكون ذلك الآن ممكنا لكنا قد قلنا مرارا ان هذا الاعتبار من حقه ان يعرض عنه وليجعل بدل الضحاك المتحرك فيكون قولك يمكن ان لا يكون احد من المتحركين انسانا كاذبا فان بعض المتحركين انسان بالضرورة والآخرون يسلب عنهم الانسانية بالضرورة فلا يكون ممكن ذلك الا صادقا ولا ايضا ممكنا الا على التدبير المتكلف الذي اوردناه ۞ واما المشهور فهو انها لا تنعكس كلية ولكن تنعكس جزئية والبيان المشهور في انها لا تنعكس كلية هو انه ان كان يلزم قولنا يمكن ان لا يكون شيء من ج آ الذي يصدق معه كل ج آ بالامكان انه يمكن ان لا يكون شيء من آ ج حتى يمكن ان يكون كل آ ج فيلزم من ذلك كلما امكن شيء لكل شيء ان ينعكس فيمكن لشيء لكل ما يمكن له حتى يكون اذا امكن ان يكون كل انسان متحركا يمكن ان يكون كل متحرك انسانا فربما كان المحمول الممكن السلب والايجاب اعم من الموضوع فلم ينعكس على الموضوع قالوا بل ربما كان العكس جزئيا موجبا ضروريا كما تقول كل انسان يمكن ان لا يكون متحركا ثم ليس يصدق ان كل متحرك لا يمكن ان يكون انسانا بل انما يصدق ان بعض المتحرك بالضرورة ليس انسانا وهذا قريب مما قلناه في مواضع وهو دليل على ان قولنا كل متحرك يمكن ان لا يكون انسانا كاذب في استعمال التعليم الاول لكنه باعتبار السور صادق فبين انه يجب ان لا يلتفت الى السور وان نعلم ان ذلك بحسب مخالف لمذهب التعليم الاول ولكن مما يلزم القوم اذا عوملوا بموجب احكامهم ابعد من الحق اذ قالوا ان بعض المتحرك بالضرورة ليس انسانا وذلك هو الغرض ان يقولوا ومن الحق ان بعض المتحرك هو بالضرورة انسان وذلك هو الناطق منه فان كانت الضرورية على ما يعنون فلا ريب انها ممكنة ضرورية وجب ان ينعكس فبعض الناس متحرك بالضرورة وقد وضعوا كل انسان متحركا لا بالضرورة بل بالامكان الحقيقي المعاند للضرورة فاذا ذلك العكس مما لا يجب ولنعد الى حيث فارقناه قالوا والخلف لا يتبين هنا وذلك لان قائلا ان قال انه لم يمكن ان لا يكون شيء من آ ج فبالضرورة بعض ج آ وكان كل ج ب بالامكان ينتج بالضرورة بعض آ ب وكان لا ضرورة في شيء منه وهذا خلف لم يكن يصنع شيئا قالوا وذلك لان قولنا يمكن ان لا يكون شيء من آ ج مقابلة امران احدهما بالضرورة بعض ج آ والآخر بالضرورة لا شيء من ج آ ولا كل ج آ فلا يجب ان هذا الخلف فهذا ما قيل في التعليم الاول وكله صواب حسن ولكن من اهمله مقابلة ضرورتي الايجاب والسلب معا السلب الممكن الحقيقي بل بحسب الممكن العام او هي امتحانات وقالوا ايضا ان هذه المقدمة وان لم تنعكس كلية فتنعكس جزئية وهذا شيء له تأويل ما بعيد في التعليم الاول ولكن الذين جاؤا من بعد فقد قالوا انه ينعكس جزئيا على ظاهره وذلك لان قولنا لا شيء من ج آ بالامكان الحقيقي ينعكس ان كل ج آ بالامكان الحقيقي وهذا ينعكس ان بعض آ ج بالامكان الحقيقي اذ الممكن الموجب ينعكس جزئيا موجبا ممكنا عندهم ثم ينعكس هذا الى السالبة فانه يمكن ان لا يكون بعض ج آ فقالوا ان السالب الجزئي الممكن ينعكس لا ستحالته اولا موجبا جزئيا ثم انعكاس ذلك الجزئي موجبا ثم انقلاب ذلك الى السالب الجزئي فهذا ما قالوه بل اقوى مما قالوا وليس يعجبني قولهم ان الكلي الموجب الممكن ينعكس جزئيا موجبا ممكنا حقيقيا بل انما ينعكس ممكنا بالمعنى العام الذي لا يجب ان ينعكس سلبه على ايجابه وذلك لانه يمكن ان يكون نوع وله امرا بالقوة في اشخاصه كلها وذلك الامر لا يمنع ان يكون شيء يوصف بانه هو الا ويحمل عليه النوع كقولنا كل انسان

اذا كان منسبا الى الموضوع وقد تذكر
حيث فضي ان يكون كلامهم ...
ليس بحسب الممكن مع

فصه

يمكن ان يخجل وكل خجل فهو انسان بالضرورة وكذلك كل انسان يمكن ان يتحرك والمتحركات بعضها ناس بالضرورة وبعضها بالضرورة ليس ناسا اللهم الا ان يقصد السور الذي حذرنا الآن ان نعتمده كالذي تكلفه بعض المتكلفين ان بعض الخجلين بالقوة ناس بالقوة فقد اجبنا عنه في مواضع ولو صح مثل هذا القول لصح قول القائل بعض الناس حيوان بالامكان الحقيقي اذ كان بعض الناس بالقوة حيوانا بالقوة والذي له بعض الفضلاء انا نقول كل حيوان يمكن ان يكون نائما من جهة ما هو نائم فبعض ما هو نائم فهو من جهة ما هو نائم ممكن ان يكون حيوانا لا ان حيوانيته ثابتة له من جهة ما هو نائم فمغالطة صرفة اما ما يجب ان يعلم في هذا بالحقيقة فامر قد سلف بيانه ۞ واما القدر الذي ينبغي ان نعيده ونقوله ههنا فهو ان لفظ من جهة ما هو نائم اما ان يقال على انه جزء من المحمول ومن الموضوع فان كان جزءا من المحمول فيجب ان الشيء ان يجعل في العكس جزءا من الموضوع حتى يقال وبعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم فممكن ان يكون حيوانا وهذا كاذب ثم ههنا نحو فليس كلامنا فيه فلا يمنع ان يكون مواد تنعكس فيها الممكنة ممكنة وليس دليل صحة العكس هو ان نرى مواد ينعكس فيها الشيء بل دليل صحة ان القضية لا تنعكس هو ان نرى مادة لا تنعكس فيها واذا كان ذلك كذلك فبيان ان هذا حق ومنعكس ولكن انت تعلم ايها الفاضل ان النائم بلا شرط غير النائم بشرط اخذ كونه نائما ومن جهة ما هو نائم والنائم بلا شرط يمكن الحمل على الحيوان ثم لا ينعكس فانه لا يخلو اما ان يحمل عليه الحيوان ولا يحمل فان لم يحمل البتة فليس ينعكس وان حمل عليه دائما فهو ضروري وان حمل عليه وقتا دون وقت فيكون نائم ليس بحيوان وهذا محال واما ان يكون جزءا من الموضوع ولنساعد حينئذ ولنسلم ان النوم يكون ممكنا له ويكون في هذه المادة ينعكس ولكن كلامنا في ان نأخذ الحيوان حيوانا ونعتبر معه النوم على انه محمول بلا شرط على الحيوان ليس يكون النوم ممكنا له ولا ينعكس فهذا الفاضل في تكلفه هنا معترف امرا الى ان يجعل المثال الذي اوردناه مثالا آخر ولو عرضه ونحن اذا ساعدنا وسامحنا ان يكون المثال الذي يقلب اليه اعتباره هو على ما نقوله وانعكست الممكنة هناك صادقة فلم يجب ان يكون منعكسة على الاطلاق اللهم الا ان نحن ما كرهنا على ان نعتقد ان لا فرق بين المثالين وهذا مما لا يضطرنا اليه وكيف ونعلم ان الحيوان بما هو نائم معنى والحيوان معنى والنائم بما هو نائم معنى والنائم مطلقا معنى وقد بينا الفرق بين ذلك كله فيما سلف بما لا حاجة الى مزيد عليه فالحق ما نقوله والباطل ما يتعصبون له ولنسلم ان الممكنة السالبة تنعكس موجبة ممكنة فان الموجبة ليس يجب ان تنعكس موجبة ممكنة حقيقية وان كان يجب ان تنعكس ممكنة بالمعنى الاعم وذلك فانه اذا كان كل ب آ بالامكان الحقيقي فبعض آ ب بالامكان العامي والا فبالضرورة لا شيء من ب آ وكان كل ب آ بالامكان لكن هذا الانعكاس لا يقرب بالغرض الذي نحوه فانه ليس يجب اذا كان آ ب بالامكان العامي ان ينعكس الى السلب فيكون ممكنا ان لا يكون ذلك البعض من آ ب فان الامكان العامي لا يجب فيه انعكاس الى السلب والى الايجاب فربما كانت المادة مادة تصدق عليها الضرورة فبهذه الاشياء تبين ان الموجبة الممكنة لا تنعكس مثل نفسها بل تنعكس والسالبة الممكنة جزئية موجبة ممكنة بالمعنى الاعم وان السالبة الجزئية الممكنة لا يجب لها انعكاس الا موجبة جزئية ممكنة بالمعنى الاعم تابعة فيه الجزئية الموجبة فخالف الممكن في هذا الباب غيره فانه ما كان يجب لغيره ان ينعكس السالب الجزئي منه شيئا وههنا يجب ان ينقلب جزئية موجبة ثم من جملة هذه الاقاويل تبين ان العكس لا ينفع في بيان ان قرينة من القرائن المؤلفة من المقدمات الممكنة في الشكل الثاني قياس وليس يمكن ايضا من طريق الخلف ان نبين ذلك لانا اذ وضعنا كل او بعض ج ب بالامكان ولم يكن منا لنا السالبة الممكنة ولم نبين به شيء واما اذا اخذنا نقيضها وهو انه ليس يمكن ان لا يكون شيء من ج آ وذلك يصدق اما لان بعض ج آ بالضرورة او بعض ج بالضرورة ليس آ فاذا قلنا بعض ج آ بالضرورة فاما ان اخذناها صغرى او كبرى فلكن صغرى فيضاف اليه ويمكن ان لا يكون شيء من آ ب او يمكن ان يكون كل آ ب فينتج بعض ج بالامكان هو ب او ليس ب وهذا هو الذي كان وضع اولا وان لنجعلها كبرى ولنجعلها مع ذلك كلية فنضيف اليها مقدمتين ج ب ينتج من الثالث بعض ب آ او ليس آ كيف كانت جهته فلا ينافي شيئا من المقدمات فلا يتبين به شيء بالخلف الا ان يتفق تلك النتيجة ضرورية في مادة ينعكس فيها الضروري الموجب ضرورية لا محالة فان كانت عكس النتيجة يلزم ضرورية فانها ينافي الممكنة التي هي احدى المقدمتين المحكوم فيها بالامكان الكلي لكن ليس مما يتفق دائما ولا الصادق دائما عندكذا

بذا

الممكنة هذه الموجبة الضرورية بل دائما كان الصادق الاخرى وان لم يكن ضرورية لم يناقض ما قيل ثم اذا
اعتبرنا الجزئية السالبة فاخذنا بعض ج بالضرورة ليس آ ولنجعله كبرى ولا يكون في الشكل
الثالث فقط لانه جزئي وسالبة ويكون هكذا كل ج ب بالامكان وبالضرورة ليس بعض ج آ
ينتج فليس كل ب آ كيف شئنا ان يكون عليها الجهة فان كانت مطلقة صرفة لم يناقض الممكن ولو كان
الحمل والوضع واحدا وان كانت ضرورية لم يناقض لانا عكسنا بعض المقدمات العكس الذي لا ينعكس
ضرورية ولسنا نعني بالعكس انه ينعكس عنه بل انه يخالفه في وضع جزئية له فان اخذت صغرى لم ينتج الا
في الشكل الثاني ان السالب الغير الممكن لا يكون صغرى في شكل غير الثاني فلا بعضا فاليه غير الكبرى ولا ينتج
ايضا نقيضا لمقدمة بوجه ولا يمكن ان يبين بالافتراض فان الافتراض في هذا الشكل انما يبين بقياس كلي
من هذا الشكل الثاني نفسه ثم بقياس يبين النتيجة الجزئية فالكليتان من التأليفات من القرائن الواقعة
في هذا الشكل لا يتبينان بالافتراض والجزئيتان يمنع عن بيانهما به ان لا يتبين القياس الكلي في الشكل
نفسه فاذن لا نتيجة من ممكنتين في الشكل الثاني وان اختلطت المقدمات من مطلقة وممكنة فانت تعلم
ايضا انه لا يكون قياس اذا كان المطلق بالحال المذكورة في المطلقات في الشكل الثاني كيف كان فاما اذا كان
المطلق مما لا ينعكس فيكون عنه وعن الممكن قياس سواء كان الممكن موجبا او سالبا فان كان المطلق موجبا
والممكن موجبا لم يكن قياس وهما في حكم الموجبتين ولنعد الضروب المنتجة من هذا الشكل عدا فالضرب الاول
كل ج ب بالامكان ولا شيء من آ ب بالاطلاق المنعكس ينتج ما ينتجه الضرب الثاني من الشكل الاول
ويبين بعكس السالبة والضرب الثاني المشهور ليس شيء من ج ب بالاطلاق المنعكس وكل آ ب بالامكان
وقد قيل فيه ما قيل ولكنا اذ فرغنا في تعرف حاله الى العكس واستخرجنا من العكس الاول فيه ينتج ان لا شيء من آ ج
بالامكان فكيف ينعكس هذا اذ ليس يجب للممكن الخاصي عكس ولا يجب ايضا للممكن العامي عكس فانه اذا لم ينعكس
ما هو اخص لم ينعكس ما هو اعم فان الاعم انما ينعكس اذا انعكست جميع خصوصياته وهذا شيء يعرفه
فلا يجب ان نتوقع منه نتيجة كلية لكن الحق في هذا الباب ان النتيجة قد تكون جزئية موجبة بالامكان
الاعم وهو الذي جعلناه عكس السالبة الممكنة اذ كانت النتيجة الاولى ممكنة بالامكان الحقيقي وذلك
عندما يكون الكبرى مطلقة غير ضرورية فان كانت المطلقة قد اتفق فيها ان كانت ضرورية كانت النتيجة
الاولى كما علمت ضرورية سالبة فلم يجب عكس موجب بل عكس سالب فان كانت المطلقة عامة كان
بين انتاج موجبة ممكن عام وبين انتاج سالب ضروري فلم يكن يلزم شيء معينة بطريق العكس فان كانت
المقدمتان كلتاهما سالبتين فلا ضير وذلك لان الممكنة ترجع الى الايجاب فينتج ما ذكرنا ثم يرجع فيما انتجت
ممكنة صرفة الى السلب فلما انتجتا نتيجة جزئية موجبة بالامكان الاعم فلا يجب لها رجوع الى السلب والعجب
ممن يرى انه مكان نتيجة هذا التأليف في الشكل الاول ليس بخاصي بل عامي ثم حيث يحاول بين انتاج هذا
الضرب يرجع الموجبة فيه الى السالبة وعليك ان تعرف احوال المقاييس الجزئية من هذه فنعرف ان السالبة
يجب ان تكون هي المطلقة بهذه الصفة وان كانت جزئية ايضا فتبين على اصولهم بالافتراض وفي التعليم
الاول ان السالبة اذا كانت جزئية مطلقة لم يكن قياس لكنا اذا قلنا بعض ج ليس ب ويمكن ان يكون
كل آ ب فافرضنا ذلك البعض ى وكان ولا شيء من ى ب المطلق المنعكس وكل آ ب بالامكان
فانتج بالامكان لا شيء من ى آ وذلك على اصولهم ثم نقول بعض ج ى فينبغي ان ينتج فبعض ج ليس آ
بالامكان وعسى ان يكونوا قد يذكروا هاهنا ان نتيجة هذا التأليف لا تكون كلية فلا يأتلف منها قياس
مع الجزئية الاخرى

## فصل في القياسات المختلطة من الامكان والضرورة في الشكل الثاني

فصل في القياسات المختلطة من الامكان والضرورة في الشكل الثاني

فاما اذا كانت المقدمة المخالطة ضرورية وقد علمنا ان السالبة يجب على اصولهم ان تكون ضرورية
فالضرب الاول كل ج ب بالامكان وبالضرورة لا شيء من آ ب ينتج بالامكان العام وبالضرورة ان
لا شيء من ج آ ويبين ذلك بانعكاس الضرورية وبالخلف انه ان كان ليس ممكن عام ان لا شيء من ج آ
فممكن ان يكون بعض ج آ بالامكان العام ولنفرضه موجودا ثم نقول ولا شيء من آ ب وذلك بالضرورة
فينتج بالضرورة ليس كل ج ب وكان ممكنا هذا خلف قد علمت جهة خلفية مثله فان كانت السالبة
الضرورية صغرى يبين هذا بعكسين فان النتيجة بالحقيقة ضرورية عكسها ضروري وان ظن ظان
ان النتيجة الاولى ربما كانت ممكنة ولا تنعكس فلنترك العكس الى ان نوضح الامر فيه ولنبين بالخلف

انه ان كان يمكن ان يكون بعض ج آ بالامكان العام ليدخل فيه الضروري وغير الضروري ونضيف اليه وكل
آ ب بالامكان الحقيقي فيكون بعض ج ب بالامكان الحقيقي وكان بالضرورة لا شيء من ج ب هذا
خلف فان كانت الضرورية موجبة ففي المشهور انه لا يكون قياس البتة والحق يوجب في جميع ذلك ان يكون
قياس دائما كيف كان الخلط نعم لا يكون من هذا قياس ينتج الممكن البتة بل كل قياس منه فانما ينتج الضروري
السالب دائما كانت المقدمتان موجبتين وسالبتين وخلطا وعلى قياس ما قلنا في الوجوديات لبحث
وجوديتها صرفة وقد عرفت ذلك فنذكر منه ما يجب ان نذكره واما الآن فلننظر فيما قالوه هم انه اذا كان كل
ج ب بالاضطرار وكان بالامكان لا شيء من آ ب فلا يلزم عنه نتيجة لانا اذا قلنا كل ققنس ابيض
بالضرورة ويمكن في كل واحد من الناس ان لا يكون ابيض كانت النتيجة ضرورية سالبة فلم يجب نتيجة
ممكنة حقيقية اذ هذه غير الممكنة الحقيقية بل هي ضرورية وقد صدقوا وقالوا ولا الاضطرارية
لان الاضطرارية يجب اما عن اضطراريتين واما اذا كانت السالبة اضطرارية ولكن هذا هو المشكل فيه
بان القائل اذا قال ان هذا الضرب ينتج لم يسلم ان الضرورية لا ينتجها الا هاتان وحين يسلم انه هذين ينتجان
الضرورية ثم اتوا بحدود فقالوا ان كل يقظان متحرك بالضرورة ويمكن ان يكون كل ولا يكون شيء من الحيوان
متحركا فالنتيجة على ما يشبهها المفسرون بالضرورة كل يقظان حي ولسنا نفهم كيف صار كل يقظان
متحركا بالضرورة فان عني الحركة الارادية النقلية فليس يجب ان يكون كل يقظان متحركا بالضرورة وان عني
حركة تقابل سكون النوم فيكون نفس اليقظة او لازما لها فحينئذ يكون ذلك صادقا على كل يقظان ما دام يقظان
لا ما دام ذاته موجودا فانه ليس كل ما وصف بانه يقظان يتحرك حركة اليقظة ما دام ذاته موجودة بالضرورة كان
يقظان او لم يكن بل انما يتحركها ما دام يقظان وانت تعلم على حكم الاصول الماضية ان مثل هذه المقدمة لا تكون
ضرورية ثم هبنا ان كل يقظان متحرك بالضرورة وبعض الحي يقظان امكانا ليس ينتج على اصولهم ان بعض
الحي متحرك بالضرورة بل بالوجود وذلك لا ينتفع به وان نحسب انه ينفعه وجودا فكيف يصدق وجودا
ان يقال لبعض الحي متحرك بالضرورة ويمكن ان لا يكون شيء من الحي متحركا الا ان يلتفت الى امر السود وقد علم
ما فيه ومع ذلك فان النتيجة تكون ممكنة حينئذ ان تصدق موجبة هكذا وممكنة انما يصدق سالبة
كالاولى فتكون ممكنة بمعنى السود ثم لم لا يقولون هاهنا ان قولنا كل يقظان حي ليس بالضرورة اذ ليس من
جهة ما هو يقظان بل هو ممكن كما قالوه فيما سلف ذكره ● فان قال قائل ان معنى قولنا يمكن ان يكون
او لا يكون الحي متحركا انما هو في وقت لا يكون فيه مثلا حي يقظانا فلا يخلو اما ان يجعل هذا الوقت
داخلا في الموضوع حتى يكون كانه قال يمكن ان يكون كل حي موجود حين لا حي يقظان متحركا فلا ينتج حينئذ
ان اليقظان حي فقط بل ان اليقظان حي موجود حين لا حي يقظان وهذا محال وان لم يكن هذا جزءا من
الموضوع بل تفهيما لحال الصدق لحصر وقتا ما ففي ذلك الوقت يكون كاذبا ان كل يقظان متحرك سواء كان
بالضرورة او بالاطلاق اللهم الا ان لا يلتفت في الضروريات الى الوقت بل الى ذات الموضوع وذات المحمول
فيجب ان يفعل مثل هذا بالممكنات وقد علمت فيما سلف ما يلزم على هذا والذي تكلفه متكلف فقال ان قوله
كل يقظان متحرك بالضرورة ليس معناه انه متحرك دائما بل معناه انه كلما فرض موجودا في وقت وجد انه متحرك
وكما تقول لكل انسان حيوان فانا لا نعني بهذا ان كل انسان دائما حيوان بل اذا كان موجودا بل لا نعني بهذا
ان كل انسان دائما انسان موجود ومع ذلك فالحيوان دائما مقول عليه ولا ايضا معناه ان قولنا كل انسان
حيوان قول يكون دائما صادقا في كل زمان فانه يجوز ان يعدم اشخاص كثير من الانواع كالدودة فلا يكون
حينئذ كل دود حيوانا ● فنقول لهذا الذي تكلف ما تكلفنا ما قلنا انه ليس شرط الضروري احد الامرين
المذكورين فهو حق لكن قولك بل شرط الضروري ذلك الذي ذكرته وهو كون الموضوع موصوفا بما وصف
به حتى يكون قولنا كلما كان يقظان موجودا يقظان كانت الحركة اليقظية موجودة توجب الضرورة
او نقيضها ينقض عليك اصولا كما سلفت وذلك لان هذا القول يلزمه ان يكون قولنا كل متحرك متغير
ضروريا فانه كلما فرض المتحرك موجودا حمل عليه انه متغير فاذا جعلت امثال هذه كبريات ضرورية في الشكل
الاول وقرنت بصغريات مطلقة لم ينتج ضرورية وذلك خلاف رأيك نعم اذا قلت ان الذات الموصوفة بانه يقظان
كلما وجدت لزم منها ان تكون متحركة وصدق هذا كانت المقدمة ضرورية ولكن ليس يجب ان يكون الذات
الموصوفة بانها تقظى كلما وجدت كانت متحركة بحركة اليقظة فانها اذا وجدت ولم تكن تقظى تكون

فقد وجدنا الذات التي يوصف باليقظة ولا تكون متحركة ۞ واما الانسان فليس من هذا القبيل فان الذات
الموصوفة بانها انسان لا توجد وليست بانسان بل اذا صادفت لا انسان فقد فسدت ولا كذلك الذات
الموصوفة بانها تستيقظ فانها تكون تستيقظ ولا تكون تستيقظ وهي موجودة فضرورة مقدمة اليقظان يعتبر الذات
الموصوفة باليقظان حكم انها يقظان لا حكم انها موجودة ۞ واما ضرورة مقدمة في الانسان فيعتبر
حكم انه انسان وحكم الوجود معا فانه وليس شيء موضوعا قائم الذات يوصف بانه انسان وانه ليس بانسان
بل الشيء الموصوف بانه انسان ليس الا نفس ذات الانسان كالموصوف بانه سواد ليس الا ذات السواد فلا
الشيء الموصوف بانه انسان موجودا ولم يبق له انه انسان كما يبقى الشيء الموصوف بانه يقظان موجودا وان
لم يبق له انه يقظان وان اشكل هذا عليك في الانسان فخذ بدله السواد فانه يجوز ان يكون شيء واحد يكون
انسانا وهو بعينه غير انسان ويحمل عليه الحيوانية عند كونه انسانا لم يكن حينئذ قولك كل انسان حيوان
مقدمة ضرورية عندك وهذا مما لا يجوزه من يناظر الآن ولا يشك هو في ان الموصوف بانه يقظان انما يكون
بالضرورة متحركا لا ما دام ذاته في نفسها موجودة بل ما دام ذاته يقظانة وهذا هو ضرب من المطلق وقد حقق
هذا فيما سلف تحقيقا لا يحتاج مع تذكره الى ان نعيد عليك ما اعدناه فان كانت المقدمتان سالبتين كان
قياس الاختلاط كقولك لا شيء من ج ب بالامكان وبالضرورة لا شيء من آ ب فان هذا ينعكس الى الشكل
الاول فان كانت الصغرى ضرورية حتى يكون بالضرورة لا شيء من ج ب ويمكن ان يكون لا شيء من آ ب
فينتج انه بالضرورة لا شيء من ج ب على ما قلنا اما على اصولهم فيعرض ما قلنا حيث كان بدل السالبة الضرورية
مطلقة وبعد ذلك فلا يجب ان يجدوا عكس العكس على اصولهم فان كانت المقدمتان موجبتين فالنتيجة تكون
على اصولنا سالبة ضرورية ۞ فاما على المشهور فلا ينتج ويبينون ذلك بالحدود هكذا كل انسان يمكن ان
يكون ابيض وكل ققنس بالضرورة ابيض والحق سالبة ضرورية قالوا وكيف يمكن ان يكون النتيجة ممكنة والنسبة
المجموعة من الطرفين ضرورية سالبة وكيف يكون مطلقة صرفة ولا مقدمة مطلقة وكيف يمكن ان يكون
ضرورية سالبة الا على سبيل الاتفاق من المواد دون الواجب من التأليف هكذا الذي ينتج من هذه المادة
وكيف يجب عن هذا التأليف سالبة ضرورية اذ ليس فيه سالبة ضرورية فانه من المسلم ان القياس لا ينتج
سالبة ضرورية او يكون فيه سالبة ضرورية وهذا شيء لم يتبين الا في الشكل الاول وليس بيانه في الشكل
الاول بيانا في كل موضع ثم قد تكلف بعضهم ان يعطي حدودا تنتج موجبة ضرورية حتى يكون هذا التأليف ينتج
في مادة نتيجة سالبة ضرورية وفي اخرى موجبة ضرورية وذلك غاية ما يدل على ان الاقتران غير منتج وتلك
الحدود هي ان كل يقظان متحرك بالضرورة وكل حي يمكن ان يكون متحركا وقد علمت ما في هذا واذ قد عرفت
الكليات فقد امكنك ان تعرف الجزئيات

## فصل في اصناف القياسات الممكنة البسيطة والمختلطة من الشكل الثالث

فلننظر الآن في الضروب التي تكون في الشكل الثالث وانها كيف
يكون حال النتائج المستنتجة من المقدمات الممكنة فيها فالضرب الاول كل ب ج بالامكان وكل ب آ
بالامكان فبعض ج آ بالامكان لان الصغرى ينعكس بالامكان الاعم وتكون كبراها ممكنة حقيقية فيكون
النتيجة ممكنة حقيقية وكذلك ان كانت الكبرى سالبة ممكنة ينتج جزئية سالبة ممكنة حقيقية وان كانت
المقدمتان سالبتين انعكست الصغرى موجبة جزئية فانتج ما تعرف فان كانت الصغرى جزئية فكذلك سواء
كانتا موجبتين او سالبتين وخلطا كيف اتفق وان جعلت الصغرى كلية والكبرى جزئية وهما موجبتان
لم يجب من طريق العكس ان يكون النتيجة ممكنة حقيقية بل لا يمنع العكس ان يكون ضرورية اذ ليس يجب
ان يكون عكس الممكن ممكنا لكن الافتراض يبين ان النتيجة تكون ممكنة حقيقية مثاله كل ج ب
بالامكان وبعض ج آ بالامكان فلنفرض ذلك البعض الذي هو ايضا بعض ب وليكن ى فيكون
كل ج ب بالامكان وبعض ج ى فبعض ب ى بالامكان ثم نقول كل ى آ بالامكان وبعض
ب د وذلك سواء كان بالامكان او بالاطلاق فينتج جزئية ممكنة حقيقية وكذلك ان كانت الجزئية سالبة
او كانتا سالبتين على ما تدري فاما اذا اختلطت المقدمات من مطلقات وممكنة فالمشهور ان النتائج فيها
كلها تكون ممكنة ولا مطلقة وهذا يفهم على وجهين ۞ احدهما ان يكون النتائج فيها ممكنة ويستحيل
ان يصدق مطلقة وهذا بعيد فان الممكنات كثيرة منها يصدق مطلقة ولا بأس بان يكون محمول واحد
موجودا الآن وممكنا ايضا بحسب الاستقبال والطبيعة والحق فانما خالفوا هذا وقالوا ان الموجود لا

لا يمكن ان يكون شيء من جنسه ممكنا في الاستقبال حتى يكون الجالس الآن لا يمكن ان يحدث له جلوس في
الاستقبال او يستمر له الوجود في الاستقبال فقد خرجوا عن المعقول واوجبوا ان كل من جلس امتنع ان
يكون له جلوس في حال ثانية فهذا وجه رديء جدا ۞ والثاني ان في نتائجها ما هو ممكن حقيقي
ولا يجب ان يكون ممكنا يصدق على المطلق لا غير وهذا مستمر على قانونهم فليكن كل ب ج بالامكان وكل ب آ
بالاطلاق فاذا عكسنا الصغرى صارت الى الشكل الاول وانتج على ما علمت جزئية ممكنة حقيقية من
مذهبهم والظاهر انه لا يصدق معها الاطلاق ۞ واما الحق فهو انه ليس يجب ان يكون ممكنة حقيقية
وان لا يصدق معها الاطلاق فانه يجوز ان ينعكس الممكنة الحقيقية ممكنة غير حقيقية بل ممكنة
بالمعنى العام فنجعلها صغرى مطلقة فيكون النتيجة حينئذ مطلقة فاذن انما يصدق عليها الممكنة
التي يقال على المطلق ايضا مثاله كل انسان يمكن ان يكتب وكل انسان يتنفس بالاطلاق فبعض ما هو
كاتب يتنفس بالاطلاق كالانسان فاما ان جعلنا الصغرى مطلقة فالنتيجة تلزم ممكنة حقيقية
كيف كانت الكبرى عند الرد الى الاول تكون ممكنة حقيقية ولا يمتنع مع ذلك صدق المطلقة فان كانت
الكبرى سالبة ممكنة او مطلقة فالامر على ما علمت وان كانت الصغرى كذلك فيكون الحال على ما علمت وكذلك
ان كانتا سالبتين وكذلك ان كانت جزئية لكن لا يتبين بالعكس ان النتيجة تكون ممكنة حقيقية لما علمت
من حال العكس بل انما يتبين بالافتراض حيث يحتاج الى عكسين كما قد علمت وكذلك كل موضع لا يغني فيه
العكس وهناك ايضا يمكن ان يتبين بالخلف ولنمثل لهذا الافتراض فنقول لانا اذا قلنا كل ب ج
بالامكان وليس كل ب آ بالوجود الذي لا ضرورة فيه فانا نأخذ المقدمات ههنا بهذه الصفة مرجعة
في ابوابها الخاصة لما قررناه فيما سلف من السبب وبين ان هذا لا يتبين بالعكس على اصولهم لان السالبة
الجزئية اذ هي وجودية فليست تنعكس على اصولهم وان كانت ممكنة انعكست جزئية موجبة لكن يبينونه
بالخلف والخلف المشهور فيه هو انه ان لم يكن يمكن ان لا يكون كل ج آ فبالضرورة كل ج آ وكان ليس
كل ب آ فبالضرورة ليس بعض ب ج وكان بالامكان كل ب ج هذا خلف لكنا نقول لكن ليس اذا
لم يكن يمكن ان لا يكون كل ج آ وكان الامكان حقيقيا يجب ان يكون بالضرورة بعض بل ربما يكون ذلك
اذا كان بالضرورة ولا شيء من ج آ فيكون ليس يمكن ان لا يكون كل ج آ بالضرورة واما ان كانت الكبرى
ممكنة فلا شك ان النتيجة تكون ممكنة حقيقية فان كانت الكبرى سالبة ضرورية كان النتيجة حينئذ تكون
على الخلاف الذي في الضرب الذي ينعكس اليه الضرب بعكس الصغرى وعلى المشهور فيه بين والحق من
ان جعلت الصغرى سالبة ممكنة كانت النتيجة جزئية على الوجه المقول في الشكل الاول ولا يلزم
عكس النتيجة الى السلب … فان كانت الصغرى سالبة ضرورية ينتج … على ما علمت من المطلقات
فان كانت الصغرى موجبة جزئية ممكنة والكبرى سالبة ضرورية او موجبة ضرورية فالنتيجة ضرورية
وعلى الخلاف الذي في الضرب الذي ينعكس اليه بعكس الصغرى وكذلك ان كانت …
فان كانت ضرورية وقيل بعضها سالبة وبعضها موجبة وكانت النتيجة ممكنة حقيقية لا فرق فان كانت الكبرى في
الجزئية وهي موجبتان فان كانت الضرورية هي الكبرى يتبين بالافتراض ان النتيجة تكون ضرورية ولم يتبين
بالعكس اذ ليس يجب ان يكون تنعكس الضرورية ضرورية في الايجاب وان كانت الكبرى ممكنة تبين بالافتراض ان
النتيجة ممكنة ايضا لا بالعكس فان علمت وان كانت الصغرى سالبة ممكنة حقيقية فالقول لما علمت وان
كانت سالبة ضرورية فلا ينتج وكان الكبرى سالبة ضرورية كانت النتيجة ضرورية يتبين بالافتراض
فليكفك هذا المبلغ في هذه الجملة

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقالة الخامسة من الفن الرابع فصل في القياسات الشرطية واصنافها

… ان المقدمات منها حملية ومنها شرطية … وكذلك
من الحمليات ما يصدق بالقياس … ما ينتج فيها من القياس كذلك الحال في الشرطيات فان كثيرا من الدعاوي
الهندسية والرياضيات والطبيعيات وفيما بعد الطبيعة شرطية متصلة ومنفصلة والحمليات قد تبين
بقياسات شرطية … لكن الشرطيات لا تنتج عن الحمليات على ما علمت فهنا اذن قياسات شرطية
تنتج شرطيات سواء كانت من شرطيات صرفة او مختلطة على ما سنبين والقضية الشرطية …
في انها قول لا هو موضوع … ولا يصدق … ولا يكذب وفيه تصور … على سبيل

المطابقة فان كل قضية متصورة اولاً في نفسها لكنها انما يقع التصديق بها اذا نسبت الى الخارج على سبيل
المطابقة ثم الشرطية تخالف الحملية في انها مركبة بالضرورة من اجزاء فيها تأليف خبري ومع ذلك فان
النسبة بينها ليست نسبة ان يقال في ايجابها ان الثاني منهما هو الاول كما يقال ان الانسان كاتب فيحمل ان الآخر
هو ثانيهما فيشارك الحملية في ان هناك حكماً بنسبة جزء الى جزء ويخالفه في هيئة ذلك الحكم لكن الشرطيات
تختلف ايضاً في هذه النسبة فيكون النسبة الايجابية في بعضها على سبيل المتابعة وفي بعضها على سبيل
المعاندة وذلك انا اذا اخذناهما موجبتين فانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان الارتباط الموجب
على سبيل الاتباع وان قلنا اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا كان ذلك على سبيل العناد ولنبدأ بالفحص عما
قيل في امر الاتصال والعناد قالوا ان الاتصال منه تام ومنه غير تام وكذلك العناد منه تام ومنه غير تام
واما الاتصال التام فجعلوه ما يلزم فيه المقدم التالي كما لزم التالي المقدم كقولهم كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ۞ واما الاتصال الغير التام فان يكون المقدم
يلزمه التالي ولا ينعكس كقولك كلما كان هذا انساناً فهو حيوان ولا ينعكس فليس اذا كان ذلك حيواناً فهو انسان
وقالوا ايضاً ان العناد منه ناقص ومنه تام فالتام هو الذي يوجد فيه مع معاندة كل واحد من الجزئين الآخر
ان يكون نقيض كل واحد منهما قائماً مقام عين الآخر كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد والناقص هو ان يكون
العناد حاصلاً وليس نقيض احد الامرين يقوم مقام عين الآخر كقولنا الستة اما ان تكون عدداً تاماً واما
ان تكون عدداً زائداً وتقف فانه ليس اذا لم يكن زائداً كان تاماً بل ربما كان ناقصاً فقال بعضهم ان الاتصال
مكان الايجاب والانفصال مكان السلب ۞ وقال الآخرون ان الشرطية بالجملة لا ايجاب فيها ولا سلب
هنا وقد يدخلون في المنفصلات قضايا مثل هذه زيد اما ان لا يكون نباتاً واما ان لا يكون حيواناً
وزيد اما ان لا يكتب او يكون محركاً يده ولهم قضايا تستعمل في الشرطيات مترددة الاحوال سنذكرها
بعد وظن بعضهم ان الشرطية المتصلة انما تكون شرطية بان يكون مقدمها كالمشكوك فيه ۞ وظن
بعضهم ان قولنا كلما كان هذا انساناً فهو حيوان انه وما يجري مجراه حملي لا متصل كانك تقول كل انسان
حيوان فحري بنا الآن ان ننظر اولاً في الاتباع الذي في الاتصال فنقول ان الاتباع قد يكون على ان
وضع المقدم وهو المنسوب اليه وهو المقرون به الحرف الاول للشرط الذي يقتضي جواباً هو الجزاء
يقتضي لذاته ان يتبعه التالي وهو بين بنفسه كقولهم ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان
وضع الشمس طالعة يلزم في الوجود وفي العقل ان يكون النهار موجوداً وهذا الملزوم ربما كان علة لوجود
التالي كما في هذا المثال وربما كان معلولاً غير مفارق كما لو قلنا ان كان النهار موجوداً فالشمس طالعة وربما
كان مضايفاً وربما كان كل واحد منهما معلول علة الآخر فكانا معلولي امر واحد يلزمانه معاً مثل الرعد
والبرق لحركة الريح في السحاب وربما كانت وجوه اخرى لا يحتاج اليها ههنا هذا وربما كان وضع المقدم
يلزمه التالي لا في بديهة العقل بل في الوجود حتى ان الوجود لا يخلو مع حصول المقدم عن ان يكون التالي
معه لعلاقة بينهما لا يجوز معها ان يحصل المقدم وجوداً الا وحصل التالي وجوداً اما لان المقدم موجب عن
التالي واما لان المقدم موجب التالي واما لانه وهو موجبان عن علة واحدة واما للتضايف بينهما واما لشيء
لم نذكر ذلك ان كان وقد يكون الاتباع على سبيل خارجة عن هذه السبل فيكون المقدم اذا كان صادقاً
فان التالي ايضاً صادق من غير ان يكون هناك علاقة من العلاقات البتة يلتفت اليها ويراعى وان كانت
مثلاً واجبة في نفس الوجود الغير المشعور به بديهة او نظراً كما اذا قلنا ان كان الانسان موجوداً فالفرس
موجود ايضاً لا على حكمنا ان ذلك الاتباع امر واجب في الوجود نفسه ولا ان نفس وجود الانسانية يوجبه
او يمنعه بل على تجويزنا ان يكون اتفق اتفاقاً وان لم يكن لا امر في الطباع كذلك والقول العام للشرطي
يقتضي ان يدخل فيه جميع هذا واما اذا جعل الشرطي المتصل انما هو شرطي متصل بحسب شرط وجزاء
كان القول الشرطي الحقيقي هو الذي يكون اتباع تاليه لمقدمه على سبيل اللزوم عن وضعه وما علينا
من ذلك من شيء بل علينا ان نتكلم على كل واحد منهما بما يخصه لكن ههنا حروف شرط في الشرطيات
المتصلة تدل على النحو المذكور من اللزوم وحروف اخرى لا تدل عليه فالتي تدل عليه لفظة ان فانك
لا تقول ان كانت القيامة قامت فجماعة الناس اذ لست ترى ان التالي يلزم من وضع المقدم لان ذلك
ليس بضروري بل ارادي من الله وتقول اذا كانت القيامة قامت [illegible] الناس وكذلك لا تقول ان كان الانسان

موجوداً

موجوداً فالاثنان زوج او الخلاء معدوم ولكن نقول متى كان الانسان موجوداً فالاثنان زوج والخلاء
ايضاً معدوم فيشبه ان يكون لفظة ان شديدة القوة في الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفة في ذلك واذا
كالمتوسطة ولفظة اذا كان كذا كان كذا لا يدل على اللزوم البتة وكذلك لفظة كلما الا انه ايضاً على اللزوم
ولفظة لما اذ نقول لما كان كذا كان كذا يصلح للامرين ولا يوجب احدهما والمقدم في الشرطي المتصل يدل على
الوضع فقط ليس فيه ان المقدم الموضوع موجوداً وليس بموجود فليس اذا قلنا اذا كان كذا كان كذا هو ان
يريد ان يكون نحن يكون معنى هذا ان كذا يريد ان يكون ومعه كذا يريد ان يكون فيكون المقدم في نفسه قضية
صادقة والتالي في نفسه صادقاً وتعقلا معاً ويكون المقدم لو سكت عليه كان قولاً تاماً وليس ايضاً
دلالة المقدم على هذا المعنى وهو ان كذا الذي يكون معه كذا ايضاً يكون فان هذه قضية حملية بحكم
ان كذا كائن مع كون كذا وليس في هذا شرط البتة بل الشرط يحيل كل واحد من الجزئين عن كونه قضية فانك
اذا قلت اذا كان كذا فلا صدق فيه ولا كذب واذا قلت يكون كذا لا صدق فيه ولا كذب واذا اعطيت الفاء حقها
من الدلالة على الاتباع اللهم الا ان تكون بليغة لا يكون التالي علامة من حيث هو تال لا نفس الاتباع فيكون
حينئذ التالي وحده صادقاً او كاذباً بسبب نقصان العبارة عن المعنى المقصود فيه ولو وفيت العبارة
حق المعنى لكان كما اذا الحق به الفاء واذا الحق به الفاء كان كانك تقول لحينئذ ومع ذلك يكون كذا وهذا
لا صدق فيه ولا كذب حتى نعلم الوضع الموضوع وان كان نفس قولنا يكون كذا صادقاً او كاذباً وحده
وليس المقدم ايضاً معرضاً من حيث هو مقدم للشك فيه او للتصديق له بل انما الالتفات اليه من حيث
هو مقدم ان التالي يلزمه او لا يلزمه فربما كان غير مشكوك في بطلانه كقولهم ان كانت العشرة فرداً فانقسمت بمتساويين
بل ربما كان وضعه على انه ثابت حق في نفسه ليتبع به التالي واما من حيث هو شرطي فليس المقدم منه ولا التالي
بقضية فليس احدهما بحيث يصدق به هو مقدم او تال وما لم يكن كذلك فليس مشكوكاً فيه ۞ واما
اذا نظر اليهما من خارج فربما صار التالي هو المشكوك فيه اذا كان القصد متجهاً نحو اثباته والمقدم اذا كان
القصد متجهاً نحو ابطاله ونقول انه لا بد من ان يكون القول الدال على ان شيئاً يصدق مع شيء وانه مهما كان
الاول صادقاً كان الآخر صادقاً قولاً هو قضية وتكون لا محالة ليست من الحمليات فيجب لا محالة ان تكون من
الشرطيات ومن التي تسمى متصلة وان كانت حقيقة الشرط والجزاء توجب ان يكون وضع المقدم يلزم
في الوجود التالي لعلاقة بينهما ونسبة كيف كانت نسبة حمل ونسبة نوع اضافة حقيقية او نسبة
اضافة لازمة لان احدهما علة او معلول او كل وجزء او كلي او جزئي وشيء من امثال هذه مما علمت ان الاتباع
لازم له ليست مقومة لجوهره كانت تلك العلاقة معلومة لنا او لم تكن معلومة فتحتاج ان نعلمها والاول
ايضاً فانه في وجه من الوجوه يرجع الى هذه القسمة فان المعية في الصدق في الوجود علاقة ما لكن اذا
كان الذهن قد سبق فعلم وجود التالي وليس انما انتقل اليه عن وضع الاول انتقالاً اولياً واما انتقالاً
ينظر فيكون لا فائدة لوضع المقدم لينتقل الذهن منه الى التالي فليكن المتصل اما على الاطلاق فما يدعى
فيه انه يصدق التالي منه مع المقدم واما على التحقيق فما يلزم منه صدق التالي عن المقدم والاول منهما
اعم من الثاني اذ ينقسم الى ما معيته بلزوم والى ما معيته باتفاق ثم ههنا مواضع توجب شكوكاً في هذا
المعنى مثل انه اذا وضع محال على ان يلزم في الظاهر محال مثل قولنا ان لم يكن الانسان حيواناً لم يكن حساساً
هل يجب ان يقبل هذا او لا يجب ان يقبل فانه ان لم يكن شرط الاتصال اللزوم ولم يكن هذا مما يجب قبوله
فلقائل ان يقول انه اذا فرض قولنا انه ليس بحيوان صادقاً فلم يجب ان يوافقه في الصدق انه ليس بحساس
اذا كانت هذه الموافقة الموافقة التي لا لزوم فيها بل مقتضاها ان يكون حكماً مفروضاً ويتفق معه صدق شيء
ولا التفات فيه الى اللزوم لكن كون الانسان ليس بحساس قول غير صدق فكيف يوافق صدق شيئاً آخر
فرض فرضاً الا ان يكون هذا الاتصال يوجب اللزوم فيكون هذا وان كان ليس صادقاً في نفسه حتى
يصدق مع ذلك فهو لازم عنه لكن الجواب عن هذا ان اللازم صدقه مع صدق الشيء اخص من الذي يصدق
مع الشيء فان هذا اللازم ان يصدق مع صدق الشيء فانه يصدق لا محالة مع الشيء وليس اذا صار صادقاً
مع الشيء يجب ان يصير صادقاً مع الشيء بغير لزوم فانه قد يكون كذلك تارة وقد لا يكون اخرى واما هذا
فلا يصدق مع الاول بوجه الا اللزوم فان الاول من هذين اذا فرض صادقاً فالتالي لا يجوز ان يكون
صادقاً معه من غير لزوم لان الاول يمتنع صدقه معه وانما يكون الصادق بلا لزوم ما يكون المقدم فيه

ايضا صح

كذا صح

صادقًا لا يمنع ان يقارنه صدق التالى اذ الصادق لا يمنع صدق الصادق ۞ واما اذا كان كاذبًا فربما
منع وربما لم يمنع هذا ۞ واما قول القائل ان كان الانسان ليس بناطق فالغراب ناطق فليس يجب ان يكون
صادقًا باحد الوجهين لا لان هذا فى نفسه صدق ومع ذلك فان كليهما كاذب ولا لان احدهما يلزم عن الآخر
واما قولنا ان كان الانسان موجودًا فالخلاء ليس بموجود هو صادق بالمعنى الاول وكاذب بالمعنى الثانى
فان صدق هذا مع ذلك غير لازم عن وضعه وان كان صادقًا معه فاللزوم جزء من التالى فى هذه الحقيقيات
وليس جزءًا من التالى فى الشرطى المطلق ولفظة ان موضوعة لهذه الدلالة ۞ واما الالفاظ الاخرى فالاولى
نبها على ما علمت وسلف لك ذلك ۞ واعلم ان قول القائل ان كانت الخمسة زوجًا فهو عدد قول حق من جهة
وليس حقًا من جهة فان هذا القول حق حين يلزم القائل به وليس حقًا فى نفس الامر حتى يكون واجبًا بنفسه
ان يكون التالى يلزم من الاول لا محالة وذلك لان المحقق لهذه القضية وهى قولنا ان كانت الخمسة زوجًا
فهى عدد ولما يجرى مجراها هو قياس يلزمه موجبه وقد حذفت منه مقدمة وتحليل ذلك انه اذا كان قد وضع
ان الخمسة زوج على انه حق وكان حقًا فى نفسه ان كل زوج عدد فيلزم ذلك الانسان حينئذ ان يكون الخمسة
عددًا والسبب فيه تسليم باطل وحق وليس يجب تسليم ذلك الباطل على من سلم ذلك الحق ولا بالعكس فانه اذا وضع
ان الخمسة زوج فليس يجب ان يسلم ان كل زوج عدد ولا يمنع هذا التسليم مع ذلك التسليم بل يجب ان لا يسلم
هذا فان وضع الخمسة زوجًا يوجب فى نفس الامر ان لا يسلم هذا ولا باس من ان يلزم محال لمحال لكنه اذا سلم
باطل كاذب بالحرى ان لا يلزم تسليم حق بل اذا سلم المحال فيجب ان يسلم معه محال ان كان يلزمه ففى نفس الامر اذا
سلمنا ان الخمسة زوج فيلزم ان يسلم ضرورة انه ليس كل زوج بعدد والدليل عليه انه اذا سلم ذلك لزم ان يسلم هذا
هو انه ليس شىء من الاعداد هو خمسة زوج ويجب من ذلك ان لا يكون شىء مما هو خمسة زوج بعدد فاذا سلم
ان خمسة زوج وتلك الخمسة ليست بعدد لم يكن كل زوج عددًا بل انما لزم على واضع الوضع ان يلزم ذلك لانه
اخذ وضعًا باطلا واخذ امرًا هو حق فى نفسه فخلط بينهما فلزمه شىء لا يلزم ان لم يسلم ذلك الحق الذى لا يلزم
تسليمه اذا سلم باطل وان كان ان انكار هذا الباطل وتسليم هذا الحق واجبا عند اعتبار الصدق فان خلاف
الامرين واجب وجائز عند كونه الباطل ولو كان قولنا لو كانت الخمسة زوجًا لكان عددًا حقًا يجب ان يسلم
فى نفسه لكان من الحق ان يقال ان ما هو خمسة زوج فهو عدد فلما كان هذا باطلا فان المتصلة التى فى قوته
ايضًا باطلة ولو كانت هذه الحملية حقة لكان عكسها ان بعض العدد خمسة زوج حقًا فقد عرفت حال
القضية المتصلة الحقة او اللازمة ومقدمها وحده باطل والتى تاليها ومقدمها معًا باطل ولا يجوز ان
يكون المقدم حقًا والتالى باطلا بوجه من الوجوه فان الباطل لا يلزم الحق ۞ واما القضية الكاذبة
من حيثين فمثل قولك كلما كان الانسان ناطقًا كان الانسان متحركًا وكلتا القضيتين صادقتان وجودًا
وكذلك قولك ليس البتة اذا كان الانسان حيوانًا فهو جسم فان هذه كاذبة من ضرورتى الصدق **فصل**
**فى الشرطيات المنفصلة** ويجب ان ننظر فى جانب العناد فنقول اما العناد فانه يدل
عليه بمجرد معاندة بان قيل ان هذا القول مثلا معاند لهذا القول لم يجب بذلك ان يكون القضية شرطية
فلا انه ان كانت شرطية وجب ان يكون منفصلة فان المتصلة قد يمكن ان يشتمل على ما معناه هذا المعنى والدال
على العناد فى ظاهر العادة هو لفظة اما ولفظة اما تستعمل باشتراك الاسم على وجوه ثلثة فالوجه الحقيقى
فيه هو ان يدل على ما يدل عليه قولك لا يخلو الامر عن احد الوجوه كقولك اما ان يكون هذا العدد زوجًا
واما ان يكون فردًا حتى يكون الغرض فيه الدلالة على ان هذه امور متعاندة والشىء لا يخلو عن جملتها فيدل
على العناد بينها وعلى ان لا يخلو عن احدها معًا فاذا عنى بلفظة اما هذا المعنى لم يصلح ان يكون العناد
واقعًا على عناد تام وعلى عناد ناقص البتة بل كان الناقص كاذبًا كقولك هذا العدد لا يخلو اما ان
يكون تامًا او زائدًا ثم يسكت فانك اذا فعلت ذلك كان قولك هذا كاذبًا ۞ والوجه الثانى ان يعرف
من هذه الدلالة لا اجتماع شىء فى النفس وبيان ذلك ان يقول قائل ان هذا الشىء يكون جمادًا وحيوانًا
معًا فيجيب بانه اما ان يكون جمادًا واما ان يكون حيوانًا ويعنى بهذا ان هذين يتعاندان فيه ولا يجتمعان
ولا يعنى به اما انه لا يخلو عنهما بل اضمار كانك تقول ان كان هذا الامر لا يخلو عن هذين الوصفين
على زعمك فلا تأخذهما مما لا يخلو عنهما الشىء معًا حتى يلزم ما لا يلزمانه بل اجعلهما مما لا يخلو عنها الا معًا
بل على انه لا يخلو عن احدهما فانهما لا يجتمعان لانهما متعاندان فكيف يكونان معًا فيكون كانه قيل



ان هذين متعاندان ولا يخلو الشىء عنهما بزعمك فيدل على مثل ما دل عليه الاول من عناد وانه لا يخلو عنه
ولكن يكون ان لا يخلو عنهما امرًا ليس يقتضيه القول بل متابعة المخاطب كان المخاطب جعل الامرين لابد
منهما ومن وجودهما ولكن لا على سبيل العناد فزاده القائل ان هذا على سبيل عناد ولا يجتمعان معًا
وان كان لا يخلو عنهما الشىء واذا عنى باما هذا الوجه لم يدخله الناقص والتام معًا بل احدهما ۞
والوجه الثالث ان يعبر عن العناد فى مثل ذلك بسلب الامرين كان قائلا قال ان هذا الشىء جماد وحيوان
فيقال له اما ان لا يكون جمادًا واما ان لا يكون حيوانًا فيكون دلالة اما ليس على القسمة ولا على انه
لا يخلو من ان لا يكون جمادًا او من ان لا يكون حيوانًا بل فيه اشارة الى معنى لا يخلو من وجه آخر كانه قال لا يخلو
اذا قلت ما قلت اما ان يكون كاذبًا فى انه جماد واما ان يكون كاذبًا فى انه حيوان وهذه القضية بهذه الصفة
راجعة الى حقيقة دلالة اما فان هذا القول لا يخلو اما ان يكون كاذبًا فى ان الشىء انه جماد او كاذبًا فيه
انه حيوان فهذا ايضًا يرجع الى الحقيقى ولكن قد جعل فيه قوله اما ان لا يكون بدل قوله كاذب فان الكاذب
هو الذى لا يكون الامر على زعمه فكانه قال اما ان لا يكون جمادًا فيكون كاذبًا اذا قلت ما قلت واما ان
لا يكون حيوانًا فيكون كاذبًا اذا قلت ما قلت وهذا القسم ايضًا ليس فيه عناد ناقص وعناد تام معًا
فينقسم اليها مفهوم العناد فى هذه الثلثة بمعنى واحد فانه ان فهم من العناد بين الاجزاء ان الاجزاء
لا تصدق معًا فالثالث يصدق اجزاؤه معًا ولفظة اما ليس يدل ايضًا على معنى مشترك بين الاول والثانى
فان لفظة اما ليس انما يدل على صريح العناد فقط بل على زيادة ايضًا وهى ان الثانى كان ان لم يكن الاول
فاما الدلالة على صريح العناد فقد يكون بالفاظ الانفصال وبالحمل وان كان من شرط لفظة اما ان يدل على العناد
ولكن كما يدل اللفظ على جزء من اجزاء معناه او شرط من شرائط مفهومه وربما استعملوا لفظة اما فى وجه
آخر فقالوا لقيت اما زيدًا واما عمرًا ولا عناد فى ذلك البتة بل يصح ان يقال لقيت اما زيدًا وحده واما
عمرًا وحده ولم القى غيرهما وقد يدل بلفظة اما على ان الشىء لا يخلو من احد امرين مع جواز اجتماعهما
من غير ايجاب او نفيه كقولهم العالم اما يعبد الله واما ان ينفع الناس وليس يشار فى هذا الا الى
انه ليس يخلو من هذين على ان احدهما يكون له وحده فليس اذن المعنى الذى يسمونه عنادًا تامًا والذى
يسمونه عنادًا ناقصًا بالحقيقة داخلين فى مفهوم اما بمعنى واحد بل باشتراك الاسم ۞ واما الاتصال
فان الامرين اللذين يسمونهما اتصالا تامًا وغير تام مرادًا خلاف فيه ومع ذلك فليس يجب ان يلتفت فى امر
الاتصال الى هذه المكافاة التى يلتفت اليها فى امر العناد وذلك لان معنى الاتصال قد يتميز او ينفصل بما
لحقهما من اللواحق حتى جعل احدهما مقدمًا بعينه والآخر تاليًا بعينه اذا اقترن باحدهما حرف الشرط
وافرد بالآخر حرف الجزاء فان كان لاحدهما ان يعود مرة اخرى فيصير ان كان مقدمًا تاليًا وان كان تاليًا
مقدمًا فذلك بوضع ثان وبخروج عما عليه الامر الاول وصفة مساواة خاصة ليست لعمود الاتصال ولا
التفات الى ذلك ولذلك لم يلتفت فى الحمليات الموجبة الى ان يقال ان منها ما هو حمل تام ينعكس فيه المحمول
وحمل ناقص لا ينعكس فيه المحمول اذا كان ذلك بتدبير ثان ۞ واما العناد فبالحرى ان يعتبر فيه هذه
الاحوال لانه يمكن فان من حال اجزاء العناد بعضها عند بعض حال واحدة ولذلك يلحق بها حرف واحد
واحد وانما عرض لبعضها ان كان مقدمًا ولبعضها ان كان تاليًا بوضع لا بالطبع فاعتبار المكافاة فيها
مما يحق تامله ۞ واما المتصل فقد جعل لكل جزء منه صورة يخالف بها الثانى وليس يجب من حيث هو
متصل ان يكون هناك مكافاة لكنا يلزمنا ان نحقق القول فى الاقسام الثلاثة المنفصلة ونوضح ان
البسيط الحق منها واحد ۞ فنقول ان الاول تدخله لفظة لا يخلو ويليق به معناها فانك تقول لا يخلو
اما ان يكون هذا العدد زوجًا واما ان يكون هذا العدد فردًا ولا يليق ذلك بالصنفين الآخرين فانك لا تقول
هناك لا يخلو اما ان لا يكون هذا الشىء نباتًا واما ان لا يكون جمادًا ولا تقول لا يخلو اما ان يكون هذا الشىء
نباتًا واما ان يكون جمادًا لان هذا معناه ان هذا الشىء لا يخلو من الامرين فايهما لم يكن كان لا محالة الآخر
الذى بعده وهذا القول كاذب فى الثانى من هذين ايضًا فانه ما كان لم يكن الآخر الذى بعده وهذا القول
كاذب فى الاول من هذين ۞ فان قال قائل انه قد يكون القضية صادقة مع انه لا يلزم من لا كون احد
الجزئين كون الآخر وذلك انه اذا كانت الاقسام فوق اثنين وكان القول صادقًا مثل قولك هذا العدد لا يخلو
اما ان يكون مساويًا واما ان يكون اعظم واما ان يكون اصغر وليس يجب ان لم يكن مساويًا ان يكون

الأعظم لامحالة والقضية صادقة والجواب عن هذا هو انه من دفع المساوي يجب لا محالة ان يكون مانعه
حقا فانه ان لم يكن مساويا فلا محالة انه اما اعظم واما اصغر والذي بعد المساوي ليس هو احد هذين
بل جملة هذين مع شريطة الانفصال فاذا انما خلا عن المساوي ومن بعض ما بعده وكلامنا في انه لا يخلو
عن الواحد وان خلا عنه لم يخل عن الباقي بعده بتمامه فقد تبين الفرق بين الاول وبين الثاني والفرق بين
الثاني والثالث ان الثالث قد يصدق في الشيء الواحد جزآه معا حتى يصدق ان يقال انه ليس بنبات وانه
ليس بجماد والثاني لا يصدق جزآه في شيء واحد بعينه بل بينهما عناد والثالث يشارك الاول في شيء
وهو انه يصلح فيه ادخال لفظة لا يخلو بعد اشتراط نقيض اي جزء شئت كانك قلت وان كان نباتا لم يخل
عن ان لا يكون جمادا كما تقول فان لم يكن زوجا لم يخل عن ان يكون فردا ولا تقول في الثاني وان لم يكن نباتا
لم يخل عن ان يكون جمادا والثاني يشارك الاول في ان جزئيه بينهما عناد وهما موجبان وظاهر الحال في
المنفصل ذلك والثاني والثالث يشتركان في انه لا يليق بهما اشتراط لفظة لا يخلو اذ لا يستوفيان الاقسام
ويشتركان في انهما اذا حققا لم يكونا قضية منفصلة بسيطة محضة وبالحري ان يسمى لذلك ناقضية
العناد بل المنفصلة بالحقيقة هي التي يليق بها اللفظ الدال على القسم وهي لفظة لا يخلو وهاتان في قوة
تلك وليستا بها وكل واحدة من هاتين فيها اضمار اذا صرح به عادت الى منفصلة ومتصلة فلا يكون
قضية منفصلة محضة مثال ذلك في الثانية ان تمام الكلام فيها ان يقال لهذا الشيء اما ان لا يكون نباتا ولما
ان يكون فان كان فحينئذ لا يكون جمادا فاسقط قسيم لا يكون وهو لفظة يكون ووضع مكانها لازمها وهو
انه لا يكون جمادا حتى ان ورد لازم آخر غير هذا اللازم من اللوازم التي تكاد لا تتناهى فقيل لا يكون فلكا
لا يكون بياضا لا يكون ملكا وقيل بالايجاب يكون متنفسا او يكون ذا اصل وفرع صح جميع ذلك وهنا
لا يصح الا شيء معين لكن العادة جرت في ذلك على الاختصار وحذف الملزوم اذ كان الذهن يشعر به
ويستغني عن تصريحه وهو في الذهن صريح معقول والمعقول الحقيقي هو الذي يطابق مسموعه ترتيب
المعقول في الذهن فهذا القول اذا فيه تحريف عن وجهه وتجوز واقتصار على الغرض دون توفية المعنى
حقه من العبارة وكذلك الحال في الثالث فان معناها اما ان يكون هذا الشيء نباتا واما ان لا يكون
نباتا فيكون حينئذ يصح ان يكون جمادا فقد بان لك ان الثانية والثالثة كل واحدة منهما في الحقيقة
قضيتان ادغم احديهما في الاخرى ۞ وللقائل ان يقول مثل ذلك في الاولى لان الفرق بين الامرين
ما قولنا ان لا يكون العدد فردا هو نفس كونه زوجا او منعكسة عليه وكون الشيء نباتا ليس هو لا كونه جمادا
ولا خاصية بل هذا لازم له وربما كان لغيره على ان ذلك الحقيقي وان كان يصح ان يقلب الى متصلة ومنفصلة
فليس يجب ان يكون تمام الكلام فيه ويمثله في الذهن بالفعل على صورة مودية الى صيرورته قضيتين بل
الذهن يستثبته من غير التفات الى ذلك واما هاتان فان الذهن ما لم يلتفت الى ذلك بالفعل لم يستثبته
وفرق بين ان يكون للشيء حال لا بد منه وبين ان يكون له مثل تلك الحال على الجواز ۞ والقسم الثالث
لا يستعمل في القياسات الشرطية الاقترانية نعم ربما استعملت في الاستثنائيات والحقيقي انما
يستعمل في كلا جنسي القياسات الشرطية ويشتركان في ان وضع نقيض اي جزء منهما كان يلزمه
وضع عين الآخر ويخص الحقيقية ان وضع عين اي جزء كان منه يلزمه وضع نقيض الآخر ۞ واعلم
ان الحكم الذي يكون مؤلفة من سالبة وموجبة هي حكم المؤلفة من سالبتين على انه لا يمتنع ان يكون منفصلة
حقيقية من سالبتين ومن سالبة وموجبة اذا لم يرد بهما ما اريد من المذكورة بل اريدتا لقسمة ايضا
حتى كانه قال لا يخلو الامر من احد امرين اما ان لا يكون آ ب واما ان لا يكون ج د كانه قال لا يخلو اما
ان يكون الحق هو قولنا لا يكون آ ب او يكون الحق قولنا لا يكون ج د واذا كان كذلك فقد دخل لا يخلو
واعلم ان المنفصلة الحقيقية قد تخرج عن الانفصال الحقيقي الى الانفصال الغير الحقيقي فيزاد عليها
قسم وهي اذا كانت على حكم الانفصال الحقيقي لم يحتمل قسما ثالثا وهذا كقولهم اما ان يكون هذا
العدد زوجا واما ان يكون فردا واما ان لا يكون عددا وهذا يظهر فضل ظهور ان مقتضى لفظة
اما هناك غير مقتضاها ههنا هذا ولينظر انه هل كما ان من الاتصال ما هو على المعنى العام ومنه
ما هو على سبيل اللزوم كذلك في العناد عناد ليس بمعنى اللزوم عن الوضع مثال ذلك هل كما يصدق
في المتصلات قولنا كلما كان الانسان موجودا فالخلاء معدوم كذلك يصدق في المنفصلات



فيقال اما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون الخلاء موجودا حتى يكون الاتفاق وقع الاجتماع
لا العناد كما ان الاتفاق هناك وقع الاتصال لا اللزوم ۞ فنقول ان هذا لا يصح في العناد البتة
وذلك لان لفظة لا يخلو لا تخلو في هذا البتة ولا يوافق الاتفاق فانه ليس يصح ان يقال لا يخلو اما
ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون الخلاء موجودا الا ان الوجوه المعقولة في تفسير لفظة لا يصح في هذا اما ـه
الموضع الا على سبيل المجاز الذي ربما اشرنا اليه فانه وان لم يكن الانسان موجودا لم يجب ان يكون الخلاء
موجودا ولا اتفق ان يكون موجودا ولا كان الخلاء موجودا لزوما لا ان يكون الانسان موجودا او يتفق
او لم يكن الخلاء موجودا صدق معه بلزوم ومن غير لزوم ان لا يكون الانسان موجودا فالمفهوم المذكورة
للفظة اما لا توجد ههنا البتة بل الانسان موجود دائما والخلاء معدوم دائما فليس يجتمع لهما
الوجود ولا ايضا لهما ان مترافقين على سبيل اللزوم وقد قلنا ان هذا في حقيقة كون القضية منفصلة
مكافية في العناد امر وليس التكافؤ في العناد والجمع في نفس الانفصال الحقيقي في العناد واما
في غير الحقيقي فلا بأس بذلك واما التكافؤ في نفس الانفصال بغير الامر والاتصال اقرب الى ان يحتمل هذا
المعنى من الانفصال من وجه آخر فانه ليس يبعد ان يكون الامور المتوافقة معا بينها علاقة مشتركة
في نفس الامور يلزم بعضها بعضا كما اشير بها ولا كذلك الامور التي تمانع ان توجد معا
فانها دائما كانت مستحيلة الانفصال اولا لاسباب مفرقة ليس امتناع توافيها عن سبب يوجب ذلك بينها
واعلم ان ههنا قضايا شرطية بعرضها بعبارة غير العبارة التي ذكرناها وهي في القوة اما متصلة واما
منفصلة فنذكرها ان قولهم لا يكون آ ب او يكون ج ى او حتى يكون ج ى او الا ان يكون ج ى وهذه
في قوة ما ذكرنا فانها المتصلة شرطية لانها تشتمل نسبة ما بين حكم وحكم تشبه من المتصلات مثل
قولنا كلما كان آ ب فج ى ومن المنفصلات قولنا اما ان يكون ج ى واما ان لا يكون آ ب
ويظن بالمنفصلات من غير تمييز كيفية الجزئين فيها بل اولا ومن ذلك قولهم يكون آ ب وليس ج ى
وهذه شرطية ايضا كما يظنه شبيه من المتصلات قولك قد يكون اذا كان آ ب فليس ج ى بل هو هو
بعينه ومن ذلك قولهم انما يكون آ ب اذا كان ج ى وهذه ايضا شرطية متصلة وتدل لفظة انما
فيها على تخصيص التالي بالبناء بالمقدم وهذا نظير قولهم ان الانسان هو الضحاك ولا يكون الا الحملية
اعني الحملية المذكورة والشرطية وقد يوجد ايضا بالتفات بسبب هذه ويرجع في المتصلات
والمنفصلات ورجوع هذه فيكون هذه بالجملة قضايا شرطية محرفة العبارة كما قد يكون مثلها
في الحمليات

## فصل في تعريف اصناف تأليفات الشرطيات البسيطة والمركبة منها ومن الحمليات

فصل في تعريف اصناف تأليفات الشرطية البسيطة والمركبة منها ومن الحمليات

وكل واحد من المتصل والمنفصل اما ان يكون التأليف فيه من حملي
وحملي او متصل ومتصل او منفصل ومنفصل او حملي ومتصل او حملي ومنفصل او متصل ومنفصل
مثال الاول قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن المنفصلات قولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا ۞ ومثال الثاني من المتصلات ان كان كلما كان النهار كانت
الشمس طالعة فكلما كان الليل كانت الشمس غاربة ومن المنفصلات اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود ۞ ومثال
الثالث من المتصلات ان كان الجسم اما ساكنا واما متحركا فبعض الجواهر اما ساكن واما متحرك ومن المنفصلات
اما ان يكون هذا الشيء اما متفرقا واما متحركا واما ان يكون هذا الحي اما بالقوة واما متحركا وهذه
قريبة القوة من منفصلة واحدة معقولة من هذه الاجزاء الا ان اشرنا اليها في القسمة الثانية
بعد الاولى على تدريج ولا يجعل منفصلة من الاجزاء كلها بقسمة واحدة كما ان التقسيم تدريج
۞ ومثال الرابع ولكن تاليفه من المنفصلات ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون
اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا ومن المتصلات وليكن المتصل مقدما اولا
كقولك ان كان كلما طلعت الشمس كان نهارا فاما ان يكون النهار واما ان لا يكون الشمس طالعة وليكن
المنفصل اليها كقولك كلما كان اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا فان كان زوجا فليس بفرد
ومثال الخامس ولكن ايضا اولا من المنفصلات اما ان يكون كلما كان نهارا فالشمس طالعة واما ان
لا يكون الشمس علة النهار ومثاله من المتصلات والمقدم حملي ان كانت الشمس علة النهار فكلما كانت

موجودًا فالشمس طالعة ومثاله والتالي حملي اذ كان كلما كان النهار موجودًا فالشمس طالعة فان الشمس علة
النهار او شرط النهار ۞ ومثال السادس من المنفصلات اما ان يكون هذا اما زوجًا واما فردًا
واما ان يكون عددًا واما ان لا يكون عددًا ومثاله من المتصلات والحملي هو المقدم قولك ان كان هذا
عددًا فهو اما زوج واما فرد ومثاله والحملي هو التالي قولنا ان كان هذا اما زوجًا واما فردًا فانه
عدد ۞ واعلم ان المنفصل قد يكون ذا جزئين مثل قولك هذا العدد اما زوج واما فرد وربما كان
احدهما او كلاهما سالبين واما ان يكون ذا اجزاء كثيرة متناهية في القوة والفعل كقولك اما ان يكون
هذا العدد تامًا او زائدًا او ناقصًا او غير متناهية في القوة كقولك اما ان يكون هذا العدد اثنين
او ثلثة او اربعة وكذلك هلم جرًا وقد يكون فيها سوالب وموجبات ۞ واما المتصل فلا يكون
الا ذا جزئين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل وبالقوة ومع ذلك فقد يكون
جملتها مع التالي قضية واحدة بالفعل كقولنا اذ كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس
وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فبه ذات الجنب اما اذا وقعت هذه الكثرة في جانب
التالي لم يكن القضية واحدة بل كثيرة بالفعل كما اذا عكست هذه القضية فقلنا ان كان بهذا الا
ذات الجنب فبه حمى وسعال يابس وكذا وكذا فيكون لا قضية واحدة بل قضايا كثيرة بالفعل لان
قولك فبه حمى كلام تام وقولك سعال يابس كلام تام ۞ فان قال قائل انه قد يكون التالي قضايا كثيرة
والمتصلة واحدة كقولنا ان كان قد يكون آ ولا ب ويكون ب ولا آ فلا ب شرط آ
ولا آ شرط ب وانما يتم غرضنا بان نقول القولين معًا ۞ فالجواب انه وان كان الجميع بينهما يكون [margin: الجمع صح]
اوفر دلالة فان القضية تتم مع ايهما قلت وصح ولا يكون التالي معرفًا لما قيل كما اذا جعل الحد محمولا في
الحمليات وذلك لا يكون دليلا على ان جزء الحد وحده لا يكون محمولا واذا اريد ان العبارة الاخرى لا يتم
معها الكلام بواحد منهما فهو ان يقال ان كان قد يكون آ ولا ب و ب ولا آ فليس احدهما شرطًا
في وجود الآخر فيكون التالي قضية واحدة ايضًا ۞ واعلم انه كثيرا ما يكون المتصلة والمنفصلة مشتركة
الاجزاء في اجزائها اعني يشترك التالي والمقدم في جزء منهما او في كل جزء منهما مثل قولنا ان كان كل آ ب
فبعض آ ب او قولنا ان كان آ ب فآ ج او قولنا ان كان آ ب فج ب او قولك اما ان يكون [margin: واما ان لا يكون آ ب وقولك اما ان يكون آ ج صح]
آ ب واما ان يكون آ ج وقولك اما ان يكون آ ب واما ان يكون ج ب وجميع القضايا المتصلة
بل والمنفصلة فانها يمكن ان ترد الى الحمليات وخصوصًا المتصل المشترك الجزئين في جزء وذلك مثل قولك
اذا وقع خط على خطين وصير الزاويتين اللتين في جهة واحدة كذا فان الخطين متوازيان فان هذا في قوة
حملية مثل قولك كل خطين يقع عليهما خط وقوعًا كذا فانهما متوازيان ونحن نبين هذا في موضع بحجته
وايضًا فان المتصلات والمنفصلات قد يكون بعضها في قوة بعض ونحن نشير اليها عن قريب لاحتياجنا
الى معرفتنا اياها هناك ۞ واعلم ان المتصلات والمنفصلات ربما كان دلالة الاتصال والانفصال
فيها بعد وضع الموضوع وربما كان قبل وضع الموضوع اعني بذلك الكلمة التي منها يصار الى الاتصال
والانفصال كقولك اذا او كلما في المتصل وقولنا اما في المنفصل فيصير لذلك اربعة اصناف من المتصل
والمنفصل فمثال الذي الاتصال فيه بعد الموضوع قولك الشمس كلما كانت طالعة فالنهار موجود وهذا
قريب حكمًا من الحملي لانه يمكن ان يوضع لجميع ما بعد الموضوع اسم واحد مثلا له ان معنى قولك هذا هو معنى
قولك الشمس شيء من صفته انه اذا كان طالعًا كان النهار موجودًا وهذا الشيء الذي هو بهذه الصفة
قد يمكن ان يوضع له اسم وهو انه الف فاذا قلنا ان الشمس يكون قد تلت هذه القضية بعينها فهذه [margin: وحده]
القضية مترددة بين ان تعني شرطية وبين ان يعني حملية ۞ واما مثال الذي الاتصال فيه قبل
الموضوع فظاهر وهو قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان هذه القضية متصلة بالفعل
وليست تكون حملية بل قد يلزمها الحملية والقضيتان المتصلتان المذكورتان متلازمتان في كل موضع
وليس كذلك نظيرتاهما من المنفصل كما يتبين لك ۞ اما مثال المنفصلة التي الانفصال فيها بعد
الموضوع فلا يمكن الا ان يكون الاجزاء مشتركة في ذلك الموضوع فيكون حينئذ كقولك كل عدد اما
ان يكون زوجًا واما ان يكون فردًا وهذا ايضًا في قوة الحملية كانك قلت كل عدد فهو شيء صفته انه
لا يخلو من احد هذين الامرين فان سميته بجيم صح ان نقول ان كل عدد فهو ج فهذه القضية مترددة



بين ان يستعمل منفصلة وبين ان يستعمل حملية من غير ان يكون كذلك بقوة بعينه بل بقوة كانها فعل [margin: بعينها صح]
ومثال الذي يكون الانفصال فيه قبل الموضوع قولك اما ان يكون كل عدد زوجًا واما ان يكون كل عدد فردًا
والفرق بين هذه المنفصلة وبين الاولى ان هذه كاذبة والاولى صادقة وهذه انما تصدق اذا قرن بها
قسم ثالث فيكون الجملة قضية صادقة واحدة والاولى لا يحتمل قسمًا ثالثًا لان الحق هو انه اما ان
يكون كل عدد زوجًا واما ان يكون كل عدد فردًا واما ان يكون بعض الاعداد زوجًا وبعض الاعداد فردًا
وهذه الثلثة لا تصدق اذا ورد الانفصال بعد الموضوع ولا قوة هذه القضية قوة الحملية التي [margin: الثالثة صح]
تضاع من الاولى ۞ واعلم ان ظاهر القول والمشهور هو ان المتصل كالموجب والمنفصل كالسالب
وانه لا سلب ولا ايجاب في الشرطيات ۞ فنقول انه ليس اذا لم يكن المتصل يقضي فيه بسلب مقدم او [margin: اولاه صح]
تال او ايجابه قضاء جزميًا ان لا يكون له في نفسه سلب وايجاب كما انه ليس يقضي فيه بصدق
احدهما ولا كذبه وذلك ليس يوجب ان لا يكون له في نفسه صدق وكذب بل انه كما ان الموجب الحملي
يوجب الحمل كذلك الموجب المتصل يوجب الاتصال والموجب المنفصل يوجب الانفصال واذا قال قائل
اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه يوجب تلو التالي للمقدم وصحبته معه فاذا لم يصدق هذا
وانكر هذا الاتصال فقيل ليس اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يكون قد سلب هذا الاتصال
وليس هذا السلب انفصالا كما ظنه بعضهم وان كان يلزمه انفصال ولا ايضًا سلبه ما ظن بعضهم
وهو ان يؤلف متصل تاليه سالب هذا التالي كما يقال ان كانت الشمس طالعة فليس الليل بموجود ۞
وذلك لان هذا يبطل حين يجعل ان يدل اللفظة كلما فانك اذا قلت كلما طلعت الشمس كان غمام فانكر هذا
لم يجب من هذا ان يكون مناقضه ومقابله هو كلما طلعت الشمس لم يكن غيم بل ليس كلما طلعت الشمس
كان غيم فيكون المقدم بحاله والتالي بحاله لكن قد سلب الاتصال الكلي وكذلك الحال في العناد ليس اذا
قال قائل اما ان يكون هذا الشيء ناطقًا او ضاحكًا وكذب فقيل له ليس اما ان يكون ناطقًا او ضاحكًا
كان ذلك متصلا او منفصلا مناقضًا باحد جزئيه الآخر يكون كانه قال اما ان يكون زيد ناطقًا واما [margin: حتى صح]
ان لا يكون ضاحكًا فان هذا يبطل صدق المنفصل في مادة اخرى كمن يقول اما ان يكون زيد كاتبًا
واما ان يكون نقيهًا فيقال له ليس اما ان يكون كاتبًا واما ان يكون نقيهًا ولا يكون معنى هذا هو انه اما
ان يكون كاتبًا واما ان لا يكون نقيهًا فربما كان نقيهًا غير كاتب وربما كان كاتبًا غير نقيه وربما كان كاتبًا و
نقيهًا او ربما كان لا كاتبًا ولا نقيهًا فهذه الاشياء تحقق لك ان الانفصال له سلب انفصال يجوز
ان يلزمه اتصال او انفصال موجب وكذلك الايجاب الاتصالي يقابله سلب اتصال يجوز ان يلزمه انفصال
او اتصال موجب وان قولنا اذا كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود ليس هو سلب الاتصال بل
اتصال السلب وانه بالجملة ليس ايجاب المتصل بسبب كون تاليه او مقدمه موجبًا ولا سلبه لنظير ذلك
بل الايجاب فيه ايجاب الاتصال والسلب فيه سلب الاتصال فانه قد يكون ايجاب والتالي بل الجزآن
سالبان كقولك ان كان الانسان كاتبًا فليس هو بامي بل كقولك ان لم يكن هذا حيوانًا لم يكن انسانًا وقد يكون [margin: يكن صح]
سلب والجزآن جميعًا موجبان كما مثلنا لك وكما ان الحملي لم يكن حال الايجاب وسلبه من جهة تحصيل الجزأين
او عدولهما لا تحصيلهما بل بسبب الحمل كذلك حال المتصل ليس ايجابه وسلبه من جهة اجزائه وكذلك
حال المنفصل ايضًا في جميع ما قلنا وكذلك ليس صدق المتصل من جهة صدق اجزائه بل ربما كذبا معًا
وان كان الشرطي صادقًا كقولك ان كانت الخمسة زوجًا فالخمسة لها نصف ۞ واما المنفصلات
فاكثر اجزائها يكون كاذبة وانما يكون الحق منها في واحد فقط وهي مع ذلك صادقة من حيث هي
لكن المتصل لا يجوز ان يكون مقدمه صادقًا وتاليه كاذبًا ويجوز ان يكون مقدمه كاذبًا وتاليه صادقًا
على النحو الذي قيل كقولنا ان كان الانسان حجرًا كان جسمًا وقد يكونان كلاهما كاذبين كقولنا ان كان
الانسان حجرًا فالانسان جماد ولا يجوز ان يكون متصل موجب كاذب صادق الاجزاء ولكنه قد يكون
صادقًا صادق الاجزاء وكذلك يكون صادقًا كاذب الاجزاء كما مثلنا وقد يكون صادقًا حقًا ولجزأيه
لا صادقة متعينة الصدق بنفسها ولا كاذبة متعينة الكذب بنفسها كقولك ان كان زيد فهو يكتب
بيديه ۞ واما المنفصلة ففيها جزء صادق وربما كانت اجزاؤها كلها صادقة وهي كاذبة كقولك
اما ان يكون الانسان ناطقًا واما ان يكون ضاحكًا وجماع ما يوقع الغلط في امر المتصل والمنفصل فيتسو

الوجود في القضية الى ان الغرض فيها انما لا ومقدم فنعتبر حاله ومقصود الفهم عن معرفة ان الاعتبار
في الشرطيات هو النسبة التي بين اجزائها لا التي بين اجزاء اجزائها **فصل في شرح معاني
الكلية والجزئية والمهملة والشخصية في الشرطيات** انه كما ظن ان المتصلات
تصير متناقضة ومتقابلة بسبب اجزائها كذلك قد ظن انها قد تصير كلية وجزئية ومهملة وشخصية
بسبب اجزائها فقالوا انه كما ان المقدمات الكلية في الحمليات هي التي موضوعاتها ومحمولاتها كلية
كذلك المقدمات الكلية التي في الشرطيات هي التي مقدماتها وتواليها كلية فكان قولهم ان كان كل ج ب
فكل د ه مقدمة شرطية كلية ولو انهم نظروا في نفس المثال الذي اوردوه نظرا اشفى من هذا لصادفوا
سبيل الصواب وذلك لان القضية الحملية لم تكن كلية لاجل كلية الموضوع والمحمول بل لاجل كلية
الحكم الذي هو هنا الحمل ونظيره ههنا اتصال وعناد وكما انه يجب في الحمليات ان ينظر الى الحكم لا الى
الحدود التي فيها وبينها الحكم فكذلك يجب في الشرطيات اذن ان ينظر الى الحكم لا الى الاجزاء التي
فيها وبينها الحكم فان كان الاتصال محكوما به على كل اشتراط ووضع للموضوع كيف كان فالقضية
الشرطية المتصلة كلية وان كان العناد كذلك فالقضية المنفصلة كلية وان لم يحكم بذلك فالقضية
مهملة اما اذا قيل كلما كان كذا فكذا فالقضية متصلة كلية واذا قيل دائما اما ان يكون كذا واما ان
يكون كذا فالقضية منفصلة كلية واما اذا قيل ان كان كذا فكذا او اذا كان كذا فكذا او كذا
فالقضية مهملة الا انه يشبه ان يكون لفظة ان تدل على اهمال لما يخص مخصوص كما اذا قلنا ان
كان آ ب فه ز فانما وجب من هذا ان يكون آ ب اي مرة من المرات كان آ ب ومتى كان
آ ب فه ز كان كون ه ز مع كون آ ب من حيث هو كائن آ ب ولا يتضمن شروطا اخرى
يتضمنها قولنا كلما مما سنذكرها ◉ واما لفظة اذا فتشبه ان لا تتضمن هذا المعنى بل يقتضي باتباع كون
ه ز ولو عند احد اوضاع آ ب هذا وقالوا ايضا ان المقدمة الشخصية هي التي مقدمها او تاليها
شخصي وهذا ايضا بعيد عن الغرض الذي يجب ان يجري في هذا الكتاب نحوه وذلك لان لفظة كلما قد
تدخل امثال هذه القضايا فيقال كلما كان زيد يكتب فزيد يحرك يده ولا يكون هذا الشرط جزئيا
بل كليا وكذلك اذا قيل دائما اما ان يكون زيد يتحرك واما ان يكون يسكن فان هذا العناد ليس في
وضع مخصوص بل كلما كان زيد يتحرك فان هذا العناد يصدق بين هاتين المقدمتين والذي
ظن ان قولنا كلما كان آ ب فه ز قضية حملية لان قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان مساو لقولنا
كل انسان حيوان فقد اخطأ من وجوه ◉ اما احدها فانه ليس مساويا له لان قولنا كل انسان
حيوان كلية موجبة ليس فيها شخصي البتة وقولنا الآخر يقتضي اشارة الى ذي الشخص حيث قلنا
هذا فكان الاولى به ان يقول ان نظيره من الحمليات ان هذا الانسان هو حيوان لكن هذا القول لا دلالة
فيه على الحصر الذي في كلما فان حفظ الحصر بطل امكان وجه استعمال زيد وان استعمل زيد بطل
الحصر فليس اذن هذا المتصل مساويا لهذا الحمل ثم ان كان مساويا فليس يجب ان لا يكون شرطيا فان
القضايا المختلفة الاصناف قد تتلازم ويلزم بعضها بعضا ويساوي بعضها بعضا في الدلالة من
وجه وهي مختلفة في الاعتبار فانا اعتبارنا ان الحيوانية موجودة للانسان غير اعتبارنا انه حكمنا وقولنا
فهو حيوان يصدق مع حكمنا قولنا انه انسان وليس هو هو بل معنى اعم منه اذ كثير مما يصدق كذلك
لا يحمل فان التالي في غير هذا المثال قد يصدق مع صدق المقدم ولا يحمل شيء منها على شيء
من المقدم ثم ان هذا التساوي موجود ايضا في الذي يسلم انه متصل مثل قولك ان كان
هذا انسانا فهو حيوان فلم كان هذا لا يصير حمليا وذلك يصير حمليا وليس ههنا شيء يفوت بنقله
حمليا كما كان هنالك الحصر يفوت فلنتكلم الآن في الكلي الموجب من الشرطي المتصل فنقول قولنا
كلما كان ج ب فه ز ليس معنى قولنا كلما فيه معنى تعميم المراد فقط حتى يكون كانه يقول كل مرة
يكون فيه ج ب فه ز بل فيه تعميم كل حال يقترن بقولنا كل ج ب حتى لا يكون حال من الاحوال
او شرط من الشروط يقترن به فيحصل ذلك الشرط ج ب موجودا الا و ه ز موجود فانه يجوز ان لا يكون
المقدم امرا له تكرر ووجود بل هو امر ثابت موجود لا مرة له ومع ذلك فانه قد يمكن ان يقترن به شروط
يخصصه كما ستعلم عن قريب وقد بقي علينا ان ننظر في هذه الشروط ونتأملها فنقول هل يجب

فصل في شرح معاني الكلية والجزئية والمهملة والشخصية في الشرطيات

المنفصلة

ان يقول لكل كما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ونعني به المطابقة في الوجود والموافقة في الصدق لا اللزوم
كما كان يصح ان نقول بهذا المعنى من الاتصال ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فنقول ان هذا هو حق
فان معناه ان كان الاول حقا فان الثاني حق فهذا يكفيه في الثاني ان يكون حقا فلذلك يكون صدق هذه
القضية ظاهرا ◉ واما اذا قلنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فيشبه ان يقع لاحد من الناس
انه لا يكفي في صدق هذه القضية ان يكون قولنا كل حمار ناهق صادقا فقط بل يجب ان يكون صادقا دائما
الصدق في من وجهين احد الوجهين ان يصدق على كل او وصف يجتمع اما دائما عن والثاني من جهة اعتبار
ايضا بان كل ما اذا كان ان ناهقا في كل لم ينسخ ذلك ان يكون وقت من الاوقات لا حمار ناهق في تلك المرة والحالة
يكون ان يظن ان قولنا حقا كل انسان حيوان كما كان كل حمار ناهق كما كان لا ينبغي في تلك الكرة لا حمار ناهق
لكن هذا ظن باطل وذلك لانه قولنا كل حمار ناهق قد يصدق وان لم يعدم الجمع فاما كلما علت لا تريد بقولنا كلما
ناهق كل حمار موجود حاصل فان عنينا هذا فليس هذا كلما كان كل انسان ناطقا صدق معه كل
حمار ما هو موجود في ذلك الوقت فهو ناهق وليس ايضا على سبيل اللزوم وكان بين اللزوم والملازمة
بل يكون ما بين نظر ◉ ثم انك اذا نسأل لم لا يوجد هذا الاعتبار ولازمه الكذب حتى يكون حقا انه كلما كان
كل حمار ناطقا فكل انسان ناهق مثلا ان كان هذا المقدم الكاذب مقدما فالكذب لا يحق ان يكون صدقا معه
فان قولنا حسب ان هذا الاول ◉ فنقول ليس الامر على ما حسب وليس هذا لازما ان يجب الآخر في نفسه
ولا ايضا يجب ان يلزم من فرضه بوده لان هذا الاتباع انما ان يكون على سبيل اللزوم وحتى يكون هذا الكلي
يلزمه ان كذب ويكون على سبيل الموافقة فنقول لمن اما على سبيل اللزوم فلان الصدق يلزم من صدق المذكور
ولا الكذب في ذلك الكذب فانه ليس يجب عن كون الانسان ناطقا ان يكون الحمار ناهقا ولان لا يكون
ناهقا بل وجد ذلك صدقا بنفسه وليس ايضا على سبيل الموافقة حتى اذا فرض هذا صدقا يكون قد وجد ذلك
صدقا معه فان ذلك ليس صدقا البتة حتى يوافق صدقا آخر على سبيل اللزوم فاذا كان لا هو صادق فيجب
ان يصدق معه ولا هو لازما اياه فليس هو اذا بتابع له على وجه البتة نعم لو كان لازما عن وضعنا ان كل
انسان ناطق ان كل حمار ناهق لكان يلزم وضعنا ليس كل حمار ناهقا قولنا ليس كل انسان ناطقا فاما
اذ ليس الاول لازما بل هو امر في نفسه صادق فيصدق مع صادق آخر فلا يلزم ان يكذب مع كذب ذلك
الصادق فاذا كان انما يعتبر حال التالي في نفسه لا حال اللزوم عن شيء آخر يتغير بتغيره ◉ فان قال قائل انه
لما كان قولنا كل انسان ناطق لا يوجد حقا البتة الا ويوجد حقا ان الحمار ناهق فكيف يمكن ان يعرض ان الحمار
ليس بناهق ثم يوجد حقا ان كل انسان ناطق وقد قلنا انه مع وجوده يوجد ان كل حمار ناهق فيكون مع انه ليس
كل حمار ناهقا وجد كل حمار ناهقا فهذا انتاج خلف من مقدمتين شرطيتين يمكن ان يكون اذا كان ليس
كل حمار ناهقا فكل حمار ناهق هذا خلف واحدى الشرطيتين صادقة والاخرى كاذبة فليس البتة اذا لم يكن كل حمار
ناهقا فكل انسان ناطق ◉ فالجواب ان هذه النتيجة ليست خلفا وبين ذلك بعد ان يعلم ان قولك قد يكون
ليس على سبيل انه يوجد في الوجود بل على انه قد يكون من الفرض فان قولك يكون اذا كان ليس كل حمار ناهقا قول
لا نسبة له الى الوجود البتة بل الى الفرض واما التالي فمأخوذ من موافقة الوجود كما اخذت في كبرى القياس
فاذا عرفت هذا وجدت هذه النتيجة حقا فانك كلما فرضت هذا الكذب وهو ان ليس كل حمار ناهقا كان في
موافقة الوجود كل حمار ناهق فلا يكون هذه النتيجة كاذبة فان قولنا كل حمار ناهق قول صادق في نفسه
فاي حال نفرضها ونفعلها كيف كان يكون هذا صادقا معه اتفاقا ولا يكون لازما عن فرضنا انه ليس
كل حمار ناهقا وبالجملة لا يبطل موافقة هذا الوجود لهذا الفرض فاما كون الامرين جميعا في الوجود حتى
يكون في الوجود نفسه حقا ان ليس كل حمار ناهقا وكل حمار ناهق فهذا محال فليست النتيجة هذه بل
النتيجة انه اذا فرضنا انه حق ان ليس كل حمار ناهقا وجدنا موافقا له في الوجود وموجودا مع هذا الفرض انه
كل حمار ناهق وهذان لا يتناقضان ولا يتمانعان وايضا عسى ان يكون محالا لو كان يلزم من وضعنا ليس كل
حمار ناهقا ان كل حمار ناهق وهذا لم يلزم ذلك لان القضية القائلة انه كان كل انسان ناطقا فكل حمار
ناهق ليس على سبيل اللزوم فالنتيجة كما سندري بعد لا يكون على سبيل اللزوم على ان في اللزوم ايضا ما عنه
وانما حيث يتبع الخلف ويقال انه محال فانما يقال حيث يلزم من شيء ما باطل واما ان يكون باطل بوضع فيؤخذ
الحق منه في نفسه حقا فليس انه يكون لازما ان يكون حقا عن فرض ذلك حقا فليس في ذلك باس ولا الكلام

ايضا ه

ان ان ناطقا وكلما كان كل انسان [illegible] فكل حمار ناهق فانه قد يكون [illegible] صح

ان نقول

بحال ولولا هذا لكان لا يمكننا ان نعكس قياس الخلف مع انفسنا فانا انما نعكس قياس الخلف بان ناخذ مشكوكا
فيه ونضيف اليه الذي كان موجودا الى نقيضه ولا نقول عنى انا اذا اخذنا نقيض الحق لم يصدق معه
الصادق الآخر اذ يلزم عن كل كذب كذبا ولولا ان الامر على هذا لكان اذا اي حق دفعته لزم رفع اي حق
يتفق وبطلت المناسبات بين ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة بينه وبينه ووجب ان لا يترك شيء واحد
وهو ان القوم نجدهم كلما استثنوا نقيض التالي وجبوا نقيض المقدم ونعلم ان الاستثناء ليس هو
فرضا فقط بل الاستثناء هو شهادة بالوجود والحصول وهذا الوجود على وجهين ◉ احدهما
بحسب الامر في نفسه فلا يكون نقيض التالي هناك باطلا البتة او بحسب اقرار الخصم به فالخصم ايضا
لا يجعله محالا فيلزمه ما يلزم لزوم من قد سلم وجود غير الحق وليس ما يلزم هو بعينه الحق وليس يلزم
ذلك من حيث هو عكس كيفما اتفق بل من حيث اعترف ان الامر موجود ماخوذ من حيث هو موجود واما
في نفس الامر فلا يلزم عن ذلك الاستثناء شيء اذ لم يكن الشرط المذكور وهو ان يكون هناك شرط ولزوم
شيء فلينظر فيما كنا فيه هل هو لازم بحسب اعتراف من يعترف بوضع نقيض التالي فيكون صورة الالزام
انه اذا اعترف بذلك لزمه وضع نقيض المقدم فنقول ان هذا لا يتصور لان المعترف لا يلزمه ذلك الا ان يكون
سلم الشرطية بشرطها ولا يمكنه ان يسلم الشرطية ويفرض وضع نقيض التالي وذلك لان تسليم
الشرطية ههنا هو ليس على معنى اللزوم بل على ان الامر الثاني صادق في الوجود مع الامر الاول وهو
موجود او مفروض من غير لزوم عنه بل في نفسه فلا يمكن مع ذلك ان نقول نقيض التالي قولا يلزمه
خلف لانه لا نقول لكن موجود ان الحمار ليس بناهق بعدما قال ان موجودا ان الحمار ناهق دائما فان
فرض ذلك وجوز جوز ان يكون كل انسان ناطقا وليس كل حمار بناهق فلينظر هل قول القائل ان
كان كل حمار ناطقا وكل انسان ناطق صادق على معنى الموافقة او ليس فنقول يجب ان يكون صادقا على
معنى الموافقة فانه اذا فرضنا كل حمار ناطقا او لا شيء من الحمير ناطقا فالصدق في نفسه هو ان كل انسان
ناطق واذا اعتبرت كون التالي صادقا في نفسه لا لازما عن المقدم فقولنا كلما كان الحمار ناطقا فان
كل انسان ناطق حق ◉ واعلم انك اذا قلت ان كان ا او اذا كان ا لم يجب ان يخطر ببالك من نفس اللفظة ان
ذلك يكون او لا يكون فان عرفت ذلك بعد في جملة ما تعرفه من خارج بل هذا اللفظ يدل في كل موضع
على معنى اعم من الذي يفهم معه ان له وجودا او ليس له وجود واذا كان المفهوم من هذا اللفظ في كل قضية
شرطية هذا كان مفهومه في كل موضع الفرض فاما الالتفات الى ان المفروض يوجد فليس من قبل هذا
اللفظ فبين اذا ان المقدم من حيث هو مقدم لا يتوقع فيه الوجود وانما هو فرض فقط ويختص
بان يكون تارة فرضا حقا في نفسه وتارة حقا بحسب فرض ما او غير ملتفت الى انه حق بل منتظر الحكم
موقوف وليس معنى الفرض انك فرضته بالفعل وتفرضه في المستقبل بل انه اذا صح فرضه صح ما يتلو
اياه ◉ واما المحال فانه اذا فرض مقدما فليس فيه الا الفرض هذا واما التالي فيذكر على انه موجود حاصل
مع المقدم اذ يقولون فالنهار موجود بعدما قالوا ان كانت الشمس طالعة وهذا يدل على ان الحكم بان النهار
موجود حاصل مع الفرض المفروض فيجوز بعد ذلك ان يكون على سبيل الموافقة وان يكون على سبيل اللزوم
واما المقدم فان كان كونه مقدما ليس لانه موجود بل المعنى اعم من الفرض الصرف ومن الوجود في
نفسه وذلك انه حيث يصح الوجود يكون الفرض حاصلا وحيث لا يصح الوجود يكون الفرض حاصلا
فان دل على التخصيص دل على شيء هو بعد الفرض ◉ واعلم انه اذا كان المقدم مفروضا وهو
امر غير ممتنع فيكون اتصال التالي به على سبيل الموافقة وعلى سبيل اللزوم معا ◉ واما ان كان باطلا
فقد يتبعه الحق وقد يتبعه الباطل فان يتبعه الحق فان تصور اتباعه على وجهين ◉ احدهما
ان يكون الاتباع على ان الحق موجود مع وجوده وهذا كاذب ابدا ولا يذهب اليه ◉ والآخر على
ان الحق يكون موجودا في نفسه مع كون الباطل مفروضا وهذا دائم الصدق حتى ان قولنا كلما كان
الانسان غير ناطق اي بالفرض فالانسان ناطق اي في نفسه حق ◉ واما ان كان بمعنى اللزوم
فكثيرا ما يكون ذلك لكن لزومه يكون لازما على الفارض فانه يلزمه ان يقول بذلك وليس يجب ان يكون
ذلك حقا في نفسه وقد اشرنا الى ذلك ◉ واما الباطل الذي يتبع الباطل فانما يتبع على سبيل اللزوم
فقط ◉ واعلم انا اذا قلنا كلما كان كل انسان ناطقا فكل حمار ناهق عنينا بالمقدم الفرض وبالتالي



الموافقة فكانا قلنا كلما فرضنا ان كل انسان ناطق فرضنا على انه حق في نفسه والوجود يطابقه او حق
بحسب الفرض او منتظر موقوف فانه يوافقه ان كل حمار ناهق ولو كان بدل كل حمار ناهق فكل انسان
ضاحك لكان الفرض يلزمه هذا التالي ويشركان في ان الفرض يتبعه هذا اللازم فلنتكلم الآن
على تحقيق الكلية للقضية المتصلة ونعود الآن فنقول ان القضية الشرطية الكلية انما تكون كلية اذا
كان التالي يتبع كل وضع للمقدم لا في المراد فقط بل في الاحوال واما انه في الاحوال التي في الاحوال
التي يلزم فرض المقدم او يمكن ان يعرض له ويتبعه ويكون معه اما بسبب محمولات على موضوع المقدم
ان كان حمليا او بسبب مقارنات مقدمات اخرى له ان لم يكن حمليا اعني المقدمات التي قد يمكن ان تصدق
مع صدقه ولا تكون محالا معه وان كان محالا في نفسه او بسبب تسليم ما يوجبه بوجوده وان كان
في نفسه محالا وليس هذا اذا كان المقدم في نفسه حقا فقط بل اذا كان باطلا وفرض فرضا على
سبيل الوضع فان له ايضا لوازم وعوارض بعرض او يفرض ان لو كان موجودا كان يعرض له او يلزم
وكذلك ما يكون بحسب تسليم المجادل ان كانت الشرطية اخذت للمجادلة ◉ ولقائل ان يقول
هل امكان الحاق الشروط المحالة بالامور الممكنة في المقدمات من اجزاء الشرطيات المتصلة يمنع
كلية تلك الامور الحقة التي تتلوها كقولنا كلما كان كذا انسانا فهو حيوان فهل يهدم الكلي فيه بسبب
انك لو قلت كلما كان كذا انسانا وكان عديم الحس والحركة لم يكن حيوانا او كقولنا كلما كان هذا اثنين
وكان لا ينقسم بمتساويين كان فردا فان هذا لا يجوز ان يقال انه كاذب بسبب محالية المقدم فان الشرطيات
ليس صدقها صدق المقدم او التالي بل صدقها حال اللزوم واكثر الشرطيات المستعملة في العلوم اذا
استعمل القياس الخلف هي بهذه الصفة فان مقدماتها تكون محالة ثم لا يقال لكونها محالة المقدمات
والتوالي انها كاذبة وكذلك لو قال القائل انه لو كان هذا اثنين وكان لا ينقسم بمتساويين لكان يكون
هذه الاثنين فردا فان هذا حق وان كان المقدم محالا فاذن ههنا احوال غير محالة في الفرض وان كانت
محالة في الوجود اذا فرض عليها المقدم كان التالي لا يتبعه ومثاله انه ليس كلما فرض هذا الاثنين
فهو يلزمه انه زوج بل ان لم يفرض معه ما ينقض ذلك فانه ان فرض معه ما ينقض ذلك نقض ذلك
وان كان محالا في الوجود وكونه محالا في الوجود ليس يمنع كونه جائز الفرض فليس كل فرض للشيء
انه اثنين ويتبعه انه زوج بل ههنا فرض محال لا يمنع ذلك ولو كان قولنا كلما كانت الاثنين عددا بعينه كونه جائزا
له في الوجود لكان الامر كذلك ولكان فرض المقدمات المحالات يمنع ان يكون منها شرطية اذ لا جواز وجود
لها لكن المقدم ليس تقديمه بشرط الوجود بل بشرط الفرض ◉ فنقول يجب ان يتذكر ما قلناه ان
هذا يكون حقا بحسب الالزام ولا يكون حقا في نفس الامر وان الكلية في نفس الامر لا ينهدم بهذا انما
ينهدم الكلية بهذا في حسب الالزام ◉ ثم لقائل ان يقول فنحن لا نجد اذن قضية كلية موجبة
بحسب الالزام ◉ فنقول بل نجد ذلك وذلك هو بان يضاف الى المقدم في المعنى شرط اطراح الشروط
التي توجب لزوم التالي الذي لا يجب لزومه بنفسه كانك تقول كلما كان هذا اثنين على النحو الذي يمكن
ان يكون عليها الاثنين فهو زوج وكلما كان هذا خلاء على النحو الذي اذا فرض الخلاء موجودا الوجود الذي
فرض عليه او لزم فرضه ان امكن ولم يكن هناك شرط ينافي مفهوم الخلائية وما كان هذا خلاء على
النحو الذي اذا فرض الخلاء موجودا الوجود الذي فرض عليه او لزم فرضه ان امكن فهو بعد فيجب في
المتصلة ان يعتبر معه زيادة على هذا المعنى ونحوه والا فلا يوجد كلية البتة وهذا انما يتشوش حيث
يكون الكلية ماخوذة بحسب الالزام لا ان يكون ماخوذة بحسب الامر واما الكلية الماخوذة
بحسب الالزام انما هو في القياسات التي يساق فيها الكلام الى المحال فاما القياسات المستقيمة
فمستغنية عن ذلك فاذا استعملت هذه القضايا حيث يخفى عليك الامر فاشترط في نفسك اسقاط
الشروط المناقضة كانك تركته على واجبه فانك اذا استعملت كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فاشترط
معه ولم يكن مشترطا هناك شرط محال مناقض لحكم المقدم يمنع اللحوق في نفسه فحينئذ يسلم لك
الكلية فان كان المقدم صحيح الوجود كانت الاعتبارات امورا وقضايا صحيحة وان كان محالا كانت
الاعتبارات ما يصح مع ذلك المحال ويتبعه ويعرض عنه لا الامور التي يسلمه ذلك المحال بل بما يقتضيه
ويرفعه حقه كان او باطله فاذ عرفت الكلي فحقيق ان تعرف منه الجزئي فان الجزئي ههنا ايضا كما

قد علمت في الحمليات يكون على وجهين جزئي محرف عن الكلي وهو الجزئي الذي يصدق معه الكلي اذ كان الحمل اذا صدق على الكل صدق على البعض فالحكم في هذا الموضع بالجزئي لم يكن كاذبا والحكم بالكلي ايضا صادق وكذلك حال التلو في المتصل اذا صدق على كل وضع للمقدم صدق على البعض فيكون اتباع التالي لبعض اوضاع المقدم وفي هذه المادة يصدق معه لاتباع الكلي ويكون جزئيا محرفا وجزئي ليس محرفا عن الكلي بل هو الحق نفسه دون الكلي فمن ذلك ما حق المحمول له في حملية ان يكون بالضرورة موجبا على بعض الموضوع ومسلوبا عن الآخر لكنا اذا جردنا الموضوع طبيعة في العقل كان طبيعة المحمول ممكنا مثاله قولنا الحيوان انسان فان بعض ما يقال له حيوان يقال له بالضرورة انسان كناطق والبعض الآخر بالضرورة ليس بانسان لكن الحيوان اذا اخذته حيوانا ولم يلتفت الى موضوعاته وجدت طبيعة الحيوان يحتمل من غير ايجابه ولا منع ان يكون انسانا ومنه ما المحمول فيه ممكن بالحقيقة للموضوع في الوجود ايضا مثل قولك بعض الناس كاتب كذلك الجزئي الشرطي الذي جزئيته غير محرفة منه ما التلو للبعض فيه على سبيل الضرورة ومنه ما ذلك على سبيل الامكان مثل قول القائل قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو انسان اي اذا كان ناطقا وذلك بالضرورة والآخر قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو كاتب وذلك بالامكان فاما المثال الاول فلا تشك من امره ان التالي فيه لا يكون موافقا للمقدم فقط بل يكون مع ذلك لازما ❁ واما القسم الثاني فربما ظن به انه يكون موافقا فقط ولا يكون لازما لكنه قد يمكننا ان نجعله لازما فلينظر انا اذا جعلناه لازما فهل يعود الى القسم الاول او لا يعود فاما انا كيف نجعله لازما فهو انا نقول قد يكون اذا كان كذا انسانا فهو كاتب لا محالة وذلك اذا كان بيده علما في النفس برقم برقمه وهذا يلزمه انه كاتب وانه صانع فاذا قد يكون اذا كان هذا انسانا فيلزمه ان يكون كاتبا فاما ان هذا هل يعود الى الاول فنقول انه من وجه يرجع اليه ومن وجه لا يرجع اليه ❁ اما الوجه الذي يرجع اليه فلان من الانسان ما هو موجود يرقم منه ذلك ومنه ما ليس بموجود كذلك فالذي يرقم يلزمه بالضرورة انه كاتب والذي لا يرقم يلزمه بالضرورة انه ليس بكاتب واما الوجه الذي لا يشبه فيه الاول ولا يرجع اليه ان قولنا هذا انسان ان حصل موجودا كله اذ ان يلزمه وقتا انه يكتب ووقتا انه لا يكتب ولا كذلك في الاول فانه ليس اذا كان حيوانا كان يلزمه مرة انه انسان ومرة انه ليس فهذا القسم الاخير يمكن ان يوجد على سبيل الموافقة ويمكن ان يوجد على سبيل الضرورة وان هو جزئي فلا باس ان يصدق وفيه لزوم وفيه موافقة كما كان قد يصدق الجزئي مطلقا وضروريا جميعا وان كان هذا اللزوم غير الضرورة التي بحسب المتصلة كما نعلمها انما المشكل ههنا شيء واحد وهو انا كيف نقول في بعض القضايا الجزئية من المتصلات قد يكون اذا كان كل كذا كذا فكل كذا كذا والكل يستوعب الموضوعات كلها فكيف يكون هذا صادقا من غير ان يصدق معه الكلي فنقول ان هذا يصدق اذا كان امرا ممكنا للموضوعات ومن شانه ان يعرض ويزول لكنه ليس مستحيلا ان يجعل هذا دائما بالفرض فنقول حينئذ قد يكون اذا كان كل ج ب فكل ج د وذلك اذا كان كل ج د اي كل ج هو الامر الذي هو ممكن ان يفرض له واذا كان كل ج ى الامر الذي يمكن ان يقارنه مثاله قد يجوز ان يكون اذا كان كل انسان محركا لليد فكل انسان يكتب وذلك اذا كان كل واحد منهم لا يحرك اليد الا مبتديا بالكتابة وهذا غير مستحيل وكذلك اذا قلنا قد يكون اذا كان كل انسان كاتبا فلا واحد من الناس براما او فكل انسان جاهل بالرماية وذلك اذا فرض ان كل انسان ضعيف ولا يتفرغ الا للتعليم الكتابة فيكون لفرضنا كل انسان كاتبا في الذهن حال لا نخال يفرض فيه كل انسان قاصرا عن تعلم صناعة اخرى وحال لا يفرض فيه ففي احدى الحالين يلزمه شيء وفي الحال الاخرى يلزمه شيء آخر والجزئية تدل على تخصيص الحال وهو تخصيص الفرض فهكذا يمكن ان يصدق هذه القضية وكل كلية المقدم والامر يصدق فاذا اشرنا الى وجه حل هذه الشبهة فلنتم الكلام في احصاء هذه القضايا

## فصل في معنى الكلية السالبة في الشرطيات

فصل في معنى الكلية السالبة في الشرطيات

واما الكلي السالب فيجب ان نعينه على هذا وهو ان يكون ولا سلب واحد يتبعه او يلزمه التالي وكما ان الشرطي المتصل على الاطلاق هو الذي فيه موافقة ❁ واما الحقيقي فالذي فيه اتباع بلزوم كذلك السالب الشرطي منه ما يسلب الموافقة كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان موجودا فالخلاء موجود ومنه ما يسلب اللزوم كقولنا ليس اذا كان هذا انسانا فهو كاتب ❁ والفرق بينهما ان قائلا ان قال ليس اذا كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فاذا اراد رفع اللزوم صدق واما ان اراد رفع الموافقة كذب فكذلك الكلي السالب يكون ايضا على وجهين واذا كان المرفوع رفع اللزوم فاللزوم المرفوع جزء من التالي من حيث هو تال واذا رفع الموافقة فالموافقة المرفوع غير جزء من التالي من حيث هو تال ورفع التالي في كليهما رفع للتالي مع ما هو جزء منه ففي موضع المرفوع هو اللزوم وفي آخر فالمرفوع هو الموافقة والموافقة ليس الا نفس تركيب التالي على انه حق وهو نفس كونه قضية على انها حق ❁ واما اللزوم فهو شيء زايد على نفس كونه قضية بل هو انه مع كونه قضية فهو لازم واما السلب الجزئي فقياسه قياس الايجاب الجزئي كقولك قد يكون اذا كان اب فجـ ى او كان كل اب فكل ج ى فليتأمل حال الكلي الصادق في وجهي السلب المذكور فنقول اذا قلنا ليس البتة اذا كان اب فه ز ونعني به الموافقة فان تصوره ووجوده سهل فانه يكون المراد فيه ان كون اب ليس يوجد صادقا معه ه ز فانه لا ان هذا ليس صادقا في نفسه فلا يكون صادقا عند وضع غيره ان لم يكن لازما عنه فربما كان الكاذب في نفسه يصير صادقا عند وضع غيره اذا كان ذلك كاذبا وكقولنا ليس البتة اذا كان الانسان ناهقا او غير ناهق فالخلاء موجود وهذا رفع موافقة على الاطلاق فان احدهما وهو المجعول تاليا ليس يصدق موافقا للآخر وجودا اذ ليس يصدق ولا ايضا يصدق لزوما اذ ليس يلزم عنه واذا كانت كذلك صدقا السلب المقدم يمنع صحة التالي فاذن هو في نفسه صحيح الوجود ممكنه فيصح سلبه كقولنا ليس البتة اذا كان زيد ابيض فهو اسود واخرى هو في نفسه واجب الوجود كقولنا ليس البتة اذا كان زيد ليس بجسم فهو حيوان وقولنا ليس البتة ان كان زيد جسما فهو ابيض ولرفع اللزوم قسم خاص مثل قولنا ليس البتة اذا كان الانسان موجودا فالخلاء ليس بموجود او المثلث ليست زواياه مثل اربع قوايم وذلك لان هذين التاليين وان كانا واجبين سلبا وموافقين لوجود الانسان فانهما غير لازمين عن وجود الانسان فهذا التلو يصدق موافقة ولا يصدق لزوما فلينظر هل يوجد هذا صادقا البتة حتى يكون مادة اي حال فرضت لو ضعه مقدما لم يلزم التالي فيشبه ان يظن ان هذا لا يمكن لانه يمكن ان يضاف شروط يجعل الشيء التالي المسلوب التلو لازما كمن يجعل الانسان متحركا فيتوصل منه الى ان يلزم ان الخلاء غير موجود لكن الحق انه لا يخلو اما ان يكون ما وراء الشرط الموجب للزوم ثبات التالي غير لازم ويحفظه على ذلك واي شرط الحق به بالوضع للمقدم جعل التالي لازما فانه قد يمكن ان يستثنى الشرايط الملزمة فاذا استثني اعدمها كانت المتصلة الكلية المقرونة بمقدمها الاستثناءات كلها كلية سالبة اللزوم فيه فاذ كان الامر على وجه القسم الاول فالسالبة صادقة فالامر لا يتوصل الى تصديقها مثلا ليكن المقدم ج ى وليكن هناك بشرط او شرايط يلزم فليكن ذلك الشرط او اسكا وهو شرط كون ج ط لا غير حتى اذا كان ج ى و ج ط يجب ان يكون ه د كان هذا صادقا بمعنى سلب اللزوم فان لم يكن هكذا بل كان اذا لم يكن ج ط كان لازما ايضا فكان لا ينفك من شرط ملزوم فالتالي حقه اللزوم فالسالبة اللزوم كاذبة ويجب ان يكون نحو الشرط الملحقة التي لزم ما يلزم او يلزم فرض المقدم على ما قلنا فلما كان قد يوجد لزوم محدود الاسباب يمكن استثناء اعدامها فمن الممكن اذن ان يكون قضية كلية برفع اللزوم وهذا يجب ان يوجد فيها اللزوم من جملة التالي في حال الرفع حتى يكون قولك فيها ليس البتة اذا كان كذا كذا فكذا كذا معناه ليس البتة اذا كان كذا كذا يلزم ان يكون كذا كذا وكذلك فاعلم في الموجبة ومما يتشكك فيه ههنا انه هل يصدق سلب لوازم الامر لا يتعين لها وجود البتة ويكون ذلك السلب كليا فبالحري ان يقع للانسان ان قولنا ليس البتة اذا كان هذا عددا فهو خط او ليس البتة اذا كان هذا نباتا فهو حيوان او ليس البتة اذا كانت الثلاثة عددا فالثلاثة فرد قضايا صحيحة لكنه قد يمكن ان ينقض ذلك اذا جعل هذا المقدم شيئا محالا فجعل العدد نهاية ذاتية للسطح يصير حينئذ خطا وذلك مثل ما يقال مصرحا به انه ان كان هذا عددا وكان مع ذلك نهاية للسطح فهو خط وكذلك ان كان هذا انسانا وكان مع ذلك صاهلا فهو فرس او ان كان هذا نباتية وكان مع ذلك غير منقسم بمتساويين فهو عدد فرد وليس كون هذا المقدم محالا مما يجعل الشرطية كاذبة فانك تقول لو كان الخلاء موجودا لكان بعدا او لو كانت الثلاثة غير منقسمة بمتساويين لكانت فردا او تكون القضيتان صادقتين فان كان نقيضهما محالا او القضايا الشرطية المستعملة في قياسات الخلف بهذه الصفة فاذا ليس كون المقدم باطلا يجعل القضية كاذبة لكنا قد اوردنا مثل هذا السؤال في الكلية الموجبة ❁ والجواب عن ذلك سهل لما خلا الجواب عن هذا ❁ واما السالبة المتصلة الجزئية فتعرفها ما تسهل لك من قبل معرفتك بالكلية السالبة من حيث هي سالبة ومن قبل معرفتك بالجزئية الموجبة من حيث هي جزئية

والتالي ه ر ص
وليس ح ط كان يلزم اللزوم البتة لم ه ر القضية
الكاذبة انه كما كان ح ى وليس ح ط فلزوم
البتة لم يكن ه ر فقضية صادقة فان قلنا ليس
ه ر صح

موجبة واذا بلغ بنا الكلام في تعريف الايجاب والسلب في المتصل هذا المبلغ فبالحري ان نعرف مثل ذلك
في المنفصل فنقول ان الامر في كلية الايجاب المنفصل في الانفصال الحقيقي هو كالظاهر وهو ان العناد
الشكافي يكون دائما عند كل وضع للمقدم لكن يجب علينا ان نحقق تفهيم هذه السوالب ولنميل الى اعسرها
تقريرا مثل قولنا ليس البتة اما ان يكون كل آ ب واما ان يكون كل ج د فنقول انه انما يصدق في احوال
ثلثة ⊛ احدها ان يكون القولان وهو قولنا كل آ ب وقولنا كل ج د يجتمعان بالصدق في كل حال
كقولنا ليس البتة اما ان يكون كل انسان ناطقا واما ان يكون كل حمار ناهقا ⊛ والثاني ان يكون القولان
جميعا يجتمعان بالكذب في كل حال كقولنا ليس البتة اما ان يكون كل انسان ناهقا واما ان يكون كل حمار
ناطقا ⊛ والثالث ان يكون احدهما حقا دائما والآخر محالا غير معاند ولا مقابل مثل قولنا ليس البتة اما
ان يكون الاثنان زوجا واما ان يكون الاثنان كيفا وهذا واجب الصدق في كل حال ومثل قولنا ليس
البتة اما ان يكون كل انسان حيوانا واما ان يكون الخلاء موجودا فانه ليس يعاند احدهما الآخر ولا يلزم
من احدهما نقيض الآخر وان كان نقيض احدهما وهو المحال مما يصدق مع عين الآخر دائما ولكن ليس
صدقا لازما اياه حتى لو كان كذبا لكان يلزم منه رفع الآخر هذا ان عنينا بلفظة اما ايجاب عناد
المقدم للتالي على ان وضعه يمنع وضعه واما ان عنينا به نظير ما عنينا في المتصلات الغير الحقيقية وهو
ان يكون الامر نفع قد علم ارتفاعه بنفسه او هو مستحق لذلك في نفسه لا لوضع المقدم فهذه السالبة تكون
كاذبة في هذا الوضع من هذا القسم الاخير الا ان المنفصلات لا يتصور الا مع عناد البتة واذا كان
في الاجزاء سالب فليس يعتبر فيه جانب جواز الاجتماع من هذه الوجوه حتى يكون قولنا ليس البتة اما
ان لا يكون شيء من آ ب واما ان لا يكون شيء من ج د قد يصدق بسبب انه سلب لكاذب هو
قولنا اما ان لا يكون شيء من آ ب واما ان لا يكون شيء من ج د لان هذين قد يجتمعان معا اجتماعا
لا يكون هذه القضية لاجله كاذبة فاذا كانا هاهنا جائزي الاجتماع والقضية تكون صادقة
لم يجب ان يصير نقيضها صادقا كما كان في الموجبات فقد تبين الوجه الذي عليه يتصور هذه
القضايا وذلك اذا كانت موجباتها المقابلة لها كاذبة وذلك لاحدى العلل المذكورة ثم يشكل هاهنا
انه هل يصدق اما ان يكون كل واما ان يكون كل واما ان يكون واما ان يكون لا شيء وذلك لانه لقائل
ان يتشكك فيقول كيف يصدق القضية القائلة اما ان يكون كل آ ب واما ان يكون كل ج د
او القائلة اما ان يكون لا شيء من آ ب واما ان يكون لا شيء من ج د وكيف يتفق ان يقع هذا
التعاند بين كليتين فنقول ان هذا الاشكال الاكثر عروضه انما هو في المشتركات في الموضوع وذلك انه
كيف صار يصح ان يقال اما ان يكون كل آ ب واما ان يكون كل آ ج وتوقف عليه ويترك القسم
الثالث وهو انه اما ان يكون بعض وبعض فنقول اولا ان جواز هذا في المنفصلات التي انفصالها
وارد بعد الموضوع فهو امر ظاهر متعارف كقولك كل عدد اما زوج واما فرد فان العموم قد تناول
كل واحد من حالتي الانفصال وانما يشكل في الانفصال السابق لوضع المقدم والذي نقوله في جواب
ذلك اما اولا فانه ليس كلامنا في هذه القضايا على انها صادقة او كاذبة بل على انها قضايا فلا يكون فقدنا
الصدق في صنف منها موجبا علينا ان نسقط عن جملة الاصناف واما ثانيا فليس علينا ايضا ان
نطلب فيها الصدق الحقيقي بل الشهرة فقد يكفينا في استدعائنا الى تعديدها اعني اذا كان قد يقبل
صدقها وان لم يكن حقيقية واما ثالثا فانا ان سمنا انفسنا ان نورد المنفصلات صادقة بالحقيقة
فليس يلزمنا لا محالة ان نورد من الصادق ما كان الصدق في صنفه موجودا بالبديهة بل ان كانت
مما يبين صدقه بالحجة فهو ايضا من جملة الصادقات فمثال ما يوجد من المشهورات مطابقا لهذا
الصنف ان القوم الذين صح عندهم وقام في انفسهم ان الفاعل لا يكون الا واحدا فانه مشهور عندهم
مقول لديهم انه اما ان يكون كل حركة فعل الله واما ان يكون كل حركة فعل العبد فاذا استثنوا انه ليس
كل حركة فعل العبد انتجوا ان كل حركة من عند الله وفعله ويكون مشهورا فيما بينهم ايضا انه اما ان لا يكون
شيء بقضاء الله واما ان لا يكون شيء بفعل الناس وربما لم يكن هذه كثيرة الاشتهار اعني التي من
سالبتين كليتين لكن اذا قلبنا الى الايجاب كان يكون مشهورا عندهم كقولهم ان كل شيء اما ان يكون
بقضاء الله او يكون كل شيء بفعل العبد لانه لا فاعل الا واحد واما في العلوم وفي الصدق الحقيقي

فان الشيء الذي يقتضيه النوع اما مساويا لغيره كل احد او موجبا لكل واحد مثل طلب طبيعة النار
مكانا معينا والارض مكانا معينا فان ذلك يكون للكل وبالجملة كل ما هو فصل ولازم للنوع مما ليس
بعرض خاص زائل فان ما كان هذا صفته وعلى ان هذا صفته وعلى يقينا صدق القضية التي فيه
انفصالها المقابل احدهما الشيء والآخر مقابله مثاله اما ان يكون كل نار متحركا الى فوق
واما ان يكون كل نار متحركا الى اسفل او اما ان يكون كل نار ساكنا بالطبع فوقا ويكون كل نار ساكنا بالطبع
اسفل وهذا واذا كان لا يحتمل التقسيم الذي يتبين على البديهة قسما ثالثا وهو انه اما ان يكون بعض النار
كذا وبعضه كذا فهذا القسم الثالث يشتمل اشارة في القسمة الى كون بعد الاجزاء ان طبيعة لا تختلف في
ذلك بل يكون القضيتان المذكورتان كاذبتين والقضية صادقة حتى انها استثني عين نقيض الجزء التالي
واتها المستثنى نقيضه انتج عين الثاني واذا استثنى نقيض احدهما صح ان يقول ليجب ان تكون
لا لاجل ان القسم الثاني بعينه ولكن في الاقسام قسم ثالث لم يجب ان يكون من رفع الاول اثبات
هذا الثاني كما يكون ان كان الاصل الذي يبنى عليه مجهولا كان يحتاج ان يحتاج القسم ثالث وكان اذا
رفع القسم الاول لا يجب عندنا الذهن اثبات الآخر وحمل الى انه لا بد عن وجوبه في نفس الامر
فقد بان انه قد يكون قضية صادقة تركيبها الصنفة وكذلك قد يجد امثلة في القياس الثاني من
القياسات الاستثنائية عن مقدمات منفصلة اذا نقل عن الاستثناء الاول الى الاستثناء من
المنتجة وهذا قسمة ثم ⊛ واما الجزئيات فبالحري ان يشكل فامرها فيقال انه كيف يصح ان
يقال قد يكون اما كذا واما كذا اولا بل قد يكون كليا الا ان يكون دعوانا عن نام نقول انه ربما كانت الاقسام
بحسب الامر المطلق ثلثة اما بحسب موضع وحال واثنان واول من القسمة المستوفى مثال ان الاشياء
في قولنا ان كل مقدار اما ناقص واما زائد واما مساو وثلثة قد فرضنا ان المقدار ليس مساويا
واستثنى فانه بقيت بعد القسمة تحتاج ان يستثنى منها كانت الاقسام اثنين فان المقدار وهذا الشرط
يكون اما زائدا واما ناقصا فقط ويكون العناد حينئذ تاما اذا ايهما اوجب رفع الآخر ورفع اوجب
الآخر ⊛ فان قال قائل فيكون اذا قولنا كل مقدار اما ناقص واما زائد واما مساو ليس ايجابه
دائما اذ حينئذ لا يصدق ⊛ فنقول ان كان لا يصدق حينئذ فهو كذا فان هذا حينئذ
لا يكون ايجابه دائما بل تارة يصدق وتارة يكذب ويشبه حينئذ ان يكون كل منفصلة القسمة
الاولى اذا كانت يشتمل حال القسمة الاولى على اجزاء فوق اثنين فهي منفصلة ليس فيها انفصال كلي
الايجاب وذلك لانه عند وضع نقيض قسم وهو ممكن ان يبطل صدق الايجاب لانفصال الاكثر من اثنين
ولا ايضا ايجاب انفصال الاثنين منها فقط يصدق دائما بل انما يكون الانفصال الدائم الصدق
حيث الاجزاء في القسمة الاولى اثنان فان كان هذا الانفصال قد يصدق مع ذلك لا استثناء اذ الاجزاء
صدقه ليس لصدق اجزائه فلا يلزم هذا الطعن لكنه قد يشكل هاهنا ايضا امر الجزئي فانه قد يجوز
ان يشكل في حال التخصيص الذي يدل عليه منفصلة جزئية مؤلفة من كليتين كقولنا قد يكون
اما كل ب واما كل ج فيقال ان هذا كيف يمكن ان يكون فليحل هذا الشك ولنأخذ الموجبة منه ⊛
فنقول ان هذا التخصيص ايضا تخصيص حال وعلى قياس ما قلنا في المتصل ووجه هذه الحال المخصصة
انه ربما كانت الاقسام التامة اكثر مما عدد في هذه الجزئية ⊛ واما في تلك الحال فلا يكون
اكثر من قسمين مثاله ان تناسبات المقادير هي ثلثة ⊛ المساواة ⊛ والزيادة ⊛ والنقصان
لكنه قد يكون الاقسام في بعض الاحوال قسمين لا ثلثة فانه قد يكون كل مقدار في الوجود اما
مساويا لمقدار ما واما اصغر منه لانه اذا كان في الوجود مقدار لا اعظم منه شكلا كقطر العالم فانه قيل
انه قد يكون كل خط اما مساويا لخط واما اصغر منه كان هذا صادقا جزئيا فان جعلت كليا كذب
وهو ان يقول دائما وفي كل حال واعتبار اما ان يكون كل خط مساويا لخط او انقص منه الا ان
يعني المقيس اليه فنقول دائما اما ان يكون كل الخطوط مساوية لقطر العالم او اصغر منه وايضا
قد يكون الاقسام اكثر من اثنين مثلا اذا اخذنا عموم الاحوال واما اذا اعتبرنا حالا ما فلا يقع
فيه الا ان يوضع من الاقسام جزءان اثنان او انقص من العدد الذي في الاول فليكن تلك الحال فرضنا
ان الفاعل واحد فيكون حينئذ صحيحا ان كل فعل اما ان يكون من الله او يكون كل فعل من الناس

ولا يكون القسم الثالث محوجا الى صحة هذا الكلام اعني بالقسم الثالث قولنا واما بعض وبعض فنفس
الفرض المذكور يوجب صحة هذا جزئيا اعني انه قد يصح ان عند فرض ما ان يكون اما كل فعل من الله واما كل
فعل من الناس واذا صادف الفرض حقا بنفسه واجبا فان هذا الجزئي حينئذ يصير كليا فيكون هذا
صحيحا بنفسه لا عند اعتبار تلك الحالة ❁ وفرق بين ان يكون فرضا وبين ان يكون حقا فان الفرض
قد يكون غير موجود في الوجود فمنه ما هو جائز الوجود ومنه ما هو محال الوجود والحق هو الذي حصل بنفسه
موجودا في الامور لا في الوضع والفرض فاذا نكر منكر صحة لزوم التالي معتمدا الحالة الفرض وهو ان
التأمل واحد فقط فيجوز ان يوضع له فرض جائز مثل ان يفرض في وقت ما ان كل واحد مما هو نار في ذلك
الوقت عرض لها الحركة الى الجهة واحدة فحينئذ يصح لك ان تقول اما ان يكون كل نار متصعدة او كل نار
هابطة او كل نار ذاهبة الى جهة مقاطعة للمسافة بين الجهتين ولا يصح لك هذا دائما بل عند هذا الفرض
الجائز في نفسه فلا تحمل الحركة على كل واحدة من النيران جائزة وان كان تجب لها اذا وصلت الى احيازها
السكون فيكون قد يكون كل نار دائما كذا واما كذا اي هاهنا حالة يصدق فيها هذا القول وان شئت جعلت
بدل النار مدرة او شيئا فيخرج الكلي من الحكم وبعد هذا كله ❁ فاعلم انك اذا اردت ان تعتبر الجهات
في الشرطيات كان الاولى اعتبار الجهات لهذه القضايا ان يكون للمتصلات ❁ واعلم انه كما لم يكن
ايجاب المتصلة وسلبها لها وحصرها صدقها وكذبها بحسب اجزائها بل باعتبار الاتصال كذلك ليس
كون اجزائها ذات جهة لكون اجزائها ذات جهة بل يجب ان يكون الجهة للاتصال ❁ واعلم انه كما يكون
حمل وجود لا لزوم فيه وحمل في بعض الاشياء بلزوم ولكن لا ضرورة فيه وحمل ضروري كذلك الشأن
المثله ذلك في الحمليات فان قلنا زيد كاتب وصدقنا كان وجود ليس فيه ضرورة البتة وان قلت
القمر منكسف كان فيه وجود ضرورة ما ولم يكن دائما وان قلنا ان زيدا او القمر جسم كان ضروريا صرفا
كذلك في المتصلات فليس نفس اللزوم وانه لا بد من التالي عند وضع المقدم يجعل المتصل ضروريا
والموافقة ابعد من ذلك ولا الموافقة من غير لزوم يمنع الضرورة بل يجب ان يكون اللزوم او الموافقة
دائما في جميع كل مدة كل وضع للمقدم حتى اذا كان يلزم كل وضع او يوافق ولم يكن دائما لم يكن ضروريا
فالضروري الكلي في الايجاب هو ان يكون الاتصال دائما ما دام الوضع ومع كل واحد سواء كان وضع لي
اتصال موافقة او اتصال لزوم ❁ واما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي
تعتبر فيها اتصال اللزوم فقط وهو ان يكون اللزوم موجودا في كل وضع الا انه لا يدوم مع دوام الوضع
او لا يجب كقولهم كلما كان هذا انسانا فهو متنفس وكلما طلعت الشمس فهي تزول في السمت فان المعتبر
الى الموافاة والموافاة جميعا بعد الطلوع بزمان واما اذا لم يكن الاتصال للزوم فلا يبعد ان يتشكك
متشكك انه هل يوجد كلية متصلة الاتصال فيها اتفاقي ثم يتفق مع كل وضع اتفاقا غير دائم ويشبه
ان هذا لا يوجد صادقا فانه ان كان الامر ليس لازما عن الوضع بوجه ولا دائم الموافقة بل عارضا
فيجوز ان لا يعرض اذ ليس يلزم عروضه عن الوضع ولا هو واجب في نفس الامر واما في الجزئيات
فسيوجد ذلك هذا ❁ واما الممكن الصرف فهو ان يكون التالي يصح ان يوافق في كل وضع وان لا
يوافق اذ لا موجب واما حيث الاتصال لازم فيشبه ان لا يوجد للزوم فيه حكم ممكن كلي صادق
ليس لان الممكن لا يلزم فانه ممكن للانسان بالكتابة وقد يلزم بشرط كما قلنا وبينا ولكن لان ذلك
الشرط لا يوجد مع كل وضع فانه من الاوضاع التي للمقدم اوضاع يشترط فيها ما يمنع ذلك اللزوم
فيكون عند تلك الوضع لا يمكن ان يصير التالي لازما عن الموضوع وبهذا اخذ الاوضاع واذا عرفت
هذا في الايجاب فقد عرفته في السلب والامر في الجزئيات ظاهر المقالة [illegible]
فصل في تلازم المقدمات الشرطية المتصلة وتقابلها فقد عددنا الآن
اصناف القضايا الشرطية بوجه مجمل واما الاشتغال بتعديدها بان نأخذ اصناف المتصلات
التي من حمليات والتي من اخلاط والتي من جزئين والتي من اجزاء واصناف المتصلات كذلك كيفيا
وكمياتها وجهاتها واعتبار احوال المقدمات وتأليفاتها انها لا تخلو من ان يكون احد الثمانية
وتلك الثمانية اما محصلة واما معدولة وبعد ذلك اما ثنائية واما ثلاثية وبعد ذلك لا تخلو
عناصرها من احد العناصر الثلثة ويكون مطلقة او منوعة ونوعها وجوبا وامتناعا او امكانا

بين الفصل زيادة عما نقلوه في النسخ الشيخ ... من النسخة منها فيجاب

وثانيا ثنائية

وسايرما

وسايرما اشبه هذه الاعتبارات ثم تركيب بعضها مع بعض ويجمع ما يحصل من اعدادها وان نحصي كل صنف على
لذلك منها الا ولا وانه يشتغل به من له فراغ عن المحتاج اليه كما لا يحتاج اليه ثم ان الاشتغال بذلك
من الامور واهونها على كل من هو بسبيل انه يتفطن وانما الاولى بنا ان نشتغل بالاحوال التي
تعرض في هذه عند بعض فنقول انا ذا علمنا الموجبة والسالبة الكلية والجزئية فقد علمت المتناقض
والمتضاد وما تحته والمتداخل والداخلة فلا حاجة بنا الى استيناف تعليمه ذلك فان الحال فيها كما في الحمليات
والذي [illegible] اذ قلنا كلما يكون بسبب المقدم والتالي فكذلك بالملازمة وكانت المقدمة التي لها نقيض ناقضة
لكان قولنا كلما مشى زيد [illegible] عمرو وكلما مشى زيد [illegible] نقيضين وليس كذلك وان كان
قد يتفق في بعض المواضع ان يكون ذلك لازمة للناقض وامر المقدم ابعد في هذا المعنى فلذلك نشتغل بجزء
احوال التلازم ولنأخذ احصاء انواع كل جنس من هذه القضايا واحد اجزاء محصورات فان ذلك
اولى باغراضنا ويعرفنا الحال في كيفية اللزوم وبعضها البعض ولنأخذها صنوفا ❁ واما
اخذها مطلقات وممكنات فانه نظيره من كتاب اللواحق فانه لا يمكنك الحال فيها على ما قيل
في نظائرها من الحمليات وعلى انك ان اجتهدت تمكنت من ذلك [illegible] المدلول عليه في كل صنف
منها وانه كيف يصدق ولنبتدئ بالمتصلات ولنمثل من البسيطة التي تألف من حمليتين موجبات
المتصلة وهي ستة عشر نوعا من موجبتين كليتين كلما كان كل آ ب فكل ج ى من موجبتين
والمقدم كلي كلما كان كل آ ب فبعض ج ى من موجبتين والتالي كلي كلما كان بعض آ ب فكل ج ى
من موجبتين جزئيتين كلما كان بعض آ ب فبعض ج ى من سالبتين كليتين كلما كان لا شيء من آ ب
فلا شيء من ج ى من سالبتين والمقدم كلي كلما كان لا شيء من آ ب فلا كل ج ى من سالبتين
والتالي كلي كلما كان لا كل آ ب فلا شيء من ج ى من سالبتين جزئيتين كلما كان لا كل آ ب فلا كل
ج ى من كليتين والمقدم موجب والتالي سالب كلما كان كل آ ب فلا شيء من ج ى المقدم موجب
كلي والتالي سالب جزئي كلما كان كل آ ب فلا كل ج ى المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي كلما كان
بعض آ ب فلا شيء من ج ى المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي كلما كان بعض آ ب فلا كل
ج ى كليتان والمقدم سالب والتالي موجب كلما كان لا شيء من آ ب فكل ج ى المقدم سالب كلي
والتالي موجب جزئي كلما كان لا شيء من آ ب فبعض ج ى المقدم سالب جزئي والتالي موجب كلي
كلما كان لا كل آ ب فكل ج ى المقدم سالب جزئي والتالي موجب جزئي كلما كان لا كل آ ب فبعض
ج ى وللسوالب الكلية المتصلة وهي ستة عشر نوعا من موجبتين كليتين ليس البتة اذا كان كل آ ب
فكل ج ى من موجبتين المقدم كلي ليس البتة اذا كان كل آ ب فبعض ج ى من موجبتين والتالي
كلي ليس البتة اذا كان بعض آ ب فكل ج ى من موجبتين جزئيتين ليس البتة اذا كان بعض آ ب
فبعض ج ى من سالبتين كليتين ليس البتة اذا كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج ى من سالبتين
والمقدم كلي ليس البتة اذا كان لا شيء من آ ب فلا كل ج ى من سالبتين والتالي كلي ليس البتة اذا كان
لا كل آ ب فلا شيء من ج ى من سالبتين جزئيتين ليس البتة اذا كان لا كل آ ب فلا كل ج ى
كليتان والمقدم موجب والتالي سالب ليس البتة اذا كان كل آ ب فلا شيء من ج ى المقدم موجب
كلي والتالي سالب جزئي ليس البتة اذا كان كل آ ب فلا كل ج ى المقدم موجب جزئي والتالي سالب
كلي ليس البتة اذا كان بعض آ ب فلا شيء من ج ى كليتان والمقدم سالب والتالي موجب ليس البتة
اذا كان لا شيء من آ ب فكل ج ى والمقدم سالب كلي والتالي موجب جزئي ليس البتة اذا كان لا شيء
من آ ب فبعض ج ى المقدم سالب جزئي والتالي موجب كلي ليس البتة اذا كان لا كل آ ب فكل
ج ى المقدم سالب جزئي والتالي موجب جزئي ليس البتة اذا كان لا كل آ ب فبعض ج ى
المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي ليس البتة اذا كان بعض آ ب فلا كل ج ى ولكل واحد
من الانواع الستة عشر السالبة الكلية ملازم من الانواع الستة عشر الموجبة الكلية ويرجع بعضها
الى بعض ووجه الرجوع ان يحفظ كمية القضية بحالها وتغير الكيفية ويحفظ المقدم كما هو ويتبع
نقيض التالي وجميع هذه الاصناف يؤخذ مرة باتصال مطلق وتارة باتصال اللزوم فيراد لفظة
اللزوم فقولنا ليس البتة اذا كان كل آ ب فكل ج ى وهو على المعنى الاعم في قوة قولنا كلما

كان كل اب فليس كل ج ى وفي معنى الاتصال واللزوم في قوة قولنا كلما كان كل اب فليس يلزم ان كل
ج ى ولحفظ هذا القانون في جميع ذلك وعلى هذا القياس قولنا ليس البتة اذا كان كل اب
فكل ج ى في قولنا كلما كان كل اب فليس كل ج ى وقولنا ليس البتة اذا كان كل اب فبعض قوة م
ج ى في قوة قولنا كلما كان كل اب فلا شيء من ج ى وقولنا ليس البتة اذا كان بعض اب
فكل ج ى في قوة قولنا كلما كان بعض اب فليس كل ج ى وعلى هذا القياس واما وجه البرهان
على هذا الاتباع فانا نشير اليه في صنف واحد وعليك ان تنقله الى سائر الاصناف فنقول انه اذا صدق
قولنا ليس البتة اذا كان كل اب فكل ج ى صدق قولنا كلما كان كل اب فليس كل ج ى
والا صدق نقيضه وهو قولنا ليس كلما كان كل اب فليس كل ج ى ومعنى هذا الكلام هو منع
ان يكون هذا التالي السالب لازما لكل وضع للمقدم فيكون هناك لا محالة وضع مرة من المرات يوضع فيه
هذا المقدم خاليا عن متابعة هذا التالي اياه فيكون الصادق حينئذ معه نقيضه فيكون حينئذ
قد كان كل اب ومعه كل ج ى وقد قلنا ليس البتة اذا كان كل اب فكل ج ى هذا خلف
واما ان كان على سبيل دفع اللزوم فانه يلزم من قولنا ليس البتة اذا كان كل اب فليس كل ج ى
فيلزم ان يكون كل ج ى قولنا كلما كان كل اب فليس يلزم ان يكون كل ج ى والا فمن الحق انه ليس
كلما كان كل اب فليس يلزم ان يكون كل ج ى والا يلزم مرة عند وضع كل اب ان يكون كل
ج ى وهذا محال واما البرهان على ان هذه السالبة يلزمه الموجبة فاعتبر بما علمت تارة
بالاتصال المطلق وتارة باللزوم فانه اذا صدق قولنا كلما كان كل اب فكل ج ى ولم يصدق
قولنا ليس البتة اذا كان كل اب فليس كل ج ى صدق نقيضها انه قد يكون اذا كان كل اب
فليس كل ج ى فيجوز ان يكون قولنا كل اب موضوعه ولا يكون تاليا لما ان كل ج ى اذ
يكون ليس كل ج ى وقد قلنا انه كلما كان كل اب فيجب ان يوضع تاليه ان كل ج ى هذا
خلف فانا فرضنا ان ذلك يجب اما ان يصدق معه او يلزمه فالقضايا المتصلة الكلية المتفقة
في الكم المختلفة في الكيف المتناقضة التوالي متلازمة اما في المواد التي تكون الصدق في سالبها
بسبب وضع المقدم مانعا بصحة التالي فيكون لزوم النقايض من التوالي على ان اللزوم جزء من التالي
وعلى انه خارج عنه فيصدق فيها جميعا واما اذا كانت المواد مواد يكون الصدق في سالبها ليس منع
صحة التالي بل منع لزوم التالي كان صحيحا او ليس بصحيح فعلى ان تجعل اللزوم جزءا من التالي فيوفى بنقيضه
من حيث هو لازم فيجعل لازما للمقدم فان كان التالي موجبا كان المتصل اللازم اياه على هذه الصفة
كلما كان ه د فليس يلزم ان يكون ج ى وان كان سالبا التالي كان هكذا كلما كان ه د فليس
يلزم ان لا يكون ج ى ومعناه يصح ان يفرض معه ج ى فيكون كان القول كلما كان ه د
فيصح معه فرض ج ى اي صحة في الفرض لا في الوجود فقط ومن هذا يتبين ايضا خطأ من ظن ان القضايا
المتصلة المتناقضة هي التي توالينا متناقضة وذلك ان الموجبتين الكليتين اللتين تاليهما متناقضان
تكونان في قوة المتضادتين فيجتمعان على الكذب لا يتناقضان وذلك لان احدى هاتين الموجبتين
تكون في قوة سالبة كلية مقابلة للاخرى بالتضاد امثلة الموجبات الجزئية وهي ايضا ستة عشر
نوعا من موجبتين كليتين قد يكون اذا كان كل اب فكل ج ى من موجبتين والتالي جزئي قد يكون
اذا كان كل اب فبعض ج ى من موجبتين والمقدم جزئي قد يكون اذا كان بعض اب فكل
ج ى من موجبتين جزئيتين قد يكون اذا كان بعض اب فبعض ج ى من سالبتين كليتين
قد يكون اذا كان لا شيء من اب فلا شيء من ج ى من سالبتين والتالي جزئي قد يكون اذا كان
لا شيء من اب فلا كل ج ى من سالبتين والمقدم جزئي قد يكون اذا كان لا كل اب فلا شيء
من ج ى من سالبتين جزئيتين قد يكون اذا كان لا كل اب فلا كل ج ى كليتان والمقدم موجب
والتالي سالب قد يكون اذا كان كل اب فلا شيء من ج ى المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي
قد يكون اذا كان بعض اب فلا شيء من ج ى المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي قد يكون
اذا كان كل اب فلا كل ج ى المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي قد يكون اذا كان بعض اب
فلا كل ج ى من كليتين والمقدم سالب والتالي موجب قد يكون اذا كان لا كل اب فكل ج ى

قد يكون اذا كان لا شيء من اب فكل د ه المقدم سالب جزئي والتالي موجب كلي صح

المقدم سالب كلي والتالي موجب جزئي قد يكون اذا كان لا شيء من اب فبعض ج ى المقدم سالب
جزئي والتالي موجب جزئي قد يكون اذا كان لا كل اب فبعض ج ى السوالب الجزئية ليس كلما
كان كل فكل ليس كلما كان بعض فكل ليس كلما كان كل فبعض ليس كلما كان بعض فبعض ليس كلما كان
لا شيء فلا شيء ليس كلما كان لا كل فلا شيء ليس كلما كان لا شيء فلا كل ليس كلما كان لا كل فلا كل ليس
كلما كان كل فلا شيء ليس كلما كان كل فلا كل ليس كلما كان بعض فلا شيء ليس كلما كان بعض فلا كل ليس
كلما كان لا شيء فكل ليس كلما كان لا شيء فبعض ليس كلما كان لا كل فكل ليس كلما كان لا كل فبعض
فنقول ان الحال في تلازم هذه الجزئيات كالحال في تلازم الكليات فان قولنا ليس كلما كان كل فكل
يلزمه قولنا قد يكون اذا كان كل فليس كل والا لزم نقيضه انه ليس البتة اذا كان كل فليس كل وهذا يلزمه
انه كلما كان كل فكل وقد قلنا ليس كلما كان كل فكل هذا خلف وعلى هذا القياس في سائرها وتقريب
هذا برهان ان هذه الموجبة يلزمها سالبة فان لم يلزم السالبة صدق نقيضها وهو انه كلما كان كل
فكل وهذا يلزم ليس البتة اذا كان كل فلا كل وقد قلنا قد يكون اذا كان كل فلا كل هذا خلف واعتبر
حال الاتباع وحال اللزوم وقد تبين من هذا ايضا كذب ظن القائل ان المناقضة في التالي يجعل المتصلة
مناقضة فان هاتين الجزئيتين قد يصدقان معا لكن قوة السالبة منهما قوة موجبة مناقضة للموجبة
في التالي وقوة الموجبة منهما قوة سالبة مناقضة للسالبة في التالي فيكون موجبتان متناقضتا التالي
ويصدقان معا وسالبتان كذلك ويصدقان معا وقد علمت فيما سلف ان الكلية اذا صدقت
صدقت الجزئية الداخلة معها ولازمها واذا كذبت الجزئية كذبت الكلية ولازمها ولا ينعكس احد
الامرين ويجب ان نراعي حال الزيادة التي يحتاج اليها في امر ما اتصاله بلزوم **فصل في القياسات
من المنفصلات وتقابلها بالمتصلات وحال التلازم فيها**

فصل في القياسات من المنفصلات وتقابلها بالمتصلات وحال التلازم فيها

ولنحصل الآن اصناف القضايا المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبالمتصلات ونحقق حال التلازم
فيها ايضا دائما اما ان يكون كل اب او كل ج ى دائما اما ان يكون بعض وكل دائما اما ان يكون
كل وبعض دائما اما ان يكون بعض وبعض دائما اما ان يكون لا شيء ولا شيء دائما اما ان يكون لا كل و
لا شيء دائما اما ان يكون لا شيء ولا كل دائما اما ان يكون لا كل ولا كل دائما اما ان يكون كل ولا شيء دائما
اما ان يكون بعض ولا شيء دائما اما ان يكون كل ولا كل دائما اما ان يكون بعض ولا كل دائما اما ان يكون
لا شيء وكل دائما اما ان يكون لا كل او كل دائما اما ان يكون لا شيء او بعض دائما اما ان يكون لا كل او بعض
ليس البتة اما كل واما كل ليس البتة اما بعض واما كل ليس البتة اما كل واما بعض ليس البتة اما بعض
واما بعض ليس البتة اما لا شيء واما لا شيء ليس البتة اما لا كل واما لا شيء ليس البتة اما لا شيء واما
لا كل ليس البتة اما لا كل واما لا كل ليس البتة اما كل واما لا شيء ليس البتة اما بعض واما لا شيء ليس
البتة اما كل واما لا كل ليس البتة اما بعض واما لا كل ليس البتة اما لا شيء واما كل ليس البتة اما لا كل
واما كل ليس البتة اما لا شيء واما بعض ليس البتة اما لا كل واما بعض قد يكون اما ان يكون كل ويكون
كل قد يكون اما ان يكون كل ويكون بعض قد يكون اما ان يكون بعض ويكون كل قد يكون اما ان يكون
بعض ويكون بعض قد يكون اما ان يكون لا شيء او لا شيء قد يكون اما ان يكون لا شيء او لا كل قد يكون
اما ان يكون لا كل او لا شيء قد يكون اما ان يكون لا كل ولا كل قد يكون اما ان يكون كل ولا شيء قد يكون
اما ان يكون كل ولا كل قد يكون اما ان يكون بعض ولا شيء قد يكون اما ان يكون بعض ولا كل قد يكون
اما ان يكون لا شيء او كل قد يكون اما ان يكون لا شيء او بعض قد يكون اما ان يكون لا كل او كل قد يكون
اما ان يكون لا كل وبعض ليس دائما اما كل واما كل ليس دائما اما كل واما بعض ليس دائما اما بعض
واما كل ليس دائما اما بعض واما بعض ليس دائما اما لا شيء واما لا شيء ليس دائما اما لا شيء واما لا كل
ليس دائما اما لا كل واما لا شيء ليس دائما اما لا كل واما لا كل ليس دائما اما كل واما لا شيء ليس دائما اما كل
واما لا كل ليس دائما اما بعض واما لا شيء ليس دائما اما بعض واما لا كل ليس دائما اما لا شيء واما كل
ليس دائما اما لا شيء واما بعض ليس دائما اما لا كل واما كل ليس دائما اما لا كل واما بعض **فصل في
تلازم المتصلة والمنفصلة** واذا احصينا هذه فلنتكلم اولا على تلازم المنفصلات
والمتصلات فنقول ان المنفصلات الحقيقية الموجبة الاجزاء فيلزمها من المتصلات

فصل في تلازم المتصلة والمنفصلة

ما يكون نقيض احد جزئي المنفصلة فيه مقدماً وعين ثانيه تالياً انما كان مقدماً من المنفصل اذا كانا
متفقين في الكم والكيف مثاله اذا قلنا دايماً اما ان يكون كل آ ب واما ان يكون كل ج ى
فيلزمها كلما لم يكن كل آ ب فكل ج ى وكلما لم يكن كل ج ى فكل آ ب ولنبرهن على احد
اللازمين فان الامر في كليهما واحد ❁ فنقول انه يلزم القضية المنفصلة المذكورة هذه
القضية المتصلة لا متصلة فقط بل متصلة مع التزام المقدم للتالي وهذا اذا صح صح ما هو اعم
منه وهو المتصلة المطلقة فانه حيث يصدق الاخص يصدق الاعم فنقول ان لم يلزم قولنا كلما
لم يكن كل آ ب فيلزم ان يكون كل ج ى فقد يصدق معه نقيضه وهو قولنا ليس كلما لم يكن
كل آ ب يلزم ان يكون كل ج ى ويلزم هذه المتصلة قولنا قد يكون اذا لم يكن كل آ ب فليس يلزم
ان يكون كل ج ى وهذا يجوز ان لا يكون كل آ ب ولا كل ج ى والموجبة المنفصلة قد
منعت ارتفاع الجزئين معاً وجعلت وضع كل واحد منهما يلزمه رفع الآخر وهذه المتصلة يجوز
ارتفاعهما معاً هذا خلف وايضاً يلزمها كل موافق لها في الكم والكيف وتاليه نقيض احد جزئيه
ومقدمه عين الجزء الآخر مثل قولنا كلما كان كل آ ب فليس كل ج ى والا فليس كلما كان
كل آ ب فليس كل ج ى وهذه يلزمها انه قد يكون اذا كان كل آ ب فكل ج ى وهذه
توجب جواز اجتماع القولين والمنفصلة تمنع ذلك هذا خلف فهذا هو القول في الموجبات الموجبة
الاجزاء وقد برهن على الكليات منها فيمكن ان يبرهن على هذا القياس على الجزئيات منها على نمط واحد
وليس يجب ان ينعكس الامر حتى اذا صدقت المتصلات المذكورة صدقت معها المنفصلات والا
لوجب ان ينعكس كل متصلة منها على نفسه اذا كان الصدق والعناد الحقيقي في المنفصلة منعكساً
وقد يجوز ان يكون التالي في المتصل الموجب اعم لزوماً من لازم للمقدم مثل قولنا ان كان الانسان كان
متحركاً او كلما لم يكن متحركاً ففي الحالين جميعاً يلزم انه جسم واما تحصيل بيان هذا فليكن اللازم
موافق المقدم كقولنا كلما كان كل آ ب فليس كل ج ى كقولنا اما ان يكون كل آ ب واما
ان يكون كل ج ى فنقول ان هذا المتصل لا يجب ان يلزم انه اما ان يكون كل آ ب واما ان يكون
كل ج ى لانه حينئذ يجب ان يلزم هذا المتصل انه كلما لم يكن كل ج ى فكل آ ب وليس
دايماً يوجد هذا الانعكاس وكذلك ان جعلنا اللازم مناقض المقدم وجب ان يلزمه عكسه وهذا
لا يجب اما اذا كان احد الجزئين او كلاهما سالباً فيلزمها من المتصلات مناقض المقدم موافق
التالي ولا يلزمها موافق المقدم مناقض التالي كما يجب في الموجبات الاجزاء مثال ذلك انا اذا
قلنا دايماً اما ان لا يكون شيء من آ ب واما ان لا يكون شيء من ج ى لزمه قولنا كلما كان
بعض آ ب فلا شيء من ج ى وكلما كان بعض ج ى فلا شيء من آ ب ولنبرهن فنقول
انه ان لم يصدق ذلك صدق قولنا ليس كلما كان بعض ج ى فلا شيء من آ ب ويلزمها
انه قد يكون اذا كان بعض ج ى فبعض آ ب والمنفصلة تمنع اجتماع ذلك وهذا خلف وانما
قلنا انه لا يلزم من وضع عين المقدم انا اذا قلنا وكلما لم يكن نباتاً لم يلزم منه انه جماد او ليس بجماد
واللزوم ههنا منعكس لان وضع نقيض التالي يلزمه نقيض المقدم دايماً وانما نؤدي هذا الانعكاس
الى هذا فقط وانت تعلم ان هذا الاتصال ليس نصاً لا تساوقاً فقط بل نصاً لاسم التزام على ان يعتبر
في ايجاب المنفصلة منع الاجتماع كما كان في الاولى وان يدخل اللزوم ايضاً في التوالي ويعتبرها ذلك
الاعتبار بعينه ونقول انه قد يلزم هذا المتصل هذا المنفصل ايضاً وهو انه اذا صح كلما كان بعض
آ ب فلا شيء من ج ى يلزمه اما ان لا يكون شيء من آ ب واما ان لا يكون شيء من ج ى
فان لم يلزم وقتاً او حالاً فليعين ذلك الوقت والحال فيكون حينئذ شيء من آ ب ومعه شيء من
ج ى فيكون حينئذ ليس يقتضي كون شيء من آ ب ان لا يكون شيء من ج ى ولا كون
شيء من ج ى ان لا يكون شيء من آ ب وقد فرضنا كون شيء من آ ب يقتضي ان لا يكون شيء
من ج ى هذا خلف وانما لم يعرض مثل هذا الخلف في الاول لانه اذا صدقت سالبة الانفصال
هناك لم يجب ان يلزم صدقها جواز الاجتماع بل ربما كان صدقها بجواز الارتفاع معاً وههنا يلزم
صدق السالب بجواز الاجتماع فقط ولذلك لا يحوج ههنا الى ان يصير المتصلة منعكسة وليلزم آخرها

بحالها بل ان يلزم نقيض تاليها نقيض المقدم وهذا واجب وعلى هذا فتأمل الحال اذا كانت احدى المقدمتين
موجبة والاخرى جزئية وبعد القانون فعليك ان تجتهد في واحد واحد واما التلازم في المنفصلات
انفسها فنقول اما المنفصلات الموجبة الموجبة الاجزاء فانها تلزمها من المنفصلات ما يوافقها
في الكم بعد الخلاف في الكيف ويناقضها في المقدم مثاله في الكليات قولنا دايماً اما ان يكون
كل آ ب واما ان يكون كل ج ى يلزمه ليس البتة اما ان لا يكون كل آ ب واما ان يكون
كل ج ى وكذلك ليس البتة اما ان لا يكون كل ج ى واما ان يكون كل ج ى وكذلك
ليس البتة اما ان لا يكون كل ب ى واما ان يكون كل آ ب ولنبرهن على الاول منهما فان الثاني
يجري مجراه وعلى قياسه فنقول انه ان كذب عليه قولنا ليس البتة اما ان لا يكون كل آ ب واما ان يكون
كل ج ى صدق حينئذ عليه نقيضه وهو انه قد يكون اما ان لا يكون كل آ ب واما ان يكون
كل ج ى وهذا يلزمه قد يكون اذا كان كل آ ب فكل ج ى فيجوز الجمع والمنفصل يمنع الجمع البتة
وليس يجب ان ينعكس هذا حتى اذا صدق قولنا ليس البتة اما ان لا يكون كل آ ب واما ان يكون كل
ج ى صدق انه دايماً اما ان يكون كل آ ب واما ان يكون كل ج ى لانه قد يصدق فيما فيه
المحال لا لعناد كقولك ليس اما ان لا يكون كل انسان حيواناً واما ان يكون الخلاء موجوداً او غير موجود
وليس يلزم من ذلك انه اما ان يكون الانسان موجوداً واما ان يكون الخلاء موجوداً او غير موجود بل قد يصدق
ان نقول ليس اما ان لا يكون الشيء حيواناً واما ان يكون بياضاً ولا يلزم من ذلك ان الشيء اما ان يكون
حيواناً او يكون بياضاً والجزئيات حكمها ايضاً هذا الحكم مثاله انا اذا قلنا قد يكون اما ان يكون
كل آ ب واما ان يكون كل ج ى فانه يلزم ليس دايماً اما ان لا يكون كل آ ب واما ان يكون
كل ج ى والا صدق نقيضه انه دايماً اما ان لا يكون كل آ ب واما ان يكون كل ج ى
ويلزمه ليس البتة اما ان يكون كل آ ب واما ان يكون كل ج ى وقد قلنا قد يكون اما ان يكون
كل آ ب واما ان يكون كل ج ى وهذا خلف ولا يلزم انعكاس هذا لما قد اشرنا اليه فهذه
حال المنفصلات بعضها مع بعض ونقول كل متصلة يلزم منفصلة موجبة فان السالبة المنفصلة
التي يلزم تلك المنفصلة يلزم تلك المتصلة مثاله ان قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض آ ب
واما ان لا يكون شيء من ج ى هو لازم لقولنا دايماً اما ان لا يكون شيء من آ ب واما ان لا يكون شيء
من ج ى وهذه يلزمها متصلة بهذه الصفة كلما كان بعض آ ب فلا شيء من ج ى فنقول
ان هذه المتصلة يلزمها قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض آ ب واما ان لا يكون شيء من ج ى
والا صدق نقيضها انه قد يكون اما ان يكون بعض آ ب واما ان لا يكون شيء من ج ى وهذه
يلزمها متصلة بهذه الصفة قد يكون اذا كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج ى ويلزمها
ليس كلما كان بعض آ ب فلا شيء من ج ى وقد قلنا كلما كان بعض آ ب فلا شيء من ج ى
هذا خلف فقد علمت من هذا ان كل متصلة موجبة فيلزمها منفصلة سالبة موافقة في الكم وفي
المقدم والتالي وندل عليه بمطلوب هذا البرهان الذي وضعناه لكنه ليس يلزم ان ينعكس فيلزم
هذه الموجبة هذه السالبة فانه يصدق ان نقول ليس البتة اما ان يكون بعض الناس كاتباً واما ان لا
يكون شيء من الاثنين زوجاً ولا يلزم منه كلما كان بعض الناس كاتباً فليس شيء من الاثنين بزوج
وهذه السوالب يلزم من سوالب الموجبات المتصلة التي تلزم سوالب موجبات مناقضة المقدم
لتلك الموجبات التي تلزمها السالبة المنفصلة اياها ومن المنفصلات التي تقابل السوالب المنفصلة
اللازمة فيكون كل سالبة متصلة فانها يلزمها سالبة كلية منفصلة مناقض لها في المقدم فانا اذا
قلنا ليس البتة اذا كان كل آ ب فكل ج ى يلزمه ليس البتة اما ان لا يكون كل آ ب واما
ان يكون كل ج ى والا فليمكن ذلك فيكون قد يكون اما ان لا يكون كل آ ب واما ان يكون
كل ج ى وهذا يلزم قد يكون اذا كان كل آ ب فكل ج ى هذا خلف فلينظر هل ينعكس هذا
اللزوم فلنضع انه ليس البتة اما ان لا يكون كل آ ب واما ان يكون كل ج ى ولنرجع الى المواد
فنقول انا نقول ليس البتة اما ان لا يكون الانسان حيواناً واما ان لا يكون الخلاء موجوداً وهذا
صادق على ما علمت ولا يلزمه شرطية متصلة بمعنى اللزوم وهو انه ليس البتة ان كان الانسان

حيوانًا فالخلاء ليس بموجود اذ عنى اتصال اللزوم واما الاتصال الاعم فانه يشبه ان يلزمه فانه ان كان
مع صدق ذلك ليس صدقا قولنا ليس البتة اذ كان كل آ ب فكل ج د فنقيضه حينئذ يصدق
وهو انه قد يكون اذا كان كل آ ب فكل ج د فاذا كان كل آ ب فكل ج د بحسب ان
في وقت وشرط فعند ذلك الشرط ان لم يكن كل آ ب لم يكن كل ج د وقد قلنا ليس البتة هكذا هذا
خلف فقد علمت ان المنفصلات الموجبة يلزمها من المتصلات ما الموجبة فما يناقضها في المقدم ويوافقها
في التالي ويكون على كمها واما من السالبة فما يكون في قوة تلك الموجبة وهي التي تخالفها في الكيف
ويوافق الموجبة في المقدم ويناقضها في التالي فيكون مخالفا للمنفصلة في الكم والكيف مناقضا له
في المقدم والتالي وانما يوافقه في الكم وان هذه اللوازم لا ينعكس عليها فلا يجب ان يكافيها الموجبات
المنفصلة في اللزوم واما المنفصلات السالبة فيلزم هذه الموجبات وما يلزمها معا فيكون ملزومها
من الموجبات المنفصلة ما يوافقها في الكم ويناقضها في المقدم ومن الموجبات المتصلة ما يوافقها في
الكم وفي الكيف المقدم والتالي ومن السالبات المتصلة ما يوافقها في الكم والكيف والمقدم ويناقضها
في التالي فقد عرفنا الحال في التلازم ولانك عرفت الجزئي والكلي والموجب والسالب في الشرطيات
فقد عرفت المناقضات فيها والمتضادات وما تحت المتضادات والمتداخل بعضها في بعض فلا تحتاج
الى عدها لك وتطويل الكلام فيها عليك وكذلك ان اردت ان تعلم ما يكون بعضها من بعض في مقدمها
او تاليها باحدى النسب المذكورة على ان ذلك لا فائدة فيه بل الفائدة في ان تراعي هذه الاحوال في حكم
القضية من الاتصال والانفصال واذا عرفت المناقض بالفعل وعرفت ما يلزمه وينعكس عليه ان كان
له ذلك كما في المتصلات فقد عرفت المناقض في القوة وكذلك المضاد بالقوة وما تحته في القوة وانما
بالقوة اذ بعض هذه الاحوال بالفعل وبعضها بالقوة مثل قولنا كلما كان كذا كان كذا يناقضه بالفعل
ليس كلما كان كذا كان كذا ويناقضه بالقوة قد يكون اذا كان كذا كان كذا ثم ان في هذه الملازمات
شكوكا من جهة التناقض المأخوذ فيها اذا اعتبرت المقدمات مطلقة او ضرورية ليس في تعرضنا لها
كثير نفع والاولى ان نهاجرها الى اللواحق اذ في ظاهر ما قلنا بلاغ الى الغرض النافع

## فصل في عكس المقدمات المتصلة

لنشتغل من العكس بعكس المتصل ونقول ان عكس المتصل على وجهين
احدهما عكس استقامة والآخر عكس نقيض وعكس الاستقامة هو ان يجعل المقدم تاليا
والتالي مقدما مع حفظ الكيفية على ان يكون مع ذلك حافظا للصدق واما عكس النقيض
فان يجعل بدل التالي نقيض التالي وبدل المقدم نقيض المقدم ولنبدأ بعكس الاستقامة فنقول انا اذا قلنا
ليس البتة اذا كان كل آ ب فيكون كل ج د فظاهر الحال يوجب انه ليس البتة اذا كان كل ج د
فكل آ ب والا فليكن مرة كل ج د ومعه كل آ ب فيكون في بعض المرار قد كان كل آ ب ومعه
كل ج د وقد قلنا ليس البتة ذلك لكن هذا يشكل في مواضع منها انا نقول ليس البتة اذا كان الانسان
موجودا فالخلاء موجود فهل نقول ليس البتة اذا كان الخلاء موجودا فالانسان موجود فان هذا ليس بموجود
اذ يكون حقا على ان التالي مسلوب موافقة مع فرض المقدم وان اردت سلب اللزوم لم يكن عكس ذلك
السالب لكنا نقول ان هذه القضية في المواد التي نراعيها حالة لا تنعكس سالبة الموافقة بل سالبة
اللزوم وهناك لا يلزم البرهان المذكور على العكس اذ لا يمكن فرض ايجابه وتعيينه في الوجود وسالبة
اللزوم اعم من سالبة الموافقة وموجبة الموافقة اعم من موجبة اللزوم

## المقالة السابعة

## فصل في القياسات المؤلفة من الشرطية المتصلة في الاشكال الثلثة

القياسات المؤلفة من المتصلات هي التي تكون مؤلفة من متصلتين يشتركان في حد اعني في مقدم او تال
ويكون ذلك على هيئة الاشكال الثلثة الحملية فاما ان يكون الحد الاوسط تاليا في احدهما مقدما
في الآخر ويسمى الشكل الاول واما ان يكون الاوسط تاليا في كليهما ويسمى الشكل الثاني
واما ان يكون الاوسط مقدما في كليهما ويسمى الشكل الثالث ولا قياس من جزئيتين ولا من سالبتين
ولا من سالبة صغرى كبراها جزئية الشكل الاول من متصلتين شريطته مثل شريطة الشكل الاول
في الحمليات وقولنا آ ب و ج د تدل على كل حملية يكون من الثمانية الضرب الاول من موجبتين
كليتين كلما كان آ ب فـ ج د وكلما كان ج د فـ هـ ز ينتج كلما كان آ ب فـ هـ ز

فصل في عكس المقدمات المتصلة

المقالة السابعة فصل في القياسات المؤلفة من الشرطية المتصلة في الاشكال الثلثة



فهو قياس كامل الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلما كان آ ب فـ ج د وليس البتة
اذا كان ج د فـ هـ ز ينتج ليس البتة اذا كان آ ب فـ هـ ز وهو قياس كامل الضرب الثالث
من موجبتين والصغرى جزئية قد يكون اذا كان آ ب فـ ج د وكلما كان ج د فـ هـ ز ينتج قد يكون
اذا كان آ ب فـ هـ ز وهو قياس كامل الضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة
كبرى قد يكون اذا كان آ ب فـ ج د وليس البتة اذا كان ج د فـ هـ ز ينتج ليس كلما كان
آ ب فـ هـ ز وهو قياس كامل وقد يلزم على هذا الشكل شكوك فان لقائل ان يقول ان هذا الشكل
لا ينتج فانا نقول كلما كان الاثنان زوجا فهو عدد ثم نقول كلما كان الاثنان عددا فهو زوج وكلا
المقدمتين صادقتان فيلزم من هذا كلما كان الاثنان فردا فهو زوج وهذا خلف فنقول ان
السبب في هذا ان الصغرى كاذبة في نفسها ولكنها يلزم على ما قلنا من يرى ان الاثنين فرد وكل فرد
عدد فيلزمه لا لانه حق في نفسه بل لانه يرى باطلا وكذلك هذه النتيجة يلزم ويكون صدقها
على سبيل صدق المقدمة فصادق على سبيل الالزام ان الاثنين كلما كان فردا يكون زوجا وليس
ان يلزمه وان يكون حقا شيء واحد وكذلك حال كل مقدمة صغرى هذه حالها فان كان الحد الاصغر
محالا والاوسط محالا والاكبر محالا لكان محال الاكبر في اللزوم صادقا عليه اي صادقا بحسب الالزام
لا بحسب الوجود فلينظر اذا كان الاكبر موجودا مع الاوسط على سبيل اتباع دون لزوم والاوسط
للاصغر كذلك فنقول ان مثل هذا وان لزم عنه شيء فالاولى ان لا يكون قياسا لان ذلك لا يكون افادة
علما بشيء مجهول عندنا فان الاوسط اذا لم يكن ملزوما للاكبر بل كان مصاحبا له علمنا قبل القياس
ان الاكبر موجود معه الاصغر ومع ذلك كل موجود او مفروض سواء التفتنا الى الاوسط او لم نلتفت
فانا ننتهي الى موضع يتبين الشيء بيانا عن غيره فذلك مما هو لازم عنه عندنا النحو وكذلك ان كانت
الصغرى لزومية غير محالة المقدم واما اذا كانت محالة المقدم مثل قولنا كلما كان الاثنان فردا
فهو عدد وكلما كان الاثنان عددا فان البياض لون فلينظر انه هل يفيد هذا انه كلما كان الاثنان فردا
فان البياض لون فنقول ليس من علمنا هذا علمنا ان البياض لون فانا ان جعلنا الاثنين زوجا علمنا هذا
ايضا بل هذا هو علم انا نعلم هذا في نفسه وان كانت الصغرى اتفاقية والكبرى لزومية فقد يظن انه
قياس مفيد فانه يجوز ان يكون الاكبر غير معلوم الوجود بالقياس الى الاصغر بل الى شيء يعلم انه موجود
معه فيعلم ان الاكبر موجود مع الاصغر الآن ولم يكن قبل ذلك يعلم لكن هذه الافادة انما هي على
سبيل تذكير لا ان ذلك لا يعلم وجود الاوسط في نفسه علمته وجود الاكبر في نفسه لان
القياس واذا مع ذلك تعلم ان الاكبر موجود مع الاصغر وعلم كلي بان دخل في العالم لم يكن داخلا
الاصغر مفيدا شيئا بعد هذا وان كانت الكبرى موجبة واما ان كانت سالبة الموافقة والتلازم فلا يخلو
اما ان يكون الموجبة لزومية او اتفاقية فان كانت اتفاقية وكان الموافق لا يلزم عن وضعه شيء
بل وضع الاصغر معه اذ قلنا ولا شيء من اوضاع الممكنة يلزمه الاكبر ومن اوضاعه شرائط
الاصغر معه وهذا في اللزومية ظاهر ايضا وان كانت الصغرى محالا والاوسط محالا والكبرى
سالبة اللزوم فيجب ان لا يلزم الاكبر عن الاصغر البتة والا كان السالب الكلي كاذبا لستحيل
كاذبا بحسب الاجرى نفسه بل بحسب الالزام وانه اعتبرت بحسب الالزام في نفسه لكانت الصغرى
كاذبة اذ كان الاوسط جائز الوجود وحقا وهذا شيء قد علمته واما ان كان كلاهما
على الايجاب فكذلك الايجاب الاكبر على الاوسط ان كان الاكبر غير لازم للاصغر فانه
لو لزم الاصغر لزم من فرض الاوسط اذا فرض معه الاصغر وعلمنا على ما فيكون النتيجة السالبة
اللزوم صادقة ان كانا في جميع ذلك كانت الكبرى سالبة الموافقة والموجبة اتفاقية ولا شك
ان الاوسط يكون جائز الوجود ويكون الاكبر محالا فيكون معه سلبا مصاحبا على سبيل الموافقة
حقا وكذلك ان كانت لزومية والاصغر جائزا فانه كان الاصغر محالا والاوسط حق يلزمه
ويسلب عنه موافقة محالا ولزوما فالنتيجة سالبة الاتفاق واللزوم على الوجه الذي يصدق
فيه محال المقدم عن محال التالي اعني بحسب الالزام واما الشكل الثاني فانه لا ينتج عن
موجبتين وعن جزئيتين وعن كبرى جزئية وذلك لما عرفت بيانه في مثل هذه الاحكام عن الاصول المعلومة عندك

وبان ماخذ المحدود والحملية فننقلها الى الشرطية واما اذا كانتا كليتين الكبرى سالبة كقولنا وكلما كان
ه د ج ى وليس البتة اذا كان آ ب ج ى فانه يختلف الاحوال فيه بحسب كون المقدمتين
وفاقيتين او لزوميتين ومختلفتين في ذلك فان كانتا جميعا للموافقة فلا يكون في ذلك بيان شيء
مجهول ويكون على حسب ما علمت في الشكل الاول ۞ واما الموجب فيعرف حاله بما يلزم من كونه
موافقا وغير موافق مما يلزم الشكل الاول فان كان السلب للزوم فقط ولا يمنع الموافقة والموجبة
موجبة الموافقة فان القياس لا ينتج البتة كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وليس البتة
اذا كان الاثنوة زوجا يلزم منه ان الحمار ناهق فان هذا يصدق عنه انه ليس البتة كلما كان الانسان
ناطقا يلزم ان الاثنوة زوج وان جعلت بدله كون الاثنوة زوجا كون الانسان حيوانا صدقت النتيجة انه
كلما كان الانسان ناطقا لزم ان يكون الانسان حيوانا ثم ان جعلت بدله كون الانسان حيوانا كون الانسان
نباتا صدق انه ليس البتة اذا كان الانسان ناطقا فالانسان نبات فان كانت الموجبة لزومية تجد
التأليف مفيدا سواء اقترنت به سالبة اللزومية او سالبة الموافقة ويكون النتيجة بحسبه ثم
يكون شريطته بعينه مثل شريطة الشكل الثاني في الحمليات ويجب ان يكون سالبة ضرورية
احدى الضروريتين المنعكستين حتى ينتج كما قلنا نحن في الحمليات وتبين بالعكس والخلف والافتراض
مثال بيان ذلك في هذا الضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة وهو قولنا كلما كان آ ب ج ى
وليس البتة اذا كان ه د ج ى فينتج ليس البتة اذا كان آ ب فه د ويتبين بعكس الكبرى
ورده الى الثاني الاول وبالخلف انه اذا كانت هذه النتيجة كاذبة فنقيضها وهو انه قد يكون اذا كان آ ب فه د
صادق ونضيفها اليها ليس البتة اذا كان ه د ج ى ينتج ليس كلما كان آ ب ج ى الضرب
الثاني من كليتين والصغرى سالبة وهو قولنا ليس البتة اذا كان آ ب ج ى وكلما كان
ه د ج ى ينتج ليس البتة اذا كان آ ب فه د ويتبين بعكس الصغرى ثم بعكس النتيجة
او بالخلف بان يؤخذ نقيض النتيجة ويضاف الى الكبرى ينتج نقيض الصغرى والاحوال فيه ما
قد علمت في الضرب الاول ۞ الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى
قد يكون اذا كان آ ب ج ى وليس البتة اذا كان ه د ج ى ينتج ليس كلما كان آ ب فه د
ويتبين بعكس الكبرى وبالخلف ۞ الضرب الرابع من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى
ليس كلما كان آ ب ج ى وكلما كان ه د ج ى ينتج ليس كلما كان آ ب فه د ويتبين
بالخلف ويتبين بالافتراض بان نعين الحال والمرة التي تكون فيها آ ب ولا يكون فيه البتة ج ى
وليكن ذلك عند كون ج ط فيصح ان نقول ليس البتة اذا كان ج ط ج ى وكلما كان ه د
كان ج ى ينتج ليس البتة اذا كان ج ط كان ه د ونضيفها اليها انه قد يكون اذا كان آ ب
ج ط ينتج ليس كلما كان آ ب كان ه د ولقائل ان يقول حتى ان يكون نرى هنا السالب محالة
فلا ينعكس السالب فنقول ان كان المقدم من الموجب ليس بمحال فالتالي الاوسط ليس بمحال فان كان
ذلك المقدم محالا ويقارن الاوسط والآخر لا يقارنه فلا يجتمعان البتة فالنتيجة صادقة
الشكل الثالث انما ينتفع بالاستعمال اذا استعمل القضايا الموجبة التي اتفق لها اتفاق في غير حد ودون
اذا تأملت الخوض التأمل الذي سلف لك وتجد ذلك فان شريطة هذا الشكل بعينها مثل شريطة
الشكل الثالث في الحمليات وضروبه ايضا كضروبه ستة ۞ الضرب الاول من كليتين موجبتين
مثاله كلما كان ج ى فه ز وكلما كان ج ى فا ب ينتج انه قد يكون اذا كان ه ز فا ب برهانه
ان يعكس الصغرى فيرجع الى الشكل الاول ونقول والا فليكن ليس البتة اذا كان ه ز فا ب
ونضيفها اليها كلما كان ج ى فا ب يكون ليس البتة اذا كان ه ز فا ب هذا خلف الضرب
الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلما كان ج ى فه ز وليس البتة اذا كان ج ى فا ب
ينتج ليس كلما كان ه ز فا ب ويتبين بعكس الصغرى وبالخلف بان نضيف نقيض النتيجة الى الكبرى
فينتج نقيض الصغرى ۞ الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية قد يكون اذا كان
ج ى فه ز وكلما كان ج ى فا ب ينتج قد يكون اذا كان ه ز فا ب ويتبين بعكس الصغرى
وبالخلف المنتج لنقيض الصغرى ۞ الضرب الرابع من موجبتين والكبرى جزئية كلما كان



ج ى فه ز وقد يكون اذا كان ج ى فا ب ينتج جزئية موجبة وتبين بعكس الكبرى ثم عكس
النتيجة وبالخلف ۞ الضرب الخامس من موجبة كلية صغرى سالبة جزئية كبرى كلما كان
ج ى فه د وليس كلما كان ج ى فا ب فليس كلما كان ه د فا ب وهذا لا يتبين الا بالخلف
والافتراض بان نقول ليكن الحال الذي يكون فيه ج ى وليس آ ب هو حال كون ج ط فيكون
ليس البتة اذا كان ج ط فا ب فنقول كلما كان ج ى فه د وقد يكون اذا كان ج ى ج ط ينتج
اذا كان ه د ج ط وليس البتة اذا كان ج ط فا ب ينتج ليس كلما كان ه د فا ب الضرب السادس
من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى كقولك قد يكون اذا كان ج ى فه د وليس البتة اذا كان
ج ى فا ب ينتج ليس كلما كان ه د فا ب ويتبين بعكس الصغرى وبالخلف واعتبر احوال الجهات
كما في الحمليات والعبرة في حال المتصلة فانها مطلقة او لزومية للكبرى فصل في القياسات المؤلفة
من المتصلات والمنفصلات ولنبدأ اولا باللواتي يكون فيها المتصلات مكان
الصغريات فلا يخلو اما ان يكون الشركة في المقدم واما ان يكون الشركة في التالي وفي كل واحد من الاقسام
اما ان يكون المنفصلة حقيقية او الاخرى التأليفات الكائنة من متصلات صغرى ومنفصلات حقيقية
كبرى والشركة في تالي المتصلة ضروبه كذلك من موجبتين مثال الذي من كليتين كلما كان ه د ج د
اي بلا شرط آخر ودائما اما ان يكون ج ى واما ان يكون آ ب ينتج انه كلما كان ه د فلا يكون
آ ب برهانه ان المنفصلة ترجع فيصير كلما كان ج ى فليس آ ب مثال الذي من موجبتين
والصغرى جزئية حكمها حكم هذه في الانتاج ولكن جزئية واما ان كانت المنفصلة جزئية لم ينتج والحد
كذلك تارة قولك كلما كان زيد ماشيا فهو متحرك في المكان وقد يكون اما ان يكون زيد متحركا في المكان
واما ان يكون تاركا للشيء وتارة قولك كلما كان هذا متسكا اي بلا شرط آخر فهو اسود وقد يكون اما ان
يكون لشيء اسود واما ان يكون تطيب الرائحة فالاول لا يصدق فيه الموجبة الكلية والثاني يصدق فيه
السالبة الكلية ضروب ذلك والمتصلة سالبة منعكس ليس البتة اذا كان ه د ج ى ودائما اما
ان يكون ج ى واما ان يكون آ ب ينتج ليس البتة اما ان يكون ه د واما ان يكون آ ب بل كلما
كان ه د فا ب وايضا ليس البتة اذا كان ه د فليس آ ب وهو لزومية لانه يلزم الشرطيتين
هكذا كلما كان ه د لم يكن ج ى وكلما لم يكن ج ى فا ب ينتج كلما كان ه د بلا شرط آخر فا ب
فيلزم منه ليس البتة اما ان يكون ه د واما ان يكون آ ب ويلزم السالبة المنفصلة ايضا وكذلك
ينتج اذا كانت الجزئية متصلة وينتج ههنا ايضا اذا كانت المنفصلة جزئية لان المتصلة تنعكس [illegible]
[illegible]

فصل في القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات

ودائما اما ان يكون ج ى واما ان لا يكون آ ب ينتج ليس البتة اذا كان ه ر فا ب فانه ليس
البتة اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون آ ب لانه يرجع الى المتصلات هكذا كلما كان ه ر على نحو
المقولة السالبة فليس ج ى وليس يلزم ج ى وكلما لم يكن ج ى لم يكن آ ب ينتج كلما
كان ه ر لم يكن آ ب ويلزمه ليس البتة اذا كان ه ر فا ب وايضا ليس اما ان يكون ه ر واما
ان لا يكون آ ب وكذلك ان كانت المتصلة جزئية فان كانت المنفصلة جزئية انتج ايضا على مثال ما
انتج في نظيرتها والمنفصلة حقيقية ضروب ذلك والمنفصلة سالبة كل هذا لا يلزمه نتيجة والحدود
كلما كان هذا عرضا كان له حامل مطلقا بلا شرط وليس البتة اما ان يكون له حامل واما ان لا يكون جوهرا
وليس البتة اما ان يكون له حامل واما ان لا يكون كل مقدار متناهيا اي مع ان لا يشترط فيها شرط اخر
فاسد فان هذه الحدود يلزم عنها المختلفات والعقم في الجزئيات واضح وليكن الشركة في الجزء السالب
ضروب ذلك التاليف من موجبتين وكلما كان ه ر فليس ج ى واما ان لا يكون ج ى واما ان
يكون آ ب فلا ينتج والمواد كلما كان هذا انسانا فليس هو حجرا واما ان لا يكون حجرا او يكون حيوانا وايضا
اما ان يكون حجرا او يكون جسما وكذلك ان جعلت احديهما جزئية فستجد له موادا ضروب ذلك والمنفصلة
سالبة هذه النتيجة ولنورد لذلك مثالا واحدا كلما كان هذا عرضا فليس بجوهر وليس البتة اما ان لا
يكون هذا جوهرا او يكون في موضوع وليس البتة اما ان لا يكون هذا جوهرا او يكون المقدار غير متناهي
بالفعل وانت لا يبعد عليك من هذا ان تعرف ان حكم التاليفات التي يكون منفصلاتها من سالبتين
حكم هذه التي الشركة فيها في جزء سالب والجزء الاخر موجب فلننتقل الان الى امتحان العشرين المشاكلة
لهذه الضروب والشركة في مقدم المتصل ولنبدأ بما يكون منفصلاته حقيقية ضروب ذلك من موجبتين
اما الذي من كليتين كقولك كلما كان ه ر ج ى ودائما اما ان يكون ه ر واما ان يكون آ ب ينتج
قد يكون اذا كان ج ى فليس آ ب وانه ليس دائما اما ان لا يكون ج ى واما ان يكون آ ب
برهان ذلك ان المنفصلة يصير هكذا وكلما كان ه ر فلا يكون آ ب ويضاف الى الاخرى على قياس
الشكل الثالث وينتج ما ذكر وقد يمكن من هذا ان يستنتج نتيجة كلية بان يؤخذ عكس نقيض المتصلة على ما
عرف وهو انه ليس البتة اذا لم يكن ج ى فر ر ويضاف اليه لازم المنفصلة وهو انه كلما لم يكن
آ ب فر ر ينتج ليس البتة اذا لم يكن ج ى لم يكن آ ب ويلزمها ليس البتة اما ان يكون ج ى واما
ان لا يكون آ ب وكذلك اذا كانت المتصلة جزئية او المنفصلة جزئية لانها حينئذ يصير قد يكون اذا
كان ج ى فليس آ ب وقد يمكن ان يبين بالعكس المتصل حتى يرجع الى الضرب التاليفات التي
الشركة فيها في التالي المتصل كما قيل في التي قبلها ضروب ذلك والمتصلة سالبة منعكسة ليس البتة
اذا كان ه ر ج ى ودائما اما ان يكون ه ر واما ان يكون آ ب ينتج ليس البتة اذا كان ج ى
فليس آ ب بل كلما كان ج ى فا ب وانه ليس البتة اما ان يكون ج ى واما ان يكون آ ب
برهان ذلك ان المتصلة تنعكس كلية وترجع الى الشركة في التالي وكذلك ان كانت المتصلة جزئية يبين
بان تجعلها موجبة متصلة ونعكسه قد يكون اذا كان ليس ج ى وكلما كان ه ر فليس آ ب
نعم قد يكون اذا كان ليس ج ى فليس آ ب فليس كلما لم يكن ج ى فا ب فان كانت المتصلة جزئية
يبين بان تجعل المتصلة السالبة متصلة موجبة فنقول كلما كان ه ر فليس ج ى ونجعل
المنفصلة متصلة ونقول قد يكون اذا كان ه ر فليس آ ب ينتج قد يكون اذا كان ليس ج ى فليس
آ ب فليس كلما لم يكن ج ى كان آ ب ضروب ذلك والمنفصلة سالبة كلما كان ه ر ج ى
وليس البتة اما ان يكون ه ر واما ان يكون آ ب وهذا لا ينتج لانك اذا قلت كلما كان هذا زوجا
فهو منقسم بعددين متساويين وليس البتة هذا اما ان يكون زوجا واما ان يكون عددا كان
الصحيح انه كلما كان هذا منقسما بعددين متساويين فهو عدد وان بدلت وجعلت مكان العدد
وجود الخلاء كان الصحيح هو السلب وكذلك اذا كان ههنا جزئية التاليفات الكائنة على هذا
المنهاج والمنفصلة غير حقيقية ولتكن الشركة في الموجب ضروب ذلك من الموجبتين كلما كان
ه ر ج ى ودائما اما ان يكون ه ر واما ان لا يكون آ ب ينتج من وجه ما قد يكون اذا كان
ج ى فا ب او ليس دائما اما ان يكون ج ى واما ان يكون آ ب ويتبين هكذا كلما كان

آ ب فر ق وكلما كان ه ر ج د ينتج كلما كان آ ب ج ى ثم اعكس بل لك ان تستنتج الكلية
على النحو الذي سلف لك مما ذكر وكذلك ان كانت المنفصلة جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة
ليس البتة اذا كان ه ر ج ى ودائما اما ان يكون ه ر واما ان لا يكون آ ب فليس البتة اذا
كان ج ى فا ب بل كلما كان ج ى لم يكن آ ب وليس اما ان يكون ج ى واما ان لا يكون
آ ب ويتبين بالعكس المتصلة وكذلك ان كانت المتصلة جزئية يفعل ما فعلت بنظيرتها ضروب ذلك
والمنفصلة سالبة هذه لا ينتج والحدود كلما كان زيد يغرق فزيد في الماء وليس اما ان يكون زيد
يغرق واما ان لا يطير وليس اما ان يكون زيد يغرق واما ان يكون الخلاء معدوما التاليفات الكائنة
على هذا المنهاج والشركة في الجزء السالب فلنبدأ بضروب من موجبتين كلما لم يكن ه ر كان
ج ى ودائما اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون آ ب ينتج قد يكون اذا كان ج ى فليس
آ ب وليس دائما اما ان يكون ج ى واما ان لا يكون آ ب وكذلك ان كانت احديهما جزئية
ويتبين بالعكس بان نقول كلما لم يكن آ ب لم يكن ه ر وكلما لم يكن ه ر ج ى ينتج كلية وينعكس
قد يكون اذا كان ج ى فليس آ ب ولك ان تستنتج منه الكلية على ما علمت ضروب ذلك والمتصلة
سالبة ليس البتة اذا لم يكن ه ر ج ى ودائما اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون آ ب ينتج انه
ليس البتة اذا لم يكن ج ى كان آ ب بل كلما كان ج ى كان آ ب وليس البتة اما ان يكون
ج ى واما ان يكون آ ب يتبين ذلك بعكس المتصلة كلية تبعا لها وكذلك ان كان احديهما جزئية
فانك تفعل به ما فعلت بنظيرتها ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذا لا ينتج واشله من حدود نظيرتها
والمنفصلة حقيقية ولكن اجعل مكان قولك يغرق ليس لا يغرق ● واما الضروب التي تكون
منفصلاتها من سالبتين فحكمها حكم هذه ولا يبعد عليك معرفتها فلنتصفحها الان الى اعتبار هذه
الاحوال ونجعل المتصلة مكان الكبرى ونبدأ بما يكون الشركة فيه في المقدم والمنفصلة حقيقية ضروب
ذلك من موجبتين دائما اما ان يكون ه ر واما ان يكون ج ى وكلما كان ج ى فا ب ينتج كلما
لم يكن ه ر كان آ ب ويلزمه برهان ذلك ان المنفصلة تصير هكذا كلما لم يكن ه ر كان ج ى
وكلما كان ج ى فا ب ينتج كلما لم يكن ه ر فا ب والامر في كون المنفصلة جزئية معلوم على قياس
هذا وان كانت المتصلة جزئية فاجعل المنفصلة متصلة فيكون كلما كان ج ى فليس ه ر ويضاف
الى الاخرى على سبيل الشكل الثالث فينتج قد يكون اذا لم يكن ه ر فا ب ضروب ذلك والمنفصلة سالبة
ليس البتة اما ان يكون ه ر واما ان يكون ج ى وكلما كان ج ى فا ب هذا لا ينتج مثاله في
الحدود وليس البتة اما ان يكون هذا الشيء خلاء واما ان يكون زوجا وكلما كان زوجا فهو منقسم
بمتساويين والحدود في الخلاء زوج الزوج ضروب ذلك والمنفصلة سالبة منه قولك دائما اما
ان يكون ه ر واما ان يكون ج ى وليس البتة اذا كان ج ى فا ب فيعكس المنفصلة الى
الاتصال كلما لم يكن ه ر كان ج ى والانتاج ليس البتة اذا لم يكن ه ر فا ب وكذلك ليس
ان يكون ه ر واما ان يكون آ ب وان كانت المتصلة جزئية فاصنع ما صنعت بنظيرتها التي في المتصلة
موجبة التاليفات على هذا المنهاج والمنفصلة غير حقيقية والشركة في الجزء الموجب ضروب ذلك
من موجبتين دائما اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون ج ى وكلما كان ج ى فا ب ينتج كلما
كان ه ر كان آ ب وليس البتة اما ان يكون ه ر واما ان لا يكون آ ب وذلك لان المنفصلة
تصير متصلة هكذا كلما كان ه ر ج ى وكذلك ان كانت جزئية وان كانت المتصلة جزئية فلا يجب
نتيجة مثاله من الحدود دائما اما ان لا يكون هذا زوجا او يكون عددا وقد يكون اذا كان عددا فهو
زوج الزوج ويصدق اذا كان له عددا فهو فرد الفرد ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذه لا ينتج
والحدود ليس البتة اما ان لا يكون هذا غير ناطق او يكون انسانا وكلما كان انسانا فهو حيوان
ثم اجعل بدل غير ناطق الخلاء ضروب ذلك والمتصلة سالبة دائما اما ان لا يكون ه ر واما
ان يكون ج ى وليس البتة اذا كان ج ى فا ب ينتج ليس البتة اذا كان ه ر فا ب بل البتة
البتة اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون آ ب لان المنفصلة تصير هكذا كلما كان ه ر ج ى
وكذلك ان كانت المنفصلة جزئية ولذا كانت المتصلة جزئية فلا ينتج وحدوده مثل التي من موجبتين

بعد ان نقلبا الجزئية الموجبة جزئية سالبة التأليفات على هذا المنهاج والشركة في الجزء السالب ضروب
ذلك من موجبتين دائمًا اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون ج د وكلما لم يكن ج د فا ب
ينتج كلما لم يكن ه ز فا ب او ليس البتة اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ا ب لان المنفصلة تصير
هكذا كلما لم يكن ه ز لم يكن ج د وكذلك ان كانت المنفصلة جزئية فان كانت المتصلة جزئية
لم ينتج مثاله من الحدود دائمًا اما ان يكون هذا المخبر عنه عددًا واما ان لا يكون زوجًا وقد يكون هذا
اذا لم يكن زوجًا فهو بياض او فهو فرد ضروب ذلك والمنفصلة سالبة لا ينتج ومثاله من الحدود
ليس البتة اما ان يكون الانسان غير جسم او لا يكون متحركًا وكلما كان متحركًا فهو جسم ثم وضع بدل
غير الجسم الخلاء ضروب ذلك والمتصلة سالبة دائمًا اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون ج د
وليس البتة اذا لم يكن ج د فهو ا ب والمنفصلة تصير هكذا كلما لم يكن ه ز فليس ج د ينتج
ليس البتة اذا لم يكن ه ز فا ب او ليس اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ا ب وتدبير المنفصلة
اذا كانت جزئية ظاهر واما اذا كانت المتصلة جزئية فلا ينتج وحدود ذلك تارة ليس البتة اما
ان يكون خلاء واما ان لا يكون زوجًا ليس كلما لم يكن زوجًا فهو فرد وتارة ليس البتة اما ان يكون
غير منقسم بمتساويين واما ان لا يكون زوجًا وليس كلما لم يكن زوجًا فهو فرد التأليفات التي
تكون فيها المتصلة كبرى والشركة في تال المتصل ولنبدأ بما تكون المنفصلة فيه حقيقية ضروب
ذلك من موجبتين دائمًا اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما كان ا ب فج د
والمنفصلة يلزمها ليس البتة اذا كان ه ز فج د ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فا ب او ليس
اما ان لا يكون ه ز او يكون ج د تدبير المنفصلة اذا كانت جزئية ظاهر فان كانت المتصلة
جزئية فانها تصير صغرى وينتج قد لا يكون اذا كان ا ب فه ز ويلزمها قد يكون اذا كان ا ب
فليس ه ز وينعكس قد يكون اذا لم يكن ه ز فا ب فليس اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ا ب
ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذه لا ينتج والحدود في ذلك تارة ليس البتة اما ان يكون متحركًا
واما ان يكون جوهرًا وكلما كان ساكنًا كان جوهرًا وايضًا كلما كان منتقلًا كان جوهرًا ضروب ذلك
والمتصلة سالبة دائمًا اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وليس البتة اذا كان ا ب فج د
والمنفصلة تنعكس متصلة فتصير كلما لم يكن ه ز كان ج د فينتج ليس البتة اذا لم يكن ه ز فا ب
او ليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون ا ب وكذلك ان كانت المنفصلة جزئية فان كانت
المتصلة جزئية تضيف اليها وكلما لم يكن ه ز فج د ينتج ليس كلما كان ا ب فليس ه ز و
يلزمها قد يكون اذا كان ا ب فه ز وينعكس قد يكون اذا كان ه ز فا ب فليس دائمًا اما ان يكون
ه ز واما ان يكون ا ب التأليفات على هذا المنهاج والمنفصلة غير حقيقية والشركة في الجزء
الموجب ضروب ذلك من موجبتين دائمًا اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما كان
ا ب فج د المنفصلة تصير هكذا كلما كان ه ز فج د فليس البتة اذا كان ه ز فج د ثم
سائر القول كما تعلم ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ليس البتة اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون
ج د وكلما كان ج د فا ب هذا ايضًا لا ينتج والحدود حدود نظيرتها بعد ان نجعل بدل
المتحرك في المنفصلة لا يكون ساكنًا ضروب ذلك والمنفصلة سالبة دائمًا اما ان لا يكون ه ز
واما ان يكون ج د وليس البتة اذا كان ا ب فج د والمتصلة تصير هكذا كلما كان ه ز فج د
فليس البتة اذا كان ه ز فلا يكون ج د والمتصلة يلزمها كلما كان ا ب فلا يكون ج د ينتج
ليس البتة اذا كان ا ب فه ز وينعكس ليس البتة اذا كان ه ز فا ب وتدبير الجزئية اذا كانت
في المنفصلة ظاهر فان كانت هي المتصلة فقد تعمل بها نظيرها عمل بنظيرتها وانت تعرف من هذا حال
ما يكون الشركة فيه في الجزء السالب وتعرف حال ما يكون من سالبتين في جميع هذه الابواب

## فصل في القياسات المؤلفة من المنفصلات

نقول ان المنفصلات الحقيقية
لا تأتلف من مقدمتين منها قياس البتة لانا اذا قلت لا يخلو اما ان يكون ا ب واما ان يكون
ج د فهذا القول انما يكون صدقًا اذا لم يكن قسم ثالث لان معنى قولنا لا يخلو اما ان يكون ا ب
واما ان يكون ج د هو انا اما ان يكون ا ب واما ان لم يكن كان لا محالة ج د فان كانت

(في الهامش: والمتصلة … / والمتصلة … / ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فا ب صح)

(في الهامش: فصل في القياسات المؤلفة من المنفصلات)

قد لا يكون ج د فالقضية كاذبة واذا لم يكن قسم آخر لم يكن منفصلة اخرى تشاركه هذه المنفصلة
في جزء تباينها في جزء التأليف الا ان يجعل جزئية على ما سلف وحينئذ لا يكون لها قسم ثالث ثم سنبين
ايضًا انه لا يكون من موجبتين وفيهما جزئية قياس فاذا كان قولنا اما ان يكون ا ب واما ان يكون
ج د انما يتم صدقًا اذا لم يكن قسم ثالث فاذ كرر الحد الاوسط فقيل اما ان يكون ج د
واما ان يكون ه ز فان كان ه ز هو ا ب فالقضيتان قضية واحدة والنتيجة باطلة لانه
ينتج اما ان يكون ا ب واما ان يكون ه ز اي اما ان يكون ا ب واما ان يكون ا ب وان كان
قولنا ه ز غير قولنا ا ب فههنا قسم ثالث والقضيتان المنفصلتان كلتاهما كاذبتان واما من
موجبتين ناقصتي العناد فقد تأتلف لا مانع في ذلك واما من سائر ذلك فقد تأتلف فلننظر اولًا هل تأتلف
من موجبتين موجبتي الاجزاء واحديهما جزئية مثل قولنا قد يكون اما ان يكون ج د واما ان يكون
ه ز ثم نقول واما ان يكون ج د واما ان يكون ه ز واما ان يكون ا ب هكذا يجب ان يكون
حتى يكون الجزئية بالحقيقة جزئية ليست بكلية فنقول الاحرى ان لا يكون هذا قياسًا فان الصغرى
منه مقولة بالفعل في الكبرى وان ادينا ان ينتج منه انه قد يكون اما ان يكون ه ز واما ان يكون
ا ب لم يكن هذه الفائدة حكمًا مجهولًا حصل لنا من جهة القياس وان كان يلزم القياس بالاولى
ان يكون القياس هو الذي يسلك بنا من الاعرف عندنا الى المجهول لكون القياس علة ذلك لنا فلنترك الآن
هذا ولنشتغل بالتأليفات التي هي اشبه بمذاهب الانيسة ولسنا نراعي فيها الترتيب الحقيقي والولاء
المقدم للافضل فالافضل بل بالترتيب الذي هو اولى بالتعليم واحق بالتفهيم ثم انت تعلم انه لا يتعين في
المنفصلات مقدم ولا تال ولا في النتيجة المنفصلة ايضًا فلا يكون اذن في اقترانها شكل وشكل
ولا ايضًا يكون نصه في القرينة الواحدة صغرى وكبرى بل يكون اقتران ساذج لا غير فلنبدأ بالاقترانات
التي يستعمل فيها المقدمات المنفصلة الحقيقية الموجبة التي لو انفردت لم يأتلف منها قياس فنخلطها
بالمنفصلات الموجبة الغير الحقيقية وبسوالبها وسوالب الحقيقية ضرب من موجبتين احديهما
سالبة دائمًا اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د واما ان لا يكون ا ب فنقول انه ينتج
برهانه انهما يصيران هكذا كلما كان ه ز لم يكن ج د وكلما لم يكن ج د لا يكون ا ب
وكلما كان ه ز لم يكن ا ب واما ان لا يكون ه ز واما ان لا يكون ا ب فان جعلنا ذات السلب
سالبة لم ينتج لانه تارة ينتج الانفصال الكلي الموجب وتارة ينتج السلب الدائم لهذا الانفصال
فاذا كان كذلك لم يلزم شيء بعينه مثال الاول اما ان يكون الاثنان فردًا واما ان يكون الاثنان زوجًا
وليس البتة اما ان يكون زوجًا واما ان لا يكون فردًا يصح ههنا انه اما ان يكون الاثنان فردًا واما ان لا يكون
فردًا ⊙ مثال الثاني اما ان يكون الاثنان فردًا واما ان يكون زوجًا وليس البتة اما ان يكون الاثنان
زوجًا واما ان لا يكون خلاء حتى ينتج انه ليس البتة اما ان يكون الاثنان فردًا واما ان لا يكون خلاء
فان كان فيها جزئية فالعقم اظهر ولكن السالبة ذات الموجبين فهي ايضًا بهذه الصفة مثال ذلك
انا اذا قلنا اما ان لا يكون الاثنان زوجًا واما ان يكون عددًا وليس البتة اما ان يكون الاثنان
عددًا واما ان يكون منقسمًا بعددين متساويين صح انه اما ان لا يكون الاثنان زوجًا او يكون منقسمًا
بمتساويين واما اذا قلنا اما ان يكون الاثنان زوجًا واما ان يكون عددًا وليس البتة اما ان يكون الاثنان
عددًا واما ان يكون خلاء صح انه ليس البتة اما ان يكون الاثنان عددًا واما ان يكون خلاء واذا كانت
ههنا جزئية فالعقم اظهر فقد ظهر من هذا انه لا ينتج قياس فيه مقدمة منفصلة حقيقية الا ان يكون
الاخرى غير حقيقية وموجبة سالبة الجزء الذي لا شركة فيه التأليفات التي تكون من منفصلتين
غير حقيقيتين يشتركان في جزء موجب لا يجب لها نتيجة على وجه الانفصال الموجب البتة واعتبر له
مثالًا بهذه الصفة اما ان لا يكون الاثنان زوجًا واما ان يكون عددًا واما ان يكون الاثنان عددًا
واما ان لا يكون فردًا يصدق من هذا انه دائمًا ليس اما ان يكون الاثنان عددًا واما ان لا يكون فردًا
ثم نقول اما ان لا يكون الاثنان زوجًا واما ان يكون عددًا واما ان يكون الاثنان عددًا واما ان لا ينقسم
بمتساويين يصدق ههنا انه ليس اما ان يكون الاثنان زوجًا واما ان لا يكون منقسمًا بمتساويين
وكذلك الحال في الجزئيات ولكنها ينتج على غير وجه الانفصال هكذا اما ان لا يكون ه ز واما

(في الهامش: واما ان يكون ج د صح)

ان يكون ج ى واما ان يكون ج ى واما ان لا يكون آ ب فان المقدمتين يلزمهما ان لم يكن
ج ى لا يكون ه د وان لم يكن ج ى لا يكون آ ب فقد يكون اذا لم يكن ه د لا يكون
آ ب فليس كلما لم يكن ه د يكون آ ب فليس اما ان يكون ه د او يكون آ ب وهذه ينتج سالبة
غير مناسبة لكيفية المقدمات وكذلك ان جعلنا احديهما سالبة التأليفات التي تكون من منفصلتين
غير حقيقيتي الانفصال يشتركان في جزء سالبا اما ان كانتا موجبتين انتجا سالبة اما ان يكون ه د
واما ان لا يكون ج ى واما ان يكون آ ب واما ان لم يكون ج ى ينتج على حسب ما قلنا فيما قبله
ليس دائما اما ان يكون ه د واما ان يكون آ ب برهانه ان المنفصلتين ترجعان متصلتين الى الشكل
الثالث هكذا دائما ان كان ج ى فيكون ه د وكلما كان ج ى يكون آ ب فينتج من ذلك
انه قد يكون اذا كان ه د فآ ب ويلزم ليس دائما اما ان يكون ه د واما ان يكون آ ب وكذلك
ان كانت احدى المقدمتين جزئية فان كانت فيهما سالبة لم ينتج ولنقتصر على مثال واحد وهو انا اذا
قلنا اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان لا يكون زوج الزوج وليس البتة اما ان لا يكون الاثنان
زوج الزوج او يكون فردا لزم عنه مقابل الذي يلزمه لو وضعت بدل الفرد كيفا والعقم في الجزئيات
اظهر والشركة بين سالبة الجزئين وموجبة الجزئين مستحيلة وكذلك بين سالبة الجزئين وموجبة
الجزء في الجزء الموجب بل يصح في الجزء السالب التأليفات من منفصلتين احدهما سالبة الجزئين والاخر
سالبة جزء واحد حكمها الحكم التأليفات من مقدمتين يشتركان في جزء سالب التأليفات التي من
منفصلتين سالبتي الاجزاء حكم جميعها الحكم التأليفات من منفصلتين يشتركان في جزء سالب

## فصل في القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية المتصلة الشكل الاول و الحملية مكان الكبرى في الاشكال الثلاثة



هذه القياسات لا تخلو اما ان يكون فيها
الحملي مكان الاعظم او مكان الاصغر ولا تخلو اما ان يكون الشركة للحملي مع تالي المقدم او مع مقدم
ولنبدأ اولا بما يكون الشركة فيه مع التالي والحملي مكان الاكبر ولا محالة ان الشركة بين التالي والحملي
يكون على احد الهيئات التي للاشكال الثلثة ومن عرضنا ان نحصي القياسات المنتجة من ذي قبل
ولا نطول الكتاب بذكر العقيمات بعد ان هدينا السبيل الى اكتساب الحدود فيها ضروب ذلك
والتأليف على هيئة الشكل الاول اذا كان التأليف على هذه الصورة فالشريطة في الانتاج ان يكون
الحملي والتالي على النسبة المذكورة في الشكل الاول للحمليات فان كانت المتصلة موجبة كانت
النتيجة بينة اللزوم كما في الحمليات الا ان الفرق بين الامرين ان اللزوم في الحمليات مطلق وههنا
عند وضع شيء ويكون النتيجة بين مقدمة شرطية تاليها نتيجة التالي والحملية ولو كانتا وحدهما
وان كانت المتصلة سالبة لم يكن انتاجها بينا بل يظهر بالعكس الى الموجبات ضروب ذلك
والمتصلة موجبة كلما كان ه د وكل ج ى وكل ى آ فكلما كان ه د وكل ج آ
ولا يجب ان يعترض على هذه الضروب وما اشبهها معترض فيقول ربما كانت الحملية صادقة
في نفسها ولا يصدق عند وضع المقدم فلا يجب حينئذ قياس مثاله ان قولك كلما كان الخلاء
موجودا كان بعد قائم بذاته ثم نقول وكل بعد فليس قائما بذاته او لا شيء مما يقوم بذاته بعد فيكون
الحملية الصادقة في قوة مناقض التالي فالجواب من وجهين ● احدهما ان لنا ان نخص الكلام
بالقرينة التي تصدقان فيها معا ● والثاني ان اللازم عن المقدمتين حق فانه اذا كان
الخلاء موجودا لزم ان يكون البعد غير بعد لزوم الخلف وان كان التالي لا يصادق الحملية
الضرب الثاني كلما كان ه د فكل ج ى ولا شيء من ى آ فكلما كان ه د فلا شيء من
ج آ كلما كان ه د فبعض ج ى وكل ى آ فكلما كان ه د فبعض ج آ كلما كان
ه د فبعض ج ى ولا شيء من ى آ فكلما كان ه د فليس كل ج آ واربعة اخرى
متصلاتها جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة اذا كانت المتصلة سالبة فالشرط فيها ان يكون
التوالي سالبة والحمليات كلية والا لم ينتج مثالها ليس البتة اذا كان ه د فلا كل ج ى
وكل ى آ ينتج ليس البتة اذا كان ه د فلا كل ج آ وكل ى آ ينتج ليس البتة اذا كان ه د
فلا كل ج آ ى آ برهان ذلك ان المتصلة يلزمها كلما كان ه د وكل ج د وكل ى آ ينتج كلما

كان ه د وكل ج آ ويلزم ليس البتة اذا كان ه د فليس كل ج آ وان تعلمت حال البواقي من هذا
الواحد وهي هذه ليس البتة اذا كان ه د فلا كل ج ى ولا شيء من ى آ ينتج ليس البتة اذا كان
ه د فبعض ج آ ليس البتة اذا كان ه د فلا شيء من ج د وكل ى آ ينتج ليس البتة اذا
كان ه د فلا شيء من ج آ ليس البتة اذا كان ه د فلا شيء من ج د ولا شيء من د آ ينتج
ليس البتة اذا كان ه د وكل ج آ واربعة اخرى متصلاتها جزئية سالبة التأليفات على هيئة
الشكل الثاني ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرط بين التالي والحملي في انتاجها هو الشرط الذي
يجب ان يكون في الحمليات حتى ينتج الضرب الاول كلما كان ه د فكل ج ى وليس ولا شيء من
ى آ فكلما كان ه د فليس ولا شيء من ج آ برهانه ان نعكس الحملية وايضا برهانه ان نقول
كلما كان ه د فج ى حق وانه لا شيء من آ ى حق وكلما كان ج ى حقا ولا شيء من آ ى حقا فلا شيء
من ج آ حق ينتج كلما كان ه د فلا شيء من ج آ حق الضرب الثاني كلما كان ه د فلا شيء من ج ى
وكل آ ى ينتج كالاول وبرهانه بعكس التالي الضرب الثالث كلما كان ه د فبعض ج ى ولا شيء
من آ ى ينتج كلما كان ه د فليس كل ج آ ويبين بعكس الحملية الضرب الرابع كلما كان ه د فليس
كل ج ى وكل آ ى ينتج كالثالث وبرهانه انه كلما كان ه د فحق انه ليس كل ج ى وحق ان كل
آ ى وكلما كان حقا انه ليس كل ج ى وان كل آ ى فحق انه ليس كل ج آ ينتج فكلما كان ه د فليس
كل ج آ واربعة ضروب اخرى والمتصلة جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة والشريطة فيها ان
يتفق الحملي والتالي في الكيف وان يكون الحملية كلية الضرب الاول ليس البتة اذا كان ه د فلا كل
ج ى ولا شيء من آ ى ينتج ليس البتة اذا كان ه د فبعض ج آ لان الشرطية يلزمها كلما كان
ه د فكل ج ى ينتج كلما كان ه د فلا شيء من ج آ ويلزمها ليس البتة اذا كان ه د فبعض ج آ
الضرب الثاني ليس البتة اذا كان ه د فبعض ج ى وكل آ ى ينتج كالاول الضرب الثالث ليس البتة
اذا كان ه د فلا شيء من ج ى ولا شيء من آ ى ينتج ليس البتة اذا كان ه د فكل ج آ الضرب
الرابع ليس البتة اذا كان ه د فكل ج ى وكل آ ى ينتج ليس البتة اذا كان ه د وكل ج آ التأليفات
على هيئة الشكل الثالث ضروب ذلك والمتصلة موجبة الضرب الاول كلما كان ه د وكل ج ى وكل
ج آ ينتج كلما كان ه د فبعض ى آ ويبين بعكس التالي الضرب الثاني كلما كان ه د فكل ج ى
ولا شيء من ج آ ينتج كلما كان ه د فليس كل د آ ويبين بعكس التالي الضرب الثالث كلما كان ه د
فبعض ج ى وكل ج آ ينتج كالاول ويبين بعكس التالي الضرب الرابع كلما كان ه د وكل ج ى
وبعض ج آ ينتج كالاول ويبين هكذا كلما كان ه د فحق ان كل ج ى وحق ان بعض ج آ وكلما كان
كل ج ى وبعض ج آ يكون بعض ى آ وكلما كان ه د فبعض ى آ الضرب الخامس كلما
كان ه د فكل ج ى وليس كل ج آ ينتج كلما كان ه د فليس كل ى آ ويبين بمثل ما بان به
الرابع الضرب السادس كلما كان ه د فبعض ج ى ولا شيء من ج آ ينتج كالخامس ويبين بعكس
التالي وضروب ستة اخرى والمتصلة جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة والشريطة ان يكون التالي
سالبا ويكون احديهما كلية لا محالة اعني التالي والحملي الضرب الاول ليس البتة اذا كان آ ب فلا كل
ج ى وكل ج ه ليس البتة اذا كان آ ب فلا شيء من د ه ويتبين بعكس التالي وعكس
المتصلة الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجة الضرب الثاني ليس البتة اذا كان آ ب فلا كل ج ى ولا
شيء من ج ه ينتج ليس البتة اذا كان آ ب فلا كل ى ه ويبين بعكس التالي ورد المتصلة الى الايجاب
الضرب الثالث ليس البتة اذا كان آ ب فلا شيء من ج ى وكل ج ه ينتج ليس البتة اذا كان
آ ب فلا شيء من ى ه ويبين بعكس التالي ورد المتصلة الى الايجاب الضرب الرابع ليس البتة
اذا كان آ ب فلا شيء من ج ى وبعض ج ه ينتج ليس البتة اذا كان آ ب فلا شيء من ى ه
ويبين بعكس المتصلة الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجة الضرب الخامس ليس البتة اذا كان آ ب
فلا شيء من ج ى وليس كل ج ه ينتج ليس البتة اذا كان آ ب وكل ى ه ويبين بعكس
المتصلة الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجة الضرب السادس ليس البتة اذا كان آ ب فلا كل ج ى
فلا شيء من ج ه ينتج كالثاني ويبين بعكس المتصلة الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجة وستة

ضروب اخرى والمتصلة جزئية فلنحصر اصناف هذه الاقترانات والمتصل مكان الكبرى ولنبدأ بما يكون
على قياس الشكل الاول ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرائط في ان ينتج هي ان يكون بين الحملية والتالي
من النسبة ما هو الشرط في انتاج قرائن الشكل الاول في الحمليات ثم يكون النتيجة متصلة تاليها نتيجة
الحمليتين لو انفردتا الضرب الاول كل ج ب وكلما كان ه ز فكل ب آ فكلما كان ه ز
فكل ج آ الضرب الثاني كل ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ب آ فكلما كان ه ز فلا شيء
من ج آ الضرب الثالث بعض ج ب وكلما كان ه ز فكل ب آ فكلما كان ه ز فبعض ج آ
الضرب الرابع بعض ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ب آ فكلما كان ه ز فلا شيء من ج آ
واربعة ضروب اخرى والمتصلات جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة شريطته ان يكون التالي جزئيا
الضرب الاول كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ب آ فليس البتة اذا كان ه ز
فليس كل ج آ وبيّن بعكس المتصلة الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجة الضرب الثاني كل ج ب
وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ب آ فليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج آ الضرب الثالث
بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فليس ب آ فليس البتة اذا كان ه ز وليس كل ج آ
وبيّن ذلك بعكس المتصلة الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجة الضرب الرابع بعض ج ب وليس البتة
اذا كان ه ز فبعض ب آ فليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج آ وتبيّن كذلك واربعة ضروب
اخرى والمتصلة جزئية تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثاني ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرائط
بين الحملية والتالي تلك التي في الحمليات الضرب الاول كل ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من آ ب
ينتج كلما كان ه ز فلا شيء من ج آ وتبيّن بعكس التالي الضرب الثاني لا شيء من ج ب وكلما كان
ه ز فكل آ ب ينتج كذلك وتبيّن بعكس الحملية ثم عكس التالي والنتيجة والضرب الثالث بعض ج ب
وكلما كان ه ز فلا شيء من آ ب ينتج كلما كان ه ز فليس كل ج آ وتبيّن بعكس التالي الضرب الرابع
كل ج ب وكلما كان ه ز فلا كل آ ب ينتج كالثالث وتبيّن هكذا كلما كان ه ز فحقا ان لا كل آ ب
وحقا انه كل ج ب وكلما كان هذان حقين فلا كل ج آ ينتج انه كلما كان ه ز فلا كل ج آ واربعة
ضروب اخرى والمتصلة جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة فالشريطة فيه ان يكون التالي جزئيا موافقا
للحملي في الكيفية كذلك الاول كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض آ ب ينتج ليس البتة اذا
كان ه ز فبعض ج آ الآخر لا شيء من ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فلا كل آ ب ينتج كذلك
الثالث بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض آ ب ينتج ليس البتة اذا كان آ ب وكل
ج آ الرابع ليس كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فلا كل آ ب ينتج كالثالث وجميع هذه يبيّن
بعكس السالبة الى الايجاب واخذ لازم النتيجة ولها ضروب ستة جزئية المتصلات تأليفات ذلك
على منهاج الشكل الثالث ضروب ذلك من موجبتين الضرب الاول كل ج ب وكلما كان ه ز وكل
ج آ فكلما كان ه ز فبعض ب آ يبيّن بعكس الحملية الضرب الثاني كل ج ب وكلما كان ه ز
فلا شيء من ج آ فكلما كان ه ز فليس كل ب آ ويبيّن بعكس الحملية الضرب الثالث بعض ج ب
وكلما كان ه ز وكل ج آ فكلما كان ه ز فبعض ب آ ويبيّن بعكس الحملية الضرب الرابع كل
ج ب وكلما كان ه ز فبعض ج آ ينتج كالاول والثالث ويبيّن بعكس التالي الضرب الخامس
كل ج ب وكلما كان ه ز فليس كل ج آ ينتج كلما كان ه ز فليس كل ب آ ويبيّن بانا نقول كلما
كان ه ز فليس كل ج آ وايضا كل ج ب واذا كان كل ج ب وكان كل ج آ فليس كل
ب آ ينتج كلما كان ه ز فليس كل ب آ الضرب السادس بعض ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء
من ج آ ينتج كالخامس ويبيّن بعكس الحملية وستة ضروب اخرى والمتصلة سالبة والضرب الاول كل ج ب
وليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج آ فليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من آ ب والثاني كل ج ب
وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج آ فليس البتة اذا كان ه ز وكل ب آ الثالث كل ج ب و
ليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج آ فليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ب آ الرابع بعض
ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج آ فليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ب آ
الخامس كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فكل ج آ فليس البتة اذا كان ه ز وكل ب آ

السادس بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج آ فليس البتة اذا كان ه ز وكل ب آ
وجميع هذه تبيّن برد المتصلة الى الايجاب واخذ لازم النتيجة وبالعكس الا في واحد وكذلك ضروب
ستة جزئية المتصلات

## فصل في القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية والحملي فيهما مكان الصغرى في الأشكال الثلثة

ولنبدأ بما يكون للحملي فيه مكان
الصغرى التأليفات الكائنة على منهاج الشكل الاول ومن الشرط صحة المقدم ان لا يكون محالا
وخاصيته انه اذا كانت الحملية موجبة والمقدم كليا فالنتيجة جزئية كلية المقدم واذا كان المقدم جزئيا
فالنتيجة كلية واذا كانت الحملية جزئية فيجب ان يكون المقدم جزئيا حتى ينتج نتيجة كلية المقدم واذا كا
سالبا فيجب ان يكون المقدم جزئيا ويكون النتيجة موجبة المقدم كلية حتى ينتج واذا كان الشرطي
ومقدمه جانبين لم ينتج الضرب الاول والشرط ان يكون المقدم ليس بمحال كل ج ب وكلما
كان كل ب آ فهو د ينتج قد يكون اذا كان ج آ فهو د والا ليس البتة اذا كان كل ج آ فهو د
وكلما كان ب آ فهو د فليس البتة اذا كان كل ب آ فكل ج آ لكن كل ج ب فاذا كان كل
ب آ كان كل ج آ هذا خلف وقد يعرض هنا شك كما عرض في نظريتها مما سلف وحله ذلك
الحل الضرب الثاني كل ج ب وكلما كان لا شيء من ب آ فهو د ينتج قد يكون اذا كان لا شيء من
ج آ او ه ز والا فليس البتة اذا كان لا شيء من ج آ فهو د وكلما كان لا شيء من ب آ فهو د فليس
كلما كان لا شيء من ب آ فلا شيء من ج آ فكل ج ب هذا خلف الضرب الثالث كل ج ب وكلما
كان بعض ب آ فهو د فكلما كان كل وبعض ج آ فهو د لان ج بعض ب فاذا كان ج آ كان بعض
ب آ الضرب الرابع كل ج ب وكلما كان لا كل ب آ فهو د وكلما كان لا كل ج آ ولا شيء من
ج آ فهو د لان ج بعض ب الخامس كل ج ب وليس البتة اذا كان كل ب آ فهو د
ينتج انه قد لا يكون اذا كان كل ج آ فهو د والا فكلما كان كل ج آ فهو د وليس البتة اذا كان كل
ب آ فهو د ينتج انه ليس البتة اذا كان كل ب آ فكل ج آ هذا خلف وايضا يرد السالبة المتصلة
الى الايجاب ثم يرد النتيجة الى السلب السادس كل ج ب وليس البتة اذا كان لا شيء من ب آ فهو د
ينتج انه ليس كلما كان لا شيء من ج آ فهو د والا فكلما كان لا شيء من ج آ فهو د وليس البتة اذا كان
من ب آ فهو د ينتج لا شيء من ب آ فلا شيء من ج آ هذا خلف وايضا يرد السالبة المتصلة الى
الايجاب ثم يرد النتيجة الى السلب السابع كل ج ب وليس البتة اذا كان بعض ب آ فهو د فليس البتة
اذا كان كل وبعض ج ب فهو د لان ج بعض ب الثامن كل ج ب وليس البتة اذا كان لا شيء
او لا كل ب آ فهو د فليس البتة اذا كان لا شيء او لا كل ج آ فهو د لان ج بعض ب التاسع كل
ج ب وقد يكون اذا كان كل ب آ او ه ز فقد يكون اذا كان كل ج آ فهو د والا فليس البتة اذا كان
كل ج آ فهو د وقد علمنا قد يكون اذا كان كل ب آ فهو د فليس كلما كان كل ب آ فكل ج آ فقد يكون اذا كان
كل ب آ فليس كل ج آ هذا خلف العاشر كل ج ب وقد يكون اذا كان لا شيء من ب آ فهو د فقد يكون
اذا كان لا شيء من ج آ او ه ز والا فليس البتة وقد يكون اذا كان لا شيء من ب آ فهو د فقد يكون اذا كان
لا شيء من آ ب فليس لا شيء من ج آ هذا خلف الحادي عشر كل ج ب وليس كلما كان كل ب آ فهو د
فليس كلما كان و يبيّن بالخلف وبالرد الى الايجاب الثاني عشر كل ج ب وليس كلما كان لا شيء من ب آ فهو د
فليس كلما كان لا شيء و يبيّن بالخلف وبالرد الى الايجاب الثالث عشر كل ج ب وليس البتة اذا كان لا
كل ب آ فليس البتة لان ج بعض ب الرابع عشر كل ج ب وليس البتة اذا كان لا كل ب آ فهو د
فليس البتة لان ج بعض ب الخامس عشر كل ج ب وكلما كان بعض ب آ او ه ز ينتج كلما كان
ج آ او ه ز لانه اذا كان كل ج ب وحق ان بعض ج آ كان بعض ب آ السادس عشر بعض ج ب
وكلما كان لا كل ب آ او ه ز ينتج كلما كان لا شيء من ج آ او لانه اذا كان ج ب او لا شيء من ج آ كان
لا كل ب آ السابع عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان بعض ب آ فهو د ينتج ليس البتة اذا كان كل
ج آ فهو د والبرهان مثل ذلك الثامن عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان لا كل ب آ او ه ز ينتج ليس
البتة اذا كان لا شيء من ج آ او ه ز التأليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثاني لا ينتج من مقدم
موجب كلي وينتج من مقدم موجب جزئي واذا كان المقدم جزئيا فيجب ان يكون الحملي موافقا له في الكيفية كا

كليا فيجب ان يخالفه في الكيف وان يكون المقدم صحيح الوجود واذا كان المقدم كليا فالنتيجة جزئية
وان كان جزئيا فالنتيجة كلية لكنه ان كان الحمل كليا كانت النتيجة كلية كلية المقدم وجزئيتها معا وان كان
جزئيا لم يكن المقدم في النتيجة الا كليا ولكن يجب ان يكون المتصلة كلية المقدم او يكون سالبة
الضرب الاول لكل ج ب وكلما كان لا شيء من آ ب فه ز ينتج فقد يكون اذا كان لا شيء من ج آ فه ز
والا فليس البتة وقلنا كلما كان لا شيء من آ ب فه ز ينتج ليس البتة اذا كان لا شيء من آ ب فلا شيء
من ج آ لكن اذا كان لا شيء من آ ب وحق ان كل ج ب كان لا شيء من ج آ هذا خلف وقد يمكن
ان يبين بعكس المقدم اذا كان سالبا كليا فيعكس الضرب الثاني كل ج ب وليس البتة اذا كان
لا شيء من آ ب فه ز ينتج ليس كلما كان لا شيء من ج آ وه د ويبرهن عليه بالخلف على ذلك النحو او ان
يعكس المقدم او يرد السالبة الى الايجاب الضرب الثالث ليس شيء من ج ب وكلما كان كل اب وه ز
فقد يكون اذا كان لا شيء من ج آ وه د والا فليس البتة لا شيء من ج آ فه د وكلما كان كل اب فه ز
فليس البتة اذا كان كل آ ب فلا شيء من ج آ لكن اذا كان كل آ ب وليس شيء من ج ب حقا
فلا شيء من ج آ حق وهذا خلف الضرب الرابع ليس شيء من ج ب وليس البتة اذا كان كل اب فه ز
ينتج فقد لا يكون اذا كان لا شيء من ج آ فه ز ويتبين على نحو ذلك الضرب الخامس كل ج ب وكلما
كان بعض اب فه ز ينتج كلما كان كل ج آ او بعض ج آ وه ز لانه حينئذ يكون بعض آ ب
الضرب السادس لا شيء من ج ب وكلما كان كل ج آ او بعض ج آ فه ز لانه حينئذ يكون بعض آ ب
الضرب السابع لا شيء من ج ب وكلما كان لا كل اب فه ز ينتج كلما كان كل ج آ او بعض ج آ فه ز
لانه حينئذ يكون لا كل آ ب الضرب الثامن بعض ج ب وكلما كان لا شيء من اب فه ز ينتج قد يكون
اذا كان لا كل ج ا فه ز والبرهان بالخلف وبعكس المقدم الضرب التاسع بعض ج ب وليس
البتة اذا كان لا شيء من اب فه ز ينتج ليس كلما كان لا كل ج آ وه د والبرهان بالخلف وغير ذلك
الضرب العاشر ليس كل ج ب وكلما كان كل اب وه د ينتج قد يكون اذا كان لا كل ج آ وه د والا
فليس البتة وقد قلنا كلما كان كل اب فه د فليس البتة اذا كان كل آ ب فلا كل ج آ لكنهما جميعا
حقان فالسلب باطل الضرب الحادي عشر ليس كل ج ب وليس البتة اذا كان كل اب فه ز ينتج
ليس كلما كان لا كل ج ا فه د لانه اذا كان كل آ ب فحينئذ ليس كل ج آ وليس حينئذ وه د وقد بينا
بالرد الى الايجاب الضرب الثاني عشر بعض ج ب وكلما كان بعض اب فه ز ينتج كلما كان ج ا فه د
لانه حينئذ يكون بعض آ ب الضرب الثالث عشر ليس كل ج ب وليس البتة اذا كان لا كل اب فه د
ينتج ليس البتة اذا كان كل ج ا فه ز لانه يكون حينئذ لا كل اب واما الجزئيات المتصلات السالبة
المقدمات الكلية فلنبرهن على ضرب منها وهو ان كل ج ب وليس كلما كان لا شيء من اب فه د
ينتج ليس كلما كان لا شيء من ج ا وه ز والا فكلما كان وليس كلما كان لا شيء من اب فه د فليس
كلما كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ لكن كل ج ب وكلما كان لا شيء من اب كان لا شيء
من ج آ ولنبرهن على ضرب آخر وهو ان كل ج ب وقد يكون اذا كان لا شيء من اب فه ز
فقد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فه ز ويتبين بالخلف التأليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثالث
وهي انفصل قياسات هذا الباب فلا ينتج والحملية سالبة ويكون النتيجة كلي المقدم دائما الضرب الاول
كل ج ب وكلما كان كل ج ا فه ز ينتج كلما كان كل ب ا فه د لانه يكون حينئذ كل ج آ الضرب
الثاني كل ج ب وكلما كان لا شيء من ج ا فه د ينتج كلما كان لا شيء من ب ا فه ز لانه حينئذ يكون
لا شيء من ج آ الضرب الثالث كل ج ب وكلما كان بعض ج ا فه ز ينتج كلما كان كل ب ا فه ز
لانه يكون حينئذ بعض ج آ الضرب الرابع كل ج ب وكلما كان لا كل ج ا فه ز ينتج كلما كان
لا شيء من ب ا فه د لانه يكون حينئذ لا كل ج آ الضرب الخامس كل ج ب وليس البتة اذا كان
كل ج ا فه د ينتج ليس البتة اذا كان كل ب ا فه د ● المقالة الثامنة من الفن الرابع

## فصل في تعريف القياس الاستثنائي

واذ قد تكلمنا على القياسات الاقترانية
حمليها وشرطيها فحري بنا ان نتكلم الآن في القياسات الاستثنائية فنقول ان القياس الاستثنائي
يخالف الاقتراني بذلك ان احد طرفي المطلوب يكون موجودا في القياس الاستثنائي بالفعل ولا يكون

المقالة الثامنة من الفن الرابع فصل في تعريف القياس الاستثنائي

موجودا



موجودا في القياس الاقتراني الا بالقوة كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم
فلا المطلوب ولا نقيضه موجودان في هذا القياس الاقتراني بالفعل واما ان قلنا ان كان الانسان
حيوانا فالانسان جسم وان لم يكن الانسان جسما فليس بحيوان وقلنا في الاول لكن الانسان حيوان
فانتج ان الانسان جسم ولو قلنا في الثاني فانتج ذلك وجدنا احد طرفي المطلوب وهو الموجب موجودا
بالفعل في اول القياسين تاليا والطرف الثاني موجودا بالفعل في القياس تاليا ● فنقول ان
كل قياس استثنائي يكون من مقدمة شرطية ومن مقدمة استثنائية هي نفس احد جزئيها او مقابلة
بالنقيض فينتج اما الاجزاء او مقابلة فاما ان يكون الشرطية متصلة او تكون منفصلة ولنقدم ما
يكون الشرطية فيه متصلة فنقول انه لا يخلو حينئذ من ان يكون المستثنى من جانب المقدم او من
جانب التالي فالضرب الاول المشهود في ذلك هو ان يكون المستثنى عين مقدم المتصل ويكون المتصل
تام الاتصال واللزوم فينتج عين التالي فلينظر الآن في المتصل الذي يفيد هذا الجنس من الاستثناء
كيف حاله من جهة كونه متصلا على سبيل الموافقة او على سبيل اللزوم ● فنقول انه لا يفيد ما كان
منه اتصاله على سبيل الموافقة وذلك لان التالي لا يكون شيئا يلزم من وضع المقدم انه لا يفيد ما كان
منه اتصاله على سبيل الموافقة وذلك لان التالي لا يكون شيئا يلزم من وضع المقدم بل شيئا انما جعل
مواصلا للمقدم بسبب انه عرف وجوده حقا في نفسه مع وجود المقدم والمعلوم وجوده مستغنى فيه
عن القياس عليه فاذا يجب ان يكون هو مجهولا بنفسه ومعلوم تلوه ومواصلته للمقدم فاذا علم وجود
المقدم علم منه وجوده كما اذا قلنا ان كان ا ب فج ى فاذا استثنينا لكن آ ب وكنا نعلم ان ج ى
فاذا لم يفدنا علما جديدا بان ج ى لكنه اذا كان كون ج ى مجهولا وكان متابعته لكون ا ب
معلومة فاذا صح لنا ان آ ب صح منه لنا ان ج ى فيجب ان يكون المتصلات المستعملة في المقاييس
الاستثنائية هي المتصلات اللزومية ● الضرب الثاني من المشهور هو ان يكون المستثنى عين المقدم
ويكون المتصل ناقص الاتصال واللزوم وهو كالضرب الاول الا انه يباينه في ان اللزوم فيه غير تام
وما كان يجب ان يجعل هذا قسما آخر بل كان يجب ان يلتفت الى امر تمام اللزوم ونقصانه في الاستثناء
الذي يكون من جهة المقدم بوجه وكان الاصوب ان يقال ان الاستثناء لعين المقدم من المتصل كيف
كان ينتج العين من التالي وذلك امر بين في القياس منه كما علمنا ان كان موضع الفرق فهو في استثناء نقيض
المقدم او عين التالي ● الضرب الثالث من المشهور وهو ان يكون المستثنى عين التالي من التام اللزوم فينتج
عين المقدم وقالوا وهذا ليس انتاجه بينا بنفسه بل هو قياس غير كامل انما يكمل بان يقال انا قلنا ان كان
اللزوم تاما وجعلنا اللزوم منعكسا فقلنا حينئذ ان يجعل التالي مقدما والمقدم تاليا فنستثني عين ما هو
الآن مقدم وقد كان قبل تاليا فينتج ما هو الآن تال وكان قبل مقدما والذي يجب ان يحقق المتفحص في
هذا ان النظر في صورة القياس هو ان النظر المقتصر على موجب مفهوم المقدمة من حيث المقدمة
المفروضة فاما من حيث لها مادة ومادة وخصوصية وخصوصية فليس في ذلك نظر فيما لنا الآن فاذا
قلنا ان كان ا ب فج د وجعلنا هذا القول مقدمة ينتج منها قياسا فيجب ان يلتفت الى مفهوم هذه
المقدمة في صورتها فيقتضي بما يوجبه الخامس من صورتها واما ان لها هو ان ينعكس على مقدمتها فهو
نظر في امر غير صورة المقدم بل هو نظر في مواد المقدمة وما هو الا كان النظر في الموجبة الكلية
من حيث هو مسند لموضوع او غير مسند ولو كان هذا النحو من النظر معتبرا في تعريف احكام المقدمات
والمقاييس لكان لقائل ان يقول هاهنا ايضا ان من الكلية الموجبة ما هو تام الحمل ومنه ما ليس تام الحمل
وليس الآخر ينتج هاهنا وكذا يقال انه اذا كان المحمول مساويا لموضوع فانها ينعكس على نفسها وان كان
غير مساو فانها ينعكس جزئية ولكان يقال في الشكل الثاني انه اذا كان المحمول في الصغرى كان مساويا
فالنتيجة تكون كلية موجبة من الضرب الثالث والرابع من الضرب الاول لقد كان يقال فيه ان كان
الحد الاصغر ليس اعم من الاوسط فالنتيجة كلية لكنهم لم يفعلوا شيئا من هذا بل انهم اعتبروا
حال المقدمة من حيث هي موضوع ومحمول وكمية وكيفية والتفتوا الى ما يجب عنها الى ذلك وفصلوا
ما يمكن ان يكون عنها اذا كان هناك اعتبار زائد من داخل في نفس مفهوم المقدمة مما هو اخص
منها مما يمكن ان يعرض له مادة دون مادة فكذلك يجب ان يكون الامر في الشرطيات المتصلة فيجب

ان يلتفت الى نفس الشرط والى مقدمه وتاليه من حيث ان التالي تال والمقدم مقدم والى نفس ما يلزم ذلك لزوما عاما كيف كانت مواده فاما ما يكون صورة المقدمة فيه محفوظة من حيث هي متصلة لها مقدم وتال ولا يكون ذلك متضمنا فيها لا ذكرا ايا ها ويختلف هو من غير ايجاب باختلاف فيها فلا يجب ان يلتفت اليه وانه ليس المفهوم من كون المقدمة متصلة ذات مقدم وتال ان تاليه كيف حاله مع المقدم في انه ينعكس عليه او لا ينعكس فان ذلك مما لا يفهم عن صورة المقدمة بل هو شيء يجوز ان يفهم من خارج وليس ايضا من المفهومات الخارجة اللازمة لزوم العكوس بل من اللواحق الممكنة التي تتفق في مادة مادة فيجب ان لا يلتفت الى امثال هذه التكثيرات ومن علم ان التالي ينعكس على المقدم ليس من صورة المقدم بل من خارج مما يحوجه الى استعمال هذا القياس فله سبيل الى ان يضع الملزوم عنه مقدما ولا يلزم على هذا ما عمل في الشكل الثاني والثالث اذا استعملا مع الاستغناء عنهما بالشكل الاول اذ الامر هناك مخالف للامر هاهنا فانه كما قد علمت هناك انه كثيرا ما يكون السابق الى الذهن انه لا شيء من آ ب ثم يخطر بالبال بعد انه لا يجب ان يكون لا شيء من ب آ او لم يخطر ذلك بالبال فيكون تخطو هذا شيئا سابقا الى الذهن فاذا كان هذا السابق الى الذهن كما هو وتدبج بان يقرن لغا اليه لم يحتج الى تكلف عكس وكذلك في الجزئية الموجبة فيكون هذا وجها مفيدا في استعمال الشكلين الآخرين ومع ذلك فان العكس لازم للعكوس وهذا شيء تدفع عنه الحاجة فيما سبق واما هاهنا فان صورة قولنا ان كان آ ب فج د ليس يقتضي ذلك ان يكون ان كان ج د فا ب لا محالة بل يجب ان يكون هذا معلوما لك من نفسه خاطرا بالبال سابقا اليه لا لازما عن الاول فانه لا يلزمه عنه البتة فاذا كان هذا معلوما لك بنفسه خاطرا ببالك واستثنيت ان ج د فبالحقيقة انما استثنيت المقدم وهو الذي سبق الى الذهن ولم يحتج الى متوسط آخر فلو كان قولنا ان كان اب فج د اذا سبق الى ذهنك لزم عنه عكسه وكان عكسه بحيث ينتج عين مقدمه عين تاليه الذي الآن هو غير مقدمه لما سبق الى ذهنك لكنت تقول ان هذا لما سبق الى الذهن ولا لزم شيء يلزمه ثالث ولازم اللازم شيء لازم للملزوم الاول فلا كلفنا الآن ذهننا ان ينتقل من هذا الى اللازم الاول ومن اللازم الاول الى الثالث الذي هو لازم ثان بل ان ذهنك ينتقل دفعة الى اللازم الثاني على انه لازم اول من غير حاجة الى ان يلتفت الى القياس الاول عند الاستعمال وان كان يحتاج الى ذلك في الصدق وقت ما تستبين ان القياس منتج ولكنا استغنيت بما علمته شيئا واختصرت بابا وكان حكمه حكم ضروب الشكل الثاني والثالث واذ ليس الامر كذلك البتة بل انما ينفعك ان يخطر هذا العكس بالبال ان تحتاج ان تعلم ان اللزوم تام وهذا هو انك تحتاج ان تعلم وتخطر بالبال ان هذا الذي هو تال له نسبة التقديم الى هذا الذي هو الآن مقدم فاذ كنت تحتاج الى ان تخطر هذا بالبال ولاحق بعقد قياسك فتكون قد اوردت في ذهنك انه اذا كان ج د فا ب ثم لما استثنيت لكن ج د فانما استثنيت مقدم المقدمة التي اخطرت بالبال بالفعل فما كان للمقدمة الاولى غناء بوجه في ان يكون جزء قياس واكثر غنائه ان يكون تذكرت به شيئا ليس يلزمه بل يعرض معه ⊙ الضرب الرابع في المشهور استثناء نقيض التالي من تام في العناد وينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان ج د فا ب لكن ليس آ ب فليس ج د وليس قياسا كاملا ويتبين هكذا انه ان لم يكن ليس ج د فج د واذا كان ج د فا ب ينتج انه ان لم يكن ليس ج د فا ب لكن فرضنا ليس ج د ينتج فا ب فاذا حق ان آ ب وكان حقا ان آ ليس ب هذا خلف ولا نحتاج مع تطويلنا فيما سلف ان نذكره من رأس انه ان كان هذا الاتصال على سبيل الموافقة لم يجب هذه النتيجة ⊙ قال بعضهم ربما كان التالي كثير الاجزاء واخذ كشيء واحد كقولهم الفلك لا ثقيل ولا خفيف فيجب ان يؤتى بنقيض الجملة كلها والذي عندنا في هذا انه ان عنى بقوله لا خفيف ولا ثقيل السلبين جميعا فيكفي باستثناء نقيض ايهما شئت حتى ينتج نقيض الآخر وان عنى بذلك اثبات الواسطة بين الامرين وقد عبر عنه بالسلبين فالتالي معنى واحد في الحقيقة ليس فيه كثرة اجزاء ومع ذلك فان استثناء احدهما ايضا يكفي فان اثبات احد الطرفين رفع المتوسط كما ان نقيض احد الشرطين يوجب نقيض المجتمع فان سلب الجزء سلب بالقوة للمجتمع من حيث هو مجتمع الضرب الخامس في المشهور استثناء نقيض المقدم من غير تمام اللزوم هذا لا يجب له نتيجة في المشهور بذات التالي اذا كان اعم لزوما فليس اذا رفع المقدم اوجب رفع التالي اذ التالي موجود مع غير المقدم

ومثاله

مثال هذا كقولنا ان كان ذو زمن متنقلا فهو متغير لكنه ليس بمتنقل فليس يلزم انه متغير او ليس بمتغير فانا ذكرنا متنقلا كيف اتفق ان يكون متغيرا في الكيف وان لا يكون ⊙ الضرب السادس من استثناء عين التالي من متصل تام في اللزوم لا ينتج ولكن مثاله لكنه متغير فليس يلزم انه متنقل وليس بمتنقل ⊙ الضرب السابع استثناء نقيض مقدم ما هو تام اللزوم فيلزم نقيض التالي وذلك لانه يصير [illegible] كان تاليا مقدما وعلى ما علمت والحكم في هذا الضرب هو كالحكم في الثالث ⊙ الضرب الثامن استثناء نقيض تال تام اللزوم وليس هذا بالحقيقة ضربا آخر غير الذي سلف بل يجب ان يعلم ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج واستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء عين التالي لا ينتج واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم وان هذا التكثير فيهم انما ظاهر اليه سبب واحد وهو فقدانهم لما ذكره المعلم الاول من تفصيل القياسات الشرطية واحتياجهم الى ان يحوجوا ذلك بانفسهم وافرزوا بذلك عقولهم في القياسات الاقترانية الشرطية وانها اوزع الهم الى هذه الاستثنائية واشتغلوا بعد ما لاح لهم واستثنينا ان يكون ذلك تاما [illegible] المعلم الاول [illegible] في الحمليات [illegible] هذا الفصل ينتج وهو انه يجب ان لا يلتفت الى [illegible] ⊙ واعلم انها لا تكون ما يكون المقدم او التالي المأخوذ هو او نقيضه في الاستثناء واذا كان كل واحد مما يجوز ان يكون ذا اقسام المقدمات فكذلك الاستثناء فلذلك اذا قيل ان كان [illegible] الشمس كان نهار فالنهار [illegible] استثنى المقدم لم ينتج [illegible] اللزوم وقد يكون على سبيل الامكان كقولهم ان كان هذا حيوانا فيمكن ان يكون انسانا فاما حكم الاستثناء فيه بعكس الحكم فيما سلف وانما يجري هذه المادة وعلى ان الامكان فيها [illegible] خارج هو حيوان ويمكن ان يكون انسانا بل هو اما ان يجب ان يكون انسانا او لا يكون انسانا ولا يصير انسانا البتة وجوهره باق على ما هو في شرط الممكنات فاما ان هذا غير منتج على ما ظنوه فانك اذا قلت ان كان هذا حيوانا فيمكن ان يكون ابيض لكنه ابيض او ليس ابيض حيوانا وليس بحيوان لم يلزم عنه شيء بل عسى انما يلزم هذا في الامكان الذهني الذي يخص بنسبة الاعم الى الاخص الذي ينقسم اليه الاعم وهذا شيء وركن كون اللزوم ممكنا وشيء ملتفت فيه الى المواد دون الصورة والذي الجاهر الى هذا شيء عجيب وذلك ان المعلم ذكر في كتاب النفس ان النفس ان لم يكن لها فعل بذاتها فلا يمكن ان يكون لها قوام بذاتها وان كان لها فعل بذاتها كان لها قوام بانفرادها بقاء رجل له سبق في العلم الطبيعي وتكرمن في المنطق فزعم ان ذلك خطأ اذا استثني نقيض المقدم فانتج منه نقيض التالي فقال قوم متعصبون للمعلم الاول انه لم يخطئ لان هذا اللزوم ممكن الامكان وجاز له اذا استثنى نقيض المقدم فيه ان يجعل نقيض التالي نتيجة التي تلزم على جهة الامكان وعسى ان يكون قوم يجيبون عن ذلك بان اللزوم فيه تام فينتج نقيض المقدم ولكن ان المعلم الاول لم يورد هذا الكلام على سبيل الاستثناء والانتاج بل ذكر مقدمتين معا في موضع لعل نتيجتهما عكس الاخرى كما لو ابتدأ فقال ان كل ضاحك انسان وكل انسان ضاحك فدل بذلك على تساوي الموضوع والمحمول فيهما ليس ان الثاني منهما شيء يستثنى من الاول بل شيء يذكر مع الاول ولذلك ذكر الثانية مع لفظ الشرط والاستثناء لا يذكر مع لفظ الشرط بل يذكر بناء على انه قول تام لا على انه جزء قول فلما وضع المقدمتين جميعا جاء وبين في موضع آخر ان للنفس فعلا بذاتها فانتج ان لها قواما بذاتها فكان استثناؤه ليس نقيض مقدم اوليهما بل عين مقدم الثانية لكن المتشكك ضل لخسته انه ينتج من نقيض المقدم نقيض التالي واما الذي اشتغل بحل ذلك فحسب ان المتشكك صدق فيما ظن واخذ يروم وجه التخليص بالحيلة التي لا تجدي ولما دخلهما المتشكك في دلجه والخطاء للحال في شيئين احدهما تصديقه المتشكك فيما ذكر من حال الاستثناء والثاني ايجابه ان ذلك الاستثناء منتج في مادة الامكان

## فصل في تعديد اصناف القياسات الاستثنائية

فصل في تعديد اصناف القياسات الاستثنائية

اما القياس الاستثنائي الكائن من الشرطيات المنفصلة الحقيقية فانها اما ان تكون ذات جزئين وتكون ذات اجزاء واللواتي من جزئين اما ان يكون جزءاها مختلفين بالايجاب والسلب على سبيل التناقض كقولنا اما ان يكون كذا واما ان لا يكون كذا فان استثني فيها عين ايهما اتفق انتج نقيض الآخر فيكون النتيجة هي بالمعنى نفس الاستثناء كقولك لكنه كذا فينتج فاذا ليس لا كذا وهذا ليس شيئا اعرف من الاستثناء الذي كان جزء قياس وكذلك ان استثنى لكنه ليس لا كذا فينتج هو اذن كذا لكن الاستثناء ايضا ليس بعيدا من ان يكون

اعرف من النتيجة واسبق الى الذهن وانما ينتفع بذلك فى اكثر الامر فى قياسات مؤلفة من متصلة ومنفصلة
كقولهم كلما اما ان يكون كذا واما ان لا يكون كذا فان لم يكن كذا فاذا آ ب لكن ليس آ ب فينتج فهو اذا
كذا فكانه يكون المستثنى غير النقيض نفسه بل لازما لكن هذا القياس ايضا مما يتم بشرطية متصلة
وحدها ولا يبعد ان لا يحتاج فيها الى المنفصلة بوجه فاذن هذا القسم من المنفصلات لا ينتفع
استعمالها فى القياسات الاستثنائية كثير نفع بل يجب ان يكون الجزآن غير متقابلين هذا التقابل
بل مثل قولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد فان استثنى عين ايهما كان انتج نقيض الآخر كما
اذا استثنى انه زوج انتج انه ليس بفرد وهو الضرب الاول والضرب الثانى هو الذى يكون الاستثناء
فيه من النقيض كقولك لكن ليس بزوج فينتج انه فرد او ليس بفرد فينتج انه زوج واما المنفصلات
الحقيقية الكثيرة الاجزاء فاما ان يكون اجزاؤها التى يتم بها متناهية فى القوة والفعل فحكمها حكم
ما سلف مثاله اذا قلنا ان هذا العدد اما زائد واما ناقص واما مساو فان استثنيت ايها شئت
انتج نقيض جميع ما بقى وهذا النقيض يفهم على وجهين ⊛ احدهما ان يكون النتيجة ليست
نتيجة واحدة بل نتيجتان فى هذا المثال ونتائج كثيرة فى مثال ان كان اكثر من هذا الاجزاء فيما مثلنا به
فليس اذا زائدا ولا ناقصا وهذا القول فى الحقيقة نتيجتان ⊛ والوجه الثانى ان ينتج نقيض
المنفصلة التى تتم من الباقيين وهو انه فليس اما زائد واما ناقص ⊛ ولقائل الآن ان يتشكك
فيقول ان هذا لا يكون قياسا وذلك لانا ان جعلنا نتاجه على سبيل انتاج نتيجتين ونتائج كان
عن قياس واحد نتيجتان واكثر من اثنين معا كلاهما بالذات ليس احدهما قبل الآخر ولا بعده
وان جعلنا نتاجه على سبيل الوجه الاخر انتج الكذب فانه ليس حقا ان هذا العدد لا يكون اما زائدا
واما ناقصا فان كونه مساويا انما يمنع كونه ناقصا ويمنع كونه زائدا واما ان يكون اما هذا واما ذاك
واما شيئا آخر فليس استثناؤك بمانع اياه ولا هو نقيض ما استثنيت فان الحيلة لا نقيض منفصلة
فنقول فى جواب هذا اما اولا فلم يكن فى شرط القياس انه ينبغى ان لا ينتج نتيجتين البتة بل كان من
شرطه ان ينتج نتيجة واحدة وليس يمنع كونه منتجا نتيجتين ان يكون ايضا قد انتج نتيجة واحدة واما ثانيا
فان هذا ايضا اذا رددت الى الحقيقة فانما ينتج نتيجتين من حيث هو بالقوة قياسان وذلك لان المنفصلات
كلها انما ينتج هذه الحمليات الكثيرة بقوة مقدمات اخرى كانك اذا قلت لكنه مساو يحتاج ان تذكر
فى نفسك مقدمة اخرى وهو ان ما هو مساو فليس بزائد فينتج احدى النتيجتين وايضا ما هو مساو
ليس بناقص فينتج حينئذ النتيجة الاخرى وهذا شىء وان سقطت ذكره لفظا وقولا فانك لا محالة
تعوله فى الذهن اذ لا بد من ان يخطر هذا فى بالك اذ لو قال لك قائل ولم يجب ان لا يكون ناقصا او زائدا
قلت لانه مساو وكل مساو فليس بناقص وليس بزائد فيكون حينئذ حللت القول الى المبادى فكذلك
لو لم يسألك فانت تضم هذا فى نفسك ولم يلتفت اليه ذهنك لا استبين لك صدق الانتاج فبالحقيقة
انما يتم الانتاج من المقدمة المنفصلة باستعمال قياس آخر اقترانى يكون جميع ذلك هو المبادى التى
الانتاج فيكون بالحقيقة ما يتأدى الى انتاج انه ليس بزائد يلتفت فيه الى تأليف غير التأليف الذى
يلتفت اليه فى انتاج انه ليس بناقص بعد ذلك وههنا اشياء من حقها ان يقال فى اللواحق فهذا
واحد وايضا فان قولنا فليس اما زائدا واما ناقصا هو قول حق ونقيضه باطل وذلك لان قولك ليس اما
تصرف فيه فليس هذا الذى هو مساو اما كذا واما كذا وحق ان يقال ان هذا الذى هو مساو وليس اما
زائدا واما ناقصا وذلك لان هذا مساو وليس البتة المساوى اما ان يكون ناقصا واما ان يكون
زائدا بل ينتج فهذا ليس اما زائدا واما ناقصا ⊛ واما صدق الكبرى فهو انها ان لم يصدق صدق
نقيضها فكان ما هو مساو واما زائدا واما ناقصا ومعنى هذا ان بعض ما هو مساو لا يخرج الحكم فيه
من احد قسمين اما ان يكون زائدا واما ان يكون ناقصا وهذا كذب صراح وقد عرفت هذا القانون
فيما سلف فلا بأس ان يكون النتيجة الذاتية الحقيقية هذه ثم يلزم هذه النتيجة النتيجتان
لا عينها وحدها فانه ليس اذا قيل انه اما ب واما ج يلزم انه لا يكون لا ب ولا ج فانك اذا
قلت زيد ليس اما انسان واما ناطق لم يلزم منه انه ليس بانسان ولا ناطق بل انما يلزم النتيجتان
لاعتبار آخر ينعقد مع هذا فى الذهن وهو انه ينعقد فى الذهن ان هذا ليس اما زائدا واما ناقصا

بل هو امر خارج عنهما وكلما كان كذلك فليس هو احدهما فهذا هو القول فى استثناء العين ⊛ واما
فى استثناء النقيض فانك اذا استثنيت نقيض ايهما كان انتج عين الباقيه على حالها منفصلة مثلا
اذا قلت لكنه ليس بمساو انتج انه هذا فهو اما زائد واما ناقص وهى النتيجة القريبة ثم اذا استوفيت
انشاء قياس من هذه النتيجة ومن استثناء نقيض بعض اجزائها فهنالك يتأدى الى ان ينتج عين واحد
منها بعينه ويكون كثرة القياسات بحسب كثرة الاجزاء فههنا اذا لا يخالف ما يكون من جزئين
والجامع بينهما ان استثناء العين فى كل واحد منهما ينتج نقيض الباقى على حاله ان كان جزءا او اجزاء
واستثناء النقيض ينتج عين الباقى على حاله كان جزءا او اجزاء ⊛ واما ان كانت الاجزاء غير متناهية
فى القوة فليس ينتفع بالاستثناء من مثل هذه الشرطية بوجه من الوجوه فى ان يكون عنه قياس
ولا استحسن شيئا لمن اشتغل باعتبار انتاجه وذلك لان الاستثناء ان كان عين احد الاجزاء
لم يكن له نتيجة لان البواقى لا عدد حتى يقال نقايضها او يؤلف منها منفصلة سالبة اللهم الا ان يكون
النتيجة فليس شيئا مما عدا المستثنى فيكون حينئذ هذه النتيجة نتيجة عن قياس ذى جزئين كانه قال
انه اما ان يكون العدد اثنين واما ما عدا الاثنين لكنه اثنين فليس ما عدا الاثنين وكذلك ان كان
الاستثناء نقيض بعضها فينتج ايضا شيئا غير محدود لا يمكن ان ينطق به الا ان يقال فهو شىء من
باقى ما بعده وهذا ايضا يكون بالحقيقة عن قياس مبنى على منفصلة ذات جزئين كانه يقول اما ان
يكون اثنين وشيئا مما بعد الاثنين ثم الفائدة المحصلة فى الاستثناء من المنفصلات هى استتمام
القياسات المترادفة بالاستثناءات المتوالية منتهية الى قسم واحد ونتيجة واحدة وهذا مما لا سبيل
اليه فى استعمال القياس الاستثنائى من منفصلات ذوات اجزاء لا نهاية لها فهذا هو القياس
الاستثنائى من مقدمات منفصلة حقيقية فاما ان كانت المقدمة منفصلة غير حقيقية فاما ان
يكون المنفصلة منفصلة يجتمع طرفاها فمن ذلك ما يكون الامر فى نفسه كذلك كقولك اما ان يكون
عبد الله لا يغرق واما ان يكون فى الماء ويقاربه قولنا لا يكون عبد الله يغرق او هو فى الماء فايهما
استثنى نقيضه انتج عين الباقى ثم استثناء العين لا ينتج ومنه ما يكون كذلك اتفاقا كقولك اما
ان لا يكون عبد الله يتكلم واما ان يأذن له عمرو ويقاربه قولنا لا يكون عبد الله يتكلم او يأذن له عمرو
وحكمه ذلك الحكم وقد يقارب هذين اخران كقولك لا يكون عبد الله يغرق وليس هو فى الماء ولا يكون
عبد الله يتكلم وليس يأذن له عمرو والنتيجة ههنا خلاف ذلك فان استثناء النقيض ينتج النقيض
لا غير وايضا من هذين القسمين ما يكون عن سالبتين كقولك اما ان لا يكون نباتا واما ان لا يكون جمادا
وينتج كذلك ويقاربه لا يكون عبد الله نباتا وهو جماد وايضا لا يكون عبد الله نباتا او لا يكون جمادا
[illegible]
[illegible]
المبادى من سالب [illegible] وقد يمكن ان يكون الاجزاء فى جميع ذلك اكثر من اثنين كما علمت فى المقدمة
فيكون الحكم هذا الحكم ⊛ واما الصنف الآخر من الشرطيات المنفصلة الغير الحقيقية وقد يقال
فى العلوم وهى التى لا يجتمع طرفاها ويرتفعان كقولك اما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا فانما ينتج
فيها استثناء العين النقيض فهذا القسم يشبه المنفصلات الحقيقية من حيث استثناء العين
للنقيض والقسم الاول يشبهها من حيث استثناء النقيض ونقول ان جميع المقاييس التى من منفصلة
[illegible] من المتصلات ⊛ اما فى غير الحقيقية فستعلم ذلك اذا ذكرت ما علمناك من احوالها
سالفا ⊛ واما فى الحقيقية فانك اذا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
البيان الى الحقيقى الاولى الذى لا ينقسمه هو من طريق اللزوم ⊛ واما من طريق العناد [illegible]
[illegible]
والقياس الخلف بالحقيقة فهو قياس مركب من قياسين [illegible]

فصل فى قياس الخلف

المطلوب حمليا وهو المشتغل به في كتاب انولوطيقا فان النتيجة تكون هي الحملية واما القياس فيكون شرطيا
ليس فيه قياس حملي وذلك اذا سلك فيه المسلك الطبيعي السهل فاما القياسان الشرطيان اللذان فيه فاحدهما
اقتراني من شرطية متصلة ومقدمة يشاركها في التالي والثاني قياس شرطي اتصالي استثنائي وبذلك
يتم الخلف وحده ويستغنى عن الكلف التي يجادل في تحليل تمام القياس الخلفي فانه من كم قياس يتم
وان نبسط ذلك بسطا طويلا على ما يوجد في كتبهم فاما الوجه الحق وهو الذي ذهب اليه المعلم الاول
فهو انا نجعل المطلوب مثلا ان ليس كل ج ب فنقول ان كان قولنا ليس كل ج ب كاذبا فكل ج ب
ونضيف اليها مقدمة صادقة وهي ان كل ب ا ينتج من الاقتران التالي عددنا انها شرطية هكذا ان كان
قولنا ليس كل ج ب كاذبا فكل ج ا ثم نقول لكن ليس كل ج ا اذ هو خلف محال فيكون قد استثنى
نقيض التالي فينتج نقيض المقدم وهو ليس ان كل ج ب وهذا امر خفيف سهل فيكون هذا القياس المركب
يتم من قياسين وفيها مقدمتان شرطيتان احديهما لا تتغير حالها في جميع المواضع اعني من حيث ان مقدمها
تكذيب المطلوب وتاليها نقيض المطلوب والثانية لا تتغير حال مقدمها وتتغير حال تاليها فان مقدمها
يكون تكذيب المطلوب وتاليها اي حال لزم من تاليف نقيض المطلوب مع مقدمة حقة لحد انحاء التاليفات
المنتجة الحمليات ان كان المطلوب حمليا او المنتجة للشرطيات ان كان المطلوب شرطيا كقولنا بعد الدعوى
مثلا ان لم يكن اذا كان ج د فه ز فليس كلما كان ج د فه ز وكلما كان ه ز فح ط ينتج ان لم يكن
اذا كان ج د فه ز فليس كلما كان ج د فح ط لكن هذا خلف فانه ليس كلما كان ج د فح ط ينتج انه
كلما كان ج د فه ز فهذا هو تحليل القياس المعروف بالخلف الى مقدماته واما الذين يحاولون ان يجعلوا
الشرطية الاولى ثم يبينوا منها الخلف فانهم يقولون لكن التالي محال ويجعلون قولنا التالي محال دعوى
فمنهم من يتكلف ان يصادق قياسا يجمع بين التالي وبين المحال ● فنقول ان التالي يجتمع منه ومن
حق قياس ينتج المحال ومما يجتمع منه ذلك من حق بقياس ينتج المحال ومما اجتمع منه ومن الحق ان المحال محال المحال س
ثم ياتي بقياس ينتج الصغرى ● فنقول ان التالي يجتمع منه ومن كذا قياس ينتج المحال ومما اجتمع منه
ومن كذا قياس ينتج المحال فقد اجتمع منه ومن حق قياس ينتج هذا بعد ان يكون فيه ادغام مقدمات
وتكلف كثير وطول الامر على المحلل ومنهم من يعرض عن هذا وياخذ التاليف من التالي ومن حق فينتج محالا
ثم يقول ● فنقول ان هذا المنتج محال فهو اما عن الكبرى او الصغرى او التاليف ثم يستثني وليس
من التاليف فينتج فهو اذن اما عن الكبرى واما عن الصغرى ثم يستثني وليس عن الكبرى اذ كان الحق
هو الكبرى فينتج فهو اذن عن الصغرى ثم نقول فالصغرى محال فينتج التالي حق فنقيض المقدم حق ثم
يكون في جملة هذا انواع من السرور واضمار قياسات لم يصرح بها لا فائدة لنا بتطويل الكلام في ذلك
والذي اوردناه فهو عين القياس الخلفي من غير زيادة ولا نقصان لكن العادة جرت في استعمال الخلف
بان يستعمل تلك الاقترانية ثم يترك النتيجة فلا تذكر بل تذكر ما هو بالحقيقة استثناء لنقيض تاليها فينتج
المطلوب مثلا العادة في ذلك هي انه اذا قيل ان كان ليس كل ج ب فكل ج ب وكل ب ا فكل ج ا
وهذا محال فكل ج ب ويكون قوله فكل ج ا معناه ان كان ليس كل ج ب فكل ج ا واذا كان
الامر على ما وضعنا فكل ج ا ويكون قوله هذا محال معناه انه ليس كل ج ا وهو استثناء نقيض التالي
فالعادة مستمرة اذن على وفاق تحليلنا القياس الخلف بمعنى قولهم قياس الخلف اي القياس الذي
يرد الكلام الى المحال فان الخلف اسم للمحال ● واما الذين يقولون قياس الخلف بضم الخاء فقد غلطوا
اذ الخلف انما يكون في المواعيد فقط وبعضهم قال انما سمي قياس الخلف لانه لا ياتي الشيء من بابه بل ياتيه
من وراءه وخلفه اذ ياتيه من طريق والاوقع عندي ان الخلف المستعمل ههنا هو بمعنى المحال لا غير ● نقيضه

المقالة التاسعة من الفن الرابع ● فصل في تعريف القياسات

المقالة التاسعة من الفن الرابع فصل في تعريف القياسات الاستثنائية انما تتم بالقياسات الاقترانية

الاستثنائية انما يتم بالقياسات ان كل قول قياسي ينتج منه حملي فانه يتم باحد الاشكال الثلثة التي الاقترانية
للحمليات وبالجملة فان الاستثنائيات تتم بالاقترانيات وان اريد ان يكون القياس مفيدا فنقول ان
القياس الخلف قد بان انه يتم بالقياسات الاقترانية والشرطية الاستثنائية والقياس الشرطي قياس ع
قد وضح من امره انه يتم فايدته بالاقترانيات وان الكلام في انولوطيقا القديمة انما هو في القياس
المنتج الحملي فيكون المراد بالاقتراني فيه بالحملي واحدا فنقول قد اتضح لك ان القياس الاستثنائي ينتج

المنفصل انما يستثنى فيه لاستشعار المتصل وان المتصل الذي يستثنى فيه بنقيض التالي يستبين
بالذي المستثنى فيه عين المقدم فاذن وضح ان المستثنى فيه عين المقدم لا يفيد الا بقياس اقتراني بان ذلك
ذلك في جميع القياسات الشرطية والحملية فاحسن ما يتكلف في ابانة ذلك ان قيل فيه ما قاله بعض المحصلين
انه لو كان المقدم بينا واضحا لكان لازمه وتابعه بينا واضحا وكان انبائه بالقياس محالا اذ القياس يبين
الخفي فاما البين فلا حاجة به الى ان يقاس عليه فان قيل لولا ان المقدم غير بين لما احتيج لفظ الشك
وهو الشرط فاذ قلنا ان كان كذا كان كذا يقتضي ان في المقدم شكا فاذا لم يصح حينئذ ان التالي ان
كان المقدم بينا بنفسه فما معنى الحاق لفظ الشك به فيجب ان يتضح هذا البيان فان وجدناه مناقضا
لكلامنا وان وجدناه باطلا اشتغلنا الى غيره ● فنقول اما ما قال من كون المقدم مشكوكا فيه وغير كالالف
مشكوك فامر قد سلف منا ايضاح الحال فيه فليعلم ضعف هذه الدعوى مما سلف واما كون المتعلق
البين المتعلق بشيء بين الصدق بينا صدقه فامر غير مسلم وذلك لان الشيء ربما كان بينا بنفسه وله
لازم ليس بينا بنفسه لكن لزومه لذلك الشيء البين بين فيعلم بتوسط لازمه فانه ليس سواء ان نقول
ان الشيء بين بنفسه وان نقول انه بين لزوم غير بين بنفسه فان الاشياء الخفية انما تندرج اليها
بان يكون لازمة لامور بينة بانفسها او مبينة وان كان لزومها غير بين بان يتوسط اخر وينتهي اخر
الامر الى لازم بين اللزوم فان كان هذا المنتهى اليه بينا بنفسه وكان الذي يلزم لزوما بلا وسط بينا
بنفسه لانه لازم البين بنفسه بين اللزوم يستيضي الاشياء كلها بينة بانفسها ويلزم على هذا
ان يكون الضرب الاول من الشكل الاول لا ينتج شيئا وذلك لان قياسنا ينحل الى مقدمتين بينتين
بانفسهما ثم النتيجة بين اللزوم عنهما كما قد علمت فيكون نسبة القياس الى النتيجة نسبة التالي الى المقدم
فيكون المقدم امرا بينا وهو مثلا انه اذا كان كل ج ب وكل ب ا والتالي بين اللزوم عنه كقولك
كل ج ا فيجب ان يكون قولنا كل ج ا بينا وكذلك جميع النتائج البواقي الى غير النهاية فهذا المقدار من
البيان لا يكشف حقيقة الغرض وايضا فانه ليس يجب ان يكون التالي بين اللزوم حتى يكون المقدمة
متصلة فانه ربما كان غير بين اللزوم فيبان لزومه فاذا صار بين اللزوم بحجة فاستثنى المقدم حينئذ
بعينه انتج التالي بعينه فكان قياسا مفيدا بمجرد ان يكون المقدم بينا بنفسه واللزوم ليس ببين
فبين فاذا بان انا ذا استثناء مقدم بين بنفسه شيئا كان مجهولا والذي يجب ان نقوله نحن في هذا
ونرتب بما يمكن وهو ان كل ما تعلق من الامور تعلقا بينا بامر واحد بين كان خطور المتعلق به بالبال
متعينا في وقوف الذهن على صحة التالي اللازم فيكون اذا كان ا ب بينا وكان تلزم ج د له
بينا فمتى اخطر ا ب بالبال لم يحتج الى ان يستعمل قياسا بالفعل بوجه من الوجوه في الزام التالي فانك
كما اخطرت بالبال ا ب اذا قلنا ان كان ا ب فكانك قلت في خاطرك ان كان ا ب
الكاين ج د فلا يحتاج الى ان يعاود ويضع لكن ا ب لان هذا قد فعلته في ضمن ايرادك ا ب
المقدم لانك لا تاخذ مقدما او تاخذ خاطرا بالبال على بالبال الا موضوعا فيغنيك وضعه
مقدما في ان تعلم صدق التالي وان كنت بالحقيقة قد استغنيت وضع المقدم الا ان ذلك استثناء
مندرج في التقديم مفروغ عنه غير محتاج الى تجديد استثناء مبتدا كشيء انما يشعر انفا لما ان المركب
بينا فلا يكون الصورة تلك الصورة بل يحتاج الى ان يجدد النظر في امره مستثنى وكذلك حال
القياس الاقتراني اذا صار مقدما فانه يغنيك بيان مقدماته عن استثنائها فالاستثناء فيكون التالي
فهو نتيجة لزوم اي بالقياس الى القياس وهو اعني القياس مقدم شرطي وبحسب ذلك ليس يحتاج
النفس اذا كان اللزوم كاملا ان يرجع فيستثني فيقول ولكن كل ج ب وكل ب ا اذ هذا
قد اندرج في الذهن مع خطور المقدم لكنه انما ليس بين اللزوم قبل القياس وقبل الوضع والا فلا
لانه ليس لزومه عن امر واحد بين لان لزومه عن امرين وعن اجتماع بينهما وليس صورة هذا الاجتماع
ثابتة في الذهن فانه ربما خطر في الذهن التصديق باحدى القضيتين ولم يصحبه التصديق بالثانية
على انه ليس يخطر بالبال الا على انه ليس بين الصدق والفرق بين الامرين قد سلف لك في موضع لزوم ربما
حصل التصديق بالاخرى وربما حصل بهما جميعا ولم يرتبا بالفعل الترتيب الذي يؤدي الى النتيجة طرا
بالمشترك فان كان يعني فيه تصديق واحد فانه كلما اخطر خطر معه الثاني وان كان يحتاج الى تصديقها

اكثر من واحد احتيج الى ان يجتمع معا في الحالين جميعا فان وضع المقدم يفيد علما بلازم غير بين بنفسه
وفي الحالين جميعا فان الخطور بالبال على تمامه يغني عن استثنا فاستثناء لما قلنا من اندراج الاستثناء
في التقديم وفي كون استينافا لاستثناء كشيء مبتدا امرا فضلا لكن الملزوم في احدهما تصديق واحد
وفي الآخر تصديق اكثر من واحد مع شروط اخرى وليس هذا انما هو في المقدم الذي يكون بينا بنفسه
بل اذا بان ايضا بقياس وعلم كان الاستثناء فضلا وكذلك ان كان اللزوم بان بحجة وكان المقدم بينا
بنفسه واذا كان الاستثناء المبتدا فضلا كان تكميل القياس على صورته فضلا ولهذا ما صار رب
امثال هذه المقدمات فضلا من الشرطية لا يستعمل في العلوم بصورة القياس بل يقال لما كان كذا
كان كذا ولا يقال ان كان كذا كان كذا لكن كذا بل هذا وجد اخذا ❁ وليس لقائل ان يقول فيلزم ان يكون في ذاكرة
استعمال المقدمات الكبرى البينة بانفسها في القياسات فضلا وان يكون الضمير في ذلك كافيا على
نحو ما يستعمل ❁ فنقول ان الفضل في القول على وجهين فضل يكون الاستغناء عنه على سبيل انه
قد فرغ من اخطاره بالبال في ضمن ما قيل فلو قيل لا استونف اخطاره بالبال مرة ثانية على سبيل التكرير
والثاني ان يكون النفس يستغني عن التوقف عليه لانه لو صرح به لكان الامر يخطر بالبال مرتين بل لانه
لو صرح به لكان يخطر بالبال الامر مستخطر بالبال وان لم يلفظ بلفظه ويكون اذا اخطر بالبال وان لم يلفظ به
خطر مرة واحدة ويكون خطوره بالبال معا فالخطور المصرح به بالبال في زمان ثان الذي لو صرح بهذا
ايضا لكان يخطر بالبال فيه ايضا مرة واحدة ايضا مما كان على سبيل القسم الثاني فانه يكون فضلا
من حيث هو قول ❁ واما من حيث هو معنى فيكون محتاجا اليه ليس بفضل بل لا بد منه في ان يتم المعنى
كما عرفناك من حال الكبرى لكن التصريح بما صرح به وما ساعد المطلوب يخطر بالبال ان القائل اضمر شيئا
وهو مثلا انه كل ب آ فاذا كان بينا استغني بخطوره بالبال في انتاج النتيجة المقدمة عن التصريح بنفسه مع
وان لم يكن بينا بنفسه طالبه المخاطب فقال ولم وجب ان يكون كل ب آ فلولا انه فهم من المخاطب
ما صرح به وما لم يصرح به جميعا لما كان يحتج في قوله لم قلتا ان كل ب آ فاما ان كان انتاج هذه
النتيجة لا يخطر بالبال الكبرى فلا يكون هذا الكلام نافعا البتة فاذن انما ينفع هذا الاضمار ان اخطر
الكبرى بالبال خارجا عن خطور الصغرى بالبال او متصلا زمانه بزمانه كما لو صرح به الكبرى فان لم يخطر بالخبر فان
لم ينفع البتة فلم يكن الضمير جدوى في علم البتة وان خطر فانما ينفع الضمير لشيء لا بد من ان يخطر بالبال
في زمان لو قيل اللفظ لكان افادته ذلك الاخطار في ذلك الزمان لو صرح به فاذن المعنى الذي يدل
عليه بلفظ المقدمة الكبرى محتاج اليه لكن خطوره بالبال يغني عن استفادته بدلالة فحوى اللفظ القدماء
اليه فان كان اللفظ مستغنى عنه ❁ واما في الشرطية فانا اذا قلنا ان كان كل ب آ يخطر الوضع بالبال
وخطر معه التصديق به فان التصديق يكون شاكا خاطرا قبل الزمان الذي ينتقل فيه الذهن الى التالي
فضلا عن الزمان الذي يستانف فيه الاستثناء فاذا جاء الاستثناء لم يخل اما ان لا يفيد اخطار
شيء بالبال او يفيد تكريرا لامر حاصل مستغنى عنه ليس زمان خطوره بالبال زمان التلفظ بالاستثناء
كما كان زمان التلفظ بالكبرى زمان خطوره بالبال فيما يستغنى عن اللفظ به فاذن هذا الاستثناء
ليس يفيد امرا ذاتيا في الاتصال الى الغرض بل امر سلف التصديق به وفيما سلف التصديق به تليس الدلالة
عليه باللفظ مطابقا لوقت الحاجة اليه فهو فضل بحسب اللفظ وبحسب الافادة جميعا فلا يفيد او يفيد
مستغنى عنه ولا كذلك الذي اذا قيل كله افاد نفس المحتاج اليه في وقته وكان مطابقا بدلالته لما هو
المحتاج اليه في الوقت فبين اذا ان استعمال امثال هذه المقدمات على صورة قياسية تكلف وانما
الواجب ان يستعمل على نحو ما قلناه كما يقولون لما كان كذا كان كذا وليس كلما كان على صورة قياس
فيكون له فائدة قياس فان قائلا لو قال لكل انسان ضحاك صدق واذا قال وكل ضحاك حيوان صدق
ولكن هذا غير مفيد فانه قد علم ان كل انسان حيوان ليس بعد ان علم انه ضاحك فيجب ان يفهم قول المعلم
الاول على هذه الصورة ولا يظن انه يريد ان بين اللزوم عن بين الصدق بين الصدق وان المقدم
لا يكون موضوعا مقدما وهو غير مشكوك فيه كان المقدم اذا لم يكن مشكوكا فيه لم يكن القضية
متصلة حتى يكون قول القائل ان كان الانسان حيوانا فهو جسم امرا مشكوكا في مقدمه او قولا غير
متصل بل معنا ان استعمال ما ليس مشكوكا في مقدمه بان يستثنى مقدمه اذا كان تاليه بين اللزوم





او بان لزومه بشيء اخر وهو بين بنفسه هو امر غير قياسي اي غير مطابق بدلالته على المحتاج اليه فان كان
التالي لم يكن لزومه بينا فهو ابعد فيحتاج لا محالة في بيانه الى قياس اقتراني ينتهي اليه اخر الامر لم يكن
الاتصال بينا فينتفع فاذا لا يكون المقدمة المتصلة متعرضة للاستثناء من مقدمها لم يكن متعلقا
مشكوكا فيه والتالي لظاهر اللزوم والاتصال بنفسه او ظاهرهما بحجة فقد بان وضح ان القياسات
الخلفية والوضعية المتصلة فان الفائدة في استعمالها على صورة قياسية انما ان يكون اذا كانت
مشكوكا في مقدمها ويكون قد بان اتصالها بنفسه او بقياس اقتراني فيكون لا بد من اقتراني واما المقدمة
فلا يخلو اما ان يبين بقياسات استثنائية او اقترانية فان تبينت باستثنائية فلا بد من ان ذلك
ينتهي في اخر الامر الى قياسات استثنائية مشكوك في مقدمها فتبين بالاقترانيات وان تبينت
في اول الامر بقياسات اقترانية فذلك اوضح فيكون جميع القياسات المفيدة استعمالها على صورة قياس
يرجع الى الاقترانيات على انا لا نستبعد ان ينتهي الى استثنائية لا يحتاج ان يستعمل على صورة القياس
وذلك في القليل والكثير الغالب ما قلناه فان قال قائل فما تقول في المقدمة الشرطية التي مقدمها
قياس اقتراني فكيف يبين مقدمها بقياس اقتراني فنقول هو في نفسه قياس اقتراني وغرضنا ان الشيء
الذي يبين بالاستثنائي من مقدمة يتعلق بقياس اقتراني فان كان نفس مقدم كذلك فقد تعلق البيان
الاستثنائي بالقياس الاقتراني وان لم يكن كذلك بان يقاس غيره على انه قد تبين ان استبانة التالي
الذي هو النتيجة من المقدم الذي هو القياس ليس على سبيل بيان امر قياسي عن قياس مفيد لكن لقائل
ان يقول ما تقول في القياس الاستثنائي الذي في الخلف الذي يستثنى فيه نقيض التالي لينتج نقيض
المقدم فنقول ان ذلك ليس من الجنس الذي هو بين المقدم بين لزوم التالي المقدم وكيف يكون بين المقدم
ومقدمه هو الذي يراد ابطاله وكيف يكون بين لزوم التالي للمقدم وانما يبين ذلك باقتراني على انه اذا
بان لزوم التالي بالاقتراني صح بالاستثناء نقيض التالي نقيض المقدم ❁ ولقائل ان يقول ان استثنا
والاستثناء من التالي قياس ليس مما يستغني عنه فقد جاء قياس شرطي مستثناه بين بنفسه لا يبين
باقتراني كانه يقول هب ان المستثنى اذا كان من المقدم فهو كما ذكرتم فما قولكم فيما يستثنى من تاليه فانه
يتم بلا حاجة الى اقتراني البتة فنقول ان مثل هذا القياس لا يخلو اما ان يكون من جنس ما اللزوم فيه خفي
واما ان لا يكون فان كان من جنس ما اللزوم فيه خفي احتاج الى اقتراني في اثباته وان كان اللزوم فيه
بينا وكان لزوم التالي المقدم بينا وكان كذلك لزوم نقيض المقدم لنقيض التالي بينا لم يكن فائدة البتة
في وضع المتصلة على وجه يراد فيه ان يستثنى نقيض مقابل تاليها لينتج نقيض المقدم فانا لو وضعنا
نقيض التالي مقدما معبرا عن تقديمه بلفظة لما لافاد الفائدة على الوجه المذكور وكان تقديمه فضلا
على عكس ذلك فضلا وامرا يقتضي تكريرا على قريب من النحو المذكور فيما سلف ونحن لا نمنع ان يكون قياس
مؤلف من المتصلات على الوجه الذي اومانا اليه بل نعني ان ذلك لا يكون مفيدا وان كان لزوم التالي
للمقدم بينا لكن لزوم نقيض المقدم لنقيض التالي غير بين حتى يكون قولنا ان كان آ ب فج د
بينا بنفسه ثم يجوز ان يكون ليس ج د وموجود معه ان آ ب الا اذا التفتنا معه الى القضية
الاولى فان كان استعمالها مع وضع القضية الاولى كان بيانا ان ذلك المنتج هو خلف اقتراني قد عرفته
وان لم يوضع مع الاول احتاج الى قياس يبين اللزوم فهذا اكثر ما يمكننا ان نقوله في نصرة راي من يرى
ان المتصل لا يتم الا بالحملي على ما فيه وعلى انه ليس الحملي منظورا اليه من حيث هو حملي بل من حيث هو
اقتراني وليس باستثنائي ولكن المركب المذكور من الاقتراني في كتاب انولوطيقا الاولى الحملي كان الحملي
والاقتراني فيه يجريان مجرى واحدا واذ قد فرغنا من مقصودنا هذا متكلفين ما تكلفنا فيجب ان نبين
ان الحملي لا يتم الا بمقدمتين وان نبين انه لا يحتاج المطلوب الواحد الى اكثر من مقدمتين وننقل جميع
ما نقوله في الحملي الى القياس الاقتراني اذ كنت عليه قديرا

## فصل في تعريف انه لا يتم القياس الا بما يتضمن معنى الكلية والايجاب

فصل في تعريف انه لا يتم القياس الا بما يتضمنه معنى الكلية والايجاب

ان المطلوب اما ان يبين على سبيل انه لازم
عن شيء او معاند فيكون نقيضه في قوة اللازم فيكون سبيل بيانه عنه سبيل الاستثناء فان كان
يبين عن شيء لا على سبيل اللزوم وعن موضوع او العناد له فلا يخلو اما ان يكون ذلك الشيء مركبا تركيبا
جزئيا او يكون ليس كذلك بل لا جزء فيه وهو في حكم المفرد فيكون لزوم الشيء عنه كما يلزم عن مفرد

وضعه او دفعه فيكون على سبيل الاستثناء ايضا فان كان يلزم عن شي تركيبه تركيبا جزئيا وليس على سبيل
وضع واستثناء فلابد ان الذي يبين به نسبة ما اخرى الى هذا الشي وليس يمكن ان يكون النسبة
الا على احد وجهين اما نسبة الى الجملة هذا القول لا الى اجزائه ويكون اذا عقلت تلك النسبة ووضع
ذلك الشي لزم هو سواء كان الوضع ايجابا او سلبا الزاما او دفعا بعد ان يجعل حكما وهذا القسم
هو ايضا من القياس الشرطي الاستثنائي واما نسبة الى اجزاء هذا القول المطلوب واحدا واحدا
وذلك لان النسبة التي لذلك الشي اما ان يكون الى الجملة واما الى اجزاء الجملة فانه اذا لم يكن لذلك
نسبة الى الجملة هذا القول ولا الى اجزائه حتى يكون تلك النسبة توجب جميع الاجزاء لم يجب ان يتصل
في الذهن احد الحكمين بالاخر اعني المطلوب بما يطلب به ويعلم به واذا كان الشي اذا احضر في الذهن لزم
ان يحضر في الذهن شي آخر فبينهما علاقة ما وكل علاقة بين معنيين معقولين اما ان يكون علاقة لزوم
وتلازم ليس على سبيل ما يكون بحمل ووضع واما ان يكون تلك العلاقة فيه على سبيل حمل ووضع فان كان
الشي الثالث الذي له نسبة الى اجزاء المطلوب فبين به المطلوب انما نسبته الى اجزاء المطلوب هي على
سبيل نسبة التلازم من غير حمل ووضع فانما يحضره في الذهن ان يدل على وجود الموضوع او وجود
المحمول او وجودهما جميعا فقط دون الدلالة على سبيل النسبة التي بينهما فيجب اذن ان يكون العلاقة
فيما نحن فيه علاقة حمل ووضع ثم يجب ان يكون هذه العلاقة مع الطرفين جميعا فانه ان كان مع احد الطرفين
فقط ويوجب وجوده لطرفها وسلبه عن طرفها وعكس ذلك لزوم علاقة ما بين الطرفين فالقياس
بعد الشرطي وانما لزم قول قولا وليس وجود ذلك الشي سببا لذلك بل جملة قول واحد يجتمع منه
مع احد الطرفين يلزم صحة قول آخر فاذن يجب ان يكون العلاقة مع الطرفين معا ويكون تلك العلاقة
اذا عقلت لم معها صار الجملة ايضا كالملزوم والمطلوب كاللازم الا ان الثالث هو الذي يجعل
الطرفين يجتمعين لخاصية لا محالة تلك الخاصية توجب دايما جمع الطرفين اللذين للمطلوب فاذا عقلت
تلك الخاصية وهي انها لما كانت لها الى هذا الطرف نسبة كذا والى ذلك الطرف نسبة كذا وجب ان يكون
بالطرفين نسبة كذا في اي مادة اتفقت واي قول كان لان تلك الخاصية في صورة المقدمة اعني
كيفيتها وكميتها وجهتها لا انما في مادتها لزم دايما ان يتبع اللازم فلا يحتاج ان يتبدل كل وقت
بوضع شرطي واستثناء بل نقتصر على تلك الخاصية وان كان في الحقيقة عند التفتيش شرطي واستثنا
وكان من الحملي من هذه الجهة ايضا ما يتم في القوة بالشرطي ● واما في الاقسام الاخرى التي تقع
النسب دون ذلك القسم الخاص الذي اجتمع له الطرفين وهو الوجه الذي يلزمه المطلوب فلا يكون
لزوم ما يلزم لخاصية في هيئة المقدمة الملزومة وصورتها بل لمادتها وقد يوجد تلك الصورة بعينها
فلا يلزمها مثل صورة ذلك اللازم لزوما قياسيا بل عكسيا مثل العكس وكذب النقيض وليس كلامنا
في مثل ذلك فقد بان واتضح ان القسم الذي يكون نسبة الشي الثالث فيه الى اجزاء الكلام المطلوب
حتى يجمعها انما يكون على سبيل حمل ووضع ويكون هيئة تلك النسبة يلزمه المطلوب وذلك هو صورة
التاليف وهذا الثالث لا يخلو اما ان يكون شيئا مفردا معنى ولفظا او غير مفرد فان كان غير مفرد
فلا يخلو اما ان يكون في قوة مفرد او يكون اجزاؤه متباينة لا يتصل منها ما قوته قوة مفرد فان كان
في قوة مفرد فحكمه حكم المفرد الذي نقول فانه وضع لا في قوة مفرد بل اخذ على انه شيئان او اشياء متباينة
فاما ان يكون لكل واحد منها نسبة الى كلا الطرفين وبجملتها او بعضها له نسبة الى طرف وبعضها
الى طرف آخر فان كان لكل واحد منها نسبة الى كلا الطرفين فاما ان يتم جمع الطرفين بنسبة واحدة
منها فيكون القياس الواحد تاما بواحد ويكون ذلك الاخر اما فضلا واما قياسا اخر وان كان
انما يتم جمع الطرفين بجمع النسب كلها فيكون بجملتها هو الشي المتوسط وهو من جهة ما هو جملة
كمعنى واحد مثال هذا والنسب متفقة آ ب و ج وكل ما هو ب مع ج فهو د ومثاله
والنسب مختلفة آ ب وليس ج وكل ما هو ب وليس ج فهو د ولسنا نبين ههنا
شرايط الانتاج بل احوال هذا المتوسط حتى يبين ان اخر الامر ان النسب هي تلك التي مضت وشرايط
القياس هي تلك التي مضت وانت تعلم ان المقدمة من حيث هي مقدمة هي من جملة القول الذي ليس بمفرد
المهمل الا ان يوخذ لا من حيث تفصيلها في جزئها بل من حيث هي كالامور فيكون ايضا في قوة مفرد



كقولهم قولنا كل آ ب محصورة واما من حيث هي مقدمة منفصلة فلا يكون لها نسبة واحدة
الى كل واحد من الطرفين بل يجب ان ينفصل نسبتها ولا يكون حالها حال المتوسط الذي اوردناه الذي
فيه تركيب وقد دخل في هذا البيان القسم الثاني وهو ان لا تعتبر الاجزاء فيه البتة بل تعتبر الجملة
فظاهر انه يكون حينئذ نسبة شي واحد ذي اجزاء ● واما القسم الثالث الذي وضعت فيه النسب
متفرقة فمن البين انه لا يجب ان يلزم منه لازم البتة وذلك انه اذا كان لشي الى شي نسبة حمل ووضع
وللثاني الى رابع نسبة حمل ووضع وليس للثالث مع الرابع علاقة ما ونسبة فلا يجب من ذلك ان يكون
بين الشيئين نسبتهما علاقة حمل او وضع فان الاشياء كلها بهذه الصفة بل يجب لا محالة ان كان ولا بد
من ان يكون بين هذين الداخلين نسبة وعلاقة في حمل ووضع فاذا كان كذلك وكل واحد منهما او واحد
منهما فانه اولا انما يحدث علاقة بين الثاني منهما وبين احد الطرفين ثم ذلك الثاني يجمع الطرفين فان النسبة
القريبة قبل النسبة البعيدة بل ان يحقق له اليه اولا نسبة ثم يودي الى الطرف الذي يخصه النسبة اليه
اذ كان لا نسبة له اولية الى ذلك الا بواسطة هذا فهذا لا يكون قياسا واحدا لانه يكون مشتملا على بيانين
احد البيانين ان لطرف ما الى احد الشيئين الداخلين الذي يخص ذلك الطرف علاقة ونسبة ثم بيان
ذلك بين ان لهذا الطرف الى ذلك الطرف علاقة ونسبة وبينهما اجتماع فان لم يكن هكذا لم يجب الا ان
ان يتبع علاقة علاقة مثاله اذا كان طرفا المطلوب ب و آ والداخلان ج في جانب ب و د
في جانب آ فان لم يكن لج و د علاقة لم يلزم شي وان كان بينهما علاقة كان اول النسب المولفة
نسبة ب مع د او نسبة آ مع ج فاذا كانت هذه النسبة المولفة توجب نسبة معدوة لج
مع د او مع ج ثم كانت نسبة ج الى آ و ب او نسبة د الى آ و ب توجب بينهما
وقوع نسبة فقد بان المطلوب ثانيا وان كان لا يوجب بينهما وقوع نسبة لم يغن هذا التاليف وانت
تعرف هذا اذا ركبت هذه المقدمات مختلفة الكيفية والكمية فيجب ان لزم لاحد الداخلين مع احد الطرفين
نسبة لزم ثانيا للطرفين نسبة والا لم يلزم شي ولما كان القياس الواحد على هذا السبيل فاذا القياس
الواحد انما الداخل فيه بالفعل او بالقوة واحد وهو اما موضوع لطرف محمول للطرف او موضوع لهما
او محمول عليهما ويجب ان يكون المحمول في المطلوب نسبة الى الداخل بالفعل او بالقوة كلية للموضوع نسب اليه
بالقوة او الفعل موجبة حتى يكون الحكم على الداخل بينا والطرف الذي هو موضوع المطلوب فاذن
الاشكال القياسية ثلثة اعني الاقترانية وقد كان قيل ان الاستثنائية ايضا انما تتم بالاقترانية
وكذلك الخلفية فكل مطلوب انما يتم بهذه الاشكال ويتم هذه الاشكال بالشكل الاول ثم قيل
بعد هذا القول في التعليم الاول لكل قياس يتم بكلي وبموجب ولا ينتج كلي الا عن كليتين واما الجزئي فينتج
عن كليتين وعن كلي وجزئي والنتيجة تشبه في الجهة احدى المقدمتين لا محالة وبهذا القول تبين صحة ما
ذكرناه من انه اذا كانت ضرورية وممكنة لم يجب نتيجة مطلقة او مطلقة وممكنة لم يجب نتيجة ضرورية
فقد تبين لك من هذا انه لا بد في كل قياس من مقدمة كلية ومما هو موجب بالفعل او بالقوة كالممكن
والمطلق الصرف فانه قوة سالبة قوة موجبة وتبين ان الكلي لا ينتجه الا كليتان وان الجزئي فقد ينتجه
كليتان وكلي وجزئي والموجب لا ينتجه الا موجبتان والسالبة لا ينتجها الا سالبة وموجبة لا موجبتان
قبل وفي كل قياس مقدمة يشبه النتيجة في الكيفية والجهة اما كليتها واما احديها فظاهر من اعتراف
المعلم الاول بهذا ان الذي يورده من استنتاج ممكنة عن مطلقة وضرورية هو على سبيل التشكيك
وكذلك ما ينتجه من مطلقة غير ضرورية وممكنة

## فصل في القياسات المؤلفة من مقدمات اكثر من اثنين وبيان انها قياسات كثيرة مركبة

قد استبان لك انه لا قياس اقتراني عن مقدمة واحدة ولا عن اكثر من مقدمتين وبقي لنا ان نتشكك
ونقول انا قد نشاهد اقاويل قياسية تحاول لجهتها ابانة مطلوب واحد ويكون المقدمات فيه اكثر من
اثنين ومما يدل على ذلك كتاب الاصول في الهندسة وغيره فنقول ان المقدمات تكثر في القياسات
وتزيد على الاثنين لاحد وجوه ثلثة اما ان يكون تلك المقدمات ليست مقدمات القياس القريب بل مقدمات
تنتج المقدمات التي هي اقرب واما ان يكون موردة على سبيل الاستقراء والتمثيل فلا يكون مقدمات
القياس نفسه بل مقدمات استقراء تتعرف بها صحة مقدمة واما ان يكون خارجة عن الضرورة

فصل في القياسات المؤلفة من مقدمات اكثر من اثنين وبيان انها قياسات كثيرة مركبة

وعن المنفعة القريبة من الضرورة وهذا على وجوه بعض تلك الوجوه ان يورد للحيلة وبعضها ان يورد للزينة
وبعضها ان يورد للاستظهار في الابانة فاما المورده للحيلة فهي التي يراد بها ستر النتيجة التي كانت
المقدمات الضرورية لو اوردت تصريحا فيحدس مما ينساق اليه من النتيجة وعلى كيفية انسياقها اليه فيوحش
في تسليمها فاذا اخفي وجه انسياقها وظن بها انها عديمة الجدوى وخصوصا لاختلاط ما لا يحتاج
بها تركيب المعاشرة في تسليمها وهذا في الجدل وفي الامتحان وقد يقع مثل ذلك للغباوة وللتلبيس والتركيب
بالتدقيق ● واما التي للزينة فمقدمات يحاول بها تحسين الكلام بالتشبيه وبالتخلص وهي
مقدمات وجودها وعدمها في المقصود بمنزلة ● واما التي للايضاح فكالامثلة المستغنى
عنها وانما اوردت للتقريب وكالاستنتاج ذات المستغنى عنها وكتفخيم اللفظ وكالانتقال من لفظ الى
لفظ وغير ذلك مما يقال في كتاب الجدل فاما القياس القريب فمحال ان يكون اكثر من مقدمتين بل يجب
ان يكون الاصغر فيه بالقوة او بالفعل داخلا تحت حكم الاكبر كليا فالمتكرر اذا ان وقع وليس بسبب الاستقراء
وغير ذلك من هذه الوجوه فهو بسبب تركيب القياس ومعنى تركيب القياس ان يكون قياس مؤلف من
مقدمتين كلتيهما او احديهما يحتاج الى قياس تبينها فيركب قياسا ان احدهما على المقدمة والاخر على
المطلوب ومقدمات المطلوب زوج لا محالة والمقدمات المنتجة لاحدى المقدمتين زوج والنتيجة
ايضا لكلتيهما زوج اذ هو ضعف ما ينتج الواحدة وجمع الزوج الى الزوج زوج فاذن مقدمات
القياسات البسيطة او المركبة ازواج فان كان عددها فردا فهناك اما نقصان واما زيادة واما
عقلا كان ذلا يتم بزيادة ولا يستوي بنقصان والذي بالنقصان فهو على وجهين اما ان يكون
المقدمات قد اسقط الكبرى منها استغناء بما لها في انتهادها من الظهور او ايهام استغناء
بالظهور فيما لو صرح به لعلم كذبه كما في المغالطة والخطابة او اسقطت الصغرى بسبب من ذلك
واما ان يكون الاسقاط على سبيل استغناء عن المقدمة لا لظهورها في نفسها ولا لحيلة ولكن
لانها قد ظهرت بتأليف المقدمتين التي تنتجه ظهورا يغني ان تجعل بعد ذلك مقدمة فيسقط
النتيجة التي عن المقدمتين وتقرن بالمقدمة الاخرى فتكون تلية وينتج المطلوب واذا كان على كل مقدمة
قياس فيبعد ان يسقطا معا كما يسقط النتائج استغناء بالظهور بل ان اسقط منها شيء فالتي يلخص
قياسه فان الذي سبق قياسه كانه نسي عند الاشتغال بالتلخيص قياسه وكان نتيجة الاقرب ذماما من
القياسين واولى بان لا تذكر ● واما الذي بالزيادة فهو على الوجوه التي سلف لك ذكرها ●
واما الذي لاجل العقم فهو ان لا يكون الفردية ترجع الى الزوجية بوجه لا بنقصان ولا بزيادة
وكل قياس مركب فاما ان يكون موصولا واما ان يكون مفصولا ● فالموصول هو الذي يكون
النتائج المتقدمة للمطلوب التي هي مقدمات المطلوب مذكورة فيه بالفعل سواء كان التركيب
بسبب حاجة احدى المقدمتين الى القياس فيكون تركيبا واحدا او بسبب حاجة المقدمتين
كلتيهما اليه فيكون تركيبا مضاعفا فذكرت النتائج على انها نتائج ثم ذكرت على انها مقدمات
وذلك بان نبتدأ من ابعد المقدمات عن المطلوب فنفرد بين اثنين اثنين منها فينتج نتيجة هي مقدمة
فان احتيج الى ان يستنتج مقدمة اخرى فعل وان لم يحتج اخذت تلك المقدمة والمقدمة الاخرى فانتج
منها فيكون اربع مقدمات ونتيجتان واما ان احتيج الى ان يستنتج الاخرى اورد له قياس من مقدمتين
وانتج فيكون في طبقة واحدة اربع مقدمات ونتيجتان وفي الطبقة الثانية مقدمتان
ونتيجة فيكون جميع المقدمات في التركيب ستا وجميع النتائج ثلثا ويكون عدد النتائج نصف
عدد المقدمات ويكون في كل قياس ثلثة حدود ونتيجة فان كان على كل مقدمة قياس وكانت المقدمات
مشتركتين كانت ستة حدود الا ان الواحد منها مشترك في الوسط فيكون خمسة حدود لكن من
المشترك ومن احد طرفي الخمسة يحصل احدى المقدمتين القريبتين ومن المشترك والطرف الآخر
يحصل المقدمة الاخرى ومن طرفي الخمسة يحصل المطلوب الذي اليه يساق تركيب القياس
وان كان القياس على مقدمة واحدة فيكون هناك قياسان فقط فيكون هناك اربع مقدمات
مقدمتان على المقدمة ومقدمتان على النتيجة احديهما نتيجة القياس الاول والاخرى غير نتيجة
وينتج منهما المطلوب فيكون عدد المقدمات مع اخذ النتيجة مكررا اربعا وعدد النتائج اثنين

ويكون عدد



ويكون عدد المقدمات ضعف عدد النتائج ● واما عدد الحدود فيكون ههنا على عدد المقدمات مثاله
كل ج ب وكل ب ى وكل ج ى وكل ج ى وكل ى ه فكل ج ه فيكون الحدود ج ب
ى ه والاصل في هذا انه اذا كان القياس واحدا كانت المقدمات من حدود ثلثة فان كان القياس
اثنين ولكن الثاني في درجة الاولى اي ليس فيه نتيجة عن القياس الاول بل نتيجتان لا تجتمعان متباينتين
كانت المقدمات اربعا وكانت الحدود ستا لا اربعا فان كان القياسان على مقدمتين مشتركتين بهما جزء
قياس ثالث صارت خمسا فان صارت المقايس التي في درجة واحدة ثلثة متباينات كانت المقدمات ستة
وكانت الحدود تسعة فان كانت النتائج الثلاث تشترك على الولاء صارت الحدود سبعة فلا تزال يزداد
عدد الحدود في المقاييس المتتالية على عدد المقدمات بواحد وتكون المقدمات ازواجا والحدود افرادا
ويكون النتائج نصف عدد المقدمات تارة ازواجا وتارة افرادا لان انضاف الازواج تكون ازواجا
وتكون افرادا ● واما اذا كان القياسان ليست نسبتهما هذه النسبة لكن احد القياسين اقدم
رتبة من القياس الثاني اذ توجد فيه مقدمة في الآخر فانه اذا تم القياس الاول كانت الحدود ثلاثة
فاذا جاء القياس الثاني جاءت مقدمة اخرى وحد آخر فيكون للقياسين في البسط ستة حدود
اثنان من الستة حدود القياس الاول فيبقى للقياسين اربعة حدود فيكون عدد الحدود وعدد المقدمات
والنتائج نصف عددها فان جاء قياس ثالث حينئذ جاء بمقدمة مضافا الى النتيجة الثانية ويكون بزيادة
حد ويكون المقدمات مع ما فيها من النتائج الاولى ستا والنتائج ثلثا والحدود خمسا واذا كانت المقدمات
اربعا كانت الحدود اربعا والآن لما ازداد حد فصارت المقدمات ستا ازدادت نتيجة لما سلف ومقد
فان زدنا حدا ازداد قياس فصارت المقدمات ثماني والنتائج اربعا والحدود ستا فيكون في القياس
الاول عدد الحدود اكثر من المقدمات بواحد وفي القياس الثاني يتساوى المقدمة والحد كان المقدمات
قد لحقت الحدود ثم من بعد ذلك يكون تجاوزه في كل تركيب اذ مع كل حد يزداد مقدمتان فان الحدود
كانت اولا ثلثة وزاد واحد فصارت الحدود اربعة وزادت مقدمتان فصارت المقدمات
اربعا فلما ازداد حد صارت المقدمات ستا والحدود خمسا وعلى هذا القياس فيكون المقدمات دائما
ازواجا ويكون الحدود في اول الامر فردا اذ هي ثلثة وفي التركيب الثاني زوجا وفي الثالث فردا ولذلك ينتظم
دائما فان كان التركيب مختلطا لم يحفظ لا ذلك الترتيب ولا هذا الترتيب ● اما ذلك الترتيب فلان
المقدمات وان بقيت ازواجا فالحدود لا يبقى افرادا ولا يكون لها نظام ● واما هذا الترتيب فان
المقدمات دائما يبقى ايضا ازواجا لكن الحدود لا يكون تزايدها مستمرا على تزايد العدد وعلى تواليه
وليس يكون المقاييس المركبة هذا التركيب ولا التركيب الآخر الذي ستذكره الا من قياسات من شكل
واحد الا ان يكون المطلوب كليا موجبا فان القياسات عليه وعلى مقدماته يكون من الشكل الاول
ومن الضرب الاول اعني من الحمليات فان كان المطلوب سالبا كليا فان القياس على احد مقدمتيه
وهو الكلي الموجب ان يكون الا من الشكل الاول واما على مقدمته الثانية فيكون من الشكل الاول
ومن الشكل الثاني وبحدود واحدة باعتبارنا مثاله والمطلوب لا شيء من ج ا فيكون تركيب قياسه
الابسط وهو الذي هو قياس على مقدمته على وجوه فاما ان كانت المقدمة الصغرى موجبة والكبرى
سالبة اعني في القياس القريب من المطلوب وكان هذا القياس القريب من الشكل الاول فان نجد
الصغرى لا يتبين الا بالشكل الاول والكبرى تتبين بالشكلين ويتبين بالشكل الثاني من وجهين
الوجه الاول والكبرى من الشكل الاول كل ج ب وكل ب ى كل ى ه ولا شيء من ه ا فكل ج
ى ولا شيء من ى ا فلا شيء من ج ا الوجه الثاني والكبرى من الشكل الثاني وصغراه موجب كل ج ب
وكل ب ى كل ى ه ولا شيء من ا ه فكل ج ى فلا شيء من ج ا الوجه الثالث والكبرى من
الشكل الثاني وصغراه سالب كل ج ب وكل ب ك لا شيء من ى ه وكل ا ه فكل ج ك ولا
شيء من ك ا فلا شيء من ج ا واما ان يكون المقدمة الصغرى موجبة والكبرى سالبة في القياس
القريب ويكون القياس من الشكل الثاني فتكون الصغرى لا تتبين الا بالشكل الاول ايضا والكبرى
تتبين بالشكلين الوجه الاول والقياس على الكبرى من الشكل الاول كل ج ب وكل ب ى كل ه
ولا شيء من ه ى فكل ج ى ولا شيء من ا ى فلا شيء من ج ا الوجه الثاني والقياس على الكبرى

شيء ح
نتيج ح
فلاشيء من د ه

من الشكل الثاني والصغرى موجبة كل ج ب وكل ب ى كل آ ه ولا شيء من ى ه فكل ج ى
ولا شيء من آ ى فلا شيء من ج آ الوجه الثالث والقياس على الكبرى من الشكل الثاني وصغراه ايضا
كل ج ب وكل ب ى لا شيء من آ ه وكل ى ه فكل ج ى ولا شيء من آ ى فلا شيء من ج آ
واما ان كانت المقدمة الصغرى سالبة ولا يتم حينئذ الا من الشكل الثاني فيكون من ذلك وجوه ثلثة
هي عكس الوجوه الثلثة المذكورة وانت يمكنك ان تعرف ذلك فان كان المطلوب جزئيا موجبا فيكون قياسه القريب
من مقدمتين موجبتين واحديهما واحدهما كلية فان كان على صورة الشكل الاول كان القياس على الكبرى
الكلية الموجبة من الشكل الاول فقط والقياس على الصغرى اما من الشكل الاول ان الجزئية موجبة
صغرى لا محالة واما من الثالث فيكون اما من كليتين فيكون القياسان الابعدان من الشكل الاول لا غير
واما من جزئية وكلية فيكون تارة الجزئية صغرى وتارة كبرى وان كان القياس القريب من الشكل الثالث
وصغراه جزئية كان القياس على كبراه من الاول وعلى صغراه اما من الاول لما علمت واما من الثالث على تجويز
وان كانت صغراه كلية كان القياس على صغراه من الشكل وعلى كبراه اما من الشكل الاول واما من ضربي
الثالث فان كان المطلوب جزئيا سالبا فاما ان يكون القياس القريب عليه من الشكل الاول والثاني
او الثالث فان كان القياس القريب عليه من الشكل الاول فيكون القياس على كبراه من الشكل الاول
لا غير وعلى صغراه من الشكل الاول على ضرب ومن الشكل الثالث على ثلثة ضروب وان كان القياس عليه
من الشكل الثاني وصغراه موجبة وكبراه كلية فيكون القياس القريب على كبراه من الاول ومن ضربي الثالث
وعلى صغراه من الاول ومن ثلثة ضروب الثالث وركب المزاوجات فيه وان كان صغراه سالبة بينت
كبراه بضرب من الاول وصغراه بضرب من الاول وضربين من الثاني وثلثة ضروب من الثالث فيكون
اربعة وعشرين تركيبا واما التركيب الذي يكون على سبيل فصل النتايج من المقدمات بان نذكر المقدمات
ونترك النتايج اصلا الا النتيجة الاخيرة مثل قولنا كل ج ى وكل ى ه وكل ه د وكل د ج فكل
ج ج فان اول القياس الذي فيه بالفعل لا محالة وهو من مقدمتين والقياس الثاني مذكور كبراه في المثال
الذي اوردناه وكلما ازدنا حدا ازدادت مقدمة فيكون لما ازدنا حدا رابعا جاءت مقدمة ثالثة واذا ازدنا
حدا خامسا جاءت مقدمة رابعة فيكون عدد المقدمات اقل من عدد الحدود بواحد فان كانت
المقدمات زوجا كانت الحدود فردا وان كانت المقدمات فردا كانت الحدود زوجا وكذلك على الولاء
لكن مع زيادة كل حد تزيد نتيجة في القوة اعني من النتايج النافعة في المطلوب وكلما زيد حد زادت
نتيجة فيكون النتايج الزايدة النافعة في المطلوب هي بعدد الحدود ومثلها في الزوجية والفردية
ومعنى قولنا النتايج النافعة في المطلوب انه في قوة مثل هذا التركيب ان نستنتج نتايج غير نافعة في
المطلوب والنتايج النافعة في المطلوب في المثال الذي اوردناه فمثل كل ج ه ومثل كل ج د واما غير
النافعة في المطلوب فمثل قولنا ان نقيس من تلك المقدمات فنقول كل د ه وكل ه د فينتج وكل ه د
فهذه النتيجة غير نافعة في المطلوب في نسقنا الذي نسقناه وان كان لنا ان نبتدي بترتيب آخر ونسق آخر
نجعل فيه مقدمة ج ه بينة ومقدمة ه د غير بينة ثم نبينها بان نضيف اليها مقدمة د ج على انها بينة
لكنه يكون غير النسق الذي فرضناه في هذا المثال وهذا النوع لا نستفاد فيه مع زيادة كل حد نتيجة
واما النوع الآخر فانا ننتج اولا ان كل ج ه ثم نضيف اليه كل ه د فينتج كل ج د ثم نضيف اليه
كل د ج فينتج كل ج ج واما كل ى د وما يجري مجراه فانه لا ينتفع به بوجه من الوجوه في هذا الترتيب
من القياس ⊛ واعلم ان الحد الزايد يدخل في جانب الحد الاصغر وفي جانب الحد الاكبر وفي الوسط
واما الكلي الموجب فلا يكون القياسات المركبة عليه الا من الشكل الاول ويكون التركيب الواقع فيها على
النحو الذي قد علمت في المثال الذي اوردناه اليه ⊛ واما الكلي السالب فيكون عليه قياسات مركبة
على الوجه المذكور في الموصولات فنظير الوجه الاول كل ج ب وكل ب ى وكل ى ه ولا شيء من ه آ
فلا شيء من ج آ ونظير الوجه الثاني كل ج ب وكل ب ى وكل ى ه ولا شيء من آ ه فلا شيء
من ج آ ونظير الوجه الثالث كل ج ب وكل ب ى ولا شيء من ه ى وكل آ ى فلا شيء من ج آ
وكذلك الحال في جميع الوجوه التي نترك فيها النتايج اصلا ونرضى بها وهي بالقوة وانما نذكر الاخيرة منها
بالفعل فقط فمن هذه الاشياء تبين لنا ان الكلي الموجب مما يصعب وجود القياس عليه جدا كان قياسا

مفردا او قياسا مركبا اذ لا يكون الا من ضرب واحد من شكل واحد ومقابله يسهل وجود القياس عليه جدا
لانه يتبين بستة ضروب مفردة اعني بهذا المقابل الجزئي السالب ويتبين بضروب كثيرة جدا من القياسات
المركبة التي عددناها لك ويلي الكلي الموجب في الصعوبة الكلي السالب ويعرف ذلك من مذهب هذا الاعتبار
ويلي الكلي السالب في الصعوبة مقابله الجزئي الموجب ويعرف ذلك من ذلك المذهب ايضا ⊛ واعلم ان التركيب
المفصول اذا انتهى الى مقدمات سوالب بعد الموجبات فالاحسن ان يوصل فان النظام ينقطع هناك واما
اذا كان الابتداء من السوالب ثم تليها موجبات اي عدد كانت استمر القياس على تركيب المفصول وقد يتركب
قياسات استثنائية واقترانية وتكون الاقترانية اما داخلة لانتاج الاتصال والانفصال ولانتاج
الاستثناء **فصل في اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على مطلوب**
**مطلوب** قد اشتغلنا الى هذا الحد بتبيين ان القياس ما هو وكم ضروبه وما الفرق بين بسيطه ومركبه
وليس يكمل انتفاعنا بان نعرف القياس الصحيح من غير الصحيح ان لم نعلم كيف نكتسبه ونحصله وذلك لانا اذا
احتجنا الى معرفة شيء بالقياس لم يكفنا ان نعلم ان القياس ما هو فنكون مثلنا كمثل من يعلم ان الدواء النافع
لعلة كذا ما هو وهذا لا يكفيه في شفاء العلة ما لم يكن يعلم مع ذلك وجه طلبه وتحصيله وايجاده فانه
ان اتفق ان صادفه محمولا حصله كما انتفع به وان لم يتفق ذلك بقي متحيرا لا ينفعه علمه بماهيته وكيفيته في
معالجته المنافعه فغرضنا ان نشتغل بتعرف كيفية اكتساب القياس اشتغالا على وجه كلي ⊛
اما اكتساب القياس من حيث هو برهاني او جدلي او غير ذلك فهو امر اخص من بحثنا هنا بل كما ان بحثنا
انما هو عن القياس الكلي لا عن قياس ما معين برهاني او جدلي كذلك بحثنا عن اكتساب القياس انما هو عن
القياس على الاطلاق لا عن قياس ما ولغيرها افادة العلم الاول لهذا ذلك وان كان جميع الصناعة
مستفادة منه بقوة او بفعل فنقول قد علمنا ان الامور اما شخصيات واما كليات والشخصيات قد تكون
بالحقيقة موجودة في الشخصيات فاما محموله على الشخصيات كهذا الابيض على زيد فلا يكون بالحقيقة
وهذا شيء قد وضح لك في موضع آخر ⊛ واما الكليات فمنها كليات قريبة من الاشخاص بلا واسطة ومنها
كليات بعيدة عنها ولا اعم لها واما امور في الوسط وكل محمول اما ذاتي وعلى المجرى الطبيعي واما كان بالعرض
كحمل موضوع على عارضه كالانسان على الابيض او عارض على عارض آخر كما ذكر في الموضوع الذي هما
محمولان عليه الحمل الطبيعي كحمل الابيض على الموسيقار وليس كل حمل عرضي انما يكون من حمل موضوع على
عرضه بل قد يكون من حمل موضوع على ذاتيه المقوم الاعم كما يحمل الانسان على الحيوان [illegible]
وذلك ان القضايا المحصورة الجزئية لكون الامر الذي هو في نفسه واجب [illegible] طباع الامور من غير
اعتبار [illegible] من خارج هو ان يكون الاخص موضوعا للاعم وان يكون الامر موضوعا لخواصه
[illegible] بالعكس والمحمولات التي تحمل بالطبع على شيء واحد تتبين من حالها انها متناهية سواء اختلفت
محمولات حقيقية او مشهورة فان كثيرا ما يحمل بالحقيقة محمولا ذاتيا يكون مشهورا انه [illegible] وربما
كان لا اعم في الحقيقة ويكون عند المشهور [illegible]
انا اكثر الكلام فيها واكثر البحث عنها فاذا اردنا ان نكتسب القياس فنضع الحدين ونطلب حد كل واحد منهما
وخاصته وكل ما يلحق كل واحد منهما اعني الحدين من الاجناس واجناسها والفصول واجناسها وفصولها
والعوارض لها والتي من مقوماتها وفيها الاجناس عوارضها وفصول عوارضها والعوارض عوارضها
وبالجملة اللواحق لها فانها عوارض ايضا وكذلك نطلب الحدين حتى [illegible]
اليه النسبة المذكورة والحقيقة مما يحمله فهذه موجودة لطلب الايجاب ⊛ واما موجود السلب فاطلب
ايضا الامور التي [illegible]
[illegible]
[illegible]
فاذا حصلت ذلك فعليك ان تتأمل حال ذلك كونها حقيقية او مشهورة ⊛ واعلم انك كلما امعنت في
[illegible]
[illegible] في اكثر الامر [illegible] الكليات وكذلك في المحمولات وفيما لا يلحق
واعلم ان القياس انما يحصل لك من الكليات [illegible]

المفصول ع

فصل في اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على مطلوب مطلوب

نعم خ

حل

وقد استبنت هذا فيما سلف وكما لا يفيد اشتغالك بتأمل ما لا يلحقه الموضوع اعني مثل هذا المحمول
الكلي كذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل ما يلحق اللاحق هل هو لاحق للموضوع فان لاحق اللاحق لاحق
وكذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل ملحوق الملحوق هل هو ملحوق اللاحق وكذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل شيء
هل يلحق الطرفين جميعا او هل لا يلحق الطرفين جميعا اذ قد علمنا ان ذلك لا يفيد الا ان لا يجعل نظرك من حيث
لحوقه ومن حيث لا لحوقه بل من حيث كيفية اختلاف لحوقه في الضرورة وغير الضرورة فذلك مفيد جدا في
اشتغالك به على رأينا خاصة الذي ستذكره ان نذكره ولا يفيد ايضا ان تنظر هل في موضوعات المحمول
ما لا يلحق الموضوع فان ذلك لا ينعقد عنه قياس ويجب ان تتأمل حال اللحوق الضروري والممكن والذي هو
دائم او اكثري فان كل مطلوب ينتج مما يجانسه فاذا كان مطلوبك موجبا وهو كلي طلبت في لواحق الموضوع شيئا
هو من ملحوقات المحمول فان وجدت نفعا انعقد قياس وان كان جزئيا فاطلب في مطلوبات كل واحد من
الطرفين فاذا وجدت شيئا مشتركا انعقد لك قياس من الشكل الثالث ينتج نتيجة فان لم تجد ذلك ولكن
وجدت في ملحوقات احدهما لاحقا للاخر كل او بعض افاد لك ذلك وان كان المطلوب سالبا فاطلب لواحق
احد الحدين هل فيها شيء من جملة ما لا يلحق الاخر فان صادفنا انعقد لك قياس من الشكل الثاني وان كان
جزئيا طلبت هل في ملحوقات احدهما ما لا يلحقه الاخر فان وجدنا انعقد لك قياس واذا تدبرت في هذا علمت
ان الحد الاوسط انما هو الذي يلحق القياس واذا امتحنت حال ما يلحق وما لا يلحق فابتدئ من اعم لواحق
احدهما هل هو مما لا يلحق فانك ان وجدت ذلك غير لاحق كفيت المؤنة وعلمت ان ما دونه غير لاحق فان لم تجد
كذلك بل وجدته لاحقا فانزل عنه درجة تبتدئ مما هو اعم وتتدرج عنه على الولاء فانه في ذلك شرع
الاصابة ومصادفة القياس الاول فان تسلب الناطق عن الناس ليس سلبا اوليا بل تسلب الجسم عنه
او الجوهر واذا كنت في طلب هذا الامتحان فلا يكون منتهى طلبك ان هل في لواحق احد الحدين
شيء مضاد للواحق الحد الاخر ومغاير حتى نقول مثلا ان ج بارد و أ حار او نقول ج شماء و أ
افطس وذلك لان الحد الاوسط يجب ان يكون شيئا واحدا واما هاهنا فان الاوسطين اثنان وذلك لا يضطر
الى ان يجعل ما يمكن ترتيبه قياسا واحدا اكثر من قياس واحد وذلك لانه ليس انما يصير حينئذ أ
مسلوبا عن ج بسبب كونه موصوفا بشيء هو ضد ما وصف به الحد الاخر بل يكون هذا هو الذي لاجله
ينعقد القياس المنتج للسلب فانه لو صار بدل الضد مضافا وعدم وملكة او غيرية اخرى لكان القياس
ينعقد لكن السبب الاول فيه كون شيء مما هو لاحق ج غير لاحق أ او بالعكس فان البارد اذا لحق ج كان
بيانه الى أ قياسين احدهما انه غير لاحق له والاخر انه ضد لاحقه وانما ينعقد منه القياس لانه غير
لاحق فقط فانك ان حفظت كونه غير لاحق وبدلت كونه مضادا للاحق استمر القياس المطلوب وان لم
تحفظ كونه ضدا وتوهمته لاحقا مثلا حتى يجعل الاضداد قد يلحق بالشيء الواحد لما كان ينعقد منه
القياس وهذا يحوجك الى ان تتكلف طلبين فانك اذا وجدت البارد يلحق ج ونظرت هل يلحق البارد أ
او لا يلحقه فوجدته في جملة ما لا يلحق أ كفيت المؤنة فاما اذا استأنفت الطلب بعد حصول الادب
فاخذت تبحث هل في لواحق أ ضد له فانما تبحث بحثا خارجا عن الغرض اللهم الا ان تطلب قياسا
آخر بالحقيقة اذا وجدت هذين لم تجد قياسا واحدا بل قياسين فانك في استعمالهما كانك تقول
ج بارد و أ ليس ببارد و ج ليس بحار و أ حار والخلف ايضا قد يكتسب بهذا النحو وذلك
لانك اذا تتبعت لواحق وملحوقات حدود النقيض وما لا يلحقه فوجدت فيها ما ينعقد به مع احد طرفيه
مقدمة صادقة ينتج مع النقيض محالا كنت قد قست قياس الخلف وكيف لا ينتفع بهذا الاعتبار وكل
خلف كما ستعلم ذلك فانه يرجع الى المستقيم بوجه من الوجوه وكذلك يمكنك ايضا ان تكتسب من هذا
المأخذ ما تفتقر اليه في الشرطي الاستثنائي على ما علمت ويمكنك بهذا الوجه ان تكتسب الاستقراء
ايضا وذلك انك اذا تأملت موضوعات الموضوع واذا وجدت في اللواحق ما يدل على المساواة امكنك
ان تكتسب قياسا كليا من حيث كنت تكتسب الجزئي بقوة الانعكاس وهذه المساواة في الايجاب
هو ان يكون الايجاب على الموضوع فقط وفي السلب ان يكون السلب عنه فقط ويجب ان تتأمل
في جميع ذلك هل هو على سبيل الاضطرار او على سبيل الامكان فاما المطلق فان عنيته بشرط
ان يكون لا دائما وجدته من مادة الممكن وان اخذته عاما فانهما وجدته صح انه مطلقا فلا احتاج

ان بحث



ان نبحث عنه بحثا خاصا ● فان قال قائل كيف يمكننا ان نجعل ما يمكن مطلقا كليا فانا نجد الكتابة ممكنة
للانسان ثم لا نقول كل انسان كاتب ● فنقول انا قد اوصيناك ان تأخذ اللواحق الكلية والمحمولات
الكلية فذلك هو المقوم فاذا شئت ان تعتبر الامكان والضرورة فيجب ان تعتبرها بعد ذلك وان اللاحق
الكل اذا كان غير دائم ولا ضروري فهو ممكن ومطلق على ما علمت وبان لك الان ان هذه المطلقات
موجودة وان كانت القضية المؤلفة من الانسان والكاتب ليس من جملتها فاذا كان اشتغالك باعتبار
الضرورة واللاضرورة ووجها لامكان مع المحمول الكلي وكان مرادك بالمطلق ما ليس بضروري فقد
وجدت وان كان مرادك المطلق الاعم وهو الاصوب ان يكون مرادك فانهما وجدتهما وجدت المطلق
فيحتمل حينئذ عن الشيء هل هو مطلق محال وكما ان السلب والحمل قد يكون بالحقيقة وقد يكون بالشهرة
فكذلك الضرورة واللاضرورة قد يكون بالحقيقة وقد يكون بالشهرة والمشهور ايضا منه ما هو واجب
بالحقيقة ومنه ما هو مشهور في بادي الرأي فانت من حيث تكتسب القياس المطلق يجب ان تميز جميع ذلك
ويجب ان تعلم ان لكل صناعة مقدمات خاصة فتكون اللواحق والمحمولات وما لا يلحق انما يطلب بحسب تلك
تلك الصناعة فان ادراكها بالحيلة المشتركة ادراك يسير وكثير منها يحصل بالتجربة وكثير منها بالاستقراء
ويستعمل الفرق بينها فهذه اشارة الى اكتساب القياس واما تفصيله فالبحث يتكلم في صناعة الجدل
ولقائل ان يقول اذ كانت هذه الجملة بازاء ذلك التفصيل فاذا هذا بحث عن اكتساب القياس بنحو غير
كلي بل بنحو مطابق البحث الجدلي ● فنقول ان البحث الجدلي في ذلك هو البحث عن اكتساب القياس
من المشهورات والمشهورات اعم من الاوليات فكل اولي مشهور وليس كل مشهور باولي فالمباحث
البرهانية تدخل في المباحث الجدلية من حيث هي ايضا واقعة في المشهور لكن انما ينظر فيها في كتاب الجدل
من حيث هي مشهورة ويطلب في البرهان من حيث هي حقه ويتطرق في هذا الكتاب من حيث الوجه الذي
يعمها فهذا البحث والبحث الذي في الجدل يشتركان في المباحث ويختلفان في ان هذا البحث اعم
من ذلك بالاعتبار وان لم يكن في الموضوع وذلك لان هذا ليس يبحث عن ذلك من حيث هي مشهورة بل
من حيث هي مقدمات وفي كتاب البرهان يبحث عنها من حيث هي اولية وحقه وفي كتاب الجدل يبحث عنها
من حيث هي مشهورة وان كان قد يدخل البحث الاول والنافع في البرهان في ذلك البحث فليس يدخل
بالذات بل بالعرض فان المشهور ليس يحمل على الاولي من حيث هو والمقدمة يحمل عليه من حيث هو وبحيث
الذي في البرهان فقد يدخل في هذا بالذات اذ كانت المقدمة امرا يلحق كل واحد من الامرين من حيث
هو هو والمقدمة اعم من المشهور من حيث هو مشهور ومن الحق الغير المشهور من حيث هو حق غير مشهور
والبحث عن المقدمة من حيث هو بحث عن المقدمة يصلح ان يفصل فيجعل بحثا عن المقدمة من حيث هي
مقدمة برهانية والبحث عن المقدمة من حيث هو مشهورة لا يكون جنسا للبحث عن المقدمة من حيث هي
مقدمة برهانية فان البحث البرهاني ليس جزءا من البحث الجدلي والبحث عن المقدمة البرهانية كالجزء
من البحث عن المقدمة المطلقة كما ان القياس البرهاني والجدلي هما جزءان من القياس المطلق وليس
ولا واحد منهما جزءا من الاخر ● ولكن لقائل ان يقول فما بالكم اعرضتم عن النحو الخطابي والسوفسطائي
والشعري ولم تحيلوا على الفن الخطابي والسوفسطائي والشعري بل احلتم على الجدلي ● فنقول لان
اكتساب القياس منفعته الكبرى في الامور الكلية والصنائع المعتد بها وتلك ● البرهان
والجدل ● والمغالطة ● والمغالطة مذمومة ويتعلم ليؤمن من الوقوع في حبائل مقاييسها المصنوعة
فكيف يكون تعلمها لاجل اكتسابها على انا اذا اخذت مكان الحق والمشهور في اللواحق والمحمولات
وما لا يلحق المشبه من اللواحق وما لا يلحق يكون قد صادفنا القياس المغالطي فصل في بيان
غلط من ظن ان القسمة قياس وقد ظن قوم ان القسمة هي سبيل الى اكتساب
القياس بل انها هي القياس فمنهم من جعلها قياسا على كل شيء ومنهم من جعلها قياسا وبرهانا على
الحد وجعل الحد محتاجا الى البرهان وجعل برهانه القسمة فاما الحق فان القسمة انما يكون منها
القياس المسوق الى انتاج قضايا منفصلة على ما علمت واما على غيرها وعلى الحد فلا وليست ايضا قياسا
بل مقدمات قياس فلنبين ان القسمة ليست قياسا على الحدود المنفصلة التي في اجزائها ثم لنبين ان
القسمة ليست قياسا على الحد الاول فاما التبيين الاول فنقول فيه اولا انهم انما يرومون ان ينتجوا

والمحمولات

فصل في بيان غلط من ظن
ان القسمة قياس

بالقسمة شيئا موجبا والشيء الموجب انما يثبت لموضوعه بتوسط وسط هو اما اخص من المحمول الذي هو الاكبر او مساو له ● واما القسمة فانما يكون الاكبر فيها دائما اخص من الاوسط كقولك كل حيوان اما مائت واما ازلي ثم نقول والانسان حيوان فان نتج هذا فانما ينتج منفصلا فقط واما ان الانسان ازلي او مائت فلا ينتج منه البتة الحمل الا ان ناخذ ذلك فنقول ان الانسان حيوان ازلي او مائت فان كان هذا معطى لك بنفسه او بقياس آخر فما الذي احوجك الى القياس عليه فان القياس انما يكون قياسا اذا كان مفيدا العلم بالمجهول ولهذا يكتسب ويطلب واما المفروغ عن معرفته فاكتساب القياس عليه كالفضل فكيف اذا كان الذي يكتسب منه لا ينتج المطلوب ● فان قال قائل ان هذا يفيدنا ان الانسان مائت بان نقول الانسان حيوان وكل حيوان اما مائت واما ازلي فينتج ان الانسان اما مائت واما ازلي ثم نقول لكنه ليس بازلي فينتج انه مائت او انه ليس بمائت فينتج انه ازلي ● فنقول اولا ان القسمة حينئذ لا تكون مفيدة من حيث تفيد القياس الاقتراني بل من حيث تفيد القياس الاستثنائي الا بنتيجة منفصلة واما ثانيا فانه لا يخلو اما ان يكون قولنا الانسان ليس بازلي بينا او قولك ليس بمائت بينا او لا يكون انهما اعتبرته بينا فان كان قولك ليس بمائت بينا وكان كونه ازليا بينا لم تحتج الى قياس فان لم يكن كونه ازليا حينها بينا فلا يخلو اما ان يكون بينا ان الشيء اذا لم يكن مائتا فهو ازلي او لا يكون فان كان ذلك بينا بلا وسط فيكفينا ان نقول ان الانسان ليس بمائت وما ليس بمائت فهو ازلي من غير قسمة وان لم يكن بينا بل كان محتاجا عندك في قبول الامر ان يكون بعض ما ليس بمائت ليس بازلي ويراد فيه الحيوان فاستثنوا لكنه ليس بمائت لا ينتج ذلك ما لم يقل لكنه ليس بحيوان مائت فيجب ان يكون قسمتك ماخوذا فيها المقسم جزءا من المقسوم اليه اذا القسمة على وجهين ● احدهما ان لا يوجد المقسوم جزءا من المقسوم اليه كقولك كل حيوان اما مائت واما ازلي ● والثاني ان يوجد كقولك كل حيوان اما حيوان مائت واما حيوان ازلي فاذن يجب ان يكون قسمتك على هذا الوجه واذا كانت قسمتك على هذا الوجه لزمك ايضا ما قلنا فانه ان كان بينا لزم ان كل انسان حيوان ليس بمائت وبينا ان كل حيوان ليس بمائت فهو حيوان ازلي وكان مطلوبك ان كل انسان حيوان ازلي فقد يمكنك ان تنتجه من هذا التاليف من غير قسمة فاذن ليس يمكنك من طريق ان ينتج الاطراف ● واما استعمال القسمة لاثبات الحد فاول ما فيه ان القسمة لا تنفعك ان ما احده هو المحمول الاعم الذي يجب ان يقسم بقسمة مثلا كالحيوان في هذا الموضع بل يجب ان يكون ذلك لك موضوعا ثم نقول مثلا الانسان حيوان وكل حيوان اما مائت واما غير مائت فاذا وقفت ههنا لا يكون الحد قد حصل لك بل يجب ان تضع وضعا وتاخذ اخذا ان كل انسان حيوان مائت ثم تعود فتقول ان كل حيوان مائت اما ناطق واما غير ناطق فتضع وضعا مرة اخرى ان الانسان ناطق فيجتمع ان الانسان حيوان ناطق مائت واذا فعلت ذلك لم يمكنك من ذلك ان تعلم ان هذا حد فان القسمة لا تدل على ان هذا مساو وليس باعم فليست القسمة تفيد شيئا من ذلك افادة ضرورية والحد كما تعلم مؤلف من جنس ومن فصول والجنس لا يكتسب بالقسمة والفصول هي التي تكتسب القسمة ليست التي تكتسب بالقسمة والتمام وهو المساواة ليس يمكن ان يتبين بالقسمة انه قد حصل وايضا فان الذاتية والعرضية لا يتبين بالقسمة فاذن القسمة يسيرة الجدوى في عمل القياس والانتاج وخصوصا في الحد ومع ذلك فانها لا تخلو عن جدوى فانها تنبه على ترتيب الفصول وتنبه على ما ينقسم اليه الشيء لانه ولما هو هو وعلى ما ينقسم اليه بالعرض فانا نقسم الحيوان الى الناطق وغير الناطق مرسلا لانه حيوان واما الى السواد والبياض فليس لانه حيوان والقسمة لا تفيد هذا بالذات ولكن بالتنبيه والقسمة تنبه بتوسط نصرك على فصول يليها فان القسمة اذا اوردت ذي الارجل وعديم الارجل نبهت على ان من ذي الارجل ما هو ذو رجلين وما هو ذو اربع وما هو ذو ارجل كثيرة واذا اعطيت الفصول والخواص نبهت لا محالة على الفصول والخواص ونبهت ايضا على المحمولات ما هو اعم وجميع ذلك نافع في القياس وفي الحد لكن افادته على سبيل التنبيه ليس على سبيل الايجاب ارايت لو كان مطلوبنا ان القطر مباين للضلع فقلنا اما ان يكون القطر مباينا او مشاركا هل كان هذا القول يؤدي الى ان القطر مباين البتة الا ان يصادر على المطلوب او ياتي بقياس آخر به استغناء عن القسمة

فصل في تحليل القياسات وذكر وصايا وتحذيرات يعتمد وينتفع بها في ذلك

فصل في تحليل القياسات وذكر وصايا وتحذيرات يعتمد وينتفع بها في ذلك

ولانه ربما خوطب الانسان بقياس مورد عليه مصنوعا مفروغا منه او وجدت ذلك مكتوبا في كتاب ثم لم يكن بسيطا بل مركبا وكان تركيبه غير موصول بل مفصولا وربما كان مع ذلك محرفا عن ترتيبه الطبيعي او مضمرا فيه شيء او موردا فيه زيادة غير محتاج اليها وربما كان بسيطا محرفا ايضا عن ترتيبه الطبيعي او ناقصا او زائدا وقد علمت السبب في ذلك فاذا لم يكن عندنا قوانين نهتدي بها في انا كيف نطلب المطلوب المنتج قياسه محققة النسبة الى القياس المعطى بحسن التاتي لتحليل قياسه الى عدد مقدماته وترتيبها الطبيعي وتجريدها عن الشوائب وتتميمها ان كانت ناقصة ودفعها الى الشكل الذي منه ينتج فانا نتحير فيما يفيدنا القياس اما ان كان قياسا صحيحا فانتاجه واما ان كان فاسدا فالوقوف على فساده اما في مقدماته واما في تاليفه فيجب ان يكون عندنا قوانين من باب الوصايا ومن باب التحذيرات نعتمدها في تحليل القياس لا على انه قياس برهاني او جدلي او غير ذلك بل على انه قياس مطلقا وانا اذا اعطيت ذلك وجدت ما نورده لك في التحليل مطابقا لما سلكت منه على سبيل التركيب فتجد الحق متفقا من جميع جهاته وشاهدا لذاته فان الحق كما انه من حيث هو موجود شاهد لذاته من حيث هو متصور كذلك من حيث هو مبتدأ منه شاهد لذاته من حيث هو منتهى اليه ومن حيث هو منتهى اليه شاهد لذاته من حيث هو مبتدأ منه فاذا وجدت قياسا فاول ما تطلب منه المقدمتان قبل الحدود فان تحصيل الاول اسهل وايضا فانك ان بدأت بالحدود امكن ان يكون وجود امكان تركيب المقدمتين منها اكثر من وجهين فاحتجت الى بحث متفرغ وذلك لانك بمصادفة الحدود قد لا تصادف المقدمتين مؤلفتين بل تضطر الى ان تمتحن حال كل حد من الحدود بحسب اربعة اصناف من امكانات التركيب فيكون لك خمس مباحث بحث عن الحدود ثم اربعة بحوث بحسب تحصيل نحو تاليف المقدمتين منها فان صادفت المقدمتين كفاك نظر واحد وهو تحديد الحدود فاذا وجدت مقدمتين سهل لك حال القياس ومصادفته فاول ذلك ان تنظر هل المقدمتان تشارك كل واحدة منهما المطلوب بحد ويباينه باخر فان كان احدهما يشارك بجزء من الثانية في كلا الحدين والاخرى تشارك بجزء منها كلي الحدين من المطلوب هو غير ذلك الجزء فالقياس استثنائي والمقدمة التي تشارك المطلوب بجزء تشارك الاخرى بجزء آخر مشاركة في حدي كل واحد من المطلوب فالاخرى فهي الشرطية والاخرى هي الاستثنائية فتامل الذي تشارك بجزء منه المطلوب بالحدين هل هو متصل او منفصل فان كان متصلا فانظر هل تشارك بمقدمه او تاليه وانظر للاخر هل هو مثله او نقيضه وكان منفصلا فانظر هل يشارك ذلك بمثل او نقيض وانظر في حال الاخرى وهي الاستثنائية كذلك فحصل القياس لك حينئذ الى الضروب الشرطية فان لم يكن كذلك بل كان القياس ليس فيه ما يشارك المطلوب بالحدين دون حد [illegible] فاعلم ان القياس اقتراني فان وجدت كل مقدمة تشارك النتيجة فاطلب الحد الاوسط فتجد الشكل وانسب الحدود الى النتيجة فتجد الحد الاكبر والاصغر وتجد سائر ما ينبغي ان تطلبه وان لم تجد الحد الاوسط فالقياس غير بسيط بل هناك تركيب قد حذف [illegible] فليكن المطلوب كليا موجبا وهو ان كل ج ب وليكن الموجود من المقدمات كل ج ب وكل ي آ فان كان بينا ان كل ب ي انتظم قياسك والا فاحتاج الى متوسط وليكن المطلوب كليا سالبا وليكن الموجود كل ج ب ولا شيء من ي آ فانظر هل كل ب ي فان كان فقد تركب قياس والا فاحتاج الى متوسط وليكن الموجود من المقدمات لا شيء من ج ب وكل آ ي فلا ينفعك ههنا ان تجد كل ب ي فان السالبة تصير صغرى الاول ويبقى موجبتان فانظر هل ينتج لك كل ي ب فحينئذ تقول كل ي ب ولا شيء من ج ب فينتج فلا شيء من ج ي وتضيف اليها ان كل ا ي فينتج لا شيء من ج ا وليكن الموجود لا شيء من ج ب وكل ي ا فلا ينفعك [illegible] وليكن المطلوب بعض ج ا ووجدت بعض ج ي وكل ب ا فان اتصل كل ي ب فقد وجدت وان كان الموجود كل ج ي وكل ب ا فان اتصل كل ي ب فقد وجدت وان كان الحاصل كل ج ي وبعض ب ا فان اتصل كل ي ب وبعض [illegible] لم ينتفع به وان اتصل كل ج ب او بعض ج ب لم ينتفع [illegible] او بعض ب ي لم ينتفع به وكذلك ان اتصل كل ب ي لم ينتفع [illegible] وان اتصل كل ب ج لم ينتفع به فاذا كان الموجود الحاصل بعض ج ي وكل ب ا وان اتصل كل ي ب فقد حصل القياس وان كان الحاصل كل ي ج وكل ب ا وان اتصل كل ي ب فقد حصل القياس وان كان الحاصل كل

وبعض ب آ لم ينتفع به وان كان الحاصل بعض ى ج وكل آ ب لم ينتفع به وكذلك فاعتبر الاقسام
الباقية وليكن المطلوب جزئيا سالبا وهو انه ليس كل ج آ ووجدت بعض ج ب ولا شيء من ى آ
فان اتصل ب ى آ انتفعت به مثل كل ب ى وان كان عندك لا شيء من ج ب وبعض د آ
لم ينتفع به وكذلك ان كان عندك كل ج ب وليس بعض ب آ وان كان عندك ليس كل ج ب
وكل د آ فلا ينتفع به وان كان عندك بعض ب ج ولا شيء من ى آ واتصل كل ب ى انتفعت
وان كان لا شيء من ب ج وبعض ى آ لم ينتفع به وان كان كل ب ج وليس كل ى آ لم ينتفع به
وان كان عندك ليس كل ب ج وكل ى آ لم ينتفع به وان كان عندك بعض ى ج ولا شيء من آ ى
واتصل كل ب ى انتفعت به وان كان لا شيء من ج ب وبعض آ ى لم ينتفع به وان كان الحاصل
كل ج ب وليس بعض آ ى لم ينتفع به وان كان الحاصل ليس كل ج ب وكل آ ى لم ينتفع به وان كان
عندك بعض ج ب ولا شيء من آ ى واتصل كل ب ى انتفعت به وان كان عندك لا شيء من ب ج
وبعض آ ى لم ينتفع به وان كان عندك كل ب ج وليس كل آ ى لم ينتفع به وكذلك في سائر البواقي
فهذا اذا كانت المقدمتان يشارك كل واحد منها المطلوب في وان كانتا مشتركتين في انفسهما وليستا
مشاركتين للمطلوب اصلا فلا تشتغل بتحليله فهناك نقصان مجاوز للعدد وكذلك ان كان يشارك احدهما
المطلوب فقط والاخر لا يشارك المطلوب ولا رفيقها فهو بعيد عن التحليل يحتاج في تعليم تحليله الى ان يورد
اصلا طويلا لا ينحصر في قانون يحصل بالايجاز على ان تحليل ذلك ممكن وليكن مكانه كتاب اللواحق
وحيث يحلل مقدمات اكثر من اثنين فان وجدت المقدمتين مشتركتين ويشارك احديهما المطلوب فاما
ان يشارك في الموضوع او في المحمول ولنضع المشاركة في الموضوع وليكن اولا النتيجة كلية موجبة
كقولنا كل ج آ وليكن الموجود هكذا كل ج ب وكل ب ى فان وجدت ى يتصل بـ آ فقد حصل
ولتكن النتيجة كلية سالبة والموجود كل ج ب وكل ب ى فان وجدت آ مسلوبة عن كل ى
فقد حصل وان وجدت كل ج ب ولا شيء من ب ى فان وجدت كل آ ى فقد حصل دون عكسه
وان وجدت لا شيء من ج ب وكل ب ى فلا ينتفع به وان وجدت لا شيء من ج ب وكل ى ب
ثم وجدت كل آ ى فقد حصل ولتكن النتيجة جزئية موجبة وليكن قد حصل ان بعض ج ب وكل
ب ى فان اتصل كل ى آ فقد حصل بعض ج آ وليكن كل ج ب وكل ب ى فان اتصل كل
د آ او بعض د آ فقد حصل وليكن كل ج ب وبعض ب ى فان هذا لا ينتفع به وان كانت الجزئية
سالبة ووجدت بعض ج ى وكل ى ب واتصل لا شيء من ب آ فقد حصل وان وجد بعض ج ى
فلا شيء من ب آ واتصل كل آ ى فقد حصل وتأمل ما بقي عليك من هذا فانه مثال الدعة التراكيب
واعلم ان قولنا فقد حصل اي يحصل من غير احتياج الى عكس الموجود وتغيير واعلم انا لا نتكلف ان
نعلمك الان ان الحاصل في اي شكل يكون فانك ان لم تفهم ولم تحفظ ما قيل لم ينتفع بهذا فاما اذا كان
المشارك في محمول المطلوب وكان المطلوب كليا موجبا وكان عندك كل ى ب وكل ب آ فاتصل
كل ج ى فقد حصل واما ان كان المطلوب كليا سالبا وكان الموجود كل ى ب ولا شيء من ب آ
واتصل كل ج ى فقد حصل وان كان الموجود عندك لا شيء من ى ب وكل آ ب واتصل كل ج ى
فقد حصل وان كان عندك كل ى ب ولا شيء من آ ب واتصل كل ج ى فقد حصل وان كان
المطلوب جزئيا موجبا وعندك بعض ب ى وكل ى آ واتصل كل ج ى انتفعت به وان كان عندك
بعض ب ى وكل آ ى لم ينتفع به وان كان عندك بعض ى ب وكل ى آ وكان كل ب ج
انتفعت به وان كان عندك بعض ى ب وبعض آ ى لم ينتفع به وبعكسه في الترتيب واما ان كان
المطلوب جزئية سالبة وكان عندك بعض ب ى ولا شيء من ى آ واتصل كل ب ج انتفعت به
او كان عندك كل ب ى وليس كل ى آ لم ينتفع به وان كان عندك ليس كل ب ى وكل ى آ
لم ينتفع به وان كان عندك لا شيء من ب ى وبعض ى آ لم ينتفع به وان كان عندك بعض ى ب
ولا شيء من آ ب آ ى واتصل كل ج ى انتفعت به وان كان عندك لا شيء من ى ب وكل آ ب
واتصل بعض ج ى انتفعت به وان كان عندك ليس كل ى ب وكل آ ب لم ينتفع به وجرب انت
التركيبات التي تكون المشاركة فيها مع محمول المطلوب على هذا القياس فهذه وامثالها مما يقيس عليها



هي وجوه التحليل وعندك مقدمتان فاما ان كانت عندك مقدمة واحدة يشاركها النتيجة في المحمول او الموضوع
كلي موجب وكان المطلوب كل ج آ وعندك كل ى آ فانا نتصل كل ج ى فقد حصل وان كانت
عندك كل آ ى لم ينتفع به وان كان المطلوب كليا سالبا وعندك لا شيء من ى آ ولا شيء من آ ى
واتصل كل ج ى فقد حصل وان كان عندك كل ى آ فلا يحصل بل ان كان عندك كل آ ى
وصح لا شيء من ج ى فقد حصل وان كان المطلوب جزئيا موجبا وعندك بعض ى آ واتصل
كل ى ج انتفعت به وان كان عندك كل ى آ واتصل بعض ج ى انتفعت به وان كان عندك
بعض آ ى لم ينتفع به البتة الا بان يعكس وان كان المطلوب جزئيا سالبا وعندك كل ى آ لم ينتفع
به البتة وان كان لا شيء من ى آ واتصل بعض ج آ انتفعت به وكذلك ان كان لا شيء من آ ى
وكان عندك بعض ى آ او بعض آ ى لم ينتفع به وان كان عندك ليس كل ى آ واتصل كل ج ى
انتفعت به وان كان ليس كل آ ى لم ينتفع به وانت اذا تعلمت هذا الذي بينت لك وقفت على الحدود
وعلى الاشكال وعلى الضروب وصادفت الحدود لا تخرج عن الوجوه المذكورة في ان ينتفع بها فاعتبر
القرائن الشرطية هذا الاعتبار بعينه **فصل في ذكر تأليفات قياسية يعسر**
**تحليلها وبيان الوجه الذي يسهل به ذلك** لم يكثر ما يعسر تحليل القياس الناقص
اذا كان ظاهر المسموع منه يلزم عنه النتيجة عند الذهن فتستغني النفس عن تتميمه ورده الى الكمال
وبسطه تاما ثم لا يجد القدر الموجود مشاركا للنتيجة مشاركتها التي ينبغي ان يكون بينها وبين المقدمات
ومثال هذا قول القائل ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر وما ليس بجوهر لا يبطل ببطلانه الجوهر
او يقول بطلان اجزاء الجوهر يبطل معه الجوهر وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل معه الجوهر فيلزم منه
ان اجزاء الجوهر جوهر ثم لا يشك الذهن في لزوم هذا عما وجد فيظن ذلك قياسا تاما ثم لا يمكن
تحليله ورفعه الى الاشكال دفعا يلزم منه المطلوب فيتبلد فيه الذهن فربما كان المطلوب في مثل
ذلك لازما للنتيجة القريبة من القياس لزوم التالي للمقدم او لزوم النتيجة عن الضمير كما ان هذا القياس
انما ينتج عنه بالحقيقة اما على العبارة الاولى فهو ان اجزاء الجوهر ليس ما ليس بجوهر ويلزم هذا لزوم
التالي للمقدم ان اجزاء الجوهر جوهر واما على العبارة الاخرى فهو ان بطلان اجزاء الجوهر ليس بطلان ما
ليس بجوهر واذا اضيف اليه وما ليس بطلانه بطلان الجوهر فهو جوهر فينتج ان اجزاء الجوهر جوهر
وربما كان القياس يعود الى انتاج المطلوب بادنى تغيير يلحق مقدمة من مقدماته اذا كانت المقدمة مأخوذة
في القياس لا على النحو الذي ينتج المطلوب بل على نحو يلزمه مثل عكس او عكس نقيض او غير ذلك فاذا رد الى
الواجب سهل تحليل القياس فان هذه المقدمة القائلة وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر اذا قلبت
حتى صار وكل ما يبطل ببطلانه الجوهر فهو جوهر انتج على الاستقامة ان اجزاء الجوهر جوهر وكذلك
لو ان قائلا قال ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود وان كان الحيوان موجودا فالجوهر موجود فينتج انه
ان كان الانسان موجودا فالجوهر موجود وقيل هذا يعسر تحليله وقد قيل في كونه عسير التحليل وجوه
من القول منها ان هذا التأليف انما يكون من شرطيين ليس من حمليين ومع ذلك فليس فيه استثناء
فليس بقياس وان اشبه القياس ومنها ان المراد منه هو ان ينتج من هذا ان الانسان جوهر ولا ينتج
ذلك من هذا ومنها ان هاتين مهملتان ومن يقول هذا فانه يجب منه انه يعشي الحق ولم يعرف بعد
الاهمال الا في الحمليات وينبغي ان يكون ما يقال في مثل هذا يحفظ اشياء احدها ان يكون مطلقا
حقا والثاني ان يكون لازما عن ذلك القول والثالث ان يكون القول ليس ينتج ذلك اما لانه غير قياس
واما لانه قياس وينتج غير ذلك وهذه الاشياء لا يمكن ان يحفظ في تعقب هذا القياس لان هذا
القياس قياس مؤلف من شرطيين متصلين منه والمطلوب شرطي متصل لا ينتج الا عنه فلا يوجد
في هذا القياس عجز الا ان يقال ان المقدمتين ليستا بمحصورتين لان الحصر الذي يحمل بل الذي للشرطي
الذي قد علمت فيحتاج ان تصلح فيجعل بدل ان كان كلما كان لكن المعلم الاول اذا اورد هذا فقد اورده
ولم يتقدم تعليمه للشرطيات فيشبه ان يكون معنى ذلك ان ههنا لوازم تلزم ولا يكون عن وجه
القياسات التي تعلمتها فلا يمكن حلها الى تلك حتى تعلم انه ليس كلما يلزم عنه شيء عن صورة القياس
المتعلم كما هو بل ربما كان عن قرائن اخر واذا اريد تحليله الى الحمليات التي علمت في هذا الكتاب لم يكن

فصل في ذكر تأليفات قياسية يعسر تحليلها وبيان الوجه الذي يسهل به ذلك

كان صح

يكون صح

ان يوخذ بحيالها بل بان يتصرف فيها بنحو من التصرف فينقل مثلاً الشرطيتان ههنا الى الحمليتين واما انه كيف ينقل
ذلك الى الحمليتين فبان نقول كل انسان حيوان وكل حيوان جوهر فكل انسان جوهر ويلزمه ان كان
انسانا فهو جوهر فهذا التأليف قول يلزم عنه ما وضع لازما عنه ولا ينحل الى القياس المتعلم
واذا احتيل حتى يحل اليه بما ذكرناه لزم عنه ايضا هذا اللازم ولكن ليس على انه نتيجة الاولى
فاذا اخذ على ان هذا نتيجته لم يمكن تحليله مع النتيجة فاذا حلل وصحح كانت نتيجته شيئا اخر وكان هذا
لازما عن نتيجته فعلى هذا يمكننا ان نفسر هذا المثال فهذا وامثاله من قبيل ما يكون الموهم في الشيء
انه قياس على شيء وليس بالحقيقة قياسا عليه هو كونه بحيث لا يشك في لزوم ذلك الشيء عنه و
قد يعرض ان يكون الموهم شيئا في نفسه لا بالقياس الى ما يظن انه يلزم عنه وذلك لمشابهة حدود لحدود
القياس مع اخلال وقع فيه بشرط او شروط يلحق الحدود من الاسوار والروابط وغير ذلك ويكون غير منتج
ولا يلزم منه شيء فيظن قياسا مثال ذلك ان زيدا متوهم زيدا والمتوهم زيدا قد يمكن ان يكون ازليا والذي قيل
في هذا ان السبب في التغليط كون الكبرى غير كلية وان الشرط ان الكبرى يجب ان تكون كلية حتى ينتج وهذه ليست
كلية بل مهملة واذا قلبت كلية فقيل وكل متوهم فيمكن ان يكون ازليا كان القول كاذبا قول من حقه ان ينظر فيه
ونقول للقائل ان يقول ان الكبرى ليست مهملة بل شخصية وان يقول حسبه ان تكون القياسات المؤلفة من
شخصيتين قد ينتج وان كانت الكبرى ليست كلية فانه اذا قيل ان زيدا هذا القاعد وهذا القاعد هو ابيض
لزم دائما ان يكون زيد ابيض فاما كان الجزئي لا ينتج حيث يكون جزئية محصورة او في قوتها فيجوز ان تنقل الاصغر
عن الاوسط وههنا فلا ينقلب الاصغر عن الاوسط بل اذا قلنا ان زيدا متوهم زيدا فان متوهما زيدا انما
شخصيا ثم كرر وصدق ان المتوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا وعنى به هذا المتوهم زيدا كان القياس منتجا
والقول يلزم عنه ما يلزم وان كان قولنا وهذا المتوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا كاذبا فيكون القول لم ينتج
حقا لان كبراه كاذبة لا لما قيل على ان للقائل آخر ان يقول ان قولنا المتوهم زيدا يفهم منه معنيان احدهما
الشيء الموجود خارجا المضاف اليه صورة في النفس وحيث تحكي صورته كما يقال المحسوس الشيء الذي
من خارج فقد اخذ الحس صورته وقد يمكن ان يفهم منه نفس تلك الصورة التي في الوهم فانه هو المتوهم
من زيد فالمعنى الاول اذا اضيف اليه انه يمكن ان يكون ازليا فيمكن ان يفهم منه معان فانه يمكن ان يفهم
منه ان يكون دائم الوجود في نفسه ويمكن ان يفهم منه انه يكون دائم الوجود في الوهم ويمكن ان يفهم منه انه
يتوهم محكوما عليه انه دائم الوجود لا على انه كذلك في الوجود في نفسه ولا على انه يبقى في الوهم دائما بل الوهم
في الوهم ساعة قصيرة كان قد يوهم في تلك الساعة انه موجود دائما صدق القول والالفاظ التي يطابق معنى
معنى من هذه اما الذي يطابق المعنى الاول فان يقول ان الشيء الحاصل صورته في الوهم موجود في الاعيان
دائما والذي يطابق المعنى الثاني هو ان نقول ان الشيء الحاصل في الوهم صورته يبقى صورته في الوهم دائما
يبقى هو او لم يبق والذي يطابق المعنى الثالث ان الشيء الفلاني قد احضر في الوهم صورته وحكم على انها
دائمة الوجود في الاعيان حكما في الوهم حتى يكون الحكم في الوهم ولكن مقيسا الى الخارج ثم ليس اذا قولنا
المتوهم زيدا ازلي ويمكن ان يكون ازليا موضوعه معنى كلي فانا نعني به المعنى الاول فالقضية كاذبة وان عنى
المعنى الثاني فالقضية ايضا كاذبة وان عني به المعنى الثالث فهناك تقصير في العبارة اذ معنى القول
ان المتوهم زيدا ازلي في حكم الوهم فيجب ان يؤخذ الازلي كذلك في النتيجة فلا يكون النتيجة كاذبة بل
صادقة ويكون السبب في كذب النتيجة وجه غير الوجه الذي ذهب اليه وهو ان الحدود في القياس غلط
في النتيجة على نحو لا ان ترتيبها في القياس ترتيب ردي فيجب ان نحكم الآن في ذلك فنقول اما قوله متوهم
زيدا فهو معنى يجوز ان يفهم على وجه كلي وذلك بان يفهم منه ان هذا الشيء حصلت صورته في الوهم
منسوبة اليه وقد يمكن في التوهم العام ان يتوهم غير زيد زيدا كان كاذبا او صادقا فانه ليس يكون
كونه متوهما شيئا وكونه صادقا في ذلك التوهم شيئا واحدا ثم ليس ببعيد ان يتوهم عبد الله انه زيد فيكون
هذا التوهم ممكنا ويكون كاذبا وهذا مثل قولك زيد قيل انه فلان ويجوز ان يكون عبد الله مقولا انه
فلان فيكون المقول انه فلان زيد وغير زيد فان كان الصدق واحدا من ذلك وفرق بين ان يكون الشيء
قولا وبين ان يكون صادقا وكذلك بين ان يكون متوهما وبين ان يكون صدقا فاذا الاوسط على هذا
الاعتبار كلي ثم للنساع ايضا في مثال هذه الامثلة ولنأخذ المتوهم مقولا على ذات زيد على الصورة



من حيث الكلية نسبة الى الوهم ولنساع ولنجعل احدهما ممكنا ان يكون ازليا وهو الذي في الوهم والآخر
ليس كذلك وبحسب امكان وجوده حتى يكون ايضا قولنا يمكن ان يكون ازليا بحسب امكان النحو من الوجود
فيكون صادقا ان بعض ما هو متوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا بالامكان الذي له ويمكن الآخر ليس كذلك
فاذا قيل وكل متوهم زيدا جميعا وكذب الحكم واذا اخذ مهملا صدق فيكون السبب ههنا وفي صورة
هذه الصورة انما ليس ينتج لانه على النحو الذي لا ينتج ما كان كبراه مهملا وذلك النحو هو ان يخرج الاصغر
عن الحكم الذي للاكبر على الاوسط فهذا هو غرض المعلم الاول وان كان عليك ان تجعل الاوسط جزئيا
لا عموم له وذلك باعتبار آخر وههنا لا يتغير هذا الحكم الذي نحن في اعتباره والمعلم الاول ليس يراعي
في الامثلة ان لا يكون الحدود على كل ذلك التواطؤ ثم اذا احتيل ان تجعل الكبرى صادقة عند ردها الى
الكلية حتى قيل وكل متوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا في حكم الوهم فلا يكون النتيجة كاذبة وليس شغلنا
بهذا بل بالذي ليست نتيجته صادقة وقد يقع هذا المثال الآخر فيقال زيد هو زيد المعنى وزيد المعنى لا يبقى عند
والابقى الغناء فان مجموع كل معنيين واحدهما لا يبقى لا يبقى ويجب ان يفهم من هذا المثال ان زيدا المعنى
امر كلي ايضا لان زيدا يقال على واحد واما زيد المعنى من حيث هو زيد المعنى فيقال على كثيرين وذلك
لان زيدا المعنى من حيث هو زيد المعنى هذا المعنى بهذا الغناء يمكن ان يفسد ثم قد يبقى زيدا ولكن لا يبقى
مغنيا فلا يكون زيدا المعنى ثم يصير زيدا المعنى ويغني ذلك الغناء لا بالعدد ولكن بالنوع فيكون من حيث
هو زيد ذلك الشخص بعينه واما من حيث هو مجموع زيد ومغني فلا يكون ذلك بالعدد وانما كان يكون
ذلك بالعدد لو كان زيد ذلك بعينه والغناء ذلك بعينه بالعدد وهذه كلبنة يتخذ من طين ثم ينقض
ثم يعاد فلا يكون اللبنة تلك بعينها وان كان طينها ذلك الطين بعينه بل يكون هذا شيئا مبتدأ غير ذلك لانه
اذا كان هذا الغناء غير ذلك الغناء بالعدد فهذا المعنى من حيث هو ذلك المعنى غير ذلك بالعدد والشيء
قد يغاير ذاته في احواله كما قد علمت والمغايرة لا يتضح مع وحدة بالعدد وذلك لا يوجب ان لا يكون الموضوع
واحدا واذا كان الحد الاوسط معنى ليس بشخصي فمن حق الكبرى ان يكون صادقا عند الحصر الكلي فيكون
قولنا زيد المعنى يجوز ان يدخله كل فيكون كانك قلت ان كل شيء يوصف بانه زيد المعنى وقد علمت ان معنى
هذا ان الامور الموضوعة لزيد المعنى اذ علمت ان قولنا كل ج ب معناه كل ما يوصف بانه ج بالفعل
فهو ب ليس بشرط ان ذلك ما دام موصوفا بانه ج او في وقت آخر والامور الموضوعة لزيد المعنى
احدهما زيد مطلقا والثاني زيد المعنى من حيث هو معنى وهما مختلفان ويحمل عليهما زيد المعنى فمن الكاذب
ان يقال لكل ما يوصف بانه زيد المعنى ويوضع لمعنى زيد المعنى فانه يبطل فكا بل بعض ذلك وهو الذي
هو زيد المعنى من حيث هو زيد المعنى واما كل ما يوصف بانه زيد المعنى ويوضع لزيد المعنى فلان زيدا
مطلقا لا بشرط انه زيد المعنى انسا اقول بشرط انه ليس زيد المعنى هو مما يوصف بانه زيد المعنى مثل ان
الانسان باعتبار نفسه وان لم يشترط باعتبار انه ابيض فانه يوصف بانه ابيض فانا اذ نقول زيد ابيض
فلم نأخذ الموضوع الا زيدا فقط بلا زيادة وكذلك يوصف ايضا مأخوذا مع الابيض حين تقول زيد
الابيض ابيض لكنه اذا اخذ مع الابيض كان الحمل ضروريا وربما الوجه الذي يحمل واذا اخذ مطلقا كان الحمل
عليه مطلقا وهذا الفن من العموم هو الذي عمومه ليس بحسب الاشخاص بل بحسب الاحوال وقد فهمت
هذا مرارا فان اخذ زيدا انه زيد شيء واخذ انه زيد المعنى شيء وقولنا الموصوف بانه زيد المعنى شيء
وقولنا الموصوف بانه زيد المعنى هو كل واحد منهما لان زيدا يكون معتبرا انه زيد ولا يعتبر معه زيادة
ويكون معتبرا مع اشتراط زيادة انه مغني وهذا لا يبطل شخصيته زيد لانه شخص من حيث هو زيد فقط
مشترطا فيه معنى فقط واذ قد بين هذا فاذا اخذنا الكبرى مهملة اوهمت الصدق واذا جعلت كلية
كذبت فهذا الان مثال لما يكون الحدود منه مرتبة ترتيبها ولكن في تحصيل كيتها تغليط وربما
كان التغليط في روابط الحدود وذلك لانه ربما عبر عن القياس بان ابتدئ من المحمولات فيحتاج حينئذ
الى زيادة لفظ ليس داخلا في الحدود وانما هو رابطة او شبيه رابطة ثم يقع فيه اشتراك كمن يقول
ان الصحة ولا في شيء من المرضى والمرض في كل انسان فيل وقد يظن انه يعرض من هذا ان الصحة غير ممكنة
ان يكون في واحد من الناس ولكن للقائل ان يقول انه اخذ النتيجة ضرورية وهذا مما لا يلزم
عن القياس عنه ولو كان قياسا والذي يظن انه يلزم عنه هو ان الصحة ليست ولا في واحد من الناس

وهذا يكون حقا على الخبر الذي الصغرى بحقه وهو ان المرض في كل انسان فان اخذت الصغرى ممكنة فهذا
على ذلك الخبر ممكن وقد حكمتم ان هذا القياس ينتج ممكنة وان اخذ الصغرى مطلقة وضح اطلاقها فهذه
النتيجة ايضا تصح مطلقة والذي يقول في الجواب عن هذا ان النتيجة ماخوذة ضرورية والكبرى ماخوذة
ضرورية والصغرى ماخوذة ممكنة واذ قد استدل في التعليم الاول على صدق الصغرى من جهة
القبول والقبول لا يدل على الوجود بل على الامكان على ان كل انسان يصدق عليه انه مريض مطلقا اذ كل
انسان مات وكل موت فيتقدمه مرض ولو زمانا يسيرا فحق القياس ان يقال الصحة بالضرورة لا على
شيء من المرض والمرض ان شئت قلت ممكن وان شئت قلت موجود في كل انسان فان اخذت الصغرى
مطلقة وجب ان يكون النتيجة ضرورية اتفاقا وان اخذتها ممكنة وجب ان يكون النتيجة ضرورية على حسب
اعتقاد الحق وان لم يكن عليه اتفاق وعلى ان المعلم الاول يوحي الى انه ياخذها ممكنة فيتضمن ذلك ان رأيه
هذا الرأي لكنه يقول ما يقوله في الاختلاطات على سبيل الامتحان وبعد هذا فان النتيجة الضرورية
كاذبة وسبب كذبها ان دلالة لفظ في الكبرى هي ما يشبه الربط ولذلك يصدق ان يقول ولا شيء
مما هو مريض بصحة وفي الصغرى هي جزء من المحمول ولذلك لا يقول هناك ان كل انسان مريض بل يقول كل انسان
فيه مرض فيكون لفظة في في الكبرى تدل على ان تحمل اللفظة في في الصغرى لا تدل على ان الاوسط محمول على
الاصغر بل موجود فيه فان اصطلح حتى قيل مثلا كل انسان فيه المرض وهو مريض او ذو مرض ثم قيل ولا شيء
مما هو مريض بصحة لم يكن قياس فان اصطلح كرة اخرى فقيل ولا يمكن ان يكون شيء مما هو مريض بصحة
انتج حقا وهو انه لا احد من الناس يمكن ان يكون صحة وان تشكك به الى ان ينتج المحال وهو انه لا شيء
من الناس يمكن ان يكون صحيحا يجب ان يقال في الكبرى ولا شيء مما هو مريض يمكن ان يكون صحيحا
فيكون هذه القضية كاذبة وهذا نوع من الغلط يقع حيث يكون الحالات اخذت مكان قوابل الحالات
واخذت الصحة مكان الصحيح والمرض مكان المريض في القوة وان لم يكن بالفعل فهذه انحاء من
الغلط يعرض بسبب الامور الداخلة على الحدود مثل الحصر والاهمال والربط **فصل في تعريف
وجوه اخرى من الاعتبارات الماخوذة من الحدود ومن نفس الحكم
لا بالقياس الى النتيجة ينتهز بها التحليل** ولنزد الان وجها من الاعتبارات يجب ان يراعى حتى لا يبعد
التحليل وتلك الاعتبارات في نفس الحدود وفي نفس الحكم لا بالقياس الى النتيجة ولا ايضا من جهة الدلالة
من ذلك ما في نفس الحدود وذلك ان الحدود ربما لم يكن الفاظا مفردة بل تكون الفاظا مركبة مثلا لا يكون
الحد الاصغر الانسان بل الحيوان الناطق المايت فيتشوش حينئذ عليك افراد الحدود لانك لا تجدها
ثلثة بل اكثر ويصعب عليك تمييز بعضها من بعض فاجتهد حتى تجد بجملة تحمله منها اسما مفردا فان لم تجد
فلا عليك ان تضع لجملة تجمله منها اسما مفردا وربما كان الاولى ان تبدل اسما مكان اسم وان تبدل
قولا مكان قول في العبارة ومن الامثلة المورودة لهذا ما يجب ان يفهم لا على ما فسره شيخ النصارى
ولا على ما فسره عليه فاضل المتأخرين قالوا انك اذا اردت مثلا ان تبرهن فتجعل الحد الاصغر متساوي
الزوايا والاوسط المثلث والاكبر متساوي الزوايا القائمتين لانك تحتاج ان تبرهن على المتساوي
الزوايا بسبب المثلث لان هذا المثلث ولا اي ليس مقولا عليه بسبب القول على اعم منه وان كان اولى
بينهما وسط فيكون ما بينه وبينه وهو الحد الاكبر كلاما وقولا لا لفظا مفردا فكذلك فاعلم انه
ربما كان الاوسط لا لفظا مفردا ولكن مركبا مثل حد الاكبر فاذا طلبت ان تجعل الحد الاوسط مفردا
من جملته لم يحصل لك الى الاشكال وان تأمل حال الالفاظ التي هي ادوات وكالادوات وهي التي
حقها ان يكون جزءا من جملة المحمول او موضوع فيعرض من الاخلال بتأملها ما عرض فيما سلف ذكره
مثل قولك ان علما واحدا موجودا في الاضداد وان الخير موجود للحكمة فان في في الاول جزء من المحمول لان
معناه الاضداد فيها علم واحد وحرف اللام في الاخرى ليس جزءا من شيء بل هو حرف دال على الربط فاذا
وجدت في الحدود شيئا من هذا الجنس فانظر هل هو جزء فاحفظه جزءا واضفه الى ما هو قريب به واجعل منها
حدا واحدا واطرح الاخر واقلب القضية الى عبارة لا يحوجك الى استعمال ذلك فانك اذا قلت الخير
موجود للحكمة احتجت الى هذا اللام واذا قلت الحكمة خير استغنيت عنها فعلمت ان اللام ليس جزءا
من محمول البتة فاما اذا قلت علم واحد في الاضداد ثم قلت الاضداد فيها علم واحد لم تستغن عن لفظة

في او لفظة اخرى يقوم مقامها وقد يتفق ان يكون مثل هذه اللفظة في الصغرى والكبرى جميعا داخلا في
الجزء كقولك كل كيفية ففيها تصديق وكل ما فيه تصديق فله موضوع وكل كيفية له موضوع وربما اختلف
الامر في المقدمتين فكان الدال على الجزء في الكبرى والاخرى في الصغرى كقولك العلم موجود في كل كيفية
والكيفية موجودة في كل بياض وربما كان بالعكس كقولك الخير موجود في العلم والعلم موجود في كل كيفية
وليس هذا في الايجاب وحده بل وفي السلب ايضا كقولك ليس في الكون كون وليس لحركة حركة فانك ان اخذت
لفظة له ولفظة في داخلتين على المحمول كذبت القضيتان وان اخذتهما جزئين من المحمول صدقتا جميعا فانك
اذا قلت لا شيء من الكون موجودا للكون والكون موجود في كل ابتداء فاخذت اللام في الكبرى جزءا انتج من هذا
ان الابتداء ليس لها كون وهذا حق لان كل ابتداء كون والكون ليس له كون واذا اخذت ذلك على الحمل الصريح فقولك ان
الكون ليس موجودا للابتداء او ليس محمولا عليها وكذلك العلامة ليست موجودة للعلامة والعلامة موجودة للحنك
وكذلك الوقت موجود لله وربما ان يحتاج اليه ليس موجودا له وهذه الاشياء يتخلص عنه قول المقدمات
على الترتيب المستعمل فانه وان كان وضع الحدود يوجب احيانا الى ان نقول ان الحيوان على الانسان ان الانسان
على الكاتب فان استعمال المقدمات لا يحوجك اليه فانك لا تقول في استعمال القياس هذا الا في الكتب
ولا في المخاطبات بل تقول كل كاتب انسان وكل انسان كاتب وتكون قد تخلصت عن شبهة الزائد على الحد وقد    وقد يعرض الغلط في الحدود
من جهة شرائط هي بالحقيقة اجزاء من الحدود ولكنها لا يصرح بها او يختلف التصريح بها فيجب ان يصرح بجميع
ذلك ويحصر بالفعل ثم يحاول التحليل مثال ذلك ان قولك ان غير المتناهي لا يعلم ليس بالحقيقة صادقا فانه ان كان
عددا علم من جهة ما هو عدد وانما يجهل من جهة انه غير متناه وليس انه غير متناه وانه عدد معنى واحد تجد
انه يزيد فيه وغير المتناهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه واما ما يكون كقولك الانسان حساس من غير احتياج
الى ذلك فيه ● واعلم انه ربما صدق القول مرسلا فاذا زيد شرط كذب فانه صادق ان الانسان
حساس وليس بصادق ان الانسان حساس النفس وربما كذب مرسلا كقولك ان الانسان معدوم
فان قيل معدوم النظر صدق واما ما ليس كذلك فليس شيء يصدق بشرط هو داخل الا ويدخل لا مدخول
فيه الا وهو صادق مرسلا فان الشيء اذا كان مملوكا لزيد فهو مملوك لا محالة وما كان يمينا لعمرو فهو يمينا
يمين فان الشيء ما لم يكن له المعنى الاعم لم يكن له المعنى الذي يخصصه وانما صدق التصديق الشيء بسيطا
دون المركب ومركبا دون البسيط فهذا امر قد عرفته وتحققت كيفيته ● واعلم انه قد يعرض لبعض
الحدود ان يؤخذ مكررا [illegible] ولا يكون كذلك بل يكون مرة حدا وفي حد [illegible]
جزء حد آخر فاذا كان الاكبر وهو الحد الاوسط عرض كثيرا ان يكون له ثلثة مواضع ● موضع في
الاوسط ● وموضع في الاكبر ● وموضع في النتيجة مثال العدل خير وكل خير لا يعلم انه خير
[illegible]
[illegible]
من جهة ما هو غير متناه ● [illegible]
من جهة ما هو غير متناه [illegible] لا يعلم ● [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ● واعلم ايضا [illegible]
[illegible] الثانية
جزءا من الموضوع [illegible] من المحمول [illegible] الموجود من جهة ما هو موجود فاما قائم
بنفسه واما غير قائم بنفسه ولان الموجود من جهة ما هو موجود غير قائم بنفسه لوجب ان يكون

فصل في تعريف وجوه اخرى من الاعتبارات الماخوذة من الحدود ومن نفس الحكم لا بالقياس الى النتيجة ينتهز بها التحليل

كل موجود موصوفا انه جوهر قائم بنفسه وكذلك ان كان من تلك الجهة قائما بنفسه وجب ان يكون كل موجود
قائما بنفسه وهذا خلف ولم يعلم ان المقابل للموجبة منها هو انه ليس مما او ورد بل هو انه ليس من جهة
ما هو موجود قائما بنفسه فيدخل السلب على القائم بنفسه مقرونا من جهة داخلا في المحمول فلا يلزم
منه المحال لجميع امثال هذه يجب ان يوجد المكرر منها في جملة المحمول فان كان في الاوسط في مثل
الضرب المشار اليه وقع ايضا في الاكبر وان لم يجر الامر على هذه الجهة لم يكن للكلام معنى ولم ينحل الى
الضروب ومن الامثلة لهذا الباب الانسان محسوس وكل محسوس فانه يقدم من جهة ما هو محسوس
فكلما اردنا ان ننتج من امثال هذه الاشياء بشرط فيجب عليك ان تاخذ الاكبر في الاوسط بالشرط
ثم يحلل وان نتج انا نجلس مثلا فخذ ذلك مرسلا ثم حلل مثال الاول فاذا اردت ان ينتج ان الخير معلوم
نقل لانه موجود دائما وان اخذت معلوم فخذ موجود ومتى اتعلق فبدل الالفاظ ما شئت وربما كان حد
جزء من اللفظ المؤلف غير مؤثر في غرضك وانما ادخل ادخالا غير ضروري بل للفرط بيان فيكون
اذا اسقطته لم يتغير المعنى فاسقطه ثم حلل فانه ربما اردت ان ينتج ان كذا هو متوهم ويكون الوسط
للمظنون فيقول المتوهم جنس للمظنون وكذا هو مظنون فيدخل الجنس بين الحدود وانما ادخله لئلا
على ان حمل المتوهم على المظنون صحيح فاذا اسقطت ذلك لم يضرك في الانتاج فاسقطه ليحلل القول
الى القياس وربما كان الامر بالضد فيكون حذف شيء يسير يوقع خللا كثيرا كما ان ادخاله يوقع
ايضا خللا كثيرا فانك اذا قلت ان اللذة هي خير كان له معنى واذا قلت ان اللذة هي الخير كان له معنى
وبين المعنيين بون بعيد وكيف والاول منهما صادق عند من يسلم ان اللذة خير والآخر ليس بصادق فان
ذلك يوجب ان يكون الخير مساويا في الحمل للذة وكذلك من اراد ان ينتج ان اللذة هي خير فيجب ان يجعل
الاكبر خيرا بغير الالف واللام واذا اراد ان ينتج اللذة هي الخير فيجب ان ياخذ الاكبر مع الالف واللام
حدا اكبر ⊛ ولقائل ان يقول ان في هذا خللا فليكن ب هو الحد الاوسط فيكون حينئذ اللذة
هي ب فلا يخلو اما ان يقول ان كل ب هو الخير او يقول بعض ب هو الخير او يقول اللباء هو
الخير فان قلت كل ب هو الخير فكانك قلت كل واحد واحد مما هو ب هو الخير كله وهذا كذب
وان قلت بعض صارت الكبرى جزئية وان اخذت مهملة كانت الكبرى مهملة فلم ينتج ⊛ فنقول
في جواب هذا ان المهملة في المادة المنعكسة تنتج وذلك لان المحمول فيها لا يكون مختصا ببعض الموضوع
دون الموضوع بل على كل الموضوع كما ان الموضوع مقول على كله فلا يقلبها الاصغر بل الاصغر لا يكون
ايضا الا منعكسا ولا يمكن ان يوجد الا على هذه الصفة وفي هذه المادة قد يكون قياس من مهملتين
حيث يقال ان اللذة هي الباء والباء هو الخير ويكون هذه متساويات بعضها لبعض فينعكس فيكون
كل لذة ب وكل ب لذة وكل ب خير وكل خير ب ولكن قولنا كل خير ب لا يفيد ما يفيده قولنا
ان كل الخير هو الباء فان الاول يلتفت الى موضوعات الخير وهذا يلتفت الى طبيعة الخير نفسه وذلك
لا يفيد المساوات وهذا يفيد المساواة فيفيد ايضا ان ب مقول على كل ما يقال له خير بعد ما افاد
ان كل الخير مقول على كل ما يقال له ب وهذه الفائدة غير مستفادة من المقول على الكل بل المستفاد من
المقول على الكل عموم المحمول لجميع ما يوصف بالموضوع فقط فان هذا هو المعنى المستفاد من المقول
على الكل ليس المقول على الكل هو ان ب المحمول يقال على كل الاشياء التي يقال على كلها آ الموضوع
حتى ان كان شيئا يقال عليها ب ولا على كلها لم يقل عليها المحمول بل هو اعم من ذلك وكذلك ليس
معنى المقول على الكل ان يكون مقولا على كل ما يوجد فيه ب حتى ان كان ب يوجد في بعض الشيء
يكون آ مقولا على كل ما يوجد فيه ب حتى ان كان ب يوجد في بعض الشيء يكون آ مقولا
على كله حتى يكون قولنا الحيوان على كل انسان معناه الحيوان مقول على كل شيء يوجد فيه الانسان
فيكون مقولا على كل جسم فان هذا ربما كان اخص مما يوجد فيه الانسان كما تحققته من هذا المثال
لان ليس معناه هذين فكيف يكون معناه ان الحيوان بكليته مقول على الانسان حتى يكون قولنا اللذة هي
الخير وقولنا كل لذة هي خير بمعنى واحد يوجب المقول على الكل في احدهما فاذن هذا يفيد بنفسه فائدة
اخرى ويصلح ان يؤلف من مثله الغرض من القياس المذكور ولا يلزم الشك المذكور ⊛ فصل في
الاحوال التي يجب ان يراعى في التحليل بسبب الشكل في الاقتران وصور المقدمات

موجود ويكون من جهة ما هو موجود صح

ان م

فصل في ذكر احوال الانتقاص من التحليل بسبب شكل القياس وبحسب اشكال المقدمات بحسب ما يجب ان يراعى في التحليل بسبب الشكل والاقتران وصورة المقدمات



فلنقل الآن في الاحوال التي تعوق عن التحليل بسبب شكل القياس وبسبب شكل المقدمة اعني الذي ليس بسبب
الحدود فنقول انه قد يتفق ان يكون القياس الموجود مركبا فنحتاج ان نحلل اولا الى قياسات فاذا وجد قياس
ذلك فان القياس الثاني هو من شكل فيجب ان نلتفت الى ذلك ونحلل الى القياسات وقد يتركب وهي من اشكال
مختلفة بل يجب ان يعتبر حال التأليف في نفسه لا غير فاذا كانت القياسات مؤلفة لينتج سلبا وكان المحمول
مركبا فانه قد يمكن ان يختلف فيه فرق التركيب وذلك لانه اذا كان الدعوى ان الملاء جسم بسيط مشروب فهذا
يمكن ان يبطل فيه بحمله القول فيقال ليس جسما بسيطا مشروبا ويمكن ان يبطل بان يبطل انه مشروب فانه اذا
ابطل انه مشروب بطل ان يكون جسما بسيطا مشروبا ثم يكون ابطال انه مشروب يكفي ان يوجد الحد الاكبر في القياس
وهو المشروب وحده فيكون التحليل اسهل معقول ان الملاء ثم لا نقول والملاء ليس بجسم بسيط مشروب
بل نقول ليس بمشروب فهذا وقد نقول في غرضنا مقام المركبة قياس استثنائي في الشكل
لا تنحل الى الاشكال الاقترانية ⊛ اما الشرطية والاستثنائي فقد بين كيف يكون ذلك منه وكذلك المنتج للخلف
في قياس الخلف فيه قياس الخلف على طريق المشهور عند الجمهور واما الحقيقي المركب من الحملي والشرطي
عليما ان وكلاهما اقتراني ويمكن ان يحلل الى الاشكال ⊛ والفرق بين الشرطية التي في القياس الاستثنائي
الذي في الخلف وبين القياس الاستثنائي في الذي في الخلف بالشرطية الخلف لا يلتفت فيها
الى تسليم المخاطب اذ الحق لا يخرج من طرفي النقيض واما الاخرى فيحتاج ان يقرر مخاطب بها ويتسلم
اذا كان المقدم الثاني والخلفية في كل مادة ويكون التالي منها نقيض المقدم في الاكثر
استعملنا في غير الخلف لابد من التصريح به في اكثر الامر بالمستثنى هذا ومما يشكل الامر
في الانحلال وكان القياس لان يحلل الى الاشكال القياس المنتج الجزئي السالب والى الاول
كالقياس المنتج للكلي السالب والى الاول والثالث كالمنتج الجزئي الموجب لا يحلل الى الشكل الاول
لا ينتج مطلوبه الا في شكل واحد كمنتج الكلي الموجب واما الا انه اذا نتج مطلوبه غيره فانه لا يحلل الى ذلك الا بغير الات
حدوده لا يطيع للعكس الراد اليه كرابع الثاني وخامس الثالث فانه يجب ان تراعى الحدود وكيف حال الشكل
فيها فان الشكل فلا ابال بعد ان يحلل وربما يتعذر معه تحلل القياس الى الاشكال اشتباه السالبة بالمعدولة
فانه اذا كانت المقدمتان او احديهما معدولة فظنت سالبة فغلط ذلك واكثر ما يغلط هذا اذا كانت
النتيجة موجبة البسيطة لا عدول فيها وفي المقدمات عدول وظن سلبا مثلا ان يكون الصغرى معدولة من
جهة المحمول والكبرى معدولة من جهة الموضوع مثل قولنا كل ج هو لا ب وما هو لا ب فهو آ
فكل ج آ فهذا ما يحير ويغلط ولكن يجب ان نراعي حال السلب والعدول بان ناخذ المعدول موجبا جزء
السلب جزء من الحد الذي يقرن به وخصوصا من المحمول وقد علمت الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة
والحال في تلازمهما وتخالفهما وسيكفيك ما سلف لك من بيان ذلك ولا يحتاج الى الاطالة التي نورد
في هذا الموضع لنبين به الفرق بين ان نورد السلب بعد هو وبعد الكلمة الوجودية وبين ان نورد قبل هو
وقبل الكلمة الوجودية بان يقال لا فرق بين ان نورد بعد هو وبعد الكلمة الوجودية وبين ان نورد به بعد
معنى آخر فانه لو كان قولنا موجود لا ابيض مناقضا لقولنا موجود ابيض لكان قولنا يمكن ان يمشي مناقضا
لقولنا موجود يمكن ان لا يمشي بل يكون قولنا عود ابيض مناقضا لقولنا عود لا ابيض بسبب كون كل شيء
اما عود ابيض واما عود لا ابيض فسيكون القمر عودا لا ابيض وسيكون كل شيء اما شيئا يساوي شيئا واما
شيئا هو غير مساو على معنى متفاوت مثلا اذا عنينا بغير مساو المتفاوت وعنينا شيئا اعم منه مخصصا
بالوجود فستكون النقطة اما مساوية للخط واما متفاوتة فالوا اذا غلط فاخذ المعدول في قوة السلب
عرض منه محال او غلط عظيم فليكن آ مكون ب ليس بمكون ى هو غير مكون ج ابيض
ى ليس بابيض ب هو غير ابيض حتى يكون ب الشيء الذي لا هو ابيض ولا هو ايضا ليس بابيض
لان المعدولة غير السالبة وى الشيء الذي ليس بمكون ولا ايضا هو ليس بمكون لان المعدولة غير السالبة
واذا كان آ مكونا فيكون محمولا على ج الابيض حمل الاعم حتى يكون كل ابيض مكونا وليس كل مكون
ابيض ولكن ب نقيض آ وهو ليس بمكون وى نقيض ج وهو ليس ابيض فلان آ اعم من ج
فيكون ى اعم من ب وقد علمت هذا مما تكرر عليك ومما نزيدك بيانا لذلك ان نعلم انه لما كان لا يكذب
عليه آ يكذب عليه ج ويصدق عليه ى وكان قد صدق ب فكلما صدق ب صدق ى

امرهم

لكن آ قد يصدق على ما ليس ج لانه اعم منه فيصدق اذن على بعض ما هو ى وحينئذ يكذب ب
وكان كلما صدق ب صدق ى فاذن ى اعم من ب وكذلك اذا كان ى اعم من ب
فيكون ج اخص من آ وعلى قلب ذلك البيان فليكن د الغير المكون في قوة النقيض لا المكون
فان كان هو في قوة النقيض فسيكون على هذا الحكم المذكور في الانعكاس وليكن ب كذلك ج ولما
كان د لا آ او لا ب وكذلك ب لا ج ولا ى ولا يكون عنهما الطرفان وما كان كذلك فان ب في قوة
نقيض آ كان اخص من ى وكان ايضا اخص من ب ان كان ب في قوة ى من حيث هو غير
ابيض واذا كان كذلك لم يكن د ب وليس د ايضا آ فيصدق عليه انه ليس آ وقد يصدق
عليه ايضا انه ليس ب فهو اذن قد يسلب عنه الطرفان وما يسلب عنه الطرفان فهو في حكم الواسطة
والواسطة ليس بان يكون نقيضا لاحد الطرفين اولى منه بان يكون نقيضا للطرف الاخر بل هو نقيض
لكل طرف فاذن من حيث ان د هي نقيض آ و ب نقيض ج يكون ب اعم من د ولان د
نقيض ب وبعض ب نقيض ى وكان ب اعم من د فسيصير ب اعم من ى
وهذا خلف واما انا فاقول لسنا نفهم هذا الكلام حق الفهم وسيكون غيري يفهمه فهما ابلغ من
فهمي له وذلك لانه ان كان انما يكون واسطة لان الطرفين يسلبان عنه فيكون اذا شيء ليس هو آ
وايضا ذلك الشيء ليس هو د فهذا يكفيني ان اعلم ان آ د ليسا بمتناقضين ولا احتاج الى هذه المقدمة
كلها ومع ذلك فانه ليس هذا كالواسطة بالحقيقة فان الواسطة هو الذي يسلب عنه الطرفان جميعا من حيث
الطبيعتان لا من حيث العموم والخصوص والمعدولية ليست هي السالبة على الوجه الذي يقال ليس الانسان
هو الحيوان ان معنى الحيوان اعم من الانسان فاما ان الحيوان ليس محمولا على الانسان فكلا وههنا فان
الموجبة لا تحمل على المعدولية واما السالبة المقابلة لها فانها تحمل على المعدولية وانما يفارقها بحسب العموم
والمتوسط كالفاتر فليس انما يخالف الطرفين بان احد الطرفين اعم بل بان الطرفين لا يحمل عليها اصلا فقد
اخذ ان المعدولية كالواسطة وانما المعدولية بالحقيقة نوع وامر اخص من الطرف الاخر ومثل هذه الوسط
ليس يجب ان يكون نسبتها الى الطرفين نسبة واحدة بل يكون نسبتها الى احدهما نسبة الامر الذي هو
مباين ونسبتها الى الاخر نسبة الامر الذي هو اخص ثم ان الواسطة وان كانت مسلوبا عنها الطرفان
ليست يقوم ولا الشيء من الطرفين مقام النقيض فانه ليس كل ما ليس الشيء فهو نقيضه وكل من له عقل
وانصاف فانه يعقل ان هذه النسبة غير متشابهة وليس يجب اذا فرض نقيضا من جانب ان يصير نقيضا
من الجانب الاخر بل ان يصير متوسطا ثم يشبه ان يكون عند غيري بيان لهذا ليس عندي الا انه لم يرد في
التفاسير شيء يقنع به وانما خبطوا فيه خبط العشوا والمقدار الذي عرف من امر المعدول والسالب
يغني عن تكلف هذه المحنة فلنقتصر على ذلك فان ذلك بيانا وفرقانا ⊛ واعلم ان اخذ المعدول مكان
النقيض يكون بالقوة كنقل النقيض الى المضادة وقد علمت ما في هذا فان كانت المادة ضرورية لم يختلف
وان كانت ممكنة اختلف ثم بطل

## فصل في استنباط النتائج التابعة للمطلوب الاول بالقياس المؤلف

فصل في استنباط النتائج التابعة للمطلوب الاول بالقياس المؤلف

المقاييس التي تنتج الكلي فانها تنتج ذلك الكلي والجزئي تحته وعكسها المستوي
وعكس النقيض ومعنى عكس النقيض هو ان تجعل مقابل المحمول بالايجاب والسلب موضوعا ومقابل الموضوع
محمولا مثل انه اذا انتج كل آ ب انتج ما ليس ب ليس آ ولكن ينتج الاول بالذات والاخر وهذه بالعرض وثانيا
على سبيل اللزوم والجزئية الموجبة تجمع الى ما ينتج عكسه وعكس نقيضه ⊛ واما السالبة الجزئية فليست
تستتبع شيئا لانها لا تنعكس وههنا وجوه اخرى في اللوازم المستنبطة من قياس واحد وهو ان القياس
الكلي في الشكل الاول اذا كان اما بالفعل على الحد الاصغر واما بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط اعني على
كل موضوع مثله للاوسط وايضا على كل موضوع للاصغر فاذا احضرت هذه الموضوعات في الذهن انعقدت
قياسات اخرى في الحقيقة وكانها ليست قياسات اخرى بل كانها القياس الاول لاتصالها في الذهن به
معا فالوجه الاول نتيجة مع نتيجة والوجه الثاني نتيجة تحت نتيجته ⊛ واما في الشكل الثاني فانما يستتبع
النتيجة فيه ما تحتها لا ما معها فان الاكبر بالفعل غير مقول على الاوسط بل عني بالقوة واما القياسات
الجزئية فلا يستتبع نتايجها ما تحتها بحكم ذلك القياس لان ذلك انما يمكن حيث تكون النتيجة كلية فتقوم
في القياس الذي هو في الحقيقة منتج النتيجة المستتبعة مقام الكبرى فيظن للاتصال الذي فيهما انهما

فقد رأى من قياس واحد واما اذا كانت النتيجة جزئية فلا يكون ذلك فيها اعني استتباع ما تحتها واما استتباع
التي معها فيكون وان امكن النتيجة الجزئية ان تستتبع ما تحتها في الاول فذلك في الاخرى
لا تستتبع النتيجة الكلية ما معها في الاخرى لان الحكم على الاوسط غير جزئي اي على جزء موضوع بالفعل ثبتا
محتاج الى البيان كما مر في الجزئي ان لا تستتبع الجزئية جزئية معها ويمكن بطلان النتيجة في الشكل الثالث
قد تستتبع ما معها والصواب ان ذلك ليس مع النتيجة لانه ليس الموضوع فيه بالفعل موضوعا تحت الاوسط
مع موضوع النتيجة الثانية فيكون معها وانما يكون معها اذا كان تحتها بالفعل موضوعا وموضوع النتيجة
الاول تحت الاوسط فيكون الحكم عليها كالواحد والقياس عليها في الظاهر كالواحد واما اذا كان يحتاج
الى عكس وبيان فلا وبالجملة انما يكون معها اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحدة وانما يكون تحتها اذا كانت
النتيجة تقع ان تصير كبرى فهذا ما وجدنا في القياس كيف ينتقل عن نتيجته الى الاخرى

## فصل في ان المقدمات الصادقة لا يلزمها النتيجة الا الصادقة وقد تلزم عن الكاذبة

فكون النتيجة الصادقة قد لازمة عن مقدمات صادقة فصح

اعلم انه اذا كان القياس كالمقدمات اذا كانت تلزم عنه النتيجة والنتيجة لا تبطل يجب من وضع المقدم
وهو صدق القياس فيجب صدق مقدماته وصوابها ان يقال يكون النتيجة صادقة وليس يجب
رفع المقدم وهو كذب النتيجة فيجب ان يكون كذب المقدمات النتيجة لا صادقة بل قد يمكن ان يكون من مقدمات
كاذبة نتيجة صادقة ولا ان المقدمات تجب بل تعرف ذلك كانت صادقة وعادمة لهذه المقدمات
فانا قد يمكن ان يكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة فانا اذا قلنا كل ج ب ولا شيء من
آ ب فانتج لا شيء من ج آ ثم حرفت فكذبت فيهما فقلت لا شيء من ج ب وكل آ ب انتج ذلك ان لا شيء
من ج آ وكذلك ايضا في الموجبات اذا كان شيئان متباينين في الجنس وادرج جنس احدهما
فقيل بالايجاب على الاخر وقيل ذلك بالايجاب على المباين انتج الصدق مثال ذلك قولك كل انسان حجر وكل
حجر حيوان فيلزم منه ان كل انسان حيوان او قيل ولا شيء من الحجر بجماد فانتج لا احد من الناس بجماد فاما
ان هذا القول الذي قيل قياس فلانه قول اذا وضع ما فيه اي شيء لزم عنه قول اخر اضطرارا لذاته لا بالعرض
وهذا القول الاخر هو هذه النتيجة الصادقة تلبيدا اولا بالدلالة على اصناف هذا النحو من الانتاج
في الشكل الاول فنقول انه لا يخلو اما ان يكون الكذب في المقدمتين جميعا او في احديهما فاما ان كان
الكذب في الكبرى وكان كاذبا في الكل اي مع ذلك في كل واحد حتى يكون كاذبا غاية وكان القياس على مطلق
كلي فيمتنع ان ينتج عنه الصدق البتة والسبب فيه ان ضد تلك المقدمة يكون صادقا واذا اضيف الى الصغرى
انتج ضد النتيجة التي ينتجها كاذبا لكبرى في الكل ويكون ذلك الضد صادقا فكيف يكون هذا صادقا
فاما ان كانت كاذبة بالجزء فانه قد يكون النتيجة صادقة فانه يمكن ان يكون الحد الاكبر في كل الاصغر ومع
ذلك ليس في كل الاوسط بل في بعضه وذلك بحيث يكون الاوسط اعم من كليهما فيصدق ان كل ج ب
ويكون كاذبا بالبعض ان كل ب آ ويصدق ان كل ج آ مثاله كل ققنس ابيض وكل ابيض حي واما السلب
فان يكون نسبة الاوسط هذه لكن الاكبر نسبة الاصغر تحت عام فهو غير موجود في شيء من الاصغر ويكون
بدل القفنس ثلج فاما ان كانت الصغرى كاذبة في الكل فيمكن ان ينتج الصدق مثل ان يكون الاكبر جنسا
للاوسط والاصغر نوعين متفقين في المرتبة تحته كقولنا كل انسان فرس وكل فرس حي وللسلب بدل
الحي جنس غريب عن كليهما كما يجعل بدل الفرس والانسان الموسيقي والطب ويترك الحي بحاله وكذلك
ان كانت الصغرى كاذبة في الجزء حتى يكون الاوسط نوعا مثلا ويكون الاصغر فصلا لما اعم من النوع
او جنسا اقرب ويكون الاكبر جنسا للنوع او جنسا اعلى من الاصغر كقولنا كل ماشي انسان وكل انسان
حيوان وللسلب جنس غريب مثل ذلك كما نقول ان كل ذكي عقل وهذا كاذب في البعض ولا شيء مما هو عقل بحيوان
فان كان القياس على جزئي فان الكبرى الكاذبة في الكل ينتج مثاله بعض الابيض ثلج وكل ثلج حي فبعض الابيض
حي ونسبة ما بين هذه الحدود هي ان الاصغر اعم من الاوسط ويقال على كلية ولكنه يقال على بعض
الاكبر مثاله في السلب بعض الابيض انسان ولا شيء من الناس بحيوان والاوسط كما كان لكنه يقال على
بعض الاكبر والاكبر يقال على كلية وكذلك ان كانت جزئية الكذب فانه يجوز ان يكون الاكبر في بعض من
الاوسط والاصغر والاوسط في بعض الاصغر فيوجبا الكبرى كلية او يسلب كلية فاما القياسات
المتجاذبة الجزئي فقد ينتجان والكبرى كاذبة بالكل او بالجزء والصغرى كذلك وكلاهما كاذبان فانه يجوز ان يكون

الاكبر كالحي غير موجود في شيء من الاوسط كالثلج والثلج موجود في بعض الابيض والاكبر موجود في بعض
الاصغر فيؤخذ الكبرى موجبة وللسلب الاكبر موجود في كل الاوسط كالحي للانسان وفي بعض الاصغر
كالابيض دون بعض فيؤخذ الكبرى سالبة وكذلك الحال اذا اخذنا الكبرى كاذبة في الجزء فانه يجوز
ان يكون الاكبر في بعض الاوسط كالحي في بعض الجسد والاوسط في بعض الاصغر فيؤخذ الكبرى موجبة
كلية او سالبة كلية فان جعلت الصغرى هي الكاذبة في الكل فانه يجوز ان يكون الاكبر في كل الاوسط كالحي
في كل ققنس وفي بعض الاصغر كالحي في بعض الاسود ويكون الاوسط ليس في شيء من الاصغر وكونه
في بعض وللسلب الاكبر من جنس غريب من الاوسط كالحي الذي هو غريب من العدد ثم يكون الاوسط
مسلوبا عن عرض يوجد فيه الاكبر كالابيض فيكون لا شيء من الابيض بعدد فيوجد كل ابيض عددا واما
ان جعلت الصغرى كاذبة في البعض فللايجاب ان يكون كذبا اذا اخذت جزئية واما اذا اخذت المقدمتان
جميعا كاذبتين اما الكبرى ففي البعض واما الصغرى ففي الكل فيجوز ان يكون النتيجة صدقا وذلك
اذا كان الاكبر كالحي موجودا في بعض الاوسط كالابيض وفي بعض الاصغر كالاسود والابيض لا شيء
من الاسود واخذ بعض الاسود ابيض وكل ابيض حي او ليس شيء من الابيض بحي فينتج الصدق وقد يجوز
ان يكون النتيجة صدقا والمقدمتان جميعا كاذبتين في الكل بان يكون الاكبر كليا مسلوبا عن جميع الاوسط
وهو نوع غريب كالعدد وموجود في بعض الاصغر وهو كعرض للانواع كالابيض ثم يكون الاوسط
مسلوبا عن كل الابيض فيوجد بعض ج ب وكل ب آ او السلب يكون الاوسط نوعا تحت الجنس مثل
القفنس تحت الحي ويكون الاصغر شيئا من الاعراض التي يوجد فيها الاكبر كالاسود لكن الاوسط لا يوجد
فيها البتة فيقال بعض ج ب ولا شيء من ب آ واما في الشكل الثاني فقد ينتج الصدق من الكذب
على جميع الاقسام وفي الكليات والجزئيات فان حدود الضرب الاول اذا كانت صادقة وانتجت لا شيء من
ج آ فجعلت الموجبة سالبة والسالبة موجبة كانتا كاذبتين في الكل وانتجتا تلك النتيجة بعينها في الضرب
الثاني منه وكذلك حدود الضرب الثاني ينتج مثل ذلك من الضرب الاول منه وكذلك ان كانت احداهما
كاذبة بان يكون الاوسط موجودا في الطرفين وليس احد الطرفين موجودا في الاخر فيجعل موجودا
في كل احدهما ولا في شيء من الاخر فان النتيجة تكون ان لا شيء من الاكبر في الاصغر وسواء جعلت
السالبة الكاذبة صغرى او كبرى وكذلك ان كان الاوسط شيئا لا يوجد في شيء من الطرفين ولا يوجد
احدهما في شيء من الاخر فاي واحد موجودا في ايهما كان فيكون الايجاب كاذبا ويكون تارة صغرى وتارة
كبرى وكذلك ان كانت الكاذبة بالجزء بان يكون الاوسط في بعض طرف وفي كل الاخر وهما
متباينان واخذ لا في شيء من ذلك الطرف وكانت السالبة كاذبة لكون الاوسط في بعض طرف
فقد اخذت لا في شيء من ذلك الطرف او في كل او في بعض الطرف الاخر وكذلك ان كان الاوسط موجودا
في بعض كل واحد من الاصغر والاكبر ولا واحد منهما في الاخر كالحاد في الاسود والابيض فاخذ في كل
ايهما شئت وفي لا شيء من الاخر فيكون القضيتان كاذبتين في البعض والنتيجة صادقة اذ كان
القياس على جزئي وكذلك فانه يجوز ان يكون الاوسط كالحيوان مما يوجد في كل الاكبر وفي بعض
الاصغر والاكبر ليس في كل الاصغر كالققنس في المصرك فان اخذت معه الكبرى سالبة كلية
انتج الصدق وان يكون الاوسط لا في شيء من الاكبر ولا في كل الاصغر والاكبر ولا في كل الاصغر
فيؤخذ الكبرى كاذبة موجبة وكذلك ان كانت الكبرى وحدها صادقة بان يكون الاوسط غير موجود
في شيء من الطرفين والاكبر ليس الا في بعض الاصغر فيؤخذ الصغرى جزئية موجبة او يكون موجودا
في جميع كليهما وهما على ما قيل فيؤخذ الصغرى جزئية سالبة وعلى هذا القياس فتأمل ❁ واما
في الشكل الثالث فقد ينتج الصدق من الكذب كيفما اتفق اما عن الكاذبتين في الكل فان يكون الاوسط
مباينا للطرفين واكبرها في بعض الاصغر فيؤخذ المقدمتان موجبتين وذلك في انتاج الايجاب او يكون
المباينة مع الاصغر وحده فيؤخذ معه بايجاب كاذب ومع الاكبر بسلب كاذب وذلك في انتاج
السلب واما الكاذبتان في الجزء فان يكون الطرفان كل واحد منهما يوجد في بعض الاوسط وحده
والاكبر في بعض الاصغر فيؤخذان كليتين بالايجاب ويؤخذ الكبرى سالبة كلية والصغرى
كلية موجبة كاذبة وقد يجوز ان يوجد الكبرى وحدها موجبة كاذبة بان يكون الاكبر موجودا

في بعض

في بعض الاصغر وغير موجود في شيء من الاوسط ولكن الاصغر موجود في بعض الاوسط فيكذب فيجعل
الاكبر في كل الاوسط وللسلب ان يكون الاكبر في مثل ذلك موجودا في كل الاوسط فيؤخذ ولا في شيء منه
وقد ينتج والكبرى موجبة كاذبة في الكل كقولك كل ققنس حي وكل ققنس اسود ويعكس هذا الترتيب والصغرى
كاذبة في الكل وايضا كل ققنس حجر ولا ققنس باسود وكذلك والكبرى كاذبة كقولك كل ققنس حي ولا ققنس
بابيض وقد يمكن ان يكون الكذب في البعض اما الموجبة والكبرى كاذبة فكقولك كل انسان ذو رجلين وكل
انسان فاضل والصغرى هذه الحدود نفسها ويعكس الترتيب واما والكبرى سالبة وكاذبة في البعض
فكقولك كل انسان ذو رجلين ولا انسان بفاضل وان كانت الصغرى كاذبة فكقولك كل انسان فاضل ولا
انسان بفرس ❁ واما الجزئيات فيجب ان يأخذ حدودها هذه الحدود على ان يكون الجزئي الكاذب كاذبا
في الكل فانه لا يتصور جزئي غير كاذب في الجزء فيعلم ان صدق القياس الذي هو كالمقدم يوجب صدق النتيجة
الذي هو التالي واما كذب القياس الذي هو رفع المقدم فلا ينتج كذب التالي الذي هو رفع التالي فاما كيفية
هذا التعذر واللزوم فيجب ان نعلمه مما قد علمت ولا نطيل عليك القول فيه **فصل في قياس الدور**

فصل في قياس الدور

انه قد يقع في القياس عارضان من جهة حال نسبة المقدمات الى النتيجة احدهما بيان الدور والاخر عكس
القياس على ما نستبينهما فهو من جهة ما هما عارضان للقياس بما هو قياس فيجب ان ينظر فيهما في علم القياس
واما الانتفاع بهما فانما يكون في الامتحان والمغالطة او يكون لاجل التحرز وقد يدخل من وجه ما في
العلوم وفي الجدل لكل واحد من بيان الدور وعكس القياس عارض للقياس وموضوعهما القياس (من ص)
فان الدائر والمعكوس قياس وذلك لان القياس لم يكن قياسا لان مقدماته حقة او مسلمة او مشهورة
او غير ذلك بل انما كان قياسا لان مقدماته اذا وضعت وسلمت لزم غيرها فاما بيان الدور فان يكون
معنا قياس على مطلوب ثم يجعل المطلوب مع عكس احدى المقدمتين قياسا على انتاج المقدمة الاخرى
فيكون المطلوب تارة مقدمة والمقدمة تارة مطلوبا فتارة يؤخذ تلك المقدمة في بيان المطلوب وتارة
يؤخذ المطلوب في بيانها وبالحقيقة المطلوب والمقدمة تكون واحدة وهذا قد يستعمل بان يتلطف
فيغير المطلوب في اللفظ عن صورته وهو مطلوب ليوهم شيئا آخر وربما استعمل هذا في العلوم بان يكون
معنا مقدمتان فينتجان شيئا على سبيل برهان فيبان العلة من المعلول وذلك على طريق الان ثم يقلب (اني ص)
فيبان المعلول من العلة على طريق اللم على ما نستعمله في الفن الذي يلي هذا الفن ❁ واما عكس القياس
فهو ان ينتج من مقابل النتيجة مع احدى المقدمتين مقابل المقدمة الاخرى واكثر نفع هذا في انكار احدى
المقدمتين من قياس يوجب شيئا فيتولى ابطاله بانه لا بد من ان يتلطف في تسليم مقابل النتيجة من حيث لا يشعر
بتغيير لفظ او حيلة من الحيل فيقرن بمقدمة وينتج صحة مقابل المقدمة الاخرى فيمنع بذلك القياس من
المطلوب وقد ينتفع به كما يستعمل في رد الخلف الى المستقيم ❁ واما في الجدل فربما كان مقابل المطلوب (فانه ربما خ)
مشهورا في نفسه اذ المتقابلان كما يستعمل كثيرا ما يكونان مشهورين والجدلي من حق صناعته ان ينصر
طرفي النقيض معا في وقتين وان يستعمل طرفي النقيض المشهورين في وقتين مختلفين وربما حاول
ان يكون ينصر احدهما في وقت بقياس ثم يتلطف فيتسلم مقابله المشهور فيمنع به مقدمة في قياس تولف
على ابطاله على ان هذا يكون ضربا من المغالطة في الجدل فانه عندما ينصر احد المتقابلين ليس له الا ان يأخذ
مقابله حقا على سبيل المشهور فلنبدأ ببيان الدور فبيان الدور ان يوجد النتيجة وعكس احدى المقدمتين
فينتج المقدمة الثانية فاذا دخل حد غريب لم يكن بيان الدور وان انتج ايضا شيئا غريبا لم يكن بيان
الدور بل بيان الدور ان يبين الشيء بما يبين به مثل قولك كل ج ب وكل ب آ فينتج كل ج آ فاذا اخذت
كل ج آ وكل آ ب انتجت كل ج ب واذا اخذت كل ج ب وكل ج آ انتجت كل ب آ ويحتاج
ان يكون المقدمة التي نعنيها فان النتيجة منعكسة على كليتها مثل كل ج ب وكل ب ج فهذا العكس
في الموجبة ظاهر واما في السالبة فان العكس المحتاج اليه في الدور انما يكون حيث يكون المسلوب خاص
السلب عن الموضوع فيكون موجودا في كل ما ليس موصوفا بالموضوع كما ان العكس في الايجاب انما يكون
حيث يكون الايجاب خاصا بالموضوع فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع ومثل هذه السالبة
سالبة ترجع الى العدول الموجب فينعكس بالايجاب ومثال هذا السلب قولك لا شيء من الجواهر بعرض
فينعكس العكس الذي يخص هذا الموضع فيكون ما ليس بعرض فهو جوهر ولا شيء مما هو

بالغير فعكسه ما ليس بمتعلق الوجود بالغير فهو اله وبالجملة هذا هو السالب الذي اذا جعل حرف السلب
منه جزءا من المحمول ثم عكس بان يجعل جزءا من الموضوع صح الطرف الاخر على كل ذلك الموضوع ونقول اذا كان
لا شيء من ب آ وانعكس لا شيء من آ ب على ان كل ما ليس آ فهو ب فيلزم ان كلما ليس ب فهو آ
والا فليكن بعض ما ليس ب ليس آ وكل ما ليس آ فهو ب يلزم ان بعض ما ليس ب فهو ب
هذا خلف فاذا اذا وجد هذا اللازم يلزم عكس مقدمة فهذا يلزم المقدمة ايضا واما الجزئية السالبة
كقولنا ليس بعض ج آ فانما يعكس العكس المطلوب هاهنا ان كل ما ليس بعضه آ فهو ج فان كانت
احدى المقدمتين منعكسة دون الاخرى كانت تنضم الى النتيجة في انتاج الاخرى ولا انكار فان الفرع
الاول من الشكل الاول اية مقدمتيه انعكست تجتمع النتيجة المقدمة الاخرى وان كانت المنعكسة
الكبرى بقيت كبرى في القياس الثاني وكانت الصغرى بقي الصغرى في القياس الثاني واية مقدمة
اخذت مع عكس النتيجة انتجت عكس الاخرى وان عكستا جميعا انتجتا عكس النتيجة وان كانت الكبرى
سالبة كقولنا لا شيء من ب آ وكانت الكبرى تنعكس العكس الذي يخص السالب في هذا الموضع وهو
ان كل ما ليس آ فهو ب فيؤخذ النتيجة محولة من السلب الكلي الى العدول فنقول كل ما هو ج فليس آ
وكل ما ليس آ فهو ب ينتج كل ج ب وان قوما من المفسرين يظنون انه ينبغي ان يقال ان ج شيء
لا يقال آ على شيء منه وكل ما لا يقال آ على شيء منه فان ب يقال على كله فينتجون ان ج شيء يقال ب
على كله فيجعلون السور غير سور بل جزءا من المحمول ويجعلون النتيجة في ظاهر حالها مهملة ويجعلون النتيجة
بالجملة ليست احدى المقدمتين فيكونون قد غيروا النتيجة الاولى والمقدمة المضافة والنتيجة الثانية
عن الوجه الطبيعي ويخالفون نسق كلام من يفسرون كلامه واما انتاج الكبرى فسهل بان نعكس
الصغرى فيكون كل ب ج ولا شيء من ج آ واما القياسات المنتجة للجزئي فبين ان الكبرى لا يمكن ان ينتج
من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن في الموجبتين كقولنا بعض ج ا وكل آ ب فبعض
ج ب هذا في النتيجة الموجبة وفي النتيجة الموجبة واما في السالبة فلا يمكن لانا اذا عكسنا الكبرى
صادقت النتيجة صغرى سالبة فلم ينتج وان عكسنا الصغرى صادقت النتيجة كبرى جزئية فلم ينتج ●
واما في الشكل الثاني فلا يمكن ان ينتج الموجبة دون انتاج السالبة لان الموجبة لا ينتج من موجبة
وسالبة ● واما السالبة فيمكن ان ينتج منه ذلك لان النتيجة السالبة مع عكس الصغرى ينتج من
الشكل الاول عكس الكبرى السالبة ثم يعكس فان كان من شرائط البيان الدوري ان يكون النتيجة
تؤخذ ويعكس مقدمة فقط فلا عكس بعد ذلك لم يكن هذا بيان الدور وان اخذنا النتيجة السالبة مع
عكس الموجبة الكبرى الكلية انتجتا الصغرى السالبة وصادقت النتيجة صغرى سالبة وقد ينتج الصغرى
السالبة من الشكل الثاني واما اذا اردنا انتاج الموجبة فيحتاج الى العكس الذي يخص السالبة مثاله
كل ج آ ولا شيء من ب آ فلا شيء من ج ب فنقول كل ما هو ج فليس ب وكل ما ليس ب
فهو آ فكل ج آ فهكذا يبين باخذ لازم النتيجة ولازم الكبرى من غير عكس فان لم يجعل هذا بيان الدور
لانه لم ينعكس فيها مقدمة فله ذلك وان نجعل بيان الدور يتم بما يلزم المقدمات من العكس وما يجري
مجرى العكس من اللوازم التي حكمها حكم الملزوم كان هذا بيان الدور واما ان كانت الموجبة هي الكبرى
مثاله لا شيء من ج ب وكل آ ب فيحتاج ان يعكس النتيجة السالبة العكس الذي يخص هذا الموضع
وهو ان كل ما هو آ ليس ج وكل ما ليس ج فهو ب فكل آ ب فاما ان لا يكون هذا بيان الدور ويكون
على وجه آخر فيفارق هذا الشكل الشكل الاول من هذه الجهة وهو انه يحتاج فيه في انتاج السلب الى
احد امرين اما ان يؤخذ لازما للسالبتين ويؤخذ عكس النتيجة ولازم المقدمة ومن غير هذه الجهة
لا يمكن فان كانت المقدمات هكذا امكن بيان الدور واما ان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن ان يبين
منها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن ان كانت سالبة امكن من النتيجة وعكس الكبرى ان يبين هي من
الشكل الثاني وان كانت موجبة لم يمكن على النحو البسيط لانه لا قياس من سالبتين ولكن يبين على
النحو الذي قلنا لا غير ● واما الشكل الثالث فلا يمكن ان يبين فيها كلية البتة لان النتيجة الجزئية
مع عكس مقدمة كيف كانت لا ينتج الا جزئية واما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة واضفنا
عكس الصغرى اليها كليا انتج الكبرى الجزئية لانا اذا عكسنا نقلنا كل ج ب وح الاصغر كا

انتج بعض ج آ انتج بعض ب آ وهو الكبرى وان كانت صغرى لم يكن الا بعكسين لانا اذا اخذنا ان بعض
ج آ وهو النتيجة واضفنا اليها عكس الكبرى وهو كل آ ب انتج لا المطلوب ولكن عكسه فلم يكن كلاما
في ذلك ولكن اذا جوزنا هذا في الثاني فما بالهم لا يجوزونه في الثالث فان اختلط موجب وسالب والموجبة
كلية امكن انتاج السالبة لانك تقول ليس بعض ج آ وهو النتيجة ونضيف اليها عكس الصغرى وهو
كل ج ب ينتج ليس بعض ب آ فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن ان ينتج الصغرى الجزئية الموجبة من
سالبتين الا ان ينعكس السالبة على النحو المذكور فنقول بعض ج هو ليس آ وكل ما ليس كله او بعضه آ
فهو ب فنقول بعض ج ب ثم نعكس فقد بان ان البيان الدوري في الشكل الاول للموجبات لا يخرج
من الشكل الاول حقيقة ولا خيالا ● واما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول ولكنه يجعل
كانه من الثالث لانك تعكس المقدمة السالبة فتقول كل ما لا يوجد فيه آ يوجد فيه ب فجعلت آ و ب
محمولين معا ● واما الشكل الثاني فالبيان فيه اما بالشكل الاول عند التحصيل وان كان في الشكل
الثاني واما على الوجه الذي يجعل الشكل الثالث ● واما في الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون البيان
الحقيقي كله منه واما الخيل فكان في غيره منه فكيف فيه وما كان من الشكلين الاخرين مما بين دوره
بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه اما ناقصا واما معدوما اذا جعل بيان
الدور ما يتم من نتيجة وعكس مقدمة

فصل في عكس القياس

قد علمنا ان عكس القياس هو ان يؤخذ
مقابل النتيجة اما نقيضها واما ضدها ويضاف الى احدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الاخرى
ومن الضرورة ان مقابل النتيجة اذا اخذ مع احدى المقدمتين ابطل الاخرى والا فان كانتا تا يثبتان فالنتيجة
لم يبطل الا ان اخذ المقابل بالتناقض والتضاد مختلف فلنعتبر ذلك من الشكل الاول ولنضع ان كل ج ب
وكل ب آ فكل ج آ فان قلنا لا شيء من ج آ وكان كل ب آ انتج لا شيء من ج ب وكان كل ج ب
فاخذ الضد انتج ضد الصغرى واذا اخذنا النقيض انتج النقيض للصغرى وكله من الشكل الثاني واما
اذا اضفنا اليها الصغرى فقلنا ولا شيء من ج آ وكل ج ب انتج من الثالث انه ليس كل ب آ وكذلك
لو قلنا الا كل ج ب فاذن لا سبيل الى انتاج مضاد الكبرى لان الثالث لا ينتج عاما ولا بد من ان يكون
الشكل هو الثالث ولنضع ان كل ج ب ولا شيء من ب آ فلا شيء من ج آ ونأخذ مضاده وهو ان
كل ج آ وكان لا شيء من ب آ انتج ضد الصغرى ونأخذ نقيضه فينتج نقيض الصغرى وذلك من الثاني
فان اخذنا مع النتيجة المعكوسة الى التضاد او التناقض الصغرى انتج نقيض الكبرى لا غير وذلك من
الشكل الثالث ولنضع الصغرى جزئية فحينئذ ان عكسنا النتيجة الى التناقض بطلتا معا والى الضد
لم يبطل شيء فلنضع ان بعض ج ب وكل ب آ فبعض ج آ فنعكس النتيجة الى السلب المناقض
فنقول ليس شيء من ج آ وكل ب آ ينتج نقيض الصغرى او نضيف اليها الصغرى فينتج ليس كل ب آ
فان اخذنا بالمضادة وهو ان ليس بعض ج آ واضفنا اليها الكبرى وهو كل ب آ انتج ليس بعض ج ب
وهذا لا يبطل ان بعض ج ب او الصغرى فقلنا ليس بعض ج آ وبعض ج ب كانتا جزئيتين
ولم ينتج التاليف من جزئيتين ولنضع ايضا بعض ج ب ولا شيء من ب آ فلا كل ج آ ونأخذ النقيض
فنقول كل ج آ وبعض ج ب فبعض ب آ وهو نقيض الكبرى ونضيف اليها الكبرى فيكون كل ج آ
ولا شيء من ب آ ينتج نقيض الصغرى واما اذا اخذنا الضد فلا ينتج لانا ان قلنا فبعض ج آ ولا شيء
من ب آ انتج ليس بعض ج ب وهذا لا يبطل قولنا بعض ج ب واذا اضفنا الى الصغرى لم ينتج شيئا
واما في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان يؤخذ مقابل النتيجة مع الصغرى فيبطل الكبرى بان ينتج ضده بل
بان ينتج نقيضه لان القياس حينئذ ينعقد من الشكل الثالث وذلك لا ينتج الكلي واما مع الكبرى
فان عكسنا النتيجة الى المضادة انتجت ضد الصغرى او بالتناقض انتجت نقيض الصغرى لان القياس
يكون في الشكل الاول ولا يمتنع ذلك هناك فليكن الكبرى موجبة مثل ان لا شيء من ج آ وكل ب آ
فان اخذنا كل ج ب او بعض ج ب وقلنا ولا شيء من ج آ انتج في الحالين ان لا كل ب آ
فان اخذنا كل ج ب وكل ب آ انتج كل ج آ فان اخذنا بعض ج ب وكل ب آ انتج بعض ج آ
ثم فليكن الكبرى سالبة مثل ان نقول كل ج آ ولا شيء من ب آ ولنأخذ اما كل ج ب او بعض ج ب
وقد قلنا كل ج آ انتج في الحالين بعض ب آ وهو نقيض الكبرى لا ضده وان اخذنا مع مقابل النتيجة

الكبرى فقلنا كل ج ب ولا شيء من ب آ انتج لا شيء من ج آ او قلنا بعض ج ب ولا شيء من ب آ
انتج بعض ج ليس آ فهذا هو تفصيل ذلك فان كانت الصغرى جزئية فلا يبطل اخذ ضد النتيجة شيئاً فانه
يكون جزئياً موجباً ولا ينتج مع الصغرى وينتج مع الكبرى ضد الصغرى وهي جزئية والجزئية لا تبطل الجزئية
واما ان عكسنا النتيجة الى النقيض بطلت كلتيهما بالنقيض فلو وضع بعض ج آ ولا شيء من ب آ انتج
بعض ج ب فان قلنا بعض ج ب لم ينتج مع الصغرى واما مع الكبرى فينتج ليس بعض ج آ ولا يبطل ذلك
قولنا بعض ج آ فان قلنا كل ج ب وقلنا بعض ج آ انتج بعض ب آ وهو نقيض الكبرى او قلنا
كل ج ب ولا شيء من ب آ انتج لا شيء من ج آ وهو نقيض الصغرى ولنضع لا كل ج آ وكل ب آ
فان اخذنا ضد النتيجة وهو بعض ج آ لم ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى بعض ج آ ولا يبطل بهذا
قولنا لا كل ج آ واما اذا اخذنا النقيض فقلنا كل ج آ وكل ب آ ابطل الصغرى بالنقيض وقلنا
كل ج ب ولا كل ج آ ابطل الكبرى بالنقيض واما في الشكل الثالث فاذا اخذ ضد النتيجة لم يبطل البتة
مقدمة لان ضد النتيجة مع الصغرى يكون من الشكل الاول وكبراه جزئي فلا ينتج ومع الكبرى يكون من
الشكل وكبراه جزئية فلا ينتج واما ان اخذت بالتناقض كان عكس النتيجة كلياً فان كانت الكبرى سالبة
كان موجباً كلياً او موجبة كان سالباً كلياً فانتظم مع الصغرى على نظم الشكل الاول ومع الكبرى على نظم
الشكل الثاني فان كانت المقدمتان كليتين انتج ضد كل واحدة منهما لان نتيجة الكليتين من الشكل الاول
والثاني كلي وان كانت احديهما ولتكن الصغرى جزئية وتكون لا محالة موجبة انتجت نقيض كل واحدة منهما
لان الجزئية اذا اخذت مع عكس النتيجة الى النقيض انتجت جزئياً يناقض الكلية منهما وان لم تؤخذ هي
بل الكلية انتجت كلية الجزئية منها فان كانت الكبرى هي الجزئية الموجبة لم تناقضها ومن عكس النتيجة
الى النقيض ولا الى التضاد ما ينتج نقيض الصغرى ولا ضدها لانها تنتج عكس مقابل الصغرى وانتلف
من الصغرى ونقيض النتيجة ما يرفعها وكذلك ان كانت جزئية سالبة فقد اجتمع من هذا كله ان انعكاسات
قياسات الشكل الاول يكون الى الثاني والثالث لكن اذا اريد ابطال الكبرى كان من الثالث والصغرى
كان من الثاني وفي الثاني يبطل صغراه بالاول وكبراه بالثالث وفي الثالث يبطل صغراه بالثاني وكبراه
بالاول فصل في رد قياس الخلف الى المستقيم ورد المستقيم الى الخلف
فلنتكلم في رد قياس الخلف الى المستقيم والمستقيم الى الخلف على انا نعتبر المقدمة التي هي التالي من الشرطية
ونعمل على ان الاقتران منها ومن الحملية فان ذلك لا يضرنا اذ قد علمت صورة ذلك التاليف وان
الاعتبار فيه ايقاع التالي مع المقدمة الداخلة موقع احدى القرائن الحملية فقياس الخلف يكون ايضاً
من وجه مشابهاً لعكس القياس لانك تأخذ نقيض نتيجة ما وتضيف اليه مقدمة وتبطل شيئاً ما لكنه
يخالف بان عكس القياس انما يكون دائماً اذا كان قبله قياس مقرر الصغرى والكبرى ونتيجة حدثت عنه
بالفعل ثم عقد بعد ذلك قياس آخر لابطال شيء معلوم ● واما الخلف فقياس مبتدأ لا يلزم ان
يتقدمه قياس وان اتفق فلا يبدو دي بعضها بنتيجة الى ان ينتج محالاً لكن حال الحدود والترتيب فيهما
واحد فليكن صح لنا ان كل ب آ بتوسط ج آ ليس انا اخذنا مقابل النتيجة واضفنا الى الصغرى
بطلت الكبرى واضفنا الى الكبرى بطلت الصغرى وكان هذا عكس القياس فلو انا ابتدأنا فقلنا ان كان
قولنا كل ب آ كاذباً فنقيضه وهو قولنا لا كل ب آ صادقاً وكان مسلماً ان كل ب ج فينتج ان لا كل
ج آ وكان حقاً ان كل ج آ هذا خلف اذ لا يمكن ان يكون كل ج آ وليس كل ج آ فاذن قولنا ليس كل ج آ
كذب ولزم عن قياس فاحدى مقدمتيه كاذبة ولكن ليست المسلمة وهي ان كل ب ج فهي اذن المشكوك
فيها وهو انه ليس كل ب آ فاذا كل ب آ والمطلوبات الاربع كلها الا الكلي الموجب يمكن ان يتبين من كل
شكل بالخلف واما الكلي الموجب فيتبين من الشكلين الاخرين فقط لانك اذا اردت ان تبين صدق
قولنا كل ب آ بكذب نقيضه وهو قولنا ليس كل ب آ قلت ان كان قولنا كل ب آ كاذباً فنقيضه
وهو قولنا ليس كل ب آ صادق ويحتاج ان ينتج من هذه المناقضة ومن مقدمة اخرى مسلمة نتيجة
بينة الاستحالة وتلك المقدمة لا تشارك هذه في الشكل الاول لان هذه المناقضة لا يجوز ان تكون
صغرى للاول لانها سالبة ولا كبرى الاول لانها جزئية واما اذا اخذنا الضد بدل النقيض
امكن ان نجعله كبرى ولكن اذا انتج محالاً لزم ان كذب لم يلزم ان صح صدق لان الضدين قد يكذبان



معاً في المواد الممكنة كما علمت لكنه لم ينتفع في انتاج المطلوب واما السالبة الكلية فيتبين في الشكل الاول
بان يؤخذ نقيضه وهو الموجبة الجزئية ويضاف اليه كبرى فينتج محالاً ولا يمكن ان يضاف اليه الاخرى
وهي الصغرى فيكون الكبرى جزئية فالسالبة الكلية يتبين في الشكل الاول بادخال المقدمة هي كبرى
لا غير واما الموجبة الجزئية فانا اذا اخذنا نقيضها وهي السالبة الكلية لم يمكن ان يضيف اليها في
الشكل الاول مقدمة الا الصغرى فينتج المحال واما السالبة الجزئية فاذا اخذنا نقيضها في الشكل
امكن صغرى وكبرى معاً لانه كلي موجب واما الشكل الثاني فان الموجبة الكلية اذا اخذ نقيضها
وهو ليس بعض ب آ لم يمكن الا ان يضاف اليها كبرى كلية موجبة واما الكلية السالبة فانه اذا اخذ
نقيضها لم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية واذا اخذ الضد ثبت بالقياس بطلانه ولكن لم يثبت
صحة ضده واما الجزئية فان نقيضها يمكن ان يضاف اليها في هذا الشكل كبرى وصغرى وكذلك الجزئية
السالبة فان نقيضها يمكن ان يضاف اليها كبرى وصغرى لان نقيض الجزئيتين كلية فيصلح كبرى
وصغرى سالبة وموجبة واذا اخذ الضد في هاتين فبطلت لم يجب بطلان الضد ولكن لم يصلح
الا صغرى وفي الشكل الثالث اما الموجبة الكلية فانها اذا اريد ان يثبت بالخلف واخذ نقيضها
لم يصلح الا كبرى واما الكلية السالبة فنقيضها يصلح كبرى وصغرى لانها موجبة جزئية وتكون
صالحة في الطرفين جميعاً كان واما الجزئية الموجبة فنقيضها اذا اخذ لم يصلح الا كبرى واما الجزئية
السالبة فنقيضها يصلح فيه صغرى وكبرى فاذا الموجبة لا تبين الا بالضرب الذي كبراها سالبة
هي نقيض النتيجة واما السالبة فتبين بوجهين من الشكل الثالث والحال في الضد ههنا انه
اذا بطل لم يجب بطلان ضده هو كما في غيره ● والفرق بين المستقيم والخلف ان المستقيم
يقصد فيه القايس في اول الامر نحو الشيء الذي يريد ان يثبته فيقيس عليه من مقدمات مسلمة
اما على الاطلاق واما عنده وبينه وبين خصمه ● واما الخلف فانه يقصد فيه في اول الامر
ان ينتج شيئاً غير المطلوب ذلك الشيء بين الكذب على الاطلاق وعنده وبينه وبين خصمه فاذا بين
كذبه عاد وانتج كذب ما هو بسببه فانتج صدق نقيض ذلك وايضاً فان المستقيم انما يوجد فيه المقدمات
الموافقة للمطلوب بالذات واما في الخلف فاحدى المقدمتين من تلك الجملة والاخرى نقيض المطلوب
وايضاً فان النتيجة في المستقيم غير بينة في اول الامر حتى يتم فيلزم واما في الخلف فان النتيجة تنتج
اولاً ويوضع نقيضها واذا كان الخلف قد اقام نقيض المطلوب ومن صادقه انتج محالاً فان كان اذا
عكس القياس فاخذ نقيض المحال وقرنه بالصادقة انتج ذلك نقيض التالية المشكوك فيها
وهو المطلوب على ان هذا النقيض فليتبين السالبة الكلية بالخلف من الشكل الاول ولنتامل كيف
يستقيم ويكون المطلوب انه لا شيء من ب آ فاذا اخذنا نقيضه وهو ان بعض ب آ
فلابد من ان يكون ذلك صغرى في الشكل الاول ولا يضاف اليها حتى ينتج المحال وهو انا قولنا كل
آ ج او قولنا لا شيء من آ ج فانتج موجبة كقولنا بعض ب ج واخذنا نقيضها ليرد الى الاستقامة
كان نقيضها لا شيء من ب ج واضفنا اليها كل آ ج كان ذلك من الشكل الثاني وان كان انتج سالبة كقولنا
ليس كل ب ج وكان نقيضها كل ب ج واضفنا اليها لا شيء من آ ج كان ايضاً من الشكل الثاني
واما اذا كان المطلوب سالبة جزئية واخذنا نقيضها وهي الكلية الموجبة فانا اضفنا اليها كبرى
موجبة او كبرى سالبة كما بيناه وان اضفنا اليها صغرى جزئية او كلية فان النتيجة
تكون موجبة ونقيضها اما كلية سالبة واما جزئية سالبة وجميع ذلك يتبين بالرد الى نقيض النتيجة
بالصغرى على ان يكون الشكل الثالث واما الموجب الكلي مثل قولنا كل ب آ فلا يمكن ان يتبين بالخلف
في الشكل الاول لان نقيضه جزئية سالبة فلا يصلح صغرى والكبرى واما الجزئي فيتبين في الشكل
الاول وذلك بان يؤخذ نقيضه فلا يكون نقيضه الا كبرى الاول لانه سالب كلي فلا يمكن ان
يتبين بعكس القياس الا نحو الصغرى ونقيض النتيجة وذلك في الثالث فالموجب في هذا الباب
لا يمكن رده الى الشكل الثاني واما الشكل الثاني فاذا عكس قياسه الخلفي الى الاستقامة فانه يرجع
الى الشكل الاول في كل موضع اما الكلي الموجب فلانه يكون قد اخذ في الخلف نقيضه فصار صغرى
فيصلح ان يبطل الصغرى وقد ذلك بالشكل الاول وكذا الكلي السالب لان نقيضه ايضاً

لا يكون كبرى واما الجزئي الموجب فان نقيضه يصلح صغرى وكبرى فيصلح في الاول والثالث وكذلك
الجزئي السالب فان جميع قياساته يمكن ان يعكس الى الاول والخلفان المنتجان للجزئي يمكن ايضا
ان يعكس الى الثالث واما الشكل الثالث فان موجبات ما بين فيه بالخلف قد تبين كلها في الاول
بالمستقيم وسالباته بين ايضا في الثاني فاما الموجبات فان نقائضها تكون في قياس الخلف
كبرى لا محالة فيبطل بالشكل الاول واما السالبات فان نقائضها تكون صغرى وكبرى معا
فيمكن ان يبطل في الثاني ايضا مع الاول فقد بان وظهر ان القياس الخلفي مشارك المستقيم
يرجع احدهما الى الآخر ولا يخرج عن تلك القياسات

## فصل في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

قد يؤلف قياس من مقدمات متقابلة بان يؤلف قياس من موجبة
وسالبة متضادتين ومتقابلتين احتيل حتى خفي ذلك اما بان يبدل اسم حد بما يرادفه واما بان يؤخذ
بدل الحد جزئية او كلية فيحكم عليه بما يرفع الحكم عن الحد فانه ما هو بالحقيقة قياس من متقابلين ومنه ما
ليس بالحقيقة كذلك ولكن بالظن وهذا القياس كثيرا ما يستعمل في الجدل على سبيل المبالغة في التشكيك
بان يتسلم قول ثم ينتج نقيضه من اصول اخرى ثم يؤخذ المتسلم والمنتج فينتج منه في الشيء انه ليس هو
وكثيرا ما يغلط به من هو ضعيف التمييز والمتقابلات في اللفظ اربعة ❁ كل ولا كل ❁ كل
ولا واحد ❁ بعض ولا واحد ❁ بعض ولا بعض ❁ وفي الحقيقة ثلاثة لان بعض ولا بعض
لا تقابل فيهما وهذا الضرب من القياس انما يتألف في الشكل الاول بان يجعل المحمول كشيئين
ويوضع احدهما للآخر ❁ واما في الشكل الثاني فبان يؤخذ الموضوع كشيئين ويؤخذ المحمول
واحدا ❁ واما في الثالث فبان يؤخذ المحمول كشيئين ويؤخذ الموضوع واحدا وفي الشكل الثاني
اذا اخذنا متضادين يجب ان يوضع ايهما اتفق صغرى وكبرى وان اخذنا متناقضين لزم الا ان
يكون الكبرى هي الكلية سواء كانت موجبة او سالبة ولكن لا بد من ان يكون الطرفان شيئا واحدا
بالفعل او بالقوة مثل ان يكون احدهما نوعا وجزئيا تحت الآخر فيكون قياسا على المتقابل واما ما
سوى ذلك فلا يكون الا في الظن مثل القياس على متلازمين بسلب وايجاب وغير ذلك لان
المقدمتين لا تكونان بالحقيقة متضادتين ولا متقابلتين مثل قولنا كل انسان حيوان ولا شيء
من الناطق بحيوان ولا شيء من الضحاك بحيوان وكل علم ظن ولا شيء من الطب بظن واقول يشبه ان
يكون القياس على طرفين احدهما جنس والآخر نوع مما يظن انه قياس على المتقابلين وليس في
الحقيقة قياسا واحدا على متقابلين بل اذا رد الى ذلك بالتحقيق كان قياسين في قياس احدهما
مضمر والآخر مصرح والمضمر هو الحقيقي على متقابلين ولكنه ان لم يكن حقيقيا فهو اقرب الى الحقيقة
لان الحكم على الكلي كالحكم على الجزئي الذي تحته ولا يحتاج الى بيان فكانه حكم على الجزئي بمتقابلين
وذلك حكم القياس المضمر فيه ❁ واما الشكل الثالث فانما يمكن ذلك في ضروبه المنتجة للسالب
واما الضروب المنتجة للموجب فمقدمتاه موجبتان فكيف يتقابلان وعلى كل حال فلا يجوز الا
ان يكون السالب كبرى ومثاله كل طب علم ولا طب بعلم فليس كل علم بعلم وكذلك ان اخذنا على التناقض
تلك وينبغي ان يستقصى النظر هل يمكن ههنا شيء امكن في الشكل الثاني اذ كنا نقول هناك مثلا
ان كل علم فاضل ولا شيء من العلوم بفاضل فيكون قياسا من متقابلين ثم نضع بدل العلم الطب فيكون
ان يوضع فيه طرفا اخص من طرف ومع ذلك فيكون على ما علمنه قياسا من متقابلين فهل يمكن ذلك
ههنا فاذا استقصي وجب انه لا يمكن فانه لا يمكن في الشكل الثالث في القياس على المتقابلين
ان يكون الطرف الاكبر اخص من الاصغر والمقدمتان متقابلتين وينتج غير الحق مثل قولنا كل هندسة
علم ولا شيء من الهندسة بطب فليس كل علم طب فان ذلك حق ومما يتبين في هذا الاستقصاء ان نجمع
كل ولا كل كل ولا واحد بعض ولا شيء وهي ثلاثة فنجعلها اسوار مقدمات متقابلة مشتركة المحمول
الا ان لموضوعاتها اسمين مترادفين او اخذ جزئيا ومشتركة الموضوع الا ان للمحمول اسمين مترادفين
وضعا طرفين او احدهما تحت الآخر والموضوع محفوظ الاسم فيكون تسعة تاليفات من الشكل الثاني
ليس غيرها فمنها قياس ومنها غير قياس وذلك بالاصول المتقدمة وينتج ما نراعي لا لاصل
الذي اعطيناك الا ان الاكبر يجب ان يكون ليس اخص من الاصغر ولا يجب ان يظن انا لما جوزنا



ان يكون قول صادق انتج عن كاذب كذلك يجوز ان يكون ايضا عن متقابلين نتيجة صادقة البتة لان هذا
ينتج ان الشيء ليس هو واما انه كيف يمكن ان يعرض لاصحاب النظر الوقوع في استعمال القياسات
من متقابلين وهم لا يشعرون فذلك لانه يمكن ان يكون عند انسان ما قياسات فاسدة انتج
نتائج فاسدة فهو جامعها عند نفسه ويكون عنده حق ما موضوع مسلم وتكون تلك القياسات
او النتائج الفاسدة يلزم عنها لفساده شيء فاسد يمكن ان يساق الى انتاج ضد ذلك الحق او يكون
في تلك الفاسدات ما هي مقابلة لجنس هذا الموضوع المسلم او الجزئي تحته فاذا حقق كان بالقوة متقابلا
له فينتج منه بقياس ما مقابل هذا الموضوع مثاله ان كان الموضوع ان بعض الاعداد فرد ويكون
تلك القياسات الفاسدة اما مقدمة كاذبة وهو ان كل عدد ينقسم بمتساويين واما نتيجة فاسدة
وهي ان كل عدد ينقسم بمتساويين امكن ان يكتسب من تلك مقدمة مناقضة او مضادة لهذا
الموضوع ان لا شيء من الاعداد بفرد فينتج منها ان بعض ما هو عدد ليس بعدد او بعض ما هو فرد ليس
بفرد وكذلك ان وضع ان كل علم ظن ثم سلم او لزم من اصول اخرى عنده ان الطب ليس بظن وربما
كان الموضوع حقا والقياسات الفاسدة انتجت مقابله وربما كان الموضوع باطلا والقياسات
انتجت مقابله كانت قياسات صادقة او كاذبة وربما كانت قياسات صحيحة عنده وقياسات
فاسدة فاكتسب من الصحيحة صحيحا ومن الفاسدة فاسدا وكانا متقابلين واما اذا وقع ذلك ابتداء
فلا يمكن ان يستعمل من غير حيلة من تلك الحيل ان يتسلم جزئية مناقضة لكلية كما يتسلم ان كل علم ظن
ثم يتسلم ان لا شيء من الطب بظن ومن ذلك ان يوهم ان المركب ليس احد الجزئين فيسلب احد الجزئين
عن المركب ويجعل المركب حدا اوسط فيقال ان الحي الابيض ليس بابيض اي ليس ابيض مجردا وحده او ليست
حقيقته الابيضية ولكن لا بشرط هذا الشرط ثم نقول انسان ما اي كفلان هو حي ابيض فينتج ان
ذلك الانسان ليس بابيض اي ذلك الانسان بعينه ثم نقول ان الانسان ليس بابيض وهو بعينه ابيض
فينتج الابيض ليس بابيض هكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع ويمكن ان يوجد له مثال كلي كقولك كل انسان
حيوان ناطق وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق على انه يعني فيما بينه وبين نفسه وليس شيء
مما هو حيوان ناطق بناطق فقط فينتج فليس احد من الناس بناطق ثم موضوع ان كل انسان ناطق
فان قال قائل ان هذا لا يكون مناقضا في المطلق وخصوصا في المهمل قيل اما المهمل فقد عرف الجواب
عنه واما المطلق فليؤخذ على الشرط الذي يمتنع ايضا في المطلق اجتماعه ولنقل ان فلانا ابيض
وهذا الانسان ليس بابيض فزيد ليس هو هذا الانسان الذي هو زيد هذا خلف ليس في المطلق
كما

## فصل في المصادرة على المطلوب الاول

وقد بقي من الامور المناسبة لما جرى
ذكره امر المصادرة على المطلوب الاول ووضع ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب للنتيجة
وذلك في الخلف فاما المصادرة على المطلوب الاول فهي داخلة في جنس ما لم يبرهن مما قيل ولكن
ذلك الجنس اعم منه لان ما لم يبرهن مما قيل قد يكون بسبب ان القول منتج لشكله او بسبب
مقدماته وقد يكون بسبب ان المقدمات اخفى من المطلوب او ان المقدمات مساوية له في الجهالة او ان المقدمات
انما تبين بعد بيان المطلوب وليس شيء من هذه مصادرة على المطلوب الاول فانه انما يكون المصادرة
على المطلوب الاول في قياس منتج الشكل فليس اذا بسبب الشكل وليس يجب ان يكون بسبب ان
المقدمة اخفى او مساوية في الجهالة حتى اذا كان كذلك كانت المصادرة على المطلوب الاول
وذلك لان الخفي والمساوي في الجهالة قد يكون غير المطلوب ولا يكون مصادرة على المطلوب
الاول واما المصادرة على المطلوب الاول فليس الخفي والمجهول المستعمل شيئا غير المطلوب
بل انما يكون القياس مصادرة على المطلوب الاول لان المطلوب نفسه جعل مقدمة لبيان نفسه
بان بدل اسم احد حديه الذي يراد ان يجعل حدا اوسط والاشياء البينة بنفسها فلا تبين بوجه
لا بالحقيقة ولا بان يقاس عليها من نفسها فان ذلك غير معتاد لانها مقبولة مسلمة وان كان
يمكن المصادرة عليها بل انما يستعمل هذا فيما سلف من شانه ان يتشكك فيه ويجهل فهذا اذا
استعمل في بيان غيره مما هو اعرف منه فقد عمل الواجب وان استعمل نفسه في بيان نفسه
فقد صودر على المطلوب الاول وقد يعرض ذلك في قياس واحد وقلما يخفى هذا الا على ضعفاء

العقول وقد يعرض في قياسات فوق واحدة بان يكون نتيجة تبين بمقدمة غريبة بنفسها وتلك المقدمة
تبين بمقدمة اخرى وتلك المقدمة انما تبين بصحة النتيجة فيكون هذا ايضا مصادرة على المطلوب الاول
بوسايط مثل الوضع الذي في كتاب اوقليدس ان الخطين اللذين في سطح واحد اذا وقع عليهما خط
تصير الزاويتين اللتين من جهة واحدة معا دون قائمتين لم يلتقيا وهذا موضوع في مصادرات
كتاب اوقليدس فان رام احد ان تبين هذا بان يقول انهما ان التقيا كان مثلث من الخطين والخط الواقع
وكانت الزوايا الثلث اعظم من قائمتين هذا خلف فاذن لا يلتقيان فقد صادر على المطلوب الاول
من حيث لم يشعر لان كون زوايا المثلث بهذه الحال انما يبرهن بعد صحة ذلك الوضع فيكون عرف حال الزوايا
في الخطين بزوايا المثلث وحال زوايا المثلث انما تبين بحال زوايا الخطين فيكون استعمال كون زوايا
الخطين مع الخط الواقع عليها مقدمة في بيان نفسه ولكن بوسايط فهكذا تكون المصادرة على المطلوب
وبالجملة يجب ان يكون قد اخذ فيها احد حدي المطلوب مرتين اما بالحقيقة فباسمين مترادفين
يرجع احدهما على الآخر جملة ومعنى واما بحسب الظن فان يأخذ شيئين كانا مشتركين كالانسان
والضحاك ويظن ان شانهما وحكمهما واحد ويكون معناهما في الحقيقة مختلفين او يأخذ كليا وجزئيا
ويظن ان الحكم فيهما واحد فيظن انه مصادرة على المطلوب الاول بل مصادرة على المطلوب الاول بحسب
الظن على اقسام مذكورة في طوبيقا واما في الحقيقة فهو ان يوضع لما يراد ان يجعل من الحدين حدا اوسط
اسما آخر مرادفا كما يكون في تقابل القياس فان تقابل القياس والمصادرة على المطلوب الاول
يشتركان في ان الحد الاوسط فيهما موجود في النتيجة والقياسات الصحيحة ليست كذلك ويكون
المصادرة على المطلوب الاول فيها مقدمة صادقة جدا وهي التي تكون موضوعها ومحمولها واحد
ومقدمة مشكوك فيها وهي التي هي المطلوب وقد صودر عليه وقد يمكن المصادرة على المطلوب الاول
في الشكل الاول والثاني والثالث لكن ان كان المطلوب موجبا كليا امكن في الشكل الاول صغرى وكبرى
فان كان صغرى كان الاكبر والاوسط اسمان مترادفان وكانت الكبرى هي تلك المقدمة الصادقة جدا
وان كان كبرى كان الاصغر والاوسط اسمان مترادفان وكانت الصغرى هي تلك الصادقة جدا
وان كان جزئيا لم يمكن الا ان يكون صغرى وان كان سالبا لم يمكن فيه الا ان يكون الكبرى وقد علم
الاول ان كل مطلوب موجب في الشكل الاول فيصلح ان يوخذ في القياس صغرى وكبرى انما عني به
الكلي واما في الشكل الثاني فان المطلوب لا يكون الا سالبا ففي ضرب لا يكون الا صغرى وفي ضرب
لا يكون الا كبرى هذا ان كان السالب كليا فان كان جزئيا لم يجز في الثاني الا صغرى وفي الشكل
الثالث الا كبرى وفي الاول لا يصلح بيانه بوجه لانه لا يصلح صغرى ولا كبرى والمصادرة على المطلوب
الاول قد تكون في العلوم وذلك اذا كان صادرا بالحقيقة وعلى الوجه الذي قلنا وقد يكون في الجدل
وذلك اذا كان نقل ما هو مصادرة بحسب الظن المحمود وهو الذي يكون حد المقدمة الصادقة فيه
كشيء واحد بحسب الظن المحمود فصل في وضع ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب
واما وضع ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب فهو ان ينتج كذبا وينسبه الى مقدمة حتى يكون
من حقه ان يقال ان الكذب الذي انتجته هو من قبلها وليس من هذه الجهة التي ظننت وهذا يقع
في قياس الخلف اذا اخذ آخذ نقيض الموضوع ثم قاس قياسا انتج كذبا ثم رام ان ينتج ان نقيض الوضع
كذب لانه انتج كذبا فيقال له لم يلزم الكذب عن هذا لمنع القياس الخلف انما يمكن ان يقال له ذلك اذا كان
الكذب يلزم وان دفعت تلك المقدمة ولم يستعمل في القياس اصلا وهذا الاعتبار لا يكون في
المستقيم لان المستقيم لا يقصد فيه انتاج كذب من وضع شيء مناقض للمطلوب بل انما قال في المطلوب
واذا منع قبل ان في القياس مقدمة كاذبة او ليس تأليفه منتجا ولم يقل انه لم يعرض الكذب من قبل
وضع كذا لانه لم يبين على ان هناك كذبا عارضا بل هذا في الخلف اذا كان النقيض الموضوع سواء
وضع او دفع لا يغير حكم اللازم من الكذب فلا يكون سببا لانتاج المحال فلا يلزم ان يكون محالا
وهذا على وجوه اما ان يكون الحدود التي للمحال والقياس غير مشاركة لنقيض الموضوع البتة
واما ان يكون مشاركة ولكن المحال لزم عن شيء آخر مثال الاول لو ان احدا اراد ان يبين ان القطر

غير مشارك للضلع فاستعمل فيه قياسا وبين فيه ان لا حركة ثم قال وهذا محال ثم قال فاذن القطر

ان الخطوط المتوازية اذا وقع عليها خط طولي كانت الزوايا كذا وكذا ومن مقدمات برهان ذلك المطلوب صح

كان م

نصرفي وضع ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب



غير مشارك للضلع وهذا مثال لوضع القسم من ثم لحن ما ليس بسبب سببا هو اظهر ما في هذا الباب
واما مثال الذي يوجد في المحال وقياسه حدود يشاركه ويتصل بحدود النقيض فمثل ان يقول
ليس كل ب آ والا فليكن كل ب آ ولكن كل ى ج وكل ج ب وكل ب آ فاذن كل ى ب
هذا خلف فاذن ليس كل ب آ فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا لان قولنا كل ى ب يكون
نتيجة عن مقدمتيه وان لم يقل كل ب آ وايضا من الجانب الآخر بان يقول كل د ب آ وكل ا ج وكل
ج ى وكل آ ى وهذا خلف فان هذا ايضا وضع ما ليس بسبب سببا وذلك لان قولنا كل آ
لان دفع بقي القياس المنتج للخلف بل يجب ان يكون حدود المحال وحدود قياسه وحدود المطلوب متصلة
ويكون مع ذلك بحيث اذا دفع النقيض لم يلزم محال بل يكون المحال انما لزم لوضعه لا غير فيكون القياس
المركب متصل التركيب لا حشو فيه او ليس قياسات مختلفة ولا وصلة بينها فان الكذب لا يمكن
ان يجتمع عن قياسات كثيرة لا تتصل اتصالا لا تصير به كقياس واحد فانها اذا اجتمعت ولم تتصل
اما ان يكون الكذب لازما عن واحد منها وان دفع البواقي واما ان لا يلزم عنها شيء بالشركة وان
كذبت نتائجها كلها لم ينتفع بجميعها في ابطال شيء او اثباته مثل قياسات مختلفة على ان المتوازية
تلتقي وان المثلث زواياه اعظم من قائمتين وغير ذلك فان جميع اصناف نتائج كاذبة لا يتصل قياساتها
لا يلزم منه شيء على الوجه الذي يلزم في قياس الخلف فصل في وصايا ينتفع بها
السائل والمجيب في تسليم المقدمات والامتناع من تسليمها وغير ذلك
ان القياس قد يستعمل في العلوم وقد يستعمل في الجدل والذي يستعمل في العلوم فيستعمل على ما
عليه الامر في نفسه والذي يستعمل في الجدل فيستعمل على ما هو مشهور او مسلم ان عوض في المشهور
لم ينتفع بالجدل لنعمة المقدمة في المحاورة الجدلية ان يكون على سبيل التسليم والتسليم يكون في المسئلة
والمسئلة في الموضوع كانها هي المقدمة وانما بان بهيئة تلحق المسئلة تخرج بها عن هيئة المقدمة
وقد يقال لها ايضا مسئلة اذا كانت متسلمة عن سؤال ولما كان الجدل انما يحاول الالزام والتبكيت
اعني القياس على نقيض ما ينصره المجيب وليس غرض الجدلي من حيث هو جدلي الحق فلا بأس ان يحاول
السائل في تركيب القياس الجدلي حيلا لا يكون استعمالها مقربا للسائل من الغرض وان يعتمد المجيب الذي
يورد السائل القياس على مقابل ما ينصره حيلا يحترز بها عند مقابل احتياجه الى الاجابة عن مسئلة
مسئلة من ان يلحقه نقض وتبكيت ويجتهد في منع القياس اصلا او منع القياس على مقابل ما ينصره
ولنفرد ههنا اصولا يختص نفعها بمن يستعمل القياس ويشتمل عليه وهو عارف بصورة القياس
ولان المسئلة الجدلية على وجهين فانها اما ان يكون عن مقدمات قياس مع نتيجة كقولك اليس اذا
كان كل ب ج وكل ج ى كان كل ب ى فهذا لا حيلة فيه الا التسليم او انكار مقدمة او ادعاء ان
القياس غير منتج واما ان يكون السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها آخر الامر القياس وينتج النتيجة
فيكون فيه التحفظ على وجهين احدهما عند تسليم مقدمة مقدمة والآخر عند اجتماعها
لئلا يؤلف قياسا فاما القسم الاول فيجب ان يجتهد فيه حتى لا يسلم حدا مكررا تسليما قياسيا فانه
اذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك قياسي لم يمكن ان يؤلف قياس فلم يمكن السائل ان يبكت ولا نكت
قياس على اثبات نقيض الوضع الذي يحفظه المجيب واما في آخر الامر بعد التسليم فيجب ان يتأمل ان كان
التي سلمت كيف نسبتها الى الطرفين حتى يعرف الشكل والضرب فان لم يكن الشكل منتجا لذلك المطلوب
كالثاني للموجب والثالث للكلي منع انتاجه ذلك وكان غير منتج اصلا منع انتاجه اصلا وهذا انما
يتأتى له بعد حفظه اشكال القياسات وضروبها فهذه وصية المجيب واما السائل فيجب ان
يحتال في التوصل اللطيف الى ترويج ما اوصى بالتحرز عنه فيجب ان يجتهد بأخفى ما يكون من الحيلة
فيتسلم ما هو ضروري في الانتاج من غير ان يتسلمه على نظم قياسي فيفطن لصنيعه بل ان كان
القياس مركبا من قياسات ينتج نتائج تصير مقدمات لقياسات ينتج نتائج اخر ولا يزال حتى ينتج
المطلوب تسأل ولا عن نتائجها من ايهام المطلوب ويسلم ثم لم يسأل عما يليه بل عما هو اقرب من
المطلوب من مقدمات بينهما ثم عاد وتسأل عما بين المسئلتين وذلك وجوه من الترتيب مثلا ان كان
يبين ان كل د آ وكان ينتج ذلك بان كل د ه وكل ه ز وكل ز ج وكل ج ب وكل ب آ

بعد

الصاحب

وتحذيرات معه

بالمسلم المسلم في كاكو

لكل ا ا فيسال اما عن مقدمات الاطراف والواسطة فان سال عن مقدمات الاطراف فاولاها الكبرى
لان السائل اذا سال اولا عن الصغرى اليس كل د ه حدس المجيب انه يبتغي ان يكون كل ه ى
او شيئا آخر مما على النظام واما اذا سال عن الكبرى انه اليس كل ب ا فيكون قد عكس الكلام
عن الترتيب فكان وقوع الحدس عن هذا الجانب اقل لانه لو قيل كل ب ا وكل د ب مصرحا
لم يكن على النظم القياسي بالفعل اذ لم يوضع المشترك في كل واحد منهما بجنب الآخر فلم يوهم فكيف
اذا لم يكن مصرحا فالاحرى ان يسال عن الكبرى اولا فيقول اليس كل ب ا ثم يتباعد عنها فلا يسال
عما هو بجنبه بل عن البعيد منه فيسال هل كل ه ى ثم يعود فيسال عما بينهما انه هل كل ج ب وكذلك
يجتهد ان يوقع اختلافا في الترتيب وان سال عن بعض المقدمات المتوسطة اولا ثم الطرفية على خلاف
ما هو نهج الترتيب في الاوساط ثم عاد الى الطرفية الاخرى لم يكن به باس بعد ان لا يجعل المسائل
مرتبة واما اذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجب ان يسال اولا عن الواسطة بجعل اول سؤاله عن
الكبرى فيكون اول ما يلفظ به لفظ الواسطة مثلا يقول هل كل ب ا فيكون اول ما يدخل
في لفظة الواسطة فيكون انما طلب اولا النسبة التي للحد الاكبر الى الواسطة ثم سال عن الصغرى
فيكون فعل ما يمكنه من تغيير اتصال المقدمات فاذا فعل هذا احدث قياسا على نقيض الموضوع وهو
التبكيت فالتبكيت قياس ما وعلى شرائطه في الاشكال والضروب لا انه باعتبار ما وذلك بالاعتبار
ان يكون نتيجته نقيض وضع ما يحفظه المجيب وقد ظن بعضهم ان قول المعلم الاول انه يجب ان يبدأ
اولا بالواسطة ان معناه انه يجب ان يبدأ بالاصغر وليس كذلك فانه اذا سال عن الصغرى لم يكن بد
من ان يتلوه بالسؤال عن الكبرى فيكون قد سال على ترتيب قياسي منتظم وقد حذر ايضا عن الابتداء
بالصغرى لما فيه من التنبيه على ماخذ الاحتجاج فان كان السؤال عن الكبرى مما لا بد للمجيب فيه عن جواب
يلائم غرض السائل يكون تحكمه حكمه لو ابتدئ بالصغرى سائلا واذا كان للمجيب ان يجيب بشيء آخر
فهو الآن افطن لوجوب ذلك عليه اذا احس بالصغرى واحس بانتظام القياس فاذا كان له سبيل
الى ان يغالط في تسليم الكبرى فقد افترض عليه سلوكها من هذا الوقت واما اذا سال عنه اولا
ثم تلاه بالسؤال عن الصغرى وذلك في الشكل الاول لم يلح له وجه التاليف والنسق فلم يلح له
وجوب المناقضة فان كان التسليم اشبه بالواجب والمستحسن رجا ان لا يعدل عنه عدوله لو تنبه
للتاليف القياسي ولو ان انسانا نازعنا في ان العالم محدث فاردنا ان نثبت عليه ان العالم محدث
فقلنا له اليس العالم كاينة اذ لو لم يكن كذا لجعله محدثا فنازعه في ذلك في اول الامر واما اذا سالناه
فقلنا اليس كذا محدثا امكن ان يذهب بوهمه الى انه شيء لا يضره حدثه ولا قدمه ويجب ان نعلم ان هذا
الاختلاف في الترتيب ينتفع به في المقاييس التي تؤلف على نظم الشكل الاول ومع الذين لم يحنكوا في الجدل
بل هم مبتدئون وعاميون واما المحنكون فلا يؤثر هذا القدر من الاختلاف عندهم بل انما يغلطون
في القياسات المركبة

## فصل في انه كيف يمكن ان يعلم الشيء ويجهل معا وانه كيف يعلم ويظن به مقابل ما يعلم

انه كما ان المجيب قد يسلم مقدمات يلزم عنها تبكيته ولا يشعر لانها
تسلمت منه لا على الترتيب المنتج بل مختلطة محرفة كذلك الانسان فيما بينه وبين نفسه قد يكون عنده
المقدمات التي يجب ان يعلم مع العلم بها شيء آخر فيجهل ذلك الشيء لان المقدمات ليست حاضرة
في ذهنه مرتبة في علمه بالفعل بالترتيب الموجب لذلك العلم فليتامل كيف يمكن ان يجهل الشيء
ويعلم معا وان يعلم ويظن به مقابل ما يعلم فنقول ان السبب في ان يكون بالشيء علم وظن متقابلين بقياسين
او احدهما بقياس والآخر بغير قياس هو على جهتين احدهما يستحيل ان يكون في انسان
واحد في وقت واحد بل قد يقع لانسانين وذلك انه اذا كان مثلا كل ج ب وج بلا وسط
ثم كان كل ب ا وكل ج ايضا ا فاذا اعتقد انسان واحد ان كل ب ا وهو الحق واعتقد
الآخر ان لا شيء من ج ا وهو باطل وقرن كل بازائه الصغرى هذا ان كل ج ب وذلك ان
كل د ج اعتقدا عقدين متقابلين واما انسان واحد فلا يمكن ان ينعقد عنده القياسان
معا بالفعل فيرى شيئا ويظن من جهة انتاجها اياهما مقابلا اذ دفع له مثل هذا التشكك ولم يعتقد
شيئا والجهة الثانية هو الذي يمكن في انسان واحد وهو ان يكون يعتقد ان لا شيء من ج ا

ومع ذلك يعتقد في نفسه مقدمات قياس على هذه الصفة ان كل ى ج وكل ج ب وكل ب ا
فانه ربما انتفت نعلم من هذا بالفعل ان كل ى ا وعلم ان كل ب ا ولم يعلم ان كل ج ا بالفعل اذ لم يصرف
تامله الى ذلك وكان يجب ان يعلم ذلك لو صرف اليه تامله اذ العلم بان كل ج ب وكل ب ا يكون علما بالقوة
ان كل ج ا فهو يصير بالفعل اذا اورد المعنيين بباله واخطرهما على ترتيبهما وقصد ان يعلم مع ذلك حال
ما بين الطرفين قصدا ولكنه لم يفعل لكنه يظن الآن ان لا شيء من ج ا فالذي يعلمه ليس يعلمه الا من جهة
العلم الكلي الذي يلزم عنه ان يعلمه وهو ان كل ب ا واما من الجهة المخصوصة به فليس يعلمه مثلا كان
انسانا يعتقد ان الاجرام السماوية لا تفسد ولذلك النار والاستقصات في طبيعتها ثم يحسب ان الكوكب
نارية لانها نيرة فهذا ظنه بالفعل مخصوص بالكواكب وعلمه بانها كلي توجد هي فيه بوجه بالقوة لا بالفعل
لانه علم بالجملة ان كل جسم سماوي لا ينار ذلك النار واما ان الكواكب غير نارية فهو جزئي تحت هذا الحكم
الكلي فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشيء من جهة لا يخصه وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة
يخصه وقد نهجنا لك سبيلا الى ان يعلم انه كيف يمكن ان يعلم في المثال الاول ان كل ج ب ونعلم
ايضا ان كل ب ا ومع ذلك يظن ان لا شيء من ج ا او يعلم هاهنا ان كل كوكب فهو من جوهر الجسم السماوي
ويعلم ان كل ما هو من جوهر الجسم السماوي فهو غير ناري ثم يظن ان الكواكب نارية فانه يسهل عليك
بما اعطيناك آنفا ان تحل هذه الشبهة لانك تعلم من ذلك انه لا فرق بين ان يعلم الكبرى ولم يضع الاصغر
تحت الاوسط بالفعل في انه لا يجب ان يعلم النتيجة بالفعل وبين ان يعلم الكبرى والصغرى معا ولم يؤلف
بينهما تاليفا يلزم عنه النتيجة بالفعل لان وجود هاتين المقدمتين في النفس كيفما اتفق لا يوجبان
في النفس العلم بالنتيجة الا ان يكون بينهما تاليف مخصوص وان يكون النفس مراعية لذلك التاليف
معتبرة اياه فاطنة بينه وبين المطلوب كل ذلك بالفعل والا وقع ذهول مثلا ان من يعلم ان هذه بغلة ويعلم
ان كل بغلة عاقر فاذا لم يجمعهما معا في الذهن خاطرين بالبال امكن ان يظن مع ذلك ان في بطن هذه البغلة
جنينا وذلك لان هاتين المقدمتين ليستا سببا للنتيجة الا بالقوة وانما يصيران سببا للنتيجة بالفعل
اذا اخطرتا معا بالبال على الترتيب الذي من شانه ان ينتج واحدثا النتيجة واما اذا كانا معلومين بالتفاريق
ولم يحضرا معا في العلم بالفعل على الترتيب المذكور نحو الغرض المقصود فان النتيجة يلزمهما بالقوة كما ان الكبرى
وحدها اذا لم يعلم وجود النتيجة ما لم يخطر بالبال ان الاصغر موضوع تحت الاوسط وتحت حكمه فاذن
الخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى الكلية متشابهة احدهما الجهل فيه بجزئي
وهو بالقوة تحت كلي معلوم والثاني الجهل فيه بلازم هو بالقوة بعد لازم عن ملزوم معلوم لا من حيث هو
ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته فعلى هذا ينبغي ان يفهم قول المعلم الاول فاذن ليس من جهة واحدة جهل الشيء
وعلم وقد ذال تشكك رجل يقال له مانن على فيلسوف يقال له سقراط اذ قال له هل المطلوب بالقياس عندك
معلوم او مجهول فان كان معلوما فالطلب محال وان كان مجهولا فكيف تعرفه اذا وجدته وهل يمكن
ان تظفر بالآبق من لم يعرف عينه فلم يتعرض سقراط لنقض مقدمات قياسية بل عرفه بشكل هندسي
ان المجهول كيف يصاد بالمعلوم واما تلميذه الذي يقال له افلاطون فلما تعرض لذلك قال ان التعلم تذكر
وكيف يستقيم هذا الذي اعتمده هذا الفيلسوف الآخر متخلصا به عن الشك والعالم بان كل مثلث
زواياه الثلث مساوية لقائمتين عالم بالقوة في المثلثات الجزئية فان كان جاهلا بها بالفعل فكما يحس مثلث
جزئي ويعلم ان هذا الشيء مثلث ويحضر بالبال علمه اولا استيقن ان هذا الشيء زواياه الثلث مساوية
لقائمتين ولا يجوز ان يكون قد يذكر شيئا علمه قبل فان هذا المثلث الجزئي انما احدثناه الآن فكيف يكون علم
من قبل ان زواياه الثلث مساوية لقائمتين بل انما كان علما اولا علما كليا ثم علم ثانيا وقوع هذا الجزئي
تحت ذلك الاول العلم الكلي فعلم انه امر لم يعلمه قط بالفعل بل بالقوة فاذا قد كان يعلم المطلوب لا من الوجه
الذي يجهله ويجهله لا من الوجه الذي يعلم فليس المطلوب اذن يجهل كل الجهل حتى اذا وجدناه لم نعلمه
بوجه لا يخصه ولا ايضا نعلمه كل العلم حتى نستغني عن طلبه لانا نجهله من الوجه الذي يخصه وهذا
كمن كان يعرف ابقا ابق منه بعلامة فيعرف مثلا ان كل من به تلك العلامة فهو آبقه ولا يعرف ان
ابقه الذي يطلبه فكما يحس به يحس بالعلامة وهو الحد الاوسط فيحكم انه الآبق المطلوب وبالجملة
فان المعرفة اما عامية واما خاصية وايضا فان المعرفة اما معرفة بالقوة واما معرفة بالفعل ولهذا

السبب يمكن ان نكون عارفين بالكلي ونجهل الجزئي لا الجهل الذي هو عدم العلم فقط بل الجهل المضاد للعلم مثلا
بان نكون علمنا ان كل خنثى مرطب ثم راينا خنثى فحسبناه مجففا لظننا انه جبير او غير خنثى فنكون قد اخطأنا
في الصغرى لا لجهلناه فقط وربما ظننا ان خيرا ما كالشجاعة انه شر وكما علمنا ان كل شر ما فليس بخير فنكون
ظننا ان خيرا ما ليس بخير وسواء عقد في خير ما مثلا انه شر ما او انه وذلك الشر واحد وكان سواء عقد في
ذلك الشر وشر آخر انه واحد او عقد ان ذلك الشر ذلك الشر الثالث بل هذا اشد تأكيدا لانه يدل على المساواة
لكن مذهب الغلط واحد وربما يتخلص عن مثل هذا الخطأ بان نظن بخير ما انه شر ونظن بذلك الشر
انه خير فيكون قد انتجنا ان خيرا ما خير فنكون انخدعنا في المقدمة دون النتيجة وقد يعرض للانسان من
جهة اخرى علم وظن بشيء واحد متقابلين معا من جهة وليس معا من جهة مثل ان يكون الذهن قد يصدق
من القياس ان ليس خارج العالم خلاء ولا ملاء ثم انه اذا اعرض عن ذلك القياس ونظر في الامر نفسه جهة ما
جاءت القوة الوهمية فرسمت وجوبا ان يكون هناك خلاء او ملاء فيتبعها النفس فيظن ان هناك
خلاء او ملاء على سبيل غفلة كما علمت ثم اذا ذكرت القياس انفلتت عن طاعة الوهم فيكون هناك من جهة
علم وظن معا ومن جهة ليس اما الجهة التي ليس بها العلم والظن معا انه يستحيل ان يخطرا جميعا بالبال
اعني صحة ان ليس هناك خلاء او ملاء من القياس اليقيني الموجب له ثم تكون النفس ظانة ان هناك خلاء
او ملاء وان كانت القوة الوهمية مصممة على ذلك اذ ليس الوهم والظن شيئا واحدا واما الجهة التي يكون
بها هذا العلم والظن معا فلان هذا العلم قد اكتسب وحصل وليس يحتاج ان نستأنف طلبه كالمشكوك
فيه بقياس يستفاد والظن طرأ على هذا العلم وهو مكتسب ولكنه معرض عنه وفرق بين المكتسب المعرض
عنه وبين المجهول المطلق فان جميع ما يعلمه الانسان لا يكون نصب عينه ومن هذه الجهة ما يعرض للانسان
من الاختلاط عند الظنون الفاسدة فيكون الانسان متيقنا من جهة العقل انه لا اصل له في الموضع
المظلم ويظن من جهة الخيالات الظنون الفاسدة ان فيه ضارا له فيجبن عن خوضه كان الوهم يخيل شيئا
وكان النفس تنقاد لذلك التخيل فتظنه ظنا او تعتقده عقدا فلو كان لا تظنه ولا تعتقده لما كانت
نفس تخيل وحشه فان الانسان قد يتخيل امورا هائلة فاذا لم يكن معها ظن لم ينفعل عنها شيئا فيكون
العقل قد حصل عنده استحالة ذلك الامر الهائل الا ان النفس وخصوصا الحيوانية تكون كانها تؤثر
الاعراض عن المعقول **فصل في عكس النتيجة** وههنا اعتبارات تعرض القياس والمقدمات بسبب احوال فصل في عكس النتيجة
في الحدود فنقول انا اذا انتجنا ان كل ج آ من قولنا كل ج ب وكل ب آ ثم انعكس كل ج آ فصح
كل آ ج فيلزم ان ينعكس الصغرى وذلك لانك تقول كل ب آ وكل آ ج فكل ب ج ويلزم ان ينعكس
الكبرى لانك تقول كل آ ج وكل ج ب فكل آ ب فان كانت الكبرى سالبة فقلت كل ج ب
ولا شيء من ب آ يلزم منه انه لا شيء من ج آ كانت الكبرى مما ينعكس لا محالة فمما ينعكس الكبرى فكذلك
تنعكس النتيجة لانعكاس الكبرى لا على سبيل وجوب عن تاليف وان كانت الكلية السالبة تنعكس
لنفسها دائما واما كيف تنعكس بسبب انعكاس الكبرى فلان الكبرى اذا انعكست صارت الى الشكل
الثاني وصلحت ان تكون صغرى فانتجت عكس النتيجة وايضا اذا انعكست الصغرى وعكست النتيجة
السالبة انعكست الكبرى السالبة لانه اذا كان كل ب ج وقلت ولا شيء من آ ج وهو عكس النتيجة انتج
لا شيء من آ ب فانه لم ينعكس النتيجة انتج الكبرى بحالها فهذا ما كان بسبب انعكاس النتيجة او المقدمة
واما انعكاس المتلازمات والمتقابلات فانه اذا كان كل واحد من آ و ب ينعكس على الآخر في
الحمل وكان كذلك ج و ى وكان آ و ج موضوع اما الشيء المطلق واما شيء اخص لا يخلو
اما ان يكون ج واما ان يكون آ فكذلك هو لب و د لانه اذا كان اذا وجد في الموضوع آ وجد فيه ب
وحينئذ لا يوجد فيه ج فيجب ايضا ان لا يوجد فيه ى والا فقد وجد فيه ج لان كل ج ى
فاذا عند ما يوجد فيه ب لا يوجد فيه ى وكذلك عند ما يوجد فيه ى يجب ان يوجد ج فلا يوجد
آ فيجب ان لا يوجد ب والا فقد وجد آ واقول ايضا انه ان لم يوجد فالآخر يوجد لانه اذا لم يكن فيه ى
فاقول يكون فيه ب لانه اذا لم يكن فيه ى لم يكن فيه ج والا كان ج ليس ب د واذا لم يكن
فيه ج كان فيه آ وكل آ ب فكان فيه ب وكذلك بالعكس ومثال ذلك ان نضع المكون والفاسد مثاله
ينعكس احدهما على الآخر وغير المكون وغير الفاسد ينعكس احدهما على الآخر وكل شيء اما مكون واما غير

مكون فكل شيء اما فاسد واما غير فاسد وهذان قياسان تركيا لان احدهما يبين ان الشيء دائما يكون موصوفا
باحد هذين والثاني انهما لا يجتمعان فيه معا فيتبين منهما المطلوب فاما اولهما فهو ان كل شيء اما مكون
واما غير مكون وكل مكون فاسد وكل غير مكون غير فاسد ينتج كل شيء لا يخلو عن كونه فاسدا او غير فاسد
انها خ ولكن معنى لا يخلو ههنا هو ليس انه لا يجتمعان فيه ولا يزولان عنه بل معناه انه لا يوجد مفارقا للمعنيين
جميعا وان جاز اجتماعهما فيه وهذا في نفسه قياس مركب من قياسين احدهما ان كل شيء اما مكون واما
غير مكون وكل مكون فاسد ينتج كما تعلمت فيما سلف حيث علمناك الاقترانات الشرطية ان كل شيء لا يخلو
على الوجه الذي قلنا من الصنفين المذكورين اعني من ان يكون فاسدا او غير مكون وان اجمل هذا مقدمة
واضيف اليها وكل غير مكون غير فاسد ينتج ان كل شيء لا يخلو من ان يكون فاسدا او غير فاسد ولكن ليس
على معنى انه لا يجوز اجتماعهما فيه كما علمت بل يحتاج في تمام ذلك الى بيان آخر وذلك في القياس الثاني
وهو ايضا مركب من قياسات وهو انه لا شيء مما هو مكون بغير مكون وكل غير فاسد غير مكون فلا شيء مما
هو مكون غير فاسد ثم نقول كل فاسد هو مكون ولا شيء مما هو مكون غير فاسد ينتج انه لا شيء مما هو فاسد
بغير فاسد ثم يقال كل شيء لا يخلو من فاسد وغير فاسد والفاسد وغير الفاسد لا يجتمعان فكل شيء
لا يخلو مما لا يجتمعان وكل شيء لا يخلو مما يجتمعان فهو اما هذا واما ذاك فكل شيء اذن اما هذا الذي
هو الفاسد واما ذاك فاحد القياسين المركبين يبين ان كل شيء لا يخلو منهما جميعا والثاني يبين ان
لا شيء من الاشياء يوجد فيه كلاهما فعلى هذا الوجه يمكن ان يبان ما يقوله المعلم الاول من ان ذلك
يتبين بقياسين مركبين واما من لم يعلم الاقترانات التي من شرطيات فهم في بيان هذا هيمانا غير منتظم
هذا وايضا وان كان كل الموضوع اما ان يوجد فيه آ واما ب وايضا اما ان يوجد فيه ج واما ى
ثم كان كل آ ج فكل ج آ فكل ب ى وكل ى ب والا فليكن بعض ى ليس ب فيكون آ
لانه لا يخلو الموضوع من آ و ب واذا كان بعض ى آ وكل آ ج فبعض ى ج وكان ى و ج
لا يجتمعان معا هذا خلف واما اذا كانت آ موجودة في كل ب وفي كل ج فقط ولا يوجد في غيرها
ثم كان كل ج ب فيكون كل آ ب لان ب يقال على جميع ما يقال عليه آ لان آ يقال على
ب و ج فقط ثم ب يقال على ب وعلى ج و ب يقال على جميع ما يقال عليه آ فكل ب آ
فان انعكس ب ج انعكس ايضا آ ب وهذا ظاهر وايضا اذا كان كل ج آ وكل ج ب وكان
كل ب ج فكل ب آ لان كل ب ج وكل ج آ ونقول انه ليكن آ و ى مطلوبين و ج و ب
مهروبا منهما و آ و ب متقابلان و ج و ى متقابلان فنقول اذا كان آ و ج كلاهما مجموعين افضل
من ب و ى مجموعين فان آ افضل من ى وذلك لان آ مطلوب كما ان ب مهروب عنه
لانهما متقابلان وكذلك ج مطلوب مثل ما ان د مهروب منه لانهما متقابلان فان لم يكن آ
افضل من ى فاما ان يكون آ مساويا له او يكون ى افضل لكنه ان كان آ مساويا له
فان مطلوب فيجب ان يكون اضدادهما متساويين في انهما مهروب عنهما اعني ج و ب فاذا
جمع الى آ ج اجتمع مطلوب ومهروب عنه واذا جمع الى ب ى اجتمع مطلوب ومهروب عنه وكان
جملة ذين في الطلب والهرب كجملة هذين فلم يكن مجموع آ ج افضل من مجموع ب ى وكان افضل
هذا خلف واما ان قلنا ان ى افضل من آ في باب انه مؤثر مطلوب فضد الدال الذي هو في غاية
الخلاف له اكثر تجنبا في باب الهرب لان الاقل بازاء الاقل والاكثر بازاء الاكثر فيكون اذن ج اكثر في
وجوب اجتنابه والهرب منه من ب فيكون ب اثر من ج فيكون ب و ى معا اثر من آ و ج
ولم يكن هكذا ثم مثل هذا مثال لمن كان بافلاطون فليكن بدل آ من المواد احتيار مساعدة الحبيب
محبه على بغيته فيكون ب لا ان لا يختار مساعدته على بغيته وليكن ج هو ان لا يساعد على بغيته
فيكون ى هو ان يساعد على بغيته ثم كلا آ و ج اعني ان يهوى مساعدته ولا يساعده افضل
من كلي ب و ى اعني ان لا يهوى مساعدته ويساعده فاذن آ وحده وهو ان يهوى ان يساعد
افضل من ى وهو ان يواته ويساعده ومعنى هذه المواتات والمساعدة الشركة في الجماع فاذا
افعال المحبة بالاجماع آثر في المحبة من الجماع والافضل هو الكمال في كل شيء والجماع اما ان لا يكون له
مدخل في باب المحبة واما ان يكون شيئا من اجل المحبة لا ارادة شهوة الالتذاذ وطلبا للنسل المؤدي

الى تأكد المفادنة والمخالطة فلا يكون عن المحبة ولكن عن شهوة مقارنة للمحبة فالشهوة يطلب الالتذاذ والمحبة يطلب المخالطة والخبر الواصل الى المحبوب فيكون اذن هذه الشهوة اذا قدرت وعدلت يصدر عنها طلب الجماع لاجل المحبة فالجماع يدخل في المحبة من هذه الجهة لا على ان نفس المحبة يقتضيه بل على ان الشهوة المقدرة المعدلة بالمحبة يقتضيه لاجل المحبة

## فصل في القياسات الفقهية والعقلية

(في الهامش: فصل في القياسات الفقهية والعقلية)

ليس الراجع في التحليل الى الاشكال الاقترانية هي المقاييس البرهانية والجدلية بل والاستقراء والمثال والضماير الخطبية والفقهية والحسية والعقلية والوساطية وما كان من الضماير يسمى دلايل وعلامات مما ستذكر ● واعلم ان الحجج الخطبية اما ضماير تحذف فيها الكبرى فاذا اردت عادت الى شكل من الاشكال او اما تمثيلات مظنونة الصدق غير معتقد به او مظنونة الانتاج في الثاني غير معتقد به سواء كانت صادقة او كاذبة ولكنها معدة نحو الزام خصم منازع او اقناع جماعة سامعين ومخاصمين ومكاتبين واكثرها في الامور الجزئية والقياسات الفقهية ايضا فانها قياسات مثالية وهي التي يحكم فيها على شبيه بحكم موجود في شبيهه المأخوذ عن صاحب الشريعة او خلفاء الله المهديين وعن الائمة العالمين والمتفق عليه مما يرجع الى المأخوذ عنه ويسمى المشبه اصلا وما يتشابهان به معنى وعلة وما ينقل عن الشبيه الى المشبه حكما وقول صاحب الشريعة اما جزئي اقيم بدل الكلي كما جاء في كتاب الله النبي ويراد به الناس كلهم واما كلي اقيم بدل الجزئي كما تمام في كتاب الله تعالى الذي يراد به الخاص واما جزئي اريد جزئيا او كلي اريد كليا وهذا ثم النص ● واما القياسات العقلية فهي قياسات تؤلف على انتاج ما ينبغي ان يفعل ويخالف المشورية بما يخالف به الخطبية فان الخطبية جماع الامر فيها ان يكون على سبيل المخاطبة فلا يقال لمن فكر مع نفسه في ايثار ما يجب ان يفعل ولا يفعل انه يخطب وكذلك يشبه ان المشورية يكون على الغير ولذلك صارت القياسات العقلية مأخوذة من مقدمات صادقة او كاذبة في الحقيقة فاما الخطبية والمشورية فليس الشرط فيها ذلك بل ان يكون مقبولة عند السامع مظنونة يلزمها النتيجة وانما صار ذلك كذلك بسبب ان الانسان ليس غرضه مع نفسه ان يلزمها بل ان يهديها سبيل الحق وغرضه مع غيره قد يكون الهداية وقد يكون الالزام والعقلية اعم من السياسية فان السياسية انما تكون فيما ينتج ما ينبغي ان يفعل ويترك من الامور المتعلقة بالمشاركة العايد نفعها على تدبير المدينة من حيث هو تدبير مدينة والعقلية تكون في ذلك وفيما هو اخص من ذلك ● واما القياسات الحسية فهي قياسات مأخوذة من مقدمات فقهية وسياسية مخلوطة فتؤخذ عاميّاتها من المقدمات الفقهية وخاصياتها من المقدمات السياسية والوساطية قياسات مقدماتها مأخوذة مختلطة من الفقهية والآراء المحمودة التي ليست تختص بملة ملة التي تسمى سنة غير مكتوبة فيكون في اكثر الامر عاماتها من المقدمات الفقهية ثم يخصص بمقدمات محمودة ● واما الاستقراء فهو ان يبين ان شيئا كليا موجب على شيء كلي آخر او مسلوب عن شيء كلي آخر لوجود ذلك الكلي الاول فيما تحت الكلي الثاني اعني في جزئياته ولما كان المبين بموضوعات المبين له الحكم فالكلي المحمول او المسلوب كالطرف الاكبر وتلك الموضوعات حقها ان تكون كالطرف الاصغر والكلي المحكوم عليه حقه ان يكون كالحد الاوسط فيكون قد تبين باحد الطرفين وجود الطرف الثاني للواسطة ويكون ما حقه ان يكون حدا اصغر قد صار حدا اوسط وما حقه ان يكون حدا اوسط صار حدا اصغر فليكن مثلا الحد الاصغر وهو ج انسان وفرس وبغل وليكن الحد الاوسط وهو ب قليل المرارة والحد الاكبر وهو ا طويل العمر ليتبين ان كل قليل المرارة طويل العمر فاذا اردنا ان نستعمل هذا على سبيل الاستقراء قلبنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط وحفظنا الاكبر بحاله فقلنا كل حيوان قليل المرارة فهو اما انسان وفرس وبغل وقلنا كل حيوان طويل العمر فهو كالفرس والانسان والبغل ثم قلنا وكل فرس وبغل وانسان فهو قليل المرارة فانتجنا ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة فقد رجع هذا اذن الى القياس الاقتراني الا ان الوسايط فيه اشياء كثيرة وموضوعات الحد الاكبر واما ان الاكبر كلي للاوسط والاوسط موجب على الاصغر والاوسط ناقل الحكم فيه من الكبرى الى الصغرى وجامع بين الاكبر والاصغر فهو كما في القياس ويجب ان يعلم ان الاستقراء ليس استقراء الا لانه بيان حكم على كلي لكونه في جزئياته مدعى انه في جميعها لفظا وان لم يكن كذلك ولم يكن قد عددت بجملها متناهية كانت او غير متناهية فان المستقري يقول



كل حيوان طويل العمر فهو كفلان وفلان فيكون هذا ظاهر دعواه فانه لو اعترف ان شيئا شاذا من جملة ما يستقريه فكانه اعترف بانه حتى ان يكون دعواه الكلي غير صحيح وربما عد منها شيئا ثم قال كذا وكذا وما يجري مجراه فاذا فعل كذلك جعل الاوسط في دعواه مساويا للجزئيات فانه يقول ان كلها كذلك لكنه ربما كذب فيما توهمه وليس قانون الاستقراء مبنيا على ان يكون حقا بل على ان يكون على الصفة المذكورة فان استقرى الجميع فقد اتى باستقراء برهاني وان لم يستقر الجميع فانه يوهم انه يستقري حتى يكون كانه يقول كل حيوان هو احد ما عددت فقط وليس لقائل ان يقول انه يجب ان يعد الجميع والا لم يلزم لان الاستقراء كما قلنا ليس للالزام الحقيقي بل الالزام المشهور وبما يظن غالبا فالاستقراء استقراء لهذا وقد غلط من ظن ان الاستقراء المذكور في كتاب القياس شيء على حدة وان فيه نوعا من الاستقراء غير الذي في طوبيقا محتجا بانه قد ذكر فيه ان الاستقراء يكون بجميع الجزئيات فان ذلك ليس على ان يكون كذلك بالحقيقة بل على ان يدعى انه كذلك فالاستقراء اعم من الاستقراء المستوفى الذي هو بالحقيقة قياس مقسم ومن جملة ما عددناه فيما سلف من الاستقراء المقتصر فيه المدعى فيه الاستيفاء فانه ان انعكس ج على ب حتى يكون كل ب فهو احد تلك المعددة لا غير ولا يخلو منها كانت البناآت هي البجمات والبجمات هي البناآت حمل الالف على كل البناآت لا محالة اذ كل اثنين يقال ان على موضوع ثم انعكس الموضوع على احدهما وجب ان يقال الثاني على الذي انعكس عليه الاول وقد بينا هذا والاستقراء التام الحقيقي هو هذا الذي يرجع فيه ب على ج ويكون الجزئيات عدت بالتمام والاستقراء انما يضطر اليه في انتاج المقدمات التي ليس يوجد بين محمولها وموضوعها واسطة وانما يبين بموضوعها الموضوع فانه اذا كانت هناك واسطة كان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة لا الاستقراء فقد بان من هذا ان الاستقراء يخالف القياس من جهة ان الشيء الذي يجب ان يكون حدا اصغر لو كان القول قياسا يصير في الاستقراء واسطة فيتبين به ما يجب ان يكون حدا اكبر للواسطة لو كان القول قياسا وفي القياس لا يكون هكذا وايضا القياس اقدم وابين بالطبع عند العقل واما الاستقراء فاقدم وابين عندنا بالحس فكانا انما نكتسب كثيرا من المقدمات الاول بالاستقراء الحسي واما كيف ذلك فسنبين في موضعه

## فصل في الاستقراء

(في الهامش: فصل في الاستقراء)

نعود فنقول قد علمت ان الاستقراء استقراء لانه اثبات حكم على كلي لانه موجود في جزئياته على ايهام انها استوفيت ومنع ان يكون لها مخالف فمنه تام ومنه غير تام فكونه استقراء امر اعم من ذلك وايضا فاعلم ان الاستقراء كونه استقراء ليس بسبب تصحيح كبرى او صغرى فانه استقراء لانه يثبت به مطلوب كلي ثم عرض له ان يصير مرة اخرى ان يكون مقدمة كبرى او صغرى فلا يكون الاستقراء انما هو لاثبات الكبرى والصغرى ولا لاثبات شيء لينتفع في شيء آخر ولا لاثبات شيء هو مطلوب بنفسه بل الاستقراء استقراء لانه يثبت به امر ما من الامور واحد معين النوع المعلوم من الاثبات ويكون ذلك الامر تارة مطلوبا لنفسه وتارة مطلوبا لغيره وذلك اختلاف بعد كونه مثبتا بالاستقراء واختلاف ما بعد ذلك لا يجعله مختلفا في انه استقراء بل هذا كله بعد انه استقراء والاستقراء قد يستعمل لبيان الكبرى في قياس ما وقد يستعمل في بيان الصغرى وليس الكبرى لتخلد وحيث ما كان فيجب ان يكون ما يبين بالاستقراء اظهر من المطلوب الاخر وليس اخفى منه اما كيف يكون اظهر من ذلك المطلوب فان يكون ذلك المطلوب مثلا كوجود لا وجود محمول للموضوع او سلبه عنه ويكون المحمول في المصحح بالاستقراء معلوما وجوده للموضوع او سلبه عنه مطلقا لكن كيفيته مجهولة فيصحح بالاستقراء كيفيته او يكون كلاهما ظاهرين بحسب الشهرة لكن هذا اظهر واما كيف يكون ليس باخفى منه بل مساويا له فانما يمكن اذا كان لوجود المحمول في المطلوب سبيل بيان غير هذا السبيل لا يحتاج فيه الى هذا السبيل فيكون كل واحد منهما له وجه بيان ليس متعلقا بالآخر ولا يكون احدهما ابدا بيانا للآخر فيكون اظهر منه بل يتساويان ولكنه من حيث هو الآن مبين بهذا فلا يمكن الا ان يكون البيان اولا للمقدمة ثم للنتيجة فيكون الوسط للمقدمة اقل منه للنتيجة واذا كان الوسط اقل فهو ابين فان جميع ما يورد في الاستقراء من وسط فانه مشترك للمقدمة والنتيجة وللنتيجة زيادة وسط اخر فاذا كان الاصغر بينا والاكبر مشكوكا فيه واريد اثباته بالاستقراء التام امكن من وجه ولم يمكن من وجه اما الوجه الذي يمكن فان تقسم قسمة تكون الجزئيات فيه بحيث

لايخرج عنها الاصغر مثل ان الحيوان تارة ينقسم الى الناطق والى غير الناطق وتارة الى المايت وغير المايت
والمايت وغير المايت لاتنقلب عنهما الناطق ولا غير الناطق فاذا اريد ان يبين مثلا ان كل ناطق الف
وجعل الحيوان فيه وسطا واريد ان يبين الكبرى بالاستقراء قيل فيه كل حيوان مايت وغير مايت وكل
مايت وغير مايت فهو آ فكل ناطق آ واما الوجه الذي لايمكن فان يستعمل الاستقراء في الكبرى ماخوذا
من جزئيات القسمة الاخرى فنقول كل ناطق حيوان وكل حيوان اما ناطق واما كذا واما كذا وكل ناطق
وكل كذا وكذا آ فانه ناخذ ان كل ناطق آ في بيان ان كل ناطق آ وكذلك الحال حيث لايكون القسمة
الاقسمة واحدة اذ كان شيء هكذا وغلط من جعل هذه القسمة مثل قسمة اللون الى جزئياته مرة
الى انواع اللون ومرة الى انها جسم وبياض فجعل الجسم والبياض قسمين في الترتيب تحت اللون فذكر
انه يمكن ان ينقسم الى موضوعات تحمل قسمة لايذكر فيها مايدخل في قسمة اخرى فبالجملة الوجه
الممكن هو ان يكون اذا فسر القسمة المذكورة ادعى ان كل واحد منها في القسمة الغير المصرحة بالاصغر
ولا المخرجة اياه هو بصفة فجعل تلك الصفة للكلي الذي هو الاوسط ثم ادخل الاصغر تحت ذلك
الحكم واما الوجه الذي لايمكن فيه ذلك فان يكون القسمة مخرجة في الاجزاء للاصغر صريحا فيحتاج
ان يصرح بان الصفة موجودة للاصغر وذلك هو المطلوب الاول وذلك محال فان ذلك ان كان بينا
فما الحاجة الى البيان وكذلك ان كانت الصغرى هي الخفية على ان المستقري اذا لم يكن استقراؤه تاما
اقتصر على الاقسام التي ينقسم اليها الذي هو في حكم الاوسط على ما هو خارج عن الاصغر وترك
الاصغر فاذا انتج الحكم الكلي عاد فادخل الاصغر تحت ذلك الحكم ⊛ واعلم ان المستقري عند
ما يستقري ما يمكن ان يجعل صغرى وكبرى فانما ينظر فيه لنفسه ولا يلتفت حينئذ الى النتيجة بل
انما يطلب ان يستقري الحكم الكلي فاذا استعمله في القياس استعمله على انه امر قد تبين قبل فهو يجب
استعماله ابين من النتيجة ويكون في نفسه اما ابين واما مثل النتيجة في الخفاء فان الاستقراء من حيث
هو استقراء انما يبين به ما هو بالحقيقة امر جزئي الا ان ينقلب الاستقراء قياسا مقسما وذلك الذي
بان انه هو مثل ما يريد ان يبين من امر النتيجة المسوق اليها الكلام فان مثال النتيجة بعد استعمال هذا
القياس المبني على الاستقراء لايتبين ايضا بالحقيقة من حيث الدعوى الكلية كما لم يكن لا المقدمة
ايضا بانت خفيا وهما واحد لايمتنع ان يكونا من حيث الجزئية قد كانا معلومين بالسواء وقد كان النتيجة نسخ ء
طريق اخر يبين به بلا توسط هذا المتوسط وبلا توسط الصغرى والكبرى المجهولتين ويكون ايضا
لتلك طريق اخر يبين به فيكون البيان الحقيقي لهما استقراء الكل على حاله غير مبين بالاخر فلا يكون احدهما
اظهر من الاخر فعلى هذه الجهة ينبغي ان يفهم هذا الموضع لا على الجهات التي قيلت ⊛ واعلم ان هذه المواضع خ
الاستقراء الناقص مغالطة في البرهان وليس مغالطة في الجدل وقد يوخذ في الجدل لا اخذا غير حق
ويستعمل على ذلك من غير استنكار في الجدل والاستقراء التام المنقول عنه الحكم الى شيء تحت المستقرى
له انما ينفع في البراهين اذا بانت بها المقدمات من جهة قسمة ما ثم هناك قسمة اخرى تصير لها الجزئيات
اخرى فيطلب الاكبر على جزئي ما منها مثلا اذا بان ان كل ناطق وكل غير ناطق بصفة فصار كل حيوان بتلك
الصفة ثم اخذ الماشي فقيل والماشي حيوان وكل حيوان فقد بان باستقراء جزئياته انه بصفة كذا
فالماشي بصفة كذا او يكون قد بان الحكم على كل ناطق وعلى كل غير ناطق فبان على كل حيوان ثم جعل
الحد الاصغر فلا يمتنع ان يكون الحكم على الناطق بين منه على جزئي الناطق ثم ليس لقائل ان يقول فهلا بين جزئي الناطق صح
الجزئي الذي للناطق من جهة الناطق وانما ليس ذلك له لانه لا يمتنع ان يكون نظيره الاول في الناطق
ليس لاجل جزئي الناطق بل لاجل الاستقراء ثم صح له من الاستقراء ان كل حيوان بصفة ثم لما اورد
ذلك الجزئي خطر بالبال وقوعه تحت الحيوان ولم يخطر الناطق بالبال في هذا الحين فاسلف قياس
صحيح وان كان بيانه من جهة الناطق بيانا افضل ومما هو اولى على ما نستعمله في كتاب البرهان فعلى
هذا يجب ان يفهم هذا الموضع من كلام المعلم الاول ⊛ واعلم انه كلما كانت الاوساط من حيث
هي جزئيات المستقرى له اقل ومن حيث هي موردة في الاستقراء اكثر كان الشك اذهل لان الباقي
مما لا يعد يكون اقل ⊛ واعلم ان الاستقراء يستعمل في تصحيح المقدمات الكلية على الوجهين لم خ
المذكورين وقد يستعمل التنبيه على الاوائل ولا يحتاج فيها الى الاستيفاء وقد يستعمل بوجه ما

التجربة

التجربة ويحصل معه ضرب من اليقين وان كانت من غير استيفاء كما سنتكلم فيه في كتاب البرهان
واعلم انه قد استعمل في التعليم الاول بانه الاستقراء المنتج للصغرى مثالان ⊛ احدهما ما قيل
من ان كل عدل علم وكل علم متعلم فكل عدل متعلم ثم وجد كون العدل علما امرا غير بين فكان هذا الذي يحتاج
الى بيان استعمل بعضهم فيه القياس ونسي انه ينبغي ان يستعمل الاستقراء اذ المثال للاستقراء وكان
ذلك القياس مثل قولهم ان كل عدل ملكة تكتسب بالفكرة وكل ملكة تكتسب بالفكرة علم وهذا هو نفس القياس
وقد عمل بعضهم شيئا اخر وهو انه قال انه يجب ان يكون مكان العدل فضيلة ويكون العدل جزءا من
جزئيات الاستقراء اذ هو جزئي للفضيلة فلما صح ان العدل علم بالقياس المقول قبل وكذلك كل فضيلة
علم واما نحن فلا يعجزنا ان ناخذ العدل حدا اصغر بنفسه ويكون بيانه ان عدالة فلان المشهود وفلان
المشهود كانت قنية اكتسبت بالبحث والفكرة فنقول حينئذ كل عدالة مكتسبة بالبحث والفكرة فيكون
هذه الصغرى انما بانت بالاستقراء هكذا ⊛ واما المثال الثاني فانه يشبه ما يستعمل فيه الاستقراء
وليس مستعملا فيه الاستقراء وذلك المثال هو ان قيل مثلا ان الدائرة تساوي اشكالا مستقيمة الخطوط
وكل ما يساوي اشكالا مستقيمة الخطوط فهو معروف التربيع فالدائرة معروفة التربيع لكنه بين الصغرى
بان قسمت الدائرة الى اشكال هلالية وكان كل واحد منها يساوي مربعا فالدائرة تساوي المربع فههنا
شيء لايمنع الاستقراء وشيء يمنع الاستقراء اما الشيء الذي لايمنع الاستقراء فهو انه وان كانت الدائرة
لاتنحل الى اشكال هلالية بتمامها بل يبقى شيء غير هلالي فان الاستقراء يتم بالاكثر وانا نغفل الاقل
ومع ذلك فيدعي المستقري انه احد فيه الجميع واما الشيء الذي يمنع الاستقراء فهو ان الهلاليات ليست
جزئيات الدائرة بل هي اجزاء الدائرة ولذلك فان الدائرة الواحدة بالعدد يتالف من الهلاليات الكثيرة
على قول مستعمل هذا القياس وليس كذلك حال الجزئي والكلي ولذلك فان الهلاليات لا يقال عليها الاولى
وليس كذلك حال الجزئي عند الكلي لكن هذا مثال مشروع فيه ووضعت الاجزاء بدل الجزئيات اذ الاولى
تدلنا مثل فيها **فصل في التمثيل** واما التمثيل فانه اذا حقق يكون من اربعة حدود اكبر كلي فصل في التمثيل
واوسط كلي وهذا الاوسط محمول على الاصغر وعلى شبيه الاصغر فيكون الاصغر وشبيهه حدين
واما الاكبر فانه يحمل على الاوسط لانه محمول على شبيه الاصغر فليكن الاكبر آ ومعناه المذموم
والاوسط ب ومعناه قتال المتاخمين والاصغر ج ومعناه قتال اهل بلد كاثينية لاهل
ثيبنيا والشبيه بالاصغر تحت الاوسط د ومعناه قتال اهل ثيبنيا لجيرانهم اهل فوقيا وههنا
فالمشكل شيئان احدهما الكبرى هل ب آ اي قتال المتاخمين مذموم والثاني النتيجة وهو انه هل قتال هل ص
اهل اثينية لاهل ثيبنيا مذموم فيجب ان يكون شيئان اعرف من هذين احدهما هل قتال اهل اثينية
لاهل ثيبنيا قتال المتاخمين وهو وجود الاوسط في الاصغر والثاني هل قتال اهل ثيبنيا لاهل فوقيا
مذموم وهو وجود الاكبر في شبيه الاوسط اما الشبيه مثل ان حال قتال اهل اثينية لاهل ثيبنيا حال الاصغر ع
قتال اهل ثيبنيا لاهل فوقيا فينبغي ان يكون بين الشبيه فاذا ثبت هذه فنقول هكذا ان قتال اهل اثينية
لاهل ثيبنيا قتال المتاخمين وقتال المتاخمين مذموم فقتال اهل اثينية لاهل ثيبنيا مذموم بعد ان يصح
الكبرى بالشبيه فنقول قتال المتاخمين هو كقتال اهل ثيبنيا لاهل فوقيا وقتال اهل ثيبنيا لاهل فوقيا
مذموم فقتال المتاخمين مذموم فقد رجع التمثيل الى قوة القياسات وصار التمثيل يصح بقياسين
وسواء كان المثال الذي هو الشبيه واحدا او كثيرا فرجع حاصل الامر في المثال الى انه يوجب حكما على
جزئي لوجوده في جزئي اخر او جزئيات اخر ⊛ واما الاستقراء فكان يصح الحكم فيه على كلي لوجوده في
جزئياته والاستقراء يدعي فيه من جميع الجزئيات حتى يبين وجود الاكبر في الواسطة التي يريد ان يصير يكون ع
حدا اصغر واما في المثال فيكتفى فيه بجزئي واحد او بجزئيات فوق واحد غير مدعى معها انها قد استوفيت
تحت الكلي ليحكم على الكلي بذلك الحكم دعوى بالفعل بل ذلك بالقوة وبالايهام وانما الذي بالفعل فهو
ان حكم هذا الحكم امثاله المعدودة غير مدعى فيها انها قد استوفيت فان الحاجة الى دعوى استيفائها انما
هو لاثبات الكلي التي تنقسم فيها وقياس المقاومة ايضا يرجع الى الاشكال وقياس المقاومة قياس مؤلف
معد نحو انتاج مقابل مقدمة في قياس ليبطل فيمتنع القياس بمنع المقدمة التي تليها مادة ذلك القياس وهي
التي توخذ كبرى فالمقاومة يقصد بها قصد المقدمة الكلية في القياس فانها ابين القياس ويكون

على وجهين اما عناداً واما مناقضة والعناد ان تجعل المقدمة الكبرى في القياس الذي يقابل بها المقدمة
الكلية اشد عموماً من تلك المقدمة ومخالفة لها في الكيفية فيكون الحكم في المقدمة الاولى هو على شئ عام
كالاضداد مثلاً ويكون الحكم عليها ان العلم بها واحد فيجئ المقاوم ويأخذ ما هو اعم من الاضداد ويحكم
عليه بضد الحكم وهو ان يسلب عنه الحكم سلباً كلياً فنقول ولا شئ من المتقابلات يكون العلم بها واحداً
ونضيف اليه فنقول ان المتضادات متقابلات واذا كان القياس الاول على موجب وكان القصد في كبرى
القياس الثاني مقابلة الحكم بالضد الاعم لم يمكن ان يكون هذا القياس على وجه من الشكل الثاني لان
الشكل الثاني يحوج الى عكس هذا الحكم وبيان هذا انك ان اوردت كبرى المقاومة فقلت ولا شئ من
المتقابلات يكون به العلم واحداً لا يتصل به فالاضداد متقابلات الا ان يعكس ولا ينعكس كلية بل
جزئية واما اذا كان المقاوم سالباً ليكون المقاومة موجبة فلا يكون قياس المقاومة ينتج الموجبة الكلية
الا في الشكل الاول ثم ان هذا القياس اذا انتج مقابل كبرى القياس الاول فاضيف اليه الصغرى من
القياس الاول بحالها انتج مقابل النتيجة المطلوبة بالقياس الممنوع فيكون قد قيل ان ب آ لان
ب ج وكل ج آ فعورض ان ب ليس آ لان ب ج ولا شئ من ج آ فيكون من حيث اخذ الصغرى
بحالها من حقه ان يسمى قلباً واما المناقضة فان يكون الدعوى كلياً فيورد جزئياً من الموضوع ليس فيه الحكم
ويكون ذلك الجزئي ملحوظاً اليه اولياً لمحظ للمناقضة على انه موضوع لطرفي المناقضة وهذه الهيئة
ليست هيئة الشكل الاول ولا الشكل الثاني فاذا كل مقاومة فاما في الشكل الاول واما في الشكل الثالث
واما في الشكل الثاني فلا يمكن مقاومة موجبة واما السالبة فلا تتبين به الا بان يغير الكلام في المقدمة
الكبرى عن وجه المقاومة وهو ان يكون موضوعه هو بعينه موضوع المقاومة مثلاً نقول ان الاضداد
متقابلة ولا شئ مما به العلم واحد بمتقابل فتغير الدلالة على البيان بنفسه الى بيانه بالعكس فان
البين بنفسه اذا كان انه لا شئ من المتقابلات العلم به واحد فاخذت بدل هذا عكسه لم يذعن له
الذهن اذعانه لهذا بل احتيج ان تذكروا ان السالبة الكلية تنعكس فتحتاج ان تزيد في الكلام ما فيه
غنا وعن وان قلنا ان السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها فلم يضمن ان عكسها مثلها في البيان ويجب
ان يتأمل في المقاومة ما يوجبه الرأي المحمود فيؤخذ المقاومة مقدمة محمودة ان لم تكن اولية
ويستعان فيها ايضاً بالقياس الاستثنائي مثلاً انه لو كان العلم بالاضداد واحداً لكان المعلوم و
المجهول يقع عليهما علم واحد وكذلك بالنظر في الاضداد والنظر في الاشياء كقولهم لو كان العلم
بالمضافين واحداً لكان بالعدم والملكة واحداً وههنا اشياء اخرى من هذا الباب يتبين في الفن
المشتمل على الجدل فصل في الدليل والعلامة والفراسة وقد جرت العادة في

هذا الموضع ان يسمى بالدليل ما يكون مؤلفاً من مقدمتين كبراهما مقدمة محمودة يراها الجمهور ويقولها
ويؤخذ حجة ودليلاً لا على سبيل ان يجعل منه دليل على شئ مثل الدخان على النار بل على ان نفس القول
الحاصل من الجزئين معترف به فهو دليل وربما كان على امر مستقبل وربما كان على امر حاضر وربما كان
عاماً وربما كان على الاكثر مثل قولهم ان الحساد ممقوتون والمنعمين مودودون فان هاتين المقدمتين
دليلان او منهما يتخذ الدليل وليس الغرض ان نفس المقت والود علامة ودليل ونفس الانعام والحسد
يدل على ان هذا القول نفسه دليل او متبع مقبول محمود مرجوع اليه فان الدليل في هذا الموضع يراد به
هذا ويكون الدليل اما على ان امراً كائن وغير كائن في المستقبل فيكون من الاكثريات في اكثر الامور
لانها ممكنة واما على ان الامر قد دخل في الوجود او لم يدخل هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع وهذه
تؤخذ في القياسات مقدمات كبرى اما بالقوة واما بالفعل وصغراياتها شخصيات كقولنا ان فلاناً
حسود وان فلاناً محسود فهذه المقدمات بحسب الظن الغالب في القياس الكائن منها اينوميما وقياس
العلامة ايضاً يرجع الى الاشكال وقياس العلامة ضمير تبين فيه الاكبر للاصغر بعلامة وتلك العلامة اما
ضرورية واما محمودة مظنونة فهو والحد الاوسط في القياس الكائن من العلامة يقع على جهات ثلث اما
ان يصلح ان يكون حداً اوسط محمولاً على الاصغر ودون الاكبر مثل اللبن اذا جعلت علامة للولادة فيقال
المرأة لها لبن فقد ولدت وهذا يخص كثيراً باسم الدليل واما ان يصلح ان يجعل وسطاً كموضوع لهما جميعاً
كقول القائل الحكماء ذو فضائل لان فلاناً ذو فضيلة وفلان حكيم واما ان يصلح ان يجعل وسطاً محمولاً



علیهما جمیعاً ولو بالایجاب في الشكل الثاني لان مثل هذا مقبول في الخطابيات لانه قياس مظنون كقولهم
هذه المرأة صفراء فقد ولدت ولا يمكن ان يقال كل صفراء ولدت بل كل والدة صفراء فهذا يقبل في الظن
وكذلك هذه المرأة يبعث فهي حبلى وانما تكون علامة ودليلاً اذا اضمر الكبرى والا كان قياساً والذي في الشكل
الاول ليستمر ولا ينتقض وهو صحيح فاما الذي في الشكل الثالث فينتقض فانه ليس اذا كان حكيم ما فاضلاً
فكل حكيم فاضل وكذلك التي في الثاني لان القياس الكائن من موجبتين ولا ينعكس كبراه فيسهل المناقضة
بان يقال ليس يجب ان يكون كل صفراء والدة فيكون طعناً في التأليف وتنبيهاً على انه غير واجب بما هو ايضاً
محمود مقبول واما المواخذة بما هو تنبيه برهاني وليس مشهوراً مستعملاً في العرف العامي فليس عد لا في
الخطابة فلذلك صار الذي في الشكل الاول افضل العلامات ويسمى طمور يدن وليس يعني ما يظن
من ان العلامة تدل على الوجود فقط حتى تكون مقدمات القياسات العلامية في الاشكال الثلثة موجبة
فمقدمات ما يسمى دليلاً تكون موجبة وسالبة فانه قد يكون على العدم علامة كما على الوجود علامة وعلامة
العدم كثيراً ما يكون عدم علامة الوجود وايضاً هذا الذي يسمى دليلاً الاولى ان يكون له اسم آخر ليستوعب منها
الناتج الخاص بالاول وكان هذا وقع بحسب المترجمين والاشبه ان يكون اسم الدليل ما جعل علامة من الشكل
الاول فيوجب الحكم وان المخصوص باسم العلامة هو ما في الشكلين الاخرين فانهما كعلامة غير دليل وكان
الدليل اقوى من العلامة وكان العلامة دليل ضعيف وكل يتوقع منه كل تخييل من ايجاب وسلب وقد استعمل
ذلك على هذا الوجه في موضع آخر وهو ان قوماً من الذين يسمون بالمستدلين من الشاهد على الغائب يطلبون
القياسات كلها من العلامة ويحصلون مقدمة كلية من العلامة والحد الاكبر فيصححون ذلك بما يسمونه
المشتولي وهو بالاستقراء المعكوس وهو الذي يكون على عكس النقيض للمطلوب وذلك الاول يسمونه
طرداً وهذا الثاني يسمونه عكساً ويسمون العلامة علة واذا ارادوا ان يتنوقوا في تصحيحها عدداً اوصافاً
الشئ الذي هو كالمثال ثم يبطلون ان يكون العلامة والعلة واحداً واحداً منها او يبطلون ان يكون ولعدا
واحداً منها علامة فيبقى لهم ان العلامة هي الباقي وان الباقي علامة ويحسبون انهم برهنوا فاما ولذلك
انه ليس يجب ان يكون الحكم للمثال لاجل حكم آخر فيه بل ربما كان ذلك انه لا لحكم آخر سابق له وانه لو كان
كل حكم يكون للشئ يكون لحكم آخر لتسلسل الى غير النهاية فاذن كان حكم يلحق الذات بلا واسطة فليكن
حكماً ذلك مما فوقها والثاني انه ليس يسهل عد الاوصاف بل ربما ترك منها شئ وليس ان يتفكر فلا يجد
وصفاً دليل على انه لا وصف والثالث انه لا يجب ان يكون الاقسام بعدد الاوصاف المفردة بل ربما كان
لاجتماع عدة او لاجتماع الذات مع واحد منها او عدة منها فان كانت الذات آ والاوصاف ب ج
د ى والحكم ه فربما كان الحكم لانه آ اولانه آ وب اولانه ا وج اولانه ا وه اولانه ا وب
وج اولانه ب وج اولانه ب ود وى وكذلك الى سائر الاقسام او لاجتماعها كلها وبعد ذلك فان
ذلك الباقي الذي يبقى ربما كان عاماً فينقسم الى نوعين وصنفين فيكون مثلاً الباقي ج لكن ج منه
د ومنه ط فيكون العلة ليس ج كيف اتفق بل ط من ج او د من ج ويكون ما سوى ج
ليس بعلة انما يبقى ان العلة في حيز ج ولا يجب ان يكون كل ما هو ج علة فانه حين يكون ط من ج
هو العلة يكون لتسبب العلة ب ولا ى ولا شئ من اقسام لغوى غير ج اذا كانت ب وى ومع
ذلك فلا يكون لزم ان كل ج علة اذا العلة ط فقط ثم كيف يتوصل الى ان يبلغ بقسمة الاوصاف الى حد
لا ينقسم الى الخواص تحته نوعية او صنفية حتى يكون الباقي الذي يبقى لا ينقسم الى علة وغير علة على انهم
لا يميزون بين قولهم فالعلة كذا وبين قولهم فكذا علة وبين قولهم فالعلة هي كذا وبين قولهم فالعلة هي
الكذا فيأخذون اي هذه اتفق مكان الآخر وتحليل قياسهم يوجب ان تكون العلة هي الموضوع وان يكون
المحمول ليس الكذا بل كذا فانهم لا يمكنهم الا ان يقسموا فيقولوا كذا وكذا اما للذاته او لعلة لكنه ليس للذاته
فبقي ان يكون كل كذا كذا العلة ويحتاج ان يقولوا والعلة صفة لا ان يقولوا والصفة علة فان هذا لا ينتج
فاذا قالوا والعلة صفة ثم قالوا فاما ان يكون ب آ صفة او يكون ج صفة كذبوا فان كل ذلك صفة
ومع ذلك لا يستمر قياسهم لانه لا ينتج بل يجب ان يقولوا وكل صفة له اما ب واما ج واما ى
فحينئذ يكون النتيجة فالعلة اما ب واما ج واما ى ثم يبقى آخر الامر فالعلة ى لا ان ى
علة وايضاً انه لو قبل الانتاج وما هو الصفة اما آ ب واما آ ج واما آ د كذبوا فليس يجب القسمة

ان يكون الامر على هذه السبيل حتى يكون كل قسم على حكم معروف وانت تعلم هذا قريبا بل يجب ان نقول الحكم لما ب واما ج واما د فيكون النتيجة ان العلة اما ب واما ج واما د فحينئذ اذا ابطل ب و ج وبقي د يكون النتيجة ان العلة د ليس ان كل د علة حتى حيث وجد د يكون علة بل يكون العلة التي توجب الحكم د حتى اذا وجدت العلة وجد د ويجوز ان يكون ما هو د مما يحتاج ان يقسم ويخصص ان امكن حتى يبلغ الى العلة كما انك ان قلت وليس الجسم بقديم فانه يحدث فالجسم محدث فليس يجب ان يكون يحدث والمحدث جسما وان كل محدث جسم فان الصواب في قول الامر ان يكون قولها ان العلة اما ب كيف كانت واما ج كيف كانت واما د كيف كانت فهذا غير مسلم فانه ليس اذا كان للحكم علة وكان لا يخلو عن احد الاوصاف المذكورة انه يجب ان يكون الموضوع الذي لا يخلو عنه انما لا يخلو عنه على انه ذلك الحكم لنفسه لا لمعنى اخص منه يكون علة نعم ان كانت القسمة الاولى جاءت بالاوصاف التي لا تنقسم بقسمة ثانية فيمكن ذلك ومن لهم بذلك هذا وان قياس الفراسة من جملة القياسات التمثيلية العلامية فانه اذا سلم ان الانفعالات والمزاجات الواقعة في ابتداء الجبلة والطبيعية يتبعها اخلاق النفس كما يتبعها هيئات البدن سلمت الفراسة او روي ان الانفعالات الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة والاخلاق يتبعها تغير في هيئة البدن ومزاجه كما يتبعها التغير سلمت الفراسة وانما قلنا الانفعالات الطبيعية لان ههنا انفعالات توثر في النفس من غير ان يتغير البدن مثل تعلم النحو انما الطبيعية مثل الغضب والشهوة وغيرهما فاذا علم اي انفعالات النفس يتبع اي انفعالات البدن وبالعكس امكن ان يجعل الانفعالات البدنية والهيئات البدنية دلايل على الانفعالات النفسية والملكات النفسية فاذا عرف من شيء من الحيوان انفعال او هيئة نفسانية كالشجاعة من الاسد طلب ما يقرن بتلك الحالة النفسانية من احوال البدن ويختص بها فيجعل الهيئة البدنية علامة للهيئة النفسية فيكون العلامة البدنية في الاسد مثلا عظم الاطراف العالية ويكون هذا خاصة للاسد لا بالقياس الى كل حيوان بل بالقياس الى كل حيوان غير شجاع بل يوجد هذه الهيئة البدنية لكل حيوان شجاع فيجعل عظم الاطراف علامة للشجاعة اذا كانت تنعكس عليه فاذا وجدنا انسانا عظيم الاطراف العالية قيل انه شجاع فان كان هناك خلقان وانفعالان نفسانيان مثل ما للاسد فانه مع انه شجاع فقد ينسب الى الجود والكرم فيجب الا ان يتأمل اي العلامتين يتبع اي الخلقين ويعرف ذلك على وجهين فانه ان كانت العلامة في النوع كله وليس احد الخلقين في كله فان العلامة تدل على فراسة الموجود في النوع كله وان كانت العلامة في نوع آخر يشاركه في احدى الخلقين دون الاخرى فالعلامة لما يشاركه فيه مثل ان النمر لا يشارك الاسد في الكرم ويشاركه في عظم الاطراف العالية ومع ذلك فيشاركه في الشجاعة فيكون عظم الاطراف العالية دليلا وعلامة للشجاعة دون الكرم فاذن يجب ان يكون الواسطة في الفراسة اعم من الاصغر لا محالة ومساوية للاكبر ويرجع الى القياسات المذكورة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد وآله اجمعين

## الفن الخامس في البرهان اربع مقالات

### المقالة الاولى

#### فصل في الدلالة على الغرض في هذا الفن

لما كان العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكري قسمين احدهما التصديق والاخر التصور وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلا لنا بقياس ما والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلا لنا بحد ما وكان التصديق على مراتب فمنه يقيني يعتقد معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه اذا كان لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ومنه شبيه باليقين وهو الذي اما يعتقد فيه اعتقاد واحد والاعتقاد الثاني الذي ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل بل هو بحيث لو عسى ان نبه عليه بطل استحكام التصديق الاول وان كان معتقدا كان جائز الزوال الا ان الاعتقاد الاول متقرر لا يعتقد معه بالفعل نقيضه امكان ومنه اقناعي ظني دون ذلك وهو ان يعتقد الاعتقاد الاول ويكون معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان نقيضه امكانا فان لم يعتقد هذا فلان الذهن لا يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون كانت القياسات ايضا على مراتب فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهاني ومنه ما يوقع شبيه اليقين وهو ما

ومنها

الفن الخامس في البرهان اربع مقالات المقالة الاولى فصل في الدلالة على الغرض في هذا الفن

القياس الجدلي واما القياس السوفسطيقي المغالطي ومنها ما يقنع ويوقع ظنا غالبا وهو القياس الخطابي واما الشعري فلا يوقع تصديقا ولكن يوقع تخييلا محركا للنفس الى انبساط وانقباض بالمحاكاة لامور جميلة او قبيحة وايضا كما ان التصور المكتسب على مراتب فمنه تصور للشيء بالمعاني العرضية التي تخصه بمجموعها او على وجه يعمه وغيره ومنه تصور للشيء بالمعاني الذاتية على وجه يخصه وحده او على وجه يعمه وغيره والتصور الذي يخصه من الذاتيات وحده اما ان يشتمل على كل الحقيقة وجوده حتى يكون صورة معقولة موازية لصورته الموجودة اذ لم يشذ منها شيء من معانيه الذاتية واما ان يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها كذلك القول المفصل المستعمل في تعريف الشيء وتمييزه فربما كان تميزه المعرف تمييزا عن بعض دون بعض فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حد ناقص وربما كان انما يميزه عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس مرتبا فيه وان كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حد تام وعند المحصلين ان كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ منها شيء فهو حد تام وان كان يشذ منها شيء فليس حدا تاما وليس الغرض في التحديد ان يحصل تمييز بالذاتيات فقط الا ترى ان قولنا ان الانسان جسم ناطق مايت فليس هذا وان ميزه بالذاتيات بحد تام لانه اخل بفصول اجناس متوسطة وكذلك ان كان اشتمل على فصول الاجناس المتوسطة وكان للشيء وحده بغير شركة غيره فصول كثيرة وكان بواحد منها كفاية في التمييز لم يكن به وحده كفاية في تمام الحد بل يحتاج ان يذكر جملتها حتى يكون الحد الحقيقي فلهذا ليس رسم الحد ما قيل من انه قول وجيز مميز المطلوب بالذات بل ما قاله المعلم الاول في كتاب الجدل ان الحد قول دال على الماهية يعني بالماهية كمال حقيقة الشيء التي بها هو ما هو وبها يتم حصول ذاته فهذا الكتاب هو الذي يفيدنا المواد التي اذا جعلت حدود قياس كان القياس موقعا لليقين وهو القياس البرهاني ويفيدنا المواد التي اذا جعلت اجزاء حد كان الحد موقعا للتصور التام ويصلح ان يجعل التصور بنوع ما مبدأ للتصديق لان كل مصدق به متصور وليس كل متصور مصدق به فان معاني الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة التي ليس تركيبها تركيب قول جازم كلها متصورة وليست مصدقا بها الاقوال الجازمة قد يتصور ويصدق بها ولكن يكون ذلك من وجهين اما التصور فمن جهة ان معناها قائم في النفس كقولنا الانسان حيوان واما التصديق فلان معناها مضافا الى حال الشيء في نفسه بانه كما تصور اي انه كما حصلت منه صورة معقولة من نسبة او قعت بين حديها كذلك الحال حديها في الوجود وفي نفس الامر فاذا كان هذا هكذا انبنى ان يكون التصديق بوجه ما كالتمام للتصور ويكون سائر اصناف التصورات التي لا ينتفع في التصديق مطرحة في العلوم وانما يطلب منها في العلوم ما يعين في التصديق فاذا كان هذا هكذا يجوز ان يكون انما نسب هذا الكتاب الى القياس دون الحد بان يسمى كتاب البرهان لهذا المعنى واما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا فاذ ذكرنا غرض الكتاب وهو افادة الطريق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي فمنفعة الكتاب ظاهرة وهو التوصل الى العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا بل الضرورية لنا اذا شرعنا في استعمال هذه الآلة التي هي المنطق واخذنا نزن بميزانها العلوم النظرية والعملية معا

#### فصل في مرتبة كتاب البرهان

ان الفنون التي سلفت سلف اكثرها على نهج طبيعي من الترتيب وكان من حق الفن الذي في البسائط ان يقدم على المركبات ومن حق الفن الذي في التركيب الاول الجازم ان يقدم على الذي في القياس وكان من حق الفن الذي في القياس المطلق ان يقدم على القياسات الخاصة واما هذه الفنون التي تنتقل اليها فمن الجائز ان يقدم بعضها على بعض وليس له شيء من الترتيب والاوضاع خاصية ضرورية لكن الاشبه ان يكون المعلم الاول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل سائر الفنون لان الغرض الافضل في جميع ما سلف في القياس نفسه هو التوصل الى كسب الحق واليقين وهذا الغرض يفيده هذا الفن دون سائر الفنون والاولى في كل شيء ان يقدم ما هو اشد اهتماما فيه وان يصرف الشغل الى الغرض قبل النفل واما ما يفيده سائر الفنون فكان من الامور التي ينتفع ببعضها في الاحوال المدنية المشتركة دون استفادة الكمالات الخاصية الا ما يعمل منه على سبيل ما يعمل الشر ليحذر والكمال الخاصي قبل الكمال المشترك وذلك لان بعضها يستعمل ليحذر منه وبعضها ليرتاض به او ليكبح مغالط الحق وبعضها ليقتدر به على مخاطبة

مميز المطلوب ح

فصل في مرتبة كتاب البرهان

الاهم سوى … الامور خ

الجمهور في حملهم على المصالح لما يظنون منه ظنا او يتخيلون تخيلا وجميع ذلك مما لا غنية عن تحصيله لتكمل الاقسام لكن من الناس من راى ان الاصوب هو ان يقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار ورده عليه كل الرد وليس يستحق الرجل كل ذلك التنكير وكل ذلك الرد فان من وسع وقته للتأخر وامله في الاجل فسلك هذا السبيل كان ذلك احسن من وجه وان كان الاول احسن من وجه فان الاول احسن من جهة حسن الاختيار والشفقة على الروزجار والثاني احسن من جهة اختيار حسن التدريج وذلك لان مدار الجدل انما هو على القياس والاستقراء ومن كل واحد منهما برهاني وغير برهاني والقياسات البرهانية الاولى هي المؤلفة من مقدمات محسوسة ومجربة واولية او اولية القياس وكما تستقف عليه والاستقراءات البرهانية وهي المستوفية المذكورة فاما القياس الجدلي فهو من المقدمات المشهورة واستقراؤه من المستوفية بحسب الظاهر او بحسب الدعوى وكل مقدمة محسوسة او مجربة او اولية فانها مشهورة في حكمها او لا ينعكس وكل استقراء حقيقي فهو ايضا استقراء بحسب الظاهر ولا ينعكس وليس كل ما اورد في الجدل فهو شيء بعيد عن البرهان بل كثير من المواد البرهانية هي مذكورة في الجدل لكنها لم تؤخذ من حيث هي صادقة بوسط او بلا وسط بل من حيث هي مشهورة ولو اخذت من حيث هي صادقة لم يرض بمشهورات هي غير صادقة فالمادة الجدلية الاولى اعم من المادة البرهانية الاولى ثم سينشعب البرهان الى مواد لا تكون مشهورة ولكن ابتداء تلك المواد بالمواد الاولى للبرهان ومع ذلك فان النسبة التي تكون بين تلك المواد البرهانية لا يدفع الجدل استعمالها بل انما لا يستعملها لانه ليس له الى معرفتها سبيل واما النسبة التي بين تلك الحدود فيستعمل في الجدل لكن الحدود دا نفسها دماد تمن الجدل وفي المنطق لا يعطي الحدود بل يعطي النسب التي بين الحدود فاذن نسب المواد الثواني مما يعطي ايضا في تعليم صناعة الجدل بحسب المنطق واذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة النسب التي يعطي لحدود المواد في تعليم قانون الجدل وهما شيئان مختلفان الى المواد الاولى للبرهان والى النسب التي يعطي لحدود المواد في تعليم قانون البرهان وهما شيئان مختلفان نسبة صورة القياس المطلق الى القياس البرهاني واذا كانت هذه النسبة احدى الدواعي الى تقديم القياس فكذلك تلك هي احدى الدواعي الى تقديم كتاب الجدل لكن بينهما بعد ذلك فرق وذلك لان العام قد يكون مقوما للشيء وقد يكون عارضا ونسبة القياس المطلق الى القياس البرهاني هي نسبة امر مقوم ونسبة المشهور الى الصادق بلا وسط من حيث هو صادق بلا وسط ليس نسبة امر مقوم وكذلك اذا التفت الانسان الى الصادق بلا وسط من حيث هو صادق بلا وسط ولم يلتفت الى شهرته بل فرض مثلا انه غير مشهور بل شنيع لما اوقع ذلك خللا في التصديق به كما لو سلب القياس البرهاني حد القياس المطلق لاختل بل لامتنع لكنه وان كان كذلك فان الابتداء بالاعم ثم التدريج الى الاخص متعرفا فيه الفصل بينه وبين ما يشاركه في ذلك الاعم امر نافع وان كان ليس مقوما وعلى هذه الصورة حصلت ملكة البرهان فانه انما فطن اولا للجدل ثم انتقل الى البرهان وايضا فان الامور المجهولة اذا طلبت فانما يتوصل اليها في اكثر الامر بان تورد اولا قياسات جدلية على سبيل الارتياض ثم يتخلص منها الى القياس البرهاني وهذا شيء مستعمل في صناعة الجدل واما صناعة الخطابة والشعر فبعيدان عن النفع في الامور الكلية النظرية وذلك لان موضوعهما الامور الجزئية وان نقلتا الى الامور الكلية ظلمت هي والامور الكلية فاما المغالطة فانها وان شاركت الجدل في انها كانت اولا قبل البرهان مدة الزمان فانها انما كانت يتقدم تقدم الضار لا النافع وتقدم الجدل تقدم النافع والمغالطة ليست مما ينفع بوجه ولا مادتها تشارك المادة البرهانية بوجه بل لا المادة المغالطية تحمل على مادة البرهان ولا صورتها على صورته ولا بالعكس والخطابة فقد تقدمت من البرهان ايضا في الزمان وكانت ما مشبهة بالجدل ومن حكم الجدل وكانت على حكم المغالطة وليس التقدم في الزمان هو المقصود بل التقدم النافع الذي مع مشاركته ما

الاعم صح

على ع

فصل في ان كل تعليم وتعلم

فبعلم قد سبق التعليم والتعلم منه صناعي مثل تعلم النجارة والصياغة وانما يحصل بالمواظبة على استعمال افعال تلك الصناعة ومنه تلقيني مثل تلقين شعر ما او لغة ما وانما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الاصوات والالفاظ ليحصل ملكة ومنه تأديبي وانما يحصل

فصل في ان كل تعليم وتعلم فبعلم

بالمشهورة على متعلمه ومنه تقليدي وهو ان يلقى الانسان اعتقاد رأي ما وانما يحصل له من جهة الثقة بالمعلم ومنه تنبيهي كحال من يعلم ان المقناطيس يجذب الحديد لكنه غافل عنه في وقته ولا يفطن له عند احساسه الحجر جاذبا للحديد فيتعجب منه فيقال له هذا هو المغناطيس الذي عرفت حاله فحينئذ يتنبه ويزول عنه التعجب وكمن يخاطب بالاوائل فلا يفطن لها لنقص في العبارة او في ذهنه فيحتال في تقريرها له ومنه اصناف اخر وليس شيء منها بذهني او فكري والذهني والفكري هو الذي يكتسب بقول مسموع او معقول من شأنه ان يوقع اعتقادا او رأيا لم يكن او يوقع تصورا ما لم يكن وهذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين اثنين وقد يكون بين انسان واحد ونفسه من جهتين فيكون من جهة ما يحدس بالحد الاوسط في القياس مثلا معلما ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس متعلما والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا وهو انسياق ما الى اكتساب مجهول بمعلوم يسمى باعتبار بينه وبين الذي يحصل فيه تعلما وباعتبار بينه وبين الذي يحصل منه وهو العلة الفاعلية تعليما مثل التحريك والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فانما يحصل بعلم قد سبق وذلك لان التصديق والتصور الكائنين بهما انما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع او معقول ويجب ان يكون ذلك القول معلوما اولا ويجب ان يكون معلوما لا كيف اتفق بل من جهة ما من شأنه ان يكون علما ما بالمطلوب الذي لم يكن بالفعل فبالقوة اما التصديق فيتقدمه معلومات ثلثة ❁ احدها تصور المطلوب وان لم يصدق به بعد ❁ والثاني تصور القول الذي يتقدم عليه في المرتبة ❁ والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه في المرتبة فيتبع هذه الثلاثة المعلومات تصديق بالمطلوب وسواء جعلت القول الذي يتقدم عليه بالمرتبة قياسا او استقراء او تمثيلا او ضميرا او غير ذلك فلا بد من مقدمة او مقدمات يحصل العلم بها من وجهين من جهة التصور اولا و التصديق ثانيا حتى يكتسب بها تصديق لم يكن واما التصور فيجب ان يتقدم تصور اجزاء الحد والرسم لا غير وفي الصناعات العملية ايضا انما يتوصل الى التعليم والتعلم من علم متقدم كما ان متعلم النجارة يجب ان يعلم اولا ما الخشب وما القدوم ويعلم ان الخشب من شأنه ان ينحت بالقدوم وينشر بالمنشار ويثقب بالمثقب وما اشبه هذا ❁ واعلم انه لما قيل كل تعليم وتعلم ذهني حسبوا ان الغرض في قوله ذهني هو ان يفرق عن الحسي فانه قد يتعلم ايضا حسي عن علم قد سبق كمن ادرك شيئا بالحس ثم نسيه فهو يتطلبه ويتعرفه فيكون هذا التطلب الثاني بعد علم سبق وهذا مما ليس يعجبني فانه يشبه ان يكون التعلم والتعليم لا يقالان على ما يستفاد بالحس ولو ان انسانا ادى انسانا غيره شيئا ما عرضه على حسه فادركه ادراكا لمحسوس لم يكن عنده معرفته فانه لا يقال للنفس ما فعل به الآخر انه علمه شيئا ولا يقال للمفعول به ذلك انه تعلم شيئا اللهم الا ان يكون انما اراه ما اراه ليحدث له ملكة ما صناعية وذلك اذا كان ما يريه هو هيئة عمل وذلك باعتبار غير اعتبار كونه مدركا لذلك من حيث هو محسوس والاشبه ان يكون هذا ايضا ليس تعليما وتعلما بل تعريفا وتعرفا وان لا يكون ادراك الجزئيات علما بل معرفة وبعد ذلك فان قولهم ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ليس الغرض به اي سبق اتفق بل ان يكون سبقا نافعا في هذا التعليم والتعلم وحاصل الوجود في هذا التعلم حصول العلة مع المعلول واما الاحساس الاول فليس شيئا موصلا الى الاحساس الثاني ولا جزءا من السبب الموصل الى الاحساس الثاني نافعا فيه موجودا معه فان اريد ان يكون هذا الكلام على هذا التأويل كلاما صحيحا فيجب ان يجعل بدل التعليم والتعلم التعريف والتعرف ويفهم من التعليم والتعلم المتواطأ عليه في هذه الكتب بل ما يفهم من التعريف والتعرف ولا مناقشة في ذلك ❁ وقوم قالوا ان قول القائل كل تعليم وتعلم ذهني ليس في صحة قول القائل كل تعليم وتعلم فكري فان هذا القائل يكون قد اخرج بقوله الفكري الحسي فهو لا يعرض لهم ما عرض لاولئك وشيء آخر وهو ان الذهني هو الذي يكتسب بالذهن والذهن غير الحس فاي حاجة الى ما يفصله عن الذي بالحس والذي عندي هو ان الذهني اضطر من الفكري فان الذهني اعم من الفكري والحدسي والفهمي فان الفكري هو الذي يكون بنوع من الطلب فيكون هناك مطلوب ثم يتحرك النفس الى طلب الاوسط على الجهة المذكورة في اكتساب القياس فلا يزال تستعرض الامور المناسبة الى ان تجد حدا اوسط واما الحدسي فهو ان يكون المطلوب اذا سنح للذهن تمثل الحد الاوسط من غير طلب وهذا كثيرا ما يكون وان يكون احدى المقدمتين سانحة للذهن فينضاف اليها دفعة حد ما اصغر واما اكبر فتتخلق نتيجة من غير فكر

بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل عنه

وقد قالوا ع

نتيجة ع

ولا طلب واما الفهمي فهو ان لا يكون الحد الاوسط حصل بطلب ولا بسنوح بل بان يسمع من معلم يسمع ع
من خارج والذهن هو الذي يتلقى جميع هذا ۞ فان قال قائل ان الفهمي هو فكري ايضا لان النفس
عندما تسمع تفكر فيقال له ان المعلم كلما اورد حدا للقياس فعلمه المتعلم من جهة التصور كان ذلك
دفعة ثم اذا انضاف اليه حد آخر فحصلت مقدمة فان شك فيها لم ينتفع بها قبل المعلم الا ان يفكر
في نفسه فيعلم فيكون هذا تعليما مركبا من فهمي ومن فكري اذ هو قياس مركب وكل قياس من جملته
فهو تعليم مفرد وكلاهما في المفرد واما ان يرجع الى المعلم فيفيد المعلم العلم بالقياس فيكون العلم الفهمي
مع القياس وكلاهما في ذلك القياس كهيئة الكلام فاما ان لم يشك المتعلم فظاهر ان التصديق
يتبع التصور دفعة بلا فكرة وبالجملة يجب ان يفرد التعليم الذي نحن في اعتباره تعليما واحدا
وقياسا واحدا ولا تؤخذ خلطا فان الخلط قد يجوز ان يتركب من اصناف شتى فنجد فيها ما يكون
فهما دفعة وما هو غير فهم دفعة وهنالك لا يكون انتفاع فان عاد وفكر من نفسه فذلك تعلم
من نفسه او عاد فاستفهم المعلم مرة اخرى حتى فهم فالتعلم هو الذي في هذه الكرة ثم قد علم ان نفهم ع
الفكرة امر كالحركة للنفس ينتقل بها من شيء الى شيء ويتردد طالبا لا واجدا فاذا لم يحصل في
التعليم والتعلم هذه الحركة على وجهها لم يكن هناك فكرة واذا كان كل تعليم وتعلم للامور العقلية
فهو اما على سبيل الفكر او الحدس او الفهم وليس ذلك في التصديق فقط بل وفي التصور وكل ذلك ذهني
فقولهم تعليم وتعلم ذهني اصوب والشيء الذي اذا وقع التصديق به كان تصديقا بالقوة لشيء آخر
فهو اما ملزوم واما معاند واما كلي فوقه او جزئي تحته او جزئي معه والملزوم اذا علم بالفعل كان
ذلك العلم علما بالقوة باللازم وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات متصلة والمعاند اذا علم
بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده اما برفعه عند وضع ذلك او وضعه عند رفع ذلك
وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات منفصلة والكلي اذا علم وجود حكم عليه من ايجاب
او سلب بالفعل كان ذلك علما بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق القياس والجزئي اذا علم وجود حكم
عليه بالايجاب والسلب كان ذلك ظنا بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما في بعض الجزئيات
وذلك بالاستقراء الناقص وكان علما بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما يعم كل جزئي
وذلك بالاستقراء التام والجزئي اذا علم وجود حكم عليه كان ذلك ظنا بالقوة في جزئي آخر ان كذلك
اذا كان يشاركه في معنى وذلك بالتمثيل فان كل صنف من العلم والظن المكتسب اذا كان اكتسابه ذهنيا
فهو بعلم او بظن سابق سواء كان يتعلم من الغير او باستنباط من النفس وليست هذه كلها سواء في
كونها علما بالقوة بل قوة بعضها اقرب وقوة بعضها ابعد فان اللازم ليس مضمنا في الملزوم ان لم تكن
لزومه على سبيل وضع وحمل واما اذا قلنا كل ب آ فمعنى هذا القول كل واحد مما تحت ب ومما يوصف
ب ويوضع لب فهو آ فقد ضمنا موضوعات ب في هذا الحكم فهذه المعرفة بالقوة التي
كانها فعل والعلم بان الاوسط موجود للاصغر ليس علما بالقوة بان الاكبر موجود له اذا كان الاكبر
مجهولا فان كون الاكبر للاصغر ليس مدرجا في كون الاوسط للاصغر كانه محصور تحته بل الامر بالعكس
فانا اذا علمنا ان كل ب آ فقد علمنا ان كل موصوف ب هو آ فدخلت فيه الموصوفات ب
واما اذا علمنا ان كل ج ب لم يدخل آ الذي هو محمول على ب في هذا لا بالفعل ولا بالقوة لانا
قلنا كل ب آ معناه كل موصوف بب وداخل تحت ب فهو آ وليس قولك كل ج ب معناه
كل ج هو كل محمول ب اذ الكلية في جنب الموضوع ۞ فان قال قائل انه اذا كان كل ج ب كان
ج موصوفا بكل محمول لب فذلك وان كان حقا فليس مفهوم نفس اللفظ بل هو لازم عنه
واذا قلنا كل ب فمفهومه كل موضوع تحت ب وليس يحتاج ان نظن ان هذا السبق هو في الزمان ان معنى قول ارسطو فيعلم سابق ه
بل بالذات فمن الاشياء ما فرضها الان بالفعل اذ كان معناه معرفة قديمة بالقوة التي كانت لنا قبل
ويكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان وبعضها الغائب فهو العلم المحتاج اليه في ان نتعلم الذي لم يسبق
بالزمان لكان علما بالقرينة جدا وشاك انا اذا فرضنا حدا اكبر واوسط واصغر وكان الاوسط بالقوة ه
حاصل الوجود للاصغر وان لم نتفطن لوجود الاكبر للاوسط ينبغي ان الاكبر للاصغر واذا [illegible]
للاوسط بان لك في الحال للاصغر ولم يحتج ان نتفطن شيئا وان نتفطن تاليفا للاصغر مع الاوسط

بل يتبين ان الامرين معا في الزمان ولم يحتج ان تطلب بعد وجود الاكبر للاوسط ان وجود للاصغر بل لا
اقصر جزء من الزمان لكن هذا العلم السابق انما هو سابق بالذات والبه توجهنا اولا الطلب الذات وهكذا
ينبغي ان يفهم هذا الموضع

## فصل في تعديد مبادي القياسات بقول عام

فصل في تعديد مبادي القياسات بقول عام

ثم ان مبادي
القياسات كلها اما ان تكون امورا مصدقا بها بوجه وغير مصدق بها والتي لا يصدق بها ان لم تجر مجرى
المصدق بها بسبب تاثير يكون منها في النفس يقوم ذلك التاثير من جهة ما مقام ما يقع بالتصديق لم ينتفع بها
في القياسات اصلا والذي يفعل هذا الفعل هو المخيلات فانها تقبض النفس عن امور وتبسطها عن امور ح ع
ما يفعله الشيء المصدق به فيقوم مع التكذيب بها مقام ما قد صدق به كما يقول قائل للعسل انه مرة مقيئة
فينفر عنه النفس مع التكذيب بما قيل كما تنفر عنه مع التصديق به او قريبا منه وكما يقال ان هذا المطبوخ
المسهل هو في حكم الشراب ويحبا نتخيله شرابا حتى يسهل عليك شربه فتخيل ذلك فيسهل عليه ذلك
مع التكذيب به فهذا الواحد هو مبدا للقياسات الشعرية ومنافع القياسات الشعرية عند الجمهور في الامور
الجزئية قريبة من منافع القياسات المعقودة من المصدقات التي يؤلف منها قياسات في الامور الجزئية اذ
كان الغرض في ايقاع التصديق فيها هو تقرير النفس على انقباض وانبساط او سكون عنها واذا كان
التخيل من شانه ان يفعل ذلك التام مقامه على ان اكثر عوام الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق فهذا قسم
واما القسم الذي فيه التصديق فاما ان يكون التصديق به على وجه ضرورة او على وجه تسليم
لا يختلج في النفس معاند او على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فاما ان يكون ضرورية ظاهرية وذلك
بالحس او بالتجربة او بالتواتر ويكون ضرورية باطنية والضرورة الباطنية اما ان يكون عن العقل واما ان يكون
خارجة عن العقل ولقوة اخرى غير العقل واما الذي عن العقل فاما ان يكون عن مجرد العقل او عن العقل
مستعينا فيه بشيء والذي عن مجرد العقل فهو الاولي الواجب قبوله كقولنا الكل اعظم من الجزء واما
الذي عن العقل مع الاستعانة بشيء فاما ان يكون المعين غير غريزي في العقل فيكون هذا التصديق
واقعا بكسب فيكون بعد المبادي وكلامنا في المبادي واما ان يكون المعين غريزيا في العقل اي حاضرا
وهو الذي يكون معلوما بقياس حده الاوسط موجود بالفطرة حاضر للذهن فكلما احضر المطلوب مؤلفا
من حدين اكبر واصغر يمثل هذا الوسط بينهما للعقل من غير حاجة الى كسب وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج
فانه من فهم الاربعة وفهم الزوج تمثل له ان الاربعة زوج فانه في الحال يتمثل انه منقسم بمتساويين
وكذلك كلما تمثل للذهن الاربعة وتمثل الاثنان تمثل في الحال انها ضعفه لتمثل الحد الاوسط واما
اذا كان بدل ذلك ستة وثلثين او عدد آخر فيقف الذهن الى طلب الاوسط فهذا القسم الاولي به ان يسمى مقدمة
فطرية القياس القياس واما الذي هو خارج عن العقل فهو احكام القوة الوهمية التي تحكم بها جزما وبالفطرة
الوهمية اذا كانت تلك الاحكام في امور ليس للعقل فيها حكم اولي وتلك الامور مع ذلك خارجة عن المحسوسات
فيضطر الوهم النفس الى حكم ضروري فيها كاذب اذ يجعلها في احكام ما يحس مثل حكم النفس في اول ما
يوجد مميزا وقبل ان يثقف بالاراء والنظر ان كل موجود في مكان او في حيز مشار اليه وان الشيء الذي فهو ه
ليس في داخل العالم ولا في خارجه فليس بموجود فان النفس يحكم بهذا بالضرورة ولا يكون العقل هو
الموجب لهذا ولكن يكون ساكتا عن هذا ثم اذا نظر العقل النظر الذي يخصه والف قياسات من مقدمات
مشتركة القبول بين العقل وبين قوى اخرى اذ كان لها حكم في القبول والتسليم انتج ان المحسوسات مبادي
مخالفة للمحسوسات فاذا انتهى النظر الى النتيجة مانعت القوة التي تحكم الحكم المذكور فيعلم انها كاذبة
ضرورة وان فطريتها وضرورتها غير الضرورة العقلية وان كانت ضرورة قوية في اول الامر واولها
يكذبها انها نفسها لا تدخل في الوهم ومع ذلك فانه قد يصعب علينا التمييز بين الضروريين الا ان ننظر
في موضوع المطلوب ومحموله فان كان شيئا اعم من المحسوس وخارجا عنه وكانت الضرورة تدعو الى
جعله على صورة محسوسة لم يلتفت اليها بل يفزع الى الحجة والموجود والشيء والعلة والمبدأ والجزئي
والكلي والنهاية وما اشبه ذلك كلها خارجة عن الامور المحسوسة بل حقائق النوعيات ايضا مثل حقيقة
الانسان فانها مما لا يتخيل البتة ولا يتمثل في اوهامنا بل انما لها معقولنا وكذلك كل حقيقة كلية من
حقائق نوعيات الامور الحسية فضلا عن العقلية كما ستبين ذلك في موضعه فمبادي البراهين التي
من جنس المدركات بالضرورة هي من هذه التي يدرك ويصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك

بل يتبين

الوهمية فهذا وَامّا ما يكون على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم غير غلط واما على
سبيل تسليم غلط واما على سبيل تسليم صواب فهو اما على سبيل تسليم مشترك فيه واما على سبيل
تسليم من واحد خاص فيكون ذلك نافعا في القياس الذي يخاطب به ذلك الواحد الخاص ولا يكون
التصديق به مما يتجه نحو المخاطب والقياس بل نحو المخاطب فلا ينتفع به المخاطبة والقياس فيما بينه وبين
نفسه البتة انتفاعا حقيقيا او مجردا او متعارفا والذي على سبيل تسليم مشترك فيه اما ان يكون دايما
يستند الى طايفة او يكون دايما لا يستند الى طايفة بل يكون متعارفا في الناس كلهم قبوله وتقدم ذواعليه
فهو لا يخلو من محل الشك وان كان منه ما اذا اعتبره المميز وجعل نفسه كانه حصل في العالم دفعة
وهو مميز ولم يعود شيئا ولم يؤدب ولم يلتفت الى حاكم غير العقل ولم ينفعل عن الحياء والخجل فيكون حكمه
خلقيا لا عقليا ولم ينظر الى الموجب مصلحة فيكون بوسط لا بضرورة واعرض عن الاستقراء ايضا فيكون
بوسط ولم ينظر الى انه هل ينتقض عليه بشيء فاذا فعل هذا كله ورام ان يشكك نفسه فيه امكنه الشك
كقولنا ان العدل جميل وان الظلم قبيح وان شكر المنعم واجب فان هذه مشهورات مقبولة وان كانت
صادقة فصدقها ليس مما يتبين بفطرة العقل المنزل المنزلة المذكورة بل المشهورات هذه وامثالها
منها ما هو صادق ولكن يحتاج في ان يصير يقينا الى حجة ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفطن له
الجمهور ولا يبعد ان يكون في المشهورات كاذب والسبب في اعتقاد المشهورات احد ما تقدمنا بالاخبار
عنه عند تمثيلها في الذهن للامتحان فهذه هي المشهورات المطلقة واما التي تستند الى طايفة فمثل ما
يستند الى امة او الى ارباب صناعة ويسمى مشهورات محدودة ومثل ما يستند الى واحد او اثنين
او عدد محصور يوثق به ويخص باسم المقبولات ۞ واعلم ان جميع الاوليات ايضا مشهورة ولا ينعكس
كما ان جميع المصدق بها يحيل ومعرك للخيال ولا ينعكس واما المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو
ان يسلم المسلم شيئا على انه امر آخر لمشابهته اياه ومشاركته في لفظ او معنى على ما سنبين في موضعه
وهي المقدمات المشبهة كمن يقول لكل عين باصرة ويكون ذلك مسلما له من حيث يفهم منه احد
معاني الاسم المشترك فيأخذ بدله آخر فيحسبه انه المسلم او يقصد به مغالطة حتى يقع في ان يظن
بنفسه او يظن غيره ان الدينار يبصر وكذلك من يسلم ان كل مسكر خمر واخذ بدله ما يسكر بالقوة
فهذه هي المقدمات المشبهة وَامّا المظنونات فهي التي تظن ظنا من غير وقوع
اعتقاد جزم وذلك اما لمشابهتها للامور المشهورة فتكون مشهورة في بادي الراي الغير
المتعقب فاذا تعقب علم انها غير مشهورة مثل قولهم انصر اخاك ظالما او مظلوما فانه انما يظن كما يقرع السمع
ظنا ويميل اليه ميلا ثم اذا تعقب كان المشهور انه لا يجوز ان ينصر الظالم اخا كان او ولدا لكنه في الحال يفعل
فعله الى ان يتعقب واما ان يقع الظن بها على سبيل القبول من ثقة واما ان يقع الظن بها من جهات اخرى
ليس لاخذها على انها مشهورات كمن يرى محموسا يأتي فيظنه بالمشابه وهذه المظنونات انما ينتفع في المقاييس
من حيث ان بها اعتقادا لا من حيث ان مقابلها يختلج في الضمير فان جميع المشهورات وما سلف ذكره نافع
ايضا معها بحيث ينتفع هي لانها معتقدة فاي صناعة جاز فيها استعمال المظنونات جاز استعمال المذكورات
قبلها كلها وكذلك المشهورات انما ينتفع بها لا من حيث انها قد يجوز ان يتشكك فيها بل من حيث هي معتقدة
اعتقادا لا يختلج مقابله فيكون ما قبلها من الامور الضرورية اذا اعتقدت وسلمت نافعا نفعها فيصلح
استعمالها حيث يصلح استعمال تلك ۞ واما الضروريات الوهمية فانها بالحري ان يكون اقوى من المشهورات
لا في النفع بل في شدة اذعان النفس الغير المقومة لها فربما بقيت مشهورة وربما صارت شنعة فتكون كاذبة
وشنعة معا وتكون نصرة دونها شنعة ليست بسبب امر يدعو اليه من الغرايز والاخلاق والمصالح بل ذلك
اليه العقل فاذن مبادي القياسات مخيلات ومحسوسات ومجربات ومتواترات واوليات ومقدمات
فطرية القياسات ووهميات ومشهورات مطلقة ومشهورات محدودة ومسلمات ومشبهات ومقبولات
ومشهورات في بادي الراي الغير المتعقب ومظنونات ظنا فهي اربعة عشر صنفا وههنا قسم من مبادي
المقاييس وهي التي ليست مبادي من جهة القايس بنفسه فان اقسام الذي يكون من جهة القايس هو ما قلناه
ولكن هي مبادي من جهة المعلم وهو ان يكلف المعلم المتعلم تسليم شيء ووضعه ليبني عليه بيان شيء آخر فيتسلم
ويضعه وهذه هي الامور التي تسمى اصولا موضوعة ومصادرات فصل في المطالب وما يتصل بها

صوابا ح

ولم ينفعل ح

فصل في المطالب وما يتصل بها وفي ذلك بيان اصناف العلوم واصناف الحدود الوسطى

وفي ذلك بيان اصناف مبادي العلوم واصناف الحدود الوسطى ان المطالب بحسب ما
يحتاج اليه ههنا فانها بالقسمة الاولى ثلثة اقسام وبالقسمة الثانية ستة اما بالقسمة الاولى فمطلب ما
ومطلب هل ۞ ومطلب لم ۞ ومطلب ما على قسمين ۞ احدهما الذي يطلب به معنى الاسم كقولنا
ما الخلاء وما العنقاء ۞ والثاني الذي يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ۞
ومطلب هل على قسمين ۞ احدهما بسيط وهو مطلب هل الشيء موجود على الاطلاق او ليس بموجود على
الاطلاق ۞ والآخر مركب وهو مطلب هل الشيء موجود كذا او ليس موجودا كذا فيكون الموجود رابطة
لا محمولا مثل قولك هل الانسان موجود حيوانا او ليس بموجود حيوانا ۞ ومطلب لم على قسمين فانه اما بحسب
القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط وهو علة لاعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج مطلوبا ما ۞
واما بحسب الامر في نفسه وهو مطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا او وجوده
بحال ۞ واما مطلب الاي والكيف والكم والاين ومتى وغير ذلك فهي داخلة بوجه ما الى الهل المركب
فان اراد احد ان يكثر للطلب بتعديد هذه فليفعل الا ان المطالب العلمية الذاتية هي تلك ومع ذلك فان
مطالب اي ابسط من هذه البواقي واشد دلالة على المطلوب به فانما يطلب به تمييز الشيء بل بفصله وتلك اوسع
مذهبا واعرض مجالا وان احب احد ان يجعل مطالب اي مشتملا بوجه على مطالب كيف وكم واين وغير ذلك
فليفعل فحينئذ يكون مطلبا هل ولم يطلبان التصديق ومطلبا ما واي يطلبان التصور ومطلب ما الذي
بحسب الاسم متقدم لكل مطلب واما مطلب ما الذي بحسب تحقق الامر في نفسه فمتأخر عن مطلب الهل البسيط
فان الذي يطلب ما ذات الحركة وما ذات الزمان فانما يطلب ماهية امر موجود عنده واما ان طلب احد هل حركة
او هل زمان او هل خلاء او هل اله موجود فيجب ان يكون فهم اولا ما يدل عليه هذه الاسامي فانه يمكن ان يعلم
ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود او غير موجود وان كان الحد انما هو بالحقيقة للموجود
ولكن لا توقف في اول الامر ان هذا القول حد بحسب الاسم او بحسب الذات الا بعد ان يعرف ان الذات
موجودة ولذلك يوضع في التعاليم حدود اشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلث والمربع واشكال اخرى
حدت في اول كتاب الاسطقسات الهندسية وكان حدا بحسب شرح الاسم ثم اثبت وجودها بعد فصار
الحد ليس بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات بل صار حدا بالحقيقة فيجب ان يعلم ان الفرق بين الذي
يفهم من الاسم بالجملة والذي يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فكل انسان اذا خوطب باسم فهم فهما ما
ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة ۞ واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض
بصناعة المنطق فيكون احد الامرين معرفة والثاني علما كما ان الحس معرفة والعقل علم ۞ ومبادي العلوم
تختلف في تقديمها على العلوم وتصدير التعاليم بها فبعضها انما يوضع ان الامر موجود او غير موجود
فقط لان الضرورة تدعو فيها الى هذا المقدار كقولنا ان الامر لا يخرج عن طرفي النقيض ومثل وضعهم
ان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وفي بعضها انما يوضع اولا ما ذا يدل عليه الاسم كما ذكرنا
من حال المثلث والمربع المذكورين في فاتحة كتاب الاسطقسات ثم من بعد ذلك يتبين وجوده وفي بعضها
يحتاج ان يوضع الامران جميعا مثل الوحدة في فاتحة علم العدد ونحن نريد ههنا استقصاء فنقول ان
الامور التي تذكر في المبادي منها معان مركبة ومنها معان مفردة والمعاني المركبة انما يليق بها ان
يستدعى فيها الى التصديق لا لان يعطى لها الحدود فان التركيب الخبري انما هو للتصديق واما الحدود
فانما هي للمعاني المفردة وما في حكم المفردة والقضايا المتعاندة والاصول الموضوعة مركبة فاذن لا يتحقق
فيها معنى اعطاء الحد والماهية ولا بد من ان يقبل بالجملة ليتبين بها غيرها فقد حصل من هذا ان هذا
القسم من المبادي يوضع بالجملة واما المعاني المفردة فمنها ما هي اعراض موضوع الصناعة ومنها ما هي
داخلة في جملة موضوع الصناعة واثاره ولواحقه ولوازمه فما كان منها من اعراض موضوع الصناعة
واثاره ولواحقه ولوازمه فهي التي يطلب في الصناعة ليصح في تلك الصناعة وجودها وليس وجودها
الا لموضوع فيكون النظر في انها موجودة لموضوع الصناعة لتلك الصناعة وذلك هو النظر في انها
موجودة فاذن اثبات وجودها الى تلك الصناعة فهذه لا يجوز ان تكون بينة الوجود ومجهولة للموضوع
الصناعة اذ موضوع الصناعة كما تبين لك من بعد هو مأخوذ في حدودها ووجودها ان يكون لموضوع
الصناعة واذ هذه في الصناعة المستعملة لموضوعها غير بينة الوجود وانما يطلب وجودها الموضع

موجودا ح

موجودا ح

مستقصا ح

الصناعة بل وجودها مطلقاً في تلك الصناعة فيستحيل ان يفرض وجودها مطلقاً فيستحيل ان يفرض
وجودها في المبادي واذ لابد من ان يفهم حدودها فيجب ان يوضع حدودها في المبادي فههنا القسم
حدودها في المبادي دون وجودها واما ما كان من المفردات داخلاً في جملة الموضوع فلابد من ان
يفهم ولابد ايضاً من ان يعترف بوجودها وانها حقه معاً فانها ان لم يفهم ماهيتها لم يمكن ان يعترف
شيء من امرها وان لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء لها واذ لا مفرد في العلوم البرهانية الا
شيء داخل في الصناعة والداخل في الصناعة اما الموضوع الذي للصناعة وما هو منه واما احكام
الموضوع فان بعض المفردات يوضع حدودها في المبادي دون وجودها وبعضها يوضع حدودها
ووجودها واذ ما خلا المفرد مركب والمركب النافع في العلوم قضية والقضية انما يوضع وجودها
لا محالة دون حدها وعلى ما قلنا فتبين من جميع ذلك ان من الامور المصدقة في الصناعة ما يوضع
بهليته فقط ومنه ما يوضع بماهيته ومنه ما يوضع بهليته وماهيته ⊛ واما مطلب اللم فانه متأخر
على كل حال عن المطلبين معاً فان ما لم يتصور معناه فان طلب اللم فيه محال وما تصور ايضاً معناه وانه
ما هو وما معنى الاسم الدال عليه ولم يعط انه موجود او غير موجود محالاً وعلى الاطلاق فان طلب اللم فيه
ايضاً محال ولكن طلب اللم الذي بحسب القول ربما كان متقدماً على طلب اللم الذي بحسب الامر في نفسه فربما
صح عندنا بقياس ان ج ب ولا ندري العلة في نفس الوجود لكون ج ب فيكون قد علمنا انا لم نعتقد
ان ج ب ولم نعلم انه لم كان ج ب في نفس الامر وربما كان مطلب اللم الذي بحسب الامر في نفسه
غير مفتقر الى مطلب اللم الذي بحسب القول وذلك اذا كان الشيء بيناً بنفسه بالحس واما علته فخفية مثل
جذب المغناطيس الحديد فان ذلك ليس يمكن ان يثبت بقياس او يطلب بلم حتى يعطى الحد الاوسط فيه
ولكن اذا اصيب بالحس خطر بالبال طلب اللم فيطلب لم صار مغناطيس يجذب الحديد فيطلب علة الامر
في نفسه لا علة التصديق به وكثيراً ما يتفق ان يكون الحد الاوسط في القياس وهو علة القياس علة
ايضاً للامر في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معاً في بيان واحد **فصل في كيفية اصابة
المجهولات من المعلومات** كل مطلب من هذه فانما يتوصل الى نيله بامور موجودة حاصلة
لكن ههنا موضع شك في ان المعدوم الذات المحال الوجود كيف يتصور واذا سئل عنه بما هو حتى
نطلب حده الذي هو هو فانه ان لم يحصل له في النفس معنى كيف يحكم عليه بانه حاصل وغير حاصل
والمحال لا صورة له في الوجود فكيف يوجد عنه صورة في الذهن يكون ذلك التصور معناه فنقول
في جوابه ان هذا المحال اما ان يكون مفرداً لا تركيب فيه ولا تفصيل فلا يمكن ان يتصور البتة الا بنوع
من المقايسة بالموجود وبالنسبة اليه كقولنا الخلاء وضد الله فان الخلاء متصور بانه للاجسام
كالقابل وضد الله متصور بانه لله كالحار للبارد فيكون المحال المتصور يتصور امر ممكن ينسب اليه المحال
ويتصور نسبته اليه ويشبه به واما في ذاته فلا يكون متصوراً ولا معقولاً ولا ذات له واما الذي فيه
تركيب ما وتفصيل مثل عنز ايل وعنقاء وانسان يطير فانما يتصور اولاً تفاصيله التي هي غير محالة
ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران ما على قياس الاقتران الموجود في تفاصيل الاشياء الموجودة المركبة
الذوات فيكون هناك اشياء ثلثة اثنان منها جزآن كل بانفراده موجود والثالث تأليف بينهما هو
من جهة ما هو تأليف متصور بسبب ان التأليف من جهة ما هو تأليف من جملة ما يوجد على هذا النحو
يعطى دلالة اسم المعدوم فيكون المعدوم انما تصور لتصور متقدم للموجودات فنقول الآن انه
اذا كان حصل عندنا حكم على كلي وحصوله اما بيناً بنفسه مثل ان كل انسان حيوان والكل اعظم
من الجزء او بيناً باستقراء او تجربة على الوجوه التي صدقنا بها بالاشياء من غير استعانة بقياس
فقد علمنا بالقوة الحكم على كل جزئي تحته ولكن جهلناه بالفعل فلا نعرف مثلاً ان زيداً الذي بالهند
حيوان لانا انما عرفناه بعد بالقوة اذ عرفنا ان كل انسان حيوان وانما جهلناه بالفعل لانه يحتاج
ان يجتمع لنا الى هذا العلم علم آخر او علمان آخران حتى يخرج الذي بالقوة الى الفعل وذلك لانه يجب
ان يعلم ان زيداً موجود وان يعلم انه موجود انساناً فاذا حصل لنا بالحس معرفة انه موجود وانه انسان
من غير ان كان مطلوباً او متعلماً واقترن بذلك علم كان عندنا حاصلاً ايضاً بغير قياس فترا انا على
التأليف الذي من شانه ان يحدث بالذات علماً ثالثاً علمنا ان زيداً حيوان فيكون عن معرفة وعن علم

فصل في كيفية اصابة المجهولات من المعلومات

اجتمعا حدث لنا علم اما المعرفة منهما فهو ما كان من الحس واما العلم فما كان من العقل والمعرفة تحدث في الحال
واما العلم فقد كان قبلها والذي يحصل منهما فقد يجوز ان يكون قد كان لنا مطلوباً وطلبنا مباديه الموصلة
اليه ويجوز ان يكون شيئاً قد انسقنا اليه اتفاقاً للموافاة اسبابه مع غير طلب ومع ذلك فيجب ان نتقدم
تصور المطلوب ومباديه على كل حال وقد يتفق ان لا يكون هكذا بل يكون الحكم على الكلي حاصلاً عندنا
بقياس والحكم على الجزئي حاصلاً بقياس آخر فاذا اجتمعا حصل العلم الثالث ولكن وان كان كذلك
فان القياسات الاولى يكون من مقدمات بينة بنفسها او مكتسبة بالاستقراء والتجربة والحس من
غير قياس على ما نوضح بعد ثم ان السائل ان يسأل اخذاً فيقول هل تعلم ان كل اثنين زوج فمعلوم ان
جوابه اني اعلم ان كل اثنين زوج فيعود ويقول هل الذي في يدي هو زوج او فرد وعدد الناس الذين
بمدينة كذا زوج او فرد فانا نجيب بانا لا نعلم ذلك عاد فقال الستم تعرفون ان كل اثنين عدد زوج فان
هذا الذي في يدي اثنان ولم تعرفوا انه زوج ⊛ وقد قيل في التعليم الاول ان قوماً اجابوا عن هذا
بجواب غير مستقيم فقالوا نحن انما نعرف ان كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا الجواب فاسد فانا نعرف
ان كل اثنين موجود عرفناه ولم نعرفه فهو زوج بل الجواب عن هذا انا لم نقل انا نعرف ان كل اثنين زوج
فاذا لم نعرف اثنين زوجاً انتقض قولنا وايضاً لم نقل انا نعرف من كل شيء هو اثنان انه اثنان فنعرف
انه زوج بل قلنا احد قولين اما ان كل اثنين عرفناه فانا نعرف انه زوج او كل اثنين في نفسه عرفناه او لم نعرفه
فهو في نفسه زوج فاما القسم الاول فلا ينتقض بالشبهة التي اوردت واما الوجه الثاني فهو
معرفة عامية لا ينافيه الجهل الخاص لانا وان لم نعلم ان الذي في يدي فلان زوج او ليس بزوج فعلمنا
ان كل اثنين فهو في نفسه زوج ثابت معناه غير باطل واما ما جهلناه فانه داخل في علمنا بالقوة لا بالفعل
فالجهل به لا يكون جهلاً بالفعل بما عندنا واذا حصل عندنا ان الذي في يدي اثنان وتذكرنا المعلوم الذي
كان عندنا عرفناه في الحال ان الذي في يده زوج فان جهولنا غير معلومنا وليس اذا لم نعرف ان
شيئاً ما هو زوج ام لا لانا لا نعرف انه اثنان ام لا يبطل ذلك ان نعلم ان كل ما هو اثنان فهو زوج فيكون
قد علمنا ايضاً ان ذلك زوج من وجه فهذا نزول ذلك الشك ⊛ وقد ذكر ان مانن الذي خاطب سقراط
في ابطال التعليم والتعلم قال له ان الطالب علماً اما ان يكون طالباً لما يعلم فيكون طلبه باطلاً واما ان يكون
طالباً لما يجهله فكيف يعلم اذا اصابه كمن يطلب عبداً آبقاً لا يعرفه فانه اذا وجده لم يعرفه فتكلف سقراط
في مناقضته ان نعرض عليه ما اخذ بيان شكل هندسي بغير عن ان المجهول كيف يصاد بالمعلوم فهذا كان
مجهولاً وليس في ذلك بكلام منطقي لانه بين ان ذلك ممكن فاني بقياس انتج امكان ما كان اني برهان بقياس
انتج غير امكانه ودليل الشبهة واما افلاطون فانه تكلف حل الشبهة وقال ان العلم تذكر
يعاود بذلك ان المطلوب قد كان معلوماً قبل الطلب وقبل الاصابة ولكن ان كان يطلب ذكرت
قد نسي فكان الذي يليه البحث تذكراً وتعلماً فيكون انما علم الطالب ما كان علمه اولاً فاذا عن
الشبهة وطلب الخلاص منها فوقع في حال وهذا شيء كنا قد استقصينا كشفه في تلخيصنا الكتاب الذي
في القياس لكنا نحن نجيب عن ذلك بان نقول ان المطلوب قد كان معلوماً لنا من كل جهة ما كنا نطلبه ولو كان مجهولاً لنا
من كل جهة ما كنا نطلبه فهو معلوم لنا من وجه مجهول لنا من وجه فهو معلوم لنا بالتصور وبالفعل
ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث بخصوص الفعل وان كان معلوماً من حيث
لا يختص ايضاً بالفعل فاذا استبق المعلوم ان كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب بالفطرة عقلاً و
حساً وغير ذلك من الوجوه فقد احطنا بالقوة باشياء كثيرة فاذا شاهدنا بالحس بعض تلك
الجزئيات من غير طلب فانا في الحال قد دخل بالفعل تحت العلم الاول وهذا يحاذي من وجه ما اورده
مانن من مثال الآبق حذو بالحذو فانا نعلم المطلوب بالتصور ولكنا نعلم الآبق بالتصور والآن نعلم
ما قبله ما يوصل الى معرفته بالتصديق كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الآبق فاذا سلكنا السبيل
الى المطلوب وكان عندنا منه تصور لذاته سابق وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه فانا نجد الذي نكون
قد عددناه كالمطلوب ما اذا سلكنا السبيل الى الآبق وكان عندنا منه تصور سابق لذاته وطريق
موصل اليه فاذا انتهينا اليه عرفناه ولهذا كنا لم نرسل هذا الآبق البتة ولكن يتصور ذلك له علامة كلي
من يكون على تلك العلامة فهو آبقنا فاذا انضم الى ذلك علم وقع لا يكتسب بالاتفاق بالمشاهدة

اذا وقع بكسب وطلب وامتحان وتعرف فوجدنا فلانا العلامة على عبد علمنا انه آبقنا فيكون العلامة كالحد
الاوسط في القياس واقتناصنا لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى وعلمنا بان كل من به تلك العلامة
فهو آبق كحصول الكبرى قديما عندنا ووجدان الآبق كالنتيجة وهذا الآبق ايضا لم يكن معلوما لنا
من كل وجه والا ما كنا نطلبه بل كان معلوما لنا من جهة التصور ومجهولا من جهة المكان فنحن نطلبه
من جهة ما هو مجهول لا من جهة ما هو معلوم فاذا علمناه وظفرنا به حدث لنا بالطلب علم به لم يكن وانما حدث
باجتماع سببين للعلم احدهما السبيل وسلوكها اليه والثاني وقوع الحس عليه كذلك المطلوب المجهول
يعرف باجتماع سببين احدهما شيء متقدم عندنا وهو ان كل ب آ وهو نظير السبيل الاول في مثال الآبق
والثاني امر واقع في الحال وهو معرفتنا ان ج ب بالحس وهو نظير السبب الثاني في مثال الآبق وكان
السببين موجبان هناك لادراك الآبق فكذلك السببان موجبان ههنا لادراك المطلوب وليس ما
صودر عليه ان كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم اذا اصيب بمسلم بل كل ما جهل من كل وجه فهو الذي
لا يعلم اذا اصيب واما اذا كان قد علم امر مضى العلم به فذلك علم ما بالمطلوب بالقوة وهو كالعلامة له
وانما يحتاج الى اقتران شيء به يخرجه الى الفعل فيكون كما يقترن به ذلك المخرج الى الفعل يحصل المطلوب فاذ
قد تقرر انه كيف يكون التعليم والتعلم الذهني وان ذلك انما يحصل بعلم سابق فيجب ان يكون عندنا مباد
اولى للتصديق ومباد اولى للتصور ولو انه كان كل تعليم وتعلم بعلم سابق لكان كل علم بتعليم وتعلم ولذهب
الامر الى غير النهاية فلم يكن تعلم وتعليم بل لا محالة ان يكون عندنا امور مصدق بها بلا واسطة وامور
متصورة بلا واسطة وان يكون هي المبادي الاولى للتصديق والتصور ولنبدأ بمبادي التصديق
ولنشتغل اولا بمبادي التصديق اليقيني **فصل في البرهان المطلق وفي قسمته الذين
احدهما برهان لم والاخر برهان ان ويسمى دليلا** ولنفصل اولا وجوه العلم
المكتسب فقد يقال علم مكتسب للتصور الواقع بالحدود وللمصادرات والاوضاع التي يفتتح
بها العلوم ويقال لكل تصديق حق وقع من قياس منتج ان كل كذا كذا او ليس كذا ويقال لما كان اخص
من هذا وهو كل تصديق حق وقع من قياس يوقع التصديق بان كذا كذا ويوقع ايضا تصديقا بانه
لا يمكن ان لا يكون كذا ومعلوم ان بين التصديقين فرقانا لان النتايج المطلقة تعلم انها كذا ولا يكون
معها التصديق بانها لا يمكن ان لا يكون كذا الا اذا اخذ المطلق عاما للضروري ما دام الذات موجودا
وللضروري ما دام الموضوع موجودا على ما وضع به وللوجود الغير الضروري باحد الوجهين ثم علم وجه
الضرورة بعد علم وجه الاطلاق وذلك نظرنا ان فالعلم الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يعتقد فيه
ان كذا كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول فان قيل للتصديق الواقع ان
كذا كذا من غير ان يقترن به التصديق الثاني انه يقين فهو يقين غير دائم بل يقين وقتا ما فالبرهان قياس
مؤتلف يقيني وقد قيل في تفسير هذا اقوال ويشبه ان لا يكون المراد باليقيني انه يقيني النتيجة
فانه اذا كان يقيني النتيجة فليس هو نفسه يقينيا وان امكن ان يجعل لهذا وجه متكلف او تكلف جعل
ادخال المؤتلف فيه حشوا من القول بل يكفي ان يقال قياس يقيني النتيجة ويغلب على ظني ان المراد بهذا
قياس مؤلف من يقينيات وان في اللفظ ادنى تحريف فاليقينية اذا كانت في المقدمات كان ذلك
حال البرهان من جهة نفسه واذا كانت في النتيجة كان ذلك حاله بالقياس الى غيره وكونه يقيني
المقدمات امر له في ذاته فهو اولى ان يكون مأخوذا في حده ومعرفا لطبيعته والاستقراء الذي
يستوفي فيه الجزئيات كلها فانه يفيد اليقين ايضا اذ كانت القضايا الجزئية يقينية وهي التي
تصير في القول كبريات وان كان حقها ان تكون صغريات وهي في جملة البرهان المفيد للان
وذلك لان ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس وهو القياس الشرطي الذي سميه المقسم فهو
داخل في هذا الحكم اما الاستقراء الاخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد وقد علمت ان القياس
المقسم كيف هو قياس حقيقي اقتراني اذ قد علمت انه ليس كل قياس اقتراني انما هو من حمليتين فيجب ان
لا يروج عليك ان شيئا يفيد اليقين في الان وليس ببرهان ولا يلتفت الى ما يقوله من لا يعرف
من اصناف القياسات الاقترانية الا الحملية فقط بل ذلك الاستقراء قياس ما واذا كان القياس
يعطي التصديق بان كذا كذا ولا يعطي العلة في وجود كذا كذا كما اعطى العلة في التصديق فهو برهان

نصيحة في البرهان المطلق وفي قسمته الذين احدهما برهان لم والاخر برهان ان ويسمى دليلا

ولذا

ان واذا كان يعطي العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة التصديق بوجود الاكبر
للاصغر او سلبه عنه في البيان كذلك هو علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في نفس الوجود فهذا
البرهان يسمى برهان لم وبرهان الان فقد يتفق فيه ان يكون الحد الاوسط في الوجود لا علة لوجود
الاكبر في الاصغر لا معلولا له بل امرا مضايفا له او مساويا له في النسبة الى علة عارضة معه او غير ذلك
مما هو معه في الطبع معا وقد يتفق ان يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فالاول يسمى
برهان الان على الاطلاق والثاني يسمى دليلا ومثال البرهان الان المطلق ان هذا المحموم قد عرض له بول ابيض خاثر
في علته الحادة وكل من عرض له ذلك فيخاف عليه السرسام فينتج ان هذا المحموم يخاف عليه السرسام وان
تحلل البول الابيض والسرسام معا معلولان لعلة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الراس و
اندفاعها نحوه وليس ولا واحد منهما بعلة ولا بمعلول للآخر ومثال الدليل هذا المحموم يحم حمى غبا وكل
من نابه حمى غبا فهي من عفونة الصفراء او نقول ان القمر يقبل شكل كذا وكل ما يقبل عند الاستنارة يكون
اولا هلاليا ثم نصف قرص ثم بدرا ثم يتراجع على تلك النسبة وما قبل الضوء هكذا فهو كرة فالقمر كرة او
نقول ان القمر ينكسف انكسافا فزواله عند حيلولة الارض بينه وبين الشمس ونقول
هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فينتج ان هذا ليس بعلة للمطلوب ويسمى دليلا وهذا نظائر
لا يحتاج ان ينطول القول في بيانه وأما البرهان المطلق فمثل ان نقول هذا الانسان وانطول بيانه ح
قد عفنت فيه الصفراء لاختلاطها وانسداد المسام وكل من عرض له هذا فهو يحم غبا نائبة ولا ان
في الثالثة ونقول القمر كري وكل كري فانما يستفيد النور من المقابل يكون على شكل كذا وكذا ونقول القمر
قد وقع في مقابلة الشمس والارض متوسطة بينهما وكل ما كان كذلك ينكسف ونقول ان
هذه الخشبة باشرتها النار وكل خشبة باشرتها النار تحترق فان هذا كله مما يعطي التصديق بالمطلوب
ويعطي علة وجود المطلوب في نفسه معا. وأما أصناف الأسباب وكيف يمكن ان يوجد حدود
وسطى فنفصلها التفصيل المستقصى من بعد واما الآن فنقول ان جميع ما هو سبب لوجود المطلق
اما ان يكون سببا لنفس الحد الاكبر مع كونه سببا لوجوده للاصغر او لا يكون سببا لوجود الحد الاكبر
في نفسه ولكن لوجوده للاصغر فقط مثال الاول ان حمى الغب معلولة لعفونة الصفراء على الاطلاق
ومعلولة لها ايضا في وجودها لزيد ومثال الثاني ان الحيوان محمول على زيد بتوسط حمله على الانسان
فالانسان علة لوجود زيد حيوانا لا ان الحيوان محمولا ولا على الانسان والانسان محمول على زيد فالحيوان
محمول لذلك على زيد وكذلك الجسم محمول ولا على الحيوان ثم على الانسان فوجود الحيوان للانسان علة
في وجود الجسم للانسان فاما على الاطلاق فليس الانسان وحده علة لوجود الحيوان على الاطلاق
ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الاطلاق فان سنح لسائل جواب سائل يقول بل الحيوانية علة
لوجود الانسانية لزيد فانه ما لم يصر حيوانا لم يصر انسانا وكذلك حل الشك في ان فصل الجنس هو اولا
للنوع او للجنس فليكن الجواب عن ذلك فرضا له علينا ودينا نقضيه والآن فنقول ان الجنس علة للنوع في حمل
فصل الجنس عليه كما هو علة له في حمل جنس الجنس عليه ونبين تحقيق ذلك من حل الشك المذكور بعد ونقول
ان كل شيء يكون علة للحد الاكبر فانه يكون صالحا لان يكون حدا اوسط له وان لم يكن بينا انه علة له لم
لا يكون القياس المؤلف برهان لم بعد فالى ان تبين ذلك فلا يكتسب به اليقين التام واذا بين بحجة بانت
باعتبار ذا وجهة فيكون اليقين انما يتم لا بذلك الحد الاوسط وحده بل بالحد الاوسط الاخر وهو الذي
بين ان السبب سبب بالفعل فكثيرا ما يكون السبب المعطى اولا ليس سببا قريبا او ليس سببا وحده بالذات بل
هو بالحقيقة جزء سبب وهذا مثل الحساس فانه علة بوجه ما للحيوان فاذا قلنا كل حساس حيوان لم يخل
ذلك من احد وجهين اما ان يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى لا يكون الحيوان الا نفس الشيء
ذي الحس فيكون حينئذ الاوسط والاكبر اسمين مترادفين ولا يكون احدهما اولى بان يكون علة للاخر
واما ان يكون معنى الحساس يدل على شيء ومعنى الحيوان على شيء اكمل منه على ما هو الحق وعلى ما علمت حتى
يكون الحيوان ليس هو شيئا ذا حس فقط بل جسما وذا نفس غاذية نامية مربية حساسة متحركة وانت
تعلم ان نفس كونه ذا حس ليس نفس كونه جسما ذا نفس غاذية نامية مربية حساسة وان كان هذا لا يخلو
عنه وقد علمت الفرق بين المعنيين ومع ذلك فليس ايضا يلزم من وضعك شيئا ذا حس من غير وسط

معنى صه

ولا حجة ان تعلم انه يجب ان يكون جسمًا ذا نفس متغذية نامية مولدة وغير ذلك فانك لو فرضت انه هنا
جسمًا له حس ولا شيء من ذلك لم يمتنع عليك تصوره بالبديهة نعم قد تستنكره وتجد الوجود يخالفه
وليس اليقين يصير يقينًا بمطابقة الوجود له وبالاستقراء كما قد علمت لا بل كل ما لا تنكر البتة
وجوده فانك تجوز وجوده وكل ما جوزت وجوده فليس مقابله يقينًا لك واذا كان كذلك فليس
قولك كل حساس حيوان ولا نعني بالحيوان الحساس نفسه حتى يكون اسمًا مرادفًا له بل نجعله امرًا له
خصوصية مفهوم حققناه امرًا متيقنًا به مع ان الحساس علة لانه علة ليس وحده علة بل هو
احدى العلل او جزء العلة ويجب ان يعتقد هذا ولا يلتفت الى ما يقال واما ان اخذت الحساس مرادفًا
للحيوان فقد جعلت الحد الاوسط اسمًا مرادفًا لاسم الاكبر فما فعلت شيئًا فاذن علة الكبرى التي نحن
في ذكرها يجب ان يكون علة كاملة وعلة واضحة ثم يعتبر الاعتبارات التي اعطيناها فنقول وربما كان — ونعود صح
الاوسط في الوجود معلولا للاكبر بالحقيقة لكنه ليس معلول وجود الاكبر في الاصغر بل انه وان كان
بالحقيقة معلولا للاكبر فانه يكون علة لوجود العلة في المعلول فانه لا يمتنع ان يكون العلة اولا موجودة
لشيء فيكون ذلك الشيء معلولا لها ثم يكون العلة بتوسط ذلك المعلول لمعلول آخر فيكون هذا الواسطة
معلولة في الوجود للاكبر لكنه علة لوجود علته في معلول آخر وليس سواء ان نقول وجود الشيء وان
نقول وجود الشيء في الشيء ولا ايضا فرق ان نقول هذا معلول الشيء ثم نقول لكنه علة لوجود هذا
الشيء في معلول آخر فان حركة النار معلولة مثلا لطبيعتها ثم قد يصير علة لحصول طبيعتها عند الشيء
الذي حصلت عنه نفعلت فيه وكذلك هي التي يجعل حدًا اوسط دون نفس طبيعة النار فان نفس
طبيعة النار لا تكون علة الاحراق بذاتها الا بتوسط معلول هو مماستها المحترق وحركتها اليه مثلا
فالشيء الذي هو علة لوجود الاكبر مطلقا فهو علة له في كل موضوع ولوجوده في كل اصغر والا فهو علة
لا لوجوده مطلقا ولكن لوجوده في موضوع ما فاما العلة لوجود الاكبر في الاصغر فليس يجب ان يكون
لا محالة علة للاكبر بل ربما كان معلولا له على الوجه الذي قلنا ❁ وليس لقائل ان يقول يجب من قولكم
ان يكون ما هو علة لوجود الشيء فهو علة له في وجوده لما وجد له واذا كان كذلك فمتى كان الاكبر علة
لوجود الاوسط كان علة له حيث كان فكان علة له في وجوده للاصغر فلم يكن هو علة لوجود الاكبر في
الاصغر بل معلولا له ومحال ان يكون المعلول علة ❁ فالجواب عن ذلك انه يجوز ان يكون
الاوسط والاكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحد من الذاتين كون في شيء فيكون الاكبر من حيث
هو ذاته علة للاوسط من حيث هو ذاته ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه في شيء وهو غير اعتبار
ذاته فان كان ذات الاوسط موجودًا يكون في ذلك الاصغر فلا شك في ان الاكبر علة لوجوده في — لا يخفى صح
الاصغر واما ان كان ذلك امرًا لا يلزم فيجوز ان يكون شيء آخر علة لذلك ويجوز ان يكون الاكبر علة لذلك
وكيف كان فان ذات الاكبر شيء ووجوده للاصغر شيء فيجوز ان لا يكون وجود الاكبر للاصغر من
الامور اللازمة للاكبر فيكون الاكبر هو علة للاوسط من حيث ذات الاوسط وعلة له من حيث
وجوده للاصغر فيكون ذلك من الاكبر من حيث ذاته لا من حيث هو موجود للاصغر فيكون المعلول — يس ح
كونه للاصغر فلا ينقلب العلة معلولا وتامل هذا المعنى في مثل المثال الذي ذكرناه هنا ونقول — ادرناه
فاذا كان الحد الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فهذا هو برهان لم بعد ان علمنا ان كون
الاوسط علة ما بوجه ما للاكبر ليس كافيا في ان يصلح وضعه حدا اوسط ما لم يستكمل شرائط
عليه واما اذا كان الحد الاوسط معلولا للاكبر في وجوده للاصغر حتى يكون ذلك علة فيه فهو
الذي يكون البرهان منه برهان ان فيجب ان يعرف هذا الفصل على هذه الصورة فيتخلص
عن كثير من الشبهات

## فصل في ان العلم اليقيني بكل ما له سبب من جهة سببه ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك

(في الهامش: فصل في ان العلم اليقيني بكل ما له سبب من جهة سببه ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك)

ثم نقول اذا كان محمول محمولا على موضوع دائما
او مسلوبا عنه دائما او يحمله او يسلبه في وقت بعينه يكون فيه بالضرورة علة لذلك لعلة ما تلك
النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة وذات المحمول والموضوع ليس لهما لولا تلك العلة تلك
النسبة بالوجوب بل بالامكان واذا علمنا من غير الوجه الذي به صار الحكم ما بينهما ضروريا
وعلى تلك النسبة فقد علمنا من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن ان لا يكون باطلا لمحال وذلك هو

ان تعلم الحكم بوجه غير وجه السبب الذي يوجبه لان كل نسبة للموضوع الى المحمول المذكورين والمحمول الى
الموضوع المذكورين بغرض واقعة لا من الجهة التي توجبها العلة فهي واقعة من جهة امكان لا وجوب
فيكون قد علم ان كذا كذا ولم يعلم انه لا يمكن ان لا يكون كذا اذ لم يعلم ما به لا يمكن ان لا يكون كذا فاذا قلنا ان انسانا
فلانا به بياض البول في حمى حادة وكل من به بياض البول في حمى حادة فهو يعرض له سرسام فانه
لم يكن له بما انتج علم يقين ولم يعلم العلة في ذلك وكذلك لو قال قائل ان كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق فلا يجب
من هذا ان يتيقن ان كل انسان ناطق بحيث لا يجوز ان يصدق بامكان نقيض هذا وذلك لان الضحاك
القوة الضحكية لما كانت معلولة لقوة النطق فما لم يعلم وجوب قوة النطق اولا للناس ووجوب اتباع قوة
الضحك لقوة النطق لم يجب ان يتيقن انه لا يمكن ان يوجد انسان ليست له قوة الضحك الا ان يوجد في ذلك
بالحس والحس لا يمنع الخلاف فيما لم يحس او يوجد بالتجربة ❁ واما العقل فيمكن اذا تركنا العادة ان يشك
في هذا فيتوهم انه ليس للانسان قوة ضحك دائما وللجميع او يتوهمه زايلا اذ ليس بمقوم لماهية الانسان ولا تبين
الوجود له الا ان يكون بيّنه بوجوب كون الانسان ناطقا يوجب كونه ضحاكا ان وجب ولم يحتج الى زيادة
وحينئذ يكون قد عرف وجوبه بعلته فاستحال ان يعود ويتبين به العلة فان فرضنا انه ليس يعرف ان الانسان
ناطق فحينئذ لا يتبين له ان الانسان ضحاك باليقين ومن طريق الناطق فان كان بينا مثلا ان كل ضحاك
ناطق فكيف يصير من ذلك بينا ان الانسان ناطق وبالجملة اذا كان معلوما ان الانسان ناطق لم يكن
لطلبه والقياس عليه وجه وان كان مما يطلب ويجهل فالصغرى في هذا القياس مجهول ليتعين ان يطلب
فاذن من الجائز حينئذ ان يتوهم انه ليس كل انسان بضاحك فيكون العلم المكتسب منه جائز الزوال اذ
كان انما اكتسب من جهة اعتبار ان كل انسان ضاحك فان علم من الوجه الذي به صار الضحك واجبا
وهو ان اعطيت العلة الموجبة في نفس الامر للضحك فيجب ضرورة ان يكون ذلك قوة النطق فيكون عرف
اولا ان كل انسان ناطق فاقتناصه ذلك بتوسط الضحك فضل وكذلك حال السواد للغراب فانا انما
نقول كل غراب اسود بوجه من الاستقراء والتجربة وانما يمكننا ان نتيقن بذلك اذا عرفنا ان للغراب مزاجا
ذاتيا من شانه ان يسود دائما ما يظهر عليه من الريش فتبين ان الشيء او الحال اذا كان له سبب لم يتيقن
الا من سببه فان كان الاكبر للاصغر لا بسبب بل للذات لكنه ليس بين الوجود له والاوسط كذلك للاصغر
الا انه بين الوجود للاصغر ثم الاكبر بين الوجود للاوسط فينعقد برهان يقيني فيكون برهان ان ليس برهان
لم واما كان يقينيا لان المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك والشك الذي كان في القياس
الذي لاكبره سبب يصله باصغره كان نحن لم نعلم من السبب الذي يجب بل اخذ من جهة هو بها
لا يجب بل يمكن فان كل ذي سبب فانما يجب بسببه واما ههنا فكان بدل السبب الذات وكان الاكبر
للاصغر لذاته ولكن كان خفيا وكان الاوسط ايضا له لذاته لا بسبب حتى ان يجهل جهل ولكن لم يكن
خفيا فقد علمت المقدمة الصغرى بوجوبها والكبرى ايضا كذلك لان المركب الاكبر للموضوعات بالاوسط
لا لذاتها الا بسبب يجهل حكمه يجهله والذي يبقى ههنا شيء واحد وهو ان لقائل ان يقول كيف يكون
الذات الواحدة يقتضي لذاته شيئين مثلا ج الاصغر كيف يقتضي ب الاوسط و آ الاكبر
والواحد يقتضي الواحد اللهم الا ان يقتضي احدهما لذاته اولا ويقتضي الثاني لا لذاته بل بتوسط
ذلك الاول منهما فحينئذ يكون ب علة آ لا حسبا لبيان فقط بل بحسب الوجود فالجواب ان
المنطقي من حيث هو منطقي يجب ان ياخذ ان هذا يمكن في مواد هذه صفتها ولا يمكن في مواد مخالفة
لها واما هل هذه المواد امكان ذاتها ام لا وهل هذا الشك صحيح فيها او لا فليس بعلم منطقي بل البحث عن امثال
هذه للفلسفة الاولى فانه متعلق بالبحث عن احوال الموجودات وهنا قد تبين انه يجوز ان يكون للذات
الواحدة من الذوات التي ليست بغاية البساطة لواحق كثيرة يلحق معا ليس بعضها قبل بعض فان في بعض
الذوات البسيطة احوالا اشبه هذا من جهة تركيب معنوي فيها اذ لا يكون بساطتها بساطة مطلقة واكثر
الموجودات هذه صورتها فقد يحصل من هذا ان برهان الان قد يعطي في مواضع يقينا دائما واما فيما
له سبب فلا يعطي اليقين الدائم بل فيما لا سبب له ومن هذه الجهة نقول ان الرياضي لا يقين له في كثير من
الامور المنسوبة الى الهيئة لانه يأخذها من جهة ما وجدت بالرصد كذلك صنيعه حين يستخرج مثلا
اوج الشمس من جهة ان حركة الشمس غير مستوية في اجزاء فلك البروج سرعة وبطوا فيطلبها الاوج ونحوها

لتحصيص ولا يعطي العلة في شيء من هذا وانما يعطيها الطبيعي ❁ فان قال قائل انا اذا رأينا صنعه
علمنا ضرورة ان لها صانعا ولم يمكن ان يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال من المعلول على العلة
فالجواب ان هذا على وجهين اما جزئي كقولك هذا البيت مصور وكل مصور فله مصور واما كلي
كقولك كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فاما القياس الاول وهو ان هذا
البيت له مصور فليس مما يقع به اليقين الدائم لان هذا البيت مما يفسد فيزول الاعتقاد الذي
كان انما يصح مع وجوده واليقين الدائم لا يزول وكلامنا في اليقين الكلي الدائم واما المثال الاخر
وهو ان كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فان كون الجسم مؤلفا من هيولى
وصورة اما امر ذاتي للجسم به يتقوم واما عرض لازم فان كان عرضا لازما فان كان يلزمه لذاته ولا
سبب له في ذلك فيجوز ان يكون من قبيل ما يقوم عليه برهان ان باليقين فلنترك ذلك الى ان يستبرأ
حاله وان كان عرضا لازما ليس يلزمه لذاته بل بواسطة فالكلام فيه كالكلام في المطلوب به فلا يكون
ما يتيقن عنه يقينا بسببه فان كان ذاتيا او كان من اللوازم التي تلزم لا بسبب فالمحمول عليه ان له
مؤلفا لا المؤلف فليس المحمول العلة لان العلة هي المؤلف لا ان له مؤلفا وليس المؤلف هو الحد
الاكبر بل ان له مؤلفا فهذا هو محمول على الاوسط الذي هو المؤلف فانك تقول ان المؤلف يوصف
بان له مؤلفا كما يقال للانسان انه حيوان ولا تقول ان المؤلف مؤلف ثم ذو المؤلف هو ولا المؤلف ثم المؤلف
من هيولى وصورة سواء كان مقوما للمؤلف وتابعا لازما واذا كان ذو المؤلف في نفس الوجود
هو ولا المؤلف فهو لما يجب المؤلف بسبب المؤلف على ما عرفت فيما سلف فيكون اليقين حاصلا بعلة
ويكون المؤلف علة لوجود ذي المؤلف للجسم وان كان جزء من ذي المؤلف وهو المؤلف علة للمؤلف
فقد بان ان الحد الاكبر في الشيء المتيقن اليقين الحقيقي لا يجوز ان يكون علة للاوسط عسى ان يكون
فيه جزء هو علة للحد الاوسط واعتبار الجزء غير اعتبار الكل فان المؤلف شيء وذو المؤلف شيء آخر
فان ذا المؤلف هو بعينه محمول على المؤلف واما المؤلف فمحال ان يكون محمولا على المؤلف ❁ لكن لقائل
ان يقول انه يجوز ان يكون الحد الاكبر غير مقوم للاوسط بل هو امر لازم له ومع ذلك ليس بمعلول له
بل هو امر مقارن له وكلاهما معا في الوجود ولكليهما علة في الوجود واحدة يشتركان فيها مثل
الحال بين الاخ والاخ وكيف يمكننا ان نقول ان لزوم وجود الاخ عن الاخ اذ جعلنا احدا اوسط
لزوم عن علة ومع ذلك فانه يقيني لا شك فيه وكذلك اذا علمنا ان هذا العدد ليس بزوج علمنا انه بسيطه
انه فرد علما باليقين لا يزول البتة وليس ذلك عن علة فانه ليس انه ليس بزوج علة لكونه فردا بل
الاولى ان يكون كونه فردا وهو امر في نفسه علة لكونه ليس بزوج وهو امر خارج عن ذاته الا هو
باعتبار غيره فيجب ان ينظر في هذه وتحليها ❁ فنقول انه اذا كان هاهنا امران ليس احدهما
متعلقا بطبيعة الاخر بل تعلق احدهما او كلاهما بشيء آخر فانه ليس احدهما يجب بالاخر بل مع الاخر واذا
كان كذلك فليس احدهما يتيقن بالاخر واما اذا كان احدهما علم من جهة العلة فان كان الاخر علم
ايضا من جهة العلة فتوسيط الامر الاخر لا يفيد يقينا بذاته اذ قد حصل ذلك من جهة العلة
واما اذا كان احدهما يعلم من جهة العلة والاخر مجهول لم يعلم بعلة ثم من شانه ان يعلم به الا
فليس بينهما حال الاضافة فان المضافين يحضران الذهن معا واذا لم يكن كذلك لم يكن هذا
جاريا مجرى الاخ والاخ اذا كان احدهما اعرف للاصغر من الاخر لكن الاخر الذي هو الاكبر
معروف للاوسط فلو كانت العلة الموجبة للاوسط توجب ذلك ايضا للاصغر لم يفتقر الى الاوسط
فانه ان كان نفس ذاته بحيث يجب للاصغر بالاوسط وليس هو بالاعتبار بالاوسط وحده في حد
الامكان له فللاوسط مدخل في عليته وفرض لا كذلك وان كان اعتباره بالاوسط اعتبار
شيء له امكان بعد في الاصغر ليس يوجب فلا يجب من جهة الاوسط ان يقع يقين ❁ ولم
ان توسط المضاف قليل الجدوى في العلوم وذلك لان نفس علمك ان زيدا اخ هو علمك
بان له اخا او مشتمل على علمك بذلك فلا يكون النتيجة فيه شيئا اعرف من المقدمة الصغرى فان لم يكن
كذلك بل بحيث يجهل الى ان يتبين ان له اخا فما تصورت نفس قولك زيد اخ واما هذه الاشياء
اولى ان لا يسمى قياسات فضلا عن ان يكون براهين واما الاستثناء المذكور فلا يخلو اذا

استثنى

استثنى فيقال لكنه ليس بزوج اي ليس احد الزوجية اما ان نقول ذلك العلامة غير موجبة لذاتها ان يكون
ليس بزوج فيكون العلم بهذه المقدمة غير يقيني فلا يكون النتيجة بانه فرد من جهة هذا البيان يقينية
واما ان يكون علم ذلك للعلة الموجبة لانه ليس بزوج ولا علة لذلك الا فقدان حد الزوج وليس يمكن
ان يفقد حد الزوج الا بان يوجد الاحد الفرد فيكون هذا القياس مما لا فائدة فيه لانه ينتج ما قد علم قبل
الاستثناء وانما يفيد من القياس الاستثنائي ما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء واما قياس الخلف فانما يفيد
برهان الان لانه يبين صدق شيء بكذب نقيضه لايجاب المحال وهذه كلها بامور خارجة لكنه في قوته
ان يعود الى المستقيم فيكون منه ما في قوته ان يكون برهانا وبعد هذا كله فيجب ان يعلم انه لا يكفي في اليقين
التام الدائم ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فقط وان يعلم ان اكثر الامثلة المورودة
في التعليم الاول المقتصرة على هذا القدر انما اوردت على سبيل المسامحة مثل حال الشجر وعرض ورقها
وجفاف الرطوبة والانتشار وحال القمر وستر الارض والكسوف وذلك لانه اذا كان الاوسط غير
دائم الوجود للاصغر فانه لا يجب ان يدوم ما يوجبه وما هو علة له وان كان علة فيكون ما يفيد من اليقين
انما يفيده وقتا ما ❁ ولقائل ان يقول فكيف يكون حال الاصغر من الاوسط في البراهين ❁ فنقول
يجوز ان يكون الاصغر علة للاوسط يقتضيه لذاتها بلا توسط علة اقتضاء النوع لخواصه المنبعثة عنه
انبعاثا اوليا لكن الاوسط علة لا للاصغر في ذاته بل في بعض احكامه وخواصه التي هي تابعة للاوسط
مثل كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين بالقياس اذا جعلناه الاوسط وفرضنا انه كذلك بالقياس
الى الاصغر وليكن المثلث وليكن الاكبر كون زوايا المثلث نصف زوايا المربع ويجوز ان يكون الاصغر
من خواص الاوسط التي يقتضيها الاوسط ثم الاوسط علة لحكم يفاد الاصغر واما كيف يكون الاصغر
والاكبر معا لازمين لشيء واحد وليس احدهما علة مقتضي الاخر فقد عرفنا الوجه فيه واما قياس الاكبر
من الاوسط فاعلت ❁ ولكن لقائل ان يقول انه اذا ثبت حكم على الاصغر فصحت النتيجة فاردنا ان نجعلها
كبرى قياس ما فكيف يكون ذلك القياس في افادة اليقين ❁ فنقول ان الاصغر اذا صار اوسط
وقد صار الاكبر بينا له بعلة فقد صادفت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالاصغر فقد صادفت
علة ايضا للاصغر الثاني لا انها علة للاصغر الثاني بواسطة وللاصغر الاول بغير واسطة وليس في ما العلم
هو الذي يعطي العلة القريبة بالفعل فقط بل هو برهان لم وان لم يكن يفعل ذلك بعد ان يكون انما
يبين ما يبين بالعلة واليقين وكان يحل البيان فيه الى العلل والذي تنقوله من ان البرهان اذا اعطى
العلة البعيدة من الحد الاكبر لم يكن برهان لم فهو ان يكون مثلا الحد الاصغر ج والحد الاوسط
ب والاكبر ا لكن ب ليس علة قريبة لكون ج ا انما هو علة لذلك لاجل انه ى فاذا اعطينا
ان ب ا لم يخل ان يكون يقينا لنا ان ب ا معقولا عندنا او لا يكون فان لم يكن معقولا لم يكن هذا القياس
برهانا فضلا عن ان يكون برهان ان وان كان معقولا الا من جهة ى لم يكن يقينا بان كل ب ا يقينا
تاما وكان انا نحتاج ان كل ا لانه ب غير متيقن يقينا دائما تاما فاما اذا كان قد تقدم العلم بان كل ب ا
لاجل ان ى او تاخر فعلم ذلك فان البرهان حينئذ لا يكون برهانا ان مجردا فصل في كيفية
تعرف ما ليس لمحموله سبب في موضوعه وفي الاستقراء وموجبه والتجربة
وموجبها ثم لسائل ان يسال فيقول انه اذا لم يكن بين المحمول والموضوع سبب في نفس الوجود فكيف
يبين النسبة بينهما ببيان فنقول اذا كان ذلك بينا بنفسه لا يحتاج الى بيان ويثبت فيه اليقين من جهة
ان نسبة المحمول الى الموضوع لذات الموضوع فذات الموضوع يجب مواصلتها للمحمول وقد علمت المواصلة
ووجوبها من حيث وجبت فالعلم الحاصل يقيني وان لم يكن بينا بنفسه فلا يمكن البتة ان يقع به علم يقيني
غير زائل لانا اذا جعلنا المتوسط ما ليس بسبب لم يمكن ان يطلب به هذا العلم اليقيني وان جعلناه
ما هو سبب فقد وسطنا سببا وهذا محال لانا فرضنا انه لا سبب فيه ان يكون اما هذه بينة بنفسها
كلها او يكون بيانها بالاستقراء الا انه لا يخلو اذا بين بالاستقراء من احد الامرين وذلك لانه اما
ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب وانما يبين بالاستقراء بهذا
النوع واما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع في نفسه بسبب فان كان بينا بنفسه في كل
واحد منها فاما ان يكون البيان بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام ولا دفع امر جائز الزوال فلا يكون

لمقدمه

ان ج

فصل في كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب في موضوعه وفي الاستقراء وموجبه والتجربة وموجبها

من تلك المقدمات بيقين واما ان يكون بالفعل وهذا القسم غير جائز لان هذا المحمول لا يجوز ان يكون ذاتيا
بمعنى المقوم فانا سنبين بعد ان الذاتي بمعنى المقوم غير مطلوب في الحقيقة بل وجوده لما هو ذاتي له
بين واما ان يكون عرضيا ولا شك انه يكون من الاعراض اللازمة لكلي يقال على نوع الجزئيات اذ صح
حمله على الكل فيكون هذا العرض لازما لشيء من المعاني الذاتية للجزئيات فان العرض الذي هذه
صفته هذا شانه واذا كان كذلك كان حمله على كل جزئي لاجل معنى موجود له ولغيره من الذاتيات
فيكون ذلك الذاتي سببا عاما لوجود هذا العرض في الجزئيات وفرضناه بلا سبب واذا علم من غير جهة
ذلك السبب لم يكن ذلك بعلم ضروري ولا يقين فضلا عن بين بنفسه ويستحيل ان يكون عرضا علم ع
للمعنى العام حتى يصح ان يكون مطلوبا لكنه ذاتي لكل واحد من الجزئيات على نحوها فان الذاتي لجميع
الجزئيات لا يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلي المساوي لها لانه ليس شيء من موضوعات ذلك الكلي
يعرض له ذلك المحمل بسلبه او ايجابه واذا لم يكن عارضا لشيء منها فكيف يكون عارضا لكلها وعارض
طبيعة الكلي عارض الكل فان الحركة بالارادة لما كانت عرضا لازما لجنس الانسان كانت عرضا
للانسان ولكل نوع مع الانسان فقد بان ان نسبة المحمول في مثل ما كان مما فيه يكون عرضية عامة
ويحتاج ان يبين في كل واحد من الجزئيات بسببه فقد بطل اذن ان يكون استقراء جزئيات سببا
في تصديقنا بما لا واسطة له تصديقا يقينيا وان يكون ذلك بينا في الجزئيات بنفسه واما ان كان
حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه بل يمكن ان يبين ببيان فذلك البيان اما ان يكون
بيانا لا يوجب في كل واحد منها اليقين الحقيقي الذي يقصد فكيف يوقع ما ليس يقينيا به اليقين
الحقيقي الكلي الذي بعده واما ان يكون بيانا بالسبب يوجب اليقين الحقيقي في واحد منها فيجب ان يتفق كل ح
في السبب لما قلنا فيكون وجود السبب للمعنى الكلي اولا واذا كان السبب لا ينفع في المعنى الكلي فليس
ايضا بنافع في الجزئي واذا نفع في الكلي فيكون النافع هو القياس عند ذلك لا الاستقراء واما ان يكون
لا سبب هناك البتة فيكون اما بينا بنفسه وذلك مما قد بطل واما باستقراء آخر وهذا مما يذهب
بلا وقوف فقد بان ان ما لا سبب لنسبة محموله الى موضوعه فاما بين بنفسه واما لا يتبين البتة بناج
بيانا يقينيا بوجه قياسي واما التجربة فانها غير الاستقراء وسنبين ذلك بعد والتجربة مثل حكمنا
ان السقمونيا مسهل للصفراء فانه لما تكرر هذا مرارا كثيرة زال عنا ان يكون مما يقع بالاتفاق فحكم الذهن
ان من شان السقمونيا اسهال الصفراء واذعن له فاسهال الصفراء عرض لازم للسقمونيا ولسائل سقمونيا ه
ان يسال فيقول ان هذا مما لم يعرف سببه فكيف يقع هذا اليقين الذي عندنا من ان السقمونيا
لا يمكن ان يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفراء اقول انه لما تحقق ان السقمونيا يعرض له
اسهال الصفراء وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير علم ان ذلك ليس اتفاقا فان الاتفاقي لا يكون
دائما ولا اكثريا فعلم ان ذلك شيء يوجبه السقمونيا طبعا اذ لا يصح ان يكون عنه اختيارا وعلم ان
الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى فيوجبه بقوة قريبة فيه او خاصة له او لنسبة مقرونة به
فصح بهذا النوع من البيان ان في السقمونيا بالطبع او معه علة مسهلة للصفراء والقوة المسهلة
للصفراء اذا كانت صحيحة وكان المنفعل مستعدا حصل الفعل والانفعال فصح ان السقمونيا
في بلادنا يسهل دائما الصفراء اذا كانت صحيحة فاذن عرفنا الاعظم للاصغر بوساطة الاوسط
الذي هو القوة المسهلة وهي السبب كما اذا حللت في القياس وجدت كل بيان انما هو بيان بواسطة
هي علة لوجود الاكبر في الاوسط فان لم يكن علة للعلم بالاكبر فاذن بالسبب حصل لنا هذا النوع
من اليقين ايضا ولقائل ان يقول انا بالتجربة يفيد الانسان علما بان السقمونيا يسهل الصفراء
على وجه يخالف افادة الاستقراء فان الاستقراء اما ان يكون مستوفي الاقسام واما
ان لا يوقع غير الظن الاغلب والتجربة ليست كذلك ثم يعود فيتشكك فيقول انا بالتجربة نوقع في
اشياء حكما يقينيا ثم لو توهمنا ان لا ناس الا في بلاد السودان فلا يتكرر على الحس انسان الا اسود
فهل يوجب ذلك ان يوقع اعتقادا بان كل انسان اسود فان لم يوقع فلم صار تكرر يوقع وتكرر لا يوقع
وان اوقعت فقد اوقعت خطاء وكذبا واذا اوقعت خطاء وكذبا فقد صارت التجربة غير موثوق بها
ولا صالحة لان يكتسب منها مبادي البراهين فنقول في جوابه ان التجربة ليست تفيد



العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط بل لاقتران قياس به قد ذكرناه ومع ذلك فليس يفيد علما كليا
قياسيا مطلقا بل كليا بشرط وهو ان هذا الشيء الذي تكرر على الحس يلزم طباعه في الناحية التي تكرر
الحس بها امرا دائما الا ان يكون مانع فيكون كليا بهذا الشرط لا كليا مطلقا فانه اذا حصل امر يحتاج
لا محالة الى سبب ثم تكرر مع حدوث امر علم ان سببا قد تكرر فلا يخلو اما ان يكون ذلك الامر هو السبب
او المقترن بالسبب ولا يكون فان لم يكن هو السبب والمقترن بالطبع بالسبب لم يكن حدوث الامر
حصوله في الاكثر فعلم ان السبب المقارن بل لا محالة يجب ان يعلم ان السبب والمقارن بالطبع للسبب
واعلم ان التجربة ليست تفيد الا في الحوادث التي على هذا السبيل والى هذا الحد واذا اعتبرت هذا القانون
الذي اعطيناه سهل عليك الجواب عن الشك المورد بحال الناس السود في بلاد السودان وولادتهم
للسود وبالجملة فان الولادة اذا اخذت من حيث هي ولادة عن ناس سود او عن ناس في بلاد كذا صحت
منه التجربة واما ان اخذت من حيث هي ولادة عن ناس فقط فليست التجربة متاتية باعتبار الجزئيات
المذكورة فان تلك التجربة كانت في ناس سود والناس المطلقون غير الناس السود ولهذا فان التجربة كثيرا ما
تغلط ايضا اذا اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فيها فيوقع ظنا ليس يقينا وانما يوقع اليقين منها ما ان يتفق
ان كانت تجربة واخذ فيها الشيء المجرب عليه بذاته فاما اذا اخذ غيره مما هو اعم منه او اخص فان
التجربة لا تفيد اليقين ولسنا نقول ان التجربة امان عن الغلط وانها موقعة لليقين دائما وكيف والقياس
ايضا ليس كذلك بل نقول انه كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة فيطلب وجه ايقاع ما يوقع منها اليقين
وهذا يكون اذا امنا ان يكون هناك اخذ شيء بالعرض وذلك ان يكون اوصاف الشيء معلومة لنا ثم كان
يوجد دائما او في الاكثر بوجوده امر فاذا لم يوجد هو لم يكن ذلك الامر فان كان ذلك عن وصف عام
فالشيء بوصفه العام مقارن للخاص والوصف الخاص مقارن ايضا للحكم وان كان ذلك بوصف
مساو للشيء ايضا فوصفه الخاص المساوي مقارن للحكم وان كان لوصف خاص بل اخص من الطبيعة
التي للشيء فذلك الوصف الخاص عسى ان يكون هو الذي يتكرر علينا فيما امتحنا في اكثر الوجود من الشيء
عندنا فيكون ذلك مما يهدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية ما اخص من كلية الشيء المطلقة ويكون
المغفول عن ذلك مغلطا لنا في التجربة من جهة حكمنا الكلي فان في مثل ذلك وان كان لنا يقين بان شيئا
هو كذا يفعل امرا هو كذا فلا يكون لنا يقين بان كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الامر فانا ايضا لا نمنع
ان يكون السقمونيا في بعض البلاد يقارنه مزاج وخاصية او يعدم فيه مزاج وخاصية لا يسهل بل
يجب ان يكون الحكم التجربي عندنا هو ان السقمونيا المتعارف عندنا المحسوس هو لذاته او لطبع فيه
يسهل الصفراء الا ان يقاوم بمانع وكذلك حال الزمرد في اعماء الحية ولو كانت التجربة مع القياس الذي
يصحبها يمنع ان يكون الموجود بالنظر التجربي عن معنى اخص وكانت التجربة وحدها توقع اليقين بالكلية
المطلقة لا بالكلية المقيدة فقط فاذ ذلك وحده لا يوجب ذلك الا ان يقترن به نظر او قياس غير القياس
الذي هو جزء من التجربة فبالحري ان التجربة بما هي تجربة لا تفيد ذلك فهذا هو الحق ومن قال غير هذا فلم ينصف
او هو ضعيف التمييز لا يفرق بين ما تعسر الشك فيه لكثرة دلائله وجزئياته وبين اليقين فان ههنا عقائد
تشبه اليقين وليست باليقين وبالجملة فان التجربة معتبرة في الامور التي تحدث وعلى غير الشرط الذي
شرطناه وفي اعتبار عللها فقط فان كان ضرب من التجربة يتبعه يقين كلي حتم على غير الشرط الذي
شرطناه لا شك فيه فيشبه ان يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة بما هي تجربة على انه امر يلزم عنها
بل عن السبب المباين الذي يفيد اوائل اليقين وجزؤه في علوم غير المنطق فيشبه حينئذ ان يكون التجربة
كالمعد وليس بذلك المعد الملزم الذي هو القياس بل معد فقط فالفرق بين المحسوس والمستقرى
والمجرب ان المحسوس لا يفيد رايا كليا البتة وهذان قد يفيدان والفرق بين المستقرى والمجربات
المستقرى لا يوجب كلية بشرط او غير شرط بل يوقع ظنا غالبا اللهم الا ان يؤول الى تجربة والمجرب يوجب
كلية بالشرط المذكور فصل في بيان كيفية كون الاخص علة لانتاج الاعم في على
ما دون الاخص وابانة الفرق بين الاجناس والمواد وبين الصور والفصول
فاقول انه مما يشكل اشكالا عظيما ان الحيوان كيف يكون سببا لكون الانسان جسما على ما ادعينا
من ذلك فانه ما لم يكن الانسان جسما لم يكن حيوانا وكيف يكون سببا لكون الانسان حساسا ومتحركا

وجزؤه ع

فصل في بيان كيفية كون الاخص علة لانتاج الاعم على ما دون الاخص وابانة الفرق بين الاجناس والمواد وبين الصور والفصول

الانسان حساسًا لم يكن حيوانًا لان الجسمية والحس سببان لوجود الحيوان فما لم يوجد الشي لم يوجد
ما يتعلق وجوده به وايضًا اذا كان معنى الجسم ينضم اليه معنى النفس فيكون مجموعهما لا واحد منهما حيوانًا الاح
فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين وكذلك كيف يحمل المتنفس على الحيوان
فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين ۞ فنقول ان هذا كله ينحل اذا عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم
الذي هو جنس والحساس والناطق الذي هو صورة او جنس والذي هو فصل وبان لنا من ذلك ان ما
كان منه بمعنى المادة او الصورة فلا يحمل البتة ولا يؤخذ حدودا وسطى بذاتها وحدها بل كما يؤخذ
العلل حدودا وسطى وعلى النحو الذي نبينه بعد ۞ فنقول انا اذا اخذنا الجسم جوهرًا ذا طول
وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط انه ليس داخلًا فيه معنى هو غير هذا وبحيث لو انضم اليه معنى
هو غير هذا مثل حس او اغتذاء او غير ذلك كان معنى خارجًا عن الجسمية محمولًا في الجسمية مضافًا اليها
كان المأخوذ هو الجسم الذي هو المادة وان اخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق بشرط
ان لا نتعرض لشي آخر البتة ولا نوجب ان يكون جسمية لجوهرية مصورة بهذه الاقطار فقط
بل جوهرية كيف كانت ولو مع الف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصورة وكان معها وفيها
الاقطار الثلثة ولكن بالجملة اقطار ثلثة على ما هي للجسم وبالجملة اي مجتمعات كون بعد ان يكون
جملتها جوهرًا ذا اقطار ثلثة وتكون تلك المجتمعات ان كانت هناك مجتمعات داخلة في هوية ذلك
الجوهر لا ان يكون تلك الجوهرية تمت بالاقطار ثم لحقت بها تلك المعاني خارجة عن الشي الذي
تقدم كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول اذ هو جزء من الجوهر
المركب من الجسم والصور التي بعد الجسمية التي بمعنى المادة فليس بمحمول لان تلك الجملة ليست بمجرد جوهر
ذي طول وعرض وعمق فقط واما هذا الثاني فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت
او الفًا وفيها الاقطار الثلثة فهو اذن محمول على المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة ومن النفس لان
جملة ذلك جوهر فان اجتمع من معان كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا في موضوع وتلك الجملة جسم
لانها جوهر له طول وعرض وعمق وكذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانًا بشرط ان لا يكون في حيوانيته
الا جسمية واغتذاء وحس كان لا يبعد ان يكون مادة وان يكون ما بعد ذلك خارجًا عنه فربما كان
مادة للانسان وموضوعًا وصورته النفس الناطقة وان اخذ بشرط ان يكون جسمًا بالمعنى الذي يكون به
الجسم جنسًا وفي معاني ذلك الحيوان على سبيل التجويز الحس وغير ذلك من الصور ولو كان النطق او فصل
يقابل النطق غير متعرض لرفع شي منها او وضعه بل يجوز له وجود اي ذلك كان في هويته ولكن
هناك معها بالضرورة نوع تغذية وحس وحركة ضرورة ولا ضرورة في ان لا يكون غيرها او يكون
كان حيوانًا بمعنى الجنس وكذلك فافهم الحال في الحساس والناطق فان اخذ الحساس جسمًا او شيئًا
له حس بشرط ان لا يكون زيادة اخرى لم يكن فصلًا بل كان جزءًا من الانسان وكذلك كان الحيوان
غير محمول عليه وان اخذ جسمًا او شيئًا مجوزًا له وفيه ومعه اي الصور والشرائط كانت بعد ان يكون
فيها حس كان فصلًا وكان الحيوان محمولًا عليه فاذن اي معنى اخذته مما يشكل الحال في جنسيته
او مادته فوجدته قد يجوز انضمام الفصول اليه انها كان على انها فيه ومنه كان جنسًا وان اخذ وما دته
من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى لو دخلت شيئًا اخر لم يكن من تلك الجملة
وكان خارجًا لم يكن جنسًا بل مادة وان وجدت لها تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل صار
نوعًا وان كنت في الاشارة الى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك كان جنسًا فاذن باشتراط ان لا يكون زيادة
يكون مادة وباشتراط ان يكون زيادة يكون نوعًا وبان لا تتعرض لذلك بل يجوز ان كل واحد من الزيادات
على انها داخلة في جملة معناه يكون جنسًا وهذا انما يشكل فيما ذاته مركب واما فيما ذاته بسيطة فعسى
ان العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات على النحو الذي ذكرناه قبل هذا الفصل في نفسه واما في الوجود
فلا يكون منه شي متميز هو جنس وشي هو مادة ۞ واذ قررنا هذا فلنقصد المقصود الاول
فنقول انما يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التقدم اذا اخذنا الجسمية بمعنى
المادة لا بمعنى الجنس وكذلك انما يوجد له الجسم قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه
لا بمعنى يحمل عليه واما الجسمية التي تفرض مع جواز ان يوضع متضمنة لكل معنى مقرون به مع وجوب بجوزح

ان يتضمن



ان يتضمن الاقطار الثلثة فانه لا يوجد للشي الذي هو نوع من الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية بالفعل
بعد ان كان مجوزًا في نفسها تضمنها اياه فيكون معنى الحيوانية جزءًا ما من وجود ذلك الجسم اذا حصل حال
الجسم بعكس حال الجسم الذي بمعنى المادة فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة
فانما وجوده واجتماعه من وجود انواعه وما يوضع تحته فهي اسباب لوجوده وليس هو سببًا لوجودها
ولو كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية لكان سببًا لوجود النوعية مثل
الجسم الذي بمعنى المادة وان كانت قبليته لا بالزمان ولكان ان يوجد ذلك يوجد شيئًا ليس هو النوع بل علة
للنوع يوجد بوجوده النوع فلا يكون النوع هو هو وهذا محال بل وجود تلك الجسمية في النوع هو وجود
النوع لا غير بل هو في الوجود هو نوعه ۞ فلزمته الان نوعًا ولتحمل عليه جنسه وفصل جنسه و
جنس جنسه ۞ فنقول انا اذا اعتبرنا هذه الامور من جهة ما لها نسبة بالفعل الى موضوعاتها
ليس من جهة اعتبار طبايعها فقط لم نجد الجنس الاعلى يوجد اولًا مستقرًا بنفسه للنوع ثم يتلوه
الجنس الذي دونه ويحمل بعده بل نجد كل ما هو اعلى تابعًا في الحمل للاسفل فانك تعلم انه لا يحمل جسم على الانسان
الا الجسم الذي هو الحيوان فانه ليس يحمل عليه جسم غير الحيوان بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان فشرط
الجسم الذي يحمل عليه ان يكون حيوانًا ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه اذ الجسم الذي ليس
بحيوان لا يحمل عليه وليس الجسم الا حيوانًا او هو نفس الحيوان والجسم الذي يحمل عليه هو الذي اذا
اعتبر بذاته كان جوهرًا كيف كان ولو كان مركبًا من الف معنى ذلك الجوهر طويل عريض عميق وهو اذا حمل
عليه بالفعل فقد صار المجوز فيه من التركيب محصلًا في الوجوب فان كل مجوز كما علمت وتعلمه قد يعرض له
سبب به يجب وهو السبب المعين فكذلك هذا المجوز الذي نحن في حديثه ليس مما يبقى مجوزًا لا يجب البتة
بل قد يجب فيكون الجسم قد وجب فيه التركيب الجاعل اياه حيوانًا فيكون ذلك الجسم حينئذ حيوانًا وكذلك
الحيوان انسانًا فيكون الانسان لا يحمل عليه جسم الا الجسم الذي هو حيوان لا شي لغير الحيوان هو
اولا جسم ثم الانسان وبعد هذا كله فليكن الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان فليس ذلك
مانعًا على ما علمت ان يكون الحيوان علة لوجود الجسم للانسان فربما وصل المعلول الى الشي قبل علته بالذات
فكان سببًا لعلته عنده اذا لم يكن وجود العلة في نفسها ووجوده لذلك الشي واحدًا مثل وجود العرض
في نفسه ووجوده في موضوعه فان العلة فيهما واحدة وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود
الجسم هو وجوده للانسان وبالجملة لو شئنا ان نوصل الجسم الى الانسان قبل الحيوان لم يمكن وذلك
لان الموصول اليه حينئذ لا يكون انسانًا لانه ما لم يكن حيوانًا لم يكن انسانًا فحال ان نوصل الجسم الى حد
اصغر يكون ذلك الحد الاصغر انسانًا ولم يصل اليه الحيوان والحيوان اذا وصل الى شي تضمن ذلك
الوصول وصولها فوق الحيوان ويكون وصول الحيوان اليه غير ممكن ايضًا بلا واسطة يكون وصولها
نفس حصول الانسان وانه من الوصول الحمل على مفروض وهذه فصول نافعة في العلوم دقيقة
في نفسها لا يجب ان يستهان بها وقس على هذا حال الفصل الذي هو لجنس الانسان في وجوده للانسان
فانه كجنس للحيوان ايضًا فانه جزء من الحيوان يوجد اولا للحيوان وبالحيوان للانسان واعرف هذا
بالبيانات التي قدمت فانك ان حاولت عرفانه من البيان الاخير يخيل عندك ان ذلك مختص بالجنس
ولا يقال للفصل وليس كذلك ولكن في تفهم كيفية الحال فيه صعوبة وربما سهلت عليك ان تأتيت
للاعتبار وربما عسرت وطبيعتها غير مطردة فاذا اردت ان تعتبر ذلك فتذكر حال الفرق بين الفصل
والنوع وتذكر ما بيناه من ان طبيعة كل فصل وان كان في الوجود مساوية لنوع واحد فهي صالحة
لان يقال على انواع كثيرة فاذا تذكرت هذا واحسنت الاعتبار وجدت طبيعة فصل الجنس يستحيل
حملها على الانسان ولم يحمل عليه الحيوان حال ما لم يحمل عليه الحيوان فقد بان لنا ان الجنس الاقرب
اذا نسب الى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي يليه الى ذلك النوع بالفعل ونسب فصله الى ذلك النوع
بالفعل لم يكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس وان ذلك ليس كما يأخذ الاخذ طبيعة
الجنس والفصل بذاتهما غير منسوبة الى شي بعينه حتى يكون ما هو اعم مما يجوز ان يوجد وان لم يوجد
ما هو اخص وفرق بين ان يكون قبل في الوجود مطلقًا وان يكون قبل في الوجود لشي فقد اتضح من
ذلك ان الشبهة منحلة وهذا تبين بيانًا اوضح اذا نحن تأملنا الامور البسيطة فانه لا يجوز ان يوجد

معنى اللون لشيء ثم يوجد له البياضية بل الموجود الاول له هو البياضية واذا وجد الشيء بياضا او سوادا
تبعه وجود ان للشيء لونا وان كان اللون اعم من البياض وقد يوجد حيث لا يوجد البياض لكنه لا يوجد
لجزئيات البياض الا لانه موجود للبياض اذ كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجد الجنس وان لم يوجد
لنوع المعين ولا يوجد للنوع الا وقد وجد للجنس فهما اذن لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع فظاهر بين
ان وجودهما للجنس بذاته ووجودهما للنوع بالجنس فان الجنس سبب في وجودهما للنوع لان كل ما هو
بذاته فهو سبب لما ليس بذاته وكذلك الحال ما نحتاج للنوع مع النوع ● فان قال قائل انا اذا قلنا كل ج
حساس وكل حساس حيوان فانتجنا ان كل ج حيوان لم يمكنا ان نزيل هذا العلاقة ولم يمكننا
ان لا نصدق بانه لا يمكن ان لا يكون كل ج حيوان ● فالجواب ان الامر ليس هكذا بل الحيوان وان كان
وجود الحساس فليس بيّنا ان كل حساس حيوان بيانا يقينيا بل بيانا وجوديا او هو بيان ما بيانا
برهانيا وذلك لان معنى قولك الحساس هو انه شيء ذو حس من غير زيادة شرط فليس يلزم ذلك ضرورة
ان يكون ذلك الشيء من جهة انه ذو حس هو ذو اغتذاء ونمو وحركة مكانية لانه لا يكون هذه المعاني
مضمنة في الحساس تضمنا بالفعل ولا بان يكون العقل يوجب في اول الامر ان يكون كل حساس يلزمه هذه
المعاني كلها بذاتها وجملة هذه المعاني معنى الحيوان فان كون الحساس حيوانا بلا بيان آخر امر ليس بيّن
بالوجوب الا بوسط بل هو امر لا يمنع العقل في اول وهلة ان يكون شجرا او يكون جسما له حس وليس له
سائر المعاني التي بها يكون الحيوان فاذن توسيط الحساس ونحوه لا يوجب اليقين المدعى الا ان يؤخذ
الحساس من جهة يكون علة للحيوان لا فصلا ثم تجتمع سائر المعاني التي يصير بها علة موجبة للحيوة
على ما نحقق في باب العلل من كيفية اخذ العلل حدودا وسطى فحينئذ لا يكون الحساس الفصل حدا اوسط
ولا ايضا الحساس ونحوه واما اذا كان الحيوان هو الحد الاوسط والحساس مضمن فيه ليس لازما
خارجا عنه وجب اليقين بالحساس لا محالة ولم يمكنا ان نتغير وان نزداد تحقيقا بهذا مستانف

فصل في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها

ولما كانت مقدمات البرهان علل النتيجة والعلة اقدم بالذات فمقدمات البرهان
اقدم من النتيجة بالذات وكذلك هي اقدم من النتيجة عندنا في الزمان واقدم عندنا في المعرفة من جهة ان
النتيجة لا تعرف الا بها ويجب ان تكون صادقة حتى تنتج الصدق واذا كانت هذه المقدمات علل النتيجة
ان تكون مناسبة للنتيجة داخلة في جملة العلم الذي فيه النتيجة او علم شيء ذكر على نحو ما نبين بعد وان
يكون اوائل براهينها من مقدمات اولية بنفسها هي اعرف واقدم من كل مقدمة بعدها وان لم يكن
بهذه الشرائط لم تكن المقدمات برهانية وكثيرا ما يوخذ في الاقناع الجدلي كواذب مشهورة تنتج بها
صادق وكثيرا ما يوجد صوادق غير مناسبة في قياسات تنتج بها صوادق مثل احتجاج الطبيب ان
الجراحات المستديرة عسر برؤها من قبل ان المستدير اكثر احاطة فيكون امثال هذه دلائل لا براهين
حقيقية لانها غير مناسبة فانا نستعمل مقدمة كبرى هندسية في خطابة اثبات مطلوب طبي ولم ينتج
علة مناسبة والاقدم عندنا هي الاشياء التي نحس بها اولا والاقدم عند الطبع هي الاشياء التي
اذا دفعنا ارتفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف عندنا هو ايضا الاقدم عندنا والاعرف عند
الطبيعة هي الاشياء التي تقصد الطبيعة قصدها في الوجود فاذا رتبنا الكليات بازاء الجزئيات
المحسوسة كانت المحسوسات الجزئية اقدم عندنا واعرف عندنا معا وذلك لان اول شيء نحس به
نحن ونعرفه هو المحسوسات وخيالات ماخوذة منها ثم منها نصير الى اقتناص الكليات العقلية
واما اذا رتبنا الكليات النوعية بازاء الكليات الجنسية كانت الكليات الجنسية اقدم بالطبع
وليست اعرف عند الطبيعة وكانت الكليات الجنسية ايضا اقدم واعرف عند عقولنا والكليات النوعية
اشد تاخرا واقل معرفة بالقياس الينا وذلك لان طبيعة الجنس اذا رفعنا رفعت طبايع الانواع
وان كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي كلية لا من جهة ما هي طبيعة فقط قايمة بالانواع فطبايع الاجناس
اقدم بهذا الوجه من طبايع الانواع لكن الاعرف عند الطبيعة هي طبايع الانواع لان الطبيعة انما تقصد
لا طبيعة الجنس في ان توجد بل طبيعة النوع فيلزمها طبيعة الجنس على سبيل المقصود بالضرورة او
بالعرض وذلك لان النوع هو المعنى الكامل المحصل واما طبيعة الجنس وحدها فلا يمكن ان توضع

فصل في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر الشرائط

والعرع

تحصيل



تحصيل والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية وايضا لو كان المقصود طبيعة الجنس بذاتها
لما كثرت انواع الجنس في الطبيعة ووقع الاقتصار على نوع واحد وبعيد ان يظن ظان ان طبيعة اللون هي
اعرف عند الطبيعة من البياض والسواد وغيرهما بل الطبايع الكلية الممسكة لنظام العالم يقصد الطبايع
النوعية والطبايع الجزئية التي ليست ذاتية لنظام العالم يقصد الطبايع الشخصية والجنس داخل
في القصد بالضرورة او بالعرض فقد بان ان طبايع الانواع اعرف من طبايع الاجناس في الطبيعة وان كان
الجنس اقدم بالطبع من النوع لكن طبايع الاجناس اقدم عندنا من طبايع الانواع اعني بالقياس الى عقولنا
فادراك عقولنا الادراك المحقق لها فان العقل اول شيء انما يعقل المعنى العام الكلي وثانيا يتوصل الى
ما هو مفصل فلهذا ما نجد الناس كلهم مشتركين في معرفة الاشياء بنوع اعم واما نوعيات الاشياء فانما
يعرفها اكثر من بحثه اكثر ونحن في مبدأ استفادتنا للمدركات يلوح لنا ما هو اقدم عندنا على الاطلاق
واشد تاخرا في الطبيعة على الاطلاق وهي الجزئيات المحسوسات فيقتنص منها الكليات وبعد ذلك
اذا اردنا ان نحقق الكليات تحقيقا كليا ليس شيئا منتشرا خياليا يكون ما نبتدي منه هو من جانب
الاعرف عندنا والاقدم عند الطبيعة معا ونسلك منه منحطا على التدريج الى الخواص والجزئيات اي
النوعيات فبحثنا اول شيء اعم بحث ثم نفصل ونتنزل بالتدريج فاذا كنا نعرف اول شيء طبايع الكليات
الجنسية ثم النوعية فانا نكون قد ابتدأنا مما هو اقدم بالطبع واعرف عندنا وليس اعرف عند الطبيعة وانتهينا
الى ما ليس اقدم بالطبع من الجهة التي حددنا بها الاقدم بالطبع لكنه اعرف عند الطبيعة فاذا انتهينا الى
الانواع الاخيرة ختمنا التعليم فانا لا ننزل الى الاشخاص وانما يختم التعليم عند الاشياء التي هي اعرف
عند الطبيعة فاما اذا ابتدأنا اولا واخذنا من البسائط وصعدنا على طريق التركيب الى المركبات فنكون
قد ابتدأنا مما هو اقدم في الطبع لكنه وان كان ذلك مما خصصنا به نظرنا اعرف عندنا فليس هو دايما
اعرف عندنا فانه ليس كل بسيط اعرف عندنا من المركب فان كان هذا البسيط النافع لنا في معرفة
هذا المركب المخصوص اعرف عندنا ونكون قد سلكنا سبيلا برهانية لا محالة لان البسائط اسباب
فلنبحث هل البسائط اعرف عند الطبيعة او المركبات فاما البسائط التي هي اجزاء من المركبات فيشبه
ان يكون هي لاجل المركبات فان المادة لاجل الصورة والجزء لاجل الكل فيجب ان يكون المركبات اعرف
عند الطبيعة لانها هي الغاية لتلك البسائط وهذا هو الاصح ولا يجب ان يكون الاجزاء واحد منها
اعرف من الاخر بل هي سواء من حيث انها اجزاء في المعرفة عند الطبيعة الا ان يعتبر لبعضها خصوصية
زايدة على انه جزء واما البسائط التي هي علل كالفواعل والغايات فليست باجزاء المعلولات فيشبه
ان يكون هي اعرف واقدم معا عند الطبيعة من المعلولات التي لها بالذات فيكون البيان منها برهانا
لكن عما هو اقدم عند الطبع واعرف عند الطبع معا لما هو اشد تاخرا فان ابتدأنا من المركبات
وسلكنا الى البسائط وابتدأنا من الجزئيات وسلكنا الى الكليات بالاستقراء فانا نكون مستدلين
غير مبرهنين ونكون قد اتفق ان كان الاعرف عندنا هو الاعرف عند الطبيعة فيجب ان يحقق
هذه الاصول على هذا الماخذ ● فان قال قائل ما قد قاله بعضهم من ان المعنى الجنسي اعرف عند
الطبيعة لانه وان لم نعرف بحسب شيء فهو في نفسه وبقياس الحق اعرف فيقال له لا معنى لقولك
انه بقياس الحق اعرف لان الشيء انما يصير معروفا بعارف وعارف اما نحن بالعقل او كل ما هو ذو عقل
واما الطبيعة في قصدها لنظام الكل على سبيل الاستفادة فيكون الاعرف عندها ما تقصده في
الكل فانا اعتبرنا بالمعرفة الحقيقية فالطبيعة الجنسية لا تكون معروفة بذاتها الا بالقوة واما
بالفعل فانما يعقل اذا عرفت بالعقول ظ لما تكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي يريد ان يصير معروفة
بالفعل ولا يستنكر احد ان الطبيعة الجنسية اعرف عند العقول فان الطرق البرهانية ماخذ مما
هو اعرف عند العقول الى ما هو اعرف عند الطبيعة على ما يصرح به المعلم الاول في ابتداء تعليم الطبيعيات
ونحن نشتغل به هناك ونشرح الامر فيه في السماع الطبيعي

فصل في مبدأ البرهان

مبدأ البرهان
يقال على وجهين فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ويقال مبدأ البرهان بحسب علم ما ومبدأ البرهان
بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الاطلاق اي ليس من شانها ان يتعلق بيان نسبة
محمولها الى موضوعها كان ايجابا او سلبا بحد اوسط فيكون مقدمة اخرى اقدم منها وقبلها ومبدأ

الطبيعة ع
يدرك ع
الطبع ع
تعرف ع
ولا ينكر ع
فصل في مبدأ البرهان

البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا وسط في نفسه لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا ولا يكون له في مرتبة
في ذلك العلم وسط بل اما ان يكون وسطه في علم قبله او معه او يكون وسطه في ذلك العلم بعد تلك المرتبة
كما ستعرف الحال فيه وكلا القسمين من مبدأ البرهان يتفقان في ان كل واحد منهما احد طرفي النقيض
بعينه لا يمكن ان يكون الآخر برهانيا ويخالفان المقدمة الجدلية وان كانت احد طرفي النقيض فليس  بان بالجدلية م
بعينه على ما علمت والمقدمة التي هي مبدأ برهان ولا وسط لها البتة ولا يكتسب من جهة غير العقل فانها
تسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجب قبولها واما كل شيء بعد هذا مما يلقن في افتتاحات العلوم وتلقينا
سواء كان حدا او مقدمة فمن الظاهر انهم يسمونها وضعا والحد يخالف المقدمة التي تكلف المتعلم
وليست بينة بنفسها بل يخالف الشكل مقدمة وان كان الحد قد يقال على هيئة مقدمة مثلا كما لقائل ان يقول
ان الوحدة هي ما لا ينقسم بالكم ووجه المخالفة ان الغرض ليس ان يصدق على الوحدة محمول ما بل ان
يتصور معنى اسم الوحدة او معنى ذات الوحدة لا انها هل هي كذا او ليست كذا ثم لا سبيل الى تلقين ذلك
الا بقول يقال على هيئة المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة البتة لان لكل احد ان يوضع له كل اسم انما يقع
المنازعة في الحدود ان وقعت لا في معنى التصديق بل في خطأ ان وقع في التصور واما المقدمة فانما تورد
لتقريبها التصديق لا التصور ثم ان المقدمة الوضعية تختص دون الحد باسم آخر وهو الاصل الموضوع
والحد وضع وليس اصلا موضوعا لانه لا ايجاب فيه ولا سلب وقوم يسمون الاصل الموضوع المصادرة
وقوم يقسمون الاصل الموضوع الى مقبول بالمساهلة وليس في نفس المتعلم راي يخالفه ويخصونه
مرة اخرى باسم الاصل الموضوع والى متوقف فيه بحسب ضمان المعلم بيانه في وقته وفي نفس المتعلم راي
يخالفه وربما قالوا وضع لكل اصل موضوع فيه تصديق ما كان اوليا او غير اولي كان في نفس المتعلم ما يخالفه
او لم يكن وربما سمي في التعليم الاول باسم الوضع كل راي يخالف الظاهر للحق يقال بالشاذ من العقل
مثل قول من قال ان الكل واحد وانه لا حركة وربما قصر المتعلم عن تصور الاوليات في العقل اولية فيصير
الاوليات بالقياس اليه اوضاعا وذلك اما النقص في فطرته اصلي وحادث من مرض او شيء او لتشوش
من فطرته باراء معقولة او مشهورة يلزم بها رد الاول لئلا ينتج نقيضها وربما كان اللفظ غير مفهوم
فيحتاج ان يبدل او يكون المعنى غامضا لا يفهم فاذا فهم اذعن له وغموضه قد يكون كثيرا لكليته و
تجريده وبعده عن الخيال وفي مثل هذا قد يستقرئ للمخاطب الجزئيات فينفع كثيرا لان الاستقراء
وان كان لا يثبت فعند ذكره على الاحوال الكلها فيجب ان يضع ان مبادي العلوم حدود ومقدمات واجب
قبولها في اول العقل وبالحس والتجربة او بقياس بديهي في العقل وبعد ذلك اصول موضوعة مشكوك
فيها ولكن لا يخالفها راي المتعلم ومصادرات وليست الاصول الموضوعة تستعمل في كل علم بل من
العلوم ما يستعمل فيها الحدود والاوليات فقط كالحساب واما الهندسة فيستعمل المعلم فيها
جميع ذلك والعلم الطبيعي ايضا قد يستعمل فيه جميع ذلك ولكن اكثر ما جرت به العادة فيها ان يستعمل
مخلوطا غير مميز ولما كان البرهان يوقع لنا تصديقا يقينيا بمجهول وانما يوقعه البرهان يجب ان يكون  يسبب مبادي البرهان
تصديقنا بها متقدما وليس يكفينا ان نكون مصدقين بمبادي البرهان كلها او بعضها اي الذي
ليس بمصادرة فقط بل ان يكون تصديقنا بها آكد واولى من تصديقنا بالنتيجة وتكذيبنا بمقابلاتها
اشد من تكذيبنا بمقابل النتيجة وليس المقابل بالنقيض فقط بل وبالضد وانما وجب ذلك لانه
اذا كان شيء علة لشيء في معنى مشتركان فيه فيجب ان يكون ذلك المعنى في العلة آكد واكثر اذا كان
من اجله يحصل في الآخر فانا اذا كنا نحب شيئين لكن حبنا احدهما سبب لان نحب الآخر فالسبب اولى
بان نحبه اكثر كالولد والمعلم للولد وليس يجب ان يظن ان كل شيئين يقال ان احدهما اولى بامر من الآخر
فهو لنقص في الآخر والمخالطة من الضد للآخر كما يظن من ان الاولى بالسوادية ما شارك في نفس
السواد وكان زيد سوادية فيكون الآخر ازيد بياضية حتى يكون الشيء انما يكون اولى بالصدق
اذا كان الآخر اولى بالاصدق يخالطه شيء من الكذب بل قد يقال ان كذا اولى بكذا من كذا اذا كانا في
طبيعة سواء لكن احدهما له الامر في نفسه اولا وللآخر بعد واذا صدقت النفس بامرين كليهما
لكن صدقت باحد الامرين قبل وبالآخر بعد كانت النفس تصدق باحدهما ملتفتة اليه نفسه و
بالآخر غير ملتفتة اليه نفسه بل ملتفتة الى الاول فكان التصديق بالاول اشد لهذا المعنى وان لم  ليس ع

هذا الفصل

هذا الفصل فدعه فلا كثير جدوى فيه ◉ واعلم انه لما سمع ما قيل في التعليم الاول حيث قيل انما قيل
لجميع التي تاخذ وهي مقبولة من حيث لا بينتها اذا كان احدها كما هو مظنون عند المتعلم فانما يضعها
وضعا وهي اصل موضوع اعني الموضوع لا على الاطلاق لكنها عند ذلك فقط فاما ان اخذه من حيث
ليس له فيه بعينه ولا ظن واخذ ومن حيث هي ظنه على ضد فانما يصادر عليه مصادرة وكان هذا
هو الفرق المذكور في التعليم الاول بين المصادرة وبين الاصل الموضوع وذلك ان المصادرة هو
ما كان مقابلا لظن المتعلم وهذا هو الذي ياخذ الانسان وهو متبرهن ويستعمله من حيث لا بينته
ظنوا ان الاصل الموضوع هو الذي يتبين بادنى تامل وان المصادرة ما لا يتبين بادنى تامل كان  بل مع
الاصل الموضوع هو الذي يحضر المتعلم حقيقته اذا فكر ادنى فكر وان المصادرة هو ما لا سبيل له الى
ذلك وليس الامر كذلك فان الذي يتبين بادنى تامل اما ان يكون التامل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ
على سبيل التنبيه وهو ان يكون الشيء حقه ان يعلم ثم ينحجب عنه المتعلم ولا ينتبه له لنوع من الغفلة عن
مفهوم اللفظ واما ان يكون التامل هو الاستكشاف فيحال القول في صدقه لا في فهمه فاما الاستكشاف
للتصور فليس انما يعرض في القسم الذي هو الاصل الموضوع بل قد يقع ايضا في الاوائل الحقيقية
فانها ربما ذهب عنها واغفلت حتى انكرت فيحتاج ان ينبه المتعلم فاما التامل للتصديق فالتصديق
بالمجهول لا ينتج الا بالوسط فيكون هذا الاستكشاف هو ابتغاء الحد الاوسط في موضع يسهل  بنوع مع
على المتعلم ادراكه ويشبه ان يكون المطالب والمسائل القليلة الاوساط اصولا موضوعة فان كان كذلك
صار كثير من المسائل السهلة التي في الهندسة التي يفطن لها المتعلم بادنى تامل من جملة الاصول
الموضوعة وهذا محال بل الاصول الموضوعة هي المقدمات المجهولة في نفسها التي من حقها ان تبين في
صناعة اخرى اذا كان المتعلم قد قبلها وظنها لحسن ظنه بالمعلم وثقته بان ما يراه من ذلك صدق وللمصادرة
ما كان كذلك لكن المتعلم لا يظن ما يراه المعلم ظن مقابله او لم يظن شيئا والمؤكد بالجملة فيه ان يكون عند
المتعلم ظن يقابله بل لا شبه ان يكون المصادرة هو ما تكلف المتعلم تسليمه وان لم يظنه كان من المبادي  اي ع
او كان من المسائل في ذلك العلم بعينه المسائل التي تتبين بعد فيستتم بتسليمها في درجة متقدمة
فيكون المبدأ الواحد الذي ليس بينا بنفسه اصلا موضوعا باعتبار ومصادرة باعتبار وقد يكون
مثل ذلك الاعتبار في غير المبدأ للصناعة بل في مبدأ لبعض مسائل الصناعة اذا كان يتبين في الصناعة
فيقال لذلك المبدأ مصادرة وبالحرى ان يكون ما وضع في كتاب اوقليدس وهو المثناة الخطين في جهة
النافص غير ملاقيين مصادرة اذا كان الاوسط لا يكون هناك الا من صناعة الهندسة ◉ والحق
من ظن ان الاصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة ان الخطوط الخارجة من المركز الى المحيط متساوية
فان هذا قد يشكل قليلا ولا يشكل ان المتساوية لواحد متساوية ثم يكون هذا الاشكال مما يقع بيانه
بادنى تامل قال وذلك بعد ان يحد ويعرف به المتعلم ذلك فيقبله وعلى ايجاد هذا الفاضل لو قال ان يفهم هذه
المقدمة على سبيل التصور قد ينتفع فيه بالايجاد لكان له معنى واما على سبيل التصديق فكيف
يكون ذلك فانه اذا فهم المتعلم ان الدائرة بمعنى ما هي شكل يحيط به خط واحد في داخله نقطة
دائرة وخطوط مركزية لا كذا فكيف يكون وضع دائرة ليست دائرة فهذا لا يمكنه ان يشك فيه بعد فرض
وضع دائرة ويكون هذا بينا من اللزوم من فرض الدائرة بل الذي يجب ان يشكل عليه هو ان هل هذا المسمى
دائرة له وجود ام ليس له وجود فان يبلغ الى ان شكل يحيط به كان لهذه الخطوط بعد ان يسمع حد الدائرة
وفرض لها وجودا ان الايجاد فكيف صح الامر العقلية في الهندسة ولو كان ايجاد عقلي الحركة في [illegible]
عن المسمى فكيف يمكن ان يدل بغير ايجاد حسي عقلي وحسي الاعلى ان الخطوط محدودة هي متساوية وكيف
يلزم من ان لك كل خط مما لا نهاية له في القوة كذلك لزوما ضروريا فان شك المتعلم في وجود
الدائرة شك في ذلك في ان المسمى كمل فرجات يعرفه فان سلم وجود الدائرة بمركزه وقد يحتاج ان يشك في ذلك
ثم ان كان مسلما بينا يشك في ذلك بعد ان فهم الدائرة وانتفع بالايجاد على سبيل التنبيه عن
الغفلة فسيجد مسلمين بها اكثر من ذلك سيغفلون عن تفهم ان المقادير المتساوية لواحد
متساوية حتى يؤخذ له مثل وخطوط فتبين له ذلك على سبيل التنبيه وبالجملة فان سبيل التنبيه
لا يخرج العلم المتعارف من غير المتعارف بل الحق هو ان ما صادفت هذه المقدمة اصلا موضوعا

لان وجود الدايرة غير بين بنفسه فيحتاج الى بيان فوق البيان الواقع بالفرجار فان سامح المتعلم صار
اصلا موضوعا بل يجب ان يفهم ما سمع من المعلم الاول على ما عبر عنه فكل ما يوخذ ويكلف قبوله مما
من غير بيان وهو محتاج الى بيان ويقع للمتعلم ظن بتصديقه فهو اصل موضوع بالقياس الى ذلك المتعلم
الذى ظن لا بالقياس الى غيره فاما ان اخذه وهو لا يظن ما يظنه المعلم او يظن خلاف ذلك فهو مصادرة
والمصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم اما بالسلب بان لا يظن او بالتضاد بان يظن غيره وذلك حين ياخذ
هذا الذى يحتاج الى بيان اخذا من غير بيان ومما غلطهم فى امر الاصل الموضوع ما سمع انه جعله احد
قسمى ما لا وسط له وحسبوا ان معناه لا وسط له فى نفسه وليس كذلك بل معناه ما لا وسط له فى ذلك
العلم سواء كان له وسط فى علم آخر او لم يكن ولا فى شىء من العلوم وسط ⊛ واعلم ان المقدمات البرهانية
التى على مطالب كلية انما هى فى مواد واجبة ضرورية والمغالطات البرهانية فى امثالها هى فى مواد
ممتنعة ضرورية واعنى بالمغالطات البرهانية ما يشبه بالبرهان وليس برهانا فان من المغالطات مغالطات
جدلية غير برهانية والفرق بينهما ان مقدمة المغالطة البرهانية تشبه بالاولية ويكون من مواد
ضرورية الا ان يكون المطلوب امرا ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات واما القياس على ما ليس منها
فانما يكون من ضروريات ومقابلاتها مقابلات الضرورية فلذلك توجد كلية كاذبة فى الكل كبرى وصغرى
وينتج منها نتايج كاذبة فى الكل اذا اخذت كبرى ويكون المقدمة منها مضادة للمقدمة البرهانية والنتيجة
منها مضادة للنتيجة البرهانية اذا اخذت على هذه الصورة واما المقدمة المغالطية الجدلية فانها مقدمة
تشبه بالمشهورة ولا تكون مشهورة عند التعقب ولا يجب فى الاكثر ان تكون ضرورية وربما كانت شنعة
وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها فى الجدل يكون مغالطة لانها وان كانت صادقة
فهى خلاف المشهور فان كثيرا من المشهورات كاذب وكثيرا من الشنع حق ونسبة المشهور والشنع
الى القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل الى القياسات البرهانية فالغلط فى البرهان هو بما ليس
بحق وفى الجدل بما ليس بمشهور والمغالطة البرهانية تقع لسهو من القايس وقد يقع لقصد الامتحان
وقد يقع لشر او دعارة نفس

## المقالة الثانية من الفن الخامس فصل ثانى فى تعرف مبادى البرهان وكليتها وضروريتها

[المقالة الثانية من الفن الخامس فصل فى معرفة مبادى البرهان وكليتها وضروريتها صح]

انه لما علم ان مبدا البرهان يجب ان يكون اوضح واعرف من البرهان
وهو الحق واقترن به ظن ان كل شىء يتبين بالبرهان وهو باطل اجتمع منهما رايان احدهما راى يبطل
البرهان والثانى راى من يرى ان مبادى البرهان يتبين دورا فاما الراى الاول فقد احتج اصحابه
بان قالوا لما كان المطلوب بالبرهان يتبين بمقدمات يحتاج ان يكون اوضح منها فيجب ان يكون بيانها
قبل المطلوب بالبرهان انما يقع بمقدمات يحتاج ان يكون اوضح منها فيجب ان يكون بيانها متعلقا
باقامة البرهان عليها فيحتاج ان يتقدمها ايضا مقدمات اوضح منها وقد بانت قبل بيانها وكذلك
هلم جرا وذلك يودى الى ان يكون الشىء الواحد متوقفا فى اقامة البرهان عليه على تقدمة اقامة
براهين بلا نهاية وهذا محال ويكون الشىء يتسلم من غير بيان ومما يبنى على غير البين فهو غير بين
فلذلك ما ليس ببين فلا يكون مبدأ للبيان فاذن لا سبيل الى اقامة برهان على شىء واما الراى
الثانى فان اصحابه لما لزمهم هذا الماخذ من الاحتجاج اضطروا الى ان يقولوا ان للبراهين مبادى
اول وكانوا وضعوا ان كل شىء يتبين ببرهان فوقعوا فى ان قالوا ان هذه المبادى يكون البرهان منها عليها
بعضها على بعض فيبرهن هذا المبدأ بذلك المبدأ وذلك بهذا على سبيل الدور فحسبوا انهم حفظوا
وضعهم ان البرهان موجود ووضعهم ان على كل شىء برهانا تاما وتخلصوا عن ذهاب المبادى
والمقدمات الى غير النهاية وكلا الرايين باطل والمقدمة المودية الى الرايين وهى ان كل علم انما
يقع بالبرهان وانه اما ان لا يكون علم او يكون ببرهان باطلة بل الحق ان يقال اما ان يكون كل
مجهولا او يكون شىء معلوما والمعلوم اما معلوم بذاته واما معلوم ببرهان وليس كل شىء مجهولا
فانه لو كان كل شىء مجهولا لم يكن قولنا كل شىء مجهول بمعلوم ولا كل شىء معلوم ببرهان فانه لو كان
كل شىء معلوما ببرهان لكان كل برهان يعلم ببرهان وهذا محال فمن الاشياء ما يعلم بذاته ولو تمموا القياس
على هذا النسق لم يلزمهم ما لزمهم وكيف يكون على كل شىء برهان وقد علمنا ان البراهين يكون بتوسطات
بين حدين ولا يمكن ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين الاولين

ايضا

ايضا لانه لا بد فى كل ترتيب عددى كان متناهيا او غير متناه من تلو واحد لآخر فاذا كان بين ج
و ب متوسطات بلا نهاية لزم محالان ⊛ احدهما ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات
بعدد ما بين الطرفين فى انه لا نهاية له فيكون بعض محصورا بين حاصرين مثل الكل الحاصر وهذا خلف
والثانى ان هذه المتوسطات وان كانت تذهب الى غير نهاية فكل واحد مما لا نهاية له من جانبيه جارات
ومعلوم انه ليس بينه وبين جاره واسطة فيكون اذن بعض المقدمات لا يتوسطه الوسط لا وسط له وهو
من مبادى البرهان لا محالة ووضع ان كل علم بمتوسط فيكون بعض ما هو مبدأ للبرهان غير معلوم وهذا
خلف فيلزم اذن انه ليس كل علم ببرهان وان بعض ما يعلم يعلم بذاته بلا وسط فيكون عند النهاية فى التحليل
ويكون ذلك هو ما يجرى مجرى المبدأ الذى ينتهى اليه مقدمات البراهين فلا يكون ايضا ما ظن من تقدمات
البراهين انما ان يكون بلا نهاية او توقفت فكل برهان عند اصل موضوع بلا بيان حقا بل الحق ان ذلك ينتهى
الى بين بنفسه بلا واسطة ⊛ واما الذين ظنوا انهم تخلصوا عن الشبهة بان جعلوا البراهين متناهية
المبادى وبين بعضها ببعض على طريق الدور فى التعليم فيقال ان البيان بالدور بيان باطل ويبين ذلك
بحجج ثلث ⊛ احدها ان البيان الدورى يجعل الشىء كل واحد منها اكثر تقدما واعرف من الآخر وكل
واحد منهما اشد تأخرا واخفى من الآخر لا من جهتين مثل ان يكون احدهما بالقياس الينا والآخر بالقياس
الى الطبيعة حتى يكون ما هو اعرف عندنا هو اخفى عند الطبيعة او يكون ما هو اخفى عندنا
واعرف عند الطبيعة فان هذا يمكن ولكن الاعرف هنا يتعلق بالبيان الدورى فى الشيئين جميعا من جهة
واحدة وبالقياس الينا وحدنا او بالقياس الينا والى الطبيعة معا لانه لا بد من ان يكون ما يوخذ مقدمة
فى بيان اعرف عندنا من النتيجة ثم قد يكون مع انه اعرف واقدم بالطبع وقد لا يكون كذلك بل يكون ما هو
اعرف عندنا متأخرا عند الطبيعة كما يكون شأن الاستقراء والتجربة واما ان كان ذلك يحصل الشىء الواحد
بعينه اعرف عندنا من شىء واقل معرفة منه بعينه وهذا مستحيل جدا ⊛ والحجة الثانية ان المبرهن بالدور
يكون فى الحقيقة مصادرا على المطلوب الاول وذلك لانه اذا كان ب يتبين بمقدمة ثم كانت تلك المقدمة
تتبين نفسها بالمقدمة الاولى او بمقدمة او مقدمات تتبين بالمقدمة الاولى سواء كانت تلك المقدمات
وتلك الاوساط واحدة او كثيرة اى كثرة كانت فانه انما تبين الشىء بما يتوقف بيانه على بيان الشىء فيكون
انما تبين الشىء ببيان الشىء نفسه وهذا محال لان القول بان الشىء موجود لا يفترق فيه الحال بين ان يوضع
وضعا بلا بيان لمية وبين ان يقال ان الشىء موجود لان الشىء موجود فقط ولا زيادة فان كان لا يقبل ان الشىء
موجود فلا يقبل ايضا ان الشىء موجود لان الشىء موجود وان كان لا يقبل ان الشىء موجود لان الشىء موجود
فلا يقبل البيان بالدور ⊛ والحجة الثالثة انه قد تبين فى انولوطيقا الاولى ان البيان بالدور كيف
يكون وفى اى شكل يكون فانه لا بد من ان يقع فى حدود دائما ثلثة وان يكون بعضها منعكسا على بعض مساويا
له وان اتفاق مثل هذه فى البراهين قليل وكيف يمكن ان يتفق ان يكون المبادى الاولى للبراهين كلها على هذه
الشريطة حتى يتبين بعضها ببعض بالدور وهذه اعنى مبادى البراهين كثيرة جدا لا يتفق فى جميعها
ان يكون حدودها متعاكسة فان لم يتفق هذا بقى بعضها لا يتبين بالدور ونعم ما قيل ان هؤلاء يعالجون
الداء بداء مثله فانهم لما ارادوا ان يتخلصوا من لزوم ان لا برهان او لا بد من ذهاب مبادى البرهان
الى غير نهاية فجعلوا مبادى البراهين محتاجة فى ان يعلم الى ما لا يعلم الا بها فآل امرهم الى ان جعلوا مبادى
البرهان لا يعلم البتة ولا يعلم بها شىء على ان بيان الدور لا يخلص من الذهاب الى غير نهاية فان الدور
نفسه ذهاب الى غير نهاية ولكن فى موضوعات متناهية العدد فلا هم تخلصوا من الشناعة المبطلة
للعلم ولا تخلصوا عن الذهاب الى غير نهاية ولما كانت مقدمات البرهان تفيد العلم الذى لا يتغير ولا يمكن
ان يكون معلومه ذلك العلم بحال اخرى غير ما علم به فيجب ان يكون مقدمات البرهان ايضا غير ممكنة التغير
عما هى عليه وهذا المعنى احد المعانى الذى يسمى ضروريا فلنعدد الوجوه التى عليها يقال الضرورى وكانا
اومانا الى ذلك فى بعض ما سلف فنقول ان الضرورى اما ان يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط وهو الشىء
الذى لا يمكن البتة ان يفرض معدوما فى وقت من الاوقات واما ان يقال بحسب العدم المطلق وهو الشىء الذى
لا يمكن البتة ان يفرض موجودا فى وقت من الاوقات واما ان يقال بحسب وجود حمل ما او عدم حمل ما وهو
سلبه وهذا على انحاء خمسة فيقال لما كان السلب والايجاب دائما لم يزل ولا يزال كقولنا البارى واحد

جواشه ناخواصه

البرهان ح

والبادى ليس يجب او يكون السلب والايجاب ليس دائما على الاطلاق بل دائما ما دام ذات الموضوع موجودًا
ذاتًا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة اى ما دام كل انسان وكل موصوف بانه انسان وهو الموضوع
موجود الذات فانه يوصف بانه حيوان دائما فان كان كل انسان يفسد فلا يبقى اتصافه بانه حيوان
دائما او يكون لا ما دام ذات الموضوع موجودا بل ما دام ذاته موصوفا بالمعنى الذى جعل موضوعًا
معه مثاله كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا دائما لم يزل ولا يزال ولا ما دام ذات
الموصوف بانه ابيض موجودًا فان بعض الذوات الموصوفة بانها ابيض قد يزول هذه الصفة عنها
مع وجودها ويزول ايضا ما يلزم هذه الصفة وهو ذو لون مفرق للبصر بل ما دامت الذات موصوفة
بانها ابيض فانها تكون لا محالة موصوفة بانها ذات لون مفرق للبصر او يكون الضرورة فيه بشرط
ما دام المحمول موجودًا وهذا يصح فى كل وجود وفى كل نحو من الضرورة مما سبق ذكره ومما يجئ بعد فان كل
موجود ضرورى الوجود او غير ضرورى الوجود فانه ما دام موجودا فلا يمكن ان لا يكون موجودا بشرط
ما دام موجودا ولكن انما يفرد هذا القسم فيما لا يكون لمحموله ضرورة اذا رفع هذا الشرط البتة كقولنا
كل انسان فانه قاعد بالضرورة ما دام قاعدا ولا نقول قاعد بالضرورة ونسكت فمادة هذه الجهة
من الضروريات ممكنة للكل من الموضوع فى كل وقت فبهذا يفارق الاقسام الاخرى او يكون الضرورة
متعلقة بشرط وقت كائن لا محالة لا بشرط وضع او حمل كقولنا ان القمر منكسف بالضرورة اى
وقتًا ما وبعض الشجر ينتثر ورقه بالضرورة ويورق فى الربيع بالضرورة ⦁ وقوم يحسبون ان
هذا القسم هو الذى قبله لان القمر منكسف بالضرورة ما دام منكسفا وليس كذلك بل هذا
قسم على حدة وان كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح فى سائر الاقسام السالفة وذلك لان هذا
القسم له وقت ضرورى لا يمكن ان لا يكون فيه والقسم الذى قبله ليس له وقت ضرورى بل ضرورة
اشتراط وجود نفسه واشتراط وجود نفسه صالح فى كل وقت وهذا القسم فى وقته ضرورى الوجود
لا لانه موجود وبشرط وجوده فقط بل على الاطلاق وهو فى ذلك الوقت لا يمكن ان لا يكون وليس كذلك
القسم وقت انكسافه كقعود زيد وقت قعوده ولا نحتاج الى ان نطول الكلام فى هذا فان المقدار الذى
قلناه واضح والقسم الرابع لا يدخل فى انتاج النتائج البرهانية الضرورية بذاتها بل ان كانت من مواد
ممكنة اكثرية صلحت ان ينتج نتائج امكانية اكثرية واما سائر الانحاء فيستعمل فى البرهان ان كانت محمولاتها
ذاتية وستفصل الذاتية بعد ولكن كل نحو يفيد نتيجة مثل نفسه وانما صلحت لان يدخل فى البرهان
لانها تصلح ان يفيد اليقين وانما صلحت لان يفيد اليقين لان كل واحد منها فهى من الجهة التى صار
بها ضروريا ممتنع التغير فما يلزم من النتيجة ممتنع التغير وكما اذا قلنا فى كتاب القياس ان كل ج ب
بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج كيف وصف ج دائما او بالضرورة او وصف به وقتا ما
وبالوجود الغير الضرورى فهو موصوف كل وقت ودائما بانه ب وان لم يوصف بانه ج واما
فى هذا الكتاب فاذا قلنا كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج بالضرورة فانه
موصوف بانه ب لا بل معنى اعم من هذا وهو ان كل ما يوصف بانه ج فانه ما دام موصوفا
بانه ج فانه موصوف بانه ب وان لم يكن ما دام موجود الذات لان محمولات الضروريات ههنا
اجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة ولزوم هذه بالضرورة على هذه الجهة فانه ليس لاحد ان يصف
شيئا بنوع ما يجب ان يوصف بجنسه او فصله وحده او لازم له دائما بل ما دام موصوفا بذلك
النوع فاذا زال فانه قد يزول لا محالة وكثير من فصوله يزول لا محالة واما الجنس فربما زال مثلا اذا
استحال الابيض فصار مشفا او الحلو فصار تفها لا طعم له فزال حينئذ النوع وجنسه وهو
الابيض واللون وزال الحلو والطعم معا وربما لم يزل كما اذا استحال الاسود فصار ابيض بطل
حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس ولان المقدمات البرهانية قيل فيها انها يجب ان يكون كلية فلنبين
كيف يكون المقول على الكل فى المقدمات البرهانية فنقول اما فى كتاب القياس فانما كان المقول
على الكل معناه انه ليس شئ من الاشياء الموصوفة بالموضوع ج مثلا الا والمحمول كب مثلا
موجود لها ان كان القول الكلى موجبا ومسلوب عنها ان كان القول الكلى سالبا ولم يكن هناك
شرط ثان وهو ان الوجود والسلب يكون فى كل زمان بل فى المطلقات لقد كان يجوز ان يكون

المحمول

المحمول موجودا فى كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا ما واما ههنا فان المقول
على الكل معناه ان كل واحد مما يوصف بالموضوع وفى كل زمان يوصف به لا فى كل زمان مطلقا فانه
موصوف بالمحمول او مسلوب عنه المحمول وذلك لان هذه المقدمات كليات ضرورية والضرورى
يبطل كليته بشيئين اما بان يقال ان من الموضوع واحدا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا كالكتابة
للانسان لانه ليس كل انسان كاتبا او يقال ان من الموصوف بالموضوع ما هو فى زمان ما ليس يوصف
بالمحمول كالصبى لانه لا يوصف بالعلم فبهذين يبطل ان يكون المقول على الكل الضرورى ⦁ فان قال
قائل انكم اخذتم الضروريات التى بمعنى ما دام الموضوع موصوفا من جملة المطلقات فى كتاب القياس
وكانت هناك كليات مطلقة وكانت كليتها لا تبطل بالخلل الواقع من جهة الزمان ⦁ فالجواب
انا انما كنا اخذناها مطلقات بان نرفع عنها جهة الضرورة وههنا اثبتنا لها جهة الضرورة فى المحمول
وحيث كنا نجعلها مطلقة فما كنا نقول ان الضرورى ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به مطلق
من جهة اشتراط هذه الضرورة بالفعل بل مطلق من جهة امكان اشتراط هذه الضرورة فيه لا امكان
الضرورة الحقيقية حتى ان المقدمة التى اذا اشترط فيها الضرورة لم يمكن ان يشترط الا من هذه
الجهة فهى مطلقة اذا خلت من هذه الشرائط والجهات وفرق بعيد بين امكان اشتراط شئ وبين اشتراطه
بالفعل فههنا اذا اشترطت الضرورة انتقضت بالخلو عن الحكم اى زمان كان وهناك اذا لم يشترط
الضرورة بل كانت القضية مطلقة بلا اشتراط بالفعل فلم ينتقض بالخلو عن الحكم زمانا ان وجد زمانا
وكان لم يشترط دوام الحمل للموضوع ولو اشترط هناك شرط الضرورة فكان بالضرورة ما دام
موصوفا بالموضوع فلم يوجد فى بعض زمان اتصافه به لكان القول منتقضا ولنعبر عن هذا من
جهة اخرى فنقول ان الذى يعتبر فيه الخلو زمانا والدوام زمانا ههنا هو غير الذى كان يعتبر فيه الامران
هناك فهناك انما كان يعتبر ذلك ما بين حدى المطلوب على الاطلاق وهما ذات الشئ الابيض
وذو اللون المفرق للبصر فيعتبر حال المحمول عند ذات الموضوع من حيث ذاته وههنا يعتبر ذلك
فى شرط الموضوع وهو ما دام ذات الموضوع موصوفا بصفة انه ابيض وهناك لم يكن يشترط
هذا بل كان انما يكون مطلقا لانه ليس يعرض لذات الموضوع دائما بل فى وقت اتصافه بانه كذا فكان
ليس كل موصوف بانه ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر ما دام موجود الذات بل ما دام موصوفا بانه
ابيض وكان ذو لون مفرق للبصر لا يحمل فى كل وقت على ذات الموصوف بانه ابيض بل وقتا ما وههنا
كذلك ايضا ولكن انما يمنع ههنا ان يخلو شئ من الموضوع عن المحمول زمانا اذا اخذنا الموضوع بالشرط
الذى يصدق معه الضرورة وكان هناك كذلك ايضا وهذه المقدمة تستعمل فى البرهان مع حذف
جهة الضرورة ولكن ينوى وانما يكون مطلقة بالحقيقة اذا حذفت ولم ينو ولم يلتفت الى الوجود فقط
فقد انحلت هذه الشبهة العويصة ⦁ **فصل فى المحمولات الذاتية التى تشترط فى البرهان**
**واذا كانت المقدمات البرهانية يجب ان يكون ذاتية المحمولات للموضوعات** التى يشترط فى البرهان صح
**غير غريبة فان الغريبة لا تكون عللا ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز**
**ان يكون غريبة لم يكن مبادى البرهان عللا للنتيجة** فلنبين ما الذى هو بذاته فنقول
ان الذى هو بذاته يقال على وجوه منها وجهان خاصان بالحمل والوضع وهما المعتد بهما فى البرهان فيقال
ذاتى من جهة لكل شئ مقول على الشئ من طريق ما هو وهو داخل فى حده حتى يكون سواء قلت ذاتى
او قلت مقول من طريق ما هو وهذا هو جنس الشئ وجنس جنسه وفصله وفصل جنسه وحده
وكل مقوم لوجود الشئ مثل الخط للمثلث والنقطة للخط المتناهى من حيث هو خط متناه وهكذا قيل لذاته ح
ايضا فى التعليم الاول فاقول قبل ان نرجع الى الغرض يجب ان نستيقن من هذا ان الفصول صالحة فى
ان تكون داخلة فى جواب ما هو وصلوح الجنس وفى التعليم الاول قد جعل كل واحد من الفصل والجنس
للنوع كالاخر فى كونه داخلا فى ماهيته ومقولا فى طريق ما هو ثم قد جعل الفصل الاخير المورد
فى حد الجنس بانه مقول فى جواب ما هو وبه فرق بين الجنس والفصل وغير الفصل فيجب من ذلك ان يكون بجوابه ح
المقول فى جواب ما هو غير المقول فى طريق ما هو وان يكون بينهما فرقان لا محالة على ما رايناه واوضحناه
فى موضعه فهذا ولنعد الى موضعنا الذى فارقناه ونقول ويقال الذى بذاته من جهة اخرى فانه اذا

كان شئ عارضاً للشئ وكان يؤخذ في حد العارض اما المعروض له كالانف في حد الفطوسة والعدد
في حد الزوج والخط في حد الاستقامة والانحناء او موضوع المعروض له كالخارج بين المتوازيين
لتساوي زواياه من جهة لقائمتين او جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي نذكر فانجميع ذلك
يقال له انه عارض ذاتي للشئ من طريق ما هو هو فهذان هما اللذان يدخلان من المحمولات في البراهين وعارض
والمواتي يؤخذ في حدها جنس موضوع المثلثة اذ كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة
لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصصت بموضوع الصناعة فيكون الضعف المستعمل
في الطبيعيات مخصصاً من جهة النظر فيه بما يكون طبيعياً والمناسبة في المقادير مناسبة مقدارية
وفي العدد مناسبة عددية بحيث يدخل في حدها موضوع الصناعة واما ما خرج من موضوع
الصناعة فلا يعتد به ولا يلتفت اليه ولا ينتفع به من حيث هو خارج ثم ان كان خارجاً من موضوع
المثلثة وليس خارجاً من موضوع الصناعة فلا يؤخذ في حد موضوع المثلثة بل جنسه وموضوع
وامر اعم منه ولكن لا بد من ان يؤخذ موضوع الصناعة في حده آخر الامر فهو مما يدخل في البرهان
فان المحمول في قولك هذا الخط منا ولهذا الخط وهذا المضروب في نفسه زوج محموله اعم من الموضوع
فكيف يؤخذ في حد الموضوع فليس كل محمول في المقدمات البرهانية يكون اما نفس الموضوع ماخوذاً
في حده واما ما هو ماخوذ في حد الموضوع اللهم الا ان يقال ان محمولات المقدمات اما ان يؤخذ في حدود
الموضوعات لها او يؤخذ في حدودها موضوع الصناعة او يقال ان محمولات المقدمات اما ان يؤخذ في
حدود الموضوعات لها او تكون الموضوعات وما يقومها مما هو من تلك الصناعة يؤخذ في حدودها
والى هذا ذهب المعلم الاول وان لم يفصح به وكل محمول برهاني اما ماخوذ في حد الموضوع او الموضوع
وما يقومه ماخوذ في حده اما مطلقا كالسطح للمثلث واما بالتخصيص يلحق بضرورة كما ان الخط اذا
حمل عليه المتساوي فانما يحمل عليه المتساوي لخط ما وهو مخصص والعالم اذا حمل عليه انه واحد
حمل عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقاً وهذا ايضاً تخصيص له بقول او فعل واما كيفية
اخذ ما يقوم الموضوع في حد العارض فذلك ان يؤخذ موضوع المعروض له او جنس المعروض له
او موضوع جنسه الاول كما يؤخذ العدد في حد مضروب عدد زوج في عدد فرد والمثلث في حد
متساوٍ مضروب ضلعه في نفسه لمضروب الآخرين كل في نفسه فان موضوع هذا العارض هو
المثلث القائم الزاوية ولكن يؤخذ في حده المثلث والثاني كما يؤخذ السطح في حد المثلث القائم الزاوية
فانه موضوع جنسه والثالث كما يؤخذ العدد في حد زوج الزوج فجميع هذه يقال لها اعراض ذاتية
فما كان من المحمولات لا ماخوذاً في حد الموضوع ولا الموضوع او ما يقومه ماخوذاً في حد الموضوع
ولا الموضوع او ما في حده فليس يناقي بل هو عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل البياض للققنس
وان كان لازماً على ما نشرح وما بعد هذا فيقال بذاته لا على جهة تليق بالحمل والوضع ولا لايقاً
بالبرهان فيقال لما معناه غير مقول على موضوع او في موضوع فهو قائم بذاته واما الماشي والمحمولات
كلها فكل واحد منها يقتضي معنى ذاته مثل معنى الماشي ويقتضي شيئاً آخر هو الموضوع له فليس
ولا واحد منها مقتضى الوجود والدلالة في المعنى على ذاتها فذواتها ليست هي بذواتها ويقال
ايضاً بذاته للشئ الذي هو سبب للشئ موجب له مثل ان الذبح اذا تبعه الموت لم يقل انه قد عرض ذلك
اتفاقاً بل الذبح يتبعه الموت بذاته لا مثل ان يعرض بقاء شئ ماش او يمشي انسان فيعثر على كنز
وسائر كل ما كان اتفاقاً ويقال ايضاً بذاته لما كان من الاعراض في الشئ اولياً اعني بقولي اوليا انه
لم يعرض لشئ آخر ثم عرض له بل ما كان لا واسطة فيه بين العارض والمعروض له وكان المعروض له شيئاً لانه
انه عرض في شئ آخر كما يقول جسم ابيض وسطح ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح
ابيض فهذه هي الوجوه الخارجة عن غرضنا ههنا بل الداخل في غرضنا هو المذكوران الاولان فانه
قد يطلق لفظة ما بذاته ويراد به ما هو مقول من جهة ما هو على المعنى المذكور في هذا الفن فيقال المقوم
ذاتي لما يقومه وبذاته له وقد يطلق لفظة بذاته والذاتي ويعني به العارض الماخوذ في حد الموضوع
او ما يقومه على ما قيل وقد يقال على معنى اخص واشد تحقيقاً فيعني به ما يعرض الشئ او يقال عليه لانه
لما هو هو لا لاجل امر اعم منه ولا لاجل امر اخص منه وحينئذ يستعمل على هذا المعنى في التعليم الاول

فقد يتضمن

فقد يتضمن شرطاً لا اولية وكذلك من غير استثناء وشرطاً يخرج منه انه يجب ان يكون ولكنا وان لم يفهم ذلك
نشوش ونوقض وقيل ما كان يجب ان يقال الا ان لذاته هو الذي لما هو هو والسبب فيه انه لم يفهم هذا
الاشتراك الاول ولذلك قيل لا الموسيقي ولا البياض بذاته للحيوان لان الموسيقي من خواص
الانسان فيكون للحيوان بسبب انه انسان واما البياض فهو له لانه جسم مركب ومن هذه الاعراض
الذاتية ما هو ضروري مثل قوة الضحك للانسان ومنه ما هو غير ضروري مثل الضحك بالفعل للانسان
وقد بلغ من عدول بعض الناس عن المحجة في هذا الباب لسوء فهمه ان ظن ان المحمولات في البراهين
لا تكون البتة الا من المقومات لا نداجه العادة عليه في تأمله لكتاب ايساغوجي بان يسمى المقوم
ذاتياً ولا يفهم ههنا من الذاتي الا المقوم وظن ان الذاتي في كتاب البرهان ذلك بعينه وهو العلة قال
فليس كل علة فان الفاعل والغاية لا يصلح ان يجعل احدهما وسط برهان بل المادة او ما يجري مجراها وهو
الجنس او الصورة وما يجري مجراها وهو الفصل وان محمولات المطالب ايضاً هي هذه باعيانها
وانه انما يكون المقدمة الكبرى ذاتية اذا كان محمولها ذاتياً بمعنى المقوم للموضوع وقال ان الحد
الاوسط يكون ذاتياً لكلا الطرفين بمعنى المقوم وحين سمع قسمة الذاتي لم يعلم ان الذاتي في كلا
القسمين المستعملين هو المحمول بل حسبانه الماخوذ في الحد فظن ان القسمة هكذا ان من الذاتيات
ما هو محمول ماخوذ في حد موضوعه ومنه ما هو موضوع ماخوذ في حد المحمول ليس ان ذلك المحمول يكون
ذاتياً للموضوع بل الموضوع ● وقد رأيت بعض المنتسبين الى المعرفة ممن كان عبارة هذا الانسان
اقرب الى طبعه فعول عليه في المنطق فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم هذا المنهاج ان قال كل محمول لفرده
غير مفارق فهو مقوم وان لا معنى للخاصة التي تعم النوع كله في كل وقت وان الخاصة مما لا يمتنع
مفارقته وان كون المثلث المتساوي الساقين ذا زاويتين متساويتين عند القاعدة فصل له
لا خاصة وان كون كل مثلث ذا زوايا مساوية لقائمتين فصل لا خاصة وان هذه مقومات
لموضوعها ومع ذلك فيجعل الحد الاوسط علة موجبة للاكبر حتى يكون البرهان برهاناً ويعرف ان ذلك
كثيراً ما يكون مساوياً ويعرف ان كل مقوم علة وان المعلول ليس بمقوم فيكون الاكبر المعلول ليس مقوماً
بل لازماً وقد فرضه محمولاً ذاتياً بمعنى المقوم ومنع ان يكون لازماً غير مقوم ومع ذلك فان المقدمة
تكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتي بمعنى المقوم ويعترف ان المعلول ربما كان لازماً عن العلة دائماً
لا يفارقها ايضاً فانه مع قوله ذلك يعترف ان مثل التساوي في زواياه لقائمتين ان كان مقوماً للمثلث
المثلث فلا يكون المثلث مقوماً له لان المقوم علة والشئ لا يكون للشئ الواحد علة ومعلولاً
الا بسبيل العرض لان كل مقوم متقدم والمتقدم لا يكون متأخراً من نفس ما هو عنه متقدم ويعرف
انه ليس كل ما هو مع شئ دائماً فهو علة بل يحتاج ان يكون مع المعية مقوماً والآخر مع المعية غير مقوم
فيكون المحمول في الاكثر لانه ذاتي مقوماً للاوسط ولان الاوسط في البرهان علة للاكبر عنه مطلقاً
فهو مقوم بالاوسط وايما كان غير مقوم فهو لازم لزوماً كلياً وما هو لازم لزوماً كلياً فهو ذاتي
فهو مرة اخرى مقوم ● فما اخلق بالعاقل ان يتعجب من عقول هؤلاء وانت تعلم ان جميع المطالب
في علم الهندسة والعدد يطلب عن امور لازمة ليست مقومة بوجه فانك لا تجد فيها قياساً
يطلب عن محمول جنسي او فصلي ● والعجب من ذلك الاول المتشبه به اذا انكر ان يكون العلة
الفاعلة وسطاً ثم انه في الحال يضرب المثل بتوسط قيام الارض في الوسط في اثبات الكسوف
وذلك في الحقيقة علة فاعلية للكسوف ويؤخذ في حد الكسوف والعفونة يؤخذ في حد صنف من
الحميات وكثير من الاسباب الفاعلية والغائية يؤخذ في الحدود والبراهين كما يأتيك بيانه من بعد
فالعجب الآخر ان المثال الذي اورده هو قيام الارض في الوسط وذلك علة لانمحاق الضوء مقوم
له لا مقوم به وعارض خاص للقمر الذي هو الحد الاصغر لا مقوم له ● ومما يغرهم ما يقال
من امر الحد وانه مناسب للبرهان فيحسبون ان كل برهان يتحلل الى الحد واذا انحل الى الحد كان
المطلوب هو الحد الاوسط والاصغر وليس كذلك ان كان وانما يكون ذلك بين الاوسط و
الاكبر فان القائس القائل ان القمر يقوم الارض بينه وبين الشمس وما قامت الارض بينه
وبين الشمس ورثته ظلمة بالستر لم يكن الوسط فيه حداً للقمر ولا جزء حد ولا الاكبر حداً

للاوسط بمعنى المقوم ولا جزء حد لكنه معلول له بل الاوسط والاكبر كل واحد منهما او مجموعهما كان تمام
حد للمطلوب الذي هو الكسوف وهو عرض ذاتي من الاعراض التي للقمر وليس شيئا مقوما له حتى يكون
ذاتيا بالمعنى الذي عندهم وهذا الطغيان انما يعرض لهم من شيئين احدهما بسبب ما جرت به العادة من
استعمال لفظة الذاتي في كتاب ايساغوجي ولم يعلموا انه لا الذاتي ولا الضروري ولا الكلي في هذا
الكتاب هو ما قيل في كتاب قبله والثاني تفخيم امر البرهان ان جعلوه من الذاتيات المقومة اذ كان الذاتي
المقوم يتخيل عندهم انه اشرف والبرهان ايضا بالحقيقة هو اشرف فيتوهمون انه يجب ان يكون مقدمات
البرهان من الاشرف لا غير كما لو قال قائل ايضا انه لا يجب ان يكون برهان على سافل لانه خسيس ولا يجب
ان يكون برهانا على الامور الطبيعية او التعاليمية بل انما يناسب البرهان الاشرف من الامور وهو الامر
الالهي فانه اذ كان للاشرف في هذا الباب مدخل وكان المدخل ليس على سبيل شرف المناسبة والصدق
بل الشرف الآخر وكان يجب ان يعتبر هذا في المبادي فيجب ان يعتبر ايضا في المسائل فيكون انما يجب في المقدمات
ان يكون ذاتية المحمولات بمعنى المقوم الفائز بالشرف اذا كانت مختصة بالعلم الالهي لشرفه لكن ليس هذا
واشباهه للشيء ولا يجب ان يصغي الرجل العلمي الى ما يفزع اليه القاصرون ان ذا شريف وذا خسيس بل  من ص
الى الموجود في نفس الامور فلنعرض عن امثال هولاء الخارجين ولنصر الى غرضنا في تحقيق الاعراض
الذاتية فنقول انما سميت هذه اعراضا ذاتية لانها خاصة بذات الشيء او جنس ذات الشيء
فلا يخلو عنها ذات الشيء او جنس ذاته اما على الاطلاق مثل ما للمثلث من كون الزوايا الثلث مساوية
لقائمتين واما بحسب المقابلة اذ كان الموضوع لا يخلو عنه او عن مقابله بحسب المضادة او بحسب العدم
الذي يقابله خصوصا مثل الخط فانه لا يخلو عن استقامة او انحناء والعدد عن زوجية او فردية
والشيء عن موجبة او سالبة فاذا اجتمع في هذه العوارض ان كان الموضوع لا يخلو عنها باحد الوجهين
المذكورين وكانت ليست لغير الموضوع او جنسه كانت مناسبة للذات فلو كان الموضوع لا يخلو عنها
ولكن يوجد لغيره من اشياء غريبة من ذاته او جنسه مثل السواد للغراب لما كانت ذاتية له بوجه اذ
كانت لا تتعلق بذاته ولا بذات ما يقومه ولا ذات الشيء يتقوم بها ولو كان الموضوع يخلو عنها لا الى
مقابل مثلها بل الى سلب فقط لكان ذات الموضوع لا يقتضيها في المقارنة ولا في التقوم بها فاما اذا
كانت من الامور اللاحقة للموضوع التي يقتضيها ذاته واختصت بجنسه ولزمته مطلقا او على التقابل صارت
يستحق ان تسمى اعراضا ذاتية ونقول ان الاشياء الموجودة في موضوع الصناعات ليست اعني في  موضوع ص
موضوع موضوع المسائل اعني التي وجودها ان تكون فيه هي التي يعرض لذلك الموضوع لذاته ولانه ما هو هو
واما اللوازم العرضية التي ليست بهذه الصفة فانها وان كانت لازمة فهي خارجة عن مقتضى الموضوع
اثر من الآثار المطلوبة له فكيف وهي اعم من تلك الآثار اذ تلك الآثار انما توجد في الموضوع وهي توجد
خارجة عنه فان اخذت من حيث هي مخصصة بالموضوع صارت ذاتية مأخوذا في حدها الموضوع
واعلم ان الاعراض الغريبة لا تجعل مطلوبات في مسائل الصنائع البرهانية وذلك لانها ان اخذت
من حيث تخصص موضوع الصناعة زال بذلك غرابتها وانما يمكن ان تخصص اذا كانت مناسبة للموضوع
او لجنسه او لما هو كالجنس فيكون العام للعام والمخصص للمخصص وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا
في البرهان واذا اخذت مطلقة فليس وجودها لموضوع الصناعة من حيث هو موضوع الصناعة اذ
قد توجد في غيره فلا يكون النظر فيها من حيث جنس النظر المخصوص بالصناعة ثم العلوم اما جزئية
واما كلية والعلم الجزئي انما هو جزئي لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة
ما هو هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا بل دخل كل علم في كل علم وصار النظر
ليس في موضوع مخصوص بل في الموجود المطلق فكان العلم الجزئي علما كليا ولم يكن العلوم متباينة
مثال هذا ان علم الحساب جعل علما على حدة لانه جعل له موضوع على حدة وهو العدد فينظر صاحبه فيما يعرض
للعدد من جهة ما هو عدد فلو كان الحاسب ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم او كان الناظر في الهندسة
ينظر في المقدار من جهة ما هو كم لكان الموضوع لهما الكم لا العدد والمقدار فان كان ينظر في العدد
من جهة ما هو في مقدار ما او ذو مقدار فيكون نظره في عارض للمقدار من حيث هو مقدار واذا كان له
ايضا حين ينظر في المقدار من جهة ما هو عدد ان ينظر فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد كان العلمان

فيهما اذا



قد صارا علما واحدا وكذلك ان كان هذا ينظر في المقدار من جهة ما يفارق مبدأ الحركة فيكون له ان ينظر في
الشيء من جهة ما له مبدأ الحركة فلم يتميز علم من علم وكان صاحب العدد ينظر في العدد من جهة ما هو موجود
كان له ان ينظر فيما يعرض للموجود من حيث هو موجود كان الحساب لا يفارق الفلسفة الاولى فكذلك اذا
كان موضوع صناعة ما جزئية وليكن الطب مثلا وليكن بدن الانسان وطلب عارض غريب ليس للانسان
من جهة ما هو انسان مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة فان السواد للانسان من جهة ما هو جسم مركب
تركيبا ما والحركة من جهة ما هو جسم طبيعي وكان له ان ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب
او من حيث هو جسم لكان الطب هو عين العلم الطبيعي الكلي ولم يكن علما جزئيا فكان يكون ايضا بيطرة وفلاحة  وتحير فيه الفهم الاسلم
اذ كان يكون كل واحد منهما العلم الطبيعي ويتحد فيه العلم الا ان يجعل السواد سوادا مخصصا بالانسان
ليس ان يجعله سواد الانسان بل سواد هو بحال مع ذلك الحال يكون للانسان حتى لا يكون تخصيصه نسبة
فقط بل تخصيص لامر خاص لذلك الخاص تخصصت النسبة فبين ان الاعراض الغريبة لا ينظر فيها في علم
من البرهانيات واذا اتفق ان نتج شيء مثل هذا في علم ما وان كانت من مقدمات صادقة فانما يكون بيانا
على سبيل العرض لانه في مثل هذا القياس اما ان يكون الاوسط غريبا او الاكبر فان كان الاوسط امرا
غريبا من هذا الموضوع فيكون مناسبا لموضوع آخر وللعلم الكلي فيكون البرهان بالذات من صناعة اخرى
ويكون من هذه الصناعة بطريق العرض فان كان الاوسط مناسبا لكن حمل الاكبر عليه لا يكون لانه هو
بل الاكبر المحمول غريب منه ومن جنسه والا لكان الاكبر مناسبا ولا يكون ايضا لاجل شيء داخل معه فيكون
من حق الاوسط ان يكون بينه وبين الاكبر اوسط اخر قد ترك واخذت النتيجة لا عن وجهها الذي يتبين به
حين لم يوخذ في بيانها مقدمة بينة بنفسها ولا مقدمة يجري امرها على انها مبدأ العلم او اصل موضوع
فلا يحصل من ذلك يقين مطلق ولا يقين لازم عن اصل موضوع فلا يكون البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض
وقد ظن بعضهم ان السبب في ان لا يستعمل في البراهين وسط من عرض غريب وان كان لازما انه
لا يكون علة ذاتية للطرف الاكبر فلا يكون البرهان برهان لم وليس الامر على ذلك فان هذا النظر الذي
نحن فيه ليس كله في برهان لم حتى ان لم يكن للشيء برهان لم لم ينظر فيه في هذا الكتاب وصار حينئذ
قياسا خارجا عن القياسات التي في هذا الكتاب فصار ذلك جدليا او مغالطيا او غير ذلك فانه
ليس يصير القياس بان ينتج شيئا صدقا من مقدمات صادقة مأخوذة من حيث هي صادقة جدليا ولا
مغالطيا ولا شيئا حقه ان يبان في فن آخر من الفنون الخارجة عن البرهان ولا اقسام الصنائع
القياسية اكثر من هذه الخمسة بل هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطي
اليقين بان فقط وعلى ما يعطيه مع الان اللم فيكون العارض الغريب الذي ليس بعلة لا يجعل القياس
خارجا عن البحث الذي في كتاب البرهان ولا يوجب ان لا يكون يقين ولكن مستقوما بقول من
يقول ان ما لا يعرف له علة لا يكون به يقين فانه يوجب ان لا يكون له يقين بالمبادي جل ذكرها اذ لا سبب
لوجوده فيعترف بانه ضايع السعي في طلب العلم اذ هو فاقد الشيء الذي يطلب له العلم وهو اليقين
بالمبادي فكأنه لم يتحقق بل يجب ان يعلم ان العلة في تزييف هذا العارض بما هو مفهوم كلام المعلم الاول لمن
فهمه وهو ان هذا العارض اذا جعل وسطا كان الاكبر اما مساويا له واما اعم منه وكيف كان
الاكبر كان امرا غريبا عن موضوع الصناعة خارجا عن موضوع الصناعة وذلك لان ما ساوى
شيئا يقع خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارج فضلا عما هو اعم منه واذا كان كذلك لم يكن
الاكبر من الاعراض الذاتية بوجه من الوجوه فان كان الاكبر عرضا ذاتيا وكان الاوسط عرضا غريبا
اعم منه دل كما تدل العلامات التي هي اعم وجودا على ما قيل في الفن المتقدم ويكون مثل هذا
البيان بيانا ان دون حقا فانما يقع حقا على سبيل العرض

**فصل في كون المقدمات البرهانية كلية وفي معنى الاولي وتتميم القول في الذاتي**

فصل في كون المقدمات البرهانية كلية وفي معنى الاولى وتتميم القول في الذاتي

وقد كان المقول على الكل في كتاب
القياس مقولا على كل واحد وان لم يكن في كل زمان وكان المقول على الكل في كتاب البرهان مقولا
على كل واحد وفي كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور ثم قد يخالف في كتاب البرهان المشهور
من المقول على الكل ومن الكلي فان الكلي في كتاب البرهان هو المقول على كل واحد في كل زمان واولا
فيكون كليا باجتماع شرائط ثلثة وكل واحد من نوعي الذاتي تدبيقا له اولا وتدبيقا للعرا ول فاذا كان

٢

الشيء محمولاً على كلية الموضوع مثل الجنس والفصل والعرض اللازم فانما يكون اوليًا له اذا كان لا يحمل
اولاً على شيء اعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه فانا اذا قلنا كل انسان جسم فان الجسم ليس
اوليًا للانسان لان الجسم يحمل على الحيوان فيكون حمله على الحيوان قبل حمله على الانسان فلا يتوقف
حمله على الحيوان ان يكون محمولاً على الانسان ولا يحمل على الانسان الا وقد حمل على الحيوان والشيء
الذي يكون لشيء ولم يكن لآخر ولا يكون للآخر الا وقد كان له فهو للشيء اولاً وقبل كونه للآخر واذا
تعقبت اصناف ما يقال اولاً وقبل وجدته يدخل في هذه الخاصية كان بالطبع او بالعلية او بالمكان
او بالزمان او بالشرف او غير ذلك فبين ان كل محمول على اعم من الموضوع فهو محمول على الاعم اولاً
وعلى الموضوع ثانيًا وعلى هذا القياس اذا قلنا كل متساوي الساقين فزواياه الثلثة مساوية لقائمتين
كان ذلك مما يوجد لغير متساوي الساقين من المثلثات فهو اذن للمثلث اولاً ولمتساوي الساقين ثانيًا
وهذا الاول ربما كان المحمول لاجله اعم من الموضوع كالجسم كان الحيوان في المثال الاول للحيوان
للانسان وربما كان مساويًا مثل مساواة الزوايا القائمتين للمثلث وهذا ربما كان داخلاً في الماهية
كما في المثال الاول وربما كان عرضًا ذاتيًا كما في المثال الثاني ويجوز ان يكون الموضوع الذي يعرض له
العارض ولا مقومًا لماهية الموضوع الذي يعرض له ذلك ثانيًا مثل المثلث فان كون الزوايا هكذا
يعرض له اولاً واما متساوي الساقين فانما يعرض له ذلك ثانيًا فيكون عارضًا اولاً لجنسه وعارضًا
ثانيًا له وجنسه مقوم ويمكن ان يكون عارضًا اولاً لعارض الموضوع مثل الزمان فانه اولاً للحركة ثم
للجسم والحركة عارضة للجسم وعسى ان لا يكون هذه الاولية معتبرة في هذا الموضع بل يكون الاولية
في هذا الموضع هو ان لا يكون الشيء محمولاً على اعم من الذي قيل انه له اولاً وان كان محمولاً عليه بتوسط
مساو وكل برهان يقوم على حمل شيء على شيء غير اول فلا يكون البرهان قام عليه بالحقيقة بل في الحقيقة
انما قام على ما هو له اول فان من بين ان كل مثلث متساوي الساقين فان زواياه مساوية لقائمتين
فلم يبين ذلك في الحقيقة من جهة ما هو متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث وليس من شرط
الاول ان لا يكون بينه وبين الموضوع واسطة فان بين هذا العارض للمثلث وبين المثلث وسائط
وحدودًا مشتركة كلها عوارض اقرب منه بل الشرط ما قد بيناه اولاً واما ما كان ليس محمولاً على كلية
الموضوع فلا يمكن ان يكون هذا من جملة الذاتيات الداخلة في ماهية الشيء بل من جملة الذاتيات الداخلة
في ماهيات انواع الشيء او من جملة الاعراض الخاصية الذاتية للشيء لكن انما يحمل على كلية الموضوع
بسبيل التقابل على ما قلنا فاما القسم الاول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس التي لا يقسم نوعًا تحته
البتة فيكون فصولاً اولية للانواع من جهة انها يقومها ولا يقوم اجناسها ويكون فصولاً اولية
للاجناس من جهة انها يقسمها ولا يقسم انواعها ⊛ واما القسم الثاني فهي العوارض الخاصية
بجنسها التي لا يعمه ولا يحتاج ان يصير الجنس نوعًا ما معينًا فيتهيأ حينئذ لقبول مثل ذلك العارض مثل
ان الجسم لا يحتاج في ان يكون متحركًا وساكنًا الى ان يصير حيوانًا او انسانًا ويحتاج في ان يكون ضحاكًا الى
ان يصير اولاً حيوانًا بل انسانًا فقد قلنا في كيفية اولية كل صنف من الذاتيات ⊛ واعلم انه فرق بين
ان يقال لمقدمة اولية وبين ان يقال لمقدمة محمولها اول لان المقدمة الاولية هي التي لا يحتاج ان يكون
بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق واما نحن فيه فكثيرًا ما يحتاج الى وسائط فالمحمول انما يكون الذي
كليًا في كتاب البرهان اذا كان مع كونه مقولاً على الكل في كل زمان اوليًا وما كان من الاعراض الذاتية
ليس بخاص بالنوع الذي وجد له فهو ذاتي للنوع بان جنسه يؤخذ في حد ذلك العارض وذاتي للجنس
بان نفسه يؤخذ في حده وقد يكون اجناس الاعراض الذاتية ذاتية للموضوع مثل ان زوج الزوج كما انه
عرض ذاتي اولي للعدد كذلك جنسه وهو الزوج وقد يكون ذاتيًا لا للموضوع ولكن لجنسه مثل ان جنس
الزوج وهو المنقسم ليس عرضًا ذاتيًا للعدد لانه يؤخذ في المقادير ولكنه ذاتي لجنس العدد وهو الكم وكل
ما كان عرضًا ذاتيًا لموضوع من الجواهر ثم لم يكن جنسه ذاتيًا لذلك الموضوع فيجب ان يكون لا محالة ذاتيًا
لجنس الموضوع او ما يقوم مقامه واما في غير الجوهر فقد لا يكون ذاتيًا لجنس الموضوع مثل ان التنافر والاتفاق
اعراض ذاتية للنغم واجناسها ليست باعراض ذاتية لاجناس النغم بل ربما وقعت في الكم فقد عرفت
الكلي الاول الخاص وغير الخاص بالاشتراك الذي اليه اشارة ما وسهل الآن ان تعلم ان من المحمولات الاولية



المقومة لماهية الشيء ما هو خاصة كالحدود وبعض الفصول كالحساس للحيوان ومنها ما هو غير خاصة
وان كان اوليًا كالجنس وبعض الفصول مثل المنقسم بمتساويين للزوج والناطق للانسان عند من يرى
الناطق مشتركًا للانسان والملك والجنس اولي غير خاص والحد اولي خاص واما المحمولات التي هي اعراض
ذاتية فمنها اولية خاصة ككون زوايا المثلث للمثلث ومنها اولية غير خاصة مثل كون الزاويتين اللتين
من جهة واحدة مساوية لقائمتين فانه اولي للخط الواقع على خطين المصير زاويتيهما المتبادلتين متساويتين
وللخط الواقع على خطين المصير الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة ولكن ليس بخاص لاحدهما وهذا الخط
وان كان واحدًا بالذات فهو اثنان بالمعنى والاعتبار وان صعب عليك تصور هذه الاثنينية فخذ بدلهما
الخط الواقع على خطين الجاعل زاويتي جهة واحدة متساويتين والآخر الجاعل اياهما مختلفين لكن
المتبادلتين متساويتان ⊛ ولا تقبل قول من يظن ان جنس الفصل اذا لم يكن جنسًا وفصلاً اوليًا
للنوع وعنى انهما لما نالوا هذا في الفصول المساوية ⊛ واعلم انه قد يكون البرهان اولاً على ما ليس بمحمول
اولي فان الاوسط اذا كان اعم من الاصغر في القياس الكلي وحمل عليه الاكبر فان الاكبر لا يكون حمله
على الاصغر اوليًا بل يكون البرهان عليه اول برهان لكنه على جزئيات الاصغر برهان ثان وقد يجتمع الامران
جميعًا كالبرهان على المثلث المثبت كون زواياه الثلث مساوية لقائمتين وهذا حيث يكون الاوسط مساويًا
للاصغر سواء كان الاكبر مساويًا للاوسط كما في هذا المثال او اعم منه لكنه ليس يقال على ما هو اعم منه
على ما قد علمت والاعراض الذاتية قد تكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الثلث لقائمتين فانه ذاتي للمثلث
ومساو له وقد يكون غير خاص وذاتيًا وذلك مثل الزوج فانه عرض ذاتي للمضروب الفرد في الزوج ولكن غير
خاص اما انه غير خاص فهو ظاهر واما انه ذاتي فلان العدد وهو جنس موضوعه يؤخذ في حده والعرض
الذاتي الخاص قد يكون مساويًا وقد يكون انقص من الشيء على الاطلاق واما المساوي فمثل مساواة
الثلث لقائمتين فانه مساو للمثلث واما الانقص فمثل الزوج للعدد واما العرض الخاص فيكون اما اخص
على الاطلاق مثل ما مثلنا به قبل واما اخص من وجه واعم من وجه مثل المساواة فانه من الاعراض الذاتية
للعدد لان جنس العدد يؤخذ في حده وهو الكم ولكنه اخص من العدد من وجه لانه يوجد في بعض العدد
واعم منه من وجه لانه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير وما كان من الاعراض الذاتية على هذه الجهة وكان متقابلاً
فانه يقسم موضوعه كالعدد ههنا وانواع الكم كالخط والعظم والزمان وما اشبه ذلك من موضوعات الاعراض
الذاتية ما هي بالحقيقة انواع او اجناس متوسطة او عالية مثل الانسان لاعراضه الذاتية ومثل الحيوان
والجسم والكم فان لكل واحد منها اعراضًا ذاتية على ما قلناه ومنها ما يشبه اجناسًا وانواعًا وليست هي
المعاني التي يقال على كثير ولكن لا بالسوية وهي لوازم غير داخلة في ماهية الاشياء الداخلة في المقولات وهي
مثل الوجود والوحدة وهما شبيهان من جهة بالاجناس العالية ويعرض لها عوارض ذاتية يبحث عنها فيما بعد
الطبيعة مثل القوة والفعل والعلة والمعلول والواجب والممكن وقد يكون ايضًا لامور اخص من الواحد
والموجود وكالانواع لها هذا ونعود فنقول قد كنا بينا ان المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد
لكنا بينا انهما غير خاصين بالعدد ثم كل عدد اما ان يكون مساويًا او غير مساو فينقسم العدد اليهما
قسمة مستوفاة وايضًا فان العدد ينقسم الى الزوج والى الفرد قسمة مستوفاة ولكن قسمة العدد
الى المساوي وغير المساوي ليست قسمة اولية لان ما ليس بعدد ولا تحت العدد ينقسم كذلك مثل
الخط والسطح والجسم والزمان وايضًا جنس العدد ينقسم كذلك فان كل كم اما مساو واما غير
مساو فاذن القسمة الاولية بها بجنس العدد واما القسمة الى الزوج والفرد فهي للعدد قسمة
اولية بالقياس الى جميع ما ليس بعدد ولذلك فان جنس العدد لا ينقسم بهما قسمة مستوفاة
فلا نقول كل كم اما زوج واما فرد ونقول ان القسمة الاولية بالاعراض الذاتية قد تكون
بتقابل كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحن وكل عدد اما زوج واما فرد وقد تكون بغير تقابل كقولنا
ان من الحيوان ما هو سابح ومنه ما هو ماش ومنه ما هو زاحف ومنه ما هو طائر ونقول ان القسمة
المستوفاة الاولية اما ان تكون بفصول ولا يكون نسبتها الى الجنس ونسبتها الى النوع مختلفة في
الاولية على ما بينا وان كان نسبة الاولية في كل آخر واما ان يكون بعوارض هي للجنس ايضًا اولية
مثل قولنا كل كم اما مساو واما غير مساو وقولنا كل جسم اما متحرك واما ساكن واما بعوارض لا يكون

الجنس اولية وان كانت القسمة بها اولية وذلك اذا كانت العوارض انما يعرض للجنس اذا صار نوعا بعينه مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد فالزوج والفرد ليس يعرض للعدد اولا بل ما لم يصر العدد نوعا معلوما لم يكن زوجا ولا فردا لان الزوج والفرد عوارض لازمة لانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى الضحاك وغير الضحاك وغير ذلك لان هذه عوارض تعرض للانواع بعد ان قامت طبايعها النوعية ولا يكفي طبيعة الجنس في ان يعرض شيء من هذه العوارض فهي من جهة القسمة اولية للجنس واما بذاتها فليست اولية له والقانون في تمييز الامرين ان نمتحن ونأخذ طبيعة الجنس مخصوصة مثل قولك عدد ما او جسم ما فان امكن ان يكون ذلك صالحا لان يعرض له الامران في حالين فعروضهما اولي وعند هذا الامتحان يكون جسما ما يصلح لان يتحرك وان يسكن ولا تجد عددا ما يصلح لان يكون زوجا وان يكون فردا فاذن الطبيعة الجسمية كافية لان يتصور منها وقد عرض له الامران قبل ان يلتفت الى لحوق فصل بها وليست طبيعة العدد كافية في ان يتصورها قد عرض لها واحد من الامرين ما لم ينضم اليها في الذهن فصل اذا لحقته بها تيسر لك حينئذ ان يلحقها ذلك العارض ونقول ايضا ان القسمة التي تكون اولية للجنس من حيث القسمة ويكون الاعراض التي تقسم اليها ليست اولية للجنس بل للنوع على اقسام ثلثة اما ان يكون تلك الاعراض كل واحد منها اوليا وخاصا بنوع كقولنا كل مثلث اما ان يكون زاوية منه مساوية للباقيين او زاوية منه اعظم من الباقيين مجموعتين واما ان يكون كل زاويتين منه مجموعتين اعظم من الثالثة فالاول عارض خاص بالمثلث القايم الزاوية والثاني عارض خاص بمنفرج الزاوية والثالث عارض خاص بحاد الزاوية واما ان يكون كل واحد منها اوليا وغير خاص مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل حيوان اما مشاء واما سابح واما طاير واما زاحف فان كل واحد منها وان كان اوليا لنوع ما فلا يكون خاصا به واما ان يكون بعضها اوليا خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا كل حيوان اما ضاحك واما غير ضاحك فالضاحك اولي خاص وغير الضاحك اولي غير خاص ● ونقول ان السبب في انه لم قيل ان الزوج والفرد عارضان للعدد وليسا بنوعين او فصلين مقسمين ظاهر وهو ان النوع من العدد يعرف بمبلغه وهو كمال حقيقته وماهيته ويعرف ما معنى الزوج والفرد ولا يعرف له الزوج والفرد الا استظهار انه هل ينقسم بمتساويين او ليس ينقسم بمتساويين ويكون نوعيته وهو مبلغه لا يقتضي ان يكون بينا له الانقسام بمتساويين ومقابله والزوج والفرد لا يخلو اما ان يكون كل واحد منها جنسا لذلك النوع من العدد او فصلا مقوما او فصلا خاصا او يكون نفس النوع من العدد وقد علم نفس ذلك النوع فكيف يمكن ان يكون عارضا لازما وكيف يمكن ان يكون فصلا خاصا له وقد يوجد الزوجية لنوع آخر وكذلك الفردية وكيف يكون جنسا او فصل جنس او شيئا من الذاتيات على الاطلاق وقد يجوز ان يفهم معناه ومعنى ذلك العدد ولا يفهم هو له وكانت الذاتيات ليست المحمولات التي يلزم في كل وقت بل التي لا يمكن ان يرفع معناها عما هو ذاتي له مثل معنى العدد فانه لا يمكن ان يعقل ما العدد ويجهل ان الاربعة عدد حتى يتأمل ويستبان اللهم الا ان يكون معنى العدد مفهوما ولا يكون احضر في الذهن مع معنى الاربعة ونحن قد علمنا ما معنى الزوج والفرد فاذا احضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل الف وخمسمائة امكن ان نشك فلا ندري في اول وهلة انه زوج او فرد حتى يستبين ونتأمل حال الانقسام بنصفين ومقابله بنوع فكر ونظر فان كان عدد ما يعرف ذلك فيه بسرعة او كان تشك في اول وهلة مثل الاربعة والثمانية فانا انما نحكم بسرعة انه زوج لا لاجل انه ذاتي للاربعة والثمانية ولكن لانه قليل فيلوح لنا انه منتصف عن قرب ولو كان لا يلوح ذلك لكان يتوقف الى ان يستثبت فاذن ليس يلزم كون الاربعة زوجا لذاته بل لظهور عارض آخر عرفناه له وهو التنصف وههنا وجوه اخر يعرف بها ان الزوج عارض لا ذاتي لاصناف العدد لا يحتاج الى التطويل بها فاذا كان الزوج والفرد عارضين لاصناف العدد وليسا بفصول ذاتية ولا اجناس ولا يمكن ان يكونا نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين لان الفصل المقسم للجنس هو بعينه الفصل المقوم للنوع فبقي ان يكون كل منهما عرضا عاما بالقياس الى نوع نوع من العدد وعرضا خاصا بالقياس الى العدد

## فصل فيه في التعليم الاول

انا ربما اعطينا الكلي الاول ويظن بنا انا لم نعطه وكثيرا ما لم نعطه فيظن بنا انا اعطيناه والاسباب

تبيين ع — وقد يكون من انحاء القسمة للجنس ما ليس بمستوفاة ... كل عدد اما زوج واما فرد صح

فصل في التعليم الاول

في ذلك

في ذلك ثلثة امور واحد منها هو سبب انا يكون قد اعطينا ويظن انا لم نعط مثل قولنا ان الشمس تتحرك في فلك خارج المركز حركة كذا وان القمر يتحرك في فلك تدويره الى المغرب حركة كذا وان الارض في وسط الكل فان هذه العوارض تكون مقولة على الكل اولية ويظن بها انها ليست كلية بشرط هذا الكتاب والسبب في ذلك ان هذه الاشياء في الوجود مفردة وطبايعها غير مشترك فيها ولا مقولة على كثيرين في الوجود فيظن انه محمول لانها وان كانت مثلا اولية فليست بكلية وليس الامر كذلك فان قولنا الشمس وقولنا هذه الشمس يختلفان وذلك لان قولنا الشمس يدل على طبيعة ما وجوهر ما وقولنا هذه الشمس فانما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة بواحد بعينه ثم كل برهان يبرهن به على الشمس فلسنا نبرهن عليها من جهة ما هي هذه الشمس حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة على غير هذه الشمس كان البرهان مما لم يقم عليه بل بمجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص ولا عموم ويبرهن عليها بشيء او يحكم عليها بشيء لو كانت تلك الطبيعة مقولة على الف شخص شمسي لكان الحكم والبرهان متناولا للجميع والطبيعة الكلية يقال لها كلية بوجوه ثلثة فيقال كلية من جهة ما هي في الوجود مقولة بالفعل على كثيرين وليست الاحكام العقلية يقال على الكليات من جهة ما هي كلية بهذا الشرط ويقال كلية من جهة ما هي محتملة لان يقال في الوجود على كثيرين وان لم تقل ان قيل في الحال على واحد مثل بيت مسبع وكما يحكى من امر طاير يقال له ققنس حتى يقال انه يكون في العالم واحد فاذا بطل حدث من جيفته او رماد جيفته مثل آخر ويقال كلية لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا ايضا له في الوجود امكان عموم ولكن لان تجويز تصور العقل له لا يمنع ان يكون فيه شركة وان منع وجود الشركة فيه امر ومعنى آخر ينضم اليه ويدل على انه لا يوجد الا واحدا ابدا ● واما نفس الطبيعة فلا يكون تصورها وتصور انها واحدة بالعدد شيئا واحدا بل تصورها شيء غير مانع وحده عن ان يقال في العقل على كثيرين ولكن معنى آخر وراء تصوره هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك والجزئي المقابل له فهو الذي نفس معناه وتصوره تصور فرد من العدد كقولنا ذات زيد بما هو زيد فلا يمكن ان يكون هوية زيد بما هو زيد لا في الوجود ولا في الوهم فضلا عن العقل امرا مشتركا فيه فالطبايع الكلية يقال على هذه الوجوه الثلثة وكان الاخير منها يعم الاولين وهو ان العقل لا يمنع ان يكون المتصور منها مشتركا او ينضم الى تصوره معنى آخر وليس هذا نفس الطبيعة كالحيوانية بل الطبيعة مقرونا بها هذا الاعتبار وهو ان يؤخذ من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زيادة وانما يشترط هذا او ينبه عليه كيلا يظن ان هذا الاعتبار ليس اعتبار الكلية الذي هو اعتبار غير اعتبار الطبيعة بل هو اعتبار طبيعة الشيء فقط فهذا هو الذي ينبغي ان تجعله الكلي المعتبر في العلوم وفي موضوعات المقدمات ويجب ان تذكر ما سمعته من هذا المعنى في مواضع اخرى فلا يجب ان يكون امثال هذه القضايا عندك شخصية بل يجب ان تعتقد ان المقدمة الشخصية هي ما يكون موضوعها شخصا مثل زيد وكل ما نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه واما ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه كلي ومقدمته كلية ولا نبالي كيف كانت كليته من الوجوه الثلثة بعد ان يخرج الواحد الاخير لانك اذا قلت ان الشمس كذا وحكمت حكما على الشمس من جهة ما هي شمس فقد حكمت على كل شمس لو كانت الا ان مانعا يمنع ان يكون شموس كثيرة يمنع ان يشترك في حكمك الكلي كثيرون وان جعلته كليا فالحكم على الشمس بالاطلاق ذاتي اولي كلي وعلى هذه الشمس غير اولي فهذا هو سبب هذه الشبهة الواحدة ● واما الثاني من الاسباب الثلثة فهو سبب الشبهة الثانية التي كانها عكس هذه الاولى في الوجهين جميعا احدهما في انه لم يضع المقول على الكل فظننا انه وضع وكان ههنا وضع وظن انه لم يضع والثاني ان السبب فيه انه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما حسبنا انه كلي ولم يكن في الحقيقة كليا اذ كان قد فاته انه اولي لو كان ههنا الحكم على واحد فظننا انه لم يحكم كليا وهذا كما يقول قايل ان التوازي اولي للخطين يقع عليهما خط فيجعل كل زاويتين داخلة من جهة واحدة قايمة وذلك لانه لا يخلو شيء من خطين بهذه الصفة الا وهما متوازيان فيظن المقول على الكل كليا وليس كذلك لان شرط الاولية فايت لان الزاويتين اللتين من جهة واحدة وان لم يكن كل واحدة قايمة بل كانتا مختلفتين لكن كان مجموعهما مثل قايمتين فان التوازي يكون محمولا على الخطين فههنا الخطان وذانك الخطان يعمهما شيء التوازي موجود له اولا وذلك الشيء هو خطان وقع عليهما خط فصير

ولاح

حتى لا يلتبس ح

وهي ح ك

الداخلتين من جهة واحدة معادلتين معا لقائمتين سواء كانتا متساويتين وقائمتين او مختلفتين
واما السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة وهى شبهة توقع بها الضرورة او الخطأ اما الضرورة
فاذا كان الشئ الكلى العام لانواع مختلفة لا اسم له فيبين الحكم فى كل واحد من انواعه التى هى
اشخاص له بالبيانات خاصية فاذا لم يوجد الحكم لشئ اعم منه لفقدان الاسم العام ظن انه
اولى لكل واحد منها وان الحكم منا عليه كلى مثاله ان نبرهن فى المقادير ان المقادير المتناسبة اذا
بدلت تكون متناسبة ونبرهن ايضا فى الاعداد ان الاعداد المتناسبة اذا بدلت تكون متناسبة
وقد برهن فى كل واحد منها ببرهان آخر ولكن المبرهن عليه ليس اوليا لواحد منهما بل هو اولى لكل
كم الا ان هذا الكم لا يوضع لا فى صناعة الحساب ولا فى صناعة الهندسة لان صناعة الحساب
يوضع العدد فيها على انه اعم جنس ولا يتجاوز وصناعة الهندسة يوضع فيها المقدار على انه اعم
جنس ولا يتجاوز فكان اسم الكم معدوم بحسب الصناعتين وكانه ليس فى احدى الصناعتين
للمعنى العام اسم فيظن فى كل صناعة ان هذا العارض اولى لموضوع صناعته وهو بالحقيقة اولى
لجنس موضوعى الصناعتين وكذلك هذا التبديل منفرد فى الازمان وفى النغم وفى الاقوال وفى غير
ذلك مما هو كم بالذات او ذو كم والسبب الذى لاجله يقع ان يبرهن لا على العام الذى الحكم عليه
اولى بل على انواعه اما فقدان الاسم على ما قلنا واما لان العام الاول خارج عن عموم موضوع تلك الصناعة
البرهانية واما لان البرهان على العام صعب جدا ولكنه على نوع نوع من احوال تخصص ذلك النوع سهل
واما لان العام لا ينتصب بحذاء الخيال لانه جنسى والنوعيات التى تحته تكون اقرب الى الخيال
فينتصب بحذائه ويكون شان ذلك العلم ان يبرهن عليه بتخييل ما كالاشكال الهندسية وهذه المعانى
كلها مجتمعة فى مسئلة التبديل فان اسم الكم غير جار فى الصناعتين وايضا الكم ليس من موضوعات احدى
الصناعتين وايضا فان البرهان انما يسهل اقامته على المقادير من جهة خيال الاضعاف ويقوم على العدد
من جهة خيال الاجزاء فيكون قد قام على كل من جهة تخصه وصعب اقامته بنحو يعمهما جميعا وايضا
لان تخييل المقدار والعدد بالتشكيل والتقريب من الوهم اسهل من تخييل الكم ولهذا السبب يوضع
للكم بحث يخصه كما وضع لانواعه بل لم ينسب الى المقدار من جهة ما هو مقدار مباحث كثيرة بل نحصر
اكثرها بالخط والسطح والمجسم كل على حدة اذ كانت نسبة الاحكام الى النوعيات من الخط و
السطح والمجسم اسهل من نسبتها الى المقدار المطلق بحكم القياس الى التخييل فهذا وجه وقوع سبب
هذا الغلط من قبل الضرورة واما كيفية وقوعه من جهة الغلط فذلك ان ينظر الانسان اول نظره
فى آحاد معنى عام كمثلث مثلث من انواع المثلث العام من غير ان يحس كيفية الوجه فى استيفائها
كلها فاذا كان استوفاها كلها لم يحس باستيفائها كلها فيبين فى كل واحد منها امرا ببرهان
عام او ببرهان خاص لكل واحد وله ان يبتدئ فيبين ذلك فى المثلث المطلق لانه له اولا الا ان
الغلط ذاغ به عنه وخص ابتداء نظره بالجزئيات فحينئذ كيف يمكنه ان ينتقل الى المثلث
المطلق الا ان يعمل على الاستقراء المغالطى وهو ان ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة او غير متحقق
استيفائها الى الكل فان هذا ليس مغالطة فى الجدل وهو مغالطة فى البرهان لانه لا يلزم من وجود
اى حكم كان فى جزئيات شئ لم يشعر باستيفائها يقينا ان يحكم بالحكم اليقين على الكل واما
الحكم الاقناعى الشبيه باليقين فقد يجوز ان يحكم به ولذلك ليس هذا مغالطة فى الجدل وهو
مغالطة فى البرهان لان هذا الناظر فى الجزئيات من المثلثات كيف يتنبه للشئ الذى هو مثلث
المطلق ما لم يكن تيقن باستيفاء الاقسام التيقن الذى لو كان تحصل له كان له بعد ان ينقل
الحكم الى المثلث المطلق الذى الحكم له اولى وعليه كلى فاذا لم يتنبه لذلك حسبان الحكم اولى لتلك
الجزئيات وظن الحكم على كل صنف منها كليا بطريق هذا الكتاب ومن اراد ان لا يضل فى معرفة
ان الحكم اولى فيجب اذا كان الحكم مقارنا لمعان مختلفة ان يمتحن اولية الحكم بان يرفع جملة المعانى
الا واحدا منها ويبدل ذلك الواحد دائما فما دام ثابتا وبطلت البواقى ثبت الحكم وان ارتفع وان
بقيت البواقى فان امكن ذلك ان ارتفع الحكم فالحكم له مثال هذا مثلث متساوى الساقين نحاسى
وهو ايضا شكل فاذا رفعت تساوى الساقين وكونه من نحاس واثبت المثلث وجدت كونه ثلث

كالتشكيل نسخ

ذوايا



زوايا مثله متساوية لقائمتين فانكما لو امكن ان يرتفع معنى الشكل وبقى المثلث كان الحكم ثابتا ولكن انما
لا يبقى لان المثلث لا يبقى شكلا اذا رفعت المثلث وبقى الشكل لم يبق هذا الحكم فمن جانب تساوى الساقين
وكونه من نحاس يجد الحكم ثابتا مع رفع الامرين واثبات المثلث ومن جانب الشكل يجد الحكم مرتفعا مع
وضع الامرين ورفع المثلث فيحكم من الامتحانين ان الحكم اولى للمثلث لا غير فصل فى تحقيق
ضرورية مقدمات البراهين ومناسباتها ونقول ان مقدمات البرهان يجب ان تكون ضرورية
[illegible]
بل النتيجة الضرورية [illegible] الامور الضرورية على جهة
امور ضرورية [illegible] الجوهر والطبيعة وهذا الى امور خارجية
وقد اوضحنا قبل انها لا تنفع فى كتب العلم اليقينى [illegible] بالجوهر والطبيعة وهى الامور الموجودة
بذاتها اما الداخلة فى حد الموضوع فهى ضرورية فى جوهره واما التى الموضوع داخل فى حدها
فالموضوع بما هو موجود فى الجوهر وهى ضرورية للموضوع فى اللزوم وايضا التى لا الاطلاق واما على
المقابلة والتى على المقابلة فالماخوذ منها فى البرهان ما كان ضرورى اللزوم النوع الواحد فان كان شيئا
يوجد لا لوجود موضوع واحد ولا بنوع فليس ماخوذا فى البرهان على الامر الضرورى من حيث ما هو
ضرورى [illegible]
وليس ضروريا [illegible] الوجود فما يلزمه ليس بدائم
الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
حيوان او ليس بحيوان والاعم فى نفسه باق فاذا قال قائل ان هذا اليقين لا يزول واذ ذلك
الحد الاوسط لان قولنا كل ماش حيوان معناه كل شئ موصوف بانه ماش وقتا ما فهو حيوان دائما ما دام
ذات الموضوع للشئ موجودة فاذا كل شئ موصوف بانه ماش فهو حيوان يقينا وان لم يمش على ما علم فى
كتاب القياس فيكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية لان نحمل الحيوان على كل موصوف بانه يمشى
ولو مشى وقتا ما ضرورى والنتيجة عن هذين ضرورية كما علم فالجواب عن هذا ان هذا انما يفيد
اليقين لرجوعه بالعرض الى قياس برهانى لولا ذلك لم يفد اليقين وذلك لان الكبرى الضرورية الماخوذة
ضروريتها على نحو ضرورة كتاب القياس لا على نحو ضرورة كتاب البرهان وهى قولنا كل ماش بالضرورة
حيوان تحقيقها ان كل شئ من شانه ان يمشى فهو حيوان بالضرورة فلا يخلوا ما ان يكون عرف بالعلة
ان كل ما من شانه ان يمشى فهو حيوان فلم يكن عرف بالعلة فاذا كان لم يعرف بالعلة والية لم يكن اليقين
ثابتا حقيقيا كليا على ما اوضحناه قبل وان كان عرف فانما اكتسب اليقين بقياس العلة وهذا المشى
يكاد ان يكون من الاعراض الذاتية بالانسان من وجه وبالحيوان من وجه آخر على ما قيل فى الابواب

فصل فى تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومناسباتها

اليقين ح

نبين خ

اليقى ح ل

العس ح ل

اولية ح

المقدمة فيكون انما صار هذا القول برهانيا لان الاوسط فيه عرض ذاتي وهو المشي ثم ان تحقيق حال المقدمتين اذا عرفنا باليقين يرجع بالمقدمتين في القوة الى مقدمتين كبراهما ضروريتان وذلك لان قولنا كل واحد مما يمشي وقتا ما فهو حيوان بالضرورة في قوة قولنا كل ما من شانه ان يمشي ويمكن ان يمشي ويصح ان يمشي فانه حيوان بالضرورة وقولنا كل انسان يمشي فانه في قولنا كل انسان يصح ان يمشي ومتى صدق صدق هذا معه فاذا كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعلة حتى صح اليقين بها وكان قولنا كل ما من شانه ان يمشي فهو حيوان قولا يقينيا معلوما بعلته وكان الاوسط عرضا ذاتيا للحد باعتبارين كان القياس برهانيا وكان ذلك نقول كل انسان يمكن ان يمشي ويصح ان يمشي وكل ما امكن ان يمشي وصح ان يمشي فهو حيوان فلما كان القياس المذكور في قوة هذا القياس انتج يقينيا وليس يضر في ذلك ان لا يكون هو هذا القياس بعينه بالفعل فانه لم يحصل اليقين انما جاء من كونه بالفعل هكذا بل لو لم يكن الا كونه بالفعل هكذا لم يقع يقين بل وقع اليقين بسبب كونه بالقوة هكذا ولو لم يكن في قوة ذلك لاستحال وقوع اليقين به وكما انه قد كان يمكن ان ينتج نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة فكذلك قد يمكن ان ينتج نتيجة ضرورية عن مقدمات غير ضرورية وكما ان النتيجة الصادقة لم يكن صدقها هناك من جهة غير القياس بل من جهة انها كانت بذاتها صادقة وان من نفس تلك الحدود يوجد صادق نقيضها ولو بالعرض كذلك النتيجة الضرورية ههنا لا تكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس بل من جهة انها بذاتها ضرورية وفي قوة الحدود ان يخلو عن نقيضها ضرورية وكما ان هناك قد يشك متى احس بكذب المقدمات فلا ندري ان النتيجة فيها صادقة او كاذبة وان كانت صادقة في نفسها ما لم يعلم صدقها في نفسها بوجه آخر كذلك ههنا نشك فلا ندري هل النتيجة ضرورية او غير ضرورية ما لم يعلم ضرورتها من وجه آخر يلوح مع تلك المقدمات وفي قوتها او لا يلوح عنها بل عن مقدمات اخرى وكما ان هناك لم يكن يمكن ان ينتج كاذبة عن صوادق كذلك ههنا لا يمكن نتائج غير ضرورية ونسبتا الحد الاوسط ضروريتان والمقدمات العرضية وان كانت لا تنتج شيئا ضروريا فقد تنتج بالضرورة وفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة فان كل قياس ينتج بالضرورة وليس كل قياس ينتج ضروريا واذا كان القول منتجا بالضرورة وان لم ينتج ضروريا فانه لا يعرى عن فائدة بل لابد من ان يتبعه فائدتان احديهما العلم بوجود شيء وان لم يكن يقينا فانا نجهل سببه ففرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقيني كما انه فرق بين ان يعرف ان كذا كذا وان يعرف لم كذا كذا وهذا وان لم يكن نظرا برهانيا مطلقا فهو نافع من جهة ما في البرهان لان الشيء اذا ثبت دخوله في الوجود ولم يقصر البرهان عنه او يكشف عن كيفيته والثاني الزام الخصم والمخاطب عند ما يسمح بتسليم المقدمة وهذا بعيد عن ماخذ البرهان لان البرهان لا يتوقف على تسليم الخصم للمقدمة بل على تسليم الحق اياها وان يكون ضرورية ولا يكون ضرورية على النحو الماخوذ في البرهان الا ان يكون محمولاتها مع ضروريتها ذاتية على احد وجهي الذاتي فان الضروريات الخاصة بكل جنس هي اما اجناسها وفصولها واما عوارضها الذاتية وما سوى ذلك فهي اما ضروريات غريبة واما غير ضروريات بل اعراض مطلقة ولا يعلم منها لمية شيء البتة فاذا كان الاوسط للاصغر ذاتيا والاكبر للاوسط ذاتيا لم يكن ان ينتقل من علم الى علم آخر بل يتبين كل علم بمقدمات خاصة مثل الهندسيات ببراهين خاصة بالهندسة والعدديات بالعدد ولم يدخل في شيء من العلوم بيان منقولا وبيان غريب الا فيما يشترك فيه وسنوضح هذا بعد فيكون المقدمات مناسبة للنتيجة

## فصل في موضوعات العلوم ومباديها ومسائلها واقتران مباديها ومسائلها في حدودها المحمولة

ونقول ان لكل واحد من الصناعات وخصوصا النظرية مبادي وموضوعات ومسائل والمبادي هي المقدمات التي منها يبرهن تلك الصناعة ولا يبرهن هي في تلك الصناعة اما لوضوحها واما لجلالة شانها عن ان يبرهن فيه وانما يبرهن في علم فوقها واما لدنو منزلتها عن ان يبرهن في ذلك العلم بل في علم دونه وهذا قليل والموضوعات هي الاشياء التي انما يبحث الصناعة عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعها او عوارضها وهي مشكوك فيها فيستبرا حالها في ذلك العلم والمبادي منها البرهان والمسائل لها البرهان والموضوعات عليها البرهان وكان الغرض فيما عليه البرهان الاعراض الذاتية والذي لاجله ذلك هو الموضوع والذي فيه المبادي ⊛ ونقول ان المبادي على وجهين اما مبادي خاصة بعلم علم مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعي واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للعلم الرياضي واما مبادي عامة وهي على قسمين اما عامة على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب والسلب واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدا يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم الحركة وغير ذلك ثم لا يتعدى بما له تقدير ما فان هذه الاشياء هي المساويات في الكميات وذواتها لا غير فان المساواة لا يقال لغير ما هو كم او ذو كم الا باشتراك الاسم والمبادي الخاصة التي موضوعها موضوع الصناعة او انواع موضوعاتها او اجزاء موضوعاتها او عوارضها الخاصية فهي المبادي الخاصة بالصناعة كانت محمولاتها خاصة بالموضوع او غير خاصة به بل بجنسه مثل المساواة في مقدمات من الهندسة والعدد وان كان استعمالها في الصناعة يخصصها فيها لان المتساوي في الهندسة متساوي مقدار وفي العدد متساوي عدد وكلاهما خاص بالصناعة والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والخلقي على ذلك الوجه بعينه فان المساواة ليست خاصية بموضوع الهندسة ولا بموضوع الحساب ولا المضادة ايضا خاصية لموضوع العلم الطبيعي من جهة ما هو موضوع العلم الطبيعي والاعتبار على الظاهر ولكن ان كان شيء مما هو من الاعراض الذاتية محمولا على موضوع العلم او نوع موضوعه او جزء موضوعه في المبادي كانت المبادي خاصة كقولنا كل عدد زوج منقسم بمتساويين والمنقسم بمتساويين خاص بجنس موضوع الزوج وان قلنا كل عدد منقسم بمتساويين فهو زوج كان المحمول خاصا بنفس الموضوع فاما اذا كان الموضوع في المبدا خارجا عن موضوع الصناعة او اعم منه فهو مبدا غير خاص ⊛ والمبادي العامة تستعمل في العلوم على وجهين اما بالقوة واما بالفعل واذا استعملت بالقوة فهي لا تستعمل على انها مقدمة وجزء قياس بل انما تستعمل قوتها فقط حين يقال ان لم يكن كذا حقا فمقابله وهو كذا حق ولا يقال الان كل شيء اما ان يصدق عليه السلب او الايجاب لان هذا مشهور مستغنى عنه الا عند تبكيت المغالطين والمماكسين واذا استعملت بالفعل فهو ان يخصص اما في جزئيها معا كقولنا في تخصيص هذا المبدا المذكور في العلم الهندسي كل مقدار اما مشارك واما مباين فقد خصصنا الشيء بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمشارك والمباين واما في الموضوع فكنقلنا المقدمة العامة وهي قولنا كل الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية الى ان كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول بحاله وهذا على الاعتبار الذي مضى لنا ايضا ⊛ ونقول ايضا ان المبادي الخاصة للمسائل علوما على قسمين اما ان يكون خاصة بجنس ذلك العلم كما بينا من امثلة ومسائل ونقول انه قد يكون العلم موضوعه مفردا مثل العدد لعلم الحساب وقد يكون غير مفرد بل يكون في الحقيقة موضوعات كثيرة تشترك في شيء تتحد به وذلك على وجوه فانها اما ان تشترك في جنس مثل الشيء الهندسة اشتراك الخط والسطح والجسم في جنس يتحد به وهو المقدار وتشترك في مناسبة متصلة بينها اشتراك النقطة والخط والسطح والجسم فان نسبة الاول منها الى الثاني كالثاني الى الثالث والثالث الى الرابع واما ان تشترك في غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال اذا اخذت هذه موضوعات للطب الا اجزاء موضوع واحد فانها تشترك في نسبتها الى الصحة وموضوعات العلم الخلقي في نسبتها الى الخلق والعادة واما ان تشترك في مبدا واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام فانها تشترك في نسبتها الى مبدا واحد اما طاعة الشريعة او كونها الهية واما ان موضوع العلم اما ان يكون قد اخذ على الاطلاق من جهة هويته وطبيعته غير مشترطة فيها زيادة معنى ثم طلبت عوارضه الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب واما ان يكون قد اخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير ان يكون مقيدا بشيء ثم طلبت عوارضه الذاتية التي تلحقه

من تلك الجهة مثل النظر في عوارض الاكر المتحركة ❁ والمسئلة اما بسيطة حملية واما مركبة شرطية
والمركب يجمع البسائط فيما نورده ❁ فنقول كل مسئلة بسيطة فهي منقسمة الى محمول وموضوع
فلنتأمل اولا جهة الموضوع فنقول ان الموضوع في المسئلة الخاصة بعلم ما اما ان يكون داخلا في جملة
موضوع العلم وكائنا من جملة الاعراض الذاتية له والداخل في جملة موضوع العلم اما نفس موضوعه سواء كان
واحد الموضوع او كثير الموضوع مثل قولنا هل الجسم ينقسم الى ما لا نهاية له وذلك في مسائل العلم الطبيعي
واما نوع له كقولنا هل الهواء المحبوس في الماء يندفع الى فوق بالطبع او للانضغاط القاسر وهل العصب
مبدؤه الدماغ او القلب والكائنة من اعراضه ذاتي للموضوع كقولنا هل حركة كذا مضاد لحركة كذا او عرض
ذاتي لانواع موضوعه كقولنا هل الاضاءة الشمسية مسخنة او عرض ذاتي لعرض ذاتي له كقولنا هل الزمان — كاملا من عوض صح
بعد السكون فان الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم او عرض ذاتي لنوع عرض له كقولنا هل ابطاء
الحركة هو لتخلل السكنات فان الابطاء من عوارض بعض الحركات دون بعض فان بعض الحركات مستوية — سكون ح
السرعة لا تبطؤ البتة ولنتقصّ الان ناحية المحمول فنقول ان المحمول في المسئلة على انها مجهولة الانية
ويطلب فيها الانية لا التي هي مجهولة الانية ويطلب فيها اللمية دون الانية لا يجوز ان يكون طبيعة
جنس او فصل او شيئا مجتمعا منهما اذا كان طبيعة الموضوع محصلة فان المحمولات الذاتية التي تؤخذ
في حد الشيء يجب ان يكون بينة الوجود للشيء اذ التحقق للشيء كما علمت وان كان يمكن في بعضها ان يبين
بحد اوسط لكن ليس كل بيان بحد اوسط فهو قياس فان الاوليات قد يمكن ان يبين بوجه ما بحد
اوسط مثلا ان يجعل الحد الاوسط حد المحمول او رسمه او يجعل الاوسط كذلك للاصغر فيتوسطه
بين الموضوع وبين المحمول معه وليس مثل ذلك قياسا عند التحقيق فان القياس انما يكون قياسا في
الاثبات والابانة اذا كان على خفي الثبات فيكون قياسا على المراد اذا كان خفي المراد وقد يجتمعان وقد يفترقا
واما مطلب ان هذا المحمول هل هو حد او جنس او فصل فهو مما يجوز ان يكون مطلوبا لان كون الشيء طبيعة
ما وكونه جنسا او فصلا لشيء امران مختلفان فان الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما ومن جهة
اخرى يجد بالقياس الى الانسان هو فصل جنسه فيشبه ان يكون انما يشكل في مثل هذا انه هل هو
جنس للانسان او ليس بجنس او هل هو فصل له او لجنسه او ليس ولا يشكل انه هل هو موجود للانسان
من جهة ما هو معنى ما من شأنه ان يكون جنسا او فصل جنس اذا اعتبر له اعتبار العموم وقد ينبه
ايضا على امثال هذه المحمولات المقومة الذاتيات بيانا لمن ليس بسليم الفطرة كما ينبه على المبادي — وجود صح
الاولية وايضا قد يبرهن على وجود هذا الشيء ما اذا كان قد عرف بعوارضه ولم يكن تحقق جوهره
فعرف مثلا من جهة ما هو منسوب الى شيء او له فعل او انفعال ولم يكن عرف ذاته مثل انا نطلب
هل النفس جوهر او ليس بجوهر والجوهر جنس النفس ولكن انما يطلب هذا اذا لم يكن بعد عرفنا
النفس بذاتها ولكن عرفناها من جهة ما هي مضافة الى البدن وكمال ما له ويصدر عنها الافعال — الاقاويل ح
الحيوانية وبالجملة اذا عرفناها من جهة انها شيء هو كمال كذا ومبدأ كذا فقط فيكون بعد ما عرفنا
ذاتها فلا يكون عرفنا ذاتها ووضعناها ثم طلبنا حمل جنسها عليها واذا لم يكن وضعناها بحقيقة ذاتها
ثم يطلب حمل امر آخر عليها ذلك الامر جنس لذاتها لم يكن المحمول في طلبنا بالحقيقة جنسا للموضوع
في القضية بل كان جنسا لشيء آخر مجهول يعرض له هذا الذي يطلب المحمول له وكثيرا ما يتفق هذا
الطلب حيث لا يكون قد حصّلنا معنى الموضوع المطلوب بل عندنا منه اسم فقط كما يطلب هل
الصورة جوهر ام لا فانا اذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر وعرفنا انه الموجود لا في موضوع وعرفنا
بالحقيقة ما الموضوع وعرفنا ما الصورة فكانت الصورة كل هيئة لمادة لا يقوم دونها تلك المادة
بل يتقوم بها وكان الموضوع كل مادة متقومة الذات وقابل متقوم دون الهيئة التي فيها واذا لم يكن
الهيئة ولا شيء يخلف بدلها او كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوم ذلك الامر الذي هو مادة
اوقعا بل عرفنا ان الصورة جوهر ولم يحتج الى وسط ولكن اذا كان عندنا من الصورة خيال اخذ — ومن نحو جوهر خيال صح
غنج ونقيس من غير حاجة الى القياس بل المطلوبات والمسائل اذا كانت موضوعاتها من الموضوع
للصناعة كانت محمولاتها من اعراضها الذاتية واجناس اعراضها وفصول اعراضها واعراض
اعراضها فاذا كانت موضوعاتها من اعراضها الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع

ولانواعه وفصوله واعراضه واعراض اعراضه واجناس اعراضه وفصولها وما يجرى مجراها وقد يكون
محمولات الصنفين من الموضوعات عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد وعوارض
ذاتية لما هو شبيه جنس كالنوع والفصل في العلم الطبيعي فان النوع والفعل من العوارض الخاصة
بالموجود والمضادة ايضا اذا استعملت في العلم الطبيعي كانت من العوارض الخاصة بجنسه وانما
لا يكون محمولا في مسائل العلم الرياضي لان موضوعات العلم الرياضي لا تتغير ولا تتحرك واما مشابهة الحركة
لانه صادة فيها ما لم ينفق كما بينها من كل جهة واما موضوعات العلم الطبيعي فشبيهة بالمتغيرات
الاضداد فاما لما كان المطلوب هو الانية دون اللمية فيجب ان يحمل مقوما خاصا او سطحا يجب
مقوم اخر او كان الاوسط علة لوجود الاكبر له او يكون الاكبر اولا للاوسط وبسببه يكون للاصغر
كالمدرك فانه اولا للناطق والحاس ثم للانسان ❁ واقول ان كل ما لم يصلح ان يكون محمولا في المسائل
البرهانية فلا يصلح ان يكون محمولا في المقدمات البرهانية البتة سواء كانت مبادى خاصة او مبادى
عامة الا الاجناس والفصول وما يشبهها فانها يجوز ان تكون محمولة على انواعها في المقدمات فانه
يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاوسط وفصلا والاوسط جنسا او فصلا للاصغر فيكون كما ان المرتبة
يجوز ان يطلب كذلك المحمول ان يكون بينا فيطلب جنسه او فصله وايضا يجوز ان يكون الاوسط
للاصغر جنسا وفصلا والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط فمن هذه الجهة يدخل الاجناس والفصول في جملة
المحمولات واذا كان يمكن ان يكون وجود العرض الذاتي لفصل الشيء اظهر منه في الشيء جاز
ان يتوسط الفصل والجنس وكذلك لما كان يمكن ان يكون نوع العرض اعرف للشيء او للفصول بالعرض اعرف
للشيء جاز ان يتوسط هذا الاعرف واما ان يكون الاكبر مقوما للاصغر فليس يقع الا في الحدود
فان طلب البتة كما ان يحمل الجنس على النوع فكيف يعرف وجود النوع في الاصغر
ولا يعرف وجود جنسه فالجواب عن ذلك ان الجنس كما علمت ليس مما لا يحمل حمله على النوع وجها من
وجوه الحمل البتة بل ما لم يخطر معناه بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يراع البتة النسبة بينهما في هذه
الحال ممكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس فيجوز ان يخطر
النوع بالبال محمولا على شيء ولا يخطر حينئذ الجنس ولا حمله بالفعل بالبال فلا يحمل لكنه اذا اخطر
مع النوع بالبال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع فاذ فرض ذلك الموضوع وحده ولم يلتفت الى حمل
النوع عليه لم يخطر الجنس بالبال البتة وذلك اولى فان المخطر اياه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس
بالبال فكيف اذا لم يخطر البتة **فصل في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل** — فصل في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل
نقول ان اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها وذلك السبب اما اختلاف الموضوعات
واما اختلاف موضوع واحد ولنفصل اقسام الوجه الاول ❁ فنقول ان اختلاف موضوعات
العلوم اما على الاطلاق من غير مداخلة مثل اختلاف موضوعي الحساب والهندسة فليس شيء من
موضوع هذا لذلك في موضوع ذلك واما مع مداخلة مثل ان يكون احدهما يشارك الاخر في شيء وهذا
على وجهين اما ان يكون احد الموضوعين اعم كالجنس والاخر اخص كالنوع او الاعراض الخاصة بالنوع
واما ان يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان
في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يختص الطب بالنظر في جسد الانسان واعضائه
ويختص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية ❁ واما القسم الاول من
هذين القسمين فاما ان يكون العام فيه عمومه للخاص عموم الجنس وعموم اللوازم مثل عموم الواحد
والموجود وليؤخر الان هذا القسم ❁ واما الذي عمومه فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في
المخروطات على انها من المجسمات والمجسمات على انها من المقادير ❁ واما الذي عمومه كالجنس
لعارض النوع فمثل موضوع الطبيعي وموضوع الموسيقى فان موضوع الموسيقى عارض نوع من
موضوع العلم الطبيعي وهذا القسم نفسه على قسمين قسم يجعل الاخص من جملة الاعم وفي علمه
حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الاعم وقسم يفرد الاخص من الاعم ولا يجعل النظر فيه
جزءا من النظر في الاعم لكن يجعله علما تحته والسبب في هذا الانقسام هو ان الاخص اما
ان يكون انما صار اخص بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار نوعا فلا يخرج

النظر بشيء منه دون شيء وحال دون حال بل يتناول لجميعه مطلقا وذلك مثل المخروطات للهندسة فيكون العلم بالموضوع الاخص جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع الاعم واما ان يكون نظره في الاخص ان كان قد صار اخص بفصل مقوم فليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا بل من جهة بعض عوارض يتبع ذلك الفصل ولواحقه مثل نظر الطبيب في بدن الانسان فان ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط وهذا يفرد العلم بالاخص عن العلم بالاعم ويجعله علما تحته كما ان الطب ليس جزءا من العلم الطبيعي بل علم موضوع تحته واما ان يكون الشيء الذي صار به اخص ليس يجعله نوعا بل يفرده صنفا ويعارض فينظر فيه من جهة ما صار به اخص نوعا وصنفا ليبحث اي عوارض ذاتية تلزمه وهذا ايضا يفرد العلم عن العلم الاعم ويجعله علما تحته ۞ وبالجملة فان اقسام الموضوعات المخصصة التي ليس العلم بها جزءا من العلم بالموضوع الاعم بل هو علم تحت ذلك العلم اربعة احدها ان يكون الشيء الذي صار به اخص عرضا من الاعراض الذاتية معينا فينظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي فان الطب ينظر في بدن الانسان وجزء من العلم الطبيعي ايضا ينظر في بدن الانسان لكن الجزء من العلم الطبيعي الذي ينظر في بدن الانسان ينظر فيه على الاطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية على الاطلاق التي تعرض له من حيث هو انسان لا من حيث شرط يقترن به واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط ويبحث عن عوارضه التي له من هذه الجهة والقسم الثاني ان يكون الشيء الذي به صار اخص من الاعم عارضا غريبا ليس ذاتيا ولكنه مع هيئة في ذات الموضوع لا نسبة مجردة ويؤخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الاكر المتحركة فانه تحت النظر في الجسمانيات والهندسة والقسم الثالث ان يكون الشيء الذي به صار اخص من الاعم عارضا غريبا وليس هيئة في ذاته ولكن نسبة مجردة ويؤخذ مع تلك النسبة شيئا واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر فانه يأخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية وهي كذلك ليست من الهندسة بل تحت الهندسة وهذه الاقسام الثلثة تشترك في ان الشيء المقرون به العارض الموصوف هو من جملة طبيعة الموضوع للعلم الاعلى من العلمين فيحمل موضوع الاعلى عليه والقسم الرابع ان لا يكون الاخص يحمل عليه الاعم بل هو عارض لشيء من انواعه كالنغم ذاتيتها الى موضوع العلم الطبيعي فانها من جملة عوارض تعرض لبعض انواع موضوع علم الطبيعي ومع ذلك فقد اخذت النغم في علم الموسيقى من حيث قد اقترن بها امر غريب منها ومن جنسها وهو العدد فيطلب لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوب في النغم فحينئذ يجب ان يوضع لا تحت العلم الذي موضوعه في جملته بل تحت العلم الذي منه ما اقترن به وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب وانما تلك لا من جهة ذاتها لان النظر في النغمة من جهة ذاتها نظر في عوارض موضوع العلم الاعم او عوارض عوارض انواعه وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم تحته ۞ والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله اعني القسم الذي جعلنا مثاله الاكر المتحركة ان ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في العارض المقرون به بل تحت العلم الذي ينظر في العام لموضوعه اذ علم الاكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات بل تحت الهندسة واما هذا فهو موضوع تحت العلم الناظر في العارض المقرون به لان الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب ۞ واما الذي عمومه عموم الموجود والواحد فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحته جزءا من علمه لانها ليست ذاتية له على احد وجهي الذاتي فلا العام يؤخذ في حد الخاص ولا بالعكس بل يجب ان يكون العلوم الجزئية ليست اجزاء منه ولان الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات فيجب ان يكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما ولانه لا موضوع اعم منهما فلا يجوز ان يكون العلم الناظر فيهما تحت علم آخر ولان ما ليس مبدأ لوجود بعض الموجودات دون بعض بل هو مبدأ لجميع الموجود المعلول فلا يجوز ان يكون النظر فيه في علم من العلوم الجزئية ولا يجوز ان يكون بنفسه موضوعا لعلم جزئي لانه يقتضي

نسبة الى كل موجود ولا هو موضوع العلم الكلي العام لانه ليس امرا كليا عاما فيجب ان يكون العلم به جزءا من هذا العلم ولانا قد وضعنا ان من مبادي العلوم ما ليس بينا بنفسه فيجب ان يبين في علم آخر اما جزئي مثله او اعم منه فينتهي لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادي سائر العلوم يصح في هذا العلم فلذلك كان يكون جميع العلوم يبرهن على قضايا شرطية متصلة مثلا ان كانت الدائرة موجودة فالمثلث الفلاني كذا والمثلث الفلاني موجود فاذا صير الى الفلسفة الاولى بين وجود المقدم فيبرهن ان المبدأ كالدائرة مثلا موجود فحينئذ يتم برهان ان ما يتلو موجود فكان علما من الجزئية لم يبرهن على غير شرطي بل الصناعات المشتركة في موضوع هذا العلم ثلثة الفلسفة الاولى والجدل والسوفسطائية والفلسفة الاولى تفارق الجدل والسوفسطائية في الموضوع وفي مبدأ النظر وفي غاية النظر اما في الموضوع فلان الفلسفة الاولى انما ينظر في العوارض الذاتية للموجود والواحد ومباديهما ولا ينظر في العوارض الذاتية لموضوعات علم من العلوم الجزئية والجدل والسوفسطائية ينظران في عوارض كل موضوع كان ذاتيا او غير ذاتي ولا يقتصر ولا واحد منهما على عوارض الواحد والموجود فالفلسفة الاولى اعم من العلوم الجزئية لعموم موضوعها وهما اعم نظرا من العلوم الجزئية لانهما يتكلمان على كل موضوع كلاما كان مستقيما او معوجا لكل بحسب صناعته وقد يفارقهما من جهة المبدأ لان الفلسفة الاولى انما تأخذ مباديها من المقدمات البرهانية اليقينية واما الجدل فمبدأه من المقدمات الذايعة المشهورة في الحقيقة ۞ واما السوفسطائية فمبدؤه من المقدمات المشبهة بالذايعة او اليقينية من غير ان يكون كذلك في الحقيقة وقد يفارقهما من جهة الغاية لان الغاية في الفلسفة الاولى اصابة الحق اليقين بحسب مقدور الانسان ۞ وغاية الجدل الارتياض في الاثبات والنفي المشهود تدرجا الى البرهان ونفعا للمدينة وربما كانت غايتها الغلبة بالعدل وذلك العدل ربما كان بحسب المعاملة وربما كان بحسب النفع والذي بحسب المعاملة فان يكون الالزام واجبا مما يتسلم وان لم يكن اللازم حقا ولا صوابا واما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان بالصواب المحمود ۞ وغاية السوفسطائية التراءي بالحكمة والقهر بالباطل ۞ واعلم ان اختلاف العلوم المتفقة في موضوع واحد يكون على وجهين فانه اما ان يكون احد العلمين ينظر في الموضوع على الاطلاق والاخر في الموضوع من جهة ما مثل ان الانسان قد ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي على الاطلاق وقد ينظر فيه الطب وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكن لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه من جهة انه يصح ويمرض واما ان يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الاخر فيها مثل ان جسم العالم او جرم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي بشرط وذلك الشرط هو ان له مبدأ حركة وسكون بالذات وموضوع العلم النجومي بشرط وذلك الشرط هو ان له كما فانهما وان اشتركا في البحث عن كرية ذلك الجسم فهذا يجعل نظره من جهة ما هو كم وله احوال تلحق الكم وذلك يجعل نظره من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة هي مبدأ حركته وسكونه على هيئة ولا يجوز ان يكون هيئته التي يسكن عليها السكون المقابل للفساد لا شكل هيئة مختلفة في اجزائه فيكون في بعضه زاوية ولا يكون في بعضه زاوية لان القوة الواحدة انما تفعل في مادة واحدة فعلا واحدا وهيئة متشابهة ۞ واما المهندس فيقول ان الفلك كري لان مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب كذا فيكون الطبيعي انما ينظر من جهة القوى التي فيه والمهندس من جهة الكم الذي له فيتفق في بعض المسائل ان يتفقا لان الموضوع واحد وفي الاكثر يختلفان ۞ ونقول من راس ان العلوم المشتركة اما ان يشترك في المبادي واما ان يشترك في الموضوعات واما في المسائل واما المشتركة في المبادي فانا لسنا نعني بها المشتركة في المبادي العامة لكل علم بل المشتركة في المبادي التي تعم علوما ما مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وتلك الشركة اما ان تكون على درجة واحدة كالهندسة والعدد في المبدأ الذي ذكرناه واما ان يكون المبدأ للواحد منها اولا وللثاني بعده مثل ان الهندسة وعلم المناظر بل الحساب وعلم الموسيقى يشتركان في هذا المبدأ لكن

الهندسة اعم موضوعا من علم المناظر فلذلك يكون له هذا المبدأ اولا وقبله للمناظر وكذلك حال الحساب
من الموسيقى واما ان يكون ما هو مبدأ في علم مسئلة في علم آخر وهذا على وجهين اما ان يكون العلمان مختلفي
الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم اعلى ويوجد مبدأ في علم اسفل وهذا يكون مبدأ
حقيقيا او يبين شيء في علم اسفل ويوجد مبدأ العلم الاعلى وهذا يكون مبدأ بالقياس الينا واما ان يكون
العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص بل هما مثل الحساب والهندسة فيجعل مسائل احدهما
مبادي لمسائل الآخر فان كثيرا من مبادي المقالة العاشرة من كتاب الاسطقسات عددية قد برهن
عليها قبل في المقالات العددية وهذا لا يمكن ان لم يكن بين العلمين شركة في موضوع او في جنس
موضوع واما الشركة في المسائل فهي ان يكون المطلوب فيهما جميعا محمولا لموضوع واحد والا لم يكن
وهذا ايضا لا يمكن ان يكون الا مع اشتراك العلمين في الموضوع فاذن الشركة الاولية الاصلية التي
للعلوم هي على موجب القسم الثالث وهي الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة وهي ثلثة اما
ان يكون احد الموضوعين اعم والآخر اخص كالعلم الطبيعي والطب والهندسة والمخروطات وما
اشبه ذلك واما ان يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الآخر كالطب
وعلم الاخلاق واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن اخذ باعتبارين مختلفين فصار
باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا لذاك كما ان جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة
والعلم الطبيعي وان تكلمنا في مشاركة العلوم في الموضوعات والمبادي والمسائل فيجب ان نتكلم
في نقل البرهان من علم الى علم

## فصل في نقل البرهان من علم الى علم وتناوله الجزئيات تحت الكليات وكذلك تناول الحد

فصل في نقل البرهان من علم الى علم وتناوله الجزئيات تحت الكليات وكذلك تناول الحد

نقول ان نقل البرهان على وجهين احدهما مثل ان يكون
شيء ماخوذا مقدمة في علم ويكون برهانه في علم آخر فيتسلم في هذا العلم وينقل برهانه الى ذلك العلم
اي يحال برهانه على العلم والثاني مثل ان يكون شيء ماخوذا في علم على انه مطلوب ثم يبرهن عليه ببرهان
حده الاوسط من علم آخر فيكون اجزاء القياس وهي الحدود صالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن
على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية
هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وكذلك البراهين التي تقوم على الاعداد التي في علم التاليف
وان كان الداعي الى طلبها الاشياء من نفس الامور بالضرورة ما على ما سنبينه بعد ونحن نعني ههنا
بنقل البرهان ما كان على سبيل القسم الثاني وذلك لا يمكن الا ان يكون احد العلمين تحت الآخر
وبالجملة يجب ان يشتركا في الموضوع حتى يشتركا في ذاته اما على الاطلاق واما بوجه ما وهذا
الوجه هو ان يكون احدهما تحت الآخر فحينئذ يمكن ان ينقل البرهان من العام الى الخاص فيكون
العام يعطي العلة للخاص على ما سنشرحه بعد واما اذا اشتركا في الموضوع على الوجوه الاخرى فيمكن
ان يتفقا في القياس فانه اذا كان الحد الاوسط جنسا للاصغر او فصلا مقوما او شيئا من
المقومات والاكبر عارضا لذلك الجنس وذلك المقوم وهو الماخذ الاول من ماخذ البرهانيات
او كان الاوسط عارضا ذاتيا للاصغر والاكبر عارضا ذاتيا آخر او جنس عارض او فصله
او شيئا مقوما له وهو الماخذ الثاني من البرهانيات ليس غيرهما على ما اوضحنا كان نحو النظر في
العلمين واحدا وان لم يكن هكذا لم يكن القياس برهانيا في كليهما جميعا بل عساه ان يكون برهانيا
في احدهما غير برهاني في الآخر او هو في كليهما غير برهاني اذ بينا ان البرهان لا يخلو عن احد
هذين الماخذين واشبعنا القول فيه ثم من المحال ان يتفق في احد الماخذين علمان متباينا الموضوع
او متباينا نحو النظر في الموضوع ولهذا السبب ليس للمهندس ان يبين حال الاضداد بها علم واحد
اولا فان الاضداد ليست من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض الذاتية له او لجنسه ۞ واذا كان
الامر على ما حققناه فيجب ان يعلم انه انما ينقل البرهان من علم اعلى الى علم تحته كالبراهين الهندسية
تستعمل في المناظر والعددية تستعمل في التاليف ويجب ان لا ينقل بحثا علمين متباينين
في الموضوعات والاعراض وان لا يكون شيء من العلوم ينظر في الاعراض الغريبة ولا في الامور
التي تعرض للشيء لا بما هو هو مثل الحسن والقبح اذا استعملا في الشكل والخط والمقابلة اذا
دوعيت بين المستدير والمستقيم فان امثال هذه وان كانت توجد بوجه ما في موضوعات



الهندسة فليست تعرض لها بما هي هي بل هي عوارض خارجية قد تعرض لاشياء غير الجنس الذي يختص
بموضوعات الهندسة هذا ۞ وقد قيل في التعليم الاول لما كان يجب ان يكون مقدمات البرهان
كلية حتى يكون يقينية لا يتغير بتغير الامور الشخصية وجب ان يكون نتائجها كذلك كلية ودائمة
وجب ان لا يكون برهان على الاشياء الجزئية الفاسدة بل على احوالها قياس ما يدل على ان الامر كذا
فقط فانه لا يمكن ان يدل على انه يجب ان لا يتغير ولا ايضا بها علم الا العلم الذي بطريق العرض واما
اليقين فانما يكون بالحكم الكلي الذي يعم الشخص وغيره ثم عرض واتفق ان دخل هذا الشخص تحت حكمه
دخولا لا يقتضيه نفس ذلك الحكم ولا الشخص يقتضي دوامه فليس احدهما يقتضي دوام النسبة
مع الآخر فاذن النسبة بينهما عارضة وقتا ما والعلم اذن بالجزئي اعني بالشخص علم بالعرض ولذلك
اذا زال عن الحس وقع فيه الشك ولو في الذاتيات مثل انه هل زيد حيوان فانه ان مات وفسد لم يكن
حيوانا ۞ وقيل في التعليم الاول ايضا انه اذا فرض على الفاسد برهان كانت احدى المقدمتين
غير كلية وهي الصغرى وفاسدة اما فاسدة فلان المقدمات لو كانت دائمة لكانت النتيجة دائمة
فكان دائما يوصف الشخص الفاسد بالاكبر ولو بعد فساده وهذا محال واما غير كلية فلان الكلي يبقى ويكون
هذا الشخص قد فسد فكيف يمكن ان يحمل عليه بالكلية وانما يبقى الكلي محمولا آيا ما وقتا ما لا ان يكون
برهان وليست المقدمتان كليتين ودائمتين فاذن لا برهان على الفاسد ولا قياس ايضا كليا بل
قياسات وقتية وشبيه من حد اذ كل حد فاما ان يكون مبدأ برهان او تمام برهان او نتيجة او يكون
برهانا متغير التركيب منقلبا ويكون الاجزاء التي للحد مشتركة بين البرهان والحد واذ لا برهان عليها
فلا حد لها ثم الفاسدات انما يفارق كل واحد منها اما شيئا خارجا من نوعه او شيئا في نوعه فاما
مفارقته لما هو خارج من نوعه فيجوز ان يكون بالمحمولات الذاتية ولكن لا يكون ذلك بما هو هذا
الشخص بل لما له طبيعة النوع واما الاشياء التي في نوعه فانما يفارقها بامور غير ذاتية بل بخواص
عرضية ويمكن ان يكون مشاركا له في نوعه بالقوة بلا نهاية وله مع كل واحد منها فصل آخر عرضي
لا ذاتي فان الاشياء التي تحت النوع الواحد متفق كلها في الذاتيات فاذن لا يجوز ان يحد الشخص
الفاسد والشخص المشارك في نوعه الاقرب حدا يكون له بما هو شخص اصلا لانه ان ميز بقول كان
ذلك القول من عرضيات لا من ذاتيات ومن عرضيات غير محدودة فاما الذي من الذاتيات التي يعرف الامر
انفصاله عن غيره بل من سائر الانواع فليس له لانه هذا الشخص بل لان له طبيعة النوع والحد للشخص الفاسد
ايضا بالعرض مثل البرهان ۞ ولقائل ان يقول انكم قد اشترطتم في مقدمات البرهان ان يكون كلية
لا محالة ونحن قد علمنا ان من مقدمات البراهين ما هي جزئية وذلك اذا كانت المطالب جزئية والبرهان
الجزئي وان لم يكن في شرف البرهان الكلي فانه برهان يعطي اليقين والعلة كما ان البرهان السالب
وان لم يكن في شرف البرهان الموجب فانه برهان يعطي اليقين والعلة في كثير من الاوقات فيكون
الجواب ان الكلي يقال على وجهين فيقال كلي للقياس الشخصي المخصوص ويراد به ان الحكم فيه على كلي سواء
كان على كله او بعضه او مهملا بعد ان يكون الموضوع كليا ويقال كلي لقياس الجزئي والمهمل ويراد به
ان الحكم على موضوع كلي وعلى كله والمقدمة الجزئية غير الشخصية فان موضوعها كلي والبعض ايضا
الذي يختص بالحكم منها وان لم يكن معينا فانه في الاكثر طبيعة كلية كقولنا بعض الحيوان ناطق فاذن الوجه
الذي اشترطناه في هذا الموضع يدخل فيه المقدمة الجزئية ولا يدخل الشخصية ۞ وقيل في التعليم
الاول ولان الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد قد يبرهن عليها وتحد مثل كسوف القمر
فحري ان يشكك شاك انه كيف وقع لها مع فسادها برهان وحد ۞ والجواب ان كسوف القمر
على الاطلاق نوع ما بذاته مقول على كسوفات غير متجزية فاسدة وذلك النوع طبيعة معقولة كلية
فالبرهان والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية ودائمة يقينية وكذلك الكسوف في وقت ما فانه
وان اتفق ان لا يكون الا واحدا فليس نفس تصوره كسوفا قمريا في وقت حاله وصفته كذا يمنع
عن ان يقال على كثيرين حتى يكون في وقت ما بتلك الصفة كسوفات كذلك قمرية او شمسية كما ليس
تصور معنى الشمس والقمر يمنع ان يقال على كثيرين وعلى ما اسلفنا لك شرحه فاذن انما صار الكسوف
الواقع في وقت كذا غير كثير لا لان معناه اذا تصور منع ان يقع فيه شركة بل اتفق لفقدان امور اخرى

من خارج ولا يستعمل الها اذ ليست الشمس الا واحدة والقمر الا واحدا والعالم الا واحدا وعرض الكسوف ما عرض للقمر نفسه على ما سلف منا الكلام فيه واما كسوف ما معين مشار اليه في وقت ما معين فانما يتناوله البرهان بالعرض كما بينا ولسائر الفاسدات وليس يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف فقط بل من جهة ما هو كسوف على الاطلاق يشاركه فيه كل كسوف عددي كان وتكرر او جوز الوهم وجوده معه ● ولقائل ان يقول ان الحاجة الى كون مقدمات البرهان كلية لا يتبين الا بيانا ان الفاسد لا يبقى به يقين فكيف صار القوم يبينون ان الفاسد لا برهان عليه ولا يبينونه لان مقدمات البرهان كلية ● فالجواب ان الغرض ليس ذلك ولكن معنى القول هو انه لما كان الحكم اذا اخذ مقولا على الموضوع وليس دائما في كل واحد منه حتى لم يكن كليا بحسب الكلي في البرهان اعرض الحكم للشك والانتقاض اذ كان يتغير في البعض من الاعداد والمتغير لا يقين به اذا اخذ مطلقا كذلك حال الجزئي المتغير اذا كان الحكم مقولا على الموضوع وليس دائما في كل وقت له فيعرض للشك والانتقاض اذ كان يتغير في البعض من الازمنة والمتغير لا يقين به فكانه يقول السبب الذي اوقع في الامور العامية حاجة الى ان يكون مقدمات البراهين عليها كلية والا لم يقع اليقين موجود بعينه في الحكم على الشخصيات وذلك هو التغير وعدم الدوام فيكون الكلي موردا للتنبه على العلة لا لان يكون نفس مقدمة بيان

## فصل في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها وكيف يكون اختلاف العلميات في اعطاء اللم والان

فصل في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها وكيف يكون اختلاف العلميات في اعطاء اللم والان

● وقيل في التعليم الاول انه يجب ان لا يقتصر في اقامة البرهان على ان يكون المقدمات صادقة فقط بل يجب ان يكون مع ذلك اولية غير ذات وسائط ولا على ان يكون مع ذلك مقولة على الكل فقط لكن يجب مع ذلك كله ان يكون مناسبة على ما اشرنا اليه مرارا كثيرة فيكاد ان يكون القياس الذي اورده بروسن على تربيع الدائرة مأخوذا من مقدمات صادقة بينة بنفسها مقولة على الكل الا ان كلامه ليس ببرهان هندسي لان مقدماته غير مناسبة فبيانه كما علمت بالعرض والعرض في هذا التربيع ان يبين ان دائرة مساوية لشكل مستقيم الخطوط كيف كان عددا اضلاعه فانه يمكن ان يحلل الى مثلثات مثلثاته يمكن ان يوجد لكل مثلث مربع مساو لها ولجملتها ايضا مربع واحد مساو فيكون ذلك المربع مساويا للدائرة فيكون ضلع ذلك المربع جذر الدائرة فبين بروسن غرضه ذلك بان قال ان الدائرة اكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو يقع فيها واصغر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هي فيه فيكون مساويا لكل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا يكون اكبر من جميع الداخلة واصغر من جميع الخارجة فقد وجد شكل مستقيم الخطوط مساو للدائرة ● وقيل في التعليم الاول قول مجمل وهو ان هذا الكلام بيان غير خاص بطريق الهندسة بل هو عام مشترك فيه ويوجد لاشياء اخرى ويطابقها وليست تلك الاشياء متناسبة الجنس اي مشتركة في الموضوع او جنس الموضوع ● وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس لا على شروط البرهانية ان السبب فيه انه اخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير لانه وضع في قوة كلامه ان الاشياء التي هي اعظم من اشياء واحدة بعينها كالاشكال التي في الدائرة واصغر من اشياء واحدة بعينها كالاشكال المحيطة هي اشياء متساوية اي كالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط المذكورة قال وهذه المقدمة غير خاصة بالاشكال بل بالاعداد وبالازمنة وغير ذلك فلذلك صار البرهان غير مناسب واظن ان هذه المقدمة المستعملة في هذا القياس وان كانت غير خاصة بالمقادير فهي خاصة بجنس المقادير اعني الكم والمقدمات التي من هذا الجنس مستعملة في العلوم مثل ان الكل ازيد من الجزء وان كل كم اما مساو واما ازيد واما انقص فان هذين اولا للكم ثم للمقادير والعدد واذا اريد ان يجعلا خاصين باحد الموضوعين قيل في المقادير ان الكل اعظم من الجزء وقيل في الاعداد ان الكل اكثر من الجزء وايضا قيل في المقادير ان كل مقدار اما مساو لمقدار آخر واما ازيد واما انقص وفي الاعداد كل عدد اما مساو لعدد آخر واما ازيد واما انقص ومن هذا الجنس ما يقال تارة ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية

وتارة الاعداد المتساوية لعدد واحد متساوية وما اشبه ذلك وجميع هذه على نحو ما انكرنا هذا المتأول وبالجملة فليس انما يستعمل في العلوم الجزئية من المبادي مبادي خاصة المحمولات لموضوعاتها بل والخواص باجناسها ايضا الذي يشترك فيها ولكن ينقل من العموم الى الخصوص بما قد اشير اليه وهنا يمكن ايضا ان يحل بهذه المقدمة فيقال ان الاشكال والمقادير ذات الاشكال التي هي اصغر من اشكال باعيانها واكبر من اشكال باعيانها فهي متساوية فيصير حينئذ مبدأ ملائما فان لم يرض هذا مبدأ فلا واحدا من تلك المبادي الاخرى لكن الوجه الذي عندي في هذا ان هذه المقدمة انما تنفع اذا اخذ هكذا ان الدائرة واسطة بين اشكال بلا نهاية في القوة داخلة فيها واشكال لا نهاية لها في القوة محيطة بها اعني بالواسطة ما هو اكبر من كل هذه واصغر من كل تلك باعيانها وهنا شكل مستقيم الخطوط لا محالة هو اكبر من جميع الداخلة واصغر من جميع الخارجة فالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط متساويان فان فرضنا الاشكال اشكالا باعيانها ولم يفرض غير متناهية لم يجب ان يكون المتوسطان بينها متساويين الا ان يوضع تلك الاشكال على ترتيب متصل وهذا لا يمكن في الاشكال لان كل شكل يفرض فيه اصغر من الدائرة فهناك شكل اخر ايضا اكبر منه واصغر من الدائرة بل يحتاج ان يقع هذه الداخلة والخارجة اشكالا بالقوة بغير نهاية فيكون حينئذ قد اخل من وجهين احدهما في البرهان والاخر في المطلوب ● اما في البرهان فلانه تكلم في امور بالقوة وجعل منها المقدمات وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير والاشكال ولا من العوارض الذاتية لجنس الكم بل اعم من جميع ذلك لانه من العوارض الذاتية بالموجود وانما ينقل من العلم الاعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود وما يعرض له بذاته من جهة ما هو موجود الى العلوم الناظرة في اشياء تحت الموجود اذا كانت تلك الاشياء من شأنها ان تكون بالقوة وبالفعل كالامور القابلة للتغير والحركة واما الصورة الهندسية فانما تؤخذ مجردة عن المواد ومشارا اليها في الوهم والعقل بالفعل على انها امور موجودة واما الخلل في المطلوب فهو شبيه هذا بعينه لان ذلك المضلع المتو ليس مشارا اليه بالفعل بل انما يشار اليه على انه موجود بالقوة بين امور ما بالقوة مجهولة والبيان الذي بين ان مضلعا مثل هذا ليس يكون ايضا هندسيا بل اما جدليا واما منطقيا اي من العوارض الغريبة وانا اظن انه بهذا السبب صار هذا القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا للهندسة بل خارجيا وقيل في التعليم الاول انه يجب ان يكون الحد الاوسط من العوارض الذاتية والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا ويكون انما قام البرهان على الشيء من جهة ما هو مثلا لو اردنا ان نبين ان تلك زوايا المثلث مساوية لقائمتين فيجب ان نأخذ الحد الاوسط من الامور الذاتية للمثلث او لجنس المثلث وبالجملة للموضوع الذي المثلث من عوارضه الذاتية فان جاء حدا وسطا من جنس اخر فيجب ان يكون من جنس اعلى ينقل عنه الى ما تحته كما بينا من حال الهندسة والمناظر والحساب والموسيقى ويكون السبب في ذلك هو المشاركة في الموضوع بوجه ما على ما قيل من قبل فيكون حينئذ العلم الاسفل يعطي برهان ان والعلم الاعلى يعطي برهان لم وذلك لان المقدمات تكون في العلم الاسفل مأخوذة مسلمة على سبيل موضوعات ومصادرات غير معلومة العلل ومعلومات نتائجها لا تكون على الحقيقة يقينية مما لم يحصل اليقين بمقدماتها وانما يحصل اليقين بمقدماتها في العلم الاعلى اذا كان الاوسط انما هو بالذات في العلم الاعلى فهناك نظفر بالعلل والاسباب الذاتية فان نقل احد ذلك البرهان من العلم الاعلى الى الاسفل فقد ادخل في العلم الاسفل ما ليس منه وقد ظن قوم ان المراد في ذلك ان العلم الاعلى يعطي اللم في المسئلة بعينها التي يعطي العلم الاسفل فيها الان وهذا غير سديد لانه على هذا التأويل يجب ان يجعل المسئلة فيهما واحدة بعينها فيكون العلم الاسفل مشاركا للعلم الاعلى في المسائل ويكون لا محالة مشاركا في الامور الذاتية للموضوع في المسئلة فيكون مشاركا في الوسط فيكون ممكنا لان يبرهن في كل واحد منهما بما يبرهن به في الاخر ولا يفترقان بان هذا يعطي الان وذلك يعطي اللم بل يجب ان يعلم ان الاعلى انما يعطي اللم على الوجه الذي قلناه او على وجه بيناه حيث تكلمنا في حال الموسيقى والمناظر لا على الوجه الذي قيل بالحقيقة فان الوجه الذي قيل في الموسيقى والمناظر فهو رخصة بدعو

اليه الضرورة وقصور الانسان عن اعداد ما يحتاج اليه قبل وقته لنفسه فضلاً عن غيره ممن ينظر
نظراً في امر يحتاج الى مؤنة ولولا ذلك لكان بالحري ان يبرهن على احوال الخطوط التي تؤخذ في المناظر
واحوال الاعداد التي تؤخذ في الموسيقى لا في علمي المناظر والموسيقى بل في علمي الهندسة والحساب
وبعد تابعيها لاصحاب المناظر والموسيقى ولكن لما كانت المنة الانسانية قاصرة عن معرفة جميع
المقدمات التي يحتاج اليها في المناظر والموسيقى حاجة ما اذ كان ذلك كثيراً جداً لا يمكن اعدادها
اعداداً مستوفى بل اعدّ من ذلك ما يفتقر اليه الاصول دون الفروع او يفتقر اليه الاصول
المشهورة بها دون اصول يشرع بها بعد فلما اوقع الامعان في الاستنباط حاجة الى مقدمات لم
تكن عرّفت فرد عن العلمين ويلحق بالعلم الذي هو منه ولنرجع الى ذكر اختلاف معونة العلمين
على اللم والانّ ● فنقول اما العلمان المختلفان في العلو والدنو فاكثر ما يتم البرهان
المعطي للّم من العلم الاعلى للاسفل بان يعطي الاعلى للاسفل مقدمات توخذ مبادي البرهان
ومن هذا القبيل ايضاً ان يكون احدهما يعطي برهاناً على ان الاوسط علة والثاني يعطي برهاناً
آخر على ان الاوسط علة ما اخرى قبل تلك العلة وهو علة العلة فيكون الاسفل لم يعط العلة بالتمام
وكثيراً ما يكون امثال هذه المسائل مرددة في العلمين والسبب في ترديدها قصور من الناس عن المبالغة
في التمييز مثاله ان العلم الطبيعي والفلسفة الاولى يشتركان في النظر في ثبات الحركة الاولى
وثباتها لكن العلم الطبيعي يعطي العلة التي هي الطبيعة التي لا ضد لها والمادة البسيطة التي
لا اختلاف فيها فيمتنع ان يعرض فساد او تغير والفلسفة الاولى تعطي العلة الفاعلة المفارقة
التي هي الخير المحض والعقل المحض والعلة الغائية الاولى التي هي الجود المحض فالبرهانان في العلمين
مختلفان لكن العلم الطبيعي مع انه اعطى برهاناً ما فانه لم يعط البرهان اللمي مطلقاً بل اعطى ان
ذلك متشابه ما دامت المادة موجودة وتلك الطبيعة موجودة والعلم الاعلى اعطى البرهان
اللمي الدائم مطلقاً واعطى علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد لها فيدوم مقتضاهما
وكذلك العلم الطبيعي يعطي العلة في كون الارض غير كرية بالتحقيق ووقوع الماء في مغمور منها
حتى ينكشف اديمها في بعض النواحي فيكون سبب ذلك في العلم الطبيعي ان الماء بالطبع سيّال
الى الغور والارض يابسة لا يتشكل بذاتها بل يحفظ الاشكال الاتفاقية واذا اتفق لاجزائها كون
وفساد بقي مكان الفاسد غوراً ووهدة ولم يجتمع لاجله الباقي على الشكل الكري وبقي مكان الكائن
ربوة وكذلك الحال عند اتفاق سائر الاسباب التي توجب نقل جزء منها عن موضعه واما الماء
والهواء وغير ذلك فكل يجتمع على شكله اذا زيد عليه او نقص منه وذلك الشكل هو الشكل البسيط
الكري الذي لا يجوز غيره ان يكون مقتضى طبعه البسيط واما في الفلسفة الاولى فيكون العلة
لهذا مثلاً من جهة الغاية وهي ان يستقر الكائنات على مواضعها الطبيعية والحال في البرهانين
ما قلناه فهذا ما هو على الاكثر من حال معونة الاعلى في اللم واما في الاقل فربما اخذ العلم الاعلى
مبادي اللم من العلم الاسفل بعد ان لا يكون تلك المبادي متوقفة في الصحة على صحة مبادٍ انما يبيّن
في العلم الاعلى ويكون بيّن بمبادٍ من العلم الاعلى لكن انما بيّن بها ثانياً من العلم الاعلى مسائل ليست
مبادي لها وللجزء الذي فيه من هذا العلم الاسفل بل كما ان بعض مسائل علم واحد يكون مبادي
بالقياس الى بعض المسائل منه بوساطة مسائل منه هي اقرب الى المبادي منها فلا يبعد ان يكون
مسائل علم ما بيّن بمبادٍ من علم آخر ثم يصير تلك المسائل مبادي لمسائل اخرى من ذلك العلم الآخر
بلا دور فيكون هذا حال مسائل بيّن في علم اسفل منه بمبادٍ من علم اعلى ثم بيّن بها مسائل ما
من علم اعلى واما ان يكون هذه المبادي المأخوذة من العلم الاسفل لا يبيّن بمبادٍ من العلم الاعلى بوجه
فذلك مثل ان يبيّن بالمبادي البيّنة بانفسها او بالحس او بالتجربة واذا كانت هذه مبادي مسائل
من العلم الجزئي هي مبادي لمسائل من العلم الاعلى صارت بواسطة العلم الجزئي مبدأ لما المسائل
من العلم الاعلى لكن المبني على الحس والتجربة لا يعطي اللم في علم اسفل ولا علم فوق بل انما يمكن
ان يعطي اللم من هذه في العلم الاعلى ما كان مبنياً على المبادي البيّنة بنفسها ● واعلم ان الامور
الجزئية الحسية والتجربية هي اقرب الى العلوم الجزئية منها الى العلوم الكلية كما ان الامور

العامة

العامة العقلية اولى بان يكون المبادي المقتضبة منها مبادي العلوم الكلية فان ما كان اشد عموماً
فهو اولى بان يكون مبدأ للعلم الذي هو اشد عموماً واما العلوم التي ليس بعضها تحت بعض ولا تحت
جزء بعض فكثيراً ما يكون احد العلمين معطياً في مسئلة واحدة بعينها برهان الانّ والآخر معطياً فيه
برهان اللم مثل ان العلم الرياضي يعطي في كرية الماء برهان الانّ بالدليل والعلم الطبيعي يعطي برهان
اللم وايضاً كذلك القول في كرية الارض ووقوفها في الوسط وكرية الاجسام السماوية فان
الرياضي يعطي برهان الانّ والطبيعي يعطي برهان اللم في جميع ذلك وكثيراً ما يتفق ان يكون احد
هذين العلمين من هذه العلوم التي ليس بعضها تحت بعض يعطي الآخر مبدأ اللم مثل العدد للهندسة
في مسائل المقالة العاشرة فلا يتفق في العلوم الجزئية ان يعطي علمان معاً برهان اللم لمسئلة واحدة
ونحن نخبر من بعد عن العلة في ذلك فانا سنوضح بعد ان العلل كم هي وانها كيف تكون حدوداً
وسطى واذا كانت حدوداً وسطى فكيف تكون حتى يكون معطية البرهان التام واما ههنا
فنقول على الجملة ان الاسباب اربعة مبدأ حركة اي الفاعل وما في جملته والموضوع وما في جملته
والصورة وما يجري مجراها والغاية وهي التمام الذي لاجله يكون ما يكون واليه يسوق مبدأ
الحركة وما يجري مجراه وقد يتفق ان يجتمع هذه الاسباب كلها لشيء واحد بالذات وربما كان
الشيء ليس له من الاسباب الا الفاعل والغاية فقط كالعقول المفارقة وربما كان للشيء جميع هذه
الاسباب واذا لم يكن للشيء مادة وحركة فان الفاعل الذي يقال له انه فاعل فنحو آخر يقال لا يكون
نسبته اليه نسبة داخلة في صورته وكذلك غايته فكل ما هو مجرد عن المادة فانما يمكن ان يعطى من
الاسباب ما هو صورته فقط ويسمى العلوم المختصة بمثله علوماً انتزاعية فمن العلوم الانتزاعية
ما انتزاعيته بالذات كالعلوم الناظرة في الموجودات التي صورها مفارقة للمواد على الاطلاق
ومنها ما هي انتزاعية بالحد كالعلوم الرياضية فان موضوعاتها امور غير مفارقة الذات للموضوعات
ولكن مفارقة الحدود لها وذلك لان موضوعاتها امور غير معيّنة بالنوع فان المثلث كما يكون
في خشبة كذلك يكون في ذهب فليس يقتضي طباع امثال هذه الامور موضوعاً معيناً بل كيف
اتفق فليس شيء من الموضوعات التي توجد فيها داخلاً في حدودها لهذا السبب واما الصور
الطبيعية فان لكل واحد منها مادة ملائمة لها بالنوع لا يمكن ان يوجد تلك الصورة منها
مفارقة لها ولا في مادة اخرى وطباع تلك الصورة تختص بتلك المادة فلذلك تدخل المواد في
حدودها والامور الطبيعية هي التي يجتمع فيها بالذات هذه العلل كلها ثم من العلوم ما كانت
الحدود الوسطى في براهينه مأخوذة من علل صورية فقط فلا يجوز ان يشترك في البرهان عليه علمان
اذا اريد بالبرهان برهان اللم فاما اذا كانت له علل مختلفة فلا يخلو اما ان يكون بعض تلك الاسباب
خارجة عن موضوع الصناعة مثل السبب الاول الفاعل للامور الطبيعية على الاطلاق والغاية
القصوى لها فانها مفارقة للموجودات الطبيعية اما السبب الفاعل فبالذات واما الغاية
القصوى لها فمن وجه بالحد ومن وجه بالذات واما ان يكون تلك كلها داخلة في موضوع الصناعة
اي اما كائنة انواعاً لها او كائنة من عوارضها الذاتية مثل السبب الفاعلي والتمامي والمادي والصوري
لموجودات ما طبيعية دون العامة للكل مثل اسباب الانسان او اسباب نوع او جنس آخر من
الكائنات الطبيعية او الطبيعيات التي ليست بكائنة فان اسبابها الظاهرة كلها طبيعية ونشرح
هذا فيما هو اظهر كالانسان فان سببه الفاعل الظاهر اما انسان او نطفة او قوة في نطفة وصورة
فيها وهذه الثلثة اما نوع موضوع الصناعة واما صورة واما عرض ذاتي داخل في موضوع العلم
الطبيعي الذي هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن وسببه المادي اما الاركان واما الاخلاط
او الاعضاء وهو من انواع الجسم الطبيعي وسببه الصوري النفس وهو من حيث انه صورة ما
للجسم الطبيعي وكمال له وسببه الغائي الكمال الذي يخصّه وجوداً كمل جوهره يمكن حصوله
من مبادٍ كائنة فاسدة جسمه لا محالة من نفس وبدن حتى يكون من شأنه ان يبقى نفسه للسعادة
وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعي التي لا يمكن ان يوجد في غيره ويشبه ان يكون الفاعل
والصورة والغاية في الامور الطبيعية واحداً بالنوع وان يكون الغاية التي هي غير الصورة

فيه داخلة ح

مختصة ح

في الطبيعيات خارجة عن فعل الطبيعة ومن عند مبدأ اعلى من الطبيعة وغاية له مثل ان فاعل الانسان انسان
وصورته انسانية وهي غاية الفاعل الطبيعي واما الكمال الاخر كالطحن الذي هو الغاية المقصودة
في تعريض الاضراس للطحن فهي مقصودة عند مبدأ اعلى من الطبيعة واما نفس التعريض فانه غاية
للفاعل الطبيعي ومقصود له فكان الغاية في الطبيعيات فاما ان غاية هي صورة وهي نهاية حركة
وتمام محرك طبيعي مثل التعريض وغاية بعد الصورة ليست الصورة المقصودة قصدا اوليا في حركة
التكوين وهي مثل الطحن وهي غاية لفاعل اعلى من الطبيعة ⊙ ونقول بقول مطلق ان المادة والصورة
لا يجوز ان يكونا غريبين من جنس الصناعة والفاعل والغاية ربما كانا غريبين فاذ مهدنا هذه الاصول
فنقول اذا امكن ان يكون بعض اسباب الشيء خارجا عن موضوع صناعية وواقعا في صناعة
اخرى امكن ان يكون على المسئلة برهانان من علتين واما اذا كانت الاسباب متعلقة بالموضوع غير غريبة
منه لم يمكن في غير ذلك العلم اعطاء برهان اللم فقد اجتمع من جميع ما قلناه انه لا سبيل الى اقامة البراهين
الا من مباد خاصة وبهذا السبب يغلط فيظن في كثير من الاشياء انا علمناه بالحقيقة اذا كانت
المقدمات المأخوذة في قياساتها صادقة ولا يكون علمناه العلم الحقيقي اذ لم يكن مناسبة

## فصل من البين انه لا سبيل الى اقامة البراهين في العلوم على مباديها

والا ما يتبين به المبدأ هو المبدأ والعلم به احق من العلم بما قيل انه مبدأ له فبعض مبادي العلوم بينة بانفسها وبعضها محتاج
الى بيان وكلاهما من المستحيل ان يتبين في العلوم التي هي لها مباد اولا اما البينات بانفسها فلا يمكن
بيانها في ذلك العلم ولا في علم اخر واما ما ليس بينا بنفسه فانما يمكن بيانه في علم اخر وخصوصا في علم
اعلى ومبادي العلم الاعم الذي سائر العلوم مرتبة تحته جلها بينة بنفسها وبعضها مأخوذة
من علوم جزئية تحتها على ما ذكرناه وذلك قليل واما موضوع الصناعة فقد يجب ان يصدق به
وان يتصور جميعا فما كان منه ظاهر الوجود خفي الحد كالجسم الطبيعي لم يوضع وجوده في العلم
بل اشتغل بان يوضع حده فقط وما كان خفي الوجود والحد معا مثل العدد والواحد والنقطة
فانهم يضعون وجوده ايضا ووضع وجوده هو من جملة مبادي الصناعة التي تسمى اصولا موضوعة
لانه مقدمة مشكوك فيها مبني عليها الصناعة وان كانت ظاهرة الامرين جميعا كان تكلف وضع
الامرين فضلا وربما وضعوا الحدود فقط في الشيء الذي هو خفي الوجود والحد جميعا اذ قد يفهم من
ذلك ان الشيء موجود وان الحد ليس بحسب الاسم بل بحسب الذات كقولهم في فاتحة علوم الهندسة
ان النقطة شيء لا جزء له واما المحمولات الذاتية من العوارض في هذه الموضوعات فانها هي
المطلوبة كما قلنا مرارا فلا يمكن ان يوضع وجودها على سبيل اصل موضوع او مصادرة ولا على
سبيل البيان قبل البرهان عليها انما يوضع في فاتحة الصناعة حدودها ان كانت خفية الحدود
واما ان كانت ظاهرة الماهية مثل المساواة والزايد والناقص وما اشبه ذلك في علم
الهندسة فربما لم يتكلف وضع ذلك بل انما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم والمثلث
والاصم والمنطق في الهندسة والزوج والفرد والمربع والمكعب والمستدير في الحساب
فهذا القسم انما يوضع فيه الحدود فقط واما المبادي فيجب ان يكون قد علمت من طريق
الهلية وهي التصديق حتى يمكن ان يعلم بها هلية شيء اخر اما تصديقا حقيقيا او تصديقا وضعيا
فلا بد من تصورها وان لم يمكن التصديق بها فيجب ان يكون موضوع الانية في نفسها و
موضوع ماهية الاجزاء في فاتحة الصناعة الا ان يستغنى لفرط الشهرة والوضوح عن
ذلك وان كانت اعم من الصناعة متخصصة بالصناعة على نحو ما قيل في موضوعات العلوم اذ
احتيج الى التنبيه على وجودها وضعت وضعا ولا برهان عليها في الصناعة بل على عوارضها
الذاتية واما العوارض الذاتية فحدها فقط ان احتيج اليه ولا يوضع موجودة الا عند
الفراغ عن اقامة البرهان في مسئلة مسئلة ليتبين منه انها موجودة لموضوع او مسلوبة
عن موضوع والمبادي التي ليست اصولا موضوعة وليست مصادرات فان وضعها من التكلف
مثل ان النقيضين لا يجتمعان وما اشبه ذلك وان نازع فيها منازع فلا ينقلب بذلك اصلا
موضوعا او مصادرة لان تلك المنازعة باللسان دون العقل وبالقول الخارج دون القول

الداخل

الداخل وانما القياس الذي يتكلف احيانا في تصحيح شيء من ذلك وتبكيت مخالف فيه من السوفسطائيين
فان ذلك كله على القول الداخل لا الخارج وعلى ما عرف فيما سلف ويعرف فيما يستأنف واما المبادي التي
قد يشك فيها فلا بد من ان يوضع وجودها ويفهم ماهية اجزائها ان لم يكن بينة تصور الاجزاء والحد
فليس ولبس اصلا موضوعا ولا مصادرة لانه ليس فيه حكم بل انما يوضع لتفهيم اسم فقط اللهم
الا ان يسمى انسان كل مسموع في فواتح الصناعات اصلا موضوعا بل انما الاصول الموضوعة اشياء
مصدق بها وهي في انفسها اما قد يجتمع من التصديق بها ولو بالوضع مع مقدمات اخرى نتيجة
فالحدود ليست كذلك ولما قيل في التعليم الاول هذا فظن لعله يسبق الى بعض السامعين انه
ربما كان من المقدمات المستعملة مبدأ ما لعلم كاذبا والمسئلة منه ما هو كاذب يندرج منها الى المسائل
مثل ما يقوله المهندس من ان خط ا ب لا عرض له وهو مستقيم ولا يكون كذلك ومثلث ا ب ج
مستقيم الخطوط متساوي الاضلاع ولا يكون في الحقيقة كذلك بل يكون كاذبا فيما يقول ويرسم مع
ذلك انتاج نتيجة صادقة وانما يكون كاذبا فيما يقول لان ذلك الخط لا يكون عديم العرض ولا مستقيما
في الحقيقة ولان ذلك المثلث يكون متساوي الاضلاع في الحقيقة فاجيب وقيل ان هذا الخط المخطوط
والمثلث المشكل ليس مخطوطا لينفذ البرهان الى مثله فان البرهان هو على خط بالحقيقة مستقيم وعديم
العرض وكذلك على مثلث بالحقيقة متساوي الاضلاع المستقيمة بل انما خط ذلك وشكل هذا
اعانة للذهن بسبب التخييل واما البرهان فهو على المعقول دون المحسوس والمتخيل ولو لم يضعف تصور
البرهان المجرد عن التخييل لما احتيج الى تشكيل البتة فقد بان ان الاصول الموضوعة مصدق بها
وعلل التصديق بالنتيجة والمطلوب وليس كذلك الحد وايضا فان كل اصل موضوع فهو محصور كلي
او جزئي وليس شيء من الحدود بمحصور كلي ولا جزئي فليس شيء من الاصول الموضوعة بحدود وعلى
انه لا حاجة الى هذا البيان بعد ما قيل ولان قوما حسبوا ان موضوعات العلوم هي صور مفارقة
لكل نوع منها مثال يشبهه وذلك المثال قائم بذاته عقلي موجود لا في مادة فبالحري ان يقع الشك
وحله في جملة ما يتعلق بالبرهان فيجب ان نذكر اولا السبب الذي حمل اولئك على هذا الظن ⊙
فنقول انما وقع اولئك القوم في هذا الظن من جهة قياس فاسد فقالوا ان هذه العلوم كلها انما ينظر
في موجودات ما لان المعدومات لا فائدة في النظر فيها ثم الموجودات اما واقعة تحت الفساد والتغير
واما دائمة الوجود غير متغيرة وايضا اما محسوسة واما معقولة والفاسدات لا برهان عليها
ولا حد لها والمحسوسات ليست ايضا مبرهنا عليها ولا محدودة من جهة ما هي محسوسة و
شخصية بل من جهة طبيعة عقلية اخرى فان البرهان ليس يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه
الشمس بل من جهة ما انها شمس مجردة من سائر العوارض اللاحقة لها ومن الشخصية العارضة
لها وكذلك الحد ليس لها من جهة ما هي هذه الشمس فاذا كذلك كان البرهان على صورة معقولة
مجردة عن المادة لئلا تكون محسوسة ولا قابلة للفساد وكذلك الحد فبعضهم وضع ذلك العدديات
فقط وبعضهم العدديات والصور الهندسية وبالجملة للصور التعليمية دون الطبيعية ودفع
اليها الطبيعية وكان ما اخذ هؤلاء في الاحتجاج شيئا اخر وهو ان هذه مستغنية عن المادة في
الحد وكذلك في الوجود قالوا واما ما يصنعه الرياضي من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه
وان الخط والشكل الحقيقي عقلي وعليه البرهان وقوم الغوا الهندسيات من العدديات وجعلوا العدديات
مبدأ الهندسيات ⊙ واما افلاطون فجعل الصور المعقولة المفارقة موجودة لكل معقول حتى
للطبيعيات فيما ها اذا كانت مجردة مثلا واذا اقترنت بالمادة صورا طبيعية وجميع هذا باطل فان
الصور الطبيعية لا تكون هي هي اذا جردت والصور التعليمية لا تقوم بلا مادة وان كانت تحد بلا مادة
والكلام في ابطال هذه الآراء والقياسات الداعية اليها انما هو في صناعة الفلسفة الاولى
دون المنطق وعلوم اخرى بل يعني في المنطق بوجه من الوجوه ان تبين ان هذه وان فرضت موجودة
فلا مدخل لها في علم البرهان ولا هي موضوعة لهذه البراهين التي نحن في تعليمها لان هذه البراهين
وان كانت بالذات واولا لامور كلية عقلية فانها ثانيا وبالعرض للمحسوسات والفاسدات
فان كل حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس وكل حكم يصح على العنب على الاطلاق فيصح

ما يثبت خ

الظن صح

التعاليم خ

من المادة خ

على هذا النحو واذا صح ان كل انسان حيوان صح على انسان ما انه حيوان والبرهان انما لابد من ان يكون فيه قول
كلي ليكون شاملاً للكثرة بان يعطي اسمه وحده للكثرة الجزئية ويمكن ان يجعل الكلي فيه المحكوم عليه بالحكم
الكلي حداً اوسط موجباً على الكثرة بالاسم والحد مما حكم عليه حكم على الكثرة واما الصور فانها جزئية
ان كانت موجودة فلا يجب ان يكون الحكم عليها حكماً على الكثرة من الجزئيات الشخصية ولا يمكن ان تكون
حدوداً وسطى في اثباتها شيئاً على الكثرة من الجزئيات الشخصية وذلك لان المثل وان انزلنا في اثباتها شيء ح
انها تعطي الكثرة اسماءها فلا يمكننا ان نقول انها تعطيها حدودها لانه ليس شيء من الجزئيات بصورة
عقلية مفارقة ابدية وهذا هو الحد الجامع للصور المفارقة وكيف يمكن ان يكون طبيعة الانسان
المحسوس يحمل عليها طبيعة الانسان المثالي وهذا الانسان حيوان ناطق مايت وذلك لا حيوان
ولا ناطق الا باشتراك الاسم ولا مايت وكيف يقال الشيء من هناك انها ذلك كما يقال انها حيوان
فاذن الصور المثلية لا يعطي اسماءها وحدودها معاً للكثرة والجزئيات فلا يصلح ان يجعل حدوداً
وسطى في برهان على الجزئيات وان كان ذلك البرهان برهاناً بالعرض وكذلك لا يجوز ان يكون حدوداً
كبرى واما انها ليست حدوداً صغرى فلان الحدود الصغرى اما ان يكون اعيان الموجودات
المبحوث عن احوالها واما اموراً يحكم عليها بحكم يوجبه ما على اعيان الموجودات وليست اعيان للموجودات
الطبيعية ولا الرياضية ولا هي ايضاً اموراً يحكم عليها بحكم يوجبه ما على اعيان تلك الموجودات
لانها حينئذ تكون حدوداً وسطى وقد بينا انها لا تكون حدوداً وسطى ولا هي ايضاً الموضوعات
الاولية لهذه العلوم حتى يكون انما يطلب اعراضها الذاتية وذلك لانا ايضاً انما نطلب اعراضاً
ذاتية لامور هي اما اعيان واما الحكم عليها كالحكم على الاعيان وليس المثل على احد الحكمين فليس وليس المثل ح
الصور والمثل المفارقة اذن داخلة في موضوعات البراهين ولا في مباديها بوجه

## المقالة الثالثة من الفن الخامس فصل في المبادي والمسائل المناسبة وغير المناسبة وكيف يقع في العلوم

المقالة الثالثة من الفن الخامس في المبادي والمسائل المناسبة وغير المناسبة وكيف يقع في العلوم

المبادي الواجب قبولها وخصوصاً المبدأ الاول
الذي يتشعب منه كلها اعني قولنا ان كل شيء اما ان يصدق عليه الموجبة واما ان يصدق عليه
السالبة ليس يوضع في العلوم وضعاً بالفعل الا عند مخاطبة المغالطين والمناكرين بل انما
يوضع فيها على ما قيل في التعليم الاول على وجوه ثلثة وجب ان يعتبر في تكميل التصديق
بالمقدمة الكبرى ليعتبر مثله في النتيجة وذلك بان يعتقد ان الكبرى ان كانت موجبة لا يجوز ان يصدق
سالبة وان كانت سالبة فلا يجوز ان يكون موجبة ليكون النتيجة بهذه الحال فهذا الاعتقاد
يعتقد دائماً وان لم يلفظ به بالفعل لانه يعلم انه اذ هو موجب فليس بسالب البتة واذ هو سالب
فليس بموجب البتة وان السلب والايجاب لا يجتمعان وان كل شيء يصدق فيه احدهما فلا يحتاج الى
التصريح به وانما يكون هذه القوة في نسبة الاوسط الى الاكبر في الكبرى والاصغر الى الاكبر في النتيجة
من غير عكس فانك اذا كنت تعتقد في الاكبر مثلاً فكل انسان حيوان واضمرت وليس ليس حيوان وانحبت
ان الكاتب حيوان واضمرت وليس ليس بحيوان وبالجملة ما جعل موضوعاً لحكم محمول فليس موضوعاً
لمقابله واما من جهة المحمول فليس يستمر هذا حتى يكون الحيوان في القياس محمولاً على الانسان
وليس محمولاً على ما ليس بانسان او يكون الحيوان في النتيجة محمولاً على الكاتب وليس محمولاً على ما
ليس بكاتب فان هذا لا يستقيم لان المحمول يجوز ان يحمل على موضوعات يسلب بعضها عن بعض
ولا يجوز ان يوضع الموضوع لمحمولات يجوز ان يسلب بعضها عن بعض فهذا وجه واحد والوجه
الثاني كما يقال في الخلف انه اذا كان قولنا ان آ ب ليس صادقاً فقولنا ليس آ ب صادق
فيكون هذا المبدأ الذي نحن في ذكره مضمراً وفوق قوة الكبرى كانه يقول بعد قوله ذلك لان
كل شيء اما ان يصدق عليه الموجبة والسالب والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعاً
فانه ليس يدخل بالقوة فيه هذا المبدأ على انه نافع في تكميل مقدمة كما في الاول ولا في تكميل قياس كما في
الثاني بل بان يخصص اما موضوعه واما موضوعه ومحموله معاً كقولنا كل مقدار اما مباين
او مشارك فيأخذ فيه بدل الشيء شيئاً ما خاصاً بالصناعة وهو المقدار وبدل الموجب محمولاً
خاصاً بالصناعة وهو المشارك وبدل السالب سالباً ما خاصاً بالصناعة وهو المباين لا انك

لايحتاج



لايحتاج ان تأخذ هذا المبدأ بحيث ينفع نفعاً مشتركاً في كل علم بل بحيث ينفع في ذلك العلم خاصة فان ذلك
يكفيك وهذه العلوم العامية الواجب قبولها يشترك العلوم فيها لا على انها مما فيه البيان اعني الموضوع
او له البيان او ما به يبين وهي المسائل بل على انها مما الذي فيه البيان والجدل ليستعملها من جهة ان كل
اولي مشهور ايضاً والجدل ايضاً يشارك كل علم في المسائل كما يشارك في المبادي الواجب قبولها وكما
يشارك في الموضوعات فانه لا يختص بموضوع لكن الجدل ليس بحدود النظر في شيء من الوجوه وكل علم
فانه محدود النظر في الوجوه الثلثة من الموضوعات والمبادي والمسائل اما بيان ان الجدل ليس بمحدود
النظر في الموضوعات فلانه لا يقتصر على موضوع واحد يبحث عن احواله بل الجميع عنده سواء والبرهان
يقتصر عليه واما بيان انه ليس بمحدود النظر في المسائل فذلك من وجهين احدهما انه لا يقتصر على المسائل
الذاتية بالموضوع الذي يبحث عن احواله في الوقت بل وفي الغريبة ايضاً مثل انه ليس ينظر هل الخط المستقيم
اذا قام على خط كان كذا وكذا بل هو احسن من المستدير او ليس وهل يضاد المستدير او ليس والثاني
لانه قد يتفق ان ينصر الضدين والنقيضين معاً بقياسين في وقتين كل واحد منهما جدلي على ما استعمل
حيث يتكلم في الجدل فتارة يقيس من المشهور ان النفس لا تموت وتارة تقيس منها ان النفس تموت
واما بيان انه ليس ايضاً بمحدود النظر في المبادي فذلك من جهتين احدهما انه لا يأتي بالمبادي الذاتية
بالشيء بل كيف اتفق والثاني انه يأخذها في الاولية والقياد والمشهورة التي ليست بمباد في نفسها
وما يسلم من الخاطب وقد يجعل كل واحد من المتقابلين مبدأ لقياسه ذلك في وقت وهذا في وقت
كما علمت واما البرهان فانه يحد حدود الموضوع وحدود المسئلة التي يبينها وينظر هل حدود المبادي التي
منها يبين وبكذا ان يكون الحق هو انه ليس في العلوم مسئلة غير طرفي النقيض وذلك ان المسئلة النافع
عنها بالحقيقة هو انه يتكلم في تسليم الطرفين معاً عند المسائل فانه ما كان جدلياً واستخرج في عقد قياساته
والقائس للبرهان انما يسلم الواحد المعين النافع له في عقد قياسه فاذا نفع برهان سلم بمقابله شكت
ولم يكنه الاستخراج فلا يكون لسؤاله حينئذ فائدة اذ كان انما ينتفع بالواحد بعينه باذ اخذنا
من غير مسئلة ولكن قد يقال للمسئلة علمية على وجهين احدهما ما يقع في التعليم والتعلم وهو احد طرفي
النقيض العلوم انه هو الحق وانه لا يستغنى الخليل بالخاطب واما انه المتقرر والتحديد لا على سبيل
للمسائل الجدلية والثانية في المخاطبات الامتحانية التي تكون في العلوم ولا يبالي بايهما بالسائل اي طرفي النقيض
كان على انها تستعمل والمسئلة الامتحانية فانها من وجه علمية ومن وجه ليست علمية فانها علمية من جهة
ان مباديها مناسبة وليست علمية من جهة ان الغرض فيها ليس اثبات علم بل ذلك انه ان احتفت تكتب
مسئلة علمية برهانية مطلقة بل المسائل العلمية المطلقة محدودة وليس كل سؤال هندسياً او طبياً
ولا حسابياً ولا من علم من العلوم الاخر بل المسئلة الهندسية مثلاً ان ما هي ما عن مقدمة محققة
ويبانة بالطرق الهندسية ويراد ان يبان بها غيرها فيكون عن مبدأ خاص بالمطلوب وما عن مبدأ عام
للمسائل الهندسية خاص بالهندسة يبين به المطالب الهندسية ولا يبين هو في الهندسة وكذلك
الحال في المسئلة النظرية اما ان يكون نظرية خاصية يبين فيها واما ان يكون هندسية وهي
مبدأ العلم المناظر فان مبادئه من الهندسة فيكون مسائل هندسية هي مباد مناظرية ومن وجه
مسائل هندسية واما انه كيف يكون ذلك فيكون مطالب هندسية هي ايضاً مسائل هندسية
فذلك بوجهين مختلفين اما المبادي فانها مسائل هندسية لانها في نفسها مسائل وانها هندسية
لانها نافعة في الهندسة فيكون المسائل النافعة في الهندسة مسائل هندسية واما المطالب
فهي مسائل هندسية بمعنى انها مسائل هي من الهندسة وقد فهم هذا الوضع من التعليم الاول على وجه آخر
وهو ان يكون للمسئلة من وجه هندسية على انها مبدأ مثلاً للمناظر فهي من المناظر وليست مناظرية
بل هندسية ويكون المسئلة من وجه آخر هندسية اذا كانت هندسية مهرية غير مضافة الى العلم
آخر وهذا التأويل ليس بجيد ولا يرتضى بان يفهم … بل الانفع في المسئلة هنا ان المطلق
في المسئلة التي توخذ مقدمة في ذلك مبدأ لا يستوفي بيانها في ذلك العلم وذلك ما من شأنه ان يبين فالمبادي ح
في ذلك العلم ويبين به غيره ايضاً فهذه المبادي مسائل هندسية اي مسائل نافعة في الهندسة
والمطالب مسائل هندسية اي مسائل من الهندسة وليس كونها مسائل هندسية بنوع واحد

وان كانا من حيث هما ناظران في مطالب اخرى من الهندسة لا يختلفان واذا حققنا اعتبار معنى المسئلة
فلا يجوز ان يكون المبدأ مسئلة العلم الذي هو مبدأ فيه لان المسئلة في علم ما جزء من ذلك العلم يكتسب
بمباديه والمسائل متميزة عن المبادي وليس احد من اصحاب العلوم يمكنه ان يبين مباديه من جهة ما
هو صاحب علمه فالمهندس من جهة ما هو مهندس لا يمكنه اثبات مباديه والمناظري من جهة ما هو
مناظري كذلك فان تكلف المناظري ذلك في مباديه فقد صار مهندسا ومن جهة الهندسة
ما بين مباديه وان تكلف المهندس ذلك في مباديه فقد صار فيلسوفا ومن جهة ما هو فيلسوف
ما بين مباديه ومبادي جميع العلوم سيتبين في علم ما بعد الطبيعة وكما انه ليس لاحد من اصحاب العلوم
ان يبين مباديه فكذلك لا كلام له مع من يناقض مباديه ولا كلام له مع من لا يبني على مباديه ولا ايضا
يلزمه ان يجيب عن كل مسئلة بل انما يلزمه ان كان مهندسا ان يجيب عن المسئلة الهندسية وكل
صاحب علم ما ان يعرف عماذا يجيب وعلى السائل ان يعرف عماذا يسال فاذا كان السائل انما يخاطب
المهندس في امور هندسية غير مبنية على مبادي الهندسة فهو مصيب والا فليس بمصيب
ولا ايضا مطلوبه منكشف في الهندسة بالذات بل عسى بالعرض وكذلك المجيب المهندس لا كلام له
مع من ليس بمهندس فان كليهما فضل ويجري مجرى ردي المأخذ ثم ان المسئلة التي تثبت عليه اي
ليست مثلا هندسية على وجهين احدهما ان يكون بالجملة خارجة عن ذلك العلم والآخر ان يكون
موجودا فيه مثلا لو انا سألنا في الهندسة عن الاضداد هل علمها واحد فقد سأل مسئلة
من حق الفلسفة الاولى او عن عددين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع عن عددين مربعين مربع فقد سأل
مسئلة حسابية او قال مثلا هل طرفا الذي بالكل والاربعة متفقان فقد سأل مسئلة تأليفية
فاي هؤلاء سأل في الهندسة كانت مسئلته غير هندسية على الاطلاق وكذلك ان جهل هذا كان
جهله غير هندسي على الاطلاق وفرق بين هذا والجهل المطلق على ما نوضح بعد في موضعه فكل خطاء
جهل وليس كل جهل خطاء ولو انا سألنا على سبيل التقرير هل خطان وقع عليهما خط فصير
الزاويتين اللتين بينا ولا متساويتين يلتقيان او ظن في نفسه انهما يلتقيان لم يكن هذه
المسئلة تقريرا هندسيا ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة وكانا هندسيين من جهة وذلك
لان غير الهندسي يقال على وجهين احدهما بمعنى السلب العام المقارن لعدم القوة في الشيء كقولنا
ان النقطة لا لون لها ولا نهاية لها وان اللون غير مسموع والثاني بمعنى السلب المقارن للقوة كقولنا
للساكن الذي من شانه ان يتحرك انه ليس بمتحرك فالمسئلة الغير الهندسية والظن الغير الهندسي على
الوجه الاول هو الذي لا يكون في قوة حدوده ان يكون هندسية او يصير بحيلة ما هندسية مثل
قولنا ان طرفي الذي بالكل والاربعة متفقان او غير متفقين فمهما كان خطا فان حدود ذلك الخطا
لا يمكن ان ترد الى مسئلة هندسية او ظن هندسي وان ازيل خلطها الذي هو الايجاب الى السلب
فليس في قوة حدود هذه المقدمة ان تصير هندسية واما على الوجه الثاني فهي ان لا يكون هندسية بسبب
ان نسبتها الى الهندسة نسبة ردية وان كانت هندسية من وجه لكون حدودها بالقوة هندسية
وان كانت ليست بالفعل الامر كان تلك الحدود اذا حفظت وازيل ما عرض لها من النسبة الايجابية
بينها الى نسبة سلبية فقيل مثلا ان الخطين الواقع عليهما خط كذا وكذا لا يلتقيان صارت مسئلة
حينئذ هندسية فهذه المسئلة بالقوة هندسية وبالفعل مضادة للهندسة ولما كانت الاضداد
انما تنسب الى موضوع واحد وجنس واحد فلا باس ان يقال من هذه الجهة لكليهما مسئلة هندسية
او ظن هندسي

## فصل في اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية مع الجدل وفي ان الرياضية بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه وبيان اختلاف ما ذكر في التحليل والتركيب

ان الجهل المضاد للعلم وهو الذي ليس انما يعدم معه العلم
فقط بل ان يعتقد به صورة مضادة لصورة العلم كما يقع في الوجه الثاني من وجهي اللاعلمي
واللاهندسي قلما يقع في التعاليم وذلك لان هذا الجهل انما يقع لاسباب واظهرها امران احدهما
التباس مفهوم حدود القياس لاشتراك الاسم وخصوصا الاوسط فان اكثر الانخداع يقع
بسبب اذا كان اللفظ واحدا في المقدمتين والمعنى مختلفا والثاني اختلال التاليف وشكل القول

فصل في اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية مع الجدل وفي ان الرياضية بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه وبيان اختلاف ما ذكر في التحليل والتركيب

ان لم يكن منتجا واشبه المنتج مثل الموجبتين في الشكل الثاني وما اشبه ذلك ۞ واما القسم الاول
فانه مما لا يقع في التعليميات لان الفاظ معاني الهندسيات معلومة المعاني بالتحصيل فلا يوهم
غير المعنى المقصود به بل لكل لفظ منها معنى مفهوم بحسب الغرض او بحسب ما سبق به من التحديد
ثم معاني تلك الالفاظ قريبة من الخيال فكما يفهم في العقل للفظ منها معنى كذلك يقوم له في
الوهم خيال فيثبت فيه بالحقيقة ذلك المعنى ويحفظه ولا يدع الذهن يزيغ عنه فحينئذ يكون
الحد الاوسط مضاعفا اي واحدا بعينه يوجد مرتين لشيئين معلومين فينتج ضرورة واما
في العلوم الاخرى وفي الجدل خصوصا فلا يكون هذه المعاون بل يكون الفاظها في اكثر الامر
مشتركة والمعنى العقلي باطن غائر في النفس غير معان بخيال ملائم لذلك المعنى يثبته ۞
ويحفظه في الذهن بل ربما كان الخيال اللائح منه في الذهن مناسبا المعنى والغرض معنى آخر
فينزع الذهن عن الغرض الى الخيال فالخيال فيما سوى التعليميات في اكثر الامر مضل وفي التعليميات
هاد مرشد ولذلك ما صادفنا المسائل الرياضية يصعب تعليمها الا بان تشكل اشكالا وتخط خطوطا
معلمة بحروف ليكون ذلك معونة للخيال وتقوية اذ كان لا اختلاف فيها من ذلك مما يخاف في العلوم
الاخرى واما العلوم الاخرى فان لم يكن فيها معونة من قبل الخيال وكان اللفظ مشتركا وفي
تفصيل معانيه صعوبة زاغ الذهن ويخص الجدل ان وجدانية معنى اللفظ المستعمل فيه
قد يكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه فيكون هناك الالتباس
اللفظي في الجدل اكثر مثل استعمال لفظة الدور في الجدل ولفظة الدائرة فان لفظة الدائرة عند
المهندس محدودة المعنى وعند الجدلي ملتبسة ما لم يرسم فيكاد يقع عنده ان الدائرة المشكلة
والشعر الدائر الاجزاء بعضه على بعض والبيان الدوري مفهوم لفظة الدائرة في جميعها قريب من
مفهوم اللفظ المتواطئ فيشكل صدق قول القائل كل دائرة شكل وربما ظن انه ليس كل دائرة
بشكل فيكون مثل هذا سببا للغلط عظيما الا ان يرسم ويميز ذلك ولما كان وقوع اسم الدائرة
او ما اشبه الدائرة على امثال هذه المعاني ليس واحدا في الحد وجب ان يكون قولنا كل دائرة كذا
مقتضيا في الدلالة على بعض هذه المعاني دون بعض فربما يكون مقدمة واحدة وجلي لا ينافيه
قول القائل بعد ما كان يستقرأ او غير جدلي ان كل دائرة شكلا كان يعني الدائرة بحسب المشهور معنى
[illegible]

وانما يمكن ان يعطيها نتيجة في بعض المواضع بسبب المادة اذا كانت المقدمة متساوية الموضوع والمحمول فيمكن ان ينعكس كبراها كلية فيرجع الى الشكل الاول والجدل والتعاليم يخالفان غاية الخلاف في التحليل بالعكس وذلك لان التعاليم توجد محمولات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود وهي العوارض التي تعرض الاشياء بذاتها ومن جهة ماهي هي ومن حيث لها حدود وكلها محدود ومحصور ومعلوم واكثرها منعكس فاذا كان مطلوب واريد ان يطلب له قياس من طريق التحليل بالعكس طلب من لواحق الطرفين ما هو على الشريطة المذكورة وهي لواحق محدودة معلومة منتخبة عن كثب ويكون سبيل التحليل فيها سهلا وكذلك سبيل التركيب الذي هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها ايضا سهلا لان ما هو عكس السهل سهل فيطرق التركيب بتدرج من مسئلة الى مسئلة من غير ان تخلو المقدمات ذات وسط ويخاف زواغها الا بعد ايضاحها بالقياسات القريبة منها ويكون التزيد فيها تزيدا محدودا والطريق منهوجا والجدل يخالف في جميع هذا اما اولا ففي التحليل بالعكس وذلك لان الاوساط يكون امورا كثيرة منتشرة فانها تكون امورا عرضية وذاتية ويكون من العرضيات متضادة وكاذبة بعد ان يكون مشهورة فيتضاعف مطالب الاوساط فيصعب تحليلها وليس انما يصعب التحليل في المسائل الجدلية على الاطلاق بل وفي المضادة منها لانها قد ينتج من كواذب اذا كانت مشهورة او مسلمة او منتجة منها ولولا ذلك لما كانت سهلة من وجه واحد وهو انها كانت تكون مقتصرة على الصادقات واما ثانيا ففي التركيب لان التحليل لما صعب صعب عكسه وهو التركيب لان التركيب فيه ليس يكون على نهج مستقيم يبتدئ من غير ذوات اوساط ثم يستمر على نظام بل يكون كيفما اتفق وبايّ اوساط اتفقت وربما عكس التركيب في الجدل فجعل ما بيّنه الجدل بمقدمة نتيجة لتلك المقدمة بيانها بعينها في مجادلة اخرى فيتم عكس التركيب وربما وقع ذلك في بعض مقدمات الجدلي التي ان سلمت بعضها وعقد القياس وان لم يسلم رجع من التركيب الى التحليل فيحلل التركيب مواضع التحليل وهي مواضع المباحثة عما لا يسلم ونطلب له حد اوسط مرة اخرى وهنا هو التحليل وهي مواضع المباحثة يخلط تركيبه بالتحليل واما ثالثا ففي التزيد وهذا الموضع يمكن ان يفهم على انه يعني بالتزيد البرهاني التعليمي من جهة انه يتزيد لا بالتوسيط على ما بينا بل باضافة حد من خارج اما الى غير النهاية او يقف فيه برهانا على شيء منقطع عن الاول كما فعل في اقليدس حين اشتغل بزوايا حول خط قائم على خط ومثل ان يكون بيّن اولا ان العدد الفرد عدد ذو كم محدود بتوسط انه عدد ذو كم ثم يبيّن ايضا للزوج كذلك فلا يكون قد استمر بل عدل ومن احتيال ان يفهم الخلاف في الحدين الاوسطين كون الفرد في وسط احدهما والزوج في الآخر ويمكن ان يفهم انه يعني بالتزيد الجدلي فيكون كانه يقول لان التزيد في نتائج طريقة الجدلية ليس يكون على الاستقامة فقط بل تارة يتزيد على الاستقامة وتارة يعدل الى جانب فيداخل في اوساط المقدمات نتائج اخرى فان كثيرا من المداخلة مثل ان يجعل الحد الاكبر شيئا واحدا مثلا والحدين الآخرين مختلفين ⊛ فنقول ان كل عدد فرد وهو الاصغر فهو عدد فرد ذو كم وهو الاوسط وكل عدد فرد ذي كم فهو عدد ذو كمية محدود متناه او غير محدود ولا متناه فينتج ان العدد الفرد هو ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا متناه ونقول ايضا ان العدد الزوج وهو الاصغر عدد زوج ذو كم وكل عدد ذي كم فهو عدد ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا متناه فيكون هذا قياسا آخر يشاركه القياس الاول لا في النتيجة ولكن في الحد الاكبر وقد يحول هاهنا الى جانب آخر في تكثير القياس والنتيجة وانما جوزنا ان يفهم هذا انه يريد به جانب الجدل ليبين ان اكثر قياساته على هذا السبيل ونقل في البراهين هذا وفي التعليميات لانها منعكسة الحدود ولان هذا المثال يليق بالجدليين من حيث المقدمات ومن حيث انه على مطلوبين متقابلين وقد يمكن ان يفهم هذا الموضع من التعليم الاول على غير هذا الوجه بل على عكسه وذلك لان الجدل وان كان اكثر تصرفا واكثر شعب تصرف فانه اقل نتائج لان الجدل لا يتغلغل الى الكلام في جميع المسائل فانه لا يبقى له بذلك مشهورا تروما يبتنى عليها وذلك لانه يحتاج في كل مسئلة الى قياس خاص فما كان يبتني مثلا



بالف وسط لا يمكن ان يحصره ولا ايضا ينتفع في جدله ببيان شيء يحتاج الى اوساط كثيرة جدا لا يفي المخاطب بايرادها كلها وقت المجادلة واما القياس البرهاني فلا يرى باسا في ان يكون مطلوب انما يتوصل اليه بالف وسط وفي مدة طويلة فهو يعني في التركيب على الاستقامة ولا يرى باسا بالعدول ايضا عن وسط محدود صغرى الى غيرها لان له مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب

## فصل في استيناف القول على برهاني لِمَ وانّ ومشاركتهما ومباينتهما في الحدود واختلافهما في علم واحد وفي علمين

قد تقدم منا القول في ابانة الفرق بين برهان انّ وبرهان لمَ وكيف يكون على شيء واحد برهان انّ وبرهان لمَ وبقي ان يحاذي بكلامنا ما قيل في التعليم الاول ⊛ فنقول ان الحدود قد تقع فيها برهان ان وبرهان لم على وجهين احدهما ان يكون المطلوب واحدا بعينه فيكون عليه قياسان احدهما لا يكون قد وقت فيه العلة الاولى اي القريبة للامر الموجب له لذاته ويكون هذه العلة قد وقتت في الآخر فيشترك القياسان في ان كل واحد منهما اعطى العلة للامر ويفترقان في شيئين احدهما ان احد القياسين اعطى العلة البعيدة والثاني اعطى العلة القريبة والثاني منهما ان احد القياسين فيه مقدمة محتاجة الى توسط وهو العلة القريبة والمعلول القريب فلذلك لم يعط فيها اللم المحقق والآخر ليس فيه مقدمة محتاجة الى ذلك فهذا احد الوجهين الممكنين وسيرد تفصيله بعد ⊛ واما الوجه الثاني فان لا يكون قد اعطى في كل قياس منها علة لا قريبة ولا بعيدة ولكن اعطي في احدهما ما ليس بعلة اصلا فانه قد يمكن ان يكون ما ليس بعلة منعكسا على الحد الآخر من المقدمة سواء كان ما ليس بعلة معلولا للآخر كلمع الكوكب الذي هو معلول لبعده وهو مما ينعكس على العلة وهي بعده ومثل هيئة تزيد ضوء القمر الذي هو معلول لكريته وهو مما ينعكس على العلة وهي كريته او كان ما ليس ايضا معلولا للآخر ولا علة مثل دلالة انبات الهالة على نجوم المطر عن السحاب الذي فيه الهالة فانه اذا كان يمكن ان يكون منعكسا وعلامة منعكسة وان كان ذلك فربما لم يكن المعلول منعكسا بل كان اعم مثل اضاءة البيت بسبب الاصطباح او كان اخص مثل التدخين على اضاءة النار وكذلك العلامة على ما علمت فيتبين انه يمكن ان يتبين بالمعلول العلة وبالعلامة ذو العلامة ويمكن ان يتبين بالعكس وانما يتوقف الامر على الاعرف فاذا كان الاعرف نسبة المعلول والعلامة الى الحد الاصغر كان هو الاولى ان يجعل حدا اوسط والعلة حدا اكبر فكان ذلك وجها من وجهي هذا البرهان مثل قولنا ان الكواكب المتحيرة مضيئة غير لامعة وكل مضيء غير لامع فهو قريب فالكواكب المتحيرة قريبة وايضا الكواكب الثابتة مضيئة لامعة وكل مضيء لامع فهو بعيد فالكواكب الثابتة بعيدة ثم كل واحد من اللمع وسلبه مسبب ومعلول وذلك للبعد وهنا للقرب وكذلك قولك القمر يتزيد ضوءه كذا وكذا وكل ما يتزيد ضوءه كذا وكذا فهو كري فالقمر كري فهنا ايضا الحد الاوسط فيه معلول للاكبر فهذه امثلة الضرب الثاني من برهان ان فلو ان هذه الحدود الكبرى كانت اعرف من هذه الحدود الوسطى وكان القرب والبعد للمتحيرة والثابتة اعرف من اللمع واللالمع والكرية اعرف للقمر من جهة قبول الضوء لكان يمكن ان يجعل هذه العلل حدودا وسطى فيقال ان الكواكب المتحيرة قريبة الضوء وكل قريب الضوء فانه لا يلمع او يقال ان القمر كري وكل كري فانه يقبل الضوء هكذا فكان هذا برهان لم على انه يجوز ان يعلم اولا الان بالمعلول ثم نقلب فيعلم اللم بالعلة فلا يكون دورا لان البيان الاول لم يطلب فيه لم البتة واما البيان الثاني فلم يطلب فيه ان البتة فيكون هذا قريبا من المصادرة على المطلوب وليس مصادرة على المطلوب ففي امثال هذه المواد المنعكسة يمكن في علم واحد ان يعلم ان مضى فات لانه لم يصرف ثانيا من مواد باعيانها مع ما فيها من تقديم وتأخير وزيادة ونقصان مثال ذلك ان يعلم بالعلم الرصدي ان القمر كري الشكل لانه يستضيء كذا وكذا فيكون هذا معلوما انه ثم يتعرف من العلم الطبيعي ان الاجرام السماوية يجب ان تختص بالاشكال الكرية من جهة برهان طبيعي يعطي اللم والان جميعا ثم يقال لما كان كذلك فانما يتشكل على هذا الشكل الذي انه غير مشارك برهانيته وانما يحصل لميته وقد يمكن مثل ذلك من وجه آخر وذلك لانه قد يمكن ان يكون لشيء واحد معلولات ولوازم مقارنة لا هي علل ولا معلولات مثل ان يكونا معلولي شيء واحد ويكون منعكسة عليه ويكون ايضا له علل ذاتية منعكسة عليه ويكون وجود تلك المعلولات واللوازم لموضوع ما اعرف من وجود الشيء له ووجود تلك العلل ايضا لذلك الموضوع اعرف من وجود الشيء له فان جعل الحد الاوسط من العلل كان

فصل في استيناف القول على برهاني لم وان ومشاركتهما ومباينتهما في الحدود واختلافهما في علم وفي علمين

معلول

يعلم

برهان لم وان معًا وان نجعل من اللوازم والمعلولات كان برهان ان فقط فاذن هذا الوجه الواحد من جهة
ما نحن فيه قديمًا قد انشعب الى وجهين احدهما الوجه الذي يكون مواده مشتركًا فيها للامرين ولكن
يجري الامر في الامرين على العكس والثاني الوجه الذي يكون مواده مختلفًا فيها واخذ احد المختلفين
الذي هو ليس العلة وسطًا مادة فاعطي برهان ان واخذ ثانيهما الذي هو العلة وسطًا مادة فاعطي
برهان ان ولم معًا فعلى هذا الوجه يجب ان يفسر هذا الموضع حتى يكون الان واللم لشيء واحد والذي يفسره
قوم آخرون يكون الان فيه لشيء واللم لشيء آخر ولنرجع الى تفصيل القسم الذي لا يكون في احد قياسيه
علة قريبة ويكون في الثاني علة قريبة اما الذي لا يكون فيه علة قريبة فقد قيل في التعليم الاول لما هنا
لفظه وايضًا في الاشياء التي يوضع الاوسط فيها خارجًا انما يكون البرهان على لم هو اذا كان لم يخبر
بالعلة نفسها فان لم يخبر بالعلة بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على ان وانما يعني بالعلة العلة القريبة
لكن قوله الاشياء التي يوضع فيها الاوسط خارجًا يحتمل معنيين احدهما ان لا يكون ترتيب الحدود على ترتيب
الشكل الاول بل على ترتيب الثاني مثلًا فيكون الحد الاوسط خارجًا ولا يكون اعطى العلة القريبة فيه كما
نقول في الشكل الثاني ان الجدار لا يتنفس لانه ليس بحيوان وكل متنفس حيوان وهذا التاويل اظهر
ويكون انما نسب الى الشكل الثاني لانه كما علمت اولى بالسلب وهذا يقع في البراهين السالبة اكثر وان كان قد يقع
في الموجبة فاما التفسير الثاني وهو الاصوب وان لم يكن الاظهر فهو انه يعني بالاوسط الاوسط في القياس
والوجود جميعًا وهو العلة القريبة على انها منعكسة ويكون معنى وضعه خارجًا ان لا يكون قد رتب في
اجزاء القياس بل ترك من خارج فان الجدار في مثالنا المذكور ليس علة كونه غير متنفس ما وضع وهو كونه
ليس بحيوان بل ما ترك خارجًا وهو كونه غير ذي رية فانه اذا كان للايجاب مطلقًا علة منعكسة فرفع تلك
العلة علة السلب وكان السلب مطلقًا اذا كان له علة منعكسة فقط بل تلك العلة علة الايجاب فلو كان
علة انه يتنفس كونه ليس بحيوان كان علة انه يتنفس كونه حيوانًا وليس كذلك فان من الحيوان ما لا يتنفس
وكذلك ليس علة انه لا يتنفس هو انه ليس بحيوان بل الحيوان اعم مما لا يتنفس وليس بحيوان اخص مما
لا يتنفس فان من غير المتنفسات ما هو حيوان بل علة التنفس اخص من الحيوانية وهو وجود الرية وعلة عدم
التنفس اخص من عدم الحيوة وهو عدم الرية ولكن قومًا لشدة تكلفهم دقة الكلام والتقريب فيه يتباعدون
عن العلل القريبة الى البعيدة كما قيل ان بلاد الصقالبة ليس فيها زماد اذ ليس فيها كروم ولو قيل بدل
ذلك اذ ليس فيها خمور لكان عنى قد اديت العلة القريبة في الاعتاء عن المطربين ولكن اعطى علة العلة فلم يوضح
المقصود ولم يبرهن وقد قيل في التعليم الاول انه يمكن ان يكون هذا في الاكثر في علمين اذا كان احدهما
تحت الآخر منزلة علم المناظر عند علم الهيئة وعلم الحيل عند علم المجسمات وعلم تاليف اللحون عند علم العدد
وعلم ظاهرات الفلك تحت احكام النجوم اي احكام علم الهيئة فان هذه العلوم تكاد ان يكون الاعلى
والاسفل منها متواطئ الاسم وانما قيل تكاد ولم يقل بالحقيقة وذلك لان العلمين من هذين
ينسبان الى شيء واحد من وجه فان الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما ينظران في حال الاجرام والابعاد
وكذلك النجوم التعليمي ونجوم اصحاب الملاحة فان كليهما ينظران في مواضع النجوم وتاليف اللحون التعليمي
وتاليف اللحون الصناعي السماعي كلاهما ينظران في حال النغم وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة
ينظران في اشكال وخطوط ومقادير وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران في مقادير ذوات
عمق فلهذا الاشتراك الذي لها يشبه المتواطئة ولكن ليست بالحقيقة متواطئة لسببين احدهما
ان العلمين في بعض الاصناف المذكورة لا يشتركان في النسبة اشتراكًا تامًا فان علم الموسيقى ينظر
في عدد ما بحال وهو عدد وقع في النغم وعلم المناظر ينظر في مقادير ما بحال وهي مقادير ما للبصر
اليها نسبة وعلم الحساب ينظر في العدد على الاطلاق وعلم الهندسة ينظر في المقادير على الاطلاق
والوجه الثاني انهما ولو اشتركا في المنظور فيه واستقرت نسبتهما اليه من كيفية المنسوب اليه كيفية
فليست النسبة مقابل لبعضها اولًا ولبعضها آخرًا وهذا يمنع التواطؤ الصرف وان اشتركا اشياء في
المعنى ان لم يتساو فيه بل اختلفت بالتقدم والتاخر والاستحقاق والنقصان والزيادة كما بين
من قبل ولما كادت تكون هذه من المتواطئة اسماؤها شابهت بوجه ما العلم الواحد فتشاركت
بوجه ما في المسائل لكن اختلفت فان العلم الاعلى يعطي اللم والعلم الاسفل يعطي الان على نحو ما كنا



نحن نقتصنا اوضحناه في موضعه ثم قيل وذلك لان العلم بانه هو لمن يحس بالامر فاما العلم بلم فهو لاصحاب
التعاليم معناه ان العلم بانه هو للملاح والعلم بلم هو للمنجم والعلم بانه هو للمدرب في صناعة الموسيقى العملية
والعلم بلم هو لصاحب علم التاليف التعليمي وهذا ظاهر الكلام الذي قيل في التعليم الاول وقيل لان اصحاب
العلوم العالية عندهم السبب وكثيرًا ما لا يحسون بالجزئيات ولا يشعرون بها على ما هي عليها وكثيرًا ما يتبع
التعليمي العالم بالموسيقى بعد الذي بالاربعة او الطنيني وغير ذلك من الابعاد المتفقة فلا يحس ولا يعلم انها
متفقة مع انه يعلم السبب في اتفاقها لان عنايته بالامر الكلي لا بالامر الجزئي وعنايته بالصورة مجردة
عن المادة في الوهم لا بحصوله في المادة بالطبع او الصناعة فان المقادير والمسموعات وان كانت لا تكون
الا في المادة فان المهندس ينزعها عنها وينظر فيها لذاتها لا لما عرض لها من وجوده في مادة على ما اوضحناه
من قبل فهذا القسم هو الاكثر وقد يكون على وجه ثان وهو ان يكون جزء من علم ما تحت علم آخر لا كله مثل ان
النظر في الهالات والقوس وما اشبه ذلك من الخيالات الكائنة من انعكاس البصر الى نير او ملون عن جرم
صقيل جزء من العلم الطبيعي وموضوع تحت علم المناظر بتوسط علم المرايا ثم تحت علم الهندسة والعلم كله
ليس كذلك وايضًا فان النظر في الزوايا الواقعة عند البصر بين الوسط المقوم من مكان الكواكب
وبين ما يرى عليه الكواكب ويرى عليه اكر التدوير في ابعادها البعيدة والقريبة وزوايا اختلاف
المنظر جزء من علم المجسطي وواقع تحت علم المناظر والعلم كله ليس واقعًا تحته فههنا ايضًا يعرض مثل ما
يعرض هناك فيكون عند الطبيعي ان القوس هكذا وهكذا بسبب كذا سببًا غير محصل ولا مقرب وعند
المناظري ان ذلك لم هو بالسبب المحصل المقرب وقد يكون على وجه ثالث وهو انه قد يتفق ان لا يكون
العلم كله ولا جزء ما معين منه تحت علم آخر بل مسئلة ما بعينها اذ يتفق ان يقع عارض غريب للموضوع
الصناعة مثل استدارة الجرح فان هذا العارض يوجب عارضًا ذاتيًا وهو عسر الاندمال فيكون الموضوع
قد صار باقتران عارض غريب به مخصصًا مهيًا لان يلزم عارض ذاتي له ولو لم يجعل مخصصًا لما التزم
عارضًا ذاتيًا على ما اوضحنا فيكون برهانه المعطي اللم لا من ذلك العلم بل من العلم الذي منه العارض الغريب
فالطبيب يحكم ان الجراحات المستديرة بطيئة الاندمال والمهندس يعطي العلة في ذلك حين يبين ان
الدائرة اوسع الاشكال الاحاطة وقد يمكن ان يعطي سبب مركب من العلم الطبيعي والهندسي فيقال
لان الاندمال انما يتحرك الى الوسط فاذا كانت زاوية تعينت جهة الحركة وسهل الالتقاء واذا لم يكن
زاوية كانت الحركة في جميع المحيط معًا وتقاومت الاجزاء وابطا الاندمال وقد اوردوا في بعض الشروح
مثالًا لما يكون برهانه في العلم الاسفل من جهة الان وفي العلم الاعلى من جهة اللم ان صاحب المناظر يحكم
بان المخروط البصري اذا بعد فني وعلة ذلك يعرفه المهندس من قبل معرفته بان الخطين اللذين يخرجان
عن غير قائمتين يلتقيان وهذا المثال غير جيد وذلك لانه يجب ان يكون المثال مشتملًا على شيء يبرهن
عليه في العلمين ببرهانين مختلفين واما الذي اوردوه ان صح فيكون مما يوضع في المناظر وضعًا لا مما
يبرهن عليه فيه نعم لو عنوا انه مما اذا كان مما يبرهن بهذه المقدمة في العلم المناظري وهي غير
معطاة العلة فانما يبين بما لم يحقق بعد فلا يكون بيانه ببرهان لم واذا وقع الى المهندس صار ذلك
برهان لم كان له وجه على ان هذا المثال ردي جدًا وبالعكس من الواجب لان الصنوبرة زاويتها عند
الحدقة وقاعدتها عند المبصر وهناك لا التقاء البتة بل كلما امعن كان التباين اكثر فهذه الاشياء
مما قيل في التعليم الاول وفي الشروح وقد كان وعد التعليم الاول ان يرينا قياسين على ان ولم في علمين
مختلفين وهذه الامثلة التي وردت في انجاز ذلك الموعد كلها وما اخذ التفاسير لها انما يرينا
امرين احدهما ان يكون اللم معلومًا بقياس والان موجودًا بالحس والثاني ان يقع الان في غير ما وقع فيه
اللم فان هذه الامثلة اما ان يرينا قياسين على مختلفين واما ان يرينا امرين احدهما قياس والآخر
غير قياس والذي اظنه حلًا لهذه الشبهة هو ان المعلم الاول لم يعن بقوله يحس بالامر ان يكون
حاسًا بالنتيجة والمطلوب بل ان يكون عنده مقدمات ماخوذة من الحس ينتج المطلوب بانه دون لم
هو فان اصحاب العمل لهم مقاييس عن مقدمات تجربية وامتحانية وبينهم محاورة في اثبات وتركيب
مبنية على ذلك مثلًا كما يقول صاحب التاليف السماعي ان هذه النغمة ليست موافقة لهذه النغمة
من اجل ان الوتر الفلاني كذا ومن اجل ان النغمة الفلانية كذا فيكون مقدمات حسية ينتج منها

نتيجة حسية يتبين بها ان شيئاً كذا او ليس كذا وكذلك يقول صاحب الصناعة الملاحية ليس هنا وقت
ان يكون كوكب كذا في ذلك الموضع لان كوكب كذا بعد لم يشرق ويقول صاحب العلم الطبيعي ان هذه
القوس ليست نصف دائرة لان الشمس ليست على الافق فيكون انما اولئك فقد اخذوا مقدمات
امتحانية واما هذا فقد اخذ مقدمة مستملة عن علة بعيدة غريبة له بالعلة القريبة فان كون الشمس
على الافق ليس علة قريبة انما العلة القريبة لذلك وقوع قطب القوس على الافق بل انما بيان مقدمته
بالعلة القريبة في علم المناظر فيكون معنى امثلة المعلم الاول على هذا الوجه

## فصل في تفضيل بعض الاشكال على بعض وفي ان قياس الغلط كيف يقع في الاشكال

قد بين المعلم الاول ان الشكل الاول اصح الاشكال واكثرها افادة لليقين بوجوه ثلثة ⊛ احدها
ان العلوم التعاليمية انما يستعمل هذا الشكل في تاليفات براهينها ويكاد كل علم يعطي في مسئلة ما
برهان اللم فانما يستعمل هذا الشكل في الاكثر وذلك لان حقيقة هذا الشكل ان يكون العلة موجودة
للحد الاصغر فيوجد له المعلول فان هذا هو ما ليف الشكل الاول ان يكون قد وجدنا العلة للحد الاصغر
واتبع المعلول فيه العلة وان كان البيان البرهاني للايجاب الكلي فلا يكون الا بالشكل الاول وان كان
بالسلب فقد يمكن في الشكل الثاني ولكن يكون قد غير هذا النظام لان الحد الاصغر يكون اعطي
العلة وحمل عليه العلة ثم لم يجعل المعلول تابعاً للعلة في الوجود له بل حرف فجعل المعلول متبوعاً
والعلة تابعة له فلا يكون العلة قد جعلت علة له بالقصد الاول وفي الشكل الاول يكون قد فعلت ذلك
بالقصد الاول ⊛ واما الشكل الثالث فلا يكون ايضا العلة قد اوجدت فيه للحد الاصغر بل يكون الحد
الاصغر اوجد العلة التي تتبعها معلول فيكون العلة لم يجر المعلول بالقصد الاول فانما الشكل الاول
هو الذي يعطي الشيء فيه علة ما ثم يتبع المعلول علته فهذا بالحقيقة هو الذي بالفعل برهان لم وسائر
ذلك بالقوة برهان لم ⊛ والوجه الثاني ان العلم بما هو وهو الحد انما يمكن ان ينال بقياس فانما يمكن
بهذا الشكل ونحن سنوضح من بعد انه كيف يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن اما انه لم يكن الا بهذا الشكل
فلان الحد موجب كلي والشكل الثاني لا ينتج موجبا والشكل الثالث لا ينتج كليا ⊛ والوجه الثالث
فهو ان الشكل الاول قياس كامل بين القياسية بنفسه والشكلان الاخران انما يتبين انهما قياسان
بالرد اليه اما بعكس واما بافتراض والخلف ايضا فانه يرد اليه بوجه ما فاذا رد اليه صار الى المقدمات الاولى
التي لا وسط لها والى الترتيب الاول القياسي الذي لا وسط له فاجتمع عدم الوسط في الوجهين جميعا ⊛
وههنا وجوه من الفضيلة للشكل الاول من ذلك ان تحليل القياسات الى المقدمات الاولية لا يمكن بغيره
لانه لا بد في كل قياس من موجبة وكلية والموجبة لا يحلل الى مقدماتها التي تنتجه بالشكل الثاني والكلية
لا تحلل اليها بالشكل الثالث ووجه اخر ان المطالب البرهانية يراد فيها يقتضي العلم ومعرفة ما الشيء بالذات
وذلك بالكلي الموجب فاما الجزئي فليس به علم مستقصى لان قولك بعض ج ب مجهول انه اي بعض هو
فاذا عينته وعرفته وكان مثلا البعض الذي هو د عاد الى الكلية فصار كل د ب واما السالب فانه
يعرف من الشيء ما ليس له وهذا امر غير ذاتي وبغير نهاية الا ان يومي في ضمن السلب الى معنى ليس بناتج
السلب فيكون في قوة الموجبة المعلولية ويكاد يكون اكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة كبرهان
المعلم الاول على ان الفلك لا ضد له فان النظر الذاتي المستقصى هو الموجب الكلي وهو مما لا ينال الا
بالشكل الاول وقد كفى الشكل الاول من الفضل بان هيئته هيئة قياس بالفعل وهيئة غيره هيئة قياس
بالقوة ونحن قد اوضحنا ان ذلك كيف يكون وكان قائلا لا يشكل على المعلم الاول في هذا الموضع اذ ذكر ان
تحليل القياسات من الشكلين الاخرين الى مقدمات غير ذات وسط في الشكل الاول ان السالبة كيف
يكون لها تحليل الى مقدمات غير ذات وسط فان المقدمات التي يحلل اليها السالب لا بد فيها من سالبة
فكيف ينتهي الى سالبة غير ذات وسط وكيف يكون سالبة غير ذات وسط واما الموجبة التي لا وسط لها
فهي التي لا يمكن ان يكون المحمول فيها اولا لشيء هو علة لوجوده للموضوع والسالب كيف يكون فاقدا
للوسط ليت شعري فنقول انه كما ان الموجبة قد يكون بغير انقطاع اي بحيث لا يتفق حمل محموله على
موضوعه شيئا متوسطا يقطع مجاورتهما فيكون هو اولا للموضوع والمحمول له اولا لازم للموضوع فكذلك
السالبة قد يكون بغير انقطاع اي بحيث لا يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضيا شيئا اخر

عنه بسلب محموله اولا وهو موجود للموضوع لان سلب الكلي منعكس وخصوصا في الضروريات الذاتيات
فمتى وجد لاحد الحدين شيء محمول عليه ليس على الاخر وان لم يكن ولم يسبق اولا الى الذهن وجود شيء لاخر
محمول عليه ليس للاول وكان يوجد لكل واحد منها شيء يخصه او اشياء فيكون في كل رتبة شيء او اشياء
خاصة تساوي ذلك الحد وكانت المرتبتان متنافيتين ليس في احديهما شيء يدخل في الجملة الاخرى
فان المحمول على احدهما شيء يمكن ان يجعل حدا وسطا فيكون سلبهما انهما شيئت عن الاخر بقياس فان كان
المحمول الموجب انما هو في جانب احد الحدين فقط كان ذلك بقياس واحد لا غير مثل ان كان كل ا ج ولا شيء
من ب ج آ وكان كل ب ج ولا شيء من ا ج وان كان المحمول الموجب قد وجد في جانب كل واحد
من الحدين كان بقياسين مثلا ان كان ا و د و ج طبقة متساوية و ط يحمل عليها وثنا و بنيا
و ب و ه و ر طبقة متساوية و ج يحمل عليها و بيناونها ومعلوم ان شيئا من هذه الطبقة لا يحمل
على شيء من تلك الطبقة ⊛ فان قيل ان كل ا ط ولا شيء من ب ط كان قياس وان قيل كل ب ج
ولا شيء من ا ج كان قياس وهما قياسان وكذلك الحال ان لم يكن الا ا ويحمل عليه ط فقط او ب
ويحمل عليه ج فقط لكن العادة في التمثيل جرت بذلك فاذا كان على احد الحدين محمول خاص كان السلب
بانقطاع فيجب انه اذا كان ليس على احد الحدين محمول خاص واحدهما مسلوب عن الاخر ان يكون ذلك سلبا
بلا انقطاع اي بلا واسطة فانه اي واسطة احضرت كانت مسلوبة عن الطرفين وموجبة على الطرفين
فلم ينتج واما اللفظ الكائن في نسختنا فيوهم بدل المحمول الموضوع والاقسام بحالها وذلك ايضا من وجه
يستقيم ولكن النتائج تكون جزئية فانه اذا كان على كل بعض حكم كلي بقياس فليس على الكل بلا قياس ينتج
كليا بلا انقطاع فيشبه ان يكون هذا معنى ظاهر النسخة التي عندنا والاولى ما كتبناه اولا ⊛ ولقائل
ان يقول ان السالبة التي لا وسط لها ان طلبت بهذه الشريطة لم يوجد فانه لا يخلو ا و ب من وجود
او مشترك من اجزائهما وان كان نفسه شيئا لم يخل من اسم يدل على المعنى بلا تفصيل وبالجملة ليس الاشياء
تخلو عن خواص ولوازم حتى الاجناس العالية التي لا يحمل عليها جنس فكيف يوجد ا و ب غير محمول
على احدهما شيء لا يحمل على الاخر ⊛ فاقول انه عنى ان لا يكون مثل هذا الوسط اي محمولا اتفق
وان لا يكون القياس كل ماله وسط اي وسط اتفق بل يجب ان يكون الوسط شيئا وجوده للاصغر
والحكم بالاكبر عليه كل واحد منهما اعرف من الحكم بالاكبر على الاصغر وفي المطلوب السالب يجب ان يكون
وجود الوسط للاصغر وسلب الاكبر عن الوسط اعرف من سلب الاكبر عن الاصغر فحينئذ يكون وسط
وقياس فيشبه ان يكون المعلم الاول عنى بمحمول لا نسبته الى آ والى ب اعرف من نسبة ما بينهما هذا
وقد علمت ان الجهل ليس صنفا واحدا بل من الجهل ما هو بسيط وهو عدم العلم في النفس فقط وهو
ان لا يكون للنفس راي في الامر حق ولا صواب وهذا لا يكتسب بقياس فانه سلب العلم فقط وخلو
النفس عنه وان كان قد يظن ان ذلك يكتسب بقياس على احد وجهين اما على ما ظنه بعضهم ان تكافؤ الحجج
يوجب هذا الجهل فهذا خطأ بل تكافؤ الحجج يثبت هذا الجهل الموجود ويحفظه واما انه يحدثه فليس
واما على ما ظنه بعضهم ان الراي الباطل اذا افسد بحجة ولم يتبع لفساده الراي الحق وجب ذلك حينئذ
الجهل البسيط الذي على وجه السلب فكان بقياس وهذا ايضا ليس بالحقيقة حادثا عن القياس نقط صح
بل بالعرض لان ذلك القياس انما اوجب بالذات بطلان الراي الفاسد فلما بطل ولم يكن هناك راي اخر
عرض ان بقيت النفس عادمة للراي اصلا كما كانت بل القول الصواب ان هذا الجهل لا يكتسب ومن
الجهل ما هو مركب وليس هو عدما فقط بل فيه مع عدم العلم وجود راي مضاد له وهو جهل على سبيل
القنية والملكة وهو مرض نفساني وذلك لان صحة كل شيء اما ان تكون لوجوده على مزاجه الذاتي وفطرته
الاصلية فقط او يكون قد اكتسب مع ذلك كمالا ثانيا كمن يكون مع وجوده على مزاجه الصحي قويا او
جميلا وليس هو في المزاج من البدن بل وفي التركيب ايضا فان صحة البدن هي في اعتدال المزاج
واستواء التركيب وكمال صحته ان يقترن بهذين الامرين البدنيين الامور التي تستعد البدن بهذين
لها من الجمال والجزالة والقوة كذلك صحة النفس على وجهين صحة اولى هي ان يكون على فطرتها الاولى
ومزاجها مثلا الاصلي وليس فيها معنى خارج عن الملائمة وصحة ثانية هي ان يحصل لها الزوايد
الكمالية التي تستعد لها بتلك الصحة وهي العلوم الحقيقية وكما ان البدن اذا حدث فيه امر غريب

لا يقتضيه فطرته فتنع مقتضى فطرته والافعال التي له بذاته كان البدن مريضا كذلك النفس اذا اعتقدت
الاراء الباطلة المخالفة لما يجب ان يكون بينا على فطرتها الاصلية كانت مريضة وانما سمي هذا
الجهل مركبا لان فيه خلاف العلم ومقابله من وجهين احدهما ان النفس خالية عن العلم والثاني انه
مع خلوها عن العلم قد حدث فيها ضد العلم وهذا النوع من الجهل قد يقع ابتداء واذعانا للنفس له
من غير حد اوسط وقد يقع باكتساب قياسي والكاين باكتساب قياسي اما ان يكون فيما الاوسط له
والكاين فيما له وسط اما ان يكون الحد الاوسط فيه من الاشياء المناسبة او من الاشياء الغريبة — او خياله وسطه
وجميع ذلك اما ان يكون الاوسط فيه هو بعينه اوسط القياس الصادق بعينه او ليس هو بعينه
ولا يخلو اما ان يكون مقابله حق سالب فيكون هو موجبا ويقع في الشكل الاول فقط ان كان كليا او يكون
مقابله حق موجب فيكون هو سالبا ويقع في الشكل الاول والثاني معا ان كان كليا ولنبدأ بالانخداع
الواجب فنقول اذا كان الحق هو انه لا شيء من ب آ وكان بغير انقطاع والخداع وظن ان كل ب آ
حتى يكون في غاية المضادة للحق وكان ذلك بقياس حده الاوسط فقد يمكن ان يكون الصغرى والكبرى
كاذبة وقد يمكن ان يكون احديهما فقط كاذبة اما القسم الاول فاذا كان ج شيئا لا يحمل على ب
ولا يحمل عليه آ واخذ ان كل ب ج وكل ج آ انتج الباطل وهذا ممكن فانه لا بد ان لب ولما
ما لا يحملان عليه ويجوز ان يتفقا في واحد من ذلك والا وجب ان يختص بعض ذلك بايجاب طرف
فيه اوسط وكذلك اذا كان ج انما يحمل على بعض ما هو من ب لا على كله وب غير ممكن ان يكون
في كله شيء البتة او ان يكون في كله شيء البتة اي مما باين ب لان ب آ مقدمة بلا اوسط
في كليهما فيكون قولنا كل ب ج كاذبة بالجزء وكل ج آ كاذبة اما بالكل والجزء معا او بالجزء وحده
واما ان كانت احديهما فقط صادقة فلا يمكن الا ان يكون الكبرى ومثال هذا ان يفرض آ محموله
ولها موضوعان ج وب لكنها يكون موجبة على ج ومسلوبة عن ب بلا انقطاع وج وب
لا يحمل احدهما على الآخر فان قيل كل ب ج وهو الباطل وكل ج آ وهو الحق انتج باطلا وهو ان
كل ب آ وسواء كان هذا السلب والايجاب بانقطاع او بغير انقطاع فان هذه المادة لا ينتج الا
باطلا فهذا هو وجه اعطاء القياس الذي يوقع خدعة في اعتقاد الكلي الموجب ولا يكون الا في
الشكل الاول واما القياس الموقع للجهل المركب بكلي سالب غير ذي وسط فقد يكون في الشكل الاول — نكون مع
عن مقدمتين كاذبتين فانه اذا كان كل ج وكل ب آ بلا وسط وكان لا شيء من ب ج فقيل
كل ب ج ولا شيء من ج آ انتج لا شيء من ب آ ويمكن ان يكون احديهما صادقة ايتهما كانت الصغرى
اما الكبرى صادقة ولتكن آ حينئذ من المسلوبات عن ج والموجبات لب وهما كما قلنا وهذا
ممكن فيجب ان يكون قولنا كل ب ج كاذبا وهي الصغرى فان قيل كل ب ج وهو كذب ولا شيء من ج آ
وهو صدق انتج الكذب ولنضع الصغرى صادقة فانه اذا كان الحق ان كل ب ج وكل ج آ فقيل
كل ب ج ولا شيء من ج آ انتج لا محالة سالبا مضادا للحق وهذه المادة هي ان يكون آ موجبا
لب وج معا وب تحت ج او مساو له لكن الجهل المركب لا يكون بمقدمة غير ذات وسط
واما في الشكل الثاني فالمقدمتان كاذبتان بالكل فلا يمكن ذلك لانهما اذا ردا الى الصدق فاوجبت
السالبة او سلبت الموجبة انتجا ذلك بعينه فانه اذا كان قيل اولا ان كل ب ج ولا شيء من آ ج
وكانتا كاذبتين بالكلية وانتجا لا شيء من ب آ فاذا رد الى الصدق فقيل لا شيء من ب ج وكل
آ ج انتجا ذلك بعينه وهو انه لا شيء من ب آ وكذلك ان كان القياس الكاذب هو انه لا شيء من
ب ج وكل آ ج وكانتا كاذبتين بالكلية وانتجا لا شيء من ب آ فاذا رد الى الصدق فقيل كل ب
ولا شيء من آ ج انتجا ذلك بعينه فاذن نتيجة هذا القسم صادقة دائما واما ان كان الكذب بالجزء
فيمكن ان يقع منه قياس الخدعة على موجبة غير منقطعة فانه اذا كان بعض ب ج وبعض آ ج
وكان كل ب آ فقيل لا شيء من ب ج وكل آ ج او قيل كل ب ج ولا شيء من آ ج كانت
المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة لا محالة وقد يجوز ان يكون الكذب في احديهما فقط
فانه اذا كان في مثالنا كل آ ج فبين ان كل ب يكون ج لان كل ب آ وكل آ ج فان كذب في
هذه فقيل كل آ ج ولا شيء من ب ج انتج الكذب ايضا لان ج ليس محمولا على شيء من آ وكا

لانتجني

لا شيء من آ ج فيكون لا محالة لا شيء من ب ج فان قيل لا شيء من آ ج وكل ب ج انتج الكذب
وايضا ان كان كل ب ج كان حينئذ انه لا شيء من آ ج لان ب ج فان قيل كل ب ج ولا شيء
من آ ج وهو كذب انتج الكذب فالشكل الاول في القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط ولنبدأ
بما يوقعه في موجب كلي ذي وسط في الشكل فنقول اما اذا كان الاوسط مناسبا كان قياس الحق لا محالة عن
كليتين موجبتين فكان مثلا كل ب ج وكل ج آ حتى انتج الحق وهو كل ب آ ولما غلط فيه حتى انتج
المضاد للحق فلا يمكن ان يكذب في المقدمتين جميعا والا صارتا سالبتين فلم ينتج التاليف ولا ايضا يمكن
ان يكون في الصغرى فيصير سالبة فلا ينتج بل انما يمكن ان يرد الى الكذب ما يجوز ان يكون سالبا في الشكل وهو
الكبرى لا محالة اذ الشكل هو الشكل الاول فالكذب السالب انما يمكن ان يكون في الكبرى فقط واما اذا
كان الاوسط ليس مناسبا فيمكن ان يكون آ محمولة على كل ب وج موضوع لآ مثل ب الا انه
مباين لب مثل الانسان والفرس تحت الحيوان فان قيل كل ب ج وهو كذب ولا شيء من ج آ وهو
كذب انتج الكذب والحق لا شيء من ب ج وكل ج آ وهذا لا ينتج البتة فليس الاوسط مناسبا ويمكن ان
يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة فانه اذا لم يكن ج تحت آ وكانت ب تحت آ وموضوعة لها
وكان ج وب متباينين فاذا قيل كل ب ج كان كاذبا ثم قيل ولا شيء من ج آ وكان صادقا انتج
منهما كاذب وهو انه لا شيء من ب آ اما مثل ذلك في الشكل الثاني في الاوسط سواء كان مناسبا او غير
مناسب فان الكاذبتين في الكل قد بان من امرهما ان نتيجتهما صادقة لا محالة واما ان كانتا احديهما كاذبة
في الكل ايتهما كانت امكن ان يقع منه قياس الخدعة مثل ان يكون كل آ ج وكل ب آ فان قيل
احدى المقدمتين على الصدق وسلبت الاخرى ايتهما كانت انتجت لا شيء من ب آ وهو كذب واحدى
صادقة واما الكاذبتان في الجزء مثل ان يكون ج في بعض آ وفي بعض ب وكل ب آ فاحدهما كانت
موجبا كليا والثاني سالبا كليا انتج الكذب مثل ان يقال كل آ ج ولا شيء من ب ج او لا شيء من آ ج
وكل ب ج واما قياس الخدعة والحق والظن موجب والمتوسط مناسب فقد بان ان هذا لا يكون الا — سالبه
في الشكل الاول وبين بما قلنا في ضد هذا ان الصغرى يجب ان يقر على ايجابها الذي كان في القياس الصادق
فيبقى صادقا فانما يمكن قلب الكبرى ورجعها الى الموجب فلا يمكن اذا الا من صادقة صغرى وكاذبة كبرى
فان كان الحد الاوسط غير مناسب وبحيث لا يستعمله من نسبته المضادة الى الطرفين قياس ينتج الحق فيمكن
ان يكذبا في قياس الخدعة معا ويمكن ان يكذب الصغرى وحدها ولا يمكن ان يكذب الكبرى وحدها فانه
اذا كان كل ج آ وكان لا شيء من ب ج ولا شيء من ب آ فان قيل كل ب ج وان كان كاذبا فكل
ج آ وكان صادقا انتج كاذبا وهو ان كل ب آ وان كان لا شيء من ج آ هو الحق فيمكن ان يكون كل ب ج
اذا كان لا شيء من ب وج آ ويمكن ان لا يكون شيء من ب ج فان كان كل ب ج حقا وقيل كل آ
وكان باطلا وكان كليا في بطلانه كان انتج باطلا من مناسب واما ان كان جزئيا في كذبه فانه يمكن ان ينتج من
اوسط غير مناسب واما ان لم يكن شيء من ب ج فقلب المقدمتان الى الايجاب الكلي انتج كذبا لا من مناسب
فانه حيث يكون الصغرى سالبة لا يكون الاوسط مناسبا مع ذلك مثال الاول الحيوان بدل ب والعلم
بدل ج والموسيقي بدل آ والمثال الثاني الموسيقي بدل ب والعلم بدل ج والناظر بدل آ والمثال
الثالث الموسيقي بدل ب والناظر بدل ج والحيوان بدل آ ففي القسم الاول لا بد من ان يكون الصغرى
كاذبة وفي القسم الثاني الكبرى كاذبة في الجزء وفي الثالث تكون المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب
فيكون كل موسيقي فهو علم المناظر وكل علم المناظر فهو حيوان فكل موسيقي فهو حيوان

## فصل في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس في المعقولات وذكر المفردات من المعاني وكيف يكتسب منه في التركيب الاول منها وكيف ينتهي اليه تحليل القياسات

فصل في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس في المعقولات وذكر المفردات من المعاني وكيف تكتسب وفي التركيب الاول منها وكيف ينتهي اليه تحليل القياسات

قيل انه من فقد
حسا ما فقد يجب ان يفقد علما ما اي العلم الذي يحرك النفس اليه ذلك الحس فلا يمكنه ان يصل اليه
وذلك ان المبادي التي يتوصل منها الى العلم اليقيني برهان واستقراء اي الاستقراء الذاتي ولا بد من
استناد الاستقراء الى الحس ومقدمات البرهان كلية ومباديها انما يحصل بالحس وبان يكتسب بتوسط
خيالات المفردات ليتصرف فيها القوة العقلية تصرفا يكتسب به الامور الكلية مفردة وتركيبها على
هيئة القول وان رام احد ان يوضحها لمن يذهل عنها ولا يحسن التنبه لها لم يكن الا بالاستقراء بسند

الى الحس لانها اوائل ولا برهان عليها مثل المقدمات الرياضية المأخوذة في بيان ان الارض في الوسط فكذا
الطبيعية المأخوذة في بيان ان الارض ثقيلة وان النار خفيفة وكذلك فان اوائل العوارض الذاتية لكل
واحد من الموضوعات فانما يعرف بالحس اولا ثم يكتسب من المحسوس معقول آخر مثل المثلث والسطح وغير ذلك
في علم الهندسة سواء كانت مفارقة او غير مفارقة فان وجه الوصول اليها اولا بالحس فهذا قول مجمل
قيل في التعليم الاول ونحن نفيد جادتنا بكلامنا ذلك على ان نزيد تفصيلا ❁ فنقول يجب ان نعلم انه
ليس شيء من المعقول بمحسوس ولا شيء من المحسوس من جهة ما هو معرض للحس بمعقول اي معرض لادراك العقل
له وان كان الحس مبدأ ما لحصول كثير من المعقولات ولنمثل لهذا من الانسان المحسوس والمعقول قولا ❁
فنقول ان كل واحد من الناس المحسوسين فان الحس يناله ايضا بقدر ما من العظم وهيئة ما من الكيفية
ووضع ما معين في اجزاء اعضائه ووضع له في مكانه وكذلك ينال الحس الاحوال التي في عضو عضو منه
فلا يخلو اما ان يكون هذا الذي ادركه الحس هو الانسان المعقول ويكون المعقول شيئا غير هذا المحسوس
وان كان يلازمه ثم من البين ان الانسان المعقول مشترك فيه على السواء فزيد عند العقل انسان كما عمرو
انسان وذلك بالتواطؤ المطلق وهذا المحسوس ليس يشترك فيه اذ ليس مقداره وكيفيته ووضعه
مشتركا فيه وهو غير محسوس هذا المحسوس الا كذلك فاذن الانسان المعقول ليس هو المتصور في الخيال
من الانسان المحسوس وبالجملة ان الشيء الذي يصادفه الحس ليس هو حقيقة الانسان المشترك فيها وليس
هو الشيء الذي يصادفه العقل منها الا بالعرض فلينظر كيف يجب ان يكون الانسان المعقول ❁ فنقول
يجب ان يكون مجردا عن شريطة تلحقه من خارج مثل تقدير ما بعظم ما معين ويكتنف بكيفية ما معينة
وتحديد بوضع ما معين وأين ما معين بل يكون طبيعة معقولة مهيأة لان يعرض لها كل المقادير والكيفيات
والاوضاع والاين التي من شأنها ان يعرض للانسان في الوجود ولو ان الانسان كان تصوره في
العقل يحوج مقترنا بتقدير ما ووضع ما او غير ذلك لكان يجب ان يشترك فيه كل انسان وهذا
العظم المشار اليه والوضع والاين وغير ذلك مما يلحق الانسان من جهة مادته التي تخصص بها فتبين ان
الانسان من حيث يتصور في العقل يجب ان يكون مجردا بتجريد العقل عن المادة ولواحقها وهو بما هو كذلك
غير متطرق اليه بالحس بل الانسان الذي يتناوله الحس يتناوله مغمورا بلواحق غريبة ثم نقول ان الموجودات
على قسمين معقولة الذوات في الوجود ومحسوسة الذوات في الوجود فاما معقولة الذوات في الوجود
فهي التي لا مادة لها او لا لواحق مادة فانما هي معقولة بذاتها لانها لا تحتاج الى عمل يعمل بها حتى
تصير معقولة ولا يمكن ان تكون محسوسة البتة واما محسوسات الذوات في الوجود فان ذواتها
في الوجود غير معقولة بل محسوسة لكن العقل يجعلها بحيث تصير معقولة لانه يجرد حقيقتها عن
لواحق المادة ❁ ونقول انه انما يكتسب تصور المعقولات بتوسط الحس على وجه واحد وهو
ان الحس يأخذ صور المحسوسات ويسلمها الى قوة الخيال فتصير تلك الصور موضوعات لفعل العقل
النظري الذي لنا فيكون هناك صور كثيرة مأخوذة من الناس المحسوسين فيجدها العقل متخالفة
بعوارض مثل ما يجد زيدا مختصا بلون وسحنة وهيئة اعضاء كذا ويجد عمرا مختصا باخرى غير
تلك فيقبل على هذه العوارض فينزعها فيكون كانه يقشر هذه العوارض عنه ويطرحها من جانب
حتى يتوصل الى المعنى الذي يشترك فيه ولا يختلف به فيحصلها ويتصورها واول ما يفتش عن — [هامش: اى المعنى التي يشترك فيها ولا يختلف بها ع]
الخلط الذي في الخيال فانه يجد عوارض وذاتيات ومن العوارض لازمة وغير لازمة فيفرد معنى معنى
من الكثرة المجتمعة في الخيال ويأخذها الى ذاته واما كيفية هذا التصنيع وماهية القوة الفاعلة
لذلك والقوة المعينة للفاعلة فليس هذا الموضع موضع العلم به بل هو من حق علم النفس لكن الذي
نقوله ههنا فهو ان الحس يؤدي الى النفس امورا مختلطة غير معقولة والعقل يجعلها معقولة فاذا
افردها العقل معقولة كان له ان يركبها انحاء من التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول المفهم
لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها بالتركيب الجازم بل نقول ان تصديق المعقولات يكتسب بالحس
على وجوه اربعة ❁ احدها بالعرض ❁ والثاني بالقياس الجزئي ❁ والثالث بالاستقراء
والرابع بالتجربة ❁ اما الكائن بالعرض فهو ان يكتسب من الحس بالوجه قلنا المعاني المفردة المعقولة — [هامش: الذي مع]
مجردة عن الاختلاط الحسي والخيالي ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها مع بعض

ويتبع

ويتبع ذلك احكام العقل بالفطرة في بعضها ويتوقف في بعضها الى البرهان ❁ اما القسم الاول فانه
يكون باتصال من العقل بنور من الصانع مفاض على الانفس والطبيعة تسمى العقل الفعال وهو المخرج
للعقل بالقوة الى الفعل وكنه وان كان كذلك فان الحس مبدأ له بالعرض لا بالذات ❁ واما القسم
الثاني فمنها ما يقع فيه الى الحد الاوسط فاذا حصل الحد الاوسط اكتسب المعقول المتصديقي كتسابات
الاوليات بعينها وبقوة ذلك المبدأ فيها فانها وجه من الاربعة ❁ واما الكائن بالقياس الجزئي فان يكون
عند العقل حكم ما كلي على الجنس فيحس ان شخصا من نوع لذلك الجنس فيتصور عنده الصورة النوعية ويحمل
ذلك الحكم على النوع فيكتسب حكما لم يكن ❁ واما الكائن بالاستقراء فهو ان كثيرا من الاوليات
لا يكون بد لاحد واستيناف العقل بالطريق المذكور وان لا فاذا استقرى جزئيات تنبه العقل على
اعتقاد الكلي من غير ان يكون الاستقراء الحسي الجزئي موجبا للاعتقاد الكلي البتة بل منبها عليه مثلا ان
المجانسين لشيء واحد هما غير متجانسين يوجبان قسمة تلك الشيء فهذا مما يكون مذكورا في النفس
فكا حس بجزئيات ينبه له العقل ويعتقده ❁ واما الكائن بالتجربة فكانه مخلوط من قياس واستقراء
وهو آكد من الاستقراء وليس افادته في الاوليات القبرية بل في مكتسبات بالحس وليس كالاستقراء لان
الاستقراء لا يوقع من جهة انقاط الجزئيات حكما كليا يقينيا وان كان قد يكون منبها واما التجربة فيقع
بالتجربة مثل ان نرى ان الرا يحسل الحاسل اشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل وانفعال فاذا تكرر
ذلك كثيرا حكم العقل ان هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه فان الاتفاق لا يدوم وهذا مثل — [هامش: ولا يمكن عند العقل ان يكون له خ]
حكمنا ان حجر مقناطيس يجذب الحديد وان السقمونيا يسهل الصفراء ومن هذا الباب ان يكون شيء يفيد — [هامش: فهذه الانواع يفيدنا الحس علوما اخر خ]
عن هذه الذي بالطبع لا يزال شيء آخر معه ووصول اليه ويكون العقل غير مجوز ان يكون يعرض بذاته — [هامش: فان فيها اختلاطا من استقراء وقياس عقلي خ]
فيحكم ان السبب هو الواصل اليه وخصوصا اذا تكرر فهذه الوجوه التي تستفيد بها من الحس علوما كثيرة
ومبادي العلوم كثيرة والتجربة منها فان التجربة كانها خلط من استقراء حسي وقياس عقلي مبني على
اختلاف ما بالذات وما بالعرض وان الذي بالعرض لا يدوم وقد اشرنا الى بيان هذا فيما سلف فهذه هي
الانحاء التي لاستفادة العقل علما تصديقيا بسبب من الحس بحسب ما حضرنا الآن وقد ذكرنا نوعا من
استفادته العلم التصوري بسببه فاذن كل فاقد حس ما فانه فاقد علم ما وان لم يكن الحس علما ولما كان
كل قياس مؤلفا من حدود ثلثة اما الموجب منه فانما يبين ان شيئا ما موجود لشيء لانه موجود لشيء موجود
للثاني واما السالب فيبين ان شيئا غير موجود للثاني لانه غير موجود لشيء موجود للثاني وكذلك القياس
على كل واحد من نسبة ما بين حدين حدين ان كانت محتاجة الى وسط وشكله غريبة فلا بد من ان ينتهي
ذلك الى مبادي واصول موضوعة موجبة او سالبة لا محالة لا وسط لها على الاطلاق وفي ذلك العلم والجزء
باحد المقدمات الاولى على انها لا وسط لها على احد الوجهين المذكورين ويحل آخره الى ما لا وسط له مطلقا
وان لم يكن في ذلك العلم والذين يقيسون اما على الظن وهم الخطابيون او على الرأي المشهور وهم الجدليون
فليس يجب ان ينتهي تحليل قياسهم الى مقدمات غير ذوات وسط في الحقيقة بل اذا انتهت الى المشهورات
التي يراها الجمهور والمقبولات التي يراها فريق كان القياس قياسا في بابه وان كانت المقدمات الاولى
فيها ليست ذات وسط في نفسها بل لها وسط ما في اعتبار التحقيق مثل ان العدل جميل والظلم قبيح فانه
مأخوذ في الجدل على انه لا وسط له وفي العلوم يطلب لذلك وسط وربما طلب ايضا في الجدل على نحو ما يحتاج
سقراط ثراسوماخوس فربما كان المشهور لا وسط له لا لانه بين بنفسه وفي حقيقته بل لانه كاذب مثل
ان اللذة خير وسعادة فتحليل القياسات الجدلية يجب ان يكون الى المشهورات وتحليل البرهانية يجب
ان يكون الى البرهانيات ويجب ان نبين الآن ونبين ان هذه الاوساط وما هي لها اوساط متناهية
بعد ان نعاود مرة اخرى حال ما بالذات وما بالعرض من المحمولات ❁ فنقول يقال من وجه للمحمول انه
محمول بالحقيقة لا بالعرض اذا كان الموضوع مستحقا لان يوضع بذاته بحصل الذات ليحمل عليه ما يحمل
فوضع وحمل عليه محمول ما اي محمول كان مثل قولنا الانسان ابيض فان الانسان جوهر قائم بذاته غير محتاج
الى حامل يحمله ثم البياض قائم فيه ومحتاج الى حامل مثله فاذ جعل الانسان موضوعا والابيض محمولا
فقد حمل حملا مستقيما فهو حمل حقيقي لا بالعرض وبازاء هذا القسم حمل ما بالعرض وهو ان الذي يقابل ما من
شأنه ان يكون محمولا في طباعه فيوضع لما من شأنه ان يكون موضوعا في طباعه فيقال الابيض ما انسان فيكون

فصل في كفاية ما قيل في التعليم الاول من تناهي اجزاء القياسات والاوساط الموجب والسالب

بالحقيقة فلا اخذ الموضوع مرتين بالقوة وذلك لان الابيض من جهة ما هو ابيض ما فقط لا يمكن ان يكون
موضوعًا ولكن الموضوع هو الشيء الذي عرض له ان كان ابيض وهذا هو الانسان الذي عرض له البياض
فهو ابيض واما ان يكون عرضان في واحد فيحمل احدهما على الآخر فيقال ان الابيض متحرك اي الشيء الذي
عرض له البياض فقد عرض له الحركة لا ان الابيض نفسه من حيث هو ابيض موضوع للحركة ويقال للشيء
انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان الوصف له في نفسه كان عن طبعه او نفاسه ذلك المحمول او
الصفة او حدهما فيه ولكنه ليس لشيء غيره من اجله يقال له واذا حققت لم يجد ذلك المحمول والصفة
في نفسه مثل ما يقال ان الحجر متحرك سواء كانت حركته بالطبع وبالذات وكانت لا بالطبع وبالذات
ولكن بالقسر وبازاء هذا محمول بالعرض وذلك اذا كان الشيء يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال
للساكن في السفينة انه متحرك وانه يسير الى موضع كذا واذا حققته وجدته ساكنًا فربما كان الموصوف
به بالحقيقة منفصلًا عنه كالسفينة في هذا المثال فيها وربما كان متصلًا كما يقال للكرم ابيض
اي عناقيده بيض ويقال المحمول بالذات لمثل حمل الاعم على الاخص كالحيوان على الانسان
ويقابله المحمول بالعرض وهو ان يحمل الاخص على الاعم فيقال الحيوان ما انسان ويقال للشيء
انه محمول بالذات اذا كان محمولًا على ما يحمل عليه اولا مثل السطح اذا قيل له ابيض وبازاء هذا محمول
بالعرض كما يقال الجسم ابيض اي سطحه ابيض ويقال للشيء انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان
ليس واردًا على الشيء من خارج غريبًا بل هو شيء يقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما يقول ان الحجر
يتحرك الى اسفل بالذات وبازاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك الى فوق بالقسر ويقال محمول بالذات
لما لم يكن من شانه ان يفارق الشيء في حال وبازائه المحمول بالعرض فيشبه ان يكون اتحاد الحجر اذا
حمل عليه الحجر من المحمولات بالعرض من هذه الجهة لانه ليس ملازمًا ويقال محمول بالذات لما كان ليس
من شانه ان يفارق الشيء وكان مع ذلك مقومًا للماهية لا واردًا غريبًا وبازائه المحمول بالعرض
معروف فيكون اذن كون السطح ابيض محمولا بالعرض ويقال محمول بالذات لكل ما من شانه ان يؤخذ
في حد الشيء او يؤخذ الشيء في حده وبالجملة ما يكون من مناسبته لذلك الشيء بالحد الذي لا حدهما
فما خرج عن هذين يكون محمولا بالعرض ونريد ان نبين ان المحمولات الذاتية على ما بيّنا من الذاتي اجزاء
متناهية ولا نلتفت الى ما بالعرض في هذا الموضع فصل في كفاية ما قيل في التعليم الاول
من تناهي اجزاء القياسات واوساط الموجبة والسالب فنقول محاكين للتعليم
الاول قيل قد علم ان المحمولات بذاتها موجودة والموضوعات بذاتها موجودة فليكن موضوع
بذاته مثل ج وليس من شانه ان يصير محمولا الا بالعرض وليكن محمول ه على ج اولًا بلا متوسط
وكذلك ده وز ده فيريد ان هذه المحمولات تتمادى بلا نهاية من موضوع اول محدود فيؤخذ
دائمًا على كل محمول محمول بلا واسطة ولا يقف او يقف ثم ليكن ب شيئًا ليس من شانه ان يحمل عليه
شيء آخر بالذات لكنه محمول على ط بلا وسط وط على ج كذلك وج على ب كذلك فنرى
ان هذا النزول في الموضوعات عن محمول اول محدود يتمادى بلا نهاية فيوجد دائمًا موضوع لموضوع
بلا واسطة ولا يقف او يقف والفرق بين البحثين انا قد ابتدأنا في الاول منهما من الموضوع المحدود
واحدنا نصعد في المحمولات وابتدأنا في الثاني منهما من المحمول المحدود واحدنا ننزل في الموضوعات
وليكن آ محمولة على ج بتوسط ب سواء كان آ لا محمول عليه او عليه محمول وج لا موضوع
له او له موضوع فهل يمكن ان يكون بين آ وبين ب اوساط موضوعات لا او محمولات على ب
بلا نهاية وبين ج وب كذلك وهذا البحث يفارق الاولين بان المحدود كان في ذينك طرف واحد
والمحدود ههنا طرفان وانما يطلب هل الوسائط بينهما بغير نهاية فيكون هذا البرهان متوقف الصحة
على براهين بلا نهاية وليس هذا وج يوجب لها آ فنقطع وان كانت مقدمة اج سالبة والمتوسط
ب فنضاد ب ج موجبة و اج سالبة فهل دائمًا بين اج واسطة وكذلك هل بين كل كبرى
سالبة حدث واسطة او يقف قبل وهذا الطلب لا يكون في الاشياء التي يستحق ان ينعكس بعضها
على بعض اذ كانت اشياء يستحق ان ينعكس بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة وليس فيها موضوع
اول ومحمول ثان بل كل واحد منها يصلح ان يكون محمولا او موضوعًا او واسطة بين محمول وموضوع

بالشك

بالشك يكون معًا في الحالين جميعًا انه هل يوجد لما وضع منهما موضوعًا شيء آخر ينعكس عليه وعلى
صاحبه ولما وضع محمولا شيء آخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك الى غير النهاية او هي محدودة
وانا انسبنا ان تناهي الوضع فيهما من جهة كان ذلك اشتبانه بتناهي الحمل في تلك الجهة وبالعكس اذ الوضع
هناك حمل والحمل وضع الا ان لا يكون نحكم كل واحد منهما في العكس مثل حكم صاحبه بل يكون
احدهما حملا حقيقيًا والآخر حملا عرضيًا ۞ اقول ان الحد الثاني يليق احدهما ان يكون الحمل
الحقيقي مثل حمل الضحاك على الانسان والعرضي كحمل الانسان على الضحاك فان ذهب هذا المذهب فمعناه
ان هذه المتعاكسات يكون في الطبع احدهما موضوعًا والآخر محمولا متعينًا ولا يكون نحكمها على ما قلنا من
ان احدهما ليس اولى من الآخر بذلك التأويل والثاني ان يكون الحمل العرضي كحمل الانسان على الحيوان والحمل
الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على الانسان فانه وان حمل حيوان على انسان وانسان على حيوان فالموضوع
والمحمول بالذات متعين واذ قد تقرر هذا ۞ فنقول ان الوسائط بين حدي الايجاب متناهية فليكن
كل ب ا فنقول ان الوسائط بين حدي الايجاب متناهية وهي الاشياء التي يحمل على كل واحد منها آ ويحمل
كل واحد منها على ب وبعضها على بعض في الولاء وذلك انها ان كانت بغير نهاية لكان اذا اخذنا من جهة
ب صاعدين على الولاء او من جهة آ نازلين على الولاء لم يبلغ البتة الطرف الثاني وسواء اخذنا بعضها
على الولاء بلا واسطة بينها او اخذنا بعضها وقدرنا الوسائط فيما بينها او اخذنا الكل متتالية
ولا واسطة بينها وكانت لا تتناهى واخذنا الكل على طفرات تتضاعف لما لا نهاية له فان الكلام
في ذلك واحد فاذا كلما ابتدأنا من حد لم ينته الى حد آخر فليس هناك حد آخر لا فرق بين قولك هذا
سبيل لا يتناهى عند السلوك وقولك لا حد له وكذلك قولك له حد وقولك يتناهى اليه عند السلوك واحدًا
ثم من المحال ان يكون حد محدود ولا يبلغ البتة ونهاية ولا يتناهى اليها ويكون ذلك كقول من يقول انك
اذا اخذت متصاعدًا من الواحد لم يبلغ البتة الالف الذي هو حد محدود لان بينهما درجات للعدد بلا نهاية
ولا ينتقض هذا بالمقادير ولقول القائل ان بين كل طرفي مقدار محدودًا بالقوة بلا نهاية وذلك لان المقادير
المتصلة لا اقسام لها ما لم يقسم البتة وكل قسم يفرض فيها يكون محدود العدد وان اللانهاية التي يتوهم
من حدين فيها هو امر بالقوة اي تلك الحدود التي فيها هي بالقوة ووجودها في القوة ولا يوجد البتة
موجودة بالفعل بل واحد منها بعد واحد والذي نحن في البحث عنه فان فيه حدين وطرفين واذا
كان بينهما وسائط يكون معنى يستحق ترتيبًا في نفسها كانت حاصلة لا متوقفة على قسمة قاسم
فبيّن اذن انه لا يمكن ان يكون بين مثل هذين الطرفين وسائط بلا نهاية وكذلك لا حد في السالب اذا قلنا
لا شيء من ج آ وكان بينهما واسطة اعني شيء مثل ب يوجد لج ولا يوجد له آ فليس يمكن ان يكون
دائمًا واسطة بعد واسطة في المقدمتين جميعًا الكبرى السالبة والصغرى الموجبة اما الموجبة فقد
فرغنا عنه واما السالبة فلان بيان ذلك يكون من احد الاشكال الثلثة اما على سبيل الشكل الاول
كما مثلنا له فيجب على كل حال اذا كانت الوسائط التي للكبريات السالبة يذهب الى غير النهاية ان يحصل
موجبات بغير النهاية لكل سالبة موجبة وسالبة ينتجانه معًا ثم للموجبة موجبات وقد بان في الموجبات
انها متناهية فاذا كانت الحدود الموجبة للصغرى السافلة لا يمكن ان يذهب الى غير النهاية بين حدين
فبيّن ايضًا ان الذي لا بد عليه في العدد من حدود الكبريات العالية السالبة متناهية وكذلك
هذا اذا كان الشكل شكلا ثانيًا وذلك لان الموجبة وان لم يجب فيه ان يكون الصغرى بعينها فلا بد
من ان يكون الصغرى بعينها فلا بد من ان يكون في كل قياس مقدمة موجبة واما الشكل الثالث منها
فان الموجب فيها يتعين على كل حال ۞ وقيل ايضًا ان المحمولات الداخلة في ماهية الشيء متناهية
لان هذه داخلة في تحديد الاشياء والحدود انما يتم بها فلو كانت الحدود متوقفة الى ان يوجد فيها بغير
نهاية لما كان يمكننا ان نحد شيئًا لكن الحدود موجودة اذ الامور متصورة فبادئها متناهية ثم قيل
بعد هذا في التعليم الاول انه اذا قيل ان الابيض يمشي وهذا الكبير هو خشبة فقد عكس الحمل والوضع
عن وجه استحقاقه واما اذا قيل الخشبة هي كبيرة او قيل ان هذا الانسان يمشي فانه قد اجرى الحمل
والوضع على وجه استحقاقه وذلك لانه قولنا الاول وهو ان الكبير خشبة او الماشي انسان ليس معناه
ان نفس الماشي من جهة ما هو ماش والكبير من جهة ما هو كبير موضوع للخشبة او الانسان ولا معناه

ان الماشي بنفسه شيء قائم غير منفيض ولا متضمن شيئا آخر هو موضوع له فان ذلك لا يصح بل معنى قولنا الماشي
انسان ان الشيء الذي عرض له المشي وعرض له ان كان ماشيا ذلك الشيء هو انسان وكذلك ان الشيء
الذي عرض له ان كان بمقدار كذا وعرض له ان كان كبيرا ذلك الشيء هو خشبة واما معنى قولنا ان
الانسان ماش معناه ان الانسان نفسه لا شيئا يعرض له ان يكون انسانا هو نفسه ماش وكذلك
قولنا الخشبة كبيرة معناه ان نفس الخشبة لا شيئا آخر يعرض له ان يكون خشبة هي كبيرة وانت تعلم
ان بين قولك الشيء الذي هو ماش وله عرض المشي وبين قولك الشيء الذي هو انسان او خشبة او
جوهر او ذات فرقا وذلك لان الشيء في الاول عين من الاعيان هو في نفسه نوع من الانواع وحقيقة
من الحقائق والماشي من حيث هو مجرد معنى ذي مشي شيء آخر ليس هو واما في المثال الآخر فان الشيء
الذي هو جوهر ليس غير ذات الجوهر وليس شيئا عرض له جوهر فيكون هو في نفسه امرا محصل النوعية
والحقيقة وقد اضيف اليه معنى آخر خارج عن ذاته يسمى لاجله جوهرا كما سمي هناك لاجله ماشيا
فالانسان والخشبة بالحقيقة موضوعان ولا يقتضيان نسبة الى موضوع والى شيء غير جوهرهما فاما
الماشي والكبير فكل واحد منهما يدل على معنى الماشي والكبير ويدل على موضوع فليضع للامرين اسمين
يفترقان به فيجعل حمل الماشي على الانسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة واما حمل الانسان على الماشي
فليخصه باسم الحمل بالعرض وكل حمل فاما ان يكون من طريق ما هو الشيء واما ان يكون على سبيل كيف
هو او كم هو او مضاف هو او اين هو او متى هو او يفعل او ينفعل وكذلك سائر المقولات وبعض ذلك
داخل في الجوهر وبعضه عارض كالانسان يحمل عليه الابيض وليس في المحمولات شيء خارج عن هذه
البتة اما الصور الافلاطونية فعليها السلام فانها اصوات واسماء باطلة لا معنى لها ولو كانت
موجودة لم يكن لها مدخل في علم البرهان اذ البرهان هو بهذه المحمولات المذكورة وهذه العرضيات
توجد في الجواهر في الحقيقة وان كان يمكن في القول ان يجعل كما وضعنا موضوعا الكم وكيفا ما يجعل
موضوعا للكيف واما في الوجود فلا يمكن ذلك بل كلها يكون موضوعها الاول الجوهر مثال ذلك ان
السطح موضوع للشكل في التحديد والقول واما في الوجود فلا يمكن البتة ان يكون السطح وما يعرض له
الا قائمين في الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة للجميع واذا كان ذلك كذلك فان الطرف الذي هو الموضوع
الحقيقي حد ونهاية والمحمولات الداخلة في ماهية الشيء محدودة متناهية من الاجناس والفصول اذ بينا
ان الذهن لا يمكن ان يقطع امورا بلا نهاية لتحديد شيء واحد والتحديد موجود والمحمولات العارضة
لها طرف من جهة الموضوع وهو الجوهر وطرف من جهة المحمولات وهي المقولات العشر لان كل واحد
منها اما كم واما كيف واما مضاف واما غير ذلك فما بين الطرفين محدود على ما اوضحنا قبل
وايضا فان المحمولات من جملتها داخلة في حدودها اعني في حدود المحدودات الجزئية منها الموجود
في الموضوع فان لم يكن داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر والداخلات في حدود الشيء متناهية
فاذن جميع المحمولات متناهية سواء كانت داخلة في حدود الجواهر او كانت اعراضا ذاتية او اعراضا
غريبة فقد استبان من هذه الجملة ايضا تناهي الاوساط من هذه الجهة وهي جهة اعتبار المقصود
والحد فقد بان واتضح ان ههنا مقدمات اولى وان محمولات وموضوعات بلا واسطة وانها حادثة
على الولاء والاشياء التي يعلم بالبرهان لا يمكن ان يعلم بوجه آخر اشرف منه وكل علم برهاني فانما يكون
بعلم اقدم منه فان ذهب ذلك الى غير النهاية ارتفع العلم البرهاني اصلا واما ان وقف عند مقدمات
لا اوساط لها فاحسن ما تأول عليه ذلك ان يكون الوقوف عند اصول لموضوعه والوقوف عند اصول
موضوعه ان كانت تلك الاصول لا تبرهن في علم آخر ووقوف غير برهاني فيجب اذن ان كان وقوف على اصول
موضوعه ان يكون لها وقف ما بيان برهاني وفي آخر الامر يجب ان ينتهي البحث الى مقدمات لا اوساط لها
والا لم يكن برهاني ولا علم برهاني فلم يكن احتجاج الخصوم في امكان وجود اوساط لا نهاية لها برهانيا
يلتفت اليه ولما كان البرهان انما يوجد من جهة الاشياء الموجودة للموضوع بذاتها اما داخلة في حد
الموضوع او الموضوع داخل في حدها مثال الاول الكم والكثرة للعدد وقد بان ان هذا القسم متناه ومثال
الثاني الفرد للعدد وهذا ايضا لا يجوز ان يذهب الى غير النهاية حتى يكون للفرد شيء مثل ما للعدد ولذلك
الشيء شيء آخر وذلك لان قوام جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد ويكون العدد مع الفرد مأخوذا

في حدودها

في حدودها فان ذهبت تلك الى غير النهاية يذهب معها ايضا ما يوجد في حدودها الى غير النهاية لان لكل
محمول منها موضوعا من هذه التي يؤخذ في حدودها وكل سابق داخل مع المسبوق في المحمول فيكون اذن
موضوعات بغير نهاية متتالية كلها يؤخذ في الحدود وقد بان استحالة ذلك فانه لما كانت الموضوعات
المأخوذة في حدود محمولاتها لا يذهب الى غير النهاية فكذلك المحمولات التي تساويها في العدد ⊛ ثم
ان لقائل ان يقول انما بان استحالة ذلك في اشياء غير متناهية يوجد في حد شيء واحد وههنا فلا يكون
المأخوذ في حد شيء واحد منها الا جملة متناهية من تلك الغير المتناهية هي ما بين الطرفين وذلك الواحد
وما بين الطرفين وبين كل واحد متناه فيقال له قد جعل ههنا الغير المتناهي من الموضوعات حصل بالفعل
والفعل يشتمل على الجميع من غير ان يبقى شيء خارجا منه هو بعد بالقوة وكل واحد والكل والجميع موجود
في حد واحد لان كل سابق مأخوذ في حد ما يؤخذ فيه المسبوق اعني بالسابق القريب من الطرف ويكون
شيء خارج عنه هو مأخوذ في حده فيجب ان يكون لما حصل في الوجود من الموضوعات محمول خارج عنها
لكن ليس شيء خارجا عنها بل كل محمول يوجد فيوجد على انه واحد من جملتها هذا محال ثم كيف يمكن ان يكون
امور بلا نهاية هي معا في جنس واحد بل في شيء واحد بالعدد لها ترتيب فان الفرد وما يتبعه من اللواحق
الغير المتناهية انما يؤخذ كلها لا محالة في شيء ما من انواع العدد وكلما صعد في المحمولات انتقص عددها
والعدد المنتقص للترتيب فانه في النقصان متناه الى الوحدة فقد بان اذن انه لا الموضوعات المأخوذة
في حدود المحمولات ولا المحمولات المأخوذة في حدود الموضوعات ذاهبة الى غير النهاية فقد بان
من جميع هذا ان للبراهين مبادئ غير ذوات وسائط وبان انها لا برهان عليها وانها مقدمات
غير منقسمة لان الحمل من فوق ومن اسفل واقف وان ههنا حملا اولا على الشيء وانه وان كان كثير
من الحمل على الموضوع يكون لسبب عام مثل ان يحمل مساواة ثلث زوايا القائمتين على متساوي الساقين
وعلى مختلف الاضلاع ليس ولا على واحد منها ولا من جهة ما هو هو بل من جهة ما هو مثلث والمثلث
عام لهما فليس يجب ان يكون دائما كل حمل لكل شيء انما هو لا لشيء عام حتى يكون للمثلث لشيء آخر
عام وكذلك لذلك الشيء لشيء آخر عام بل يكون آخر الامر لشيء بذاته اولا ويكون له بلا واسطة والمقدمات
الواحدة والبسيطة والاسطقسية هي في هذه التي لا واسطة لها ولا ينقسم بالقوة الى مقدمتين
يدخل لحد وليس عليه برهان فانما ليس يقطع لحد اوسط فليس عليه برهان وهذه المبادي بعضها
مبادئ للبراهين المنتجة للموجبات وبعضها مبادئ للبراهين المنتجة للسوالب فانه كما انه قد يكون مقدمة غير
ذات وسط موجبة وهي مبدأ للبرهان الموجب كذلك قد يكون مقدمة غير ذات وسط سالبة وهي
مبدأ للبرهان السالب وهذه بسائط المقدمات واوائلها كما ان اول النقل مثلا ولا الابعاد اللحنية
وهو ربع الطنيني الذي نسبة احدى نغمتيه الى الاخرى نسبة ستة وثلثين الى خمسة وثلثين وذلك
لان هذه لا ينقسم الى ابعاد اخرى وينقسم اليها بوجه ما سائر الابعاد التي لها الاسماء مثل الذي بالكل
والذي بالخمسة والذي بالاربعة والطنيني واذا انقسمت المقدمة بالحد الاوسط وكانت موجبة
كلية فلا يمكن ان يقع الحد الاوسط خارجا عن الطرفين بل يكون متوسطا بينهما لا محالة واما في السالبة
فقد يقع خارجا وقد يقع غير خارج فان كان منعكسا في قياسك ان يسلب عن الموجود للاصغر فلا يمكن
ان يقع خارجا ولو امعنت في التحليل ولم يزل توسط بين كل حدين سلب هذا النوع من التوسط واما البيان
بالشكل الثالث فلا اثبات الجزئي فقط فهو ايضا بيان لا بالفعل بل بالقوة وكل حد واحد يقع في
الشكل الاول فانه يقع بين بين اي بين الحدين لكنه يخرج في الشكل الثاني لا من جانب الاصغر لكن من
جانب الاكبر وبالجملة من جانب الكل ويخرج في الشكل الثالث لا من جانب الاكبر الذي يمكن ان يكون
سالبا بل من جانب الاصغر وكذلك اذا اردت في التحليل ان تصحح السالبة من قياس مقدمته من الشكل
الاول فلك ان تستمر في التحليل وتدخل الوسط بين بين واما ان احتجت الى مثل ذلك من قرائن في
الشكل الثاني واردت ان تركب قياسا لانتاجه السالبة لم يخرج من جانب الاصغر وفي الثالث
لم يخرج من جانب السالب فقد حاذينا ما قيل في التعليم الاول وجميع ما اوردنا من هنا يوجبنا فيه
ايراد ما قيل في المشهور ويجب ان يعلم ان جملة ما يخصه في انه اذا كان حد ان امتنع السلوك من احدهما
الى الآخر ان كانت وسائط بلا نهاية وان كانت محمولات بالحقيقة غير متناهية لم يكن حد ولا برهان

فصل في ان البرهان الكلي والموجب والمستقيم كل افضل من مقابله

فلا يلزم شئ من هذا من تنكر البرهان والحق الا ان يبين عليه من وجه آخر ان ههنا حدا وبرهانا وليس ذلك
على المنطقي بل هو موضوع له وان المعتمد ما ذكرناه من امر التحليل لان التحليل يوجب ان لا يكون المحمولات في
الشئ متناهية ومن جميع هذا لا يبين ان التزايد في البراهين لا يذهب الى غير النهاية بل التحليل فقط
واما ان التزايد كيف يذهب الى غير النهاية فسنوضحه بعد **فصل في ان البرهان الكلي والموجب**
**والمستقيم كل افضل من مقابله** قيل في التعليم الاول انه لما كانت البراهين منها كلية ومنها
جزئية ومنها موجبة ومنها سالبة ومنها مستقيمة ومنها بالخلف فيجب ان نبحث هل البرهان الكلي افضل
ام الجزئي وهل الموجب افضل ام السالب وهل المستقيم افضل ام الخلف ثم قيل ان لظان ان يظن ان البرهان
الجزئي افضل من الكلي بان يقول اذا بينا ان زيدا موسيقار او ناطق من نفس زيد فهو افضل من ان بينا ان
كل انسان كذلك لان هذا بيان للشئ من ذاته وذلك بيان له لا من ذاته بل من بيان امر في غيره وليس ان يعلم
ان متساوي الساقين زواياه مساوية لقائمتين من نفسه كما يعلم ذلك لا من نفسه بل من شئ اخر وهو
المثلث ولما كان البيان الجزئي من ذاته ومن نفسه والبيان من الكلي ليس من ذات الشئ ومن نفسه وكان ذلك
بذاته افضل فالجزئي افضل وايضا لظان ان يظن ان الجزئي افضل من جهة اخرى لان الموجودات هي هذه
الجزئيات والكلي اما امر غير موجود بل موهوم فقط واما امر موجود فيها قائم بها فان كان غير موجود
فما يبرهن به عليه انما يبرهن على غير موجود والبرهان على الموجود افضل منه على غير الموجود وان كان موجودا
لكنه قائم فيها غير خارج عنها ثم البرهان على الكلي يجعله كانه شئ مفارق بالذات للجزئيات وخارج عنها
فيجعل المثلث شيئا غير هذا المثلث وذلك المثلث والعدد شيئا غير هذا العدد وذلك العدد وما اوجب
تحريف الحق فهو محرف عن الحق فان البرهان على الكلي اما ان يقع على معدوم واما على محرف الوجود عن
حقيقته فالبرهان اذن على الجزئي افضل وايضا فان البيان الكلي شديد التعرض للغلط بسبب ان سبيله
يكون كالمبرهنين على غير المطلوبات مثلا اذا برهن مبرهن على ان الكميات المتناسبة اذا بدلت تكون
متناسبة فلا يكون قد برهن بالذات على خط وسطح بل على ما ليس شيئا منها فان كان البرهان الكلي
من وجه ما على ما هو اكثر فانه من وجه آخر على ما هو اقل في الوجود لان الذي هو في الوجود هو خط او سطح
او زمان على انه كثيرا ما يتفق ان يقع بالجزئي ظن مخالف لحق الكلي على ما قيل في انولوطيقا ولو كان البرهان
يقصد بان يكون على الجزئي وعلى الموجود الحاصل لاستحال وقوع علم وظن معا فان البرهان على الكلي اخس
واوضع رتبة ثم قيل في التعليم الاول ليس العلم بالجزئي اكثر من العلم بالكلي بل اقل فانه اذا كان المثلث
المتساوي الساقين زواياه كذا وكذا ليس لانه متساوي الساقين بل لانه مثلث فالذي يعلم ذلك
في متساوي الساقين لا من جهة ما هو متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث نعلم اكثر اذ يعلم انه
بالقوة القريبة من الفعل في غير متساوي الساقين من المثلثات كما يعلمه في متساوي الساقين واذا
علمه للمثلث فقد علمه لما هو له بالذات واذا علمه للمتساوي الساقين فقد علمه لا لما هو له بالذات فالكلي
اذن افضل وايضا فان اللفظ الدال على طبيعة الكلي ليس اسما مشتركا بل اسما متواطيا وليست طبيعته
في الجزئيات كطبيعة الاعراض بل طبيعة ملائمة للجوهر داخلة في الحد وليس وجوده اقل من وجود
الآحاد الجزئية وان كان هو واحدا لتشابهه وتلك لانهاية لها وذلك لان وجود الثابت الباقي اكثر
واكد من وجود الفاسد والبرهان على الجزئي الفاسد من جهة ما هو جزئي يكاد لا يغني ولا يتناهى
اذا لم يجتمع في كلي يشترك فيه امور بلا نهاية ويتحد به فيكفيها كلها برهان واحد ولولا ذلك لاحتيج الى
براهين بغير نهاية وايضا فانه ليس يجب على المبرهن من جهة برهانه على الكلي انه ان لم يجعل الكلي معدوما
يلزمه ان يجعل شيئا مباينا للجزئيات فليست الجواهر الكلية في ذلك بمباينة الحال للاعراض الكلية مثل
الكيفية والكمية فيرى هل يجب لكون هذه الاعراض الكلية ان تكون امورا خارجة عن الجزئيات قائمة
بذاتها موجودة لا في موضوع وهل جزئياتها اذا انفردت بحد ينفرد بالقوام واذا غلط غالط فظن
ان الكلي شئ خارج عن الجزئيات بسبب افراد البرهان عليه فاللوم بالحقيقة يلحقه في اضافته
الى الباطل وتوهمه المحال دون الذي يستعمل البرهان الكلي على واجبه وقد علمت انت في مواضع اخرى
الفرق بين الذي ينظر اليه دون اعتبار غيره وبين الذي ينظر اليه وهو مجرد مباين لغيره وايضا فانا
قد اشبعنا القول في ان البرهان هو قياس من العلة والمية والكلي اولى بان يعطي العلة وذلك لان الشئ

يوجد للكلي بذاته واولا فان كل شئ له امر بذاته لا يحتاج ان يكون لشئ آخر بعرض غيره حتى يكون له بل ان لم يكن
للغير المفروض كان له ولا يكون لذلك الغير الا ويكون له فهو للغير بسببه فهي العلة القريبة فالكلي هو الذي وبو ع
يعطي الجزئي ما له بذاته والكلي هو الذي عنده نهاية البحث عن لم وعند تناهي البحث ما يظن انا علمنا الشئ
كما لو سال سائل لم جاء فلان فقيل ليأخذ ماله فقيل لم يأخذ قيل ليقضي دين غريمه فيقال لم يقضي قيل
لكي لا يكون ظالما فاذن وقفنا البحث عن اللم عند هذا ومثله فقد سكنت النفس الى معلومها ولا محالة
ان بحث اللم في امثال هذا ينتهي الى امر لا يتجاوز عنه ويكون هو الامر الاعم الاعلى الذي يلزمه الحكم لنفسه
ولغيره بسببه وهو العلة المطلوبة وكذلك اذا سئلنا عن الجزئيات ان هذا المثلث لم زواياه الخارجة مثل
الاربع قوائم فاجبنا بشئ جزئي فقلنا لانه من ذهب ولانه مخطوط في ثوب ولانه هذا المثلث لم يكن شئ من
هذا جوابا عن العلة الذاتية التي يطلب الا ان نقول لانه شكل يحيط به ثلثة خطوط مستقيمة كل واحد
منها اذا اخرج ارتسم حوله متساويتان لقائمتين فيكون جميعها ست زوايا قوائم اثنتان منها داخلتان
فيبقى الخارجة اربعا فنحن اذن في اعطاء العلة نضطر الى البرهان على الكلي وكذلك ليس يمكننا ان نبرهن
على هذا الحكم في المتساوي الساقين برهانا كليا الا ان نقول لانه مثلث حال اضلاعه ان تخرج كذا
وكذا وايضا فان الجزئيات غير متناهية ولا محدودة والكلي بسيط محدود والغير المتناهي من جهة
ما هو غير متناه غير معلوم وانما يعلم المتناهي المحدود فاذن العلم الذاتي انما هو للكلي وهو اكثر في معنى
المعلومية فاولى بان يكون المقصود بالبرهان واذا كان هو اولى بالبراهين فالبراهين ايضا اولى به
لان الاولى من باب المضاف واذا كان هذا اولى به منه بغيره فذلك ايضا اولى من تلك الغيرية منه وايضا ولث غ
فان الشئ الذي اذا علم غيره من غير انعكاس فهو اولى بان يفيد العلم من ذلك الغير والكلي اذا برهن عليه وعلم بوعلم صه
كان ذلك علما به وبالجزئي تحته ايضا بالقوة القريبة من الفعل واذا علم الجزئي فليس يجب ان يكون
ذلك علما بالكلي لا بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل فالعلم بالكلي اذن آثر وايضا فان البرهان
الكلي يكون الحد الاوسط فيه اقرب الى المبدا فهو اشد استقصاء في كل شئ واكثر في المعنى الذي
له المبدا مما له هو ابعد منه من المبدا فالبرهان الكلي اشد استقصاء من الجزئي فامثال هذه الاقاويل
التي هي قيلت في التعليم الاول ولكن يشبه ان يكون الامر على ما قاله المعلم الاول بنفسه من ان
بعض هذه الحجج منطقية جدلية وان كان بعضهم يفهم منه انه يقول ان بعض هذه الحجج لا يختص بالبرهان
والذي يجب ان يصغى اليه من جمل هذه الحجج هو ان العلم بالكلي علم بالقوة بالجزئي ومبدا للبرهان على
الجزئي اما العلم بالجزئي فليس فيه البتة علم بالكلي فان من علم ان كل مثلث فزواياه كذا فما اسهل ان يعلم
ان متساوي الساقين كذلك وان علم ان متساوي الساقين كذلك لم يعلم من ذلك وحده البتة ان كل فلا غ
مثلث كذلك ومثل هذا ما قيل ان البحث باللم يخرج الى العلم الكلي وايضا فان الكلي معقول والعلم
الحقيقي للعقل واما الجزئي فمحسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه
ثم قيل ان البراهين الماخوذة من اصول ومبادي ومصادرات موجبة فقط وهي التي تبين الموجب
افضل من الكائنة عن سوالب واحتج في ذلك بحجج من ذلك ان ذلك لا يحوج الى استعمال اشياء مختلفة
مختلفة كثيرة الاصناف والبرهان على السلب يحوج الى ذلك اذ لم يكن السوالب الصرفة تنتج انتاج
الموجبات الصرفة بل تنتج اذا خلطت بالموجبات واذا اعطينا علامة اولية في الشئ فانما يعطينا اللمية
الحقيقية الواحد منها الاخير الذي هو اقرب من المعلول وليس في تكثير الاوساط فائدة بل الفائدة في
تعليلها والاقتصاد منها على القريب الملتصق بالجملة فان العلم الكائن بما هو اقل افضل من العلم الواقع
باجتماع امور كثيرة فان الغلط في القليل اقل وفي الكثير اكثر واعتماد المعنى في القليل اكثر وفي
الكثير اقل فاذا كان كذلك فالبرهان الذي يجري على سنة واحدة غير مختلفة افضل من البرهان
المتكثر المختلف الاجزاء والبرهان الموجب هو من موجبات فقط والبرهان السالب هو من موجب
وسالب فمبادي الموجب اقل في النوع ومبادي السالب اكثر في النوع واشد اختلافا فالموجب افضل
وايضا فان الذي لا حاجة له في ان يعرف وان يوجد مسلما الى شئ بان والثاني منهما اليه حاجة فهو اقدم
واعرف معا من الثاني والبرهان السالب لا يتم البتة الا بمقدمة موجبة انما يكون عليها برهان موجب
ان كان ولا يعرف الا بها والبرهان الموجب يتم ويعرف بلا سالبة فاذن البرهان الموجب اقدم من السالب

واعرف ايضا ان البراهين الموجبة يتم تزيدها المتوسط في حدودها انما نسبته الى الطرفين نسبة ايجاب
فقط وكذلك المزايد فيها وهو اخذ حد خارج عن الحدود الثلثة لتركيب البراهين الموجبة موجب
ايضا ويسمى كذلك ولو كان يجوز ان يكون ذلك بغيرها فلا مدخل للسلب فيها واما البرهان
السالب فالغالب فيه في التوسيط والتزيد معا هو الموجب فانك اذا كنت قلت كل ج ب ولا شيء
من ب ا فان اردت ان توسط بين ج ب حدا فلا شك انك توسط ايجابا بين وان اردت ان توسط
بين ب ا حدا لم يكن بد من موجبة وسالبة فيصير جملة القياس كيف وسطت مؤلفة من موجبتين
وسالبة واحدة كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شيء من د ا او كل ج د وكل د ب ولا شيء من ب ا
وكذلك لو ذهبت في التوسيط الى المقدمات الاولى كانت الموجبات تزيد والسالبة تكون واحدة وان
لم يكن تممة القياس بالتوسيط بل بالتزيد من خارج فضممت الى قولك ولا شيء من ب ا قولا سالبا
لتعلم بكليا ان تاتي بقياس مركب ولكن يحتاج ان تزيد لا محالة موجبة فتقول وكل د ا حتى ينتج بقياس
مركبا ان لا شيء من ج د فبين اذن ان الموجبات غالبة في البراهين على السالبة واكثر عددا في العدد
من السالبة فالموجبات اذن اوجب حضورا في الذهن من السوالب في كل قياس وهي في انفسها
افضل فالمركب منها والمؤدي اليها افضل وايضا فانه واذا كانت المقدمات الكبريات غير ذات وسط
وكانت موجبة في البراهين الموجبة وسالبة في البراهين السالبة فان الموجبة اقدم واعرف اما انها اقدم
فلانها ابسط لانها يتم بحدين ورابطة والسالبة تحتاج الى الحدين ورابطة وحرف سلب كما
علمت في الفن الثالث والذي يتم وجوده باشياء اقل وابسط اقدم من الذي يتم وجوده بتلك
الاشياء وزيادة واما انها اعرف فلان الايجاب وكل معنى وجودي فانه معروف بذاته متصور
بنفسه لا يحتاج في تفهيمه الى قياسه الى السلب كالوجود وكالملكات واما السلب وكل معنى
عدمي فانه انما يعرف بالوجودي فما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود وما لم يعرف الملكة لم يعرف
العدم كما قد اتضح لك فيما سلف فالسلب انما يعرف اذن اذا عرف الايجاب فانه اذا لم يعرف ما هو
لم يعرف ما ليس هو فاذن البرهان المستعمل للمبدأ الموجب والمنتج له اشرف وافضل والبرهان
المستقيم افضل من الخلف وليكن المستقيم هكذا كل ج ب ولا شيء من ب ا ينتج انه لا شيء من
ج ا وليكن الخلف هكذا ان كان قولنا لا شيء من ج ا باطلا فليكن بعض ج ا وكان لا شيء من ب ا
وهو مسلم ينتج انه ليس كل ج ب هذا خلف اذ كان كل ج ب ثم انما اوجب هذا الخلف وضعنا بعض
ج ا فهو محال نقيضه وهو قولنا لا شيء من ج ا حق ففي المستقيم انما اوجب المطلوب صدق قولنا
كل ج ب الموضوع بحيث قولنا لا شيء من ب ا ايجابا بذاته وفي الخلف انما اوجب النتيجة كذب قولنا
بعض ج ا مع صدق قول آخر شرطي انتقل به من كذب النتيجة الى صدق ضدها كما بان لك في الفن
الذي قبل هذا والذي يوجب بصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة بلا قياس آخر افضل من الذي يوجب
بكذبه صدق النتيجة لا بذاته ولا وحده بل بقياس آخر ينضم اليه وانت تعلم ان القياس بالذات على
ما اوضحناه لك في الفن الذي قبل هذا وهو ما يكون احدى المقدمتين فيه كالجزء تحت الكل وهو
الصغرى والاخرى كالكل فوق الجزء وهو الكبرى ويكون النتيجة ايضا تحت الكبرى كالجزء تحت الكل
حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة وكذلك يكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء
ويكون مقدمة كل ج ب تحت مقدمة لا شيء من ب ا ونتيجه لا شيء من ج ا ايضا تحت مقدمة لا شيء
من ب ا كالجزء تحت الكل اما كون الصغرى تحت الكبرى واذا كانت تخالف الكبرى في الكيفية فلان
ج تحت ب والحكم على ب كالحكم على ج واما في النتيجة فبهذا الوجه وبالاتفاق في الكيفية معا
وهنا لا يوجد لصغرى قياس الخلف مع النتيجة فان قولنا بعض ج ا ليس داخلا تحت قولنا ولا شيء
من ب ا ولا ايضا النتيجة وهو انه ليس بعض ج ب داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب ا فاذن
صورة القياس بالذات التي شرطها هذا الشرط هي للمستقيم لا للخلف وايضا فمقدمات المستقيم
اعرف لانها معروفة بذاتها مسلمة ومقدمات الخلف مشكوك فيها وليست اعرف من النتيجة بل
احدهما نقيض النتيجة والقياس الكائن من مقدمات اعرف افضل على كل حال ونقول انه قد يكون علم
اشد استقصاء من علم من وجوه ثلثة احدها ان يكون احد العلمين قد جمع مع الان اللم ووقف

على السبب

على السبب الغريب الذاتي والعلم الآخر اقتصر على الان فقط والثاني ان يكون احد العلمين اخذ الشيء المنظور
فيه مجردا بصورته عن المادة والثاني منفصل عنه ذلك فيكون المجرد اشد استقصاء من العلم الذي ياخذ
ذلك الشيء مقترنا بمادة ولذلك فان علم الحساب اشد استقصاء من علم الموسيقى وكذلك حال
علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة والثالث ان العلم الذي موضوعه الاول معنى بسيط بشرط
انه مسلوب عنه سائر الزوايا اشد استقصاء من العلم الذي موضوعه الاول ذلك المعنى وموجب له
زيادة مثاله ان الوحدة والنقطة موضوعان لعلمين المعنى بسيط وهو ان ذات كل واحد منهما غير منقسم
ثم يقرن بذلك في الوحدة ان لا يكون لها وضع وبالنقطة يكون لها وضع فيكون الوحدة ابسط ذاتا
من النقطة لانها ليس لها مع ذلك المعنى البسيط زيادة وضع وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع ثم
الوحدة موضوع اولي للعدد والنقط موضوع اولي للهندسة فالحساب اذن اشد استقصاء من الهندسة
فقد قربنا في هذه الاشياء من محاذاة التعليم الاول ومحاكاته وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء فيها
فكان هذا النمط من النظر غير مناسب لغرضنا ولا عائد بفائدة ولا حسن الانقياد لنا اذا اردنا
اتقانه **فصل في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادي والموضوعات**
المباحث انما تكون من علم واحد اذا اشتركت في الموضوع الاول وكان البحث فيها انما هو عن العوارض
الذاتية التي يعرض له او لاجزائه او لانواعه واشتركت في المبادي الاولى التي منها يبرهن ان تلك العوارض
الذاتية موجودة للموضوع الاول ولاجزائه او لانواعه فاذا اختلفت في الموضوع الاول واختلفت
في المبادي الاولى للبراهين اختلافا كما نشير اليه ونعني بالمبادي الاولى لا المقدمات فقط بل الحدود
وغير ذلك فليست من علم واحد فاذا اردنا الامتحان فارفع كل شيء الى المبادي الاولى وجنسه الاول
اي موضوعه فنجد المختلفات من العلوم مختلفة فيهما مثل مسائل المناظر ومسائل الهندسة اما في
الجنس اي الموضوع فنجدهما مختلفين فيه لا محالة واما في المبادي فنجدهما وان اشتركا فيها بوجه ما
فانهما يختلفان فيها من وجه آخر فان تحت المبادي وهي الهندسة اولا وللمناظر ثانيا وهذا امر
قد فرغنا منه وليس اختلاف البراهين يوجب اختلافا في هذا الباب فقد يكون على شيء واحد برهانان
مختلفان لا من حدين وسطين يحمل احدهما على الاخر فقط مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان مغتذ
وقولنا كل انسان نام وكل نام مغتذ بل ومن حدين احد حديه الاوسطين تحت الاخر فان الحيوان تحت
النامي واما الثاني فهما مختلفان ليس احدهما تحت الاخر وكذلك قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك
متعجب وايضا كل انسان مستحي وكل مستحي متعجب فان هذين وان كانا من جملة ما ينعكس احدهما على
الاخر لاجل موضوعهما فهما ليسا مما يكون احدهما تحت الاخر فقد بان ان اختلاف الحدود الوسطى لا يوجب
اختلافا في المباحث من جهة اختلاف علومها وقد يمكن ان يطلب فيوجد نظير هذا في الشكلين الاخرين
فيوجد الحدود الوسطى المختلفة بالوجهين جميعا ينتج نتيجة واحدة ولقرب ماخذ ذلك البيان لا نطول
الكلام بتفصيله واما ان اجل البرهان انما هو على الضروري فامر قد فرغنا منه واما انه يكون على الاكثري
فبعض المفسرين يأبى ان يكون على الاكثري برهان بل انما يسمح نفسه بان يكون عليها قياس ويقول لانها
لا يتبعها يقين اذ ليس بها انفسها يقين والحق ما اي المعلم الاول يوجبه انه قد يكون على الاكثري برهان
مصنوع من مقدمات اكثرية يعطي شيئا من انتسابا باكثرية ويكون به يقين غير ذا بل من جهة ما هو اكثري
وان كان ظننا من جهة ما هو موجود وعلى ما علمت في مواضع اخرى فان اريد بالبرهان كل قياس يكون
على الشيء من جهة العلة وعلى نحو وجوده فيكون على الاكثري برهان واما ان اراد احد ان يخص باسم البرهان
ما كان من القياسات المعطية للعلة على شرط ان يعطي وجودا غير متغير وغير مختلف وبالفعل الصرف
وليس فيه امكان فليس على الاكثري برهان بل قياس ما آخر يقع بين البرهاني والجدلي والخطابي والمغالطي
والشعري ويكون قد تكلف في هذا الاشتراط ما لا حاجة اليه بل الاولى ان يقول انه لما كان كل بيان
انما يكون لوجود متميز عن لا وجود وهذا على وجهين اما ان يكون الاستحقاق دائما فيكون ضروريا
او غالبا غير دائم وهو الاكثري فاذن لا بيان في امر تميز الوجود الا حيث ولا برهان على شيء كونه
ووجوده اتفاقي لا يتميز بالاستحقاق عن لا كونه لكني ازيد هذا الكلام تحصيلا واقول ان الامور
الممكنة يتغير حال وجودها ويتغير حال امكانها اما باعتبار حال الوجود في الممكنات على سبيل التوقع

العدد خ

لذلك صح

فصل في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادي والموضوعات

وسطين لا يحمل احدهما على الاخر مثل قولنا كل [illegible] متحرك وكل متحرك متغير وقولنا كل [illegible] ساكن وكل ساكن متغير فالاول صح

فلا اطلب فيه الامر الاكثريات ولا قياس الا عليها فان لوجودها فضيلة ما على لا وجودها في الطبيعي
والارادة على الجهة التي وضحناها في فن سلف واما المتكافئ في الوجود واللاوجود فليس يقوم
برهان ولا دليل على احد طرفيه الا قياما مرجحا لذلك الطرف يخرجه اياه عن المكافاة فهذا هو النظر
من جهة اعتبار الوجود واما من جهة اعتبار نفس الامكان فعلى جميع اصنافه برهان على الممكن
الاكثري وعلى الممكن المساوي وعلى الاقلي اعني البرهان الذي يبين انه ممكن لا ضروري الوجود
ولا ضروري العدم لا البرهان الذي يسدد بوجوده او لا وجوده الا ان يكون شيء منها اكثريا
وكل ما قلناه في الاكثري الوجود فانقله الى الاكثري اللاوجود وان زلنا عنينا بالوجود الحكم الذي
حكم كان ايجابا او سلبا ثم قيل في التعليم الاول انه ليس الحس برهانا ولا مبدأ للبرهان بما هو حس لان
البراهين ومباديها كليات لا يختص بوقت وتخصيص واين والحس يجد حكما في جزئي في ان بعينه
واين بعينه فان الحس لا ينال مبادي البرهان ولا البراهين ولا شيء منه هو حكم على الكلي ولو كنا
نحس ان زوايا المثلث المحسوس مساوية لقائمتين لما كان يتعقد لنا من احساس ذلك ان كل
ان كل مثلث كذلك ولا علم بالعلة ولو كنا نحس ايضا ان القمر لما حصل في المخروط الظلي انكسف
لم يمكننا من جهة الحس ان نحكم بالكلي وهو ان كل كسوف قمري فمن كذا وكذا لانا لا يمكننا ان نحس
بكل كسوف ولا بالكسوف الكلي اما كل كسوف فلان ذلك مما لا نهاية له في القوة واما الكسوف
الكلي فلانه للعقل فقط وان كنا قد نستقري من تكرر المحسوسات امورا كلية لا لان الحس ادركها وناله
ولكن لان العقل من شانه ان يقتنص من الجزئيات المتكررة كليا مجردا معقولا لم يكن الحس ادركه
ولكن ادرك جزئياته فاختلقه العقل من الجزئيات معنى معقولا لا سبيل اليه للحس بل ينال له
باشراق فيض الحق عليه وايضا فان كثيرا ما يتوصل بالحس الى مقدمات كلية لا لان الحس يدركها
بل لان العقل يصطادها على سبيل التجربة وعلى ما اوضحناه نحن من قبل حيث بينا ما التجربة
ولما كان الحس قاصرا في كثير منها عن الادراك المستقصى صار يوقعنا ذلك في عناء وبحث
عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهي العقل بالفعل مثل حال الزجاجة والجسم
الملون الذي وراها فان الجسم الملون الذي وراها يرى من غير ان يحجبه القارورة دون ذلك
حجب كثيرة من الاجسام الاخرى فقوم يقولون ان السبب في شف الزجاجة ان كل ما لا لون له فهو
شاف مؤد للون الذي وراه وقوم يرون ان سببه لتلك استقامة المسام والثقب التي في الزجاج
ينفذ فيها الشعاع الخارج من البصر ويجوزها الى ان يلاقي المبصر ○ قيل في التعليم الاول
فلو كان الحس مما يمكنه بنفسه ادراك الثقب لكان العقل سيجد سبيلا الى ان يحكم بان السبب
فيه الثقب وان الابصار كائن بنفوذ البصر في تلك الثقب وكان يميل الى المذهب المائل اليه وان كان
بعد البحث باقيا انه هل فيها خلاء او هواء وان كان فيها هواء فهل الهواء في تلك الثقب يؤدي
اللون او الشعاع ينفذ فيه اليه وبالجملة لو كان الابصار بنفوذ شيء في الثقب وكان الحس مع ذلك
يميز ذلك ويدركه لكان العقل يجد سبيلا الى ان يحكم في الابصار بان السبب فيه اتصال بين
البصر والمبصر بواسطة شعاعية لا لنفس شفيف الزجاجة من حيث لا لون لها وكان حينئذ يكون
ذلك العلم حاصلا بالحس لا ان الحس حصله لكن لان العقل اخذ الحس مبدأ للتجربة ثم قيل انه لا يبعد ان نظن
ان مبادي المقاييس كلها مشتركة اما اولا فان المقاييس منها منتجة للكاذبة ويجب ان يكون مقدماتها
كاذبة ومنها منتجة للصادقة وهي وان كانت قد يجوز ان يكون مقدماتها كاذبة فذلك انتاج ينتج
منها لا بالذات بل بالعرض ويشبه ان لا يكون هي من جهة انتاجها للصادقة من الكاذبة قياسا
لان القياس انما هو قياس من جهة ما هو منتج بالذات لا من جهة ما ينتج بالعرض فاذا كان كذلك
فيجب ان يكون القياسات المنتجة للصادقات من مقدمات صادقة وللكاذبات من كاذبة فاذا
كانت كذلك كانت مبادي القياسات الصادقة غير مبادي القياسات الكاذبة وايضا فان
القياسات الكاذبة ليست متفقة في النتائج فان الاضداد قد يكذب معا مثل قولنا ان المساوي
هو اكبر والمساوي اصغر وايضا فان اشياء غير متضادة يكذب معا ولا يصدق معا مثل قول
القائل ان العدل تهور وقوله ان العدل شجاعة وكذلك قوله الانسان فرس وقوله الانسان ثور





فان هذه في قوة المتقابلة وان لم يكن متضادة او متقابلة بالفعل فبين ان مبادي النتائج الكاذبة هي مختلفة
مثل هذه المختلفة وايضا فان المقاييس الصادقة يجب ان تكون واحدة باعيانها وذلك ان المبادي منها
خاصة بالاجناس الموضوعة لكل علم فيكون من موضوعاتها ومن عوارضها الذاتية مثل قولنا في الهندسة
ان كل مقدار اما منطق به واما اصم وقولنا في العدد كل عدد اما اول واما مركب وبين ان هذه مختلفة
لا مطابقة فيها لان الهندسية كلها بعد النقطة والعددية كلها بعد الوحدة ولا يمكن بينهما مطابقة البتة
ولو كانت مطابقة غير صرفة لكانت على احد وجوه اما ان يكون احد المبداين اعم من الآخر كقولنا كل ج آ
وكل ب آ الا ان ج تحت ب واذا كان كذلك كان احد المبداين تحت الآخر او فوقه فكان حينئذ احد
الجنسين تحت الآخر او فوقه وهناك قد يكون الشركة ومثل هذه الشركة قد يقع في المبادي وهناك قد يكون
الامر على ما اوضحنا قبل وذلك اذا كانت اجناس العلوم المتشاركة واقعا بعضها تحت بعض واما الاجناس
التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ذلك فيها واعني بالاجناس الموضوعات واما ان يكون احد المبداين
داخلا في الوسط للآخر مثل الخطوط المتوازية التي بين المتوازيين فيكون حينئذ اما متشاركين في
الجنس فيكون احدهما مبدأ والآخر نتيجة لا مبدأ او غير متشاركين في الجنس اعني الموضوع بل في جنس فيكون
ايضا احد العلمين تحت الآخر فيكون الشركة في المبدأ على نحو ما حددنا قبل واما العلوم المختلفة التي ليس
بعضها تحت بعض فلا يمكن ان يشترك في المبدأ الخاص البتة لا على ان يدخل حد بينهما في الوسط ولا فوق منهما
ولا تحت منهما ولا اخذا حدا موضوعا او محمولا مختلفا في ذلك في علمين واما المبادي العامة مثل قولنا كل
شيء اما ان يصدق قضية موجبة واما ان يصدق عليه سالبة فقد يشترك فيها لان هذه المبادي صالحة
في بيان احوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها كم وبعضها كيف وبعضها شيء آخر لانها من جملة ما هو
مبدأ ما في العلم الناظر في الموجود من جهة ما هو موجود ولكنها يوجد في العلوم بالقوة ولا يوجد بالفعل
مقدمات كبرى ولا صغرى البتة الا وقد اخذت مخصوصة لموضوع ذلك العلم وبعوارضه الذاتية
على ما بينا جميع ذلك فيما سلف فاذن لا يكون في العلوم المختلفة اشتراك بالفعل بل بالقوة والنتائج
المطلوبة في العلوم وان كانت تزيد على المقدمات على النحو المعلوم في تركيب القياس فليست زيادة نتائج
خارجة عن نسبة محفوظة وليس يستنتج عن تلك المقدمات الا تلك النتائج باعيانها وليست يستنتج
لغيرة تلك العدد من الكثرة واذا دخل حد من جانب او في الوسط لم يرد انه نتيجة النقت بل ما يناسب ذلك
فاذا كانت نسبة المقدمات مع النتائج هذه النسبة فكيف يكون اللواتي هي المبادي منها صالحة لان
ينتج منها لا هذه وما ينتج من هذه بل نتائج خارجة من هذه فان جميع المقدمات التي في علم ما لا ينتج منها
الا المناسبة لتلك المقدمات فبعضها التي هي المبادي ما بعد من ان ينتج منها مسائل علوم اخرى غير مناسبة
لذلك العلم وكيف والنتائج المطلوبة في العلوم غير متناهية بالقوة والحدود التي للمبادي متناهية فان
المبادي والاصول الموضوعة لكل صناعة متناهية واما النسب الممكن اعتبارها بينها وبين عوارضها
وان كانت في ذواتها محصورة فقد لا يتناهى بالقوة هي من جهة ان بعض المحمولات يكون ضرورية متقررة
في الشيء دائمة وبعضها ممكنة تحصل باعتبارات بينها مثال ذلك ان المثلث المتساوي الساقين من حاله
ان زاويتيه متساويتان امر موجود له في نفسه بالضرورة واما انه امر نسبته الى مثلث آخر يقع منه
في دائرة كذا او في مخمس كذا نسبته هي كذا وما يجري مجراه فامور ليست محصلة الوجود فيه والا لكانت
فيه امور غير متناهية بالفعل بل هي امور حدث له من جهة مناسبات ممكنة يفرضها العقل فيها
فاما المبادي الخاصة مثلا الخاصة بعلم الهندسة يعظم فيها ان يكون وافية بمسائل الهندسة
فضلا عن مسائل خارجة لا يتعلق بها وكيف يقال ان مبادي العلوم المختلفة متفقة من جهة ان
العلوم المختلفة متفقة وهذا معلوم البطلان او من جهة ان كل واحد منها يصلح ان ينتج منها في كل علم
حتى يكون مبدأ اي علم اتفق صالحا لاي علم اتفق وهذا معلوم الاستحالة فان مبادي العلوم التعليمية
وهي محدودة في المتضادات متميزة بالفعل ظاهر من امرها انها لا تصلح بعضها لبعض فكيف يصلح لكل
علم بل ولا مبدأ علم واحد يصلح لجميع مسائل ذلك العلم فكيف لمسائل علوم اخرى ولا ايضا اذا استعملنا
طريق التحليل بالعكس فصرنا الى المقدمات التي لا وسط لها في علم ما وميزناها ان لم يكن متميزة تميزها
في الرياضيات وجدناها مشتركة لجميع النتائج بل كان كل خاصة لنتيجة او نتائج باعيانها ومع هذا كله

فليس يمكننا ان نقول ان مبادي العلوم مختلفة اختلافاً لا اشتراك فيها البتة ولا في شيء منها فقد بان بما سلف
ان بعض العلوم يشترك في المبادي خاصة ومنها عامة نعني الحق هو ان المبادي متناسبة في الجنس
اي في الموضوع ولكن هذا لا يمكن فان العلوم التي لا تتناسب في الموضوع فان مباديها الخاصة بجناسها
مما لا يتناسب ايضاً في الموضوع والذي يجب ان يعتقد فيه انه الحق والقضاء الفصل هو ان المبادي
يقال على نوعين اما مباد منها البرهان اي المقدمات الاولى في العلوم واما مباد فيها البرهان وهي
اجناس العلوم اي موضوعاتها وما يتعلق بها مما يوضع معها او يساويها كالواحد بوجه ما للموجود
فالقسم الاول يجوز ان يكون فيها مباد عامة مثل قولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او
السلب وقولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية واما القسم الثاني فلا يجوز الا ان يكون
خاصة او يتناسب علمان في الجنس وما كان من المبادي التي نعني المقدمات مما هو خاص ومختص
كل علم فلا يشترك فيها في حل الامر الا علمان احدهما فوق الاخر ويكون لاحدهما اولاً وللثاني ثانياً ولما
كانت الموضوعات في المسائل العلمية اما جنس موضوع الصناعة او نوع منه او عرض ذاتي فيه فلا يجوز
ان يكون الصغريات من المبادي المشتركة بوجه من الوجوه بل ان كان ولا بد فالكبريات على النحو الذي
يجوز فيه الشركة اعني ان يكونا من راي واحد لكن احدهما وثيق والاخر قلق **فصل في حال العلم
والظن وتشاركهما وتباينهما وفي تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء
والصناعة والحكمة من العلوم** ان ههنا علماً بشيء وههنا ظناً به وان الاختلاف فيهما
من جهة الوثاقة والقلق وانهما داخلان تحت الراي وان بينهما موضع مقايسة ومناسبة وليس
كل علم يحسن ان يقايس بالظن بل العلم التصديقي ولا كل علم مع كل ظن بل مع ظن يوافقه في جنس الراي
وان ما سواه من الظن يجب ان يقايس بالجهل والعلم التصديقي هو ان يعتقد في الشيء انه كذا واليقيني
منه هو ان يعتقد في الشيء انه كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقاداً وقوعه من حيث لا يمكن
زواله فانه ان كان بيناً بنفسه لم يمكن زواله وان لم يكن بيناً بنفسه فلا يصير غير ممكن الزوال او يكون
الحد الاوسط الاجلى اوقعه على انا نعني بالعلم ههنا المكتسب والذي يخالفه اصناف من الاعتقاد
اعتقاد للشيء الذي هو كذا ضرورة انه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان لا يكون كذا لكن يكون هذا
الاعتقاد في نفسه ممكن الزوال لانه لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال واعتقاد في الشيء انه كذا مع عدم
اعتقاد آخر بالفعل بل بالقوة اذا اخطر بالبال اعتقد وهو انه يمكن ان لا يكون كذا واعتقاد في ذلك
الشيء انه ليس كذا وهذا جهل مضاد للعلم لا يشاركه لكن اعتقاد انه يمكن ان لا يكون كذا اما ان يعتقد
في الموجود كذا الذي ليس من شانه ان لا يكون الا كذا او في الموجود كذا ومن شانه ان لا يكون كذا وكل
واحد من هذين بالحري ان يسمى ظناً والاول منهما فانه ظن صادق مركب بجهل مضاد واما الموجود كذا
ومن شانه ان لا يكون كذا والاعتقاد فيه انه كذا مع الاعتقاد ان من شانه ان لا يكون اذا كان لا كونه
على انه جائز في نفسه لكن الوجود قد غلب وجائز في وقت آخر فهذا نوع من العلم ليس ظناً ولكنه
ان وقع مما يوجبه كان يقيناً ما بالشيء على ما هو به وان كان على انه يرى ويحكم انه موجود ويخطر بالبال
عسى ان لا يكون موجوداً عندما نفرضه موجوداً حتى يجوز ان يكون اعتقاد وجوده حين يفرضه
موجوداً كاذباً فهو الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب بجهل مضاد بل بجهل بسيط ولا بد
في كل ظن من جهل والعلم موضوعه هو الضروري اما الضروري على الدوام فيكون العلم على الدوام واما
الضروري بالشرط فيكون العلم ايضاً بالشرط والظن موضوعه الحقيقي الامور الممكنة المتغيرة التي
لا ينضبط فيكون حال الامر بحسب القياس الى الوجود حال الراي فيه بحسب القياس الى الصحة وقد يكون
الظن المركب بالجهل المركب واقعاً ايضاً في الامور الضرورية والاعتقاد المؤكد ليس يجب من حيث هو مؤكد
ان لا يعد في الظن فيكون تلك اشياء من جملة ما عددناه داخلة في اعتبار الظن احدها الاعتقاد بان الشيء
الموجود مثلاً انه موجود والاعتقاد معه انه لا يمكن ان لا يكون موجوداً مع جواز استحالة هذا الاعتقاد
بالشيء الموجود فان هذا بالحقيقة ليس علماً بل ظناً والثاني الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل
المركب والذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل البسيط ويشترك هذه كلها في شيء واحد وهو انه
معتقد في الشيء انه كذا ممكن ان يلحقه اعتقاد انه لا يمكن كذا وذلك لان الاول منها اذا كان جائز الاستحالة

وان من المبادي م

فصل في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما وفي تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء والصناعة والحكمة من العلوم

فليس

فليس ممتنعاً في طباع ان يقترن بعقد امكان ان لا يكون الشيء اما ابتداء بخبر طارئ على العقد الاول
الذي معه واما فاسخاً للعقد الاخر الذي معه وهو الحق وكذلك حال العقد الثاني المركب بالعقد الثالث
ويقابل عقد صاحب العقد الاول لانه ذلك كان يعتقد انه لا يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه وهذا
يعتقد انه يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه ⊛ واما العقد الثالث فان الاعتقاد المذكور مقارن
معه بقوة او بفعل وكل واحد من اقسام الظن قد يكتسب بواسطة يوقع الظن كما ان العلم يكتسب
بواسطة يوقع العلم فانه ليس كل واسطة تعرض ورية البرهان الاكبر يدعو الى ممتنع بل قد يدعو الى امر
واجب والعلم بالجملة يخالف الظن في هيئة العقد في الامور التي العلم اولى بها وكما انه قد يقع
للانسان في هذا الشيء علم وللاخر ظن فكذلك يمكن ان يكون يقع لهذا علم بمبادي ذلك العلم يتدرج
حتى ينتهي اليه وان يقع للاخر ظن بتلك المبادي والمقدمات فيتدرج الى ذلك الذي هو نتيجة لهما
فيكون الاول يرى في تلك المقدمات والنتيجة دايماً صادقة ويرى انها لا تتغير عما هي عليه واما هذا الثاني
فيكون دايم فهما صادقة الا انه خال عن الراي الثاني او يجوز تغيرها ايراً محالاً يجوز ان يستحيل فيكون الاول
يعلم ان الشيء موجود ويعلم انه هو موجود وهذا الثاني يظن انه موجود ويظن انه هو موجود وان لم يكن
ذلك بمتوسطات فيظن انه موجود فقط ولا يظن انه هو موجود وعلى الاحوال كلها فليس العلم والظن
شيئاً واحداً وان كان قد يقع في شيء واحد علم وظن كما يقع فيه ظنان مختلفان صادق وكاذب لا يمكن
ان يكون في انسان واحد ظن وعلم معاً ولا ظن صادق وظن كاذب معاً ⊛ اما العلم والظن فانهما
لا يجتمعان لان قولنا العلم يقتضي اعتقاداً ثابتاً في الشيء محصلاً وهو انه ممتنع التحول عما هو عليه
ويمتنع ان يقارنه او يطرأ عليه اعتقاد مضاد لهذا الثاني وقولنا الظن يقتضي اعتقاداً ثابتاً بالفعل اي
بالقوة القريبة او البعيدة وهو ان الشيء جايز التحول عما هو عليه ومحال ان يجتمع في الشيء الواحد الاعتقادان
الواحد في وقت واحد امتناع تحوله عما هو عليه وجواز تحوله معاً او يجتمع فيه راي ان يجوز زواله ورأي
ان لا يجوز زواله ⊛ واما الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان في انسان واحد فانا الظن
الذي يظنه وهو كاذب والظن المقابل الذي له هو فيه صادق ان تساويا لم يكن ظن بل شك في الامرين
وان مالت النفس الى الصادق بقي الكاذب غير مظنون وان الى الكاذب بقي الصادق غير مظنون والشيء
الواحد بعينه الثابت قد يظن ممكناً مرة ويرى غير ممكن اخرى فاذا تناول الراي كونه غير ممكن تناولاً تاماً
فهو علم واذا وقع عليه الراي من الجهة الثانية فهو ظن فيكون في الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم
ولا انسانين مثلاً هذا يظن ان القطر غير مشارك للضلع فيصدق وذلك يرى ان القطر مشارك له
فيكذب والظنان يختلفان لكنهما واحد في الموضوع واما الكلام في الذهن والصناعة والفهم
والحكمة والذكاء والحدس فيكاد يكون اكثره اولى بعلوم اخرى من الطبيعيات والخلقيات الا
انا نحدها ههنا حداً فالذهن قوة النفس المهياة المستعدة لاكتساب الحدود والاراء والفهم
جودة تهيؤ لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص
الحد الاوسط من تلقاء نفسها مثل ان يرى الانسان القمر وانه انما يضيء من جانبه الذي يلي الشمس
على اشكاله فيقتنص ذهنه بحدسه حداً اوسط وهو ان سبب ضوءه من الشمس والذكاء جودة حدس
من هذه القوة يقع في زمان قصير غير ممتد والفكرة حركة ذهن الانسان نحو المبادي للمطالب ليرجع
منها الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها افعال ارادية بغير روية نحو تمام ما المقصود
والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن له في حدي العلم والعمل اما في جانب العلم فان يكون
متصوراً للموجودات كما هي ومصدقاً بالقضايا كما هي واما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده
الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات
النظرية والعملية وان لم يحصل خلق تمت المقالة الثالثة **المقالة الرابعة ⊛ فصل**
المطالب والمعلومات بالطلب متساوية فان الشيء انما يطلب ليعلم فاذا علم بطل الطلب والمطالب وان كان
يمكننا ان نكثرها بالاين والكم والكيف وغير ذلك فانها بحسب ما يبحث عنه في هذا الموضع اربعة
اثنان داخلان في الهل احدهما هل يوجد الشيء اي على الاطلاق والثاني هل يوجد الشيء شيئاً
مثل انه هل يوجد الجسم مركباً من اجزاء غير متجزية وكل واحد من مطلبي الهل يتبعه مطلب اللم

مخالف للظن ح

مع ح

المقالة الرابعة فصل

ويتصل بذلك مطلب لمآء واما مطلب لاي فمن التوابع لمطلب الما ومطلب اللم اما ان يطلب علة الحكم بوجود
موضوع او عدمه على الاطلاق وعلة الحكم بوجوده او لا وجوده بحال فكل ذلك اما ان يتعدى منه طلب
علة الحكم الى طلب علة الوجود او لا يتعدى والاحرى ان يكون القياس المبين للهل المطلق شرطيا استثنائيا
وعلته في الشرط واما سائر ذلك فالاحرى ان يكون العلة فيه حدا اوسط واما مطلب ما فانه يتبع المطلب
البسيط من مطلبي الهل تبعا ظاهرا فانه اذا علم ان الشيء موجود طلب ما ذلك الشيء الموجود فقد علم ان مطلب ما
الذي بحسب الذات هو بعد طلب الهل وتابع له لكنه قد يسبق من حيث هو مطلب ما بمعنى الاسم فاذا اعطى
ثم اعطى مطلب هل انتج في الحال مقتضى مطلب ما بحسب الذات ويتبع المطلب المركب من مطلبي الهل ايضا على
وجه من الوجوه حتى يكون كانه يطلب الحد الاكبر واما الحد الاوسط وذلك لان الموضوع في المطلوب بالهل
المركب يجب ان يكون معطى الهلية والماهية اولا في كل علم ثم يطلب عوارضه الذاتية له بالهلية فاذا طلب وجود
العارض له او لا وجوده بالهل المركب بالقياس الى ذلك الموضوع فبالحري ان ذلك يقتضي اثبات المحمول العارض
بالهل البسيط بالقياس الى نفسه وذلك لان البراهين انما يبحث عن الاعراض الذاتية للموضوعات وتلك الاعراض
لا توجد الا في تلك الموضوعات واجناسها فانه يمتنع ان يكون لها وجود في تلك الجملة منها صادفت في جملة الممتنعات
واذا اعطيت وجودا في شيء منها ثبت انها في الموجودات فيكون البحث عن هليتها للموضوع بحثا بوجه من الوجوه
عن هليتها مطلقا كالبحث عن هلية المثلث المتساوي الاضلاع للمثلث المعمول على خط طرفاه مركز دائرتين
وقد وصلا ايضا بالتقاطع فهو بحث عن هليته في نفسه فبذلك يعلم ان له امكان وجود واذا صح للشيء هليته
استحق ان يطلب له الماهية وان يعطيها بحسب الذات وقبل ذلك لا يكون استحق طلبها او اعطاها الا بحسب
الاسم لا بحسب الذات وقد فرغنا من هذا فيما سلف فوقت وضوح بحث الما بحسب الذات لهذه العوارض
هو هذا الوقت وان كان لا مانع ان يكون ما قد اوردنا في جواب ما بحسب الاسم قبل الاشتغال بالهل كافيا
ابتداء لمطلب ما بحسب الذات فانه يتضح حينئذ مع ايضاح الهلية واما الحد الاوسط فهو العلة ويقع فيه طلب
اللم بعد الهل على وجهين احدهما بالقوة والآخر بالفعل اما بالقوة فلان طالب الهل في مثل هذا انما يطلب عما
هو مشكوك فيه فيقتضي طلب الهل انه يطلب بالقوة هل هنا الحد اوسط مثل من سال هل القمر منكسف فانما
يطلب هل شيء يوجب العلم بان القمر منكسف فاذا اعطي الهل وقيل نعم فطلب ثانيا لم كان القمر منكسفا او لم ذات
ان القمر منكسف فانه يطلب ما علة القياس في انه قياس وهو الحد الاوسط كيف كان وما علة القياس في انه
برهان وهو الحد الاوسط الذي هو علة الامر في نفسه ومعنى الطلبين جميعا ان الحد الاوسط الذي
اعطيت بالقوة اولا انه موجود حين ضمنت ان الامر الحق هو كذا يجب ان يعطيه الان بالفعل ويقول ما هو لا
فيكون البحث عن لم بحثا عما هو الحد الاوسط بالقوة فيكون تطلب لم ههنا انما هو طلب لم بالقياس الى النتيجة
ويكون بالفعل وطلبا بالقياس الى الحد الاوسط ويكون بالقوة واما طلب لم الحد الاوسط بالفعل فذلك
ظاهر لا بينه ان كان نجهولا نقول المعلم الاول الموجود بالجزء يعني به الموجود شيئا ما والموجود بالكل يعني به
الموجود على الاطلاق والموجود شيئا ما اما شيئا جوهريا لموضوع او عرضا ذاتيا او عرضا خارجيا ثم يقول
المعلم الاول اعني بالموجود على الاطلاق الشيء المطلوب هل نفسه موجود مثل قولنا هل المثلث موجود او الاله
فهذا انما يبحث عن وجود نفس الموضوع واما هل المثلث كذا او هل الاله سبب كذا فانه انما يبحث عن وجود
عارض ما او لاحق وهذا هو الموجود شيئا ما فقد بان من هذا ان المطالب بالقوة يرجع الى هل الشيء والى ما الشيء
وان مطلب لم يبحث عن ما الشيء بوجه لانه بالقوة بمعنى ما الاوسط ولكن من الناس من ظن انه لهذا ينعكس
وانه ليس في البراهين شيء يبحث لم الا وهو بحث ما بالقوة ولا بحث ما الا وهو بحث لم ويعدي هذا الى ان
ظن ان الاوسط في البراهين هي الحدود وكل ذلك امر باطل فانه ليس كل بحث عن ما هو عن الاوسط وايضا ليس
البحث عن ما هو الاوسط هو البحث عن ماهية احد الحدين الآخرين حتى يكون الجواب به حدا ولا كل ما هو علة موجبة
فهو حد او جنس او فصل او مادة او صورة فان العلل الموجبة لامور لا في نفسها ولا هي بوجه ما نفس الموجب
لا صورة ولا مادة وكثيرا ما يعد من الاوساط في البراهين ما ليس مادة ولا صورة ولا حدا بل يحد شيئا
موجبا لشيء في شيء فان الجنس المتوسط يوجب وجود الجنس الاعلى في النوع الاخير بل وفي كل ما يحمل عليه
الجنس المتوسط وان لم يكن علة لذات الشيء ونوع الجنس المتوسط ايجابا بالعلة وليس هو حد الاكبر ولا صورة
ولا مادة ولا ايضا يوجب ايجابا بغير علة كما علمت وستعلم كثير من الخواص هو علة لكثير من الخواص وهي نادرة

عنها

عنها لشيء جنس لها ولا فصل ولا حد فانه ان كان المثلث بحيث يكون خط الخارج عنه على صفة مذكورة يجب ان تكون
زواياه مساوية لقائمتين من غير ان يكون خط مثلا للصفة جنسا ولا فصلا داخلا في الذات لكون زواياه
مساوية للقائمتين ولا مادة ولا صورة وكذلك كثير من الاوساط انما هي خارجة ليست حدودا ولا اجزاء داخلة
في جوهر الشيء بل علل فاعلة وموجبة وكل الحكم لقوام الارض في الوسط للكسوف فهكذا اما النار فانها
قد يجعل حدا اوسطا في اثبات احتراق الخشبة وانه كان قد يوجد ان يجعل هذه العلل الموجبة فصولا لانها على انها
اجزاء فصول لا يمكن ان يجعل الفصول المقومة منها كما انه لا تدوم الا بها حد بل ولا يمكن الا بحمى
عفونة بل من عفونة وليست اجزاء فصول مقومة للذات يكون احق الفصول بان اجزاء فصول لماهية فقط
فان العلل الفاعلة هي علل الوجود وليست علل الماهية واجزاء حد الحد اجناس كانت او فصولا حقيقية اولا اجزاء
فصول هي ان يكون علل للماهية واما علل الوجود فليست بحيث ان يكون علل في الماهية ولذلك لا يدخل العلل الوجودية
وهي العلل الفواعل والغايات في الحدود بل يدخل في الرسوم القائمة مقام الحدود ولو كان جميع العلل الموجبة
الوجود يدخل في الحدود لكانها وكل حادث ومحدث كل محدث حد فاذ قد يكون من الحدود الوسطى
في البراهين ما هي علل موجبة لامور ليست هي الحد ولا اجزاء من تلك الامور فاذن ليس كل حد اوسط حدا
حد وان كان قد يكون الحد حدودا او وسطى واجزاؤها الا انها لا لان يكون معنى ان الحد الاوسط والرسم معا في كون
العلل الموجبة للشيء خاصة على الاطلاق او مختصة بها ما هي داخلة في الرسوم واما اذا كان الحد الاوسط
اخص من الاكبر لم يلزم من هذا القبيل شيء الما هم حينئذ ان يقولوا ان الحد الاوسط لا يكون حد
للاصغر ويلزمهم ايضا ما يقوله الآخرون ولو كانت الحد وهي الحدود الوسطى لا غيرها لكان يكون اذ ذاك
الاشياء امرا سهلا وذلك لانه من المحال ان يطلب وجود محمول الموضوع ولا يعلم ما الذي يفهم من لفظه
فان كان له حد فما قولها علينا ان نطلب حده والآخر منه نعقل وكما نعقل ذلك لا يبقى علينا كثير شغل فان نفهم
وجوده للاصغر فاذن كما يفهم حد المساواة لقائمتين ونضيفه الى الاصغر وهو المثلث يقوم لنا اوسط
يبرهن منه وكما يفهم حد المساواة ونضيفه الى مثلثين متساوي الاضلاع على التناظر فيتشرح لنا سر
المساواة فيها وقد يفعل هذا فلا ينفع بل يحتاج الى اوساط اخرى ضرورية اذا اعطيناها علمنا ان المثلثين
متساويان ويكون قد علمنا حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك ولم ينتفع علمنا بها فهذه اقاويل من جنس
الزخارف التي يرمون بها التنويه باسم البرهان واما الشيء الذي من الحد لا غير وكثير من هؤلاء يدعي
حل كلامه انه يأتي ببرهان على وجود الحد للمحدود فيكون الاوسط مما يأتي به كالحد الاكبر ويكون الذي
بينه هو وجود الاكبر للاصغر فلا يكون الاكبر الا عرضا للاصغر غير حد فيكون بين غير الحد وعندنا انه بين
الحد على ان ههنا شيئا يجب ان يعلم ويتيقنه وهو انه لا يمكن في الحقيقة اثبات حد الاكبر له حدا ورسم الا بتوسط
الحد والرسم بالقوة او بالفعل فانه ما لم يكن حد الشيء او رسمه موجبا للشيء فليس هو بموجب وما لم يكن مسلوبا
فليس هو بمسلوب لكنه ليس ذلك على انه هو الحد الاوسط الكافي الذي لا حاجة الى غيره فانه حق ما قيل في
امثالهم ان حد الانفاق هو كون النعم على نسبة عدد بتكافؤ وانه اذا جعل هذا حدا اوسطا نتج ان النعم
منفقة فيكون الشيء الذي هو ماهية منفصلة بالانفاق هو بعينه حدا اوسطا لكنه ليس يجب من ذلك
ان يكفيك هذا التوسط وانه لا يكون البرهان الا بمثل هذا التوسط فانه لو كان معلوما لنا ان هذه النعم
موجودة لها هذا الحد لما لا نشك حينئذ انها موجودة لها الانفاق ولكن في اكثر الامور يشكل علينا حمل الحد
كما يشكل علينا حمل المحدود فلا ينتفع بتوسط الحد بل يحتاج الى توسط امور اخرى لا محالة يتادى بتوسطها
الى انتاج وجود الحد قبل تاديتها الى انتاج الجملة التي تدل عليها اسم المحدود ولكن تلك الوسائط تكون امورا
غير الحد وغير المحدود وحد المحدود فليس يرى برهانا قط توسط فيه حد حقيقي للاكبر ثم انتج منه حمل المحدود
على الاصغر ولو كان البرهان هو هذا فقط اعني الذي وسط الحد فيه لكنا نجد برهانا على ان الاعلى ما وجود حد
الحد الاكبر للاصغر فيه ظاهر ووجود نفس الحد الاكبر خفي فما اقل امثال هذه الاشياء وكذلك ان نجعلوا
الحد الاوسط حدا للاصغر فقلما يجري ذلك في امثلتهم ولو شئنا لبينا ان هذا لا يكون بالحقيقة وانما يكون
بحسب الظنون المغلطة وبالجملة يعسر عليهم ان يدلوا على انه كيف يبرهن على مطلوب محموله اعم بتوسط اخص
فيجب اذن ان ينصف ولا نغتر بهذه الاقاويل الملفقة ونرجع الى ترتيب التعليم الاول ولان العلل الذاتية للماهية
داخلة في الحد لانها مقومة لذات الشيء وهي داخلة في البرهان لانا بينا ان اليقين انما يكون بتعرفها والبحث عنها ثم

هو بحث تام بوجه ما عن ما هو بهذا الوجه الذي ذكرناه اولاً فاذا اعطينا في الحد الاوسط حد الحد الاكبر وكان
بين الوجود للموضوع فقد برهنا اذ دللنا على السبب واذا اوردنا الحد الاوسط الذي هو العلة الذاتية
ايراداً في قول الشيء فقد حددنا مثاله اذ يقال لم كان كسوف القمر فيقال لان الارض توسطت بينه وبين
الشمس فاحجبت الضوء وكلما كان كذلك كان القمر ينكسف والحد الاوسط هو ماهية الكسوف لان
ماهية كسوف القمر هو انمحاء الضوء عن القمر لتوسط الارض بينه وبين مفيد الضوء اعني الشمس وكذلك
اذا قيل لم اتفقت هذه النغمة قيل لان بينهما نسبة عددية التفاوت فيها بالقوة او بالفعل مثل احد العددين خ بين النغمه
فهذا بعينه ماهية الاتفاق الذي في النغم لان اتفاق النغم ايتلاف صوتين عند الحس بسبب نسبة عددية
بهذه الهيئة فالاوسط اذن داخل في الحد فههنا دخوله في البرهان والبحث عن لم يطلب الاوسط الاخر
انا لو كنا نشاهد هيئة انكساف القمر بتوسط الارض ولو مشاهدة حسية فيكتسب منه بالتجربة
دون البرهان علماً كلياً لكان بحثنا عن لم حينئذ باطلاً اذ كنا وجدنا علة الكسوف وكنا اذا لم نجد
من ذلك الوجه فنحن انما نطلبه اياه بالقياس فاذن المطلوب بلم هو النافع في طلب ما وقع من ذلك وليس اذا
اعطينا برهاناً فقد اعطينا حداً وان كان قد يتوهم مما سلف من ذكر مشاركة طلب لم وهو طلب البرهان
وطلب ما وهو طلب الحد ان البرهان والحد قد يقومان على شيء واحد من جهة واحدة وانا اذا اعطينا برهاناً
فقد اعطينا حداً وليس كذلك من وجوه اولها ان كل حد فهو ايجابي لمحدوده وليس كل برهان موجباً على
مبرهنه بل قد يسلب وايضاً ان كل حد فمحدوده كلي وليس كل برهان كلياً على مبرهنه فليس اعطاء برهان
المبرهن اعطاء حد المحدود وايضاً فان البرهان يعطي للشيء عرضاً ذاتياً على ما اوضحنا مراراً والحد يعطي
من الذاتيات المقومة والعرض الذاتي غير داخل في حد الشيء فليس اذن ما يعطيه البرهان هو بعينه ما يعطيه
الحد مثاله ان البرهان انما يعطي ان المثلث زواياه مساوية لقائمتين وذلك المعنى خارج عن حد المثلث ولا يعطي
البرهان البتة لا حد الموضوع ولا ايضاً حد المحمول بل يوجب المحمول او يسلبه عن شيء واذا استقريت لم تجد
البرهان اذا اعطاك محمولاً ذاتياً او عرضياً فكان نفس ما يعطيك من وجوده للموضوع اعطاك كونه ذاتياً
او عرضياً فضلاً عن كونه حداً وليس اذا اعطينا حداً فقد اعطينا برهاناً وذلك لانا اذا اعطينا حداً فلم نوجب شيئاً
على شيء ولم نسلب شيئاً عن شيء بحد اوسط ولم نطرح المحدود في المعنى الذي نطلب البرهان عليه فليس نفس
اعطاء الحد هو اعطاء برهان وان كان قد يتفق في كثير من المواضع ان ينتج ذلك الحد البرهان ويدخل في المادة لكن
ليس ذلك دائماً فان المقدمات الواجب قبولها ولا برهان عليها واجزاء تلك المقدمات كلها اعني الحدود محدودة
لفظي حدود ما ولا يعطى بذلك برهاناً عليها فانها لا برهان عليها لانها بسائط والبسائط بحد ولا يبرهن
عليها والتاليف منها بين بغير برهان ولو كان ايضاً برهان لم يكن اعطاء الحد مؤنة اعطاء البرهان ولو كان على
كل شيء برهان لما كان على شيء برهان واشتمل ان الحد شيء غير البرهان لانه ليس كل محدود مبرهناً عليه ولا كل
مبرهن محدود كما بيناه واذا كان الحد شيئاً غير البرهان فليس الذي يعطيه البرهان الا ما يقتضيه ما هو
غير الحد بما هو غير الحد كما ان البرهان غير الحد كذلك ما يفيد البرهان بما هو برهان بالذات شيء غير الذي
يفيد الحد بما هو حد بالذات والا لكان البرهان لا يحتاج اليه بعد الحد او الحد لا يحتاج اليه بل يبرهن فكيف
وهذا يوجب بالذات تصوراً ساذجاً فقط وذاك يوجب بالذات تصديقاً ساذجاً فقط واما ان التصديق
لا يكون الا بالتصور فتلك لا يعني ان ذلك التصور من جهة البرهان بل التصديق هو الذي هو من جهة البرهان
والحد يقتضيه اقتضاء ما او يوضع وضعاً والبرهان يؤلف تأليفاً مستوفى الى الغرض فيلزمه الغرض بالاضطرار
والحد يعطي الامور الداخلة في جوهر الشيء مجتمعة مساوية له في المعنى وفي الانعكاس عليه معاً وتلك
الامور بينة بنفسها للمحدود والبرهان يعطي عوارض خارجة عن الماهية والحد لا يعطي المحدود الا من حيث
تاليف حمل بل بتاليف تقييد واشتراط والبرهان يعطي المبرهن اجزاء برهانه لا بتاليف تقييد بل بتاليف
حمل والبرهان على الشيء يكون اولاً برهاناً وعلى غيره ثانياً والحد للشيء لا يكون لغيره ولا يكون منه اول وثان
وان كان يحمل الاعم على الاخص فليس على انه حد للاخص واما البرهان فقد ينتقل الى الاخص ويكون
برهاناً على الاخص فالبرهان غير محصور في الحد ولا الحد في البرهان والبرهان محصور في البرهان مثل
اعطاء البرهان على تساوي الساقين في كمية زوايا تحت البرهان على المثلث بل الحد والبرهان مختلفان
لانه ليس يحمل احدهما على الاخر بوجه

## فصل في ان الحد لا يكتسب ببرهان ولا بقسمة

فصل في ان الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة

ونقول



ونقول ان الحد ليس يكتسب ايضاً ببرهان وبحد اوسط على ان يكون المحدود حداً اصغر في القياس والحد حداً اكبر
ولو كان ذلك مما يكتسب لم يكن بد من حد اوسط ولما كان الاكبر فيجب ان يكون منعكساً على الاصغر فيجب ان يكون
منعكساً على الاوسط وان يكون الاوسط منعكساً عليه فالاوسط لا محالة شيء من الخواص اما خاصة مفردة
او فصل ما واما رسم واما حد وبين جميع هذا من هذا الموضع في التعليم الاول لنا وان الخواص فانما هو اعم
من الشيء فلا يصلح ان يكون حداً اوسط بين الشيء وبين حده واما الخاصة والفصل فلا يصلح ايضاً ان يكون حداً
اوسط فانا اذا قلنا كل ج ب وكل ب كذا وكذا من طريق ما هو اي محدود بكذا وكذا فانتجنا ان كل ج فهو كذا وكذا
من طريق ما هو اي محدود بكذا وكذا من طريق ما هو لزم من ذلك ان يكون ما هو حد الخاصة او حد الفصل هو حد النوع
ايضاً وسواء عنيت بقولك كل ب كل ما هو موصوف بب او عنيت كل ب من حيث هو ب فان الامر غير
مستقيم اما على سبيل الوجه الاول فلانه يجوز ان يكون الجزئيات تحت ب من انواع مختلفة وحينئذ يكون
الامور التي من انواع مختلفة حدها واحداً ويكون كلها محدوداً بالاكبر لا ان الاوسط الذي هو نفس ب وهو
فصل وخاصة او غير ذلك هو حد محدود به واما على سبيل الوجه الثاني فان انتجنا ان كل ب من حيث هو
ب هو كذا وكذا يدل على ماهيته فان هذا القول مانع ان ينتج الاقتران وغير الوسط بجملة اخرى ولو كان هذا القول لا ينتج ح
منتجاً لم يكن ان يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج وهو غيره في الحد غرض وهذا مثال ان الخاصة
والفصل وان كانا يقالان على النوع ويحمل على النوع حدهما فانما يحمل لا من طريق انه حد للنوع او حدهما او احد حديهما
حد النوع ولكن من طريق انه موجود للنوع وفرق بين ان يكون هذا الشيء موجوداً للشيء وبين ان يكون حداً له او يكون
حدهما واحداً بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصله وحد طبيعة خاصته متفرق فحد فصله جزء من حده وحد
خاصته ماخوذ فيه حده بالقوة او بالفعل فاذن ليس يمكن ان يكون الحد الاوسط خاصة او فصلاً من هذا الوجه
ولا رسماً ايضاً ⊛ واقول من راس كالمبتدئ ان مثل هذا الوسط اما ان لا يفيد الحد واما ان يكون الكبرى كاذبة
لانك لا تخلو اما ان تقول مثلاً كل ضحاك او ناطق فهو حيوان ناطق ميت وتسكت فينتج حينئذ ان كل انسان حيوان
ناطق مايت من غير زيادة بيان ان هذا حده ويكون حينئذ حمل الحد على موضوع النتيجة ليس لخفي من حمله على الحد
الاوسط بل جلياً كان ذلك واضحاً فانا انما نعلم ان الضحاك حيوان ناطق مايت لانا نعلم انه انسان وقد بان تلك
من مثال الفصل ان حمل حد النوع عليه يجب ان يكون لخفي من حمله على النوع ان كنت تذكر ما قلناه فيما سلف واما ان تقول
كل ضحاك او ناطق فهو محدود بانه حيوان ناطق مايت وان هذه الجملة ماهيته فيكون هذه المقدمة كاذبة لان معنى
قولك كل ضحاك وكل ناطق يفهم على وجهين مختلفين فيه احدهما ان كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك وكل ناطق من جهة
ما هو ناطق والاخر كل شيء يوضع للضحاك وكل شيء يوضع للناطق وليس هو ذات الضحاك وذات الناطق
وكلا الوجهين داخل في قولنا كل ضحاك وكل ناطق ثم هذا الحد ليس حداً للضحاك من جهة ما هو ضحاك وذات
ضحاك ولا للناطق من جهة ما هو ناطق وذات ناطق بل للشيء مما يعرض له انه ضحاك ويتقوم بان يحمل عليه
الناطق وهو الانسان فاذن ليس يصح ان يقال لما هو ضحاك او ناطق فيحمل عليه هذا المعنى من جهة ما هو حد
واما الوجه الثاني وهو ان يعني ان كل ما هو موضوع للضحاك وضعاً حقيقياً او للناطق فهذا حق ويعني بذلك
الانسان ونشير اليه في الذهن فان كان هذا بيناً لم يحتج الى بيان بالكبرى بل الكبرى بالحقيقة بين اذا كان ذلك
بيناً وان لم نشر اليه بل اشرنا الى الكل واخذ واحد كذبنا وان لم يفعل شيئاً من ذلك لم يكن الكبرى مسلمة فقد بان
ان الحد الاوسط في القياس المنتج للحد لا يكون خاصة ولا فصلاً ولا رسماً بل ان كان ولا بد فيجب ان يكون
حداً اخر اما ان الحد الحقيقي للشيء الواحد لا يكون الا واحداً فذلك يظهر اذا عرفنا ما الحد الحقيقي وعرفنا انه
مساو للذات الشيء من وجهين احدهما من جهة الحمل والانعكاس والثاني من جهة استيفاء كل معنى ذاتي له
داخل في ماهيته حتى يساويه ويكون صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة ومعلوم ان مثل هذا
الحد لا يكون للذات الواحدة الا واحداً ولو كان له حدان يشتمل على صفات ذاتية خارجة عن اشتمال الحد
الاول لما كان الحد الاول حداً مساوياً لمعاني ذات الشيء ولا حداً حقيقياً بالجملة لكنهم كثيراً ما اذا لم يستقصوا
هذا الشرط واقتصروا على جنس وفصول مميزة حتى اذا حصل التمييز وقفوا وان كانت هناك معان ذاتية لم
يحتاج اليها حتى يتم الحد الحقيقي فمثل هذا الحد قد يجوز ان يكون للشيء منه اثنان مثلاً كان يحد الانسان تارة
بانه حيوان ذو رجلين مشاء واخرى ان الانسان حيوان ناطق مايت وان النفس حد محرك لذاته وايضاً مبدأ
للحيوة بذاتها وان الغضب غليان دم القلب وايضاً شهوة محركة الى الانتقام وما اشبه ذلك فان جعل واحد

من هذين الحدين حداً اوسط والآخر حداً اكبر كان تاليفاً ما قياسياً الا انه يعرض منه شيئان احدهما ان
المكتسب بالحقيقة لا يكون حداً تاماً بل حداً ناقصاً وجزء حد تام والثاني ان هذا الاوسط لا يخلو من ان يكون
حمله على الاصغر حملاً اشترط فيه انه حد والاكبر كذلك في حمله عليه او يكون الحمل في احدهما حملاً فقط
ولم يقل انه حد للمحمول عليه فان قيل مثلاً ان آ حد لب وب فاحد لج لان حد الحد حد فقد خرج عن
صواب التعريف من وجوه وذلك لان كون ب حداً لج موضوع وضعاً ومقتضب اقتضاباً من غير قياس
وكان الشرط في التحديد بعد انكشاف الجنس عند هذا المنازع ان لا يكون الا بقياس واما ان يكون ب فقد صح
اولاً انه حد لج بقياس آخر واما ان يكون التحديد ليس طريقه الانتاج بقياس لكن لا يجوز ان يكون استبانة ذلك
المعنى منقولاً فيها على قياس والا لاحتيج الى حد ثالث يكون حداً متوسطاً وكان لا يزال يكون بين كل حدين حد
فيكون للشيء حدود بغير نهاية اذ لا يجوز ان يكون الحدين ب وج هو آ فان هذا دور وقد بان ان ذلك
ينتهي الى وسائط لا اوساط لها فيكون حدوداً غير مكتسبة وهذا خلاف ما يذهبون اليه فقد بان ان اخذ
الاوسط حداً للاصغر واخذ الاكبر حداً للاوسط يكون فيه تقضيب اقتضاباً فقط وايضاً فان الطلب في احدانه هل
هذا الشيء حد للشيء او حد لحد او يكون بيناً انه حد للشيء فهذا ايضاً غولط فقد خرج فيه عن
صواب التعريف اذ وضع ان آ حد لحد ج والمشكوك فيه انه هل آ حد لج هذا اذا كان قد وضع ان آ حد لب
وب حد لج واما ان لم يوضع ب حداً لج فلا يدرى هل حد حد لج ام لا لكن يقال ان حد محمول على ج كما ان
حد الفصل والجنس والخاصة محمول على النوع وليس حداً للنوع ولا يصدق هذا القياس الحد اذا لم يوضع ان آ حد لب
فانه ليس اذا علم ان آ موجود لحد ب يجب ان يكون نعم حد ب فليس كل لازم ومحمول ذاتي حداً وان قيل في آخر الامر
كالمستنبط من وجه هذا البيان ان آ حد لج فيكون شيئاً قد وضع وضعاً من غير ان ينتجه قياس على انه من وسط
الحد الحد فقد صادر على المطلوب الاول فهو لا يشعر كمن يقول ان النفس عدد محرك لذاته لو كان نعني احداً ان يقول
وكل ما هو عدد محرك لذاته فهو استكمال الجسم طبيعي آلي وليس يعني به ان يبرهن على الحمل والوضع فقط بل ان يبرهن
على ان الاكبر حد للاصغر فيكون كانه يقول والشيء الذي ماهيته وحقيقته وحده انه عدد محرك لذاته حده وحقيقته
انه استكمال الجسم طبيعي آلي وهذا الشيء هو نفس المطلوب حتى لو كان بيناً ان الشيء الذي حده انه عدد محرك لذاته لعلم
بالفعل انه النفس لا غير الذي هو المطلوب حتى ان استكمال الجسم طبيعي لما كان يطلب هذا وليس هذا كما يكون عند
ما يكون الاوسط غير حد الاصغر لان الاصغر هناك لا يكون نفس الاوسط وحقيقته بل شيء آخر يحمل هو عليه
واما المحدود فهو نفس الشيء الذي له الحد فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ويعود الامر في الحقيقة الى ان
من يطلب متوسطاً بين الحد والمحدود فقد يطلب متوسطاً بين الشيء وبين حقيقة ذاته وهذا محال بل لا متوسط
وانما يكون المتوسطات بين امور واشياء ليست هي حقائق تلك الامور الا بالعرض على ما بينا في موضع آخر ثم قيل
ان طريق القسمة لا يثبت ايضاً ان آ حد ج بل لا قياس بالقسمة على شيء كما اوضحناه في الفن المتقدم لانه ليس
يوضع في القسمة وجود شيء بل انما يفصل فقط فيقال اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ولا يلزم من ذلك ان يوضع
احد الاقسام بالضرورة الا ان يصادر عليه ويوضع مسلماً كما لم يكن قياس وهذا يشبه الاستقراء الدائر
من وجه وذلك لانه اذا كان مشكلاً عندنا هل كل ج ب فاوضح موضح ان ذلك كذلك لان كل ج آ وكل آ ب
ثم اخذ يبين ان كل آ ب بان ينظر فيقول لان د ب وه ب وز ب وهي الجزئيات التي في رتبة ج ثم يقول
وكل آ ب فيقول القائل اذا اراد ان لا يقبل الا الضروري انما تحت آ ليس د وه وز فقط بل وج ايضاً
فان سلمت ان د وه وز مما هو آ ب لم يلزم ان يكون كل آ ب فعسى ما لم يشاهد ولم يعد خلاف ما شوهد وعد
نعني ان ما الذي هو ب بعض الالف وهو د وه وز وان ج الذي تنازعنا فيه مخالف وان اخذت
في الاستقراء ان ج ايضاً هو ب حتى لم يبق جزئي آ الا وقد حمل عليه ب فقد صادرت على المطلوب اخذ
ان ج ب في بيان ان آ ب ليبان ان ج ب وهذا محال وكما ان مثل هذا الاستقراء لا ينتج المطلوب ولا يوجبه
بالضرورة او يصادر على المطلوب الاول فكذلك التقسيم على هذا يجب ان يفهم هذا الموضع فانه اذا قسم القاسم
بان الانسان اما حيوان واما غير حيوان بل جسم غير ذي نفس ثم يضع انه حيوان ثم يقول والحيوان اما ماش واما
سابح واما زاحف واما طائر فيضع مثلاً انه ماش ثم يقول فالانسان اذاً حيوان ماش كان اخل في انتاج الحد
من هذه الجملة بوجوه ثلثة احدها انه لما قسم لم يتبين له بالقسمة احد الطرفين بل وضعه مصادرة وتسليماً
والثاني انه جمع متفرقاً وهذا قد يقع فيه الخلل من وجوه احدها انه قد يمكن ان يصدق القول متفرقاً ويكذب مجتمعاً

حد لج صح

والثالث

والثالث انه قد يمكن ان لا يجتمع من متفرقات طبيعة واحدة بالذات وهذان مذكوران في ما درسناه
والثالثة انه قد يمكن ان يكون الجمع واقعاً لا على الترتيب المحمود الذي يجب ان يراعى في الحدود وينظر فيه اي
الفصول يجب ان يقدم وايها يجب ان يؤخر وذلك اذا اجتمعت عدة فصول فهذه ثلثة اوجه يتشعب اليها
الوجه الثاني وهو الخطاء في جمع المتفرق وهذه الوجوه الثلثة يؤمن عنها وقوع القسمة بالذاتيات وبالاوليات
في القسمة على ما علمت اي ما ينقسم اليه الشيء لانه هو لا لاجل شيء اخص منه الا انه مع ذلك لا يكون فيه قياس
على الحد الا ما عرفته قديماً والثالث من الاخلال ان في انتاج من هذه انه جمع فقط ولم يدل على انه حد فانه ليس كل
مجموع ذاتيات على الصواب في الترتيب حداً فربما نقص شيء من الواجب او زاد على انه يعسر او يبعد ان لا يقع في
القسمة طفرة او يخطو الذات الى شيء خارج من الجوهر لان القسمة قد يقع فيها جميع ذلك مثلاً بان يدخل الحار
او عريض الاظفار او منتصب القامة فيها فان تكلف بانه وقوع الاحتراز عن هذا فقد جاوز مقتضى القسمة
فان تعدى القسمة الى القياس بان قسم ثم يستثني نقيض قسم او اقسام وانتج واحداً هو الباقي من الاقسام
فجمع اجزاء الحد وتعدى بهذا القياس ايضاً الى قياس بان جمع محمولات جوهرية مفردة حتى حصل منها مساو
للشيء فقال الجملة هذه المحمولات قول مفصل دال على الماهية مساو وكلما كان كذلك فهو حد فهذا احد فما عمل
حين حاول اثبات الحد بقسمة وقياس معها اما القياس الاول فلا بالحقيقة ليس بقياس لان اجزاء الحد
بينة بنفسها للمحدود اذ كان تحصل ذاته في الوهم مجملاً وكانت الحاجة الى تفصيل فان اجزاء ذلك المجمل يكون
بينة للمجمل فلا يحتاج الى بيان فان ظن ظان انها يحتاج الى بيان فليس بيانها برفع سائر الاقسام فان اثباتها
ابين من رفع سائر الاقسام او مساو لها في الخفاء فان الناطق ابين للانسان اذا عرف ما الناطق من انه
ليس غير ناطق والاستثناء يحتاج الى ان يكون ابين من النتيجة ليس مثلها او اخفى منها واما في القياس
الثاني فلم يعمل ايضاً شيئاً وذلك لانا طلبنا ان الحيوان الناطق المائت حد للانسان وطلبنا ان الحيوان
الناطق المائت قول مفصل مساو للانسان دال على ماهيته غير مختلف في الخفاء والوضوح ولو كان نعرف ان
الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساو للانسان دال على ماهيته لما كنا نطلب حد الانسان البتة بل انما نطلب
هذا القول المفصل الذي هو بهذه الحال فاذن كما لا نسلم ان هذا حد للانسان كذلك لا نسلم انه قول بهذه الحال
فلو سلمنا بجعل حداً واخذنا القول بهذه الحال حداً اوسط فهو مصادرة من وجه على المطلوب الاول بالقوة دون
الفعل اعني ان توسيط حد الشيء حداً في القياس ربما لا يكون في مواضع اخرى مصادرة على المطلوب الاول اذا كان
التفصيل اشهر من الاجمال واما في هذا الموضع فالتفصيل هو المطلوب وهو الخفي فاذ ليس توسيط حد الشيء
مصادرة على المطلوب الاول فهذا ليس مصادرة بالفعل لكن لما كانت قوة هذا التوسيط في الموضع الذي بحث
فيه كقوة توسيط الحد الاكبر فهو مصادرة على المطلوب الاول بالقوة في ذلك الموضع على انه قد اخذ فيه حد
الحد بلا واسطة كان الحي الناطق المائت موجوداً للانسان مساوياً له بلا قياس وهو المطلوب فيزاد
بان هذا الحد حد ثم ان هاهنا شيئاً آخر وهو ان صاحب الصناعة يجب ان يكون عنده قانون في معرفة الحد الصحيح
والحد الغير الصحيح كما يجب ان يكون عنده قانون في معرفة القياس الصحيح والقياس الغير الصحيح وكما انه لا يجب
ان يكون القياس يقيس قياساً ومع ذلك يبرهن انه قياس وان القول الذي نظمه هو على القانون القياسي وانه منتج
الا مع المشاغبين المغالطين الجاهلين بقوانين القياس فكذلك المحدد يجب ان يحد على ذلك القانون ولا يستعمل في ذلك
القانون بالفعل وبالجملة كما ان القايس يقيس ويقطع على انه قياس بان يقول وكل قول من شانه كذا وكذا فهو قياس كذلك
المحدود يجب ان يحد فقط ولا يحد الحد في الحد بان يقول كل قول هو كذا وكذا فهو حد بل يجب ان يكون من علم القياس
وما الحد ولا كما ان الذي ينكر ان كذا كذا اذا اورد عليه شيء على انه برهان وتكلفنا ان يدل على انه برهان بان لهذا البرهان
يكون له ان يقول لو سلمت ان هذا حد البرهان او انه ان كان هذا البرهان فهو موجود لهذا القول لكنت سلمت ان هذا
القول برهان فاولاً ليست سلمت ان هذا برهان فكيف اسلم ان لهذا القول حد البرهان كذلك الحال لمن ينكر الحد فان له
ان يقول اني لو سلمت ان هذا هو حد الحد وانه ان كان هذا حد الحد فهو موجود لهذا الشيء لكنت سلمت انه حد وانه لذلك
الشيء حد وبالجملة فان الحد على ماهية الشيء والبرهان على انية الشيء للشيء وانية الشيء غريبة عن ماهيته خارج
عنها لا يبعد في مثلها ان يجهل الشيء كما علمت فيطلب بالبرهان

## فصل في ان الحد لا يقتنص بالقسمة والاستقراء وتأكيد الامر في هذا الابواب وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبيه بعض البراهين على الحدود

وليس لقائل ان يقول ان هذا الشيء مستنبط

لحد م

فاولست ع

فصل في ان الحد ايضا لا يقتنص بالقسمة والاستقراء وتأكيد الامر في هذا الابواب وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبيه بعض البراهين على الحدود

بالقياس الشرطي من حد ضده لان حد ضده حد ضده مثلا انا اذا علمنا ان حد الشر هو الامر المتشتت الغير المنتظم علمنا
ان حد الخير هو الامر الملتئم المنتظم بان نقول هكذا ان كان حد الشر كذا فان حد الخير كذا ثم نستثني فان الجواب عن هذا
على وجوه اربعة اولها انه لم يكن لهذا القايس ان يعطي حد القياس حتى اخذ حدا باقتضاب ووضع من غير قياس فاشبه
من وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء اذ كل واحد منها ياخذ المطلوب بوجه ما مصادرة ويضعه وضعا
ويظن انه بينه بقياس ضروري واذا كان هذا انما صادر على نقيض مطلوبه وهو عجب لانه طلب ان يبين الحد بقياس
فاخذ الحد بلا قياس وقد عرفنا ان صاحب القسمة كيف يفعل هذا وان صاحب الاستقراء كيف يعرض له ان يفعل
هذا فليتأمل من هناك والثاني انه قد عرض لهذا شيء اخر وهو انه جعل القانون في كسب الحد ان يوضع حد
ضد المحدود فاذا طالبناه بان يبين كيف يحد الضد الاخر المبين به حد هذا الضد وهو في هذا المثال الخير احتاج
ان يبينه لا محالة على حكمه فوجب ان يحد لهذا الضد وهو في هذا المثال الشر فيمع انه يصادر على المطلوب الاول فانه
يستعمل الدور والثالث انه ليس حد احد الضدين باعرف من حد الضد الاخر بل هو مثله في الجهالة والمعرفة
الحقيقية وكل بيان بما ليس باعرف وان لم يكن دورا او لا مصادرة فليس ببيان والرابع انا لا نتنازع ولا نمتنع ان
هذا الانسان قد حد ما له ضد بهذا القانون فكيف يحد به ما ليس له ضد او كيف يحد الضد المطلق والعينة
المطلق الواقع على الطرفين ليس له ضد ◉ ولقائل ان يقول انكم قد ذهبتم اكتساب حد الضد من حد الضد
الاخر في هذا الكتاب وهاهنا واما في كتاب الجدل فقد استعملتم فيه هذا القانون حيث تكلم في اثبات
الحدود وابطالها ◉ فالجواب عن هذا من وجهين احدهما ان كتاب الجدل ليس يدل فيه على الاثبات
والابطال الحقيقيين ولكن على الكاين من تسليم الخصم لمقدمته والمأخوذ من الراي المشهور ونحن لا نمنع ان يكون
احد حدي الضدين يتسلم من الخصم فحينئذ يلزمه شاء ام ابى ان يكون حد الاخر ضد ذلك الحد ولا نمنع ان يكون
حد احد الضدين بالقياس الى المشهور والى الذايع اعرف من حد الضد الاخر ويكون انما حد بما هو اعرف
في المشهور لا بما هو حقيقي المعرفة عند العقل الصريح وربما كان خفيا في نفسه ولكن اشتهر مثل كثير من
المقدمات التي هي خفية في نفسها بالقياس الى العقل النظري الصريح ولكنها بالقياس الى الشهرة هي بينة
بنفسها او مقبولة والثاني ان الحد المطلوب في كتاب الجدل هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون الحقيقة
فلا يجب ان يجري في الاحكام الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية ونقول ايضا ان الحد لا يصطاد بالاستقراء
وقد بين لك هاهنا ان الاستقراء الحقيقي هو من الجزئيات المحصورة ونحن لا نحد دايما على ما اوضحنا والثاني انه
ان استقرى منها قول على انه حد فان ذلك القول اما ان يوخذ على انه حد لكل واحد من الاشخاص فينقل الى انه حد
للكل كما اذا وجد حكم في الجزئيات نقل الى الكلي وعلى انه حد لنوع الاشخاص ولا يمكن ان يكون حد الكل واحد
من الجزئيات فانه يعرض من ذلك المحال لان احدها انه لو كان لكل واحد منها حد يخصه لكان لا يشاركه فيه
الاخر وكان لا يمكن ان ينقل الى النوع كله او ينقل اليه حدود كثيرة مختلفة والثاني ان الحد الخاص بكل واحد
لو كان له لما كان من الامور الذاتية التي يشترك فيه بل بالعوارض التي عسى ان يخص جملة منها شخصا واحدا كما
علمت في ايساغوجي والعوارض غير داخلة فيما هو الشيء فقد بطل ان يستفاد حد من هذا الاستقراء وبقي انه انما
نستقري على انه حد لنوع الاشخاص وليس شيء من الاشخاص يدل الموجود معنى فيه على انه حد لنوعه الا ان نعرف
نوعه ولا نعرف الحد له فيكون الاستقراء باطلا وذلك لانه لا يمكن ان يقال لما كان هذا حد نوع هذا
الشخص وحد نوع هذا الشخص الثالث فهو حد نوع كل هذه الاشخاص لان هذا قد عرفنا اذ عرفنا انه حد نوع
الشخص الاول قبل ذا فليس اكتساب طريق الحد بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء من الجزئيات
فكيف ليت شعري يعمل فانه لا سبيل الى ان يعرف بالحس ويشار اليه بالاصبع ثم معنى ما هو الشيء وهو الحد
الحقيقي لا يجوز ان يكون الا للموجود الذات والمعدوم الذات فقد يكون له قول دال على معنى الاسم واما حد
فلا الا باشتراك الاسم ومن ظن ان الحد يتبين بالقياس فانما ان يعني به القول الذي بحسب الاسم من حيث هو
كذا او يعني الحد الحقيقي فان عنى شرح الاسم مثلا فمحال فانه ليس يحتاج ان يبين المبين او يبرهن المبرهن على
ان يعنى بهذا الاسم معنى هذا القول وان عنى به الحد الحقيقي من حيث هو حد حقيقي فذلك يقتضي ان يشار
فيه الى موجود فلا يخلو اما ان يكون الحد لا يشير البتة الى وجود ذلك الشيء وانما يعلم وجوده من وجه آخر
او يكون الحد نفسه يشير الى وجوده فان كان الحد لا يشير الى وجوده فقد يعلم وجوده اولا فيلزم ان يكون هنا
عرفنا الحد له اولا لا من حيث هو حد حقيقي بل من حيث هو شرح الاسم حتى عرفنا الشيء الذي هو الموجود

وما هي

وما يعني باسم الشيء الذي هو موجود فلم يفهم معنى اسمه كيف يفهم وجوده فان كان وجوده بينا بنفسه يكون
مهودة شرح الاسم حدا له بينا بنفسه وان كان غير بين بنفسه فيكون البرهان الذي يبين وجوده كما يبين
وجوده يجعل شرح اسمه حدا فيكون الذي كان من قبل شرح اسم قد صار الان حدا لما كان ظهر ان الشيء موجود
لا من جهة ان ذلك برهان على حده بالذات بل هو برهان على وجوده بالذات وعلى حده بالعرض وهذا النحو لا يقع
وقوعه في الحدود ولا فيه الخلاف واما ان كان اعطاء الحد نفسه هو المشير الى الوجود حتى يكون اعطاء الحد
لما ليس بين الوجود من حيث هو حد حقيقي الوجود بيانا ان الامر موجود فيكون من حد الشيء فقد قاس على وجوده
لما من حيث قد حد وهذا محال فان الحد انما يبنى على امور داخلة في ماهية المحدود والموجود كما علمت ليس منها
فليس الموجود جنسا ولا فصلا بل هو محمول لازم والحد لا يعطيه لانه يعطي الاجناس والفصول فقط بل
البرهان يعطيه لان البرهان هو معطي اللوازم التي ليست داخلة في الحد فان البرهان المعطي للوجود يعطي
وجود مجهول الوجود مطلقا او مجهول وجوده للشيء وهذه كلها لوازم خارجة عن الماهية فلا البرهان يطلب
ما هو داخل في الحد لان ذلك بين بنفسه ولا الحد يعطي ما هو مطلوب البرهان لان ذلك خارج عن جوهر الشيء
ولذلك كان اهل العلوم كلها يضربون سورا بين الامرين ويميزون ماخذ اعطاء الحدود بابا ويقتضبون
الحدود اقتضابا ويميزون ماخذ البراهين بابا اخر ويؤلفون البراهين تاليفا واذا اعطوا احد المثلث في الحد
لم يقدموا على ذكر وجوده للشيء بل لم يثبتوا ان هذا حد بالحقيقة او تفهيم للاسم فلما برهنوا ان المثلث موجود
بالشكل الاول من كتابهم في الاسطقسات صار حينئذ ما كان تفهيما للاسم عند ابتداء التعليم حدا بالحقيقة
فاظهر ما بان ان ماخذ الحد الحقيقي مباين لماخذ القياس وكذا القول المعرف لماهية الاسم الذي
ليس بحد وهو اظهر وذلك لان معناه ان هذا الاسم اعني به كذا وكذا وهذا لا يمكن ان ينازع فيه او يخاصم
كما لا ينازع في الاسم واما ان هذه الذات حدها كذا وكذا فيمكن ان ينازع فيه ويخاصم وبين الامرين فرق ولو كان
كل قول مطابقه اسم مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة والقول يدل على تفصيل ما يدل عليه الاسم
حدا لكان تخاطبنا وكلامنا حدودا فما من لفظ مركب بلفظ في استفهام او خبر او دعاء او تمن او تعجب او ترج
او امر او نهي وغير ذلك الا ويمكن ان يوضع اسم مفرد يدل له فيكون بجميع ذلك حدودا بل يكون القصيدة الطويلة
مثل شعر اوميروس المسمى بالياس حدا لانه يمكن ان يسمى باسم واحد مفرد كما يسمى البلد القريب مع كثرة اجزائه
باسم واحد مفرد كما يسمى بلد بالري او بغداد ثم يكون نحو تفصيل جملته فبين اذن ان القياس لا يثبت حدا
والحد لا يكون قياسا ولا دلالا لانه انما على شيء واحد بعينه فانه لا قياس على ما [illegible] ما هو والاستقراء ايضا
انما هو لاثبات علية بسيطة او مركبة [illegible] القياس والبرهان والاستيل الى اثبات الحد به اما انه
لا يمكن ان يبرهن على الحد فقد بيناه واما الان فانا نقول انه قد يتفق ان يكون لبعض البراهين منفعة في حد
بعض الحدود [illegible]
[illegible] البرهان بان لا يكون الحد الا وسط علة لوجود
النتيجة [illegible]
الاوسط هو سبب وجوده فهذا الطريق هو الطريق الذي [illegible] الحقيقة والطريق الاول لا يعطينا
البتة في اكتساب [illegible] حد [illegible] علة وجود الشيء العلة التي هي
ذاتية له [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ومثال هذا ان من قاس على ان القمر منكسف فقال ان القمر يقع
قبالة الشمس والارض متوسطة [illegible] كسوف القمر
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

من ترتيبها الى المنكشف وهو ان لا يضيء بعد ان يضيء وجمعت حده بالعكس من ترتيبها كان حدا للكسوف تاما وذلك لان حد كسوف القمر هو ان لا يضيء القمر بعد ما كان يضيء لستر الارض عنه ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر فهذا هو الحد التام للكسوف واكتسب من هذا البرهان التام على الكسوف الاول وذلك الاول حد ناقص اخر وقد يكتسب من برهان ناقص وعني الشك يعرض هاهنا فنقول كان هاهنا البرهان لا ينتج ولا يقوم الا لمن تقدم فعرف حد الكسوف ولا يكون البرهان قد افاد الحد فنقول ان الشيء يعرف مرة بالفعل ويعرف مرة بالقوة القريبة من الفعل يكون عنها غفلة ويحتاج فيها الى تنبيه فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة فاما الحد فلا يبرهن عليه البتة وكان هذا قد كان يعرف ان القمر يصيبه كذا من الشمس فغفل عنه واذا سمع هذا الخط ذهنه هذه الاجزاء فلم يلبث ان يتيسر له الانتقال الى ترتيب الحد واما اذا لم يكن البرهان مؤلفا بالعلل بل كان قياسا من اللوازم والعوارض فقيل مثلا ان القمر قد لا يقع له ظل في الاستقبال فان المربع له ظل فهو منكسف فالقمر قد ينكسف فليس يستفاد من مثل هذا القول حد بل يجب ان يعطى العلة بعينها والحقيقية للكسوف هي عند قوم الستر وعند قوم انقلاب القمر وعند قوم طفوه بعد الاشتعال وكذلك ان قال قائل ان السحاب قد يطفأ فيها النار واذا طفيت فيها نار حدث صوت الرعد فانه يمكن ان يستخرج من هذا البرهان حد الرعد واما كل شيء لا علة له فلا برهان عليه ولا حد له بالحقيقة الا على الوجه الذي يجب ان يتأمل ويتذكر من فصل علمناه في اول الكتاب ثم لا يجب من كلامنا في هذا الفصل الذي نحن فيه ان يظن كما ظن بعض الناس ان كل برهان بعلة فانه يدل على الحد فان المعلم الاول لم يضمن هذا بل ضمن انه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد لا ان كله كذلك ولا هنا الوضع كان تحققنا انه اذا كان الحد الاوسط فوق الحد الاكبر كان القياس برهانا ومأخوذا من علة النتيجة وحدها لا الحد الاكبر مجردا ومع ذلك لم يستنبط منه حد وقد فرغنا عن ذلك فيشبه ان يكون هذا حيث يكون الشيء الذي هو الاوسط علة بذاته للاكبر منعكسة عليه وعلة للنتيجة معا واما الظن المستحكم عند قوم حين يقولون ان البراهين انما هي من حدود وسطى هي علل منعكسة على الحدود الكبرى بل وعلى الصغرى فامر باطل وانما غرهم قلة العناية والنظر وفصل من كلام المعلم الاول لم يستقصوه حق الاستقصاء وستصير اليه عن قريب وبينا ان العلل قد يكون اخص من المعلولات في كثير من الاشياء ولا ينعكس عليها في كثير من الاشياء الا انا نشتغل هاهنا بما هو غرضنا فنقول ان المعلم الاول دل على ان البراهين ذوات العلل يعطى بوجه ما بينها على الحدود وذلك في الاشياء التي هي عارضة لشيء وفي شيء لعلة من جنس العلل المأخوذة في الحد واما ما لا علة له في وجود ذاته مطلقا او لشيء لانه غير عارض في شيء او عارض اول بلا علة ومن جنسه مبادي العلوم فانه قد يصدق به من غير قياس يعطي هليته البتة بل هليتها واضحة ومع ذلك فقد يكتسب لها حد وايضا كثير من المعاني توضع في العلوم وضعا مثل الوحدة في علم العدد ولا يقاس بالبرهان على وجوده بل توضع وضعا ما وربما اقنع فيه بقياس جدلي او استقراء اقناعا غريبا ليس من شرط التعليم ولكن ذلك لا يستعد تحديده فاذن ليس كل حد انما يتوقع فيه ان يستفاد اليه من البرهان بل كثيرا ما عدا الشيء ولا يقتنص من جهة البرهان على عوارضه وخصوصا من حدود البرهان الذاتية والحدود التي فيها شيء علة وشيء آخر معلول مثل قولنا ان الرعد صوت يحدث في الغمام لطفو النار فيه وطفو النار علة والصوت معلول ومجموعهما لا احدهما وحده هو الحد التام فانه ان كان طفو النار علة فاعلية للصوت والصوت معلول له فالصوت علة للرعد على سبيل العلل الصورية والحد بجملته علة صورية للمحدود وان كان بعض اجزائه علة لبعض فان كان الحد بالجملة علة صورية للمحدود فكل جزء منه هو علة لا محالة وانما يكون البرهان مقيسا للحد اذا كان فيه جزء هو علة وجزء هو معلول على نحو ما قلنا

## فصل في مشاركة اجزاء الحد واجزاء بعض البراهين وكيفية الحال في توسيط الحدود وتوسيط اصناف العلل

(في الهامش: فصل في مشاركة اجزاء الحد واجزاء بعض البراهين وكيفية الحال في توسيط الحدود وتوسيط اصناف العلل)

ومما ينفعنا في المقاصد التي اياها نعزو ان نعرف ما الحد التام وما الحد الناقص الذي هو مبدأ برهان وما الحد الناقص الذي هو نتيجة برهان ومن جميع ذلك ما الذي هو حد حقيقي بحسب الذات وما الذي هو حد مجازي بحسب الاسم وجميع هذه يحصرها في اربعة اقسام فيقال الحد بوجه ما لما هو قول شارح الاسم ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك الاسم لا بالعرض ولا يدل على وجود ولا على سبب وجود المعنى الا ان يتفق ان يكون معنى الاسم موجودا معروف الوجود فيكون فيه حينئذ

دلالة



دلالة ما بالعرض على سبب الوجود وذلك لانه من جهة ما هو شرح الاسم ليس حد ذات وان كان لا يكون حد ذات الا وهو شرح اسم فانا اخذنا في الابتداء على انه شرح اسم للشاك في وجود معنى الاسم ويتضمن بيان سبب معنى الاسم لو كان موجودا فهو بالعرض معط للعلة مثل ذكرنا المثلث قبل ثبوت وجود المثلث فانه انما يورد ويوجد ولا على انه شرح اسم ولا يدري من امره هل هو موجود المعنى ومع انه يوجد شرح اسم لا بد من ان يعطي اسبابا للمثلث وهي الاضلاع الثلثة فيكون مثل هذا يعطي اسبابا لما لو كان موجودا كان اسبابا هذه فاذا اتفق ان صح عندنا انه موجود انقلب ذلك القول بالقياس الى ذلك الانسان حدا ومعطيا للعلة واعطاؤه للعلة من جهة ما هو شرح اسم بالعرض وكذلك دلالته على الوجود وبهذا الحد القول بحسب الاسم اذا لم يوافق معنى الوجود كان اتحاد اجزائه شيئا معتبرا من وجه واذا كان بحسب الذات كان اتحاد اجزائه معتبرا من وجه آخر وذلك لان القول انما يكون واحدا على احد الوجهين اما لانه متصل الاجزاء بالاربطة الجامعة كما مضى منا ذكره فيما سلف مثل قصيدة ما او الكتاب فما دونه واما لان اجزاءه يعبر شيئا واحدا في النفس يدل على شيء واحد في الوجود والحد الذي يكون بحسب الاسم فيشبه ان يكون اتحاد اجزائه ما دام ليس مطابقا لموجود واحد اتحادا بالاربطة الا ان يؤخذ بالقياس الى الخيال الواحد في النفس والى هذا القسم والوجه ذهب قوم وكانه غير مستمر في جميع الحدود التي هي بمعنى شروح الاسم فانه اذا كان المعنى معا لا خيال له في النفس البتة فكيف يكون تخياله وجدانيا وان كان له خيال في النفس واجزاء لا يجتمع في الطبع فكيف يكون ذلك الخيال واحدا مثل تخيلنا انسانا يطير فان كان هذا الخيال واحدا فمعناه ان يكون واحدا بجهة غير الجهة التي يكون بها المعاني العقلية والخيالات الصحيحة واحدة فان الواحد يقال على وجوه كثيرة ونحن لا نذهب الى هذا المعنى في قولنا معنى واحد وشيء واحد بل نشير الى اتحاد طبيعي جوهري هذا واما الحد الكائن بحسب الذات فهو متحد الاجزاء بالحقيقة لان الخيال والمعنى والموجود واحد بالحقيقة بوحدة طبيعية وهذا وجه مما يقال عليه الحد ويقال الحد بوجه آخر لما يعطي علة وجود معنى المحدود ويؤخذ بعينه في البرهان حدا اوسط فيكون مبدأ البرهان فاذا اخذ هذا الحد وضم اليه كماله وهو اضافته الى المعلول ووضع المحدود اجتمع فيه ثلثة اشياء اعني المحدود وحدا يعطي العلة وكمالا في اعطاء العلة وهو ذكر المعلول وهذه الثلثة الاشياء ينعكس بعضها على بعض والا لما كان يحد المحدود وحده كالكل لان المحدود والحد متساويان وكمال الحد هو معلول الحد الذي يوجد عنه فقط ويوجد بجميع المحدود فهو ايضا مساو للاولين وهذه الامور الثلثة موضوعة لان يكون منها برهان ينتج كمال الحد لموضوع ما بقياسين الا ان الامر في وضع حدود البرهان بالعكس من وضع اجزاء الحد مثال هذا لنكن الغيم هو الموضوع لحدود الثلثة وليكن هذا الحد الذي هو العلة هو طفو النار في الغيم وليكن كماله هو حدوث الصوت فنقول ان الغيم رطوبة قد طفيت فيها نار وكل رطوبة طفيت فيها نار فانها يحدث فيها صوت فالغيم يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد فالغيم يحدث فيه رعد فقد صارت هذه الامور الثلثة اجزاء برهانين مرتبين اصغر حدودهما موضوع الامور الثلثة وهو الغيم وكان طفو النار اول مذكور من هذه الثلثة ثم حدوث الصوت وكان حدوث الصوت يثبت في نتيجة البرهان الاول وطفو النار لا يثبت بل هو مبدأ برهان لا نتيجة والمحدود وهو الرعد هو آخر مذكور من هذه الثلثة في البرهان الثاني ومذكور في النتيجة الثانية فاذا رددت هذه الحدود الى تاليف حدي عكست ما ذكرت اولا فقلت الرعد هو الصوت الحادث في الغمام ثم طفو النار في الغمام فقلت ان الرعد صوت حادث في الغمام لطفو النار فيه فقد انقلب ما كان مبدأ البرهان فصار آخر الحد وما كان نتيجة البرهان فصار مبدأ الحد وصار المحدود الذي كان نتيجة لا آخر الامر موضوعا للجميع ونظير هذا الحد قولنا في حد الغضب انه شهوة الانتقام ونظير كماله غليان دم القلب وهو نتيجة البرهان فاذا حددت قلت غليان دم القلب لارادة فيه بالعلة وهي شهوة الانتقام واذا برهنت قلت فلان يشتهي الانتقام وكل من اشتهى الانتقام غلى دم قلبه فقدمت شهوة الانتقام واخرت غليان دم القلب والجنس دائما مع الحد الذي هو نتيجة البرهان وقد ظن قوم ان الحد الذي هو نتيجة البرهان يكون لا محالة من المادة والذي هو مبدأ البرهان يكون لا محالة من الصورة وحسبوا ان توسيط الارض الذي هو المبدأ الفاعلي للكسوف هو علة صورية للكسوف وان انمحاق الضوء علة مادية كانها من جهة مادة الكسوف وليس كذلك بل يكون العلل المتوسطة ومبادي البرهان من كل نوع والمعلم الاول يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذي هو مبدأ البرهان والحد الذي هو نتيجة للبرهان مما للاقسام

وبرك الحد الذي هو مبدأ البرهان اقتصارا على فعل المتعلم وهو ما بالحقيقة قسم خارج مما ذكر وهو الرابع
فالحقيقة حد الحد التام كما اشرنا اليه في مواضع وسنشير اليه بعد قليل بل لما يحمل الرابع سالمو لاهل
لمادة وان الاسباب لوجودها يوجد وليس تحدها التام شئ هو علة ومعلول فلا يكون هناك شئ
هو نتيجة برهان وشئ آخر هو نتيجة برهان ولا كل مبدأ برهان وحد تعالى عنه برهان ولكن يجوز ان
يكون مبدأ برهان لامور عارضة خارجة عن الحد فان الرعيد بالقسم الاول الشارح لاسم لا يرد له لمعناه
عنا لاسم بالحقيقة ليس حد الشئ حتى يثبت وجود الشئ فبقيت الحدود الحقيقية ثلثة فان نتيجة البرهان
هو من قبيل دلالة الاسم لا انه قد سادت كما بان يجعل حدود الاشياء البسيطة من قبيل دلالة
الاسم وقد تضادت حدودا كما انها لا تشترط فيها انها لا تكون الا بعضا الا الاشياء ثم فطوسه دلالة
الاسم وتركيبا لمعاني ومجعول دلالة الاسم اعم من ذلك وحق الاشياء التي تركيبها بالعرض كالابيض والافق
الافطس ونحو ذلك وكيف كان فقد يكون قسما او نوعا تحت ذلك فلا يكون بالحقيقة القسمة الاولى
اليها فقد عرفنا من الحدود وما من شانه ان يدخل في البرهان ومناسبه واذا كان وجود حد الاكبر للشئ
اعرف من وجود الاكبر للاصغر فيجعل ذلك الشئ حدا اوسط ويكون القياس من الشكل الاول فاذا كانت
الاكبر حادثا ذاتيا ظهر وجود الاصغر اكثر من ظهوره للاصغر ثبت سلب الحد الاصغر على سبيل الشكل
الاول واذا كان سلب حد الحد الاكبر عن الاصغر اظهر من سلب الحد الاكبر وجعلنا الحد محمولا بينا ذلك
بالشكل الثاني لا غير الا ان يحرف الصورة واذا كان سلب حد الاكبر عن حد الحد الاصغر اظهر من سلبه
عن الحد الاصغر بينا ذلك بالشكل الاول لا غير الا ان يحرف الصورة وبهذا يستبين ان للشكل الثاني
في الاستعمال عنا وللاول عنا وانه ليس وان كان الاول اولى وافضل فلا عنا خاص للثاني وان شئت
ان اوضح ذلك بالتصديق فسواء عندي طلب الشئ للشئ وطلب لم التام وكذلك طلب الشئ للشئ وطلب
حده التام له وكان من ياخذ ان كذا موجود لحد الشئ ويريد ان يبين انه موجود للشئ فهو مضاد على
المطلوب الاول وكذلك الوجه الاخر فليس وضع الشئ الا وضع حده ولا حمل الشئ الا حمل حده
ويكون امثال هذا انما يكون بقياسات على قوم بلهوا اذا ذكر لهم الاصغر وحده لم يفهموا معناه واذا ذكر
الاوسط وكان حدا للاصغر ثم ذكر الاكبر فهموا بالاوسط الاصغر وتصوروه ثم قبلوا حمل الاكبر عليه
لا ان الاوسط توسط في التصديق لان الموضوع لم يكن مفهوما فكيف كان يحكم بحمل شئ عليه فلما فهم
صدق ما يجب تصديقه له فيكون الاوسط انما ينفع بالذات في التصور واما في التصديق فبالعرض وكذلك ان كان
الحد المحمول فانه لو كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما كل بحده لما احتيج الى توسط الحد حدا او وسطا فانه
ان كان الحمل بينا على الحد فانه يكون بينا على المحدود وان لم يكن على الحد بينا لم ينفع توسط الحد فان كان احدهما
وليكن الاصغر مثلا مفهوما لا من حيث حده ووسط حده وهو لا يشعر انه حد فلا يكون الانتفاع بتوسط الحد
من حيث هو حد ايضا بل يكون ذلك مثل حال من يتصور الانسان لا من حده بل من انه ضحاك منتصب القامة ثم توسط
الحيوان الناطق فيحمل الشئ على الحيوان الناطق ظاهرا وانما وسط ليبرهن وجوده على الضحاك المنتصب القامة
فان كان المبرهن عليه يجعل لفظ الانسان موضوعا لكونه ضحاكا منتصب القامة فيكون حده لا الحيوان الناطق
فيكون قد جعل الانسان اسما لغير الحيوان الناطق فصار حينئذ الحيوان الناطق لازما ورسما للضحاك
المنتصب القامة لا حدا له كما عرفت في غير هذا المكان فاما اذا سميت الشئ من حيث ما هو ضحاك منتصب القامة
انسانا كان حد هذا الاسم حده انه ضحاك منتصب القامة ولا مناقشة في الاسماء فههنا لا يكون الاوسط حدا
للاصغر واما ان لم يجعل الضحاك المنتصب القامة بازاء الاسم لمعنى هو لاحق لشئ آخر ليس يتبرهن ان ذلك
الآخر فانه يعلم انه ضحاك منتصب القامة وكان مجهولا له انه حيوان ناطق فلا يكون هذا معلوما انه
محمول عليه حتى يعلم ان الاوسط محمول على الاصغر فيلزم النتيجة وان كان ظاهرا ان هذه الذات هي
الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا ماهيته وان لم يكن مجهولا ماهيته عاد الى الوجه الاول فكان المطلوب الاول
والحيوان الناطق واحدا وان كان معلوما انه موجود لتلك الذات ومجهولا انه حده فيكون اولا لم يتوسط
الحد من حيث هو حد وثانيا انه لا يكون انما يعني بتلك الذات ما يعني بالانسان وذلك لانه يجوز ان
يكون المعاني يعطي الاسم ما يحيط به ولكنه يغفل او يعجز عن التحديد ولا يتنبه له واما اذا عرف انه
معنى الحد كله ووجوده له وفصل بين حده لم يجهل انه حده واذا وضع الاسم ووضع الحد ولم يلحظ

على انه حد ولم يعرف ذلك الجزء الذي يميز الشئ عن غيره ليتم ما يذهب عن تحديده بل عن قصده ويكون مراده بالاسم لا ذلك
الحد بل شيئا ما آخر مما يتصوره او يغفل عنه لم يتنبه عليه لكان معناه غير هذا الحد ويكون ذلك الانسان
غالطا للصواب لا يلتفت اليه وكذلك الكلام في الجانب الاكبر ولما كانت البراهين الحقيقية كلها او
بعضها او اكثرها انما يتم بالعلل فواجب ان نعرف كم العلل فنقول ان العلل اربعة احديها الصورة للشئ في
حقيقة وجوده في نفسه والاخرى الشئ او الاشياء التي يحتاج ان يكون اولا موجودة قابلة لصورة وجزء
اذا حصلت بالفعل حصل هو وهو المادة والثالث مبدأ الحركة وهو الفاعل والرابع الشئ الذي لاجله يجمع
بين مادة الكائن وصورته وهو التمام وكلها يصلح ان يوضع حدودا وسطى وذلك لان كل علة لشئ في شئ
فهو واسطة بينهما مثلا اذا قيل الزاوية الواقعة في نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين تحدثان
من جنبيها والقطر وهما معادلتان لقائمتين حتى ان كان الخطان متساويين كان كل نصف قائمة وكل زاوية
مساوية لنصفي قائمة او نصف قائمتين والزاويتين معادلتين لقائمة فهي قائمة فزاوية نصف الدائرة
قائمة فيكون الحد الاوسط هو المعادلة لما بمجموعه قائمة وهذا علة كالصورة للقائمة ويجب ان تسامح في
امثال هذه الامثلة ولا يقال بل ان كونه قائمة هو العلة لكونه مساويا لمعادلتين لقائمة بل يجب ان لا نراعي
في الامثلة التحقيق فهذا مثال ما وضع فيه الحد الاوسط علة صورية والاظهر من هذا هو البرهان على الشكل
الرابع من اقليدس وقد يوضع العلة الفاعلة مثل قولهم في جواب من قال لم حارب اهل اثينية لم حاربوا
اهل بلد كذا فيقال لانهم الحاربوا اولا او لانهم كسبوا اهل اثينية فقد اعطي في هذا الجواب السبب الفاعل
هو مبدأ الحركة وقد يوضع العلة التمامية مثل انه اذا قيل ان فلانا لم يمشي فيقال لكي يصح وكانه يقول فلان
يطلب ان يصح ومن يطلب ان يصح يمشي للرياضة فالحد الاوسط هو من الغاية وكذلك يقال لم كان البيت
فيقال لتحفظ الاثاث وكذلك لم يحسن ان يمشي بعد العشاء فيقال لئلا يطفو الغذاء فيفسد الهضم
والعلة في هذا كله هي الغاية وقد يعطي الموضوع والمادة فيقال لم يموت الانسان فيقال لانه مركب من
متضادات وهذه العلل التي تصلح ان يجعل حدودا وسطى في تصلح ان يتحد منها حدود الشئ على النحو
المذكور

**فصل في تفصيل دخول اصناف العلل في الحدود وفي البراهين ليتم الوقوف به على مشاركتها بين البرهان والحد**

يجب ان نعلم ان العلل منها ما هي بعيدة تؤتي مثل
الهضم في جواب طلب لم يمشي وذلك من الغاية وكذلك الشدة في جواب طلب لم ... وذلك من المبدأ
الفاعل وايضا الاركان في جواب طلب لم يموت الحيوان وذلك بالمبدأ العنصري وقيام خط على خط
في جواب طلب كون زاويته كقائمة وذلك بالمبدأ الصوري ومنها قريبة مثل تعفن الاخلاط واستيلاء
البرد في الجواب بحالة المشي والعفونة في الجواب بمبدأ الحمى الفاعل واستيلاء اليابس على الرطب في الاخلاط
في الجواب بالمبدأ العنصري للموت والقيام على خط عن زاويتين متساويتين في الجواب بالمبدأ الصوري
لكون زاويته كقائمة ومن العلل ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض اما الذي بالذات فكالثقل لانهدام الحائط
وهو من باب المبدأ الفاعل وكالصقالة لعكس الشبح وهو من باب المبدأ العنصري ومثل كون الزاويتين
متساويتين في الجنبتين مبدأ لانا بان كون الخط عمودا وهو من باب المبدأ الصوري وكالصحة لانيات
ان يمشي قبل الطعام وهو من باب المبدأ التمامي واما التي بالعرض فكزوال الدعامة لانهدام الحائط في اعطائه
المبدأ الفاعل وكالحديد لعكس الشبح في اعطاء المبدأ العنصري ومثل كون الزاوية الواقعة على الخط القائم
من الخط الموازي للخط المقوم عليه قائمة لكون الخط عمودا في اعطاء المبدأ الصوري وكالكلال للمشي قبل الطعام
او العثور على كنز في اثبات المبدأ التمامي ⊙ واعلم ايضا ان كل واحد من هذه الاسباب قد يكون بالقوة وقد يكون
بالفعل وكون العلة بالفعل هو سبب لكون المعلول بالفعل واما اذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة سببا لنفس كون
المعلول بالقوة بل ذلك للمعلول من نفسه وقد يكون السبب خاصا وقد يكون عاما وقد يكون جزئيا بازاء المعلول
الجزئي وقد يكون كليا ⊙ واعلم ان وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل واحد منهما وجود المعلول الآخر
فالصورة مع المعلول في الزمان والغاية قد يكون بعده في الزمان وكلاهما اقدم بالعلية واما المادة ففي كثير
من الامور الطبيعية يلزمها الصورة بالضرورة ويوجد بوجودها المعلول والغاية لا محالة فان الضرورة
لا يمنع الغاية فان كثيرا من الامور الطبيعية يكون بالضرورة والغاية معا مثل ان المادة التي خلقت منها
الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فانها خلقت عريضة

الذي صح

فصل في تفصيل دخول اصناف العلل في الحدود والبراهين ليتم الوقوف به على مشاركته ما بين البرهان والحد

مثل صح

لتمام وغاية وهو طحن الطعام كما ان خلقة حد الانياب لتمام وغاية وهو قطع الطعام والمثل الذي ضربه المعلم الاول لهذا هو انه اذا سئل فقيل لم ينفذ ضوء السراج في الجامات التي هي ورشح ان كان ينفذ فيمكن ان يجاب من جانب الضرورة العنصرية فيقال للطف الاجزاء ويمكن ان يجاب من جانب العلة التمامية فيقال لئلا يتعثر فيه ويزلق وكذلك اذا سئل فقيل لم يحدث الصوت في السحاب فيجاب تارة فيقال لضرورة الانطفاء ويجاب تارة فيقال للتهديد اصحاب الهاوية على ما يقوله فيثاغورس في امثاله وليست هذه الضرورة ضرورة قسر بل ضرورة طبع وفي كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد ان يحصل التمام لان تمام تلك المادة ان يحصل بحركة من علة محركة وكل حركة لا يتفق دائما ان تقف في آخرها ما ينتهي الى الصورة وكذلك الحال في الامور الصناعية فانها لا يلزم فيها وجود الصورة ايضا لوجود العنصر وحده لان العنصر في كل موضع لا ينساق الى الصورة الا بعلة فاعلة فاذا كانت العلة الفاعلة غريبة ومن خارج فربما وردت على العنصر وربما لم ترد وان كانت العلة طبيعية وهو موجودة في جوهر الشيء وكانت مما يفعل بالتسخير وبالذات لا انها قوة طبيعية لم يمكن ان لا يصدر عنها فعلها اذا حدث الاستعداد التام ولا آفة ❁ واعلم ان من قبيل العلة التي هي مبدأ حركة ما ليس يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول ومنها ما يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول فان جميع القوى الطبيعية اذا لاقت المنفعلة وجب الفعل والقوى الصناعية والارادية والشوقية وما اشبه ذلك ليس يجب من اجتماعها مع القوة المنفعلة فعل وانفعال وهذه العلل وان كانت قد يفعلها ضرورة فهي بفعل الغاية لا بالاتفاق ❁ واعلم انه كلما وضع المعلول بالفعل فقد وضعت الاسباب كلها لكن الغاية ربما كانت من حيث هي في الاعيان موجودة بالقوة كالاضطجاع مع وجود الفراش ❁ واعلم ان السبب اذا لم يكن سببا بذاته مطلقا ولكن انما يصير سببا بشروط تقارنه او كان بعيدا فاذيته وجب في جوابه كان الشيء لا يكون نادية سبب ويكون قد بقي للطالب بالمركان ان يطلب حتى يبلغ الغاية في ذكر الشروط ويصير بها الذاته سببا وحتى يبلغ السبب القريب ❁ واعلم ان كثيرا من العلل التي وجود ذاتها لا يكفيها في ان تكون عللا قد يقترن بها اشتراط فيجب ان تكون العلة بالقوة منها علة بالفعل مثل كون قوة الافيون مبردة فان ذلك ليس دائما ولكن اذا انفعل عن فعل الافيون من الحرارة الغريزية للانسان تبين من هذا كله ان البرهان انما يكون برهانا تاما اذا اعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات وبالفعل والحد التام الذي هو يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل الماهية فتوردها بتمامها لا يخل منها شيئا ان كانت ذاتية فاذا ذكرت تماما وانما قلنا ان الغرض في التحديد ليس التمييز بالذاتيات المساوية للمحدود في المعاكسة بل والمساوية له في المعنى حتى لا يكون شيء من المعاني الذاتية للمحدود الا وقد تضمنه الحد واشتمل عليه فان اخل بشيء من ذلك اقتصارا على التمييز فما دل على ماهيته لان ماهيته ليست ببعض مقوماته وبعض ذاتياته بل هو باجتماع جميع معانيه الذاتية فمن عرف بعضها ولم يعرف البعض فما عرف ذاته بالتمام والغرض في التحديد ان يحصل في النفس صورة موازية لماهية الشيء بكمالها ولهذا السبب لا يكون للشيء الواحد حدان كما لا يكون لشيء واحد ذاتان فاذا كان كذلك وكان في المحدودات ما اضافته الى جميع العلل ذاتية وجب ان يوجد كلها في حده الا ان هذه العلل يجب ان تكون في حيز فصوله لا في حيز جنسه لان هذه العلل علل للشيء لا محالة ووجود ذلك الشيء يقتضي وجودها وبها يتحقق ويتحصل ويتخصص فيكون امثال هذه العلل المحصلة للذات فيما له وجود محصل مخصص ووجود منتشر غير مخصص مخصصة له لامر ما حتى يجعله محصلا ويكون ذلك الامر مخصصا بها فذلك الامر جنس لها والعلة فصلية كقولك الصوت من طفو النار في الصوت جنس ومن طفو النار فصل ان كان كل رعد هكذا اما امثلة الحدود المأخوذة من العلل المختلفة فانك تحد الزاوية القائمة بالصورة فقط فتقول المساوية لاخرى في حيث خطها القائم على مستقيم وتحد حمى الغب بالفاعل فتقول حمى حادثة من عفونة الصفراء تنوب غبا وتحد الخاتم بالغاية فتقول الخاتم حلقة يلبسها الاصبع وتحد الفطوسة بالموضوع فتقول تقعير في الانف وربما جمعت الجميع في واحد فقلت ان السيف آلة صناعية او سلاح تهيأ من حديد مطول معرض محدد الاطراف ليقطع به اعضاء الحيوان عند القتال فقولك الآلة والسلاح جنس وقولك الصناعي فصل من المبادئ المحرك وقولك من الحديد فصل من الموضوع وقولك مطول معرض محدد فصل من الصورة وقولك ليقطع

اعضاء

اعضاء الحيوان فصل من الغاية ❁ ولقائل ان يقول ان الحد يعرف جوهر الشيء وذاته فكيف يوجد فيه الاسباب الخارجة عنه ❁ فالجواب انه انما يوجد في حد الشيء اسبابه لان جوهره متعلق بتلك الاسباب وانها فانه اليها ذاتية له في جوهره فان كان من الاسباب الخارجة عن الشيء ما هو هكذا ولا يمكن ان يعرف ماهية ذلك جوهره او يذكر اسبابه بل يجب ان يقول الحق ويعلم ان حد الشيء من جهة ماهيته يتم باجزاء قوامه وما ليس خارجا منه ويتم من جهة انيته بسائر العلل حتى يتصور ماهيته كما هو موجود ويتحقق بذلك ما يتقدم ماهيته في الوجود فيتم به وجوده فيقع لتلك الماهية حصول به فاما اذا اريد النظر الى نفس الماهية غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود فانه كان لا بد لها من لزوم نوع من الوجود اياها كفى في حدها ايراد ما يقومها من حيث هي ماهية وليس نسبة الماهية الى العلل المفارقة نسبتها الى اللواحق والعوارض الخاصة والمشتركة فتلك يتأخر وجودها بالذات عن وجود الماهية واما العلل فان وجودها يتقدم على وجود الماهية وكثير من الاشياء حدها لا من حيث ذواتها بل من حيث لها عرض من الاعراض ولاحق من اللواحق ونسبة من النسب فربما كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن الغاية فلم يمكن الا ان يذكر الغاية كالبنصر في حد الخاتم وفي حد الملاءة وربما كان ذلك يتضمن الفاعل كالاحتراق في فانه ليس اسما لتفرق اجزاء الشيء وتسودها كيف كان بل ان يكون عن حرارة ❁ ثم لقائل ان يقول ما بال القوى لا تحد الا بافعالها وهي امور خارجة عنها وليست اسبابا لها بل هي من جملة اللواحق لها فهل ذلك حد او رسم فالجواب ان ذلك قد يمكن ان يؤخذ في شرح اسم القوى على وجه رسم ويمكن ان يؤخذ على وجه حد فانه اذا دل في القول المعرف على مجرد نسبة لها الى امور خارجة يتبعها كيف كان فرسم واذا دل على ان جوهر تلك القوة وذاتها ان يكون بحيث يصدر عنها فعل كذا اولا كان حدا لان الحد يقتضي معرفة جوهر الشيء وذاته ولا ذات للقوة الا التي من شانها ان يصدر عنها فعلها من حيث هي كذلك وايضا اذا كانت القوة يصدر عنها فعل اولا وبالذات مثل التمييز في المعقولات والصناعات والاخلاق للقوة الناطقة وافعال واحوال يتبعها لامور يقترن بها لا لذاتها لا ان الذي عن قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد للضحك والخجل والبكاء والملاحة وغير ذلك فان نسبتها الى مثل الفعل الذي على الوجه المذكور مما يدخل في حدها ونسبتها الى مثل الفعل الاول الذي ليس على الوجه المذكور والى مثل الفعل الثاني لا يدخل في حدها بل في رسمها وايضا فان جزئيات الصناعات التي ليست القوة عليها اولا بل على الصناعة المطلقة فان النسبة اليها يدخل في الرسم ولا يمكن ان يقال ان جوهر الشيء هو بحيث يلزمه تلك الامور لان الواحد يلزمه واحد بالذات فلهذا ليس لقائل ان يقول ان قولنا الانسان هو كون الانسان بحيث يلزمه في جوهره قوة الضحك فصلا له داخلا في حده ❁ فنقول لان هذا كذب فليس جوهر الانسان وصورته الناطقة بل يتبعها قوة الضحك بذاتها اولا لا بالعرض بل يقترن بها مزاج ما فيتبعه قوة ضحك وايضا قوة بكاء وقوة تعجب وغير ذلك وليس الاستعداد لواحد منها اولى وفعله اولى لذات القوة الناطقة ❁ واعلم ان العلل اجزاء الحد ولا يحمل على الحدود مثل النقطة في الدائرة والصورة منها فقد يحمل في حال وذلك لانها يحمل اذا اخذ مع المادة ولا يحمل اذا اخذت مجردة كالنطق لا الناطق ❁ واعلم انه اذا كان مبدأ فاعلا في موضوع وصورة في الامور الطبيعية والامور الصناعية والامور النفسانية كانت هنا لغاية لاجلها الفعل وليس يجب ان يكون من حيث هنا مبدأ موجود فيه الا مبدأ غائي على النحو الذي ينتهي اليه الحركة كما ليس يجب ذلك في المعاني الهندسية فيجب ان يقبل انها ليست لغاية لاجل هذه الصفة بل ان كانت هنا لغاية فلها جهة اخرى واما اذا كان السبب الفاعل اتفاقيا والسبب المادي اتفاقيا فلا يجب ان يكون ذلك لاجل شيء من الذات بل بالعرض لانها وان تأدت الى غاية ما كانت تتأدى الى تلك الغاية بالعرض لا بالذات فيكون لها غايات لا بالذات بل بالعرض وهذا هو البخت والاتفاق مثل ما يتفق ان يأتي الانسان يبني طلب غريمه فيصادف [illegible] فيكون الشيء هنا سببا [illegible] ويكون بالعرض لا بالذات [illegible] غاية الشيء ولكن بالعرض لا بالذات لا انا نائم الغاية على الدوام اما الاكثر [illegible] الاسباب كان بالعرض [illegible] من الغايات ما كان بالاتفاق فلا يوجد في حده ولا رسمه ولا برهان واذا كان المعلول مما كان نفسه قد كانت فيجب ان يأخذ في البرهان على ان كان [illegible] من العلل [illegible] في الحال كما كان من العلل الحال والذي يريد ان يكون [illegible] من العلل يريد ان يكون لهذه الاشياء علة ولكن يكون علا بالفعل ما اذا كان بعض العلل ما موجود ذاتا وليس بعد علة بالفعل فلا يمكن ان يبرهن بل يستدل عليه ولا يوضع امثال

كانت صح

من وجه صح

ما كان صح

ذلك محدودا أوسطى بل حدودا أكبرى وكذلك في الكائنات مثل أنه ليس إذا كان ذات الأب موجودا وجب
أن يكون الابن موجودا وليس إذا كانت النطفة موجودة وجب أن يكون الجنين موجودا وليس إذا كان الحائط
موجودا وجب أن يكون السقف موجودا بل الأمر بالعكس فههنا يجب أن يؤخذ لا هي على معلولاتها بل
معلولاتها عليها على سبيل الاستدلال فيقال إن السقف موجود فالحائط موجود وإن السقف قد كان
فالحائط قد كان وإن السقف يريد أن يكون فالحائط يريد أن يكون وكذلك في الأب والابن وبالجملة فهذا
يكون في الفاعل والمادة فإنهما يتقدمان على المعلول في الزمان بالذات كثيرا لأنهما قد يكونان علتين بالفعل
وقد يكونان علتين بالقوة وإذا كانتا علتين بالقوة ووضعا في حدود وسطى لم يجب أن يكون المعلول حدا
أكبر وقيل ههنا موضع فحص وهو أن الكون كيف يتصل إن كان يجوز أن يؤخذ المبادي ولا يتصل بها التوالي [illegible]
ثم كيف يمكن أن يتصل ومبدأ كون العلة في آن ومبدأ كون المعلول في آن والآنات لا يحدث من تأليفها زمان
ولا أيضا يمكن أن يتلو آن آنا كما يتلو حرف حرفا بل بين كل آنين زمان فيه آنات لا نهاية لها بالقوة فإن
أريد أن يوصل الزمان بالكون وجب أن يكون بين كل معلول وعلة وسائط بغير نهاية فيما كان متصلا ومعلولا
متوالية فوجب من هذه الأشياء التي نقبلها ههنا قبولا ويبرهن عليها في العلم الطبيعي أن لا يكون
معلولات الكون متصلة بعللها اتصال الكون يكون فمعنى أن يقال إن اتصال الكون إنما هو من جهة أخرى
وذلك هو أن الحركة المستديرة الفاعلة للزمان تصل المبادي الطبيعية بالتوالي الطبيعية بتوسيط
الحركة بينهما فإذا كان كون شيء في آن اندفع بالحركة إلى كون آخر في آن آخر تتصل ما بينهما زمان وهذا مستعلم
بالحقيقة في العلوم دون المنطق ومما يجب أن ينظر فيه أنه إذا وسط النوع للجنس وكان برهان بعلة فأي
علة يكون ذلك البرهان فنقول إنه قد يظن أنه يكون من علة مادية لأنه يكون موضوعا للأكبر وهذا غير مستقيم
وذلك لأن المعلول هو النتيجة ثم النتيجة ليست موجودة فيه وذو العلة المادية موجود في مادته وإنما
يقع هذا الغلط للاشتراك في اسم الموضوع ولكنه إما أن يكون علة غائية لأن الأنواع كما لأن الأجناس
فإن طبيعة الجنس يراد في الطبائع لأجل النوع وعند النوع يستكمل الوجود وهذا بالقياس إلى الحد
الأكبر أو علة فاعلة لأنه مؤثر أثرا في شيء وموجب شيئا في موضوع وهو مباين الذات لما أوجبه ومثل
هذا هو أشبه بالعلة الفاعلية وهذا بالقياس إلى النتيجة وكثير من الأمور الطبيعية ليس تترتب عللها
ومعلولاتها على الاستقامة بل على الدور ومثال ذلك في العلل المادية أن الأرض ابتلت على المطر فبخرت
فحدث الغيم فمطرنا ابتلت الأرض من المطر فإن العلة الأولى لابتلالها من المطر هو ابتلالها من المطر
فإن قيل إن الأرض طين مبتلة من المطر وكل طين مبتلة من المطر فإنها تبتل من المطر كان برهانا دائرا ومع
دوره صادقا لا بينة بين حد الأكبر والأوسط وسائط إلا أن تطلب لم الأرض المبتلة
من المطر تبتل من المطر فيجاب لأنها تبخر ثم يقال لم تبخر ولم إذا تبخرت ابتلت من المطر قيل لأنه يحدث
من ذلك سحاب فيقال ولم عند حدوث السحاب تبتل من المطر فيجاب لأن السحاب يبرد ويتكاثف وينزل
قطرا فكل واحد من هذه الأمور علة ومعلول وأخذ حدا أوسط برهان ودليل معا ولكن ليس العلة
والمعلول فيها واحدا بالذات بل بالنوع فليس الابتلال الذي كان عنه المطر هو الابتلال الذي كان عن ذلك
المطر وأما نوع الابتلال فواحد وكذلك ليس البخار الذي كان عنه السحاب هو البخار الذي كان عنه
السحاب على هذا القياس فإذا اعتبرت نوع المعنى كان البرهان دائرا وإذا اعتبرت الشخص لم يكن البرهان
دائرا والبرهان ههنا ليس على النوع بل على شيء متعين من النوع فإذن ليس الذي يبين به هو بعينه
الذي يبين فليس هناك عند التحقيق دور وإن أوهم دورا وقد كنا قلنا إن البرهان أما الأمور الضرورية
وأما الأمور الأكثرية فالأمور الضرورية لا يلتبس من حالها أن الواجب في براهينها أن توسط العلة
الضرورية وأما الأمر الأكثري فالحد الأوسط في برهانه يكون علة أكثرية مثل أن كل ذكر من الناس فهو
الأكثر يلتحي إلا ما يخل عنه وكيف حلق ذقنه وكل من يكون كذلك فإنه على الأكثر ينبت له لحية فقد أعطى
هذا البرهان علة لوجود الأمر ولكن أكثرية لأن وجود الأمر أكثري

## فصل في الإشارة إلى أن اكتساب الحد هو بطريق التركيب

نقول إنما وقعنا إلى ما وقعنا إليه من التطويل بسبب ذكر
العلل لأمر بنا أن نشاكر الحد والبرهان حتى نشير إلى أنه كيف يلوح منه الحد وقد حققنا أنه لا برهان
على الحد بوجه ولا القسمة يكتسب الحد فيجب الآن أن نبين كيف يمكن أن يكتسب الحد بوجه ولا القسمة

فصل في الإشارة إلى اكتساب الحد هو بطريق التركيب

يكتسب الحد فيجب الآن أن نبين كيف يمكن أن يكتسب الحد ● فنقول إنا نعمد إلى الذوات والأمور التي
لا تنقسم من جملة المحدود سواء كان المحدود جنسا أو كان المحدود نوعا فنأخذ الأمور الذاتية
المحمولة عليها التي هي أعم منها وليس يخرج عن جنسها الأول مثلا عن الجوهر أو الكم أو الكيف وسائر
ذلك والجنس الأقرب مثلا حتى يكون كالعدد للفرد فنأخذ من جميع ذلك ما هو داخل في ماهيتها ونجمعها
جمعا حتى يحصل منها شيء مساو للمحدود في الانعكاس وإن كان كل واحد أكثر منه في العموم ومساويا
للمحدود في المعنى حتى لا يبقى شيء من المقومات ليست متضمنة فيه فإنا إذا أردنا أن نحد النوع ولا نتجاوزه
إلى تحديد الجنس أخذنا كل محمول مقوم لماهيته ضرورة مقول على الكل وأوليا معا وإن أردنا أن نتجاوزه
إلى تحديد الجنس لم نقتصر على المحمولات الكلية الأولية بل أخذنا جميع ذلك وأخذنا ما هو أولي له وما ليس
أوليا له فإذا وجدنا فقد تمكنا من تحديد الجنس فإنا إذا أسقطنا من حد النوع ما هو أخص المحمولات به
بقي حد الجنس مثاله إذا أردنا أن نحد الثلاثية فلا نأخذ الموجود لأنه خارج عن جنسها وهو العدد بل
نأخذ ما يلائم جنسها وإن كنا نريد أن نحدها وحدها أخذنا في الحد كل ما هو أولي من الذاتيات وقد علمت أن
الأولية لا توجب الخصوص فإن الجنس والفصل أولي النوع فنأخذ العدد فإن الثلاثية عدد ونأخذ الفرد
لأن الثلاثية فرد ونأخذ الأول والأول له معنيان فنأخذ بالمعنيين جميعا أحدهما أن يكون العدد غير
مركب من عددين كالستة والآخر أن يكون العدد لا يعده عدد كخمسة أول من جهة أنه لا يعده عدد وليس
أولا لأنه لم يتركب من عددين وذلك مركب من ثلاثة واثنين وأما الثلاثة فأول من الجهتين جميعا | أولا من جهتين خ
فالعدد محمول أولي عليه وعلى غيره والفرد محمول أولي عليه وعلى خمسة وسبعة والأول محمول أولي
وعلى غيره وهو الاثنان ولا يوجد محمول مقوم لماهيته أولي يحمل عليه إلا هذه فيكون جملتها مساوية
للثلاثة من الوجهين جميعا أعني في المعاكسة وفي الماهية معا ويجب أن لا يناقش في الأمثلة ولا يقال
إن الفرد ليس نوعا من العدد بل هو من الأعراض اللازمة لأنواع العدد الذاتية لها فإن المناقشة في الأمثلة
لا فائدة فيها ونعود من رأس ● فنقول إن مساواة هذا القول للثلاثية أمر ظاهر إذ لا يقال على جنسه
ولا يقال على شيء غير الثلاثة مما هو تحت جنسه وهو مما يخص جنسه وهو آخر ما ينقسم إليه المحمول عليها
فينادي على جوهره ثم يجب أن يفهم من الجنس ههنا أمران هما المحمول العام المأخوذ في ماهية الشيء والموضوع
المأخوذ في ماهيته معا فإذا أردنا أن نحد الجنس الذي هو المحمول فيجب أن يلتقط من صفات الجزئيات
النوعية لا ما هو أولية له فيكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكونان داخلين في حد الجنس فإن الفصل أخص
من الجنس والجنس نفسه لا يكون داخلا في حد نفسه بل إنما يدخلان في حد ما ليس جنسا وفصلا
وهذا مثل أن يكون قد حدد الإنسان فأخذ في حده الحيوان الناطق فإنه من هذه السبيل لا [illegible]
[illegible] الجنس لأنا إذا حذفنا [illegible] بقي اسم الجنس مثلا إذا حذفنا الناطق من هذا الحد
[illegible] الحيوان فحينئذ يكون [illegible] اسم الجنس واسم الجنس
ليس يحد بل يجب أن يطلب جميع المحمولات التي يحمل عليه داخلة في ماهيته [illegible] | بسيطة خ
فحينئذ يخرج [illegible] النوع وحد جنسه معا [illegible] ذلك فقد جعلنا مثاله في
التعليم الأول إذا حد الخط المستقيم والخط المستدير والخط المنحني وخط الزاوية مثلا [illegible]
فإن اتصل كل خط [illegible] على الاستقامة [illegible] على الانحناء والاستدارة [illegible] على زاوية فيكون للخط
المستقيم [illegible] طول بلا عرض والنقط التي تعرض فيه تقع بين نقطتي طرفيه على محاذاة [illegible] | المستقيمة صح
[illegible] والقوس طول بلا عرض [illegible] كل الخطوط التي [illegible] متساوية
[illegible] طول بلا عرض [illegible] فإذا حذفت
خاصية كل واحد من هذه بقي ما يشترك فيه كلها وهو أنه طول بلا عرض [illegible]
إلى المقولة التي يقال عليه [illegible] الخاصة بتلك المقولة [illegible] لوازم المركبات [illegible]
من لوازم البسائط [illegible] بعض المفسرين [illegible]
[illegible]
هذا [illegible] في لغة العرب طولا بلا عرض [illegible] اليونانيين [illegible]
[illegible] في الجوهر [illegible] في الأشياء الأخرى [illegible] المقولة العالية فإذا

بكن

ارادوا ان يقولوا اسطح ما قالوا كسطح او لون ما قالوا كيف لون وهؤلاء غير مبتدعين في هذا الباب
لانهم ارباب تلك اللغة ۞ وان كان للقائل ان يقول ان الحاجة في تحديد الخط بعد ان بان انه طول
بلا عرض الى ان يقال ما معناه طول ما بلا عرض حتى يحتاج ان يزاحم الجنس ومع ذلك فما الحاجة الى ذكر
اللوازم واستنباطها من البسائط المركبات ان كان الغرض ما يقوله ذلك القائل بل عسى ان يكون معنى
كلام المعلم الاول هو انه يجب ان يؤخذ الفصول كلها الداخلة في الجنس الاعلى التي للمحدود ويرتب
يمكن ان يحذف خواص الانواع القسيمة فيه فيبقى حد جنس ثم تركب لذلك الجنس مع جنس هو تقاسمه
تحت جنس فوقهما ويحذف المشترك بينهما ويؤخذ ما يبقى حدا لما فوقه وكذلك حتى ينتهي الى اعلى الاجناس
الذي ليس له بالحقيقة حد ويكون معنى هذه اللوازم هي الفصول المقسمة لما فوق الذي يلزم بالتقابل
او الفصول العالية التي للاجناس العالية فانه سيشير الى هذا المعنى بعد ويذكر ان للقسمة معونة
في هذا الباب ويمكن ان يكون عنى باللوازم العوارض الذاتية واشار بهذا الى ان الحد كيف يتوصل
به الى البرهان وان ذلك بان يطلب لوازم اجزائه حتى الاجناس العالية ويجب اذا اريد ان يركب الحدود تركيب خ
من الانواع الى الاجناس اذ يوجد من المحمولات المقومة للشيء ما ليس بعضه مضمنا في بعض مقوما له
وان كان لازما فان وجد شيء يتضمن اشياء منها حذف وعزل الى وقت الحاجة اليه مثاله اذا اخذ الانسان
او الفرس على انه اول نوع ابتدئ منه تركيب الحد واخذ له الناطق والصهال والحساس والمتحرك بالارادة
والحيوان والمغتذي والنامي والمولد وذو النفس والطويل والعريض والعميق والجسم والجوهر
فيحذف من جملة هذه الحيوان ولا لان الحساس والمتحرك بالارادة مضمنان في الحيوان وكذلك
جميع تلك العالية مضمن فيه ويحذف الجسم ايضا لان الطويل والعريض والعميق مضمن فيه ثم يجمع
على الترتيب فنقول ان الانسان جوهر ذو طول وعرض وعمق ونفس مولدة مغتذية حساسة متحركة
بالارادة ناطقة ونأخذ في حد الفرس الصهال بدل الناطق فحد الناطق والصهال خاصين
بالنوع وما وراء ذلك مشترك فيطلب اسما مفردا للجملة المشتركة فان وجد كما يوجد الحيوان ههنا
فقد كفي ان يذكر هو مع الفصل في حد اسم النوع فيقال ان الانسان حيوان ناطق والفرس حيوان
صهال وان لم يوجد للجملة المشتركة فيها اسم طلب لما هو اعلى من ذلك واعم فليؤخذ مثلا الجوهر
الطويل العريض العميق اسم وهو الجسم فليؤخذ ذلك فيقال الجسم ذو نفس ناطق فقد تم حد الانسان
وعلى هذا القياس الفرس فان اريد ان ينتقل الى حد الجنس فيجب ان يترك الفصول الخاصة ويؤخذ
جميع ذلك المشترك للانواع مفصلا لانه حد الجنس وعلى ذلك الوجه يجب ان يطلب حدود الاجناس
الاخرى القسيمة لجنس المحدود فينظر ما هو المشترك لها وما هو الخاص لكل جنس ويطلب المشترك ويضم
ذلك الاسم الى اسم الفصل الخاص فيكون حد ذلك الجنس وكذلك الى اعلى الاجناس وانما طلبنا هذا
القانون الموجب لاسقاط المتضمنات بغيرها وحفظها مع ذلك الى وقت اخر لانا اذا اخذنا مثل
الحيوان وضممنا اليه فصل الفرس وفصل الانسان وقلنا حيوان ناطق وحيوان صهال ثم حذفنا
الفصلين لم يمكنا ان نحد الحيوان بما بقي لانه لم يبق الا اسم الحيوان فقط وايضا اذا اخذنا الحيوان
والحساس معا فقد اخذنا الحساس في الحد مرتين مرة مصرحا ومرة مضمرا فلذلك حذفنا الحيوان
من جملة المحمولات وايضا اذا لم يطلب ما هو مثل لفظ الحيوان ومثل لفظ الجسم مرة اخرى ولم نعد بعد حذفه
بل سردنا جميع المحمولات سردا كنا قد اطلنا الحد والحد قد يطلب فيه الايجاز فقد بان ان الغرض في
الحاجة الى اخذ هذه المعاني كلها وحذف المتضمن لغيره منها وعزله ورده مرة اخرى فاذا فعلت
هذا فقد تركب الحد ولا يجب ان يظن ان المعلم الاول انه يقتصر في اكتساب الحد على طريق احد من اشتغل
لا فضل لما يستغرق من الاوصاف كيف كان كانه لا يرى الا طريقة تركيب فقط بل يضيف الى ذلك مراعاة
الجنس ومراعاة المحمولات الاولية والاولية للاولية وذلك ايضا مما يفتقر فيه الى القسمة احيانا
ومراعاة الترتيب وليس لغيره ما فعله على الوجه الذي فعله وجه

## فصل في ان طريق القسمة نافعة ايضا

في التحديد وكيفية ذلك وتفضيل طريقه التركيب وما فيهما من قلة الوقوع
في تحصيل الاسم المشترك ونقول ان القسمة وان كانت لا يقيس على الحد فهي نافعة في الحد وذلك
لان القسمة وان كانت مما يؤخذ منها اجزاء الحد اقتضابا لا لزوما فهي نافعة في التحديد من وجوه

فصل في ان طريق القسمة نافعة ايضا

تلك الحدود لها ان القسمة تدل على ما هو اعم وما هو اخص فيستنبط من هذا كيفية ترتيب اجزاء الحد
فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فيقال مثلا في تحديد الانسان حيوان ذو رجلين لا ذو رجلين
حيوان انس فان بين الامرين فرقا لان قولنا ذو رجلين حيوان انس اذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه
الحيوان فاذا قيل الحيوان بعد ذلك فهو تكرار وحشو ترتيب اما اذا قيل حيوانا اولا ولم يقل بعده ذو رجلين
لا بالفعل ولا بالنوع التي يقال لها المتضمنات فاذا قيل ذو الرجلين بعد الحيوان لم يكن حشوا والثانيات
القسمة تدل على ان تفرق كل فصل باسم جنس فوقه فيجعل جنسا للذي تحته فيجري ترتيب الفصول على التوالي
حتى يكون ما تجتمع من الفصول انما يجتمع على توالها فلا يذهب منها شيء في الوسط فاذا اريد ان تركب
الحد من الانواع الى الاجناس لم يظفر من نوع على جنس ابعد من الجنس الذي يليه والثالث انها اذا وقفت
على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية كلها فلا يبقى شيء من الداخلات في ماهية الشيء الا وقد تضمن
فيه فيكون قد اعطينا الفصول على التوالي لها طولا اعطينا تماما ولو عرضنا فانه يمكن ان يقسم الجنس
بقسمين ليس تحتها تحت الآخر مثل ان الجسم ذو النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة ثم والى
الحساس وغير الحساس ثم يجب ان يراعى هذا في القسمة عرضا كما روعي طولا كي لا يفوت فصل من فصول
ما ينقسم اليه الفصول ذاتية متداخلة او متساوية والمتداخلة مثل المايت وغير المايت والناطق وغير الناطق
والمتساوية مثل الحساس وغير الحساس والمتحرك بالارادة وغير المتحرك بها والقانون في مراعاة الوجه الثاني
والثالث كي يحصل منه منفعة هو ان يكون القسمة بالذاتيات المقومات للانواع وان يكون القسمة
اولية للجنس وهذه القسمة التي يكون للجنس من طريق ما هو جنس مثلا انما يجب ان يقسم الحيوان اولا الى
الطائر والى السابح والى الزاحف والى الماشي ثم يقسم الماشي الى ذي الرجلين وكثير الارجل والطائر
الى متصل الجناح ومنفصل الجناح فانا لو بهذا وقسم الحيوان اولا الى متصل الجناح ومنفصل الجناح
فانا قسمنا الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو طائر وكذلك ان قسم الحيوان الى كثير الارجل
وذي الرجلين فما قسمنا الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو ماش فيجب ان ينظر في طريق الجنس
هل يحتاج الى ان يصير له طبيعة زائدة على طبيعته الجنسية حتى يقبل هذه القسمة او لا يحتاج بل
هذه القسمة له اولا فتقدم القسمة التي تكون اولا وتؤخر القسمة التي ليست اولا فاذا قسمت قسمة اولية
جمعنا المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة اولية اخرى وكذلك الى ان ينتهي الى ما لا ينقسم الا بالعدد ثم
نقتضب اطراف القسمة محمولات النوع ونضعها للتركيب فاذا قسمت شيئا مرة قسمة اولية فيجب ان تجتهد
جهدك وتنظر هل توجد له قسمة اخرى اولية غير هذه القسمة فان وجدت قسمت ايضا حتى تستوفي القسمة
طولا وعرضا وتستوفي جميع المحمولات ويجب ان تكون الفصول المقسمة ذاتية وقد بينا كيفية ذلك
في الفن الاول ثم قيل في التعليم الاول لا المقسم يضطر في تقسيمه ولا المحدد في تحديده الى ان يعلم كل شيء المحدد خ
على ما ظن بعضهم انه لا ان قسم المقسم قسمة تامة وجب ان يضع الانواع الاخيرة كلها بالفعل واذا
حد المحدد حدا تاما وجب ان يذكر كل فصل المحدود مع كل واحد من الاشياء بالفعل واذا لم يعلم كل
فصل فلا سبيل الى الحد فانه ما لا يخالف الشيء فهو هو بعينه وما ليس هو هو بعينه فهو يخالفه وانه ان
في النوع كسقراط لافلاطون بل سقراط للانسان والمخالفات الشخصية هي بلا نهاية فيحتاج كل ما له
فصل عن كل ويشبه ان يكون ايضا المخالفات النوعية عنده كذلك وكذلك الصنفية فيحتاج ان يعرف
فرق الشيء عن كل نوع وعن كل صنف تحت النوع وان تلك فروق بلا نهاية لا بد منها كلها فاجيب بان هذا
باطل اما اولا فلانه ليس كل مباينة يوجب ان يكون الشيء مخالفا للآخر بالذات والحد فان الفصول
العرضية لا توجب خلافا في الجوهر والحد والاشياء المتفقة في النوع الذي له الحد تختلف بالعرضيات
ولا يبالي الحد بما بعد النوع بذلك الاختلاف في العرضي ولا يلتفت الى الاصناف والاشخاص تحت النوع الذي
يحد واما ثانيا فانا اذا اخذنا الفصول المتقابلة مثل الناطق وغير الناطق ونظرنا المحدود انه في اي الطرفين
يقع منهما فوقع مثلا في الناطق فقد فصلناه عن كل نوع تحت غير الناطق لاشتراك الانواع التي تحت غير
الناطق في انها غير ناطقة ولا يحتاج ان يفصله عن الثور وحده والفرس وحده والكلب وحده
ولا يكون ايقاعنا المحدود تحت الناطق مصادرة فانه ليس يمكن ان يقع بينهما متوسط لانه لا واسطة
بينهما في جنس الحيوان وليس يمكن ان يقع ما هو انسان ناطق تحت غير الناطق فوقوعه تحت الناطق

ضرورة لامصادرة فاذا التمسنا فصولا كمثل هذه مساوية له لم يحتج ان يطلب فصلا كله عن كل واحد من الانواع ويجب ان يراعى في اختيار القسمة النافعة في التحديد اغراض ثلثة احدها ان يتحرى ان يكون القسمة داخلة في الماهية اعنى ان يكون بفصول ذاتية للانواع ويجوز ان يستعان في هذا الباب بالمواضع المذكورة في كتاب الحجج الجدلية حيث يذكر مواضع هل الشئ جنس او فصل او ليس ويؤخذ من ذلك ما كان ليس مبنيا على المشهورات الساذجة ويستعان ايضا بالمواضع التي تدل على ان الشئ عرض غير مقوم لماهية الشئ ليحترز عن ان يكون القسمة بفصول عرضية والغرض الثاني ان يستفاد من القسمة الترتيب فما هو في ترتيب القسمة اول يجعل في ترتيب الحد اولا فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فان تساوى فصلان في العموم والخصوص قدم ما هو اشبه بالمادة واخر ما هو اشبه بالغاية وان لم يختلفا في هذا فلك ان تقدم ايهما شئت وتؤخر ايهما شئت والثالث ان لا تزال تقسم حتى يبلغ الشئ المحدود ان كان نوعا متوسطا او ينتهي الى اخر القسمة التي بالذاتيات التي ليس بعدها الا القسمة بالعرضيات ان كنت تريد تحديد الانواع الاخيرة ثم قيل انك ان حصرت بالقسمة او باى وجه كان جميع المحمولات الداخلة فيما هو فميز المشتركات منها المتشابهة في انواع كثيرة وميز الخواص بنوع نوع لتجد الجنس مرتبة اولا ثم اردفه بالفصول فان وقع في يديك شئ مقول على كثيرين وطلبت المحمولات الخاصة التي لواحد واحد من الكثيرين من جهة ذلك فركبت الحد ثم رفعت ما يخص واحدا واحدا فلم يبق شئ من المعنى مشتركا فاعلم ان الاسم مشترك وان تلك الاشياء ليست متجانسة مثال ذلك انا اذا اردنا ان نحد كبر النفس فعلنا ما يجب ان يفعل في التركيب بان قصدنا الموصوفين من الاشخاص بكبر انفسهم فطلبت محمولاتهم من جهة كبر النفس فوجدت تبادیس الملك واخيلوس الشجاع وانس كل منهم يسمى كبير النفس ووجدت ايضا اوسنديس الصالح وسقراط الفيلسوف يوصفان بكبر النفس وطلبت الامر الموجود لواحد واحد منهم ففي الطبقة الاولى تجد واحدا قبل نفسه انفه من احتمال الضيم والاخر اعتقد حقد الوقوع الضيم عليه اعتقادا لم يفارقه والاخر قاتل شديدا الطلب للثار من وقوع الضيم عليه وفي الطبقة الثانية تجد واحدا منهما ورد عليه امر عظيم فلم يعبأ بوروده بسبب انه كان من البخت والاخر ورد عليه بلاء عظيم فلم يعبأ به لان وروده عليه كان بسبب البخت فاذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الاولى تجد انهم قد بقي لهم شئ مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع الضيم واذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الثانية بقي لهم شئ مشترك وهو قلة المبالاة بتصاريف البخت فان كان كبر النفس يقال على تلك الفرقة بحد واحد وعلى هذه الفرقة بحد واحد وذلك الحد هو ما يبقى في كل فرقة بعد حذف العوارض الغير الذاتية لكبر النفس التي تخص واما اذا عمدنا الى الفرقة الاولى والفرقة الثانية فحذفت خاصية هذه الفرقة وخاصية تلك الفرقة لم يبق شئ مشترك فقد علمنا ان كبر النفس ليس جنسا يعم الفرقتين ولا معنى واحدا بل اسما فقط وان لم يمكن في مثل هذه ان يمعن في التركيب بل ينقطع بلا عمل وجد الاستخفاف بالبخت والاستعاض للضيم ليسا نوعين لكبر النفس فليس كبر النفس كليا لهما وانما يكون الحد الواحد والبرهان الواحد لكلي واحد لا للفوارق الجزئية فان الطبيب يحد الصحة من حيث هي صحة كلية لا من حيث هي صحة ويبرهن على شفاء العين لا شفاء هذه العين وتلك العين بل شفاء العين الكلية الواقعة بمعنى واحد على عيون شخصية ⊛ واعلم انا اذا ابتدأنا في التحديد من الكليات لم نأمن اصعب شئ يقع فيه وادعى ابانا الى الغلط وهو اشتراك الاسم الخفي فاذا ابتدأنا من المفردات والجزئيات وتصعدنا من طريق المعنى الى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر النفس امنا الوقوع في اشتراك الاسم لان تضليل اشتراك الاسم في الكليات اكثر وكما ان الغرض المقدم في القياس والمصادر عليه القياس هو ان يكون مظهرا للتصديق بالخفي فكذلك يجب ان يكون المقدم في الحد والمصادر عليه للحد هو ان يكون مظهرا للتصور الخفي وان يكون في غاية الوضوح وهذا الوضوح قد يستره الاسم المشترك وقلما يقع هذا الخلل اذا اخذنا الجزئيات الوحيدة فانه اذا قيل لون شبيه بلون وشكل شبيه بشكل فاتى من جانب الشبه امكن ان يغلط ويظن انه معنى واحد خصوصا اذ هو من العوارض الذاتية للكيفية وهما من باب الكيفية واما اذا اتى من جانب الشكل واللون فيظن اى شكل شبيه بشكل وكان ذلك شكلا يساوي زواياه زوايا شكل اخر ويتناسب اضلاعهما على التناظر ثم نظر اى لون شبيه بلون وكان ذلك لونا يشارك اللون الاخر في الحاسة مشاركة يكون انفعالها منهما واحدا

واذا حذفنا الخاصيتين من الشيئين لم يبق شئ مشترك فامن وقوع الغلط من اتفاق الاسم وكذلك حال الحاد في الصوت والحاد في الشكل كالزاوية فبين ان الابتداء في التحديد من الانواع ثم تركيب بعضها الى بعض ليظهر حد الجنس افضل واقرب الى الاحتياط

## فصل في الانتفاع بقسمة الكل الى الاجزاء وتمام الكلام في توسيط العلل المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه

فصل في الانتفاع بقسمة الكل الى الاجزاء وتمام الكلام في توسيط العلل المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه

وليس يجب ان يقتصر على استنباط الامور التي تؤخذ في الحدود والمقاييس من القسمة التي للكلي الى الجزئي بل ومن التشريح الذي للكل الى الاجزاء مثل تشريح الحيوان والنبات الى اجزائه الاولى كالاعضاء الالية ثم الثانية كالاعضاء البسيطة ثم الثالثة كالاخلاط وكذلك الى اخر الاجزاء وليس ينبغي ان يقتصر على ذلك فقط بل ان يتأمل ان اكثرت الاجزاء والجزئيات انما الذي يلزم كل واحد او كل صنف من المحمولات والعوارض وايضا اى الاجزاء يلزم اى الجزئيات ⊛ واعلم انا كما استنبطنا من القسمة ان الحيوان تحت الحساس وتحت ذي النفس فكذلك استنبطنا من التشريح ان الحيوان مركب من جوهر متماسك ومن جوهر سيال وكذلك استنبطنا اللوازم الجزئيات من الاجزاء مثل ان كل حيوان اصلم يبيض وان كل حيوان طائر منفصل الجناح يبيض ومتصل الجناح لا يبيض وان كل حيوان ذي قرن فلا اسنان على فكه الاعلى وعلمنا ان ذلك لان المادة يذهب في قرنه وكل حيوان ذي قرن فله كرش لانه لا يجيد المضغ فيجب ان يكون لغذائه قبل وصوله الى الجوف الباطن هضم ما وكل سمكة فلا رئة لها وامثال هذه المستنبطات وعلاتها نافعة في اعطاء اللم وان لم يكن كل ما ذكرناه اعطاء علة فانه اذا كان حصلنا بالتشريح والتجربة معا ان الكركي يوجد لشئ حوذ وقرنين وذو رجل ولكن لا لانه ذو رجل اذ قد لا يوجد لذي رجل اخر ولكن لانه ذو قرن اذ كل ذي قرن مثل الثور والاروى والماعز فله كرش فاذا قيل لنا لم لهذا الحيوان كرش فقلنا لانه له قرن او اذا قيل لم ليس له كرش فقلنا لانه ليس له قرن كان هذا نافعا بوجه ما في جواب اللم وان لم يكن فيه اعطاء العلة القريبة ولكن يجب ان يتأمل ان اي معنى يلزم اي معنى بالذات حتى لا يجعله لازما لما هو اخص منه او اعم منه وربما كان المعنى المشترك ماخوذا من طريق التناسب مثل ان الحرف للسلحفاة كالشوك للسمك والعظم للانسان وقد يتحد مسائل كثيرة مسئلة واحدة على اختلاف استحقاق لوحدة وذلك لكون الحد الاوسط شيئا واحدا بالنوع مثل احتباس الماء في السراة وازدرافها من الزرانة ولنجذاب الحديد الى المحجمة فان جميع ذلك قد يتحد لكون السبب في جميعه ضرورة الخلاء وعند افلاطون جذب المغناطيس والكهربا والمحجمة سببه شئ واحد وهو انتقال الهواء فيتبعها انتقال ما هو فيه او كون الحد الاوسط واحدا في الجنس مثل الصدى وقوس قزح فان المتوسط فيهما واحد بالجنس وهو انه انعكاس محسوس لكن ذلك انعكاس صوت وهذا انعكاس لون وقد يختلف مسائل مشتركة في سبب واحد فلا يكون في الحقيقة مسئلة واحدة لان نسبتها الى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة بل هى لهذا اقرب ولذلك ابعد ولكن في الجملة يكون الاوساط مرتبة بعضها تحت بعض مثلا اذا سئل فقيل لم صار النيل عند المحاق اشد سيلا فيقال لان الشهر عند المحاق اشبه بحال الشتاء فقد تمت مسئلة ثم سئل مسئلة اخرى ولم صار الشهر عند المحاق اشبه بحال الشتاء فيقال لان القمر ينتقص ضوؤه الذي يلينا فيعدم التسخين الكائن منه فلو سئل لم يكون هذا ايضا كان الجواب لان الشمس وهو الذي يفيد الضوء صادفت محاذية لجانبه الاعلى الذي لا يلينا فهذه المسائل واحدة قيل ويمكن ان يسأل سائل فيقول اذا كان من الحدود الوسطى التي تقع عللا للكبريات ما يساويها مثل توسط الارض بين القمر والشمس لكسوف القمر ومثل كون الورق عريضا لانتثاره فانه سبب مساو للانتثار وان كان بعيدا والقريب هو سرعة انفشاش الرطوبة الماسكة وهو ايضا مساو فيمكن ان يبين العلة بالمعلول ايضا كما بين المعلول بالعلة ويصير البيان دورا فانا ان شئنا قلنا ان القمر انكسف فقد توسطت الارض بينه وبين الشمس وان شئنا قلنا ان القمر توسطت الارض بينه وبين الشمس فقد انكسف وايضا هذه الشجرة عريضة الورق فينتثر ورقها وهذه الشجرة انتثر ورقها وهي عريضة الورق وهذا دور ظاهر فيقال له في جوابه ان هذا البيان فيهما ليس دورا ولا وجه البيان فيهما واحدا اما ان البيان فيهما ليس دورا فذلك انه لا يخلو اما ان يكون الامران مجهولين فيكون ذلك هو الدور ولا كلام لنا في مثله وان سبق التوسط الى الذهن فعرف بحسابه ثم اثبت بتوسيطه الكسوف لم يكن دورا الا ان يحاول اثبات التوسط من الكسوف الذي ثبت من التوسط كان الكسوف

مجهولا وان سبق الكسوف الى الحس ثم اثبت بتوسيطه التوسط لم يكن دورا الا ان يحاول تنظير
ما ذكرناه واما ان كان كسوف ما يدل على توسط ما وتوسط اخر لا ذلك بعينه يدل على كسوف اخر لا ذلك
الاول بعينه فليس هناك كما علمت دور وانما يكون البيان في هذه الاشياء دورا اذا كان مثلا الكسوف
مجهولا ويثبت بالتوسط وهو مجهول انما يثبت بالكسوف وبعد هذا فان التوسط يعطي برهان لم للكسوف
والكسوف يعطي قياس الان للتوسط الا ترى ان التوسط علة للكسوف فيوجد في حد الكسوف على نحو
ما علمت وليس الكسوف علة للتوسط فليس يوجد في حده ونقول انا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط
من اسباب مختلفة فتارة من الفاعل وتارة من العنصر وتارة من الصورة وتارة من الغاية مثاله انا نبرهن
على ان الانسان يجب ان يموت ببيان ان العلة الفاعلة للموت وهي الحرارة المفنية للرطوبة التي تتعلق بها
الحيوة وتارة من جهة العلة المادية بان كل مادة موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد وكذلك سائر
العلل وذلك لانه اذا كان للشيء مادة يلزمها هيئة ما بالضرورة وكان ايضا هناك علة فاعلة يلزم عنها
تلك الهيئة بالضرورة فواضح ان يكون توسيط المادة صالحا لانتاج وجود الهيئة وكذلك توسيط الفاعل
وكذلك توسيطهما مجتمعين لكنه اذا وسطناهما كان وحده يضمن في القوة توسيط الاخر لان المادة
لا يخرج الى الفعل الا بفاعل والفاعل في ذوات المواد لا يفعل الا في مادة فيكون التوسط التام هو
مجموعهما جميعا اما بالقوة واما بالفعل فيكون كان مجموع ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة وان كان فيها
علل مجتمعة مثاله انا اذا قلنا ان القمر ينكسف لتوسط الارض فقد اعطينا السبب الفاعل للكسوف
وضمنه في القوة السبب القابل من الكسوف فان المتوسط انما يستر قابلا للضوء فيكون تمام التوسط
اجتماع الامرين ستر وهو فعل الفاعل وقبوله وهو حال القابل وان اعطينا العلة في هيئة قبول القمر الضوء
وجعلت كريته وهو من السبب القابل فلا يتم ذلك الا بان نضيفه الى الشمس على وضع ما فيكون ضمنه
السبب الفاعل والقابل ايضا وكذلك ان اعطينا الغاية في امر فقد ضمنا الفاعل والقابل فيه والامر يجب
المعلول ولولا قبول الستر لما كان التوسط علة للكسوف ولولا امكان التاثر القابل للضوء من المفيد
للضوء لما كانت الكرية علة لذلك النحو من القبول فمن هذه الجهة يكون العلة الموجبة للنتيجة شيئا واحدا
هو مجموع الجملة واما انه يجب ان يعطي فاعل دون قابل ودون غاية او ان يعطي فاعل فقط بالفعل والقابل
بالقوة او القابل فقط بالفعل والفاعل بالقوة وسائر الاقسام فامر باطل بل يجب ان نعلم من حال اعطاء
الاسباب الكثيرة حدودا وسطى انها تكون في قوة علة واحدة في الحقيقة لان الاعطاء ما لم يشتمل الى
مجموعها لم يكن تاما موجبا وقد يظن بسبب هذا الفصل انه لا يجوز ان يوسط في مطلوب واحد الا سبب
واحد وليس ذلك على الاطلاق بل على النحو الذي بينا وقد يظن ايضا ان العلة يجب لا محالة ان يكون
مساوية للمعلول منعكسة عليه وهذا الاوسط علة للاكبر مطلقا ويكون طبيعة الاكبر في ماهيتها
معلولة لطبيعة معينة فيكون بحيث كانت تكون معلولة لها اي اذا كان المعلول علته واحدة واما الوجوه
الاخرى فلا يجب فيها ذلك فان الطبيعة الواحدة كالرعد يكون من اسباب كثيرة اخص وجودا منها
مثل ريح في سحاب وطفو نار فيه والسحاب بنفسه طبيعة واحدة قد يكون لها اسباب كثيرة مثل
صعود البخار ومثل تبرد الهواء بنفسه وكذلك الحرارة المنتشرة من القلب في الاعضاء التي هي
للحمى قد يكون لها اسباب اما اشتعال الروح او عفونة خلط او اشتعال عضو فان هذه الاسباب
جعلت حدودا وسطى انتجت المعلول وهي اخص منه ⊛ وليس لقائل ان يقول ان سخونة الروح ليس
سببا للحمى كله بل لحمى ما فلا يصلح ان يوضع علة للقياس المنتج للحمى وانما ليس له ذلك لان المحمول في الكبرى
ليس هو الحمى ايضا كله بل لحمى ما فانا اذا قلنا الانسان حيوان لم نعن ان الانسان كل حيوان بل حيوان ما
فيكفينا في اثبات الحيوانية له ان يكون له اي شيء اي حيوانية كانت وليس يكفي في سلب الحيوانية ان يسلب
اي حيوانية كانت بل الحيوانية على الاطلاق وكذلك فان الانواع المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود
جنسه في النوع الذي دونه وفي الاشخاص تحته فلا يجب ان يشترط ان العلة يجب ان يكون مساوية
دائما في البراهين حتى اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر لم يكن برهانا بل يجب ان نعلم ان الاسباب
بعضها يدخل في الحد فذلك مساوية لا محالة كانت مادة او فاعلة وبعضها يكون اخص من طبيعة
الشيء وربما كانت اعم فان الاخص لا يدخل في الحد لان طبيعة الشيء لا يتضمنه من جهة ما هو هو

ايضا غير واجب الا في دعوى واحد واما قصد في التعليم الاول وذلك الوجه الواحد ان يكون صح

يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب مثلا ان السحابية غير متوقفة في الوجود على وجود سبب
بعينه من الاسباب الخاصة وايضا الحمى من جهة طبيعتها ليست تتوقف في الوجود على ان يوجد سخونة
الروح فقط بل ان كانت سبب اخر كانت فاذا كانت الاسباب التي هي اخص مع انها اسباب ومع انها
تعطي لم النتيجة ليست اسبابا لمطلق طبيعة حد الاكبر لم يدخل في الحد وهذه الاسباب تكون عللا
للنتيجة بالذات وللحد الاكبر اذا كان مطلقا لا مضافا الى الاصغر بالعرض ونحن قد بينا قبل ان من الحدود
الوسطى التي هي علل ما هو علة للنتيجة فقط دون الاكبر مثل السخونة التي في الروح فانها علة لوجود الحمى
في هذا البدن لا لوجود الحمى على الاطلاق فان وجد لهذه العلل التي هي اخص امر عام وكان ذلك علة
مطابقة للشيء المعلول منعكسة عليه كانت هذه الخواص عللا لذلك العام لا محالة ولا يجب ان لا يزال
يوجد بينها وبين العام عام اخر فذلك محال بل يقف عند عام هو لها اول بلا توسط فيكون علل خاصة
ومعلول عام لا واسطة بينها البتة من العلل مثاله ان السحاب ان كانت تجتمع علله كلها في شدة تكثيف
الهواء العالي فيكون مثلا العلة المطابقة للسحاب شدة تكثيف الهواء العالي فان لشدة تكثيف الهواء
العالي علتين البخار المتصاعد والبرد ولا يجوز ان يكون بينهما وبين شدة التكثيف سبب عام اخر وان
كان وقف لهذا الامر فالبرد والبخار غير ماخوذ في حد السحاب كذلك والعلة المكيفة حد الهواء العالي
ماخوذة في حد السحاب فما كان من العلل بهذه الحال اعني داخلة في الحد فهي منعكسة

## فصل في تحقيق ما اورده المعلم الاول في معنى توسيط العلل ومحاذاة مذهب كلامه فيه مع الايضاح

فصل في تحقيق ما اورده المعلم الاول في معنى توسيط العلل ومحاذاة مذهب كلامه فيه مع الايضاح

فلنرجع الآن الى الوجه الذي يجب ان يفهم كلام المعلم الاول عليه
لئلا يعرض الشكوك فنقول يجب ان يفهم كانه يقول انه وان كان قد يمكن ان يحكم بالحد الاكبر الواحد
لشيئين بتوسط شيئين مثل ان يحكم على ج و ه بواسطتين احدهما ب والاخرى ح ففي مثل
ذلك لا يلزم اذا وضع المعلول الاعم موجودا ان يوضع من علله التي هي اخص اي علة كانت وانفقت
ولا ان يوضع واحدة بعينها وان كان لا بد من ان يكون قد وجدت علة ما ولكن لا كل علة وكيف
اتفق بل انما يتعين ما يتعين بسبب فقد يمكن ان يوجد ما هو بخلاف هذا ويكون العلة فيه لا توجد
للاشياء الكثيرة الا بتوسط معلول واحد مساو لها وليكن المطلوب في المسئلة كليا وعلته كلية
فيطلب لشيء كلي له العلة اولا وان كان شيء تحته ثانيا مثل ان جمود الرطوبة يوجد لانتثار شيء من النبت
والخروع والكرم ولكن اولا يوجد لشيء عام لها وهو عرض الورق مثلا فيكون كل عريض الورق وكل
شجر ينتثر الورق فان رطوبته تجمد واذا جمدت بطلت لزوجتها الطبيعية الماسكة فانتثرت فيكون
الانتثار هو الاكبر المعلول وجمود الرطوبة هو السبب والعلة وعرض الورق هو الذي له العلة اولا
وليس الانتثار معلولا لجمود الرطوبة لا في ذاته ولكن بحسب وجوده في موضوع قابل هو معلول له
مطلقا وما كان من مثل هذا مما يكون يوجب حكما ما في اشياء كثيرة ولكن ليس لها اولا بل لمعنى يجمعها
كلها وهي علة له لا في وجوده في موضوع موضوع فقط بل لوجوده مطلقا ففي مثل هذه ما يجب ان يكون
العلة داخلة في حد الحكم المساوي لها وذلك لان العلل ههنا يجب ان لا يكون اخص من المعلول فان
الاخص من المعلول ليس علة لطبيعة الحد الاكبر المعلول على الاطلاق بل علة لوجوده في موضوع موضوع
كما اوضحناه من قبل وتلك الموضوعات تكون لا محالة مختلفة الانواع وقد فرضنا ههنا ان العلة ليست
لموضوع موضوع بل لامر جامع فاذن مثل هذه العلة داخلة في الحد فهي حد مبدأ برهان والاوسط
في مثل هذا الموضع هو الذي يكون منعكسا لا في كل موضع فعلى هذا يجب ان يفهم قول المعلم الاول
ولا يجب ان نفهم ايضا في هذا المثال من جهة ان انفشاش الرطوبة ليست علة بالذات للانتثار بل بالعرض
فانما العلة للانتثار هو الثقل الطبيعي وانما الانفشاش والجمود للرطوبة ايهما كان فهو علة لعدم
العلة الواصلة فهو سبب الانفصال بالذات والانتثار بالعرض بمعنى مزيل العائق ثم قيل فليت شعري
هل يمكن ان لا يكون لشيء واحد من العوارض المطلوبة بالبرهان في الكل علة واحدة اي في مثل المعنى
الجامع في الموضوعات المختلفة لا في موضوع موضوع ثم قيل اما العلة الحقيقية الذاتية للامر فلا يكون
لانها تكون حدا مبدأ برهان كما اوضحنا واما علة القياس كالعلامة والاعراض الغريبة فهو ممكن فيمكن
ان يفهم انه يعني العلة التي هي علة في جميع الموضوعات وليس علة خاصة لموضوع موضوع فكانه يقول

ان تشك فهذه العلة تكون مساوية للمعلول حتى ان كان المعلول مشترك الاسم واحد شيئا واحدا فيما يجعل
علة له لا يمكن ان يوجد شيئا واحدا الا باشتراك الاسم حتى يكون مساويا له وان كان المعلول جنسا
لمعلولات نوعية كانت العلة جنسية لعلل نوعية وان كان واحدا بالنسبة الى كثير كانت العلة كذلك
فيحد الحد الاوسط فى هذه على طبيعة الحد الاكبر فانه ان كان الاكبر متواطئا يجب ان يكون ما يوجبه
وهو علة له بالذات معنى محصلا متواطئا وان كانت العلة من حيث هى علة معنى محققا محصلا غير مبهم
فيجب ان يكون ما يجب عنه معنى بذاته محققا محصلا غير مبهم ولا معنى يدل عليه باسم واحد واذا
كان هذا هكذا فان لم يكن الاكبر محصلا فالاوسط ليس محصلا وان خصصت مسائل بموضوعات
مختلفة فيها مطلوب واحد والمطلوب لا بمعنى عام لهذه المسائل ليست كثيرة بل واحدة وكذلك
اذا اخذت لها حدود وسطى مخصصة فليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة لوحدة المطلوب فان المخصصات
الملحقة به قد تزال ويبقى العلة علة للمعنى العام فى ذلك الحكم بعينه مثل ابدال النسبة تخصص بالعدد
وهناك حدا وسطا آخر وتخصص بالمقدار وهناك حدا وسطا اخر وانما هو لان الكم بما هو كم والحد
الاوسط هو الشئ المشترك للحدين الاوسطين المأخوذين فى العلمين المختلفين وهو المخصوص من الزائد
المجعول علة وذلك ايضا اولا للكم لكنه كما عرض للحدين الاكبرين والاصغرين ان خصصا بحيز
واحد فلذلك عرض للاوسطين ان خصصا واما ان لم يكن البيان مثل بيان ابدال النسبة المأخوذة
فى الهندسة على وجه وفى الحساب على وجه بل مثل بيان ان المشابهة المأخوذة فى اللون على وجه وفى
الشكل على وجه فليس يمكن ان يكون الحد الاوسط فى المشابهة المطلوبة فى المثلثين واحدا بوجه
الا بالاسم لان المشابهة فيهما واحدة بالاسم ومختلفة بالحد فان حد المشابهة فى اللون هو
اشتراك فى جنس وفى الشكل تساوى الزوايا وتناسب الاضلاع ولو كانت المشابهة لا باشتراك الاسم
ولكن بالتشكيك والاتفاق فى النسبة لكان الحد الاوسط كذلك كما يوجد فى المسائل التى مطلوبها
اشياء نسبية مشككة مثل الصحى والطبى والقوة وغير ذلك فقد بان من هذا حال نسبة الحد
الاوسط الى الحد الاكبر فى مثل هذا الباب واما نسبته الى الحد الاصغر فانه انما يكون منعكسا عليه
اذا اخذنا الحد الاوسط والعلة له اولا مثل عرض الورق فجعل هو الحد الاصغر فقيل كل شجر عريض
الورق فاما ان اخذ ما هو له ثانيا فجعل حدا اصغر مثل شئ من الانواع تحت الحد الاصغر الاول
لم يجب ان ينعكس البتة مثل التينة والكرم فان انتثار الورق يكون علتها كليا ثم قيل اعنى ما بالكل
الفاضل عليه الزايد ومن قبل فانما كان يسمى كليا بمعنى آخر دللنا عليه هناك ثم عاد المعلم الاول
فاوضح ما ذهب اليه من المذهب فقال انه قد يجوز ان يكون علل كثيرة وهى مع كثرتها تخص من المعلول
ويكون علة لشئ واحد ولكن فى موضوعات مختلفة مثل ان علة طول العمر اما فى الناس ذوى
الاربع بعظم المرارة واما فى الطير فيبس المزاج او شئ اخر واما لشئ واحد فى شئ واحد
فلا يجوز ان يكون علل مختلفة اى العلل التى يعطى بالتمام على نحو ما قلنا فى الصدر ⊛ ولسائل
ان يسأل انه اذا انعكس على الموضوع علة المحمول كان للمحمول علة اعم منها لا ينعكس على
الموضوع مثلا ان هذا السحاب كان من برد ومن تكثف الهواء وسحاب آخر كان من بخار
ومن تكثف هواء وفى احدهما علة تكثف الهواء هو البرد وفى الآخر تكاثف البخار فانهما هو العلة
الخاصة بالسحاب الاول وانهما هى العلة الخاصة بالسحاب الثانى ⊛ فالجواب ان الخاص بالاول
هو الاقرب اليه اعنى البرد وبالثانى الاقرب اليه وهو البخار والخاص بالسحاب المطلق هو
الاقرب اليه وهو تكثف الهواء وبالجملة فان العلل للموضوعات الخاصة هى العلل الخاصة والعلة
للموضوع العام هى العلة العامة وقد عرفت معنى هذا الخاص والعام فى العلل وايضا اذا كان بين
الطرفين اوساط متعاكسة بعضها علة لبعض فالعلة للاصغر هو الاقرب اليه منها لانها علة
لوجود العلة الثانية لها التى هى اقرب من المحمول والعلة للاكبر هى الاقرب من الاكبر فقد عرفت
الفرق بين علة النتيجة وعلة الاكبر وحده فان الاول هو علة النتيجة فما هو اقرب من الاصغر
فهو اولى بالعلية للنتيجة والثانى هو علة الاكبر وحده ولسنا نعنى بعلة النتيجة فى هذا الموضع
علة التصديق بها بل علة وجودها فى نفسها

فصل فى خاتمة الكلام فى البرهان

قد بينا

فصل فى خاتمة الكلام فى البرهان

من قبل



من قبل ان العلم بمبادى البرهان يجب ان يكون اكد من العلم بنتائج البرهان فلشاك ان يشك فى هل كلاهما علم
بالقوة واشرق او احدهما علم والاخر شئ آخر او بالقوة اخرى ثم لا يخلو اما ان يكون موجودة فينا كما خلقنا
ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت فكيف يكون عندنا علم وكنا لا نفطن له حتى استكملنا وليس يجوز ان يكون
عندنا علم برهانى لا نعلمه فكيف علم اصح من البرهان وان كنا نعلمه ثم نسيناه فمتى كنا نعلمه وفى اى وقت نسيناه
وليس يجوز ان نعلمها ونحن اطفال وننساها بعد الاستكمال ثم نذكرها بعد مدة اخرى عند الاستكمال
اذ من الحق انا نكون غافلين عن مبادى البرهان اولا ثم انا لنقتنيها ونحصلها وكيف نحصل مجهولا بغير
برهان فان كان ببرهان احتجنا الى مباد قبل المبادى الاولى هذا محال فلا سبيل الى حل هذا العويص
الا ان يكون عندنا قوة من شانها ان نعلم اشياء ما بلا تعلم وبمعاونة اعوان يكون معونتها على جهة
غير جهة المعونة فى التعليم وتلك الاعوان قوى الحس الظاهر والحس الباطن الموجودين فى الحيوان
كله او اكثره فان الحس الظاهر وان وجد فى الحيوان كله فان الحس الباطن الحافظ لما يؤديه الحس الى
النفس ربما لا يوجد لكل حيوان او ان وجد لكل حيوان فربما لم يكن فى بعض الحيوانات لفعلها ثبات
مثل ما لها فى الدود والذباب والفراش الذى يفترس النار ثم ينسى انها موذية فيرجع اليها واما الحيوانات
الكاملة فيبقى عندها ما اخذت من الحواس مدة طويلة والحيوانات باحد نوعيها الذى كتشبيه احدهما
صورة المحسوس وخلقه كخلقة الذئب المضاد لها وخلقة المحسن اليها من الناس وانما تاخذ هذه
الصورة بالحس وتخزنها فى الخيال الذى فى مقدم الدماغ والثانى معنى المحسوس مثل منافاة الذئب وموافقة
المحسن وهذا القسم لا يدركه الحيوان بالحس بل بقوة مميزة لها كالعقل لنا ويسمى وهما وتخزنه فى قوة اخرى
يسمى ذكرا وهى فى مؤخر الدماغ وهذه القوة الباطنة فى الانسان اقوى وخاصة قوة الذكر والحفظ
والوهم فالحس والوهم يدركان ما عرض فى الصورة وفى الحافظ بالتكرير ثم ان القوة المعنية للعلوم
الاولى فيما تطالع هذه الاوهام الباطنة فيميز الشبيه والمخالف وينزع عن كل صورة ما لها بالعرض وتجرد
ما بالذات فيصدق فيها اول شئ تصور البسائط ثم تركب تلك البسائط بعضها ببعض بمعونة قوة تسمى
مفكرة وتفصل بعضها عن بعض فيلوح لها فى تلك المعانى تركيبات فما اتفق ان كان منها من شانه ان يعلم
بلا تعلم ولا وسط علمه وحده مثل ان الكل اعظم من الجزء وفى كثير منها تستفيد حكم التركيب والتفصيل
من الحس على سبيل التجربة وقد قلنا ما معنى التجربة فاذن السبب فى انا لا نعلم هذه المبادى هو فقداننا
مبدأ اتصالها وهو التصور فان المبادى الاولى وان لم يكن لها مباد من جهة التصديق فلها مباد من جهة
التصور واما مباديها من جهة التصور فيكتسب بالحس والتخيل والتوهم واذا اكتسب امكن ان يرد
التركيب فيها والتفصيل بينها مواد التصديق فيتصور من حيث هى مركبة ومفصلة وبعد هذا التصور
يعقلها بالذات وهذا التصور احد مباديها وكما ان الحفظ يتأكد بمحسوسات متشابهة متكررة
كذلك التجربة يتأكد بل ينعقد بمحفوظات متشابهة متكررة فيكون بهذا الوجه لنا ان نقتنص الكليات
المتصورة والكليات المصدق بها بلا برهان فيكون اقتناصها بوجه غير وجه التعليم والتعلم ويكون
انما جهلناها قديما لان بسائطها لم يلح لنا ولم يخطر ببالنا فلما استفاد الواحد منا من الحس والتخيل
بسائطها على النحو الذى ذكرنا ولاح له تاليفها كان ذلك سبب تصديقنا بها لذاتها اذا كان متصلا
بالفيض الالهى الذى لا ينفصل عنه المستعد واما سائر العلوم فيستفاد اما من التجربة واما بتوسط
اذا كان نفس تاليف البسائط لا يقتضى التصديق فيكون المكتسبات من العلوم قد سبقها سببا
الجهل وهو عدم لوح البسائط للذهن وعدم الوسط والتجربة والاوائل البتة بنفسها سبقها احد
السببين وهو الاول وقد شبه المعلم الاول حال اجتماع صورة الكلى فى النفس بحال اجتماع الصف
فى الحرب فانه اذا وقعت هزيمة فثبت واحد وقصد آخر ووقف معه ثم تلتهما ثالث واتصل الامر فجعل
واحد واحد يعود انتظم الصف ثانيا فيكون الصف ينتظم قليلا قليلا وكذلك العلم والصور الكلية
العقلية يرتسم فى النفس قليلا قليلا عن افراد محسوسة اذا اجتمعت اكتسبت منها النفس الصور
الكلية ثم قد فيها وذلك ايضا لان الذى يحس الجزئى فقد يحس بوجه ما الكلى فان الذى يحس سقراط
فقد يحس بانسان وكذلك ما يؤديه فانه يؤدى الى النفس سقراطا وانسانا الا انه انسان منتشر
مخالط بعوارض لا انسان صراح ثم ان العقل يقشره ويميط عنه العوارض فيبقى له الانسان المجرد

الذي لا يفارق به سقراط افلاطون ولو ان الحس لم يكن ادرك الانسان بوجه ما لكان الوهم فينا وفي
الحيوان لا يميز بين اشخاص النوع الواحد والنوع الآخر ما لم يكن عقل ولا الحس ايضا يميز ذلك بل
الوهم وان كان الوهم انما يميز شيئا والعقل يميز شيئا آخر وكلما اصطادت هذه القوة معنى كليا آخر
ضمته الى آخر واصطادت بهما معنى كليا آخر وهذا المأخذ الطبيعي في ادراك النفس الامور الاول
شبيه بالمأخذ الصناعي الذي اليه يدعو المعلم الاول في اقتناص الحدود وهو التركيب وهذا من
دلائل شرف التركيب فلينظر اي قوة من قوى النفس هذه فانا نقول ان للنفس قوة علامة بها
يكتسب المجهولات بالنظر وقوة عاقلة وقوة ظانة وقوة مفكرة وقوة متوهمة ولا يعرض لنا في القوى
الباطنة قوة ادراكية غير هذه ثم الظانة والمفكرة والمتوهمة لا يعتد بها ولا بحكمها صادقا دائما
حتى يتقدم على قوة العلم ولا قوة العلم صالحة لهذا لانه كما ان مبدأ البرهان ليس يكتسب بالبرهان
كذلك مبدأ العلم لا ينال بقوة العلم فلم يبق قوة تصلح لهذا الا العقل فهذه القوة هي قوة العقل
النظري المجهول فينا وهو الاستعداد الفطري الصحيح واما المبدأ لقبول العلم فهو العقل بالملكة
وستعرف ذلك في كتاب النفس وهذه القوة العاقلة انما يفصل فعلها الاول اذا اعتدل مزاج الدماغ
تقويتنا القوى المعينة اعني الخيال والذكر والوهم والفكرة فيتم آلات العقل ❁ واعلم ان النظر
في المواضع المعينة في الفن الذي في الجدل نافع جدا في البرهان اذا تعقبت منه المواضع البرهانية
ونحن ننتقل من هاهنا الى ما هناك واذا وضح موضع بها نبهنا عليه تم الفن الخامس ❁ وتم
البرهان من الشفاء ❁ بسم الله الرحمن الرحيم ❁

## المقالة الاولى من الفن السادس من الجملة الاولى فصل في تعريف معرفة القياس الجدلي ومنفعته

كما انه لا سبيل الى معرفة القياس الا بعد معرفة القضايا ولا
سبيل الى معرفة القضايا الا بعد معرفة الالفاظ البسيطة كذلك لا سبيل الى معرفة اصناف
القياسات الا بعد معرفة القياس المطلق واهم الاشياء بالانسان ان يشتغل بما يكمل ذاته الشخصية
ثم يشتغل بما ينفع نوعه او يحفظ نوعه وذات الانسان بالحقيقة اما ان يكون هي النفس الناطقة
او يكون هي الجزء الاشرف وهي الجزء المقصود تكميله من ذاته وكمالها مكتسب بمعرفة فمنه ما هو معرفة
فقط ومنه ما هو معرفة لما يعمل به والمعرفة المكتسبة هي بالقياس اليقيني والقياس اليقيني هو البرهان
فيجب ان يكون الانسان معتنيا اول شيء بمعرفة البرهان واذ لا بد من تقدم معرفة القياس قبله فيجب
ان يفرغ عن القياس الى البرهان وقد اعطينا ما امكننا اعطاؤه على سبيل الاختصار من علم البرهان
لكن هاهنا قياسات اخرى نافعة في الامور الشركية وقياسات اخرى مغلطة والنافعة في الامور
الشركية منها ما يتعلق اول تعلقها او انفع تعلقها بالامور الكلية ومنها ما يتعلق اول تعلقها او انفع
تعلقها بالامور الجزئية فيجب ان يتعلم هذه الاصناف ايضا لما لا يخلو عنه من منفعة بل لما يدعو الى
استعمالها في الامور المدنية من الضرورة وان يتعلم المغلطات ليكون لنا قدرة على التحرز عنها
مستفادة من الوقوف على اسبابها وعللها وقد علمت ان النوافع الشركية من حقها ان تؤخر عن
النوافع الشخصية اذ لم يكن ضرورية في المنافع الشخصية ولا يخفى عليك ان النافع او الضروري
انما يتعرف بالذات ليطلب والضار انما يتعرف بالعرض ليحترز عنه فيجب ان يكون تعرفنا لحال القياسات
المغلطة بعد تعرفنا لحال القياسات النافعة في الامور النظرية اعني الفكرية ولان المقاييس على
الامور الكلية اقرب الى الدرجة العقلية من القياسات النافعة في الامور الجزئية فيجب ان يكون
ما ينفع في الكليات على اي وجه كان مقدما فيجب ان يكون اول نظرنا انما يكون في الصنف من القياسات
التي يتناول الامور الكلية فلينظر اي القياسات هذه القياسات واذا قلنا قياس في امثال هذه المواضع
فنعنيه قياسا وما يشبه القياس ❁ فنقول ان القياسات لا تختلف في صورها بل كل ما اذا وضع
فيه اقاويل لم يلزمه قول آخر والمريض لا ذما فليس بقياس وعلى ما سبق منا تلخيص امره وكل ما كان
كذلك فهو قياس لكن الموضوعات تختلف فمن الموضوعات ما وضعه في الطبيعة كان الطبيعة
والحق قد وضعاه وسلماه ومنها ما وضعه بحسب واضع او واضعين فالذي وضع ما فيه انما هو
بحسب الطبيعة ونفس الحق فهو القياس البرهاني وقد فرغنا عنه وجميع الذي يتلوه يجب ان يخالفه

بانه ليس

بانه ليس يجب ان يكون الموضوع فيه هو الموضوع في الطبيعة فبهذا يخالف البرهاني غيره واما بانه يكون
موضوعا فيه ما لا يجب في الطبيعة فيضاده والجدلي ايضا في جملة ما يعم فيجب ان يدخل في هذا الخلاف
لكن قولنا ليس يجب ان يكون الموضوع فيه موضوعا في الطبيعة يشتمل على انه يجوز فيه ذلك وما ليس كذلك
فيكون انما يتميز هذه القياسات عن البرهاني بان تحكم مقدماتها الاول بحكم اعم من حكم المقدمات الاول
البرهانية مثل المقدمات المشهورة المستعملة في الجدل واذا كان خلاف الجدلي البرهاني لا يجاوز الخلاف
المذكور من الخلاف الى وجوب ان يكون مضادا في مقدماته البرهانية وان جاز ان يكون في بعضها كذلك
كان تمييز القياس الجدلي وما يجري مجراه مما ليس شرطه مضادة القياس البرهاني فقد كان سلف منا
القول ان جميع المقدمات الاول البرهانية التي لا وسط لها مشهورة ولا ينعكس وكل مشهور مرتب
معتقد ولا ينعكس فليطلب الآن مقدمات اقرب القياسات من البرهان ولننظر انا اخذناها لانها مظنونة
مرتبة فقط ليس لها زيادة عليه او مشهورات فصار المظنون الصرف انما يفيد القياسات المعمولة منها
في الامور الجزئية واما الاحكام على الامور الكلية فلا ينتفع فيها بالمظنونات التي يكون مظنونة ساذجة
عند انسان واحد او انسانين بل الاولى ان يكون احكاما على الامور الكلية اذا فاتنا البرهان او تعذر
مخاطبتنا به من نخاطبه بما هو اقرب الى طبيعة البرهان على ما هو آكد من المظنون فيجب ان يجعل العمدة في
القياس الذي نحن في تعريفه الامور المشهورة ثم ان كان مظنون ليس بمشهور استعملناه في القياس
على المخاطب لكنا اذا جعلنا العمدة هي المسلمات واقتصرنا عليها فانا لا نكون حينئذ صناعا ونقادا في
اعمالنا ان يكون القياسات منا متوقفة على ان يسلم لنا مسلم شيئا ولا يكون عندنا مقدمات يجب ان تؤخذ
مسلمة فيكون لنا من قبلها قياسات وكان فيها قدرة على التصرف فيجب ان يكون النوع من القياس الذي
يلي البرهان قياسا مؤلفا من مقدمات مشهورة او مسلمة وبالجملة من مقدمات مسلمة اما مسلمة من الخاصة
ونحو او مسلمة من جمهور اهل الصناعة او مسلمة من جمهور الناس وهذان القسمان الاخيران كما علمت
يسميان مشهورين احدهما مقيد والآخر مطلق ونحن قد اومأنا الى منفعة هذا القياس ايماء ولم نفسره
فنقول انه لا يجب ان يتوهم ان هذا القياس قد ينتفع باستعماله الانسان مع نفسه بالقصد الاول لانه
لا يفيد اليقين الا البرهان وما دون اليقين فاكثره ظن والظن مخلوط دائما بشك قوي او ضعيف
والشك هو عدم الكمال فان كان الرأي ليس يقينا وليس ظنا بل هو عقد قوي يشبه اليقين فهو بالحقيقة
جهل ايضا اما ان كان كاذبا فهو جهل مضاعف واما ان كان صادقا فهو جهل من جهة انه هذا العقد
لا يكون متقررا في ذات العقل من غير مشارك كونه قوة فاسخة ينفسد ويفسد معها العقد المقارن لها فان
العقل الصريح لا يقبل المجهول الا من جهة السبب الذي لذاته يصير المجهول معلوما فهذا القياس الجدلي
غير نافع في ان يكون الانسان مخاطبا به نفسه او معلما به نفسه بالذات فاذن منفعته المخصوصة به
هي في امر مشترك وهو في ان يخاطب به غيره لكنه ينفع صاحبه منافع لا بالذات من حيث هو قياس بل بالعرض
فانه اذا كانت الغلبة مطلوبة عند المنتفع به فيه وايضا ينتفع به من وجه آخر انه اذا لم يجد يقينيا تأخذ
مشهورات ينتج طرف نقيض واخذ اخرى لا تزال ينتج طرفا آخر يرجح بينهما ترجيحا بعد ترجيح حتى ربما
يلوح الحق ويخرج به الى اليقين كما ان الانسان كثيرا ما يتخلص من تحقق اعراض الشيء وخواصه الى معرفة
فصله وماهيته لكن هذا النفع والاول ليسا هما عنه بما هو قياس فان القياس بما هو قياس نفعه هو ان ينتج
والاول مما عددناه نفعه لشيء يعرض ان يتبع نتيجته وهو الغلبة والثاني نفعه لشيء يعرض ان ينكشف
عن حال مقدماته بان يتخصص ويتحصل منها بعض ويتزيف منها بعض ثم يكتسب مقدمات اخرى وقياس
آخر ويستعمل من القياس المذكور قياس آخر فيكون كانه لما كان القياس الاول يفسد ويبطل والقياس الثاني
حدث وكان يكون النافع بالذات هو القياس الثاني وقد ينتفع بتعلم هذه الصناعة في البرهان من وجه آخر
وهو انه وان كان ما علمناه في البرهان كافيا فان الانسان ينتفع بتأمل هذه الصناعة في البرهان من
وجهين احدهما من جهة انه اذا تحقق معرفة قياسات هي في صورتها امثال البرهانية باعيانها وبعد
مقدماتها شرائط ولحوا الا يخالف ما عينت يصير محيطا باصناف من المقدمات غير برهانية وفي معرفة
ما ليس بالشيء ويشاركه منفعة ما في معرفة الشيء وزيادة بصيرة به فانه يكون قد حصل له جنبتا معرفة
بالشيء من حيث هو ومعرفة بالشيء من حيث ليس غيره ومن جهة ان كسب المقدمات المشهورة واعداد هذا

اعم من كتب المقدمات البرهانية واعدادها اذ المشهور اعم من البرهاني فيتفق له في كتب المشهورات
واعدادها ايضا ان يكتسب البرهانية وبعدها حين ما اخذ ستعقب المشهورات ليتامل ما منها برهاني
وما منها غير برهاني ونحن بالحقيقة قد بينا في الفن الذي قبله ما لكن مسائل من تسلف ماهية المقدمات
البرهانية وخاصيتها واومانا الى جملة كتبها ايماء مجملا فاذا نفصل ذلك فيما بعد من المواضع
المشهورة كان لنا ذلك زيادة تبصرة واما الحاجة الباعثة الى تفصيل الامر في كتب المشهورات دون الداعية خ
البرهانيات فان البرهانية محدودة الشرايط مخرجة من حدي المطلوب في كل باب واما الشهرة فليس
شيئا يتبع اجزاء المقدمات ويلحقها من نفسها بل هو شيء يأتي من خارج فلا يكون القانون المستند
الى اعتبار اجزاء المقدمات نافعا في ذلك بل يحتاج ان يحصي امورا انما عرفت من الشهرة الخارجية
فتبين من جملة هذا ان هذا النمط من القياسات لا ينفع الانسان ان استعملها ولا يحصل ملكتها
فيما بينه وبين نفسه بالذات بل انما منفعتها على سبيل المخاطبة ولا ان ينفع المخاطب في ان يكمل ذاته
بل ينفع في امر آخر اما مؤد الى تكميل ذاته بالقصد الثاني واما مؤد الى قوام المصلحة الشركية اما المؤدي
الى تكميل ذاته بالقصد الثاني فلان المكمل بالحقيقة هو العلم المكتسب بالبرهان لكن اكثر العلوم البرهانية
على ما عرفت من قبل انما يكون في مباديها ما هو موضوع للتعلم فاذا طولب بتسليمها شاذ جا غير معاند
بما يقنعه بوجه من الوجوه اذ لا سبيل الى ايقاع اليقين له بها في درجة كان يستوحش النفس عما يبنى
على تلك الموضوعات فاذا كان لنا قدرة على ان نقنعه بقياسات مؤلفة من مقدمات تقبلها وتسلمها مقنعا خ
ويحمدها وان كانت غير حقيقية في نفسها لم ينفر عن تلك الموضوعات ولم يستنفر بها ولم يشمئز
طبعه عما يبنى عليها فيقصد في تعلمه الى ان يجيء له تلقف ما يحصل له فيها اليقين ❁ واما المؤدي
الى قوام المصلحة الشركية فلان استمرار الناس على جملة حافظة لحسن المشاركة مبني على عقائد
يعتقدونها فيما ينبغي ان يقربوه وفيما ينبغي ان يعمل ويكون اضدادها مؤدية الى ما هو ضد لحفظ
حسن المشاركة فاذا كانت للناس بل لمدبري الناس ملكة يقتدرون بها على تأكيد العقائد
النافعة في انفسهم بالحجج المقبولة عندهم اذا اختلج في قلب احدهم شك ويبكتون من اعتقد غير النافع
بالحجج المقبولة عندهم انتفع المدبر من جهة تمكنه من تدبيره الذي يتولاه وانتفع المدبر من جهة
قبوله لحسن التدبير ولو كان للمدبر سبيل الى ان يورد الحجج عليهم من المقبولات لذواتها والمحمودات
في نفس الامر لا بحسبهم فقط في مدة قصيرة او كانت الطبايع متفقة في قبول ذلك وفهمه
لكان الاشتغال باستعمال ما قبوله بحسبهم لا بحسب الامر شططا وفضلا او خدعة لكن الطريق
التعليمي طويل ولا كل نفس له بقبول وخصوصا في الامور التي هي انفع ما يعتقد كاثبات الصانع
الواحد واثبات الرسالة الالهية واثبات المعاد واذا انصرف الجمهور بهممهم الى ذلك طال
عليهم وتأخر عنهم ما يجب ان ينفقوا عليه من المصلحة الى حين احاطتهم به وفيه عسر وايضا فان
اكثر القوى قاصرة عن ذلك وليس كل ميسر الا لذلك بل لما خلق له فبالواجب ما احتيج الى استعمال اصناف
هذه القياسات ولم يكن النظر فيها بحسب تكميل اقسام المنطق فقط كما قال بعضهم بل كان هناك
منفعة قائمة غير ذلك

فصل في السبب الذي يسمى له هذا الضرب من المقاييس جدليا

فصل في السبب الذي يسمى له هذا الضرب من المقاييس جدليا

فيجب ان ينظر الان في ان هذه الصناعات اي الاسماء احق بها اما اصابة الحق والنظر
في الحق وغير ذلك فلا اشكال في استبعاده لانه من الغرض فيها وخصوصا وهذه الصناعة مقصورة
على المحاورة والمخاطبة لكن الاسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه التعليم والمحاراة
والمناظرة والمعاندة والاختبار والمجادلة والخطابة والانشاد وان كان شيء غير هذه فهو اما داخل
في بعض هذه او غريب منها اما التعليم لا ينفع فيه ايضا الا الحق ❁ واما المحاراة فليس القصد
فيه الا ما في التعليم ولكن المحاراة يتم بالمشاركة فان الانسان الواحد لما كان في اكثر الاوقات
او بعضها اذا حاول ان يكون معلما لنفسه ومتعلما من نفسه من وجهين واعتبارين على ما علمت
عسر عليه ذلك فان اعوزه معلم ولم تحصل له الملكة افتقر الى ان يشاركه في النظر غيره ما يدعوه
ذلك الى ما يحدسه هو فيصير كل واحد منهما جزء متعلم وكل واحد منهما تمام متعلم والغرض منه العلم
واما المناظرة وهي مشتقة من الاعتبار والنظر والغرض فيها المباحثة عن الرأيين المتقابلين

المتكلمين

المتكلمين اعني يتكلم كل واحد منها كل واحد من المخاطبين ليتبين كلمها الحق منها فيشاء عن الثاني بطلبه
فهذان ايضا غرضهما ليس الا حصول العلم فلا ينتفعان بالذات الا بايقاع العلم اليقين ❁ واما
المعاندة فهي مخاطبة يجاوز المخاطب بها اظهار نقص من يدعي الكمال على اي وجه كان ذا بجهره بقياسات
من مقدمات حقة او باطلة فيكون الغرض فيها من المخاطبين اظهار عجز ما اعطاه فانه يعتقدها المخاطب
فانه ليس لو اذا عجز عن انه يظهر فيه الحق ويكون الغرض فيها من المخاطب ان يظهر قوته وفضيلته من
حيث يظهر نقص ذلك فيظهر فضيلته ونقيصته ذلك فان كان المعاند ليس يخاذل هذا فتصا بل يقصد التمويه
والتلبيس بنفسه لانه يموه ويلبس ولو على غيرها فتصل لا ليعرفه النفس بل ليخيل اليه انه يقول الحق فيلبس
خطابه الخطاب المخصوص باسم المعاند بل هو اما سوفسطائيا وان يتشبه بالفيلسوف واما مشاغبيا ان يتشبه
بالجدلي فلا يكون المعاند معاندا الا اذا كان ظاهر قصد في تعجيز الاخر المخاطب وعلى ما فرق بذلك الاعتراف
بان ما يقصده غرضه لكن المخاطب تامين عن الوقوف على مواضع الحيلة في كلامه فلفظ المعاندة بحسب
ما دل القوم ليس يليق ان يجعل اسما لهذه المخاطبة ولا بحسب اللغة ايضا كان العناد موضوع للدلالة
على الخروج عن الحق والعدول عنه لوجب ان يختص بالقوة واما الامتحان والاختبار فليس الغرض فيه
انما يخلف وانما التسمية بل يعرف مبلغ المخاطب في القوة على استنباط القياسات فكان القياس المعاند
والقياس الممتحن والقياس المغالط واحدا في الموضوع لكنه اذا استعمل على انه انما يراد به اثبات الحق
او الاقناع او العدل يسمى سوفسطائيا او مماريا او مشاغبيا واذا استعمل والغرض فيه تعجيز الخصم المعتقد
بعجزه عند القياس المجهول بعجزه عند الخصم او عند اخرين كان قياس عناد واذا استعمل والغرض فيه
استكشاف حال المخاطب المجهول امره من عجز ان يراد تحصيله او يراد اظهار الخبر والمعتقد اقناعا خ
عجزه كان قياسا امتحانيا والالفاظ ايضا بحسب اللغة مطابقة لهذه الاغراض فانه ليس يحسن ان يسمى
من يخاطب ليفيد عقدا ما قياسه مغالطا ولا معاندا ولا ممتحنا ❁ واما الانشاد فهو بعيد
ان يكون الغرض فيه ايقاع اعتقاد وتصديق البتة ❁ واما الخطابة فان الخطيب وهو المقتدر
على اقناع الناس في الامور الجزئية ولا يقال لمن يحسن الاقناع في الهندسة وفي الطب خطيبا
فلم يبق لنا اسم اولى بهذا من اسم الجدل حتى يكون الصناعة المعدة لالزام الخصم بطرق مقبولة
محمودة بين الجمهور في اي رأي كان لا يجد لا فانه وان كان ليس الزام كل رأي نافعا في كل وقت فان الصناعة
الاختيارية لا يكون صناعة بان يكون ملكة يحمل طرف واحد فقط فان هذا غير ممكن بل اذا صار الطبيب
مقتدرا على التصرف في احوال الابدان حتى يفيدها الصحة فانه ربما ازيل عنها بعد مهرة ان يكون
مقتدرا على التصرف المطلق في احوالها بما هو تصرف مطلق فكان مقتدرا ايضا على ان يفيد المرض
لانه ليس الاقتدار انما يكون على الصحة من حيث هي صحة بل من حيث يمكن احداثها في الحفظ
على البدن فكذلك المقتنع على النافع يلزمه ان يصير مقتنعا مطلقا فيكون مقتدرا على الاقناع من
حيث هو اقناع وكذلك يقتدر على غير النافع فيعرض من هذا ان يكون الجدلي مقتدرا على الالزام
المطلق لكنه يكون جدليا بما هو مجرى الطبيعي اذا كان استعماله لذلك في النافع كالطبيب فانه انما
يكون طبيبا على المجرى الطبيعي اذا كان استعماله مستعملة في النافع فاذا جعل ذلك فقد ساء على انه
ربما كان النافع في وقت الزام احد طرفي النقيض وفي وقت آخر مقابله وقد ان يصح افساد وانشاد
وايضا فانه ربما يقع احد طرفي النقيض ان يقع الطرف الاخر فان هناك اثبات رأي خو وان
كل مخاطبة قياسية فاما ان يكون المقصد فيها التصديق واما ان لا يكون بل التخييل وهو الانشاد
الشعري والتي المقصد فيها التصديق فاما ان يكون المراد فيها الايضاح ظني وهو البرهان
والتعلم واما ان لا يكون المراد فيها الغلبة والالزام وهذا لنا في الامور الجزئية واما الكلية والتي في
الكلية فاما ان يكون الغلبة والالزام فيه على سبيل ان الغرض في نفس الالزام واما على سبيل ان الغرض
فيه غيره من امتحان وكشف فهم والذي الغرض فيه الالزام فاما على سبيل معاملة واما على سبيل
وجميع هذه مخصوصة باسم لا يفتقر بها وتلك الاسامي لا يصلح الا في المخاطبات الا ان الذي يقع
الاسم المخاطبات ولفظة الجدل يليق هذه منها وهو ما يكون على سبيل المنازعة فانه اذا لم يكن
منازعة لم يحسن ان يقال جدل وقد خص كل واحد منها باسم لا يليق به في حد تخصيص به الاولى تسمى

باسم الجدل هذا القسم الذي بقي وليس له اسم على ان المناظرين اذا لم يكن بينهما مخاصمة ما بل كانا يتخاطبان على
سبيل قدح زند الفائدة لم يحسن ان يقال للمناظرة جدل واما اذا كان الغرض الالزام ولو بالمنافع بما يتسلم
من المشهورات والمسلمات فكثيرا ما يخرج الحال بالقايس الى ان يعاند ويحتال فان الحق طريقه واحد
غير متفنن ولا محيص عنه ولا يحسن العناد فيه واما يتسلم قياس غير حق لينتفع بالاقناع فلا يبعد ان يحوج فيه
الى العناد واللجاج وكثيرا ما يكون الرأي النافع اعتقاده غير حق فيحتاج ان يلزم الانسان قبول غير الحق
فلا يبعد ان يخرج معاند لذلك عن حاق الانصاف اذا اتفق ان نازع بما يقوى المقابل الذي هو الحق فيضطر الى
الحيلة من المشهورات ويضطر الى الاحتراز والى المخادعة فان المشهورات ايضا كثيرا ما تتقابل وكثيرا ما ينقض
بعضها بعضا وكثيرا ما تأدى الى نتائج متقابلة كما ستعلم فيحوج ايضا هذا القياس الى ان يتخلص عن عهدة
مشهور لآخر والى تغليب مشهوره الذي يستعمله وربما كان الذي يوجب مقابله اغلب واشهر فان المشهورات
كما ستعلم مختلفة في القوة والضعف واما الحق والصدق فهو واحد فالمناظر لا يخاف عليه ان يفسد
الصدق حجته فان الصدق لا ينتج نقيض نتيجة الصدق ولا يوجب مقاومة قياس الصدق واما المشهور
فقد يعمل بالمشهور ذلك والصدق كثيرا ما يعمل بالمشهور ذلك وربما كان الدعوى حقا والبرهان عليه متعذر
فيحتاج ايضا الى ان ينصره بما ليس بحق بل بما هو مشهور فيفطن لذلك مناقضه فيصعب الامر ويحوج الامر الى
المراوغة فاذا كان القياس الجدلي ممنوا بالاحتراز عن جميع ذلك لم يكن يؤمن ان يكون كلامه ليس صرف نظر
في الامور كما هي ولا فيه اتباع لمنهاج واحد بل يحتاج ان يكون معه ضروب من الحيلة وان يحوج الى معاندة
المشهور او الصادق الذي نصره ومن بلي بالتدبير في دفع مضرة الصدق الذي يناقض معمله لم يستغن
عن ضرب من اللجاج وان كان غايته نفعا ما واسم المناظرة مشتقة من النظر والنظر لا يدل على غلبة او
معاندة بوجه ⊙ واما الجدل فانه يدل على تسلط بقوة الخطاب في الالزام مع فضل قوة وحيلة تخرج
من الطبيعي ومن العدل الصرف البحت يسيرا فليس يخطئ من جعل القياس المؤلف من مقدمات مشهورة
مخصوصا باسم القياس الجدلي بل يفعل الواجب فلا يلتفت احد الى ما يقوله بعض المموهين

## فصل في بيان حد الجدل وتناوله السائل والمجيب واشباع القول في السائل والمجيب

فصل في بيان الجدل وتناوله السائل والمجيب واشباع القول في السائل والمجيب

نقرر الآن ان هذا الفن هو تحصيل صناعة يمكننا بها ان نأتي بالحجة على كل ما يوضع مطلوبا من مقدمات
ذايعة وان يكون اذا اجبنا لم يوجد منا ما يناقض وضعنا والصناعة ملكة نفسانية يقتدر بها على
استعمال موضوعات نحو غرض من الاغراض على سبيل الارادة صادرة عن بصيرة بحسب الممكن فيها
ولذلك فجميع هذه المقاييس والتصرف فيها والعلوم كلها صناعة وهذه الصناعة اعني الجدلية قد يعين
على حصولها الاستعداد الجبلي في بعض الناس وقد تعين على حصولها الممارسة والاستعمال للجزئيات
لكن كل صناعة بنيت على فطرة او تجربة من غير ان يكون عند الصانع قوانين كلية هي معايير له كانت ناقصة بل
ليس كل صناعة ايضا يحصل لها ان تزيد بالقوانين والتجربة وبسماعة الفطرة تحصل على كمالها الاقصى
وان توفر عليها جميع ذلك فان من الصنائع ما المواد المستعملة فيها شديدة الطاعة للقوة الفاعلة ليس
فيها عايق فاذا لم يبلغ بها كمالها الاقصى في الاستعمال كان السبب النقص في الصناعة كمن لا يتهيأ
له ان يتخذ من الخشب كرسيا فان ذلك ليس لامر في نفس الخشب بل الامر في نفس الصانع ومن الصنائع
ما يكون السبب في قصورها عن الغرض الاقصى فيها هو المنفعل او الآلة او نفس الغرض اما المنفعل
فاذا كان فيه معاوقة للفاعل فان كان فوق قوة الفاعل لم يبلغ الفاعل في تلك المادة المخصوصة غايتها
وان كانت المعاوقة دون ذلك بلغ مبلغا ما مثل الصناعة المصارعية ⊙ واما الآلة فاذا كانت الآلة
حالها مع المنفعل احدى هاتين الحالتين ⊙ واما الغرض فاذا كان نفسه اصعب من ثبات ما يشاكله
وكان متعذرا ان يحصل في كل مادة بل في مادة دون مادة مثل تفهيم الدقيق من المعاني فليس كل مادة
لما تقابل وهذا يناسب القسم الاول ويخالفه في ان التعويق ليس من سبب المادة كله حتى يكون التقصير
كله منها بل لان المطلوب نفسه فوق المعتدل وصعب المرام ولولا ذلك لكانت المادة بعيدة الطاعة
من غير معاوقة ⊙ واما الاول فكان التعويق كله من جهة المادة واذا علمت هذا فليس اذا كان بعض
المواد يستعصي فلا يبلغ فيه الغرض يكون الملكة النفسانية المقتدر بها على استعمال موضوعات
نحو غرض ما معدومة فانا لم نقل ان هذه الملكة النفسانية التي هي الصناعة هي التي يقتدر بها على

استعمال

استعمالا لكل موضوع بل على استعمال ما يكون موضوعا قابلا مقويا عليه وعنينا قدرة بحسب ما يمكن ان تحصل
للانسان بسبيل الكسب فالطبيب موجود له ملكة افادة الصحة اذا حصل القوانين وعمل عليها وان كان
قد لا يمكنه ان يفيد الغرض في كل بدن اذا كان بالحقيقة صناعة معينة فاذا كان ما يعينه وهو الطبيعة تاما
لم يتقيد بذلك اقتداره على استعمال الموضوع ان وجد ما يعينه كافيا وكذلك الخطيب هو خطيب بما يمكنه التي
بها يمكنه ان يأتي بكل ما يوجب الاقناع بحسب المقدور عليه بالقوة الانسانية فان لم يبلغ الغرض في واحد
فليس ذلك لفقده هذه الملكة التي بها يقنع المستعدين للاقناع على انه يشبه ان يكون بعض الصناعات
هو مما يوجد للانسان وجودا كاملا وبعضها هو مما يوجد للانسان وجودا دون الكمال فيتم للصناعة في
نفسها حد واحد كما للصحة وقصور الانسان عن تحصيلها بالتمام كان لقصوره عن تحصيله للصحة فيكون
انما ينسب الى الصناعة كما ينسب الى الصحة وكذلك الى الفضيلة فانه اذا كان الغالب عليه تحصيل افعال
الصناعة ينسب الى وجود الصناعة له وان كانت بالحقيقة غير حاصلة له كالحال في افعال الصحة ويشبه
ان يكون الصناعة ليست تصير صناعة بان يكون افعالها تنجح في كل مادة بل في اكثر المواد فاذا كانت هناك
افعال لها يبلغ الغرض واتى بها الصانع ولم يقصر فيها كان صانعا وان لم يبلغ الغرض لسبب في الغرض
او في المنفعل او في الآلة فيكون كونه صانعا متعلقا باقتداره على الاتيان بتلك الافعال التي يمكن بها ان
يصادف الغرض المقصود بها ان لم يكن سبب من خارج لكن الانجاح يقع في اكثر الامور وربما وقع الاخفاق
فان كان حد الصناعة هو الحد الموجب لان يكون للصناعة اصابة في كل غرض خرج الطب والخطابة والرماية
والمصارعة والمجادلة عن ان يسمى صنايع وان كانت صنايع لم يكن يوجد للانسان بالحقيقة وان كان حد
الصناعة هو الذي اومأنا اليه فيكون جميع هذه اذا حصل للانسان منها القوانين وتمكن من استعمالها
بملكة نفسانية صناعات والغرض المقصود في هذه الصناعة هو الاقناع والالزام وليس الغرض هو
الاقناع والالزام في واحد بعينه من طرفي النقيض بل في كل واحد منهما اذا كان من شأنه ان يبحث عنه و
يختلف فيه ويكون للجمهور والعاميين من ارباب الصنايع فيه رأي غير غريزي وكان السبيل اليه من
المشهورات سبيلا يأتي عليه المخاطبة الواحدة فان كان لا سبيل اليه من الذايعات وكان السبيل
اليه طويلا لا يفي به قياسات مركبة مبلغها مبلغ ما يخاطب به مخاطب واحد في وقت واحد حتى ينبسط
ويكون له فيه المراجعة وعليه المطالبة بل كان انما يتم بمخاطبات يوطئ بعضها لبعض ويبلغ فيها الغرض
بمخاطبة اخيرة في وقت ثالث ورابع اذ كان الوقت الواحد الذي يتسع لطول محاورة لا يفي بها لم يكن
هذه المخاطبة جدلية بل الاولى ان يكون تعليمية ولم يكن مما يحسن مخاطبة الجمهور ومن يجري مجراهم
بل مخاطبة المتعلمين خاصة وهذا مثل ان يكون الوضع هو ان كل شكل قايم الزاوية فالوتر يقوى على الآخر
فان هذا لا سبيل الى ان يبلغ بالمخاطبة الجدلية في موقف واحد كنه الغرض فيه كما انك في المثلث [illegible]
اغراضا في الصناعة الجدلية والغرض الاولى في الجدل الالزام [illegible] الزاما في هذه المسئلة فهو امر
خاص وذلك لا يتميز الغرض بان يصير غرضا [illegible] الزامه وان كان مقابله لان قصد الالزام لم يجز كما
ان الطبيب غرضه الاول افادة الصحة ثم انه يفيدها افادة بالتسخين وتارة بالتبريد فلا يتغير [illegible]
الغرض لان غرضه الاول لم يختلف والحجة الجدلية هي ما [illegible] من القياس الجدلي فانها قياسية واستقرائية
وليس واحد منها هو صناعة الجدل بل فعل من افعال صناعة الجدل وكان العلاج ليس صناعة الطب
ولا الامتناع عن الواردة الشهوانية فهو نفس الفضيلة العفة بل هو فعلان يصدر احدهما عن صناعة
الطب والآخر عن فضيلة العفة والطب ملكة يقتدر بها على اتخاذ العلاج والعفة ملكة يصدر عنها
الامتناع عن الفواحش كذلك صناعة الجدل هي الملكة التي يقتدر بها على [illegible] القياس على النحو المذكور
او الاستقراء على النحو المذكور ويشبه ان يظن ظان ان القياس الجدلي هو فعل يصدر عن السائل لا غير
كما انه يجيء فاول ما ظنه المعلم الاول يقول ان المجيب يقيس من المشهورات والسائل من المسلمات والمجيب
انما هو مجيب من حيث هو حافظ وضع والسائل هو سائل من حيث هو ناقض وضع فاذا كان قياس
على رأي هو وضع يحفظه كان مجيبا وكان للسائل حينئذ ان يقصد عليه قياسه ويقاوم مقدماته واذا
كان قياس على مقابل وضع بمقدمات يتسلمها من خارج فكان سائلا ولكل واحد منهما قياس رأيت
لو انه [illegible] ومعلم صناعة خارجة ان يقنع الجمهور والمتعلم [illegible] صناعة [illegible] ربما يعتقد

مخاطبة رأيه فان اتى بقياس من المشهورات ليعتقد نتيجة كلية كان بذلك سائلاً وكان يحتاج ان يتسلم
المقدمات منهم او كان يصير بذلك برهانيا او خطابيا او مغالطيا او شعريا كلا بل انما ياتى بالمشهورات
المسلمة ويكون قياسا جدليا ليس بسائل فليس كل قياس جدلى انما هو قياس جدلى لانه سائل بل انما يكون سائلا
اذا حاول ابطال وضع ينصره ناصر فان لم يكن هناك وضع منصور ولا كان هناك ناصر يذب عنه كان القياس
الجدلى موجودا ولم يكن سائلية كذلك اذ كان هناك مناقض ليس على سبيل انه ينقض وضعا نقيض وضع الناقض
بل على انه مقاوم فقط وكان الاخر ينصر وضعه بقياس كان الناصر ليس بسائل ● واعلم ان قوما فيما سلف
من الزمان سائل جدلى يعنى به غير ما يعنى فى زماننا بقولهم سائل جدلى ويعنون بالمسئلة غير ما يعنى به الآن
فان السائل الجدلى انما يسمى الآن سائلا من جهة انه يقصد فيبتدئ فيسأل المخاطب له عن رأيه فى امر فاذا
اجاب بما هو رأيه كان مجيبا وكان الاول سائلا ومسئلته هى ما سأل من نفس الرأى ثم من بعد ذلك لا يسأل
بالحقيقة شيئا على مجرى العادة بل يأتى بقياس من تلقاء نفسه او استقراء او غير ذلك مما هو عنده حجة فينتج
بذلك نقيض وضعه من غير ان يسأله شيئا لكنهم كثيرا ما يسمون ايراد هذه الحجة الموجبة نحو استجابة المخاطب
سؤالا بمعنى انه وان لم يسأل بالفعل فهو بالقوة كانه يقول اليس يلزمك عن هذا كذا او هل عندك جواب عن هذا
او ما اشبه هذا واما السائل الجدلى الحقيقى والذى كان فى الزمان القديم يسمى سائلا فلم يكن يسأل على هذه
الصورة بل كان يتسلم من المجيب مقدمة مقدمة فاذا استوفاها تسلما حينئذ يجعلها على صورة ضرب منتج
وكان المجيب لا يجد محيصا عن الزامه فى مدة قصيرة اذ كان تقدم فسلم المقدمات والسبب فيما عليه
الامر فى ذلك الزمان وما عليه الامر الآن ان اولئك المتقدمين كانوا احرص على الحق منهم على المراآة وكانوا
امهر فى الصناعة وكانوا يحسنون تلقف المسائل المتسلم ويعرفون ما يجب ان يطالب بتسليمه معرفة
محصلة مميزة كانهم ينظرون الى واحد واحد منه بعينه وكان المجيبون بصراء ايضا بما ينساق اليه تسليم
كل ما يسلمونه ويعرفون كيف يسلمون واما المجادلون من اهل زماننا فاكثر همهم الظهور بالغلبة والاقتدار
منهم الراسمون لهم ما رسموه كانوا يقصدون بذلك ارتفاع الشأن عند الملوك وكلفوا سائليهم ان يورد
كل واحد منهم قياسه وحجته فى المغالط وهم يسمعون ويسمون نحو اذا جاءت النتيجة فطنوا حينئذ
بالسبب المنتج لها فانكروه ولم يسلموه فعاندوا فيه وغالطوا ولولا انسياقها الى النتيجة لم يبعد ان يسلموها
غافلين عن عاقبتها فيقعوا فى حيرة فما كان فى منة السائل منهم ان يبقى يتسلم مقدمة مقدمة اذ كانت المقدمات
غير متميزة عنده باعدادها ولا له بصيرة بما يجب ان يكون عليه المقدمات من العدد والهيئة والتاليف حتى
يؤدى الى الغرض بل كان لا يسهل عليهم الاستمرار على ايراد جملة مختلطة هى قياسات بالقوة اذ كانت
قياساتهم كفعل من يفعل بتجربة او ملكة غير قانونية فكان لو كلف ان يبدأ بمسئلة مسئلة عرض له ما يعرض
للموسيقار الذى لا قانون عنده لما يفعله بالاعتياد فانه لو كلف ان يدل على نقرة نقرة ولم يتخيلها بالانفراد
بل انما يمكنه ان يأتى بها عند التركيب كانه انما يتذكر كل واحد منها اذا ذكر ما تقدم عليها وخيله فهناك
يعمل بعجلة فان توقف عنده نقرة زال الخيال فلم يأته خيال الاخرى ليصدر عنه ايجادها واما ان يدل عليها
واحدا واحدا وهو لا يعمل او قبل ان يشرع فى العمل حتى يكون قبل العمل لكل نقرة رسم فى خياله كانه ينظر اليها
فامر كالممتنع او كالاقل كذلك السائل عندهم كان انما يخطر بباله المقدمات اذا شرع فى استعمالها واستمر
على نهج خاطره واما اذا حاول تجريدها وتعديدها فى ذهنه ليتسلمها واحدا واحدا تعذر عليه فهذا ما كان
السبب فيه من قبل سائليهم واما من قبل مجيبيهم فانه لو وقع له سائل يتسلم مقدمة مقدمة فربما سلم ما يضره وهو
لا يشعر فان انكره مرة اخرى انكر عليه ذلك واستحيى فى ذلك فلم يلبث ان يكون الحجة يلزمه فلم يكن من الاحتياط
له الا ان يستمع جميع القول فحينئذ يحس بالسبب الذى يجلب عليه الالزام فينكره ولا يصدق فاذا انبثت
لجميع ما يقوله ذلك تيسر له الشعور بما يضره وكانت له مدة يفكر فيها ان كيف يحتال للتخلص فهذا استمرت
عادة اوائلهم على اخذ الجملة بتواليها وكان لهم مع الاحتياط المذكور ان يطلبوا المراجعات ويكثروا
المراودات ولا يكون السبيل الى اللزوم ما يلزم قصيرا فيكون لكل واحد من السائل والمجيب بها رونق
وتظاهر بقوة وبصر فى الصناعة فاما الامر الذى هو الواجب فهو ان لا يكون للقايس على خصمه مقاوم
المحتاج فى قياسه الى مقدمات يسلمها له خصمه ان يمضى فى تلك المقدمات ويؤلفها تاليفا ولا يدرى هل
هى مسلمة او غير مسلمة فكيف يكون على الخصم قياس من مقدمات لا يضعها ولا يسلمها وكيف يكون تلك المقدمات

مسلمة بالفعل ولم يسلمها وهل يصح استعمال تلك المقدمات وهو لا يشتغل بتسلمها الا ابعود فى الشك وحتى
ظن وليت شعرى كيف يكون ما يجحده قياسا وهل القياس الذى يلزم الانسان الا من مقدمات مسلمة عنده
وكيف يكون تسليم ولا مسلم وكيف يكون مسلم ولم يتسلم منه ومعلوم ان تسليم السائل لا ينفع السائل وتسليم
المجيب لا يحصل له الا بعد السؤال وهل فى ايراده قياسا من مقدمات لم يسلم الا عمل باطل غير متقن فعسى
ان لا يسلم شيئا منها فيكون حينئذ ما ظنه قياسا ليس بقياس ويكون جميع ما سرده ضايعا بل يحتاج ان يعاوده
من رأس فان لم يسلم له مقدمة فيشرع فى اثباتها فان لم يمكنه فقد تولى باطلا وان امكنه فيحتاج ان يقيس حينئذ
من رأس وانما يكون القياس قياسا الآن حين تسلم المقدمات فالامر الطبيعى للسائل من حيث هو سائل ان ذكر
قياسا من مقدمات قد تسلمها فيلزمه لا محالة ان يسأل عنها اولا فيتسلمها فيكون المسئلة الجدلية بالحقيقة
مسئلة عن مقدمة والسائل الجدلى بهذا السؤال هو سائل جدلى لان هذا السؤال هو الذى يدخل فى نفس
الجدل وبه يتم فعل الجدل فاما السؤال عن المذهب فهو امر خارج عن الجدل وان كان شيئا عنه لا بد منه بل
انما هو تمهيد لما يحتاج اليه ليجادل عليه بعد ذلك كما ان نصب الغرض ليس جزءا من الرمى بل هو تمهيد لما يحتاج
اليه ليرمى نحوه واما الامر المقوم خاصة للجدل الداخل فيه فهو ايراد القياس الجدلى والحجة الجدلية للسائل
خاصة ايراد القياس السائلى خاصة والحجة السائلية والقياس السائلى يحصل من المقدمات التى من حقها
ان يكون اولا مسائل فاذا تسلمت كان حينئذ له سبيل الى القياس السائلى فالسؤال الجدلى الداخل فى الجدل
على انه جزء منه هو السؤال عن المقدمة لا غير والسائل الجدلى هو سائل جدلى من جهة هذا السؤال المسؤل
ليتسلم ما يستعان به فى انتاج مقابل وضع واضع واما المجيب فلا يحتاج ان يسأل بل يورد ما هو السبب عنه
فى اعتقاد ما اعتقده لانه ناصر وضع نفسه وشاك عن داعية اليه فى نفسه وليس يقصد وضع غيره فيحتاج
الى الشهادة وناصر وضع نفسه يحتاج ان يؤيد وضعه بمقدمات مسلمة لا عند نفسه فقط حتى يكون
الرضا ما يرضاه ولا عند خصمه اذ ليس اثباته لوضعه متعلقا بوجود خصم له حتى ان سلم هو كان له وضع
وان لم يسلم لم يكن له وضع بل ان يكون مسلمة فى نفسها والمسلمات فى انفسها هى المشهورات وناصر الوضع
قد يكون ناصر وضع عند من لا يعاند فان اتفق ان كان له معاند هناك ما هدت خصمه بالذب باعتى الذب
الذى هو الذب عن مقدمات قياسه بان يمنع المقاومات وعن نتيجة قياسه بان يمنع ما ينتج مقابلها فكان
المجيب يعرف مذهبه ليكون بحسب الاجابة الى نقض وضعه الذى له كذلك قد يعرف ما دعاه الى وضعه
فحينئذ لا يكون جوابه الا بالحجة وحينئذ لا يكون حجته مبنية على ما يأتيه من جهة تسليم خصمه فانه ليس داعية
الى وضعه امر بحسب خصمه بل بحسب نفسه لكن خصمه وهو السائل ان يقاوم فى المقدمات التى يشتمل عليها
ما دعاه الى وضعه وان يترك ذلك ويقبل على تاليف ما ينقض وضعه فالقايس الجدلى اعم من السائل الجدلى
وكلاهما يؤلف من الذايع المحمود لكن احدهما مما هو محمود بحسب الجمهور والاخر مما هو محمود عند المخاطب
وكل محمود فهو مسلم من حيث هو محمود لكن المجيب خاصيته مقاومة بنحو نحو ان لا ينفعل والسائل خاصيته منازعة
بنحو نحو ان يفعل ولكل واحد منهما حيلة ومزاولة يتم بها فعله لكن السائل غايته متضمنة فى كونه قايسا
ومتوصلا الى عمل القياس فانه اذا امكنه الامر العام له ولغيره وهو انتاج القياس من المسلمات فقد امكنه
القياس على مقابل الوضع فاذا ذكرنا ان الجدل ملكة يقتدر بها على انتاج مثل هذا القياس دخل فى ذلك
الاقتدار حال السائل وبقى حال المجيب من حيث هو مجيب اذ كان لا يقيس لان المجيب ليس يلزمه من حيث
هو مجيب ان يكون قايسا والسائل يلزمه من حيث هو سائل ان يكون قايسا على انا لا نمنع ان يكون المجيب
قايسا ولا يوجب ان يكون كل قايس انما هو السائل فاذن فى قولنا ملكة يقتدر بها على انتاج القياس
على النحو المذكور وقد فرغ عنه من حال السائل من حيث هو سائل بقى علينا حال المجيب من حيث هو مجيب
وحال المجيب من حيث هو مجيب الذب والذب هو ان لا يسلم ما يتالف منه مقاومة مقدمة او لا ياتى بمقدمة
منتقضة او لا يسلم ما يتالف منه ما ينتج نقيض وضعه وبالجملة ان لا يوجد منه ما يؤدى الى نقض شىء
مما يتم به فعله وهذا النقض اما نقض مقدمة قياسه تلك الكلية التى كانها الاصل يجرى مخالفة فيكون
من الشكل الثالث فلا يجب ان يسلم ما يمكن ان ينقض به مقدمته وهو لا يشعر او ينقض مقدمة قياسه
بقياس ليس على سبيل نقض بالجزئى بل على سبيل انتاج المقابل فانه ربما كانت المقدمة فى قياسه جزئية
فلا ينتقض بل تبطل اصلا بقياس فلا يجب ان يسلم ما يؤلف على مقابل مقدمته وان لم يكن نقضا وهو

لا يشعر او نقض مذهبه بقياس يشدد نحو الوضع لا نحو المقدمة فلا يجب ان يسلم ايضا ذلك وهذه ملكة مقابلة لملكة القياس السائل اذ هذه ملكة فيما لا ينفعل لا فيما يفعل فاذن هذا الرسم مطابق لما يدل عليه اسم الجدل وهو ان يكون لنا قدرة على كال الامر في المخاطبة التي قوام امرها على القياس الجدلي بان ينفذ حامله كما يؤثره السائل ويزيد باطله كما يؤثره وهو المجيب فبالحقيقة والواجب ما زيد في رسمها فقيل وان يكون اذا اجيبا المرتاب بمناقض وهذه الملكة بالحقيقة صناعة من حيث لنا قوة من حيث نعمل في متقابلين

فصل في ابانة ما غلط فيه قوم من امر القياس الجدلي وفي تعريف الموضع والمقدمة واسباب الشهرة واعطاء السبب في تسمية هذا الكتاب بالمواضع

قد ظن قوم ان القياسات الجدلية انما هي جدلية بان موضوعاتها مقدمات اكثرية الصدق وظن اخرون ان الصناعة الجدلية انما هي صناعة جدلية بانها تنتج الحق في اكثر الامور وهذه كلها ظنون فاسدة فان القياس الجدلي انما هو قياس جدلي بان مقدماته متسلمة او مشهورة وليس من شرط المشهور والمتسلم ان يكون لا محالة صادقا بل كثيرا ما يسلم الباطل وكثيرا ما يشتهر ما هو كذب وكثيرا ايضا ما لا يشتهر ما هو حق مطلق وكثيرا ما يكون الحق غير بين بنفسه في ابتداء البيان العقلي الاول ويكون مشهورا وليس يتفق ان لا يقع الشهرة الا لما هو اكثري الصدق كان الكاذب ومتساوي الصدق والحق الصحيح لان يكون مشتهرا واما الظن الاخر وهو ان الصناعة الجدلية انما هي صناعة جدلية بان اكثر قياساتها ينتج الحق فهو تحديد للصناعة بان اكثر اجزائها كذا وهذا تحديد فاسد بل الصناعة تحد بما يجب ان يكون موجودا في كل اجزائها التامة واذا كانت الشهرة او التسليم شرطا في مقدمات القياس فيجب ان يوجد في كل قياس جدلي ثم الشهرة لا يمنع ان يكون موجودة للباطل كما للحق حتى يكون المقدمات المشهورة الحقة مساوية للمقدمات المشهورة الباطلة بل ان اتفق تغليب لاحد الطرفين فانما يتفق اتفاقا لا وجوبا من حيث هو مشهور او باطل واذا كان اتفاقا لم يكن ممتنعا ولم يمتنع ان يكون ايضا النتائج الحقة والباطلة يتفق لها ان يكون سواء وان كان لقائل ان يغلب النتائج الحقة على الباطلة لان الباطلة لا تنتج الا عن الباطلة واما الحقة فقد تنتج عن الباطلة والحقة وكان لنا ان نجيب فنقول ان هذا ايضا لا يوجب ان لا يغلب الباطلة بان يتفق ان يكون عدد ما ينتج الباطلة بالفعل مع ذلك اكثر من عدد ما ينتج الحقة والباطلة بالفعل معا بمقدار لا يتكافى وان كان عدد ما ينتج الحق من جهة اخرى اكثر فانه يمكن ان يقاس بضرب والحد على عدد كثير من الباطل ونعطل جميع الضروب الاخر فلا يقاس بها على حق وباطل فانه كان ما يقوله مفضي اليه لو كان عدد ما ينتجه كل ضرب من الحق والباطل مثل عدد الضروب الاخر ثم اخرج جميع ذلك بالفعل فكان حينئذ الحق اكثر لكن هذا امر لا يمكن ولا يكون وانما الممكن فرض هذا وفي الممكن ان يفرض ان الشهرة وقعت بحيث ينتج الحقات مثل ما ينتج البواطل فلا يكون نفس الشهرة بينا من امرها انها لا يقع كذلك بل ان كان مانع فامر اخر غير الشهرة واذا كان ذلك واقعا فيكون حينئذ الصناعة الجدلية صناعة جدلية وان لم يكن ينتج في الاكثر الحق وايضا ان كان هذا لا يقع البتة قلنا ان نفرضه فرضا كما نفرض فرضا ما لا يكون ونجعل مقدما في الشرطية فيقال الان انه لو كان المشهورات لا تكون بهذه الصفة لكان حينئذ لا يكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا فان كان حينئذ لا تكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا او يكون صناعة منتجة من المشهورات فليس كونها صناعة منتجة من المشهورات كونها جدلا بل يكون بذلك برهانية وخطابية او غير ذلك فلا يكون هذا الرسم صحيحا لصناعة الجدل وانما يكون الصناعة الجدلية صناعة جدلية بشرط اخر لكن يجب ان لا يلتفت الى هذه الاشياء ولا يشتغل بحال كيفية الصدق والكذب في المقدمة ولا في النتيجة بل يلتفت الى ان يكون المقدمة متسلمة والنتيجة لازمة عن متسلمات والا فلقد صعب على الجدلي ان ينظر في كل مقدمة هل هي ارجح يسيرا من المتساوي الصدق والكذب ويجوز ان يكون تصادم في الكل فيكون في شغل ويكون اذا قاس قياسا منتجا للكذب وقد دل على انه لا يكون جدليا او يكون هناك قياسات كثيرة من ذلك بالعدد ينتج الصدق ويكون قادرا عليها فيكون قياسه ذلك جدليا لا لامر في نفسه بل لامر له بالقياس الى قياسات اخرى في القوة وقد قال قوم ان السائل يقوم مقام الفاعل واما المجيب من حيث هو مجيب فانه قايم مقام المنفعل لانه يحاول ان لا ينفعل وهذا من العجايب ان يصير قايما مقام المنفعل لان غايته ان يكون فاعلا

فصل في ابانة ما غلط فيه قوم من امر القياس الجدلي وفي تعريف الموضع والمقدمة واسباب الشهرة واعطاء السبب في تسمية هذا الكتاب بالمواضع

قياسات صح

الشرطيه خ

لان لا ينفعل

لان لا ينفعل بل السائل لا يحاول الفعل والمجيب يجب لانه يحاول لمقابلة السائل بالفعل والا لا انفعالا جميعا اما الفعل فبان يبطله واما الا انفعال فبان لا يقبله ونظن قوم ان الجدلي وان كان له ان يتكلم في كل مسئلة حتى في مسئلة طبية وطبيعية وغير ذلك فانما يجب عليه من حيث هو جدلي ان لا يتكلم من مبادئها بل من المبادي المشهورة المشتركة وليس كذلك بل يجب ان يقال انه ليس يكون جدليا بان يكون كلامه مقصورا على استعمال مبادي تلك الصناعة باعيانها كما يكون كلام التعليمي مقصورا عليه بل بان له ان يستعمل المبادي المشتركة ايضا الغريبة عن تلك اذا كانت مشهورة على انه يعمل ان له ان يستعمل المبادي الخاصية بتلك الصناعة المشهورة فيما بين اهلها بل التعليم الاول لنكلف الجدلي ان يقتفي الشعور بالمشهورات الخاصية عند اهل صناعة صناعة كانت مبادي او كانت بعد المبادي من المطالب التي تجمعها من تلك المبادي فهي مشهورة فيما بينهم معلومة لديهم وحتى ان الجمهور ربما شاركوهم في قبول تلك على سبيل التسليم والحمد وربما كان ايضا منها ما سبيل البرهان عليه بعيد والقياس عليه من المشهورات مما لا يمكن الا انه حين قيل واشتهر صار من المشهورات في اهل الصناعة فللجدلي ان يستعمله من حيث هو مشهور مثل كون الشمس اكبر من الارض وربما كان شيئا ليس عليه برهان مثل كون زحل نحسا ومثله يستعمل في الجدل فلا يجب ان يلتفت الى ما يقال من خلاف هذا بل ليس للجدلي ان يستعمل من احكام صناعة ومباديها ما لم يكن مشهورا الا على سبيل التسليم من خصم حين يسلم ما هو غير مشهور ولا ان يحاول النظر فيما يبعد عن اوايله مسافة بعيدة كان ذاتيا او حقيقية او ذايعة اذ الجدلي لا ينتفع بقياسات يقصر وقت تمام المخاطبة عن استيفائها مسرودة والكتاب الموضوع للجدل في التعليم الاول قد سمي بكتاب المواضع والموضع كل نفرد من شانه ان يتشعب عنه احكام كثيرة يجعل كل واحد منها جزء قياس مثل قول القائل انه ان كان الضد موجودا للشيء فضده سيكون موجود الضد للشيء فهذا حكم مشهور وليس غناؤه ان يستعمل في القياس على هذه الصفة بل ان استعمل على هذه الصفة في بعض فانه حينئذ يشعر بما يفسده وينقضه اذ ربما يشعر عند تامله بضد يكون لشيء ومقابله ليس لضد ذلك الشيء بل لمثله كالبياض فانه للجسم وايضا فان السواد له واما اذا استعمل جزء مقدمة قياس لم يشتغل بنقضه الا بما لا يدخل في الحكم المذكور من جزئياته التي هي جزئيات الكلي الاول فربما لم يوجد له مناقضة ووجد للكلية مناقضة وربما كان هو اقرب الى الشهرة وكان الكلي امرا عقليا غير مشهور فان الامور اذا دفعت الى احكام غاية كلية جدا بعدت عن الشهرة فانه اذا قيل مثلا ان كان الاحسان الى الاصدقاء صوابا فالاساءة الى الاعداء صواب كان هذا في حد جزئية قريبا من القبول واذا اريدت مناقضة طلب جزئي تحت الاساءة الى الاعداء حتى يناقض به او طلب شهرة مقدمة مقابلة لهذا الجزئي فقط حتى يناقض به ولم يلتفت الى امور خارجة عنه في اكثر الامر واما اذا اخذت المقدمة العامة المذكورة فربما لم يفهم فان تصور الكلي جدا ابعد من المعقول وربما فهم بعسر وجهد وكان مقرونا بالعسر والجهد مما ينزه الحمد كان المحمودات الذايعة امورا سهلة التصور وكان سهولة التصديق يتبع في اكثر الامر سهولة التصور وكان صعوبة التصور يوجب صعوبة التصديق وكان صعب التصديق بعيدا عن الشهرة حتى لو كان الشيء مشهورا فتكلف تعويص العبارة عنه اورثه ذلك سوء الفهم واورث نفور الطبع اباء للتصديق فكان التصديق والحمد زايلا به وذلك لان الحق حق بنفسه والمشهور يكتسب الشهرة لامر يقترن به منها سهولة انجذاب النفس اليه فان المنجذب اليه بسهولة يعرضه ذلك لسرعة تسليمه وكان الانسان الحسن البيان اقرب الى ان يسلم له ما يقوله من غيره وان تشاركا في القول كان الموثوق به والمحتشم والمحبوب يسلم له الشيء الذي لو طالب بتسليمه غيره ممن يقابله عوق ومونع فان التسليم والشهرة ليستا تبتنيان على الحقيقة بل على حسب مناسبتهما للاذهان وبحسب اصناف التخيل من الانسان فمن المشهورات ما يكون السبب في شهرته تعلق المصلحة العامة به واتفاق ارباب الملل عليه قد دآه متقدموهم ومتأخروهم نحو ما نها يبقى في الناس غير مستند الى احد ويصير شريعة غير مكتوبة ويجري عليها التربية والتاديب مثل قولهم العدل يجب فعله والكذب لا يجب فعله ومنها ما يكون السبب فيه الاستقراء ومنها ما يحمل عليها الحياء والخجل والرحمة والحشمة ومنها ما يحمل عليه مشاكلته للحق ومخالفته اياه بما لا يحس به الجمهور اذا لم يتأملوا بالمعاملة التي ذكرناها فيما بينهم على طريقة امتحان المجهولات وذلك نوع من قصد المعاندة

سفي صح

واجماع صح

والمناصبة فربما كان الشيء يقبله الطبع اذا كان المصغي اليه ليس يصغي على نحو معاندة ومناصبة ثم اذا تعصب ونصب وطلب وجه الخلاف احس بالة فيه ان لا يسلم وربما كان اسم مشترك سببا في شهرة الشيء واذا كانت المشهورات ضادت مشهورات بالانقياد والاذعان المبني على غير الوجوب بالعقل فهي فله لا محالة اسباب تختلف بحسن موقعها ولطفه وبسوء موقعها وعنفه والامر الشديد الكلية بعيد عن الذهن سيشمئز عنه الذهن ولا يقبله فيكون استعمال الجزئي من الموضع مقدمة نافعا محمودا واستعمال الكلي مقدمة امرا بعيدا عن الذهن واذا استعمل وجدت المناقضات له كثيرة اكثر مما يوجد للجزئي فان ما ينقض الجزئي ينقضه اعني الكلي وسيوجد له ما يخصه وربما نبه هو على طلب ما ينقضه لا ينبه الجزئي فان القائل ان كان الاحسان الى الاصدقاء صوابا فالاساءة الى الاعداء صواب فما انفطن لخصمه ان ينقض كلامه بان يقول ليس اذا كان الضد لشيء وجب ان يكون ضده لضد الشيء وان فطن ايضا لم يضره فان ذلك يقول انا لم اقل ان كل ضد لشيء يجب ان يكون ضده في ضده بل انما قلت ما قلت في امر جزئي وليس اذا وجب قبول حكم في امر جزئي اذا كان مشهورا او كان بينا يجب ان يكون حكم كلي كذلك فانه ليس اذا كان الزوج والفرد لا يتعاقبان على موضوع واحد وكان ذلك حقا او مشهورا وجب ان يكون مثل ذلك حقا ومشهورا في كل متضادين ومتقابلين فاما اذا بدا ووضع الكلي لزمه النقض حين استعمله وحين جعل حكم الاحسان والاساءة مستنبطا من حكمه وصرح به واعترف بانه انما استنبط ذلك الحكم في نفسه من هذا الحكم نفعه الاستنباط فيه وفي غيره وخصوصا اذا لم يشتهر مصرحا به واخص من ذلك انه اذا لم يوجد ما يقاوم الجزئي فسلم فان العامة ومن يجري مجراهم اذا فهمت شيئا ووجدوا الامثلة ولم يجدوا له مثالا ينقضه سلموه في اكثر الامر كانه حكم واجب فيكون الكلي الذي هو الموضع كانه معدا له فاما اذا استعمله بالفعل عرضه للابطال وعرض بيانه المؤلف منه للابطال على اني لا امنع ان يكون موضع من شانه ان يصير مقدمة او يستعمل مقدمة بل اقول لكثير من المقدمات المشهورة فهي مواضع فقط لا يحسن استعمالها مقدمات قياس مثل ان طرفي النقيض لا يجتمعان وان الكلي الموجب ينعكس جزئيا موجبا ومنها ما يحسن ان يكون موضوعا ومقدمة فيكون نافعا في انه قانون ونافعا في انه جزئيا معا وذلك مثل المثل الذي ضربناه وكثير منها لا يصلح ان يجعل قانونا على سبيل الكلية بل على سبيل التمثيل وذلك لا يسمى موضوعا بل الموضع ما يولد الجزئيات من حيث هو يعمها او من حيث ينزل اليها حكمه وهذا وان اتفق ان كان حكم موضعا ومقدمة فهو موضع من جهة ومقدمة من جهة اما موضع فمن حيث يستعمل على انه قانون واما مقدمة فمن حيث انه يستعمل جزء قياس ولسنا نستحسن ما يقال من ان الموضع مقدمة هي كذا وكذا اذ كانت المقدمة انما هي مقدمة لانها جزء قياس فلو كان الموضع انما هو موضع لانه ليس جزء قياس فاذا كان الشيء الواحد يصلح ان يجعل قانونا يولد منه اجزاء القياس ويصلح ان يكون نفسه جزء قياس فهو شيء واحد يصلح ان يكون موضعا ومقدمة وليس من حيث هو موضع ومقدمة فلا يجب ان يوجد كونه مقدمة في حد كونه موضعا ولو قيل بدل المقدمة قضية كان اقرب من الصواب ويشبه ان يكون الموضع انما سمي موضعا لانه جهة قصد الذهن معتبر معتد به وكما ان الموضع المكاني يقال عموما على كل مكان معين ويقال خصوصا على الموضع الذي له خاص حكم معتد به حتى يقال انه لموضع امن وانه لموضع خوف وكذلك قد يخص بما يتهم التفات الذهن اليه موضعا فيقال انه ههنا موضع بحث وموضع نظر فكان الحكم النافع على سبيل القانون موضع انتفاع وموضع اعتبار وحفظ وهذا الكتاب ليس كله نظرا في المواضع بل اكثر اجزائه وفيه نظر يتقدم المواضع وفيه نظر يتاخر عن المواضع لكن عمدة ما فيه واكثره هو الموضع وسائر ذلك انما يقال في كيفية اكتساب الموضع او في كيفية استعمال الموضع وقد يسمى الكتاب باسم الغالب من اجزائه اخذا من مقدار الكتاب واشتماله على غرض الكتاب

وكف

## فصل في التفريق بين القياسات الجدلية وقياسات اخرى كلية النتائج تشبهها والكلام الجامع لمنافع الجدل

فصل في التفريق بين القياسات الجدلية وقياسات اخرى كلية النتائج تشبهها والكلام الجامع لمنافع الجدل

اما القياس المطلق فقد حققناه والصناعة البرهانية ايضا قد تصورناها واما الجدلي فقد عرفناه بالجملة ما هو وانه كيف يخالف البرهاني فان البرهاني مقدماته من اوائل في العقل او مبنية على الاوائل والجدلي عن المشهورات والحق ينظر اليه في نفسه والشهرة ينظر اليها من حيث التعارف لتسليمه فمنه المشهور المطلق الذي يسلمه



الجمهور ۞ ومنه ما هو مسلم عند اكثرهم مثل ان الله واحد ۞ ومنه ما هو مشهور محمود عند الفلاسفة والعلماء منهم مثل المشهور عند الحكماء هو ان الجميل افضل من اللذيذ ۞ ومنه ما هو مشهور محمود عند اكثر العلماء مثل ان السماء كرية ۞ ومنه ما هو مشهور محمود عند اصحاب فاضل منهم كما هو مشهور محمود عند اصحاب المعلم الاول من ان الفلك طبيعة خامسة وهذه المشهورة بحسب فرقة من الحكماء اوراء منها اذا كان مضاد ما عليه المشهور المطلق عند الجمهور ومستبشعا ما ينتفع به في القياسات الجدلية المطلقة فان القياسات الجدلية منها ما هي مطلقة يخاطب به الجمهور واكثر من يجري مجراهم ۞ ومنها ما يخاطب به صاحب راي خاص ولما كانت القياسات الخطابية والشعرية خارجة عن الانتفاع بها في المخاطبات التي تنحو نحو الامور الكلية فليس بنا كثير حاجة الى الفرق بين الجدلية وبينها لكن الذي يشبه الجدل من المقاييس هي البرهانية وقد عرفنا الفرق بينهما وبعد البرهانية المقاييس الاربع التي يسمى بعضها مشاغبية مرائية وبعضها سوفسطائية وبعضها عنادية وبعضها امتحانية وقد عرفتها لكن المشاغبة لا يخالف العنادية الا بالقصد والغرض فاما في مادة القياس وصورته فحكمهما واحد وكذلك السوفسطائي لا يخالف الامتحانية الا بالقصد والغرض والمشاغبية هي اما من جهة المادة وذلك ان يكون المقدمات ليست مشهورة على الحقيقة ولكنها مشهورة على الظاهر البادي لغير المتعقب او مشبهة بالمشهورة واما اذا كانت صورته منتجة صلح ان يقال له قياس لانه قول اذا وضعت فيه اشياء لزم عنها قول اخر لكنه لست تضع او ليس الجمهور يضعونه وفرق بين ان تقول اذا وضعت وبين ان تقول موضوع ووضعت واما من جهة الصورة فان يكون القياس غير منتج لكن المقدمات مشهورة والقياس يشبه القياس من مشهورات او ليس قياسا ولا من مشهورات وهذان لا يسميان قياسين لانه ليس لهما حد القياس لانك لو وضعت ما فيها لم يلزم عنها غيرهما ولكن يجوز ان يسميا قياسين مرائيين وقياسين لا في انفسهما بل عند المحاور كما يقال سفينة من حجر ولا يقال سفينة لانه لا يكون سفينة من حجر ولكن اذا قيل هذا اللفظ فهم انه ليس يعني انه سفينة بالحقيقة بل يعني انه مشابه بوجه ما للسفينة وان لم يكن من حيث هو سفينة فهذه الانواع من القياس اعني المشبهة بالقياسات الجدلية اذا كانت الغاية فيها نفس الغلبة فقط لا لانها غلبة بل ليظهر عجز المدعي لما ليس فيه سميت عنادية واذا استعملها المغالطون ليوقعوا الغلط سميت مشاغبية واذا استعملها الحكماء ليستوضحوا حال المدعي الكاذب سميت امتحانية والصناعة الجدلية قد يشاركها الامتحانية والعنادية في الموضوع وذلك لان الامتحانية والعنادية في المشهورات لكنه لما كان يستعملها في مخاطبات جلية وليست المشهورات معدة لها فهو يستعملها على انها مشتبهة بالمضادة فلذلك فارقت الجدل من حيث الغاية اذ استعمال المشهورات في العلوم مغالطة ولكنها يفارق السوفسطائية ايضا في الغرض والغاية والمقدمة الشبيهة بالمشهورة هي التي يخيل وقتا ما انها مشهورة ثم اذا تعقبت وتؤملت ظهر سريعا انها ليست كذلك فاما التي تنحو بحالها مشهورة ولا يظهر عن قرب انها ليست مشهورة بل يرى انها مشهورة فانها بالحقيقة مشهورة اذ كان حكم المشهور ليس هو الصدق بل قبول الانفس له واما ظهور حال ما ليس بمشهور فهو على احد نوعين احدهما تبيان الكذب فيه عن قرب والثاني تبيان عدم الشهرة فيه عن قرب اما تبيان الكذب فلان المشهور وان جاز ان يكون كاذبا فلا يجوز ان يكون شديد ظهور الكذب فانه اذا كان ظاهر الكذب لم يقبل واذا لم يقبل لم يشتهر بل المشهور الكاذب يجب ان يكون خفي الكذب حتى يستمر شهرته واما تبيان عدم الشهرة فانه وان كانت المقدمة صادقة لكنها ليست مشهورة واحدث على انها مشهورة ولم يكن لمتعقب يثبت عليها الشهرة لم ينتفع بها في الجدل وكانت مغالطة وكانت كالكاذبة والتي يكون مع ذلك كاذبة ابعد من النفع ۞ واما القسم الثاني من القياسات المشبهة وهي المخصوصة باسم السوفسطائي فنسبتها من حيث المادة الى القياس البرهاني نسبة المماري الى الجدلي فكما ان المماري انما كان مماريا لان ظاهره هو ان مقدماته مشهورة من مبادي الجدل وباطنه هو انها ليست كذلك بل مقدماته غير مشهورة في الحقيقة ولا هي مبادي قياس جدلي في الحقيقة كذلك المغالط على المذكور ظاهره ان مقدماته صادقة وصحيحة ومناسبة للصناعة التي فيها المطلوب مناسبة المقدمات البرهانية على ان تلك المقدمات مبادي تلك الصناعة او

اشياء تتبين بمبادي تلك الصناعة من شانها ان يعود فيصير مبادي قياسات بعد ما كانت مطلوبة
وباطنه ليس كذلك ومادة هذا القياس يعم الامرين جميعا اعني التظاهر بما هو صادق ومبدا
للصناعة ليس فيها بمطلوب والتظاهر بما هو صادق مما ينتجه ويصلح ان يصير مبدأ فكذا يجب
ان يعلم هذا الموضع ولا يلتفت الى ما يقال فاذا كان التظاهر فيها هكذا والحقيقة مخالفة لذلك بان
يكون مقدمة او مقدمات من القياس ليست صادقة ولا مبنية على الاصول التي في الحقيقة واستعملت
على انها كذلك ثم كان غرض القايس التضليل والايهام ان ما ينتجه حق يلزم قبوله وانه منتج عن
حق فان ذلك القياس سوفسطائي وان لم يكن كذلك بل كان الغرض فيه اختبار المخاطب لتدري
منزلته في تمييز المشبهة من الحقيقية كان القياس امتحانيا وهذا القياس يخالف البرهان بان البرهان
اصل وحق وهذا مشتبه به ويخالف الجدلي بان الجدلي لا تاخذ المقدمات مدعى فيها انه حق في نفس الامر
بل حق من جهة الشهرة ولا تاخذها على انها مناسبة للمبادي وهذا تاخذها على انها حق في نفس
الامر غير ملتفت الى تلك الشهرة وانها مناسبة فلو اخذ للشهرة وكان مشهورا كان جدليا فان
اخذ المقدمة المشهورة على انها مشهورة جدلي واخذ المشهورة على انها حقيقية في نفس الامر
يتوخى بها التعليم مغالطي سوفسطائي ويخالف القياس المشاغبي بانه ليس ياخذ مقدماته على انها
مشهورة او مسلمة ويكذب فيها بل لانه ياخذها على انها حقه ويكذب فيها واذا وقع للانسان
هذا مع نفسه فغلط لم يخرج من ان يكون فيها قياسا مغالطيا كما اذا وقع الحق للانسان مع نفسه
لم يخرج قياسه من ان يكون تعليميا بل كما انه ينزل من نفسه بحسب اعتبارين يكون معلما ومتعلما
فكذلك قد ينزل من نفسه بحسب اعتبارين ان يكون مغالطا ومغالطا وهذا هو مثل نحو ما عمله
بعضهم في تربيع الدائرة اذا اخذ شكلا هلاليا فوجده مساويا للمربع فحكم ان الدائرة تنقسم الى
الهلاليات وكما بين بعضهم بنصفي الدائرتين وقع فيها المركز لا على موضعه ان خطا من مثلث
مساو للاخرين وازيد وهذا شيء معروف فلا يجب ان يظن ان هذا القياس يخالف الجدلي لما المشا
بان الجدلي لا يكون الا من المشتركات دون المبادي الخاصية وان المشاغبي يتشبه بالمشتركات
وهذا يتشبه بالمبادي الخاصية بجنس من العلوم فانا قد اومانا قبل الى ان هذا هذر ولا تقنع الى
من يقول ان نسبة القياس الامتحاني الى البرهاني كالمشاغبي الى الجدلي فان ذلك لهذا القياس ليس
من حيث هو امتحاني بل من حيث هو سوفسطائي فاصناف القياسات التي تنحو الامور الكلية هي هذه
المذكورة على طريق التمثيل والتعريف للامر الكلي فيها ◉ واما التفصيل فقد عرفت تفصيل
البرهانيات وستعرف تفصيل الاقسام الاخر في مواضع اخر فانما علينا ان نحاول في ماخذنا
هذا تفصيل الجدلي واذا اوضحنا الحال في القياس الجدلي انه ما هو وبما يخالف به غيره فيجب علينا
ان نجمع جوامع ما اشرنا اليه من منافع تعلم صناعة الجدل فنقول اول ذلك انا اذا حصلنا المواضع
التي منها يستنبط الحجج على كل مطلوب والالات التي بها يتوصل الى استنباطها وعرفنا كيفية
استعمالها كنا مرتاضين متمرنين وبقي بالارتياض التمكن من تكثير افعال جنس واحد وتحسينه
فاما التكثير فبان يكون مواضع استنباط الحجة لنا معلومة معدة فلا يكون حالنا كحال من يحتاج
ان يتوكل على الخاطر والحدس واما التحسين فيما نتعلم من القوانين في جودة استعمال تلك الافعال
فيكون هذا لنا امارتيضه اذ كان هذا القدر رياضة وما سببا ممكنا من الرياضة اذ كانت الرياضة
يتم بملكة تحصل من التصرف في الموجود لنا من ذلك فانه ليس المرتاض بالرمي من يحصل عنده ما
يجب ان يستعمله في الرمي وان تعلم علما فقط وجب التحسين في ذلك علما فقط لكنه لم يقترن به
عملا فهذه منفعة واما منفعته في المناظرة فقد عرفت من قبل ما المناظرة وبماذا تخالف المجادلة
فلانه اذا كانت لنا قدرة على ايجاد القياس على كل مطلوب كان لنا قدرة على ايجاد القياس على
الشيء وعلى مقابله واذا تفاوض اثنان على سبيل التنازع والتشارك معا ◉ اما التنازع ففي
العمل ◉ واما التشارك ففي الغاية فكان كل يطلب على قياس الاخر موضع الاخذ لم يلبثا ان
يستبين الحق لهما فيما بينهما وكما ان الانسان يكون معلما ومتعلما من وجهين يجوز ان يكون مناظرا
ومناظرا فان منفعة المناظرة قد تحصل للواحد مع نفسه ومنفعة الغلبة والالزام لا يحصل له

مع نفسه

مع نفسه فلهذا لا يجوز ان يكون الانسان الواحد مجادلا او مجادلا لا يجوز ان يكون مناظرا ومناظرا
فلهذا ليست المجادلة مناظرة ومن البين انا اذا قلنا ان صناعة الجدل ينفع في المناظرة لم يكن كانا قلنا
انها ينفع في المجادلة فلا يكون التشنيع الذي يحاوله بعض المتحذلقين بشيء فيكون هذا قسما
مفردا من منافعه والمنفعة الثالثة هي نفس المنفعة المقصودة في الجدل في انه جدل نافع وذلك
في ارشاد الجمهور العاجزين عن الاصغاء الى البرهان الى آراء موافقة لهم على ما بيناه من قبل والمنفعة
الرابعة كالجزئي لهذه المنفعة او كالمناسبة له وهو منفعته في اقناع المتعلم ليعتقد مبادي علم ولا يلتفت
الى ما يقال انه لما كانت المبادي للعلوم لا مبادي لها فلا قياسات من مقدمات حقيقية صادقة برهانا
عليها فلا بد من ان يقيس عليها من مقدمات مشهورة فليس نفع الصناعة الجدلية في ذلك من هذه الجهة
فان المبادي التي للعلوم ان كانت بينة بانفسها لم يضطر المتعلم الى قياسات جدلية بينها فان البينات
بانفسها اوضح من الجدليات وان كانت مما تتبين بالحس والتجربة فلا يضطر المعلم ايضا الى التكلف بقياس
جدلي بل يفزع بالمتعلم فيه الى الحس والتجربة وشهادة الثقات وان كان ليس بينا لكنه مع ذلك قريب من
البين فاما ان يكون قريبا من البين بان التنبيه اليسير يوقف عليه فيجب ان ينبه عليه من غير قياس وقد
علمت الفرق بين التنبيه وبين القياس وان كان قربه من البين على سبيل ان مقدمات قريبة من الاوائل تنتجه
فله اذن مبادي لا محالة وعليه قياس صادق اما في ذلك العلم واما في علم آخر وليس الامر على ما قالوا من ان لا قياس
صادقا عليه اصلا فيحتاج الى المشهور وان كان مما ليس بينا بين بوجه اصلا استبانة توقع الثقة به والاعتقاد
له فما مدريك انه صادق وكيف يكون لنا ثقة بما يبتني عليه اما معونة الجدلي فانه يبلغ افادة فيه فان كان
لا سبيل الا الى معونته فيكون قصارى علمنا بمبادي العلوم قناعة كانا لا نجد سبيلا الى تصديقها بلغ
ليس من هذا شيء بل هذه المبادي وهي المبادي التي ليست بينة بانفسها ولها بيان وعليها برهان لكن
ذلك في علم آخر فاما في ذلك العلم الذي هي مبادي له فكل منها هو مبدأ اول له فكيف يكون له فيه برهان
والا لكان له مبدأ آخر في ذلك العلم وكان هو في ذلك العلم مطلوبا لا مبدأ فيكون الجدل ينفع من هذه
الجهة من حيث يقنع المتعلم من المشهورات الذايعة المشتركة ليكون نفسه غير مشمئزة عن البناء عليه
وقد جرت العادة في الامثلة المورودة لهذا الموضع ان تورد قياسات نحو الاثبات مبادي علوم ولكن
مبادي الهندسة مثلا فاذن بها وهي القياسات الحقيقية الانتاج لها التي هي من صناعة الفلسفة
الاولى ولا تجد واحدة منها من مقدمة مشهورة غير صادقة او اكثرية كما يقولون غير كلية فانك
تجد اعتمادها على الصوادق فهؤلاء قد وجدوا قياسات على المبادي من مقدمات صادقة من
الاوائل الاولى ومع ذلك يقولون لا نجد ذلك ومع ذلك فما استعملوا فيها المشهورات من حيث
هي مشهورة مشتركة بل من حيث هي خاصة وقالوا انا استعملناه من حيث هي مشتركة فمن العجب ان يعلم
ذلك تامل شروحهم ثم صناعة الجدل ليست تحصل صناعة جدل لكنا علمت بان يكون الجدل قادرا على
اقناع كل مخاطب بان يفيد صاحبها قدرة على الاتيان بما يمكن في اثباته اولى اثباته وابطال ما يجادل
ابطاله حتى لا يكون التقصير وقع من جهته حتى لا يقال انه لو كان لكان الاقناع يحصل واذا قال
كما قصر عن الاقناع وليس ذلك ايضا في كل شيء بل في اكثر الاشياء كالطبيب فان كونه طبيبا هو ان يكون
عنده ملكة يفعل ما ينبغي ان يفعله في حفظ الصحة ودفع المرض حتى لا يقال انه كان ينبغي ان يفعل
كذا او لا ينبغي ان يفعل كذا ثم ان لم ينجع علاجه فما عليه وكذلك الخطيب

## فصل في الاجزاء الاولى للمقاييس الجدلية وهي الجنس والحد والخاصة والنوع

فصل في الاجزاء الاولى للمقاييس الجدلية وهي الجنس والحد والخاصة والنوع

فيجب ان ينظر ان هذه المقا
من اي الاجزاء تتقوم واول ما يجب ان ينظر فيه هو ابسط اجزائها ثم يتدرج فينظر في التركيب الذي
يليه ثم ينظر في التركيب التالي الذي يليه وجميع ذلك لا من جهة الصورة بل من جهة المادة ◉ و
ابسط اجزائها الامور المفردة التي يؤلف منها المقدمات التي منها يؤلف قياساتها وهذه تكون
حدود المقدمات لا محالة وذلك لان القياسات الجدلية كسائر القياسات انما تتم من مسائل عن
مقدمات منها القياس ويتوجه نحو نتيجة عليها القياس لكنها تفارق التعليميات بانها مبنية على
المسائل وتلك ليست مبنية على المسائل بل على ما يتعين من طرفي النقيض بتبين الحق وليس المسائل
للموضوع الا المقدمات فان المقدمات في القياس الجدلي السائلي توجد بالطلب من المجيب فيكون اولا

مسائل على ما علمت ثم اذا استعملت مبادئ مقدمات فيكون القياس مبنيا على المسائل ومؤلفا من المقدمات
اما مبنيا على المسائل فلان المسئلة من حيث هي مسئلة لا يكون جزء قياس ولكن يكون اصلا يبنى
عليه القياس فاذا صارت مقدمة كان منها القياس لانها جزء قياس فالمقدمة قضية كما ان النتيجة
قضية وكما ان المسئلة قضية الا ان القضية اذا كانت مقصودة بالقياس العلمي سمي مطلوبا وان كانت
مقصودا بالقياس الجدلي سمي وضعا وذلك لان المطلوب هو ما يطلب ليظفر به فيحصل منه نفسه فايدة
وانما يحصل منه الفايدة من حيث هو حق واما اذا طلب بالاثبات والابطال لا من حيث الحق فهي وضع
ودعوى يراد اثباته فافهم من الوضع ما يشبه المفهوم من الدعوى واذا كانت المقدمة مقرونة بمقابلها
مقرونا بها حرف الاستفهام وماخوذة وحدها مقترنا بها حرف الاستفهام سميت مسئلة فهذه الثلث
موضوعها واحد وما يتقوم به موضوعها واحد ويختلف بالاعتبار فان كانت المقدمة الجدلية ليست
شخصية فلا يجوز ان يكون المحمول فيها نوعا لان النوع اما ان يجعل محمولا على الشخص او على صنف تحته
فيكون حينئذ ليس نوعا للصنف بل نسبته اليه نسبة اللوازم كما علمت فيكون حمل النوع من حيث هو
نوع ليس بجنس ولا شيء من اللوازم مخصوصا بموضع الشخصية فلهذا القبيل لا لما يطول فيه قوم لا يوجد
النوع في المحمولات الجدلية بل الاولى ان يكون النوع ماخوذا في موضوعات الجدل ثم لا يخلو اما ان يكون
المحمول مقوما ذاتيا مقولا من طريق ما هو لستا نقول في جواب ما هو اذ المقول في طريق ما هو كما علمت
اعم او لا يكون فان كان ذاتيا فاما ان يكون دالا على جزء من الذات او دالا على حقيقة معنى الذات فان كان
دالا على حقيقة الذات فهو الحد او اسم مرادف والاسم المرادف لا فايدة فيه وليس هو بمحمول بالحقيقة
فبقي ان يكون الحد وان كان جزءا دالا على جزء من معنى الذات فكله يسمى في هذا الكتاب جنسا اذ كله
مشترك فانه مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في طريق ما هو كالحيوان للانسان وكالحساس له فان الحيوان
مقول على الانسان وان كان للانسان ماخوذا وحده من طريق ما هو فان لم يكن في جواب ما هو فانه لا يلزم
في هذا الكتاب مناقشة بفصل الجنس وجميع ما اوردناه في الفن الاول لانه لا نفرق في هذه القسمة في
هذا الكتاب بين الجنس والفصل ولا اورد ما سمينا ههنا جنسا على انه شيء مباين للفصل بل اخذ
المعنى العام لهما وسمي جنسا هكذا قول المعلم الاول فاذا كان كذلك كان الجنس المحدود ههنا اعم من
الجنس في الفصل المحدودين هناك او يكون القسمة ناقصة والقضية كاذبة لكن الجنس والفصل معا
مقولان من طريق كما علمت ويصلح ان يجاب بهما اذا سئل عن الشيء ما هو على ان الجواب لا يتم بكل واحد
منهما ولا احتاج ان ازيدك بيانا لهذا فقد سلف فاذا رسم هذا الجنس بانه المقول على كثيرين مختلفين
بالنوع في جواب ما هو وانت تعلم ان الفصل لم يكن في حدودهم لما الف الجنس من جهة المقول على انواع
مختلفة وانه كما صرح به في التعليم الاول حين علم البرهان ما يصلح ان يكون في جواب ما هو فقد شارك
الجنس في هذا الحد واذا كان حد الجنس هذا دخل فيه الفصل ولم يمنع ذلك ان يكون هو مقولا في
جواب اي شيء هو من حيث هو مقسم كما هو مقول في جواب ما هو من حيث هو مقوم ثم يكون للجنس الذي
يباين الفصل مباينة بانه ليس يصلح ان يقال في جواب اي شيء هو قولا اوليا واما الجنس الماخوذ ههنا
فهو امر اعم من الامرين ويبقى ههنا شبهة في الفصول المساوية للانواع الاخيرة فان هذا الحد لا يقال
عليها وهذه القسمة لا يخرجها فيكون القسمة كاذبة ○ فنقول انا اذا اخذنا في المقول في هذه
الاشياء المقول بالفعل على كثيرين تعذر وقد عرفت هذا فيما سلف فيجب ان ناخذ المقول الذي من شانه
تصوره ان لا يمنع ايقاع الشركة فيه وان منعه فانما يمنعه معنى زايد عليه فانه بهذا يكون كليا كما علمت
في امر الشمس والقمر وغير ذلك فيما سلف ثم قد علمت ان الفصول كيف هي وانها ذوات يلحق الاجناس
وان الاجناس لا تدخل في تقويمها فنفس تصور الفصل كالناطق لا يمنع ان يوقع خارجا عن الجنس
كما ان نفس تصور الشمس لا يمنع ان يوقع على غير الشخص المشار اليه وخارجا عنه فان معنى الناطق كما علمت
شيء غير معين له قوة كذا وكذا فلا يمنع الذهن ان يكون هذا المعنى مقولا على جسم ليس له حس وتحد
حركة بارادة وبالجملة ليس له حد الحيوان كما يقوله قوم في الاجرام السماوية بل انما يمنع هذا ان منعه
امر من خارج واذا كان كذلك فهو في مجرد طباعه مقول في القوة ممنوع عن ذلك باسباب اخرى
ليس نفس كونها ناطقة كما ان المتصور من الشمس صورة كلية في نفسها مقولة في القوة على كثيرين



ولكنها ممنوعة لاسباب غير نفس تصورها وليست هذه القوة بحسب الوجود بل بحسب التصور في الذهن
فاذا اعتبرت هذا الاعتبار سلم حد الفصل بل جرى على الواجب لا اوجب وانما اخرنا هذا البيان في الفن
الاول لان مقدم ذلك الفن لم يكن ممن يذهب هذا المذهب وان تفطن له واما حيث نحاذي فيه التعليم
الاول فيجب علينا ان ننبه على الصواب الذي كان القصد متجها عليه ليزول التشكك وينحل الشبهة هذا
واما العرضيات فاما ان يكون خاصة بالشيء مساوية له واما ان لا يكون ويسمى جميع ما ليس خاصة
مساوية في هذا الكتاب عرضا عاما وان كان لا يوجد مثلا في نوع غير النوع الواحد اذ المربعية اخص منه وقد
علمت ان هذا العرض ليس يعني به ما يعني بالعرض المقابل للجوهر بوجه ما وهذا امر قد بان لك فيما سلف فهنا
العرض هو عرض غير مستا ولم يكن هذا هو العرض الذي في ايساغوجي وان كان لم يذهب اليه في تعليمنا
اياك هناك ولا منعك ان تحمل القسمة هناك على هذا القبيل وقد اومأنا الى ذلك هناك واذا وقعت
قسمتك على هذه الصفة فقد حصلت المحمولات اربعة لا غير ○ حدا ○ وجنسا ○ وخاصة
وعرضا ○ فاذن كل اثبات وابطال في المطالب فانما يتوجه الى احدها ○ فاما الحد فهو قول دال
على ما به الشيء هو ما هو وقد تحققت هذا فيما سلف وعلمت مما حققناه انه لا يلزم عليه قول من قال ان حد
الجنس اذا كان محمولا في مقدمة لم يكن حدا للموضوع وكان قولا اذا كان منفصلا وكان دالا على ما هو الشيء
على ان قوما قالوا ان قولنا دال على ما هو هو غير قولنا دال على ما به الشيء هو ما هو فان الجنس دال على ما هو ولما
على ما به الشيء هو ما هو فليس دالا اذ ليس يدل على كمال ماهية الشيء وعلى فصله الذي هو به ما هو فان كان
هذا حقا فيكون قول الجنس على هذا المذهب ليس دالا على ما به الشيء هو ما هو الا اني كلما اردت بكل
جهدي ان اعلم ما الفرق بين طلب ما هو وبين طلب ما به الشيء هو ما هو حتى اجد الفرق بين ما يصلح الجواب
هذا وبين ما يصلح الجواب ذاك تعذر علي كل التعذر ورايت هذا الكلام نوعا من التكلف واما اعتراض
من يعترض انكم قد حددتم بقولكم هذا الحد فلو كان للحد حد لوجب ان يكون لحد الحد حد اخر ويتسلسل
الامر الى غير النهاية فقد اجيب عن ذلك بقول لستا نقنع به وهو انهم قالوا انا اذا حددنا الحد المطلق
دخل فيه الحد نفسه فلم يحتج ان يحد مرة اخرى ○ واما انا فاقول ليس حدي للحد المطلق هو
حدي لحد الحد بالفعل اذ ليس الحد المطلق هو حد الحد اذ قد يقال الحد المطلق على حد الانسان وليس
هو حد الحد نعم حدي للحد المطلق حد مني بالقوة لحد الحد اذ حد الحد حد لكنه ليس بالفعل فان حد
حد الحد ليس هو قولا دالا على الماهية كيف كان بل قولا دالا على ماهية الحد كما ان حد حد الانسان
ليس انه قول دال على الماهية كيف كان بل انه قول دال على ماهية الانسان لكني اذا علمت حد الحد سهل علي
بذلك ان احد حد الحد لاني احد الحد لفظا مؤلفا من جزئين كل واحد منهما حد فاذا حصل لي حد احد الجزئين
حصل لي حد الجزء الاخر فحصل لي حد الجملة لانه مؤلف من حد الجزئين فكان يجب ان يقولوا ان اعطانا
حد الحد المطلق سهل السبيل الى ذلك لا ان يقولوا ان ذلك نفس اعطائنا الحد الحد فلنا منهم ان يجب
ان يحترزوا عن وقوع ذلك الى غير النهاية وانهم اذا قالوا ما قالوا فهو الذي يتخلصون به عن الذهاب
الى غير النهاية وليس يلزمهم ذلك حتى يطلبوا التخلص منه بل يجب ان يقولوا للقائل انه ان كان للحد حد
فيكون لحد الحد حد ان هذه المقدمة ان عنيت بها انه اذا حد الحد بالفعل حتى حصل قول يدل على ماهية
الشيء كان لحد ذلك الحد حد بالفعل مرة اخرى ايضا مفروغ عنه فلا نسلم لك هذا فانا انما حددنا شيئا
واحدا بالفعل وان عنيت انه يلزمنا ان نحد ذلك ايضا فليس يلزمنا ان نحد شيئا بل ان شئنا فعلنا وان شئنا
لم نفعل بل كثير من الاشياء يسهل علينا تحديده فلا نحده ولو كنا نحد كل شيء لكان ما يقولونه لازما
ولكنا نحتاج ان نحد الحد ثم حد الحد وكذلك حتى يذهب الى غير النهاية بل اذا امرنا بحيث يمكننا ان شئنا
ان نحد بقانون لنا اقتصرنا عليه ولم نحتج ان نحد بالفعل فربما كان لنا قدرة على تحديد امور بلا نهاية
من قانون واحد كتحديد الاشكال من قانون تحديد الاضلاع حتى نقول المثلث شكل يحيط به ثلثة
اضلاع ونقول المربع شكل يحيط به اربعة اضلاع فلا يلزمنا تشنيع القائل انكم تذهبون في ذلك
الى غير النهاية فان ذلك بالقوة لا بالفعل فليس اذا علمنا القانون الكلي بالقوة القريبة من الفعل سهل
علينا التحديد بسهولته ما هو كالواقع كما تحددنا ذلك كله بالفعل واما ان معنى المسائل بقوله للحد
الحد حد ان ذلك امر في القوة فنسلم له انه امر بالقوة ويجوز استمرار ذلك الى غير النهاية ولا يلزمنا

خلف ولا محال اذا سلمنا ان امورا بالقوة لانهاية لها واما ان هذا الذي نسلم له هل هو حق في نفسه
ام لا فانا نقول انه حق فان للحد حدا بالقوة اذا اخرج الى الفعل كان حدا له وهو انه قول دال على ماهية الحد
ولهذا ايضا بذلك الشرط حد وهو انه قول دال على ماهية حد الحد وكذلك هلم جرا وكما ان الانسان يدل على
الحي الناطق المايت وهو اسم يدل على ما يدل عليه ذلك القول فان سميناه من حيث انه دال على ذلك الاسم
باسم فسميناه ب كان ب اسم شيء هو اسم للحي الناطق المايت كان لنا ان نفعل ذلك ولا يكون مدلول
ذلك الاسم وهو ب هو مدلول الانسان فان مدلول الانسان هو المعنى نفسه ومدلول ذلك الاسم
وهو ب هو لفظة الانسان من حيث يدل على الانسان ثم كان لنا ايضا ان نسمي ب من حيث هو
يدل على لفظة الانسان كما لم يكن معنى ب معنى الانسان باسم لا يكون معناه لفظة الانسان كما لم يكن
معنى ب معنى الانسان فسميناه ج حتى يكون ج يدل على ما هو اسم اسم الانسان وكان لنا ان نفعل
ذلك الى غير النهاية ولكنا لا نفعل ذلك لانه لا فايدة فيه ولان القانون فيه ظاهر ولانه ليس الا صنعة
بتردد وبتكرر فيكون لها بالتركيب حكم متناول من قريب فهذا حد الحد ورسمه انه قول يقوم مقام اسم
اي في الدلالة على الجوهر ۞ واما قول يقوم مقام قول فذلك انما يكون اذا كان احد القولين يجهل
من القائل لفظه فيؤخذ حده فيكون ما يجتمع باخذ حد اللفظ المجهول في القول قولا آخر يدل على
مدلول الاول ۞ واما الجنس فما علمت ۞ واما الخاصة فهو محمول ينعكس على الموضوع من غير
دلالة على الماهية ۞ واما العرض فانه الذي يجوز ان يكون لطبيعة الموضوع وان لا يكون اي الذي
يتقوم دونها طبيعة الشيء ثم يمكن ان يعرض وان كان لكله ويلزم وان لا يعرض بل يفارق وهو كلي
ليس هو احد الثلثة الباقية على ما علمت والذي قيل من ان العرض وان كان لا يفارق موضوعا ما فانه
قد يوجد في موضوع آخر ويفارقه وان الفطوسة وان لم يفارق الانف فقد يفارق ما هو في طبيعة
الانف فلا يوجد فهو قول لا ينجي من النقض اذا نوقض ما يقولون باعراض شانها ان يلزم ما يعرض له
مثل مساواة الزوايا القايمتين فانه عارض بالقياس الى اتحاد الزوايا او الى قايم الزاوية ومتساوي
الساقين وغير ذلك اذ هو كلي ليس بحد ولا جنس ولا خاصة وان كان خاصة لجنسها وهو المثلث ومع
ذلك فانه لا يفارق وكذلك لا يجب ان يلتفت الى ما يقال من ان العرض اما ان لا يحفظ موضوعه بالكيف
بل يشتد ويضعف واما ان لا يحفظه بالعدد بل يختلف في موضوعات لا يستوعبها فليس كل عرض
كذلك ونقول يشبه ان يكون قسمة التعليم الاول المحمول هو الى ثلثة الى جنس وخاصة وعرض كانها
نعود فنقسم الخاصة الى الحد والى ما يقال له خاصة خاصة فيكون الخاصة في التعليم الاول يدل
مرة على معنى اعم ومرة على معنى اخص ۞ اما المعنى الاعم فكل محمول مساو ۞ واما الاخص
فكل ما لم يكن من جملة ذلك مقوما وقد علمت ان مثل هذا كثير ثم الاخص يدل على معنيين احدهما الرسم والاخر
الخاصة المعروفة في كتاب ايساغوجي فان حد الخاصة ههنا التي هي بالحقيقة يقع على الرسم وعلى الخاصة
المعروفة فان كل واحد منهما محمول منعكس لكن احدهما قول والاخر مفرد ولما ثلثنا القسمة في التعليم الاول
عني بالخاصة ما يعم الرسم والخاصة التي هي احدى الالفاظ المفردة ثم لما ربعنا القسمة عني بالخاصة
ما يعم الرسم والخاصة المفردة ولم يشتغل ههنا بالخاصة المفردة اذ لا فايدة ههنا في النظر في المفردات
المطلقة التي لا تركيب فيها بوجه من حيث هي كذلك فان ذلك في المبادي وحيث يجب ان يتكلم في البسايط
واما ههنا فالغرض ان نتكلم في المحمولات ولا يختلف احوالها بحسب هذا البحث من جهة البساطة والتركيب
فقد صارت لفظة الخاصة تدل تارة على معنى عام وهو الذي يعم الحد والرسم والخاصة المشهورة
في ايساغوجي وعلى معنى اخص منه وهي التي يعم الرسم والخاصة المشهورة وعلى معنى اخص من الجميع
وهي التي يذكر في كتاب ايساغوجي وقد تركت ههنا

فصل في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الامور وكيفية اعتبارها في المقولات

فهذه هي الامور التي تحمل
محمولات المسايل وفيها يتوجه الاثبات والابطال فمنها ما اثباته اسهل ومنها ما اثباته اعسر وجميع ما
اثباته اسهل فان ابطاله اعسر وجميع ما اثباته اعسر فان ابطاله اسهل وكل ما يحتاج في اثباته الى اثبات
شرايط فيكون في ابطاله ابطال الشرط والحد في الجدل يحتاج في اثباته ان يثبت انه محمول ويثبت انه مقوم
ذاتي ويثبت انه مساو ويثبت انه هو الاسم في المعنى اي ان المدلول به هو المدلول بالاسم واما في البرهان

فصل في كيفية الانتفاع بالموضع المعد نحو هذه الامور وكيفية اعتبارها في المقولات

فلا يحتاج ان يثبت انه موجود بل لا يمكن وقد علمت هذا وذلك لان الحدود في الجدل قد يكون لا بالحقيقة
بل بحسب الشهرة وربما لم يكن ما ظن حدا حدا بل ربما لم يكن يحمل بالحق ولكن يحتاج في البرهان الى ايضاح
شرط زايد وهو انه يكون مع المساواة في العموم مساويا في المعنى حتى يكون حدا تاما وقد علمت كيفية
هذا ويمكن ان لا يكون هذا غير محتاج اليه في الجدل ۞ واما الجنس فيحتاج ان يثبت في الجدل انه
موجود ويثبت انه مقوم ويثبت انه اعم والخاصة يحتاج ان يثبت انها موجودة وانها مساوية وانها ليست
في الجوهر والعرض يحتاج ان يثبت انه موجود وانه غير مقوم وانه غير منعكس لكن من عادة الناس ان يقولوا ان
الحد يحتاج فيه الى كل ما ذكرنا وان الجنس يحتاج فيه الى الوجود والتقويم وان الخاصة يحتاج فيها الى الوجود
والمساواة وان العرض يحتاج فيه الى الوجود فقط ۞ واما الطريق الذي اشرنا اليه فلا يجعل الحد
اصعب اثباتا من الاخرى وذلك من جهة كثرة عدد ما يجب ان يراعى فيه ويجعل عدد ما يعتبر في العرض
والخاصة والجنس متقاربا بعضه لبعض ۞ واما الطريق المشهور فيوجب ان يكون العرض يسهل اثباته
جدا ويصعب ابطاله جدا والحد يصعب اثباته جدا ويسهل ابطاله جدا ويكون المواضع التي تعد نحو اثبات
العرض هي المواضع التي تعد نحو الاثبات المطلق لانه ليس يعني هذا المذهب ولا المعلم الاول يصح
بل يقول ان في جميع المباحث والمواضع التي لغير الحد مواضع لما ينتفع به في الحد فانما يحتاج ان يقال
في العرض من طريق الاثبات قد يحتاج اليه في اثبات معنى الحد المحدود الى ان يبين انه حد وانما يحتاج ان يقال
في الخاصة من طريق ما هي مساوية يحتاج ان يقال في الحد وما يحتاج ان يثبت به الجنس من طريق ما هو جنس
يحتاج اليه مثله في الحد وايضا فان اثبات الجنس نفسه يحتاج اليه في اثبات الحد فان ابطل واحد من هذه
بطل به الحد فيكون الحد مشاكلا لها ومشاركا اياها في ضرب من الضروب تجرت لفظة جميع وكل على
السبيل التي دللت عليها فظن انه جمع على سبيل عموم العدد دون ان في كل باب بحثا خاصا حتى ان في
العرض كان العرض ليس يحتاج الى الخاص بحث ذلك البحث مقابل للبحث كما يجب ان يبحث بعد الوجود من
حال الجنس وكان الشيء اذا كان موجودا كفى ذلك في كونه عرضا وبالحقيقة فان الذي اجرى عليه الامر
في باب العرض يوهم ان كل ما صح وجوده لشيء فهو عرض ولكن يشبه ان يكون انما اقتصر فيه على مواضع
الاثبات فان العرض انما يجب ان يبحث من حاله الاثباتية الوجود للشيء ۞ واما انه غير مقوم
فهو اثبات معنى سلبي فلذلك لم يبلغ من قدر هذا المعنى المحتاج الى اثباته للعرض دون اثباته للحد
وللجنس الى افراد باب بل جمع النظر في الاثبات المطلق والنظر في اثبات العرض في باب واحد لكنه
لم من جهة النظر في الحد المتفرد في الجوهر وايراد مواضع الاثبات والابطال في باب الجوهر والنظر في
ان كلا وكذا ان الحد او ليس بواحد واهتم بالنظر في باب الاولى والاحرى لان العرض كما علمت قد يقبل
الاشد والاضعف ويكون بعض الاشياء التي يثبت لها ان يشترك في العرض من بعض ولا كذلك فيما
هو جنس وحد وخاصة ولان صح كل ما يعين بعضها عن الجدل من حيث هي صناعة الجدل الطريق الاولى
والاحرى وقد يشكل في كثير من الامور وان لم يكن عرضية هل هي موجودة لشيء او ليست فيستعان
بطريقة الاولى والاحرى فيجعل البحث عن ذلك كانه بحث عن العرض فان الذاتي من حيث علمت ذاتيته
لا يشك في وجوده لما هو موجود له بل كل ما فتح منه بالوجود لم يبل بان يجري مجرى ما يعرض وعلى ان اعتبار
الاحلية للشيء انما هو بحسب نسبته الى شيء وكل نسبة عارضة فعرض من هذه الاشياء ان زيد
باب البحث عن انه هل كان اكثر واولى بشيء ورسم الباب بباب الاثر فزادت مواضع في الجوهر ومواضع
في الاثر وخصوصا اذا كان النظر في الاولى والاحرى والاثر اشبه نظر بايراد الانتفاع ومع هذا
كله فان الخاصة اضيفت الى الحد وجعل الجنس والفصل في باب واحد لاشتراكهما في الذاتية و
التقويم فاخلت المباحث عن المواضع الى مواضع الاثبات المطلق ومواضع العرض ومواضع الاثر
ومواضع الجنس ومواضع الفصل ومواضع الخاصة ومواضع الحد ومواضع الهوهو فاذا اعطيت
هذه المواضع فقد اعطيت المواضع كلها ثم يحتاج ان يعطى القانون في استعمالها عند المحاورات الجدلية
ولكن بالحري ان يكون لنا معنى الهوهو محصلا ۞ فنقول ان الهوهو يقال على طريق الاختصار على الرسم
على معان ثلثة فيقال هوهو لما يشارك شيئا في معنى عام جنسي كما يقال ان الانسان هو هو الفرس في انه
حي ويقال في معنى عام نوعي كما يقال ان زيدا هو عمرو بالانسانية ويقال على معنى خاص شخصي كما يقال

ان زيداً هو هذا الابيض وكل ما يقال فيه هو هو فيه اثنينية ما اولى بوجه ثم يرد الى الوحدانية ● فاما
الاثنينية في الهو هو بالمعنى الجنسي والهو هو بالمعنى النوعي فمفهومة والوحدة ايضاً مفهومة واما
في المعنى الشخصي فقد يكون الاثنينية بالعرضين والوحدة بالموضوع كقولنا البناء هو هو الكاتب
وقد يكون الاثنينية بالموضوع والعرض والوحدة بالجسم الذي يتناول بالاشارة حمله مثل قولنا
زيد هو هو هذا الكاتب وربما كانت الكثرة بحسب اسمين والوحدة بحسب المعنى وهو اولى ما يقال له
هو هو اذ لا غيرية فيه في المعنى كما يقال الانسان هو هو البشر وربما اشكل في الشيء الواحد هو هو
فظن انه بالشخص وانما هو بالنوع والسبب فيه ان الكثرة بالنوع قد يكون فيه ظاهرة بالفعل وقد يكون
خفية بالقوة فحيث يكون خفية توهم على انها ليست واحدة مثال ذلك المياه المتفرقة في اوعية شتى
لا يشكل من امرها انها ليست واحدة بالعدد وان وحدتها بالنوع لكن المياه المتصلة المتسيلات
الخارجة من عين واحدة جارية فمن حيث انها يفترق بالمواضع المختلفة التي تمر عليها وتحاذيها
يعقل من امرها التفرق ومن حيث اتصال بعضها ببعض وتشابهها في الجرية اللذين هما تشابه فيها بعد النوع
يظن انها واحدة وليست اجزاء الماء الجاري التي بهذه الصفة واحدة وكيف يكون الماء الواحد موجوداً
في جزء من الارض دون جزء وواقعاً في موازاة شيء واحد وغير واقع بل هذه كثيرة بالعدد واحدة بالنوع فهو
هويتها ليست بالعدد بل بالنوع وليس تاماً عندي انه اذا كان بجملة السائل لا يعرض لاجزائها افتراق مثل ما
ذكرته يكون كثيراً بالعدد بل ان يكون على ما قلت فان الماء المتصل الذي لا اختلاف في اجزائه يكون واحداً
بالفعل سواء كان قليلاً او كثيراً وسواء كان متحركاً او ساكناً ولو كانت نفس الحركة منقسمة لكانت تنقسم
دائماً الى متحرك ينقسم دائماً الى متحرك وكان سيكون ههنا كثرة اجسام بالفعل لا نهاية لها هذا خلف
ولكن يجب ان يؤخذ الاجزاء على الصفة المذكورة واحق ما يقال له هو هو من جملة ما عددنا هو ما
يكون بالعدد ومن الذي بالعدد ما يكون الاثنينية التي فيه بالاسم ويكون الوحدة في تمام المعنى
وهي التي تكون هي هي بالحد ثم ما يكون هو هو بالخاصة كقولنا ان الانسان هو الضاحك او قابل العلم وان
النار هي المتصعدة الى فوق ثم ما بالعرض ● ولكن لقائل ان يقول ان الانسان والحيوان الناطق
واحد بالنوع وان الانسان والضاحك ايضاً وتنازع ما سلم ● فنقول ليس كذلك بل الواحد بالنوع
شخصان تحت نوع واحد وليس كذلك حال الانسان والحيوان الناطق والضاحك بل الذات التي
للانسان هي التي الحدود بالحيوان الناطق والموضوع الذي هو الانسان هو بعينه الذي يقال له
الضاحك فيصير الانسان من حيث هو يعتبر بهذا الاعتبار كذات واحدة بالعدد وانما يصير كلية بالقياس
الى الكثرة التي تحته ● واما ان الاسم والعرض قد يقعان موقع هو هو فيدل عليه انا اذا التمسنا من
خادم لنا ان يدعو البناء فربما اشتبه عليه فنقول ادع البناء ذلك الجالس الرئيس فيدعوه فيكون
ذات ذلك العدد هو هو الجالس الرئيس وقد يستعمل في باب الهو هو بالعرض ما يكون هو هو على
سبيل المناسبة على احد وجوه المناسبات التي نذكرها بعد فهذه هي المباحث المفروضة للمطالب
والدليل على ذلك ان كل محمول اما ان ينعكس على الموضوع او لا ينعكس فاذا انعكس فهو اما دال
على الماهية فهو حد او غير دال عليها فهو خاصة وان لم ينعكس فهو اما مقول من طريق ما هو فهو جنس
او فصل او غير مقول فهو عرض فكل محمول يطلب اثباته فهو احد الاربعة وقد يطلب لا اثباته بل انه
هل هو حد او هل هو جنس وما اشبه ذلك ولا يختلف الاربعة من حيث المطلب الاول وانما يختلف
من حيث المطلب الثاني وانت تعرف ان كل مطلب فيرجع الى شيء من هذا بالاستقراء فان قولنا هل النفس جوهر
طلب الجنس وقولنا هل الانسان قابل العلم والنار متصعدة بالطبع الى فوق طلب الخاصة وقولنا
هل النفس عدد محرك لذاته طلب الحد وقولنا هل العالم محدث طلب العرض اللازم ويجب ان يحصر
هذه الامور المذكورة في المقولات المعلومة فان في كل واحد منها شيئاً هو جنس وشيئاً هو فصل
فان الفصول الجوهرية قد علمت انها جواهر وكيف هي جواهر وفصول الكيف كيف كذلك قد يكون
كيفاً وعلى نحو ما علمت وربما كانت الكيفية فصلاً ولكن لمقولة اخرى غير الجوهر وبالجملة فقد يوجد في كل
واحد منها فصلاً اما ان يكون لشيء داخل فيها او لشيء آخر وكذلك قد يكون في كل واحد منها
ما هو خاصة فاما في الجوهر فان قد يخص الانسان ان الضاحك كما يخص الضاحك الانسان فان الانسان

ليس جنساً للضاحك ولا فصلاً ولا نوعاً يكون الضاحك شخصه ولا عرضاً بل هو خاصة له تدخل في حده
لا كما يدخل الجزء بل كما يدخل الشيء الخارج وعلى ما علمت وتحققته مما سلف ● واما وجود الخاصة من
المقولات الاخرى فكما تعرفه ولا يحتاج ان نبتدئ تعريفه والعرض قد يكون في كل واحد منها وذلك
ظاهر في جميعها ● واما الجوهر فقد يحمل على شيء من الاشياء حملاً على سبيل انه عارض له كما يحمل الحيوان
على المتحرك من حيث هو متحرك فيكون نسبته الى المتحرك ليس نسبة شيء غير العرض اعني العرض الذي هو احد
الخمسة الذي هو العرضي ومن العرض الآخر وايضاً فان المحمول في المسائل يكون اما جوهراً او ما يدخل في
الجوهر مما ليس بجوهر كما علمت واما احد التسعة الاخرى اما بالقياس الى الجوهر واما بالقياس الى حد
الشيء فان العرض له حد يدل على ماهيته وايضاً له مع ذلك لواحق غير داخلة في الحد وهي اعراض ما وذلك
لان العرض قد يعرض للعرض عروض العرض الذي هو احد الخمسة فيكون بسيطاً عرضياً بمعنى العرض الذي
بازاء الجوهر ويكون مركبة شيئاً ذا ذلك العرض وربما لم يكن الا عرضياً اعني بحسب ما يلزمه وعلى ما علمت وكل واحد
من هذه الاجناس كما علمت فانما يدل من طريق ما هو لا على كل شيء بل على ما هو جنسه فهو داخل فيه بالذات
واما على ما هو خارج عنه فقد يكون غير دال على ماهيته بل عارضاً فهذه الاربعة يطلب في هذه العشر وكل
واحد من هذه العشرة انما يكون الجنس منه جنساً لما في مقولته ● واما العارض منه فقد يكون عارضاً
لما ليس في مقولته حتى ان الجوهر يكون عارضاً لغيره كالانسان للمتحرك وقد يكون عارضاً لما في مقولته كالكم
المنفصل يعرض للمتصل وبالعكس فان كل مقولة اذا وجدت في غيرها كان على سبيل العارض لها وانما يقوم تقويم
الجنس ما هو موجود فيها واذا سئل عن هذه العشرة او عن شيء منها هل هي موجودة ام لا فيكون الموضع النافع
فيه موضع الاثبات المطلق واذا سئل عنها هل هي جنس او فصل او خاصة او عرض فيكون الموضع النافع
فيها هو الموضع الخاص بذلك الباب ● ونقول ان اعتبار هذه الاحوال انما هو بحسب المطالب التي
الدعاوى في القضايا الجدلية وذلك لان هذه المحمولات انما حددت ليعد نحوها المواضع والمواضع
انما تعد نحو الاثبات والابطال او الاثبات والابطال انما يتوجه نحو الدعوى فان المقدمات الجدلية من
حيث هي مقدمات جدلية وليست دعاوى منصوبة لا ينفع النظر فيها من حيث محمولاتها احد هذه
المحمولات ● واما البرهانية فمعرفة نسبة المحمولات الى الموضوعات بحسب النسبة التي لها نافع حتى
فان ذلك تحقق احوال الا من احوال الصدق والكذب بل حال المناسبة مع المطلوب ● واما المقدمات
الجدلية فالمعتبر فيها التسليم المشترك او الخاص على اي نسبة كانت الحدود فان ذلك لا يتغير له حكم بان
يكون المحمول شيئاً او غيره ● واما محمولات الدعاوى فان اعتبارها من حيث هي احد المذكورة نافع في
باب ارتياد الموضع المثبت والمبطل لها **فصل في تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية**

فصل في تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية

**والمطلوبات الجدلية** لكنه يلزمنا ان نعرف كيف يستنبط المواضع وقبل ذلك فيلزمنا ان نحد
المقدمة الجدلية التي هي جزء قياس جدلي والمطلب الجدلي الذي هو احد طرفي النقيض فيما يسوقه
القياس الجدلي فهو للمجيب ما ينصره ويحفظه وللسائل ما يقابله هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع من التعليم
الاول لا كما ظن من ظن انه يعني به شيئاً واحداً وهو انما هو بالفعل او بالقوة جزء للقياس الجدلي اما وهو اما
بالفعل فاذا استعملت مقدمة ● واما بالقوة فاذا اخرجت على جهة السؤال كي يتسلم فان هذا
غير موافق للغرض والمقدمة توجد في التعليم الاول حين يحد على انها مسئلة اذ لا فرق بحسب
الغرض الذي في هذا الموضع بين ان يقال مقدمة او يقال مسئلة كما علمت ● فنقول انه ليس يمكن
ان يكون مقدمة جدلية الا مشهورة مطلقة او مسلمة فان العاقل لا يعمل قياساً من مقدمة مجهولة في
المشهور او مضادة للمشهور او عن غير مسلمة عند المخاطب وبالجملة ما لا يقول به احد فانه يسميه يكون
بالحد لا لان ما لا يرضى فيه شيء لا يكون عنه لزوم لازم لان الخصم يقول انما يلزمني هذا اذ وضعت وسلمت واما
ان لم اسلم فلا يمكنك ان تلزمني شيئاً فاذن المقدمة الجدلية هي الذائعة او المسلمة وبالجملة ما يراه احد
واما المطلب الجدلي فليس ايضاً يصلح ان يكون كل شيء فليس كل مطلب جدلياً فان الامر الذي لا يشك
فيه احد من الناس ولا يختلفون فيه هو غني عن الاثبات ومن يحاول نقضه بالقياس فهو اهل ان يضحك
منه وهذه هي المقدمات المشهورة المطلقة فامثالها لا تكون مطالب جدلية الا بالقياس الى المغالطين
في الجدل واما المشهورة الغير المطلقة وهي التي فيها خلاف ما او موضع شك اذ لا اتفاق على قبولها فللجدل

ان يطلب عنها وان يقيس على طرفي النقيض فيها والمقدمة الجدلية المطلقة هي المتسلم المطلق الذي بحث مسئلة
بين مجيب انسان ما بل هي متسلمة من الجمهور والعلماء او اهل النباهة بعد ان لا يكون المتسلم من احد
الثلثة بدعة منافية للمشهور وبعد ذلك فيما بنيه عليه ويكتسب له الحمد الحاقه بمشهورات اخرى
الحاقا مشهورا على سبيل التالي للمقدم بان يكون له مع المشهورات مناسبة اذا دل عليها كان
وجود جمع عن ذلك مقبولا لظهور مناسبة للمشهور على الجهة التي ينتقل الذهن عن المشهور
اليه بسرعة انتقالا كذي المشهور وان لم يكن الانتقال واجبا بحسب الحق وهذه هي التي يشتهر
بالقرينة ولا كان الانتقال انتقالا عن قياس الى نتيجة بل كان على سبيل تنبيه وجوب حمد شيء
واستحقاقه للقبول في نفسه لا انه لزم عنه لزوم المجهول لانا التي تصدق بالقياس وبالجملة فان
ذلك التقرير ينبه لا على صدق تلك المقدمة والتزامها بل على انها مستحقة لاعتراف الحامد بها كانها
كان يجب ان يفطن لها قبل هذا التنبيه بالقرينة وان يقال بوجوبها من نفسها ۞ واما النتيجة
فانها بعد اللزوم يكون تحققا منها انها مجهولة في نفسها وانما عرفها القياس فهي الآن معروفة
وفيما نحن فيه لا يكون كذلك بل يكون الانتقال يقضي فيها بانها من حقها ان لا تجهل ابدا ولا تنكر
وايضا المقدمة الشنيعة المضادة للمشهور هي المقابلة التي ليست بمشهورة ايضا تكون جدلية من وجه
اذا قدمت على سبيل التناقض لان ينتج عن نقيض المطلوب بالقياس ثم يجعل مقدمة في ابانة ان ما انتج ذلك
الشنيع فهو شنيع وهذا بطريق قياس الخلف ومن قبيل ما نحن فيه جميع المقدمات والآراء الذائعة
في الصناعات فان من الآراء الموجودة في الصناعات ما يذيع ويشتهر واما مثال الاول في محمد بالنقل
فمثل انه اذا كان مشهورا محمودا ان العلم بالمضادات واحد فذكر هنا واتبع فقيل وكذلك الحس
بالمضادات واحد صار هذا محمودا وراى انه واجب الاقرار به وذلك لان مشابهة العلم للحس
ظاهرة جدا وكذلك ان لم يكن مشابهة بل مقابلة لايجاب مقابلة الحكم مثل انه اذا كان مشهورا
ان الاحسان الى الاصدقاء واجب فان لا يساء اليهم واجب وهذا هو ان اخذنا نقيض مقابل
الاحسان فاقمناه مقامه او قلنا اذا كان محمودا ان الاحسان الى الاصدقاء عدل فمحمود ان الاساءة
الى الاعداء عدل وهذا هو ان اخذنا شيئا والفنا بينه وبين شيء وحكمنا بحكم فجعلنا مقابل الشيء
الاول لمقابل الشيء الثاني بذلك الحكم وسيظهر لك بعد ان هذا امر واجب في نفس الامر وليس بواجب
الا انه امثاله محمود فهذه هي المقدمة الجدلية المطلقة ويشترك في استعمالها السائل والمجيب
فان المجيب يستعمل المشهورات ولا يلتفت على ما علمت الى ما يسلمه او لا يسلمه السائل وايضا فان
السائل اذا استعمل المشهورات لم يحتج الى التسليم في اكثر الامر فان حال المشهورات في الجدل حال بحث مسئلة
الاوليات في البرهان فكما ان الاوليات يستعملها المبرهن من غير حاجة الى تطلب قياس على صدقها
كذلك المشهورات يستعمل الجدلي في الجدل من غير ان تنزل عن درجة الشهرة المطلقة والتسليم
المطلق الى التسليم المحدود ذلك للمسئلة عنها ليتسلم كانها مشكوك فيها وكانها متعرضة لان يقع فيها
الشك وربما ضمن السائل ذلك فانه يحرك المجيب الى ان تنبه لان لا يسلم المشهور الذي ينفع السائل
فاذا اخذ اخذا واقتضبه اقتضابا فكانه امر بين كان اقرب الى التسليم ويكون كانه قد تسلم بالقوة
وان لم يكن تسلم بالفعل فما كان من ذلك مشهورا مطلقا فان المجيب ان لا يسلم لم يلتفت اليه بل ربما
سخر بالمجيب وربما اعد محل الرحمة وربما نسب الى استحقاق العقوبة على ما سنشتغل به بين ذلك عن
قريب وكذلك كل ما كان مشهورا عند قوم فان استعماله معهم على سبيل الاقتضاب انفع من
استعماله معهم على سبيل المسئلة وما بعد هذا في التعليم الاول فانه يفهم على وجهين بعدهما
كانه يقول واما الذي هو الاولى بان يكون مسئلة جدلية اي ان يكون مقدمة ويوجد على سبيل
المسئلة فهو ما يكون طلب التسليم فيه لمعنى ينتفع به في اثبات مطلوب من باب ما يؤثر او يجتنب
او مطلوب اعتقادي من باب ما يرى حقا ويقصد فيه المعرفة فيكون اما ان يبلغ متسلمه نفسه الغرض
في ذلك وبان يجعل مقدمة تعين في انتاج ما يؤخذ مقدمة بذاته او يكون معينا على ذلك بان يكون
قانونا منطقيا ينفع منفعة المنطق ويكون اما من المشهورات لا المطلقة جدا فان ذلك لا يسأل
عنه بل المشبهة والمقابلة او التي عند قوم ما او لا يكون من المشهورة بل مما لا اعتقاد مشهور الفلا سفة

فيه فضلا عن الجمهور او ما يجري فيه بين الجمهور والفلاسفة الخلاف كالخلاف الجمهور والفلاسفة
في حال اللذة فانهم يرون ان اللذة خير والفلاسفة لا يرون ذلك او يكون للفلاسفة فيه فيما بينهم اختلاف
او يكون للجمهور فيه فيما بينهم اختلاف وبالجملة ما يكون لاحد الفريقين فيما بينهم فيه خلاف او للثاني
الثاني وهو اعلم بها وكانه يكون تختم القول في المقدمة الجدلية واخذها من حيث هي جدلية بذاتها
لا بحسب سائل ومجيب باعيانهما ثم اتبعه بالمطلوب الجدلي وكانه قال واما المطلوب الجدلي فهو حكم عملي
او حكم اعتقادي ما شيء يقاس عليه لنفسه او يقاس عليه ليتعين في معرفة شيء اخر وهو لا محالة مما
لا يكون بين الشهرة بل يكون من حقه ان يختلف فيه لانه لا راي للجمهور فيه مثل الاشكال القياسية
ثلثة او لا راي للفلاسفة فيه مثل ان عدد الكواكب زوج او فرد فربما يقيس الجدلي على ضرب منها بالمشهور
ان الاولى بها ان يكون زوجا او فردا او للفلاسفة راي يخالف لما عليه العامة او فيه اختلاف بين
فريقين من كل فرقة وبالجملة ما يقع فيه شك وهو موضع شك اما لتقاوم الحجج فيه وتكافيها او ما لفقدان
الحجج في الطرفين جميعا او لبعدهما عن الامور المشهورة مثل حال العالم اهو ازلي وليس بالاحرى ان يكون
ما يبعد جدة ليس بمطلب جدلي وهو ما لا يكون عليه قياس من المشهورات ويكون القياس عليه من
الاوليات بعيدا مثل انه هل غاوية تصف الدائرة غارمة ۞ واعلم انه كثير من آراء الفلاسفة ليس
للجمهور فيها راي ولا المشهور اليها سبيل لكن لم يتهما ان اليها سبيل فبادي الكثير من الآراء لا سبيل
للناس من الاوائل اليها وقد يتكلف عليها قياس من المشهور مثل ان هل الكواكب زوج او فرد وهل تحل
غض وتستمد وكل راي من ذلك فهو بالقياس الى ناصره وضع اي دعوى وليعلم ان ما نسميه ههنا ايضا في
كتاب البرهان وضعا اعني الدعوى الذي لا يكون مؤيدا بالحجة تصحيحه وانما سمي هنالك ايضا وضعا لما
ما بينه وبين الوضع المذكور ههنا الذي هو وضع الحفظ فان من الدعاوى ما هو دعوى فقط ومن
الاوضاع ما هو وضع فقط وما كان كذلك فهو يختص بان يخص باسم الوضع فان العادة قد جرت بان يخص
ما له معنى من المعاني المسماة باسم وليس له غير نفس ذلك المعنى باسم ذلك المعنى على سبيل ابتداء اصطلاح
كما علمت من تسمية الممكن الخاص باسم يسمى به منقولا اسمه من اسم الممكن العام اذ كان لا وجود له الا الوجود
الذي هو به ممكن في المعنى العامي من غير زيادة عليه فما كان من الاوضاع دعوى فقط لا هو حق ولا مشهور
ولا مؤيد بالمشهور على سبيل قياس [illegible] ان يختص
باسم الوضع [illegible]
من لا نباهة له ولا بصيرة بشيء قوى لا يستحق ان يجعل له ذكر ويجعل من المسائل والمطالب الجدلية
بل ما هو مبتدع من يذكر ويعتد به اهل البصيرة والمعرفة مثل قول من قال لا تناقض ولا اختلاف البتة
وقول من قال انه لا اثبات البتة [illegible] كل شيء واحد
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
فضلا عن ان يكون فيه الكل خلاف وذلك لان الوضع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
القائل لا يجب القول نفسه [illegible]
وذلك بحسب القائل ليس بحسب القول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وكذلك حال الوضع المذكور

فانه بالحقيقة ليس مطلبا جدليا ولا اهماما من حقه ان ينظر فيه بالنظر الجدلي الذي بالذات فانه انما يجب
ان يلتفت الى موضع ما قد يتشكك فيه واما ما من حقه ان يقابل قايله لا بالكلام بل بالعقوبة كمن يشكو
حسن عبادة الله وبر الوالدين او بالرحمة كمن يقول ان الفضة عنز يؤذن ترغو او بالتجربة كمن يقول ان
الشمس متبدلة كل يوم او غير متحركة او بالحسيس الى تكليفه الحسيس كمن يقول ان الشمس غير منيرة
او الناد غير محرقة فان مثل ذلك ليس مطلبا جدليا بالحقيقة فلا مشهور ولا موضع منه موضحه وكذلك
ما كان القياس الذي ينتجه قريبا منه مثل قولنا الرجم نصفنا لسخيف وكذلك ما كان القياس
عليه من الاوايل وبعيدا جدا وليس اليه قياس من المشهورات فقد قيل في المطلب الجدلي وقد قلنا
قبله في المقدمة الجدلية ونقول ليس يجوز ان يسأل الجدلي عن الماهية وعن اللمية فان هذا يسل له ان
بطريل له ان يسأل عن الماهية بوجهين اما ماهية دلالة لفظة يستعملها المجيب في خلال ما يتكلم به
او ان يقلب الماهية الى الجلية ❁ فنقول هل يقول ان ماهية كذا كذا حتى يناقضه ويقابله فاما
ان يبتدئ فيطلب ماهية الشيء كالمكان او الزمان او غير ذلك ليس على ان يقيس عليه قياسا يؤدي
الى ابطال ما يقوله فهو يعلمها فان اراد ذلك فطريقه ان يقول له هل يقول ان ماهية كذا كذا حتى يخرجه
الى قول واحد فينقضه او ينقض به وكذلك له ان يسأل عن اللمية من وجهين احدهما ان يقول لم قلت
ما قلت من غير ان يلتمس علية الامر في نفسه والاخر ان يقول له مثلا هل السبب في كون كذا كذا الا
وكذا ان من غرضي ما تكلمنا فيه ان العلوم لها مطالب قد يشارك فيها الجدلي وذلك اذا كان المشهور
قد يقاس منه عليه او على نقيضه ومطالب لا يتكلم الجدلي الكلام عليها وان الجدلي قد يكون له مطالب
مشتركة ومطالب خاصية وهي التي قد يسلك اليها من المشهور لكن الطريق اليها من الاولى الحق
متعذر

## فصل في الآلات التي بها تتم ملكة الجدل وطلب المواضع وهي اربع

فاذ قد تكلمنا في بسائط الامور الجدلية وهي المحمولات ثم التي تليها وهي التي منها الكلام الجدلي اعني
المقدمات وما فيه الكلام اعني المطالب فيجب ان ننظر في نفس الكلام الجدلي وهو الذي اليه غاية
التركيب وهو الحجة ❁ فنقول وكل حجة اما قياس واما استقراء وقد عرفتهما والقياس اقرب الى
العقل واشد الزاما للخصم فانه اذا اسلم المقدمات في القياس لزمته النتيجة لا محالة والاستقراء
اقرب الى الحس واشد اقناعا واوقع عند الجمهور لميلهم الى الامثلة الا انه اضعف الزاما لانه اذا اسلم
مقدمات الاستقراء امكن ان لا يلزم المطلوب اذ قد يمكن ان يوجد جزئي يخالف فالاستقراء والقياس
هما اصل احتجاج الجدلي ويتم ذلك بالمواضع ويكتسب الملكة الجدلية بادوات ثلث ❁ احدها
ان يكون الجدلي قد اكتسب المشهورات وجمعها وحفظ ما يراه الجمهور واكثرهم وما هو مضاد ايضا
لما يرون مضادة النقيض اي يكون مناقضا لما يرونه فانه ينتفع به بالذات في قياس الخلف وبالعرض
بان ينتقل من الشنع الى مقابله فيجذبه الى الجملة التابع المحمود ويجوز ان يعني بتفصيل الشهرة من احكام
في الاضداد الى احكام في الاضداد على ما علمت ويجب ان يعلم ان من الذايع ما هو مشهور جدا ومنها
ما هو متقارب ويؤيد بمثال ❁ ومنها ما المرجع فلم ينكر ولم يبتدأ وله لانه اذا ذكر واخطر بالبال
حمله الذهن المشهور في اول وهلة حمدا راسخا او دون ذلك وان لم يكن سمعه البتة لكنه يحمد
كما يسمع ويقبل وخصوصا اذا اتبع مثاله كثير من المواضع المذكورة في الابواب التي تاتي بعد من جملة
ما لم يشتهر ولم يعرف ولكنه كما يقال القول او يؤتى له بمثال يقبله الجمهور والسبب فيه مناسبات تجري
بينه وبين حجاب الا ان لهم ومشهورات عندهم او تواترتها دات والتقية ايضا ولاكثرها اسباب ذهنية
حتى يكون هناك موجب لا يشعر به ولو شعر به لكان قبوله على سبيل الحجة لا على سبيل المحمود وربما وضعوا
وسلموها لاستقراء ما لا يجدون له نقضا ومعاندة فيجب ان يكتسب الذايع التي تكون بالقريبة على ما
اوضحناه وبيناه وذلك على سبيل المشابهة او على سبيل المقابلة ويجمع ذلك ان يميل الى الاراء
الخاصة بصناعة صناعة وما قد اجمعوا عليه او قاله المقدم فيه مثل اراء بقراط في الطب وفيثاغورس
في الموسيقى وغير ذلك فيجمعها جمعا ويعلم ان المقدمات والمسايل ثلثة اصناف ❁ احدها
منطقية يراد لغيرها من الامور النظرية والعملية ❁ والثاني خلقية وهو فيما الينا ان نعمله وهو
المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه اما تعلقا اوليا مثل قولنا هل انما العفة سعادة ام ليست

واما قلنا



واما تعلقا ثانيا وهو ان يكون نفس المسئلة ليس داريا هو تعليم عمل وكسب خلق لكنه نافع في ذلك ويطلب
لاجل ذلك كقولهم هل يمكن ازالة الخلق وكقولهم هل العدالة تقبل الاشد والاضعف ❁ والثالث
طبيعية ولسنا نعني بالطبيعي الجزء الطبيعي الخاص فقط بل نعني جميع ما ينظر في الامور الموجودة في
الطباع التي ليست منسوبة الى انها تكون نافعة لنا بوجه من الوجوه وربما كان فيها ما ينفع ايضا لنا
كمعرفتنا ان النفس باقية وانها يجب ان يفارق البدن مقدسة طاهرة فان هذا ينفع بوجه من الوجوه في علم
الخلق ولكن لا لذاته ولا من حيث ينظر فيه الطبيعي وعلى انه لاجله بل ثانيا ولنسرد امثلة الاصناف
الثلثة في موضع واحد فنقول اما مثال المسئلة المنطقية فقولنا هل المتضادات يوجد حد بعضها في
بعض ❁ واما مثال المسئلة الخلقية فقولنا هل اللذة مؤثرة اولا ❁ واما مثال المسئلة الطبيعية
فقولنا هل العالم ازلي او محدث وهل النفس تفسد او تبقى فيجب اذا تامل المشهورات يستنبطها
ويحصلها من المسموع والمكتوب ان تضيف ما يقع في فن واحد بعضه الى بعض ويجمعه في مجمع واحد
فانه لا قياس جدلي الا من مقدمات جدلية واصل المقدمات الجدلية هي المشهورات فيجب ان يكون معه
ويجب ان يجتهد حتى يكون المقدمات ماخوذة عنده بوجهين ❁ احدهما ان يصيرها مجموعة الى حكم
عام وهذا للحفظ مثل انه يجب ان يجمع لنفسه من احكام المتضايفات والمتضادات حكم واحد عام في
المتقابلات حتى يجعلها ان يكون عنده بدل قوله المتضادات كذا ان المتقابلات كذا ❁ والوجه الثاني
ان يكون مفصلة عنده مقربة الى الجزئيات حتى يكون له تصرف في كثرة وهذا بسبب الاستعمال فقد بينا
مثالها اذا اخذ الجدلي المقدمة في الجدل وهي قريبة الى التفصيل نفع له فاذا كان عنده المتقابلات
فصل ذلك الى المتضادات وما معها فاذا كان عنده المتضادات فصل ذلك الى الاضداد الجزئية فقال
مثلا العلم بالحار والبارد واحد والعلم بالرطب واليابس واحد والعلم بالفضيلة والرذيلة واحد
وكذلك والالة الثانية القدرة على تفصيل الاسم المشترك والمتشابه والمشكك وهذا ليس نافعا
كالموضع اي بحيث يولد بالقرب مقدمات محصلة عن مطلوب معين بل انما منفعته ما نشير من بعد
ذكره ولا يجب ان يقتصر على ان يعلم ان كذا لفظ مشترك بل ان يكون له قدرة على ايراد حدود ما يشترك
فيه الحدود التي تدل على مناقضة مباينة بعضها البعض فلا يقول مثلا ان الخير لا يقال على الشجاعة
والعدل والعفة وعلى المصح والخصب بمعنى واحد فقط بل وان يبين كيفية ذلك بان يبين القول
واحد فيبين مثلا ان الشجاعة والعدل خير على انها كيفية الخير نفسه واما المصح والخصب فغير على
فاعل الكيفية الخير واما الفوايد الثالثة في معرفة ان الاسم الواقع على اشياء كثيرة يقع عليها وهي
ذوات ماهيات وحقايق مختلفة او يقع عليها بمعنى واحد فانها ان كان للشئ ضد فينظر هل الاشياء
المعدودة مضادة للاشياء المتفقة في ذلك الاسم هي واحدة في الاسم او مختلفة في الاسم فان
وجدها مختلفة الاسم فاول الامر يحمل عليها الوقوف على ان الاسم اسم مشترك وان لم يجدها
مختلفة الاسماء بل واحدة الاسم في جميع ما يقابل المتسميات بالاول لم تعد وعليه فانه لا يمتنع ان يكون
اسم مشترك وبازايه اسم مشترك كما لمضاد له ❁ فاما مثال الاول فان الاسم الحاد يقع على الصوت
وعلى السيف ويوجد له من حيث يقع على الصوت مضاد مخصوص باسم الثقيل ومن حيث يقع على
السيف مضاد مخصوص باسم الكليل وهما مختلفان فيكون الحاد في الصوت والسيف باشتراك
الاسم وايضا يقال الثقيل للجسم الطبيعي وللصوت لكن المضاد للجسم الثقيل مخصوص باسم الخفيف
والمضاد للصوت مخصوص باسم الحاد فالثقيل يقع عليهما باشتراك الاسم وكذلك ما يقال للنظيف فانه
يقابل في الحيوان النتن وفي الثياب الوسخ ❁ واما مثال الثاني فهو ان يكون المضاد واحدا لاسم مشترك
كما يقال صوت صاف وبالفارسية روشن ولون صاف وبالفارسية روشن ويقال صوت كدر
ولون كدر وكلاهما بالفارسية ايضا تيره فههنا لا ينتفع فيه بذلك القانون ولا يوجد من جهة
التسمية خلص عن الشبهة بل الحد والماهية والعلامة والخاصية هي التي تدل في مثل هذا على الاشتراك
فان الصفا وكذا له في الصوت معنى واحد لكان مدركا بحاسة واحدة لكن ليس كذلك بل مدرك احدهما
السمع ومدرك الاخر البصر كان ومدرك الحاد الطعمي هو الذوق ومدرك الحاد الشكلي اللمس فيقال
ذلك يقع في التمييز بينهما لا اعتبارا بالاسم اذ كلا بايعا ان تتفق في تسميتهما جميعا كما ليت

وايضا اذا كان المعنيان المسميان بالاسم لاحدهما ضد يوجد ولا يوجد للاخر البتة مثل اللذة فانه
يقال لما يجده الصادي عند شرب الماء ويقال لما يجده الذهن عند ادراك الحق لكن للذة الاولى
مقابل محسوس عند العطش واما اللذة اذ للنفس ان العقل لا يشادك الضلع فليس للذي يقابله
في الناس العاميين وكذلك المحبة اذا قيلت للناس وجد بازائها بغضة لمثل ما محبته واما اذا
قيلت للاحجار كمغناطيس حين يجذب الحديد فلا يوجد بازائه بغضة للمغناطيس لمثل ما محبة
وايضا ينظر في حال التضاد كل واحد من المسميين هل لاحدهما واسطة وللاخر ليس له واسطة
فانه لا واسطة بين السواد اذا قيل على الجهل والبياض اذا قيل على العلم وواسطة بين السواد
اذا قيل على لون ما والبياض اذا قيل على اخر وكذلك ان كان في كليهما واسطة لكنهما مختلفان
فان بين الاسود المقول في لغة اليونانيين على الصوت والابيض المقول عليه واسطة هي المخلخل
ومثلها بين اللونين هو الادكن وايضا فواسطة ما بين الصوتين واحدة واحدة الاسم وواسطة ما بين
اللونين كثيرة كثيرة الاسماء فهذه قوانين من جهة التضاد فان لم يكن للشيء مقابل بحسب التضاد
فانه لا محالة يكون له مقابل على سبيل التناقض البسيط الذي عرفته وعرفت الفرق بينه وبين
التناقض القول فان وجدت للفظة السلبية مشتركة فكذلك اللفظة الايجابية كقولنا
لا يبصر ولا يستعمل البصر فان احدهما ان كان مشتركا فيه فالبصر بازائه مشترك فيه وكذلك
اذا اخذت التقابل من طريق الملكة والعدم فانه ان كان البصر على وجهين بصر قلب وبصر عين
فكذلك العمى وبالعكس اذ كان العمى عمين فالبصر يدل على معنيين وايضا يجب ان يعتبر التصاريف
والاشتقاقات كذلك فانه ان كانت العدالة والكون على سبيل العدالة مشتركا فالعدل مشترك
وان كان الصحيح مشتركا فالصحي مشترك وايضا يجب ان يرفع الامور المسماة بالاسماء الى اجناسها
فان اختلفت وتفاصلت فالاسم مشترك فان الخير اذا قيل للملك وقيل للفضيلة وقيل للمساوي
وجد الاول يرتقي الى الجوهر والثاني الى الكيف والثالث الى الكم فيكون اذن اسم الخير يقع عليها
بمعان مختلفة اللهم الا ان يعني بالخير امر من الامور اللازمة التي تشترك فيه لا على سبيل الاشتراك
في المقومات فيكون حينئذ من الاسماء المشككة الا ان الخير ليس كذلك فان الملك خير على انه
جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوة وليس خير الاربعة والمساوي وكذلك اذا لم يرتفع الى
اجناس عالية مختلفة بل اجناس متوسطة مختلفة مثل الابيض في الالوان والابيض في
الاصوات ومثل الحاد من الاصوات والحاد من الزوايا ومثل ما يقال للالة العيان حمار
وللحيوان حمار فانها ليست ترتفع الى اجناس عالية مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها
متباينة ولكن يرتفع الى اجناس قريبة مختلفة فان الة العيان وان لم يدخل في جنس الجماد القريب الذي
هو الحيوان ويدخل في جنس له دونا على الاجناس فكذلك الجنس احد الابيضين اللون والاخر
الصوت اذ هما داخلان تحت جنس دونا على الاجناس واما اذا وقعت في اجناس مرتب بعضها
تحت بعض فلا يدل ذلك على وقوعها تحتها بالاشتراك فانه قد يكون للشيء الواحد دائما جنسان
مختلفان بهذه الصفة بل ربما كانت اجناسا مختلفة ليست من فصول متقابلة بل متداخلة
مثل الحيوان الناطق والحيوان المائت اذا جعلنا الناطق اكثر من الانسان عموما وقد يعرض من
جهة الاجناس والانواع التي بعضها فوق بعض ان يكون الاسم الواحد يقع بالاشتراك على شيء واحد
من حيث يدل على الاعم والاخص كما قد علمت مرارا وقد ينفع هذا النفع بعينه النظر في الامور التي
يرتفع اليها لا مفهومات اسم الموضوع بل مفهومات امور اخرى عند اعتبار المضاد والمقابل
مثل انه ان كانت المتقابلات يرتفع الى اجناس مختلفة فاسم الضد مشترك واسم الموضوع ايضا
مشترك وكذلك من التصاريف ومما ينفع في اعتبار اشتراك الاسم ان تعمد الى الاسم المركب للشيء
الذي يتركب من اسمه الخاص ومن الاسم المنظور في اشتراكه كان اسم واحد لكنه مركب فيحل ذلك
الى الحدود او الرسوم ثم يرفع الخاصيات فان بقي الباقي في مفهوم واحد محصل فليس الاسم بمشترك
مثال ذلك صوت صاف وجسم صاف فانا اذا رفعنا الصوت ورفعنا الجسم لم يبق هنا لك شيء
واحد لانه يبقى حسن المسموع ونافذ فيه البصر والشعاع وربما لم ينفع الرجوع الى الحدود والر

اذا رفعنا الصوت ورفعنا الجسم صح



في تحصيل اشتراك الاسم وكثيرا ما يكون الحد المسموع لجميع ما يشترك في الاسم واحدا والسبب فيه ان يكون
في التحديد اشتراك اسم اخر كمن حد الشيء الصحي بانه الذي نسبته الى البدن نسبة اعتدال فيوهم
هذا انه حد واحد وليس هو بالحقيقة حدا واحدا بل حدودا لان لفظة نسبة مشتركة تدل على ما هو
علامة اعتدال وعلى ما هو سبب اعتدال ومما ينفع في اعتبار اشتراك الاسم انه اذا قيل شيء على شيئين
فهل يحتمل المقايسة بان يقال انهما متساويان في معناه فان كانا يقبلان الاشد والاضعف فهل
يجوز ان يكون احدهما اشد واضعف من الاخر واما ان كان احدهما يقبل والاخر لا يقبل فهذا اول ما يدل
على اشتراك الاسم مثاله هل الصوت الحاد مساو في حدته للسيف الحاد والطعم الحاد وليس وهل
يمكن ان يقال صوت احد من السيف وسيف احد من الطعم انه يمكن ان يقال صوت احد من صوت
وسيف احد من سيف وقد يقال النور لبيان الحق ونور الشعاع ونور بيان الحق لا يقبل الاشد
والاضعف ونور الشعاع يقبلهما وايضا اذا دل الاسم على اشياء هي فصول اجناس مختلفة متباينة
فان الاسم مشترك فان الاجناس التي بهذه الصفة فان فصولها مختلفة الحدود ومثال هذا ان
الحاد يدل مرة على فصل ما للصوت فان الصوت يخالف صوتا بانه حاد وتدل على فصل ما للجسم فيما هو
آلي وايضا ينظر في فصول ما يدل عليه الاسم هل هي مختلفة او هي فصول لنوع باعيانها فان وجدت
الفصول مختلفة فيكون الاسم مشتركا فانك تجد فصول اللون الذي يقال على الجسم مفرقا للبصر
وجامعا له وفصول اللون الذي يقال على احد الاجناس الثلثة التي في الالحان خنثيا وشديدا فلما
كانت الفصول مختلفة كان اللون اسما مشتركا ثم النوع لا يكون فصلا البتة لما هو نوع ولا الفصل
نوعا له فاذا كان ذلك كذلك فان كان احدهما نوعا والاخر فصلا فالاسم مشترك مثل الابيض في الالوان
فانه نوع وفي الاصوات فانه فصل فاذن هما باشتراك الاسم ولكن يجب ان ينظر ان هذا البحث
هل هو حقيقي او بحسب المشهور ⊛ فنقول اما ما يقال ان فصول الاعراض هي انواعها فقد علمت
فيما سلف انه لا يجب ان يفهم من ذلك ان الفصل المنطقي للعرض هو بعينه نوعه بل يفهم ان معنى
الفصل في كل موضع غير معنى النوع فان الجنس ليس البتة جزءا من مفهوم الفصل وهو جزء دائما
من مفهوم النوع لا شك فيه لكن معنى ذلك انه ليس يحتاج النوع الذي للبسائط الى ان يكون له
فصل مجرد بسيط حتى يكون حينئذ فصل منطقي مشتق منه بل الشيء الذي هو النوع فيها انما
يكون معنى الفصل المنطقي له لذاته يعني ان البياض وما يجري مجراه من البسائط ليس مفرقا للبصر
بتفريق يقترن بشيء فيكون منهما شيء ذو تفريق هو المفرق بل يكون البياض بحيث يكون مفرقا للبصر
لذاته لا كالناطق اذ كان ناطقا ينطق وان كان ليس انه مفرق للبصر هو انه بياض اذ هو مفرق
للبصر بمعنى انه شيء مفرق للبصر وهو بياض بمعنى انه لون مفرق للبصر وانه ان كان لا يوجد المفرق
للبصر الا لونا فليس انه شيء مفرق للبصر هو انه لون مفرق للبصر فانه ليس كلما لا يوجد الشيء
الا ويكون هو هو يجب ان يكون داخلا في مفهومه ومقوما لماهيته وقد علمت هذا فيما سلف
فهذا الحكم اذن لا يوجب ما ظنوه من ان يكون نوع البسيط هو بعينه فصله في المعنى المفهوم
ولهذا لا يحسن ان يقال للون البياض كما يصح ان يقال للون المفرق للبصر فلا يجب ان يقال
ان يكون الفصل نوعا يحاول بذلك ابطال هذا الموضع او اخراجه من الحقيقي وخصوصا ما قيل
مع ذلك لكن النوع لا يكون فصلا البتة وهذا يوجب ان ينعكس فلا يكون فصل نوعا البتة او
يقال ان هذا في انواع الجوهر وفصولها وكيف والامثلة جاءت لغيرها بل يجب ان يعلم ان الفصل
المنطقي لا يكون البتة نوعا للشيء الاعلى وتجد ثم الفصل منطقي اخر وهو الذي يكون له امكان جنس
وكثيرا ما يكون ذلك الذي كالجنس فصلا للجنس الاعلى الذي فيه الشيء مثاله الحساس ومعناه
شيء ذو حس فانه نوع من المدرك الذي هو شيء ذو ادراك وقد علمت ان مثل هذا كيف يدخل في
المقولات وكيف لا يدخل فيها ⊛ واما ما هو نوع من المقولات فليس هو البتة فصلا لشيء
على انه فصل منطقي بل يكون فصلا لشيء على انه فصل بسيط والكلام ههنا في الفصل كالفصل
المنطقي فليس شيء من الفصول المنطقية نوعا لشيء من المقولات وبالعكس ليس شيء من انواع
المقولات فصلا منطقيا لشيء وانما قلنا ان الاعتبار ههنا مصروف الى الفصل المنطقي لان المثال

الاعتدال مع

مقولة مع

الذي ههنا هو الحاد وهو محمول على الصوت من غير اشتقاق فيقال الصوت حاد ولا كذلك الفصول
البسيطة فانه انما يحمل كما علمت بان يشتق منه واعلم انه وان لم يكن للفصول المنطقية في الامور
البسيطة فصول بسيطة وجودا فانه قد يقال ذلك على سبيل التفهيم قولا فيقال اللون له تفريق
البصر فلا يجب ان يظن انه يعني به التفريق بالفعل فان ذلك ليس فصلا ولا يجب ان يفهم منه انه
في طباع شيء هو التفريق مقترن بالشبيه حتى يكون مجموعهما المفرق كالبياض المقترن بالشبيه
حتى يكون مجموعهما الابيض ثم يوصف به الجسم بل انما يقال ذلك على سبيل التفهيم والمجاز
ويجب ايضا ان يعلم انه اذا كان احد المعنيين المفهومين من اللفظ نوعا والاخر جنسا كان
اللفظ مشتركا وكذلك اذا كان احدهما جنسا والاخر فصلا وكذلك اذا كانا فصلي جنسين
مختلفين في العموم لكن امثال هذه المشتركات تدل لفظها على شيء واحد بالذات وبالعدد من جنبين
وقد سمعت امثلة هذا مرارا ۞ واما الاداة التي بعد هذا مما لا بد للجدلي من الارتياض به وفيه
فالاقتدار على اخذ الفصول بين الاشياء فانه بذلك يفرق بين الامور المتشابهة الاحكام فيطلب
هذه الملكة من التفريق بين الامور المجانسة بل المتشابهة جدا وافضل ذلك ما كان في اعتبارات
احكام شيء واحد على ان البحث عن تباين امور متشابهة الاجناس نافع جدا مثل التفريق بين
احكام الحس واحكام العلم واما الاشياء المتباعدة جدا المختلفة الاجناس التي لا تشابه فيها
في طبايعها ولا في اجناسها ولا موضوعاتها فان اعتبار الفروق بينها كالخوض في تعرف
امر معلوم وذلك غير مفيد دربة ۞ واما الاداة الرابعة فهي الاقتدار على اخذ التشابه
ويجب ان يكون ذلك متطلبا في الاشياء البعيدة الاجناس المختلفة جدا فمن ذلك ما يكون
بمعنى مفرد مثل تشابه الجوهر والكم في انهما لا ضد لهما ومنه ما يكون بالنسبة كما يقال ان
نسبة الحس الى المحسوس هي نسبة العلم الى المعلوم او نسبة البياض الى البصر كنسبة السواد
اليه او نسبة البصر الى البياض كنسبة البصر الى السواد او نسبة العقل الى الخيال كنسبة الخيال
الى الحس وبالجملة اما ان لا يكون في الحدود مشترك او يكون مشترك واحد هو في كليهما منسوب
او في كليهما منسوبا اليه او في احدهما منسوب وفي الاخر منسوبا اليه ويجب ان يكون هذا كله
في الاشياء المتباعدة وايضا فان الاشياء المجانسة اذا كانت بعد التجانس متباينة جدا
كالانسان والثور وكالبياض والسواد فان ارتياد ما يجمعهما بعد التجانس نافع في الدربة

## فصل في منافع هذه الآلات

فالاداة الاولى نافعة في ان يكون المجيب والسائل
الملاحة فيما لا خلاف فيه فربما كان ما يقوله المجيب غير مقابل في المعنى لما يسوق اليه السائل
كلامه مثل كثير مما وقع الخلاف فيه بين الخطباء والمشاغبين في زماننا اذ يقول احدهما ان الله يرى
ويقول الاخر ان الله لا يرى والذي يقول ان الله لا يرى يعني به انه ليس مدركا بالبصر اذ ذاك
شيء مقابل ذي كيفية والاخر يسلم هذا الوضع به له لكنه يقول يرى ويعني به معنى آخر لا يقدر
على النطق به ثم يتشاغبان على المعنى وكذلك اذا قال احدهما كلام الله مخلوق وعنى به هذا المسموع
وقال الاخر كلام الله غير مخلوق وعنى به شيئا اخر غير ذلك لا يتصوره ولا يتصوره للاخر ثم
يتشاغبان فالاقتدار على تفصيل الاسم المشترك تعين في هذا الباب معونة عظيمة ويكفي اللجاج
فيما لا ابهام وايضا فان المجيب اذا كان يعرف حال اللفظ المشترك ثم اخذ السائل بمعنى واخذ
اهله للعبث به والتحرز منه فكثيرا ما يجاور لان يقيس على معنى فيصرفنا للمبادرة عنه الى آخر وهو لا يشعر
وايضا فانا نقتدر بذلك على التحرز من ان يجري علينا مغالطة باستعمال اللفظ المشترك المغالطة
التي يستدل على وجوهها في الفن الذي يلي هذا الفن وان شئنا ان نغالط غيرنا على سبيل القياس
الامتحاني امكننا فانه قد يصلح لنا ايضا احيانا ان نستعمل المغالطة ونمتحن بها قوة الجدلي كما يصلح
ان نستعملها فنعلم به قوة التعليميين وايضا فان كثيرا من الآراء المدينة قد يعلم المدبر للمدينة
كنه الحق فيها ويكون الاصلح ان يعتقد الجمهور خلافه وان يقنعوا ويقنع الجدليون منهم فيه
بالاقاويل الجدلية فان تبع فيهم من لا يصلح التدريج الحكمي وكان مع ذلك قوي الجدل قويا متخاطما
مقتدرا على مقاومة ما يبنى على المشهور فطنا بما في المشهور من العوارض فطنة طبيعية لم يؤمن

اذ يعود

ان يعود محاجته به بالمجيب فيجب ان يتوخى معه كل وجه من الالزام فربما نفعت معه المغالطة كما وقعت للمتغرم
مع تراسيموا خوض بحين بجادلا في امر العدل اذ غالطه سقراط باسم مشترك فافحمه وليس ينتفع
بذلك المجيب وحده ولا السائل وحده فان كلا الفريقين ينتفعان به ۞ اما المجيب فان تسلط عليه
السائل بقياس يحمله على ما يحسبه مقابل وضع المجيب ويكون مقابله في المعنى غيره فاذا تبين له ذلك
اوضح عجزه وعرف قصوره ۞ واما السائل فان تغالط المجيب بذلك اذا كان بعيدا عن تمييز معاني
الاسم المشترك فيكون للسائل في ذلك وجهان من المنفعة ۞ احدهما انه ان شاء اعلم الحاضرين
عجز المجيب والاخر ان يكون السائل لا يحصر في قياس على مقابل وضع المجيب فياتي بقياس على مقابل ما بينا
في الاسم مكانه وانما يمكن بهذا فيما لا يكون الحكم على جميع معاني الاسم المشترك فيه واحدا كالحاد
عليه في قولنا كل عين جسم فان المجيب يختبنا والسائل ان يقول ان الحكم ما ذكرنا انك حملت عليه القياس
بحكم المعنى فانا اتحفنا المعنيين جميعا نصرة واحدة او يقول السائل فانا قصدت مقابل كذا وهو عندك
في الحكم على حكم الاخر الذي غلطتنا في غلطت في ايراد القياس على مقابله بل كلاهما عندك سواء فيسقط
بهذا التشنيع والتعجيز على ان المنتفع يقل في انتقال السائل من مقابل المطلوب الى مقابل مشاركه
اذا كان حكمهما سواء بل انما ينتفع بهذا اذا كان حكم الامرين مختلفا وبالجملة فان هذا مغالطة وليس
من ادلة الجدل ولا يحسن ان يشتغل به الجدلي الا في مثل القدر الذي اوضحناه وذلك اذا احس بعجزه
من نفسه عن مقاومة الخصم وكان غرضه في مقاومته مضطلعة ووجد لنفسه فرجا ووصولا الى الغرض
ههنا متعلقا ان باستعمال اللفظ المشترك اذ الغرض في مثل ذلك ليس بيان الحق بل المغالطة ۞ واما
الاداة المبنية على طلب الفصول فمنفعتها في ارتياد المواضع والمقدمات المحتج بها نحو القياسات
التي تقصد قصدا للنظر في الواحد والغير اذا اريد ابطال الواحد واثبات الغير وينفع ايضا في
الحدود فان كمال الحدود بالفصول ۞ واما الاداة المبنية على طلب التشابه فينتفع في الاستقراء
اذ الاستقراء مبني على طلب امور متشابهة تحت كلي وكل آخر لجعل احد الكليين محمولا على الاخر
فان كانت متباينة لم ينفع وهذه المنفعة على ما علمت مشهورة لا حق وينتفع ايضا بها في القياسات
الشرطية المتصلة ولكن منفعة مشهورة ايضا لا حقه ۞ واما كيفية المنفعة المشهورة فيها
فهي على وجهين ۞ احدهما ما يستعمله الجدلي وغرضه ليس الخلف والتشنيع بل الاستقامة [illegible]
[illegible]
وقد ينفع هذا البحث في الحدود والرسوم لان اول ما يجب ان يطلب في الحدود هو الشيء المشابه

فيه لان اول ما يطلب هو الجنس والجنس ام المتشابه في الامور الذاتية والرسوم قد يؤخذ فيها اما اجناس واما بدل الاجناس امور مناسبة للاجناس وايضا فانه اذا كان عندنا حد لشيء ما ولم يكن عندنا حد او رسم لشيء آخر فربما كان ذلك الآخر شيئا بعيدا عنه جدا وكان مع ذلك يشابهه في امر وذلك الامر جزء حده او رسمه ثم ما وراء ذلك فصول له منتسبة من هناك على جنس ذلك الشيء الآخر ثم يقربها الامر في ارتياد الفصل وهذا مثل مشابهة سكون الريح لركود البحر والوحدة للنقطة اذ كل واحد منهما مبدأ كم والجدليون اذا وجدوا عاما مثل هذا وجدوه جنسا او ما هو في المشهور جنس او ما هو قائم في الرسوم مقام الجنس فهذه هي الآلات النافعة في اكتساب القنية الجدلية ثم يليها الوقوف على المواضع

## المقالة الثانية فصل في مواضع الاثبات والابطال المأخوذ عن جهة الموضوع

المقالة الثانية فصل في مواضع الاثبات والابطال المأخوذ من جهة الموضع

انا سنبتدئ في هذه المقالة بذكر المواضع مما كان فيه سبيل التعليم الاول فان ما اثبت في التعليم الاول اثبت على سبيل جمع من غير ان يعقب مرة اخرى للترتيب فان جمع ذلك بحسب عظيم والشغل به ربما صرف عن معاودة التكلف لما هو عائد بحسن الرتبة دون الضرورة فلو شاء شاء ان يرتب ما هو مواضع الاثبات والنفي المطلقين على حدة ويميزه عن الذي يختص العرض من حيث له الوجود العرضي لم يكن بما يتكلفه من ذلك بأس وكذلك ان كان من المواضع شيء بينه وبين لفقه موضع كان غريب بينهما فلنتكلف ان نتكلف تغيير الحال فيه على ان الفطن تغنيه جودة الفهم عن الترتيب والبليد لا ينفعه الترتيب الحسن ❁ فنقول الآن ان المطالب التي يساق اليها المقاييس كلية وجزئية وما اثبت كليا او ابطل بالكلية فقد تضمن الجزئية فيما فعله والعرض قد يثبت كليا وقد يثبت جزئيا ولا يبطله من حيث هو عرض سلب جزئيا ❁ واما ما سواه فان جميعه يحتاج ان يثبت كليا ويبطله ان لا يوجد في البعض لكن الخاصة والحد يحتاج ان يثبتا كليين وان يبطلا عما سوى الموضوع ابطالا كليا ❁ واما العرض فيمتنع ان يثبت متعاكسا للموضوع فانه ينقلب حينئذ خاصة لكن ذلك ينفع في ابطال العرض فانه اذا اثبت انه متعاكس لم يكن عرضا لكن اثبات ذلك صعب جدا فاذا كان العرض وجوده اقرب الى ان يكون وجودا بلا زيادة تأكيد حتى يكفي ان يكون موجودا وان لم يكن لجميع او كان للجميع ولم يكن مقوما وجميع ذلك لا يزيد معنى وجوديا على الوجود بل اكثر ما فيه هو اما ان يكون عاما واما ان لا يكون مقوما وما اشبه ذلك وكان ما وراء العرض يحتاج في امره الى نظر زائد وكان المجيب اذا نصر ان الشيء جنس يكون نصرته له بعد ان يكون سلم له الوجود والسائل اذا خاصمه في انه ليس بجنس انما يخاصمه المخاصمة بانه ليس بجنس اذا كان سلم له انه موجود ❁ واما اذا ادعى في شيء انه عرض فيكون قد اعطى انه لا يتضمن كونه عاما بل كونه عرضيا فيكون في اكثر الامر انما يخاصمه السائل في ان هذا ليس بموجود فضلا عن ان يكون غير عام ❁ واما ان يقول له هذا موجود لكنه جنس لا عرض فهو مما يقع ندرة فكان الحاق مواضع العرض في التعليم الاول بمواضع الاثبات المطلق مما له فائدة وعلى ان النظر في المحمولات التي هي اجناس وحدود وخواص نظران احدهما هل هي موجودة لموضوعاتها وهذا النظر يدخل في اعتبار الوجود وقد عرفت في مواضع اخرى ما في ذلك والنظر الثاني في ان المحمول هل هو جنس او هل هو حد او هل هو خاصة وهذا نظر في عارض طبيعة لان الجنسية كما قد علمت امر ما يعرض للطبيعة الموضوعة للجنسية فيكون النظر في هذه المحمولات من جهة نظرا اخص من النظر في الوجود ونظر في انه هل الشيء عرض وقد ظن في هذا الموضع ان السائل مبطل والمبطل سالب كلي فلهذا قدم النظر في السلب الكلي في هذا الموضع على الابطال وهذا كذب وزيغ فانه كما ان المبطل للايجاب يكون بالسلب فكذلك المبطل لوضع سالب انما يكون بالايجاب وايضا فان التعليم الاول لم يتعرض لتقديم السالب بل ذكر حديث ابطال اذ السائل انما يعيش على الابطال لما يقوله المجيب والابطال الكلي قد يكون بموجب جزئي وقد يكون بسالب جزئي وقد يكون بالكلي منهما جميعا وقد ظن في امر العرض شيء آخر وهو ان الجنس كالحيوان اذا قيل محمولا على جوهر حيوان دل على وجوده ثم الابيض لا يدل على وجود الثلج ولم يعلموا انه لقائل ان يقول والحيوان لا يدل على وجود الانسان والابيض يدل لا محالة على وجود جوهر ابيض واما انه لا يدل على ماهيته فشيء آخر ليس بمفهوم هذا اللفظ وكذلك ما قالوا ان العرض لا يدل على غير واحد دلالة لا يزول فهو شيء آخر ليس بمفهوم هذا اللفظ فأول المواضع المذكورة هو النظر فيما فرض عرضيا للمحمول هل هو جنس او حد او خاصة له فان كان فليس عرضيا له وهذا كان بعد تسليم الوجود له وعند اعتبار نفس العرضية التي هي لا محالة غير هذه المعاني الاخرى ومثال هذا ان يقول قائل ان البياض عرض له اذ كان لونا وانما اللون جنسه وكذلك لو قال قائل عرض العدل انه يكون فضيلة فتارة يقع الغلط من الوجه الذي قلنا وتارة بان يجعل الجنس لا محمولا بالتواطي بل بالاشتقاق كالاعراض فيقال ان البياض تلون وان المشي تحرك وان النقلة تغير ولو كان اللون خاصة للبياض لما كان مانع يمنع ان يشتق من بسيطها الاسم لكن امثال هذه الاشياء اعم من موضوعاتها فليست ايضا بخواص وهذا الموضع برهاني والقياس عليه من الشكل الثاني ويصلح للابطال ومن وجه ايضا للاثبات اما الابطال لانا ان يقال مثلا محمول كذا جنس الموضوع ولا شيء مما هو عرض للموضوع بجنس له فيكفي في الابطال قياس واحد ❁ واما في الاثبات فيحتاج الى مقدمات كثيرة بالقوة حتى يقال كذا ليس بجنس ولا حد ولا خاصة وكل ما ليس بكذا ولا كذا فهو عرض لكن امثال هذه القياسات بالحقيقة مركبة من منفصلات كثيرة كانه قال كذا اما ان يكون جنسا او فصلا او خاصة او شيئا آخر ثم تستثني فنقول لكنه ليس بجنس فينتج لكنه كذا او كذا ثم تستثني مرة اخرى حتى يبقى واحدا الا انهم يستعملون الاستثناءات كصغرى واحدة ثم يجعلون الكبرى مقدمة موضوعها مركب من محمولات الاستثناءات وينتجون ومع هذا فان الاولى بهذا الموضع ان يكون معدا نحو الابطال وموضع آخر معد نحو الحملية بالذات وقد يمكن ان يجعل معدا نحو اعتبار العرضية وهو مأخوذ من اعتبار الموضوع في المسئلة بان يقسم الى انواعه واصنافه القريبة منه اولا لئلا يتشوش بالوقوع الى الكثرة دفعة بل يجب ان يكون الابتداء بالقسمة مما هو اقل ثم يتدرج الى ما هو اكثر فيقسم ايضا جزئيات القريبة ويتوقف عند الحد الذي اذا يجوز وقع في الاشخاص مثل ما لو كانت المسئلة انه هل العلم بالمتقابلات واحد فنقسمها اولا الى الاربع ثم نقسم الاربع الى جزئياتها فنقسم الاضداد الى الجور والعدل وما اشبه ذلك ونقسم المتضايفات الى الضعف والنصف وما اشبه ذلك والعدم والملكة الى العمى والبصر وما يشبههما ونقسم النقيض الى قولنا الشيء كذا وقولنا ليس كذا او الى البسيط كقولنا انسان ولا انسان والمركب كقولنا هو انسان ليس هو بانسان على ما علمت فيتأمل فان كان المحمول غير موجود في شيء منها وكان الدعوى جزئيا موجبا اثبتنا بالقياس على نقيضه او كان غير موجود في بعضه وكان الدعوى كليا موجبا اثبتنا بالقياس على الجزئي السالب وهذان للابطال وايضا ان وجدنا الحكم مستمرا في جميعه اثبتنا بالقياس على كل موجبا او وجدناه مستمرا في بعضه اثبتنا بالقياس على الجزئي الموجب فيصلح هذا للاثبات والابطال فان كان الدعوى كليا موجبا وكان الامر موجودا في كل الموضوعات واكثرها فان الاكثر في الجدل كالكلي ثم لم يظهر عناد يجري سالبا او كان الدعوى كليا سالبا وكان السلب مستمرا في الكل وفي الاكثر ثم لم يظهر عناد يجري موجبا فعليك ان تسلم ولا تجادل فانك ان جادلت من غير مناقضة تجدها كنت اهلا لان يضحك منك فنقول ان هذا الموضع انما يكون برهانيا بعد ان يكون الجزئيات كلها قد ربت فلم يفلت شيء ثم يكون المحمول من الايجاب والسلب على كلية كل جزئي ❁ اما الذي يؤدي اليه بقسمة اولى وبقسمة ثانية فانه لا بأس فيه ان يكون الحكم اعرف في الجزئيات منه في الكلي وان يتوصل من الجزئيات الى الكلي لكنه من شرطه ان لا يكون كل نوع او صنف مما انتهت اليه القسمة محمولا فيه الايجاب والسلب الا باستقراء الاشخاص فان ذلك لا يغني ولا يغنيها اللهم الا ان يكون تتبع الجزئيات الشخصية على سبيل التجربة الموقعة للتصديق بالكلي المعرف حالها في كتاب القياس فحينئذ يصلح هذا النظر فاما اذا لم يكن الحكم على كلية جزئي جزئي مما هو تحت الكلي الاول اعم بينا من غير التفات الى جزئيات الشخصية التفاتا غير تجربي فان هذه الطريقة لا تنفع في البراهين وانما ينفع في البراهين حيث يكون اما في حكم الاستقراء التام او في حكم تجربة يقع في كل نوع مما يقف عنده وقوعا بالغا وهذا مما يقع في القليل واما الخاطب التعليمي فاذا اورد عليه اكثر جزئيات الامر وكان الحكم فيها مستمرا لكن المعلم بين ان ذلك في الكل بحيث

المقدمة للمجيب وان سلمها من غير ان يلزمه الاتيان بها والنتيجة فان حق ليس يعين له بسبب انه مع

ولا شاذ واحد كان من العدل ان لا يسلم تجد معانده او لا يجد فانه اذا كان لا يجد هو معانده للحكم فليس
يجب ان لا يكون في نفس الامر له معاند واذا جاز ان يكون في نفس الامر معاند جاز عنده ان
لا يكون الحكم الكلي حقا في نفس الامر وان كان حقا في الاكثر فاذا جاز ذلك عنده لم يكن التسليم مما
يلزمه فلم يكن نتيجة القياس مما يلزمه فلم يكن تعليم ۞ واما في الجدل فليس الغرض عقد قياس من
خفيات وليات بينة بل هو مما بين في المشهور واكثر ما ان المقدمات في المشهور انما هو بالاستقراء
فاذا اتى باستقراء يعم الاكثر فقد اتى بالقانون الجدلي فان وجد المخاطب يعاند به فقد ناقض المقدمة
الكلية وان لم يجد بل وجد استمرارا قبلها في حكم الجدل ان يقبل فاما ان قال لا اقبل ومع ذلك فليس
عندي عناد بل اني عاجز عن المناقضة فقد يعرض لان يسخر منه فهذا الموضع معد نحو الاثبات
والابطال المطلق من هذا الوجه ۞ واما انه كيف يكون معدا نحو العرضية فان يجعل النظر في
المحمول ليس على انه محمول مطلقا بل على انه موجود عرضا في الكل او الاكثر او ليس موجودا عرضا في شيء
او في الاكثر وموضع ثالث يشبه بهذا الموضع في شيء ويخالفه في شيء اما مشابهته لما مضى فانه يتبع
لاحاد كثيرة واما مخالفته فلانه يتبع لاحاد كثيرة هي اجزاء الحد والاول فقد كان تتبعا لاحاد كثيرة هي
جزئيات الموضوع وايضا فان الاول كان التتبع فيه مخصوصا بجانب الموضوع واما هذا فان التتبع
فيه غير مخصوص باحد الجانبين وحده واما نفس الموضوع فان يورد حد كل واحد من الموضوع والمحمول
ويحلل الى اجزائه ويطلب هل في الاجزاء ما يمنع وجود المحمول للموضوع فانه ان كان جزء من حد احدهما
منافيا لحد الاخر فجملة الحد مناف فالمحدود مناف مثال ذلك ان قال قائل غير مبال ولا مستحي ان الله
ظالم نظرنا في شرح اسم الله تعالى وفي حد الظلم فنجد شرح اسم الله تعالى انه هو الموجود البريء عن الانفعال
والتغير المفيض لكل موجود وجوده ونجد حد الظلم انه اضرار وبعيد عن الشيء طوعا وان كان هناك
شرط زايد فلا يحتاج الان اليه فحد الاضرار تغيير ما وتاثير ما بوجه ونجد الله لا يصلح ان ينسب اليه
تاثير الضد فيه وتغيير الطارئ عليه اياه فيصير ذلك لنا سبيلا الى ابطال الدعوى وكذلك ان قال قائل
ان الفاضل قد يحسد فينظر في حد الحسد فنجده اذى يلحق بسبب الشعور بحسن حال الاخيار ونجد
الفاضل هو الذي يجري في الفعل والانفعال والتلذذ والتاذي على ما هو الجميل والعدل فيجب
ان يكون الفاضل غير حسود وكذلك لو قال قائل ان المنافس هو حسود وجدنا المنافس بانه هو المتالم
بحسن حال من لا يستحق الخير من الاشرار فنعلم ان المنافس ليس بحسود فاذا حللنا الحد الى اجزاء
اول ولم ينتج من الاجزاء ما يشعر معه بالمنافاة لم يقف ولم يقنط بل لم يزل يحلل حتى يبلغ النافع في
الغرض اعني لم يزل يقبل على تحليل حد اجزاء الحد الاول ويستمر في الجانبين كذلك الى ان يفضي الى
اجزاء تنبهنا على ذلك فيكون كلما حددنا حدا وابنا بتفصيل مركب لا محالة من مفردات هي اسماء و
الفاظ بسيطة ابينا بدل المفرد بقولنا فان هذا الصنيع يسهل لنا سبيلا الى ادراك المطلوب اما
من نفس اجزاء الحد كما عرفناه واما من لوازم اجزاء الحد فانا ربما ننادي الى جزء حد يكون له لازم
بين اللزوم ويكون بين المنافات لجانب الاخر وهذا الموضع نافع في الابطال في ظاهره وظاهره
معد نحو الحملية وهو موضع نافع في البراهين ايضا وموضع اخر يشبه ايضا هذا الموضع ويشبه
الاول وهو ان يكون الجدلي يضع المقدمات التي يريدها وياخذ في معا ومنها بطلب العناد فينتفع
بذلك منفعتين احديهما انه من حيث هو جدلي له ان يقيس على المقابلات فيكون له بما فطن له من المناقضة
ان يبطل المقدمة الحاصلة له وتستعمل نقيضها عندما يحتاج الى استعماله في قياس اخر مسبوق
الى تصحيح وضع مقابل الوضع الذي يصح بتلك وايضا فيكون له ان يحترز بالشروط التي اذا اشترطت
في المقدمة لم تجد لها مقاومة فيستعملها عندما يستعملها على الجهة التي ينتفع بها في امان من
نقضها وهذا الموضع من حيث هو يتتبع الجزئيات فيشبه ما سلف ومن حيث ان الغرض فيه وجود
موضع واحد مشترك للقياس على متقابلين يخالفه وبالجملة جهة اعتباره غير جهة اعتبار الموضع
السالف وهذا الموضع جدلي جدا فصل في مثل ذلك وموضع معد نحو اعتبار
اللفظ ونافع في الاثبات والابطال جميعا وهو انه ان كان لم يات للمعنى بالاسم
المشهور له بل اخترع من نفسه اسما اما على سبيل اشتراك فيه اذ كان لذلك الاسم عند الجمهور

فصل في مثل ذلك وموضع معد نحو اعتبار اللفظ ونافع في الاثبات والابطال جميعا

مشهور اكثر او على سبيل ابتداع اسم اذ كان ليس له عند الجمهور اسم ولا له [illegible] يبطل عليه قوله ويقال له
ان اللفظ الذي اتيت به باطل لان الواجب اتباع الجمهور [illegible] التسمية للمعاني وان كان لا يلزمنا
اتباعهم في تمام ذلك الاسم [illegible] المعنى [illegible] فان التسمية
على وجهين تسمية بغير واسطة وتسمية بواسطة ۞ فالتسمية بغير واسطة كتسمية [illegible]
حيوانا والمعنى الفاعل للصحة مصححا وهذا الى الجمهور ۞ والتسمية بواسطة كتسمية العلاج
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وهذا الموضع نافع للاثبات والابطال
[illegible]
[illegible] في الكل او في الاكثر [illegible]
يكون شيء واحد وهو ان يكون مقتضيا او مشتملا ان الحكم في الجميع كالحكم في الواحد وذلك
في الامور المقومة واللازمة فانه اذا صح ان المحمول مقوم لجزئي واحد من كلي اخير صح انه مقوم
للكلي بها وكذلك في اللوازم التي لا تفارق اذا ثبت لزومه موجودا لشيء من الكلي وفي جميع ما يقع
عليه الاصطلاح بين المجيب والسائل ان الحكم في الواحد والكثير لا يختلف فاما ان لم يكن كذلك
فالجزئي الواحد لا ينفع في اثبات حكم كلي فليس اذا كان نفس الانسان غير مائتة يلزم ان يجعل
كل نفس غير مائتة واما اذا كان القائل بان نفس كل انسان ونفس انسان واحد حكمهما واحد ثم
بين ان نفس فلان غير مائتة وقوي بنفس الانسان ونفس كل حيوان مستقيما في هذا الحكم ثم
بين ان نفس الانسان غير مائتة بدليل من المشهور وانها خاطبت بعد الموت في الرؤيا
فلانا بالخبر بان له دفينة في موضع كذا وبان فلانا المدعي على ورثته محق او بشيء مما يشبه هذا
فانتم هذا في المشهور بان نفسه تكون حية وهي التي اتت نفس النائم فحدثته بما حدثته انتقل القائل
فقال وكل نفس انسانية لا تموت اذا كان الخلاف في كل نفس وفي نفس الواحد خلافا واحدا وكذلك
حكم ما يكون الجزئيات فيه ليست جزئيات المعنى بل جزئيات اللفظ وانما يلجأ الجدلي الى هذا الصنيع
حيث لا يجد الحكم عاما بحسب معنى واحد وجود المهندس حكم مساواة الزوايا الثلث لقائمتين
في المثلث فان الجدلي ان يجده عاما لم يحتج الى ان يستعمل الاسم المشترك بل كان له ان يقصد المعنى
الواحد الذي للكلام بالحقيقة ثم يبين الحكم فيه واذا كان لا يجد الحكم عاما وجد خاصا بالمعنى
الذي يقصده ويبالغه فما حاجته الى الاشتغال باللفظ المشترك انما يحوجه الى ذلك ان الحكم يكون
واضحا في غير المعنى المقصود فيأخذه وعلى انه في المعنى المقصود لاشتراك الاسم ثم ان وجد الحكم
عاما في جميع ما فيه اشتراك الاسم فربما خلطها بالقوة ان يستعمل البيان في جميعها وان كان لا يلزمه
ذلك بل يكون كانه يقول ان الحكم الذي ادعيته ليس هو الحق وحده في كذا بل وفيما يشاركه في الاسم
ايضا فان حكمه مثل انه ان قيل هل العدل واجب وكان الواجب يقال باشتراك الاسم على النافع
وعلى الجميل نفسه فبينا ان العدل واجب بالمعنيين جميعا فيكون قد اظهر قدرة على البيان وكلف
ما هو فوق الواجب وهذا ايضا ان يدل على ذهاب اشتراكا في الاسم وانه طرح اهتماما بالاسم
فاما اذا دل على اشتراك الاسم ولم يمكنه ان يستعمل هذه القوة فاشار الى ان احد المعنيين موجود
له الحكم ولم يمكنه ان يبين ان المعنى الثاني كذلك فقد خرج عن عهدة البيان لانه اذا بان ان احد

وعلى الواجب وجوده

المعنيين موجود وانه انما غاب ذلك المعنى فقد سلمت دعواه فهذا الموضع اذا اخذ على ظاهر المذكور
عند الشروع في بيانه فهو سوفسطائي واذا اخذ على وجه آخر يكون جدليا وهو ان كثيرا من
الاسماء المشتركة في الحقيقة ليست مشتركة في المشهور وان كان المشهور لا يمنع ان يوقف على
الشركة فيها فيصير ايضا حينئذ الشركة فيها مشهورا بها في المشهورات واذ كانت قبل ذلك في حكم
التواطؤ فان كثيرا من المقدمات الجدلية المشهورة يكون مشهورة ثم قد يشعر بنقيضها ويمنع ويوقف
فضلا عن الشهرة في اشتراك الاسم ولا يوجب هذا كونها غير مشهورة بالحقيقة فليس الشعور
بان الامر غير حق يجعله غير مشهور بل اذا كان ذلك الشعور امرا ظاهرا جدا غالبا موقوفا عليه
في حال ما يخاطب به المخاطب عند كل احد فحينئذ لا تكون الشهرة حقيقية بل تكون انما داخلت
المقدمة على انسان مما يشتبه من الاشتباه في وقت غفلة واما ما يكون مشهورا مقبولا لدى
الجمهور وقد يعتقدونه ويستمرون عليه ولا يظهر لهم ان المشهور يمنع شهرته في الحال بادي النظر
بل انما يظهر ذلك بنحو من النظر ادق من ظاهر النظر العامي فذلك مشهور في نفسه فاذا اخذ من
حيث يسلمونه اخذ من حيث هو مشهور وصلح استعماله على انه مشهور واذا اخذ مقابله من حيث
هو مشعور به وقد يحتجه فهو ايضا جدلي وبالجملة فان المشهور اذا احس بصدق مقابله او شهر
مقابله ايضا او صح ذلك بنحو من التصحيح كان كل واحد من المتقابلين مشهورا فكذلك قد تكون المقد
المستعملة لاشتراك الاسم على انه متواطئ اذا كان المشهور يقبله ويسلمه جدلية وايضا اذا شعر
بالاشتراك الذي فيها ومنع استمرار الحكم فيها على منهاج واحد فان المقدمة الفاعلة ذلك
تكون ايضا جدلية وبالجملة ما يسلمه الخصم وان كان شنعا فهو جدلي فضلا عن ان يكون مشهورا
مطلقا ومشهورا غير مطلق وانما يكون استعمال الشنع مغالطة في الجدل اذا اخذ على انه مشهور
مطلق او محمود ولم يكن كذلك ووضع على انه كذلك فاما اذا اخذنا المقدمة الشنعة من حيث
هو مسلمة من المخاطب فاستعمالها عليه جدلي فاذن هذا الموضع يصير جدليا بهذا الاعتبار
ولا مناسبة لهذا الموضع مع البراهين لكنه قد يناسب القياسات الامتحانية والعنادية
وموضع آخر يشبه هذا غير انه يدل الاسم المشترك المحض فيه اسم متشابه او مشكك فانه
يجب ان يفصل لان له ميزة محصلة وان تامل الحال في الواقعات تحته ❁ واما الامثلة
لذلك فان يكون لاشياء كثيرة مختلفة الحدود اسم واحد لا بالاشتراك المحض بل بالتشكيك
مثلا لان لها كلها نسبة الى غاية واحدة او لانها غايات لشيء واحد فاذن وان الغايات
يشترك في معنى النسبة الى الغاية الواحدة فان الغايات الكثيرة لشيء واحد يشترك في النسبة
الى ذلك الشيء المبدأ مثال الاول ان الطب يحد بانه العلم بالامور الصحية الحافظة والرادة فيكون
الامور الصحية يشترك في لفظة الصحية ويشترك ايضا في معنا من حيث النسبة الى غاية واحدة
وهي الصحة ❁ ومثال الثاني فان العلم بالمتقابلات واحد ولفظة العلم بالشيء بل لفظة بالشيء
يتناول كل واحد من المتقابلات المختلفة الحدود من جهة ان لها نسبة الى شيء كما هاهنا الى
العلم فهي غايات للعلم معا فيكون مفهوم بالشيء مفهوما مشككا من حيث يدل على نسبة
ومن هذا القبيل ايضا ما ليس التشكك فيه بحسب النسبة بل بحسب ان المعنى الواحد بعينه
المسمى بالاسم لا يكون حاله عند الموضوعات سواء بل يكون لبعضها اولا وبالذات ولبعضها
ثانيا وبالعرض مثل كون المثلث متساوي الزوايا لقائمتين وكونه متساوي الاضلاع متساوي
الزوايا لقائمتين كما نقول المثلث المتساوي الاضلاع ❁ فالفرق بينهما ان المثلث المتساوي
الاضلاع ليس حمل كون الزوايا مساوية لقائمتين عليه بالعرض فان كان اولا فانه ليس الحمل
بالذات والحمل الاول لواحد وقد علمت هذا في موضع آخر ولو كان الحمل الثاني حملا بالعرض
لكان حمل الجوهر على الانسان حملا بالعرض ولم يكن حقيقيا ولكان قولنا كل مثلث فزواياه
مساوية لقائمتين على انه حمل ذاتي على الوجه الذي علمت من قصدنا بالذاتي حدا مثله كاذبا
اذ مثلث ما ليس كذلك اذا انما الذي هو كذلك هو المثلث المطلق وحده وهذا شيء قد عرفته
فلا احتاج الى ان اطول القول فيه مرة اخرى واذا كان كذلك فالمثلث المتساوي الساقين

وان حمل



فان حمل مساواة الزوايا لقائمتين عليه ذاتي وان لم يكن اوليا لا يعتبر فليس حمل الزوايا القائمتين عليه
اوليا مع انه ذاتي له اللهم الا ان يقال لا يعتبر في الاولية هذا بل يعتبر ان يكون الموضوع المحمود اذا
جردت طبيعته كانت طبيعة المحمول يحمل المحمول عليها حملا ذاتيا وان كان الحصر يدل لذلك عنه
الى جزئيات لو عينت لم يكن الحمل عليها بعد النقيض اوليا بهذا الشرط فهذا لو قاله قائل لم يعنفه
في هذا المثال وتساهلنا فيه ووجدنا عنه مندوحة بغيره وبيناه من غير هذا المثال لم نذكر بما قلنا
من الفرق بين الذاتي والاولي ❁ واما المتساوي الاضلاع فانه يحمل كون الزوايا مثل قائمتين عليه
حملا بالعرض وذلك لان متساوي الاضلاع قد يكون مثلثا وقد يكون غير مثلث والمثلث ايضا قد يكون
متساوي الاضلاع وقد لا يكون فاذا عرض لمتساوي الاضلاع ان كان مثلثا عرض له حينئذ ان كان
زواياه كقائمتين فان عرض له ان كان مربعا لم يكن ذلك عارضا له فان قولنا متساوي الزوايا القائمتين
امر يقال على كل مثلث بالذات وعلى متساوي الاضلاع وقتاما وبالعرض لاجل ما عرض له ان كان
مثلثا ولاجل ما عرض له بالجملة ومثل هذا الحمل يكون بتقدم وتأخر مطلق مختلف في الاستحقاق
فلا يكون بالتواطؤ الصرف بل بالتشكيك اعني اذا قيل على المثلث وعلى متساوي الاضلاع واما على صنف
متساوي الاضلاع فلا يكون بالتشكيك بل يقال عليها بمعنى واحد في درجة واحدة حتى لا يتوهم
من هذا انا قد رجعنا مما قلنا قديما اذ منعنا ان يكون مثل هذا المقول لا بالذات متواطئا فانا انما
منعنا ان يكون بالتواطؤ وهو مقيس الى جزئيات طبقتين قياسا يوجب في الطبقتين اختلافا
من حيث التقدم والتأخر والاستحقاق وغير ذلك مما سلف بيانه ❁ واما في كل طبقة فحمله
حمل واحد ❁ ولكن لقائل ان يقول فمساواة الزوايا القائمتين يقع على المثلث المطلق وعلى متساوي
الاضلاع بالتشكيك ليس بالتواطؤ اذ يقع بتقديم وتأخير فلم احتجنا الى ان نجعل المتساوي
الاضلاع متساوي اضلاع مطلقا لا مثلثا متساوي الاضلاع ❁ فقولنا انه ليس كذلك
وذلك لان التقدم والتأخر في التشكيك انما يعتبر في امور مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض بالذات
بل ذواتها متباينة الحدود ❁ واما ما كان تقدمه بانه اعم فذلك تقدم بحسب ما في الوهم واما
في الوجود فالمثلث الموجود هو اما نفس المتساوي الاضلاع او نفس القائم الزاوية او غير ذلك فقولنا
كل مثلث فانما نعني بذلك هذه المثلثات والحمل في القضايا عليها وليست ذواتها ذوات متباينة
في القوام للمثلث الموجود بل هي في ذواتها وفي حقيقتها مثلثات فكيف يضع المثلث شيئا وهذه
الاشياء اشياء مباينة له خارجة عنه ثم نقول عليها شيئا كما يقال على امور كثيرة مختلفة لبعضها
اولا ولبعضها ثانيا وهي متباينات كما يقال الوجود على ذاتين متباينين في الحقيقة ولكن لاحدهما اولا
وللآخر ثانيا وليس احدهما الآخر بل قد يشتق لاحدهما الاسم من الآخر فمن امثال ذلك يكون اللفظ
الواقع الوقوع الذي فيه تقدم وتأخر واقعا بالتشكيك وهذا مثل متساوي الاضلاع من حيث هو
متساوي الاضلاع والمثلث من حيث هو مثلث فليس وجود احدهما من حيث هو هو متعلقا بالآخر الا هو
هو الا بالعرض بل هما شيئان متباينان مختلفان ليس احدهما جزء حد الآخر ولا محمولا على الآخر بانه
هو هو بالذات فيجب اذن ان يفصل امر التشكيك في هذه المذكورات فيثبت ان الحكم موجود فيها
كلها او يبطل بان ليس موجودا فيها كلها وقد يكون نوعا من التشكيك مختلطا بان يكون اللفظ
يدل على النسبة وليست النسبة كلها نسبة الى غاية او نسبة الى مبداء بل مثل العلم بالشيء فانه
يعم ما يكون علما بما هو له كالمبداء كالعلم بالصحة وبما له كالغاية كالعلم بالمتضادات فيكون العلم
بالشيء يعم هذين عموم مشكك لانه يعم كل ما يكون له نسبة الى الشيء وقد يكون اعم من هذا وهو انه
يتضمن مثل هذين الشيئين والذي بالذات وبالعرض ايضا كقولهم الشهوة للشيء فان لفظة الشهوة
للشيء مشكك فان الشهوة للشيء قد يكون على انها غاية كالصحة وعلى انه مبداء كالمداواة وعلى ما
بالذات كمن يشتهي الحلو لانه حلو وعلى ما بالعرض كمن يشتهي الشراب لا لانه شراب بل لانه حلو فيقال
لجميع هذا مشتهى بالتشكيك الشامل لجميع المعاني المذكورة واكثر ما يقع مثل هذا التشكيك في
الامور المضافة المنسوبة التي يقال بحسب الشيء كالعلم بالشيء والمالك للشيء والشهوة للشيء فيكون
اكثر منفعة هذا الموضع في الامور المنسوبة والمضافة وهذا الموضع ينفع في الاثبات والابطال

منفعة المواضع المأخوذة عن الامور الكلية من حيث اعتبار جزئياتها انه تارة يعتبر المحمول ويوجد ما يعرض له فيجعل عارضا للموضوع مثل قولنا ان الاحساس ادراك ما وتمييز ما وكل تمييز فمن شانه ان يقع خطاء وصوابا لستا قول وكل تمييز اما خطاء واما صواب على وجه قسمة يقتضي تباين الموضوعين فانك علمت حيث تكلمنا في الجزئيات ان هذا لا ينتج ما نستنتجه الآن بل يجب ان يكون الحال ان مما يعرض للكل واحد كقولنا كل انسان يتحرك او يسكن ليس انما يقسمان المحمول فحينئذ ينتج ان الحس قد يخطئ ويصيب وامثال هذه المقدمات الكلية يسهل اخذها في الجدل اذا كانت صادقة في الاغلب وفي الظاهر فيصير لذلك مشهورة ويصعب اخذها في البراهين فهذا النمط فيه بيان الحال الجزئي الموضوع من حال الكلي الموضوع وربما كان من جهة الموضوع على نحو ما بينا ان كان المطلوب جزئيا كما يطلب طالب ليصحح انه قد يوجد حال ما خسيسا وحال فاضلا بان نقول ان كان يوجد علم ما خسيسا كعلم اتخاذ الزيوف وعلم ما شريفا كعلم التوحيد فقد يوجد حال ما خسيسة وحال ما شريفة والموضع الاول ليس مطلق النفع في الاثبات فانه ليس موضعا مستمرا صادقا في نفسه في كل موضع فانه ليس يجب ان يكون ما يعرض للجنس يعرض لا محالة للنوع او يكون مشهورا في مثله للعرض بل انما يكون ذلك صادقا او مشهورا اذا كان على الشرط الذي اومانا اليه فان لم يكن بذلك الشرط ولم يكن بينا ولا مشهورا ان حكم الجزئي فيه حكم الكلي فيه فيجب ان يستعمل ذلك الموضع حيث يكون فيه الشرط المذكور ولا يستعمل بلا ذلك الشرط والا لم يكن القول مشهورا ولا حقا فيكون استعماله مغالطة واما المثال الثاني فانه يثبت الجزئي لا محالة بلا شرط فان كل ما يوجد للنوع فهو موجود لطبيعة الجنس وان لم يعم فاذا اردنا الابطال اعني اعتبار اللاوجود فالموضع الاول على اطلاقه فانه اذا لم يوجد شيء للجنس لم يوجد البتة للنوع وليس الموضع الثاني نافعا فيه فانه ليس اذا لم يوجد الشيء للنوع لم يوجد للجنس لكنه يجب ان يعلم ان الموضع الثاني لا ينفع في الاثبات الكلي والموضع الاول ينفع في الابطال الكلي ❁ ونقول انه اذا كان الشيء الجنسي يحمل على الشيء او يشتق له اسم منه كما يقال للانسان عالم والعالم معنى جنسي يشمل المهندس والنحوي وغيره فيجب ضرورة ان يكون في الموضوع معنى نوعي داخل تحت المعنى الجنسي المحمول عليه فيكون ذلك المعنى موجودا في ذلك الموضوع ويشتق له منه الاسم لكن المحمول لمعقول عليه فانه اذا لم يكن الانسان موجودا فيه نوع من انواع العلوم حتى يشتق له منه الاسم فيكون كاتبا او نحويا او مهندسا فانه ليس بعالم اصلا وهذا كانه موضع من راس معتبر بحسب اعتبار ما يوضع للمحمول ليس باعتبار ما يحمل عليه وهو والاول مشترك على نحو ما علمت بين الجدلي والبرهاني بل هذه مواضع ثلثة ❁ موضع من موضوعات الموضوع ❁ وموضع مما يقال على المحمول قولا ❁ وموضع مما يقال عليه المحمول قولا وان اتفق ان يشارك بعض هذه المواضع في الموضوع فان الاعتبار مختلف وقد علمت انه كيف يصلح ما سلف للاثبات والابطال واما هذا الموضع الاخير فانه يصلح للامرين بوجهين اما للاثبات فانه اذا وجد احد موضوعات المحمول محمولا على الموضوع الاول فقد انعقد قياس من الضرب الاول واما للابطال فليس ان يوجد لاحد موضوعاته بل ولا شيء من موضوعاته حتى اذا عددت مثلا الحركات كلها وكان النفس لا يوجد فيها حركة منع الابطال بان النفس لا يتحرك اصلا ومنفعة هذه المواضع هي من حيث يعتبر موضوعات الحد ومحمولاتها فيجب في الوضع ان لم يبين من جهة اعتبارها ان يرجع المحدود ها وتحللها ليلوح لك البيان فكذلك الحال فيما سلف لك من المواضع فان تحليل الحد تسهل السبيل الى وجود الحجة كما قد علمت فيجب ان يعتبر الحدود الحقيقية والمشهورة جميعا والرسوم وفرق بين الحدود المشهورة وبين الرسوم فانه ربما كان الحد المشهور رديا او كاذبا لا حدا ولا رسما وربما كان ما هو بالحقيقة حد هو في المشهور رسم وما هو رسم في الحقيقة هو في المشهور حد وربما تميز بينهما المشهور على العدل والواجب بما ازاغ

**فصل في مواضع الاثبات والابطال المأخوذة من امور خارجة**

وليست المواضع كلها ماخوذة من نفس الحدين بل قد يؤخذ من امور خارجة فانه قد يؤخذ من امور تلزم المطلوب والمطلوب يلزمها منها فيطلب اي الامور هي التي اذا وضعت يلزم منها المطلوب فيطلبها ويصححها فيكون ذلك نافعا للاثبات للمطلوب فقط كما انه هو موجبا او سالبا الا ان يستثنى عين المقدم وايضا يطلب امور يلزم المطلوب اذا وضع وهذا يكون نافعا في ابطال المطلوب فقط باستثناء نقيض التالي وهذا موضع يشارك الجدل فيه البرهان وقد ينتفع من الامور الخارجة باعتبار الزمان هل يختلف فيه حد المطلوب مثل من يقول ان كل مغتذ نام ثم يجد الحيوان الواقف في السن والمنحط يغتذي في ذلك الزمان ولا ينمي وكذلك ليس التذكر تعلما لان التذكر تحصيل علم او معرفة ان كان المعلوم بها زمانيا كان فيما مضى واما التعلم فهو تحصيل علم في المستقبل وقد يكون ان كان معلوم زمانيا علما بشيء مستقبل كالكسوف المنتظر وهذا ايضا يشترك فيه الجدلي والبرهاني وينفع في الابطال دون الاثبات اذ كل ما اختلف زمانه فهو مختلف وليس كل ما اتفق زمانه فهو متفق فهذا الموضع من جملة المواضع الخارجة عن حد المطلوب وكثيرا ما يقع الانتقال من الكلام في الشيء الى الكلام في امور خارجة تلزم لزوما او لوازمه يكون اذا صحت وبطلت انتقلت منها الى الحكم في الشيء فربما كان ذلك الانتقال ضروريا في الحقيقة حيث يكون القياس المنتقل اليه والاستقراء المنتقل اليه لتصحيح حال لازم وملزوم او ابانة صدق الاستثناء فيه ضروريا في الحقيقة وربما كان مشهورا وبينا في ظاهر الامر وفي المشهور وكلاهما مقبول في الجدل والاول يدخل في البرهان لكنه كثيرا ما ينتقل الى ما ليس له تعلق بالمطلوب اتفاقا الا على سبيل ايهام ان المنتقل اليه مما ينفع في حال المحمول اشفاقا من ظهور الانقطاع وشغلا للمخاطب بالكلام وترفعا لتلاطم من العوارض يترك الامر معطلا او استعدادا لخاطر لا انكد وذلك مغالطة ومن حق المجيب البصير ان يتقدم بتعجيل التسليم لئلا يطول مناله ويصرح له ان ذلك وان سلمت لك لا ينتج مطلوبك فيضاعف بذلك الفضيحة وهذا الماخذ نافع للمعترض بل يجب ان يكون الانتقال الى اللوازم والملزومات التي بينها وبين المطلوب علاقة حقيقية او مشهورة محدودة مقبولة في الظاهر وكل شيء يقال فله لوازم كثيرة ويوجد له ملزومات كما يوجد له موضوعات ومحمولات فان كل من قال شيئا بالفعل فيشبه ان يكون قال اشياء بالقوة وانت تعلم كيف ينفع اعتبار اللوازم والملزومات في الابطال والاثبات من علمك بالشرطيات الاستثنائية ومن المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم بل على سبيل العناد والمقابلة سواء اخذهما من شانه ان يتعاقبا على موضوع واحد كالصحة والمرض او اخذ من المتباعدات وان انتسبا الامر الى مبدأ كقولنا اما ان يكون الشمس طالعة او يكون الليل موجودا فان الانسان بهذه المعاندات قد ينتفع ايضا بطريق الاستثناء في الاثبات والابطال كما علمت وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان ومن جملة اعتبار الامور الخارجة نقل الاسم وتبديله فربما يقع قالبا ان خصوصا اذا كان الاسم ليس بحسب الذات بل بحسب الصفة فيجب ان تاخذ المعنى نفسه وتطلبه في ذاته وتقيس الاسم تكثيره فان تعدت دلالة الاسم الى ما هو مباين للمعنى بوجه من الوجوه بانه نقص منه او زيد عليه او هو بشرط دل عليه وعرف وهذا كما يأخذ احد الشجاع وجيد النفس على ان المفهوم منهما واحد وعلى ان جيد النفس هو قول تحت اسم الشجاع وعلى ان الكلام فيهما والخلاف بينهما يتادى بالامعان في النظر الى الاشتغال باحدهما من حيث له زيادة اعتبار فيجب ان يقال المقايس حينئذ ان جيد النفس يفهم منه معنى جيد النفس ونحو فيهما بلا لبس فلنترك لفظة الشجاع ولننظر في معنى جيد النفس فانا اذا فهمنا المعنى فلا حاجة بنا الى استعمال لفظة الشجاع بل نستعمل القول كما هو وان اخذ شيئا اخر بيانا بجيد النفس فقط من غير زيادة معنى فان لفظة الشجاع يوهم شيئا اخر زايدا على ان جيد النفس فقط وفي تلك الزيادة يتغير الحكم كان يحسن الرجاء بذلك على معنى حسن الرجا فقط واما لفظ الشجاع فان له زيادة على ذلك فلنترك انه شجاع ولنأخذ حسن الرجا وكذلك الجيد البحث الذي استمرت له غلبات ومعناه مفهوم والشجاع يشير الى معنى اخر فلنترك الشجاع ولنجعل الكلام في جيد البحث وهذا الموضع نافع في منع التلبيس وسرعة الكشف وكان الانتفاع به في التعليم ليس دون الانتفاع في الجدل وموضع اخر ليس يعتبر فيه الوجود بل حال الوجود وذلك ان الشيء كونه موجودا للموضوع غير كونه له دائما او اكثريا او اقليا وغير كونه له لكله او لبعضه وغير كونه له بالقياس الى كذا دون القياس الى كذا وليس اذا سلم وجود فقد سلم من كل وجه فيجب ان يراعي في ذلك ان لا تأخذ احد الحكمين مكان الاخر وان لا تقنع بمطلق غير مبين بل يطالب القائل

اشارة بتقسيم الموضوع

نافع صح

فصل في مواضع الاثبات والابطال المأخوذة من امور خارجة

دلالة صح

المهمل المجمل بالبيان والتفصيل وايضا مما يشبه هذا الموضع ان يجعل الشيء آخر لاجل اسمه فيقال
كما قال بعضهم ان من اللذات ما هو فرح ومنه سرور ومنه جذل وهذه كلها الفاظ مترادفة فيجب
ان يستكشف امثال هذه ايضا وههنا مواضع خارجة مأخوذة من المتقابلات ومن احوال الابتداء
والانتهاء ومن الاشتقاقات وغير ذلك وكانها بنفع بحسب القياسات الاستثنائية المتصلة
اما الذي من المتقابلات الضدية فطريقه ان يؤخذ منها متقابلان ضدان ومتقابلان ضدان
آخران كذلك فيؤلف على الانحاء التي نذكرها ويجعل منها مقدم وتال فليكن تقابل هو تقابل الاعداء
والاصدقاء والاخر تقابل هو تقابل الاساءة والاحسان ثم تكون التأليفات هكذا منها انه ان كان
الاحسان الى الاصدقاء جائزا فالاساءة الى الاعداء جائزة ومنها انه ان كانت الاساءة الى الاصدقاء
قبيحة فالاحسان الى الاصدقاء جميل ومنها انه ان كان الاحسان الى الصديق حسنا فالاساءة
الى الصديق قبيح وبالعكس ومنها انه ان كانت الاساءة الى الاعداء جميلا فالاحسان الى الاعداء
قبيح وبالعكس فيكون هذه كلها مواضع تقبل وتحمد وليست كلها واجبة ❁ اما الاول
فانه ليس اذا كان امر موجودا لكل الضد يجب ان يكون ضده موجودا للضد بل يجوز ان يكون الحكم
الطبيعية مخالطة لكل حرارة ولكل برودة ❁ واما البواقي مما ذكر فهي بالحقيقة من ثلاث
متقابلات كالاساءة والاحسان والقبيح والجميل والصديق والعدو ثم يؤخذ من احدى
الثلاث طرف ومن الباقين الطرفان جميعا فيؤخذ مثلا من الصديق والعدو ما الصديق
ثم يؤخذ اساءة واحسان وقبيح وجميل فيقال وان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة
فالاحسان اليهم جميل وعلى قياس ذلك وهذه ايضا ليست برهانية فليس يجب اذا كان الشيء
عند الشيء حكم ان يكون لضده عنده ضد ذلك الحكم فانه ليس يجب اذا كان النور يسود شيئا ان يكون
الظلمة تبيضه او يقابله لا محالة بل كلها مشهورات تسلم ولا يشعر بعنادها بادي النظر الا ان
يطلب لها معاند وما كان له مناقضة وعناد ثم لم يكن ظاهر المناقضة والعناد فليس يجب ان يكون
باطل الشهرة كما عرفناك مرارا وقد يؤخذ من الاضداد موضع آخر وهو انه ينظر في مقابل المحمول
فان صح انه موجود في الموضوع فذلك غير موجود لكن هذا الموضع في قوة الموضع المقسم المذكور ولكن
قد يمكن ان يؤخذ هذا الموضع على وجه غير مكرر وذلك ان لا يطلب مقابل المحمول بل ينظر انه هل يلزم
من وجود المحمول في الموضوع ان يؤخذ الاضداد معا وذلك محال فوجود المحمول للموضوع محال
وهذا جزء موضع آخر مختلف باعتبار واخص من الموضع المقسم المذكور والموضعان يتباينان
بما اقوله وهو ان الموضع المتقدم كان على ان اللازم يكون محالا لا اي محال كان فيوجب ان الملزوم محال
واما ههنا فالمحال المأخوذ فيه ليس مطلقا بل محالا بعينه وهو جمع الضدين ❁ ومثال هذا
ان القائلين بالصور المفارقة للامور يقولون انها مع انها اشياء مفارقة قد توجد متوسطة في المحسوسات
فيكون مفارقة وموجودة معا ويلزمهم ان يجعلوها متحركة وساكنة ومستحيلة وغير مستحيلة ثابتة
معا اما لزوم كونها بحيث يستحيل فيها الحركة فلانهم يجعلونها مفارقة ويعترفون ان المفارق
يجب له الثبات ويستحيل فيه الحركة ولزوم كونها متحركة فلانهم اذا جعلوها
في المتحرك بالعرض تحركت وقد يؤخذ من الضد موضع آخر وهو انه اذا كان المحمول العارض له ضد وكان
المحمول العارض يحمل لا على الدوام والضرورة بل على حسب الجواز او العرض فينظر هل من شان
ضده ان يعرض لذلك الموضوع فان من شان الموضوع ان يكون واحدا للاضداد فاذا كان الضد ليس
طبيعيا للموضوع واخذ الموضوع موضوعا قريبا له فيجب ان يكون من شان الضد الآخر ان يعرض
للموضوع مثاله انه اذا كان البغض يعرض للقوة الغضبية فيجب ان يكون من جنس المحبة ايضا لها الشهوانية
واذا كان الجهل يعرض للقوة الشهوانية فيجب ان يكون العلم يعرض لها لا للناطقة وهذا ينفع
في الابطال فقط كالجهل لانه لا يكون الاثبات صحيحا بحسب الوجود بل الامكان فيمنع في الاثبات
فانه اذا امكن عروض ضد امكن عروض الآخر واما في الجهل فان الموضع برهاني وانه هل يجب ان يكون
الشيء القابل الضد قابلا للضد الآخر حقا فان الشيء يعرض له امر ويجوز ان يخلو عنه فهل يجوز
ان يعرض له الضد الآخر واما يجوز ان يخلو عنه الى واسطة او الى عدم ولا يكون من شانه ان يقبل

المتقدم في

فيما جعلوها

ولا يجوز

شيئا اخر فان الوليجا والمقبول لهوان الامتناد هي التي يوجد لها موضوع يشترك فيه وهذا غير ان
يكون كل موضوع يكون موضوعا للعرض احدهما يكون موضوعا للعرض الاخر فانه اذا تم وضع ان
للشيئين موضوعا واحدا يشتركان فيه على سبيل التعاقب فقد صح الشروط التي ينبغي لها في ان يكون
بينهما مضادة وان كان سائر الموضوعات بخلاف ذلك بل كان بعضها لا يفارقه الضد البتة وبعضها
قد يفارقه الى العدم ولا يقبل الاخر واذا كان هذا امرا غير بين فلا يجب ان يؤخذ هذه المقدمة على انها
بينة بل على انها مشهورة فيكون سبب الشهرة فيها ايهام هذا العكس ايهاما جزافا فيكون من احد
ابواب المغالطات المعنوية التي نذكرها فيما يستقبل بل لكثرة الجزئيات الشاهدة فاذن هذا
الموضع لا ينفع في البرهان اذا اخذ من حيث هو اصل ومبدأ ويبين فان صح انه حق فيكون صحته صحة
المسائل والمربع فلا ينتفع به وستعرف حقيقة الامر فيه في العلوم ❁ واعلم ان الشيء انما يكون
موضعا اذا كانت الشهرة توجبه او كان يقع نظر بين الشهرة في علم المنطق على سبيل ايجاب من المشهور
فيوضع بعد ذلك فان نادما ليس كذلك فليس بموضع وكذلك ما كان ههنا هو موضع في الجدل المشهور
وليس ان يثبت حقيقته موضعا في البرهان اي صلاحه وهو بين بنفسه ولا يبين صدقه في علم المنطق
فليس موضعا برهانيا منطقيا ❁ واما سائر المواضع المأخوذة من المتقابلات فمنها المواضع المأخوذة
من تقابل النقيض ومن جملة ذلك ما هو حق ومشهور معا وهو جعل التالي عكس نقيض المقدم او جعل
نقيض اللازم ملزوما لنقيض الملزوم وهو موضع لا حاجة له مثاله ان كان اللذيذ حسنا فما ليس بحسن
ليس بلذيذ وان كان ما ليس بحسن ليس بلذيذ فكل لذيذ حسن ❁ واما عكس هذا فربما كان
مشهورا كالذي مر ذكره وربما لم يكن مشهورا ❁ واما في الاضداد فربما صح العكس واشتهر وربما انتقض
فيجب ان يكون الجدلي مستعينا بالذات حتى اذا انتفع بما ينعكس ادعى العكس واورد له جزئيات
توجب العكس واذا انتفع بمنع العكس كان له ما يعاند به فههنا جزئيات كثيرة توجب العكس
اذ يوجد الطرفان لا ان بين الطرفين فان الشجاعة فضيلة والجبن رذيلة والصحة مؤثرة والمرض
مجتنب واللزوم ههنا على الاستقامة ويجب ان يأخذ ههنا ما كان من الاضداد بالحقيقة وما كان
بحسب المشهور فيجب ان يكون جزئيات كثيرة من هذا الباب معد له وههنا جزئيات اخرى ومواد
اخرى يخالف ذلك وربما كان المظنون منها عند الجمهور والظاهر المشهور هو بالعكس من ذلك
فان جودة البنية اي اعتدال المزاج واستواء التركيب وتناسب الاعضاء قد يلزمها الصحة
واما رداءة الخلقة والبنية وهو نقصان في اخذ ذلك فقد لا يلزمها المرض لكن المرض يلزمه رداءة
الخلقة والبنية فيوجد اللزوم ههنا ليس بالاستقامة بل بالعكس اذ يوجد ضد اللازم ملزوما
لضد الملزوم فلا يكون اذا كانت جودة البنية صحة فرداءة البنية مرض بل المرض رداءة البنية
او يلزم رداءة البنية فيجب ان يكون امثال هذه معتنى ايضا واما المقابلة التي للعدم والملكة
فاللزومان مشهوران فيه جميعا فانه ان كان البصر حسا فالعمى عدم حس ويشبه ان يكون هذا
الموضع حقا اذا اخذ على الاستقامة فانه اذا قيل على البصر شيء وجودي له شيء مقابل عدمي فليس
يمكن البتة ان يقال ذلك الوجودي على العمى والا لصار العدم موصوفا بامر وجودي محصل فاذن
يقال عليه عدم ذلك الوجودي فاذا عدم ذلك الوجودي يلزمه ايضا والمتضايفات متلازم على
الاستقامة اذا ادعى انه يجب ان يراعى التلازم حقيقيا وتلازم على الاطلاق فالتلازم مشهور مثاله
انه ان كان ذو ثلثة اضعاف كثير الاضعاف فذو ثلثة اجزاء كثير الاجزاء وان كان العلم ظنا فالمعلوم
مظنون وان كان الحس مبصرا فالمحسوس ❁ واما في الحقيقة فليس يجب ان يلزم الانتساب ايضا
وذلك لان العلم من حيث هو فيه مضاف للعالم ومضاف من وجه آخر الى المعلوم وليس يجب ان يكون
اذا كان العلم ادراكا فالعالم مدرك اي واقع عليه الادراك والمعلوم مدرك اي واقع منه الادراك
بل يجب ان يكون الموازاة والمحاذاة محفوظة فايضا فان المدرك مضاف الى المدرك وليس يجب
اذا كان المدرك معلوما ان يكون المدرك علما وكذلك ليس يجب اذا كان المحسوس معلوما ان يكون
حس ما علما وان كان المشهور يوجب ان يكون الحس علما فلا يكون هذه معاندة في المشهور وكذلك
يجوز لقائل ان يقول ان المحسوس ليس البتة بمعلوم وذلك لان الحس في الحقيقة ليس بعلم اذ كان

كون الحس علمًا ليس حقًا بيّنًا بنفسه بل ربما كان مشهورًا واذا كان الحق ان الحس ليس بعلم وكان
للحق بوجبا نه ان كان الحس ليس بعلم فما يقع عليه العلم لا يكون يقع عليه الحس وبالعكس وما وقع
عليه العلم فهو معلوم وما وقع عليه الحس فهو محسوس فيجب ان لا يكون شيء من المحسوسات معلوما
وبالعكس فالذي قيل من ان معلوما محسوس ثم بني عليه الاعتبار قول جدلي غير حقيقي فصل

## في مثل ذلك ومن المواضع الخارجة مواضع كانت تعرف بالنظاير

ومعنى النظاير الامور التي لها نسبة الى الشيء فيشتق لها منه اسم اما مثل نسبة المقبول الى
القابل المشتق له منه الاسم كالعدل الذي هو نظير العدالة التي اشتق له منها الاسم واما مثل
نسبة الغاية الى الفاعل والحافظ كالامور الصحية التي يفعل ويحفظ الصحة فيشتق لها
من الصحة اسم واما نسبة المبدأ الى الغاية فيشتق لها منه اسم كما يقال مرض عفوني ومواضع
اخرى كانت تعرف بالماخوذة عن التصاريف ويشبه ان يكون مغايرتها للنظاير بان لا يوجد لها
من الشيء اسم على الاطلاق وعلى سبيل الاشتقاق بل ان يدل على نسبتها الى الشيء بلفظ ماخوذ
من اشاء المناسبة والملازمة مقرون باسم الشيء كما يقال هذا هو جار مجرى الطبيعة وهذا مدح
العدالة وهذا ماخذ الحكمة فيكون نسبة الجاري مجرى الطبيعة نسبة ما يكون على سبيل
التصاريف وكذلك نسبة ما هو على سبيل العدالة على اني لست اثق ايضا بما اقوله من ذلك
انما اخمنه تخمينا وليس هو شيئا معروفا في عادات السنتنا ولا يضر الغفلة عن ذلك في غرضنا
وقد قيل غير ما قلته وظن ان التصاريف هي ما يكون من الامور صادرة عن الشيء كالوجع عن
المرض واجد هذا بعيدا عن عبارة المعلم الاول ولا يناسبه بوجه فانه ليس يجب ان يكون حكم
الوجع وما يجري مجراه مقايسا لحكم المرض وما يجري مجراه ◉ واما ما هو على سبيل العدالة
فيجب ان يكون له حكم معتبر بالعدالة بسبب انه ماخوذ بوجه من العدالة وكانه يوجد مشتق
منه ولهذا ذكرنا ان يظن ان التصاريف اخص من النظاير وعلى ان هذه عادة لغة لا اعلم لي بها ثم
اقول انه قد ينتفع بهذه المواضع على وجهين ◉ وجه اخص بالعلم الخلقي وهو المستعمل في
التعليم الاول لمثل انه اذا كانت العدالة محمودة فالعدل محمود وان كان ما يجري مجرى العدالة محمود
فالعدالة محمودة وهذا انما يصح اذا كان المحمول محمودا او مؤثرا وليس يجب ان يقع بينهما في كل محمول
اتفاق فانهما مختلفا الحد ولا ايضا يصح ان يقع لهما في الخير اذا جعل الخير محمولا اتفاق فان
الخير الحقيقي هو المطلوب لذاته ولا يتفق الامران فيه فهذا وجه ◉ ووجه آخر يعتبر بحسب المقابلة
اما من النظاير فمثل انه اذا كانت الشجاعة حكمة فالشجاع حكيم واما من التصاريف فمثل انه ان كان
ما يجري مجرى الشجاعة هو ما يجري مجرى الحكمة فالشجاعة حكمة وهذا موضع جدلي مشهور في بعض
المواد ويصلح للاثبات والابطال وليس بتعليمي ولا ينعكس حتى اذا كان الحكيم شجاعا فالشجاعة
حكمة وان كان الحكيم يلزمه ان يكون شجاعا لزوم المقوم او لزوم التابع يلزم ان يكون الشجاعة
يلزمها ان يكون حكمة بل ان يكون بعضها الحكمة وكذلك في المثال الاخر ومواضع اخرى من حال
الكون والفساد مخصوص بهما محمول الخير والمحمود فان ما كونه خير فهو خير ويجب ان يؤخذ
الخير بمعنى يعم المحمود والخير الحقيقي حتى يقرب من ان يكون تعليميا وان اخذ مطلقا لم يبعد ان يكون
مشهورا وكذلك ما كونه شر فهو شر فيجب ان يؤخذ الخير والشر بالقياس الى شيء واحد ويؤخذ
كلاهما مطلقين حتى ربما قرب من النفع في العلوم فان اخذ بدل التكون الفساد كان موضع آخر وكان
بالعكس فان ما فساده شر فهو خير وما فساده خير فهو شر وكذلك ان اخذ فاعل الخير مكان
التكون وفاعل الشر مكان الفساد وليس بين هذا في فليس يجب ان يكون فاعل الخير في نفسه
خيرا لانه فاعل الخير ولا فاعل الشر في نفسه شرا لانه فاعل الشر فان ادعى صحة هذين القولين
احتيج الى قياس يوجبها واما اذا اخذا كالبينين بانفسهما لم يجب لا التفات اليهما الا من جهة
الشهرة فقط فليس يجب ان يجري كل فاعل مجرى فعله ولا يبين بنفسه ان يكون الشرير
لا يصدر الا عن ذات شرير مع ذلك فان يفهم كون ذات الشيء شرا وكون فعله شرا
يشتغل ولا من يفصل القول في التصنيفين وينكشف ثانيا عن ان الشهرة لا يطابق

الاحتفاف

الاحتفاف في هذه الدعوى الكم الا ان نعني بالشر لا ان ذاته في نفسها شر بل انها يصدر الشر عنها
فيكون كان القايل قال فاعل الشر فاعل الشر وهذا وان كان حقا فهو هذر ومن المواضع مواضع
المتشابهات وهي كانها تمثيلات يجعل فيها احد الشبهين مقدما والاخر تاليا وهذا جدلي صرف
كقولهم ان كان قد يكون بالاضداد علم واحد فقد يكون بالاضداد ظن واحد وان جاز ان يكون البصر
بخروج شيء الى المبصر جاز ان يكون السمع بخروج شيء الى المسموع وان كان ما له بصر يبصر فما له سمع
يسمع وهذا يصلح للاثبات والابطال على ما علمت فانه قد يقبل انما كان للتشبيه فهو للشيء وما لم يكن
للتشبيه فليس للشيء ومن المواضع مواضع النسبة الى الوحدة والكثرة وهذا يصلح للابطال اذا
اختلف الموضوع والمحمول في النسبة الى الكثرة والوحدة كمن يضع ان كل علم فهو تصور وفهم
فيقال له ان العلم قد يكون باشياء كثيرة معا والفهم ليس يكون لاشياء كثيرة معا فليس كل علم فهما
وهذا الموضع برهاني وفي مثاله المورد مقدمات مشهورة ومواضع اخرى ماخوذة من الاكثر والاقل
وهي المواضع الاخرى وهي اربعة مواضع ◉ احدها ان يجعل ما هو اكثر في معنى الموضوع اكثر
في معنى المحمول والقياس قياس شرطي مثاله انه ان كانت اللذة خيرا فما هو اكثر لذة فهو اكثر خيرا وان كان
الجور شرا فما هو اكثر جورا فهو اكثر شرا وهذا مشهور لكنه ان صدق المقدم فيه كليا حتى كان قولنا
ان كل لذة خير حقا صدق لا محالة ما هو اكثر لذة فهو اكثر خيرا فكان الموضع علميا واما ان اخذ بحيث لا يكون
مشهورا ولا يكون حقا فانه ليس ان كان السكنجبين نافعا للمريض فما كان اكثر كان انفع بل ربما ضر
فاما اذا كان مسلما ان كل سكنجبين نافع دخل فيه القليل والكثير فوجب ان يكون الاكثر ايضا نافعا
وان كان نافعا وجب ان يكون اكثر نفعا وهذا الموضع كما تعلم نافع في الاثبات والابطال جميعا ◉
والموضع الثاني من الاربعة ان يعتبر مع المحمول محمول اخر حكمه فان يحمل اولى من حكم هذا فان لم يحمل
ولم يؤخذ ذلك في المشهور انه هذا لا يحمل ولا يوجد وهذا للابطال وان وجد ما ليس اولى في
المشهور ان الاولى يوجد وهذا للاثبات واما حال هذا الموضع في العلوم فيختلف بحسب اختلاف
المفهوم من لفظه اولى فانه ان عني بالاولى الاول بالطبع والاقدم صار الموضع علميا وان عني به
ما وجوده اكثر من وجود الاخر من غير تعلق له او وجوده اشد موافقة للموضوع من وجود ذلك من
غير تعلق فليس الموضع بتعليمي فانه كثيرا ما يكون ما هو في الاقل ولا يكون ما هو في الاكثر تامل ذلك
من طرفي النقيض واحدهما اولى بالشيء واكثر له مثل تبلاع الانسان لما يمضغه والاخر ليس باولى
بالشيء بل هو اقل نادر وهو كعقمه به وقد يتفق ان لا يكون هذا الذي هو اولى ويكون ما ليس باولى
والا كان الاولى دايما لا اكثريا وكذلك الحكم ما كان مما ليس باولى فقد يوجد كثيرا دون الاولى
والموضع الثالث من هذه المواضع عكس هذا وهو ان يكون الكثرة في جهة الموضوع والمحمول واحد
فينظر ان لم يوجد المحمول لما هو اولى فان وجد له لما ليس باولى فقد
وجد لما هو اولى وهذا الموضع نافع في شرط معتبر ورده علينا شاء الذي قبله ◉ والموضع الرابع
من هذه المواضع وهو ان يكون الاعتبار بين محمولين وبين موضوعين واحد المحمولين ليس اولى
بموضوعه من المحمول الاخر بموضوعه ثم يعتبرها قبل ثم وهيهنا مواضع ماخوذة من المساواة بعدد
هذه المواضع باعيانها وهي الاربعة مثال المحمولين متساويي النسبة الى الاول وغير الاولى الموضوع او
موضوع من المحمول ومحمولين لموضوعين ثم يعتبر ذلك بعينه والشيء منها علينا او يقبل
ان كان ما هو مثل في استحقاق ان يكون قد كان فالاخر كان ان لم يكن لم يكن ومن مواضع يعتبر من فعل
الشيء اذا اضيف الى غيره وقرن به فجعله بحال فيقتضي ان يكون بتلك الحال خيرا او ابيض
فيقتضي بانه خير او ابيض وهو غير كلي والحسن من هذه المحليات فانه قد يصير الحكم بالمادة فيجعلها
حارة وهي غير حارة وموضوع قريب من هذا وهو انه اذا زيد شيء على شيء فجعله ازيد في حال كان ذلك
الشيء خيرا او ابيض فهو بتلك الحال وليس عليها فان الحكم اذا زيد على الحار صار احر
وليست حارة وهذا الموضع والذي قبله للاثبات ولا يصلحان للابطال فانه ليس اذا زيد شيء على شيء
فلم يجعله بصفة لم يكن على تلك الصفة فان الزوج اذا زيد على الفرد لم يجعله زوجا وهو زوج والحلاوة
قد يزيد على المر فيجعله حلوا بل مرا اكثر وهو حلو وانما يسيرا اذا زيد على العسل وهو حلو لم يجعله

فصل في مثل ذلك ومن المواضع الخارجة مواضع كانت تعرف بالنظاير

الى الطبيعة ص

الى العدالة م

فيجب ٤

اشد حلاوة والعصير حلو على انه لا يبعد ان يحمد هذا الابطال لبعض الجدليين حين لا يفطن لمثل هذا
العناد وموضع آخر انه اذا قيل المحمول على موضوع او على شيء بمعنى الاولى والاكثر فهو مقول عليه
بالاطلاق مثاله ان كان نحم اقل اشكالا من نحم واكثر فهو مشكور على الاطلاق وما لم يكن للشيء خيرا
لا يقال انه اكثر خيرية او اقل خيرية فان الشر لا يقال له انه اقل واكثر خيرية وهذا ليس يصلح في الابطال
فانه ليس اذا لم يقل باقل واكثر لم يقل باطلاق فكثير من الاشياء لا يقبل الاكثر والاقل وهذا الموضع
ليس له عناد علمي وله عناد جدلي ❁ اما انه ليس له عناد علمي فهو انه اذا لم يكن للشيء معنى بوجه من الوجوه
فليس له ذلك المعنى اقل واكثر فان الاقل والاكثر يجب ان يكون معه الشيء موجودا حتى يكون قليلا او
يكون كثيرا ❁ واما عناده الجدلي فان يقول قائل ان نحو الشبع خير من التخم ومع ذلك فليس
خيرا على الاطلاق فهذا مقبول في المشهور واما في الحقيقة فانه ليس خيرا من التخم فانه لا شركة
بينه وبين التخم في الخيرية حتى يجوز ان يكون حصته منه اوفر بل هو اقل ايجابا للامور شرية
منه واما في نفسه فهو ردي مثله واما بالقياس الى ما يلزمه من الشر فهو اكثر شرا وذلك اقل شرا
لا لمزاج معتدل القلة عدد الشر المتضاد عنه وفقد بعض الشر ان يكون منه وانه وان كان فقد الخير
شرا فيما وجوده فيه خير وفقد الشر خيرا فيما وجوده فيه شر وهو لا يخلو عن وجود ذلك وفقد ذلك
بالكل وهو بان يكون للخير والشر فيه واما الشيء الذي يقال له خير وشر بان الخير يصد عنه
والشر يصد عنه فليس الامر فيه كذلك فليس اذا كان الشيء ليس سببا للشر فهو سبب للخير الا بالعرض
وبالعكس واما اذا كان الشيء القابل لهما ليس فيه شر ففيه بازائه خير وموضع آخر مشاكل بوجه
من الوجوه لهذا المعنى وهو انه اذا كان الشيء ممكنا او موجودا او حسنا او نافعا في وقت من الاوقات
وموضع من المواضع وموضوع من الموضوعات فهو ايضا بتلك الحال على الاطلاق فانما ليس بممكن
في نفسه فليس بممكن عند حال وما ليس بحسن البتة فليس بحسن عند حال وهذا ايضا للاثبات
ويعاند هذا الموضع بامثلة مشهورة مثل انه قد يوجد الشيء فاضلا في امر وليس فاضلا على
الاطلاق ويكون الشيء غير فاسد في وقت وليس غير فاسد على الاطلاق وينفع الدواء في وقت
وفي موضع وفي موضوع عليل وليس نافعا على الاطلاق وقد يحسن قتل القريب اذا كفر بالله وليس
حسنا على الاطلاق وكذلك قد يكون الشيء حسنا عند قوم وليس حسنا على الاطلاق فان من الناس
من استحسن قتل الاب وليس حسنا على الاطلاق وتفسير الاطلاق هو ان يقال المعنى من غير ان يزاد
عليه شيء يعتد به كما يراد فيقال انه حسن عند قوم او حسن في وقت فهذا هو الحكم المشهور ولكن يجب ان
ينظر في هذا من جهة الحق فنقول اذا كان الاطلاق بالحقيقة في مثل هذا الموضع هو ان لا يكون عليه
زيادة اعتبار البتة الا معناه فان كان معناه اضافيا كان الاطلاق ان يوخذ اضافة مطلقة مثل
النافع اذا اخذنا نافعا للشيء ما وحال ما فان هذا الاطلاق بلا زيادة لان المضاف اليه داخل في معنى المضاف
غير مزاد عليه مثل دواما او عموما او غير ذلك لكن المشهور ربما لم يفصل بينه وبين اللازم وبين الذي عند
كل مكان وكل وقت فان لم يجد دائما اوهم انه عاند وايضا فان المشهور يأخذ مهملا وفي العلوم يجب
ان يوجد محصورا فاذا راعيت هذا فاعتبر الامثلة التي وقع بها العناد فيجب ان يكون الفاضل في امر ما
فاضلا على الاطلاق اي فاضلا بلا زيادة ولا يكون فاضلا على الاطلاق بمعنى انه فاضل في كل شيء
فان هذا ليس هو الفاضل على الاطلاق الذي يقتضيه الا باشتراك الاسم لانه فاضل مع زيادة وتلك
الزيادة انه في كل شيء وهذا الممكن اللغوي ممكنا على الاطلاق وان كان ليس ممكنا في كل وقت ولكل احد
وهذا ليس فاسدا في وقت ليس فاسدا الا بزيادة ابدا وهذا الدواء النافع للشيء نافعا على الاطلاق
لا بزيادة كل شيء بل للشيء ما هو مضايقة المنفوع واما قتل القريب فتجعله محصورة فتبين ذلك الكذب
فان قيل كل قريب حسن بل قتل ما للقريب حتى ان يكون حسنا فذلك القتل الذي للقريب يجعله حسنا على
الاطلاق وان لم يكن حسنا في كل موضوع وكل اعتبار واما المستحسن عند قوم فذلك لا يجب ان يكون
حسنا على الاطلاق وانه نعني بالاطلاق الوجود لانه معناه انه حسن في الظن لا في الوجود والترجيح
ان يعتبر تقييد الشيء في الظن باطلاقه في الظن وتقييده في الوجود باطلاقه في الوجود المهمل الا ان يكون
قد يفهم من الاطلاق امر يعمهما جميعا فيكون الاطلاق حينئذ حقا واما اعتبار الشيء في نفسه



لا بالقياس الى الظن فبين ان الشيء اذا كان في نفسه بصفة وذلك في حال ما وفي وقت وفي موضع
وموضوع وصدقت عليه الصفة في تلك الحال بان كان فيها نافعا او موجودا او حسنا او غير ذلك
فيصدق عليه انه نافع او موجود او حسن وغير ذلك على الاطلاق بمعنى ترك الزيادة الا الاضافة
المطلقة المتضمنة في حقيقته تلك وليس يجب ان يكون على الاطلاق بمعنى العام الدائم الكائن في كل شيء
اذ ليس ذلك هو الذي على الاطلاق بالحقيقة ويجب ان يعتبر الحصر ويترك الاهمال فحينئذ يعتبر الموضع
علميا فانه ما لم يوجد للشيء صفة لم يوجد له تلك الصفة بحال ولا يلتفت الى ما يقال من كذب الشيء فردا
وصدقه مع شيء ونحو ما يشبه ان يوجب مناقضة هذا الموضع فقد علمت فصل القول في ذلك حيث
تكلمنا في الفن الثالث **فصل في الاولى والاثر** ويلي المواضع التي اعطيناها المواضع التي
تعد نحو الاثر والافضل وظاهر الحال ان البحث عن الاثر والافضل يقتضي ان يكون متعلقا بالامور الخلقية
وما هو اولى بالايثار والاجتناب فقط لكن حقيقة النظر فيها مقتضية للنظر في الاخرى في الاولى
وفي الازيد وفي الانقص وذلك قد يتعدى الى الامور الخلقية وانما نشارك هذا البحث البحث عن الاولى
والازيد وما ليس بالاولى والازيد فتبين ذلك من جهة ان جميع ما ينفع في الازيد والانقص ينفع في
الاثر والافضل واكثر ما ينفع في الاثر والافضل ينفع فيهما وان كان ليس كله كذلك على ما ظنه بعض من تكلم
في هذا الفن وذلك لان كثيرا من المواضع المعدة نحو الاثر والافضل لا ينفع في الازيد والانقص مثل
الموضع المشهور ان ما هو اطول زمانا فهو اثر فانه ليس يجب ان يكون ما هو اطول زمانا فهو في نفسه اكرم
واشد كرامة مما ليس باطول زمانا او يحمد ذلك ❁ واعلم ان المفهوم من الاثر غير المفهوم من الافضل
وذلك لان الشيء قد يكون افضل ولا يكون اثر فان العلم افضل وليس اثر من اللباس عند العريان والموت
على حالة كريمة افضل من الحيوة الخسيسة وليس اثر واذا قيل افضل وخير فقد يقال ذلك عند التحصيل
على وجوه فيقال افضل وخير لشيئين متشاركين في نوع من الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان
ويكون لاحدهما جميع ما للاخر وزيادة مثل قولنا فلان ايسر من فلان اذا كان له جميع مقدار ما له
وزيادة ويقال افضل للمتشاركين في نوع من الفضيلة يقبل الاشد والاضعف من غير ان يمكن ان
يشار الى قدر ما يساوي به الافضل الانقص متميزا عن الزيادة لكن الحاصل للافضل اشد مثل الاجمل
والاسخن وغير ذلك ويقال افضل اذا كان يشاركه في نوع الفضيلة وذلك النوع اما ان لا يقبل التفاوت
او ان قبل فالذي لهما منه مثلا على السواء لكن للافضل فضائل اخرى من انواع اخر فيكون بجملة ما له هذا
اكثر مما لذلك مثل ان يكون احدهما شجاعا عفيفا والاخر شجاعا مثله لكن ليس عفيفا فيكون الاول
افضل وقد يقال افضل اذا كان ليس بينه وبين الانقص مشاركة في نوع الفضيلة اصلا ولكن في جنس
الفضيلة الا ان النوع الذي له هو في جملة نفسه احمد من نوع الاخر لسنا نقول انه افضل من الاخر فانه
بيان دور ولكن اقول كالالهي والاخر ليس بالالهي فهو افضل واعني بالالهي ان يكون فضيلة باقية لا تبيد مثل
الحكمة او يكون نافعة في الامر الذي هو مطلوب لذاته لسنا نقول في الامر الذي هو افضل فيكون دوريا
وهذا مثل النافع في الاخرة والمعاد ومن هذا القبيل ما يحكم بان الحكمة افضل من اليسار ويقال لما
في المصالح المتعلقة به وان كانت عاجلية فهي اكثر عددا واعم وادوم معا من عاجلية اخرى فانه ليس
اذا كان اكثر عددا افضل بل ربما كان الواحد العام الدائم افضل من الكثير ويقال الافضل ايضا على مثل ما
يقال الاولى وهو ان يكون احد الامرين له الفضيلة في ذاته والاخر فضيلته مستفادة منه او بالعرض
وخصوصا ان كان له في ذاته معنى افضل بوجوه اخرى واما الاولى ايضا فيقال لما هو بهذه الصفة
ويقال لما هو اشد مناسبة وهو ان يكون امر يجوز ان يكون لامرين لكنه لاحدهما اشد مناسبة مثل
الكرامة فانه يجوز ان يكون للطاري الذي لا ماية له لكنها للذي له ماية في طبعه اولى لان الماية هي علة
من العلل المتنوعة الموجبة لا نحكم فيها بالايجاب بل نحكم فيها بالاولى اذا كانت توجب باقتران شرائطها
فان لم يشعر بجميع الشرائط التي يقترن بها حتى يصير علة موجبة بل يشعر بان كلها حكمنا بالاولى ولو
بجميعها لكان الامر عند الشاعر واجبا في كونه او لا كونه لكنه اذا كان الذي يقترن بالعلة الداعية
في احدهما اكثر من الذي يقترن بمثلها من الاخر كان الحكم للاول اولى وكذلك ان كان لاحدهما علة
ولم يكن للاخر فالذي له العلة اولى واما الماية فانها داعية الى الحكم وليس يتم بها بل يتم بالاحوال

فصل في الاولى والاثر

اخرى انما فيه واما في المتوقع من عنده واما فيهما جميعا ربما كانت وربما لم يكن والاولى في الماء يعتبر
على وجهين احدهما بحسب الوقوع والاخر بحسب الجميل والاولى بحسب الوقوع هو كما يقول قائل ان فلانا
عند فلان نحققوا وقد قصده فالاولى في نفس الامر ان يتفق ان يقضيها كما يدل على ان الامر واقع
واما الاولى بحسب الجميل فهو ان يقول فالاولى بالمقصود اى الاجمل به ان يقضيها هو اولى بان يقع منه
ذلك لا اولى بل الى انه الاجمل ذلك وانه ان لم يفعل فذلك قبيح فالمائه يشارك سائر العلل التي في امر
ذكرنا بها او تم الوقوع ويخالفها فان العلل التي ليست بموات لا يعتبر فيها حال الجميل لكنها انما
يقتصر فيها على الوقوع وانما يقتصر من الموات وما يشبهها على الايجاب لا الاولى لان الاسباب المحتاج
اليها في ان يكون العلة علة بالفعل ما لم يجتمع لم يكن للمعلول وجود واجب فاذا علم ان هذا الواحد منها
قد وجد وجعل الحكم في البواقي وانها هل اجتمعت ثم كان موضع لم يحصل فيه علة من تلك العلل
تسبق الى الذهن العامي ان المتحصل لعلة ما منها العلة التي تصير علة بالفعل عند شرائطها اولى بالوجود
مما عدم فيه الامران واما العلل الاخرى والشرائط الباقية فانها لو كان اجتماعها كلها معلوما
لكان الحكم ثبت في ان المعلول واقع ولو كان غير اجتماعها معلوما لكان الحكم ثبت في ان المعلول
ليس بواقع لكن ما يشعر فيه بوجود سبب او زيادة الاسباب المرجحة يظن ان الاولى به ان يكون فربما
كانت الاسباب المرجحة متوافية في الجانب الاخر الا انها تكون مجهولة وربما لم يتوافا الاسباب
كلها لا في هذا ولا في ذاك فيمتنع ان يكون ذاك ولا هذا البتة وان كان هذا اكثر اسبابا واما الذى
يتوافى فيه الاسباب كلها فليس هو اولى بل واجب والقاصر الاسباب ليس هو لا اولى فقط بل يمتنع
ان يوجد فاذن هذا القسم من الاولى مظنون لا وجوب له ولا امتناع الا انه يفيد ميل نفس الى ان الشيء
يكون وهو ظن ما يكون كاذبة ان كان الشيء متوافي الاسباب فوجب ولم يكن اولى وكاذبة ان لم يكن متوافي
الاسباب فامتنع ولم يكن اولى ● واعلم ان اعتبار حال ان يكون قضية وحدها فالقضية صادقة
اتفاقا او محالا اذ كان الشيء متوافي الاسباب وكاذبة ان لم يكن متوافي الاسباب وكذلك حال
لا يكون اعني ان يكون الظن به انه لا يوجد لقصور الاسباب وكان الظن به لا يوجد ثم وجد
لتوافي الاسباب ● واعلم ان اعتبار الافضل والازيد قد يقع في كل مقولة ولسنا نعني ان يكون
الموضوع لمحموله يكون في كل مقولة فان ذلك امر لا كثير اشكال فيه ولا ايضا كثير منفعة في تعرفه ولست
ايضا اعني ان الذي اليه النسبة في ان الآخر اولى منه او ليس واقع في كل مقولة على ما دل عليه اختلاط
امثلة يوردها قوم بل ان نفس ذلك المحمول قد يقع في كل مقولة مثاله انه قد يقال ان الصورة احق بالجوهرية
من الهيولى ويقال ان الشخص اولى بالجوهرية من الكلي وهذا يكون لا على ان جوهرية اكثر من جوهرية
ولا ان جوهرية هذا اسبق من جوهرية ذلك بل لانه ما يتشابه فيه يوجد له حكم ووضع هو اسبق
لاحدهما وهو الكلي وهو الوجود وقد ذكرنا حقيقة هذا في موضعه وقد يقال في الكم والكيف وهذا ظاهر
وفي الاضافة كقولهم ان صداقة فلان اشد وفي الاين كقولهم النار اعلى من الهواء وقد مثل المتابعون
مثالا سخيفا وهو ان القوة النفسانية في الدماغ او في القلب وليس هذا اختلافا في زيادة الاين
ونقصانه بل في نفس الاين وقد يكون في متى كقولهم تاريخ الفرس اقدم من تاريخ العرب وقد اورد له
مثالا آخر فقيل ان ربيع الصيف اصلح لامر كذا من الربيع فاخذ الموضوع مكان المحمول وطلب الاكثر والازيد
لا في انواع متى بل في محمولات بل في الاصلحية والاصلحية ليست من مقولة متى فان الاصلح اسم
مشترك يقع في مقولات واما في مقولة الجدة فمثل قولهم الدرع او قام الدرع واما في الوضع فمثل قولهم
الفلك بالاقليم الرابع اشد ميلا او في الثالث واما الامثلة في الفعل والانفعال فسهلة مشهورة
وقد جرت العادة ان يقال في هذا الموضع في وجوه المقايسات التي يتضمنها هذا النظر اشياء كالزام
فمن ذلك ان يكون الموضوعات اثنين والمحمول واحدا كقولهم الغنى الزم الجلد ومن ذلك ان يكون المحمول
اثنين والموضوع واحدا كقولهم الفضيلة انظر او اعمل وهذا يرجع بالمعنى الى الاول فانه كان يقول
النظر اكثر في الفضيلة او العمل ويكون المحمول هو الاكثر بالحقيقة واما ان يكون موضوعان لمحمولين
كقولهم اللبن اشد في البياض ام الغراب في السواد واما ان يكون الموضوع مضاعفا في كليهما او احدهما
كقولهم الحكمة مع الشجاعة خير ام الحكمة مع العفة او الغنى مع الصحة افضل ام الفقر مع الحكمة والفرح

ويعرفها مع انه ليس متعينا الى انه يفعل صح

المتحصل نخ

بين التالين

بين التالين ان نذكر احدهما جزءا من الموضوع مشتركا وفي الاخر غير مشترك وربما كان المحمول بل الموضوع
والمحمول مضاعفا مثل قولهم الحكمة مع العفة انفع في الدنيا والاخرة من الحكمة مع الشجاعة فلنشتغل
الآن بالمواضع **فصل في ان الامور الظاهرة التفاوت** لا يحوجنا الى استعمالها بالمواضع بل
المواضع انما يستعمل فيما يخفى فيه التفاوت فمن المواضع ان ما هو اطول زمانا واكثر ثباتا فهو اولى وليس
هو الحق انما الاخذ مطلقا فقد يؤثر المؤثر القصير المدة العظيم في انه مؤثر على الخسيس الطويل المدة الا ان
هذا قد يستعمل في المشهور واما اذا تساوى الشيئان في النوع فاطولهما زمانا واكثرهما ثباتا فهو اثر
والفرق بين ما هو اطول زمانا واكثر ثباتا ان الشيء قد يكون متساويا لشيء في الزمان لكنه اذا ثبت
على حالة في الشدة والتنوع والاخر يزول ويشتد ويضعف في ذلك الزمان كان هذا اكثر ثباتا ومختار الاكثر
الناس الاخيار او الصالح او يختار الشريعة الصحيحة او يختار جماعة المبرزين في الفضل والمعرفة
في ذلك الباب او يختار الاكثر منهم فهو افضل وهو مشهور ويختلف وكذلك ما يختاره الكل لذاته
فهو المشوق اليه بحسب الكل فهو افضل في ذاته واولى بالتمنيا وهذا انما يكون حقا اذا كان الشيء
مؤثرا في نفسه لذاته لا لغيره واما اذا لم يكن كذلك فهو مشهور ولم يحق دائما فقد يكون ما يؤثره
الناس كلهم كالصحة والسلامة ليس كما يؤثره الفضلاء من السعادة في الاخرة والمختار في الصناعة
التي هي افضل في الفلسفة الاولى اولى بالاختيار مما هو مختار في صناعة اخس كالموسيقى وهذا يعتبر
حقا اذا اعتبر تام احدهما ان يكون المختار في الفلسفة مثلا من جهة ما يوجبه الفلسفة الفيلسوف
الذي قد يختلف واما اذا اعتبر الوقت والحال فان من الاوقات قد يجعل اختيار ما هو في
صناعة اخس اولى من اختيار ما هو في صناعة ارفع مثل الوقت الذي وجب اختيار الناس على استخراج
شكل من الهندسة فيجب ان يقول ان لم يكن الوقت والحال يوجبا في الصناعة الخسيسة وموضع
آخر وهو ان ما هو في جنس الحسن والفضيلة فهو افضل من الذي ليس في جنسه كالعدالة فانها
من جنس الفضيلة اذ هي نوع منه واما العادل فهو في ذاته جوهر وليست الفضيلة مقومة لذاته
كما ليس البياض مقوما للابيض ولا اللون الذي هو جنسه مقوما له لكن العادل عرض له الفضيلة
فهو في جنس الفضيلة بالعرض فيجب ان يكون العدالة افضل من العادل وهذا قد يشتهر ولا يشتهر
واما الحق فيجب ان يعلم ان معنى الافضل هاهنا مما لا ينفرد لان الافضل اذ عنى به انه الاكثر في نفسه في
انه فضيلة كان الاشد سوادا هو الاكثر من الآخر في انه سواد فليس بينهما مناسبة في ذلك فان الفاضل
ليس فضيلة واذ عنى بالافضل الاجمع للفضل على نسبته فليس بينهما مناسبة فان الفضيلة ليست
جامعة او حاملة للفضيلة ثم ان اخذ اسم يعمهما فيكون باشتراك الاسم وموضع آخر وهو ان المؤثر
بذاته ولاجل نفسه افضل من المؤثر لاجل غيره كالدواء والصحة وهذا حق وايضا المؤثر بذاته افضل
من المؤثر بالعرض وهذا قريب من الاول ويخالفه في ان الذي يكون بالعرض قد لا يكون مؤثرا البتة
بل انما يكون المؤثر ما يقارنه مثل ان الشيء اذا كان حلوا ومرجا كان الحلو مؤثرا بذاته والمرج بالعرض
اذ انما اوثر لانه حلو وليس يتوجه الى الترجيح ايثار واما المؤثر لغيره فقد يتوجه اليه ايثار وربما
كان المؤثر بالعرض ليس لانه مؤثر بل لاجل ان مقابله مكروه ويتبع مقابله مكروه فيؤثر لا لفائدة
في نفسه فهي فيه بالذات ولا لفائدة فيما يقارنه بالذات فهي فيه بالعرض لكنه انما يؤثر ان لا يوجد مقابله
فلا يكون هو مؤثرا لاجل انه مؤثر لذاته بالذات اذ ليس يوصل الى المؤثر بالذات بل يوصل الى المؤثر بالعرض
وهو عدم المكروه بالذات وليس عدم المكروه علة لوجود المؤثر بالذات بل بالعرض اذ علل الامور
الوجودية امور وجودية لا الاعدام بل الاعدام ربما كانت مع علل الامور الموجودة ممكنات بوجه
العلل لا انها في انفسها علل ومثال هذا ان الفضيلة في الاصدقاء مطلوبة لذاتها لانها توصل الى
سعادة الصديق مؤثر لذاته للصديق واما فضيلة الاعداء فلا تؤثر لاجل ذاتها ولا تؤثر
لاجل حصول مؤثر للذات عنها ولكن قد تؤثر لاجل مؤثر بالعرض وهو عدم المكروه اذا العدو اذا كان
ذا فضيلة لم يجدنا الضر الذي هو عدم السلامة التي هي مؤثرة لذاتها فيشارك هذا الوجه الاول
في ان الاول المؤثر فيه لا لذاته بل لما عرض له ذكرناه كالمؤثر لغيره لينتقل اليه ويفارقه المثال الاول
فانه ليس سببا لذلك المؤثر ومؤديا اليه بل عارضا له فلا يقع له ايثار ويفارقه المثال الثاني في انه

فصل ان الامور الظاهرة التفاوت

الخير نسخه

فيكون خ

مكيف نسخه

الوجودية خ

وسعادة الصديق صح

مؤثر ولكن ليس مؤديًا الى المؤثر بالذات بل الى عدم يقابله وموضع آخر قريب من الموضع الاول
وهو ان ما كان سببًا للخير بذاته كالفضيلة والحكمة آثر مما هو سبب له بالعرض كالبخت كما ان ما هو
سبب للشر بذاته مثل الفجور والرذيلة اولى بالاجتناب من السبب بالعرض كالبخت ۞ والفرق
بين هذا الموضع والموضع الذى قبله ان هٰهنا قد اخذ الشيء سببًا وهناك اخذ مؤثرًا فهٰهنا سبب اذ
لغاية وهناك غايتان او سبب وغاية بعد ان اخذا مشتركين فى الايثار فى ان تحصل لهما ايثار
فمنفعة الموضع هناك ليس فى اثبات الايثار نفسه بل فى ان يتعين اى الامرين اللذين حصل لهما
الايثار اولى بان يؤثر ومنفعة هذا الموضع هٰهنا فى نفس اثبات الايثار كانه يوجب ان يؤثر شيء
وان يكون هو كذا وانه آثر من كذا فيكون هٰهنا كالتضعيف فى الاثبات بالعوج وان كان بالفعل
اثبات واحد وهو اثبات الآثر وما هو آثر عند الكل وعلى الاطلاق اى فى عامة الاحوال آثر من الذى
يصير آثر فى حال دون وقت وبحسب شخص بعينه لعذر لولاه لما كان آثر كما ان الصحة آثر من التبسط
بالمبضع للعلاج فان الصحة فى نفسها آثر عند الذى يبطل بل ترك البط عنده آثر لولا العذر الواقع
وهذا حق وايضا فان الذى يكون للشيء بالطبع له يكون آثر من الذى له لا بالطبع ومثاله العدالة
آثر من العادل ولستا نقول افضل فان هذا الموضع تقدم مرة واما فى هذا الموضع فانما يؤخذ العدالة
والعادل من حيث هما نافعان فى امر من الامور يحتاج فيه الى احدهما ومن جهة نسبتهما الى شيء وهو
الغاية لستا نعنى من جهة اعتبار ومقايسة ما بينهما ان احدهما يؤثر لذاته والآخر لغيره فان هذا
الموضع قدم بل من جهة ما هما مؤثران لاجل المنفعة المتعلقة بها لكن العدالة نافعة بمعنى طبيعى لها
فى ذاتها والعدل نافع لامر مكتسب وهذا مثل ان يقول ان السراج آثر من المرآة المضيئة بالعكس
اذ السراج يفعل ذلك لامر فى طبعه والآخر يفعله لامر مكتسب وهذا حق وايضا هذا كما يقال
ان يكون لك ملكة الكتابة فيكتب آثر من ان يستكتب وايضا فان الامر الموجود للافضل الاكرم آثر
من الامر الموجود لغيره مثل الامر الذى يخص الله تعالى فانه آثر مما يخص الانسان فهذا هو على الاطلاق
مشهور ولنميز ليتحصل الحق فيه فنقول ليس كل امر موجود فى الافضل فهو افضل فان اللحية موجودة
فى الانسان وليست آثر من مبلغ الشجاعة الموجودة فى الاسد لكن يجب ان يشترط حتى يكون الموجود
للافضل موجودًا للافضل من حيث به افضل لا من حيث هو به اخس والموجود للاخس موجود للاخس
من حيث هو به اخس لا من حيث هو به افضل وبعد ذلك فان الحق ان ذلك افضل واما انه آثر فانما يكون
اذا اشتركا فى انهما مؤثران وانما يكونان مؤثرين اذا كان كلاهما من شانه ان يؤثر فيحصل بالكسب
واما اذا لم يكونا كذلك ولم يكن الذى فى احدهما مثلا الذى فى الافضل مما يكتسب فليس يقال انه
آثر وموضع آخر يشبه هذا الموضع وليس هو وهو ان ما كان اولا للامور التى هى اقدم فهو آثر
كالصحة بالقياس الى الجمال والقوة فان الصحة يظن انها توجد فى مزاج الاركان والجمال والقوة
فى تركيب الاعضاء الآلية وكذلك ما هو فى الشيء الذى هو اكرم فهو آثر كصحة النبض بالقياس الى
جودة الهضم وهذا يخالف الموضع الاول فى ان الصحة والشدة يجتمعان معًا فى شخص واحد
يوصف بهما وصحة النبض وجودة الهضم يجتمعان فى شخص واحد والموضع المقدم كان يفرق
فيه الموضوعان لكن الحكمان متقاربان وموضع آخر قريب من بعض ما سلف وهو ان الغاية
فى الشيء آثر من فاعل الغاية الاخرى حتى لا يكون هذا الموضع مكررًا ولكن هذا مشهور غير حق فان
صحة البدن غاية من الغايات ثم صحة النفس وهو الفضيلة تسوق الى غاية هى السعادة الفضيلة
والفضيلة آثر عند الافاضل من صحة البدن وايضا فان السابقين الى غايتين يشبه ان يكون
افضلهما تاديةً الى غايته آثر وذلك اذا تساويا وتقاربا ولذلك فان الجمهور يؤثرون النافع فى
المعاش على النافع فى المعاد واما اذا اختلفا وكان التفاوت عظيمًا ولم يمكن الجمع بينهما فان الآثر
عند الحكماء ما هو افضل وان تأخر وايضا فان الغايتين اذا كان التفاوت بينهما اكثر من التفاوت
بين احديهما وبين فاعلها وكان فضل الغاية الاخرى على هذه الغاية اكثر من فضل هذه الغاية على
فاعل هذه الغاية فان فاعل الغاية الاخرى افضل من هذه الغاية وذلك بان نسبة الغاية الى الغا[ية]
كنسبة الفاعل الى الفاعل وكانت تلك الغاية بفضل هذه الغاية اكثر من فضل هذه الغاية على فا[علها]

ففاعل



ففاعل الغاية الاخرى يفضل فضل فاعل الغاية الاولى هذه اكثر من فضل الغاية الاولى هذه لفاعلها
نفسها وما فضل اكثر فهو افضل ففاعل الغاية الاخرى افضل من هذه الغاية وكذلك بالعكس وهذا
الموضع مشهور وليس ببين بنفسه انه حق وذلك لانه مبنى على ابدال النسبة وابدال النسبة غير
بين والبرهان الذى شهر انما قام عليه فى المقادير والاعداد ولم يعم فى غيرهما مما لا يوجد فيها ما يوجد
فى المقادير والاعداد من المناسبات من وجود مشاركة فى شيء مشار اليه وان فى احدهما معنى فضل
عليه فان كان فى هذا الموضع حقًا فهو حق غير بين بنفسه وموضع آخر يشبه بعض ما مضى وهو ان يكون
احد الامرين وان كان قد يطلب لغيره فقد يطلب لنفسه والامر الآخر لا يطلب الا لغيره فان الاول
آثر ومثاله الصحة والعدالة فانها آثر من الغنى والشق فان الصحة والعدالة كريمان لانفسهما والغنى
لا فضيلة له فى نفسه بل ربما جلب امرا فاضلا كريمًا ومواضع اخر فى الامور الخفية التفاوت التى يحوج
الى تدقيق النظر فى امرها فى مثل ذلك النظر فى اللوازم فان ما لا زمه خير اكثر وافضل فهو آثر
وايضا ما تابعه شر اقل مما للآخر وان لم يفضل فى الخير فهو آثر ومن اللوازم ما يكون متقدمًا مثل الجهل
للتعلم من حيث هو متعلم ومنه ما يكون متأخرًا تابعًا مثل العلم والتابع فى اكثر الامر فهو افضل اذ كان
من جملة الغايات فهذا موضع وايضا موضع آخر ان الخيرات التى هى اكثر فهى آثر اذا كان الاقل داخلا فيها
فاما اذا لم يكن كذلك فان الاقل عددًا ربما كان وان نحا لطه شرا آثر من خيرات كثيرة مثل الحكمة فانها
مع ما يلحق كاسبها من التعب آثر من جملة الغنى والصحة والجمال والقوة وربما كان ما ليس بفضيلة وحده
واحدة آثر من عدة فضائل مثلا ان السعادة آثر من العدالة والشجاعة والعفة وقد يعاند هذا الموضع
فيقال ليس يجب ان يكون مجموع الاثنين آثر من الواحد الذى فيه مثل ان مجموع الصحة وكون الانسان ذو
صحة ليس آثر من الصحة فانه لا زيادة ايثار لمجموعهما على الايثار الذى للصحة وانما يكون هذا اذا كان احد
الامرين لاجل آخر واما اذا اختلفا فى انه اذا كان كل واحد منهما ليس يؤثر للآخر فهما آثر من الواحد
وهناك اذ ليس آثر فليس انه انقص ايثارًا بل ايثارهما واحد وحكم هذا الموضع فى الصحة والشهوة معًا
لا يخفى وايضا اذا كانت المؤثرات يحصل مع لذة فهى آثر من ان يكون بلا لذة وهو مشهور غير حقيقى وايضا
اذا كانت بغير اذى ولا لذة فهى آثر من الذى يكون مع اذى وهذا على ما قد علمت وايضا ما يكون فى وقته
آثر منه فى غير وقته او فى وقت لا يعتد به فيه فان الحكمة فى المشايخ آثر منه فى الشبان وان كان وجوده
فى الشبان اعجب وكذلك العفة فيهم بل العفة والحكمة بالمشايخ اولى من الشبان اعجب واكتساب
ذلك وطلبه بالشبان اولى فان المشايخ يجب ان يحصل لهم ذلك بالطبع والشيء الذى هو انفع فى كل وقت
او فى اكثر الاوقات فهو آثر بالاعتداد كالعفة والعدالة فانها آثر من الشجاعة لكن ربما كانت الشجاعة آثر
فى وقت يحوج اليها والشيء الذى لو كان هو لم يحتج الى الآخر واذا كان الآخر احتيج اليه فهو آثر كما انه لو كان
الناس عدولا لم يحتج الى الشجاعة ولو كان الناس كلهم شجعانا لما انتفع بالعدالة بل احتيج اليها فالعدالة آثر
وان كان الاحتياج الى الشجاعة ربما صادفت فى بعض الاوقات آثر وايضا فان ما يجتنب فساده او ضياعه
او هلاكه اكثر فهو آثر وما يرغب فى تحصيله واتخاذه اكثر فهو آثر وايضا فان كل شيء يكون مؤثرًا دائمًا
ويكون الآخر مرة مؤثرًا ومرة غير مؤثر فذلك الشيء آثر مثال الاول اللذة الحكمة ومثال الثانى لذة الاكل
والجماع فان الذى هو مؤثر دائمًا آثر من نفسه وان كان هذا قد يصير وقتًا ما آثر ونقول ان المواضع التى
اخذت فى الآثر منها ما ينفع فى المؤثر نفسه وذلك انا اذا علمنا ان الانفع آثر علمنا ان النافع مؤثر وكذلك
اذا ادينا الاكثر فى بابه آثر علمنا ان الكثير مؤثر كما انا اذا علمنا ان الانفع آثر علمنا ان النافع مؤثر
وكذلك فقد يكون الامران يختلفان فى الزيادة والنقصان ويرجح ما بينهما من جهة اخرى فقد يوجد
للترجيح مواضع اخرى مثل انه اذا كان الخير بالطبع آثر فالخير بالطبع مؤثر وايضا اذا كان ما يكون خيرًا
بالطبع فهو اكثر ايثارًا فيكون لا محالة الاقل ايثارًا وهو الخير الذى هو ليس بالطبع ايثارًا ما وان قل
فيكون كل خير بالجملة مؤثرًا ومنها ما ينفع فى الترجيح فقط وقد يمكن ان يجعل هذه المواضع اعم من حال
الايثار فيوجد بحيث يشتمل على الازيد من كل تفاوت فيقال مثلا ان ما كان بالطبع بحال ما فهو ازيد
فيها من الذى ليس بالطبع فان الازيد فى الحال اعم من الآثر ونقول ان الذى يفيض منه امر ما فهو
اولى بان ينسب اليه من الذى لا يفيض عنه او الذى يفيض منه اكثر فهو افعل لذلك الامر فهو اوجب

والذى هو اكثر تحا لما قبولا وتصرفا فيه فهو اولى به وكذلك ما اذا زيد على شى جعل الجملة اكثر تحالما
فى زيادة شى او كانت زيادته على ما هو اقل تحالا يجعله اكثر من زيادة شى آخر وكذلك فى جانب
النقصان وايضا ما هو اقل مخالطة للضد كالبياض الذى هو اقل سوادية للجسم فهو بالحال الاولى وفيها
اكثر والمواضع الكلية كما علمت ينفع فى الجزئيات وان كان للمواضع الجزئية خصوصية بحث والمواضع
الكلية هى مثل المشتركة المذكورة فى باب الاثبات والابطال المطلقين مثل قولهم مواضع المتقابلات
والنظائر والتصاريف فانها اعرفها كلها واقربها من المشهور ولذلك تلك المواضع نافعة فى ان تستعمل
فى المطالب الجزئية فانه كما ان قولنا ان كان كل لذة خيرا فكل اذى شر مشهور فكذلك سيكون مشهورا قولنا
ان كانت لذة ما خيرا فاذى ما شر وكذلك فى سائر الامثلة مما يجب ان تعرفه بنفسك وكذلك مواضع
الاولى والاحرى لكن انما ينتفع ما اخذ مقدم جزئى لتال جزئى فى الاثبات واما انه فى الابطال فلا ينتفع
به مثاله من باب الاولى انه اذا كان كل علم اولى بان يكون خيرا من اللذة ولذة ما خير فعلم ما خير فان قلنا ولا لذة
بخير لم يلزم ان يكون ولا علم بخير واما ان قلنا لكن ليس علم خيرا انتجت فليس لذة خيرا واما اذا كان الامر
من باب التساوى فيصلح للاثبات والابطال الجزئى وحكم الموضع الجاعل الكل على مثال الجزء هو من باب
الاولى والاحرى وما بعد هذا فتكررات بعضها مما يعلم فى علم القياس وبعضها مما يعلم فى المواضع
المذكورة. المقالة الثالثة فى مواضع الجنس اربعة فصول فصل فى ايراد بعض
المواضع الجنسية ولان النظر فى الجنس قبل النظر فى الحد اذ الحد انما يتم تحديدا بعد ان يصح وجود
ما فرض فيه جنسا على ان الجدليين اكثر عنايتهم بالاثبات والابطال المطلق ثم اذا نظروا فى
الحدود فكنظرهم فى التميز والمساواة ولم يفطنوا الشروط الحدود فلذلك تقل فطنتهم لامر الجنس وذلك لانه
قد يهمهم الاثبات والابطال ويحوجون الى التحديد لتفهيم الاسم ولا يتعدون فى اكثر الامر الى
ان يعرفوا ما هو حد حقيقى وما هو غير حقيقى فيقتصرون على ما هو تفهيم الاسم وينعكس بالتساوى لكنه
لا يبعد ان يكون من ضبطهم مشهورات الصنائع العلمية ان يكون قد اختص بما هو المشهور عند
المنطقيين من ان الحد يؤلف من جنس وفصل فيكون له ان يتكلم فى باب الجنس والفصل ⦁ واعلم
ان اكثر المواضع المذكورة فى باب الجنس علمية فانجرى فيها مشهورة فخصصناها بالتعريف فمن
المواضع ان ينظر فى المجانسة للموضوع فاى الامور المشاركة للموضوع فى طبيعته والمتسلم انه جنسها
واحد هل شى منها لا يحمل عليه المحمول المفروض انه جنس فان وجد منها ما ليس يحمل عليه المفروض جنسا
فليس ما وضع جنسا بجنس وان لم يوجد لم يلزم منه شى وهذا الموضع للابطال فقط ومثاله ان قيل
ان الخير جنس للذة فوجدنا لذة ليست بخير قلنا ان الخير ليس جنسا للذة فان وجدنا كل لذة خيرا لم يعلم
انه جنس او ليس فان كل جنس عام لكن ليس كل عام جنسا وان ينظر هل هو محمول من طريق ما هو فان لم يكن
فليس بجنس واما ان كان محمولا من طريق ما هو لا فى جواب ما هو لم يجب ان يكون جنسا كما علمت
لكنه لا يبعد ان يوجد فى المشهور جنس وان كان فى جواب ما هو ولكن لا من جهة الشركة فقط لم يكن
جنسا وايضا هل يطابقه تحديد العرض فان طابقه فليس بجنس فيخالف الموضع الاول لذا انه ليس
كل ما ليس مقولا فى طريق ما هو فهو يطابقه حد العرض بل ربما طابقه حد الخاصة وايضا ان اختلف
المقولة الجنس والنوع فكان النوع من الكيف بالذات مثلا والجنس من الجوهر او بعكس ذلك فليس ما فرضنا
للجنس بجنس وهذا يصلح للابطال فقط ومثال البياض والثلج فان البياض كيفية والثلج جوهر وايضا
العلم والجميل فان العلم مضاف والجميل غير مضاف واما جعل العلم فى هذا الموضع مضافا فانى داخلا
فى مقولة المضاف بالذات فهو على جهة المشهور وقد علمت ان دخوله فى المضاف عند التحقيق هو على طريق
آخر ومع ذلك فان الشى الذى يلزم جنسه الاضافة يلزم نوعه الاضافة فلا يختلفان فيه وهذا حق
وايضا ان حمل على ما وضع جنسا حد ما وضع نوعا فليس ما وضع جنسا بجنس وهذا ايضا نافع للابطال
فقط مثاله لو ان انسانا جعل الموجود وللواحد جنسا كان ذلك الجنس موجودا او واحدا فى نفسه لا محالة
فكانت حقيقة النوع يقال على حقيقة الجنس وهذا محال وايضا فان النوع اذا كان يصدق على ما ليس
يصدق عليه الموضوع جنسا فليس الموضوع جنسا بجنس مثل المظنون فانه يصدق على المعدوم
والموجود لا يصدق عليه وهذا كالمكرر وايضا فان كان الموضوع لا يشارك شيئا من انواع الجنس



فليس المفروض جنسا بجنس كمن يجعل الحركة جنسا للذة ثم لا يوجد اللذة نقلة ولا استحالة ولا نموا
ولا غيرة لك وهذا انما يكون اذا كانت الانواع محصورة ثم لم يكن النوع المدعى دخوله تحت الجنس لا احدهما
ولا داخلا فى احدهما وموضع آخر وهو مكرر بالقوة وان لم يكن بالفعل وهو ان يكون الموضوع نوعا يقال
على اكثر مما يقال عليه الموضوع جنسا كالمظنون فانه يقال على اكثر مما يقال عليه المعلوم وهذا الموضع
فى الظاهر كانه فى القوة ما قيل قبل من انه ان كان النوع يحمل على ما لا يحمل عليه الجنس فليس المفروض جنسا
بجنس لكن قولنا ان كان نحمله على اكثر مما يحمل عليه قد يقتضى اعتبارا آخر وهو ان لا يلتفت الى المشاركة
البتة بل يجمع لكل واحد منهما موضوعاته فى موضع الموضوعات القريبة لمن اكثر عددا من موضوعات
تلك فلا نها اكثر عددا لا من جهة ان ذلك يشارك البتة او لا يشارك البتة هذا فى موضوعاته فيكون
ما فرض جنسا غير جنس وايضا ان كان المفروض نوعا مساويا فى العموم للجنس فليس ما فرض جنسا بجنس
كمن يجعل الموجود جنسا للواحد او بالعكس ثم يوجد كل ما يقال له موجود يقال له واحد وبالعكس فلا يكون
احدهما جنسا والآخر نوعا واما كيفية هذا التساوى فى الواحد والموجود فلا يجب ان يشتغل الآن
به بل يؤخذ اخذا ويقتصر على وجه كونه مثالا واما بيان الحقيقة ففى العلوم العالية وكذلك ان جعل
العلة والاول احدهما جنسا للآخر فانهما متلازمان او مترادفان وانما يكونان متلازمين اذا فهم
من العلة موجود عنه وجود الثانى من غير عكس وفهم من الاول انه موجود ليس عن وجود الثانى من غير
عكس والامران وان كانا متلازمين فان بين الاعتبارين فرقا ما بين اعتبار الصاعد والنازل وايضا
ينظر فى الامور التى لا تختلف فى النوع بل تختلف فى الاعراض فان كان مما وضع جنسا ليس
جنسا لجميعها فليس هو بجنس مثاله من جعل غير المنقسم جنسا للخطوط مستقيمة غير منقسمة فان
الخطوط الغير المنقسمة ان كانت موجودة فلا تختلف هى والمنقسمة كما علمت بالنوع والماهية بل
بالاعراض وان ليس ما لا ينقسم جنسا للخطوط المستقيمة المنقسمة فليس جنسا للغير المنقسمة ايضا
وايضا ان كان للنوع جنس آخر ليس احدهما تحت الآخر فليس الجنس جنسا لكنه ربما جوز ذلك فى
المشهور لان نوعا واحدا قد يقع فى جنسين ليس احدهما تحت الآخر مثل ان الفهم علم وفضيلة او لا يكون
هذا المثال المشهور جدا فعسى ان يكون كثير من الناس لا يقبلون ان الفهم علم بل عسى ان يكون المظنون
ما ذكرناه فى الفن الثانى من حال الاجناس المتداخلة لكنه ان زيد فقيل جنس ليس احدهما تحت الآخر
ولا هما تحت جنس واحد بعينه خلص القول عن العناد ثم كان حقا ومع هذا كله فيجب ان يتعدى الموضوع
ان جنس الى جنسه القريب والعالى فان لم يكن محمولا على جميع النوع او لم يكن من طريق ما هو فليس
الموضوع جنسا بجنس وايضا فانه يجب ان ينظر هل هذا النوع يحمل على الجنس الاعلى فان حمل فليس الجنس
جنسا واما المثبت فان بين ان الجنس العالى والاعلى محمول من طريق ما هو بالشركة ثم بين ان الموضوع
جنس موجود للشى كان مثبتا لانه جنس فانه لا يمكن ان يكون العالى يحمل من طريق ما هو والوسط يحمل
لا من طريق ما هو وههنا موضع بحث فى ان هذا الموضع علمى او ليس بعلمى وذلك لان القائل ان يقول ان
الجنس ربما حمل على نوعين ثم عرض احدهما للآخر فكان الجنس لا على مقولا على النوع من طريق ما هو ولم يكن
النوع الذى هو جنس قريب محمولا على ذلك النوع الانزل من طريق ما هو مثاله ان الكمية يحمل على المنفصل
وعلى المتصل ثم العدد قد يحمل على المتصل اذ يعرض له المنفصل ولا يجب من ذلك ان يكون المنفصل جنسا
للمتصل بسبب ان جنسه جنس له ومقول فى طريق ما هو ⦁ فنقول ان هذا النوع الاخير كالمتصل اما
ان يكون مأخوذا على انه متصل لذاته او على انه شى عارض له الاتصال فان اخذ على انه متصل لذاته فالمنفصل
الذى يقابله لا يقال على جزئياته وان كان معناه انه شى يعرض له الاتصال فالكم لا يقال عليه وعلى المنفصل
لذاته الذى هو العدد قولا جنسيا بل الكم يقال على العارض له الاتصال قول ما يعرض للشى ولا يقال
على الشى قولا جنسيا وايضا فان المنفصل لذاته وهو العدد لا يقال على ما فرض نوعا اخيرا تحتا الكم
قولا بالتواطؤ فضلا عن ان يقال لا بالعرض وكيف يقال وكل نوع منها ليس الآخر بل قد يشتق لاحدهما
من الآخر الاسم فلا يقال ان المقدار عدد او انفصال او منفصل لذاته بل معدود او منفصل بعدد او لنفسها
ثم المعدود ليس هو نوع الكمية بل شيئا مأخوذا على انه عرض له نوع الكمية وكذلك المنفصل ان لم يعن به
نفس العدد الذى لا يقال على المقدار بل عنى به شى قرن به الانفصال حتى كان معناه انه شى ذو انفصال

لم يكن نوعاً ايضاً من الكم على ما علمت ان الشيء مقرون به طبيعة المقولة ليست من المقولة فهذا الاعتراض
لا يبطل حقيقته واما ما حكمنا به ان المثبت اذا بينا ان الاعلى مقول في جواب ما هو على الاسفل الذي قد
مقول في جواب ما هو فذلك حكم مشهور وليس بتحقيق واجب وان كان مشهوراً فانا نجوز ان يكون
الاعم مقولاً في جواب ما هو بالشركة ثم يكون للاخص من المحمولين فصلان متساويان له وقد اخذ
مع اخذ الفصلين فسمي باسم فيكون حينئذ يجمع المشتركات في الماهية التي هي اخص يشترك في شيء
مبتور وليس بكمال طبيعة الجنس بل ليس بجنس لكن لا يجب ان نضايق في هذا الكتاب كل هذه
المضايقة بل يجب ان يؤخذ على المشهور وموضع آخر ان كان ما وضع جنساً ليس يحمل على ما تحت الموضوع
نوعاً من طريق ما هو فليس الموضوع جنساً لجنس الموضوع نوعاً واما المثبت فانه اذا بينا انه اعم
ويحملان معاً على ما تحت الموضوع من طريق ما هو وجب ان يكون الاعم جنساً كمن جعل المائت جنساً
للانسان والفرس ثم المائت فصل يقسم الحيوان ⊛ ولقائل ان يقول انكم ان ضايقتم فلم تجعلوا
فصل الجنس في هذا الكتاب جنساً عرض من الشك ما تقدم ذكره قبل هذا الموضع وان لم تضايقوا
فلا عليكم ان تقولوا في ان يؤخذ المائت جنساً وان كان فصل جنس ⊛ فنقول اما اولاً فان الشيء الذي
هو فصل اذا شعر في المشهود بفصليته لا من جهة ما قلناه من تحديد المقول في جواب ما هو بل من
جهة مضادة ان الشيء منقسم بشيء آخر قسمة لا يخفى على الجمهور بانه فصل حكم حينئذ بان الشيء يكون
غير جنس وانه ليس مقولاً في جواب ما هو بل في جواب اي شيء هو وانه لا يحمل في المشهور محل الجنس واذا
لم يكن شعور من هذه الجهة والجهة الاخرى خفية فيكون الحمل من طريق ما هو فيما يحمل من طريق ما هو
كالكافي في اثبات ان ذلك الشيء جنس لان التفريق بين الحمل من طريق ما هو والحمل في جواب ما هو ليس
مما يفهمه المشهور بل الكلام في الجنس محل عن المشهور وانما يفطن له الاقل من الجدليين فكيف الشروط
اللطيفة في امر الجنس التي لا يشعر بها ايضاً في غير المشهور بل المشهور هو ان الجنس هو المقول من طريق
ما هو الذي ليس قاسماً بذاته على سبيل قسمة الفصل مقول في طريق ما هو اعم منه بل كان المخصوص
باسم المقول في طريق ما هو ما كان ليس البتة مقولاً في جواب اي شيء هو وان كان المقول في طريق
ما هو اعم من الامرين فههنا يجب ان يؤخذ كالمخصوص باحدهما

## فصل في مثل ذلك

وايضاً يجب ان ينظر هل جعل الجنس جنساً للفصل كمن جعل العدد جنساً للفردية والفردية فصل
من باب الكيفية بسيط او جعل جنساً للفرد الذي هو بمعنى شيء ذو فردية فان ذلك ايضاً فصل قسيم
العدد ليس هو بنوع من انواعه اذ لو كان نوعاً لكان اما نوعاً متوسطاً واما نوعاً اخيراً ولو كان نوعاً
اخيراً لما كان ان يقال على ثلثة وخمسة ولو كان نوعاً متوسطاً لكان مقولاً على ما تحته في جواب ما هو
وقد علمت في موضع آخر انه ليس كذلك وهو ايضاً في الحقيقة بفصل حقيقي ذاتي بل هو فصل على المشهور
ولا الفرد الذي بمعنى العدد المأخوذ مع الفردية ايضاً بنوع بل صنف ولو كان نوعاً لكانت الفردية
فصلاً ولكان يحمل هذا الفرد على ما يجب من طريق ما هو ⊛ واعلم انا اذا قلت عدد فرد فليس معنى الفرد
فيه انه عدد ذو فردية والا لكنت كانك قلت عدد هو عدد ذو فردية كما لو قلت حيوان انسان لكنت قلت
حيوان هو حيوان ناطق بل معناه انه شيء ذو فردية اي شيء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمتساويين
فاذا قلت عدد فرد فمعناه انه عدد ذو فردية اي انه عدد هو شيء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمتساويين
فيكون العدد الثاني المأخوذ في بيان حد الفرد ليس على سبيل انه محمول بل على سبيل انه جزء حد الجزء حد
فان الفردية جزء حد الشيء ذي الفردية الذي هو الفرد والعدد جزء حد الفردية الجزء الذي لا يحمل
عليه في ذاته ولا ايضاً يحمل على الشيء ذي الفردية في ذاته بل يعلم من خارج ان هذا الشيء لا يوجد الا
عدداً وعلى ما علمت فيما سلف فلا يكون قد قلت مرتين للشيء انه عدد كما يلزم ان يكون قلت به في المثال
الاول فههنا فردية وهو كالفصل البسيط وفرد وهو كالفصل المنطقي والعدد الفرد وليس شيء
منها بنوع من العدد ⊛ لكن لقائل ان يقول انكم قد قلتم ان فصول الجواهر جواهر فهي انواع الجواهر ⊛
فنقول اما اولاً فذلك لا يعاند به المشهور واما ثانياً فكان الغرض في هذا هو الفصل المنطقي وقد علم
ان الفصل المنطقي في الجواهر ليس نوعاً للجواهر باسم بيان وان كان يحمل على ما يحمل عليه النوع واما
الفصل البسيط فلا يمتنع ان يكون نوعاً لكن هذا فوق ان يحيط به المشهور وانما الغرض ههنا

شهرة الموضع لا يبطل ...

في الفصل



في الفصل المنطقي والفصل المنطقي لو كان يقبل في جوهره حد الجنس لكان يكون نوعاً يحتاج ان يتميز
عما يشاركه في ذاته بفصل لا انفصالاً او كان يكون شخصاً فيتميز بالاعراض وهذه اشياء قد حققتها و
قد علمت ان الفصل بماذا يخالف النوع وعلمت المذهب الحقيقي في ذلك واما المشهور فليكن عندك
انه مختلف غير مضبوط وايضاً ينظر هل عرض ان جعل ما هو نوع جنساً وما هو جنس نوعاً مثل من قال
ان الالتقاء اتصال ما وان الاختلاط امتزاج ما فان الالتقاء اعم من الاتصال فان المقادير تلتقي ان يوجد
ولا بعد بينها فيكون تارة مشتركة في حد واحد فيتصل وتارة متباينة الحدين فيكون احدهما ليس لحد
بل معاً كما يكون للماء والدهن ويخص هذا باسم المماسة وهذا الالتقاء اي المماسة لا يقال على الاتصال
فلا يعرض فيه الشبهة بل انما يقال عليه ما قيل بالمعنى الاول فهناك يشكل فاذا كان كذلك استحال ان يكون
الاتصال الاخص من الالتقاء فكيف يكون جنساً له وكذلك الاختلاط اعم من الامتزاج اذ الاختلاط يكون
في تجاور اجسام كثيرة غائبة عن الحس او اعم من تجاور الغائبة عن الحس ثم يؤخذ منه ما لا ينفعل بعضه في
بعض كدقيق الحنطة والشعير وبالجملة اليابسة ويؤخذ منه ما ينفعل بعضها في بعض كالماء والخمر
والسكر والخل حتى يجمع لها كيفية واحدة وهذا يخص باسم المزاج فكيف يكون المزاج جنساً للاختلاط
وكمن يجعل النقلة كالجنس للحركة في المكان او كالمساوي وهي اخص في لغة اليونانيين فان النقلة
في تلك اللغة واقعة على ما يكون قسراً او من غير ارادة ولا كذلك الحركة وايضاً ان جعل ما هو نوع جنساً
للفصل فقد غلط لان الفصل ان لم يكن اكثر واعم فلا اقل من ان يكون مساوياً وايضاً ان وضع الجنس
في الفصل فهو ابعد غلطاً فان الجنس دائماً اعم فان لم يكن شيئاً اعم بل اختلف فشارك في شيء وباين
في شيء كالمنقسم بمتساويين والعدد فان طبيعة الفصل لا يكون مقومة للجنس البتة بل عارضة لطبيعته
وان كانت مباينة على ما علمت وكذلك ان جعل الجنس فصلاً كمن جعل الاختلاط فصلاً مقوماً للمزاج او التغير
فصلاً مقوماً للنقلة وايضاً ان كان شيء من فصول الجنس وخواصه المقسمة يحمل على الموضوع نوعاً
فليس الموضوع جنساً بجنس مثل النفس فان العدد كيف يكون جنساً لها على ما يقال وليست النفس
بفرد ولا زوج بل كيف يكون العدد محمولاً عليها وايضاً ان كانت طبيعة النوع ترفع طبيعة الجنس
كمن يجعل الحقيقة الالهية داخلة تحت مقولة من المقولات ويعاند هذا بطبيعة الاثنينية والثلاثية
فانها اذا رفعت رفع العدد اصلاً والعدد جنس لكنه اذا اخذ الرفع لا رفع الوجود بل رفع كون عدد لم
البتة عدداً في ماهيته مثل هذا الموضع والاول زائل والحال في ذلك على ما علمت وايضاً ان كان للجنس
والفصل ضد والنوع لا ضد له فليسا بجنس وفصل وهذا ظاهر وكذلك ان كان ضد الجنس والفصل يقال على
النوع وايضاً ان كان النوع قد يحمل عليه شيء مما وضع جنساً البتة فليس الموضوع جنساً بجنس مثاله
ان النفس يحمل عليها الادراك والحس والحيوة ولا شيء من الاعداد كذلك وايضاً ان كان الموضوع
جنساً مما ليس يحمل بتواطؤ بل باشتقاق فليس بجنس وايضاً ان لم يمكن ان يكون للموضوع جنساً نوع
آخر غير الموضوع نوعاً فليس بجنس وايضاً ان كان انما يقال عليه وعلى غيره مما يظن نوعاً معه باشتراك
الاسم لا بالتواطؤ مثل الاتفاق على حال النعمتين وعلى حال الصديقين فليس بجنس وههنا مواضع من
جهة الاضداد وهو انه هل ان كان للنوع ضد وليس لجنسه ضد فان الضد ليس يحمل عليه الجنس فانه
ان لم يحمل عليه فليس بجنس وهذا يصلح للاثبات ايضاً وايضاً ان كان للجنس ضد فهل ضد النوع فيه
فانه ان لم يكن فيه لم يكن الجنس جنساً وان كان ان وهذا يرجع الى الاصول المتقدمة انه ان كان
كل جنس كذا فضده ضد جنسه وايضاً ان كان ضد النوع ليس له جنس بل هو جنس عال فلا يكون
النوع الآخر جنساً عالياً لا جنس فوقه كالخير والشر وقد علمت فيما سلف انه كيف ينبغي ان يعلم هذا نوعاً
وايضاً ان كان للجنس ضد وللنوع ضد فيجب في المشهور ان يكون الضد جنس ضده فان كان بين
احدهما وضده متوسط وليس بين الثاني وضده متوسط فيقال ان الجنس ليس بجنس خصوصاً
اذا ابتدعنا له مثلاً انه لما كان بين الفضيلة والرذيلة متوسط فبين العفة والفجور متوسط وبالعكس
والا فلا فان المتوسط اذا كان بين النوعين فيجب لا محالة ان يقع في جنس لا يمكن ولا يكون احد الطرفين
اولى به من الآخر في ان يكون جنساً له وليس يجوز ان يكون في جنسين ضدين فيجب ان يكون في جنس
آخر واذا كان في جنس آخر فذلك الجنس لا محالة يكون مناسباً للطرفين مناسبة هذا النوع للطرفين

وايضاً فانه لابد للمتوسط بين الجنسين ان يكون عاماً ويقع على كل شيء يكون هو لا محالة متوسطاً بالنسبة
بين النوعين وهذا الموضع ايضاً مشهور فان الحق ان الاضداد بالذات انما يقع في جنس واحد لا غير
وان المتوسط معها وقد عرفت شيئاً من هذا فيما سلف وموضع آخر اذا كان المتوسط بين احد الضدين
متوسطاً حقيقياً وجودياً وكان المتوسط بين الاخرين متوسطاً بمعنى دفع الطرفين فليس الجنس بجنس
بل يجب ان يكون الامر على قياس واحد وذلك لانه يجب ان يكون المتوسط الوجودي يحمل على متوسط
وجودي والمتوسط الوجودي يحمل عليه متوسط وجودي وكذلك في جانب العدمي وهذا ايضاً
مشهور وايضاً فاذا كان بين النوعين الضدين اللذين في جنس واحد متوسط وليس يقع في ذلك
الجنس فليس الجنس بجنس وهذا قد يعاند في المشهور ولا عناد له في الحق اما في المشهور فان المتوسط
بين العفة والفجور في غير جنسهما اذ هو في الفضيلة وهما في الرذيلة وقد عرفت ما في هذا واما الحق
فيوجب ان يكون المتوسط والطرفان في جنس واحد وبيانه في علم آخر وموضع آخر انه ان كان للجنس ضد
وليس للنوع ضد فليس الجنس بجنس وهذا ايضاً في المشهور فانه لا يوجد للاجناس اضداد حقيقية
البتة ويعاند هذا ايضاً في المشهور بان الصحة يضاد المرض ومرضاً ما كاستدارة المعدة لا ضد له
لكن في الحقيقة المرض ليس ضداً للصحة بل عدماً مقابلاً ولكل مرض جزئي مقابل جزئي وربما لم يكن له
اسم واما المواضع المشتركة المذكورة فقد ينتفع بها ايضاً في امر اثبات الجنس وابطاله مثال ذلك ان كانت
العدالة نوعاً من العلم فالعادل نوع من العالم وايضاً ان كان ما على جهة العدالة نوعاً لما على جهة العلم
فالعدالة نوع من العلم وبالعكس والا فلا وكذلك في حال النسبة مع الاشتقاق كما يقال ان حال اللذة
عند الخيرية او المنفعة كحال اللذيذ عند الخير او النافع فان كانت اللذة نوعاً للخيرية او المنفعة او جنساً له
فكذلك اللذيذ عند الخير او النافع فان لم يكن النسبة مع الاشتقاق كان بعيداً من الحق والشهرة مثل
ان حال الحيوان من الانسان كحال الانسان من الاشخاص لكن الحيوان جنس للانسان فلا يجب ان يكون
الانسان جنساً للاشخاص الا ان يقال ويسلم ان حال الحيوان من الانسان في انه جنسه كحال الانسان
من الاشخاص في انه جنسها فان سلم هذا لزم واما في طريق الحق فلا يعلم هذا اللزوم الا اذا علم ان
كل واحد منهما جنس فلا يحتاج الى الاثبات كما لا يعلم النسبة لمقدارين الى مقدارين في مقداريتهما
الا ان يكونا مقدارين وكذلك في حال الكون والفساد مع الاشتقاق مثل انه ان كان ان يتعلم
هو نوع ان يتذكر فان تعلم هو نوع ان يذكر وان كان ان فعل هو نوع ان فسد فيفعل نوع ان يفسد وكذلك
في الفواعل وغير ذلك وهي للاثبات ويمتحن المواضع من الاعدام فانه لا يجوز ان يكون العدم مع الملكة
في جنس واحد وذلك لانه ان كان العدم جزء حد الجنس الذي المعنى الوجودي فيه ثم لم زيادة معنى
فصل فان كان فصلاً وجودياً فهو ضد لا عدم وان كان فصلاً عدمياً فذلك ان يكون طبيعة تمام
الجنس بشرط لا زيادة اي فصل شئت بعينه من فصول انواع الجنس وطبيعة الجنس بشرط لا زيادة
شيء آخر ليس هو عدم النوع فانه ليس عدم البياض لوناً عادماً لصفة البياض فان لوناً عادم صفة
امر يقابل وجود الذات واقف بازاء البياض فانه اذا ذهب البياض وخلفه لون ليس بياضاً لا يكون
المخالف عدماً بل انما يكون عدماً اذا ذهب البياض ولم يخلف شيء آخر البتة ولم يحصل هناك الا ابادة
وفقدان البياض فاذن العدم لا يكون مع الملكة في جنس واحد بل الاعدام اما ان لا يكون لها اجناس
او يكون اجناسها اخرى بل الاولى ان يكون ما يقوم معها مقام الاجناس اعدام الاجناس ويكون اجناسها
غير حقيقية من معنى الجنسية على ما علمت في موضعه فان البصر لو كان مثلاً مشتملاً على امرين كنوعين له
وكان لكل واحد منهما عدم يقابله كان عدم حس ما يعم جنساً لتلك العدمين ويقال عليهما كليهما وكان
كالجنس لهما وان لم يكن عدم الحس المطلق جنساً لهما حتى يكون عادم البصر عادم الحس مطلقاً فيكون
اذن العدم اما ان لا يكون له جنس او لا يكون جنسه الجنس الذي فيه الملكة وقد ظن قوم انه انما قيل
للاخير لا من حيث هو اخير وجنس الملكة مشار اليه بل من حيث هو قريب كان المقولة تكون مشتركة للملكة
والعدم وقد علمت في هذا ما علمت ويشبه ان يكون كان هذا مشهوراً بينهم فاخذ الاخير على انه القريب
من جهة ان المشهور كان يجعل العدم مثلاً والملكة في مقولة واحدة فان يجب ان يؤخذ هذا على حكم
المشهور وايضاً ان كان للجنس عدم مقابل وليس عدم النوع فيه فليس النوع فيه وان كان فيه

فالنوع

فالنوع فيه مثاله اذا كان العمى تحت عدم الحس فالبصر تحت الحس ويجب ان يعلم ان هذا هو على المشهور واما
الحق فهو على ما قلنا واما النقيضان فليس يجب ان يوضع المقابل منهما تحت المقابل فانه ليس اذا كان الانسان
تحت الحيوان فيجب ان يكون اللاانسان تحت لا حيوان ولا ايضاً يجب ان يكون الانسان تحت الحيوان بل
لا حيوان تحت لا انسان او لا انسان تحت لا حيوان ما لا تحت لا حيوان البتة كما هناك العمى تحت لا حس
ما لا تحت لا حس مطلقاً فانه ليس اذا كان الشيء عادم البصر فهو عادم الحس مطلقاً واذا كان لا حيوان
تحت لا انسان او كان اللاانسان مطلقاً اعم من لا حيوان ما فبين ان الانسان تحت الحيوان على انه ليس
يجب ان يظن ان السلوب لها اجناس حقيقية بل يتذكر ما قد قلنا مراراً ويجب ان تأخذ من هذا البحث
فائدة وهو ان النقيض في المتقابلات ليس يعني به نقيض القضية فقط بل والتقابل بجهة ولا هو البسيط
واما مواضع تقابل الاضافة فمن ذلك انه اذا كان النوع مضافاً بالذات ولا دائماً له الاضافة فكذلك
الجنس ولا ينعكس ومنع هذا الانعكاس انما هو في المشهور كما علمت من حال الجزئيات العلم وما قيل فيها
وقد يعاند الحكم الاول بان الكيفية جنس للعلم ولا يلزمه الاضافة فاذا خصصت نوعاً فكانت علماً
لزمته والكيفية نفسها وان كانت قد يلحق بها الاضافة بنحو من انحاء النسبة فهي غير الاضافة اللازمة
بالذات وهو نوع ما يلحقه اضافة والجسم وهو جنس لا يلحقه اضافة اما انه من حيث تطلب الحق
فقد بين لك صواب الحكم فيه في الفن الثاني وايضاً اذا كان النوع مضايفاً لشيء ثم لم يكن الاضافة
الجنسية التي للمفروض جنساً له متعلقاً بذلك الشيء فليس المفروض جنساً له بجنس مثل انه ان كان
الضعف يقال بالقياس الى النصف ثم فرض كثير الاضعاف جنساً للضعف ولم يتعلق بالنصف
فليس كثير الاضعاف جنساً وهذا الموضع يقبل مع المثال ويشتهر ويعاند من طريق الحق بان الزائد
جنس الضعف والموضع يقبل وليس يجب ان يكون بالقياس الى النصف ولكن يكون بالقياس الى جنس
مضايف النوع وهو الناقص فان الناقص جنس النصف بل الاولى ان يجعل الجنس ومضاف جنسه
للنوع ومضافه كالحس والمحسوس والمبصر والمبصر ويعاند من طريق الشهرة بانه ليس يجب ان يكون
للجنس وما نوعه يقال بالقياس الى شيء واحد فان العلم نوع من الملكة ويقال بالقياس الى المعلوم والملكة
يقال بالقياس الى العالم على انه لا يمنع الحق ان يكون العلم من حيث هو علم واخص من الملكة يعرض له ان
يكون مضافاً الى النفس مثل ما يعرض للملكة فكان ذلك علمت هذا ايضاً في موضع آخر وموضع اخر لا مدخل له
في العلوم وهو ان يكون الجنس يقال بلفظ زايد على اللفظ الموضوع له من الالفاظ الروابط والادوات
مثل من وعلى وفي والى وبغير لفظ زايد على اللفظ الموضوع له يلحق به من هذه الالفاظ ثم يقال للنوع
ويعانده هذا الموضع بالمخالفة اذ يقال كذا والغير يقال على غير كذا واحدهما تحت الاخر وايضاً فان
العلم يقال بكذا والملكة يقال لكذا على ان الحق ان الاضافة للملكة ليست على نحو اضافة العلم الى نحو
المعلوم بل اذا اخذ العلم نوعاً من الملكة واجرى مجراها كان ايضاً العلم من حيث هو علم لا من حيث هو
ملكة تفعل علماً بالعالم لكونه علماً بالشيء بسبب كونه ملكة له وتذهب مذهبه وكذلك يعاند ان
الزائد على شيء والضعف وهو كالنوع تحته ضعف لشيء ❁ واعلم ان الامور التي يلزمها الاضافة
منها ما وجوده ليس الا في ما له اليه الاضافة ومنها ما يتعلق بمضافين احدهما هي الى ما هو فيه
والاخرى الى امر ليس هو فيه فان العلم شيء خارج هيئة مضافة الى العالم والى المعلوم الخارج
وهو في احدهما لا يمكن ان يفارقه وبالقياس الى الاخر لا يمكن ان يواصله ومنها ما يمكن له كلا الامرين
مثل العلم فانه يجوز ان يكون بالعالم ايضاً اذا علمت النفس ذاتها وبعض الامور يستحيل فيها ان يكون
المضاف موجوداً في المضاف اليه البتة مثل الضعف فانه ممتنع ان يكون عارضاً في النصف وقد
ينبعث من معرفة هذا موضع من ذلك ان يكون الجنس مما اضافته الى ما هو فيه والنوع ليس كذلك
او بالعكس كمن قال ان الذكر بقاء العلم والبقاء بقاء للباقي وفيه والذكر ليس في العلم وبالقياس اليه
بل هو المتذكر الماضي والنفس وهذا الموضع يصلح للاثبات والابطال المطلقين بان ينظر هل الذكر
بقاء العلم فيوجد بقاء العلم صفة للعلم بها العلم باق وليس الذكر صفة للعلم بها العلم باق

فصل في مثل ذلك

ومن المواضع التي يبطل بها ما وضع جنساً ان يكون الملكة جعلت جنساً
للفعل او الفعل جعل جنساً للملكة مثل من يقول ان الحس حركة بجسمانية والحركة فعل لا ابتداء فعل

والحس مبدأ فعل ويقولان ان التذكر ملكة نفسانية والملكة النفسانية بحال الثبات لا بحال تجدد
وفعل والتذكر بحال التجدد لا بحال ثبات ومن المواضع المجانسة لذلك ان يكون الغرض على المثابرة
يجعل جنساً للملكة النفسانية كمن يجعل الحلم نوعاً من كظم الغيظ ويجعل الشجاعة مثابرة على الخوف
او العدالة قسر النفس على الامتناع من الارباح الدنية فان هذه كلها تباين الملكات اذ كانت الملكات
هي التي لا تنفعل معها النفس شيئاً من ذلك ولا يغتاظ ولا يخاف ولا يرغب لا ان يعتريها ذلك ثم يكاف
المثابرة عليه فان ذلك ضبط النفس لا فضيلة الملكة ومن المواضع الشبيهة بذلك ان يجعد واللشي
لازماً لا ينفك عنه لكنه خارج عن ماهيته وحقيقته فيجعلونه جنساً له كمن يجعل الغم جنساً للغيظ
ويجعل الظن جنساً للتصديق لكن الغم ليس هو نفس الغيظ ولا محمولاً عليه بل هو امر يتقدمه فيتبعه
ولا الظن جنس التصديق ولا محمول على تصديق بل يحدث ولا ظن ثم يكون تصديق فيكون اذن الغم
والظن امرين يلزم ان يتقدما الامرين الاخرين وليسا بجنسين له ولو كان الظن جنساً للتصديق
لما صح ان يبقى اعتقاد واحد يستحيل عن كونه ظناً بعد ما كان ظناً فان ذات الشيء لا يبقى ويلحق بالعدم
ويخرج من جنسها وايضاً ان لم يكن الجنس فيما فيه النوع بل كان النوع في غير ما فيه الجنس فليس الجنس
بجنس مثل من يقول ان الحيا خوف لكن الخوف الحيواني من قوة النفس الحيوانية والحيا في النطقية
وكذلك من يقول ان الغيظ الم او غم فان الغيظ في الغضبية والالم في الحس والغم في الشهوانية
او في النباتية وكذلك من قال ان الحس الحيواني مشية ما والمشية فكرية وتلك شهوانية وهذا
الموضع وما يشبهه نافع في الاثبات والابطال المطلقين وان لم يكن للجنس بحث وموضع اخر انه اذا
كان الجنس ليس يقال على النوع قولاً مطلقاً بل من جهة فليس للجنس جنساً وكونه من جهة يفهم منه معنيان
احدهما ان يكون مقولاً على جزئه لا على كله مثل العضو فانه يقال على جزء من الانسان قولاً كالجنس
ولا يقال على كله البتة بوجه من الوجوه فلا يقال البتة للانسان انه عضو والثاني ان يكون يقال
على كله ولكن من جهة جزئه سواء كان عارضاً للجزء اوليا اوكيف كان مثاله انما يقال ان الانسان
محسوس فان الانسان انما هو محسوس لاجل ظاهر جسمه حتى لو فصل جسمه عن نفسه لكان ذلك
الجزء محسوساً وان لم يكن جزء انسان وليس هذا شرطاً في هذا القسم فانه ربما كان ذلك المعنى
لا يقال عليه لو فصل جسمه مثل الصحيح لكن انما اوردت ذلك ليفهم انه كيف يكون تعلقه بالجزء
وبالجملة يجب ان يكون الجنس جنساً للشيء في ذاته مطلقاً فيكون ماهيته المشتركة المعرفة لذاته
تعريفاً مشتركاً فاما ما يقال على ذاته لا لاجل ذاته بل لاجل جزئه فانه انما غير محمول على ذاته واما ان يقال
على ذاته من حيث ينسب ذاته الى غيره مثل ان ينسب الى جزئه غيرها ومن حيث له غرض اخر كيف كان
فلا يكون المحمول جنساً فان جنسه يحمل على صريح ماهيته التي له في ذاته لا بحسب غيره فيجب اذن
ان يكون الجنس محمولاً على الذات لا من جهة شيء في جزئه ولا من جهة شيء في شيء اخر متصل به او
عارض له وموضع اخر يتلو هذا الموضع كانه منتزع منه وكان قائلاً قال ان الجسم يحمل على الانسان
وهو جنسه وليس يقال عليه من جهة جملة المركب من جسم ونفس بل يقال على احد الجزئين وهو جسمه
الذي يخصه فيكون جسمه الذي يخصه نوعاً من الجسم ويكون الجسم جنساً لجزئه ولا يقال عليه
مطلقاً والمعلم الاول قال في جوابه انه لا يجوز ان يؤخذ الجزء البتة كالجنس ولا انما يحمل عليه الجزء
فانه لا يجوز ان نحد الحيوان بانه جسم ذو نفس فلا فيكون الكل محمولاً عليه الجزء الذي هو الجسم
فيكون الكل هو الجزء هذا محال ◉ واقول ان هذا الموضع على ما المثال المورد فيه حق من جهة
العلمية وليس بمشهور فان المشهور ان الجسم جنس للانسان فيجب عليك ان تتذكر ما علمناك في
الفن الذي في البرهان من الفرق بين الجسم الذي هو جزء انسان والجسم الذي هو جنس للانسان
وتعلم من هناك ان احدهما ليس محمولاً البتة على الانسان او الحيوان فان الحيوان ليس هو الجزء
الجسماني الذي هو بالحالة والطبيعة التي لاجلها اقترن بها النفس بل هو مجموعهما وذلك
المجموع جسم لا انه ذلك الجسم الذي هو الجزء وقد طولنا في هذا واطنبنا فيجب ان تعرفه تلك
من هناك وتعرفنا الفرق بين الجسم الذي هو جزء القوام والجسم الذي هو جزء الحد فتعرف
صحة هذا الموضع وتعلم انه ليس يعني هاهنا بالجسم الجسم الذي هو جزء الحد بل الجسم الذي





هو جزء القوام وهو احد الشيئين الذي في الحيوان وبهما يتقوم الحيوان على انهما جزآن له وهما جسم
بحال ونفس وموضع آخر ان يجعل الفعل محموداً كان او مذموماً نوعاً من القوة عليها كمن يجعل السرقة
نوعاً على حسن الاقتناب بمال الغير شراً وذلك لان القوة لا يصير لها صاحبها القوي شريراً والسرقة
يصير صاحبها السارق شريراً لكان الملك شريراً ومن المشهور انه قادر على الشر وكان الانسان
الفاضل شريراً ومن الحمية قادر على الشر بل نفس القوة مختارة محمودة لم يخلق عبثاً بل هي معدة نحو
المصالح ولكنها لا تكون قوة او يكون على المتقابلات ومحال ان يكون الشيء في جنس مختار ومحمود
وكذلك ايضاً ان يجعل الفعل المحمود لذاته او الغاية المحمودة لذاتها نوعاً للقوة عليها او نوعاً للقوي
والفاعل وذلك لان الغايات وما يؤثر لذاته لا يكون نوعاً مما يؤثر لغيره والقوة تؤثر لغيرها ومحال
ان يكون المؤثر لذاته في جنس ما يؤثر لغيره فانه اذا كان من حيث هي قوة تؤثر لغيره كان معناه ان
طبيعة القوة مؤثرة لغيرها ومعنى هذا ان كل قوة مؤثرة لغيرها ولا شيء من الغايات الحقيقية المحمودة
لذاتها هي مؤثرة لغيرها فينتج ما يعلم وقد يجوز ان يكون الشيء الواحد يؤثر لذاته ولغيره ولكن ليس هذا
الموضع في مثل ذلك فان كان نحو مثال ذلك الموضع مشهوراً غير حق والذي قاله في بيان هذا الموضع
ان النوع يكون مختاراً مؤثراً والجنس ليس كذلك مثل الفضيلة والملكة على ان الملكة ليست مؤثرة
البتة فهو قول جزافي وذلك لان الملكة ليست مختارة ولا مكروهة بل تصير مختارة وتصير مكروهة
بالفصول ولا يمتنع ان يكون النوع مؤثراً والجنس لا تؤثر ولا يكره بل الممتنع هو ان يكون الجنس
مؤثراً والنوع مكروه الذات والجنس مكروه الذات والنوع مؤثر وامتناع هذا حق او ان يكون
النوع مؤثراً لذاته والجنس مؤثراً وامتناع هذا مشهور من جملة المشهورات التي يؤيد بادني مثال
واستقراء وموضع آخر ان يكون الشيء نسبته الى كل واحد من امرين في انهما جنس له نسبة واحدة
ثم ينسب الى احدهما دون الاخر فيجعل جنساً له دون الاخر مثل ما يقال للسارق انه او مخادع اوحاذق
فان كل واحد من هذه يجب ان يكون قادراً اي متمكناً ويجب ان يكون مختاراً فانه ان قدر وتمكن
ولم يختر واختار لكنه لم يقدر اي لم يتمكن لست اعني القدرة التي هي القوة لم يكن مخادعاً او
ساعياً او سارقاً بالفعل ثم ليس لاحد الامرين اولى بان يكون جنساً والاخر فصلاً فان كل واحد
منهما قد ينقسم بالاخر وكل واحد منهما يوجد في غير ما يوجد فيه الاخر فانه قد يكون مختار ولا يمكن وقد يكون
متمكن لا يختار فاما ان لا يكون ولا واحد منهما جنساً او يكون كل واحد منهما جنساً ثم ان كان كل
واحد منهما امراً محققاً للماهية فانهما جعلته جنساً للمفروض نوعاً كالسارق ثم لم يذكر الاخر فلم يدل
على طبيعة المعنى المشترك فيه بالكمال وكانه ليس احدهما اولى بالجنسية فليس اولى بالفصلية
وهذا الموضع بالحقيقة انما يمكن في امور يحمل عليها امران كل واحد منهما شرط في وجوده وليس
واحد منهما اولى بان يختص به الاخر في ظاهر الامر فاذا اثبت احدهما جنساً كان للمعارض ان
ينازع ويقول انه ليس اولى بان يكون جنساً من الاخر فان ليس الاخر جنساً فليس هو جنس ولما
ان انا لهذه الاشياء قد يمكن ان يكون لها جنسان فالقول فيها هو القول فيما سلف ذكره من
الاجناس الحادثة بفصول متداخلة وقد قيل فيها ما قيل واما هاهنا وفي هذا المثال عند التحقيق
فان الجنس هو الاختيار والتمكن هو الفصل لعلة من العلل يجعل ذلك اولى بالجنسية وهذا بالفصلية
فاذا كان العموم لا يجعله وليس هذا موضع تطويل القول فيه وموضع آخر قريب من هذا وهو
ان لا يكون نسبة الامرين نسبتهما الى الجنسية من نسبة واحدة بل احدهما بعينه جنس والاخر
بعينه فصل لكن قد غلط فوضع الذي هو فصل منهما جنساً لما هو جنس منهما كمن قال ان التحير
هو افراط التعجب ولم يقل تعجب مفرطاً وقال ان التصديق قوة الراي ولم يقل راي قوي فجعل الافراط
جنساً والتعجب فصلاً وجعل القوة جنساً والراي فصلاً حتى جعل القوة في الراي تصديقاً
لا الراي الذي فيه قوة فان الشيء الذي يكون في الشيء لا يكون هو نفسه وكذلك لم يجعل التحير
تعجباً بحال بل جعله لا في التعجب وهذا محال فان الراي نفسه في المصدق وهو التصديق والتعجب
نفسه في المتحير وهو التحير فاما افراط التعجب فهو في المتعجب فان كان افراط التعجب هو التحير نفسه
اذ قيل ان هذا حده فان التحير يكون موجوداً في التعجب لانه افراطه فيكون التعجب هو المتحير لا المتعجب

ولو كانت القوة يجعل القوى شريراً صح
التمتع
نسخ
كان جزئه

وهذا محال وكذلك يكون التصديق هو الذي يظن وهذا محال ثم يعرض ان يكون الافراط مفرطاً
اذ كان التعجب هو الافراط وفيه الافراط وان يكون فوق الظن هو القوية وموضع آخر ان يجعل المنفعل
جنساً للانفعال اللاحق الغير المقوم حتى يكون الموضوع جنساً للعارض له كمن يقول ان عدم الموت
هو حيوة ازلية فان الحيوة الازلية امر يتبعه ويلزمه ويلحقه ويعرض له عدم الموت حتى لو توهم
متوهم انسياً كان على ان يموت ثم ان الله جعله غير مايت فدفع الموت عنه فان هذا التوهم ممكن ومقبول
وفطرة العقل لا تمنعه انما تمنعه حجة ان كان له مانع فيكون حينئذ حيوة الواحد مستمرة لم يتغير
وقد حدث له ابتداء من عنده صار غير المايت وذلك حتى حدث له معنى غير المايت ومع ذلك فان الحيوة
الواحدة قد كانت غير موصوفة بعدم الموت للموت بعد ما لم يكن ثم صارت موصوفة بعدم الموت ومعلوم
ان الحيوة الازلية اذ كانت جنساً لعدم الموت فالحيوة مطلقاً جنس لها على فيكون قد صار الشيء عادماً
للموت بعد ما لم يكن فطبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد ومستحيل ان يكون طبيعة الجنس واحدة
بعينها بالعدد ويوخذ لامرين هما متباينا الذات اعني المايت وغير المايت والا لصار طبيعة الجنس موضوعة
للامرين كالمادة التي يقبل وهي واحدة بالعدد امرين متقابلين فيكون حينئذ طبيعة الجنس وطبيعة
المادة واحدة وقد علمنا الفرق بينهما في موضع آخر وبالجملة فان الحيوة يكون حينئذ موجودة لم تفسد
بل قد استكملت واذا لم تفسد لم يتغير الشخص فضلاً عن النوع فصل في شرح ذلك وموضع آخر فصل في شرح ذلك
عكس هذا وهو ان يجعلوا الانفعال جنساً للذي لا انفعال وقد جاء مثله في التعليم الاول انه مثل من جعل
الريح هواء متحركاً وهو انه استنكار من جهة ان الريح ليس هو هواء متحركاً بل هو حركة هواء فنظام المثال
فيه يوهم ان الهواء لا يجب ان يجعل جنساً للريح واذا اخذنا على هذا الظاهر لم يكن الانفعال قد جعل جنساً
للمنفعل هذا بل المنفعل جعل جنساً للانفعال فيشبه ان يكون ههنا سقط في النسخ او يشبه ان يكون
معناه ان يجعل الريح جنساً للهواء المتحرك حتى يكون الهواء نوعاً من الريح وتفسير المثال يدل عليه فانه
قيل ولا يجوز ان يكون الهواء ريحاً اصلاً وذلك لان الهواء يبقى واحداً بالعدد ريحاً وغير ريح والنوع
لا يبقى شخصه واحداً بالعدد ويخرج من جنسه الى جنس آخر فيشبه ان يكون الريح جعل في المثال جنساً
للهواء المتحرك وانما هو في الحقيقة عرض في الهواء لانه حركة في الهواء او لانه متحرك من الهواء والظاهر
يدل على انه يجعل الريح حركة الهواء ويشبه ان يكون اراد المتحرك من الهواء وحمل المتحرك على الهواء حمل
العرض العام والهواء له كالموضوع المنفعل ببسيط هذا العرض العام الذي هو الحركة فكانه قال يجب
ان يكون الريح ليس هو هواء متحركاً بل متحركاً هو هواء حتى يكون جنس الريح المتحرك وفصله انه يكون هو
من هواء كما ان الجرداب هو المستدير من الماء والحرف هو المقطع من الصوت والقدوم هو الآلة من الحديد
وليس شيء منها هواء ولا ماء ولا حديداً والا فالجزء يكون مقولاً على الكل ويكون الموضوع مقولاً
على المركب واذا فسر مثال الموضع على هذه الجهة وعلى ان العرض فيه ان الهواء اذا جعل نوعاً من الريح
الذي هو كالعرض العام الذي هو احد الخمس بالقياس الى الهواء كان محالاً وان الريح هو المتحرك من الهواء
كان بالجعل الاول قد سلم المثال عن ان لا يكون مثالاً للموضع وبالجعل الثاني سلم ايضاً الريح من ان يكون
حركة وعرضاً بسيطاً لا العرض العام الذي باشتراك الاسم وكيف يكون الريح عرضاً وحركة ومن
المعلوم ان الريح جسم ثم انه ان كان قول القائل ان الهواء نوع من الريح يبطل بوجوه اخرى منها ان الهواء
كيف يكون نوعاً من الريح والريح لا يوجد غير هواء فليس ذلك مانعاً ان يبطل ايضاً من هذا الوجه ثم ليست
هذه المواضع الابطالية معدة نحو الاشياء التي لا يوجد لابطالها موضع غيرها بل ان يكون احد
المواضع هي فلو ان قايلاً قال ان الهواء نوع من الريح لكان قد يبطل بان يقال ان الهواء يبقى متحركاً وغير متحرك
وريحاً وغير ريح وهو واحد بالعدد وكان ذلك ابطالاً كما لو ابطل بان قيل وهل ههنا ريح يقال على شيء
آخر فهذا ما يحضرني في رد هذا المثال الى مطابقة الموضع وعسى ان يكون عند غيري ما هو خير
منه اما المفسرون فقد استمروا على ان نحوا المثال بحسب ما يطابق عكس الموضع بل يطابق الموضع
الذي قبله على ان باقي الاخبار عن هذا الموضع يدل على ان الحديث هو عن موضوع جعل جنساً ويشبه
ان يكون قد وقع في النسخ سقط وتغيير وسهو ويشبه ايضاً ان لا يكون هكذا بل يكون الكلام على
النحو الذي قلناه ثم يكون ما يتصل به عوداً الى الموضع الاول قبل هذا الموضع كانهما في حكم موضع واحد

اذهما

اذهما كالمتعاكسين وقد يجعل الكلام في الشيء موصولاً بالكلام في عكسه على ان جعلتهما كلاماً واحداً
واما ما هذا الكلام المتصل فهو انه يقول ما معناه هذا ان في بعض الاشياء قد يجعل الموضوع على
المتكون منه في المشهور فلا يستنكر ذلك فان الناس لا يستنكرون ان يقولوا ان الريح هواء متحرك
ليس متحرك هوائي ولا يستنكرون ان يقولوا ان الحرف صوت منقطع لا ان يقولوا منقطع صوتي وفي بعض
الاشياء لا يستنكر ان يجعل الريح هواء او نوع هواء استنكاراً مشهوراً او قريباً من المشهور واما
في بعضها فالامر بالخلاف وذلك كمن يقول ان الثلج ماء جامد فان معنى هذا القول انه ماء ومع انه ماء جامد
وهو غير سديد فانه لم يكن الثلج ما لم يكن الماء جنساً له ثم الثلج ليس ماء بل كان ماء اذ الماء بالفعل في العادة
هو ذلك السيال وذلك السيال ليس موجوداً بالفعل ومثال آخر مما يكون الموضوع جزءاً ما يقال ان
الطين تراب معجون بماء وليس الطين تراباً اصلاً فكيف يكون تراباً بالصبغة وتلك الصبغة انها معجونة بماء
ولو كان الطين تراباً لم يكن الطين هو الجملة بل كان الطين هو الجزء الذي هو التراب من جهة ما خالط الماء
فالموضوعات التي تصدق على الجملة في المشهور مثل الانسان على الكاتب والصوت على الحرف فانها يشكل
فيها الامر فيظن اجناساً واما ما كان من النمط الثاني فيظهر بسرعة انها ليست محمولات فكيف يظن اجناساً
والموضوعات الاولى ربما كانت انواعاً اخيرة ليست اجناساً فكيف يكون لها انواع وذلك انه اذا كان
بعض الامور النوعية اذا عرض له شيء واحد هو مع ذلك العرض كشيء واحد فسمي باسم مثل الجرداب فان
الجرداب اسم يقع على كلية شيء موضوعه الماء والماء كما تعلم طبيعة نوعية فاذا حصل في موضوعه شكل
عن حركة كان الجميع ذلك الشيء وكان جرداباً فيكون الجرداب ليس هو ذلك الشكل ولا الماء المجرد بل
مجموعهما فاذا اخذ مثل هذا الشيء وفقد في تحديده جنسه اخذ موضوعه واقيم مقام الجنس فاشكل
الامر وهذه الاشياء ليس لها بالحقيقة حدود على ما علمنا في الفلسفة الاولى وليس لها اجناس حقيقية
بل اجناسها المتخيلة لها انما من الامور الجنسية المركبة التي تركب من مقولات شتى او من الشيء المطلق
مع مقوله وعلى ما علمت في موضعه واما ان يقام الطبيعة الموضوعة مقام الجنس ويوخذ على الاعتبار
الذي لا يكون بها موضوعاً بل يكون بها نوعاً او جنساً على ما علمت من الفرق فيصير نسبة تلك الطبيعة
النوعية اليها حينئذ من وجه كنسبة الجنس اذ كان ذلك النوع قد عرض له ان يختص بمعنى كلي هو مقوم
لطبيعة مركبة من النوع ومن ذلك العرض لا انه ليس ذلك العرض بالحقيقة فصلاً لانه لا يقوم ما يقترن
به من الطبيعة المشتركة وعلى ما علمت في مواضع اخرى ولذلك لا يكون ذلك المخصوص متخذاً في طبيعته
اتخاذ النوع الحقيقي وكما ان تلك الطبيعة النوعية لم يكن نوعاً ومحمولاً على الشخص من حيث هو جزء الشخص
بل من حيث المعنى الاعم المطلق كما علمت في موضعه كذلك لا يكون محمولاً على الصنف وكالجنس له من حيث
هو احد الجزئين الذي هو موضوع العرض بل من حيث المعنى الاعم المطلق بل المحمول لا يكون من حيث يصلح الحمل
جزءاً البتة فهذا احد الامور التي يشبه الحدود ولا يكون حدوداً ويكون ما وضع فيها كالجنس يشبه
الاجناس ولا يكون جنساً ويكون الاولى بالمحدود ان يسمى صنفاً لا نوعاً فلهذا التاويل الذي اولناه
والفرق الذي فرقناه انكر المعلم الاول ان يوضع امثال هذه الاشياء من حيث اعتبار الشهرة مكان
الجنس اولاً ثم سلم ذلك ثانياً وجعله مما قد يصدق وكان المنكر في المشهور من الوجهين قد نبه على
شنعته بحجة وهو كونه موضوعاً لا محمولاً وذلك صحيح ايضاً من حيث اعتبار الحق فانه من المحال ان يكون
الشيء من حيث هو موضوع وجزء محمولاً على الجملة واما المساعد عليه ثانياً من حيث اعتبار الشهرة
فلانه اشهر بالاستقراء اذ الناس يقولون للريح هواء ويقولون للجرداب ماء ولا يجب ان يكون الاعتبار
المشهور محوجاً الى تعيين الجهة التي هو بها جنس فان ذلك علم دقيق جداً ولا يمنع اعتبار الشهرة ان يجعل
طرفا النقيض مشهورين كما قد علمت واما من حيث اعتبار الحق فهو مأخوذ من حيث يصح ان يكون محمولاً ولتلك
الجهة يفرق بين كونه محمولاً وبين كونه موضوعاً وجزءاً وله اعتبار مفرد كما قد تبينت واما الموضوعات
التي لا يثبت عليها النها بل يكون قد تغيرت في الشيء مثل الموضوع في قولنا ان العصير ماء متعفن في الشجر
والجمد ماء جامد فان الشهرة قد ترخص في استعمالها لكن اشهر الشهرة هو ان تلك الموضوعات ليست محمولة
البتة وقد يكون شهرة اولى من شهرة وذلك باحد امرين اما الاشتهار واما لعشو نفسها اذا غلبا في شيء
ولم يغلبا في شيء تلك الغلبة بل دونها واما لان الحق اذا خالف المشهور ثم لم يكن المشهور قوياً في معناه

وكان محتملاً لان يقال هو مجاز لفظاً او غلط عادة وكان الحق مما يسرع اليه التنبه عليه حتى يسلّمه
من اتفق فيكون هذا من جملة المشهورات الضعيفة فان كان مقابله مشهوراً سريع بيان الحقية
سهله غلبت شهرته والموضع المذكور فان شهرة طرفيه مختلفان فاحدهما اقوى بسبب هذا الوجه
الثاني وموضع آخر انه اذا كانت الموضوعات للشيء المدعى انه جنس لا يختلف البتة بالنوع من جهة
فصول المدعى جنساً مثل الاشياء البيض فانها لا تختلف تحت الابيض بالنوع البتة مثل الجص والثلج
فانهما ليسا يختلفان من حيث انهما انواع للابيض بل من حيث هما انواع للجسم الطبيعي ولا فصلاهما فصلا
يقتسمان الابيض من حيث هو ابيض فانه لا يجوز ان يكون ابيض يعرض له فصل يقتضيه الابيضية فيباين
ابيضاً آخر بل ان تباينا فانما يتباينان بامور طارئة على الابيضية خارجة عنها اعني بهذا ان كل واحد
مما هو جنس فانه يقتضي في ان يحصل عند العقل شيئاً مع طبيعة ما يصير به طبيعة الجنس محصلة
فاذا حصل ذلك المعنى تحصلت طبيعة الجنس امراً مستقراً على ما علمته في مواضعه مثل الحيوان فانه اذا قيل
حيوان اقتضى العقل ان يكون شيئاً اخص من الحيوان يكون للحيوان ذلك الشيء كوناً بالذات اعني ان يكون
ذلك الشيء امراً يحصل الحيوانية في ذاته لا ان يكون الحيوانية كما كانت وقد انضم اليه امر آخر ان لم يكن
ذلك الآخر جاز ان يكون تلك الحيوانية بعينها محصلة عند الذهن في نفسه بل يجب فيما يتفرد عليه الحيوان
محصلاً ان يكون نفس الحيوانية ذلك الشيء كالانسان فانه نفس الحيوان المحصل واما الابيض فانه اذا
صار جنساً لم يتخصص من حيث هو ابيض بان يكون ابيض فان الابيض كان غير محصل الطبيعة من حيث
هو ابيض في العقل حتى صار جنساً عند العقل فكان الابيض هو نفس ذلك الجص وكيف والجص هو
امر محصل الذات في نفسه والابيض امر يلزمه من خارج ليس يتقوم به بذاته ولا جزء من اجزاء ذاته ولذاته
عليه فصلاً فاذن ليس ذات الابيض من حيث هو ابيض يتخصص بان يكون هو ذات الجص ولا ايضاً
شيئاً اذا زيد عليه فيتخصص كان المجتمع ذات الجص بل امراً اذا حصل ذات الجص من حيث هو ذاته كان
هو وارداً عليه فليس اذن ذات الابيض موقوفاً في ان يتحصل الى ان يصير عند العقل ذات الجص ومثال
هذا ايضاً مما لا يغلط فيه مشاكلة الجنس للمادة انه اذا قيل لون لم يقنع العقل بانه قد حصل شيئاً البتة
بل يطلب تخصيصاً ويطلب ان يعلم ان ذلك اللون اهو في ذاته ذات السواد او ذات البياض فاذا اعطى انه
في جسم بناء او في جسم فيلسوف او في حمام او في قدر لم يكن ذلك شيئاً يحصل ذاته بان يكون هويته انه
في جسم بناء او جسم فيلسوف بل يطلب ذاته اولاً حتى يكون بعد ذلك يعرض له ذلك فيكون النوع امراً
يقع في ذاته لا بحسب امر خارج عنه فاذا صار عند العقل في نفسه بياضاً او سواداً تحصل ذاته
فان لم يتحصل موضوعه وكذلك الحال فيما يشتق منه واذا كان الابيض ليس يصير متنوعاً البتة باختلاف
ما يوضع تحته في انواعه فانها اما ان لا تختلف في النوع او تختلف في نوعية ليست نوعية الابيض
فليس الابيض وما يجري مجراه جنساً وموضع آخر الغرض فيه هو التحذير من ان يكون المفروض جنساً
ليس هو داخلاً في ماهيات الاشياء التي يحمل عليه بل من اللوازم للماهيات ويغلط عمومه وهذا
مثل الموجود والواحد عندما يظن ان الموجود جنس لكل شيء ونحن قد بينا ان الموجود ليس جنساً للاشياء
ولو كان جنساً للاشياء كلها لكان الواحد الموجود سيكون نوعاً من الموجود وسيكون مع ذلك
مقولاً على الجنس كله فان الواحد يقال على كل موجود فان كل موجود من الموجودات هو في حقيقته واحد
ثم ان لم يكن الموجود جنساً لكل شيء حتى لم يكن جنساً للواحد بل كان جنساً للمقولات مثلاً لم يخل
اما ان يكون الواحد جنساً للموجودات كلها مع الموجود او سوى الموجود او لا يكون فان كان جنساً
للاشياء جنسان عاليان في مرتبة واحدة وانت قد علمت استحالة هذا فيما سلف لك وان كان
الواحد ليس جنساً وكونه ليس جنساً هو لانه غير داخل في ماهيات الاشياء واللزوم اذا لم يقترن به
شريطة الدخول في الماهية لم يجعل الشيء جنساً وكذلك لا ينبغي ان يجعل احد هذين فصلاً اما
اولاً فلانهما غريبان عن الماهية كما علمت في موضعه واما ثانياً فلان الفصل لا يجب ان يقال على كل ما
يقال عليه الجنس فضلاً عن ان يقال على اكثر مما يقال عليه الجنس لكن الموجود والواحد اعم من المقولات
وايضاً ان كان وجود المفروض جنساً في جزئياته هو على سبيل وجود اللون الابيض في الثلج حتى يكون
موجوداً له اما على انه في موضوع او على انه وجود الشيء الابيض في الثلج حتى يكون مشتقاً من موجود في موضوع

فليس

فليس بجنس وهذا ظاهر وكذلك ايضاً ان كان الجنس قوله على الانواع ليس بالتواطؤ وبعد هذه مواضع
مشتركة القوانين يكون تعليمها وجدليتها بحسب ما قيل في تلك المواضع حيث قيل في الابطال والايجاب
المطلقين من ذلك ان يكون للنوع ضد والنوع افضل منه ووضعا في جنسين متضادين لكن وضع الافضل
في الاخس فيوضع مثلاً البرودة في النور والحرارة في الظلمة ومن ذلك ان يكون حاله عند امرين متضادين
حالاً واحدة فتخصيصه بالاخس منهما من غير وجوب مثل ان يجعل النفس نوعاً من المتحرك او المحرك كما جعل
وحال النفس عند التحريك والتسكين واحدة والتسكين من حيث هو ثبات افضل فباطل اذن ان يوضع
تحت الاخس وموضع من الاقل والاكثر انه ان كانت العدالة نوعاً للفضيلة والفضيلة تختلف بالشدة
والضعف فينبغي ان تختلف العدالة بالشدة والضعف وهذا انما يكون تعليمياً اذا كانت الفضيلة ليست
تصدق عليها انها يقبل الاكثر والاشد على سبيل الاهمال فقط بل على سبيل الحصر الكلي او يكون
يقبل ذلك لانها فضيلة مطلقة لا ان يكون من حيث هي فضيلة لا مانع لها من ان يقبل ذلك وان لم يجب
وفرق بين ان يكون الفضيلة من شأنها ان يعتبر شيئاً يلزمه قبول الاشد والاضعف وبين ان يكون طبيعة
الفضيلة يلزمه قبول الاقل والاكثر حيث كانت فضيلة وكيف كانت وموضع آخر ان يكون الامر
بالعكس فيكون النوع يقبل والجنس لا يقبل فلا يكون الجنس جنساً يجب ان يعتبر هاهنا في ان يصير
الموضع علمياً عكس ما قيل قبل فانه ان كان طبيعة للجنس لا يقبل البتة لم يكن جنساً واما اذا كان لا يقبل
في بعض الموضوعات فيجوز ان يكون جنساً فان الكيفية لا يقبل ذلك في بعض موضوعاتها مثل
الشكل ونوعها يقبله مثل اللون ومواضع لغرض ان يكون الاولى من المحمولات بان يكون جنساً ليس جنساً
فالآخر ليس واكثر ما يشكل هذا في امور يدخل في ماهية النوع ثم يشكل بجنسيتها مثل الغم ومثل
الظن فان كل واحد منهما شرط في ان يكون غيظ وكيف لا وما لم يكن الغم قد اغتم فلا يكون قد اغتاظ
وما لم يكن ظن العامة فلا يكون اغتاظ فان لم يكن الغم جنساً وهو اولاهما فليس الآخر جنساً وكذلك
ان كان ما هو اولى بان يكون نوعاً ليس في الجنس وكذلك الآخر واما المثبت فنقول ان كان كذا وكذا
سواء في استحقاق ان يكونا جنسين وذلك جنس فهذا ايضاً جنس وهذا يلزم اذا سلم الخصم كما تمّا
في نفس الامر فلا يكون شيئاً ان ليس احدهما اعم من الآخر سواءين في استحقاق ان يكونا جنسين
قريبين للشيء الا ما ظن في الاجناس المتداخلة ثم في ذلك الموضع انما يصح في كل واحد منهما انه جنس لامر
في نفسه فحينئذ يتبين انهما سواء في الجنسية ليس انه يتبين ولا انهما سواء في الجنسية ثم يتبين
من ذلك ان الواحد منهما جنس لكن اذا لم يكن النظر في ذات الامر بل في التسليم فان سلم ان كل واحد
منهما ليس اولى من الآخر في ان يكون جنساً ثم سلم ان ما ليس اولى بانه جنس هو جنس لزم حينئذ
ان الآخر جنس لست اقول بانه حينئذ ان الآخر جنس وكذلك الحال في الموضع المبني على ان ما ليس
اولى هو جنس فالاولى جنس مثل انه ان كانت الفضيلة جنساً لضبط النفس فالقوة اولى بذلك
منهما فالقوة ايضاً جنس وهذا ايضاً على حسب التسليم واما بحسب الامر في نفسه فلا يكون جنسان
معاً في المرتبة واحدهما اولى بالجنسية وموضع كالمكرر وهو انه اذا كان الجنس ليس تحته امر غير
النوع الموضوع يقال هو عليهما من طريق ما هو وموضع آخر يجري نحو التفريق بين الجنس والفصل
وهذا الموضع من وجه انما يتم ما اخذ الكلام فيه ويحسن اذا كان المشهور مثلاً لا يمنع ان يرى ان
الفصل ايضاً مقول من طريق ما هو حتى يكون الناطق في المشهور صالحاً ان يكون مقولاً في طريق ما هو
قول الحيوان وان كان ليس هذا الآن مشهوراً تاماً بل قد يخالف هذا كثير في المشهور اذ يرى ايضاً
انما هو في جواب اي شيء ليس هو في جواب ما هو واما الحق فقد علم حاله في موضع آخر فليضع ان
المشهور عند قوم ترخص فيه ويجعل الفصل مدخلاً ايضاً فيما هو ولننظر فيما يتبع ذلك فنقول ان
المشهور بعد ذلك يفرق بينهما بان المشهور من شأنه ان يجعل الجنس ادل على الذات والماهية من الفصل
وبسبب انه يقول ان الفصل يأتي وقد حصل الشيء الذي هو اصل ذات الشيء ثم يكيفه مثل الفصل
المشهور الذي هو المشاء فانه يأتي الحيوان فيكيفه فيكون الحيوان اصلاً للذات والمشاء امراً يلحق
ويكيف هذا الاصل والذي هو الاصل اولى في المشهور بان يكون دالاً على الذات من الذي يكيف
الاصل فيكون هذا فرقاً بين الجنس والفصل عند من يميل الى هذا الوجه من المشهورات واما

ان قال قائل ان الفصل ادل على الذات فانه يدل على ما به يصير الذات مخصوصاً بهويته واما الجنس فمشترك
ومن المشهور ان ما دل على التخصيص فانه اولى بتحقيق الذات الخاصة مما يدل على المشاع الغير المحصل كما
ان الصورة اولى بان يكون محققة للشيء من المادة فصار هذا ايضاً عنده يوجب ان يسلم فصلاً بين
الجنس والفصل فصار ما ليس ادل على الماهية جنساً على انه يمكن ان يأول هذا الموضع بحيث لا يكون
مستعملة يضع للفصل مشاركة مع الجنس في الماهية فيكون معنى قول المعلم ادل واولى المتفرد بالدلالة
والاستحقاق فكثيراً ما يقول هذا احق ولا يعني به ان للاخر ايضاً حقاً بل يعني به هذا هو الخاص بانه مستحق
فحينئذ يكون معنى الكلام ان الدال منهما وضع على ما هو والمستحق له وضع هو الذي يكون منهما جنساً
ويكون الدال على ما هو اما في الحقيقة فما علمت واما في المشهور فما يدل على اصل الذات الذي هو كالهيولى
لمعنى الذات وهو المشترك وموضع آخر في اثبات الجنس ان يكون المشتق له الاسم من امر هو من جملة
ما هو كذلك المشتق شيء مشتق له الاسم من امر ذلك الامر جنسه فسيكون اصلاً للاشتقاق وكذلك
نسبتهما مثاله ان كان صاحب الموسيقى من حيث هو صاحب الموسيقى جنسه انه عالم الا انه مثلاً كل
فانه ليس له ذلك من حيث هو صاحب موسيقى بل ذلك له امر خارج عن ذلك فيكون اذن الموسيقى جنسه
العلم وبالعكس ان لم يكن ذلك لم يكن هذا وهذا مشهور قوي واما الحق فانه يجب فيه ان يتذكر ما قيل
لك في جنسية الامور المشتق اسماً وهما من اعراض واما في حكم الجدل فان ما هو اضعف دلالة
من هذا وانما قصد داه انه من اللوازم التي لا ينعكس قد يوجد جنساً في المشهور فيجعل المنقسم جنساً للعدد
والفصح جنساً لافلاح المطراذ كان كل واحد منهما لازماً غير منعكس عليه فلا يبعد ان يجعل ما نحن فيه
جنساً لماهيته وهذا المشهور بما تداينا في المشهور بان كل شيء يكون فيلزمه انه شيء يجب ان يكون
معدوماً وقتاً ما وليس المعدوم وقتاً ما والغير الموجود جنساً لشيء البتة

## المقالة الرابعة في مواضع الخاصة فصل في اي مواضع الخاصة اجيدت او لم تجد

المقالة الرابعة في مواضع الخاصة فصل في موضع ان الخاصة اجيدت ام لم تجد

ولنبحث الان عن المواضع المذكورة للخاصة على انها اعم من الخاصة المفردة والمركبة والرسم
وقد يفرق لك بين ما ذكرناه عن قريب وعلى ان الخاصة هي على ما عرفته من اقسامها وان التي يقال
بالقياس ويقال غير دائمة ومواضعها مواضع العرض والتي يبحث ههنا عن مواضعها فهي الدائمة
المساوية التي يعرف بها المجهول فمن المواضع المعدة نحو الخاصة مواضع يشترك في اعتبار واحد
وهو انه هل وضعت الخاصة بحيث يعتبر فيها الجودة غير ملتفت فيها الى الكذب والصدق وهو
اعتبار انه هل وقع التعريف بالخاصة تعريفاً بما هو اعرف اوليس اذ كانت الخاصة التي نحن في
ذكرها تذكر لتعرف الشيء وما ليس معروفاً عند ما الشيء مجهول فلا يعرف به الشيء وكل ما هو
معروف عند ما الشيء مجهول فهو اعرف من الشيء فموضع من تلك المواضع ان يكون الشيء المعرف به الامر
على انه خاصة هو اخفى من الشيء في نفسه وان كان موجوداً للشيء وليس يتعرف بالشيء مثل
ان يقول قائل ان النار شبيهة بالنفس لطافة ثم النفس وان كانت لا يعرف بالنار فبقوة ولا
بفعل فانها اخفى من النار وموضع آخر ان يكون وجود الخاصة للمخصوص اخفى من معرفة ذات
المخصوص مثل من يعرفنا النار او الحار بانه الذي يتعلق به النفس اولاً وتصديقنا بتعلق النفس
بالنار اخفى من تصورنا للنار والفرق بين هذا الموضع والاول ان الاول كان الاخفى فيه هو تصور
من تصور وههنا تصديق من تصور وهذان موضعان تعليميان ايضاً وللابطال واما للاثبات
فلا يكون الا ان يكون بعد ان صحت المساواة في الانعكاس قد بان انها اعرف من الوجهين جميعاً
اعني التصديق والتصور فينفع في الاثبات ويجب ان تعلم ان من الخاصة ما هو اعرف بالذات
من المخصوص كالحركة الى فوق والاضاءة فانها اعرف بالذات من طبيعة النار الحقيقية
بالقياس الينا ومنه ما هو اعرف بالنظر مثل كون الزاوية الخارجة اعظم من كل واحدة
من الداخلتين المتقابلتين فانه خاصة لمتساوي الزوايا لقائمتين واعرف منها وبها يعرف
ومنه ما ليس اعرف منه ولكن قد عرف بالنظر انه يخصه مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين
في الشكل المثلث فاذا اوردت دلت على الشيء ولا حيلة ان يخص من جملة هذه باسم الرسم
ما كان يعرف ما هو اخفى منه اما في معناه وذلك ظاهر واما بحسب اسمه حتى يكون الاسم

اذا ذكر



اذا ذكر بنفسه فيدل على مفهوم بالخاصية وان كان معنى الاسم سابقاً الى التصور واسبق من الرسم
ومثال هذا انه اذا قيل مثلث فهم يعرف بانه شكل ذو ثلاثة اضلاع متساوية لقائمتين فهم حينئذ كان
هذا القول رسماً وان كان تصور وجود المثلث اسبق من وجود هذه الخاصية لكنه اذا كان الامر حيث
دلالة الاسم عليه في هذا الموضع مجهولاً لا يدل على المعلوم من حيث المتصور منه على وجه من الوجوه
بهذه الخاصية فهم حينئذ معنى الاسم فهذا رسم فان كان معنى الاسم معلوماً فلا يعني هذا المعنى
عطاء الرسم لا الرسم انما يحتاج اليه لتعريف المجهول لا من امر ان يكون معلومه الا ان اعطاء هذا له
يكون اعلاماً للخاصية ليعرف انه هذه الخاصية لا لان يعرف بها ذاته بالعلامة والفرق بين
اعطاء الخاصية وبين تعريف الذات بها ظاهر فان التعريف للمجهول والخاصية وانما يعطيها المعلوم
وجودها للمعلوم فهذا موضع فرق بين الخاصية المركبة وبين الرسم ومن هذه المواضع ان يكون القول الغير
يشتمل على اسم مشترك فانه اذا اشتمل على ذلك لم يكن الخاصية جيدة كمن قال ان الحيوان خاصته
انه يحس ثم ليس يفهم انه يحس بالفعل او بالقوة فان كان بالقوة انه يحس لانه لا ينعكس والاول كاذب لانه ينعكس
والثاني صادق وقد يكون هذا الاشكال لانه بحسب اشتراك خاص بالمفرد الداخل في جملة القول
وقد يكون بحسب الاشتراك الواقع في تركيب القول وكلاهما غير جيد وكيف والخاصية التي كلا اسمها
يراد بها التعريف واللفظ المشترك في مرادفه واجتذاب الغير الموقوف على المراد فيه يزيد الاشكال
واما المثبت فاذا كان قد وقع في المطلوب ادخل فيه عبارة لا اشتراك فيها فان اجاد ذلك قال لا لونا لك ان
النار خاصيتها انها اجسام هي اسهل الاجسام حركة كما هيئة الى فوق ان كان الجسم مفهوم المعنى كذلك
الاسهل وكذلك الحركة المكانية وكذلك الى فوق فهذا اجاد واحسن من جهة العبارة وموضع آخر لاهنا
فيه من جهة المفهوم فانه ان كان اسم مشترك كما اسم يدل على ان الخاصية التي يعطيها او ودت فان الزيادة
تكون مجالها وتجري مجرى الموضع الاول ومن المواضع المتعلقة بالجودة والرداءة ان يكون في القول
تكرار كمن قال ان خاصة النار انها جسم الطف الاجسام او قال خاصة الارض انها جوهر
من الاجسام ينتقل بالطبع الى اسفل فالمثال الاول قد صرح فيه بالتكرار وذلك انه حين قال
الطف الاجسام فقد قال انه جسم لان الطف الاجسام لا يكون الا جسماً فقوله جسم الطف
الاجسام فيه تكرار بالفعل والمثال الثاني قد وجد تكرار فيه بالقوة لان الجوهر مضمن في الجسم
الذي اخذ فيه ولو حذف المثال الاول لجسم الطف ما يكون بدل ان قال الطف الاجسام لكان
ذلك في المشهور كما قيل له في عرضه لسنا نقول في اعطاء الخاصية فانه اذا قيل جسم الطف ما يكون
علم انه الطف ما يكون من الاجسام وان قال الطف الاجسام علم انه جسم الطف الاجسام فكان
في تكريره فائدة لا حاجة اليه ثم من المشهور ان التلفظ بما لا يحتاج اليه هذر وانه ليس بجيد
واما الحق فان ذلك انما يكون اذا كان معناه غير محتاج اليه واما اذا كان معناه محتاجاً اليه
فالتلفظ بذلك اللفظ في جملة القول محاكاة ومحاذاة للمعنى من حيث العبارة وان كان فيه تكرار
وليس اذا كان اللفظ يدل على الباقي دلالة المعنى لا دلالة اللفظ تكون العبارة تامة في اسقاط المستغنى
عنه استغناء بحسب العادة والاجتهاد لا بحسب الواجب وهذا بين قد علمته فيما سلف ويشبه
ان يكون المثال المشترك للمشهور والحق في هذا ان لو قيل للنار جسم ما من الاجسام هو الطفها فان قوله
جسم ما مع قوله من الاجسام هذر وتكرير يستغنى عنه من كل وجه فان قوله جسم ما هو انه من
الاجسام واما المثال الثاني فانه جدلي وتعليمي معاً وذلك انه اذا قال الجوهر من الاجسام فكانه قال
جوهر ما من الجواهر اذ الاجسام اذا حدثت كانت جواهر وكما انه اذا قال الجسم ما من اجسام كذا كان
تكريراً بالفعل كذلك قوله جوهر ما من الاجسام والاجسام بما هي اجسام وحدودها تتم بانها جواهر
فيكون تكريراً بالقوة واما المضمر اذا قال ان الانسان حيوان قابل للعلم فقد قال شيئاً لا تكرار فيه بوجه
لا بالقوة ولا بالفعل فقد علمنا ان الحيوان غير متضمن في قابل العلم وانه يكون قابل العلم غير متضمن في الحيوان
العلم بعد ان تذكر ما قيل في المضمن واللازم وقابل العلم خاصة فيكون الحيوان مع قابل العلم الحقيقة
رسماً اما انه خاصة وليس بفصل فيستبين من تذكرك ما قلنا حيث فرقنا بين الخاصية والفصل
فان كونه قابلاً للعلم بعض الاستعداد الذي هو عليه من حيث هو ناطق اي ذو نفس ناطقة فهو لوازمه

كانه قال جوهر ما من الجواهر فيكون مه

ولو لحقه اذا حصل انسانا بالنفس الناطقة ان يكون قابلا للعلم في طبيعته كالامور الاخرى في الجهل
المضاد للعلم ايضا وايضا فانه يجب ان يكون الخاصة مميزة كالفصل فاذا كانت مشتركة فما فعل شيئا
كمن قال ان خاصة العلم انه امر ثابت واحد وهو راى لا يزول لتم الامر الثابت الواحد قد يقال
لغير العلم فاما القائل للحيوان انه شيء ذو نفس فلم يات بمشترك اذ لم يعن بالنفس المعنى الذي يشترك
فيه النبات بل اخص من ذلك وايضا فينبغي ان يورد الخاصة على انها خاصة واحدة فان اورد فصل
على ذلك فقد اوردت خاصيات على انها خاصة واحدة كمن قال ان النار الطف الاجسام واخفها
فانه كما ان من يحد حدا واحدا اثنانا ولا ان يعرف ذات الشيء تعريفا واحدا كذلك الذي يرسم رسما
واحدا اثنانا ولان يدل على ذات الشيء بعلامته دلالة واحدة فاذا دل مرة ثم اتى بما يدل مرة اخرى
فهو مبتدئ تعريفا اخر وعنده انه يعرف تعريفا واحدا وهذا في الجدل واما في التعليم فلا باس به
وان كان في حكم تعريفات متوالية واما الحد فلا يمكن في التعليم ان يكون فوق واحد كما علمت وموضع
آخر ان يكون سبيل الخاصة قد جعل موضوعات المخصوص خاصة للمخصوص كمن يقول ان الحيوان
هو الذي نوعه الانسان وهذا قبيح فان الانسان اذ هو من الحيوان فانما يعرف بعد الحيوان فكيف
يعرف به الحيوان وكذلك ان اخذ شيئا ليس اعرف من الشيء لانه مقابل له او هو معه في الوجود واعني
بالمقابل المقابل بالمضادة او التضايف واما الملكة والعدم والمتناقضات فالملكة اعرف والايجاب
اعرف واما المتضايفات فانها معا في المعرفة ليس بعضها اقدم فليس بعضها يعرف ببعض بل مع بعض
والامور التي ليست بمتقابلة بالتضاد وهي معا فهي اما متضايفات واما امور كالانواع التي تحت
جنس واحد وهذه لا يتقدم بعضها بعضا في المعرفة بوجه فلا يجوز ان يؤخذ بعضها في تعريف
البعض وهذا موضع علم منه ان الرسم المستعمل النوع في حد الجنس على ان ذلك النوع
هو النوع المضايف للجنس شيء فان الجنس اما مع النوع معا في المعرفة واما اقدم من النوع وموضع
آخر ان يجعل الخاصة ما لا يلزم دائما كمن يجعل خاصة الانسان انه كاتب فلا يكون دل على كل انسان
وموضع يليق به وهو ان يكون انما يريد ان يوفي خاصة شيء هو له في زمان ما كزيد في هذه الساعة
عندما يميزه من عمرو بانه جالس وعمرو قائم لا يدل على انه انما يعرف زيدا تعريفا في هذا الزمان
بل يأخذه مطلقا فيكون لم يعرف زيدا مطلقا اذ لم يعرفه وهو في زمان آخر مشاركا لعمرو في القعود
ولا عرفه في تخصيصه حالا لم يشر اليها وقريب من ذلك ان يكون الخاصة اعطيت بالقياس الى
الحس وذلك الحس لا يدوم نسبته من الشيء مثل من قال في الشمس انها الكوكب الذي هو اضوء
كوكب يكون متحركا فوق الارض فيكون هذه الخاصة للشمس عند الحس فوق الارض واما اذا غاب
فلا يكون متميزا بهذه الخاصة عن سائر الكواكب فان للسامع هذه الخاصة ان لا يستيقن انها
هناك هذه الحال الا ان ينظر نظرا آخر فيعلم ان الحكم غير متغير فلا يكون معرفته حاصلة من جهة
قبل الخاصية بل من جهة اخرى ويكون بجهة تعريف قبل الخاصة قاصرة فاما ان قال قائل ان
السطح هو الملون او لا فيكون قد وفى بجيدا لانه كذلك هو لحس او لم يحس وايضا ان اخذ الحد
على انه رسم فقد كذب ولم يعين وموضع آخر وهو انه يجب ان يكون المعطي للرسم والخاصة
لم يغفل الجنس فان المتمم لجودة الرسم ان يكون دل فيه على الجنس بعلم ذلك من وجهين وجه سهل
ووجه حقيقي فيه ادنى صعوبة. اما الوجه السهل فلانه لما كان التعريف المقول يكون على ثلثة
انحاء تعريف حدي من جنس وفصول وتعريف من جنس وخاصة وتعريف من اعراض وخواص
وكان التعريف من جنس وعرض خاص بالنوع ليس بحد وكل تعريف بقول ليس او فهو اما حد واما
رسم وخاصة لكن هذا ليس بحد فهو اذن تعريف رسمي خاص لكنه ادل كثيرا على الذات من الذي
ليس فيه جنس فاذن اهمال الجنس في الرسم لا يجعل الرسم غير رسم ويجعله ادل واشد تعريفا والادل
افضل فاذن مما اخذ افضل فيكم انقص وخصوصا انه اذا ميزت فيجب ان يدل على الامر الذي
يقع لنا التمييز بما ميزت فهو الجنس واما من الحقيقية فلان اعطاء الخاصة وحدها اذا لم يقترن الجنس صح
به جنس معلوم لم يكن تمييزا البتة مثاله اذا قلت ضحاك اي شيء وباستعداد للضحك لم يكن تفسير
عليك بهذا ان يجب ان يكون هذا الشيء حيوانا او انسانا بل جوزت ان يكون من امور اخرى الا بعد

الا ان يكون



الا ان يكون عندك علم آخر تعلم به او ظن تظن به انه لا يجوز ان يكون الشيء ذو الضحك الا حيوانا وهذا
شيء قد عرفناك مثاله في الفصل فاذا كان نفس تصورك الضحاك ما لم يقترن به علم آخر لا يمنع
ان يكون الضحاك واقعا في غير الحيوان فيكون حينئذ غير دال على الانسان فان علمت علما آخر يمنع
هذا فيكون ليس نفس التعريف هو قول القائل انه ضحاك اذ هذا وحده لم يعرفك بل هذا وشيء آخر عندك
عرفك ان الشيء المشار اليه هو الانسان فالرسم والخاصة هي التي لذاتها يعرف الشيء وبنفسها
وما لم يكن كذلك لم يكن رسما فاضلا وان كان رسما ما فاذن لا بد في الخاصة والرسم من ادخال
الجنس فانه اما ان يدخله الراسم مصرحا واما ان يدخله انت تعلم عندك فتضيفه الى مفهوم قول
الراسم فيكون المعرف عندك الجنس والخاصة معا فاذا اريد ان يكون اللفظ مساويا للمعرف عندك
يجب ان يدل فيه على الجنس فان لم يدل فيه على الجنس فاللفظ غير مطابق لجميع المعنى المعرف لكن الرسم
والحد يجب ان يكون اللفظ فيهما مطابقا للمعنى الذي يراد من غير نقص فان نقص فذلك اخلال لما
من حقه ان يكون معقولا فان لم يعقل لاجل الاختصار كما تضمن المقدمات الكبرى في القياس. فصل
يشتمل على مواضع في ان الخاصة اعطيت او لم تعط وعلى هذه المواضع مواضع لا يتعلق (فصل يشتمل على مواضع في ان الخاصة اعطيت او لم تعط)
بالاجادة والافساد بل بانه هل الخاصة في نفسها خاصة او ليست فمن هذه المواضع ان لا يكون
حمل الخاصة صادقا على واحد البتة او لا يكون صادقا على واحد بعينه ولا يكون ما فرض خاصة
بخاصة مثل ان يقول قائل ان خاصة الموصوفين بانهم علماء انهم لا يغلطون البتة ثم وجد المهندس
مع انه عالم قد يكون غالطا اذا غلط عليه في ترتيب الشكل كما عرض لابقراط صاحب الشكل
الهلالي فاذن ليس خاصة العالم انه لا يخطئ وهذا المثال صحيح وليس ما اعترض عليه به شيء يعتد
على ان فيه تجوزا اذ من الباطل ان يكون المهندس يخطئ فانه ان اخطأ لم يكن مخطئا من حيث هو مهندس
وليس الامر على ما قالوا فان قولهم ان المهندس لا يخطئ من حيث هو مهندس لا يقابل قوله ان حيث صح
المهندس يخطئ ولا يكذبه بل يكذب شيئا اخر وهو ان المهندس يخطئ من حيث هو مهندس ولا سواء قولنا
المهندس يخطئ وقولنا المهندس يخطئ من حيث هو مهندس فاذن ليس يصدق على كل مهندس
انه لا يخطئ الا ان يقال فيما هو فيه مهندس ومن حيث هو مهندس وقد علم فيما سلف انا نعني قولنا
كل مهندس وما يجري مجراه كيف هو والمراد فيه ما هو وموضع آخر ان يكون القول اعم من اسم
المخصوص كمن قال ان خاصة الانسان انه حيوان قابل للعلم ثم يجعل الملك كذلك وموضع آخر ان يجعل
المخصوص خاصة للخاصة والمخصوص هو الامر الذي هو النوع اللازم له الخاصة فهو في طباعه
ان يكون موضوعا لا محمولا مثل من قال ان خاصة الطف الاجسام ان يكون نارا وليس الامر
كذلك بل ان كان ولا بد فمن خاصة النار هي ان يكون الطف الاجسام وقيل في التعليم الاول
الموضوع الواحد له خواص كثيرة كل واحد منها غير الآخر فلو كان الموضوع خاصة لها لكان خاصة
لامور كثيرة متباينة الحدود فيما كان خاصة وموضع آخر ان يكون احد الفصل على انها خاصة وبهذا الكلام في غاية الجودة صح
وموضع آخر المبطل وهو ان يكون الخاصة توجد قبل وجود المخصوص وبعد وجود المخصوص
لا دائما معها فقط كالمشي في السوق فانه لا يمكن ان يجعل خاصة زيد فقد يوجد قبل زيد وبعده
وموضع آخر المبطل وذلك اذا كان الشيء خاصة لاسم وليس خاصة لمراده كمن يجعل الخير خاصة للمطلوب
ولا يجعل خاصة للمؤثر وكذلك اذا كان الشيء خاصة لموصوف بشيء وليس خاصة متى يكون ذلك
الموصوف موصوفا بهما معا كالموصوف بانه ضحاك فانه بعينه الموصوف بانه مستحي فاذا كانت
الخنثى موصوفا بانه خاصة الموصوف بانه الضحاك ثم لم يكن خاصة الموصوف بانه المستحي كانت
الخاصة ليست بخاصة ولا بد في واحد منها لاعتبار لفظه من حيث فلا يأخذ الموصوف
بانه ضحاك من حيث هو ضحاك ولا الموصوف بالمستحي من حيث هو مستحي بل اخذهما مطلقا من غير
اعتبار حيث فقد علمت الفرق بين المطلق وبين المقول فيه من حيث وهذا الموضع نافع في الاثبات
والابطال المطلقين ● ولقائل ان يقول فقد جعلت الشيء ههنا خاصة لمعنيين متباينين وقد
منعت ذلك قبل ● فنقول احفظ قولنا الموصوف بانه الضحاك والموصوف بانه مستحي لانا دفعنا
فيه الى موضوع واحد ● واعلم انا نشير بالمثال الذي اوردناه الى ان الموصوف بخاصية

الاستحياء لا يكون موصوفا ايضا بخاصية الفحش حتى يكون الفحش يلزمه ويساويه وموضع آخر
ان يكون للخاصة مقابل وهما من الاعراض الذاتية للجنس الذي اعطينا الخاصية لنوعه ثم لا يؤخذ
المقابل خاصة لسائر الانواع بالقياس الى هذا النوع مثلا ان كل واحد من الانسان والفرس واحد
بالنوع تحت الحيوان والحركة بالارادة مقابلة للسكون بالارادة وكلاهما من الاعراض الذاتية للحيوان
ينقسم بها الحيوان على ما علمت في كتاب البرهان فان نجعل خاصة الانسان انه المتحرك بذاته فيجب ان يكون
خاصة الفرس بالقياس الى الانسان انه الساكن بذاته من تلقاء نفسه لكنه ليس ذلك كذلك فليست
الخاصة خاصة وموضع آخر لا يبعد ان يغالط به المشاغبون مثل انه اذا كان للموضوع ما خاصة
ثم كان لذلك الموضوع خواص اخرى ومحمولات اخرى لا يوجد لغيره فان تلك الخاصية لا يمكن ان يجعل
ليس لذلك الموضوع وحده بل لذلك الموضوع ماخوذا مع محمولاته الاخرى فانه ان كان خاصية الانسان
الانسان الضحاك ويكون الضحاك خاصية لاشياء كثيرة مثل انه خاصة للانسان الخجل وللانسان
المستحي وللانسان القابل للعلم بل قد يوجد محمولة على الانسان الابيض فيعرض من ذلك وجوه للمغالطة
منها ان يكون الضحاك خاصة للانسان وايضا لما هو في المعنى غير الانسان فان الانسان مع الخجل
بالطبع غير الانسان وحده ايضا ويكون الضحاك خاصة لقابل العلم ايضا والذي من شانه ان يستحي
فيكون الخاصة غير خاصة ووجه آخر مثلا انك تعلم ان الانسان الابيض اخص من الانسان فان ادعى
ان الضحاك خاصة للانسان الابيض بسبب انه خاصة للانسان فقيل والانسان الابيض انسان
والانسان خاصته انه ضحاك فالانسان الابيض خاصيته انه ضحاك عرض من ذلك ان يكون الانسان
الاسود ليس بضحاك اذ عرض ان يكون الخاصية ليست بخاصية وقد يمكن ان يعرض وجوه اخرى
غير ذلك فاما الوجه الاول فيكون الخطب فيه ان يعلم ان قولنا الضحاك خاصة للانسان معناه انه
خاصة لما يوصف بالانسان وما يوصف بالانسان هو الانسان لا غيره موضوعا له على ما علمت في
غير هذا الموضع واذا قلنا ان الضحاك خاصة لقابل العلم كان معناه ان الضحاك خاصة لما يوصف انه
قابل ذلك العلم وليس ذلك الا الانسان فقد علمت فيما سلف ان الموصوف بالانسان هو ذات الانسان
لكن الموصوف بالابيض هو شيء غير الابيض وهو انسان ما او ثلج ما واذا كان ابيض ما موصوفا بانه ابيض
مطلق لكن مع ذات اخرى قد يكون موصوفا به شيء غيره من حيث انه ابيض وانسان ما لا يكون موصوفا به
شيء غيره من حيث هو انسان فيكون الابيض له موصوف هو شيء آخر وليس كذلك الانسان فاذا عني
بقولنا المستحي الموصوف بالمستحي على الوجه الذي قلنا لم يكن الخاصة بشيء اخر غير الانسان واما
ان اخذ المستحي من حيث هو مستحي فليس الضحاك خاصة له فان المستحي من حيث هو مستحي لا يقال عليه
الضحاك فان المستحي من حيث هو مستحي ليس الا المستحي واما الضحاك فشيء آخر وعلى ما علمت هذا
في مواضع اخرى فاذا تامل المتامل فميز بين الملكة والحال وبين ما له الملكة والحال وعرف الاصل الذي
قلنا تميزت له الخاصية التي تكون للشيء في نفسه والتي تكون بالعرض وبسبب آخر اذ يكون الخاصة
مثل الملكة فيؤخذ لذي الملكة اذا كان ما يخص الملكة قد يوجد ايضا لذي الملكة وذلك اما خاصية
ملكة تحمل على ذي الملكة بالاشتقاق واما الخاصية ملكة يحمل على ذي الملكة بغير الاشتقاق اما الذي
بالاشتقاق فمثل العلم فان خاصية العلم يشتق منها خاصة محمولة على العالم ولا يكون هي نفسها
خاصة للعالم واما الذي بغير الاشتقاق فمثل الضحاك فان خاصة الضحاك من حيث هو ضحاك قد توجد
محمولة على الانسان وكذلك فان الذي لذي الملكة قد يعرض ان يحمل على الملكة مثل ان الضحاك وهي
خاصة للانسان فانه قد يوجد محمولة على المستحي فيعرض من هذا ان يشكل الامر اما في المثال الاول
فيغالط ويجعل خاصية الملكة التي لا يحمل بالاشتقاق خاصة ذي الملكة فيجعل خاصة العلم
خاصة العالم ايضا لا يزول التصديق به كان العلم لا يزول التصديق به واما في المثال الثاني فيجعل فيكون العلم صح
الخاصة خاصة لاشياء كثيرة مختلفة فاذا راعى المراعي فميز بين الشيء الذي له الخاصة وبين ما يقارن
اما مقارنة ملكة لذي الملكة او مقارنة ذي الملكة للملكة يحصل له الخاصة التي يكون للشيء بذاته
واولا والتي تكون على طريق العرض او الغلط واما الوجه الذي ذكرا ولا بعد هذا الوجه فمنك
بالقياس وشرطه يخلصك من الغلط فيه وموضع ينفع في القسم الاول وهو ان يراعى التصريف



فيؤخذ العلم خاصة ويؤخذ المشتق له الاسم من العلم وهو العالم فيؤخذ من خاصية ملكة الخاصة له
بالاشتقاق واذا كان خاصة العلم انه لا يزول التصديق به لم يجعل ذلك خاصة العالم بل جعل خاصة
العالم انه الانسان الذي له تصديق لا يزول واذا كان خاصة العالم انه الذي لا يزول تصديقه لما تصدق فيه
وعالمه فيجب ان لا يجعل هذا خاصية العلم بل يجعل خاصة العلم انه ملكة تصديقية لا يزول تصديقها
من المعتقد او القول وذلك لانه لما كان بين العلم وبين العالم مغايرة ومقابلتهما بالايجاب ذو خاصتي
واحد بل يجب ان يراعى التقابل ايضا بين خواصهما كما يراعى فيهما وموضع آخر ان يكون الخاصة خاصة
بشرط الطبع فيؤخذ مطلقا فيكون ذلك باطلا مثال ذلك انه يقال ان خاصة الانسان بالقياس الى الفرس
انه ذو رجلين فان هذا ما لم يقترن به ان يقال انه بالطبع لم يكن حقا فليس كل انسان ذو رجلين في الوجود
واما اذا قيل هو كذلك في طبعه اي هو كذلك في صورته الانسانية حتى اذا صادفت كونه مادة
وافرة ولم يقع آفة في تلك المادة او لم يعرض عارض من خارج كان ذا رجلين كانت الخاصة كاملة و
موضع اخر ان يميز في الخواص ما يكون لشيء اولا ولشيء آخر بعده فان لم يميز ذلك لم يكن الخاصة خاصة
مثل من يقول ان خاصة السطح التلون ولم يقل التلون اولا فانه ان لم يقل ذلك فيجد الجسم يشارك السطح
فيه فلا يكون ذلك خاصية السطح ولو قال ذلك لحصلت الخاصة بواجبها بل يجب ان يعلم ان المحمولات
تختلف بوجوه حملها اختلافا ظاهرا بشرائط يلحقها فيجب ان يراعى في الخاصية تلك الجهات فيعلم
انها كيف توضع خاصة فمن الاشياء ما لا يكون وجوده للشيء لا محالة حقا ويكون كونه في الطبع حقا
كذي الرجلين للانسان ومنها ما لا يكون وجوده له لا محالة حقا ولكن يكون كونه من شانه ان يعرض له في
الندرة حقا ويكون خاصا بالشيء كذي ستة اصابع للانسان ومنه ما يكون نسبته الى الصورة كقولهم
النار الطف الاجسام اجزاء وذلك في القوام ومنه ما يكون نسبته الى الجملة على الاطلاق كقولهم
ان الحيوان يحس ويتحرك اي من طباعه ان يحس ويتحرك ومنه ما يكون نسبته الى الكل الذي على الاطلاق
ولا الصورة كما هي بل لانه جزء منها كما ينسب التفهم الى النفس وهي صورة ما وليس ينسب اليها كيف
كان بل هو لجزء منها بالحقيقة وهو الجزء الفكري ومنه ما لا يكون للشيء في الطبع البتة ولا على الاطلاق
بل يكون له بالقنية والتعلم وغير ذلك كالعلم للانسان ومنه ما يكون له بالشركة ومثاله من جهة معنى
اعم كما يقال للانسان انه حساس وحي فذلك له من حيث هو حيوان ويشاركه فيه غيره فان كان
خاصة ما مثل هذا فيكون خاصة بالقياس لا على الاطلاق فيجب ان يوضع في الخاصة انه بالطبع بجزء من الصورة صح
او في الندرة او للصورة او على الاطلاق او اولي او تعني ليس في الطبع وبقياس كل شيء او بقياس شيء
وكذلك يراعى ما يقع فيه الاختلاف من جهة الاكثر والاقل مثل الشيء الذي اذا كان مثلا في الغاية
ظن خاصة شيء وان لم يكن في الغاية ظن خاصة لمعنى اعم مثل قولهم ان النار هو الجسم العالي على الكل
حدا فان الهواء ايضا طاف وبعضها الحاد فيكون الطافي مطلقا يخص الحاد ويوهم ان الطافي حدا
يخص النار وربما كان التفاضل ليس يقع بحسب الجنس بل بحسب النوع مثل النيران فانها تختلف
باللطافة فليست الشعلة الصافية المصباحية او البرقية مثل الشعلة الاتونية او الجمر وكلها
نيران فيجب اذا قيل ان النار هو الجسم اللطيف جدا لم يعم النوع ووقع الغلط ولذلك لا يكون
الخاصة الماخوذة على انها مطلقة مثل الخفيف هي بعينها الخاصة المقيدة بالافراط كقولك الخفيف
جدا ولا يكون الخفيف خاصة للنار وحدها ولا الخفيف جدا فان الخفيف جدا لا يكون مقولة
على كل نار فان الصغيرة ليست خفيفة جدا عند الكبيرة ولا اللهب عند البرق وموضع اخر ان يجعل
الشيء خاصية لنفسه وذلك على وجهين اما ان يأتي باسم مرادف كمن يقول ان الانسانية خاصته
البشرية والجميل خاصية اللائق او يأتي بالحد فيكون الحد قد جعله خاصة المحدود ومعنى الحد هو
معنى المحدود نفسه ومعنى الخاصية شيء من بعد معنى المخصوص بل يجب ان نأخذ الخاصية ما هو
غير المخصوص في طبيعته ويرجع عليه بالتكافؤ مثل الجسم المتنفس او كان معناه غير الحيوان وكان منعكسا
عليه لكان خاصية وموضع اخر فيما يكون له اجزاء متشابهة كماء البحر من حيث هو ماء البحر والهواء
من حيث هو هواء ثم لا يكون اتى بخاصية يشترك فيه الكل والجزء بل يكون ذلك تاما للاكثر كمن يقول
ماء البحر خاصيته انه مالح او ان اكثره مالح او يكون من جهة جزئية كمن يقول الهواء هو المستنشق

ليس جميع ماء البحر مالحا ولا كل ما هو ماء بحر فاكثره مالح بل منه ماء كله مالح ومنه ماء كله عذب فليس كل ماء البحر اكثره مالح وكله ماء بحر والهواء ايضا ليس كله مستنشقا وكله هواء كما هو جزء هواء بل يجب ان يكون كما نقول معطي الخاصة للارض ان الارض ثقيلة بالطبع فيجد الكل وكل جزء بهذه الصفة

فصل في استعمال المواضع المشتركة في الخاصة ومواضع اخرى من الاصول المشتركة انه اذا لم يكن الضد خاصية الضد لم يكن الضد الاخر خاصية الضد الاخر فانه ان لم يكن خاصية العدل انه افضل شيء لم يكن خاصية الجور انه اخس شيء ويصلح هذا ايضا للاثبات وقد علمت ان هذا مشهور وانه لا يمتنع ان يكون احد الضدين خاصا بضد ثم يكون الضد الاخر موجودا للضد ولامور اخرى وايضا موضع من المتضايفات مثل انه ان لم يكن الفاضل خاصة الضعف فليس المفضول خاصة النصف وهو للاثبات والابطال وموضع من العدم والملكة انه اذا لم يكن عدم الحس خاصة للصمم لم يكن وجود الحس خاصة للسمع ويصلح للامرين وكذلك المشتق اسمه من الامرين مثل ان يعدم الحس ويصم وان يجد الحس ويسمع وكذلك من المتناقضات من جهة انه ان كان المحمول خاصة ومقابله بالنقيض ليس خاصة وهذا للابطال وكذلك من جهة المعادلة ايضا انه ان كان ان يحيل خاصيته ان يحس فان لا يحيل خاصيته ان لا يحس وهذا للابطال والاثبات والثالث انه ان كان الشيء خاصة للشيء فلا يكون خاصة لمقابله النقيض وليس يصلح للاثبات الا على سبيل المغالطة وموضع اخر على سبيل تعادل القسمة من جنس واحد مثل انه اذا كان محسوس ومعقول وضربا يت ومايت ثم لم يكن الحيوان المحسوس خاصة للمايتات لم يكن الحيوان المعقول خاصة لما لا يموت كالملائكة وان كان المحسوس خاصة للمايتات كان المعقول خاصة للملائكة والمضع ايضا يعتبر ذلك انه اذا كان شيئان يشتركان في معنى عام وكان وجودهما في شيئين متعينين كل واحد منهما في واحد فقط وكان واحد منهما يختص عمومه بكونه لاحد الامرين ويكون ذلك خاصية له والاخر خاصية انه للامر الاخر مثل الفهم والعفة فانهما فضيلتان ووجودهما في قوتين للنفس اعني الفكرية والشهوانية ثم كان الفهم فضيلة الجزء الفكري وكان ذلك خاصة للفهم فيجب ان يكون خاصية العفة انها فضيلة الجزء الشهواني وهذا ايضا على و موضع من التصاريف انه اذا كان المصروف ليس خاصية للمصروف وليس التصريف خاصية للتصريف وبالعكس وهو موضع يصلح للاثبات والابطال فتوكد امثلة مثل انه ان لم يكن خاصة ما هو على طريق العدل ان يكون على طريقة الجميل لم يكن خاصة العدالة الجمال وان كان خاصية الانسان انه مشاء ذو رجلين كان خاصية ما يجري على طريق الانسانية انه يجري على طريق مشي ذي الرجلين وكذلك يعتبر جانب سلب التصريف مع سلب المصروف مثل ما ليس على طريقة العدل وما ليس على طريقة الجميل وغير العدل وغير الجميل وكذلك العدم والملكة والمضاف والضد وفي موضع التصاريف والنظاير نظر على وهو انه ليس يجب اذا كان المشتق خاصية المشتق ان يكون المصدر خاصة المصدر بل ربما لم يكن المصدر محمولا على المصدر ومثاله انه اذا كان الضاحك خاصية الناطق يكون الضحك خاصة النطق حتى يقال ان النطق ضحك وان الضحك محمول عليه مساويا له واما لو كان الضحك خاصة النطق لكان حينئذ يكون الضاحك خاصة الناطق لا محالة ومع ذلك حيث لا يحمل المصدر على المصدر يكون المقارن خاصية مثل ان خاصية النطق للانسان ان يقارنها الضحك وموضع اخر من النسبة وهو انه اذا كان نسبة الشيء الى الشيء الاخر كنسبة ثالث الى رابع والثاني خاصة او ليست بخاصة فالرابع خاصة او ليست خاصة مثاله ان المرتاض نسبته الى الخصب نسبة الطبيب الى الصحة فان كان من خاصية المرتاض ان يكون مفيدا للخصب فخاصية الطبيب ان يكون مفيدا للصحة وبالعكس وهذا الموضع ليس بعليها لما كان يعتبر عليها الوضاد عليها بشرط وذلك الشرط غير مفيد فانه اذا كان النسبة مثلا ههنا في انه يفيد فقط لا في ان كونه مفيدا مساويا له لم يجب لانه مفيد الاول مفيدا ان يكون كونه يفيد ما يفيد مساويا له وان كان الاول كونه يفيده ما يفيد مساويا له واما اذا كان بتقدم نعلم ان كون كل واحد منهما يفيده ما يفيده مساويا له للاثبات وغير مساو له للابطال فليس يصلح

فصل في استعمال الموضع المشتركة في الخاصة

فى اثبات



في اثبات انه خاصة او ليست بخاصة الى اعتبار المناسبة ومثال هذا انه يمكن ان يكون الطبيب مفيدا للصحة ويكون المرتاض وغير المرتاض معا يفيدان الخصب فيشترك الطبيب والمرتاض في انهما مفيدان للصحة والخصب ثم يكون افادة الصحة حينئذ خاصة بالطبيب ولا يكون افادة الخصب خاصة بالمرتاض فان كان علم من قبل النسبة في كل واحد منهما يوجب مساواة حتى علم انهما يشتركان في افادة امر ما فيتبين ان استعمال المناسبة في اثبات الخاصية غير مجد البتة اللهم الا ان يكون امر اخر وهو ان يكون قياس يوجب انه يجب ان يكون حال المرتاض من الخصب من كل وجه كحال الطبيب من الصحة ثم يعلم ان الطبيب يخصه افادة الصحة فحينئذ ينتقل عن الطبيب الى المرتاض اذا كان حال الطبيب قد عرف اولا من نفسه ولم يعرف حال المرتاض اولا من نفسه بل علم ان نسبته يوجب كذا واما اذا اعتمد نفس المناسبة وحدها ولم يكن على هذه الجهة لم يكن الموضع ضروريا وموضع اخر من نسبة الواحد الى الاثنين والى الاولى وهو انه اذا كان حكمه عند شيئين حكما واحدا وليس خاصة لاحدهما فليس خاصة للاخر وكذلك ان لم يكن خاصة للاولى لم يكن لما ليس باولى واما اذا صح انه خاصية لاحدهما فقط فلا ان يكون خاصة للاخر لان الخاصة لا تتناول بل ذا لا ان حكمه عندهما بالسواء وكيف وهو موجود في احدهما دون الاخر فهذا لا ينتفع به في الاثبات واما في السلب فلا ينتفع به ايضا الا في الجدل واما في العلوم فلا ينتفع به اما في الجدل فانه ربما سلم المجادل ان نسبته من الامرين واحدة وربما ينتج ذلك عنه مما يسلم واما في العلوم فيبعد ان يكون محمول نسبته في الوجود وفي نفس الحق الى شيئين نسبة واحدة بالسلب ثم يكون هناك موضع يجب انه خاصة او ليس خاصة وذلك لانه ان كان محمول الحال لم يعلم ان نسبته واحدة فان كان معلوم الحال فقد علم اولا انه ليس بخاصة حتى سلب عن كل واحد حتى يسلب عن الاثنين حتى علم ان حاله منهما حال واحد في السلب وموضع اخر معتبر بالكون والفساد وانتحره مثل انه اذا كان خاصة الانسان ان يكون في نفسه امرا لخاصة يكون الانسان هو ان يكون ذلك الامر وخاصية فساده ان يفسد ذلك الامر وهذا على وهو للاثبات والسلب وموضع لهم للاثبات والابطال انه ينبغي ان يكون الخاصة من المعاني اللاحقة للشيء من جهة نوعه ويكون لنوعه ما هو نوعه وبالجملة لماهيته ومن طريق ماهيته وتلك معانيا اللاحق من قبل ما هو في غير هذا الموضع فانه ان كانت الماخوذة خاصة ليست يلحقه من حيث هو هو كما لا يلحقه الشكوك الاشياء من حيث حدوده وماهيته بل من حيث هو جسم او كان يلحقه ولكن لا من جهة بعض مثل الملاحة التي هي من اللواحق بصورة الانسانية ولكونها ليست بخاصية حقيقية فلا يكون الخاصة خاصة واما اذا كانت خاصة مثل ما للحيوان من كونه مركبا من جسد ونفس للحيوان فذلك لاحقه لطباعه ويعكس عليه فهي الخاصية جيدة ولكن لقائل ان يقول ان كون الحيوان مركبا من جسم ونفس هو حقيقته لا خاصيته ۞ فنقول له ان المركب ليس من المعاني الحقيقية للحيوان بل هو من لوازم جنسه الجسم وفصيلة انه ذو نفس ولم يوجد الجسم هنا بل المادة الجسم لانه جزء من الفصل ولانه هو الجسم المادي لا الجسم الجنسي ولم يوجد البتة النفس على انه فصل الحد فذلك لا يصح بل على انه جزء فصل منطقي وليس ايضا المركب من جسم جنسا بمعنى الجسم فليس بمفهوم المركب من جسم هو انه جسم وان كان يلزمه لزوما من خارج فهم ان المركب من جسم لا يكون الا جسما وكذلك مفهوم لازم لمفهوم متضمن وهذه الاشياء ظاهرة تلك مما سلف واما فيه اشارة الى المتذكر ۞ واعلم ان كثيرا من الحدود اذا غير تغيير صار حد الضد فانه يتقلب خواص وسوما وموضع اخر ماخوذ من الاكثر والاقل مثل انه ان لم يكن ما هو اكثر تلونا خاصة لما هو اكثر جسمية لم يكن الاقل تلونا خاصة لما هو اقل جسمية وان كان وقد يعتبر ذلك مع الاطلاق فانه ان لم يكن الاكثر تلونا خاصية لما هو اكثر جسمية فليس المتلون مطلقا خاصية للجسم مطلقا وهذا موضع قد يكون حقيقيا بشرط ومشهورا دون شرط ذلك الشرط اما حقيقيا فانما يكون حقيقيا اذا كان الموضوع والمحمول خاصيته كلاهما يقبلان الاشد والاضعف معا فحينئذ يستمر هذا القانون مثل السواد والجسم فانه لما كان السواد مطلقا يجمع البصر وكان ذلك خاصية له وكان ما يقبل الاشد والاضعف معا فما هو اشد سوادا

هو اشد جمعًا وما هو اقل سوادًا فهو اقل جمعًا وكل خاصية لكل وبالعكس في جميع ذلك وكذلك في الابطال واما اذا كان الموضوع لا يقبل الازيد والانقص في طباعه فليس يجب شيء من ذلك فانه ليس اذا كانت للنار خاصتها ان يتحرك الى فوق وللانسان خاصية ان يفهم بالروية يجب ان يكون ما هو اشد تحركا الى فوق اشد نارية او يكون ما هو اكثر فهما هو اشد انسانية فهنا قد وضع في المقدمة ان الانسانية يقبل الاشد والاضعف ولا يجب ان يقاس الاكثر في هذا المعنى بالاولى الا على سبيل المشهور وذلك انا قد نقول ان [illegible] اولى من [illegible] بكذا ولا يكون كذا موجودًا لاحدهما وربما كان وجود احدهما او كليهما محالا فنقول كذا اولى بكذا لو كان وبالجملة فانه ليس كل ما هو اولى ان يكون بشيء من شيء آخر يجب ان يكون له مثال ذلك في الممتنع ما يقال من ان الخلاء اولى ان يشرع فيه الحركة من الملاء الرقيق وليس يجب ان يكون ذلك ممكنا في الخلاء وكما يقولون ان المستديرة اولى ان يكون ضدا للمستقيمة منها للمستديرة او المستديرة اولى بذلك من المستقيمة بحسب اعتبار ربما ليس يجب ان فلا يحسن اذن الانتقال من الاولى الى المطلق في الحقيقة بل ربما اقنع في بعض المواضع واما ما يحكم بانه اكثر وجودا للشيء فقد حكم بانه موجود له اللهم الا ان يؤخذ الاكثر بمعنى الاولى باشتراك الاسم ولسنا نذهب الى ذلك في هذا الموضع وموضع آخر من الاكثر والاقل في الخطابة والذي بمعنى الاولى وغير الاولى وقد تدخل الكثرة في الموضوع والخاصة معا وهو جدلي غير علمي وهو ان يقول المبطل مثلا لما كان الحس اولى بان يكون خاصة للحيوان من العلم للانسان وليس الحس خاصة فليس العلم ايضا خاصة ويقول المثبت لما كان العلم اقل استحقاقا لان يكون خاصة للانسان من الحس للحيوان وهو خاصة فالحس اذن خاصة للحيوان والسبب في كون هذا غير علمي هو ان الخواص اذا كانت خواص بالحقيقة لم يكن خاصة اولى بخصوصيتها من خاصية اخرى بخصوصيتها في نفسها بل بحسب التسليم والالتزام وموضع آخر مجانس لذلك ان يجعل الكثرة في جانب الموضوع والوحدة في جانب المحمول فيقول المبطل انه لما كان اللون اولى ان يكون خاصة للسطح منه للجسم فاذا لم يكن خاصة للسطح لم يكن للجسم واما المثبت فلا يمكنه ان يقول وهو خاصة للجسم فهو خاصة للسطح فانه حينئذ يكون قد جعل الخاصة مشتركة وهذا الموضع بين استعماله في العلوم ويكون الاولى بمعنى الوجود اولا او بالذات وانما الذي لا يمكن فهو ان يكون بعض الخواص اولى بموضوعها من بعضها بموضوع آخر واما اذا كانت الخاصة واحدة والموضوعات اثنان فقد يصح ان يكون الخاصة اولى باحد الموضوعين منه بالآخر وهي الذي هي موجودة فيه بالذات واولا وموضع آخر يعكس ذلك فان الكثرة فيه في جانب الخاصة فانه اذا كان ما ليس اولى من آخر بان يكون خاصية هو خاصيته فما هو اولى بذلك فهو خاصة وان كان ما هو اولى ليس بخاصة فما ليس باولى ليس بخاصة وهذا الموضع جدلي غير منتفع به في العلوم وذلك لانه اما ان يكون خاصة بحسب التسليم المشهور واما ان يكون بحسب التسليم الذي يوجبه الامر في نفسه وهو ان يسلم ان كذا اولى بان يكون خاصة فلا يقع الا ان يكون شروط الخاصة موجودة فيه او شروط الخاصة فيه اكثر فان كانت شروط الخاصة موجودة فكيف يقال ولكنه ليس بخاصة فالآخر ليس بخاصة وكيف يقال والآخر خاصة فهو اذن خاصة فانه يكون قد علم انه خاصة حين علم انه اولى بان يكون خاصة بهذا المعنى فضاعت اقامة الحجة عليه واما ان علم ان شروطها اكثر من شروط الآخر فقد علم ان الآخر فاقد شرط فلم يحتج ان تبين بعد ذلك انه ليس بخاصة للشيء بحق يجعل الاكثر شروطا خاصة فانه ما لم يجتمع جميع شروط الخاصة لم يكن ولا واحد منها خاصة فان احدهما لا يكون خاصة وقد كان سلف موضع من المناسبة المتعادلة انه اذا كان شيئان لشيئين على وجه واحد فاعتبر ذلك ههنا مع موضع آخر وهو ان يكون شيئان لشيء وقد اعيد جميع ذلك في التعليم الاول لان ذلك الاول لم يشترط فيه ان يكون المحمول موجودا وههنا انما اخذ على انه موجود فيكون فيما سلف انما يطلب كونها خاصة معتمدا فيه طلب انها موجودة وههنا يكون الوجود والحمل متحققا وكونه خاصة غير متحقق فيطلب ذلك وموضع آخر ان يجعل الخاصة امرا قد يكون بالقوة ولا يميز بين القوة التي تعلقها بشيء آخر يجوز في ذلك الشيء الآخر ان لا يوجد

يكون سر

يجوز

فيجوز لتلك القوة ان لا توجد فيصير القوة حينئذ لا قوة وبين القوة التي تعلقها بشيء موجود مثال ذلك ان قال قائل ان الهواء هو جسم مستنشق فان اخذه مستنشقا بالفعل فقد كذب وان اخذ بالقوة ثم عدم الحيوان استحال ان يكون هذه القوة متحققة فيه فانه حينئذ غير مستنشق ولا بالقوة وهذا للابطال واما ان كانت القوة تعلقها بالوجود مثل ان تقول ان الموجود ما في قوة طباعه ان يفعل وينفعل فان هذه القوة اضافتها الى الموجود وذلك الموجود هو الموضوع وقد تعلقت بها القوة واما الاستنشاق فكانت القوة فيه في المستنشق وهو غير الموضوع الذي له الخاصة وهذا الموضع في الابطال جدلي غير علمي اما انه غير علمي فلان كل واحد منهما متعلق مع الموضوع بشيء خارج فان الذي يفعل يحتاج الى ان يوجد منفعل والا استحال ان يفعل وكذلك الذي ينفعل يحتاج الى ان يوجد فاعل والا استحال ان ينفعل والهواء من حيث هو مستنشق معرض لانفعال لنا وقوة ذلك الانفعال مستقرة فيه وان كان قوة الفعل في غيره فان قوة الفعل في الموجود تقابل قوة انفعال في غيره وقوة الانفعال في الموجود تقابل قوة فعل في غيره حتى اذا شرط عدم الآخر كانت القوة مستحيلا من امرها ان يخرج الى الفعل كما اذا عدم الحيوان كانت قوة الهواء في انها يستنشق مستحيلة ان يخرج الى الفعل واما انه جدلي فلان مصدر ان يستنشق هو الاستنشاق وهو فعل وقوته في المستنشق فان الاستنشاق وجميع المصادر الفعلية يضاف في ظاهر المشهور الى الفاعل وان كان الفاعل المتنفس في ليس الفاعل الحقيقي ويجعل القوة عليها حيث يصدر منه الفعل المنفعل فيقال ان قوة الضرب في الضارب وانما في المضروب قوة الانضراب وان كان المصدر يضاف الى المنفعل كما يضاف الى الفاعل فذلك اخفى الامرين واما القوة عليه فلا يضاف في الظاهر الا الى الفاعل فلما كان ان يستنشق مأخوذا من الاستنشاق وكان الظاهر ان القوة على الاستنشاق انما هو في المستنشق وكان هذا يدعو الى ان يسلم في المشهور ان قوة الاستنشاق في غير الهواء فيلزم ان يكون في شيء لا يكون موجودا اذا كان الحيوان معدوما ويكون المخصوص موجودا واما حيث ذكر الموجود وجعله موضوعا واضاف اليه قوة فعل او انفعال فجعله موصوفا بانه فاعل او منفعل وكان الظاهر المشهور هو ان القوة على الفعل والانفعال في ذلك الموضوع المخصوص بعينه فلو جعل الهواء من حيث هو مستنشق اسم ليس هو فيه بحسب مذهب اصحاب التنفس مفعولا به بل فاعلا لستنشاق الفاعل الحقيقي بل المتنفس الذي يقال فيه للمنفعل فاعل كما يقال للمنفعل بالسقوط ساقط كان حينئذ حكمه في المشهور ايضا حكم الفاعل والمنفعل فليكن ذلك مثلا الموافي للمنشق فان الموافي وان كان في الحقيقة منفعلا فانه في شكل التصريف فاعل فيكون حينئذ قوة الموافاة ليست في الناشق الخارج بل فيه ولا يعرض حينئذ ما عرض فيما قبل وموضع آخر جيد جدا وهو انه لا ينبغي ان يكون الخاصة مأخوذة بمعنى الازيد والاغلب في موضع يجوز لو عدم الموضوع ان يبقى لشيء آخر اغلب مثاله اذا قيل ان النار الطف الاجسام واخفها ثم عدمت النار بقي حينئذ شيء هو الطف الاجسام واخفها وهو الهواء فكان يجب ان يكون ذلك لشيء حينئذ نارا وكان ايضا لو كانت النار موجودة ولم يرها راء ورأى الهواء ووجدها الطف الاجسام واخفها كانت يكون عنده نارا فاذا اكد ذلك بان يكون عند السامع علم بعدد الاجسام كلها وعلم انها لا يمكن ان يكون اكثر من ذلك العدد ولا الطف من ذلك الجسم وعلم ايضا بانها لا ينعدم شيء منها فحينئذ يقوم هذا البيان مقام الخاصة لكن لا يكون عنادها النقض لا لان اللفظ بل للقرائن التي يضاف اليها ان احتاج ولا ينبغي ان يكون سبيل الحد والرسم والخاصة هذا السبيل

## المقالة الخامسة في الحدود خمسة فصول

## فصل في الشروط الاول للتحديد في مواضع اعتبار جودة التحديد

الحدود قد ينظر من امرها في انها كيف تؤلف وكيف تكتسب وقد ينظر من امرها في انها هل هي موجودة على الشرط الذي ينبغي في تأليفها واكتسابها والنظر الاول في كيفية اتخاذ الحدود فانما في كيفية اعتبار حال الحد الموجود وقد سلف في كتاب البرهان نعم النظر الوجه الاول واما هذا الوجه الآخر فانما ينظر فيه في هذا الكتاب على البحث الاعم ويستخلص في ضمنه البحث الاخص عن البحث

المقالة الخامسة في الحدود وهي خمسة فصول
فصل في الشروط الاول للتحديد وفي مواضع
اعتبار جودة التحديد

الاعم البحث الجدلي وبالبحث الاخص البحث العلمي وقد علمت كيفية كون البحث الجدلي اعم من وجه فاول
ما يجب ان يراعى في امر الحد ان ينظر هل هو اولا صادق على المحدود فانه ان لم يكن صادقا فقد كفى
سائر البحث وعلم انه ليس بحد والثاني ان ينظر هل دل فيه على الماهية المشتركة وهو الجنس القريب فانه
وان لم يكن الجنس مقولا فكان لم يذكر جنس البتة او ذكر جنس ليس جنس الشيء او ذكر جنس بعيد
وترك الجنس القريب فلم يعمل شيء ولقد علمت جميع ذلك في موضعه وعلمنا ان الجنس يدل على اصل الماهية
المشتركة فان الفصل لا ان يدل على ماهية النوع وان دخل في جملة ما يدل حتى يتم به الماهية الخاصة
ثم ان كان الجنس مذكورا ولم يكن القول مساويا لعموم الشيء حتى يطابق القول الذات في انعكاس
الحمل ومساويا لمعنى الاسم حتى يطابق القول الذات في حقيقة الماهية فلم يدل بعد على الحد ثم ان كان
هناك جنس وكان اضيف اليه ما صار به منعكسا على الشيء المحدود فليس يجب ان يكون الحد حدا
فربما كان المضاف الى الجنس خاصة وربما كان فصلا واحدا وقد اهمل فصل اخر على النحو الذي شرح لك
في غير موضع فيكون القول حينئذ غير دال على الماهية وان كان مساويا اما ان لم يكن اخذ الفصل بل
اخذت الخاصة مكان الفصل فلم يدل على الماهية الخاصة بوجه وان لم يؤخذ خاصة ولكن اخذ فصل
واهمل فصل مساو والفصل المأخوذ فان القول يجوز ان يكون مساويا بحسب العموم ولا يكون مساويا
بحسب المعنى وقد بان لك الفرق بينهما وعلمت ان الدال على الماهية في الحقيقة انما هو المساوي
بحسب المعنى ولا محالة انه يكون مساويا بحسب العموم لكن هذا التحقيق لا يراعى في الحدود الجدلية
ويقنع فيها بما يكون الحاق الفصل فيه جاعلا القول منعكسا على المحدود بل قد يقنع الجدلي بما هو
دون هذا فانه ان لم يكن الجنس ولا الفصل جنسا حقيقيا وفصلا حقيقيا بل كان الجنس جنسا
بحسب المشهور والفصل فصلا بحسب المشهور اثبت الجدلي ان الحد حد وبعد ذلك كله فيجب ان يكون
الصنعة الحاصلة من ايراد الجنس والفصول صنعة جيدة فانها ان لم يكن جيدة كان للمبطل ان يعاند من
الوجوه التي بها يكون الحد غير جيد الصنعة مثل ان يكون الحاد لم يحسن تاليفه او خلط به
ما لا ينبغي او غلق في اللفظ وحرف الجنس والفصل عن الجهة التي ينبغي واذا وقع شيء من ذلك
فليس الحد على ما ينبغي فاما ان القول محمول او ليس بمحمول فقد تعين على معرفته المواضع المذكورة
في باب العرض واما ان الجنس هل اورد او لم يورد فذلك مما تعين على معرفته المواضع المذكورة في باب
الجنس واما ان القول هل هو مساو او ليس بمساو فقد تعين على تحققه ما اورد من المواضع في
باب الخاصة واما انه هل الصنعة جيدة او ليست بجيدة فتعين عليه المواضع التي نذكرها
في هذه المقالة فلم نستانف لها مواضع فمن المواضع التي من هذا الباب مواضع يتعلق باللفظ و
منها مواضع يتعلق بتجاوز صانع الحد مبلغ الكفاية الى الفصل ومنها مواضع يتعلق باغفال
الواجب مما تركه اختلاله واما العدول عنه ومن مواضع البحث الاول ان يكون اللفظ مشتركا غير
مفهوم الغرض المحصل كقول القائل ان الكون مصير الى الجوهر وان الصحة اعتدال في الكيفيات
والمصير لفظ مشترك لاشتراكه واول ما يفهم منه الحركة المكانية والاعتدال لفظ مشترك لاشتراكه
واول ما يفهم منه تساوي المقادير او الاوزان وليس ولا واحد من المعنيين يصح استعماله في
الحدين ومن ذلك ان يقع هذا الاطلاق في جانب المحدود نفسه اذا كان اسما مشتركا وربما اريد
بان يكون الحد ايضا مشترك الدلالة فيطابق دلالته دلالة المحدود كقول القائل في حد النور
لا يفصل النور المحسوس من النور المعقول الذي هو البيان انه الكاشف باقيا له الدرك فيقع هذا
على النور المحسوس وعلى النور المعقول لان الكاشف ايضا لفظ مشترك يطابق معنياه المعنيين اللذين
للفظ المحدود لانا انما عاقلنا في كل حد محدودا معينا ومثل هذا الحد لا يتعين في الذهن معناه
لا حدا ولا محدودا فيكون هذا القول ليس بتحديد واخص من ذلك ما يبنى على الاستعارة فيقال مثلا
ان الهيولى ام حاضنة وان العفة اشتراك واتفاق وذلك لان الاشتراك والاتفاق قد يوجد في النعم
وليست العفة موجودة فيها ولو كان الاتفاق جنسا لكان الشيء الواحد وهو العفة يقع في الفضيلة
على انها جنسها وفي الاتفاق فيكون للواحد جنسان متباينان ليس احدهما تحت الاخر ولا يستندان
الى عام وهذا مما قد علمت استحالته وكذلك حال التحديدات التي يستعمل فيها الفاظ مختلفة



لم يعتد كمن يترك مثلا لفظة العين في حد شيء يؤخذ العين في حده فيجب ان يدل اللفظ الدال عليها
في التعارف بلفظ المظللة بالحاجب وكذلك الذي يأتي بدل الوريد لا بجمعية اللسع ويدل الخ بغاذي
العظام عادلا في اجزاء الحد او في تسمية المحدود عن الاسماء المشهورة الى هذه الاسماء ومن هذه
الاسماء ما يقال بالاتفاق وقد صار الاسم فيه اسما لما يتفق فيه بالحقيقة ۞ ومنها ما
يقال بالاستعارة وقد اشتهرت ۞ ومنها ما يقال باستعارة مستبدعة ۞ ومنها ما يقال
باشتقاق عن معان غير معتادة الاشتقاق عنها مثل ما حكينا ۞ ومنها ما هو ابعد من ذلك
فلا هو مشترك ولا هو مستعار معروف ولا هو ايضا دال على تمام معنى مناسب الشيء وان كان
غير معتاد له بل يكون مستعارا بالقياس الى معنى عام جدا مثل ان يقال انه يريد الشريعة بالمكيال
او المقدار والمثال فهذا وما اشبهه لا يدل على خصوصية الشيء بوجه من الوجوه ۞ واما
الاستعارة فقد تدل فهذه وامثالها مواضع تتعلق بوضوح اللفظ واغلاقه ومن موضع قد يوصل
بهذه المواضع وهو ان ينظر هل حد الضد يلوح من حد الضد فانه اذا اعطى شيء ذو ضد حدا ثم
لم يلح منه حد الضد الاخر فليس ذلك بحد اذ حد الضد ضد الحد وقد يجوز ان يجعل هذا الموضع في
الجدل موضعا لاكتساب حد الضد واثباته فانه ربما كان احدهما قد سبق الى الشهرة وان لم يسبق
الثاني سبق الى التسليم فينتقل منه الى الثاني واما في التحقيق فقد ظهر لك حيث تكلمنا في البرهان
ان حد الضد لا يكتسب من حد ضده على انه وان كان ذلك فيجب ان يلوح منه حد الضد فهو الاحتياط
نافع وان لم يكن للكسب نافعا في العلوم فهذه كانها مواضع لفظية واما المواضع التي بعد ذلك
فان تعلقها بالبحث الثاني فمنها ان يكون قد اخذ بدل الجنس شيء من المحمولات العامة او شيء من اللوازم
التي يلزم كل شيء كالموجود والشيء او غير ذلك او جنس بعيدا وردا لا على انه جزء حد جنس قريب
فكان فصلا لا مستغنى عنه واشتمل الحد على تكرار ولولا انه المسقط لبقي الباقي قولا خاصا دالا
على الماهية ويجب ان يعلم ان هذا الموضع انما يكون حقيقيا اذا كان العام المذكور مستغنى عنه
فان كثيرا من الاشياء لا يستغنى ان يؤخذ في حدودها الشيء والموجود كالمقولات وما هو اعم
منها والمثال المورد لهذه الاشياء في التعليم الاول تحديد من حد النفس بانه عدد محرك لذاته ثم
المحرك لذاته عندهم قول يطابق ماهية النفس لان النفس يدل به على المحرك لذاته فان كان عددا فليس
ذلك داخلا في مفهوم كونه نفسا فيكون ذكر العدد فضلا اي ان كان المحرك كالجنس القريب لذاته
كالفصل ولم يكن مجموعهما فضلا ولا مناقشة في الامثلة ولم يكن المحرك لذاته خاصة له وكقول
من حد البلغم بانه اول رطوبة غير منهضمة فانه ليس في البدن رطوبات غير منهضمة غير البلغم حتى
يكون فيها اول وثان فاما ان يكون الاول فضلا واما ان يكون غير المنهضم فضلا ومن موضع اخر
من ان لا يكون الزيادة الفضلية فضلا بسبب العموم بل بسبب الخصوص وذلك ان يكون الحق فيه
جعل المعنى اخص وان اتفق ان يكون مع ذلك واقعا في انواع كثيرة من غير ان يعم شيئا منها مثل البياض
اذا اخذ في حد الانسان او الثلج فجعله اخص مع ان البياض من وجه اعم فقد جعل مثاله في التعليم
الاول ان يحد شيء بانه حي مشاء ذو رجلين ذو اربع وهذا ليس العناد فيه من هذه الجهة بل عسى
ان يكون من جهة التناقض بالقوة فان ذا رجلين وذا اربع لا يجتمعان معا في نوع واحد فيشبه ان
يكون اريد فيه ان يحد المستقل من الحيوان عن الارض فقيل انه مشاء ذو رجلين وذو اربع على ان
يعم اصنافا المشي على ان القسمين كشيء عام لذوات الارجل كلها المستقلة عن الارض فيكون
الحد قد خصص الحيوان المستقل بذي رجلين وذي الاربع وهو اعم من ذلك فانه ايضا ما
هو ذو ستة ارجل وذو ثمان ارجل وذو ارجل كثيرة العدد وهو يقصد ان يشتمل تحديده على كله ثم
فيكون حينئذ هذا الحد فاسدا من جهة ان الفصول اخص من المحدود ومخصصة للمحدود ويجوز
ان يكون وقع في النسخة تحريفا واريد ان يحد الحي المستقل من الحيوان فقيل انه ماش ذو رجلين
او ذو اربع فغلط وكتب ذو اربع فحينئذ يكون التحريف في النسخة وموضع اخر ان يكون قد اخذ
شيئا واحدا مكررا بالفعل او بالقوة مرتين فمن ذلك ان يكون التكرير من جهة اعتبار المحدود وذلك
الحد كمن يقول ان الشهوة توقان الى اللذيذ فان التوقان هو الشهوة نفسها ومن ذلك ان يكون نجيه

كما سهله واخذ بدله صلح من انا ادو
مع ايراد الجنس القريب

الحد قد اخذ فی الحد مرتین اما بالقوة فکما قیل فی المثال المذکور من ان الشهوة توقان الی اللذیذ واللذیذ
مضمن فی حد التوقان فیکون کانه قال ان الشهوة انبعاث ارادة لذیذ الی لذیذ واما بالفعل وانما
یقع ذلک حیث یستعمل اسمان مترادفان کقولهم ان الحرکة زوال وانتقال من مکان الی مکان
والزوال والانتقال اسمان مترادفان ولیس لطاعن ان یطعن فیقول انا اذا قلنا مثلا ان
الانسان حیوان مشاء ذو قایمتین فقد قلنا ان الانسان انسان لان المشاء ذو قایمتین انسان
وانما لم یکن له ان یقول ذلک لان المشاء القایمتین یدل علی الانسان بحسب اللزوم لا بحسب الترادف
ولا بحسب التضمین وقد عرفت ذلک فی مواضع اخری وکلامنا هنا انما هو حیث یکون الدلالة
الموجبة للتکریر بحسب الترادف وبحسب التضمین واما اذا قلنا حیوان فما قلنا فیه مشاء لا بالترادف
ولا بالتضمین فکذلک اذا قلنا مشاء لم نقل فیه ذو قایمتین لا بالترادف ولا بالتضمین انما یکون
التکریر مثل قول من یقول ان الفهم هو حد الموجودات وعالم بها ولیس مفهوم الحد ههنا الا
مفهوم العالم وهذا بالترادف ومثل قول القائل ان البرد عدم الحرارة بالطبع فان العدم هو فی کل
موضع بالطبع لان العدم ان ینفی الطبع ولا شیء آخر انما الملکات هی التی تستفاد من خارج فقوله
بالطبع مکرر فانه مضمون فی العدم بالقوة وموضع مجانس لهذه المواضع وهو ان یکون الزیادة
المختصة هی نوع فیکون قد اجتمع فیه التخصیص والتکریر اذ الجنس مضمن فی طبیعة النوع وهذا
کقول القائل ان الدعر استفاض الاشیاء الموافقة الواجبة فان الواجبة تخصیص المحدود ومع
ذلک فانها نوع من الموافقة فیکون الموافقة مضمنة فیه فیکون مقوله بالقوة مرتین ومثله قول
من یقول ان الحیوان جسم ذو نفس انسان فیکون تخصیصه بالزیادة ویکون قد اشتمل مرتین لان
الانسان متضمن بمعنی الحیوان

فصل فی مواضع اثبات الحد وابطاله خاصة

واما النظر لیس فی انه هل اساء الحد بل فی انه هل حد فاول المواضع فی ذلک ان ینظر هل حده
بامور هی اقدم فی المعرفة والطباع من المحدود فانه کذلک ینبغی ان یکون لان الامور المأخوذة
فی الحد یجب ان یکون مقومات لماهیة المحدود فیجب ان یکون اقدم منه بالطباع وایضا یجب ان یکون
معرفة لماهیته فیکون اعرف عندنا ولما کان فی طباع الحدود النوعی ما تقومه ومنه یتوصل الی
معرفته کما قد علمته وظاهر من اصول عرفتها ان جمیع ذلک فی قول هو حد الشیء فاذا کان ذلک
حدا ثم کان المأخوذ مما لیس اقدم من المحدود واعرف منه حدا کان للشیء الذی له ذات واحدة
حدان وهذا هو المحال والاعرف اما عندنا واما علی الاطلاق وهو الذی یجب فی نفسه ان یکون
اعرف ونحن اذا عرفنا الشیء فربما عرفناه بما هو اعرف فی نفسه بان نقول مثلا ان الخط هو الذی
مبدأه غیر منقسم او الذی مبدأه نقطة علی انا قد اخذنا ههنا علی ما هو المشهور من ان النقطة اقدم
بالذات من الخط وکذلک الخط من السطح والسطح من الجسم وربما عرفناه بما هو اعرف عندنا و
لیس اعرف علی الاطلاق کما تعرف الخط بانه الذی طرفه نقطة واذا سلکنا هذا المسلک لم یکن
محددین بالحقیقة بل راسمین او مستعملین وجها آخر من شرح الاسم ان کان ههنا شیء غیر الحد
الحقیقی وغیر الرسم وانما یکون الحد حقیقیا اذا کان مما هو اعرف عندنا واعرف علی الاطلاق ویشبه
ان یکون المتلقی بذهنه للتحدید اعلی رتبة واوفر درجة من المتلقی بذهنه للترسیم ویکون المستعدون
لتفهم الرسوم دون الحدود هم الذین ذهنهم اقل ومعرفتهم انزر ولو کان کل ما هو اعرف عندنا
مبدأ التحدید امکن ان یکون للشیء الواحد حدود کثیرة بحسب الاعرف عند کل احد فکان ذو واحد
یحد الانسان بانه حیوان مستعد للملاحة والآخر بانه حیوان مستعد للفلاحة وربما کان
الشیء اعرف فی سن الشباب ثم یصیر غیره اعرف فی سن الحنکة وموضع مناسب لهذا وهو ان
یکون الشیء المحصل الذات المستقر الماهیة قد عرف بشیء غیر محصل الذات ولا محدود بها
ولا مستقر الماهیة مثل من یعرف الصحة بانها مقابلة المرض والصحة متحددة والمرض شیء فی
التغیر وعدمی الذات وکذلک من حد البصر بانه عدم العمی والعمی عدم ولیس له ذات محصلة ومواضع
التحدید بما لیس باعرف تلک احدها ان یکون المأخوذ مساویا للمحدود والمرسوم فی الجهالة کالضدین
من المتقابلات فانه لیس احدهما اعرف من الآخر ولیس تعریف احدهما بالآخر اولی من تعریف الآخر



مثل انه لیس تعریف البیاض والخیر بان ذلک لیس بسواد وهذا لیس بشر اعنی الشیء المقابل کالرذیلة لا
العدمی الذی یؤخذ فی تحدیده مقابله الذی هو الملکة بل احق من ان یقال بل السواد هو الذی لیس ببیاض
والشر هو الذی لیس بخیر واما الملکة والعدم والموجبة والسالبة فتحدید الوجودی منهما بنفسه
مما یتم بنفسه لانه معقول بنفسه وبفعله وانفعاله وخواصه واما العدمی والنافی السالب فانما یتم
تعریفهما بالوجودی فلا یمکن ان یتصور العمی ان لم یتصور انه للبصر فیقال ان العمی عدم البصر لا کالبصر الذی
یعرف حاله وطباعه وان لم یلتفت الی انه عدم البتة فی شخص واما المتضایفان فلا بد من ان یدخل احدهما
فی حد الآخر اذ کانت ماهیته مقولة بالقیاس الی الآخر ولکن ینبغی ان یؤخذ بعضها فی حدود بعض علی
الوجه الاوفق وهذه لفظة التعلیم الاول ومعنی جملة ذلک القول انه لما کان کل واحد من المتضایفین مقول
الماهیة بالقیاس الی الآخر فلا بد من ان یؤخذ کل منهما فی حد الآخر لکنه وان کان ذلک کذلک فان الاخذ لاحدهما
فی حد الآخر اخذا جزافا بلا تدبیر یمکن ان یقال له انه قد عرف الشیء بما لیس اعرف منه بل هو مثله فیجب ان یدبر
فی ذلک تدبیرا اوفق وترک ذلک التدبیر الی فهمنا فنقول ان المتضایفین یکون لهما ذاتان فیهما الاضافة
فاذا کان التعریف سادجا فقیل ما الجار فقیل الذی له جار لم ینتفع بذلک وخصوصا اذا کانا کلاهما
مجهولین لکن اذا اخذ احدهما من حیث هو ذات ومن حیث له مع الذات حال ان کان نحو بها معدا للاضافة
فحینئذ یمکن ان یعرف به الآخر فیقال مثلا ان هذا المسمی جارا فیؤخذ من حیث هو مسمی جارا ثم یقال هو
انسان فیؤخذ من حیث هو انسان ثم یقال ساکن دار فیؤخذ بما مع الانسان هذه الحال ثم یقال
تلک الدار احد حدودها هو بعینه حد دار انسان آخر هو الذی یسمی جارا له فتبین به العلاقة فیکون قد اخذ
حدود الجار من حیث الشیء مسمی به ودل علی الحال الذی له ودل علی آخر فانعقدت فی النفس صورة الاضافة
والمتضایفین وعلاهما معا فلم یؤخذ احدهما فی حد الآخر علی انه جزء حده فانک تجد جمیع اجزاء هذا الحد مستمر
من غیر اخذ المحدود من حیث هو مضایف بل ان کان ولا بد فمن حیث هو مسمی او من حیث هو ذات
بحال اخری ولو انه اخذ فی حده وجعل جزء حده لا علی هذه الجهة لکان اعرف منه ومعروفا قبله لیس
معروفا معه فهذا موضع من هذه المواضع وموضع آخر هو ان یکون الشیء قد اخذ به فی حد نفسه علی
سبیل التضمین من حیث لا یشعر به فیکون قد عرف الشیء بما لیس اعرف کقول من قال فی حد الشمس کوکب یطلع نهارا
ثم النهار حده انه زمان حرکة الشمس فوق الارض فیکون کانه قال ان الشمس کوکب یطلع زمان کون الشمس
فوق الارض وموضع آخر ان یؤخذ الامور المتساویة فی الترتیب تحت جنس واحد بعضها فی حد بعض
وهذا الموضع یدخل فی تعریف الشیء بما لیس اعرف منه ومثال هذا الموضع قول من قال ان الفرد هو الذی
یزید علی الزوج بواحد فقوله هذا فی تعریف الفرد لیس باولی من ان یقال لمن یحد الزوج ان الزوج هو الذی
یزید علی الفرد بواحد وموضع آخر یؤخذ فیه المحدود نفسه فی حد نفسه بسبب ما هو اخص منه وتحته
بان یکون قد اخذ نوعه او جزء نوعه فی حده کقوله ان العدد الزوج هو المنقسم بنصفین والنصفان من جملة
الاثنین والاثنان نوع فی ظاهر الامر من الزوج وکذلک لو قیل ان الزوج هو المنقسم بمتساویین فان الثنیة
من الاثنینیة والاثنینیة تحت الزوج وهذا علی ظاهر المشهور واما فی الحقیقة فلیست الزوجیة فصلا
للعدد ولا جنسا للانواع وقد علم هذا من مواضع اخری وعلم ان الزوجیة من اللوازم الغیر المقومة لانواع العدد
لکن الاشتغال بتحقیق الامثلة مع الوقوف علی الغرض فضل ومثال آخر لهذا الموضع ان الخیر فضیلة فیکون
قد جمع هذا ان جعل الخیر مذکورا فی الفضیلة بالتضمین وجعل الخیر تحت الفضیلة ومن مواضع اغفال الاولی
والعدول عنه ان یکون الجنس قد اغفل وذکر الفصل فقیل مثلا فی حد الجسم انه ذو ثلاثة ابعاد واغفل الشیء
الذی هو ذو هذه الابعاد الثلاثة وقد علمت ما فی ذلک وعلمت ایضا ان الماهیة المشترکة یدل علیها الجنس ومن
مواضعه ان یکون قد ترک بعض الفصول فقیل مثلا ان الکاتب هو الذی یحسن ان یخط فانه ایضا الذی یحسن
ان یقرأ واذا ترکت القراءة فی التحدید فقد ترک فصل غیر مضمن فیما سلف وهو محتاج الیه وان کان القول
الاول حافظا مساویا فی العموم وموضع یقابل هذا وهو ان یزید شیئا وان کان مساویا علی انه فصل وانما
یکون بالعرض کقول القائل للطبیب انه الذی یحدث الصحة والمرض واحداثه للمرض بالعرض وموضع آخر
ان یکون قد ذکر الجنس ولکن البعید واغفل القریب فیکون اغفل الماهیة کما علمت فیما سلف من ان وضع
البعید وحده اغفال لها ما للماهیة المشترکة واذا وضع الجنس القریب فقد تضمن کل الامور الذاتیة

التي من فوق فيجب اما ان ترتب القريبا وان ترتب البعيدا ردف بجميع الفصول التي من فوق الى ان ينتهي الى فصل جنسه القريب ويتلوها مواضع من جهة الفصول بان يكون قد اغفلنا مثلا او يكون قد ذكر ما ليس بفصل مكان الفصل ومما يدخل في ذلك موضع من اعتبار المقاسمة فانه يجب لكل فصل ان يكون له في الجنس قسيم اما محصل كالمفرق للبصر والجامع للبصر تحت اللون او غير محصل كالناطق وغير الناطق تحت الحيوان فان الغير الناطق فصل قسيم للناطق تحت الحيوان فان كان لا يوجد لما اورد فصل قسيم فليس ذلك بفصل وما كان هكذا لم يحدث طبيعة اخص من الجنس فلم يحدث نوعا وكل فصل اذا قرن بالجنس احدث لا محالة نوعا وموضع آخر في اعتبار الفصول وهو ان يكون المورد على انه فصل ليس يدل الا على السلب المجرد مثل قولهم ان الخط طول بلا عرض وذلك لان هذا يوجب ان يكون الجنس مشاركا للنوع فان الجنس كالطول اذا نظر الى طبيعته لم يكن له عرض فانه اذا نظر الى طبيعة الطول فكان له في حد طبيعته العرض كان حينئذ العرض داخلا في طبيعة الطول ولا ان ما له فكان لا يكون طول الا وله عرض فاستحال ان يكون طول ما بلا عرض فان طبيعة الجنس مجردة ايضا طول بلا عرض فيكون ايضا طبيعة الجنس وطبيعة النوع الذي هو الخط هو الذي هو طول بلا عرض ولست اعني الا ان يعني بقوله بلا عرض امرا مقابلا للعرض لا سلبا وهذا الكلام قد يلزم اصحاب الصور واذا قالوا هذا القول لزم ما اشد لانهم يضعون الطول لا انه جنس طبيعة مفردة قائمة فتلك الطبيعة بما اذا فارق النوع الذي هو الخط الذي لا عرض له بعد مشاركته اياه في انه طول بلا عرض ونحن نعني هنا بالطول مجرد استعداد في جهة واحدة من غير التفات الى حال انقسام في غير تلك الجهة حتى انه مجرد هذا القول لا يمنعه انقسام ما سمي طولا في غير تلك الجهة ولا يوجبه فانه لو كان معنى الطول انه استعداد غير منقسم في غير جهته كان قولنا بلا عرض حشوا فيجب ان يكون معنى الطول اعم من قولنا استعداد واحد لا ينقسم في غير تلك الجهة ومعنى الاستعداد حشو ما بين الطرفين اي طرفين كانا فاذا كان الطول منقسما كان الاستعداد منقسما في غير جهته وان لم يكن منقسما لم يكن لا استعداد ◉ لكن لقائل ان يقول ان هذا يلزم ايضا غير اصحاب المثل وذلك لانهم اذا قالوا ان الخط طول بلا عرض يشارك الجنس النوع وان كان الجنس ليس مفارقا ولكن موجودا في الجزئيات فان طبيعة الجنس موجودة اذا كانت طبيعة النوع موجودة لا محالة ثم النظر الى الطول من حيث هو طول هو غير النظر اليه من حيث هو خط او غيره فيكون حينئذ تلك الطبيعة لا تخلو اما ان يكون ذات عرض او لا يكون فان كانت ذات عرض ولم يكن عرض المحال الذي الزمه اصحاب الصور ◉ فنقول في جواب ذلك ان تلك الطبيعة لا توجد واحدة حتى يكون اما ذات عرض بلا عرض لها بل منها في الوجود ما له عرض ومنها ما لا عرض له واما ان اخذنا الطبيعة من حيث هي تلك الطبيعة كانت تلك الطبيعة فقط فاما انها بلا عرض او مع عرض فهو امر غير اعتبارها من حيث هي تلك الطبيعة فانها من حيث تلك الطبيعة ليس لها معنى آخر غير تلك الطبيعة وهذا امر قد عرفته مرارا ثم لنا ان نأخذ الطبيعة قوا ولا شك انها ان وجدت واحدة وتحدث واحدة في التوهم ومن حيث هي في التوهم واحدة فهي بالقوة ذات عرض وان عدمت العرض اعني بحسب الحمل والمطابقة لما في خارج واما الخط فهو الذي ليس له في قوته ذلك ولا يوجد ان تحدث هي طول اخذت جنسيا او خطيا ان ذلك الطول يقارنه العرض مرة ولا يقارنه اخرى فذلك يفرق النوع من الجنس واما الطول الصوري فهي على قولهم ذات واحدة قائمة مفارقة ولا يصلح ان يجعل بالقوة مقارنة للفصل البتة فان الذي بالقوة سيخرج بالفعل ولا يجوز ان يخرج العرض واللاعرض معا بالفعل ولا ان يتعاقبا على الشيء الواحد فيكون طول مرة مقارنا لما لا عرض له ومرة اخرى هو بعينه مقارنا لما له عرض فيكون الطول الجنسي غير موجود مفارقا البتة بل انما الموجود احد النوعين ولا يجمعها جميعا في وقت واحد وهو واحد في ذاته على ما يضعونه ◉ ولكن لقائل ان يقول ان كان ما اورد من العذر عذرا لمن لا يرى مذهب الصور فيكون عذرا لمن عدل في اول الكلام واتبع مذهبه ثم انتقل عنه الى اصحاب الصور ◉ فنقول انه اذا كان السلب المورد فصلا سلبا عاما لما بالقوة ولما ليس بالقوة فليس هو عذرا لاحد فان كان السلب سلبا للقوة والفعل جميعا كان هنا لك شيء زائد على السلب المطلق فيكون ذلك عذرا لمن سلب العرض عن الخط سلبا بهذه الصفة وانما كان الانكار على من لم يزد على مجرد السلب فقط وبالجملة فلا بد من السلب في كل قسمة الجنس ولكن يجب ان يكون سلبا مقابلا للفصل فكما ان ذلك الذي هو ايجاب في الفصول هو ايجاب لازم في الطبع فكذلك يجب

بل يوجد منها في الوجود ان منها ما له عرض صح

ان يكون ماهو

ان يكون ما هو سلب منها سلبا لازما في الطبع وجميع المعاني العدمية تحد بالسلب لا محالة ويعرض هاهنا شك آخر وهو ان المعنى العدمي يكون الفصل فيه سلبا مع قوة فيما اذا يفارق جنسه فنقول ان اجناس المعاني العدمية معان عدمية كالسكون فانه عدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة كالجنس له وهو بالقوة مقارن لفصلين احدهما القوة على الحركة واذا اقترن به كان سكونا والآخر اللاقوة عليها واذا اقترن به كان ثباتا تاما غير السكون ويكون القوة التي تقارنه في القسم الاول ويكون فصلا ليست قوة منسوبة الى ذلك العدم الذي هو كالجنس ويقوى على الفصلين بل قوة هي في موضوع ذلك العدم فاذا جرد عدم الحركة كان بالقوة مقارنا لهذه القوة وكانت هذه القوة غير قوية على مقارنتها وكانت مقارنتها بالقوة لطبيعة ذلك العدم وكانت التي توجد لتلك الطبيعة بالفعل مطلقا قوة على هذه القوة وموضع آخر من مواضع الغلط في الفصل ان يكون قد وضع النوع مكان الفصل كما لو قيل في حد التعيير انه شتم مع استخفاف فان الاستخفاف نوع من الشتم لا فصل للشتم فان الاستخفاف قول مؤذ للمخاطب يدل على قلة خطره وهو نوع من الشتم لان الشتم قول مؤذ للمخاطب يدل على عيب فيه وقلة الخطر نوع من العيب وكثيرا ما يكون فصل النوع كنوع لفصل الجنس وموضع آخر من ذلك ماخوذ من وضع الجنس مكان الفصل وهو كما يقول قائل ان الفضيلة ملكة محمودة والمحمودة جنس الفضيلة لا فصل لها واما قياس المحمود الى الملكة فقد يجوز ان يظن انه على قياس الفصل وان كان قد يقال على غير الملكة فان من الفصول ما هو كذلك كالمنقسم بالمتساويين فانه قد يقع في غير جنس العدد وهو مع ذلك فصل يقوم مع العدد النوع وان كان الزوج بالحقيقة ليس نوع العدد بل عارضا يوجد فيه وذلك مما لا يختلف بحسبه هذا الحكم فحكم الملكة والمحمود واحد في ان كل واحد منهما يوجد من غير الآخر اذ ليس كل ملكة محمودة ولا كل محمود ملكة لكن الملكة ليس فصلا عند التحقيق للمحمود وذلك مما لا شك فيه لان المحمود ليس نوعا من المقولات العشر ولا واحدا منها ولا يدل على ماهية شيء بشركة او عموم حتى يكون جنسا بل يدل على كل ما يلحقه ويعرض له على تمييز وتفريق يستفاد بها الآنية فاذن لا سبيل الى ان يجعل الملكة فصلا والمحمود جنسا ولا سبيل الى ان يجعل الملكة جنسا والمحمود فصلا واما كون المحمود جنسا للفضيلة فليؤخذ مساهلا فيه بحسب المشهور واما التحقيق فقد علمته في الفن الثاني من هذه الصناعة حيث علمناك اعتبار الفصل وهو حين او حيث بان ينظر كيلا يكون تمييزا ما وضع فصلا تمييزا بالاشارة بان لا يجاب اي شيء اتفق بما يوصف به ان الفصل يدل على اي شيء من جهة ما تميز وعلى اي شيء من جهة ما يعم فلا يتناول واحدا بعينه بل يتناول لاي شيء كان مما يتميز به ويشبه ان يكون المفهوم من اي شيء من جهة ما يعم مندرجا في اي شيء من جهة ما يميز فانه اذا سأل السائل فقال اي شيء كذا من باب كذا فكانه سأل اي شيء كان ليس اي شيء المعين فان لفظة شيء في قوله اي شيء هو للتنكير والتنكير تعميم ما فيكون سواء قرن باي شيء لفظ عام فقيل اي شيء الانسان او قرن بذلك لفظ خاص شخصي فقيل اي شيء زيد فانك ان اجبت فقلت ابو عبد الله فذلك المشار اليه لم يكن الجواب جوابا فانه يقتضي ان يقول شيء صفته كذا وكذا وذلك ايضا عام حتى اذا سئل اي شيء زيد فقيل ناطق كان ذلك جوابا فان قال كاتب او قاعد او سائر ما يتغير لم يكن جوابا ايضا فانه طلب عن شيئيته وماهيته و انما كونه كاتبا فعارض له لو لم يكن لكان ايضا زيدا وزيد يكون زيدا كان كاتبا او لم يكن ويكون شيئيته المطلوبة ثابتة محصولة عندنا لا يكون كاتبا فاما ان اجاب بامر لازم كان القناعة به اوكد لغلط الكتاب وظنه اللازم مقوما واما اذا قال ايها زيد فقيل ابو عبد الله قنع بذلك لان الاي قرن باشارة فان الاي اذا قرن بامر ما لم يحسن جوابه الا عاما وان كان مقرونا باشارة حسن جوابه باشارة وموضع آخر ان ينظر كيلا يكون الفصل من العرضيات التي توجد للشيء ولا توجد اما بحسب دفع الوجود واما بحسب دفع التوهم وموضع آخر ان ينظر كيلا يكون الفصل محمولا على الجنس فان هذا يبطل ان يكون المحمول فصلا فصلا وموضع آخر ان يكون الجنس محمولا على الفصل وقد علمت ما في ذلك من المحال سواء كان الفصل منطقيا او غير منطقي لا كما ظن بعضهم ان هذا الموضع انما هو في اعتبار الجنس والفصل الذي يسمونه بسيطا مثل الحيوان والنطق وان هذا هو الذي لا يجوز ان يقال الجنس فيه على الفصل واما اذا كان ذكا الناطق فان الحيوان يقال عليه ومما يبطل هذا الظن ويحقق انه غير المذهوب اليه هو مثال التعليم الاول اذ قال انه لو كان الجنس يحمل على الفصل ثم الفصل يحمل على النوع لكان حيوان وغير حيوان

تمييزا مساويا لا يعم صح

الجنس يحمل على النوع بل حيوانات كثيرة اذا كانت فصول كثيرة احدها طبيعة الجنس والاخر الحيوان
الذي هو كل فصل فانه اذا كان المشاء وذو رجلين والناطق حيوانا وهي محمولات على النوع كانت حيوانات
كثيرة محمولة على الانسان كالمشاء وذي الرجلين والناطق مرارا اخرى بعد حمل الجنس ولو كان
المراد هو الفصل البسيط لما حسن هذا التشنيع فان المشي والنطق لو كانت حيوانات ايضا لم يعرض
هذا المحال فانها ليست هي محمولة على الانسان فكيف يلزم هذا المحال وتبين من ذلك ايضا محال اخر
اوجبه منه وهو انه كان يكون حينئذ كل فصل نوعا فهذا يدل على التشنيع ليس من جهة ما يقولون
وموضع اخر ان لا يكون النوع او ما تحته يحمل على الفصل فيكون مقولا على كله حتى يكون طبيعة الفصل
يقتضي ان يقال على كله النوع او ما تحت النوع فان الواجب ان يكون الفصل مقولا على الوجه الذي
علمت على اكثر من النوع ولو كان النوع مقولا على الفصل ثم هناك جنس عام لكان الجنس يقال عليه
اذ نوعه يقال عليه فكان النوع يفصل طبيعة الفصل عن سائر ما يشاركه في طبيعة الجنس فكان النوع يصير
فصلا وموضع اخر ماخوذ من اعتبار حال الجنس والفصل في التقدم والتأخر في الوجود فان الجنس
اقدم في الوجود في اكثر المواضع من الفصل اذ الفصل في الوجود لا يوجد الا فيه وفي بعضه وقد يوجد
الجنس مفارقا له وقد يظن في بعض المواضع ان الفصل قد يوجد في خارج الجنس كما قد اشرنا اليه
مرارا لكنه وان كان كذلك فلا يكون اقدم من الجنس في الوجود حتى ان الجنس لا يوجد مفارقا له ويوجد
يفارق الجنس بل انما جاز مفارقته للجنس جاز مفارقة الجنس له فان كان شيء من الاشياء اقدم في
الوجود من الجنس فليس بفصل له وان كان الفصل ابدا قبل النوع ولكن الفصل بالقياس الى ما ينشأ
النوع من الانواع هو ابدا بعد الجنس فانه وان وقع في بعض الاوقات خارجا عن الجنس فانه اذا قيس الى
انواع الجنس الذي هو فصل لاحدها كان الجنس فيها اقدم منه فكان هو بعد الجنس وموضع اخر
انه ان كان الفصل فصلا لجنس مباين فليس هو فصلا بالحقيقة في الجنس الذي وضع فيه وذلك
مثال المباين انه كيف يكون وهو ان لا يكون فوقه ولا تحته ولا معه وموضع اخر انه ان كان الموضوع فصلا
انما وضع فصلا للجوهر والفصل في نفسه عرض فليس اعطاء الفصل جيدا فان فصول الجواهر ينبغي
ان تكون جواهر وان الجوهر لا يخالف جوهرا بعرض لا يخالفه عرضية فلا يصير جوهر ما نوعا مخالفا
لنوع اخر جوهري بان يكون مشاركا له في ذلك النوع في كل شيء مثلا الا في اينه حتى يكون كونه في اين دون
اين يجعله نوعا دون نوع وكذلك في عارض اخر وهذا فقد حققته فيما سلف وقد صرح في هذا
الموضع ان فصول الجواهر لا يجوز ان يكون مما يوجد في موضوع فبطل قول من يظن انها يكون بالقياس
الى شيء موجودا في موضوع وبالقياس الى النوع لا يكون في موضوع قال واما اذا قلنا ان من الحيوان
بريا ومائيا فليس انا يدل على اينها بل يدل على القوة التي بها ينفصل بعضها عن بعض في اصل الجوهر
الذي تلك القوة يقتضي لها احوالا يقتضي في بعضها ان يعيش في البر وفي بعضها ان يعيش في البحر
على ان هذه فصول بحسب الشهرة لا بحسب الضرورة ولا مضايقة في الامثلة وموضع اخر ان يجعل
الفصل انفعال الشيء انفعالا لا له اي استحالة خارجة عن مقتضى طبيعة فان ما يجري هذا المجرى
يوجب تزيده افساد الجوهر ولا شيء من الفصول كذلك مثل الماء فانه اذا سخن حتى تادى به الى بطلان
جوهره وغلاه الى المصير ونه نارا وبالجملة ان كان انفعال عرضي ايضا لا يفسد الجوهر فليس ذلك
الانفعال بصالح ان يكون فصلا فكيف ما عرض في ذكره فان الاشياء يستحيل باستحالاتها
ولا يستحيل بفصولها ويثبت حقايقها محفوظة بفصولها والاستحالة انخروج عن احوال الاشياء
على الجوهر نص في مواضع مثل التي مرت وموضع اخر خاص بالمضاف وهو ان الامور التي هي مضافة
فان فصولها يجب ان يكون ايضا مضافة بل نقول اما المضاف البسيط الذي عرفت حاله فربما توهم
من حاله ان فصله قد يكون امرا غير مضاف مثل نفس المشابهة فانها اضافة في كيفية والمساواة
فانها اضافة في كمية ونسبة الى كمية والابوة فهي اضافة في الجوهر ونسبة ايضا الى الجوهر فهذا
يوهم ان الفصول فيها غير مضافة لان الفصول فيها على ظاهر الحال كيفية وكمية وجوهر واذا كان
هذا في المضاف البسيط فكيف في المضاف الذي هو بالمعنى الاخر الذي عرفته وعرفت الفرق فيه
لكن يجب ان يعلم ان الفصل غير جنس الفصل وان الفصل هو الذي يحمل على الشيء على ما علمت وليس يحمل

بل يقوم بفصولها صح

نص في مواضع مثل التي مرت

الكيفية



الكيفية على نوع من انواع المشابهة ولا الكمية على نوع من انواع المساواة ولا الجوهر على الابوة لكن
هذه اجزاء فصول بل المشابهة موافقة في الكيفية فالفصل ليس هو الكيفية بل الفصل هو قولك في
الكيفية وقولك في الكيفية معنى مقول الماهية بالقياس الى الكيفية وهذا من الواجب اذا كانت الاضافة
مقولة على شيء وقد علمت ان نوع مقولة ما لا يكون مقولا على نوع مقولة اخرى قولا مقوما وان الشيء
لا يدخل بذاته في مقولتين فيقال ان عليه قول التواطؤ البتة قد سلف لك ذلك وصح فكيف يكون شيء
ليس من باب المضاف مقولا على نوع من المضاف وتعطيه اسمه وحده وان لم يكن مقولا كيف يكون فصلا
لكن من طبيعة المضاف البسيط ان يعرض لامور اخرى فيكون لتلك الامور هي بخصوصياتها فيكون النسبة
التي لها الى تلك الامور هي فصوله ومع ذلك لا يكون لها ماهية غير ما هي به مضاف الا الكون الذي هو شرط
في تحقيق مقولة المضاف على ما علمت فان الكون شيئا ما مقولا بالقياس الى الكيفية الذي هو فصل المشا
ليس له وجود اخر غير هذا الذي بالقياس ليس كالاب الذي له وجود انه انسان وليس اذا كان للكيفية
وجود غير الوجود الذي هو به مضاف الى موافقة التي هي فصل المشابهة فيجب ان ينعكس في الطرفين لان
لانحقيقة علاقة الموافقة للمشابهة هي مع الموافقة التي في الكيفية لا التي ذات الكيفية بما هي كيفية
وذلك المعنى قائم في الكيفية وكونه قائما في الكيفية معنى لا يخصص عرضيته لا كونه مضافا وقد سلف
لك ان هذا النحو من الوجود الخاص غير معتبر في قولنا ان المضاف الحقيقي لا وجود له غير ما هو به مضاف
فانا انما نشير بهذا الى وجود محصل الماهية ليس وجودا محصلا لعرضيته فذلك مما لا بد منه وبالحري
ان يكون هذه الاضافة قياسا ليس شيئا اخر هو بالقياس لكنا نعرض في قولنا بالقياس انما هو بجهة
الى اخذ معنى اعم من المضاف وهو كونه موجودا او ذا ماهية فيكون ذلك الاعم هو الذي بالقياس وانما
جملة الاضافة فهي نفس القياس الذي بهذه الصفة واذا كان الامر قد ظهر لك في المضاف البسيط
فكذلك يجب ان يعلم ان فصول المضاف الذي بالمعنى الاعم لا ينفك عن اضافة والمأخذ في بيان ذلك
مناسب لهذا المأخذ بعينه واستعن في ذلك بما سلف لك من الاصول مثال اخر لهذا الباب ان العلم منه
نظري ومنه عملي فكما ان العلم شيء ذو اضافة كذلك النظري والعملي واما النحو فليس هو فصلا للعلم بل نوعا
وقد عرفت ما في ذلك فاذا اوجبت ان تحد في النحو تجد بدا من اضافة الى شيء فتقول هو علم بما يعرض للغة
من جهة كذا وكذا او فصلها اضافي لا محالة وليس اذا كانت تلك الاضافة هي بعينها الاضافة التي كانت
للجنس يجب من ذلك ان لا يكون الفصل مضافا فانه فرق بين ان نقول ان الفصل مضاف وبين ان نقول انه
مضاف اضافة خاصة على ان اضافة الجنس في امثال هذه المواضع قد تخصصت فان العلم كانت
اضافته الى الموجود مثلا والنحو اضافته الى امر خاص من الموجودات وهو اللغة مثلا فهاهنا ما يجب ان تعرف
في امر هذا الموضع وموضع اخر انه قد يكون لبعض المضافات بالمعنى العام اضافتان الى جانبين وربما
كان احديهما بالحقيقة والاخرى بنوع من العرض فان لم يكن الاضافة واقعة الى الشيء الذي ينبغي ان يكون
اليه من الجهة التي ينبغي لم يكن التحديد تحديدا جيدا وكذلك اذا كان للشيء اضافة ما فاراد ان يحد من جهة
تلك الاضافة فحد من جهة الذات واراد ان يحده من جهة الذات فحد من جهة الاضافة فقد ابطل مثال
الاول ان احدا لو اراد ان يحد البصر الذي له اضافة الى المبصر والى المبصر لكنه انما هو بصر لانه يبصر به
شيء ما فلا يمكن ان يتوهم البصر بصرا الا وهو الذي يتمكن به من تحقق المبصر بالنظر ولا يبعد ان يتوهم بصرا
مفردا ليس لشيء اخر فهو يبصر لنفسه لا على انه آلة لغيره فيكون تعلقه بالمبصر امرا في هويته وتعلقه
بمبصر هو آلة امرا لازما فيجب ايضا ان يراعي ان يقع التحديد من الجهة الاضافية الحقيقية وان كانت
الاضافة اضافة حقيقية تقتضي الطرفين جميعا على السواء فيجب ان يشتمل الحد عليهما جميعا حتى انه
لو كان البصر لا يتوهم بصرا الا وهو بصر بمبصر لمبصر على سبيل الآلة وجب ان يؤخذ في الحد كلاهما
فنقول آلة بها يبصر الحيوان الالوان بالنظر واما المثال لما يقع الغلط فيه من جهة الذات والاضافة
ان انسانا لو اراد ان يحد الاجانة فاخذ اضافة تعرض لها فقال انها آلة يكال بها الماء كان قد بعد
فان الاجانة وان كانت من حيث هي آلة صناعية لها اضافة ما فليست الى الماء لا محالة وان غيره
او اراد ان يحد المكيال من حيث هو مكيال فقال ان المكيال جسم مجوف ووقف على ذلك فما دل على كونه
مكيالا بل على كونه جسما ما صناعيا وموضع اخر ان يكون قد وقع في الاجناس والفصول الغلط

بجه صح

قوله خ

الا الكون صح

لا الى ذات صح

من جهة لحدنا ليس باول بدلا عن الاول مثلا كان اذا احد حادّ الفهم فقال انه ملكة للانسان او للنفس استعدادية نحو سرعة ادراك ما يرد عليه او عليها وعلم ان الفهم هو اولا ملكة بجزء ما للنفس او قوة ما للنفس وهي القوة الفكرية وبعد ذلك النفس ثانيا وبعد ذلك للانسان فلم يحسن اذن من حد هذا الحد وموضع اخر ان يحد شيئا ما ويورد جنسه او فصله من جهة حال وصفة له على انها في شيء ما ثم لا يكون الحال في ذلك الشيء فلا يكون اتى بالواجب بل يجب ان ينسب الحال الى محلها كما يجب ان ينسب العلم الى النفس فاما ان قال ان النوم ضعف الحس وضعف الحس موضوعه الحس فان الموصوف بالضعف ههنا هو الحس فان كان النوم ضعف الحس فسيكون النائم هو الحس فان الضعف هو للحس لان الحاد اضاف اليه الضعف وكذلك قولهم ان الشك تساوي الافكار وتساوي الافكار في الافكار فيكون الشك في الافكار فيكون هي الشاك لا القوة المفكرة وكذلك الخطاء في قول من يقول ان الصحة اعتدال الاخلاط فاذن سيكون الصحيح هو الخلط وبالجملة الاعتدال سبب الصحة لا الصحة وضعف الحس بسبب النوم لا النوم وكذلك تفرق الاتصال سبب الوجع ليس الوجع وتساوي الافكار سبب الشك لا الشك وموضع آخر وهو ان يراعى حال زمان المحدود وزمان الحد هل هما مختلفان وهل في الحد لفظ بناء في مقتضى المحدود مثاله لو ان قائلا قال في حد شيء غير مايت انه الذي هو غير مايت الآن وكان المحدود هو الذي لا يموت البتة فلم يكن طابق بين الحد والمحدود ولكنه قد يعني بادخال لفظة الآن ههنا معنى آخر ايضا ويجعل مثاله في غير الفاسد فان الذي يقال انه غير فاسد الآن يعني انه لم يفسد الآن وكان يمكن ولا يستحيل لو فسد فيه ويقال ايضا انه غير فاسد الآن اذا كان من شانه ان تفسد ولكن لا يمكن ان تفسد في هذه الساعة فان كثيرا من الاشياء الممكنة ان يكون تعرض لها في بعض الاوقات ان لا يمكن ان يكون فيها اذا كانت اسباب مانعة وحافظة او كانت الاسباب الفاعلة لذلك الكون معدومة ويقال انه غير فاسد الآن بمعنى ثالث انه موصوف الآن بانه في طبيعته غير فاسد البتة فهذا المعنى وان كان قد يصح ان يقال على غير المايت الذي هو المحدود فان ادخال الآن فيه حشو فان الشيء بتلك الصفة قبل ذلك الآن وبعد فليس الآن شرطا في صحة القول فلا فائدة في ادخاله فيه وايضا فانه قد كان يجوز ان يعرض شيء لو وجد لكان غير مايت كالشمس جوهرا وجرم سماوي آخر لو كان ولو فرضنا هذا الفرض لكان يوجب ان يجعله غير مايت ولا يوجبا بجملة الفرض موجودا الآن او قبله فبين اذن ان امثال هذه الزيادات تجعل الحدود مفهومات غير المفهومات التي تقتضيها المحدودات والتي تحاذيها الاسماء وقد مضى في مواضع اخر امر الزمان واختلافه وما يعتبر في ذلك وكل ذلك فقد يحسن ادخاله في اعتبار المحدود فانها تدل على اعتبارات تدخل في الوجود اعني وجود الحد المسمى فما منع الوجود منع ذلك ولا ينعكس وبالجملة فان المواضع التي في العرض نافعة في اعتبار هل معنى الحد موجود للمسمى وموضع آخر ان يكون قول الخصم غير ذلك الحد يجعل الشيء اكثر في المعنى واحق به فلن يكون القول المدعى انه حد حدا مثل من يقول في حد العدالة انها قوة على قسمة الامور بالسوية ثم من البين ان ايثار فعل القسمة بالتراضي المقوي عليه والميل اليه لا محالة اعدل وليس درجتهما بالسواء وبينهما تفاوت فان الايثار اكثر في العدلية فانه ان لم يكن هذا اكثر وليسا سواء فان القدرة على هذه القسمة اذن اكثر في العدلية فيكون من يقدر ولا يؤثر اعدل ممن الذي يؤثر ان يفعل ما يقدر عليه واذ هذا محال فبين ان الحد الذي يجعل المحدود انقص منها لا في معناه الذي هو العدالة في هذا الموضع ليس بحد بختار وفي هذه المواضع مواضع يتعلق بالاكثر والاقل بان يكون الحد يقبل والمحدود لا يقبل او بالعكس او كلاهما يقبلان ولكن لا ينتهيان في القلة والكثرة معا كمن حد العشق بانه شهوة الجماع واذا اشتد العشق نقصت شهوة الجماع وموضع آخر مجانس لهذا ولكن يخالفه بادنى شيء وهو ان يكون ما يقال عليه الحد اكثر يقال عليه الاسم اقل وبالعكس فيكون انه ازداد ذاك نقص هذا وان نقص ذاك ازداد هذا كمن يقول ان النار الطف الاجسام كلها والملتهب من الوقود اكثف من نار البرق ونار الحباحب ثم اللهيب اولى بالنارية من نار البرق ومن شعاع على مذهب من يراهما جسما ناريا والفرق بين هذا الموضع والاول ان هناك شهوة الجماع لا يقال على شيء من العشق فاما ههنا فان الطف الاجسام قد يقال على بعضها هو نار فيكون النيران كلها قد يقال لها

نهاية

لطيفة



لطيفة لكنها لا يكون كونها الطف مؤذيا لكونها نارا لا بل الذي هو اقل نارية اشد لطافة وان كانت جملة النار الطف سائر الاجسام فههنا ما ليس هذا المعنى امرا بجوهرية النار ويدل على حدها فاما في الموضع الذي قبله فان حمل الحد على طبيعة المحدود كاذبا بالجملة وههنا ايضا فروق اخرى ليس في ذكرها وتعديدها كثير جدوى وموضع آخر ان يكون مثلا النارية في اللهيب وفي الضوء بالسوية ثم لا يكون اللطافة فيهما بالسوية فصل في مثل ذلك وموضع آخر ان يدخل الحاد في حد الشيء امرين لا يجتمعان معا في المحدود مثل ان يقول القائل ان الحسن هو اللذيذ عند السمع واللذيذ عند البصر والموجود هو الذي يمكن ان يفعل وان ينفعل ولان هذا هو حد الحسن المنعكس عليه فيكون كل حسن مما لا يشك فيه فهو لذيذ عند السمع وعند البصر معا لكن اللذيذ عند البصر وحده حسن فهو حسن لا حسن وكذلك اللذيذ عند السمع وحده وبالجملة ان كان احد القسمين من هذين اذا حصل اصاب حده ما القسم الآخر خارج عن الحد وان كان الشرط ان يضاف اليه القسم الثاني فالواحد وحده ليس حسن ولا هو ايضا في المثال الآخر موجود مثل الاله التي لا ينفعل البتة والهيولى التي لا يفعل البتة لكنهما موجودان وهذا موضع نافع فان كثيرا من الناس يحد من طريق القسمة والتشجير وهو لا يشعر ان ذلك ليس بحد ولا اسم من ان يكون لذلك ايضا مقاومة في الدلالة على المعنى المطلوب بل يقول ان الا لاندل لا لدا العلامة كان المستبين بذلك يقول ان مرادي فيما اقوله هو الشيء الذي منه كذا ومنه كذا او الشيء الذي لا يخلو من كذا ومن كذا فيعرفه بامور خارجة عنه هي الفصول التي تلحقه في القسمة التي مثاله ويكون ذلك كالخاصة له وهو بيان ضعيف فانه لو كان يدل على الشيء بعلامة يشمله ولا يعرف جوهره لكان بعيدا عن ان يكون تعريفا حقيقيا فكيف هذا التعريف الذي انما يعرف الشيء بعلامة لا تعمه ويعد هذا الموضع موضع كل حد يعد مواضع فلنلت وهو ان يكون المدلول عليه بالاسم غير موثوق بوجه ما المدلول عليه بالحد فحينئذ لا يكون الحد حدا مثل ان يكون المدلول عليه بالاسم متضمنا لنفسه كالعلم او لجنسه كالنحو ثم لا يكون المدلول عليه بالحد كذلك ومثال الغلط في ذلك ان يحد العلم فيقول انه ظن لا يختلف والظن ليس مما يقال على العلم ولا يتناول ان العلم ظن ولا شك في ان العلم ظن ونسبة الى المعلوم فقد انشأ هذا الحاد من الفلاسفة من جهة انه في بعض الف وافضل مقابلة في الاضافة ولان من ان يكون كان قال ان العلم ظن بالمعلوم او بالمظنون او بشيء كذا لا يختلف وكذلك قول من قال ان الارادة شوق لا اذى معه فلا اقل من ان يقول شوق الى غرض هو خير او يرى خيرا وكذلك اذا احد حاد صناعة الكتابة فلم انها علم بانا لم يقل مثلا انها علم بتسطير ومن هذا الباب ان يكون قد اومى الى الاضافة لكنه لم يوم الى الشيء الذي هو الغاية والذي اليه الاضافة بالذات والى غيره لاجله كمن حد الشهوة بانه شوق الى اللذيذ ولم يقل الى اللذة وكان يجب ان يقول الى اللذة فان اللذة هي الاول والغاية ولاجلها يطلب اللذيذ وموضع اخر ان يجعل بدل الغاية التي ينبغي ان يوجد في الحد المشير اليها ولا يقول انها ملكة لان يوجد البناء بالفعل فانها ليست لاجل حركات ان يبني بل لان يكون البناء يحصل ويفرغ من معنى ان يبني وقد يعاند هذا بانا نطلب اللذة لان نلتذ لا لان ينقطع الالتذاذ لكن الحقيقة في هذا ان الغايات منها ما هي امور مستقرة ومنها امور وجودها ان يكون فقط فما كانت وجوده ان يكون في التكون كالرقص وما اشبه ذلك فانه يكون غاية على نحو وجوده وما كان وجوده هو ان يستقر فانما يكون الغاية حاصلة اذا تم واستقر فانما يعني الحاد ان يجعل التوجه الى الغاية غاية واما الالتذاذ فليس توجها الى غاية بل هو نفس الغاية ولا اليه توجه ايضا بان يكون اشتغالا ما متصلة نهايتها الالتذاذ وليست بالتذاذ والتوجه هو كطلب ماء والطلب ليس مقصودا بنفسه وبالجملة ان لم يكن الامر الغير المستقر يطلب المستقر بل كان نحو كم الفلك امكن ان يكون غاية بنفسه ويعد هذا موضع يشتمل على مواضع كثيرة بالقوة وهو ان يكون المعنى المحدود يقدر بقوم ما وكيف او اين ثم يغفله مثل ان يحد محب الكرامة والفاجر بان ذلك هو الذي يشتهي ان يكرم وهذا هو الذي يشتهي اللذة وليس احد من الناس الا وهو يشتهي الكرامة او يشتهي اللذة وانما يكون محب الكرامة مخصوصا من بينهم لانه يحب الكرامة لحد ما ومبلغ من شهوته للكرامة وكذلك حال الفاجر في شهوة اللذة وكذلك حال من حد البخيل فقال انه طالب الارض ولم يقل اين ومتى وماذا وباي مبلغ او كالارض

يتصل صح

والاتجاه نحو ما يكن فال منافه الناري حكمه تحرك الاجزاء الى الاجتماع كالطين واللبن صح

كمحصول العلم صح

الغيم تكاثف هواء ولم يبين الى اى حد او قال الريح حركة هواء ولم يقل بای مبلغ او قال الزلزلة
حركة تعرض الارض ولم يبين كم وكيف وهذا يعود بالجملة الى اغفال فصل فصل من حقه ان تدل
عليه حتى يكون الفصل فصلا وقد قيل فى هذا المكان فى التعليم الاول لانه اذا اغفل فصلا من
هذه الفصول لم يصف ماهية ذلك الشىء وهذا دليل على ان المذهب الحق هو ان ماهية الشىء انما
يتم بكل الصفات الذاتية وان الجنس وحده لا يدل على ماهية نوع واحد وحده ومن الامثلة بهذا الموضع
ان يحد الارادة بانها انبعاث شوقى نحو الخير ولا يقال نحو الخير فى الظاهر فانه قد يراد ما ليس خيرا
حقيقيا وهذا المثال يخالف المثال الاول فان هذه الزيادة تجعل الشىء اعم وكانت الزيادة فى المثال
الذى قبل هذا المثال تجعل الشىء اخص فان الخير فى الظاهر اعم من الخير اذا عنى الخير بالحقيقة وهذا المثال
لا يستقيم على مذهب اصحاب الصور فان الصورة الخفية انما يكون عندهم لما يكون فى نفسه حقا
واما الشىء الذى بحسب الظاهر فلا يوجد له الصورة فكيف يمكن اذن ان يحد شىء على هذا النحو الذى
لا بد من ان يحد بعض الاشياء على نحوه وكما ان العموم من حقه ان يراعى بازاء العموم فكذلك الخصوص
من حقه ان يراعى بازاء الخصوص فان حددت شيئا نوعيا فهنالك ليس يلزم ان يكون الظاهر ماخوذا
فيه بل يجوز ان يكون الماخوذ فيه هو الحقيقى فان الظاهر يجعل المعنى اعم والحقيقى يجعله اخص فيجوز
ان يكون ترك هذه الزيادة التى توجب زيادة عموم تخصيصها مثل ان الشهوة المطلقة يجوز ان يكون
للذيذ المطلق العام الحقيقى الذى هو فى الحقيقة والذى هو فى الظاهر كذلك والارادة المطلقة
نفسها للخير المطلق نفسه العام الحقيقى والظاهر واما هذا النوع المعين من الارادة نفسه
او هذه الشهوة نفسها فليس يجب ان يكون لا محالة للظاهر وموضع اخر وهو ان يقاس حدود
الملكات والحالات وبالجملة حدود الصفات بحدود الموصوفات بحسبها حتى ينظر هل المشتق
حد المشتق فان الانسان اذا حد الصفة كاللذة مثلا فقد حد بالقوة اشياء كثيرة مثل الموصوف
بها ومثل فاعلها اعنى قد يكون حد الملتذ واللذيذ جميعا ومن حد العلم فانه يكون قد حد بالقوة
العالم والمتعلم والمعلوم وغير ذلك فان كان ذلك لا يستمر فقد اخطاء ومثله ان حد حاد اللذة
بانها نفع حسى وكان لا يستمر ان الملتذ منتفع فلم يحسن وكذلك ان حد اللذيذ بانه نافع حسى
ثم لم يكن اللذة نفعا فلم يحسن لكن هذا العكس ليس ضروريا وقد سلف لك القول فى مثله
ومن جنس هذا الموضع ان ينظر فى المتقابلات وفى النظاير مثلا فى الحدود والمضافية فانه
اذا كان للجنس مضايف جنسى فهل للنوع مضايف نوعى لمضايف الجنس فانه ان كان الاعتقاد
الكلى بحسب معتقد كلى فاعتقاد ما بحسب معتقد ما فان لم يكن فقد غلط وايضا فان اعتبار وجود
ضد الحد حدا للضد موضع جدلى وقد قيل فيه ما سلف لك واما المتقابلات بالعدم والملكة
فالعدم يحد بالملكة ولا ينعكس وقد عرفت هذا وعرفت انه لو انعكس لكان قد اخذت الملكة فى حد نفسها
اذا اخذت فى حد عدم يوخذ فى حد الملكة وكذلك السلب والايجاب وموضع اخر يجب ان يراعى
فى حدود الاعدام التى انما هى بحسب قابل وزمان ووقت على ما عرفت هل حدد ذلك فى القول فلم يقل
مثلا ان العمى عدم البصر فقط بل ذكر مع ذلك انه فيما شانه ان يبصر وفى الوقت الذى فيه يبصر
وفى عضو مخصوص وكذلك لم يقل ان الجهل هو عدم العلم وسكت فانه ليس الجهل اى عدم علم
اتفق بل المقابل وينظر ايضا فى التصاريف التى بين المتضادين الاسماء والافعال على ما علمت
مرارا ومن المواضع التى يجب ان يعتبر ان ينظر هل الحدود يطابقه الحد ويصدق عليه وهذا
الموضع كالمكر مثل انه اذا قيل ان الانسان حيوان ناطق مايت ثم كانت الصورة المثالية الافلاطونية
انسانا ولم يكن مايتا وكذلك ان كان فى بعض الحدود شرط فعل وانفعال فان ذلك الحد لا يطابق
ذلك المثال الافلاطونى فان ذلك لا يفعل ولا ينفعل وموضع نافع وهو انه ربما كان اسم المحدود
واقعا على اشياء كثيرة باشتراك الاسم ثم يحد بحد فيكون ذلك الحد ايضا يطابق تلك الاشياء
الكثيرة لاشتراك الاسم فيه ايضا فيظن ان القول حد ويسلم ذلك الحد بانه صادق على جميع ما
يسمى بذلك الاسم ويخفى حال الاتفاق ويظن تواطيا ومثال هذا ان يحد انسان النور على انه
مقول على المدى وعلى الشعاع فيقول هو المعنى الذى به يصير بحقيقة الشىء الخفى فيظن ان

هذا احد

هذا احد لانه يصدق على كل واحد مما يسمى نورا وكما حدت الحياة على انها عامة للحيوان والنبات فقيل
بانها حركة موضوع معتد ينبعث عن غريزة فلما صدق هذا على الحيوان والنبات ظن انه حد وهذا
الموضع قد سلف لك الكلام فيه واقول انه ربما اتفق ان كان المفروض حدا ليس فيه اشتراك الاسم
وهو عام للامرين جميعا الا انه ليس حدا لهما لان الاسم لا يدل فى كل واحد منهما على معنى ذلك الحد بعينه
ولا لان يكون الاسم انما وضع فيهما جميعا بحسبه مثاله انه اذا قيل الحيوان ان له حياة لم يعن به ان له قوة
حركة تغذية فانه وان كانت له هذه القوة فليس انما يسمى حيوانا من جهة هذه القوة بل من جهة انه جسم
ذو نفس حساس متحرك بالارادة واما النبات فان سمى حيا فتشبيه ان يسمى حيا من جهة هذه القوة او من
جهة شىء يناسب هذه الجهة فاذن اذا حد الحيوان والنبات بهذا الحد وصدق عليهما لم يكن حدا بحسب
الاسم فى كل واحد بل عساه ان يكون فى احدهما كذلك واما ان هذا المثال يخالف المثال الاول فلان
المثال الاول انما قصد فيه ان يكون الحد نفسه ليس يدل على معنى واحد مثل الخفى على الشىء المظلم المستور
بشىء آخر وعلى المجهول فانه يقال باشتراك الاسم فاذا حد بانه الذى لم ينل بما من شانه ان ينال به مع انه
كان الحد ايضا مشتركا فيه واما هذا الاخر فانما قصد فيه ان المعطى ليس حدا لكل واحد مما تحته وموضع
آخر يختص بحدود الامور المركبة مثل الخط المتناهى ومثل الانسان العالم وغير ذلك فانه يجب ان يكون
ان اسقط ما اورد بخاصة احد الامرين ان يكون لا اقل من ان يبقى الباقى صادقا على الباقى بل حدا او رسما
للباقى مثلا اذا قيل ان الانسان العالم هو حيوان ناطق مايت نفسه متصورة بحقايق الاشياء ثم
اسقط تصور نفسه بحقايق الاشياء بقى الباقى مقولا على الباقى صادقا بل حدا له واما اذا حد الخط
المتناهى المستقيم بانه نهاية سطح له نهايتان ووسطها يستر نهايتيها لم يوجد الحال فيه كذلك فان من
هذه الجملة قوله نهاية سطح له نهايتان هو حد الخط المتناهى فاذا اسقط ذلك ينبغى ان يكون الباقى
وهو قوله ووسطه يستر نهايتيه حدا للمستقيم فيكون المستقيم هو الذى وسطه يستر نهايتيه لكن الخط
المستقيم الغير المتناهى لا نهاية له فلا وسط له فهذا الباقى كاذب عليه وهو بخلاف الخط المستقيم و
موضع يناسب هذا الموضع وهو انه اذا حد شىء مركب فيجب ان يكون بحد اكل بسيط لفظ تدل عليه
فيكون لا زيادة على ذلك ولا نقصان وان لا يكون الاقتصار واقعا على ذكر اسمى البسيطين ومرادفيها
لشان المركب حين ما يدعى تحديد المركب من الاسمين فلا يقال فى حد الانسان العالم انه انسان عالم
او انه بشر متحقق بل يجب اما ان يوتى بدل كل اسم بقول ويبدل الاخير او يبدل الخفى فيقال مثلا انسان متصور
لحقايق الامور فى نفسه واذا بدل بعضها باسم وبعضها بقول فلا اقل فيما تبدل الاسم ان يكون الاسم
الثانى اعرف من الاسم الاول وربما غلط فى هذا المنهاج فقال قائل ان الحجر الابيض هو الجندل
الثلجى وايضا ربما وقع التبديل بما يخالف الاصل كمن قال ان العلم النظرى هو ظن نظرى والاصوب اذا
اريد ان يحفظ اسم ويبدل اسم باسم او بقول ان يحفظ اسم ما يجرى مجرى الجنس وهو الاعم وهو
ان يبدل الاسم ما يجرى مجرى الفصل فاذا اريد ان يحد الانسان العالم فليس من الجيد ان يورد حد
الانسان او اسم مرادف للانسان ويترك العالم بحاله فيقال هو الحيوان الناطق المايت العالم او بشر
عالم فان العام يجب ان يكون كالمفروغ من معرفته قبل الحاق الخاص به ويكون انما يشكل معرفة الصفة
التى يلحقه وهذا الموضع بحسب الاكثر والاولى وليس واجبا فى نفس الامر فربما كان العام منهما هو
المشكل واما فى الاكثر الامر فان الموضوعات تكون معروفة وانما يجهل المركب بسبب ان الاخص خفى
دائما من الاعم فان لم يكن التبديل تبديل اسم بل تحديدا فالاولى ان يحد الاخص وموضع آخر قريب من هذه
المواضع وهو انه كثيرا ما يعرض ان يظن انه قد حدد المركب بسبب المساواة ولا يكون ذلك حدا جيدا فانا ان
احدا ان حد العدد الفرد بانه عدد له وسط واذا اسقط العدد بقى له وسط فيجب ان يكون له وسط
حد الفرد فيكون الخط والجسم ايضا فردا ۞ فان قال قايل ان قوله له يرجع الى العدد فى حد العدد الفرد
ولا يرجع الى العدد فى وصف الخط والسطح بل يرجع الى الشىء فاذن لا اشاركهم للخط والسطح مع الفرد
ويقال اجعل بدل له ذو فنقول عدد ذو وسط وتكون الشناعة لازمة ۞ لكن لقايل ان يقول كيف ينبغى
ان يحد ذلك فنقول يلزم ضرورة ان نذكر العدد مرتين فيقال العدد الفرد هو العدد الذى هو عدد له وسط
او عدد له وسط عددى ولا بد من ذلك ولا محيد عن هذا التكرير وقد شرح هذا فصل الشرح فى الفلسفة

والسطح صح

الاول وبين فيها ان حدود هذه تقتضي التركيب وانها حدود بوجه ما وليست حدودا حقيقية وسيقال
في سوفسطيقا في امرها شيء ومن الغلط الذي يقع في الحد ان يكون لشيء مما يوجد وقد جعله الحد شيئا
لا يوجد اذ كان في معنى الحد محال لا يوجد كمن يحد المكان بانه خلاء مهيأ والمكان موجود والخلاء
محال الوجود وكمن يحد البياض بانه لون مخالط للنار فان اللون المخالط للجسم معدوم الذات محال
الوجود وبالجملة مخالطة الكيف للجسم معنى محال اذ يقتضي ان يكون غير الجسم مخالطا للجسم وذلك
محال وموضع مقارب لهذا وهو ان يكون في الحد اضافة توجب اخذ امرين مما ان لا يصح تلك الاضافة
اصلا او يصح الى بعض المضاف اليه لا الى جميعه كمن يقول ان الطب هو العلم بالموجود فان كان الطب ليس
علما بشيء من الموجودات او كان ببعضها دون بعض فقد اخطأ وهذا الموضع في قوة مواضع سلفت في الجملة
هو في عداد ما يغلط باهمال مراعاة المضاف المعادل الذي بالذات اللهم الا ان يكون الشيء انما يحد
من جهة ما هو العرض فلا يجب ان يؤخذ من جهة اعتباره بالذات بل يجب ان تؤخذ النسبة التي له بالعرض
في حد ذلك الشيء فان للشيء من حيث هو بالعرض حدا لا ينبغي ان يكون هو حده من هو بالذات وهذا
الموضع اما ان يقع فيه كذب على المحدود او يجعل غير المحدود مشاركا مثال الكذب اذا قيل ان الطب
علم بحركات الكواكب مثال الموقع للشركة اذا قيل ان الطب علم بالموجود فيكون الهندسة كذلك طبا
وعلى ان الاول مع ان فيه كذبا فقد وقع فيه مشاركة فانه يجعل الهيئة طبا اللهم الا ان ينسب مثلا
الى شيء لا وجود له ولا شيء من العلوم بمنسوب اليه فيكون حينئذ كذبا من غير ان يشرك فيه شيء
وموضع اخر وهو ان يكون انما يورد حد شيء بسيط فاذا هو قد حد الشيء مع كامع شيء واكثر ما يقع هذا اذا
كان التركيب من جنس الحال كمن يحد الخطيب بانه الذي له ملكة الاقناع في كل واحد من الامور بالسوية
لا يقصر له في شيء منها او يحد الطبيب بانه الذي له ملكة ازالة الامراض كلها فلا يعجزه شيء منها او السارق
بانه الذي ياخذ كل شيء سرا فانه اما ان يكون حادا مخطئا واما حاد للخطيب الحاذق والطبيب الماهر
والسارق المتسلط واما الخطيب بما هو خطيب فليس هو خطيبا بشرط ان يقنع كلا ولا الطبيب طبيبا
بشرط ان يشفي كلا ولا السارق سارق بشرط ان يقدر على اخذ كل شيء سرا بل الخطيب هو الذي يبلغ
في اكثر الامور ما يمكن ان يقال فيه طلبا للاقناع وربما لم يبلغ الغاية فيكون خطيبا لانه اتى بما يمكن
وكذلك حال الطبيب وكذلك حال السارق فان السارق وان كان يؤثر ان ياخذ كل شيء سرا او كلما
يأخذه سرا ولكن ليس يجب ان يمكنه ذلك في كل شيء وموضع اخر وهو ان يزيد في حد شيء من المؤثر لنفسه
زيادة تجعله مؤثرا لغيره وبالعكس مثال ذلك من حد العدالة انها حافظة السنن وليست العدالة في
بل السنن للعدالة وربما اتفق في شيء ان كان مؤثرا لنفسه ومؤثرا لغيره مثل الصحة فانها تؤثر لنفسها
وتدبير لامور يتوصل اليها بالصحة فينبغي ان ياخذ كل جهة من الجهتين واعتبار من الاعتبارين لا يكد
فيها الاخرى وان اراد ان يحد للصحة حدا كاملا اورد الجهتين فصل في مثل ذلك وههنا
مواضع تختص بحدود اشياء كالمانعة كالكل والجزء فمن الخطأ في ذلك ان يذكر الاجزاء على سبيل توالي
النسق بالواو ويجعل ذلك حدا للكل مثل ان يقول قائل ان العدالة عفة وشجاعة فان هذا يجعل العفة
محمولة على العدالة والشجاعة محمولا اخر عليه فيكون كل واحد منهما محمولا وحده ليس احدهما مقيدا
بالاخر فلا يكون كانه قال العفة التي هي الشجاعة كما يقال الحيوان ناطق اي الحيوان الذي هو ناطق ولو انه
اريد بذلك هذا وان كان غير صحيح في مجرى العبارات كلها كان ايضا فاسدا اما بيان فساد الاعتبار
الاول فهو ان العفة اذا كانت محمولة على العدالة حين يراد التحديد كان كانه تقول ان العدالة هي
العفة والشجاعة بالالف واللام فان حمل الحد والخاصة والاسم المراد فانما يصلح ان يخصص بالالف
واللام في لغة العرب فان حملت لا كذلك لم يكن هناك تخصيص البتة بل كان يجوز ان يكون كل واحد
من العفة والشجاعة بحسب القول اعم من العدالة حتى كان يجوز ان يفهم ان العدالة عفة ما وشجاعة ما
وان حمل على الشيء عاما فان كل منهما اعم منه ولم يقيد احدهما بالاخر لم يجتمع منهما دلالة على معنى مساو بل يجب
ان يخصص فيكون وجه القول حينئذ ان العدالة هي العفة والشجاعة ولا يجوز ان يصدق ان العدالة
هي العفة والشجاعة الا وصدق انها العفة كما لا يمكن ان يصدق ان الانسان هو الناطق والضاحك
الا وصدق انه الناطق فيكون حينئذ العدالة منعكسة على العفة والشجاعة فان كانت عفة ولا شجاعة

كانتا ايضا عدالتين فحينئذ لا يكون من شرط العدالة ان يكون عفة وشجاعة مجتمعين ويلزم مثل ذلك
في جانب الشجاعة ويلزم ايضا ان يكون الجور فجورا وجبنا والفجور جورا والجبن جورا فيكون العدالة
التي هي العفة حيث لا شجاعة جورا واما بيان فساد اعتبار الثاني فانه ليس شيء مما هو عفة
شجاعة حتى يكون العدالة عفة هي الشجاعة فان بدلوا لفظة الواو بلفظة مع حتى يكونوا كانهم
يقولون عفة مع شجاعة او ارادوا بالواو معا فيكون حينئذ الموصوف بانه عدالة هي نفس العفة ولكن
في حال ما يقترن اليه الشجاعة فيكون الشجاعة اذا قارنت العفة نعتتها حينئذ عدالة مثل ان
الشيء اذا اقترن بشيء جعله يمينا وجعله مضروبا وجعله غنيا ليس على ان اليمين مجموعهما بل احدهما نفسه
ولكن اذا كان مع الاخر وكذلك المضروب وكذلك الغني بما هو عند وجود المال له فيكون اذن بعض ما
هو عفة هو عدالة وهو العفة التي قرن اليها الشجاعة وبالجملة فان تعديد الاجزاء وتحصيلها
ليس الكل ولا نفس الكل فانه يكون الخشب واللبن وغير ذلك موجودا فلا يكون البيت موجودا
فليست الدلالة على وجود الاجزاء دلالة على طبيعة الكل فلا اقل من ان يقال ان كذا مجموع كذا
وكذا على ان الكل يحدث من الاجزاء على ثلاثة اوجه ● احدها ان يكون بجمع فقط كيف اتفق
مثل الاربعة من اجزائها ● والثاني ان لا يكون بجمع فقط بل يكون هناك زيادة على نفس
الجمع داخلة في كيفية الجمع مثل البيت فانه ليس الجملة مجموع لبن وخشب كيف كان بل ان يكون
مجموعا مجمعا على النحو ولا الثوب ثوبا لاجتماع الغزل كيف كان بل لاجتماع على هيئة اسداء و
لحام والثالث بسبب زيادة على نفس الجمع وهيئة الجمع وذلك ان يكون للاجزاء المجموعة حال وحكم
بعد الجمع غير الجمع وغير هيئته من حيث هو تركيب وجمع كالممتزج فان له بعد الجمع وهيئته زيادة
كيفية تحدث مما كان من الكلات وجوده بالجمع فقط امكن ان يقال لعله يكفي في حده ان يقال انه
مجموع كذا وكذا واما ما احتيج فيه الى زيادة على ذلك وخصوصا زيادة خارجة عن كيفية الجمع فلا بد
المركب تدون في حده ما يدل على هيئة ذلك الجمع وعلى تلك الكيفية الاخرى وحكم اخر ان يتبعه وموضع
اخر يليق بهذه المواضع ان ينظر هل من شان الاجزاء الموردة للكل ان يجتمع فربما لم يكن من شانها
ان يجتمع البتة فلا يكون منها كل كمن يقول مثلا ان السطح خط وعدد او الخط عدد لا يتالف
منها شيء او قول من يقول ان الجسم هو المؤلف من اجزاء غير متجزية والجسم ليس من شانه ان يتالف
عن اجزاء غير متجزية ولا الاجزاء التي لا تتجزى اذ بينا انها تؤدي الى متصل وموضع اخر ان يكون
المحدود الذي هو الكل محلا او مكانا واحدا فيكون الاجزاء يستند كل منها بمحل او مكان منفرد ضد
مكانه ومباين له فيعلم ان النسبة الى تلك الاجزاء الى المفروض كلا نسبة ردية وهذا صالح للابطال
دون الاثبات واكثر هذه المواضع ذلك شانها ومثال ذلك ان يقال ان الابصار مجموع لون و
ادراك واللون في غير الشيء الذي فيه الادراك ولكن الادراك والابصار في شيء واحد وموضع
اخر ان يكون الكل اذا دفع ارتفعت الاجزاء والاجزاء ترتفع ويبقى الكل فان الامر يجب ان كان لا بد
ان يكون بالعكس وموضع اخر مما تركب من متقابلين كشيء هو خير وشر فان ذلك يجب ان يكون دون
الخير في الخيرية ودون الشر في الشرية وموضع قبله وهو ان كان الخير فانه خير مثلا اشد فانه
خير من الشيء فانه شر والمركب منهما قد يرجح على ان ازيد من الناقص في الطرف الثاني فيكون اشد
خيرية منه شرية اللهم الا ان يكون الامتزاج احدث امرا زائدا على مقتضى البسيطين كما ان المزاج
يجعل غير الخير خيرا وغير الشر شرا فيكون هذا ايضا مما يقدح في الموضع المذكور فانه ربما اجتمع
خير وشر فصار الكل خيرا او شرا لكنه يجب ان يكون اعتبار هذين الموضعين حيث يكون التركيب
لا يجعل غير الجمع وما يتبع الجمع لا فيما يقتضيه الاستحالة وموضع اخر ينظر كيلا يكون حد الكل منقولا
على احد الجزئين فيكون هو هو بعينه لا المجموع منه ومن جزء ولكن الجزء غير الكل وقد ذكر ههنا
موضع متمثله فيما سلف وهو ان لا يكون ذكر هيئة التركيب وذكر ايضا موضع هذا مع هذا وموضع
ان هذا هو هذا وهذا وموضع ان هذا هو من هذا ومن هذا وهذا اقرب مما سلف فانه حينئذ يكون
من هذا ومن هذا فيكون من كل واحد منهما ويعرض نظير ما سلف مما ذكرناه حيث لم يكن من وضعه كما
اذا كان بحيث يقول من يقول ان الحرب يكون من ذلك الامر ان معا وموضع في تفصيل المعية

ونسبتها حق هل بيّن ان تلك المعية في اي شيء من المحل والزمان وبالقياس الى اي شيء وكيف حال الحد
الامرين من اللذين هما معا من الاخر كمن يقول ان الشجاعة اقدام مع فكر صحيح ولم يقل انهما بالقياس
الى اي شيء فربما كان ذلك بالقياس الى استعمال المصححات وكان صاحبها طبيبا لا شجاعا بل يجب
ان ينسب ذلك الى الجهاد وربما كان احد الامرين سببا للاخر وغاية مثل من يقول ان الغضب غم مع
توهم استخفاف فان توهم الاستخفاف ليس جزءا من الغضب بل سببا له وللغم وكذلك من قال ان
الرمي هو ارسال السهم مع اصابة فان الاصابة ليست جزءا من الرمي بل خارجا عنها وغاية وموضع
اخر من احد هو الجمع مكان المجموع حتى يقولون ان الحيوان تركيب نفس وبدن وهذا مع رداءته فانه
جعل المركب تركيبا فليس يدل على كيفية ذلك التركيب وكيف يكون التركيب حيوانا والحيوان تركيبا
ولكل تركيب ضد هو التحليل وليس للحيوان ضد هو التحليل وموضع اخر ان يكون المحدود شيئا
منسوبا الى الضدين بالسواء وقد اخذ في تحديده احدهما دون الاخر كما انه لو كان حال النفس
من العلم كحاله من الجهل المضاد للعلم ليس الذي هو عدم مقابل فاذا قيل في النفس ان النفس
جوهر قابل للعلم لم يكن اولى ان يقال جوهر قابل للجهل اي المضاد وبالجملة ان فصول العلم خاصة
لا تفضل وقد علمت ذلك ومن المواضع التي يحتاج اليها المبطل في التمكن من الابطال ان يعلم انه
لا حاجة له الى دفع جملة الحد وربما تعذر ذلك عليه من حيث هو جملة فلينظر هل يمكنه دفع جزء من
الحد وابطاله فان في دفع الجزء دفع الكل الذي هو لا يثبت الا بذلك الجزء وقد مر لك هذا وامثاله
في موضع اخر ومن المواضع الذي يسهل السبيل الى الابطال هو الاستكشاف حتى لا يكون غموض
هو سبب لان لا يشعر بالموضع الذي منه يبطل فاذا استكشف ظهر اما اصابته واما خطاؤه وموضع
[illegible] وان كان الاستكشاف يكشف عن صواب فيكون الحد هو هذا الدال الموضح المحصل بعد
الكشف ويسنح به ما فرض ولا انه حد من الملتبس اذ لا حدين لشيء واحد فاذا كان الثاني هو الكافي
المعروف والاول ليس بحد بل هو منسوخ نسخ الشريعة التي هي افضل لما قبلها فيجب ان لا يستهان
بهذه الاصول في الحد وبل يجب ان يجعل نصب عين الفكرة ويعلم ان سائر كتب المنطق انما تتم
جدواها بمعرفة القوانين التي اعطيناها في هذا الكتاب الى هذه الغاية ومن اقتصر على ما سلف
لم يكتسب كمال الملكة في البرهان ايضا فان كثيرا من الاصول النافعة في البرهان وفي الحد البرهاني
انما يتم في هذا الكتاب الى هذا الموضع واما ما بعد هذا من هذا الكتاب فكانه ليس بشديد النفع
في البرهان

## المقالة السابعة فصل واحد في مواضع هو هو والواحد والغير

وقد يليق ان يتكلم في المواضع التي تنفع في اثبات ان الشيء هو هو وواحد بعينه او غيره وفي ابطاله
فان ذلك مما يحق ان يقصد لنفسه لكثرة وقوع النزاع فيه وينتفع ايضا في باب النظر في الحد فان الحد
يقصد به ان يكون معناه ومعنى اسم المحدود واحدا بعينه هو هو ثم الواحد قد يقال على معان
واخصها باسم الواحد هو ان يكون الشيء غير منقسم بالعدد لست اعني الواحد الشخصي الذي
لا يقال على كثيرين بل اعني به الواحد في نفسه من حيث ذاته وان كان معنى عاما بالقياس الى موضوعات
فكان ذلك المعنى من خارج مطابقا لكثيرين مثال ذلك في المسئلة الجدلية انه هل العدالة والشجاعة
شيء واحد فانه هاهنا ليس يعني واحدا بالشخص ولا ايضا واحدا بان جنسهما واحد وبان نوعهما
واحد وهما كثيران بعد ذلك بل يعني به هل الحقيقة التي تدل عليها العدالة هي بعينها الحقيقة التي
تدل عليها الشجاعة حتى يكون اذا عددت الشجاعة والحكمة من الاشياء يكون تناولت بذلك العدالة ايضا
فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ويعلم انه يستعمل لفظة الواحد بالعدد على معنى هو هو في
حتى اذا ذكرته ذكرته وان كان المعنى كليا فمن المواضع مواضع التصاريف فانه ان كانت العدالة هي
بعينها الشجاعة فالشجاع عدل والعدل شجاع وبالعكس انه ان كان العادل هو هو بعينه الشجاع
لا بالعرض كانت العدالة الشجاعة ويخالف الموضع الذي في باب العرض اذا كان لا يجب هناك
الهو هو لانه كان هناك حمل فقط ولم يكن مع الحمل اعتبار انه هو وكذلك ينظر في النظاير
وفي اعتبار المتقابلات انها هي هي وايضا من الاكوان والفاسدات والاسباب الفاعلة والمفسدة
وايضا من طريق الاولى انه ان لم يكن ما هو هو اولى ان يكون هو هو فليس ما ليس اولى به هو هو هذا

قبول سه

المقالة السابعة فصل واحد في مواضع هو هو والواحد والغير





وقد علمت هذا الموضع وحكمه وايضا ان كان كل واحد منهما في ترتيب ما اكثر وافضل من جميع الغير
في ذلك الترتيب فهما واحد واما ان كان احدهما اكثر في ذلك من الاخر وكان اكثر من كل ما هو سواه ولم يكن
الاخر كذلك فليس احدهما هو الاخر وقد يكون شيئان اثنان وكل واحد منهما افضل من كل شيء مذكور
بالتعيين مما يشاركه ومع ذلك فليس احدهما هو الاخر وذلك اذا كانا في ترتيبين وكان احدهما يحوي
الاخر كما يقال ان الحيوان افضل الاجسام الكاينة والفاسدة ثم نقول والانسان افضل الاجسام
الكاينة والفاسدة لكن الحيوان يشمل الانسان فلا يجب في مثل هذا ان يكون هو هو فهذا الموضع فيه
شيء ينبغي ان يتامل وهو انه قد يعرض ان يقال ان الحاد جدا هو اعلى المتحركات بالاستقامة والمتخلخل
جدا هو اعلى الاجسام المتحركة بالاستقامة ويكون القولان صادقين ثم لا يكون حقيقة الحاد جدا والمتخلخل جدا
الا في الموضوع لكنه ينبغي ان يعلم ان القولين انما صدقا باعتبار الموضوع حتى انهما اذا ازيلا عن ذلك
الاعتبار كذبا فان معنى قولنا الحاد جدا هو الجسم الموصوف بانه حاد جدا وحينئذ فيكون ذلك
الموضوع واحدا بعينه فان الاشارة في قوله والمتخلخل جدا ايضا يتناوله فلذلك وجب ان يكون
المشار اليه بالقولين ذاتا واحدة وان غير اعتبار الموضوع الحاد جدا واخذ من حيث هو حاد جدا حتى
يكون المتخلخل جدا من حيث هو متخلخل جدا غيره كذب قوله ان الحاد جدا من حيث هو حاد جدا اعلى من كل
ما ليس حادا جدا من حيث هو حاد جدا فان المتخلخل جدا ليس دونه في المكان من حيث هو متخلخل جدا او
غيره فيجب ان يراعى في هذا الموضع حال الموضوع للامرين وحالهما في نفسه فان كانت الاشارة
تتناول الموضوع فلا شك ان المشار اليه واحد وان لم يكن الامران واحدا وان تناول نفس الامر
لا الموضوع وجب ايضا ان يكون الامران واحدا والا كان القول كاذبا وموضع اخر انه ينظر هل ما قيل انه
مع ج واحد هو مع د الذي هو مع ج واحد وهذا الموضع يصلح للاثبات والابطال وايضا ينظر هل
يختلفان في الاحوال العارضة وايضا هل يرتقيان الى مقولات مختلفة وايضا هل ان كان جنسهما واحدا
فصلهما واحد وايضا هل يقبلان الاكثر والاقل معا وعلى نسق واحد وهذه مواضع الابطال وايضا
هل كل واحد منهما اذا اضيف الى ثالث حصل مجموعا هو بعينه مجموع الاخر وايضا كذلك في النقصان
وايضا هل هما يتساويان مما يلزم رفع الشيء ووضعه او يلزمه رفع الشيء ووضعه كان ذلك حقا
وباطلا فان الشرطية ليس صدقها في صدق المقدم او التالي بل في صدق اللزوم ومثال ذلك انه
اذا كان الهواء والخلاء شيئا واحدا فما يلزم من رفع الهواء يلزم من رفع الخلاء وما يلزم من وضع الهواء
يلزم من وضع الخلاء وما يلزمه الهواء او يلزم رفعه عند وضعه او رفعه كذلك يلزمه الخلاء او رفعه
لكنا اذا توهمنا رفع الهواء بقي الخلاء عند اصحاب الخلاء وليس يلزم عند رفع الخلاء ان يبقى وضع الخلاء
فليس الهواء والخلاء واحدا وايضا هل يختلف الامران في المحمولات وهذا كالمتكرر بالقوة وموضع في
قوة هذا انه ان لم يكونا واحدا بالجنس ان كان لهما جنس او لم يكونا واحدا بالنوع ان كان لهما نوع لم يكونا
واحدا بالعدد بالوجه الذي قيل وهذه المواضع كثير منها مواضع الاثبات والابطال المطلقين
استعمل في محمول مخصوص وهو الهو هو وكثير منها يخص الهو هو ولقد كان يمكن ان يقال لا يجب ان ينظر
كيلا يكون احدهما ليس محمولا على الاخر بما قدمناه من مواضع الاثبات والابطال المطلقين ثم يرد
بالمواضع الخاصة وهذه المواضع تنفع المبطلات منها في ابطال الحد فانه اذا لم يكن الحد يدل على ما
يدل عليه المحدود بعينه لم يكن حدا وان هذا لا ينعكس فالمثبتات لا ينتفع بها في اثبات الحد فانه
ليس كل معنى هو هو الشيء هو حده وان كان ايضا هو هو بالمعنى فربما لا يكون حدا في توفية جبلته
واما انه هل على الحد قياس او ليس ومتى يكون قياس ومتى لا يكون وكيف يقتنص الحد فامر قد عرفنا
في الفن الذي قبل هذا واما في هذا الكتاب فقد عددنا لك المواضع في الحد واولاها بان يكون المواضع جدلية
واكثرها تمكينا ايانا من التصرف هو مواضع التصاريف والاقل والاكثر وسائر المشتركات واما
ما عدا ذلك فنقل عدد مواضع نفعها وان كان منها نافع نفعا ومع ذلك يدعو الى نظر ادق من الجدل المعد
للجمهور واما ان اي المسائل اسهل اثباتا واتها اسهل ابطالا وضعا ذلك واي المحمولات الخمسة اسهل
ابطالا واثباتا فيجب ان نعلمه من الاصول التي سلفت في هذا الفن والفنون التي قبله

## المقالة الثامنة اربعة فصول فصل في ترتيب المسائل واكثرها في المقدمات

المتخلخل جدا ٤

الهواء سه

المقالة الثامنة اربعة فصول فصل في ترتيب المسائل واكثرها في المقدمات

انا اول ما شرعنا في تعليم الجدل عرفناه حده وموضوعاته اعني مقدماته الخاصة به وعرفنا الآلات التي
ينبغي ان يكون للجدلي وعرفنا المواضع المعدة نحو الاثبات والابطال فبقي علينا ان نعرف كيفية
الاستعمال لما سلفنا اعداده وتعليمه وقد عرفت حال السائل الجدلي والمجيب الجدلي والفرق بينهما
وعرفت ان عمدة المجادلة هو السؤال وعليه يبنى الجواب فليقدم وصايا السائل فنقول ان عمدة
الامور التي يجب ان يلتزم للسائل ثلثة اما المسئلة التي فيها الجدل فهي شيء خارج منها وهي كالغرض
والحد نحو المشار اليه فلذلك ليست المسئلة جزءا من الجدل وهذا قد عرفته لكن اول الثلثة ان يكون
قد اعد الموضع الذي منه يأخذ المقدمة لقياسه والثاني ان يكون قد رتب في نفسه كيفية التوسل
الى تسليمها وكيفية التشنيع على منكرها ان انكرت عليه وهذان مما ينبغي ان يكون قد سبق اعداده
اياه مع نفسه والثالث هو التصريح بالمعد في النفس مخاطبة به للغير والوجه الاول من الوجوه
الثلثة يشارك الفيلسوف فيه الجدلي وذلك لان الفيلسوف لا بد له من موضع يأخذ منه
مقدمات ما تنتجه والوجهان الآخران يخصان الجدلي اذ لا حاجة للفيلسوف الى تسليم شيء فانه
يأخذ المقدمات من حيث هي حق لا من حيث هي مسلمة ولا النظر الحكمي متعلق بالمخاطبة وبالجهاد فيها
فلا يبالي في الخطاب التعليمي ان لا يسلم مقدمة بعد ان يكون المقدمات مناسبة للمطلوب قريبة
منه توجبه فلا يحتاج فيه الى ان يخفي قربها من النتيجة الحاجة التي للسائل الجدلي فانه يجتهد
ان لا يفطن المجيب لما يلزم من تلك المقدمات لئلا يتعنت في تسليمها بل يروم اخفاء قربها من
النتيجة ويرى انها بعيدة عنه جدا والفيلسوف يروم ضد ذلك فكلما كانت المقدمات اقرب
من النتيجة كانت اليه آثر وجميع القضايا التي يوردها الجدلي قسمان ضرورية وغير ضرورية و[illegible]
الضرورية هي الداخلة في نفس القول الموجب للمطلوب قياسا كان او استقراء واما ما ليس بضروري
فانما يورد لاغراض اربعة وهي للاستظهار في الاستقراء والقسمة وللاستظهار وفي تفخيم
القول والجد في اخفاء النتيجة والتكلف لايضاح القول ⁂ ولقائل ان يقول اذا كان الاستقراء
جدليا كان قولا يعد لاجل الانتاج نحو المطلوب فكلما يصححه داخلا في الضروري وكذلك القسمة فانها
تستعمل في المقاييس المنفصلة فكيف عد ثم الاستقراء والقسمة فيما ليس بضروري ⁂
فنقول ان الاستقراء قد يستعمل في الجدل على وجوه ثلثة احدها ان يصحح المطلوب منه نفسه
والثاني ان يصحح به المقدمات الضرورية في المطلوب والثالث للاستظهار وهو ان يكون المقدمات
الضرورية لم يجحدها المخاطب فيحتاج ان يصححها بل هي غير بعيدة من ان يسلمها الخصم اذ ظاهر من
احوالها انها محمودة او مسلمة وان كان انكارها شنيعا بعيدا عن المحمودة اذا استثنى منها مع الاستقراء
فقيل مثلا ليس للانسان وما يجري مجراه فلان وفلان هو يفعل كذا وكذا او يسأل على عبارة اخرى
يناسب هذا الغرض كان التسليم حينئذ اولى ان يقع فيكون هذا النوع من الاستقراء لم يحوج اليه
بعد ضرورة لحجة اليه بل وردت استظهارا واما المقدمات التي يصحح بها استقراء على المطلوب فكل
ضروري في المطلوب فمقدمات ضرورية اللهم الا ان يكون في عدد ما ذكر كفاية وقد استظهر بعد
جزئيات اخرى لو لم يعدها حصل الغرض والقسمة ايضا قد ترد على مقتضى الضرورة وقد ترد لتحسين
الكلام فيما لا يحتاج اليه حتى يقول مثلا ان العلم قد يكون اشرف من علم اما لقوة برهانه واما لشرف
موضوعه واما لكذا وكذا حيث يكون النافع مثلا ان يبين ان العلم شريف ثم يتعداه الى عد وجوه
شرفه من غير حاجة اليه فاحد الوجوه الاربعة ان تورد المقدمات للاستقراء الاستظهاري دون
الضروري والقسمة التي لا ضرورة اليها والوجه الثاني ان تورد لبسط القول والتوسعة فيه
اما بمدح كلام واستجادة مذهبه واما للتعجب ممن ينكر ما اخذ واما بالامثلة والاستشهادات
باقاويل الناس واما بالتصرف في تبديل العبارات للبيان والفصاحة بان يعبر عن قضية واحدة
بعبارات مختلفة كما هو من عادة فصحاء العرب واما باستعطاف المخاطب واستمالته الى التسليم
تارة بمدحه ونسبته الى الانصاف وتارة بذمه وتأنيبه فانه بعيد من الانصاف ⁂ ولقائل
ان يقول ان بعض هذه المواضع سوفسطائية وخطابية وذلك لان المواضع السوفسطائية ربما
احتيج اليها في الجدل اذا تنكد المجادل فجعل لا يسلم المشهورات حتى قد رخص له ان يغالط المتنكد

باشتراك



[illegible] صح

باشتراك الاسم ولولا ذلك لما كان رخص في الجدل ايضا ان يحتال في اخفاء النتيجة ليسهل به تسليم
المقدمة والثالث خلط ما يحتاج اليه ليبعد الحدس عن النتيجة ويخفي النافع في الجملة من غير النافع
فلو ان السائل طالب المجيب بتسليم الكبرى من النافع في جنبه فسلمه ثم اعقبه بالتماس تسليم الصغرى
او ابتداء بتسلم منه الصغرى ثم اعقبه بالتماس تسلم الكبرى عرض من ذلك ان يفطن المجيب لما يحاوله
السائل فيتنكد ولا يسلم واما اذا قرن بتسليم النافع شيئا لا ينفع ولا يناسب المطلوب وفصل بينه
وبين قرينه من النافع لم يبعد ان يخفى الغرض عليه وهذا القسم هو من جنس الحشو الذي يؤتى به
لاخفاء النتيجة والوجه الرابع هو المورد لا للضرورة ولا للحيلة بل للايضاح والكشف بتبديل
الالفاظ وتكريرها او بالامثلة ويفارق الوجه الثاني اذ كان التمثيل هناك والتكرير لاجل اجتلاب
التصديق وههنا لاجل التصوير والتفهيم فالوجه الثاني يقصد فيه التصديق وهذا الوجه
يقصد فيه التصوير وقد يستعان فيه بالفاظ الشعراء والامثال المعروفة واما الوصية التي
تليق بالوجه الاول فبان لا يذكر المقدمة الضرورية في اول الامر ولا يطلب تسليمها صريحا فربما لم يسلم
بل يجب ان ينتقل عنها الى تسليم ما هو اعم منها حتى يكون ذريعة الى عقد القياس فتشتبه على مقابل
وضعه او اخص منها حتى يكون مادة الاستقراء فيتسوق الى مقابل وضعه او مثلها ومساويها
حتى يكون آلة التمثيل يظهر به لمقابل وضعه فان كان ينفعه تسلم ان العلم بالاضداد واحد فاولى
ان يتسلم هل العلم بالمتقابلات واحد ترصدا للقياس او هل العلم بالحار وبالبارد والرطب واليابس
او بالمضافين واحد ترصدا للاستقراء وان يستعين ببعضها في بعض في مثل ان اذا اراد ان يتسلم
مثلا ما هو اعم ابتداء او لا بالاستقراء ويتسلم الجزئيات ثم يتسلم بعد ذلك ما هو اعم فيكون
اسهل عليه ثم يتسلم الضروري واما الوصية في باب اخفاء النتيجة فان ينظر ان كانت النتيجة تبين
بقياسات بعينه فيجب ان يبتدئ بابعد المقدمات عن النتيجة ويتسلمها فينتقل عنها الى القريبة
سواء كان ذلك يتبين بمقدمات قليلة او يتبين ايضا بكثيرة فيحسن ان لا يسأل عنها على الترتيب
القياسي بل يسأل عن الاول في الترتيب الطبيعي ثانيا وعن الثاني اولا لئلا يجمع الحد الاوسط
وقد تكرر وهو رابط بالفعل بل يجمع تارة في طرف وتارة في طرف اخر وقد تخلل بينهما فاصل
وكذلك يجب ان يخلل في كثير من تسلم المقدمات بين تسلم مقدمة وبين رديفتها يتسلم مقدمة
اخرى مثلا اذا كان احدى المقدمتين ينفع في مقدمة القياس القريب بل يضيف اليها الاخرى
التي ينفع في تلك المقدمة بل التي ينفع في مقدمة اخرى لذلك القياس القريب وكذلك اذا تسلم مقدمة
مقدمة مما ينتج مقدمة اقرب منها لم يذكر النتيجة معها بل يترك النتيجة ويشتغل بتسلم مقدمة
مقدمة للقياس الاخر فاذا تسلم المقدمات تفاريق اوردت النتائج التي هي المقدمات القريبة معا ازالة
لا يمكن المخاطب انكارها بعد تسليمه المقدمات فانما اذا تسلم المقدمتين وانتج عنها ثم اخذ يتسلم
مقدمات النتيجة الاخرى لم يبعد ان يفطن المخاطب وان ينتج ان مقدمة كذا تكون مضافة
الى النتيجة الاولى فيتنكد ويتعسر بل يجب ان يحاول الاخفاء لا في النتيجة التي هي الغاية فقط بل في
كل نتيجة وان كانت نتيجة تعود مقدمة يكون ذلك انشد في الاخفاء وفي ذلك فايدة اخرى وهو انه اذا
اعقبها بالنتيجة الاخيرة فكان قد حذف النتائج في الوسط ولم يرتبها يخيل المخاطب
ان كلامه غير منتج للمطلوب لانه لا يستروح شيئا يشبه المنتج فانه اذا انتج في اثره فربما قال المجيب لم
ان يلزم مما سرده هذه النتيجة وعرضنا من المجيب تلك المقدمات وظن فيها انه لا ينفع السائل اذ
النتيجة غريبة عنها وكانها لا يلزمه فلا يشتغل بالتنكد في شيء منها وسواء يجب تسليمها بان
يقول انا سلمت على شرط كذا وكذا وانما وردت بالسلم كذا فيحتاج لكل المساهلة في تسليمها على ان يحو
ان يبدي تسليمها فيقدر حال المقدمات على جهة مفروغ عنها كالحاج معها فانها قد تفرد بالمقدمات
حاو حينئذ فانه ما ان المطلوب كيف يلزم عنها وانتقل المجيب ليس انما ينفع فما تقدم ذكره من الانتقال
من المطلوب بتسلم الكلية او جزئياتها بل الانتقال لا يعينها الا من حيث يقيده ونظيره ومقابله فان ذلك نافع
في اخفاء النتيجة وان اذا دام تفنن تسلم النتائج لم يبعد ان يفطن الخصم صحة الى تخلل عند ذلك الحيلة
واما النتيجة الاخيرة الذي هو منه يستتبع اكثر اشياء كثير فيه مثلا اذا كان مراده ان يتسلم ان الغضب

هل هو المشتاق الى الانتقام فربما احتال المجيب فانكر ان يكون كل غضبان كذلك وقال بل ههنا غضبان
على سبيل بديهته من غير ان يشتاق الى الانتقام منه وان كان غمه اياه بالغضبة عليه نوعا من الانتقام
منه فان ابتدأ السائل وسأله اليس الغضب شهوة الانتقام كانت المشاكسة فيه اقل فاذا سلم
عاد وقال فالغضبان اذن هو المشتاق الى الانتقام والمواضع يختلف في هذا الباب فربما كان
المطلوب نفسه اقرب الى ان يسلم من مناسبه فهنالك لا ينفع هذا بل انما ينفع حيث يكون الامر
بالعكس كما في مثالنا فان الاعتراض الذي به امكن ان يشاكس في تسليم ان الغضبان مشتاق
الى الانتقام وان كان غير صحيح فانه مما يقرب حيث يقال الغضبان ويبعد حيث يقال الغضب
ان يؤدي عن الغرض فيما يحوه في تسلم ما يتسلم ويشير الى شيء اخر كانه انما يريد ان يصحح ذلك بما يتسلمه
ليصح بذلك مطلوبه فان ذلك الشيء اذا كان غريبا برفق بانه لا يؤدي الى المطلوب واذا كان
ما يتسلمه غريبا من ذلك الغريب يفطن بانه لا ينتجه واذا كان الامر كذلك تركت المشاكسة وسمح
بالتسليم فاذا تسلم توجه به نحو المطلوب ومن التلطف في هذا الباب ان لا يعرف المجيب اي
طرفي النقيض فيما يتسلمه ينفع السائل وذلك اذا سأل سؤال تفويض وخصوصا اذا قدم في القول
المستحيي من الطرفين ما لا ينفعه واخر ما ينفعه فاوهم ان المقدم منهما في اللفظ هو المقدم عنده
في الاثبات فيشاكس في تسليمه ويسلم الطرف الثاني الذي هو احب الى السائل واعمل من هذا ان
تسأل سؤال حجر من غير تفويض وتجعل الحجر على الطرف الذي لا تريد مثلا اذا كنت سائلا وكنت
تؤثر ان يسلم لك ان اللذة خير فتسأل اليست اللذة ليست خيرا فتوهم لفعلك ذلك انك انما ينفعك
فيميل المجيب الى انكاره فيسلم لك ان اللذة خير وخصوصا اذا كان المحذوف من طرفي النقيض اكثر
شهرة وحمدا ومن الحيل النافعة في التسلم ان يتسلم المقدمات التي تنتج شيئا ليس هو المطلوب لكنه
يمكن ان ينتقل عنه الى المطلوب فيتسلم ثم ينتقل عنه الى المطلوب بان يكون حكمه حكم المطلوب
كالشبيه بالمطلوب مثلا ومن النافع في استدراج المجيب ان يسأل ما يسأل كالمتشكك فيه وكالمستفهم
وكالمسترشد وكالمائل الى العدل والانصاف وكالملتمس ذلك للتعلم والاستفادة وكما تقول
لترك اللجاج فبين لي ما عندك في كذا الا على طريقة ملاججة ومغالبة بل على ما يجب ان يكون الامر
عليه في نفسه ويجب ان يكون السائل كانه يعارض نفسه ويناقضها ويقول مثلا لا ان هذا الذي
قلته وينقضه ليس بجيد بل يجب ان ارجع عنه فيصير هذا سببا الى ان لا يتهم جبه ويؤثر مساعدته
والتسليم لما يتسلمه ومن الاشياء النافعة في التسليم ان يقول اجمع الناس على كذا والعادة جرت
بكذا فان هذا يورث السامع جبنا عن انكاره ومع ذلك ان لا يظهر حرصا شديدا على تسلم شيء
بعينه بل يجتاز في الوقت ثم يتلطف في العود اليه ✻ واعلم ان طبائع الجدليين مختلفة فمنهم
متعسر ومنهم صلف سمج والمتعسرون في اول الامر اشد تعسفا واكثر جحدا كانهم حينئذ اشد
استعدادا للشقاق ثم يفترون قليلا اذا طال الكلام فهو لا يجب ان يؤخر تسلم العمدة منهم واما
المتلطفون فامرهم بالضد فانهم لتلطفهم يستنكفون ان يتصلبوا وان يناقشوا بل يظهرون
انه يهون عليهم ان يسلموا كل شيء واثقين بحسن تأتيهم للتخلص عن مغبة ما يوجبه التسليم
وخصوصا اذا كان تأديته الى النتيجة خفية كانهم اذا ناقشوا ابتداء رمقوا بعين الاستعجاز
وظن بهم الاختناق بالحيلة الى المعاسرة وانهم يلزمون الى الالزام واذا خاف الانتاج
عليهم انقلبوا متعسرين واخذوا هنالك يشاكسون ويضجرون فهو لا يجب ان يتسلم منهم العمدة
في بدء الامر وحين هم بعد سمحاء وينبغي ان يحاول اخفاء النتيجة ايضا بتخليل ما لا ينتفع به
وبالتطويل وبترويج ما سبيله لو افرد كان قريبا من الانكار بخلطه في جملة كانه غير منتفع به
وكانه في جملة الاستهابة فيتروج ويبادر الى ذلك النحو فهذا ما قيل في اخفاء النتيجة والايجاد
الاخر ان قد علمتها فصل في وصايا السائل واكثرها في احوال القياس والاستقراء
وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل واعطاء
السبب فيه وينبغي ان يستعمل مع الجدليين القياس ومع الذين هم اشبه بالعوام الاستقراء
وان المركبين للمعنى المتشابه بالاسم صعب فيه الانتقال من الاستقراء الى المقدمة الكلية التي

فصل في وصايا السائل واكثرها في احوال القياس والاستقراء وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل واعطاء السبب فيه



المستقرآت منتشرة تحت موضوعه فيتشوش الكلام على السائل والمجيب اما على السائل فلانه لا يتهيأ له
الانتقال الى الكلية واما على المجيب فلانه لا يتهيأ له ايراد المناقضة اذ لا يعلم ما الذي اشتركت فيه حتى
يطلب من جملته جزئيا خارجا [illegible] وبالجملة ربما ادخل ايضا في جملة الاستقراء امور غير متشابهة
فاخطأ السائل وغلط المجيب بل يجب ان يرسم ذلك المعنى ويوضع له اسم ثم اذا استقرأ السائل ودل
على ما وقع فيه التشابه ثم لم يسلم المجيب الكلية فقد ظلم بل عليه ان يأتي بمناقضة او يسلم وهذا يجب
الجدل فقط لان الاستقراء جدلي اذ ليس من شرط الجدل ان يكون ما يورد فيه من القول موجبا للمطلوب
بالضرورة بل بحسب المشهور ولهذا ما كان كثير من المواضع والطرق الغير الواجبة يجوز ان يصير جدلية
اذا قبلت واشتهرت ويجوز ان لا يكون جدلية اذا لم يشتهر وذلك مثل قولهم لو جاز كذا لجاز كذا اذ
كان نظيرا له فان هذا غير واجب في نفس الامر فانه ليس اذا جاز في شيء حكم جاز في نظيره وكذلك
قولهم ان لم يصح هذا فقد يلزمه ايضا فان هذا غير واجب ولم اذا لم الاخر كما يلزم الاول ان يجب تركه
حكمه الاول وكذلك قولهم ان لم يقل كذا في كذا ولم يقل كذا فهو في اطراده فانه ليس اذا لم يقبل ذلك وجب
ان يكون هذا باطلا وكذلك المعاندة للحجة بحجة اخرى وليس في ذلك خروج عن عهدة الحجة التي اوردت
ولكن هذه اذا اشتهرت صارت طرقا جدلية وان كانت غير ضرورية والاستقراء اولى الجميع بان يرجع
الى موجبه في حكم الجدل وليس للمجيب الجدلي ان يقول ان الحكم فيما استقريت هو ما قلت ولكن الحكم في
غير هذه ليس حكمها الا ان يكون مدعيا في اول الامر ان الواحد المختلف فيه ومن هو الحال فيه يكون
هذا فلا يستبق منه في الدعوى فلا يكون الاستقراء عاملا عليه كما يكون قد ادعى انه من المسلم ان كل
عدد زوج فانه ليس باول الا الاثنينية فان قال هذا تخلص من عهدة الاستقراء فلا ينفع السائل
ما يورده من الاستقراء معه والمناقضة التي باشتراك الاسم ردية مثل مناقضة استقراء المستقري
ليبين ان كل حيوان حساس بان المصور حيوان وليس بحساس وربما اتفق اشتراك في الاسم خفي ضعيف
في المشهور اشتراكا في المعنى فحينئذ يتفق ويروج في مثله مثل هذه المناقضة وكذلك ينبغي ان يجتهد
في اعتبار الالفاظ المعطاة في تفصيل معاني الاسم المشترك ويرجع اليها وربما نوقض المستقري
فوجد التخصيص بعد النقض يضع المطلوب المستقرأ لاجل المطلوب فيتعلق المجيب بالتخصيص ولا يلتفت
الى النقض مثلا اذا كان قال كل حيوان يحرك فكه الاسفل [illegible]
[illegible]

بعده

محال وجعله ممكنا فيبطل سعيك ويحتاج الى تكلف شيء في ان تبين ان ذلك محال فان لم يتم ذلك
الى لم يتأت بطلان سعيك وان امكن ذلك كان الاخذ في الاول نقيض المحال وقربك اياه
الى الاخرى لينتج المطلوب هونا ولولا ان الاسبق الى الذهن ليس يكون في كل وقت نقيض المحال
بل ربما سبق الى الذهن قياس ما ولاح تأديه الى المحال لكان استعمال الخلف باطلا في كل موضع
واما اذا سبق الى المحال ونقيضه معا فتكلف قياس الخلف محال وههنا حين احتجنا الى ان
نتسلم استحالة المحال قبل عقد القياس فقد احتجنا في نظرك الى صحة نقيض المحال ثم الزمنا بيانك
في خيال الشيع نظرك الى المحال فحينئذ لا تحتاج الى الخلف البتة فلو كان عندك قياس مستقيم معدا
من مادة الخلف بعينه او من مادة اخرى لكان يمكنك ان تتسلم مقدماته من غير ان يحدس المجيب بما
يلزمها وخصوصا اذا استعملت اخفاء النتيجة فاذا تسلمتها لزمت النتيجة وقضي الامر وكان
يمكنك في القياس المستقيم المشارك للخلف في المادة ان تتسلم نقيض المحال ولا يشعر المجيب
بعاقبته واما اذا اوردت المحال على انه محال واقطنت المجيب عاقبته فلا يبعد ان يشككك الان
مشاككة ربما لم يقدم عليها حين لا يفطن لذلك ※ واعلم ان المحال الذي نذكره ههنا هو
الشنع في نفس الامر فان الشنع ههنا هو المحال كما ان المشهور ههنا هو الحق ويجب ان يجتنب الخاذ
المقدمات الكلية ان يكون منخرقة بالاعتراضات التي لا يوجد معها نقض وعناد ويكون الحكم
فيها مطردا في الجزئيات فانه اذا فقدت المناقضة اذعن للتسليم ومن المسائل ما يشتمل على القياس
وعلى النتيجة معا كما يقال اليس اذا كان فلان كذا وفلان اخر كذا وكذا كذا وهذا مما لا ينبغي ان
يستعمل في اكثر الامر فان ههنا تكشف مناسبة ما بين المقدمات والنتيجة فتعرضها للانكار
فلا ينعقد القياس بل يخل ومن الناس من اذا سئل عن المقدمات المطلوب تسليمها وشنعت
بالقياس عليها اي قيل ان القياس منها ان تسليمها واجب فهؤلاء لا باس بمخاطبتهم على هذه
الجملة وليس كل سؤال كلي كما علمت جدليا فانه ليس السؤال عما هو وعن اي الاشياء هو جدليا
المهملة لان يكون على احد وجهين اما الاستكشاف لفظه يستعملها السائل واكثر هذا هو
المجيب اما على سبيل المطالبة باحد طرفي النقيض بان يقلب السؤال عن الماهية الى الهلية
ويكون حقيقة السؤال مشيرا الى الماهية وذلك ان يجعل التحديد في قسمة طرفي النقيض كمن يسأل
فيقول هل تقول ان ماهية الخير هو انه الذي يتشوقه الكل او لا تقول فان هذا يستدرج الماهية
لا غير وربما استعمل في بعض المواضع الجدلية على سبيل الاستنكار ردا على المجيب كما
يسأل ان يقول ان لم يكن اللذة هي المتشوقة للكل فترى ما هي يكون كانه يقول ان لم يكن اللذة هي هكذا
فليس لها حد آخر وكما يقولان لم يفهم هنا عن اللذة فهل يفهم عنه غير وطلبا لتفصيل معاني الاشتراك
وهذا من المواضع التي تتعلق بالشهرة والحمد فانه ان وقع الاصطلاح من الجدليين على قبوله قبل والا
فللمجيب ان يقول هو شيء لا اقوله لك ولا افسره ولا يلزمني ذلك ولعله ان ساعد المجيب ويكمل ايراد حد
اخر او اظهار اشتراك الاسم في مثل لفظة اللذة كان الى الانصاف ما هو ويجب ان لا يظهر السائل
حرصه على تسلم شيء بعينه فان ذلك يغري مجيبه باللجاج ويدل على عجزه وعلى ازجاء بضاعته اذ هو فقير
لا قياس له الا عن مراد باصاباتها بل يجب اذا راه يتعسر ان يتجافى عن تلك المقدمة ويخرج عنها الى
شيء آخر ثم يعاودها على جهة لطيفة من الجهات المذكورة وكذلك فان الولوع بتكرير سؤال الجدل سؤال
وتسلم بعد تسلم من غير ان يتبع ذلك بالانتاج هو ردي لان الجدل لا يتضمن من المطالب الا ما هو قريب
المكان من المقدمات واما المطالب التي بينها وبين اوايلها مقدمات كثيرة جدا فهي مطالب علمية وتلك
هذا فيما سلف فيكون اذن المقدمات التي ينتفع بها السائل في ابطال الوضع محدودة في عدد ليس
بذلك الكثير فمن امعن في السؤال مجاوزا بذلك الحد فهو اما متوجه بتلك المسائل الى المطلوب على سبيل
خارج عن الجدل بل اولى ان يكون ذلك تعليميا واما هاذ يشغل الزمان ويحتال ما لم يعرف ويطول بذلك
هربا من ان يظهر قصوره عن انتاج نقيض المطلوب وتوقعا لان يسنح طيبة بتذكره ما يجب ان يتمد
عليه اذ هو في الحال عادم للقياس والامور التي تصعب على الجدلي مبادئ القياس عليها انما
لانها امور هي اول المبادئ فانما تمكن من معرفة احوالها اذا عرفت حدودها وانها اذا احتيجت

الفرض ص

لا بد من تحليل حدودها واحوالها واعراضها كما علمت في مواضع اخر فامكن حينئذ ان يستعمل القياس
على احوالها اعني بعد تحديدها وتحليل حدها فيحتاج اول شيء ان يتسلم حدودها وتسلم الحدود صعب
وذلك لان السؤال عن الماهية ليس بجدلي والسؤال عن الحد بطرفي النقيض بينا وعلى النحو المذكور
معرض لايجاب الطرف المقابل دون طرفنا لحد واثبات الحد صعب جدا وابطاله سهل جدا فاذا لم
المجيب لم يسلم الحد منع عقد القياس على الاحوال التي انما ينكشف عن الحد ولان الاوائل ايضا انما
ترسم في اكثر الامر بما تأخر عنها والمتأخرات عنها دائما كانت امورا كثيرة ويكون رسمه بعضها ليس
اولى من رسمه بالنقيض الاخر فيتبلد الاختيار في رسمها وايضا فان الحدود قد يشوش ما يقع
فيها من اشتراك الاسم والاستعارة فيتكرر فهم الحد نفسه فيعسر على السائل ايراد الحجة وتنتج
وعلى المجيب ايضا جهة الاحتراز فهذا واما الاوائل لانها امور قريبة من الاوائل فيكون صعوبة القياس
عليها لشدة قربها من الاوائل فلا يوجد بينها وبين الاوائل التي تتبين به الا مسلك واحد ومضاد
الواحد قد يتعسر كثيرا فانك اذا كان دليلك على امر ما انما ذا واحد وهو غائب عنك كان وجدانك
ذلك الامر اعسر عليك من ان يكون لك ادلاء متى انتهض ضاد فيه نقضا دفنا الدليل واما الاخريات
امور متأخرة بعيدة عن المبادئ وهذه فانما يصعب على الجدلي اثبات القياس عليها لامور ثلاث
احدها كثرة المذاهب الاخذة من المبادئ اليها ※ والثاني طولها ※ والثالث اختلاط بعضها
ببعض فيحصل الجدلي في تخليص كلامه من مناحيه وافراده عن لبسه الى ان يخلص له واحد من
جملتها عن الاخر تخلصا لا يضل به وهذا صعب سواء كانت هذه المبادئ مبادئ بحسب الحق او بحسب
الشهرة فاذا تعذر عليك اثبات القياس على شيء فانظر في حال الحد واستكشفه وانظر هل في
حده او في اسمه اشتراك او استعارة وافزع الى القسمة والى طلب الاوساط المرتبة على ما علمت
في كتاب القياس ※ واعلم ان التحديد نافع جدا في مضادة الحجة كمن يلزم مثلا ان يصح ان الواحد
ضد واحد فانه اذا وفي الضد حقه في حده فقال ان الضد هو المباين في معنى واحد مباينة في
الغاية فطن الذهن حينئذ ان غاية مباينة الواحد من جهة واحدة وكذلك في الهندسة اذا انعقد
معرفتنا الحال المثلث المتساوي بخطوط لقاعدته فرجعنا الى تحديد النسبة وضاد فنا السطحين
في النسبة كالخطين فكان نسبة السطحين في جهة نسبة السطحين وكان ذلك الخطين في
الجهة الاخرى فمن علمنا بان المناسبة ما هي وانها تقتضي ان يكون حالة الاحوال الداخلة فيها فان
يكون في حكم واحد لا يكون حالا واحدا علمنا ان نسبا لا صلاح واحد ※ واعلم ان جميع
التعريفات لما يعرض من هذه الوجوه المذكورة وكثيرا ما يعرض ان يضعف السائل عن ايراد
مقدمات يكون اشهر من النتيجة فيلوح له مقدمات هي اخس من النتيجة واقل منها شهرة فيكتمها
فيصح المطلوب دائما مع المطلوب حينئذ ان يقيس عليها ويصححها اذ هي من ضروب لا يستقيم فيه
القياس على كل مقدمة منها في كل شغل ولو انه اجابه [illegible]
على نفس المطلوب فان تحوشل هذه المقدمات بان يقاس عليها هو حق المطلوب فالاولى به ان يشتغل
بتصحيح الاصل المطلوب فربما ذا ذلك الظاهر عليه من اشتغاله بتصحيح المقدمتين الذي يتضمن اعتقاد
معه التعب ومع ذلك كله فصاح الحال ان قوله نفسها مرة اخرى قياسا يؤدي الى تصحيح المطلوب ولا ان
اعرض عن تلك المقدمات وطلب القياس على المطلوب الاول لكان ذلك يغنيه في ذلك كتبه في تصحيح كل
مقدمة منها الى الاطالة الا انه يضطر الى ذلك لعوز القياس الا من جهة المقدمات واما الجدلي الدليلي
فيجاهد فلا يرضى لنفسه بان يأتي بقياسات لا من مقدمات مشهورة ومسلمة او من النتيجة
ولا يكشف لمن لا ذكرناه واما في الارتياض فالاصوب ان يستمر وهي على كل طرف من
طرفي النقيض ※ فصل في وصايا المجيب ※ واما الوصايا التي يجب ان يتناولها المجيب
من هذا المبدا ان كل واحد من المجيب والسائل قد يكون مجيبا وقد يكون غير مجيب والسائل انما
يكون مجيبا من جهتين ※ احداهما جهة الفعل ※ والاخرى جهة القدرة والذي يكون
من جهة الفعل فان ذا تي بقياس من مقدمات هي اشهر والذي يكون من جهة القدرة ان يكون قد
شاء كلامه سنبا ممن بطربا المجيب لا ان رسمه مقابل الوضع من مقدمات ليست بمحمودة فكان

ولكن سه

حولا صدهم

نسخة ص

فصل في وصايا المجيب

بلغ

من يفاده فيما هو محاول له ان عمل مما ليس بمحمود ما يحمد غيره من المحمودات كمن يبلغ من اقتداره ان يقطع
بالكهام من السيوف وان يصيب بالاعصل من السهام والمجيد للجواب يكون مجيداً من جهتين
اما من جهة فعل واما من جهة قدرة والذي من جهة الفعل ان يكون ممتنعاً من تسليم ما ليس بمشهور
ومسلماً لما هو مشهور والذي من جهة القدرة فهو اما باعتبار الانقطاع والالزام او باعتبار
الجدل واما يكون مجيداً باعتبار الالزام ان يكون الالزام لا يأتيه مغافصة بل اذا سئل عن طرفي
النقيض ليتسلم عنه مقدمات القياس المسوق نحو مقابل وضعه قال اني ان سلمت هذا الزمني وان
لم اسلمه لم يلزمني كذا ثم منعه الجميل من تسليم المحمود على شلبة القبيح من الانقطاع فلا ان اسلم المحمود
ويلزمني ان عندي من ان لا اسلم المشهور ولى ذلك ويكون بجملة غرضه ان يعلم ان الالزام ليس لضعفه
بل لضعف ما يحفظه لانتصار واما باعتبار الجدل المجاهدة فهو ان يكون مع تسليمه للمشهورات
منع ان يساق الى النتيجة او ان يكون قادراً على ان يورد فروقاً وشروطاً يجعل القول المشهور مطلقاً
بحيث ان المراد فيه ما اورده من الشرائط ضاد غير مشهور فيكون له ان لا يسلمها او ان يمكنه التوقف
على ان هذا الشنع المورد عليه في الترويج غير شنع لايراد شرط يهدم برظهور شناعته وهذا كله
في المفاوضات الموجهة بمعنى الغلبة وهي المحاورات الجهادية التي يكون قصادي سعي السائل ان يفعل
وقصادي سعي المجيب ان لا ينفعل واما المحاورات الارتياضية فينبغي ان لا يقصر فيها التمم فيها الى
الاحتيال للدفع الالزام بل الى انكشاف المعاني لاستيضاح الرجحان والرجوع الى الاولى والحق
ارتياضاً بالمشاركة وكل مجيب فاما ان يحفظ وضعاً مشهوراً او شنعاً او غير مشهور ولا شنع
وكل واحد من هذه وان كان قد ينتج من غير جنسه فالاولى ان ينتج من جنسه فان المشهور قد يمكن
ان تبين منه شنع كالحق يمكن ان ينتج عن كاذب وكذلك الشنع قد يمكن ان ينتج عن المشهورات ليس
كالباطل الذي لا ينتج عن الحق وذلك لان المشهور ليس يجب ان يكون حقاً بل ربما كان باطلاً وامكن
ان يلزمه باطل وان يكون ذلك الباطل مما هو ايضاً شنع وان كانت مبادئه غير شنعة فانه وكثير من
القياسات الجدلية يساق نحو امور شنعة وباطلة كمن يبين اثنينية الصانع من جهة تضاد الافعال
فانه اذا كان ربما انتج من الباطل باطل وامكن ان يكون الباطل مشهوراً وامكن ان يصير باطل شيئاً
شنعاً في زمان وفي وقت فلا يبعد ان ينتج شنع من مشهور والمشهورات الكاذبة التي اضدادها
شنعة قد يمكن ان يبين بطلانها باوليات يساق اليها نتيجة بعد نتيجة فينتج هي عند آخر الامر ويكون
تلك الاوليات لا محالة مشهورة اذ كل اولي مشهور فاذن ليس ببعيد ان ينتج شنع عن مشهورات ولما
ما ليس بمشهور ولا شنع فلا يبعد ان ينتج من المشهورات والشنعات اذ كان الانتاج في اكثر الامر
انما يكون من معروف لما هو مجهول ولا يبعد اذن ان ينتج من المشهور نتيجة لم يكن معطونا لها قبل حتى
يحمد ويذم وكذلك من الشنع ايضاً فاذ قد اتضح هذا فليس يمتنع ان ينتج المشهور عن مخالفه والشنع
عن مخالفه والذي ليس باحدهما عن مخالفه لكن الاكثر هو ان الشنعات من المقدمات لا يؤدي الى
المشهورات بسبب ان القياس الجدلي اما بسيط واما مركب تحليل التركيب ان الامعان في التركيب
على ما علمنا انما هو للعلوم والمسافة بين الشنع والمشهور ينبغي في الاكثر ان يكون بعيدة فلو كانت المسافة
بينهما في اكثر الامر قصيرة لتفطن لها في اكثر الامر فيكون المصير منها الى المشهور بيناً كجيان قياساً كثيرة
وكذلك الحال في جانب المشهور وكذلك ايضاً النتائج المجهولة قلما توصل اليه المقدمات المعلومة
الشهرة الا بوسائط كثيرة مثل المسائل الهندسية البعيدة من المبادي فان المشهورات في اكثر الامر
لا توصل اليها والقريب من المشهور في اكثر الامر يكون مشهوراً اشهرة ما او معطوناً له بوجه ما او المعطون له
في الاكثر لا يعدم احماداً ما عند الفطن او ذماً سواء اخذت الشهرة والشنعة مطلقة او بحسب قوم
او قياس فاذن الاكثر هو ان المشهور لا ينتج الشنع والشنع لا ينتج المشهور واذا انتج المشهور الشنع
لم يكن ذلك الطريقة بجملة لانه انما يجب ان ينتج الشيء مما هو اعرف فينبغي ان ينتج المشهور مما هو اشهر
وكل واحد من المشهور والشنع لا يتوصل منه بسهولة الى ما هو بعيد عن التفطن له ليس بمثل الظن الى
احماده او ذمه بوجه وهذا كله في الاكثر وايضاً فان مقابل المشهور في الاكثر شنع اللهم الا ان يكون
المشهور ليس مطلقاً بل بحسب قوم دون قوم ووقت دون وقت مثل ان الغنى مؤثر والغنى ليس بمؤثر بل وبال





فانها جعلت مشهوراً فقابله شنع عند من هو مشهور محمود عنده وفي ذلك الوقت مقابل الشنع مشهور
فاذا كان الوضع مشهوراً فان نتيجة السائل شنع وبالعكس واذا كان ليس بمشهور ولا شنع فان النتيجة
كذلك واذا كان كذلك فينبغي ان يحتاط المجيب المتقلد لنصرة وضع مشهور فيمتنع عن تسليم الشنعات لان
نقيض وضعه وهو نتيجة السائل امر شنع ولا يكاد ينتج عن المشهورات بل المشهورات قريباً الى ان
ينفع في نصرة وضعه من ان تنافر فيها وضعه وان كان متكلفاً لنصرة شنع لم يسلم المشهورات
ونقول في بعد انه لم اسلم لك مثلاً ان الخير والشر متقابلان فلست اسلم لك ان العلم والجهل متقابلان
سواء كان نصرة الوضع على ان ذلك رايه او على انه نفسه نائب فيه عن غيره فيقول ان الذي نصرة وضعه
ان لم يسلم لك ان الموجودات كثيرة فمن يسلم لك ان جوهراً وعرضاً وهاضراً وان ما اذا تكفل بنصرة وضع ليس
بمشهور ولا شنع فليسلم المشهورات والشنعات فان المسافة منها الى ايضاح الامر الذي لا راي فيه
في المشهور شبه ان يكون مسافة بعيدة وان وقعت المحاورة الواحدة لا يفي بها كان المجيب ينصر وضعاً
شنعاً واستقبح انكار المشهور وتسليم الشنيع ثم استضعف راي نفسه في تسليم المشهور و
انكار الشنع لتقدم تعرفنا ان الذي تسلمه يبطل الوضع الذي ينصره ولكنه انما تسلم كراهة للعناد
عن الانصاف والمجيب ان يتوقف في ابتداء الامر عن تسليم ما يراد منه تسليمه اذا كان فيه غموض
فلا يسلمه الا بعد الاستكشاف والاستفهام واذا كان فيما يطالب بتسليمه اشتراك الاسم
فله ان يستفسر المعنى المقصود فيه سواء تبرع بعدد معاني ذلك الاسم بنفسه او لم يتكلف ذلك
بل حمله الى السائل فانه لا يلزمه ان يجيب بما لا يفهمه ولا عار عليه ان يقول فيما لا يفهمه انه لا يفهمه
فاذا كان الحكم صادقاً او كاذباً في جميع المعاني لم ينتفع كثيراً بالذهاب الى الزمان في الاستفسار و
الاستفصال وان كان كاذباً في بعض المعاني وصادقاً في البعض فحينئذ يجب له اما ان يستفهم
المعنى واما ان يعين احد المعنيين ويعرفه بانه الحكم عليه دون الآخر ويجعل الاحتياط في تعيينه
على السائل وعلى ان المجيب في جميع ذلك ان يسلم في ابتداء الامر ما يطالب بتسليمه من غير ان لا يدل على الوجه
الذي يفهمه ويذهب اليه ويعينه فاذا انتج عليه آخر نقيض وضعه وكان من وجه آخر غير الوجه
الذي فهمه عاد فبين ان الذي تسلمه ليس هو على هذا المعنى بل على معنى آخر ولكن ذلك مما يغض من
المجيب ويدل على تقصيره وضعف فيه او قلة انصاف ومراوغة فربما ظن به حينئذ قلة حذق بحاله
حين لزمه الالزام عما سلم فهو يحاول الآن ان يحرف ما سلمه عن وجهه وربما ظن به انه كان غبياً
غير عالم بالاشتراك وعاجزاً عن طلب التفسير فيه والمجيب اذا مانع السائل فاما ان يمانعه في المقدمات
القريبة وقد قيل في ذلك واما ان يمانعه في المقدمات المنتجة للمقدمات القريبة والسائل اما ان ينتج
تلك المقدمات على انها تعد نحو قياسات وعلى انها تعد نحو الاستقراء والتمثيل واذا احتال لان
ينتج منها الاستقراء وكان المجيب قد سلم الجزئيات ثم لم يكن له ان يمانعه ويمتنع عن القول الكلي كما
كما قيل من قبل واضعف من المناقضة ان لا يسلم العموم مستغنياً على انه لا يسلمه بقياس يبين به
في بعض الجزئيات انه بالخلاف فيكون ذلك قياساً على مقدمة العناد وهي مقدمة المناقضة فان
المجيب ان يفعل هذا وان لم يكن الاعمل مضطر وانما لا يكون له ان يفرغ الى مثل هذا اذا استقرى عليه
حين ما يقصد ان يقيس لا على مقدمة العناد بل على نفس المطلوب ليبطل به كلية الاستقراء ويجعل
المطلوب مناقضة للاستقراء لئلا يتم الاستقراء فلا يضع نقيض المطلوب وهذا مما قد سلف ذلك
ذكره واما اذا حاول ان يأتي بقياس ينتج جزئيات غير المطلوب يخالف حكمه حكم ما عداه قبله ذلك كما له ان
يأتي بالجزئي المناقض به حساً واشارة لكن المشاهد والمحسوس والمعترف به اكد من المبين بالدليل
وليس له بعد تسليم الجزئيات ان يأتي بقياس يعاند المقدمة الكلية عناداً كلياً وكيف قد سلم الجزئيات
وما يحل بقياسته وقلاوده قياساً يخالف الظاهرات والقياسات التي توجبه خلاف الظاهرات
وان كان قد يوجد فيها ما يصعب حله مثل قياس زينن على ابطال الحركة فمعلوم من امرها انها مماحكة
وعدول عن الحق والمماحكة محاورة يعدل بها عن الانصاف في طريق المحاورة الاحتجاجية وقبل
هذا فالاولى بالمجيب ان لا ينصر وضعاً شنعاً فيحوج الى المماحكة واذا تقلد المجيب وضعاً مضاداً
في المشهور فقيس عليه بقياس ينتج نقيضه في الظاهر فمعلوم ان فيه كذباً فان كانت احدى المقدمتين

كاذبة والاخرى صادقة فلا ينبغي له ان يأخذ في المماحكة بالامتناع عن تسليم الصادقة في المشهور
فينسب الى التعسف وخصوصا وله عنه محيص بل يجب ان ينقض القياس من جهة ابطال
الكاذبة واما اذا اجتمع فيهما جميعا الكذب فانه وان كان انكاره ايهما شاء رافعا للقياس
فاولى ما ينكره هو الكبرى المشتملة على القول الكلي فانها اذا دل على كذبها بالضد ابطل
القياس وابطل ايضا صدق النتيجة في نفسه مثل انه اذا كان قال كل ج ب وكل ب آ
فكان لا يمكن ان يكون شيء من ب آ امتنع القياس وامتنع ايضا صدق ان كل ج آ وذلك
لانه اذا كان كل ج ب وكان لا شيء من ب آ وجب ان يكون لا شيء من ج آ فاما اذا منع
ان يكون كل ج ب وسلم ان كل ب آ منع القياس ولم يمنع ان ج يكون شيئا اخر غير الباء
ويكون كل ذلك الشيء آ مع ان كل ب آ فيكون آ اعم من ب ومن ذلك الشيء ويكون
هناك قياس آخر ويكون انتاج كون كل ج آ ممكنا فلا يكون اذن انكار الصغرى ومقابلته بالضد
دافعا للقياس والنتيجة معا ومثال ذلك ان كذب كاذب في ان سقراط جالس وان كل جالس
يكتب فمنع ان يكون سقراط جالسا لم يمنع ان يكون قائما ويكون كل قائم يكتب كما يكون كل
جالس يكتب واما اذا قلنا لا شيء مما هو جالس يكتب دفعنا القياس والنتيجة معا وهكذا
يجب ان يفهم هذا الموضع ومما نعة المجيب اما نحو القول واما نحو القائل فالتي نحو القول
فان يتاكد فلا يسلم المقدمات بل يأباها على سبيل مناكدة ومشاقة للسائل اذا وجده
ضعيف الملكة ضيق المجال ومع ذلك فيعوض فيعرض عليه بعناية بمناقضة ومقاومة غير ناشبة
ولا حقه فيضعف السائل عن الاستعانة فيما يحاوله ويحاور ويتبلد ويتحير واما نحو القائل
فان يكون مثلا المقدمات صحيحة وقد يلزم عنها المطلوب اذا غيرت بعض التغيير والحق بها
بعض الالحاق لكن السائل يعجز عن ذلك فيقاومه لا من حيث انكار المقدمات بل من حيث
يقول ان ذا ليس بمنتج وانما يدعيه غير لازم مما يقدمه ويكون القصور انما جاء من
سوء تأليف السائل للقرائن وقبح ترتيبه للكلام وان كانت قوة كلامه قوة قياسية وعلى
سبيل الامثلة المذكورة في تحليل القياسات حين بينا الفرق بين اللازم مطلقا وبين
اللازم بقياس وربما كانت هذه الممانعة الموجهة نحو القائل من سبيل اخرى وذلك ان يطول
على الزمان بمباحثات يعود فيها كانه سائل فيجذبه الى امور لا ينتفع بها ويجحده ايضا
معه فيتضجر وينتبه تبلدا وحركة ويتشوش عليه الامر لاختلاط عزمه لما اشتغل به وفيه
من امور خارجة وهذا تخسيس جدا والمجيب يكبت السائل اما لسوء قوله واما لسوء مشاقة
اياه لشدة مماشنة في تسليم ما حقه ان يسلم فان كان مجاهدا في مجادلته فعسى ان يكون
عذره في ذلك اقرب من القبول واما المجادل على سبيل الارتياض فانه يعسر بذلك على نفسه
اذ الارتياض معاملة شركية تعود فائدتها على الشريكين معا فاتها عاسر جر نفسه جدوا
كما يحرم شريكه ولا يكون السائل حينئذ مستنجزا ان انقطع دون غايته فانه قد اسيئت
مشاركته اللهم الا ان يكون الارتياض هو الارتياض المذكور بل الارتياض لكسب ملكة
المجاهدة والممانعة فذلك شيء اخر والمعاسر في هذه المعاملة حقه ان يقابل بمعاسرة لكي
مثلها وكذلك ان كان الغرض فيه المجاهدة فان المعاسرة في الجدل الجهادي له حد ما اذا تعداه
الشريك لم يكن معذورا فانه ليس له ان ينكر المشهورات الجلية والامور الواضحة ومن
في ارتكابه الشنع فاذا فعل ذلك فلا لوم على السائل اذا احتال عليه من كل وجه وتآمر
عليه من كاذبات ومن خفيات الشهرة بجدا ان يستدرجه بلطفه ويجتلبه الى تسليمها
له ولا يبعد ان يكون الراضي لنفسه بانكار المحمودات ممن يعترف بالكذب الخفي ويسلمه
ويقول به فانه لو كان ذلك المميز وكل ذلك المنصف لما ارتكب الشنع فهو اذن بحيث لعله
يسلم الشنع والخفي الشهرة فاذا سلم وقيس عليه من هناك فلم يسيء السائل في القياس
عليه مما هو اخفى او ما هو كذب بل الذنب ذنبه من جهتين احدهما انه عاند الظاهرات والثاني
انه سلم ما لا يجب تسليمه وبالجملة فان مجادلة المتعسر ليس بحسب ما يختاره السائل بل

بحسب ما يمكن وكان كثيرا من الناس اذا انفرد بفكر نفسه قال المتناقضات والتي في قوة المتناقضات
وما هو مضاد على المطلوب الاول مع نفسه وهو لا يشعر فكذلك لا يبعد ان يكون ذلك حاله مع غيره كان
سائلا او كان مجيبا فيسلم نقيض وضعه من حيث لا يشعر ويسلم ما لا ينبغي تسليمه فاذا استعمل السائل
حينئذ ما هو مضاد على المطلوب الاول وعكس قياس فليس الذنب للمجيب فاما المواضع المستحقة
للتبكيت في القول نفسه فهي خمسة ● احدها ان يكون الاقاويل لا ينتج اصلا اذ لا يكون تأليفها تأليفا
قياسيا لا بالفعل ولا بالقوة حتى يكون نحيثا اذا زيد فيها شيء او نقص يكون له صورة قياس منتج ●
والثاني ان يكون منتجا ولكن لغير المطلوب ● والثالث ان يكون قد ينتج المطلوب ولكن مما هو كذب وغير
مشهور ● والرابع ان يكون فيه فضل لا يحتاج اليه ● والخامس ان يكون مقدماته مضادة وكون
اخفى من النتيجة وهذا كله تبكيت القول من حيث هو قول والذي سلف هو تبكيت القول من حيث القائل

## فصل في الوصايا المشتركة بينهما بعد تعريف القياس الفاضل والقياس المستحق للتبكيت واصناف ذلك وفيها اصناف المصادرة على المطلوب الاول والمصادرة على مقابل المطلوب

فصل في الوصايا المشتركة بينهما بعد تعريف القياس الفاضل والقياس المستحق للتبكيت واصناف ذلك وفيها اصناف المصادرة على المطلوب الاول والمصادرة على مقابل المطلوب

واعلم انه لا يستوي كل وضع في استحقاق حمد
مقدمات القياس عليه بل لكل شيء مقدمة بحسبه وكثيرا ما يكون القول المنتج اخس مما لا ينتج وذلك
لانه قد يكون القول المنتج في صورته مؤلفا من كاذبات وشنعات واقل شهرة والقول الغير المنتج في
صورته قد يكون مؤلفا من صادقات وربما كان بزيادة يزاد عليه يعود منتجا والكاذب لا يفلح وربما
واخس ذلك كله ان يكون مع انه مؤلف من كاذبات يراد به انتاج صدق وبالحقيقة فان هنا لا يكون
قياسا على الشيء مناسبا والقياسات اما تعليمية واما امتحانية من عمل جدل الجهاد واما مضللة
سوفسطائية الا التي يظن انها برهان وبالحقيقة لا برهان واما تشكيكية فمن ذلك جدل ما ربما
يتم بايراد قياسين على متقابلين كما علمت ومن ذلك جدل امتحاني كما تورد من القياسات على نقيض الموجود
الحق والمشهور كقياس زينون على دفع الحركة اذا لم يرد به غير الامتحان فاما ان ادعى انه مؤد الى ايجاب حق
فذلك مضلل والنتيجة المظنونة قد تنتج حقا ومظنونا وقد تنتج مظنونين وقد تنتج شنعا قد سلم
ومظنونا ويكون نتيجته حكما بين الامرين واضعف في بابه من كل واحد مما استعمل في قياسه ومن الوجوه
التي تبكت بها القياس ان يكون فيه فضل لا يحتاج اليه ويتم الكلام دونه ثم يكون دخوله يعمي وجه اللزوم
ويخفي المقدمة التي عنها اللزوم كما اذا عرض قائل يريد ان يبين ان بعض الظن آكد من بعض وكان يكفيه
مثلا ان يقول لان الامور بعضها اكثر في الامكان من بعض والظن بما هو اكثر فيه او عدد ظانين اقوى
فيترك هذا ويقول ان من الامور ما هي دائمة ومنها ما هي غير دائمة والدائمة افضل ثم غير الدائمة منها ما هو
افضل وانه وجودا ومنها ما هو اضعف وجودا والظن لا يكون في الدائمة وانما يكون فيما هو في الممكن
الاكثري ثم يتبعه بتمام الكلام فهذا كلام فيه حشو يعميه ويصرف عن التفطن للقياسية التي فيه
والقول الفاضل هو الصادق المقدمات الظاهرها المصيب الترتيب بالفعل ويليه الذي ان لم يكن
مقدماته ظاهرة قريبة منها او كانت النتيجة لازمة عنها وان كان قد عدم تمام هيئة التأليف فهو
بحيث يعود الى الترتيب والتأليف الواجب بقليل تقديم او تأخير او زيادة ونقصان والقول الرذل
هو ما يرى انه منتج وليس بمنتج وهو المراد من المشاغبي والذي ينتج ولكن غير الذي يراد انتاجه ومن
وجوه رذالة القول في ذلك ان يكون منتجا للمطلوب ولكن عن مقدمات خارجة عن الصناعة غير
مناسبة كمن يبرهن على الطب من مقدمات هندسية او على المطلوب الجدلي ببرهان تعليمي حقيقي ومنها
ان يكون انتاجه للصدق انما هو عن الكذب لا على سبيل قياس الخلف ولا لان الكذب مشهور فيكون
بالحري ان يلازم مستعمله لامر هو مستحقه لا لاجل الكذب فان للكذب مدخلا في استعمال الجدل
فان القياس الكذب قد يستعمل اذا كان مشهورا ومن استعمل لا على هذه الجهة فقد رام المغالطة
قصدا او غلط سهوا وقد يستعمل الكاذب في موضع آخر استعمالا موافقا وهو ان يكون المجيب
يحفظ ضدا فيلزم السائل ان ينتج كاذبا ويلزمه ان ينتجه عن كواذب محمودة عنده مثلها فلا يكون هو
معذورا في تسليم الكاذب ومنها ان يكون مصادرا على المطلوب بالحقيقة في المستقيم
او على المقابل بالخلف او يكون ذلك بحسب الظن وقد علمت ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الاول

كانت صح

وانه هو الذي يكون حذاه بعينه حذى المطلوب واما الذي بالظن فهو الذي يخالف حذاه في الحقيقة حذى المطلوب لكنه يؤخذ في الظن مكانه ويقال للمستعمله انك سواء اخذت ذاك او اخذت هذا بدله والمصادرة التي بحسب الظن هي على وجوه منها ان تأخذ الاعم مكان الاخص ليقيس فيقول له المجيب انك قد اخذت الاعم نفسه في حجته اذ سواء استعملنا الاعم او الاخص كمن يستعمل في اثبات ان علم المتضادات واحد ان علم المتقابلات واحد فيقول له المجيب ان هذا بعينه هو المطلوب او يقول له لو سلمت هذا لسلمت ذلك والثاني ان تأخذ الاخص مكان الاعم ليستمرى كالجزء عكس المثال المورد والثالث ان يكون الدعوى جملة فيأخذ السائل القياس فيصادر على جزء منه كمن يريد ان يبين ان الطب معرفة بحال الصحة وحال المرض فيقول لان الطب معرفة بحال الصحة وان الطب معرفة بحال المرض والرابع ان تأخذ اللازم بدل الشيء كمن يقول ان الضلع مباين لانه غير مشارك او الانسان محبوب لان الضحاك محبوب والمصادرات على المتقابلات على خمسة وجوه ايضا اما الحقيقي المذكور واما ان تأخذ بدل النقيض محمولا مضادا كقولنا بدل لقولنا فاضل بدل قولنا ليس بفاضل واما ان يوجب في الجزئي مقابل ما اوجب في الكلي المدعى فاما ان يصادر على ضد لازم ما وضع في المقدمات ولازم ضده او على ما يلزمه ضد لازم الموضوع والخطاء في المصادرة على المطلوب الاول هو باعتبار النتيجة ومراعاتها اذا ارتقينا اليها فوجدناها مأخوذة في بيان نفسها واما الخطاء في القياس على مقابل المطلوب فهو في اعتبار مناسبة المقدمات بعضها الى بعض فالاول يلتفت فيه الى النتيجة والثاني معتبر حاله من نفس القياس وينبغي لمن اراد ان يحصل له ملكة الجدل ان يتعود عكس القياس بالنقيض والضد ويتوسع في انشاء القياسات وربما اقتدر على ان يتلطف حتى شاء في ذلك فينقض القياس من نفسه اذا امكن ان يخفي صورة العكس ووجد الشهرة تعينه ويجب على الجدلي ان لا يزال يطلب الدربة بالاحتجاج للشيء الواحد من المواضع المذكورة بحجج كثيرة ثم يعود ويحتج لمقابله من مواضع اخرى فتارة يعاند مقدمات تلك الحجج وتارة مقدمات هذه الحجج التي يقابلها فان ذلك يخرجه خصوصا اذا كان جيد الطبع حسن الاختيار للافضل والاختيار للاحسن وان يحفظ المسائل الخلافية المشهورة ويحفظ حجج الاثبات والابطال فيها من المواضع التي ذكرناها وان يكون حدود الاصول والمبادي مشهودة عنده ويكون كلها على طرف لسانه وان يتدرب في تصيير القول الواحد اقاويل كثيرة بالقسمة والامثال وتحليل الحدود والقياسات الى المبادي والاصول بممارسة كما يأمر ارسطو طاليس وان يجتهد على رد الجزئيات الى احكام عامية تكون انفع له من حيث الحفظ وان كان اخذ العام صعبا في كل شيء واما في الاستعمال فينبغي للمجيب ان لا يسلم الكلي ما قدر فالقياس ينبعث من الكلي كما ان الاستقراء ينبعث من الجزئي وقد علمت وقت موضع استعمال كل واحد منهما اذا علمت ان القياس ينبغي ان يستعمل مع الاقوياء والاستقراء مع العامة ◎ واعلم ان صناعة الجدل يفيدنا القوة على اكتساب القياس وعلى المناقضة وعلى المعارضة بالاحتجاج والتوصل الى المقاومات والشعور بصحة السؤال وسقمه والقياس فعل السائل والمقاومة فعل المجيب والمعارضة ايضا للمجيب وهي ان يورد قياسا ينتج ضده يحاذي به قياس السائل الذي ابطل وضعه حين لم يقدر على مقاومة تاليا القياس من السائل وهي ضعيفة جدا والمناقضة ايضا للمجيب وهي في ابطال الحكم الاستقراء او تكذيب الكبرى والقياس والمعارضة يتبدلان من كثرة الى الوضع والمناقضة والمقاومة تردان وضعا الى الكثرة اما المناقضة فبان يجعل الكلي الواحد الحكم غير كلي ويختلف الحكم واما المقاومة فلانها انصراف عن الواحد وهي النسبة الى الكثرة وهي المقدمات ومع ذلك فانها يحوج الى ان يصحح ما ينكر من المقدمات بكثرة اخرى والاولى ان لا يتكفل المجيب حفظ كل وضع او نقضه ولا السائل ابرام القياس على نقيض كل وضع بل يجب على المجيب ان يكون نصرته للمشهور والصادق وعلى السائل ان يكون ابطاله للشنيع والكاذب ومع ذلك فلا ضير في ان يقابل المتعنت بالتعنت والجاحد بالجحد والحائد عن الطريقة بالحيد عن الطريقة بل الاولى بمثل هذا المعامل ان يكدح ويكح ولو بمغالطة تروج عليه ليعرف انه مع انكاره للحق قابل للباطل تم الفن السادس الفن السابع من المنطق



الفن السابع من المنطق في سوفسطيقا مقالتان المقالة الاولى في ثلاثة فصول غير مترجمة فصل في تعريف المغالطة وتعديد اجزاء الصناعة المشاغبية وبيان كيفية وقوع الغلط من جهة الالفاظ في التبكيتات المشاغبية

في سوفسطيقا مقالتان المقالة الاولى ثلاثة فصول غير مترجمة فصل في تعريف المغالطة وتعديد اجزاء الصناعة المشاغبية وبيان كيفية وقوع الغلط من جهة الالفاظ في التبكيتات المشاغبية

قد قلنا في المحاورة الجدلية بحسب الكتابة واما التبكيت المغالطي وهو القياس الذي يجعله المتشبه بالجدلي والتعليمي لينتج نقيض وضع ما فبالحري ان نتكلم فيه وبالحري ان لا نسميه تبكيتا وتوبيخا بل تضليلا كما سلف منا ذكره وذلك انه كما ان من الامور حقا وشبيها كما اشار ان من الناس من هو بالحقيقة نقي الجيب طيب السريرة ومنهم من يترائى بذلك بما يظهره مما يعجب منه فيكنه عن نفسه ومن الحسن ما هو مطبوع ومنه ما هو مجلوب بتطرية وفي الامور الجمادية ما هو فضة وذهب بالحقيقة ومنه ما هو مشبه به كما ان قشيرة الفضية والذهبية وما يتخذ من الرصاص المصلب وما يصنع من الشبه بالمراد ومن الفضة بصبغ المراد ومن سائر الاصباغ التي يتخذها اصحاب الحيل كذلك قد يكون من القياس ما هو حق موجود وقد يكون منه ما هو تبكيت سوفسطائي مشبه بالحق ولا حقيقة له قياسية موجودة وانما يتروج على ظن من لم يتدرب كانهم ناظرون من بعيد والفرق بين القياس المطلق والتبكيت المطلق ان القياس المطلق قياس مطلق بحسب النتيجة المطلقة فان القياس قول اذا سلمت فيه اشياء لزم عنها لذاتها قول اخر اضطرارا واما التبكيت المطلق فهو قياس على نتيجة هي نقيض دعوى وضع والتبكيت السوفسطائي هو قياس يرى انه مناقض للحق ونتيجته نقيض للحق وليس كذلك ما يقيسه بالحقيقة والسوفسطائي يروجه من غير ان يشعر به هو او يشعر اكثر الناس بما يفعل هو وانما يقع هذا الترويج لاسباب كثيرة اوكدها واكثرها وقوعا ما يكون بسبب تغليط الالفاظ باشتراكها في حد انفرادها او لاجل تركيبها ويكون حاصل السبب في ذلك انهم اذا تكلموا اقاموا الاسماء في اذهانهم بدل الامور فاذا عرض في الاسماء اتفاق وافتراق حكموا بذلك على الامور مثل الحاسب الغير الماهر اذا غلط في حسبه وعقده ظن ان حكم العدد في وجوده هو حكم عقده وكذلك اذا غالطه غيره وقد اوقع الاتفاق في الاسم سبب قوي وهو ان الامور غير محدودة ولا محصورة عند المسمين وليس احد منهم عندما يسمي امكنه حصر جميع الامور التي يروم تسميتها فاخذ بعد ذلك يفرد لكل معنى اسما على حدة بل انما كان المحصور عنده وبالقياس اليه الاسماء فقط فعرض من ذلك ان تجوز الاشتراك في الاسماء اذا كانت الاسماء عنده محصورة ولا يحتمل ان يبلغ بها تركيب بالتكثير غير متناه لان الاسماء حينئذ يجاوز حد الخفة الى طول غير محتمل فلم يوطن المسمي الواحد والمختلفون انفسهم الا على اقتصار الاسماء في حد ومجاوزة الامور كل حد فعرض اشتراك امور كثيرة في لفظ واحد فهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع وهو متكلف مجرور الى الصواب كرها وقد قلنا في الفنون الماضية ما دل على استنكارنا ان يكون السبب في اشتراك الاسم تناهي الالفاظ وغير تناهي المعاني واذا فهم على هذه الصورة كان اقرب الى الصواب فهذا هو من اسباب ان وقع الاشتراك في الاسماء ووقعت المغالطات بسببه وعرض منه ما يعرض من عند الحساب وكما ان الحاسب اذا كان غير متمهر يغلط بنفسه ويغلطه غيره كذلك يعرض لمن لا خبرة له بما يعرض من الالفاظ وغيرها من وجوه الغلط التي سنذكرها ويشبه ان يكون بعض الناس بل اكثرهم تقدم ايثاره لظن الناس به انه حكيم ولا يكون حكيما على ايثاره لكونه في نفسه حكيما ولا يعتقد الناس فيه ذلك ولقد راينا وشاهدنا في زماننا قوما هذا صفتهم فانهم كانوا يتظاهرون بالحكمة ويقولون بها ويدعون الناس اليها ودرجتهم فيها سافلة فلما عرفناهم انهم مقصرون وظهر حالهم للناس انكروا ان يكون للحكمة حقيقة وللفلسفة فائدة وكثير منهم لما لم يمكنه ان ينتسب الى صريح الجهل ويدعي بطلان الفلسفة من الاصل وان ينسلخ كل الانسلاخ عن المعرفة والعقل قصد المشائين بالثلب وكتب المنطقيين والبانين عليها بالعيب واوهم ان الفلسفة افلاطونية وان الحكمة سقراطية وان الدراية ليست الا عند القدماء من الاوائل والفيثاغورثيين من الفلاسفة وكثير منهم قال ان الفلسفة وان كان لها حقيقة ما فلا جدوى في تعلمها وان النفس الانسانية كالبهيمة باطلة ولا جدوى للحكمة في العاجلة واما الاجلة فلا اجلة ومن احب ان يعتقد فيه انه حكيم وسقطت قوته عن ادراك الحكمة او عاقه الكسل والدعة عنها لم يجد عن اعتناق صناعة المغالطين محيصا ومن ههنا نبغت المغالطة التي تكون عن قصد وربما كانت عن ضلالة والمغالطيون طايفتان سوفسطائي ومشاغبي مرائي فالسوفسطائي هو

كمارقشيا سه

الذي يترأى بالحكمة ويدعيها انه مبرهن ولا يكون كذلك بل اكثر ما يناله ان يظن به ذلك واما المشاغبي فهو الذي
يترأى بانه جدلي وانه انما يأتي في محاوراته بقياس من المشهورات المحمودة فلا يكون كذلك بل اكثر ما يناله
ان يظن به ذلك والحكيم بالحقيقة هو الذي اذا قضى بقضية يخاطب بها نفسه او غير نفسه انه قال
حقا صدقا فيكون قد عقل الحق عقلا مضاعفا وذلك لاقتداره على قوانين يميز بين الحق والباطل حتى
اذا قال قال صدقا فهذا هو الذي اذا فكر وقال اصاب واذا سمع من غيره قولا وكان كاذبا امكنه اظهاره
والاول لنفسه بما يقول والثاني بحسب ما يسمع فبالحري ان يكون اول ما يصرف اليه السوفسطائي وكده
ان يستقرئ الالفاظ المشتركة ويجمعها وينصبها احتاء عينه بل ان يحيط علما بجميع المخاطبات والمحاورات
السوفسطائية واصنافها لتكون مادة معدة له لما يفعله ويكاد ان يكون اشتراك الاسم هو انفع شيء
لمن ان يظن به انه حكيم ولا حاجة لنا الى اثبات وجود هذه الالفاظ المشتركة ولجناس المخاطبات المضللة
اذ الامر في وجودها ظاهر ونقول ان اجناس المحاورات القياسية المتعلقة بالامور الكلية اربعة
البرهانية ❁ والجدلية ❁ والامتحانية ❁ والمشاغبية وقد عرفتها فيما سلف لك وعرفت
الفرق بين المشاغبية والسوفسطائية وعرفت ان المغالطية تجمعها جميعا وقد عرفت البرهانية
والجدلية والامتحانية وبقيت المشاغبية فنقول ان اجزاء الصناعة المشاغبية خمسة واحدها
التبكيت المغالطي ❁ وثانيها التشنيع بما يتسلم مما يسلمه او يقوله المخاطب ❁ وثالثها سوق
الكلام الى الكذب الى الخلاف المشهور ❁ ورابعها ايراد ما يتحير فيه المخاطب ويشتبه عليه معنا
من جهة اللفظ كالاغلاق والاعجام وعلى ما ستوضح بعد ❁ وخامسها الهذيان والتكرير والتبكيت
منه ما هو داخل في اللفظ ومنه ما هو داخل في المعنى والفرق بين التبكيت وبين غيره ان التبكيت هو
نقيض القول الذي يراد به انتاج نقيض الوضع ونظير الحق مطلوب معلوم واما الاخر فليس المغالط يورده
على هذا السبيل بل قد يبتدي به ولا يعلم المخاطب مقصوده به وكثيرا ما يسأل السوفسطائي عن طرفي
النقيض فان سلم له الموجبة مثلا عمل منه التبكيت وان سلم له السالبة لم ينتفع بها في التبكيت
و شنع بان هذا الذي سلمت مخالف وغير مشهور فيكون شنيعة هذا من باب التشنيع ليس من باب
التبكيت وعلى هذا القياس شنيعة فيما بقي واما التبكيت الداخل في اللفظ فيقع الغلط بستة اقسام
باشتراك الاسم والمماراة ❁ واشتراك التأليف ❁ واشتراك القسمة ❁ وبسبب اختلاف العجمة
والاعراب ❁ وبسبب اختلاف شكل اللفظ وجميع ذلك يوجد في القياس ويوجد في الاستقراء ويعلم
خطاؤه ايضا بالقياس والاستقراء فانك اذا استقريت الامثلة تحققت ان هذه هي اسباب الغلط القيا
ويجب علينا انه اذا وقع من اشتراك الاسم والاستعجام او غير ذلك وجب ان يختلف نسبة الوسط الى
الطرفين فلا يكون واحدا بعينه بل يختلف نسبة الطرفين الى النتيجة فلا يكون الطرفان او احدهما في
القياس هو بعينه الذي في النتيجة فيعرض لا محالة ان لا يكون القياس في الحقيقة قياسا والقياس
ويجب عليك ان تكشف هذا ايضا وهو ان اجناس المغالطات اللفظية هي هذه وسيرد عليك هذا القياس
في موضعه من بعد ومثال التبكيت المغالطي لاشتراك الاسم كمن يقول للمتعلم انه يعلم او لا يعلم فان لم يعلم
فليس يتعلم وان علم فليس يحتاج ان يتعلم والمغالطة في هذا ان قوله يعلم يعني به انه يحصل له العلم ويعني به
حصل له العلم والذي يعلم ليس يتعلم يصدق اذا كان ليس يعلم بمعنى انه لا يحصل له العلم ويكذب اذا كان
بمعنى حصل له العلم وربما كان لفظ يتعقل في لغة العرب دالة على الفكرة والروية وربما كانت دالة على حصول
العقل نفسه وكذلك قول القائل هل شيء من الشرور بواجب او ليس بواجب فان كان واجبا فكل واجب خير
فبعض الشرور خير وان كان ليس بواجب فلا يوجد البتة فانما لا يجب له وجود ولا وقتا ما فليس بموجود
بل يجد الموت والمرض وغير ذلك مما هو واجب ضرورة والمغالطة بسبب ان الواجب وجوده غير الواجب
العمل به انما يقال الحسن واجب باشتراك الاسم ومفهوم الواجب الاول ان وجوده ضروري ومفهوم
الواجب الاخر انه ايثاره محمود وايضا قولهم لا يخلو اما ان يكون الذي هو قائم هو القاعد بعينه او
لا يكون فان كان هو القاعد بعينه فالشيء هو بعينه قائم وقاعد وان كان غيره فليس القائم يقدر على
ان يكون قاعدا والمغالطة ان قولنا القائم نعني به نفس القائم من حيث هو قائم ونعني به الموضوع الذي
يكون القيام وقتا ما فيه فهذه امثلة ما يقع باشتراك الاسم فهذا القسم الاول وهو الذي بحسب اشتباه

لفظ مفرد

لفظ مفرد واما المشاغبية اعني المماراة فان لا يكون الغلط لاشتراك واقعا بحسب شيء من الالفاظ
المفردة ولكن يكون الغلط لاختلاف مفهوم التركيب فيها كمن يقول العدو لي يتعصب والمقاوم لي
بالاخذ وهذا مثال يحسن في غير لغة العرب ومعناه ان هذه اللفظة يفهم منها تارة انك تتعصب لي
لمراغمة العدو وتارة انك تتعصب للذي هو عدو لي وكذلك ان لاجل معاندتي تأخذني وتأخذ معاندي
واما الاشبه بالعرض من الكلام العربي فان يقول قائل هل الشيء الذي يعلمه الانسان فذلك يعلمه او ليس
كذلك فان كان الشيء الذي يعلمه الانسان فذلك يعلم والانسان يعلم الحجر فالحجر يعلم الحجر وان لم يكن كذلك
فاذا علم شيئا فقد غيره او يقول ما يعلمه الانسان فهو ما يعلمه ويعلم الحجر فهو حجر والسبب في هذه المغالطة
ان لفظة ذلك ولفظة هو تارة يشير الى المعلوم وتارة الى الانسان وكذلك هل ما يبصر الانسان فاياه
يبصر وكذلك ما قلته موجودا انت موجود هو وقلت ان الحجر موجود فانت موجود حجر لان قولك انت
موجود حجر يجوز ان يفهم انت موضوعا وموجودا هو محمول عليه ويجوز ان يكون انت هو تأكيدا لقوله
قلته او صلة لقوله قلت ويجوز ان يقال الغلط في هذا على جهة اخرى ما قلت انه موجودات ذلك موجود
فقد قلت ان الحجر موجود ويكون هذا فيه اظهر فهذا ما يقع الغلط فيه بسبب استناد اجزاء التركيب
بعضها الى بعض وقد يكون فيه بسبب اختلاف ابهام التقديم والتاخير فان القائل اذا قال ان العالم
شريفا يمكن ان يختلف الاعتبار فانه يجوز ان يكون العالم اخذ موضوعا والشريف اخذ محمولا
ويجوز ان يكون المحمول هو العالم لكن اخره كما يقال عالم زيد ومثال ذلك لو قال الساكت متكلم امكن
ان يفهم ان الساكت يتكلم وان يفهم ان المتكلم ساكت ومن باب الاتفاق في الاسم ومن باب المشاغبة
ما يرجع الى الحيلة والخدعة وهي ان يكون المفهوم مختلفا لكن الذي للاتفاق فهو بحسب لفظ لفظ من
المفردات بان يكون مشتركا بالحقيقة او يكون مشتركا بالعادة للاستعارة والمجاز والذي للمشاغبة
فبسبب التركيب بين المفردات كقول القائل معرفة الكتابة فقد يفهم به معرفة يكون العارف بها الكتابة
وقد يفهم معرفة يكون المعروف بها الكتابة وتركيبه يوقع كثرة في مفهومه وكل واحد من لفظي الكتابة
والمعرفة ليست بمشتركة في هذا الموضع واما الذي بالتركيب فهو ان يكون القول عند التركيب حكم
فيطلب ان يصدق ذلك الحكم عند التفصيل ويكون الغلط في التركيب ولا سواء ان يقال القول مركبا
فيكون له حكم وان يقال مفصلا كمثال ذلك ان يقول قائل قد يمكن الجالس ان يمشي والذي ليس يكتب
ان يكتب فاما اذا عطفت قولنا الذي ليس يكتب [illegible] عطفه على انه في شأن حكمه من الامكان الذي فيه
فانه يستحق ان يكون الامكان مرة اخرى جزءا [illegible] على ان حكمه حكم المعطوف عليه فان حصل هنا
كذب ان يقال ان الذي ليس يكتب يكتب وانما كان يصدق [illegible] على الامكان والقوة فكانا معنا والذي
ليس يكتب هو بالقوة كاتب [illegible] فيفهم هذا الموضع هكذا ولا يستعمل
باشتراك الاسم [illegible] اشتراك الاسم [illegible]
بين قولنا ليس يكتب وقولنا يكتب فان هذا اذا ذكر معه القوة فقيل الذي ليس يكتب بالقوة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
بل ما لان الشيء ان يختلف حال تركيبه وتفصيله واما الامثلة التي يحتاج اليها في هذا الباب

فهي التي يكون التركيب فيها كاذبا لا صادقا والمعلم الاول عوّل في ذلك على الايهام على ان هذه الامثلة قد
يمكن ان يتعسف فيها ويتأول على وجه يطابق ان يكون الكذب في التركيب لكنا نورد مثل هذا التعسف ولما
المثال الذي يوافق الغرض فقول القائل مركبا الماشي يمكن ان يجلس حال ما هو ماش فان هذا التركيب كاذب
وجزآه ليس فيهما كذب فان شاء احد ان ينظر كيف تفسير هذا على وجه مطابق للخطاء في التركيب فليطلب هذا
الموضع فضلا من موضع آخر واما الموضع الذي من القسمة فان يكون الشيء عند التحليل صادقا وعند التركيب
غير صادق او عند التركيب صادقا وعند التفصيل غير صادق ومغلطا جاذبا الى الكذب وان كان في الاول
صدق وذلك التحليل اما بحسب الموضوع من القول واما بحسب نفس القول والذي بحسب الموضوع من القول
اما ان يكون القول صادقا على اجزاء الشيء مجموعة فيجعل صادقا على الاجزاء بالتفصيل فيجعل صادقا
على الكل بالتركيب ويكون للشيء اجزاء ولها احكام بالتفصيل فيجعل للشيء اجزاء لنفسه وله احكامها
التي بالتفصيل وربما كانت متقابلة مثال الاول قول القائل ان الخمسة زوج وفرد وكل ما هو زوج وفرد
زوج فالخمسة زوج كما كل ما هو ابيض وحلو فهو ايضا ابيض وليس كذلك بل الزوج جزء من خمسة والفرد
جزء آخر وليس هو بحسبها زوجا وفردا وان كان في نفسه فردا بل له جزء زوج وله جزء فرد وهو مركب
من زوج وفرد لا زوج وفرد وكذلك قول القائل ان الاعظم مساو وزيادة فهو مساو ومثال الثاني
ان الخمسة ثلاثة واثنان فهو ثلاثة واثنان معا وهذا خلف والذي بحسب القول فمثل قول القائل ان كان
الانسان حجرا فالانسان جماد فهذا تركيب صادق من تفصيلين كاذبين ولا سوا ان يكون الشيء صدق
مفصلا او مركبا فانه قد يكون القول مركبا صادقا فاذا فصل كان كاذبا وكذلك يكون القول اذا اخذ
مفردا صدق واذا ركب كذب او وهم الكذب وكذلك يكون القول باختلاف التركيبين او التفصيلين
كما ظننا في باب المرآة مغلطا بسبب تضاعف المفهوم ومن امثلة هذا الباب قولهم انا استعبدتك
بل حررتك وهو يعني انا استعبدتك وهو صادق وانا حررتك وهو صادق فان الخصم كان على انه
يقول انا استعبدتك حين ما حررتك حتى يكون مركبين معا كاذبا وعبارة اخرى انا اياك جعلت عبدا
وانت حر فان قوله انا اياك جعلت عبدا حق وقوله وانت حر حق كل اذا انفرد واذا اجتمعا للتركيب لا على ان يكون
تركيب بين بينهما جزآن صادقا بل على ان يجعلها التركيب جزءا واحدا يتعلق لاجله احدهما بالاخر في انه
الكلام كان سبيلا الى المغالطة لا يجب ان يفهم من هذا غير هذا وقد يورد من ههنا مثال المراته قد قتل
اخيلوس من خمسين مائة رجلا والذي يورد من تفسير المفسرين له لا يجعله خاصا بهذا الباب وهو
باب القسمة بل مثالا من امثلة ما يختلف بحسب التركيب وكذلك المثال الذي قبله وليس يجب ان يكون
كذلك بل يجب ان يختص اعتباره بباب القسمة الذي نحن في سبيله اما ما يقولون فهو انه اذا ضم انه
من خمسين فرية قتل مائة رجل استقام وان اضيف الرجل الى خمسين في تركيب القول استحال لكانهم
ان يقولوا اما هو الطف من هذا وهو ان من خمسين رجلا منهم لخيلوس جاء اخيلوس فقتل مائة رجل كان
اشبه بالغرض قولهم من خمسين فرية واما الطريقة التي يؤثر ان يفسر عليها هذا القول حتى يكون مثالا
للقسمة وهو انه لو ترك قولهم من خمسين فقيل مائة رجل قتلهم اخيلوس كان امرا لا يقع فيه غلط فاذا
الحق بالخمسين هذا النوع من التركيب صار سببا لان يغلط فيه فيظن ان اخيلوس قتل من خمسين رجلا
مائة رجل وليس باب القسمة مقصورا على ان يكون التفصيل صادقا والتركيب كاذبا لا محالة بل ان يكون
التفصيل واضح الصدق والتركيب واضح الكذب خفي الصدق صار سببا للكذب فيجب ان يفهم
هذا الباب على هذا الوجه واما الموضع الذي من الاعجام فمن الناس من قصره على المكتوب ونحن نجعله
اعم من ذلك وهو ان يغير المعنى بترك الاعراب او بغيره لفظا او بالنبرات والتثقيلات والتخفيفات والمدات
والتشديدات بحسب العادات في اللغات وبالعجم كما به مثال الاول لعل عمرو بتسكين الراء فلا يدرى ان
عمرا عامل او معمول به مثال الثاني ان يقول بدل قوله ان علينا جمعه وقرآنه ان علينا جمعه وقرآنه ومثال
الثالث ان يسقط على قوله ما اطرف زيدا نقطة من تحت فيصير ما اطرف زيدا وكذلك جميع ما يختلف
بالتشديد والتليين والمد والقصر ويتشابه حروفه في الاصل ويختلف بالنقط واما المتعلق بشكل
اللفظ فان يختلف مفهومه باختلاف اشكال التصاريف والتأنيث والتذكير والفاعل والمفعول
حتى يكون عند بعضهم المسلم فاعلا شيئا او الوجع ويكون قول القائل ان الحبولي قابلة يطلب فاعلا كما

فهذه



فهذه هي الاغاليط التي يقع بسببها الغلط من جهة اللفظ وهي هذه لا غير وذلك لان اللفظ اذا طابق المعنى
لم يقع من جهته غلط واذا لم يطابق المعنى بعينه تماما ان يدل او لا يدل فان لم يدل لم يغلط فانما لا يفهم
لا يغلط منه وان دل على معنى فواضح ان ذلك المعنى لا يكون هو المعنى المقصود فلا يخلو اما ان يكون المعنى
المقصود فلا يفهم منه لا وحده او يفهم منه لا وحده فان كان منه يفهم وحده فاما ان يكون وهو منفرد
واما ان يكون وهو مركب فان كان اعتبار ذلك من انفراده فاما ان يكون في جوهره واما ان يكون من حال
فيه واما ان يكون حالة تلحقه من خارج فان كان في جوهره فهو المشترك في جوهره وان كان في حاله
فهو المشترك في شكله وهيئته وان كان من حال يلحقه من خارج فهو المشترك بحسب ما يلحقه من الاعجام و
النقط وغير ذلك وهذه اقسام ثلثة واما الذي يلحقه وهو مركب فاما ان يلحقه في نفسه وحده وهو الذي
في تأليفه اشتراك وهو المشاغبي واما الذي يلحقه لا وحده فيكون مع غيره فيكون اما صادقا مع غيره او
لا صادقا مع غيره فيكون اما التركيب واما القسمة فقد علم ان هذه ايضا ثلثة وان جميع المغالطات اللفظية
ستة

## فصل في بيان كيفية وقوع الغلط من جهة المعاني في التبكيتات المشاغبية

فصل في بيان كيفية وقوع الغلط من جهة المعاني في التبكيتات المشاغبية

واما المغالطات التي تقع بحسب المعنى فهي سبعة ⊛ واحد من جهة العرض ⊛ والثاني
من سوء اعتبار الحمل ⊛ والثالث قلة العلم بالتبكيت ⊛ والرابع من اللوازم ⊛ والخامس من
المصادرة على المطلوب الاول ⊛ والسادس من جعل ما ليس بعلة علة ⊛ والسابع من جمع المسائل
الكثيرة في مسئلة واحدة واما التضليل الكائن بالعرض فهو ان يؤخذ شيء عرض له مقارنة شيء على سبيل
ما يعرض عرضا غير واجب فيؤخذ واجبا او يعرض له اعراض كثيرة فيجعل الاعراض بعضها محمولا على بعض
في كل موضع او يعرض شيء لشيء فيؤخذ في حكمه مثل ان نقول ان زيدا غير عمرو وعمرو انسان فزيد غير
انسان وهذا المثال يتخبط فيه اهل الكلام في هذا الباب ثم اخذ بعضهم يؤدي الى ان هذا القياس غير
منتج فيكون الغلط لانه غير منتج ويكون من جهة الصورة لا من جهة المادة واخذها بالعرض انما هو غير منتج
لان الصغرى اما سالبة واما الاوسط ليس محمول الاصغر بل جزء محموله وبعضهم يؤدي كلامه الى نتيجة
صادقة فان زيدا غير انسان ما وهذا صحيح فيجب ان يكون التأويل داء الكلام الى غلط وجب من قبل ما
بالعرض فنقول انه لما كان عمرو غيره وايضا انسان فينتج ان عمرا غير انسان اذ كان عرض للانسان ان كان
غير عمرو واخذهما واحدا فلما كان زيد غير عمرو واخذ الانسان وعمرو شيئا واحدا جعل زيدا غير الانسان
ايضا وكذلك اذا قلت فيجعل زيدا انسانا وكان اخذ الانسان وعمرا شيئا واحدا وعمرو غير زيد كان زيد غير
زيد وقد يمكن ان يخرج لهذا وجه آخر من باب ما بالعرض قريب من هذا ولكن بهذا كفاية واما الذي من
جهة سوء اعتبار الحمل فلان المحمول قد يكون محمولا بشرط وقد يكون مطلقا وقد يكون محمولا في نفسه
وقد يكون محمولا بالعرض اعني محمولا لاجل غيره كالرابطة كمن يقول انه ليس بموجود فهو مظنون وكل مظنون
هو موجود فلانه لا سوا ان يحمل الموجود على الاطلاق وان يحمل كانه رابطة او كانه موجود شيئا ما وكذلك
فرق بين غير الموجود على الاطلاق وغير الموجود شيئا ما وكذلك اذا كان الحمل على جزء فاخذ على الكل وعلى
جزء آخر وشرائط اخرى ذكرناها في النقيض يجب ان يراعى في كل حمل كان في مقدمة او نتيجة وان يكون
في الكبرى كما هي في النتيجة وعلى ذلك الاعتبار واما الموضع المبني على ان القياس والتبكيت لم يورد
صوابا والتبكيت الحقيقي هو الذي يناقض به شيء ليس في الاسم بعينه بل وفي المعنى في المحمول وفي الموضوع
وفي الاضافة والجهة والزمان وغير ذلك على ما علمت وانما يدخل الكذب فيها بسبب اغفال شيء منها
ولا يبعد ان يدخل هذا الموضع في المغالطات اللفظية من جهة ان المغالطة وقعت في اللفظ لتقصير فيه
وابهام معنيين وان كان قد تدخل في المغالطات في القياس من جهة ان القياس فيه على غير المطلوب
فيشبه ان يكون هذا التقصير اذا وقع في الحد الاوسط فصار الحد الاوسط لفظا فقط واما في المعنى
فلم يكن حدا اوسط اذ الحد الاوسط يجب ان يكون معنى واحدا كان هذا النوع من الوقوع يجعله من
المغالطات اللفظية وكذلك اذا وقع من جهة الطرفين فكانا يخالفان احدى المطلوب بشيء من الشرائط
فيكون ذلك القياس ليس على ذلك المطلوب فانه وان كان ذلك الوقوع يجعله من المغالطات بحسب سوء
القياس ومن المغالطات المعنوية فان في لفظ حد القياس والنتيجة اختلافا في المفهوم والمثال
المورد من قوله انه يناقض به شيء ليس بحسب اللفظ بل بحسب المعنى يشير الى هذا القسم الاخير وهنا

جهة ابهام عكس ٤

بشرط ما

المثال الذي في التعليم الاول لليس يعم جميع وجوه سوء التبكيت بل هذا المثال على مذهب سائر
الامثلة في وقوعها على حالة مخصوصة لكن الغلط في نفس القياس فقد يكون لوجوه اخرى من سوء
التاليف وكونه غير منتج في نفسه او غير منتج في صورته للمطلوب كالكليتين من الشكل الثالث فانهما
لا ينتجان كلية فاذا انتج منهما كلي فقد غلط فيه واما المصادرة على المطلوب الاول وكيف يقع الغلط
الاول فقد علمته وتحققت انه من العجز عن التفرقة بين الهو هو والغير واما الغلط من جهة اللوازم فالسبب
فيه ايهام العكس واعني باللوازم كل محمول على الكل ذاتي او عرضي وكل لازم للوضع في المتصلات
وانما يغلط فيه ايهام العكس بان يسبق الى الذهن ان الملزوم ايضا لازم اللازم واكثر ذلك من قبل
الحس اذا وجد الحس شيئا موصوفا بشيء لم يفرق بين اللازم والملزوم فاخذ كل واحد منهما لازما الآخر
كمن يرى شيئا اصفر وحلوا فيظن ان كل واحد منهما لازم للكل فيظن ان كل شيئا اصفر فهو حلو
وعسل وكذلك اذا راينا الارض وقد نديت بالمطر فكلما راينا ها ندية ظننا ها ممطورة كانه لما كان
الممطور نديا كان الندي ممطورا والقياسات التي يسمى في الخطابة برهانات فانها توخذ من اللوازم
كقولهم فلان متزين فهو زان اذا دار او متزينا زانيا وكذلك فلان يطوف في الليل فهو مريب وقد
يقع الغلط من جهة العقل لا من جهة الحس مثل ما وقع لرجل يقال له ماليس لما كان عنده ان كل غير ذي
مبدا فهو غير مكون اخذ ان كل غير مكون فهو غير ذي مبدا وكان عنده الكل غير مكون فجعله غير ذي
مبدا وتعدى بخطائه الى ان جعل ذلك المبدا مبدا مقداريا ومن وجه آخر لما ظن ان كل كائن له مبدا
ظن ان كل ما له مبدا كائن كمن يظن ان كل حاد محموم لانه راى كل محموم حادا واما التضليل العارض
من وضع ما ليس بعلة علة فهو في القياسات الخلفية وذلك اذا اورد القايس شيئا وحاول ان
يبين فساد مخلف يتبعه ثم لا يكون هو علة لذلك الخلف بل يكون ذلك الخلف لازما كان هو او لم يكن
كمن يريد ان يبين ان النفس والحيوة ليسا شيئا واحدا بان يقول انه اذا كان الكون مطلقا مقابلا
للفساد مطلقا فيكون ما مقابل لفساد ما والموت فساد ومضاد للحيوة فالحيوة كون فما يحيى
يتكون وهذا محال فليس النفس والحيوة شيئا واحدا فان هذا المحال ان كان لازما مما قيل فيلزم
وان لم يكن النفس والحيوة شيئا واحدا وههنا فان القياس منتج لكن لا المطلوب واما التضليل
الواقع من جمع المسائل في مسئلة واحدة فهو ان يجمع المسائل في مسئلة واحدة ليلتمس عنها
جواب واحد واحكامها مختلفة لا يحتمل جوابا واحدا فيغلط فيجاب فينتج منه المحال واذا اختلفت
المسائل في المحمول والموضوع قل وقوع الشبهة في ذلك فلم يتروج على المجيب لم يذعن للجواب الواحد
وقد يتفق ايضا ويكون افتراق المسئلتين لا نحاء الغلط وذلك في الاكثر اذا افرد محمولان ليسا
بطرفي النقيض ومع ذلك لا يكون الموضوع مما قد يوخذ فيه احدهما او كلاهما كقول القائل هل الارض
بحر او سماء فهذا ليس مسئلة واحدة ويكون من هذا ما هو اخفى وما هو اظهر والذي يخفى فيه ذلك
فقد يتشاورون عنه مغالطين فان توقف المجيب نسبوه الى العجز والى الخوف والتحير والتحرز وان اجاب
قادوه الى التناقض وقد يكون هذه الكثرة في جانب الموضوع مثل من يقول ان زيدا وعمرا انسان ام لا
فان قال لا يشنعوا وان قال نعم فيقول لمن ضرب زيدا وعمرا فقد ضربا انسانا لا انسانا او انسانين
فهذا قد خالطه مغالطة غير الذي نحوناها مع المغالطة التي نحوناها وهو من جملة مغلطة الاشتراك
ومثال الآخر اذا كانت اشياء هي خيرات واشياء هي شرور فاخذت جملة واحدة فقيل هل هي خير
او شر وكذلك الحل هي بيض او سود وهذا يرجع ايضا الى باب التركيب والتفصيل وان خالفه
في الاعتبار لانه يسال عن الجملة وينقله الى كل واحد فيجعل كل واحد خيرا وشرا واما ان كان الخلف
مع هذا زيادة فتسلم اما شانه ان يسلم الاغتنام ان الحكم في الجزء والكل واحد وانه ما يعرض
للواحد يعرض للكل فهذا يلزم لا محالة وفي بعض المواضع يجب ذلك مثل ما يجب في الحدود والرسوم
فهذه هي الوجوه والاقسام التي من جهة المعنى ونقول انه ليس غير هذه الاقسام وذلك لان
التضليل من جهة المعنى اما ان يقع من جهة اجزاء القول القياسي واما ان يقع من جهة جملة
القياس واجزاء القول القياسي اما ان يكون قضايا او اجزاء القضايا واجزاء القضايا لا صدق فيه
ولا كذب فالتضليل في المعنى يقع من جهة الصدق والكذب فاذن ليس منها ومنها المغالطة

تضليل



تضليل واما القضايا فاما ان يكون الغلط وقع في القضية من جهة نقيضها او من جهة نفسها لا من
جهة نقيضها وان وقع من جهة نقيضها فهو ان يكون الكذب ليس نقيضها فاخذ ما ليس بنقيض لها
نقيضا وهذا هو ان يكون ما هو سؤالان جعل سؤالا واحدا فانه اذا سئل عن غير المتناقضين فليس
السؤال واحدا واما ان وقع من جهة نفسه فيجب ان يكون لها لا محالة نسبة ما الى الصدق حتى
يظن به انه الصادق فان ليست تلك النسبة من جهة اللفظ فهي اذن من جهة معنى الموضوع او معنى
المحمول او معنى النسبة اما الذي من جهة الموضوع فهو ان يكون القضية مناسبة لقضية اخرى
في الموضوع بان يكون موضوعهما واحدا او شبه واحد فيظن المحمول واحدا وهو القسم الذي من جهة
اخذ المحمولات الكثيرة او يكون المحمول واحدا والموضوعات مختلفين وهو الذي من جهة ايهام
العكس او يكون النسبة والشرط مختلفين وهو اما للاضافة او الجهة او المكان او سائر شروط
النقيض فهذه اقسام ما من جهة القضايا واما الذي من جهة القياس فهو ان يكون القول
الماخوذ قياسا بعد وضع ما وضع فيه ليس يلزم عنه قول آخر غيره فان القياس في هذا الموضع
ليست قياسا على المطلوب المحدود وهذا اما ان يكون لا يلزم عنه شيء فلا يكون تاليفه قياسا
وهو قسم واما ان لا يكون القول اللازم آخر غير الموضوعات وهذا هو المصادرة على المطلوب
الاول واما ان يكون غيره ولكن ليس المطلوب وهو وضع ما ليس بعلة علة فقد ظهر ان جميع
انواع التضليل الواقع من جهة اللفظ والمعنى ثلثة عشر وجها

## فصل في رد جميع الوجوه المغالطية الى اصل واحد واسبابها الى سبب واحد

فصل في رد جميع الوجوه المغالطية الى اصل واحد واسبابها الى سبب واحد

وقد يمكن ان يرد جميع هذه
الوجوه اللفظية والمعنوية الى اصل واحد وهو الجهل بالقياس والتبكيت فان حد القياس
مقول على التبكيت تخصيص ان نتيجته مقابل وضع ما فانه لما كان القياس هو
الذي يلزم عنه قول آخر بالحقيقة لا الذي يظن انه يلزم عنه قول آخر وكان التبكيت قياسا
لم يكن شيء مما وقع فيه شيء من التضليلات قياسا وكذلك اذا اعتبرت سائر اجزاء حد القياس
لم يصادف لهذه التضليلات اما الاسم المشترك فاذا وقع كان المعنى فيه غيره غيره فلم يكن
اشتراك بين المقدمات وبينها وبين النتيجة فتدخل في هذا الحال الاشتراك في التركيب والاشتراك
في الشكل وجميع ما يتعلق باللفظ فان جميع ذلك يدل على اختلاف في المفهوم لا محالة وتثنية وتضعيف
فيها لا محالة سواء صدقت التثنية او كذبت واذا اختلف المفهوم في شيء من ذلك لم يكن قياس بحسب
تاليف المعنى بل بحسب تاليف اللفظ واما التي من المعاني فمنها التي من العرض فانه ليس يجب ان يكون ما بالعرض
لازما للشيء حتى يكون كل واحد منهما هو الآخر حتى ان كان شيء وافق الابيض في موضوع فصار ابيض
يجب ان يكون بالاضطرار حيث كان ابيض وكذلك لا يجب اذا كان المثلث موصوفا بانه شكل وبانه
مستقيم الخطوط وبانه متساوي الزوايا القائمتين ان يعتبر الجميع في حكم واحد فلا كل موجودين معا
في حال يجب ان يكون ذلك فيهما بالضرورة ولا اذا كانا معا في شيء بالضرورة وكالشكل في المثلث
مساواة الزوايا القائمتين يجب ان يكون بالضرورة في كل موضع وفي كل مقدمة قياس وبالجملة ليس يجب
اذا صدقت اجتماعها مقدمتان جزئية فيجب ان يصدق منها مقدمات كلية او يكون نتيجة ضرورية
واما الذي من جهة شروط الحمل فانه لا يكون المقدمة المسلمة هي بعينها المستعملة في القياس ولا يكون
الحد المشترك في كل واحد من المقدمتين هو في الاخرى اذا كان في احدهما بشرط لم يكن في الاخرى كذلك
ولا يكون النتيجة بالحقيقة نقيض الوضع اذ كان يخالفه في شرط فلا يكون قد قايس ولا شك ان الكائن
بسبب الجهل بالتبكيت من هذا القبيل وكذلك المصادرة على المطلوب الاول واخذ ما ليس بعلة علة اذا
كان يجب من اعتبار حد القياس ان يكون القول في القياس علة الانتاج ويكون النتيجة من غير المقدمات
في القياس بل لازما عنها من بعدها اما التي من اللوازم فيشبه بوجه ما بالعرض اذ يوخذ اللازم الذي هو
اعم والشيء الملزوم له شيئا واحدا كما كان يوخذ العرض شيئا واحدا او يوخذ الشيء وعارضه او
محمول الشيء وعارضه شيئا واحدا وبالجملة فان موضوعات اعتبار الغلط بسبب ما بالعرض اعم من
موضوعات اعتبار الغلط بسبب اللازم وذلك ان سبب الغلط فيما بالعرض هو ايهام الهو هو وذلك
قد يصح ان يعتبر الواحد من حيث هو واحد ولا يلتفت الى كثرته واما سبب الغلط في اللوازم فهو ايهام

المكس الكلي وذلك يحوج الى التلفت نحو الكثرة فموضوعات احد الامرين اخص من موضوعات الاخر
وان كان كل اعتبار دما بارأسه ليس جزءا للاخر يقسم منه لكنهما يشتركان في موضوعات واشباه
قد عرفت ذلك واما التي من اخذ المقدمات الكثيرة كمقدمة واحدة فالسبب فيه انه يجب ان يكون في كل
ما يصدق به محمول واحد على موضوع واحد وكذلك ما يجري مجرى الموضوع والمحمول وهذا خلاف
ذلك فاذا كان الحد الاصغر والاوسط والاكبر ليس واحدا لم يكن المقدمة واحدة محصلة فيها محمول
واحد على موضوع واحد واذا لم يكن المقدمة محصلة لم يكن القياس محققا بل كان القياس ليس بشرط
مهور به وعلى حقه فبين ان تجمع هذه ترتقي الى مبدأ واحد وهو ان يكون القياس والتبكيت ليس بل
حد القياس والتبكيت والسبب المقدم في ذلك وفي كل ضلال سبب واحد وهو العجز عن الفرق
بين الشيء وغيره والفرق بين النقيض وغير النقيض فان الجهل بان غير النقيض نقيض كالجهل بالفرق
بين الشيء وهو هو وهذا النمط من الجهل قد يوجد اولا في اصناف انواع الغلط الواقع من اللفظ فان
جميع هذه الوجوه اللفظية يشترك في ان ما يخص التبكيت منها انه على النقيض لا يوجد محققا فيه
بل يكون النقيض غير نقيض في الحقيقة بل في الظن فقط فانما ينتج خلافا للوضع القائل واما في
المقدمات المأخوذة فيها شيء على انه نقيض باطل ويكون غير نقيضه واما الذي باشتراك الاسم فسببه
العجز عن ملاحظة المعنى وعن قسمة المعاني وخصوصا في الاشياء الخفية الاشتراك مثل الواحد
والموجود حتى يميز ما هو عام ليس هو والهوهو وما ليس بنقيض عن النقيض والسبب الذي في
التركيب والقسمة ايضا مثل هذا وهو العجز عن تفصيل الغير عن الهوهو اذا اختلط فلا يعلم ان حكم
المفصل غير حكم المجموع في التجميع حتى لا يراعى الخلاف بين الشيء وبين ما يشبهه في الكتابة مخالفة ما في هيئة
او قصر او غير ذلك وكذلك في شكل اللفظ فان الذهن في جميع ذلك يعرض له قصور عن ملاحظة اختلاف
المعنى بحسب اختلاف اللفظ فانه يظن ان المشارك في اللفظ مشارك في المعنى وتارة يظن ان المقارن
في اللفظ مقارن في المعنى كان حكمه هو حكم الشيء على الشيء يحكمه حكم الشيء وان اللفظ وضال اللفظ
الذي يشارك فيه النقيض غير النقيض هو في معنى النقيض كان النقيض في اللفظ وحاله هو النقيض
في المعنى ومن قدر على التمييز بادر فلاحظ الشيء نفسه وربما رجم اللفظ اشارة فيه على المعنى
حتى انه اذا قال الموجود والواحد تميز له مثلا ما هو الاولى بذلك والاخص به كالجوهر الشخصي وبالحري
ما يخص هذا الجهل والعجز بالالفاظ ولا وان شاركها المعنى في ذلك فان الالفاظ اكثر تضليلا
من المعاني ولذلك ما يقع الغلط في المحاورة اكثر منه في الفكرة والتضليل اللفظي يقع من جهة المخاطب
اكثر منه عند الفكرة ايضا لان السماع اللفظي دخل في المحاورة واستلاحة المعنى دخل في الفكرة
على انه قد يقع عند الفكرة ايضا فان الفكرة قد يقع بالفاظ منه مخيلة لا محالة دوحلة سبب الغلط مشابهة
شيء شيئا ولولا المشابهة والمناسبة لما غلط وهذه المشابهة في الالفاظ اكثر منها في المعاني فان
المعاني اشد ولاسباب الغلط في المعنى مدخلا فانها يقع بسبب العجز عن التمييز بين الشيء وغيره
اما الغلط من جهة ما بالعرض فلانه يعجز عن التفصيل بين الذي هو هو بالعرض وغيره بالحقيقة وبين
ما هو هو بالحقيقة والذي من جهة اللوازم فقد بان انه الحال في مشاركة بجهة اللوازم لجهة العرض
وانه اخص منه في موضوعاته او مقتصر على ما يجب ان يراعى فيه الكثرة كما قد مضى ذكره ويجعل بينهما
مساواة حين تظن انه اذا لم يفارق الملزوم اللازم فكذلك لا يفارق اللازم الملزوم واما الغلط
الواقع بسوء التبكيت الواقع بسبب ترك اعتبار شرط التقييد والاطلاق وما قيل في شروط النقيض
فالسبب فيها اغفال ما يوجب نقصانا يسيرا من تفاوت كثير كذلك المصادرة على المطلوب الاول
وفي اخذ ما ليس بعلة علة وجمع المسائل في مسألة وذلك لانه في المصادرة على المطلوب الاول يغفل
قليل شيء من حد القياس وهو انه يلزم عن الموضوعات لا نفس الموضوعات ثم اخذ ما ليس بعلة علة
يغفل شيء يسير وهو المشاركة الحقيقية بين المقدمات والنتيجة وفي جمع المسائل في مسألة يغفل
شيء يسير من اعتبار ما بين مفهوم الجمع او بين مفهوم التفصيل وبالجملة يغفل مراعاة التفاوت
بين الغير والهوهو اذا كان يسيرا واذ قد بان لنا كمية الاسباب التي لاجلها يظن بما ليس قياسا انه قياس
فقد علمنا اصناف القياسات المغالطية والتبكيتات المغالطية والقياس المغالطي ليس بحق هو





الذي يظن قياسا او تبكيتا فلا يكون بل والذي يكون قياسا ولا بحسب الظن فقط ولكنه لا يكون
مناسبا للموضوع الخاص بالامر ومن مقدمات تحتها مناسبة وان كانت صادقة او مشهورة او مسلمة
كمن توهم انه مهندس فيأتي بقياس في الهندسة غير مناسب للموضوع الخاص بالهندسة فانه مغالطة
في الهندسة وخروج عن الهندسة بل يجب ان يكون القياس البرهاني من جنس الامر ومناسبا له
انما القياس المقبول الغير المناسب هو الجدل وكيف لا ولو للممتحن ان يؤلف من الكاذب المسلم فكيف
من غير المناسب وغير المناسب وان كان جدليا فهو مغالطة في البرهان فان المغالطة في العلوم البرهانية
هي ان تورد مقدمات على انها صادقة ومناسبة ولا يكون كذلك ويسمى هذه المغالطة سوفسطائية
والمغالطة في الجدل هي ان يورد مقدمات على انها مشهورة ومسلمة ولا يكون كذلك ويسمى هذه
المغالطة مماراة ومشاغبية وهذا المشاغبي ايضا اذا اورد مقدمات ولم يكن هي التي تسلمت بل
شبيهة بالتي تسلمت وان اتفق ان كانت صادقة وعقد منها قياس وهو بالحقيقة قياس فهو يوجبها
على المحاور على انه واجب مما سلم فيه فهو مغالطة عليه لانه وان كان حقا فهو حق في نفسه لا يجب
المتسلم من المخاطب وجبا نتبعهم هذا الموضع على هذه الجملة ولا يلتفت الى ما يورده بعض من ادعى
المتفلسفة والسوفسطائيون هم الذين يأتون بالقياس لا من الامور المناسبة ولا من المسلمة
من ذات الامر لسنا نعني الذاتية بل الذي يتسلم من مقدمات وان كانت حقة فانه اذا لم يكن بالحق
من ذات ما ينازع فيه لا ان يكون شيئا غريبا سببها به فيما يتسلم منه واما الذي يأتي بما
يتسلم من ذات الامر فهو الجدلي فان الجدلي انما يخاف الوضع كذب عن مقدماته يجب تسليم المجيب
اياها والمحاورة الامتحانية كانها جزئية من الجدلية ايضا وحكمها كما علمت وبالجملة فان تلك الصنائع
تتكلم في ذات الواجب وكل الصنائع موضوعها الحق والعدل ولولا ضعف المجيب لما كان يتم
للسوفسطائي ما عنه التي هي هاهنا غرض لا ينتهي الغرض بحصول اجزائها وان حاولت المنافسة
وتكلفته فانها غير محققة لانا لما نتكلفه وافل عنها انها لا انا لذلك ولا يفيد وكيف لا يكون
كذلك وهي مع انها لا يفيد ليست بسبب الغاية فقد تعسر على المستفيد الاستفادة وتشوش
على العالم العلم بما يورد من الشك ونحن هاهنا عن محتج نحو الظن والتخييل والمحاكاة مبتدئين منها
وبذلك تروج على السامع وعلى المجيب واشياء تولدها الاسباب المذكورة الثلاثة عشر اما باطلا
بعضها او باجتماعها اذ كانت هي اسباب الغلط فاسباب الغلط هي اسباب القياس المغالطي
الذي يقبله من يغفل عن الفضلاء فيروج عليها كانها مشوشة لمنها مسلمة فيؤلف عليه اذ كانت
مسلمة في ظنه وان لم يسلمها بالفعل فهو يسلمها بالقوة فانه لنا من هو يغلط مع نفسه في تحقيق
الجواب الفاسد قبل ان يسأل الحكيم فاذا سئل وقد يجتمع هذا نجيبا في المواضع اللفظية فان السائل
فيها يعتقد ولا خطأ بمن القياس ويكون فاسد النية فيما يسأل ناقص السؤال لتخلو سؤاله عن التوقيف
على الغرض لبعض الاسباب المذكورة وقد يكون المجيب ايضا يسلم الكذب لغلطه في مثل مواضع الالفاظ
المغلطة وغيرها وترجمة اخرى توجب ان يفهم هذا الموضع ان السائل قد يجتمع له ان يتسلم المقدمة التي
ابتناه وان ناقضه بعد ذلك فغلطا وان ينتج الكذب وقد يوجبه ترجمة اخرى غير هذا وهو ترجمة فاسدة وان
كان يجمع الفضلاء الذين ما قيس بها انما يقع من اسباب قياسا ما الكذب وقد حدثت واذا اعطيت قرائنها
المعدودة كانت ظاهرة فيحصل امام الذهن عدد جميع ما يجب ان يتوقف في جزء من التبكيت الذي هو على
عدد جزء جزء من القياس فان للقياس المغالطي اجزاء كما للقياس الصادق وربما عاد احدهما الى الاخر بان ينسلخ
بشرائط من الزيادة والنقصان واذا كان ذلك كذلك فكان ذلك سببا واقيا عن الغلط فانك تعلم اذا عرفتها
توقيتها وربما توصلت منها الى القياس الحق حين راعيت ما يجب ان تراعيه في اجزاء القياس الكاذب ما خرج
من اجزائها اجزاء الحق فلم يأخذ مثلا اللفظ المشترك في جوهره او شكله كشيء واحد في المعنى ولم يعقد عليك
قياس مغالطة بسببه وكذلك الحال في باب باب فانه لا يكون قياس محقق على الاطلاق الا وقد تميز حدوده
على الاطلاق فاذا وجدنا الحدود ولم يتميز على واجبها علمنا انه لم ينعقد قياس على الاطلاق وعلمنا انه لم ينعقد
قياس على المطلوب المحدود ولا تلك في مثل اشتراك الاسم وغيره لم يؤد الى المعنى المحصل المحدود فلا قياس
مطلق ولا قياس محدود ولا قياس بحسب الامر في نفسه ولا قياس بحسب التسليم من المخاطب وكانا انما

عليك الغلط من هذه ومن اغفال التمييز الذي يجب ان نحصره في اجزاء القياس يجب على المجيب ان يراعيه من نقصان وزيادة وتفاوت وقع بين الحق والكذب مثال ذلك في الغلط الذي يعرض في الخلف السوفسطائي ويوضع ما ليس بعلة علة وكذلك الجامع للسؤالين في سؤال يجهل ان المسئلة قضية لا قضية واحدة ذات محمول واحد وموضوع واحد او ما في حكمه فيزل لمن اغفاله مراعاة اجزاء المتقدم لا الذي يغلط من طريق ما بالعرض هذا سبيله وكذلك الذي هو كالجزئي له وهو الغلط من طريق اللازم وايضا المغالط من طريق الاطلاق والتقييد غلط في الاجزاء وكذلك الغلط في المصادرة على المطلوب غلط في اجزاء القياس من طريق المعنى ولا يكون ثلاثة بل اثنان فقط ولا يظنن ان هذه القوانين انما يتم لنا اذا علمت كل موجود ونظرت في كل خطاء وصواب فان ذلك لا يتناهى بل انما يتم لك اذا علمت الاصول والقوانين التي تنتزع من امور ما ويكون سايرها على قياسها وانتظار الجزئيات من التبكيتات البرهانية والجدلية غير متناهية بعد انها اولى ان يكون محصورة لانها حقيقية او شبيهة قريبة من الحقيقية فكيف الكاذبة التي لا تحصى بحسب عدد وكيف الكاذبة الغير المناسبة فمعرفة اسباب التبكيت المغالطي المطلق هو الى صناعة المنطق واما الجزئيات من التبكيتات المغالطية في صناعة صناعة فحلها الى صاحب تلك الصناعة واما في الامور المشتركة فالى الجدلي وليس يمكننا ان نعطي اسباب الغلط في واحد واحد من العلمية بل يجب ان نعطي اعم ما يكون وكذلك يجب ان نعطي ما يكون على الجدلي حله وهو الذي يجد لنا وليس بجدلي كان الجدلي في صواب اصولا عامة فكذلك بازاء ذلك له في خطايه وغلطه اصول عامة تلك الاصول هي اصول القياس المغالطي الشبيه بالقياس المقبول وليس بمقبول واذا اعطينا بحسب مقابلة الجدلي فقد اعطينا بحسب مقابلة البرهاني وذلك لان المآخذ الجدلية تشتمل كما علمت بوجه ما للمآخذ البرهانية ايضا فان نوع الغلط ووجوب التحرز في الامرين واحد اذ كان الذي يغلط في الحق فيرى غير الحق انه حق فهو بعينه الذي يغلط في المشهور والمحمود فيرى غير المشهور انه مشهور واذا علم الغلط في القياس العام كان الجدلي علم الغلط في التبكيت العام وعلم التبكيت الذي في الظاهر ليس بالحقيقة فانه قياس بحسب نتيجته وتبكيت بحسب تقابل نتيجته سواء كان تقابل نتيجته بقياس آخر يقابله او بغير قياس فيكون اذن كل قياس كاذب بالحقيقة او بحسب الظاهر او كان جدليا بالحقيقة او جدليا بالظاهر فهو تبكيت واذ قد علمنا الاصول من عقد المضللات فقد عرفنا مواضع الحل والجدلي هو الذي يلزمه ان يعرف عدد الاسباب التبكيت الحقيقي الجدلي والمظنون تبكيتا حتى يظن جدلية او امتحانية معرفة بحسب المشهور العامي فهكذا يجب ان نفهم هذا الموضع

**المقالة الثانية ستة فصول غير مترجمة فصل في الرد على من زعم ان جميع المغالطات انما يقع بسبب الاسم المشترك**

قال المعلم الاول فالذي يوهم بعض الناس من قسمة الاقاويل ونعني به افلاطون ان بعضها موجود بحسب الاسم وبعضها بحسب المفهوم ولا يتفقان وكان يريد ان التضليل واقع بحسب الاسم والحق واقع بحسب المفهوم اي ان الخطاء والغلط من جهة المسموع والصواب والادراك من جهة المفهوم فليس الذي قالوا صوابا فانه ليست جميع الالفاظ بالمقبول ولا المغالطة بسبب اللفظ كلها هو نحو الاسم ولا الالفاظ التي يحتج بها على المسموع [illegible] غير الالفاظ التي يحتج نحو المفهوم فانا ان اللفظ بعينه [illegible] لان يستعمل في المسموع غير المعنى الذي تسلمه المجيب فيغالط به وان كان يستعمل المجيب معناه فلا يغالط به وايضا [illegible] ويغالط به في المعنى وما يغالط به زينون في اثبات ان الكل واحد بسبب قوله ان الموجود واحد فهل هو موجه نحو المسموع ام هو ايضا مغالطة [illegible] نحو المفهوم [illegible] ولا يحتمل الا اللفظ المشترك [illegible] نسبة الكثير [illegible] الاسم لكن مع ذلك قد [illegible] له مفهوم ما [illegible] باللفظ بعينه يجوز ان يكون مشتركا [illegible] ان اللفظ بعينه [illegible] نحو المفهوم ولا [illegible] من الالفاظ الاولى [illegible] المسموع وجميعها يمكن ان يقصد فيها نحو المفهوم ومع ذلك فقد يمكن ان يقع منه الغلط بحسب المسموع والمفهوم معا لا للفظ

المقالة الثانية ستة فصول غير مترجمة فصل في الرد على من زعم ان جميع المغالطات انما تقع بسبب الاسم المشترك





اذا غلط كان بانه لا اعتقاد هنا لك بل انما يغلط لحل الالفاظ بحسب المفهوم فان الاقاويل وضعها الاول وحقيقة فايدتها ان يكون للمفهوم ولم يوضع للمسموع على ان يقتصر بها على المسموع بل وضعت للمسموع ولاجل المفهوم فان بطلت المفهوم ولم يكن هناك دلالة البتة فلا تغليط فان اللفظ المشترك اذا كان يدل على كثرة لم يلتفت اليها بطل ان يكون ايضا دالا على الواحد فان ذلك الواحد قد يكون واحدا منها وقد يمنع ان ناخذها من حيث يدل عليها فان لم يدل عليها لم يبق لها دلالة اخرى ينسب الى المسموع فيقال انها يغلط ولا يغالط فان كان الاسم واحدا ومفهوم كثير فتسلم السائل من المجيب معنى ذهب اليه المجيب ثم غالطه فاستعمله على معنى آخر يخالف لذلك المعنى في الحكم وقاوم به فهذا هو واقع بحسب الاسم فقط ولكن ليس كله كذلك ولا كل الغلط من هذا القبيل ولا كل ما يدل على كثير لا يتفق السائل والمجيب فيه على معنى مخصوص من جملة معانيه فيكون ان وقع حينئذ الغلط وقع لا نحو الاسم انما الاول هو الذي نحو الاسم وكذلك ما كان من الالفاظ يقال قولا جزئيا ويدل بها على معنى والنفس ان التصديق لعناها في الاعتقاد وان نظامه يقابلها بتصديق ذلك في القول فمتى ان كذب هذا اللفظ هو الذي بحسب المفهوم الا ان ذلك بالعرض ليس لان وضع اللفظ كذلك وهذا مثل تصريح زينون بان الموجود واحد وان الكل واحد فانه اذا كان دايرا في نفسه ان الموجود يشتمل على كثرة علم انه قوله ليس بحسب الاعتقاد على ان اللفظ كذلك في نفسه بل على ان المجيب والقائل صرف عن الاعتقاد وذكره كذبا فيكون مثل هذا انما هو بحسب الاسم بمعنى ان القول لا يتعدى السماع الى الاعتقاد فان لم يكن معنى قولهم بحسب الاسم هذا فلا هذا القول بحسب الاعتقاد ولا بحسب الاسم ولا القسمة المذكورة في الاول صحيحة فلا كل ما يتصل يتصل بالمسموع ولا كل ما اتصل بالمسموع يكون بسبب الاسم مشتركا وقد علمت هذا فانه ليس كل تبكيت سوفسطائي لفظي يعرض من جهة الاسم على ان قوما آخرين قالوا ان الامر ليس كذلك بل القياسات التي يكون دالة على وجوه مختلفة هي التي من قبل ان اللفظ لا يتعدى المسموع وليس جميع ذلك من قبل اشتراك الاسم بل بعضه واليسير منه فان اللفظ قد يغلط من وجوه غير الاشتراك في الاسم وبالجملة ان لا يكون كل تغليط لفظي من جهة اشتراك فان ذلك لا استواء ما قلناه من ان كل تبكيت سوفسطائي اما ان يقع التضليل فيه من جهة اللفظ او من جهة المعنى وما ارادوا ان يقولوا ان كل ذلك من جهة الاسم فقط ومن جهة المعنى يقع الصواب ولا استواء ايضا ان يقال كل تضليل اما كذا واما كذا وان يقولوا كل لفظي فالمعلم الاول اوقع من ذلك لان الرجل قد اعرض عن تعريف القياس مطلقا واخذ يتكلم في القياس المشبه والتبكيت المشبه وانما يعرف القياس الردي بعد ان يعرف القياس الجيد فيعلم حينئذ ان القياس الردي هو ان يكون له صورة القياس في ظاهره او يشبه صورة القياس ثم يصادق بالمادة وان ردائته اما ان يكون من جهة كذب وفساد في المقدمة المأخوذة عن طريق النقيض من ضرب اما كمن يستعمل ان الساكت متكلم والمتكلم ليس بساكت فينتج ان الساكت ليس بساكت واما ان يكون من جهة فساد في جهة التأليف وان كانت المقدمات صادقة بحسب اعتبار انفسها مثل قول القائل ان شعر اوميرس دائرة اي يرجع آخره الى اوله كانه يذكر في آخر كل بيت ما ذكر في اوله ثم يقول وكل دائرة يحيط به خط كذا او كل شكل فان المقدمة الصغرى صادقة والكبرى صادقة لكن ليس لهما حد مشترك الا في اللفظ فليست من حيث المعنى لها ايتلاف ويكون الفساد من جهتين جميعا كقول القائل ان الانسان يعطي المعطي والمعطي ليس له فالانسان يعطي ما ليس له ثم ياخذ هذه المقدمة فيستعملها ان الانسان يعطي ما ليس له وكل حرام فليس له فالانسان يعطي الحرام فيفعل فيكون هذا هو القياس الجامع للفسادين وذلك لان الصغرى كاذبة وقد انتجت من قياس كاذب لان المعطي يقال للشيء عندما يريد ان يعطيه المعطي وحوله وانما يصير لغيره عند القبول وذلك بعد فعل المعطي فاذن الانسان يعطي ما له ليس ما ليس له بمعنى آخر وهو انه ليس له ان يعطي وله شيئا واما كل ما ليس له بحسب الاستيلا فليس بحرام عليه وايضا فان القياس غير منتج وهذه هي وجوه فساد القياس وقد قيل في هذا المثال وجه آخر لا يلتفت اليه واذا خلا القياس عن كذب المقدمات وفساد الاشتراك وله صورة قياسية فهو قياس صحيح قد طلع من مكانه وجاء من طريقه وطرح الالتفات فيه الى اللفظ لم يعرض غلط حتى يجب على من يتعرض

الاسم هو

وانزه لها هو

لانه اسباب الصواب والخطاء فی النظر ان یعلم اذن صورة القیاس وکیف یکون ومادة
القیاس وکیف یکون ثم ینتقل الی السوفسطائیة واما من فعل فعل فلاطن فاخذ یتکلم فی السوفسطیقی
قبل تحصیل القیاس ولا فقد عمل هذا وخصوصا اذ ظن ان کل غلط فهو من الاسم فیری المهندس
یغلط لان المثلث اسم مشترک عنده وان مهندسا انما یستعمل لفظ المثلث علی انه مشترک ثم نص
لا علی الشکل المعلوم بل علی شیء آخر من الاشکال مثل قطع زاید المخروط او مثل شکل یحیط به ثلثة
خطوط قوسیة ثم توصل الی مغالطة مبنیة علی معنی المثلث لیکون غلطه بسبب انقیاده
او لفظی وربما انه لا محالة یعرض له ان یغلط لاجل ذلک وما الذی یمنع ان یکون الاسم مشترکا
ولا یغلط بان یفهم المجیب ویبحث عن قصد السائل فاذا اطلق المجیب الجواب فذلک لانه قصد
معنی ما ایاه قصد بالایجاب والسلب وربما لم یکن علم ان الاسم ضربا ذهب الیه دلالة ثم ان عقد
علیه قیاس ولم یؤت فی الحد المشترک مثلا بذلک المعنی فیکون الزلة بالحقیقة لانه لم یعلم القیاس
وماهیته فان غلط المجیب وقبل النتیجة فلیس انما الخطأ من جهة ان الاسم غلطه وکیف یغلطه
والمعنی الواحد متصور عنده واحدا بل انما غلط لانه لم یعلم هیئة القیاس ووحدة الحد المشترک
وورد علیه الغلط من جهة الفکر لا من جهة القول وکذلک فی امثلة اخری یتعلق باللفظ الاسمی
جهة الاشتراک فیه بل من جهات اخری مما قد علمت مثل ان یسأل الانسان هل یصدق القول بان
الساکت یتکلم او لا یصدق او یصدق مرة ولا یصدق اخری فان اجاب المجیب بانه لا یتکلم البتة
وعنی ما دام ساکتا وکان الذی یسأل یظن انه سلم ان لا یتکلم فی وقت آخر والبتة فلم یجب ان یجتمع من
المقدمتین قیاس بل الذی یجب ان یقال ان الغلط فیه من ان العقدین مختلفان وان تالیفهما الی
مقدمة یقترن بها للانتاج لیس تألفا واحدا بل احدهما یتألف نحو المطلوب والاخر لا یتألف وایضا
لیس المسبب فیه الا اللفظ فقط من دون آراء اعتقادیة کلا بل الامور القریبة هی فی نفس القیاس
فیجب لا محالة ان یکون المعرفة بالقیاس سابقة حتی یمکن ان یقال بیّن ما علمت انها المجیب حین سلمت
هذه الاجزاء فانک بمعنی حصل عندک ثم لم یؤت بذلک المعنی فی الحد المشترک وراج علیک فاذن
کیف یمکن ان یعرف المجیب خطاءه فیما صنع من قبل ان یکون قد عرف القیاس فکیف یصنف فی نوع
سوفسطیقی وابانة ان الاسم یغلط ویضلل ولا یعرف انه کیف یغلط واما الاسم المقول علی اشیاء
کثیرة فانه اذا استعمل فی السؤال فاجاب المجیب عنه بایجاب او سلب علی نحو معنی ما واعتقد ما
فذلک الذی سلم هو لفظ فقط لان الاسم الذی لا یفهم معناه ویجوز ان یکون دالا علی
واحد شیئ مما لا نهایة له من المعانی اذ انما یحدد مفهومه فی صدد اذا کان یفهم وان لم یلتفت
الی المعنی لم یکن الاسم مفهوما فمن سلمه فانما یسلم قولا لا اعتقادا له ومثل هذا المجیب لیس انما یغلط
بل لا یعقل فلیس اذن الاقاویل قسمین مضلل وحق علی ان المضلل هو الذی عند المسموع والحق هو الذی
عند الاعتقاد وعلی ان یجعل الذی عند الاعتقاد جنسا للاقاویل الصحیحة فان ههنا الذی یغلط
من جهة اللفظ هو ایضا یغلط من جهة اعتقادیة وایضا فان ههنا انواع غلط من جهة الاعتقاد
لا دخل للفظ فیها کالذی بالعرض وبالجملة تلک النسخة المعنونة ولیس یحسن الذی یقول انه یجب
علی المجیب ان یستقسم اذ لا یفهم منه معنی البتة او یستقسم وانما یستقسم اذا فهم ان له معانی
کثیرة ثم لم یفهم غرضه من جملتها فاما اذا اشیر الیه منها معنی واحد لاح لذهنه فکیف یمکن ان یأخذ
فی الاستقسام بل انما یسلم او ینکر ویجود ذلک المعنی فی حد ما یسلم من المقدمات للقیاس علیه
وشروع فی تقسیم دلالة اللفظ علیه من قبیل التعلیم لیس من قبیل المخاصمة علی انه مساو فی
المرتبة بل الغالب ان یستفسر المعنی الذی یرید المتکلم واما ان یقسم علیه الوجوه فهو خارج عن
عمود الخصام ومیل الی التعلیم فانه اذا قسم علیه ومضی علی معنی واحد کفی ان یستقسم وینص علی ذلک
المعنی ویتعجب کرها من الاقسام لغوا ورده علی سبیل التکلف مما لا یحتاج الیه تبجحا واظهارا للقدرة
وقیاما مقام المعلم علی انه قد یتعقد من الالفاظ التی لیست مضاعفة الدلالة کثیرة المعانی تخالطا
بحسب ترکیبها مثل قولهم هل آحاد الرباعیة متساویة لآحاد الثنائیة فان اخذت متساویة قیل فاذن
الجملتان متساویتان وان قیل انها غیر متساویة قیل فان الآحاد التی منها ترکیب الثنائیة هی الثلثة

لاحاد

الآحاد التی منها ترکیب الرباعیة لکن الرباعیة مرکبة من آحاد الثنائیة فکیف یکون غیرها ومخالفها
او یقول هل الوحدات التی فی الرباعیات متساویة للثنائیات التی فیها او بعض الوحدات التی تساوی
ویکون مختصا بالثنائیات وبعضها لا یکون وکیف تساوی الوحدة الثنائیة واللواتی یترکب الشیء
من اربعة منها اللواتی یترکب الشیء من اثنین منها وکیف تخالف الوحدات الثنائیات وانما هی الاحادی
ایضا اجتمعت واذا کانت کل وحدة لا تخالف کل وحدة من الثنائیة لم یخالف بزعمه الوحدة الثنائیة
ومثل ما یقولون هل العلم بالاضداد واحد فان قیل العلم بها واحد قالوا فالعلم بالمعلوم هو العلم
بالمجهول فبالمجهول یعلم فان قیل فیما اذا یعلم الخلاف اذا افترق العلمان فان هذه القسمة لا یعنی فی
التحذیر عن الغلط فی کل موضع یقع فیه الغلط من اللفظ بل انما یعنی فی ذلک التقدم بمعرفة القیاس
او لا ومراعاة شروطه فان هذا الانسان اذا سلم ان الساکت یتکلم علی معنی ما لاح له ثم غلط
لم یکن کمن یظن ان کل شغب وجهه انما هو فی القسمة ان یلومه ویقول له لم لم یقسم معانی هذا اللفظ
او یستقسم وکان للمضلل المعرفة بالقیاس ان یلومه ویقول له لم لما فهمت بقولک لیس متکلم فی تسلیم
الصغری کذا وفهمت فی تسلیم الکبری شیئا آخر لم یعلم ان الوسط لیس بواحد فما ابعد من
الحق من ظن ان کل غلط من جهة الاسم وان کل شغب من جهة القسمة ثم ان کان المجیب یحتاج
ان یقسم فما یقول فی المعلم اذا علم واذا ان یظهر عنده من لا معرفة له ما هو عنده ظاهر معروف
ویخاطبه بما یفهمه هذا المعلم وله عنده معنی واحد یکون تعلیمه علی نحو المثلة والجواب حتی یلزم
مطالبة المعلم بالقسمة فیا اشنع ان یستقسم کذا بل المعلم لا یسأل انما یضع ویقول ولا یقسم شیئا
بل ینبه علی المعنی الواحد الذی یرید من غیر حاجة فی التنبیه علی ذلک المعنی الواحد الی ان یقول ان
اللفظ قد یدل ایضا علی معان اخری وانه مشترک لها فمنها کذا ومنها کذا وکذلک المبرهن
لا یسأل عن طرفی النقیض بل یضع الحق انما الممتحن یفعل ذلک وهو بالحقیقة جدلی والجدلی ایضا
یقصد نحو المعنی ولا یحتاج الی قسمة اللفظ المشترک ولا اذا قسم ولم یعلم ان القیاس کیف یکون
نفعته القسمة ولا اذا قاس ولم یکن قسمة فوجد حدا اوسط ضره ترک القسمة والمشاغبی
والسوفسطائی یتشبه بالبرهان والجدلی وانما تخالفهما بان قیاسه مظنون وبالجملة فان
قیاسات الغلط ثلثة قیاس غلط مع طلب الحق وانما وقع سهوا والسبب فیه ان قیاسه طلب
ان یبنی علی المبادی الخاصة وان یساق الی الحق لکنه ینتهی فیما بنی علی شبیهه بالمبادی الخاصة
لا علیها واما بنی علی المبادی الخاصة ولم یحسن البناء والمشاغبی الذی الغرض فیه الغلبة
بغیر الواجب والقیاس السوفسطائی الذی الغرض فیه اظهار الحکمة وفضل البیان والمراء
والسوفسطائی مستعملان المشتبهات بالمقدمات العامیة والخاصیة التی یجری حدودها
مجری المشهورات [illegible] فیجب ان یکون الشغل مصروفا الی ان یعلم القیاس الحق
وما المظنون [illegible] المعلم الاول [illegible] الرجل الذی یدعی انه [illegible]
لم یحسن الکلام فی المنطق علی الوجه الذی یجب ولا بین وجوه المغالطات [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

مايكون مشاغبيا ويكون المغالطة انما يعد حفظ اصول الصناعة ومباديها او انما وقع ليس لخطا القياس بل
لسوء استعمالها والبناء عليها مثل تربيع رجل يقال له ابقراط فانه وجد شكلا هلاليا هو قطع من قطوع
الدائرة يساوي مثلثا وغير يساوي مربعا ثم ظن انه اذا اقسم الدائرة بهلاليات تأدى به الامر الى ان
يحصل لجملتها مساحة مساوية لمساحة جملة المثلثات هي مساوية للمربع وخفي عليه ان الدائرة
لا ينقسم الى تلك الهلاليات والمشاغبية جوز ما يتكلفه خصم من خصوم المحاورة يتحرى الغلبة وقد
قصد الغلبة نفسها فتوجه اليها خبط العشواء يقرع كل باب ومن الناس من يغالط ليس للغلبة بل
ليظن به الحكمة وفرق بين الامرين فانه لما كان الذي يريد الغلبة يعترف بانه انما يغلب على غير الحق بشك
فيه وربما كان افتخاره بان يغلب وهو على الباطل اكثر من افتخاره بان يغلب وهو على الحق لان الحق
ناصر والباطل خاذل ومن غلب ومعه ناصر اضعف حالا ممن غلب ومعه خاذل فالاولى ان يسمى
طالب الغلبة كيف اتفقت مشاغبيا وان يسمى المتظاهر بالمعرفة وليست له مغالطيا سوفسطائيا
وبالجملة اذا اشبه الكلام بالقياس الجدلي ولم يكن جدليا بالحقيقة كان القياس مشاغبيا واذا اشبه
بالحكمي كان القياس مغالطيا ونسبة المشاغبي الى الجدلي هي نسبة المغالطي الذي يورد مثل الخطوط ولم يكن حكميا صح
على ما لا ينبغي في عمل هندسي مثل ابقراط المذكور الى الحكم الهندسي الا انه لا يسمى مشاغبيا اذ الحفظ
قانون الصناعة لانه ليس يأتي بالامور العامة بل بالامور الخاصة بالصناعة واذ هو فيها لا يثبت ما
اذا اصاب لم يكن جدليا فكذلك اذا اخطأ فيها لا يكون مشاغبيا واما التطبيقي فهو مشاغبي وكذلك
الكلام المنسوب الى ذينن يستعمل به ليتبين ان الحركة بعد الطعام عشاء نافعة وليتبين صحة ان الحركة
بعد العشاء نافعة مرضا ما له وان كان بعض المشاغبة اقرب الى الجميل من بعضها فان خطأ التطبيقي
في ذلك اقرب الى العذر من خطأ من قال ان الحركة بعد العشاء واجب لحفظ الصحة اتباعا للقانون
ذينن فان خطأه من قبيل الامور العامة المشهورة لا من قبيل الامور الخاصة بصناعة المنطق
وذلك لان الكذب في ان الحركة بعد الطعام نافعة اظهر للجمهور من الكذب بان الخط المستدير لا يتألف
من نقط او من قطع متعادة من المستقيمات وكما ان الجدلي ليس يختص بموضوع ما محدود وليس بجدلي ولا
مشاغبي والبرهاني هو الذي يختص بموضوع ما فالجدلي ايضا ليس حكمه حكم الصناعة الكلية البرهانية
التي هي الفلسفة فان تلك تبرهن والجدلي لا يبرهن وذلك لان الجدلي ليس عمومه كعموم الفيلسوف
الاول وذلك لان الفيلسوف الاول ليس عمومه بانه يتكلم في اي شيء بل عمومه لان موضوعه وهو
الموجود بما هو موجود اعم من كل شيء والجدلي ليس عمومه بان له موضوعا ذلك الموضوع واحد عام بل عمومه
بان كل شيء موضوعه ويتكلم فيه من الامور المشتركة وليس شيء من الصنائع البرهانية يبني بيانه وكلامه سائقا
على السؤال فان السؤال للتسلم والتسلم بعد التسليم على الاختيار فالسائل اما ان ينتفع بكل ما يتسلم له
او لا يكون له فائدة من السؤال واما المبرهن فيبني على الحق ويكون له في كل نوع من النظر مباد بعينه اذ
ليس كل شيء نافعا والذي ينفع في كل صناعة امور معينة هي الاصول فيها فان لم يستعمل ما يستعمل
النافع فيها بل جحدها فقد امتنعت مناظرته بالمبنى عليها ولم يكن صاحب الصناعة محاوره فيها واما
الجدلي فكيف يكون له مباد محدودة وانما له ما يتسلم وما يكون مشهورا مناسبا كان او غير مناسب
والمشهور فقد يتبدل ثم قد يجتمع الشهرة في طرفي النقيض على نحو ما سلف لك ذكره فيما سلف والجدلي
اذا لم يسلم له المبدأ الموافق للشيء تحير فلم ينتفع به وكذلك الصناعة الامتحانية اذ هي مبنية على التسلم
وليس لها من حيث هي امتحانية ايضا موضوع محدود اذ هي والجدلية على منهاج واحد لكن الجدلية
اعم اعتبارا منها كما مضى لك وبالجملة فان الصناعة الجدلية والامتحانية ليستا تتحددان بان لهما
موضوعا بل بسلب الموضوع وان ليس لهما موضوع ولكونهما غير محدودي المبادي والاعراض فكما
مباد العامي ايضا يجادل ويناظر ويعاند ظنا انه يفحص

## فصل في شرح سائر اجزاء الصناعة المشاغبية

قد كنا فقدمنا فجعلنا اجزاء الصناعة المغالطية خمسة وفرغنا من شرح القول في
واحد منها وهو التبكيت السوفسطائي فينبغي ان ننتقل الى سائر الاقسام فكان الذي يلي القسم المذكور
هو التشنيع برد القول الى الكذب او الى شنع وينبغي ان نتكلم في اسبابه فنقول انهم انما يتمكنون كاذب صح
من انتاج ذلك بان يكون ما سألوه ويسلم غير محصل ولا محدود بان يجمعوا مسائل في مسألة واحدة





بالفعل ويعرض ان يكون المسائل كثيرة في الحقيقة وان كانت واحدة بالظاهر وبالفعل وكذلك ان تخلو بشرط
النقيض او غير ذلك مما يتوصل به الى ان يصير الجواب مشوشا غير منفصل فيلوح له الطريق الى التشنيع لنفسها
وبالجملة فانما يتيسر لهم هذا باحتيالهم في تسليم شيء متفرع متشعب على جملته فاذا عاد المجيب كالمتعلم
المستفهم ووافق واستفصل لم يمكنهم الامعان في هذه المغالطة ويجب ان يفعل هنا في اول الامر
وحين يضع ويسلم لا حين ما يقرب من الخلف وعند ما اشرف دفع الكلام عليه وقد بينا في الجدليات
ذلك كيف يكون نجيبا وكيف لا يكون نجيبا وكثيرا ما يحتالون عند ما تحقق عليهم المجيب ويخرج جوابا
مخرج ما لا ينفعهم بتهذيبه تركوه وانتقلوا الى سؤال آخر كأنهم مستفهمون حتى يجد واهلة فكر
وموضع تعلق ومن حرص منهم على هذه الصناعة فيجب ان يراعي مذهب كل من يريد ان يغالطه وحينئذ ينظر
الى الاشياء التي يقر بها اصحاب ذلك الرأي والمذهب مما هو مخالف للمشهور مكروه عند الجمهور فانه يقولها ح
لا يخلو رأي من الآراء عن مثل ذلك فيبكته على رؤوس الملأ وايضا فانه يطلب من آرائهم شيئا وان لم يكن
مضادا للمشهور وكان مضادا مقابلا لما يحجه المشهور فيبكته بذلك بان انكر المشهور وشنع عليه
وان قبل بكته فيضطره الى ان لا يسلم المشهور خوفا من التبكيت فيقوده الى مخالفة المشهور والتشنيع
عليه به وينبغي ايضا ان يتأمل كل من المغالط والمغالط اصناف التشنيع بحسب القول والسائل
وبحسب الاعتقادات فاذا تأمل المجيب المشنع بحسب القول الذي اليه فلم يكن مطلقا بل كان عند قوم دون يسأل ق صح
قوم وربما كان الشنع شنعا عند قوم غير من ينصر المجيب قولهم والحسن من هذا كله واقطعه للشغب
ان يبين ان الخلف لم يلزم مما سلم وهو الذي من عادة الجدلي الصرف ان يشتغل به الا ان هذا ليس من
هذا الباب بل من باب وضع ما ليس بعلة علة ومن باب سوء التبكيت وكثيرا ما يكون في المشهورات
قول غير المشهودات عقدا في الناس والمشهورات بالسنن غير المشهورات بالطبع والمشهورات
بحسب السنن العامة الغير المكتوبة غير المشهورات بحسب السنن الخاصة والمشهور عند الحكماء غير
المشهور عند الجمهور ومثال الاول ان المشهور المحمود لفظا هو ما هو احسن قولا والمحمود عقدا هو ما هو
اوفق مثال ذلك ان المحمود قولا هو ان الاولى ان يموت محمودين وربما كان المحمود عقدا هو ان الحيوة في الذم
خير من الموت والمشهور قولا هو ان العدالة مع الفقر اثر وربما كان المشهور عقدا ضده ومثال الثاني
ان السنة تجعل العدالة خيرا واما موجب الطبع فهو ان الانتفاع خير ولو بالجور ومثال الثالث ان يرى الرجل
على واحدة مطيعة وايحاشها مكروه في الشريعة العامة وليس بمكروه في الشريعة الخاصة ومثال الرابع ان
الحكماء يقولون ان السعيد هو العادل والجمهور يقولون هو الملك المظفر فيجب ان يكون هذه الاشياء محصلة عند
المماري حتى اذا سلم جانب شنعوا بالآخر وان يكون محصلة عند المسلمين بالممارين حتى لا يغالطوا من تكلفا ان
يكون كلامه على حسب الاحسن بالقول والاحسن بغير المكتوبة او الاحسن بالسنة فان يروم خلفا من جهة المشهور
الآخر بل يجب ان يقابل المتعسر منهم عند رده الكلام الى الخلف بحسب مشهور مما ذكرنا انه ليس خلفا ويستعان فيه
بالمشهور الذي يقابل ان وجده ان مغالطة المغالط عدل وقد قيل في هذا في تعليم الجدل لقول شاف على ان اكثر ما
ينصرع المغالطون هو ما يخالف المشهور بحسب السنة وبحسب الاجمل فيكون الخلف الذي يتبع ذلك في الاكثر خلفا
يتبع مقتضى الطبيعة الخفية في الناس الذي لا يجهر بها فيقابل ذلك بالمشهور الحقيقي الذي هو اوضح وظاهر ومقتضى صح
ان يكنهم من سؤالات تجر الى مخالفة المشهور الحقيقي قليل بل اكثر ما يصيرون به الى المشهورات ليست حقيقية و
ربما كان الطرفان غير شنعين ولكل واحد منهما مناسبة من الحمد يمكن ان يؤيد يسيرا فاذا سأل فسلم ايهما كان ذكر
الثاني بشيء يسير فشنع به ومثال هذه مثل قولهم أترى الحكماء يطيعهم ام اهل البلد والسؤالات التي منها يتمكنون
من انتاج الخلف المخالف للمشهور وهو مثل قولهم أترى طاعة الآباء والسنة اوجب او طاعة الحكماء وايهما سلم
انتج منه خلفا فان سلم ان طاعة الآباء اوجب انتج منه فان طاعة العقل والحكمة غير واجبة وان سلم ان طاعة
الحكماء اوجب انتج منه فان قد يصير عصيان الوالد ويخالفه ويعين وكذلك اذا سألوا اهل ينبغي ان يفعل ما
هو اصلح او ما هو عدل واي الامرين اولى ان يؤثر اذا لم يمكن غيرهما ان نظلم او ان نُظلم وامثال هذه وفي اكثر
الامر يكون احد الطرفين يجلب الى مخالفة الحق والآخر الى مخالفة المشهور والحق ما عليه الحكماء والمشهور ما
عليه الجمهور واذا وقع في امثال هذه الشناعة ان جر الى مخالفة الحق حملنا عليهم بالمشهور وان جر الى مخالفة
المشهور حملنا عليهم بمخالفة الحق وما عليه الكثير وعلى ما مضى في ذكر الذي عند الطبع والذي عند السنة

وغير ذلك وليس هذا غلطا ولا مراوغة وذلك لان المشاغبين والجدليين ليس يمكن ان يجري المخاطبة معهم
على قوانين الحكمة والاصول الحقيقية اذ لذلك نوع من المخاطبة غير الذي يمكن ان يفهموا وكذلك فانه يجب
ان يجري المحاورة معهم على ما هم عليه فالجدليون يحاورون بالقوانين الجدلية ما لزموها واما اذا حادوا
عنها وشاغبوا فان كانوا ممن نظر في القوانين ثم استعملها لخادعنها لم يخل اما ان يكون المخاطب منهما اما
ان يكون من قوته ان يعمل اذا فهم ويرجع الى الواجب في الغيبة فهذا فيكون مثله ممن قد اتفق له وان كان غبيا
لم يكن ذلك منه بقصد واما ان يكون قاصدا الى المشاغبة طباعا وان فهم الحق وكان له قدرة ان يفهم فليس
ينفع معه الاشتغال بتفهيم الحق فيجب ان يريح عن قوته واما الذي لا يفهم القوانين ولو فهمها فاما ان لا يجانا
اصلا واما ان يحور لداع من الدواعي وعلة من العلل فالاولى ان لا يشتغل معه بما لا يجدي ولا يفهم بل بان
يرتد في الحيرة وينكر عليه بما يريد ان ينكر به عليك واما التشنيع الذي يقود المتكلم الى الهذر بالتكرير فالسبب
فيه انهم يقولون مثلا لا فرق بين مقتضى الاسم وحده ورسمه وبين مقتضى الاسم مأخوذا مع شيء آخر حتى يكون
بمجموعها على هيئة قول فما اخذ منها كشيء واحد فان ذلك ما يعرض لهم في الامور الاضافية وكما يقولون ان الضعف
اليس الضعف ضعفا للنصف فالنصف له ضعف فيكون الضعف ان ضعف ما له ضعف وهذا هذيان
فان ليس الضعف ضعفا للنصف وانما وقع هذا لانه لم يعلم ان الهذيان غير الباطل وان الهذيان ان يجعل ما قد
تضمنه بيانا مثلا لا باطلا وقولنا الضعف ضعف النصف هو هذيان من حيث يدل على مجهول لانه لا ضعف
الا ضعف النصف ولا يفهم الا كذلك فاذا كان فهمنا الضعف لم يكن لنا فائدة في ان نقول انه ضعف النصف
واما اذا اردنا ان نخبر عن الحق كما هو من غير ان يقصد الفائدة فيكون هذا حقا وهذا كمن يقول ان الانسان
انسان ام لا فان كان انسانا فقد صدقتم ان الانسان انسان وان لم يكن انسانا كذبتم فانا نقول اذا ذكرنا
شيئا هذيانا مرة لكن لم نقل باطلا والسبب في هذا الباطل ان السؤال الذي في نفسه هذيان اذ المحمول فيه
هو الموضوع وانما السؤال سؤال من جهة ما هو يلزم بحسب تسليم احد طرفيه وذلك باعتبار حال الحق
في نفسه لا باعتبار فائدة او غيرها فاذا تركت الفائدة ورجعت حال الحق في نفسه كان الجواب حقا والتكرير
انما يقع في الحدود في قول قياسي حيث ما الذي يلزم بحسب القسمة موجبه والداعي اليه وهو السؤال
اقبح منه واما ان نظنوا ان هذا التكرير لم يجعل يقع اليه ضرورة بحسب السؤال بل بحسب تحديد المضاف
يكون نحلا لمن الدعوى وقد يلزمون مثل هذا التكرير في الحدود في غير ذلك مما هو على سبيل المغالطة ومن
ذلك ما هو على سبيل الوجود اما الذي على سبيل المغالطة فمثل قول القائل على من قال ان الشهوة شوق الى
اللذيذ بان يقول لعل الشوق نفسه هو الى اللذيذ فيكون كانه يقول ان الشهوة هي شوق لاجل اللذيذ واللذيذ والمغالطة
في هذا ان الشوق قد يكون الى غير اللذيذ بل يكون الى الغلبة والى الجميل وان خالفا اللذيذ واما الذي على
سبيل الوجود فاذا كان شيء يوجد في حد الموضوع واخذ الموضوع معه واريد ان يحد مثل العدد الفرد
اذا اريد ان يحد من حيث هو مركب من عدد ومن فرد فالفرد حده انه عدد له وسط فيكون العدد الفرد عددا
هو عدد ذو وسط فيكون قد كرر العدد مرتين وكذلك الافطس انف فيه تقعير في الانف لان الفطوسة
تقعير في الانف فيكون قد قيل الانف مرتين وخصوصا اذا حد الانف الافطس بانه انف هو انف فيه
تقعير في الانف وهذا شيء لا بد منه اما مصرحا واما مضمرا اذا وقف على التقعير في الانف وقد يرجع
بعد التفتيش الجزء من السؤال فانه اذا كان الافطس انفا ذا تقعير فيجب ان لا يقال انسان حيوان وشرح
الاسم المكرر مكررا وان عني بالافطس صاحب انف فيه تقعير لم يجز ان يقال انف افطس بل انف الافطس
وقد قيل في امثال هذا في الفلسفة الاولى ما فيه كفاية لكن مع هذا كله فان اللفظ المفرد لا يلزم من
الشناعة ما اذا ركب التركيب الذي ذكرنا ويكون السبب في ذلك التركيب ابتناه واما الاعجام فذلك
بسبب التغليط باختلاف احوال اللفظ من جهة التذكير والتانيث وتوسط ان كان في بعض اللغات
والتشديد والتخفيف والمد والقصر واحوال من عوارض اللفظ ومن اشتراك الاجزاء وتضاد ربقه
بين ما هو موضوع له بالحقيقة وبين ما هو مخالف له على ما علمت

## فصل في حيل المغالطين وكيفية التمكن من الحل وكيفية تقاومهم

فصل في حيل المغالطين وكيفية التمكن من الحل وكيفية مغاوماتهم

وهذه المضلات قد يستعمل المغالطة وقد
يستعمل في مغالطة العناد على ما عرفتها وقد يعين في التضليل التي يستعملها الترتيب الانفع في
ذلك كما ان المواضع الجدلية قد يعينها الترتيب المذكور وحسن التصرف في استعمالها معونة



على بلوغ الغرض في الجدل لغير ذلك التطويل حتى يخلط الكلام وينسى مواضع الخلل ويقبا عليه اجزاء القول
بعضها من بعض فيخفى توجهها الى المطلوب ومن ذلك الاستعجال والايجاز حتى يسبق زمان العبارة زمان
جودة التأمل والروية ومن ذلك التعصب بالتشنيع حتى يغلب الانفعال النفساني قوة الفكرة فيشغلها
عن التنبه للزلل ويجمع ذلك معين على ان لا يحضر جميع المقدمات للذهن وان حضرت خفي من جهة تأديها
الى النتيجة واقوى اسبابا الاغلاط التوقع باغلاط الجودة التقسيم بان ذلك لم يحسن ان يجيب بان يتكلم
البتة ومن ذلك تغيير الترتيب والوضع لاخفاء النتيجة ومن ذلك خلط حجة بحجة وقول بقول
وايهام انه يروم انتاج المتضادين وانه ينتفع بتسليم كلا طرفي النقيض فيحار المجيب فيما يجمع عليه
وفيما يعرض على ذهنه من المتقابلات حتى يتداخل فلا يكاد يفهم اي طرفي المتضادين يقصد بالقول
ومن ذلك ان يسأل المتعصب الممتنع العظيم الدعوى المتكلم من عال السؤال التأديب والتورية (المنصب ع)
فلا يسأل عن الذي يؤثر تسليمه بل يسأل عن مقابله تعرضا اياه للانكار فيتسلم المطلوب
فلا يقول مثلا اهل العلم بالمتضادات واحد ولا يقول ايضا اليس العلم بالمتضادات واحدا بل يقول
مثلا اليس العلم بالمتضادات قد لا يكون واحدا فانه اذا سأل هذا هكذا كان عرض عن ذلك
الاخر وجعله غير ملتفت اليه ولا معلوم وكان التعسف في بابه اقل وبعد ذلك ان يكون يسأل
عن الطرفين غير موهم انه الى احدهما اميل بل كانه غير مبال بايهما سلم واذا لم يعلم غرضه لم يتعصب (يتصعب ع)
ولم يتعسف في الذي هو غرضه الا قليلا ومن الحيل في الاستقراء اذ يأخذ الجزئيات كالمسلم
بعضها المحصاة ولا يوقع فيها الشك بالسؤال عنها معرضا اياها للانكار فيمتنع حينئذ نقل الحكم
عنها الى الكلي فيوهم السامعين بترك السؤال عنها انها مما قد سلمت عند الجمهور لا محالة وان سئل عنها
فاعطيت فليس من الصواب ان يرجع فيسئل عن المقدمة الكلية التي هي كالنتيجة لها فيعرضها للتشكيك
ويجعل سعيه في تسليم الجزئيات كالباطل لانه اذا سأل عن النتيجة لها اوهم ان ذلك لم يغن بل المجيب
والسامعون قد يتصورون انه انما سأل عنها لامر وان ذلك الامر وجب وان ذلك الواجب هو
الانتاج وكثيرا ما تلفظ باسم الكلي بل ينقل الحكم الى الشبيه للمستقربات كانه لو ذكر الكلي بذكر
النقيض ولا شيء في التمثيل كالامثلة وربما كان لا ينفع لهم ان يذكروا الكل فان ذلك اشد (العض ع)
ايضاحا وذلك عندما يلزم النقيض ان لا يذكروا في السؤال الطرفا واحدا بعينه بل ان يذكروا
الطرفين جميعا على سبيل التضاد محال لم يرد التضاد سلم الطرف المطلوب ولو ذكر على سبيل
النقيض لم يكن يستشنع كما يسئلون هل يجب ان يطاع الاباء في كل شيء او الاصوب ان لا يطاعوا
في كل شيء على ان معناه في كل شيء لا يطاعوا وهل الاصوب ان يعصوا في كل شيء وان لا يعصوا
في كل شيء فاذا استشنع ان لا يطاعوا في كل شيء او ان يعصوا في كل شيء سلم الاخر وكما يسأل سائل هل يجب
ان يهجر الشراب كثيره او قليله فيوهم هنا انه يجب ان يجاب عن احدهما والاقسام اكثر من ذلك واذا
كان قسم المقدمة بحال فج او حمد ضادت المقدمة تجنبها او صحمل او تحجا ما اوردت وربما
تكلموا بكلام غير هذا ثم اوردوا شيئا كالنتيجة المفروغ منها فكانهم قطعوا الخصم وفصلوا (وكانه ع)
الامر وكانهم قد مضى الامر ولا كلام بعده اذا سألوا ليتسلموا شيئا لينفعهم في مطلوبهم لحالوا
فان سلم لهم مرادهم ساقوا الى المحال وان لم يسلم بالحقيقة عملوا الحلام بتاما ان يظهروا انه
قد سلم بان يحرفوا فيتسلموا المحرف ويوهموا انهم تسلموا الاخر واما ان يشنعوا بان المجيب خالف
المشهور وسلم الشنيع ويستعملون ايضا الاستدراجات التي تذكر في الخطابة من باب الاضداد
والمتشابهات المشهورة في بادي الراي انها كذلك وما هي ذات شرط يختلف بها الحكم فيتسلمها مطلقة
وما يجري مجراها في عمود الكلام او في مدحه وفي المقدمات وفي ترتيبها واستعمالها والمجيب اذا انتقل
كانه سائل وحاول ان في ذلك ضربا من التلطف امكن ان يغالط ايضا السائل اذا اخذ يبكته بانه
لا يلزمه اذ هو كالسائل ومما ينتفع به السائل المغالط ان يطوي المسافة بين بشاعة كلامه وبين
الانتاج وبين ما يقرب من النتيجة وبين النتيجة اذ كانت الوسائط كثيرة وينبغي معاجلا مجازفة
للنظام لئلا يفطن كيفية الانتاج فيتحير السامع ولا يعرف ماذا ينبغي ان ينكر وربما احتاج الى
ان يخلط بالكلام ما ليس له فيه غناء لاخفاء النتيجة اولا غناء فيه خفي غير جلي واجل غير عاجل

قياس الفادح

فاما اذا كان المخاطب شديد البحث عن مقدمة مقدمة فليس يمكن خلط الكلام معه الا بعلة تنشأ وقد
يحترج واذا انتشى ذلك فربما يمكن من استدراجه الى الاصغاء اليه فاختلط الكلام عليه ولم يفطن
للحيلة وخفيت النتيجة وربما انحرفوا الى نقيض المطلوب فيثبتونه لرفع المطلوب او يرفعونه لوضع المطلوب
وربما انحرفوا عن طريق المسئلة بل اوردوا الكلام القياسي متصلا بالنتيجة كانه ظاهر لا يحتاج الى
التسلم وهذا هو الرسم في زماننا هذا عند المشاغبة الذين يسمون متكلمين فهذه هي حيل السائلين ينتفع
بها جميع من يغيش بقياس الفساد واما المجيب فالمتكلم في حاله وانه كيف ينبغي ان يستعمل حل التبكيت
فهذا ليس نافعا في المعاوضة فقط بل قد ينتفع في الفلسفة من ذلك ان يكون مفيدا مثل تفصيل الاسم
المشترك فان اول الفوائد في ذلك ان يكون المعاني تنفصل تلقاء الذهن ويشعر بها ويخطر بالبال ولا يختلط
احكامها في الاتفاق والاختلاف وايضا ان يتعود الانسان في تفكره بنفسه على جودة التمييز ولا يعرض
الغلط له من نفسه وكثيرا ما يغلط الانسان من نفسه فوق غلطه من غيره لانه اذا فاوض غيره احترز وعاد
ويكون تعامله مع نفسه معاملة من يعامله مسترسلا اليه وقد ينتفع من جهة اكتساب المدح
وكثيرا ما يظن ان المنقطع لم ينقطع لخطابه بل لضعفه في المعاوضة وما قدر وحصر عليها وان الذي يغلب
على الباطل اشنع من الذي يغلب على الحق ۞ واعلم انه ليس كل من يقتدر على حل الشك ناظرا فيه مثلا
يقدر على حل الشك مجيبا مسادما فان ذلك عسى ان يكون فيه قانون الصناعة المنطقية وهذا الثاني
يحتاج فيه الى ملكة ارتياضية وخصوصا اذا غيرنا الترتيب وبدلنا الالفاظ فن جانبه الملكة بها
بالتؤدة فان المتغلب هو ايسر تداركا كما في الكتابة وفي كل صناعة وكما ان القياس المعقود تارة يكون
مبادئه من مواد صادقة ومشهورات وتارة يكون بحسب الظن كذلك الحل تارة ينبغي ان يترك المشهور
فيه بالحق وتارة ان يترك الحق بالمشهور والمظنون فانه ليس الغرض في مفاوضة السوفسطائيين
ان يقاس عليهم بالحق بل ان يجادلوا عن المراء فلا يعدلوا ان عرفنا عن الحق الى المشهور والمظنون وجملة
الغرض معهم ان نقهرهم ولا يقهرونا وان امعن السوفسطائي الى النتيجة التي هي الحق لم يقهرنا ولكنه
انما يقهرنا من حيث النتيجة المظنونة فاذا انتج الحق وادعى انه انتج الشبيه به سهل علينا ان نرى انه انما
غير مطلوبك بل ان كان لا اضاعف مفهوم في سؤاله امكن ان يحترز فلا يسلم ما ينفعه على ثقة انه لا ينتج
الا ذلك المعين ولا ياخذ الا ما ينفعه فيه السهل الا ان يغالط بسببه ذلك المعين فلتحترز من ذلك
وان كان فيه تضاعف مفهوم فلا باس ايضا فانه اذا انتج ما له تسوق كلامه بالتحقيق ولم يكن بين ما يحتاجه
في المقدمات كان المجيب ان يحتج عليه فيقول ما اردت في التسليم كذا وما اردت في الموضع الذي
حفظه كذا فيكون استعمال الالفاظ الكثيرة المفهوم وبالا ايضا على المغالط ومضيقا للسعة و
لو فصل واوضح لكان دبما تورط المجيب في جهة سؤال لا يكون له ان يراوغ فيه وهذا اكثره في اشتراك الاسم
وفي الذي يسميناه المراي واذا كنا بدانا نقسمها في المفهوم وكان هذا التلبيس متعذرا عليهم وان
لم يكن تقدمنا تقسيمها فاعترا علينا قلنا ان نفعل من بعد ونبين انه ليس ما سلمناه ما ذهب اليه الخصم
ولا ما انتجه هو الذي ظنه وليس ذلك رجوعا منا بل اصلاحا لشيء اضطررنا اليه غلط القائل اذ الرجوع
هو الرجوع عن المعنى ليس عن اللفظ ولو كان التبكيت باشتراك الاسم تبكيتا لكان كل ممكنا بل الزام
ان يراعي المعاني دون باسم غير الذي في به لتبكيتنا ما يجب ان يسلب وان يوجب وما يجب ان يسلب عنه
وان يوجب له لئلا يختلط ايجاب وسلب لشيء واحد الذين قالوا ان الخلاص من ذلك بان نعين
الموضوع المشترك في اسمه بلفظه هذا فلا نقول زيد موسيقار بل زيد هذا فما عملوا شيئا فانه ان كان
الدلالة بها على اختلافه فان زيدا هنا ايضا مشترك فيه المهمل الا ان يشير بالاصبع فيكون
قد اغنيت عن اللفظ وجعلت الاشارة كافية في الدلالة فاذا كان لنا ان نقسم وان ننص على المعنى
قلنا الحل دبما كان ابتداؤنا بالاستقسام والاستفهام توهم العناد والتعسر والقطع على المتكلم
لانها الخلاف فان مثل هذا لا يقبح ان يوخر التخلص الى آخره وكثيرا ما كان اغفال ذلك وتركه يجلب
الشناعة عليه كما قلنا فنترك ذلك في البدي حتى يتخلص واذا كانت القسمة مما لا يوهم
التحيز ولا انما فيه مضرة فبالحري ان لا ينكل عنه واذا تسلمنا المقدمات من الاحتياط الا انما
يادنين بل نسلمها على انا نظن ذلك غلطنا فان ذلك يمنع انعقاد التبكيت علينا وترتيب الشناعة



بخلاف المشهور الينا والجمع بين السؤالين لو استحق الجواب لاستحق الجمع عن الف سؤال ولكن ليس للمجيب
الواحد من حيث هو مجيب واحد ان يكون مجيبا عن كل حق فان يجيبا ان يتعدد لما السؤال وقوة السؤال
بالاسم المشترك كما علمت قوة سؤالات كثيرة فلا السؤال عن المشترك واحد ولا الجواب والذي يغلط
بالمصادرة على المطلوب الاول باحد التغيرات فان كانت ظاهرة لم يقبل وان تخفيت وتنبه لها عند
الانتاج قيل ان المراد فيما سلمت غيرها اوردت ولو سلمت هذا لسلمت ما فيه النزاع وحينئذ لا يجد المغالط
سبيلا الى الزام كذبا وتشنيع واذا استعمل المغالط بدلها في المصادرة على المطلوب الاول من لفظ كلي
قولا مبنيا على المقايسة او لم يكن الكلي المستعمل اسم وكان قولها قبله بقول قياسي كما يقول كل ما يجري مجرى
الانسان والفرس ويشبهه فهو يحرك فكه الاسفل ويجعل تغيير ما يصادر به من المطلوب الاول على جزء
الجملة او في غير المصادرة ايضا ثم اذا انتج قلنا ان يقول انما سلمت لك فيما يجري مجرى الانسان ولم اسلم لك
في كل شيء وهذا ليس يجري مجرى الانسان فانه يخالفه من قبل كذا وذلك لانه ان لم يفعل هذا تم له التبكيت
وخفي ما يريد من المصادرة على المطلوب الاول اذا كان تغييره على هذا النحو من التغيير انتقالا الى الجزئي
او الى المعلوم واذا استعمل اسما حقيقيا لم يكن بد من الجواب ومن القسمة اذا كان في بعض دون بعض ويعرض
ان يكون الاسم حقيقيا في القضية ليس فيها اشتباه ولا ايهام اشتراك وان كان في نفسه مشتركا فيحتج
ظهور معناه الى التسليم او الى القسمة ثم يكون اذا استعمل في مقدمة اخرى ما استعمل بوجه آخر مما له في نفسه
من الاشتراك ويكون حاله ما ذكرنا فيعرض في النتيجة ان يكون على نحو كاذب كما يقال ان ما هو لاهل
بلد كذا فهو مال لهم والحيوان كذا هو للانسان فهو اذن مال له فيكون كل قضية يستعمل فيها اللفظ له
بمعنى معقول محصل ولكن يغلط في النتيجة اذ يوجد في النتيجة على معنى اخر وقد علمت ان القياس لا يكون
بالحقيقة قياسا او يكون هناك الاشتراكات الثلاث التي للمقترنتين في انفسهما او التي للمقدمة
مع النتيجة واذا كان اللازم غير منعكس كما قلنا فينبغي ان يجيب في العكس بالجزئية فلا ينتج التبكيت
بالجزئي فان الجزئية يحمله على ايراد الشروط وتكثير القضايا ويعسر حينئذ التاليف العقيم في الحق فضلا
عن الباطل واذا كانت المسئلة كلا طرفيها مشهورا كما هو في نفس الامر من فساد هذا في القطر مساويا
للضلع عند اصحاب الجزء البتة وعند المهندس غير مشارك البتة واشياء اخرى مثل ذلك فكان كل طرف
مقبولا ومضادا للمستفيض فيسهل علينا في مثلها ان نقاوم اذ يكون لنا ان لا نقبل كلا الطرفين شيئا
واذا لم يكن احد الطرفين معتاد القبول والتسليم وكان كل واحد من طرفي النقيض يصدق بشرط يقترن به
لم ينتفع المجادون بامثاله وذلك لان المجيب لا يسلم اي ذلك شيئا اما القسم الاول فلان تسليم شيء من
الطرفين غير معتاد واما الثاني فلانهما خلا عن الشرط كان حكمه حكم الاول واذا الحق به الشرط كان
للاخر ان يلحق بالشرط ثم لم يسلم مع شرطه بالجملة يجاوب بالنقيضين في القبول وغير القبول بحسب
صورة التبكيت فاذا كان عند الانسان معرفة حاضرة يحيط بها بكيفية العثرة في السؤالات وكيفية حلها
سارع الى الحل وحد المقاومة ولان منع العقد اولى من تبكيت الى وقت الحاجة الى الحل وانما منع عقد التبكيت
الباطل ان يحس بايصال المقدمة المسئول عنها بالنتيجة انكرها والاخر ان يظهر وجه انكاره لها فان هذا
فعل الفحول من المجادلين وبذلك يتلقون القياس الكاذب والقياس قد يكون مغالطيا اما لمادته فقط
اذا كانت صورته قياسية فهذا ينقض من جهة مقدماته وقد يكون مغالطيا لانه يشبه في صورته
القياس وليس بقياس على ما علمت وهنا فان الحل قد يكون فيه من الوجهين جميعا اذا كانت المقدمات
ايضا كاذبة فعلى الحال ان ينظر في ذلك في صورته ايضا ويحل الشبهة منها وينظر ايضا في النتيجة فانه
النتيجة اذا كانت كاذبة نبهت على القياس وما فيه من الغلط فيشرح سوء تسليم ان كان تدوقع فانه
كما ليس الفكر كالبديهة كذلك ليس التنبيه للسؤال وهو بعد سؤال كالتنبيه له اذا انتج فهنا هو وجه
الحرز والتمكن من الحل ومقاومة السوفسطائية واما بعقب تبكيتاتهم وايضاح السبب فيها فقد يعلم
مما سلف ويزيد معرفة به معاودتنا النظر في واحد واحد منها فصل في حل التبكيتات
المغالطية الواقعة من جهة الالفاظ فنقول ان المغالطة باشتراك المفهوم على وجوه
فانها اما ان يكون لان السؤال اما ان يكون كثيرا واما ان يكون الكثرة في النتيجة ايضا وتلك الكثرة
يكون الحق في بعضها موجودا وفي بعضها ليس بموجود كما اذا سئل هل الساكت متكلم او قيل هل الذي

او غير دائما

فصل في حل التبكيتات المغالطية
الواقعة من جهة الالفاظ

زيد يتعلم ليس يعلم فان الاول يغلط في النتيجة فينتج نتيجتين ولا يشعر باشتراكه وهو مقدمة بعد واما
الثاني فانه وهو مقدمة بعد لا ينفصل لا ينفصل اشتراكه فمن عاداه عاداه وهو غير مفهوم اذ لا بد له
في ان يفهم من ان يعلم راجع الى الشيء المعلوم او العالم حتى يمكنه ان يجيب عنه ويشبه ذلك ايضا ان لم
ليس الذي يعلم يعلم ولكن يعلم ان كل اثنين زوج ولا يعلم اثنين في يدي وفي جميع اشباه هذه يكون
الخلف فيها بان ينتج ان الشيء ليس هو فان الخلف على وجهين خلف استحالته بين لا من جهة النافض كمن
ينتج مثلا ان زوايا المثلث اكثر من قائمتين والثاني خلف استحالته بين من جهة النافض كمن ينتج ان المثلث
ليس بمثلث وان الاعمى ليس باعمى فيجب اذن علينا ان نشعر بديا باشتراك الاسم ان يكون تسليمنا محدودا مفصلا
بان نقول للسائل ان عنيت كذا فالجواب كذا وان عنيت معنى آخر فليس جوابه كذا وان نتعرض بالمنع لما هو
ضار ومبدأ للمغالطة وان لم نشعر بديا لذلك بعد ذلك فقلنا ليس كل ساكت يتكلم بل هذا الذي هو
ساكت الآن له ان يتكلم وقتا آخر فانه ليس يلزمنا ان نجيب عن المهملة وهي مهملة وعن المبهمة وهي مبهمة و
ان تعلمنا قلنا ان نشير الى ما عنينا وكذلك اذا قال ليس يعلم الذي يعلم فنقول علمها علم وليس علم جزئيات
الذي علم او ليس يلزم اذا علم احوال الذي علم والمغالطات التي من التركيب والتقسيم قلنا ان نحفظ الحكم
في التركيب ونمنعه في التقسيم وبالعكس لنا ان نمنع الحكم في التركيب ونحفظه في التقسيم اذ المركب ليس هو
المقسم ويرجع الغلط في هذا الباب الى ما يقال على نحوين من المرادات بوجوه مثال المغالطة التي يكون
المركب فيها مثل ان بما يعلم ان يضرب زيد فيه يضرب فيضرب باذن فيه بفعلك او علمك وهذا فيه ايضا
تضليل من جهة المراء اما من جهة التركيب فلانه يسأل مثلا الست تعلم بما يضرب به زيد فنقول بلى ثم نقول
اليس بذلك يضرب فنقول بلى فيركب ويقول فاذن بما يعلم ان زيدا يضرب به يضرب واما من جهة المراء
فلانه يصرف الى موضعين احدهما آلة العلم والثاني آلة الضرب وربما كان القول صادقا اذا فصل
عن الهيئات والوحي فاذا قرن بها صادق قلما يغلط بالتركيب وبالمراء والذي ظن ان كل مغالطة
لفظية فهي لاشتراك في الاسم فلا ينتاخر بان يخطأ انه اذا تأملنا هذه الامثلة التي من باب المراء ومن باب
التركيب والتفصيل مثل قولهم بالطرف الذي يضرب على انه موضع الذي يضرب في لغة العرب المنتصب لانه
مفعول به وعلى انه الخبر لانه نعت الظرف وهذا من باب المراء وكذلك يعلم ان السفن التي لها ثلثة سكانات
التي يكون باستقبله الآن فاذا لان يتخيل تارة بالعلم وتارة بالسفن واما من باب التركيب فمثل ان يقول اليس
فلا تخبروا اليس فلان اشكا فاردئا فهلا انه خير ردي وكذلك اليس للعلوم الجيدة تعليمات جيدة وللردي
ايضا تعليم جيد فمن الجيد اذن ان يعلم رديا لكن كل شيء ردي من تعلمه فيعلم رديا فاذن كل تعليم الردي ردي
والجيد غير ردي هذا خلف وههنا تضليل من جهة التركيب وتضليل من جهة اللفظ ايضا في قوله يعلم رديا
وايضا حق ان يقال الآن انك حادث لكن لست انت الآن حادثا فانت حادث الآن لست حادثا الآن هذا
خلف وكذلك اليس كما يكون لك شيء ممكنا كذلك يمكنك ان تفعل ويمكنك عندما تضرب بالعود ان تضرب به
فاذن يمكنك ان يكون ضاربا للعود غير ضارب بالعود وهذا كله يرجع الى ما قلنا ان الشيء يفهم بوجهين
من وجه وذلك لان تشترط وان كان فاضلا فليس في كل شيء بل في الخلق وان كان رديا فليس في كل شيء
بل في الدباغة وهذا لا يتناقض بل يجتمعا لانما يتناقض مفهوم آخر وهو ان يكون فاضلا ورديا في شيء
واحد فتشترط فاضل وردي كقضيتين اثنتين لا كقضية واحدة وعلى ما علمنا في موضع آخر وكذلك
ليس بينا تناقض خير في نفسه وشر في شيء آخر ولا يلزم ان يجعل احدهما شرطا في الآخر او يجعلهما معه تحت
حد واحد وكذلك ليس اذا صدق ان عندما لا اضرب بالعود يمكنني ان اضرب به لو كنت شئت مجموعا
يمكن ان يصدق مفترقا ونقول عندما لا اضرب به او نقول اني عندما لا اضرب به ضارب به فان الامكان
والمشية قد اسقط وفرق القول ومعنى الامكان في هذه الاشياء انه كان ان يكون الشيء بدلا عن ضده
لا مع ضده وههنا قد اخذ مع ضده وقد حكى المعلم الاول ان بعض الناس واظنه يعني بذلك المدعي له
انه معلم حل ذلك بان قال الفرق بين قولنا يفعل بحسب ما يمكنه وقولنا انه يفعل لا محالة بحسب ما يمكنه
شيئا فلو كان ان يفعل الممكن لا محالة فعله وجب ان يضربه في حال ما يمكن هو حين لا يضرب واما اذا
لم يكن كذلك بل ليس يجب ان يحصل بل يحيله كانه يجوز ان يقع واقعا حال عدم الضرب فيكون حينئذ
لا يضرب فان معناه انه كان غير ممتنع في ذلك الزمان ان يقع الضرب بدل غير الضرب بالبتة يجب هذا

الحل وان كان من وجه حلا فانه ليس حلا بحسب ان المغالطة متعلقة بالتركيب والقسمة فان الحل
يجب ان يكون مستمرا في جميع الجزئيات وهذا الحل خاص بهذه المادة وان استمر فليس فيه تعرض لما
اورد في المقدمات ومن السبب المتصل واما المغالطة التي تقع من جهة الشكل فمنه ما يكون الحكم فيه على
نفس اللفظ مثل من يقول ان هذا البيت ليس بمعقوص ساكنه فينتج ان هذا البيت ساكنه فيها ومنه ما ليس
الغلط فيه في نفس اللفظ بل هو شيء يتعلق بهيئة اللفظ وهو كالاشتراك في الهيئة او شيء يتعلق بهيئة
الاداء كما يكون الشيء يقال مرة بتحجر وخدع ومرة بطلاقة فيتغير الحكمان واذا لم يلتفت الى اللفظ والى شكل
اللفظ بل الى المراد والمعنى سهل التخلص مثلا اذا قال قائل ان الذي يبصر نفسه يفعل من حيث يبصر وينفعل
من حيث هو مبصر فيكون من جهة واحدة فاعلا ومنفعلا فنقول ان الذي يبصر ينفعل في كل حال وليس يفعل
ولا يشتغل بان تصريف يبصر هو تصريف يضرب ويقطع لان المعنى هو غير مطابق للتصريف وهذا يشبه
الاسم المشترك ويشبه الذي يسأل من مسائل كثيرة وحكمه في ان يجعل سؤاله بديا او اخير الامر على نحو
ما قيل في اللفظ المشترك وحكمه في انه يغلط لاشتراك الاسم حكم المراء وهو مغالطة لفظية ليست كما
ما يراه بعضهم من ان كل مغالطة لفظية متعلقة بالاسم المشترك ولنورد امثلة مرائية يغلط من جهة اللفظ
وحلها غير حل المغالطة التي وقع فيها باسم مشترك مثل قولهم اليس من يرمي شيئا حوله بعشر ليس له فمن كان
الكراع الذي عنده فيكون لا كراع له لكنه ان رمى واحدا جاز ان يبقى عنده تسعة فيكون له كراع ليس
كراع ومثل هذا ليس فيه اسم مشترك وانما وقع الغلط بسبب ان قوله لا كراع له فهم منه لا كراع له البتة والتسليم
وقع لقلة الحرز لا لاشتراك في لفظة الكراع او لفظة من الالفاظ المفردة وكذلك هل يبذل الانسان الا
ماله فنقول لا فيسأله بالسرعة انه ان يبذل ماله فيجيب المجيب بالسرعة ويقول نعم فينتج عليه ان الانسان
يعطي ما ليس له وايضا هل الذي ليس له يد يبطش باليد وايضا هل الذي ليس له عين يبصر فان قالوا بلى
لشنع انه كيف يبصر بلا عين ويبطش بلا يد وان قالوا لا الا ذي ذا اليد الواحدة والاعور ذاك يبطش وهذا
يبصر وقد ذكر حال هذا حادثين مما يتعرض للمثال لا للقانون وفيهما كلام كثير من وجوه الاحتمال الذي يحل
المثال الداخل وما فسر به غير لائق وايضا مثال آخر اليس كتبك هذا صادقا لشيء كتبه فنقول بلى ثم نقول
اليس ما كتبه كاذب فنقول بلى اذا كان كاذبا فاذن هو كاذب وصادق والسبب ان هذا الكاذب ليس
يناقض ذلك الصادق فان الكاذب المقابل للقول الكاذب هو قول صادق وللعقد الصادق عقد
كاذب وههنا فقد اخذ الكذب مقرونا بالمدلول عليه والصدق فصيرورتا بالعقد من الكتابة ولاختلاف
التركيبين وقعت المغالطة وايضا اليس ما يعلم زيد هو وهو يعلم الثقيل والخفيف فهو ثقيل و
خفيف والمغالطة كما علمت من قبل رجوع هو تارة الى المعلم وتارة الى المتعلم وليس يسلم المجيب انه هو
المتعلم بل هو الشيء الذي يتعلم لا زيد وايضا اليس هذا الشيء الذي يشربه الانسان يطاء وهو
يشربه يوما كله فهو يطاء اليوم فلانه انما يطاء ما يشرب فيه من المسافة لا الزمان وهذا اليس يشرب
من الكاس ولكنه لم يشرب منها شيئا والمغالطة ان هذا يشرب منها لا من جوهرها واليس كل متعلم
هو اما متلقن واما مستنبط لكن المستنبط ليس متلقنا او مستنبطا والمتلقن ليس مستنبطا او متلقنا
والمغالطة بسبب اختلاف ربطها بين القضيتين فانه يوهم انه ربط احدهما بالاخر على انه معاقبه
ويوهم انه ربطه به على انه معانده وايضا الانسان في نفسه هو ثالث غير العام والخاص لكن العام
والخاص هو لانه انسان وهذا المثال قد يحتمل ان يجعل تضليلا معنويا لكنه مع ذلك لفظي ايضا
وذلك لانه غير العام والخاص في نفسه اي اعتبار نفسه والعام والخاص هو لا باعتبار نفسه
ففيه مغالطة من جهة اعتبار تركيب نفسه مع الانسان وتفصيله عنه وهو من حيث نفسه لا يصدق
انه شيء من الاثنين بل كشيء منهما وكذلك جميع العوام حملت على الشيء من طريق ما هو وحملت خارجة
عن جوهره فان السبيل واحد ثم بالجملة وجميع ما يغلط عند اللفظ مقابل عند الجواب بالضد
ان كان الغلط بالتركيب انحل من طريق تركيب القسمة وان كان من القسمة فحل بالتركيب وان كان
الغلط مثلا بشكل مخفف فليكن الجواب بشكل مثقل وان كان باسم مشترك فبان يأتي باسم محقق
للمعنى المفرد وكان في المراء وفي التركيب مثلا اذا قال اليس من يمشي يتوطأ ما يمشي فيه فهو يتوطأ الزمان
فيكون تسليمنا ان الذي يمشي يتوطأ ما فيه يمشي من المسافة دون الزمان وعلى هذا القياس في تلك

مقابلة

فصل في حال باقي التبكيتات المعنوية والتمكن من مقاومة اصناف مشاغباتهم

البراقي فصل في حال باقي التبكيتات المعنوية والتمكن من مقاومة اصناف
مشاغباتهم واما التي من طريق المعاني فالذي من العرض فبعضه واضح مستمر في جميع ذلك بان يكون
ذلك الحد في بعض الجوابات من الاعراض اذا سئل عنها فنقول ليس من الاضطرار ان يكون مثلا الابيض شيئا
واذا كان قد يوجد ايضا ويتفق وجوده وانما يلزم الصدق في جميع الاعراض اذا لم يكن متباينة
الاجناس العالية والوسطى فحينئذ لا ينفذ حمله حيلة المغالطة ويوضح ذلك بامثلة يسميها الشاموس
ويستوحش من مخالفتها المشاغبة من امثلة ما بالعرض قولهم الست تعلم ما اسألك فان قال بلى الم
كان له ما هو وان قال لا اعلم قالوا انا اسألك عن زيد او عن الخير وانت تعلم والمغالطة في هذا من جهة
العرض هو ان شيئا واحدا هو معلوم في نفسه ومسؤول عنه وليس هو معلوما من حيث هو مسؤول عنه
بتركيب العرض بين المعلوم والمسؤول وايضا قولهم وكذا قولهم جبل قاف قليل لانه واحد وكل قليل
صغير فهو قليل وهو صغير فالقليل صغير والقليل صغير وجبل قاف قليل لانه واحد فهو اذن صغير
قوله الكلب لك وهو اب فيجمع ذلك معا وايضا الست تعلم زيدا انه ذاك وهو الداخل الدار فيعلم الداخل
ثم لا يعلم انه دخل الدار فيعلم الداخل ولا يعلمه والحل في هذا ان ذلك غير الداخل وانما هو هو بالعرض
وهما بالذات والمعنى شيئان فليس المعلوم هو المجهول وحل ذلك قليل وصغير هو ان هذا قد يوجد كبير
بالضرورة وكذلك ان سأل الست تعلم ما انبئك ان اسألك عنه حين يجيء عنه والذي اسألك عنه مخفي
فيجب ان تعلم المخفي والمستور وجميع هذا مما عرض كلاهما الموضوع واحد واحدهما عرض للآخر من
غير نسبة بينهما وكل واحد منهما ليس هو الآخر وليس الجواب بما اجاب به بعضهم واظن من جرى
ذكره مرارا ان الشيء يعلم ويجهل من وجهين فان هذا هو المشنع به وكيف يكون وجهان للواحد
من حيث هو واحد فانهم يشنعون بهذا بل يجب ان يقال المعلوم ليس هو المجهول البتة نعم الا بالعرض
هذا جواب يحل من جهة وفي بعض الاشياء ولكن ليس مستمرا في جميع المسائل التي من هذا الباب
ولا مقبولا عند المنكر منهم وبالجملة من يخالف المشهور لا يكون القياس المؤلف من المشهور يلزمه
وان لزمه كان قياسا مبتديا لا حلا للشبهة ومع هذا فان هذا الحل هو بازاء الشناعة التي هي
النتيجة وليس بازاء القياس ومن حيث السبب الجامع لهذا المثال وغيره وليس يمتنع ان يكون الخطاء
في مقدمة واحدة يوجد له وجوه يتبين به خطاؤه لكن الحل من ذلك ما عارض السبب المشترك
بينه وبين ما يجري مجراه ولو ان انسانا الف قياسا من مقدمات كاذبة فانتج كذبا فاوضح خطاء
النتيجة كان ذلك بيانا للخطاء ولكن مع اعراض عن السبب مثل من يعارض قياس زينون حتى يقول
ان لا حركة لانه لو كانت حركة لكان يحتاج ان يقطع انصاف بلا نهاية في زمان متناه بان يجاب
ويقال الزمان ايضا مساوق المسافة في الانقسام فان هذا يتبين ان النتيجة غير شنعة والحل
الصواب هو ان يقال المقدمة كاذبة وانه ليست هناك انصاف بلا نهاية واذا تكلفنا بيانه
خطاء النتيجة بعد ذكر من البيانات ولم يتعرض لخطاء القياس لم يلزم شيء وكذلك الحل في المغالطة
فالها بعضهم ان كل عدد كثير لان العدد كثرة مركبة من احاد وكل عدد فانه اقل من غيره وكل اقل
فهو قليل فكل عدد قليل وكثير فانهم قالوا ليس يكون قليلا وكثيرا من وجهين وليس هذا الحال
فما عملوا غير مقاومة النتيجة وسلموا القياس ولم يحلوا التضليل وما كان يجب لهم ان يسلموا ان
كل عدد كثير وان كان ان يقال له كثرة فان الاثنين ليس بكثير والمغالطة التي تورد ويقال ان كلبا
لك وهو اب لك عبد لك وهو ابن فيجمع انه لك اب وابن او لك اب وعبد ومن هذا القبيل الذي بالعرض
قال المعلم الاول حل بعض الناس هذا واظنه المذكور مرارا بان قال ان المغالطة ههنا باشتراك
الاسم في لك وهذا غير نافع في الحل ولا مستمر فانه وان كان لفظة لك يقال باشتراك الاسم
على معان تارة بمعنى الملك وتارة كما يقال في المغالطة المذكورة فيها في الابن والاب فانه ليس
بمعنى الملك بل يدل على نسبة الاختصاص والقرابة وهذه النسبة معناها واحد فيهما وان كان
المنسوب اليه مختلفا والا لكان قولنا لك يقال على معان غير متناهية وانه وان كان لفظة لك
مشتركا فيها فانها عند ذكر العبد يدل على الملك فينقطع في ذكر الاب يدل على تخصيص نسبة
اخرى وليس يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهومه بل بسبب اختيار الامرين اللذين لا يتحدان

الا بالعرض

الا بالعرض بل انما المغالطة في هذا من طريق العرض فان الذي هو له هو عرض له ان كان ابا او ابنا او عبدا
لا من طريق ما هو له ولا من طريق نسبتي حتى يكون ابا لي او ابنا وكذلك الامثلة الاخرى من باب العرض احدها
الرجل المذكور من باب اشتراك الاسم وبالجملة فان الاشياء المأخوذة من الكيف والكم المضاف العارض
لشيء واحد لا يتحد الا بالعرض ولا يكون بعضها الآخر من طريق ما هو فكذلك ما يكون من مقولة واحدة
لكن اجناسها الثانية متباينة ومع ذلك فان الاضافات اذا حققت تلزم فروع الغلط فيما بالعرض وكذلك
الشروط الاخرى التي للنقيض على ان هذا باب برأسه وقد ذكر لهذه امثلة ونحن نذكر ما هو اولى بان يلتبس
منها من ذلك وقوعا ايضا انها مغالطات برأسها ليست من قبيل اشتراك الاسم كما ظنه المذكور ومن ذلك
الامثلة مثل قولهم ان بعض المعلوم علوم للاشرار وكل ما هو للاشرار فهو شر ردي لكن كل علم خير فبعض ما هو
خير شر ردي وذلك لانه وان كان علم الاشرار فما استعمل فيه الاضافة الدالة على وجوه مختلفة فانها ههنا
ليست تدل الا على النسبة فقط ولا الغلط جاء من ذلك بل من جهة انها ليست الشر من جهة ما هو شر وكذلك
مثل ان الانسان اذا قال ان الانسان للحيوان لم يكن لفظة اللام تدل على معان كثيرة بل على انه موضوع لان النسبة
اذا لاشتراك على ان كون الخير للشر قد يحتمل ان يكون على وجوه ليس كون الانسان للحيوان ولكن لم يقع الغلط
ههنا من ذلك ولعل اكثر امثلتنا فهذه المغالطات لا يقع باشتراك الاسم فانه اذا قال قائل ان الذهب خير
وهو في دماغ فلان فهو خير فيه وان كان لفظة في مشتركة فانها في هذا الموضع غير مشتركة ومع ذلك فقد
انتج منه غلط ولا يجب ان يتوهم ان ضد قد يحمل الشيء على شيء ما من وجه ويصدق سلبه عنه من وجه لغير جعل
لفظه لفظا مشتركا فيه فان كل لفظ في الدنيا يدل بالشرط على شيء وبالاطلاق على شيء وبشرط ثالث على ثالث
ويحمل على شيء ومع غيره على شيء آخر انما المشترك فيه هو ان يكون نفسه يحال واحد بكثرة لا لانه الا فانه تقييد
طويلة تدل على امر ما فتضيقها ان تدل على ذلك الامر بل على شيء آخر ولا يصير مع ذلك مشتركا في الدلالة وبالجملة
ليس الشيء على الاطلاق ومع تقييد بشيء من العوارض التي تعرض في مقولات اخر واحكام وبامثال هذا
ما غالطوا فقالوا ان هذا الشيء موجود وليس قرشا هو موجود فهو موجود غير موجود هو القرش وايضا ما
يقولون هل يكون ويوجد ما ليس بموجود فيكون هو الذي ليس بموجود موجودا وكذلك هل الذي هو
موجود يبطل كونه ووجوده فيكون الموجود قد يحصل لا موجود فهو موجود ولا موجود وهل تحلف حنثا
لكنه على الكذب ليس بحنث وهل ان يستحلف حنثا لكنه على الجور ليس بحنث ثم الحلف مما يستحق والاستحلاف
مما يستعد له فهو حسن غير حسن هذا حلف وكذلك الطاعة حسنة وهي ايضا قبيحة وكل هذا لترك
اعتبار الوجوه والشروط وترك اعتبار الاطلاق والتقييد فاذا امتنا منذ ذلك لم يعرض لنا تبكيت
وانه فرق بين ان يكون شيئا وبين الموجود وبين الموجود شيئا وبين الحسن بحال والحسن مطلقا
والقبيح بحال والقبيح مطلقا اي في مثال الحلف والاستحلاف والطاعة وليس ببعيد ان يختلف الاطلاق
والتقييد والتقييدان المختلفان في الحكم من هذه الامثلة اليسار والصحة واليسار خيرا فاذا قيل بلى
قال لكنها ليست خيرا للجاهل فان ذهي خير ليس بخير وكذلك ليس للمذنب خير وليس للطيران خير ومثال
تلو هذا يجب ان يفهم على هذه الصورة مثل ان يقال اليس ما لا يؤثره الحكيم فهو شر فنقول بلى ثم
نقول اليس اطراح الخير خير فنقول بلى فيقول الحكيم لا يريد اطراح الخير وابعاده وطرح الخير ونفيه حال
الخير وما هو حال الخير فهو خير فالحكيم لا يريد خيرا وما لا يريد فهو شر فبعض الخير شر وحل جميع هذا
واضح وايضا مثال من باب الشر يشبه مثالا تقدم ذكره من باب الخير وهو ان اللص شرير فيجب ان يكون
ما ياخذه ويطلبه شرا وهو يطلب الخير وذلك لانه ليس لانه شرير يجب ان يكون جميع ما ينسب اليه شرا بل
قد يعرض ان يكون ما ينسب اليه شرا كما ان المرض شر وليس كل ما ينسب اليه شرا فان الاقبال منه ليس شرا
ومن مغالطات هذا الباب اذا سئل انه لما كان العادل آثر من الجائر وجب ان يكون ما هو على جهة العدل آثر
من الذي هو على جهة الجور فيكون المقبل على جهة العدل آثر من المقبل على جهة الجور وليس كذلك فان
المغالطة في هذا ان لا يعتقد ان يكون ما هو على جهة العدل آثر للعادل والمعدول به وكذلك ما على جهة
الجور آثر للجائر والمجور عليه ومثال آخر يجب ان يفهم هكذا انه هل للعادل ان يأخذ كل شيء له من حيث كان
فان قال نعم قال فان كان ذهبا اخرجه من بيته او ملكا جعله شكل غيره وايضا هل يلزم القاضي الا
الاجتهاد فالاجتهاد صواب والسنة صواب وان خالفه كان صوابا يخالف صوابا وعدل يخالف

عدلا فيكون عدلا لا عدلا وايضا هل يجب ان تعاقب من يقول العادل الاثا ومن يقول الجائزات فيقال
من يقول الجائزات والعادل الذي يقول الجائزات التي جرت عليه يجب ان تعاقب وجميع هذه الامثلة
من اختلاف دلالة ما يقال على الاطلاق وعلى التقييد مثل ان اضر ان كل ما يجري على طريق العدل مؤثر
من غير ان يقال لمن وكذلك ان يقال لكل شيء لما لك ان تاخذه ولا نبين بشرط انه ما لم يخرجه ويعربه عن
نفسه بحق لغيره ولا نبين ان الاجتهاد مرجوع اليه ما لم يخالف النص وان لا نبين قول الجائزات التي
يحكيها او قول الجائزات الذي يجود بها على غيره وليس الاخبار عن الجود جودا كما ليس الاخبار عن العدل
عدلا او عن النافعات نفعا وفرق بين جود يحكى وبين جود يعمل على الاطلاق واما ما يقع من جهة التبكيت
فعليك ان تبين صورة القياس هل هي منتجة ام لا وينظر في الحدود وهل الوسط واحد بعينه في كل جهة
وهل كل طرف هو في القياس وفي النتيجة واحد بعينه في كل جهة من شرائط النقيض ويجتهد في التسليم
ان يراعي في اول ما يسال الهل يسلم شيئا من بين حالين مختلفين او شيئا يناقض النتيجة بحال دون حال
وما يجري عنه ان يراعي في المحمولات شروط النقيض فاذا قيل له مثلا هل كذا ضعفا وليس بضعف
اجاب مع استظهار فقال الضعف كذا دون كذا وكذلك يراعي الوقت والجهة في كل شيء بحسبه مثل
استظهاره في جواب من يسأل اليس من يعرف الامر يعرفه كما هو وكذلك الذي يجهل الامر ثم انت تعرف
زيدا ولا تعرف انه موسيقار فتعرفه ولا تعرفه وهذا لانه لم يشترط انه تعرفه من جهة واحدة وعلى الاطلاق
او من كل جهة وكذلك اذا قال اليس ما هو ثلثة اذرع اكثر مما هو ذو ذراعين لكن هذا الذو ذراعين اكثر
عرضا فهو اكثر وليس اكثر فاذا تحفظ المجيب فقال هو اكثر طولا لم يلزمه هذا التبكيت واما المصادرة
على المطلوب الاول فان عرف المجيب انه مصادرة لم يسلم ولم يلزمه الشنعة اذ كانت الشهرة توجب
تسليمها انكر ولم يحتشم قائلا فيجب ان خالفت الشهرة في الوضع الذي نصره فكذلك الفه فانا هو
هواه على حكمه وان سها ولم ينتبه ودلس عليه فسلم المصادرة فانتبه تدارك وقال للسائل
فليس لك قياس لان هذا التسليم رجوع مني عن وضعي ومساعدة لك واما انت فلم تفعل شيئا ولم تتم
تبكيتا وكيف يكون وانت استعملت نفس نقيض وضعي في ابانته والمقدمة عين النتيجة واما وضع ما
ليس بعلة علة فليراع انه هل يلزم عما يلزم مع رفع ما يسلم فان كان قيل انه سواء سلم ذلك ولم يكن قاطع
لازم وليس من فعله واما اعتبارات اللازم المحمول واللازم التالي فيجب ان لا يغلط فنقبل الملزوم لازما
واللازم ملزوما فحينئذ لا يمكن ان يقع لنا غلط حين لا يتوهم الانعكاس وهذا الباب على صنفين اما
على سبيل الاستقامة واما على سبيل عكس النقيض ومقابلة الوضع فانه تارة اذا قيل كل حريف حار
ظن انه يصح معه ان كل حار حريف وقع منه التضليل وتارة اذا قيل كل متكون له مبدأ ظن ان ما ليس
بمتكون ليس له مبدأ ويعرض ما عرض لمالسوس حين حكم من هذا ان جرم العالم غير متكون فهو غير متناه
وذلك الغلط بل اللزوم كما علمت بالعكس واما السؤالات اذا جمعت فينبغي ان يتأمل المحمول او الموضوع
او المقدم والتالي هل هو واحد على جهة في المعنى او كثير وان يفصل ولا يجيب الا عن واحد واحد واول ما يقع
هذا الغلط اذا كان الجواب بالايجاب والسلب صادقا في الجميع كما في اللفظ المشترك المتفق المعاني
في الحكم واعظم ما يقع فيه الغلط اذا كان مختلفا فليحذر مثل هذا ومما انغلط من هذا القبيل ان يكون
الجواب في المسئلتين المجموعتين بالمتقابلين مثلا ان يكون احدهما خيرا والاخر شرا فيقال هذان
خير وشر فيقال ايضا من وجه آخر ان مجموع هذين لا خير ولا شر لان الكل ليس هو ولا واحد منهما وكل
واحد هو وليس الاخر فيقال المجموع هو كل واحد وليس هو هو وليس الخير والشر الا هما ولهما
وهو ايضا لهما وليس هو هما فهو هما وليس هما وايضا ليس ما هو خير يكون شرا والشر يكون خيرا
فيكون ان تتصادقا شيئا واحدا كل واحد منهما خير وشر لان الخير ضد الشر والشر ضد الخير فهذه
وان تعلقت بجميع السؤالات فلها ايضا خصوص ويلحق بهذا التضليل من باب اشتراك الاسم وغيره
وليس لقائل ان يقول انا قلنا كل او كلاهما فهو تاحيد لا تكثير فان الكل وكلاهما يصلح للتكثير وان يحمل
شيء في مثل ما نحن فيه على كليهما فقد حمل على اثنين في المعنى وان كان واحدا في اللفظ اللهم الا
ان يكون الموضوع واحدا ويدخل الكل للسور وذلك غير ما نحن فيه فهذا ما نقوله في المغالطات
التي في نفس القياس بحسب اللفظ والمعنى واما الخارجة فقد ذكرناها ايضا واما الاقاويل

المحوجة



المحوجة الى التكرير اما في المضاف فنحن نبين ان الشيء المضاف لا بد في تعريفه بالمضاف الاخر من حيث
يكون المضاف الاخر ذاتا ثم ليس المضاف ذاتا يتكرر على المضاف اللهم الا ان يسأل على وجه يعرضنا
قلناه في موضعه من ان الملجئ الى فحش السؤال والسؤال الفاحش هو الذي يسأل عما لا فائدة فيه
فيكون جوابه لا فائدة فيه ثم ليس كلما تكرر منه شيء عرض منه هذيان فانك اذا حددت العشرة الحد
الحقيقي احتجت ان تقول انه عدد مؤلف من واحد وواحد فواحد وكذلك حتى يتكرر الى المبلغ الواجب من
غير استحالة ولا هذيان وذلك لان ما هو متكرر فبيانه متكرر وكذلك الاجزاء الموجبة تكون موجودة
في السالبة وان يفعل في ان لا يفعل فاذا قيلت المنفصلة من ايجاب وسلب لم يقل قد كرر فيه الشيء
لا انه كرر على نحو يجب فلا يكون موضع شنعة ولو ان انسانا تكلف ان يعرف الضعف خلوا من تعريفه
بغيره الذي قد يتعرف بنوع ما به ويكون له تكرار دما لما عرف الضعف بل ربما عرف موضوع الضعف
كالاثنينية ويكون عرف شيئا لازما له الضعفية وليس ذلك الشيء في جوهره من المضاف ويكون
مثل العلم الذي هو هيئة ما للنفس وصورة من باب الكيفية يلزمها اضافة ولذلك ما كان لما أخذ
يخصص في مقابلة ما هي مثل الطب فانه يتخصص من تحت العلم ولا يكون كونه مبتدئا الا للمعنى الذي يكون
به جنسه وهو العلم مضافا لان الاضافة عارض لازم كثير وقد بينا هذا في قاطيغورياس ولما انبا

ملك

الاخر مما يشنع بوقوع التكرير فيه من جملة الاعراض الذاتية التي وجد في احدها الموضوع وبعلم
بتوسط ما يحمل عليه فان التكرير يقع فيه ايضا بسبب فحش السؤال فيحتاج الى ان يقال فان الانف
الافطس هو انف فيه التقعير الذي يكون في الانوف وليس هذا كاذبا ولكن مكررا لانك اخذت
السؤال مكررا وجواب المكرر يكون مكررا فلو قلت افطس وحده كان يكون اتفاقية تقعير فيما انك
اذا استوضحت معنى قولك انف انف كان الجواب عن تحديده مكررا كذلك اذا قلت انف افطس ومع هذا
فليس شنعا ولا كذبا ان يكون انف فيه تقعير يكون في الانوف بل الشنع والكذب هو ان يكون
انف فيه تقعير يكون في الساق حتى يكون افحج واذا قلنا انف فيه تقعير لم يحتج الى ان نقول فيه تقعير
انفي واما ما يعرض من الجهة فينبغي ان لا يجيب حتى يحار ولو هم الكشف فليس علينا ان نجيب عن لا نعلم
من انحاء الوجوه كان من الجهة من الاعراض والتذكير والتأنيث وغير ذلك وهذه المواضع المغلطة تكون
في بعض الاوقات اظهر وفي بعضها اخفى وربما اتفق ان يجتمع في شيء عدة وجوه من هذه فيزداد التباسا
ليستدعي وجوها مختلفة من الحل وقد يكون في باب واحد ما هو اصعب واسهل مثل ما يكون
في الواقعة في اتفاق الاسم مثل النحو الذي يختلف فيه احكام المحمول في موضوعات مشتركة الاسم والالفاظ
المضحكة التي قد يستعمل في جنس المغالطة والشعر واكثرها من قبل اللفظ مثل ما يقال ايضا في العربية
يا نبيل يا حر ويعني بشيء آخر ومركبات ونغمات وتصحيفات مضحكة تذهب على اهل الذكية فضلا عن الاغرار
ولو كان التضليل من اللفظ ليس انما يقع الضلال بهذه الوجوه للاغرار بل كثيرا ما يضل بسببها المجربون
والقول الحاد التأثير السريع العمل جدا هو الذي لا يفطن معه بسرعة هل الغلط في التأليف او انه لا ينبغي
ان يسلم مقدمة او هو كذب صرف فاوجب ان يسلم بعد التفصيل فان مفهومها متضاعف واقواه ما يكتب بلعو
اشد شهرة من النتيجة ما كان من الحاد ليس يسئل عن طرفي سؤال احدهما مشهورا والاخر شنع حتى يدرك
ايهما ينفع تسليمه في مطلوب السائل بل يكون من امور مظنونة كلا الطرفين فيهما سواء في الظن ليس احدهما
اشهر وفي مثل هذا اذا استعمل الحاد المعاجل من السؤال عرضت الحيرة لاشتباه الامر الذي ينفع واشكال
الامر في الكاذب والصادق وصحة القسمة السؤالية وفسادها وقصر مدة النظر والتأمل وكذلك اذا
كان السؤال لا يسئل ولم يعين المسوق اليه الكلام بهما من طرفي النقيض حتى يكون مطالعة المطلوب تهدي
سبيل المقاومة ولذلك يشكل هذا التأليف على مستقيم او على خلف وكذلك القياسات المعضلة المتقابلة التي تحتاج
الى ترجيح وتضعيف وتعلم انها متقابلة يرفع بعضها موجب البعض ولا تهتدي الى السبب الذي من قبله يعرض
فاشد الحادات ما يخفى وجه الغلط فيه هل هو من التأليف او من المقدمات وهل فيها كذب او حاجة الى التفصيل
الاسم المشترك وبعد ذلك ما يعلم ان المغالطة ليست في التأليف ولكن يشكل هل هي بسبب كذب او حاجة
الى التفصيل ثم لا يعلم ان ذلك في اي مقدمة ويكون الركيك من هذه القياسات ما ليس فيه شبهة او اشتمل
فيه في جملة ما تسلم شيء لم يسلم ولا يجب ان يجعل سوء ترتيب المقدمات سببا للاشتباه اذا كانت صحيحة

احوال الحدود واخذ بشرحه الى الصحة بل يجب ان يستعان بما كان القول غير موهوم شهرة المقدمات ولا انتاج
التاليف ويكون السائل ضعيفا عن عينك ويجب ان يتلطف في التغيير فزيادة يعضد به القول وزيادة
القائل بان يرى انه لم يستحيل جيدا فان السؤال قد يراد به زيادة المجيب نفسه وزيادة المسئلة نفسها وزيادة
الزمان. فصل في خاتمة الكلام في السوفسطائية وعذر المعلم الاول عن تقصير لو وقع

فصل في خاتمة الكلام في السوفسطائية وعذر المعلم الاول عن تقصير لو وقع

تدبيرنا وجوه المغالطات وحلها ووجه السؤال فيها واخذ معا ومنها والواجب ان نعود الى اجمال
القول فيما غرضنا قال المعلم الاول انا لما حاولنا ان يكون لنا قوانين قوة نقتدر بها على ايراد القياسات
من المشهورات لغرض جدلي وامتحاني وكان السوفسطائي يشاكل هذين اي الجدلي والامتحاني اما الجدلي
فلان موضوعاته مشتركة ولان السوفسطائي قد يتشبه بالجدلي ويسمى بحسب ذلك مرائيا واما الامتحاني
فمن حيث المغالطة ومن حيث يشارك الجدلي ايضا اردفناه بالنظر في هذه الصناعة وكيف يتشعب
ولم يقتصر على ما للسائل في ذلك وما للمجيب في حفظه الوضع بالمشتركات وعلى ما يجب ان يراعيه في الامور
المشهورة وما المتشبه بالمجيب حفظا منه لاوضاع سوفسطائية والحفظ بالجملة اصعب من السؤال
اذ السؤال كالهدم والحفظ كالبناء وينبغي للحافظ ان يحتفظ بالمشهورات لا غير واما السائل فيعمل
في كل ما يتسلم ولذلك كان سقراط لا يجيب اذ كان يعترف انه لا يحسن ذلك بل كان يقوم مقام السائل
والذي في التعليم الاول بعد هذا لا يجب ان يفهم منه انه يتكلم في القياس العام بل في هذا القياس
السوفسطائي وان كان ذكر ذلك قال وقد كان لنا في الصنائع البرهانية والجدلية المذكورة اصول ماخوذة
ممن سبقنا ليس يعني من حيث هي مجردة عن المواد بل من حيث استعملت في مواد فكان هناك جزئيات استعملت
في البراهين مثلا في الهندسة وجزئيات استعملت في السؤال والجواب في الجدل والخطابة امكن ان ينتزع
منها قوانين كلية وهذه الجزئيات كانت في ابتداء ما نطق الناس بالجدل والخطابة قليلة جدا ثم اتسعت
وكثرت على حسب كثرة نبوغ النابغين اخيرا والبناء عليها وتبديلها واصلاحها وصادت لهم ملكة
وان لم يكن من قوانين فما لوا وحلوا وخلفوا من الجزئيات ما فيه كفاية ورعادلوا على مورد ما من الكليات
وان قلت قد ذكر اقواما قالوا في ترتيب الخطابة بعد القدماء مثل طيطاس وبعد براسوماحس الذي
يجادل سقراط في امر العدل ثم ماددرس واما مقاومة السوفسطائيين فلم يوف السالفون منها شيئا يعتد به
لعلة الحاجة اليه بل لم يكن عندهم منها شيء لا في الاصول ولا في الجزئيات بحسبها اباهم اصلاح ذلك فان الكائن
فلما انتهينا الى صناعة السوفسطائية فلم نر عقودها فضلا عن حلولها بل تكلوا في امثلة قليلة جزئية واشياء
تناسب الخطابة لكنا بسطنا القول قليلا ونظرنا في وجوه الاغاليط وجمعناها وجردناها عن المواد
صناعة كلية وانما ست الحاجة الى مثل الخطابة بسبب ان ما يؤثر واجتناب ما يجتنب كان الاولون انما
وقعوا ولكن الخطابة الى هذا الجنس ثم ابتسطوا وكانوا يستحصلون فيعلمون ويتعلمون قبل ان يتجردوا
الصناعة فيكون من تعلم منهم يتعلم منه على سبيل ما يتعلم من العلم المجرب لا على سبيل الصانع القياس فكانوا
يفيدون صناعة ولا امرا كليا الا ما يعتد به بل يبلغ قائمة وكان مثلهم مثل من يقول انا اعلمكم حيلة في وقاية
اقدامكم المزالق والحفا وهو ان يقطع من الجلود ما يلبسونه من غير تفصيل وبيان بل على سبيل عرض خفاف
محمولة عليه فان هذا بعد لا يكون صناعة ما لم يعلم اي الجلود يصلح وكيف يقطع وكيف يحرز وما يميز
الخفاف والتشكات بعضها من بعض بل الذي يفيد مثل هذا العلم فانما يفيد امرا مشتبها وكلما احتسبنا بجمع النشكات ح
الخفاف من غير تفصيل ومع ذلك فانه لا يخلو ما يحله عن جدوى ما ولكنه لا يكون قد افاد الصناعة
واكثر هو جدوى من افاد شيئا صناعيا الحذو بصناعته كمن افاد خفا معمولا ولم يفد بذلك صناعة اذ لم يفد
كيف يعمل الخف قال فاما هذا فلم يستفد ممن سلف صناعته بل وجدنا امورا خطبية معمولة وجدلية
وبرهانية قال واما صورة القياس وصورة قياس قياس فامر قد كددنا في طلبه مدة من العمر حتى استنبطنا
فان عرض في هذا الفن الواحد تقصير فليعذر من يشعر به عند التصفح وليتقبل المنة بمبلغ ما افدناه
من الصواب وليعلم ان افادة المبدأ واستخراج قاعدة الصناعة اجل موقعا واسنى رتبة من البناء
عليها خصوصا اذا كان المستنبط مع انه مخترع مبتدئ محيطا بكمال الصناعة وقوانينها لا يبدأ
فيها الا ما لا يعتد به فهذا ما يقوله المعلم الاول وانا فاقول لمعشر المتعلمين والمتأملين للعلوم تأملوا
ما قاله هذا العظيم ثم اعتبروا انه هل ورد من بعده الى هذه الغاية والمدة قريبة من الف وثلاثمائة

وثلثين سنة



وثلثين سنة من اخذ عليه انه قصر وصدق فيما اعترف به من التقصير فانه قصر في كذا وهل نبغ من بعده
من زاد عليه في هذا الفن زيادة كلا بل ما عمله هو التام الكامل والقسمة تنفق عليه وتختطر بتعديه الى غيره
ونحن مع غموض نظرنا كان امام انصبابنا على العلم وانقطاعنا بالكلية اليه واستعمالنا ذهننا انكه وقع
لما هو واجب قد اعتبرنا واستقرينا وتصفحنا فلم نجد للسوفسطائية منهجا خارجا عما اورده فكان
شيء فتفصيل البعض الجمل التي اخذناها منه ما نحن نرجو ان نستكثر من الدلالة عليه في اللواحق حيث
ما نرجو ان يكون انزع لما هو اوجب الذي عمله معلم وسماه كتابا سوفسطيقا خاذ فيه عن الواجب
وقصر عن الكفاية اما الحيد فخلطه المنطقي بالطبيعي والالهي وهذا الفص فيه غير كان منهم قبل نبوغ هذا
العظيم واما التقصير فانه لم يفهم وجها للمغالطة الا الاسم المشترك وبالحري ان نصدق ونقول انه ان
كان ذلك لانا انما نبلغه من العلم ما انتهى الينا منه فقد كانت بضاعته مزجاة ولم ينضج الحكمة في
اوانه نضجا يحيى ومن تكلف له العصبية وليس في يديه من علم الا ما هو منقول الينا فذلك انما عن حسد
لهذا الرجل واما العامية فيه يرى ان الاقدم زمانا اقدم في الصناعة رتبة والحق بالعكس. تم الفن
السابع من الجملة الاولى من المنطق. الفن الثامن في الخطابة اربع مقالات المقالة الاولى
سبعة فصول فصل في منفعة الخطابة قد سلف لك الفرق بين الصنائع القياسية الخمس

الفن الثامن في الخطابة اربع مقالات المقالة الاولى سبعة فصول فصل في منفعة الخطابة

واستبنت صورة التصديق اليقين وصورة ما يقاربه وصورة الاقناع المظنون وعلمت مفارقة الاقناع
للجنسين الاولين وتحققت ان للاقناع درجات في التاكيد والوهن وبان لك ان الصنائع الحاكمة على التصديق
اربع من الخمس وان المغالطية من نوضعها ان الجدلية قليلة الجدوى على الكافة الا بالطريق المشترك بينها وبين
البرهان والارتياض والاقناع في المبادي وان الاقناع خطابية تخالفين تخلي من نفس ما يتلوه وان الجدلية
ايضا يسيرة الفائدة على العامة فانها وان كانت مستوجهة ضعيفة بالقياس الى الصناعة البرهانية
فهي شبيهة صعبة بالقياس الى فطن العامة وان العامة بما هم عامة تقصر عن تقبل الجدل الا اذا اضافت اليه حد
الخطابة وان الجدل اذا الزمهم شيئا وادعوا اللزوم وخالوه مغالطة اضلتهم او شيئا ليس يستوي لهم انكشافه
فهم في حيرة منه وينسبوه الى العامل بفضل القوة لا بفضل الصواب والمسكوت عنه للحيرة والمقضي المنة
للمضاد في الموقع فيكون عندهم انهم لو تيسر تسلم نقله عن درجتهم الى فضل استظهار ونظر واستبعاد
تعرفا ان لم يمهلا ان ينقضوا ما سمعوه ويعلموا موضع التلبيس فيما عجزوا عنه وبالجملة اذا استقصروا
انفسهم عن شأو المفاوض بالقياسات الجدلية زالت ثقتهم بما انتج عليهم فلم يعلموا ان الحق موجبه والمقصود
عليه فيجب ان يكون المخاطبة التي يتلقاها العامي بجامعته من الجنس الذي لا يستريحه عن مقام استرابة
بعيدا كان متعالا عن درجة مثله بل يجب ان يكون الفائق منها فائقا في الباب اعني ان يكون المعتمد على اجادته
معدودا في جملة مخاطبي العامة لكنه انفعهم من غير مجاوزة حدود دهم وليس يبقى لنا صناعة قياسية يناسب
هذا الغرض غير الخطابة فليكن الخطابة هي التي تعد نحو اقناع الجمهور فيما يحق عليهم ان يصدقوا به وليضح
نفع يعود منها على الحكمة او على الجدل ولما كان المخاطبات انسانا وكل انسان اما خاصي واما عامي والخاصي
لا ينتفع من حيث يحتاج ان يصدق تصديق الخواص الا بالبرهان والعامي لا ينتفع من حيث يحتاج ان يصدق
تصديق العوام الا بالخطابة فالصناعتان النافعتان في ان يكتسب الناس تصديقا نافعا هما البرهان
والخطابة واما الجدل فينفع في ان يغلب المحاور محاورة غلبة واما ان يفيد تصديقا ينتفع به فهو في بعض
حواشي الصناعة دون ذاتها وبما يعرض عنها لا لانها جدل وليس قصد الغلبة هو بعينه قصد افادة
التصديق فان السوفسطائية يقصد الغلبة ولا يقصد افادة البتة وكذلك المفاوضة الامتحانية والمحاورة
العنادية ولو اريد بالجدل الدلالة على الصدق لما كانت الصناعة متجهة الى المتقابلات ومبنية على التسليم
وحيث يراد بالجدل اقناع المتعلم في المبادي فليس يراد ان يفاد تصديقا جزما فان المعلم يكون قد جانب
فيه طريقة من تعلم وجنح الى الحيرة من غير واثر مذهب من يغش اذا دهم ذلك وكذب فيما يقول بل غاية غرضه
في ذلك ان يزيل عن نفس المتعلم الاستنكار ويشرع قرب الموضع من الامكان ويميل بظنه الى طرف واحد
من طرفي النقيض ومثله وان كان من العامي تصديقا فليس يكون من الخاصي تصديقا فان الخاصي قد بعث له
منه الاحاطة بان تصديق مثلما هو بالحق وانه لا تصديق له على فيه بعد امكان عناد واما تصديق
العامي فليس من شرطه ان يمحو الشك معه ولذلك من شأن العامي ان يقول الخاطبة صدقت ولحقت

وليس من شأن الخاصي ان يقول في مثل ذلك لمخاطبه صدقت ولحققت ۞ وليس لقائل ان يقول ان
التصديق عام من التصديق الخاصي فيكون المتعلم اذا اقنع في المبادي كيف كان فعلا فيه التصديق
المطلق وان لم يفد التصديق الخاصي فانا نجيبه ان الخاصي لو وقع له بمثل هذه المعاملة تصديق من جنس
التصديق العامي لكان يحق علينا ان نقول ان هذه المخاطبة تفيد تصديقا وان لم يكن تصديقا خاصيا
لكن الشاعر بالتصديق الخاصي والمستعد له ليس من شأنه ان يقع له التصديق البتة الا على نحو التصديق
الخاصي او الشبيه به الذي لا يخطر مقابله بالبال الخطور ما يجوز وجوده فما خرج عن ذلك ولم يناسبه
لم يقع له تصديق به واما العامي فلا يشعر بذلك بل يأخذ الامر تصديقا به اذا ما التأليه نفسه ويعرض
ان يبسط المقابل عن ذهنه وان لاح له جوازه فيكون ميل نفسه اليه مقارنا للتصديق وعلة له وان
لم يكن نفس التصديق فانه اذا كان ميل نفس مع شعور بجواز النقيض يخطر كالبال الساعد على انه
لا يبعد ان يكون فليس بعد هناك تصديق ولا ظن مؤكد بل ميل ظن فاذا انعقد الرأي وحمل النقيض
مع امكان كونه عند المستشعر في حكم ما لا يكون لحكمنا على كثير مما يمكن عندنا كونه بانها لا يكون فحينئذ يكون
تصديقا وميل النفس يوقع التصديق عند العامي ويعقب اليه اعتقادا ان طرفه الاخر يكون وان كان
جائزا عنده ان يكون ولا يفعل ذلك بالخاصي فاذا كان المتعلم في درجة العوام والمعلم في درجة المرتفع
كان ذلك يصدق من حيث هو عامي لا من حيث انتقل الى التحقيق وكان هذا يرتفع من حيث هو متعلم
لا من حيث هو عامي ولا معول على ان المناقشة في هذا مما عنه مندوحة فليتضح ان هذا النوع من استعمال
قوانين الجدل موقع للتصديق الا ان هذا النوع ليس من الاغراض الاولية للجدل بل هو من الامور المتعلقة
بالجدل والمنافع المستفادة عن صناعة الجدل ولربما نفعت صناعة في غيرها اعدت له فاذن
الغاية القصوى في الجدل هي الالزام ولربما احتيت معونته على التصديق تماما مع العامي اذا ترفع
عن العامية يسيرا فاذن لا بد ان يحتاج اليه عقدا ويبغض عليه رأي من غير ان يعتم منها حتى المعونة جماعة
المنتسبين الى العقل من الجمهور وكلهم بل افرادهم كانهم خواص وكانهم مذبذبون لا الى الخاصة
حقا ولا الى العامة حقا واما مع المتعلم اذا اريدت منه السلامة لقبول المبادي من غير ان يقف
عليه او يوهم كذابة له فيه وكما ان المخاطبة البرهانية لا تبعد ان يراد بها الغلبة نفسها وكذلك المخاطبة
الجدلية لا تستنكر ان يعدل باستعمالها عن جهتها الى جهة التصديق وقد نطق الكتاب الذي لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه الذي هو تنزيل العزيز الحكيم بمثله فقال ادع الى سبيل ربك اي الديانة
الحقيقية بالحكمة اي بالبرهان وذلك ممن يحتمله والموعظة الحسنة اي الخطابة وذلك لمن يقصر عنه
وجادلهم بالتي هي احسن اي المشهورات المحمودة فاخر الجدل عن الصناعتين لان سبيله مصروفا
الى الغايتين والمجادلة مصروفة الى المقاومة والغرض الاول هو الافادة والغرض الثاني هو مجاهدة من ينتصب
للمعاندة فالخطابة ملكة وافرة النفع في مصالح المدن وبها تدبير العامة

**فصل في عمود الخطابة واجزائها والفرق بينها وبين الجدل**

الخطابة قد تشارك الجدل باعتبار وتشاكله باعتبار
اما المشاركة فمن جهتين احديهما في القصد والثاني في الموضوع اما المشاركة بالقصد فلان كل
واحد منهما يروم الغلبة في المقاومة اما القايس فبالالزام واما الاخر فبالانفصال وان كان في الخطابة
غرض آخر هو غرض القايس في ذلك هو ايقاع التصديق وكان الاخر لا يكفيه في كل فعله ان يقاوم العناد
والقياس فيعطل وان يعود قاتيا على مقابل نتيجة الخصم فتبين بكذبه والجهة الثانية من الجهتين
الاوليين انه ليس ولا لواحد منهما موضوع يختص به نظره اما الجدل فقد عرفناه واما الخطابة فلان
العامة لا يهتدون الى تمييز الموضوعات بعضها من بعض وتخصيص الكلام في موضوع مبنيا على مباد
يليق به وحمله على ما توجبه الصناعة البرهانية بل الخطابة في ذلك كالجدل وان كان الجدل النافع
الاول الى الكليات والخطابة انفعها الاول الى الجزئيات على ان لها ايضا ان يتعاطى الكلام في الكليات
من الالهيات والطبيعيات والخلقيات فهذا هو المشاركة واما المشاكلة فلان مباديهما جميعا المحمودات
لكن الجدل المحمودات حقيقية والخطابة محمودات ظنية ولما كان لكل واحد من الجدل والخطابة متعرضا
لكل موضوع صار مشاركين للعلوم البرهانية في موضوعاتها من وجه فحصل ايضا بينها وبين
العلوم مناسبة ومشاكلة وهذه الصناعة قد يتعاطى افعالها كل انسان ويجري بينهم فيها معاملات

تبيين

تبيين لك بان يتأمل ما يختلفون فيه من مدح او ذم او شكاية او اعتذار او مشورة فمنهم من تصرف في بعض هذه
المعاني فقد ومنهم من هو متصرف في جميعها ومنهم من يتفق في ذلك بملكة حصلت له عن اعتياد او الهام
من غير ان يكون القوانين الكلية محصلة عنده حتى يعلم لمية ما يفعله ويكون عنده احكام صناعية مجردة
من موادها ومنهم من يجمع الى الملكة الاعتيادية ملكة صناعية حتى يكون القوانين محققة عنده وهو الانسان
الذي احاط بهذا الجزء من المنطق علما واكتسب الملكة بالمزاولة والملكة الاعتيادية وحدها وان كان ينجح
فلا عن بصيرة والملكة الصناعية وحدها ايضا يكون فاترة الانجاح غير نافذة وقد ذكر المعلم الاول ان
سلفه انما كان مقامهم في الخطابة مقام من له ملكة اعتيادية ولم يكن تميزت له صورة الملكة الصناعية
ولا تكلموا فيها ولا خاضوا خوضا يعتد به اذ كان اكثر ما تكلموا فيه هو النظر في الامور الخارجة عن عمود الخطابة
وذلك لان للخطابة لما عمودا ولها اعوانا اما العمود فالقول الذي يظن انه ينتج بذاته المطلوب واما الاعوان
فاقوال ايضا واقوال خارجة عن ذلك العمود وذلك لانه لما لم يكن الغرض في الخطابة اصابة الحق ولا الالزام
المعدل بل الاقناع وحيث كان كل مقنع مناسبا للغرض وليس كل ما يقنع فهو قول قياسي او تمثيلي او شيء مما يجري
مجرى ذلك فانك قد تقتنع بما يحكيه المعروف بالصدق من غير ان تسومه اقامة البرهان وتقتنع بما يخبره من تشهد
بحجة وهيئة بما يخبر به كالذي هيئته هيئة مرعوب يدعو ان العدو بالباب وراءه نبتة او افة وكل من يحاول
اقناعا آخر فاما ان يحاول ذلك بالشيء الذي من شأنه ان يقنع به فاما ان يجعله مستعدا للقناعة بالقول
الاستعداد او شك ان لا يكون مقنعا والاشياء المقنعة اما قول او مزيد صحة قول آخر واما شهادة
والشهادة اما شهادة قول واما شهادة حال وشهادة القول مثل الاستشهاد بقول نبي او امام او حكيم
او شاعر ومثل الاستشهاد بقوم يحضرون فيصدقون قول القائل مشافهة بان الامر كان ومثل الاستشهاد
بشهادة الحاكم والسامعين بان القول مقنع فالاول شهادة مأثورة والاخر شهادة محضورة واما شهادة
الحال فاما حال يدرك بالعقل او حال يدرك بالحس واما الحال الذي يدرك بالعقل فمثل فضيلة القائل واشتهاره
بالصدق والتمييز واما الحال الذي يدرك بالحس فاما قول واما غير قول فالقول مثل التحدي ومثل اليمين ومثل
العهود اما التحدي فكمن يأتي بما يعجز عنه فيعلم ان دعواه دعوى صادقة ولولا ذلك لما اليد من السماء بما ليس
في طباع البشر ان يرجى بقوله ولكن بدعي انه اعلى من انسان آخر بالطب لا بالطباع هو مغالبه واما اليمين
فالحال معروفة واما العهود فهي اقاويل ايضا مدونة مكتوبة وهي شريعة ما يشرعها المتعاهدون على انفسهما
واما الحال المحسوسة غير القول فمثل من يخبر ببشارة وسحنة وجهه سحنة مسرور وبهج او يخبر باطلال آفة
وسحنة وجهه سحنة مذعور خائف ويعتوق عن مخبره بالعذاب والثواب فمن ذلك ما يكون الحال الشاهد فيه تابع
الانفعال النفساني مثل السحنة والهيئة ومن ذلك ما يكون الحال الشاهد طارية من خارج مثل العقوبة
والمبرة واما الجعل الاعداد المذكورة فيتوجه نحو من يراد اقناعه ومن يراد اقناعه اما المقاوم نفسه الذي يتوجه
اليه المقاومة واما غيره وغيره اما الحاكم بين المتحاورين واما السامعون من النظارة فههنا قائل وقول
وسامعون فالحيلة الاعدادية اما ان يكون بحيث يجعل القائل مقبول القول او بحيث يجعل القول انجح او بحيث
يجعل السامعين اقبل فاما القائل فان يتكلف الاستشهاد بحال نفسه تكلفا اذا لم يكن ذلك واقعا بنفسه
وذلك ان يتكلف الدلالة على فضيلة نفسه او يتهيأ بهيئة وسحنة يجعل مثله مقبول القول واما القول فانه
يحتاج تارة الى ان يرفع به الصوت وتارة الى ان يخفض به الصوت وتارة الى ان يثقل الصوت وتارة الى
ان يحد وتارة الى ان يخلط فيه هذه الامور ولكل غرض ايضا ترتيب خاص واما السامع فيحتاج ان يستعطف
ويستدرج الحق بحيث يميل الى تصديق القائل او يرد الى هيئة يصدق وان لم يصدق وكذلك الحاكم واما المناظر
فيكفي منه ان يهيأ بهذه الحيلة بهيئة مذعن مصدق وان لم يقع له التصديق وهذا التأثير يوجبه امران
احدهما ما يحدثنا نقله الاول والثاني ما يوجبه خلقا فان الاخلاق تختلف بالناس فبعضها يجعل الانسان
اسرع تصديقا وبعضها يجعل الانسان اميل الى ايثار العناد والانفعالات ايضا فانها يقوم مقامها
بحدث مقام الاخلاق في ذلك فان من انفعل بحزن وانتق عاقبته عنادا كان قريبا الى الشهادة ومن رحم
كان ادنى الى التصديق ومن احب كان قاطعا بان يميل الى معاونة المحبوب ومن مدح واعجب بنفسه كان ميله
الى مادحه الذي يعجبه بنفسه ويفضل به اياه اكثر ومن غضب على انسان كان لعوي ان يكذبه ومن سكنت
فيه القسوة كان اجدر ان لا يذعن للرحمة وتشرح بجميع هذا من ذي قبل واكثر ما يستدرج من هذه الحيل

قد يكون اذن في الخطابة اقاويل غير العمود المذكور من ذلك اقاويل يراد بها تقرير هذه الحيل ومنها اقاويل
يراد بها ابراز التصديق بمقتضى الامور المذكورة مثال الاول القول الذي يريد به الخطيب تقرير فضله ايقاع خ
عند السامعين ليصدقوا بها او القول الذي يشير به تحفظ القاضي على خصمه ومثال الثاني القول
الذي يروم به اثبات كون الشهادة مقنعة واثبات كون المعجزة حجة واثبات كون الشهادة بينة
ذكية فيعود الامر الى ان الاقاويل الخطابية التي يراد بها التصديق ثلاثة اصناف العمود والحيلة
والنصرة والعمود هو القول الذي يراد به التصديق بالمطلوب نفسه والحيلة هو قول يقاد به انفعال
شيء او ايهام خلق والنصرة قول ينصر به ما له تصديق فقد اتضح الان ان ههنا شيئا هو العمود وشيئا
خارجا عنه وان جميع ذلك صناعي وذكر في التعليم الاول ان السلف المتكلمين في اصول الخطابة
لم يزيدوا على احكام تكلموا فيها متعلقة بالامور الخارجية ولم يعطوا الكلام في العمود اصلا كالتأ
الاقاويل الانفعالية والخلقية فقد اكثروا فيها وكذلك ما يتعلق بالترتيب من الصدور والاقتصاص ونحوها
وجميع ما هو غير العمود مما ليس الغرض فيه نفس التصديق بل الغرض فيه استدراج السامع فلو اتفق
ان يصطلح الخطباء كلهم في المدن كلها على ترذيل الخارجيات والاشتغال بالعمود كما كان قديما مصطلح
عليه في عدة مدن في زمان المعلم الاول لكان سعي اولئك الخطباء حينئذ قد بطل ولم يكن الى ما دونوه
من اصولهم في الخارجيات حاجة بل كان كانه مما يزيف ويسقط وكان مذهب الخطباء في ذلك العصر
مذهبين مذهب يختص به بلاد من بلادهم يسوغ للخطيب استعمال كل مقنع من العمود ومن الحيلة ومن
النصرة ومذهب يحظر ذلك ويحرمه ولا يسوغ ان يشتغل بشيء عدا القول المقنع والصواب هو
المذهب الاول لمن اطلق للتصرف في ذلك كله واقتنى الملكة فيه ضبطنا لبينا وحسنا لتأ
دبنا

## فصل في الاغراض التي تختص بالخطيب وكيفيتها

(في الحاشية: فصل في الاغراض التي يختص بالخطيب وكيفيته)

وكل خطيب يتكلم في الامور
الجزئية فانه يحتاج الى ان يثبت كون شيء موجودا او غير موجود في الحاضر او الماضي والمستقبل واما
كون ذلك الشيء عدلا او جورا نافعا او ضارا فضيلة او رذيلة فربما لزمه ان يثبته وربما لم يلزمه فانه
اذا كانت الشريعة اما المشتركة لا ينسب الى شارع بل ينسبها العامة الى العقل مثل قولهم الاحسان التي مع
الى الآباء واجب وشكر المنعم فرض واما الخاصة لقوم وامة واما ما هو اخص من ذلك كمعاهدة و
معاقدة قد يثبت انه عدل او جور فقد يكفي المثبت لوجود الامر اثبات كونه عدلا او جورا وكذلك ان كان
الخطباء والائمة قد قضوا بذلك تفريعا على الاصول واما ان كان لا حكم فيه فربما كان الامر فيه موكولا
الى نظر الامام والقاضي ولم يكن الى الخصمين ان يتشاجرا فيه ويقوليا اقناعا في امره وربما لم يكن بل
كان عليهما ان يتشاجرا في ذلك فايهما اقنع الامام او القاضي قضي له وكان نحو هذا القسم مما نقل وجوده
وبعض اتفاق في هذا الزمان وكان المستعمل في الاقاليم كلها هو تفويض الحكم في ان الامر عدل او جور
عدلا الى رأي الحاكم واما النافع والضار فمن ذلك ما يعرفه الجمهور كلهم ومنه ما يعرفه خواص منهم
وكل فرقة تختص باستنباط نوع ضرب من النفع والضر ومنه ما يكون الحال فيه خفيا فما كان مما يثبت
الخطيب وجوده ظاهر التأدي الى النفع والضر وكان ذلك الضرب من النفع والضر مشهورا عند
الجمهور لم يحتج الخطيب الا الى ان يثبت كونه او لا كونه وما كان خفي التأدية الى النفع او المضرة لزمه
تصحيح التأدية فقط وما كان خفي التأدية خفي النفع والضر لزمه ايضاح الحال في الامرين جميعا
وفي مثل هذا الموضع يحتاج فيه الى ان يبين ان امرا يكون او لا يكون فان كان نفس ذلك الامر مؤديا
الى الغاية المطلوبة او الى ضدها بلا توسط شيء آخر لم يحتج الا اثبات تأديته الى النافع او الضار بل ربما
احتيج الى اثبات كونه في نفسه نافعا او ضارا وان كان مؤديا بتوسط لم يكن بد من اثبات تأديته الى النافع
او الضار ان لم يكن بينا فيكون ذلك الى الخطيب ويكون الى الحاكم ان يحكم بان قوله اقناعا من قول خصمه اشده
ولا يكون الى الحاكم ان يحكم في ذلك بشيء هو عنده اللهم الا ان يكون ذلك احكاما اخروية ليست
امورا دنياوية فحينئذ اذا اثبت الخطيب كون امر او لا كونه قضى الحاكم انه يجزيه او لا يجزيه ومعناه
انه نافع في الآخرة او غير نافع فيها واما الامور التي يمدح بها او يذم فمنها ما يكون ايجابه للمدح والذم
قائما في الشريعة المشتركة والمشهور المستفيض كما يكون دفع الشر عن المظلوم فضيلة او بالشريعة
الخاصة كما يكون الصيام فضيلة والحج فضيلة ومنها ما يكون استحقاقه المدح والذم غير بين

فيحتاج

فيحتاج الى ان يثبت كون الامر محمودا او مذموما فقد تبين ان الموضع المفتقر الى ان يتعدى فيه نفس اثبات
الشيء او نفيه الى كلام آخر والموضع المغني عنه فاذا كان ذلك كذلك فكيف يحتاج الامور الخارجية في اثبات احكام
كلية يحتاج الى تصحيحها احيانا اذ المراد الشريعة تحدد فيها مثلا ان كل ما كان كذا فهو عدل او جور او نافع
او ضار او حسن او قبيح او عظيم او صغير حتى اذا صحح ادخل تحتها الامر المثبت وجوده او لا وجوده فان
الامور الخارجية تنفع في ان تنفع في الامور الجزئية واما الاحكام الكلية فلا ينتفع في اثباتها بان يستدرج
السامعون بالحيل الموصوفة ويكاد يكون الانفعالات النفسانية كلها انما يتناول شخصا بعينه فان
المخوف والمرجو والمحبوب والممقوت انما يكون شخصا بعينه وان كان قد يخالف في معنى كلي لسبب ذات
الواقع منه في غرض الاستدراج امر جزئي على ان الاولى ان يكون الاحكام الكلية مفروغا عن التشاجر فيها
وان يكون الشارع والائمة فرغوا من تحديدها وان يكون التفريعات الجزئية مفوضة الى الحكام المقتنين
دون المتنازعين فان القضاء على العدل والجور والمصلحة والمفسدة مما لا يفي به كل نية وكل قريحة و
لا القريحة الوافية به مقتدرة على الفتوى الجامع للمصلحة الا عن روية يتفق لها متى من العمر فكيف يصلح
لهذا القضاء كل من يصلح للحكومات الجزئية ولو صلح لذلك لكان الزمان الذي في مثله يفصل الامر بين المتشا
يضيق عن انشاء الرأي للتسديد فيه وان لم يكن ذلك الى الحكام فكيف الى من يليهم من العوام فالقوانين
الكلية موكولة الى وضع الشارع ولا بد من شارع من عند الله واما استعمال الكلي في الجزئيات فيفوض
للحكام حتى يكون غاية نظرهم انما هو في كون الامر الجزئي داخلا تحت كونه شاملا او خاصا او من ذي قبل ان يكون
الحكم الكلي متقبلا من الشارع فكما ان الحكام القاصرين عن رتبة الشارعين يقصرون عن وضع الشريعة
كذلك الشارعون لا سبيل لهم الى الحكم في جزئي جزئي بعينه مما لا يتناهى فههنا ثلثة اشياء كون الامر
او لا كونه وهو الذي يتفق فيه الحيل الاستدراجية في تصحيحه والثاني الحكم الكلي وهو شيء مفروغ عنه
ليس مما يتشاغل في اثباته وان كان مستأنفا اثباته فليس للحيل الاستدراجية في تصحيحه مدخل والثالث
النتيجة الجزئية في ان هذا الكائن كذا او ليس كذا وهذا ايضا فليس ينفع فيه الحيل الاستدراجية
والوجه الاول المعرض لتفوق هذه الحيل فيه فان عموده غير هذه الحيل فقد ظهر من هذا ان المقتصر
بتقنينه لقوانين الخطابة على تعليم هذه الامور قد اقتصر من الامر على صفته الخارجة ولم يستبطن
كنهه ولا ادرك حقيقته بل اكثر جدوى ما صنعه تعريف حيلة يتمكن بها من تصيير السامع على هيئة موافقة
لقبول الحجة والاذعان للتصديق الذي يكتسبه صناعة ونفس هذا التصديق انما يتوقع من جهة العمود
كالضمير لا غير وقد عرفنا ان الضمير ما هو واذا كان المعتمد هو الضمير فبالحري ان لا يختلف حكم صناعة
الخطابة فيما يراد به التفسير وهو التبيين على سبيل نفع في المشورة والمشاجرة المبنية على المنازعة في
الشكاية والاعتذار اذ العمدة في جميع ذلك واحد وهو الضمير واما الحيل الاستدراجية فعسى ان ينتفع
بها في المشاجرة دون التفسير وليس ايضا ينتفع به في كل مشاجرة بل في مشاجرة سوقية مبنية عن
معاملة في اخذ واعطاء او ما يجري مجراها واما المشاجرات في الامور السياسية التي تقع بين اهل مدينة
ومدينة ويقع بين متوليين لسياسة مدنية فانها عالية عن خلطها بهذه الحيل الخارجة واشباه
مجراها مجرى التفسير فلو كانت الخطابة مبنية على هذه الحيل الخارجية لكان التفسير لصناعة والمشاجرة
لاخرى ولكانت المشاجرة في الامور العظام لصناعة والمشاجرة السوقية لصناعة ولم يكن للخطابة
قوة يتكلف الاقناع في جميعها بل الخطابة انما هي خطابة بالضمير وهذه الحيل بعضها بعيدة ان يخصها
نابين ومن اوفق بحسن به الضمير ويفخم به شان الدليل وما احسن من يستعمل هذه الخارجيات
فيما يراد فيه التفسير او يجعلها قانون الصناعة ويغفل العمدة التي عليها العمل والتفسير قد يشارك
المشاجرة في الموضوع كما يتفق ان يقدم انسان على فعل هو ذنبه ويأتي في اجزاء فان المفسر قد يشير
في ذلك بما ينبغي ان يفعل به والحاكم قد يحكم بكون تلك الفعلة جورا او عدلا او من تلقاء نفسه بما اوجبه السنة
التي ينصرها او الرأي الذي يعتقده وهذا للحاكم من حيث هو حاكم بين المتشاجرين واما الحكم على ما
ينبغي ان يفعل في مجازاته فليس للحاكم ذلك من حيث هو حاكم بين المتشاجرين بل للحاكم وعليه ان يحكم
بتفضيل احد الرأيين على الآخر ويكون ذلك الذي يحكم به رأي تولى الخطيب اثباته فان هذا التفسير
وان كان اخص من الحكومة بسبب انه عمل من هو اخص فان الخصم في مجلس القضاء اخص من القاضي

ويتشبه بأن نتيجة رأي انسان دون الشارع وذلك نتيجة رأي الشارع والشارع هو الانسان الكبير الذي لا يدانيه انسان ويتشبه بأن في الفرع وهو الجزء ليس هو في الاصل الذي هو الاستحقاق فانه اعني التفسير الذي وضع للجمهور واشبع واعم اذ لكل واحد منهم مدخل في مشورة وليس لهم مدخل في حكومة او وضع شريعة ولهذا السبب ما يعرض ان يكون الحاكم بين المتشاورين اذا حكم لم يلبث ان يكشف للناس عدله في القضاء او ميله اذا كان يحكم حكما في امور اهلية غير وحشية وفي اسباب معلومة غير مجهولة واما في التشاجر فانما يحكم بما عنده ويراه وبما يجهله جل الجمهور ولا يعول في ذلك الا على دستور السنة ولأن ما يحكم بميله فيه وكذلك مما يلزم الرافع اليه ملاحظته ان يتحرز عنه في الوحشيات الغريبة لا في المالوفة المعلومة فان شأنه تسليم الاحقاق لاحد الخصمين بلا تبرع وتفويض الى الحكم وخصوصا فيما يكون اليه ان يقيس فيه رأيه والمتشاورون يعينون دائما بتحرير محاورة ما في كتابهم على الحكام وتحذيرهم اياه عالمين بتمكنه في الاحكام التشاجرية مما يميلون اليه واما في الاحكام المشاورية فقلما تعرض فيها قوانين من عند اصحاب الشرائع الا في امور عبادية وجهادية ويكلون امرها خلاه الى الناس فيكون لجمهور الناس باحكامهم بصيرة وكذلك ما يعرف الحاكم وكده الى ان يكون مع الاصوب من المراتبين لئلا يفسد رأيه ولا يسقط عن مرتبة الاستحقاق والتصدير الحكومة ولهذا ما يقل منفعة الخارجيات في استدراج الحاكم حيث يفسد ولا يقل في استدراج الحاكم حيث يتشاجر وكان ذلك لان قد استنبت تلك غناء الخارجيات واستوجبته في الشغل الى الاله الصناعية الالهية وهو ما يوقع التصديق من حيث هو موقع للتصديق بالقياس المحذوف كبراه فهو الذي يسمى تفكيرا او ضميرا وقد عرفت التفكير انه جزء من قياس ذلك القياس لو تم لكان ظنونا به انه جدلي وذلك لان الجدلي هو الذي يكون من محمودات حقيقية والخطابي هو الذي يكون من محمودات بحسب بادي الظن ولما كان النظر في القياس الجدلي الذي يسمى مرادا كثيرة منطقيا لصناعة المنطق فالنظر في الشبيه به لصناعة المنطق اذ كان النظر في الحق وما يشبه الحق لصناعة واحدة فالنظر في المحمودات حقا والمحمودات ظنا وفي استعمالها لصناعة واحدة كما ان النظر في الصادق والحق الذي منه ينبعث البرهان وفي المحمود الذي منه ينبعث الجدلي لصناعة واحدة اذ كانت الصناعة المنطقية بالاستحقاق الاول هو البرهان وكان الجدلي به شبيها اذ كانت المحمودات تشبه الحق وغرائز الناس مشغوفة بالتماس الحق لكن السبيل اليه صعب فمنهم من يوفق له ومنهم من يقع الى الشبيه به

**فصل في مشاركات الخطابة لصنائع اخرى ومخالفتها لها**

فصل في مشاركات الخطابة لصنائع اخرى ومخالفتها لها

ان صناعة الخطابة عظيمة النفع جدا وذلك لان الاحكام الصادرة فيما هو عدل وحسن افضل نفعا واعم على الناس جدوى من اضدادها وذلك لان نوع الانسان مستبقى بالتشارك والتشارك محوج الى التعامل والتحاور والتعامل والتحاور محوجان الى احكام صادرة في الامور العملية بما ينتظم شمل المصلحة وباضدادها يتشتت وهذه الاحكام يحتاج ان تكون مقررة في النفوس ممكنة من العقائد وقد بينا ان البرهان قليل الجدوى في حمل الجمهور على العقد الحق وبينا ان الخطابة هي المتكفلة به فاحدى فضائل هذه الصناعة غناها في تقرير هذه الاغراض في الانفس وايضا فان في الامور الجزئية احكاما يوجبها التعقل الصحيح وليس التعقل الصحيح مبنيا على المخاطبة والمحاورة بل على قوانين الروية والنظر كما ان البرهان ايضا في الامور الكلية النظرية مبني على الحق دون المحاورة ثم المصحح بالبرهان من الامور الكلية النظرية اذا اريد تقريره في نفس من يسفل عن درجة البرهان كان الجدل اعون شيء على تقريره كذلك المدرك بالتعقل اذا اريد ان يقرر في نفس من يضعف عن التعقل بنفسه كانت الخطابة اعون شيء عليه واذا لم يكن المدبر من الناس مستحقا لان يخاطب بالصحيح من البيان العلي فيما ينبغي ان يعتقد وبالبيان التعقلي فيما ينبغي ان يعمل فاذا كانت لنا قوة خطابية تمكنا من اقناع المخاطب بما يقنعه ويقبله ويستحسنه لمناسب قدره وكيف كان على ما بيناه في صناعة الجدل وصناعة الخطابة من الصنائع التي يقنع بها في المتضادين كما ان صناعة الجدل كانت صناعة يقاس بها على المتضادين وليس على ان يكون الخطابة تقنع بها في وقت واحد ان هذا الشيء بعينه كان وانه بعينه لم يكن ولا على ان يكون الجدل ايضا يلزم بها القياس على المتقابلين معا في زمان بعينه الا في الرياضة بل على ان لنا ان نثبت في امر انه كان وانه مذمل وانه صواب وانه ممدوح ولنا ان نثبت اضداد ذلك من طريق القوة ومذهب الصناعة واحد

من طريق الاستعمال فاما لا ننتفع باستعمالهما جميعا في الخطابة في امر واحد بعينه وفي وقت واحد بعينه كما كنا ننتفع بذلك في الارتياض الجدلي اذ الغرض في الخطابة ايقاع التصديق ولا كذلك في الارتياض الجدلي بل قد ننتفع باستعمال الاقناع في الطرفين من وجه آخر شبيه بالارتياض وذلك بان نحصي الحجج المتقابلة فانا اذا كانا معا مستحضرين فيصح لنا ما ينفعنا في طرف التصديق الذي يلتمس ايقاعه ويكون نقض الحجج المنافية للطرف الآخر علينا اهون فان الشك اذا كان حاضرا ذهننا كنا اقدر على تحليل وجه حله من ان نخطر ببالنا ولم نستعد له وليس من الصنائع المنتفع بها صناعة نقيس فيها على المتقابلين غير الجدل والخطابة اما الصنائع البرهانية فنقيس فيها على طرف واحد واما السوفسطائية فليست معدة نحو الاقناع بل نحو التغليط ولا هي من الصنائع التي يستعملها الناس للمنافع واما الصناعة الشعرية فهي لاجل التخييل لا لاجل التصديق ولا في طرف واحد لكن الخطابة وان كانت بهذه الصفة فالخطابة الجزئية الفاضلة هي التي تنحو نحو الطرف الافضل وتبتدئ من المقدمات التي هي افضل فهذا ايضا من فضيلة الخطابة اعني اقتدارها على التصرف في الاقناع تارة في طرف وتارة في الطرف الآخر وحكم ذلك حكم اعضاء الانسان فانها معدة للتصرف في الالتذاذ والايلام وحكم قوى سوى الفضيلة الخلقية وحدها فان قواه معدة للخير والشر جميعا واما الفضيلة فللخير فقط واما ما سوى الفضيلة كالصحة واليسار والرئاسة فقد يصلح ان يستعمل في الخير ويصلح ان يستعمل في الشر والحاجة الى الخير ماسة والى الشر قد تمس لدفع الشر بها فالحديد بالحديد ويتخلص به من العدو ويسلط الشر عليه والمرء ينصر بدنه ونفسه بما هو مشارك فيه لسائر الحيوان فالحسن به ان يكون قديرا على نصرة نفسه بما يخصه وهو اللسان والبيان فيعد له ويجود ويحسن ويسيء ويتمكن به من النصرة في المتقابلات فيحسن فعلا فعله بعدوه وهو قبيح ويحدث فعلا دفع به الشر عن نفسه وهو جور فضلا عن ان يدل على قبح القبيح وجور الجائر وكما ان الطبيب ليس عليه ان يشفي كل مريض من كل مرض بل ان يبلغ الممكن للانسان على طريق الصواب في مثل الغرض المحدود حتى اذا خفي كان السبب فيه صعوبة المرض في نفسه واستعصاء الموضوع على مغيره الى الصلاح كذلك الخطيب عليه ان يتكلف من ايراد المعدات الحيل ما يمكن ايراده في كل باب فان كان الامر مما يعسر تقريره في النفوس فليس ذلك مما يعود على الخطيب بتعجيز وكما ان في الجدل المطلق قياسا جدليا بالحقيقة وقياسا جدليا بحسب التشبيه كذلك في الخطابة ما هو بنفسه مقنع لانه بنفسه من المظنونات المستعملة في الخطابة وما هو مشبه بالمقنع بانه ليس هو من الامور التي يظن بانفسها بل الاشياء متشابهة لها بالاسم او في هيئة اللفظ او في معنى من المعاني التي بينا في كتاب سوفسطيقا كيفية ايجابها الحكم في التشبيه حتى يوهم في قضية انها قضية اخرى وتلك تكون صادقة او مشهورة فيتوهم في المشبه بها انها هي بعينها او على حكمها والفرق بين المقنع الحقيقي وبين الذي يرى مقنعا ان مقدمات المقنع الحقيقي اذا قررت معانيها في الذهن مال الى التصديق بها في بادي الرأي ظن السامع واما التي ترى مقنعة فهي التي انما وقع بها التصديق على تهاغرها ولم يحصل الذهن معناها ويخلص امام الفكر مفهومها الذي لها في نفسها لكان الظن لا ينجذب الى جهتها فهذا هو الفرق بين المقنع الحقيقي وغير الحقيقي لاوجه اخرى قيلت في كتب خطابية لاقوام محدثين لكن لما كان الغرض في الخطابة الاقناع بما يظن محمودا ولم يكن الغرض فيه كشف الحق ولا الالزام على قانون المحمود الحق لم يستنكر ان تكون المقنعات بالتشبيه داخلة في الصناعة فيكون بعض هذه الصناعة صادرة عن بصيرة ومعرفة بجنسها كتب القوة وبعضها لا عن تلك الجهة بل عن غلط او قصد ومشيئة الشر والتلبيس ويكون كلاهما خطابة واما الجدل الحق فانما هو جدل بالقوة على الاثبات والابطال بالفعل انما لها مطابقة لتلك القوة فقط ولا يكون اثبات وابطال فقط واما الجدل الكاذب وهو السوفسطائية او المشاغبية فليس يكون سفسطة ومشاغبة لاجل مطابقة الفعل قوة وملكة وحتى يكون الغرض فيها اظهار قدرة على التلبيس فقط فان هذا قد يستعمل في الجدل وفي الامتحان وفي قياس العناد ولا يكون مغالطة ولكنه انما يكون مغالطة اذا اريد به ان يظن ان المثبت والمبطل هو الحق نفسه ويقصد التلبيس لا لان يظهر القدرة على التلبيس فقط بل لان يروج التلبيس بقصد ومشيئة وارادة للتضليل كالجدل انما هو جدل لتلك القوة والسوفسطائية لتلك المشيئة الرديئة من حيث هي مشيئة رديئة لا للقوة واما الخطابة ففيها قوة ومشيئة معا اما القوة فلانها اقتدار على الاثبات والنفي واما المشيئة فلانه يقصد بها ايضا ترويج ما يثبت ويبطل بالاقناع ولا يصير الخطابة بان يقتصر منها على اقناعها

انتهى سوفسطائية صح

القدرة فقط صناعة اخرى بل يكون خطابة ولا ايضا اذا شيع بها الاقناع ولو بالمقنعات المشبهة تكون غير خطابة لكن المعمم في امر الخطابة اذ تكمل القوة بالملكة وكذلك ايضا التعليم البرهاني انما هو تعليم بقوة وملكة والملكة قد يستعمل في مثل هذا الموضع على وجهين اما ان يقال الملكة لملكة ايقاع التصديق فيكون الخطابة نحو ان يكون مع القوة ملكة او تكمل بالملكة ويقال الملكة ويخصص تلك الملكة بملكة الترويج والتلبيس فحينئذ لا يكون كل خطابة كذلك بل يكون بعض الخطابة كما سبق منا القول لامور صادرة عن قوة وبصيرة وبعضها عن ملكة ردية يشبه الملكة السوفسطائية وليست القوة سائر الصناعات بل يكون الغرض فيها غير النفع للمخاطب بل للنفس الخطيب في اغراض خارجة

فصل في شرح حد الخطابة وتتميم الكلام في تبيين اجزائها ومناسبتها لصناعات اخرى

فنحد الى تحقيق امر هذه الصناعة الخطابية وانها كيف تكتسب وكم اجزاؤها وكيف يتوصل بها الى الاغراض التي تخصها ونبتدئ فنحد الخطابة ونقول ان الخطابة قوة تتكلف الاقناع الممكن في كل واحد من الامور المفردة فقولنا قوة نعني به ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية وهي كمن القدرة فان القدرة الساذجة قد توجد في كل انسان لكن الملكة التي تحصل اما عن قوانين تعلم او عن افعال اعتيادية توجد في الفرد بعد الفرد منهم وقولنا تتكلف يفهم منه معنيان احدهما انها تتعاطى فعلا لا عن ارادة مؤثرة بل عن ارادة مستكرهة وليس هذا هو الغرض في هذا المعنى ويقال يتكلف ويراد به انها يتعاطى فعلا يبلغ فيه قصدا لا تمامه وهذا هو الغرض وقولنا الاقناع الممكن هو تفسير الفعل الذي يتكلفه ومعناه ما يمكن من الاقناع ولا يبلغ الى تفسير آخر وقولنا في كل واحد من الامور المفردة معناه في اي جزئي كان من الجزئيات كلها وفي اي مقولة اتفقت فيكون قولنا المفردة يدل على المقولة ويكون قولنا كل واحد يدل على ان كل جزئي من كل مقولة فهو موضوع له يحتمل ان يكون كانه يقول في كل واحد من الامور الجزئية ويتكلف الاقناع الممكن فصل بين ما يفعل الخطابة وبين البرهان والجدل والسوفسطائية فانها ليس شيء منها يتكلف الاقناع الممكن ويقتضي كما علمت وفي هذا الفصل يشير الى غاية الخطابة ايضا اشارة محصلة وهو الاقناع الممكن في كل شيء فاذا قلنا في كل واحد من الامور المفردة دللنا على موضوع الخطابة يخرج منه ذلك الطب فانه يشبه ان يكون الطب انما يقنع ما يمكن من الاقناع في امور مفردة تخص نوعا ما فيكون بجملة قولنا يتكلف الاقناع الممكن في كل واحد من الامور المفردة نفرق بين المنطوريقا(?) وبين الصنائع المعلمة كالهندسة وبين الصنائع المقنعة في الجزئيات كالطب ان الخطابة لا تنتسب الى جنس معين ولكن لقائل ان يقول هل الطب ملكة على الاقناع الممكن وان كانت ملكة فهل هي بذاتها او بالعرض وان كانت بذاتها فهل اذا اقنع الطبيب في امر ما واقنع الخطيب في ذلك الامر بعينه اذ له ان يقنع في كل امر كان اقناع الطبيب من نحو واقناع الخطيب من نحو آخر وهل الخطيب اذا تكلف ذلك الاقناع بعينه كان قد يتعاطى شيئا من الطب وبالجملة هل يحتاج الى فصل بين الخطيب وبين من يجري مجرى الطبيب فنقول اولا ان الطب ليس ملكة على الاقناع البتة ولا على التعليم ايضا

من ص

بل ملكة عملية على تدبير الابدان للنفع فان كان الطبيب مقتدرا على هذا التدبير ولم يكن له بصيرة بالاقناع البتة وكان عالما بعلم ولم يكن له في سبيل التعليم هداية البتة فهو طبيب وعالم ثم ان اقتدر على التعليم فان له من حيث هو معلم ويكون تعليمه ليس اقناعا لانه اما ان يعلم امورا كلية كقولهم كل مرض اما سوء مزاج او فساد تركيب فان علمها تعليما مثلها لم يكن مقنعا بل محققا وان اقنع ولم يحقق ولا شارف التحقيق كان حينئذ مستعملا لفعل الخطابة لا محالة وكان من تلك الجهة خطيبا في ذلك الشيء واما ان يعلم امورا اكثرية ممكنة جدا او دون ذلك فان علمها من حيث هي ممكنة باكثريتها او غير ذلك على ما سلف منا شيء من القول فيه في فنون سلفت لم يخل اما ان يصحح امكانها وقربها من الكون فيكون معلما او يقنع في ذلك من غير افادة اعتقاد يقيني او مقارب لليقين كان خطيبا واما ان يصحح وجودها وانها توجد لا محالة فان حاول الاقناع في الوجود كان مستعملا فعل خطيب فان حاول ايقاع التصديق الجازم المقارب لليقين فيه كان معلما فاذن الاقناع للطبيب بالعرض ومن حيث هو فاعل فعل الخطيب الا انه ليس بذلك خطيبا لانه ليس له ملكة على ان يقنع في كل شيء وانما يصير الخطيب خطيبا بهذه الملكة لا بافعال تصدر عنها في اشياء معينة فنحن وان سلمنا ان الطبيب قد يقنع فليس يصير بذلك خطيبا ولا يصير مشاركا الخطيب في الصناعة لانه ليس الخطيب خطيبا لاجل افعال تصدر عنه خطابية بل الملكة صفتها الصفة المذكورة اعني ملكة على الاقناع في كل شيء والطب وان شاركها

فامره

في امره وسلمنا انه ملكة مثلا على الاقناع فليست ملكة على الاقناع في كل شيء على ان الطب ليست ملكة الاقناع ونقول انه كما ان الطبيب قد يقتدر على استعمال العلاج في حيوان غير الانسان كذلك الخطيب قد يقتدر على استعمال الاقناع في امر غير الامور المفردة وكما ان ذلك لم يكن طبيبا الا لانه يعالج الانسان وغير ذلك له بالعرض كذلك ليس هذا خطيبا الا لانه يقنع في الامور المفردة الجزئية وغير ذلك فعله بالعرض ونقول ان التصديقات الخطابية قد تكون صناعية وقد تكون من غير صناعة والتي ليست بصناعة تكون بحيلة منا بل الوجود الامر الذي يدعو اليه وليس ذلك من صنعنا وتلطفنا مثل الشهود والمقررات بالعذاب وغير ذلك واما التي بالصناعة وما يحتال فيه بالكلام فكلها اذا اعتبر من حيث الملكة والصناعة فانما يكون من فكرة من انفسنا وبحيلة لنا فنحن نستنبط المواضع والانواع الخطابية ونعلم ترتيب القياس الخطابي وما يتعلق بالشهود وما اشبههم فليس الينا الاقناع بهم وايقاع التصديق عنهم والاحتيال فيه هذا من جهة الاصل واما اذا اعتبرناها من حيث الاستعمال فبعضها قد يكون معدة لنا من قبل وهي المقدمات التي تسمى في هذا الكتاب مواضع فهي مقدمات من شانها ان تصير اجزاء قياس بالقوة او بالفعل فاذا كانت معدة لنا استعملنا كما هي وان كان من قبل فقد استنبطناها بحيلتنا ثم اعددناها وبعضها لا يكون معدا لنا كما هي بل يكون المعد فيها اصولا وقوانين اذا اعملناها استخرجنا منها وقت المحاورة مقدمات خطابية وتلك القوانين تسمى في هذا الكتاب انواعا ولا يزال يتوصل من نتيجة الى نتيجة مستمرين على طريق الاستدراج الى حصول الغرض ومثال ذلك انا اذا كنا قد تيسر لنا عند تحصيل هذه القوة انا كيف ننقل الحكم من ضد الى ضد على سبيل الاقناع ثم خاطبنا مشيرين نقلنا ان كان زيد الذي هو عدوك قد استوجب ثناء تلك اليه نعم والذي هو صديقك قد استوجب احسانك اليه كما قد استخرجنا هذا من نوع عندنا لم يكن هذا بعينه معدا لنا والتصديقات الصناعية التي تحتال لها بالكلام ويكون ذلك الكلام للطباع مقنعا لا لوضع او شرع هي ثلثة اصناف احدها العمود الذي يسمى تثبيتا في هذا الكتاب والثاني كيفية المتكلم عند تاديته الكلام في سمته كان يتخذ(?) ان يكون المتكلم بسمت صالح متخشع فاضل او سمت صادق وقاد متان ويكون له لطف في تاديته كما علمت والثالث استدراج السامعين فهذا الذي هو عمود وتثبيت قد يكون نحو الغرض نفسه وقد يكون نحو شيء من الابواب الاخر فيكون عمودا وتثبيتا في ذلك الباب كما يبين المرء فضيلة نفسه او خسة خصمه او يبين وجوب الرحمة عليه فهذا يدخل في القسم الاول لغير ان سمة القائل له في اكثر الامر انما يعين في المحاورات التي تكون في امور وقعت كما يكون في الشكاية والاعتذار وكما يكون في المدح والذم واما اذا حاول اقناعا في امر ممكن مستقبل فنفس سمته وصلاحه لا يدل على صدقه لان السمت فضيلة ما غير فضيلة العلم وليس اذا احسن سمته ودل على فضيلته دل ذلك على اصابة رأيه في الامور الغائبة الخفية كالامور المستقبلة بل هذا اولى ان يكون نافعا في الامور المشاجرية فاذا احسن سمته ظن به انه لم يفعل الجور او فعل فعل الجور لا على نحو ما يفعل الجور واما استدراج السامعين فيكون كما علمت بالاقاويل الخلقية والانفعالية فالخطيب اذن يحتاج الى معرفة ما بالاخلاق وبالفضائل وبالانفعالات حتى يكون له ان يتصرف بها وفيها تارة ليستعملها وتارة ليبطل استعمال الخصم لها الا ان يصح انه يحتال بامثالها عليه وان التصديق الذي يكاد ان يوقعه ليس لحق فقر بل لاحتياله فلهذا السبب ولما سلف عرفنا انه ما يتناسب صناعة الخطابة والجدل والصناعة المدنية التي تبحث عن الاخلاق والسياسات اما مناسبة الجدل فمن حيث ذكرنا واما الصناعة الخلقية فمن حيث المعرفة بالاخلاق والانفعالات فيكون كان الخطابة مركبة منها وليست كذلك بالحقيقة لانه لا يتركب صناعة من اجزاء صناعة اخرى كما علمت في تعليمنا صناعة البرهان بل انه ليست المشاركة بينها وبين الاخريين الا في الموضوعات واما التصرف في الموضوع فلا يشاركه فيه سائر الصناعتين واما الجدل فانه وان لم يشاركها فقد يشابهها لانه يروم تقريرا بالمخاطبة واما الصناعة المدنية فلا يشارك الخطابة في نحو التصرف ولا يشابهه فان تلك الصناعة ليس مبنى امرها على ان يكون مخاطبة للتقرير ولا نحو بيانها نحو ليقتصر فيه على الاقناع بل يتعدى فيه ذلك الى الاعتقاد الجازم نعم قد يشارك الخطابة تلك الصناعة في الموضوع لانها تشارك كل صناعة في موضوعها وتشاركها في بعض المسائل قال المعلم الاول ان المتكلمين في الخطابة قد اغفلوها او عوضوها او ابهموا وجه الاحاطة بها فبعضهم لسوء التمييز وقلة الاستبصار وبعضهم

للكبر والتيه موهمًا ان كلامه ارفع طبقة من ان يفهم بسهولة وبعضهم لاسباب اخرى انسانية من محنة
وغيرها **فصل في الضمير وهو في التثبيت في اقسامه** فلنتكلم الآن في التثبيت

فصل في العمود وهو في التثبت وفي اقسامه

فنقول يقال تثبيت وتفكير وضمير واعتبار وبرهان وبينها فروق فالتثبيت هو قول يراد به ايقاع التصديق
بالمطلوب نفسه وهو يعم جميع ذلك لكن الضمير هو ما كان منه قياسًا والاعتبار ما كان تمثيلا واسم البرهان
في هذا الكتاب يقع على اعتبار يتم به المقصود سريعًا والتفكير هو الضمير بعينه في الموضوع ولكن من حيث اعتبر
بالحد الاوسط فانه من حيث اخذ فيه وسطًا تمايقتضيه الفكر هو تفكير او من حيث فيه نقصان مقدمة
فهو ضمير فيكون التفكير والضمير واحدًا بالموضوع وكما ان الجدل مقول على قياس واستقراء كذلك الخطابة
مقولها على ضمير وتمثيل وكل ذلك اما اصلي واما مظنون وكله مستعمل في الخطابة على ما علمت والسبب في ذلك
بيان يوجب التصديق اما ان يكون قياسًا او شبيهًا بقياس او يكون استقراء او شبيهًا باستقراء هو ان
الشيء اذا ادعى فيه حكم فاما ان يقال انما علمنا ان الشيء كذا بسبب فلان وفلان واما ان نقول هو كذا لانه
كفلان وهكذا البيانات البرهانية فقد يكون في بعض الاوقات تمثيلية واستقرائية وعلى الوجه الذي
لخصت علما به في موضعه فقد تكون قياسية بل قد يكون في البيانات البرهانية ضماير قد حذفت كبرياتها
وتكون تلك الضماير البرهانية في قوة القياسات فان كبرياتها انما تحذف لوضوحها وعلى سبيل الاختصار
وبحيث لو صرح بها لكان البيان اوضح او مثل بيان الضمير وكذلك في الجدل الذي ليس على سبيل المغالطة
واما الخطابة فانما تحذف الكبريات فيها لا لانها لو صرح بها لزال الاقناع لان تلك الاحكام اذا الحضرت
بالكلية علم كذبها وخصوصًا في المشوريات منها فان المشوريات منها تكون امورًا ممكنة وقد تحذف ايضًا
لئلا يكون البيان منطقيًا فان الخطيب اذا نسب الى مخاطبة منطقية او كلامية يوهم ان اقتداره لصناعة
اخرى وانه يجلب فضل قوته في المنطق لا لفضل اصابته فالاولى به ان يخاطب خطابًا عاميًا وكما ان حال
الخطابة في استعمال الضمير بعكس حال الجدل والعلوم فيه فكذلك انتفاعها باستعمال الاعتبار والقياس
هو بعكسه من حال الجدل والعلوم لانك قد علمت ان القياس اشد الزامًا في الجدل واشد تحقيقًا في العلوم
من الاعتبار والاستقراء ولكن الاعتبار في الخطابة اقرب الى اقناع الجمهور من الضمير لان الضمير وما يجري
مجرى القياس يحتمل كثرة المراجعة في شرح الحركات المقدمة ولم لزم عما قلت ما ادعيته واما المثال فيكون
بامور ظاهرة مسلمة فلا يسئل عن مقدماتها بل يسلم ويكون نقل الحكم الى الشبيه فيها او الى الكلي عن جزئي
واحد او جزئيات قليلة امرًا مقبولا عند الجمهور لا يتنازعون فيه او يجدوا منا فيه والفرق بين الاستقراء
وبين المثال الذي ينقل فيه الحكم الى الكلي لينقل عنه الى الجزئي ولا ينقل ان المثال يورد في نقل الحكم الى
الكلي على انه مثال الكلي فيجعل الحكم للكلي على انه مثله وعلى انه ممثل بالجزئي كما لو جعل حكمه لجزئي آخر على انه
يكن صح
مثله واما الاستقراء فيورد فيه الجزئيات على ان الكلي هي بعينها وان لم كذلك فان استوفيت بقسمتك
الجزئيات صار ذلك كما علمت قياسًا لا استقراء وكان ضربًا آخر من الاستقراء وبيان ما قدمنا من هذا
المعنى على سبيل المثال انك اذا حكمت ان كل انسان يسرف يفتقر فقلت مثل فلان وفلان فان عنيت انك
نقلت الحكم من فلان الى كل واحد من اشكاله من الناس والى الانسان العام المشاكلة فهو بعد تمثيل فاما ان
لم يفتقر فهو تمثيل على حكم المثال الذي اوهمت انك بتعديد ما عددته عددت الكل كانك كتبت عموم
الحكم لكثرة المعدودات كان كانك قلت كل انسان فهو فلان وفلان حتى يكون كانك عددت كل انسان
او عددت ما هو مقام كل انسان وهو الكثير فحينئذ لا يكون حكمت على كل واحد وعلى الكل بحكم وجدته
فيما يشاكله فقط بل بحكم يعم الكل او ما هو كالكل فيه وهذا هو الاستقراء فقد علمت اذا ان التمثيل كيف
يفارق الاستقراء في ايجاب حكم كلي وعلمت ان الاعتبار انفع في الخطابة ولذلك ما نقل من امثال الشعب فيه
ويكثر في الضمير ويشترك المثال والضمير في ان كل واحد يفيد اقناعًا اي يجعل شيئًا لم يقنع به مقنعًا به
فان كل مقنع اما مقنع في نفسه كما تسمع واما مقنع في غيره ناقل اليه لكنه ما لم يكن مقنعًا في نفسه لم يقنع
في غيره والمقنع في نفسه هو المحمود والمحمود اما بحسب انسان انسان او عدة باعيانهم وهذا القسم من
المحمود مع انه غير مضبوط لكونه غير محدود فهو ايضًا غير مضبوط لكونه مختلفًا غير ثابت فان كل واحد
يرى ما يهوى ويختلف الآراء بحسب الاهواء ومثل هذه المحمودات وان صلحت لان يستعمل في كثير
من القياسات الخطابيات فانها لا تقنع لان يجعل عمدة في الصناعة لانها لا يتناهى احوالها واما المحمود

بحسب الجمهور او طوايف منهم ليس من حيث هم عدد خاص فان الخطابة تشارك الجدل في استعمالها فان الخطابة
قد تستعمل المحمودات التي ليست بحسب هوى واحد بل بحسب هوى الجمهور ولكن الجدل يحتاج الى المحمودات
احتياجًا على شرط المنطق اي يكون المؤلف منها قياسًا بشرائطه وشرائطه ان يكون المقدمات حقيقية الحمل
ويكون مع ذلك صحيحة التاليف وعلى نظم قياس اما بالفعل واما بالقوة واذا كان قد وقع فيها اضمار كان
على سبيل ايجاز لو صرح به لم يتغير حكمه وليس كذلك حكم الخطابة فان الخطابة يكفي فيها ان يكون المقدمات
محمودة في الظاهر بان يكون الناس يرونها لا على سبيل هوى بل بحسب اعتقاد في نفسهم اما واجبة باعيانها
فمن ذلك المحمودات حقيقية وعند كل انسان او عند طوايف فان المحمودات الحقيقية محمودات ايضًا في بادي
الرأي ومنها ما من شانه اذا غافص الجمهور اقنعهم ولا يكون هو المحمود الاول ولكن يشبهه بمشاركة اسم
او في معنى آخر ويخالفه في شرط من شروط النقيض وبالجملة يكون فيه سبب من الاسباب المغلطة
لكن من شان الجمهور او اكثرهم او طوايف منهم ان يقبلوه عند ما يفاجئون به قبول ظان واذا خلوا بانفسهم
وفكروا ادرى بعضهم انها ليست هي المحمودات التي يقبل لانفسها وانه قد غلط فيها او اخذ مكان المحمودات
بدلها واما المنطقي فان قانونه يمنعه ان يقبل من المحمودات عند الجمهور الا اياها باعيانها او من المحمودات
عند طايفة ما الا اياها باعيانها المعرفة بالقوانين المميزة بين الشيء وشبيهه فالخطابي يستعمل المحمود
الحقيقي والمحمود بحسب الظن والذي قد ظن ظنًا من غير نسبة اياه الى احد وهذا هو المحمود بحسب انسان
ولكن صناعة الخطابة ليست يتوقف تمامها الى ان يعرف المحمودات بحسب شخص شخص بل بان يعرف ان
المحمودات ايضًا بحسب شخص شخص نافعة له وان كان يجهلها فان المحمودات بحسب شخص شخص ينتفع بها
في المخاطبة من حيث يعلم منها هذا الامر الكلي ولا يحتاج الصناعة الى ان يحصيها حصرًا بل يجب علينا
ان نحصر ونضبط المحمودات الحقيقية والمحمودات بالظن التي من شان الجمهور ان يسلموها قبل النظر
فيها والتعقب لها والمحمودات الحقيقية هي التي اذا تعقبت لم يزل يحمدها حامدها وعرفنا انها هي التي يحمد
باعيانها لا غيرها وان زال عنها الحمد فانما يزول عنها باستقصاء تعرف حالها في الصدق اذا
انكشف عن كذب فيصير غير محمود عند من اطلع على شرها الذي فيها الا انه يعلم مع ذلك انها محمودة
عند الجمهور ومغلوطًا فيها لكن ذلك الشر الذي ليس مما يطلع عليه عامة الجمهور فمثل هذا هو محمود
عند الجمهور لا يزول حمده عنه بان يلوح لمتعقب كذبه واما المنطقي الجدلي فانما ياخذها محمودة لانها عند
الجمهور محمودة ومن جهة ان هذا المعنى موجود لها بل اهل النظر البرهاني ايضًا يرونها محمودة لا يشكون
في انها محمودة لكنهم انما يشكون في انها صادقة واما المحمودات المظنونة فهي التي اذا تعقبت زال
حمدها الا لاجل ظهور الكذب فقط بل لاجل الشنعة او لاجل فقدان الحمد فقط من غير ضد فيكون
الخطابي وان استعمل محمودات حقيقية فانها يستعملها من جهة انها ايضًا محمودة في الظاهر فان
كل محمود حقيقي محمود في الظاهر وانما يتصرف فيه على المعتاد في الظاهر من غير ان يجعل لها ترتيب القياس
فيزول الانتفاع بالضمير ومع ذلك يوحش منه ضجر فيخرج في ضرر المعتاد فقد بان اذن ان الجدلي يتصرف
في المحمودات على شروط المنطق والخطابي يتصرف فيها على الرسوم المعتادة بل يلزم الرسوم المعتادة في
مادة قياسية وفي صورته حتى ان كانت الصورة قياسية في الظن استعملها كالموجبتين في الشكل
الثاني وذلك لانه متوخ بما فعله الموقع عند القوم الذين لا يحتملون المخاطبات المرتبة قياسًا بعد قياس
الى غرض مطلوب في مدة طويلة لا يضبطونه وبملة الحكام منهم فيتوقعون لمح الغرض من كثب ولا ينفذ
نظرهم الى امد بعيد ويقنعون بما يلوح وان لم يحقق وتقل بحثهم عن امور وجودها بالضرورة وان كان
قد يعرضنا اما على سبيل وضع منهم للصناعة في غير موضعها اذا تعاطوا كلامًا في شيء من امور الطبيعية
استعمال في
او شيء من المعاني الالهية واما على سبيل استعلام الواجبات فمثل قولهم ان فلانًا لا يجتمع فيه حب
الشهوات والفضيلة العفية وان كان فلان لا يراقب الله ما دام معتقدًا لاستحالة البعث وموجبًا
فنا النفس بل اكثر نظرهم انما هو في امور ممكنة كالمشوريات التي يكون كونها ولا كونها في المستقبل
بمنزلة واحدة فكيف يصرح فيها بمقدمات كلية الا تعرضنا للشك فان المقتصر على قوله ان فلانًا يسعى
بفلان لانه كان ذا يشاور الامير شاعر ايعاده بالقبض عليه وربما اقنع فان صرح بالمقول على الكل شعر
في الوقت كذبًا المقول على الكل فشعر بوجوب الشك في الملتمس اثباته وربما كان الازدياد في الشرح سببًا

لاثارة الشك ولنشاط السامع للتكذيب والتنفير بسبب استيحاش النفس عن التكرير وليس كل التفكير
والضماير عن ممكنات بالتساوي بل قد يكون عن ضروريات وعن اكثريات والضماير عن ممكنات بالتساوي
بل قد يكون عن ضروريات وعن اكثريات والضماير الموجودة في كل واحد من هاتين قد يكون من الصادقات
اي من المحمودات الحقيقية وقد يكون من الدلايل والمحمودات الحقيقية نسبتها الى المحمودات الظنية نسبة
الصادقات الحقيقية من المحمودات وبالعكس فمثال ما يكون من المحمودات في الضروريات قولنا زيد عالم
ذكي النفس والعالم الزكي النفس سعيد في الآخرة وهذه المقدمة المحمودة قد يحذف ويستعمل قوتها وانما
يصرح بها مهملة مثلا يكون المقول على الكلي من حيث هو مقول على الكل مصرحا به اما تاليف مثل هذا فيكون
تاليفه على منهاج الشكل الاول ومثال ما هو من الدليل بالتسمية الخاصة قولنا هذه المراة قد ولدت
فهي مقتضة فيجعل الولادة دليلا على ان يعرف الاقتضاض وهو دليل صدق لا يخلو عنه فيلزم ان يكون
معه او اخص منه وذلك على قوة الشكل الاول واما العلامة فهو حكم اما ان يكون المحمول يلزمه وهو لا يلزم
الموضوع او يكون هو يلزم الموضوع والمحمول لا يلزمه فانه لو لزم المحمول ولزم هو الموضوع كان دليلا كما تقدم
الشكل الاول فالعلامة الاولى مما يتبين بالشكل الثالث كقولنا الفقيه عفيف لان زيدا الفقيه عفيف
والصدق في هذا الكلام ان يقال ان زيدا فقيه وزيدا عفيف فكل فقيه عفيف فيكون زيد علامة لكون
الفقيه عفيفا لكن الفقه لزم زيدا وزيد ليس يلزم الفقيه حتى يكون كل فقيه زيدا والعلامة الثانية
يكون من الشكل الثاني مثل قولهم هذه منتفخة البطن فهي اذن حبلى والصدق في هذا الكلام ان يقال هذه
منتفخة البطن والحبلى منتفخة البطن فيكون انتفاخ البطن علامة للحبل لكن انتفاخ البطن قد وجد في
هذه واما الحبل فليس موجود الكل منتفخ البطن وللنوع دائما هذه في الاكثريات اما القياس من الاكثريات
فان تكون الكبرى محمودة بالحقيقة لكن ليست صادقة في الكل بل في الاكثر من الاشخاص او الاكثر من
الاعتبارات مثل قولهم زيد كافي الاذى فهو محبوب ويكون الدليل الاكثري مثل قولهم زيد محموم فهو
اذن سريع النبض وهذا يسمى دليل الاولى او الاشبه عند قوم واما العلامة من الشكل الثاني فان يقال
زيد سريع النبض مثلا فهو محموم واما العلامة فيها من الشكل الثالث فمثل ان يقال مثلا الشجعان لا يخلو
لان علي بن ابي طالب كان لا يخل فهذه ثمانية وجوه من الضماير عن الضروريات والاكثريات فصل
واما الكاينة عن المتساويات فهي التي يكون فيها المعنى علامة للشيء ولنقيضه
جميعا اقول لكنه يكون علامة لاحدها بنفسه من غير واسطة ويكون علامة للنقيض بواسطة او
يكون علامة للامرين بواسطتين بما يسبق الى الذهن ما الذهن اليه ولا بد من تلويح اكثرية فيلا يجب
الامر في نفسه فقط بل وبحسب الظن وبادي الرأي فانه ما لم يكن هناك اكثرية مظنونة لم يكن ميل نفس
البتة واما اذا اخذ المتساوي من حيث هو متساو في الظن لم يوجب تصديقا ومثال ذلك قول القائل
فلان قائم على رأس زيد القتيل الطري منتضيا سيفه فهو قاتله وقول الآخر فلان قائم على رأس زيد
القتيل الطري منتضيا سيفه فليس هو بقاتله فالاول يعتمد مقدمة اكثرية وهو ان القائم على رأس
القتيل بسيف مسلول هو القاتل وهذا يصدق في الاكثر ويكذب في الاقل ويكون قد اخذ هذه
المقدمة من حيث اعتبار نفسها واما الآخر فلم يأخذ المقدمة المقابلة لها من حيث اعتبار نفسها فقط
ولكن اما ان يكون القائل التفت الى عكسها وهو ان القاتل لا يقوم على رأس القتيل الطري شاهرا سيفه
وكذلك ان مثل هذا القائل يكون خايفا والخايف ينفصل عن مقام الزلة بعجلة منتفيا حلول النقمة به وهذا
كله اكثري واما ان يكون قد زاد في العلامة شيئا فقال فلان قائم على رأس زيد القتيل الطري المحقون
دمه المتقي المعقوبة شاكه فيكون علامته غير العلامة الاولى ولو فرضنا العلامة هذه كان ضمير
الحجة الاولى لا يقنع او يصحبه شيء آخر وهو انه قد توجه فاما هناك غير مهمل الانقلاب وامتنع باستداد
المخالف عليه فحينئذ يكون العلامة ايضا اخرى فان قنع قانع بانه قبل من غير هذه الشروط فيكون
هذه العلامة من شانها اذا انفردت ان يوقع تصديقا ما ومن شانها اذا اخطر بالبال معها قرينة شرط
او وقعت مقابل ذلك واما اذا كانت من كل الجهات متساوية ونسبتها الى الامرين نسبة متساوية
فيبعد عندي ان يقنع بلا قرينة البتة في شيء وفي نقيضه اللهم الا في شخصين ويكون في كل شخص
خاص حال يستشعر بزول معها خلوص التساوي ولهذا لم يتعرض المعلم الاول في هذا الموضع الحكم

فصل واما الكاينة عن المتساويات فهي التي يكون فيها المعنى علامة للشيء ولنقيضه جميعا

للمتساوي

المتساوي فليكن ايضا هذا قسما ولكن على الشرط المذكور وليكن اقناع لا اكثرية ما مظنونة وليقاد فقد اتى
الاكثري تلك الاكثرية الاولى بشهرة تلك الاكثرية ووضوحها فاصناف الضماير اذن تسعة ولما المثالا
تقدم فيها وليس فيها كثير اختلاف فاما الاختلاف الكثير في اصناف الضماير وانما يعظم المعروفة
في تفصيلها فانها ايضا يختلف باخذها كما في الجدل فيصعب لذلك تفصيلها من حيث هي للخطابة نفسه
ويصعب تمييزها من قياسات خاصة بعلوم وصنايع وملكات اخرى قد حصل كثير منها ويشبه ان
يكون قد بقي منها صنايع وعلوم ولم يدرك بعد والخطابة تشارك الجميع في الموضوع فيحتاج ان يفصل
بين القياسات التي تكون على حد الخطابة منها كما يحتاج ان يفصل ما يكون على حد الجدل منها ويفرق
بين حكمه وبين حكم الخاص بمبادي الصناعة الذي ليس ما لوقا عند الجمهور ولا من مواضع مشتركة والمواضع
المشتركة المذكورة في الخطابة وفي الجدل لاكثر انتشارا بالجملة من الكلام الخطابي والجدلي منفردين
ومجتمعين فكثير من هذه المواضع باعيانها يستعمل في الخلقيات والطبيعيات والسياسيات على
اعتبار غير جدلي اذ كانت هذه المواضع مثل مواضع الاقل والاكثر لا يختص بموضوعات باعيانها
بل يعم كل موضوع فيستعمل في الجدل والخطابة ويستعمل ايضا في الاقاويل المستعملة في الامور
العدلية اي الفضايل الخلقية وفي الامور الطبيعية وفي الامور السياسية وما يجري مجراها
فلا يختص بواحد منها فقط ولا ينتسب الى جنس واحد ولكن تكون لها من حيث يستعمل في الجدل نحو
من الاعتبار ومن حيث يستعمل في الخطابة نحو آخر من الاعتبار ومن حيث يستعمل في الصنايع الثلاث
المذكورات بعد الجدل مختصة بهذا التخصيص اللايق بها نحو آخر واستعمالها في الخطابة والجدل
انما هو من حيث العموم ومن حيث لا يتناهى الذهن بها الى شيء بعينه محدود من الموضوعات مختصة
بها ولو حققت وفصلت وردت الى الواجب كان ذلك اخلافا على سوى الجدل والخطابة كما علمت
في شرح امر البرهان ثم يختلف نحو استعمالها في الجدل وفي الخطابة فيحتاج ان يعرف لها كل هذه
الفصول وان يستخرج الانواع والمواضع معدة نحو الخطابة بعينه دون صنايع اخرى والانواع
هي التي يختص نفعها في امر جزئي من موضوعات الخطابة والمواضع هي التي تشترك في الانتفاع بها
جميع المواضع المشتركة المقالة الثانية تسعة فصول فصل في الاغراض الاولية
للخطيب فيما يحاول من اقناع وفي الابتداء بمواضع المشوريات وانواعها وحدها
بالمشوريات فنقول ان الامور العظام التي المنازعة في كون شيء ولا كونه هي منازعة عامة لجميع
الانواع الخطابية فاذا رجع الى التفصيل والتخصيص فاكثر اصنافها المحاورات العامية في الامور الجزئية
يرجع الى انه خير او شر والجزئيات اما مستقبلة واما واقعة وبعيد ان يقع للجمهور منازعة في الجزئي
مستقبل واقع بالطبع والاتفاق هل هو خير او شر فان هذا النحو من النظر باهل العلوم اولى بل ان تنازعوا
وهم يشيرون بالحزم عند ما ان كان شرا والتوقع لما ان كان خيرا وبالجملة يلتفتون لغناء دادي واذا
كان كذلك فالمنازعات التي تتفاوض فيها الخطباء ويتعلق بامور ممكنة في المستقبل انما يقع لبيان
بارادتها واستصواب اختيارها او ايثار باجتنابها على سبيل بعد عنها فيكون كلها مشاورية
اما آذنة واما مانعة حاجزة واما الامور الواقعة من الخير والشر بالانسان فلا يخلو اما ان يراد اثبات
وجود هذا الخير او هذا الشر له فقط وهذه هي المفاوضة التي يمدح بها او يذم وهذا فقد يكون في
الحال وقد يكون للماضي ولكن الكلام في خير معدوم وشر معدوم مما نقل وانما يمدح ويذم في اكثر الامر بما هو
موجود حاضر بنفسه او حكمه فيكون اولى الازمنة بموضوعات هذه المفاوضة هو الزمان الحاضر واما
ان يراد وجود هذا الخير من انسان آخر بارادته او وجود هذا الشر من انسان آخر بارادته وهذا اما
ان يكون الخطيب يفاوض انسانا في ان خيرا وصل اليه منه او من انسان آخر وليس مع الاعتراف في
تنازع وتشاجر البتة فتتمادى ذلك محاورة في شكر ومشكور له وان كان هناك منازعة ومشاجرة
فذلك على وجهين لانه اذا كان النزاع ان خيرا وصل اليه من آخر واريد بذلك اثبات فضيلة الآخر كان
النزاع من باب المدح والذم وان لم يرد به ذلك كانت المنازعة منازعة في اعم الوجوه وهو الاثبات والابطال
ولم يكن منازعة خاصة فاذا جعل بدل الخير شر كانت المفاوضة جارية على سبيل شكاية واعتذار فيكون
الذي يدعي وصول الشر اما الى نفسه او الى غيره شاكيا او نايب شاك والذي ينكر ذلك او يجعله على حق

المقالة الثانية تسعة فصول فصل في الاغراض الاولية للخطيب فيما يحاول من اقناع وفي الابتداء بمواضع المشوريات وانواعها في الامور العظام

لايكون شرا لايكون قصيدا فهو محمود او نافع معتمد ولا شك ان الامر الذي يشتكي او يعتذر
عنه اما ماض واما حاضر فجميع المقاومات الخطابية ثلاثة مشاورية ومنافرية ومشاجرية وكذلك
السامعون ثلاثة خصم وحاكم يحكم باقناع احدهما وتارة معونة نظارة اما الحاكم في المستقبل
فيكون الرئيس المدبر لامر الجماعة واما في الواقعات فيكون كالمتوسط الموثوق بتخصيصه واما
النظار فينظرون في قوة احدهما وضعف الاخر ليس لهم غير ذلك شيء والخطابة من جهة اخرى
تتم بثلاثة مقابل وقول ومخاطب وربما التفوت مخاطبة من هذه بسبب مخاطبة اخرى يكون بمدح
شيئا او يذم شيئا وغرضه ان ينتقل بعد ذلك الى المشورة على سبيل التلطف في الحيلة ولكل واحد من
هذه المخاطبات غرض خاص اما المشورة فهي مخاطبة يراد بها الاقناع في ان كذا ينبغي ان يفعل لنفعه
او لا يفعل لضره واما المنافرة فمخاطبة يراد بها الاقناع في مدح شيء بفضيلته او ذمه برذيلته واما
المشاجرة فمخاطبة يراد بها الاقناع في شكاية ظلم واعتذار بلا ظلم وربما يقع مناظرة في كون الامر
ولكونه نافعا وغير نافع وكونه ظلما او غير ظلم او فضيلة او نقيصة والمشورة ليست تكون مشورة
بسبب اقناعها في امر هو نافع بالحقيقة فانه ربما يكون نافعا بالحقيقة ولا تصير المشورة فيه نافع
وحاول الاقناع فيه فيكون الخطابة بجميع ذلك مشورية وربما كانت المشورة ليست للنافع بل الذي نفعه
من جهة اخرى بل ربما كان في العاجل ضارا وكذلك المدح والذم وليس ينظر فيه دائما الى النافع والضار
يكون المدح النافع والذم الضار بل ربما كان المدح مدحا بالعبار ... الصبر والايثار للذكر الجميل
ممدوح كالذين يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويجرحون ويسلبون وكثير يحمد العاقل بايثار الموت على
الحيوة ... القياس الخطابي في جميع هذه الوجوه ... على قضية ... وكون اما ماخوذ
من المحمودات واما دليلا واما علامة وكل واحد من هذه مقدمة وهي بجنسها مكان القياس ويرجع اليه
على ما تحققت والقياس المطلق من مقدمات على الاطلاق والتفكير قياس يكون من هذه المقدمة على
وجه خاص فيجب ان يكون نحن عندنا مقدمات نافعة في هذه الابواب ولما كان العسير وعدي كونه وعد
لا انسان يطلبه او يهرب منه فلا يتوجه المشورة اليه بل المشورة متوجهة نحو الممكنات فينبغي ان يكون
عند الخطيب المشير مقدمات في اثبات ان الامر ممكن او غير ممكن وفي انه هل يكون او لا يكون وايضا فانه
هل كان او لم يكن فان هذا ينتفع به المشير في التمثيل وفي اثبات الامكان ونفيه وينتفع به الشاكي والمعتذر
والمادح والذام وايضا فان التعظيم والتصغير ينتفع به المشير والمنافر والمشاجر بان يقول ان في هذا الامر
نفعا او خيرا عظيما او صغيرا لا يعبا به وان هذه فضيلة او رذيلة عظيمة او صغيرة لا قدر لها وان هذا عدل
او جور عظيم او صغير لا يلتفت اليه وسواء اعتبر كل واحد منها بنفسه او بمقايسة بعضها الى بعض فظاهر
ان الخطيب لا يجمع له استغناء عن اعداد مقدمات في التعظيم والتحقير والافضل والاخس يكون مواضع
وانواعا فلنبدأ باعتبار الانواع المشورية ولما كانت المشورة مشورة بمحاولة امر لاجل غرض خير فبالحري
ان يحصل المشير اقسام الخير الذي يشار به وقبلها ان يحقق معرفته من حيث هو عام ومن المعلوم ان الخيرات
والشرور الواقعة بالضرورة خارجة عن توجه المشورة اليها اذ المشورة قول يراد به التحريك الارادي
نحو ما يكتسب بالارادة من الخير او ما يحترز عنه بالارادة من الشر والضروري لا محالة كائن اراد
او لم يرد فالخير المشوري امكاني لا ضروري ولا كل امكاني فان من الامكانيات ما يصدر عن الطبيعة
من غير ارادة ومنها ما يصدر عن عرض يعرض اما من خارج مثل انتفاع المحموم بنسيم الشمال اذا هبت واما
من داخل مثل انتفاع الشاكي مغتما ريحا بغضب يعرض له على سبيل الانفعال وان لم يكن متصدرة عن
الارادة فيتمخض مزاجه فيحلل ريحه وامثال هذه الاشياء لا يكون المشورة فيها مقدمة تمهد للعمل عليها
بل يكون المشورة مقدمة للعمل الارادي فان المشورة تختص بما كان من الممكنات الينا ان يوجد او يعدم
بالارادة فهذا هو الامر العام لما نحوه المشورة ثم هاهنا انواع خاصية ينبغي ان نحصيها غير مستقصين
في احصائها الى الانواع الحقيقية العقلية بل يقتصر في ذلك على المقنعات المظنونة اذ ليست الخطابة
محك التحقيق بل هي صناعة يصرفها الصناعة القياسية بمواد من السياسة وامثالها وعلى هيئة
كالجدلية والسوفسطائية فنقول ان الامور التي هي اقسام من المشورية الخطيرة جدا دون الجزئيات
التي لا تحصى خمسة العدل في الحرب والسلم وحماية المدينة ومراعاة امر الدخل والخرج وتقرير الشرائع





ووضع المصالح فالخطيب المشير في امور العدل ينبغي ان يكون خبيرا بارتفاعات الناحية من اي الاجناس هي
وكم هي وبمبلغ النفقات اذا اجريت على القسط ليوازي الدخل بالخرج ويعرف البطال الذي لا يضرب بد
في حرفة ينتفع بها المدينة ويحجر على المسرف بفضل سعته عادلا به الى الاعتدال فليس كل ميسرة عن استكثار
دخل بل عمود الميسرة الثاني التقدير في النفقة فان التقدير في الخرج مما يبسط في ذات اليد فهذا مما ينبغي
ان ينصرف اليه وكم من كان مشيرا في باب العدل وينبغي ان يحيط علما بجزئيات الاخبار وبعواديها التجارب
فانها تذاكير ما سال واما المشير في امر الحرب والصلح فاول ما ينبغي ان يلحظ قوة الخطب الباعث على القتال
وقدره وجدواه فربما انضم قدره عن تجشم خطر القتال بسببه اما لان كظم الغيظ فيه اخف وطأ من
تكلف مؤنة الحرب بسببه فرب كظم كفى عظيما ورب نزق جلب ندما واما لان لا دواء غير القتال يشفي
داءه ويربح على المتقدم ثم بعد ذلك فينبغي ان يحيط بمقاتلة مدينته والمقاتلة الحاضرين عددهم وعددهم
ودربتهم بالحرب وبسالتهم علما وان يحيط بحال الخصم لعسكره بحيث يحرقها واستعدادها في مثل ذلك وفي نفاد
دخلتهم وطهارة بينهم او ضدها خبرا فرب محنة عادت كلا ومدد صار وبالا واوجب ان يكون هذا
المشير ممن له بصر ببعض انواع الحروب والتعالي ان لم يكن بكلها وسماع الاخبار المتقدمين من المقاتلة
في مدينته وفي نحوها وما يليها ودستورهم ومذاهبهم وان يكون خبيرا بعواقبها المحمودة والمذمومة بحسب
غرض غرض من اغراض المقاتلين فانه سيستخرج من هذه الاحوال مقدمات ينتفع بها في المشورة وكذلك
ينبغي ان يستانف النظر كل وقت في اعتبار عدة مقاتلة المخالف وشوكتهم هل هم متشابهون المقاتلين في ذلك
ولا يقتصر على الامتحان السالف فربما وفرهم اتفاق التناسل وانتقلوا عن قلة الى الكثرة ومن ضعف الى قوة
وان يعتبر حروبا سالفة فان الامور في اشباهها او يحتذى كثيرا حذو اشكالها واما المشير في امر حفظ
المدينة فينبغي ان يعرف انواع الحفظ لانواع البلاد المختلفة بسهليتها وجبليتها وبريتها وبحريتها وغيرها
فيحيط بها وان يعرف مواضع المسالح وانها كيف ينبغي ان يكون في قربها وبعدها وكيف وجه الاستظهار
في ترتيبها فان هذا امر يتوقف عليه وان لم يعرف حال المدينة مشاهدة وان يعرف عدد الحفظة والذين
اقعدوا مرصدا من المسالح ويحقق نياتهم ليعتمد عليهم بالمدد ويعرف تمييزهم بالناصح وان يكون له بصر
بالمدارج المخوفة والمسالك التي يرتادها المغتالون ومن يحترف من الشوارع فيكون له ان يشير فيها بالارصاد
وان يقف على الحاصل من القوت وما يحتاج الى جلبه واعداده من خارج المدينة وما يحتاج الى تجهيزه من ناحية
اخرى لعوض او لغرض اخر فان القوت وما يجري مجراه من آلات اللبس واهب العصمة اذا انحسم مادته عجز
عن حفظ المدينة ويكون هذه الاشياء لكل بحسبه والناس يختلفون في الحاجة اليها فينبغي ان يكون المشير
بصير المقدار حاجة كل الى كل وباحوال اهل الفضائل واهل الثروة منهم فيشير بما ينبغي ان يستعان به فيه
باهل الفضائل والصنائع وما ينبغي ان يستعان فيه باهل الثروة مما ينتظم به شمل المصلحة واما الخامس
وهو المشورة في امر السنن فهو من اعظم الابواب خطرا واحوجها الى فضل قوة الخطابة حاجة فاول ما ينبغي
للمشاور ان يحققه حال عدد الانواع والاشتراكات المدنية وحال التركيبات الخلطية التي يتولد عنها وان
يعلم مناسبة اشتراك اشتراك لامة امة بحسب عاداتها واخلاقها وان يعلم السبب الحافظ لكل واحد
منها والسبب الفاسخ له وما الذي من جهته يبقى فسخها اما من الشركاء انفسهم واما من اضدادهم
الخارجين والفساد يحصل من المدينة نفسها اذا لم يكن بحكمة التدبير من امرين احدهما عنف من المدبر لهم
وتشديد في امر الجبايات عليهم والثاني اهمال ومساهلة وفسخ ومراخاة واصناف السياسات التي تحفظ
هذه الاشتراكات اربعة يتشعب الى ستة منها السياسة الوحدانية اذ الامر فيها للسائس فيها بالشركة
والتي من جملتها السياسة التغلبية وهو ان يكون المطاع المؤتمر المنتهى الى رسمه المدبر بتدبيره هو المستولي
بالغلبة اما بفضل ذات اليد واما بفضل قوة اخرى ويكون تدبيرها مقصورا والهمة على الاستخدام والتعبد
ومن جملتها سياسة الكرامة وهو ان يكون الرئيس يراعي مصالح المرؤوسين لا لشيء يستفيده منهم الا
الكرامة والتعظيم ومنها الرياسة الفكرية وهو ان يكون المطاع هو الموثوق برأيه ونظره ويتدبر بتدبيره
لثروته من غير مغالبة تولاها قبل ومنها السياسة الاجماعية وهي ان يكون اهل المدينة شرعا سواء
فيما لهم من الحقوق والكرامات وعليهم من الاروش والجنايات لا يرؤس احد احدا الا باجماع منهم
عليه ومنها ... استبداد ... ومنها السياسة الاخيارية وهي ان يكون اهل المدينة متشاركين على الطلب

السعادة الفاضلة والاجلية كل له مقام محدود بحسب فضيلته في نوع صناعية وجنسها فهو دون
من فوقه ان كان وفوق من دونه اذ كان ذلك له عمل يعود بصلاح المشاركة وفيهم رئيس واحد ورؤساء
كنفس واحدة متدعنه اوطه الاخرون تطوعا لا عن اجبار ورؤسهم الرئيس استحقاقا لا لاتفاق
ثم يتشعب تحته رياسات بحسب الصناعات الى آخر الناس لا نزاع بينهم ولا اختصام ولا اختلاف
ولا انشعاب فان كان الرئيس فيها حكيما وكان له مع الفضيلة المدنية فضيلة نظرية كان بالحرى
ان يكمل هذه السياسة فاول هذه السياسات يسمى تغلبية والثانية يسمى سياسة الكرامة واذا
اختلط مع التغلبية سمي الامر الذي يعمهما وحدانية الرياسة لامتناع الرئيس فيها ان يشاركه
في منزلته احد والثالثة تسمى سياسة القلة واذا اختلط مع التغلبية سمي الامر الذي يعمهما
سياسة الخسة والرابعة تسمى سياسة الحرية والديمقراطية والخامسة سياسة الخير والسادسة
سياسة الملك ويعمها سياسة السوفراطية فينبغي ان يكون المشير بصيرا بهذه السياسات وما يعرض اسم
لكل واحد منها من العوارض وما يؤول اليه حال كل واحد منها من المآلات فان السياسة الكرامية
لا يحتمل المشاركة فهي يعرض ان ينتقل سريعا الى سياسة التغلب وسياسة القلة ما دامت سياسة
قلة فقط لا يفسدها ازدحام الرؤسا وسياسة الحرية قد ينتقل الى سياسة القهر وسياسة القلة
وضرر الكل ذلك لفرط المسامحة في السنن او فرط التشديد فيها فانها اذا كانت مهملة لم يكن قانون
واذا كانت مشددا فيها وقانونها الحذر لم يجتمع التحرير والتشديد فربما الت الى طاعة المدبر الذي
له فضل بقوته او فضل بسيادة فيخضع له ويخرج عن الحرية الى جانب العبودية ولا يبقى المراتب
محفوظة وقد تعين على المشورة في امر وضع هذه السنن تامل قصص من سلف واما فساد السنن
من جهة الاضداد فليس يحتاج اليه الخطيب من جهة ما يشير في وضع السنن بل من جهة حفظ البلاد
وقد قيل في ذلك وفرع عنه على ان استقصاء الامر في هذا العلم السياسة لا الصناعة الخطابية

**فصل في المشوريات التي في الامور الجزئية غير العظام**

فصل في المشوريات التي في الامور الجزئية غير العظام

قد وقف مما عددناه على المواضع
التي منها تنتزع المقدمات المشورية في الامور العظام والان قد حق علينا ان ننتقل الى اعداد المواضع
المشورية النافعة في الامور التي بحسب الاشخاص وهي في انفسها غير معدودة الا ان جميعها داخل
في حكم المشورة بنحو نحو صلاح الحال كان بالحقيقة او كان بالظن فيجب ان نحد ونرسم صلاح الحال
وان نعدد الامور التي هي انواع لصلاح الحال واجزاء له باجتماعها يصلح الحال حتى يكون للمشير فيما
يشير به مواضع يجعلها مقدمات مشورية قال المعلم الاول ولا يقتصر على ما كان عند الخطباء في
ذلك فيما سلف من ذكر وجوب التهويل والتكبير والتهوين والتحقير والحث عليها واجتناب ما يفسد
النظام ويزيل الاقناع من غير ان يعرفوا ما ذا يكون التهويل والتكبير والتهوين والتصغير وفيما ذا يكون
وما الذي يقصده غرض الخطيب بنقض قدامه فنقول ان صلاح الحال هو الفعال الجميل عن فضيلة
او ملاك وانشاء للعمر مشفوعا بمحبة القلوب وتوفر الكرامة من الناس وفي رفاهية وطيب عيش وغاية
وسعة في البدن والمال والعقد ويمكن من استدامة هذه الاحوال والاستمداد اليها فان صلاح
الحال بحسب الظن العام هو ما ذكرناه او ما يجري مجراه واما اجزاؤه فزكاء المحتد ووفور الاخوان
والاولاد والبنات والانعام وبلوغ الشيبة الحسنة لوقارها واحوالها والصحة والجمال والجلد
والجسامة والبطش ومع ذلك فالمجد والجلالة وسعادة البخت وانواع الفضائل مثل اصالة العقل
والبسالة والعفاف والبر فبعض هذه بدنية وبعضها نفسانية وبعضها خارجية كالحسب
والاخوان والمال والكرامة ومن حيي هذه الحيوة وحسن منقلبه بعد الممات فهو السعيد عند الجمهور
فاما اجزاء زكاء المحتد وشرف المنصب فان يكون من قبيله اما بكا في المدينة نفسها من اول بنائها
او قدماء فيها او علماء حكما او رؤساء مشاهير وفي كثرة افراد فيهم وان يكون من قبيلة اخرجت
سعدا قد تيسرت لهم امور جزيلة وجميلة فهم لها مغبوطون وهذا المحتد يتفرع الى طرفي الاعمام
والخؤولة جميعا اذا كان فيهم ما عددناه موروثا عن اسلافهم وموجودا في المشايخ من
الخلف وفي الاحداث منهم واما حال الاولاد فالامر الجامع من صلاح الحال ان يكون فيهم كثرة
مع الجسامة والجمال والبطش والقوة وان يكون لهم مع ذلك من الفضائل النفسانية مثل العفا

والبسالة



كالمتقدمين خ

والمثالة الذي يخص كل انسان في وان شهوة فمنهم من ابيه جمالة ومنهم من نسبه ذكوره ومنهم من ينسب
الوثيقة والاناث فضيلة واد فيهن خاصة وهي الجمال والمثالة في البدن والعفة وحب الزوج والنسل
مثل ما قال المعلم الاول وبعض الناس في بعض البلاد يعتبرون ذلك في باب النساء على الرتبة
كالاكتفيين وقال بعضهم هذا افريطن [illegible]
والاحوال من الاناث والمواشي والمقدم علانية [illegible] ونفاسة واشتمال الوقاية عليه وتيسير
الاستمتاع بها والتنعم في وجوه اللذات المشهورة وايضا الضياع التي [illegible]
المستغلات التي تعود بالريع من غير انتصاب [illegible] الشركة
ولا اسباب فاسباب الحرية ان يكون اليه التصرف فيه [illegible] والجلالة
فان الاستغناء في الاستمتاع لا في الادخار واما الشجاعة فهي [illegible]
الفضيلة عند الجمهور [illegible] واما الكرامة [illegible]
بحسن الفعال وقد يختلف بحسب الازمنة والامم [illegible] في بلاد ديهات
[illegible]
احدهما بجبو القنية من حيث الهدية عطية مالية والاخرى يجلب الكرامة من حيث الهدية دلالة كرامة
واما فضائل البدن فالصحة الغريزية التي لا تشوبها استقامة مع اقتدار على استعمال الاعضاء الآلية
كلها فان كثيرا من الاصحاء كالمرضى مثل الذين ركنوا بطباعهم الى الكسل والخور واورثتهم العطالة
واقعدتهم عن الحركة او غدرت عليهم الاستراع فيها كما يعرض من حال الذين كسلوا الاعتياد الدعة فانهم
ينهضون في الحركات ولا استقلال بالمشقات وهل بين من تعطلت عليه اعضاؤه فلا يغني عنها او بين
من لا اعضاء له فرق وهولاء النهام والمترفون في حكم من لا عضو له غير انسان بن يتعلق وانسان به [illegible]
واما كثرة الجيش ووفور الخلة فهو ان يكون للانسان جماعة عدية يعملون الخيرات بحسبه واما سعادة
الجد فمعلوم انه من صلاح الحال وكم من خير عم ونعمة تمت بالجد لا عن اكتساب صناعي ولا عن فعل طبيعي
وان كانت في الخيرات ما يفيدها الصناعة حتى ان الصحة كثيرا ما تفيدها الصناعة وان الجمال والجسامة الغريزية
فعن الطبيعة لا محالة وخيرات الجد هي التي يغبط عليها المغبوطون ويكثر عليها الحاسدون والجد
من العلل الكاذبة التي لا تعويل عليها لا في الخير ولا في الشر اما في الامور الطبيعية فان يتفق للواحد
ان يكون انفع من حضره ويحسنون في مقابلته قبحا او يكون احسن من آخرين فيقبحون في مقابلته قبحا
واما في الامور الارادية مثل اختصاص الواحد في العثور على كنز دون آخرين في الطريق او اختصاص
الواحد باصابة سهم عدنا اياه دون آخرين والموقف واحد واما الفضيلة فتستعد لها بحسب الظن
في باب المدح فهذه هي التي يشار بها يشاور على واحد واحد من الناس لاجلها وقد بقيت النوافع المشتركة
وهي التي يشار بها لا لها والفرق بين النافع والخير ان الخير يراد لاجله ولغيره والنافع يراد لاجل غيره
وربما كان شرا والخير هو ما يتشوقه الكل واهل البصيرة والمعرفة منهم كل بحسب فطنته ومبلغه من
العلم حتى ان الذي يختاره الجاهل عن جهل لا يعد عند الجمهور خيرا ولا يظنونه بل انما يعتبرون ما يميل اليه
اهل الرأي منهم واذا وصلوا اليه سكنوا عن الطلب فاذا وجدوا بعض اهل الرأي والصبور قد اختار
شيئا كان ذلك حجة مقنعة عندهم في انه خير وكان الخطيب ينتفع بالاحتجاج بذلك والمقصود المحتاج
اليه الذي هو نفس الحاجة قد يشاد الى النافع الذي يفعل الحاجة ويوجبها او الذي يحفظها او يديمها
او ان المشير يشير نحوه فان المشير يشير نحو الخير ونحو النافع لكن يشير الى احدهما لنفسه والى الآخر لاجل
غيره وربما اشار بالاذى النافع كمن يقول اتعب تصح وليس التعب هو علة الصحة بل الحركة الرياضية

هي علة الصحة فيلزمها التعب وكذلك يشير باجتناب علل الشر ولوازمها واللوازم كلها اما لاحقة من
بعد كالعرض فانه يلزم النعل الا انه يتأخر عنه واما مساوقة لوجود الشيء مثل استحقاق المديح بحسن السيرة
في الحيوة واما العلل الفاعلة فمن ذلك ما يكون تامة من حيث فعله مثل المنحى والصحة ومن ذلك ما لا يكون
كذلك وكل ذلك على قسمين قسم يكون فيه طبيعة المسمى انما هي علة موجبة لما توجبه لكيفيتها كالغذاء للصحة
ومنه ما لا يكون بل لكميتها مثل الارتياض للصحة فان الارتياض ليس علة للصحة من حيث هو ارتياض
بالفعل بل من حيث انه بمقدار منه يجب استعماله والغذاء وان كان له مقدار لا يجوز تجاوزه فانه ليس
كالارتياض لانه ما فضل من الغذاء على الواجب فانه انهضم فلا يكون علة للمرض لذاته فان ذاته حين انهضم
علة للصحة بذاته وان لم ينهضم لم يكن غذاء بالفعل واما المعتدل منه بل القليل منه اذا انهضم وقبله
عضو ما فهو علة لصحة ذلك العضو بالقدر الذي قبل واما الرياضة فقليلها وكثيرها رياضة وحركة
لكن قليلها لا يوجب صحة شيء البتة وكثيرها ربما اوجب الضرر والنوافع منها ما تعد خيرات ومنها ما يكون
شرورا كمنفعتها التخليص من الشرور واذا تخلص شيء من الشر كيف كان مقبولا عند الجمهور انه هو الذي
يفعل الخير الذي يتمكن منه عند الخلاص من الشر ومن النوافع ما ينفع لا في افادة خير ليس بل في الزيادة
اليه او ينفع لا في التخليص من الشر اصلا بل لتهوينه والكسر من حميا فيكون هذا النقصان من جملة ما يعد
نافعا اذ كان الانقص شرا يظن انه افضل والافضل ازيد على ما هو دونه فيكون الشر الاكثر الذي هو في
نفسه اخس انقص في الحقيقة لكن النافع التي هي في باب الخير هي نافعة بالحقيقة واما النافعة التي
في باب الشر التي هي الانتقاص من الاذى انما هي من جملة الخيرات النافعة لا الخيرات الحقيقية والخيرات
الحقيقية التي هي الفضائل فهي ايضا نوافع في خيرات ماتية واللذة من الخيرات الحاسية لانها مما يشتاق
اليه الطبيعة الحيوانية بل كل مشتاق اليه اما جميل واما لذيذ واما نافع فاذا كانت اللذة تعد خيرا
فكيف ما كان من اللذيذ مع انه لذيذ جميلا او نافعا وكذلك التمكن اللطيف مثل الذكاء وحسن القبول
وكذلك الحفظ والتعلم والحذق في العلوم والصنائع فقد يختار هذه لذواتها لا لغيرها فهذه خيرات
نافعة معترف بها عند الجمهور واضدادها شرور وقد يمكن من جهة المغالطة ان يقلب القضية فيجعل
هذه الاحوال النافعة ضارة وشرورا واضدادها خيرات ونوافع فان الشجاعة ضارة اذا كانت بالعدو
وكذلك العقل اذا كان له فاذا اخذت ضارة مطلقة ولم يضف الى الوجه الذي ينبغي ان يضاف اليه كان
مغالطة وربما كان من القبيح والمتعلق به شارا بذلك الشرط مثل سرور رجل من الملوك الحاضرين
ناحية لما قيل عدوه ولذة في بعض المغازي ظفر بان يتضرع اليه حتى يسلمه قتيلا فاعتد بذلك
اذ تمكن من تدبير حينه باحراقها على رؤسهم ولحراز رمادها في الكوز لينقل الى موضعه اعتدادا كان
كان يصرح به عارضا كوزه على ذويه وشيعته ناشرا اليهم ما في برده ولذلك القتيل اليه وليس رد
الولد قتيلا مما يسر به لكنه قد صار سارا بما قارنه من الحال اذ كان جمهور من القتيل وبينا وليائه
ممكنا لهم ولو فعلوه لكانوا قد زادوهم رغما وكان حكم الاخية وحكم غزوهم لا اباهم يقتضي الامعان
في غيظهم فلما لم يفعلوا مع امكان ومع استحقاق كان ذلك خيرا عظيما من جهة ومنه عظيمة من الجنس
الذي لا يمكن كتمانه اذ كان ظاهرا ويلزم الشكر عليه والا كان كفرانا ۞ فان قال قائل ان رد الولد
قتيلا كان مسلما بلا اعتبار مثل هذه الحال المقارنة كان ذلك مغالطة وليس هو من المغالطة التي
يقنع فيكون خطابيا بل هو من الجنس الذي هو مغالطة ولو في الخطابة لان مقدماته محرفة عن وجه
الصدق وعن وجه الحمد ومن الظن جميعا ثم من الخيرات النافعة الاحسان والمكافاة فانه في نفسه خير
ونافع في خير آخر هو المباحة والذكر الجميل والمحبة وافضل الاحسان الاحسان الى الافاضل بغبطتهم
على اعدائهم لا الاراذل اما نصرة فعلية واما نصرة قولية مثل ما فعل ومبرس الشاعر اذا اختار ان يمليز
ها باوذرس ملك شعبه وهيلانا ابنه واختار لبيان من الشجاع وتصنيفهم هذا للمدح والثناء في نسب
بازائهم صدقهم اسكندر بن ملك بربر الذي كان عدوا لهم فكلهم بالذم والهجاء فيفعل بالاصدقاء
والاعداء ما ينبغي ان يفعل من الاحسان الى الاصدقاء والاساءة الى الاعداء على المقدار الذي كان
ممكنا له فعله فان المتوقع من الاسد اهو الممكن المتوقع فاذا لم يمكن الا القليل ثم اتى به فلا تقصير وان امكن
اكثر فاقتصر على يسير دونه عد تقصيرا وكذلك ما يحتمل من تقصير او خفاء يقع من الصديق لنا في خوف

طبيعة علة موجبة لكيفيتها صح

ونحن لا

المحتمل

المحتمل ولا يتجوز عليه وان قل ونقص زمانه فاما اذا طال وجاوز وقت الضرورة فهو مكروه ولا يتجوز عليه
العذر دلالة المتوقع من الاحسان او بلوغ الامكان والمعذور من الاساءة ما قصد به عن ضرورة وصورة
فاما قصير عن الممكن من الاحسان المحض فهو تقصير وما وراء الضرورة من الاساءة فهو قصد واذا دام
الاوقات [illegible] الضعيف والحق [illegible] وقت الضرورة او وقت الاستحباب [illegible]
[illegible] الضعف وهو [illegible]
[illegible] في الاحسان [illegible]
بالاحسان الى غيره [illegible] استحقاقا [illegible] الاحسان [illegible]
[illegible] موقوف على الغير [illegible]
[illegible] المنفعة [illegible]
كان محتاجا اليه [illegible] بالاحسان [illegible]
مكافيا بالمثل [illegible] في المقدار والمنفعة
واما الموجب للشباهة والحمد والثناء من المكافاة فان لا يكون المبتدئ [illegible] الاحسان [illegible]
ومكافاة قليلة [illegible] من المكافاة وقد يكون تارة ما هو [illegible] الاحسان المبتدأ
من جنسه [illegible] بالقوة [illegible]
وقد يكون نافعا [illegible] في الممكن [illegible] من المكافاة [illegible]
[illegible]
[illegible]
في فطرته وكل [illegible]
شيئا ويتعجب منه لولاها لم يلتذ به ولا يتعجب منه ومن هذا الباب ايضا الهداية والنصيحة فان احسن
ومكافاة ما والموافاة الصحيحة او الجزاء وقت الحاجة اليه والرغبة فيه موقع لذيذ بل عظيم كريم
ولكل خاص من آثار فلقوم ما يعينهم في الغلبة ولقوم ما يعينهم في الكرامة ولقوم ما يعينهم في اليسار ولقوم
جم والتصديقات الخطابية في باب الخير والشر انما يكتسب من هذه المواضع المذكورة

## فصل في الاشد والاضعف وخير القول في المشوريات

وقد يحتاج الخطيب المشير الى ان يعمد
بعدما في اثبات ان هذا الخير افضل وهذا النافع انفع بل قد يحتاج اليه غيره ايضا فينبغي ان نعدد الانواع
النافعة في ذلك فافضل الخيرين اعمها او ادومها او اكثرها جهات نفع وخيرية او اولاهما بان يكون
مقصودا لنفسه واذا كان الواحد من بابي خير ما افضل من عدة من خير اخر الا ان يكثر جدا فهو افضل
والخير الذي عظيمه افضل من عظيم خير آخر فهو افضل مثل ان العظيم من الحكمة هو معرفة الله تعالى
والعظيم من العبادات هو المثابرة على الصلوات ومعرفة الله تعالى افضل من المثابرة على الصلوات
فالحكمة افضل من العبادة وما كان ايضا نفسه افضل فعظيمه افضل فانه اذا كان القرآن افضل وافصح
من خطبة النبي صلى الله عليه وسلم ففصيح القرآن افضل وافصح من فصيح خطبة النبي عليه السلام واذا
كان احد الخيرين يستتبع الاخر اما معا كالسلطان والكرامة واما متأخرا كالسلطان واليسار واما
في القوة مثل السلب فانه في نفسه فعل ليس كل فعل سلبا وكان الاخر لا يستتبعه دائما فالمستتبع
افضل وربما اقنع ان الشيء الذي ليس بفاضل في نفسه اذا كان يفعل خيرا اعظم في نفسه من شيء اخر
هو في نفسه فاضل لا انه ينبغي ان يكون هو اثر من الفاضل وان لم يكن افضل مثل الجلد والجمال فان الجلد قد
ان لم يكن بنفسه خيرا كالجمال فقد يدرك بالجلد ما هو افضل من الجمال وكذلك التقحم فانه ان لم يكن
افضل من اللذة فقد يدرك به ما هو افضل من اللذة فيكون هو اثر فيكون بعض ما هو نافع اثر من بعض ما
هو خير والذي يؤثر لنفسه وان لم يصحبه الاخر اثر من الاخر اذا كان لا يؤثر وان لم يصحبه الاول
مثل الصحة والجمال فان الصحة بلا جمال مؤثرة ولكن الجمال بلا صحة غير مؤثرة فالصحة اثر وافضل
والذي هو تام الوجود مستقر ومراد لنفسه كالصحة اثر من الذي يفقد احدهما وكلاهما اما كاللذة
فانها في طريق التكون وتطلب لذاتها واما كالرياضة فانها في طريق التكون ومع ذلك فانها تطلب
لغيرها والذي وجوده يغني عن الاخر افضل من الذي وجوده يفتقر الى الاخر مثل اليسار والتجارة

فصل في الاشد والاضعف وختم القول في المشوريات

فان اليسار يغني عن التجارة والتجارة يفتقر الى اليسار فاليسار اثر وقد يوهم كون الشيء مبدأ لامر انه
اعظم فنعقد بالمركب في الحقيقة فان الخير افضل من اختياره وهو مبدؤه على انه ليس يمكن ان يكون
خيرا ونافع مشورى لا بر قوله وكيف وكلاهما ارادي فاذا كان كذلك امكننا ان نجد انواعا من اعتياد
المبادي فما مبدأه اعظم فهو اعظم والمبداء الذي لاعظم المعلولين اعظم وقد يمكن ان ينقص
في بعض الاوقات ان المبدأ نفسه اعظم فان رجلا واحدا من الخطباء يقال له لاوداوماوس
ذم رجلين احدهما يقال له فلسطراطيس والاخر كفديوس وكان فلسطراطيس كالمقدم اناشا
على كفديوس بارتكاب جور فاتهم فذم فلسطراطيس وقال ان خطيئته اعظم من خطيئة الاخر فانه
لولا اشارته عليه بالجور لما ارتكبه ثم ذم الاخر وقال ان خطيئته اعظم من خطيئة الاول فلولا
ائتماره لما ضرت مشورته وايضا فان الاعز افضل كالذهب وايضا بل الاعم نفعا افضل كالحديد
فان في صلابته وشدته منافع نافعة جدا ليس في الذهب بل الاكثر وجودا اعم نفعا كالحديد
فقد ينتفع به كل انسان والذهب يقل الانتفاع به وكذلك الماء وان كان دهن البلسان اعز وجودا
منه فهو افضل لعموم نفعه وايضا فالذي هو اصعب ادراكا وذلك لعظمه في نفسه بل الذي هو
اسهل وصولا اليه وذلك لموافقته لمحبتنا من الدعة وايضا فان الذي ضده اعظم ضررا فهو
اعظم نفعا والذي فقدانه اعظم ضررا فهو اعظم نفعا واقلب الاعظم في باب النفع الى الاعظم
في باب الضرر وغايات افعال هي اعظم في الخيرية والشرية اعظم وبالعكس وما هو خاص بالاعظم اعظم
فان صحة البصر اعظم من صحة الشم اذ البصر اعظم من الشم وكذلك محبة الانسان افضل من
محبة المال لان الانسان افضل من المال ثم الفضائل لنفسها وهي من المبادي افضل من الافعال
الفاضلة وما اشتهاده افضل فهو افضل وبالعكس وافضل العلمين فهو الافضل اثرا مثل
الطب فانه افضل واعظم من علم الزينة ومثل علم الهندسة فانها افضل من علم الاخلاق فان
القصد في الهندسة اكثر وهو فيه الغرض وفي علم الاخلاق اضعف لان بناه على المحمودات
وليس الغرض فيه نفس القصد فقط بل والعمل وبالعكس فان افضل العلمين في وزنه اي في
وزن براهينه وفي مرتبته اي في تقدمه بالغاية لانه هو الذي علم آخر لاجل تجارته افضل
فلذلك علم التوحيد افضل من علم الهيئة لان القياسات التوحيدية مجردة عن المادة صحيحة جدا والهيئة
يتعلق بالحس والرصد وايضا فان الهيئة تقصد علمها ليتوصل به الى كثير من علم التوحيد والذي
يشهد بفضله الاكثر والفضلاء من ذوي الالباب والبصيرة افضل فان ما يشهد به العقلاء
الصالحون الذين لا يستغويهم الاهواء والشهوات فهو افضل مطلقا وقد يعتقدون
لسلامة انفسهم عن العصبيات والاهواء على الاحاطة بكثير من الامور الفاضلة بماهيته
وكيته وان كان ذلك دون ما يفيد الصنائع العلمية المرتبة ترتيبها الطبيعي وما هو اكثر
اللذاذ فهو افضل فاللذة مشتاقة عند الجمهور لذاتها وخصوصا ما كان ابرا عن شوب الغم وادوم
مدة وادخل ثباتا وكذلك ما كان اجمل فهو افضل من الانفع فان الجميل مختار للذاته ومن النصادق
ايضا ان الشجاعة افضل واثر من العفة لان الشجاعة افضل واثر من العفة وما يختاره الكل
اثر وما يختاره السلاطين والعظماء والعلماء اثر وما يختاره الذين يؤخذ عنهم الراي في عظائم
الامور وان قلوا فانهم هم المكرمون وايضا فان من جنس الهوان ان لا يقبل قول الانسان والذين
هم اعظم كرامة والذين هم اشد تمكنا من الضر والنفع والمجبرون على تعظيمهم وهذه الانواع يقال
ما سلف فان ذلك بحسب الشهادة وهذه بحسب الايثار وايضا فان المعنى العظيم من هذا اذا جزي
الى اقسام تعددت اقسام ذلك المعنى فكثر الكلي الواحد والكل الواحد جدا واعظم مثل ما قال اوميرس
ان هذه المدينة اذا فتحت عنوة ستلقى من الامر وش كل شيء وكذلك الناس كلهم فانهم يهلك
الناس ويثب الحريق في المدينة حتى يحرقها باسرها ويعترف كل والد اي يصوح كل باسم ولده
يا ولدي فلان فهذا التفصيل مما قد جعل الشر اعظم مما لو ذكرت الجملة غير مفصلة وقد يفعل
ايضا التركيب والاجمال لذلك فانه اذا اقتضب جزئيات خير او شر ثم اتبع ذلك بالدعوى الكلية زاده
ذلك تاكيدا وايضا فان صدور الشيء عن اصعب مصادرة واقلها صدورا عنه يجعله اعظم

لابد ولد

المكيف

اما بحسب الزمان اذا كان صدوره في مثل زمانه اقل والسن اذا كان صدوره عن صاحب تلك السن
مثلا صعبا وقليلا وكذلك المواضع ومقدار المدد والقوى فانها تجعل الشيء الغريب المعهود
عظيما فان الزمان من الشيخ مستفظع نوقي الشفقا منه من الحدث وورد لهذا الباب امثلة في التعليم
الاول لم نفهمها والجزء الرئيس من الشيء الاشرف هو افضل كمن قال ان نفي الشباب عن المدينة مثل
اسقاط الربيع عن السنة وايضا فان الذي يكون نفعه في الحين الانفع افضل مثل المال فانه في الكبر افضل منه
في الشباب وفي المرض افضل منه في الصحة والاقرب الى الغاية افضل لانه كالغاية وكذلك ما كان من اللوازم
خاصا بالغاية افضل من لوازم يخص ما هو دون الغاية فان الصحة يلزمها اعتدال المزاج والضعف يلزمه عادة
اعتدال المزاج فالصحة افضل من الضعف وقد فهم من الضعف الضعف يعني اليسار وتضاعف
المال وفهم من الخاص ليس الخاص بالغاية بل الخاص بالكاسب وعندي انه وقع في النسخ غلط ويجب ان يكون
الضعف عدم الضعف واماته وهو القوة ولكن يجب ان يرجع الى اليونانية والخيرات المتيسرة في آخر
العمر اثر من المتيسرة في الحداثة لانها كانها يخص الغاية وما يقصد لاجل حمد ذاته وليكون موجودا بالحقيقة
اثر من الذي يقصد لاجل الحمد الذي اذا كان لا يوقف عليه ولا يظهر لم يوثر البتة ولهذا ما يكون استفادة
الخيرات اثر من افادتها اذ لم يظهر للغير فانها اذا لم يظهر للغير فغلط الغير في مصدرها لم يؤثر وقريب
من هذا ما قيل في الصحة والجمال وما هو انفع في امور كثيرة فهو انفع فانه ما ينفع في الحيوة ثم في حسن الحيوة
اثر من الذي ينفع في احدهما ولهذا ما يعظم الصحة واليسار لكثرة بعينها في النفع لانهما تبريان من الحزن
ويكاد ان من اللذة علما وجهلا وكان اليسار هو من الخير المطلق عند بعض الناس وعند بعضهم انما يكون
خيرا اذا قرنت به احوال اخرى وكذلك الضر قد يختلف فمن الضرر ما هو اعم ولذلك فعزمينا لا عوز
اضر من فقء عين الصحيح ويجب ان يستكثر من ضرب الامثال وايراد التذاكير واقتصاص احوال الناس هم
في مثل ذلك الحكم فقد اعطينا الانواع النافعة في اثبات ان الشيء صالح للاد ونافع او خير والانواع
في الافضل والانفع والاثر والمدنيات التي تعقد عليها وعلى الغايات فيها وان كل واحد منها ينبغي
ان يشار فيه بما يحفظه وان الاجماعية منها تقدير اثر فيها الانسان الذي هو في مثل حكم غيره وانما
راس لجماعة لداع دعا الى ذلك من قرعه او بحث وخساسة والرياسة هي التي يكون الاستيلاء فيها ببذل
الاتاوة وطلقة الرئيس لمرؤسين فيتقبلونه واما الرياسة الشريفة فهي التي يسوس فيها السائس لانه
مستحق للسياسة لاقتداره على وضع السنن وحفظها وان وحدانية الرياسة هي التي تتصادى غرض
الرئيس فيها العز والكرامة والانفراد والاستعباد لمن هو غير مقاد وان ذلك قد يكون بسلطة محدودة
وقد يكون متركبة مستبد له بحسب ما يمكن حفظ الكرامة وغاية الاجماعية الحرية وغاية خساسة الرياسة
اليسار وغاية جودة التسلط حفظ السنة وغاية الكرامة حفظ الكرامة والعز والاحتراس عن المنازع
ولكل غاية ضرب من الاخلاق يخاسسه فيحفظ بما يحواليه مما يسهل الوقوف عليه وينبغي ان يكون
المشير يشير بتلك الاخلاق ويكون متخلقا بها فان المشير اذا اشار بخلق لا يتخلق به نبا عنه القبول فليكن
هذا كافيا في المشوريات فصل في المنافرات وهو باب المدح والذم فلننتقل الى تحديد
الانواع النافعة في المدح والذم المتعلقة بالفضيلة والرذيلة وما يجري مجراها وهي مع انها تنفع في
المدح والذم فقد تنفع في اعداد الخطيب التصديق بقوله وان كان في غير باب المنافرة وذلك انه اذا اثبت
فضيلة نفسه جعل نفسه اهلا للثقة بقوله وكذلك اذا ذم خصمه عرضه لرد الناس قوله والمدائح
المنسوبة الى انها فضيلة واشياء تتبع الفضيلة من الجمال الحسن وغير ذلك من المدائح التي قد يتعدى
بمدحها الناس والملائكة الى اشخاص لمن يمدح بها فان الجميل هو المختار لاجل نفسه وهو المحمود واللذيذ
لا لشيء آخر بل لاجل خيريته فانه جميل من جهة الخيرية والفضيلة نوع من الجميل لانها قوة اي ملكة تحفظ
الناس لتحصيل ما هو خير او يرى خيرا وهي التي تفعل وتحفظ الامور الشريفة العظيمة من كل جهة وانواع
الفضيلة هي البر والشجاعة والعفة والمروة وكبر الهمة والسخاء والحلم واللب والحكمة ومن الفضائل
لا محالة ما يتعدى خيره الى غير الفاضل مثل البر والشجاعة والسخاء ولذلك يكرم كل واحد منهم اذ
الكرامة مبذولة من الكل للنافعين فلنعد الى ذكر كل واحد منها فاما البر فانها فضيلة عادلة تقسم
لكل ما يستحقه بحسب تقدير الشريعة والجور رذيلة يكون بها المرء اخذا ما ليس له بحسب تقدير الشريعة

ذكر ص تغيره

فصل في المنافرات وهو باب المدح والذم

والشجاعة فضيلة يكون بها المرء فعالا لافعال الصالحة نافعة في الجهاد على ما يأمر به الشريعة وبها ينفي
الشريعة ... والجبن خلاف ذلك في التقصير واما العفة ففضيلة يكون بها المرء في استعمال
الشهوانية البدنية على القدر الذي رخص فيه الشريعة والفجور خلافه واما السخاء ففضيلة يكون
بها المرء فعالا للجميل ببذل المال والدناءة خلافه واما الحلم ففضيلة يكون بها المرء فعالا لافعال عظيمة
المنزلة من الحمد واما المروة ففضيلة تفعل النيل بالتوسع في الاطعام والصبر والنذالة خلافه واما اللب
ففضيلة في الرأي يكون بها المرء حسن التعقل والمشورة نحو الخيرات والجميل وليؤخذ هذه الرسوم من
ظاهرها ولا يلتمس فيها التحقيق العلمي البتة وكذلك في اكثر سائر الرسوم التي تورد في هذا الفن من المنطق
فهذه هي الفضائل التي تمدح بها واما ما سواها من الممادح ففاعلات الفضائل والعلامات التي تدل
على الفضائل مثل الانداب على الشجعان وكذلك الانفعالات التي تلحق العادلين اذا لاذوا العدل ولم
يجيبوا الى الجور كالمستودع اذا شدد عليه العذاب في انتزاع ما هو في يديه فاحتمل وابى ان يسلم الوديعة
الا الى ربها واما الانفعالات التي يستحقونها عدلا فهي وان كانت خيرا في انفسها وواجبات اذ كل فعل
يصدر عن عدل فهو واجب وخير فانها من حيث هي الام ... جلبها وخسرانا فقط بلا زيادة لم
تلبث خيرات وممادح لمن يقع بهم وان كانت باستحقاق عن سوء سيرة فهي مذام واما في الباب الاول
فقد كان الامر وان كان من حيث هو المرشد استقصى اثره فهو من حيث يدل على فضيلة النفس وايثار العدل
مكرمة ومحمدة وربما خلد ذكرها وقد يمكن ان يصدر عن الشجاع فعل لا يصدر الا عن شجاع او يلحقه
انفعال لا يكون الا للشجاع وكذلك قد يصدر عن السخي فعل وانفعال لا يصدر الا عن سخي ولكنه
لا يكون محمودا اذا كان خارجا عن مقتضى العدل ومن اثار الفضائل ما هو اكرم واحسن فان الشجاع اذا
جوزي بالكرامة كان هذا اقرب الى استحقاق المدح به من ان يجازى بالمال العادل فعال الفضائل حظه
استيجاب المدح ما فعل لا لاجتذاب منفعة الى الفاعل بل لاجل غيره او لانه خير لنفسه اذ هو خير عام له ولغيره
ولهذا يمدح من تعهد الموتى بالصدقات لان هذا النوع من الاحسان لا يبتغى به جزاء ثم ما اريد به نفع
الاخرين من حيث هو خير لهم وليس له فيه غرض ويفارق ما قبله ان ذلك كان الايثار منتهاه فيه اليه لانه
خير فقط وهذا لانه خير للاخرين وهذا قد يبتغى عليه جزاء والاول لا يبتغى عليه جزاء وبعد هذا ما يراد به
الاحسان الى المحسن خاصة وان كان مكافاة فانه من حيث يكافى فاعلها لا يراد لنفسه خيرا الا بالعرض
من حيث هو مكافئ متوقع لا مكافئ فقط واما المكافئ من حيث هو مكافئ فقد حصل الخير ولم يزده وليس بتوقعه
حين كافى ومن علامات الفضيلة والممادح الجزاء من يباين الفضيلة ويضادها ويجهلها فانهم كثيرا ما
يتقدون باقوال وافعال من الفواحش يريدون بها فتح عزيمة فيغتصبون الفضيلة في ذلك الغير يصدر عن
حسن المعاملة لاجله مثل ما فعلت سقاء الحكيمة حين دعا اليها الفادس المتغلب فعرض عن فاحشة
قائلا اني اريد ان افتش عن صندوق بشيء لكن الحياء والاحتشام يصدني عنه فاستقرت هذه الحكيمة
على جملة امرها وتعطر بقائلها بالفحشاء من القول والمجهر من المستحيية من معاودة طريقة الحكمة
ومن اظهار التنبه لمعنى الفاحشة كانها لا يخطر ببالها الا اخذا تعرضها العلم ستوتا ويتعرض لها بدعوة
الى فاحشة او يضرب لها مثلا بمنكر او يجري عليها المعاني التي تجري على غيرها لكنها كانت معروفة
التشغل الى نصرة الجيشة والملكة الفاضلة بترك الفعل الرذل وكذلك من كان منعها من النسوة الحضر
لا يجزعن ولا يحفن من وقوع مثل ذلك بها انفة بشرف نفسها واعلا انها عن طاعة غير الواجب كما ان
فعلها في طاعة فضيلتها وقلة انفعالها عن الرذائل صادر كل ذلك صادرا عن ملكة حصلت لا دينا من الاجتهاد
فان الفضائل جلها مباين الهوى ويكتسب بالمجاهدة ايثارا للحمد والفضيلة تمتيها وتتميمها بالفعل على الفور
مثل ما نحن من قصة الرجل والمرأة والاستحياء ايضا قد يكون لشيئين احدهما الاشمئزاز النفس
عن الحالة الشنعاء وهذا يصدر عن فضيلة والثاني لتطير ذكر فاحشة عرف بها المستحي وقد ثبت
في الحال فان الفعل بالفعل يشير الى منعها او فعل فعل مثلها خطرت بالبال لمن الحاضرين وهو من
اهلها فخطر بالبال الحسنة صاد كالمشاهد منهم له الموجبة للاستحياء الامن البالغ في الرذيلة
والشغوط فلا يستحي من انكشاف منقصته ومن الممادح افعال يفعلها الانسان ليغيظ بها حال
الاخرين وايضا الانتقام من الاعداء وقلة الاذعان لهم والجزاء على الحسنة والسيئة وان يكون

والسفاهة ضد الحلم
والبلاهة ضده صح
النفس
عدل خ

الشجاع

الشجاع مغلبا لا يغلب فان الغلبة والكرامة من ممادح الشجعان وان يفعل افعالا تنشر وتذكر ويكون تعظيمها
مما يسهل تخليدها فيتوارثها الاعقاب ومن الممدوحات علامات تختص بالاشراف كاسبال العلوية شعورهم
فانه من دلائل شرفهم ومن الممدوحات الاستغناء عن الاخرين في الجزئيات في اي باب كان وقد يلطف في
المدح على سبيل المغالطة فيعبر عن الخسيسة بعبارة تخلو مما في معرض الفضيلة اذا كانت قريبا من الخسيسة
المتضادين من الفضيلة وقد كان يلزمها الفضيلة شيء واحد بعينها وهذا مما يضطر اليه الخطيب اذا احتاج
الى المدح الناقصين فيجعل الشيء الذي يشارك الفضيلة الخسيسة مشاركة مما كان نقص الفضيلة فيها
يظهر انه حسن المشورة وللفاسق انه لطيف العشرة وللغبي انه حليم وللغضوب المغلوب انه نبيل ذو همة
وللابله المتغفل عن اللذات انه عفيف وللمتهور انه شجاع وللمتلف انه ظريف المبذر في الشهوات انه سخي ومن
الممادح الانخداع والغلظة في ضبط الامور فانه يدل على قلة الخوف فان الخوف هو الملجي الى الاحتياط في
الفكر ويدل على قلة الالتفات الى مراقبة فوت ما يضن به وقد يمدح ايضا بالبراءة عن الانخداع اصلا لاجل
الفطنة ومن الممادح الاذلال الى الصديق والعدو وان كان من الممادح ايضا تخصيص الاصدقاء بالاحسان
والاشداء وايضا فان الخطيب يجب ان يعلم موضع مدح الممدوح حتى يمدحه بما يلايم ذلك الموضع فلا يأمن
من ان يكون الممدوح في موضع مذمة في موضع اخر بل يجب ان يعلم الممادح بحسب البلاد والامم والملل
ومن الممادح ذكر السلف الصالح والاثار التي خلدوها خصوصا اذا تشبه بهم الخلف فاستوجب منه
مدح وكرامة من بقاء نفسه وان قصر عن بناء سلفه او كان ما يكتسبه اقل مما كان ينبغي ان يحوزه
من الخير والفضيلة كالانسان المتوسط في همته او كان ما يكتسبه اقل مما كان ينبغي فاذا انجح اقنع فلم يعن
والكبير الهمة كما امعن في الانجاح امعن في استيناف الجد ... لما هو اعلى وصار احرص على اقتناء
المآثر المستصعبة ومثل هذا الانسان لا يقتصر على الشرف الموروث بل يستحقه وينشط لادخار
الحسب الشريف المكتسب ونقل افخاده باباته وربما ادعى فيها بافعاله الى درجة يتوقد دجة قبيلة
كما قال لبعض الناس في مدح ... مخاطبا اياه ولخواتنا اليوم في الناطور دانس كالناطور دانس
قبيلة اشرف من اليونانيين واقل الافعال التي يستحق بها المدح ما صدر عن قصد او عن مشية واما الخ
بالعرض فان قدر نفعه لم يذكر الا ان يتكرر فيلحق حينئذ بالممادح ويشبه بما يصدر عن مشية فان
المتكرر مرارا قد يظن به انه مقصود من الفاعل ويعتقد ان الذي بالبخت قليل التكرر والممادح الحقيقية
هي الافعال الاختيارية واما المظنونة فهي التي ينسب اليه ... الا ان الاسد ... الاسد ...
[illegible]

اذ يذكر امر المدح وكذلك امر المشورة بالالفاظ المعظمة المفخمة كما يقال انه هو نسج وحده في كذا وانه
قرع عصره فيه وانه وحده فعل ما وانه اول من سن واسرع من فعل مثله فعلا واكثر من فعل مثله فعلا
وفعل في زمان تعسر فيه فعل مثله وانه صار قدوة لغيره واقام غيره ممن سواه واصبح منجزا
عن الخسائس والمكرامة يوتسى به في الجميل شهرة عند الناس والجمهور وخصوصا اذا كان فعل
ذلك يقصده ويقال في كل شيء من ذلك ما يشاكل وكذلك يقال انه فعل كذا لا كهلان الذي
قصر عنه بل هكذا ان الذي وفق له وليس كل انسان مليا بالمقايسة بينه وبين غيره فان اكثر الناس
يستفضل نفسه على غيره في فضله ويستهين رذيلته وعيبه الذي لو كان في اخيه استنكره
وعلى ما يقال ان المرء ليعمى عن الجذع يعترض في حدقته ويلمح قذاة في عين صاحبه وليس كل انسان
مثل سقراط الذي كان يعتبر نفسه من غيره في مجاري اخلاقه فيعاقب نفسه اذا تشبهت بالاردا
وينها اذا تشبهت بالاخيار ومن المحمود ان يجتهد في التشبه فان المجتهد كالحاصل في عموم
الفضايل فبهذه الاشياء يكون التعظيم والتعظيم يدل على زيادة في الشرف والزيادة في الشرف شرف
مفرد والشرف المفرد ممدوحة خاصة وبالجملة فان التعظيم والتفخيم اشد مشاكلة للمدح واما
الدلالات والبرهانات فاشد مشاكلة للمشورة لان المادح بالحاضرات واكثر الحاضرات
معترف بها وقلما يطلب عليها دليل واما المشوريات فبالمعدومات الغايبة ومس الحاجة الى
تصحيح الغايب بالحجة وضرب الامثال مما كان لما سيكون اشد من مسها الى تصحيح الحاضر واما
الكلام الذي هو فصل القضاء وهو استيضاح صحة الحجة فللشاكر لان الحاكم ينبغي ان يورد القول
الذي لا مطعن عليه وضرب الامثال من الامور المستقبلة والماضية اوقع عند الجمهور في المشورة
من غيره لانه ربما قد كان يورد ويبقى ذكره وللتذكير تاثير اكثر من المشاهد لان التذكير كانه اقرب الى
الامر العقلي الذي يختص بذوي الالباب والمشاهد الى الامر الحسي الذي يشترك فيه الخاص والعام
وقد يستنبط المادح من المذام والصواب في المشورة من الخطا فيها **فصل في شكاية الظلم**
**والاعتذار بانه لا ظلم** واما القول في الشكاية والاعتذار فقد حان ان ننتقل اليه وتحدد
القياسات الشاكية وان نبين الامور التي يجور الجاير لاجلها فيؤخذ منها مقدمات في انه لما كان
الفاعل كما اقدم على الجور والامور التي يتعرض بها الانسان لان يجار عليه فيؤخذ منها مقدمات في انه
لما كان المفعول به كما اقدم بالجور عليه والغايات التي يجار لاجلها والامور التي هي في انفسها جور وظلم
ذلك ينبغي ان نحدد الجور فنقول ان الجور اضرار يقع بالقصد والمشية متعد فيه الرخصة الشرعية
والشريعة والسنة اما خاصة مكتوبة بحسب شارع وبلاد بلاد وازمنة ازمنة واما عامة غير
مكتوبة لكن اكثر الناس وجلهم يعتقدونها ويرعونها ويرعاها لها الفاضل ايثارا دون الاولاد بالفعل فانه
يقع في السنة المكتوبة اذا وقع ذلك من المؤثر في وقت الصحة ويمنع عنه في السنة الغير المكتوبة والفضل
المبني على السنة المكتوبة والوساطة على السنة الغير المكتوبة والحسبة على اقرب السنتين من
مصلحة الوقت مشوبة بسنة الملك وهو السياسة والجاير هو الذي يضر بالمشية لان الذي يصدر
عنه فعل ما طبعا او قسرا لا مشية وطوعا فانه لا يعد به محسنا ولا مسيئا واما الذي يقدم طوعا
على ما يفعله فهو الجاير والمقدم طوعا هو الذي يعلم ما يفعله ويقدم عليه غير مقسور لامور يستدعيه
اليه عواه فمنهم من يكون مقدما هذا الاقدام عن روية ونظر واختيار وهذا هو الشرير الجاير ومنهم من يفعل
ذلك لضعف راي وهو الذي يحبب في ذلك داعي عجل يثير انفعالا انفعاليا مناسبا لاستعداد خلق له
او مخالفا للخلق الموجود فيه مثل ما يعرض من يغلبه الشهوة او الغضب او الخوف او شيء اخر مما يشبه ذلك
فيعمل من غير روية يستعملها فيما يفعله وربما تعقبه الندم وهذا مثل ما يندر عن البذال ان الم موقعا
ومن الشره النهم اذا اعرضت له اللذة ويندر من الكسلان عندما يخيل الدعة التي يهواها من خذلان
صديقه ومن الجبان عند الخوف فيما يسلم الحريم كما يقع من موثر الكرامة عند استرباح الكرامة وتقية
الهوان وكما يقع من المغضوب عند ثوران الغضب من عسف ومن موثر الظفر عند اعراض الغلبة من
انتقام ومن الانف ذي الحمية عند خشية الاستخفاف والعقوبة من انقباض ومن المايق المافوك في
عقله عند التبلد فيما بين الخطاء والصواب من خبط ومن الوقح الحريص عند نايبة تلوح له ومن جهة

فصل في شكاية الظلم والاعتذار بانه لا ظلم





خشية تقرب منه من استخفاف يتصوب بها الوجه وقلة رغبة في الحمد فهذه هي الاحوال التي اذا كانت في
خلائق الناس حركتهم الى الجور ادكا فوا قدا تفعلوا بها وقتا ما وان لم يكن عن خلق وينتفع الخطيب باستعمالها
في ان الجور وقع من الجاير فينبغي ان نبين الان الاشياء التي لاجلها يجار فان الامور المشكورة يتحدد واما
المقادير فانها غير محدودة بانفسها لانها تتبع الشكايات ويتحدد بها فمن المحال ان يكون محدودة
الا ويتعلق بها شكاية مصرح بها او مضمرة او متوقعة فنقول ان كل فعل يصدر عن الانسان فاما ان يكون
عن قصد وارادة او يكون بغير قصد وارادة وما ليس بقصد وارادة فاما ان يعرض بالاتفاق او يقع
بالاضطرار والذي بالاضطرار فاما ان يقع عن طبيعة واما ان يقع عن قسر واما الافعال التي يكون
عن الارادة فمنها ما يتبع العادة والخلق ومنها ما يتبع شوقا حيوانيا اما نحو اللذة وهو الشهوة واما نحو
الانتقام والغلبة وهو الغضب ومنها ما يتبع شوقا فكريا او شوقا منطقيا ويشبه ان يكون قد عني بالفكري
ما يصدر عن الفكر نحو اي غرض كان وان كان الغرض غير عقلي او غير جميل وبالمنطقي ما يكون نحو الجميل العقلي
ويشبه ان يكون قد عني بالفكري التخيلي وبالمنطقي الفكري بالحقيقة وهذه الاقسام تنحصر في سبعة
الاتفاق كمن رمى صيدا فاصاب انسانا والطبيعي كمن ركب مطية مستاجرة مثقلة بالعدد الذي عنى
ان يكون غاية ما رخص في حمله عليها فنابها حتى نفقت والقسري كمن يغلب على يده فيقبض سكينا
ويوجا بها انسانا واما عادي وخلقي مثل من اعتاد السرقة والاختلاس فاذا امكنته فرصة لم يملك
نفسه ان ينتهزها واما فكري مثل رجل اختل حاله فلم يزل يفكر ويتحيل حتى انشا تدبيرا في اختزال مال
انسان واما غضبي واما شهواني فهذه هي القسمة الذاتية واما قسمة هذه الاسباب من جهة الاسنان
ومن جهة الهمم فمثل ما يقال ان الشاب يجور في الحرم وفي الدما والشيخ يجور في الاموال والغني يجور
في اللذات فليس ذلك قسمة ذاتية فان من الشباب ليس يجور في الدما لانه شاب بل لانه غضوب وليس
يجور في الحرم لانه شاب ولكن لانه مغتلم والشيخ ليس يجور في الاموال لانه شيخ ولكن لانه حريص والغني
ليس يجور في اللذات لانه غني بل لانه حريص متمكن وكذلك الناسك ليس يعدل لانه عابد بل لانه
زاهد لكن من الاقسام التي تتبع العرض ما هو بعيد عن المناسبة مثل قسمة الناس الى البيض والى
السوداني والنحاف والسمان فان ذلك لا يتعلق به شيء من الاخلاق التي تصدر عنها هذه الافعال
بالذات ومنها ما هو قريب فهو مثل قسمة الناس الى الاحداث والشيوخ والى العباد والفساق
فان هؤلاء قد يكتنفهم ويلزمهم من الاخلاق ما يصدر عنها بالذات هذه الافعال والغنى والفقر
من هذا القبيل فللغنى اخلاق تخصه وللفقير اضداده والافعال الصادرة عن الاتفاق غير مضبوطة
ولا محدودة واما التي عن الطبيعة فدايمة واكثرية وقد توجب الطبايع ايضا اخلاقا متمكنة لا يجب
ان ينسب الافعال الصادرة عن تلك الاخلاق الى الطبايع الا بالعرض ولم يحسن من ظن ان الطبايع
في هذا الموضع يعمل عمل السجايا واما الخارجات عن الطبيعة فقد علمتها والمستكره في جملتها وقد جرى
الناس احوال المستكرهين مرارا كثيرة وفي امور مختلفة وعرفوا ما فيه فالمستكرهون وهم من ضيه
لتمهيد معاذيرهم الذي يجب علينا تفصيل القول فيه هو ما يكون بروية وفكر لمنفعة تتوهم
ترى خيرا وربما كانت لذة او غلبة لكن اقدام من يستفزه الانفعال فيحثه على فعل ما هو على خلاف هيئة
اقدام المروي عليه فان الذي يقدم بانفعال نفساني وخلق هو الذي قد عرض له الشيء فشاهده
فصار اليه انفعالا او خلقا واما الذي تقدم بروية فهو الذي يتحمل الحيلة في تحصيل الغاية وطلبها
قصدا لكن اكثر من يجور عن روية يجور لمنفعة لا للذة ولا لغلبة واما الشهوانيون الفجار فليسوا
يجورون في اللذة لينتفعوا بها في شيء بل لنفس اللذة والمنتظرون على الجنة وقد يطلبون التاديب
لاجل التشفي والغلبة لا لاجل التاديب وفرق بين العقاب وبين هذا التاديب فان التاديب يقصد به
تقويم المسيء وتثقيفه وردعه ونجاته لا لاجل ذاته واما التاديب فالمقصود بطلبه ليس الا
يحصل في المفعول به فقط بل ما يحصل للفاعل وهو التشفي والابتهاج بالانتقام وكل ما يتبع روية
او مطبع خلقا او انفعالا فعلته لذة ما فيما يطلبه ولكل لذة علة فبعض اللذات علتها الطبيعة و
بعضها علتها العادة حتى ان كثيرا مما هو غير لذيذ بالطبيعة يعود لذيذا بالاعتياد وبالجملة فان
الاقدام على شيء طوعا لارتياد خير او لذة حقيقية او مظنونة وبالجملة لابتغاء المنفعة هو خاصة

فصل في تفصيل اسباب اللذة الداعية الى الجور

للروية فان المروى هو مستعمل الحد الاوسط الى ما يراد من الخير عنه وهذا الحد الاوسط هو المنفعة
معنا فان الشي بالحقيقة او بالظن او اليسير من الخير قد يطلب بالروية طلب النافع ليتوصل به الى
غاية هي خير او يرى خيرا فحرى بنا ان نتكلم في النافع واللذيذ لكن النافع قد ذكر في باب المشورة فبقى
اللذيذ فصل في تفصيل اسباب اللذة الداعية الى الجور ان اللذة حركة للنفس
نحو هيئة يكون عنها ان يودى الحس بغية يكون ذلك الامر طبيعيا لذلك الحس واعنى بالحس الظاهر والباطن
معا والشي الذي يفيد هذه الحركة هو اللذيذ وضده الذي يفيد هيئة مضادة لهذه هو المولم
فالامور الطبيعية كلها لذيذة والمعتادة والمخلق بها هي ايضا كالطبيعية اذ العادة كانها طبيعة
مكتسبة والمستكره مخالفها مولم ولذلك صار الاعتناء وبذل الجد والدووب من المولمات
والكسل والاستراحة والتوانى والعصيان والترف والنوم من اللذيذات لانها نحو الامر
الطبيعي والمشتهى لذيذ كيف كان لذة نطقية او غير نطقية وغير النطقية هي يتوجه اليها الشوق
لا عن فكرة ورأى ويميل بنا انه هل يجب ان نميل ونطلب وان لا نطلبه وهي التي ينسب الى الطبيعة
او الى الحس لكن السمع والبصر قد يختصان بتادية لذات الى النفس ليست طبيعته بل عقلية بما
يدل عليه من غير المعنى المحسوس كمن يسمع فضيلة فينزع اليها او يبصر فعلا جميلا فيحن نحوه ويود
التشبه به او يقرأه من مكتوب واما التخيل فله نوع من اللذات لان التخيل حس ضعيف كانه اثر
عن حس ويلتذ بالتذكر او بالتأميل واكثر المأمول يطابق المذكور خصوصا وانما يؤمل تركيبات عن
مفردات محسوسة وسالفة فيكون الالتذاذ بالذكر او بالامل تابعا للذة حسية شوهدت
فذكرت ثم املت فان الحس للحاضر والذكر للماضي والتأميل للمنتظر وربما كان الذكر والتأميل اشد
التذاذا من المركون الى حصوله فان الشوق ينقطع القلق والملال من هذا القبيل وهذا يختلف
باختلاف الاوقات والاحوال والسجايا ومن الاذكار اللذيذة اذكار مشاق قد سبق تخلص منها
من خطر او توصل الى مراد وظفر وايضا فان الغضب ايضا فكثيرا ما يلتذ بتخيل الغلبة اللذيذة واشتفائها
كما قال اوميرس ان الغضب لاحلى من الشهد ولولا الغلبة لما لذ الغضب فان الغضب على من لا يرجى
الانتقام منه لعلو شانه غير لذيذ وايضا فان التساقط الحامل الذي لا اعتداد به قل ما يلتذ بالسخط عليه
لقلة الالتذاذ بغلبته والشهوة قبل المواقعة قد يلتذ لمثل هذا الشأن وذلك لانه يتخيل معه المواقعة
ومصادفة المشتهى فيلتذ ولهذا ما يلتذ المتذكر والمؤمل ولهذا ما يعرض لبعض المصابين ان
ينقبضوا عن المآتم والمناحات تسلية للنفس بلذات الذكر والامل وخشية ان يحرك المآتم خيال
الالم في النفس وربما اجتمع في عارضة واحدة لذة والم كالمصاب فانه يلتذ بتذكار من اصيب به
وبانه لم يفقده وكما قال اوميرس الشاعر في وصفه كلام انسان يندب ميتا ويؤبنه ويذكره انه لما
تكلم بذلك صرخوا صرخة فاجعة لذيذة ومن اللذيذات ادراك الثار والحاق العدو كما ان الحنق
اذا لم يستقص التشفى بالانتقام بقى حسيرا الا ان يرجى التلافي فيفرح بالرجاء والغلبة لذيذة
لا لجمهور الناس بل لسائر الحيوان فضلا عن مؤثريها من الناس خلقا وطبعا وان تخلف اللذة
فيه ولهذه العلة ما صار استعمال الادوات اللعبية كالضرب بالصولجان والمراماة بالاحجار
والملاعبة بالشطرنج والنرد وسائر ما يجرى مجراها لذيذة فبعضها لا يلذ ما لم يتمهر فيها كالشطرنج
والنرد وبعضها يلذ في الحال كالصيد والغلبة بالواجب والعتب الذي عند قوم والتي تتبع بالمكافأة
والتلبيس الذي عند الغر بن عجب انتشاء بالحلم وكثير من الغلبة وغير الغلبة يرغب فيه لما يتبع ذلك
من الكرامة لما يتخيل من استحقاق الغالب والمجتبا باهاء الغلبة او التحيب فان المجتهد في الفضيلة
ربما صرف وكل الى اجتهاده بسبب الوجوه وحتى اذا كرامه على ذلك تزيد علوا فيه ووجوه الحاضرين
ادعى الى ذلك من الغيب والمعارف واولى بان يبتغى بوجوههم من الاجانب والبلديون اولى به من الغرباء
والحاصلون اولى من الاتين والمحصلون اولى به من الاعتام والاكثر عددا اولى به من الاقل واما
المستخف بهم جدا مثل البهايم والاطفال واشباههم من الناس فلا يهتم الانفس الى طلب الوجه
لديهما والاحباء من الامور اللذيذة فما من حبيب حيا الجسم الا ويستلذ وانما يستلذ الحبيب
لما يتخيل فيه من خير يحصل منه او يرتبه هو لمن يحبه واما التذاذ الانسان بان يكون محبوبا مقربا



التي صح

فليس لاجل شي خلا نفسه وكذلك ان يكون متعجبا منه ولاجل ذلك ما يبادر المعجب من نفسه متعجبا بين
الصعوق ويجمع الزحام وما قطا الفناء ويحتشم ما يحتشم الذاذ انما تعجب من نفسه والتملق ايضا لهذا
السبب لذيذ فان المتملق معجب من نفسه بما يظهره من الموالاة وتكرير اللذيذ لذيذ والمعتاد لذيذ وتغير
الاحوال وتجددها لذيذ لما يستحدث معه من الاحساس بها ويحمل به من الوهم المتسلط علينا فان
الوهم انما يستكمل بما يورده عليه الحواس من الفوائد الجديدة واما الحاصل فيكون كشي قضى منه الوطر
فلا تأثير لبقائه والتعلم لذيذ ويشبه ان يكون الالتذاذ لما يتخيل من التعجب منه اذا استكمل ولان التعلم
يخرج امرا دفينا في قوة الطبيعة الى الاستكمال والى حصول صنعة والفعل الجميل ايضا لذيذ والانفعال
الجميل كالاحتمال الدليل على جودة الاعتداد وكما ان المسكنة لذيذة وكما ان باب الخروج في مزاولة الشجاعة
والفعل الحسن انما يلتذ لانه يشتاق فيه الى امرين احدهما الحسن والاخر اظهار الاقتدار وفي الانفعال
احدهما فقط والهداية لذيذة والكفاية لذيذة واستعداد الخلة لذيذة وكما ان التعلم لذيذ بسبب ما يتوقع
من التعجب كذلك المحاكاة كلها كالتصوير والنقش وغير ذلك لذيذة حتى ان الصورة القبيحة المستبشعة
في نفسها قد يكون لذيذة اذا بلغ بها المقصود من محاكاة شي اخر هو ايضا قبيح مستبشع فيكون الالتذاذ
لا لانها حسنة بل لانها حسنة المحاكاة لما حوكى بها عند مقايستها به والحيل التي يتخلص بها عن
المكاره لذيذة لا للغايات بل لجودة ترتيبها هذا كله للمناسبات بين الصورة مثلا وما يحاكيها وبين
الحيلة وما يعمل فيه وهذه المناسبات امور في الطبيعة وشبيه اللذيذ لذيذ مثل شبيه الصديق
وشبيه نفس الشي لذيذ اليه لانه نفسه الى نفسه لذيذة مثل الصبي الى الصبي واللص الى اللص وكذلك
المناسبات في العادة لان العادة محبوبة والتسلط والتراءي بالحكمة والاستبصار لذيذة عند الجميع
وخصوصا عند محبي الكرامة والتمكن من عول الاقارب ورياستهم لذيذة ثم ارتياض المرء فيما بينه وبين
نفسه في اكتساب الفضيلة جد لذيذ والمضاحك والنوادر والفكاهات الحادة لذيذة فهذه هي اللذيذات
واضدادها هي الموذيات فهذه هي ما تدخل في باب اللذة من غايات الجور فصل في الاسباب
المسهلة للجور كما في نفس الجائر او في المجار او في المجور واما الدواعي الى الجور من
اسباب الفرصة وحسن التاني فنستعدها عدا من ذلك ان يكون الجور مما يسهل تحيله واخفاؤه وانشاؤه
او يكون العزم فيه اتساع او ظهور دون الغنم واما الكلام في التمكن وغير التمكن من الامور فستعيده خاصيا
ولكنه اذا اجتمع التمكن والامن من سوء العاقبة دعا ذلك الى ارتكاب الجور دعاء حثيثا ومما يؤمن ذلك كثرة العشيرة
وكثرة الشيعة وخصوصا اذا كانوا اشداء في العصبية هم او اخوانهم من يتسبب وهذا من جانب الجائر
ومن ذلك ذو الحشمة وتأكد الصداقة مع المجور عليه فيرجاحتماله وحسن مرجوع مراده في اعتذار يخاطب به
او يرافع بعدا الى الحاكم او اذا امل ذلك من الحاكم فطمع في ميله او خفيفه عليه النكير وهذا من جنبة المجور عليه او
الحاكم وكذلك اذا كان المجور عليه مريبا او ضعيفا او بعرض حد يقام عليه او بلاء يساق اليه فانه اذا كان كذلك
اقدم على ظلمه من غير مبالاة وهو ايضا قد يقدم على الجور فان مثله لا يظن به الجور ومن ذلك ان يكون الجور علانية
جدا ومجاهرة حقا اما لروع الحرمة على نهر له او بانخداع الاوهام او الاغماء اليها ان ذلك لو لم يكن واجبا
لم يجاهر به ومثل هذا الجور لا يتحفظ منه لان كل يتحفظ انما هو عن معتاد الوقوع والنوادر لا يتقى والا لاوجبت
تقيات غير متناهية في انسان واحد ولذلك لا يتحفظ عن صديق وحميم ولذلك كان حسن الظن بالناس والواثق
بمصيبهم والغافل عن ترصد اعدائه اياه هو بصدد كل جور لسقوط التحفظ عنه ومثل هذا يسهل الجور عليه لما
يظن به من تضييع الاحتياط ومن الناس من يهمل التحفظ ايهاما من نفسه سلامة الصدر وتقليل الاحتراز منه
فيتمكن الجور ويقوم الحجة لذي التنصل انه ليس من اهل العدوان ومن الذين يسهل عليهم الجور من يقدر على كتمان
ما جار فيه اما في الاخر اذ واما في الحالات او في احوال يحمى على الناس فعله من راء به بالتعزية او يوقع عجز من يجور
في زحام او اتين ومما يسهل الجور رجاء الاستدلال بالحجاج وطول المدافعة عند المحاكمة والموافقة او بذل
الغرامة وكذلك رجاء حيف من الحاكم الى جنبة الجائر وتعديه في الحكم وكذلك الثقة بظهور الاعتذار وانه
ليس ممن يسام غرامة ويجبر عليها وكذلك من يرجو في جوره منفعة حاضرة وعظيمة ويخاف مضرة متراخية
او يسيرة وكذلك من يامن مضرة الغرامة عند منفعة الغنيمة لعموم فتنة او وقوع هرج يهدر الجنايات وكذلك
من اكتسب بعناية في الجور ذكرا انتشر وفخرا اشتهر مثل المواخذ بثاره اذا تعدى حد القصاص من قتل عن نفسه

فصل في الاسباب المسهلة للجور كما في نفس الجائر او في المجار او في المجور

النفع ح

الاخبار ح

من ص

نفوسنا وكذلك الذين لا يرتقبون فيما يعونه آفة غير حسن ان فنا المال واضطر الى جلاءه ومن الناس من هو البعد
من هؤلاء فيهون عليه ارتكاب الجور الذي يعقبه فضيحة او عقوبة اذا امن الخسران في المال والمردودون في
العقوبات المعتادون الالام يستخفونها فيهون عليهم احتمالها ولا يعقبهم ذلك عن ارتكاب العدوان
ولهذا ما يشجع من كثرة مزاولته الحروب وقد يحمل على ذلك ضعف الرأي وهو الرضا باستعجال المنفعة
واللذة وان اقترن باستعجال المضرة والاذى العظيمين وههنا قوم بالضد منهم لا يردعهم عاجل الخسران
عن مزاولة الجور لعقبهم آجل الالتذاذ وهؤلاء اجل رأيا وربما حمل على الجور تقدير الجاير انه يعتذر بان ذلك
قد وقع منه اتفاقا او انه كان عليه محمولا مستكرها او كان سهوا وخطأ او صدر عن طبيعة مستولية
عليه وعادة مستقرة فيه او يكون من تظاهر حالة الاستغناء عن ذلك الجور فيقول عند النظر منه وما الذي
الجاني الى هذا الجور ولا امتسام حاجة اياه به ولا الى سبيل مستقيم الى غرضه وقد تعاطيه على ان الاستغناء
لا يحوج الحاجة الى الازدياد فالحاجة على وجهين حاجة ضرورة وهي للفقراء وحاجة شره وهي للاغنياء واذا
انجح صاحبه الظن بجهد بلاذ مستريحة والحسن منهم ينسب ذلك الانجاح الى الجد والاتفاق دون القصد لانه يظهر
بسببه كل الجد لو الغني بجدته ومن الامور التي تكون في الانسان فيطمع الاشرار فيه ان يكون الجور عليه
غنيا عن الجور او عند ولا اقارب له او يكون عنده ما يحتاج اليه المضطر المنعم او يكون في طباعه من قوم متطرفين
متسامحين لا يستعجلون في اقتضاء الحقوق او يكون من القرابة والاقرباء ايضا فان الاولين يجار عليهم
استضعافا وهؤلاء يجار عليهم استغناما ولان الاقرباء لا يسيئون الظن باقربائهم فيخفى عليهم حال
الجور فيه ذلك الامر ويخفى وكذلك حال اهل التقوى والصيانة والترفع عن المشاجرة وكذلك الذين
حسنوا الطريق وضعفوا الامانات يقصدون بالجور احيانا لما قيل ومن لا يظلم الناس يظلم والداعي الى
ذلك امن جانبهم وكذلك المتدعون الكسالى فانهم لا يطوفون على الحكام بفضل العناية وكذلك الحيوث
والذين يعدون الشغب شد اختيارا من فوت المال وكذلك المدعون المتظلمون كثيرا المعتادون للظلم فانهم
استعدادا وثقة بانهم ملوا لتأمر والنظر وكذلك الذين اخفقوا كثيرا في الشكايات فجنبهم مجالس الحكام
والذين شاهدوا الاستفاق مرارا فلم ينتصفوا والذين تداخلت الجنايات بينهم وبين الظلوم للحكام
والائمة فهم يتقون حلول النكير بهم لما سلف منهم والواترون قوما بانفسهم او ذويهم معرضون
للجور من القوم والمستحقرون ومن انتهى منه ترفعا وانتهى منه استخفافا فهو صديق فان كان المنتهى يسيرا لخف
ولم يلتفت اليه وان كان عظيما التفت اليه واصغى نحوه اصغاء مثل ما يؤدي من حيث يوقف عليه
وان كان اليما من حيث هو خفاء واما العدو فربما خف عظيم ما يبلغ عنه خفة ما يتوقع وربما ثقل فعل
ما يستقطع ومن ليس بصديق ولا عدو فاجدر بكثرة التهاون لقلة الالتفات اذا لم يتعده الى المكروه من
فعاله ومن الناس من يجار عليه لا لمنفعة بل للذة فعل مثل الغرباء ومثل اصحاب الغفلة فان ايذاءهم
والتعرض لهم يتسهل على الاشرار منهم لغيرهم والسبب في ذلك خروج امثال هؤلاء الى العلق سريعا
لا يستوحش فقد علم ان اخراج من يسرع اليه الحرج لذيذ ولهذا ما يولع الصبيان بالمجانين فاذا داووهم
يعملون دواعيهم واذا داروهم يزدادون نزقا زادوهم اخراجا والمعتدون المسيئون يلتذ بالتعدي
عليهم ويؤمن عاقبة الانكار فيه كانهم لما يعتبون او يعذبون به مستحقون ويجري بذلك قربة الى
الناس وكذلك من شاهدهم او فرح بسوء تنبيههم وجميع شيعتهم والمتحيرون منه والحكماء المحمودون
البالغون في الاغضاء يلتذ الجور عليهم تعجبا من حلمهم وامثال الغافلين والمعاشر بطلاقة باحتماله
ايضا والذي وقف على شكايته قد ينشط الابتداء الجور عليه اذا كانت الشكاية هي المتقاة والصادة
عن الجور فلما وقعت فقد كان ما كان يتقى والذين يفطنون للجور ويهونون به فان مقابلتهم بمثله مما لا يعد جورا
مثل قتل من هو بالقتل والذين هم شرفه من جور وعقد يهون الجور عليهم من ذلك النوع او من نوع آخر مثل
من مال الحرمة لنهب جارها ان غيره ذلك الجاير ربما اقدم على مشاركته في النهب فلاما لولا ابتداؤه به
لما استحله وذلك لانه لما انفق بفوات ما للمرء مصيره الى الجاير اولى من مصيره اليه وكذلك من اشرف
على الغرق فابتدر الى سلبه بما عنه وكما ذكر ان قوما شاهدوا اشر دمة استصلبت لطائفة باسرهم
وسبيهم ظلما او هم قد بدلوا الرضا بذلك فلما ان تمكنوا اعمدوا اليهم فسبوهم وحجزوا بينهم وبين
الطائفة المبتدية وقد يسهل الجور فاشياء يحنى ويتوقع فيها الصفح لحقارة الجور فيه او لسرقة

استحقاقه ونحوه كالاطعمة او لسهولة تغيره عن حاله اما بالشكل واللون كالنبات او بالخلط كالادوية
او لان الجاير يملك ما يشبهها ويضاهيها فاذا وجدت معه لم يتميز عن الموجود قديما عنده واوهم ذلك
استغناء عنه او يكون في دفعه الى الحكام والبوح بالتظلم فيه فضيحة ويكون ستره اخلق بذي المروءة
من كشفه كالجور في الستر

## فصل في التنصل والاعتذار وجواب الشاكي بتعظيم الجناية والمعتذر بتصغيرها

ان الظلم قد يكون بحسب مخالفة السنة المكتوبة وقد يكون بحسب مخالفة السنة
الغير المكتوبة وكل ذلك اما في المال واما في الكرامة واما في السلامة وكل ظلم اما بحسب واحد كمن يضرب واحدا
او ياخذ ماله او بحسب المدينة كمن يفر من الزحف فلا يشاركه في البيعة والظلامة حال المظلوم من حيث ظلم
وذلك كما علمت بالمشية وطوعا وعلى اقسام وليس كل مضرة ظلما ولا كل منفعة عدلا وبازاء المتظلم المتنصل
والمتنصل اما ان ينكر اصلا ما ادعي عليه في قصة الدعوى واما ان يقر به وينكر وقوعه على الجهة التي يكون بها
ظلما كما يقول انه اخذ ولم يسرق وانه عاشر ولم يفجر وانه كان اخذ الزينة غافلا عن كونها وقفا على المصلى وانه
فعل ما شكى فضيحة المفعول به لكنه فعله سرا فيرجها دو على جهة لم يفتضح به وانه اوطن العدو احيانا لانه عليه لا له
فان اصناف الظلم من الشتيمة والفضيحة والاستهانة والزنا انما يصير ظلما لا لنفس الفعل بل لوقوعه على جهة
وبالمشية فيكون الاعتذار اما بانكار نفس الفعل او بانكار وقوعه على جهة يكون بها ظلما او لو وقع كذلك
غلطا وسهوا لا بالمشية وهذه الجهات تتحدد بالشرايع المكتوبة والمشتركة اما المكتوبة فيرجع اليها في كتبها واما
غير المكتوبة فان العدل والجور يتفاضل فيهما على حسب تفاضل الخير والشر اما من جنس ما يستحق به المدح او الذم
واما من جنس ما يستحق به الكرامة والهوان ومثال الاول ان من قال ينبغي ان يحسن الى المحسن ثم فعل ذلك استحق
المدح بفعله ومن قال ينبغي ان يحسن الى الاخوان كافة ثم فعل ذلك استحق الكرامة منهم ايضا لفعله وكثير من العدل
لا يكون بحسب المكتوبة مفصلا فان الحكم يعد في السنة المكتوبة عدلا من غير تفصيل الحصر ثم يفصل بالسنة
الغير المكتوبة المشتركة فان الحكم في بعض المواضع يذم وهو جور بحسب السنة المشتركة كما قيل ان بعض الحكم جور
وانما يقع هذا الابهام في السنن المكتوبة بحيث لا يفصل العدل والجور على وجهه ويحتاج ان يرد في حكم السنة
المكتوبة فيه بحكم السنة الغير المكتوبة لسببين احدهما ان يكون المتعرض للشرع غير مؤيد من السماء وانما هو متكلف
خارجي فيجهل ويتهم واما لان الامر في نفسه غير ممكن انهاؤه الى آخره تفصيلا لان المخصصات الجزئية
لا نهاية لها فيكون الشارع انما يشرع احكاما كلية يحتاج ان يستعان في تفصيلها بحسب الواقعات الجزئية
بالمحمودات والسنن الغير المكتوبة وهي التي تسمى عند الجمهور عقلا ومثال هذا ان الشارع اذا قال من قتل بالحديد
فيلزم ان يقتل بالحديد فليس يمكنه بعد ذلك ان يفصل جميع وجوه القتل بالحديد من جهة القتل ومن جهة
الحديد ومن جهة المضروب ومن جهة عوارض جزئية اخرى وربما تغيرت لها الاحكام ويكون غير محدودة
ولا مضبوطة ودونها يماقنا العالم فيبين ان كثيرا من الظلم والعدل اذا كان ظلما وعدلا بحسب الشريعة
المكتوبة فربما اعتذر فيه مخلصا بالنجاة الى السنة الغير المكتوبة على سبيل التفصيل وربما كانت
السنة الغير المكتوبة تخالف المكتوبة اصلا كما في بعض السنن المكتوبة القديمة ان لا يمس الخاتم
اذا شال بين غير منكوحة استحق التاديب فنسب الى الظلم والسنة الغير المكتوبة تبيح له ذلك وقد تختلف السنة
المكتوبة وغير المكتوبة بالعكس من ذلك وهو ان يكون المكتوب يعد وعقبه في اقل وغير المكتوبة يوجب على
العموم فان السنة الغير المكتوبة توجب الاحسان الى الاخوان كافة وربما منعت المكتوبة الاحسان الى بعض
الاخوان وكما ان السنة المكتوبة ترى كل حكم عدلا والمشتركة تفصل ذلك وقد توجب خلاف ذلك فان السنة
المشتركة ربما رأت الحكم في بعض المواضع واجبا ورأت العقوبة قبيحة وكانت السنة المكتوبة لا ترى ذلك
بل يخص ذلك الموضع مثاله ان السنة المشتركة توجب ان يكون المقدم على سرقة الطفيف يعفى عنه
ولا يعاقب والسنة المكتوبة توجب قطع اليد في سرقة دينار عند قوم وربع دينار عند آخرين وهذا
بما يشمئز عنه المشتركة ومن ترك حقه من الاضرار بالآخر على مبنى السنة الغير المكتوبة اذا كانت المكتوبة
لا ترخص له في ذلك الاضرار لا يسمى حليما ولا محتملا وان كان الامر بالعكس سمي حليما ومحتملا ومن يتعاطى
الافضال على الآخر على موجب فتوى السنة المكتوبة وان كان لا يوجبه السنة المشتركة لم يسم متفضلا
فان تبع فتوى السنة المشتركة في ذلك وان كان لا يوجبه عليه السنة المكتوبة او يوجب عليه دونه يسمى
متفضلا وبازاء التظلم اثنان معتذر ومستغفر فقد قلنا في المعتذر وبالحري ان نقول في المستغفر

والمستغفر هو الذي يحسّ الحال او التفضيل اما الحلم فبان لا يعاقب على جوده واما التفضل فبان يترك عليه ما
جاد فيه ولا يرتجع منه فان ترك ذلك عليه نوع من مغفرته او تلبيسه باسم آخر والانواع النافعة في الاستغفار
ان يقال للشاكي المعاقب ان الحلم هو الفضيلة الاولى بالعاقل ان لا ينظر الى قول الشارع في شرعه بل الى سيرته
من حلمه وصفحه وان لا يتعلق بالظاهر من لفظه بل بالمقصود من مراده وان لا يؤاخذ بجهل العامل بل يحفظ
نيته وان لا يلتفت الى نادر خطيئته بل الى متواتر ما عنه وان يقول المعتذر المستغفر لا يلحظني بعين
الحال بل بعين السالف والانف فقد احمدتني فيما مضى وستحمد في ما يستقبل واذكر الجميل ينسيك القبيح
وتأنّ ولا تتوثب بالمكافاة فعسى ان يكون ما كرهته يعقبك خيرا وليكن المشكور من الجميل عندك موقعه
عندك ليس دون موقع المشكو مما يفعله من القبيح وليكن حضور الولاء اثر عندك من حضور المخاصمة
فان الخير الكريم موادع والخبيث اللئيم نزق منازع ◉ واعلم ان الغضب الاهوج ربما ازعجت نفسه الى
ان يحاكم غلطه كمن تناوله فبهذه الاشياء يعتذر المعتذر ويستغفر المستغفر وحينئذ للشاكي امور
يعظم بها الظلمة وبازائها للمعتذر امور تضادها يهون بها الفعلة فمن الظلم العظيم ما يقدم عليه الانسان
العظيم الذي لا فاقة به الى الجور فيكون اليسير من جوره مستعظما فانه يدل على العظيم من شره وربما كان
اليسير من الجور مستعظما لا من جهة الجائر بل من جهة المجور عليه اذا كان فقد ذلك اليسير عظيم الضرر عليه
كمن لا يملك الا قوتا ويغصب ما يملكه والخيانة الخسيسة مستعظمة كمن يسرق من وقف المسجد درهما
فانه وان كان من طريق الحقيقة واعتبار العدل ظلما قليل الضرر لا يوجب الحكم فيه عقوبة بالغة
فهو من جهة استنكاره عظيم القبح وان كان من الظلم الذي لا يفتقر الى مصالحة او مشاجرة ومرافعة الى
الحكام او لحملها عن المظلوم بسبب انه صديق وقريب فانه ووداد يقع فيه حكم وصلح كما لا يقع به تفصيل
فانه ليس مما يتغير بصلاح ولا حاكم انما يرفع اليه فيما يحتاج ان يرده الحاكم الى الصلاح او فيما يحتاج ان
يقيم فيه حدا ومن الظلم العظيم ان يجمع الى غصب النعمة الانهاك بالعقوبة ومن الظلم العظيم ما يقع على
المحسن مثل حمل الناسك بابن عرس ومن المعظمات ان يقال انه اول من فعل وانه المنفرد وحده بما فعل
وانه كثيرا ما فعل وانه جاد على من توخى بصنعة التقرب اليه والمصلحة له ثم من الظلم العظيم ان يستعمل
فيه الجسر على الانتهاك الذين لا رقة بهم ولا رأفة لهم كانهم سباع ضارية حين يستعان بهم في
العقوبة وقطع القرابة واعقال حقها واخافتهم خلق عظيم وكذلك خفر العهد والحنث في اليمين والخيانة
في الامانة والتعرض لمحصنات فان هؤلاء لا يقتصر بهم على العقوبة بل يقتص اليهم بعمل على فضحهم وانزالهم
كما يفعل بشهود الزور من فضيحتهم في مجلس القضاء والظلم في السنة الغير المكتوبة اعظم لان نقض السنة
اوجب كذلك تعدي المكتوبة ايضا ظلم عظيم عند مستحليها واما الظلم اليسير فهو ما قابل ذلك فليكن
ما قلناه كافيا في التصديقات الواقعة لصناعة الخطابة فصل واما التصديقات التي ليست
عن صناعة واكثر نفعها في المشاجرات فهي تنحصر في اقسام خمسة السنن
والشهود والعقود والعذاب والايمان اما السنن المكتوبة فربما افتقر الخطيب الى مناقضة موجبها
الى ان يهان مقتضى بعضها سبيلا بالطهادة اعراض مثله للنسخ والتبديل وان غير المكتوبة ماموين التغير
ولا ان اهل المروة لا يناقضون لها السنة المكتوبة بل يحرفون الى مقتضى السنة المشتركة وذلك بحسب
قوله ومخالفته للواجب حين ما يقول لان المكتوبة انما احتيج اليها لعجز الجمهور عن تقدير الغير المكتوبة
وتفصيلها فاذا كان بالعاقل من المنة ان يفصل المشتركة كان له بعقله كفاية فكان له ان يخصص المكتوبة
بحكم العقل ثم يقول والحاكم الفاضل هو بمنزلة النار المخلصة بعض الجواهر عن بعض فيلزمه ان يتهدى
لهذا التخليص وينظر في واجب الامر ولا يخلد الى حرا القضايا فان ذلك من عمل الحشوية الغتم الذين لا يفطنون
للصالح ولا يتصرفون في رأي واجتهاد واما القاضي البصير فربما رأى ان يرجح جهة العقل وربما
رأى ان يرجح من الحكم واذا اشكلت عليه المصلحة اعتصم بالتوقف ولم يستعجل في فصل القضية
فربما اعقبته العجلة ندامة واذا وقفا لامر كان له ان يستظهر بمعاودة النظر فيلوح له الصواب من
ايثار الواجب من المكتوبة او النافع من المشتركة فهذا واشباهه مما يقوله الخطيب حين يكون السنن المشتركة
اشهد للخطيب فاما اذا لم يوافقه المشتركة وكانت المكتوبة اوفق له قال بغير ذلك فقال ان الامور التي فيها الحكم
السنة المشتركة امور مختلفة ومتبدلة لا استقرار لها ولا اصدق الحكم الكلي فيها فلا بد من سنة

فصل واما التصديقات التي ليست عن صناعة واكثر نفعها في المشاجرات فهي تنحصر في اقسام

مكتوبة بخصوصه متحددة وتعدد ولا يجمل للحاكم ان يحدث بنفسه بعدول عنها فان كان الحاكم قد جهل المكتوبة
فالحق بها ان لا ينفذ حكمه بل يتوقف ريثما يستشير فان الحكم الذي عنه بحسب السنة المشتركة هو
مصيبة او غير مطلق وليس قضاؤه عنده بما يتراجع اليه المستشار فان قضاءه في كل حين يكون عن غير مطلق
بل على خيرة فعليه ان يتأنى ريث ما يستعمل مقتضى السنة المكتوبة المقتدة فاما ان يجاذ ان لا يستعمل السنة
المكتوبة فقد يجب ذاك لان السنن وفي ذلك ابطال السنن ورفع الحاجة الى الشريعة وكذا ان الانتفاع بالطبيب
مما يفتقد عند مداواته ومما كثرة والعدول عن اشارته كذلك الانتفاع بالشارع مما يبطل اصلا ان يجاوز
ما افتقد بل هذا اعظم ولو يجاد ان لا يلتفت الى السنن المكتوبة بل يرفع الحاجة الى استقصاء الفقيه التام
المستبصر في احكام السنة المكتوبة فان السنن المشتركة لا يذهب بها اولو الالباب وذلك يكون فيه
فهذا ما يقال في سبيل السنة واما الشهادات فشهادات قدماء واعداد على امور قديمة بل ثقة الى شهادتهم
بوجود الامر وغير وجوده والى شهادتهم تكون على صفة من صواب او خطاء وعلى الوجود وغير ذلك ويجعل كما
شهادتهم كانات وان دات بامور مستقبلة بحسب ما انهم من مثلها شهادات شهود حدث وهم الشاك
في الزمان وهم الذين يحتاج الى تعديلهم والتفتيش عنهم والرجوع في ذلك الى حال احوالهم ...
الاولين ايضا من جهة انهم قديمة ... فائدة الشهادة من يجلب خيرا ودفع شر
ومن جهة انهم لا يرجع اليهم الا في اثبات وجود الامر ... الحكام ... ومن الشهادات
ما ليس من جملة الناس وهي الدلائل والامارات التي يحتاج الحاكم الى ... الشكاية والاعتداد
بحسب المشكلات وكيف لا تستشار الى هذه الامارات عند عدم الشهود وربما احتيج اليها عند وجود
الشهود في قبول الشهادة او تزييفها وكل شهادة فاما ان يعجمها بانه ظالم كاذب فيما يقول واما على الامر
بانه كان فاعترى وهو الاصل الذي لا يحتاج عنه فاما الشهادة على الجور والكيفية بان يشهد مثلا للخصم
بانه حسن السيرة سليم محتمل ولخصمه بانه ذا اخبار الخبث وكل ما هو خارج عن الامر نفسه فاما ان يؤكد به
نفس ما يقوله المتكلم بانه حق واما ان يؤكد به ما هو يخالف الدعوى خصمه وهما ان نقادة ما بينهما خلاف
فانه ليس يصح ما يقوله انسان هو بعينه يصح بطلان ما يقوله خصمه مثلا ليس القياس الذي يثبت به
مثلا حدث العالم هو بعينه القياس الذي يدفع به قدمه وان كان نتيجة لازمة لنتيجة ذلك فان القياس الذي
نحو الموجب منهما غير القياس الذي نحو السالب منهما وهما متغايران وكذلك الفرق بين ان يشهد بانه اعطاه
وبين ان يشهد بانه اخذ منه وان كان انما الشهود انما يقام على احد هذه الوجوه واما ابطال الشهادة هو
فبان يقال ان الشاهد هو صديق للمشهود له وعدو للمشهود عليه وذلك لان المشهود ثلاثة صديق
وعدو وغريب من المدعي والمنكر لا ميل له الى احدهما الذي بالحري ان يقبل شهادة مثله واما العهود فانها اذا
وافقت دعوى المشاجر اعطيته مجالا في تزيين امر نفسه وتعظيمه اذ قد حافظ على الميثاق وفي تحقير امر صاحبه
اذ حقر بيوتكه وبالجملة فان نفاذ العهد لعارضه على الحكام والحاضرين انما هو اما في الاقناع وايقاع التصديق
بوجوب العمل على مقتضى دعواه وثبوت ظلم من يخالفه وتعداه واما في التزيين والتفخيم والعهد كالشاهد
في وجوب ما يوجبه على المكتوب له وعليه وكالشاهد في التعديل والتجريح والتعظيم والتحقير ورسم الحجة العهد
اذا وافق الدعوى فلا ينبغي ان يحاد عنه بل يجب ان يقام به الحجة ويعظم به الطبيعة فان العهد شريعة شرعها
اثنان او صح فيما بينهم والشريعة انما ترعى ويحفظ بالعهد والعهود ثم ما كانت خارجة عن حكم موجب
الشريعة مستقلة بنفسها مثل معاهدة اثنين على ان لا يفترقا في سفر ولا اتحاد الا عند وقوع منكر والملك
ان يقول انك ان نبذت العهد وراء ظهرك فاخلق بان ينابذ الشريعة وينسلخ عن السنة وان الناس عند
عهودهم وكيف وانما عقدوها عن اختيارهم فان كان العهد مردودا ولا والامانة اليه ساقطة فقد
المعاملات وسقطت المشاركات وما يجري هذا المجرى من الشناعات فاما الذي يجد العهد مخالفا لمراده
فيجب ان يقول كل عهد ليس في الكتاب فهو بدعة وكل بدعة ضلالة وقد كان اعقد الشرع عقد العهد الذي
هو غادر ومراوغ ومن استقصى الشريعة حق احتاج الى غيرها من المعاهدة والشريطة فقد برئت منه الذمة
ومن استقصرها فقد نسب الناس في بواطن الشريعة الى الاجماع على الجهل والضلالة ثم يقول للحاكم ان
الحاكم خليفة العقل والشرع وفي ذمته مهلة الاستكشاف وبالحري ان يستبرئ احوال العهود المفروضة
فان ضاد فيها بمنزلة جهة السنة او عن نفيها وعمل بابطالها فلا عهد في معصية الله في القبيح

فينبغي ان لا يحاد عنه صح

ان يتمكن مدلس من حمل على جور يقبهو ومن ايجاب طاعة لعقد غير عادل لقسر وان الشريعة لتتقبل عن رضا
واتفاق من العلماء واما العهد الا الاقرار فربما اخدع اليه وربما قسر السلطان عليه واذا وجد الخطيب نصا
من السنة المكتوبة في سنة تلك المدينة اورجع الى سنة مدينة اخرى او امة اخرى فان لم يجد النص في
سنة المدينة ووجد مشهورا من السنة المشتركة بخلاف العهد فقد اعتصم الخطيب في ابطال
مقتضاه بالعروة الوثقى وكذلك اذا وجد عهدا اخر سبقه وقد عهد بخلافه فيقول ان الاول من
العهدين هو الاولى بالانتهاء اليه والعمل عليه ولو حل نكثه فاحر بان يحل نكث ما بعده وكذلك اذا
وجد عهدا تاخر عقده عنه وانشى بتاريخ بعده فانه يستند بتاريخه على نسخه للاول وعلى ان الراضي
بالاول مقصور على مدة لم يتراض بعدها الا على ضده وان الاول لو كان مقبولا لما اجمع على نقضه
لعهد دونه والدفع بالناسخ اعمل منه بالمنسوخ ويجب ايضا ان ينظر فعسى ان يجد في لفظ العهد و
عبارة الصك لفظا متشابها يحتمل غير المعنى المدعى فيكون التاويل يصرفه عن الجهة التي يخشى ان ينصر
عليها الحاكم واما التقريرات والفحص عن الاحوال بالانذار والاعذار وبالترغيب والترهيب بالعقاب
والثواب فهي ايضا من جهة جنس الشهادات فاذا كان التقرير موافقا للدعوى احتفظ به حجة وردي
واعتمد عليه وقيل لا اكثر من اعتراف على هذه الجهة واقرار يصدر في مثل هذه الحالة وان كان مخالفا
للدعوى فيقول لما هو الحق وهو ان المضطر كالغريق لا يبالي باي علقة يتشبث وربما رجا الخلاص
بالكذب كما يرجو الخلاص بالصدق وانه اذا صدع المقر بالحق وصبر عليه فلم يصدقوه وتبرزوا يعسفونه
تكذيبا اياه وتعذيبا له الجى الى الكذب وعدل اليه عن الصدق الذي لم يجد به خلاصا ويضرب لذلك
امثال مشهورة عند الحكام من كذب قوم لغيرين عند تشديدهم عليهم مما يقال حينئذ ان من الناس
من يتكلف ان تدله العقوبة فتضطره الى البوح بما اكتتمه وينسبه ذلك عند من يطلب وجهه
الى عجز فلا يصرح بالحق وان اختلفت عليه ضروب العقوبات ومنهم جواد يغرره ادنى ذاعر
فلا معول على التقرير بالتنكيل واما القسم واليمين فمنه ما لاجل ان يعطي ما يحلف عليه من عرض او
جاه او معونة او غير ذلك فيا اخذه وما يتعلق به واما ان يكون لا معطيا فيه ولا اخذا بل حاكيا او
متسلطا واما ان يكون لاخذ حاسما متكا على اعطاه نعفى عن الاخذ وذلك عن رغبة كي يحلف نحلنا
الولد ليس له بحيث يكون نحلته فيجب التزام الولد غيره ويكفيه مؤنته فاما ان ياخذ ولا يعطي وكل ذلك
اما ان يلزم المدعي الحلف ويلزم خصمه ومن عرف بالحنث والخبث والفجور لم يكن اليمين التي تقدم عليها
موقعا للتصديق لبينة واما الموثوق به فاذا حلف اما طاعن نفسه وجوب ما يدعى عليه والذي لا يحلف
نفيا او جب على نفسه ما يدعى عليه وكانت فضيلة داعية الى التصديق بقول الخصم عليه وكان هذا
ضربا من الفضيلة يكون على الفاضل البتر له فمن يخطب في تزييف اليمين يقول ان هذا لم يزل حانثا في
يمينه ضعيفا في مروته او يقول ان غشم الاقدام على الاقسام مقصود وعزمه الحنث نسيئة والفاجر
يوثر العاجلة على الاجلة واما الملاحمة والاستدعاء الى اليمين فقد يكون على سبيل تهور وقد يكون
عن ثقة بجبن الاخر عنه وخصوصا اذا كان المتحدي بذلك كانه لا يبالي بما يعقبه اليمين وان كانت
كاذبة وذلك الاخر يتقي الشبهة في الصادق وقد يكون على سبيل الثقة بصدق نفسه ولاجل ذلك
اكثر ما يتحدى المتحدون والامين ربما عزم ولم يحلف وربما حلف لتاكيد صدقه وليزيل الشبهة عن
انكاره حتى لا يقال انه استحل ان يكذب عند الانكار فلو نكل لصح انه كان قد كذب فيه واذا حلف ازال
الشبهة ولكنه يستصعب ذلك ويستشقه على نفسه او لعل الكريم من حلف لذلك ثم عزم والثقة الامين
ربما اثر الغرامة وان يجل الله من ذكره في مثل ما شجر بينه وبين غيره ويتنزه عن الاقدام على الحلف به حيث له
عنه مندوحة ببذل المال لكنه يستحيي ان لا يحلف في موضع وجب هو نفسه الحلف على الاخر فيه او يحداه
اليه كما في المشاجرة الى اليمين فمن هذه الاشياء يوخذ الانواع النافعة في الدعوى والانكار الذي يقوله
والمقدم على اليمين الفاجرة اذا ظهر حنثه او المعقود عليه في المستقبل معقود فالجى الى مخالفة حكمه
قد يدفع اللائمة عنه فمثل ما يقول لقد قهرني على الاستحلاف واجبرني على الحلاف او خدعت او وقع
مني في دينك كان بلا قصد وانه انما لفظ ظاهر اللفظ لا التاويل المعتقد والنية المراده وان الحاج
حمله على الزلة لكثرة عناد الخصم وان اليمين التي يعتبر حكمها ما يعقد القلوب لا ما يوجبه اللغو فان الشرع

فاعلت



المقالة الثالثة ثمانية فصول فصل

قد احلنا من التعريفات المقالة الثانية المقالة الثالثة ثمانية فصول فصل لنتكلم الان
في المخاطبات التي يستدرج بها القضاة والسامعون وقد يختلف ذلك بحسب مراتب الحكام في اذهانهم
وثقافة ادابهم واضداد ذلك وخصوصا في المشوريات واما الخصومات فينبغي ان يكون الاعتماد
فيها على السنن المحفوظة اكثر منه على القرائح المميزة فاذا كان الخطيب خبيرا بحال الحاكم وحال الخصم انتفع
بذلك فان الحكام لا يتساوى ميلهم الى من يحبونه ومن يشنؤونه وحكمهم لمن يضمرون عليه موجدة او لا يالونه
مسالمة فكذلك اذا استدرج الحاكم بالمخاطبة في حال المرافعة الى ان يمقت الخصم ويتسخط عليه ومحبة
يعتقد الخطيب او نرحم اياه او غير ذلك مما يميله اليه ويشدده على خصمه اذا كان حسن الظن بالمتكلم
الخطيب مستميلا الى ما يتخيله من فضيلته وديانته او صداقته لم يبعد ان يصير الى الخير كما انه لا يبعد
ان يكون متعسرا على المرتاب المتعسر فما اطوع الطباع لمداشة المداشر ومشاكلة المشاكل والمتكلم قد يقع
التصديق به للثقة بلبه او الثقة بفضيلته او الثقة بموالفته وصداقته وقد يقع التكذيب لاضداد هذه
كما قد يقع الكذب في المشورة من المشيرين اما لجهلهم واما لشرارتهم وحبهم الشر للناس واما لانهم غير
معنيين بالمشار عليه فلا يصدقون النظر في امره ويشيرون عليه بالخطر من الراي فاما امتحان الانسان
وتعرف حاله في اصالة لبه وذكاء خليقته فانما يتيسر الوقوف عليه باعتبار الانواع المعطاه في باب
المدح والذم واما حال الالفة والصداقة واعتبارها فسيرد من الانواع في ذلك ما يزيح العلة في الحاجة
الى المعرفة حين نذكرها لا نفعالات وهي الاحوال التي يختلف باختلافها كيفية الحاكم بها حكمه فلنبدأ من هذه
الاحوال بالغضب والمغضب والمغضوب عليه فاما الغضب فهو اذى نفساني يحصل لشوق من الانسان الى
اخلال لما يرى عقوبة بسبب اعتقاد استصغار وازدراء من الذي يغضب عليه اياه وكذلك فان الغضب
لا يتناول الامر الكلي يغضب عليه لان الامر الكلي لا يصدر عنه احتقار ولا يرجى منه انتقام بل المغضوب عليه
شخص او نفر وقد علمت ما يلزم الغضب من اللذة التي يستدعي الى التزيد فيه واما الاستصغار فهو اظهار
من حال الشيء قولا وفعلا انه لا يستحق الاعتناء به والالتفات الى كرامته وانه لا يخاف شره ولا يرجى
خيره ويخص في ثلثة اقسام هي الاستهانة والعنت والشتيمة والاستهانة اظهار ما يدل على دناءة المستهان
به والعنت هو التعرض له عند ما يحاول حركة او سكونا بارادته ليصده عن ذلك لا لغرض الا لالتذاذ
بضجره او غيرته وهذا لا يفعل الا من وجد غير معتد برضاه ولا سخطه كانه لا يرجى ولا يتقى واما كيفية
الاحوال [illegible] فيما ظاهره ان لا احتياج الى الكشف عنها والشتم ايضا مما يلتذ
به الشاتم لما يتخيله عنده ما يشتم من العلة [illegible]
[illegible]
والعنت والشتيمة على ما شرح في موضعه واما [illegible] الغضب [illegible]
لنفسه فضلا بحسب ما [illegible] او فضيلة [illegible] او سلطانا [illegible]
يتلقى من يتوقع منه [illegible]
او مقاساة اذى من مرض او تعب [illegible]
من هو بالعسرة او فقر [illegible] الشهوة واللذة [illegible]
الغضب [illegible]
[illegible]
غضبا على [illegible]
الفضيلة [illegible]
[illegible]
فاذا قطع العهد [illegible] الاحوال التي
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
قطع العادة في الاحسان والعقود من جراءه الجميل بالجميل فكيف اذا [illegible] الجسيم

احتقار وع

من النعمة بالسيئة او بالكفران او باستحسان ما اسدى من الاحسان وايقاعه موقع القاصر عن الاستحقاق
فبعض هذه الوجوه خسيسة وهو قطع العادة وبعضه اخس وهو القعود عن الجزاء وبعضه لا كلام
في قبحه وهو سوء الجزاء وقد يغضب المرء على صديقه اذا استحل السكوت عن الجميل في بابه وخصوصا
اذا اصابه باستخفاف واهانة عليه ولم يتعصب له ولم يحسن مشاركته اياه فيها او اصابته فاقة وبرحت بها
فلم يرث له وكذلك ان كان من اهل عنايته ومن يهمه امره وذلك لان هذا كله دليل على الاستهانة
واصناف الاستهانات الموجبة للغضب الاستهانة بالمرء نفسه والاستهانة بمن يكرمه والاستهانة بمن
يحب المرء والاستهانة بما يجلب فضيحة على الصديق ومن هذه الاصناف غضب الوالد على اولاده والمتسلطة
على زوجها او المحسن في كل مستحق هو من الاستهانة وكذلك تلقي جد الجاد بالهزل والتخصيص بالحرمان
من بين الاشكال وتناسي الصديق حتى يجوا اسمه او قصه عن الذكر فقد استقصي شرح ما يتعلق بالغضب
فلننتقل الى شرح الحالة ضده وهو فتور الغضب وانما يفتر عمن لم يقصد الاستهانة بالمنة
بل تنبها او غلطا وعمن يتعدى الاغضاب الى العذاب فيشغل الالم عن الحرد وعن الذي يعامل نفسه
بما عامله به ومن المعترف والمستغفر بالتوبة كما ان المصر على الانكار والجحد لوقاحة او لاستخفاف
فانه موصل لمزيد الغضب على ما كان عليه من الغضب وعن المحتشم المتذلل المستكين المتباكي الذي
لا يعتصم باللجاج والحجاج ويستنيب السكوت من الاعتراف المخجل وقد يجد الكلاب المتهرشة اذا الحت
بالحمل على عدة تقعد بعضهم واستعجل بعضهم كانه يجالدها كفت عن المتعدي بالقعود وحملت
على الجالد وقد يفتر الغضب عن القوم المشاش جدا فان الاريحية التي يتوسم فيهم لفراجيتهم تحيل النفس
الى مثلها في بابهم كان المشاشة احسان يقتضي جزاء وكذلك الفقراء الذين باحوا المصرة وكذلك
المستغفرون المجرمون وكذلك المشاهير بكف الاذى وغض الطرف وقصر اللسان فانهم يحتمل
عنهم بوادرهم وكذلك المهيبون والمستحيا منهم فان الغضب لا يجامع المهابة ولا الخجل والاستهانة
اذا صدرت من محتشم ظنت نتيجة تخطئه فلم يعتقد استهانة محضة بل اعتقدت تاديبا وتثقيفا
وعدم تاهيله للغضب عليه مضادا لاعتقاده فان البالغ في السقوط لا يستقال ليه السخط ولا يعتري
منه الحزن ولا الاذى المستشنع مع استشعار استهانة وكذلك الاستهانة التي تكون في حال المزاح
فانها تدل على التذاذ المستهين بمجاورة المستهان به ومخالطته وذلك لغرض لاحتقاده والملهوية قد
لا يغضب لرجاية الخير من بطريه وكذلك ذا الى يفعل مغضب مشوبا ببد خصاصه واسداء معروف
واذا طال الزمان على المعنى المغضب انمحى اثره فلم يغضب وفتر عنه الغضب ومما يسكن الغضب الظفر
وادراك الثار وانصباب عذاب على المغضبين ولو من السماء والعارف بزلته وجنايته الواقف
باعتياده على خطيبه المحقق لاستحقاقه ما يجري عليه من الاحتقاد فانه لا يحرد في التعنيف به حرد
المصر على الانكار وخصوصا اذا عوقب قولا بالكلام وذلك ان توافق على سوء صنيعه وتوبخ
عليه وانما يغضب في مثل هذه الحالة من الناس من هو غال في الزعارة ومما يسقط الموجدة على
المسيء جهله بالاساءة وغفلته عن الفرقان بين الجميل والقبيح فان هلاك المغضب ولحوقه بالبلاد
الاخرة لمما يسيل السخيمة عن القلوب فضلا من الغضب

## فصل في انواع الصداقة والامن والخوف والشجاعة والجبن

الصداقة حال الانسان من حيث هو يحب الخير للانسان
لكن لاجل ذلك الاخر لا لاجل نفسه فيكون له ملكة داعية الى فعل الخير لذلك الاخر وبر الصديق هو
الذي يحب ويحب معا ويشار ذلك في السراء والضراء لاجل صديقه لا لاجل نفسه وانما يظهر صدق
الصداقة عند الارتياح لما يسر الصديق والاهتمام لما يسوءه لان العدو بالضد والمحبون اليك
من الناس هم المحسنون اما اليك والى من منك بسبب وخصوصا اذا قرنوا الجسيم من احسانهم عن
طيب نفس وطلاقة من غير استثقال وكذلك الذين يرتجى مثل ذلك فيهم وكذلك حبيب الحبيب وعدو
العدو الذي يبغض العدو ويبغضه العدو والذين يطيعون غيرهم ولا يطيعون مثل الاسخياء
والشجعاء والابرار الذين يقتنعون بما يكتسبونه بكد انفسهم ويحسمون مواد الاطماع عن غيرهم
مثل الذين يعيشون بغنائم الاعداء وكذلك سلماء الصدور يحبون لكفهم الاذى واياثهم
الناس على ايثارهم وكذلك ذوو الفضائل الذين يستغنون عن الاخرين ولا يقدم احد على اكرامهم

ويوادّهم



الا بالاستبدان ويستشعر من برهم منة جسيمة حين يجابا الى القبول وكذلك الظرفاء غير الالداء في
عشيرتهم لما يتوقع من مساهلتهم ومساعدتهم وسلمها الانسان على شعثه وقلة مغايبته على التقصير وشغف
اتيان الاستيداء وتحمهم على التقريب بطغوا مثلا وهؤلاء هم الصابرون المعاشرون العذال وان كان ليس كله
للتكدير بل للشفقة ومنهم الصلاب المحتملون لانواع العقوبة المصطبرون عليها فانهم انما يفعلون ذلك لشرف نفسه
اخلاقهم ومن المحبوبين المتاخون المتلقون والمتجملون الحسنو البزة والذين لا يعيرون ولا يعاسرون ولا يبرزون
الوقيعة في الصديق ويمقتون اللجاج فانهم اذا جرت عادتهم هذه في الناس وجاء كل انسان منهم مثل ذلك مع
وكذلك الذين يملكون السنتهم فلا يهجرون ولا يفيضون في ذكر الشر ومثل هذه العلة ما تخلع صفات الموجدة اذا
تلقيت بالسكوت والاستخذاء والشريك في الحرفة والعادة والذي يظن بالانسان فضيلة وتعجبا وبإنزال
هو عجيب عند المظنون به وكذلك المكرمون المجلون وكذلك من يود اذا وحشه من غير تعدية الى ان يقص عليه بك
فانك لو لم تعتد بلم يتهم حسن ذلك والمعتذر اذا امن شره فهو معرض للمحبة وكذلك من يحبك تحببك وزنت
المحبين ايضا من يبذل مودته للداني والقاصي من غير تصنع وتملق ومن المحبين من يوقع تجسس كتمانه لما يقف
عليه من مساوي الانسان وكذلك ذو الوقاح عند الحشى لانه يامنه واما انواع الصداقة فثلثة اولاها الصحبة
وهي حال التاكد بين اثنين لطول التشاهد وثانيها الانس وهو الالتذاذ بالالتقاء وثالثها الوصلة وهي
المشاركة اما في القرابة كالمصاهرة واما في النعمة كالمهاداة واما العداوة فتوقف على احوالها من احوال الصداقة
على مقتضى المقابلة ومن اسباب العداوة والبغض الغضب لكن الغضب لا يكون الا على شخص والبغض قد يكون للنوع
وما يشبه النوع كبغضك السارق على الاطلاق فمن هذه الانواع يمكن ان يبين ان فلانا صديق وفلانا عدو
ومنها يمكن ان يغرس في نفس الحاكم والسامعين على سبيل الاستدراج عداوة للخصم وغضب عليه ومحبة للمتكلم
وميل اليه فاما الخوف فهو حزن والغم لامة نفس لتخيل شر متوقع تاهلك يبلغ الافساد او لا يبلغه فانه ليس كل شر
يخاف فان الحسد وكون الانسان فاجرا مما لا يخاف انما يخاف من الشر ما يتهلك من تحله بافساد او ايلام ويكون
في المستقبل فاما الذي انقرض او الذي حل فقد بطل الخوف عنه ويكون مع كونه في المستقبل متوقعا اي قريب
الوقوع فان المستبعد لا يخاف ولهذا لا يخاف كل انسان الموت بل انما يخاف الذي شارفه فالمخوفون اذن هم الذين
يقتدرون على مثل هذا الضرر ودنو الخطر هو الحركة نحو مقاربة الضرر والثبات بقربه ومما يوجب الخوف
الاعتياد وهو مشاهدة مثل ذلك الضرر وقد حل باخر ومن صدر ذلك عنه مخوف ومن جرب بالاضرار مرارا
فهو مخوف والمعتدا الذي لا يدافع الا باستعفاء مخوف وان لم يقدم على ضرر وخصوصا اذا كان مع ذلك ظالما
والمغافص بخلاف المظنون خائف يخاف من غافصه به وهذا المغافص للمريب مخوف عنده مغافصته للعقد
على المنازعة فيما لا يحتمل الشركة كالملك مخوف والاعلى بذا مخوف وخصوصا اذا شعر بقصده له والذين يخافهم
من هو افضل فهو مخوف عند الادون والصدقاء المظلومين والاعداء والمبادرون الى الاضرار بك والمنافرون
من الخطاة فانهم لم يبلغ مكانهم من المسرعين وهؤلاء هم الذين لا توقف على نياتهم بشبهة ولا يملون طول مزاولة
العداوة ومن الامور المخوفة ما لا يتسهل تداركه بمنعه او مقابلته بضده وما لا ناصر على مدافعته فاما المستعد لا يخاف
وهو الذي به لهذه الاحوال فهو يتوقع لضرر ومطل ولا ناصر له ولا حيلة والذين لا يخافون هم المترفون المتمكنون
من العدد والاعوان [illegible] شاهين ضاحكين متصفين بالناس مستعلين وخصوصا في سن الشباب
وصحة البدن وقوته ووفور الشيعة وكثرة الرفقة والالتجاء الى المشورة من علامات الخوف فمن اراد ان يثبت
خوفا او يقرره في نفس او وهم فليبان مثل شيئا مما قلنا وليحذر موضعا فاما الشجاعة فهي ملكة يكون بها
الانسان حسن الرجاء للخلاص ومستبعدا لوقوع المكروه وكان المكروه عند الشجاعة غير موجود او بعيد وكل
ذلك له من جهة اعتقاده بان اسباب الخلاص قريبة من جهة حسن ظنه بالتمكن من تقويم الشيء المتوقع وقوة
استشعار نفسه التمكن من احلاله المنكر بالقرن المبادر ثم كثرة الاعتياد وقوتهم معاشم البراءة عن الظلم وقلة
احتمال المعاداة اذا اجتمعا شجعا الانسان فانه من حيث لم يظلم احسن الظن ومن حيث لا يحتمل الظلم جرى على المدافعة
فانه لا يمكن ان يقدم على المجاهدة ومناهضة بدن او نفس فاما اذا كانت هناك قوة وكان الاخر يجري منه مجرى
الصديق وكان بريا عن توجه الضيم منه اليه بل لم يزل مخصوصا بالاحسان منه به اما في فعل وانفعال اما
الفعل فمثل المعونة واما الانفعال فمثل معاناة الشدائد فيما يعود على الصديق بالمصالح فان مثل هذا الانسان
شديد التشجع على من يؤذيه من اصدقائه الذين خالهم ما اقتضيناه ثم المستبد لانه الشرف في النسب

والفضل في الحسب او باجتماعها جرى مقدام لاستحقاده من دونه والامور التي يشجع عليها هي الامور التي لا يبلغ الاتلاف ويتوقع فيها التلافي والامور المكابدة مرارا عن خلاص فان المجرب من المخاوف المكابد ربما جرا عليها قوما وربما جبن عنها قوما ومن لم يجرب يشجع عليه ايضا حين لا يتخيل عقباه وقد يشجع على المجرب اذا اسود فيه مستعولي كابته كمن يشجع على ركوب البحر مستنيما الى الربان الحصيف وقد يشجع على المخوف معرفة الانسان بخلاص طايفة فاستوهنه وان لم يجربه الانسان بنفسه واذا كان المدبر تحت تدبير غيره ويرى انه افضل واولى بالرتبة السنية منه يشجع عليه وكذلك اذا راى نفسه نظيرا له فاما ان كان المستعلي افضل واولى بوفور ماله او قوة بطشه او كافة انصاره وزحامة بلده وكثرة عدده او في بعض اهو خطير من جملة ذلك فانه يكون حينئذ مخوفا مهيبا واذا كان المستعلي عليه حسن السيرة بينه وبين الحال فيما بينه وبين الله كان ايضا قليل الاكتراث بالمتغلب عليه وكذلك اذا كان العقلاء والفقهاء والخطباء يحسنون به الظن ويشهدون له بالستر فانهم لا يكترثون بالمتغلبين ومن المشجعات اشتعال الغضب فانه اذا حمي شجع الجبان وقوى الخوار واخرج الانسان الى جانب الاقدام ومما يوجب مثل هذا الغضب ظلم يقع على البري فانه يحسن ظنه بنصرة الله اياه وكذلك الثقة بامن غايلة الاقدام او بزيادة المنفعة فيه على المضرة او اعراضها التلافي

## فصل في انواع الاستحياء وغير الاستحياء وللمنة

فلنتكلم في الخجل والافتضاح وفي اسبابها ان الخجل والاستحياء حزن واختلاط بسبب شيء يصير به الانسان مذموما مستوحشا سلف وقوعه او حضر او يتوقع والوقاحة خلق يحتقر معه الانسان فوات الحمد ويستهين بانتشار الذم فيكون الفاضحات هي الشرور التي يهتك الصفة مثل الفرار من الزحف والتكشف عن السلاح جبنا ومثل التعرض للوديعة بالخفر ومثل ارتكاب الظلم وكذلك معاشرة الفساق ومد الطمع في مواضع الريبة والحرص على المحقرات والاسفاف للدنيات مثل سلب المسكين والنبش عن كفن الميت والتفتير مع اليسار ومسئلة المعسرين والاستسلاف حيث يقبح ومعارضة المستميح بالاستماحة ومقابلة المجدي بالتقاضي فيتقاضى اذا استميح ويستميح اذا تقوضي ومن ذلك المدح للمطمع والذم عند الاحقاق فيكون متملقا يفرط في نشر فضايل انسان خارجا عن الواجب في تظاهر ما باغتمام لما يغم الاخر فوق المغمم في النفس ومن الفضايح الجزع على اليسير من الوجع او الضجر مع المشايخ او الكسالى او المتسلطين او الضعفاء وكذلك تعيير المحسنين بانعامهم وانعام الاتهم فان ذلك قبيح وفضول لان ذلك علامة صغر النفس وكذلك مدح النفس وبالكذب الصلف وانتحال ما اظهره غيره من شرف فان هذا من علامات الزهو ومن المستهجنين من يجري مجرى هؤلاء وان لم يات ما تاهو والذي يجري مجراهم هو من يرضى بمضاهرو تدخل في مشورتهم ويميل الى عشيرتهم ومن المخازي نفعالات يتلقاها الانسان في نفسه وذويه بالاذعان مثل رضى الانسان بالاستهزاء به وكانت الامور الخسيسة وتعريضه اعضاءه لمعاملات فاحشة وصبره على الشر الواقع به بارادته وغير ارادته لحرمته وحشمه وتوقعه خلوانا عليه وكثير من الصبر حين لا شجاعة وذلك مثل القعود عن الثار وما يجري مجراه ثم الافتضاح او الخزاية في الجملة فانه يوهل لفوات الحمد وحلول الذم وانطلاق الالسنة فيه بالذم عند من يعباء به واما فوات الحمد عند المجانين والصبيان فامر لا يستحى منه فالمستحى منهم هم الذين يتعجب منهم او يتعجبون نحو من المستحي ومن يوثر المستحي ان يكون متعجبا عنه او مكرما لديه ويكون معتدا بما ناله من جهة وذلك من اباده ويتعجبه منه او يكون محتاجا اليه او يكون ماذحا له او يكون نظيرا له فربما توجه من الوجه الى النظير ما لم يتوجه الى غيره او يكون المستحيا منه حصيفا معروفا باصالة الراي وشيخا واديبا وفضح العيان اشد من فضح الاثر وفضح الجهر اشد من فضح السر والفضيحة عند الاقربين و المصاحبين اعظم من الفضيحة عند الابعدين والمجهودين والفضيحة عند الذين لا يجلون منه محل المقومين والمؤدبين اعظم من الفضيحة عند القايمين منه مقام المقومين والمؤدبين فان الانسان كالمنكشف لمن لا يحله محل المؤدب حتى لا يسترسل اليه وكالمنقبض عن يحله ذلك المحل ولا يبوح اليه ببنيات صدره وخفيات سره ويكره ان يقف هو على خطايه صرح له به او لم يصرح كان ذلك حقا او كان باطلا بعد ان يكون هناك توهم وليس كل ذي معرفة يسترسل اليه فكثير من المتعرفين بالمودة هم ما هلون للعثرات بالمرصد موكلون باستقراء المساوي فالفضيحة عند امثالهم اعظم فضيحة وامثال هؤلاء يلتبس انما





يستحيا منهم لانهم في انفسهم اهل الاستحياء منهم بل لاذاعتهم ما يستحيا منه حتى يبلغ من يستحيا منه وهؤلاء هم المشتهرون بالصداقات والمتناصرون للمعارف وقد يستحيا ممن لم يزل معظما للانسان ثم يتهمه باستهانة كما يستحيا من المتعجب من الانسان ومن المرغوب في استيناف صداقته واستمداد مواصلته دون الذي سيصار الى الانقطاع عنه من المعارف القدماء الذين لم يستعثروا الانسان فيما اسلف وليس انما يستحيا فقط من الحال الفاضحة والكتب الفاحش بل من دلايله وعلاماته بل ومن النطق به واما من لا يستحيا منه فخالص من الاخوان والمستخف بهم من العامة الجهور ومجرى البهايم والاطفال والغرباء الذين لا معرفة بينهم فان الاستحياء من المعارف بالحقيقة ومن الاجانب على سبيل الظن ولا يحتاج الى تكرار القول في ذكر ما يشتد الاستحياء منه واذ قد قلنا في الحياء والوقاحة فليقل في شكر المنة وكفرانها فانه متصل بذلك والمنعم هو الامر الذي يرتضي الانسان ممتنا وهو الامر النافع الذي اذا وجد من انسان عند انسان وجب ان يصير له الانسان الاخر شاكرا او طايعا او اكثر شكرا او اطوع نفسا وكل منه فاما الخدمة اي فعل بدني نافع او صنيعة اي اعطاء جوهر ينتفع به البين لولا المعطي لما كان الانتفاع به نفسه ممكنا مستطاعا وانما يكون مثل هذه الخدمة والصنيعة منه اذا لم يرد بها غير نفس المضطر اليه فالمنة العظيمة ما يوافي باشتداد الحاجة او يكون في وقت تعسر المعونة بمثله فيه او يكون المان بها منفردا بالمن بل لم ينشط لمثله غيره او يكون اول من انعم فانشط غيره او يكون اكثر انعاما به والحاجة اما اشتهى يشتاق حصوله او يشتهي بحزن فراقه كالمعشوق وخصوصا ما يشتهى في الشديد اما لا لانه يدفع الشديد واما لان الرغبة فيه بحيث لا يسقطها الكآبة والحزن بالشديد ويتوقع المنة عند الممنونين بالفاقة والمدفوعين الى الخصاصة اعظم وكذلك عند المحرومين والمتوارين والمتخفين عن اعداء واضداد ومن يجري مجراهم او عند من هو اشد حالا منهم واعظم الناس منا من لم يرد بالانعام ذكرا ولا بالصنيعة نشرا فان نشر الاصطناع يهنه كما ان اذاعته تنغيص فهذا ما يحتج به في توكيد المنة ومما يحتج به في ابطالها وتحقيرها ان يقول لما اردت باصطناعك الا غرضا استنفعته وانك لم تتم النعمة او قصرت من الواجب في مثله عليك او لم يتعلق بمفصل الحاجة والزمت فيها عند الغيبة فانك لم تصطنع بقصد بل لاتفاق وضرورة او لرغبة في مجازاة او من غير علم ولا ارادة فان ذلك كله مما تنقص معه المنة واذا كانت من اجل الضرورة قلت معها المنة وقد يكون مع الضرورة ارادة فيكون الارادة غريبة وهو ان يلجا الى اختيار الانعام وقد يكون من غير ارادة فيه وهو ان يكون المضطر يوجد منه ماله ويبذله وكذلك يكون مع علم ومن غير علم وهذه الانواع نافعة في الشكاية والاعتذار والعلامات المحققة لهذه الضمنة وتاكيدها ان يكون بقصد وبها عن ارادة ورغبة وان لا يكون فيها تقصير وان لا يكون مثل ذلك المقصد منهم الى اعداء الممنون عليه فانه اذا اشترك في النعمة العدوان معا دل على ضرورة دعت الى ذلك الاحسان وكذلك اذا اصطنع المان بمثله الى عدو نفسه وكذلك اذا لم يكن لحسن الى من هو في مثل استحقاق الممنون عليه او فوقه فان ذلك يدل على ان المنة لم تصدر عن سجاحة فانه لو كان الحسنات مرادا للمنة والقربة لما كان حكم العدو في حكمه ولما كان المستحق الاخر يقصر عنه مثله وكذلك اذا كانت المنة مشوبة بشيء ينقصها فحينئذ لا يكون الغرض بالمنة مطابقة الحاجة والاعتراف بالمنة يقتضي اعترافا بالحاجة ولا يعترف احد بحاجة الى الشرير

## فصل في انواع الاهتمام بالمرء والشفقة عليه والحسد والنقمة والغيرة والهمة والاستخفاف

لنذكر الان الاهتمام بالغير وهو قريب من الشفقة او شغل القلب بالانسان على سبيل العناية ومن الذي يهتم له والاهتمام اذى يعتري الانسان لشر مفسد وضار يعرض لانسان اخر من غير استيجاب له من غير توقع والمهتم هو الذي به مثل هذا الاذى لما عرض لانسان اخر والمتصل به من ذلك واما الهالكون فلا يهتم لما وقع لهم لانه عرض لهم بعد ان يقال فيه انه غير متوقع وكذلك المتعذر المختال لا يهتم لهم لانهم لا يظن بهم شيء شر والذين لا يهتمون ولا يبالون فهم المتعددون بمقاساة الشرور للسن او لكثرة التجارب والمخلدون الى الاقبال لان انفسهم طيبة لا يستوحشون بحال والمشهورون بالاعتلاء والسمو والمتادبون والذين يغلب عليهم حسن الظن والذين جربنا الامور وعلى تجاربنا استلانفهم وعلى تجاربهم انفسهم والمنفعلون باعراض الشجاعة كالغضب والعتاة وكذلك المستهينون والشامتون فان لا هؤلاء يهتمون ولا مقابلوهم من الجانبين الادقاء المكروبين لا الاشقياء فانهم بجهدهم ما يشغلهم عن الاهتمام لغيرهم بل انما يهتم المتوسطون بين ذلك ولا يهتم بالخاملين المحتقرين فانهم في عداد المعدومين ولذلك فان الجبابرة لا يهتمون

باحد تقديراً منهم انه ليس غيرهم احد واما الاسباب التي لاجلها يهتم فقد توقفت عليها من حد الاهتمام
وهذه الاسباب مثل المهلك من العناية والاوجاع والجهل والكبر والسقم والخصاصة وسوء البخت عند
الافتقار وخصوصاً اذا طرا الشر من متوقع منه الخير واذا خلا الشر عن خلط الخير ويكون الاستمتاع
بخلق وعدا نعرض وقته والمهتم لهم المعارف والشركاء والحرفاء فاما من هو من الانسان كنفسه وهو
الولد فلا يقال ان الانسان يهتم للاذى يصيبه كما لا يقال انه يهتم للاذى يصيب نفسه فلا يقال ان الانسان
يشفق على نفسه ويعتني بنفسه بل ذلك شدة خوف لا عناية وشفقة ولهذا ما حكي عن واحد انه لم يدمع عينه
عند اشفاء ولده على التلف ورأى صديقاً له قد فضحته الفاقة فبكى له والشفقة تنشأ الشفقة وتتسلى
عن العناية بالغير ومن المهتم لهم الاشكال في الانسان وهم الاقران والاشكال في الاخلاق والهمم والمراتب
وايثار الجميل وكل ما يخاف وقوعه بالانسان فهو الذي يهمه اذا حل بالاخوان ولذلك لا يهتم للمتقادم ولا للمنتظر
ومن يهتم له المتشكل بشكل المظلوم والمعذب والممتحن المحموم وان لم يشاهد فانما قد تاه ولا يتحقق المحنة فان
هيئة يتخيل حالته فيكون المشاهد من جهته كالمشاهد من حاله وتعديهم ايضاً علامات الافات اذا دلت على
وقوعها وان لم يقع بعد لهذا المعنى وتعديهم استحقاق غير المستحق فكان هذا الحزن مضاد اي مقابل مقابلة الحزن
الذي يعتري المبتهج بلا استحقاق وهو الذي يسمى في هذا الكتاب جزعاً وان لم يكن مضاداً حقيقياً فانه مضاد
كل واحد منهما عن خلق كريم والجامع في ذلك المصير وحدة كل منهما الى غير مستحقه من خير او شر ووقوع ما لا يستحق
فهم بالحق واما اذا لم يكن لذلك سبب معلوم بل كان واقعاً على مجرى القضاء والقدر فالحزن في ذلك متوسط
فانه لا يبعد ان يقول القائل انه لم يفض له الخير الذي اتاه عفواً الا من استحقاق ولا قضي عليه الشر الذي
اتاه ففيه الا عن استيجاب فعل الحزن لذلك وان كان لا يجب زواله دفعة او جملة فان القضاء والقدر
ليسا مقصودين الى الاستحقاق فقط وان كانا موجهين اياه بل المشهور ان امر القضاء والقدر مشكل موكول
الى قدمه تعالى وقيل في التعليم الاول فاما الذين يصيرون الى ذلك بلا حتم وقضاء فيشبه ان يكون للعظم الانقد
ذلك سهواً من الناقلين وغيرهم ويشبه ان يكون معناه بلا حتم من الكاسبين ولا تقدير منهم فيكون كانه
قال بلا توقع عن الناس وتقدير ومما يضاد الاهتمام والجزع المذكورين الحسد فان الاهتمام هو اذى يعتري
لشر يصيب الانسان انما يعتري لانه غير مستحق ولاجل ذلك الانسان والحسد اذى يعتري لخير يصيب من
يستحقه لاجل انه اصابه فاما الجزع المذكور فهو كالوسط بينهما فان الجزع اقرب الى الاهتمام واذ هو اقرب
من الاهتمام فهو كالمضاد للحسد ولا يجب ان نناقش ههنا في الاضداد مطالبة اذ تورد على الحقائق دون
المظنونات فقد قيل في هذا ما هو سند لهذا الباب والحسد انما يكون حسداً اذا كان الغم فيه بسبب ان الخير
اصاب الغير واما اذا كان الغم ليس لهذا بل السبب مقصود مثله عن الغم فهذا ليس حسداً وهو امر قريب من الاول
ولا ينفك عنه الطباع فان كل انسان يغتم لما يفوته من العطاء والرزق الذي من شانه ان يوجد لغيره وكذلك
اذا كان الغم بسبب خوف يعتري الانسان من انجاح العدو ويقدر معه ان لخاصته سلطة في القدرة فيمكنه
من افعال المعاداة وههنا فرح يصيب الانسان لشر يعرض لمستحقين كالذين يقتلون الناس ويعقون
الاناث ويعيثون في الارض ساعين بالفساد وفرح اخر باخفاق المستحق وسوء حال المحسن وهما
متضادان لان احدهما يصدر عن فضيلة والاخر عن رذيلة وحزنان احدهما يعرض بحسن حال المستحق لاجل حسن حاله
وهو الحسد واخر يعرض بحسن حال من لا يستحق لانه لا يستحق وهو المنافسة والغبطة وهما متضادان لان احدهما
عن رذيلة والاخر عن فضيلة فهذه تركيبات مختلفة من الحزن والفرح والخير والشر والاشبه الاولى غير الاشبهال
والحاسد يحسد في كل خير حتى في الحسن والجمال وغير ذلك واما الناقم فليس يحسد في الفضائل الا ما يعني
لاستثمار وجود فضيلة بلا استحقاق فان غير الفاضل لا يستحقها وغير الفاضل ينالها وانما يستحقها
الاخيار وكذلك لا ينقم في الخيرات الواقعة في الطبع كالحسن والجمال ولا في الخيرات الموروثة التي
لم يستحدث فان ذلك يرى كالحق الواجب وكذلك اذا كان المستحدث للخيرات سلطاناً ومنيعاً فانه
وان لم يتاهلها بالفضيلة فكانه استاهلها قديماً السلطان والمكنة فيكون بعضهم لا ينقم عليه لانه
في عداد من كان يملك قديماً وان استحدث وبعضهم لانه لم يستحدث بل هو له كالحق وليس ايضاً مبلغ
الاستحقاق في الجميع واحداً ولا لكل انسان مستحقاً لكل خير بل كل انسان يليق بخير ما ينقم ان فاته فان
الناسك غير مستحق للمتقدم الا وغيراً من زينة التلبس والتسلح وكذلك فان الانسكار من السلاح

فان غير الفاضل لا ينال الفضيلة بل انما بنعم متغيرات اتفاقية صح

وما يجري مجراه لا يليق بمستطرف اليسار فان المستطرف يليق به ان يتشبه بعد من حاله حال العقير الى ان يتوفى
يساره وكذلك الحقير لا يتاهل لطغرا لابنية وخصوصاً اذا كان في مذهب واحد ولهذا امثال اشياء هذه
الاحوال مما بعد من اثار القدر وليس من اثار القدر ولولا ذلك لما استولى العاجز على القادر ولا استهان
مثل المعنى بالناسك والامور المنسوبة من هذا الباب الى القدر اثنان احدهما ان يفوز من لا استحقاق له بالامر
العظيم والثاني ان يقصر المستحق الفاضل عن مستحقه وانما يشتد نقمة الناقم على امثالها اذا كان هو في نفسه
محباً للكرامة فان محب الكرامة انظر الى الاستيهال وضده ولهذا السبب يكون القنوع بالمدينة والمستند الى الحاكم
الذي يرجى عيشته بها ولا يلتفت الى المذمة غير ناقم لانهم لا يلتفتون الى الاستيجاب والمحسودون هم الذين
اصابهم خير وهم مع ذلك من جنس الحساد فان المباين في الجنس كانه لا يحسد وكذلك المباين في النسب والسن
او الحرفة او المرتبة او الثروة فانه اذا بعد ما بين الدرجات نام الحسد فان لم يكونوا متساوي الدرج في المعنى
الجامع ولكن كانوا متقاربين فانهم يتحاسدون ايضاً والحاسد هو القاصر عن الغاية وان كان متقارباً فيها
ولهذا ما يكثر الحسد من المتمكنين فان الذي يعلم هو احسد للعالم من الذي لا يعلم فالذي يفعل العظايم هو
احسد لمن يفوقهم فيها ممن لا ينهض اليها البتة فانه لا بد من مشاكلة ومقاربة واشدهم حسداً محبو الكرامة
وبالجملة محبو الحمد لما قلنا وكذلك المتحلون بالرفيق والاموال فان المتحمل المتحمد في كل شيء مستحسن حسد
مرهمد وخصوصاً اذا كان المستحسن مما ينزع اليه الحاسد وانت تعلم من هذا انه من المحسود ولا يحتاج الى
التكرير ذكره مما جرى واما الذين لا يحسدهم الناس فالذاهبون الاولون من القرون والهالكون والبعداء في
المكان المنقطع عنهم كالساكنين عند منادهم فليس فلا يحسدهم احد من هذه البلاد والمستنقصون جداً و
الفائقون جداً الذين لا يقادرون بل انما يحسد من يصلح ان يكون منازعاً ويصلح ان يكون مشاركاً في الهوى
والارادة ويكون الخير المحسود عليه مما يتوقعه الحاسد او كان له مرة ولذلك ما كان اكبر الغلامين يحسد
اصغرهما اذا افلح اذا كان له فيما افلح حق وكان له ان يكتسبه وكذلك المبذر يحسد المصلح وكذلك الذي لا يدرك
الخير يحسد من تيسر له ادراك الخير وبالجملة اذا كان يرى نفسه اهلا لمثل ما سبق الى غيره واما اذا باينت
المراتب لم يكن حسد فبهذه الانواع يقتدر الخطيب على التنقيم والتحسيد والتاسف والاهتمام والتسلية
وغير ذلك وههنا شيء يناسب النقم وهي الحمية وهو ايضاً من جملة الخير والحمية اذى يعتري عند فوت خيرات
في مستحقها المرء وينالها الاخرون ويكون في نيل الاخرين دلالة على جواز نيلها وجواز النيل في مذهب الاستحقاق
ولن يعتري هذه الحمية الا لمن يحب الخير ويتاسف على فوته ويراه محموداً او لا يعرض الا لكبار الانفس عليا الهمم
واولاهم بالحمية من تيسر مثل ذلك الخير لسلفه او لعشيرته او لاشكاله وخصوصاً اذا كان الخير مما يكرم عليه ويثنى
الحمد به كالمال والجمال لا كالصحة فانها ليست يعرض الناس للكرامة كل التعريض وانما يقاد على مثل الشجاعة والحكمة
والرياسة لان هذه امور يمكن من الفضائل ومن الاحسان ومن الكسب الحامدة لغيره اذن انما يقع على الذين لهم
هذه الفضائل واشباهها وعلى الجميع من يرغب في مصادفته لفضيلته وعلى المتعجب منهم والمثني عليهم والمستخفين
بمن يقصر منهم ومضادة هو في الغير فان الاستخفاف يضاد الحمية فان الحمية تصدر عن غيرة والاستخفاف
عن عدم غيرة واذا كان الاستخفاف يضاد الحمية فهو محرك محرك المضاد والمؤذي فيزيد فيه فان المستخف
بذي الحمية يكون محركاً من حميته عندما يستخف به واما الذي يعتريه الحمية فهو كما قد الخير الذي يحمي ولما الذي
يستخف به ولا يحمى عليه فمن ساق اليه الحدثان بغير استيهال ولا يكون ابتداؤه عن جد وحمية فمثل هذا يستخف
ويوثق به وهي قاعدة امره **فصل في مواضع نحو اختلاف الناس في الاخلاق** وينبغي ان يدل لينظر
الاحوال المحركة نحو خلق خلق بحسب الاغراض والهمم وبحسب الاسنان وبحسب الحدود وبحسب الانفس اما
الاغراض فمثل الغضب والميل واما الهمم فكالانعقاد من ايثار النفس على جنس من الامور كالملكة او سياسة او زهد
وتدخل فيها الصناعات واما الاسنان فكالحداثة والشباب والشيبة واما الحدود فكالحسب واليسار
والجلد واما الانفس فكالنفس الغريزية والبهيمية والنفس الكبيرة والنفس الصغيرة ولنبدأ بالاسنان ومنهم
بالغلمان فالغلمان قد يكثر فيهم حركة الشهوة ويقتدرون على نيلها ويقصرون شهواتهم على الامور المطيفة بالبدن
المنسوبة الى الزهرة كالمناكح والملابس والمشارب وهم سريعو التقلب والتبدل يغلب عليهم الملال ويشتهون
بافراط ويملون بسرعة ملول اهوائهم وتعلقها وفقدان الجزالة في ارائهم وانما اراؤهم كالعطش الكاذب الذي
يشفع بالتسليم البارد ويسرع اليهم الغضب ويشتد فيهم وخصوصاً لحبهم الكرامة فلا يحتملون الضيم ويفرط

فصل في مواضع نحو اختلاف الناس في الاخلاق

فهم محبتهم للكرامة ومحبتهم للغلبة ميلا منهم الى النباهة والعلو ومحبتهم لذلك اشد من محبتهم للمال بل ميلهم
الى المال يسير فانهم لم يقاسوا الحاجة ولا كابدوا الفاقة ومن طباعهم سرعة التصديق بما يرد اليهم لما فيهم
من حسن الظن وقلة الارتياب وفسحة الامل وكل ذلك تبع من الجهل الحاد المشابه للمزاج التساوى الذى
يقوى النفس جدا ولذلك لا يعجزون ولا ينهزمون ويرجون العيش بالاملاء فان المستقبل فى سلطانهم
والماضى فى سلطان المشايخ فانهم اذ لا كثير ماضى لهم تقل تجربتهم ويحسن ظنهم ولحسن ظنهم يسهل
انخداعهم وكذلك الشجعان ولهذا يشتركان فى سرعة الغضب فهما حسنا الظن سريعا الغضب وحسن
الظن يزيل الجزع وشدة الغضب يقوى الغيرة فيتبعه قلة الخوف لا لحسن الظن فقط بل لشدة القلب فان
الخوف والغضب لا يجتمعان ويشبه ان يكون حسن الظن جزءا من الشجاعة وقد يغلب على الاحداث الحيا
لانهم لم يزيدوا بعد فى الفواحش الموبقة وبقوا على الفطرة وهم يسمون لانفسهم استقصاء لا لانفسهم
فى المعرفة والخبرة ويتبع حسن ظنهم كبر انفسهم ولا يقتدرون لانهم يستنفرون اذ لم يقاسوا الضر ابعد
ولهذا ما يتوجه هممهم الى العظايم ويحبهم فى انفسهم الامانى وميلهم الى النافع الذى عرفوه اكثر من ميلهم
الى الجميل الذى لم يالفوه بعد ولا عادوا فكرهم وهو لحسن نفوسهم موقوف على الانفع فانهم انما عرفوا من الخير
النافع الذى عندهم بحسب سنهم وكان اللذة وما يجرى معها والفكر المبنى على الفطرة وهذه الفكرة انما
تجذب الى النافع الذى بحسب المفكر وعنده واما الجاذب الى الجميل فهو الفضيلة لا الفطرة هكذا يجب
ان يفهم هذا الموضع واما الاحداث فشديدو المحبة لذويهم ولخوانهم واقرانهم وذلك لانهم نشيطون
يحبون السرور والسرور لغايتهم بالصحبة والمعاشرة معا وليس غرضهم فيما يؤثرونه المنفعة الحقيقية بل
المنفعة المودية الى اللذة ولذلك صداقتهم للذة لا للمنفعة فى المصالح العقلية فلذلك يحبون الاصدقاء
ليلتذوا بهم وخطاؤهم فى ايثار ما يفعلون فى كل شىء اعظم من خطاء المشايخ فى مثله لانهم يفرطون لا يتوسطون
والافراط مغلطة ومن شدة افراطهم ظنهم بانفسهم البصر بكل شىء ومن سجاياهم ركوب الظلم جهادا وان عيب
عليهم بالعيب والخزى لانهم مايلون بالطبع الى سوء الفعال لانهم بالطبع شديدو الغضب قليلو الخوف
ومع ذلك فقد يغلب عليهم الرحمة لتصديقهم المتظلم المتعرف بالخير وهم لقلة تجربتهم ومكرهم ما يصبون
للاشرار المكرة وهم محبون للهزل والمزاح بحب الفرح والسرور ولضعف الروية التى اذا قويت وقفت الهمة
على الجد واما المشايخ فاكثر اخلاقهم ضد اخلاق هؤلاء فان اخلاقهم سخيفة ومع ذلك مشككة لا يذعن لاحد
لكثرة ما جربوا وكثرة ما جرى عليهم من الخديعة والغلط ثم تنبهوا له وكثرة ما خاضوا فيه من الشرور وقضيته
منها ومن اخلاقهم انهم لا يحكمون فى شىء من الاشياء بحكم جزم البتة وان حكموا حكموا به على ما جربوه وكل
شىء عندهم على حكم ما سلف ولا حكم لما صار وكانهم على كثرة تجربتهم لم يجربوا شيئا وذلك لشدة امترايهم
فيما لا اشك له عندهم فكانهم فيه اغمار ويقل اكتراثهم بالمحامد والمذمة واذا حدثوا عن امر فى المستقبل حكوا
عنه مرتابين يعلقون الفاظهم بعسى ولعل واخلاقهم سيئة لسوء ظنهم وليس من عادتهم الغلو فى حب ولا
او بغضا الا فى الاشياء المضطر اليها وتراهم فى محبتهم كالمبغضين وفى بغضهم كالمحبين وهم صغار الانفس
متهاونون لا يقتفون اثر العزم المصمم كانهم قد يئسوا فلذلك يضعف شهوتهم الى الامور سوى ما يتعلق
بالمعاش فهم حرصاء عليه خوفا من ذوات الاجل ولاجل ذلك ما لا تسمو انفسهم الى التكرم والمروءة تهاونا
بمتاع الدنيا وقد اشعرتهم التجارب عسر الاقتناء وسوء عاقبة الاتلاف والافنا والجبن يستولى عليهم
وهم حسنو الانذار بما هو كاين لما استفادوه من التجارب وهم على خلاف الشبان فى المعانى المحركة بل هم
الى السكون لبرد مزاجهم فلذلك يجبنون ويخافون ولاجل الجبن والخوف يشتد حرصهم وايضا لفرط
حبهم للحيوة بسبب احساسهم بقرب الزوال ويسقط شهوتهم عن المناكح والمناظر لزوال حاجتهم عنها على
انهم يشتهون ايضا وخصوصا الماكل ويميلون الى العدل ويحبون الايمة العادلة وذلك من جبنهم وضعفهم
فان الميل الى العدل لحب السلامة وحب السلامة هو ما من فضيلة واما صغر النفس فان الفضيلة
بحث عليه وصغر النفس ايضا يوجبه فمن ليس يوجبه فيه الفضيلة فليس شىء يوجبه الا صغر النفس
ويوثرون النافع ولا يوثرون الجميل وكل ذلك لمحبتهم لانفسهم فان محب نفسه يميل الى النافع لا الى
الجميل فان النافع بحسب نفس الانسان والجميل بحسب غيره وهم اوقاح لا يستحيون لانهم ليس لهم كل
الميل الى الجميل بل ميلهم موقوف على جهة النافع فلذلك يتهاونون بالجميل ومن اخلاقهم قلة التاميل

اذ وجدوا



اذ وجدوا الاخفاق فى العالم اكثر من الانجاح والتجربة تتبع الاكثر والاعتقاد فيهم يتبع التجربة ولهم بدل
الالتذاذ بالتاميل الالتذاذ بالتذكر ولقلة تاميلهم يكثر حزنهم وغضبهم حديد ضعيف اما الحديد فلسرعة
الانفعال لكانهم مستقامون واما الضعف فلضعف الحيوة وشهواتهم مضمحلة او منكسرة وشوقهم الى
النافع دون اللذيذ ولذلك يظن بهم انهم اعفا وهم اعفا ضرورة لا اعفا فضيلة ويقل رغبتهم فى طلب الفضل
والفايدة استقصارا لمدة الحيوة ويعاشرون الناس على انهم اتباع فيما يوثرونه لا الاخلاق مستعملة لاجلها
يفعلون ما يفعلون لا على انهم اتباع افكار توم المنافع فان عادتهم التزايى باخلاق الفضلاء واذ كانوا يفعلو
لاغراض وافكار فانهم اذا راموا الصلاح طلبوا بذلك منفعة ما لكنهم لا يعترفون بوجه طلاع لوجه الكسب
المنافع ولكن على سبيل الادب والحب والمكر لا على سبيل المجاهرة والارتكاب لما يستحيا منه خلافا لعادات
الاحداث وقد يرحمون ايضا بسبب غير الذى له ترحم الاحداث فان الاحداث يرحمون لمحبتهم للناس وتصديقهم المتظلم
وهؤلاء يرحمون لضعف انفسهم وتخيلهم الشر المشكوك والمشاهد كالواقع بهم وهم مع ذلك متبرمون على الاذيات
غير قلقين وليسوا بمهزالين لان الهزل لمنافق يجذب الى المضعرد (?) واما الذين هم فى صعود الى الشيخ وهم الذين بلغوا
اشدهم ولم يخطوا فاخلاقهم متوسطة بين الخلقين المذكورين بين الشجاعة المتهورة والجبن وبين التصديق
بكل شىء والتكذيب لكل شىء بل هم فى الشجاعة على ما ينبغى وفى التصديق على ما ينبغى وهمتهم مادية للنافع
بالجميل والجد بالهزل فهم اعفاء مع شجاعة واما الاحداث فشجعان مع تهور كما ان الشيوخ جبنا مع عفة وحد
هذا السن من ثلثين الى خمسة وثلثين واشكاله الى خمسين واما الاخباذ (?) ذوو الاجرة من الناس فانهم واعتبى (?)
حقا فى الكرامة متشبهون باوايلهم وقد يظن ذلك لما هو اقدم فهو اجل واعظم فلذلك يشتهون الرفعة والكرامة
ولذلك يجنحون الى التيه والاستطالة ويبطل احاش ومع ذلك فكرمهم يدعوهم الى العدل فذلك ما دام الكرم
فيهم باقيا بعد ولم ينسخ الايام عاداتهم الموروثة عن اسلافهم فربما يعطلون اخر الامر مع ضربا ان الدهر لعلة
تواضعهم التاديب واعتلاقهم عن الاستئناف للحرف والصنايع والمكاسب السافلة فاذا بادهم الدهر
بقوا متعطلين وتفرقت عنهم العدد والكفايات فبقوا لسعايته او عجزهم خاذ بل واما اخلاق الاغنيا فالتسلط
والاستخفاف بالناس والاقدام على شتيمتهم وعظم الاعتقاد فى انفسهم كانهم فايزون بكل خير والحظوة لكلا
بالنوال والاستعباد فهم مترفون بالنعمة صلفون بحسن الحال وهم محبون الثناء مسترون للمدح لكثرة
ما اعتادوها ومن عاداتهم ان يسحب واكل انساه كذا كل انسان يحسدهم على حظهم ولذلك يحمل بعضهم
من فضايل الحكمة ان الحكيم لاحتياجه الى الاغنياء ومعاشاته الفقر يكون يحضر بابا الاحوال الغير سيئ الظن
بالناس ولاحتياجهم اليهم بحكم التسلط واساءة الاغنياء يغلب عليهم ضعف الروية لقلة الحاجة منهم اليها
ويشاكل شمايلهم شمايل النشاء الا ان الذى له قديم فى الغناء انبل من المستحدث الذى قد تماسى قبله الحوادث
ورسخ فيه صغر النفس والاغنياء يشتهرون الاحداث فى المجاهرة بالظلم من غير مبالاة كان المال الذى فاته لهم
من كل قدر ويقوى فيهم الاخلاق المايلة الى جهة القوة والاخلاق المايلة الى جهة القوة منها ما هى احسن وهى
التى تصرف فضل القوة الى الازدياد فى الاقتناء ومنها ما هى ابنه مثل محبة طلب الفضيلة فان من كان منهم
اعلى همة صرف قوته الى الفضيلة وهؤلاء هم المحبون للكرامة وهم افضل اخلاقا واجل اراء وهؤلاء اقدم من
المايلين الى الازدياد فى الميسرة لان افعال القوة هى نحو الغلبة والكرامة والجلالة واما الاكتئاب والاستكا
من العدم فهو الضعف وكلما كانت النفس اقوى كان الى الصعود والنظام اميل وهؤلاء يكسبون بقوة
انفسهم فضل لب ويترفعون عن ان يتكبروا بتكلف فلذلك لا يرون لانفسهم حاجة الى الكبر فيكونون
متواضعين حسنى الاشكال فى العشرة لا يستعرون الظلم الحقير فان ظلموا ففى كثير واما المجدودون فمن اخلاقهم
التنعم والاستمتاع باللذات والاستطالة وقلة المبالاة لسعة المقدرة ويكونون محبين لمن تحلى بالتعزز
به متولين على التوكل لانهم اعتادوا الانتفاع بالجد دون الكد وقد توقف على احوال الاضداد هؤلاء من جملتهم
ولما كانت المنفعة فى الاقاويل الاقناعية هى حصول الاقناع والاقناع لن يحصل الا اذا انقطع الجواب ونحو
الكلمة والواحد بحسب اشكاله وسيما اذا عانه وخصوصا فى الامور الاقناعية فبالحرى ان يكون من تمام النظر
فى المحاورات الخطابية تعيين ما كره زجى المركب عن ارتكابه والمعاشر عن معاشرته مع تمكنه كلا من كلامه لا يتجر
عليه او يدعى الى الخطل وعسى ان يكون انما يحرم عند مشاركة النظار اياه فى استعمال التكلم وشهادة السامعين
بلباذ لئلا ينسب الى الميل فينبغى اذن ان نذكر ههنا اشكالا واشكارو نظارا واذا كان كذلك وجب ان يكون نعدد

الخطيب انواعا تبين في الانفعالات والاخلاق **فصل** قد حان لنا الآن ان نتكلم في الانواع المشتركة
للامور الخطابية الثلاثة كالقول في الممكن وغير الممكن والقول في الكاين وغير الكاين وفي التكبير والتصغير
وهذه وان كانت عامة للثلاثة فيشبه ان يكون التكبير والتصغير اخص بالمدح واما الحسن اي الموضع الى والجزئي الموضوع ع
الذي يحكم بوضعه وكونه وهو الذي نحوه النظر في الكاين وغير الكاين فهو اخص بالمشاجرين واما الممكن
وغير الممكن والمتوقع كونه فانه اخص بالمشوري الذي يثبت ان الانتفاع بكذا ممكن ومتوقع فلنبدأ بالانواع
الخاصة بالممكن وغير الممكن فنقول اذا كان نقيض الشيء ممكنا فظاهر انه ممكن وايضا ان كان ما يشبهه
ويجري مجراه ممكنا فهو ممكن وان كان الاصعب ممكنا فالاسهل ممكن وان كان كونه بجمال الحسن ممكنا فهو
ممكن فانه لما كان اجادة البناء ممكنا فالبناء ممكن وما ابتدأ كونه ممكن فما ينتهي اليه ممكن وما كان تمامه ممكنا
فبدؤه ممكن واذا كان المتأخر في الطبع ممكنا فالمتقدم ممكن فانه اذا امكن ان يكون الانسان رجلا امكن
ان يكون غلاما وبالعكس والامور التي يشتاق اليها طبعا ممكنات فان الممتنع لا يشتاق والامور التي
يتعاطاها العلوم كالطب والصنايع كالفلاحة ممكنات وما كان الينا ان ندبره كالذي يكون من جياد
او تشفع فهي ممكنات والذي يتعلق بمعونة الافاضل والاصدقاء كالممكن مثل ما يتعلق بامور الملوك واحكامهم
فانه ممكن لا يغلبون به واذا كان كل جزء ممكنا فالكل ممكن واذا كان الكل ممكنا فكل جزء ممكن وان كانت طبيعة
النوع ممكنة الوجود فطبيعة الجنس ممكنة لا محالة واذا امكن احد طرفي الاضافة امكن الآخر وما امكن
تجاهل وابطال الفهم للعالم الصانع اشد امكانا وما كان ممكنا للاوضع فهو ممكن لمن هو اشرف واما الذي
لا يمكن فتحتج له انواعا مضادة لهذه واما انواع انه هل كان الشيء او لم يكن فنا قواعده انه ان كان ما هو
اقل استعدادا للكون فالاتم استعدادا قد كان واذا كان التابع قد كان فالمتبوع قد كان فانه ان كان قد نسي قد كان مـ
فقد كان قد تعلم واذا كان الاسباب قد كانت فالشيء قد كان فانه اذا كانت القدرة والارادة فقد كان
الشيء وخصوصا اذا لم يكن عايق وهذا نحو ان يكون قدر وغضب وقدر واشتاق وقدر واشتهى
والذي يوجب الدلايل ان يكون قد وضع كاينا فان الاسباب الملاصقة توجب الوجود بالفعل لا محالة
واذا كانت المعدات قد سبق كونها فالامر قد كان كما انه ان كان السحاب قد برق فقد رعد وان كان
الانسان قد جرب يحاول امر يطلبه فوجده قادرا عليه فقد فعل واذا استعد الثاني فقد كان الاول
مثل انه اذا استعد للقتال فقد تقدم الاستحاش قال المعلم الاول ومن هذه ما هي اضطرارية ومنها ما
هي اكثرية فيجب ان يعلم من ذلك ان رأي المعلم الاول في الخطابيات انه ليس ما ينسب اليه من وجوه يتساوى
الامكان فيها وان تستعمل انواع ما لا يكون من انواع ما يكون ومن هنالك تعلم حال المتوقع الكون وهو
ما استعدت نحوه الاسباب مما ذكرنا وما ليس متوقع الكون وهو الذي بالخلاف واما امر التعظيم
والتحقير فقد يكتفى فيه بما ذكرنا منه في المشوريات وخصوصا اذا خصصت بحسب امر من الامور
الجزئية ويجعل له بحسبه حكم حادث فلنفصل الامر في التصديقات المشتركة وهي جنسان المثال
والتفكير واما الرأي المحمود فهو داخل في مواد التفكير ولنبدأ بالمثال وهو الذي يسمى ههنا برهانا
ونقول ان الامثلة على ضربين امثلة من امور معتبر بكونها يقاس عليها غيرها سواء كانت امورا موجودة
او امثالا مضروبة سايرة (؟) هكذا ينبغي ان يفهم ومنها ما يخترعه الانسان من ذلك مثل حكاية يجعل له
حكم ويجعله كانه قد كان وهو ممكن الكون الا انه لا رواية له ولا يستشهد به ومنها ما هو كلام كاذب مثل
ما في كتاب كليلة ودمنة فمثال المثال بالحقيقة ما يقال لا ينبغي للملك ان يستهين بامر الحواشي
فلان قد استهان فندم ومثال المثل المضروب ما قال ستسيقورس (؟) ان من يحرم الرواشي بالفرصة كمن يحرم الرواس ع
المصادم بالفرصة فان تحريم المصادمة بالفرصة لم يكن امرا قد وجد واعقب خطاء بل امر التخليق فرصة
ويصير فيه الخطاء فينقل الخطاء منه الى غيره واما الثالث فكضرب بعض المشيرين مثلا وهو يشير
على قوم [illegible] ان لا يذعنوا الواحد وعدهم تخليصهم عن يدي متسلط عليهم عنيف بهم
فانه قال للقوم اما كرهوا ان تصيروا الى ما صار اليه الفرس حين ما زاحمه الايل في مرعاه
ونقصه عليه ففزع الى انسان من الناس يستعين بمعونته ويقول له هل لك في انقاذي من يدي
هذا الايل فانعم الانسان له بالاجابة على شرط ان يسلم بالتقام اللجم وتمطيته وهو مسلك (؟) تضييعا ظهوره
فلما اذعن له صار فيما هو شر له من الايل وقال الآخر في هذه الواقعة اني لا اوصيكم ان تستنبوا

نتفة الثعلب المحتوم الذبان قيل له وما فعل ذلك الثعلب قال بينا ثعلب يعبر نهرا من الانهار الى العبر الآخر اذ
قد اكتنفته القنصة وحصل في حومة الطلب فلم ير لنفسه مخلصا غير الانتقاذ في وهدة غايرة انقذ لها
اتخذه وكلما اراد الخروج منه اعجزه فلم ير الا الاستسلام وهو في ذلك اذ بهذه الذبان محتوشة اياه
واذا في جواره قنفذ شاهد ما به من الغربة والحيرة ولدغ الذبان واختلال القوة فقال له هل لك يا ابا
الحصين في ان اذب عنك فقال كلا ولا سبيل الى ذلك فانه لمن الشفقة الضايرة ومن البر العاق فقال له
القنفذ ولم ذلك قال اعلم ان هؤلاء الذبان قد شغلت المكان فلا موقع لغيرهم من بدني وقد امتصت دمها
من بدني فهي الآن هادية فان ذببت خلفها جماعة اخرى غرثى كلبي تنزف ما بقي من دمي واكثر ما ينتفع بهذه
الامثال في المشورة حين ما يعوز وجود جزئيات مشاكلة فحتج فان اختراعها يسير لكن موقع الموجود
المشهور به آكد واعتبار الجزئيات الموجودات من ابواب مبادئ الفلسفة اذ التجربة كما علمت اصل من اجل
اصولها فكيف في البحوث الضعيفة والفزع الى المثال انما يقع عند عوز المتفكر فان التفكير اولى بان يوقع
التصديق واما اذا اورد المثال لا على انه المقنع نفسه بل على انه شاهد الضمير مصنوع او مصحح لمقدمة كبرى
في الضمير على ما تحققه قبل فانه يكون في اول القسمين نافعا وفي الثاني ضروريا فيكون منزلة المثال في
نتيجة الكلي منزلة الاستقراء وان كان الاستقراء غير اهل الخطابة ولا مناسبا الا في احوال نادرة فاذا
قدم الخطيب الضمير ثم اتبع بالشاهد على انه نافع او ضروري كان قد تم الاقناع فان الشاهد مقنع لكنه
اذا سبق فادعى ولو مقرونا بالضمير فاستنكر دعواه بديا لم يكن يسلم له الاستشهادات كثيرة فاما اذا اورد المثال
اولا واعتمد ثم اورد الدعوى بعده فيكون الدعوى قد صادف الاستعداد من الانفس للقبول ولم يرد
عليها بغتة فيتنبه لانكارها وقد يقبل المثال الواحد قبول الشاهد الواحد اذا كان ثقة وهذا الاعداد
مثل الاعداد بحذف الكبرى ايضا فان التصريح بها ينبه على العناد فالغرض في هذا ان الضمير اذا كان
محوجا الى تصحيحه بالمثال فلان تبتدأ بالمثال اولى من ان يبتدأ بالضمير واما اذا كان المثال للاستشهاد
فلا باس في تقديمه او تأخيره هكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع واما الرأي فانه قضية كلية لا جزئية وهو
في امور عملية ومتجهة ما يؤثر او يجتنب والتفكير الرأسي قريب من المستحسنة التامة ونتايج الاراء اذا
اخذت بانفرادها هي ايضا اراء كما ان مقدماتها اراء لكنها انما تكون تفكيرا اقناعيا اذا قرنت بها العلة
مثل قولنا ان معرفة الاحداث بالحكمة فضول فهو رأي ونتيجة رأي وهو انهم حينئذ يكونون متحيرين
ما لا ينتفعون به لكنه اذا اخذ الرأي الذي هو نتيجة وحده لا ينتفع به لانه لا ينفع اذ ليس مقبولا بنفسه
اذ القبول يناله بعد قبول مقدمة هي علة قبوله فينبغي ان يقرن ذلك به فيلتئم ثم يستعمل النتيجة فيكون
الضمير المقنع جميع ذلك القول ويجب لذلك ان يكون انواع الرأي اربعة رأي لا يحتاج الى ان يقرن كلام به لظهوره
في نفسه ورأي لا يحتاج الى ذلك لظهوره عند المخاطبين او عند اهل البصر ورأي يحتاج ان يقرن بكلام آخر
يؤدي الى المطلوب وهذا على قسمين لانه اما ان يكون ذلك الكلام هو نتيجة عنه او يكون منتجا اياه فان كان نتيجة
عنه كان هو بالحقيقة ليس ضميرا على المطلوب بل جزءا من الضمير كانه جزء قياس مركب وان كان يحتاج الى
ما ينتجه فيكون هو الضمير القريب وليس جزءا من الضمير البتة فان القياس القريب ليس كالبعيد فان البعيد
ينتج على انه جزء قول منتج والقريب ينتج الشيء بذاته لا على انه جزء شيء وعلى هذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع
وقد عرفنا ان الخطابة تشارك الجدل في الموضوعات والمبادئ ويشاركها في اشياء فينبغي ان نأخذ
الاراء الخطبية اراء مختارة مقبولة عند انسان انسان ممن يخاطبه او عند انسان من الايمة او مما
يظن مقبولا مما هو في الامور الممكنة المتعلقة بالزمان لا المظنونة التي في الامور الدايمة فان ذلك للجدل
واذا كان ذهنا محصلا عندك امكنك ان تستنبط منه الحجج والضماير ولسنا نوجب عليك ان تضبط انواعا
غير متناهية من الموجودات بحسب شخص شخص في امر جزئي فان ما لا يتناهى لا يوجد فكيف يحصر ويضبط
بل ان تضبط الاحكام الكلية الموجودة المحصورة المتعلقة بالاجناس الثلاثة للخطابة وتجتهد ان
تخصصها ما قدرت فان الاحكام التي هي اخص اشد نفعا واقرب الى الباب واليق به وكذلك اذا
اخذت تستعملها في الجزئيات فتلطف في تخصيصها تلطفا تخرج حتى يكاد يطابق ذلك الشخص المتكلم
فيه وخذ مثال ذلك في المدح اذا كان عندك مقدمة مناسبة للمدح كقولك الاكرمون والذي يكاد ان
يكون فيه قوة الهية فان هذا من المديح البالغ جدا للكل اذا مدحت واحدا من الفضلاء بهذا فقد مدحه

بايعه وغيره من اللذين يجرون مجراه فان تخصيص ذعماته الذى فعل الامر لا لحق لفلان فى مظفر بفلان
وانعقد فلانا من ورطة كان هذا بالمدح اليق والى الاقناع اقرب فانا اذا قلنا ان فلانا الحق لم يقنع بذلك
ما لم يدل على جزئى من الامور به يصير مثلا الحقا هكذا ينبغى ان يفهم ايضا هذا الفصل ومن الاراء التى يحتاج
ان يقرن بها قول اخر حتى يروج ويستتم ويقبل ما يكون انفراده غير مقتضى به على ان يجهل ولا يسارع الى قبوله
فقط بل يكون معرضا اياه ايضا للشنعة فما لم يقرن به القول الاخر لم يتعرض للاجاد ولا يشك فى ان الاح
فى مثله على ما ذكرنا من غيره ان يقدم تلك القرينة به عليه مثل قول القائل قد ينبغى لمثلى ان لا يتادب فان هذا
اذا ذكر وحده استشنع فاذا قدم عليه فقيل ينبغى لمثلى من الراغبين فى ان يامن غوايل الحساد ان لا يتادب
فحينئذ ربما اقنع واما المجهول الذى لا يعرف شناعته ولا صحته فلا باس ان يقرن العلة به مقدمة او مؤخرة
وربما كانت العلة فى مثال هذه ليست رايا بل رمزا شعريا وكلاما مخيلا فيروج مثل قول القائلين ان لم تكونوا
شتامين فتودوا لخطاطيف الارض وعنى بخطاطيف الارض الناس الضعفاء الكافى الاذى المستنيمين
الى الشنعة والوقوع عندما يحزبهم امر وليس كل انسان يليق به استعمال الكلام الرأى واختراع ضرب الامثال
بل انما يليق ذلك بالمشايخ لانهم المرموقون بعين التمييز فيكون احكامهم الكلية متلقاة بالاذعان وهم
المظنون بهم كثرة التجارب فيكون امثالهم التى يضربونها معدودة فى الكلام فان تكلف الغر الذى لم يجرب
لضرب الامثال وايراد الشواهد من الاحوال فهو شروع منه فيما لا يعنى واساءة للادب فالرأى انما يؤخذ
كليا ويعبر عنه مهملا وربما اشترط فيه الامر الاكثرى وربما اقتصر على الكثير فتارة يقال ان كذا كذا اهمالا
للكلية وتارة يقال الاكثر كذا كذا وتارة يقال لكثير اما كان من كذا كذا وهذا مما يقنع بالتكلف والاستكراه
وكذلك فى العلامات وينبغى ايضا ان يورد فى الرأى ما كان الجمهور يرونه مما اجمعوا عليه لسنة او عادة
وان لم يكن من الذايعات المطلقة وذلك مثل استعمالنا فى شريعتنا ان المتعة ظلم وان قذف المحصنات يوجب
قذف محدها ثمانين فان احكام الشرايع اراء جليلة وينبغى ان يورد ايضا الامثال المقبولة السايرة على انها
احكام كلية وهى مع قبولها عند الجمهور ليس يجب ان يكون محمودة بالحقيقة كقولهم الكلاب على البقر وقولهم
اذا عز اخوك فهن وقولهم ولّ حارّها من تولى قارّها فانها محمودات فى بادى الرأى كذلك ينبغى ان يفهم
هذا الموضع وينبغى ان يستعمل الاراء التى فى غاية الفشو حتى يجتمع فيها ان يكون رأيا وامثالا لا امثل
قولهم اعرف ذاتك وهذه من الاراء التى يصلح للاضداد اذ هذا يصلح للمدح والذم وكذلك لو عرفت خلقك
لما استعظمت نفسك فان هذا ايضا يصلح للاضداد اذ هذا يصلح للشكاية والاشكاء وبعضهن يكون
فاعلة فى النفس انفعالات كما تقول للمشتعل غضبا عن شئ بلغه ان امثال هذه السعايات بقدر عن
لكاذبة فان هذا ربما اهدأ غيظه وكما تقول طوبى لمن عرف قدر نفسه فلم ينتصب لقيادة الجيوش فان
هذا يحطط من انتصب لها فهذه من جملة ما يؤثر انفعالات وقد يكون اقوال الرأى اخرى خلقية كقولهم
ليس ينبغى ان يحب المرء بقدر ما يبغض بل ان يكون محبته للحبيب اكثر من بغضه للبغيض وينبغى ان يجتهد
فى كل موضع حتى يكون اللفظ المعبر به مطابقا لكنه ما فى الضمير فان نقص اللفظ عن مطابقة المعنى ولم يخرج خروجا
مغنيا عن الشرح فعليه معاودة الشرح كما ينبغى ان يفهم هذا الموضع مثلا ليس ينبغى ان نقول احب
لا كما يبغض وتسكت فان هذا غير شارح بل يقول انه ينبغى ان يحب الحبيب لا بقدر ما يبغض البغيض
كما قال قوم ولكن يجب ان يكون اكيد المحبة دايمها ثم يعطى العلة فيقول واما المساواة بين الحب والبغض
فهو طريقة الغدار الذى لا يثبت على العهد والمكار الذى لا يصح عنده انعقاد الميثاق ويقول على وجه
آخر ينبغى ان تشتد محبة الحبيب كما ينبغى ان يشتد بغض الشرير وهذا ايضا ايراد للعلة فى المقابلة
ولايراد الكلام الرأى منافع عند السامعين منها ما يتعلق بثقل فهمهم وبلادتهم فانهم اذا كانت
عندهم جزئيات مجربة تحت حكم وقصروا عن رفعه الى حكم عام فاورد عليهم الحكم العام محيطا بعوارض
جميع جزئياتهم وفرحوا بذلك كانهم اصابوا لحاجتهم وربما كان القول الكلى غير محمود لكنه اذا وقع مطابقا
لجزئيات همتهم حمدوه وقبلوه فى الوقت كالمتاذى بعقيد جيران فساق وباولاد عقاق اذا سمع قول القائل
الجيران شر الخليقة وقوله لا خير فى اتخاذ الاولاد فرح بذلك جدا وتلقاه بالتصديق وتنعم به فلذلك
ينبغى ان يكون المتكلم بصيرا بحال السامع والحاكم والى غرض حاجته بالقول الكلى ومن منافع الرأى تجعل الكلام
خلقيا اى حكميا فى الاخلاق وهذا مما يفخم به الكلام ويصير قايله كالانسان والشادع ويلتذ بمثله من



فصل فى الفرقان بين المقدمات الجدلية والخطابية وفى اعطاء انواع نافعة فى التصديقات باصنافها

الخطباء والخاطبين فصل فى الفرقان بين المقدمات الجدلية والخطابية وفى اعطاء
انواع نافعة فى التصديقات باصنافها فالفرق بين المقدمات المستعملة فى الضماير والمستعملة
فى الجدالات الجدلية قد يستعمل فيها المقدمات البعيدة عن المطلوب ليتدرج بها الى المطلوب باوساط
متتالية ويستعمل فيها المقدمات التى مشاكلة الشهرة حقيقتها ويستعمل فيها المقدمات التى لا تظن
الجمهور فيها اذا كانت نتيجة عن مقدمات مشهورة واما الخطابة فلا يجوز ان يستعمل فيها المقدمات البعيدة
جدا كما علمت ولا المشروط فيها ان يستعمل المشهورات الحقيقية فقط فقوله ان المتكلم يتعلق بالحقايق
ويخرج عن طريق العامية والخطابية لا يستعمل فيها ايضا المقدمات البعيدة عن ظنون الجمهور بل انما
يستعمل فيها مقدمات ليست حاضرة الاذهان بالفعل حضور كون الشمس مشرقة ولا غايبة عنها
حتى اذا ذكرت قعدت الاذهان عن الحكم فيها بوجه بل هى التى عندما يذكر ينقدح فيها ظن سواء
انقدح منها ذلك اذا ذكرت مفردة او ذكرت مع قرينة وعلى نحو ما علمت وهذا مثل قولهم بئس الشئ الطمع
فان المعلوم جدا ذكرها كالفضل والمجهول لتجلة ذكرها كالاغراب والخروج عن العادة واما المناسب
لطباع العامة فالا يجهل ولا يكون ايضا كالمعلوم والفضل والشئ المجهول مستبعد عنه غير مجانس
ولذلك ما يكون الرجل القليل الادب افكه فى المجالس من الاديب وذلك لان الاديب كالغريب وكالاجانب
وهذا اقرب الى المجانسة وهو ايضا اسرع الى التصديق والقبول والارتياح لما يسمع من الاديب الذى
لا يفيد السماع الا ما علم سالفا فيكون مثل هذا الانسان اسر فى المجالس لما يسمع ويسمع فمنهم من
يتكلم بالظاهرات جدا عند الكل ومنهم من يتكلم بامور هى عندهم معروفة فاذا تكلم بالظاهر انا اوردها
على انها فوايد وقوانين مضبوطة تفرح من جهة ما يفيد فامعن فى النشاط واذا اورد ما هو عنده مشهور
وليس من المعلوم جدا ولكن بين جملة وكان من القريبة لا من البعيدة وعلى ما ذكرنا فى ابتداء الفصل بل
الى فهمها السامعون ففرحوا بها واما الاديب فانه يورد الغرايب وذلك مما يشمئز عنه الانفس والاخ
الى ان يفهم هذا الفصل هكذا فتبين من هذا ان الكلام الخطبى ينبغى ان لا يكون كله ما يظن ويرى من المشهورات
جدا بل من امور محمودة اذا قبلت يكون كانها اصول وكانها مذكرات يلتذ بها فيكون من الجنس الذى علم
بالعلامات المعلومة ان الحكام يقبلونه ويجب ان يقرن به دعوى انها ظاهرة بينة للكل والاكثر فان ذلك
وان لم يكن بالحقيقة كذلك فلا بعد ان يزيد القول توكيدا فانه ليس واجبا لا محالة ان يأتوا بالاضطراريات
بل والاكثريات نافعة لهم فليأخذوها ما اخذ الاضطراريات هكذا فافهم هذا الموضع والمتمسك بالكلام
فى جنس من الاجناس مع مخاطب من المخاطبين ينبغى ان يكون بصيرا بذلك الجنس من الامور وبالاحوال التى
عرضت للجزئى الذى يتكلم فيه كما مثلنا فى المشورة فى الجزئيات وغيرها وخصوصا فى ذكر مشورة حرب
فى بلاد مخصوصة فانه ان لم يعلم اثر انسان ما وافعاله الكريمة لم يمكنه ان يمدح او ان لم يعلم فضايحه
لم يمكنه ان يذمه ولهذا اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله على حسان بن ثابت ان يحضر ابا بكر
الصديق فيستمع منه مساوى ابى سفيان وعشيرته ثم يقول الشعر فيه وكذلك الحال فى المشاجرات
وفى كل باب ● واعلم ان الحكم فى الخطابة كالحكم فى الجدل فى ان اصوب الصواب له التقدم باعداد
مواضع نحو كل اثبات وكل ابطال على جهة محدودة قريب من الامر فالخطابى فى هذا هو كالجدلى وكما
بينا هناك ان الموضع الاقرب والاشد مناسبة للامر احرى بالاستعمال وكذلك فان النوع الاقرب
والاخص بالغرض اولى فى الخطابة بالاستعمال فيجب لا محالة ان تهيأ فيها المواضع والانواع فانها استقصات
واصول للعمل وكل تفكير فاما يثبت قد يشبه القياس المستقيم واما توبيخ قد يشبه الخلف والتبكيت
قد يولف من مقدمات معترف بها والتوبيخ من المحمودات المستشنعة وذلك فى اى شئ كان التفكير كان فى
مشاورة او منافرة او مشاجرة او كان فى الانفعالات والخلقيات فلنذكر هذه ولننتقل عنها الى ذكر
المناقضات والمقاومات فنوع من ذلك نقل الحكم من الضد على ما علمت وربما جحد لانه غير ضرورى
ونوع من النظاير والاشباه ونوع من المتضايفات مثل انه ان كان فعل هذا حسنا فانفعال ذلك حسن
وربما غالط فى هذا مغالط فزيل الشرط لكن يقول ان كان عدلا بالقابل ان يقبل فعدل بان اقبله فان
القابل وان كان عدلا به ان يقبل فليس مطلقا بل بشرط ان يقبل بذى قابل محدود لا بذى كل قابل فيجب
ان يراعى الاستقامة والتعادل فى المضاف فلا يوخذ عند احد المضافين الا ما يعادله دون ما

شيء اتفق وان يكون الاضافة من جهة واحدة فلا يبعد ان يكون للمضاف الثاني الى الاول اضافة ما غير الاضافة
التي فيها الكلام مثلا ان يكون صديقا وان يكون شريكا فاذا اخذ من حيث الاخر صديق لا ينبغي ان يؤخذ
هذا من حيث هو شريك فربما كان لكل اضافة حكم آخر وربما كان الحكمان متضادين مثل ان يكون هذا
شريك ذلك وذلك ظالم هذا فيكون مثلا حكم الشركة يقتضي ضد حكم الظلم وهما اضافتان بينهما
لا غير ونوع من الاقل والاكثر على الوجوه التي علمتها ونوع جزئي ماخوذ جدا من التقديم والتاخير
الزماني مثل ان يقول ان فعلت كذا وكذا فيلزم متى ان فعل كذا فربما كان ما ينشا له خارجا عن وسعه فلا يقدر
ان يجيبه الى ملتمسه او مثل ان يقول له ان الفاضل والقدير من يفعل كذا وكذا فهلم فافعل فانه في قوة
قياس موهم ان القائل يقدر على امر يعجز عنه المخاطب او يقول الاخر بئس الرجل انا اذا فعلت كذا وكذا فوجه
انه يرى الشناعة عن هذه المذمة وربما اوهم القائل المخاطب بمثل هذا انه يرى الشناعة عائدة الى المخاطب
ان يشكو عليه ومنه ما قال القائل ان التجني بالجناية من هذا النمط ومن هذا الجنس ايضا التقصير في الشروط
عند العهود والتقصير في تفصيل الالفاظ وتجريدها عن التاويلات فان المكان يتقدم فيجعل العهود
ذوات تاويل وهذه نوافع في التوبيخ حيث يقول لو فعلت كذا لفعلت كذا او يقول انك انما تفعل كذا لكذا
عليك وهذا اقبح منك ونوع من قبل اعتبار الحد وان لم يكن الحد حقيقيا بل مظنونا كقول القائل ان كان
المال حقيقة انه الحي وخلق وقريب من الله فان الله على كل حال موجود ومثل قولهم فلان لم يتم فاضلا
الى ان يجمع فان الفضيلة هي الشجاعة فالاول هو استخراج حكم من حد والثاني استخراج حد من الحكم
ونوع ماخوذ من القسمة وابطال وجه وجه منه بحجة او بمثل او نوع من الاعتبار وايراد امثلة كثيرة
من الجزئيات مثل من يثبت اصابة الشفيق في المشورة بعدة امثلة او يثبت حقه مثال العدول عن الحق
بامثلة وهذا هو استقراء يستعمل في الامور الاختيارية في الخطابة ونوع آخر ان يكون ذلك الحكم
بعينه قد حكم به فاضل او حكم بحكم كان شبيها بذلك الحكم او حكم بضد ذلك الحكم في ضد ذلك الامر
ونوع آخر ان ينظر في جزئيات المحمولات فلا يجدها للموضوع فيسلب الحكم كقول القائل ان كان زيد شجاعا فهي
وفي التجربة ان وموضع من لواحق الحكم ولوازمه كقولهم لا يتأدب فيحسد او يقول تأدب فتجل ونوع آخر
مقارب لهذا من حيث هو من اللوازم ومخالف له من حيث هو من لوازم المتضادين فانه يلزمهما امر عام وكون
بحيث لا بد من حمل احدهما على الموضوع فيكون ان كالوسط في انتاج ذلك الحكم ولهذا الموضع خاصية اخرى
وهو ان الضدين نفسهما قد يستعملان في ايجاب نقيض ذلك الحكم مثاله قول القائل ينبغي ان يسكت المرء في
المحافل فانه اذا صدق ابغضه الناس وان كذب ابغضه الله فالناطق في المحافل مقيت ثم يقول ينبغي ان يتكلم
المرء في المحافل فان صدق احبه الله وان كذب احبه الناس فهو على كل حال محبوب كما تقول عليك باتخاذ العقاد
فانها اذا نفقت ربحت بالغلة وان لم تنفق امست بوارا لاصل وهذا يضاد الاول لان الطرفين يلحقهما خصلة
والمدح وهو الخير فقط ونحو آخر ان يكون القائل في اثبات شيء او مدح شيء فيأخذ في الظاهر بحجة عدلية يقبل
في الظاهر ويكون في الباطن انما يراعي جهة اخرى وعرضا آخر وهو الانتفاع والملائمة مثل محب اللذات فانه
في ضميره محبها لانها ملائمة ولانها اللذات واما اذا احتج لدفع المذمة عن نفسه عليها قال احبها لانها تقوي
الطبيعة وتشرح الصدر وتجلو الذهن كما ان اصحاب المالنخوليا ينتفعون بالجماع من حيث هو مفرح وكذلك
قال بعض الصوفية في قولهم بالشاهد وكانهم يحاولون جمع الامرين كليهما احدهما في الباطن والاخر في الظاهر
وهذا الموضع لحجته شديد الاقناع ونحو آخر من الوزن والمعادلة اما الوزن فوضع مقابل بازاء المقابلة واما
المعادلة فوضع حكم بازاء كما قال قائل لصديق في استخدام ابيه وكان قد بلغ الكبر فقال انكم ان كنتم تعدون الطوال حكم
من العلماء رجالا فعدوا القصار من الرجال صبيانا وكما قال قائل ان كنتم تستقبحون طرد الصنف الخبيث
فلا تستقبحوا قرى الصنف الطيب والاول على قياس عكس النقيض والثاني على قياس الاستقامة ونحو آخر
من هذا القبيل وهو ان يكون الحكم ثابتا على اي الوجهين وجب مثل قولهم ان كان لا اله فالقائل الخير والشر اوقعا
الخير وخير فالاله موجود وكان سواء قلنا ان الاله مكون وقلنا ان الله فاسد فذلك يرفع وجود الاله وكذلك
على سبيل المواردة والاستدراج كمن يسال منكر العلم والفلسفة فيقول هل يجب ان يتفلسف فان قال نعم
فقد اعلى علما وان قال لا فقد اعلى علما وكون هذا على سبيل الاستدراج ليس معناه انه مغالطة بل معناه كونه
مستدرجا انه يفتقر فيه الى سؤال ويخالفه ما الذي ياتي به المثبت من القاء نفسه وكقولهم سوء الحرث

الى فلان من مال ان ادخلت ومن مال تمامك فكلاهما اذعان وهذا وقت ما يحتج به لجمع بينهما في تمليكهما فلانا فقد فات
تصغاره فانما يعطيه احدهما وكقولهم انك تكبرت من خدمة الملك ورايت مخالطته مذلة فكذلك الخيانة
الى العامة ورضا ان يجري احكامهم عليك ولبسك ثوب المسالمة الذي افيض عليهم ونحو آخر من ضدين عند
ضدين في وقتين يمكن ان يعكس الامر فيهما كقول القائل انما كنت قاتلا لاني كنت مسودا فاذا ساد فلانا قاتل
ولقائل ان يقول انما كنت لا اقاتل لاني كنت في المرحلة والآن فاذا امنت فانا مقاتل ونحو آخر ينبغي ان نفهم
هكذا وهو انه اذا كان الضد الذي كان قد كان سببا للضد فالضد الاخر لو كان لعدد كان يكون لا محالة سببا
للضد الاخر مثل ما يقال ان كنت لما اعطيته سررته فكلما ارتجعت حزنته واذا كان الامر سببا للضدين فيجب
ان لا يختص احدهما فيقال ليس الحد انما يعطى السعادة للاحسان بل والغبطة ولان يقتضيه الاشرار ونقص
بالشر وقد يمكن ان يفهم الضرب الذي قبل هذا على هذا المعنى بعينه حتى يقول لما اعطاه اليسر وبل الى ترجعه
فيتمم وهذه المواضع نافعة في اللوم وفي كفر المنة والشكاية وقد ينفع ايضا في المدح والاعتذار ونحو آخر
خاص بالمشاجرة والمشاورة وهو ان يكون الخطيب عدل الى حال الشيء يتاملها فاذا كانت على جهة ما شكا به
اوضح وان كانت على ضدها اعتذر واطلق فمن يقول هذا ممكن وسهل ونافع لك ولاخوانك فافعله في
المشورة او فعلت بك هذا الاعتذار في ضمن لا تفعله في المشورة او فعلت بي هذا عند الشكاية واما نحو نوع
هنا وهو في الاشتغال بالمعروف والقريب من المعروف فهو كالمكرر وموضع من التوبيخ او ورد غيرها سبب
المحكيه وهو ان ياتي بما هو معلوم من مساوي الخصم وان كانت خارجة عن المسالة ومساويه هي الامور
القبيحة المنسوبة اليه او من الامور القبيحة التي هي مؤثر لها او من الاحوال المنسوبة الى الدهر والزمان
وهي الجدية او من الافعال الاختيارية والاقوال الاختيارية او ياتي بما هو معلوم من فضائل نفسه وان كانا
خارجة عن المسالة ونحو بازاء توبيخ الموبخ بان يقول ان كنا لو كان قبيحا لما فعله فلان او لما فعل شبيهه
فلان او انه انما فعله فلان لا انا وانما كان لكذا لا لكذا الخسيسة على الجملة وربما كانت المصادرة على المطلوب
الاول مقنعة ويكون التكرير الذي فيه موقعا لتصديق الامر بعد تكذيبه كقول القائل لم زعمت ان فلانا شق
العصا فيقول لانه شق العصا وكذلك ما يجري مجرى المصادرة مما قيل في الجدل وذلك مثل ان يقول فلان
لا يفعل كذا لانه مامون ان يفعل كذا فانه في قوة المصادرة وانما فعل كذا ساكتا لفلان لانه اراد صغار الطاعة
ومن الاغاث في التوبيخ انك لم فعلت هذا وقد كان الاحسن والاولى بك ممكنا وهذا في قوة قياس على انتاج
القبيح وايضا ان يقول لو كان انما يقوله صوابا لفعله وقد يصلح للتثبيت انه لما قال شيئا وفعله بغتة فقد
كان عنده صوابا او يقول الموبخ لو كان ما يقوله صوابا عنده لفعله بغتة ويعارض هذا بانه يجوز ان يكون
لما فعل ما فعله او لم يفعل ما لم يفعله كان ذلك عنده انه صواب واما حين يشير بما يشير به فلاح له من ان يكون
قد بدا له في استصوابه فهذا النوع يعارض بهذا وايضا قد يعارض قول من قال لم لم يفعله هو موضع يصلح
للاستغشاش بانه ليس كل من يشير بصواب يجب ان يعمله فما كل صواب يعتقد يعمل به المعتقد فهو موضع يصلح
لازالة التهمة عند الاستغشاش ويعارض من قال انه لما قال او فعل فهو صواب بانه ربما فعل على غير الوجه الذي
قال اشار ويصلح للتفتيش وايضا نحو آخر في التوبيخ ماخوذ من الضدين انه ان كنت تفعل كذا لاجل كذا فلم تفعل
الذي يخالفه وان كنت لا تفعل كذا فلم تفعل كذا وبالجملة ان فعلك يلزمه ضد فعلك كما قال قائل لقوم يتحزنون
عن ميت ويدعون انه لحق السعادة وصار الى جوار الله وهم مع ذلك يبكون عليه انكم بئس ما تفعلون ان كان الموتى
عندكم لاحقا بدرجة السعداء فلم تبكون عليه وان كان لاحقا بدرجة الاشقياء فلم تذيعون نعته ونحو
آخر يجب ان يفهم انه نحو يمكن به التنكيل من التوبيخ لما يعرض لخصمه من الخطا في الاحتجاج وذلك يعرض كثيرا فيكون
الحجة التي يحتج بها الخصم ويؤكد عليه الالزام مثل المراة المتهمة باسقاط ولدها وقتله فانه لما قيل لها لم فعلت
فلما ارادت ان تدرا عن نفسها التهمة قالت ما قتلت ولدي ولا فلانا فانه صادف قولها هذا حجة للخصم فرجع بها
ويقول ان هذه قد يجعل حكم وجه الحكم والدها فهي قاتلتهما جميعا ونحو آخر يتعلق فيه بالاشتقاق لا الاسم
بالاستعارة وما هو مثل الى كمن يقول انك والفجار كما سميت وفلان ظالم كما سمي وكما قال العلة لمن اسمه
الجدل انك والقمر انت والخير كما سميت اي ضارب مشغب وكما يقال ان شريعة موسى عليه السلام كموسى
اي حلاقة صعبة وكما يقال ان ملة محمد صلى الله عليه وسلم الحمد والتوبيخ الجامع من التثبت لانه يبيع
الضدين بحسب العين والعبادة من التوبيخ فانها تجري على الحالين كما يقال لو فعلت كذا لكان كذا فيكون

بقية لا اخرته عن قرب والموبخ يولم ويؤثر اثرا بينا يشعر فاعله معه بفضل تشفٍّ وخصوصا اذا كان هيئة ابتدائية بينة على الحرقة فان سرعة التفهيم مفرح كما ان سرعة التفهم مفرح **فصل في الضمائر المحرفة المقبولة في الخطابة والمرذولة المغالطية فيها وفي اصناف المقاومات** قد علمت ان استعمال الضمائر المحرفة التي ليست حقيقية قد يكون خطابيا فمنها ما تحريفه بسبب اللفظ كالذي يكون فيه لفظ مشترك وما يجري مجراه ومنها ما تحريفه بسبب الشكل وهو ان لا يكون القول يلزمه الامر بحاله لا لزوما مظنونا لكن القائل يجلد وينتقل عن القول الى النتيجة كانه انتجها فيروجها وهذا التروج يكون بسبب في هيئة القول ولفظه متعلق باللفظ وحده او متعلق بالمعنى مع اللفظ يتروج له المقدمة على انه بدلها فمن ذلك ما يكون باشتراك الاسم الصرف كمن يثني على الكلب ويمدحه فيقول الا ترى الى الكلب الذي في السماء يبدد سائر الكواكب نورا ومن ذلك ما يكون بسبب التركيب والتفصيل على ما علمت في الفن الذي قبل هذا كمن يقول فلان يعرف الحروف والهجاء فيعرف اذن الشعر وكقولهم كيف يكون فلان قد صح وقد نكس الى مرضه وكيف يكون عن شر خير وقد يقال هذا على جهة التوبيخ ويقال على جهة التثبيت ومن ذلك ان يترك الامر وينتقل الى ضرب مثل المفكر انه فعل شيئا انهم يراد المريكين عند جهة بيّن بها انه لم يفعله فانه يأخذ في تقبيح من يفعل ذلك وتعظيم شنيعة او الشاكي اذا تهيأ بهيئة تحيج مغضبا وهم ان ذلك قد فعل به وهذا نوع من الاحتجاج المظنون لان الحاكم اذا كان كونا لا امر ولا كونه مشكلا لديه لا ينفتح له فحصل ما ذكرناه اشتغل عن تثبت الحال فيه واشتغل الى اعتبار ما يخاطب او يرى آراءه لديه فلم يلبث ان يصدق وهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ونحو لحان يأتي باللاحق فان هنا بالحقيقة قياس مظنون لانه من الموجبتين في الشكل الثاني ومن هاهنا يعلم ان المعلم الاول لما ذكر في كلامه المائل المحرف وانه تفكير حقيقي لم يعن به ان المائل من جهة وضع حدوده والمحرف من الشكل المنتج في نفسه تفكير حقيقي فانه ليس يراه تفكيرا حقيقيا بل تفكيرا مظنونا وانه انما عني بالمائل ما حرف من الجهة التي وذلك لان كثيرا من المقدمات يستعمل في الخطابة لا على انها مسائل وقضايا تا واوامر ومن ذلك ان يثلب طريقا بالعرض كمن يقول ان من الاستظهار ان يكون مع الانسان حيث يكون دهان فان يرجح انما هلك لفقد الدهين ومن ذلك قول ينبغي ان يفهم على ما اضرعنه وهو موضع مبني على اعتبار المعادلة او اعتبار المباينة وان يجعل للشيء حكم شيء لانه نظيره كمن يجعل الحلي دليلا على العز اذ كان على الاسكندر انما هو لعزه ويجعل السري بالليل دليلا على الزنا لان الزناة كذلك يفعلون وكذلك ايضا لما كان المساكين الذين لا ماوى لهم وانما يسكنون الرباطات قوم يأكلون بلا حشمة ويرقصون والطراب الشاردون ايضا ينزلون حيث شاؤوا ويفعلون كذلك ثم الاكل والرقص والنزول حيث شاء الانسان قد يكون كثيرا للمترفين المتنعمين فيقال من هذا ان المساكين والطراب مترفون متنعمون وهذا ايضا من جملة اللواحق واما الامثلة لهذا من المباينة كما يقال لسنا نعتادون فما لك والامتناع فهذه ايضا ضمائر مظنونة وعندي انها قريبة من باب اللواحق وجنس اللاحق وانه تأخر عنه لغلط من النساخ ومن ذلك اخذ ما ليس بعلة علة كمن يقول لولا ورود فلان المشئوم لما مات فلان ومن ذلك اطراح الشرائط من الاين والكيف وغير ذلك واخذ ما ليس بمرسل مرسلا فان الجدلي يأخذ الشرط ويورده ويوجبه والسوفسطيقي يلغيه ويهدمه هكذا فافهم هذا الموضع واذا كانت السوفسطيقية مظنونة مقبولة فهي خطابية فلا بأس في الريطورية ان يستعمل من الضمير المظنونة ما اشرنا اليه فيؤخذ ما ليس محمولا بالايجاب على الاطلاق محمولا بالايجاب على الاطلاق فما كان من اصناف هذه التفكيرات ما يتروج ويظن في مذهب الخطباء حجة فهو غير بعيد من الخطابة واما ما كان لا يقع به الظن ولا يقبله الجمهور ويفطنون لتحريفه فان استعماله مغالطة في الخطابة كمن يقول ان ديلا الجاني عند ما هو مريض فلكان شاهدا عليه انه غير واجب ان يعاقب فيجب ان لا يعاقب ابدا ويقول ان هذا السكران ان لم يجلد في سكره وجنايته فكيف يجلد وهو صاح فارقته الجناية فان امثال هذه يظهر عند الجمهور ما فيها من التحريف واما المناقضة فمنه ما يكون بان يورد الخصم حجة او كحجة الخصم تنتج نتيجة نقيض نتيجة الخصم ويكون ما اعطيناه من الانواع المظنونة الصالحة لايقاع الظنين المتقابلين معا كافيا في معرفة ماخذ ذلك ومنها ما يكون بان يقاوم ولا يأتي بحجة على نقيض مطلوب الخصم بل نقض المقدمات والمقاومة الخطابية تشارك الجدلية في العدد وفي انها اربع

فصل في الضمائر المحرفة المقبولة في الخطابة والمرذولة المغالطية فيها وفي اصناف المقاومات

وقد ذكرت

وقد ذكرت في الجدل انها اما مقاومة نحو المقدمة او نحو القول او نحو السائل او نحو الزمان وان كانت تخالف الجدلية في التعيين على ان الجدلية ايضا ينتفع في الخطابة واما هذه الاربعة المذكورة خاصة في الخطابة فهي ان المقاوم اما ان ينحو بها نحو المقدمة نفسها او نحو ما هو مقامها ككليها فوقها او جزئيها تحتها واما ان يتركها ويقصد شبيهها فتثبت في شبيهها ما يبطل حكم المقدمة واما ان يقصد ضدها فيجعل حكم المقدمة ضد حكم الشبيه او يرفع حكم المقدمة على اقتضاء ذلك التضاد واما ان يأتي بنص من اقاويل الشرائع والحكام كمن يقول ان السنة ليست توجب على السكارى العذاب اذا قذفوا وهم سكارى فيقول المقاوم بل السنة توجب ذلك ولذلك عذب فلان النبي والامام وان حين اساءه في حال لا ينتشاء ثم ان التفكيرات اما ان تكون من الاوائل وهي الاراء المحمودة او تكون من البرهانات لا من حيث يصح بها المطلوب نفسه فذلك خارج عن هذا بل بان ينتقل منها الى حكم كلي ثم يصنع منه ضمير واما من الدليل وهو الذي على سبيل الشكل الاول وهو اضطراري جدا واما من الرسم والعلامة اما من الكلية على سبيل الشكل الثاني واما من الجزئية على سبيل الشكل الثالث على ما علمت وذلك اما في اثبات واما في نفي هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع وليس عجبا ان يظن ان الواجب هو الحق دائما بل وان كان في الاكثر فهو واجب بحسب هذا المبلغ والكلام المؤلف من الاراء فانما تناقض بالمقاومة للمقدمة فقط ولا تناقض من جهة رذيل الشكل وتناقض المقدمة بانها ليست دائمة الصدق ويوفي تجري تكذيب فيه الحكم وانه ليس باضطرار وان كان نسلم انه واجب لا نسلم انه واجب دائما كل وقت بل تارة نقول انه ليس بواجب وتارة نقول انه ليس باضطرار وجوبه كل وقت وان نقول نعم هذا يكون في الاكثر ولكن ليس واجبا بل قد يختلف وانه وان كان الشرع اوجبه فقد اوجبه من غير تفصيل والمصلحة توجب فيه التفصيل بحكم العقل فيخصص الحكم بزمان تناقض به او بشخص تناقض به اما ان يكون ظاهرا حكمه في انه ينقض او يدعم الحري بحجة من مصلحة او غيرها كما ان الاعتماد على مقتضى الكثير بالعدد المراد في الزمان قوي كذلك نقضه بايهما كان او باجتماعهما نقض قوي واما الرواسيم فانها تنقض من وجهين احدهما من ان القول غير منتج والاخر من ان المقدمة غير صحيحة على ان نقض المقدمة فيها دمغا عز لانها تكون في الاكثر من مقدمات مسلمة واما الامثلة فمناقضتها بالامثلة واجبة فان لم ينتقض بمثال فالوجه ان يقال فيها انها ليست باضطرارية وان كانت كثيرة ويعترف باكثريتها ثم يقال لكنها تخلف في مثل ما فيه الكلام اللهم الا ان يفرط جدا في الكثرة فحينئذ لا بد من المقاومة بمثال آخر فان الذي هو قريب من العموم فليس المعول فيه على شبيه واحد فقط اما ان يبين انه ليس مشابها اصلا ولا مشاكلا او يبين ان الحكم لعلة اخرى غير المشابهة المظنونة واما ان يعترف بفضيلته ويذعن له واما الدلائل فلا توفي من جهة رداءة التأليف فان صدقت المقدمات فلا سبيل الى مناقضتها واما التكبير والتصغير فليس متعلقا للضمير الذي يراد به الاصول في المشاجرات والمشاورات والمنافرات بل هما من توابع ذلك فمقاومتهما ليست مقاومة اصلية ولا استقصاءات مقاومة وكل مخاصم بالحجاج كما علمت اما معارض واما مقاوم وكلاهما مشتركان في استعمال الانواع جنس واحد ومحتاجان اليه ومعترفان منه وان كانت المقاومة من نوعي المناقضة ليست تفكيرا كما علمت لانه ليس اذا ابطل صحة احتجاج خصمه فقد صحح قول نفسه وانما اكثر ما بينه ان كلام خصمه ليس بصحيح وان فيه كذبا تما

**المقالة الرابعة خمسة فصول فصل في التحسينات واختيار الالفاظ للتغييرات**

قد قيل في التصديقات وفي الانواع كلها وبقي ان نتكلم في التوابع والتزيينات والتحسينات وهذه بعضها متعلق باللفظ وبعضها متعلق بالترتيب وبعضها متعلق بهيئات المتكلمين وهي امور خارجة عن اللفظ وعن المعنى فمنها ما يتعلق بهيئة اللفظ ونغمته ومنها ما يتعلق بهيئة القائل فيخيل معاني او يخيل اخلاقا او استعدادات نحو انفعال او نحو انفعال وهذا هو الذي يسمى الاخذ بالوجوه ويسمى نفاقا وهذا كما انه يصلح للشعر من جهة ما فيه من التخييل فقد يصلح ايضا للخطابة فان التخييل قد تعين على الاقناع والتصديق ومنها الصنف المستعمل في النغم مثل تثقيلها وتحديدها وتوسيطها والجهارة والمخافتة بها او توسيطها فان للنغم مناسبة ما مع الانفعالات والاخلاق فان الغضب ينبعث منه نغمة بحال والخوف ينبعث منه نغمة بحال اخرى وانفعال ثالث ينبعث منه نغمة بحال ثالثة فيشبه ان يكون الثقل والجهر يتبع الفخامة والحاد الخافت فيه يتبع ضعف النفس وجميع هذا يستعمل عند المخاطبات لان يتصور الانسان بخلق تلك النغمة

المقالة الرابعة خمسة فصول فصل في التحسينات واختيار الالفاظ للتغييرات

اوما تقتضاه عندما يتكلم واما لان يتشبه نفس السامع بما يناسب تلك النغمة قساوة وغضبا اورقة
وحلما ومن احوال النغم النبرات وهي هيئات في النغم مدية غير حرفية يبتدئ بها تارة ويخلل الكلام تارة
وتعقب النهاية تارة وربما تكثر في الكلام وربما يقلل ويكون فيها اشارات نحو الاغراض وربما كانت مطلقة
للاشباع ولتعريف القطع ولامهال السامع ليتصور ولتفخيم الكلام وربما اعطيت هذه النبرات بالحدة
والثقل هيئات يصير بها دالة على احوال اخرى من حال القايل انه متحير او غضبان او يصير بها مستدرجا
للقول معه بتهديد او تضرع او غير ذلك وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها مثل ان النبرة قد تجعل
الخبر استفهاما والاستفهام تعجبا وغير ذلك وقد يورد للدلالة على الاوزان والمعادلة وعلى ان هذا
شرط وهذا جزاء وهذا محمول وهذا موضوع ❁ واعلم ان اختلاف النغم عند محاكاة المحاكي انما يكون
من وجوه ثلاثة الحدة والثقل والنبرات والمنازعون من الخطباء يكتسبون هذه الملكة من مراعات
المنازعين من الشعراء فما كان اعمل في اغراضهم نقلوه الى صناعتهم وكذلك قد يأخذونها من هيئات
الشراة حين يتوسدون المدن لكن هذه الاشياء لم يكن دونت الى زمان المعلم الاول بل الاوجب منها وهو
القول في اللفظ لم يكن قد دون البتة وهذه الاشياء كلها تزيينات للقول ليستقر في الانفس استقرارا
اكثر وهي لاجل قدفا الظن في النفس واما بالحقيقة فهي خارجة عن صرف العدل ومرة لان صرف العدل
هو الاقتصار على الكلام واما هذه فهي حيل ولكنها لجدّ نافعة ❁ واعلم ان الاشتغال بتحسين الالفاظ
في صناعة الخطابة والشعر امر عظيم الجدوى واما التعاليم فان اعتبار الالفاظ فيها امر يسير ويكفي فيها
ان يكون مفهومه غير مشترك ولا مستعارة وان يطابق بها المعاني ولا يختلف التصديق في التعليم
باي عبارة كانت اذا عبرت عن المعنى واما الاقناع في الخطابة والتخييل في الشعر فيختلف في المعنى الواحد
بحسب الالفاظ التي يكساه فينبغي ان يجتهد حتى يعبر عنها بلفظة يجعله مظنونا في الخطابة ومخيلا في الشعر
فان اللفظ الجزل يوهم ان المعنى جزل واللفظ السخيف يجعل المعنى كالسخيف والعبارة برقا يجعل
المعنى كانه امر ثابت والعبارة المستحيلة يجعل المعنى كشئ سيال ولذلك فان المشتغلين بالحقايق المتمكنين
من المعرفة والمحصلين بالتصديق لا يتعاطون تطرية تزيين الالفاظ فلا المهندس ولا معلم آخر يعنيه الاشتغال
بالالفاظ وتحسينها الا ان يكون ناقصا ومزورا ومضطرا الى ان يروج المعنى باللفظ كبعض الخراسانية
المتفقهة الذين كانوا قريبا من زماننا بل هذه التكلفات تجري مجرى النفاق والاخذ بالوجوه فيحسن حيث
يحسن هي نقال المعلم وقد تكلف النظر فيها ثراسوماخس الخطيب الجدلي اما النفاق والاخذ بالوجوه فانما
يتصرفان على اشياء يتعدد عن الطبايع واما الحيلة اللفظية فانما تنصرف على اشياء يبعد عن الصناعة
ولهذا صار المقتدر على اجادة العبارة اشوق الى المنازعة من العاجز عنها وان كان المعنى واحدا كما ان
المقتدر على الاخذ بالوجوه يحسن علم ما لا يحسن عليه الساذج وان اتفقا في المعنى واما الرسايل الخطبية
المكتوبة فانما يكون قوة تاثيرها لاحوال في نفس اللفظ فقط لا لمعنى النفاق لان النفاق لا يكتب وكثيرا ما
يضعف المعنى جدا فيتداركه اللفظ الجزل وان لم يعرف النفاق ذلك واول من اهتدى الى استعمال ما هو
خارج عن الاصل هم الشعراء اذ كان بناؤهم لا على صحة واصل بل على تخييل فقط فلذلك اخذوا في تفخيم الالفاظ
وجعلوا ايضا نغم الانشاد مضاهية لجزء جزء من الغرض ومن هناك اهتدوا الى استنباط الصنايع
الخطابية المدنية والتصنيعية ولذلك اذا قدر الشاعر على ان يخيل باللفظ وحده من غير حاجة الى الغناء
والتلحين واخذ الوجوه والنفاق اعتد بصنيعه واعجب به واستوجب عليه الاحماد ولهذا السبب ما سبق
التخييل التصديق في الزمان فان الماثور من العبادات والمناظرات القديمة انما يجري على مذهب الشعراء
في التخييل والناس اول ما يسمعون انما يسمعون الامثال الشعرية التي فيها مشاكلة للاقاويل التخييلية ثم
بعد زمان يتدرجون الى الخطابة ثم الى الجدل وسفسطة ثم الى برهان ويكون المتكلفون والمتقصرون في كل
عصر هم اولين التفيهق في بذلة الكلام وليس يحسن هذا في كل موضع ولا ايضا في كل شعر فكثيرا ما يجب ان
يستعمل مثل هذا في غير الشعر وكثيرا ما يجب ان يستعمل في الشعر فان الاشعار القصار والحفاف التي يخاطب بها
غير المعاني الجزلية والضعيفة يجب ان لا يفخم فيها الالفاظ بل يوتى بالبذلة ولذلك فان الاعاديين لو
كانت اليونانيين معروضة لمعني ما لمخرف والحقت باعاديض اخرى حرفا يضا ما يليق بها من التفخيم ولما
طولوا الرباعيات ما ولو اتغير عادة اللفظ فيها ولم يحسن ذلك لانهم لم يطولوها وهم يعتدونها غير استعمال

آخر بل استعملوها في العروض التي كانت تستعمل فيه وهي رباعية ويجب ان يفهم ان الرباعيات هي القصار من الابيات
دون الطوال وبالجملة لا ينبغي ان يستعمل غاية اللفظ في كل موضع ولا ينبغي ان يقتدي الخطيب بالشاعر في ذلك
وكيف والشعراء انفسهم لا يستعملون ذلك في كل موضع وينبغي ان لا يجري الخطيب التفيهق في كل موضع بكلام
مستغرق في الجزالة ولكن ليطابق بناء اللفظ وسلاسته متانة ما يتكلم فيه وسلاسته ❁ واعلم
ان القول يرشق بالتعبير هو ان لا يستعمل كما يوجبه المعنى فقط بل ان يستعير ويبدل ويشبه وذلك لان والتعبير
اللفظ والكلام علامة ما على المعنى فلم يدل على شئ لم يكن مغنيا غناء اللفظ فينبغي ان يكون له في نفسه حال
يكون بها ادرق حتى يجمع الى الدلالة تحسين التخييل وذلك ان لا يكون الالفاظ حقيرة سفسافية ولا تجاوز
في المتانة مبلغ الامر الذي يدل عليه وكذلك الشعراء المفلقون الذين كلامهم لحسن كلام عالي وهو
الشعر فانهم يستعملون الالفاظ من الاسماء والكلم ما كان مشهورا كريما بين الحقيرة وبين المتكلفة
المجاوز حد الواجب في تهذيبها وهذه الالفاظ المتوسطة التي ترتفع عن درجة العامية ولا يخرج
الى الكلفة المشنوة يسمى الفاظا مستولية واما اقسام الالفاظ من حيث انفسها فنذكره في الشعر
واعلم ان الرونق المستفاد بالاستعارة والتبديل يشبه الاستغراب والتعجب وما يتبع ذلك من
الهيبة والاستعظام والروعة كما يستشعره الانسان من شهادة الناس الغرباء فانه يحتشمهم احتشاما
لا يحتشم مثله المعارف فيجب على الخطيب ان يتعاطى ذلك بحيث يحتاج الى الروعة والى التعجيب والاوزان
تاثير عظيم في ذلك واستعمال الاستعارات والمجاز في الاقوال الموزونة اليق من استعمالها في الاقوال المنثورة
ومناسبتها للكلام النثر المرسل اقل من مناسبتها للشعر وهو مع ذلك مستفاد ونافع فانه ليس قول الرجل للاخر
اسمر يا رجل كما تقول له يا عليم فان هذا اشد تعجبا من الواجب على ان له موضعا يلايمه ويليق به ولا ينبغي
ان يقتدى في ذلك بالشعر فان الخطابة معتدة الى الاقناع والشعر ليس للاقناع والتصديق ولكن للتخييل
وليعلم ان الاستعارة في الخطابة ليست على انها اصل بل على انها غش ينتفع به في ترويج الشئ على من يخدع
وينخش ويؤكد عليه الاقناع الضعيف بالتخييل كما يغش الاشربة والاطعمة بان يخلط معها شئ غيرها
ليطيب بها وليحمل عليها فيروج انها ملذية في نفسها وقد يقع منه ذلك ما يسمج جدا كما كان يفعل رجل يقال له
ادروس فانه كان تصرف لغته وصوته ويتكلم بغير لغة بلده ويتشبه فيه بالغرباء فكان يستشنع ذلك
منه عند المحنكين لانه كان يخرج عن العادة وانما كان يتجنبه المغبونون والاغمار وقد تعرض لمستعمل الخطابة
شعرية كما تعرض لمستعمل الشعر خطابية وانما تعرض للشاعر ان يكون ذا بي خطابية وهو لا يشعر اذا اخذ
المعاني المعتادة والاقوال الصحيحة التي لا تخييل فيها ولا محاكاة ثم ركبها تركيبا موزونا وانما يغتر بذلك
البله واما اهل البصيرة فلا يعدون ذلك شعرا فانه ليس يكفي للشعر ان يكون موزونا فقط وهذا الانسان
في حكم اللص لانه يسرق ظلما بغير وجوب على الاشياء وجوب واول من كان يفعل هذا اوريقدس بل الآخر
الاولى في الخطابة ان يكون الالفاظ التي منها يتركب الخطابة الفاظا اصلية مناسبة وان يكون
الاستعارات وغيرها تدخل فيها كالابازير وكذلك اللغات الغريبة وكذلك الالفاظ المختلفة في
شبيل التركيب وهي الفاظ لم يستعمل في العادة على تركيبها وانما الشعراء ومن يجري مجراهم هم الذين
يختلقون تركيبها مثل قولهم ملاذ بكشمهم فان هذه مما يتنفر عنها في الخطابة لانها احرى ان يستعمل في
التخييل منها في التصديق ويستعمل ان بين الجميل والحسن وبين القوي والعظيم فرقا كما في الخلق والاشكال
وانما يحسن في الخطابة من الاسماء ما كان فيها مستوليا وقد عرفته وما كان مناسبا ايضا اهليا
وهذا هو اللفظ النص على المعنى واما التغييرات فانما يصلح الى حد والفرهة من الخطباء يستعملون
هذه الاصناف وههنا اقسام من الالفاظ نذكرها بكتاب الشعر اولى ومن حقها ان يحترز في الخطابة وكلها
يغلط السامع والتخليط بالشعر اولى منه بالخطابة وخصوصا المتفقات من الاسماء فان من حقها ان
لا يستدل بها على انها بالمغالطية اولى واما المترادفة فهي بالشعر اولى فانه ان زاد فيها تخيل تؤكد المعنى واما
التصديق فلا يستعانه به بالتكرير البتة اللهم الا ان يكون التصديق غير واقع او لم يقع بتخييل وكانت
الوزن من جملة ما لا ينتفع به في الخطابة او ينتفع به نفعا يسيرا وانما يحتاج فيها الى شئ من الوزن غير تام
كذلك الالفاظ الشعرية ❁ واعلم ان الاستعارة والتغيير انما ان يقع بلفظ مشهود او يحسب معنى
آخر او بلفظ غريب او بلفظ لا مشهور جدا ولا غريب ولكن لذيذ واللذيذ هو المستولي المذكور وخصوص

اذا كانت حروفه حروفا غير مستشنعة فى انفرادها او فى تركيبها وكيف كان فينبغى ان يستعمل من الالفاظ
الموضوعة اى المطابقة والمتغيرة اى المستعارة وما يجرى مجراها من المجاز ما يليق بالشئ لا كيف اتفق
وذلك على حسب الشئ ومضاده وان يقاس بينه وبين ضده فيعلم اختصاصه بما يليق به فان الشيخ يجمل
به شئ من الزينة بعينه ولا يجمل به ضده وبالصبى شئ آخر ونبين ذلك انه اذا قوبل الشيخ بالصبى فروعى
ما يجمل بالصبى فيعلم ان ذلك لا يجمل بالشيخ وينبغى للخطيب اذا اراد ان يستعير ويغير حيث يريد التحسين
ان ياخذ الاستعارة والتغيير من جنس مناسب لذلك الجنس محاك له غير بعيد منه ولا خارج عنه
فانه اذا اراد ان يحقر انسانا ويقصد قبح الافعال ان لا يحاكيه بشئ بعيد من جنس ما يفعله بل يقول
انه اراد ان يبيع ملتمسا ويحقروا ان فلانا ليتكدى وان اراد ان يفخم امر رجل لم يبعد بالمحاكاة بل حاكاه
بانه حاذق بما يتعاطاه وكما يقال انه لص بالتدبير والحيلة وربما كان ما يحاكيه به ليس يخرجه الى
ضد المعنى بل يجعله اصغر او اكبر فيه كمن يهون حال الظالم فيقول اخطى شيئا او يعظم الطيبة فيامر
من شاء واخطاء فيقول ظالم متعد وكذلك تقول لمن سرق انه اخذ وتناول تارة يريد بذلك تخفيف
الامر واغاروا انه اخرى يريد بذلك تعظيم الامر وقد يقع ايضا الغلط فى الدلالة من جهة اعراب
المقاطع وفى حروف الوصل والفصل وربما يقع ذلك خطاء وربما يقع قصدا لضربها الدلالة والتغيير
واذا لم يجد الخطيب للشئ اسما فاراد ان يستعير له فينبغى ان يستعير اسمه من امور مناسبة ومشاكلة
ولا يمعن فى الاعراب بل ياخذ الاسم المحقق بشبيهه ومناسبه فيغيره اياه ليس مستعار المستعار
وغير البعيد فيجب ان يكون المعنى التى يستعار منها معانى لطيفة مع ... محمودة وقد استعملت فى الشعر
من الكلام مثل قول القائل فوا بردا على كبدى فان امثال هذه الاستعارات قد صارت لفرط الشهرة
كانها غير استعارات واما الاستعارات التى لم تذع ولم يتعارف فاكثرها منافية للخطابة وانما
يجوز ان يعمل الاستعارات الغريبة فى الكلام الشعرى ومن حسن الادب فى الالفاظ ان يكون
الخطيب اذا حاول العبارة عن معنى فاحش لم يصرح بلفظه البسيط الذى تدل عليه بلا تركيب
اى بلا توسط معنى مستعار بل ينبغى ان يعرض عنه ويستعير له ويقيم شيئا بدله وذلك وان كان
كذبا فهو كذب يحسن وربما دل على المعنى القبيح بالاشارة دون العبارة ولكنه متجنب غير شريف فى
الخطبة لان الخطيب يجب ان يدل على المعنى بحيث يتم فاذا سكت عنه لفظا واومى اليه اشارة فكانه ترك
المخاطبة وقد يحسن ان يعرض لا من التشبيه والمناسب بل بتسمية ما خالف المعنى محكوما فيه بالاولى
والاحرى والافضل ومقابلها من الاقل اما الاولى والاحرى والافضل فكما تقول لمن يريد ذم انسان
ان السيرة الحسنة اولى من الغشم وان العفاف افضل من الفجور واما بالاقل فان تقول ليس العفاف
اقل فى ارفاد العيش من الطمع وربما ذكر مقابل ما هو الاحرى والاولى مثل ما ذكر فى المثالين وربما لم يذكر
ذلك المخالف بل ذكر الاولى والاحرى وحده وكفاية فى ذلك الباب بعينه فنقول الازدياد من العفة
اولى من الاستكثار من الاصدقاء لمن يحد وقد ينفع هذا ايضا اذا ذم به من فيه عفة او له اصدقاء الا انه
مقتصر على الاقتصاد وجميع الاستعارات توخذ من امور اما مشاركة فى الاسم او مشاكلة فى القوة اى
معنية عناء الشئ فى فعل او انفعال او مشاكلة فى الكيفية المحسوسة مبصرة كانت او غيرها والقول
الانتقالى الاستعارى يتفاوت فى تأثيره مراتب فانه اذا قال الغزل فى صفة بنان الحبيب انها وردية كانت
اوقع من ان يقول حمر وخصوصا ان يقول قرمزية فان قوله فى الاستعارة لحمرة وردية قد يخيل بها
من لطافة الورد وعرفه ما لا يخيله قوله حمر مطلقا فان قوله حمر مطلقا لا يطلق معه الملح ولا الاستحسان
وذكر القرمز يتعدى الى تخييل الدودة المستقذرة وكذلك ايضا الحال فى الاسماء الموضوعة
التى ليست مستعارة فان بعضها افضل من بعض فان اللفظ الذى يقع على الشئ من حيث له معنى اكرم هو
احسن من اللفظ الذى يقع عليه من حيث له معنى اخس واذا كان كل واحد منهما يقصد به فى الحقيقة
معنى واحد مثل ما يقال للبغل انه نسل فرس من غير فرس فانه اوقع من ان يقال نسل حمار من غير حمار
وكلاهما وان قصد بهما معنى واحد من جهة وفى ظاهر الامرين فان الاعتبار بين المحققين فيهما مختلف
واحدهما احسن وهذا قريب مما قال ابو الطيب يا ابن كروس يا نصف اعمى وان تفخر فيا نصف البصير
وعلى هذا المجرى حال استعمال اللفظ المعظم والمصغر فاذا قيل شلك ذهيب وثويب حقر به المعنى او

للمحتال ح



بعينه الذى يعظم لو قيل العقيان وقيل الخلعة بل اذا قيل ثعلبان وقيل ثعيلب وقيل معط وقيل معيط
تصغير معط لخلف المعنى بذلك شديدا ويجب فى اكثر المواضع ان يتوقى الافراط تحجيما والالفاظ الباردة
على وجوه اربعة منها الاقوال الماخوذة بالتركيب بدل الاسماء اذا اجمعت من اعراض بعيدة غير خاصة مثل
قولهم بدل السماء الكثيرة الوجوه وقولهم بدل الارض حما الهامة وقولهم بدل المتملق صدق الحاجة وقولهم
بدل النفس العادية اسد وكقولهم بدل لغير الحرقانى اللون فان هذه الالفاظ المركبة اذا ذكرت لم يفهم منها
حد ولا رسم ولا خاصة ولا يفهم منها غرض القائل واما فى الشعر فقد يجوز امثال ذلك ويكون استعمالها
لا على انها تدل على الشئ بل على انها الفاظ تحاكى الشئ والنوع الثانى ان يستعمل لغة غريبة اما من ذلك
اللسان بعينه او من لسان اخر ينقله الى لسانه او على سبيل الاختراع كما اخترع بعض اهل لسان العرب فقال
ترافع العزبان افادقنعا والنوع الثالث ان يكون من الالفاظ الموضوعة الواقعة ما يستثقل جدا لا لنفس
الغرابة بل لانها منحرفة فى هيئاتها عن القبول لطولها جدا كاستعمالهم بدل الطويل العشنق ولا بهام كما
يتفق ان يكون كلمة مبهمة لا يدل على ذاتها فلا يعرف ان الامر ماض مثلا او مستقبل ويكون محرفة الزمان
كقولهم كان ذلك اى سيكون ولانها مستعملة اى متصلة بغير ذلك المعنى كتسميتهم الخمر صهباء حيث لا يكون
مشهورا فان الصهوبة تشير الى صفة من اصل الخمر فيها غيره او قولهم للماء واللبن الابيضان حيث لا يكون مشهورا
وامثال هذه لا يحسن فى الكلام الخطابى الا ما كان مشهورا جدا متعادونا على السنة الناس والفاعر وشيئا كالملوك
ولا يحسن ايضا ما يكون مع ذلك ماخوذا من الشعر تخيلا فيه طبيعة الشعر كما يتم تقريبا من هذا الذى يسمى
فى زماننا ذوب الشعر وهو ان استحسن فى زماننا فانما استحسن فى البلاغة من حيث هى بلاغة يراد بها
التعجب لا من حيث خطابة يراد بها ايقاع التصديق للجمهور اذ ليس هو على عادة الجمهور ومذهب اللفظ المشهور
بل هو كاللفظ الغريب الغير الذى عند الجمهور وعلى ان الاجماع انما وقع على ذلك من غير المتعرفين واما البصريون فانما
يحبون من ذوب الشعر ما هو خاد اللفظ لطيف المعنى وليس بالمفرط فى الاستعارة ويحبونه كالابادير
ومن اللفظ البارد ما يتم لافراط جعله الشئ عظيما مثل ما كان لا يستعمل بعضهم فى كلامه لفظة اللذيذ
بل ياخذ بدله المعذى وقد ذكر فى ذلك امثلة اخرى يجمع فيها ان كان اللفظ متصلا ومع الاتصال فيه البرد
التركيبى وانما يضطر الى استعمال هذه الاشياء فى كثير منه حيث لا يوجد للشئ لفظ موضوع مفرد يحتاج
ان يؤلف له لفظ دال عليه ثم على طول الزمان ربما قبل واعتيد ويكون قبل ذلك باردا وبعض هذه الوجوه
المستبردة قد يقع فى الشعر لحسن موقع اما المضعفات فيلائم الوزن المسمى ايقن وهو وزن يستعمل فى المعازف
المغنية والمضحكة ويكون مع ذلك طويلا فيكون المضاعف لطوله ولتعريضه للضحك منه بردة ملائمة واما
الغريب فيصلح للوزن المسمى ايغانو وزن يراد به تهويل الامر فى المسابات والشرايع ليشجع او يحذر والغريب
من جملة ما يكون له كما ابانا به من قبل روعة وحشية مع انقباض النفس عنه كما ان الاستعارة تناسب انا منوا
واما النوع الرابع من الالفاظ الباردة فهى الاستعارات التى لا تشاكل الخطابة اصلا اما الشئ بعدها
والعلو فيها واما لمقاربتها وذهابها الى جهة الاستهزاء فانها قبيحة وان كانت الاستهزائية منها يصلح فى
ضروب من مؤديات الشعر وهى التى يذكرها فى الاهاجى والفحش والرفث المبعدات العظيمة بحد لكنها يستعمل
فى الاطراغوذية والتشبيه يجرى مجرى الاستعارة الا ان الاستعارة يجعل الشئ غيره والتشبيه يحكم عليه
بانه كغيره لا غيره كما قال القائل ان اخيلوس وثب كالاسد فالتشبيه نافع فى الكلام الخطابى منفعة
الاستعارة وذلك انه اذا وقع مستعملا فاما اصله فهو للشعر ويجب فى التشبيه والاستعارة اذا استعملا فى
شيئين معا ان يكونا متجانسين مثلا ان اذا دل على الزهرة والمريخ معا بالاستعارة او بالتمثيل او بالمحاكاة فيجعل
فى هذه ما سكة الكاس فينبغى ان يقال للمريخ ما سك الحرب حتى ان كانا متقابلين وتقابل الغنين معا يمثلان
بشيئين متناظرين من جهة مختلفين من جهة خاصة كل واحد منهما فصل فى اشباع الكلام فى اختيار
ما يحسن اللفظ واختيار ما يحسنه وما يحسن فى الشعر ولا يحسن فى الخطابة
وما يحسن فيهما جميعا فلنتكلم الان فى كيفية اختيار الالفاظ فنقول يجب اولا كل شئ ان يكون
فصيحة صحيحة لا لحن فيها بحسب اللغة فان اللحن يركك الكلام ويرذله ثم ينبغى ان تراعى الرباطات بتمامها
والرباطات هى الحروف التى يقتضى النطق بها عودها مرة اخرى وارتباط الكلام بها فينبغى ان لا ينتهى اعادة
وان لا ينتهى الكلام المرتبط بها مثل انه اذا قال اما انا فقد قلت كذا فينبغى ان يتم الكلام فيقول واما انت

فصل فى اشباع الكلام فى اختيار
ما يحسن اللفظ واختيار ما يحسنه وما
يحسن فى الشعر ولا يحسن فى الخطابة
وما يحسن فيهما جميعا

اوانسان آخر لم يفعل كذا فان الوقوف على اما هو نقصا ذمن ولجب الكلام وان لا يباعد بين الرباطين بحشو
طويل ينسى ما بينهما من الوصلة وان يراعي حقه من التقديم والتاخير فانه يجب ان يقول لما كان كذا كان
كذا فان حق لما ان تقدم و يقول لكان كذا لان كذا فان تقديم لان قبل الدعوى ثم اول لعلم ابي عربها
صاحبا يساعوجي وان لا يدخل رباطا بين رباط و بين جوابه الا في بعض المواضع كقولهم اما انا فلاجل
الرغبة في حمدك فادعت قومي و قصدتك واما فلان فيلزمهم فان لفظ فلاجل قد دخل بين اما الاول
واما الثاني و توسط فلم يقبح وربما لم يوسط بل جعل في الطرف كقولهم اما انا فاتيتك واما فلان
فلم يأتك ثم يورد العلة في الطرف فيقال لاجل كذا وهذا انما يحسن حيث يكون الرباط الاول شديد
التنبيه على الثاني ثم للغات في هذا احكام فليس يمكن ان يقال فيها بقول كلي محقق بل ينبغي ان يكون
الالفاظ التي لا يراد فيها التشبيه والاستعارة الفاظا خاصة غير مشتركة ثم لا يكون مغلطة
ويوهم بعناها الواحد الشيء وضده فاما لهذه الالفاظ تستعمل تغليطا مثل ما يستعمل
انباذقليس الكرة التي تقول ان العالم سيصير وقتا اليها كما ابتدأ وقتا منها وكما يتلفظ بها المتكهنون
مثل الحكم النجومي الذي حكي به بعض المنجمين فقال ان فلان الملك اليوناني اذا عبر النهر ادى الامر به الى
بطلان ملك عظيم فلما عبر تلقاه كورش الملك وهزمه وافسد ملكه ولم يجد الى الانكار على المنجم سبيلا لانه
لم يكن بين اي الملكين يبطل بعبوره وانما كان الملك نفسه ومن ذات نفسه وبحسب وهمه ما يخيل ان
ملك كورش يبطل ولفظ الكاهن كان محتملا للمعنيين ولمثل ذلك ما يكون المنجم والكاهن حسورا على القضاء
بامور كلية جدا اذ الغلط في الجزئية اكثر ولذلك فانهم يحكمون حكما مبهما جدا غير موقت ولا منكشف والوجه
الرابع ان تراعي امر التانيث والتذكير ما كان بعلامة وما لم يكن بعلامة حتى لا يقع فيه غلط والوجه
الخامس ان تراعي امر الجمع والتثنية والوحدان والتصاريف التي تختص بها وينبغي ان يسقط الرباطات
والادخالات والتعويضات بالشرط المتداخلة بالتقديم والتاخير ويجعل الكلام عفوا حسن الدلالة
وان يكون هيآت الدلالة على الوقف بالتقصير وعلى الاتصال بالسقيل مراعاة على حقوقها وهذا شيء
يكثر في لغة السريانية واليونانية ويجد ايقاع اللفظ موقعا يمكن ان يقرن دلالته بموضعين مختلفين
كقول بعضهم ان هذا القول كان دايما للرجال الحكماء لان الدايم لا يدري ما هو في شرط الموضوع او
في شرط المحمول اي على ان هذا القول اذا كان دايما فهو للرجال الحكماء كان دايما فيحتاج ضرورة الى علامة
متصل بها اما في الكتابة فالى الشكل والاعجام واما في العبارة فالى مثل ذلك من الدلالة وهذا مما ليس
في كلام العرب وهذا كما يجب عليك اذا ذكرت الشيء وحق ان تدل عليه بالاسم الذي يخصه كما تقول
في حكاية حال العين انها ابصرت فان قال احست لم يدل اي الحواس يريد اذا كان محتملا ان يرد الى كل
حاسة ورد العين الى الابصار واللمس فكذلك حال الدايم هناك لكنه اذا ذكر حال عامة لاثنين مثل
حال عامة لفعلي السمع والبصر معا احتاج ضرورة الى ان يقول يحس واغناه ذلك عن ان يقول الاذن
والعين ابصرت ورات وسمعت بل يقول احستا وكذلك اذا جمع المذكر والمؤنث معا او ثناهما فغلب
المذكر ومن الاشياء المفسدة لرونق النظم ادخال الكلام في كلام مثلا كما يقول كنت اريد ان ايتك وقت
المساء وفي ذلك الوقت يرجع الناس الى بيوتهم ويتهيؤن لصلاة المغرب ولتناول العشاء لان الشمس تغرب
والليل يقرب لكنه منعني من ذلك بعض الموانع ● واعلم ان الكلام ربما يقع ايجازه حين يراد الافهام الموثوق
وربما يتعقبه الاقناع اياه بمعرفة حال السامع ادخال الاداة فيجب ان ترد الحدود والرسوم هناك الى
الالفاظ المفردة وربما نفعت بسيطة والاسهاب حين يراد توكيد الاقناع والتهويل فيجب ان يبدل
الالفاظ المفردة بالاقاويل وقد يبدل الاسم بالقول اذا كان الصريح منه يستبشع مثل الاسم الصريح
لفرج النساء فالاحسن ان يبدل فيقال عورة النساء وكما يبدل اسم الحيض بدم النساء ويبدل
الاسم الصريح للجماع بلمس النساء وربما يبدل الاسم بالصفة المفردة فيقال بدل الاسم الصريح للجماع
الوطي وبدل اسم ذلك الذي يلمس العورة وربما ركبت الصفة وفرع الى التشبيه والاستعارة والشعراء
يجتنبون استعمال اللفظ الموضوع ويجهدون على الاستعارة [illegible] واسمى شيئ
الذي موضوع والاخرى فيه [illegible] ان يقال له مستراح ويقال في
مسكن وبيت وكان تشبيهه بالمسكن اولى لانه مكان [illegible] بالمستراح لانه يدل على [illegible]

او على ان هذا القول للرجال الحكماء
صح

مغن

وتخييل دلالة ما وكما ينتقلون الى الوصف عن الاسم فيقولون لبعض الدور والمساكن تلك الكثيرة الابواب او بعضها
تلك التي لها وجهان و معنى اعان شبابان ولا يقولون بالتصريح انه دار فلان او مسجد فلان بل يتركون الاسم
ويميلون الى النعت كذلك يتركون الاسم الموضوع وينتقلون الى اسم مشتق من وصفها والى ما يستعمل بالجملة
الى غير هذا وهما معينين على الايجاز ترك الروابط وحذف حروف الاضافة والصلات اذا وقع عنها المعتمد
استغناء وليس يحسن استعمال المعدول حيث يوجد اللفظ المعتدل الموجز المحصل فان المعدول لا يدل ابدا
على معنى يقع عنده بل انما يدل على المراد بالعرض كما علمت فيجب ان لا يستعمل الا حيث استعمال الكل لان الفصاحة لم تتيسر
بل يجب ان يستعملها في التعريضات حيث يكره التصريح وفي التهويلات وحيث يراد التعجيب والتغريب وحيث الاخفاء
يجوز في الافراطات المدحية والهجائية حيث تذكر خيرات وشرور لا لاجل ان ينتفع بها ولكن لانه يحسن جدا
في الشعر واما في المنثورات فلا يحسن الا حيث يراد تهويل ما بالتحذير واما المشكاة فقلما يحتاج فيها الا الى ما
يدل على المعنى بالمطابقة واما الاعتقاد فربما احتاجت الشعراء فيه الى مثل ذلك فكثيرا ما يستعملون ذلك
فيقولون مثلا ان الانشاد الحاد غير مطرب وان النفخ في المزمار العربي عزف غير عودي واحسن هذا ما يحفظ
المعادلة وانما يكون المعادلة اذا كان للشيء ضد ونظير وشريك فدل عليه بسلب ذلك الشيء عنه فيقال
للجاهل غير عالم وللزمر عزف غير وتري كان الجاهل غير العالم وكان الوتر نظير الزمر واما ان يقال للانسان انه غير
اثنين وما اشبه ذلك فهو مستنكر غير مقبول والالفاظ الفصيحة الموافقة هي المطابقة والمخيلة مع ذلك
على سبيل التخييل وهي التي تجمع الى تفهيم المعنى التخييل المطابق للغرض ايضا اذا فهمت وذلك مما للعبارة
واما النفس اللفظ كما يقال بدل الحدث من الناس القذر فانه يبرز عنه مع افهام المنقصة المقصودة
وان يكون معتدلة والمعتدل هو الذي لا يفرط في الصفة حتى تدخل في حيز الكذب الظاهر ولا يقصر ايضا
تقصيرا يسلب الصفة رونقها ويجب ان يقال في كل شيء بما يناسبه ولا يقصر في الامور العالية ولا يفرط
في الامور المتواضعة وان يهجر اللفظ العامي السخيف الذي لا يستعمله الا العامة فان الشعراء المجانين
ايضا اذا قصدوا قصد الفحش والسقط السخيف من المعنى اجتنبوا اللفظ الساقط وهو بذلك اليق
فان السخيف اليق بالسخفاء وقد ينتفع بالالفاظ الانفعالية والخلقية انتفاعا شديدا وذلك
حين يراد ان يثار انفعال فيكون الالفاظ المثيرة للانفة او الفاضحة صالحة لاثارة الغضب واما الالفاظ
المفضحة للفواحش والاثام فانما ينتفع بها حين يعدد القبائح وينتفع بالمدحيات للاستدراج وبالدينيات
والموذيات عند الغم فان الالفاظ اذا قرنت بهذه الاحوال الحاصلة للنفوس تجذبها الى جانب التصديق
وقربتها الى القناعة وحصلت هيئة لنفس السامع على هيئة نفس القائل واللفظ سلطان عظيم وهو انه
قد يبلغ به اذا احكمت صنعته ما لا يبلغ بالمعنى لما يتبعه او يقارنه من التخييل فاذا كان النفس لما يهيؤها
له قوة اللفظ تقرب البعيد من التصديق كما ان الهيئات الخلقية اللاحقة للانسان وغيرها مما يقرب
من الهيئات يقرب البعيد من الانفعال والطاعة وتصديق ما يبنى على ذلك الانفعال والالفاظ الخلقية
تقوم مقام هذه الهيئات والكلام الخلقي هو المحرك نحو اعتقاد خلق واستشهاده والركون الى اشارة الكلام
الانفعالي هو المحرك في الوقت للانفعال اذ كان نحو الخلق مثل ما يحمل الحكيم ويعيبه ذكر ما يطابق اللفظ
الصريح بين الخلق والانفعال ومن هذه الالفاظ الانفعالية قول القائل كل عاقل يعلم انه كذا كذا فيستحي
السامع انكاره وقول القائل للخصم انظر ان الناس يدعون لزرقك ويصغون الى تلبيسك او تقول انت
هو ذي يستحق الحاكم والحضور ولا اتعب بهم ولا انتقد ولا اتعرض عليهم من كلامك وهذا وما اشبهه
يغيظ المتوسطين ويخرجهم الى ترويج الخصم واما وجوب اختيار الوقت لكل عمل من هذه بحسبه فهو امر يهم
كل شيء واما دعوى الصحة فهو ايضا من ذلك القبيل ودعوى الصحة ان يقرن بكل لفظ بقوله انه لا شك فيه
وانه من البين وكذلك وجوب تقليله الاعلاء وليس يجب ان يستعمل الخطيب المعتدلات فقط فربما وجب
ان يستعمل تلك الاخرى ويستدرج السامعين بترك استعمال المعتدل لانه ايلاف بالالفاظ بها الى الافراط
المذكور والتقصير المذكور وكذلك يلزم ان يستدرج باحد الوجوه فانه ان لم يفعل هذا لم يكن القول الاشارة
على فطرة الاولى غير معان محيلة وحينئذ يبالاتقاد منه اقناع فاذا اغلظ اللين ولين الغليظ كان في ذلك
تدارك للشيء بلطف الصنعة ورده اياه الى الاقناع واما الاسماء الموضوعة والمضاعفة والغريبة فيصلح في
الاحوال الانفعالية وخصوصا اذا قرن بها معان انفعالية وعرض لمدح او ذم او احتشام او تقرب بتودد

مثل ما كان يقول لسقراط انه سيتم مرادي فلقد تم صبري وجهادي والجاهد في الحق تبلغ منه اربة وهذا اشد موافقة للشعر قال وعليه كان الشعراء القدماء ولمثل هذا ما كان الشاعر في القديم ينزل منزلة النبي فيعتقد قوله ويصدق حكمه ويؤمن بكهانته اذا كان يزعم ما يحكم به بمثل هذه الاشياء لكن الخطابة وان رخص فيها بمثل هذه الاحوال فلا ينبغي ان يقرن بها وزن وعدد ايقاعي فان الناس يحملونها حينئذ بعين الصنعة والتكلف وانه انما يفعل فعل ما اصطنع عليه من تلك الصنعة واوقع فيه من ذلك القالب وانه من جملة ما صنع ليتعجب منه ويتخيل عنه لا لايقاع التصديق ويدع وهم حشمته الى شوق صرف الهمة كلها الى نغمه فيسبقون اللفظ ويفهمون الغرض قبل الوصول اليه فيعرض من ذلك ان لا يلتذ به حين ما يسمعونه بل يكون كالمفروغ منه ويعرضونه بذلك التعقب خصوصا والزمان يتسع له فربما سمع وهو معاند ويكون ذلك كما يبدأ الصبيان المتعادون امام المنادي في السوق فيخبرون بما تقوله فاذا اطلع على القوم رموه بعين الاستغناء عنه واما اللفظ المحلل وهو المقطع مفردا مفردا فهو شيء غير لذيذ لانه لا يتبين فيه الاتصال والانفصال في الحدود التي يتناهى اليها القضايا وغير القضايا ايضا التي هي مثل النداء والتعجب والسؤال اذا تمت فان لكل شيء منها حدا وطرفا يجب ان ينفصل عن غيره بوقفة او نبرة فيعلم واذا كان الكلام مقطعا ليس فيه اتصالات وانفصالات لم يلتذ به وهذا الوصل والفصل وزن ما للكلام وان لم يكن وزنا عدديا فان ذلك للشعر وهنا الوزن هو الذي يتحدد بمصاريع الاسجاع فان قرب من الوزن العددي تقريبا ما لا يبلغ الكمال فيه فهو حسن وهذا التقريب ان يكون المصاريع متقاربة الطول والقصر وان لم يكن قسمتها قسمة متساوية ايقاعية وللنبرات حكم في القول يجعله قريبا من الموزون وكذلك فان القول المنثور ايضا قد يجعل بالمدات موزونا كالخسروانيات فانها تجعل موزونة بمدات تلحقها وانت ستعلم معنى الوزن في موضع آخر وذلك حين نتكلم في الايقاع الشعري اذا بلغنا الى الموسيقى فمن الاقاويل ما ينبغي ان يورد النبرات فيه عند تمام قول قول وذلك عندما يكون الكلام قصيرا ويحتاج ان يكون الكلام مع قصره فخما فيحلل اجزاؤه القولية الصغرى بنبرات وكانت هذه الاقاويل هي التي تسمى باليونانية انابيقي ومارديقا واحوج الاقوال الى النبرات هي القصيرة المتعادلة الاجزاء واما الطوال فيقل حاجتها اليها فانها تزداد بذلك طولا واعني بالطويل من الاقاويل مثل ما يكون القضايا فيه كثيرة اجزاء الموضوع والمحمول ومثل ذلك ايضا في سائر اقسام اللفظ المركب فيجب ان لا يتخلل هذه الاقاويل الطويلة الا النبرات التي لا تنغم فيها وانما يراد بها الامهال فقط وربما احتيج ان يتخلل الالفاظ المفردة اذا كانت في حكم القضايا خصوصا حيث يكون على سبيل الشرط والجزاء كقولهم لما التمس اعطيت فيقول بين التمس وبين اعطيت نبرة الى الحدة وهو عند الشرط وعقيبه اعطيت نبرة اخرى الى الثقل وهي الجزاء وشبهه والله اعلم وان يكون هذا الجنس من الكلام باليونانية يسمى اناسقي ومن الكلام والعبارة ما يكثر فيها النبرات فيصير كالحمد وكان ذلك قريبا من الشعر وكان لحسن للمغالطة والتغيير وهو شبيه بالاشعار الرباعية وذكر ان ثراسوماخس اول من تكلم فيها او بها نوع من النبرات يأتي عند خواتم الفصول ويشتمل على هذه ويشبه ان يكون يسمى هنا وزن ويجب ان يميز بينه وبين النبرات الاخرى المحللة والمبدئية ويقادون كانه امر لا بد له منها فيه وعن سائر تلك الاخر وقد يجب ان يكون فيه قرون بالمقطع الممدود ليس المكتوب مثل الالفاظ التي تكتب في السفعا ويسمع بدله حرف خفيف او في علو ولا يسمع البتة بل المسموع المطابق واقول ان العادات يوجب في النبرات ودلائلها امورا لا تنضبط وكذلك في تلفيق الكلام وتصريفه وتسجيعه وغير ذلك ثم لليونانيين في هذا الباب احوال لم نحصلها ولم نقف عليها وما نراها ينتفع بها اليوم وللعرب احكام اخرى في جعل النثر قريبا من النظم وهو خمسة احوال احدها معادلة ما بين مصاريع الفصول بالطول والقصر والثاني معادلة ما بينهما في عدد الالفاظ المفردة والثالث معادلة ما بين الالفاظ والحروف حتى يكون مثلا اذا قال بلا حجيم قال لعبد وعطا جسيم لا عرف عميم والرابع ان يناسب بين المقاطع الممدودة والمقصورة حتى اذا قال بلا جسيم قال لعبد مثلا نوال عميم ولم يقل موهب عظيم وان كانت الحروف متساوية العدد والخامس ان يجعل المقاطع متشابهة فيقال بلا جسيم ثم لا يقال منح عظيم بل يقال مثلا مناح عظيم حتى يكون المقطعان

الممدودان بشدة ان نحو هيئة وقلة وهو اشباع الفتحة واما السجع وتشابه حروف الاجزاء فهو شيء لا يتعلق بالموازنة وهو خاصية للعرب وله غناء كثير في اللفظ وكل هذا لا يخرج النثر الى النظم فهذا ما نقوله في الاوزان الخطابية وقد ذكرت هذه ايضا في التعليم الاول

## فصل في وزن الكلام الخطابي واستعمال الادوات فيها والنبرات وما يجب من ذلك بحسب مخاطبة مخاطبة وما يحسن مسموعا على الاشهاد وما يحسن في مجالس الخواص وما يحسن مخاطبة وما يحسن كتابة

فصل في وزن الكلام الخطابي واستعمال الادوات فيها والنبرات وما يجب من ذلك بحسب مخاطبة مخاطبة وما يحسن مسموعا على الاشهاد وما يحسن في مجالس الخواص وما يحسن مخاطبة وما يحسن كتابة

قيل في التعليم الاول انه يجب ان يكون الكلام الخطابي مفصلا اي ذا مصاريع ويكون التفاصيل ليس كل واحد منها يتم بنفسه بل يجب ان يكون كل واحد منها مسوقا الى المصراع الذي يليه الذي انما يتم به المعنى وهذا مثل ما قال الفصيح من العرب اياك وما يسبق الى النفس انكاره وان كان عندك اعتذاره فليس كل من يسمع نكرا تقدر ان توسعه عذرا فان كل مصراع من مصراعي هذا الكلام يحتاج الى الفقه حتى يتم وهذه التفاصيل يحسن عند المخاطبة بالنبرات التي تقطع وتفصل ويجب ان يكون للكلام الخطابي عطوف وهو ان يكون اما الابتداء من لفظ او حرف ينتهي اليه سواء كان على سبيل التكرير او على سبيل التجنيس وهو ان يكون المكرر وان كان لفظا مكررا في المسموع فهو مختلف في المفهوم فان هذا يجعل الكلام لذيذا محصورا بحدود حادة يقف عندها الذهن ويجعله سهل الحفظ لكونه ذا عدد انما يسهل لمثله حفظ الموزون وبالجملة فان السجع والمعطف والموزون اقرب الى ان يثبت في الذكر من غيره من الكلام ويجب ان يكون طول الاسجاع بقدر لا يبعد له ما بين الاطراف بعدا ينسى معه تخيل السجع الاول وايضا فلا ينبغي ان يكون سريع الانقطاع قصيرا جدا وينبغي ان يكون التوصيل بين المصاريع غير متباين ولا مستغرق فلا يتناسب والموصل هو الكلام الذي له مصاريع يتنفس فيما بينها كما عند اسجاع المعاطف فهو كلام فيه تفاصيل بالفعل واما الذي لا تفصيل فيه فهو المصراع الواحد مثل المصراع الآخر ويجب ان يكون مصاريع الاسجاع والانفصالات معتدلة في القصر والطول فان القصر يشبه الانسان لما يعرض من قصره من مطابقة الذهن اياه فان النهر والمعبر اذا قصر جدا لم يحتفل ولم يستبعد الظفر عليه ولم يكن به اعتداد البتة واما الطويل فانه يمل وينسى قوله آخره ويعدل فيه عن الواجب مثل المعبر الى الساحل اذا كان طويلا جدا لم يحسن ان يظفر عليه ظفرا فان فعل لم يبعد ان يغرق في وسطه ومثل الطريق اذا طال فان المترافقين يتركون مسالكهم في ذلك الطريق وحيدا ونحن مرافقته فالطويل مملول والقصير مستحقر ولا يكون له استدارة اي اعتدال باجزاء يعود بعضها على بعض والكلام الموصول فربما كان اتصاله اقساما ويسمى المقسم كقولهم اني تعجبت من فلان الذي قال كذا وكذا ومن فلان الذي عمل كذا فهؤلاء اقسام المتعجب منهم وربما كانت الاقسام الى التقابل كقولهم منهم من اشتاق الى الثروة ومنهم من اشتاق الى اللهو وكقولهم اما العقلاء فاخفقوا واما الحمقى فانجحوا والمتقابلات اذا توافقت احدثت رونقا لظهور بعضها ببعض فالموصلات بعضها مقتضيات وبعضها متقابلات وبعضها مترافعات وهو ان يختلف اقسامها في الطول والقصر جدا ان يكون بينها نظام ما وبعضها متصادعات وهي التي لها اطراف متشابهة او مبادئ متشابهة وهي المسجعات بسجع واحد بان يكون المقطع الاخير فيها واحدا او يكون فيها كلمة واحدة متكررة في آخر كل مصراع او اوله [illegible] واعلم ان العبارة المبهمة لذيذة بما يفهم والاغراب مستنكر لما لا يفهم ومن التغييرات الاستعارية اللذيذة ان ينسب الامر الى صيغة الفاعل دون الفاعل وخصوصا اذا كانت تلك الصيغة توجب الامر مثل ان لا يقال المشايخ يفعلون الخيرات بل يقولون ان الشيخوخة تفعل الخيرات وهذه الصيغة عامة كالجنس ويجب ان يستعمل الاستعارات غير كثيرة التداخل وهو ان تدخل استعارة في استعارة وكذلك الاغرابات فانه ينبغي ان لا يمعن فيها فان الامعان في الصنعة بغيضة بل كما ان الامعان في السخيف من العبارة والتفتيش فيها يكون مسترذلا وهو الذي يفهمه كل انسان من تلقاء نفسه كذلك الذي يصعب فهمه ايضا مسترذل بل يجب ان يكون العبارة بحيث يفهمه الاماثل دون سقاط الجمهور ويفهمونه متى اصغوا اليه اصاخة متأمل ولم يحوجوا الى نظر وفحص فان هذا ايضا غير قليل فان المعتدل وخصوصا اذا شحن بالمطابقات المأخوذة من المتقابلات لذيذ جدا وكذلك اذا وقعت فيها استعارات لطيفة ليست شديدة البعد وكل ذلك ينبغي ان يكون بتأمل ونظر واحتياط للأدق وان يكون التغيير كان يجعل الشيء قائما نصب العين ومدار جميع ذلك على ثلثة اشياء التغييرات ومطابقة المتقابلات والامثال اما التغييرات فانجح ضروبها ما كان المستعار فيه يعادل المستعار له ويحاكي محاكاة تامة ولا يكون فيه شيء يظهر مخالفته للمقصود ومحاكاته من الجهة المقصودة والتغييرات الرابعة تشبيه

واستعادة من الضد كقولهم جونة للشمس وابو البيضاء للاسود واستعادة من الشبيه كقولهم للملك ذباب البلد
واستعارة من الاسم وحده كقولهم للشعرى هذا النباح في السماء وكقولهم للجمل ذلك المناطح في السماء واما
المتقابلات فبعضها اضداد وبعضها كالاضداد والمتضايفات في تلك الجملة والصنعة المتقابلة تجعل
الشيء كالمحسوس المشاهد واما الافعال فهو ان تشرح الشيء المنصوب بحذاء العين ببسط افعاله ويقام
افعاله مقام وقد يتركب الاستعارة مع شرح الفعل ويحسن كما يقال للرجل الصالح انه مربع الجوانب اي
معتدل فهذا استعارة وبسط لفعله ومن انواع الاستعارة اللفظية ان تجعل افعال الاشياء الغير
المتنفسة كافعال ذوات الانفس كمن يقول ان الغضب لجوج وان الشهوة ملحفة والغم غريم سوء ولحسنه
ما لا يبعد ويكون قريبا مشاكلا ولا يكون ايضا شديد الظهور فان المشابهة القريبة ليس ينتفع بها
في التعبير فقط بل وفي العلوم على ما قد علمت وكثير من الالفاظ الاستعارية النادرة المستطرفة خطابا
يقبح ان يستعمل في الكتابة ومن ذلك الافراطات في الاقاويل كقولهم اجمع اهل الدنيا وكقولهم نحن وذلك
ومن التغييرات الحسنة ان يحدث من امر بحيث ظاهره لا يكون حجة على القايل ويعتقد في الضمير انه انما يعني به
معنى ما معينا بلا شك فيه من غير ان يكون قد اقر به ومن ذلك عكسه وهو ان يقول القايل بقوله على ظاهره
وكانه يقر بان غرضه ذلك المعنى لكن الاحوال تدل على ما اريد به ظاهره وربما كان السبب فيه اتفاق
الاسم بل اكثر ذلك باتفاق الاسم ومن الملح في ذلك ان ينقض الشيء نفسه ويروج كقول القايل الاحسن
بنا ان نموت قبل ان نفعل ما نستحق الموت فان قوله الاحسن بنا ان نموت هو نفس الدلالة على استحقاق
الموت كانه قال نحن نستحق الموت قبل ان نستحق الموت وامثال هذه الاشياء تروج اذا كانت موجزة
مبينة فان بسطت تمحقت ويجب ان يكون المقابلة فيها لطيفة غير مصرح بها تصريحا ويجب ان يكون
لمثل هذا القول وجه يصدق به دون وجه المجاز الذي ليس هو مصدق به اي بوجه مجازيته فان هذا
القول الذي يميل به له وجه تصدق معه ولكن اذا صرح بذلك الوجه وبذلك الشرط لم يكن له رونق كما
لو قيل ينبغي ان نموت قبل ان نستحق الموت القبيح بالخطيئة وليست الاستعارات كلها في الافعال و
الاوصاف بل قد يكون في المسميات ويقع اذا احسن فيها الموقع اللطيف كمن قال بدل الترس صحفة
المريخ وهذا على التركيب فاما على الاطلاق فاذا سمي الترس صحفة او سمي القوس صنجا لم يكن له موقع
من القبول وربما لطف موقع ما يجتمع فيه الامران من الاستعارة للاسم والاستعارة للصفة والفعل كما قيل
ان فلانا ما يشبه قردا يرمي وقد يخطئ الشعراء في التشبيه اذا ابعدوا او فحشوا كقول القايل ان ساقيه ملتفتان
كالكرفس فان التشبيه من جملة التغيير فان التغيير منه استعارة بسيطة ومنه تشبيه بسيط ومنه
مثل مضروب والاغرابات الواقعة بكثرة التركيب هي تغييرات بحسب القول لا بحسب اللفظة المفردة ومن
افراطات الاشياء التي يقال للتعظيم مع العلم بكذب دعوى من يدعيها او وصف من يصفها قول الناس
لو اعطيت مثل هذا الرمل ذهبا ما رغبت في نكاحها وكما قال بعضهم ان الزهرة لا يشبه بهذه اي انها
احسن من الزهرة فهذه ليست امثالا ولا تشبيهات ولا استعارات فانه ليس يعني بهذا معنى ويعبر
عنه بغير لفظه بل هي اكاذيب ظاهرة وهذا الصنف قريب من المراتب في الخطابة واقبح من ذلك ما كان في
المكتوبات فان هذه افراطات قد يقال قولا بتصرف تصرفا واما في الرسائل المكتوبة فامثالها يقبح لانها
تخلد المخلد يقع فيه ما يدل على النزق وعلى المجازفة بالقول وليس ايضا حال الخطبة المشورية والمدحية
التي يخطب بها على راس الملاء وتزداد فيها التفخيم والتنويه كما يقال وحال المشورة التي يحكم بها واحد
عند واحد بمنزلة واحدة فان الواحدة تحتمل من الافراطات ما يقبح ان يخاطب به الواحد على سبيل المشاورة الخطبه ولد
وعلى كل حال فانه يلزمنا ان نعرف الوجه الاجود في المخاطبة والوجه الاجود في الكتابة وما يليق بكل واحد
منهما حتى اذا ابتنا وناظرنا استعملنا الاول واذا احتجنا ان نجيب الرسائل استعملنا الوجه الثاني
ولم نضطر الى السكون اضطرار من لا يكتب واعلم ان اللفظ المكتوب ينبغي ان يكون اشد تحقيقا
واستقصاء في الدلالة واللفظ المخاطب به يكون اشد اختلاطا باخذ الوجه والنفاق المذكورين
سواء كان خلقيا او انفعاليا والمنافقون الآخذون بالوجوه شديدو الحرص على قراءة الكتب النافعة
في اخذ الوجوه والكتاب على قراءة الكتب النافعة في تجويد اللفظ والشعراء ايضا كذلك وما يسمع ولا
يقرأ ينسى فلا يتصدى لنقده الفكر فلا يلزم من تصحيحه ما يلزم من تصحيح المكتوب ولهذا ما كان كثير

من الكتاب

من الكتاب المهرة لا يجيدون الاقناع بالمخاطبة وكثير من الخطباء المقنعين المفلقين لا يحسنون ان يعملوا بايديهم
اقناعا والسبب في ذلك ان المنافقة شديدة الموافقة في المنازعات والمفاوضات وتشبهها احوال اخرى
مثل اهمال الرباطات باختصار وتكرير القول الواحد استظهارا وليس شيء من هذا بملايم للكتابة والخلاف
اخذ الوجوه بالتغييرات شديد المعونة في الاقناع لانهما يتفقان جميعا على تضليل الذهن ويكون ترك
النفاق كالاخذ بفضل القوة واستعمال النفاق كالاخذ بالتلطف والالتماس وكذلك ان تورد الاستعمال
الالفاظ مجردة عن الرباط فقال مثلا وافيت ولقيت بالرفق طلبت بالوقف لم يدل باللفظ على
المقصود بل بالاشارة والهيئة والنغمة والتثقيل المزيل والتعجيل الحذر ومن هذه الابواب ما علم ان ترك
الاختصار في ترك الرباطات هو اختصار لفظي وليس اختصارا معنويا فان الرباط يجعل الكلام
الكثير كالواحد وتركه يجعل الكلام متفرقا مكثرا فيوهم معاني كثيرة كمن لا يقول وافيت ولقيت طلبت بل يقول
وافيت لقيت طلبت فان هذا يوهم كانه عمل امرا كثيرا وقد يحسن في الخطبة تصدير تفهيم الغرض الذي
يصار اليه وخصوصا في المشورية فان الخطب على رؤس الملاء يكون في الاكثر مشورية وقد يكون
منافرية وقد علم ذلك خطباء العرب مثل خطبهم في الفتوح التي يبتدئون بها فيقولون الحمد لله معز اوليائه
وقاهر اعدائه فتقدم شيئا كالرسم قبل التصوير يوقف منه على الغرض فان الجمع كلما كان اكثر احتاج الى تفهيم
اكثر واقناع اقل وذلك لان تصديق الاكثر والجمهور الغاصة بالشيء سهل وانما يعسر تصديق الخواص البحث
اذا انفردوا بالمباحثة وتفهيم الاكثر صعب انما يسهل تفهيم الخواص البحث والقول الخصومي يحتاج ان يجعل
قولا شديدا لتقريب من الغرض وان يكون اللفظ فيه شديد المطابقة للمعنى لا سيما حيث لا يكون كالخطبة
بل يكون بين يدي حاكم واحد ومجلس خاص وذلك لان تكلف الخصومة في مثل هذا الموضع يكون ايسر منه
على راس الملاء المزدحم فان مثل هذا الموضع يحتاج الى عمل واحد من الخطابة وهو حسن العبارة ولا يحتاج
الى كثرة الاستعارات والتشبيهات والتهويلات كما يحتاج اليها الخطبة التي على المنابر وعند المحافل
بل الاشتغال في المشاجرة التي يكون في مجلس خاص يجب ان يكون مقصورا على اظهار الغرض الخاص بالامر
وان يظهر بالقريب منه وحتى لا يكون الشاكي منها ايضا قد بعد عن المراد وذلك لان الفقهاء في المجلس
في المحافل صح الخاص مصرح مهذب النفس لا يحتاج فيه الى التكلف الذي يحتاج اليه فلذلك لا نجد المعتادين للخطبة
على رؤس الملاء يجودون في مجالس الخاصة انجاحهم على المنابر لان النفاق والاخذ بالوجوه هناك احسن
واروج لان ما يراد به مخاطبة الجمهور فقد يكون شيئا غير ذلك الحقيقي جدا لان ما يراد ان يفهمه جماعة
يكون بحسب الاقرب الى فهم افرادهم واما ما يخاطب به الخواص فهو شيء آخر فاذا كان المراد بالخطاب العام
هو التكثير ليس الحقيقي فالنفاق انفع فيه من الاستقصاء واما اللفظ المرئي اي المكتوب الذي ليس
بمسموع فمنه الرسائل ولا يحتاج فيها الا الى القراءة ومنه السجلات التي تخلدها الفقهاء والخطباء ولا يطلب
فيها غاية التعظيم والتفخيم للكلام فانه مغوص بل ان يكون نحوا من الكلام مهذبا واذا اشتمل على التمجيد و
العظة فينبغي ان يكون العبارة عنه على ما بينا فيما سلف ويجب ان يكون اشد الكلام تقويما لان السجل
اشرف من الرسالة وابقى واشد احتياجا الى الغرض فينبغي ان يكون الفاظه الفاظا مشهورة غير غريبة ليس
من المشهورات السفسافية ولا ينبغي ان يكون فيها اضمارات كثيرة فانها يردها الى الغرابة عن الشهرة والاختصار
يفقدها الغرض في امثالها ولا بد من ان يخلط بها ايضا اشياء لطيفة من التغييرات المعتادة وقليل من
فصل في اجزاء القول الخطابي وترتيبها وخاصيتها في كل باب من الابواب الثلاثة وما يفعله المجيب فيها
الغريبة وشيء من الوزن الخطابي على الجهات المقنعة المذكورة

## فصل في اجزاء القول الخطابي وترتيبها وخاصيتها في كل باب من الابواب الثلاثة وما يفعله المجيب فيها

ويجب ان نعرف الآن حال النظم والترتيب فنقول ان الخطابة تتعلق بامرين الشيء الذي فيه الكلام والحجة التي تبين
ذلك الشيء وبالجملة دعوى وحجة وللاقاويل الخطابية صدر واقتصاص وخاتمة والصدر هو كالرسم
للغرض الذي يحاول من الامر والاقتصاص كالرسم للتصديق كانه ذكر ما كان وما يقتضيه كونه بالاجمال والتصديق
هو الاحكام والخاتمة هو جمع ما ثبت وتذكيره دفعة واحدة على سبيل التوديع للقول والاقتصاص لا يحتاج
اليه في المشورة لان الاقتصاص اقتصاص لامر واقع فيتنسب الى انه حسن او قبيح كما في المنافرة واما عدل
وجور كما في المشاجرة واما المشورة فليس فيها ما يحكى فيشكى او يحمد او يذم وليس فيها منازعة ومواثبة
بل دلالة على مصلحة قابلة واذا تغيرت من هذه الصورة عادت شكاية لكن الصدر يحسن جدا في المشوريات

يكون الانسان قد دعى الغرض فيجمله ما لا يزال البشري خالد بالمقايسة بين الحجج الموردة من المشاجرين في امر
وكذلك الخاتمة كقوله قد قلت ما عندي من المصلحة والآن فالرأي رأيكم وبعض الشكايات لا يطول بالاقتصاص
وذلك اذا اريد ان يوجز الكلام ثم الصدر والاقتصاص والخاتمة هي اقاويل يتلقى بها السامعون دون
الخصم وانما يتلقى الخصوم بالتصديقات والتصديقات تكرر ويطول للتذكير والتفهيم لا لان
التكرير جزء من الخطبة ونسبة الصدر الى الكلام كله نسبة التنحنح الى الاذان والترنم الزمري قبل
افتتاح الزمر الى الزمر وكذلك من اراد من المتعلمين الكتابة ان يجيد صورة ما يكتبه فانه يرتسم بالنقط
او لام ووضع الحروف ويحسن الصدر في المدح والذم مثل قول القائل بالحرى ان يتعجب الناس من فضيلة
اليونانيين ثم يفيض بعد ذلك في عد فضائلهم وتصحيحها وكذلك في المشورة ان يقول بالواجب ان يكرم
اهل الفضائل ثم يتخلص منه الى الانسان الذي يريد ان يذكره ويشير باكرامه وفي الشكاية ايضا كما يقول
الآن قد بلغ السيل الزبى كما يقول وبعد فقد طال ما قيل ثمن كلبك يا كلاب وتصدير الخصومة اولى بالعلل
وليس الصدر مما يقدمه الخطباء فقط بل والشعراء المجيدون اللهم الا ان يكون الامر قليل الخطر في كل
باب منها فيكون ترك التصدير فيه اولى لان التصدير للعظائم من الامور واما الحيل الخارجة عن الامر
فوجه فائدتها هو على ما علمت فمن ذلك ما يتعلق بالمتكلم بان يثني على نفسه ومنها ما يراد به الاستدراج ومنها
ما يراد به تخييل الامر نفسه على الوجه المراد وذلك مثل ما يراد به اظهار نقيصة الخصم والعهد فاما الشاكي
فيحسن ان يستعملها بديا فيقرر فضيلته وخسيسة خصمه واما مجيب الشاكي فانما يجب عليه ان يخرج نحو
صريح الجواب عن الشكاية في اول الامر فانه متوقع ثم بعد ذلك يأتي بالحيل والذي يهجو ويقابل المادح فينبغي
ان يقدم التصديق بحرص لتعظيم القبح فان الترتيب بالجميل اجمل والمناقضة بالقبيح اوقع ثم يأتي بالحيلة
واما الشاكي فلا بد من ان يصدر او يطول واما استدراج السامع فهو بتقريب وبسط تارة وتبعيد
واغماض اخرى وليكن التقريب متوسطا لئلا يحسن الانسان وكذلك باستيناس وتعجب تارة ويصد
ذلك اخرى والتعجب انما يخيله الظاهر بحيث تصور الخير وتوجيه القرابة والمنزلة وحسن المنظر فيجب
ان يوهم كل ذلك فان كان التعجب لا ينفعه ولم يكن من شأنه فالاحرى ان يقتصر على التصديق والسامع
الاحمق المولع للاستدراج منه للتصديق فلذلك يجب ان يتلطف لمثله بالتصدير الجالب للقلب
والمزين والمعظم واعلم ان الافتتاح بالمحسنات جدا والعامات الموحشات في الشكايات
تبع مسقط لرونق القائل كتصدير بعض الشاكين انك ستتخلص عن قريب مني عوفا ويقول في المشورة
قد يكاد ان يلحقني نكبة بالقتل فحينئذ يفقد ونحلي وهذه المصيبة ليست لي وحدي بل ولكم
والتصدير من الاشياء التي انما يراد بها السامع لذلك ما كان اكثر الناس يشتغلون لتطويله واتيان
زيد(?) فان النفوس من السامعين يشتاق الى التصريح لكن الامعان في التصدير واطالته من الجبن وضعف
عن البوح والعجز عن التصريح مثل العبيد الذين يسألون شيئا فيجابون بما يطيف به دونه ما يسأل و
مدح السامعين نافع للاستدراج واما الخطبة اذا اعتمدت نحو الشكاية فليس يحتاج فيها الى كثير من
التصدير لان اكثر هذا يكون في الامر المشهور اللهم الا ان لا يكون السامع او الخصم عرف قدر الامر
فيحتاج ان ينبه قدره بالتصدير واما مقاومة الشكاية فتارة ان يقول لم يكن وتارة ان يقول كان
ولم يضر وانكار كون ما يشكى اصلا فهو على وجهين لانه اما ان ينكره اصلا وينكر كون جميع ما قال
فيقول ولا كل هذا وانكار الضرر على وجهين اما ان ينكرها اصلا او يقول لم يكن الضرر عظيما وايضا
من انكاره ان يقول لم يكن قبيحا بل كان واجبا او يقول لم يكن لها كثير مقدار قبح ووجه آخر ان يدعي
الخطاء والزلة ووجه آخر ان يقول لا نخطئ كثير الشكاية بالجزاف فقد شكاني وشكا فلانا ولم يكن من
ذلك شيء وموضع آخر ان يقول كانت نيتي جميلة فيما فعلته وان كنت آذيتك فقد كانت فيه مصلحة
لك كالذي يحنث في يمينه فيرى وجه التخلص ان يدعي نية مضمرة يخالف الظاهر من الحلف ويخرج
ان يقابل السيئة المشكو منها بحسنات مشكورة فان هذا يوهن اثر الشكاية وقد يقابل هذا فيقال ان الدهاة
اذا ارادوا ان يضروا عمدوا الى المضرة ولا بالمنافع ليومنوا ويقال الرواسات فعلا ما فاتت شكاية
ومن المقابلة تجهيل الشاكين ونسبة اياهم الى التزوير والسعاية ثم يقال ان الشاكي يمدح عند المشكو
اليه بشرا ويجاعا(?) عند الناس كثيرا وان المعتذر اكرم من الشاكي فان المعتذر يخرج نحو الفضيلة ويثبت

العدل والشاكي يخرج نحو الذمة ويحاول ان يثبت الامر الخسيس الذي هو الجور والاقتصاص هو انجاز ما يراد
ان يظهر ويوضح بعده ولكن لا على ذلك النسق والترتيب بل باشارة وجيزة وربما كان الاقتصاص غير خلو مما
يشبع غير صناعي وربما كان غير خلو مما بالصناعي ولما كان الاقتصاص كالرسم للتصديق وقد كان شيئا
يحتاج ان يثبت في الذهن اولا الى ان يتم ويرى فيجب ان لا تراعى فيه حقوق الترتيب فيخرج به عن الغرض
فيه وكثير من الاشياء ظاهرة ولا يحتاج الى اقتصاص بحيل لان الجملة من امره ظاهرة انما الحاجة
فيه الى اشباع التصديق بالتفصيل فذلك هو المطلوب مثلا اذا كان يخطب في مدح انسان وذلك
الانسان معروف مدح الناس اياه ويجهل المادح بالتفصيل فاذا وقع الاقتصاص من قبل التفصيل
لم يفد شيئا فترتيب يليق عند الناس بما شهر ابتداء وجب ان نعاد بالقول حتى يعتقد ويرى فان المرجع الى
ذلك فالاولى ان الذي من جنسه ويشتغل بالبيان فمثل هذا لا يحتاج الى اقتصاص اللهم الا ان يكون الحاكم
غريبا فيحتاج ان يفعل ذلك ويجب ان يأتي الخطيب في المدح بالتصديقات المأخوذة من الافعال والاحوال في
الخاصية بالممدوح فيها بعظم الفضيلة واما الامور الاتفاقية والخارجة فيؤتى بها تاكيدا للتصديق
كما يقال وبالحرى ان كان وهو ولد الفاضلين فاضلا وكذا المشورة يشارك المدح كما علمت وبادنى تغيير
لفظي يصير المدح مشورة كما اذا قلت هو فاضل لانه يفعل كذا وكذا كان مدحا فاذا قلت افعل كذا وكذا
تكن فاضلا كان مشورة واما المدائح الحقيقية فقد يقلب الى المشورة من وجه آخر بان يقال لا يعتمد
الجد بل الكد فينقلب هذا في المشورة الى مكان المذموم وذلك لان المدح الحقيقي ايضا انما هو بالامور
المكتسبة لا الاتفاقية ولذلك قد يقلب المشورة التي ذكرتها مدحا فيقال انما يجب ان يمدح مثل
فلان المدرك بجده لا بكده ولا مثلك فان القلب ربما نحا الى باب التصدير والاولى بالتصدير والاقتصاص
ان يكون معتدلا وان لا يخالطه التصديقات فيشوش النظام واذا خلط الاقتصاص بذكر فضيلة القائل
مهد للاصغاء الى قوله المصدق ويكون تلك الفضيلة التي يذكرها من النحو الذي يلتذ به الحاكم واما المجيب
فلا يحتاج في المشاجرة الى اقتصاص كثير وخصوصا اذا انكر الامر اصلا وانكر الضرر وجميل به ان يورد
حججا في تصحيح انكاره ويردها على الشاكي وفي الزامه القبح ويجب ان يكون الاقتصاص وخصوصا من المعتذر
لطيفا مقبولا فيه كلام خلقي يدل على الخير ويبعد عن الريبة فيفيد المتكلم سمتا وجمالا وهيئة محمودة وذلك
يوهم انه لا يختار الا الخير فان الكلام الخلقي يتعلق بالاختيار ولذلك ليس في التعاليم قول خلقي يتعاطى تخييل
او قبيح او نافع او ضار اللهم الا عند بعض اصحاب سقراط وقد يستعمل الاقاويل الخلقية دلائل على خلق
الخصم مثلا اذا قيل انه يتكلم ويمشي معا فيدل ذلك على انه رقيع عجول وانه لا يتكلم عن روية بل يعتمد المجازفة
لان الاحوال الخلقية تستند الى هيئات الاختيار واذا لم يقع بذلك تصديق دل عليه بعلامة وعلة
ومثال لما فعله وايضا فقد يجب على المجيب ان يرذل الاخذ بالوجوه بان يقول هذه حيلة وهذا تباكي الطرارين
والاقتصاص لا يدخل في المشورة كما قلنا اذ لا يتأتى الا بالعرض حين يعرض على ذكر امر كان واقتصاصه ذ
الاحتجاج على حاله وما يلزم من الخير او الشر ثم ينتقل عنه الى المشورة وكذلك اذا ابتدا بعض بمثل ويلح
ثم انتقل الى المشورة فيحتاج ان يصحح ما يقتضيه ان كان مكذبا وخصوصا الشاكي اذا كان خصمه ينكر
اصل الفعل واما اذا اسلم فرجحانه مصيبا فعله او ادعى انه عدل فيه وانه كان السبب فيه خصمه وانه
ابتدأه به فقد ضيق على نفسه الاحتجاج وخصوصا في الاخير من الوجهين وذلك حين يقر بالفعل و
بالضرر ويدعي الاستحقاق فانه يجعل المشرع هو الشاكي فيحتاج ان يبين امورا واما اذا جحد الاصل
فقد ضيق الامر على شاكيه والمماراة في المشروع هي اما في ان الامر لا يكون ولا ينفع او يكون ولا ينفع
او ينفع ولا يكون عدلا وان المشار اليه ليس مما يحتاج اليه في الامر او انه يجب ان يكون لا على هذا النحو بل على
نحو آخر والدلائل نافعة والامثلة انفع في المشورات بقايسة ما يكون بما قد كان واما الضمائر فهي
في الخصومة انفع فان المثالات قليلة النفع فيها لان المشكو كاين وداخل في الوجود فيجب ان يغير نظام
الضمائر على ما قيل في الجدل وفي بعض المواضع يجب ان يذكر على الترتيب اذا كان الكلام قويا وبين
الترتيب فيها ولتذكر من علم الجدل لما ينبغي ان يعتمد عليه في ذلك واذا اردت ان تحدث انفعالا
فلا تأت بضمير البتة فانهما يتمانعان فان الانفعال يشغل عن الضمير والضمير يشغل عن الانفعال فان الانفعال
يتقرر بالتخييل والامر يميل بالاختيار الى حال والضمير غير محبب لاختيار من غير اختيار والمشورة اصعب

من المشاجرة لان القول في المعدوم اصعب من القول في الموجود والتعلق بالشريعة في المشاجرات باب قوى لان الاحتجاج به مؤكد ولا يجسر على مخالفته ورده كما يجسر على رد سائر المقدمات اللهم الا ان يقع من الخصم تشكك في امر الشريعة نفسه واما المحمودات في الظاهر فيصلح جدا في المدح والتوبيخ انجح من التثبت لما فيه من احداث الالم واحلال الصغار بالمخاطب واما كلام الخصم فبعضه ينقض كما علمت بالمقاومة وبعضه بالمعارضة بقياس آخر واذا قاومت في المشورة والخصومة فمن الحسن ان تبتدئ بنقض ما قاله الخصم ثم تقصد الى اثبات نقيض ما حاوله فان المشير اذا ابطل مشورات غيره اصغى جدا الى مشورته اصغاء ليس كما لو ابتدأ بالمشورة خاصة اذا كان ما يشير به منجحا شديدا موثقا بالتصديق البالغ وينتفع بان تقول في جواب الشاكي ان المصر على الشكاية لا يلتفت الى العلة وانك تسلط فضيح ما حاك في كل شيء او تعظم كل شيء او تعتمد على الغلبة وتحسين الكلام فتصدق عند الناس ولا تصدق عند الله او تقول انت لجوج متعزز بالاطالة او تقول انت ابله لا تعرف ما تقول والعجب من اشتغالي بك

## فصل في السؤال الخطابي وانه اين ينبغي وفي الجواب وفي خاتمة الكلام الخطابي

فصل في السؤال الخطابي وانه اين ينبغي وفي الجواب وفي خاتمة الكلام الخطابي

فنختم هذا الفن بذكر كيفية السؤال والجواب وكيفية الخاتمة اما انه ليس بناء الخطابة على السؤال عن المقدمات وقد عرفناك هذا فيما سلف ولكن للسؤال بعينه فيها مواضع نافعة فمن ذلك السؤال عن الشيء الذي ان اجيب فيه بنعم لزم الخصم شيء في خاص ما يقوله وان اجيب بلا كان ذلك او ما يلزم عنه عند السامعين قبيحا مستنكرا او بالعكس والثالث ان يكون القائل واثقا انه لا يجيب الا بطرف وان ذلك الطرف نفس الضمير الذي ينتج المطلوب كقولهم اليس دخل الدار بغير اذن فقد صح دخوله الدار حين يعلم المخاطب ان الاخر يعترف به ويسلمه فكما يجيب بنعم يؤخذ عليه فينتج انه اذن لص والاول يفارق هذا بان ذلك الجواب يلزمه شنعة وهذا يلزمه المطلوب وهذا نافع حيث لا يمكن المتكلم اثبات الشيء الا بتقرير الخصم به وايضا اذا وثق بانه يجيب جوابا فيه تناقض فيتعجب من يليه وايضا اذا كان السؤال ذا وجوه من حق المجيب ان يفصل تفصيلا طويلا فاذا سئل ولم يفصل الزم وان مال الى التفصيل والتطويل احل واوهم انه اي المجيب قد تبلد وتشوش فان الجمهور لا يفطنون للتفصيلات انما يقنعهم من الجواب ما كان نجزا وفصلا نعم او لا فاذا ابتلى المجيب عند الذها بمثل هذا فاختصر واجاب بلا تفصيل قطع وان اخذ يفصل وهم انه يتعلق بحواشي الكلام والهذيان وقد يضاف تحليه الجالد المسائل الخطابية ايضا فقد يكون مهملات والحق يوجب ان الحقيقة موجبا يتوقف في امر المهمل والمتوقف يوهم الاحتيال للتخلص عن الالزام ويجب ان لا يكون السؤال المقصود قريبا من الابتداء وعلى ما قيل في طوبيقا واما الجواب فيجب ان يجري مقابله اعراض المسائل وسائر ما قيل في طوبيقا ويجب ان لا يسئل عن النتيجة ولا عما بعد النتيجة للعلة المذكورة في طوبيقا وقد يستعان بالهزل في اوقات الضرورة وبالمزاح وقد قيل في موضع لحرفه في المزاح ان الذي يليق بالكريم منه غير الذي يليق بالخسيس وان الذي يليق بالكريم منه التعريض وهو تمكين المعنى دون التصريح ويجب ان يكون مشيرا به الى تفضيل نفسه وتخسيس خصمه واستدراج السامع واما المواضع والانواع والتعظيم والتصغير والاثبات والخلقيات واجزاء الخطبة والمقاومات فقد علمتها بما سلف في هذا الكتاب والذي يليق بآخر الخطبة وهو الخاتمة ان يكون مفصلا غير مخلوط بما قبله مثل الصدر وخصوصا في المشوريات وهو ان يقول هذا هو الذي عندي وسمعتموه والحكم اليكم كما يقال عندنا اقول قولي هذا واستغفر الله العظيم لي ولكم انه غفور رحيم تمت الخطابة بعون الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

## الفن التاسع في الشعر مقالة واحدة فصل في الشعر مطلقا

الفن التاسع في الشعر مقالة واحدة
فصل في الشعر مطلقا

واصناف الصناعات الشعرية واصناف الاشعار اليونانية نقول نحن اولا ان الشعر هو كلام مخيل مؤلف من اقوال موزونة متساوية وعند العرب مقفاة ومعنى كونها موزونة ان يكون لها عدد ايقاعي ومعنى كونها متساوية هو ان يكون كل قول منها مؤلفا من اقوال ايقاعية فان عدد زمانه مساو لعدد زمان الآخر ومعنى كونها مقفاة هو ان يكون الحروف التي يختم بها كل قول منها واحدة ولا نظر للمنطقي في شيء من ذلك الا في كونه كلاما مخيلا فان الوزن ينظر فيه اما بالتحقيق والكلية فصاحب علم الموسيقى واما بالتجربة وبحسب

والكمه

المستعمل عند امة امة فصاحب علم العروض والتقفية ينظر فيها صاحب علم القوافي وانما ينظر المنطقي في الشعر من حيث هو مخيل والمخيل هو الكلام الذي تذعن له النفس فتنبسط عن امور وتنقبض عن امور من غير روية وفكر واختيار وبالجملة تنفعل له انفعالا نفسانيا غير فكري سواء كان القول مصدقا به او غير مصدق به فان كونه مصدقا به غير كونه مخيلا او غير مخيل فانه قد يصدق بقول من الاقوال ولا ينفعل عنه فان قيل مرة اخرى وعلى هيئة اخرى فكثيرا ما يؤثر الانفعال ولا يحدث تصديقا وربما كان المتيقن كذبه مخيلا واذا كانت محاكاة الشيء بغيره تحرك النفس وهو كاذب فلا عجب ان يكون صفة الشيء على ما هو عليه تحرك النفس وهو صادق بل ذلك اوجب لكن الناس اطوع للتخيل منهم للتصديق وكثير منهم اذا سمع التصديقات استكرهها وهرب منها وللمحاكاة شيء من التعجيب ليس للصدق لان الصدق المشهور كالمفروغ منه ولا طراءة له والصدق المجهول غير ملتفت اليه والقول الصادق اذا حرف عن العادة والحق به شيء تستأنس به النفس فربما افاد التصديق والتخييل معا وربما شغل التخييل عن الالتفات الى التصديق والشعور به والتخييل اذعان والتصديق اذعان لكن التخييل اذعان للتعجب والالتذاذ بنفس القول والتصديق اذعان لقبول ان الشيء على ما قيل فيه فالتخييل يفعله القول لما هو عليه والتصديق يفعله القول بما المقول فيه عليه اي يلتفت فيه الى جانب حال المقول فيه والشعر قد يقال للتعجيب وحده وقد يقال للاغراض المدنية وعلى ذلك كانت الاشعار اليونانية والاغراض المدنية هي في احد اجناس الامور الثلاثة اعني المشورية والمشاجرية والمنافرية ويشترك الخطابة والشعر في ذلك لكن الخطابة تستعمل التصديق والشعر يستعمل التخييل والتصديقات المظنونة محصورة متناهية يمكن ان توضع انواعها ومواضعها واما التخييلات والمحاكاة فلا تحصر ولا تحد وكيف والجمهور نحو المشهور والغريب المشهور كل ذلك المستحسن في الشعر بل المستحسن فيه المخترع المبتدع والامور التي تجعل القول مخيلا منها امور تتعلق بزمان القول وعدد زمانه وهو الوزن ومنها امور تتعلق بالمسموع من القول ومنها امور تتعلق بالمفهوم من القول ومنها امور تتردد بين المسموع والمفهوم وكل واحد من المعجب بالمسموع او المفهوم هو على وجهين لانه اما ان يكون من غير حيلة بل يكون نفس اللفظ فصيحا من غير صنعة فيه او يكون نفس المعنى غريبا من غير صنعة فيه الا غرابة المحاكاة والتخييل الذي فيه واما ان يكون التعجب منه صادرا عن حيلة في اللفظ او المعنى اما بحسب البساطة او بحسب التركيب والحيلة التركيبية في اللفظ مثل التسجيع ومشاكلة الوزن والترصيع والقلب واشياء قيلت في الخطابة وكل حيلة فانما يعجب بنسبة ما بين الاجزاء والنسبة اما بمشاكلة واما بمخالفة والمشاكلة اما تامة واما ناقصة وكذلك المخالفة اما تامة واما ناقصة وجميع ذلك اما ان يكون بحسب اللفظ وبحسب المعنى والذي بحسب اللفظ فاما في الالفاظ الناقصة الدلالة او العديمة الدلالات كالادوات والحروف التي هي مقاطع القول واما في الالفاظ الدالة البسيطة واما في الالفاظ المركبة والذي بحسب المعنى فاما ان يكون بحسب بسائط المعنى واما ان يكون بحسب مركبات المعاني ولنبدأ من القسم الاول فنقول ان الصناعات التي بحسب القسم الاول نسبة مقاطع يتكرر في الاجزاء وتداخل الادوات ومن الصناعات التي بحسب القسم الاول تشابه اواخر المقاطع واوائلها ونظم المثنى المرصع كقوله فلا حسمت من بعد فقدانك العلى ولا كلت من بعد هجرانك الشمس ومنها تداخل الادوات وتخالفها وتشاكلها كمن والى ومن باب المخالفات ومن وعن من باب المتشاكلات واما الصنعة التي بحسب القسم الثاني فالتي بالمشاكلة التامة فهو ان يتكرر في البيت الفاظ متفقة او متفقة الجوهر مخالفة التصريف والتي بالمشاكلة الناقصة وهو ان يكون متقاربة الجوهر او متقاربة الجوهر والتصريف ومثال الاول العين والعين ومثال الثاني الشمل والشمال ومثال الثالث والرابع القادح والمادح او العظيم والعليم او القباع والسباع او الشهاد والسهاد وهذا هو التشاكل الذي في اللفظ بحسب هو لفظ وقد يكون ذلك ايضا في اللفظ بحسب المعنى وهو ان يكون لفظان اشتهرا متضادين او احدهما مقولا على مناسبات الاجزاء ومجانسته واستعمل على غير تلك الجهة كالكوكب والنجم ويراد به النبت او السهم والقوس يراد به الاثر العلوي واما الذي بحسب المخالفة فان ليس لفظ من الالفاظ مخالفا للفظ من جهة لفظيته فان ذا ان خالف فمعناه ما يخالف وهو المعنى الذي يكون اشتهر له فيكون الصنعة التي على هذا السبيل في الفاظ ولفظين يقع احدهما على شيء والآخر على ضده او ما يطرافه

المستعمل

شيء ويناسبه او ما يشاكل ضده ويناسبه ويتصل به وقد استعمل على غير تلك الجهة كالسواد التي هي الفرك
والبياض او الرحمة وجهنم وما يجري مجراه واما الصنعات التي بحسب القسم الثالث فالذي منه
بالمشاكلة بان يكون لفظ مركب من اجزاء ذوات التصريف في الانفراد ويجمع منها ذات ترتيب في جزء
التركيب ويقارنه مثله او يكون التركيب من الفاظ لها احد الصنعات التي في البسيطة ويقارنه
مثله والذي بحسب المخالفة فالذي يكون فيه مخالفة ترتيب الاجزاء بين جملتين قولين مركبين اما
في اجزاء مشتركة فيهما او لجزاء غير مشتركة فيهما واما الصنعات التي بحسب القسم الرابع اما الذي بحسب
المشاكلة التامة فان يكرر في البيت معنى واحد باستعمالات مختلفة واما الذي بحسب المشاكلة
الناقصة فان يكون هناك معان مفردة متضادة او متناسبة كمعنى القوس والسهم ومعنى الاب
والابن وقد يكون التناسب بتشابه في النسبة وقد يكون بجهة الاستعمال وقد يكون باشتراك
في الحمل وقد يكون باشتراك في الاسم مثال الاول الملك والعقل مثال الثاني القوس والسهم مثال الثالث
الطول والعرض مثال الرابع الشمس والمطر وربما صرح بسبب المشاكلة وربما لم يصرح واذا صرح
فربما كان بحسب الامر في نفسه وربما كان بحسب الوضع والمخالفة اما تامة في الاضداد وما يجري
مجراها واما ناقصة وهي بين شيء ونظير ضده او مناسب ضده وبين نظيري ضديها ومناسبيها وربما
كانت المخالفة بسبب يذكر وربما كانت في نفس الامر واما الذي بحسب القسم الخامس فاما في المشاكلة
فان يكون معنى مركب من معان والاخر غيره تتشاكل تركيبهما او يشتركا في الاجزاء واما الذي بالمخالفة
فان يتخالفا في التركيب في الترتيب بعد الشركة في الاجزاء او بلا شركة في الاجزاء ويدخل في هذه القسمة كقولهم
اما كذا بكذا واما كذا بكذا والجمع والتفريق كقولهم انت وفلان بحر لكن انت للعمارة وذلك للزمانة
وجمع الجملة لتفصيل البيان كقولهم يرجى ويتقى يرجى الحيا فيه ويخشى الصواعق فهذه هي عمدة
الصنعات الشعرية على سبيل الاختصار واليونانيون كانت لهم اغراض محدودة يقولون فيها
الشعر وكانوا يخصون كل غرض بوزن على حدة وكانوا يسمون كل وزن باسم على حدة فمن ذلك نوع
من الشعر يسمى طراغوذيا له وزن لطيف لذيذ يتضمن ذكر الخير والاخيار والمناقب الانسانية ثم
يضاف جميع ذلك الى رئيس يراد مدحه وكانت الملوك فيهم يغنى بين ايديهم بهذا الوزن وربما زادوا
فيه نغمات عند موت الملوك للنياحة والمرثية ومنه نوع يسمى ديثرمبي وهو مثل طراغوذيا الا انه
لا يخص به مدح انسان واحد او امة معينة بل الاخيار على الاطلاق ومنه نوع يسمى قوموذيا وهو نوع
يذكر فيه الشرور والرذائل والاهاجي وربما زادوا فيه نغمات ليذكروا القبائح التي يشترك فيها
الناس وسائر الحيوانات ومنه نوع يسمى اناميو وهو نوع يذكر فيه المشهورات وسائر الامثال
المتعارفة في كل فن وكان مشتركا للجدال وذكر الحروب والحث عليها وفي معاني الغضب والضجر ومنه
نوع يسمى دراماطا وهو نوع مثل اناميو الا انه يراد به انسان مخصوص وناس معلومون ومنه
نوع يسمى ديقرامي وهو نوع كان يستعمله اصحاب النواميس في تهويل المعاد على النفوس الشريرة ومنه
نوع يسمى ايني وهو نوع مفرح يتضمن الاقاويل المطربة لجودتها او لغرابتها ومنه نوع يسمى فيوي ونطوريقي
وهو نوع كان يستعمل في السياسة والنواميس واخبار الملوك ومنه نوع يسمى ساطوري وهو نوع
احدثه الموسيقاريون خاصة في ايقاعه واللحن المقرون به وزعم انه يحدث في الحيوان حركات خارجة
عن العادة ومنه نوع يسمى قوموديا وكان يذكر فيه الشعر الجيد والردي ويشبه كل ما يجانسه ومنه
نوع يسمى افيجايا ساورس واحدثه ابندقليس وحكم فيه على العلم الطبيعي وغيره ومنه نوع يسمى
اوقوسطيقي وهو نوع يلقن به صناعة الموسيقى لا ينتفع به في غيره

## فصل في اصناف الاغراض

الكلية والمحاكيات الكلية التي للشعراء والان فانا نعبر من القدر الذي امكننا فهمه من التعليم الاول
اذ اكثر ما فيه اقتصاص اشعار ورسوم كانت خاصة بهم ومتعارفة عنهم يغنيهم تعارفهم اياها عن شرحها
وبسطها وكانت لهم كما اخبرنا انواع معدودة للشعر في اغراض محدودة ويخص كل غرض وزن
وكانت لهم عادات في كل نوع خاصة بهم كما للعرب من عادة ذكر الديار والغزل وذكر الفيافي وغير
ذلك فيجب ان يكون نحن ما نعلمه مما نعرفه فنقول قال اما الكلام في الشعر وانواع الشعر وخاصية
كل واحد منها ووجه اجادة قرض الامثال والخرافات الشعرية وهي الاقاويل المخيلة وابانة اجزاء

فصل في اصناف الاغراض

يغنيهم ع

كل نوع

كل نوع بحسبه وكيفيته فنقول اولاً ان كل مثل وخرافة فاما ان يكون على سبيل تشبيه باخر واما على سبيل اخذ
الشيء نفسه لا على ما هو عليه بل على سبيل التبديل وهو الاستعارة والمجاز واما على التركيب منهما فان المحاكاة كشيء
طبيعي للانسان والمحاكاة هي ايراد مثل الشيء وليس هو هو فذلك كما يحاكى الحيوان الطبيعي بصورة هي في الظاهر
كالطبيعي ولذلك يتشبه بعض الناس في احواله ببعض ويحاكي بعضهم بعضاً ويحاكون غيرهم فمن ذلك ما يصدر
عن صناعة ومن ذلك ما يتبع العادة وايضاً من ذلك ما يكون بقول والشعر من جملة ما يخيل ويحاكي باشياء ثلثة
باللحن الذي يتنغم به فان اللحن يؤثر في النفس تأثيراً لا يرتاب به ولكل غرض لحن يليق به بحسب جزالته او لينه
او توسطه وبذلك التاثير تصير النفس محاكية في نفسها لحزن او غضب او غير ذلك وبالكلام نفسه اذا كان
مخيلاً محاكياً وبالوزن فان من الاوزان ما يطيش ومنها ما يوقر وربما اجتمعت هذه كلها وربما انفرد الوزن
والكلام المخيل فان هذه الاشياء قد يفترق بعضها من بعض وذلك ان اللحن المركب من نغم متفقة ومن ايقاع
قد يوجد في المعازف والمزامير واللحن المفرد الذي لا ايقاع فيه قد يوجد في المزامير المرسلة التي لا يوقع عليها
الاصابع اذا سويت مناسبة والايقاع الذي لا لحن فيه قد يوجد في الرقص لكن الرقص يتشكل جيداً
بمعاونة اللحن اذا حوكي به يؤثر في النفس وقد يكون اقاويل منثورة مخيلة وقد يكون اوزان غير مخيلة لانها ساذجة
بلا قول وانما يوجد الشعر بان يجتمع فيه القول المخيل والوزن فان الاقاويل الموزونة التي وضعها عدة من الفلاسفة
ومنهم سقراط قد وزنها انما هو ذو شعر الثلث المؤلف من اوزان عشر رجلا وافلاطون الذي ومنهم من ستة عشر
رجلا وغير ذلك وكما ان الروايات الحقيقة اشعاراً ولكن اقاويل الانشاء وكالكلام الذي دون ابندقليس
وجعله في الطبيعيات فان ذلك ليس فيه من الشعر الا الوزن ولا مشاكلة بين ابندقليس وبين اوميرس الا في
الوزن واما ما وقع عليه الوزن من كلام ابندقليس فاقوال طبيعية كما وقع عليه الوزن من كلام اوميرس
فاقوال شعرية فلذلك ليس كلام ابندقليس شعرا وكذلك ايضا من نظم كلاما ليس من وزن واحد بل كل جزء منه
ذو وزن آخر فليس ذلك شعرا ومن الناس من يقول ويعني به لحن ذي ايقاع وعلى هذا كان شعرهم المسمى
دثورمبي وقطنه ضربا من الشعر كان يمدح به الانسان بعينه او طائفة بعينها لا الاخيار على الاطلاق
وكان يؤلف من اربعة عشر رجلا وهي المقاطع وكذلك كان شعرهم الذي يستعمله اصحاب السنن في تهويل
المعاد على النفوس الشريرة والذي يسمى دقرامي وكذلك كان يعمل بطراغوذيا وهو المديح الذي يقصد به
انسان حي او ميت وكانوا يغنون به غناء مطلقاً وكانوا ينشدون فيه فيذكرون فيه الفضائل والمحاسن ثم
ينسبونها الى واحد فان كان ميتا زادوا في طول البيت وفي لحنه نغمات تدل على انها مرثية ونياحة واما
قوموديا وهو ضرب من الشعر يهجى به هجاء مخلوطا بطنز وسخرية ويقصد به انسان وهو يخالف طراغوذيا
بالسبب ان طراغوذيا يحسن ان يجمع اسباب المحاكاة كلها فيه من اللحن والنظم وقوموديا لا يحسن فيه
التلحين لان الطنز لا يلايم اللحن وكل محاكاة فاما ان يقصد بها التحسين واما ان يقصد بها التقبيح فان
الشيء انما يحاكي ليحسن او يقبح والشعر اليوناني انما كان يقصد فيه في اكثر الامر محاكاة الافعال والاحوال
لا غير واما الذوات فلم يكونوا يشتغلون بمحاكاتها اصلا كاشتغال العرب فان العرب كانت تقول الشعر
لوجهين احدهما ليؤثر في النفس امرا من الامور تعد به نحو فعل وانفعال والثاني للعجب فقط فكانت تشبه كل
شيء لتعجب بحسن التشبيه واما اليونانيون فكانوا يقصدون ان يحثوا بالقول على فعل او يردعوا بالقول
عن فعل وتارة كانوا يفعلون ذلك على سبيل الخطابة وتارة على سبيل الشعر ولذلك كانت المحاكاة الشعرية
عندهم مقصورة على الافاعيل والاحوال وعلى الذوات من حيث لها تلك الافاعيل والاحوال وكل فعل
اما قبيح واما جميل ولما اعتادوا محاكاة الافعال انتقل بعضهم الى محاكاتها للتشبيه الصرف لا للتحسين
والتقبيح وكل تشبيه ومحاكاة كان معدا عندهم نحو التقبيح والتحسين وبالجملة المدح او الذم وكانوا يفعلون
فعل المصورين فان المصورين يصورون الملك بصورة حسنة ويصورون الشيطان بصورة قبيحة
وكذلك من حاول من المصورين ان يصوروا الاحوال ايضا كما يصورون اصحابها في حال الغضب والرحمة
فانهم يصورون الغضب بصورة قبيحة ويصورون الرحمة بصورة حسنة وقد كان من الشعراء اليونانية
من يقصد التشبيه للفعل وان لم يخيل به قبحا وحسنا بل المطابقة فقط فظاهر ان فصول التشبيه
هذه الثلثة التقبيح والتحسين والمطابقة وان ذلك ليس في الالحان الساذجة والاوزان الساذجة
ولا في الايقاع الساذج بل في الكلام والمطابقة فصل ثالث يمكن ان يمال بها الى قبح وان يمال بها

بفعل ومن ذلك ما يكون ع

وما مع ع

اعتادوا

الى حسن فكانها محاكاة معتدة مثل من شبه شوق النفس الغضبية بوثب الاسد فان هذه مطابقة يمكن ان يمال بها الى الجانبين فيقال كوثب الاسد الظالم او كوثب الاسد المقدام فالاول يكون مهيأ نحو الذم والثاني يكون مهيأ نحو المدح فالمطابقة يستحيل الى التحسين والتقبيح بتضمن شيئا زايدا وهذا اعطاه دبر فاما اذا تركت على حالها وشاكلها كانت مطابقة فقط وكل هذه المحاكيات انما هو على الوجوه الثلثة المذكورة سالفا فكان بعض الشعراء اليونانيين يشبهون فقط وبعضهم كاوميرس يحاكي الفضايل في اكثر الامر فقط وبعضهم يحاكي كليهما اعني الفضايل والقبايح ثم ذكر عادات كانت لبلاد في ذلك فهذه هي فصول المحاكاة من جهة ما هي محاكاة ومن جهة ما يقصد بالمحاكاة اما المحاكيات فثلثة تشبيه واستعارة وتركيب واما الاغراض فثلثة تحسين وتقبيح ومطابقة

فصل في الاخبار عن كيفية ابتداء الشعر واصنافه

فصل في الاخبار عن كيفية ابتداء الشعر واصنافه ان السبب المولد للشعر في قوة الانسان شيئان احدهما الالتذاذ بالمحاكاة واستعمالها منذ الصبى وبها يفارقون الحيوانات العجم من جهة ان الانسان اقوى على المحاكاة من ساير الحيوان فان بعضها لا محاكاة فيه اصلا وبعضها فيه محاكاة يسيرة اما بالنغم كالببغاء واما بالشمايل كالقرد والمحاكاة التي في الناس فايدة وذلك في الاشارة التي يحاكي بها المعاني فيقوم مقام التعليم ويقع موقع ساير الامور المتقدمة على التعليم حتى ان الاشارة اذا اقترنت بالعبارة اوقعت المعنى في النفس ايقاعا جليا وذلك لان النفس تنشط وتلتذ بالمحاكاة فيكون ذلك سببا لان يقع عندها الامر فضل موقع والدليل على فرحهم بالمحاكاة انهم يسرون بتامل الصور المنقوشة للحيوانات الكريهة والمتنفر منها ولو شاهدوها انفسها لتنطشوا عنها فيكون المفرح ليس تلك الصورة ولا المنقوش بل كونها محاكاة لغيرها اذا كانت اتقنت ولهذا السبب كان التعلم لذيذا لا الى الفلاسفة فقط بل الى الجمهور لما في التعلم من المحاكاة لان التعليم تصوير ما للامر في رقعة النفس ولهذا ما يكثر سرور الناس بالصور المنقوشة بعد ان يكونوا قد احسوا الخلق التي هي امثالها فان لم يحسوها قبل لم يتم لذتهم بل انما يلتذون حينئذ قريبا مما يلتذ من نفس كيفية النقش وتطبيعه وصبغه وما يجري مجراه والسبب الثاني حب الناس للتاليف المتفق والالحان طبعا ثم قد وجدت الاوزان مناسبة للالحان فمالت اليها الانفس واوجدتها فمن هاتين العلتين تولدت الشعرية وجعلت تنمو يسيرا يسيرا تابعة للطبايع واكثر تولدها عن المطبوعين الذين يرتجلون الشعر طبعا وانبعثت الشعرية منهم بحسب غريزة كل واحد منهم وقريحته في خاصته و خلقه وعادته فمن كان منهم اعف مال الى المحاكاة بالافعال الجميلة وبما شاكلها ومن كان منهم اخس نفسا مال الى الهجاء وذلك حين هجوا الاشرار وكانوا اذا هجوا الاشرار بانفرادهم يصيرون الى ذكر المحاسن والمدائح ليتميز الرذائل باضدادها فتقبح فان من قال ان اليغوردد الذي وقف عليه لم يكن تاثير ذلك في النفس تاثيره لو قال لكان العفة جلالة وحسن حال قال الا انه ليس لنا ان ننسب ذكر الفضايل في الشعر لاحد قبل اوميرس وقبل ان يبسط هو الكلام في ذكر الفضايل ولا ينكر ان يكون اخرون قد نحوا الشعر بالفضايل ولكن اوميرس هو الاول والبدء ومثال الاشعار المتقدمين من الهجاء قول بعضهم ما ترجمته ان فلانا لاشنعا وفسقا وانتشار حال وما يجري مجرى ذلك مما يقال في الاشعار المعروفة ساميو وهي وزن يخص بالمجادلات والمطارزات والاحتجاجات من غير ان يقصد به انسان بعينه وهو وزن ذو اثني عشر رجلا وكان يستعمله شعراء بلاد وايقاوديا سواه ثم ان اوميرس وان كان اول من دل طراغوذيا فلا يعتد به وبسط الكلام في الفضايل فقد نهج ايضا سبيل قول دراماطيا وهي في هجاء انما لا مقصود به انسان بعينه او صنف من الناس باعيانهم وخبث هذا النوع الى قوموذيا نسبة اوذوسيا الى طراغوذيا يعني ان كل واحد منهما اعظم من نظيره واقدم والثاني ان اشد تفصيلا وابطالها ثار وانما قلنا بعد ذلك ويذكر بعد هذا ما يدل عليه من كيفية الانتقال بحسب تاريخاتهم التي كانت لها من نوع الى نوع الى ان يفصل طراغوذيا وقوموذيا واستفاد الرونق التام فان طراغوذيا نشأ من انوديموا القديمة واما قوموذيا فنشأ من الاشعار الهجائية السخيفة المنسية عند الامائل الباقية قال الى الان في الرساتيق الخسيسة ثم لما نشأت طراغوذيا لم يزل تنمو حتى اكملت بتغيرات وزيادات كانت تليق بطباعها ثم اضيف اليها الاخذ بالوجوه واستعملها الشعراء الذين يجلون الكلام بالاخذ بالوجوه حتى صار الشي الواحد يفهم من وجهين احدهما من جنب اللفظ والاخر من جنب



هيئة المنشد ثم جاء اتخيلوس القديم فخلط ذلك بالالحان فوقع الطراغوذيا الحانا بقيت عند المغنيين والرقاصين وهو الذي رسم المجاهدة بالشعر يعني المجاوبة والمناقضة كما قيل في الخطابة وسوفقليس وضع الالحان التي تلعب بها في المحافل على سبيل الهزل لا المطايبة وكان ذلك قليلا كثيرا فيما سلف ثم انه نشأ من عمل ساطوري من بعده ساطوري رباعيات ثم استعمل ساطوري من غير الهزل ونقل الى الجد ودون ذكر العفة واظن ان الرباعيات هي الاوزان القصيرة التي يكون كل بيت فيها من اربع قواعد وكل مصراع من قاعدتين وليس عجبا ان تصغي الى الترجمة التي دلت على ان الرباعيات هي التي يضاعف الوزن فيها اربع مرات بل الترجمة الصحيحة ما يخالف ذلك فان ذلك النقل يدل على ان هذه الرباعية قديمة وبسبب الرقص المسمى ساطوريقا والاقدم من الاشعار هو الاقصر والانقص المستعمل للرقص هو الاخف لكنها انما سمي هذا النوع ساطوري لان الطباع مهاد فيه ملائمة للرقص المسمى ساطوريقا فكان الطباع يشوق الى هذا النوع من القول لذلك النوع من الوزن وخصوصا حين ما كانت الاجزاء تشتغل بوزن وهذا هو ان يلحن فيكون في كل جزء من اجزاء البيت الموزون وزن لحني قال والدليل على ان ذلك طبيعي ان الناس عند المجادلات والمنازعات ربما ارتجلوا منها شيئا طبيعيا ادنى الا المبلغ مصراع منه وهي ستة ارجل واما تمام الوزن فعلى ما ينبعث اليها القريحة بتمام وانما يقع المتنازعون في ذلك اذا اضطروا في المنازعات عن الطريق الملايم للمفاوضة واما الداعي اليه محبة للتفخيم والزينة فان العدول عن المبتذل الى الكلام العالي الطبقة والتي يقع فيها اجزاء هي نكت نادرة هو في الاكثر بسبب التزيين لا بسبب التبيين ولا يشك في ان الناس تعلموا الحكاية كما حكي بلغوا غايات التزيين في ولقد وانه من انواع الكلام والقوموذيا يراد بها المحاكاة التي هي شديدة الترذيل وليس بكل ما هو شر ولكن بالجنس من الشر الذي يستفحش ويكون المقصود به الاستهزاء والاستخفاف وكان قوموذيا نوع من الاستهزاء والهزء هو حكاية عيب وفساد واستعداد تحماية من غير غضب يقترن به ومن غير الم يدخل بالمحكوات ترى ذلك في هيئة وجه المستهزء عند ما تغير سحنته لمطربة من اجتماع تلك الاوضاع فيها الفعل الا انه يحتاج الى ان يغير عن الهيئة الطبيعية الى سماجة والتكلف لانه يقصد فيه قصد المجاهرة بما هو عن اعتقاد وقلة مبالاة به وعن اظهار اصرار عليه ولذلك في وجه التكلف حيثية يحتاج اليها المستهزء ومثال الخلو عن الالم على غم لا كما في الغضب فان الغضب سحنته مركبة من سحنة موقع متاذ ومغموم جميعا واما المستهزئ فسحنته سحنة المنبسط والفرح دون المنقبض المغتم او المتاذي قال فاما مبدأ الامر في حدوث طراغوذيا واخره فامر مشهور لا يحوج الى شرح واما قوموذيا فلما لم يكن من الامور التي يعتني بها اهل العناية واهل الفضل والرواية فقد دفع للجهل بنسبه ونسي مبادئه وكيفية قوله وذلك ان المغنين والرقاصين لما اذن لهم ارشون ان يستعملوا القوموذيا بعد تحريمه اياه كان عليهم كانوا يستعملون شيئا يخترعونه باداتهم مما ليس له قانون شعري صحيح ولم يكن بحسبهم والغريب منهم من يستعمله اشكال الاقوال الشعرية حتى كانوا يصادفون شعرا ويكسونه غناء وايقاعا وكانوا يقتصرون على بعض الوجوه الموزونة من الاقاويل القديمة او من جهة الاستعانة بصناعة الاخذ بالوجوه فكان امثال هؤلاء لا يعتقدون المعرفة بالقوموذيا في وقتهم فكيف يكون حالهم في تحقيق نسبة قوموذيا الى من سبقهم

فصل في مناسبة مقادير الابيات مع الاغراض خصوصا في طراغوذيا وبيان اجزاء طراغوذيا

فصل في مناسبة مقادير الابيات مع الاغراض وخصوصا في طراغوذيا وبيان اجزاء طراغوذيا

ان الجادة الخرافات هو تقضيها بالبسط دون الايجاز وذلك يتم اكثر في الاحاديث الطويلة فان قوما من الاخرين لما تسلطوا على البلدين بلادهم وارادوا ان يتداركوا الاشعار والقصائد القديمة ردوها الى الطول ويبسطوا في ايراد الامثال والخرافات ولذلك قد قصدوا القصيرة واما وزنا في وهو ايضا الى القصير فانه من ستة عشر رجلا فشبهوه بطراغوذيا وزادوه طولا وهو نوع من الشعر يذكر فيه الاقاويل المطر للترجمة بجودتها وغرابتها وتقدمها وربما استعمل المشروديا في العظات وينبغي ان يكون الوزن بسيطا اي من ايقاع بسيط فان ذلك اوقع من الذي يكون من ايقاع مركب وليكن الاوزان البسيطة موفية في باب كل غرض لكل شي بحسبه واما ما سوى هذين الوزنين فكان بعض الناس يجوز مثل الوزن في الطول ما يسعه متع واحد لكن اني مع ذلك لم يجد قدره في تكثيره الى قدر لا يجاوز ولذلك اختلف عندهم قال ولكن وان كان قد دل الشعر هذه الزيادة في اخر الزمان فقد كان للطراغوذيا في القديم على المثال المذكور وكذلك

القول في اقسام اجزاء طراغوذيا فقد كان بعضها المشتركة بينها وبعضها ما يخص الطراغوذيا فحتى يكون اجزاؤها اما هذه المشتركة واما الخاصة بالطراغوذيات فانه ليس كل ما يصلح لطراغوذيا يصلح لأفي وانما الديثرامبيات والقوموذيات فيوضح القول فيها فان المديح وما يحاكى به الفضائل اولى بالتقديم من الهجاء والاستهزاء ولنحد الطراغوذية ونقول ان الطراغوذية هي محاكاة فعل كامل الفضيلة على المرتبة بقول ملايم جدا لا يختص بفضيلة فضيلة جزئية يؤثر في الجزئيات لا من جهة الملكة بل من جهة الفعل محاكاة ينفعل بها الانفس برحمة وتقوى وهذا الحد قد بين فيما مر طراغوذيا بيانا يدل على انه يذكر فيه الفضائل الرفيعة كلها بكلام موزون لذيذ على جهة تميل الانفس الى الرقة والتقية ويكون محاكاتها للافعال لان الفضائل والملكات تجيء من الحيل واما المشهود من امرها افعالها فيكون طراغوذيا يقصد فيه لاجل هذه الافعال ان يحمل ايضا بايقاع لحن واتفاق نغم ليتم به اللحن ويجعل له من هذه الجهة ايقاع زائد على ايقاع اوزانه في نفسه وقد يعملون عند انشاد طراغوذيا باللحن امورا اخرى من الاشارات والاخذ بالوجوه يتم بها المحاكاة واول اجزاء الطراغوذيا هو المقصود من المعاني المخيلة والوجيهة ذات الرونق ثم يبنى عليها اللحن والقول فانهم انما يحاكون باجتماع هذه ومعنى القول اللفظ الموزون واما معنى اللحن فالقوة التي يظهر بها كيفية ما للشعر كله من المعنى ومعنى القوة هو ان التلحين والغناء الملايم لكل غرض هو مبدأ تحريك النفس الى جهة المعنى فيحسن له معه التفطن ويكون فيه هيئة دالة على القيلة لان التلحين فعل ما ويتشبه به بالافعال التي لها معان فانا قلنا ان الحرف من النغم يلايم بعضا من الاحوال المستدرج اليها والنقل يلايم اخرى وكذلك اجزاء الالحان تلايم احوالا احوالا ويكون من الالحان في امور يحدث بها عند ناس ينشدون ويغنون على الهيئة التي يضطر ان يكون عليها صاحب ذلك الخلق وذلك الاعتقاد الذي يصدر عنه ذلك الفعل ولذلك يقال انه انشد كانه واجد بما له ذلك المعنى في نفسه او واجد شانه ان يتبين به الحال ونحو هيآت المحدث نحو ان يجد لكل خلق كمن يتكلم كلام مغضوب بالطبع او كلام حليم ونحو يدل على الاعتقاد كمن يتكلم كلام محقق او من يتكلم كلام مرتاب وليس لهيآت الاداء قسم غير هذين ويكون الكلام الخرافي الذي يعبر عنه المنشد محاكاة على هذه الوجوه والخرافة هو تركيب الامور والاخلاق وبحسب المعتاد للشعراء والموجود فيهم ويكون كل منشد هو كواحد من المعلمين عن اعتقادهم الجد فانه وان تحول حقا فينبغي ان يظهر جدا ويظهر مع ذلك هيئة دقيقة فانه ليس هيئة من يعبر عن معنى معقول عبارة كالخبر المشهور وهو هيئة من يعبر عنه معتقدا ويظهر انه شديد التعسف في وقوفه عليه والتحقق لما يؤديه منه وكما ان الخطابة على الاطلاق لها اجزاء مثل الصدر والاقتصاص والتصديق والخاتمة كذلك كان للقول الشعري عندهم اجزاء واجزاء الطراغوذيا التامة عندهم ستة الاقوال الشعرية الخرافية والمعاني التي جرت العادة بالحث عليها والوزن والحكم والرأي بالدعاء اليه والبحث والنظر ثم اللحن فاما الوزن والخرافة واللحن فهي الة لانه بها يقع المحاكاة واما العبادة والاعتقاد والنظر فهو الذي يقع به المحاكاة فيكون الجزآن الاولان كاحدهما ما يحاكى والثاني ما يحاكى به ثم كل واحد منهما ثلثة اقسام ويكون المحاكي احد هذه الثلثة والمحاكى به احد تلك الثلثة والمحاكاة اما العادة الجميلة والرأي الصواب فامر لا بد منه واما النظر فهو كالاحتجاج والابانة لصواب كل واحد من العادة والخرافة ويؤدى بالوزن واللحن وكذلك الابانة لصواب الاعتقاد يؤدى بالوزن واللحن واعظم الامور التي بها يتقوم طراغوذيا هذه فان طراغوذيا ليس هو محاكاة للناس انفسهم بل لعاداتهم وافعالهم وجهة حياتهم وسعادتهم وان الكلام فيه في الافعال اكثر من الكلام فيه في الاخلاق واذا ذكروا الاخلاق ذكروها للافعال فلذلك لم يذكروا الاخلاق في الاقسام بل ذكروا العادات تشتمل على الافعال والاخلاق اشتمالا على ظاهر النظر فانه لو قيل الاخلاق لكان ذلك لا يتناول الافعال وذكر الافعال متى وجد في طراغوذياتهم وذكر الاخلاق غير موجود فيه فكثير من طراغوذياتهم كانت لهم بيانا ولها التبيان فيما بينهم يذكر فيها الافعال ولا يقال معها امر الاخلاق وليس كل انسان يشعر بان الفضيلة هي الخلق بل يظن ان الفضيلة هي الافعال وكثير من المصنفين في الفضائل والشاعرين فيها لم يتعرضوا للاخلاق بل انما يتعرضون لما قلنا وان كان التعرض للخرافات والعادات والمعاملات وغيرها وجمعها في الطراغوذيات مما قد سبق اليه اولوهم وقصر عنه من تخلف ووقع في زمانه

المعلم الاول

المعلم الاول وكان المتأخرون لم يكونوا يعملون بالحقيقة طراغوذيا بل تركيبا ما من هذه الاشياء لا يؤدي الى الهيئة الكاملة لطراغوذيا فان المعمول قديما كانت فيها خرافات واضحة وكان سائر ما يقوم به الطراغوذيا موجودا فيه وكان يؤثر اثرا قويا في النفس حتى كان هو يدعى المصابين وشكل المغمومين واجزاء الخرافة جزآن الاشتمال وهو الانتقال من ضد الى ضده وهو قريب من الذي يسمى في زماننا مطابقة ولكنه كان يستعمل في طراغوذياتهم في ان ينتقلوا من حالة غير جميلة الى حالة جميلة بالتدريج بان يقبح الحالة الغير الجميلة ويحسن بعدها الجميلة وهذا مثل الحلف والتوبيخ والتعيير والجزء الثاني الدلالة وهو ان يقصد الحالة الجميلة بالتحسين لا من جهة تقبيح مقابلها وكان القدماء من شعرائهم على هذا اقدر منهم على الوزن واللحن فكان المتأخرون على اجادة الوزن واللحن اقدر منهم على حسن التخييل بنوعي الخرافة فالاصل والمبدأ هو الخرافة ثم من بعده استعمال المعاني العادات على ان يقع معتادا من الامر حتى يحسن به المحاكاة فان المحاكاة هي المفرحة والدليل على ذلك انك لا تفرح ولا تعابد بصنم يفرح بالصنم المعتاد وان بلغ الغاية في تصنيفه وتزيينه ما يفرح به منقوشة محاكية ولاجل ذلك انشئت الامثال والقصص والثالث من الاجزاء هو الرأي فان الرأي ابعد من العادات في التخييل لان التخييل معد نحو قبض النفس وبسطها وذلك نحو ما يشتاق ان يفعل في اكثر الامر وكان الكلام الرأي المحمود عندهم هو ما اقتدر فيه على محاكاة الرأي وهو القول المطابق للوجود على احسن ما يكون وبالجملة فان الاولين انما كانوا يقررون الاعتقادات في النفوس بالتخييل الشعري ثم نبعت الخطابة بعد ذلك فراولوا تقرير الاعتقادات في النفوس بالاقناع وكلاهما متعلق بالقول ويفارق القول في الرأي القول في العادة والخلق لان احدهما يحث على الارادة والاخر يحث على رأي في ان شيئا موجود او غير موجود ولا يتعرض فيه للدعوة الى ارادته او الهرب منه ثم لا يكون العادة والخلق متعلقين بان شيئا موجود او غير موجود ولا يتعرض فيه للدعوة الى ارادته او الهرب منه بل اذا ذكر الاعتقاد في الامر العادي ذكر ليطلب او ليهرب منه واما الرأي فانما بين الوجود واللاوجود فقط او على نحو والرابع المقالة وهو ان يجعل للغرض المقصود وزنا يقول به ويكون ذلك الوزن مناسبا اياه وان يكون التغيرات الجزئية بذلك الوزن يليق به فرب شيء والحد يليق به الطلوع في غرض وفي غرض آخر يليق به التلصيق وهما فعلان يتعلقان بالايقاع يستعملها وبعد الرابعة التلحين وهو اعظم كل شيء واشد تأثيرا في النفس واما النظر والاحتجاج فهو الذي يقرر في النفس حال المعقول ووجوب قبوله حتى يتسلى عن الغم وينفعل الانفعال المقصود بطراغوذيا ولا يكون فيها صناعة اي التصديق المذكور في كتاب الخطابة فان ذلك غير مناسب للشعر وليس طراغوذيا مبنيا على المحاورة والمناظرة ولا على الاخذ بالوجوه والصناعة اعلى درجة من درجة الشعر فان الصناعة هي تفيد الالات التي بها يقع التحسين والنافعات معها والشعر يتصرف على تلك تصرفا ثانيا والصانع الاقدم اكثر من الصانع الذي يخدمه ويتبعه ◆ واعلم ان اصول التخييل كما تؤخذ من الخطابة على انها خدم للتصديقات وتوابع ثم التصرف فيها بحسب ان اصل هو للشعر وخصوصا لطراغوذيا

**فصل في حسن ترتيب الشعر وخصوصا اطراغوذيا وفي اجزاء الكلام المخيل الخرافي في اطراغوذيا**

فصل في حسن ترتيب الشعر وخصوصا الطراغوذيا وفي اجزاء الكلام المخيل الخرافي في الطراغوذيا

واما احسن قوام الامور التي يجب ان تؤخذ في الاشعار فينبغي ان يتكلم فيه فان ذلك مقدمة طراغوذيا واحكم واعم منه واعلى مرتبة فان طراغوذيا ايضا يجب ان يكون كاملة فيما يعمل من المحاكاة وان يعظم الامر الذي يقصد فان تلك المعاني قد يقال لغلام مثلا من غير الرزن والفخامة والحشمة واستعمال طراغوذيا اذن بسبب التعظيم والتكميل للتخييل وكل تام فله مبدأ ووسط وآخر والوسط مع وقبل والمبدأ قبل وليس يجب ان يكون مع والاخر مع وليس يجب ان يكون قبل شيء والجزء الفاضل هو الوسط وان كان من جهة المرتبة قد يكون بعد ولذلك فان الشجعان المقدمين انما يفضلون اذا لم يجبنوا فيكونوا في اخريات الناس ولم يتهوروا فيكونوا في اول الرعيل وكذلك الجيد في الحيوان انما هو المتوسط وكل امر جيد مما فيه تركيب فهو الذي لا يتركب منه شيء بل يتركب هو من الاطراف فتعتدل وليس يكفي ان يكون المتوسط فاضلا لانه وسط في المرتبة فقط بل يجب ان يكون وسطا في العظم فان المقدار الفاضل هو الوسط في العظم فيجب ان يكون اجزاء طراغوذيا هي المتوسطة في العظم وكذلك فان الحيوان الصغير ليس ببهي والتعليم القصير المدة الذي يخلط الكل بعضه ببعض ويرده الى واحد لقصره ليس بجيد ويكون كمن يرى حيوانا من بعد شديد فانه لا يمكن ان يراه

وكل صح

وايضا كما يمكن ان يراه وهو شديد القرب بل المتوسط هو السهل الادراك السهل الرؤية كذلك يجب ان يكون
الطول في الخرافات محصلا ومما يمكن ان يحفظ في الذكر واما طول الاقاويل التي يتنازع فيها والتصديقات
التي للصناعة الخطابية فان ذلك غير محصل ولا محدود بل بحسب مبدأ المجاراة فيه واما طراغوذيا
فانه شيء محصل الطول والوزن ولو كان مما يكون بالمجاهدة والمفاوضة لكانت تلك المفاوضة لا يحد
بنفسها الا ان يقتصر بها على وقت محدود يحدد بحسب الساعات فلذلك لا يجب ان يكون كل امر يقتصد
طول القصايد الى مدة المفاوضات بل يجب ان يكون لها طول وتقدير معتدل كالطبيعي وان يكون
الاشتمالات التي فيه التي ذكرنا انها توجب الانفعالات محدودة الازمنة لا كما ظن ناس انه انما
كان القصد في الطراغوذية الكلام في معنى بسيط ولا يلتفت الى جميع ما يعرض للشيء فيطول فيه
فان الواحد يعرض له امور كثيرة ولذلك لا يوجد امر واحد له عرض واحد وكذلك للواحد الجزئي افعال
جزئية بغير نهاية ولهذا ما يكون الشيء واحد الفعل بالنوع غير واحد بانقسامه باعراضه واحوال
تقترن به بتشخصه ومن هاهنا وقع الشك الكثير في كون الواحد كثيرا بل يجب ان يراعى فعلا واحدا من الفعل
ويتكلم فيه ولا تخلط افعالا بافعال ولا احوالا باحوال فانه كما يجب ان يكون الكلام محدودا من جهة
اللفظ كذلك يجب ان يكون محدودا من جهة المعنى ويكون فيه من المعاني قدر يوافق الغرض ولا يتعدى
الى احوال واعراض للمقول فيه خارجة عنه كما كان يفعله بعض من ذكر واما اوميرس فانه كان
خالفهم ويلزم غرضا واحدا ونعم ما فعل ذلك سواء كان امره فيه الواجب بحسب الصناعة فان
كل صناعة يقصد غاية واحدة او محدودة او الواجب بحسب الطبيعة فان الطبيعة تقصد غاية
واحدة او غايات محدودة واورد لهذا امثلة في شعر اوميرس انه لما ذكر انسانا او حربا لم يذكر
من احوال ذلك الانسان والحرب وما عرض له من الخصومات ولحقته من النكايات الا المتعلق
بالغرض الخاص الذي نحاه فيجب ان يكون تقويم الشعر على هذه الصفة ان يكون مرتبا فيه اول ووسط
وآخر وان يكون الجزء الافضل في الاوسط وان يكون المقادير معتدلة وان يكون المقصود محدودا
لا يتعدى ولا يخلط بغيره مما لا يليق بذلك الوزن ويكون بحيث لو نزع منه جزء واحد فسد
وانتقض فان الشيء الذي حقيقته الترتيب اذا زال عنه الترتيب لم يفعل فعله وذلك لانه انما يفعل
لانه كل ويكون الكل شيئا محفوظا بالاجزاء ولا يكون كلا عندما لا يكون الجزء الذي للكل ● واعلم ان المحاكاة
التي تكون بالامثال والقصص ليس هو من الشعر بشيء بل الشعر انما يتعرض لما يكون ممكنا في الامور
وجوده او لما وجد ودخل في الضرورة وانما كان يكون ذلك لو كان الفرق بين الخرافات والمحاكيات
الوزن فقط وليس كذلك بل يحتاج الى ان يكون الكلام مستندا الى امر وجد او لم يوجد وليس الفرق
بين كتابين يوزن بينهم احدهما فيه شعر والآخر فيه مثل ما في كليلة ودمنة وليس يشعر الا بسبب الوزن
فقط حتى لو لم يكن لما يشبه كليلة ودمنة وزن صار ذا قصا لا يفعل فعله بل هو يفعل فعله من افادة
الآراء التي هي نتايج ويجاد باحوال التشبيه النوادر ليس لها وجود وان لم يوزن وذلك لان الشعر انما
المراد فيه التخييل لا افادة الآراء فان فات الوزن نقص التخييل واما الآخر فالغرض فيه افادة نتيجة
التجربة وذلك قليل الحاجة الى الوزن فاحد هذين يتكلم فيما وجد ويوجد والآخر يتكلم فيما وجوده
في القول فقط ولهذا صار الشعر اكثر مشابهة للفلسفة من الكلام الآخر لانه اشد تناولا للموجود
واحكم بالحكم الكلي واما ذلك النوع من الكلام فانما يقول في واحد على انه عارض له وحده ويكون ذلك
الواحد قد اخترع له اسم واحد فقط ولا وجود له ونوع منه يقول في اقتصاص احوال جزئية قد وجدت
لكنها غير مقولة على نحو التخييل واما الجزئيات التي يتكلم فيها الشعراء كلاما يخلطونه بالكلي فانها موجودة
كجزئيات الامور التي تحدث عنها في قوموذيا مما وجدت وليست كجزئيات الامور التي في ايامبو
العامة فان تلك الجزئيات تعرض فرضا ايضا ولكن يدل بها على معنى كلي على النحو الذي يسمى تبديل الانتصاب
واما في طراغوذيا فان النسبة انما هي الى اسماء موجودة والموجود والممكن اشد اقناعا للنفس
فان التجربة ايضا اذا استندت الى موجود اقنعت اكثر مما يقنع اذا استندت الى مخترع وبعد ذلك اذا
استندت الى موجود مما يقدر كونه وقد كان يستعمل في طراغوذيا ايضا جزئيات في بعض المواضع
مخترعة على قياس المسميات الموجودة ولكن ذلك من النادر القليل وفي النوادر وقد كان يخترع

اسم شي

اسم شيء لا نظير له من الموجود بل يوضع بدل معنى كل مثل جعلهم الخير كشخص واحد واطنابهم في مدحه وذلك
لان احوال الامور قد كانت مطابقة لاحوال ما كانوا يخترعون لها الاسم وليس نفع ذلك في التخييل بنفع
قليل ولكنه لا يجب ان يوقف عمل الطراغوذيا واختراع الخرافات فيها على هذا النحو فان هذا ليس مما يوافق
جميع الطباع فان الشاعر انما يجود شعره لا بمثل هذه الاختراعات بل انما يجود فرضه وخرافته اذا كان حسن
المحاكاة بالمخيلات وخصوصا للافعال وليس شرط كونه شاعرا ان يخيل لما كان فقط بل ولما يكون ولما يقدر
كونه وان لم يكن بالحقيقة ولا يجب ان يحتاج في التخييل الشعري الى هذه الخرافات البسيطة التي هي فقط
مخترعة ولا ان يتمم بافعال دخيلة مثل اخذ الوجوه وهي افعال يؤثر بعض الشعراء او الرواة ايرادها مع
الرواية حتى يخيل بها القول فان ذلك تدل على نقصه وعلى ان قوله ليس يخيل الانفعال وانما يضطر الى ذلك
من الشعراء اما الرذال منهم فلضعفهم واما المغلقون فلمقابلة الاخذ بالوجوه واذا قابلهم الشعراء المغلقون
دون هؤلاء لم يستطيعوا الخرافات مخالطين اياها امثال هذه وانما اوردوها موجزين مستحيين وربما اضطروا
ايضا في الطراغوذيات الى ان يتركوا محاكاة الافعال الكاملة ومالوا الى المجربات وذلك اكثره في الجزء الرائع
وقد يخلط بعض ذلك ايضا ببعض الوجوه الاخر كانها قد دخلت بالاتفاق ليتعجب فان الذي يدخل بالاتفاق
ويقع بالبخت يتعجب منه وكثير من الخرافات يكون خاليا عن النفع في التخييل وربما كان بعضها مشتبكا متداخلا
به يتعجب كما ان الافعال من الناس انفسهم بعضها انما تليها الغرض ببساطته ويكون واحدا متصلا وبعضها
انما يناله الغرض بتركيب وتخليط والمشتبك المشتجر من الخرافات ما كان تنقلنا في وجوه الاستدلال
والاشتمال الذي بذلك ينقل النفس عن حال الى حال وان كل اشتمال واستدلال يراد به نقل النفس الى انفعال
عن انفعال بان يخيل سعادة فينبسط او شقاوة فينقبض فان الغايات الذي يأتيها هاتان واحسن الاستدلال
ما يتركب بالاشتمال وقد يستعمل الاستدلال في كل شيء ويكون منه خرافة تكون لائقة بهذا الموضع ان يكون
الاستدلال على فعل فان مثل هذا الاستدلال وما يجري مجراه من الاشتمال هو الذي يؤثر في النفس رقة او مخافة
كما يحتاج اليه في طراغوذيا ولان التحسين واظهار السعادة والتقبيح واظهار الشقاوة انما يتعلق في ظاهر
المشهور بالافعال وانما يكون للناس كانوا يستدلون بهم ويحاكى بهم آخرون يجرون مجراه في الفعل فاجزاء الخرافة
بالقسم الاول اجزاء الاستدلال والاشتمال وهاهنا جزء آخر يتبعها في طراغوذيا وهو التهويل وتعظيم الامر
وتشديد الانفعال مثل ما يعرض عند محاكاة الآفات الشاملة كالموتان والطوفان وغير ذلك فهذه انواع
الطراغوذيا

## فصل في اجزاء الطراغوذيا بحسب الترتيب والانشاد لا بحسب المعاني ووجوه من القسمة الاخرى وما يحسن من التدبير في كل جزء وخصوصا ما يتعلق بالمعنى

فصل في اجزاء الطراغوذيا بحسب الترتيب واللاتي لا بحسب المعاني ووجوه من القسمة الاخرى وما يحسن من التدبير في كل جزء وخصوصا ما يتعلق بالمعنى

قد كان عندهم لكل قصيدة من طراغوذيا اجزاء تترتب عليه في ابتدائها ووسطها وانتهائها
وكان ينشد بالغناء الرقصي ويتولاه عدة فكان نحو منه الذي يقوم مقام اول التشبيب في شعر العرب
يسمى مدخلا ثم يليه جزء هناك يبتدئ معه الرقاص يسمى مخرج الرقاص ثم جزء آخر يسمى مجاز هؤلاء وهذا كله
كالصدر في الخطبة ثم يشرعون فيما يجري مجرى الاقتصاص والتصديق في الخطابة يسمى التقويم ثم كان
يختلف احوال ذلك في مساكنهم وبلادهم واذا كانوا الاثنان من المدخل ومجاز المعنيين فالمدخل هو جزء
كلي يشتمل على اجزاء وفي وسطه يبتدئ الملحنون بجماعتهم والمخرج هو الجزء الذي لا يلحن بعد الجماعة منهم
واما المجاز فهو الذي يؤديه المغنون بلا لحن بل بايقاع واما التقويم فهو جزء كان لا يؤدى بنوع من الايقاع
يستعمل فيما سواه بل يؤدى بنشيد نحو لا عمل معه ايقاعي الا وزن الشعر وكل ذلك ينشده جماعة الملحنين
فهذا نوع قسمة الطراغوذيا ونحو لغرض بعض اجزاء الطراغوذيا ان يعطي فلننا يحيل بشيء ويميل الطبع اليه ويجعل
بعطى النفس ما يحذره ويحفظه على شكوه بل يقبضه عن شيء ويجب في تركيب الطراغوذيا ان يكون غير تركيب
بسيط بل يجب ان يكون فيه اشتباك وتعرفة ويكون ذلك مما يخيل خوفا مخلوطا بحزن فان هذه الجهة
من المحاكاة هي التي تخص الطراغوذيا وبها يقرر النفس لقبول الفضائل وليس يجب ان يكون النقلة فيها كله
من سعادة الى شقاوة فان الشجعان لا ينفعلون بزوال السعادة والبراءة من الخوف والغم وبزوال الافعال
التي لا صعوبة فيها كما لا ينفع الكدر بدوام الشقاوة ومثل هذا لا يخيل في النفس انفعالا يعتد به
من رقة او حزن او تقية ولا يكون فيه محاكاة شقاوة الاشرار وانما يحدث الرقة من امثال ذلك وكذلك
الحزن والخوف وانما يحدث التفجع من محاكاة الشقاوة بمن لا يستحق والخوف يحدث عند تخيل المضر لغيرنا

محاكاة الشقاوة لهذه الامور ولاظهار ذلة من حاد عن الفضائل فينبغي في الطراغوذيا ان يبدأ المحاكاة السعادة
ثم ينتقل الى الشقاوة ويحاكي ايرتدع عن طريقها ويميل النفس الى ضدها ولا يذكر الشقاوة التي تتعلق
بجور من الجاير على الشقي والتي يتعلق ببغيه بل الذي يتعلق بغلطه وضلاله عن سبيل الواجب في ذهاب
عن التي فضله اكثر ويكون الاستدلال مطابقاً لذلك وذكر ان الاولين القدماء كانوا يسهبون في الخرافات
حتى يتوصلوا الى الغرض واما المحدثون بعدهم فقدمهم واحتج انهم يبلغون الغرض في طراغوذيا بقول
معتدل وذكر له مثالا وذكر قوما احسنوا النقلة المذكورة واما الطراغوذيا فالجهادية فقد ذكر
انها تدخلها المغضبات في تقويمها وذكر له مثالا وقد كان نوع من الطراغوذيات الجهادية القديمة
قد يتعدى فيها الى ذكر التقابض وكان السبب فيه ضعف غريزة الشعراء الذين كانوا يقولون اشعارا
لتعبد وكانوا يقعون في مخالفتهم فلم يكن ذلك طراغوذيا صرفة بل مخلوطة بقوموذيا وكان شعر هؤلاء
شعر المغادين مثل دجلين سماها فانها لما صادا في آخر امرها من النساك المتقين انشدا في المراثي انشادا
لا يتناسب كان الايجلان ايضا بالمقرحات والمحزنات ويوردان في تقويم الامر ما يورده الشعراء المغلقون
ويجب ان لا يكون الخرافة موردة مورد الشك حتى يكون كانها يعثر على المخيل فان نحتا اولى بان يخيل
جميلا كما كان يفعله فلان وان كان فعله غير مخلوط بصناعة تصديقية وشيء يحتاج الى مقدمات
وقد كان بعضهم يقدمون مقدمات شعرية للتعجب بالتشبيه والمحاكاة فقط وذا القول الموجه نحو
الانفعال فيجب في الشعر ان يحاكي الافعال المنسوبة الى الافاضل والى الممدوحين من الاصدقاء
بما يليق بهم وبقابلها للاعداء واحدهما مدح والآخر ذم واما القسم الثالث فتشبيه صرف واما
عدو العدو وصديق الصديق وصديق العدو وعدو الصديق فليس يكون ممدوحا او مذموما لذلك
بل لان يكون مع ذلك صديقا او عدوا ويكون المدح بذكر افعال تصدر عن علم واما علم بلا فعل وفعل
بلا علم فلا يحسن به مدح او ذم واذا مدح بذلك وذم استقذر القول ونسب الى السفسافية وكذلك
الاقتصار على صرف المحاكاة في هذه الابواب قول هذه ولذلك نقل في اشعارهم وقد حكى لذلك الاستدلال
امثلة لهم فهذا ما يقال في التقويم واما الاخلاق فان يحاكي من الممدوح خيريته والخير موجود في كل صنف
ونوع على تفاوته ويذكر ان خيريته نافعة موافقة وانها على شبه ما ينبغي ان يكون به وانها معتدلة
متناسبة الاحوال وكذلك يجب ان يكون القول الدال عليه واورد لذلك امثلة والاخلاق المحمودة اما حقيقية
فلسفية واما التي تنظر الى مدحها بين يدي الجمهور وان لم يكن حقيقية واما التي يشبه احدهما بين
وليس به وجميعها تدخل في المديح الشعري ويجب ان يكون خاتمة الشعر تدل على مقتضاه فتدل على ما
فرغ منه كما في الخطابة لا كما لا ورده وان يخالطه من الحيل الخارجة بقدر ما ينبغي ان يخاطب المخاطبون
ويحملون وان يكون بقدر لا يكون الانسان معه غالبا وبقدر مطابق للقول ولو صرح به وذكر امثلة
ويجب ان يكون كالمصور فانه يصور كل شيء بحسبه حتى الكسلان والغضبان كذلك يجب ان يقع
المحاكاة للاخلاق كما كان يقول ومير في بيان خيرية اخيلوس وينبغي ان يكون ذلك مع حفظ
الطبيعة الشعرية والمحسوس المعروف من حال الشعر فقد يذهب المحاكي ايضا عن طريق الواجب عن
النمط المستحق المستحسن وانواع الاستدلال فيها الذي هو لصناعة ان يخيل للسامع قول بان تصدق
فاما امور ممكنة ان توجد لكنها لم توجد فيكذب من حيث لم يوجد ويخيل من حيث يقع كذبه موقع القبول
ولما فيها من الاجسام خاصة لها بالحقيقة فيشبه بها مثل في الظاهر من المعاني كالطوق في العنوثية
المنة والقمقام في اليد يشبه به البيان وما كان بعيدا من الوجود اصلا فينبغي ان لا يستعمل وكذلك
محاكاة الخسايس وذكر امثلة فهذا ضرب يستعمله الصناع من الشعراء الذين يحسنون التصديق
وبعض الشعراء يميل الى اقاويل تصديقية وبعضهم الى الاشتمالية اذا كان مرائيا بالعفة بارزا في معرض
اللوم والعذل واما الوجه الثاني فاستدلالات ساذجة لا صنعة شعرية فيها وهي شبيهة بالخطابية
او القصص ويخلو ذلك عن الخرافة والثالث التذكير وهو ان يورد شيئا يتخيل معه شيء آخر كمن يرى خط
صديق لسان فيذكره فتاسفه والرابع لخطار التشبيه بالبال لا براد التشبيه من النوع والصنف
لا غير مثل من يراه الانسان شبيها بصديقه الغائب فيحسر لذلك واورد امثلة والخامس من المغالطة
الكاذبة كقولهم قد نزع فلان قوسا لا يقدر الشر على نزعه والاستدلال الفاضل هو الذي يحاكي



الفعل وذكر امثلة وساق الكلام الى الواجب وحد ان يبلغ التخييل مبلغا يكون كان الشيء يحس نفسه وان
يطابق بذلك المضادات فعل المغلقين وذكر امثلة وذكر ان تفصيل الانواع مما يطول له السبب فيه انها اخذ
التشبيهات ليست حقيقية ولا مظنونة فتقدم على ما قدمنا له ذلك قولا وقد يقع في الطراغوذية حل وربط
والربط قد يقع بفعل من خارج وقد يقع بقول وآلة والربط هو اشارة يبتدا بها لتدل على الغاية والى
النقلة المذكورة والحل هو تحليل الجملة المسبب بها من ابتداء النقلة الى آخرها فمن الطراغوذيا استدلالية
واشتمالية ومشتبكة مركبة من استدلال واشتمال وقول انفعالي فيما اضيف اليهما وقول افراطي ليس
يستند الى ما يجري مجرى الاحتجاج ومن الناس من يجيد عند الحل بالاشتباك ولا يجيد مع الايجاز وبسط
المسائل عند الاسهاب ثم ذكر عادات في الاوزان وفي التطويل المناسب لطول المعنى وغير المناسب وما يكون
غناؤه مناسبا للوزن وتخييله غير مناسب وما يخلط بالشعر من افعال دخيلة ذكرناها وان الفعل الدخيل
والقول الغير الموزون او الموزون بوزن آخر واحد فاما القول الراي فينبغي ان يستقى اصوله من المذكور
في الخطابة وان يجعل القول الراي مطابقا للانفعال المراد وبالتخييل الذي يقوم به ذلك الشعر وان
نحا انواع ذلك وما يطابق انفعالا انفعالا كما قيل في الخطابة وكذلك ما يطابق التهويلات والتعظيمات
وما كان انواعا من القول الراي جهاديا وكان بين الصدق وموافقا للغرض اخذ بحاله وما كان غير بين
بين بطريق شعري لا خطابي يكون بحيث يقال يلوح صدقه بل بامور خارجية او قول يحاكي امر ذلك الامر
يوجب المعنى ايجابا خارجيا ويشكل القول ايضا بفعل يخيل ذلك وان لم يكن شيء غيره وانما يحتاج اليه
بان الاخذ بالوجوه مثل شكل الامر وشكل التضرع وشكل الاخبار وشكل التهدد وشكل الاستفهام
وشكل الاعلام وكان الشاعر لا يحتاج الى شيء خارج عن القول وشكله وذكر قصته فصل في قسمة
الالفاظ وموافقتها لانواع الشعر وفصل الكلام في طراغوذيا وتشبيه
اشعار اخرى به واما اللفظ والمقالة فان اجزاءه سبعة المقطع الممدود والمقصور كما علمت
ويؤلف من الحروف الصامتة وهي التي لا تقبل المد البتة مثل الطاء والتاء والتي لها نصف صوت وهي التي
تقبل المد مثل السين والراء والمصوتات الممدودة التي نسميها مدات والمقصورة وهي كالحركات وحرف
العلة والرباط الذي يسمى واصله وهي لفظة لا تدل بانفرادها على معنى وانما يفهم فيها ارتباط قول
بقول تارة يكون بان يذكر الواصلة اولا بقول قبل فينتظر بعده قول آخر مثل اما المفتوحة وتارة على
انه ياتي ثانيا ولا يبتدى به مثل الواو والفاء وما هو الالف في لغة اليونانيين والفاصلة وهي اداة اي
لفظة لا تدل بانفرادها لكنها تدل على ان القولين متميزان احدهما مقدم والآخر تال وتدل على الحدود
والمفارقات مثل قولنا اما مكسورة الالف والاسم والكلمة وتعميمها والقول وكل لفظ دال فاما حقيقي
مستول واما لغة واما زينة واما موضوع واما منفصل واما متغير والحقيقي هو اللفظ المستعمل في الجمهور
المطابق بالتواطؤ لمعنى واما اللغة فهو اللفظ الذي يستعمله قبيلة وامة اخرى وليس من لسان المتكلم وانما
لحق هناك ككثير من الفارسية المعربة بعد ان لا يكون مشهورا استدلا ولا يدخل كلفظة القوم واما
النقل فان يكون اول الوضع والتواطؤ على معنى وقد نقل عنه الى معنى آخر من غير ان نهاه وكانه استمر فيه
لا يميز معه بين الاول والثاني فتارة ينقل من الجنس الى النوع وتارة من النوع الى الجنس وتارة من
نوع الى نوع وتارة الى معنى بالشيء من مشابهة في النسبة الى الرابع مثل قولهم للشيخوخة انه مساء العمر وخريف
الحياة واما الاسم الموضوع المعمول فهو الذي يخترعه الشاعر ويكون هو اول من استعمله وكان المعلم
الاول اخترع ايضا اشياء ووضع للمعنى الذي يقوم في النفس مقام الجنس اسما هو ادق الاسماء
واما الاسم المنفصل والمختلط فهو الذي احتيج الى ان حرف عن اصله بمد قصير او قصر ممدود او ترخيم او قلب
وقيل انه الذي يعسر التفوه به لطوله او لثقل حروفه واستعمالها على اللسان او ثقل اجتماعها
والاول هو الصحيح واما المتغير وهو المستعار والمشبه على نحو ما قيل في الخطابة والزينة في اللفظة التي لا تدل
بتركيب حروفها وحدها بل بما يقترن به من هيئة نغمة ونبرة وليست للعرب وكان لكل اسم لليونانية اما
ان يكون مذكرا واما ان يكون مؤنثا او وسطا وكان بحروف التذكير وبحروف التأنيث كشيء ولشيء
واوضح القول وافضله ما يكون بالتصريح والتصريح هو ما يكون بالالفاظ الحقيقية المستولية
وفيما بعد ذلك يدخل لا للتفهيم بل للتعجيب مثل المستعارة يجعل القول لطيفا كريما واللغة يستعمل

فصل في قسمة الالفاظ وموافقتها
لانواع الشعر وفصل الكلام في طراغوذيا
وتشبيه اشعار اخرى به

للاعراب والتحير والرمز والنقل ايضا كالاستعارة وهو ممكن وكذلك الاسم المضعف وكلما اجتمعت هذه كان
الكلمة اشد واغرب وبها تفخيم الكلام وخصوصا الالفاظ المنقولة فلذلك يتضاحكون بالشعراء اذا اتوا
بلفظ مفصل او اتوا بنقل واستعارة بريدون الايضاح ولا يستعمل شيء منها للايضاح واورد لذلك امثلا
وذكر فيها ما يكون الصنعة فيه بالتركيب بالقلب مثل قولك لبس الانسان بسبب السنة بل السنة بسبب الانسان
والعطف والمطابقة وسائر ما قيل في الخطابة واشرنا اليه في فاتحة هذا الفن وقال ان الالفاظ المضعفة
اخص بنوع ديرمبي وقد جلت وهو الذي يثني فيه على الاخيار من غير تعيين واللغات اليق بشعر في وهو
وزن كان في اشعارهم يهول به حال المعاد على الاشرار واما المنقولات فهي اولى بوزن اليق وهو وزن يختص
بالامثال والحكم المشهورة وكذلك المنقولات شديدة الملائمة لايمرافي وهذا ما قيل في طراغوذيا واما الاشعار
القصصية التي كانت لهم والاوزان التي كانت تلائم القصص فسبيلها سبيل الطراغوذيا في تقسيم اجزائه
الى المبدأ والوسط والخاتمة ولا يقع الاستدلالات فيها على نفس الافعال بل على محاكاة الازمنة لان الغرض
ليس الافعال بل تخييل الازمنة وماذا يعرض فيه وما يكون حال الناس فيها بالقياس الى الغابر وكيف
ينتقل فيها الدول ويندرس امور ويجيء امور وذكر في ذلك امثلة وبين ان اوميرش احسنهم تأتيا في هذا المعنى
وكذلك الاشعار الجزئية فانه كان اهدى الى غرضها سبيلا واحسن لها الى الاجزاء الثلاثة تقسيما وان كان
ذلك في الامور الجزئية صعبا في كيفيتها وذكر امثلة فهذه الابواب متعارفة بينهم قال والنوع الى ايضا مناسب
لطراغوذيا وذلك انها اما بسيطة واما مشتبكة وربما كانت بعض اجزائها انفعاليا كما قلنا في طراغوذيا
واحكامها في التحزين والقسوة احكام طراغوذيا وذكر امثلا لاوقصايد لقوم بعضها بسيطة وبعضها مشتبكة
فانها كانت مختلفة الاوزان في الطول والقصر وكان بعضها شديد الطول وهو اطول وكان فيها خلقيات
واعتقاديات كما في طراغوذيا لكن طراغوذيا لا يتفنن في المحاكاة الا في الجزء الذي في المسكن ويذكر فيه
الثناء على الناحية والذي بازاء المنافقين الآخذين بالوجوه فاما القصص فانه لاتجاهه الى الخاتمة قد يقع
فيه حديث كثير ويتفنن في المحاكاة مختلفا وبذلك يزداد بهاؤه وربما ادخلوا فيها التخييلات التي علمتها
وان لم يكن مناسبة وذلك لان المناسب يقتضي سرعة التمام وانما يطول الكلام بالدخيل قال والمعاوزن
امر متوقع من التجربة فان انسانا قال له طبعا في الجنس من الامور المخصوصة به فوافق ذلك قبول الطباع
وهو وزن رزين واسع العرضة يحتمل معاني كثيرة وتسع محاكاة كثيرة فلذلك يحتمل ذكر الفضائل الكثيرة
فيما فيه واما ايامبو فلها اربعة اوزان وتحريك الى الهيئة رقصية مع الطرب لا الانفعال ولا يجب ان يخفى
هذا كما خفي على فلان وليست عرضته بواسعة متسعة ادنى وبالجملة فان الملائمة الطبيعية هي التي حركت
الى الاختيار فمال وان اوميرش وحده هو الذي يستحق المدح المطلق فقد كان يعلم ما يعمل وينبغي للشاعر
ان يقل من الكلام الذي لا محاكاة فيه وكان غير اوميرش يجتهد بطيل وانما يأتي بالمحاكاة يسيرا واما اوميرش
فكان كما يشبب يسيرا يتخلص الى محاكاة بمرأة او رجل او بمثل وعادة اخرى فان غير المعتاد معيف ويجب
ان يعتني الطراغوذيا بالامور العجيبة واما القصص فيدخل فيها من المعاني العجيبة ما لا يتعلق بكيفية الافعال
ثم لا يتخلص منها الى المضاحك بحسب المساكن وضرب امثالا وقد بين فضل اوميرش بتقصير غيره ودل
على ذلك باحوال واشعار لقوم بعضهم حكوا غير الحق وبعضهم ابتدأ واخبر الواجب قال وما كان من اجزاء
الشعر بطالا ليس فيه صنعة ومحاكاة بل هو شيء ساذج فحقه ان يعتني فيه بفصاحة اللفظ وقوته ليتدارك
به تقصير المعنى ويجتنب فيه البذلة اللهم الا ان يكون شديد الاشتهار ذكر لكل مضروب فصل في وجوه
تقصير الشاعر وفي تفضيل الطراغوذيا على ما يشبهه ان الشاعر يجري مجرى المصور
فكل واحد منهما محاك والمصور ينبغي ان يحاكي الشيء الواحد باحد امور ثلاثة اما بامور موجودة
في الحقيقة واما بامور يقال انها موجودة وكانت واما بامور يظن انها ستوجد ويظهر فكذلك
ينبغي ان يكون المحاكاة من الشاعر بمقالة تشتمل على اللغات والمنقولات من غير الشفافات التي بمطابقة من الشعر
للاقاويل السياسية التعقلية فان ذلك من شان صناعة اخرى والشاعر يغلط من وجهين فتارة بالذات
وبالحقيقة اذا حاكى ما ليس له وجود ولا امكان وتارة بالعرض اذا كان الذي يحاكي به موجودا لكنه
قد حرف عن هيئة وجوده كالمصور اذا صور فرسا فجعل الرجلين مقدمين وحقهما ان يكونا موخرين
اما يمينين واما مقدمين وقد علمنا ان كل غلط اما في الصناعة ومناسب لها واما خارج عنها وغير

فصل في وجوه تقصير الشاعر وفي تفضيل الطراغوذيا على ما يشبهه

مناسب لها وكذلك في الشعر وكل صناعة يخصها نوع من الغلط ويقابله نوع من الحل يلزم صاحب تلك الصناعة
واما الغلط الغير المناسب فليس حله على صاحب الصناعة فمن غلط الشاعر محاكاته بما ليس يمكن ومحاكاة
على التحريف وكذبه في المحاكاة كمن يحاكي بان الانثى يجعل لها قرنا عظيما او بانه يقصر في محاكاة الفاضل والرذل
في فاعله او فعله او في زمانه باضافته او في غايته ومن جهة اللفظ ان يكون اورد لفظا مشتركا لا يفهم منه
ما عني به من امرين متضادين يحتمل العبارة كل واحد منهما ومن ذلك ان لا يحسن محاكاة الناطق باشياء
لا تليق لها فيكت ذلك الشاعر بان فعال ضد الواجب فكذلك اذا حاكى بما ضده احسن ان يحاكي به وكذلك
اذا ترك المحاكاة وحاول البيان التصديقي الصناعي على ان ذلك جائز اذا وقع موقعا حسنا فبلغت به
الغاية فان قصر قليلا قبح ولا يقبح المحاكاة بما لا يمكن وان كان غير ظاهر الاحالة ولا مشهورها واحسن
المواضع لذلك الخلقيات والرائيات والاغاليط والتوبيخات التي باذائها هو هذه الاثنى عشر ويدخل في
جملة غير الامكان او المحاكاة بالضد اد وبما يعيبه ضد او التحريف او الصناعة التصديقية او كونه غير نطقي
وقد شحن هذا الفصل من التعليم الاول بامثلة ثم يقايس بين طراغوذيا وافي وخاصة فو دطيقي منه وهو
ضرب يخلط القول فيه بالحركات الشمائلية والاشكال الاستدراجية في اخذ الوجوه وباغاني وكان القدماء
يذمون ذلك ويشبهون الشاعر المفتقر الى ذلك والعامل به بافي ذنة بل يجعلونه استواخا لامنه واما افي
فهو بنفسه جميل ولا يحتاج الى شيء من ذلك فيكون فو دطيقي على هذا القياس احسن وبالجملة فان كان
منه اخذ بالوجوه ليس بشعر وباقية ايضا غناء وعلى نحو عادة رجل كان فيما ينشد يزعق ويزمر على انه
ليس كل حركة وشكل استدراجي مذموم بل الذي يخاس به ويتنا قط والطراغوذيا قد يمكن ان يطول
البيت منه حتى يكون مكان الجزء الثاني كلام ويكون لقائل ان يقول ان طراغوذيا جامع لكل شيء واما افي
فوزن فقط وايضا فان الشيء اذا دخل بعض اجزائه والقلائل منها غناء واخذ بالوجوه وكان لها اشكال
كان الذ وخصوصا ولها ان تدل بالقول والعمل جميعا ولان هذا انما يعرض عندانقضائه ويكون من بعيد
ولو كان اختلاط ذلك بطراغوذيا في مدح طويلة تسمج ومثل ذلك وايضا من فضائل الطراغوذيا انه مقصور
على محاكاة نمط واحد واما افي فهو مختلف وكان طراغوذيات كثيرة مجموعة في خرافة واحدة ويكون ذلك
منتشرا وان ظهر المعنى فيه بسرعة فانه منتشر خفي غير مستقيم لان الوزن الواحد
انما يلائم من ثلثا الجملة عرضا واحدا فاذا تعداه وان كانت المحاكاة متصنعة
لذيذة فلا يكون مناسبة الا للغرض واحد هذا هو تلخيص القدر الذي
وجد في هذه البلاد من كتاب الشعر للمعلم الاول وقد بقي منه شطر
صالح ولا يبعد ان نجتهد نحن فنبتدع في علم الشعر المطلق
وفي علم الشعر بحسب عادة هذا الزمان كلاما شديد
التحصيل والتفصيل واما ههنا فلنقتصر
على هذا المبلغ فان وكدنا الاستقصاء
فيما ينتفع به في العلوم والله
ولي التوفيق تم
المنطقيات

٢١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ❁ وصلى الله على خير خلقه محمد وآله اجمعين ❁ واذ قد فرغنا بتيسير الله وعونه
مما وجب تقديمه في كتابنا هذا وهو تعليم الكتاب من صناعة المنطق فحري بنا ان نفتتح الكلام في تعليم العلم الطبيعي
على النحو الذي تقرر عليه رأينا وانتهى اليه نظرنا وان نجعل الترتيب في ذلك مقاربا للترتيب الذي يجري عليه فلسفة
المشائين وان نتشدد فيما هو بعيد عن البداية والفطرة الاولى المخالف فيه بعد من الجاحد ونتساهل فيما هو
الحق يكشف عن صورته ويشهد على المخالف فيه بعلة وجهه وان لا نذهب عمرنا في مناقضة كل مذهب او العناد
عن الانتصار في مناقضته على البلاغ فكثيرا ما نرى المتكلمين في العلوم اذا تناولوا بنقضهم مقالة او كبوا
بيانهم على مسئلة يخلط الحق فيها عن كذب نقضوا كل قوة وحققوا كل شبهة وتشوكوا كل حجة فاذا تجيء الى المشكل
وخلصوا الى الجانب المشتبه مروا عليه صفحا ونحن نرجو ان نكون وراء سبيل مقابلة لسبيلهم ونهج معارض
لنهجهم ونجتهد ما امكن في ان نشرح عمن قبلنا الصواب ونعرض صفحا عما نظنهم سهوا فيه وهذا هو الذي صدنا
عن شرح كتبهم وتفاسير نصوصهم اذ لم نامن ان ننتهي الى مواضع يظن انهم سهوا فيها فنضطر اما الى التكلف عذرا
عنهم واختلاق حجة وانتحالها لهم والى المجاهرة بالنقض وقد اغنانا الله عن ذلك ونصب له قوما بذلوا مجهودهم
فيه وفسروا كتبهم فمن اشتهى الوقوف على الفاظهم فشرحهم يهديه وتفاسيرهم تكفيه ومن تشطى العلم والمعاني
فيجدها في تلك الكتب منثورة وبعضها افادناه مقدار بحثنا مع قصر عمرنا في هذه الكتب التي عملناها
وسميناها كتاب الشفاء مجموعا والله ولي تاييدنا وعصمتنا ومن ههنا نشرع في غرضنا متوكلين عليه ❁

## المقالة الاولى في الاسباب والمبادي للطبيعيات فصل في تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مباديها

قد علمت من الفن الذي فيه تعلم البرهان
الذي لخصناه ان العلوم منها كلية ومنها جزئية وعلمت مناسبات بعضها الى بعض فيجب ان تعلموا الآن ان
العلم الذي نحن في تعليمه هو العلم الطبيعي وهو علم جزئي بالقياس الى ما نذكره فيما بعد وموضوعه اذ قد علمت
ان لكل علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير والمبحوث عنه فيه هو الاعراض اللازمة له
من جهة ما هو كذا وهي الاعراض التي تسمى ذاتية وهي اللواحق التي تلحقه بما هو هو كانت صورا او اعراضا
او مشتقة منهما على ما فهمت والامور الطبيعية هي هذه الاجسام من هذه الجهة وما يعرض لها من حيث
هي بهذه الجهة ويسمى كلها طبيعيا بالنسبة الى القوة التي تسمى طبيعة التي ستعرفها بعد فبعضها موضوعات لها

المقالة الاولى في الاسباب والمبادي للطبيعيات فصل في تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مباديها

وبعضها



وبعضها آثار وحركات وهيئات تصدر عنها فان كان للامور الطبيعية مباد واسباب وعلل لم يتحقق العلم
الطبيعي الا منها فقد شرح في تعليم البرهان انه لا سبيل الى تحقق معرفة الامور ذوات المبادي الا بعد الوقوف
على مباديها والوقوف من مباديها عليها فان هذا هو النحو من التعليم والتعلم الذي يتوصل منه الى تحقق المعرفة
بالامور ذوات المبادي وايضا اذ كانت الامور الطبيعية ذوات مباد فلا يخلو اما ان تكون تلك المبادي
لجزئي جزئي منها ولا تشترك كلها في المبادي فحينئذ لا يبعد ان يفيد العلم الطبيعي اثبات انية هذه المبادي
وتحقيق ماهيتها معا واذ كانت الامور الطبيعية تشترك في مباد اول تعم جميعها وهي التي تكون مبادي
لموضوعها المشترك ولاحوالها المشتركة لا محالة فلا يكون اثبات هذه المبادي اذ كانت محتاجة الى الاثبات
الى الصناعة الطبيعيين كما علمت في الفن المكتوب في علم البرهان بل الى صناعة اخرى واما قبول وجودها
وضعا وتصور ماهيتها تحقيقا فيكون على الطبيعي وايضا اذ كانت الامور الطبيعية ذوات مباد عامة
لجميعها وذوات مباد اخص منها يكون مثلا للجنس من اجناسها مثل مباد النامية منها وذوات مباد
اخص من الاخص يكون مثلا للنوع من انواعها مثل مبادي النوع الانساني منها وكانت ايضا ذوات عوارض
ذاتية عامة لجميعها واخرى تامة للجنس واخرى عامة للنوع فالوجه التعلم والتعليم العقلي منها ان نبتدئ
مما هو اعم ونتسلك الى ما هو اخص لانك تعلم ان الجنس جزء حد النوع فمعرفة الجنس يجب ان تكون اقدم
من معرفة النوع لان المعرفة بجزء الحد قبل المعرفة بالحد وتصوره قبل الوقوف على المحدود اذ كنا بالحد
ما نتحقق ماهية المحدود فاذا كان كذلك فالمبادي التي للامور العامة يجب ان تعرف هي ولاحقها تعرف
الامور العامة والامور العامة يجب ان تعرف هي ولاحقها تعرف الامور الخاصة فيجب ان نبتدئ في
التعليم من المبادي التي للامور العامة اذ الامور العامة اعرف عند عقولنا وان لم تكن اعرف عند الطبيعة
اي لم تكن الامور المقصودة في الطباع لتتمة الوجود بذاتها فان المقصود في الطبيعة ليس ان يوجد حيوان
مطلقا ولا جسم مطلقا بل ان توجد طبايع النوعيات والطبيعة النوعية اذا وجدت في الاعيان كان
شخصا ما فالمقصود اذن ان توجد طبايع النوعيات اشخاصا ما في الاعيان وليس المقصود هو الشخص
المعين الا في الطبيعة الجزئية الخاصة بذلك الشخص ولو كان المقصود هو الشخص المعين لكان الوجود
ينتقص نظامه بفساده وعدمه كما لو كان المقصود هو الطبيعة العامة والجنسية لكان الوجود والنظام
يتم بوجوده مثل وجود جسم كيف كان او حيوان كيف كان فهما اقرب من البيان ان المقصود هو طبيعة النوع
لتوجد شخصا وان لم يتعين وهو الكامل وهو الغاية الكلية فالاعرف عند الطبيعة هو هذا وليس هو الاقدم
بالطبع ان عنينا بالاقدم ما قيل في قاطيغورياس ولم نعن بالاقدم الغاية والناس كلهم كالمشتركين
في معرفة الطبايع العامة والجنسية وانما يتميزون بان بعضهم يعرف النوعيات وينتهي اليها ويمعن في
التفصيل وبعضهم يقف عند الجنسيات فبعضهم مثلا يعرف الحيوانية وبعضهم يعرف الانسانية
ايضا والفرسية واذا انتهت المعرفة الى الطبايع النوعية وما يعرض لها وقفنا البحث ولم نبال بما يفوتنا
من معرفة الشخصيات ولا مال الينا البتة فبين انا اذا قايسنا ما بين الامور العامة والخاصة ثم
قايسنا بينهما معا وبين العقل وجدنا الامور العامة اعرف عند العقل واذا قايسنا بينهما معا وبين
نظام الوجود والامر المقصود في الطبيعة الكلية وجدنا الامور النوعية اعرف عند الطبيعة واذا
قايسنا بين الشخصيات المعينة وبين الامور النوعية ونسبناهما الى العقل لم نجد للشخصيات المعينة
عند العقل مكانا يعتد به وتأخرا الا ان تشترك القوة الحاسة التي في الباطن فحينئذ يكون الشخصيات
اعرف عندنا من الكليات فان الشخصيات ترتسم في القوة الحاسة التي في الباطن ثم يقتبس منه العقل المشاركات
والمباينات فينتزع طبايع العاميات النوعية واذا نسبناهما الى الطبيعة وجدنا العامية النوعية اعرف
وان كان ابتداء فعلها من الشخصيات المعينة فان الطبيعة انما تقصد من وجود الجسم ان يتوصل به الى
وجود الانسان وما يجانسه وتقصد من وجود الشخص المعين الكائن الفاسد ان يكون طبيعة النوع
موجودة واذا امكنها حصول هذا الغرض في شخص واحد وهو الذي يكون مادته غير مذعنة للتغير
والفساد لم يحتج الى ان يوجد للنوع شخص آخر كالشمس والقمر وغيرهما على ان الحس والتخيل ايضا في ادراكهما
الجزئيات انما يبتدئان اول شيء من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغ تصور الشخص
الذي هو شخص صرف من كل وجه واما بيان كيفية هذا فهو ان الجسم معنى عام وله بما هو جسم ان يتخصص

فيكون هذا الجسم والحيوان ايضا معنى عام واخص من الجسم وله بما هو حيوان ان يتشخص فيكون
الحيوان والانسان ايضا معنى عام واخص من الحيوان وله بما هو انسان ان يتشخص فيكون هذا الانسان
فاذا نسبنا هذه المراتب الى القوة المدركة وراعينا في ذلك نوعين من الترتيب وجدنا ما هو اشبه
بالعام واقرب مناسبة له هو اعرف فانه ليس يمكن ان يدرك بالحس والتخيل ان هذا هو هذا الحيوان
الا وادرك انه هذا الجسم وان يدرك انه هو هذا الانسان الا وادرك انه هذا الحيوان وهذا الجسم وقد
يدرك انه هذا الجسم اذا لاح من بعيد ولا يدرك انه هذا الانسان فقد بان ووضح ان حال الحس ايضا من
هذه الجهة كحال العقل وانما ناسب العام اعرف في ذاته ايضا عند الحس واما في الزمان فان التخيل انما
يستفيد من الحس تخصا من النوع غير محدود بخاصيته فاول ما يرتسم في خيال الطفل من الصور التي
عنها على سبيل تأثير من تلك الصور في الخيال هو صورة شخص رجل وصورة شخص امرأة من غير
ان يتميز رجل هو ابوه عن رجل ليس هو اباه وامرأة هي امه عن امرأة ليست هي امه ثم يتميز عنده رجل هو
ابوه ورجل ليس هو اباه وامرأة هي امه وامرأة ليست هي امه ثم لا يزال يتفصيل الاشخاص عنده يسيرا
يسيرا وهذا الخيال الذي يرتسم فيه مثلا من الشخص الانساني مطلقا غير مخصص هو خيال المعنى
الذي يسمى منتشرا واذا قيل شخص منتشر هذا وقيل شخص منتشر لما ينطبع في الحس من شخص لاح من بعيد
اذا ارتسم له انه جسم من غير ادراك الحيوانية او انسانية فانما يقع عليهما اسم الشخص المنتشر باشتراك
الاسم وذلك ان المفهوم من لفظة الشخص المنتشر بالمعنى الاول هو انه شخص ما من اشخاص النوع الذي
ينسب اليه غير معين كيف كان واي شخص كان وكذلك رجل ما وامرأة ما فكان معنى الشخص هو كونه غير
منقسم الى عدة من يشاركه في الحد فانضم الى معنى الطبيعة الموضوعة للنوعية او الصنفية وحصل منهما
معنى واحد يسمى شخصا منتشرا غير معين كانه ما يدل عليه قولنا حيوان ناطق ما بشرط هو واحد لا يقال على كثرة
ويحد بهذا الحد فيكون حد الشخصية مضافا الى حد طبيعة النوعية وبالجملة هذا هو شخص غير معين واما
الكثرة وهذا الشخص الجسماني المعين ولا يصلح ان يكون غيره الا انه يصلح عند الذهن ان يضاف اليه معنى
الحيوانية او معنى الجمادية لشك الذهن لا لان الامر في نفسه صالح ان يضاف الى تلك الجسمية الى جنس
منها كان فالشخص المنتشر بالمعنى الاول يصلح عند الذهن ان يكون في الوجود اي شخص كان من ذلك
الجنس او النوع الواحد وبالمعنى الثاني ليس يصلح في الذهن ان يكون اي شخص كان من ذلك النوع بل لا يكون
غير هذا الواحد المعين لكنه يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجويز ان يتعين بحيوانية معينة مثلا دون
جمادية او جمادية معينة دون حيوانية بعينها بالقياس اليه بعد حكمه انه في نفسه لا يجوز ان يكون صالحا
للامرين بل هو لاحدهما متعينا فهذا وهاهنا مقايسة ايضا بين العلل والمعلولات ومقايسة بين الاجزاء
البسيطة والمركبات فاذا كانت العلل داخلة في قوام المعلولات كالاجزاء لها مثل حال الخشب والشكل
بالقياس الى السرير فان نسبتها الى المعلولات نسبة البسائط الى المركبات واما اذا كانت العلل مباينة
للمعلولات مثل النجار للسرير فهناك نظر آخر وكلتا المقايستين نسبة الى الحس والى العقل والى الطبيعة
فاما المقايسة ما بين الحس وبين العلل وبين المعلولات على ان العلل مباينة فان كانت العلل والمعلولات محسوسة
فلا كثير تقدم وتأخر لاحدهما عند الآخر حسا وان كانت غير محسوسة فلا نسبة لاحدهما الى الحس وكذلك
حكم الخيال واما عند العقل فان العقل ربما وصل اليه العلة قبل المعلول فحكم من العلة الى المعلول
كما اذا رأى الانسان القمر مقارنا لكوكب درجته عند الجوزهر وكانت الشمس في الطرف الآخر من
القطر فيحكم العقل بالكسوف وكما اذا علم ان المادة متحركة الى العفن فيعلم ان الحمى كائنة وربما وصل
اليه المعلول قبل العلة فسلك من المعلول الى العلة وقد يعرف المعلول من قبل العلة تارة من طريق
الاستدلال وتارة من طريق الحس وربما عرف ولا معلولا فسلك منه الى العلة ثم سلك من العلة الى
معلول آخر فكانا قد اوضحنا هذه المعاني في تعليمنا الصناعة البرهان واما مناسبة هذه العلل المقايسة
للمعلولات بحسب القياس الى الطبيعة فانما كان منها علة على انه غاية فهو اعرف عند الطبيعة وما كان
منها علة على انه فاعل وكان فاعلا لا على ان وجوده ليكون فاعلا لما يفعله فانه اعرف عند الطبيعة من
المعلول وما كان وجوده في الطبيعة ليس لذاته بل ليفعل ما يكون عنه حتى يكون المفعول غاية لا له في
فعله فتعطل له في وجوده ذاته ان كان في الطبيعة شيء هذا صفته فليس هو اعرف من المعلول بل المعلول

اعرف عند الطبيعة منه واما نسبة اجزاء المركبات الى المركبات منها فان المركب اعرف بحسب الحس اذ الحس
يتناول اولا الجملة ويدركها ثم يفصل واذا تناول الجملة تناولها بالمعنى الاعم اي انه جسم او حيوان ثم يفصلها
واما عند العقل فان البسيط اقدم من المركب فانه لا يعرف طبيعة المركب الا بعد ان يعرف بسائطه فان لم
يعرف بسائطه فقد عرفه بعرض من اعراضه او جنس من اجناسه ولم يصل الى ذاته كانه عرفه مثلا جسما مستديرا
او ثقيلا او ما اشبه ذلك ولم يعرف ماهية جوهره واما عند الطبيعة فان المركب هو المقصود فيها في اكثر
الاشياء والاجزاء تفصل ليحصل منها المركب فالاعرف عند العقل من الامور العامة والخاصة ومن
الامور المركبة والبسيطة هو العامة والبسيطة وعند الطبيعة هو الخاصة النوعية والمركبة لكنه كما
ان الطبيعة تبتدئ في الايجاد بالعوام والبسائط ومنها توجد ذوات المفصلات النوعية وذوات المركبات
فكذلك المتعلم يبتدئ من العوام والبسائط ومنها يوجد العلم بالنوعيات والمركبات وكلاهما يقف عند حصول
الاول عند حصول النوعيات والمركبات **فصل في تعديد المبادي للطبيعيات على سبيل
المصادرة والوضع** ثم ان للامور الطبيعية مبادي وسنعدها ونضعها وضعا على ما هو الرأي
فيها ونعلم ماهياتها فنقول ان الجسم الطبيعي هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد وامتداد آخر
مقاطع له على قوائم وامتداد ثالث مقاطع لهما جميعا على قوائم وكونه بهذه الصفة هو الصورة التي بها صار
الجسم جسما وليس الجسم جسما بانه ذو امتدادات ثلثة مفروضة فان الجسم يكون موجودا جسما وثابتا و
ان غيرت الابعاد والامتدادات الموجودة فيه بالفعل فان الشمعة او قطعة من الماء قد يحصل فيها ابعاد
بالفعل طولا وعرضا وعمقا محدودة باطرافها ثم اذا استبدل شكلا بطل كل واحد من اعيان تلك الابعاد
المحدودة وحصلت ابعاد وامتدادات اخرى والجسم باق بجسميته لم يفسد ولم يتبدل والصورة التي
اوجبنا له وهي انه بحيث يمكن ان يفرض فيه تلك الامتدادات ثابتة لا تبطل وقد اشير لك الى هذا في غير
هذا الموضع وعلمت ان هذه الامتدادات المعينة هي كمية اقطاره وهي تلحقه وتتبدل وصورته جوهره لا تتبدل
وهذه الكمية ربما تبعت تبدل الاعراض فيه او صور كالماء يسخن فيزداد حجما لكن هذا الجسم الطبيعي من حيث
هو جسم طبيعي له مباد ومن حيث هو كائن فاسد بل متغير بالجملة له زيادة في المبادي فالمبادي التي بها
تحصل جسميته منها ما هي اجزاء من وجوده وداخلة في ذاته وهذه اولى عندهم بان تسمى مبادي وهي اثنان
احدهما منه قائم مقام الخشب من السرير والآخر منه قائم مقام صورة السرير وشكلها من السرير فالقائم
منه مقام الخشب من السرير يسمى هيولى وموضوعا ومادة وعنصرا واسطقسا بحسب اعتبارات مختلفة
والقائم منه مقام الصورة السريرية تسمى صورة وهذه صورة الجسمية اما متقدمة لسائر الصور التي
للطبيعيات واجناسها وانواعها واما مقارنة لها لا تنفك هي عنها فيكون هذا الذي هو الجسم كالخشب للسرير
هو ايضا لسائر ذوات تلك الصور بهذه المنزلة كلها اذ كلها مقترنة الوجود مع الجسمية فيه فيكون
ذلك الجوهر اذا نظر الى ذاته غير مضاف الى شيء وجد خاليا في نفسه عن هذه الصور بالفعل ويكون من شانه
ان يقبل هذه الصور او يقترن بها اما من شان طبيعته المطلقة الكلية كانها جنس لنوعين المتقدمة والمقارنة
وكل واحد منها مختص بقبول بعض الصور دون بعض بعد الجسمية او من شان طبيعة هي بعينها مشتركة لجميع
فيكون بكليتها من شانها ان يقبل كل هذه الصور بعضها مجتمعة ومتعاقبة وبعضها متعاقبة فقط فيكون
في طبيعتها مناسبة ما مع الصور على انه قابل لها ويكون هذه المناسبة كانه رسم فيها او ظل او خيال من الصور ويكون
الصورة هي التي تكمل هذا الجوهر بالفعل فللموضوع الطبيعي ان الجسم بما هو جسم مبدأ هو هيولى ومبدأ هو
صورة ان شئت صورة جسمية مطلقة او شئت صورة نوعية من صور الاجسام وان شئت صورة عرضية
اذا اخذنا الجسم من حيث هو كالابيض او القوي او الصحيح والموضوع له ان هذا الذي هو هيولى لا يتجرد عن
الصورة قائمة بنفسها البتة ولا يكون موجودة بالفعل الا بان يحصل الصورة فتوجد بها بالفعل
ويكون الصورة التي تزول عنها لو لا ان زوالها انما هو مع حصول صورة اخرى تنوب عنها وتقوم مقامها
لفسدت معها الهيولى بالفعل وهذه الهيولى من جهة انها بالقوة قابلة للصورة او للصور فتسمى هيولى لها
ومن جهة انها بالفعل حاملة للصورة فتسمى في هذا الموضع موضوعا لها وليس معنى الموضوع هاهنا معنى
الموضوع الذي اخذناه في المنطق جزء رسم الجوهر فان الهيولى لا يكون موضوعا بذلك المعنى البتة ومن
جهة انها مشتركة للصور كلها تسمى مادة وطينة ولانها ينحل اليها بالتحليل فيكون هي الجزء البسيط القابل

فصل في تعديد المبادي للطبيعيات على سبيل المصادرة والوضع

للصورة من جملة المركب فتسمى اسطقسا وكذلك كل ما يجري في ذلك مجريها ولانها يبتدئ منها التركيب
في هذا المعنى بعينه تسمى عنصرا وكذلك كل ما يجري في ذلك مجريها وكانها اذا ابتدئ منها فسمى عنصرا واذا
ابتدئ من المركب وانتهى اليها تسمى اسطقسا اذ الاسطقس هو ابسط اجزاء المركب فهذه هي المبادي
الداخلة في قوام الجسم وللجسم مباد ايضا فاعلية وغائية والفاعلية هي التي طبعت الصورة التي للاجسام
في مادتها فقومت المادة بالصورة وقومت منهما المركب يفعل بصورته وينفعل بمادته والغائية هي التي
لاجلها ما طبعت هذه الصورة في المادة ولما كان كلامنا ههنا في المبادي المشتركة فيكون الفاعل المأخوذ
ههنا هو المشترك والغاية المعتبرة ههنا هي المشترك فيها والمشترك فيه ههنا يعقل على نحوين احدهما ان يكون
الفاعل مشتركا فيه على انه يفعل الفعل الاول الذي يترتب عليه سائر الافاعيل كالذي يفيد المادة الاولى
الصورة الجسمية الاولى ان كان شيء كذلك على ما تعلم في موضعه فيكون يفيد الاصل الاول ثم من بعد ذلك
يتم كون ما بعده ويكون الغاية مشتركا فيها بانها الغاية التي تؤمها جميع الامور الطبيعية اذ كانت غاية كذلك
على ما تعلمه في موضعه وهذا نحو والنحو الاخر ان يكون المشترك فيه مشتركا فيه بنحو العموم كالفاعل الكلي
المقول على كل واحد من الفاعلات الجزئية للامور الجزئية والغاية الكلية المقولة على كل واحد من الغايات
الجزئية للامور الجزئية والفرق بين الامرين ان المشترك بحسب المعنى الاول يكون في الوجود ذاتا واحدة
بالعدد يشير العقل اليها انها هي من غير ان تجوز فيها قولا على كثيرين والمشترك بحسب المعنى الثاني لا يكون
في الوجود ذاتا واحدة بل امرا معقولا يتناول ذواتا كثيرة مشتركة عند العقل في انها فاعلة او غاية
فيكون هذا المشترك مقولا على كثيرين فالمبدأ الفاعلي المشترك للجميع بالنحو الاول اذ كان للطبيعيات
مبدأ فاعلي من هذا النحو لا يكون طبيعيا اذ كان كل طبيعي فهو بعد هذا المبدأ وهو منسوب الى جميعها بانه
مبدأ له لانه طبيعي فلو كان ذلك المبدأ طبيعيا لكان حينئذ مبدأ لنفسه وهذا محال ويكون المبدأ
الاول الفاعلي غيره وهذا خلف فاذا كان كذلك لم يكن للطبيعي بحث عنه بوجه اذ كان لا يتعاطى الطبيعيات
بوجه وعساه يكون مبدأ للطبيعيات وللموجودات غير الطبيعيات فيكون عليته اعم وجودا من علية ما هو
علة للامور الطبيعية خاصة ومن الامور التي لها نسبة خاصة الى الطبيعيات ان كان شيء كذلك نعم
قد يجوز ان يكون في جملة الامور الطبيعية ما هو مبدأ فاعلي لجميع الطبيعيات غير نفسه لا مبدأ فاعلي
لجميع الطبيعيات مطلقا والمبدأ الفاعلي المشترك بالنحو الاخر فلا يجب ان لو بحث الطبيعي عن حاله و
وجه ذلك البحث ان يتعرف حال كل ما هو مبدأ فاعلي لامر من الامور الطبيعية انه كيف يجب ان يكون
في قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله في القرب والبعد والموازاة والملاقاة وغير ذلك وان يبرهن عليه
فاذا فعل ذلك فقد عرف طبيعة الفاعل العام المشترك للطبيعيات بهذا النحو اذ عرف الحال التي تعم
ما هو فاعل في الطبيعيات من الطبيعيات وعلى هذا القياس فاعرف حال المبدأ الغائي واما ان المبادي
هي هذه الاربعة فستفصل الكلام فيها بعد فهو موضوع للطبيعي يبرهن عليه في الفلسفة الاولى هذا
واما الجسم من جهة ما هو متغير او مستكمل او حادث كاين فان له زيادة مبدأ وكونه متغيرا هو غير كونه
مستكملا والمفهوم من كونه حادثا وكاينا هو غير المفهوم من كليهما جميعا فان المفهوم من كونه متغيرا
انه كان بصفة حاصلة بطلت وحصلت له صفة اخرى فيكون هناك شيء هو المتغير وحالة كانت موجودة
فعدمت وحالة كانت معدومة فوجدت فبين انه لا بد له من حيث هو متغير من ان يكون له امر قابل لما تغير عنه
ولما تغير اليه موجودة حاصلة وعدمها كان مع الصورة الزايلة كالثوب الذي اسود وابيض فالثوب
والبياض وقد كان السواد معدوما اذ كان البياض موجودا والمفهوم من كونه مستكملا هو ان يحصل له
امر لم يكن فيه من غير زوال شيء عنه مثل الساكن يتحرك فانه حين ما كان ساكنا لم يكن الا عادما للحركة التي
هي موجودة له بالامكان والقوة فلما تحرك لم يزل عنه شيء الا العدم فقط ومثل اللوح الساذج كتب فيه
والمستكمل لا بد ان يكون له ذات وجدت ناقصة ثم كملت وامر حصل فيه وعدم تقدمه فان العدم شرط
في ان يكون الشيء متغيرا او مستكملا فانه لو لم يكن هناك عدم لاستحال ان يكون مستكملا او متغيرا بل كان
يكون الكمال والصورة حاصلة له دائما فاذن المتغير والمستكمل يحتاج الى ان يكون قبله عدم حتى
يتحقق كونه متغيرا او مستكملا والعدم ليس يحتاج في ان يكون عدما الى ان يحصل تغير او استكمال فرفع
العدم يوجب رفع المتغير والمستكمل من حيث هو متغير ومستكمل ورفع المتغير والمستكمل لا يوجب

رفع العدم



رفع العدم فالعدم من هذا الوجه اقدم فهو مبدأ اذ كان كل ما لا بد له من وجوده اي وجود كان ليوجد شيء آخر
من غير انعكاس مبدأ وان كان ذلك لا يكفي في كون الشيء مبدأ ولا يكون المبدأ كل ما لا بد من وجوده للامر
اي وجود كان بل ما لا بد من وجوده مع الامر الذي هو له مبدأ من غير تقدم ولا تأخر فليس العدم مبدأ ولا
فايدة لنا في ان نناقش في التسمية فلنستعمل بدل المبدأ المحتاج اليه من غير انعكاس فنجد القابل المتغير والامر
ونجد العدم ونجد الصورة كلها محتاجا اليه في ان يكون الجسم متغيرا او مستكملا وهذا يتضح لنا بادنى تامل
والمفهوم من كون الجسم كاينا وحادثا يضطرنا الى اثبات امر حدث والى عدم سبق واما ان هذا الحادث
فهذا الكاين هل يحتاج ان يتقدم كونه وحدوثه وجود جوهر كان مقارنا للعدم الصورة الكاينة ثم فارقه
وبطل عنها العدم فهو امر ليس يبين لنا عن قريب بيان ذلك بل يجب ان تضعه الطبيعي وضعا ويقنعه بالاستقراء
ويبرهن عليه في الفلسفة وربما قامت صناعة الجدل في افادة نفس المتعلم طرفا صالحا من السكون اليه
الا ان الصنايع البرهانية لا يخلط بالجدل فالجسم له من المبادي التي ليست مفارقة له ولما فيه بالقوام
واياها نخص باسم المبادي اما من حيث هو جسم مطلقا فالهيولى والصورة الجسمية المذكورة التي يلزمها
التي صح — الكيفيات العرضية او الصورة النوعية الكمالية واما من حيث هو مستكمل او متغير او كاين فقد زيد له نسبة
العدم المقارن لهيولاه قبل كونه ويكون مبدأ على ما قيل فان اخذنا ما يعم المتغير والمستكمل والكاين كانت المبادي
هيولى وهيئة وعدما وان خصصنا المتغير كانت المبادي هيولى ومضادة فان المتوسط انما يتغير عنه واليه
من حيث فيه ضدية ما ويشبه ان يكون الفرق بين المضادة والهيئة والعدم ما قد عرفته ويحصل ذلك
فيما علمته والجوهر من حيث هو جوهر فهيئته صورة وقد عرفناك الفرق بين الصورة والعرض واما المتغيرات
والمستكملات لا في الجوهرية فهيئتها عرض وقد جرت العادة ان يسمى كل هيئة في هذا الموضع صورة فلنسم
كل هيئة صورة ونعني به كل امر يحدث في قابل يصير له موصوفا بصفة مخصوصة والهيولى تفارق كل واحد
منهما بانها توجد مع كل واحد منهما بحالها والصورة تفارق العدم بان الصورة ماهية ما بنفسها زايدة
الوجود صح — على الوجود الذي للهيولى والعدم لا يزيد وجودا على الوجود الذي للهيولى بل يصحبها بحال لمقايسته الى
هذه الصورة اذ لم يكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة وهذا العدم ليس هو العدم المطلق
بل عدم له نحو من الوجود فانه عدم شيء مع تهيؤ واستعداد له في مادة معينة فانه ليس الانسان يكون
عن كل لا انسانية بل عن لا انسانية في قابل للانسانية والكون بالصورة لا بالعدم والفساد بالعدم
لا بالصورة وقد يقال ان الشيء كاين عن الهيولى وعن العدم ولا يقال كاين عن الصورة فيقال ان السرير كاين
عن الهيولى اي عن الخشب ويقال كاين عن اللاسرير وفي كثير من المواضع يصح ان يقال انه كاين عن الهيولى وفي
كثير منها لا يصح ودايما يقال انه كاين عن العدم فانه لا يقال كاين عن الانسان كاتب بل يقال ان الانسان كان
كاتبا ويقال عن النطفة كان انسان ويقال عن الخشب كان سرير والسبب في ذلك اما في النطفة فلانها خلعت
صورة نطفية فيكون ههنا اللفظة عن تدل على معنى بعد كما يدل في قولهم كان عن العدم كما يقال انه كان عن
لا انسان انسان اي بعد اللاانسانية واما في الخشب فحيث يقال ايضا عن الخشب كان سرير فلان الخشب
وان لم يخل عن صورة للخشبية فقد خلا عن صورة ما اذ الخشب لم يتغير في صفة من الصفات وشكل من
الاشكال بالنحت والنجر لا يكون عنه السرير ولا يتشكل بشكله فيشبه النطفة من وجه اذ كل منهما قد تغير
عن حاله ويستعمل فيه ايضا لفظة عن وهذان الصنفان من الموضوعات والهيوليات يقال فيهما عن بمعنى بعد
وصنف من الموضوعات يستعمل فيه لفظة عن ولفظة من على معنى آخر وبيان ذلك انه اذا كانت موضوعات
لصورة من الصور انما وضع لها بالمزاج والتركيب فقد يقال ان الكاين يكون عنها وقد يقال بلفظة عن ولفظة
على ان الكاين متقوم منها كقولنا عن الزاج والعفص كان الحبر ويشبه ايضا ان يكون الصنف الاول يقال
فيه لفظة عن بمعنى مركب من البعدية وهذا المعنى فان النطفة او الخشب كان عنهما ما كان بمعنى انه كان بعد ما
كانت على حال لم استحيل منها شيء وتوهم ان الكاين الذي قيل انه كان عنهما انما كان مثل النطفة والزاج فلا يقال
فيه انه كان المتكون الكاين فلا يقال ان النطفة كانت انسانا او الزاج كان حبرا كما يقال ان الانسان كان كاتبا
الا بنوع من المجاز ونوع صار اي تغير وما كان مثل الخشب فقد يقال فيه كلا الوجهين فيقال عن الخشب كان
سرير وان الخشب كان سريرا وذلك لان الخشب من حيث هو خشب لا يفسد فساد النطفة فيشبه الانسان
من حيث يقبل الكتابة ولكنه ما لم يخل شكلا لم يقبل شكل السرير ويشبه النطفة من حيث يستحيل الى القنا

وحيث لايصح من ذلك ان يقال لغيبه عن فاذا اضيف اليه العدم صح كما يقال عن الانسان الغير الكاتب كان
كاتب والعدم نفسه لايصح فيه البتة ان يقال الا مع لفظة عن فانه لايقال ان غير الكاتب كان كاتبا او
يكون كاتبا غير كاتب نعم ان لم يعن بغير الكاتب نفس غير الكاتب بل الموضوع الموصوف بانه غير كاتب جاز قيل
ذلك واما لفظة عن فيصح استعمالها فيه دائما على انى لا اتشدد في هذا وما اشبهه فشتى اللغات تختلف
في اباحة هذه الاستعمالات وحظرها بل اقول اذا عنى بلفظة عن المعنيان اللذان ذكرناهما جاز اطلاقها
ولم يجوز احيث لم يجز وقد يذكر في مثل هذا الموضع حال الشوق الهيولى الى الصورة وتشبيهها بالانثى
وتشبيه الصورة بالذكر وهذا شيء لست افهمه اما الشوق النفساني فلا يختلف في سلبه عن الهيولى
واما الشوق التسخيري الطبيعي الذي يكون انبعاثه على سبيل الانبعاث كما للحجر الى السفل ليستكمل
بعد نقص له في انيته الطبيعي فهذا الشوق ايضا بعيد عنه ولقد كان يجوز ان يكون للهيولى شوق
الى الصورة لو كان هنا لك خلو عن الصور كلها او ملال لصورة قارنته او فقدان قناعة بما يحصل لها من
الصور المكملة اياها نوعا وكان لها ان تتحرك بنفسها الى اكتساب الصورة كما للحجر في اكتساب الاين وكان
فيها قوة محركة وليست خالية عن الصور كلها ولا يليق بها الملال للصورة الحاصلة فيمل في نقضها
ورفضها فان حصول هذه الصورة ان كان موجبا للملال لنفس حصولها وجب ان لايشتاق اليها
وان كان لمدة طالت فيكون الشوق عارضا لها بعد حين لا امرا في جوهرها فيكون هناك سبب جعل
ولا يجوز ايضا ان يكون غير قنعة بما يحصل بل مشتاقة الى اجتماع الاضداد فيها فان هذا محال والمحال
ربما ظن انه يشتاق اليه الاشتياق النفساني واما الاشتياق التسخيري فانما يكون الى الغاية في الطبيعة
المكملة والغايات الطبيعية غير محالة ومع هذا فكيف يجوز ان يكون للهيولى تحرك الى الصورة وانما
تأتيها الصورة الطارية من سبب يبطل صورتها الموجودة لا لانها تكتسبها بحركتها ولو لم يجعلوا هذا
الشوق الى الصور المقومة التي هي كمالات اولى بل الى الكمالات الثانية اللاحقة لكان يتصور معنى
هذا الشوق من المتعلد فكيف وقد جعلوا ذلك لها شوقا الى الصور المقومة فمن هذه الاشياء يعسر
على فهم هذا الكلام الذي هو اشبه بكلام الصوفية منه بكلام الفلاسفة وعسى ان يكون غيري
يفهم هذا الكلام حق الفهم فليرجع اليه فيه ولو كان بدل الهيولى بالاطلاق هيولى ما يستكمل
بالصورة الطبيعية حتى يحدث من الصورة الطبيعية التي فيها لها انبعاث نحو استكمالات تلك
الصورة مثل الارض في التسفل والنار في التصعد لكان لهذا الكلام وجه وان كان مرجع ذلك
الشوق الى الصورة الفاعلة واما على هذا الاطلاق فما اتشا فهمه فصل في كيفية كون هذه

فصل في كيفية كون هذه المبادي مشتركة

المبادي مشتركة لما كان نظرنا هاهنا انما هو في المبادي المشتركة فحق علينا ان ننظر في هذه المبادي
الثلثة المشتركة انها على اي نحو من النحوين المذكورين يكون مشتركة لكنه سيظهر لنا ان الاجسام منها ما هي
قابل للكون والفساد اي منها ما هيولياتها تستجد صورة وتخلي صورة ومنها ما ليس قابلا للكون
والفساد بل وجوده بالابداع فاذا كان ذلك كذلك لم يكن لها هيولى مشتركة على النحو الاول من النحوين المذكورين
فانه لا يكون هيولى واحدة تارة تقبل صورة الكائنات الفاسدة وتارة تقبل صورة ما لا يفسد في
طباعه ولا لذلك هيولاني فان ذلك مستحيل بل ربما جاز ان يكون الهيولى المشتركة لبعض الاجسام
وهي الاجسام الكائنة الفاسدة التي تفسد بعضها الى بعض ويتكون بعضها من بعض كما سنبين
من حال الاربعة التي تسمى الاستقصات اللهم الا ان يجعل طبيعة الموضوع التي صورته ما لا يفسد
والموضوع لصورة ما يفسد طبيعة واحدة في نفسها انما الحد لقبول كل صورة الا ان ما لا يفسد
قد عرض ان قارنته الصورة التي لا ضد لها فيكون السبب في انها لا يكون ولا يفسد من جهة صورتها
الما نعتلادتها انما هي في طباعها لا من جهة المادة المطاوعة فان كان كذلك وبعيد ان يكون كذلك على ما
سنبين بعد فيكون حينئذ هيولى مشتركة بهذا الوجه والهيولى المشتركة بهذا الوجه سواء كانت
مشتركة للطبيعيات كلها او للكائنات الفاسدة فانها متعلقة بالابداع وليست تكون من شيء
وتفسد الى شيء والا كانت تحتاج الى هيولى اخرى فيكون مقدما عليها ومشتركة واما اهل الطبيعيات
مبدأ صوري مشترك بالنحو الاول فليس يوجد لها من الصور ما يتوهمه ان ذلك الا الجسمية فان كان
التغير في الاجسام في الكون والفساد انما يكون فيما وراء الصورة الجسمية ويكون مبدأ

لمثل ع

تمكن م

الصورة



الصورة الجسمية التي في الماء اذا استحال الهواء باقية بعينها في الماء فيكون وجد للاجسام مبدأ صوري
على هذه الصفة مشتركة لها بالعدد وبعدها مباد صورية يخص كل واحد منها واحدا منها وان كان
الامر ليس كذلك بل اذا فسدت المائية فسدت الجسمية التي كانت لهيولاه في فساد المائية وحدث
جسمية اخرى بالعدد موافقة في النوع فلا يكون للاجسام مثل هذا المبدأ الصوري المشترك وسيظهر لك
الحق من الامرين في موضعه ولو كان للاجسام مبدأ صوري بهذه الصفة او لطبقة من الاجسام الجسم
واحد صورة لا تفارق لكان ذلك المبدأ الصوري هذا ومن الاقتران بالهيولى ولم يكن مما يكون ويفسد
بل يتعلق ايضا بالابداع واما العدم فواضح من حاله انه لا يجوز ان يكون من جملة عدم مشترك بهذا النحو
الاول لان هذا العدم هو عدم شيء من شانه ان يكون واذا كان من شانه ان يكون لم يبعد ان يكون فحينئذ
لا يبقى هذا العدم فحينئذ لا يكون مشتركا واما المشترك على النحو الاخر من المعنيين فانه قد يوجد في كل صنف من
المبادي ما يكون مشتركا فان المبادي الثلثة يوجد مشتركة للكائنات والمتغيرات اذ يشترك كلها في ان
لكل منها هيولى وصورة وعدما وهذا المشترك يقال انه لا يكون ولا يفسد على نحو ما يقال للكليات انها
لا تكون ولا تفسد ويقال للكليات انها لا تكون ولا تفسد على وجهين فيعني باحد الوجهين ان الكلي
لا يكون ولا يفسد اي انه لا يكون وقت في العالم هو اول وقت وجد فيه اول شخص او عدم اوائل اشخاص
يحمل عليها ذلك الكلي وكان قبله وقت وليس ولا واحد منها موجودا فيه وفي الفساد ما يقابل هذا فهذا اقول
من الناس من يقول ان هذه المبادي المشتركة لا تكون ولا تفسد وهم القوم الذين يوجبون في العالم
دائما كونا وفسادا وحركة ما دام العالم موجودا والوجه الثاني ان ننظر الى ماهيتها كماهية الانسان
فننظر هل هو من حيث هو انسان يكون او يفسد فنجد معنى انه يكون ومعنى انه يفسد ليس معنى الانسان
من حيث هو انسان فيسلبان عن ماهية الانسان من حيث هو انسان لانه امر يلزمه ليس داخلا فيه
فكذلك يقال في هذه المبادي المشتركة بالنحو الثاني من نحوي الاشتراك المذكور ونظرنا هاهنا في المبادي
هو من هذه الجهة ليس كلامنا هاهنا في الجهة الاولى هذا واما اذا قصدنا الى الاعيان الموجودة منها فهنا
هيوليات تكون وتفسد كالخشب للسرير والعفص للحبر والهيولى الاولى التي اشرنا اليها لا تكون ولا تفسد
انما هي متعلقة الحصول بالابداع واما الصور فبعضها تكون وتفسد وهي التي في الكائنة الفاسدة
وبعضها لا تكون ولا تفسد وهي التي في المبدعات وقد يقال لها انها لا تكون ولا تفسد بمعنى آخر فانه ربما قيل
للصور التي في الكائنة الفاسدة انها لا تكون ولا تفسد بمعنى انها غير مركبة من هيولى وصورة حتى تكون
وتفسد اذ يراد بالكون حينئذ حصول لصورة لموضوع ويكون الكائن مجموعهما وبالفساد ما يقابله واما
العدم فاذا كان كونه ان كان له كون هو حصوله بعد ما لم يكن فكان حصوله ووجوده ليس وجود ما له
ذات حاصلة بنفسها بل كان وجوده بالعرض لانه عدم شيء معين في شيء معين هو الذي فيه قوته
فيكون له نحو من الكون ايضا بالعرض ومن الفساد بالعرض فكونه هو ان تفسد الصورة عن المادة فيحصل
عدم بهذه الصفة وفساده ان يحصل الصورة فلا يكون حينئذ العدم الذي بهذه الصفة موجودا
ولهذا العدم عدم بالعرض كما ان له وجودا بالعرض وعدمه هو الصورة لكن ليس قوام الصورة ووجودها
هو بالقياس اليه بل ذلك العرض له باعتبار ما وقوام هذا العدم ووجوده هو بنفس القياس الى هذه
الصورة فكان عدم العدم اعتبارا ما يعرض للصورة من الاعتبارات الاضافية التي ربما عرضت
للشيء الى غير نهاية والقوة على العدم هي بهذه المنزلة لان القوة الحقيقية هي بالقياس الى الفعل والكمال
بالعدم ولا فعل حقيقيا له ويجب ان يعلم ايضا ان هذه المبادي الثلثة المشتركة على اي نحو تكون مشتركا
فيها بالقياس الى ما يجب كل واحد منها فيه تكون الشركة فانه يعظم علينا ما يقولونه من ان اسم كل واحد منها
مشترك فانه ان كان كذلك فيكون ينبغي الجماعة مقصورا على ان يوجد المبادي الكثيرة ثلثة اسماء يعم
كل اسم منها طائفة من المبادي ويحتوي الاسماء الثلاثة على الجميع فان هذا قد كان يمكن ان يكفي المهم
فيه بان نصطلح نحن فيما بيننا على اسماء ونتواطأ عليها ولو فعلنا ذلك ولم نفعله بل قبلنا ما نقلوه
لم يكن في ايدينا الا اسماء ثلثة وما كان يحصل لنا من معاني المبادي شيء البتة وربما نقل من رضي
بهذا لنفسه وليس يمكننا ايضا ان نقول ان كل واحد منها يدل على ما يشتمله بالتواطؤ الصرف وكيف وقد
وقع تحت كل واحد منها اصناف شتى من مقولات شتى مختلف في معنى المبدائية بالتقديم والتأخير

ولا استكمال م

والاخرى بان يجب ان يكون دلالة المبادي دلالة التشكيك كدلالة الوجود والمبدأ والوحدة وقد عرفنا الفرق بين المشكك وبين المتفق والمتواطئ في المنطق فجميع ما يقال انه هيولى الطبيعة يشترك في معنى انها امر من شانه ان يحصل له امر آخر في ذاته بعد ان لا يكون له وهو الذي يكون منه الشيء وهو فيه لا بالعرض فربما كان هو بسيطا وربما كان مركبا بعد البسيط كالخشب للسرير وربما كان الحاصل له صورة جوهرية او هيئة عرضية وجميع ما يقال له انه صورة فهو الهيئة الحاصلة لمثل هذا الامر المذكور الذي يحصل منهما امر من الامور بهذا النحو من التركيب وجميع ما يقال له عدم فهو لا وجود مثل هذا الشيء الذي سميناه صورة فيما من شانه ان يحصل له وجميع نظرنا في الصورة هنهنا واعتبارنا مبدأيتها مصروفا الى كونه مبدأ بانه احد جزئي الكاين لا انه فاعل وان جاز ان يكون صورة فاعلا وقد كنا بينا ان الطبيعي لا يشتغل بالمبدأ الفاعلي والغائي المشتركين بالنحو الاول للامور الطبيعية كلها فحري بنا ان نشتغل بالمبدأ الفاعلي المشترك للطبيعيات التي بعد اذ قد فرغ من المبادي التي هي احرى بان تسمى مبادي اي المقومة للكاين او للجسم الطبيعي فيجب ان يشتغل بالمبادي التي هي اولى بان تسمى عللا ولنعرف منها المبدأ الفاعلي المشترك للطبيعيات وهو الطبيعة

## فصل في تعقب ما قاله برمانيدس وماليسوس في امر مبادي الوجود

فصل في تعقب ما قاله برمانيدس وماليسوس في امر مبادي الوجود

واذ قد بلغنا هذا المبلغ فقد سأل لنا بعض اصحابنا ان نتكلم على المذاهب المستفتحة التي للقدماء في مبادي الطبيعيات وقد جرت العادة بذكرها في فاتحة العلم الطبيعي قبل الكلام في الطبيعة وتلك المذاهب مثل المذهب المنسوب الى ماليسوس وبرمانيدس ان الموجود واحد غير متحرك ثم يقول ماليسوس انه غير متناه ويقول برمانيدس انه متناه ومثل مذهب من قال انه واحد غير متناه قابل للحركة اما ماء او هواء او غير ذلك ومذهب من جعل المبادي غير متناهية العدد اما اجزاء لا تتجزى مبثوثة في الخلاء واما اجساما صغارا متشابهة لما يكون عنها مائية ولحمية وهوائية وغير ذلك تخالطت كلها للكل وسائر المذاهب المذكورة في كتب المشائين وان نتكلم على النحو الذي نقضوا به مذاهبهم فنقول اما مذهب ماليسوس وبرمانيدس فانا غير محصلين له ولا يمكننا ان ننص على غرضهما فيه ولا انظنهما يبلغان من السفه والغباوة المبلغ الذي يدل عليه ظاهر كلامهما فلهما كلام ايضا في الطبيعيات وعلى كثرة المبادي لها مثل قول برمانيدس بالارض والنار وعلى تركيب الكاينات منها فيكون وشيكا ان يكون اشارتهما الى الموجود هي الى الموجود الواجب الوجود الذي هو بالحقيقة موجود كما نعلم في موضعه وانه غير منقسم ولا متحرك وانه غير متناه في القوة او انه متناه على معنى انه غاية ينتهي اليها كل شيء والذي ينتهي اليه يتخيل انه متناه من حيث انه ينتهى اليه او يشبه ان يكون غرضهما شيئا اخر وهو ان طبيعة الوجود بما هي طبيعة الوجود معنى واحد بالحد والرسم وان سائر الماهيات هي غير نفس طبيعة الوجود لانها اشياء تعرض لها الوجود ويلزمها كالانسانية فان الانسانية ماهية وليست نفس الوجود ولا الوجود جزء لها بل الوجود خارج عن حدها لاحق لماهياتها كما بينا في مواضع اخرى فيشبه ان يكون من قال انه متناه عنى انه محدود في نفسه ليس بطبايع ذاهبة في الكثرة ومن قال انه غير متناه عنى انه يعرض لاشياء غير متناهية وليس يخفى عليك بما تعلم في مواضع اخرى ان الانسان بما هو انسان ليس هو الموجود بما هو موجود بل معناه خارج عنه وكذلك حال كل واحد واحد من الامور الداخلة في المقولات بل كل شيء منها موضوع للوجود يلزمه الموجود فان لم يذهبا الى هذا وكابرا فليس يمكنني اذا ناقضهما وذلك لان القياس الذي يناقض به مذهبهما يكون لا محالة مؤلفا من مقدمات ويجب ان يكون تلك المقدمات اما في نفسها اظهر من النتيجة ولا اجد شيئا يكون اظهر من هذه النتيجة او يكون مسلمة عند الخصم وليس يمكنني اذا عرفنا اي تلك المقدمات يسلمانها هذان فانهما ان جوزا ارتكاب هذا المحال فمن يؤمنني اقدامهما على انكارهما كل مقدمة من المقدمات المستعملة في القياس عليهما على انا نجد كثيرا من المقدمات التي يناقضان بها اخفى من النتيجة التي يراد بيانها مثل ما يقال انه ان كان الموجود جوهرا فقط فلا يكون متناهيا ولا غير متناه لان الحد عارض للكم والكم عارض للجوهر فيكون حينئذ جوهر موجود وكم موجود فيكون الموجود فوق اثنين وانا اذا تاملت وجدت التناهي وغير التناهي مما يكفيه في تحقق وجوده ان يكون كما متصلا وهو المقدار المشاهد وبنا حاجة شديدة الى ان نبين ان المقدار المشاهد قايم في مادة وموضوع فلم يجز موجودا الا في موضوع فان هذا ليس مما يتبين بنفسه بل يحتاج في بيانه الى تكلف يعتد به فكيف يؤخذ

عارض لها ص

هذا مقدمة في انتاج ما هو بين بنفسه وكذلك ما قالوا من ان المحدود منجزئ باجزاء حده وغير ذلك واما سائر القوم فليشر اشارة خفيفة في هذا الموضع الى فساد مذاهبهم ثم في مستقبل ما نكتبه كلام نوقف منه على جلية الحال في ذلك فهو دون كاف شافيا فنقول الآن اما القايلون منهم بان المبدأ واحد فيتوجه اليهم النقض من وجهين احدهما من جهة انهم قالوا ان المبدأ واحد والثاني من جهة انهم قالوا ان ذلك المبدأ هو ماء او هواء فاما النقض عليهم من جهة ان ذلك المبدأ هو ماء او هواء فلا يخلق به الموضع الذي نتكلم فيه على مبادي الكاينات الفاسدات لا على المبادي العامة فانهم وضعوا ذلك المبدأ مبدأ للكاينات والفاسدات ايضا واما الدلالة على فساد قولهم ان المبدأ واحد فهو ان مذهبهم يجعل الامور كلها متفقة في الجوهر مختلفة في الاعراض ويبطلون مخالفة الاجسام بالفصول المنوعة وسيتضح لنا ان الاجسام تختلف بالفصول المنوعة واما القايلون بالمبادي التي تتكون عنها هذه الكاينات غير متناهية فقد اعترفوا انهم لا علم لهم بالكاينات اذ مباديها غير متناهية فلا يحاط بها علما فلا يحاط بما يكون عنها فاذ لا سبيل الى معرفة الكاينات فكيف علموا ايضا ان مباديها غير متناهية واما مناقضتهم من جهة تخصيصهم تلك الغير المتناهية بانها اجزاء لا تتجزى مبثوثة في الخلاء او مودعة في الخليط فالاحرى ان يشتغل به حيث ينظر في مبادي الكاينات الفاسدات ايضا واذ قد بلغنا هذا المبلغ فلنختم هذا الفصل و[illegible] داخلة في كتابنا بالعرض فمن شاء ان يثبته اثبته ومن شاء ان لا يثبته فلا يثبته

## فصل في تعريف الطبيعة

فصل في تعريف الطبيعة

نقول انه قد يقع من الاجسام التي قبلنا افعال وحركات فنجد بعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها توجب فيها تلك الافعال والحركات مثل تسخن الماء وصعود الحجر ونجد بعضها يصدر عنها افعال وحركات صدورا عن انفسها من غير ان يستند صدورها عنها الى سبب غريب كالماء فانا اذا اسخناه ثم خلينا عنه برد بطباعه والحجر اذا اصعدناه ثم خلينا عنه هبط بطباعه وعسى ان يكون ظننا بالبذور في استحالتها نباتا والنطفة في تكونها حيوانات قريبا من هذا الظن ونجد قريبا ايضا الحيوانات تتصرف في انواع حركاتها بارادتها ولا نرى ان قاسرا لها من خارج يصرفها تلك التصاريف فيرتسم في نفسنا تخيل ان الحركات وبالجملة الافعال والانفعالات الصادرة عن الاجسام قد يكون بسبب خارج غريب وقد يكون عن ذاتها لا عن خارج ثم الذي يكون عن ذاتها لا عن خارج فنحن في اول النظر نجوز ان يكون بعضه لا ندري طريقه ولعلنا لا نعرف عنها ويكون بعضه متفق الطرايق مختلف الوجوه ومع ذلك فنجوز ان يكون كل واحد من الوجهين صادرا بارادة وصادرا لا عن ارادة بل كصدور الرمي عن الحجر الهابط والاحراق من النار المشتعلة فهذا ما يرتسم في نفسنا ثم ما يردينا ان يكون هذه الاجسام التي لا نجد لها محركات من خارج انما يتحرك وتفعل عن محرك من خارج لا ندركه ولا نصل اليه بل عسى ان يكون مفارقا غير محسوس او عساه ان يكون محسوس الذات غير محسوس التاثير اي غير محسوس النسبة التي بينه وبين المنفعل عنه الدالة على انها موجبة له كما لو لم نر المغناطيس يجذب الحديد حسا او لم نعرف عقلا انه جاذب للحديد اذ ذلك كالمتعذر اداركه بطلب العقل فاذا راى الحديد يتحرك اليه لم يبعد ان يظن انه يتحرك عن ذاته على انه من الظاهر ان المتحرك لا يصح ان يكون تحركه بما هو جسم وانما تحركه بقوة فيه لكنا نضع وضعا يتسلمه الطبيعي ويبرهن عليه الالهي ان الاجسام المتحركة هذه الحركات انما تتحرك عن قوى فيها هي مبادي حركاتها وافعالها فمنها قوة تحرك وتغير ويصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير ارادة وقوة كذلك مع ارادة وقوة متفننة التحريك والفعل من غير ارادة وقوة متفننة التحريك والفعل مع ارادة وكذلك القسمة في جانب السكون فالاول من الاقسام هو كالحجر في هبوطه ووقوفه في الوسط ويسمى طبيعة والثاني كالشمس في دورانها عند محصلي الفلاسفة ويسمى نفسا فلكية والثالث كما للنبات في تكونها ونشوها ووقوفها اذ تحرك لا بالارادة حركات الى جهات شتى تفريعا وتشعيبا للاصول وتعريضا وتطويلا ويسمى نفسا نباتية والرابع كالحيوان ويسمى نفسا حيوانية وربما قيل اسم الطبيعة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فتسمى النفس النباتية طبيعة وربما قيل طبيعة لكل ما يصدر عنه فعله من غير روية واختيار حتى يكون العنكبوت انما تنسج بالطباع وكذلك ما يشبهه من الحيوانات لكن الطبيعة التي بها الاجسام الطبيعية طبيعية والتي نريد ان نفحص عنها هنهنا هي الطبيعة بالمعنى الاول وما اعجب ما قيل ان الباحث عن اثباتها من حقه ان يهزأ به وما اظن ان المراد بذلك ان الباحث عن اثباتها وهو

فاحص عن العلم الطبيعي يجب ان يثبتها اذ يريد ان يبرهن من الصناعة نفسها على مباديها واما ان لم يرد
هذا او تأويل آخر مناسب لهذا بل اريد ان وجود هذه القوة بين بنفسه فهو مما لا اصغي اليه ولا اولى
به وكيف وقد يلزمنا كلفة شاقة في ان يثبت ان لكل متحرك محركا وقد تجشم ذلك مفيدنا هذه الآراء تجشما
يعتد به فكيف يثبت هذا من يرى حركته ويلتمس الحجة على اثبات محرك لها فضلا عن ان يسلم محركا ويجعله
خارجيا الا ان الحق هو ان القول بوجود الطبيعة مبدأ للعلم الطبيعي وليس على الطبيعي ان يتكلم من ينكرها
وانما اثباتها على صاحب الفلسفة الاولى وعلى الطبيعي تحقيق ماهيتها وقد حددنا الطبيعة بانها مبدأ
اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ليس على انه يجب في كل شيء ان يكون مبدأ الحركة والسكون
معا بل على انها مبدأ لكل ما هو ذا ان يكون للشيء من الحركة ان كانت والسكون ان كان ثم بدا لبعض من
ورد من بعد ان استقصر هذا الرسم وتوخى ان يزيد عليه زيادة فقال ان هذا انما يدل على فعل الطبيعة لا
على جوهرها فانه انما يدل على نسبتها الى ما يصدر عنها ويجب ان يزاد في حدها فيقال ان الطبيعة قوة
سارية في الاجسام تفيد الصور والخلق هي مبدأ لكذا وكذا ونحن مستدفون بان معنى الرسم المأخوذ
عن الامام الاول ثم نقبل على كفاية هذا المتكلف للزيادة كلفته موضحا ان ما فعله ردي فاسد غير محتاج
اليه ولا الى بدله فنقول ان معنى قولنا مبدأ الحركة اي مبدأ فاعلي يصدر عنه التحريك في غيره وهو الجسم المتحرك
ومعنى قولنا اولا اي قريب لا واسطة بينه وبين التحريك نعني ان يكون النفس مبدأ لبعض حركات
الاجسام التي هي فيها ولكن بواسطة وقد ظن قوم ان النفس تفعل حركة الاشتغال بتوسط الطبيعة
ولا ارى الطبيعة تستعمل بحركة الاعضاء خلاف ما يوجبه ذاتها طاعة للنفس فلو استحالت الطبيعة
كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها غير مقتضيها ولما جاذب مقتضى النفس مقتضى
الطبيعة وان عني بذلك انه يحدث ميلا وبالميل تحرك فالطبيعة تفعل ذلك ايضا على ما سنشرح لك وكان
مثل هذا الميل ليس هو المحرك بل امر يحرك المحرك فان كان للنفس متوسط في التحريك فذلك في غير التحريكات
المكانية بل في تحريك الكون والانماء واذا اريد ان يكون هذا الحد عاما لكل تحريك فيدخل فيه الاول فان
النفس قد تكون نفس المحرك وتحرك ما هي فيه بتحريكها الانماء والاحالة ولكن لا اولا بل باستخدام الطبائع و
الكيفيات وتبين هذا لك بعد وقوله ما هو فيه ليفرق بين الطبيعة وبين الصناعة والقاسرات واما
قوله بالذات فقد يحمل على وجهين احدهما بالقياس الى المحرك والآخر بالقياس الى المتحرك ووجه حمله على
الوجه الاول ان الطبيعة تحرك لذاتها حين ما يكون بحال التحريك لا عن تسخير قاسر فيستحيل ان لا تحرك
ان لم يكن مانع حركته مباينة لحركة القاسرة وحمله على الوجه الثاني ان الطبيعة تحرك لما يتحرك عن ذاته
لا عن خارج وقوله لا بالعرض قد يحمل ايضا على وجهين احدهما بالقياس الى الطبيعة والآخر بالقياس
الى المتحرك وحمله بالقياس الى الطبيعة ان الطبيعة مبدأ لما كان حركته بالحقيقة لا بالعرض والحركة
بالعرض مثل حركة الساكن في السفينة بحركة السفينة والوجه الآخر ان لا تحرك الطبيعة صنما من
نحاس فهي تحركه بالعرض لان تحريكه بالذات للنحاس لا للصنم فليس الصنم من حيث هو صنم متحركا بالطبيعة
كالحجر فلذلك لا يكون للطبيب طبيعة اذا عالج الطبيب نفسه وحرك الطب ما هو فيه لانه فيه لا من حيث
هو مريض بل من حيث هو طبيب فان الطبيب اذا عالج نفسه فبرئ لم يبرأ لانه طبيب بل لانه متعالج فانه
من حيث هو معالج شيء ومن حيث هو متعالج شيء ومن حيث هو معالج صانع للعلاج عالم به ومن حيث هو
متعالج قابل للعلاج مريض فاما الزيادة التي رأى بعض المتأخرين بالاوائل ان يزيدها فقد فعل باطلا
فان القوة التي جعلها كالجنس في رسم الطبيعة هي القوة الفاعلية واذا احتجت حدت بانها مبدأ
تحرك من آخر في آخر بانه آخر وليس معنى القوة الا مبدأ تحريك يكون في الشيء وليس معنى السريان الا الكون
في الشيء وليس معنى التخليق والتشكيل الا داخلا في معنى التحريك وليس حفظ الخلق والاشكال الا
داخلا في التسكين ولو كان هذا الرجل قال ان الطبيعة هي مبدأ موجود في الاجسام لتحريكها الى كمالاتها
وتسكينها عليها هو مبدأ اول لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات لا بالعرض لم يكن الا مكررا لاشياء كثيرة
من غير حاجة اليها فكذلك اذا اورد بدل لطائفة من كلامه لفظا مفردا مواطيا لتلك الطائفة فيكون قد
كرر اشياء كثيرة وهو لا يشعر ومع ذلك فان هذا المتدارك للخلل هذا الرسم بزعمه قد حسب ان لفظ
قوة فقد يدل على ذات غير مضافة الى شيء وما نفعل فان المفهوم من القوة هو مبدأ التحريك والتسكين



لا غير والقوة لا ترتسم الا من جهة النسبة الاضافية فلا يكون ما ظنه حقا من انه يقرب من ذلك بايراد القوة
فما عمله هذا الرجل باطل فاسد ثم معنى قول المعلم الاول انه مبدأ الحركة والسكون ليس معنى المبدأ الذي للحركة
المكانية دون المبدأ للحركة التي في الكيف بل معنى كل مبدأ لاي حركة كانت بالذات فهو طبيعة كالمبدأ للحركة
التي في الكم والتي في الكيف والتي في المكان وفي غيرها ان كان ثم حركة وستتضح لك بعد اصناف الحركات
فاما كونه مبدأ للحركة في الكم فهو حال الطبيعة الموجبة لزيادة تخلخل وانبساط في الحجم او تكاثف وانقباض
في الحجم فان هذا تحريك من كمية الى كمية وان شئنا ان نجعل النمو بالطبيعة ونطلق اسم الطبيعة على ذلك
وناخذ الطبيعة على احد المعاني المذكورة فافعل واما كونه للحركة في الكيف فمثل حال طبيعة الماء اذا
عرض للماء ان استفاد كيفية غريبة لم يكن مقتضى طبيعته لكون البرودة مقتضى طبيعته فان العائق
اذا زال ردته طبيعته الى كيفيته واحالته اليها وحفظته عليها وكذلك الابدان اذا ساءت امزجتها
وقويت طبيعتها ردتها الى المزاج الموافق واما في المكان فظاهر وهو مثل حال طبيعة الحجر اذا حركته
الى اسفل وحال طبيعة النار اذا حركته الى فوق واما كونه مبدأ للحركة في الجواهر فمثل حال الطبيعة التي تحرك
الى الصورة معنى باصلاح الكم والكيف على ما تعلم واما حصول الصورة نعني ان لا يكون الطبيعة
مفيدة اياها بل يكون مهيئة لها ويستفاد من مواضع اخر والاولى ان يعلم هذا من صناعة اخرى فهذا هو
حد الطبيعة التي هي كالجنسية ويعطي كل واحد من الطبائع التي تحتها معناها **فصل في نسبة
الطبيعة الى المادة والصورة والحركة** ان لكل جسم طبيعة ومادة وصورة واعراضا
وطبيعته هي القوة التي تصدر عنها حركته او تغيره الذي يكون عن ذاته وكذلك سكونه وثباته وصورته
هي ماهيته التي بها هو ما هو ومادته هي المعنى الحامل لماهيته والاعراض هي الامور التي اذا تصورت
مادته بصورته وتمت نوعيته لزمته او عرضت له من خارج وربما كانت طبيعة الشيء هي بعينها صورته
وربما لم يكن اما في البسائط فان الطبيعة هي الصورة بعينها فان طبيعة الماء هي بعينها الماهية التي
بها الماء هو ما هو لكنها انما تكون طبيعة باعتبار وصورة باعتبار فاذا قيست الى الحركات والافعال
الصادرة عنها سميت طبيعة واذا قيست الى تقويمها لنوع الماء وان لم يلتفت الى ما يصدر عنها من
الآثار والحركات سميت صورة فصورة الماء مثلا قوة قامت بهيولى الماء فجعلتها ماء وتلك غير محسوسة
وعنها تصدر الآثار المحسوسة من البرودة المحسوسة والثقل الذي هو الميل بالفعل الذي لا يكون
بحسبه وهو في غير الطبيعي فيكون فعلها مثلا في جوهر الماء اما بالقياس الى المنازع عنه فالبرودة واما بالقياس
الى المؤثر فيه المتشكل له فالرطوبة واما بالقياس الى مكانه الغريب فالتحريك واما بالقياس الى مكانه المناسب
فالتسكين وهذه البرودة والرطوبة اعراض يلزم هذه الطبيعة اذا لم يكن هناك عائق وليس كل
الاعراض تتبع الصورة في الجسم بل ربما كانت الصورة معدة للمادة لان ينفعل عن سبب من خارج
بعرض كاستعداد لقبول الاعراض الصناعية وكثير من الاعراض الطبيعية واما في الاجسام المركبة فالطبيعة
كشيء من الصورة ولا يكون كنه الصورة فان الاجسام المركبة لا تتحرك بما هي بالقوة المحركة لها
بالذات الى جهة وحدها وان كان لا بد لها في ان يكون هي ما هي من تلك القوى وكانت تلك القوى جزءا
من صورتها وكان صورتها تجتمع من عدة معان فيحدث كالانسانية فانها تتضمن قوى الطبيعة
وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق واذا اجتمعت هذه كلها نوعا من الاجتماع اعطت الماهية
الانسانية واما كيفية نحو هذا الاجتماع فالاولى ان يتبين في الفلسفة الاولى اللهم الا ان يعني بالطبيعة
لا هذا الذي حددناه بل كل ما يصدر عنه افاعيل الشيء على اي نحو كان على الشرط المشروط في
الطبيعة او لم يكن فعسى ان يكون طبيعة كل شيء صورته ولكن غرضنا ههنا في اطلاق اسم الطبيعة
هو ما حددناه ومن هذه الاعراض ما يعرض من خارج ومنها ما يعرض من جوهر الشيء وقد يتبع بعضها
المادة كالسواد في الزنجي وآثار القروح وانتصاب القامة وقد يتبع بعضها الصورة كالذكاء
والفرح وغيره للانسان وقوة الضحك فانه وان لم يكن بد في وجودها عن ان يكون مادة موجودة
فان منبعثها من الصورة ومبدأ حدوثها ومستجدا اعراضا يلزم الصورة تنبعث عنها وتعرض لها
بوجه آخر لا تحتاج الى مشاركة المادة وذلك اذا حقق لك علم النفس وقد تكون اعراض مشتركة
تبتدئ من الجهتين جميعا كالنوم واليقظة وان كان قد يكون بعضها اقرب الى الصورة مثل اليقظة

فصل في نسبة الطبيعة الى المادة والصورة والحركة

وبعضها اقرب الى المادة مثل النوم والاعراض اللاحقة من جهة المادة قد تبقى بعد الصورة كاندمال القرح
وسواد الحبشي اذا مات فالطبيعة الحقيقية هي التي اومأنا اليها والفرق بين الصورة وبينها ما اشرنا
اليه والفرق بين الحركة وبينها اظهر لكن لفظ الطبيعة قد تستعمل على معان كثيرة واحق ما يذكر منها هو
ثلثة منها يقال الطبيعة للمبدأ الذي ذكرناه ويقال الطبيعة لما يتقوم به جوهر كل شيء ويقال الطبيعة لذات كل شيء
واذا اريد بالطبيعة ما يتقوم به جوهر كل شيء حتى ان تختلف فيها بحسب اختلاف المذاهب والآراء فمن رأى
ان يجعل الجزء اللاحق من كل جوهر بان يقومه هو عنصره وهيولاه قال ان طبيعة كل شيء عنصره ومن رأى
ان يجعل الصورة اخرى بذلك جعلها طبيعة الشيء وعسى ان يكون في اهل البحث قوم ظنوا ان الحركة هي
المبدأ الاول لافادة الجواهر قوامها فجعلوا الحركة طبيعة كل شيء ومن جعل طبيعة كل شيء صورته جعلها في البسائط
ماهيتها البسيطة وفي المركبات المزاج وستعلم بعد ان المزاج ما هو ونرشدك الآن اليه يسيرا فنقول ان
المزاج هو كيفية تحصل من تفاعل كيفيات متضادة في اجسام متجاورة وقد كان الاقدمون من الاوائل
شديدي الشغف بتفصيل المادة والقول بها وتصييرها طبيعة ومنهم انطيفون الذي يذكره المعلم الاول
ويحكى عنه انه اصر على ان المادة هي الطبيعة وانها هي المقومة للجواهر ونقول لو كانت الصورة هي الطبيعة
في الشيء لكان السرير اذا عفن وصار بحيث يفرع غصنا ونبته فرع سريرا وليس كذلك بل يرجع الى طبيعة الخشب
وينبت خشبا كان هذا الرجل رأى ان الطبيعة هي المادة ولا كل مادة بل المحفوظ ذاتها في كل تغير وكانه
لم يفرق بين الصورة الصناعية وبين الطبيعية بل لم يفرق بين العارض وبين الصورة ولم يعرف ان مقوم
الشيء يجب ان لا يكون منه بل عند وجود الشيء وليس ان الذي لا بد منه عند عدم الشيء ولا انفكاك
ويكون ثابتا عند عدم الشيء وما عنينا ان يكون الشيء ثابتا في الاحوال ووجوده لا يكفي في ان يجعل
الشيء بالفعل مثل هذا الذي هو الهيولى التي لا تفيد وجود الشيء بالفعل بل انما تفيد قوة وجوده بل
الصورة التي تجعله بالفعل الا ترى ان الخشبة اللبن اذا وجدا كان للبيت كون بالقوة ولكن كونه بالفعل
مستفاد من صورته حتى لو جاز ان يقوم صورته لا في المادة لا استغنى عنها وهذا الرجل ذهب عليه
ايضا ان الخشبية صورة وانها عند الانبات محفوظة فان كان الذي يهمنا في مراعاة شرائط كون
الشيء طبيعة هو ان يكون تعتمد فيه للشيء جوهريته والصورة اولى بذلك ولما كانت الاجسام البسائط
هي ما هي بالفعل بصورها ولم يكن هي ما هي بموادها والا لما اختلفت فبين ان الطبيعة ليست هي المادة وانها
هي الصورة في البسائط وانها في نفسها صورة من الصور ليست مادة من المواد واما في المركبات
فغير خاف عليك ان الطبيعة المحدودة وحدها لا يعطي ماهيتها بل هي مع زوايد الا ان يسمى صورتها
الكاملة طبيعة على سبيل الترادف فيكون الطبيعة يقال حينئذ على هذه وعلى الاول بالاشتراك واما
الحركة فهي بعد من ان يكون طبيعة للاشياء فانها كما ستعرف طارية في حال النقص وغريبة عن الجوهر
فصل في الفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان احكامها ههنا الفاظ تستعمل
فيقال الطبيعة والطبيعي وما له الطبيعة وما بالطبيعة وما بالطبع وما يجري المجرى الطبيعي فالطبيعة
قد عرفتها واما الطبيعي فهو كل منسوب الى الطبيعة والمنسوب الى الطبيعة هو اما ما فيه الطبيعة
واما ما عن الطبيعة والذي فيه الطبيعة فالمتصور بالطبيعة او الذي الطبيعة كالجزء من صورته
واما ما عن الطبيعة فالآثار والحركات وما يجانس ذلك من الزمان والمكان وغيره واما ما له الطبيعة
فهو الذي له في نفسه مثل هذا المبدأ وهو الجسم المتحرك بطباعه والساكن بطباعه واما ما بالطبيعة
فهو كل ما وجوده بالفعل عن الطبيعة او قوامه عن الطبيعة بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او
بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية وما بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان على مشاكلة القصد
كالاشخاص وكالانواع الجوهرية او لازما لها كالاعراض اللازمة والحادثة واما ما يجري المجرى
الطبيعي فمثل الحركات والسكونات التي توجبها الطبيعة بنفسها لذاتها لا خارجة عن مقتضيها
والخارج عن مقتضيها ربما كان بسبب غريب وربما كان عنها نفسها بسبب قابل فعلها وهو المادة فان
الراس المنقط والاصبع الزائدة ليس جاريا مجرى الطبيعي ولكنه بالطبع وبالطبيعة اذ سببها الطبيعة
ولكن ليس لنفسها بل لعارض وهو كون المادة بحال في كيفيتها او كميتها يقبل ذلك والطبيعة يقال
على وجه جزئي ويقال على وجه كلي فالتي يقال على وجه جزئي هي الطبيعة الخاص بشخص شخص الطبيعة

التي يقال



التي يقال لها بوجه كلي فربما كانت كلية بحسب نوع وربما كانت كلية على الاطلاق وكلاهما لا وجود لهما
في الاعيان ذواتا قائمة الا في التصور بل لا وجود الا للجزئي اما اخذهما فهو ما يعقله من مبدأ مقتضي
التدبير الواجب في استحفاظ نوع والثاني ما يعقله من مبدأ مقتضي التدبير الواجب في استحفاظ الكل
على نظامه وقد ظن بعضهم ان كل واحد منهما قوة موجودة اما الاولى فسارية في اشخاص النوع والاخرى
سارية في الكل وظن بعضهم ان كل واحد منهما هو في ذاته وفيضانه عن المبدأ الاول واحد وينقسم
بانقسام الكل وتختلف في القوابل وليس من هذا شيء يجب ان يصغى اليه فانه لا وجود الا للقوى المختلفة
التي في القوابل ولم يكن البتة صحيح ثم انقسمت ثم لها نسبة الى شيء واحد والنسبة الى الشيء الواحد
الذي هو المبدأ الارفع الاختلاف الذاتي عن الاشياء ولا يقوم المنتسبات مجردة بانفسها بل لا وجود
للطبيعة بهذا المعنى لا في ذات المبدأ الاول فانه من المحال ان يكون في ذاته شيء غير ذاته كما ستعلم بعد
ولا في طريق السلوك الى الاشياء كانه فايض عنه لكنه بعد لم يصل ولا له وجود في الاشياء متحدا بلا اختلاف
بل طبيعة كل شيء آخر بالنوع او بالعدد ولا ايضا ما يمثلونه من شروق الشمس كذلك فان الشمس لا ينفصل
عنها شيء يقوم واحدا لا جسم ولا عرض بل انما يحدث شعاعها في القابل ويحدث في كل قابل آخر
بالعدد وليس لذلك الشعاع وجود في غير القابل ولا هو من جملة شعاع جوهر الشمس قد انحدر منه
الى المواد نفسها ثم لو لم يختلف القابل وكان واحدا لكان الاثر واحدا بحسبه حينئذ وبين تحقيق
هذا كله في غير هذه الصناعة لكن ان كانت طبيعة كلية من هذا الجنس فلا يكون على انها طبيعة بل على
انها امر معقول عند الاوائل والمبادي التي منها يفيض تدبير الكل على نظامه او على انها طبيعة جرم
او كثير من الاجرام السماوية التي بتوسطها يستحفظ النظام ولا يكون البتة طبيعة واحدة الماهية
سارية في الاجسام الاخر فكذا يجب ان تتصور الطبيعة الكلية والجزئية ثم تعلم ان كثيرا مما هو خارج
عن مجرى الطبيعة الجزئية ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية فان الموت وان كان غير مقصود في الطبيعة
الجزئية التي هي في زيد فهو مقصود في الطبيعة الكلية من وجوه احدها ان تخلص لتخلص النفس عن
البدن للسعادة في السعداء وهي المقصودة ولها خلق البدن واذا اختلفت فليس لسبب من الطباع
بل لسوء الاختيار وليكون لقوم آخرين حاصل في استحقاق الوجود حالها الشخص وجودا فانه
ان خلد هؤلاء لم يسع الآخرين مكان ولا قوت وفي فرق المادة فضل الآخرين وهم يستحقون مثل
هذا الوجود وليسوا اولى بالعدم الدائم من هؤلاء بالخلود فهذه وغيرها مقاصد في الطبيعة الكلية وكذا
الاصبع الزائدة هو مقصود في الطبيعة الكلية التي تقتضي ان تكسي كل مادة ما يستعد لها من الصورة
ولا تعطل فاذا فضلت مادة تستحق الصورة الاصبعية لم يحرم ولم يضيع فصل في كيفية بحث
العلم الطبيعي ومشاركاته لعلم اخر ان كانت تشاركه واذ قد عرفنا الطبيعة وعرفنا الامور
الطبيعية فقد اتضح لك فضل اتضاح ان العلم الطبيعي عن اي الاشياء يبحث ولما كان المقدار المحدود
من لوازم هذا الجسم الطبيعي بعوارضه الذاتية اعني الطول والعرض والعمق المشار اليها وكان الشكل
من لوازم المقدار كان الشكل ايضا من عوارض الجسم الطبيعي فلما كان المهندس موضوعه المقدار فموضوعه
عارض من عوارض الطبيعي والعوارض التي يبحث عنها هو من عوارض هذا العارض فمن هذه الجهة
تصير الهندسة جزئية بوجه ما عند العلم الطبيعي لكن الهندسة الصرفة لا تشارك الطبيعي في المسائل
واما علم الحساب فهو ابعد من المشاركة واشد بساطة بل ههنا علوم اخرى تحتها كعلم الاثقال
وعلم الموسيقى وعلم الاكر المتحركة وعلم المناظر وعلم الهيئة وهذه العلوم اقرب مناسبة الى العلم
الطبيعي وعلم الاكر المتحركة ابسطها وموضوعه كرة متحركة والحركة شديدة المناسبة للمقادير
لانها لها وان كان انها لها لا لذاتها بل لسبب مسافة او زمان كما تبين نحن من بعد ثم البراهين الموردة
في علم الاكر المتحركة لا تستعمل فيها المقدمات الطبيعية البتة واما علم الموسيقى فموضوعه النغم و
الازمنة وله مباد من علم الطبيعيين ومباد من علم الحساب وكذلك علم الاثقال وعلم المناظر ايضا
موضوعه مقادير منسوبة الى وضع ما من البصر وله مباد من الطبيعيات ومن الهندسة وهذه
العلوم كلها لا تشارك العلم الطبيعي في المسائل البتة وكلها تنظر في الاشياء التي لها من حيث
هي ذوات كم ومن حيث لها عوارض الكم التي لا توجب تصور عروضها للكم ان تجعلها كما في جسم

فصل في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركاته لعلم اخر ان كانت تشاركه

فصل في الفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان احكامها ههنا الفاظ تستعمل

غرب عن ذاته صح

شيء صح

طبيعي فيه مبدا حركة وسكون ولا يحتاج الى ذلك واما علم الهيئة فموضوعه اعظم اجزاء موضوع علم الطبيعي
ومبادي طبيعية وهندسية اما الطبيعية فمثل ان حركة الاجرام السماوية يجب ان تكون محفوظة على
نظام واحد وما اشبه ذلك مما استعمل كثير منه في اول المجسطي واما الهندسية فلا يخفى وبخلاف سائر تلك
العلوم فانه يشارك الطبيعي في المسائل ايضا فيكون موضوع مسائله شيئا من موضوعات مسائل العلم
الطبيعي والمحمول فيه ايضا عارض من عوارض الجسم الطبيعي ومحمول في مسائل العلم الطبيعي مثل ان الارض
كرية والسماء كرية وما اشبه ذلك فهذا العلم كانه ممتزج من طبيعي ومن تعليمي كان التعليمي المحض مجرد لا في مادة
البتة وكان هذا موقع لذلك المجرد في مادة معينة لكن المقدمات المبرهن بها على المسائل المشتركة لصاحب
الهيئة والطبيعي تختلف اما مقدمات التعليمي فهندسية مناظرية او هندسية واما مقدمات الطبيعي فماخوذة
مما يوجبه طبيعة الجسم الطبيعي وربما خلط الطبيعي فادخل المقدمات التعليمية في براهينه وخلط التعليمي
فادخل المقدمات الطبيعية في براهينه فاذا سمعنا الطبيعي لو لم يكن الارض كرية لم يكن فصل الكسوفات القمرية يقول ص
هلاليا فاعلم انه قد خلط واذا سمعنا التعليمي يقول واشرف الاجرام له اشرف الاشكال وهو المستدير
وان اجزاء الارض تحرك اليه على الاستقامة وما اشبه ذلك فاعلم انه قد خلط وانظر كيف يختلف الطبيعي
والتعليمي في البرهان على ان جرما من البسائط كرى اما التعليمي فيستعمل في بيان ذلك ما يجد عليه حال
الكواكب في شروقها وغروبها وارتفاعها عن الافق وانخفاضها وان ذلك لا يمكن الا ان يكون الارض كرية
والطبيعي يقول ان الارض جرم بسيط فشكله الطبيعي الذي يجب عن طبيعة متشابهة مستحيل ان يكون
مختلفا فيه فيكون في بعضه زاوية وفي بعضه خط مستقيم او يكون بعضه على ضرب من الانحناء والاخر
خلافه فيجد الاول لهذا في بدلا بد ماخوذة من مناسبة المقابلات والاوضاع والمحاذيات من غير ان يكون
محاولة الى ان يكون فيها تعرض لقوة طبيعية موجبة فيها بمعنى ويجد الثاني قد اتى بالمقدمات ماخوذة من مفهوم
طبيعة الجسم الطبيعي بما هو طبيعي فالاول يكون قد اعطى الانية ولم يعط العلة والثاني اعطى العلة واللمية
والاعداد بما هي اعداد قد توجد في الموجودات الطبيعية اذ توجد فيها واحد وواحد آخر وكون كل واحد
منها واحدا ليس كونه ذاته من ماء او نار او ارض او شجر او غير ذلك بل الوحدة امر لازم له خارج عن
ماهيته واعتبار تينك الواحدين من حيث هما في نحو من انحاء الوجود معا هو صورة الاثنينية في ذلك
الوجود وكذلك في غير ذلك من الاعداد وهذا هو العدد المعدود وقد يوجد في الموجودات الغير الطبيعية
التي ستتضح انها انية وفوقها فليس العدد داخلا في العلم الطبيعي لانه لا هو جزء ولا هو نوع من موضوع
ولا هو عارض خاص به فهويته لا تقتضي تعلقا لا بالطبيعيات ولا بغير الطبيعيات ومعنى التعلق ان
يكون وجوده خاصا بما قيل انه متعلق به مقتضيا اياه بل هو مباين لكل واحد منهما بالقوام وبالحد وان
يتعلق ذاك ولا بد بالموجود العام فيكون من الامور اللازمة له فطبيعة العدد بحيث يصلح ان يعقل مجردة
عن المادة ابتداء والنظر فيها من حيث هي طبيعة العدد وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة
ثم قد يعرض لها احوال لينظر فيها الحاسب تلك الاحوال لا يعرض لها الا وقد وجب تعلقها بالقوام بالمادة
وان لم يجب تعلقها بها بالحد ولم يكن مما يخصصها بمادة معينة فيكون النظر في طبيعة العدد من حيث
هي كذلك نظرا رياضيا واما المقادير فانها تشارك المتعلقات بالمادة وتباينها اما مشاركتها المتعلقات
بالمادة فلان المقادير هي من المعاني القائمة في المادة لا محالة واما مباينتها فمن جهات من تلك ان من الصور
الطبيعية ما يظهر من امره في اول الامر انه لا يصلح ان يكون عارضا لكل مادة اتفقت مثل الصورة التي
للماء من حيث هي ماء فانها مستحيلة ان توجد في المادة الحجرية من حيث هي على مزاجها لا كالتدوير الذي
يصح ان يحل المادتين جميعا واي مادة كانت والصورة الانسانية وطبيعتها فانها مستحيلة ان توجد
في المادة الخشبية وهذا امر لا يلزم الذهن في تحققه كثير تكلف بل يعرف بنا له ومنها ما لا يستحيل في
بادي النظر ان يعرض لاي مادة اتفقت مثل البياض والسواد واشياء من هذا الجنس فان الذهن
لا يستوحش من احلالها اي مادة اتفقت لكن العقل والنظر يوجبان من بعد ان طبيعة البياض والسواد
غير عارضة الا لمزاج واستعداد مخصوص وان المستعد للتسود بمعنى التلون لا بمعنى التصبيغ ليس
قابلا للبياض الذي بذلك المعنى لا من جهة مزاجه وغريزته لكنهما وان كانا كذلك فلا يتصور ولا واحد منها
في الذهن الا مقارنا لامر هو موجود ذلك الامر هو السطح والمقدار المباين لهو رنه في المعقول كالمشارك ايضا بس ص

هذان



هذان القسمان المذكوران في امر هو ان الذهن لا يقبل واحدا منهما الا وقد لحقه خاصية نسبة الى امر آخر يقارن
ذاته كالموضوع فان الذهن اذا احضر صورة الانسانية لزمه ان يحضر معها نسبة لها الى مادة مخصوصة
لا تحل الا كذلك والبياض ايضا اذا احضر التصور لحضر معه ابيض ما لما هو فيه ضرورة وابى ان يتصور
بياضا الا تصور قدرا ومعلوم ان البياضية غير المقدرية وتجعل نسبة البياضية الى المقدرية نسبة
شبيهة بنسبة شيء الى امر موضوع له ثم للمقدار يفارق هذين الصنفين فيما يشتركان فيه اذ الذهن
يقبل المقدار على انه مجرد وكيف لا يقبله وهو محتاج الى استقصاء في البحث حتى يكشف له ان المقدار
لا يوجد الا في مادة ويفارق القسم الاول بشيء يخصه وهو ان الذهن اذا تكلف نسبة المقدار الى المادة
لم يضطر ان يعد لها مادة مخصوصة ويفارق القسم الثاني بان الذهن وان لم يضطر في تصور المقدار
الى ان يجعل له مادة مخصوصة فالقياس والعقل لا يضطر اليها ايضا اذ الذهن يستغني في نفس تصور
المقدار عن تصوره في المادة والقياس لا يوجب ايضا ان يكون للمقدار اختصاص بمادة نوعية معينة لان
المقدار لا يفارق شيئا من المواد فليس مما يكون خاصة بمادة ومع ذلك فهو مستغن في التوهم والتجريد
عن المادة وقد ظن ان البياض والسواد هذا حكمه ايضا وليس كذلك فانه لا التصور المخيل ولا الرسوم
ولا الحدود المعطاة لها تغني عن ذلك اذا حقق واستقصى وانما يجردان بمعنى آخر وهو ان المادة ليست
جزء قوامها كما هي جزء قوام المركب لكنه جزء حدهما وكثير من الاشياء يكون جزء حد الشيء ولا يكون جزءا من قوامه
اذا كان حده يتضمن نسبة ما الى شيء خارج عن وجود الشيء وقد شرح هذا المعنى في كتاب البرهان
فصناعة الحساب وصناعة الهندسة صناعتان لا يحتاجان في اقامتهما البراهين ان يتعرضا للمادة الطبيعية
او تأخذا مقدارا متعرضا للمادة توجد لكن صناعة الكرة المتحركة واشد منها صناعة الموسيقى واشد منها مقدمات ع
صناعة المناظر واشد منها صناعة الهيئة تأخذ المادة او شيئا من عوارض المادة وذلك لانها يبحث عن
احواله فمن الضرورة ان يأخذ وذلك لان هذه الصناعات اما ان يبحث عن عدد لشيء او مقدار وشكل
في شيء والعدد والمقدار والشكل عوارض لجميع الامور الطبيعية وتعرض مع العدد والمقدار اللواحق
الذاتية ايضا بالعدد والمقدار فاذا اردنا ان نبحث عما يعرض من احوال العدد والمقدار في امر من الامور
الطبيعية لزم ضرورة ان يلتفت الى تلك الامور الطبيعية وكان الصناعة الطبيعية صناعة بسيطة و
الصناعة التعليمية التي هي حساب صرف وهندسة صرفة صناعة بسيطة ويتولد ما بينهما صنائع وتخلو وهندسة ع
من صناعة وتجعل لان المسائل فيها من صناعة واذا كان بعض العلوم المنسوبة الى الرياضية مما يحوج الذهن
الى التفات نحو المادة لمناسبة بينه وبين الطبيعيات فكيف ظنك بالعلم الطبيعي نفسه وما افسد ظن
من ظن ان الواجب ان نشتغل في العلم الطبيعي بالصورة ونخلي عن المادة اصلا فصل في تعريف
اشد العلل اهتماما للطبيعي في بحثه عند فريق بعض الطبيعيين ومنهم انطيفون انه مراعاة
امر الصورة رفضا واعتقد ان المادة هي التي يجب ان تحصل وتعرف فاذا حصلت هي حصل كلما بعد
ذلك اعراض ولواحق غير متناهية لا ينضبط ويشبه ان يكون هذه المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرهم كلية ص
هي المادة الجسمية المنطبعة دون الاولى فكانهم عن الاولى غافلون وربما احتج بعض هؤلاء ببعض
الصنائع وقايس بين الصناعة الطبيعية وبين الصناعة المهنية فقال ان مستنبط الحديد وكل محصل
الحديد وما عليه من صورته والغواص وكل محصل الدرة وما عليه من صورتها والذي يظهر لنا فساد
هذا الراي فساده ايانا للوقوف على خصايص الامور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها وصاحبهم
صاحب المذهب نفسه كانه ان قنعه الوقوف على الهيولى الغير المصورة فقد قنع من العلم بمعرفة شيء
لا وجود له بالفعل بل كانه امر بالقوة ثم من اي الطرق يتادى الى ادراكه اذ قد اعرض عن الصور والاعراض
منها والصور والاعراض هي التي تحذو بنا الى اثباته فان لم يقنعه الوقوف على الهيولى الغير المصورة
وادام الهيولى مصورة مثل صورة المائية او الهوائية او غير ذلك فلا يخرج عن النظر في الصورة وظنه
ان مستنبط الحديد غير مضطر الى مراعاة امر الصورة ظن فاسد فان مستنبط الحديد ليس موضوع
صناعته هو الحديد بل هو غاية في صناعته وموضوعه الاجسام المعدنية التي تكب عليها بالحفر و
التذويب وفعله ذلك هو صورة صناعته ثم تحصيل الحديد غاية صناعته وهو موضوع لصنائع
اخرى كانه بها لا يغنيهم مصادفة الحديد عن التصرف فيه باعطائه صورة او عرضا وقد قام بازاء

فصل في تعريف اشد العلل اهتماما للطبيعي في بحثه

هؤلاء طائفة اخرى من الناظرين في علم الطبيعة فاستخفوا بالمادة اصلاً وقالوا انها انما قصدت
في الوجود ليظهر فيها الصورة باثارها وان المقصود الاول هو الصورة وان من احاط بالصورة علماً فقد
استغنى عن الالتفات الى المادة الا على سبيل شروع فيما لا يعنيه وهؤلاء ايضاً مسرفون في جنبه
اطراح المادة كما ان اولئك كانوا مسرفين في جنبه اطراح الصورة وبعد تعدد ما يقولون في العلوم
الطبيعية علمنا ان اومانا اليه قبل هذا الفصل فقد منعوا بان يجهلوا المناسبات التي بين الصور
وبين المواد اذ ليس كل صورة مساعدة لكل مادة ولا كل مادة ممهدة لكل صورة بل يحتاج الصور النوعية
الطبيعية في ان تحصل موجودة في الطباع الى مواد نوعية مخصصة بصور لاجلها ما استتم
استعدادها لهذه الصور وكم من غرض انما تحصل عن الصورة بحسب مادته واذا كان العلم التام
الحقيقي هو الاحاطة بالشيء كما هو وبما يلزمه وكانت ماهية الصورة النوعية انها مفتقرة
الى مادة معينة او لازم لوجودها وجود مادة معينة فكيف يستكمل علمنا بالصورة اذا لم يكن
هذا من حالها محققاً عندنا او كيف يكون هذا من حالها محققاً عندنا ونحن لا نلتفت الى المادة ولا
مادة اعم اشتراكاً فيها وابعد عن الصورة من المادة الاولى في علمنا بطبيعتها وانها بالقوة
كل شيء يكتسب علماً بان الصور التي في مثل هذه المادة اما واجب ذو الماتخلا فيها اخرى غيرها او ممكن غير
موثوق به واي معنى اشرف من المعاني التي من حقها ان تعلم من معنى حال الشيء في وجود نفسه وانه
وثيق او قلق بل الطبيعي مفتقر في براهينه ومحتاج في استتمام صناعته الى ان يكون محصلاً للاحاطة
بالصورة والمادة جميعاً لكن الصورة تكسبه علماً بهوية الشيء بالفعل اكثر من المادة والمادة
تكسبه العلم بقوة وجوده في اكثر الاحوال ومنهما جميعاً يستتم العلم بجوهر الشيء **فصل في**
**تعريف اصناف كل علة من الاربع** قد استعملنا فيما تقدم اشارات دلت على ان للجسم الطبيعي
علة عنصرية وعلة فاعلية وعلة صورية وعلة غائية فحري بنا الآن ان نعرف احوال هذه العلل
فنستفيد منها سهولة سلوك السبيل الى معرفة المعلولات الطبيعية اما ان لكل كائن فاسد
او لكل واقع في الحركة او لكل ما هو مؤلف من مادة وصورة عللاً موجودة وانها هذه الاربع
لا غير فامر لا يتكلفه نظر الطبيعيين وهو الى الالهي واما تحقيق ما بينها والدلالة على احوالها وضعاً
فامر لا يستغني عنه الطبيعي فنقول ان العلل الذاتية للامور الطبيعية اربع الفاعل والمادة
والصورة والغاية والفاعل في الامور الطبيعية قد يقال لمبدأ الحركة في اخر غيره من جهة ما
هو آخر ونعني بالحركة ههنا كل خروج من قوة الى فعل في مادة وهذا المبدأ هو الذي يكون سبباً
لاحالة غيره وتحريكه عن قوة الى فعل والطبيب ايضاً اذا عالج نفسه فانه مبدأ الحركة في آخر بانه
آخر لانه انما يحرك العليل والعليل غير الطبيب من جهة ما هو عليل وهو انما يعالج من جهة ما هو عنه
من جهة ما هو طبيب وانما تعالجه وقبوله العلاج وتحركه بالعلاج فليس من جهة ما هو طبيب
بل من جهة ما هو عليل ومبدأ الحركة اما مهيئ واما متمم والمهيئ هو الذي يصلح المادة كمحرك
النطفة في الاحالات المعدة والمتمم هو الذي يعطي الصورة ويشبه ان يكون هو الذي
يعطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية خارجاً عن الطبيعيات وليس على الطبيعي ان يحقق
ذلك بعد ان يضع ان ههنا مهيئاً وههنا معطي صورة ولا شك ان المهيئ مبدأ الحركة والمتمم ايضاً هو
مبدأ الحركة لانه المخرج بالحقيقة من القوة الى الفعل وقد يعد المعين والمشير في مبادي الحركة اما
المعين فيشبه ان يكون جزءاً من مبدأ الحركة كان مبدأ الحركة جملة الاصل والمعين الا ان الفرق بين
المعين والاصل ان الاصل يحرك لغاية له والمعين يحرك لغاية ليست له بل للاصل والغاية ليست
نفس غاية الاصل الحاصلة بالتحريك بل غاية اخرى كشكر او اجر او بر واما المشير فهو مبدأ الحركة
بتوسط فانه سبب للصورة النفسانية التي هي مبدأ الحركة الاولى لامر ارادي فهو مبدأ المبدأ
فهذا هو المبدأ الفاعلي بحسب الامور الطبيعية واما اذا اخذ المبدأ الفاعلي لا بحسب الامور الطبيعية
بل بحسب الوجود نفسه كان بمعنى اعم من هذا وكان كل ما هو سبب لوجود مباين لذاته من حيث هو
مباين ومن حيث ليس ذلك الوجود لاجله علة فاعلية ولننقل الآن في المبدأ المادي فنقول
ان المبادي المادية تشترك في معنى وهي انها في طبايعها حاملة لامور غريبة عنها ولها نسبة

فصل في تعريف اصناف علة علة من الاربع

ابتهاج



الى المركب منها ومن تلك الماهيات وبما نسبته الى تلك الماهيات نفسها مثلاً ان الجسم له نسبة الى المركب اي الى
الابيض ونسبة الى البسيط اي الى البياض ونسبته الى المركب نسبة علة ابداً لانه جزء من قوام المركب والجزء في
ذاته اقدم من الكل ومقوم لذاته فاما نسبته الى تلك الامور فلا يعقل الا على اقسام ثلثة اما ان يكون لا يتقدمها
في الوجود ولا يتاخر عنها اعني لا هو محتاجة الى الامر الآخر في التقوم ولا ذلك الامر يحتاج اليها في التقوم و
القسم الثاني ان يكون المادة محتاجة الى مثل ذلك الامر في التقوم بالفعل والامر يكون متقدماً عليها في الوجود
الذاتي كان وجوده ليس متعلقاً بالمادة بل بمبادي اخرى ولكنه يلزمه اذا وجد ان يقوم مادته او يجعلها بالفعل كما
ان كثيراً من الاشياء يكون تقومه بشيء ويلزمه بعد تقومه ان يقوم شيئاً اخر لكنه ربما كان انما يقومه بمقارنة
لذاته وربما كان تقويمه بمخالطة من ذاته ومثل هذا الامر يسمى صورة وله قسط في تقويم المادة بمقارنة ذاته
وهو كالمقوم القريب وبيان ذلك في الصناعة الاولى والقسم الثالث هو ان يكون المادة متقومة في ذاتها
وحاصلة بالفعل واقدم من ذلك الشيء وتقوم بها ذلك الشيء وهذا الشيء هو الذي نسميه عرضاً بالتخصيص
وان كان ربما سمينا جميع هذه الهيئات اعراضاً فيكون القسم الاول موجباً اضافة المعية والقسمان الاخران
اضافة تقدم وتاخر لكن في الاول منهما المتقدم هو المادة وفي الثاني منهما المتقدم المادة والقسم الاول مثله
بظاهر الوجود وكانه ان كان له مثال فهو النفس والمادة الاولى اذا اجتمعتا في تقويم الانسان واما القسمان
الاخران فقد اخبرنا عنهما مراراً وللمادة مع المتكون عنها التي هي جزء من وجوده نوع اخر من اعتبار المناسبة و
ايضاً ان ينقل هذه المناسبة الى الصورة فان المادة قد يكفي وحدها في ان يكون هي الجزء المادي لما هو ذو مادة
وذلك في صنف من الاشياء وقد لا يكفي ما لم ينضم اليها مادة اخرى فيجتمع منها ومن الاخرى كالمادة الواحدة
لتمامية صورة الشيء وذلك في صنف من الاشياء كالعقاقير للمعجون والكيموسات للبدن واذا كانت المادة
انما يحصل منها الشيء بان يكون معها غيرها فاما ان يكون بحسب الاجتماع فقط كاشخاص الناس للعسكرية
والمنازل للمدينة واما بحسب الاجتماع والتركيب معاً فقط كاللبن والخشب للبيت واما بحسب الاجتماع والتركيب
والاستحالة كالاسطقسات للكائنات فان الاسطقسات لا يكفي نفس اجتماعها ولا نفس تركيبها بالتماس
والتلاقي وقبول الشكل لان يكون منها الكائنات بل بان يفعل بعضها في بعض وينفعل بعضها من بعض ويستقر
للجملة كيفية متشابهة يسمى مزاجاً فحينئذ تستعد للصورة النوعية ولهذا ما كان الترياق وما اشبهه اذا
خلطت اخلاطه واجتمعت وتركبت لم يكن ترياقاً بعد ولا له صورة الترياقية الى ان ياتي عليه مدة في مثلها
يفعل بعضها في بعض بكيفياتها فيستقر لها كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها فيستعد عنها فعل المشاكلة
وهذه فان صورتها الذاتية تكون ثابتة محفوظة والاعراض التي بها يتفاعل التفاعل الاستحالي فيتغير
ويستحيل استحالة بان ينتقص كل افراط يكون في كل مفرد منها الى ان يستقر فيها كيفية الغالب ناقصة
عما في الغالب وقد جرت العادة بان يقال ان المقدمات نسبتها الى النتيجة مشاكلة لمناسبة المواد والصور
والاشبه ان يكون صورة المقدمات شكلها ويكون المقدمات بشكلها تشاكل السبب الفاعلي فانها كسبب
فاعل للنتيجة والنتيجة من حيث هي نتيجة شيء خارج عنها لكنهم لما وجدوا الحد الاصغر والحد الاكبر اذا التاما
حصلت النتيجة وقد كانا قبل ذلك في القياس وقع الظن بانه في القياس موضوع النتيجة فخطىء ذلك الى
ان ظن ان القياس نفسه موضوع النتيجة لكن الحد الاصغر والحد الاكبر طبيعتاهما موضوعتان للصورة فانهما
موضوعتان لصورة النتيجة وليستا حينئذ الحد الاصغر والحد الاكبر وموضوعتان لان يكونا حداً اصغر وحداً
اكبر وليستا حينئذ موضوعتين للنتيجة لان كل واحد منهما اذا كان على نمط من النسبة الى الآخر كان حداً
اصغر وحداً اكبر وذلك النمط هو ان ينتسبا معاً بالفعل نسبة معينة الى الاوسط وان يكون لهما الى النتيجة
نسبة الى شيء بالقوة واذا كانا على نمط آخر كانا موضوعين للنتيجة بالفعل وذلك النمط هو ان ينتسب كل واحد
منهما الى الآخر نسبة الحمل والوضع او التالي والتقديم بعد نسبة كانت لهما ومع ذلك فليس ايضاً عين ما هو
في القياس حداً اكبر واصغر هو بالقوة موضوع النتيجة بل آخر من نوعه وليس يمكن ان يقول ان شيئاً واحداً
بالعدد يعرض له ان يكون موضوعاً لكونه حداً اكبر وحداً اصغر وموضوعاً لكونه جزء النتيجة فلست افهم كيف
ينبغي ان تجعل المقدمات موضوعة للنتيجة فاذا اقسنا المادة الى ما عنها يحدث فقد يكون المادة مادة لقبول
الكون وقد يكون لقبول الاستحالة وقد يكون لقبول الاجتماع والتركيب وقد يكون لقبول التركيب والاستحالة
معاً فهذا ما نقول في العلة المادية واما الصورة فقد يقال للماهية التي اذا حصلت في المادة قومتها نوعاً

ويقال الصورة لنفس النوع ويقال صورة للشكل والتخطيط خاصة ويقال الصورة لهيئة الاجتماع كصورة العسكر وصورة المقدمات المقترنة ويقال صورة للنظام المستحفظ كالشريعة ويقال الصورة لكل هيئة كيف كانت ويقال الصورة لحقيقة كل شيء كان جوهرا او عرضا ويفارق النوع فان هذا قد يقال للجنس الاعلى وربما قيل صورة للمعقولات المفارقة للمادة والصورة المأخوذة احد المبادي هي بالقياس الى المركب منها ومن المادة انها جزء له يوجبه بالفعل في شله والمادة جزء لا يوجبه بالفعل فان وجود المادة لا يكفي في كون الشيء بالفعل بل في كون الشيء بالقوة فليس الشيء هو ما هو بمادته بل بوجود الصورة يصير الشيء بالفعل واما تقويم الصورة للمادة فعلى نوع آخر والعلة الصورية قد تكون بالقياس الى جنس او نوع وهو الصورة التي تقوم المادة وقد تكون بالقياس الى الصنف وهو الصورة التي قد قامت المادة دونها نوعا وهو طارئ عليها كصورة الشكل للسرير والبياض بالقياس الى جسم ابيض واما الغاية فهي المعنى الذي لاجله يحصل الصورة في المادة وهو الخير الحقيقي والخير المظنون فان كل تحريك يصدر عن فاعل لا بالعرض بل بالذات فانه يروم به ما هو خير بالقياس اليه فربما كان بالحقيقة وربما كان بالظن فانه اما ان يكون كذلك وظن به ذلك

## فصل في مناسبات العلل الفاعل من جهة سبب للغاية وكيف لا يكون كذلك

فصل في مناسبات العلل الفاعلة من جهة سبب الغاية وكيف لا يكون كذلك

والفاعل هو الذي يحصل الغاية موجودة والغاية من جهة هي سبب للفاعل وكيف لا يكون كذلك وانما يفعل الفاعل لاجلها والا لما كان يفعل فالغاية تحرك الفاعل الى ان يكون فاعلا ولهذا اذا قيل لم ترتاض فنقول لنصح فيكون هذا جوابا كما اذا قيل لم صححت فنقول لاني ارتضت يكون جوابا والرياضة سبب فاعل للصحة والصحة سبب غائي للرياضة ثم ان قيل لم تطلب الصحة فقيل لان ارتاض لم يكن جوابا صحيحا من مقاد الاختيار ثم ان قيل لم تطلب الرياضة فقيل لكي اصح كان الجواب صحيحا والفاعل ليس علة لتصير الغاية غاية ولا لماهية الغاية في نفسها ولكن علة لوجود ماهية الغاية في الاعيان وفرق بين الماهية والوجود كما علمت والغاية علة لكون الفاعل فاعلا فهو علة له في كونه علة وليس الفاعل علة للغاية في كونها علة وهذا تستقصي في الفلسفة الاولى ثم الفاعل والغاية كانهما مبدآن غير قريبين من المركب المعلول فان الفاعل اما ان يكون مهيئا للمادة فيكون سببا لايجاد المادة القريبة من المعلول لا سببا قريبا من المعلول او يكون معطيا للصورة فيكون سببا لايجاد الصورة القريبة والغاية سبب للفاعل في انه فاعل وسبب للصورة والمادة بتوسط تحريكها للفاعل لتركيب المبادي القريبة من الشيء هي الجزء والصورة ولا واسطة بينهما وبين الشيء بل هما علتاه على انهما جزآن يقومانه بلا واسطة وان اختلف تقويم كل واحد منهما فكان هذا علة غير العلة التي هي ذاك لكنه ربما عرض ان كانت المادة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين اما المادة فاذا كان المركب ليس نوعا بل صنفا وكانت الصورة لا التي تخص باسم الصورة بل هيئة عرضية فحينئذ يكون المادة مقومة لذات ذلك العرض الذي يقوم ذلك الصنف من حيث هو صنف فيكون علة ما لعلة لكن وان كان كذلك فمن حيث المادة جزء من المركب وعلة مادية فلا واسطة بينهما واما الصورة فاذا كانت الصورة صورة حقيقية ومن مقولة الجوهر وكانت تقوم المادة بالفعل والمادة علة للمركب فيكون هذه الصورة علة لعلة المركب لكنه وان كان كذلك فمن حيث الصورة جزء من المركب وعلة صورية فلا واسطة بينها والمادة اذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة مادية للمركب والصورة اذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة صورية للمركب وقد يتفق ان يكون ماهية الفاعل والصورة والغاية ماهية واحدة فيكون هي التي تعرض لها ان يكون فاعلا وصورة وغاية فان في الاب مبدأ لتكون الصورة الانسانية من النطفة وليس ذلك كل شيء من الاب بل صورة الانسانية وليس الحاصل في النطفة الا الصورة الانسانية وليست الغاية التي تتحرك اليها النطفة الا الصورة الانسانية لكنها من حيث تقوم مع المادة نوع الانسان فهي صورة ومن حيث ينتهي اليها حركة النطفة فهي غاية ومن حيث يبتدئ منه تركيبها فهي فاعلة فاذا قيست الى المادة والمركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت غاية مرة وفاعلة مرة اما غائيته فباعتبار انتهاء الحركة وهي الصورة التي في الابن واما فاعليته فباعتبار ابتداء الحركة وهي الصورة التي في الاب

## فصل في اقسام احوال العلل

فصل في اقسام احوال العلل

ان كل واحد من العلل قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون خاصا وقد يكون عاما وقد يكون جزئيا وقد يكون كليا وقد يكون بسيطا وقد يكون مركبا

وقد يكون

وقد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وقد يتركب بعض هذه مع بعض ولنصور هذه الاحوال اولا في العلة الفاعلية فنقول ان العلة الفاعلية بالذات هو مثل الطبيب اذا عالج والنار اذا سخنت وهو ان يكون العلة مبدأ لذات ذلك الفعل واخذ من حيث هو مبدأ له والعلة الفاعلة بالعرض ما خالف ذلك وهو على اصناف فمن ذلك ان يكون الفاعل يفعل فعلا ويكون ذلك الفعل مزيلا لضد مما نع ضد فيقوى الضد الاخر فينسب اليه فعل الضد الاخر مثل السقمونيا اذا برد باسهال الصفراء او يكون الفاعل مزيلا كمانع شيئا عن فعله الطبيعي وان لم يكن يوجب مع ذلك ضدا مثل مزيل الدعامة عن حدف فانه يقال انه هو هادم الحدف ومنه ان يكون الشيء الواحد معتبرا باعتبارات لانه ذو صفات ويكون من حيث له واحدة منها مبدأ بالذات لفعل فلا ينسب اليها بل الى بعض المقارنة لها كما يقال ان الطبيب يبني او الموضوع الذي الطبيب هو بناء فمن لانه بناء لا لانه طبيب او توخذ الموضوع وحده غير مقرون بتلك الصفة فيقال ان الانسان بنى ومن ذلك ان يكون الفاعل بالطبع او الارادة متوجها الى غاية ما فيبلغها او لا يبلغها لكن يعرض معها غاية اخرى مثل الحجر يشج وانما يحرك له ذلك لانه بثقله يهبط فيتفق ان وقع على هامة في ممره فاعيى اليها بثقله فشجها وقد يقال للشيء انه فاعل بالعرض وان كان ذلك الشيء لم يفعل اصلا الا انه اتفق ان يكون في اكثر الامر يتبع حضوره امر محمود او محذور فيعرف بذلك فيستصحب قربه ان كان يتبعه امر محمود ويتيامن به او يستصحب بعده ان كان يتبعه امر محذور ويتطير منه ويظن ان حضوره سبب لذلك الخير او لذلك الشر واما الفاعل القريب فهو الذي لا واسطة بينه وبين المفعول مثل الوتر لتحريك الاعضاء والبعيد هو الذي بينه وبين المفعول واسطة مثل النفس لتحريك الاعضاء واما الفاعل الخاص فهو الذي انما ينفعل عنه الواحد وحده شيء بعينه مثل الدواء الذي يتناوله زيد في بدنه والفاعل العام فهو الذي يشترك في الانفعال عنه اشياء كثيرة مثل الهواء المغير لاشياء كثيرة وان كان ذلك واما الجزئي فهو اما العلة الشخصية للمعلول الشخصي كهذا الطبيب لهذا العلاج او العلة النوعية لمعلول نوعي مساو له في مرتبة العموم والخصوص مثل الطبيب للعلاج واما الكلي فان يكون ذلك الطبيعة غير مساو بل اعم من المعلول بل اعم مثل الطبيب لهذا العلاج او الصانع للعلاج واما البسيط فان يكون صدور الفعل عن قوة فاعلية واحدة مثل الجذب والدفع في القوى البدنية واما المركب فان يكون صدور الفعل عن عدة قوى اما متفقة النوع كعدة يحركون سفينة او مختلفة النوع كالجوع الكائن عن القوة الجاذبة والحاسة واما الذي بالفعل فمثل النار بالقياس الى ما اشتعلت فيه واما الذي بالقوة فمثل النار بالقياس الى ما لم تشتعل فيه ويصح اشتعالها فيه والقوة قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة والبعيدة كقوة الصبي على الكتابة والقريبة كقوة الكاتب المقتني لملكة الكتابة على الكتابة وقد يمكن ان تركب بعض هذه مع بعض وقد وكلنا الى ذهنك ولنورد هذه الاعتبارات ايضا في المبدأ المادي فاما المادة بالذات فهي التي لاجل نفسها تقبل الشيء مثل الدهن للاشتعال واما التي بالعرض فعلى اصناف من ذلك ان توخذ المادة مع صورة مضادة للصورة وتزول بحلولها فتوخذ مع الصورة الزايلة مادة للصورة الحاصلة كما يقال ان الماء موضوع للهواء والنطفة موضوعة للانسان والنطفة ليست موضوعة بما هي نطفة لان النطفية تبطل عند كون الانسان او توخذ الموضوع مع صورة ليست داخلة في كون الموضوع موضوعا وان لم يكن ضدا للصورة الاخرى المقصودة فيجعل موضوعا مثل قولنا ان الطبيب يتعالج فانه ليس انما يتعالج من حيث هو طبيب ولكن من حيث هو عليل فالموضوع للعلاج هو العليل لا الطبيب واما الموضوع القريب فمثل الاعضاء للبدن والبعيد مثل الاخلاط بل الاركان والموضوع الخاص فمثل جسم الانسان لمزاجه لصورته والعام مثل الخشب للسرير والكرسي ولغيرهما وفرق بين القريب والخاص فقد يكون السبب المادي قريبا وعاما مثل الخشب للسرير والموضوع الجزئي مثل هذا الخشب لهذا الكرسي او هذا الجوهر لهذا الكرسي والعام مثل الخشب لهذا او الجوهر للكرسي والموضوع البسيط فمثل الهيولى للاشياء كلها والخشب عند الحس للخشبيات والمركب مثل الاخلاط للبدن ومثل العقاقير للترياق والموضوع بالفعل مثل بدن الانسان لصورته وبالقوة مثل النطفة لها او الخشب الغير المصور لصورة هذا الكرسي وههنا ايضا قد يكون القوة قريبة وقد يكون بعيدة واما هذه الاعتبارات من جهة الصورة فالصورة التي بالذات مثل شكل الكرسي للكرسي والذي بالعرض فمثل البياض او السواد له وربما كان نافعا في الذي بالذات مثل صلابة الخشب لقبوله شكل الكرسي وربما كانت الصورة بالعرض بسبب الجار وحركة الساكن في السفينة فانه يقال الساكن في السفينة متحرك ومتنقل بالعرض والصورة القريبة فمثل التربيع لهذا

النوع

المربع والبعينه فمثل ذى الزاوية له والصورة الخاصة لا بحالها الجزئية وهو مثل حد الشيء او فصل الشيء
او خاصة الشيء والعامة فلا تفارق الكلية وهو مثل الجنس للخاصة والصورة البسيطة فمثل صورة الماء
والنار الذى هو صورة لم يتقوم من عدة صور مجتمعة والمركبة مثل الصورة الانسانية التى يحصل من عدة
قوى وصور تجتمع والصورة بالفعل معروفة والصورة بالقوة من وجه ما فهو القوة مع العدم واما
اعتبار هذه المعانى من جهة الغاية فان الغاية بالذات هى التى نحوها الحركة الطبيعية او الارادية لاجل نفسها
لا لغيرها مثل الصحة للدواء والغاية بالعرض على اصناف فمن ذلك ما يقصد ولكن لا لاجله مثل دق الدواء
لاجل شرب الدواء للصحة وهذا هو النافع والمظنون نافعا والاول هو الخير والمظنون خيرا ومن ذلك
ما يلزم الغاية او عرض لها اما ما يلزم الغاية فمثل الاكل غايته التغوط وذلك لازم للغاية لا غاية بل الغاية
هى كفاء الجوع واما ما يعرض الغاية فمثل الجمال للرياضة فان الصحة قد يعرض لها الجمال وليس الجمال هو المقصود
بالرياضة ومن ذلك ما يكون الحركة متوجهة لا اليه فيعارضها هو مثل الشجة للحجر الهابط ومثل من رمى طيرا
فيصيب انسانا وربما كانت الغاية الذاتية موجودة معها وربما لم يوجد واما الغاية القريبة فكالصحة
للدواء والبعيدة فكالسعادة فى الدواء واما الغاية الخاصة فمثل لقاء زيد صديقه فلانا واما الغاية
فكالتى للعطشان لشرب السكنجبين فانه غاية له ولشرب السكنجبين ايضا واما الغاية الجزئية فكقبض زيد
على فلان الغريم المقصود كان فى سفره واما الكلية فكانتصاف من الظالم مطلقا واما الغاية البسيطة
فمثل الاكل للشبع والمركبة مثل لبس الحرير للجمال ولقتل القمل وهذا بالحقيقة غايتان واما الغاية بالفعل
والغاية بالقوة فمثل الصورة بالفعل والصورة بالقوة ۞ واعلم ان العلة بالقوة بازاء المعلول بالقوة
فما دام العلة بالقوة علة فالمعلول بالقوة معلول فيجوز ان يكون كل واحد منهما بالفعل ذاتا اخرى مثل
ان يكون العلة انسانا والمعلول خشبا فيكون الانسان نجارا بالقوة والخشب معمولا بالقوة ولا يجوز
ان يكون ذات المعلول موجودة والعلة معدومة البتة والذى يشكل من هذا امر البناء وبقائه بعد البانى
فيجب ان يعلم ان البناء ليس يبقى بعد البانى على ان البناء معلول البانى فان معلول البانى هو تحريكه اجزاء
البناء الى الاجتماع وهو لا يتاخر عنه واما ثبات الاجتماع وحصول الشكل فتثبت عن علل موجودة لو
فقدت فسد البناء وتحقيق هذا المعنى وما يجرى مجراه موكول الى الفلسفة الاولى فليتربص به الى ما هنالك
ما سقط صح
فصل فى ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما وايضاح حقيقة حالهما واذ تكلمنا
فصل فى ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما وايضاح حقيقة حالهما
على الاسباب فكان البخت والاتفاق وما يكون من تلقاء نفسه قد يظن بها انها من الاسباب فحرى بنا ان
لا نغفل امر النظر فى هذه المعانى وانها هل هى فى الاسباب وليست فى الاسباب وان كانت فكيف هى
فى الاسباب واما القدماء الاقدمون فقد كانوا اختلفوا فى امر البخت والاتفاق ففرقة انكرت ان يكون
للبخت والاتفاق مدخل فى العلل بل انكرت ان يكون لهما معنى فى الوجود البتة وقالت انه من المحال ان نجد للامور
اسبابا موجبة ونشاهدها ثم نعدل عنها ونحيلها على ان يكون عللا ونرتاد لها عللا مجهولة من البخت
والاتفاق فان الحافر بيرا اذا عثر على كنز يجزم اهل الغباوة القول بان البخت السعيد قد لحقه وان ذلق
فيه وانكسر جزموا القول بان البخت الشقى قد لحقه ولم يلحقه هناك بخت البتة بل كل من يحفر الى الدفين
ناله ومن يميل على ذلق فى شفير يزلق عنه ويقولون ان فلانا لما خرج الى السوق ليقعد فى دكانه ظفر بما له
فظفر بحقه فذلك من فعل البخت وليس كذلك بل ذلك لاجل انه قد توجه الى مكان به غريمه وله حس بصر فراه
قالوا وليس وان كان غايته فى خروجه غير هذه الغاية يجب ان لا يكون الخروج الى السوق سببا حقيقيا
للظفر بالغريم فانه يجوز ان يكون لفعل واحد غايات شتى بل اكثر الافعال كذلك لكنه يعرض ان يجعل
المستعمل لذلك الفعل احدى تلك الغايات غاية فيتعطل الاخرى بوضعه لا فى نفس الامر وهو فى نفس
الامر غاية يصلح ان ينصبها غاية ويرفض ما سواها اليس لو كان هذا الانسان شاعرا بمقام الغريم
هناك لخرج بروحه فظفر به لم يقل ان ذلك واقع منه بالبخت بل قيل لما عداه انه بالبخت وبالاتفاق فترى
ان جعله احد الامور التى يؤدى اليه خروجه غاية يصرف الخروج عن ان يكون فى نفسه سببا لما هو
سببه وكيف يظن ان ذلك يتغير بجعل جاعل فهؤلاء طائفة وقد قام بازائهم طائفة اخرى عظموا امر
البخت جدا وتشعبوا فرقا ففرقة منهم ان البخت سبب الهى مستور يرتفع عن ان يدركه العقول حتى ان
بعض من يرى راى هذا القائل جعل البخت محل الشىء الذى يتقرب اليه او الى الله بعبادته وامر فبنى له

هيكل واتخذ باسمه صنم يعبد على نحو ما يعبد عليه الاصنام وفرقة لم تذم البخت من وجه على الاسباب الطبيعية
فجعلت كون العالم بالبخت وهؤلاء هو ذيمقراطيس وشيعته فانهم يرون ان مبادى الكل هى اجرام صغار لا تتجزى
لصلابتها ولعدمها الخلاء وانها غير متناهية بالعدد ومبثوثة فى خلاء غير متناهى القدر وان جوهرها فى طباعه
متشاكل وباشكالها مختلف وانها دائمة الحركة فى الخلاء فيتفق ان تتصادم منها جملة فتجتمع على هيئة فيكون
منه عالم وان فى الوجود عوالم مثل هذا العالم غير متناهية بالعدد مرتبة فى خلاء غير متناه ومع ذلك فيرى ان
الامور الجزئية مثل الحيوانات والنبات كائنة لا بحسب الاتفاق وفرقة اخرى لم تقدم على ان يجعل العالم بكليته
كائنا بالاتفاق ولكنها جعلت الكائنات متكونة عن المبادى الاسطقسية بالاتفاق فما اتفق ان كان هيئته
اجتماعية على نمط يصلح للبقاء والنسل بقى فنسل وما اتفق ان لم يكن كذلك لم ينسل وانه قد كان فى ابتداء
النشوء ربما تولد حيوانات مختلطة الاعضاء من انواع مختلفة وكان يكون حيوان نصفه ايل ونصفه عنز
وان اعضاء الحيوان ليست هى على ما هى عليه من المقادير والخلق والكيفيات لاغراض بل اتفقت كذلك مثلا
قالوا ليست الثنايا حادة ليقطع ولا الاضراس عريضة لتطحن بل اتفق ان كانت المادة تجتمع على هذه الصورة
واتفق ان كانت هذه الصورة نافعة فى مصالح البقاء فاستفاد الشخص بذلك بقاء وربما اتفق له من الات
النسل نسلا لا ليستحفظ النوع بل اتفاقا فنقول ان الامور منها ما هى دائمة ومنها ما هى فى اكثر الامر مثل
ان النار فى اكثر الامر يحرق الحطب اذا لاقته وان الخارج من بيته الى البستان فى اكثر الامر يصل اليه ومنها ما
ليس دائما ولا فى اكثر الامر والامور التى تكون فى اكثر الامر هى التى لا تكون فى الاقل والامر فيها اذا كانت لا تخلو
اما ان يكون اطرادها الى طبيعة السبب لها او لا يكون كذلك فان كان كذلك فاما ان يحتاج السبب
الى قرين من سبب او شرط او زوال مانع او لا يحتاج فان لم يكن كذلك لم يترجح السبب الى قرين فليس كونها عن سبب
اولى من لا كونها اذ ليس فى نفس الامر لانه وحده ولا فيه وفى مقارن له ما رجح الكون على اللاكون فيكون كون هذا
الشىء عن الشىء ليس اولى من لا كونه فليس كائنا على الاكثر فاذن ان لم يحتج الى الشرط المذكور فيجب ان يكون طردا
بنفسه اليه الا ان يعوق عائق ويعارض معارض فلمعارضته ما يعلق فى الاقل ويجب من ذلك انه اذا
لم يعق عائق ولم يعارض معارض وخليت طبيعته ان تستمر الى ما نحوه فحينئذ يكون الفرق بين الدائم والاكثرى
ان الدائم لا يعارضه معارض البتة وان الاكثرى يعارضه معارض ويتبع ذلك ان الاكثرى بشرط دفع الموانع
وازالة العوارض واجب وذلك فى الامور الطبيعية ظاهر وفى الامور الارادية ايضا فان الارادة اذا صحت
وتمت وواتت الاعضاء للحركة والطاعة ولم يقع سبب مانع او سبب فاسخ للعزيمة وكان المقصود من شانه ان يوصل
اليه فبين انه يستحيل ان لا يوصل اليه واذا كان الدائم من جنس هو دائم لا يقال انه كائن بالبخت فالاكثرى ايضا
لا يقال انه كائن بالبخت فانه من جنسه وفى مثل حكمه نعم اذا عورض وصد فغرضنا قيل انه انصرف عن وجهه
كائن بالبخت او بالاتفاق وانت تعلم ان الناس لا يقولون لما يكون كثيرا عن سبب واحد بعينه او دائما انه كائن
اتفاقا او بالبخت وقد بقى لنا ما يكون بالتساوى وما يكون على الاقل والامر مشتبه فى الكائن بالتساوى انه
يقال فيه انه اتفق اتفاقا وكان بالبخت ولا يقال لعدنا شرط متاخرى المشائين ان ما يكون بالاتفاق والبخت فانما
يكون فى الامور الاقلية الكون عن اسبابها والذى رسم لهم هذا النهج لم يشترط ذلك بل اشترط ان لا يكون
دائما ولا اكثريا الى ان جعلوا الاتفاق متعلقا بالامور الاقلية دون المتساوية حتى ان الحال فى الامور الارادية
وانا دعلى المتاخرين صح
فان هؤلاء المتاخرين يقولون ان الاكل واللااكل والمشى واللامشى وما اشبه ذلك هى من الامور المتساوية
الصدور عن مبادئها فاذا مشى ماش او اكل آكل بارادته لم يقل انه اتفق ذلك واما نحن فلا نستصوب زيادة
اشتراطهم على ما اشترطه معلمهم ويبين بطلان قولهم بشىء يسير وهو ان الشىء الواحد قد يكون بقياس الى شىء
اكثريا بل واجبا وبقياس الى آخر واعتبار آخر متساويا بل اقليا اذا اشترطت فيه شرائط واعتبرت احوال الصادرة
مثل ان يشترط ان المادة فى كون كف الجنين فضلت عن المصروف منها الى الاصابع الخمس والقوة الالهية الفاعلة
فى الاجسام صادفت استعدادا تاما فى مادة طبيعية لصورة مستحقة وهى اذا صادفت ذلك لم يعطلها عنها
فيجب هناك ان تخلق اصبع زائد فيكون هذا الباب وان كان نادرا فى الامكان ونادرا بالقياس الى الطبيعة
الكلية فليس اقليا ونادرا بالقياس الى الاسباب التى ذكرناها بل هو واجب ولعل الاستقصاء فى البحث يبين
ان الشىء ما لم يجب ان يوجد من اسبابه ولم يخرج عن طبيعة الامكان لم يوجد عنها ولكن بيان هذا واشباهه موكول
الى الفلسفة الاولى فاذا كان الامر على هذا فغير بعيد ان يكون طبيعة ولحوق بالقياس الى شىء اكثريا وبالقياس

الى شيء آخر متساوية فان البعد ما بين الاكثري والمتساوي اقرب من البعد ما بين الواجب والاقلي ثم الاكثري شي
اذا قيسا الى الارادة كانا حاصلة خرجا عن حد الامكان المتساوي الى الاكثري واذا خرجا من ذلك لم يصح البتة ان (وفرض الارادة صح)
يقال انهما اتفقا او كانا بالبخت واما اذا لم يضافا الى الارادة ونظر اليهما نفسيهما في وقت يتساوى كون الاكثر
ولا كونه فصحيح ان يقال دخلت عليه فاتفق ان كان ياكل وذلك بالقياس الى الدخول لا الى الارادة وكذلك قولنا لقا
صادفته فاتفق ان كان يمشي ولقيته فاتفق ان كان قاعدا فان هذا كله متعارف مقبول ومع ذلك صحيح وبالجملة
اذا كان الامر الكاين في نفسه غير متطلع ولا متوقع اذ ليس دايما ولا اكثريا فصالح ان يقال للسبب المؤدي
اليه انه اتفاق وبخت وذلك اذا كان من شانه ان يؤدي اليه وليس مؤديا اليه لا دايما ولا اكثريا واما اذا
لم يكن مؤديا اليه البتة ولا موجبا له مثل قعود فلان عند كسوف القمر فلا يقال ان قعود فلان اتفق ان كان
سببا لكسوف القمر بل يصلح ان يقال اتفق ان كان معه فيكون القعود لا سببا للكسوف بل سببا بالعرض للكون
مع الكسوف وليس الكون مع الكسوف هو الكسوف وبالجملة اذا كان الشيء ليس من شانه ان يؤدي الى الشيء
البتة فليس سببا اتفاقيا له انما يكون سببا اتفاقيا له اذا كان من شانه ان يؤدي اليه وليس دايما ولا في اكثر
الامر حتى لو فطن الفاعل بما يجري عليه حركات الكل وصح ان يريد ويختار وصح ان يجعله غاية كما لو فطن الخارج
الى السوق ان الغريم في الطريق لصح ان يجعله غاية وكان حينئذ خارجا عن حد التساوي والاقلي لان الخروج
العارف بحصول الغريم في جهة مخرجه يؤدي في اكثر الامر الى مصادفته واما الخروج الغير العارف من حيث
هو غير عارف فربما ادى وربما لم يؤد وانما يكون اتفاقيا بالقياس الى الخروج لا بشرط زايد ويكون غير اتفاق
بالاضافة الى الخروج بشرط زايد وتبين من هذا ان الاسباب الاتفاقية تكون من حيث يكون من اجل شيء الا انها
اسباب فاعلية لها بالعرض والغايات غايات بالعرض وهي داخلة في جملة الاسباب التي بالعرض فالاتفاق
سبب من الامور الطبيعية والارادية بالعرض ليس دايم الايجاب ولا اكثري الايجاب وهو فيما يكون من
اجل شيء ليس له سبب واجبه بالذات وقد يعرض امور لا تقصد وليست بالاتفاق مثل تخطيط القدم على
الارض عند الخروج الى اخذ الغريم فان ذلك وان لم يقصد فضرورة في المقصود لكن للقائل ان يقول انا ربما
قلنا ان كذا كان بالاتفاق وان كان الامر اكثريا كقول القايل ان فلانا قصد لحاجة كذا فاتفق ان وجده في
البيت ولا يمنعه عن هذا القول كون زيد في اكثر الامر في البيت فالجواب ان هذا القايل انما يقول ذلك
لا بحسب الامر في نفسه بل بحسب اعتقاده فيه فانه اذا كان غلب ظنه انه ربما ينبغي ان يكون في البيت لا يقول
ان ذلك اتفق بل ان لم يجده يقول ان ذلك اتفق ولكن انما يقول هذا اذا كان يتساوى عنده وفي ظنه في ذلك الوقت
وفي ذلك الحال انه كاين في البيت وغير كاين فيكون ظنه في ذلك الوقت بحكم المتساوي دون الاكثري والواجب
وان كان بالقياس الى الوقت المطلق اكثريا وقد يظن في كثير من الامور الطبيعية النادرة الوجود مثل الذهب
النابت على وزن من الاوزان والياقوتة المجاوزة للمقدار المعهود انه موجود بالاتفاق لانه اقلي وليس كذلك
فان كون الشيء في الاقل انما يدخل الشيء في الاتفاق لا اذا قيس الى الوجود المطلق بل اذا قيس الى السبب الفاعل
له فكان وجوده عنه اقليا والسبب الفاعل لهذا الذهب والياقوت انما صدر عنه ذلك لقوته ولوجدان المادة
الوافرة فاذا كان كذلك فيصدر مثل هذا الفعل عن ذاته دايما او في الاكثر صدورا طبيعيا ونقول ان السبب
الاتفاقي قد يجوز ان يتادى الى غايته الذاتية وقد يجوز ان لا يتادى مثل ان الرجل اذا خرج متوجها الى متجره
فلقي غريمه اتفاقا فربما انقطع بذلك عن غايته الذاتية وربما لم ينقطع بل توجه نحوها ووصل اليها والحجر
الهابط اذا شج داما فربما وقف وربما هبط الى مهبطه فان وصل الى غايته الطبيعية فيكون بالقياس
اليها سببا ذاتيا وبالقياس الى الغاية العرضية سببا اتفاقيا واما ان لم يصل اليها فانه يكون بالقياس
الى الغاية العرضية سببا اتفاقيا وبالقياس الى الغاية الذاتية باطلا كقولهم شرب الدواء ليسهل فلم يسهل
فكان شربه باطلا والغاية العرضية بالقياس اليها تكون اتفاقيا وقد يظن انه قد يكون ويوجد شيء لا
لغاية بل على سبيل العبث ولا يكون اتفاقا كالولوع باللحية وما اشبه ذلك وليس كذلك وسنبين في الفلسفة
الاولى حقيقة الامر فيها ثم الاتفاق اعم من البخت في لغتنا هذه فان كل بخت اتفاق وليس كل اتفاق بختا
فكانهم لا يقولون بختا الا لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبداه ارادة من ذي اختيار من الناطقين البالغين فان
قالوا الحجر كذلك كما يقال للعود الذي يشق نصفه ليتخذ نصفه للكنيف ان نصفا منه سعيد ونصفا منه
شقي فهو مجاز واما ما مباداه طبيعي فلا يقال انه كاين بالبخت بل عسى ان يخص باسم الكاين من تلقاء نفسه

الاراذا



الا اذا قيس الى مبدا وآخر ارادي فان الامور الاتفاقية تجري على مصادمات تحصل بين شيئين واشياء وكل
مصادمة فاما ان يكون فيها كلا المتصادمين متحركين الى ان يتصادما او يكون احدهما ساكنا والآخر متحركا اليه
فانه اذا سكن كلاهما على حاله لم يتصادم الذي كان فاعله لم يخرج ما بينهما تصادم واذا كان كذلك فجايز ان يكون
حركتان من مبدئين احدهما طبيعي والآخر ارادي يتصادمان عند غاية واحدة يكون بالقياس الى الارادي
خيرا يعتد به او شرا يعتد به فيكون حينئذ بختا له ولا يكون بالقياس الى الحركة الطبيعية بختا وفرق بين رداءة
البخت وسوء التدبير فان سوء التدبير هو لاختيار سبب في اكثر الامر يؤدي الى غاية مذمومة ورداءة البخت هو
ان يكون السبب في اكثر الامر غير مؤد الى غاية مذمومة ولكن يكون عند تولية الشيء البخت يؤدي اليه والشيء
الميمون هو الذي قد تكرر حصول اسباب مسعدة بالبخت عند حصوله والشيء المشوم هو الذي تكرر حصول
اسباب مشقية بالبخت عند حصوله فيتشأم من حصول الاول عودا ما اعتيد تكرره من الخير ومن حصول
الثاني عودا ما اعتيد تكرره من الشر وقد يكون للسبب الواحد الاتفاقي غايات اتفاقية غير محدودة ولذلك لا يحترز
عن الاتفاق الضار عن الاسباب الذاتية فيستعاذ بالله من الشقاوة

فصل في نقض حجج من اخطا في باب الاتفاق والبخت ونقض مذاهبهم

(فصل في نقض حجج من اخطا في باب الاتفاق والبخت ونقض مذاهبهم)

واذ قد بينا ماهية الاتفاق ووجوده
فحري بنا ان نشير الى نقض حجج المذاهب الفاسدة في باب الاتفاق وان كان الاحرى ان نؤخر هذا البيان الى ما بعد
الطبيعة والى الفلسفة الاولى فان المقدمات التي ناخذها في هذا البيان ذكرها مصادرات لكنا ساعدنا في
هذا الواحد وفي بعض الاشياء الاخر مجرى العادة فنقول اما المذهب المبطل للاتفاق فاصلا المحتج بان لكل شيء
يوجد له سبب معلوم ولا يضطر الى الخلاف سبب هو الاتفاق فان احتجاجه ليس ينتج المطلوب لانه ليس اذا وجد
لكل شيء سبب لم يكن للاتفاق وجود بل كان السبب الموجود للشيء الذي لا يوجبه على الدوام او الاكثر هو سبب
الاتفاق في نفسه من حيث هو كذلك واما قوله انه قد يكون لشيء واحد غايات كثيرة معا فان المغالطة فيه لاشتراك
الاسم في الغاية فان الغاية تقال لما ينتهي اليه الشيء كيف كان وتقال لما يقصد بالفعل والمقصود بالحركة
الطبيعية محدود والمقصود بالارادة ايضا محدود ونحن نعني بالغاية الذاتية ههنا هذا وقوله انه ليس
يجب ان تصير الغاية غير نهاية بالجعل حتى اذا جعل الظفر بالغريم غاية صار الامر غير بختي وان جعل الحصول (الوصول صح)
الى الدكان غاية صار الامر بختيا فان الجواب عنه ان قوله ان الجعل لا يغير الحال في هذا الباب هو غير مسلم
الا ترى ان الجعل يجعل الامر في احدهما اكثريا وفي الآخر اقليا فان الشارع بقيام الغريم الخارج اليه ليظفر به
من حيث هو كذلك فانه في اكثر الامر يظفر به وغير الشارع الخارج الى الدكان من حيث هو كذلك فانه ليس في
اكثر الامر يظفر بغريمه فان كان ان الجعل المختلف يختلف له حكم الامر في اكثريته وغير اكثريته فلذلك يختلف الحكم
الامر في انه اتفاق وغير اتفاق واما ديمقراطيس الذي يجعل كون العالم بالاتفاق ويرى ان الكاينات تكون
بالطبيعة فيما يكشف فساد رايه هو ان بين له ماهية الاتفاق وانه غاية عرضية لامر طبيعي او ارادي بل او
قسري والقسري ينتهي الى طبيعة او ارادة فانه سيعلم انه لا يستمر قسر على قسر الى غير النهاية فيكون الطبيعة
والارادة في ذاتها اقدم من الاتفاق فيكون السبب الاول للعالم طبيعة او ارادة على ان الاجرام التي يقول بها
ويراها مبدءا متفقة الجواهر مختلفة بالاشكال ويراها متحركة بذاتها في الخلاء اذا اجتمعت ونماست لا قوة
عنده ولا صورة الا الشكل فيتعلق ان اجتماعها ومقتضى اشكالها لا يلصق بعضها ببعض بل يجوز له الانفصال
واستمرار حركتها التي لها بذاتها يجب لذاتها ان تجزأ فينفصل ولا يبقى لها الاتصال ولو كان كذلك لما وجدت
السماء مستمرة الوجود على هيئة واحدة في ادوار متتابعة بين طرفي زمان طويل ولو كان يقول ان في هذه الاجزاء
ذوي مختلفة في جواهرها سبق لها ان تصادم وتضغط ما بينها ويبقى الضعيف منها بين الضاغطين ويكافي
بين الضاغطين بحسب القويين فيبقى كذلك لكان ربما وهم انه يقول شيئا الى ان يبين ان هذا لا يكون ولا يتفق
وسنشير اليه بعد واعجب ان يجعل الامر الدايم الذي لا يقع فيه خروج عن نظام واحد ولا امر حادث كاينا بالبخت
او الاتفاق فيه اتفاقيا ويجعل الامور الجزئية لغاية وفيها ما يرى الاتفاق واما انباذقليس ومن جرى مجراه فانهم
جعلوا الجزئيات تكون بالاتفاق بل جعلوا الاتفاق بالضرورة فجعلوا حصول المادة بالاتفاق وتصورها
بصورتها بالضرورة لا لغاية مثلا قالوا ان الثنايا لم يحدث للقطع بل اتفق ان حصلت هناك مادة لا تقبل
الا هذه الصورة فاستحفظت بالضرورة وقد تداخلوا في هذا الباب بحجج واهية وقالوا كيف يكون الطبيعة
تفعل لاجل شيء وليس لها روية ولو كانت الطبيعة تفعل لاجل شيء لما كانت التشويهات والزوايد والموت

في الطبيعة البتة فان هذه الاحوال ليست تقصد ولكن تتفق ان تكون المادة بحال يتبعها هذه الاحوال كذلك
الحكم في سائر الامور الطبيعية التي تتفق ان كانت على وجه يتضمن المصلحة فلم ينسب الى الاتفاق والى
ضرورة المادة بل ظن انها تصدر عن فاعل يفعل لاجل شيء ولو كان ذلك كذلك لما كان الا ابدا دائما لا يختلف
وهذا كالمطر الذي يعلم يقينا انه كائن لضرورة المادة لان الشمس اذا بخرت فتخلص البخار الى الجو البارد برد
فصار ماء ثقيلا فنزل لضرورة فاتفق ان يقع في مصالح فظن ان الامطار مقصودة في الطبيعة لتلك
المصالح وقالوا ولم تلتفت الى افسادها البيادر وقالوا وقد عرض في هذا الباب امر آخر وهو ان النظام
الموجود في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما توجبه الضرورة التي في المواد وليس ذلك مما يجب
ان تغتر به فانه وان سلم ان للنشوء والتكون نظاما فان للرجوع والسلوك الى الفساد نظاما ليس دونه وذلك
وهو نظام الذبول من اوله الى آخره بعكس من نظام النشوء فكان يجب ايضا ان نظن ان الذبول لاجل شيء هو الموت
ثم ان كانت الطبيعة تفعل لاجل شيء فالسؤال ثابت في ذلك الشيء نفسه وانه لم فعلته الطبيعة على ما هو
عليه ويستمر المطالبة الى غير النهاية قالوا وكيف يكون ان الطبيعة فاعلة لاجل شيء والطبيعة الواحدة تختلف
احوالها لاختلاف المواد كالحرارة تحل شيئا كالشمع وتعقد شيئا كالبيض والملح ومن العجائب ان تكون الحرارة افعالها خ
تفعل الاحراق لاجل شيء بل انما يلزمها ذلك بالضرورة لان المادة بحال يجب لها فيها عند مماسة الحار الاحتراق
وكذلك الحكم في سائر القوى الطبيعية والذي يجب علينا ان نقوله في هذا الباب فنحقق هو انه لا كثير منافسة
الآن في ان للاتفاق مدخلا في تكون الامور الطبيعية وذلك بالقياس الى افرادها فانه ليس حصول هذه
المدرة عند هذا الجزء من الارض ولا حصول هذه الحبة من البر في هذه البقعة من الارض ولا حصول هذه
النطفة في هذا الرحم امرا دائما ولا اكثريا بل التنازع انه هل يجري مجرى الاتفاق ولمعنى النظر في ان تكون السنبلة
من البرة باستعداد المادة من الارض والجنين عن النطفة باستعداد المادة من الرحم بعد ذلك الاتفاق
فهذا ليس باتفاق بل امر توجبه الطبيعة وتستدعيه قوة وكذلك ليساعدوا ايضا على قولهم ان المادة
التي للنبات لا تقبل الا هذه الصورة لكانا نعلم انها لم تحصل لهذه المادة هذه الصورة لانها لا تقبل الا
هذه الصورة بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لانها لا تقبل الا هذه الصورة فانه ليس البيت انما
رتب فيه الحجر وعلاه الخشب لان الحجر اثقل والخشب اخف بل هناك صنعه صانع لم يصلح لها الا ان تكون
نسبة مادة ما يفعله هذه النسبة فجاء بها على هذه النسبة والتامل الصادق يظهر صدق ما قلناه
وهو ان البقعة الواحدة اذا سقط فيها حبة بر انبتت سنبلة برة او حبة شعير انبتت سنبلة شعير ولا يجوز
ان يقال ان الاجزاء الارضية والمائية تتحرك بذاتها وتنفذ في جوهر البرة وتربيه فانه سيظهر ان تحركها
عن مواضعها ليس لذاتها والحركات التي لذاتها معلومة فيجب ان يكون تحركها انما هو لجذب قوى متمكنة
في الحبات جاذبة باذن الله ثم لا يخلو اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء تصلح لتكون البرة واخرى تصلح لتكون
الشعير او يكون الصالح لتكون البرة صالحا لتكون الشعير فان كان الصالح لها اجزاء واحدة فقد صرفت
الضرورة المنسوبة الى المادة ورجع الامر الى ان الصورة طارية على المادة من مصور يخصها بتلك الصورة
ويحركها الى تلك الصورة وانه دائما او في اكثر الامر يفعل ذلك وقد بان انه اذا كان كذلك فهو فعل يقصد نحو
ذات الامر متوجها اليه اما دائم فلا اتفاق واكثري فباق وهذا هو مرادنا بالغاية في الامور الطبيعية
وان كانت الاجزاء مختلفة فلمناسبة ما بين القوة التي في البرة وبين تلك المادة ما جذب تلك المادة
بعينها وحركها الى حيز مخصوص في الدوام او الاكثر فهناك تكتسبها صورة ما فتكون ايضا القوة التي
في البرة تحرك بذاتها هذه المادة الى تلك الصورة من الجوهر والكيف والشكل والاين ولا يكون ذلك
لضرورة المادة وان كان لا بد من ان تكون المادة على تلك الصفة لتنتقل الى تلك الصورة فلنضع ان طباع
المادة صالحة لهذه الصورة وغير قابلة لغيرها مثلا فهل بد من ان يكون انتقالها الى حيث تكتسب هذه
الصورة بعد ما لم يكن لها ليس لضرورة فيها بل عن سبب آخر يحركها اليها فتحصل لها ما هي صالحة لقبوله
او لا يصلح لقبول غيره فتبين من هذا كله ان تحريكات الطبيعة للمواد هي على سبيل قصد طبيعي منها الى
حد محدود وان ذلك مستمر على الدوام او على الاكثر وذلك ما نعنيه بلفظ الغاية ثم من الظاهر ان الغايات
الصادرة عن الطبيعة في حال ما يكون الطبيعة غير معارضة ولا معوقة كلها خيرات وكمالات واما انها
اذا تأدت الى غاية ضارة كان ذلك لتأد ليس عنها دائما ولا اكثريا بل في حال ينعقد النفس منا فيها



شيئا عارضا فيقال انه اذا اصاب هذا القتيل حتى ذوي وانه اذا اصاب هذه المرأة حتى اسقطت واذا كان
كذلك فالطبيعة تتحرك لاجل الخيرية وليس هذا في نشو الحيوان والنبات فقط بل وفي حركات الاجرام البسيطة
وافعالها التي تصدر عنها بالطبع فانها تنحو نحو غايات متوجهة اليها دائما ما لم يعق توجها على نظام محدود
لا يخرج عنه الا لسبب معارض وكذلك الالهامات التي للانفس الحيوانية البانية والناسجة والمدخرة
فانها تشبه الامور الطبيعية وهي لغاية وان كانت الامور تجري اتفاقا فلم لا تنبت البرة شعيرة ولم لا يتولد
شجرة مركبة من تين وزيتون كما يتولد عندهم بالاتفاق عنز ايل ولم لا يتكرر هذه النوادر بل تبقى الانواع محفوظة
على الاكثر ومما يدل على ان الامور الطبيعية لغاية انا اذا احسسنا بمعارض وقصور من الطبيعة اعنا
الطبيعة بالصناعة كما يفعله الطبيب معتقدا انه اذا ازال العارض المعارض واشتدت القوة توجهت
الطبيعة الى الصحة والخير وليس اذا عدمت الطبيعة الروية وجب من ذلك ان نحكم بان الفعل الصادر
عنها غير متوجه الى غاية فان الروية ليست لتجعل الفعل ذا غاية بل لتعين الفعل الذي يختار من بين سائر
افعال الجائز اختيارها لكل واحد منها غاية تخصه فالروية لاجل تخصيص الفعل لا لجعله ذا غاية ولو كانت
النفس مسلمة عن النوازع المختلفة والمعارضات المتعنتة لكان تصدر عنها فعل متشابه على نهج واحد من
غير روية وان شيئا ذا تستظهر في هذا الباب فتأمل حال الصناعة فان الصناعة لا تشك في انها لغاية و
الصناعة اذا صارت ملكة لم يحتج في استعمالها الى الروية وصارت بحيث اذا احضرت الروية تعذرت
وتبلد الماهر فيها عن النفاذ فيما يزاوله كمن يكتب او يضرب بالعود فانه اذا احضر روية في اختيار حرف حرف
او نغمة نغمة واراد ان يقف على عدده تبلد وتعطل وانما يستمر على نهج واحد فيما يفعله بلا روية في كل واحد
مما يستمر فيه وان كان ذا ابتداء ذلك الفعل وتعيينه انما وقع بالروية واما المبني على ذلك الاول والابتداء فلا روية
فيه وكذلك حال اعتصام الزالق بما يعتصم ومبادرة اليد الى حك العضو المستحك من غير فكرة ولا روية
ولا استحضار لصورة ما تفعله في الخيال وواضح من هذه القوى النفسانية اذ لم تكن عضوا ظاهرا لجاد
عن تحريكه وشعر بتحريكه فليست تحركه بالذات وبلا واسطة بل انما تحرك بالحقيقة العضلة والوتر فيتبعه تحريك
ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واول واما حديثنا التشوهات
وما يجري مجراها فان بعضها هو نقص وفج وقصور عن المجرى الطبيعي وبعضها زيادة وما كان نقصا وفجا
فهو عدم فعل لعصيان المادة ونحن لم نضمن ان الطبيعة يمكنها ان تحرك كل مادة الى الغاية ولا ضمنا ان الاعدام
افعالها غايات بل ضمنا ان افعالها في المواد المطيعة التي لها غايات ونحن لا نزاحم ذلك والموت والذبول هو
لقصور الطبيعة البدنية عن الزام المادة صورتها وحفظها اياها عليها بادخال البدل لما يتحلل ونظام
الذبول ليس ايضا غير متأد الى غاية البتة فان لنظام الذبول سببا غير الطبيعة الموكلة بالبدن وذلك
السبب هو الحرارة وسببا هو الطبيعة ولكن بالعرض ولكل واحد منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة
ولكنها تسوق المادة البتة على النظام وذلك غاية والطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن
ما امكن بامداد بعد امداد ولكن لكل مدد ثان يأتي فان الاستمداد منه اخيرا يقع اقل من الاستمداد منه
بدءا لعلل نذكرها في العلوم الجزئية فيكون ذلك الامداد بالعرض سببا لنظام الذبول فاذن الذبول من حيث
هو ذو نظام ومتوجه الى غاية فهو فعل الطبيعة وان لم يكن فعل طبيعة البدن ونحن لم نضمن ان كل حال للامور
الطبيعية يجب ان يكون غاية للطبيعة التي فيها بل قلنا ان كل طبيعة تفعل فعلها فانما يفعله الغاية لها ولما
تعل غيرها فقد لا يكون لغاية لها والموت والتحليل والذبول وكل ذلك وان لم يكن غاية نافعة بالقياس الى بدن
زيد فهي غاية واجبة في نظام الكل وقد اومأنا الى ذلك فيما سلف وعلمك بحال النفس سينبهك على غاية في
الموت واجبة وغايات في تناسب الضعف واجبة واما الزيادات فهي ايضا كائنة لغاية ما فان المادة
اذا فضلت من حركات الطبيعة فضلتها الى الصورة التي تستحقها بالاستعداد الذي فيها ولا تعطلها فيكون
فعل الطبيعة فيها لغاية واذا كان المستدعي الى تلك الغاية اتفاق سبب غير طبيعي واما امر المطر وما قيل فيه
فليس ينبغي ان يسلم ما قيل فيه بل نقول ان قرب الشمس وبعدها وحدوث السخونة بقربها والبرودة ببعدها
على ما تعلم بعد سبب في نظام الامور كثيرة من الغايات الجزئية في الطبيعة ووقوع الشمس مقربة في حركاتها
المايلة تصدر عن ذاته البخر المصعد الى حيث يبرد فيهبط الضرورة وليس يكفي في ذلك ضرورة المادة
بل هذا الفعل الالهي المستعمل للمادة الى ان ينتهي الى ضرورتها فيلزمها الغاية فان كل غاية او جل الغايات

بالصورة صح

يلزم ضرورة في مادة ولكن العلة المحركة تريد المادة وتجعلها بحيث يتصل بالضرورة التي فيها ان كانت بما هو الغاية
المقصودة تامل ذلك في الصناعات كلها ونقول ايضا وليس اذا كان للحركة غاية وللفعل غاية وجب ان يكون
لكل غاية غاية وان لا يقف المسئلة عن لم فان الغاية في الحقيقة تكون مقصودة لذاتها وسائر الاشياء تقصد
ربما يقصد لاجل شيء آخر فحرى ان يسأل عنه بالم المقتضي للجواب بالغاية واما ما يقصد لذاته فانه لا يليق
السؤال عنه انه لم قصد ولهذا لا يقال لم طلبت الصحة ولم طلبت الخيرية او لم هربت عن المرض ولم نفرت عن الشر
ولو كانت الحركة والاحالة تقتضي الغاية لانها موجودة او لانها غاية لكان يجب ان يكون لكل غاية غاية لكنها
تقتضي ذلك من حيث هناك زوال وتجدد صادر عن سبب طبيعي او ارادي وليس يجب ان يجب من الحرارة
تفعل الاحراق شيء بل حق ان الحرارة تفعل التحرق وتفني المحرق وتحيله الى مشاكلتها او مشاكلة الجرم التي فيه
انما يكون الاتفاق والغاية العرضية في مثل ان تحرق ثوب فقير وذلك ليس لها بغاية ذاتية فانه ليس تحرقه
لاجل انه ثوب فقير ولا في خلق النار والقوة المحرقة لاجل هذا الشان بل لكي تحيل ما تماسه الى جوهره ولكي تحلل
ما يكون بحال ان نعقد ما يكون بحال ان وقد اتفق لان ان ماستها هذا الثوب فلفعل النار في الطبيعة غاية
وان لم يصادفها هذا المشتعل الا بالعرض ووجود الغاية بالعرض لا يمنع وجود الغاية بالذات بل الغاية
بالذات متقدمة على الغاية بالعرض فتبين من هذا كله ان المادة لاجل الصورة وانها تتوخى لتحصل فيها

يكن صح

الصورة وليست الصورة لاجل المادة وان كان لا بد من المادة حتى توجد فيها الصورة ومن تامل منافع اعضاء
الحيوان واجزاء النبات لم يبق له شك في ان الامور الطبيعية لغاية وستسمع من ذلك شيئا في آخر كلامنا في
الطبيعيات ومع هذا فلا انكار ان يكون في الامور الطبيعية امور ضرورية بعضها يحتاج اليها للغاية و
بعضها يلزم الغاية

## فصل في دخول العلل في المباحث وطلب اللم والجواب عنه

فصل في دخول العلل في المباحث وطلب اللم والجواب عنه

واذ قد بان لنا عدة الاسباب واحوالها فنقول انه يجب ان يكون الطبيعي معينا بالاحاطة بكليتها وخصوصا
بالصورة حتى يتم لطائفه بالمعلول واما الامور التعليمية فلا مدخل فيها لمبدأ حركة اذ لا حركة لها وكذلك لا مدخل فيها
لغاية حركة ولا مادة البتة بل يتأمل فيها العلل الصورية فقط ❁ واعلم ان السؤال عن الامور المادية بالم ربما
تضمن علة من العلل فان تضمن الفاعل كقوله لم قاتل فلان فلانا فيجوز ان يكون جواب الغاية كقولهم لكي ينتقم
منه ويجوز ان يكون جواب المشير الفاعل المتقدم للفاعل وهو الداعي الى الفعل مثل ان يقال لان فلانا اساء عليه
او لانه غضب بحقه وهذا هو الفاعل لصورة الاختيار الذي ينبعث منه الفعل الاخير واما انه هل يجيب بالصورة
او هل يجيب بالمادة ففيه نظر اما الصورة فانها صورة الفعل وهو القتل وليس السؤال الا عن علة وجودها
عن الفاعل فلا يصلح ان يجاب بها فانها ليست علة لوجود نفسها عن الفاعل الا ان يكون تلك الصورة هي غاية
الغايات كالخير مثلا فيكون لذاتها لا لسبب ما هو محرك الفاعل الى ان يكون فاعلا على النحو الذي ومانا اليه
في بيان نسبة ما بين الفاعل والغاية ومع ذلك فلا يكون علة قريبة لوجودها في تلك المادة عن الفاعل بل علة لوجود
الفاعل فاعلا فلا يكون من حيث هي موجودة في المادة علة للفاعل بل من حيث هي ماهية ومعنى فاذا كان السؤال
عن كونها موجودة لم يصلح الجواب بها من حيث هي موجودة بل من حيث هي معنى وماهية وربما كانت الصورة
المسؤول عنها ذات معنى داخل فيها او عارض لها ذاهب معها فيكون يصلح ان يكون ذلك المعنى جوابا كما يقال لم عدل
فلان فيقال لان العدل حسن فيكون الحسن معنى في العدل عارضا يجري الصورة المسؤول عنها جوابا بكل

ولا يكون الصورة صح

غيرها فان الحسن هو جزء منها او عارض لها فان الحسن معنى اعم من العدل اما عارض لازم واما جزء حده لمقوم
واذا اصلحت الصورة ان يجاب بها هاهنا فقد دخلت من حيث هي كذلك في جملة الداعي المحرك للاختيار وحكم
المادة هذا الحكم بعينه فانه اذا قيل لم يتخير فلان هذا الخشب سريرا فقيل لانه كان من خشب لم يكن مقنعا
الا ان يقال لكان من خشب صلب صالح لان يتخذ منه سرير وكان لا يحتاج اليه في امر آخر لكن الامور
الارادية يصعب ان تؤدي العلة بتمامها فيها فان الارادة تنبعث بعد قوى في امور لا يسهل احصاؤها وربما لم يشعر
بكثير منها المختبر عنه واما الامور الطبيعية فيكفي فيها من المادة الاستعداد والملاقاة للقوة الفاعلة فيكون
حصول نسبة للمادة فيها جوابا وحده اذا ذكر في السؤال حضور الفاعل واما اذا تضمن السؤال الغاية كما
يقال لم يرتاض فلان فيصلح ان يجاب بالمبدأ الفاعلي فيقال لانه شرب الدواء ويصلح ان يجاب بالمبدأ المادي منضافا
الى الفاعل فيقال لان مزاج بدنه قوي الطبيعة ولا يكفي ذكر المادة وحدها واما الصورة فقلما يقتنع بها في
السؤال الذي ذكرها وحدها بان يقال لان مزاجه اعتدل بل يحوج الى سؤال آخر يؤدي الى مادة او فاعل واما اذا كان

السؤال

السؤال عن المادة واستعدادها بان يقال لم صار بدن الانسان قابل الموت فقد يجوز ان يجاب بالعلة الغائية
فيقال لحصل كذلك ليتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن وقد يجوز ان يجاب بالعلة المادية فيقال لانه مركب
من الاضداد ولا يجوز ان يجاب بالفاعل في الاستعداد الذي ليس كالصورة لان الفاعل لا يجوز ان يعطي
المادة الاستعداد كانه ان لم يعط لم يكن مستعدة اللهم الا ان يعني بالاستعداد التهيؤ التام فقد يعطيه
الفاعل كما يقال للمرآة اذا سئل انها لم تقبل الشبح فيقال لان الصاقل صقلها واما الاستعداد الاصلي فلان
للمادة ويجوز ان يجاب بالصورة اذا كانت هي المتممة للاستعداد فيقال في المرآة مثلا لانها ملساء صقيلة
وبالجملة السؤال لا يتوجه الى المادة الا وقد اخذت مع صورة فيسأل عن علة وجود الصورة في المادة واما
اذا تضمن السؤال الصورة فالمادة وحدها لا يكفي ان يجاب بها بل يجب ان يضاف اليها استعداد ونسب
الى الفاعل والغاية يجاب بهما والفاعل يجاب به واذا شئت ان تفهم ما يقال على سبيل المجاز ومذكر الامر
للمحقق فان الجواب الحقيقي ان تذكر جميع العلل التي لم تتضمنها المسئلة فاذا ذكرت وختمت بالغاية الحقيقية
وقف السؤال

## المقالة الثانية في الحركة

المقالة الثانية في الحركة

وما يجري معها ثلثة عشر فصلا في الحركة في نسبة الحركة الى المقولات
في بيان المقولات التي يقع الحركة فيها وحدها لا غير في تحقيق تقابل الحركة والسكون في ابتداء القول في المكان
وايراد حجج مبطليه ومثبتيه في ذكر مذاهب الناس في المكان في ايراد حجج في نقض مذهب من ظن ان المكان
هيولى وصورة او الى سطح ملاق كان او بعد في مناقضة القائلين بالخلاء في تحقيق القول في المكان في نقض حجج
مبطليه والمخطئين فيه في ابتداء القول في الزمان والخلاف للناس فيه ومناقضة المخطئين فيه في تحقيق
ماهية الزمان واثباتها في بيان امر الآن في حل الشكوك المقولة في الزمان

## فصل في الحركة

فصل في الحركة

قد تقدم
الكلام في المبادي العامة للامور الطبيعية فحري بنا ان ننتقل الى الكلام في العوارض العامة لها ولا اعم لها
من الحركة والسكون كما ستبين من حال عدم الحركة فحري بنا ان نقدم الكلام على الحركة فنقول ان الموجودات
بعضها بالفعل من كل وجه وبعضها من جهة بالفعل ومن جهة بالقوة ويستحيل ان يكون شيء من الاشياء بالقوة
من كل جهة لا ذات له بالفعل البتة لنترك هذا للتوضيح وضعا مع قرب تناول الوقوف عليه ثم من شأن كل ذي قوة
ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها وما امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه والخروج الى الفعل عن القوة قد يكون
دفعة وقد يكون لا دفعة وهو اعم من الامرين جميعا وهو بما هو اعم امر يعرض لجميع المقولات فانه لا مقولة الا
وفيها خروج عن قوة ما الى فعل لها اما في الجوهر فكخروج الانسان الى الفعل بعد كونه بالقوة وفي الكم فكخروج النما
الى الفعل عن القوة وفي الكيف فكخروج السواد الى الفعل عن القوة وفي المضاف فكخروج الاب الى الفعل عن القوة
وفي الاين فكالحصول فوق بالفعل بعد القوة وفي متى فكخروج الغد الى الفعل عن القوة وفي الوضع فكخروج
الى الفعل عن القوة وكذلك في الجدة وكذلك في الفعل والانفعال لكن المعنى المصطلح عليه عند القدماء
في استعمال لفظ الحركة ليس ما يشترك فيه جميع اصناف هذه الخروجات عن القوة الى الفعل بل ما كان خروجا
لا دفعة بل متدرجا وهذا ليس يتأدى الا في مقولات معدودة مثلا كما يكيف ذا الكيف بالقوة يجوز ان
يتوجه الى الفعل يسيرا يسيرا الى ان ينتهي اليه وكذلك ذو الكم بالقوة ونحن سنبين من بعد اي المقولات
يجوز ان يقع فيها هذا الخروج من القوة الى الفعل وايها لا يجوز ان يقع فيه ذلك ولولا ان الزمان مما يضطر
في تحديده الى ان يوخذ الحركة في حده وان الاتصال والتدريج قد يوخذ الزمان في حدهما والدفعة ايضا فانها قد
توخذ الآن في حدها فيقال هو ما يكون في آن والآن يوخذ الزمان في حده لانه طرفه والحركة يوخذ الزمان
في حدها لسهل علينا ان نقول ان الحركة خروج عن القوة الى الفعل في زمان او على الاتصال او لا دفعة لكن جميع
هذه الرسوم يتضمن بيانا دوريا خفيا فاضطر مفيدنا هذه الصناعة الى ان سلك في ذلك نهجا آخر فنظر الى
حال المتحرك عندما يكون متحركا في نفسه ونظر في المتحرك من الوجود الذي يختص الحركة في نفسها فوجد الحركة في
نفسها كمالا وفعلا اي كونا بالفعل اذ كان بازائها قوة اذ الشيء قد يكون متحركا بالقوة وقد يكون متحركا
بالفعل والكمال وفعله وكماله هو الحركة فالحركة تشارك سائر الكمالات من هذه الجهة ويفارق سائر

من جهة ان سائر الكمالات صح

الكمالات ان الحاصل صار الشيء بها بالفعل ولم يكن بعد فيه مما يتعلق بذلك الفعل شيء بالقوة فان
الاسود اذا صار بالفعل اسود لم يبق بالقوة اسود من جملة الاسود الذي له والمربع اذا صار بالفعل مربعا

الحركة صح

من جملة المربع الذي له والمتحرك اذا صار بالفعل متحركا فيظن انه يكون بعد بالقوة متحركا من جملة المتصلة
التي هو بها متحرك ويوجد ايضا بالقوة شيئا آخر غير انه متحرك فان ذات المتحرك ما لم يكن بالقوة شيئا ما يتحرك

اليه وانه بالحركة يصل اليه فانه لا يكون حاله وقت ما عند الحركة الى ذلك الشيء الذي هو له بالقوة كما كان قبل الحركة
فانه في حال السكون قبل الحركة تكون نحو ذلك الشيء بالقوة المطلقة بل يكون ذا قوتين احديهما على الامر والاخرى
على التوجه اليه فيكون له في ذلك الوقت كمالان وله عليهما قوتان ثم يحصل له كمال لاحدى القوتين ويكون بعد في
بالقوة في ذلك الشيء الذي هو المقصود بالقوتين بل في كليهما وان كان احدهما حصل بالفعل الذي هو احد الكمالين
واولهما فهو بعد لم يبرأ عنها بالقوة في الامرين جميعا احدهما التوجه اليه بالحركة والاخر في للمركة فان الحركة في
ظاهر الامر لا يحصل له بحيث لا يبقى قوتها البتة فيكون الحركة هي الكمال الاول لما بالقوة لا من كل جهة فانه يمكن
ان يكون لما بالقوة كمال اخر ككمال انسانية او فرسية لا يتعلق ذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة وكيف يتعلق وهو
لا ينافي القوة ما دامت موجودة ولا الكمال الاول لحصل الحركة كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد حدت
بحدود مختلفة مشتبهه وذلك لاشتباه الامر في طبيعتها اذ كانت طبيعة لا يوجد احوالها ثابتة بالفعل
ووجودها فيما يرى ان يكون قبلها شيء قد بطل وشيء يستأنف الوجود فبعضهم حدها بالغيرية اذ كانت توجب
تغير الحال وافادة لغيرها كان ولم يعلم انه ليس يجب ان يكون ما يوجب افادة الغيرية فهو في نفسه غيرية فانه ليس
كل ما يفيد شيئا يكون هو اياه ولو كانت الغير متحركة لكان كل غير متحركا ولكن ليس كذلك وقال قوم انها طبيعة غير
محدودة والاخرى ان يكون هذا اذ كان نسبة لها غير خاصة فغير الحركة ما هو كذلك كاللانهاية والزمان وقيل انها
خروج عن المادة كان الثبات على صفة واحدة كالامر بالقياس الى كل وقت يمر عليه وان الحركة لا يتساوى نسبة  المساواة
اجزائها واحوالها الى الشيء في ازمنة مختلفة فان المتحرك في كل آن له اين آخر والمستحيل له في كل آن كيف آخر وهذه
رسوم انما دعى اليها الاضطرار وضيق المجال ولا حاجة بنا الى التطويل في ابطالها ومناقضتها فان الذهن
السليم يكفيه في تزييفها ما قلناه واما ما قيل في حد الحركة انها زوال عن حال او سلوك من قوة الى فعل
فذلك غلط لان نسبة الزوال والسلوك الى الحركة ليس كنسبة الجنس او ما يشبه الجنس بل كنسبة الالفاظ
المرادفة اياها اذ هاتان اللفظتان ولفظة الحركة وضعتا اولا لاستبدال المكان ثم نقلتا الى الاحوال
ان يعلم في هذا الموضع ان الحركة اذ لحصل من امرها ما يجب ان يفهم كان مفهومها اسما لمعنيين احدهما لا يجوز
ان يحصل بالفعل قائما في الاعيان والاخر يجوز ان يحصل في الاعيان فان الحركة ان عني بها الامر المتصل المعقول
للمتحرك بين المبدأ والمنتهى فذلك لا يحصل البتة للمتحرك وهو بين المبدأ والمنتهى بل انما يظن انه قد حصل نحوا من
الحصول اذا كان المتحرك عند المنتهى وهناك يكون هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود فكيف يكون له
حصول حقيقي في الوجود بل هذا الامر بالحقيقة مما لا ذات له قائمة في الاعيان وانما يرتسم في الخيال لان
صورته قائمة في الذهن بسبب نسبة المتحرك الى مكانين مكان تركه ومكان يحصل فيه او يرتسم في الخيال لان
صورة المتحرك وله حصول في مكان وقرب وبعد من الاجسام يكون قد انطبعت فيه ثم يلحقه من جهة الحس
صورة اخرى لحصول آخر له في مكان آخر وقرب وبعد آخرين فيشعر بالصورتين معا على انهما صورة واحدة لحركة ولا
يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن اذ الطرفان لا يحصل فيهما المتحرك في الوجود معا ولا الحالة التي بينهما
لها وجود قائم واما المعنى الموجود بالفعل الذي بالحري ان يكون الاسم واقعا عليه وان يكون الحركة التي توجد
في المتحرك فهي حالة المتوسط حين يكون ليس في الطرف الاول من المسافة ولم يحصل عند الغاية بل هو في حد
متوسط بحيث ليس يوجد ولا في آن من الانات التي تقع في مدة خروجه الى الفعل حاصلا في ذلك الحد فيكون
حصوله في اي وقت فرضته فاعلا لمسافة ما وهو كونه في القطع وهذا هو صورة الحركة الموجودة في المتحرك  بعدح
وهو توسط بين المبدأ المفروض والنهاية بحيث اي حد يفرض فيه لا يوجد قبله ولا بعده فيه لا كحدي الطرفين
فهذا التوسط هو صورة الحركة وهو صفة واحدة يلزم المتحرك ولا يتغير البتة ما دام متحركا نعم قد يتغير حدود
التوسط بالفرض وليس المتحرك متوسطا لانه في حد دون حد بل هو متوسط لانه بالصفة المذكورة وهي انه بحيث
اي حد تفرضه لا يكون قبله ولا بعده فيه وكونه بهذه الصفة امر واحد يلزمه دائما في اي حد كان ليس يوصف بانه
في حد دون حد وهذا بالحقيقة هو الكمال الاول واما اذا قطع فذلك الحصول هو الكمال الثاني وهذه الصورة توجد  الاولى
في المتحرك وهو في آن لانه يصح ان يقال له في كل آن يفرض انه في حد وسط لم يكن قبله فيه ولا بعده يكون فيه والذي
يقال من ان كل حركة في زمان فاما ان نعني بالحركة الحالة التي للشيء بين مبدأ ومنتهى وصل اليه فيقف عنده او لا يقف
عنده فتلك الحالة الممتدة هي في زمان وهذه الحال وجودها على سبيل وجود الامور في الماضي وتباينها بوجه ما
لان الامور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في آن من الماضي كان حاضرا ولا كذلك هذا فيكون هذه الحركة معنى

القطع



القطع واما ان نعني بالحركة الكمال الاول الذي ذكرناه فيكون كونه في زمان لا على معنى انه يلزمه مطابقة الزمان بل
على معنى انه لا يخلو من حصول قطع ذلك القطع مطابق الزمان فلا يخلو من حدوث زمان لانه كان ثابتا في كل آن من
ذلك الزمان مستمرا فيه فان قال قائل ان الكون في المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه وكذلك الاضافة اليه والامر
الذي يجعلونه آنا هو امر كلي معقول وليس بموجود بالفعل بل انما الموجود بالفعل الكون في هذا المكان ولم يكن قبله
ولا بعده فيه وكذلك الاضافة الى هذا الكون والامر الكلي انما يثبت باشخاصه ولا يكون شيئا واحدا موجودا بعينه
كما اتفق عليه اهل الصناعة فنقول ان الكون في المكان من حيث يقال على تمكنات كثيرة فلا شك ان الحال فيه على ما
قد وصف واما من حيث يقال على متمكن واحد ولكن لا مكانا فالامر فيه مشكل فانه لا يبعد ان يكون معنى جنسي يقال
على موضوع في وقتين ويكون ان يثبت واحدا بعينه مثل الجسم الاسود اذا ابيض فان الجسم اذا كان اسود فقد كان  وبه
فيه سواد وكان السواد لونا وكان اللون كالجزء من السواد مثلا وتخصيص ما فاذا كان سوادا فلما ابيض فلا يمكننا
ان نقول ان ذات الشيء الذي كان عرض له مقارنة التخصيص باقية وقارنت تخصيص آخر مثلا كخشبة موجودة في بيت
على تخصيص انها جزء حائط ثم صارت هي بعينها جزء سقف ولها اضافة اخرى وتخصيص آخر انها جزء سقف فان
ذلك ليس كذلك بل مثله مثل ان تعدم الحائط والخشبة التي فيه ثم يحدث في البيت حائط فيه خشبة اخرى مثل
تلك الخشبة وذلك لان السواد لا يبطل فصله ويبقى حصته من طبيعة الجنس التي كانت مقارنة له بعينها والا
فليس بفصل منوع بل هو عارض لا منوع قد علم هذا من مواضع اخرى فاذا كان الامر على هذا فلينظر هل حكم الكون
في المكان الموجود في المتمكن تارة مقارنا لتخصيص انه في هذا المكان الموجود وتارة مقارنا لتخصيص آخر حكمه
حكم اللون او ليس كذلك بل حكمه حكم حرارة تارة تقترن في هذا وتارة في هذا او رطوبة تارة ينتقل عن هذا وتارة
عن ذلك وهي واحدة بعينها او عرض آخر من الاعراض يبقى واحدا بعينه ويلحقه تخصيص بعد تخصيص فنقول
اولا ان هذا التخصيص بهذا وبذلك في امر المكان ليس امرا موجودا بالفعل نفسه كما يظهر لك بعد ان المتصل
لا اجزاء له بالفعل بل يعرض ان يتجزى لاسباب يقسم المسافة فيجعلها بالفعل مسافات على احد انواع القسمة
وما بين حدود تلك القسمة ايضا مسافات لا يشتمل عليها آن وحركة على النحو الذي قلنا انها تكون في آن بل
الحركة التي على نحو القطع ويكون الزمان مطابقا لها ولا يكون المعنى الذي سميناه انا هو يتكثر فيها بالفعل لان ذلك
لا يتكثر بالفعل الا ان يتكثر المسافة بالفعل واذا لم يكن يتكثر بالفعل وكانت الحركة على الموضوع الواحد اعني المسافة
حقا موجودة ولم يكن كثيرة بالعدد كانت بالضرورة واحدة بالعدد ولم يكن على النمط الذي يكون عليه الحال في اللون
ووجوده في الموضوع في حال السواد وفي حال البياض وحال النسبة التي تخصص كلا الى الموضوع بالفعل لان الحركة
لا توجب بالفعل انفصالا بل يستمر لاتصالا استمرارا لا يجب معه تغير هذا الحال بالقياس الى الموضوع حتى يعدد لانه
امر ثابت بالتخصيص فانه انما يختلف النسبة بالفعل الى المختلف بالفعل وانما يكثر الواحد بالفعل يتكثر من قبل النسبة
اذا كانت النسبة متكثرة بالفعل واذا كانت المسافة واحدة بالاتصال لا اختلاف فيها لم يختلف اليها نسبة فلم يتكثر
بسببه بل تجدد شيء واحد ثم بعد ذلك اذا عرض للمسافة قسمة ما واختلاف لم يكن ذلك مما يتعلق بالحركة ولا الحركة
تتعلق به ولا احدها موجب الاخر ولا موجبه كانت الاثنينية التي تعرض منه غير متكثرة بالذات بل بالعرض ومن طريق
نسبة الواحد الى كثير ويكون النسبة خارجية غير داخلة في ذات الشيء وبالجملة لا يكون هذه الحال حال اللون التي هي
بالحقيقة لا بالقياس الى امر خارج يختلف بمقارنة فصل السواد والبياض ولا كون المتحرك في مكان مطلقا يصير كثيرا
بكونه كثيرا في هذا المكان وذلك المكان لانه ليس في مسافة الحركة انفصال بالفعل ومكان معين دون مكان حتى يجوز
ان يكون هناك كون في المكان مطلقا جنسيا او نوعيا يتنوع او يتخصص بسبب نسبة الى امكنة كثيرة بالفعل
واعلم ان الحركة قد تتعلق بامور ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه وما منه وما اليه والزمان
اما تعلقها بالمتحرك فامر لا شبهة فيه واما تعلقها بالمحرك فلان الحركة اما ان يكون المتحرك عن ذاته من حيث هو جسم طبيعي
او يكون صادرة عن سبب ولو كانت له لذاته لا لسبب اصلا لكانت الحركة لا تعدم البتة ما دام ذات الجسم الطبيعي
المتحرك بها موجودة لكن الحركة تعدم عن كثير من الاجسام وذاته موجودة ولو كانت ذات المتحرك سببا للحركة حتى
يكون متحركا ومحركا لكانت الحركة تجب عن ذاته اذ توجد ذات الجسم الطبيعي وهو غير متحرك فاذ وجد جسم طبيعي  لكن لا تحجب عن ذاته صح
متحرك دائما فهو بصفة له زائدة على جسميته الطبيعية اما فيه اذ كانت الحركة ليست من خارج واما خارجا
عنه ان كانت من خارج وبالجملة لا يجوز ان يكون ذات الشيء سببا لحركته فانه لا يكون شيء واحد محركا ومتحركا
الا ان يكون محركا بصورته ومتحركا بموضوعه او محركا وهو مأخوذ مع شيء ومتحركا وهو مأخوذ مع شيء آخر وعلى الجملة

ان الشيء لا يتحرك لذاته ان المحرك اذا حرك لم يخل اما ان يكون محركا لا بان يتحرك واما ان يكون محركا بان يتحرك فان كان
المحرك محركا لا بان يتحرك فمحال ان يكون المحرك هو المتحرك بل يكون غيره وان كان محركا بان يتحرك وبالحركة التي فيه
بالفعل يحرك ومعنى يحرك انه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل فيكون حينئذ انما يخرج شيئا من القوة
الى الفعل بشيء فيه بالفعل وهو الحركة فمحال ان يكون ذلك الشيء فيه بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة فيحتاج
ان يكتب به مثلا ان كان نحارا فكيف يسخن نفسه بحرارته اي ان كان نحارا بالفعل فكيف يكون نحارا بالقوة حتى
يكتسب من ذي قوة قبل حرارة نفسه فيكون بالفعل وبالقوة معا وبالجملة طبيعة الجسمية طبيعة جوهر له طول
وعرض وعمق وهذا القدر المشترك فيه لا يوجب حركة والا لاشترك فيها بينها فان زيد على هذا القدر معنى
اخر حتى يلزم الجسم حركة وحتى يكون جوهرا ذا طول وعرض وعمق وخاصية اخرى مع المذكورين يتحرك بسبب ذلك
فيكون فيه مبدأ حركة زائد على الشرط الذي اذا وجدناه جسما وان كان من خارج فذلك فيه اظهر وقد قيل في
اثبات ان كل متحرك محركا قول جدلي ولحسن العبارة عنه ما نقوله ان كل متحرك كما بين من بعد منقسم وله اجزاء
لا يمنع عن توهمها ساكنة طبيعة الجسمية التي لها بل انما يمنع امر زائد عليها وكل توهم شيء لا يمنعه طبيعته
فهو من التوهم الممكن من حيث تلك الطبيعة فتوهم جزء المتحرك ساكنا من حيث هو جسم توهم لا يستحيل الا شرط
وذلك الجزء ليس هو ذلك الكل وكل ما هو متحرك لذاته ففرض ما ليس هو بل هو غيره ساكنا وخصوصا اذا كان غير
محال في نفسه لا يوجب في الوهم سكونه وكل جسم فان فرض سكون الجزء منه يوجب سكون الكل ايجاب العلة
للمعلول لان السكون الذي للكل هو كما بين لك مجموع سكونات الاجزاء اذا حصلت اجزاء تفرض وغير ذلك
فاذن ليس ولا شيء من الاجسام متحركا لذاته فان قال قائل ان قولكم ان المتحرك لذاته لا يسكن اذا فرض غيره ساكنا
انما يصح اذا كان فرض سكون ذلك الغير ممكنا غير مستحيل فيدل ذلك على ان سكونه ما يلزم معه محال غير مستحيل
فاما اذا كان سكونه مستحيلا فيجوز ان يكون فرضه ساكنا يلزم عنه سكون المتحرك لذاته مع انه محال لكان كثيرا
من المحالات يلزم منها لا شيء في ان سكون المتحرك لذاته محال لكن اذا فرضها لم تخرجا فان يلزم سكونه المحال فانه
انما يستحيل سكونه في الوجود واما لزوم القول بسكونه عند فرض المحال لا يمكن بل عند فرض ما يسقط عند كونه
متحركا لذاته فامر غير مناقض لذلك الحق لان ذلك محل وهذا شرطي وهذا كما لو فرضنا المائة جزءا للعشرة لكانت العشرة
تكون حينئذ نهاية وشيئا وذلك مما لا يكون وليس يلزم لذلك ان يكون قولنا ان العشرة ليست اكثر من مائة باطلا
وكذلك نعني ان المتحرك بذاته وان امكن توهم سكون جزئه من حيث هو جسم فليس يمكن من حيث هو جزء المتحرك لذاته
وعلى طبيعته اي وان كان يمكن ذلك له من حيث طبيعة جنسه فليس ذلك بممكن له من حيث طبيعته الخاصة بل
يستحيل فرضه كما ان الانسان من حيث هو حيوان لا يمتنع ان يكون طائرا ويمتنع من حيث هو انسان فاذا كان
ممتنعا فقد لزم فرض المحال عن فرض المحال ونحن انما نسلم ان ما هو متحرك لذاته فلا يسكن بسكون غيره اذا حصل
سكون غيره في الوجود وتوهم المتوهم اي الممكن واما على وجه اخر فانا نقول انه قد يلزم ان يسكن المتحرك لذاته اذا
فرض سكون محال في غيره فنقول في جواب ذلك ان جزء الجسم من حيث هو جسم لا يمتنع عليه السكون فان امتنع
عليه السكون يكون بمعنى عارض عليه غير الجسمية فاذا كان كذلك فيكون علة الحركة في كل جزء امرا زائدا على الجسمية
فهذا نسلم ولكن بالحري ان يقول لنا قائل فما اضطركم الى ان اشتغلتم بالجزء ان كان ما خذنا الاحتجاج هو هذا
ولم تقتصروا في اول الامر على الكل اذا توهم ساكنا من حيث هو جسم لم يستحل فقد عرض له معنى ما ازيد من الجسمية
به صار متحركا لذاته ولاجل الحركة تستحيل فرض السكون واذا كان ذلك الاحتجاج يكفيكم فهذا اكفى وان كان
الغرض في الاحتجاج غير هذا الغرض فكان لم يذهب اليه القائل الاول ولا اراده بوجه وانما هو تحسين
منكم لكلامه وهو نفسه لم يذهب الى مكان هذا الغرض فيه من حيث هو جسم ولا اعتبر الامكان بل قال ان كل
ما توهم غيره ساكنا يوجب كونه ساكنا فليس متحركا لذاته وليس هذا مسلما بل الامر على ما او معناه في التقرير الاول
للشك فانه يجوز ان يكون الشيء متحركا لذاته ثم يتوهم محال فيعرض من توهمه ان يصير هو غير متحرك لذاته ولا يلزم
ذلك ان يتغير حكمه لمحال يلزم ذلك المحال بل يجوز ان لا يكون المتحرك لذاته بحيث اذا توهم جزؤه ساكنا سكن
لكنه حينئذ يجب عدمه فان قيل ان هذا محال قيل نعم وقد يلزم محالا لا فرض قبله فهذا القول مما ليس يحضرني فيه
جواب اقنع به ولا يبعد ان يكون عند غيري الجواب واظن ان ماخذ الاحتجاج لا يلجي الى هذا كل الالجاء وذلك
ان كانت هذه المقدمة مسلمة كان التسكين محالا او غير محال تم الاحتجاج اعني بالمقدمة قولنا كل ما يمتنع
لفرض سكونه في غيره فليس متحركا لذاته وبهذا غير قولنا كل ما يمتنع حركته لفرض سكون في غيره محالا او غير





محال حتى لو قلنا كل ما يمتنع ان يتحرك لفرض محال في غيره لم يكن متحركا لذاته فسلم ذلك لصح لنا القول والقياس
ولكن الشان في صحة هذه المقدمة فليجتهد غيرنا من المتعصبين لهذا الاحتجاج في تصحيح هذه المقدمة فربما
تيسرت لهم هذه المتعسرة علينا وعلى هذا الاحتجاج شك اخر وهو ان المتصل وان كان يمكن ان يفرض له اجزاء
فلا يمكن ان يتوهم تلك الاجزاء ساكنة او متحركة الا بالفرض لانها غير ذوات بما دامت اجزاء المتصل الا بالفرض
ولا ذات وضع وهذا شيء سنبينه فاذا كان توهم السكون في الجزء مما لا يتحقق توهما الا وينفصل بالفعل
لم يكن لهذا الاحتجاج ماخذ سديد لان يدعى توهم فصل ثم اسكان معا ولو انا توهمنا في الجزء المفروض سكونا
وهو متصل فقد توهمنا معنى مشاركا للسكون في الاسم واما السكون بحق فلا يمكن ان يتوهم في ذلك الجزء
كما لا يمكن ان يتوهم الامور المحالة في العقل والخيال جميعا فليكن هذا الماخذ مما يتنا لغيرنا ممن يقف على
تحقيقه ان شاء ربنا فيه واما تعلق الحركة بما منه وبما اليه فيستنبط من حدها لانها اول كمال يحصل
لشيء له كمال ثان ينتهي اليه فقبله حالة القوة التي قبل الكمالين وهي الحالة التي الكمال الاول تركها والتوجه الى الكمال
الثاني وربما كان ما منه وما اليه ضدين وربما كانا بين الضدين لكن الواحد اقرب من ضد والاخر اقرب من ضد
اخر وربما لم يكونا ضدين ولا بين الضدين ولكن كانا من جملة امور لها نسبة الى الاضداد وامور متقابلة نحو ما
ولا يجتمع معا كالاحوال التي للفلك فانه لا اضداد فيها لحركته منه لمنتهاها لكنها لا تجتمع معا وربما كان ما منه
وما اليه مما يثبت الحصول لان فيهما ثباتا حتى يكون عند الطرفين سكون وربما لم يكن الحصول فيه اذا فرض
كان حدا بالفعل الا انا كما للفلك فان في حركته ترك مبدأ وتوجها الى غاية لكن لا وقوف له عند احدهما ثم
لقائل ان يقول ان الحدود في المتصل على مذهبكم ليست موجودة بالفعل بل بالقوة وانما تصير بالفعل اما بقطع
واما بموافاة محددة كمماسة او موازاة او بعرض او بفرض كما سنذكره فيكون اذن ما لم يكن احد هذه الاسباب
بالفعل لا يكون مبدأ ولا منتهى وما لم يكن مبدأ ولا نهاية متعينين عنه تبتدئ الحركة او اليه لا يكون حركة فالفلك
ما لم يكن له سبب محدد لا يكون متحركا وهذا محال الذي نقول في جوابه ان النهاية والمبدأ لكون الحركة بضرب
فعل وبضرب قوة والقوة تكون على وجهين وجه قريب من الفعل ووجه بعيد من الفعل مثال ذلك ان المتحرك
في حال ما يتحرك له بالقوة القريبة حد وان ان نفرضه وقد وصل اليه في ان نفرضه فيكون ذلك له وفي نفسه
بالحقيقة بالقوة وانما يصير بالفعل حد الحصول الفرض بالفعل والقطع بالفعل ومع ذلك فلا يقف بل
يستمر وحد مستقبل لا يمكن من حيث هو حد حركة ان يجعل بالفعل حد حركة بفرض او سبب محدد بالفعل بل
يحتاج ان يستوي المسافة اليه حتى يصير بهذه الصفة اعني ان يكون هناك ما يمكن ان تفرضه مبدأ او يمكنك
ان تفرضه منتهى وبالجملة حد القطع تفرضه من الحركة فكل حركة من حركات الفلك يسير اليها في وقت معين
وحصلها فانها لا تفرض لها ذلك فتارة تفرض المبدأ والمنتهى متباينين اي نقطتين هما حدا ذلك المفروض
من الحركة في ذلك الوقت الذي بعينه وتارة تكون نقطة واحدة هي بعينها مبدأ ومنتهى اما مبدأ فلان الحركة عنها
واما منتهى فلان الحركة اليها ويكون ذلك لها في زمانين فالحركة المكانية او الوضعية تعلقها بالمبدأ او
المنتهى هو انك اذا عينت حركة ومسافة بعينها مع ذلك مبدأ ومنتهى قائم بنفسه فالمتحرك المكاني تعلقه بالمبدأ
والمنتهى هو ان يكون ذلك له بالفعل وبالقوة القريبة من الفعل ذلك على اي وجه كان منها جاز فانا لم نشترط
الوجه المعين فيه منها وبالجملة فانها تتعلق بالمبدأ والمنتهى على هذه الصورة والشرط المذكور لا من حيث
هما بالفعل ثم من المشهور ان الحركة والتحريك والتحرك ذات واحدة فاذا اخذت باعتبار نفسها فحسب كانت
حركة واذا اخذت بالقياس الى ما فيه سميت تحركا واذا اخذت بالقياس الى ما عنه سميت تحريكا ويجب ان نحقق
هذا الموضع ونتامله تاملا ادق من المشهور فنقول ان الامر بخلاف هذه الصورة وذلك لان التحرك حال
للمتحرك وكون الحركة منسوبة الى المتحرك بانها فيه حال للحركة لا للمتحرك فان نسبة الحركة الى المادة في المعنى غير
نسبة المادة الى الحركة وان تلازما في الوجود وكذلك التحريك حال المحرك لا للحركة ونسبة الحركة الى المحرك
حال للحركة لا للمحرك واذا كان كذلك كان التحرك نسبة المادة الى الحركة لا كون الحركة منسوبة الى المادة
ولم يكن التحرك هو الحركة بالموضوع وكذلك لم يكن التحريك هو الحركة في الموضوع ولا انا قد نتشكك في ان يكون كون الحركة
منسوبة الى المادة معنى معقولا وكذلك الى المحرك لكن هذين المعنيين لا يدل عليهما بهذين الاسمين واما تعلق
الحركة بما فيه الحركة من المقولات فليس نعني به الموضوع لها بل الامر الذي هو المقصود حصوله في الحركة
فان المتحرك عندما يتحرك موصوف بالتوسط بين امرين متروك وامر مقصود اما اين وكيف او غير ذلك

الجزء صح

مختلفين صح

اذا كانت الحركة تغير الشيء لا دفعة فان يكون متوسطا بين حدين ولها مقولة اما اين واما كيف واما غير
ذلك فيقال ان الحركة في تلك المقولة وقد يزداد هذا بيانا بعد ان نعرف نسبة الحركة الى المقولات **فصل**
**في نسبة الحركة الى المقولات** انه قد اختلف في نسبة الحركة الى المقولات فقال بعضهم ان
الحركة هي مقولة ان ينفعل وقال بعضهم ان لفظة الحركة تقع على الاصناف التي تحتها بالاشتراك البحت وقال
بعضهم بل لفظة الحركة لفظة مشككة مثل لفظة الوجود تتناول اشياء كثيرة لا بالتواطؤ ولا بالاشتراك البحت بل
بالتشكيك لكن الاصناف الداخلة تحت لفظة الوجود والعرض دخولا اوليا هي المقولات واما الاصناف الداخلة
تحت لفظة الحركة فهي انواع او اصناف من المقولات فالاين منه قار ومنه سيال هو الحركة في المكان والكيف
منه قار ومنه سيال هو الحركة في الكيف اي الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال هو الحركة في الكم اي النمو
والذبول وربما تمادى بعضهم في مذهبه حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال هو الحركة في الجوهر اي الكون
والفساد وقالوا ان الكم السيال نوع من انواع الكم المتصل لامكان وجود الحد المشترك فيه الا انه يفارقه
بانه لا وضع له وللمتصل وضع واستقرار وقالوا والتسود والسواد من جنس واحد الا ان السواد قار والتسود
غير قار وبالجملة فان السيال في كل جنس هو الحركة فقال بعض هؤلاء لكنها اذا نسبت الى العلة التي هي فيها
كانت مقولة ان ينفعل والى العلة التي هي عنها كانت مقولة ان يفعل وقوم خصوا هذا الاعتبار بالكيف السيال
ولم يجعلوا منها مقولتي يفعل وينفعل واختلف اصحاب هذا المذهب اعني القول بالسيال فمنهم من جعل الافتراق
الذي بين السواد والتسود افتراقا فصليا نوعيا ومنهم من جعله افتراقا بمعنى غير فصلي اذ هو كزيادة تعرض على
خط فيصير خطا اكبر ولا يخرج به من نوعه وقال الاولون بل التسود بما هو تسود وهو سواد سيال وليس هذا
له امرا خارجا عن هويته بما هو تسود فهو اذن مباين السواد الثابت بفصل ويمكن ان يبين بطلان الحجتين جميعا
اما الاول فينتقض بالعدد واما الثانية فبالبياض وكونه امرا غير خارج عن هوية الابيض بما هو ابيض من غير
ان يكون فصلا وههنا مذهب ثالث وهو مذهب من يقول ان لفظة الحركة وان كانت مشككة كما قيل فان الاصناف
الواقعة تحتها ليست انواعا من المقولات على السبيل المذكور فلا التسود نوع من الكيف ولا النقلة نوع من
الاين فان وقوع الحركة في الكيف ليس ان الكيف جنس لها ولا ايضا موضوع لها فان جميع الحركات انما هي في الجوهر
من حيث هي في موضوع لا غير ولا تمايز بينها في هذا المعنى ولكن اذا تبدلت جوهريته سمي ذلك التبدل ما دام في
السلوك حركة في الجوهر وان كان في الاين سمي حركة في الاين وبالجملة ان كان عنه وما اليه كيفا فالحركة في الكم
ويقال الحركة على هذه لا بالتواطؤ فان الكمال المأخوذ في رسمها انما الجنس هو من الالفاظ المجانسة للوجود
والوضع وانت تعلم ان الكم والكيف والاين ليست داخلة تحت جنس واحد فاذا لم يكن هذه المقولات داخلة
تحت جنس واحد ولا نسبة الكمال الاول اليها ايضا امرا خاصا اياها حصر الجنس لم يكن لنا سبيل الى ان نجعل
الحركة معنى جنسيا بل هذا الرسم يتناول هذا ما يدل على شيء لفظ مشكك لا غير والمذاهب الملتفت اليها في هذا
المطلوب هي هذه الثلثة وليس يعجبني المذهب الاوسط ولا بل استنكره ما يقال به من ان التسود كيفية او ان
النوكيفية وبالحري ان لا يكون التسود سوادا يشتد بل اشتداد سواد بل اشتداد الموضوع في سواده وذلك
لانه لا يخلو اذا فرضنا سوادا اشتد اما ان يكون ذلك السواد بعينه موجودا وقد عرضت له عند الاشتداد زيادة
او لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا فمحال ان يقال انه قد عدم وبطل هو ذا يشتد فان الموصوف بصفة
موجودة يجب ان يكون امرا موجودا ثابت الذات وان كان السواد ثابت الذات فليس بسيال كما زعموا من
انها كيفية سيالة بل هو ثابت على الدوام يعرض عليه زيادة لا يثبت مبلغها في آن بل يكون في كل آن مبلغ آخر
فيكون هذه الزيادة المتصلة هي الحركة لا السواد فاشتداد السواد وسيلانه او اشتداد الموضوع في السواد
وسيلانه فيه هو الحركة لا السواد المشتد ويظهر من هذا ان اشتداد السواد يخرجه عن نوعه الاول لان يحصل
ان يشير الى موجود منه وزيادة عليه مضافة اليه بل كل ما يبلغه من الحدود فكيفية بسيطة لكن الناس
يسمون جميع الحدود المشابهة لحد واحد سوادا وجميع المشابهة للبياض اي المقاربة له بياضا والسواد المطلق
هو واحد وهو طرف خفي والبياض كذلك فيما سوى ذلك كالممتزج والممتزج ليس هو احد الطرفين ولا يشاركه
في حقيقة المعنى بل في الاسم وانما يكون الانواع المختلفة في الوسط لكنه يعرض لما يقرب من احد الطرفين
ان ينسب اليه فالحس ربما لم يميز بينها فظنها نوعا واحدا وليس كذلك وتحقيق هذا في العلوم الكلية واما
المذهب الاخير فهو احسن من هذا المذهب لا يلزمه الا امر مشترك يلزم المذهبين وبناؤه على ان الوضعين



لعدد المقولات هذا العدد يلزمهم احد امرين اما ان يجوزوا ان يكون الحركة جنسا من الاجناس العالية ولما
ان يزيدوا في عدد المقولات زيادة ضرورية اذ كانت اصناف الحركة لا تدخل في جنس منها ولا في مقولة
ينفعل وهي معان كلية مقولة على كثيرين قول الاجناس فان تشددوا في عشرية المقولات فواجب ان يتسامحوا
ويجعلوا مقولة ان ينفعل هي الحركة فان لا يطلب في مقولة ان ينفعل من صريح التواطؤ ما اراهم يتعصبون
فيه ولا يحفظونه فانهم قد فعلوا في امر مقولة الجدة من المسامحة ما يحملهم على اكثر من ذلك في الحركة على
انه لا يبعد ان يكون لفظ الكمال والفعل وان كان وقوعها على الجوهر والتسعة الباقية وقوعا بالتشكيك
فان وقوعها على اصناف الحركة لا يكون بالتشكيك الصريح وذلك لان التشكيك هو ان يكون اللفظ واحدا
لكن الامور التي يتناولها ذلك المفهوم مختلف بالتقدم والتأخر فيه كالوجود فانه للجوهر اولا وللاعراض
ثانيا واما مفهوم الحركة وهو الكمال الاول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة فليس مما يستفيده بعض ما يتناوله
الحركة من بعض فليس كون النقلة بهذه الصفة علة لكون الاستحالة بهذه الصفة بل يجوز ان يكون وجود النقلة
سببا لوجود الاستحالة فيكون التقدم والتأخر في المفهوم من لفظة الوجود لا في المفهوم من لفظة الحركة
كما ان الاثنينية قبل الثلاثة في مفهوم الوجود وليس قبله في مفهوم العددية فان العددية لهما معا ليست العددية
للثلاثية من جهة العددية للثنائية كما ان الوجود للثلاثية يتعلق بالوجود في الثنائية ومفهوم الوجود غير
المفهوم من العدد وانت قد عرفت هذا المعنى في مواضع اخرى فلا يبعد ان يكون الكمال وان كان مشككا بالقياس
الى الاشياء الاخرى هو متواطئ بالقياس الى هذه كما انه لا يبعد ان يكون مشتركا بالقياس الى اشياء ومتواطئا
بالقياس الى ما تحت بعضها ونرجع الى ما كنا فيه ونقول للطائفتين جميعا ما قولكم في مقولة ان ينفعل اهي نفس الحركة
ام نسبة الحركة الى الموضوع كما يقولون فان كانت نفس الحركة اهي نفس الحركة المطلقة فالحركة احد الاجناس
وان كانت نفس حركة ما مثلا كنفس النقلة او نفس الاستحالة فيجب ان يزاد في عدد الاجناس فانه ان كانت
النقلة جنسا فالاستحالة ايضا جنس والحركة في الكم جنس فان كان كل واحدة من هذه يستحق ما يستحقه
الاخرى وان كانت النقلة ليست جنسا بل اسما مشككا فيوجد تحته معنى هو جنس وان كان ما تحت من عمومه
وان لم يكن مقولة ان ينفعل هي الحركة مطلقة بل كانت نسبة الحركة الى المادة فلا يخلو اما ان يكون للحركة المطلقة
او لحركة ما فان كانت للحركة المطلقة فلا يخلو اما ان يكون الحركة المطلقة مقولة على اصنافها بالتواطؤ او بالتشكيك
فان كانت مقولة بالتواطؤ فالحركة باعتبار ذاتها جنس فصارت الاجناس اكثر من عشرة ولان يكون بذاتها جنسا
اولى من ان يكون بنسبتها الى موضوعها جنسا فان لم يكن اولى فليس دونه في الاستحقاق وان كانت مقولة
بالتشكيك فكذلك مقولة ان ينفعل التي نسبة هذا المشكك اسمه الى موضوعه مقوله بالتشكيك فليس بجنس
وان كانت المقولة هي النسبة لصنف من الحركة فيستحق مثله سائر الاصناف ومع ذلك فيكون بنفسه
جنسا وبالقياس الى الموضوع جنسا آخر ويزيد الاجناس تزيدا كثيرا وكذلك يلزم ان يطالبوا بالسبب الذي
جعلوا له نفس الكيفية جنسا ولم يجعلوا نسبتها الى الموضوع جنسا وهناك اخذوا نسبة الحركة المطلقة
او حركة ما فجعلوها جنسا ولم يجعلوا نفس الحركة جنسا وان كان مأخوذهم طبايع الامور وذواتها مجردة اللواحق
لا مع عوارض لها من نسب وغير ذلك فيجب ان يجعلوا مقولة ان ينفعل هي نفس حال الانفعال لا ما هو نسبتها
الى شيء وهذا الكلام انما يتحقق كله بعد ان يعرف ما قلناه قديما من حال الفعل والانفعال بالتحريك والتحرك
فالاولى بهم ان يجعلوا مقولة ان ينفعل والحركة من باب واحد واما نحن فانا لا نتشدد كل التشدد في حفظ
القانون المشهور من ان الاجناس عشرة وان كل واحد منها حقيقي الجنسية ولا شيء خارج منها وكيف
ان تبين هذا البيان بعينه لمن جعل الحركة اسما مشتركا على الاطلاق فاذا انفسخت المذاهب التي بيناها
لم يبق لها الا الحق واحدا وهو المذهب الاول فاذ قد بينا وجه نسبة الحركة الى المقولات فاوضحنا
قولنا ان الحركة في المقولة ما هو فلنبين الان ان الحركة في كم مقولة تقع **فصل في بيان المقولات التي**
**تقع الحركة فيها وحدها لا غيرها** انا لنضع اصلا وان كان ربما اشتمل على تكرار بعض ما قيل
فنقول ان قولنا ان مقولة كذا فيها حركة قد يمكن ان يفهم منه اربعة معان ⊛ احدها ان المقولة موضوع
حقيقي لها قائم بذاتها ⊛ والثاني ان المقولة وان لم يكن الموضوع الجوهري لها فبتوسطها تحصل للجوهر
اذ هي موجودة فيها اولا كما ان الملاسة انما هي للجوهر بتوسط السطح ⊛ والثالث ان المقولة جنس لها
وهي نوع لها ⊛ والرابع ان الجوهر يتحرك من نوع لتلك الى نوع آخر ومن صنف الى صنف آخر والمعنى الذي

فصل في نسبة الحركة الى المقولات

أي الكيف وإن ليس كما ذكرها صح

أم نفس حركة ما فإن كانت نفس الحركة المطلقة صح

فصل في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها وحدها لا غيرها

المقولة صح

يذهب اليه هو هذا الاخير فنقول اما الجوهر فان قولنا ان فيه حركة هو قول مجازى فان هذه المقولة لا تعرض
فيها الحركة وذلك لان الطبيعة الجوهرية اذا فسدت تفسد دفعة واذا حدثت تحدث دفعة فلا يوجد بين قوتها
الصرفة وبين فعلها الصرف كمال متوسط وذلك لان الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والتنقص وذلك
لانها اذا قبلت الاشتداد والتنقص لم يخل اما ان يكون الجوهر وهو في وسط الاشتداد والتنقص يبقى نوعه
او لا يبقى فان كان يبقى نوعه فما تغيرت الصورة الجوهرية البتة بل انما تغير عارض الصورة فقط فيكون الذى
كان ناقصا واشتد قد عدم والجوهر لم يعدم فيكون هذا استحالة او غيرها لا كونا وان كان الجوهر لا يبقى مع
الاشتداد فيكون الاشتداد قد جلب جوهرا آخر وكذلك في كل آن يفرض للاشتداد يحدث جوهر آخر ويكون
الاول قد بطل ويكون بين جوهر وجوهر امكان انواع جوهرية غير متناهية بالقوة كما في الكيفيات وقد علم ان ذلك
بخلاف هذا فالصورة الجوهرية اذن تبطل وتحدث دفعة وما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته وفعله واسطة
هي الحركة ونقول ايضا ان موضوع الصورة الجوهرية لا تقوم بالفعل الا بقبول الصورة كما علمت كالهيولى وهي
في نفسها لا توجد الا اشياء بالقوة والذات الغير المحققة بالفعل يستحيل ان تتحرك من شيء الى شيء فان كانت الحركة
الجوهرية موجودة فلها متحرك موجود وذلك المتحرك يكون له صورة هو بها بالفعل ويكون جوهرا قائما بالفعل
وان كان هو الجوهر الذى كان قبل فهو حاصل موجود الى وقت حصول الجوهر الثاني لم يفسد ولم يتغير في جوهريته
بل في احواله وان كان جوهرا غير الجوهر الذى فرضت الحركة عنه والذى اليه فيكون قد فسد الجوهر اولا الى
الجوهر المتوسط وتميز جوهرا بالفعل والكلام فيه كالكلام في الجوهر الذى فرضت الحركة منه فانه اما ان يكون
في تلك المادة كلها على طبيعة الجوهر المتغير اليه او لا فيكون التغير الى الثاني دفعة واما ان يكون في بعض تلك
المدة حافظا لنوعه الاول وفي بعضها الآخر وانما في النوع الآخر لا بتوسط فيلزم فيه ما قيل من الانتقال من
نوع الى نوع دفعة فيكون تلك المدة مطابقة لمقدار حركات غير حركات نوعية الجوهر اذ كانت الانتقالات في الجوهرية
لا في مدة وزمان ولا يمكن ان يقال ان هذا القول يلزم ايضا على حركة الاستحالة وذلك لان الهيولى فيما نحن فيه
محتاجة في قوامها الى وجود صورة بالفعل والصورة اذا وجدت بالفعل حصلت نوعا بالفعل فوجب ان يكون
الجوهر الذى بين الجوهرين امرا محصلا بالفعل ليس بالغرض ولا كذلك في الاعراض التي تتوهم بين كيفيتين
مثلا فانها مستغنى عنها في قوام الموضوع بالفعل وقد يثبتون ان الجوهر لا حركة فيه لان طبيعته لا ضد لها
واذا لم يكن لطبيعته ضد استحال ان ينتقل عن طبيعة الى طبيعة اخرى على سبيل التنقص والاشتداد
حتى يكون الحالة التي هو فيها عند الحركة حالة متوسطة بين طرفين لا يجتمعان وبينهما غاية البعد وهما الضدان
ويجب ان نتأمل نحن هذه القضية فنقول انه لا بد من اخذ المادة او الموضوع في حد التضاد فان عنى بالموضوع
الموضوع الحقيقي القائم بالفعل نوعا القابل للاعراض التي لذلك النوع فلا يكون الصور الجوهرية متضادة
لانها في هيولى لا في موضوع وان عنى بذلك الموضوع اى محل كان فيشبه ان يكون الصورة النارية مضادة
للصورة المائية لا لكيفياتها فقط فذلك لا شك فيه بل الصورة التي عنها تصدر الكيفيات التي لها تضاد
لان الصورتين مشتركتان في محل ومتعاقبتان عليه وبينهما غاية الخلاف ولعل هذا من شأننا ان نشتغل من
بيان ان الفلك لا يتكون فانه لا ضد لصورته كانه وضع ان كل متكون فلصورته ضد واليه يكون انتقاله
فجعل النار والهواء والماء والارض متضادة الصور فلم ينكر ان يكون للصورة الجوهرية ضد البتة فيشبه ان يكون
الضد الذى ذكرناه هاهنا هو الذى بينه وبين شيء آخر غاية الخلاف وانما يكون بينه وبين ذلك غاية الخلاف
اذا كان لشيء ثالث معه خلاف ما وهو الواسطة بحيث يحتمل استمرارا فيه كالاستمرار في بعد بين شيئين
وليس بين الصور الجوهرية التي فيها الاستحالة الاولية واسطة بهذه الصفة كما ليس بين النار والهواء
واسطة او يشبه ان يكون شرط ان التعاقب المأخوذ في حد الضد هو تعاقب بين شيئين بينهما غاية الخلاف
وهذا على ما قلنا يصح ان يكون بلا واسطة فيصح ان يرتفع هذا الضد ويعقبه الضد الآخر من غير ان يتخلل بينهما
حالة اخرى وان كان قد يصح ايضا ان يكون تعاقب المتوسط اذا كان هناك متوسط فيكون الانتقال مستمرا
بين الطرفين على الاتصال ثم لا يمكن ان المحل يقبل الصورة النارية عقيب المائية من غير ان يقبل اولا الهواء
المتوسط لا على استمرار متصل بل يجب ان يسكن لا محالة على الصورة الهوائية فلا يكون الصورة المائية
متضادة للنارية اذ لا يستمر الانتقال الى احديهما الى الاخرى الا من النارية الى الهوائية ولا الصورة المائية
متضادة للصورة الهوائية اذ ليس بينهما غاية الخلاف فان كان الضد هذا الضد كان المتغير عنه يرده

الحصر ح

الى البيان



الى البيان الاول الذى حاولناه نحن وهو ان الطبيعة الجوهرية لا تنسلخ يسيرا يسيرا اذ لا تقبل الشدة والضعف
بل لا يكون لا اشتداده وضعفه طرفا ان تخصيصا نحن في هذا النظر باسم الضدية وسنبين ذلك ايضا في الفلسفة
الاولى ان الصور الجوهرية لا تقبل الاشتداد والضعف ببيان اشرح لكنه لما رأى ان المني يكون حيوانا
يسيرا يسيرا والبذر يكون نباتا يسيرا يسيرا توهم من ذلك ان هناك حركة والذى يجب ان تعلم هو ان المني
الى ان يكون حيوانا يعرض له تكونات اخرى يتخلل ما بينها استحالات في الكيف والكم فيكون المني لا يزال يستحيل
يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان يبلغ حدا ينسلخ عنه صورة المنوية ويصير علقة وكذلك حالها الى ان يستحيل
مضغة وبعدها عظاما وعصبا وعروقا واموا اخر لا ندركها وكذلك الى ان يقبل صورة الحيوة ثم كذلك
يستحيل ويتغير الى ان يشتد فينفصل لكن ظاهر الحال يوهم ان هذا سلوك واحد من صورة جوهرية الى
صورة جوهرية اخرى ونظن لذلك ان في الجوهر حركة وليس كذلك بل هنا حركات وسكونات كثيرة
واما كون الحركة في الكيف فذلك ظاهر لكن في الناس من لم ير الحركة في انواع الكيف كلها الا في الصنف
المنسوب الى الحواس فقال اما نوع الحال والملكة فهو متعلق بالنفس وليس موضوعه الجسم الطبيعي
واما القوة واللاقوة والصلابة واللين وما اشبه ذلك فانها تتبع اعراضا تعرض للموضوع بتغير الموضوع
مع بعض تلك الاعراض موضوعا لها فلا يكون حينئذ الموضوع للقوة هو بعينه الموضوع لعدم القوة
وكذلك الحال في الصلابة واللين واما الاشكال وما يشبهها فانها انما توجد في المادة التي تقبلها دفعة
اذ لا تقبل التشدد والتضعف ولا ادرى ماذا يقولون في الانحناء والاستقامة وغير ذلك وعندى ان
الامر ليس على ما يقولون فان موضوع الحال والملكة كان نفسا او بدنا او هما معا بحال الشركة فانه يوجد فيه
كمال ما بالقوة من جهة ما هو بالقوة لجوهر ما والذى قالوا ان الموضوع ليس واحدا للصلابة واللين والقوة
والضعف فننقض عليهم بالنمو والذبول وكان يجب على قولهم ان لا يكونا حركتين بل انما يعني بالموضوع
في هذه الاشياء طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت تلك الطبيعة باقية ولم يتغير النوع ولم تفسد
الصورة الجوهرية فان الموضوع ثابت من غير ان تبطل لما دخل بعرض له او زيادة تنضاف اليه تصير
موضوعا قريبا للحالة التي فيها الحركة اولنا نعم الاشكال يشبه ان لا يكون حكمها حكم سائر الكيفيات
في وقوع الاستحالة فيها الا انها تكون دفعة والكم ففيه ايضا حركة وذلك على وجهين احدهما بزيادة تنضاف
فتنمو اليها الموضوع او نقصان ان يعرض بالتحلل فينتقص له الموضوع وصورته في الامرين باقية وهذا يسمى
ذبولا ونموا وقد يكون لا بزيادة تزاد عليه او نقصان ينقص منه بل بان يقبل الموضوع نفسه مقدارا اكبر او
اصغر بتخلخل او تكاثف من غير انفصال او في اجزائه وهذا وان كان يلزمه استحالة قوام وهي من الكيف
فذلك غير ازدياده في الكم او نقصانه فيه ولان هذه الحالة سلوك من قوة الى فعل يسيرا يسيرا فهو كمال لما
بالقوة فهو حركة لكنه قد يتشكك فيقال ان الصغير والكبير ليسا بمتضادين والحركات كلها بين المتضادات
نقول اما اولا فلسنا نحن ممن يشدد كل التشدد في ايجاب كون الحركات كلها بين المتضادات لا غير
بل اذا كانت الاشياء متقابلة لا تجتمع معا وسلك الشيء من احدهما الى الآخر يسيرا يسيرا سمينا الشيء متحركا
وان كان لا تضاد هناك على ان الصغير والكبير اللذين يتحرك فيما بينهما النامي والذابل ليس الصغير والكبير
الاضافي المطلق بل كان الطبيعة جعلت للانواع الحيوانية والنباتية حدودا في الصغر وحدودا في الكبر لا يتعداها
ويتحرك فيما بينها فيكون العظيم هناك عظيما على الاطلاق لا يصير صغيرا بالقياس الى عظيم آخر في ذلك النوع
وكذلك الصغير يكون صغيرا بالاطلاق واذا كان كذلك لم يبعد ان يشاكل المتضادات بل يكون متضادة
فان قال قائل ان النمو حركة في المكان لان المكان يتبدل فالجواب انه ليس اذا قلنا ان النمو حركة في الكم فان ذلك
يمنع به ان يكون معه حركة في المكان فانه لا يمتنع ان يكون في موضوع النمو تبدلان تبدل الكم وتبدل الاين فيكون
فيه حركتان معا واما مقولة المضاف فيشبه ان يكون جل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة
وان اختلف في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة ولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة
من شأنها ان تلحق مقولات اخرى ولا يتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض
للاضافة مثل ذلك فانه لما كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف
فيكون موضوع الاضافة يقبل ويلزم ذلك قبولا اوليا فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات
واولا وللاضافة بالعرض وثانيا واما مقولة الاين فان وجود الحركة فيها بين واضح واما مقولة متى

ينخلع ح

ينقطع ح

فيشبه ان يكون الانتقال من متى الى متى آخر واقعاً دفعة كالانتقال من سنة الى سنة او من شهر الى شهر او يشبه ان يكون حال متى كحال الاين فان نفس متى لا ينتقل فيه عن شيء الى شيء بل يكون الانتقال الاول في كيف او كم ويكون الزمان لازماً لذلك التغير فيعرض بسببه فيه التبدل واما ما لا تغير فيه فيستحيل انه ليس في الزمان فكيف يكون له حركة واما مقولة الوضع فقد قيل انها لا حركة فيها البتة اذ لا تضاد في الوضع وانه اذا انتقل الشيء من قيام الى قعود فانه لا يزال في حكم القائم الى ان يصير قاعداً دفعة وكذلك اذا انتقل من قعود الى قيام فانه لا يزال في حكم القاعد الى ان يصير قائماً دفعة والحق يوجب ان يكون يوجد في الوضع حركة وانه لا كثير حاجة الى التضاد الحقيقي في طرفي الحركة كما بينته لك بتأمل حركة الفلك على ان الوضع لا يبعد ان يكون فيه تضاد حتى يكون المستلقي مضاداً للمنبطح والذي قيل من ان الانتقال الى القعود يكون دفعة ان عني به ان القعود الذي هو الطرف يحصل دفعة فهو صادق وكذلك السواد الذي هو الطرف والاين الذي هو الطرف يحصل دفعة وان عني به ان كل وضع ينتقل عنه الى القعود يكون ذلك الانتقال دفعة فهو كذب لان الانتقال من القيام الى القعود يكون قليلاً قليلاً حتى يوافي النهاية التي هي القعود كالحال في الانتقال من السفل الى العلو بعينه واما كيفية وجود الحركة في الوضع فهو ان كل مستبدل وضع من غير ان يفارق بكليته المكان بل بان يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه والى جهاته فهو متحرك في الوضع لا محالة لانه كان لم يتبدل بل تبدل وضعه في مكانه والمكان هو الاول بعينه واذا كان التبدل في الوضع وكان مع ذلك متدرجاً يسيراً يسيراً كان ذلك التبدل حركة في الوضع اذ كانت كل حركة هي تبدل حال [illegible] الصفة وبالعكس ويكون منسوبة الى الحالة التي تبدلت لا الى شيء آخر لم يتبدل ولست اعني بهذا ان كل متحرك في وضع فهو ثابت في مكانه فليس يجب من قولي ان كل ثابت في مكانه يستبدل وضعه بالتدريج فهو متحرك في الوضع ان كل متحرك في الوضع كذلك بل لا امنع ان يكون الشيء لا يتغير وضعه الا وقد يتغير مكانه كما لا امنع ان يكون الشيء لا يتغير كمه الا وقد يتغير مكانه بل الغرض هو ان يثبت وجود المتحرك في الوضع باثبات متحرك ما في الوضع واما انه هل يمكن ان يكون الشيء يتبدل وضعه وحده ولا يتبدل مكانه فليعلم امكانه من حركة الفلك فانه اما ان يكون كالفلك الاعلى الذي ليس في مكان بمعنى نهاية الحاوي الشامل المساوي الذي اياه نعني بالمكان واما ان يكون في مكان لكنه لا يفارق بكليته مكانه بل انما يتغير عليه نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه التي تلقيها واذا لم يكن هناك الا هذا التغير والمكان ثابت وهذا التغير تغير جنس النسبة هي الوضع فهذا التغير هو تغير في الوضع وليس هناك غير هذا التغير فليس هناك غير جنس الحركة التي في الوضع واما كون حركة الفلك الاعلى غير مكانية فواضح عندهم بين ثم ليس بحركة في كيفية ولا كمية ولا من جوهر ولا من مقولة غير الوضع فانك اذا تعقبت مقولة مقولة لم تجد جنس الحركة الا فيما ما خلا الوضع او الاين ولا اين فبقي الوضع فان قال قائل ان الفلك كل جزء منه متحرك في المكان وكل ما كل جزء منه يتحرك في المكان فالكل منه متحرك في المكان فالجواب عن هذا ان الامر بخلاف ذلك اما الفلك فلا جزء له بالفعل حتى يتحرك ولو فرضنا له اجزاء فليست يفارق امكنتها بل يفارق كل جزء منها جزءاً من مكان الكل ان كان للكل في مكان وليس مكان الجزء جزء مكان الكل بل عسى ان يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء وذلك لان جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء والمكان كما تعلم محيط بل عسى ان المتصل ليس لاجزائه في مكان الا بالقوة بل قد صرح لهم بهذا في كتبهم وبعدهم فليس اذا كان كل جزء يفارق مكان نفسه فالكل يفارق مكان نفسه لانه فرق بين قولنا كل جزء وبين قولنا كل الاجزاء وذلك ان كل جزء فقد يكون بصفة والكل لا يكون بتلك الصفة لان للكلية حقيقة ما مباينة لحقيقة كل واحد من الاجزاء الا ترى ان ليس شيء ان كل جزء هو جزء الكل والكل ليس بجزء وكل جزء من العشرة واحد والعشرة ليست بواحد بل نرجع الى مسئلتنا فنقول انه يجوز ان يكون مكان يشتمل على شيء ذي اجزاء بالفعل كالرمل وغير ذلك ثم كل جزء منه يفارق مكانه والكل لا يفارق مكانه بل ما عني بسبيله لا اشك انا وان سلمنا انه ان كل جزء منه يفارق مكانه الخاص فالكل لا يفارق مكانه الخاص فلم يقع المسلم في ان الكل غير متحرك في المكان وان كان كل جزء متحركاً وعند هذا ان كل من يتأمل ما قلناه ثم ينصف سيعتقد يقيناً ان الوضع فيه حركة ولعل قائلاً يقول ان معنى الحركة في المكان ليس هو ان يكون المتحرك يفارق المكان بل ان يكون متحركاً وهو في مكان وان لم يفارقه فيقال له حينئذ يجب ان يكون لكونه متحركاً ومتغيراً معنى فان كان كونه متحركاً ومتغيراً غير متعلق بامر يفارقه وامر يوجد له فلا حركة في الحقيقة ولا تغير بل الحركة والتغير المذكوران هما باشتراك الاسم وان كان متعلقاً بامر يتغير وهو غير المكان فهناك لا محالة تتبدل فيها الحركة الخاصة وان كان الشيء في مكان

كون الشيء



كون الشيء مستحيلاً وهو في مكان وذلك لا يوجب ان يكون الاستحالة استحالة مكانية وان كانت في مكان ولا عرضاً في ان الحركة في كذا معناه والمتحرك في كذا بل ما علمت واما مقولة الجدة فاني الى الآن لم اتحققها والذي يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشتمله ويلزمه في الانتقال فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الاول انما هو في السطح الحاوي وفي المكان فلا يكون فيها على ما اظن لذاتها ولا حركة واما مقولة يفعل وينفعل فربما ظن ان فيهما حركة من وجوه منها ان الشيء يكون لا يفعل ولا ينفعل ثم يتدرج يسيراً يسيراً الى ان يصير يفعل وينفعل فيكون ان يفعل وان ينفعل غاية لذلك التدرج مثل السواد فانه غاية التسود فيظن ان في هاتين المقولتين حركة وايضاً فانه قد يتغير الشيء من ان يكون لا ينفعل بالحر او يفعله الى ان ينفعل بالحر او يفعله ويكون ذلك قليلاً قليلاً فيظن ان ذلك حركة وايضاً فان الانفعال قد يكون بطيئاً فيتدرج يسيراً يسيراً الى ان يسرع ويشتد وبالعكس فيظن ان ذلك تحرك الى السرعة فاقول اما الوجه الاول فلا يكون الحركة فيه في الفعل والانفعال بل في اكتساب الهيئة والصورة التي بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال واما الوجه الثاني فحاله ما سنبين من بعد من انه لا سبيل الى ان يتصل التسبيل من تبرد الى تسخن او تبريد الى تسخين الا بانقطاع وتخلل وقفة واما الوجه الثالث فلا اعنف من يجعل الاستحالة من السرعة والبطء الى سرعة بالفعل يسيراً يسيراً حركة وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة والبطء وليسا بحركتين ولا فعلين ولا انفعالين بل عارضين وكيفيتين وهيئتين لها او للفعل او انفعال وبالجملة لا يجوز ان يكون في طبيعة ان ينفعل وان ينفعل حركة على سبيل ما يقال الحركة في المقولة فانه ان جاز ان يكون انتقال من التبرد الى التسخن يسيراً يسيراً فلا يخلو اما ان يكون ذلك والتبرد تبرد او عندما ينتهي التبرد فان كان عندما التبرد بعد تبرد ومعلوم ان الانتقال الى التسخن اخذ من طبيعة التسخن وفي طبيعة التسخن اخذ من طبيعة السخونة فيكون عندما يقصد الحر يقصد البرد معاً وهذا محال وان كان عند منتهى التبرد فهو بعد الوقوف عن التبرد وبعد الانتهاء كما ستعلم ومع ذلك فحينئذ لا يخلو اما ان يكون ذلك الانتقال لنفس التسخن او انتقالاً لا الى التسخن فان نفس التسخن فليس بين التبرد والتسخن الا زمان سكون او آن لا حركة فيه ولا سكون كما تعلم وان كان المصير الى التسخن فلا يخلو اما ان يكون هذا المصير الى التسخن اخذاً من طبيعة التسخن او لا يكون فان لم يكن فليس ذلك استحالة البتة وان كان فهناك اخذ لا محالة من طبيعة السخونة والاخذ من طبيعة السخونة هو تسخن فيكون عند الانتقال الى التسخن والتوجه اليه تسخن موجود اللهم الا ان يفرض التسخن ما هو في الغاية تسخن ويكون الانتقال اليه ما هو تسخن منه ثم التسخن نفسه وكل حركة فانه منقسم بالزمان على ما ستعرف وحينئذ يستكمل السخونة في آن فلا يكون تسخن فان كان تسخن فهو منقسم الى اجزاء ويكون كل جزء من التسخن يفرض تسخناً ويكون الجزء المتقدم منه اضعف فلا يكون بالغاية فلا يكون تسخناً بهذا المعنى وفرض تسخناً هذا خلف فاما ان يكون التسخن غير منقسم البتة فلا يكون تحركاً بل تسخونة واما ان يكون منقسماً فلا يكون من التسخن ما هو غاية فليس اذن من شرط التسخن ان يكون في الغاية بل ان يكون اخذاً في السخونة ولا تسخن في الغاية واذا عرفنا الكلام في التسخن عرفت في التسخين ووجب ان يكون هذا القدر كافياً ويرفض جميع ما مذهب به هذا الموضع فقد ظهر الان من الجملة ان الحركة انما تقع في المقولات الاربع التي هي الكم والكيف والاين والوضع فقد وقفت نسبة الحركة الى المقولات فاذ قد عرفنا طبيعة الحركة فحري بنا ان نعرف طبيعة السكون

كان ص

فصل في تحقيق تقابل الحركة والسكون

## فصل في تحقيق تقابل الحركة والسكون

ان امر السكون فيه اشكال ايضاً وذلك لان من المشهور من مذهب الطبيعيين ان السكون مقابل الحركة هي مقابلة العدم للقنية لا مقابلة الضد ثم من البين انه لا يصح ان يفرض بينهما مقابلة الا احدى هاتين المقابلتين اعني العدمية والضدية وقد جعلنا لفظة الحركة واقعة على معنى صوري ليس بعدمي اذ قلنا انها كمال اول فان كانت المقابلة مقابلة العدم للملكة لم يمكن ان يكون الحركة منهما هي العدم بل نقول ان الجسم اذا كان عادماً للحركة وكان من شانه ان يتحرك قيل له ساكن ومعنى قولنا من شانه ان يتحرك ان يكون ما يتعلق به الحركة موجوداً وهو ان يكون مثلاً في مكان وزمان وايضاً اذا كان له حصول في مكان واحد زماناً فيقال له انه ساكن فههنا معنيان موجودان في الساكن احدهما عدم الحركة ومن شانه ان يتحرك والآخر انه له موجود زماناً فان كان السكون منهما هو الاول وهذا لازم له كان السكون عدماً وان كان السكون هو الثاني منهما ولا لازم له لم يكن السكون معنى عدمياً فلنضع ان السكون المقابل للحركة هو المعنى الصوري منهما وانه هو الدال على كونه صورياً منهما فاذا اردنا ان نقايس بين هذا الحد وحد الحركة وجب ان يكون لنا ان نقتضب

اما حد الحركة من هذا الحد او نقتضب هذا الحد من حد الحركة على ما يوجبه القانون الامتحاني في اقتضاب حد
الضد من حد ضده لسنا نقول ان سبيل التحديد بالضد ان نقتضب من حد ضده فهذا شيء منعنا عنه في
تعليم البرهان ورخصنا فيه بوجه ما في تعليم الجدل بل نقول ان ذلك وان لم يكن واجبا ولم يكن طريقا لاقتناص
الحد فهو ممكن اعني ان يكون حد الضد هو الذي يحد ضده ويكون الامتحان سبيلا اليه فان كان الحدان متقابلين
ويتقابلا لا يجوز حينئذ ان يكون السكون قنية وان كان الحدان لا يتقابلان لم يكن حينئذ هذا المعنى هو سكون
لان السكون مقابل للحركة بل يكون معنى يلزم معنى السكون والسكون هو الذي يدل عليه الحد العدمي فنقول اما
اولا فان هذا الرسم لا يقابل الرسم المقول للحركة الذي هو باصطلاحنا مفهوم لفظ الحركة فان قولنا كمال اول
لما بالقوة من حيث هو بالقوة اذا اردنا ان نخصصه بالحركة المكانية قلنا هكذا وهو انه كمال اول في الاين لما هو بالقوة
اين من حيث هو بالقوة وهذا الحد ليس يقابل حد السكون الذي حددناه بل عسى ان يلزم ما يقابل ذلك
وهذا مما لا نمنعه فانا نسلم ان معنى كل واحد من الرسمين المفروضين للسكون يلزم الاخر وليس هو هو فان
شئنا ان نقتضب من حد الحركة حد السكون على ان السكون معنى صوري لم نجد الا ان نقول بانه كمال اول
لما هو بالفعل اين من حيث هو بالفعل اين او نقول انه كمال ثان لما هو بالقوة اين من حيث هو بالقوة فيكون
الاول لعين هذين ليس حدا لازما للسكون فان السكون من حيث هو سكون ليس يحتاج ان يكون كمالا اولا
حتى يكون للشيء كمال ثان فانه يجوز ان يعقل السكون سكونا للشيء لا كمال فيه غير ما فيه واما الحد الثاني فانه يجعل
من شروط كون ماهية السكون سكونا ان يكون قد تقدم الحركة وهذا ليس بواجب فان حذفنا اللفظ الاول
فالثاني لم يكن قد حفظنا شرط التقابل في الحد وان غيرنا تغييرا آخر لم يكن له مفهوم صادق اصلا وان اردنا
ان نأتي بمقابل الكمال كان القوة فالتحق حينئذ السكون بالعدميات فقد بان انه ليس يمكن ان نقتضب من حد
الحركة حدا يطابق حد السكون ويكون السكون مقابلا لها ويكون السكون مع ذلك قنية فان جعلنا الآن
حد السكون الذي ذكرناه دخل فيه اول شيء الزمان او ما يتعلق بالزمان والزمان يتحدد بالحركة فيكون السكون
يتحدد بالحركة والاضداد ليس بعضها جزء رسم البعض ويكون الزمان يدخل ايضا في حد الحركة لانه داخل
فيما يدخل في حدها والحركة قبل الزمان في التصور ولا يجوز ان يكون للحركة حينئذ عدما اذ كان السكون
قنية لان العدم لا يدخل في مفهوم القنية بل الامر بالعكس فان الحركة داخلة في حد الزمان الداخل في
حد السكون المذكور بالمعنى الصوري فبين اذن انه لا يجوز ان يقول في هذا الاقتضاب ان الحركة هي ان لا يكون
الجسم في اين واحد زمانا فينظر هل يمكن ان يكون هذا الاقتضاب على وجه آخر فنقول ان احسن ما يمكن ان يقال
حينئذ هو ان السكون كون في اين واحد وقتا والشيء قبله او بعده فيه والحركة كون في اين واحد من غير
ان يكون قبله او بعده فيه فيكون قد استعملنا في تفهيمنا القبل الزماني والبعد الزماني وهما يتحددان
بالزمان والزمان يتحدد بالحركة فيكون قد صارت الحركة مأخوذة في مفهوم نفسها وظاهر ان الحركة لا يتم
من هذه الجهة فليس هذا رسما وانما بعض هذا ان يؤخذ مستوضحا فيه فيقال ان السكون كون في اين واحد
زمانا والحركة كون في اين واحد لا زمانا فان هذا يلزم ما قيل هناك ويشبه حال المتحرك في ابتداء الحركة وانتهائها
فانه يكون آن والآن هو لا زمان وليس بحركة ولا سكون فذلك كون في مكان واحد لا زمانا وليس بحركة ولا
سكون فقد تبين واتضح انه لا وجه لتصحيح تقابل حد الحركة بحد السكون والسكون تحت المعنى القنيي فبقي
ان يكون السكون تحت المعنى العدمي ◉ واعلم ان في كل صنف من اصناف الحركة سكونا يقابله فللنمو
سكون يقابله وللاستحالة كذلك وكما ان السكون المقابل للاستحالة ليس هو الكيف الموجود زمانا بل سكون
في الكيف كذلك السكون المقابل للنقلة ليس هو الاين الواحد الموجود زمانا بل هو سكون في ذلك الاين
فالسكون عدم للحركة واذ قد تكلمنا في الحركة والسكون فحري بنا ان نعرف المعنى المسمى مكانا والمعنى المسمى زمانا اذ هما
من الامور الشديدة المناسبة للحركة

## فصل في ابتداء القول في المكان وايراد حجج مبطليه ومثبتيه

فصل في ابتداء القول في المكان وايراد حجج مبطليه ومثبتيه

اول ما يجب ان نفحص عنه من امر المكان وجوده وانه هل ههنا مكان ام لا مكان البتة على انا نحن انما نفهم بعد
من اسم المكان لا ذاته بل نسبة له الى الجسم بانه يسكن فيه وينتقل عنه واليه بالحركة فان الفحص عن وجود
الشيء قد يكون بعد تحقق ماهيته وقد يكون قبل تحقق ماهيته اذا كان قد وقف على عارض له خلا انه لم يقف
على ان ههنا شيئا له النسبة المذكورة ولم يعلم ما ذلك الشيء وحينئذ يحتاج اذا فهمت تلك الماهية ان يتبين
وجودها ثم ان لم يكن وجود تلك النسبة بينا لنا احتيج الى ان يتبين انها هي الماهية التي تخصها تلك النسبة





وهذا شيء قد بان لك في موضع آخر فنقول ان من الناس من نفى ان يكون للمكان وجود اصلا ومنهم من اوجب وجوده
فاما النفاة منهم فقالوا واحتجوا بحجج منها ما يقرب منه عبارتنا هذه وهو ان المكان ان كان موجودا فلا يخلو
من ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون جوهرا محسوسا او جوهرا معقولا فان كان جوهرا
محسوسا وكل جوهر محسوس فله مكان فللمكان مكان الى غير النهاية وان كان جوهرا معقولا فيستحيل ان يقال
ان الجوهر المحسوس يقارنه ويفارقه لان المعقولات لا اشارة اليها ولا وضع لها وكل ما يقارنه الجوهر المحسوس
او يفارقه فهو ذو وضع واشارة اليه ذو وضع وان كان عرضا فالذي يحله هذا العرض هو كالذي يحله البياض فالذي
يحله البياض يشتق له منه الاسم فيقال ابيض وابيض فالجوهر هو الذي يحله المكان يجب ان يشتق له منه
الاسم فيكون هو المتمكن فيكون مكان المتمكن عرضا فيه فيلزم ان يلزمه في النقلة ويصير معه حيث صار
واذا كان كذلك لم يكن منتقلا عنه بل منتقلا معه والمكان كما يزعمون ليس هو المنتقل معه بل المنتقل فيه
وايضا فان المكان لا يخلو اما ان يكون جسما واما ان يكون غير جسم فان كان جسما والمتمكن يكون فيه فالمتمكن
مداخل له ومداخلة الاجسام بعضها بعضا محال ثم كيف يكون جسما ولا هو بسيط من الاجسام ولا مركب منها
وان كان غير جسم فكيف يقولون انه يطابق الجسم ويساويه ومساوي الجسم جسم وايضا فان الانتقال
ليس الا الاستبدال القرب والبعد وكما ان هذا الاستبدال قد يقع للجسم كذلك قد يقع للسطح والخط والنقطة
فان كان الانتقال يوجب للمنتقل مكانا فيجب ان يكون للسطح مكان وللخط مكان بل وللنقطة مكان ومعلوم
ان مكان النقطة يجب ان يكون مساويا لها اذ جعلتم المكان مساويا للمتمكن حتى لا يسعه غيره ومساوي
النقطة نقطة فمكان النقطة نقطة فلنفرض احدى النقطتين مكانا والاخرى متمكنة بل عسى ان يكون كل
واحدة منهما مكانا ومتمكنا فيكون بالقياس الاخذ منها الى الاخرى متمكنة وبالقياس الاخذ من الاخرى اليها
مكانا وهذا مما احتج به قوم حين ابوا ان يكون المكان متمكنا في المتمكن فيه وزادوا فقالوا ان كان للنقطة مكان
فبالحري ان يجعلوا لها ثقلا او خفة قال ذلك خصوصا القوم الذين نفوا الحركة فقالوا لا معنى يوجب
للجسم مكانا وحركة الا وهو مثله يوجب للنقطة مكانا وحركة فان جوزتم في النقطة حركة فقد اعطيتموها سبيلا
تجعلونها خفة وثقلا وهذا مشهود البطلان على ان النقطة ليست الا فناء الخط وفناء الخط معنى عدمي
وكيف يكون للمعنى العدمي مكان او حركة فاما ان النقطة فناء الخط فلانها نهاية والنهاية هي ان يفنى الشيء
فلا يبقى منه شيء واذا لم يكن للنقطة مكان لم يكن للجسم مكان اذ كان ما يوجب للجسم مكانا يوجب للنقطة مكانا
وايضا فان المكان عندكم امر لا بد منه للحركة اذ تجعلون الحركة محتاجة اليه فهو احدى علل الحركة لكنه ليس
بفاعل للحركة وكيف ولكل حركة تجعلونها في المكان مبدأ فاعلي معلوم غير المكان ولا ايضا هو مبدأ عنصري له
اذ للحركة انما قوامها في المتحرك لا في المكان ولا ايضا مبدأ صوري له لان المكان ليس هو صورة للحركة ولا ايضا
مبدأ غائي لها وذلك لانه مما يحتاج عندكم اليه قبل الوصول الى الغاية والتمام كما يحتاج اليه عند الوصول
فان كان المكان غاية فليس لانه مكان بل لانه مكان يجاوره كما لانسان في المكان من حيث هو مكان مطلقا
ولو كان المكان كمالا لانه يشتاق اليه المتحرك اما طبعا واما ارادة لكان من كمالات الانسان ايضا ان يحصل
في امكنة يشتاق اليها على ان التمام منه خاص ومنه مشترك والخاص هو صورة الشيء والمكان ليس هو
صورة المتحرك ولا صورة الحركة واما المشترك فانه يكون للشيء ولغيره والمكان عندكم خاص ولو كان
للجسم في مكان لكانت الاجسام النامية في مكان ولو كانت في مكان لكان مكانها ينمو معها لكان مكانها
يتحرك معها ولكان لمكانها مكان وانتم تمنعون هذا كله واما مثبتو المكان فقد احتجوا بوجود النقلة وذكروا
ان النقلة لا محالة مفارقة شيء لشيء الى شيء وليس ذلك بمفارقة جوهر ولا كيف ولا كم في ذاته ولا غير ذلك
من المعاني فان جميع هذه يبقى مع النقلة بل انما ذلك بمفارقة شيء كان الجسم فيه ثم استبدله وهذا هو الذي
نسميه مكانا واحتجوا ايضا بوجود التعاقب فانا نشاهد الجسم يكون حاضرا ثم نراه غاب فنرى جسما آخر
حضر حيث هو مثلا قد كان في جرة فيها ماء ثم حصل بعد فيها هواء او دهن والبديهة توجب ان هذا
المعاقب هذا الشيء وخلفه في امر كان لذلك الشيء اولا وكان الاول مختصا به والآن فقد فاته وذلك الامر
ولا كم في ذاتيهما ولا جوهر بل الحيز الذي كان الاول فيه ثم صار الآخر فيه ولان الناس يعقلون كلهم
ان ههنا فوق وان ههنا اسفل وليس يصير الشيء فوق واسفل بجوهره او كيفه او كمه فبقي ان ذلك بالمعنى
الذي يسمى مكانا وحتى ان الاشكال التعليمية لا تتوهم الا ان تختص بوضع وحيز ولولا ان المكان موجود

ومع وجوده له نوع وفصول وخواص لما كان بعض الاجسام يتحرك طبعا الى فوق وبعضها الى اسفل قالوا
وقد بلغ من قوة امر المكان ان العقل العامي يمنع وجود شئ لا يكون في مكان ويوجب ان المكان امر قائم بنفسه
يحتاج ان يكون معدا حتى توجد فيه الاجسام ولما اراد اسيودوس الشاعر ان يقول شعرا يحدث
فيه عن ترتيب الخليقة لم ير ان يقوم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلقه الله المكان ثم الارض
الواسعة فاما حل الشكوك التي اوردها نفاة المكان فنستأخر الى وقت فراغنا من ماهية المكان
ولنعرف اولا ماهية المكان

## فصل في ذكر مذاهب الناس في المكان وايراد حججهم

فصل في ذكر مذاهب الناس في المكان وايراد حججهم

ان لفظة
المكان قد تستعملها العامة على وجهين فربما عنوا بالمكان ما يكون الشئ مستقرا عليه ثم لا يتميز لهم انه هو
للجسم الاسفل او السطح الاعلى من الجسم الاسفل الا ان يترعرعوا يسيرا عن العامية فيخيل بعضهم انه هو
السطح الاعلى من الجسم الاسفل دون سائره وربما عنوا بالمكان الشئ الحاوي للشئ كالدن للشراب
والبيت للناس وبالجملة ما يكون فيه الشئ وان لم يستقر عليه وهذا هو الاغلب عندهم وان لم يشعروا
اذ الجمهور منهم يجعلون السهم ينفذ في مكان وان السماء والارض عند من فهم صورة العالم منهم
مستقرة في مكان وان لم يعتمد على شئ لكن الحكماء وجدوا للشئ الذي يقع عليه اسم المكان بالمعنى الثاني
اوصافا كمثل ان يكون الشئ فيه ويفارقه بالحركة ولا يسعه معه غيره وينتقل المنتقلات اليه ثم
تدرجوا قليلا قليلا الى ان توهموا انه خاو اذا كان المتمكن موصوفا بانه فيه فلما ارادوا ان يعرفوا ماهية
هذا الشئ وجوهره فكانهم قسموا في انفسهم فقالوا ان كل ما يكون خاصا بالشئ ولا يكون لغيره
فلا يخلو اما ان يكون داخلا في ذاته او يكون خارجا عن ذاته فان كان داخلا في ذاته فاما ان يكون
هيولاه واما ان يكون صورته وان كان خارجا عن ذاته ويكون مع ذلك يساويه ويخصه فهو اما نهاية
سطح يلاقيه ويشتمل بمماسته ولا يماسه غيره اما محيط واما محاط مستقر عليه ايهما اتفق واما ان يكون
بعدا يساوي اقطاره فهو يشغله بالانبساط فيه فمنهم من زعم ان المكان هو الهيولى وكيف لا والهيولى
قابل التعاقب ومنهم من زعم ان المكان هو الصورة وكيف لا وهو اول محدود ومنهم من قال ان المكان
هو الابعاد فقال ان بين غايات الاناء الحاوي للماء ابعادا مفطورة ثابتة وانها تتعاقب عليها
الاجسام المحصورة في الاناء وبلغ بهم الامر الى ان قالوا ان هذا مشهود بل مفطور عليه البديهة
فان الناس كلهم يحكمون ان الماء فيما بين اطراف الاناء وان الماء يزول ويفارق ويحصل الهواء
في ذلك البعد بعينه واحتجوا ايضا بضروب من الحجج فقالوا وهم يخاطبون خاصة اصحاب السطوح انه ان كان
المكان سطحا ملاقيا سطح الشئ فيكون الحركة هي مفارقة سطح متوجها الى سطح آخر فالطائر الواقف في الهواء
والحجر الواقف في الماء وهما يتبدلان عليه وهو يفارق سطحا الى سطح يجب ان يكون متحركا وذلك لانه يتحول
مكانه يتبدل عليه فان كان ساكنا فسكونه في اي مكان اذ من شرط الساكن ان يلزم مكانه زمانا اذ الساكن
قد يصدق عليه هذا القول فاذ ليس يلزمه السطح فالذي يلزمه سوى البعد الذي يشغله الذي لا يتزعزع
ولا يتبدل بل يكون دائما واحدا بعينه وقالوا ايضا ان الامور البسيطة انما يؤدي اليها التحليل وتوهم
رفع شئ شئ من الاشياء المجتمعة معا وهما فالذي يبقى بعد رفع غيره في الوهم هو البسيط الموجود في
نفسه وان كان لا يستعد له قوام وبهذا السبيل عرفنا الهيولى والصورة والبسائط التي هي آحاد في
الاشياء مجتمعة ثم انا اذا توهمنا الماء وغيره من الاجسام مرفوعا غير موجود في الاناء لزم من ذلك ان يكون
البعد الثابت بين اطرافه موجودا فذلك ايضا موجود عندما يكون هذه موجودة معه وقالوا ايضا ان
كون الجسم في مكان ليس بسطحه بل بحجمه وكميته فيجب ان يكون ما فيه بجميعه مساويا له فيكون بعدا لان
المكان مساو للمتمكن والمتمكن جسم ذو ثلاثة اقطار وقالوا ايضا ان المكان يجب ان يكون شيئا لا يتحرك
بوجه ولا يزول ومنها بان المحيط قد يتحرك بوجه ما ويزول وقالوا ايضا ان الناس قد يقولون ان
المكان قد يكون فارغا وقد يكون ممتليا ولا يقولون ان البسيط يكون فارغا ويكون ممتليا فالقول
بالابعاد يجعل لكل جسم في مكان ومذهب اصحاب البسيط الحاوي توجب ان يكون من الاجسام ما لا مكان
له وقالوا ايضا ان النار في حركتها الى فوق والارض في حركتها الى اسفل يطلبان مكانا بكليتهما ومحال
ان يطلبا نهاية الجسم الذي فوقها او تحته فان النهاية يستحيل ان يلاقيها كلية بجسم فاذن يطلبان الترتيب في البعد
فهذه حجج اصحاب البعد مطلقا لكن اصحاب البعد على مذهبين منهم من يحيل ان يكون هذا البعد يبقى فارغا

فالمكان ذو ثلثة اقطار مع



لاما له بل يوجد انه لا يخلو من ان البتة [illegible] ثم ان يتوهمه من لا يحيل ذلك بل يجوز ان يكون هذا البعد
خاليا تارة ومملوا تارة وهم اصحاب الخلاء وبعض القائلين بالخلاء يظنون ان الخلاء ليس هو بعدا بل هو لا شئ
كان لا شئ هو الجسم واول شئ حصل اعتقاد الخلاء هو الهواء وذلك لان الظن العامي الاول هو ان ما ليس
بجسم ولا في جسم فليس موجود ثم ظنهم الاول ان الاجسام الموجودة هو ان يكون محسوسة بالبصر
وما لا يحس بالبصر يظنوا انه ليس بجسم وجبلة ليس بشئ فلذلك يتخيل مقام الهواء انه ليس بملا بل لا شئ
فكان الاناء الذي فيه هو الا [illegible]
فاول من تنبههم [illegible] ان المنفوخة تقاوم [illegible] الهواء جسم [illegible]
الاجسام فانه جسم [illegible] خلاء موجود [illegible] الشئ الذي كان [illegible]
خلاء وهو الهواء ملاء [illegible] ان الهواء ليس بخلاء [illegible] عن الخلاء اذ
قد وجد حججا وقياسات [illegible] ان الخلاء موجود [illegible] ان الاجسام تتخلخل وتتكاثف
من غير دخول شئ او خروجه [illegible] ان تباعد الاجزاء [illegible] والتكاثف [illegible] من الاجزاء
الى الخلاء المتخلل [illegible] نرى ان الاناء [illegible] ملاء [illegible] لا تسع
ملاه ماء وقالوا ايضا [illegible] الشراب بعينه [illegible] ذلك الزق بعينه
فيتسع الدن الزق والشراب [illegible] مقدار مساحة الزق لاستحال ان يتسع
الزق والشراب معا كما كان يتلوه الشراب وحده وقالوا [illegible] النامي ايضا [illegible] بنفوذ شئ فيه [illegible]
الشئ ينفذ في الملاء [illegible] الاحتجاج [illegible] لا يخلو اما ان يتحرك
في خلاء او يتحرك في ملاء [illegible] دخل ملاء في ملاء [illegible] يتحرك في خلاء ومن ذلك الاحتجاج
التي تعتصم بحبس الماء [illegible] وقالوا ايضا ان المتحرك
اذا تحرك فلا يخلو اما ان يدفع الملاء [illegible] واما ان يداخله [illegible] وكذلك الحال
المدفوع فيما يتحرك فيه فيلزم اذا تحرك متحرك ان يتحرك العالم وان يكون اذا تحرك متحرك بعنف ان يتموج العالم تموجا
بعنف ومضاهيا لتموجه واما القائلون بان المكان ما يكون الشئ عليه فيأخذون ذلك من العامة اذ يسمون
مجالسهم امكنة لهم ونحن لا نبالي ان نسمي مثل هذا مكانا لكنا لا نشتغل بتحقيق هذا المكان الذي يكون للمتمكن
عليه بل الذي قبلناه حاويا ولا بد منه لكل منتقل حيث كان وان لم يكن مستقرا على مستند واما القائلون
بان المكان هو البسيط كيف كان فهم يقولون انه كما ان سطح الجرة مكان للماء كذلك سطح الماء مكان للجرة لانه
سطح ما ان لجملة بسيط متصل به ويقولون ان الفلك الاعلى متحرك وكل متحرك فله مكان فالفلك الاعلى له مكان
لكن ليس له نهاية حاوية من محيط فليس كل مكان هو النهاية الحاوية من المحيط بل مكانه هو السطح الظاهر من
الفلك الذي تحته واما القائلون بان المكان هو السطح الحاوي فنحن نذكر مذهبهم ونحققه فيجب ان نبدا اولا
في ابطال الحق للمذاهب ثم نتبعها بكشف المغالطات في قياساتهم

## فصل في نقض مذهب من ظن ان المكان هيولى او صورة او اي سطح ملاق كان او بعد

فصل في تحقيق مذهب من ظن ان المكان هيولى او صورة او اي سطح ملاق كان او بعد

اما بيان فساد قول من يرى ان الهيولى
او الصورة مكان فبان نعلم ان المكان يفارق عند الحركة والهيولى والصورة لا تفارقان والمكان يكون الحركة فيه
فالهيولى والصورة لا يكون الحركة فيهما بل معهما والمكان يكون اليه الحركة والهيولى والصورة لا يكون اليهما الحركة
البتة والمتكون اذا تكون استبدل مكانه الطبيعي كالماء اذا صار هواء ولا يستبدل هيولاه الطبيعية وفي
ابتداء الكون يكون في المكان الاول ولا يكون في صورته ويقال ان الخشب كان سريرا ويقال عن الماء كان
بخارا وعن النطفة انسان ولا يقال ان المكان كان جسم كذا ولا عن المكان كان جسم كذا واما القائلون
بان المكان كل بسيط ملاق لبسيط تام كان محيطا او كان محاطا فيلزمهم ان يجعلوا الجسم الواحد مكانين
تامين يلزم على مذهبهم ان يكون للجرة مكانان مكان هو سطح الماء الذي فيها ومكان هو سطح الهواء المحيط بها
وقد علم ان الجسم الواحد لا يكون في مكانين وان للمتمكن الواحد مكانا واحدا وانما اضطروا الى هذا القول
بسبب علمهم بحركة الفلك وظنهم انها مكانية ووجودهم الجرم الاقصى لا في مكان حاو من خارج وهو
متحرك حركة مكانية واذا علم مذهبنا في الحركة الوضعية استغنى عن هذه الكلفة وتخلص عن هذه الفترة
واما القائلون بان المكان هو البعد الثابت بين اطراف الحاوي فمنهم الذين يحيلون ان يخلو هذا البعد
عن المتمكن ان هذا البعد لا يخلو اما ان يكون موجودا مع البعد الذي للجسم المحوي ولا يكون موجودا فان كان

موجوداً فليس مع وجود المتمكن في المكان مكان لان المتمكن هو هذا الجسم المحوى والمكان هو هذا البعد الذى
لا يوجد مع بعد الجسم وان كان موجوداً معه فلا يخلو اما ان يكون له وجود هو غير وجود بعد الجسم المحوى
بالعدد وهو بما يقبل الخواص والاعراض التي بالعدد غير التي لبعد الجسم المحوى واما ان لا يكون
غيره بل بعده فيصير هو هو فان كان غيره فهناك بعد بين اطراف الحاوى هو مكان وبعد آخر في المتمكن ايضا
هو بين اطراف الحاوى غير ذلك بالعدد لكن معنى قولنا البعد الشخصي الذى بين هذين الشيئين هو ان هذا
الامر المتصل الذى يقبل بينهما القسمة الواحدة المشار اليها فكلما بين هذا الطرف وهذا الطرف هو هذا
البعد الذى بين الطرفين وكل ما هو هذا البعد الذى بين الطرفين المحدودين فهو لا محالة واحد شخصى
لا غير فيكون كلما بين هذا الطرف وهذا الطرف بعداً شخصياً واحداً ليس بعداً وبعداً آخر واذا كان
كذلك لم يكن بين هذا الطرف وهذا الطرف بعد للجسم وبعد آخر لكن البعد الذى للجسم بين الطرفين موجود
فالبعد الآخر ليس بموجود هنا فاما ان كان هو هو فليس هناك بعد الا هذا وكذلك اذا اعقبه جسم آخر لم يكن
هناك بعد الا الذى للجسم الآخر فلا يوجد البتة بين اطراف الحاوى بعد هو غير بعد المحوى ولا يجوز عندهم
خلوه البتة عن المتمكن فاذن لا يوجد البعد المفرد الا في توهم محالات مثل ان يتوهم ان يبقى ذلك الجسم الحاوى
غير منطبق النهايات الداخلة بعضها على بعض ولا جسم فيه وهذا كمن يقول اذا توهمت الخمسة منقسمة بمتساوى
فيكون حينئذ زائداً على الفرد بواحد فليس يجب اذا لزم هذا عن توهم محال هناك ان يكون له حقيقة في الوجود
وكيف يمكن ان يكون بعدان معاً ومن البين ان كل بعدين اثنين اكثر من بعد واحد لانهما اثنان ومجموع لا لاجل
شئ آخر وكل مجموع بعدا اكثر من بعد فهو اعظم منه لان العظيم هو الذى يزيد على القدر بقدر خارج عن
الشئ والعظيم في المقادير كالكثير في الاعداد وكل ما هو اكثر في المقادير قدراً فهو اعظم فاذا كان بعد
دخل في بعد فاما ان يعدم المدخول فيه فيكون قد دخل بعد موجود في معدوم واما ان يبقى هو والداخل
فيه مجموعين اعظم من واحد منهما فيكون البعدان اعظم من الواحد وليس الامر كذلك لان مجموعهما الذى
بين النهايات وذلك بعينه قدر كل واحد منهما فليس المجموع اعظم من الواحد ولسائل ان يسأل ههنا
بحال الخط اذا عطف حتى لزم نصفه نصفه فيكون خطان ومجموعهما في الطول لا يزيد على طول واحد
منهما لكن هذا محال لانه لا يخلو اما ان يتميز كل نصف عن الآخر في الوضع فيكون مجموع الخطين يفصل بعداً غير
بعد واحد منهما واكثر منه وان كان ليس على الاستقامة ولا يكون البعد الواحد منهما ولا مجموعهما بل يتميز بعد
وبعد واما ان يتحد الخطان واحداً ان امكن ذلك فحينئذ لا يكون خطان بل خط واحد والاجسام التى
تمتنع عن التداخل ليس الذى يمنع ذلك من هذا الجسم ان يدخل في ذلك الجسم جملة ما يشتمل عليه الجسم
من الصورة والكيفيات وغير ذلك فان الصورة والكيفيات انها فرضت لو لم يكن وفرض الجسم مجرداً
كان التداخل ممتنعاً ايضاً وليس الهيولى هي التى تمنع عن مداخلة هيولى اخرى بالعدد وذلك انا اذا قلنا
ان الهيولى تمتنع عن مداخلة هيولى اخرى فاما ان يكون على سبيل السلب كقولنا ان الصوت لا يرى بل كما
تقول ان النفس لا تداخل الحركة اذ ليس من شأن كل واحد منهما ان يكون من الآخر بحيث يتوهم عليه المداخلة
واما ان لا يكون بهذا المعنى بل على المعنى الذى يقابل المداخلة مقابلة التضاد فانه كما ان معنى المداخلة هو ان يكون
اى شئ اخذت من احد الامرين تجد معه في الوضع شيئاً من الآخر اذ لا ينفرد احدهما عن الآخر بوضع فالذى
يقابله هو ان يكون ذات هذا متميزاً في الوضع عن ذات ذلك وتوجد اجزاء مباينة لاجزاء ذلك فان قيل ان
الهيولى تمتنع عليها التداخل بمعنى السلب الذى هو المعنى الاول فليس كلامنا في ذلك وذلك مسلم ان الهيولى
في نفسها بهذه الصفة ولكن كلامنا في القسم الثانى وذلك القسم الثانى لا يتصور في الهيولى الا ان يجعل
ذات وضع ولا يصير كذلك الا بالعرض بسبب البعد الذى يعرض لها فحينئذ يعرض التجزى والانقسام فيكون
استعداد الهيولى لان يحمل عليها هذه المقابلة وهي التداخل وغير التداخل المقابل له امراً يلحقها من البعد
والبعد هو السبب في ان يلحقها هذه المقابلة ويتصور فيها وهو السبب في ان مباينة الهيولى الاولى
الهيولى الاخرى لاجل البعد وان كان البعد جائزاً له ذلك وليس في طبيعة الهيولى وحدها منع تقابل
المداخلة فلا تمتنع على الهيولى المداخلة وكيف يمكن ان تمانع هذه الهيولى ذات البعد لنفسها الا لامتناع
البعد الجسمانى ان يلقى ذات البعد الجسمانى الآخر وليست الهيولى مما تقبل طبيعة البعد وتلاقيه ولا ايضاً
مما لا تقبل بعداً وزيادة وتكثف وقبولها التخلخل وذلك حين تحققه وتصحيحه فان كان البعد لا يمتنع عن مداخلة

لم يكن لا محال ف صح



بعد آخر في نفسه والهيولى مستعدة لان تلقيها البعد وليس في طباعها بما هي هيولى ان يتقرر بحيز فيقابل
المداخلة فواجب ان يكون التداخل في الجسمين جائزاً فان كل مؤلف من شيئين ليس لا نفس مؤلفهما من غير ان يحدث
هناك استحالة او انفعال هي صورة ثالثة ومعنى ثالث غيرهما فان الحكم اذا كان جائزاً على كل واحد منهما كان
جائزاً على الجملة واذا لم يمنعه واحد واحد منهما لم يمنعه الجملة لكن جملة الجسم مانع من مداخلة جسم آخر فهو بسبب
ان في احد الاثنين ما يمنع ذلك وانه ليس كل جزء منه ليس غير مانع لذلك لان ذات الهيولى ليست تمنع ذلك ولا بسبب
فعل ما من وانفعال لخاص فبقى ان يكون طبيعة البعد لا يحتمل التداخل فان كان يمنع ذلك فيجب في البعد المفطور
بالبعد ان لا تداخل البعد لم يجز ان يدخل الجسم في بعد البتة ثم لا يخلو اذا كان المتمكن في الاماكن ملاء من ان يخلى
مادة وهيولاه ذلك البعد المفطور والا بلاقيها فان انفرد عنها وكان فيها فلا يكون للجسم ذو الحيز ولا ملاء
ولا دخل فيه اذ يكون ذلك البعد المفطور قائماً على حياله ليس ملاقياً لمادة الجسم الداخل فيه والجسم الداخل
فيه لا يكون متخالياً عن مادة ثم ان شرى ذلك البعد في ذات المادة مع البعد الذى في المادة فيكون المادة قد حصل
فيها بعدان متساويان متفقا الطبيعة وقد علم ان الامور المتفقة في الطباع التى لا يتنوع بفصول لجوهرها
لا تتكثر في هوياتها وانما تتكثر بتكثر المواد التى تحملها واذا كانت المادة لها واحدة لم تتكثر البتة فلا يكون
بعدان ولو انا فرضنا البعد قد تكثر في المادة فكان فيها بعدان فاية خاصية بعدية يكون لمادة بسبب ثبات
احد البعدين فيها واية خاصية لم يكن لها بسبب ان البعد الآخر فيها فانا لا نجد في المادة الا خواص الاتصال
والشكل ونحوها من الانقسام والشكل وعلى ما لو كان فيها بعد واحد فقط لكان الصورة تلك الصورة فهذا ما نقوله
في ابطال وجود هذا البعد المفطور وقد قيل في ابطال ذلك اشياء مبنى على استحالة وجود ابعاد في ابعاد بلا نهاية
ونحن لم نحتمل الى هذه الغاية فهو ذلك على حقيقة توجب الركون اليها وستدركها يعد او يدركها غيرنا
فصل في مناقضة القائلين بالخلاء واما القائلون بالخلاء فاول ما يجب علينا هو ان نعرفهم ان
الخلاء ليس لا شئ مطلقاً كما يظن منهم قوم كثير وانه اذا كان الخلاء لا شئ البتة فليس ههنا منازعة بيننا وبينهم
فليكن الخلاء شيئاً خاصاً ولنسلم هذا لهم لكن الصفات التى يصفون بها الخلاء توجب ان يكون الخلاء
شيئاً موجوداً وان يكون كماً وان يكون جوهراً وان يكون له نوع فعل فان اللاشئ لا يجوز ان يكون بين
شيئين اقل واكثر والخلاء قد يكون بين جسمين اقل واكثر فان الخلاء المتقدر بين السماء والارض اكثر
من المتخلل بين بلدين في الارض بل لا نسبة ما بل وكل واحد منهما يوجد ممسوحاً مقدر المقدار فيكون
خلاء الف ذراع وخلاء آخر عشرة اذرع وخلاء يتناهى الى ملاء وخلاء يذهب الى غير نهاية وهذه الاحوال
لا تحمل البتة على اللاشئ الصرف ولانه يقبل هذه الخواص بذاتها الكم وبتوسط الكم ما يكون لغيره فلا يخلو اما
ان يقبلها الخلاء قبولاً اولياً بالذات وقبولاً بالعرض فان كان قبلها بالذات فهو كم وان كان قبلها بالعرض
فهو شئ ذو كم اما عرض ذو كم واما جوهر ذو كم والعارض لا يكون ذا كم الا لوجوده في جوهر ذى كم فلم يكن
الخلاء ذا كم مقارناً بجوهر ذى كم وليس في ذلك الكم الا الكم المتصل القابل للقسمة في الاقطار الثلاثة فان كان كم
من الجوهر ذى كم دلخلاً في تقويمه وكل جوهر بهذه الصفة فهو جسم فالخلاء جسم واذا كان مقارناً به من خارج غير
مقومين كما قلنا لحواله ان يكون عرضاً في جسم والعرض في الجسم لا يداخل جسماً فالخلاء لا يداخل جسماً وان كان قبل ذلك
بالذات فهو لا محالة كم بالذات ومن طباع الكم بالذات الذى له ذهاب في الابعاد الثلاثة ان ينطبع به المادة وان
يكون نوعاً او جنساً لجسم المحسوس فان لم ينطبع به المادة فلا يكون لانه كم بل الامر هاهنا عارض وذلك العارض لا يخلو اما
ان يكون من شأنه ان يقوم لا في موضوع او يكون ليس من شأنه ذلك فان كان من شأنه ان يقوم لا في موضوع
وقد قارن البعد فهذا البعد لا يخرج عن ان يقوم مقارناً لقائم لا في موضوع غيره فما يقارنه البعد يقوم به وهو
قائم في نفسه فهو موضوع يقوم به بعد الخلاء فان الموضوع للبعد ليس الا شيئاً هو في نفسه لا في موضوع ويقارنه بعد
ويحمه وان كان ليس من شأن ذلك المعنى ان يقوم لا في موضوع فيكون لا وجود له مع ما هو معه الا في موضوع فكيف
يصير به البعد قائماً لا في موضوع وهو يحتاج الى موضوع فان قيل ان موضوعه هو البعد وانه اذا حصل في
موضوعه جعل موضوعه لا في موضوع كان معنى هذا الكلام ان ما لا قوام له بنفسه يعرض لما لا قوام له في نفسه
الا في موضوع فيجعله قائماً بنفسه لا في موضوع ويكون بعض الاشياء هو في طبيعته عرض ويعرض له ان يكون جوهراً
فيكون للجوهرية مما يعرض لبعض الطباع وهذا بين الاستحالة وخصوصاً في الفلسفة الاولى وبالجملة فان البعد
المشار اليه المقابل للامرين هو طبيعة واحدة بالعدد فلا يترتب هي بعينها الا في جنس واحد فيكون تلك الطبيعة

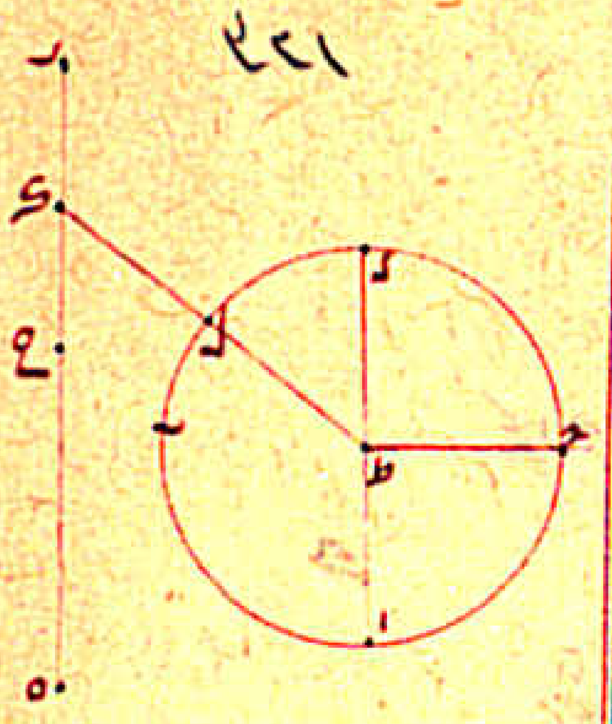
فصل في مناقضة القائلين بالخلاء

او ينخ الخواص صح

اما بعث ما وجوده في موضوع او بحث ما وجوده لا في موضوع وايضا ان كانت المادة هي بعينها جوهرا زيادة هي
بعينها الجوهرية فاذا صارت لا جوهرا فقد فسدت منها ذاتها فسادا مطلقا حتى ذاك على اجناسها وهو الجوهرية
فلا يكون باقية لا محالة فانها لو كانت تفسد نوعها دون جنسها الاعلى لكان جوهرها لا يبقى وكيف لا فسد
جنسها الاعلى فترى يبقى نوعها التي هي بها جوهر واما ان كان هذا المعنى الموضوع للبعد ملازما غير زائل
فلا يخلو اما ان يلزم الخلاء لاجل انه بعد ذاهب في الاقطار فيلزم كل بعد فيكون كل بعد مفارقا للمادة او يلزمه
لمعنى يلحقه بعد كونه بعدا ذاهبا في الاقطار ويكون الكلام في ذلك المعنى هو ذلك الكلام بعينه ويذهب الى غير
النهاية وليس هذا اللحوق كلحوق المعنى الفصلي للمعنى الجنسي اذ طبيعة البعد اذا كان بحيث ينقسم في الابعاد
الثلثة فهي طبيعة نوعية للمقدار وكذلك طبيعة الخط وكذلك طبيعة السطح لان التمييز بين الطبيعة النوعية
على ما يلحقها من العوارض والجنسية على ما يلحقها من الفصول ان الطبيعة الجنسية تنفصل بفصول تلحق
الطبيعة بما هي واذا لم يلحق كون العقل مقتضيا للحوقها حتى يستكمل في العقل تصورها ويجوز عند تحصيل
وجودها وبالجملة قد يكون فصلا كما لانه هو فانه اذا قيل بعد مطلقا اي امر يقبل الانقسام المتصل لا تحصيل
كان الفصل الذي يلحق هذا انه في جهة او جهتين او جميع الجهات فصلا كيف المعنى المعقول من البعد وتحصله
مقررا في الوجود و في العقل ويفتقر اليه العقل في تحصيله موجودا او معقولا مفروغا عنه واما كون البعد
بعضه ملازما للبياض والسواد وكون بعضه ملازما للمادة وبعضه قائما بلا مادة فليس يكيف بعديته
ولا يحتاج اليها في تحصيل انه بعد وتقويمه بل هي امور تلحقه من حيث هي في مادة او من حيث وجوده ويكيف بجوهر
امر من خارج والفصول هي التي تكيف بها ماهية الشيء سواء فرض موجودا في الاعيان او لم يلتفت الى ذلك
وهذا العلم سيتم من صناعة اخرى بل طبيعة البعد تستتم بعدا في ماهيته بان يكون له نحو من انحاء الانفصال
والامتداد وتحصل ويكون تاما سواء لو لحق لحقه لا يحتاج اليه في تقرر كونه بعدا ما يحتاج ان يفرض موجودا ولا
يقتضي العقل لحوق شيء آخر به يجعله محصل البعد كما يقتضي ان يجعل اللون موجودا او الحيوان موجودا
ان يكون نفسا ذا بعد او صنف نوعا حتى يجد لذلك لا يجوز العقل ان يكون الفصل الحقيقي يبطل عن النوع
ويبقى حصة جنسه له وهذا يوضح في مواضع اخرى واذا كان كذلك فلا يكون هذا الانفصال بين بعد في
مادة وبعد لا في مادة انفصالا لا فصليا منوعا بل انفصالا باعراض لازمة خارجة عن تقويم طبيعة البعد
نوعا والاشياء المتفقة بالطبيعة لا يستحيل ان يتوهم لكل واحد منها العارض الذي للاخر لكنه ربما استحال
ذلك لعائق ولزمان ولسبب من خارج وكانا امعنا الآن في غير النظر الذي من غرضنا ان نتكلم فيه وهو النمط
الاشبه بالكلام الطبيعي فنقول ان كان بعد مفارق فلا يخلو اما ان يكون متناهيا واما ان يكون غير متناه فان كان
طبيعة الخلاء عند جميع من يوجب وجوده هي بحيث لا ينتهي الا الى بعد ملاء فانه ان كان الملاء متناهيا انتهى
ايضا الى الخلاء فيلزم ان يكون عندهم بعد غير متناه اما خلاء وحده او ملاء وحده يحده به الخلاء او تاليف
خلاء وملاء ومحال ان يكون بعد غير متناه على هذه الصفة كما نوضحه بعد فمحال ان يكون خلاء على ما يقولون
وايضا ان كان خلاء فلا يخلو اما ان يدخله الملاء او لا يدخله وان دخله الملاء فلا يخلو اما ان يبقى بعد الخلاء
مع المداخلة موجودا او معدوما فان كان معدوما فلا يجوز ان يسمى مكانا بل يكون المكان هو ما يحيط بالجسم
من الخلاء المقارن له وذلك لانه في ذلك لا غرض اذ قد عدم ما بين ذلك من بعد الخلاء ولا يكون ايضا جميع ذلك
بل نهايته التي تلي المتمكن لا ان جميع ذلك لو توهم معدوما الا هذا الطرف لكان للمتمكن في شيء ان تحرك فارقه مهيئا
لما تقبه خلفه وايضا اما ورآء ذلك قد يسكنه اجسام كثيرة ومكان الشيء لا يسعه معه جسم آخر ومع ذلك
فان كان هذا البعد تارة يعدم وتارة يوجد فيكون تارة بالقوة وتارة بالفعل وكل ما كان كذلك فان كونه بالقوة
معنى موجود قبل وجوده في طبيعة قابلة لوجوده ليسلم الطبيعيون هذا على سبيل الاصل الموضوع فيكون الخلاء
مؤلفا من بعد ومادة متصور بذلك البعد فيصير ذا وضع ويكون اليه اشارة وهذا هو الجسم فيكون الخلاء جسما
وان كان يبقى مع المداخلة فيكون بعد يدخل في بعد وهذا فقد ابطلنا امكانه ونقول انه لا يجوز ان يكون في الخلاء
حركة ولا سكون وكل مكان فيه حركة وسكون فالخلاء ليس بمكان فاما انه لا حركة فيه فلان كل حركة اما قسرية
واما طبيعية ونقول ان الخلاء لا يكون فيه حركة طبيعية وذلك لانها اما ان يكون مستديرة واما ان يكون
مستقيمة ولا يجوز ان يكون في الخلاء حركة مستديرة وذلك لان الخلاء من شأنه ان لا يقف ولا ينتهي
الا ان يكون وراءه جسم غير متناه فذلك الجسم يمنعه ان يمتد الى غير النهاية فلنفرض جسما يتحرك على الاستدارة







على دائرة ولتجعل الدائرة نفسها تتحرك وليكن مركزها ط ولنفرض خطا د ح خارجا منها امتداد المستقيم بلا نهاية موازيا
اما في خلاء واما في ملاء او فيهما جميعا وليكن خط ا يتصل بين المركز وبين نقطة المنتقلة كيف كانت الاستدارة
فلان خط ط ا عمود او كالعمود على ح ح غير جهة د ر فاذا اخرج من جهة ح الى غير النهاية لم يلاقه فاذا لا شك ان ط جهة
لا يلي بعده ر وما بعد فيها لا يتصل اليه ولا يبعده د متناه يطيف به دائرة ا ب د من كل جهة ولم يفرض كذلك فليكن
بعيدا او خطا لا يلاقيه ما دام في تلك الجهة الى ان ينطبق على خط ا د ثم يجاوزه فهنالك لا محالة يقاطع ر د فاذا
صار في جهة ر وكان عمودا على ا د او غير عمود فاذا اخرج الى غير النهاية قاطع ر د لا محالة ولا في نقطة منه
نقطة واحدة بعينها فانك يمكنك ان تفرض في خط ر د نقطا كثيرة وتصلها بمركز ط بخطوط كثيرة كلما انطبق
خط ط د على خط منها صار في سمت مقاطعة النقطة التي جازها ذلك الخط ولما كانت المسامتة بعد لا مسامتة
فيجب ان يكون اول آن ذمان المسامتة التي هي فصل بين الزمانين في سمت نقطة وليكن نقطة ع ولنا ان نصل
بين ط ع على خط ط ح فيكون خط ط ه اذا بلغ في الدور حتى يلقى د نقطة ل كان مسامتا لنقطة ع في خطه ر قبل
نقطة ح وقيل ان ع اول نقطة تسامت من خط ه ر هذا خلف بل يلزم ان يكون دائما مسامتا ودائما مباينا
وهذا محال فاذن لا حركة مستديرة في الخلاء الذي فرضوه فنقول ولا حركة طبيعية مستقيمة وذلك لان
الحركة الطبيعية ترك جهة ونحو جهة اخرى ويجب ان يكون ما يترك بالطبع مخالفا لما يقصد بالطبع فانه
ان كان ما يترك في جميع احواله في حال ما يقصده فلا معنى لان يكون الطبيعة تتركه طبعا لانه اخذ ثم طبعا
فان الترك الطبيعي نقاد طبيعي ومن المحال ان يكون منفورا عنه بالطبع مقصودا بالطبع بل نقول ايضا
انه لا يخلو اما ان يكون الحركة الطبيعية نحو بالطبع جهة او لا نحو جهة ومن المحال ان يكون للحركة لا نحو جهة
خاصة فان كانت نحو جهة فلا يخلو اما ان يكون للجهة شيئا موجودا او شيئا غير موجود فان كانت شيئا غير موجود
فمحال ان يكون متروكا او متوجها اليه وان كان شيئا موجودا فاما ان يكون موجودا عقليا لا وضع له لانه
فلا يشار اليه او يكون له وضع فيشار اليه ومحال ان يكون عقليا لا وضع له لان ذلك لا حركة اليه فبقي
ان يكون له وضع وحينئذ لا يخلو اما ان يكون شيئا لا يتجزى من حيث يشار اليه بالقطع للبعد او يكون
يتجزى فان كان يتجزى فالبعض منه يكون اقرب من المتحرك اليه فاذا وصل اليه المتحرك فاما ان يكون قد حصل
في الجهة فالبعض هو الجهة المقصودة والباقي خارج عنه واما ان لا يكون تحصل في الجهة بل يحتاج ان يبعد لانه نحو
يحتاج ان يبعده فهو سبيل الى الجهة لا بعض الجهة المقصودة وحكمه حكم سائر ما يليه وان كان غير متجزئ من حيث
يشار اليه فلا يخلو اما ان يكون فقدانه التجزي لا لانه في نفسه لا يحتمل فرض القسمة بل لانه ليس في طباعه
الانكسار كما نقول في الفلك ويكون لا يتجزى اصلا فان كان لا يتجزى بالتفكك ويتجزى بالفرض فيتوهم
غير خلاء فالمر يكن في الخلاء جسم موجود لا يكون له جهة فيكون حينئذ لا جهة في الخلاء المطلق وحال
ذلك الجسم ايضا لا يخلو اما ان يكون مختصا بالطبع بالجزء من الخلاء الذي هو فيه او لا يكون مختصا به
فان كان مختصا به فبعض الخلاء مخالف لبعضه في الطبيعة حتى يختص به بعض الاجسام طبعا دون بعض وان كان
غير مختص بما فيه مفارقته له واذا فارق ذلك الجزء من الخلاء لم يخل اما ان يتحرك الجسم المفروض متحركا اليه بحركة
الطبيعية الى الحيز الاول الذي كان فيه ذلك الجسم من الخلاء او يتحرك اليه نحو الحيز الآخر الذي صار اليه فلا
يجوز ان يتحرك الى الحيز الاول والآخر كنه الى ذلك الحيز هي الحركة الطبيعية والتي بالذات واما الى ذلك الجسم
الذي كان فيه فقد كانت بالعرض ولا يجوز ان يتحرك بالطبع الى الحيز الآخر لان الجسم المتحرك ان لم يشعر بوجه
من الوجوه بانتقال ذلك الجسم عن حيز الى حيز كيف يتأدى ان يترك جهة كانت مقصودة بحركته لان ذلك
الجسم فيها ويقصد جهة اخرى من تلقاء طباعه الا ان يكون ذلك الجسم ينبعث اليها اثرا او وقع ذلك الاثر
وتلك القوة تكون بسببها الانبعاث حركة الجسم المتحرك بالطبع اليه كما بين المقناطيس والحديد فحينئذ
تكون الحركة قسرية لا طبيعية وان شعر فقد حصل هناك ادراك وحصلت الحركة ارادية لا طبيعية وهذا
كله باطل على ان الكلام في انتقال ذلك الجسم بالطبع او بغير الطبع يرجع الى ما نحن نسرده ونقوله فان كان
المتوجه اليه لا يتجزى من حيث يشار اليه بوجه من الوجوه وله وضع فهو اما نقطة واما خط واما سطح
فلا يخلو بعد ذلك اما ان يكون الجهات كلها متشابهة في انها نقط او خطوط او سطوح او يكون جهة
نقطة وجهة خطا وجهة سطحا فان كانت الجهات كلها نقطا او خطوطا او سطوحا والنقط والخطوط و
السطوح لا يختلف الا بعوارض تعرض لها اما بما يخصها من حيث هي كذلك واما غريبة عنها وجميع ذلك

ولنا فقد نقطة ع قبل نقطة ح صح

مخرج

يلزمها من جهة الاشياء المختلفة الاشكال او الطبايع التي هي نهايات لها والخلاء ليس كذلك فاذن لا يجوز
ان يكون فيه اختلاف جهات على هذه الصفة بالنوع وان كان ليس كذلك بل بجهة نقطة وجهة اخرى سطح او خط
او على وجه آخر مما يحتمله القسمة فكيف يمكن ان يكون الخلاء في موضع نقطة بالفعل فقط وفي موضع خط بالفعل يكون مع
فقط وسطح بالفعل او وجه آخر والخلاء واحد متصل لا انقطاع فيه لانه لا مادة له فيقبل لاجلها هذه الاحوال
ووضعنا ان ذلك ليس بسبب جسم لما بان من البيان ان الخلاء ليس فيه اختلاف جهات واذا لم يكن هناك اختلاف
جهات واماكن استحال ان يكون مكان متروكا بالطبع ومكان مقصودا بالطبع فليس اذن في الخلاء سكون
طبيعي اذ ليس في الخلاء موضع هو اولى بالسكون فيه بالطبع من موضع وايضا فانا نشاهد الاجسام تتحرك اما يكون
بالطبع الى جهات ما وتختلف مع ذلك في السرعة والبطوء لا لاجل في المحرك منها ولا لاجل في المسافة اما الامر فلا يخلو اختلافها في السرعة والبطوء
الذي في المحرك فقد يكون لاختلاف قوة ميله فان الازيد في الثقل النازل والخفة الصاعدة لقوة او
لزيادة عظم اسرع والانقص ابطأ وقد يكون لاختلاف شكله فالشكل مثلا اذا كان مربعا وقطع المسافة
بسطحه لم يكن كمخروط يقطع المسافة براسه وكذلك المربع اذا قطع المسافة بزاويته اذ ذلك يحتاج الى ان يحرك
شيئا اكثر وهو الذي يلاقيه اولا وهذا لا يحتاج الى ذلك فيكون سبب السرعة في كل حال الاقتدار على شدة
دفع ما يمانع الشيء ويقاومه مقاومة ما وعلى شدة الخرق فان الادفع والاخرق اسرع والاعجز عنها ابطأ
وهذا لا يتغير في الخلاء بل يشترك هذا الوجه فانه لا كثير نفع لنا فيما نحاوله منه واما الذي يكون من قبل المسافة
فهو انها كلما كانت ارق كان قطعها اسرع وكلما كانت اغلظ كان قطعها ابطأ وذلك بحسب المحرك بالطبع
الواحد وبالجملة السبب فيه الاقتدار على مقاومة الدافع الخارق والعجز عنه فان الرقيق شديد الانفعال
عن الدافع الخارق والغليظ الكثيف شديد المقاومة له ولذلك ليس نفوذ المحرك في الهواء كنفوذه في الارض
والحجارة ونفوذه في الماء بين الامرين والرقة والغلظ يختلف في الزيادة والنقصان ونحن نحقق ان
السبب في ذلك المقاومة فكلما قلت المقاومة زادت السرعة وكلما زادت المقاومة زاد البطوء فيكون المحرك
يختلف سرعته وبطوءه بحسب اختلاف المقاومة وكلما فرضنا قلة مقاومة وجب ان يكون الحركة اسرع وكلما
فرضنا كثرة مقاومة وجب ان يكون الحركة ابطأ فاذا تحرك في الخلاء لم يخل اما ان يقطع المسافة الخالية بالحركة
في زمان او لا في زمان ومحال ان يكون ذلك لا في زمان لانه يقطع البعض من المسافة قبل قطعه للكل فيجب ان يكون
في زمان ويكون لذلك الزمان نسبة لا محالة الى زمان الحركة ~~لا محالة الى زمان الحركة~~ في ملاء مقاوم ويكون مثل
زمان مقاومة لو كانت نسبتها الى مقاومة الملاء نسبة الزمان الى الزمان ابطأ من زمان مقاومة [illegible]
الى المقاومة المفروضة من نسبة الزمان الى الزمان ومحال ان يكون نسبة زمان الحركة حيث لا مقاومة البتة
كنسبة زمان حركة في مقاومة ما لو وجدت فضلا عن ان يكون ابطأ من زمان مقاومة [illegible] اقل
من المقاومة القليلة الاولى بل يجب ان لا يكون لها وجه اى مقاومة توهمت موجودة من الزمان نسبة الى زمان
لا مقاومة اصلا فيجب اذا ان يكون للحركة لا في زمان وهذا محال ولا يحتاج في بيان هذا
الى ان يجعل هذه المقاومة التي على النسبة المذكورة استحقاق وجود وعدم لانا نقول ان زمان هذه الحركة في
الخلاء يكون مساويا لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة وان لم تكن تلك
الحركة في الخلاء فهي حركة في عدم مقاومة ايضا [illegible] وكل حركة في عدم مقاومة [illegible]
البتة فالحركة في مقاومة ما على نسبة ما لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء [illegible]
الزمان لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت موجودة ويلزم منها من الاولى ان لا شيء من الحركات الخلائية حركة
في الخلاء وهذا خلف وهكذا يمكن ان يقول القائل على هذا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] نقصانه
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]



يقال مقاومة غير مقاومة فمعنى المقاومة هي التأثير لا غير وهذا التأثير على وجهين احدهما الكسر من الحد
من نوع الميل والثاني ما يبطئ من احداث المقاومة سكوناته لاجزاء يحدث سكونات عن مقاومات متشافعة
لا يحس بافرادها ويحس بالجملة كالبطء وانت ستعلم بعد انه ما من تأثير على احد الوجهين الا وفي طباع المتحرك
ان يقبل اقل منه لو كان مؤثر يؤثره فيجب من ذلك ان يكون بعض تلك المقاومات التي يحتملها طبيعة الجسم وقتا
في زمانه لغير المقاومة وهذا محال فقد ظهر انه لا يكون في الخلاء حركة طبيعية البتة ونقول ولا حركة قسرية
وذلك ان الحركة القسرية اما ان يكون بمفارقة المحرك او بمقارنته فاذا كان بمقارنة المحرك فالمحرك متحرك فهو
ايضا اما متحرك عن قاسر او عن نفس او عن طبع فاذا كان عن قاسر لزم الكلام الى ان ينتهي الى نفس وطبيعة وان كان
عن نفس فالنفس تحرك باحداث ميل يختلف ايضا في الشدة والضعف حتى ان ذلك يحس مع التسكين المقاو
للحركة كما يحس في المحرك طبعا اذا قسر ومنعت الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل
الطبيعي وان كان طبيعيا لزم ما قيل فاذا كان النفسي والطبيعي لا يصح في الخلاء لم يصح ان يكون في الخلاء تحريك
قاسر يلزم المحرك فيه المحرك وان كان المحرك يفارق عند ايجاد الحركة فقد يلزمها الاختلاف من جهة ما يتحرك
فيه ويلزم ما قلنا في الحركة الطبيعية بعينها وايضا فان الحركة القسرية المفارقة المحرك قد يكون موجودة بعد ان
المحرك قد زال ومحال ان يكون ما يجدد على الاتصال من الحركة موجودا وسببه غير موجود فيجب ان يكون هناك
سبب يستبقي الحركة وان يكون ذلك السبب موجودا في المتحرك يؤثر فيه فذلك اما قوة عرضية او يكتسب في المتحرك
من المحرك كالحرارة في الماء عن النار واما تأثير مما يلاقي المتحرك مما ينفذ فيه وهذا التأثير معقول على احد
وجهين اما ان يكون للجزء الاول من الشيء الذي فيه الحركة لما دفعه المحرك بالمتحرك وهو يلاقيه دفع ذلك ما يليه
واستمر الى آخر الاجزاء وكان هذا المرمي المقذوف موضوعا في ذلك المتوسط فيلزمه ان يتحرك في ضمن تلك
الاجزاء المتدافعة المتحركة اسرع من حركة المرمى الذي دفعه المحرك لان ذلك اسهل اندفاعا من هذا المرمى
واما ان يكون نحو قوة الدافع لذلك الجسم المتوسط المدفوع يلحق الشيء الى ان يلتئم فينعطف من ورائه مجتمعا
ويلزم ذلك الاجتماع دفع الجسم الى قدام وهذا كله لا يتصور في الخلاء وانما كانت الانقسام ضمن لان هذه الحركة
اما ان يكون عن قوة او عن جسم محرك بالملاقاة والجسم المحرك بالملاقاة اما ان يحرك بان يحمل او بان يدفع بالملاقاة
واما الذي يحدث بالملاقاة فحكمه حكم الحامل فاذا كانت الحركة القسرية في المرمى عن قوة في الخلاء فيجب ان يبقى
فلا يتغير البتة ولا ينقطع البتة وذلك لان القوة اذا وجدت في الجسم فلا يخلو اما ان يبقى واما ان يعدم فان بقيت
فالحركة تبقى دائما وان عدمت او ان ضعفت فلا يخلو اما ان يكون تعدم او تضعف عن سبب يعدمها او تضعف
لذاتها والكلام في العدم يعرفك المأخذ في الكلام في الضعف فنقول ويستحيل ان يعدم لذاتها فان
ما يستحق العدم لذاته يمتنع وجوده زمانا وان عدمت بسبب فاما ان يكون ذلك السبب في الجسم المتحرك او يكون
في غيره فان كان في الجسم المتحرك وقد كان غير سبب لذلك بالفعل عند اول الحركة بل كان مغلوبا ثم صار
سببا غالبا فلكونه كذلك سبب آخر والامر في ذلك يتسلسل الى غير النهاية فان كان السبب خارجا عن الجسم
وكان المعين للسبب الذي في الجسم خارجا فيجب ان يكون الفاعل والمعين مما يفعل بملاقاة او يكون
يفعل بغير ملاقاة فان كان يفعل بملاقاة فهو جسم ملاق في المتحرك فلا يكون في الخلاء المحض هذا السبب فالحركة
القسرية لا تنقص في الخلاء المحض ولا تنقف وان كان لا يفعل بملاقاة بل يكون شيئا من الاشياء يؤثر على
على المناسبة ح
المناسبة فاما بالعلم يؤثر في اول الامر ويكون الكلام عليه كالكلام في السبب لو كان في الجسم بل الامر في
ان يكون تواتر المقاومات على الاتصال هو الذي يسقط هذه القوة ويفسدها وهذا لا يمكن الا ان لا يكون
الحركة في الخلاء الصرف هذا اذا كان سبب الحركة قوة فاذا كان السبب جسما ملاقيا يحرك على سبيل حمل
ودفع فيرجع الكلام الى السبب المفارق وقد قيل فيه ما قيل فتعين انه لا حركة قسرية بمفارقة المحرك
او مقارنته اياه في خلاء صرف فقد وضح بما قلناه ان الخلاء لا حركة فيه لا طبيعية ولا قسرية فنقول ولا سكون
فيه وذلك لانه كما ان الذي يسكن هو عادم الحركة ومن شأنه ان يتحرك كذلك الذي يسكن فيه هو الذي يعدم فيه
الحركة ومن شأنه ان يتحرك فيه والخلاء ليس من شأنه ان يتحرك فيه وقد بلغ من غلو القائلين بالخلاء في امره
ان جعلوا له قوة جاذبة او محركة ولو بوجه آخر حتى قالوا ان سبب احتباس الماء في الاواني التي تسمى سراقات
الماء وانجذابها في الآلات التي تسمى زراقات الماء انما هو جذب الخلاء وان يجذب اولا الشيء الالطف ثم
الالطف وقال آخرون بل الخلاء محرك للاجسام الى فوق وانه اذا تخلل الجسم بكثرة الخلاء يداخله صار

اخف واسرع حركة الى فوق فنقول لو كان للخلاء قوة جاذبة لما جاز ان يختلف في اجزاء الخلاء بالاشد
والاضعف اذ ليس كل جزء جذاب من الخلاء سبيل الاخر فما كان يجب ان يكون الانجذاب الى شيء منه اولى
من الانجذاب الى شيء اخر ولا الاحتباس في شيء منه اولى من الاحتباس في شيء آخر منه وسراقة الماء ان كان
حابس الماء فيها هو الخلاء الذي امتلأت به فلم اذا خلي عن الاندراس بل كان يجب ان يحبس الماء في نفسه و
يحفظه ولا يتركه يفارقه ولا يدع الاناء الذي فيه ان يزول ايضا لان ذلك الماء احتبس هناك فيحتبس
الاناء ايضا ولما يقولون ان في اناء يتخذ اخف من الماء وكذلك ايضا قولهم في دفع الخلاء للاجسام فانه
لا يخلو اما ان يكون الخلاء المتخلل لاجزاء الجسم المتخلخل هو الذي يوجب حركته الى فوق وموجب الشيء
ملازم له فيكون ذلك الخلاء ملازم المتخلخل في حركته فيكون منتقلا معه فيحتاج الى المكان ايضا اذا كان
منتقلا ذا بعد متميز في الوضع او لا يكون ملازما له بل لا يزال الجسم يتبدل بحركته خلاء بعد خلاء فان كان
كذلك فاي الخلاء نفرضه تكون ملاقاته له في آن وفي الان لا يحرك شيئا وبعد الان لا يكون ملاقيا فيه
بل عسى ان يعطيه قوة من شان تلك القوة ان يبقى فيه ويحركه مثلا ان يسخنه او يؤثر فيه اثرا آخر يبقى فيه
ويكون المحرك ذلك الاثر ويكون كل خلاء جديد يؤثر فيه مثل ذلك الاثر فلا يزال ذلك الاثر يشتد والحركة
تسرع الا ان ايجاب جهة من الخلاء لذلك الاثر ايضا دون جهة والخلاء متشابه ايجاب مستحيل ومن العجائب
ان يصير انبثاث الخلاء بين اجزاء الملاء موجبا حكما في الجملة من الاجزاء دون ان يوجب في واحد واحد من
الاجزاء فانه محال ان يكون لاجزاء مفصلة لا يحرك واحد واحد منها عن سبب محرك ولكن الجملة يتحرك عنه بل
من الواجب ان يكون الجملة المركبة عن اجزاء متباينة ومتماسة انما ينتقل لوجود انتقال يحدث في واحد واحد
من الاجزاء فيكون المتخلخل المتباين الاجزاء بالخلاء انما يتحرك عن الخلاء فيلزم اولا الى فوق جزء جزء منه وكل جزء
من تلك الاجزاء لا خلاء فيه اذا اخذنا ابسط الاجزاء المتناهية فيه فيكون ليس صعوده لانبثاث الخلاء
بل لاجل احاطة الخلاء به فحينئذ يشبه ان يكون اذا اجتمع وكثر لم ينفعل عن الخلاء واذا افترق وصغرت
اجزاؤه انفعل عن الخلاء وعرض منه ان يحرك الكل الى فوق ويكون مع ذلك ليس كل الاجسام ينفعل انفعال اجزائه مع
هذا الانفعال بل اجسام ما لها طبائع مخصوصة وطبايعها توجب ان يتخلخل هذا التخلخل الكائن بالخلاء
فيكون حقيقة هذا ان شيئا من الاجسام مقتضى طبيعته ان يتباعد اجزاؤه بعضها عن بعض بعد ما يفعل بحجم
ذلك التخلخل واجساما اخرى يقتضي ما هو اشد من ذلك بعدا ومن العجائب تصورهم هرب هذه الاجزاء المتحابة
بعضها عن بعض حتى يتم بينها ابعاد محدودة وكون ذلك الهرب الى جهات غير محدودة كيف كانت بجزء يهرب
بالطبع الى فوق وجزء الى اسفل وجزء يمنة وجزء يسرة حتى يحدث التخلخل فيرى ان كل واحد من هذه الاجزاء
يعرض له الهرب ويكون واحد قائما مهروبا والبواقي هاربة غير قارة ومن العجائب ان يكون جزء واحد لا يهرب
واجزاؤها متشابهة والخلاء الذي هي فيه متشابه ومن العجائب ايضا ان يكون جزء واحد يأخذ يمنة وجزء
آخر يأخذ يسرة وحكم الجزئين في الطبيعة واحد وما فيه الحركة غير مختلف فمن هذه الاشياء يتبين ان الخلاء
لا معنى له وان هذه الآلات السراقة والزراقة انما يكون فيها امور خارجة عن المجرى الطبيعي لاجل امتناع وجود
الخلاء ووجوب تلازم صفائح الاجسام الا عند افتراق قوي قسري يكون مع بدله ملاق عوض عن المفارق
ملازما ان يخلو فيه سطح عن سطح يلاقيه فاذا كانت صفحة الماء التي في السراقة يلزمها بالطبع صفحة جسم
ملاقية كصفحة الاصبع فيلزم ان يكون محبوسا عن النزول عند احتباس ذلك السطح بقوة معوقة عن النزول
معه فيلزم ان يقف ضرورة ولو جاز ان يكون خلاء وافتراق سطوح لا عن بدل لنزل ولذلك ما صح انجذاب
الماء في الزراقة للزوم ما قد نزل من طرفيه للطرف الثاني وامتناع الانقطاع في البين المؤدي الى وجود الخلاء
وعامة الممتصات للمص ولذلك امكن دفع ثقل كبير بقدح صغير يندم عليه واشياء اخر من الحيل العجيبة
التي تتم بامتناع وجود الخلاء

## فصل في تحقيق القول في المكان ونقض حجج مبطليه والمخطئين فيه

فصل في تحقيق القول في المكان ونقض حجج مبطليه والمخطئين فيه

فاذا كان المكان هو الذي فيه الجسم وحده ولا يجوز ان يكون فيه معه جسم غيره اذ هو
مساو له وكان يوجد ويفارق والواحد منه يتعاقب عليه عدة متمكنات وكانت هذه الصفات كلها او
بعضها لا توجد لا للهيولى وصورة او بعد او سطح ملاق كيف كان وجميعها لا توجد في الهيولى ولا في الصورة
والبعد لا وجود له خاليا ولا غير خال والسطح الغير الحاوي ليس بمكان ولا حاو منه الا الذي هو نهاية
الجسم الشامل فالمكان هو السطح الذي هو نهاية الجسم الحاوي لا غير فهو حاو ومساو وثابت للمتنقلات



ويلزمه المنتقل شغلا ويفارقه المنتقل بالانتقال عنه ويواصله بالانتقال اليه ويستحيل ان يوجد فيه جسمان
معا فقد ظهر وجود المكان وماهيته وقد يتفق ان يكون المكان سطحا واحدا وقد يتفق ان يكون عدة سطوح
يلتئم منها مكان واحد كالماء في النهر وقد يتفق ان يكون بعض هذه السطوح متحركا بالعرض وبعضها ساكنا
ويتفق ان يكون كلها متحركا بالدور على المتحرك والمتحرك عليه ساكن وربما كان المحيط والمحاط متخالفي المفارقة
كما في كثير من السماويات ويجب ان ينظر هل اذا كان ماء مثلا في جرة وفي وسط الماء شيء آخر يحيط به الماء
وقد علمنا ان مكان الماء هو السطح المقعر من الجرة فهل هو وحده مكان ام هو والسطح المحدب الظاهر
من الجسم الموجود في الماء مجموعين مكان الماء كما لو كان الماء على شكل يحيط به سطح مقبب وسطح مقعر
وسطحان آخران على هذه الصورة لم يكن السطح المقعر من الشكل الذي صورناه ليس يحيط به
وحده بل انما يحيط به السطوح الجملة كسطح واحد وهناك ليس الامر كذلك بل المقعر كافية في الاحاطة به
كان السطح المحدب ولم يكن وهناك ايضا سطحان متباينان ليس يأتلف منهما شيء واحد يكون مكانا واما ههنا
الشكل فانه يأتلف من جملة السطوح الملاقية سطح واحد يلاقي سطحا واحدا فيشبه ان يكون بحيث يحصل من
الجملة واحد فان الجملة يكون مكانا واحدا ويكون الاجزاء اجزاء المكان ولا يكون شيء منها مكانا للكل وحيث
لا يحصل لا يكون واما حجج نفاة المكان فالحجة الاولى يقال لعليها ان المكان عرض ويجوز ان يشتق منه الاسم
لما هو عرض فيه لكنه لم يشتق لانه لم يوقف عليه بالتعارف ومثل هذا كثير واذا اشتق فلا يجب ان يكون ذلك
الاسم هو لفظ المتمكن فان المتمكن مشتق من التمكن وليس التمكن هو كون الشيء ذا عرض هو مكان لشيء ويجوز
ان يكون في الشيء عرض ويشتق منه الاسم لغيره كالولادة فهي في الوالد ويشتق منه للمولود الاسم وليس
الولادة فيه والعلم فهو في العالم ويشتق منه للمعلوم الاسم وليس العلم فيه ويجوز ان يشتق من المكان
اسم المتمكن ولا يكون المكان فيه بل هو في المكان ولكن كون الجسم محيطا بجسم آخر حتى يكون سطحه الباطن
مكانا له هو معنى معقول يجوز ان يشتق منه اسم لذلك المحيط لو كان اشتق له منه مشتق والمكان ليس
بمشتق ولم يتفق ان يشتق منه على هذه الجهة مشتق فليس يجب من هذا ان لا يكون المكان عرضا واما
الشك الثاني فالجواب عنه ان المكان ليس بجسم ولا مطابقا للجسم بل محيطا بمعنى انه ينطبق على نهايته
انطباقا اوليا وقولنا ان المكان مساو للمتمكن قول مجازي يريد به كون المكان مخصوصا بالمتمكن فيخيل انه
مساو له بالحقيقة وليس كذلك بل هو مساو لنهايته بالحقيقة وهو مخصوص به بالحقيقة اذ لا يجوز ان يكون
في باطن النهاية الحاوية جسم غير الجسم الذي يساوي نهايته الظاهرة تلك النهاية واذا لم يكن ما قيل حقا من
مطابقة المكان ومساواته للمتمكن واجبا تسليمه ولا اوليا بينا بنفسه فلا يحتاج الى ان يدل عليه لم يكن الشك
لازما واما الشك الثالث فانما كان يلزم لو قلنا ان كل انتقال كيف كان بالذات او بالعرض يوجب ان يثبت
المكان ونحن لا نقول ان انتقال الشيء بالذات وهو ان يفارق كل ما يحصره ويحيط به مفارقة عن ذاته
لا بسبب لزوم وهو مفارق بذاته هو الذي يجب ان يكون مثبتا للمكان واما الخط والسطح والنقطة فانها
يلزم ما هي معه من الجسم ولا يفارقه البتة لكن الجسم قد يفارق كل ما معه وعنه وكل ما يطيف به فيلزم
ان يكون الخط قد فارق خطا والسطح سطحا فلو كان السطح والخط والنقطة مما يجوز ان يفارق بذاته
ويتحرك بنفسه لكان الحكم ما قيل واما قولهم ان النقطة عدم ففيه نظر وموضعه الخاص به غير هذا الموضع
ولا يتعلق ابطال الشك نقد بحل دونه واما الشك الرابع فانما يلزم لو كان صحيحا ان كل ما لا بد منه فهو علة
وليس كذلك فانه لا بد ايضا للعلة من المعلول ومن لوازم المعلول وليست علة كما لا بد للمعلول من العلة ومن
لوازم العلة التي ليست بعلل وليس شيء منها بعلة للعلة بل العلة هي التي لا بد منها وهي لذاتها لا لغيرها افادت
فالمكان من الامور التي لا بد منها للحركة وليس اقدم من الحركة بالعلية بل عساه ان يكون اقدم منه بالطبع حتى
انه ان كانت نقلة كان مكان وليس اذا كان مكان كانت نقلة لكن هذا التقدم غير تقدم العلية بل يجب ان يكون
الشيء مع وجوده هنا مفيدا لوجود المعلول حتى يكون علة وهذا انما يتحقق للحق في صناعة اخرى فيجوز ان يكون
المكان امرا اعم من الحركة لا دائما للحركة وليس بعلة وايضا فان كون الحركة موجودة في المتحرك مما لا يمنع ان يكون
المكان ايضا علة عنصرية لها فكثير من الامور يتعلق بموضوعين عند كثير من الناس والحركة مفارقة فلا بد
ان يتعلق بالمفارق والمفارق على انهما كليهما موضوعان فيكون الحركة موجودة في المتحرك وفي المكان فان بطل
هذا بطل بيانا آخر لا للنفس صحة وجود الحركة في المتحرك وبالجملة المكان امر لازم لموضوع الحركة فان موضوع

ذلك بل نقول صح

كان صح

المركة من حيث هو بالفعل موضوع للحركة بالفعل اي من حيث هو بالفعل جائز عليه الحركة لا من حيث هو بالفعل
موجود فيه الحركة فقط هو في مكان لا محالة وان كان كونه في مكان ليس بعلة له فالمكان لازم لعلة الحركة
العنصرية واما الشكل الخامس فانما يصح لو كان النامي الذي في المكان يجب ان يلزم مكانا واحدا ولما اذا كان
دائما يستبدل مكانا بعد مكان كما يستبدل كما بعد كم فليس ما قيل بواجب فيبطل الا ان يجعل الخطين في ماهيته
فاما قياس من قال ان المكان يتعاقب عليه والهيولى يتعاقب عليها فقد علم انه غير منتج اللهم الا ان يقال كل
ما يتعاقب عليه مكان فلا نسلم حينئذ لان المكان هو بعض ما يتعاقب عليه وهو الذي يتعاقب فيه الاجسام
بالحصول فيه وكذلك ما قيل ان المكان اول حاو محدد فهو الصورة وذلك انه ليس المكان كل اول حاو بل
الذي يحوي شيئا مفارقا وايضا الصورة لا تحوي شيئا لان المحوي منفصل عن الحاوي والهيولى لا تنفصل
عن الصورة وايضا فان المحدد ان عني به الطرف الذي به يتحدد الشيء فليس بمشهور ان المكان بهذه الصفة
واما انه فرجي نعتد بان واما المحدد الذي يراد به الحاوي فهو اسم مرادف للحاوي ومعناه معناه وايضا المكان
حاو للمتمكن ومحدده والمتمكن جسم والصورة تحوي المادة لا الجسم فيها واما الحجة التي لاصحاب البعد
المبنية على وجود البسيط مستبدلا والمتمكن غير مستبدل لمكانه وليس هناك شيء يبقى ثابتا الا البعد
فنقول انا لا نسلم ان المتمكن غير مستبدل بمكانه بل هو مستبدل بمكانه لان المكان ليس هو الطرف المحدد
بل السطح الحاوي لا انه ليس بمتحرك ولا ساكن اما انه ليس بساكن فلانه ليس عندنا في مكان واحد زمانا
اللهم الا ان يعني بالساكن لا هذا الذي بل الذي لا يتبدل نسبته من امور ثابتة فيكون ساكنا بهذا المعنى
او الذي لو خلي وحاله ولم يرد عليه مكان يحفظ ذلك المكان ولم يستبدله من نفسه وكان طالبا لمكانه ولسند
ونحن لا نريد الان بالساكن لا الاول ولا هذا فان اردنا احد المعنيين كان ساكنا واما انه ليس بمتحرك
فلانه ليس مبدأ الاستبدال منه والمتحرك بالحقيقة هو الذي مبدأ الاستبدال منه وهو الذي كمال
الاول لما بالقوة فيه من نفسه حتى انه لو كان ساير الاشياء على حالها لكان له ان يتغير اعني لو كانت
الامور المحيطة به والمقارنة اياه ثابتة كما هي لا يعرض لها عارض كان الذي عرض له تبدل نسبة بها
واما هذا فليس كذلك فليس بواجب ان يكون الجسم لا محالة ساكنا او متحركا فان الجسم لو لا لا يكون فيها ساكنا
ولا متحركا في المكان ومن ذلك ان لا يكون له مكان ولكن ليس له ذلك المكان بعينه في زمان ولا هو المبدأ
ومن ذلك ان يكون له مكان صح
في مفارقته ومن ذلك ان يكون له مكان وهو له بعينه زمانا ولكن اخذناه فيه لا في زمان بل من حيث هو
في آن لان الجسم اذا كان لا يفارق الهواء مثلا ومكانه يتبدل عليه فيكون الجسم حينئذ لا ساكنا ولا متحركا
واما ما ذكروا من حديث التحليل فان التحليل ليس على الوجه الذي ذكروه بل التحليل هو افراد واحد واحد
من اجزاء الشيء الموجود فيه فان التحليل يدل على الهيولى بان نبرهن ان هناك صورة وانها تقوم بذاتها بل لها
مادة فنبرهن ان في هذا الشيء الان صورة ومادة واما البعد الذي يدعونه فهو شيء ليس ثبوته على هذا
القبيل وذلك لان البعد انما يثبت في الوهم عند رفع المتمكن واعدامه نعني اذا رفع المتمكن واعدم وجب
ان يثبت في الوهم بعد واما المادة فانما يوجبها اثبات الصورة لا توهم رفعها اللهم الا ان يعني بالرفع معنى
اخر فيكون المغالطة واقعة باشتراك الاسم وذلك لان الرفع يعني به توهم الشيء معدوما وهذا التوهم في الشيء
يوجب بالحقيقة ابطال المادة لا اثباتها وفي المتمكن لا يوجب لا ابطال البعد ولا اثباته اما انه لا يوجب ابطال
البعد فقد استغنينا عنه اذ الخصم لا يقول به واما اثباته فلان نفس ابطال المتمكن وحده لا يوجب ذلك
وما لم ينضاف اليه حفظ الاجسام المطيفة به موجودة على احوالها واما ان كان جسم واحد فقط وتوهم معدوما
فليس يجب من توهم عدمه القول ببعد لو لا توهم عدمه لما قيل به بل التوهم يتبع التخيل في اثبات فضاء غير متناه
دائما كان جسم فرفعه او لم يرفعه واما وجوب بعد ما معين التقدير فانما يكون في الوهم تبعا لعدم جسم بشرط
حفظ الاجسام المطيفة به التي كانت تحدد البعد المحدود ولو لا التقدير لما احتيج الى اعدام جسم في تخيل
البعد ومع هذا كله فلنسلم ان هذا البعد يفترض عند الوهم اذا اعدم جسم او اجسام فما يدرينا ان هذا
التوهم ليس فاسدا حتى لا يكون تابعا لأمر هل صح ان هذا الفرض ممكن حتى يكون ما يتبعه غير محال فمتى
اذ يقضي هذا القائل بان الوهم محكوم وان كل ما يوجبه الوهم واجب وليس الامر كذلك فكثير من الاحوال الموجبة
مخالف للموهوم وبالجملة يجب ان نرجع الى ابتداء الكلام فنقول ان التحليل تميز اشياء صح وجودها في الجسم
ولكنها مختلطة عند العقل فيفصل بعضها عن بعض بقوته وبحده او يكون بعضها يدل على وجود الاخر فاذا

تأمل حال بعضها انتقل منه الى الاخر ويكون الرفع حينئذ بمعنى الترك له والاعراض عنه الى اخر لا بمعنى الاعدام
واما الحجة التي بعد هذه فجوابها ان قول هذا القائل ان الجسم يقتضي المكان لا بسطحه بل بجسميته ان عني به
ان الجسم بسطحه وحده لا يكون في مكان بل انما يكون في المكان بجسميته او عنى انه لا بد لجسم بسطح ان يكون
في مكان فالقول حق وليس يلزم منه ان يكون مكانه جسما فانه ليس يجب اذا كان امر يقتضي حكما ما او اضافة الى
شيء ما بسبب وصف له ان يكون المقتضى بذلك الوصف فليس اذا كان الجسم يحتاج الى مبادئ لكونه جسما لا
لكونه موجودا يجب ان يكون مباديه ايضا اجساما او كان العرض يحتاج الى موضوع لكونه عرضا ان يكون موضوعه
عرضا واما ان عنى به ان كل بعد من جسميته يقتضي بعدا يكون فيه فهو مصادرة على المطلوب الاول وبالجملة انه
ليس اذا كان بجسميته يقتضي المكان يلزم ان يلاقي بجميع جسميته المكان كما انه لو كان بجسميته يقتضي الحاوي
فليس يجب ان يكون بجميع جسميته يلاقي الحاوي وبالجملة فانه غير مسلم ان الجسم يقتضي بجسميته مكانا الا مقدار
ما يسلم انه بجسميته يقتضي حاويا ومعنى القولين جميعا ان جملة الجسمية المأخوذة كشيء واحد يوصف بانه
في مكان او في حاو وليس كون الشيء بكليته في شيء هو كونه ملاقيا له بكليته فانا نقول ان جميع هذا الماء في حبه
في هذه الجرة ولا نعني به ان جملته ملاقية للجرة واما الحجة التي بعد هذا المبنية على مساواة المكان والمتمكن فقد
فرغ عن جوابها واما التي بعد تلك فهي مبنية على ان المكان لا يتحرك والمسلم ان المكان لا يتحرك بذاته واما انه
لا يتحرك لا بذاته ولا بالعرض فذلك غير مسلم ولا هو مشهور فان الجمهور لا يأبون ان يتحرك مكان الشيء فانهم
يرون ان الجرة مكانا ويجوزون لا محالة تحركها واما الحجة التي بعد هذه فهي قول شيء مبنية على عادات الجمهور
وذلك ليس بحجة في الامور العقلية وثانيا انه كما لا يمنع العامة ان يقولوا ان البعد المقطور في الجرة مملوء وفارغ
كذلك لا يمنع ان يقولوا ان البسيط المقعر الذي في الجرة فارغ ومملوء على ان يفهم العامة المعنيين جميعا فانهم
لا انوي لهم في لفظ لم يجر لهم العادة بفهم معناه محصلا ويشبه ان يكونوا الى ان يطلقوا ذلك في البسيط
المقعر اسرع منهم الى غير ذلك وذلك لان المملوء في عرفهم هو الذي يحيط بشيء مصمت في ضمنه حتى لا فيه
من كل جهة الا ترى انهم يقولون فيما بينهم ان الجرة مملوءة والزق مملوء ولا يعرفون حال البعد الذي يدعونه
في داخل الجرة بل يصفون الحاوي بهذه الصفة والحاوي اشبه بالبسيط منه بالبعد فان البعد لا يحيط
بشيء بل ربما انحاط به ما يملؤه اذا كان موجودا ولذلك يجد العامة لا يتحاشون ان يقولوا ان الجرة مملوءة وربما
توقفوا عن ان يقولوا ان البعد الباطن مملوء والجرة اسم لجوهر الخزف المعمول على شكل البسيط الباطن المحيط
ولو كان البسيط يقوم بنفسه لكان مقام هذه الجرة ولكانوا يقولون في البسيط ما يقولونه في الجرة فقد بان
انهم اذا قالوا ان الجرة فارغة ومملوءة وجعلوا ذلك كقولهم مكان ما فارغ او مملوء ذهبوا الى المحيط ثم انما
يمتنعون ان يقولوا في البسيط المطلق انه فارغ ومملوء لان البسيط المطلق ليس هو المكان بل المكان بسيط
بشرط الاحاطة واذا جعل بدل البسيط المطلق بسيط بهذه الصفة لم يتحاشوا عن ذلك واما الحجة
التي بعد هذه فمبناها على ان تصير المكان بعدا يجعل لكل جسم مكانا وهو امر صواب واجب وهذا التصوير
شهوة من الشهوات فانه ان لم يكن واجبا ان يكون كل جسم في مكان وجوبا في نفسه كان سعينا في ايجابه
شيئا باطلا وعسى ان يكون الا وجب لبعض الاجسام ان لا يكون في مكان وان كان واجبا لم يحتج الى تدبير منا
ولو كانت هذه المقدمة واضحة وهي ان لكل جسم في مكان لم يمكن ان يوجد لكل جسم حاو او شيء من الاشياء
المتوهمة مكانا غير البعد المقطور وكان البعد المقطور موجودا كانت الحاجة تمسنا الى ان نقول بان البعد
مكان واما وليس شيء من ذلك واجبا فما اشد تحريفنا في ان نتحمل حيلة فيكون لنا ان نجعل كل جسم في مكان
ولنسلم ايضا ان كل جسم في مكان فليس يجب ان يكون ذلك المكان هو البعد فانه يجوز ان يكون هذا المعنى
ليس بمكان لكنه لازم للمكان وعام لكل جسم عموم المكان فان نعني بهذا القول انه يكون اشبه برأي الجمهور
ان كل جسم في مكان فليس ذلك بحجة فان نسبة هذا الرأي الى الجمهور والذين هم العامة من حيث لا يعتقدون
مذهبا ينحون اليه بل يعملون ويقولون على ما في المشهور والوهم كنسبة رأي اخر اليهم وهو ان كل موجود
في مكان فانه يشار اليه وهذان الرأيان يتساويان في ان العامة ينصرف عنهما بتعيير وتعريفيه عليهم بعد
الفطرة العقلية والوهمية وقد عرفنا احوال هذه المقدمات حيث تكلمنا في المنطق وبينا انها وهميات
دون عقلية ولا يجب ان يلتفت اليها على ان حكمهم ان كل جسم في مكان ليس في تأكد حكمهم ان كل موجود اليه
اشارة وله حيز ولا هم يفهمون من المتمكن غير ما يفهمون من الوضع ثم لو كان هذا ايضا حقا لما وجب على ما بينا

ان يكون ما قالوه حقا وكان يجوز ان يكون المكان امرا غير البعد وكل واحد منهما مما يوجد لكل جسم فلا يكون
وجود البعد ملاقيا لكل جسم دليلا على انه مكان له اذ كان يجوز ان يكون شيئان موجودين لكل جسم واحد منهما
دون الآخر مكانا واما الحجة التي بعد هذه فليعلم ان طلب النهاية على وجهين طلب ممكن وطلب محال فاما
الطلب المحال فهو ان يكون ذو الحجم يطلب ان يدخل بحجمه سطحا ونهاية جسم والطلب الممكن ان يطلب الملاقاة
ملاقاة مماسة بالمحيط وهذا المعنى يتحقق مع وضع النهاية مكانا ثم ليس اذا لم يطلب النهاية وجب ان يطلب
ترتيبا في ابعاد مرتبة بل ربما طلبه ترتيبا في الوضع فقط من غير حاجة الى ان يكون كل وضع في بعد بل على ان يكون
كل وضع هو في نسبة ما بين جسم وجسم آخر يليه في جهته ولا ابعاد الا ابعاد الاجسام المتتالية واما حجج
اصحاب الخلاء فالجواب عن المبني منها على التخلخل والتكاثف ان التكاثف على وجهين تكاثف بانضمام الاجزاء بانضمام ح
المبثبثة في خلل هواء يتخللها بان يخرج الهواء عن الخلل فتقوم الاجزاء مقامه من غير ان يكون هناك خلاء معد
ويقابله تخلخل وتكاثف يكون لا بان الاجزاء المتفرقة اجتمعت بل بان المادة نفسها تقبل حجما اصغر تارة
وحجما اكبر اخرى اذ كان كلاهما امرين عارضين له ليس احدهما اولى به من الآخر فاذا قبل حجما اصغر قيل انه
تكاثف ويقابله تخلخل وهذا امر سنبينه في صناعة اخرى وان لم يتبين في هذا الموضع لم يضرنا اذ يكون غاية
ذلك ان هذا القسم بطل ويبقى ذلك القسم الذي اجيب عنه واما حديث اناء الرماد فهو كذب صرف ولو كان
ذلك صحيحا كان الاناء كله خاليا لا رماد فيه اصلا واما حديث الزق والشراب فيجوز ان يكون المقدار الذي
للزق لا يبطل تفاوته في الحسن حسا ويجوز ان يكون الشراب ينقص فيخرج منه بخار او هواء فيصير اصغر
ويجوز ان يصغر لتكاثف طبيعي وقسري على ما نعلم واما حديث النامي فان الغذاء ينفذ بنفوذه بين متماسة
من اجزاء الاعضاء فيحركها بالتبعيد فيسكن بينها فينفتح الحجم ولو كان الغذاء انما ينفذ في الخلاء
لكان الحجم في حاله دخوله وقبله حجما واحدا لا زائدا واما حديث القارورة فالجواب عن ذلك مبني
على المذكور في التخلخل والتكاثف وهو انه من الجائز ان يكون الجسم يستفيد حجما اصغر وحجما اكبر وان يكون
من ذلك ما هو طبيعي ومنه ما هو قسري فكما انه يجوز ان يسخن ويبرد وما يكون منه ما هو طبيعي ومنه ما
هو قسري فكذلك الحال في العظم والصغر واذا كان هذا جائزا لم يكن كل انتقاص جزء من جسم يوجب
ان يبقى الباقي على حجمه الاول حتى اذا اخذ جزء من هواء ما في القارورة يجب ان يبقى الباقي على حجمه الاول
فيكون ما وراءه خلاء واذا لم يجب هذا لم يجب تلك الحجة واذا كان خلافه جائزا فجائز ان يكون الهواء بطبعه
يقتضي حجما ثم انه يصغر في حال الى ان يصير اعظم بان ينقطع منه جزء بالمص من غير ان يحصل له الى استخلاف
جسم بدل ما ينقطع منه وفي حجمه تبدل فاذا كان انقطاع ذلك الجزء منه لا يمكن ان ينبسط انبساطا يصير
الباقي في حجم الاول لامتناع وقوع الخلاء ووجوب الملاء وكان هذا الانبساط ممكنا وكان القاسر قويا
يخرج الى هذا الممكن الى الفعل بجذبه اياه في جهة ولزوم سطحه لما يليه في جهة وذلك بسطه وتعظيمه اياه بالقسر خروج ص
اطاع القاسر فانبسط انبساطا عظيما فصار بعض ما انبسط واقعا خارج القارورة وهو الممصوص في
الباقي في ملء القارورة ضرورة وقد ملاها منبسطا لضرورة الجذب للماص بقدر القارورة فاذا زال
ذلك المص وجب ان يرجع الى قوامه الاول بان يجذب ماء او هواء الى شغل المكان الذي يتحرك عنه منقلصا
عائدا الى قوامه ونحن اذا نفخنا في القارورة ثم كببناها على الماء خرجت منها ريح كثيرة ينبعث منه الماء ثم
عاد الماء فدخل فيها فنعلم انا قد ادخلنا فيها بالقسر شيئا لا محالة ولما زال القسر خرج وذلك لا يخلو اما ان يكون
دخول ما ادخلناه بالقسر هو بنفوذه في الخلاء او يكون على سبيل التكاثف من الموجود الذي كان فيه حتى حصل
ثم دخل بالقسر مكان ويكون ذلك التكاثف على سبيل التكاثف الذي نقوله نحن ونرى ان القسر عنه ان يعود
الى الطبيعي عند زوال القاسر فان كان على سبيل نفوذ في الخلاء حتى حصل في ذلك المكان منه وليس في ذلك
المكان له بقسري ولا مبغضا بجسم هوائي يملؤه فينفيه عنه ويدفعه ولا من طبيعة الهواء ان يترك مستقلا
عن خلاء يحصل فيه نزولا مندفعا في الماء فينبغي ان لا يحتاج الهواء الى ان يفارقه ويتخلص عنه فان كان
الخلاء هو الذي يأباه فلم لا يأبى الهواء الآخر وان كان الماء يأباه فلم اذا الحكم المص ثم زال حتى يخرج من الهواء
ما من شأنه ان يخرج وكب مستويا على الماء دخله الماء فان كان الخلاء يأبى ان يشغله الهواء ويدفعه فلا يأبى
جذب الماء اولى فلعل الخلاء يبغض الهواء بطبيعته ويجذب الماء فلم يترك المنفوش في الهواء الشاغل الماء صح
لخلل الهواء الخالي يبرد وان كان نفذ يغلب جذب ذلك الخلاء فلم نقل الماء المكب عليه القارورة لا يغلب

خلاء



الخلاء بل يجذب فامساك الثقيل المشتمل عليه اصعب من امساك الثقيل المباين فاذا استناد استحالة
هذا القسم بقي ان السبب فيه انحطاط الهواء الى حجم اصغر لانضغاط فاذا زال انبسط الى الحجم ولاجل ان هناك
سببا آخر يقتضي حجما اكبر وهو التسخين والتلطيف بغير تحريك النفخ كان ممنوعا عن مقتضاه بالضغط
الذي كيفيته اشد من تلطيف هذا وقد زال العائق فاقتضى السخونة العارضة ان يصير الهواء اعظم حجما
من الحجم الذي كان قبل النفخ ومن اجل ان تلك السخونة عرضية تهلك وتزول فيقتضي الهواء الى الحجم الذي
اقتضاه طبيعته لو لم يكن تلك السخونة فيعود الماء فيدخل لا لاستحالة وقوع الخلاء فلهذا ما يشاهد من
ان المنفوخ بالقوة او لا يبقى منه هواء يخرج ثم يأخذ فيجذب الماء الى نفسه كما لو سد فم القارورة
بالاصبع وسخنت بنار خارجة لاكثر هاثم اكبت على الماء عرضا او لا يبقى فيه استيصاص منها الماء واما الجواب
عن الحجة التي بعد هذه فمناسب لهذا الجواب وذلك لان المحرك يدفع ما يليه من قدام من الهواء ويمتد ذلك
الى حين لا يطيع فيه الهواء المتقدم للدفع فيتلبد الموج بين المندفع وغير المندفع فيضطر الى قبول حجم اصغر
وما خلفه يكون بالعكس فيكون بعضه ينجذب معه وبعضه يعصى فلا ينجذب فيتخلل ما بينهما الحجم اكبر
يحدث من ذلك وقوف معتدل عند قوام معتدل لخليقتنا هذا القدر من الكلام في المكان ولنتكلم الآن في
الزمان **فصل في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين**
**فيه** ان النظر في امر الزمان مناسب للنظر في امر المكان لانه من الامور التي يلزم كل حركة والكلام في اختلاف
الناس في وجوده وماهيته كالحال في المكان فمن الناس من نفى ان يكون للزمان وجود البتة ومنهم من جعل له
وجودا لا على انه في الاعيان الخارجية البتة بوجه من الوجوه بل على انه امر متوهم ومنهم من جعل له وجودا لا على
انه امر واحد في نفسه بل على انه نسبة ما على جهة ما لامور اي امور كانت الى امور اخرى كانت فقال ان الزمان هو
مجموع اوقات والوقت عرض حادث يعرض وجود عرض آخر مع وجوده فهو وقت للآخر اي عرض حادث كان
ومنهم من جعل للزمان وجودا وحقيقة قائمة فمنهم من جعله جوهرا قائما بذاته فاما من نفى وجود الزمان
فقد تعلق بشكوك منها ان الزمان ان كان موجودا فاما ان يكون شيئا منقسما او يكون شيئا غير منقسم فان كان
غير منقسم فمستحيل ان يكون منه سنون وشهور وساعات وماض ومستقبل وان كان منقسما فاما ان
يكون موجودا بجميع اقسامه او ببعضها فان كان موجودا بجميع اقسامه وجب ان يكون الماضي والمستقبل
موجودين معا وان كان بعض اقسامه موجودا او بعضها معدوما فلا يخلو اما ان يكون القسمة التي يأباها
تعبر واقعة على سبيل الحاضر والمستقبل والماضي او واقعة على سبيل الساعات والايام وما اشبه ذلك
فاما الماضي والمستقبل فكل واحد منهما باتفاق من مثبتي الزمان معدوم واما الحاضر فان كان منقسما وجب
المسئلة بعينها وان كان غير منقسم كالامر الذي يسمونه آنا وليس بزمان ومع ذلك فانه لا يجوز ان يوجد
بالفعل ولو وجد بالفعل لم يخل اما ان يبقى واما ان يعدم فان بقي كان فيه شيء متقدم وشيء متأخر ولم يكن
كله آنا وكان الماضي والمستقبل معا في آن واحد وهذا محال وان عدم لم يخل اما ان يعدم في آن يليه لا زمان
بينهما واما ان يعدم في آن بينه وبينه زمان فان عدم في آن بينه وبينه زمان لزم ان يبقى زمانا وقد ابطلنا
ذلك وان عدم في آن يليه كان الآن تاليا للآن على الاتصال من غير تخلل زمان بينهما وهذا مما يمنعه مثبتوا
الزمان ثم بالجملة كيف يكون للزمان وجود وكل زمان يفرضه فقد يتحدد عند فاحصه بآنين آن ماض وآن
هو بالقياس اليه الماضي مستقبل وعلى كل حال لا يصح ان يوجدا معا بل يكون احدهما معدوما واذا كان معدوما
فكيف يصح وجود ما يحتاج الى طرفه وهو معدوم وكيف يكون للشيء طرف هو معدوم وبالجملة كيف يكون
شيء واصلا بين معدوم وموجود فهذه هي الشبهة القوية التي تعلق بها من نفى الزمان ويقولون ايضا
ان كان لا بد لحركة في ان تكون حركة من ان يكون لها زمان وليس يحتاج هذه الحركة في ان تكون حركة الى ان يكون
جسم آخر يتحرك ايضا غير جسمها بل ربما احتيج الى ذلك في بعض الامور لا لان يكون حركة بل لانه موجب لحاجة
في ان يتحرك الى ان يتحرك وهذا ليس من شرط الحركة بما هي حركة فلا من لوازمها واذا كان كذلك فاية حركة فرضتها
موجودة يلزمها من حيث هي حركة ان يكون لها زمان ولا يلزمها من حيث هي حركة ان يكون هناك حركة اخرى
واذا كان كذلك كان لكل حركة مستتبعا زمانا على حدة غير موقوف على حركة اخرى كما يستتبع مكانا على حدة
ولا يكون لها زمان واحد الا على نحو ما يكون لها مكان واحد اي الواحد بالعموم وليس كلامنا في ذلك فاذا كانت
الحركات معا كان لنا ان نجعلها لا محالة معا ولا يخلو اما ان يكون معيتها في المكان او في الموضوع او في الشرف او في الطبع

فصل في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه

او فی شیء آخر غیر المعیة فی الزمان لکن جمیع وجوه معاً لا یمتنع ان یکون بعضها قبل و بعضها بعد او بعضها یکون
موجوداً و بعضها معدوماً فبقی ان یکون معیتها المعیة التی بالزمان والمعیة التی بالزمان هی ان یکون اشیاء
کثیرة فی زمان واحد او فی آن واحد هو طرف زمان واحد فیجب من ذلک ان یکون الازمنة الکثیرة زماناً واحداً
و یکون الکلام فی جمیع ذلک الزمان معها فی هذا المعنی کالکلام فی التی هی مجموعة فیه فیلزم ان یکون ازمنة بلا نهایة
معاً و عندکم ان الازمنة تتبع الحرکات فیلزم ان یکون تحرکات لا نهایة لها معاً فیلزم ان یکون متحرکات لا نهایة لها
معاً فیلزم ان یکون اجسام لا نهایة لها معاً و هذا من المستحیل الذی تدفعونه و تمنعون وجوده فمن جهة هذه
الشکوک وجوب ان یکون للزمان وجود اضطر کثیر من الناس الی ان یجعل الزمان نحواً من الوجود آخر و هو الوجود
الذی یکون فی التوهم والامور التی من شأنها ان توجد فی التوهم هی الامور التی تلحق المعانی اذا عقلت و نسب بینها
فیحدث هنا الصور نسب انما وجودها فی الوهم فقط فجعلوا الزمان شیئاً ینطبع فی الذهن من نسبة المتحرک الی
طرفی مسافة الذی هو بقرب احدهما بالفعل و لیس بقرب الآخر بالفعل اذ حصوله هناک لا یجتمع مع حصوله ههنا
فی الاعیان و لکن یجتمع فی النفس فانه یوجد فی النفس تصورها و تصور الواسطة بینهما معاً و لا یکون فی الاعیان
امر موجود یتصل بینهما و یکون فی التوهم امر ینطبع فی الذهن اذ بین وجوده ههنا و بین وجوده ههنا لا شیئاً فی
مثله یقطع هذه المسافة بهذه السرعة او البطوء الذی یحصل للحرکات او لهذا الحد من الحرکات والسکونات
المرکبة فیکون هذا تقدیراً لتلک الحرکة لا وجود له لکن الذهن یوقعه فی نفسه لحصول اطراف الحرکة فیه
بالفعل معاً مثل ما ان الجمل والوضع والمقدمة و ما یجری هذا المجری اشیاء یقضی بها الذهن علی الامور
المعقولة و مناسبات بینها و لا یکون فی الامور الموجودة شیء منها و قالت الطائفة التی ذکرنا بدیاً ان
الزمان لیس الا مجموع اوقات فانا اذا ذا دینا اوقاتاً متتالیة و جمعتها لم نشک ان مجموعها الزمان و اذا کان
کذلک فاذا عرفنا الاوقات عرفنا الزمان و لیس الوقت الا ما یوجبه الموقت و هو ان یعنی مبدأ حادث بعرض
فنقول مثلاً یکون کذا بعد یومین معناه انه یکون مع طلوع الشمس بعد طلوعین فیکون الوقت طلوع الشمس و لو جعل
بدله قدوم زید لصح فذلک اصطلاح طلوع الشمس فاذن انما صار طلوع الشمس وقتاً بتعیین القائل ایاه و لو شاء
لجعل غیره وقتاً الا ان طلوع الشمس قد کان اعم و اعرف و اشهر فلذلک اختیر و ذلک مما یجری مجراه للتوقیت
فالزمان هو جملة امور هی اوقات موقتة او من شأنها ان تجعل اوقاتاً موقتة قالوا فالزمان علی غیر هذا الوجه
لا وجود له یعرف ذلک من الشکوک المذکورة و قالت طائفة ان الزمان جوهر ازلی و کیف لا یکون جوهراً و هو
واجب الوجود فان وجوب وجوده بحیث لا یحتاج فیه الی اثبات بدلیل بل کلما حاولنا ان نرفع الزمان وجب ان نثبت
الزمان لانا اذا رفعناه قبل شیء او بعد شیء و مهما فعلت ذلک فقد اوجدت مع رفعه قبلیة او بعدیة فیکون قد اثبت
الزمان مع رفعه اذ القبلیة والبعدیة التی تکون علی هذه الصورة لا تکون الا الزمان او بزمان فالزمان واجب الوجود
و ما کان واجب الوجود فلا یجوز ان یرفع وجوده و ما لا یجوز ان یرفع وجوده فلیس بعرض و ما کان موجوداً و لیس بعرض
فهو جوهر قالوا و اذا کان جوهراً واجب الوجود فهو جوهر ازلی و اذا کان واجب الوجود استحال ان یتعلق وجوده بالحرکة
فجاز ان یوجد الزمان و ان لم توجد الحرکة فالزمان یتحد بها تارة و یجامع الحرکة فیتقدر بالحرکة و تارة یتجرد فیسمی
دهراً فهذه هی الشکوک المذکورة فی امر الزمان و الاولی بنا ان ندل اولاً علی نحو وجود الزمان و علی ماهیته بان نجعل
الطریق الی وجوده من ماهیته ثم نکر علی هذه الشبه فنحلها فنقول ان الذین اثبتوا وجود الزمان بمعنی واحد کانوا مختلفین
ایضاً فمنهم من جعل الحرکة زماناً و منهم من جعل حرکة الفلک زماناً دون سائر الحرکات و منهم من جعل عودة الفلک
زماناً ای دورة واحدة و منهم من جعل نفس الفلک زماناً فاما الذین جعلوا الحرکة نفسها زماناً فقالوا ان الحرکة من
بین ما اشاهده من الموجودات هی التی تشتمل علی شیء ماض و شیء مستقبل و فی طبیعتها ان یکون لها دائماً جزء آن بهذه
الصفة فهو الزمان قالوا و نحن انما نظن انه قد کان زماناً اذا احسسنا بحرکة حتی ان المریض والمغموم یستطیل الازمنة
یستقصیها لتمادی حس الم و لعل الرسوخ للحرکات المتعاقبة فی ذکرهم و انهما لهما عن ذکر الملتهی عنها بالبطر والغبطة
و من لا یشعر بالحرکة لا یشعر بالزمان کاصحاب الکهف فانهم لما لم یشعروا بالحرکات التی بین آن ابتداء القائهم
انفسهم للاستراحة بالنوم و آن انتباههم لم یعلموا انهم لبثوا الا یوماً او بعض یوم و قد یحکی المعلم الاول ایضاً ان
قوماً من المتألهین عرض لهم شبیه بذلک و یدل التاریخ علی انهم کانوا قبل اصحاب الکهف فهذه هی الاقوال
السالفة قبل نضج الحکمة فی امر الزمان و کلها غیر صحیح اما ان الحرکة لیست زماناً فلانه قد یکون حرکة اسرع
و حرکة ابطأ و لا یکون زمان اسرع من زمان و ابطأ بل اقصر و اطول و قد یکون حرکتان معاً و لا یکون زمانان

و ما کان بهذه الصفة



معاً و انت تعلم انه قد یحصل حرکتان تجعلهما معاً فی زمان واحد و حدودهما لا تختلف و الحرکة تقبل طرفین و یقبل الزمان
والامور المنسوبة الی الزمان مثل هو ذا و بعده و الآن و آنفاً لیست هی من ذات الحرکة فی شیء و الزمان یصلح ان یوخذ
فی حد الحرکة السریعة فیمیزها من الفضل و الحرکة لا تصلح ان توخذ کذلک بل توخذ علی انها جزء منه متقدم فانه یصلح ان یقال
ان السریع هو الذی یقطع مسافة اطول فی زمان اقصر و لا یصح ان یقال فی حرکة اقصر و حکم الحرکة الاولی الفلکیة
هذا الحکم بعینه فانها تصلح ان یقال فیها انها اسرع الحرکات لانها تقطع مع قطع الحرکة الاخری اعظم مما فی هذا
مما تکلم فیه بعد و هذه المعیة تدل علی امر غیر الحرکتین بل تدل علی معنی ینسبان کلتاهما الیه و یتساویان فیه و یختلفان
فی المسافة و ذلک المعنی لیس ذات احدهما لان الثانی لا یشارک الاخری فی ذاته و یشارکه فی الامر الذی هما معاً فیه و ترکز
من هذا الموضع ان یظهر فساد قول من جعل الاوقات اعراضاً اتفق ان کانت مع اعراض و ذلک لانهم لا یجعلون نفس ذلک العرض
الحادث من حیث هو حرکة او کون او سواد او بیاض او غیر ذلک وقتاً و لکن یضطرون الی ان یقولوا انه یصیر وقتاً
بالتوقیت و یضطرون الی ان یکون التوقیت تعریف وجود شیء آخر مع وجوده و هذا الاقتران و هذه المعیة یفهم
منها ضرورة معنی غیر معنی کل واحد من العرضین فکل مقترنین یقترنان فی شیء فکل معیتین فهما فی امر ما معاً اذا
کان وجودهما معاً او وجود واحد منهما موقتاً بانه مع وجود الآخر فالمفهوم من المعیة هو امر ما لا محالة لیس هو مفهوم
احدهما و هذه المعیة مقابلة للمعنی ان لو تقدم احدهما او تأخر و هذا الشیء الذی فیه المعیة هو الوقت الذی یجمع
الامرین فکل واحد منهما یمکن ان یجعل دلالة علیه کما لو کان غیر ذلک الامر مما یقع فی ذلک الوقت و لو کان ذلک الامر
فی نفسه وقتاً لکان اذا بقی مدة و هو واحد بعینه وجب ان یکون مدة البقاء و ابتداؤها وقتاً واحداً بعینه و نحن
نعلم ان الوقت الموقت هو حد بین متقدم و متأخر و ان المتقدم و المتأخر بما هو متقدم و متأخر لا یختلف و بما هو
حرکة او سکون او غیر ذلک یختلف فلیس کونه عرضاً ککونه حرکة او سکوناً هو کونه متقدماً او متأخراً او مقابل
حقیقة المتقدم و المتأخر و المعیة امر آخر هو حال الزمان و اما الحجة التی احتج بها جاعلوا الزمان حرکة فهی مبنیة
علی مقدمة غیر مسلمة و ذلک قولهم ان کل ما یقتضی ان یکون فی طبیعته شیء ماض و شیء مستقبل فهو زمان فان
هذا غیر مسلم فان کثیراً مما لیس بزمان هو ماض و مستقبل کالطوفان والقیامة بل یجب ان یکون مع هذا شرط
آخر و هو ان یکون لذاته ما هو بحیث منه الشیء الذی هو نفس الماضی او نفس المستقبل حتی یکون طبیعة الامر
الذی اذا نسب الی امر آخر کان لذاته بحیث انه ماضیاً او مستقبلاً و الحرکة اذا مضت لم یکن نفس وجودها حتی
هی انها ماضیة بل کون قد قارنت الماضی فلذلک یصح ان یقال الحرکة فی زمان ماض و لا یجوز ان یقال الحرکة فی
حرکة ماضیة اللهم الا ان یعنی فی جملة الحرکات الماضیة و لیس قصدنا هذا بل ان یکون الشیء مطابقاً لوجود
ذلک الذی هو فیه و اما القائلون بان الزمان هو دورة واحدة من الفلک فبین الحالة بان کل جزء من الزمان زمان
و جزء الدورة لیس بدورة و ابعد من هؤلاء من ظن ان الزمان هو الفلک بقیاس من موجبتین فی الشکل
الثانی علی ان احدی المقدمتین فیه کاذبة و هی قوله و کل جسم فی فلک فانه لیس کذلک بل الحق ان کل جسم لیس
بفلک فهو فی فلک و اما الذی فی الزمان فلعله هو کل جسم مطلقاً فان الفلک نفسه ایضاً فی زمان علی النحو الذی
یکون الاجسام فی الزمان علیه و اذ قد اشرنا الی المذاهب الباطلة فی ماهیة الزمان فحقیق بنا ان نشیر الی ماهیة
الزمان فینفتح لنا من هناک وجوده و یتضح حل الشبهة المذکورة فی وجوده

**فصل فی تحقیق ماهیة الزمان و اثباتها**

فصل فی تحقیق ماهیة الزمان و اثباتها

فنقول انه من البین الواضح انه قد یجوز ان یبتدئ متحرکان بالحرکة و ینتهیا معاً و احدهما
یقطع مسافة اقل و الآخر مسافة اکثر اما لاختلاف البطوء و السرعة و اما لتفاوت عدد السکونات المتخللة کما
یراه قوم و یجوز ان یبتدئ اثنان و یقطعا مسافتین متساویتین لکن احدهما ینتهی الی آخر المسافة و الآخر
بعد لم ینته و ذلک للاختلاف المذکور و یکون فی کل حال من الاحوال من مبتدأ کل حرکة الی منتهاها امکان قطع
تلک المسافة بعینها بتلک الحرکة المعینة السرعة او البطوء او المعینة الترکیب مع السکون و امکان قطع اعظم
من تلک المسافة بالاسرع منها او الاقل مخالطة سکونات و امکان قطع اقل منها بالابطأ من تلک او الاکثر
مخالطة سکونات فان ذلک لا یجوز ان یختلف البتة و قد ثبت بین المبدأ والمنتهی امکان محدود بالقیاس الی الحرکة
والی السرعة و اذا فرضنا نصف تلک المسافة و فرضنا السرعة بعینها او البطوء بعینه کان امکان آخر بین ابتداء
تلک المسافة و منتهی نصفها انما یمکن فیه قطع النصف بتلک السرعة او البطوء و کذلک بین هذا المنتهی للنصف
المفروض الآن و بین المنتهی الاول فیکون الامکانان الی النصف و من النصف متساویین و کل واحد منهما نصف
الامکان المفروض اولاً فیکون الامکان المفروض اولاً منقسماً و لا علیک الآن ان تجعل هذا الحد شیئاً متحرکاً

بالحقيقة في المكان او جزء انفرض منه بجزء بالوضع نسبة المتحرك في المكان فانه يفارق مماسة الى مماسة بمماسات
متصلة او موازاة الى موازاة بموازيات متصلة وان يسمى ما يقطعه مسافة كيف كان فليس يختلف لذلك
حكم ما نحن بسبيله فنقول ان هذا الامكان قد صح انه منقسم وكل منقسم فمقدار او ذو مقدار فهذا الامكان
لا يعرى عن مقدار فلا يخلو اما ان يكون مقداره مقدار المسافة او مقدارا آخر ولو كان مقدار المسافة لكانت
المتساويات في المسافة متساوية في هذا الامكان لكن ليس كذلك فهو اذن مقدار آخر فاما ان يكون مقدار
المتحرك او لا يكون لكنه ليس مقدار المتحرك والا لكان المتحرك الاعظم اعظم في هذا المقدار وليس كذلك فهو اذن
غير مقدار المسافة وغير مقدار المتحرك ومن المعلوم ان الحركة ليست نفسها ذات هذا المقدار نفسه ولا السرعة
والبطء وذلك لان الحركات في انها حركات تتفق في الحركة وتتفق في السرعة والبطء وتختلف في هذا المقدار
وربما اختلف الحركة في السرعة والبطء واتفقت في هذا المقدار فقد ثبت وجود مقدار لامكان وقوع الحركات
بين المتقدم والمتأخر وقوعا يقتضي مسافات محدودة ليس مقدار المتحرك ولا المسافة ولا نفس الحركة وهذا
المقدار ليس يجوز ان يكون قائما بنفسه وكيف يكون قائما بنفسه وهو منقض مع مقدره وكل منقض فاسد
فهو في موضوع او ذو موضوع فهذا المقدار هو متعلق بموضوع ولا يجوز ان يكون موضوعه الاول مادة المتحرك لانه
فانه اذا كان مقدار مادة بلا واسطة لكانت المادة تصير به اعظم واصغر فاذن هو في الموضوع بواسطة هيئة اخرى
ولا يجوز ان يكون بوساطة هيئة قارة كالبياض والسواد والا لكان مقدارا لتلك الهيئة في المادة فيحصل للمادة
مقدارا ثابتا قارا فبقي ان يكون مقدار هيئة غير قارة وهي الحركة من مكان الى مكان او من وضع الى وضع فيما بينها
مسافة تجري عليها الحركة الوضعية وهذا هو الذي نسميه الزمان وانت تعلم ان الحركة تلحقها ان تنقسم الى
متقدم ومتأخر وانما يوجد فيها المتقدم ما يكون منها في المتقدم من المسافة والمتأخر ما يكون منها في المتأخر من
المسافة لكنه يتبع ذلك ان المتقدم من الحركة لا يوجد مع المتأخر منها كما يوجد المتقدم والمتأخر في المسافة معا
ولا يجوز ان يصير ما هو منها يطابق المتقدم من الحركة في المسافة متأخرا ولا الذي هو يطابق المتأخر منها فيها
متقدما كما يجوز في المسافة فيكون للمتقدم والتأخر في الحركة خاصية تلحقها من جهة ما هي الحركة ليس من جهة
ما هي المسافة ويكونان معدودين بالحركة فان الحركة باجزائها تعد المتقدم والمتأخر فيكون للحركة عدد من
حيث لها في المسافة تقدم وتأخر ولها مقدار ايضا بازاء مقدار المسافة والزمان هو هذا العدد او المقدار
فالزمان عدد الحركة اذا انفصلت الى متقدم ومتأخر لا بالزمان بل في المسافة والا لكان البيان تحديدا بالدور
والذي ظن بعض المنطقيين انه قد وقع في هذا البيان دور اذ لم يفهم هذا فقد ظن غلطا وهذا الزمان هو ايضا
الذي هو لذاته مقدار لما هو في ذاته ذو تقدم وتأخر لا يوجد المتأخر منه مع المتقدم كما قد يوجد في سائر انحاء
التقدم والتأخر وهذا هو لذاته يكون شيء منه قبل شيء وشيء منه بعد شيء ويكون سائر الاشياء لاجله بعضها
قبل وبعضها بعد وذلك لان الاشياء التي يكون فيها قبل وبعد بمعنى ان القبل منها فائت والبعد غير موجود
مع القبل انما يكون كذلك لا لذواتها بل لوجودها مع قسم من اقسام هذا المقدار فما طابق منها جزءا هو قبل قيل
له انه قبل وما طابق جزءا هو بعد قيل له انه بعد ومعلوم ان هذه الاشياء هي ذوات التغير لا انها لا تتغير فيه دلالة
فيه ولا لاحق وهذا الشيء ليس يكون قبل وبعد لاجل شيء آخر لانه لو كان كذلك لكان القبل منه انما صار قبلا
لوجوده في قبل شيء آخر فيكون ذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه التدريج آخر الامر هو لذاته ذو قبل وبعد اي لذاته
يقبل الاضافة التي بها يكون قبل وبعد ومعلوم ان ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان التغيرات على النحو
المذكور دورا قريبا او بطيئا ويقع في غيره لاجله فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر للامكان المذكور تقديرا اوليا
ويكون ما نحن فيه لا غيره فنحن انما كنا جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار للامكان ويقع فيه المذكور صح
الامكان المذكور دورا قريبا او بطيئا فتبين من هذا ان هذا المقدار المذكور هو بعينه الشيء الذي هو لذاته يقبل
اضافة قبل وبعد بل هو بنفسه منقسم الى قبل وبعد ولست اعني بهذا ان الزمان يكون قبلا لا بالاضافة بل
اعني ان الزمان لذاته يلزمه هذه الاضافة وتلزم سائر الاشياء بسبب الزمان فان الشيء اذا قيل له قبل وكان
ذلك الشيء غير الزمان وكان مثل الحركة والانسان وغير ذلك كان معناه انه موجود مع شيء هو بحال تلك الحال اليها
اذا قيست الحال الاخرى كان الشيء بها قبل لذاته اي يكون هذا الامر له لذاته فالمتقدم تقدمه انه له وجود مع عدم
شيء آخر لم يكن موجودا وهو موجود فهو متقدم عليه اذا اعتبر عدمه وهو معه اذا اعتبر وجوده فقط وفي حال
ما هو معه فليس متقدما عليه وذاته حاصلة في الحالين وليس الحال التي هو له متقدم هو الحال التي هو مع فقد كان

بطلانه



بطلانه لا محالة امر كان له من المتقدم عندما هو مع فالمتقدم والقبلية معنى لهذه الذات ليس لذاته ولا ثابت مع ثبات
ذاته وذلك المعنى يستحيل فيه ان يبقى مع الحالة الاخرى البتة استحالة لذاته ويستحيل فيه ان يصير مع ومعلوم ان
هذا الوجود لا يثبت لذاته عند وجود الآخر قبله واما الشيء الذي له هذا المعنى والامر فلا يستحيل ذلك عليه فانه
تارة يوجد وهو قبل وتارة يوجد وهو معا وتارة يوجد وهو بعد وهو واحد بعينه واما نفس الشيء الذي هو قبل لا
لذاته وان كان بالقياس فلا يجوز ان يبقى هو بعينه فيكون بعد بعدما كان قبل فانه ما خلا المعنى الذي به الشيء بعد كما
لا يبطل ما هو به قبل والشيء نفسه هذا الامر يتم مع بطلان الامر القبل وهذا الامر لا يجوز ان يكون نسبة الى العدم فقط
او الى الوجود فقط فان نسبة وجود الشيء الى عدم الشيء قد يكون تأخرا كما يكون تقدما وكذلك الحال في جانب الوجود بل
هو نسبة الى العدم يقارن امرا لتجدد اذا قارنه كان تقدما واذا قارن غيره كان تأخرا والعدم في الحالين عدم وكذلك
الوجود وكذلك تقليبهما يقارن المنتسب بل لان المنتسب ايضا منتسب اليهما بالعكس وله ذلك الحكم وهذا الامر هو
زمان او نسبة الى زمان فان كان زمانا فذلك ما نقوله وان كان نسبة الى الزمان فيكون قبليتها لاجل الزمان فرجع
الامر الى ان هذه القبلية والبعدية اول موضوعها الزمان فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد بل الذي يعرض له قبل
وبعد لذاته هو الذي يسميه الزمان وقد بينا انه لذاته هو مقدار الامكان المشار اليه وقد صح ان الزمان ليس يقوم
بذاته فكيف يكون مما يقوم بذاته وليس له ذات حاصلة وهو حادث وفاسد وكل ما يكون مثل هذا فوجوده متعلق
بالمادة فيكون الزمان ماديا ومع انه مادي موجود في المادة بتوسط الحركة فان لم يكن حركة ولا تغير لم يكن زمان فانه
كيف يكون زمان ولا يكون قبل وبعد وكيف يكون قبل وبعد اذا لم يتجدد امر فانه لا يكون قبل وبعد معا بل يبطل
الشيء الذي هو قبل من حيث هو قبل لانه بعده الشيء الذي هو بعد من حيث هو بعد فان لم يكن اختلاف وتغير بان يبطل
شيء او يحدث شيء لا يكون امر هو بعد ان لم يكن قبل اذ ليس بعد فاذن الزمان لا يوجد الا مع وجود تجدد حال ويجب
ان يستمر ذلك التجدد والا لم يكن زمان ايضا لانه اذا كان امر دفعة ثم لم يكن شيء البتة حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل
اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور او لم يكن فان كان بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينهما قبل وبعد والقبل والبعد
انما يتحقق بتجدد امور وقد فرضنا انه ليس هناك تجدد امور هذا خلف وان لم يكن بينهما هذا الامكان فهما ملتصقان
فلا يخلو اما ان يكون ذلك الالتصاق مستمرا او لا يكون فان كان مستمرا فقد حصل ما فرضناه على انه محال مستبعد
استحالته بعد وان كان منقطعا عاد الكلام من رأس فيجب ضرورة ان كان زمان ان يكون تجدد احوال اما على
التلاحق واما على الاتصال فان لم يكن حركة لم يكن زمان ولان الزمان كما قلنا مقدار وهو متصل يحاذي اتصال
الحركات والمسافات فله لا محالة فصل متوهم وهو الشيء الذي يسمى الآن

## فصل في بيان امر الآن

نقول ان الآن يعلم من جهة العلم بالزمان فان الزمان لما كان متصلا فله لا محالة فصل متوهم وهو الذي يسمى الآن
وهذا الآن ليس موجودا البتة بالفعل بالقياس الى نفس الزمان والا لقطع اتصال الزمان بل انما وجوده على ان
يتوهمه الوهم فاصلا كما في مستقيم الامتداد والفاصل لا يكون موجودا بالفعل في المستقيم الامتداد من حيث هو
فاصل والا لكانت كما بين بعد فواصلات بلا نهاية بل انما يكون بالفعل لو قطع الزمان ضربا من القطع ومحال ان
ينقطع اتصال الزمان وذلك لانه ان جعل الزمان ينقطع لم يخل اما ان يكون ذلك القطع في ابتداء الزمان او في انتهائه
فان كان في ابتداء الزمان وجب منه ان يكون ذلك الزمان لا قبل له وان كان لا قبل له فيجب ان لا يكون معدوما
ثم وجد فانه اذا كان معدوما ثم وجد يكون وجوده بعد عدمه فيكون عدمه قبل وجوده فيكون له قبل ضرورة ويكون
ذلك القبل معنى غير العدم الموصوف به على النحو الذي قلنا في غير هذا الموضع فيكون الشيء الذي به يقال لهذا النوع
من القبلية حاصلا ولا هذا الزمان فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به ذلك قبل وهذا بعد وهذا الفصل
يجمعهما وقد فرض فاصلا وهذا خلف وكذلك ان فرض فاصلا على انه نهاية لم يخل اما ان يكون بعده امكان وجود
شيء او لا يكون فان كان لا يمكن بعده ان يوجد شيء ولا واجب الوجود حتى يستحيل ان يوجد شيء مع عدم ما انتهى اليه
من النهاية فقد ارتفع ان يكون وجود واجب وارتفع الامكان المطلق والوجود الواجب والامكان المطلق لا يرتفع
وان كان بعده ذلك فله بعد فهو قبل فالآن فاصل لا فاصل فالزمان لا يكون له آن بالفعل موجودا بالقياس الى نفسه
بل بالقوة اعني القوة القريبة من الفعل وهو ان الزمان تهيأ ان يفرض فيه الآن اما ان يفرض الفارض واما
بموافاة الحركة حدا مشتركا غير منقسم كمبدأ طلوع او غروب او غير ذلك وذلك بالحقيقة ليس لحدوث فصل في ذات
الزمان نفسه بل في اضافته الى الحركات كما يحدث من الفصول الاضافية في المقادير الاخر كما ينفصل جزء جسم
من جزء آخر بموازاة او مماسة او فرض عارض من غير ان يكون قد حصل فيه بالفعل فصل في نفسه بل حصل فيه فصل

مقيسًا الى غيره وهذا الآن اذا حصل بهذه النسبة فليس يكون عدمه الا في جميع الزمان بعده وقول القائل
انه اما ان يفسد في آن يليه او آن لا يليه هو بعيد ان يتسلم ان له فسادًا مبتدئًا في آن بل ابتداء فساده هو في
طرف الزمان الذي هو في جميعه معدوم فانه لا يفهم من الفساد غير ان يكون الشيء معدومًا بعد وجوده ووجود
في هذا الموضوع وهو انه طرف الزمان الذي هو فيه معدوم كما قلنا في طرف الزمان الذي هو معدوم فيه
موجود وليس لفساده مبدأ فساد هو اول آن فسد فيه بل بين وجوده وعدمه فصل هو وجود لا غير وانت ستعلم
انه ليس المتحرك والساكن والمتكون والفاسد اول آن هو فيه متحرك او ساكن او متكون او فاسد اذ الزمان منقسم
بالقوة الى غير النهاية والذي يظن من انه يمكن ان يقال على هذا ان الآن اما ان يعدم قليلًا قليلًا فيمتد آخذًا الى
العدم مدة معه او يعدم دفعة فيكون عدمه في آن هو قول يحتاج ان يتبين فساده فنقول ان المعدوم او الموجود
دفعة بمعنى الذي يحصل في آن واحد ليس لازمًا يقابل الذي يعدم قليلًا قليلًا او الذي يوجد قليلًا قليلًا بل
هو اخص من ذلك المقابل وذلك المقابل هو الذي ليس يذهب الى الوجود او الى العدم او الاستحالة او غير ذلك
قليلًا قليلًا وهذا يصدق على ما يقع عليه دفعة ويصدق على الامر الذي يكون في جميع زمان ما معدومًا وفي
طرفه الذي ليس بزمان موجودًا او الامر الذي يكون في جميع زمان ما موجودًا وفي طرفه الذي ليس بزمان معدومًا
فان هذين ليسا يوجدان او يعدمان قليلًا قليلًا والاول ايضًا كذلك وهو الذي يكون وجوده او عدمه في آن
لكن هذا الوجه يباين ذلك الوجه الاول لان الوجه الاول قد فرض فيه الحكم في ان الزمان الذي هو نهايته
بالذات كالحكم في جميع الزمان وفي هذا الوجه قد فرض الحكم في الآن مخالفًا الحكم في الزمان من غير ان يوضع آن
بعد الآن المخالف والآن يعقب متشافعة بين آنات ولكان ذلك الآن هو الطرف بالذات وليس كلامنا في ان
هذا الوجه الثاني يصح وجوده او لا يصح فانا لا نتكلم فيه من حيث يصدق بوجوده بل نتكلم فيه من حيث هو محمول
عليه سلب ما وذلك السلب هو انه ليس يوجد او يعدم قليلًا قليلًا وله في ذلك شريك فذلك الشريك الاخص من
هذا السلب والاخص لا يلزم الاعم وليس يجب ان يكون الشيء من حيث يتصور موضوعًا او محمولًا بحيث
يصدق بوجوده او لا يصدق قد علم هذا في صناعة المنطق فاذا كان قولنا ليس يوجد او يعدم قليلًا قليلًا
اعم من قولنا يوجد دفعة او يعدم دفعة بمعنى انه يكون حاله ذلك الحال في آن مبتدأ فليس قول القائل انه اما ان يكون
قليلًا قليلًا او يكون دفعة بهذا الوجه متضادًا صدقًا المنفصل المحيط بطرفي النقيض والمحيط بنقيض
ربما يلزم نقيضه وايضًا فان مقابل ما يوجد دفعة هو ما لا يوجد دفعة اي لا يوجد في آن مبتدأ وليس
يلزمه لا محالة انه يوجد او يعدم قليلًا قليلًا بل قد يصدق معه الذي بحسب الوجه المذكور آنفًا الا ان يعنى
بالموجود دفعة الذي لا يوجد في آن الا وهو فيه حاصل وجوده ولا يوجد آن هو فيه بعد في السلوك وكذلك
في المعدوم دفعة بحسبه فان كان نعني هذا كان هذا لازم المقابل وصحت القضية ولكن لم يلزم ان يكون
وجوده المبتدأ دفعة او عدمه وههنا شيء وان كان لا يليق بهذا الموضع فينبغي ان نذكره ليكون سبيلًا الى
تحقق ما قلناه وهو انه بالحري ان نعرف ليعرف هل الآن المشترك بين زمانين في احدهما الامر بحال وفي الآخر
بحال اخرى قد يخلو الامر فيه عن الحالين جميعًا او يكون فيه على احدى الحالين دون الاخرى فان كان الامران
في قوة المتناقضين كالمماس وغير المماس والموجود والمعدوم وغير ذلك فمحال ان يخلو الشيء في الآن المفروض
عنهما جميعًا فيجب ان يكون على احدهما لا محالة فلننظر على ايهما يكون فنقول ان الامر الموجود لا محالة يرد عليه
امر فيعدمه فلا يخلو اما ان يكون ذلك الشيء الوارد مما يصح وروده في آن وهو الشيء الذي يتشابه حاله في اي
آن اخذت في زمان وجوده ولا يحتاج في ان يكون الى ان يطابق مدة وما كان هكذا فالشيء في الفصل المشترك
موصوف به كالمماسة وكالتربيع وغير ذلك من الهيئات القارة التي يتشابه وجودها في كل آن من زمان وجودها
واما ان يكون الشيء بخلاف هذه الصفة فيقع وجوده في زمان فلا يقع في آن فيكون وجوده في الزمان الثاني
وحده والآن الفاصل بينهما لا يحتمله فيكون فيه مقابله مثل المفارقة ترك المماسة والحركة فمن ذلك ما يجوز
ان يتشابه حاله في آنات من زمانه دون آنات الوقوع ابتداء ومنه ما لا يجوز ان يتشابه حاله البتة اما الذي يجوز
فمثل اللامماسة التي هي المباينة فانها لا تقع الا بحركة واختلاف حال ولكنها ثبت لا مماسة بل مباينة زمانًا يتشابه
فيه واذا اختلف احوال المماس بجهات اخرى فليس ذلك من جهة انها مباينة ولا مماسة واما الذي لا يجوز ذلك فيه
فكالحركة فانها لا يتشابه حالها في آن من الآنات بل يكون في كل آن تجدد قرب وبعد حديثها من احوال الحركة فالشيء
الغير المتحرك اذا تحرك والمماس اذا لم يماس فالآن الفاصل بين زمانيه اذ لا ابتداء مفارقة فيه ولا حركة فيه مماسة

وعدم حركة



وعدم حركة وهذا وان كان خارجًا عن غرضنا فانه نافع فيه وفي مسائل اخرى فهذا الذي تكلمنا فيه هو الآن المحفوف
بالماضي والمستقبل كانه حدث زمان يتخذ بعد حصوله بهذا الآن وقد يتوهم آن آخر على صفة اخرى كما ان طرف المتحرك
ويكون نقطة ما يفرض بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطًا ما كانه احرى ذلك الطرف هو المنتقل ثم ذلك الخط يفرض فيه
نقط لا الفاعلة للخط بل المتوهمة واصلة له ولذلك يشبه ان يكون في الزمان وفي الحركة بمعنى القطع شيء كذلك وشيء
كالنقطة الداخلة في الخط التي لم يفصله وذلك انه يتوهم منتقل وجد في المسافة زمانًا فالمنتقل يفعل نقله متصلة
على مسافة متصلة يطابقه زمان متصل وكان المنتقل بل حالته التي تلزمه في الحركة هو طرف غير منقسم يفعل بسيلانه
اتصالًا وتطابقه من المسافة نقطة ومن الزمان آن فانه لا يكون معه لا خط المسافة فيخلفه ولا الحركة بمعنى
القطع فقد انقضت ولا الزمان فقد سلف وانما يكون معه من كل واحد طرف له غير منقسم انقسامه فيكون
معه دائمًا من الزمان الآن ومن القطع الشيء الذي بيّنا انه بالحقيقة هو الحركة ما دام الشيء يتحرك ومن المسافة الحد
اما نقطة واما غير ذلك وكل واحد من هذه نهاية والمنتقل ايضًا نهاية لنفسه من حيث انتقل كان شيء ممتد من المبدأ
في المسافة الى حيث وصل فانه من حيث هو منتقل شيء ممتد من المبدأ الى المنتهى وذاته الموجودة المتصلة الآن تحدد نهاية
لذاته من حيث قد انتقل الى هذا الحد فعرض انا ان نظر هل كان المنتقل ذاته واحد وبسيلانه فعل ما هو حركة ونهاية
وفعل المسافة ايضًا كذلك الذي في الزمان شيء هو الآن يسيل فيكون هو ذاتًا غير منقسمة من جنس ما هو وهو بعينه باقٍ
من جنس ذلك وليس باقيًا من حيث هو آن لانه انما يكون آنًا اذا احدث حدًا للزمان كما ان ذلك يكون منتقلًا اذا كان يحدد
للاعتداد ويكون في نفسه نقطة او شيئًا آخر وكما ان المنتقل يعرض له من حيث هو منتقل انه لا يمكن ان يوجد مرتين
بل هو يفوت بفوات انتقاله كذلك الآن من حيث هو آن لا يوجد مرتين لكن الشيء الذي لا جرم صار آنًا عسى
ان يوجد مرارًا كما ان المنتقل من حيث هو امر عرض له الانتقال عسى ان يوجد مرارًا فاذا كان شيء مثل هذا موجودًا
فيكون حقًا ما يقال ان الآن يفعل بسيلانه الزمان فلا يكون هذا هو الآن الذي يفرض بين زمانين يصل بينهما
كما ان النقطة المتوهمة فاعلة بحركتها مسافة هي غير نقطة المسافة المتوهمة فيه فان كان لهذا الشيء وجود فهو
وجود الشيء مقرونًا بالمعنى الذي حققناه فيما سلف انه حركة من غير اخذ متقدم ولا متأخر ولا انطباق به وكما
ان كونه ذا اين اذا استمر سيالًا كان في المسافة احدث الحركة كذلك كونه ذا ذلك المعنى الذي سميناه الآن اذا استمر في
متقدم الحركة ومتأخرها احدث الزمان فنسبة هذا الشيء الى المتقدم والمتأخر هي كونه آنًا وهو في نفسه شيء
يفعل الزمان ويعد الزمان بما يحدث اذا اخذ آنًا من حدود فيها يحدث تقدمات وتأخرات معدودة كما النقطة
بعد الخط بان يكون كل نقطة مشتركة بين خطين بانضافتين والعاد الحقيقي هو الذي هو اول معط للشيء
الوحدة ومعط له الكثرة والعدد بالتكرير فالآن الذي بهذه الصفة يعد الزمان فانه ما لم يكن آن لم يعد
الزمان والمتقدم والمتأخر يعد الزمان على الوجه الثاني اي بانه جزؤه ويحصل جزئيه بوجود الآن ولان
المتقدم والمتأخر اجزاء الزمان فكل جزء منه من شأنه الانقسام كاجزاء الخط فالآن اولى بالوصف والوحدة
اولى بالتحديد فالآن يعد على الجهة التي تعد النقطة ولا تنقسم والحركة تعد الزمان بان يوجد المتقدم و
المتأخر بسبب المسافة فيعتد الحركة يكون عدد المتقدم والمتأخر فالحركة تعد الزمان على انها توجد عدد الزمان
وهو المتقدم والمتأخر والزمان يعد الحركة بانه عدد له نفسه مثال هذا ان الناس لوجودهم هم اسباب وجود
عددهم الذي هو مثلًا عشرة فلوجودهم وجدت عشريتهم والعشرية جعلت الناس لا موجودين واشياء
بل معدودين اي ذوي عدد والنفس اذا عدت الناس كان المعدود ليس هو طبيعة الانسان بل العشرية التي
حصلتها افراد طبيعة الانسان مثلًا فالنفس بالانسان تعد العشرية فكذلك بالحركة تعد الزمان على المعنى
المذكور ولولا الحركة بما يفعل في المسافة من حدود المتقدم والمتأخر لما وجد الزمان عدد لكن الزمان يقدر
الحركة والحركة تقدر الزمان والزمان يقدر الحركة على وجهين احدهما انه يجعلها ذات قدر والثاني انه يدل على كمية
قدرها والحركة تقدر الزمان على انها تدل على قدره بما يوجد فيه من المتقدم والمتأخر وبين الامرين فرق اما
الدلالة على القدر فتارة يكون مثل ما يدل المكيال على الكيل وتارة يكون مثل ما يدل الكيل على المكيال وكذلك
تارة يدل المسافة على قدر الحركة وتارة الحركة على قدر المسافة فيقال تارة سير فرسخين وتارة مسافة رمية
لكن الذي يعطي المقدار للآخر هو احدهما وهو الذي هو بذاته قدر ولان الزمان متصل في جوهره صح ان
يقال طويل وقصير ولانه عدد بالقياس الى المتقدم والمتأخر على ما اوضحنا صح ان يقال قليل وكثير وكذلك
الحركة فانها يعرض لها اتصال وانفصال فيقال عليها خواص المتصل وخواص المنفصل لكن ذلك يعرض لها من جهتها

والذي هو اخص بها السريع والبطيء فقد دللنا على نحو وجود الآن بالفعل ان كان له وجود بالفعل وعلى نحو وجوده
بالقوة

## فصل في حل الشكوك المقولة في الزمان

واتمام القول في مباحث زمانية مثل الكون في الزمان
والكون لا في الزمان وفي الدهر والسرمد ومعه وهو ذو قبل وبعد والقديم فاما الزمان فان جميع ما قيل
في ابطاله وانه لا وجود له فهو مبني على ان لا وجود له في الآن وفرق بين ان يقال لا وجود له مطلقا وبين
ان يقال لا وجود له في آن حاصلا ونحن نسلم ونصحح ان الوجود المحصل على هذا النحو لا يكون للزمان الا في الذهن
والتوهم واما الوجود المطلق المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له فانه ان لم يكن ذلك صحيحا له صدق سلبه
فصدق ان نقول انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان تحركه على حد من السرعة يقطعها وان كان هذا السلب
كاذبا بل كان للحركة على ذلك الحد من السرعة مقدار فيه يمكن قطع هذه المسافة ويمكن قطع غيرها بابطاء واسرع على
ما قد بينا بل هذا الاثبات الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدار هذا الامكان والاثبات دلالة على وجود
الامر مطلقا وان لم يكن دلالة على وجوده محصلا في آن او على جهة ما وليس هذا الوجه له بسبب التوهم فانه
وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود وهذا النحو من الصدق حاصلا ومع هذا فيجب ان نعلم ان الموجودات منها
ما هي محققة الوجود محصلة ومنها ما هي اضعف في الوجود فالزمان يشبه ان يكون اضعف وجودا من الحركة محصلة
ومباينات الوجود لموجود بالقياس الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان هو مضافا بل قد تلزمه الاضافة
من حيث كونه مقدار الشيء وكونه زمانا غير كونه مقدارا ولما كانت المسافة موجودة وحدود المسافة موجودة صار
الامر الذي من شانه ان يكون عليها ومطابقا لها او قطعا لها او مقدار قطع لها نحو من الوجود حتى لا نقبل انه
ليس له البتة وجود كيف فان اريد ان نجعل للزمان وجود لا على هذا السبيل بل على سبيل التحصيل لم يكن الا في
التوهم فاذن المقدمة المستعملة في ان الزمان لا وجود له فانما معناه لا وجود له في آن واحد مسلمة ونحن لا نمنع
ان يكون له وجود ليس في آن بل وجوده على سبيل التكون بان يكون اي آنين فرضتما كان بينهما الشيء الذي هو الزمان
وليس في آن واحد البتة وبالجملة فليعلم ان الزمان اذا كان موجودا فهو موجود في آن او في زمان او في طلبهم في متى
هو موجود مما ليس يجب ان نشتغل به فان الزمان موجود لا في آن ولا في زمان ولا له متى بل هو موجود مطلقا
وهو نفس الزمان فكيف له وجود في زمان فليس اذن قولهم ان الزمان اما ان لا يكون موجودا او يكون موجودا يكون مع
في آن او يكون وجوده باقيا في زمان قولا صحيحا بل ليس مقابل قولنا انه ليس بموجود هو انه موجود في آن او موجود باقيا
في زمان بل الزمان موجود ولا واحد من الموجودين فانه لا في آن ولا باقيا في زمان ومع هذا الا كمن يقول اما ان
يكون المكان غير موجود او يكون اما موجودا في مكان او في حد مكان وذلك لانه ليس يجب ان يكون اما موجودا
في مكان او في حد مكان واما غير موجود بل من الاشياء ما ليس البتة موجودا في مكان ومن الاشياء ما ليس البتة
موجودا في الزمان والمكان من جملة القسم الاول والزمان من جملة القسم الثاني ونستعمل هذا بعد والذي
قيل انه ان كان للزمان وجود وجب ان يتبع كل حركة زمان فيكون لكل حركة يستتبع زمانا فالجواب عن ذلك
ان فرق بين ان يقال ان الزمان مقدار لكل حركة وبين ان يقال انه متعلقة بكل حركة وايضا فرق بين
ان يقال ان ذات الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العروض لها وبين ان يقال ان ذات الحركة متعلق بها الزمان
على سبيل ان الزمان يعرض لها لان الاول معناه ان شيئا يعرض لشيء والثاني ان شيئا يستتبع شيئا اما الاول
فلانه ليس من شرطنا يقدر الشيء ان يكون عارضا له وقائما به بل ربما قدر المباين بالموافاة والموازاة كما هو بازائه
واما الثاني فلانه ليس اذا تعلق ذات شيء بطبيعة شيء يجب ان لا يخلو طبيعة الشيء عنه ونحن انما نبرهن لنا من امر فانا نبرهن لنا من امر الزمان
الزمان انه متعلق بالحركة وهيئة لها ومن امر الحركة ان كل حركة تقدر بزمان وليس يلزم من هذا ان يكون
كل حركة يتعلق بها زمان يخصها ولان كل ما قدر شيئا فهو عارض له حتى يكون لكل حركة زمان عارض لها انها
بعينه بل الحركات التي لها ابتداء وانتهاء لا يتعلق بها الزمان وكيف يتعلق بها الزمان ولو كان لها زمان
لكان مفصولا بآنين وقد منعنا ذلك ثم اذا وجد الزمان لحركة على صفة يصلح ان يتعلق بها وجود الزمان تقدر
سائر الحركات وهذه الحركة حركة يصح عليها الاستمرار ولا يتحدد لها بالفعل اطراف ❁ فان قال القائل
ارايتم ان لم توجد تلك الحركة اكان يفقد الزمان حتى يكون تحركا تلك الحركة بغيرها بلا تقدم ولا تاخر وقيل
ما ذكرناه في الشكوك ان الجسم في آن يوجد متحركا غير محتاج الى حركة جسم آخر فيجوز ان يتحرك ولا يجوز ان لا يكون
له زمان ❁ فالجواب عن ذلك انه سيتبين لنا انه ان لم يكن حركة مستديرة لم يوجد مستقيمة لم يفرض المستقيمة
جهات فلم يكن حركات مستقيمة طبيعية فلم يكن قسرية فيجوز ان يكون تحرك جسم من الاجسام وحده ولا ما



اخرى مستحيلا وان لم يكن بين الاستحالة فليس كل ما لم يعرض يكون بينه عرض الاستحالة بل كثير من المحالات
لا يظهر ولا يتبين استحالتها الا ببيان وبرهان واما انا اعتمدنا التوهم فاذا رفعنا المستديرة بالتوهم واثبتنا
المستقيمة المتناهية في الوهم امكن ان يثبت في التوهم زمان محدود لا يستنكره التوهم وليس نظرنا في هذا بل
فيما يصح في الوجود فالزمان اذن وجوده متعلق بحركة واحدة يقدرها ويقدر ايضا سائر الحركات التي
يستحيل ان يوجد دون حركة الجسم الفاعل بحركة الزمان الا في التوهم وذلك كالمقدار الموجود في جسم يقدر
ويقدر ما يحاذيه ويوازيه وليس يوجب تقديره وهو واحد بعينه للجسمين ان يكون متعلقا بالجسمين بل
يجوز ان يتعلق باحدهما ويقدره ويقدر ايضا الاخر الذي لم يتعلق به ولان الحركة اتصالها ليس الا لان
المسافة متصلة ولان اتصال المسافة يصير علة لوجود تقدم وتأخر في الحركة يكون الحركة بهما علة لوجود
عدد لها هو الزمان فيكون الحركة متصلة من جهتين من جهة المسافة ومن جهة الزمان واما هي في ذاتها
فليست الا كمالا لما بالقوة وليس يدخل في ماهية هذا المعنى اتصال او يقدر فانه لا يفهم من كمال لما بالقوة
او انتقال من شيء الى شيء ومن خروج من قوة الى فعل ان هناك بعدا ما بين المبدأ والمنتهى متصلا قابلا للقسمة
التي يقبلها المتصل بل هذا يعلم بنوع من النظر يعلم به ان هذا المعنى يكون على المقدار المتصل لا غير ولو انا توهمنا
ثلثة اجزاء لا تتجزى وكان المتحرك حين يتحرك في الاوسط منها لكان فيه نصف حركته من الاول الى الثالث كمالا لما
بالقوة ولم يكن على متصل فنفس كونها حقيقة كمالا لما بالقوة لا يوجب ان يكون منقسمة ولذلك ما لم يعرف باشياء
اخرى لم نعرف وجوب ذلك فانها لا تكون الا على متصل قابل القسمة كما فيبين ان الاتصال امر عارض يلزم الحركة
من جهة المسافة او من جهة الزمان لا يدخل في ماهيتها وبالجملة فانا لو لم نلتفت الى مسافة او الى زمان لم نجد
للحركة اتصالا ولذلك متى احتجنا الى تقدير الحركة احتجنا الى ذكر مسافة او زمان فاما اتصال الزمان فعلته القريبة
اتصال الحركة بالمسافة لا اتصال المسافة وحدها فان اتصال المسافة وحدها ما لم يكن حركة موجودة لا توجب
اتصال الزمان كما يكون مسافة يتحرك فيها المتحرك ويقف ثم يبتدئ من هناك ويتحرك حتى يقطعها فيكون هناك
اتصال المسافة موجودا ولا يكون الزمان متصلا بل يجب ان يكون علة الزمان اتصال المسافة بتوسط الحركة
ولان اتصال الزمان اتصال المسافة بشرط ان لا يكون فيها سكون فعلة اتصال الزمان اذا اتصال الحركة
من جهة ما هو اتصال الحركة وليس هذا الاتصال المسافة مضافة الى الحركة وبهذا لا يكون وهناك سكون
وليس هذا الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا بل لايجاد الزمان فانه ليس الزمان شيئا يعرض له الاتصال
الخاص به بل هو نفس ذلك الاتصال لو كان شيء يجعل الزمان ايضا اتصالا لا على معنى ايجاد ذات الزمان
المتصل لكان الاتصال عارضا للزمان لا جوهر الزمان وكما انا نقول ان لونا كان سبب لون او حرارة كانت
سبب حرارة ونعني بذلك انها كانت سببا لوجود اللون او الحرارة لا لكون الكيفية حرارة كذلك نقول ان
اتصالا كان سببا لوجود اتصال لا انه سبب لصيرورة ذلك الشيء اتصالا فانه اتصال لذاته كما ان ذلك
حرارة لذاتها ❁ وليس لقائل ان يقول انا لا نفهم للحركة اتصالا الا بسبب المسافة او الزمان وانتم ابيتم
ان يكون الاتصال المسافي سببا للزمان ولا يجوز ان يقولوا ان الاتصال الزماني هو سبب الزمان ثم يقولون
ان اتصال الحركة سبب للزمان وليس هناك اتصال غير هذين ❁ فانا نجيبه ونقول انا نجعل الاتصال
المسافي سببا للزمان ولكن لا مطلقا بل من حيث صار للحركة فصارت الحركة بها متصلة واعتبار اتصال
المسافة بنفسه شيء واعتباره مقارنا للحركة شيء فافهم لان ان اتصال المسافة من حيث هي للحركة علة
لوجود ذات الزمان الذي هو بذاته متصل والاتصال لانه علة لكون ذات الزمان متصلا فذلك الاثر علة له
فبهذا يصح ان الزمان امر عارض للحركة وليس بجنس ولا فصل لها ولا سبب من اسبابها بل امر لازم لها فقد
جميعها ومن المباحث في امر الزمان ان نعرف كون الشيء في الزمان فنقول انما يكون الشيء في الزمان على الاصول
التي سلفت بان يكون له معنى المتقدم والمتأخر وكل ما له في ذاته معنى المتقدم والمتأخر فهو اما حركة واما
ذو حركة اما الحركة فذلك لها من تلقاء جوهرها واما المتحرك فذلك له من تلقاء الحركة ولانه قد يقال لانواع
الشيء ولاجزائه ونهاياته انها في الشيء فالمتقدم والمتأخر والآن ايضا والساعات والسنون يقال
فالآن في الزمان صح انها في الزمان كالوحدة في العدد والمتقدم والمتأخر كالزوج والفرد في العدد والساعات والايام كالاثنين
والثلثة والاربعة والعشرة في العدد والحركة في الزمان كالعشرة الاعراض في العشرية والمتحرك في الزمان
مثل الموضوع للاعراض العشرة في العشرية لان السكون اما ان يتوهم مستمرا ثابتا ابدا واما ان يتوهم

بحيث يعرض له تقدم وتأخر بالعرض وذلك بسبب الحركتين اللتين يكتنفانه اذ السكون عدم حركة فيما من شأنه ان يتحرك لا عدم الحركة مطلقا فلا يبعد ان يكون بين حركتين فيقبل هذا السكون له بوجه ما تقدم وتأخر فهو ادخل وجود السكون في الزمان دخولا بالعرض والتغيرات التي تشبه الحركة المكانية في انها تسلك من طرف الى طرف كما يأخذ الشخص من طرف الى طرف فهي داخلة في الزمان من اجل ان لها تقدما وتأخرا فاذا كان تغيرا ما يأخذ المتغير كله جملة فيذهب الى الاشتداد والتنقص فان له من الانصباب الى الاتصال الزماني فقط فان له تقدما وتأخرا في الزمان فقط ولذلك ليس له قابل الزمان الذي هو انصباب الحركة في مسافة او شبه مسافة وهو مع ذلك ذو متقدم ومتأخر فهو متعلق بالزمان فوجوده بعد وجود علة الزمان وهو الحركة التي فيها انتقال فهذه التغيرات تشارك الحركات المسافية في انها تتقدر بالزمان ولا بالابعاد في ان الزمان متعلق الوجود بها معلول لها فان هذا للمسافيات وحدها وقد علمت غرضنا في قولنا الحركات المسافية واما الامور التي لا تقدم فيها ولا تأخر بوجه فانها ليست في زمان وان كانت مع الزمان كالعالم فانه مع الخردلة وليس في الخردلة وان كان شيء له من جهة تقدم وتأخر مثلا من جهة ما هو متحرك وله جهة اخرى لا يقبل التقدم والتأخر مثلا من جهة ما هو ذات وجوهر فهو من جهة ما لا يقبل تقدما وتأخرا ليس هو في زمان وهو من الجهة الاخرى في الزمان والشيء الموجود مع الزمان وليس في الزمان فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر وكل استمرار وجود واحد فهو في الدهر واعني بالاستمرار وجوده بعينه كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال فكأن الدهر هو قياس ثبات الى غير ثبات ونسبة هذه المعية الى الدهر كنسبة تلك المعية الى الزمان ونسبة الامور الثابتة بعضها الى بعض والمعية التي لها من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر ويشبه ان يكون احق ما يسمى السرمد فكل استمرار وجود بمعنى سلب التغير مطلقا من غير قياس الى وقت فوقت فهو السرمد والعجب من قول من يقول ان الدهر مدة السكون وانه زمان غير معدود بحركة ولا يعقل مدة ولا زمان ليس في ذاته قبل ولا بعد واذا كان فيه قبل وبعد وجب تجدد حال على ما قلنا فلم يخل من حركة والسكون يوجد فيه المتقدم والمتأخر على نحو ما قلنا سابقا لا غيره فالزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء لكنه اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم ولم ير له علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان اذ لم يجدوا هناك مقارنا غير الزمان ولم يشعروا به فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدم والفساد خفي العلل لان سبب البقاء معقول وسبب الانتقاص والاندراس مجهول في الاكثر وكذلك ان شيئا تستغرب حدثانه كثيرة فيعرض لذلك ان يكون اكثر ما ينسب الى الزمان هو من الامور العدمية الفسادية كالنسيان والهرم والانتقاص وفناء المادة وغير ذلك فلذلك صار الناس يولعون بذم الزمان وهجوه والزمان له عوارض وامور يدل عليها الفاظ حري بنا ان نذكرها ونعدها فمن ذلك الآن وقد يفهم منه الحد المشترك بين الماضي والمستقبل الذي فيه الحدث لا غير وقد يفهم منه كل فصل مشترك ولو في اقسام الماضي والمستقبل وقد يفهم منه طرف الزمان وان لم يدل على اشتراك بل كأن يتسلك لا ان يجعل طرفا فاصلا كما في الوهم غير واصل وان كان يعلم من خارج المفهوم انه لابد من ان يكون مشتركا ولا يمكن ان يكون فصلا وذلك بنوع من النظر غير تصور معنى لفظه وقد يقولون ان الزمان قريب جدا من الآن الحاضر تقديرا وتحقيقا نسب هذا القول هو ان كل زمان يحدث حيث لا عادة لها آنا ان يعرض انه في الذهن له وان لم يشعر به وهذا ان الآنان يكونان في الذهن حاضرين معا لا محالة لكنه قد يشعر الذهن في بعض الاوقات بتقدم آن في الوجود وتأخر آن وذلك لبعد المسافة بينهما كما يشعر بالآن المتقدم من الساعة واليوم وفي بعضها يكون الآنان من القرب بحيث لا يشعر الذهن بما بينهما فاول ما يخلو عنه يستند الى استبعاد فيكون الذهن يشعر بهما كانهما وقعا معا وكأنهما آن واحد وان كان التعقب والاستبعاد يمنع الذهن عن ذلك في ادنى تأمل ويمكن الى ان يرجع الذهن نفسه يكون الآنان كانهما وقعا معا ومن الالفاظ الزمانية قولهم بعيد وبعيده هي نسبة الامر الواقع في زمان غير مشعور بمقداره قصيرا الى زمان بعيد ان لا يكون الامر منتظرا متوقعا ومن الالفاظ قولهم دفعة وهو يدل على حصول الشيء في آن وقد يدل على مقابل قولنا قليلا قليلا وقد شرحنا ذلك ومن هذه الالفاظ قولهم هو ذا وهو يدل على آن قريب في المستقبل من الآن الحاضر لا يشعر بعده لبعده نسبيا قصيرا مشعورا بقدره ومن ذلك قولهم قبيل وهو يدل على نسبة الى آن في الماضي قريب من الآن الحاضر الا انه



للآن بينهما مشعور بها وبعيد في المستقبل نظير قبيل في الماضي والمتقدم اما في الماضي فيدل على ما هو ابعد من الآن الحاضر والمتأخر على مقابله واما في المستقبل فيدل على ما هو اقرب من الحاضر والمتأخر على مقابله واذا اخذ مطلقا فالمتقدم هو الماضي والمتأخر هو المستقبل والقديم زمان يستطال ما بينه وبين الآن بالقياس الى الحدود المتعارفة للزمان وايضا القديم في الزمان مطلقا وبالحقيقة هو الذي ليس لزمانه ابتداء

## المقالة الثالثة في الامور التي للطبيعيات من جهة ما لها كم

## فصل في كيفية البحث الذي يخص هذه المقالة

ان الطبيعيات هي اجسام واحوال الاجسام وللكمية مخالطة ما للصنفين فالكمية التي للاجسام هي الاقطار واما التي لاحوال الاجسام فمثل الزمان ومثل اشياء اخرى يلحقها بالذات او بالعرض واحوال الاجسام يلحقها الكم اما من جهة كمية الاجسام التي لها او معها واما من جهة الزمان كما يلحق الحركة واما من جهة القياس الى عدد ما يصدر عنها او مقداره وهذا ابعد ما نحن فيه كما يقال قوة متناهية وقوة غير متناهية والاحوال التي تعتبر في الاجسام من كميتها اما احوال يصح ان يكون بانفراد جسم جسم مثل حال التناهي واللاتناهي في العظم وحال التناهي واللاتناهي في الانقسام والصغر واما احوال تكون بقياس بعضها الى بعض مثل التتالي والتماس والتشافع والاتصال وما يجري مجراها واما احوال الاجسام فالحركة والزمان انما يعتبر من احوال الكمية فيها انهما هل لهما ابتداء وهل ينقطعان او ليس كذلك بل لا نهاية لهما واما القوى منها فيعتبر من احوال الكميات فيها انها كيف تحاذي امورا ذوات نهاية او غير ذوات نهاية وكيف يمكن ذلك فيها اعني في القوى

## فصل في التتالي والتماس والتشافع والتداخل والتلاصق والاتصال والوسط والطرف

فصل في التالي والتماس والتشافع والتداخل والتلاصق والاتصال والوسط والطرف معا

وفرادى وقبل ان نتكلم في امر تناهي الاجسام واحوالها في الاعظام فخليق بنا ان نتكلم في تناهيها ولا تناهيها في الصغر والانقسام وقبل ذلك فخليق بنا ان نعرف التتالي والتماس والتشافع والتداخل والتلاصق والاتصال وان نعرف الوسط والطرف وان نعرف معا في المكان وفرادى فنقول ان المتتاليين هما اللذان ليس بينهما ولهما اول وثان شيء من جنسهما مثل البيوت المتتالية فان التالي منها للاول هو الذي ليس بينه وبين الاول شيء من جنسهما وقد يكون متفقة النوع مثل بيت بيت وقد يكون مختلفة النوع مثل صنف من انسان وفرس وجبل وشجر فحينئذ لا توجد متتالية من حيث هي مختلفة النوع بل من حيث يجمعها امر عام ذاتي كالجسمية او عرضي كالبياض او القيام صفا او المشخوص بجهة فاذ لم يكن بينهما من المقول عليه الامر المعتبر عاما شيء قيل للمأخوذ منهما ثانيا انه هذا يتلو صاحبه مثلا اذا اخذت هذه الاشياء من حيث هي اشخاص منتصبة كان الفرس يتلو الانسان والجبل والشجرة وان اخذت من حيث هي حيوانات كان الفرس يتلو الانسان ولم يكن الجبل والشجرة يتلوان وان اخذت من حيث هي ناس لم يكن هناك شيء يتلو شخص الانسان الا الانسان واما المماس فهو الشيء الذي ليس بين طرفه وبين طرف ما قيل انه يماسه شيء ذو وضع فالمتماسان هما اللذان طرفاهما معا لا في المكان بل في الوضع الواقع عليه الاشارة فان الاطراف ليست في مكان البتة والخط والنقطة ايضا لها وضع ما والوضع هو ان يكون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه انه في جهة مخصوصة والمتماسان يقع هذه الاشارة على طرفيهما معا واذا كان شيئان يتعدى لقاء كل واحد منهما طرف الآخر حتى يلقى ذات الآخر باسره ولم يكن ذلك مماسة بل كان مداخلة فانه ليست المداخلة الا ان يدخل كلية ذات في الآخر وليس في تلك الدخول الا ان يلقى احدهما كل ما قيل انه مداخل فيه كان مساويا كان لا شيء من هذا الا وهو ملاق للآخر وان فضل احدهما لم يكن داخلة كله بل داخلة ما يساويه منه فحقيقة المداخلة ان يكون لا شيء من ذات هذا الا ويلقى ذات الآخر فلا يترك شيء لا يلقى الآخر واما كون المتداخلين في مكان واحد فهو امر يلزم المداخلة وليس هو مفهومها بل مفهومها الملاقاة بالاسر واذا كان شيء يلقى الآخر بالاسر والآخر لا يفضل عليه فما يلقى الاول والآخر يوجد فيه بالملاقاة شيء خاليا عن الاول لم يقل ان الاول لاقاه كله ولم يفضل من الثاني عليه هذا خلف فالمتلاقيان بالاسر اي شيء لاقى احدهما لاقى الآخر ولا يحجب واحد منهما عن مماسة الآخر ولا يزداد الحجم باجتماع الف منها وهذا هو سبيل الف نقطة لو اجتمعت واذا كان شيء يلقى شيئا ويلقى الملاقى شيء لا يلقى الاول فهناك فضل في ذاته عما لاقى الاول وذلك الفضل ساد الملاقي الثاني دافعا عن الملاقاة الاولى وهذه الاشياء كلها بينة في العقل وكذلك اذا كان الشيء مشغولا بالملاقاة حتى يكون الملاقاة يمنعه عن ملاقاة شيء آخر فاما ان يكون مشغولا كله او بعضه فان كان كله لم يماسه ثالث وان كان ببعضه فلا يكون لا الشغل ولا المماسة شغلا بالاسر ومماسة بالاسر وهذه مقدمات

الاخر يلقى صح

بينة بانفسها وما يورد من النقض لها فهو نقض مقدمات اعم منها وهو ما يقال من ان الشيء قد يكون كله
معلوما بالقياس الى شيء وعند شيء ومجهولا بالقياس الى آخر وعند آخر من غير انقسام ويكون الشيء بعينه
شيء وليس بعين شيء من غير انقسام فكذلك يكون مشغولا باسره بالقياس الى شيء فارغا بالقياس الى
شيء آخر من غير انقسام فاقول لما يغلطون فيه هذا ينقض قول قائل انه لا يجوز ان يكون الشيء باسره ذا امرين
متقابلين بالقياس الى شيئين وهذا مسلم وانما المنكر ما نسبته الى هذه المقدمة نسبة النوع مثلا
وهو انه اذا اشتغل باسره عن ان يماس لم يماس في جهة دون جهة مماسة تخصه وان فرغ من جهة و
اشتغل في جهة ففي ذاته فصل عن لا اشتغال وهذه المقدمة لم يناقض ولم يبطل بل دل على ان جنسها
ليس بواجب وانها اشياء ليست بواجبة وهذه المقدمة لم يجب ولم يثبت في العقل الاول من حيث المعنى
يجعل لها بل من حيث هي مخصوصة بالملاقاة فان الملاقاة هذا موجبها ولو كان بدل الملاقاة معنى آخر
لكان يجوز ان يكون كل الشيء بالقياس الى جهة بحال وبالقياس الى جهة اخرى بحال مخالفة لتلك الحال
اذا كانت تلك الحال لا توجب شغلا ومنعا امتلاء وكانت لا توجب شغلا متعاليا بحال الكل وبحال البعض
او كان الشغل للكل امرا بالقياس ليس امرا في نفسه فان المشغول الممنوع عن مماسة شيء آخر لا يكون
مشغولا عن شيء دون شيء فانه من حيث هو مشغول لا يماسه شيء البتة ومن حيث هو فارغ يماسه
كل شيء واما المجهول فكونه مجهولا ليس امرا يستقر فيه البتة بل هو مضاف الى شيء ولذلك لا يمتنع
ان يعلم اي عالم كان باي عدد كان من العلماء كالجزء الذي لهم فانهم قصروا امكان مماسته على اشياء
معدودة وبالجملة لا يوجب تلك في العلم منعا البتة ولو اوجب منعا متناولا لا امر غير متجزئ بوجه من
الوجوه لما علم شيء على انه لا حاجة بنا الى بيان هذا الفرق فان الذي يقولونه في امر الملاقاة بالاسر
مثاله ان نشغل شغل الجميع وان لم يشغل لم يشغل شيئا هو بين بنفسه وبين خلافه في امر العلم وما اورد
من الامثلة المناقضة يناقض غير المطلوب ويوجب تجويزا في امر اعم من المطلوب فيجعل تجويزا في المطلوب
وربما تحدث ان يكون الملاقاة بالاسر لا محالة يشغل البتة عن المماسة فان الوارد المماس اذا شغله المنقلب
السابق الى المماسة امتنع عن مماسة المشغول ولم يمتنع عن مماسة الشاغل فاصاب ذات الشاغل المماس
دون ذات المشغول وكان ذات المشغول غير لاقى لجميع ذات الشاغل فما كانت بينهما ملاقاة بالاسر لما اذا كان
الملاقاة ملاقاة بالاسر كانت مداخلة بالحقيقة والمتداخلان لا محالة يشغل احدهما الآخر عن مماسة امر
فالملاقاة بالاسر كذلك حكمها واذا كانت المماسة غير المداخلة وكان كل واحد من المتماسين منفردا بوضع
مخصوص هناك ذاته دون ذات الآخر فيكون المماسة ملاقاة باطراف الذاتين وهو ان لا يكون بين طرفيهما
بعد اصلا ويكون المداخلة ملاقاة بالاسر فيلزم ذلك ان يصير وضعهما ومكانهما واحدا فانا اذا تأملت
ادنى تأمل علمنا ان الشيء اذا كان مماسا فلو توهمنا صار مداخلا احتاج ان يتحرك الى ملاقاة امر من ذات
المداخل سعد فيه لم يكن ملاقاه حتى اذا استوت الملاقاة صار مداخلا وليس كلامنا الآن في المداخلة
على انها موجودة او معدومة بل على تصور معنى لفظها وان المتصور منها كيف يخالف المتصور من المماسة
وانها لو كانت موجودة كيف كانت تفارق المماسة واما التتالي فهو حال المماس تالى من حيث هو تال وظن
بعضهم ان من شرط ذلك ان يشاركه في النوع واظن ان مفهوم اللفظ لا يقتضي ذلك الا ان يصطلح
على ذلك من ناس وبعد ذلك فيحتاج ان يكون لهذا المعنى الذي هو اعم منه لفظ يخصه واما الملتصق
فهو المماس اللازم للشيء في الانتقال حتى يصعب التفصيل بينهما اما لانطباق السطحين حتى لا يمكن
ان يفارق احدهما الآخر الا مع وقوع الخلاء المبين استحالة وجوده وذلك يكون اذا كان ليس طرف
احد سطحي الجسمين اولى بالانفتاح او يكون انما ينفتح بزوال صورة السطح عن كيفيته باستحالة تغيب
او تقعير او غيره فهو غير مجيب اليه الا بعنف واما لانفراز اجزاء من هذا في اجزاء من ذلك وقد يحدث
الالتصاق بين جسمين بتوسط جسم من شأنه ان يلتصق جيدا على كل واحد من السطحين لسيلانه وان ينفذ
ايضا في كل واحد منهما لذلك ثم من شأنه ان يجف ويصلب فيلزم كل واحد من الجسمين ويعرض لذلك التزام
الجسمين بوساطته وهذا كالغراء وما يشبهه واما المتصل فانه لفظ مشترك يقال على معان ثلاثة ذكرناها في
مواضع اثنان منها يقال للشيء بالقياس الى غيره وواحد يقال للشيء في نفسه لا بالقياس الى غيره فاحد
الاثنين انه يقال للمقدار انه متصل بغيره اذا كان طرفه وطرف غيره واحدا فيجب ان يكون كل واحد

ان يراد
شيء ح

بالسبق الى صح





من المتصل والمتصل به محصلا كالفعل اما مطلقا واما بالعرض فان كان مطلقا وفي الوجود نفسه كان له
طرف مطلق وفي الوجود نفسه كاحد خطي الزاوية فانه متصل بالآخر لانه خط موجود بالفعل غير الآخر وله
طرف بالفعل لكنه بعينه طرف الخط الآخر واما الذي بالعرض فمنه ما يكون بالعرض كما يعرض اذا توهمنا
او فرضنا الخط الواحد بالفعل ذا جزئين وميزنا احدهما عن الآخر بالعرض فيتميز له بذلك طرف هو بعينه
طرف القسم الآخر فيقال للكل واحد منهما انه متصل بالآخر وانما يكون كل واحد منهما موجودا بعينه ما دام
الفرض فاذا زال الفرض لم يكن ذاك ولا هذا بل كان الواحد الكل ولا قسمة فيه بالفعل ولو كان ما يقع
بالفرض موجودا في نفس الامر وان لم يفرض لم يمتنع وجود اجزاء بالفعل لا نهاية لها في الجسم على ما بينه
وهذا محال وبالجملة ايضا انما يكون في اجزاء المتصل شيء هو هذا باتجاه الاشارة بعد الفرض اليه
على نحو وكذلك ذاك انما يكون ذاك لاتجاه الاشارة على نحو آخر من الفرض اليه وهذا هذا وذاك ذاك
من حيث الاشارة ان يجهتان اليه فان بطلنا فما الذي يقال ان هذا وذاك باقيان من حيث هما وهذا
وذاك اللهم الا ان يفرض سبب آخر مميز واما ما كان يعرض بالعرض فيبطل بزوال العرض والمتصل
لاجزائه بالفعل كما يظهر من بعد فيكون حدوث جزء له هو هذا وجزء له هو ذاك من غير ان كان قبل موجودا
بالفعل هو امر يتبع الاشارة واذا زالت الاشارة لم يبق معلول الاشارة فما الذي يقال بعد ذلك انه
وان بطلت الاشارة فلا بد من تميز ذاك من هذا فان كون هذا وذاك فيها انما هو بالاشارة فيكون كانه
قيل ان بطلت الاشارة فلا بد من ان يكون اشارة وليس الحال في اجزاء المتصل كالحال في اجزاء الاشياء
الاخرى المنفصل بعضها عن بعض موجودا بالفعل فان الاشارة هناك تدل ولا تفعل وههنا تفعل
وتدل ومن الذي يكون بالعرض اختصاص العرض الحال ببعض دون بعض حتى اذا زال ذلك العرض زال
ذلك التخصيص مثل جسم يبيض لا كله او يسخن لا كله فيعرض له بالبياض جزء فاذا زال البياض زال الفرض
واما الوجه الثاني فيقال للمتصل الذي اذا نقل يعتبر فيه اتصاله لما قيل انه متصل به في جهة بتبعه عن الآخر
تبعه الآخر فيكون هذا امرا اعم من المتصل الذي قلناه قبل هذا ومن الملتصق ويجوز ان يكون النهايات
اثنين بالفعل وان يكون هناك تماس بالفعل بعد ان يكون بالاذم في الحركة ويجوز ان يكون نهاية المتصل
والمتصل به واحدة ولكن لا يكون ايقاع اسم المتصل ههنا بهذا المعنى عليه من حيث نهايته ونهاية الآخر
واحدة بل من حيث يتبعه في الحركة على النحو المذكور ويقال متصل للشيء في نفسه اذا كان بحيث يمكن ان
يفرض له اجزاء بينها الاتصال الذي بالمعنى الاول اي بينها حد مشترك هو طرف لهذا ولذاك وهذا هو
حد هذا المتصل واما الذي يقال انه المنقسم الى اشياء يقبل القسمة دائما فهو رسمه وذلك لان هذا
غير مقوم لماهيته لان المتصل يفهم بالمعنى الاول فهما حقيقيا ولا يدري ان هذا المعنى يلحقه او لا يلحقه
الا ببرهان فهو من الاعراض اللازمة للمتصل المحتاج في اثبات وجودها للمتصل الى حد وسط واما قولنا
فرادى فانما يقال لاشياء لكل واحد منها مكان خاص ليس جزء او مجموع من مكان تام له وللآخر ويقال
معا في المكان ليس كما في الزمان بان يكون مكان كل واحد منهما هو بعينه مكان الآخر كما زمانه زمان
الآخر فان هذا مستحيل في المكان وغير مستحيل في الزمان بل انما يقال معا في المكان لاشياء مجتمعة في شيء
واحد يكون بجملتها مكان ويكون لكل واحد منها مكان خاص وجزء من ذلك المكان الخاص جزء من ذلك
المكان العام والوسط والبين هو الذي يقع التغير اليه قبل التغير الاخير في الزمان اي تغير كان فهذه الاشياء
نافعة في معرفة غرضنا ومع ذلك فانها من الاحوال التي تلزم الطبيعيات من حيث هي ذوات كم **فصل
في حال الاجسام في انقسامها وذكر ما اختلف فيه وما يتعلق به المبطلون من حجج** فنقول
قد اختلف الناس في امر هذه الاجسام المحسوسة فمنهم من جعلها تاليفا من اجزاء لا تتجزى البتة وجعل
كل جسم متضمنا لعدد منها متناهية ومنهم من جعل الجسم من اجزاء لا نهاية لها ومنهم من جعل كل جسم
اما متناهي الاجزاء الموجودة فيه بالفعل واما غير ذي اجزاء اصلا بالفعل واذا كان ذا اجزاء بالفعل
كان كل واحد من اجزائه المنفردة جسما ايضا لا جزء له بالفعل فالجسم عنده اما ان يكون جسما لا جزء له
واما ان يكون مؤلفا من اجسام لا اجزاء لها ونعني بقوله لا جزء له انه ليس له في الحال جزء مفترض متميز
بل هو واحد بالاتصال وليس يعني انه ليس من شأنه قبول الانقسام بل عنده انه يقبل القسمة دائما
فكلما قسم فالخارج بالقسمة جسم له في نفسه ان ينقسم لكنه ربما لم يكن قسمته بسبب عدم ما يقسم

فصل في حال الاجسام في انقسامها
وذكر ما اختلف فيه وما يتعلق به
المبطلون من حجج

او فواته تقديرا القاسم او لصلابته او استحالة انحناده وهو في نفسه يحتمل ان يفرض فيه وسط
وكل جسم فانه قبل القسمة لا جزء له البتة بل الفاصل للجزء وجود القسمة والقسمة اما بتفريق الاتصال
واما بعرض مميز يحلوله جزء عن جزء اما عرض غير مضاف كالبياض وعرض مضاف كالمحاذاة والموازاة
واما بالتوهم والفرض واما الذين يقولون ان الاجسام تنتهى الى اجزاء لا تتجزى فمنهم من يجعل تلك
الاجزاء اجساما في نفسها ومنهم من يجعلها خطوطا غير منقسمة ومنهم من يجعلها غير اجسام ولا
خطوط ولا اشياء لها في نفسها اقطار وابعاد ويفارق اصحاب المذهب الاول من هذين المذهبين
وهم شيعة ذيمقراطيس وابروقيلوس وافيقورس المذهب الحق بانهم يقولون ان التركيب من هذه
الاجسام هو بالتماس فقط وانها لا يحدث منها متصل البتة فان الاجسام المحسوسة ليست بحقيقية
الاتصال فان تلك الاجسام الاولى موجودة بالفعل في الاجسام المحسوسة متميزا بعضها عن بعض
وانها لا تقبل القسمة المفرقة بل القسمة المتوهمة وهى مع ذلك بعضها اصغر وبعضها اكبر واما اصحاب
الحق فانهم يجوزون ان يكون جسم كثير من المحسوسات لا جزء له بالفعل ويجوزون ان يكون الاجزاء اذا
حصلت بالفعل منفصلة يلتقى مرة اخرى فيحصل منها شئ واحد فيبطل خاصية كل واحد منها فلا يكون
ثابتا بعينه ونعود الى ما كنا فيه ونقول لكن اصحاب ذيمقراطيس يفارقون الاخرين من اصحاب الجزء بان
الاخرين يجعلون الجزء غير جسم ولكل من هؤلاء حجج يخصه اما القائلون بجزء لا يتجزى ولا هو جسم
فمن حججهم ان كل جسم فانه قابل للتفريق واذا انفرق فاجزاؤه قابلة للتاليف كما كانت فاذا كان كذلك فكل جسم
ففيه قبل التفريق تاليف ولولا ان فيه تاليفا لكان لا تختلف الاجسام في صعوبة التفكيك وسهولته
قالوا وليس ذلك لان جنسها مختلف فانهم يعنون بالجنس الطبيعة النوعية قالوا ولا لاختلاف الفاعل
ولا لعدم شئ ولا لاقسام يذكرونها فاذن هو التاليف واذا كان فيه تاليف فتوهمناه زايلا لم يكن
محالا واذا زال بكليته بقى ما لا تاليف فيه وما لا تاليف فيه فليس بجسم لان كل جسم منقسم وما لا تاليف
فيه لا ينقسم وهذا الاحتجاج مبادوه لذيمقراطيس الا انه حرف عنه بشئ يسير يفهم ذلك اذا اوردنا
حجته وقالوا ايضا انه لو لم يكن اجزاء الجسم متناهية لكانت غير متناهية فكان للجسم اقسام وانصاف
في اقسام وانصاف من غير نهاية فكان المتحرك اذا اراد ان يقطع مسافة احتاج ان يقطع نصفها وقبل
ذلك نصف نصفها واحتاج في زمان متناه ان يقطع انصافا بلا نهاية فكان يجب ان لا يقطع المسافة
ابدا وكان يجب ان لا يلحق الفرس السريع العدو السلحفاة البطية العدو وكانت الذرة لا تفرغ من قطع نعل
يسير طيها والمثل الاول للقدماء والثاني للمحدثين لكن الحركة موجودة فاقسام الجسم متناهية وقالوا
انه لو جاز ان ينقسم الى غير نهاية لوجب من ذلك ان يكون الخردلة ينقسم اقساما يبلغ الى ان يكون يغشى
اديم الارض كله وقالوا لو كان الجسم ينقسم الى غير النهاية لكانت الخردلة في اقسامها مساوية لاقسام الجسم مع
الجبل العظيم وهذا محال وقالوا ايضا ان النقطة لا تخلو اما ان يكون جوهرا قائما بنفسه او لا يكون
فان كان جوهرا قائما بنفسه فقد حصل الجزء الذي لا يتجزى ويكون الذي يلقاها ايضا نقطة
اخرى فتتوالى النقط فاعلة للجسم والخط فاعل للسطح فاعل لذلك الجسم وان كانت عرضا فهي محل محلا
وكل حال في محل فهو يحل فيما يساويه ويكون محلها فيكون النقطة محل جوهرا لا يتجزى وقالوا ايضا
ان جاز ان ينقسم الجسم الى اجزاء غير متناهية جاز ان يتركب من اجزاء غير متناهية او ان يتركب
تركيبا بلا نهاية ولهم ان يقولوا ايضا انا اذا فرضنا خطا منطبقا على خط حتى يكون النقطة محاذية
للنقطة او ملاقية او مداخلة او ما اسم شئتم ان تدلوا به على المعنى المفهوم ثم حرك الخط فقد صادف
النقطة المماسة غير المماسة وزوال المماسة دفعة فيكون في آن واحد صادفت غير مماسة وهي
في ذلك الآن ملاقية لنقطة تالية للنقطة الاولى فيكون النقطة متتالية في الخط والخط مؤلفا منها
اذ الكلام على زوال مماسة النقطة الثانية كما هو في زوال مماسة النقطة الاولى وكذلك الحكم
ومن حججهم وجود زاوية غير منقسمة وهي التي جعلها اقليدس اصغر الحادات وقالوا ايضا لما
يقولون ان في حركة الكرة على سطح املس انه يكون بمماسة نقطة واقعة بنقطة بعد نقطة فيوجد
الخط الذي يمسحه الكرة من نقط اما الذين جعلوا هذا الجزء المنتهى اليه جسما وهم شيعة ذيمقراطيس
فقالوا ان الجسم لا يخلو اما ان ينقسم كله حتى لا يكون منه ما لا ينقسم او لا ينقسم كله فان كان



في طباعه ان ينقسم فغير ممتنع ان يقع وغير الممتنع اذا فرض موجودا لم يعرض منه محال بل ربما عرض منه كذب غير
محال والكذب الغير المحال لا يلزمه المحال فلنفرض ان كل قسمة ممكنة في الجسم فقد خرجت بالفعل فحينئذ لا يخلو
اما ان يحصل لاشئ او يحصل نقطا ويحصل اجسام لا ينقسم لكن من المحال ان ينتهى الى لاشئ او الى النقط
فانه ان كان انقسامه الى لاشئ فتاليفه من لاشئ فهذا محال وان كان انقسامه الى النقط فتاليفه من
النقطة وهذا ايضا محال وقد اجتمع العلماء على ان النقط كم اجتمعت لا تزيد على حجم نقطة واحدة وانها
اما تلاقي بالاسر ولا يحجب بعضها بعضا من الملاقاة ولا يتحرك الى التاليف فيصير شاغله مكانا ولا يحدث منها
متصل فبقى ان يكون انقسامه الى اجسام ليس في طبيعتها ان ينفصل وينقسم البتة الا بالوهم والفرض فاما
الذين قالوا بوجود اجزاء غير متناهية للجسم فقد دعاهم الى هذا القول امتناع تركب الاجسام من الاجزاء الغير
المتجزية ومن الاجسام الغير المتجزية قالوا فان الاجسام ايضا في انفسها ذوات اقسام وان لم يفصل بالفعل
فهي ذات اجزاء بالتعيين والفرض كان كل جزء منها بعضا وجزءا من الجسم وان لم ينفصل البتة قالوا فبقى ان
يكون اجزاء الجسم بلا نهاية وينبغي ان لا ينقسم الجسم انقساما لا يتناهى اذ الانقسام العرضي والتفريقي
انما يرد على اجزاء موجودة في الجسم متمايزة فيكون اجزاء الجسم بحسب احتمال الانقسام فان احتمل انقساما
غير متناه كان ذا اجزاء غير متناهية ولما ضيق اصحاب الجزء على هؤلاء والجاوهم الى مسئلة النمل والذرة والسلحفاة
واخيلوس وبالجملة الى ان يكون الحركة تاتي على انصاف لا تتناهى ولا يبلغ الغاية البتة التجاوا الى ما التجا اليه
ابيقورس فقالوا بالطفرة وهي ان الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مفقود عن حد متروك
ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط واورد اول من تشبه بابيقورس من الخارجين لذلك مثالا من دوران
الدائرة القريبة من طرف الرحى والدوامة والاخرى القريبة من المركز وذكر انه لو كان الجزء الذي كان عند
الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط بالسواء لقطعا معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الذي
في الوسط لانه متصل ملتزم بعضه لبعض فبين ان الذي في الوسط يتحرك ويقل طفرانه مع ان الذي عند
الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الذي في الوسط فلما استشنع الاولون من الخارجين
المذكورين الطفرة ولزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان يكون حركة متصلة اسرع من حركة بلا توسط سكون
اضطروا الى ان جعلوا الذي يلي الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا الى
تمكين التوسط من السكون والى ان حكموا بان الرحى يتفكك اجزاؤها عند الحركة بعضها عن بعض تفككا لا يلزم
احدهما ان يتحرك مع الاخر بل يسكن احدهما ويتحرك الاخر فلزمهم ما اخذها في شناعة الطفرة والاخرى في شناعة
التفكيك **فصل في اثبات الرأي الحق منها وابطال الباطل** واذ قد دللنا على الخلاف في المذاهب
في مسئلتنا هذه فلنبدأ بالدلالة على صحة المذهب الحق ثم نحل الشكوك التي اوردها اهل الغي فيها
حلا فنقول اما المذهب القائل ان الجسم فيه اجزاء بالفعل غير متناهية فيظهر بطلانه من جهة استحالة
قطع اشياء بلا نهاية في زمان متناه ولان اثبات الطفرة بين البطلان في نفسه وبان كل كثير فانما هو
من آحاد واذا لم يكن واحد موجودا بالفعل لم يكن كثير فاذا لم يكن جزء واحد لم يكن اجزاء بلا نهاية والجزء
الواحد لا ينقسم من حيث هو واحد فاذا اضيف اليه امثاله لم يخل اما ان يكون الاضافة على سبيل
المماسة او على سبيل المداخلة او على سبيل الاتصال فان كان على سبيل الاتصال لحدث المتصل من مقادير
منها محدودة فبطل الرأي وان كان على سبيل المداخلة لم يحدث منها قدر وان بلغت اضعافا لا نهاية لها
في الوجود وان كان على سبيل الملاقاة فكل واحد من الجزئين يقتضي وضعا مخصوصا فيجب ان يكون له
في نفسه قدر وحجم على ما نوضح من بعد فيكون حجما والجسم اذا قرن بالجسم امثاله متناهية العدد
كان من تركيبه ذلك الجسم لا محالة له نسبة الى الجسم الغير المتناهي الاجزاء نسبة محدودة الى محدود في
عظمه فاذا زيد في الاجزاء على تلك النسبة بلغ المؤلف من الاجزاء المتناهية مبلغه فكان جسما مساويا له
من اجزاء متناهية العدد فكذلك الجسم الاول من اجزاء متناهية العدد واما مذهب القائلين بان القسمة تنتهي
الى اجسام لا تنقسم بالتفريق الاتصالي فانا نؤخر الكلام في النظر في امر هذه الاجسام فانهم ليسوا يمنعون
كون الاجزاء التي اليها ينتهي القسمة ذوات احتمال لان يفرض لها اجزاء انما يمنعون وقوع ذلك بالفعل وعندنا
نجوز ذلك ولا نجوزه فيتعلق بنوع آخر من النظر انما الموضع الاخص به النظر في الاسطقسات واما مذهب
المؤلفين للاجسام من غير الاجسام فيجب ان نوضح بطلانه فنقول ان هذه الاجزاء اذا اجتمعت فكان منها

جسم فاما ان تجتمع على سبيل تتالي فقط او على سبيل تماس او على سبيل تداخل او على سبيل اتصال اذ الاجزاء
المجتمعة اما ان يكون بينها بعد او لا يكون فان لم يكن بينها بعد فاما ان يكون تلاقيها بالاسر او لا بالاسر
فان كان بالاسر كانت مداخلة على ما اوضحناه وان كان لا بالاسر فاما ان يختص كل منها بشيء به يلقى الآخر
او يكون ذلك الشيء مشتركا فان اختص فهو مماسة وان كان مشتركا فهو اتصال وكذلك هذه الاجزاء
اذا اجتمعت لم يخل اجتماعها من احد هذه الوجوه فان اجتمعت على التتالي فقط لم يحدث منها الاجسام المتصلة
في الحس وكلامنا فيها وان اجتمعت على اتصال او تماس فكل واحد منها ينقسم الى مشغول وفارغ ومسكو
ونال على نحو ما شرحنا في الفصول السالفة فيجب ان لم يتداخل ان يكون اذا لقي واحد منها واحدا فاحتاجا
ثالث ملاق لاحدهما ان يكون محجوبا عن ملاقاة الآخر بتوسط هذا الملاقي فيكون كل قد نال بالملاقاة
من ذاته ما لم ينله الآخر وهذا بين بنفسه فيكون المتوسط منقسما وان كانت الملاقاة بالاسر كانت
مداخلة فلا يزداد باجتماعها قدر فيكون كلما اجتمعت كالواحد الذي لا طول له ولا عرض ولا عمق
فاذا كانت هذه الاجزاء التي لا تتجزى لا يتألف ما تألف منها جسم فالجسم اذن غير منقسم اليها لا تجمع اجتماعا ح
فاذن ليس ينتهي قسمة الاجسام الى اجزاء لا يمكن ان تنقسم بنوع من القسمة وكذلك سائر المقادير
اعني السطوح والخطوط واي عاقل يرخص له ان يقول ان صفحة من اجزاء لا تتجزى اذا قابلها الشمس
او عرض لها حال من جهة فيجب ان يكون الجهة الاخرى بتلك الحال او يقول ان الصفحة ليس لها في نفسها
وجهان بل الضوء على كل ما هو وجه الصفحة والوجه الذي لا يلي الشمس هو ذلك الوجه بعينه فانه اذا
ابصر هذا الوجه فقد ابصر ذلك اذ هذا وذلك واحد اذ ليس ههنا هذا وذلك فيكون الواقف من جهة
من الصفحة يرى الصفحة مضيئة من الجهة الاخرى وقد يجب من وجود الاجزاء التي لا تتجزى ان لا تكون
دائرة ولا مثلث قائم الزاوية ولا كثير من الاشكال اذ الدائرة توجب ان يكون الطوق الخارج اكبر من طوق
داخل يماسه والمماس مساو ومماس والمساوي لا يكون اكبر والمثلث القائم الزاوية اذا كان كل من ضلعيه
عشرة عشرة كان وتر القائمة جذر مائتين وهو اما محال لا يوجد واما صحاح وكسر وللجزء لا ينكسر
لكنهم يقولون ان البصر يخطي في امر الدائرة والمثلث وانما هي اشكال مضرسة ومع ذلك فانهم لا يدفعون
وجود المربع القائم الزوايا مثلا على هذه الصفة ليركب من اربعة اجزاء لا تتجزى خط على الاستقامة
ثم ليركب مثل خطوط ثلثة غيره ولنوصل منها خطا مثل خط ا ب ولنلصق بخط ج د حتى لا يكون بينها
شيء وكذلك ه ز بعد ج د و ح ط بعد ه ز حتى يحدث سطح ا ط على مذهبهم فمعلوم انه ليس
بشيء بين هذه الاجزاء في السطح خلل البتة فالاجزاء الاربعة التي هي الاول من خط ا ب والثاني
من خط ج د والثالث من خط ه ز والرابع من خط ح ط وهو القطر لا يخلو اما ان يكون هذه الاجزاء
يماس بعضها بعضا على سمت بين جزء ا وجزء ط فيكون خطا مستقيما مؤلفا منها وهو القطر ويكون
مساويا للضلعين المتساويين وهذا بعيد من الجواز ومعلوم بالمشاهدة ان القطر في مثل هذا اطول
من الضلع واما ان يكون هذه الاجزاء متباينة فحينئذ اما ان يكون بينها فرج او لا يكون فان كان بينها
فرج فلم يطبق الخطوط تطبيقا لا فرج فيه وقد فعل ذلك هذا خلف وان لم يكن بينها فرج فيكون فيما بينها
شيء لا محالة اما جزء او فرقا او بعض جزء فان كان بعض جزء فقد انقسم الجزء وان كان جزءا تاما او جزئين
لزم دائما ان يكون طول القطر اما ان لا ينقص من الضلعين معا او ينقص عن ضعف الضلعين بجزء واحد
غير محسوس ونقصان القطر عن ضعف الضلعين دائما فهو امر محسوس وقد كثر واما ما يقولون
ان هذا الخط لا يكون مستقيما بل مضرسا على صورة هكذا اعني ان يكون جزء وجزء آخر منحرف عنه الى
جهة ثم جزء آخر في سمت الاول ثم جزء منحرف عنه كان كل منحرف موضوع في الفصل بين المرتبين في سمت المشترك م
واحد فانه يظهر فساده وبطلانه عن قريب وذلك لانه اما ان يكون المرتبان في سمت واحد متماسين
او غير متماسين فان كانا متماسين فكل اجزاء مرتبة في سمت واحد متلاقية بحيث يحصل منها خط مستقيم
فيكون من المرتبين خطان مستقيمان موضوع احدهما بجنب الآخر ولا تضريس وان كانا غير متماسين
فلا محالة انه يكون بينهما جزء فلا يكون مضرسا بل متصلا على الاستقامة انما يكون مضرسا لو كان ينفصل ح
بعض الجزء واقعا فيما بينهما وبعضه خارجا والجزء لا يتبعض بل اما ان يكون كله بينهما او لا شيء منه
بينهما واذا كان كله بينهما فليس هناك زوال وتضريس البتة بل يكون هناك وضع على الاستقامة كما هو

مقبول



مقبول عندهم ان من شان الاجزاء ان ينتظم منها خط مستقيم اذ جعلوا فيما بين المرتبين على سمت واحد
جزئين لا في نظام السمت بل عرضا حتى يتضرس فقد جعلوا من كل جزء شيئا فيما بين الجزئين وشيئا
زايلا حتى يكون تضريس فجعلوا كل جزء منقسما وما يقولون في خط مستقيم يعمل ثم يركب جزؤه الاول
على نقطة ا ويطبق على السطح حتى يلقى الخط نقطة ط ومعلوم ان هذا ممكن فيتبين اذن انه يمكن
ان ينتظم بين الجزئين خط مستقيم فيلزم من ذلك وجود جهة للجزء غير الجهات التي لهم واذا صح انه
يمكن ان يفرض بين الجزئين خط مستقيم على اي وضع كان الجزآن فيمكننا ان نضع على جزئي ا و ط
جزئين ولا يكون بينهما شيء ونسطر بينهما خطا ونطبقه على خط القطر فكيف يكون حال النقطة
التي تلو النقطة الاولى الموضوعة على نقطة ا او يقع على النقطة الثانية من القطر التي هي النقطة
كلها جامع ح الثانية من خط ج د او يقع في الفصل المشترك حتى يماس كليهما محاذيا للفصل المشترك بينهما الا ملاقيا
عليه او يكون تلك الفرجة اصغر من ان تسعه فيكون شيء اصغر من حجم ما لا يتجزى او يكون تسعه فيكون
ما قدمنا من الخلف وان وقع عليه نفسه فقد انطبق الخط المستقيم على القطر وما طابق المستقيم فهو
مستقيم مساو له ومن العجب ما يضطرون اليه في هذا الموضع من امكان وقوع جزء على فصل مشترك
بين جزئين وهو بعينه يمكنه ان يتحرك قليلا حتى يلاقي احدهما وحده فان كان الذي يلقاه وهو مائل الى الاول
والثاني هو الذي كان يلقاه بعينه وهو يماس الثاني وحده فيكون هذا الشيء مماسا ايضا هذا خلف
وان كان يلقى منه غير الذي لقي اولا فيكون قد انقسم بمواضع اللقاء ويلزمهم ما يهربون منه من امر
زيادات الجهات على الست التي يظنون انها واجبة ان تكون ستا وليس في ذلك برهان البتة انما ذلك امر
قد تعود في امر جهات الحيوان فظن ان ذلك المتعارف بحسب التسمية حكم واجب في كل شيء بل الحق تشبه
ان بين كل جهتين متجادتين جهة اخرى وذلك الى غير النهاية بالقوة وهذا ايضا مثل ما يظن بعضهم
ان للجسم طولا معينا وعرضا معينا وعمقا معينا وان كل ذلك بالفعل فيكون لكل واحد منها طرفان فيكون
الجهات ستا ليس غيرها ونحن سنقول في هذا عن قريب بل يجب ان يعلم ان القول بكون الجهات ستا
امر مشهور متعارف ليس بحق ولا عليه برهان ولكنهم بينا فيقولون ما قلناه بمربعات تكون على هيئة
هذه الاجزاء الاربع يؤلف منها مربع كبير فيكون المربعات التي على القطر لا متلاقية باطرافها التي
هي الخطوط ولا بينها شيء وقد ضلوا في ذلك ضلالا بعيدا وذلك لانها متلاقية بالنقط وطرف
الطرف طرف يصلح به اللقاء وغير متلاقية بالخطوط وبين تلك الخطوط فضاء فيه مربعات اخرى يملؤها
اذ المربعات تنقسم فتسد الفرج ولا كذلك الاجزاء ومما يعلم يقينا لا شك فيه ولا اختلاف ان بين كل
شيئين ذوي وضع سمتا حتى انا اذا اعملنا خطا مستقيما بينهما فانه يحاذي ذلك السمت اذ يقع في ذلك السمت
فاذا كان جسم كالشمس يتحرك حركات كثيرة وقد جعل جسم بازائه كالارض ايضا ونصب هناك شخص
في العقول ح نصبا قائما وجميع ذلك صحيح جائز الوجود ثم كان بين الشمس مضيئة للارض وكان المنصوب يسير على قدر
سمت الشمس فاذا زالت الشمس جزءا فلا يخلو اما ان يزول السمت الذي بين الشمس وبين طرف المنتصب عن طرف
الظل ويبقى فان بقي لا محالة سمتا والسمت على حكم خط مستقيم فيكون ذلك الآخر المخرج من الشمس على بقي م
الاستقامة الى طرف المنتصب الى الارض ايضا خطا مستقيما كالخط الذي عليه علامة ب من
خطي ا ب فيكون خطان مستقيمان متباينان يجتمعان عند نقطة ويتحدان بعد ذلك خطا مستقيما
حتى يكون ذلك الخط مستقيما مع كل واحد منهما فيكون الجزء المشترك وهو الذي بين طرف المنتصب
نقطة على الارض هو مع كل واحد من السمتين المتصلين بين الشمس وبين طرف المقياس خطا واحدا مستقيما
وهذا معلوم الاستحالة ومع ذلك فقد جعلوا الجزءين واحدا وهو طرف المقياس توازيه الشمس من حيثين
لحدتيهما خارجة عن السمت التي لهم فان لم يثبت السمت بل زال فاما ان يزول الجزء او اقل فان
زال الجزء او اكثر فيكون تحرك الشمس في السماء مساويا لحركة طرف السمت ومسافتاهما متساويتان
او يكون طرف السمت يقطع اكثر وجميع هذا ظاهر الاحالة فان كان اقل من جزء فقد انقسم الجزء وكذلك
اذا اوقعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة احد ضلعيها اقصر جدا من طرف ذلك الخط وليكن
جدعا احد طرفيه على حائط والآخر على الارض وارتفاع الحائط اقصر من البعد بين الارض والزاوية
فاذا جررنا هذا الخط من الطرف الذي على الارض جزءا فكان يجر الطرف الآخر جزءا وجب من ذلك

ان يكون ما يقطع من الجانبين سواء وليس كذلك بل يكون المقطع من الجانب الاقصر اقل وليس ذلك مما يتبع
تفككا او تفرق الاتصال البتة والا لاختلف في المعمولة من الحديد والالماس والمعمول من الخشب بل
يستوي التقدير في الجميع والآن لو انا توهمنا وضع خط مستقيم على الطرف الذي نزل اليه المجرود بقدر
طول المجرود كان لا يقع الا حيث وقع عليه المجرود وكذلك الاجزاء التي في طرف الطاحونة ويلزمهم ما حكينا
عن قوم الجأهم هؤلاء الى القول بالتفكك والمتفكك اما ان يكون تفككه بان يتزايل الاجزاء بتفريج يقع لها
فيجب ان يزداد مساحة الرحى عند الحركة او بان يتزايل الاجزاء على نحو تبادل الامكنة حتى يبقى الجملة على
حجمها فيكون العلامات تزول ولا يبقى الاجزاء التي في الرحى على الاوضاع التي كانت لبعضها عند بعض
هذا جواب من يقول بالتفكك وتخلل السكونات الحركات الباطنة ثم ماذا يقولون في فرس شديد العدو هل
نشك في ان حركاته اكثر من سكناته ولو كانت السكنات اكثر لكان البطوء اظهر والفتور اوضح فان انكروا هذا
في الفرس لم يمكنهم ان ينكروا في السهم المرمي ومع ذلك فان نسبة حركة عدو الفرس وارتماء السهم
الى مسير الشمس ليست نسبة تقتضيها زيادة حركات العدو والارتماء على السكنات وذلك لانه لو كان
الحركات في الركض والارتماء متساوية للسكنات وكانت الشمس ليس لها الا الحركات فقط لكان
ركض الفرس وارتماء السهم نصف مسير الشمس وليس الامر كذلك بل لا قياس لهذا الى ذلك اما ركض
الفرس فمعلوم بالمشاهدة واما ارتماء السهم فقد جرب في قوم يقفون على ابعاد مرامي سهام وكل واحد
يرسل سهمه مع سقوط سهم صاحبه بالقرب منه فعرفنا التفاوت في ذلك فلو استقصى المستقصي
في هذه النسبة لوجدها اقل من نسبة جزء من الوف اجزاء منه فيجب من ذلك ان يكون الفرس والسهم
يسكن الوف سكنات ويتحرك واحدة فكان يجب ان لا يرى حركته ولا يظهر لغلبة السكون عليها
وان ظهر منها شيء كان قليلا يسيرا والوجود بخلاف هذا فان الحركة هي الظاهرة والسكون لا يظهر
البتة ومما يوضح هذا ما نعلم من ان الثقيل مهما ازداد ثقلا كانت حركته الى اسفل اسرع فاذا كان
ثقيل ما يتحرك الى اسفل يخالطه وقفات فاذا زدنا مقدار الجسم دائما يطلب زيادة الثقل بلغنا
بذلك وقتا ما الى حركة لا يخالطها سكون فاذا ضممنا اليها ضعف ذلك الجسم لزم ان يتحرك اسرع
من غير تخلل سكون يكون سببا للابطاء وكذلك لو فرضنا جزءا واحدا يتحرك الحركة التي لا وقوف لها
ثم اتصل به ثقل ومن العجائب انه اذا تحرك المتحرك في هواء راكد او في خلاء مقرون به وهو مما لا مقاوم فيه
فيكون مبدأ حركته ميل فيه او اعتماد الى جهة ان يبقى ذلك الاعتماد وذلك الميل في تلك المسافة بعينها ولا يبقى
الحركة بل يحدث سكون يقع به البطوء كانه يعرض كسل وتعب فيميل بالاختيار الى السكون ثم يثوب اليه
النشاط وكيف يحدث سبب يمنع ويبطل في هواء راكد او خلاء وكيف يمكن ان يقال ان الميل والاعتماد
يبطلان فيه ويتجددان فيه ومن الشناعات التي تلزم الجزء انا نعلم يقينا لا نشك فيه انه اذا تحرك متحرك
من اليمين الى اليسار وتحرك آخر من اليسار الى اليمين على خطين متوازيين مستقيمين انهما لا يزالان
يتقاربان حتى يلتقيا متحاذيين ثم يتفارقان فاذا فرضنا اربعة اجزاء لا تتجزى واربعة اخرى وركبنا
من كل اربعة خطا وكان احد الخطين موضوعا بجنب الاخر كما فعلنا في المربع الذي انشأناه من اجزاء لا تتجزى
وفرضنا على طرف احدهما الطرف الذي على اليمين جزءا وعلى طرف الاخر الطرف الذي على اليسار جزءا وحركنا
الجزئين حتى صار الجزء الذي على احد الخطين وعلى طرفه الايمن نافذا الى طرفه الاخر والجزء الذي على طرف الخط
الاخر وعلى طرفه الايسر نافذا الى طرفه الاخر وتوهمنا ان حركتيهما متساويتان فتحاذيا وتفارقا فلا يخلو
اما ان يكون تحاذيهما على المنتصف او بعد المنتصف فان كان التحاذي على المنتصف فانما يقع اذا كان هذا على
الثاني من الطرف الذي تحرك عنه وذلك على الثاني من الطرف الذي تحرك عنه بعد لم يتحاذيا لان تحاذي الثاني
من كل واحد منهما هو الثالث من الاخر وما يوضع عليه فان تحاذيا بان يكون كل واحد منهما على الثالث فهما
في حال التحاذي متفارقان وان تحاذيا واحدهما على الثاني من خطه والاخر على الثالث من خطه فليست حركتهما
على السواء ومما يلزمهم لزوما يظهر لكل ذي عقل ما يعلم انه اذا تقابل شيئان لكل واحد منهما ان يتحرك الى
الاخر حتى يلقاه ولا مانع له البتة عن لقاء الثاني فحاذيا فلهما ان يتحركا معا حتى يلتقيا فاذا التقيا امكن
ان يتماسا وقبل ذلك لا مانع بينهما وهذا شيء بين بنفسه فاذا توهمنا ثلثة اجزاء على نسق على الطرفين
جزآن لكل واحد منهما ان يتحرك حتى الاخر ولا مانع فان لهما جميعا ان يتحركا الى ان يلتقيا بعدما ليسا يلتقي ص



يلتقيين بل لا يخلو التقاؤهما اما ان يكون وكل واحد منهما مستقر على كال الوسط وقد انتقل اليه بكال الفكونان
متداخلين وكل واحد قطع شيئا الى ان التقيا فان كان كذلك فقد انقسم الجزء الوسط والجزآن الطرفان
والجزآن المتحركان والعجب من قولهم على هذا ان هذا يستحيل فيهما ان يتحركا معا لاستحالة الانقسام كان
احدهما اذا تحرك والاخر ساكن نفذت حركته فان كان الاخر يريد ان يتحرك يشعر بذلك فيقف او يقفه
سبب وارد من الاخر اليه بقسر او يقفه بملاقاة الاخر له وليس يسبق الاخر الى الملاقاة اولى من سبق
هذا وليس يخفى على العاقل انه اذا اريد تحريكهما معا لم يمكن قصد احدهما ليتحرك في نفسه حابسا لقصد
من ان يتحرك الى ان يلقاه فمن المحال ان يقال ان هذا يحبس بسبب ان الاخر يهم ان يتحرك وكيف يكون
ذلك سببا مانعا وكالقوة الدافع من الحبس حتى يقفا ولا يلتقياه وليسا بمتماسين ولا ملتصقين
بما غشيهما ولا في احدهما تاثير حابس من الاخر ولا من خارج حابس وبالجملة يجب ان يحدث عند الحبا
بعد الاستمرار حال لخير التباين حتى يتماسا وتلك الحال ليست غير المضادة ومن فرع بان يقول ان امتناع
القسمة عنهما ويجعلها غير مطاوعين للتحريك والدفع ولو كان لاحدهما دافع ولم يكن للاخر دافع لاندفع
ولكان باب كيف لا انفق حصول ذلك دافع للاخر ضار لاهذا يجيب ولا ذاك فليقنع واما العاقل فانه يجعل الجهل
استحالة هذا الاحتباس سببا لبطلان منع الانقسام لا منع الانقسام سببا لهذا الاحتباس فانه
اذا بسطت ما اوجزنا القول فيه وتاملنا تيقنت بطلان هذا المذهب اصلا واذا بطل هذا المذهب
وضاده معا وجب ان يكون الحق مقابله بالنقيض وهو انه ليس الجسم الواحد جزءا بالفعل وانه ينقسم
الى غير النهاية بالقوة **فصل في شكوك المبطلين في الجزء** فلنشرع الان في حل شكوكهم وفي تتميم ما
يليق بهذا الكلام من مناسبات المتحركات والحركات والازمنة في هذا الانقسام الغير المتناهي
بالقوة وما يتبع ذلك اما ما توهموا ان كل قابل للتفريق ففيه تاليف فهو الذي لما ظنوه حقا بنوا عليه وليس
هذا بمسلم وان عنى بالتاليف ان يكون فيه جزآن متميزان بالفعل وبينهما مماسة وان التفريق تبعيد
احدهما عن الاخر وابطال المماسة فهذا غير مسلم ولو سلم لكان لا يحتاج الى ان يلجأوا الى التفريق حتى
يتم حجتهم بل كانت تكون صحيحة مع ثبات التاليف اليقا اذ كان يجب ان يكون اجزاء حاصلة لا تاليف
فيها لاستحالة وجود ما لا يتناهى من الاجزاء بالفعل ووجود واحد بالفعل حيث يكون كثيرا وان عنوا
بالتاليف الاستعداد لان يحدث كثرة فيما هو واحد لا كثرة فيه فهذا مسلم وهذا لا يوجب ان التفريق الجسم
او يبطل الجسم اذ لا سبيل الى ابطال وحدة الواحد بالفعل الا باعدامه اصلا او تكثيره واذا لم يعدم بل كثر
بقي واحدا في نحاله ما نحاله وجملة الوسع لا يرتفع عنه البتة الا بابطاله وقد حسب بعضهم ان وجود الا
ختلفة في سرعة قبول التفريق وعسر قبوله يوجب اثبات التاليف قال وذلك ليس لاختلاف جنس
الاجسام اي نوعيتها ولا لاختلاف الفاعل ولا الحدوث شيء ولا لعدم شيء كان عندهم ليست القسمة الاقسام ح
الا هذه وعندهم ان الاجسام لا يختلف نوعيتها فلنسلم كل ذلك لهم فلم يجب ان يكون للتاليف لا غير
بل لم لا يكون هذان المعنيان وهما عسر القبول وسرعة القبول عرضين يعرضان للاجسام يختلف بها
بعد الاتفاق المذكور كالسواد والبياض وغير ذلك من الاعراض فترى ان الاجسام اذا اختلفت
بالسواد والبياض احتاج ذلك الى ان يكون اختلافهما بعرض غير السواد والبياض هو التاليف
اذ ليس للجنس والفاعل والحدوث وعدم الشيء واما حديث الحجة المبنية على الانتصاف فانما كان
يكون من ذلك شيء لو قلنا ان للجسم جزءا اما لم يجز انصافا او ثلثا او ربعا او غير ذلك وكان يكون له اجزاء
بلا نهاية ونحن لا نوجب للجسم جزءا البتة الا ان يجزا ولا يمكن ان يكون لجسم تدرجي بانتصاف فلا نهاية لها
فلا يلزم ما قالوه واكثر ما يقولون ههنا ترى ان ذا المرتبة ولم يتعين الى حين جزء لا يكون ذلك مفردا وهذا
مفرد ولا يدرون ان ذلك انما صار كذلك وهذا بالاشارة فاذا لم يكن لم يكن لا ذلك ولا هذا فاذا لم يكن
لا ذلك ولا هذا فكيف يكون ذلك مفردا وهذا مفردا وعلى ان المسافة المقطوعة تقطع بزمان مثلها
متناهي الاطراف منقسم بلا نهاية في الانتصاف توهما وفرضا ولا ينقسم له وجودا وفعلا واما حديث
الخردلة والجبل فانه لا اقسام لاحدهما ما لم يقسم واذا قسما معا حصلت عدة اقسامهما متساوية
في العدد وكل واحد من الاقسام التي للخردلة اصغر ويذهب ذلك الى غير النهاية وانما كان يكون الشناعة
لو كان الذهاب الى غير النهاية فيها بمقادير متساوية ومثالها ان نضعف الجبل في التوهم وفي

وفي قدرة الله الى غير النهاية والخردلة ايضاً فلا يكون من ذلك اضعافاً فالجبل متساوية في المقدار
لاضعاف الخردلة لاجل ان التضعيف متساو بل يكونان مختلفين في العدد وان تساويا من وجه
في العدد وما الذي يمنع ان يكون اشياء متساوية في العدد وليست متساوية في المقدار افراد
ولا جملة بل يجوز ان يكون في الاحتمال اشياء تذهب الى غير النهاية اكثر من اشياء كتضعيف
العشرات مع تضعيف المأتين واما تغشية اديم الارض من اقسام الخردلة فليسلم لهم وجود
الجزء ومع ذلك لحكم بان الخردلة تنقسم اجزاؤها التي لا يتجزى في صغرها بحيث يكون عدد
الموجود منها في الخردلة تغشي الارض كلها لو بسطت عليها واحدة واحدة فما كان يدرينا ان هذا
حق وباطل نعني ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا يتجزى ما يبلغ كثرته ان يغشي بها صفحة
الارض ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى لاما يبلغ كثرته ان يغشي بحيث يعرف بذلك الجسم
الذي هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون
في ايديهم الا اشتراط ان اجزاء الخردلة تغشي الارض شيء غير المتعجب واما جزم القول بانه ممتنع قبل ح
فامر غير موثوق به فالذي لا يكون بين الاستحالة مع فرض تناهي الانقسام كيف يتبين باستحالته
استحالة لا تناهي الانقسام على انا لسنا نقول ان الممكن من ذلك قد يخرج الى الفعل واما الحجة
المأخوذة من الجوهر والعرض فليعلموا انه لا نسلم لهم ان العرض من حقيقته ان يكون له ذات
مساوية لذات المحل فاشبه فيه مطابقة له بل العرض ليس باكثر من وصف يكون للشيء ليس يقوم
ذاته بالتجزي منه وعلى ما قلنا في مواضع اخرى فربما لم يكن بحيث يشار ان ذاته فاشية في ذات
الشيء الذي هو له عرض كالاضافات كلها وكالحركة وكالكون الذي يقولونه فان ذلك ليس
كالبياض المتفشي في محله فان عنى بالعرض ما يقولون من ان له ذات مساوية لذات ما هو فيه فاشية فيه
فليست النقطة بعرض ولا بجوهر اذ ليس يجب ان يكون كل موجود اما مطابقاً لذات سارياً فيه واما
موجوداً لا في موضوع لانه ليس احدهما نقيض الآخر ولا بين اللزوم للنقيض وان عنى بالعرض معنى
للشيء يصير به الشيء ذا صفة وليس جزءاً في قوامه فالنقطة عرض لانها نهاية ما موجودة لما هو بها
متناه وليست جزءاً من وجوده وكونه عرضاً للجوهر هو انه صفة بهذه الصفة لانها نهاية له وغير
ضرر هذا واما حديث تشبيه الانقسام بالتركيب سواء كان تركيب الجسم في نفسه او تركيبه مع
غيره فليس يصح لان الانقسام يحدث الاجزاء والتركيب يحتاج الى اجزاء حادثة حاصلة ويستحيل ان تكون
اجزاء حاصلة بلا نهاية حتى تركب منها واما حديث المماسة وزوالها فقد مضى اصله في باب الزمان
اذا تذكرته كان الجواب مقتضياً منه وبالجملة ان لا مماسة لا يحصل دفعة في آن واما حديث الزاوية
المذكورة فانها ليست غير منقسمة بل هي منقسمة وهناك زوايا اصغر منها بالقوة بلا نهاية انما قام
البرهان على انه لا يكون زاوية من خطين مستقيمين حادة اصغر من تلك وليس اذا قيل انه ليس شيء
بصفة كذا اصغر من كذا دل على انه ليس شيء البتة اصغر منه فكل من حصل علماً باصول الهندسة
علم ان تلك الزاوية تنقسم بالقسي قسمة بلا نهاية واما ما اورد من حديث السطح والكرة فانه لا ندري
هل يمكن ان يوجد كرة على سطح بهذه الصفة في الوجود او في التوهم فقط على نحو ما يكون عليه التعليميات
ولا ندري انه اذا كان في الوجود فهل يصح تدحرجه عليه او لا يصح فربما استحال تدحرجه عليه وان وجد
هناك كله فليس يلزم ان يكون الكرة مماسة للسطح والخط في اي حال كان بالنقطة لا غير بل يكون في
حال الثبات والسكون كذلك فاذا تحركت ماست بالخط في زمان الحركة ولم يكن البتة وقت
بالفعل يماس فيه بالنقطة الا في الوهم اذ ذلك لا يتوهم الا مع توهم الآن والآن لا وجود له
بالفعل وبالجملة فان هذه المسئلة لا تحقق مسئلة لان المسلم هو ان الكرة لا تلقى السطح في آن واحد الا
بالنقطة وليس يلزم من هذا ان يكون الحركة ينتقل من نقطة الى نقطة مجاورة لها ومن آن الى آن
مجاور له فانه ان سلم هذا المرجع الى ذكر الكرة والسطح بل صح ان هناك نقطاً متلاقية ومنها تأليف
الخط وآنات متجاورة منها تأليف الزمان فاذا كان المسلم هو ان الكرة ملاقي السطح في آن وكان
الخلاف في ان الحركات والازمنة غير مركبة من امور غير متجزية ومن آنات كالخلاف في المسافة
وكان انما يلزم تجاور النقط لو صح تجاور الآنات كان استعماله ذلك في اثبات تتالي النقط كالمصادرة

على المطلوب



على المطلوب الاول فانه لا يتم هذا البيان الا ببيان انه في هذا الحال ملاق بنقطة وفي الحال الثانية
ملاق بنقطة والحالات متجاورة فالنقط متجاورة فان لم يقل هذا لم يتم الاحتجاج وانت تستبين يستحق ح
من هذا اذا علمت انه ليس في اجزاء الحركة والسكون والمسافة ما هو اول جزء حركة او جزء سكون او جزء
مسافة واما احتجاج ذيمقراطيس فقد ضل فيه في تسليم مقدمة واحدة لنفسه وهي ان الجسم ينقسم
كله لان هذا يدل على معنيين احدهما انه ينقسم بكليته معاً والآخر لا ينقسم قسمة الا وادت الى اجزاء
هي ايضاً تقبل القسمة ولا يقف فاما الاول فليس ذلك بمسلم ولا نقيضه المضاد وهو ان الجسم
ينتهي في القسمة الى ما لا ينقسم بل نقيضه واما ان لا ينقسم كله بالفعل معاً وهذا لا يمنع ان يكون ينقسم
انقساماً بعد انقسام بلا نهاية وليس ايضاً اذا كان كل واحد من الانقسامات لا تنقسم الا ممكناً فالكل
ممكن الوقوع كما ان كل تضعيف عددي جائز على العدد وليس كل تضعيف عددي جائزاً ان يقع معاً بل
الحق ان كل قسمة اردتها وكل واحد واحد من اصناف قسمة هي بلا نهاية بالقوة يجوز ان يقع في الجسم
ولا نسلم ان الكل يقع البتة لانه يحتاج اول شيء الى ان يكون الذين يوقعون القسمة لا نهاية لهم بالفعل
وهذا مستحيل وبالجملة فان هذا من جملة الخطاء الواقع بتشابه لفظي الكل وكل واحد وستبلغ في ابطال
وجود هذه الاجسام الغير المتجزية اذا شرعنا في الكلام الذي هو اشد تخصيصاً من هذا الكلام واما
حجة مثبتي اجزاء بلا نهاية فانه تعذر مما فهمت حلها نصل في اثبات المسافات والحركات
والازمنة في هذا الشأن ونبين انه ليس لشيء منها اول فنقول اذا كانت المسافة تنقسم الى غير النهاية التي بمعنى القطع صح
بالقوة فكذلك يجب ان تنقسم الحركة معها الى غير النهاية بالقوة ولو كانت حركة لا تتجزى لكانت مسافتها
اما غير متجزية وهذا محال واما متجزية ولو كانت متجزية لكانت الحركة من مبدأها الى موقع القسمة اقل من الحركة
من مبدأها الى منتهاها ولا اقل من غير المتجزي ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزءاً من الحركة التي استوفت المسافة
واذا انقسمت الحركة انقسم بازائها الزمان بل انما ينقسم الحركة بسبب انقسام المسافة او الزمان وفي يستبين خ
الموجود حركة سريعة وبطيئة ومنها تبين ان كل واحد من هذه ينقسم فان المسافة التي تقطعها السريعة
في زمان يلزم ان يكون البطيئة تقطع اقل منها فتنقسم المسافة والسريعة تقطع ذلك الاقل في زمان اقل
فينقسم الزمان والحركة تتبع المسافة والزمان في الانقسام كما علمت لكن الحركة يعرض لها ضرب من الانقسام
لا يطابقها فيه الزمان وذلك هو انقسامها بانقسام المتحرك ويشبه ان يكون هذا بغير الحركة المكانية
اولى فان اجزاء المتحرك للحركة المكانية لا تخلو اما ان يكون اجزاء حاصلة بالفعل او اجزاء بالقوة فان كانت
اجزاء حاصلة بالفعل فلا يخلو اما ان يكون اجتماعها على سبيل تماس او اتصال وكيف كانت فان كل واحد
منها لا يفارق مكانه لانها ان كانت متصلة فلا مكان لها بالفعل وان كانت متماسة فلها مكان لكنها
لا تفارق من مكانها سطحاً هو جزء مكان الكل ولا يفارق كالمحيط بها فلا يفارق مكانها فلا تحرك
وان كانت الاجزاء بالقوة فبعد الحركة عنها اظهر فكيف ينسب اليها اجزاء حركة بالفعل واما في سائر
الحركات فان كان لها اجزاء بالفعل صح ان يقال ان جزء التغير تغير الجزء وان كان لها اجزاء بالقوة فللحركة
ايضاً اجزاء بالقوة لو فصلت لكان بازاء كل جزء من التغير تغير يخصه هو جزء تغير الكل فان من هذا التغير
الذي هو في هذا الجزء ومن ذلك التغير الذي في ذلك الجزء ما يحصل بمجموع تغير الكل اذ تلك الجملة المجتمعة
جملة تغير وجملة التغير تغير وكل تغير فهو لشيء ولا شيء يحمل هذه التغيرات الا الكل والاجزاء وليس
لجزء جزء فهو للكل ولما كان كل حركة وكل تغير فهو في زمان ينقسم الى غير النهاية فمحال ان يكون للحركة شيء
هو اول لما يحرك المتحرك وذلك لانه ان كان تحركه هي اول حركة فانها لا محالة في مسافة وتلك المسافة
منقسمة بالقوة واذا قسمت كان احد جزئيها متقدماً والآخر متأخراً فكانت الحركة في الجزء الاول هي اول
حركة وقد جعلت هذه اول حركة هذا خلف بل الاول في الحركة وفي التغير انما يفهم على احد وجوه ثلاثة
احدها الاول بمعنى الطرف وهو الذي يوافي اول المسافة وطرفها واول الزمان المطابق لتلك الحركة وطرفه
فهذا اول واول بمعنى آخر وهو انه اذا عرض للحركة تقسيم بالفعل او بالعرض كان الجزء المتقدم اول الاجزاء
للحركة التي بالفعل وقد يظن ان للحركة اولاً على وجه آخر وهو انه قد قال بعضهم ان هذه الاجسام وان كانت
تنقسم الى ما لا نهاية له في القوة فليست تنقسم حافظة لصورها وهيأتها غير هيئة الكل فان الجسم
يبلغ حداً لا ينفصل لو انقسم بعد ان يكون ماء او هواء او ناراً كما قالوا او متحركاً او مسافة فاذا كانت ح

للمسافة من حيث هي مسافة حد عندهم لا يتعداه في الصغر كان للحركة حد هو في الوجود اصغر الحركات فلا توجد
حركة مفردة اصغر منه وان كان قد يجوز ان يتوهم ما هو اصغر من ذلك وهو نصفها او جزء منها اذ كان
ذلك يجري في نفسه بالقوة لكن ذلك الجزء لا يخرج الى الفعل البتة خروجا على معنى الانفراد والفصل
وسنتكلم في هذا بعد وان كان ذلك فالمتحرك يكون له في حركته اول حركة وذلك في النوع وهو ما
يساوي الحركة التي هي اصغر الحركات فاول الحركة بمعنى الطرف ليس بحركة فلا يكون للشيء بمعنى ذلك
الاول اول ما تحرك واما بالوجه الثاني فيكون له اول ما تحرك لكن اوليته وضعية فرضية لا حقيقية
واما الوجه الثالث فهو وان صح ان للحركة شيئا هو اصغر حركة يمكن ان يوجد فانما يصح على انها حركة
بنفسها مفردة بابتداء بالفعل وانتهاء بالفعل لا ان يكون هي اول الجملة حركة ذلك الاول بعضها
وقد استمرت الجملة بعده فان هذا التبعيض الذي كلامنا فيه هو بالعرض وذلك لان الوحدة الغير المنقسمة
للحركة ليست بحسب العرض بل بحسب الوجود الكلي الا ان يقول قائل ان قد ذكرنا ان الحركة مستحق في جملة
كل حركة ان يفرض اولا اذ كان لا حركة اصغر منها في الوجود الا بالفرض فيقفنا الكلام الى ان نوضح عن
امر هذا المذهب واما الاول في الحركة التي يكون بتقسيمنا اياها موازيا لقسمة المسافة التي لا تقف
عند حد في القسمة لانه لا يكون مقدار ذو ابتداء وانتهاء غير منقسم الى ما يصح ان يفرض اولا وكذلك
ما يحاذي المقدار في ذلك فهو ايضا لا يقف عند حد يكون له ابتداء وانتهاء ولا ينقسم هذا النحو
من الانقسام فاذا كان ذلك كذلك كانت الحركة المتصلة لا يجوز ان يوجد فيها ما هو اصغر حركة على النحو الذي
يوجد جزء في المتصل وذلك ان الجزء في المتصل انما يفرض بالفعل بتعيين الحدود على احد الوجوه المذكورة و
ليس لتعيين الحدود وقوف البتة في الاحتمال انما الوقوف حتى ان يكون التفريق والتقطيع بالفعل
وحينئذ لا يكون متصل البتة ويشبه ان يكون هذا التفريق والتقطيع متناهي الحدود ولا يمكن
تفريقها وتقطيعها وان امكن فرض قسمة فيها بتعيين الحدود فتجزئة المتصل الذي يقع لا على وجه
التفريق والتقطيع غير متناهية البتة واصناف هذه التجزئة فيه متفاوتة ليس بعضها اولى من بعض
واصغر الحركات لا يعدم هذا النحو من التجزئة حتى انه تعدما التجزئة نحوا آخر اي لا يكون حركة خارجة
الى الفعل عن مبدا والى منتهى يتم عنده بالفعل اصغر منها واذا كانت الصورة هذه فلا يكون للحركة
اول جزء بهذا المعنى الا الطرف الا ان يكون حركات متتالية غير متصلة ومتقدمها بهذه الصفة واما
في المتصل فلا يوجد جزء اول بهذه الصفة لانه لا يوجد فيه حركة متفردة منقطعة بنفسها بل يكون
اجزاء الحركة متصلا بعضها ببعض فلو كان في جملة تلك الحركة حركة هي اول ما تحرك الشيء وكان
بعضها جزء من المتصل لا جزء في المتصل [illegible] حركة الانفصال [illegible] الانفصال الذي
لابطال الاتصال الذي كلامنا فيه اذ وضعنا ان الانفصال [illegible] الحركة كلها في هذا الاول الانفصال وابطل ترضاح
الانفصال ولو كان هذا الجزء من الحركة لا يقبل هذا النوع من الانفصال اذا كان اول الحركة ليس فيه امتداد
البتة فلا يكون على مسافة البتة فلا يكون حركة واذا كانت الحركة ينقسم للانفصال الحافظ للاتصال الى
غير النهاية فكل ما جعلته ولا بمعنى الجزء لا بمعنى الطرف فلها ولا [illegible] بالنوع وكذلك السكون كله
كذلك الشيء الذي ينتهي توقفا هو في الحركة في المسرعة ان كانت طبيعية او في البطؤ ان كانت غير
طبيعية بل قسرية متوجها بالوجهين الى السكون وكذلك الامور العارضة مع الحركة كالمقادير
والمجاورة والاتحاد الذي هو [illegible] الملاقاة والموازاة والمماسة وما اشبه ذلك فلا اوائل
لها ونفي لا اولية لهذه اما هو على السلب المطلق [illegible] في ذلك بعد واما انه هل يجوز ان يكون
ما لا يتجزى له [illegible] ان كان له وجود في الموجود في كتب المتاشين ان ذلك محال وان ما لا يتجزى لا يمنع
ان يتحرك [illegible] فايضاح ذلك هو ان كل متحرك فانه يتحرك ولا مثل لنفسه وبعده للاتجاه لنفسه
وكذلك [illegible] المسافة فلو كان ما لا يتجزى يتحرك لكان تركيب المسافة من اجزاء لا يتجزى و
لكانت النقطة [illegible] وهذا الكلام ليس فيتضح توجيهه وذلك ان هذا الحكم ليس
يتناول المتحرك بالذات دون المتحرك بالعرض بل هو عام لكل ما يكون موضوعا لحركة يفرض ان يتنقل ثم
يفارقه [illegible] على نسبة مسافة فاذا كان المستبدل للملاقاة لا امر يعرض له هذا فلا يعرض للمستبدل للملاقاة
وان عرض للمستبدل للملاقاة عرض المستبدل للملاقاة فاذا كانت النقطة الموجودة بالفعل في طرف جسم



من الاجسام المتحركة ترتسم بحركتها التي بالعرض خطا يكون قد استمرت عليه ملاقية له ولا يكون ذلك الخط
مؤلفا من نقط ولا يقال ان تلك النقطة اول ما لاقت لا قت مثل ذاتها واول ما فارقت فارقت مثل ذاتها
واتلفه بملاقاة اخرى مثل ذلك وكذلك الحال في الخط وكذلك لا يقال الحال ان انها كانت منفردة يتحرك
بذاتها ولها مثل امكان بذاتها انها يجب ان يكون ترتسم بالفعل مثل ذاتها شيئا بعد شيء على التتالي بل
ليس هذا بواجب ولا للحركة اول لحركة حتى يكون ذلك لا محالة قطعا مما لا يتجزى مثل ذاته بل يكون لا محالة
في كل آن يفرض شيئا مثل ذاته والآنات لا تتشافع وبينها زمان دائما وعلى ما اوضحنا في جواب حركة الكرة
على السطح وكلما فرضت ملاقية مثل ذاتها يكون قد قطعت ما لا يطابق ذاتها وهو الخط فتمنع الجهة ليست
واجبة بمنع ويشبه ان يكون الجهة التي يمنعناها اذ كل متحرك بذاته وكل متغير التغيرات الجسمانية بذاته
لا لاجل انه في متغير له وضع بذاته تحته فحينئذ لا يخلو اما ان يكون بحيث يفصل بين نهايات ما يحيط به
ويكون لو لقيته نقطة غير متجزئة مثلها يستغرق ذاته لقاء بل اصابت منه جانبا او لا يكون كذلك
فان كانت على هذه الصفة فظاهر ان ذاته منقسم وان لم يكن على هذه الصفة كان بحيث لو لاقته نقطة
طابقت ذاته باسرها وذاته له وضع متميز وما طابق ذا وضع متميز ما دام له وضع متميز فيكون للنقطة وضع
متميز منفصل عن وضع الخط فيكون الخط منتهيا دون تلك النقطة بنقطة الكلام فيها هذا الكلام
وبالجملة يصير كل نقطة ذات وضع متميز ولكل نقطة انفصال عن الخط والخط ينتهي دونها بنقطة
اخرى فيعرض المحال الواضح بين من هذا ان ما لا يتجزى لا ينفصل وضعه منفردا وكل ما لم يكن كذلك لم يتحرك
الحركات التي بذاتها في المكان وكذلك الحال في الحركات الجسمانية الاخرى ويلزم ان يكون كل متغير تغيرات
الاستحالة الجسمانية والنمو منقسما اما النمو فذلك ظاهر فيه لانه ازدياد على اصل موجود واما الاستحالة
فلان تاثير المحيل في الجهة التي يليها المستحيل اقدم من تاثيره في الجهة التي لا تلقاه فان كان مستحيلا فاما
فيما يلي ظاهره واقدم من تاثيره فيما يلي غوره اذا كان كل متغير منقسما وانما الكون والفساد هو الذي يكون
غير منقسم واما الذي يظن في بعض الاستحالات انها تكون دفعة فذلك لعوارض الامر الحس لقصر
زمانه واما الاضاءة دفعة فليس ذلك استحالة اولية في الاجسام بل امر يلحق السطوح بان يظهر
واما الاشفاف من الهواء فتبين ان الهواء ليس يعرض له في الاشفاف شيء البتة بل العارض انما هو
في المرئي فاذا اضاء المرئي بحيث يجوز رؤيته باشراق الضوء عليه امكن الهواء اداه الى الجسم فيرى
مشفا ولهذا اذا ما كان الانسان في كهف بعيد مظلم وكان بينه وبين المرئي هواء مظلم جدا وكان
المرئي نيرا اشرق عليه الضوء لم تمنع ظلمة الهواء اذ ذاك فصل في ابتداء الكلام في تناهي
الاجسام ولا تناهيها وذكر ظنون الناس في ذلك فلننظر الآن ان معنى غير المتناهي كيف وجوده
في الاجسام الطبيعية واحوالها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية
في العدد او في القوة او غير ذلك فليس الكلام فيها لايقا بهذا الموضع ولا شيء من هذه البراهين
تتناول تلك فيجب ان يكون كلامنا في الكميات ذوات الوضع وفي الاعداد التي هي ذوات الترتيب في
الطبع او في الوضع وينظر من امرها انها هل تكون فيها ما لا نهاية له او هذا محال فاول ما يجب ان نبحث
عنه هو المفهوم من قولنا لا نهاية له ويعد ذلك فيجب ان يدل على الاسباب الداعية الى اثبات ما لا نهاية
له على وجه ما ويذكر اختلاف القدماء في امره ثم يذكر الحق فيما يجب ان يعتقد فيه ثم يبطل الشكوك
فاما فنقول ان ما لا نهاية له يقال على الحقيقة وقد يقال على المجاز فالذي يقال على الحقيقة فقد يقال
على جهة السلب المطلق وقد يقال لا على جهة السلب المطلق والذي يقال على جهة السلب فهو ان يكون
الشيء مسلوبا عنه المعنى الذي يلحقه النهاية بان يكون لا كم له مثل ما يقال ان النقطة لا نهاية لها وهذا
كما نقول ان الصوت لا يرى لانه مسلوب عنه المعنى الذي يلحقه ان يرى وهو اللون اذ ليس الصوت بلون
ولا ذي لون واما الذي يقال لا على جهة السلب فقد يقال المقابل للمتناهي بالحقيقة وهو ان يكون الشيء
في شان طبيعته وماهيته ان يكون له نهاية ثم ليست وهذا يقال على وجهين احدهما على انه من شان نوعه وطبيعته
ان يكون له نهاية لكنه ليس من شانه بعينه ان يكون له ذلك مثل الخط الغير المتناهي او كان فانه ليس يجوز ان يكون
خط واحد بالعدد موضوعا للمتناهي ولغير المتناهي لكن طبيعة الخط قابلة لان يكون متناهيا عند من يضع
خطا غير متناه انما الشك في غير المتناهي فان كان هذا الخط الغير المتناهي ليس من شانه ان يكون بعينه

ذاتا الغير متناهيا وهذا المعنى من معانى غير المتناهى هو الذى نريد ان نبحث عنه وهو الذى اى شئ اخذت منه
واى امثال اخذت لذلك الشئ منه وجدت شيئا خارجا عنه والثانى ان يكون من شانه ان يعرض له نهاية لكنها
غير موجودة بالفعل مثل الدائرة فانها لا نهاية لها ليس اعنى ان سطح الدائرة غير محدود بحده هو المحيط بل
انما اعنى المحيط فانه ليس فيه نقطة بالفعل ينتهى عندها الخط بل هو متصل لا مفصل فيه لكنه من شانه
ان يفرض فيه نقطة يكون تلك النقطة حدا لها فاذا نحن فى الدائرة نقطا بالقوة على هذه الصفة لم يكن شئ يخرج
بالفعل بقطع او فرض اذ لا نقطة الا وهى بهذه الصفة اعنى طرف خط ثم لا خط هناك بالفعل الا المحيط
فهذه هى الوجوه يقال عليها لا نهاية له بالحقيقة واما الذى يقال بالمجاز فانه يقال لما لا يقدر على ان ينتهى
ويحد بالحركة كالطريق بين الارض والسماء انه لا نهاية له وان كان ذا نهاية ويقال ايضا لما يعسر ذلك فيه
وان كان ممكنا تشبيها للعسير بالمعدوم فهذه وجوه مفهوم لا نهاية وغرضنا ان نبحث عما لا نهاية له من جهة
انه هل يكون من الاجسام اجسام هى بمقدارها او بعددها بحيث اى شئ اخذت منها دائما وجدت شيئا
خارجا عنه فانه قد اوجب قوم وجود ذلك والسبب فى ذلك امور منها صدق قول القائل ان الاعداد تذهب فى
الازدياد والتضعيف الى ما لا نهاية له وانها لا يتناهى فى ذلك واذا كان كذلك فقد وجد لها معنى انها
لا تتناهى وكذلك المقادير فى الانقسام ومن ذلك ما يظن من امر الزمان انه يلزم ان لا يتناهى فيما مضى
ولا فيما يستقبل امتدادا لا تضعيفا فقط مبتدا من متناه ولا قسمة فقط قالوا لانه كلما انتهى الزمان
الى اول ماض وآخر مستقبل وجب ان يكون لماضيه قبل ولمستقبله بعد على ما اشرنا اليه قبل قالوا
وذلك كله زمان ومن ذلك امر الكون والفساد الذى يظن به انه امر غير منقطع ومن هنا ان يظن انه يجب
ان يكون له مادة غير متناهية فبعض يجعلها جسما من الاجسام البسيطة نارا او هواء او ماء وبعض
يجعلها جسما متوسطا بين جسمين منها كمن يجعلها البخار المتوسط بين الماء والهواء وبالجملة يجعلها
الجسم الذى يعتقد انه يكون منه كل شئ ومنهم من يجعلها اجساما كثيرة بلا نهاية يجتمع منها جسم واحد
نسميه خليطا ومنهم من يجعلها اجساما كثيرة بلا نهاية فى العدد لكنها ليست متلاقية بل منفصلة فى
فى خلاء غير متناه فمنهم من يجعل صورها التى هى عندهم اشكالها بلا نهاية فى النوع ومنهم من يجعلها
لانواع صورها عددا متناهيا وانما الجاهم الى هذا ظنهم انه لا بد من ذلك فانه يجب ان يكون للكون
الغير المتناهى مادة وافرة لا تنقطع امدادها ومن هؤلاء من يجعل الغير المتناهى الا لانه شئ عرض له
ان لا يتناهى ومن الوجوه التى تدعو قوما الى توهم اثبات ما لا يتناهى ما لا يحتمل من ان كل متناه فيلحقه
ان يكون تناهيه الى شئ على نحو المشاهدات فنظن من ذلك ان يكون كل جسم يتناهى الى جسم وان يذهب
ارتكام الاجسام واستنادها الى غير النهاية ومن هذه الوجوه مقتضى التوهم وحكمه فان التوهم لا يمتنع
شئ من الاشياء حدا يتعين عليه بل دائما للوهم ان يتوهم ان يزيد فيه فهذه هى الوجوه الداعية الى اثبات
ما لا يتناهى فنبدأ فنبين انه لا يمكن ان يكون جسم او مقدار او عدد ذو ترتيب غير متناه وانه
لا يمكن ان يكون جسم يتحرك بكليته او بجزئيته غير متناه فنقول ان من المستحيل ان يكون
مقدار او عدد ذو ترتيب فى معدودات لها ترتيب فى الطبع او فى الوضع حاصلا موجودا بالفعل
غير ذى نهاية وذلك لانه كل مقدار غير متناه وكل معدودات ذوات الترتيب لا نهاية لها اما ان يكون
ذاهبا الى ما لا نهاية له بالفعل فى جهاته او فى جهة واحدة فان كان فى جهاته كلها فلنا ان نفرض فيها
حدا كنقطة فى خط او خط فى سطح او سطح فى جسم او واحد فى جملة عدد ونجعله حدا ونتكلم عليه من حيث
عنه حدا ونأخذ منه جزءا محدودا مثلا كا ج من اب الغير المتناهى من جهة ب فلا يخلو اما ان يكون
اب لو اطبق عليه متناه ج ب وجودى به او امتد ... ب مناسبة بينهما ان يكون
ذاهبا فيما لا نهاية مذهب اب او ينقص من اب متناه لاج فان كان اب مطابقا لج ب
الى غير النهاية و ج ب جزء او بعض من اب فالكل والبعض متطابقان هذا خلف وان كان
ينقص ج ب من اب فى جهة ب وينقص عنه ج ب متناه و اب يفضل عليه با ج
المتناهى فا ب متناه وقد كان غير متناه فتبين من هذا بيانا واضحا ان وجود ما لا يتناهى بالفعل
فى المقادير والاعداد المرتبة مستحيل ولنبتدى فى نمط آخر ونقول انه لا يجوز ان يكون جسم لا نهاية
له متحركا وذلك ان الحركة لا تنقل الا على احد وجهين حركة يكون فيها استبدال المكان وحركة لا يكون

مبدأ ان طبيعة غير المتناهى مع

فيلحق غ



فيها استبدال المكان فاما الحركة التى يكون فيها استبدال المكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهى
اما ان كان غير متناه من جميع الجهات فانه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدل به واما ان كان غير متناه من جهة دون
جهة فربما امكن ان يتصور عنه فراغ لكنه اذا انتقل اليه لم يخل اما ان يخلى عن الجهة المقابلة لها او لا يخلى
فان لم يخل فما انتقل لكنه ربا ونما وان انتقل واخلى فالجهة الغير المتناهية متناهية وايضا هذه الحركة لا تجوز
ان يكون طبيعية ولا قسرية اما انها لا تكون طبيعية فلان الطبيعى هو الذى يطلب مكانا طبيعيا وكل اين كان
قد فرغنا منه قبل حد وكل حد فهو محدود والمحدود لا ينتقل اليه ما لا حد له ولا حاز اليه واما القسرى
فانما يتبين عن قريب ان ما لا يتناهى لا ينفعل وايضا فان القسرى يكون الى خلاف الاين الطبيعى فاذا لم يكن
اين طبيعى لم يكن قسرى وايضا كيف يكون الجسم البسيط وما يجرى مجراه متناهيا من جهة وغير متناه من
جهة وطبيعته متشابهة فلا يخلو اما ان يكون الحد القاطع له امرا يقتضيه طبيعته او يكون انما عرض له
قسرا وامرا خارجا عن الطبع فاذا ذكره فان كان تقتضى طبيعته وطبيعته متشابهة بسيطة فمن الواجب
ان لا يختلف تأثيره عن طبيعته حتى يحد منه جانب دون جانب وان كان بالقسر فيكون طبيعته هذا
الجسم توجب ان يكون غير متناه فاما ان يكون قد عرض ان حادث قاطعا قطعه فجعله متناهيا
فيكون الغير المتناهى منه موجودا لكنه حد دونه وقطع عنه فلا يكون تناهيه الى خلاء او فضاء ولكن
تناهيه الى المقطوع من جنسه وطبيعته فلا يكون له ايضا مكان يتحرك اليه هذا النوع من الحركة واما
ان يكون حده من غير ان ابان منه اشياء بل من جهة ان جعل كمه كما واحدا فى جهة دون جهة كما لعارض
ان يجعل كم الجسم المتناهى اقل عند التكاثف واكثر عند التخلخل فيكون حينئذ من شان هذا الجسم ان يقبل
تناهيا وغير تناه وذلك بتأثير مؤثر وذلك مما ستوضح بطلانه بعد حيث نبين ان الجسم لا ينفعل هذا
النحو عن مؤثر متناه او غير متناه واما المركب فلا يجوز ان يكون غير متناه من جهة ومتناهيا من جهة فانا لو توهمنا
كل واحد من اجزائه قد يحرك الى الجهة التى التناهى لم يخل اما ان يحصل للكل انتقال من الجانب الغير المتناهى وذلك
محال واما ان لا يكون له انتقال من هناك فيكون بعض الاجزاء تحرك دون بعض وهذا خلاف ما فرض
فهذا اذ لجعل الحركة باستبدال المكان واما الحركة الاخرى التى لا يستبدل بها المكان فهى المستديرة
فلا يخلو اما ان يتم الدورة واما ان لا يتم البتة فان تمم الدورة عرض ما قلناه فى باب الخلاء من استحالة
الاستدارة فى امر غير متناه وان لم يتم الدورة فلا يخلو اما ان يكون تميم الدورة مستحيلا او لا يكون
فان لم يكن كان فرضه غير محال ولا يلزم منه محال لكنه يلزم منه كما قلنا محال وان كان تميم الدورة
مستحيلا فيكون لجزء منه مفروض ان يتحرك قوسا ولا يكون له ان يتحرك قوسا آخر والمتحرك والمسافة
ان كان فى القوس والاحوال كلها متشابهة وهذا مستحيل ان يكون من المستحيل ان يكون امران نسبتهما
الصورة لا امر واحد احدهما جائزا والآخر مستحيلا فتبين من هذا ان الحركة المستديرة مما لا يعرض البتة
للجسم الغير المتناهى وايضا لا يعرض لجسم متناه فى جسم غير متناه على نحو ما اوضحنا فى باب الخلاء واما الذى
يقال انه لو كان يتحرك على الاستدارة لكان له شكل مستدير او كان نصف قطريه كليهما لا نهاية له فيفصلهما
ما لا نهاية له او كان البعد بين الخط المتحرك المفروض خارجا عن المركز والخط الساكن المنتقل اليه غير
يصير غير متناه ثم يلزم ان يقطع فى زمان متناه وذلك محال فجميع ذلك مما لم افهم حق الفهم حجة ووجه صحة
وذلك انه لم يبرهن فى تعليمهم على ان كل متحرك على الاستدارة يجب ان يكون له شكل مستدير ولم يبرهن فى
من تعليمهم ان ما لا نهاية له فى جهة لا نصف له فان بينوا هذا بانه ان ما لا يتناهى لا يقبل الزيادة وبينوا
ايضا انه لم لا يقبل الزيادة ثم اشتغلوا بحديث الدائرة فقد تكلفوا شططا لا يلزمهم تكلفه فانا بانهم
ان ذلك لا يقبل الزيادة بكيفيهم غير محوج اياهم الى ان توسطوا امر النصف والضعف فيه من جهة
تضعيف القطر وعسى ايضا ان لا يكون النصف الا المحدود وكذلك الضعف واما حديث البعد فانه
ليس يجب عندى ان ذلك البعد بين الخطين يصير البتة بلا نهاية وكيف يحيط به الخطان الخارجان
ولو صح ذلك لاستغنيت عن ذكر قطع فى زمان متناه بل كنا نقيم خلفا عن قرب وهو انه غير متناه ويحده
خطان وهذا خلف واما انه لم ليس يجب ذلك فلانه ليس اذا كان البعد دائما يزيد يجب ان يحصل هناك
بعد غير متناه بل يكون التزايد ذاهبا الى غير النهاية وكل زيادة فهى متناهية على متناه وكل بعد يكون
متناهيا وهذا كما تعرف فى امر العدد انه يقبل الزيادة الى غير النهاية ويكون كل عدد يحصل متناهيا

ولا يحصل عدد لانهاية له الا بزيد عدد في النظام الغير المتناهي على عدد قبله الا بمثناه فهذا ما عندي وعسى
ان يكون عند غيري وجه محقق لبيان ذلك فان اشتهى احد ان يبين انه لا بد من بعد غير متناه يقع فليس
طريق لبيانه ما يقولون ما لم يحصل فيه على وجه ولا بعد دائن غير ناعضله بل يجب ان يقولوا هكذا البعض
بعدما بين نقطتين من الخطين الذاهبين الى غير النهاية متقابلين وليفصل بينهما بخط يكون وترا للزاوية
المقاطع فلان ذهاب الخطين في زيادة البعد هو الى غير النهاية فاذا الزيادات على ذلك البعد موجودة
بغير نهاية ويمكن ان يوجد متساوية لان الزيادات التي توجد على ما يجب يجتمع بالفعل فيما هو فوق مثلا ان
زيادة الثاني على الاول موجودة للثالث مع زيادة اخرى فيجب ان يكون الزيادات الغير المتناهية موجودة
بالفعل في بعد من الابعاد وذلك لان الزيادات بالفعل موجودة وكل زيادة بالفعل موجودة فهي
وجد لواحد فيلزم ان يكون بعد موجود فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية فيكون ذلك البعد
زائدا على المتناهي الاول بما لا نهاية له فيكون بعدا غير متناه لكنه اذا حصل على هذا الوجه كان الخلف
ظاهرا ليس يحتاج فيه الى الحركة وذلك لان هذا الغير المتناهي لا يمكن ان يوجد الا بين الخطين فيكون
متناهيا او غير متناه هذا محال ونقول ايضا ان ما يقال من ان الاجزاء الغير المتناهي يجب ان يسكن في
كل موضع ويتحرك الى كل موضع لان كل موضع له طبيعي فهذا ايضا مما لم نحققه ولم نفهم فانه ليس يجب
اذا كان لشيء واحد مواضع كل واحد منها له بالطبع ان يلزمه ان لا يسكن في كل واحد منها وان يتحرك
من كل واحد منها فان امثال هذه المواضع ايها اتفق للجزء الحصول فيه من بين جملة الموضع الكلي له ووقف
بطبعه ولم يبرح كالجزء من اجزاء الهواء في جملة حيز الهواء وجزء من اجزاء الارض في جملة حيز الارض
ولولا هذا لما كان ان تكون ولا حركة بالطبع فان الجزء دائما يفضل على مستقل الاجزاء فعسى ان يكون لهذا
وجه بيان لم افهمه واما انه لا يكون لاجزاء ذلك الجسم حركة طبيعية فذلك صحيح لانه لا يخلو اما ان يكون
الجسم غير متناه في جميع الجهات فلا يكون موضع مطلوبا لاجزائه بالحركة تخالف البتة الحركة وان كان
في جهة دون جهة حتى يكون الجزء يتحرك اذا كان خارجا عن الحد الذي في الجهة المحدودة فلا محالة ان
الجزء يتحرك الى مكان يطلبه بالطبع ولكن الذي يطلبه الجزء يجب ان يكون نحو جهته الذي يطلبها الكل
والكل لا يطلب مكانا بالطبع اذ لا مكان له لا مجانس ولا غير مجانس اعني بالمجانس ان يكون سطح شبيه
بسطحه وغير المجانس ان يكون سطح غير شبيه بسطحه في طبيعته كالهواء عندنا من سطح النار فاذا كان
طبيعة الكل لا تطلب مكانا ولا تختص بها ولا يتعلق بطبيعة الجزء ايضا لا يطلب مكانا الا انحيز الكل
الذي له متشابه يسكن في اي موضع اتفق ولا حيز له خارجا عن حيز الكل اللهم الا ان يجعل الكل متناهيا
في جهة فيجب حينئذ ان يكون حيز الكل هو الذي يطلبه الجزء وهو الذي يسكن فيه الكل فنرى ان هذا
الحيز بعيدا ويحيط القول بالبعد باطل ولا يحيط الغير المتناهي فعسى ان يكون الجزء يطلب الكل بحركته
الطبيعية حتى يتصل به او لا على قرب السموت وليس الحال في الاجسام الطبيعية هذا فدع
ذلك مما نعلم انه فان الجزء لا يطلب مكانا بالطبع وما لا يطلب مكانا بالطبع فهو لا يتحرك بالطبع فان
الذي يظن ان الحركة بالطبع هو الى غير المكان الطبيعي بل الى الكلية او غير ذلك امر تبين لك بطلانه فيعلم
من هذا ان الاجسام التي لا اجزاء لها حركات طبيعية الى الجهات المحدودة العدد المشار اليها كلها متناهية لا اجزاء لها ح
والجسم الذي ذلك لكليته اظهر ونقول ايضا انه لا يجوز ان يكون الاجسام محدودة المقادير غير محدودة
العدد فانها لا يخلو اما ان يكون متماسة او يكون متباينة مبثوثة المكان فان كانت متباينة فلو كانت
متماسة مثلا فيه صار حجم جملتها من جميع الجهات اصغر واقرب الى الوسط من حجم ما يحويها فيكون
متناهية الحجم ضرورة وقاصرة عن الحجم الاول بمقدار ما قطعت من جهاتها الى التماس فيكون
الحجم الاول ايضا متناهيا فيكون عدد الموجود منها في حجم متناه متناهيا لان الاجزاء الموجودة بالفعل
في كل محدود محدودة بالعدد ومن هذا يعلم انه لا يجوز ان يكون حركة ذاهبة الى غير نهاية في الاستقامة
اذ قد علمت تناهي الابعاد وسلف لك تناهي الجهات فانه يستحيل ان يكون حركة الى السفل مثلا و
السفل غير محدد وكذلك حال العلو واذا كان السفل محددا فمقابله لا محالة محدد وكذلك ان كان
العلو محددا فمقابله لا محالة محدد والا لم يكن موجودا فلم يكن مقابلا فلم يكن للسفل مقابل فلم يكن
السفل سفلا لان السفل سفل بالقياس الى العلو ومن الكلام المستحيل قول من جعل الغير المتناهي

فيها ح



من حيث هو غير متناه استطقسا ومبدأ ليس ذلك من حيث هو طبيعة اخرى كمائية او هوائية فتلك
الطبيعة تعرض لها ان لا يتناهى والدليل على استحالة هذا القول ان هذا الذي هو غير متناه اما ان يكون
منقسما واما ان يكون غير منقسم فان كان غير منقسم فليس هو غير متناه من الجهة التي يذهب اليها بل
على سبيل السلب كما يقال للنقطة انها غير متناهية وليس الى هذا يذهبون بل يريدون غير متناه يكون
لنا ان ناخذ منه ما شئنا وان كان منقسما وليس ينقسم الى طبيعة اخرى اذ ليس هناك طبيعة غير طبيعة
ما لا نهاية من حيث هو لا نهاية يجب ان يكون كل جزء في طبع الكل وان يكون الجزء المحاط المحدود بالقسمة
منه ايضا غير متناه وهذا محال فقد وضح مما قلنا انه لا وجود لجسم غير متناه والجسم متحرك بالطبع غير متناه
ولجسم استطقسي مؤثر متؤثر غير متناه وكذلك الاعداد لها ترتيب في الطبع غير متناهية بالفعل فبقي ان
يتامل نحو الكون من وجود ما لا يتناهى في الاجسام انه هل هو مما يصح ام لا وذلك حال لونها فنقول قد ظن
بعض المتقدمين انه كما ان الجسم ان يمعن ذاهبا في الانقسام من غير ان يفضي حدا في الصغر لا اصغر منه
كذلك له ذلك في جانب العظم فانه كما ان هذا الانقسام ليس يحصل بالفعل معا ولكن يحصل شيئا بعد
شيء فلا ينتهي الى حد لا اصغر منه كذلك الحال في العظم قال فانه وان استحال وجود عظم الجسم غير متناه
بالفعل فليس يستحيل التسلوك اليه كالحال في تزايد الاعداد فلننظر في هذا المذهب ولنتامل كيف يصح
وكيف لا يصح فنقول انه يصح من وجه ولا يصح من وجه اما الوجه الذي يصح به هذا المذهب فذلك لان
في الصغر التوهم ان تقسم جسما متناهيا قسمة لا يقف في الصغر التوهم ان لا نزال ناخذ جزءا من المقسوم
فنضيفه الى جزء آخر او جسم آخر فيصير اكبر مما كان ثم ناخذ جزءا آخر من الباقي اصغر من الباقي ونضيفه
الى زيادة اولى فلا نزال نزداد ذلك زيادة كل ثان منها يكون اصغر من الاول ولا يبلغ الجسم المزيد
عليه بكل الزيادات ان يساوي جملة الزيادات التي تحصل فيه جميع الجسم المقسوم وهذا الضرب من الزيادة لا يبلغ
بالجسم كل عظم اتفق بل له حد لا ينتهي اليه البتة فضلا عن ان يعبر عليه واما الضرب من الزيادة التي
من شانها ان يمر بالجسم حتى يوافي كل حد في العظم ويزيد عليه فذلك متعذر وليس على قياس الصغر
فان القسمة لا يحتاج الى شيء خارج عن الجسم والنمو والتزيد يكون اما بمادة تنضم الى الاصل وهذا يوجب
ان يكون مواد الاجسام لا نهاية لها واما بتخلخل وانبساط لا يقف وهذا يستحيل لانه يحتاج كل تخلخل ان
يتخلخل في حيز خلاء او ملاء وكل ذلك متناه كما قد علم والخلاء خاصة لا وجود له ولانه لا يجوز ان يكون
حركة تقتضي جهة الا وهي محددة فنقول في تبيين كيفية دخول ما لا يتناهى في الوجود وغيره
دخوله فيه وفي نقض حجج من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل اذ قد تبين هذا كله فبالحري
ان نعلم انه كيف يمكن ان يكون لما لا يتناهى في انقسام الجزء وفي تزيد العدد وفيما يجري مجرى ذلك وجود
فنقول ان قولنا ما لا نهاية له تارة يتناول الامور التي توصف بذلك وتارة يعنى بها نفس حقيقة الغير المتناهي
كما اذا قلنا هو عشرون ذراعا فتارة يعنى به الخشبة التي هي عشرون ذراعا وتارة يعنى به طبيعة هذه
الكمية وايضا نقول لنفس هذه الطبيعة انها لا تتناهى ونعني بذلك انها بحيث اي شيء منها اخذت وجدت
موجودا من خارج من غير تكرير ونقول ذلك ونعني به انها لم تحصل عند حد يقف عليه فتتناهى عنده فان
هي غير متناهية بعد اي غير واصلة الى نهاية الموقف فاما الامور التي يقال لها انها غير متناهية من
الطبايع التي ذكرناها فيصح ان نقول انها موجودة في القوة لا بالجملة بل كل واحد فيكون الامور التي لا نهاية
لعددها كل واحد منها موجود في القوة والكل بما هو كل غير موجود لا بالقوة ولا بالفعل الا بالعرض
من جهة اجزائه اذا كان قد يقال مثل ذلك واما طبيعة لا نهاية له نفسها فالمعنى الاول منه غير موجود
لهذه الاشياء لا بالقوة ولا بالفعل وذلك لانه ان كان موجودا فاما ان يكون عارضا لشيء آخر وقد بينا
انه لا يجوز ان يكون شيء عرض له ان يكون بلا نهاية واما ان يكون بنفسه طبيعة قائمة من حيث هو لا نهاية
هو الموجود بالفعل والمبدأ ايضا على ما يراه قوم وقد ابطلناه والمعنى الثاني موجود بالفعل دائما فان
الانقسام دائما يحصل بالفعل لم يتناه الى حد لا حد بعده في حدوث الوجود فقد علمت ان ما لا نهاية له كيف
هو في القوة وكيف هو بالفعل وكيف هو لا بالقوة ولا بالفعل والذي منه بالفعل غير خال عن طبيعة ما
بالقوة فان نحو ذلك انه لم يتناه الى زوال طبيعة القوة بل طبيعة القوة محفوظة فيه دائما فيكون ما لا نهاية
له ثباته وحقيقته متعلقة بوجوده بالقوة فهو متعلق بطبيعة المادة وبطبيعة الصورة التي هي

الفصل والكل صورة او ذو صورة فالانهاية له ليس بكل ويعلم من هذه الاشياء التي بيناها انه لانهاية له
طبيعة عدمية وليس هو محيطا بكل شيء كما ظن بعضهم بل هو محاط بالصورة لانه قوة الهيولى ❁ فان قال قائل
ان الانقسام الغير المتناهي خاصية تلحق الكمية وهي صورة ❁ فالجواب ان الانقسام يقال على وجهين احدهما
الافتراق والانقطاع وهذا يلحق لكن لاجل استعداد المادة والاخر الانقسام بمعنى ان في طبيعة الشيء ان
يفرض فيه شيء غير الاخر والاجزاء لكذلك وهذا يلحق المقدار لذاته والاول لابد فيه من حركة والثاني لا يحتاج
الى الحركة والاول هو الانقسام الحقيقي وهو الذي يغير من حال الشيء واما هذا الثاني فهو امر موهوم والاول
لا يقبله المقدار لذاته البتة لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول وذلك اذا عرض ابطل وجود المقدار الاول
فان المقدار الاول لم يكن الا ذلك الاتصال المعين ليس شيئا فيه ذلك الاتصال المعين فان المقدار كما علمته
مرادا هو نفس الاتصال ليس الشيء المتصل باتصال فيه فاذن اذا عرض الانفصال المفكك ابطل المقدار
الاول واحدث مقدارين آخرين وحدث متصلان محدودان آخران بالفعل بعد ان كانا بالقوة ولو كانا
بالفعل لكان في متصل واحد متصلات بالفعل بلانهاية ولا ننكر ان يكون الانقسام الذي يقبله المادة
انما يقبله بسبب وجود الكم له فيشبه ان يكون الناس يرون ان الهيولى صورة يتهيأ للانقسام الدائم المفرق
وهو الجسمية وصورة اخرى يمنع من ذلك ولا يثبت عليه اذا وقع كما يقولون ان الجسم اذا قسم دائما فانه
لا يبقى كما بل يبطل الكمية ويبقى الجسمية وهذا يجب ان ينظر فيه ثم ليس اذا قلنا ان الصورة الكمية تهيئ المادة
للانقسام الذي يخص المادة وجب ان يكون ذلك الاستعداد للصورة فليس ما يفعل فعلا يجب ان يكون
في نفسه يفعل ولا ايضا يجب ان يكون تلك الصورة باقية مع خروج ما يهيئه الى الفعل فان الحركة تهيئ النحو
يقرب الجسم من السكون الطبيعي ويهيئه له ولا يبقى مع ذلك لان فعلها هو التهيئة فيجب ان يوجد مع التهيئة
فكذلك فعل الكمية التهيئة واما القسمة فهي من شيء آخر والثاني يقبله المقدار لذاته فقد علم نحو وجودهما
لا يتناهي والعدد يعرض له ذلك في التضعيف ويتناهى من تلقاء الوضع والمقدار يعرض له ذلك في التنصيف
والنقصان ويتناهى من قبل التضعيف اذ كان تضعيفه من حيث هو مقدار تضعيفا له من حيث هو عدد اوله
واحد والواحد مبدأ عدد فانه يبتدئ من واحد ويصير اثنين والحركة يعرض لها الانقسام الغير المتناهي
بسبب المقدار الذي هي عليه واما الزمان فان الاستعداد الموهوم من القسمة فيه فانما يعرض له من حيث
هو مقدار لذاته واما المعين بالفعل فيعرض له بسبب الحركة وفرق بين الواقع بالفعل وبين الموهوم والاستعداد
فان المقادير موضوعة بذاتها لان تعرض لها القسمة الوهمية الى غير نهاية ومستعدة له واما خروج ذلك الى الفعل
فيكون بسبب شيء آخر وحيث يقال ان الزمان يعرض له ذلك بسبب الحركة فمعنى العارض الذي وقع بالفعل
شيئا بعد شيء بلانهاية واما طبيعة الاستعداد فهي للزمان من حيث هو مقدار والحركة لا يفيد ذلك بل كون
الزمان وهو على نحو من الوجود يلزمه ذلك الاستعداد كما ان العاد مثلا اذا وجد بالتعديل او بعمل آخر
عشرة فليس هو الذي يجعله زوجا بل يوجده ويلزم وجوده ان يكون هو زوجا اما الحركة من حيث هي قطع
فانها كما يعرض لها ان لا يتناهى في القسمة كذلك يعرض لها ان لا يتناهى في التضعيف والزيادة فاذن
خاصية التناهي وعدم التناهي ليس انما يلحق الحركة بسبب كمية لذاتها فيلحقها بسبب كمية اخرى وليس
يلحقها بسبب كمية المسافة اذ المسافة متناهية فيلحقها اذن بسبب الكمية الاخرى التي هي الزمان فالحركة
علة لوجود الزمان والزمان علة لكون الحركة المتناهية المقدار وغير متناهية والحركة علة لوجود الحركة
فهو علة اولى لوجود الزمان والزمان علة لوجود الحركة فهي علة اولى لوجود الزمان وعلة لثبات الحركة التي
هي كالاول فنسبة ثباتها اذديادا واستدادا كميتها التي هي الزمان وليس علة بوجه لكون الزمان مستعدا
لان يمتد الى لانهاية وعلة لكون الزمان ممتدا بلانهاية حتى يصير الحركة بلانهاية فان ذلك للزمان لذاته كما كان
في الانقسام ايضا لكن وجود هذا المعنى بالفعل للزمان فهو بسبب الحركة وبواسطة الحركة كما كان وجود
الانقسام له بالفعل بسبب شيء من خارج فاذن فالحركة سبب لوجود هذا العارض للزمان والزمان سبب
لوجود هذا العارض للحركة لكن هذا بوجه وذلك بوجه اما الحركة فهي علة بعد العلة الحركة لوجود هذا
العارض للزمان بالحقيقة اذ كان ان الحركة لا يقطع الحركة بل يصلها واما الزمان فهو علة لكون الحركة
ذات مقدار غير متناه فالزمان علة لمقدار الحركة فاذا عرض له ان لا يتناهى عرضا اوليا بايجاب الحركة
ذلك وايجاده الزمان على ذلك عرض بواسطة اذ قبل على الحركة ليس عرضا اوليا بالقصد الثاني فيقال

شيء خ



على الحركة انه متناه او غير متناه لاجل ان عارضه الذي هو الزمان كذلك فالحركة جعلت نفسها بالعرض كذلك
ان جعلت عارضها كذلك ولاجل العارض يقال لها ذلك وذلك مما يكون كثيرا فان كثيرا من الاشياء يوجد
امرا لذلك الامر صفة اولية ويكون له من جهة ذلك تلك الصفة صفة ثانية وبالقصد الثاني وليست
اولية فهذا ما نقوله في تحقيق كيفية وجود الغير المتناهي فاما الحجج المعولة في اثبات ما قيل فيها من امر
التضعيف وامر القسمة وامر الكون والفساد والزمان وغير ذلك فمعلوم انه لا يوجب لغير المتناهي وجودا
على غير النحو الذي نقوله واما ما قالوه من امر ان كل متناه فانه يتناهى الى شيء آخر فانه ليس يسلم لانه اذا
اتفق ايضا ان كان شيء واحد متناهيا وفيه نهايته عند شيء آخر فهو متناه وملاق ومن حيث هو متناه فله
نهاية فقط ومعنى انه متناه هو ذلك واما من حيث هو ملاق فنهايته عند شيء آخر امر يقتضيه الملاقاة
وليس هو مقتضى تناهيه فان مقتضى تناهيه هو انه ذو نهاية فقط واما ان نهايته عند شيء آخر فهو معنى
آخر زايد من معناه فلو كان كل متناه يلزمه ان يكون ملاقيا لشيء من جنسه او غير جنسه كان دليلهم تاما لو لم
وكان كل جسم يتناهى الى جسم ولكن ليس يجب ان يكون كل متناه ملاقيا لجنسه حتى يلاقي الجسم لا محالة
جسما فانت تعلم ان الحركة تتناهى الى السكون وهو عدم فقط وضد واما حديث التوهم فليكن ذلك مسلما
لكن لا يلزم من ذلك ان الموجودات لا تتناهى في الوجود بل ان الموجودات لا تتناهى في التوهم فصل
في ان الاجسام متناهية من حيث التأثير والتأثر ونقول انه لا يجوز ان يكون جسم فاعلا في
جسم ومنفعل عن جسم فعلا وانفعالا لازمانيا وهو غير متناه اما انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل
في جسم كذلك فلان ذلك الجسم المنفعل لا يخلو اما ان يكون متناهيا او يكون غير متناه فان كان متناهيا
فلاشك ان الفعل والانفعال يجري بينهما بالطبيعة كل واحد منهما لا لانه متناه او غير متناه فان كان
انفعال المنفعل عن الفاعل الطبيعي فمن شان جزء من احدهما الذي هو المنفعل ان ينفعل عن جزء من الآخر
فاذا انفعل جزء من غير المتناهي في المتناهي او في جزء منه في زمان فيكون نسبة ذلك الزمان الى الزمان الذي
ينفعل في ذلك بعينه غير المتناهي كنسبة قوة الغير المتناهي الى قوة المتناهي فان الاجسام كلما كانت اعظم
صارت قوتها اشد وكان فعلها وزمانها اقصر فيجب من ذلك ان يكون فعل غير المتناهي لا في زمان
وقد فرض في زمان وان كان ذلك المنفعل غير متناه فان نسبة انفعال الجزء منه الى انفعال الكل كنسبة
الزمانين فيجب ان يقع انفعال الكل جزء منه لا في زمان ويكون انفعال الجزء الاصغر من ذلك اسرع من انفعال
الجزء الاكبر اذ كان الاصغر مقتضيا للسرعة فيكون شيء اسرع من الكاين لا في زمان وايضا اذا فرضنا
للمنفعل جزءا فانفعل لا في زمان فلا يخلو اما ان يقع انفعال ما يليه مع انفعاله فيكون انفعال الجميع واقعا
لا في زمان واما ان يقع بعده فلنفرض جزءا آخر بعده فلا يخلو اما ان يكون ذلك الجزء انفعل معه فيرجع
ما قلناه او انفعل بعده ايضا لا في زمان فيكون الآنات تتتالى والحق يمنع هذا واذ قد عرفت هذا من
جهة الفعل فلك ان تعرف مقابل ذلك من جهة الانفعال فتعلم من هذا ان الاستقصات التي تفعل بعضها
في بعض فعلا زمانيا ويكون كلما ازدادت عظما ازدادت قوة كلها متناهية وليس لقائل ان يقول
ان قوة الاجسام وصورها والصور لا تشتد ولا تضعف وذلك لانها وان كانت لا تشتد في جوهرها
فانها تشتد في تاثيرها في الزيادة اضعافه وان كان لا يجوز ان يكون الصورة التي في هذه النار تشتد
وتضعف لا في هذه النار ولا في مثلها فانها في ضعف النار يكون اقوى وفي ضعف المدة يكون افعل
وليس هذا بمعنى زيادة الشدة في الجوهر بل في زيادة الاثر على ان الصورة تفعل باعراض تشتد وتضعف
مع تكثر الصور وتضعفها تبعا للمقدار وهذا نوع من التزايد في الصور غير التزايد الكاين بالاشتداد وانت
تعلم هذا بعد ومن هذه الاشياء يعلم انه لا يكون في جسم من الاجسام قوة على التحريك القسري والطبيعي
غير متناهية الشدة كالميل الثقيل والخفيف فان ذلك يوجب وقوع فعله لا في زمان ويستحيل ان يكون
حركة لا في زمان وانما يجب ان يقع في زمان لانه كلما اشتدت القوة قصرت المدة فاذا لم يتناه في الاشتداد
بلغت من الصغر ما لانهاية له فيجب ان ينظر في حال القوى وتناهيها ولا تناهيها وقبل ذلك نقول ان
القوى يقع بينها وبين قوى اخرى تفاوت في امور منها سرعة ما يفعل وبطوه ومنها طول مدة استيفاء
ما يفعله وقصرها ومنها كثرة عدد ما يفعله وقلته مثال الاول ان اشد الراميين قوة هو اسرعهما في الرمي
لمسافة معينة قطعا ومثال الثاني ان اشد الراميين قوة هو اطولهما زمان نفوذ الرمية في الجو مع تساو

فيكون نهايته عند شيء آخر ح
التضعيف خ
نرح
كلما عظمت خ

المثاني الاخر ومثال الثالث ان اشد الرامين قوة هو اكثرهما قدرة على رمي ابعد رمي واذا كان التفاوت
يقع من هذه الوجوه فالزايد يقع على هذه الوجوه والازيد يقع على هذه الوجوه والذاهب في الزيادة
الى غير غاية يقع على هذه الوجوه ولان القوة في نفسها لا كمية لها وانما كميتها بالعرض اما بالقياس
الى الشيء الذي فيه القوة واما بالقياس الى الشيء الذي عليه القوة والشيء الذي فيه القوة يكون
ابدا متناهيا اذ الاجسام متناهية ولو كانت غير متناهية لكانت القوة بسببها غير متناهية فبقي
ان يكون القوة انما هي متناهية وغير متناهية بالقياس الى كمية ما عليه القوة فاذا كان ذلك الشيء
جايزا فيه ان يكون غير متناه على نحو الجواز الذي لغير المتناهي كانت القوة بالقياس اليه غير متناهية
فلننظر الآن هل يجب ان لو كان جسم يقوى على امر من الثلاثة وكان غير متناه ان يكون قوته ايضا غير متناهية بالقياس
الى ذلك الامر من الامور الثلثة فنقول انه ان كان يجب ان يكون الجسم الاعظم اوفر قوة او اكثر في الامر
المقيس اليه من الامور الثلاثة فيجب اذا كان غير متناه ان يكون قوته غير متناهية وانت تعلم ان قوة
جملة محركين دفاعين اثنين على اي نحو كان اكثر من قوة احدهما فان الجملة تقوى على ما يقوى عليه الواحد
وعلى امر خارج عن ذلك لا محالة اذ لها قوة خارجة عن قوة الواحد فكذلك قوة الاعظم اكثر واشد
فيجب ان يكون كلما ازداد اعظم صادفت القوة اكثر وازيد والذي يذهب الى غير نهاية في العظم فكذلك
قوته يزداد الى غير النهاية في الامر المقيس اليه القوة فلو كان المقيس اليه القوة متناهيا لكان للقوة جزئيا
من الجسم نسبة الى جزء مما الذي عليه القوة غير متناهية فاذا وضع من المنفعل جزء ومن الفاعل
جزء الى ان يفني المنفعل المتناهي ويحصل بازائه من الجسم الغير المتناهي جملة اجزاء متناهية فكانت نسبة
قوة الجزء الواحد من ذي القوة الى الجملة قوى جميع تلك الاجزاء المتناهية كنسبة الجزء من المنفعل الى جميع المنفعل
وذلك كقوة الجزء من الجرم المفروض غير متناه الى قوة جميع غير المتناهي فيكون قوة جزء متناه من هذا الجسم
القوي الغير المتناهي مساوية لقوة الجسم كله الذي يفضل عليه بقوته الموجودة في الاجزاء الغير المتناهية
الخارجة عن ذلك الجسم هذا خلف فالواجب ان يكون ازيد منه بحسب النسبة بل ربما اوجب الاجتماع اشتدادا
قوة فوق الذي توجبه النسبة فبينا انه لو كان جسم غير متناهي العظم لكان غير متناهي القوة بالقياس
الى المقوى عليه فلما لم يجز ان يكون جسم غير متناه لم يجز ان يكون قوة غير متناهية من هذا القبيل فلينظر
هل يجوز ان توجد قوة غير متناهية لا في جسم غير متناه ولينظر هل يمكن وجود قوة غير متناهية بالقياس
الى شدة الفعل فنقول ان هذا لا يوجد الا لكان فعلها في الشدة واقعا لا في زمان فكل شدة في زمان
لان كل شدة فهي تقطع لمسافة او نظير مسافة وكل ذلك في زمان فلو كانت حركة لا نهاية لها في الشدة
لكان زمان لا نهاية له في القصر وهذا محال لكنا نعلم بالجملة انما يعتبر الشدة في الامور التي لها وجود
في زمان واما الامور الواقعة في الآن فلا يقال فيها شدة ولا بطوء ● فان قال قائل ان القوة الغير
المتناهية تفعل في آن وسائر القوى تفعل في زمان فليضع القوة الغير المتناهية على ان يكون فعلها
لا شدة فيه ● فالجواب عن ذلك انا نعترف في هذا الباب بان الحركات المكانية التي توجب قطع
مسافة ما ويختلف فيها بالسرعة والبطوء ولا يمكن الا في زمان اذ لا يمكن قطع مسافة في آن والا
لانقسم الآن بانقسام المسافة فكذلك ما يجري مجرى الحركات المكانية مما يقع فيه سرعة وبطوء
لضرورة حاجة وقوع ذلك في زمان فاذا كان شيء يحتمل ان يقع في آن او ان يقع في زمان فليس كلامنا
الآن فيه بل كلامنا في الامور التي تختلف بالسرعة والبطوء ولا تخلو في وقوعها عن زمان فانها كما
تشتد قوتها بقصر زمانها فاذا كان غير متناهية كانت آنية فاذن وذلك محال لان
المسافة لما لا ينقطع في آن او في زمان لم يكن له نسبة الى زمان فيكون ما ولا قوة متناهية
فيعود الى تعيين نسبة الزمان الى الزمان كنسبة القوة الى القوة فيصير القوى التي لا تتناهى بما يقوى
عليه نسبة الى المتناهية التي تتناهى بما يقوى عليه فاذن اذا كانت قوة غير متناهية فيكون ما يقوى
عليه احد الامرين اما اخس بما في المدد واما الكثرة فلينظر الآن هل يمكن ان يكون لهذه القوة التي لا تتناهى
ما يقوى عليه كثرة او شدة في جسم حتى يعرض له انقسام بانقسام الجسم كما كثرة ما كثرة
حركة او مدة محدودة على ترتيب محدود ومحاذى المدة واما كثرة مختلفة من اشياء مختلفة في
تراتيب مختلفة فيجب ان يعرف الآن المنظور فيه القوة على كثرة مختلفة غير متناهية فلا كلام لنا فيها



ولنبحث عن قوة على كرة متشكلة من ترتيب واحد عادية للمدة فلينظر هل يجوز ان يكون في الاجسام قوة على
كرة بهذه الصفة وعلى مدة غير متناهية فنقول ان ذلك لا يمكن لان هذا الجسم لا محالة يتجزى ويتجزى معه
القوة وجزء هذه القوة لا يخلو اما ان يقوى على ما يقوى عليه الكل في الكثرة والمدة من آن معين فيكون المقوى
عليه فيهما جميعا في القوة شيئا واحدا فيكون لا فضل للكل على الجزء في المقوى عليه وهذا محال واما ان يكون
لا يقوى عليه فيجب اما ان يقوى على شيء من جنسه او لا يقوى على شيء من جنسه البتة ومحال ان لا يقوى
على شيء من جنسه فان القوة تكون سارية في الجسم ذي القوة فيكون للجزء قوة من جنس قوة الكل ومقوى
عليه من ذلك الجنس الذي للكل فلا يخلو اما ان يكون مثلا المقوى عليه الذي يحركاته شيئا واحدا او يكون
ما يقوى عليه الجزء اصغر من ذلك فان كان شيئا واحدا وكان جميع ما في القوة مما لا نهاية له كثرة ومدة
من آن معين يقوى عليه كل واحد منهما فهما سواء في المقوى عليه وهذا محال لانه كان ما يقوى الجزء على تحريكه
اصغر والكل ايضا يقوى على ذلك لا اصغر فاما ان يكون المقوى عليه في الكثرة والمدة من آن معين فيهما
سواء وذلك محال او يكون للجزء اقل وانقص واذا كان ما يقوى عليه الجزء انقص لم يكن نقصانه في اتصاله
من الآن الذي فرضنا الاعتبار منه بل من الطرف الآخر واذا نقص من غير المتناهي في جهة كونه غير متناه
فاد غير المتناهي عليه في تلك الجهة وما زاد عليه شيء في جهة فهو متناه في تلك الجهة فيكون اذن الجزء للقوة
متناهي القوة بالقياس الى مدة الفعل لكن جملة الجسم المتناهي تناسب الجزء المفروض مناسبة محدودة
فالقوة التي في الجملة تناسبها مناسبة محدودة وهذه المناسبة بالقياس الى المقوى عليه فالمقوى عليه
الذي للجملة تناسب المقوى عليه الذي للجزء مناسبة محدودة فزمان الجملة ايضا محدود وكذلك عدده
والكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضناها في قوام الخلاء والملاء وذلك لانا
لسنا نحتاج الى اعتبار وجود هذه المناسبات بالفعل بل نقول انه ما تقدير مناسبته يوجب هذا الحكم
فهو متناه على التقديرات التي يفعلها المهندسون وبالجملة ليس العايق في ذلك من طبيعة القوة ولكن
من طبيعة الامور التي ليست توجد فنحن نقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو ما لكانت
طباعها توجب كذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم متناه لما كانت تكون بحيث لو كانت الامور
توجد كذا لكان طباعها توجب كذا وكذا وذلك واجب لها ان يكون فتبين من هذا انه لا يجوز ان يكون في
جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة المذكورة واما بالقياس الى العدة المختلطة
فمعنى الامران يشكل فيه فلا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فيها وذلك لانه لا يلزم ان يكون العدة المعدودة
الواقعة في المستقبل اذا كانت انقص من عدة اخرى ان يكون متناهية فيجوز ان يكون في المستقبل امور
بلا نهاية لكن بعضها انقص من بعض كحركات بلا نهاية هي اسرع وحركات بلا نهاية هي ابطاء فاذن وحدات
الاسرع لا محالة اكثر من وحدات الابطاء وكذلك العشرات الغير المتناهية اقل من الوحدات الغير المتناهية
واكثر من المائين والالوف الغير المتناهية واما في الزمان المتصل من الآن فلا يجوز ان يكون زمان غير
من آن اقل من غير المتناهي المبتدأ من الآن الا متناهيا ولكنه اذا كان ما يقوى على كرات مختلطة غير متناه
كل ترتيب منها فقد يقوى على ترتيب واحد منها مبتدأ من وحدة معينة او آن معين فاذا كان الجسم لا يقوى
على ترتيب واحد غير متناه فكذلك لا يقوى على خلط من تراتيب مختلفة واما انها لا تقوى على ترتيب غير
متناه فذلك بين مما قلناه واما اذا كان كل كرة منها غير منتظمة في ترتيب ويكون الكثرة مجتمعا ولحدا
لا ترتيب فيه فلا يتبين لنا من هذا العلم امتناعه فقد بان انه يستحيل ان يكون لجسم قوة بلا نهاية في الشدة
وفي المدة وفي العدة ● فان قال قائل ان القوة التي في الفلك لا تزال ابدا تقوى على تحريك الفلك
على الدوام دفعات من غير انقطاع وهي جسمانية ● فنقول اولا ان تلك الحركة كما تستعمل في موضعه حركة
بالعرض لجرم ما المحرك بها فيه ومع ذلك فهو عن السبب المحرك للفلك دائما بتوسط حركة الفلك ونحن
لا نمنع ان يكون قوة غير متناهية تحرك جسما وتحرك بتوسطه شيئا آخر حركات غير متناهية ولا يكون القوة
الغير المتناهية مستقرة في احد الجسمين انما نمنع ان يكون قوة غير متناهية هي في جسم يحرك ذلك الجسم او
جسما آخر فاما ان كانت لا في جسم وتحرك جسما وتحرك ذلك الجسم بسبب تحركه عنها جسما آخر حركة غير
متناهية فذلك مما هو موجود وليس عليه كلام فانه لا مانع ان يكون قوة غير متناهية على الكون الذي
يجوز لها بريئة عن مخالطة الاجسام تحرك جسما فيحرك به اجسام كثيرة ملتحمة به وتتولد عنها نظام في اعلام

متكون لا ينقطع انما كان لاننا في القوة الغير المتناهية التي هي اصل ومبدأ لنظام الترتيب الغير المتناهي
متى كان او وقع في التكون او حركة متصلة وكان بواسطة او بغير واسطة فانا نعلم ان ذلك المبدأ
لا يكون في جسم ❁ فان قال قائل انه ليس من المستحيل ان يكون للجسم قوة على ما يلزم وجود ذلك
الجسم ثم يكون ذلك الجسم مما من شانه ان يبقى دائما فيصدر عنه ذلك الفعل ابدا وذلك العدد دائما
فالجواب عن هذا ان ذلك من المستحيل لما بيناه بل يلزم مما بيناه ان لا يكون لجسم من الاجسام قوة يفعل
بها فيما يماسه دائما بل قوة كل جسم يفعل بها فيما يماسه تحريكا منقطعا من تبعيد وتقريب لا جسم
من الاجسام يمكن ان يكون فيه قوة تبقى دائما مع بقاء الجسم يكون فعلها واحدا مستمرا متشابها بل
يجب ان يكون قوة الجسم قوة انما يصدر عنها فعل يقتضي نفسه التناهي وان يبقى الجسم دائما فيكون
ساكنا دائما او جاذبا او محيلا او شيئا مما يجري هذا المجرى ❁ فان قال قائل انا نشاهد الارض
لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض لكان يوجد عن قوتها سكون متصل في مكانها الطبيعي ❁
فنقول اما السكون فعدم فعل لا فعل ومع ذلك فبقاء الارض والاجرام القابلة للكون والفساد
دائما وبقاء قواها كذلك مما سنبين استحالته ❁ ثم لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون هذه القوة
الغير المتناهية انما توجد لجملة الجسم فاذا قسم الجسم بطلت فلم يوجد من تلك القوة شيء للجزء ولم يقو
الجزء على شيء مما يقوى عليه الكل لان محل هذه القوة الكل كما يوجد من القوى في الاجسام المركبة
بعد المزاج ولا يكون موجودة لشيء من الاركان التي امتزجت عنها وكما ان المحركين للسفينة فان الواحد منهم
لا يحركها البتة ❁ فنقول ان الامر ليس على ما قدرتم فان القوة وان كانت للجسم بحال اجتماع اجزائه وبحال
مزاجه فانها مع ذلك تكون سارية في جملته والا لكانت قوة لبعض الجزء دون الكل واذا كانت سارية
في جملته فبقاء طبيعة الارض مستعاة باشخاصها الكائنة الفاسدة وطبيعة هذه الارض من حيث
هي هذه الارض كانت فاسدة كان لبعضها بعض القوة فيكون البسيط اذن في حال المزاج حاملا لبعض القوة
الحاصلة بعد المزاج السارية في الكل وانما لا يحملها في حال الانفراد وليس يجب ان يكون فرضنا الجسم
بعضا بعينه الى ان ناخذ ذلك البعض بشرط قطعه وابانته حتى يكون للقائل ان يقول ان البعض
المبان لا يحمل من القوة شيئا بل يكفينا ان نعين بعضا منه وهو بحاله فيتعرف حال ما يصدر عن ذلك
البعض وعن القوة التي فيه وحدها التعرف المفروغ منه على سبيل التقدير والمحركون للسفينة فان
الواحد منهم وان لم يمكنه ان يحرك كل السفينة فيمكنه ان يحرك بعضها لا محالة ويلزم ما قلنا ❁ وللقائل
ان يقول فالمحرك الغير المتناهي القوة الغير الجسماني التي تحرك جسما لا يخلو اما ان يفيد حركة واما ان يفيد
قوة بها يتحرك فان افاد قوة فقد افاد قوة غير متناهية للجسم فيلزمها ان ينقسم ويوجب ما ذكرتم وان
حركة فقط ولم يفد شوقا غريزيا وميلا لها فهو قسر وعندكم ان القسري لا يدوم ❁ فالجواب انه
ان افاد ميلا فان الميل وان كان مبدأ قريبا للحركة فليس مبدأ قريبا لها من حيث هي غير متناهية بل من
حيث هي تلك الحركة فالميل وحده ليس بحيث يصدر عنه الافعال الغير المتناهية القوة بل عن تاثير
من مستبقية على الدوام يدوم به وهي في ذاته متناهي المقوى عليه ان كان له مقوى عليه وان لم يفد
ميلا فليست الحركة بقسرية ايضا كما حسبوا اذ القسرية هي التي تخالف الميل الطبيعي في الشيء ما كان
فاذا لم يكن القسر فقد اتضح انه من المستحيل ان يكون قوة في الجسم هي التي تقتضي لذاتها امورا بلا نهاية
وللقائل ان يقول ان البرهان الذي ادعيتم انما قام على قوة غير متناهية تحرك جسما غريبا خارجا عنها ولم يقم
على قوة غير متناهية تحرك الجسم الذي هي فيه فانه ليس لكم ان تقولوا ان جميع القوة يحرك الشيء الاصغر
الذي فرضنا ان بعض القوة يحركه لان بعض القوة يحرك ما هو فيه وجميع القوة يحرك ما هو فيه وليس
جميع القوة محركا في وقت من الاوقات لما يحركه الجزء لانه ليس فيها واذا كان كذلك لم يتسق الكلام الى
الخلف فيكون الجواب عنه ان يتذكر ما اشترطناه من اعتبارنا هذا على حسب قضية شرطية متصلة
تقديرية لا بحسب الوجود وان قد فتشنا من هذا البحث حق التفتيش وبيناه على غير الوجه الضعيف
الذي يذكره من يجري في هذه العلوم وناخذ القوة الغير المتناهية كانها في نفسها شيء غير متناه ويحتج
خلفا بانها يلزم ان يتضعف ويتنصف ويكون لها نسبة اخرى ولا يعلم ان القوة في نفسها لا متناهية
ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان مقابلها من المقوى عليه غير متناه في العدد لا بالفعل وانه غير

المتناهية



المتناهي في القوة قد يعرض له ما يصير اقل او اكثر وان يكون اشياء كثيرة كل واحد منها هي غير متناهية في
طبقة فيكون غير المتناهي مرتين وثلثا واربعا واكثر من ذلك ويكون ذلك من جنس واحد ومن اجناس
مختلفة فلا يستحيل تضعيف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعيف القوة التي هي قوة على ما
لا يستحيل بل يجب ان يجاوز حوم ما بيناه واذ قد بينا ذلك فلننظر هل من الممكن ان يكون حركات واكوان
متصلة بلا نهاية وهل ان كانت بلا نهاية فلها بداية زمانية هي طرف لم يكن قبله قبل

فصل في انه ليس للحركة والزمان شيء متقدم عليهما الا ذات الباري وانهما لا اول لهما من ذاتيهما

فلننظر انه هل يمكن ان يبتدئ الحركة من وقت ما من الزمان لم يكن له قبل والحركة ابدائية وكل طرف من
الزمان فله قبل وان ذات الباري هو قبل كل شيء فنقول ان كل معدوم فانه قبل وجوده جايز الوجود فجواز
وجوده موجود قبل وجوده فانه لو لم يكن موجودا انه جايز الوجود كان معدوما انه جايز الوجود وكان ليس
بجايز الوجود فكان ممتنع الوجود فجواز الوجود موجود قبل الوجود وجواز الوجود للموجود امر محصل
لا محالة ليس هو نفس العدم فكم من معدوم ليس بجايز الوجود فهو اما جوهر قايم بنفسه واما امر موجود
في شيء ولو كان امرا قايما بنفسه لا في محل ولا في موضوع لكان من حيث هو كذلك هو غير مضاف لكنه من حيث
هو جواز وجود هو مضاف الى شيء ومعقول بالقياس فليس هو جوهرا قايما بذاته بل عسى ان يكون اضافة او
عرضا ما لجوهر ولا يجوز ان يكون جواز الوجود جوهرا له اضافة لان تلك الاضافة تكون نسبة الى الشيء
المفروض معدوما ولا يمكن ان يكون تلك الاضافة نسبة مطلقة كيف اتفقت بل نسبة معينة ولا يتعين
تلك النسبة الا بانه الجواز فقط فيكون اذن الجواز نفس الاضافة لا جوهرا يلزمه اضافة هي غير الجواز
يحوجه هو الجواز وليس بجوده بالحقيقة مما يجوز وجوده وهو معدوم بعد فان الصفة الموجودة لا
تعرض للعدم ولا هو صفة للمبدأ الفاعلي حتى يكون هي القدرة فان القدرة على الايجاد وجواز الايجاد
ليس هو جواز الوجود ولذلك يصح ان يقول القائل ان القدرة على الممتنع محال وعلى ما ليس في نفسه
جايز جايز الوجود محال وليس يكون ذلك هو قولنا ان القدرة على ما ليس جايز الايجاد محال وجواز
ايجاد ما ليس بجايز الايجاد محال فان الاول من القولين يؤدي مفهوما غير مفهوم القول الثاني
فان قائل القول الاول يفيد معنى غير هذر وقائل القول الثاني يفيد قولا هذرا اي اذا قال ان ما لا يجوز
ايجاده لا يجوز ايجاده فان قوله قول هذر لا كقول من يقول ان ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز ايجاده
عن غيره فان هذا قول صحيح مستعمل في المقاييس مقبول فان الناظر ينظر في الامور هل هي
جايزة الوجود حتى يحكموا انها جايز ايجادها ام هل هي غير جايزة الوجود حتى يحكموا انها غير جايز ايجادها
ولا يشتغل ان ينظروا انها هل هي جايز ايجادها او غير جايز ايجادها ليتعرفوا من ذلك على سبيل الانتاج
من ذلك انها جايز ايجادها او غير جايز ايجادها فبقي ان يكون جواز الوجود وهو القوة على الوجود
قايما في جوهر غير المحرك وغير قدرته والجوهر الذي فيه جواز وجود الحركة هو الذي من شانه ان يتحرك فظاهر
من هذا ان الذي لم يتحرك ومن شانه ان يتحرك يسبق ابتداء وجود حركته فاذا كان ذلك الشيء موجودا
ولا يتحرك وجب ان لا يكون العلة المحركة او الاحوال والشرائط التي لاجلها يصدر التحريك من المحرك
في المحرك موجودات ثم وجدت فيكون قد تغير حال قبل تلك الحركة فان الحركة وكل ما لم يكن ثم كان
فله علة توجب وجوده بعد عدمه ولولاها لم يكن عدمه ليس باولى من وجوده ولا يتميز له احد الامرين
لذاته فيجب ان يتميز لامر وذلك الامر ان كان يميز ذلك الوجود عنه عن العدم ولا يميز سواء كان
الامر بحاله بل يجب ان يكون الامر يترجح فيه تميز الوجود عن العدم والترجح اما ان يكون ترجحا
يوجب او ترجحا لا يبلغ ان يوجب فيكون الكلام بحاله بل يجب لا محالة ان يوجب وعلى كل حال فيجب
ان يكون سبب مرجح او موجب قد حدث والكلام في حدوثه ذلك الكلام بعينه فاما ان يكون تحدث اسباب
ذات ترتيب بالطبع لا نهاية لها موجودة معا او موجودة على التتالي فان كانت موجودة معا فقد وجد
لها لذا ان كانت موجودة على التتالي فاما ان يكون كل واحد منها يبقى زمانا او يتتالى الآنات فان بقيت
زمانا كانت حركة بعد حركة على التتالي لا ينقطع وكان قبل الحركة الاولى حركة وكانت الحركات قديمة
وقد جعلنا لها مبدأ هذا خلف وان بقيت آنات فتتالت الآنات بلا توسط زمان وذلك ايضا محال
فتبين انه اذا حدث في جسم امر لم يكن فقد حصل لعلة ذلك الامر الى الجسم نسبة لم تكن وتلك

النسبة نسبة وجود بعد عدم للذات ولحال اما حركة توجب قربا او بعدا او موازاة او خلافها واما علة في
نوع حركة لم يكن واما ارادة حادثة وكل ذلك فحدوثه بسبب على الاتصال شيئا بعد شيء وذلك لا يمكن الا
بحركة تحفظ الزمان شيئا بعد شيء وتحفظ الاتصال لامتناع تتالي الآنات ولانه ان لم يكن حركة تنقل
امرا الى امر وجب ان يقع العلل والمعلولات معا فان السبب الحادث الموجب والمرجح ان كان قار الوجود فاما
اما ان يكون بطبيعته يوجب ويرجح ويكون لامر يعرض له فان كان ذلك لطبيعته لم يتميز عنه وجود ما هو علة له
وان كان لعارض فليس هو لذاته علة بل مع ذلك العارض فيجب ان كانت قارة الوجود ان يجب معها المعلول
بلا تاخر واذا كانت حادثة غير متجددة لزم بعينه الكلام الاول فاذا كانت العلل والاحوال التي بها العلل
عللا فان في الوجود حادثا او غير حادث لم يتم للحادث بها وجود فان القار ان كان دائما كان موجبه
لا يتاخر حادثا وان كان حادثا كان لكونه علة علة اخرى فيجب اذن ان يكون في العلل واحوال العلل علة
غير قارة الوجود بل وجودها على التبدل والتنقل من امور الى امور وليس هنا غير الحركة او الزمان
والزمان في نفسه لا يفعل فعلها ولكن الحركة ببعد وتقرب فيكون سببا وعلة بوجه ما اذ تقربا لعلة تفيد بانه
انه ان كان كلما فرضنا لحركة مبدا بهذه الصفة كان قبلها حركة فلا يكون للحركة المطلقة مبدا الا الابداع
ولا قبلها شيء الا ذات المبدع قبلية بالذات لا بالزمان وكيف يكون قبلها الا ذات المبدع وقد منعنا
ان يكون للزمان في نفسه آن اول متقدم عليه او شيء اول الا ذات المبدع فكذلك لا يكون للحركة ابتداء
زماني الا على جهة الابداع ولا شيء متقدم عليها الا ذات المبدع ● وليس لقائل ان يقول انكم جعلتم
الحركة واجبة الوجود وواجب الوجود لا يحتاج الى موجد ● فالجواب ان الواجب الوجود على نحوين احدهما
واجب الوجود مطلقا ولذاته والآخر واجب الوجود بشرط وبغيره مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين فان ذلك
ليس واجبا مطلقا بل واجب اذا كان الشكل مثلثا وكذلك وجوب النهار مع طلوع الشمس فانه واجب بعلة وليس
وجوب النهار ولا طلوع الشمس واجبا بذاته ونحن وجدنا وجود قدم الحركة ان فرض للحركة ابتداء لا على نحو
الابداع وذلك محال فحينئذ بشرط لم يوجب لها وجوب الوجود لذاته وليس اذا جعل الشيء وجوب وجود مع شرط
او عند شرط فقد جعل له ذلك لذاته فقولنا انه يجب ان يكون حركة لا يمنع ان يكون ذلك الوجوب عن مبدا ولا
قولنا انه يجب ان يكون الحركة دائمة الفيضان عن محركها لو قلناه يوجب ان يجعل الحركة واجبة الوجود لذاتها
بل اذا قلنا لا يمكن ان لا يكون حركة يكون كانا نقول لا يمكن ان لا يكون محرك يحرك فاما اذا قلنا لا يمكن ان
لا يكون حركة تحدث في زمان الا وقد كان في القبل الذي للزمان حركة يكون كانا قلنا لا يمكن ان يكون
محرك يحرك في الزمان الا ويكون قد حرك قبله محرك هو او غيره ● فان قال قائل انكم تجوزون كون في قدرة الله
ان يكون كان يخلق قبل كل خلق خلقا وقبل كل حركة حركة فكذلك يجوز حكمكم بان يكون الله جائزا عليه ان كان
يخلق خلقا قبل خلق على وجه جعلكم الحركة لا بداية لها وهذا يوجب ان تقولوا بوجود حركات بلا نهاية في
الماضي فيكون الحركات التي الى الطوفان اقل والتي الى زماننا اكثر ولا شك في كون الاقل مما لا نهاية له
متناهيا فيكون ما ليس له نهاية متناهيا وايضا فان الحركة الاخيرة يكون وجودها موقوفا على وجود حركات
بلا نهاية وما توقف وجوده على ما لا يتناهى لا يوجد وايضا فانكم تكونون قد اوجدتم بالفعل ما لا نهاية له
في الحركات اذ كل حركة منها فقد وجد بالفعل لا محالة وايضا فانه اذا كان كل حركة حادثة فكل الحركات
وجملتها حادثة ● فالجواب عن الشك الاول ان تلك الحركات اذا فرضناها قد خلقها الله فانها
اذا اعتبرت الآن كان لا وجود لها البتة بل هي معدومة فاذا قيل لها انها غير متناهية فليس على انها
كل حاصل غير متناه بل على انا اي عدد للحركات توهمناه وجدنا قبله غيره كانت واذ هي معدومة فلا يخلو
اما ان يجوزوا ان يقال في المعدومات انها اكثر واقل ومتناهية وغير متناهية او لا يجوزوا فان لم يجوزوا فقد
زال الاعتراض وان جوزوا فيجوز ضرورة ان المعدومات بلا نهاية معا وان بعضها اقل من بعض
كالمعدومات في المستقبل التي هي كسوفات القمر فانها اقل من دورات القمر وعودات مدة ابدال منها
اقل من عودات فلك واحد والتي من زمان الطوفان اكثر من التي من زماننا ومع ذلك فهي غير متناهية
وههنا قوم يرون للمعدومات ذوات حاصلة متميزا بعضها عن بعض والصفة واحدة منها كالسواد
والبياض غير متناهي العدد وان لم يقل في هذه المعدومات التي في المستقبل ان كل واحد منها كذا
بسبب انها معدومة فلا يقال في المعدومات التي في الماضي ان كل واحد منها كذا وان دخل في المستقبل

واذا كانت حادثة متجددة غير قارة لزم [illegible]

كل واحد



كل واحد ولم يوجب كلا وجملة فكذلك ليس له في الماضي ولا يوجب جملة وبالحري ان لا يقال لجملة مستقبلة
ولا لجملة ماضية فان الجملة لا وجود لها البتة لا فيما مضى ولا فيما يستقبل ولا هي اكثر ولا هي اقل ولا هي
متناهية ولا غير متناهية ليس التي بمعنى السلب بل بمعنى كم فليس له نهاية نعم الجملة الماضية والمستقبلة
غير متناهية بمعنى السلب المطلق كما يسلب عما لا وجود له وكما يسلب الوجود ولا عدد يقبل التعدد بقول
ان الماضي دخل في الوجود فلذلك يستحيل اذ لا يتناهى والمستقبل لم يدخل فانه لا يسلم له ان الماضي
دخل في الوجود دون المستقبل بل كل واحد من الماضي قد دخل في الوجود وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية
الماضي كما انه قد يسلم فيه ان كل واحد من المستقبل يجوز ان يدخل في الوجود وليس الحكم على كل واحد حكما
على كلية تكون المستقبل حتى يكون كلية المستقبل يدخل في الوجود ويكون له كلية البتة بل ان المتناهيات
التي دخل في الوجود كل واحد منها او يدخل على ان الثاني يعقب عدم الاول لا يوجد لها جملة لان الجملة
يفهم منها الاجتماع وهذه لم تجتمع في الوجود البتة وان كان كل واحد موجودا بانفراده وقتا لا يوجد
للاخر فيه نعم قد اجتمعت في وصف العقل لها بانها كانت موجودة والاجتماع في الحمل وفي وصف
العقل غير الاجتماع في الوجود مثل اجتماع كل انسان في انه حيوان ولا جملة لهم البتة واما الاعتراض
الثاني فلا يخلو اما ان يعني بالتوقف المذكور فيه ان يكون امران تقدمهما في وقت وشرط وجود
احدهما في المستقبل ان يوجد المعدوم الثاني قبله حتى يكون موقوف الوجود عليه فان كان الامر على
هذا وكان امر في الماضي معدوما ومن شرط وجوده ان توجد امور بغير نهاية في ترتيبها وكلها معدومة
فيبتدي في الوجود من وقتها يشترط استحال ان يوجد امر موقوف الوجود على امور غير متناهية
لا موجود فيها واما ان يعني انه ليس يوجد الا وقد وجد قبله امور واحد قبل آخر لا نهاية لها من غير
ان يكون وقت كلها فيه معدومة فان ارادوا هذا فهذا هو نفس المطلوب فلا يجوز ان يكون مقدمة
قياس على ابطاله واما ما دون هذا الاعتراض فانما جهلوا فيه الفرق بين كل واحد وبين الكل فانه
ليس اذا كان كل واحد من الاشياء بصفة يجب ان يكون الكل بتلك الصفة بل لا يجب ان يكون له
كل حاصل ولو كان كذلك لكان الكل جزءا اذ كل واحد جزء او لا ترى ان الامور التي في المستقبل كل
واحد منها جائز الوجود والكل غير جائز الوجود فليس حقا ما قالوه انه اذا خرج كل واحد الى الوجود
بالفعل حاصلا فالكل قد خرج ليس في غير المتناهي بل الامر على ما قلنا وانه لو كانت عشرة متناهية
تتوالى في الوجود واحدا بعد بطلان الاخر فلا شك ان هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا
بالفعل وقتا ما والكل غير موجود بالفعل البتة فانه لا يكون لمثل هذا الكل من حيث هو كل وجود
البتة وقد يلزم هؤلاء الذين يمنعون ان يكون لذات الخالق هذا الامتداد الغير المتناهي ما اقوله
وهو انهم يجوزون لا محالة ان يكون قبل الحركة الاولى مدة حركات متناهية يوجدها الموجد كل
واحد منها خال عن البقاء وغير البقاء محصل متوالي عليه من غير انقطاع وعددها عشرة مثلا فلا يخلو اما
ان يكون عندهم جائزا مع جواز ايجاد اولها الى ايجاد الحركة الموجودة الآن ان يوجد عشر يتحرك على التوالي
المذكور على ان بقاء كل واحد منها او لا بقاؤه على نحو ما فرضناه لهذه العشرة او لا يكون ذلك عندهم
جائزا فان جوزوا لم يمتنع ان يوجد تلك العشرة في اجسام وهذه العشر في اجسام اخرى فيكون
في مدة تلك العشرة وجدت هذه العشرة ونحركه يجتمع مع عشر حركات وحالهما في السرعة والبطوء
وطبيعتهما واحدة وحال كل واحد في البقاء وغير البقاء كحال الاخر وهذا محال وان لم يجوزوا لزم
ان يكون في حال العدم عدد لجواز وقوع الحركات وايجادها مرتب ويلزم لا محالة ان يكون ذلك
مما لا يتناهى اذ لا حال له هو حال اول لجواز فيكون موجودات بالفعل على طريقتهم ليس لها نهاية في الماضي
وقد منعوا هذا ويلزم امور اخرى مما الزمناه في باب الزمان ان يكون هناك تغيرات متتالية والا
لما كان وجود بعد وجود وان يكون الموضوع لها موجودا اذ لا تغير الا لموضوع وان يكون الموضوع ذلك الاحد
الحق عندهم اذ لا شيء غيره وهذا الحاد سبحانه وتعالى عما يقول الملحدون فصل في تعقب ما قيل
ان الاجسام الطبيعية تنحل عند التقطع الى اقل صورتها بل كل واحد منها
[illegible] لا يحفظ صورته في اقل منه وكذلك تعقب ما قيل ان من الحركات ما لا اقصر منه وما يليق
الكلام بهذه الفصول النظر في حفظ الاجسام الصور حال الانفصال وانها هل يبقى لها مع انفصال

واما العدد [illegible]

الى غير النهاية اى هل كان الاجسام لا تتناهى فى الصغر انقساما وتحفظ صورة الجسمية كذلك يحفظ
ساير الصور التى لها شكل المائية والهوائية وغير ذلك اما الصور التى لها بحسب المزاج فيشبه ان يكون
ضرب من التحليل يردها الى بسائطها العامة للصور المستفادة بالمزاج وان كان قد يتوهم ضرب آخر
لا يجب معه الرجوع الى البسائط وذلك بان يكون القسمة تتناول البسائط ايضا لا ان تحيل اليها
لكن الاولى ان نجعل كلامنا فى انقسام الصور البسيطة فنقول ان الظاهر من المذاهب المنسوبة
الى صدور المشائين ان هذه الاجسام تنتهى الى اجزاء اذا جزئت بعد ذلك لم يكن الصورة فيها
موجودة حتى يكون عندهم ان للماء شيئا هو اصغر صغير للماء وكذلك للهواء ولساير العناصر واذا
وكذلك ص
كان قولهم فى البسائط كذلك فقولهم فى المركبات التى ترى متشابهة الاجزاء كاللحم والعظم بذلك
الحكم واحد وقد قالت جماعة منهم انه لو لم يكن الامر كذلك لجاز ان يكون من كل صغير منها ما هو اصغر
دائما واذا كان يجوز ذلك فى الماء والهواء والنار والارض وفى اللحم والعظم وغير ذلك فيجوز
ان يأخذ اجزاء البسائط باى حد كان فيكون منها ما يكون بالمزاج كالاشياء التى تتكون عن الماء والهواء
والنار والارض ومما يكون بالتركيب كالحيوانات التى تتكون عن تركيب اللحم والعظم فجاز ان يكون المتكونات
الحيوانية والنباتية على اى قدر شئنا فيكون من الممكن ان يحصل فيل فى قدر البعوضة ولهم ان يقولوا
ولا يلزم من مقابل هذا ان يكون بعوضة فى قدر الفيل اذ الامتزاج يقتضى صغر الاجزاء لا كبرها فان
الاجزاء اذا كبرت وتلاقت وهى كبيرة لم يفعل من الامتزاج ما يفعله الصغير ولهذا ما كانت المعاجين
التى تمزج قد تعين على تكونها حد من الدق وكان كبر الاجزاء فيها يمنع ان تتلاقى بعضها فى بعض
ولهم ان يقولوا ويحتج قايل منهم قال ان هذا الامكان لو كان صحيحا فى تكون الحيوانات عن اسطقساتها
لم يكن امكانا مطلقا بل كان يجب ان يكون امكانا اكثريا بالقياس الى الموجود وذلك لان امتزاج الاقل
قبل امتزاج الاكثر يحصل عن الاقل وكذلك القول فى التركيب وجود ما هو قبل اولى من وجود ما هو بعد
فان الاكثر م
فيكون الامتزاجات عن اصغر الاجزاء اولى بالوجود فكان يجب ان يكون وجود فيله على قدر السنانير
فضلا عن قدر البعوض امرا اكثر وجودا لا ان يلحق بالممتنع وعلى انا كيف نسمى ما يكون على قدر البعوض فيلا
الا باشتراك الاسم فان الافعال الفيلية لا تصدر عن هذا القدر فهذا ما يقولونه ووجه ما يقولونه
واما الحكم على هذا القول فيجب ان يكون مناقضته على هذه الصفة اما فى مناقضة انكساغورس فى قوله
بالخليط وانه مؤلف من الاجسام المتشابهة الاجزاء وان غيرها على نحو ما يقتضى ضربا من الاختلاط دون
ضرب يكون به شىء دون شىء فهذا القول لازم لا محيص لانكساغورس عنه فانه ينسب التكون كله الى
الاختلاط والتميز واما على الاصول التى للمشائين فان هذا غير لازم وذلك لانه لا يجب على اصولهم ان
امتزاج الاقل قبل امتزاج الاكثر وذلك لان الاقل ان عنى به الاقل فى العدد صح ولم ينفعهم لان كلامهم
فى الاقل فى المقدار وليس يجب اذا كان الاقل فى العدد مزاجه قبل امتزاج الاكثر فى العدد ان يكون
الاقل فى المقدار امتزاجه قبل امتزاج الاكثر فى المقدار فان وجود الاقل مقدارا فى الاكثر مقدارا
وجود بالقوة المطلقة ووجود الاقل عددا فى الاكثر عددا وجود بالفعل واذا كان الاقل فى المقدار
معدوما بعد بالفعل لم يجب له امتزاج بتة بل الاولى فى المقدار ان يكون الاكثر فى المقدار امتزاجه
قبل امتزاج الاقل اذ الاكثر يحصل محصورا فى المقدار واما الاقل فغير محصور ولا محصل فان كل اقل من
المقدار اقل بالقوة وايضا ليس واجبا على اصول المشائين ان يكون المزاج الحاصل عن اجزاء صغار
ان يحصل كافيا فى حصول الصورة النوعية فعسى ان يكون العظم شرطا مع المزاج وذلك لان
النفس الفاعلة لحصولها مقارنة لجسم ما انما يستعملها الجسم تمام الاستعداد بعد ان يكون
بحيث يصلح استعمالها اياه آلة لافاعيلها وحركاتها مثلا فان الانسان لن يتخلق انسانا الا ان يكون
بدنه بحيث يفى بالافعال الانسانية ولا اقل من ان يكون له قوة وآلة يتمكن بها ان لم يكن عايق
من اتخاذ الكن واحداثه ويتمكن بها من اعداد الملبوس وساير ما لا بد للانسان من وجوده له وان يكون
بحيث يتقيه [illegible] وعمله ادنى الكيفيات التى تغلب عليه فيشبه ان يكون النفس الانسانية
لا تحصل موجودة الا لبدن من شانه ان لم يعقه عايق ان ينهض بالحركات الانسانية واذا كان
كذلك فالمزاج نفسه غير كاف فى حصوله فى ان يحصل للنوع الانسانى وعلى ان لحصول المزاج المستعد

لنوع



لنوع ما كانا ومعدنيا فى مثله يحصل ويتولد او مادة عن مثلها يتولد وقوة نفسانية تفعل بآلات قوية على
التحريك والتسكين ولو كانت هذه المادة مع استعدادها المزاجى تزيد يسيره لا تنفعل عن الكيفية انفعالا
ندرة يسيرة خ
دفعة ولم يحفظ صورتها المزاجية ريث ما تبلغها الحركات الطبيعية الى صورتها الكمالية بل مثل هذه
المادة لا تتعلق بها قوة نفسانية مازجة فتبين ان هذا القياس انما ينتفع به فى الرد على انكساغورس
لا غير واما نحن فنقول ان الجسم يعرض فى الانقسام على وجهين احدهما على سبيل الانفصال والانفكاك
والثانى لا على سبيل الانفصال وقد علمت كلا الوجهين فالذى يكون انقسامه لا على سبيل الانفصال
والانفكاك وتباين الاجزاء بل بعرض يختص ببعضه او اضافة ما يختص به مثل مماسة او موازاة او غيرها
فليس يجب من ذلك ان يكون الجسم البسيط يبلغ به الانقسام الى حد يكون ذلك الحد فاقدا للصورة لان
تلك الصورة فاشية فى جميعه مطابقة له ولو كان من اجزاء الجسم ما لا قسط له من صورته لصغره
لكان بعدا ما لا له فى حكمه نفى الجسم ومتى اصغرته وابعد من الاحتمال لذلك وكان حينئذ هذا الجسم
من احتمال ذلك الصورة نسخه
منتظما من اجزاء ليس ولا واحد منها على هذه الصورة وانما يحصل هذه الصورة باجتماعها والاجتماع بما
هو اجتماع لا يفيد الا العدد وخواصه وبما هو اجتماع اجسام لا يفيد زيادة على ما يفيد الاجتماع مطلقا
الا المقدار وما يلحقه من الشكل والوضع وليس شىء من ذلك ناريا ولا ارضيا حتى يكون غير موجود فى الاجزاء
وموجودا فى الجملة للاجتماع ولا هو ايضا كالمزاج فان ذلك عن مختلفات الطبايع ومع ذلك فالمزاج ايضا
فاش فيما يستقر فيما فيه يستقر وحكمه حكم الصورة البسيطة وهذا مما لا يحتاج فى ايضاحه الى كثير
شىء واذا كان الامر على هذه الصفة فواضح بين ان كل جزء من الماء ففيه مائية وان الانقسام على هذا
الوجه لا يجعل الجزء الصغير مخالفا للكل واما الانقسام على النحو الاخر وهو على سبيل الانفصال والانفكاك
فيشبه ان يكون الافراط فى الصغر يصير سببا لان لا يحفظ الجسم صورته فان الاجسام كلما صغرت
ازدادت استعدادا لان ينفعل من غيرها بسرعة وهذا شىء يتضح لك فيشبه ان الجسم اذا افرط صغره
لا يفعل فيها غيرها بسرعة نسخه
وتباين كليته استحال ان يبقى على صورته زمانا بل يستحيل من الاجسام المحيطة به اليها ويتصل بها
ولا يكون بحيث يثبت على صورتها الى ان يمتزج فاذا كان الامر على هذا فيجب ان لا يبعد ما يقال ان اصغر جسم
هو حافظ للصورة الارضية هو اكبر من اصغر جسم هو حافظ للصورة النارية وذلك لان اصغر ما يكون
ان يوجد نارا لا محالة هو قابل من الكون والفساد ما يقبله طبيعة النار وعسى ان يكون هو اولى بذلك
واذا كان كذلك فمن شانه ان يستحيل ارضا واذا كان من شانه ان يستحيل ارضا كانت الارض التى استحال
اليها اصغر حجما من حجم النار المستحيلة اذ النار اذا استحالت ارضا صارت اصغر وهذا هو اصل
المشائين وهو الحق اللهم الا ان يقال ان تلك النار الصغيرة ليس من شانها ان تستحيل ارضا مفردة
بل على نحو الاتصال بان يصير حينئذ جزء ارض لا منفصلا بالعدد عنها موجودا بالفعل دونها بل كما
يتصل قطرة من الماء بالماء الغمر بحيث يذهب وجودها بالفعل قطرة منفردة وانما يكون منها زيادة
فى جملة الغمر ويكون هى بحيث لنا ان نفرضها منفردة ولا يكون كذلك بالانفصال والانفراد ⊛
فان قال هذا قايل فقد اجحف فى الحكم وليس يجب لا محالة ان يقع استحالته حيث يصادف كلية الارض
فان كثيرا من اجزاء العناصر يستحيل الى غيره لا فى نفس ذلك الحيز الذى يخص كله وهو جزء كبير محسوس
القدر فكيف الصغير السريع الاستحالة ومع ذلك فلا يجب ان يتصل لا محالة بل قد يجوز ان يستحيل الى
تلك الطبيعة ويبقى مماسا فلننظر الان فيما يقال من ان فى الحركات حركة لا يمكن ايجاد الاقل منها فيكون
فيها مسافة ايضا لا اقل منها وزمان كذلك وايضا متحرك لا اصغر منه ⊛ فنقول اما امتناع وجود
حركة لا اقل منها على انها جزء من حركة متصلة فامر ظاهر مما سلف وكذلك فى المسافة والزمان واما
على سبيل الانفصال والانفراد فغير بعيد ان يظن بهذه الاشياء انها تستحق التناهى فى الصغر اما
الاولى والحق فهو ان يكون حكم الحركة حكم المقدار فان الصغر لا يخرجه عن طبيعته المقدارية كما يخرج
عندهم شكلا من طبيعته النارية فاما اذا فرضنا اصغر مسافة فنحن نعلم انه فى نفسه بحيث يمكن ان يفرض له
قسمة بغير جهة التفكك فانه يعرض فيه حد مشترك لجزئيه وان متحركا اذا ابتدأ يتحرك من ابتدائه فانه لا محالة
يوافى ذلك الحد المشترك وانه لا يمتنع ان يعرض له مانع ويسكن عند موافاته ذلك الحد اذ من شانه السكون
فيكون تلك اصغر من اصغر الحركات وهذا الاشكال انما هو من مقادير فان المقادير لا يبعد ان يبلغ

حدّ ما يجوز المتمكن تمكنه لصغره وقوته عن ان يصيبه الفاصل بقسمته الفاصلة وان كان في نفسه منقسمًا
لكنه لا يمتنع اذا كان مسافة ان يلحقه القسمة المذكورة وان يلحق عند حد القسمة علة مسكنة فليس
ان يمتنع فيه ذلك دون آن وقد بقي علينا من هذا الجنس بحث وهو انه هل كما في الحركات الطبيعية حركة
لا اسرع منها فكذلك فيها حركة لا ابطأ منها في الوجود وان كان يمكن ان يكون في التوهم ابطأ منها
فنقول انه ان كان في الحركات الطبيعية مثل هذا فهو لحق ما يمكن ان يحفظ مستودعها من ابطاء الاجرام
المستقيمة الحركة حركة

## فصل في جهات الاجسام

واذ قد عرفنا حال ما يعرض للاجسام الطبيعية
وتوابعها من التناهي وغير التناهي في الزيادة وفي النقصان فحري بنا ان نتكلم في جهات الاجسام وجهات
حركاتها اذ كانت الجهات من جملة اللواحق بسبب الكمية فنقول انا اذا فرضنا بعدًا فاما ان نفرضه على
الاستقامة او على جهة اخرى فان فرضناه على الاستقامة واستحال ذهابه الى غير التناهي فرضنا له
نهايتان وان فرضنا لما بينهما جهتان الى كل نهاية جهة وان كان مستديرًا او منحنيًا ففرض له قطع كان
للحد المشترك الى كل واحد من القسمين جهة على هيئته واعني بالبعد كل امتداد سواء كان يمكن ان يفرض
فيه امتداد آخر او لا يمكن اما الذي لا يمكن فهو الخط واما الذي يمكن فالسطح والجسم فان السطح له في انبساطه
امتداد واحد والجسم له في ثخنه امتداد واحد فالخط هو امتداد واحد بالقوة والفعل واما السطح
فانه يجوز ان يوجد هو بعينه ويعتبر له امتدادان مثلًا ان كان مربعًا كان له امتداد من ضلع الى مقابله
وامتداد آخر من الضلع الثالث الى مقابله والموضوع واحد بعينه لكنه بحسب الاضافة الى مبدأ عنه
يمتد الى منتهى هو غيره بحسب الاضافة الى مبدأ غير ذلك المبدأ يأخذ عنه الى منتهى غير ذلك المنتهى وبالجملة
كلما افرض امتداد عرض منه ان يصاب له من حيث هو كذلك جهتان لا غير والمشهور عند الجمهور وعند
اهل الظاهر من اهل النظر ان للخط جهتين لا غير وللسطح اربع جهات وللجسم ستة جهات اما رأيهم
في الخط فصحيح مطابق للوجود وفي سائر ذلك نظر واما الذي للسطح بما هو سطح من النهايات فانه ان كان
السطح مربعًا واعتبرت نهاياته الاولى التي هي الخطوط دون النقط فالامر على ما ظن فان لم يكن مربعًا
او كان مربعًا ولم يعتبر ذلك فان جهاته اكثر من ذلك فانه ان كان مثلًا مسدسًا فلا حد اولى من غيره
بان يكون جهة فيعرض للسطح المحاط به من حيث هو كذلك ان يكون له ست جهات وان كان اكثر من ذلك
عرض اكثر من ذلك وان كان ايضا مربعًا ولم يعتبر تناهيه الى الخط المستقيم فقط بل اعتبر له جميع
انواع التناهي حتى الى الزاوية كانت له جهات ثمان اربع الى الخطوط واربع الى الزوايا والدائرة
فلا جهة لها بالفعل الا واحدة واما بالقوة فيعرض لها جهات لا نهاية لها بالقوة فلا جزء من المحيط
ولا نقطة فيه من حيث هو دائرة فقط هو اولى بان يلي الجهة دون غيرها واذ عرفت هذا في السطح
فقد عرفت في الجسم وعلمنا ان الجهات الست كيف يكون في المكعب والمستطيل الشبيه بالمكعب
وما يجري مجراها وعرفت كيف لا يكون وانه كيف ينقص جهات المخروط الذي يحيط به اربعة سطوح مثلثات
عن جهات المكعب وكيف الحال في الكرة واما السبب في اشتهار هذه المقدمة وهو ان لكل جسم ست
جهات فامران احدهما رأي عامي والآخر اعتبار خاصي فالذي يشبه رأي عامي وهو انه لما سبق الى
اوهام العامة ان الحيوان وخصوصًا الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس
وقدم وكان له يمين ويسار واما اليمين فالجهة القوية منه في ابتداء الحركة واليسار ما يقابله وكان
له فوق واسفل اما الفوق للانسان فالجهة التي تلي رأسه والسفل منه فالجهة التي تلي قدمه واما
في سائر الحيوانات ذوات الاربع فالفوق منها الجهة التي تلي الظهر والاسفل منها الجهة التي تلي
البطن والقدم وكان لها قدام وخلف فالقدام هو الجهة التي اليها تتحرك بالطبع وهناك خاصة
الابصار والخلف ما يقابله ولم يكن عندهم لجهة غير هذه جعلوا طوله من رأسه الى قدمه وعرضه من
يمينه الى يساره وعمقه من قدامه الى خلفه فكانه لما افترضت هاهنا هذه النهايات ولا افترض غيرها
بحسبها هذه الابعاد اذ الابعاد بالحقيقة لا تفترض الا بافتراض النهايات التي عنها واليها يمتد
فلما كان هذا هكذا وقع في الاوهام ان الجهات ست ولم يشعر بغيرها اذ لم يكن الاسماء الا لهذه فوقفت
الاوهام على مبلغ هذا العدد واعان على ذلك نوع من الاعتبار خاصي وهو ان الاجسام موجود فيها
امكان وقوع مقاطعات ثلث على قوائم ولا يجوز غيرها وينتهي كل مقاطعة الى طرف في الخط الذي

لان يصيبه خ
فهو حركة اصغر ما يمكن خ
العدد خ

عليه القاطعة



عليه القاطعة فيكون ستة اطراف فيكون ست جهات لكن انما يكون هذه المقاطعات ثلثًا لا غير اذا فرض
امتداد واحد اخذ اولًا ووضع وضعًا من غير ان يكون الطبع يوجبه ثم رتبت عليه المقاطعات بقوائم
ولو فرض مكان ذلك الامتداد الاول الواحد غيره مما ليس موازيًا له لوقعت ثلاث مقاطعات اخرى
على قوائم غير ذلك بالعدد ووقعت جهات غير تلك بالعدد ثم مع ذلك فلا يجب ان يختلف نوعية الجهات
لكل جسم حتى يكون في كل جسم من حيث هو جسم جهة هي بعينها يمين وجهة هي بعينها يسار وانما يجب ذلك
في الحيوان اعني بذلك تميز الجهات الست بعضها عن بعض تميزًا بالقوة والطبع والنوع ثم يشبه ان يكون لكل جسم
من التي يلينا علو وسفل اما عارض واما بالطبع اما العارض فعلى ما يتفق من وضعه فيكون ما يلي الارض
منه هو الجهة السافلة وما يلي الفلك وما يقابل ما يلي الارض ان لم يكن فوق ذلك الجسم ذلك هو الفوق
لكن هذا اعني ان لا يوجد في الارض وهي في موضعها الطبيعي فيشبه ان لا يكون لها جهة الا الفوق
واعني بالجهة ما يلي نهاية الشيء ونهاية الارض سطح وسطحها يلي السماء فيشبه ان يكون الاعتبار بجهاتها
التي لا تقتضي النسبة الى السطح بل الى كل طرف لبعد يفرض في الجسم فاذا كان كذلك كان البعد المفروض
في الارض جهة عند مركزها الذي هو مركز الكل وعليه مركز الدور وجهة عند سطحه وهما نهايتا
البعد النافذ فيه فيكون للارض ايضا جهة سفل وجهة علو ويكون جهة السفل للارض ليس بموجود
لما يقاس اليه كوجود جهة العلو وذلك لان جهة العلو سطح موجود بالفعل وجهة السفل نقطة موهومة او لا
يكون ايضا كذلك بل يكون جهة الفوق ايضا طرفا البعد المتصل بالمركز في السطح وهو نقطة ما
فان كان كذلك فكيف يكون له جهتان بالفعل بل يكونان بالقوة لكنا قد جعلنا احداث انفصال المتصل
المماسات والمحاذيات وهو انقسام بالفعل اذ يتعين المماس في المماسة والمحاذي بالمحاذاة وليس
المحاذاة كما بالاشارة فيكون ان المركز والطرف الآخر مما يصير معين الوجود للمماسة البعد المفروض
لكن الشان في هذا البعد المفروض انه كيف يفترض فنقول انه لا بعد في الارض موجود في طولها بوجود
قائم عليها وجميع ذلك من اسباب فرض الابعاد الذاهبة فيه فكان الارض فيها لو انفردت ايضا ولم يكن
لها نسبة الى اجسام خارجة لم يكن لها بالفعل فوق واسفل بهذا الوجه بل فوق فقط من جهة النهاية التي
للسطح بل هذا حق فانه لولا السماء لم يكن لها علو البتة بوجه من الوجوه فبقي الآن ان نحل التشكك على
هذا فيقال لو توهمنا ان الارض ليس لها الا السماء لما كان يكون لها علو والعلو لا يكون علوًا الا بالقياس
الى السفل لكان يكون لها سفل وقد فرضتم ان السفل ليس يتعين الا بتعين بعد وان البعد لا يتعين
لوجود السماء وحده بل باعتبار دائرة تجعل للارض فوقًا او سبب آخر يجري مجراه فيلزم من هذا انه
يتعين العلو بوجود السماء ولا يتعين وهذا خلف فالجواب ان العلو يعني به شيئان احدهما المقابل
للسفل والثاني الجهة التي تلي السماء فكما ان الخفيف يعني به امران احدهما الذي بالقياس الى الثقيل
والآخر الذي يريد في حركته ملاقاة سطح الفلك فاحد العلوين مقول بالقياس الى السفل وكذلك احد الخفيفين
مقول بالقياس الى الثقيل والثاني معقول بنفسه لا يحوج تعقله الى اعتبار وجود مقابله فانه ليس يلزم
لمن فرض جهة بالفعل تلي السماء ان يكون يعقل ذلك لاجل جهة لا تلي السماء وكذلك لا يلزم من فرض شيئًا
يتحرك الى ملاقاة سطح الفلك ان يحكم ان شيئًا آخر يتحرك الى المركز فللارض بالقياس الى السماء وحدها
من غير اعتبار آخر جهة تلي السماء فان سميت بهذا المعنى علوًا فلها علو وان لم تسمه علوًا وعنيت بالعلو
ما يقال بالقياس الى السفل فليس للارض من حيث هي مقيسة بالسماء بلا اعتبار آخر علو ونبتدئ
من رأس ونقول ان الفوق والسفل بالطبع قد يوجدان للنبات وللحيوان فان للنبات جهة اغصان
وجهة اصول واحدتها بالطبع فوق والاخرى بالطبع اسفل ولكن يعرض ان يصير الفوق اسفل والاسفل فوقًا
ويكون الفوق مع ذلك حافظًا للمعنى انه بالطبع فوق وكذلك يكون السفل بالطبع حافظًا بمعنى انه بالطبع
سفل كما ان الماء اذا سخن فهو حافظ للمعنى انه بالطبع بارد واما القدام والخلف فليس الا للحيوان
كان ساكنًا او متحركًا وللاجسام المتحركة غير الحيوان حتى يكون متحركة فان الجهة التي اليها تحرك هي
قدامها والجهة المتروكة هي خلفها لكنها ان تغيرت حركاتها تغير قدامها وخلفها ولا كذلك الحيوان
لان القدام الذي للحيوان ليس بحسب كل حركة بل بحسب الحركة الارادية التي الى جهة اعضاء مخصوصة
له ما دام على النهج الطبيعي لا كالقهقرى فان ذلك غير طبيعي بل متكلف فان الاجسام الغير الحية نادرة

الا لكونه خ
انتهائها الى سطحه خ

يوافق فوقها وسفلها قدامها وخلفها وذلك اذا تحركتا الى فوق والى اسفل وتارة يخالف فوقها وسفلها قدامها وخلفها وذلك اذا لم يكن حركاتها الى فوق اي نحو جهة الفلك والى اسفل اي نحو جهة الارض وان تحرك عرضا لم يتخلل جهة في جهة فيجري بنا الآن ان نبحث عن احوال هذه الجهات في الكرات المتحركة على انفسها بل في الفلك وهل ما قيل ان للفلك فوقا وسفلا ويمينا ويسارا وقداما وخلفا هو بالمعنى المعقول للحيوانات الاخرى او باشتراك الاسم وان هذه الجهات كيف يكون هناك وقبل ذلك ننظر في الجهات الطبيعية للحركات الطبيعية على الاستقامة وان ذلك كيف يكون

## فصل في الجهات الطبيعية للحركات المستقيمة

ومما يجب علينا ان نحقق القول فيه امر جهات الحركات الطبيعية وانها كيف تتحدد ونبدا بجهات الحركات المستقيمة فنقول قد سلف من قولنا ان الجهة لا محالة تتحدد في البعد وتحددها لا يخلو اما ان يكون عند جسم او عند لا جسم ومحال كما بينا ان يكون في الخلاء تحدد لجهة فيجب ان يكون التحدد عند جسم ولان المتحرك على الاستقامة يخلف جهة ويقصد جهة فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من الجهتين يتحدد بجسم على حدة او يكون الجهتان يتحددان بجسم واحد والتحدد انما يكون تحددا متقابلا لجسم واحد اذا كان احد الحدين في غاية القرب منه والاخر في غاية البعد منه ولا يتحدد غاية البعد من الجسم كما يتحدد غاية القرب منه الا بان يكون على جهة احاطة ومركز حتى يكون للجسم الواحد يوجب الحدين جميعا ويجب ان يكون الجسم المحدد محيطا لا جسما موضوعا كالمركز وذلك لانه ان كان موضوعا كالمركز تحدد القرب منه ولم يتحدد البعد بل المحيط هو الذي يتحدد القرب منه والبعد عنه واما اذا كان التحدد بجسمين فلا يخلو اما ان يكون احدهما كالمحيط والاخر كالمركز واما ان لا يكون كذلك فان كان احدهما كالمحيط والاخر كالمركز كان المحيط كافيا في ان يجعل للبعد حدين وان لم يكن الذي في المركز فيكون التحدد بالذي في المركز بالعرض فاما اذا كان التحدد بجسمين فنقول ولا انه لا يجب حينئذ ان يكون بعض سطح الجسم الواحد البسيط يختص بطلبه ان يكون المتوجه اليه والى القرب منه وبعضه الاخر ليس كذلك وهو في نفسه سطح واحد متشابه من جسم واحد متشابه نسبته الى ما هو خارج عنه نسبة واحدة متشابهة بل يجب ان يكون حاله الى ما هو خارج عنه من جميع الجهات سواء ويجب ان يكون له بالطبع خارج من كل جهات ذلك السطح ليس في جهة بعينها دون جهة حتى يكون جهة منه تلي امكنة ولجسما تحرك فيها اليه وجهة نهاية ليس لها خارج لا خلاء ولا ملاء بل يجب اما ان يكون لا خارج له البتة او يكون الخارج المملوء والخالي ان كان محيطا بان يكون بحيث يجوز ان يتوهم في كل مكان منه الخارج الذي للجسم يتحرك اليه بالطبع الحركة المقربة منه وهذا يوجب احاطة متشابهة وايضا اذا كانت لا على جهة المحيط والمركز فاذا كانت الحركة الى كل واحد من هذين الجسمين طلب الجهة التي تليه ويجب ان يكون لو توهمنا المتحرك واقفا بين احد الجسمين الى الجهة التي لا تلي الجسم الاخر لتحرك الى قرب الجسم الاول ان يكون انما تحرك الى تلك الجهة بينها الا من مقابلها لا انها تؤدي الى الجسم الاخر وهو محدد الجهة المقابلة لجسم الاول ويستحيل ان يكون الحركة الى الجهة الاخرى مقابلها فقد بان ان ما فرضناه من تحدد الجهتين بجسمين محال وليس يجوز ان يقال انه من جانب يتحدد جهة ومن جانب يتحدد اخرى فان الجهتين متضادتان بالطبع فان كلامنا في الشيء من حيث هو مبدأ جهة واحدة بالنوع وتحددها فاذا كان المحدد يحدد الجهة الواحدة بالنوع لكونها قريبا منه فيجب ان يكون كل قريب منه هو جهة واحدة بالنوع فيجب ان يكون ضدها كل بعيد منه فيعود الى ان يكون ضدها محيطا لان البعد المتقدد من سطح الجسم الاول اما ان يقتضي تحددا بطبيعة ذلك الجسم الاخر او لا يقتضي فان اقتضى تحددا بطبيعة ذلك الجسم فليس ان يقتضيه قطعة من سطحه اولى من ان يقتضيه قطعة اخرى منه بل يجب ان يقتضيه من كل جهة فيكون البعد متحددا من كل جانب بجسم من ذلك الطبع وان لم يكن كذلك فكان التحدد يقع باجسام كثيرة كيف اتفقت ويكون التحدد بكل واحد منها يقتضي جهة اخرى فيكون القرب يتحدد جهة واحدة والبعد يتحدد جهات ويكون مقابل الواحد بالعدد كثيرا بالنوع وهذا كله محال فان كانت الاجسام التي تفرض حواليه بذلك البعد ويفرض من جانب شيء ايها كان بدل صاحبه يحدد الجهة التي يحددها الاخر لو كان مكانه يتحدد بين طرف بعد واصل بينه وبين الجسم الاول ويكون متشابهة في انها بالطبع تحدد البعد لان لها وضعا ما هو في غاية البعد ولم يكن بينها في هذه الجهة خلاف فقد كانت بهذه الجهة تحدد البعد وكانت الجهات التي تتحدد





باوضاعها من الجسم الاول الجهات لا تختلف بالنوع بل بالعدد وكانت تكون الاجسام كجسم واحد محيط بالجسم الاول فيكون تحدد الجهتين على سبيل مركز ومحيط وقد قلنا انه اذا كان على سبيل مركز ومحيط كفى المحيط في تحديد الجهتين جميعا وكان الجسم الموضوع في المركز داخلا في الامر بالعرض ونقول انه ليس يصلح ان يكون كل جسم محددا للجهة وذلك لان الجسم الذي من شانه ان يتحرك بالطبع على الاستقامة لا يصلح ان تحدد الجهة لانه لا يخلو اما ان تقتضي طباعه الكون في تلك الجهة او لا تقتضي وان لم تقتض فكيف يتحدد به الجهة وجائز ان لا يكون هو عندها فان اقتضى طباعه الكون في تلك الجهة وكان مع ذلك جائزا ان يعرض له ان لا يكون في تلك الجهة وهو بالطبع يطلبها كان في طبيعة ذلك الجسم امكان ان يعرض له طلب تلك الجهة فكان للاجزاء لذلك الجسم الاول في طبيعته امكان طلب تلك الجهة ولكن من المستحيل ان يوصف بان فيها امكان طلب لتلك الجهة الا وتلك الجهة حاصلة فيكون للاجزاء لذلك الجسم الاول يكون في طباعها ان يعرض له ان لا يكون في تلك الجهة ويكون تلك الجهة حاصلة في نفسها يطلبها كل جزء جزء منه فان لم يوجد هذا الممكن فانما لا يوجد لا لامر في طباع جزء جزء من الجسم الى اجزائه المعدودة بحسب تحدد تلك الجهة بل بسبب من خارج وهو فقدان ناقل عن موضعه الطبيعي واذا كان كذلك فالجهة غير متحددة الذات بهذا الجسم لذات هذا الجسم بل متحددة بشيء آخر وقد فرض بهذا الجسم لذات هذا الجسم هذا خلف فقد بان انه لا يجوز ان يكون اي جسم اتفق محددا للجهة المعينة وتبين ايضا من ذلك ان الجهة الواحدة بالنوع تحدد بجسم واحد بالطبع ليس من شانه الزوال الطبيعي على الاستقامة البتة وان المحدد بالاحاطة لا يصلح ان يكون متشكلا من اجسام شتى فانه ليس يجب ان يكون بعض تلك الابعاد مستحقا ان يوجد فيها جسم بعينه يلزمه وبعض آخر يستحق جسما آخر مخالفا له بالطبع يلزمه ولا يجوز ان يكون قد اتفق انقسام تلك الجهة المحيطة الى اجسام مختلفة الانواع اتفاقا من غير وجوب ويبقى كذلك وليس لنا ان نقول لمثل هذا اذا كان المحدد بالاحاطة جسما واحدا فان الجسم الواحد لا اجزاء له بالفعل وان عرض له تجزؤ ما فباشياء من خارج غير ثابتة واما ترتيب الاجسام المختلفة النوع في احاطة ابعاد البعد عن الجسم المحاط به فليس مما يطرأ ويزول والا كانت تلك الاجسام يحصل في تلك الاحاطة ويخرج عنها ويكون تحدد تلك الجهة حاصلا قبلها فيعلم من هذا ان المحدد بالاحاطة يجب ان يكون جسما واحدا لا يزول الا بالاستدارة واذا كان كذلك لم يكن في ضمنه جهات بالطبع الا التي يأخذ نحو من المركز او التي يأخذ عنه نحو المركز والتي تعارضها فان نهاياتها لا تختلف بالطباع فانها تنتهي الى اجسام واحدة باعيانها ولا يتحدد اطرافها بعدود مختلفة يكون بعضها غاية قرب وبعضها غاية بعد على غير ما وجب ان يقول به هؤلاء ونقول ان غاية القرب من الجسم المحدد المطلوب قربه بالحركة ليس يجب ان يكون غاية قرب من كل جزء منه فانه يستحيل ان يكون المتحرك واحد على بعد واحد بخط واحد وصول الى كل جزء من المقرب اليه واما غاية البعد فيجوز ان يكون غاية بعد من جميع الاجزاء اذا حصل عند المركز واذا انتهى خط من المحيط الى المركز ثم عداه فان الطرف الذي ابتدأ منه هو في غاية القرب والطرف الاخر ليس في غاية البعد فانه يلي المحيط وان كان لا يلي كله فقد قلنا انه ليس شرط القرب من المحيط ان يكون قريبا من كله بل من شيء منه واذا كان غاية البعد من شيء آخر منه وذلك لانه لا يقرب من شيء منه غاية القرب الا ازداد على غاية البعد من مقابله بالوضع ليس بالطبع فان اجزاء المستدير لا مقابلة لها الا بالعرض الوضعي لا اختلاف في المتنافي فانها وان كانت من حيث المتنافي غاية البعد فليس من حيث الطبع ومن حيث القرب والبعد الذي في الطبع بغاية البعد بل لا بعد هناك من هذه الجهة بل هناك اتفاق من حيث انها في طبيعة واحدة وجسم واحد فبهذا نعلم صورة الجهات التي يتحرك اليها الاجسام الطبيعية فلنتكلم الان في جهات الاجسام المتحركة على الاستدارة واما المتحرك على الاستدارة فهو على قسمين احدهما المتحرك لا على مركز نفسه بل على مركز خارج فهذا يمكن ان يعين له جهة اليها يتحرك وجهة عنها يتحرك ويشبه ان يكون احدهما قداما له والاخر خلفا واما جهة اليمين واليسار فيشبه ان يكون الجهة التي لو كان هذا حيوانا كانت تلي يمينا له اولى ان تسمى يمينا من مقابلها على التشبيه واذا كان لا شيء في طبيعة ذلك الجسم يوجب ان يختلف به الجهتان كما يوجب جانبا الحيوان ذلك في الحيوان واما فوق هذا المتحرك المفروض واسفله فيشبه ان يكون ما يلي ناحية

الارض جهة السافلة وما يقابلها جهة العالية يتعين ذلك له لامن ذاته بعينه كالحيوان ولامن
حركته بعينه كالمتحركات الثقيلة والخفيفة بل بالقياس الى اجسام اخرى واما المتحرك بالاستدارة
على مركزه في داخله ويشتمل هو عليه فيشبه ان لا يكون ما قيل فيه من انه قد يتحدد له جهات ست
كالحيوان امرا على الجهة التي قيل بل اول ما يتحدد فيه وعن ذاته قطبان ومنطقة ولا يحتاج في تحدد
القطبين والمنطقة الى شيء غير جسميته وحركته التي هي على الصفة المذكورة وان كان محتويا على
جسم آخر تحددت له جهة تلي ما يشتمل عليه وجهة اخرى تخالفها تحددا ليس يحتاج في ذلك الى ان يكون
متحركا الحركة التي له بل وان كان ساكنا كان له ذلك لكن اذا اعتبر حركته على ما يشتمل عليه منها وتوهم
بين اجزائه او نقط تعرض فيه وبين اماثلها من المشتمل عليه المتحرك حوله وقد يتحدد له جهات اخرى
وذلك لانه اذا فرضت في طول حركته لا في عرضها الذي هو بين قطبيه ثلث نقط كانت الوسطى نحو
احديهما وتباعد عن الاخرى ويكون الجهة التي كانت فيها الوسطى بالقياس الى الافق التي هذه النقطة
طالعة عليها هي جهة عنها ابتداء الحركة بالطبع ومقابلها مقابل هذه الجهة فيتحدد هنا لجهة مشرق
وجهة مغرب وكذلك يتحدد هنا جهة تلي خط الزوال وجهة تلي ما تحت الارض فيكون الجهة التي تلي خط
الزوال هي التي تلي اليها الحركة الاخذة في الارتفاع وتلك غايتها لانها يكون هناك اقرب ما يكون
من المطلوع عليه ثم تاخذ في مفارقته قليلا قليلا وتبعد عنه الى ان يغرب عنه والغاية التي اليها
يتوجه المتحرك هي القدام وما يقابلها هو الخلف فخط الزوال بالقياس الى الحركة الشاذة القطا
قدام وما يقابلها خلف ولما كانت جهة المشرق الجهة التي منها مبدأ الحركة فاولى ما يشبه به من جهة الحيوان
اليمين فيكون المغرب هو اليسار وبقي القطبان تحددان البعد الذي هو غير البعد المحدد بالقدام
والخلف الذي هو اولى بان يكون عمقا وغير البعد المحدد باليمين واليسار الذي هو اولى ان يكون عرضا
فليس له الا ان يكون بعد الطول واولى القطبين بان يكون على جهة المقايسة علوا هو الجنوبي في الحركة
الفلكية الاولى والشمالي في الحركة الثانية فانا لو توهمنا انسانا يتحرك على نفسه مستديرا وينبعث
حركته من يمينه ويساره لكان يكون قدامه ما يلي وجهه وهو ما بين يمينه ويساره وذلك عند خط الزوال
وخلفه ما يلي ظهره فاذا طبقنا بين يمينه وجهة المشرق وبين يساره وجهة المغرب وبين وجهه وجهة خط
الزوال انطبق رأسه مع القطب الجنوبي لا غيره ولو دار على نفسه مثل دور السماء لكان الرأس يلزم
الجنوبي والوجه يلزم وسط السماء وحينا اليمين يلزم المشرق فلا ان يكون احد القطبين علوا والاخر
سفلا ليس لاختلاف البتة في امر القطبين بل بالمقايسة المضافة الى الحيوان بعد ان يتحدد جهات
لامور اخرى فيختلف حال القطبين حينئذ بالقياس الى تلك الجهات واما كون المشرق يمينا فهو
لامر في الحركة مقيسة الى الافق وان لم يكن حيوان يقاس به فان جهة المشرق لذاتها عنها ينبعث
الحركة وكذلك حال جهة وسط السماء لذاتها اليها الحركة فاذا كان نحو حركة بين المشرق والمغرب
ووسط السماء بالقياس الى الافق ثم اذا تميز هذه الحدود لزم في القطبين ان يعرض لهما تميز ما لا
لامر متعلق بالقطبين تعلقا اوليا بل نسبة لحقه بسبب ما يعرض لغيرها من التميز هذا واما ان اخذ
جزءا من الفلك متحركا واعتبر بنفسه وجدت ما بين المشرق والمغرب طول المسافة وحصل الذي ما بين
القطبين عرضا لذلك الطول فانظر الى حال [illegible] الجهات كيف تختلف اما القطبان فيحددان تمييز
لذات الجسم وحركته ولا يتحددان بذاتيهما فوقا او سفلا ولا يكون فيهما تضاد اذ لا تضاد في
طباع ما هو فيه بل انما يتحددان فوقا وسفلا بمقايسة ونسبة الى الحيوان واما المشرق والمغرب
وكذلك وسط السماء فليسا يتحددان جهتين لذات الجسم وحده ولا لذاته مأخوذة مع حركته
بل بمقايسته الى الافق ثم بعد المقايسة فان نفس الحركة توجب تميز بعضها عن بعض بالقياس الى
الافق اذ توجب ان يكون مخالفة ويكون بعضها عنه وبعضها اليه وبعضها منبعث الحركة وبعضها
منتهى الحركة ولكل واحد مقابل كما لا يحتاج في ذلك الى ان يراعى مقايسة ومحاذاة مع حيوان البتة ومع ذلك
فقد يقع بينهما بنوع ما مضادة او مقابلة ومع هذا كله فان اليمين واليسار يقع على جهات الحركة التي
للفلك والتي للحيوان باشتراك الاسم او باشتباهه والفوق والسفل اولى بذلك واما القدام
والخلف فيشبه ان يكون الجزء الطالع من الفلك قد يوجد له قدام بمعنى يعمه وغيره وذلك لانا

ان عنينا



فان لم يكن محمود الله فلم لم يكن افق سمه

ان عنينا بالقدام نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع مطلقا لم يكن للفلك قدام فانه ليس لحركته نهاية اليها مقصد
وان عنينا نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع وهو طالع على شيء فتلك النهاية هي مسامته الشيء الذي حدد الافق
لحدد الطلوع بتحديد الافق فانه اذا اطلع عليه لا يزال يتحرك نحو الى ان يسامته في خط الزوال ثم يعرض عنه الى ان
يغرب عنه في ذلك الافق بعينه فان لم يكن تحدد الافق فلم يكن طلوع عليه ولا كان خط زوال فلما كان
تحددت هذه الجهات بالقياس اليه فهكذا يجب ان يتصور امر هذه الجهات ويعلم ان هذه الجهات التي
تحدد للفلك من حيث هو متحرك على الاستدارة واما جهة السطح التي تلي الارض والتي تقابلها فذلك له من حيث
هو جسم على شكله ووضعه لا من حيث هو متحرك **المقالة الرابعة في عوارض هذه الامور الطبيعية في**
**مناسبات بعضها من بعض والامور التي تلحق مناسباتها فصل في الاعراض التي تشتمل عليها**
**هذه المقالة** يجب ان نحقق في هذه المقالة ان الحركة كيف تكون واحدة وكيف تكون كثيرة وان الحركة
كيف تكون مضافة مطابقة لحركة اخرى تقابلها في السرعة والبطؤ وكيف لا تكون وكيف تكون الحركة مضادة
لحركة اخرى وكيف لا تكون وان الحركة هل تعرض لكل جسم ولبعض الاجسام وان الحركة كيف تكون طبيعية
وان المكان هل يكون طبيعيا وكيف يكون طبيعيا وهل لكل جسم مكان طبيعي وان الحركات كيف تكون غير طبيعية
وكم اقسام غير الطبيعية وان نجمع جميع فصول الحركة وان نعرف مناسبات ما بين القوى المحركة والحركات
**فصل في وحدة الحركة وكثرتها** الحركة تكون واحدة على وجوه فانها اما ان تكون واحدة بالعدد
واما ان تكون واحدة بالنوع واما ان تكون واحدة بالجنس اما بالجنس الاقرب واما بالجنس الابعد فلنحقق
الواحد بالعدد قبل غيره ونقول ان قوما من آل برمانيدس ومن شايعهم من اصحاب افلاطون منعوا كل المنع
ان تكون الحركة توصف بالوحدة بل بالهوية وقالوا كيف توصف الحركة بالهوية ولا يتحصل منها شيء موجود
حاصلا وقالوا اشياء مما قد فرغنا عنه من الشكوك في باب الحركة والزمان فيما سلف مثل قولهم وكيف
توصف الحركة بالوحدة ولا حركة الا منقسمة الى ماض ومستقبل فلا حركة الا ولها زمان ثم يثبتوا وحدة
الحركة يشترطون ان يكون زمانها واحدا وكيف تكون الحركة واحدة وكل واحد فانه تام فيما هو واحد فيه
وكل تام فهو تام الوجود وحاصل الاجزاء ان كانت له والحركة لا وجود تام لها ولا اجزاء ونحن فيما سلف
قد بينا الحال في وجود الحركة بيانا لا يلتفت معه الى هذه الشكوك والآن فحق علينا ان نبين الحال في
وحدة الحركة ونبين ان الشبهة التي اوردوها مختلة فنقول قد بينا ان الحركة يقال الكمال الاول الذي
وصفناه ويقال القطع المسافة فالكمال الاول وحدته بوحدة الموضوع لمع وحدة زمان وجوده فيه التي هي
اتصال وكسائر الصفات التي لا تكفي في كونها واحدة بالشخص كون موضوعها واحدا فان الموضوع الواحد
اذا عرض فيه بياض ثم عدم ثم عرض فيه بياض لم يكن هذا البياض هو بعينه الاول بالشخص فيكون للحركة
بالمعنى الذي اشرنا اليه وحدة اذا كان الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه ووحدة الزمان هي
وكل حركة بهذه الصفة فهي واحدة بالشخص ويكون لا محالة في متحرك به واحد مثل مسافة واحدة بالاتصال
ومثل بياض يتوجه اليه المتحرك بالاستحالة اتجاها لا يقف فيه عند حد زمانا ومثل كم واحد وغير ذلك
وليس هذا المعنى باولى في ان يدخل شرطا لوحدة الحركة من معنى الزمان وان كان لا بد من ذكر معنى الزمان
وان كان معنى الزمان يكفي ذكره فذلك ليس لانه يتضمن جميع الشروط التي بها تكون الحركة واحدة بل
لانه يقتضي الشرط الباقي وينتقل الذهن منه اليه ويلزمه وانت تعلم الفرق بين المتضمن والمقتضي الملزم
واما الحركة التي هي بمعنى القطع فهذا المعنى اولى بان يكون شرطا فيها فالامور التي يجب ان تكون واحدة حتى
تكون الحركة واحدة هي المتحرك والمسافة وما يجري مجراها والزمان فيجب ان يكون المتحرك واحدا والمسافة او ما فيه
الحركة واحدا والزمان واحدا اي واحدا بالعدد في جميعه فان كثرة الحركة تتبع كثرة الاشياء التي تفيد
الحركة كما ما ونمطا من الانقسام وهذه الاشياء هي هذه الثلثة المتحرك والزمان وما فيه فان تكثر المتحرك
وكان الزمان واحدا بعينه او تكثر المتحرك وكانت المسافة واحدة بعينها تكثرت الحركات واذا تكثر المتحرك
والزمان واحد بعينه لزم تكثر المسافات وما فيه الحركة بالعدد واذا تكثر المتحرك والمسافة واحدة
لزم تكثر الزمان فانه لا يتكثر المتحرك والمسافة واحدة الا ويكون المتحركات متعاقبة على تلك المسافة اذ
لا يقطع الجسمان معا مسافة واحدة بعينها كما لا يكونان في مكان واحد معا ولا يجوز ان يتكثر المتحرك
في ازمنة كثيرة وما فيه واحد بالعدد البتة الا في المسافات فانها تجوز ان تبقى بعد القطع واحدة

بعينها واما الكم والكيف وغير ذلك فلا يكون كيف واحد بعينه او كم واحد بعينه بالعدد يتحرك فيه متحركون
معًا في زمان بعد زمان لان الكيفية التي لهذا المتحرك من حيث هي واحدة بالعدد لا يشاركه فيها متحرك
آخر بوجه لا كالمسافة وقد يظن انه يلزم من هذا كله ان يكون المتحرك واحدًا بالعدد وان العلل اذا اجتمعت على تحريك
شيء فانما هي كشيء واحد اذ يصير الجملة محركا واحدا اذ ولا واحد منها يحرك وحده لكنه ان امكن ان يكون
شيء يحرك وقبل ان ينقطع تحريكه او مع انقطاع تحريكه يقع هناك مناسبة للجسم المتحرك مع محرك آخر كما
يتخلص حديد مثلا من تاثير مغناطيس لو توهمناه استحالة الى غير طبيعته دفعة ويحصل الحديد حيث
ينجذب الى مغناطيس آخر ولم يكن بين تعطل الاول وابتداء تاثير الثاني زمان واتصل الزمان والمسافة
فبالحري ان يكون هذا المتحرك واحدا والحركة واحدة وكذلك ان سخن ماء بنار يلحقه عقيب نار من غير وقوع
فتور حتى بلغ حدا من السخونة فبالحري ان لا يكون هذه الحركة متكثرة بل تكون واحدة الا على جهة المقايسة
فان الشيء المتحد بالاتصال الحد يعرض له التكثر على ما قلنا مرارا تارة من جهة التفكيك والقطع بالفعل
وتارة من جهة المقايسات فان الزمان ينقسم ايضا بالفعل على هذه الجهة وذلك اذا قيس بمبادى امور كائنة
فيه وآناتها فانا نقسم فيه بحسب تلك الآنات فيكون نحن في مسئلتنا ايضا نفترض عند ورود كل محرك آنا
اول من زمانه نفترض في الزمان بالمقايسة فيعرض من ذلك ان يتكثر الزمان فيعرض من ذلك ان يتكثر
الحركة ولا يكون حينئذ الحركة واحدة للزمان من هذه الجهة ومن حيث الزمان واحد في ذاته تكون الحركة
واحدة في ذاتها وهذا مثل ما يعرض لحركات الفلك بالقياس الى الشروق والغروب فينقسم الزمان
وينقسم الحركة بحسب ذلك انقساما لا يقطع الاتصال ويشبه ان يكون الصوت المسموع من الوتر
المنقور بنقرة واحدة الباقي زمانا الذي يسمى نغمة هو من هذا القبيل فان هذه النغمة تستعمل في جزئيات
الطبيعيات ومشاهدة احوالها انها ليست تحدث من وقع المضراب على الوتر بل انما تحدث من قرع
الوتر المدفوع بالمضراب عن وضعه المنصرف عند مفارقة المضراب الى وضعه انصرافا بقوة دفعية
مقرع ما دخم من الهواء فيصوت ثم لا يزال يهتز كذلك فيحدث قرع بعد قرع الى ان يهدأ ويكون تلك
القروع مستحفظة للصوت مسموع على الاتصال لان كان بالحقيقة متصلا كما يسمع ولم يكن القطوع
من التفرق بحيث لا يحس ⊛ واعلم ان نفس الاشتراك في الآن الواحد لا يوجب ان يكون الحركات متحدة فان
آنا واحدا قد يكون منتهى نقلة ومبدأ استحالة كلاهما لجسم واحد فلا يكون الحركتان واحدة وايضا
فان اشتراط ما منه وما اليه وحده غير كاف في وحدة الحركة فان ما منه قد يفارق لا الى الذي اليها
ضده بل الى العدم من غير سلوك واسطة وما اليه قد يوصل دفعة ايضا من غير سلوك واسطة فلا يكون
الحركتان واحدة بالنوع فضلا عن العدد وايضا فان اشتراطهما معا غير كاف في ذلك لان ما منه
قد يفارق الى ما اليه من متوسطات شتى اما في المسافة فقد يقصد ما اليه وما منه على الاستقامة
وقد يقصد على تقويس وتحنيه ولا يكون الحركتان حركة واحدة بالنوع فضلا عن العدد وكذلك
قد يوجد من السواد الى البياض من طريق الدكنة وقد يوجد من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة
وقد يوجد من طريق الفستقية ثم الخضرة وان اشترط مع الشرايط المذكورة كان اشتراطها
فضلا فان الطريق اذا جعل واحدا لم يكن الا عن مبدأ واحد ومنتهى واحد وتضمن ذلك هذا المعنى
فالحركة الواحدة بالعدد هي المتصلة في زمانها ومسافتها واحدة وموضوعها واحدا واولى ذلك المستوية
التي لا اختلاف فيها وقلما توجد في المكانية فان الطبيعية تشتد آخرا والقريبة القسرية تفتر آخرا واولى
الحركات المتصلة بالوضع هي التي على الاستقامة والاستدارة ان توهم المتصلة على الزاوية وجود
واولى ذلك ما تم ولم ينقص فان من صفات الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد واولى ما يكون
تاما ما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرر وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة فلا يزاد عليها بل
تكرر ولا كذلك المستقيمة من حيث هي مستقيمة فان المستقيمة اذا تمت فليس تمامها لانها مستقيمة
بل لاجل ان المسافة لم يبق كقطر العالم ويسقط من تحقق هذا قول من قال ان الخط المستقيم اولى بالتمام
لان له ابتداء ووسطا وانتهاء ولا شيء من ذلك للدايرة وانه وان كانت الدايرة تامة فليس يجب
ان يكون الحركة عليها تامة لان الحركة على المستقيمة متناهية وتتم وعلى المستديرة لا تتناهى ولا تتم تاما
او لا فليس كل ما هو تام فهو ذو ابتداء وانتهاء ووسط بل الواحد في الجملة اتم من الكثرة التي لا يوجد

وغاياتها ح

هذا التثليث



فصل في الحركة الواحدة بالجنس والنوع

هذا التثليث الا فيها بل هذا نوع من التمام ولا يعتبر هذا التمام الا في ذي عدد والدايرة وحدانية الصورة وانما
لا يقبل الزيادة لا لشيء غير انها خط دايرة والمستقيم انما لم يقبل فليس لانه مستقيم بل لسبب آخر واما
الحركة المستديرة فانها اذا تمت دورة ابتدأت من راس فيكون كل دورة واحدة وكلامنا في دورة واحدة
فهذا ما نقوله في الحركة الواحدة بالعدد فلنتكلم الآن في الحركة الواحدة بالجنس والنوع فصل ولما كانت
الحركة مشاركة لسائر الاعراض في الاحكام التي تتبع العرضية كان تكثرها وتوحدها يشاكل تكثر الاعراض
الاخرى وتوحدها فكما ان البياض مثلا انما يكون متكثرا بالعدد اذا تكثر موضوعه او زمانه فكذلك الحركة
وكما ان البياض لا يكون متكثرا بالعدد اذا لم يتكثر موضوعه او زمانه فكذلك الحركة وكما ان البياض لا يكون
متكثرا بالنوع او متكثرا بالجنس لنفس تكثر الموضوع بالنوع او بالجنس بل يكون بياض الثلج وبياض القفنس
اذا لم يخالفا بمخالطة لون آخر واحدا بالنوع بل بياض الثلج والجادة وكذلك ليس نفس تكثر الموضوع بالنوع
يتبع تكثر الفصول واضافات الاعراض الى موضوعاتها او الجنس يوجب تكثر الحركة بالنوع او بالجنس بذاته
لان تكثر الشيء بالنوع يتبع تكثر الفصول واضافات الاعراض الى موضوعاتها من جملة الاحكام العرضية للاعراض
فقد علمنا ان العرضية لماهيات الاعراض انما هي من المعاني العارضة اللازمة دون المقومة واضافات الذوات
العرضية الى موضوعاتها المختلفة امور عارضة لها لا مقومة اياها تقويم الفصول واما تكثر الاشخاص
فليس متعلقا بالفصول الذاتية بل بالعوارض واما الازمنة فلا تختلف من حيث هي ازمنة بالنوع البتة بل
بالتشخص ان كان ولا بد لانها اقسام متصل واحد ومقارنة ما يختلف بالتشخص دون النوع لا توجب البتة
مخالفة فصلية منوعة فمتى الحركة تختلف نوعيتها باختلاف الامور التي يتقوم ماهية الحركة وهي ما هي فيه
وايضا ما منه وما اليه واذا اختلف نوع واحد من هذه اختلفت الحركة في النوع فانه اذا اختلف ما فيه
واتفق ما منه وما اليه اختلف نوع الحركة مثل ان يكون احدى الحركتين من مبدأ الى منتهى على الاستقامة
والاخرى منه اليه على الاستدارة وكذلك اذا اتفق ما فيه واختلف ما منه وما اليه مثل الصاعد والهابط
فبالجملة اذا اختلف شيء من هذه في النوع في نفسه او في شرايط واحوال داخلة في تعلق الحركة بها كانت الحركة
غير واحدة في النوع وان كانت كلها مكانية او كلها كيفية او كمية كانت واحدة في الجنس الاعلى وان اتفقت
في جنس اسفل كما في اللونية كانت واحدة بالجنس الاسفل لكنه قد يشكل الحال في انه هل الحركة المكانية المستديرة
تخالف المستقيمة في النوع او تخالفه لعرض فانه يشبه ان يظن ان الاستقامة والانحناء من الامور التي
تعرض للخط لا من الامور التي هي فصول ويسبق الى الظن ان الخط الواحد يصلح ان يوضع للاستقامة
والانحناء واذا كان كذلك فكيف يكون نوع الخطوط المستقيمة مخالفا لنوع الخطوط المنحنية اللهم الا
ان يجعل تركيبها مع الاستقامة نوعا ومع الانحناء نوعا آخر فيكون كل عرض من شانه ان يقوم نوعا وليس
الامر كذلك فاذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع فكيف يكون الحركة على المستقيم مخالفة
للحركة على المستدير بالنوع لاجل اختلافهما وهذا الاعتبار في المستقيمة والمستديرة التي تكون
مكانية لا المستديرة التي تكون وضعية على ما علمت ونقول كذلك الامر يشكل في امر الصاعد والهابط
ويشبه ان يظن ان الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع في المبدأ والمنتهى من حيث هما طرفان لبعد بل من حيث
هما جهتان احديهما الى علو والاخرى الى سفل والحركة لا تتعلق بالمبدأ والمنتهى الا من حيث هو طرف
وانما من حيث عرض ان كان احد طرفي المسافة في جهة والآخر في جهة فذلك ليس مما يتعلق به الحركة فان الحركة
ثم حركة اذا ابتدأت في هذا البعد من مبدأه الى منتهاه ولو لم يكن المبدأ بحيث يكون علوا وهو ان يلي السماء
والمنتهى بحيث يكون سفلا وهو ان يلي الارض فاذا كان الامر كذلك كان هذا من الاعراض اللازمة للحركة
لا من الامور الداخلة في ماهيتها فلم يكن الاختلاف به اختلافا في نوعه كذلك الاختلاف الذي بين
الحركات في ان يكون طبيعية او قسرية فانه ايضا اختلاف في امور خارجة عن ماهية الحركة وان كانت
لازمة فهذه هي الشكوك التي يظن انها تسبق الى الذهن اما نحن فنقول ان هذه الشكوك لا تعرض
في غير النقلة فانه لا يعرض في مثل الحركات التي في الكيف والحركات التي في الكم وغير ذلك فان التسود
معلوم من حاله عند كل احد انه يخالف التبيض بالنوع لاجل مخالفة ما اليه وما عنه وان كان الطريق
كانه واحد ومسلوك في كل بالعكس من الآخر وكذلك التصفر الى الحمرة الى التسود يخالف التخضر الى
النيلية الى التسود في النوع وان كان في حال المبدأ والمنتهى واحدا انما يشكل هذا في امر النقلة

اخرى ح

ويقتضي أن لا يكون النقلة جنساً بل يكون نوعاً فقط ويكون النزول يخالف الصعود باعراض تحت نوع واحد
كما يخالف الكاتب الامي فانه كما ان الانسان مأخوذ في حد الكاتب والامي محمول عليهما وليس جنساً لهما بل
موضوعاً كذلك النقلة محمولة على ذلك الوجه على النزول والصعود وكان اصل الموضوع في النزول هو
حركة مستقيمة من مبدأ الى منتهى ويتم بذلك كونه حركة لكن عرض لهذا المبدأ ان كان فوق فعرض للحركة
ان كانت نزولاً وكذلك الحال في الشكل الاول مثلاً انه عرض ان كانت النقلة تارة في مستقيم وتارة
في مستدير فان الحركة ليست تتحقق حركة بما يعرض لها من طول ما يتحرك فيه كالمسافة المستديرة وقصر
كالمستقيمة حتى يختلف بذلك ماهيتا حركتين اختلافاً نوعياً فهذه هي الظنون التي يمكن ان يظن في
هذا الباب فيجب ان نحلها ويلزمنا اولاً ان نبين ان النقلة جنس وان الامر ليس على هذه الصورة
فنقول ان الخط المستقيم بالحقيقة والمستدير لا يصح ان يستحيل احدهما الى الآخر في الوجود وذلك
لأن هوية الخط في الوجود ان يكون طرف السطح وهوية السطح ان يكون طرف الجسم فما لم يعرض للجسم
زوال عن هيئته لم يعرض للسطح فلم يعرض للخط البتة والجسم اذا كان يابساً لم يقبل التحنية وان كان
رطباً قبل التحنية بان يكون اتصال الحدبة يتفرق ويكون اتصال الحدبة يمتد والتقعير بالعكس فان تفرق
اتصال الحدبة فقد انقسم الخط خطوطاً وان امتد فقد بطل ايضاً ذلك الخط بعينه وحدث خط آخر
فان الخط الواحد لا يصير اطول مما هو بالمد فاذا كان هذان الخطان يستحيل انتقال احدهما الى طبيعة الآخر
ولا في الوهم ايضاً فان الوهم ان فعل ذلك فرق الخط عن السطح فجعل الخط ذا جهتين وجانبين لا في امتداد
فلم يأخذه طرف سطح فان ذا الجهتين سطح لا طرفه الذي هو خط فيكون الوهم قد اخذ غير الخط بل
اخذ جسماً دقيقاً فتخيله خطاً فالذي ظن ان الخط وهو واحد بعينه موضوع للامرين فقد ظن باطلاً
واشخاص النوع الواحد من الاعراض يختلف بموضوعاتها وباعراض يقارنها وهذا على قسمين وذلك
لانه اما ان لا يكون تلك الاعراض يلحقها لحوقاً اولياً مثل الكتابة يجتمع مع موسيقى واما ان يكون يلحقها
لحوقاً اولياً كالبياض يجتمع مع السطح ومفارقة الخط المستقيم للمستدير ليس لاجل كثرة الموضوع فقط
فان هذه المفارقة موجودة بين مستقيمين وبين مستديرين وليس لعرضين آخرين كيف اتفق فان
الاستقامة والاستدارة من طبيعة الخط اولياً فلذلك انما يمكن ان يكون اما فصولاً واما اعراضاً
اولية فان كانت فصولاً فقد نوعت وان كانت اعراضاً اولية والاعراض الاولية ان كانت لازمة لطبيعة
المعروض له استوت فيه اشخاص النوع وان كانت تعرض في حال دون غيرها لزوم فيعرض لانفعال يلحق المادة
فلا يبعد توهم زوال العارض المعروض له او لا وجود له فلا يبعد توهم زوال العارض التابع لتعين ان يكون
المعروض له يوجد ولا يخالف الآخر بهذا العارض الاول التابع للانفعال وليس كذلك الحال في الخط
المستقيم والمستدير فانه اذا لم يكن المادة في كل واحد منهما على هذه الصفة التي بها صار خطه مستقيماً
او مستديراً لم يكن نفس ذلك الخط موجوداً لانه قد ثبت فيما تقدم انه مع اليبوسة يعدم الاستقامة ويحدث
الانحناء بل يعدم الخط الذي كان مستقيماً ويوجد خط آخر منحن ولو كان لغيرها يعرض لكان الخط لا يعدم
فليس اذن الخلاف بينهما بعارض غير لازم وبعارض لازم فاذن الاستقامة والاستدارة متعلقة
تعاند الفصول ولو لحق الفصول اللازمة التي تدل تعاندها على اختلاف الاشياء في النوع ولان الحركة في
نوع السواد غير الحركة في نوع البياض لاختلاف ما فيه الحركة كذلك المستقيمة والمستديرة ويسقط من
تشبث بهذا القانون قول من ظن ان في طبايع الامور السماوية تضاداً لان فيها تقبيباً وتقعيراً فانه ان كان
الموضوع الاول للتقبيب والتقعير هو الجسم نفسه والجسم في كرة واحدة فليسا بضادين وان كان
موضوعهما سطحين متفرقين ثم ان المقعر منهما يقبل التقبيب والمقبب التقعير على ما اوضحنا فليسا بضادين
اذ ليس موضوعهما ذاتاً يتقبلان تعاقبهما ولا موضوع آخر لينة على البناء واما التشكك المورد من حال الصاعد
والهابط فستحققه من بعد واما السرعة والبطوء فلا تختلف بهما الحركات البتة اختلافاً بالنوع وكيف وهما
يعرضان لكل صنف من الحركات وكل ما يقبل الاشد والاضعف فالفصل لا يقبلهما بل يكون الحركة الواحدة
بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء فهما من الامور التي تكون للحركة بالاضافة الى حركة لا من الامور التي
تكون لها في ذاتها فقد علمنا ان السرعة اذا قيل على المستقيمة والمستديرة كان باشتراك الاسم وليس كذلك
وان كان النظر فيها اوجبنا انه لا يصح المقايسة بينهما ولا المناسبة فيها كما لا يصح بين الخط والسطح ثم قول





المقادير المقدار عليهما بالتواطؤ اما انه ليس يقال باشتراك الاسم فلان حد السرعة والبطوء فيهما واحد وهو
ان السريع في كل واحد منهما هو الذي يقطع مقدار الطول في الزمان الواحد وكما ان المستقيم مقدار
فكذلك المستدير وكما ان الاطول في المستقيم ما فيه الميل بالقوة والزيادة كذلك الاطول في المستدير
والزمان غير مختلف فليس اذن هذا باشتراك الاسم بل الحد يتناولهما معاً واذ قد تكلمنا في وحدة الحركة
فحري بنا ان نحل الشكوك المقولة فيها فصل في حل الشكوك الموردة على كون الحركة
واحدة اما قول من ظن ان لا حركة الا وهي منقسمة الى ماض ومستقبل فهو قول غير صحيح فانك تعلم ان
الحركة على النحو الذي حققناه نحن ليست مما ينقسم الى ماض ومستقبل بل هي دائماً بين ماض ومستقبل
واما الحركة التي هي بمعنى القطع فانها لا يحصل حركة وقطعاً الا في زمان ماض ومع ذلك ان كانت الحركة
تنقسم الى ماض ومستقبل فانما تنقسم بالقوة فانه اذا فرض في الزمان الذي يطابقها آن يعرض لها ان تنقسم
لان الآن يكون حاصلاً بالفعل وبالجملة فانها اذا انقسمت فانما تنقسم بالعرض ولاجل انقسام الزمان
او لانقسام المسافة وانما الشرط في وحدة الحركة هو ان لا يكون زمانها ومسافتها منقسمين بالفعل الا ان
لا يكونا بحيث لا ينقسمان الا بالقوة بل ولا هذا شرط في وحدة الكثيرات وكثير من الاشياء واما قولهم انها
كيف يكون واحدة ولا يكون تامة فاول ما يجاوبون به عن ذلك ان الواحد بمعنى التام غير الواحد الذي بمعنى
الاتصال فلا يجب ان لا يكون الشيء واحداً بمعنى ان لم يكن واحداً بمعنى آخر وايضاً فان الحركة التي شرحنا
حدها لا تنقسم وهي محفوظة في المتحرك تامة ثابتة بعينها الى ان ينتهي واما الحركة بمعنى القطع ان استوفت
البعد المستقيم فهي تامة وان تمت الدائرة فهي تامة لا مزيد عليها اذا كان التام ما ليس منه شيئاً خارجاً
عنه وكان وجود الحركة بمعنى القطع وهو على ان القطع حصل فاذا كان ليس شيء منه الا وقد حصل ولم يبق
خارجاً منتظراً فهو تام وهو حينئذ واحد من وجهين وقد اجاب بعضهم عن هذا بان قال ان مثل الحركة
في انها قد تعدم منها اشياء وتكون الصورة مع عدم تلك الاشياء محفوظة هو مثل صورة البيت التي
تستحفظ واحدة بعينها مع نقض لبنة لبنة وسد الخلل الواقع عند النقص بما يقوم مقامها فيكون الصورة
واحدة بالعدد فانها تستحفظ بمواد متعاقبة وكذلك صورة كل شخص من النبات والحيوان وكذلك تبقى الملكات
النفسانية محفوظة واحدة بعينها مع التحلل والاستبدال وتغير المزاج وانما تبطل الانفعالات وتتجدد
وكذلك كل صورة الظل تبقى واحدة بعينها في النهر الجاري المتغير المادة قال لان مبدأ الفيض وهو الباري تعالى
واحد والصورة وهي الفيض الصادر واحد بالقياس الى مصدره عنه فما دامت المادة في حد القبول
ولو بالتعاقب كانت تلك الصورة هي بعينها مستحفظة وليس يعجبني امثال هذه الاجوبة ولا يصح عندي
ان يكون للكائنات الفاسدة صورة باقية لا تستحيل اللهم الا ان تقتضي ثبات اجزاء وجدت في الكائن
من اول الكون محفوظة الى وقت الفساد لا يفارق ولا يبطل ويكون مقارنة الصورة واحدة او قوة واحدة
تلك الصورة او القوة تستحفظ الخلل الواقع في غير تلك الاجزاء وتسد مسد ما يورده من البدل ونقول
انه ليس يكون في ثبات الفيض واحداً كون مبدأ المفيض واحداً فان المبدأ المفيض الواحد اذا افاض
على اشياء كثيرة كان الفيض متكثراً بتكثرها سواء كانت متكثرة حاصلة في زمان واحد وكانت متعاقبة
التكثر فانه يعلم يقيناً ان الصورة القايمة في اللبنة الثانية من التركيب والصورة الاضافية التي لها بعينها
الى اللبن الموجود ليست هي بعينها ما كان يقوم باللبنة الاولى المنتزعة ويعرض لها بعينها من الاضافة اذ كانت
هذه الاحوال لا تنتقل من موادها بل تفسد اشخاصها بفساد اشخاص حواملها واذا كان كذلك لم يكن الصورة
اللبنية الآن هي بعينها التي كانت قبل بل يكون شبيهة بتلك تسد مسدها فكما انه لو لم يتدارك النوع بالاقامة
حتى يعوض لكانت الصورة تبطل ثم اذا اخذ في اعادة لبنة لبنة على ذلك النظم بعينه يكون الصورة قد
حدثت وتكون صورة اخرى بالنوع حتى لو لم يشاهد الانتقاض المستمر زماناً الى ان يرد الى العمارة لكان
مشاهد الصورة الحادثة يظن انها هي الصورة الاولى وان كانت اخرى وكذلك اذا لم يهمل العمارة الى
الانتقاض بل لم يزل المستمر يرم ظن ان الثانية هي الاولى من غير تجدد وتمام فهذا القول منهم غير صحيح البتة
اللهم الا ان يكون في جملة الاعراض عرض من شانه ان ينتقل من موضوع الى موضوع او ينتقل اليه موضوع
بعد موضوع كما عسى ان يظن من امر الضوء والظلمة فان المضيء والمظلم اذا انتقلا انتقلا لامعة في ظاهر الامر
واذا انتقل الفايض وسكن المضيء والمظلم انتقلا في القابل لكن يشبه ان لا يكون الضوء والظلمة والظل الذي للماء

السائل واحدا بعينه بالشخص اذ كان الضوء الواقع به صفة او حال القابل عن فاعل فاذا استحال
القابل لم يبق صفته فاذا استحال القابل مطلقا لم تبق الصفة والحال مطلقة فاذا استحال هذا
القابل لم تبق هذه الصفة وهذه الحال واذا لم تبق هذه الصفة وهذه الحال لم يكن الباقي ثابتا
بالشخص بل يكون كل آن شخصا آخر من جملة نوع مستحفظ على الاتصال وهذا كما يعرض للسيال
مع الساكن من دوام الموازاة والمحاذاة فانه ليس اذا كان لا يزال يوجد في السائل جزء مواز بعد جزء
او محاذ يلزم من ذلك ان الموازاة التي في السائل تكون محفوظة بالشخص كذلك ما يتبع الموازاة والمحاذاة من
اضاءة واظلام الا ان الحس اذا شاهد في كل وقت ضوءا كالذي كان يحسب ذلك شيئا واحدا بعينه وهذا
كالحال في بيت مظلم يتحرك الهواء فانا نعلم ان الهواء الذي فيه اذا تحرك تحركت فيه ظلمته فيكون الظلمة متحركة
ومنتقلة بالعرض لكن اذا كان انما يعقبها مثلها لم يحس به وكذلك لو كان بدل الظلمة حمرة وكان لا يحس
بالحركة من جهة اللمس وغيره فان البصر لا يدل حينئذ على حركة البتة فيحسب ان كل ما يلقاه من الحمرة كل وقت
هي الاولى ويكون تغيرها لا الى نهاية في جزء غيره بل لو اتفق ان كان نهر غير مختلف الشطوط بارتفاع وانخفاض
واسفله مستو متشابه مسطح او مقبب وفيه ماء يسيل من غير ان يكون هناك علة موج من ريح او اختلاف
اجزاء او غير ذلك فانك تحس ذلك الماء واحدا بعينه راكدا ساكنا اذ لا يمكنك ان تحس بفصول بين جزء
عال له وجزء وصل الى ممتد وكذلك ان لم تحس بفصول الاستحالة في الظلمة والضوء لاتصال الامر
حسبت ان الظلمة والضوء هو ذلك بعينه واما الشك الذي يقال في هذا وهو انه ان لم يكن واحدا فهو اذن
كثير ولا يجوز ان يكون كثيرا غير متناه فيكون كثيرا متناهيا فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من ذلك الكثير لا يبقى
الا آنا وقد كان يرى موجودا على الاتصال فتكون الآنات المتناهية تتألف منها زمان متصل واحد وهذا
محال ويكون كل واحد منها يبقى زمانا ما مع تبدل الموضوع وهذا ما يكرونه فيجب ان نعرف حله من الاصول
التي حققتها وبعد هذا نعلق تشكك قائم في الحركة السماوية بتشكك يناسب الشكوك التي ذكرناها وان كان غير
عنها بتغير انقيل انها لا تخلو اما ان تكون واحدة او كثيرة فان كانت واحدة فكيف تكون واحدة وليست تامة
وبالجملة تتجدد منها شيئا دائما عنها لم يحصل بعد كل واحد تاما وان كانت كثيرة فكيف يقول عددها
فنقول اما الحركة بالمعنى الذي نقوله فهي واحدة باقية فيه ابدا ما تحرك واما الذي بمعنى القطع فيشبه ان تكون
كل دورة حركة واحدة الا ان الدورات لا تتجدد الا بالوضع واذ قد فرغنا من الكلام في وحدة الحركة فبالحري
ان نتكلم في التقابل الذي يكون بين الحركات في سرعتها وبطوئها وهو المعنى الذي يسمى تضاد الحركات

## فصل في مقايسة ما من الحركات ولا مقايسة منها

من عادة الناس ان يقولوا مرة في كل حركة تتم في زمان اقصر انها اسرع ويقولوا ان هذه الاستحالة كانت اسرع من هذه
النقلة فيكون معنى الاسرع في هذا الموضع هو الذي ينتقل الى الغاية في زمان اقصر وان يمنعوا مرة اخرى
عن ان يقولوا ان حركة السلحفاة من مبدا سيرها الى منتهاه في ربع ساعة هي اسرع من حركة الفرس في ستة
بل يعتقدون حركة السلحفاة بطيئة وان كانت تبلغ المقصد وتنتهي الى السكون في زمان اقصر ويعدون
حركة الفرس سريعة وان كانت طويلة الزمان الى المنتهى فيجب ان يكون لهذه السرعة وهذا البطوء معنى آخر
غير الاول وهو ان السريع هو الذي يقطع من المسافة او ما يجري مجرى المسافة ما هو اطول في زمان مثل
او الذي يقطع المثل في زمان اقصر فيجب اذا اردنا ان نقايس بين حركتين في السرعة والبطوء ان يكون ما فيه الحركة
ما يمكن فيه بين الشيئين اللذين فيهما الحركة مقايسة بالزيادة والنقصان او الاشتداد والضعف لكن
المقايسة بين الحركتين في السرعة والبطوء والمقايسة بين الشيئين في الزيادة والنقصان والمساواة
الكمي هو على وجهين احدهما بالفعل والآخر بالقوة اما الذي بالفعل فان يكونا طبقا فاحدهما ممكنا بالآخر
حتى ينطبق كله على كله فينطبق الطرفان ان كان لهما طرفان على الطرفين بالفعل او يفضل احدهما على المطابق
الآخر فيكون في الاول مساواة وفي الثاني تفاوت بزيادة ونقصان والوجه الثاني الذي بالقوة
هو ان لا يكون المقدار بحيث يمكن ان يكون بينهما مطابقة وفضل مثل مستقيم ومستدير ومثل مثلث
ومربع فظاهر انه لا ينطبق المثلث على المربع هذا الانطباق ولا المستقيم على المستدير لكن يظن ان هذا
الانطباق فيهما بالقوة اما المثلث فهو بحيث يمكن ان يقطع قطوعا يرد الى نظام يكون منه مربع فحينئذ
يمكن ان يركب ذلك المثلث على ذلك المربع فينطبق عليه ويساويه بالفعل او يفضل عليه فيزيد عليه

بالفعل



بالفعل وقبل ان لم يكن ذلك مساويا ولا زايدا بالحقيقة وبالفعل الصريح فمن هذا القبيل يقال ان المثلث مساو
للمربع وكذلك المستدير لو امكن ان يعمل به ما يغيره الى الاستقامة لكان يكون بحيث يزيد على المستقيم او ينقص عنه
او يساويه بالانطباق عليه فما دام مستديرا فليس يمكن ان يعمل به هذا الانطباق بالفعل اللهم الا بالقوة ان
امكن ذلك والشيء اذا لم يكن منطبقا على غيره ونهاياته لم يكن مساويا له بالفعل واذا لم يكن فيه ما يساويه
على الوجه الذي قيل وزيادة على ما يساويه لم يكن زايدا عليه بالفعل ولا الآخر ناقصا عنه بالفعل وما سلف
بيان الحكم بان المستقيم ليس في قوته ان يتغير الى ان ينطبق على المستدير وهو موجود بعينه فليس حكمه في
هذا اذا رجعنا الى التحقيق حكم المثلث والمربع ۞ فان قال قائل انا نعلم يقينا ان القوس اعظم من الوتر والوتر
اصغر منه فاذا وجد تفاوت بالصغر والكبر فبالحري ان يكون هناك مساواة ۞ وقد اجاب عن هذا بعض
المحصلين فقال قد يكون بين الشيئين تناسب الزيادة والنقصان مع استحالة ان يقع بينهما تناسب المساواة
فانا نعلم يقينا ان زاوية مستقيمة الخطين حادة هي اعظم من زاوية حادة من قوس ومستقيم واصغر من اخرى ويستحيل
ان يكون من قبيل مستقيمة الخطين زاوية مساوية لشيء من قبيل الاخرى وانما قلنا ان الحادة المستقيمة الخطين
اعظم من زاوية منهما لان الزاوية القوسية توجد بالفعل في تلك وزيادة اخرى وانما كانت الاخرى اعظم
من مستقيمة الخطين لان المستقيمة الخطين توجد بالفعل فيها وزيادة فهذا جواب ومع ذلك فكيف نسلم
ان القوس اعظم بالفعل من الوتر وليس يمكن ان يوجد في القوس ما ينطبق عليه المستقيم انطباقا مع انطباق
النهايتين وكيف يكون بينهما مقايسة البتة بالفعل عسى ان يكون ذلك بالقوة او عسى ان يكون ذلك بالوهم
بحيث ان المستدير لو امكن استقامته لكان حينئذ يوجد فيه مثل وزيادة فيكون اذن اعتبار التفاوت
والمساواة مرة بالفعل ومرة بالقوة المستندة الى الوجود كالحال بين المثلث والمربع ومرة باعتبار بعيد وهو
ان يكون الشيء بحيث لو كان يقبل التغير لصار الى صفة الزيادة لا غير او النقصان لا غير او المساواة لا غير
وهذا اعتبار بعيد فالحركات المتقايسة المتكافئة هي التي يكون ما يتحرك فيه متقايسا فان كان المثل يقطع
في زمان مثل فالسرعة متساوية وان كان الاطول يقطع في زمان مثل والمثل يقطع في زمان اطول فالحركات
غير متساوية بل متفاوتة بالزيادة والنقصان فان لم يكن ما يتحرك فيه متقايسا بالفعل الا بالقوة فالحركات
غير متقايسة بالفعل ولا بالقوة فيكون المستقيمة والمستديرة لا تقايس بينهما بالتحقيق الا المقايسة المذكورة
البعيدة جدا واما المقايسة المعتبرة في الحركات الكيفية فمنها وجه قريب ومنها وجه بعيد فالوجه القريب
هو ان يكون ما يتحرك فيه قابلا للقياس المشابهة الحقيقية مثل سواد وسواد وحرارة وحرارة فاذا كان متحرك
ما قد ابتدأ من كيفية شبيهة بكيفية اخرى ابتدأ منها متحرك آخر ثم انتهى الى شبيه ما انتهى اليه الآخر في زمان
واحد وكان كل منهما قد مر بمتوسطات فيه متشابهين لو وقفا عليه فهو مساو له في السرعة فان كان
اليه بعد وبقي زمان ان لو وقفا جميعا في وسط الزمان كان كيفيته اضعف وبقي زمان فهو ابطأ منه
فيكون الآخر اسرع منه فيجب ان يكون المتحرك فيه واحدا والمنتهى والمبدأ واحدا اي في النوع واما الوجه
البعيد فان يكون الاعتبار بالضد حتى ان كان احد المنتهيين او المنتهى والمبدأ منهما طرفا في التضاد
والآخر ذلك الطرف الآخر او ان كان دون الطرف واقرب الى الوسط كان الآخر من ذلك الجانب كذلك
وعلى مثل ذلك القرب من الوسط فيكون الاعتبار مثلا ان هذا وهو تبيض اسرع من هذا وهو تسود او تساود
حتى يكون نسبة ما منه ابتدأ وما اليه انتهى وما كان فيه الى البياض كنسبة نظيرها من ذلك الجانب الى السواد
وهذا وجه غير محقق بحسب الاصول وقد يعرض ان يكون شيئان متقايسين على الاطلاق ولا يكونان متقايسين
بالنسبة الى شيء فان الكبير والصغير في الماء من حيث هو ماء غير الكبير والصغير في الهواء من حيث هو هواء لان
غاية الكبر في الماء ليست مثل غاية الكبر في الهواء وكذلك في الصغر واذا تخلخل الماء الى كبر الهواء كان لحركته حد
دون حد تخلخل الهواء الى كبر النار فاذا اخذت هذه الحركات في الكبر مطلقا او في الصغر مطلقا كان ذلك
متقايسا واما مقايسة الكبر الناري الى الكبر الهوائي فليس يجاوز فان تخلخل الهوائي وهو الحركة الى الكبر لا يقايس
بالتخلخل المائي ولا تكاثفه بتكاثفه فان كبر هذا ليس من نوع كبر ذلك ولا صغره من نوع صغره بل المقايسة
تجري بين تخلخل هوائين وتخلخل مائين وكذلك الحال في الطيران والمشي اما من حيث الحركة في مسافة مستقيمة
فقد يقع التقايس واما من حيث هذا طيران النسر وهذا طيران العصفور فضلا عن المشي فلا يتقايس
طيران نسري وطيران عصفوري بل الطيران النسري يقايس بالطيران النسري والعصفوري بالعصفوري

وكذلك النخل العسلي بالنخل العسلي والنخل العنبي بالنخل العنبي فيجب ان يراعى في هذا الباب معنى ما فيه الحركة
ويراعى اخذه مطلقا او بشرط ثم ينظر الى الزمان فان لم يختلف فيه النوع صح التغاير به فربما كانت
المقابلة لا لطبيعة النوع بل لطبيعة النوع مع عرض واما المحرك فلا نأخذه شرطا في هذا الباب اذ لا نغير
اختلاف الحركة للمحرك اللهم الا ان يكون ماخوذا شرطا في هيئة الحركة وفيما فيه الحركة كالعصفور والطير
العصفوري فان مسافة حركات العصفور في طيرانه غير مسافة حركات بعض العصفور وقد يغلط في هذا ماليس م
الباب باشتراك الاسم او اشتباهه مثل ان نظن ان هذا السكين حدا شرع وابطاء مما عمله هذا العضو
يكون الحدة فيهما بمعنى يختلف وكذلك قد يظن ان هذا العين الرمدة قد صحت اسرع مما صحت هذه اليد
المفلوجة فانه كما ان مزاج العين وفعلها غير فعل اليد في النوع فكذلك سلامة فعله او فساد فعله
غير الذي ما فيها لليد في النوع فلا يكون الحركة فيهما من نوع واحد اللهم الا ان يعتبر الصحة مطلقا
فلا يكون الحركتان واحدتين في النوع بل في الجنس وقد علمنا ان ذلك التغاير الجنسي ليس بالحقيقي
وههنا مسئلة ربما سأل عنها سائل وقال متحرك قطع مسافة وكانت تلك المسافة مبتدئ يستحيل
مع ابتداء حركته حتى انتهت الاستحالة الى الحد الذي يقف عنده ويتم لديه فوقفت النقلة معها
فهل من الممكن ان يقال ان هذه الاستحالة مساوية لهذه الحركة فالجواب ان ذلك خطاء ولا يجوز ان
يقال وذلك لان المسافة مساوية للمستحيل واما الحركة فليست مساوية للاستحالة الا في الزمان
فقط ولا النقلة قطعت شيئا مما قطعته الاستحالة وذلك لان الحركة قطعت مسافة اذ كانت تغيرا
من مبدأها الى منتهاها والاستحالة قطعت ما بين كيفيتين اذ كانت تغيرا لا من حد مسافة الى اخرى
بل من كيفية الى اخرى اذ المستحيل من حيث هو لم يخرج من حد مسافة الى حد آخر بل خرج من كيف الى
كيف الا انه لم يزل يتجدد فيه كيف بعد كيف لا على استقرار تجدد الشيء في محله **فصل في تضاد
الحركات وتقابلها** واذ قد قلنا في تشادي الحركات وتفاوتها فاولى ما نتكلم فيه هو حال التضاد للحركات
فنقول اما اولا فان الحركات المختلفة الاجناس مثل النقلة والاستحالة والنمو فقد يجتمع معا فان امتنع
بعضها عن الاجتماع مع بعض في وقت ما فليس ذلك لان طباعها من حيث هي نقلة واستحالة ونمو يوجب
ذلك بل لامر زائد وبسبب من خارج واما الحركات الداخلة تحت جنس واحد مثل التسود والتبيض
الواقعين في جنس الكيفية على النحو من الوقوع المذكور فانها قد تكون متضادة فان التسود موافق
للتبيض في الجنس ويشاركه في الموضوع ولكنه مقابل له يستحيل اجتماعه معه وهو معنى وجودي كما
ان التبيض معنى وجودي وليس معقولا بالقياس الى الآخر وبينهما من الخلاف اكثر مما بين احدهما وبين
المتغير وغيره وهو غاية الخلاف وهذه هي الامور التي بها يعتبر الشيء ضدا للشيء فالتبيض ضد
التسود كما ان البياض ضد السواد وكذلك في مقولة الكم ايضا فان النمو ضد الذبول فانه وان كان
لقائل ان يقول ان الصغير ليس بضاد للكبير بل هو مضايف له وكان يجوز ان يبطل هذا بان الصغير والكبير
الذي بحسب النوع يقال الان على الاطلاق لا بالقياس فان في النمو والذبول اعتبارا آخر يغني عن ان يقال
ذلك لان الحركة الى الزيادة ليست انما هي حركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان كما ان الزيادة
انما هي زيادة بالقياس الى النقصان وعلى ان الزيادة والنقصان اللذين يتوجهان اليه محدودان في
الطبع ليسا بالقياس وتشتد الحال في النمو والذبول كما في التبيض والتسود وكذلك الحال في التخلخل
والتكاثف واما الحركات التي في الوضع فيشبه ان لا يكون فيها تضاد على ما لا تضاد في الحركات نحو م
المستديرة وستعلم هذا من قريب واما الحركات المكانية فان الجنس المستدير منها غير مضاد للجنس
المستقيم بوجه من الوجوه وذلك لان نقول الحركة المتضادة مع الاتفاق في الجنس يجب ان يكون
متقابلة متمانعة لا محالة وتكون منسوبة لا محالة الى امر من الامور التي يتعلق بها الحركة والحركات ليس
كونها متضادة هي ان محركاتها متضادة فان الاضداد قد يعرض لها ان يحرك حركة متفقة في النوع فان
الحار ما دام يعرض له حركة بالقسر الى اسفل وشاكل الحجر في ذلك كان نوعا الحركتين لا يختلفان في ذاتيهما
انما يختلفان بالقسر والطبع والقسر والطبع لا يجعل الشيء مختلفا فان الحرارة التي تحدث في جسم ما
بالقسر والتي بالطبع حرارة متفقة الفعل والسواد الذي يحدث بالقسر والذي يحدث بالطبع
سواد يؤثر تاثيرا واحدا انما يختلف بان هذا عرضي وهذا طبيعي وكذلك الاشكال الطبيعية والقسرية



وغير ذلك ولو كان تضاد الحركات ايضا انما هو للقسر والطبع لما كانت حركتان قسريتان متضادتين
ولا طبيعيتان متضادتين فتبين انه ليس تصيير الحركة متضادة للحركة للنفس ان الحاملين للحركة متضادان
وبمثل ذلك يعلم ايضا ان الحركة ليست تصير مضادة للحركة لاجل ان المحركين متضادان ولا ايضا لاجل
يكون م الزمان لان الزمان لا تضاد طباعه ولو كان متضادا لكان التضاد في امر يعرض للحركة لا لطبيعة الحركة
فان الزمان عارض للحركة ولا ايضا يكون الحركات متضادة لاجل ان الذي فيه الحركة مضاد للذي فيه
حركة اخرى فان الذي فيه الحركة يكون متفقا والحركات متضادة فان الطريق من البياض الى السواد ومن
الزيادة الى النقصان هو بعينه الطريق من السواد الى البياض ومن النقصان الى الزيادة وبالجملة من المتوسطات
باعيانها كما ان المسافة في النزول هي المسافة في الصعود وبالجملة فان هذه المتوسطات لا اضداد لها
لانها متوسطات فكيف يكون هي التي لتضادها تصير الحركات متضادة فلم يبق الا ان الامور التي اليها
وعنها فانها اذا كانت متضادة كالسواد والبياض كانت الحركات متضادة ولا كيف اتفق فان الحركة من
السواد خ السواد ليست ضد الحركة الى البياض لاجل انه حركة من السواد فقط بل لاجل ما يلزمه من ان يكون مع
ذلك حركة الى البياض كما يلزم كونها حركة الى السواد من كونها حركة من البياض فان الانتقال من السواد
لا يكون الا الى البياض والانتقال الى السواد لا يكون الا من البياض واما من الاشفاف والى الاشفاف
فذلك ليس بحركة بل امر يقع دفعة ولو كانت الحركة من السواد قد يتوجه لا الى البياض لم يكن هاتان الحركتان
متضادتين كما انه يجوز ان يتحرك الشيء من اليمين لا الى اليسار بل الى فوق فالحركات المتضادة هي التي تتقابل
اطرافها وهذا يتصور على وجهين يرجعان الى وجوه ثلثة احدها ان يكون اطرافها تتقابل بالتضاد الحقيقي
في ذواتها مثل السواد والبياض ومثل اكبر حجم في طبيعة الشيء واصغر حجم في طبيعة ذلك الشيء والثاني
ان يكون اطرافها لا تتقابل في ذواتها وماهياتها بل تتقابل من وجهين احدهما بالقياس الى الحركة والثاني
بالقياس الى امور خارجة عن الحركة مثل طرفي المسافة المتصلة بين السماء والارض هما مثلا نقطتان
او مكانان وطباع النقطتين والمكانين لا تتضاد ولا تتقابل تقابل السواد والبياض بل تتقابل لامر
لهما خارج وذلك الامر اما غير متعلق بالنسبة الى الحركة واما متعلق بها اما الخارج من النسبة الى الحركة
فبان يكون احد الطرفين في غاية القرب من الفلك والطرف الثاني في غاية البعد منه فيكون طرف منه لزمه
ان كان علوا والآخر لزمه ان يكون سفلا واما المتعلق بالنسبة الى الحركة فمثل ان يكون احد الطرفين عرض له
انه مبدأ الحركة الواحدة والآخر عرض له انه منتهى لتلك الحركة فقياس كل واحد منهما الى الحركة مخالف مقابل
لقياس كل واحد منهما الى الآخر فانه وان كان قياس كل واحد منهما الى الحركة قياس المقابل له بالاضافة
اذ المبدأ مبدأ للذي المبدأ والمنتهى منتهى للذي المنتهى وكذلك بالعكس في الامرين فليس يقابله ما بين
المبدأ والمنتهى هذه المقابلة فان المبدأ لا يقابل المنتهى بانه معقول بالقياس اليه فانه ليس يلزم انه اذا كان
للحركة مبدأ ما وجب ان يفهم من هذا بعينه ان له منتهى حتى اذا كان ولا بد فيستعلم بدليل وسط من خارج
والامر في المنتهى كذلك والمضافان يلزم العلم باحدهما العلم بالآخر فليس ابتداء المسافة متصور الماهية بالقياس
الى منتهاها ولا منتهاها متصور الماهية بالقياس الى مبتداها فليس بينهما تقابل المضاف وبينهما لا محالة
تقابل على اذا كانا في المستقيمة اذ يستحيل ان يكون المبدأ والمنتهى مجتمعين في شيء واحد هما بالقياس
اليه مبدأ ومنتهى اجتماعا في زمان واحد وليس احدهما معنى عدميا للآخر حتى يكون المنتهى عدم المبدأ
بالتضاد ولا وجه من وجوه التقابل الا التقابل بالتضاد واما في غير المستقيم فلا يبعد ان يكون
شيء واحد مبدأ ومنتهى لحركة التي ليست على الاستقامة فلا يكون في المبدأ والمنتهى هناك تضاد
او تقابل وليس يقع الشك في ان القسم الاول يجعل الحركات متضادة واما القسمان الاخيران فيشبه
ان يقع هذا الشك فيهما وذلك لان ذوات تلك الاطراف لا تتقابل لذاتها بل تتقابل لعارض عرض له فاذا
لم يكن متضادة حقيقية لم يجعل الحركات متضادة حقيقية فنقول ان هذه المقدمة باطلة فانه ليس
اذا كان الشيء متعلقا بشيء ويكون ذلك الشيء ليس يعرض له التضاد في جوهره بل يعرض له عرض يجب
ان يكون التضاد في المتعلق بذلك الشيء تضادا بالعرض وذلك لانه يجوز ان يكون هذا الذي هو عارض
للمتعلق به امرا داخلا في جوهر المتعلق فان المحدد بالطرفين امر غير ذاتي للشمع وذاتي للشكل الذي هو في
الشمع وهو مما يتعلق بالشمع ويقوم به وكذلك الجسم الحار والجسم البارد يتضادان بعرضيهما وفعلهما

وهما الاسخان والتبريد المتضادان فانهما لا يتضادان بالعرض بل بالحقيقة لاجل ان الحار والبارد
وان كان عارضا بالقياس الى الجسم فانه ذاتي له او واجب الوجود حتى يكون الاسخان والتبريد متحققا
وعلى هذه الصورة فان الحركة ليست تتعلق بطرفي المسافة من حيث هو طرفها فقط كيف كان حتى اذا
عرض للطرفين عارض كان غير داخل في تقويم الحركة او لا يجب دخوله كلا بل انما يتعلق الحركة بالطرفين من
حيث هو مبتدأ ومنتهى فان كل حركة بجوهريتها تتضمن التأخر والتقدم لان الحركة جوهرها مفارقة شيء
وجوهرية الحركة تتضمن المبتدأ والمنتهى اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل التي اشرنا اليها فالاطراف
التي للمسافة انما يتعلق بها الحركة من حيث هي مبتدأ ومنتهى وهي من حيث هي مبتدأ ومنتهى متقابلة وهي من
حيث هي متقابلة فهي مقومة للحركة وان كانت ليست متقومة بذلك فظاهر بين ان الحركة التي تتعين لها مبتدأ
ومنتهى متغايران بالفعل لا يجوز ان يؤدي احدهما الى الآخر بل يكون على النحو الذي وصفنا فهي لذاتها من
ضد الى ضد والضدان ذاتيان له وليسا ذاتيين للموضوع الذي هو الطرف (●) ولقائل ان يقول كيف
يكون المبتدأ مضادا للمنتهى ومبتدأ الحركة ومنتهاها قد يكونان في جسم واحد والاضداد لا يجتمع في جسم
واحد فيقال له الاضداد قد يجتمع في جسم واحد اذا كان الجسم ليس موضوعها الاول القريب انما لا يجتمع
الاضداد معا في الموضوع الاول القريب وموضوع المبدئية والمنتهية ليس هو الجسم بل الطرف فلا يجتمع في
طرف بالفعل ان يكون مبدأ حركة مستقيمة واحدة بالاتصال ومنتهاها وهذا كما قد يجتمع في جسم واحد
اشياء متقابلة وان كان معه التضاد كجسم يوجد فيه خط محدب وخط مقعر وما اشبه ذلك والذي ظن
ان الحركات المستقيمة ليست اولى بان تتضاد من ان يتضاد هي المستديرة اذ الطريق والمسافة في المتضادات
المستقيمة واحد فقد سها سهوا عظيما وكان يلزمه ايضا ان يقول السواد والبياض ليسا يتضادان
لان موضوعهما واحد ولو كان من شرط التضاد ان لا يكون للضدين امر مشترك لما اجتمع الضدان في
جنس واحد ولما كان موضوعهما واحدا بالحقيقة فان التضاد هو اختلاف في طريق واحد على غاية ما
يمكن ولا شك ان السواد ضد البياض والطريق بينهما هو الوسائط وهو واحد لكن السلوكين المتقابلين
فيهما على غاية الخلاف واذ قد بينا هذه الاصول فلنرجع الى غرضنا من تبيين ان الحركة المستديرة
لا تضاد المستقيمة فنقول ان كان بينهما تضاد فاما ان يكون ذلك التضاد لاجل الاستدارة والاستقامة
او لا يكون فان كان لاجل الاستدارة والاستقامة كانت الاستدارة والاستقامة متضادتين
لان الشيء الذي به الاختلاف بين الاضداد المتفقة في الجنس متضاد لكن الاستدارة والاستقامة
كما قيل قبل ليس موضوعهما القريب واحدا ولا شيء من الموضوعات يجوز ان يستحيل من الاستدارة الى
الاستقامة الا بفساد على ما قلنا فليستا بضدين فليستا بسبب تضاد الحركات بل ليس ما فيه الحركة
هو السبب لتضاد الحركات فان لم يكن تضادها لما فيه بقي ان يكون للاطراف ولو كانت تضاد المستديرة
لغيرها بسبب الاطراف لكانت الحركة الواحدة بعينها تضادها حركات لا نهاية لها مختلفة لانه يمكن ان يكون
الخط المستقيم المعين المشار اليه الذي عليه هذه الحركة المستقيمة وترا لقسي غير متناهية لا نهاية لها
بالقوة لكن ضد هذا الواحد واحد فقط وهو الذي هو في غاية البعد عنه ويمكن ان يبين بهذا ايضا
ان صورة الاستقامة والاستدارة لا تتضادان تضادا جنسيا لانه ان كان مطلق الاستقامة مضادا
لمطلق الاستدارة كان ايضا هذا المستقيم يضاد هذا المستدير بعينه اذ لا يجوز ان يكون ههنا الواحد
مقابلا الا لواحد بعينه لان ما هو ابعد عن هذا الواحد في طبيعة الخلاف فهو واحد فان كان لا ابعد
فلا ضد وهذا الشخص لما لم يكن متكثرا بالعدد لم يجز ان يكون ضده معنى عاميا متكثرا فيسقط بهذا
قول من قال ان هذه الحركات القوسية الكثيرة يجوز ان يكون مضادة للمستقيمة الواحدة قال وانه
وان كان ضد الواحد واحدا فهذه الكثيرة من حيث هي مستديرة كشيء واحد فهذا القول خطأ وذلك
لان ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم ومتكثر بالتشخص وليس ضد الواحد بالعموم واحدا بالتشخص فليس
ضد جميع تلك المستديرات المتفقة في معنى الاستدارة هذا المستقيم الواحد بالتشخص بل الاولى
ان تلك المستديرات ليست كاشخاص من نوع واحد بل كل واحد منها قوس من دائرة اخرى اعظم منها
واحدابها انعطاف واحداب آخر ولا يبعد ان تكون الدوائر المتفقة في النوع هي التي تتكثر بالعدد
ولا يختلف في الاحدداب فيكون للاجزاء مطابقة فيما بينها بوجه من الوجوه وبمثل هذا ما اختلف



المستقيم والمستدير وان اتفقا من حيث انهما خطان ممتدان فلا يبعد ان يختلف نوعا القوسين اللذين
لا ينطبق احدهما على الآخر وان اتفقا في انهما مستديران محدودتان فكيف يكون ذلك لان القسي المختلفة
كلها متضادة لشخص واحد ويسقط ايضا سؤال من قال ليكن بين المستقيم والمستدير مضادة جنسية
وبين المستقيمين مضادة نوعية بان يقال انا لا نمنع ان يكون للشيء الواحد اضداد من جهات
كانت جنسية او كانت نوعية وذلك لان الشيء يضاد الشيء في طبيعة ذاته وقد يضاده في اعراض
واحوال ونحن لا نمنع ان يعرض للحركات المستديرة ان يكون لها اضداد من المستديرات ومن المستقيم
في معان يعرض لها وانما نمنع ان يكون لها ضد في ذاتها وماهيتها وهذا كما ان التوسط في الاخلاق
يضاد النقص والافراط فقد يتضادان هما ايضا في انفسهما ولكن تضاد الافراط والتقصير تضاد
حقيقي في الذات فهما المتباعدان غاية التباعد واما تضاد التوسط والطرفين فليس لطبيعة
التوسط والطرفين بل لان التوسط فضيلة وذانك يجتمعان في الرذيلة والفضيلة معنى لازم او
عارض لتلك الطبيعة المتوسطة وايضا كون ذينك رذيلة معنى لازم لهما او عارض وليس الرذيلة
والفضيلة داخلتين في ماهية هذه فيكون التضاد بين التوسط والطرفين تضادا في العارض فالطرف
تضاد الطرف لذاته وجوهره ويضاد الوسط العارض واما انه هل يكون للشيء ضد من جهة جنسه
وضد من جهة نوعه فقد علمت في موضع آخر انا في هذا ( ) حققنا ان الضد بالحقيقة ما هو ضد ذات
الشيء ونوعيته فلا يجوز ان يكون المستديرة تضاد المستقيمة تضادا جنسيا وتضاد المستقيمة المستقيمة صح
تضادا نوعيا ولا يجب ان يشتغل في هذا بتضاد الحركة والسكون تضادا جنسيا ثم تضاد الحركتين
تضادا نوعيا فان السكون معنى عدمي لا مضاد فقد اتضح ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة
وكذلك لك ان تعلم ان المستديرات التي على القسي لا تتضاد لانه يجوز ان يتفق في اطراف مشتركة في قسي
بلا نهاية فاما الحركة من طرف قوس الى طرف آخر والتي بالعكس ولا بالقوس واحدة بعينها فلا يكون
مضادة لها ايضا تعلم ذلك اذا علمنا ان الحركة المستديرة الوضعية التامة الدورة ان لا ضد لها بوجه لانه
لا طرف لها بالفعل واذا فرض لها طرف يكون فيه خروج وضع معين الى الفعل بذلك الفرض لم يجتمع فيه اذ كان
مبدأ ومنتهى اذ لم يكن المبدأ والمنتهى ضدين لاجل المبدئية والمنتهية بل لاجل انهما كانا طرفي حركة مبدأ ومنتهى
ولا كيف اتفق بل لاجل انهما مبدأ حركة ومنتهى حركة تضيقه لا يكون مبدأها هو بعينه منتهاها في استمرارها
حتى يصح التعاند بين المبدأ والمنتهى من جهة القياس الى الحركة وذلك انما يتفق حيث يكون المبدأ والمنتهى لحركة
مستقيمة يكون الاستمرار فيها لا يجعل المبدأ منتهى ولا المنتهى مبدأ فذلك هو الذي لا يجتمع واذا كان كذلك
فقد عرفنا ان التي على القوس الواحدة لا تتضادان لان الحركة على تلك القوس لا يعرض لها من حيث هي حركة الحركتين صح
قوسية ان يكون مبدأها غير منتهاها مغايرة ذاتية بل يعرض ذلك لقطع يعرض ووقوف يتفق ولولا ذلك
لصح لها التوجه المستمر الى المبدأ بعينه وهي حركة متصلة واحدة لا رجوع فيها والحركات المستديرة الوضعية
وخصوصا ما يكون منها بجسم متشابه الاجزاء موضوع على جسم متشابه الاجزاء او موضوع في جسم متشابه
الاجزاء اعني المتشابه في الطبيعة وفي وضع الاجزاء فانها حركات ان تكثرت وتخالفت فانما تكثر وتخالف بالعدد
لان كل حركة منها تمت فانها تبتدئ من وضع اذا فرض بالفعل وتنتهي الى وضع اذا فرض بالفعل لا اختلاف بينهما
الا بالعدد ويكون له في الوسط اوضاع اذا فرضت بالفعل لم يكن مخالفة لما قبلها الا بالعدد فكل حركة
منها فان مبدأها المفروض ومنتهاها المفروض ووسطها المفروض لا يخالف حركة اخرى الا بالعدد فهي
لا تخالفها الا بالعدد ولا شيء مما لا يخالف الا بالعدد باضداد وان كان يستحيل ان يجتمع واما الذي
قيل من انه كما ان المستديرة تخالف المستقيمة في انها لا طرف لها بالفعل فكذلك تخالفها في ان نوع تضادها
لا يتعلق بالاطراف فيسقط بما عرفناه انه لا وجه لتضاد الحركات الا ان يكون بسبب النهايات والاطراف
فاذا سقطت النهايات والاطراف سقط وجه التضاد فلم يكن ضد فقد علمت مما قلناه حال الحركات
المستديرة فاما المستقيمات فقد عرفنا انها تتضاد وكيف تتضاد وان الصاعد والنازل يتضادان التضاد
المذكور والذي للحركة بما هي حركة مستقيمة ويتضاد تضادا خارجا عن ذلك وهو ان الطرفين قد يتضادان
من طريق انهما علو وسفل ايضا فالحركة ذات الصفحة التي تأخذ قرب مسافة من طرف بالفعل الى طرف
بالفعل فضدها هو الذي يبتدئ من منتهاها ذاهبا الى مبدأها لا الى شيء آخر فصل في تقابل

**فصل في السكون** اما مقابلة ما بين الحركة والسكون فامر قد تحققته فيما سلف وعلمت ان لكل
جنس حركة سكونا مقابله لكنه قد يجب علينا ان نعرف تقابل السكون للسكون من حيث هو سكون ويكون
لا من حيث هو طبيعي وقسري وغير ذلك من الفصول الخارجة عن جوهرهما فنقول ان السكون
ايضا مما يقع فيه مقابلة ومضادة ما بسبب الامور التي يتعلق السكون بها واذا تاملت ما اقتصصنا
عليك في باب تضاد الحركة نحن قريب نعلم ان الساكن والمسكن لا مدخل لهما في ذلك ولا الزمان وقد
علمنا ان السكون لا يتعلق بمبدأ ومنتهى مكاني ولكن يتعلق بما فيه فيشبه ان يكون تضاد ما فيه يجعل
السكون متضادا وما فيه يتضاد على وجهين تضاد يتعلق بكونه حيزا وجهة ومكانا او اسما لغير طبيعي
مراه وبالجملة تضاد يتعلق بماهيته وتضاد يتعلق بامور اخرى مثل ان يكون مكان حارا ومكان باردا
فاما هذا الجنس من التضاد فهو امر غريب عن السكون لا يعرض من امر السكون شيئا حتى انه لو كان جسم يسكن
في الجسم سكونا متصلا وكان يعرض ان يسخن او يبرد او يبيض او يسود لم يجب ان يصير السكون فيه
وقتا ما ضدا للسكون فيه وقتا اخر بل يتصل السكون فيه واحدا بعينه لان هذا التضاد ليس في ذات
ما فيه الساكن اولا بل في شيء اخر واما اذا كان التضاد في ذات ما فيه بان كان مرة يسكن فوق فيكون
الذي يسكن فيه فوق ومرة يسكن اسفل فيكون الذي يسكن فيه اسفل فبالحري ان يكون هذا السكون
مضادا لذلك السكون ويكون السكون في المكان الاعلى ضدا للسكون في المكان الاسفل وقد بقي
ان نعلم ان السكون الذي يقابله الحركة من فوق هو السكون فوق او السكون اسفل وقد قيل ان السكون
فوق ضد الحركة من فوق لا الحركة الى فوق وذلك لان السكون الى فوق قد يكون كمالا للحركة الى فوق ومحال
ان يكون الكمال الطبيعي مقابلا للشيء وان يكون الشيء يؤدي الى مقابله وضده فهذا ما يقال واما انا
فلم يتضح لي ان الشيء لا يؤدي الى مقابله بمعنى انه لا يعقبه مقابله ولو كان ذلك كذلك لما جاز ان يؤدي وجود الحركة
الى فقدانها ومن ينكر ان الحركة بالطبع الى فوق انما هي حركة بالطبع الى فوق ليحصل منه سكون بالطبع لاجل
ان هذه الحركة مؤدية الى فقدان نفسها ولم يتضح لي ان السكون فوق كمال للحركة بمعنى ان الحركة تستكمل بذلك
بل انما هو كمال للمتحرك واما الحركة فانها تفسد وتبطل به وذلك ليس كمالا للحركة بل فسادا للحركة انما هو كمال
المتحرك يحصل للمتحرك بالحركة وعندي ان كل سكون يعرض للمتحرك فهو مقابل لكل حركة تقع فيه لو كانت
بدل السكون لانه عدم لكل حركة تكون فيه الى ذلك الموضع او عن ذلك الموضع فان السكون ليس هو عدم
الحركة من حيث هي الى جهة ما والا لكان المتحرك الى خلاف تلك الجهة ساكنا بل السكون عدم الحركة التي في ذلك
الجنس مطلقا فكذلك الساكن في نوع اين وكيف وكم اذا حفظ مثلا اينا واحدا فهو ساكن في ذلك الاين
واذا حفظ كيفا واحدا فهو ساكن في ذلك الكيف واذا حفظ مقدارا واحدا فهو ساكن في ذلك المقدار
ومستحيل ان يكون الشيء يحفظ اينا واحدا ثم يكون عادما للنقلة دون نقلة وكذلك في الاستحالة وغيرها
وان كان يجوز ان يكون عادما للنقلة وغير عادم الحركة في الوضع مثل الفلك الذي يكون في فلك اخر
فانه من حيث الاين ساكن ومن حيث الوضع متحرك مطلقا وكذلك الحال في الكيف فان الساكن بقياس
التغير في الكيف هو الذي لا يتغير في الكيف والساكن بقياس التغير في الكم هو الذي لا يتغير في الكم لكنه
ان نشط احد ان يجعل لكل حركة من حيث هي بصفة سكونا مقابله يكون عدم تلك الحركة من حيث هي تلك
الحركة لزمه ان يجعل المتحرك الى فوق ساكنا عن الحركة الى اسفل فان نشط ان يجعل السكون المقابل هو
الذي يتوهم طاريا على الحركة فيعدمها فمع انه تخصيص في هذا النشاط من غير وجوب اذ ليس كل عدم
يتاخر بل قد يتقدم يلزمه ان يكون السكون في ناحية تحت هو الذي يطرأ على الحركة الى اسفل وان نشط
ان يجعل السكون المقابل هو الذي تطرأ عليه الحركة حتى يكون كالاستعداد المتقدم والعدم المقارن
للقوة كان السكون فوق مقابل الحركة من فوق واما اعتبار التقابل بالطبيعية والقسرية فيشبه ان
يكون السكون فوق لا يقابل الحركة الى فوق لانهما طبيعيان بل التي الى اسفل وعلى هذا القياس يرد
سائر الفصول التي بها تتخالف الحركات

**فصل في بيان حال الحركات في جواز ان يتصل بعضها ببعض اتصالا موجودا وامتناع ذلك فيها حتى يكون بينها سكون لا محالة**

قد عرفنا ان الحركة كيف تكون واحدة وكيف تنقسم الحركات وعرفنا انها كيف تتقابل
فحري بنا ان نعلم ان اي الحركات تتصل باي الحركات فانها لا تتصل بل تتتابع وتتتالى فنقول اما





المختلفة الاجناس فالاشبه انها اذا تعاقبت على موضوع واحد لم يكن على اتصالها حركة واحدة بالاتصال
واما المتفقة الاجناس كاستحالة واستحالة ونقلة ونقلة فخليق بنا ان نحقق الامر في ذلك فانه
مما يعظم فيه الشك انه هل يتصل حركة الحجر الصاعد بحركته النازلة والحركة على قوس بالحركة على
وترها وبالجملة هل يتصل الحركتان اللتان يفرض لكل واحدة منهما شيء ينتهي اليه الحركة فيكون له
غاية فالاخرى مبدأ كنقطة هي طرف مسافة او كيفية هي نهاية حركة اليها او مقدار او غير ذلك فان
قوما جوزوا هذا الاتصال وقوما لم يجوزوا واوجبوا ان يكون بين اثنين من هذه الحركات سكون
وللمجوزين حجج وللمانعين حجج فلنعدها ولنكشف عنها ثم لنورد ما عندنا فمن حجج المجوزين قولهم
ارايت حجر رحى يرمى الى فوق وينزل الى اسفل ويصادمه في مسلكه حصاة صغيرة حتى تماسه اتكون
تلك الحصاة اولا ثم تاخذ في ضد حركتها او تتصل الحركتان معا فان سكنت وجب من ذلك ان يكون
الرحى بجنسها الحصاة صادرة عن الحركة النازلة التي لها وهذا محال وان اتصلت الحركتان فقد بطل
مذهب من يمنع ذلك وقالوا ايضا ان ذلك السكون من المحال ان يحصل من غير ان يكون له سبب بوجه
من الوجوه ثم ان كان له سبب فاما ان يكون سببا عدميا او يكون سببا وجوديا فان كان نسبته عدميا
وهو عدم سبب التحريك فيجب ان لا يكون في ذلك الجسم المرمي الى فوق مثلا مبدا حركة الى اسفل فينبغي
ان لا يتحرك الا ان يتغير جوهره وليس الامر كذلك وان كان السبب وجوديا فهو شيء مانع عن الحركة
اما قسري من خارج واما طبيعي وارادي نفساني من داخل وجميع ذلك ليس وقالوا ايضا انه
لا يمتنع ان يكون شيء يماس شيئا معينا في آن ويفارقه ولا يبقى مماسا له زمانا حتى يكون ساكنا فيه
فلا يصح ما هو عمدة احتجاج مثبتي السكون فانهم يتعلقون بانه لا يجوز ان يقع في آن واحد مماسة
ثم مفارقة قالوا وهذا مثل كرة مركبة على دولاب داير فانها اذا فرض فوقها سطح بسيط بحيث تلقاه
عند الصعود ثم يفارقه فانها تماس حينئذ ذلك السطح بنقطة ولا يبقى مماسة له بعد ذلك زمانا
واما المانعون من ذلك فمن حججهم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا
الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقالوا ايضا ولو جاز اتصال
الصاعد بالهابط شيئا واحدا لكانت الحركتان يحدث منهما حركة واحدة بالاتصال لان وحدة الحركة
هي الاتصال فكان يجب ان تكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة وهذا محال وقالوا ايضا انه لو جاز
اتصال الحركتين لكان يجب ان يكون غاية الصاعد العائد هابطا هي ان ينتهي في حركته مستمرا الى
ما منه ابتدأ فيكون مبدأ الحركة المستقيمة الهاربة عن جزء هو بعينه المقصود بتلك الحركة قالوا
ايضا انه اذا كان الشيء يبيض فابيض وهو يتسود فمن حيث هو يتسود ففيه سواد ومن حيث هو
كذلك ففيه قوة على البياض فيكون مع انه ابيض فيه قوة على البياض وهذا محال فهذه الاشياء وما
يشبهها عمدة ما يحتج به الفريقان وليس ولا واحد منهما حسن الاحتجاج وان كان المذهب الثاني هو
الحق لكنهم لم يذكروا البرهان الذي اقاموه عليه بحيث يقنع به او لم يفهموا نفيهما يعترضون به لان يقع
على وجه يزيل الشكوك فاما هؤلاء القائلين بالسكون ان ينقضوا ما احتج به اولئك اما حديث الحصاة
فانها لا تخلو اما ان يكون الهواء المندفع امام الرحى صرفها الحصاة قبل ان يقع بينهما مماسة فحينئذ يكون
ذلك السكون واقعا في الهواء قبل المماسة واما ان لا يكون بحيث يصرفه حتى يلقى حجر الرحى فحينئذ
لا يستحيل وان كان شنعا ان يوقفها الرحى لاستحالة اتصال الحركتين كما يقع مثل ذلك لاستحالة
الخلا فان الامر الواجب وجوده لا يبعد ان يبطل ما من شانه ان يبطل ويمنع ما من شانه ان يمنع ويكون
القدر من الزمان الذي فيه الابطال او المنع بحسب مناسبة الفعل والانفعال واما الحجة الاخرى
فيجوز ان يقولوا عليها ان السبب فيه سبب عدمي وهو عدم احداث الميل عن القوة المحركة فان هذه
القوة المحركة انما تحرك باحداث ميل فقد علم انها اذا كانت في مكانها الطبيعي لم يكن لها هناك ميل
الى جهة البتة وتلك القوة موجودة فكذلك يجوز في الجهة الاخرى التي رامت اليها بميل ما ان يكون
تارة ممنوعة عن الميل الذي تحدثه بالطبع بمعارضة الميل القسري ويلزم ذلك ان لا يحرك وذلك
كحجر المدرة الغريبة اذا كانت قوته بعد فانها مانعة عن ان ينبعث عن طبيعة المدرة برده الطبيعي فانا
نعلم ان الميل الغريب يستولي على الميل الطبيعي ويعدمه وكما يمنع عنها الحركة الطبيعية فيجوز ان يكون

عند انتهاء الحركة بقية من الميل الغريب بقدر ما يمنع القوة الطبيعية عن احداث الميل الطبيعي ويكون اضعف من ان يكون يقوى مع تلك الممانعة على التحريك في تلك الجهة بل يضعف عن التحريك فلا يحرك اشد ضعف من ان لا يبقى شيء منه صح
ولا يضعف عن جملة ممانعة الطبيعة عن احداث الميل فلا الميل الغريب يقوى على التحريك لغلبة القوة
الطبيعية ولولا القوة الطبيعية تقوى على احداث الميل الطبيعي الى ان يبطل تلك البقية من الميل القسري
او يبطل بنفسها او يبطلها بسبب آخر ومثل هذا قد نشاهد بين المتقاومين ايضا اذا تنازعا في جهات
اخرى فيكون الامتناع عن الحركة تارة لهذا وتارة يكون الامتناع بسبب وجوب السكون زمانا يحدث
ينبعث الميل الطبيعي اذا وجد التحريك فليس كل ميل كما حصل ميلا حصلت معه حركة بل ربما كان اضعف
من ذلك او كان مستويا بالمقابل شوب المتوسطات الى ان يضعوا وهذا مثل الميل الذي يحصل في حجر
يتناوله المحركون تسعة فاذا انضم اليهم العاشر استقل فان التسعة قد اوجبوا فيه ميلا كما وعلى
ميلا الا ان الحاجة لا تتم بذلك الميل في الاستقلال بل يحتاج الى الزيادة ويجوز ان يقال ان السبب في
معنى وجودي وهو امر عرضي ايضا وهو ان يكون المحرك يفيد قوة غريبة يحرك بها الجسم بتوسطها يفيد
قوة مسكنة وهو امر كالمضاد للميل وصورة مضادته انه امر غريب به يحفظ الجسم مكانه ما هو فيه كما
بالميل يترك مكانه فيكون منه قسري وطبيعي كما يكون من الميل قسري وطبيعي واما الحجة الدولابية فقد
قيل عليها ان الكرة الطبيعية لا نقطة حقيقية لها وانها انما تماس بسطح وهذا لا يجدي بل الجواب
الاصوب انه حيث يكون كرة حقيقية فلا يكون الا خارجا كرة او لا يحيط له كما في السموات ولا يمكن معها
هذا العمل فلا يكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان يماس دفعة ويزول وجب ان تقف وحيث يمكن هذا العمل صح
وقفة ما لاستحالة ذلك ومع ذلك لا يخلو اما ان يكون هناك بين الكرة والصفيحة خلاء او لا يكون
ويستحيل ان يكون بين الكرة والصفيحة خلاء فيجب ان يكون بينهما ملاء فان كان بينهما ملاء كان سطح
ذلك الملاء الملاقي يلاقي الصفيحة وهو بسيط مسطح وسطح آخر يلاقي تقبيب الكرة ولا يجوز ان يكون
في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر فان النقطة لا يتعين لها في البسيط وضع متميز عن ان يكون من
ذلك البسيط واذا كان كذلك لم يقع مماسة بين الكرة وبين الصفيحة بالنقطة وفرضت مماسة وذلك محال
على ان هذا تعليق لاحكام طبيعية باوهام رياضية وهو غير صواب فان ذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس
يلزم منه المراد على ما قلنا الا ان يوجب منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن لا نمنع اتصال
الحركتين المذكورتين في الوهم وانما يمنع ذلك في الامور الطبيعية الخارجة عن الاوهام ثم لأولئك
ان يعودوا وينقضوا حجج هؤلاء اما الاولى فلانها سوفسطائية وذلك لانه اما ان يعني بالآن الذي
يكون فيه مباينا طرف الزمان الذي يكون فيه مباينا فيكون طرف الزمان المباينة التي هي للحركة فيكون
ذلك بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئا ليس فيه حركة بل فيه
امر هو المقطع للحركة وان يكون طرف زمان المباينة هو نفس آن المماسة فليس فيه مباين وان عنى به آنا
يصدق فيه القول ان الشيء مباين فحق ان يكون بينهما زمان لكن الزمان الذي تحرك فيه من المماسة
الى ذلك البعد وليس ذلك الزمان زمان السكون وخصوصا ومن مذهبهم ان الحركة والمباينة والمجرى
ذلك المجرى ليس له اول لما يكون تحركه مباينة وكذلك ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها لا مماسة
فانه يجوز ان يكون في طرف الزمان الذي في كله لا مماسة مماسة وقد سلف ما بيان متعلق به
تحقق هذا المكان فليستحضر به وعلى ان جميع ذلك ينتقض اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض فيه
فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض وكان اجزاء متصورة على التماس فكان هناك
حدود بالفعل لكنه ليس يبعد ان يقال انه اذا عرض ذلك وجب ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات
ويكون ابطأ منها لو لم يكن واظن ان بعضهم قال اما القطوع فكذلك واما ما يكون النهايات فيه الحركة صح
بالعرض كما بين السواد والبياض فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك ذا حدود بل بالقياس الى
تلك الكيفيات وهو بالقياس الى ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بمجدي فانه لم يكن
المانع الذي اوردوه امرا بالقياس الى شيء بل كان لوجود امر بالفعل يوصل اليه وينفصل عنه وههنا
ذلك الحكم موجود لا شك فيه فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض وسلما انه اذا لم يكن ذلك لم يكن
حد بالفعل البتة الا طرف المسافة اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة فهو آخره وفيه
آخر



آخره ايضا اعني حيث يقف عليه المتحرك وان لم يقف فيه الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما الحجة الثانية
فلاولئك ان يقولوا ان الحركة الواحدة ليست تكون واحدة على اي نمط من الاتصال اتفق كما ان الخط
الواحد ليس يكون واحدا على اي نمط من الاتصال اتفق بل الاتصال الموحد للمقادير وما اشبهها
هو الاتصال المعدوم فيه الفصل المشترك بالفعل واما الاتصال الذي يكون بمعنى الاشتراك في طرف
فذلك لا يجعل الخطوط والحركات وغير ذلك شيئا واحدا الوحدة التي لا كثرة فيها بالفعل بل على ما في القوة
والا فالمثلث يحيط بخط واحد بالحقيقة وقد فرغنا نحن سالفا من تحقيق وجوه ما يقال عليه الاتصال
وعرفت ان الاتصال منه موحد ومنه مفرق فلا يكون اذن هاتان الحركتان حركة واحدة بالاتصال
الموحد بل حركتان اتحدتا بينهما الاتصال المفرق فان هذا الاتصال هو اتصال شيء بشيء لطرف موجود
بالفعل مشترك بينهما فلم يكن اثنينية بالفعل لم يكن هذا الاتصال بالفعل بل هذا الاتصال يكون
مثل خطين ملتقيين على زاوية ذات نقطة بالفعل فهذا الاتصال اذن ليس هو الاتصال الموحد بل
الاتصال المفرق وحكم هذا الاتصال كاتصال السواد بالبياض وبهذا يعلم ايضا الغلط في الحجة
التي تلوها وانه انما كان يكون الغاية هي بعينها المبدأ لو كان اتصالا موحدا لا مفرقا والاشياء المتفرقة
المتتالية قد يجوز ان يكون منها غايات بعد غايات واما الحجة الاخيرة فهي سخيفة وذلك لانه عند ما هو
ابيض لا يقال انه يتسود بل ذلك بعد في زمان طرفه هو ذلك الآن الذي هو فيه ابيض ومع ذلك فلا يتم
احتجاجهم اذا قال قائل ان هذا الابيض بالفعل هو بالقوة ابيض آخر ايضا لانه في قوته ان يحل فيه بياض
آخر غير هذا البياض فقد تخللهما زمان يفصل بينهما فيكون بالقياس الى هذا البياض الموجود لا قوة له
عليه وبالقياس الى بياض ينتظر له قوة عليه فاذ قد اوضحنا حجج هؤلاء فبالحري ان نعرف نحن الحجة التي لاجلها
تمسكنا باحد المذهبين فنقول ان كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل يحققه اندفاع الشيء القائم
امام المتحرك او احتياجه الى قوة ممانعة به وهذا الميل في نفسه معنى من الامور به يوصل الى حدود للحركة
وذلك بابعاد من شيء يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء ومحال ان يكون الواصل الى حد ما
واصلا بلا علة موجودة موصلة ومحال ان يكون هذه العلة غير الحاذ الشيء عن المستقر الاول وهذه
العلة تكون لها قياس الى ما يزايل والى ما يدافع وبذلك القياس يسمى ميلا فان هذا الشيء من حيث هو موصل
لا يسمى ميلا او ان كان الموضوع واحدا وهذا الشيء الذي يسمى ميلا قد يكون موجودا في آن واحد وانما
الحركة هي التي عسى ان يحتاج في وجودها الى اتصال زمان والميل ما لم يفسد ولم يقمع او لم يفسد فان
الحركة التي يجب عنه يكون موجودة واذا فسد الميل لم يكن فساده هو نفس وجود ميل آخر بل ذلك
معنى آخر ربما قارنه فاذا احدث حركتان من ميلين واذا وجد ميل آخر الى جهة اخرى فليس يكون هو
هذا الموصل نفسه فيكون هو بعينه علة للتحصيل والمفارقة معا بل يحدث لا محالة ميل آخر له اول
حدوث وهو في ذلك الاول موجود اذ ليس وجوده متعلقا بزمان ليس كالحركة والسكون اللذين ليس لهما
اول حدوث فلا يوجدان على وجه ما الا في زمان ولا يحد زمان اذ هي مقتضية لا بد لم يكن الجسم
قبله فيه ولا يكون بعده فيه فيقتضي تقدما وتأخرا زمانيا بل هو كالاحركة التي يكون في كل آن فكذلك
الآن الذي قد يجد طرف الحركة يجوز ان يكون هو بعينه حدا لا حركة حتى يكون لا حركة موجودا في آن
هو طرف حركة ومستمر الوجود بعده فلا يحتاج بين الحركة وبين اللاحركة الى آن وآن بل يكفي آن واحد
ولا يعرض محال لان ذلك الآن لا يكون فيه الحركة والسكون معا بل واحد منهما واما الآن الذي فيه
اول وجود الميل الثاني فليس هو الآن الذي فيه آخر وجود الميل الاول لانه هو آخر وجود الميل الاول
الذي بينا انه يكون فيه موجودا عندما يكون موصلا فان كان يوجد موصلا زمانا فقد يتخلل السكون
وان كان لا يوجد موصلا الا آنا فليس ذلك الآن آخرا لا يكون ما هو له موجود فيه اذ ما هو له آخر هو
موصل والموصل لا يكون موصلا وهو غير حاصل وانما لم يكن الا آن شيئا واحدا لان الشيء لا يكون
في طبيعته ما يوجب الحصول وما يوجب اللاحصول معا فيكون طباعه يقتضي ان يكون فيه انفصال بالفعل
وان لا يكون ذا انفصال بالفعل فاذن آخر آن الميل الاول غير اول آن الميل الثاني ولا يصح الى من يقول
ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة او لزومها وفيه بالفعل
التنحي عنها فلا يظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى سفل البتة بل مبدأ من شأنه ان يحدث ذلك

الميل اذا زال العائق وقد يغلب كما ان في الماء قوة وسببا يحدث البرد في جوهر الماء اذا زال العائق وقد يغلب كما
علمت فقد بان ان الانين متباينان وبين كل آنين زمان والاشبه ان يكون الموصل يبقى موصلا زمانا
لكنا اخذناه موصلا آنا ليكون اقرب من الموجب لعدم السكون فقد انحلت الشبه وقولات تنقسك
بناحج المعلم الاول على هذا الاصل **فصل في الحركات المتقدمة بالطبع وفي ايراد فصول**
**الحركات على سبيل الجمع** واذ قد بلغ الكلام بنا هذا المبلغ فبالحري ان نختم القول في الحركات
بان نعرف اي الحركات اولى بالتقدم فنقول اما اولا فان الحركة المكانية والوضعية اقدم
الحركات وذلك لان النمو لا يخلو عن حركة مكانية مع الحركة الكمية ولا يخلو من وارد على النامي يتحرك
اليه وفيه والمكانية والوضعية يخلو عنه والتخلخل والتكاثف لا يخلو عن استحالة والاستحالة لا يوجد
الا بعد وجود حركة مكانية او وضعية اذ كانت الاستحالة الواحدة لا توجد دائمة اذ هي بين الاضداد
ويكون لها لا محالة علة لم يكن من قبل علة بالفعل ثم صادفت علة فلا يخلو اما ان يكون تلك العلة واصلة
الى المعلول او لا يكون فان لم يكن واصلة ثم وصلت حتى احالت فقد حصلت حركة نقلية او وضعية
وان كانت واصلة ولكن ليس يفعل فهو ذا يحتاج الى استحالة في ذاته او غيره حتى يفعل والكلام
في تلك الاستحالة ثابت وان كان لا يحتاج الى وصول ولا الى استحالة وهو موجود والموضوع موجود
وليس يفعل فليس يحيل اصلا فالكلام في الاستحالة ثابت على ان كلامنا في الاستحالات الجسمانية
عن علل هي جسمانية وهي انما يفعل بعد ما لم يفعل بالقرب بعد البعد والكلام في بيان الحركات النقلية
المتناهية المستقيمة هذا الكلام فانها لا تكون متصلة بغير نهاية فيحتاج ان يتقدمها حركات
حتى توجد واما الوضعية والنقلية المستديرة اذا كانت موجودة فليس الامر فيها على هذه الصورة
بل يكفي لها محرك واحد ثابت ويصلح ان يكون اصناف ما يحدث من المناسبات المختلفة بين ذلك المتحرك
وبين الاجسام الاخرى اسبابا لانبعاث حركات واستحالات اخرى فتبين من هذا ان اقدم الحركات
ما كان على الاستدارة فانها اقدم الحركات المكانية والوضعية وهذا الصنف من الحركات متقدم
على سائر الحركات الاخرى وبالشرف ايضا لانه لا يوجد الا بعد استكمال الجوهر جوهرا بالفعل
ولا يخرجه عن جوهريته بوجه من الوجوه ولا يزيل امرا له في ذاته بل نسبة له الى امر خارج وتختص
المستديرة انها تامة لا يقبل الزيادة ولا يعرض فيها الاشتداد والتضعف كما يعرض في الطبيعية
من ان يشتد اخرها في السرعة والقسرية ان يشتد كما يقال وسطا ولا اولا ثم تضعف والجرم الذي
له الحركة المستديرة بالطبع هو اقدم الاجرام وبه يتحدد جهات الحركات الطبيعية للاجرام الاخرى
واذ قد استوفينا تحقيق هذه المعاني فبالحري ان نجمع الفصول التي في الحركات فنقول ان كل ما ينسب
اليه صفة فاما ان يقال تلك الصفة له بذاته بان يكون الصفة موجودة فيه كله مثل ما يقال ان
الثلج ابيض واما ان لا يكون بالحقيقة موجودة في كله ولكنها بالحقيقة في جزئه مثل ما يقال ان الانسان
يرى وان العين سوداء واما ان يقال بالعرض على الاطلاق بان لا يكون فيه بل في شيء يقارنه كما يقال
ان البناء يكتب وكما يقال للبياض انه ينتقل عند ما ينتقل الابيض فالمتحرك والمحرك اما ان يقال له
ذلك لذاته مطلقا او للجزء كما يقال فلان يكتب وانما يكتب يده او فلان يتحرك وانما يتحرك يده واما ان
يقال بالعرض مطلقا كما يقال للساكن في السفينة انه يتحرك فمنه ما ليس من شانه البتة ان يوصف
بذلك مثل البياض اذا قيل انه يتحرك ومنه ما شانه ذلك كالمسمار المتسمر في السفينة وكذلك المحرك
قد يكون بالعرض مطلقا وغير مطلق على ما قيل في ابواب سلفت والحركة اذا كانت في ذات الشيء فقد تنبعث
عن طبيعته لا من خارج ولا بارادة ولا قصد كنزول الحجر وقد ينبعث عنه بالارادة وقد يكون بسبب
قسري من خارج كصعود الحجر والطبيعي والارادي يشتركان دائما في ان يطلق عليهما لفظة الحركة المكانية
من تلقاء المتحرك وذلك لانها ليست من خارج وربما قيل ذلك خاصة للذي يكون بارادة والحركة الطبيعية
والقسرية قد تكون في غير المكانية والوضعية فان ههنا استحالة طبيعية كصحة من يصح بالبحران الطبيعي
والبرد للماء الحار اذا استحال بطبعه الى البرد واستحالة قسرية كاستحالة الماء الى الحر وههنا
كون طبيعي مثل كون الجنين والنبات من المني والبزر وكون قسري مثل احداث المتاذب بالقدح وفساد
طبيعي مثل الموت الهرمي وفساد قسري كالموت عن القتل والموت عن السم وههنا زيادة في مقدار الجسم

طبيعية

طبيعية كنمو الصبي واخرى قسرية كالنمو الذي يستجلب بالادوية المسمنة وههنا ذبول طبيعي كما في الهرم وذبول
قسري كما بالامراض ويجب ان يعلم ان قولنا حركة طبيعية ليس نعني به ان الحركة البتة تصدر عن الطبيعة و
الطبيعة بحالها التي لها فان الطبيعة ذات ثابتة قارة وما يصدر عنها لذاتها فهو ايضا ثابت دائم
موجود مع وجود الطبيعة والحركة التي هي الحركة الفعلية تعدم دائما وتتجدد بلا استقرار والحركة التي
حققناها لا محالة فانها تقتضي ترك شيء والطبيعة اذا اقتضت لذاتها ترك شيء تقتضي لا محالة ترك
شيء خارج عن الطبيعة واذا كان كذلك فما لم يعرض امر خارج عن الطبيعة لم يعرض فيتصدر ترك لها بالطبع
فاذن الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة الا وقد عرض حال غير طبيعية ولا يكون حال غير طبيعية الا و
باذائها حال طبيعية اذ كانت خارجة عن تلك طبيعية فيكون الغير الطبيعية متروكا متوجها به الى
الطبيعية وكل حركة طبيعية اذا لم تعقه فهي ينتهي الى غاية طبيعية وتستحيل اذا حصلت تلك الغاية ان يتحرك
المتحرك بالحركة الطبيعية لان الحركة ترك ما وهرب والغاية الطبيعية ليست متروكة ولا مهروبا عنها بالطبع
فكل حركة طبيعية اذن لاجل طلب سكون اما في اين او في كيف او في كم او في وضع وكل حركة لا يسكن فليست
بطبيعية فالحركة المستديرة المتصلة اذن لا تكون طبيعية وكيف تكون وليس شيء من الاوضاع والايون التي
نفرض مهروبا عنه بالطبع بتلك الحركة الا وهو بعينه مقصود اليه بالطبع بتلك الحركات فمحال ان يهرب
الطبيعة بالطبع عن امر تؤمه بالطبع فالحركات المستديرة تكون اما من اسباب من خارج واما عن قوة غير
الطبع بل عن قوة ارادية وقد يجوز ان لا يختلف ما يكون عن القوة الارادية اذا لم يختلف الدواعي والموانع
والغايات والاعراض فلم يتجدد الارادات وكانت الواحدة منها متلوة بمثلها المراد في الحركة ولا يمنع كون
الحركة المستديرة لجسم بسيط ان يكون ذلك الجسم ذا نفس على ما يسأل به بعضهم قائلا ان المشائين يجوزون
ان لا يكون النفس الا للجسم المركب ثم يقولون بحركة مستديرة بسيطة هي صادرة عن نفس وانها لجرم
بسيط وذلك لان المشائين لم يمنعوا ان يكون في البسائط كلها نفس بل انما منعوا ان يكون ذلك
الجسم من البسائط الاسطقسية الموضوعة للتركيب فان هذه البسائط ما لم تتركب ولم تعتدل ولم تسقط
غلبات التضاد لم يقبل الحيوة فان كل جسم بسيط لا ضد له في طبعه فهو قابل للحيوة ويجب ان نعرف ههنا
ان الطبيعي على كم وجه يقال بحسب ما ينتفع به في الموضع الذي نحن فيه ثم نتمم الكلام في الحركة الطبيعية
فنقول ان الطبيعي قد يقال بالقياس الى الشيء الذي له الامر الطبيعي وحده وقد يقال لا بالقياس اليه وحده
بل بالقياس الى طباع الكل بالشركة مثال هذا القسم هو ان كون الارض غير حقيقية التدوير وانكشافها
عن الماء ليس طبيعيا بالقياس الى طبيعة الارض نفسها فان طبيعة كل بسيط لا يقتضي اختلافا فيه بل
يقتضي التشابه فيجب ان يكون الشكل الطبيعي البسيط كريا ولكن الامر الذي يقتضيه طبيعة الارض
من استعدادها وفعلها معا اذا قرنت به طبيعة الكل كان وجود هذا الشكل له طبيعيا اي امرا يجب عن
طباعه وطباع الكل وما عليه مجرى الامر الجزئي في نظام الكل على ما سنوضح هذا في موضعه وكذلك تصرف
الغذاء بحسب تدبير القوة الغاذية هو للنفس الغذاء غير طبيعي ولكن اذا قيس الى الطبيعة المشتركة
للكل كان طبيعيا واما الطبيعي الخاص بالشيء فهو ان يكون صادرا عن قوة طبيعية فيه وحده ونعني
بالقوة الطبيعية ههنا كل قوة من ذات الشيء محركة لا بالارادة كانت طبيعية صرفا او كانت كنفس
النبات فيكون احد قسمي هذا الباب على نحو حركة الحجر الى اسفل وهو الذي يكون لا بالارادة ولا ايضا مختلف
الجهة والثاني على نحو حركة النامي الى فوق فان ذلك ليس بارادة ولكنه مختلف الجهة وقد يكون حركة بارادة
وغير مختلف الجهة ولا يسمى طبيعية الا باشتراك الاسم فالحركة الاولى فالحركة الطبيعية بحسب هذا الوضع
هي التي تكون عن قوة في الجسم نفسه يتوجه الى الغاية التي لطبيعة ذلك الجسم وعلى الوجه الذي يقتضيه
طبيعة ذلك الجسم اذا لم يكن عائق مثل تكون يد الانسان ذات خمس اصابع في مدة في شكلها تكون
وعلى نحو من التوجه غير زائغ عن الحدود الواجبة فانه قد يكون حركة عن الطبيعة ولكن لا الى غاية طبيعية
مثل تكون الاصبع الزائدة والسن الشاغية وقد يكون لا عن الطبيعة ولكن الى الغاية الطبيعية
كمن يرمي حجرا الى اسفل على خط مستقيم فربما لا يصدر مثل تلك الحركة التي فيه عن الطبيعة التي في الحجر
وحدها وقد يتفق ان يكون من المبدأ الى الغاية ولكن على نحو كما مثل ان يكون حركة ابطأ من الواجب او ذات
كيفية غير موافقة للاستمرار الى الغاية فهذه قد يقال لها طبيعية ولكن الحقيقي هو ما قلناه اولا وقد يكون

الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة بالشيء بل بالقياس الى امور من خارج فان الاحتراق
طبيعي للكبريت عند ملاقاة النار والانجذاب طبيعي للحديد عند مقاربة المغناطيس **فصل في
كيفية كون الحيز طبيعيا للجسم وكذلك كون اشياء اخرى طبيعية له** فنقول ان كل
جسم فتبين انه يقتضي حيزا يخصه فالمقتضي لذلك صورته التي بها جوهره او صورة الغالب فيه
وقد يقتضي كما او كيفا او وضعا او غير ذلك فان كان الحيز الذي يقتضيه موقوفا عليه لا يفارقه لم يكن له
حركة طبيعية ناقلة الى الحيز وكذلك ان كانت كيفية بهذه الصفة او كمية فان كان حيزه حيزا قد يمكن ان يفارقه
بان يزال عنه قسرا فانه يكون له عود بالطبع ان لم يمنع قسرا او كان لم يزل عن حيزه بل كان اول حدوثه في غير
حيزه فانه ينتقل بالطبع اليه ان لم يمنع قسرا وان كانت كيفيته مما يجوز ان يسلب بالقسر ككيفية الماء عن
برودته فانه اذا ازال القاسر توجه اليها الشيء بالطبع فاستحال الماء المسخن مثلا باردا وان كانت
كميته مما يجوز ان يسلب بقسر مثلا كما يتخلل الهواء بالقسر حتى يصير اعظم او ينضغط بالقسر حتى يصير
اصغر على ما اخبرنا عنه في باب الخلاء فانه اذا زال القاسر انتقل الجوهر الى حجمه او كانت كميته ما لا يحصل
له في اول وجوده بل يكون اول وجوده وجودا غير مستكمل وانما يستكمل بالاستمداد فانه يتحرك الى كماله
في حجمه بالغذاء طبعا او كان وضع اجزائه وضعا مقسورا كما يحني الخشب المستقيم بالقسر فانه اذا خلي
سبيله من غير كسر او وهن يرجع بحركته الى الوضع الاول لكنه قد يشكل في امر الحيز ما لا يشكل
في امر غيره فان الجسم المتحرك في جهة ما يعرض له امور من ذلك انه متحرك الى تلك الجهة ومن ذلك انه متحرك الى مكان ما
ومن ذلك انه متحرك الى حيث كليته فيشتبه الامر ويشكل فلا يدري انه الى اي واحد من هذه الاشياء يتحرك
ولو كان الماء يطلب الجهة والنهاية في نزوله الى اسفل لما وقف ونحت قرار الارض ولما طفا على الارض
ولما رسب فيه الارض وكذلك حال الهواء لو توهم جزء منه مقسورا الى حيز النار فوجد ينتقل من حيز
النار الى حيز نفسه ونستعلم انه لا يكون لحيز واحد جسمان بالطبع حتى يكون ذلك ان نقول ان الماء والارض
يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا لكن الارض اغلب واسبق وكذلك الهواء والنار يطلبان جهة واحدة
وحيزا واحدا لكن النار اغلب واسبق ولو كان الهواء يطلب ما يطلب النار ولكنه يعجز عن مسابقتها اليه
لكنا اذا وضعنا ايدينا على سطح من الهواء احسسنا بانقاصه الى فوق كما اذا احبسناه في اناء تحت الماء
ولو كان يطلب المتحرك المكان فقط والمكان هو سطح الجسم الذي يحويه والطبيعي هو سطح الجسم الذي يحويه
بالطبع لكان الماء يقف في الهواء حيث كان لانه في سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه ولكانت النار المنفصلة
تطلب ان يشتمل عليها مكان هو سطح فلك وهذا الطلب محال لانه انما يماس طائفة من سطح الفلك من جهة
ولو كان يطلب الكلية لكان الحجر المرسل من راس البئر يلتصق بشفيرها ولا يذهب غورا فان الاتصال
بالكل هنالك اقرب مسافة ولكان الحجر يصعد لو توهمنا ان كليته زالت عن موضعها وكان حينئذ لا يخلو
اما ان يكون بالطبع يميز جهة دون جهة وهذا محال او يكون قد انفصل عن الكلية انفصالا آخر من جهة اخرى
فيكون تحركه الى الكلية ليست من طباعه ولكن يجذب الكلية اياه وقد فرضنا حركته طبيعية وعلى
انه يستحيل ان يفعل الشيء في شبيهه فعلا وانما بالطبع من حيث هو شبيهه الا بالعرض ولكانت
الارض الصغيرة كالمدرة اسرع انجذابا من الكبيرة الذي عجبا ان يعتقد في هذا جوابا ان الحركة الطبيعية
تطلب الحيز الطبيعي وتهرب من غير الطبيعي لا مطلقا ولكن مع ترتيب من اجزاء الكل مخصوص ووضع
مخصوص من الجسم الفاصل للجهات فان الجهة عينها غير مقصودة الا لاجل كون هذا المعنى فيها
وان الكلية التي لكل بسيط ليست مقصودة في الحركة الطبيعية التي لاجزائها بذاتها ولكنه
موضوع حيث المقصود بل المقصود ما ذكرناه فالطلب يتوجه الى هذه الغاية المحضة فقط ولا
يتم الى حيزها واما الهرب فيقع من مقابلاتها ايها اتفق فانه اذا كان المكان غير طبيعي وان كانت
الترتيب طبيعيا هرب منه مثل الهواء المنشف المحصور في جرة مدفوعة في الهواء فان الجرة ...
الماء من اسفل لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالة وقوع الخلاء وجوب لازم القصاع
فخلفه الماء في مسام الجرة متصعدا فيها لهرب الهواء عنها فان كان الترتيب في البعد والقرب
قريبا من الواجب فكهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب اصلا وبالجملة أن
تعرف هل الهرب هو الذي حركه او الطلب لكنه لو كان ليس الا الهرب لا طلب لم يتعين جهة اليها

الهرب

الهرب دون الطلب وحال الماء مثلا فان طبيعته تحدث ميلا في جوهره وذلك الميل يحدث ميلا وانه فانما
يفعل بلا آلة لو انه اخذه في نفسه لم يحدث الميل عنه في غيره كحال الماء فانه انما يفعل صورته الطبيعية البرد
في غيره بما يفيض منها من برد في جسمها التي هي فيه لو لم يفض ذلك ولا فيه لم يبرد غيره وان يفيض صورة
واذا استفاد حرارة غريبة فعل ضد فعله فاحرق وكذلك النار اذا اشتدت تسخينه عرض فيه العرض الذي
يوجبه صورة النارية فيفعل فعل النار من الاحراق والصعود فاحرق وصعد فلا يوجب ذلك
ان يكون في هذا الجسم قوتان تتضاد مقتضيهما احدهما تلك الصورة والاخرى هذا العارض وذلك
لان تلك الصورة لا تقتضي الحركة والاحراق اقتضاء اوليا بل بوساطة عارض وهو الذي يبطل ويحصل
ضده الذي هذا الفعل يصدر عنه صدورا اوليا فان الصورة ايضا انما هي سبب الحركة الى فوق
بوساطة عارض يشبه ان يكون بالقياس اليها ملكة وقنية وهو الميل فلا يجب ان يظن ان ذلك
ليس لاجل العارض بل لما يخالط الماء مثلا من ناريات تلك الناريات تقتضي وتفارق وتصعد
فيبقى الماء باردا ولو كان كذلك لكان يجب اذا اطفئنا الماء والدهن ان يصعد الدهن ولا لانه ابلغ
لطبيعة النار ولهذا لطفها وللاستحالة اليها وعلى انه من الجائز ان يكون بعض الاجسام المقسورة
يتحرك الى خلاف الطبيعة لمخالطة غالب وبعضها النفس لكن هذه الاستحالة كما في الجماد المائي فانه
لو كانت النارية لزم ما قلناه وانا نعلم انه لا علة ولا سبب لامتناع النارية من التخلص عن الماء حتى يحتاج
الى ان يستصحب الماء اللهم الا ان يكون الماء صاعدا بحيث يتحرك بحركتها موافقة لها لكنه بالحركات
ان نبرهن على ان لكل جسم حيزا يخصه **فصل في اثبات ان لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا
وكيفية وجود الحيز لكلية جسم وللاجزاء وللبسيط وللمركب** فنقول ان كل
معنى وكل صفة للجسم لا بد لذلك الجسم من ان يكون له فان له منه شيئا طبيعيا وهذا مثل الحيز
فانه لا يجب الا ويلحقه ان يكون له حيزا اما مكان واما وضع ترتيب ومثل الشكل فان كل جسم متناه
وكل متناه فله شكل ضرورة وان كل جسم فله كيفية ما او صورة غير الجسمية لا محالة لانه لا يخلو اما
ان يسهل قبوله للتاثير والتشكيل او يعسر او لا يقبل وكل هذا شيء غير الجسمية وقد يمكن ان يبين لازم
الجسم لكيفيات اخرى فنقول ان هذه الاشياء وما يجري مجراها لا بد من ان يكون للجسم منها شيء طبيعي
ضروري وذلك لان الواقع بالقسر والقهر عارض بسبب يعرض من خارج وجوهر الشيء قد يمكن ان يعقل
ولا يعرض له الاسباب التي توجده منها بدا الا ما كان منها لازما للطباع وليس واجبا ضرورة ان يكون
الجسم لا يعقل الا ويلحقه فعل قاسر فيه فاذا كان كذلك فطبيعة الجسم قد يمكن ان يفرض موجودا وهو
على ما هو عليه في نفسه وليس بقسر قاسر واذا فرض كذلك بقي وطباعه كذلك واذا بقي كذلك لم يكن
بد من ان يكون له اين وشكل وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون له من طباعه او من سبب من خارج لكنا قد فرضنا
انه لا سبب من خارج فبقي ان يكون له من طباعه والذي من طباعه يوجد له ما دامت طبيعته موجودة
ولم يقسر فان كانت طبيعته بحيث يقبل القسر امكن ان يزول عنه ذلك بالقسر وان كانت طبيعته بحيث
لا يقبل القسر لم يزل ذلك عنه بالقسر ۞ فان قال قائل انه يجوز ان يكون كل قاسر يرد فانه يعطي شكلا
ومكانا ثم يبقى ذلك فلا يزول الا بقاسر آخر يرد فلا يخلو دائما عن قاسر على التعاقب كما لا يخلو دائما عن
الاعراض بالتعاقب وليس يلزم من ذلك ان يكون واحد منها ذاتيا لا يفارقه ۞ فنقول ان الجسم يعرض له
الاعراض التي ليست لازمة على وجهين اعراض يلحقه في ذاته واعراض يلزمه عن مجاورة اياه مثل كونه فوق
وتحت ومماسا ومحاذيا والاعراض التي يلحقه بمجاورة لا يصير ضرورية له باعتبار ذاته والاعراض
الاخرى فانه لا يجب ان يخلو منها بل يجوز ان يكون فيه عدمها فقط ولو كانت مما يستحيل خلوها عنه
بحيث لا يقوم الا بوجود شيء منها فيه لكانت صورا لا اعراضا بل الاعراض هي التي تعرض بعد
تقوم الشيء بحيث يجوز ان يوجد الشيء وكل واحد منها معدوم فيمكن ان يفرض جوهر الجسم دون
شيء البتة منها واما المجاورات والمماسات وما يجري مجرى ذلك فليس يلزم الجسم لطبيعته بل
لوجوده مع جسم آخر فليس اذ يجب لا محالة ان يكون الجسم لذاته حاملا بالفعل لحال ما لا يقوم
ماهيته ولا يلزم ما يقوم ماهيته فقد انحل التشكيك وحال القواسر حال هذه الاعراض لان
القواسر لا تقوم ماهيته ولا يلزم ما يقوم ماهيته فان القاسر هو الذي يرد من خارج فيفيد حالا

تزمرخ

لولاه لما كان لذلك الجسم تلك الحال وليس شيء من هذه واجبا ان يكون من الماهية او لازما للماهية فتوهم
الجسم ولا قاسر يقسره ليس ممتنعا بالقياس الى طبيعة الجسم وتوهم الجسم غير ذي اين يخصه او حيز
ممتنع بالقياس الى طبيعة الجسم فالجسم يلزمه في طبيعته التي له ان يكون له حيز ذلك الذي لولا
القاسر الذي يجوز ان لا يكون لكان له وكذلك الشكل والكيف وغير ذلك وكذلك وضع الاجزاء ان كان
له اجزاء بالفعل فكل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا ولقائل ان يقول
ان الارض جرم بسيط ويقتضي طبيعته اليبس الذي فيه فلا يخلو اما ان يقتضي له شكلا او لا يقتضي
فان اقتضى له شكلا يجب ان يقتضي شكلا مستديرا كالبسائط فحينئذ اما ان يكون اليبس يساعد
مقتضى طبيعته فيجب ان يكون الارض اذا سلب جزء منها الشكل المستدير بان يشكل شكلا آخر ان يعود
بطبيعته فيستدير وليس الموجود كذلك وان كان اليبس يمنع ذلك ويحول بين طبيعة ذلك الجزء و
مقتضاه واليبس صادر عن طبيعته فيجب ان يكون طبيعة واحدة تقتضي معنيين متنافيين متقابلين
وليس هذا بجائز فنقول ان اليبس انما يفيض عنه ليحفظ ما يقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعي
حفظا قويا جدا فاذا حفظ شكله لزم من ذلك ان يحفظ في كل جزء ما يوجبه طبيعته ايجابا اوليا
من انبساط الذاهب الى شكله فاذا ثلم شيء من شكله بقسر القاسر لم يكن للباقي منه حس شعور بما
حدث بل كان عليه ان يحفظ ما اوجبته الطبيعة فان عادت الطبيعة فاوجبت ثباتا لما لو كانت
الطبيعة هي المنافية لموجبها الاول لكان حينئذ مقتضى الطبيعة بهذه الحال ضد مقتضاها الاول
ومخالفا لمقتضى اليبس الذي يقتضيه الطبيعة ولا يبعد ان يكون الطبيعة مقتضية في حال عارض امرا
منافيا ومقابلا لما تقتضيه في حال كونه سالما فليس اذن المقتضيان متضادين متمانعين صادرين
عن قوة واحدة بحال واحدة حتى يكون محالا بل احدهما تصدر عن القوة وهي على حالتها الطبيعية والاخر
تصدر عنها وهي بحال غير طبيعية وذلك مثل السكون يعرض عن الطبيعة اذا كانت على حالتها الطبيعية ثم يعرض
عنها الحركة اذا كانت بحال غير طبيعية واما الجزء من عنصر غير الارض اذا استحال الى الارض فاستحال
اولا استحالته الى شكل غير كري فذلك لموانع من خارج ولاختلاف الاجزاء في التكون ايضا واختلافها
في التقدم والتأخر والمجاورات واذ قد اوضحنا غرضنا هنا فالحري ان نبين ان المكان الطبيعي
كيف يكون للجسم وكيف يكون للبسيط منه وللمركب منه فنقول انه يجلق بنا ان نعرف انه هل يجوز ان يكون
جسم من الاجسام له مكانان طبيعيان او مكان واحد وله جسمان يشكلانه بالطبع وان نعرف حال الاجسام
البسيطة التي لها اجزاء متمايزة ولكل واحد منها مكان آخر بالعدد يخصه لا محالة فيكون لكل واحد
مكان طبيعي غير الذي للاخر وانه كيف يصير مكانا هذا غير مكان ذلك ويختص به دون الاخر وكيف
نسبة تلك الامكنة الى المكان الذي هو للكل وان نعرف حال الجسم المركب في اينه الطبيعي فان له
مكانا طبيعيا لا محالة فما ذلك المكان فانه ان كان مكان جزء واحد كانت الاجزاء الاخرى في غير
مكانها فنقول انه لا يجوز ان يكون للجسم الواحد مكانان طبيعيان الا على جهة انه في جملة مكان
الكل لحيازه بالعرض ايهام وقع فيه بسبب تخصيص كان طبيعيا له كالمدرة فان اقرب حيز من حيز
الارض اليها هو طبيعي لها والابعد لو حصل فيه لكان يصير ايضا اقرب مكان طبيعي له واما مكانان
متباينان فليس يكون ذلك فان مقتضى الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص امر واحد بالشخص و
مقتضى الكل المتشابه الاجزاء بجملة مقتضى جميع الاجزاء والاجسام المتشابهة الطبائع لا يستحيل
عليها الاتصال لطبيعتها بل ان استحال فانما يستحيل لعرض يعرض وهي في طبيعتها بحيث يجوز عليها
ان لو كانت متصلة وان لا يستحيل اتصالها فكيف يستحيل تماسها ولو اتصلت وتماست لم يعرض
شيء مستحيل واذا اتصلت وتماست كانت الجملة وهي تطلب المكان الطبيعي من حيث طبيعة واحدة
هي جملة هذه الطبائع بل هذه الجملة من الطبائع فيجب ان تطلب جملة من الحيز هي حيز هذه الجملة بل هذا
الحيز لهذه الجملة كان جملة يجتمع من احياز واحد واحد فاذن الاجسام المتشابهة الطبائع فان
احيازها كانها اجزاء حيز واحد ويكون لجسم معين من تلك الجملة حيز يتعين له من تلك الجملة
لعلة تلك العلة اما وجوده فيه اولا عند ما حدث وهو موافق له في الطبع فوجب لزومه واما اختصاصا
بالقرب فان النار انما يتحرك الى فوق الى جزء من حيز كلية النار بعينه لانه هو اقرب اليه ولقائل

اذ بال



اذ بينا انا لو توهمنا النار في مركز الفلك لا يميل الجزء منها الى جهة فاذا كان ذا يعرض لها في طبعها ان تسكن
بالطبع وذلك بحال او تحركها الى الجهة ولا اختصاص لجهة فنقول كان يعرض لها السكون ولكن بالقسر
لانها كانت تقتضي ان يخرج عن قربه في واسطتها ينبسط عنها الى الجهات بالسوية الى ان يلقي كل جزء
من المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان الطبيعي لكن الحركة المحيط وغير ذلك كان حينئذ لا يمكنها من ان
يداخلها نافذ هذا النفوذ ان هذا النفوذ لا يتأتى بالخرق لان الخرق يكون نحو جهة دون جهة وهذا
انبساط في كل جهة فتكون ساكنة بالقسر وايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث في الوسط عند انخراقه
وهذا القسر قسر عارض عن الطبع وهو عجيب جدا كان الطبع يقتضي امرا ضادا غير ممكن لعارض عرض فادى
ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري استحالته هذا العارض ولا نمنعها لانا لم نجد بعد استحالة المعروض له
في الموضوع مقدما ولا نمنعها ولكن اذا جاز المقدم جاز التالي وانا منع التالي امتنع المقدم فقد ظهر انه
كيف يكون للجسم الواحد مكان واحد بالطبع او حيز واحد بالطبع وانه كيف يكون نسبة حيز الكل الى حيز
الاجزاء بعضها الى بعض وهذا للبسائط واما المركبات فان تركيبها لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين او عن
اكثر من بسيطين فان كان عن بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين
في القوة ولم يتفق ان كان وضع احدهما بحذاء جهة الاخرى تقريبا ولم يجتمعا الا بقسر جامع وان تولجت
حركاتهما ويحل كل عن مكانه كبعد الاخر بقاوما وقسر كل الآخر توقفا الا ان يطرأ على احدهما معين ويكونا واحد
في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع وان غلب قوة احدهما والقسر على المزج حاصل كان
المكان الطبيعي مكان الغالب فان كان عن اكثر من بسيطين وفيها غالب كان الحيز للغالب وان تساوت
غلب البسيط الذي اذ جمعتها واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب في اقرب الحيز
من حيز وقع التركيب فلم يجاوزه اذا انجذب عنه الى الجانبين سواء والامساك فيه عن البسيط الذي
يطلبه تلك الحيز لا يبطله بخلاف المنجذبين وعسى ان لا يقع امتزاج من الاجسام البسيطة مثلا ازمرية
الا وهناك غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها الخاصة او يكون
الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان تفعل في الاجسام التي بينها وبين كليتها خرقا او يكون
قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط فلنبين الآن ان لكل جسم طبيعي مبدأ حركة طبيعية
حتى يكون لكل جسم حركة طبيعية وانه على نوع واحد فقط فصل في اثبات ان لكل جسم
طبيعي مبدأ لحركة وضعية او مكانية فنقول ان كل جسم لا يخلو اما ان يكون قابلا للنقل
عن موضعه الذي هو فيه بالقسر او غير قابل فان كان قابلا للنقل عن موضعه الذي هو فيه فاما
ان يكون له في جوهره ميل الى حيز او لا يكون له ميل اليه البتة ولكن كل جسم فله مكان طبيعي وحيز
طبيعي يقتضي طبيعته الكون فيه وانما يخالف سائر الاجسام في ذلك لا بجسميته بل لان فيه مبدأ
وقوة متعلق بحيز ذلك المكان فاذا كانت تلك القوة مقتضية لذلك المكان وجرميته غير ممتنعة بما هي جرمية
من الانتقال والحركة ولا مضادة فيه لقوته ولا لمقتضى قوته يقتضي حيزا آخر لانه لا يجوز ان يكون
في جسم واحد غير مختلف الاجزاء قوتان متضادتان ويقتضيان فعلين متمانعين ان القوى كونها
قوى بحسب فعلها واذا تمانعت فعالها تمانعت طبايعها فاستحال ان يكون معا لجسم فان الجسم
الذي فيه قوة ما هو ان فيه مبدأ فعل ما يصدر لا محالة ان لم يكن عائق فان لم يكن الجسم بحيث
يصدر عنه ذلك الفعل ان لم يمنع مانع من خارج فليس فيه تلك القوة فاذا كانت فيه قوتان متضادتان
مع صدور فعلين متضادين وهذا محال فان من المحال ان يكون في جسم بسيط مفرد او في غالب جسم
مركب قوتان واحدة تقتضي مكانا والاخرى تمنع منه ثم الجسم قابل الحركة من مقتضى الحركة فيلزم
ان الجسم اذا قسر على مفارقة مكانه الطبيعي ان يتحرك الى مكانه الطبيعي عند ما يفارق القاسر من خارج
ومما بين هذا ايضا ان بينا ان كل جسم ليس فيه مبدأ ميل ما فان نقله عما هو عليه من اين او وضع
يقع لا في زمان وذلك محال بل يجب ان يكون كل جسم يقبل تحريكا وانما له طاردية ففيه مبدأ ميل طبيعي
في نفسه بما يقبله كان اينا او وضعا ولنعين الكلام ولا في التحريك المكاني على سبيل ما يصلح للقصد
فيما هو اظهر وان كان المكاني والوضعي في مذهب البيان واحدا ان الاجسام الموجودة ذوات
الميل كالثقيلة والخفيفة اما الثقيلة فانما تميل الى اسفل واما الخفيفة فانما تميل الى فوق فانها كلما ازداد واحد

مبدأ كان قبولها التحريك النقل ابطا فان نقل الحجر العظيم الشديد الثقل اوجرة ليس كنقل الحجر الصغير القليل الثقل اوجرة وزج الهواء القليل في الماء ليس كزج الهواء الكثير واما ما يعرض لاجسام الصغيرة مثل الخردلة ومثل التبنة ونخالة الخشب من انها لا تنفذ عند الرمي في الهواء نفوذ الثقيل فليس السبب فيه ان الاثقل اقبل للرمي والجر بل لان بعض هذه لصغرها لا يقبل من الدافع قوة محركة لها ولما يبلغ من شدتها انها تقدر بها على خرق الهواء ومع ذلك فيكون سريع الاستحالة الى البطلان من السبب الذي يعرض في موضعه وهو السبب الذي يبطل القوى المستفادة العرضية من القوى المحركة كما ان الشرر تطفئه قبل النار الكثيرة من السبب الذي يبطل الحرارة المستفادة وبعضها يكون متخلخلا لا يقدر على خرق الهواء بل يداخله الهواء الذي ينفذ فيه ويكون سببا لابطال قوته المستفادة فان له تستعلي ان مقاومة المنفوذ فيه هو المبطل لقوة الحركة وهذا كالنار المتخلخلة والماء المتخلخل فانه اقبل للاستحالة ولو كان السبب في قبول الرمي لا بعد هو الكبر وزيادة الثقل لكان كلما ازداد المرمي ثقلا وكبرا كان اقبل للرمي والامر بخلاف ذلك بل اذا اعتبر الثقل والخفة ولم يعتبر اسباب اخرى كان الاقل مقدارا اقبل للتحريك القسري واسرع حركة فيكون نسبة مسافات المتحركات بالقسر ولها ميل طبيعي ونسبة ازمنتها على نسبة الميل الى الميل لكن النسبة في المسافات بعكس النسبة في الازمنة اما في المسافات فيكون الاشد ميلا اطول مسافة واما في الزمان فيكون ذلك اقصر زمانا واذا لم يكن ميل اصلا وتحرك المقسور في زمان ولذلك الزمان نسبة الى زمان حركة ذي الميل بالقسر فيكون على نسبة ميل لو وجد الى ميل ذي الميل المحرك بالقسر فيكون قبوله لما لا ميل فيه اصلا للقسر كقبوله لذي ميل ما لو وجد فيكون الذي لا مانع له على نسبة ذي مانع لو وجد ويعرض مثل ما قلناه في باب الخلاء من الخلف على ذلك الوجه بعينه ومما يبين ذلك ان المقسور على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف واذا اختلف لك فظاهر ان القوي مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقات للجسم بما هو جسم بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان والوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه وكل جسم منتقل بالقسر ففيه مبدأ ميل ما اما الانتقال المكاني فقد بيناه واما الانتقال القسري الوضعي فلان ذلك الجسم ان كان قابلا للنقل عن مكانه فقد ظهر وان كان غير قابل له فلا محالة قوته يثبت في مكانه ويلزمه ويختص به وهي غير جسميته ❁ فنقول ان هذا الجسم فيه مبدأ حركة ايضا اذ يستبين اذا اعتبر قريبا مما اعتبر به امر الجسم القابل للنقل عن موضعه وذلك لان له وضعا ما بالعدد فيما يحويه او يحول ما هو يشتمل عليه هو عليه او في ذلك ويحول هذا فلا يخلو اما ان يكون له ذلك عن علة في ذاته وعن صورته الطبيعية او عن علة خارجة عن الطبيعة ومحال ان يقتضي ذلك ذاته فان الاجزاء التي تفرض فيه والجهات المختلفة التي يكون له والاجزاء التي تعرض فيما يماسه ليس شيء منها اولى بشيء منها اعني انه ليس بان يكون منه في جهة اولى بمماسة جزء بعينه اذ الجميع غير مختلف لطبيعة الجسم ليس يقتضي ذلك الوضع بعينه اذ المتشابهات لا يستحق بعضها بطبعه شيئا من المتشابهات بعينه دون بعض بل يكون جميع ذلك جائزا لكل واحد منها وليس هذا كما يكون لاجزاء الاجسام القابلة للتفرق فان كل جزء يفرض هناك يختص بما يختص به لان اول وجوده وقع هناك اما لانه اقرب المواضع من موضع وجد فيه او نقل اليه خارجا عن حيزه الطبيعي اما الوجود بكون الاول فيه واما لوقوع الانتقال متناهيا اليه فيكون اختصاص كل جزء بما هو فيه لا بالطبع المجرد ولا بالقسر بل بالطبع المقترن بمعنى مخصص واما الذي لا يقبل مفارقة مكانه فليس حكمه هذا الحكم ولا يجري عليه هذا التاويل لانه لا يمكن ان يقال ان هذا الجزء من الاول منه اقتضى تخصيصه ان يكون في هذا المكان ان هذا الجزء منه موجود بالفعل فاما في الجسم الذي لا جزء فيه بالفعل فلا يستمر هذا الحكم فيه فاذا كان كذلك لا يكون جزء من اجزاء ذلك الجسم مخصصا بما يختص به بالطبع منفردا ولا بالطبع مقارنا لحالة قسرية اوجبها سبب دون كان هناك ايضا سبب من سبب قاسر ومقتض من طبعه امرا اقتضى اسباب تخصيص اجزاء الاسطقسات بالحيازها لكان في طبعه ان لا يكون مختصا به او لم يكن ذلك السبب لزال فيكون في طبعه على كل حال وكيف تصرف الا فسا جاز ان يكون على تلك المحاذاة والمماسة فان لا يكون في طبعه ان يقبل نقلا في الوضع وقد بينا ان كل قابل نقل عن امرها اين او وضع ففيه مبدأ حركة وميل طبيعي فيجب ايضا ان يكون في هذا الجسم

قبل النار الكثيرة صح

مبدا ميل



مبدأ ميل في الوضع ❁ واعلم ان المقصود فيما وضح بما شرحناه من البيان والمكشوف به عنه هو ان كل جسم يطرأ عليه امالة لم يكن مبدؤها فيه بالطبع بل بقصد من سبب خارج او نفس مع اصلة تحرك بحسب القصد ويحدث ميلا لم يكن في الجسم فليس يصح ان يحرك الجسم عن ذلك الا وفيه ميل متقدم فان الكلام في التحريك المبدأ الواقع بقصد النفس كالكلام في الميل الواقع بسبب من خارج فانا نرى نفس الحيوان يختلف تحريكه لبدنه والقوة واحدة بحسب ما في بدنه من الميل لثقيل الزائد والناقص ويجد للزائد مقاومة ما يجد للناقص فانا ثم في هذا مباحث يجب ان يرجع فيها الى اللواحق فنجد ما يقنعك فيها ان كنت في الامهات راغبا فقد بان واتضح ان كل جسم طبيعي ففيه مبدأ حركة فان الجسم الذي لا يفارق مكانه الطبيعي ففيه مبدأ حركة وضعية مستديرة ونقول انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة حتى يكون اذا كان في موضعه الطبيعي تحرك في الوضع واذا كان في غير مكانه الطبيعي تحرك اليه على الاستقامة لانه عند ما يتحرك الى مكانه بعينه بالاستقامة لا يخلو اما ان يكون فيه مبدأ ميل الى حركة مستديرة او لا يكون فان لم يكن فاذا حصل في مكانه الطبيعي ولم يحدث هذا الميل وجب من ذلك ان لا يكون فيه مبدأ حركة مستديرة لا في مكانه ولا خارجا عن مكانه وان حدث فيه هذا الميل كان هذا الميل ليس غريزيا له تابعا لجوهره بل امرا يحدث له في مكانه الطبيعي ولا يكون العلة فيه الا مماسته لمكانه الطبيعي على وضع ما او حصوله في حيز طبيعي على وضع ما ونمط المماسة وذلك الحصول لا يوجب ميلا عن حال الى مثلها بل لا يوجب هربا عن ذاته الى مثل ذاته فليس ان موجبة لتلك الميل موافاة الحيز سواء كان اخذنا الايجاب ايجابا بلا توسط طبيعة او اخذناه ايجابا بتوسط طبيعة اذا حصل جسمها في حيز طبيعي صدر عنها حينئذ هذا الميل فان البحث في ذلك كله واحد والكلام واحد ولا ايضا لك ان تقول ان النفس المحركة هناك تاخذ في التحريك والامالة اخذا مبتدأ بعد ما لم يكن يحدث القصد والارادة بعد ما لم يكن فقد منع هذا ايضا وبينا انه غير ممكن ان يقع مثله الا وهناك مبدأ ميل في الطبع فيجب ان يكون ذلك الميل لازما وان كان عن نفس فيكون لزوما عن ارادة طبيعية دائمة ما دام ذلك الجسم موجودا ولا يلزم على هذا حال المستقيم من انه تارة يتحرك وتارة يسكن يتحرك في غير مكانه ويسكن في مكانه وكلاهما طبيعي له فكذلك ربما جاز ان يكون هذا الجسم يستقيم حركته في غير مكانه ويستدير حركته في مكانه ويكون ان كلاهما طبيعيين في اختلاف الحالين وانما لا يلزم هذا لان الحركة المستقيمة ليست طبيعية على الاطلاق على ما شرحنا بل الطبيعي هو الاين الذي يقتضيه طبيعة الشيء اذ لم يكن عائق فاذا فارق فيقتضي الطبيعة الرد اليه والى موضع معين منه ويكون المبدأ فيهما واحدا واما الحركة المستديرة فان المبدأ الذي اثبتنا انه يوجبها بالطبع يوجبها كيف كان ودائما ان كانت طبيعية على الاطلاق وان كانت ليست طبيعية مطلقة بل هي كالمستقيمة التي تقتضيها الطبيعة عند عارض كان ذلك العارض فقدان الوضع الطبيعي فيجب ان يقف عند وجدانه وكان يجب ان يكون الطبيعي هو وضع ما بعينه الا انه ليس كذلك فانه ليس كما ان اينا اولى بالجسم من اين فكذلك من الوضع الذي له في امر المتشابه وضع اولى به من وضع فبين ان هذا الميل لا يكون حادثا عند الوصول الى المكان الطبيعي بل ان كان فيكون على القسم الاخر وهو ان يكون معه دائما فاذا كان في الجسم مبدأ حركة مستقيمة وجب ان يجوز مفارقة هذا الجسم لمكانه الطبيعي حتى يتحرك عن غير الطبيعي اليه بالاستقامة وان يكون في جسم واحد بسيط اذا كان في غير مكانه الطبيعي ميلان ميل الى الاستقامة وميل عنه الى الاستدارة فيكون في جوهر واحد امور متقابلة موجودة معا وليست مما يجري مجرى متقابلات يمتزج حتى يكون بينها وسط فان الوسائط امور كائنة تمتزج من الطرفين وانما يمتزج القوى امتزاجا يؤدي الى التوسط اذا كان من شان كل واحد منها ان يقبل الاقل والاكثر ولا يصرف الى الجهة الاخرى فيكون الحاصل ليس قوتين بل قوة واحدة هي اضعف او انقص من الطرفين ولكن الاستقامة والاستدارة لا يقبلان الاشتداد والتنقص بان يأخذ الاستقامة قليلا قليلا الى الاستدارة والاستدارة الى الاستقامة وهو في زمان ذلك الاخذ والوجود في المتوسط لا في مستقيم ولا في منحن بل المستقيم ان امكنه ان يفارق الاستقامة ويصير بعقبه مستديرا كانت مفارقته الاستقامة دفعة ومواصلته الاستدارة دفعة من غير ان يقال قد فارق الاستقامة وهو ذاهب الى استدارة قليلا قليلا وهو يمعن فيه او فارق الاستدارة الى الاستقامة كذلك واما الانحناء الموجود في القطوع فليس سبيلا بين الاستقامة والاستدارة ولا استدارة تؤدي الى احدهما فاذا كانت الاستقامة والاستدارة لا يقبلان الاشد والاضعف

عن نفس او من خ

فكذلك لا يقبلهما القوتان تليهما فلا تحدث نوع متوسطة بين المقيم والمدير فلا يكون ايضا هنا الاجتماع
على سبيل الامتزاج فيظهر انه لا يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة معا
ويجتمع من هذا ومما قبله ان الجسم المحدد للجهات فيه مبدأ حركة مستديرة وليس فيه مبدأ حركة مستقيمة لان
هذين المبدأين لا يجتمعان ولان ذلك الجسم قد بان من امره انه لا يتحرك لا على كليته ولا على اجزائه مفارقة موضعه
الطبيعي واما الاجسام الموضوعة فيه ففيها مبادي حركات مستقيمة عنه واليه فيكون بحيث يكون بجهة
في الطبع تلك اصناف من الحركات واحدة حول وسط واخرى عن الوسط وثالثة الى الوسط واذ قد بالغنا
في تعريف حال الحركة الطبيعية فخليق بنا ان نعرف حال الحركة الغير الطبيعية واما اذا اعتبرنا الجهات بالعرض
في الوضع فتزيد الحركات على هذا العدد ولكن لا يكون طبيعية **فصل في الحركة التي بالعرض** فنقول
ان الحركة الغير الطبيعية منها ما يقال بالذات ومنها ما يقال بالعرض اما الذي بالعرض فهو ان يكون الشيء
لم يحفه في نفسه مفارقة اين اول ووضع اولا او كيفا او كم بل هو مقارن لشيء آخر مقارنة لازمة فاذا تبدل
لذلك الشيء حال فنسبنا اليه كانت له بالعرض اما في الاين والوضع فهو على وجهين على ما علمت فانه اما ان يكون
ما قيل انه يتحرك بالعرض هو في نفسه في مكان وذو وضع وقابل للحركة الا انه لم يفارق مكانه ووضعه
بل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق مكانه وهذا ما لازم له فيلزم ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول
في جهة يقع اليها اشارة غير الجهة التي كان يقع عليه الاشارة منها او يقع له وضع آخر بالقياس الى الجهات
واما ان لا يكون من شأنه ان يكون له اين ووضع ولا من شأنه ان يتحرك مثال الذي يعرض له للمنتقل من مفارقة
اين ووضع وهو من شأنه ان يتحرك اما في الاين كالمنقول في الصندوق وهو ساكن فيه حافظ لمكانه والقاعد
في السفينة والسفينة تنقله واما الوضع فانا اذا توهمنا كرة في كرة وقد الصقت بها مسامير او نحوها
او بالطبع او بغير ذلك فحركنا الكرة الخارجة حتى تغير نسبة اجزائها الى اجزاء المحيط بها تغيرا هو حقيقة
الحركة في الوضع فان الكرة الداخلة الملصقة بها يعرض لها ان كل جزء منها يلزم جزءا وانتقل فينتقل ولكن
بالعرض اذ لا ينتقل نسبة ما بين اجزاء الكرة الداخلة واجزاء المحيط بها كما ينتقل نسبة اجزاء الكرة المحيطة
مع اجزاء مكانها فان كان اعتبار الوضع انما هو بحسب القياس الى اجزاء المحيط الموضوع فيه او المحاط به
الموضوع تليه وبالجملة الى اجزاء ما باشر ذا الوضع مماسة محيط كالكرة في كرة او مماسة محاط كالفلك
الاعلى بالقياس الى ما يماسه في داخله فلا يكون الكرة الداخلة قد تبدل وضعها وان كان الوضع ليس
باعتبار المماسات بل باعتبار الموازيات والمحاذيات في الجهات فيكون الداخلة ايضا قد تبدل وضعها
بالذات فان الاجزاء منها قد استبدلت المحاذيات مع استبدال المحيط ذلك بل الاولى ان يكون قد تبدل
الوضع الذي له بحسب الكل بالذات ولم يتبدل الوضع الذي له بالقياس الى ما يحويه والوضع وضعان وضع
بحسب الكل ووضع بحسب شيء ومن هذا القبيل المنعقد من حركة الهواء العالي مع حركة الفلك لم نعرفنا ان تلك
الحركة ليست كما يظن عن قسر وذلك لان هذا القسر ان كان من جنس تحريك المحرك لما يلاقيه ويدفعه واذا كانت
كرة على كرة فانها اذا تحركت ولم يتشبث بشيء مما تحتها بل زحفت على بسيط غير مفارق في وجه حركته حتى
يلزم ان يندفع القائم في وجهه باندفاعه فلا مانع من ان يسكن الداخلة منها ويتحرك الخارجة عليها
ماضية على سطحها من غير انغلاق فالسبب اذن في تلك الحركة ان كل جزء تفرضه من النار قد تعين له
جزء من الفلك كالمكان وهو بالطبع يتحرك الى المكان الطبيعي له ويسكن عنده لازما اياه ملتصقا به التصاقا
طبيعيا يوجب من لزومه اياه وان زال ما يوجبه الالتصاق بالغراء والمسامير فاذا تحرك المكان لزم وتبعه
ما هو بالطبع متمكن فيه حافظا لما يلاقيه منه فيكون تحرك الجو العالي بالقياس الى الفلك حركة بالعرض
في الوضع ولو كان الماء وهو في الهواء منصبا مع الترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع اصابته الموضع
الطبيعي عن السطح المحيط الطبيعي حتى لم يبق فيه ارجحان ولا ميل ولا اختلاف اجزاء ما يقوم عليه
من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس منصبا في اكثر الامر المكان الطبيعي
على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر به انضغاط بعد الى السفل واختلاف في بعض اجزائه من
تحته اذا تبع الحركة الهوائية يتبعها الجزء العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة فيحرم
لها السبب المعقول فيعرض من ذلك ان يتميز الجو العالي عن تيب المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي فحق
عليه لزوم والالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امر وجب تغيرا ما في اجزاء

فهذا بيان حال الحركة بالعرض فيسقط من هذا تشنيع اورده بعضهم فقال ان كانت الحركة التي للنار قسرية
وهي حركة دائمة فقد وجد قسر دائم وهذا خلاف لما لكم وان كانت هذه الحركة طبيعية وللجسم حركة اخرى
بالطبع كالسمو فيكون للجسم البسيط حركتان طبيعيتان وقد سمعت من ذلك فهذا مثال لما يكون المتحرك بالعرض
من شأنه ان يتحرك بالذات واما مثال المتحرك بالعرض الذي ليس من شأنه ان يتحرك فهو ان يكون نحو المقارن
ليست مقارنته مقارنة جسم لجسم بل مقارنة شيء من الاشياء الموجودة في الجسم صورة في هيولاه او عرضا
في الجسم فيصير له بسبب الجسم جهة يختص بها الاشارة الواقعة اليه ذاته ويصير له اجزاء لاجزاء الجسم
يختص بان يلي ما يلي الجسم من الاجسام المقارنة له فيصير كالاين لاين الجسم وكالوضع لوضع الجسم فاذا
حصل الجسم مكانا آخر تبدلت الجهة المشار اليها بالاشارة او اذا حصل له وضع آخر تبدلت حال كل جزء ما اذ
صار لذلك الامر كالاجزاء فيقال انه قد انتقل في الاين وفي الوضع فان كانت النفس صورة قائمة في مادة
البدن فاذا حصل للبدن الحركة بالعرض لحقت النفس بالعرض وكذلك سائر التغيرات التي تعرض لذلك
الجزء الذي يقوم فيه النفس وان كانت النفس ما ليس مقارنته بان ينطبع في البدن الذي هو
فيه فانه لا يتحرك ولا بالعرض فلهذا يحكم بان النفس الانسانية غير منطبعة في المادة اذ لا يتغير بما يعرض
للبدن من التغيرات ولو كانت منطبعة فيها لكانت يتغير بتغير البدن كما علم وقد يقال انه لم كانت النفس
يقال لها انها تتحرك بالعرض في الاين ولا يقال لها تسود بالعرض في اسوداد البدن ونحن نجيب فنقول
ان المحقق يرى انه اذا صح اطلاق ذلك على النفس بالعرض صح اطلاق هذا ايضا اذا كان السواد في العضو
الاول الذي فيه النفس بعينه وان كان احد الامرين وقع في العادة ولكن ظهور نقلة ما فيه النفس
ان كانت منطبعة به اكثر من ظهور سائر الاستحالات وذلك لان الناس يحكمون بان الجسم اذا زال عن
اجابة اشارة ما زال ما معه مما داليه اشارة اخرى تخصه ولو كان الشيء غير محسوس الجسم فاما
السواد فانه اذا حصل في الجسم واستغرقه لم يلتفتوا الى حصوله في شيء آخر مقارنته له اذا كان ذلك
الشيء غير محسوس كانهم يوجبون الحصول في الحيز لكل موجود كان محسوسا او غير محسوس ولا يوجبون
التسود الا للقابل له ولغلبة ايجاب التحيز عندهم لكل شيء ما لا يؤمنون بوجود لا اشارة اليه فهذا هو
السبب الذي اختلف به الامران عند الجمهور ولانه سبب غير واجب فقضيناه غير واجب واذ قد علمت
الحال في الاين والوضع فاحكم بمثلها في سائر الابواب فانه يقال ان الشيء مثلا يسود بالعرض اذا كان
الموضوع للسواد ليس هو بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو هو بعينه في
الموضوع وليس هو هو بعينه بالاعتبار كقولنا ان البناء قد اسود فان السواد ليس موضوعه الاول الجوهر
مع البنائية بل الجوهر مع البنائية عرض له ان كان هذا الجوهر القابل للسواد وقد يقال للجوهر اذا كان
ليس موضوعا اوليا للسواد بل موضوعه الاول شيء فيه لا كجزء وهو السطح فان السواد يعتقد ان موضوعه
الاول هو السطح ولاجل السطح يوجد في الجسم واذ قلنا في الحركة التي بالعرض فلنقل على الحركة الغير الطبيعية
التي بالذات وهي الحركة التي بالقسر ثم نقول في الحركة التي من تلقائها **فصل في الحركة القسرية
والتي من تلقاء المتحرك** واما الحركة الغير الطبيعية ولكنها مع ذلك موجودة في ذات الموصوف بها
فمنها بالقسر ومنها ما يكون من تلقائه ولنتكلم اولا في التي بالقسر فنقول ان الحركة التي بالقسر هي التي
محركها خارج عن المتحرك بها وليس مقتضى طبعه وهذا اما ان يكون خارجا عن الطبع فقط مثل تحريك
الحجر على وجه الارض واما ان يكون مضادا للذي بالطبع كتحريك الحجر الى فوق وكتسخين الماء وقد يكون
حركات خارجة عن الطبع في الكم كما علمت مثل زيادة العظم الكائن بالاورام او بالسمن الجلبية الذبول
الذي يكون بسبب الامراض واما الذبول الذي للسن فهو من جهة طبيعي ومن جهة ليس بطبيعي فهو طبيعي
بالقياس الى الطبيعة الكل فانه امر يجري عليه طبيعة ويجب وليس طبيعيا بالقياس الى طبيعة ذلك
البدن بل هو لعجز تلك الطبيعة واستيلاء العاصب عليها ويشبه ان يكون الصحة التي بالبحران باستحالة
طبيعية والتي تكون لا على تلك الجهة باستحالة غير طبيعية وكذلك الموت الاجلي طبيعي من وجه والمرضي
والقتلي غير طبيعي البتة والحركات المكانية القسرية فقد تكون بالجذب وقد تكون بالدفع واما الحمل
فهو بالحركة العرضية اشبه والتدوير القسري فهو مركب من جذب ودفع والدحرجة ربما كانت
عن سببين خارجين وربما كانت عن ميل طبيعي مع دفع او جذب قسري واما الذي يكون مع مفارقة

المتحرك مثل المرمى به المزجوج فان لاهل العلم فيه اختلافا على مذاهب فمنهم من يرى ان السبب فيه رجوع الهواء المندفع
فيه الى خلف المرمى والتيامه هناك التياما بقوة تضغطه امامه ومنهم من يقول ان الدافع يدفع الهواء
والمرمى جميعا لكن الهواء اقبل للدفع فيندفع اسرع فيجذب معه الموضوع فيه ومنهم من يرى ان السبب في
ذلك قوة يستفيدها المتحرك من المحرك تثبت فيه مدة الى ان يبطلها مصاكات تتصل عليه مما يماسه ويخرقه
فكلما ضعف بذلك قوى عليه الميل الطبيعي والمصاكة فابطلت القوة فمضى المرمى نحو جهة ميله الطبيعي
قال اصحاب القول بحركة الهواء وليس بعظيم ان يكون حركة الهواء تبلغ من القوة ما تحمل الحجارة والاجسام
العظيمة فان الصوت العظيم ربما ادى انقلاعا من الجبل وهدا جبلا اذا صح فيه الحمل وكان نهار والرعد
يهد الابنية المشيدة ويقلب تلال الجبال ويفلق الصخر الاصم ومن الناس من يقلع القلاع المبنية في القلل
بتكثير البوقات والصياح عليها وكيف يمكننا ان نقول ان الهواء الراجع الى الخلف لتمام التيامه يضغطه
قدامه الى قدام ومن شانه ان يتحرك الى قدام عند الالتيام حتى يدفع ما وراءه وكيف يمكننا ان نقول ان المحرك ايضاح
اعار المتحرك قوة وذلك لانها لا تخلو من ان تكون احدى القوى التي هي الطبيعية والنفسانية والعرضية
وليست طبيعية ولا نفسانية ولا عرضية لان القوة المحركة الى فوق زعمتم انها في جوهر النار بمعنى الصورة والاكانع
واذا كانت في الحجر كانت عرضا فكيف يكون طبيعة واحدة عرضا وصورة ولو كان المحرك افاد قوة لكان
اقوى فعلها في ابتداء وجودها ثم كان يجب ان ياخذ في الاشتداد والموجود هو انا نرى فعلها في الوسط
من الحركة واما ان كانت علة هذه الحركة بحمل الهواء للمرمى فقد يوجد لذلك علة وهو ان الهواء يتلطف
بالحركة فيزداد سرعة وانخراقا لما ينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمى ولا يوجد هذه العلة هناك معوج
وقد قال قوم بالمتولد وقالوا لان من طبع الحركة ان يتولد بعدها حركة ومن طبع الاعتماد ان يتولد بعد
اعتماد ولم يمنعوا ان يكون الحركة بعدما يتبعها سكون ثم يتولد عن الاعتماد بعد ذلك حركة وهذا اشنع
ما يقال لان المتولد لا محالة شيء حادث بعد ما لم يكن ولكل حادث بعد ما لم يكن محدث هو علة الحدوث
وان العلة ان كانت علة بان توجد فيجب ان يوجد الحركة الاولى مع الثانية وان كانت بان تعدم فيجب
ان يكون دائما علة للحركة وان كان السبب مع ذلك بقاء الاعتماد فلم يجوزون ان يكون يلحق وبداء
الحركة موجود على ما ينبغي بالفعل وليس هناك مانع عن الحركة من المحرك ولا عند المسافة وان كان
الاعتماد ايضا يعدم فالكلام فيه كالكلام في الحركة لكنا اذا حققنا الامر وجدنا اصح المذاهب
مذهب من يرى ان المتحرك يستفيد ميلا من المحرك والميل هو ما يحس بالحس اذا حوول ان يسكن الطبيعي
بالقسر والقسري بالقسر الاخر فيحس هناك من القوة على المدافعة التي تعقل شدة وضعفا فشدة
يكون اشد ومرة يكون انقص مما لا يشك في وجوده في الجسم وان كان الجسم ساكنا بالقسر ومذهب
من يرى ايضا ان الهواء يندفع فيندفع مذهب غير سديد وكيف يكون سديدا والكلام في الهواء كالكلام
في المرمى وذلك لان هذا الهواء المدفوع اما ان يبقى متحركا مع سكون المحرك او لا يبقى فان لم يبق
فكيف ينفذ نافذا وان بقي فالكلام فيه ثابت وان كان اسرع حركة فيجب ان يكون نفوذه في الحائط انقلاع
اشد من نفوذ السهم انما ينفذ عندهم بقوة منفعة هي حركة الهواء الذي هو اسرع والهواء يحبس ويرد فان السهم صح
عن الامور القائمة في وجهه فلم لا يحبس السهم ويرد فان كان السبب فيه ان الذي يلي نصل السهم
يحبس والذي يلي فوقه يكون بعد على قوته فقد وجب ان يكون السهم اسبق من الهواء وجعلوا الهواء
اسبق وان كان السهم اسبق فيجب ان لا يكون للهواء الذي يلي السهم من قوة الاندفاع ما ينفذ السهم
الممنوع بالحائط لولا دفعه من خلف فان نفوذ السهم في الحائط لا يجوز ان يقال انه كنفوذه في الهواء
فان الهواء يحمله ويدفعه عندهم باندفاعه وان كان ذلك من جذب السهم ما خلفه جذبا يعود به ذلك
بجاذبه فيكون المجذوب شديد الجذب الى ما من الجاذب بالملازمة وهذا الشيء اذا كانت قوة وميلا فقد
حصل القول بذلك وان كانت متابعة فقط فيجوز ان يلحق ذا السبب ما فاذا بقيت فيكون السبب القوة
والميل وربما بال الاشياء التي تتفق حصولها في هذا الهواء الضيق للسهم بسبب ولا يحملها الهواء
فان الهواء انما يمانع الثقال المحمولة فيه عن الرسوب بحركة شديدة تصيرها مقاومة لما يلحق الثقيل
والرياح اذا هبت على اغصان الشجرة هشمتها مع انها لا تحمل شيئا لو وضع فيها فهذا الهواء الذي
ينقل الحجر الكبير والجبل ان يكون لحينئذ بقربها الاجسام الصغار مما يوجب كسرها وهؤلاء يطلبون





انهم اذا قالوا ان الهواء يتحرك اسرع فيحدث حركات متشابهة في اجزاء الهواء قدما والسهم موضوع
فيها انهم قالوا اشياء وليس كذلك وذلك لانه لا يخلو اما ان يحدث هذه الحركة في اجزاء الهواء قدما شيئا
بعد شيء فيكون المتحرك فيها يتحرك بعد حده والمحرك فقد انتقض الدعوى وان كان تحركهما معا فاما ان يكون
معا والمحرك الاول يحرك معهما او هو واقف فان كان مع حركة المحرك الاول فيجب ان يقف السهم معه
وان كان بعد حركته فقد بقي الشك وهو ان هنا حركة وسببا يستمر الحركة فاما هو غير المحرك الاول واما
حدث ازدياد المحرك القسري قوة عند الواسطة فليس يضر في ذلك فرض القوة ولا ينفع فيه حركة الهواء
وذلك لان الاشكال فيه قائم وذلك لان للمستشكل الاول ان يقول ان هذا الهواء ما باله انما يكون في وسط
زمان الحركة اسرع فانه ان كان ذلك لاستفادته بالحركة تخلخلا اكثر فهو اولى بان لا ينفعل عنه المنقول
فيه لانه يصير اكبر حجما واضعف قواما والاكبر حجما الاضعف قواما فانه يكون من تحريك واحد بعينه
ابطأ حركة مما ليس كذلك وان كان ان التخلخل المعتبر انما هو للهواء المنفوذ فيه لا للنافذ فلم كانت هذه الحكاكة
في الوسط اقوى منها في القليل والتلطيف من الحكاكة التي في الابتداء نعم لو دامت الحكاكة على شيء واحد بلغ
اما الحاك واما المحكوك لكان لذلك معنى اما الحاك فكالمستعد فانه كان على طول المزاولة يصير اسخن فيكون
على التلطيف اقوى واما المحكوك فلان دوام الحك عليه يكون مما يزيد تاثيرا بعد تاثير وههنا لا الحاك
ولا المحكوك واحد بل عندهم وعلى قياس قولهم يجب ان يتحرك كتلة مدفوعة قدما ويكون كل جزء يتحرك
حاكا بعينه لمحكوك بعينه وعسى ان يكون وجه اعطاء هذه العلة لهذا التزيد في الباب المنسوب الى القوة
اوضح فعسى ان الحك اذا تكرر على المرمى اكثر تسخن اكثر فلا يزال يتسخن بالحك اكثر والقوة المستفادة
بالضعف دائم في القوة ثابت فاذا زاد في الضعف واستمر تحت ضعف ايضا الحكم صح بضعفها الا ان التلطيف المستفاد بالتسخين يكون متداركا او موفيا على المعنى الذي يفوت ويبلغ مبلغا
لا ينمحي تداركه تاثير المضعف على انا لا نعول في ذلك على هذه العلة كل التعويل وان كان قد يجوز ان يكون
ذلك من احدى معينات العلل المزيدة في الوسط فقد انفصح ان الحركة القسرية كيف هي وعلى كم قسم هي
وان كل حركة ففي قوة تكون في المحرك بها يندفع اما قسرية عرضية واما طبيعية فلنتكلم على الحركة التي
يقال انها من تلقاء المحرك فقد وقع في امرها بين اهل النظر تخالف وتشاجر ما كان من حق هذا المعنى
ان يقع من التفتيش عنه والمناقشة فيه ما وقع بين طبقات اهل النظر فانا نعول ذلك على الاسم فقد
جعله بعضهم لمعنى وبعضهم لمعنى آخر ولكل منهم ان يجعل ما جعله وليس لاحد منهم ان يشاح فيه
غيره فمنهم من جعل المتحرك من تلقاء نفسه ما الموضوع له ان يتحرك بطبعه حركة غير تلك الحركة وتلك الحركة مع
ذلك ليس عن سبب من خارج فعلى وضع هؤلاء يدخل النبات في جملة المتحرك من تلقاء نفسه ويخرج الفلك
من ان يكون متحركا من تلقاء نفسه وهم مع ذلك يمنعون ان يخرج الفلك من ذلك ومنهم من شرط ان يكون له مع ذلك
ان لا يتحرك فاخذ هذا مطلقا لم يكن الفلك ايضا داخلا في المتحرك من تلقاء نفسه وان زيد عليه وله ان لا يتحرك
اذا شاء من غير زيادة شرط ان من شانه ان شاء دخل فيه الفلك وليس اذا كان لا يشاء امرا البتة او
لا يجوز ان يشاء يلزم من ذلك ان مقتضاه لا يكون لو شاء ومنهم من لم يشترط الا ان يكون الحركة صادرة
عن الارادة وان كانت غير مجبر على اختيار احدى الاستعمالات شيئا فانه ليس ههنا الا مشاجرة في التسمية
فقط **فصل في احوال العلل المحركة والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة** واذ قد
استوفينا القول بحسب غرضنا في الحركات والمتحركات فحري بنا ان نتكلم على احوال المحركين فنقول ان
المحرك منه ما هو محرك بالذات ومنه ما هو محرك بالعرض والمحرك بالعرض فقد فصلنا امره في الاقاويل
الماضية وبينا انه على كم وجه يكون وانه قد يكون الشيء محركا لذاته بالعرض وقد يكون محركا لغيره بالعرض
وقد يكون محركا بالطبع وقد يكون بالقسر واما المحرك بالذات فمنه ما يكون بواسطة مثل النجار بواسطة
القدوم ومنه ما يكون بغير واسطة والذي بالواسطة فربما كانت الواسطة واحدة وربما كانت كثيرة
وما كان من الوسائط ليس محركا من تلقاء نفسه بل انما يحرك لاجل انه ما قبله يحركه فان كان متصلا بالمحرك
كاليد بالانسان سمي اداة وان كان مباينا سمي آلة وربما لم يميز بين اللفظين في الاستعمال وما كان
من الوسائط منبعث من نفسه الى الحركة ومع ذلك فله مبدأ محرك آخر لانه واسطة فالاولى ان يكون
محركا مع انه محرك غاية مثل المحبوب وضد الغاية مثل المخوف المهروب عنه والمحركات منها ما يحرك بان
يتحرك ومنها ما يحرك لا بان يتحرك والمحرك بان يتحرك يحرك بالمماسة ويتم فعله بالسكون منه ويكون ايضا

من حيث يتحرك بالقوة ولاستحالة وجود اجسام بلا نهاية يستحيل ان يكون متحركات معا بلا نهاية فيستحيل
ان يكون كل محرك متحركا فينتهي الامر الى محرك لا يتحرك والى اول محرك متحرك اذ لا دور في التحريك والتحرك والعلية
والمعلولية اذ الدور يوجب ان يكون الشيء مبدأ الامر وذلك الامر مبدأ له فيكون اسبق من الاسبق بذاته
واول محرك متحرك اما ان يكون مبدأ حركته فيه فيكون متحركا بذاته او يكون مباينا له وليس فيه لكن لكل جسم فی کل
مبدأ حركة كما قلنا فان كان المباين يحرك التحريك الموافق لما يقتضيه مبدأ الحركة للجسم لم يخل اما ان يكون
لمبدأ الحركة تعبد عنها جميعا بالشركة مع ذلك فان المبدأ الذي في الجسم له ان يحرك وحده واما ان لا يكون المبدأ
الذي في الجسم ان يحرك وحده فان لم يكن لذلك المبدأ ان يحرك وحده فليس مبدأ حركة في الجسم وقد قيل ذلك
هذا خلف وانت تعلم ان كل جسم ففيه مبدأ حركة قد برهنا على ذلك فان كان لمبدأ الحركة ان يحرك وحده لم يكن
المباين محركا على انه مزاول للحركة بل محرك على احد الوجوه اما بانه يعطي الجسم ذلك المبدأ الذي به يتحرك فيحرك
الجسم بذلك ويعطيه قوة اخرى تعاضد على ذلك التحريك وتزيد فيه او يكون محركا لانه غاية ومثال ويتمم المبدأ م
واما اللامرين جميعا هذا ان كان تحريك المباين من نوع تحريك مبدأ الحركة للجسم كالمشارك له وان كان المباين
يحرك خلاف تحريك الموافق فهو قاسر اما جسم واما غير جسم وقد قال قوم ان تحرك النار الى فوق هو جاعل
المادة نارا فاذا جعلها نارا جعلها تامة الاستعداد لتلك الحركة بعد ان كان نوع يعيقه يتحرك الى فوق لكن
الامر على هذا غير جميل وذلك لان المبدأ الذي يعطي النار تمام الاستعداد لتلك الحركة فقد يعطيها المبدأ
الذي به يتحرك وهو كمال القوة التي بها يتحرك وهذا ان كان الاستعداد التام يوجب بنفسه الخروج الى
الفعل فيكون بنفسه مبدأ الحركة ومحركا فانا لسنا نفهم من المحرك الا الامر الذي هو مبدأ الحركة على هذا
النحو فيجب ان يكون واهب الصورة التي بها يتحرك جسم ما محركا بالصورة والصورة محركة بذاتها بلا واسطة
ولا يجب من ذلك ان يكون الصورة محركة لذاتها لانها تحرك كلا ومادة ذات صورة جسمية وذلك لان
الكل ليس هو احد الاجزاء فهو يحرك الجسم الذي هو الكل بالذات ويحرك ذاته لاجل تلك الحركة بالعرض
لانه ليس مما يتحرك بالذات ولو كان مما يتحرك بالذات لما كان انتقال الكل وهو جزء منه يوجب انتقاله عن
موضعه الطبيعي وهو غير مفارق لما اخذه من الكل بل كان كما علمت متحركا بالعرض وقد يكون الشيء محركا
لنفسه بالعرض لان ههنا حركة دائمة ما دامت السماء فقد ظهر ان ههنا محركا اول غير متناهي القوة فليس
بجسم ولا في جسم فينبغي الآن ان نذكر المناسبات التي بين المحركات والمتحركات لنضع محركا ومتحركا ومسافة
وزمانا ونخص المحرك على انه مبدأ حركة طبيعية وعلى انه مبدأ جذب وعلى انه مبدأ دفع وعلى انه حامل ولنتأمل
ما يلزم من اختلاف المناسبات ولنضع محركا حرك متحركا في المسافة زمانا ولنتأمل هل نصف المحرك يحرك
المحرك بعينه في المسافة زمانا نصف ذلك او اقل او اكثر فنقول انه لا يلزم ان يحرك شيئا فانه يجوز ان يكون
المشتغل بتحريك ذلك المحرك عن حاله انما هو مجموع قوة المحرك فاذا انتصف كان لها ان يحدث
اعدادا ولم يجب ان يحرك لا محالة مثل السفينة التي يمدها مائة نفر في يوم واحد فرسخين فلا يلزم ان يقدر نفس ع
الخمسون لا محالة على نقلها شيئا ولهذا ليس اذا احدث صوت من ضربة جاورس يلزم ان يحدث من كل
جاورسة صوت لا يسمع واذا احدث من مائة قطرة نقرة في صخرة يلزم منه ان يكون كل قطرة يفعل شيئا
لا يحس بل عسى ان يكون لكل قطرة اعداد ما بابطال صلابته فاذا تم الاعداد فعل الآخر من النقر وان
يستمر على ذلك المنهاج حتى يحدث نقر محسوس على انه ههنا من المحركات ما اذا انتصف لم يبق له قوته فرغ
كالحيوان وههنا الاعداد في الحركات المثلية هو ابطال الميل المستقر فيها قليلا حتى يدخل سبيل عليها
غريب يعجز عن تحقيقه القوة المميلة التي فيه فان فرضنا التنصيف في المحرك فالمشهور هو ان المحرك
يحرك نصف المحرك في ضعف المسافة في ذلك الزمان وفي المسافة في نصف ذلك الزمان واما المحقق فغيره
اعتبر ذلك فيما نورده اما في المحرك الطبيعي فانه لا يصح ان يبقى المحرك بحاله والمحرك به قد تنصف وذلك
لان القوة الطبيعية يعرض لها ان ينقسم بانقسام ما هو فيه فاذا انتصف المحرك لم يكن بكلية المحرك
ان يحركه بل النصف الموجود منه فيه الاعلى سبيل التخمين والتقدير واما الحامل فيجوز ان يكون قوة الحامل
لا تفي بان يقطع ضعف المسافة التي حمل فيها ما حمل ولو كان دافعا فكيف يلزم معه نصف الفعل
وان كان الحامل يحمل بحركة طبيعية فانه عند وجود نهايته الطبيعية لا يتعداه بالمحمول ولا بضعف له
مسافته الطبيعية التي بين الحدين الطبيعيين اللهم الا ان يقع الابتداء من الوسط فحينئذ ان كان

المحمول

المحمول عليه لم يقل غير مثله احدث فيه بطؤا الا ان ذلك لا يحفظ هذه النسبة لان حركة الطبيعيات
لا تتفق من الابتداء الى المنتهى بل كلما امعن ازداد شدة ولا يتفق حاله في النصفين كان دافعا او حاملا
واما الدافع اللازم فحكمه حكم الحامل واما الدافع الرامي فربما عرض انه يفعل في الاثقل اشد مما يفعله
في الاخف فيفعل في الضعف اشد مما يفعله في النصف فلا يبقى تلك النسبة على ان المرمي لا يتشابه
التسرع والبطوء في حدوده بل المتاخر منه ابطأ وربما كان الوسط منه اقوى فلا يكون هذه النسبة محفوظة
وكذلك الجاذب فان الجاذب قد يكون على صورة الحامل الحاد وقد يكون جاذبا بالقوة وللقوة القابضة
عن الجاذب يحد اليه ينتهي تأثيره في المجذوب البعيد منه فاخرج عن ذلك لا يلزم ان يؤثر فيه فلا يلزم ان
يكون كلما جعلنا المحرك اصغر جذبه من مكان ابعد المحرك في نصف الزمان المشهور انه يحرك ذلك
المحرك بعينه في نصف المسافة وليس يجب فانه ليس يلزم ان يقطع ذي المقطوع في نصفي زمان المرمي
لا في القسري ولا في الطبيعي لما علمت من اختلاف الحركة في التسرع والبطوء واما المحرك في نصف المسا
فالمشهور على قياس ما قيل والحق ما عرفته واما اعتبار نصف المحرك بتضعيف المتحرك فالمشهور حفظ
النسبة لكن يجوز ان لا ينتصف المحرك حافظا للقوة ويجوز ان يكون ابطأ من تحريك الكل للكل فان
اجتماع القوة وتزيدها قد يستتبع من الحمية ما هو ازيد نسبة الى حمية الجزء من نسبة العظم الى العظم
واما نصف المحرك في نصف الزمان فالمشهور حفظ النسبة والاولى ان لا يحفظ لما علمت واما نصف
المحرك في نصف المسافة فذلك ايضا على قياس ما علمت وانت تعلم التضعيفات من التضعيفات على ان
ههنا مذهبا حكيناه للزمرات وهو ان التنصيف يؤدي بالمحرك الى ان لا يحرك والمحرك الى ان لا يتحرك
وقد يقع اعتبار هذه المناسبات بين المحرك والمحرك والحركة والمسافة والزمان من حيث هي متناهية
وغير متناهية اذ اي هذه اذا ناهى تناهى الآخر لان جزءا من المتناهي منه يكون بازاء متناه من الآخر
واما الذي للجزء يجب ان يفي ما اخذ غير متناه بازاء فناء المتناهي فانه ان يفي لم يكن بينهما مطابقة
فلم يكن الحركة الغير المتناهية في زمان متناه او في مسافة متناهية او لم يكن زمان غير متناه مع مسافة
متناهية بل كان متناه مع متناه وخلا فضل ما ليس بمتناه عن المطابقة واذا لم يفضل بل بقي الغير
المتناهي مع المتناهي على ما اوجبه المفروض كان الغير المتناهي متناهيا ● تم الفن الاول ولله الحمد

الفن الثاني من جملة الطبيعيات وهو مقالة واحدة وهو في السماء والعالم فصل

في قوى الاجسام البسيطة والمركبة وافعالها الاجسام من جهة قواها لا تنفعل الا
على احد اقسام ثلثة اما ان يكون الجسم واحدا لا تركيب فيه من جسمين وله قوة واحدة فقط واما
ان يكون الجسم واحدا لا تركيب فيه وله قوتان واما ان يكون الجسم ذا تركيب من الاجسام مما نجت
ويختص كل واحد منها بقوة سواء تفاعلت فحصل منها قوة مزاجية واحدة مشتركة او لم يتفاعل
وغرضنا ان نتكلم في القسم الثاني انه كيف يمكن ان يوجد فنقول ان هذا ايضا يعقل على اقسام منها
ان يكون القوتان امرين غير صورة الجسم بل ما يعين لها او عارضين من خارج ومنها ان يكون احدهما
صورة والآخر عرضا ومنها ان لا يكونا عرضين بل امرين يحصل من مجموعهما صورة واحدة للجسم بها الجسم
نوع واحد فليجوز الآن وجود القسمين الاولين ولنتأمل حال القسم الثالث وهذا القسم الثالث
ايضا يعقل على وجوه اما ان يكون كل واحد منهما مليا باقامة مادة بالفعل جوهرا قائما او يكون احدهما
كذلك ولا يكون الا بمجموعهما كذلك فان كان كل واحد منهما مليا باقامة المادة لو انفرد فيلزم من ذلك
ان تكون عرضا مع ان يكون المادة قد تقومت باي واحد منهما شئت ويكون الآخر خارجا عن تقويم المادة فيكون
كل واحد منهما عرضا وصورة هذا خلف وان كان المقوم احدهما وحده كان الثاني عارضا فيلحق الامر
باحد القسمين الاولين واما ان كان تقويمهما للمادة امرا يحصل منهما بالشركة فمجموعهما بالحقيقة هو
الصورة وكل واحد منهما جزء الصورة وكل واحد منهما لا يخلو اما ان يكون جزءا متميزا بنفسه لا كما
الجنس والفصل في الامور البسيطة التي لا يتميز كل منهما امرا منفصلا بنفسه بل يكون كاجزاء
المركبات ولا يكون كذلك فان لم يكن كذلك لم يكن واحد منهما يتحدد وحده ويحدث فعل خاص نوعي
نعم ع بل معنى ان يتحدد عن المعنى الجنسي فعل جنسي يتميز نوعيته بالمعنى الفصلي مثلا ان يكون الصادر
عنه حركة مطلقة ويتخصص نوعها بشركة الفصل وهذا مما لا ننكره واما الوجه الاول فهو محال

وذلك لان كل واحد منهما ليس وحده مقوما للمادة ولا ايضا يتقوم بقرينه والا فقرينه اقدم منه ذاتا
وهو تابع لقرينه وهذا مما لا ينكره ايضا اعني ان يكون شيء من الهيئات يتقوم بهيئة اخرى هو بعد في
الجسم البسيط بل هذا داخل في احد القسمين المذكورين وانما ينكر ان يكون كل واحد منهما يتقوم بالآخر
فيكون اقدم منه واشد كما فرض فيكون بالحقيقة متأخرا عنه فبقي لا محالة ان الواحد منهما لا يتقوم (واشد تاخرا عنه فبقى لا صح)
الا اقدم من شيء هو مقوم للمادة لا يتقوم الا بالمادة اذ فرضنا انها لا توجد الا فيها وهو على ما فرضنا
ايضا غير مقوم لها فالمادة اقدم منه لكنه اقدم من المركب منهما اعني من مجموع الهيئتين وهذا المجموع
هو المقوم للمادة بالفعل كما فرض فيكون بالحقيقة اقدم من شيء هو مقوم للمادة فيكون اقدم من
المادة وكانت المادة اقدم منه هذا خلف فقد ظهر استحالة هذا القسم فلا يجوز ان يكون الصورتان
ليس احدهما اقدم من الاخرى تقتضيان المادة بالشركة وان كان قد يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة
يصدر عنها بما هي صورة قوة فعلية كما عن طبيعة الماء البرد المحسوس ويكون عنها من جهة مادتها
لمادتها قوة اخرى انفعالية كما للماء من الرطوبة ويجوز ان يكون قد يفيض عنها بحسب ان الجسم نوع
مميلة وبحسب كيفيا الجسم نوع متسخنة ويكون احدهما اقدم من الاخرى فان المتسخنة قبل المميلة نحو
ان المكتسب سخونة بالعرض يميل الى فوق ويكونان معا ولكن احدهما سببه تلك الصورة لذاتها كالسخونة
للنار والبرودة للماء والاخرى سببه الصورة مع عارض عرض لها مثل الميل اذا كان الجسم عرض له
مفارقة مكانه الطبيعي واما ان يكونا معا ولا سببا الا الصورة الواحدة فلا يمكن وانت قد علمت
الفرق بين الصورة وبين هذه الاحوال قبل هذا الموضع وانت تعلم من هذا ان الجسم في مكانه الطبيعي
لا يكون سبب حركته موجودا من حيث هو سبب حركته اذ لم يكن السبب صورته فقط بل صورته وشيء
فلا يكون بالحقيقة شيء واحد هو سبب الحركة الى المكان الطبيعي وسبب السكون وبه دل عنه الشك
الذي يورده بعضهم ويجب ان لا يشك في استحالة وقوع الافعال المختلفة الغايات اذا كانت المادة
واحدة والنوع واحدا والسبب الفاعل واحدا فيعلم ان النوع الواحد يصدر عنها فعل واحد فان
الفعل الطبيعي الواحد لا يصدر الا عن نوع واحد فان كان ذلك الفعل الطبيعي واحدا بالجنس كحركة
الماء والارض الى اسفل فان هاتين الحركتين واحدة بالجنس لا بالنوع لانهما يشتركان ويفترقان
فامر ذاتي لهما اما الاشتراك فلانهما متوجهان من حيز الهواء الى البعد من الفلك واما التباين فان
نهاية كل واحدة منهما ليست نهاية الاخرى بالنوع كانت القوة واحدة بالجنس لا بالنوع فان القوة
الواحدة بالنوع انما يحصل غاية واحدة بالنوع اذا كان الفعل الطبيعي واحدا بالنوع وايضا اذا (فانما تحصل غاية واحدة بالنوع صح)
كان الفعل الطبيعي واحدا بالنوع فمبدؤه واحد بالنوع ولو كان مبدؤه واحدا بالجنس لكانت
البسيط الذي يشاركه في نوع تلك الحركة لا يشاركه في العلة النوعية بل في العلة الجنسية والقوة
الجنسية ويخالفه في زيادة فصل لقوته فذلك الفصل اما ان يخصص فعل القوة او لا يخصص فان
خصص فليست الشركة في نوعية الفعل وان لم يخصص فليس ذلك فصلا للقوة من حيث هي قوة بل يوجب
حكما في القوة من حيث هي قوة فيكون امرا عرضيا لا فصليا

## فصل في اصناف القوى والحركات البسيطة الاولى وبيان ان الطبيعة الفلكية خارجة عن الطبائع العنصرية

قد عرف مما سلف لنا انه اذا كانت حركة طبيعية مستقيمة افترض للحركات الطبيعية اجناس ثلاثة جنس
المتحرك من الوسط وجنس المتحرك الى الوسط وجنس المتحرك على الوسط فليعلم انه ليس يجب ان يكون
المتحرك من الوسط لا محالة انما يتحرك من مبدأ الوسط فانه اذا كان من موضع آخر لكنه يبعد بحركته
عن الوسط فهو متحرك من الوسط ولا المتحرك الى الوسط هو الذي ينتهي لا محالة بحركته الى مبدأ الوسط
فانه وان كان يقرب بحركته الى الوسط فهو متحرك الى الوسط وليس كل ما يتحرك الى شيء يصل اليه والمتحرك
على الوسط ليس يجب لا محالة ان يكون الوسط مركزا له فانه وان لم يكن مركزا له وكان في ضمنه فهو
متحرك على الوسط اذ يتحرك حوله بوجه ما الا واحدا بعينه هو من جملة المتحركات على الوسط وهو المحدد
للكل فان الوسط يجب ان يكون مركزا له واما غيره من الواحد فربما كان المستدير المتحرك على الوسط
ليس مركزه وسط حركة المتحرك عن الوسط والى الوسط فلا يكون هو الذي بالقياس اليه يتحدد
الوسط الفاصل للجهات الطبيعية لحركات المستقيمة واذا كان المتحرك متحركا حول هذا الوسط نحو

هو الغني

هو مركزه فيعرض له تارة ان يكون اقرب منه وتارة ان يكون ابعد منه وليس ذلك لانه يتحرك الى الوسط او
عن الوسط لانه ليس يتوجه بحركته الى ذلك القرب والبعد توجها ذاتيا بل انما يتحرك وهو على مداره لكن
عرض ان كان جزء من مداره اقرب من الوسط المذكور وجزء ابعد كما ان لاجزاء مداره قربا وبعدا من
اشياء تكاد ان لا ينتهي بالقوة وليس حركته اليها بالقصد الاول بل القصد الاول في حركته حفظ
مداره ثم يعرض منه ذلك ولو كان بالقصد الاول لكان يقف عند حصول المقصود ولا يعاود ولكان
يتحرك اليه من اقرب المسافات وهو المستقيم لا على انحراف ولا على ان هذا القرب والبعد ليس يعرض لجملة
المتحرك على الوسط انما يعرض لجزء من المتحرك على الوسط ليس هو جزءا منفصلا متحركا بنفسه بل جزء
موهوم متحرك بالعرض لو كان ايضا غير موهوم واما الكلية فانما يتحرك في الوضع فاذا كان ذلك كذلك
ولم يكن هناك متحرك متميز ولا حركة بالذات الى جهة يتحرك اليها بالقصد الاول فكيف يكون حركة حقيقية
الى الوسط او عن الوسط حتى يشنع بذلك بعض المتقربين الى العامة من المتصادين وهو يشنع فالمتحرك
بالطباع الى الوسط هو الذي يسمى ثقيلا والمرسل منه هو الذي من شأنه اذا فارق مكانه الطبيعي و
لم يعرض له معتد ولا مانع ان يبلغ الوسط فيكون راسبا تحت الاجسام كلها والمتحرك بالطباع عن
الوسط هو الذي يسمى خفيفا والمرسل منه هو الذي من شأنه اذا فارق مكانه الطبيعي وحصل في ناحية
الوسط ولم يعرض له معتد ولا مانع ان يعود فيتحرك حتى يبلغ ابعد حدود حركات الاجسام الطبيعية
من فوق فيكون طافيا فوق الاجسام المستقيمة الحركة كلها واما الثقيل على الاضافة والخفيف على
الاضافة فكل على قسمين ولنذكر قسمي الثقيل بالاضافة فاحدهما هو الذي بطباعه يتحرك في اكثر المسافة
الممتدة بين حدي الحركة المستقيمة حركة الى الوسط لكنه لا يبلغه وقد يعرض له ان يتحرك عن الوسط
ولا يكون تانك الحركتان متضادتين كما ظنه بعضهم لانهما ينتهيان الى طرف واحد ونهاية واحدة وذلك
مثل الماء فانه اذا حصل في حيز النار والهواء تحرك منهما الى الوسط ولم يبلغ وان حصل في حيز الارض
بالحقيقة وهو الوسط تحرك عنه بالطبع ليطفو فهو من هذه الجهة ثقيل مضاف ومن جهة انه اذا قيس (مثلا صح)
الى الارض نفسه وكانت الارض سابقة الى الوسط واشد ميلا الى الوسط فيصير عند الارض
خفيفة فهي ايضا ثقيلة بالاضافة من هذا الوجه وهذا الوجه يقرب من الوجه الاول وليس به فان
هذا باعتبار وهو يشارك الارض في حركته الى الوسط ولكنه يبطئ ويتخلف عنه واما ذلك
فباعتباره من حيث لا يريد من الوسط الحد الذي يريد الارض بعينه وهذا الاعتبار غير ذلك وكيف لا
وربما شارك البطيء السريع في الغاية اذا كان اختلاف ما بينهما للصغر والكبر وهكذا يجب ان يحقق
في جنبة الخفيف المضاف ايضا ولفظتا الخفة والثقل قد يعني بكل واحد منهما امران احدهما ان يكون
الشيء من شأنه اذا كان في غير الحيز الطبيعي يتحرك بميل فيه طبيعي الى احدى الجهتين وهذا يعني بالثقل
والخفة ذلك كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما ثقيلة او خفيفة والثاني ان يكون ذلك الميل لها
بالفعل فاذا كان كذلك لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية ثقيلة ولا خفيفة واما الجسم المتحرك
بالطبع على الاستدارة فانه لا ثقيل ولا خفيف لا بالوجه المقول بالفعل ولا بالوجه المقول بالقوة
وهذا الجسم قد سلف منا اثباته بالوجه البرهاني وبينا انه اقدم وجودا من هذه الاجسام الاخرى
فان هذه الاجسام طبايعها لا توجد مطبوعة على ان يريدها الا بعد ان توجد اماكنها الطبيعية و
يكون ذلك لا على انها علل لاحداث اماكنها الطبيعية فانها لا تغير طبيعتها او يكون لها انحياز طبيعته
وانما يتحدد اماكنها بهذا الجسم فهذا الجسم اقدم بالذات من معنى هو مع هذه الاجسام لا يتأخر عنها
وما هو اقدم من مع فهو اقدم والاولى ان يكون اتم البسيطين اقدم واتم الحركتين البسيطتين هو حركة
والاولى ان يكون اقدم الحركتين البسيطتين لاقدم الجسمين البسيطين وذلك لان الحركات الطبيعية
البسيطة يجب ان يكون للاجسام البسيطة فان المركبة ان كان لها تبدأ حركة بسيطة طبيعية لم يخل
اما ان يكون انما يصدر ذلك عن قوة حدثت عن امتزاج قوى فيكون مقتضاها ممتزجا عن مقتضيات
القوى البسيطة فاما ان يتمانع واما ان يغلب واحد واما ان يتناوب فان تمانعت فلا حركة وان غلب
واحد فذلك الواحد هو قوة الجسم البسيط المتقدم لا قوة المركب لكن حركته مشوبة بابطاء لا محالة
لمقاومة القوى الاخرى والمشوبة بالابطاء غير صرفة ولا بسيطة مطلقا وان تناوبت فالحركة مركبة

من حركات وكل بسيطة منها فهي عن بسيطة هي علتها وتمامها واما ان لا يكون من قوة ممتزجة من قواها
بل يكون مزاجه يلزمه استعداد ان يقبل قوة يصدر عنها نوع من التحريك آخر فلا يكون هذه الحركة بالحقيقة
طبيعية وذلك لانها قاهرة لمقتضى القوى الطبيعية الاولية في الجسم فان تلك القوى تقتضي جهة وتقتضي
نمائها وسكونا كما بيناه الآن وهذا انما يصدر عن ذلك ويصرف عنه قسرا فيكون هذه القوة دخيلة
على القوى الطبيعية كما يدخل الحرارة على الارض والماء فيصعدهما وهناك قوة يرجحن بها لكنها تغلب
وكما ان الارادة ايضا توجب خلاف مقتضى الجسم من الحركة واذا كان كذلك فيكون هذه القوة الطارئة
لا تفعل حركة طبيعية بل تفعل حركة مضادة للطبيعية وليس علينا الآن ان نتكلم في انه هنا يجوز وجوده
او لا يجوز فانه من حيث يجوز ان يحدث قوى بعد المزاج الاول هي صورة لا غريبة عرضية فيستحيل ان هذا
يجوز وجوده ومن حيث يظن انه لا يجوز ان يكون الشيء بعد الضد مخالفة بالطبع فيظن ان هنا لا يجوز
وجوده وخصوصا على سبيل ما يستكمل الجسم الطبيعي به نوعا بل ان كان ولا بد فليس من خارج ولمبدأ
غريب وغير مكمل للنوع بل طارئ بعد استكمال النوع وعلى ان غريب هذه القوة يتوجه الى مكان ما ويكون
لذلك المكان جسم طبيعي بسيط وهذه القوة تحرك اليه ايضا جسما بالطبع فان كان الجسم الطبيعي الذي
لذلك المكان موجودا في هذا المركب فالحركة بحسب البسيط وان لم يكن موجودا كان مكان واحد يقتضيه
بالطبع اجسام كثيرة وهذا محال للنمط الا ان يكون ذلك التحريك هو في حيز غير مختلف بالطبع مثل حركتنا
في الهواء ومثل هذه الحركة لا يكون طبيعية لان الطبيعية لا تخرج عن ميل بالطبع الى ميل بالطبع واما الاخرى
فلها غايات غير طبيعية واذا كانت الحركات البسيطة الطبيعية تكون للاجسام البسيطة وكانت الحركة
البسيطة اما مستقيمة واما مستديرة اذ المسافات البسيطة اما مستديرة واما مستقيمة واما
المنحنية فان كانت محصلة النهايات فليس تحصل النهايات بها تحصلا واجبا اذ يجوز ان يكون تلك
النهايات لمنحنيات اخرى لا نهاية لها واما المستقيمة فليست كذلك واذا كان كذلك فلا يتعين لطبيعة
البسائط سلوك بين نهايتين للمنحنيات على نوع متهاد دون نوع واما المستقيمة فيتعين فيها ذلك وان كان
غير متعينة النهايات من حيث هي مستقيمة وعلى ان المأخذ المنحني غير بسيط متشابه لان المنحني لا يكون في
نفسه ايضا متشابه الاجزاء كان محيطا او مقطوعا والبسيط متشابه فبين ان الحركات المستقيمة والمستديرة
البسيطة هي للاجسام البسيطة كما ان الاجسام البسيطة حركاتها الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة
ولما كان لا يمكن ان يكون مستقيمة الا كانت بجهة ولا يكون بجهة الا كان محيطا بالطبع ولا يكون محيطا بالطبع
الا ان يوجد المستدير المتحرك على الاستدارة على ما سلف لك من جميع ذلك والمستقيمة الطبيعية
موجودة فالمستديرة موجودة والاجسام التي لها في طباعها ميل مستدير كانت واحدا او كثيرة فانها
جنس يخالف الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع خلافا طبيعيا كما قد وقفت عليه من الاقاويل السالفة
ولكنها اذا اقتضت بعدد تلك مواضع في الطبع مختلفة وجهات لذي الحركات مختلفة فبالحري ان يختلف
بالنوع والاجسام التي اذا حصلت مع اجسام اخرى بالتوهم في حيز واحد فتحركت هذه الى الوسط مثلا
وتلك لم يتحرك بل سكنت او تحركت عن الوسط او سكن بعضها وتحرك الاخر عن الوسط وذلك لها بالطبع
فانها مخالفة الطبائع بالذات فيكون المتحركات الى الوسط جنسا والمتحركات عن الوسط جنسا يخالف
ذلك الجنس الاخر لكنها ان وجدت بعدد تلك مختلفة بالطبع حتى يكون الواحد يقتضي موضعا طبيعيا
فوقا ويخالف الاخر وواحدا يتحرك ابعد وواحدا يتحرك اقرب وواحدا يبقى مثله وآخر يزول لمثله وذلك لها بالطبع
فهي مختلفة الانواع بالطبع فيتعقب بهذا انما تضمنه من قال المراد وجب ما اختلاف طبائع الاجسام باختلاف
حركاتها ثم جعلتم الافلاك طبيعة واحدة خامسة فاما لم يجعلها واحدة بالنوع وكذلك واذا كانت
الحركة عن الوسط والى الوسط معنى كالجنس فلا تتميز الاجسام بها متفقة الا في معنى جنسي واما
التخصيص بموضع بعينه طبيعي فهو المعنى النوعي وعلى هذا ما يخالف الماء الارض في الطبع لان
حركتهما ليستا الى حقيقة المركز الا للقهر ولو فرض الخلاء لو لم يجذب الماء اذا زال عنه الارض
ولتلازم التصافح على النحو المذكور والا فحركة الماء الى حيز غير حيز حركة الارض فهما واحد بالجنس
لا بالنوع واذا عرض لجسم واحد باعتبار مكانين حركتان احداهما عن الوسط والاخرى الى الوسط
مثلا كالهواء على مذهب المشائين لو ادخل في حيز النار لهبط واذا ادخل في حيز الماء صعد فليتفكر

المزاج خ
كاسروح خ
قهرا خ
فيتخيل خ





يجب ان يكون مخالفا لطبيعته لان ذلك له عند حيزين مختلفين وغايته حيز واحد هو الطبيعي له واما انه
هل اذا كانت حركة توجد غير طبيعية للجسم فيجب ان يكون طبيعية لجسم آخر فهو شيء لم يتبين عندي بعد
الى هذه الغاية ولا اراه واجبا وعسى ان يقول فيه غيري ما ليس عندي ويسقط بمعرفة هذه الاصول
سؤال من ظن انه يقول شيئا فقال ان كان لاختلاف الحركات يوجب اختلاف الاجسام في الطبائع
فاتفاقها يوجب الاتفاق فالارض على طبيعة الماء اما اولا فلان اتفاق الحركات في الجنس انما يوجب
اتفاق الطبائع في الجنس فقط اذا اوجب اتفاقا وهاتان الحركتان متفقتان في الجنس فيجب ان يوجبا
اتفاق الطبائع في الجنس لا في النوع واما ثانيا فلان اختلاف الاشياء في معانيها الذاتية واللاذ
الذاتية يوجب الاختلاف في النوع والاتفاق في ذلك لا يوجب الاتفاق والا لكانت المتجانسات
متفقة النوع ومع ذلك فقد قاس هذا الانسان قياسا رديا فقال ان ما يكون في الاجرام البسيطة
التي ليس نوع طبيعتها نوعا واحدا ان يتحرك حركة بسيطة نوعها بالطبيعة نوع واحد فينعكس انعكاس
النقيض فامكن ان يكون للاشياء التي لا تتحرك حركة طبيعية واحدة بالنوع بسيطة نوع واحد طبيعي
فجعل ما ظنه عكس النقيض تاليا لمقدمة هي عكس نقيضها وانما غلط في هذا العكس لانه اخذ المقدمة
ممكنة وظنها وجودية او ضرورية فاوجب عكسها وهذا النوع من عكس النقيض لا يصح في المقدمات الممكنة
اذا جعلنا الممكنة جهة ولم يجعل جزءا من المحمول كما لو قال قائل اذا امكن الجواهر المختلفة التي ليست طبيعة
نوعها طبيعة واحدة ان يشترك في ماهية مشتركة واحدة او صفة واحدة امكن للاشياء التي
لا تشترك في ماهية واحدة وصفة واحدة ان يكون طبيعتها ونوعها واحدة فاذا كان هذا العكس
لا يصح فاعلم ان ما قاله لا يجب وانما ان جعل الممكن جزءا من المحمول صح العكس ولكن لم يكن ما ربح
وكان عكس نقيض تلك المقدمة انما ليس يمكن ان يتحرك حركة بسيطة واحدة نوعها واحد فليس من الاجرام
البسيطة التي يكون نوع طبيعتها نوعا واحدا وهذا حق فقد علم من هذا ان الطبيعة السماوية مخالفة
هذه الطبائع في مبادي الحركات فيجب ان يكون مخالفة لها في الامور النوعية التي تتعلق بما يتعلق به
الاختلاف وتكون الحرارة والبرودة لا ان هما منعكستان على الخفة والثقل فالمادة اذا اسخن فيها
النفس خفت واذا خفت سخنت فلا خفيف الا وهو حار ويعرض لها اذا بردت بشدة ان يثقل واذا
ثقلت بشدة ان تبرد فلا ثقيل الا وهو بارد فيكون الحر والبرد منعكسين على الخفة والثقل الا كالاشتقا
وغير ذلك مما يوجد في الثقيل والخفيف فالجسم الذي فيه مبدأ حركة مستديرة لا حار ولا بارد فيسقط
بذلك سؤال من يرى مشاركات بين الطبيعة الخامسة وغيرها ليست مما ينعكس على الثقل والخفة
والذي ظن وقال ان الهواء يصعد من حيز الماء ويهبط من حيز النار فيكون جسم واحد متضاد الحركة وقع
ذلك لان التضاد ذاته في تضاد الحركات لا يوجب تضاد الطبائع فاولا فيه انا قد بينا ان هاتين الحركتين
غير متضادتين بالحقيقة واما بعد ذلك فقد يعرض عن شيء واحد افعال متقابلة لاحوال متقابلة فتارة
يسكن وتارة يتحرك انما يوجب المتضادات اذا كان الحال واحدا فيصدر عنها حركات متضادة فيعلم ان
فيها مبادي متضادة واما اذا كان الاحوال متقابلة يجوز ان يكون مبدأها اي الحركتين جميعا شيء
واحد وقوة واحدة هي الطالبة لمكان بعينه فيوجب حركتين متخالفتين او متضادتين عن مكان
واحد بحالين متضادتين فيها وليست هذه الاجسام يكون متضادة الصور بان يعرض لها في احوال
متضادة امور متضادة بل ان يكون متضادة في حركاتها التي بالطبع عن حيز فيكون بين حركاتها غاية
الخلاف

## فصل في الاشارة الى اعيان الاجسام البسيطة المذكورة وترتيبها واوضاعها واشكالها التي لها بالطبع ومخالفة الفلك لها

والآن فليس يخفى عليك
فيما نشاهد ان الحركة الصاعدة بالطبع يتجه نحو السماء وان الهابطة بالطبع يتجه نحو الارض وتعلم
ان الارض ليست منزلة من السماء منزلة المحيط وان السماء لا ينزل عند الارض منزلة المركز ولو كانت
كذلك لكان لنا ان نتوقع بنظرنا اوتادا على شيء من الارض بعد السماء ولا نناله كما لنا ان نعقله بالسماء
واذ لم تكن الارض بمنزلة المحيط فلا بد على القوانين التي علمتها من ان يكون احدهما بمنزلة المحيط فالسماء
هو الجرم الذي بمنزلة المحيط وهو ايضا متحرك على الاستدارة شارقا بالكواكب وغاربا فيكون السماء
هو الجرم البسيط المتقدم المتحرك بالاستدارة المذكورة حاله وليس في طباعه ان يتحرك على الاستقامة

لم يتبرهن خ

وحركة هذه المستديرة هي التي له بطباعه واما التي للنار فيها فليست كما علمت حركة قسرية ولا طبيعية ولا
حركة في ذات النار بل حركة المحمول وحركة ما بالعرض لكون الشيء ملازما للمتحرك والسموات قد يلحقها
مثل هذه الحركة وانت تعلم هذا اذا تحققت علم الهيئة والذي يظن من امر السماء انها مركبة من ارض
ونار وبينهما تضاد مقتضيهما في الحركة ان يستدير اذ يقتضي احد عنصريها التصعد ويقتضي الاخر
الهبوط فيحصل منه جذب ودفع فيحصل حركة مستديرة كما للشبكة المذابة فان الحرارة الغريبة في
الشبكة يكلفها التصعيد والثقل يعارضها فيحدث هناك حركة مستديرة فهو ظن باطل وذلك
لان الجسم الواحد اذا احدث فيه ميلان الى جهتين فاما ان يتمانعا واما ان يغلب احدهما واما ان يختلف
الاجزاء في ذلك كما في الشبكة فان الجزء المستقر منه يغلبه الحر فيصعد بالاعلاء فاذا غلى حدث
فيه ميل الى الحيز الطبيعي انما يشتد عند مفارقة المستقر ولاجل اشتداد القوة عند المفارقة ما كان
منع الحجر النازل اصعب من اشالة المستقر وعلى ما اشرنا اليه قبل واذا حدث هذا الميل بقوة قاوم
مقتضى التسخين فينزل الى اسفل وبغا مستقره وقد عرض لما كان استفل مثل ما عرض له من التصعد
واعانه مزاحمة النازل الحامي المتوقف وقد عرفت التوقف فحدث حركة مستديرة تكون استدارتها
لا على المستقر بل فيما بين المستقر وبين العلو واما السماوية فلو حدثت فيها استدارة للسبب المذكور
لكان ذلك يقع فيها فيما بين جهتي العلو والسفل لا على الوسط اذ نسبة الوسط الى المتحرك عنه و
المتحرك اليه واحد وايضا فيرى ان النار التي في جوهر الفلك تطلب تصعدا الى اي حد والى اي غاية
فكيف تحدد ذلك الحد قبل الجسم المستدير الحركة ويلزم جميع ما قيل للجاهل بالجهات فيما سلف والذين
قالوا ايضا انها قد تحدث فيها قوة مزاجية محركة هذه الحركة البسيطة فقد اخطأوا وذلك لان
القوة المزاجية توجب من جنس موجب ما عنه امتزجت بحسب الغالب او بجمع الطرفين وليست الحركة
البسيطة من جنس المستقيمة ولا هي امتزاج من مستقيمين متقابلين فيعرف من هذا خطأ قول من
ظن انه يقول شيئا فقال ان السماء يلزمها ان تتحرك على الاستدارة وان كانت مركبة من ارض ونار
اذ لا يمكنها ان تتحرك على الاستقامة لاتصال كريتها ولا ان تسكن لتجاذب قواها والذين قالوا انها
ليست مزاجية بل قوة اخرى استعد لها الجسم بالمزاج فهي تحرك على الاستدارة فقد عرفت استحالة
ما قالوه حين علمت ان مثل هذه القوة لا تكون بسيطة التحريك والذين قالوا ان لها نفسا تحركها
حركة خلاف مقتضى طباعها فقد جعلوا الجرم السماوي في تعب دائم اذ كان تحريكه يقتضي غير
الحركة الصادرة عن تحريك نفسه حركة او سكونا وهؤلاء كانهم جعلوا السماء في غير الموضع الطبيعي
وذلك لانه ليس في الحيز المشترك بين بسائطه الذي هو حيز المركب على ما علمت ولا في حيز الغالب فقد
جعلوا حصوله هناك للقاسر ضرورة هذا ولما كان الحق هو ان السماء بسيطة وانها متناهية
فالواجب ان يكون شكلها الطبيعي كريا وبالواجب ان يكون الطبيعي موجودا لها والا لو وجد لها غير
الطبيعي لكان تقبل جرمها الازالة عن الشكل الطبيعي وكان يقبل التمديد والتحريك على الاستقامة
الى جهات الاستقامة وبالقسر وكل ما قسر عن موضعه الطبيعي بالاستقامة فله ان يتحرك اليه بالاستقامة
كما علمت في الاصول التي اخذتها فيكون في طبيعة الفلك حركة مستقيمة وقد قيل انه ليس كذلك فيجب
ان يكون الشكل الموجود للفلك مستديرا يحيط به سطوح مستديرة والجسم الذي يتحرك الى الفلك
بالطبع يجب ان يتحرك اليه على متشابه (?) ومع ذلك هو بسيط يقتضي شكلا بسيطا مستديرا ويجد
مكانا مستديرا فيجب ان يجد هذا الجسم ايضا الشكل البسيط الذي له وكذلك ما في ضمنه على الترتيب
الا ان يكون بحيث من شانه ان يقبل الكون والفساد وان يتصل به ما استحال اليه وينفصل منه
ما استحال عنه ثم يكون بحيث في طبيعته المصير الى الشكل الذي يقتضيه طبعه او غيره بسهولة
كالارض لانها بيبس طبيعتها عسر القبول للشكل بطيء الترك له ومع ذلك فهو قابل للكون والفساد
فاذا انثلم منه شيء بقي الباقي على غير شكله الطبيعي لو كان عليه او شكله القسري اذا كان ما دخل له
وكذلك الذي يضاف اليه مما هو كاين ارضا ولم يكن ارضا وقد اجبروا لاسباب ان لا يكون شكله كرة
ويجب ان يتذكر الشبهة المذكورة في باب كون كل جسم بسيط ذا شكل طبيعي وحلها فان ذلك محتاج
اليه في هذا الموضع واذا كان كذلك جاز ان يثلم شكله الطبيعي بهذا السبب لكن الجزء ليس بهذه الصفة

ويشبه



ويشبه ان يكون ما يلي الفلك من العناصر لا يستحيل الى طبيعة اخرى لان الفلك لا يحيله او يحيل كله
واما جرم آخر غريب فلا يبلغ ان يبعد من مكانه الطبيعي هذا البعد كله حتى يحصل هناك منه فتغير
الجسم الموجود هناك وان بلغ ذلك الحد جزء منه كان بان ينفعل منه اولى منه ان يفعل فيه بل الواجب
ان لا يميل الى ان يبلغ الحد الاقصى بل ينفعل دون ذلك فلا يختلط المخالطة الجنسية التي تلي الفلك
فيكون سطحه ذلك سطح الجسم الكري واما ان ذلك ليس يجوز ان يكون ازليا باقيا دايما بل يدخل في
الكون والفساد فليس على سبيل انه يقبلها هناك بل على وجه آخر نذكره في موضعه واما السطح الذي
يلي الارض او يلي جسما يلي الارض فيشبه ان يعرض له هذا الانثلام بالمخالطة المفرطة وما كان
رطبا سيالا كان سطحه الذي يلي رطبا مثله يجب ان يحفظ شكله الطبيعي المستدير ولو لم يكن سطح
الماء مستديرا لكانت السفن اذا ظهرت من بعيد يظهر سمايتها لكن يرى اصغر ولا يظهر منها الاجزاء
دون جزء وليس الامر كذلك بل انما يظهر اولا طرف السكان ثم صدر السفينة ولو كان الماء مستقيم
السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز المتحرك اليه بالطبع من الجزئين الطرفين فكان يجب ان يميل
الجزآن الطرفان الى الوسط وان لم يكن ذلك ليتصلا اليه كما قلنا بل ليكون لهما اليه النسبة المتشابهة
المذكورة وتلك النسبة لا مانع لها في طباع الماء عن ان ينال البدان اجزاءه الى المركز نيلا متساويا
فحينئذ يكون بعد سطحه عن المركز بعدا واحدا فيكون مستديرا واما الجسم اليابس فيثلم ولا يتشوه
عن انثلامه بالسيلان والذي ينطبق عليه من الرطب يتشكل بشكله فيكون الجسم اليابس يلزمه ان يثلم
استدارة سطحه واما الرطب فيلزمه ذلك من حيث يلي اليابس وينطبق عليه ولا يلزمه من حيث يلي الرطب
لكن اليابس واذا كان كذلك فليس يبلغ ان يخرج جملته عن كريته بلحقها اخاديد عنها هذه التضاريس
وهذا سيتضح في العلم الرصدي من التعاليم فهذه الاجسام كرات بعضها في بعض وفي احكام كرات
ويجعلها كرة واحدة وكيف لا والميل الى المحيط متشابه والهرب عنه الى الوسط متشابه والوسط المتشابه
يوجب شكلا مستديرا كما ان اللقاء المتشابه للمستدير يوجب شكلا مستديرا ولو كان بعضها او
ومستيا فحرك البيضي لا على قطره الاطول والمدري لا على قطره الاقصر حركة وضعية وجب من
ذلك ان يكون متحركا في خلاء موجود ضرورة ولو تحركا على القطرين المذكورين لم يكن حركتهما في الخلاء ولكن
كان فرض حركة لهما غير تلك الحركة وفرض ازالة قطريهما عن وضعه يقتضي خلاء ضرورة واما الحركة
المستديرة في جسم مستدير فلا يوجب ذلك بايجاب ولا يوجبه فرض ونحن في هذا الحيز الذي نحن
فيه نجد الاجسام بالقسمة الاولى على قسمين جسم يميل الى اسفل من حيزنا ويثقل علينا وجسم لا يميل
الى اسفل بل ان كان يميل يميل الى فوق ونجد المايل الى اسفل اما متماسكا عسر الشكل او الغالب عليه
ذلك المتماسك العسر القابل للتشكيل بسهولة فيكون هذا ارضا والغالب فيه الارض واما رطبا
سيالا او الغالب فيه ذلك فيكون هذا ماء او الغالب فيه الماء ولا نجد غير هذين فلا نجد البسيط
الثقيل غير ارض وماء وما سواهما فهو مركب واحدهما غالب في جوهره واما الجسم الآخر فنجد فيه
منه ما يحرق ويحمي او الغالب فيه ذلك ومنه ما هو غير محرق او الغالب فيه ذلك فنجد البسيط المشتمل
علينا من جهة جوا محرقا وجوا غير محرق وانما سائر ذلك مركبات فالجو المحرق نسميه نارا والغير المحرق
نسميه هواء ولا يمكن ان يكون في القسمة شيء غير هذه الاجسام الاربعة الخارجة عن قسمين احدهما
مايل الى اسفل بذاته اما متكاثف واما سيال والثاني مايل الى فوق اما محرق واما غير محرق فنجد الاجسام
البسيطة بهذه القسمة اربعة ولا يمنع ان يكون قسمة اخرى توجب عددا آخر ولا ايضا ندعي ان قسمنا
هذه هي بفصول حقيقية بل اردنا بهذا نوعا من التعريف وتركنا الاستقصاء الى ما بعد فان لقائل
ان يقول بل الاجسام العناصر منها ما هي متكاثفة ومنها ما هي سيالة والاجسام النازلة منها
محرقة ومنها ما هي غير محرقة ⊛ فان قال قايل هذا ناقض الى ان تكلفنا الاستقصاء في البحث عن
هذا المعنى بحسبه ⊛ فنقول ان المحرق النازل لجمادة محماة لا نجد الحمي فيه الا عرضيا وذلك
الحمي يحاول تصعيده لكنه لا يطابق ثقله الا ريثما لو جرى اصغار الصعد وان تكلف الزيادة
في احمايه فانه يصعد ايضا وان كان كبيرا فانه اذا ترك مفارقة العلة المسخنة لم يبق حاميا بل يبرد
وينزل مع انه يبقى جوهره والمتكاثف الصاعد لا يلبث صاعدا اذا زال القسر عنه او فارق الحمي

بل ينزل فيكون يحمى النار ذل وصعود المماسك امر يغربين منهما ونحن نتكلم في المعاني التي تقصد دعو
طبايع الاشياء انفسها وكذلك اذا تاملت سائر الاقسام التي نورد بجدها باسرها معنية
غريبة لا فضيلة ولا عوارض لازمة فليقنع بما ذكرناه فان نارا وارضا وماء وهواء وبجد
الارض ترسب تحت الماء والماء يطفو عليها طبعا وبجد الهواء يميل ميلا شديدا ما دام تحت
الماء واذا علاه وقف ولم يمل الى جهة وبجد النار سواء كانت صرفة لا غش او مخالطة للارضية
تنشق يكون صاعدة والصرفة لا تنشف ولهذا ما يكون لهب الذبال من الشعلة كالمتخلل او هواء
وهو اشد لطافة وفوق ادهو اقرب الى الصرافة والفوق فيفعل اشفافا اكثر فاذا لم يفد ان يفعل
اشفافا فعل نورا واضاءة وكثير من الاشياء المشفة اذا ازيل عنه الاشفاف بالسحق والدق
واحداث سطوح كثيرة يبطل بها الاتصال المعين على الاشفاف كما سحقت واشرقت مثل
الزجاج المدقوق والماء المزبد والجمد المجرود وان كان هذا ليس حجة على ما يقولونه من ان
النار فرجع فنقول فالنار الصرفة والدخانية متحركة في الهواء الى فوق وبجدها كلما كانت
اكثر كانت حركتها اشد واسرع ولو كان ذلك لضغط ما يحويها قسرا مرجحنا الى اسفل لكان الاكثر
ابطأ قبولا لذلك واضعف حركة وكذلك ان كانت العلة تجذبا وبمحض الدفع ان المدفوع لابتداء
اخيرا والطبيعة يشتد اخيرا ولو كانت الحركة بالضغط لما كان ادعماء النار اشد منه من ادعماء
الهواء في حيزه فان المضغوط لا يكون فوقه حركته اقوى من فوق حركة الضاغط مع علمنا انه
لا يصح ان يكون الجسمين المختلفين بالطبع مكان واحد بالطبع ويجتمع من هذه الجملة ان الحار
اميل الى فوق والبارد اميل الى اسفل وما هو ايبس اشد في جهته امعانا فقد علمنا ان ما هو
ايبس من الحارين فهو اسخن وستعلم حال الامر في جنبه البرد كذلك الامر ليس كذلك علمنا عن قريب
وما اعجب قول من ظن ان النار البسيطة في مكانها الطبيعي هادية لا يحرق فانما هي كالنار التي
تكون في المركبات واما اللهيب فهو افراط ولبس يعلم ان الاشتداد المحرق في حرارة اللهيب لا بد
ان يكون له علة فان كانت تلك العلة هي الحركة يجب ان يكون الماء النازل بالسرعة قد يسخن واما
ان قالوا ان هناك شيئا مسخنا من خارج فليدل عليه فانه لا شيء يبلغ من اسخانه بتسخونه ان يسخن
جوهر النار بل ان كان لا بد فبتحريكه ومع ذلك فان الطبيعيين قد منعوا من اسخانه تلك صرفة بل مركبة
مع استطقس بارد وكيفيته مبردات ثم مع ذلك فقد نسوا ان تلك النار العالية لو كانت غير محرقة
لما اشتعلت الادخنة مستحيلة الى الرجوم والى الشهب والعلامات الهايلة وهذه الاجسام
الاربعة سنبين من امرها انها قابلة للكون والفساد وانما الواجب ان يبحث عن حال هذا الجسم
الخامس انه هل هو كذلك وليس

## فصل في احوال الجسم المتحرك بالاستدارة وما يجوز عليه من اصناف التغير وما لا يجوز

نقول ولا ان الجسم الذي ليس فيه مبدأ
حركة مستقيمة بالطبع فليس من شانه ان يخرق وذلك لان الاخراق لا يمكن ان يوجد الا
بحركة من الاجزاء على الاستقامة او مركبة من استقامات من جهات النافذ الخارق وبالجملة
من جهات الخرق وكل جسم قابل للحركة المستقيمة قسرا ففيه مبدأ حركة مستقيمة طبعا اذ قد عرف
انما لا ميل له فلا يقبل القسر البتة واذا كانت الاجزاء التي تفترض ميل لها مما فيها للقسر مايلة
الى جهة الالتئام من الخرق لو امكن لها ذلك فيكون فيها مبدأ ميل الى الالتئام وذلك على الاستقامة
ضرورة فكل جسم يخرق ففيه مبدأ ميل مستقيم فما ليس فيه مبدأ ميل مستقيم فليس قابلا للخرق
فالجسم المحدد للجهات الذي فيه مبدأ ميل مستدير فقط ليس قابلا للخرق ومن هنا يعلم انه ليس
برطب ولا يابس فان الرطب هو الذي يتشكل ويخرق بسرعة واليابس هو الذي يقبل ذلك
ببطوء ثم نقول ان كل جسم قابل للكون والفساد ففيه مبدأ حركة مستقيمة وذلك لانه اذا لم يحصل
متكونا لم يخل تكونه اما ان يكون في الحيز الذي يخصه بالطبع او في حيز آخر فان كان تكونه في حيز آخر
فاما ان يقف فيه بالطبع فيكون غير حيزه الطبيعي طبيعيا له وهذا محال واما ان يتحرك عنه بالطبع
الى حيزه وذلك كما علمت ميل مستقيم اذ لا يجتمع الميل الى الشيء مع الميل عنه وفي كل انتقال الى حيز
ما سوى الانتقال المستقيم ميل عن ذلك الحيز فان كان تكونه في حيزه الطبيعي فلا يخلو اما ان يحصل

الحيز وفيه جسم غيره بالعدد او يضاده فيه ولا جسم آخر فيه غيره فان ورد على حيزه فشغله هو بكليته او هو
ومعه جسم آخر من طبيعته فكان حيزه قبل ذلك خاليا فذلك محال وان ضاده فيه مشغولا بجسم آخر وذلك
هو واخرجه عنه ثم استحال هو الى مكانه يكون حيزه ذلك مما يضاد اليه ويشغل بالحركة فيكون من الاحياز
التي اليها حركة شاغلة فيكون من الاحياز التي اليها الحركات المستقيمة واما ان يكون حيزه نهاية الجهة
او دون الغاية وفي الحالين يكون محتاجا فان يتحدد على ما علمته بجسم غير الجسم الذي يشغله وفي حيزه
فيكون من شان حيز هذا الجسم ان يكون حيزا يشغله بالطبع جسم من شانه ان يصير عنه فيكون من شانه
ان يتحرك اليه بالاستقامة كما علمت وهذا الجسم المتكون هو الجسم الذي هذا مكانه الذي يشغله بالطبع
فهذا الجسم فيه مبدأ حركة مستقيمة وبقي وجه داخل في بعض هذه الاقسام وهو ان يكون الجسم بعد
تكونه خارقا لحصوله الجسم الشاغل لهذا الحيز الذي هو كالكل له الى المتكون فيكون الجسم الذي خرق قابلا
للحركة على الاستقامة وهذا مشارك له من طبيعته بعد التكون فهذا ايضا قابل للحركة على الاستقامة
فاذا كانت الاقسام هي هذه وكان بعضها محالا وبعضها يوجب مبدأ حركة مستقيمة فكل جسم يتكون
ففيه مبدأ حركة مستقيمة وكل جسم ليس فيه مبدأ حركة مستقيمة فليس يتكون فالجسم الذي فيه مبدأ
حركة مستديرة بالطبع ليس يتكون من جسم آخر وفي حيز جسم آخر بل هو مبدع ولذلك يحفظ الزمان
فلا يخل ولذلك لا يحتاج الى جسم يحدد جهته بل هو يحدد الجهات فلا يزول عن حيزه ولولا المركز
هو المحدد بالذات للجهة ونقول ان طبيعته لا ضد لها والا لكان لنوعية الامر اللازم عن طبيعته ضد
فان اللازم النوعي عن الضد ضد اللازم النوعي للضد ولو لم يكن ضدا له لكان اما موافقا لا مقابلة بينهما
فيكون معنى عاما ليس لزومه عن احد الضدين من حيث هو ضد خاصة لو كان لزومه متعلقا بخصوصية
الضد التي هو بها ضد لكان لا يعرض ولا يلزم للضد الآخر فاذن لا يكون تعلقه بخصوصية الضد
فبقي ان يكون انما يتعلق بمعنى اولزم معنى ذلك المعنى غير المعنى الذي يخصه فهو لاحق للمعنى العام
عام يخصص بخصيص العام فالنوعي المختص لا يجوز ان يكون لازما للضدين والحركة المستديرة
المشار اليها هي نوعية بل شخصية فلا يكون لازمة لطبيعة ولضدها فبقي ان يكون اللازمات
متقابلين وحال ان يتقابلا كالمضافين اذ نعل الضد وعارضه لا يشترط في وجوده له ان يكون
معقولا بالقياس الى ماهية ما يعرض عن ضده ولا اشتراكا في وجوده ان يكون معه ومحال ان يكون
متقابلا كالعدم والملكة حتى يكون احدهما له لازما وهو الحركة المستديرة والآخر انما يلزم عدم هذه الحركة
ولا يلزم عنه حركة اصلا التي لو لزمت لكانت مقابلة له فيكون الآخر اذا وجد القوة المضادة للقوة
الفاعلة المستديرة حاصلة في المادة وكانت المادة الجسمية بها لا مبدأ لحركة فيه البتة وهذا محال
او يكون مبدأ حركة نوع وصورة غير تلك القوة المضادة للصورة التي هي مبدأ المستديرة ويكون
في جسم واحد مبدأ مسكن ومبدأ محرك وهذا محال بل يكون الجسم البسيط انما يتقوم لصورة تبث
وهذا كما بيناه محال فان لم يكن ضدها يفعل فعلا عدميا ولا مضافا والايجاب فالسلب لا يليق
بهذا الموضع بقي ان يفعل فعلا مضادا او متوسطا واذا كان متوسطا موجودا كان مضادا لا محالة
موجودا او كان له مبدأ فكان ابعد في الطبيعة من القوة المحركة على الاستدارة فكان ذلك اولى ان يكون
ضدا له على انه لا واسطة بين حركة مستديرة وبين كل ما يعرض ضدا لها وقد بينا هذا من قبل فبينا ان الصورة
الفلكية البسيطة لا مضاد لها فبالحري ان لا يكون الفلك متكونا عن بسيط بل هو مبدع وذلك لانه
ان كان متكونا عن جسم آخر ولا محالة ان لذلك الجسم مادة لم يخل اما ان يكون تلك المادة قبل حدوث
صورة جوهر الفلك خالية او يكون لابسة لصورة اخرى فان كانت خالية كانت مادة بلا صورة
البتة وهذا محال وان كانت لابسة لصورة اخرى فلا يخلو اما ان يكون مضادة لهذه الصورة لاجتماعها
وترتفع بحدوثها فيكون للصورة الفلكية ضد وليس لها ضد او تكون تلك الصورة لا تنافي الصورة
الفلكية بل تجامعها فيكون تلك هي الصورة الفلكية المقومة لمادة الفلك وهذا امر ظاهر ولاحق بما يتقوم
مادة الفلك دون تلك الصورة فلا يكون هذه صورة الفلك فالقوة الاولى فيه ولا يكون حدوثها
كونا للفلك بل شيئا لاحقا بالجوهر الفلكي ثم ينظر انه هل يكون المادة الفلكية مع تلك الصورة قابلة
للحركة المستقيمة وغير ذلك او لا يكون فان لم يكن بل كان يمنع تلك الصورة لازمة لحيز التحديد غير محرقة

ولا قابلة للعوارض التى تتعلق بالحركة المستقيمة فقد كان الفلك موجودا قبل تكونه وان لم يكن كذلك
بل كان تكونه فى ذلك الوقت فيلزم لحيز التحديد وقابلا للمستقيمات لم يكن مع وجود الحركات المستقيمة
وامكانها حيّز وهذا خلف وبالجملة فان الذى يتحدد به الجهات للحركات المستقيمة لا يجوز الا ان يكون
موجودا ويكون المستقيمات موجودة بل الحق ان مادة الصورة الفلكية موقوفة على صورته فلهذا قيل
ليس لها عنصر اى شئ قابل للضدين لانه لا مادة هناك قابلا للصورة وبهذا حكم الاكثرون واتفقوا
على انه ليس عنصر الفلك عنصر الاجرام الكائنة الفاسدة وليس اذا اتفقا فى ان السماوية ذات جسمية
والارضية كذلك يلزم ان يكونا قد اتفقا فى العنصر كما ظن بعضهم فانه ليس اذا اشترك شيئان فى معنى
جامع يجب ان يكون استعداد ذلك المعنى فى كليهما واحدا والا لكانت الحيوانية تستعد فى الناس لمثل ما
يستعد له فى الحمير ولكانت طبيعة اللونية تستعد فى البياض لمثل ما يستعد له فى السواد وجب ان طبيعة
المقدار فيهما نوع واحد ومستعد لاشياء متفقة فليس المقدار نفسه هو الموضوع والمادة بل هناك
طبيعة ومقدار فان صح ان المقدار لا يختلف طبيعته فيهما فلم يصح ان المادتين الحاملتين للمقدار طبيعتهما
واحدة فى النوع وليس اذا اشتركا فى قبول المقدار وجب ان يشتركا فى كل استعداد فليس اذا اتفق شيئان
فى امر وجب ان يتفقا فى كل امر بل لا استعداد فى هذه المادة لغير هذه الصورة ولو كان لها استعداد صورة
اخرى لكان فى طبيعة هذا الجسم ان يقبل الكون والفساد كالمستقيمات وعرض ما ذكرناه من المحالات
والذى ظن انه يناقض هذا بان ذوات اشياء تكون لا عن اضداد وصور جوهرية تكون عن الاعدام كالانسانية
والفرسية واشياء اخرى فانه لم يعلم اولا انه ليس المراد بقولنا ان الجوهر يكون عن ضد جملة الجوهر
بل معناه ان الصور الجوهرية تبطل عن هيولاها بضدها وتحدث بعد ضدها ولم يعلم انا لسنا نقول
بهذا فى كل جوهر بل انما نقول فى الجواهر المركبة من مادة وصورة ولا كل الجواهر المركبة بهذه الصفة
بل جواهر الاجسام البسيطة التى لا شئ هناك الا مادة وصورة بسيطتين فان المادة قبل ان يكون
الجسم البسيط عن مادته لا يخلو اما ان يكون لا صورة فيها وهذا محال او يكون لها صورة لم تبطل فيكون
اما ان الثانى ليس ببسيط بل مركب الصورة واما ان كانت بسيطا كانت بساطته مما قد تضاد الصورة
الاولى وهذا الثانى لازم دون لا حاجة اليه فى تقومه فليس هناك كون بل استحالة او استكمال فاما ان
كانت هذه الصورة تبطلت بوجود هذا فلان الصورة هى الضد لها وليس الضد كل ما ليس الشئ فقد
يجتمع مع الشئ فى المادة ما ليس هو مثل الطعم مع اللون ولا كل ما لا يجتمع فان كثيرا مما لا يجتمع ليست
بمتضادة بل ان يكون فى المادة قبول لهما ولا كل ما ليس شئ ولا يجتمع فى المادة قبول لهما فان الصورة الانسانية
والفرسية بهذه الصفة وليستا بمتضادتين وذلك لان المادة وان كانت قابلة لهما فليس قبولا اوليا
بقوة للقبول مشتركة او قوتين متوافقتين معا بل كل واحد منهما مما يحتاج المادة فى ان يتم استعدادها
له الى مود توجد له فاذا حصل استعداد احدهما بطل استعداد الاخر بل يجب ان يكون الاستعداد
لهما معا استعدادا اوليا حتى يكون ضدا ويكون لقوة واحدة مشتركة فتضاد الواحد واحد على ما يصح فى
الفلسفة الاولى وبعد هذا كله فلا يجب ان يكون خلافنا بعد من خلافه والذى يدعيه هذا المتكلف
من ان فى الفلك طبيعة تضاد مثل التقبيب والتقعير فقد اجيب عنه ومع ذلك فلا كثير منع منا لان
يكون لعوارض الفلك ولواحقه اضداد لا يستحيل ما دامت طبيعته موجودة كالحلاوة للعسل فان
الحلاوة وان كان لها ضد فان العسل فرقا بل له فى ظاهر الامر بما كلامنا فى صورته وانها لا ضد لها
وانها لا تتغير ولا تتغير الامور اللاحقة لها وان كان لها اضداد كما انه لو كان طبيعة العسل بحيث
لا تفسد صورته لبقيت الحلاوة فيه دائمة لا تستحيل والذى قيل انكم انما تستدلون على ان طبيعة
السماء لا ضد لها لاجل حركتها ثم تقولون ان طبيعتها نفس وان حركتها صادرة عن الاختيار دون ارادة فقولوا
ان محركها امر مباين للمادة اصلا غير متناهى القوة فان كان محركها نفسا او امرا مباينا فليس محركها طبيعيا
فما تنكرون ان يكون لطبيعتها ضد فانه لا سبيل الى بيان ذلك من حركة تصدر عن نفس او مباين آخر لا عن
طبيعته فالجواب عن ذلك ان جوهر السماء صورته وطبيعته هى هذه النفس اللازمة لها هذا الاختيار
بالطبع فان تلك تستعمل فى العلوم الكلية ان كل اختيار فلم يلزم ولم يكن اختيارا صادقا لكن ربما لزم
من اسباب خارجية تبطل وتكون وربما كان مبدأ فعل ذاتى طبيعى وقد علم ان النفس لا ضد لها





فانها اذا كانت صورة مادة ولم يكن لها ضد يبطل بالنفس ولم يصح ان يتعرى المادة عن صورة اصلا
استحال ان يكون هذه الصورة من شان المادة ان يفارقها فهذا التشنيع هو ان مبدأ هذه الحركة
نفس هو الذى يؤكد ان مبدأ هذه الحركة لا ضد له واما المحرك الغير المتناهى القوة فليس هو المحرك الذى
كلامنا فيه ههنا بل هو المحرك المعشوق للنفس عشقا كليا نفسانيا المتشوق الى التشبه به ۞ و
الاستكمال بالتشبه به كما تستعمله فقد بان ان هذا الجرم لا يقبل الكون والفساد فلا يقبل النمو فان قابل
النمو قابل فى طبيعته الكون فهو غير قابل للاستحالات المؤدية الى تغيير الطبيعة فان من الاستحالات
ما هو سبيل الى تغير الجوهر مثل تسخن الماء فانه لا يزال يسخن حتى يفقد الماء صورته واذ قد عرفنا
هذا الجسم وانه غير متكون فلعل ظهر انه غير فاسد اذ قد ظهر ان صورته موقوفة على مادته على انا نقول ان كل
فاسد متكون وكل متكون جسما فاسد فلا يجوز ان يكون شئ جسما فى متكون ولا يفسد البتة وشئ
جسما فى يفسد صورته عن مادته ثم لا يتكون البتة وذلك لان المادة الموضوعة للصورة لا تخلو اما
ان يجب مفارقتها لتلك الصورة او لا يجب فان لم يجب كانت تلك المادة بحسب اعتبار طباعها جائز
عليها ان توجد لها الصورة وان لا توجد فان وجدت لها الصورة وليس يجب لطباعها ان يكون له
لا محالة ولا ايضا يمتنع فهى ممكن فى طباعها ان توجد لها الصورة وان لا توجد لها فلينظر الان انه هل
يكون فى قوتها ان يكون لها هذه الصورة دائما ام لا فنقول ان كان يمكن ذلك فلا يخلو اما ان يمكن ان يكون
هذه الصورة لها دائما او لا يمكن فان كان فى قوتها ان يكون لها الصورة دائما وليس فى قوتها ان لا يكون
لها الصورة دائما بل يكون قوتها على عدم الصورة محدودا وجب ان يكون ما يتعدى ذلك الحد يجب فيه
وجود الصورة ويمتنع لا وجودها والمادة والاحوال تلك بعينها وهذا محال وخلاف الوضع فبقى
انها ان كانت تقوى على وجود الصورة لها دائما فتقوى ايضا على عدم الصورة لها دائما وما تقوى
عليه الشئ فانه اذا فرض موجودا امكن ان يعرض منه كذب واما المحال فلا يعرض لكن فرض هذا المعنى
الممكن الوجود يعرض منه المحال على ما بيّنه فلنفرض ان ما يقوى عليه يكون وهو وجود الصورة دائما
وهو مع ذلك يقوى على عدم الصورة دائما فلا يستحيل ان يكون ما يقوى عليه وقتا ما فان استحال
ان يكون ما يقوى عليه لم يكن ما يقوى عليه مقويا عليه فان المقوى عليه انما يكون مقويا عليه عند فرض
مقابله موجودا اذا كان يكون مقابله موجودا منع القوة عليه فلا قوة عليه البتة لكنه يستحيل بعد
فرض القوة الاولى بالفعل ان يفرض القوة الثانية بالفعل والا لكانت الصورة فى زمان غير متناه
موجودة ولا موجودة معا فاذا كان هذا محالا فالوضع ليس بكذب غير محال بل هو محال فمحال ان يكون
المادة تقوى على ان يكون لها صورة زمانا بلا نهاية وهى مع ذلك تقوى على ان لا يكون لها تلك الصورة
فبين انه ولا مادة من المواد تقوى على حفظ صورة لها امكان عدم زمانا بلا نهاية ونبين بهذا ايضا
انه لا يقوى على ان يعدم الصورة زمانا بلا نهاية فليس شئ مما يفسد لا يتكون البتة ولا شئ مما
يتكون لا يفسد البتة ۞ وليس لقائل ان يقول انه انما عرض المحال لانك فرضت المقابل وجودا مع
المقابل اذ يقال له انما عرض المحال لانه وجب فرض المقابل موجودا مع المقابل حين فرضنا المشكوك
فيه موجودا فتبين لنا الخلف

فصل فى احوال الكواكب ومحو القمر

ان هذا الجسم السماوى
يدل الحس على انه يتضمن اجراما مخالفة له فى النسبة الى الرؤية فان عامته مشف ينفذ فيه البصر
وفيه اجسام مرئية لذاتها مضيئة كالشمس والقمر والكواكب وبعضها فى الترتيب فوق بعض اذ نشاهد
بعضا منها يكسف بعضا ونشاهد بعضها بفعل اختلاف المنظر على ما يشهد به صناعة الرصد وبعضها
لا يفعل ذلك ونجد لطائفة من هذه الكواكب مع الحركة التى تخصها وضعا محفوظا بعضها عند
بعض وطائفة تخالف فى ذلك ونجدها تتحرك من المشرق الى المغرب ثم تتحرك ايضا من المغرب الى المشرق
وذلك مما لا يتحقق الا على وجوه ستعد فى صناعة تجيء هذه الصناعة فيتحقق من هذا ان هناك
حركات مختلفة فتبين بهذا الاعتبار ان الكواكب اجرام غير الافلاك التى تحملها ثم نعلم انها لا محالة
من جنس الجواهر التى لا تتكون بل من جنس الجوهر المبدع اذ قد قلنا ان المتكونات ما حالها وانتج
من ذلك ان المتكونات لا يتخلل الاجسام الغير المتكونة تخللا كالشئ الغريب فيكون لا محالة مستحيلة
اذ المركبات متكونة فيكون اشكالها كرية على ما يرى بالحقيقة والقمر من جملة هذه الاجرام له لون

في الضوء متينا اذا انقطع عنه النور الذي يوجب الحدس في اول الامر ان مبدأ وقوعه عليه من الشمس
حتى انه يتقدد ويتسمت بحسب ما يوجبه وضعه من الشمس قربا وبعدا ثم تحقق المتامل ذلك الحدس واذا
توسطت الارض بينهما كسف واما سائر الكواكب فكثيرا ما يظن انها تقتبس النور من الشمس وانا احسبها
انها مضيئة بانفسها والا لتبدل شكل الضوء المقتبس فيها بحسب الاوضاع وخصوصا في الزهرة وعطارد
اللهم الا ان يجعل ذلك الضوء نافذا فيها وان كانت ذات لون لم ينفذ فيما ادى في كليتها على الستواء بل انما
على الوجه الذي يلي الشمس وان لم يكن لها لون كانت مشفة لا تخفى كليتها بل من حيث ينعكس عنه وهذا الراي
مني يكاد يقارب اليقين واما القمر فلا شك ان ضوءه ونوره مقتبسان من الشمس وانه في جوهره ذو لون
الى الغبرة المشبعة سوادا ما هو فان كانت تلك الغبرة ذات نور ما ضعيفا فليس نورها بذلك النور الذي يحس
من بعيد ويشبه ان يكون جوهره بحيث اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء سائر سطحه استضاءة
ما وان كان ليس بذلك البليغ فلذلك ليس يشبه لونه عند الكسوف لونه وهو بعد هلال فان ما وراء المستهل
منه اعني ما يصل اليه ضوء الشمس يكون اكثر اضاءة منه اذا كان كاسفا وقد توصل بعض الناس من تجويز
اللون لبعض الاجرام السماوية او تسليمنا انها مبصرة انا وجب من ذلك ان تكون ملموسة واوردوا قياسا
يشبه القياسات التعليمية وما ابعدها فقالوا ان المشائين يسلمون انه لا مبصر الا وهو لامس ولا ينعكس
فنوع اللمس اقدم من قوة البصر لكن نسبة قوة البصر الى المبصرات كنسبة قوة اللمس الى الملموسات فاذا
بدلنا يكون نسبة الملموس الى المبصر كنسبة اللمس الى البصر لكن اللمس اقدم وجودا في كل شيء من البصر
فالملموس اقدم من المبصر وكما انه لا يكون ذا بصر الا كان ذا لمس فكذلك لا يكون مبصرا الا وهو ملموس الشيء م
فالذي يقوله في جواب هذه المغالطة المفتعلة التي لا اشك ان صاحبها كان يقف على انه متكلفها متعسفا
انه لو كان دينا انه اذا كانت اشياء متناسبة واذا بدلت يكون متناسبة لم يحتج الى ان يقام عليه برهان
وقد احتيج اوان كان اذا اقيم عليه البرهان على جنس منه قائم على نظائره من الامور الداخلة في جنس آخر
لكان لما اقيم عليه البرهان في الهندسة اغنى عن ان يقام عليه البرهان في العدد وليس كذلك بل
احتيج الى استئناف برهان عليه في صناعة العدد وكذلك اذا اقيم عليه البرهان في الهندسة والعدد
ولم يقم عليها في الاشياء الطبيعية لم يلزم قبولها وبعد ذلك فان ابدال النسبة انما يكون في الاشياء
التي تكون من جنس واحد يكون النسبة فيها محفوظة في حالتي الاصل والابدال ويكون نسبة في معنى
واحد بعينه محصل وللنسبة حقيقة معقولة مشترك فيها مثال ذلك انه لما علم ان لكل مقدار الى كل
مقدار نسبة النسبة التي محدودة في خامسة كتاب الاسطقسات لاقليدس ولكل عدد الى كل عدد
نسبة التي هي محدودة في سابعة كتاب الاسطقسات لاقليدس وعلم انه كما ان للاول عند الثاني نسبة النسبة م
فللثالث عند الرابع نسبة فكذلك لا شك ان للاول عند الثالث نسبة من ذلك الجنس وكذلك
للثاني عند الرابع نسبة من ذلك الجنس ثم بعد ذلك وقع الاشتغال بتكلف ان يبين ان هذه النسبة
مقايسة لتلك النسبة لا تخالفها لكن الامور الطبيعية ليس يجب ان يكون فيما بينها النسبة المعتبرة
في المقادير والاعداد من حيث هي طبيعته لا من حيث هي مقدرة او معدودة فان كان لبعضها الى بعض
نسبة ما فليس يجب ان يكون تلك النسبة محفوظة في جميع الطبيعيات في الجنس فضلا عن النوع
فنسبة البصر الى المبصر هي انه قوة تدرك اللون الذي فيه وليست هذه النسبة نسبة اللمس الى
الملموس في النوع بل في الجنس من حيث انهما مدركان ادراكا حسيا ثم ليست هذه النسبة موجودة
بين البصر واللمس لا جنسيا ولا نوعيا بل هناك نسبة اخرى لا تشابه هاتين وهي نسبة وجودهما
في الحيوان واحدهما قبل وليست هذه النسبة مما يوجد بين المبصر والملموس على النحو الذي يقع هذا
المتشكك لانا وان تكلفنا ان نجعل النسبة من جنس واحد وهو النسبة الى الحيوان بان الحيوان كان
الابدال فيه ان وجود الملموس للحيوان متقدم على وجود المبصر له اذ يجوز ان لا يبصر الحيوان شيئا مع
جواز ان يلمس ولا ينعكس وهذا مسلم لا ينفع في ان ما من طبعه ان يلمس مطلقا قبل ما من طبعه
ان يبصر وان احتال فلم ينسب واحدا واحدا نسبة مطلقة بل زاد فقال ان وجود اللمس قبل وجود البصر
لانه في الحيوان كذا ولا وجود لهما الا في الحيوان فيكون ذلك اقدم من هذا مطلقا ويكون انما ذكر الحيوان
لا لان يكون معتبرا في المحمول بل ماخوذا وسطا حتى يكون النسبة بين البصر واللمس مشاكلة للنسبة بين

والمبصر



المبصر والملموس سلمنا اشلاكا ذلك لكن لم يكن من جنس النسبة المبدلة التي لو كان من جنسها ايضا لم يكن
الابدال بحثا ما لم يبرهن على ان من الناس من لا يسلم ذلك اذ يرى انه في بعض الاجسام ابصارا ولا لمس
وهو الفلك وانه انما يتقدم اللمس الابصار في الحيوان المركب وصاحب هذا الاعتراض يميل الى هذا الراي
ميلا ظاهرا ونعود الى ما كنا فيه فنقول ان المحو الذي في وجه القمر فهو مما بالحري ان يقع فيه اشكال
وعسى ان الظنون التي يمكن ان ترى فيه هي انه لا يخلو اما ان يكون ذلك في جوهره او خارجا عن جوهره
فان كان في جوهره فلا يخلو اما ان يكون امتناعه عن قبول الضوء قائما عليه هو بسبب انه مشف اذ بسبب
هولا انه مشف ولكنه انما لا يقبله لانه غير مستعد لذلك بسبب خشونة تقابله للصقالة او لعلة او كيفية
اخرى مانعة لقبول النور اما في جوهره واما الامر عرض له خارجا فان لم يكن في جوهره لم يخل اما ان يكون
بسبب ستر ساتر اياه عن البصر او بسبب تشكل يعرض له كما يعرض للمرآة من وقوع اشباح اشياء فيه اذا دون
تلك الاشياء فيها لم تر معها برا فيه وان كان بسبب ستر ساتر اياه عن البصر لم يخل اما ان يكون الساتر شيئا
من الاجسام الموجودة تحت الاجرام السماوية في حيز العناصر او من الاجرام السماوية فيكاد ان يكون هذه
الاقسام هي التي تصلح ان يكون ظنونا في هذا الامر وان كان كل قسم ذا رأي رآه فريق فالاقسام المنشعبة
من كون ذلك شيئا في جوهره يفسد كله بما قدمنا القول فيه من ان الاجسام السماوية لا تركيب فيها وان كل
جرم منها بسيط متفق الطباع على اتم احواله التي يمكن ان يكون له في جوهره والقسم المنسوب الى انطباع
الاشباح فيه وهو ما قيل ان البحار والجبال يتصور فيه فيبطل لان الاشباح لا يحفظ في المرآة هيآتها
مع حركة المرآة طولا وعرضا ومع اختلاف مقامات الناظرين والخيال الذي في القمر محفوظ وعلى
ان المرآة التي لا تصلح لان ترى مضيئة ينعكس عنها الضوء لا يصلح للتخييل ولا يجتمعان فيه وانما ينعكس
عنه الضوء الى البصر والقسم المنسوب الى ستر ساتر وتفسخ فلان القمر يفسد بما يجب من ذلك
حصول اختلاف المنظر ولزوم ان يكون الساتر تارة يرى ساترا وتارة غير ساتر وان يكون الموضع
الذي يستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف مقامات الناظرين وان كان من جوهر البخار والدخان
كما يظن لم يحفظ على الدوام صورة واحدة لا محالة فبقي القسم الاخير وهو ان السبب في ذلك قيام
اجسام من جوهر الاجسام السماوية قريبة المكان جدا من القمر في طبيعتها ان يحفظ بحركتها وضعا
واحدا من القمر فيما بينه وبين المركز وانها من الصغر بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص
من الشكل المجتمع لها وانها انما تكون عديمة الضوء او تكون اضعف اشراقا من القمر ويرى بالقياس اليه
في حال اضاءة مظلمة غير مضيئة والعجب ممن ظن ان ذلك انسحاق وانفعال عرض للقمر من مماسة النار
ولم يعلم ان جرم القمر لا يماس النار البتة وانه في فلك تدويره وفلك تدويره في فلك حامل وبين حامله
وبين حيز العناصر بعد معتد به وان كان قطعا من قطوع كرة التي تحرك بخلاف حركة حامله وهو الذي يلي النار
وهو الذي حركته شبيهة بحركة الكل فانه لو كان حامل تدويره الخارج المركز مماسا للنار لكانت النار
والهواء الاعلى يتبعه في الحركة لكن ليس كذلك بل انما يتبع حركة موافقة لحركة الكل والدليل على ذلك
حركات الشهب الثاقبة ذوات الذوايب التي علمنا من احوالها انها في الهواء الاعلى وانها تحرك بحركة
ذلك الهواء الى المغرب وليست تلك الحركة للهواء بذاتها ولا للنار اذ لهما بذاتهما حركة مستقيمة وذلك انما
بالعرض كما علمت فيكون الجسم السماوي الذي يماس الهواء الاعلى حركته تلك الحركة فلا يكون حامل تدوير
القمر وجزء منه هو ذلك المماس بل يكون ذلك الجرم الاخر حاجبا ثخينا بين النار والقمر وعلى ان ذلك
الجرم مصون عن ان يتحقق شاحن وان يجري مقابله ماحق ولو كانت النار وهي السبب فيه لكان من ورود
الدهر الطويل مما يزيد فيه ويؤدي آخر الامر الى انمحاق القمر على التمام وهذا مما يكذبه الارصاد والتواريخ
والشان ان ذلك الانسحاق لا يكون شيئا عرض ابتداء في زمان بل ما دام القمر فيجب ان يكون من حكمه
ما نعلم وقد حسب بعض من ادرك زماننا ممن شاخ في الفلسفة العامية الموجودة في نصارى بغداد
ان هذا السواد هو تماد من السواد الذي يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس ولا يستضيء بها
ولم يشعر هذا الغافل انه لو كان كذلك لكان ذلك الخيال مما لا ينقطع ولا ينفرق في صفحة القمر
بل يكون لبابه عند المركز ثم لا يزال يتدرج الى البياض ولم يعلم ان ذلك مما يكون في اوايل الاستهلال
وحيث ذلك الجانب مضيء كونه عند تبدد القمر ونحن نرى القمر اذا اخذ يزيد ضوءه فان تلك الظلم

لا يؤدي بخيال انما يؤدي بخيال الانعكاس الضوء الى البصر صح

من صورة المجوفة يكون محفوظة ويكون ظهور شكل المخروط شكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدد ولم يعلم ان السواد والظلام لا ينتقل من جانب الجسم الاسود الى الجانب له آخر بل ظننا انه يخرج وجها وابدع قولا هذا أول على سبيل الظن انه يشبه ان يكون لكل كوكب مع الضوء المشرق منه لونا بحسبه فلذلك يختلف ايضا الضوء المحسوس لما نجد باشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا بجرم له خاصية لون فان النار انما يشرق دخانه وهو في جوهره ذات لون ما ويختلف المرائي من اللهيب باختلاف اللون الذي يخالط النور الناري وليس هذا شيئا اجزم به جزما فاذ قد تكلمنا في جواهر الكواكب ومخالفتها الافلاك في لونها فحري بنا ان نتكلم في حركاتها التي تخصها

**فصل في حركات الكواكب**

الظنون المظنونة في هذا المعنى بعد القول بان في الاجرام السماوية حركة ثلثة ظن من يرى ان الجرم الفلكي ساكن والحركة للكواكب خارقة له متخرجة وظن من يرى ان الجرم الفلكي متحرك والكواكب متحركة خلاف حركة الجرم خارقة له وظن من يرى ان الكواكب مغروزة في الجرم الفلكي لا يخرق البتة بل انما يتحرك بحركتها على انه لا حركة في الاجرام السماوية الا الحركة التي جعلناها الوضعية ولا انتقالية هناك البتة واصحاب هذا الرأي قد تشعبوا اشعابا ايضا فمنهم من زعم ان الكوكب مع ذلك هو المبدأ الاول لفيضان نوع التحريك عنه كالقلب مثلا او الدماغ في الحيوان مع سكونه ومنهم من يرى مبدأ الحركة في جرم السماء هو المتحرك بنفسه بالذات ومنهم من رأى ان بعض الاجسام السماوية تنبعث قوى حركاتها عن كواكبها وهي التي يكون للحركة الملتئمة لها انما يلتئم من عدة اكر وكوكب واحد مثل اكر الكواكب التي يسمونها المتحيرة وان بعض الاجسام السماوية بخلاف ذلك وهي التي يكون للحركة الملتئمة لها انما يلتئم من كرة ولها كواكب عدة مثل كرة الكواكب التي يسمونها الثابتة على انه لم يتبين لي بيانا واضحا ان الكواكب الثابتة في كرة واحدة او في كرات منطبق بعضها على بعض الا باقناعات وعسى ان يكون ذلك واضحا لغيري ومن هؤلاء الذين جعلوا الكواكب غير مفارقة لمواضعها ظنوا مع ذلك فيها ظنونا فمنهم من قال انها لا حظ لها في الحركة اصلا ومنهم من قال ان لها حظا في الحركة الا ان الجسم الذي يتحرك هي فيه للحركة التي لها يتحرك هو ايضا مثل حركتها فيعرض ان لا يفارق مكانها مثل السابح في الماء اذا سبح مواجها سمت مسيل الماء فان له ان يسكن سكونا يعرض منه ان يسبقه السيل ويحرف عن موضعه وله ان يفعل خلاف هذا فان كان هذا التوقف منه سكونا لا محالة فخالفه وهو محاذاته للسيل لانه حركة مع انه لا يخرق الماء ولا يفارق ما يلقاه منه وكذلك حال الكواكب اما نحن فقد فرغنا عن ابانة امتناع انخراق الجسم السماوي فكفانا ان نتكلف ما ليس بذلك المستفاد التسليم وهو انه ان تحركت حركته اما ان يكون بتدحرج او على استمرار وان يقول ان القول بالدحرجة يكذبه ثبات محو القمر الى جهتنا بعد القول بانه ليس في وجه القمر ذلك المحو بل انما هو لاجل شيء آخر وان القول بالاستمرار يؤدي الى انه لو كان استمرارا لاعطته الطبيعة آلات كانه قد صح ان هذه الحركة لا تكون الا بالآلات ولا تسهل الا بالآلات وصح ان كل حركة تحتاج الى ان يعطى لها آلة فحينئذ يجب ان يكون الطبيعة اعطت هذه الحركة ايضا آلات او يقول انه لو كانت الثوابت تتحرك لكان يجب ان يكون سرعتها او بطؤها بقدر كبر مداراتها وصغرها فيصير ذلك علة كانه لا يمكن ان يكون كل كوكب انما يتحرك في دائرة بليق بسرعته وبطوئه ليتوالى معا من غير ان كان ذلك علة السرعة والبطوء كانه لا يمكن ان يكون السرعة والبطوء لعلة اخرى ثم يجعل مركز كل كوكب في مدار يليق بسرعته او يتفق ذلك من غير ان يكون علة فنحن لا نحتاج ان نقول شيئا من هذا الجنس فانه كله ضعيف وهو غاية في القوة الا انا لم نفهم وجه كونه قويا ولا معلوما فنسمع والا بانه ذلك ابانة يعتد بها بل يكفينا ان نقول ان جرم السماء لا ينخرق وينبغي ان نعتقد ايضا ان الكوكب نفسه يجب ان يدور على نفسه لما عرفه من احوال الاجرام السماوية واما ان للكواكب والافلاك حركة مخالفة للحركة الكلية فان ذلك كيف يلتئم وكيف يمكن فيجب ان نؤخر الامر في ذلك الى ان يقتبس من الصناعة المنسوبة الى المجسطي صورة هذه الحركات ثم نكر ونوضح ان ذلك كيف يمكن مع منع الخرق فان الميول التي يظن انها يتحرك عليها الكرات ثم تنعطف راجعة من غير تمام الدور وكيف يمكن وان الذي يرى من حركة الكواكب حتى يكون تارة بطيئة الحركة لا التي بسبب الرجوع والاستقامة والاقامة ولا بسبب الاوج والحضيض من الخارج المركز بل الذي ينسب الى مركز فلك التدوير وانه ليس يقطع من الدائرة الحاملة في ازمنة متساوية قسيا

وكان ص

المتحرك





سواء بل انما يقطع ذلك بالقياس الى دائرة اخرى ومركز آخر اما للقمر فالدائرة المسامتة ومركز الارض واما للاخرى فالفلك المسمى المعدل للمسير ومركزه الذي هو غير مركز الحامل والارض كيف هو وتبين ان جميع ذلك بالعرض لا بالذات اذ لا يجوز ان يكون تحريك نوع بسيطة جسما بسيطا في حدود اسلفنا انه واحد مختلفا الا ان الذي اوجب الطبيعة اختلافا فيه استمر على اختلاف متشابه بالجهة كما يختلف الاجسام البسيطة المستقيمة الحركة حتى يكون في ابتدائها ابطأ وفي آخرها اسرع فذلك اول شيء ليس في حد واحد بل في حدود مختلفة وتلك الجهة لا يعود هنا البتة على ان لتلك الجهة اسبابا عرفتها لا يمكن ان يكون موجودة في الاجرام السماوية ومما جرت العادة ان نتكلم فيه في مثل هذا الموضع انه لم صار للنيرين اقل افلاكا وسائر الكواكب اكثر افلاكا ولم كانت كرة الكواكب الثابتة كثيرة الكواكب وكرة غيرها واحدة الكواكب فيقولون في الاول ان الاشرف والافضل لا يحتاج في تتميم فعله الى آلات وان احتاج احتاج الى الاقل وفي الثاني ان الطبيعة عدلت فجعلت حيث الحركة واحدة اجساما كثيرة وحيث الحركات كثيرة جسما واحدا لئلا يجتمع مؤنة حركات كثيرة مع مؤنة نقل اجسام كثيرة وهذان الجوابان كالمقنعين وثانيهما اضعف كثيرا بل هو ردي جدا فان هذا انما يكون حيث يكون الحمل والحركة متعبا وههنا للحركة كما يتضح لك بعد لذيذة مرتبة جدا والمحمول لا ثقل له ولا خفة ولا ميل بوجه من الوجوه ولا ممانعة للتحريك فلو اجتمعت حركات كثيرة واجسام كثيرة منقولة لما كان هناك يعرض مؤنة وتعب لا يعرض مع التخفيف بتوحيد احدهما هذا هو الذي يلوح لي ويشبه ان يكون عند غيري فيه بيان لا يلزمه ما قلته وعلى ان القمر قد بان من امره في البحث المستقصى الذي حاوله بطلميوس انه اكثر افلاكا من كثير من الخمسة ويجب ان يعلم ان وجود كل واحد من الكواكب والافلاك على ما هو عليه من القلة والكثرة والوضع والجاذة والصغر والكبر هو على ما ينبغي في نظام الكل ولا يجوز غيره الا ان القوة البشرية قاصرة عن ادراك جميع ذلك وانما يدرك من غايات ذلك ومنافعه امور كثيرة مثل الحكمة في الميل والاوج والحضيض واحوال القمر عند الشمس وفي الميل وغير ذلك مما نذكره في مواضع اخرى وقد حق علينا الآن ان نتكلم في اوضاع العناصر تحت السماء

## فصل في حشو الجسم السماوي وما قاله الناس في احوال الارض وسائر العناصر

نقول ان الجرم المتحرك بالاستدارة حركة وضعية يلزم ضرورة ان يكون فيه اختلاف حال عند الحركة فان ثبات الاحوال كلها مناف للحركة مقابل لها واذ هذه الحركة لا تتعلق بالكيف والكم وغير ذلك بل لا يتوهم لها تعلق الا بمكان ذو جهات والمكان ذو الجهات لا يكون لجسم منفرد وحده اما المكان فلا بد في وجوده من الجسم الذي المكان نهايته واما الجهات فلا بد في وجودها من ان يكون منتهية الى حدود كما بينا قائمة اما في خلاء او في ملاء والخلاء مستحيل فالملاء واجب ثم هذا الجسم هو المحدد لجهات الحركات المستقيمة وستتبين فضل بيان بعد ان مثل هذا الجسم لا يوجد خارجا عنه جسم متحرك بالاستقامة ولا جسم آخر الا محيطا به ومن حكمه فيكون لا محالة فيه مبدأ حركة مستديرة ويكون من جنس هذا الجسم ويكون من الطبيعة التي الكلام فيها فاذ كان ذلك كذلك لم يكن هذا الجسم في نسبة المتبدلة في الحركة منصورا بالقياس الى جسم خارج عنه فبقي ان يكون الى جسم داخل فيه وينبغي ان يكون ذلك الجسم ساكنا اذ لو كان متحركا هذا عليه حتى يتبع اختلاف نسبته اليه فانه ان كان متحركا جاز ان يختلف النسبة اليه مع سكونه من الجسم الآخر واما الساكن فلا تختلف النسبة اليه الا للمتحرك فالنسب المحتاج اليها حق يجب ان يكون نسبتها للمتحرك اختلاف نسبة خاصية هي النسبة الى الساكن فلهذا ينبغي ان يكون دور هذه الاجسام على جسم في الحشو ساكن بطبعه لكنا قلنا انه من المستحيل ان يكون جسم لا مبدأ حركة فيه وهذا الجسم الذي كلامنا فيه يجب ان يكون ساكنا فكيف يتميز ذلك فنقول ان كون الجسم ساكنا القائم كونه وفيه مبدأ حركة يحتاج انه لو كان فارق مكانه الطبيعي اما بكليته واما باجزائه لتحرك بالطبع لكن الكلية فرض بل وجد ساكنا وبالطبع اذ لو كان امرا قسريا لم يكن عليه في الامر الذي اومأنا اليه اعتماد فيجب لا محالة ان يكون في موضعه الطبيعي ويكون من شأن اجزائه ان يتحرك اليه لو فارقت وهذا هو الارض لا محالة وليس يجوز ان يكون حشو الجرم المتحرك بالاستدارة حشوا ما ليا بحيث يتشابه منه ما يماس الحركة السريعة وما يبعد عنها فانه لو كان مثلا جوهرا واحدا لتحلل منه ما يماس الحركة وتسخن ولطف على طول الايام واستحال جوهره عن المشابهة كما يعرض من افعالنا لو اكببنا على جزء من الاجسام التي

وتحلو ص

قبلنا تسخن وحلنا ويخيض ويخضخضه ولم نزل نفعل ذلك حتى يسخن ثم لم نزل نداوم عليه لم يلبث ان
يستحيل نارا فكيف لم يعرض له اشد من الذي في مقدورنا فان كان الجسم الطبيعي الموجود هناك في
طبعه الاول من جنس الذي في الوسط فيلزم ان لا يكون ثابتا على جنسه وجوهره ولا يجوز ان يكون
وقت من الاوقات هو الوقت الاول الذي استحال فيه الى جنس وجوهر آخر نارى لان كل وقت نفرضه
فيجب وقد يتقدمه عليه في تدرج الله تعالى زمان طويل فيلزم من ذلك ان يكون دائما لا على جنس المتوسط وجوهره
فيكون كانه ان كان من جنسه وجوهره لم يكن البتة من جنسه وجوهره وهذا محال فلا يصح ان يقال انه كان
من جنسه واستحال عنه بل يلزم ضرورة ان يكون ذلك الجرم المماس ليس من جنس الارض ولا من جوهره
بل يجب ان يكون ذلك الجرم نارا حيث كان ولا يجوز ان يكون في موضع آخر من المواضع الداخلة في الفلك
اسطقس النار فيعرض ان يكون الاسطقس النارى اكثر من القدر الذي ينبغي للعناصر معادلته اذ اسطقس
النار انما يكون اسطقس النار اذا كان هو نفسه وحده معادلا لعنصر عنصر في القوة فاذا دعليه
نار اخرى كان فوق المعادلة والذي هو فوق المعادلة هو غير معادل وغير المعادل اما بالضعف والنقصان
فيستحيل واما بالزيادة والفضل فيحيل واحدا من المعادلة التي يلزم من تقريرنا ان يكون للنار هو
بالزيادة فيكون سائر العناصر مبادة منه بالاحالة وليس يختلف فاذن الحشو مختلف والجرم الدائم
السكون بالحرى ان يكون عادما في طباعه للحر وان يكون مستحقا لكماله ذلك بدوام سكونه والمبلى
بموافقة جرم آخر دائم الحركة بالحرى ان يكون واجدا بطباعه للحر وان يكون مستحقا لكماله ذلك بدوام حركته
وبالحرى ان يكون تالى كل واحد منهما جسما يقاربه في الطبيعة وليس هو فيكون النار تتلو الى الوسط بالهواء
والارض تتلو الى فوق بالماء وان يكون صورة الهواء بحيث تفيض عنها بعض الكيفيات مشابهة للنار
وبعضها غير مشابهة حتى لا يكون الصورة الهوائية هي هي النارية ولهذا ما كان الهواء حارا رطبا وان
يكون حال الماء عند الارض كذلك ولهذا ما كان الماء باردا رطبا وان يكون المتجاور ان متناسبين
في كيفية وان يكون الاضداد متباعدة في المكان فهذا هو الوصف المحكوم عليه الوجود لكن الناس قد
اختلفوا ايضا وخالفوا الحق في امر هذا الحشو وخصوصا في امر الارض من جملتها فان الارض اختلف
في عددها وفي شكلها وفي حركتها وفي سكونها وفي موضعها فطبقات من القدماء المائلين الى القول بالاضداد
بان الضدين مبدآن للكل والواقعين في ذلك الى جنبه القول بالخير والشر والنور والظلمة افرطوا في تمجيد
النار وتعظيم شأنها واهلوها للتقديس والتسبيح وكل ذلك لنورها واضاءتها وداوا ان الارض ظلمة
لا يستضيء باطنها بالفعل ولا بالقوة فاهلوها للتحقير والترغم وداوا ان الوضع والثبات والتوسط
من المعاني الواقعة في حيز الخير والفضيلة واضدادها من المعاني الواقعة في حيز الشر والرذيلة فجعلوا
النار موصوفة بالوضع وبالسكون وبالتوسط في المكان وجعلوا الارض موصوفة بالكثرة والحركة
والوقوع في الطرف وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة وانها هي التي تتوسط بيننا بضادنا وبين النيرين
فيكسفها بالستر لا بالمحق وهؤلاء فقد تكلفوا ما لا يستقيم لهم وكيف السبيل الى ان يوجد في النار
كل معنى واقع في حيز الخير وفي الارض كل معنى واقع في حيز الشر ومتى يمكن هذا فان النار مفرطة الكيفية
مفسدة والارض معتدلة لا تفسد والنار اسرع حركة في المكان الغريب من الارض واقبل للعدم او
التفرق فلا يبطل الحس والارض ابطأ حركة واثبت وجودا في الحيز الغريب ثم حيز الارض حيز الجود
وحيز النشو للنبات والحيوان وحيز النار مضاد لذلك ولا يبعد ان نجد للارض من الاوصاف المحمودة
عدد ما نجد للنار وهب ان الحس البصري يثني على النار فليستمع ما يقوله الحس اللمسي وليس الاستضاءة
اشرف من الاستنفاع كما انه ليس الحسن الغير النافع افضل من النافع الغير الحسن اعني بالحسن الحسن المنظري
على انه لا القول الذي قالوه ولا الجواب الذي اجبنا به من جنس الكلام البرهاني لكن الاصول توجب علينا
ان نعتقد ان الارض واحدة الى ان نوضح ذلك فنقول ان الارضين كلها صورتها الطبيعية واحدة
وقد علم من قبل ان الاشياء التي صورتها واحدة فان الحيز الطبيعي لها واحد بحيث يجوز ان يجتمع كلها
فيه علما على وجه بالغ في التحقيق والتبيين فيعلم من ذلك ان الارضين الاخرى لا تثبت في مواضع اخرى
بالطبع ولا عائق لها عن الحيز الطبيعي فنقول ايضا ان الارض الحاصلة في مكانها الطبيعي لا يتحرك
بالاستقامة لما علم من قبل ولا يتحرك بالطبع على الاستدارة اذ الارض لها في طبيعتها مبدأ حركة مستقيمة



وقد بينا انه لا شيء ولا جسم واحد يجتمع فيه مبدأ حركتي الاستقامة والاستدارة والاعجب قول من
قال ان الارض دائمة الهبوط فما بال المدرة يلحقها والجوهر الارضي كلما كان اكبر كان اسبق واسرع
حركة اذ تحرك فما ظنك بكلية الارض على انا قد فرغنا من ايضاح تناهي الجهات التي اليها الحركة بالطبع
فاما القائلون انها تتحرك بالاستدارة والفلك ساكن وان الشمس والكواكب تشرق عليها وتغرب بسبب
اختلاف محاذيات اجزاء الارض المتحركة اليها وهي ساكنة واما هي في انفسها فلا تشرق ولا تغرب فيفسد
قولهم بما بيناه من سكون الارض وبان المدرة تقع على الارض على عمود وهو مسقطها ذا خلاه ولو كان ما
قالوه حقا لوجب في المدرة ان لا ينزل على عمود وشاقول البتة بل ان كان ولا بد فينزل منحرفا ولو كان للارض
تحرك هذه الحركة السريعة لكانت المدرة تتأخر عن المحاذاة ولما كان يبعد مسقط السهم المرمي الى المغرب
من الرامي كبعد مسقط السهم المرمي الى المشرق من الرامي واما ما قالته الفرقة المذكورة فامر توسط النار دون
الارض فنعم ما اجابهم عنه المعلم الاول اذ قال هب ان النار متقدمة بالشرف وهب ان الشرف يقتضي التوسط
وهب انه قد لزم من ذلك ان النار في الوسط البتة فما الزم الوسط الشرفي واما الوسط المقداري فلا مزية له
انما المزية للوسط في الترتيب والنار قابلة للتوسط في الترتيب فان مرتبتها في وسط مراتب الاجسام ومرتبة
الارض في آخر الترتيب فهذا يعطيكم مرادكم من المقابل بما عليه الوجود حتى تطيب انفسكم بتوسط النار
ولا تحوجون لذلك الى مخالفة الكل واما القائلون بسكون الارض فقد اختلفوا في سببه فقائل انها
في خلاف جهة مستقرها غير متناهية فلا مهبط لها وقائل انها محوفة محمولة على ما غمر ثقلها وقائل يقول
انها طبلية الشكل منبسطة القعر منبسطة وذلك سبب سكونها وان الثقيل اذا انبسط اندعم مثل
الرصاصة اذا بسطتها طفت على الماء وان جمعتها رسبت وكذلك حال الارض على الماء والهواء وقائل انها
وان كانت طبلية فحدبتها الى اسفل وبسيطها الى فوق ولذلك انما يكون القطع المشترك بين الافق وبين الشمس
خطا مستقيما في الرؤية لا قوسا وقائل انها كرية وانها ساكنة لا تتحرك وانما لا تتحرك لان الفلك يجذبها
الى الجهات جذبا متشابها فلا يكون جهة اولى بان يجذبها اليها من جهة كما يحكى من صنم كان في بيت مغناطيس
الحيطان والقرار والسقف وكان قد قام في وسط البيت منجذبا الى السطوح الستة بالسوية وقائل
ان السبب في قيامها تساوي استحقاق الجهات ان يكون اليها ميل وان لم يكن جذب وقائل ان السبب في
قيامها اتفاق الحركات المتساوية بها كما يعرض لمدرة او حفنة تراب يجعل في قنينة ثم يدار على قطبين
ادارة سريعة فيعرض ان يثبت الجسم الثقيل في الوسط لاتفاق الدافع المتشابه عليه من كل جانب وهذه
المذاهب كلها فاسدة وكلها يجتمع في ان يجعل الارض مقسورة على القيام في الوسط وكيف يكون الشيء
مقسورا الا في غير موضعه الطبيعي وكيف يكون الجسم محبوسا في موضع غير طبيعي الا وله موضع طبيعي
اليه يحن وما كان يكون حال الارض لو حصل في ذلك الموضع الطبيعي وهل كان يقف ايضا او يهبط
الهبوط المتوهم فان كان يقف ولا يهبط ولا يستنكر ذلك ولا يطلب له علة من العلل المذكورة فلم
نبا د الموضع الذي هو فيه مذ كان واليه يتحرك اجزاؤه يطلب لوقوفه فيه علة غير انه مكانه الطبيعي
الذي يثبت فيه اجزاؤه اذا فارقته وان كان لا يقف ايضا هناك اعني في الموضع الآخر له بل يهرب
منه فالموضع الطبيعي ليس بموضع طبيعي بل موضع مهروب عنه هذا خلف ثم يلزم كل قول خاص محال خاص
فصل في مناقضة الاراء الباطلة المذكورة في تعليل سكون الارض فاما الجاعل
سبب قيام الارض وسكونها كونها غير متناهية وانه يدعم نفسه فقد عرف فساد مذهبه لما عرف
من استحالة وجود جسم غير متناه واما الجاعل سببه لذلك قلال الماء اياها وثباتها عليه لتجوفها فوضح
بطلان قوله احوجه اياها الى ان نكر اجمعين في تعرف سبب قيام ما ليس قيامه ووقوفه ابعد من الشبهة
من قيام الارض ووقوفها وذلك هو الماء فان الاشكال القائم في سبب قيام الماء واستقراره حتى يتبع
ذلك استقلاله بحمل الارض اللهم الا ان يلتجي في امر الماء الى مثل المحال الذي التجأ اليه في امر الارض
من كونه غير متناه من الجهة التي تلينا فيكون الجواب بما قدمناه ومع ذلك فما السبب الحاكم والمكين للهواء
في الارض وما السبب المجوف للارض وهل هذه الاسباب اشياء لوازم طبيعية لجوهر الارض اعني
ان يكون فيه الهواء او الجوهر الهوائي ان يكون في اوالجوهر الارضي ان يكون مجوف الشكل اما الهواء فطلبه
لمكانه الطبيعي هو بعينه توجه الى الانفصال من الارض ولو بالزلازل والخسف واما الارض فهي

يهبط دايما عن معدن الهواء وشكلها شكل البساطة وقد علمنا انه مستدير فان لم يكن ذلك لازما طبيعيا
فهو عارض بعد الامر الطبيعي فما كان من شانه ان يكون ان لم يعرض هذا العارض او وقوعه في الارض في
او حركة فان كان دون قبل هذا السبب فما الحاجة الى هذا السبب وان كان تحركه فكيف جاء ما الفوق للهواء
تنفذت فيه فاقامته وكيف كان يكون تلك الحركة والى اي غاية كانت تكون وكذلك الكلام على جاعل الارض
مسطحة البسيطة المقابل للبسيط الحامل ايانا فاما القائل بجذب الفلك الارض من الجهات بالسواء
فيفسد مذهبه بوقوله من وجوه احدها انا نتوهم ان هذا الجذب قد زال فلا يخلو اما ان يقف حينئذ
الارض في الوسط او تتحرك فان تحركت فلا محالة انها تتحرك الى الفلك فان هولاء قد يرون ايضا ان
الفلك محيط وان الارض في المركز فان تحركت الى الفلك فقد انقلبت حركتها صاعدة بالطبع وهذا محال
وان وقفت فما دون العلة التي اعطوها لوقوف الارض بحيث لو لم يكن لكان وقوفا ايضا والشيء الذي
لا يحتاج الشيء في ان يكون نفسه الى ان يكون ذلك الشيء فليس ذلك الشيء بعلة للشيء المستغني عنه
البتة فهذا الجذب اذن ليس بعلة لسكون الارض وايضا فان الشيء الاصغر اسرع انجذابا من الشيء
الاكبر فما بال المدرة لا تنجذب الى الفلك بل تهرب عنه الى المركز وايضا فان الشيء الاقرب اولى بالانجذاب
من الشيء الابعد اذا كان من طبعه وللمدرة المقذوفة الى فوق قربا الى الفلك وهي اولى بان تنجذب الى
جهة قربها من كلية الارض وايضا فان الحركة الطبيعية المستقيمة كما قد علم انما تكون الى جهة الفراد
بالطبع والمدرة انما تتحرك لمستقرها ومستقرها اما الى الفلك واما الى حيث يتوهم المركز لكن ليس الى
الفلك والا لكانت الجهة المخالفة لحركتها اولى بها فانها اقرب فهي اذن انما تتحرك الى المركز لتسكن بالطبع
ويقرب من هذا ما تفهمه من جعل السبب تساوي الجهات في الاستحقاق كانها لو كانت مختلفة لكان
واحد منها اولى فما كان يكون ذلك الاولى الذي هو جهة مكان طبيعي او غير ذلك فان كان جهة هي مكان
طبيعي فيكون للارض شيء لو كان لكان مكانا طبيعيا فيكون الارض موجودة وليس لها مكان طبيعي
موجود فالى ان يتحرك اجزاء الارض واجزاء الارض كيف لا يصير جهة من السماء اولى لها من جهة لانها
اقرب من جهة ولم لا تنفصل النار في الوسط هذه العلة بعينها فينبغي ان يقول القائل لانها لا توجد في الوسط
الحقيقي فكذلك المدرة يجب ان لا تميل الى الوسط ثم مما ينبغي ان يعطوه لنا هو سبب حصول الارض في
هذا الوسط الى ان تبادر بحيث قد تكافأت الجهات عليه فابطلت ميله واوجبت سكونه الطبيعة توجب
ذلك قسرا واختيارا وبخت فان كانت المحصلة اياها فيه هو مقتضى طبيعته فالسكون فيه مقتضى
طبيعته وان قالوا السبب قاسر لم يمكنهم ان يشيروا الى هذا السبب فان الاجسام المكتنفة للارض ابين
لها ان يقتسر سيل الارض دفعا ولو كان المصير الى ما هنالك لكلية الارض قسرا لكان لجزئياتها قسرا
ولو كان هبوط المدرة قسرا ودفعا من الهواء المكتنف لما كانت تزجر على الموانع من الحركة والهواء
الذي يكتنفه لا يزجر البتة حتى يحمل الهواء دافعا فيدفعها ولكان الاصغر اشد اندفاعا ولكان
كلما بعد من مبدأ الحركة صار ابطأ فان القسري كذلك فاذ ليس شيء من هذه التوالي فليست كلية الارض
محصلة هنالك قسرا وايضا لا اختيارا اذ لا اختيار لها واما البخت فليس امرا يعتد بدوامه بل الامور
البختية لها اسباب متقدمة اما طبيعية واما قسرية واما اختيارية وعلى ما علمت وهذا المعنى لا ينعدمه
سبب من هذه وليس يخرج من هذه الاقسام الا حصوله هنالك بالطبع فان كانت الطبيعة حصلته بها
ثم لا يهرب عنه فيكفي بذلك بيانا ان الصدود الامر عن الطبيعة وكونه سكونا طبيعيا واما جواب من ظن
ان سكونها في الوسط على نحو سكون التراب وسط قبنة مدارة فتقريبه من هذا فان مصير الارض الى الوسط
لو كان قسرا لكان حكم المدرة في ان يكون اصغرها اسرع اندفاعا وابعدها عن المحيط ابطأ حركة
هو الحكم المذكور وايضا فان القبنة ما بالها توسط التراب دون الهواء والماء الذي فيها
فان جعل السبب في ذلك الثقل بقي السؤال في الثقل وبقي ان يطلب السبب في ان كان الثقيل يتوسطه
دون الخفيف الا ان يقال ان الثقيل في القبنة يندفع من الجهة الفوقانية بالطبع وبالدفع فاذا
توسط دفع ايضا من الهواء المداد ولم يمكن ان يخرق ذلك الهواء فان الهواء وبالجملة كل رقيق
متخلل يعرض له عند شدة الحركة من المقاومة ان لا يخرق بل ربما خرق فاذا اكتنفا التراب من فوق
ومن تحت هذان السببان تحير ووقف فاذ كان السبب في الارض هذا وهو ان بعض الجهات له

ان يقادة



ان ينقاد قسرا بالطبع وبعضها ليس يمكنه ان يجرفه فيكون الجهات المتشابهة تختلف عليه في ان جهة تهرب
عنها وجهة مثلها تشتاقها بالطبع لكن يمنع لمقاوم وهذا خلاف ما ادعوه وان كان السبب ليس هو ان
هرب ودفع من جهة دون جهة بل ليس الا الدفع فما ذا كان يكون لولا الدفع اكان يميل الى ناحية من نواحي
الفلك بعينها ام لا مطلقا حتى كان يختلف استحقاق جهات متشابهة تميل اليها وهذا محال وغير مطلق بالصفة
بالقرب على ما قلناه في جزئيات العناصر فيكون بالجملة طبيعة الارض خفيفة فلا يكون الثقل سببا لانتقالها
بالقسر الى الوسط ويكون حكم النار حكمها فيلزم ان يكون اذا وسطنا لم نقف عليها الدفع فلم يقف على   النار هو
الصعود وما بال هذا الدفع لا يحس به ولم توجه القوة وما بال هذا الدفع لا يجعل حركة السحب والرياح
الى جهة بعينها ولا يجعل انتقالنا الى المغرب اسهل علينا من انتقالنا الى المشرق والذي ظن ان ظاهر الارض
مسطح لما راه من استقامة الفصل المشترك بين جرم الشمس وبيننا لا فق لم يشعر بان القسي الصغار من الدوائر
الكبار ترى في الحس خطوطا مستقيمة بل لم يشعر ان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت كرة ونظر اليها
لا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة على تلك الدائرة راى القطع مستقيما ومع ذلك فان علم الرصد يكذبه
وموجب الطبيعة البسيطة يخالفه وكما قد اختلف الاراء في سبب قيام الارض وغير ذلك فكذلك قد اختلف
في حركات النار والهواء الى فوق وما يرسب في الماء وما لا يرسب والمدخل الى تعريفها معاودة جمل من
احكام الثقيل والخفيف **فصل في ذكر اختلاف الناس في الخفيف والثقيل و
استنباط الرأي الحق من بين ارائهم** الخفيف المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية
البعد عن المركز ويقتضي طبعه ان يقف طافيا بحركته فوق الاجسام كلها واعني بالطافي ليس كل وضع
فوق جسم بل وضعا يصلح ان يكون منتهى حركته والثقيل المطلق ما يقابله بحق المقابلة فيكون حركته
اسرع حركة الى غاية البعد عن المحيط خادعا كل جسم غيره فيقتضي ان يقف راسبا تحت الاجسام
كلها لكن الخفيف وايضا الثقيل احوال ثلثة حال لحصوله في المكان الذي يؤمه وحال لحركته مرسلة اليه
وحال لوقوفه ممنوعا دونه ففي حال حصوله في المكان الذي يؤمه هو غير مايل عنه بالفعل ولا بالقوة و
لو كان مايلا عنه بالفعل لما كان ذلك المكان مستقره الطبيعي ولو كان مايلا عنه بالقوة لكان يجوز
ان يخرج الى الفعل فيميل بالفعل عن موضعه الطبيعي اللهم الا ان يجعل القوة بالقياس الى القاسر والى
ميل قسري لا الى ميل طبيعي فالجسم الثقيل والخفيف لا يوجد فيه حال حصوله في الحيز الطبيعي ميل اليه
واما في الحالتين الاخريين ففيه ميل لا محالة لكنه في حال تحدده الحركة من ميله هو ذو ميل متأمل وفي
الحالة الاخرى هو ذو ميل ممنوع عن ان يكون عاملا فانا نعني بالخفيف مثلا ما له ميل عامل الى فوق بالفعل
فلا الممنوع خفيف بالفعل ولا الحاصل في مكانه خفيف بالفعل وان نعني بالخفيف ما له ميل بالفعل الى
فوق كيف ما كان فالمتحرك والممنوع كلاهما خفيفان بالفعل والحاصل في مكانه الطبيعي غير خفيف بالفعل
وان نعني بالخفيف ما له في ذاته الصورة الطبيعية التي هي مبدأ الحركة والميل الى فوق حال ما يجب الحركة الى
فوق والسكون هناك حال ما يجب ذلك فهذا الجسم في جميع الاحوال خفيف بالقوة ولان اسم الخفيف
يطلق على هذه المعاني الثلثة اطلاق الاسم المتشابه يجري ان يقع منه غلط لا يقع اذا فصل هذا التفصيل
وكذلك الحال في جنبه الثقيل ويجب ان يكون استعمالنا للفظة الخفيف والثقيل اذا اردنا ان نميز
صور الاجسام الطبيعية استعمالا يدل به على المعنى الثالث الجامع وان يكون استعمال الناس بنا اذا دللنا على
انفعالها انما هو على المعنى الثاني فنقول انه قد عرض للناس اختلاف في حركة الهواء في الماء الى فوق وحركة النار
في الهواء الى فوق وحركة الخشبة وما اشبهها في الهواء الى اسفل على حكم ما له وزن وثقل وطفوها في الماء
بحيث لو ارتسب فيه قسرا الطفت على حكم ما الخفة وعدم وزن فقائل ان الاجسام كلها ثقال ومتفاوتة
في ذلك ويتحرك هابطه لكن الاثقل يسبق ويضغط الاخف الى فوق حتى يمهد له الاستقرار في السفل
او الاستمرار اليه وقائل ان المقل هو الخلل والمخلخل خلل الهواء وقائل ان المقل هو اللين كما ان المهبط هو   الخلاء خ
الصلابة وقائل ان كثرة الماء واندماج الاجزاء هو المرسل وان قلة ذلك كان خلاء او غير خلاء هو علة
ضد ذلك وقائل ان الاشكال المحددة الصنوبرية هي مبدأ الحركة الى فوق لسهولة الخرق والتمكن من النفوذ
وان التكعب وبالجملة انفراج الزوايا واستعراض السطوح هو السبب في الثقل ومنهم من جعل النفوذ
الى فوق للكرة وكان كل نقطة من الكرة زاوية حادة وقائل ان الخلاء يجذب اليه الاجسام جذبا يسبق

بالاثقل فيترتب فيه الاجسام على الترتيب الذى يتوسط فيه الاثقل ثم يحيط به الاخف فالاخف واما
ما يرسب فى الهوآء ولا يرسب فى الماء فمنهم من يجعل السبب فى طفو الشئ فى الماء وفى الهوآء ايضا
اقلال النار ديات المصتعدة اياه من تحته كما ان الرطوبة الغالبة تقل من الاجسام ما لا تقله الحادية
قالوا على ان كل رطوبة فان فيه غليانا ما غير محسوس ومما يتصعد من الغليان هو مقل الثقيل حتى
ان المنبسط من الرصاصة يطفو ولا مقلات اكثر عددا مما يطفو ولا المجتمعة منها فمقلة قالوا ولهذا
ما استقلت السحب فى علو الهوآء وهى مائية ثقيلة فنقول ان هذه المذاهب كلها تجعل حركة هذه
الاجسام حركة عرضية قسرية فان كان ذلك لدفع او جذب كان الاكبر لا محالة ابطا حركة وليس
كذلك وكان المندفع كلما بعد عن المبدا وهنت سرعته وليس كذلك وكان اذا اتخذ باجسام مجوفا من
ذهب بوزن ما صنعت من ابنوس كان رسوبهما فى الماء سوآء ولم يكن المجوف الذهبى يطفو ان كان
الطفو قسريا لضغط الماء لما هو اخف منه واجتماعه تحته فيزعجه واما الخلاء فلا شئ منه اولى
بالتخلية عن الثقيل منه بالجملة فلا حيز فيه هو احرى بوقوف الارض عنده من حيز آخر ولو كان كثرة
الخلاء وجدها علة للحركة الى فوق لكانت الارض الكبيرة اخف من الصغيرة او لو كانت كثرة الملاء
وحده علة للحركة الى اسفل لكانت النار الكبيرة ابطا حركة الى فوق ولو كان السبب فى ذلك اما فى
الخفة فيكون الخلاء اكثر من الملاء واما فى الثقل فيكون الملاء اكثر من الخلاء لكان العلة فيهما
كان انما هو سبب لنفسها ان موجب للكثرة لا سبب لمضاد موجب للكثرة فان عدم السبب سبب لعدم
المسبب لا سبب لمضاده فاذا زاد الخلاء شيئا على الملاء لم يخل اما ان يكون الزيادة مانعة عن اثر
لو كثر الملاء لفعله او موجبا بنفسه امرا فان كان زيادته توجب المنع فيكون اقصى ما يوجبه ان يمنع الحركة
الى اسفل ويبطيها وان كانت زيادة الخلاء موجبة للحركة الى فوق كالعلة المحركة والملاء موجبة
للحركة الى اسفل كالعلة المحركة ويكون الحكم للغالب منهما عرض ما لا يحتاج ان نكرره من استحالة كون
الخلاء علة محركة فقد ابطلنا ذلك فى بعض الفصول المشتمل عليها الفن الاول فليقرا من هناك ومع
هذا فكان يجب ان يكون النار الصغيرة والكبيرة متساويتى الخفة وكذلك الارض الصغيرة والكبيرة
اذ النسبة بين الخلاء والملاء فى كليهما محفوظة ولو كان اللين سببا للخفة لما كان الحديد اخف
لانه اليَن بل من الزيبق واما الاشكال المحددة فانها انما تصلح ان تكون مراتية للحركة واما سببا للحركة فكيف
يكون وما هذا الا ان يقول قائل ان السيف انما يقطع لانه حاد وليس يكفى حدة السيف فى ان يقطع
بل يحتاج الى محرك غير الحدة فيقطع بالحدة ثم لم صادفت الاشكال المحددة لانها محددة تختص بحدتها
بجهة دون جهة ولم لم يكن عدم الحدة علة لعدم هذا النفاذ بل مضادة علة للنقل والنفاذ الى الجهة الاخرى
كما قالوا فى المدرة على ان نفاذ المدرة ليس بدون هذا النفاذ فان اعتبروا سكون كلية الارض
فليعتبروا من جهة النار سكون كليتها ولا يلتفتوا الى حركة النيران الجزئية او فليلتفتوا ايضا الى
الارضين الجزئية ولم لم ترسب الخشبة فى الهوآء والنار ديات المقلة فيها اكثر ولم اذا اجعل الخشبة
فى قعر الماء حيث تماس الارض ولا يتوهم هناك الغليان المذكور تندفع طافية فواضح من جميع ما اومانا
اليه ان هذه الوجوه كلها فاسدة واما نحن فنقول ان كل حركة من هذه فانما هى تتمم للمكان الطبيعى
وان كل جسم اذا حصل فى حيزه الطبيعى لم يبق له ميل فاذا كان الخشب فى الهوآء لم يكن لهوائيته التى
فيه ميل البتة فلم يكن فيه مقاومة للارضية والمائية التى فيه البتة فغلبت تلك بميلها الموجود
بالفعل فاذا كان حصل فى الماء انبعث الميل الطبيعى للهوآء الى فوق فان قوى دفعا ورد فع الخشب الى
فوق وان عجز اذعن للهبوط قسرا والذهب المجوف الذى حكينا امره انما نقله الهوآء الذى فيه آبيا
ان يستقر فى الحيز الغريب وهو فى الابنوس اقل والقار والرصاصة المنبسطة انما لا ترسب لانه
يحتاج ان ينحى من تحته هوآء او ماء كثير وذلك لا يطيعه فان اجتمع ذلك كان ما تحته مما يدفعه اقل
وتقلة المنحى على ذلك العدد من الماء اكثر من نقل ما يخص شكل ذلك الماء من المنبسط الرقيق فعلى هذا
ينبغى ان يتصور حكم الثقيل والخفيف واذ قد تكلمنا فى الاركان التى يتقوم منها كلية العالم فحرى بنا
ان نعلم ان العالم الجسمانى هو واحد او ههنا عوالم كثيرة فصل فى ان جملة الاجسام الملاقى
بعضها لبعض الى آخر ما يتناهى اليه جملة واحدة قد قال كثير من الناس ان العوالم

بوقوع



كثيرة فمنهم من انساق اليه من اصول فاسدة لكنها مناسبة للعلم الطبيعى ومنهم من انساق اليه من اصول
فاسدة وغير مناسبة للعلم الطبيعى بل هى فلسفية او منطقية فاما الطبقة الاولى فقد كان عندهم
ان ههنا خلاء بغير نهاية واجراما لا تجزى بغير نهاية وانها تتحرك فى الخلاء حركات غير مضبوطة
وانها يعرض لها اجتماعات فى احياز غير محصاة وان اجتماعاتها يؤدى الى ايتلاف هيئات عوالم
غير معدودة وهذا المذهب ينفسخ عن قريب اذا تذكرت ما عرفته من الاصول المقررة فى تناهى الجهات
وتحددها وتحدد اصناف الحركات فيمتنع بذلك انتساق هذه الاصول بهم الى اثبات عوالم غير متناهية
واما المذهب الاخير فقد قال متقلدوه ان قولنا عالم غير قولنا هذا العالم فى المعنى كما ان قولنا انسان
غير قولنا هذا الانسان فى المعنى ولا حقيقة لهذه الغيرية الا ان يكون قولنا هذا الانسان يفارق
قولنا الانسان بان قولنا هذا الانسان يدل على شخص واحد بالعدد بعينه فاذا كانت المخالفة بهذا
كان قولنا الانسان يدل على معنى جائز فى طباعه ان يحمل على كثيرين فكذلك قولنا العالم يدل على معنى جائز
فى طباعه ان يحمل على كثيرين لكن العالم ليس من المعانى التى اذا فرضنا الكثرة موجودة فيه فرضا ما جائزا
كان ذلك على سبيل ان تكون واحدا بعد آخر لانه عندهم غير مكون من شئ بل هو عندهم ابدى فيكون اذا
فرض كثرة فرضا بديات واذا كانت ابديات استحال ان لا يكون موجودة فى وقت من الاوقات واذا
استحال لا كونه وجب كونه قالوا وهذا حكم عام فى جميع الامور الابدية اذ الممكن وجوده فى الابديات
واجب فان الممكن لا يعرض من فرضه محال واذا فرض موجودا فرض ما هو غير موجود لكنه ممكن وجب
ان يكون موجودا دائما فاذا فرض ذلك الفرض وجب ان يكون مع ذلك الفرض ليس فى ذلك الفرض وهذا خلف
ولزم الخلف من فرض وجوده ممكنا غير موجود فاذن الممكن فى الازليات واجب فاذا كان كذلك لم يجز
ان نقول ان العالم واحد اذ كان يصح فرض الكثرة فيه صحة وجوب فهذه طريقة المذهب الثانى وهى فاسدة
المأخذ واما الذى هولاء من قبل ظنهم ان كل ما يخالف الجزئى الشخصى فهو كلى بمعنى واحد وهو الذى يصح وجود
الكثرة فيه ونحن قد بينا فى صناعة اخرى ان الجزئى هو الذى يمنع نفس ماهيته محمولة على كثيرين والذى
بازائه هو الذى لا يمتنع فيه ذلك وليس اذا لم يمتنع ذلك من جهة صورته او من جهة ما تعقل صورته لم يمتنع
من جهة اخرى فان الصورة الصالحة من حيث هى صورة لان يكون منها عدد فى مواد او المعقول والمفهوم
الصالح من حيث هو معقول ومفهوم ان يطابق به عدة شرفها الامور فى حصول ما هو مجوز ومستصلح
حصولا بالفعل الى ان يكون من المواد ما يفضل عن حمل صورة واحدة ولو انه امتنع وجود الحديد الا القدر
المطبوع منه سيف واحد لم يمنع كون صورة السيف صالحة لان تشكل بها مواد حديدية كثيرة فان
يوجد سيوف فوق ذلك السيف الواحد وهب ان المعقول من الانسان يمكن ان يطابق به عدة ناس
فان اتفق ان يكون الانسان الا الواحد لم يمنع ذلك فى ان يجعل هذه المطابقة للكثرة موجودة بالفعل
فكذلك الحكم فى امر العالم فان المسلم ان صورته صورة لا يمنع كونها هى هى وكونها معقولة من ان تكون
محمولة على كثرة لكنه يمنع وجود مادة مستعدة لذلك ليس يعرض مع ذلك ان يمتنع وجود عوالم كثيرة نعم
لو كان كل ما هو ممكن باعتبار نفسه لا يعرض له ان يصير ممتنعا بسبب وواجبا بسبب لكان الامر كذلك
لكن الامور التى هى بطباعها ممكنة فانها ممنوعة باسباب منها ما يعرض عليها الامتناع ومنها ما يعرض
عليها الوجود فهذا ما نقوله فى بيان ان هذه الحجة غير موجبة لما يذهبون اليه وبقى ان نوضح ان الدعوى
بنفسها كاذبة بل باطلة ولنقدم لذلك مثالا لنعرف الاحيازات الطبيعية للاجسام البسيطة او المركبات
مثلوها فى الاحكام ولنبين انها كيف يجب ان يكون فنقول ان الاحيازات الطبيعية للاجسام البسيطة
هى الاحيازات التى تقتضيها هذه الاجسام لما هى غير ممنوعة فى اوضاعها واشكالها عن الامر الطبيعى
فان اختلاف الوضع والشكل قد يحوج الجرم الى ان لا يطابق مكانه الطبيعى فاذا كان كذلك فالاحيازات
الطبيعية للاجسام البسيطة مرتبة بعضها على بعض بحسب المجاورات الطبيعية ترتيب مستدير على
مستدير مثلا لو كان يصح فيه توهم ابعاد مفطورة فاذا كانت الاحيازات الطبيعية على هذه الجملة و
كانت الاحيازات الغير الطبيعية للاجسام هى احيازات اجسام لم تحو بالطبع اذ لا حيز طبيعى الا وله
جسم طبيعى كما لا جسم طبيعى الا وله حيز طبيعى وهذا كله مفروغ عنه فيما سلف فلا يوجد حيز
غير الواقع فى هذا النمط من الترتيب فان كانت العوالم كثيرة وجب ان يكون الاحيازات الطبيعية لكل

ازليا والازلى ممتنع العدم فاذا فرض موجودا فرض ما هو غير موجود لكنه ممكن وجب ان يكون
صح

طبقة اجسام غير المرتجعة يجتمع منه لو فرضنا بعاد مفطورة ما على الكرة فيكون جماعة احياز كرية بحيز
جماعة اجسام عالم فاما ان يكون بينها خلاء او ملاء وحشو ما بينها جسم فالخلاء ممتنع ضرورة و
الجسم الحاشي يكون لا محالة اما في حيز طبيعي له او غير طبيعي له بل طبيعي لغيره فيكون على كل حال حيزه
مستديرا لكن ذلك محال اذا فرضنا المجموع غير مختص بكرة واحدة فلا احياز كرية كثيرة لطبقات
اجسام مختلفة فالحيز الجامع واحد فالحيز المجموع واحد هذا هو البيان المطلق واما ان جعل كل عالم
في الصورة كالعالم الآخر حتى يكون في كل عالم ارض ونار وهواء وماء وسماء كما في الآخر عرض ان يكون
الاجسام المتفقة في النوع تأوي اماكن طبيعية متباينة في الوضع او تأتي بالطبع وهذا قد دللنا على بطلانه
بما يجب كما اوضحنا في الاصول الكلية ان يكون مكان الارضين مكانا يصح ان يجتمع فيه جملتها كشيء واحد
وتملؤه وكذلك مكان كل واحد من العناصر واذا كان ذلك كان الارض مثلا اما مقسورة الحصول
في الجميع فلا موضع طبيعي له وهذا محال ويكون انها طبيعيا في الجميع وقد بينا انه لذلك ويكون نحوها
الطبيعي واحدا بعينه وقد فسرنا في مواضع اخرى كيف تخلصنا عن الاجسام المحددة للجهات التي
لا تخرق وما الذي ميز بينها وبين ان يكون طبيعية واحدة تتحرك بالطبع الى جهات متضادة وليس
يعد في هذا الباب كون الارض كثيرة بالعدد حتى يكون لها امكنة كثيرة بالعدد كلها تشترك في انها
وسط كما ان الارضين كلها تشترك في انها ارض وذلك انه وان كان لا نشك في ان الاجسام الكثيرة
بالعدد لها امكنة كثيرة بالعدد ولكن يجب ان تكون كثيرة على نحو يجعل الكل لو اجتمع كل المتمكن شيئا واحدا
ومكانا واحدا بالعدد على ما بيناه وهذا الاجتماع مما لا مانع له عنه في طبعه فان الطبيعة الواحدة
المتشابهة لا تقتضي الافتراق والتباين ثم كيف صارت السموات مختلفة الامكنة وايش الذي
فرق بين احيازها حتى صارت الاوساط كثيرة بالعدد وقد تقرر من الاصول المتقدمة ان السموات
علة تحدد سائر الامكنة فلا يكون سائر الامكنة علة تحدد حيزها فينبغي ان يكون لاختلاف
احيازها بحيث لا يتجاوز ولا يحصل في حيز يشترك علة غير طبيعتها وغير الاجسام الاخرى
التي انما تحدد امكنتها بها ولا محالة ان ذلك قسر ان لم يكن امرا طبيعيا لا طبيعيا من جهة الجرم ولا
طبيعيا من جهة الاجسام الاخرى وقد منعنا ان يقسر هذا الجرم في الانتقال المكاني فاذا استحال ان
يكون للمحددات المتشابهة الطباع احياز متباينة بالطبع الا بالقسر الذي هو ايضا مستحيل استحال
اوساط كثيرة فبهذه الاشياء توضح ان لا عوالم كثيرة تجانسه طبائع البسائط واذ قد بينا ان الجسم السماوي
هو الجسم المحدد للحركات المستقيمة مشتملا عليها ولا جسم خارجا عنه مباينا له في عالم آخر فبقي انه
ان كان جسم آخر فيكون محيطا به فلا يخلو اما ان يكون ساكنا لا مبدأ حركة فيه وقد قلنا ان كل جسم
ففيه مبدأ حركة واما ان يكون فيه مبدأ حركة مستقيمة وقد قلنا ان الاجسام التي فيها مبادئ حركة
مستقيمة انما وجودها في ضمن الجسم المحدد للجهات لا خارجا عنه واما ان يكون فيها مبدأ حركة
مستديرة فيكون مشاركة لها في الجنس ونحن لا نمنع كثرة الاجسام المستديرة الحركة فيجب ان يكون آخر هذا
العالم بالقياس الينا اجسام مستديرة الحركة والعالم عندنا لا بد له من جسم هو آخر الاجسام ويكون
جملة ما بين الوسط وذلك الجسم هو كلية العالم فلا جسم خارجا عنه ولا هيولى غير مجسمة اذ لا وجود
بلاغ لهيولى ولا صورة فلا يكون اذا ثم مادة خارجة متصورة بصورة العالمية فتكون صورة العالمية مخصوصة
بمادة واحدة فلتتم منها جملة امور محصورة في عالم واحد فلا يكون في الامكان وجود عوالم كثيرة فيكون
العالم واحدا تاما عظيما فيه اصناف الطبائع البسيطة الممكن وجودها والحركات المستديرة والمستقيمة
مستمرة الى الاكوان والتراكيب منها ويكون ما فيه ملئيا بان يبلغ بالواحد كمال الواجب في الحكمة
مقتضى الامكان في طبائع الوجود من غير حاجة الى تكثيره ❁ تم الفصل الثاني بعون الله ❁

## الفن الثالث في الكون والفساد وهو مقالة واحدة ❁ فصل في اختلاف آراء الاقدمين في الكون والاستحالة وعناصرهما

قد فرغنا من تحديد الامور العامة
للطبيعيات وتعريفها وفرغنا من تحديد الاجسام التي هي اجزاء اولية للعالم ومنها ينتظم هذا الكل
الذي هو واحد والاجزاء الاولية للعالم بسائط لا محالة وبينا ان بعض هذه البسائط لا يقبل الكون
والفساد وهي البسائط التي في جواهرها مبادئ حركات مستديرة ولم يتضح لنا من حال الاجسام





المستقيمة المتحركة انها قابلة للكون والفساد او غير قابلة نعم قد اوضحنا ان الاجسام التي في طباعها
ان يقبل الكون والفساد في طباعها ان تتحرك على الاستقامة فيجب من ذلك لمن احسن النظر ان بعض
الاجسام المتحركة على الاستقامة تقبل الكون والفساد فيكون بعض الاجسام البسيطة قابلة للكون
والفساد واما ان ذلك كيف يجب فلان الاجسام المستقيمة الحركة لا مبدأ للحركة المستديرة فيها وهي
في امكنتها الطبيعية ساكنة في الاين والوضع جميعا واختصاص الجزء المفروض بجهة مفروضة تكون
اما لامر عارض قاسر واما للطبع والامر العارض القاسر اما ان يكون قد اتفق ابتداء الحدوث هناك او
بالقرب منه فاختص به او اتفق ان نقل ناقل اليه ولا يجوز ان يكون ذلك الامر بالطبع لتقدم عرفته ولا يجوز
ان يكون ذلك كله لنقل ناقل حتى لو لم يكن ناقل لما كان يخرج منه اختصاص البتة وبالجملة فان القسري
يعرض على طبيعي فلو كانت الارض او غيرها من الاسطقسات ازلية لم يجب ان يكون مصير الاجزاء كلها
دائما تحت نقل قاسر ووجب ان يكون لها وضع يقتضيه امر غير القاسر الناقل بل يجوز ان يكون ذلك
في بعض الاجزاء فيبقى ان يكون العرض فيه ان الجزء كان في ابتداء تكونه حاصلا في حيز يخصص حدوثه
فيه عن بعض العلل الموجدة ما يكون عنه بعد ما كان اول حدوثه في ذلك الحيز او في حيز يؤدي به التحريك الطبيعي
منه الى ذلك الموضع من موضع كليته صار ذلك الموضع مختصا به على ما علمتنا لقا واما المركبة فلا شك
انها من حيث هي مركبة فقد تكونت بعد ما لم يكن فيجب ان يكون في طباعها لا محالة ان تفسد اذ قد بينا
ان كل كائن جسماني فاسد فقد اتضح من هذا ان الكون والفساد موجود وقد كان اتضح لك قبل ذلك
الفرق بين الكون وبين الاستحالة وبين النمو والذبول في ماهياتها وانما بقي لك الآن ان تعرف
وجود كل واحد منها فان من الناس من منع وجود جميع ذلك بل منع وجود الحركة اما من ابطل الحركة المكانية
والوضعية فلا كثير ابتهاج لنا في الاشتغال بمناقضته وان كانت العادة قد جرت بها فان لنا بمثال
آراء فلسفية في امور ليس الحكم فيها بين شغلا شاغلا عن تكلف ابانة وجوده يعني عن ابانته واما
هذه الباقية فان المشتغل في ابانة وجودها مما ينبغي ان يعتد به فقد منع قوم الكون وزعموا ان البسائط
مثل الارض والماء والنار والهواء فان جواهرها لا تفسد بل لا شيء منها يوجد صرفا في طبيعته بل
هو مركب من الطبيعة التي ينسب اليها ومن طبائع اخرى لكنه انما يسمى باسم الغالب فلا ارض صرفا ولا نار
صرفا ولا ماء صرفا بل كل واحد منها مختلط من الجميع ويعرض له في وقت ملاقاة غيره اياه ان الغالب
فيه غير الغالب فيه ان يبرز ويظهر منه ما هو مغلوب لملاقاة الذي من جنس المغلوب فيه غالب فيظهره
بان يجره الى مقاومة ما غلبه وعلاه فيستولي عليه واذا تحرك الى ذلك عرض للنظام الذي كان ان يحصل فينبغي خ
باجتماع الغوالب المغلوبات ان يحيل ويستحيل والحس انما يشاهد من جملة ذلك غالب الاجزاء التي
تبرز ويظهر فيجب ان جميعه استحال الى الغالب بان صار مثلا الخشبة او غيرها نارا ولا يشاهد
الاجزاء التي تفرق من الجوهر الآخر كالدخان مثلا ثم انما يشاهد بقية بقيت من الاول كالرماد ويشاهد
ما يبقى من الاول وقد تفرق وتشتت وبطلت تلك الصورة التي كانت له بقايا الرماد واما جوهر الماء
فلم يصر نارا البتة ولا جوهر النار يصير ماء البتة بل يتفرق ويغيب عن الحس ويرى ما يبرز ويظهر فيرى خ
للحس فيظن انه بجملته استحال فهؤلاء الطبقة يرون ان النار لا يكون من شيء بل الكامن منها يبرز ويتجلى
للحس ليس على انه حدث بل على انه ظهر وبرز وانه لا استحالة البتة وان الماء ليس يسخن بالحقيقة من النار
بل يخالطه اجزاء نارية فاذا لقيتها اليد في اول ما تلقاها يستحيل لقيتها اجزاء حارة واجزاء مبردة لقاء
لا يميز الحس بين افرادها فيتخيل هناك امرا بين الحر الشديد والبرد الشديد وهو الفتور فان كثرت الاجزاء
النارية بلغ الامر الى ان تحرق قالوا وليست الشعرة تسود بعينها وتبيض بل مرة تجري فيها في غذائها الواحق صح
اجزاء يغلب عليها في ظاهرها سواد فتخالطها وتعلوها فتسودها ومرة تجري فيها اجزاء تعلوها بياض
فتخالطها وتعلوها فتبيضها فان الدكنة ليست لونا متوسطا بين السواد والبياض بل مختلطا منهما
بان يكون اجزاء سواد واجزاء بياض يختلط ويبرزان فلا يميز الحس بينهما واذا لم يميز الحس تخيل الجميع
لونا واحدا ومن هؤلاء من يرى ان الجزء الحار مثلا ليس فيه حامل ولا محمول حتى يكون هناك جوهر وحرارة
محمولة فيه بل يجعل الحرارة جزءا بنفسها وجوهرا بنفسها ومنهم من يرى ان هناك حاملا ومحمولا لكنه
ليس من شأن الحامل ان يفارقه المحمول البتة وتشبه ان يكون بازاء هؤلاء قوم يرون ان وجود ما يسمى

كونا ولا يرون للاستحالة وجودا البتة حتى يمنعوا ان يكون الماء يتسخن وهو ماء البتة بل اذا تسخن فقد
استحال وانه ما دام ماء وبرى انه تسخن فهو مختلط وقد الجاء بعض المطالبات واحكام الفلسفة
على مذهب نضادي بعدا الى ان قال بذلك وههنا قوم يرون الاستحالة ولا يرون كونا البتة واكثر
هؤلاء هم الذين يقولون بعنصر واحد اما نار واما ماء واما هواء واما شيء متوسط بين هواء ونار
او هواء وماء فان ذا وان العنصر نار مثلا كونوا عنه الاشياء بالتكاثف فقط حتى انه اذا تكاثف
حدا من التكاثف صار هواء فقط فان تعداه الى حد اخر صار وانتكاثف صار ارضا ولا يجوز
مع ذلك ان يكون جوهرية النارية الذاتية تبطل بل عندهم ان الارض نار محفوظة في جوهرها ليس
عنها عادم التخلخل المفرط وان ذا وان العنصر ارضا قاموا التخلخل بدل التكاثف وعلوا بالعكس
وان ذا وا شيئا اخر عملوا فيه الضدين من التكاثف والتخلخل فجعلوه بحيث اذا تكاثف صار عنصرا اكثف
منه واذا تخلخل صار عنصرا الطف واخف منه من غير بطلان جوهره وههنا ايضا قوم ينكرون
وجود الكون ويثبتون الاستحالة مع فرضهم عناصر فوق واحد فمنهم من يفرض العنصر الارض والنار
ومنهم من يفرضه الارض والماء ومنهم من يفرضه الارض والهواء والنار ويلغي الماء فان الماء عنده
ليس الا هواء قد تكاثف ومنهم من يقول بالاربع ومع ذلك يقول بالاستحالة ولا يرى للعناصر
تقبل كونا البتة لكن القائلين بهذا القول قد ينقضون قولا نفسهم اذ بدا لهم ان يجعلوا القوة المسماة
عندهم محبة والفة قوة من شانها ان يتسلط مرة على العناصر الاربعة فتوحدها جسما متشابه
الجوهر بصورة الكرة ثم اذا عاد تسلطان القوة المضادة لها وهي التي يسمونها تارة عداوة وتارة غلبة
وتارة بغضة فرقتها طبايع اربعا فيكون العناصر الاربعة اذا حصلت في تسلطان المحبة فقد فقدت
صورتها التي بها هي هذه الاربعة وقد منع من ذلك وبالجملة فان طبيعة قوة قبول هذا الانسلاخ وهذا
اللبس موجودة في العناصر وموقوفة في الخروج الى الفعل على غلبة من محبة موحدة او غلبة مفرقة وهذا
شان القابل للكون والفساد واكثر من قال بالعناصر الكثيرة يلزمه ان ينكر الاستحالة في الكيفيات
الفاعلة والمنفعلة لان منهم من لا يرى لها وجودا ومنهم من يراها نفس العناصر او لازمة للعناصر
لا تفارقها فكيف يستحيل فيها وهو لا يرى ان شيئا من العناصر يستحيل وههنا قوم يريدون ان يميزوا
بين الكون والاستحالة بوجه لا يتميز وذلك لانهم يضعون مبادي الاجسام كلها اجراما غير متجزية
او سطوحا فاما الذين جعلوها اجراما غير متجزية فيقولون انها غير مختلفة الا بالشكل وان جوهرها جوهر
واحد بالطبع وانها لا تنقسم لا لانها لا تقبل القسمة الاضافية بل لا تقبل قسمة الانفصال الفعلي لانها
التي هي عدم تخلل الخلاء عندهم اذ الانفصال بين الملاء والملاء انما هو عندهم بالخلاء قالوا وان
هذه انما تتعدد عنها افعال مختلفة لاجل اشكالها المختلفة لكن ليس من شان شيء منها ان يستحيل عن
شكله ولا يتحاشون ان يجعلوها مختلفة بالصغر والكبر ثم منهم من يرى الاشكال متناهية ومنهم
من لا يراها متناهية ويتفقون في ان الاجزاء غير متناهية وانها تتحرك كما تكيفا تفق ثم منهم
من يرى حركاتها حادثة عن حركات قبلها بلا نهاية وكل حركة عن صدمة عن حركة عن صدمة وانها
ربما ارتبكت واجتمعت فيما نسمه عن الحركة ومنهم من يرى لبعض اشكالها خفة ولبعضها ثقلا
وكلهم لا يرون لطبايع هذه الاجسام كونا ولا فسادا ولكنهم يرون للمركبات منها كونا وفسادا وان
كونها عنها وفسادها اليها وان الكون هو باجتماعها وان فسادها بافتراقها وان استحالتها
باختلاف الوضع والترتيب لتلك الاجزاء في المجتمع منها اما الترتيب فمثاله ان هذه الاجزاء لو كانت حروفا
مثلا فوقع منها ترتيب في الجهات على هجاء مليك ثم حال الترتيب فصار على هجاء كلم فحينئذ لم يكن عندهم قد
فسد اذ لم يفترق ولكن عندهم قد استحال واما الوضع فبان يكون مثلا كلاهما مليكا لكن احدهما قد كتب فيه
الحروف على الترتيب المكتوب وجهات رؤس الحروف تلك الجهات والاخر قد نشا وضاع الحروف عن ذلك
وكتب مثلا هكذا م ل ى ك حتى صارت اللام جهتها الى غير جهة الكاف وهؤلاء قد تعدوا حدنا الى ان
جعلوا الاستحالة امرا بالقياس الى الادراك والاحساس لا على انها موجودة في طبايع الامور قالوا
كاللون المشرق في طوق الحمامة فانه اذا كان على وضع ما من الناظر اليه راى واذا استبدل منه وضع اخر
راى ارجوانيا وانه ليس له في نفسه سواد ولا ارجوانية بل ذلك له بالقياس الى الناظر فهؤلاء اصحاب

الاجزاء



الاجزاء الغير المتجزية واما اصحاب السطوح فانهم يرون الكون باجتماعها والاستحالة لشيء قريب مما
يقوله هؤلاء ويجعلون مبادي السطوح سطوحا مثلثة فهؤلاء بالجملة يرون انهم اثبتوا كونا
ولم يثبتوه وذلك لان الطبايع اذا كانت محفوظة في البسايط متشاكلة في الجواهر فلا يفعل الاجتماع
والافتراق امرا غير زيادة حجم وعظم ومخالفة هيئة شكل وذلك انما تغير في الجوهر او الكيف واما النحو
الذي بلغنا فيه مذهب نذكره خارج عن مذهب الفرقة المنكرة للحركة اصلا وان كان النحو حقه ان يبحث
فيه شكوك ويكفينا في غرضنا هذا ان نعدد هذه المذاهب ما عددناه فبالحري ان نشتغل الآن بتعديد
القياسات الفاسدة التي دعت هؤلاء الى اعتقاد هذه المذاهب ثم نقبل على نقضها وفسخها بحجاج عن
انفسنا

فصل في اقتصاص حجة كل فريق

اما اصحاب الكون فقد دعاهم الى ذلك
ان من المستحيل ان يكون شيء عن لا شيء اذ اللاشيء لا يكون موضوعا للشيء فاذا كان ذلك فالمتكون
ان كان موجودا فتكونه عن شيء فقد كان الشيء قبل تكونه والمتكون هو ما لم يكن قبل تكونه فالمتكون غير متكون
هذا خلف واذ قد صح بالعيان انه قد يكون شيء عن شيء فليس التكون ما ذهب اليه بل هو البروز عن الكمون
وحسب بعضهم ان الاستعداد لاكوان بلا نهاية يحوج الى ان يكون العنصر المستعد له بلا نهاية فجعل
الاجزاء المتشابهة عنده لما يكون عنه اجزاء بلا نهاية كي لا يضطر تناهي المادة الى انقطاع الكون واما
اصحاب الاسطقس الواحد فان جميعهم اشتركوا اول شيء في حجة واحدة فقالوا لما راينا الاشياء الطبيعية
يتغير بعضها الى بعض وكل متغير فان له شيئا ثابتا في التغير هو الذي يتغير من حال الى حال فيجب من ذلك
ان يكون لجميع الاجسام الطبيعية شيء مشترك محفوظ وهو عنصرها ثم مال كل واحد منهم الى اختيار
عنصر واحد فيشبه ان يكون الاقدم منهم من راى ان العنصر الواحد هو الماء ودعاه الى ذلك ظنه ان العنصر
ينبغي ان يكون مطاوعا للتشكيل والتخليق حتى يتكون منه ما هو عنصر له وكل ما هو اشد مطاوعة لذلك
فهو اولى بالعنصرية ثم وجد هذه المطاوعة كانها فصل خاص بالرطوبة والناس كلهم يعتقدون ان
الرطوبة ماء او شيء الغالب عليه الماء فجعل الماء البسيط هو العنصر قال ولهذا ما نرى الحيوانات
لا تخلق الا من الرطب وهو المني واما الذين راوا ان الاسطقس هو الارض وهم قليل وغريب فقد دعاهم
الى ذلك وجودهم جل الكاينات الطبيعية مستقرة على الارض متحركة الى مكان الارض بالطبع فحكموا
من ذلك ان الارضية هي جوهر الكاينات كلها وعنصرها واما الذين راوا ان الاسطقس نار فقد حملهم
الى ذلك ما ظنوه من كبر جوهره كانهم استصغروا حجم الارض والماء والهواء في جنبه اذ السموات المشفة
والكواكب المضيئة كلها عندهم نارية وحكموا بان الجرم الاكبر مقدارا هو الاولى بان يكون عنصرا
خصوصا والاجسام اسرع فعلا في طبيعته من النار وان الحرارة هي المدبرة في الكاينات كلها وما الهواء
الا نار مفترة ببرد البخار وما البخار الا ماء متخلخل وما الماء الا نار متكثفة وهواء متكثف ولو كان للبرد
عنصر تستمد به ولم يكن البرد امرا عرضيا يعرض لذلك العنصر الواحد لكان في العناصر بارد بذاته
وذلك شيء حار النار واما القائلون بالهواء فقد دعاهم الى ذلك مثل ما دعا القائلين بالماء
الى القول به وقالوا ان معنى الرطوبة اثبت في الهواء منه في الماء وذلك لانه مطاوعته للمعنى المذكور
اشد وما الماء الا هواء تكاثف فقرب الى اليبس منه الى التخلخل واما الارض فهي ماء
عرض له التكاثف الشديد كما تراه من انعقاد كثير من المياه السائلة حجارة واما النار فليس هي الا
هواء اشتدت به الحرارة فاضرموا واما القائلون بالبخار فقد دعاهم الى ذلك انهم راوه متوسط النسبة
الى العناصر نسبة الوسط فانه يفضي به درجة من التخلخل الى الهوائية ودرجة اخرى الى النارية ثم يفضي
درجة من التكاثف الى المائية ودرجة اخرى الى الارضية وانه ليس لهذه الخاصية لغيره وان
العنصر هو الذي يتساوى نسبته الى غيره لا غير وهؤلاء كلهم قد اشتركوا في حجة واحدة وهي التي
ذكرناها واما القائلون بالارض والنار فقد دعاهم الى ذلك ان سائر الاسطقسات يستحيل الى الاخر
الآخذين الطرفين والطرفان لا يستحيلان الى اسطقسات اخرى خارجة عنهما فهما اللذان تحلل
سائرها اليهما ولا يتحللان الى شيء آخر فهما الاسطقسان ولذلك انهما بالمعان في طبيعة الخفة
والثقل والاخران يقصران عنهما وان لا حكم اسطقسية الا للاثنين فان الاغلب في الاثنين هو
الاسطقس والنار والارض بالقياس الى غيرها اغلبان ولا شيء اغلب منهما ثم الهواء نار جامدة

مفرزة متعلقة بالماء المتحجر والماء ارض متحللة منبا لذلك لطافتها نارية فهى اخف من الارض واما القائلون
بالارض والماء فقد دعاهم الى ذلك تساوى حاجة المركبات الى الرطب واليابس فكما انها تحتاج الى
الرطب ليقبل التخليق كذلك يحتاج الى اليابس ليحفظ التخليق فان الرطب كما انه سهل القبول فكذلك
هو ايضا سهل الانخلاع له واليابس كما انه صعب القبول لذلك فهو ايضا صعب الخلع له واذا امتزج اليابس
بالرطب استفاد المركب من الرطب حسن مطاوعة التخليق ومن اليابس شدة استحفاظه له واليابس
والرطب فى المشاهدة هما الارض والماء لا غير واما الهواء فبخار مائى واما النار فهو اسخنة للحركة
واما القائل بالاربعة مع المحبة والغلبة فقد دعاه الى القول بالاربعة انه لا شىء منها اولى بان يجعل عنصرا
لصاحبه من صاحبه ان يجعل عنصرا له وان القوى الاولى هى الاربع والمزاوجات الصحيحة منها هى اربع
على ما سنحقق القول فيه بعد ثم هذه الاربع لا يتكون منها الكاينات ولا يتقيد اليها الا باجتماع من
اجزائها الى المركب وافتراق من المركب اليها ولن يجتمع منها المركب لا با فتراق يقع فيها وانه لا سبيل الى
الظن بان الشىء ينفعل بنفسه الى الاجتماع او افتراق اذ كل منفعل فانما يخرجه من القوة الى الفعل فاعل
فيه وانه من المستحيل ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها فى موضوعات باعيانها جمع وتفريق
معا وان كان من الطبيعة المركبة لا يبعد ان يصدر ذلك عنها ولكن انما يصدر حينئذ كل واحد منها
عن جزء من المركب خاص فيكون الجمع يصدر عنه عن جزء والتفريق عن آخر ويكون المصدران الاوليان
الاثنان للفعلين هما الجزآن اللذان يجب ان يكونا مختلفين فى الطباع لان فعليهما يختلفان فى الطباع
ويكون كل واحد اما قوة مجردة واما قوة فى جسم ولهذا ما يسمى القوة الجامعة هو الالفة والمحبة
واولى ما يسمى به القوة المفرقة المشتتة الموجبة تباعد ما بين المتشاكلات هو الغلبة والبغضة والعداوة
قالوا فيجب ضرورة ان يكون ههنا استقصات اربع يتصرف فيها المحبة والغلبة واذا التصرف انما هو
بالجمع والتفريق وذلك لا يوجب تغيرا فى الجوهر فلا سبيل الى ايقاع تغير فى جوهر العناصر ولذلك ما لا يرى
هذا القائل ان العناصر يستحيل بعضها الى بعض البتة ولا يراها تقبل كونا وفسادا وليس يقتصر من
فصولها على الكيفيات الاربع فقط بل يرى لها فى ذواتها الفصول من جميع الكيفيات الاخرى مع الاربع
لكنه يراها اربعا لا غير فهى عنده متناهية العدد والمقدار واما اصحاب السطوح فيشبه ان يكون
داعيهم الى ذلك هو ما اعتقدوه من ان تكون الاشياء عن العناصر انما هو بنوع من التركيب فان التركيب
يتبعه الفعل والانفعال وان ذلك الفعل والانفعال بالملاقاة والتماس وان التماس الاول للاجسام
انما هو بالسطوح فيكون اول فعل وانفعال عند التركيب انما هو بالسطوح وما كان اول ذلك فيه
فهو العنصر فالسطوح هى العناصر ولان العناصر ينبغى ان يكون بحيث يتركب منها الكاينات تركيبا
لا يؤدى الى المحال والسطوح التى يحيط بها غير الخطوط المستقيمة يؤدى تاليفها لا محالة الى فرج
بقينها فينبغى ان تكون السطوح الاول المستقيمة الاضلاع وليس فى المستقيمة الاضلاع شىء اقدم
من المثلث ويمكن ان يؤلف من المثلثات سائر الاشكال المستقيمة الخطوط كما يمكن ان تحل اليها فيكون
السطوح العنصرية هى السطوح المثلثة ثم يؤلف منها تاليف يكون منه شكل مائى وشكل نارى وشكل
ارضى واما النارى فهو الذى يحيط به اربع قواعد مثلثات فيكون صنوبرية نفاذة قطاعة مستعدة
للحركة واما الهوائى فالذى يحيط به عشرون قاعدة مثلثات فيكون شديد الانبساط قابلا للاحالة
واما المائى فالذى يحيط به ثمانى قواعد مثلثات واما الارضى فهو مكعب والمكعب ملائم مربعات
تتالف بالقوة من مثلثات وهو لتكعيبه غير ثابت ولا نافذ فلذلك هو غير منحل فان جعلوا تاليفه
بالفعل ايضا من مثلثات وجب ان يتحد والنار جزء من الارض وكذلك ان جعلوا هذه السطوح
منقسمة وجب ان تمكنوا من ايجاد كل عنصر فى العنصر الآخر قالوا واما السماوى فيحيط به اثنى عشرة
قاعدة مخمسات كل مخمس يؤلف من خمس مثلثات ويشبه ان يكون داعيهم الى ذلك شدة حرصهم على
العلوم الرياضية وابتهاج المذاهب فيها لهم وانغلاق الطبيعية عليهم اذ كان نظرهم فى الطبيعيات
والزمان ذلك الزمان والفلسفة فى الابتداء نظر المبتدى والشادى والذى لم يتمرن ولم يتدرب
فهو بعد فى الامانى فراموا ان ينالوا المشكل من الواضح وهذه المخمسات الخمسة تستقصى عليها فى اسطقسات
الجمل الرياضية فى هذا الكتاب ويشبه ان يكون من تكثير العناصر وتوحيدها مذاهب كثيرة غير ما ذكرنا

لم يعرضوا



لم يعرضوا فى المحال الذى ذكرها واما اصحاب الاجرام الغير المتجزية فان الفيلسوف الذى هذب مبادى هذه
الصنايع لقد اسهب بنى عليهم وبتوغلهم على تخطيته اياهم وتقدمهم على سائر الطوايف وخصوصا على
اصحاب السطوح قايلا انهما اخذوا مبادى محسوسة مقربة وتسعوا عليها القول نوعا من التسق ثم
حافظوا على اصولهم ولم يزيغوا عنها فاكثر الامر وذلك لانهم اعترفوا بوجود الحركة ثم صاروا الى اثبات
الخلاء لا كالذين اخذوا انحدا مسلما ان لا خلاء فاوجبوا انه ان لا حركة وذلك ان هؤلاء ساعدوا اولئك
على ما وضعوه مسلما من ان الحركة والقسمة متعلقة بالخلاء ثم كان وجود الحركة اظهر واعرف من علل الخلاء
لان هذا لا يشك فيه صحيح الراى وفى ذلك موضع شك كثير فتثبت هؤلاء ان ما هو بجنبه اوضح من جنبه
تثبتا واولئك نفقدوا قوا ولكن مع هذا الاختيار ومن هنا قالوا انه لا خلاء فيه فلا يتكثر ولا ينقسم
فكل جزء لا ينقسم وفارقوا اصحاب السطوح بان اصحاب السطوح تذبذبوا واثبتوا فى الوسط وذلك لان
نسبة الاجرام الى السطوح هى كنسبة السطوح الى الخطوط وكنسبة الخطوط الى النقط وانه ان صح تركيب
الاجسام من السطوح فلا مانع من تركيب السطوح من الخطوط والخطوط من النقط فاما ان يبطل تركيب الجسم
من الغير المتجزيات واما ان يقال بالتركيب من النقط فان بطل التركيب من النقط فقد بطل التركيب من سائر
ما لا يتجزى من الجزء الذى تركيب كليه وبقى ان الجسم يتناهى فى القسمة الى اجسام لا تتجزى وان صح ذلك النحو
من التركيب فالنقط هى الاوايل لا السطوح ولان يؤلفوا الاجسام من اجسام لا تتجزى صلابة لا لفقدان اتصال
ومساحة هو اقرب الى الصواب من ان يؤلف مما لا اتصال له فى جهة التاليف وهؤلاء ايضا فقد بذ واغنة
سائر الآخرين فى ان كان لهم سبيل الى التفرقة بين الكون والاستحالة ولم يكن لاولئك المذكورين فاما حجة
هؤلاء فقد ذكرناها فيما سلف واومانا الى سبب الغلط فيها فصل فى نقض حجج المخطئين
منهم فقد بقى الآن ان نشير ايضا الى سبب الغلط فى حجة حجة من هذه الحجج المنقضة اما القائلون
بالكمون والتداخل وان الكون ظهور الكامن فالسبب فى غلطهم هو ظنهم انه اذا كان مسلما ان الشىء
لا يكون عن لا شىء فقد صح ان كل شىء يكون عن مشابه فى الطبع وانه اذا كان مسلما ان لا شىء لا يكون موضوعا
لشىء استحال ان يكون الشىء عن لا شىء اما الاول فلانه مسلما يجوز ان يكون الشىء لم يكن عن لا شىء
ولكن يكون عن الشىء لكن الشىء ليس مثله فى النوع ولا مشابه فى الطبع ويكون مع ذلك لم يكن عن لا شىء وما قوله
فى البدو والرجل وفى البيت وفى الكرسى هل هذه الاشياء متكونة عن لا شىء فان كانت عن لا شىء فقد بطلت
المقدمة وان كانت عن شىء فهل ذلك الشىء مثل وليس يمثل وليس يمكن ان يقال ان الوجه متكون عن الوجه
والكرسى عن الكرسى تكونا بالحقيقة الا بالعرض وعلى ان الشىء عن الشىء يقال كما يقال ان الكرسى عن الخشب
وهو غير شبيه وكيف يكون الموضوع شبيها بالمركب منه ومن الصورة وقد يكون كما يكون عن شىء قبله
بطلت صورته فقبل صورة هذا كما يتخذ من الباب كرسى فيكون ايضا ليس من الشبيه واما المقدمة الاخرى
وهى ان لا شىء لا يكون موضوعا للشىء هذا اذا قيل انه كان عنه وهو موجود فيه واما اذا كان الوضع ان
الشىء كان من لا شىء اى بعد لا شىء لم يصر لا شىء موضوعا للشىء والاولى ان يقال حينئذ لا عن شىء حتى لا يقع
هذه الشبهة على انه ليس نقيض قولنا ان الشىء كان عن الشىء هو ان الشىء كان عن لا شىء او كان لا عن شىء
بل ان الشىء لم يكن عن شىء وهذا اذا كان الشىء مرادا به امر بعينه واما ان كان مهملا فلا نقيض حقيقى له
وان كان بمعنى العموم حتى يكون كانه قال كل شىء يكون عن شىء فليس نقيضه ان الشىء لا يكون عن شىء وذلك
لان معنى هذا ان كل شىء لا يكون عن شىء وهذه المقدمة ضد الاولى لا نقيضها فاما الحجة التى يشترك فيها
مثبتو الاسطقس الواحد وهى ان هذه المشاهدة بالاستقصات يتغير بعضها الى بعض فلا بد من شىء ثابت
فانما اثبت لها ان شيئا مشتركا ولم يثبتا انه جسم طبيعى ذو صورة مقيمة ابدا بالفعل حتى يطلب بعد ذلك
انه اى الاجسام فترجم فيه الظنون بل يجوز ان يكون ذلك الشىء جوهرا قابلا لصورة واحد واحد من العناصر
بعينه جسما طبيعيا بتلك الصورة واذا اخذها اكتسب اسمه ثم من رجح الماء من بينهم لما فيه من قبول
الشكل يفسد اختياره الماء بما فيه من التخلية عن الشكل فان جعل تكاثفه حافظا للشكل فقد جعل تكاثفه
مزيلا عنه الصفة التى جعلت للاسطقسية ومن رجح الهواء فخاطب بمثل ذلك ايضا ومن رجح الارض فقد
مقدمته لما فى الارض من امتناع الاجتماع بعد الافتراق والامتناع عن قبول الشكل وانه ليس كل متكون
فانما الارضية غالبة عليه فههنا متكونات هوائية ومتكونات مائية وكثير من المتكونات لا نرى فى الماء

ولو كانت الارضية غالبة لرسبت جميعها ومع ذلك فليس اذا رسب كل ما يكون دل على ذلك اكثر من ان الارضية
غالبة فيه ولم يدل على ان لا خليط للارض فيه فان الغالب غير المفرد فربما كان امتزاج من عدة وواحد
منها غالب بالنوع او بالكمية واما القائلون بترجيح النار فقد اعتمدوا فيه الاكثر وظنوا انهم صححوا
الكثرة بكثرة السموات وعظمها وقد بيّنا ان السموات كلها نارية حتى عسى ان يصح ما يقولونه وما
الذي يوجب اختصاص النار بالعنصرية لحاجة الكائنات الى الحرارة كانها لا تحتاج الى الرطوبة
وكانها لا تحتاج الى اعتدال من الحرارة بمزاج البرودة وما في ان النار قد تحضر نارا كما من اتيالي العنصر
فانه ان كان الماء نارا مستحيلة وكانت الارض نارا غير محضة فيكون من النار ما ليس بمحض واما اذا
اخذت النار التي هي مجاورة للفلك فالذي يدل على محوضتها يدل ايضا على محوضة الارض المجاورة للمركز
ومع هذا كله فما المانع ان يكون كل واحد من هذه اسطقسا لكن الواقع في جوار الفلك لا يرتفع اليه
من البواقي ما يشوبه واما التي عند المركز فان الشعاعات الفلكية والتاثيرات السماوية تمزج بعضها
ببعض بما يفيض من المياه وما يتصعد من الادخنة والابخرة الدائمة الحدوث فلا يبقى صرف وهذا
لا يتبين من امره انه ممتنع محال واما القائلون بالبخار لانه متوسط بين العناصر ونسبته الى الاطراف
البعيدة نسبة واحدة واذ كانت مختلفة بالتخلخل والتكاثف فمن سلم لهم ان الشيء اذا كانت نسبته
الى الاشياء الاخرى هذه النسبة كان اولى ان يكون عنصرا ولو كان هذا حقا لكان كل واحد من العناصر
بهذه الصفة وذلك لان الهواء ايضا اذا يبس كان نارا واذا يبس اشد كان ارضا واذا برد كان
بخارا واذا برد اشد كان ماء ولا فرق الا ان الانتقال هناك بمتقابلين وهما التكاثف والتخلخل
والانتقال هاهنا بغير متقابلين الا انه ليس يتبين بنفسه انه يجب ان يكون المتوسط الذي ينتقل الى
الاطراف بمتقابلين هو الاسطقس الاول لا سيما ان البخار ليس شيئا الا ماء قد تفرق وانبسط
كما انه ليس الغبار والدخان الا ارضا قد تفرق وانبسط فليس هو عنصرا خامسا او كعنصر بل كماء بعض
العناصر ونباته مع بقاء نوعه فانه لو انسلخ نوعه في ذلك الطريق لانسلخ الى الهوائية لا غير ولم ينسلخ
الى البخارية ولا يلتفت الى ما يقوله من يظن ان الاسطقس لا يستحيل الى آخر الا بتوسط فلا بد من بخار
فان المستحيلة مع البخار قائمة ويلزم ان يكون بين كل اسطقسين وسط آخر وليس كذلك بل الكون امر
يكون دفعة بلا توسط بل البخار مثل الغبار الا ان البخار والدخان انما تفرقا عن تسبب والغبار
تفرق عن تسبب ساحق فان جعل البخار متوسطا فبالحري ان يجعل الدخان متوسطا ان لم يجعل الغبار
متوسطا لانه ظاهر من حاله انه متفرق فقط ويصير حينئذ الاجسام المعتبر فيها هذه المناسبات
ستة فلا يكون البخار وسطا بين العناصر بل ليس البخار من حيث هو بخار وسطا بين الماء والهواء
والا لكان مكانه الطبيعي فوق مكان الماء دون مكان الهواء فلا يكون بخار كما يحركه الهواء والهواء نفسه
لا يتحرك في الهواء بل يقف بالطبع ولو في قرب حيزه من الماء فان قيل فلان لا يخرق الهواء وهو ماء اولى
فنقول ان الماء يعرض له ان يقسر والحجر بالتحريك الى فوق قد رفعنا قسرا جرما ما هو اثقل من الماء كقطع خشب كانت
اذا اشتعلت صعدتها النار القوية في الجو وليس هذا حكم البخار فانه ليس يكون البخار على نوعهم شيئا
عرض له غاز من حرارة مصعدة بل جوهر البخار هذا الجوهر ومعنى تسميته هذا المعنى حتى اذا بطل عنه هذا المعنى
لم يكن الا ماء قد كان قسر على التصعد فان لم يكن ذلك بالقسر بل كان بالطبع فكان يجب ان لا يكون مكانه
الطبيعي الا فوق الماء دون الهواء فما كانت حركته الطبيعية تجاوز ذلك الحد وتخرق الهواء فان كان هذا
التصعد والتحوز عارضين للبخار وجب لو زالا ان يبقى البخار فالقول ما قلناه من ان البخار ماء منتشر
واما القائل بالمحبة والغلبة فانه لا يرى كونا ولا فسادا للعناصر ثم ينسى ذلك فيجعل العناصر قد
تستحيل عند غلبة المحبة وتاليفها اياها وجمعها الى كرة هي مخالفة في الطبايع للعناصر ولذلك تستحيل
الكرة فتتفرق الى العناصر فيكون الاجتماع عند رده الى المادة المشتركة لا محالة ويفسخ عنها صور
العناصر ويكسوها الكرية والافتراق يخلع صورة الكرة عنها الى صورة العناصر ويلزم من وجه
ان يجعل المحبة محركة حركة خارجة عن الطبع وهي طبيعة التحريك عنده اما انه كيف يصير علة لذلك فذلك
ان الطبيعي من حركات العناصر عند الجميع وعنده ايضا بل هذا القول موجب تباعد بعضها من بعض ومفارقتها
بان تنزل الارض وتصعد النار واذا تحركت الى الاتحاد فقد خرجت عن طبيعتها والمحبة ايضا تغير

الكبرخ
الكبيرخ
بيناخ
خامس صح
الماء صح
صورخ صح





عنه مفرقة ويتحاشى من ذلك اما كيف يلزم ان يكون مفرقة فلانها يفرق بين المادة وصور العناصر فيكون
قد فرقت بين ما هو اشد مجاورة من مجاورة الاجسام المتلاقية او المتصلة بعضها ببعض وايضا فلانها
لا تجمع الا فرقا اي جمع نسب اليها واما القائلون بالارض والنار فقد اضلهم ظنهم انه لا استحالة
الا على طريق الاستقامة وهم مع ذلك يسلّمون ان الماء له استحالة الى جهة الارض واخرى الى جهة الهواء
والنار فلو كان اعتبار الاستحالة مقصورا على استقامة من جهة الى جهة من غير انعكاس لكانت المائية
انما تتجه في استحالتها الى الهوائية والى النارية ولا تنعكس حتى تكون الهوائية تتجه الى المائية والمائية
الى الارضية فاذا كان كذلك فلا واجبا ان تكون النار تاخذ في استحالتها لو كانت مستحيلة الى عنصر
آخر اخذا مستمرا في استقامة استحالة الهوائية اليها بل يجوز ان يكون بعكس ذلك وهو الذي يتصل باستمرار
استقامة استحالة الهوائية الى المائية حتى تكون النار منعكسة باستحالتها الى الهوائية ولما اقتصروا
على الارض والماء فقد جعلوا العنصر هو البرد ومعلوم انه لا يتكون عن مجرد ماء وارض الا الطين
وان اضافوا الطين ان يستغني في تميز بعضها عن بعض عن مخالطة الحار الطابخ وليس اذا كان للمركب
شيء يقبل الصورة وشيء به يحفظ فقد كفى ذلك فان اقل ما يحتاج اليه المركب هو الشكل والتخطيط بل
قد يحتاج الى قوى واحوال تخصه وخصوصا في النبات والحيوان ولا شيء كالحار الغريزي في اعانة القوى
على حفظ النوع والشخص واما اصحاب السطوح فقد غلطوا اذ ظنوا ان الانفعال اولا هو فيما يلي الشيء
اولا بل الانفعال فيما من شانه ان ينفعل ولو كان كذلك لكان السطح يحرك من يحرك الجسم بالملاقاة
قبل الجسم وكان البياض ايضا يختص قبل الجسم ولكان يجوز ان يكون نفس المماسة منفعلة بالسخونة
اذ هي مؤدية الى ذلك وبها ينفعل

فصل في ابطال قول اصحاب الكمون ومن يقرب منهم وتشاركهم في نفي الاستحالة

وذ ليس نقض القياس المنتج لمطلوب ما كافيا في نقض
المطلوب نفسه وكيف وربما انتج صادق عن مواد كواذب وربما انتج صادق لا عن قياس صحيح في صورة
فبالحري ان يشتغل بنقض مذهب بنفسه ليتوصل من ذلك الى تحقيق التفرقة بين الكون والفساد وبين
سائر الحركات ويستمد لتحقيق القول في عدد العناصر وطبايعها وفي الفعل والانفعال والامتزاج
ولنبتدئ بمذهب اصحاب الكمون واما الطائفة القائلة منهم ان في كل جسم مزاجا من اجزاء كامنة لا تتناهى فيكذبهم
ما علم قبل من امتناع وجود جرم متناه مؤلف من اجزاء فيه بلا نهاية كانت اجراما او غير اجرام كانت متساوية
الكم اذ كانت اجراما او مختلفة واما القائلة منهم بتناهي ذلك يجوزا ان يكون عن كل ماء نار او ارض او غير
ذلك على سبيل الانتقاض فيفسد مذهبه احاطتنا بان الماء اذا انتقضت عنه الاجزاء النارية المتناهية
بقي هناك ماء اذ الاستحالة نارا لم يكن كون كل نار عن ماء انما هو بسبيل الانتقاض والتمييز بل على سبيل
خلع الصورة واذا امتنع عن الاستحالة لم يكن كل ماء من شانه ان يكون عنه نار وهواء وان اضطر الى
ان يقول ان هذا الاختلاط بحيث لا يتاتى كان التمييز فيه فلم يخل اما ان يكون جميع الاجزاء النارية التي
في الماء او الهواء متواسية في شدة الملازمة للاجزاء المائية او بعضها الزم وبعضها اسلس طاعة للتمييز
فان كان الجميع متواسية في ذلك وجاز فيها المفاصلة على جزء جاز ايضا على كل جزء وان كان بعض الاجزاء
ليس من شانه ان تفاصل فان كان ذلك لطبيعة النارية فالآخر مثله وان كان لطبيعة مضافة اليها
فهو خلط آخر والكلام عليه وفي مخالطته ومفاصلته ثابت ومع ذلك فيبقى الذي لا تفاصل في طايفة
من الماء يصير بتلك الطايفة ما لا يتكون عنه نار واما ان قيل ان الماء يتكون عنه نار وهواء الى ان يتميز
الاجزاء المائية ويبقى ما صرفا لا يتكون عنه نار بعد ذلك وهو قول خير قول المخاطبين في هذا المذهب
فلا يلزم هؤلاء شيء مما قلنا البتة وكانت مخاطبتهم من وجه آخر وبالكلام المشترك المخاطب به جميع
من راى ان الاشياء التي نسميها نحن استحالات انما هو بروز من الكوامن ومداخلة مبتدأة وذلك
لان الماء اذا سخن لمجاورة النار فقيه ظن من يرى ان نارا يات فيه قد نفذت فيه وداخلته من النار
المجاورة والشركة بين المذهبين انما هي في شيء واحد وهو ان الماء لم يستحل حارا ولكن الحار نار
خالطه والفرق بينهما ان احدهما يرى ان النار قد كانت في الماء لكنها كامنة والثاني يرى ان النار
لم تكن فيه ولكن الآن قد خالطته فيجب ان نوضح فساد كل واحد من المذهبين فاما المذهب الاول فانما
يتبين لا انسان فساده بتامله حال هذا الكمون وما معناه فانه يجوز وفيه تداخل الاجسام فقد ذكروا

اخرى صح
الوقت خ
قد برزت وظن من راى ان نارا خ صح
قد كانت صح

المحال الذي قد بان فساده من كل وجه وان لم يجوز ذلك ولكن ادّوا الى مجاورة ومخالطة يكون ذلك
الكامن هو المستبطن من الاجزاء فهذا الاستبطان لا يعقل منه الا انحصارها في باطن الجسم وبعدها
عن بسيطه وظاهره فيجب ان يكون باطن الماء مكانا للكامن من النيران ويكون كيفية ذلك المكان مثل
كيفية الماء المتسخن الذي لا يفعل تسخينه امرا غير ابراز الكامن فيه الى ظاهره بل يجب ان يكون اسخن
من ذلك بكثير وذلك لان الانحصار في الباطن اجمع من الانتشار في الظاهر والمعوّل على تصديق هذه
القضية وتكذيبها هو الحس فان ظاهر الماء وباطنه واي حد وجزء اخذت منه هو في طبيعة واحدة
متشابهة وكذلك حال الاجسام السود والبيض والحلوة والمرة وغير ذلك فانها يوجد منها ما يقبل
الاستحالة الى الضد مع دلالة الحس على تشابه اجزائه وثانيه اذا استحال ايضا الى الضد لا يكون ذلك
بان يبرز شيء الى الظاهر ويكمن ضده في الباطن بل يكون اذا سخن ايضا ظاهر البارد فان باطنه ايضا يسخن
فان كان الكامن كامنا بالمداخلة التي هي محالة فيجب انها اذا انفكت حتى يخلص البارد من الحار والحار
من البارد ان يأخذ في كل منهما مكانا اعظم وليس كذلك فان الانفكاك الذي يخلص الحار ظاهر اين
البارد قد يتبعه ويلزمه العظم واما الانفكاك الذي يبرز البرد فانه ينقص الحجم نقصا تابعا للحجر
فان كان ظهور البرد يوجب فرط مداخلة والمداخلة توجب زيادة خفاء فيكون الاستعلاء استخفاء
على ان المداخلة مقتضى على المتداخلين بحكم واحد فان حكم كل واحد منهما من الاخر حكم الاخر منه
وان كان الكامن كامنا بالمجاورة فلا محالة ان للكامن حيزا يختص به فان الكامن باطنه ضد ظاهره
اعني باطنه الجرمي وليس هذا بموجود في الحس وليس هذا الوجود الا وجودا حسيا فليس هذا بموجود
اصلا ثم ما بال الماء مثلا اذا زاد ان يبرز الكامن منه من الهواء احتاج ذلك الهواء الى مكان اعظم
من المكان الذي احتاج اليه وهو في الماء ومعلوم انه اذا كان على حجمه وقدره المتقدم لم يحتج الا الى مثل مكانه
فلا يخلو اما ان يزداد تلك الاجزاء حجما او يحدث هواء جديدا او يقع خلاء لكنها اذا ازدادت حجما عرض
للاجزاء المذكورة ان ينفعل بغير التميز وهذا خلاف اصل المذهب ولا محالة انه اذا ازداد حجمها تابع
لانفعال يعرض لها او مقارن يقارنها وظاهر العلة لذلك هو التسخين وهذا اثبات للاستحالة وليس
للاستحالة عندهم وجه اثبات وان صار الهواء اكثر بهواء مضاف اليه حدث فقد حدث هواء جديد
ولزم القول بالكون مع القول بالاستحالة وكذلك لا اعتبار العكس اذا حدث من الحار بارد وطلب
حجما اصغر واما الخلاء ووقوعه فلا هو حق ولا هم يقولون به ونحن نشاهد مشاهدة لا يمكن دفعها
من استحالة الماء اللطيف حجرا صلدا وهو ادهن او اد حى فان كانت هذه الاجزاء الصلبة موجودة
في الماء كامنة فكان يجب ان يفعل في الماء من الخثورة ما يفعله تخفا هذا الحجر وتهيئتنا اياه ورججنا
اياه بقدر من الماء المقطر المقصد لها في قدره اضعاف ذلك وكلما امعن هذا المزج وزادت
الاجزاء تصغرا ازدادت الماء خثورة فكان يجب ان يكون في شيء من الماء الاول لظاهره او باطنه
خثورة ما لا اقل من الخثورة التي نجدها عند مزجنا اياها به وكذلك قد يمكن ان نتخذ مياها صادة تجعل
الجامدة مياها سائلة في الحال ولم لا والمادة مشتركة قابلة لكلي الامرين فاين هذه الاجزاء السيالة
من الحجر في باطنه او ظاهره وهل اكثر ما يظن بالكامن انه مغلوب فكيف صار غالبا ولم يحدث له زيادة
باستحالة او كون فان كانت الاجزاء الرطبة مغلوبة المقدار في الحجم فكيف صار مقدارها غالبا عند
الانحلال ولم يحدث شيء وان كانت متساوية متعادلة وكانت مغلوبة في الظاهر فلم ليست هي غالبة في
الباطن وان كان النار الباطنة هو الجسم الذي لا يحرق ولا يسخن ثم اذا جاوره متغلب فابرزه صار
محرقا مسخنا والماء الباطن على صفة اخرى فقد ثبت الاستحالة اذ صار ما ليس بمحرق بكيفيته
محرقا بكيفيته اللهم الا ان يلتجئ الى ان الحركة يحرق بالشكل النافذ فيتركوا قولهم وايضا فان كل
واحد من الاجزاء البسيطة في الخليط لا يخلو اما ان يكون مما لا يتجزى اصلا كالنقطة فيلزم ان
لا ينتظم منه ومن غيره متصل وقد فرغ من هذا وان كان جسما فيلزمه لا محالة تشكل فان لكل جسم
طبيعي شكلا طبيعيا ويلزمه ان يكون شكله مستديرا لانه بسيط ضرورة ولانه لا ينفعل ولا ينقلب
على شكله البتة واذا كانت اشكالها مستديرة لزم ان يكون هناك فرج خالية وهذا خلاف الحق
ولمذهبهم جميعا ومما يجب ان يؤاخذوا به حال الكامن وانه ما الذي يوجب بروزه ان كان طبيعية لم يجب

يقع في

اذ لا يتأتى



ان كان حركة نحو

ان لا يتأتى الى وقت او سبب من خارج وذلك السبب من خارج ان حركتها فلا يخلو اما ان يؤثر فيها اثرا ويحدث
فيها قوة حركة وانبعاث يتبع ذلك الاثر وانفعال حركة خاصة منها فيكون قد انفعل عند هذا الشيء انفعالا اخذ في
الاثر واستحال فيه وصحت الاستحالة او يكون تحرك بلا اثر ينفذ من المحرك في المتحرك بل انما يحرك بجذب
او دفع او غير ذلك فان كان الجذب او الدفع بمماسة وجب ان يكون المحرك الى خارج قد نفذ اولا الى غور
الجسم فلاقى كل جزء من الكامن الذي يبرز فيجب ان يكون كل مستحيل عندهما انما يستحيل بعظم حجمه لنفوذ الجاذب
او الدافع فيه وان كان لا يحتاج الى مماسة بل الى حد ما من المجاورة ونحن نشاهد ان مجاورة الحار يسخن ومجاورة
البارد تبرّد ونعلم ان الكامن في مكمنه قوى كثيرة وانما نفعل في الظاهر فان كان المبرز هو مجاورة الشبيه
كيف كانت فلم لا يحرك الاجزاء الكامنة المجانسة المجاورة بعضها بعضا الى البروز وان كان سبب البروز
والظهور مجاورة الشبيه وان كان المجانس ليس سببا للبروز لانه مجانس فقط بل لانه مجانس بارز فهو
يحرك الى جهته ويميل نحو مقامه فلان ينجذب الكامن الى مجاورة الاقرب اليه الكامن اولى من ان ينجذب الى مجاور
يحول بينه وبينه بالضد الظاهر اللهم الا ان يقال ان السبب في ذلك امران احدهما هرب الضد الظاهر الى
خلاف جهة الضد والثاني انتقال الضد الاخر الباطن الى شبيهه الذي هو ضد الهارب فيجب ايضا ان يكون
الظاهر البارز يهرب من الكامن اللهم الا ان يجعل الاغلب اجذب ومعلوم ان الذي يلي جسما من جهة
واحدة يحرك اليها بالاستقامة هو ما يسامته ثم ان فصل شيء نحو مباين لذلك خارج عنه لا ينفع او يقال
باشتداد القوى عند ازدياد المجاورات وهو استحالة ثم ان لم يكن الضد عند الاستحالة يكمن ولكنه
يكون مخالطا للضد مخالطة غالبة فاذا اراد ان يستحيل المستحيل تحلل هو وفارق ظاهر المستحيل او ظاهره
وباطنه فبقي الضد الاخر صرفا لم يخل اما ان يكون مع تحلله يسد ضد مسده او لا يسد مسده فان لم يسد
مسده وجب ان يكون كل مستحيل ينقص حجمه او يكون كل مستحيل يتخلخل ويتفشى فان كان قد يسد ضد مسده
على سبيل الورود من خارج لا على سبيل البروز فلم صار الشيء الذي يبرد بعد الحرارة ينقص حجمه الا ثم
الا ان يكون الذي يتحلل حارة ويظهر باردة لا يسد ضده مسده ويكون الذي يتحلل باردة بالضد وهذا
تحكم ومع هذا كله فان ذلك البارد يسخن مرة اخرى والحار يبرد مرة اخرى كل ذلك ليس دون الاول
ويجب ان يكون دونه لان المتحلل صرفه ومحضه او ترك من الضد فيه شيئا يسيرا واما المذهب الذي يخالف
الكمون ومع ذلك تشابهه في احكامه وهو ان الحار مثلا لم يبرد بالانكشاف عن بارد كمين ولكن ورد عليه
من خارج ما يخالطه وهو بارد فيغلب عليه البارد والبارد لم يسخن بانكشافه عن حار كمين ولكن ورد
عليه من خارج ما يخالطه وهو حار وانه ربما كان بعض الاجسام قوي القوة في كيفيته فيكون القليل
منه في المقدار يظهر قوة كثيرة كمن يرد زعفرانا قليلا على لبن كثير فيصبغه فربما لم يكن للوارد كثير اثر
في زيادة الحجم وكان له كثير اثر في زيادة الاثر وقد يجوز ان يكون الضد الوارد طارد الضد فربما
احتاج ان يطرد ما يساويه في المقدار وربما احتاج ان يطرد ما هو اكبر منه وربما كفى ان يطرد ما هو اقل
منه حتى يظهر اثره وربما لم يحتج ان يطرد شيئا البتة بل جاء بزيادة وهذا المذهب ليس بمذهب ضعيف
فما يدل على فساد هذا المذهب ان جبلا من كبريت يسنه نار صغيرة قدر شعلة مصباح ثم تنحى عنه يجعله
مشتعلا فيشتعل كله نارا فان كان ذلك لا استحالة وانما هو ورود المخالط من الجار فيجب ان يكون الوارد
عليه لا اكثر من جميع تلك الشعلة بل يجب ان المماسة لن يقع الا في زمان غير ذي قدر والمنفصل عن الشعلة
المداخلة للكبريت لن يكون ان كان الاخر لا قدر له فهذا الاخر كله اما ان يكون نارا حادثا عن الاستحالة او يكون
على سبيل الكمون المذكور وقد بطل الكمون فبقي الاستحالة وان كانت النار اليسيرة القدر يفعل تسخينا
واحراقا شديدا لشدة قوتها فعود الشيء الى البرد لا يخلو اما ان يكون لمفارقة تلك النار اليسيرة فيجب
ان لا يكون نقصان الحجم للكاين عند البرد امرا محسوسا بل مقدر ما انفصل وان كان ذلك لورود البارد
فيحتاج ضرورة الى بارد كثير حتى يغلب تلك النار اليسيرة او يخرجها فيجب ان يكون المقدار محفوظا ان لم يكن
زائدا اللهم الا ان يجعل النارية اذا انفصلت استصحبت شيئا كثيرا من الجسم فما بالها اذا سخنت مرة
اخرى وبانت يسيرة صرفة ليس معها الرفيق المستصحب اعادت ذلك الحجم بحاله وان كان الجمد اذا وضع
على شيء فبرد ذلك الشيء يتحلل اجزاء منه ويخالطه اياه وجب ان المداخل يطرد مثل نفسه وجب ان يحفظ
الحجم او يطرد اكثر من نفسه وجب ان يكون المعيد الى الحالة الاولى بالمخالطة حارا اكثر من البارد الداخل

وكان في

فكان الحار امنع في الفرق من البارد وهذا لا يستمر على هذا الاصل فانهم محوجون الى ان يجعلوا قليل
النارية كثير الفرق ومع ذلك فما السبب في انفصال اجزاء الحار عن الحار في جهة ما يجاوره وانفصال
اجزاء البارد عن البارد في مثلها فان كان السبب فيه حركة طبيعية فيجب ان يكون في جهة واحدة لا
وان كان السبب فيه امرا خارجا يسلب تلك الاجزاء عن مقرها فلان يسلبها عن غير الجنس اولى
فلم لا ينسلب عن المجاور بل يتمكن فيه وينسلب عن الاصل وكيف يسخن الهواء بالحركة الشديدة والماء
بالخضخضة ويزداد سخونة حتى ان المخضخض يسخن وليس هناك وارد البتة وكيف يرد هناك وارد
والجسم نشاهده متحركا عن مركزه منبسطا بحيث يرى متدافعا من كل جهة لا من جهة واحدة وبحيث
يقوى على ان يدفع شيئا ان اراد ان ينفذ فيه وكيف ينفذ جسم في جسم مملو دافع عن نفسه لا سيما
شديد اقوى من قوته في مستقره فيقدر على تفريق اتصاله ونفوذه فيه وليس يحيط بالجسم المتحرك
والمخضوض المخضخض من شي يخالطه هذه الحال وجملة النار والمتسخن بها ما يسخن ايضا ضعيفة المقاومة
مدفع بادنى نوع فكيف يكون لها لو كان المتسخن بها لا بالمخض ان يقدر اجزاؤها على خرق الجسم المجتمع
في الاناء الصلب وتحريكه والنفوذ فيه حتى يخالطه ثم يبلغ ان تموجه بالمداخلة تموجا انبساطيا
يقاوم كل صلب ثم كيف تدخل منه في الاناء الصلب لا قدر ما يتسع اما في الخلاء او في مكان اخلاه
من غيره لنفسه فاذا امتلاء لم يكن مدخل فلم يجب انشقاق لان الانشقاق فهو يجب ان المحشو في الاناء
ليس يتسع الاناء وما لم يدخل في حشوه بعد ذلك شي فمن المحال ان يكون باطنه لا يتسع غيره بحيث
ينشق عنه بل انما يكون لا يتسعه بحيث لا يدخل فيه فان دافع فانما يدافع المدخل فيجب اما ان يقل الاناء
واما ان يسعه حيث المدخل وربما كان الاملال ليس من شي آنية من حديد ونحاس فلم لا يفعل بل
شي في موضع غير مدخله وانا اذا تاملت تولد نفاخات الغليان المحشوة بجرم يندفع الى فوق وينشق عنه
الغالي وينفش هو في الجو تولدا بعد تولد بحيث لو جمع حجم الجميع لبلغ امرا عظيما صدقت بان ذلك ليس لنافذ
مداخله وصدقت بصحة القول بالاستحالة في الكيف والاستحالة في الكم ورأيت الشي يتبرأ عضوا فما
مضاعفة لنفسه من غير زيادة جرم عليه فصل في مناقضة اصحاب المحبة والغلبة
القائلين ان الكون والفساد بافتراق الاجزاء الغير المتجزية او السطوح
واجتماعها واما مذهب صاحب القول بالمحبة والغلبة فالحق نقضه بما يشاهد من استحالة
العناصر بعضها الى بعض وهو نفسه ينقض قوله اذ يرى ان للمحبة سلطانا عليها بجمعها الى طبيعة
واحدة فلا يكون نارا ولا هواء ولا ماء ولا ارضا ثم اذا عادت الغلبة متسلطة فرقت واحدثت
العناصر فيكون صيرورة هذه العناصر من شأنها ان ينسلخ عنها باستيلاء المحبة ثم يجب ان يكون على عدة
الالوان لا اكثر من اربعة لانها تكون بعدد العناصر وكذلك الطعوم وكذلك سائر القوى النباتية
والحيوانية واما مذهب من يرى ان عنصرا واحدا فيوجب الاستحالة بالفعل والانفعال لا كون
كونا فقد يبطل بما يحققه من ان اليابس وحده لا يتكون منه الكائنات ما لم يخالطه رطب ولا الرطب
وحده ان لم يخالطه يابس ولا الرطب واليابس ولا حر هناك ولا برد فانه لا يكون للمتولدات لا من
بارد صرف ولا عن حار صرف فان الكائنات لو كانت احدى هذه لم تكن الا نارا او ارضا او هواء
او ماء في طبيعته وليس الامر كذلك واذا كانت هذه العناصر والاصول نسبتها الى الكائنات هذه
النسبة واما نسبة بعضها الى بعض كما يعترفون به كانهم او يلزمهم وان لم يعترفوا به ان كل واحد
منها اذا فرض الاستطقس الاول كان راجعا الى الاخر بالاستحالة اليه ومرجوعا اليه فلا يكون كونه
اصلا اولى من كونه فرعا فاذا كانت نسبة بعضها الى بعض في كون بعضها عن بعض وبطلان كيفية
الكائن عنه عند وجود كيفية الامر الكائن نسبة واحدة ونسبتها الى الكائنات نسبة واحدة فليس
بعضها اقدم فيما بينها من بعض ولا بالقياس الى الكائن وكفى بهذا المذهب خطاء ان يجعل النارية عارضة
للماء وهو ماء او المائية عارضة للنار وهو نار فلينقض الآن مذهب القائلين بالاجرام الغير المتجزية
اما مذهب المسطوح فهو اركّ واضعف وقد سلف منا فيما قلنا ما فيه كفاية في ابطاله واما ما قيل
في مناقضتهم ان السطح لو كان له ثقل لكان يجب ان يكون للخط ثم للنقطة ثقل ثم اشتغل بان النقطة
لا ثقل لها فانها لا تنقسم وبغير ذلك مما لا وضع عنده ما للثقل فليس في ذلك بيان قد برهانيا بل قوما

من الثقيل



من الثقيل والاخرى والاولى فلا حاجة بنا الى سلوك ذلك المسلك واما مذهب القائلين بالاجرام الغير
المتجزية واشكالها فنقض مذهبهم من وجوه من ذلك انهم اذا جعلوا هذه الاجرام متشابهة الطبائع وفي
غاية الصلابة حتى لا تنقسم فلا يخلو بعد وضعهم ذلك من ان يقولوا ان اشكال هذه الاجرام ومقاديرها
امور تقتضيها طبيعتها او يقال انها امور لا تقتضيها طبيعتها بل بعرض لها من خارج فان كانت تقتضيها
طبيعتها وطبيعتها واحدة فيجب ان يكون اشكالها ومقاديرها واحدة غير مختلفة وان كان ذلك قد عرض لها
من خارج وطباعها مستعد لان يقبل التقطيع والتشكيل من خارج فطباعها مستعد لان يقبل التقطيع
بحيث يقبل القسمة والاتصال فيجب ان يكون كل جزء منها بحيث يقبل القسمة والاتصال فيجب ان يكون كل
جزء منها بحيث يجوز عليه الفصل في نفسه والوصل بغيره وايضا اذا كانت هذه الاجزاء مختلفة بالصغر
والكبر فغير مستحيل ان ينقسم سطوحها المحيطة بها بما سانت سطوح اخرى فيكون حينئذ سطوح من قسمة
واحدة غير سطوح ويكون المحاط بسطوح احدهما لا محالة غير المحاط بسطوح التي هي غيرها ويكون متصلة
جسم واحد سمه
احدهما لا محالة صح
مع الغريبة بان لها حدا مشتركا وطبيعة كل قسم طبيعة جرم منها خارج عنها فيكون الجائزات عليها واحدة
ويكون من طبيعة ذلك الخارج جواز الاتصال بما اتصل به ما من طبيعته فان لم يتصل به فلعائق قسري غريب
وقد قالوا ايضا ان هذه الاجرام تألفت منها اولا الهواء والماء والارض والنار ثم بعد ذلك بتألفها
سائر المركبات بتأليفات وان الهواء والماء والارض والنار يتكون بعضها من بعض على سبيل الانفراد
والاجتماع وان كان قوم منهم قالوا ان النار لا يتكون منها شي اخر وقالوا ان هذه الاربعة العناصر
قد تتقوم من اجرام متشاكلة الشكل مختلفة في العظم والصغر فالمثلثات المقومة للهواء مخالفة في
العظم للمثلثات المقومة للماء وانه ليس الارض كلها من مكعبات بل قد يكون فيها مثلثات لكنها كثيرة
ولا الهواء كله من مثلثات بل قد يكون فيها مكعبات ولكن متغيرة وبعضهم جعل النار اجزاء كرية
وبعضهم جعلها من مثلثات صنوبرية يحفظ شكلها وبعضهم لم يجعل شكلها محفوظا منها بل جعلها متبدلة
لها شكلا سمه
ويتجم خ
الاشكال بما فيها من لطافة ينبسط بها ويلتئم ومن جعل النار كرية جعلها كرية ليتمكن من سرعة الحركة
ولم يعلم ان الكرية معين في التدحرج وان الزاوية الحادة اعون منها في النفوذ سويا وان النار لا تتحرك
متدحرجة ومن جعلها صنوبرية جعل طرفها الذي يلي فوق حاد المقطع وجعلوا الارض مكعبة لتكون
بازاء غيرها قرة ولم يعلموا ايضا ان الارض سريعة الحركة اذا فارقت مكانها اسرع النار وان النار
تسكن ايضا ولم يعلموا ايضا ان الاحتراق ان كان يتفرق بالزاوية لا للاتصال والتكعيب خلاف ذلك
فيجب في الارض ان لا تحرق فقط لا ان يجب ضده وهو ان تبرد ولم يعلموا انه ان كان الاحراق بالزاوية
فالتبريد يجب ان يكون لضد شكل ذي زاوية ولا شكل يضاد شكلا ولم يعلموا ان الصنوبري تلاقي
بسطحه اكثر مما تلاقي بزاويته وكان يجب ان يكون اكثر احوال النار ان لا يحرق وذلك بان تلاقي
بالبسيط واذ قد حكينا صورة مذهبهم فلنرجع الى الموضع الذي فارقناه من الزامهم بغير هذه
الاجرام فنقول انهم اذا كونوا من الهواء ماء لزمهم ضرورة ان يصغروا المثلثات وينقصوها و
النقصان عندهم لا يكون الا باخذ شي وحصة من المنقوص فيجب ان ينقسم بالانفصال وكيف
جوزوا ان يكون في الارض ماء والارض من مكعبات والماء من مثلثات وكانهم جوزوا ان يثلث
المكعب فقد وجب ما قلنا بديا وايضا فان ذا العشرين قاعدة وهو الهواء اذا استحال انما يتركب
ثمانية ثمانية من اجزائه وفضلت اربعة لا يستحيل ماء وليس شي من اجزائه اولى بان ينبعث الى تركيب الهواء
منه من الاخر حتى تفضل اربعة باعيانها يلزم ان يتركب منها لا محالة نار وجسم اخر ان امكن ان يعطل
تركيبه ولا يكون شي البتة وعندهم ان لا تركيب الا وهو احد هذه العناصر او المركبات منها فالماء
اذا صار هواء وصار اعظم حجما وصارت المثلثات اصغر فكيف يكون ذلك الا ان يكون قد تخللها
اكبر خ
جسم غريب فلا يكون ذلك هواء بسيطا او يكون قد تخللها خلاء تبعدت به تبعدا يتصل به الحجم
الهوائي فيلزم من ذلك ان يكون نوع من الجمع والتفريق يوجب ان يكون بين الاجرام بعد ملاق محدود
ونوع اخر يوجب خلافه حتى يصير الجمع والتفريق والتأليف نفسه مما يوجب في طباع تلك الاجرام ان يهرب
بعضها من بعض هربا الى حد محدود وتحدث لها حركات عن طباعها لا عن قاسر هي حركات متضادة
مخالفة بها تنبسط الى حد محدود وهذا كله محال فان كان الماء انما كان ماء من قبل ان صار هواء

التخلخل خ

باشياء مختلفة لان عند استحالته هواء ولم يستحيل هواء وتمام الاشياء المختلفة كانت هي الجامعة المفرقة
ما بين الاجزاء التي تباعدت عند استحالتها هواء ولم يستحيل الهواء مرة اخرى ماء من غير ان يكون فيه تلك المختلفات
ومن غير ان يأتيه شيء من خارج ثم ان كانت التركيب من هذه الاجسام من غير احوال وشروط اخرى وحدود في
الطبيعة تقدرها على حدود محدودة من القرب والبعد توجب مغايرة في الطبايع فواجب ضرورة ان يكون
التغاير في الطبايع غير متناه ضرورة لانه وان كان لنا ان نجعل لكل طبيعة حدا في اللطافة والتخلخل وفي
وقوع الخلاء في خلله لذلك الحد عرض اذا تعداه صار في نحو غير فيصير كل حد من ذلك متناهيا الا ان ما كان
العناصر هي الاربعة على ما اصلوها وكان لكل منها في ذلك الحد لا يعدوه وكانت الحدود لا محالة محدودة بين
اطراف فان اخذ ما بين الاجزاء بعد اكثر من البعد الذي بين اجزاء النار مثلا وجب ان يحدث نوع آخر من التأليف
خارجا عن تاليف الاربعة وليس لازدياد حدود الابعاد حد ونهاية اللهم الا ان يجعلوا البعض لا ربع
حدا في التخلخل غير متناه حتى اذا كانت اجزاء اربعة يكون منها الصنوبرية النارية وواحد منها بالحجاز والآخر
بالعراق والباقيان على مثل ذلك من بعد كانت من الجملة نار واحدة والعجب العجيب تجويزهم ان يكون جسم
واحد من اجزاء متباعدة متفرقة في الخلاء ولو بعد قريب فان الافتراق اذا حصل لم يحصل منه نار واحدة
ولا ارض واحدة الا في غلط الحس واذا لم يكن نار موجودة واحدة لم يكن نيران كثيرة بالفعل فما معنى
تاليف النار والهواء من تلك الاجزاء والصورة هذه الصورة ثم لو اصطلح مصطلح اجزاء المؤلف من اربع
قواعد مثلثات حتى اجتمعت وتلاقت لم يخل اما ان يكون يبقى النارية فيكون النارية ليس التخلخل بالخلاء شرطا
في وجودها او تبطل فيكون تاليف موجود وليس عنصرا او لحمن عنصر وقد منعوه وبئس ما عملوا اذ كانت
هذه الاجرام بافرادها لا كيفية لها عندهم ويحدث كيفيتها بالاجتماع وكان يجب ان يكون تاكيد الاجتماع
اعمل في تظاهرها على حدوث الكيفية منها ثم من العجايب ان يكون الاجرام لا كيفية لواحد واحد منها وفي
مجموعها حرارة او برودة وليس ذلك البتة في فرد من ذلك المجموع حتى لو مس الجملة ولم يمس الا كل واحد
من اجزائها الماء ملاقيا حينئذ لما يساويه فان كان ذلك الواحد لا يؤثر فيما يلاقيه وكذلك كل واحد آخر فليس
يكون عن آحاد المماسات فعل وانفعال بل سلامة والجملة غير سالمة ولا مستحيلة فان كان الاجتماع يوجب
ان يحدث الحرارة سارية في الجميع حتى يكون في كل فرد ايضا بحادة قريبة مما لو انفرد عنه لم يكن فيكون
من شانها ان يستحيل في الكيف وقد امتنعوا من ذلك وهو ينافي مذهبهم ثم لا يشك
في ان للاجرام حركات طبيعية فان كانت الحركات الطبيعية تصدر عن جواهرها وجب ان يكون حركاتها
متفقة وان لا يكون في العالم حركات طبيعيان متضادتان وان كانت تصدر عنها لاشكالها واشكالها
غير متناهية عند بعضهم فالحركات الطبيعية غير متناهية وقد اوضحنا انها لا تكون الا متناهية
وهي متناهية عند آخرين منهم لكن كثيرة جدا فوجب ان يكون اصناف الحركات الطبيعية كثيرة جدا وليس
كذلك على ما علمت ورأيته فان الحركات الطبيعية المتضادة موجودة وقد عرف من حالها انها انما تصدر
عن قوى متضادة فيجب ان يكون في الاشكال اشكال متضادة وقد منع ذلك واما ما ظنوه من ان عدم
الزاوية ضد لذي الزاوية فيجب ان يكون للمستدير ضد وليس كذلك فانه ان كان للمستدير ضد ففرضنا
المستدير نوعا واحدا او فرضنا من المستدير نوعا واحدا وجب ان يكون اضداد المستدير انواعا من
الاشكال بغير نهاية او امرا جنسيا اعم من كل شكل مضلع متنوع وضد الواحد في النوع واحد في النوع
او كون هذه الاجزاء غير متناهية وخصوصا على قول من يقول ان صورها متناهية فان ذلك بين البطلان
مما قيل في امر غير المتناهي فاما الذين يعترضون على هؤلاء ويقولون ان الاجتماع والافتراق لا يغير
الطبايع والصور كما ان الذهب اذا سحل ثم جمع فان هذا ليس باعتراض صحيح فانهم يقولون ان
السحل لا يرد الذهب الى اول التاليف الذي يكون به ذهبا بل هذا الذهب المحسوس عندهم ذهب كثير
وهذا الماء المحسوس عندهم مياه كثيرة متجاورة وان اول اجتماع ذهبي ومائي غير محسوس فكيف يجيز
بالتفريق اذا وقع فيه وركب الترياق من ادوية مختلفة تحدث فيها صورة الترياقية بالاجتماع ثم
لا يفقد بعد امتزاجها على ان يقسمها الحس البتة قسمة تخرج الاقسام عن الترياقية وليس في ذلك
ان الترياقية لم يحدث عن اجتماع وامتزاج وكذلك الذي يقال لهؤلاء ان الهواء لا شكل له والماء لا شكل له
وانه يقبل كل شكل اما اولا فهذا كاذب فان الماء اذا لم يعرض له عارض بالقاء يتشكل كريا وكذلك

للهواء



للهواء وجميع البسائط واما ثانيا فان هؤلاء انما يوجبون الشكل المذكور للماء الواحد بالتاليف الاول
وما بعد ذلك فلا يمنعون البتة ان تأتلف الجملة الكثيرة منه على اشكال متفق لها ولا يوجبون لمجموع المياه
شكلا يوجبونه لاول التاليف لها وكذلك ما قيل من ان الجسم السائل ينعقد حجرا او المنعقد يستحيل ماء من
غير اجتماع ولا افتراق ولا انقلاب من هيئة ووضع فانه ان زيد في هذه المقدمة شرط الادراك بالحس
حتى يصدق ويسلم لم يلزم شيء فانه ليس يجب شيء اذ لم يكن افتراق واجتماع محسوس ان لا يكون البتة وان لم
يشترط بل ادعي انه لم يحدث فيها اجتماع وافتراق واختلاف ترتيب ووضع ولما لا يدركه الحس لم يسلم هذه
الاعتراضات عليهم اشبه بالتكلف والتعسف فلنرجع الآن الى التفرقة بين الكون والاستحالة

**فصل في الكلام في التفرقة بين الكون والاستحالة**

قد علمت انا عرضنا في مناقضة هؤلاء
انما كان بسبب تفصيل امر الكون والاستحالة ثم احوجنا ذلك الى ان تكلمنا في امر العناصر وناقضنا مذاهب
في العناصر معترضين مناقضتنا اياها على غرض لنا آخر وهو معرفة العناصر والاولى ان نقدم اثبات امر الكون
والاستحالة فنقول ان المشاهدة تؤدي بنا الى ان نحكم ان ماء صار لا بحجر وقد دلت التجربة على ان قوما يسيلون
الجمادة ماء ويعقدون المياه جامدة وان الهواء الصافي من غير انحياز بخار اليه ينعقد سحابا فيسيل ماء
وثلجا وهذا شيء شاهد في قمم الجبال الباردة وقد شاهدنا الهواء الصافي اصفى ما يكون وبالجملة على ما يكون
في الشتاء من الصفاء ينعقد دفعة من غير بخار ينضم اليه او ضباب ينشأ ونحوه فيصير سحابا اسحم ويلقي
الارض ويتراكم عليه ثلجا بكليته وتقدار ذلك مقدار دفعة في دفعة فيعود الهواء صافيا لحظة ثم ينعقد
ويدوم هذا الدور حتى انه ينعقد من هذا الوجه على تلك البقعة ثلج عظيم لو سال لغمر واديا كثيرا وليس الا هواء
قد استحال ثلجا وماء وقد يوضع القدح في الجمد مدفونا فيه ويترك فلا يزال يجتمع على صفحته الباطنة من القطر
اجتماعا بعد اجتماع حتى يمتلئ ماء وليس ذلك على سبيل الرشح فان الرشح من الماء الحار اولى وايضا فان هذا القدح
او آلة اخرى تجري مجراه اذا لم يدفن كله في الجمد بل بقي منه طرف بارز ولا على الجمد اجتمع ايضا على طرفه القطر
لان البرد ينتهي اليه فيكون ذلك على سبيل احالة الهواء ماء لا على سبيل الرشح اذ الرشح يكون بحيث يلاقي الماء
الراشح نفسه وربما كان ذلك الجمد لم يتحلل منه شيء ولم ينعدم بل كلما كان الجمد ابعد من التحلل كان هذا المعنى
اغزر وبعكس هذا يستحيل الماء هواء بالتسخين واما استحالة الاجرام نارا فمثل الكير اذا الح عليه بالنفخ
وخنق الهواء فلم يترك ان يخرج ويدخل فانه عن قريب يستحيل ما فيه نارا ويحرقه وقد علمت كيف يستحيل دهن
البلسان في دفعة واحدة نارا وليس ذلك الا باستحالة ما فيه من العناصر والحطب اذا كان رطبا عصى
النار فاجتمع منه دخان كثير هو الاجزاء العاصية منه واذا كان يابسا لم يجتمع منه شيء او كان قليل الاجتماع
بالنسبة الى ما يجتمع من الرطب وليس يمكن ان ينسب هذا الى ان الاجزاء الارضية في الرطب اكثر فان الثقيل الذي
صعد بالقسر فيه اغزر فانه ربما كان هذا اليابس اثقل ويكون ما يدخن منه وما يرمد مجموعا اقل بل
المائية عسرة الاستحالة الى النار لشدة المضادة وممانعة لما يقاومها من الاستحالة والارضية اليابسة
اشد استحالة الى النارية ولو كانتا لا يستحيلان معا بل يتصعدان فقط لكان الدخان عنهما واحدا اذا
جمع فان الدخان في احدهما اقل مع انه ليس في الترميد اكثر فقد استحال ما فيه من الارضية الى غير
الارضية ولا غالب هناك الا النار فقد استحال الى النارية فظاهر بين من هذا ومما اشبهه ان هذا اذا
لم يكن على سبيل الكون ولا على سبيل الاجتماع والافتراق بل لم يكن الا على سبيل الاستحالة في الجوهر
فالعناصر يستحيل بعضها الى بعض والمركبات قد يستحيل ما كان من هذا النوع الى نوع آخر كالحنطة يستحيل
دما والدم يستحيل عظما ودماغا وغير ذلك فما كان من هذه الجملة يبقى نوع الجوهر من حيث هذا المشار اليه
ثابتا كالماء يسخن وهو ثابت بشخصه فهو استحالة وما كان لا يبقى نوعه عند تغيره كما ضربناه من المثل
فهو فساد فالكون المطلق هو الكون الجوهري والكون المقيد كقولهم كان ابيض وكان اسود فهو الاستحالة
او شيء آخر من التغيرات التي ليست في الجوهر وهذا شيء بحسب المواضعة وقد كان بعضهم يرى كون اشرف
الاسطقسين واكبرهما وجودية عن اخسهما كونا مطلقا وعكسه كونا مقيدا وقد اوردوا ايضا آراء اخرى
لا حاجة بنا الى مناقضتها ونقضها فان اضاعة الروزجار فيها من التبذير ثم لا يجوز ان يكون الجوهر واقعا
عن لا جوهر فانك تعلم ان ما يكون عنه الجسم لا يكون الا الجوهر المادي والجوهر المادي لا ينفرد مجردا
وكل جرم يقبل كله او بعضه الكون والفساد فليس يخلو اما ان يكون قبل بكليته فلا شك فيه وان قبل

جزء منه وهو مشارك له في نوعه فطبيعة نوعه قابلة للكون والفساد وقد بينا من قبل انه اذا كان كذلك فليس غير
كائن وما ليس غير كائن مما هو موجود فليس بازلي فعناصر الكون والفساد غير ازلية بل وجودها عن كون بعضها
من بعض فيجري بنا الآن ان نعرف ان الفعل والانفعال كيف يجري بين هذه والفعل في هذا الموضع
يعني به تحريكا في الكيف ونعني بالانفعال التحرك كما تحمي نحوا ما علمت من صورة ذلك في مواضع اخرى فنقول ان
ذلك يكون بمماسة فانه لو لم يكن بمماسة لم يخل اما ان يكون بنسبة اخرى وضعية او يكون كيفما اتفق ولا يجوز
ان يقال ان ذلك كيفما اتفق والا لكان الجرم يتسخن قبلنا مما يسخنه قبلنا بالمضادة كيف كان وضعه منه
فكان الجسم يسخن لان نارا مثلا موجودة بعد ما يسخن نحا عنه فاما ان كان على نسبة وضع آخر غير
المماسة فيقتضي نوعا من المحاذاة والقرب فان المتوسط اذا كان لا يسخن ولا يبرد لم يسخن المنفعل الابعد
ايضا ولم يبرد وان سخن المتوسط فهو المؤثر القريب ويؤثر بمماسة لا محالة فالفعل والانفعال انما يجري
بين الاجسام التي عندنا الفاعل بعضها في بعض اذا كانت بينها مماسة ولاجل ذلك جرت العادة بان يخص
هذا المعنى في هذا الموضع بالمماسة حتى اذا التقى جسمان ولم يؤثر احدهما في الآخر لم يسم في هذا الموضع
مماسة وان كان احدهما يؤثر ولا يتأثر قيل انه يماس المتأثر عنه ولا يماسه المتأثر فكان المماسة في
هذا الموضع ملاقاة مؤثر ولا بد من ان يكون له وضع ويلزمه ان يكون ذا ثقل وخفة اذ قد تبين ان
الاجسام القابلة للتركيب والمزج بهذه الصفة وقد يطولون في هذا المعنى بما لا فائدة فيه فان الفاعل
من هذه الاجسام يفعل بالمماسة وقال قوم من الاقدمين ان الفاعل ما لم يتغير في نفسه حالة من المنفعل
لم يفعل فيه ولم يبد وان غاية ما يفيده هذا التغير هو التمكن من زيادة اللقاء فان حصل اللقاء من
غير تغير حصل الفعل في المنفعل وكان المعين بالذات هو اللقاء والمماسة لكن الفاعل كلما كان اكثر
مخالطة كان الانفعال افشى والاجسام العنصرية اذا تلاقت فعل بعضها في بعض فكان كل واحد منها
يفعل بصورته وينفعل بمادته كالسيف يقطع بحدته ويكل وينثلم بحديده ويفعل كل واحد منها في ضده
في النوع الشبيه له في الجنس المشارك في نوع مادته وهذا الانفعال لا يزال يستمر الى احد امرين اما ان يغلب
بعضها بعضا فيحيله الى جوهره فيكون كونا في نوع الغالب وفسادا في نوع المغلوب واما ان لا يبلغ
الامر باحدهما ان يغلب على الآخر حتى يحيل جوهره بل يحيل كيفيته الى حد تستقر الفعل والانفعال عليه
ويحدث كيفية متشابهة فيهما يسمى المزاج وهذا الاجتماع يسمى الامتزاج فان وقع اجتماع كما بين دقيق
الحنطة والشعير ولم يجر بينهما فعل وانفعال لم يسم ذلك امتزاجا بل تركيبا واختلاطا ومن الناس من يستعمل
في هذا الموضع لفظة الاختلاط مكان لفظة الامتزاج ثم قد اجتمع المشاؤون من آخرهم ان الامتزاج لا يقع
اذا كان البسيطان محفوظين ولو كانت البسائط محفوظة على حالها لما كان يوجب اجتماعها لحمية او عظمية بل
لكان المركب انما يخفى بسائطه حسا وهي موجودة فيه حتى لو كان الحس البصري في غاية القوة على الادراك
لكان ذلك الانسان يرى في اللحم ماء وارضا ونارا وهواء متميزات فلا يكون حينئذ اللحم بالحقيقة
لحما بل بحسب رؤية انسان دون انسان وقالوا ولا اذا فسد احدهما ولا اذا فسد كلاهما فان الفاسد
لا يصح ان يقال له ممتزجان ولا الفاسد والباقي ثم قال المعلم الاول بعد ذلك فالممتزجات ثابتة له
بالقوة او قال لكن الممتزجات قوتها ثابتة وعنى بالقوة الفعلية التي هي الصورة لم يعن انها تكون موجودة
بالقوة التي تعتبر في الانفعالات التي تكون للمادة في ذاتها فان الرجل انما اراد ان يدل على امر يكون لها
مع انها لا تفسد وانما يكون ذلك اذا بقيت لها قوتها التي هي صورتها الذاتية واما القوة بمعنى الاستعداد التي
في المادة فانما يكون مع الفساد والرجوع الى المادة او قد يكون مع الفساد فانها لو فسدتا ايضا لكانت ثابتة
بتلك القوة فان الفاسد هو بالقوة للشيء الذي كان او لا او يرجع اليه لكن المفسرين يتبلبلون في ذلك
بسبب اضطرابهم في التفرقة بين الصورة والاعراض الدالة على التفرقة بين الصورة الطبيعية لهذه الاجسام
وبين كيفياتها ولظنهم ان هذه الكيفيات كلها او بعضها صور لهذه الاجسام مع انها تقبل الاشتداد والضعف
فيقولون انهم طريقة ان كيفياتها تكون محفوظة ومكسورة السورات فتكون الاجسام بالقوة نحو العقل
فلننظر في قولهم هذا فنقول لا يخلو اما ان يعنوا انها وهي مثلا ماء وارض ثابتة بالقوة ماء وارضا او ثابتة
بالقوة على حكم الكمالات للماء والارض فان جعلوها بالقوة ماء وارضا فقد فسدت لكنهم يقولون انها
لا تفسد بل صورتها تنكسر وكيفياتها تضعف ومع ذلك فان بعضهم يرى ان النار العنصرية غير ذات سورة

فلا محالة



فلا محالة ان سورتها تنكسر بتغير وذلك التغير اما ان يكون بتلطيف الماء مثلا الصورة المائية حتى يصير
لا ماء او مع بقاء صورة المائية حتى يكون الماء ماء والارض ارضا فان صارت بهذا التغير غير ماء وغير ارض
فهذا فساد وان كان الماء ماء والارض ارضا لم يبطل عن كل واحد منهما صورته التي اذا بطلت لم يكن ذلك
ماء وهذا ارضا لم تكن الاستحالة في طبيعة النوع وخصوصا وقد سلموا ان الصور الجوهرية لا تقبل الاشتداد
والاضعف فاذا كانت الارض قد انتقصت ارضيتها حتى صارت ارضا ناقصة وكانت الارضية تقبل الاشتداد
والاضعف فانه انما انتقص ارضيتها لا محالة بدخول طبيعة اخرى عليها او لا دخولها كانت تلك الطبيعة خالصة والآن
انما دخل شطر منها فتكون مع انها ارض ناقصة شيئا آخر كنار او ماء مثلا ناقصين فيكون شيء واحد نارا او (ناقصاً صح)
ارضا معا ناقصين ويكون بالقياس الى النار الصرفة ارضا وبالقياس الى الارض الصرفة نارا وهذا محال
فان النار في عرض ناريتها نار وليست ارضا البتة والارض في عرض ارضيتها ارض ليست نارا البتة على انهم
يعترفون بان هذا الانكسار ليس الا في الحر والبرد والرطوبة واليبوسة وانت تعلم ان الماء لا تزول مائيته
بان يسخن شديدا ويغلي فضلا عن ان يفتر فيكون التغير الذي يعرض انما هو في الكمال الثاني للماء لا في الكمال
الاول الذي هو به ماء فاذا كانت هذه الاستحالة لا تبطل طبيعة النوع فليست هذه الاستحالة هي التي في
الجوهر فهي لا محالة في كيف جوهر محفوظ فانه جوهر غير محفوظ فانه مكيف واما المعلم الاول فقال ان قواها
لا تبطل وعنى بها صورها وطبايعها التي هي مبادئ هذه الكمالات الثانية التي اذا زال العائق صدرت
عنها الافعال التي لها فخبط هؤلاء انه يعني القوى الاستعدادية ولو ان الهيولى الاولى كان يجوز ان تبقى
مجردة لكانت قوى الاسطقسات الاستعدادية التي بها يقال للشيء انه بالقوة نار وارض وغير ذلك غير باطلة
فضلا عن المزاج الذي يصرح انه ليس فيه فساد فما يكون الفائدة في هذا الكلام فينبغي لنا ان نصرح نحن بالحق
نحو من نحوهم ولا يدركونه ان كل واحد من الاسطقسات له صورة جوهرية بها هو ما هو ويتبع هذه الصورة
الجوهرية كمالات من باب الكيف ومن باب الكم ومن باب الاين فيختص كل جسم منها ببرد او حر من جهة
تلك الصورة ويبس ورطوبة من جهة المادة المقترنة بالصورة ويقدر من الكم طبيعي وحركة طبيعية وسكون
طبيعي فيكون تلك الصورة تفيض عنها في ذات ذلك الجسم قوى بعضها مما لها بالقياس الى المنفعل كالحرارة
والبرودة الطبيعيتين وبعضها بالقياس الى الفاعل المشكل كالرطوبة واليبوسة الطبيعيتين وبعضها
بالقياس الى الاجسام المكتنفة له كالحركة او السكون الطبيعيين والماء انما يفيض في جوهره عنه البرد
اذا كان على طبيعته ولم يعق كما يتحدد اذا كان على طبيعته ولم يعق وانه قد يفوته هذه الكيفية لقاسر يسخن
كما يفوته تلك الحركة ويقبلها لقاسر زائد الى فوق فيحدث فيه ميلا غريبا وكما ان الماء اذا سخن فيصعد بالتبخير
او تخلخل الاجزاء الارضية ايضا فتصعد بالتبخير تكانت التبخير محدثة الميل الى فوق كذلك
اذا انبعثت السخونة عن الطباع احدثت ذلك الميل من الطباع هذا ان سلم ان صعود الماء وصعود اجزاء
الارض انما هو لتسخنها لا لمخالطة النارية المصعدة اياها وسنوضح ذلك في فن آخر واما اوردنا
ما اوردنا من ذلك مثلا لا وضعا ولو كانت البرودة المحسوسة صورة المائية لفقد صورتها وهي (الكائنة المائية صح)
مغلاة وليس كذلك بل هو عند الغليان ماء بعد ولو كانت الرطوبة المحسوسة ايضا صورة الماء لكان
الجامد قد خرج عن طبيعة الماء وصورته وصار اما اصلا واسطقسا آخر واما مركبا وليس احدهما
ولو كان الميل الذي بالفعل صورة للماء لكان الماء المزحوح الى فوق وقد صح انه يصعد بعد مفارقة الزاج ميل
يحدث فيه اما فاقد لصورة المائية واما يجتمع فيه بالفعل ميلان ذو ميل مصعد وذو ميل مهبط كل منهما بالفعل
وقد قيل في هذا ما قيل وقد بان فيما سلف ان الطبيعة غير هذا الميل بل هي مبدأ هذا الميل وكذلك فاعلم
ان الطبيعة غير الكيف المذكور بل هي مبدؤه وقد علمت ان الطبيعة ليست مبدأ الحركة المكانية والسكون فيها
فقط بل مبدأ لجميع الحركات التي بالطبع والسكونات التي بالطبع وكذلك فاعلم ان طبيعة الماء هو الذي
يغير الماء الى هذا الكيف ويحفظه عليه وان تلك الطبيعة اذ لا اسم لها فيستعار لها عن الفعل الصادر
عنها اسم فتارة يسمى ثقلا وتارة برودة ورطوبة فانها اذا اعتبر ما يصدر عنها من الميل المحيط سميت (يسمى صح)
ثقلا وانما هي مبدأ الثقل واذا اعتبر ما يصدر عنها من الكيفية سميت بردا وانما هي مبدأ البرد وهذا كما يسمى
نوع في الانسان نطقا او ضحكا وانما هي مبدأ النطق والضحك واذ قد مهدنا هذه المقدمات فنقول ان الطبيعة
المائية محفوظة في الممتزج واما الكيفيات فهي منكسرة لا باطلة بطلانا تاما فهذا القدر هو القدر

من الاستحالة التي يوجبه المزاج فتكون الكمالات التي تكون لكل واحد من العناصر معدومة بالفعل موجودة
بالقوة القريبة كقوة النار على الصعود ولا قوة الماء على الصعود فلا يكون العناصر موجودة بحالها
مطلقا محفوظة على ما هي عليه ولا فاسدة كلها ولا فاسدة بعضها فيكون كل استطقس من جهة نوعه
انه ماء مثلا جسم طبيعيا بصفة ومن جهة كما له الثاني مثلا انه بارد بالفعل وكما ان العالم كاملا ومن
جهة انه انكسر بالمزاج استطقسا في المركب وكلما كانت الاجزاء اشد تصغيرا كان اقرب الى المزاج لان كل
واحد يكون اذعن للانفعال عما يكتنفه ويكون كل واحد اوصل في التأثير الى كل واحد فلذلك ما كانت
الرطوبة اسهل امتزاجا اذا المركب لزجة فان اللزجة اعسر انفصالا وانفصاما واما الكبير مع الكبير
فما يعسر وقوع الانفعال بينهما لضد ما قلناه في الصغير والكبير مع الصغير يفسد الصغير ولا يختلط به
وربما كان الصغير يؤثر في الكبير من غير ان يكون له قدر محسوس حتى يقال انه اختلط به كما يفعله اصحاب
دعوى الاكسير فانهم يبيضون نحاسا كثيرا برصاص يسيرا وبزرنيخ مصعد يسير فيكون كانه يفعل
فيه تلازما ان ويختلط به **فصل في ابطال مذهب محدث في المزاج** لكن قوما قد اخترعوا
في قرب زماننا مذهبا غريبا عجيبا وقالوا ان البسائط اذا امتزجت وانفعل بعضها من بعض تادى بها
ذلك الى ان تخلع صورها فلا يكون لواحد منها صورته الخاصية وتلبس حينئذ صورة واحدة فيصير لها
هيولى واحدة وصورة واحدة فمنهم من جعل تلك الصورة امرا متوسطا بين صورها ذات الحمية ويرى
ان الممتزج يستعد بعد ذلك لقبول الصور النوعية التي للمركبات ومنهم من جعل تلك الصورة صورة
اخرى هي صورة النوعيات وجعل المزاج امرا عارضا لا صورة ولو كان هذا الرأي حقا لكان المركب
اذا تسلط عليه النار فعل فيه فعلا متشابها فلم يكن القرع والانبيق يميزه الى شيء قاطر يجري لا يثبت على
النار البتة والى شيء ارضي لا يقطر البتة فانه اذا كان كل جزء منه كالاخر يساوي الاستعداد في جميعه
او ان اختلف فينبغي ان يكون اختلافه بالاشد والاضعف حتى كان بعض الاجزاء اسرع استعدادا وبعضها
ابطأ استعدادا ومع ذلك فكان يكون ذلك فيها وهي ملتبسة صورة واحدة لا تمايز بينها بل لا بد من
تمايز وذلك التمايز لا يخلو اما ان يكون بامور عرضية او صور جوهرية فان كانت امورا عرضية فاما
ان يكون من الاعراض التي تلزم طبيعة الشيء او من الاعراض الواردة من خارج فان كانت من الاعراض التي
تلزم طبيعة فالطبايع التي يلزمها اعراض مختلفة هي مختلفة وان كانت من اعراض وردت عليها من خارج
فاما ان يكون الاجزاء الارضية مثلا تقتضي في كل مثل ذلك التركيب ان يكون اذا امتزجت يعرض لها من
خارج دايما مثل ذلك العارض او لا تقتضي فان كانت تقتضي وجب من ذلك ان يكون لها عند الامتزاج
خاصية استعداد لقبول ذلك وخاصية استعداد لحفظ ذلك ليس ذلك لغيرها وذلك الاستعداد اما
ان يكون امرا جوهريا فيتمايز بالجوهر فيكون البسائط متميزة في المركب بجواهرها او امرا عرضيا فيعود
الكلام من راس واما ان لا يكون الاجزاء الارضية مثلا يقتضي في كل مركب مثل ذلك التركيب ان يكون
اذا امتزجت يلزمها من خارج بل ذلك قد يتفق في بعضها اتفاقا ولو كان كذلك لكان ذلك بالاقل
ولم يكن كل مثل تلك التركيبات موجبة لاختلاف ذلك التميز وكان يمكن ان يوجد من اللحوم لحم من نوع يقطر
كله او يرسب كله ولا يقطر وكذلك كان يجب ان لا يكون الطبيخ مغنيا للحيوانات والنبات بافناء مادة
وابقاء مادة اعني افناء المحلل الرطب وابقاء اليابس ثم لننظر ان هذه العناصر اذا اجتمعت فا
الذي يبطل صورها الجوهرية فلا يخلو اما ان يظن ان النار مثلا تبطل صورة الارض منها او شيء
خارج عنها يكون ذلك الشيء من شانه ان يبطل صورتها اذا اجتمعت فان كانت النار تبطل صورة
الارض فاما ان يكون مبطلة لصورة الارض وناريتها موجودة او مبطلة وناريتها معدومة فان
ابطلت والنارية معدومة فيكون ابطالها الصورة الارضية بعد عدم النارية او مع عدم النارية
وعدم ناريتها في هذا الموضع انما هو ايضا بسبب الارض والكلام في ذلك هو الكلام بعينه فيكون
حاصل ما ذكرناه انه لما عدمت النارية من الارضية ابطل احدهما صورة الاخر وهذا محال واما ان يكون شيء
آخر خارج هو الذي يبطل صورة كل واحد منها اذا اجتمعت فان كان محتاج الى ابطال الصورة
النارية مثلا واعطاء الصورة الاخرى الى الارض والارض موجودة او والارض معدومة فقد ثلث
الارض في هذه المعونة وعاد الكلام من راس وان كان لا يحتاج فلا حاجة الى المزاج في سلب الصورة

تخلص م

تكرخ

الشيء م

النارية



النارية واعطاء الصورة الاخرى بل البسيط يجوز ان يكون عنه الكائنات بلا مزاج واما الاستحالة فلا يلزم
فيها مثل هذا القول فان النار مثلا اذا كانت علة لتسخين مادة الارض كانت علة وهي نار بالفعل وتسخن
بتسخين موجودة فيها وان انتقصت لانها ايضا تقبل البرد بمادتها عن الارض بالفعل فتكون فاعلة
بهيئة ومنفعلة بمادة وتكون الهيئة عندما تفعل المادة موجودة والمادة عندما تنفعل موجودة
فلا يعرض فيها هذا الشك لكن من الامور المشككة التي بالحري ان نورد شكا يؤيد القول الذي يختاره
ويورده اصحاب هذا المذهب المحدث هو انه ان كان الممتزج لا يتغير جوهر بسائطه وانما يتغير كان انه فتكون النار
فيه موجودة ولكنها منكسرة قليلا والماء موجودا ولكنه مسخن قليلا ثم يستفيد بالمزاج صورة زائدة على صور
البسائط ويكون تلك الصورة ليست من الصور التي لا تسري في الكل من الصور الاجتماعية مثل صورة
التاليف كالاشكال والاعداد فان المغناطيسية والحمية مثلا ليست من الصور التي تكون من هيئات من
اجتماع آحاد عدد او آحاد مقادير حتى تكون للجملة ولا تكون لواحد من آحاد الجملة واذا كان كذلك كانت
هذه الصورة سارية في كل جزء وكان الجزء الموجود من الاستطقسات في المركب وهو نار مستحيلة ولم تفقد
قد اكتسبت صورة الحمية فتكون من شان النار وهي بعينها اذا عرض لها نوع من الاستحالة ان يصير لحما
وكذلك كل واحد من البسائط فيكون نوع من الكيف المحسوس وحد من حدود التوسط فيما بين الرطب
واليابس والحار والبارد يعد الاجسام العنصرية لقبول الحمية ولا يمنعها عن ذلك صورها كما لا يمنع
صورة الارض في الجزء المدخن ان يقبل حرارة مفرطة فيكون حينئذ من شان البسائط ان يقبل صورة
هذه الانواع وان لم تتركب بل اذا استحالت فقط فلا يكون الى التركيب والمزاج حاجة البتة فنقول اما اولا
فليس اعتراض هذه الشبهة على احد المذهبين اولى من اعتراضها على الاخر فان صاحب هذا المذهب المخترع ايضا
يرى ان اجتماع العناصر شرط في حصول الصورة للتركيب بسبب ما يقع بينها من الفعل والانفعال وانها
اولا يعرض لها الفعل والانفعال في كيفياتها ثم يعرض لها ان تخلع صورها وتلبس صورة ولولا ذلك لما كان
لتركيبها فائدة واذا تركبت فانما يقع بينها تغير في كيفياتها بالزيادة والنقصان حتى تستقر على الامر الذي
هو المزاج ثم يحدث صورة اخرى بعد لها المزاج او لا يكون ما يظن انه وارد بعد المزاج الا كيفما كان فان
لاستحالتها في كيفيتها فيجب ايضا من ذلك ان تلك الاستحالة اذا عرضت للمفرد منها قبل المفرد وحده تلك
الصورة او ان كان لا يقبله لان تلك الاستحالة لا يستحيل فيها الا ان يصغر اجزاؤها والا ان يتجاور
فاعله ومنفعله على اوضاع مخصوصة وان يكون تلك الصورة مستحيلة ان يحفظ الا بتلك المجاورة وان
الصورة لا تحل مادة لا يحفظها او غير هذا من العلل والمعاذير فهو جواب مشترك للطائفتين معا على انه
يشبه ان يكون الحدود المحتاج اليها من المزاج في تهيئة المادة لقبول الصورة التركيبية لا تحصل ولا تبقى
الا بالمزاج فهذا هو الذي يجب ان نعقل من امر وجود البسائط في المركبات والذي يقع من الاضطراب
في اعراب القدماء عنه هو ما لا يميز لبعضهم الصورة التي بها النار نارا والماء ماء عن هذه الكمالات
التابعة على ان هؤلاء ايضا اذا سئلوا فقيل لهم ما تعنون بقولكم ان الماء بارد رطب اذا حد وسم
الماء هل هو برد بالفعل او برد بالقوة فيقولون انا نعني بذلك بردا بالقوة ولسنا نعني به البرد بالفعل
فيكون اخذهم البرد في حد الماء مصروفا الى وجود معنى في الماء به يقوى الماء على ان يبرد وعلى ان يبرد
ولا يبرد فيكون الماخوذ في حد الماء هو القوة التي يصدر عنها التبريد بالفعل للماء ولما يجاوره وليس
هذه القوة على البرد بالفعل كقوة النار على البرد بالفعل وذلك لان النار تحتاج الى ان ينسلخ صورتها
عن مادة وتلبس صورة اخرى حتى يكون لها هذه القوة واما الماء فهذه القوة فيه قريبة جدا من الفعل
لا يحتاج في صدور الفعل عنها الا الى زوال المانع فهذه القوة ليست قوة الهيولى بل هي صورة زائدة
على الهيولى فاعلة للبرد في الماء وفيما ينفعل عنه بتوسطه وهم اذا قالوا ان العناصر بالامتزاج ينكسر
حمياتها وتصير بالقوة هي ما هي انما يعنون هذه القوة القريبة فهذه القوة القريبة لم تبطل عن كل واحد
منها واذا بقي الشيء فصل حده فلم يفسد صورته لا محالة فهم من وجه قد يشيرون الى هذا وان لم يتفق
لهم التصحيح به ثم هذا المزاج على وجوه اما ان يكون الحار من البسائط يسخن البارد مقدار ما يبرد البارد
الحار حتى يحصل امر متوسط بين حميتي البرد والحر وكذلك بين حميتي الرطوبة واليبوسة فيسمى هذا الامتزاج
معتدلا مطلقا فان كان اعتدال بين الحر والبرد ولم يكن بين الرطوبة واليبوسة بل غلبت الرطوبة قيل مزاج

في نفسها خ

فيه خ

رطبا وغلبت اليبوسة قيل مزاج يابس وان كان الامر بالعكس وكان اعتدال بين الرطوبة واليبوسة ولم يكن
بين الحرارة والبرودة بل غلبت الحرارة او البرد قيل مزاج حار او مزاج بارد فيكون هذه امزجة خارجة عن الاعتدال
خروجا بسيطا وذلك اذا استقر الفعل والانفعال على غلبة من احد طرفي مضادة وعلى اعتدال بين
الطرفين الآخرين ورابعتها اربعة اخرى مركبة وذلك عندما لا يقع بين طرفي مضادة من المضادتين
اعتدال بل يكون الاستقرار على غلبتين فيكون حار يابس وبارد يابس وحار رطب وبارد رطب
فيكون جميع الامزجة تسعة معتدل واربعة بسائط واربعة مركبات فاذ قد قلنا في الكون والاستحالة
وما يتصل بهما وفرغنا عن جميع ذلك فبالحري ان نتكلم في النمو فصل في الكلام في النمو
واما النمو فانه لا يكون الا بزيادة ما ولا كل زيادة فان المتكاثف كالماء اذا استحال هواء ازداد حجمه فقد
قد يحدث شيء آخر مع حجمه ولم يكن موصوفا بحركة الازدياد التي عرضت ناميا ولا ايضا اذا كان
الموصوف باقيا ولم ينضف اليه زيادة من خارج مثل الماء اذا تخلخل عند استحالته الى السخونة وهو
ماء بعد ولا كل زيادة منضمة فانه اذا التصق بالجسم جسم او زيد على ماء ماء وكل واحد من المزيد عليهما
ساكن لم يستحل شيئا وانما انضاف اليه زيادة فلا يكون ذلك حركة النمو بل يجب ان يكون الشيء الباقي
بالنوع متحرك بكليته الى الازدياد بما يدخل عليه ولا كل ما كان ايضا كذلك فان الشيخ بعد وقوف
النمو قد يسمن كما ان النامي في سن النمو قد يهزل وليس زيادة السمن من النمو كما ليس نقصان الهزال
من الذبول بل يجب ان يكون ذلك الازدياد مستمرا على تناسب مؤد الى كمال النشو ويكون الوارد قد
نفذ واستحال الى مشاكلة المورود عليه والمورود عليه قد نما ممتدا في الاقطار بجهها الى كمال النشو
فيجب ان يكون هذا الوارد مداخل المورود عليه نافذا في خلل يحدث في جثته يندفع له المورود عليه الى
اقطاره على نسبة واجبة في نوعه والنوع باق في شخصه ولو كان نفوذه في الخلاء لما كان يحتاج الجسم
في ان يزداد الى انسلاخه ما فيه من الابعاد الخالية بل كان حجمه واحدا كما كانت الابعاد خالية او لم يكن هذه
الحركة مما ينسب الى المتحرك بها من النبات والحيوان من جهة الحركة فان الحيوان والنبات ايضا قوامه
من نفس وبدن وهذا انما يعرض العروض الاولي للبدن ويعرض لبدنه من جهة مقداره فههنا حي
نامي حامل للصورة جسم وههنا المقدار الذي لتلك الهيولى وههنا الصورة الشكلية الخلقية المحيطة
بذلك المقدار والهيولى دائم التبدل فيتشكل من امره ولا نبعد ان يظن به انه عسى ان يأتي التحلل على كل قديم
منه ويحصل شخصه في وقت من الاوقات جملة مادة غير الجملة الاولى فلا تكون مادته هي الباقية الثابتة
حتى يكون النمو والزيادة منسوبا اليها نسبة اولية فمن هذا لا يبعد ان لا ينسب النمو الى مادة واحدة بعينها
وايضا فان المادة لا تنمو لان المادة واحدة بعينها فان بقيت بقاء الدهر فانها لا تصير بسبب النمو اعظم
بل الاعظم هو المجتمع منها ومن الزيادة وهي مع الزيادة على القدر الذي كانت عليه قبل الزيادة وانما الازيد
هو شيء آخر وهو هذا المجموع وهذا المجموع من حيث هو مجموع انما حدث الآن بانضمام الزيادة الى الاصل فلا انما
نامية ولا الزيادة وايضا فان المقدار المحمول في المادة حكمه في الامرين جميعا هو هذا الحكم والصورة
ايضا يقع ما يظن فيها من انها يحفظ بتبدل المادة حتى يكون البناء المركب من الاجزاء اذا انتزع منه
جزء آخر حتى تبدل الآخر كله يكون هو بعينه البناء الاول بالعدد ويكون الشكل والصورة ينتقل في
واحد بعينها بالعدد من مادة الى اخرى وهذا من المحال بل انما يتم ذلك بان تبطل الصورة الاولى من البناء مع انتقاض
حاملها ويحدث صورة اخرى شبيهة بالاولى وهذا شيء قد سلف منا بيانه وايضا اذا تبدل بعض المادة
فيجب ان نعلم ان الصورة ليست واحدة بعينها ولا يلتفت الى ما يقولون ان ذلك الباقي من الصورة في بعض
الباقي من المادة هو جزء الصورة ولعمري انه لم يحدث الا من جهة ليس كلامنا في مثله واما البعض الآخر
من الصورة التي هي في المادة المتجددة فليس هو الاول بعينه كما علمت في تبدل المادة باسرها وانما
هو مثل الاول واذا كان صورة الكل في هذا الموضع هي جملة الباقية والحادثة وليست هي الجملة الباقية
والصورة الباقية بجملتها هي جملة باقية فليست الصورة باقية عند النمو فينبغي لنا ان نطلب التخلص من هذه
الشبهة فنقول يجب ان نعلم ان انواع النبات والحيوان لا يتبدل البتة منها جميع المادة ولا يتحلل عنها
جميع المادة بل يتحلل في اول الامر اللطيف المتحلل منه ويستمد بدله وان تحلل الكثيف منه فانما يتحلل آخر
الامر ويتحلل القليل منه ويبقى في الجملة على الاستمرار ما يستحفظ القوى والصورة الواجبة والنفس

اذكانت

اذ كانت محتاجة في قوامها الى المادة او كانت محتاجة في افعالها الاول الى المادة فان انضم اليها شيء
استحال اليها وزاد فيها وفي كمالات القوة المستحفظة بالاولى التي هي قائمة بالمادة فيكون كأنه في
كمالات تلك القوة شيء قديم وشيء منضاف اليها ويكون الصورة والنوع هي تلك القديمة وانما انضاف
اليها كمالاتها ويكون الجملة ليست هي القديمة بل حادثة من القوى ويكون الاول لم يبطل بل انضاف اليه ما به
الكل ولو كانت المادة تتبدل لكانت الادوات والشامات قد تبدلت فالباقي في الشخص من مادته هو
ما يستحفظ به الصورة الاولى الاصلية ومن الصورة القائمة في المادة التي لا تتبدل بتمامها صورة النوع
واما القوى التي هي الكمالات الثانية لصورة النوع فقد ينضاف اليها الزيادة والمقادير فقد يكون الاول
منها المحفوظة بالمادة المحفوظة باقية وينضاف اليها زيادة يجبر عن الاولى في القوام والاستحكام
لتأخره فيكون هو ايضا بعرض التحلل قبل المادة الاولى واما الشكل والخلقة ففي جملة امور عارضة لازمة
للصورة النوعية او عارضة غير لازمة فالباقي في هذه الحركة التي هي النمو هو الصورة النوعية والزائد
هو المقدار في اول الامر ثم الصورة الشكلية والخلقية لاجل المقدار فانها تتغير اذ يبدلان الصورة الواحدة
الشكلية بعينها تصير اصغر واكبر فانها يكون في المقدار الذي هو انقص اصغر وفي الازيد اكبر والمقدار ايضا
كذلك قد يكون اولا ناقصا ثم اذا انضاف اليه الغذاء النمي صار اعظم لانه مجموع مقدارين لا ان المضاف
اليه نفسه صار اعظم بل هو كما كان انما الاعظم هو المجموع واما الشيء الذي له هذه المادة حتى له هذا
الشكل فهو نوع الشيء من حيث هو باق واحدا بعينه بلا اختلاف وهو الذي تصير له مادة مضافا اليها
زيادة ولا نمو فان النمو والازدياد في الحجم ليس مما يعرض لمثلها من الصور الطبيعية التي ليست مقدارا
ولا عرضا من الاعراض الذاتية للمقدار ولا المقدار نفسه ينمو فانه كما كان في نفسه والزيادة لم يجعله
اعظم بل احدثت مجموعا منه ومنها اعظم واما الصورة الشكلية فهي التي تنمو اي ان كل جزء من الصورة يصير
اعظم مما كان ولا كذلك المادة ولا المقدار فالمتحرك اولا هو النوع وحركته هي في صورة الشكل والخلقة
وبوساطة المادة ثم المقدار النامي فالنوع هو النامي اي هو الزائد في مقدار خلقته بتساويها ومقدارها
فهكذا ينبغي ان يعقل امر النمو والمنمي هو الغذاء وهو غذاء ومنم وهو غذاء من جهة ما هو شبيه للشيء بالقوة
يقوم بدل ما قد تحلل منه وهو منم من جهة ما له مقدار يزيد في مقدار النامي والغذاء هو الذي يقوم به بدل
ما يتحلل بالاستحالة الى نوعه وقد يقال له غذاء وهو بعد بالقوة مثل الخلط وقد يقال له غذاء اذا لم ينته
الى غير الالتصاق والانعقاد فقط وقد تحصل له التشبيه في الكيف وقد يقال له غذاء وقد غذا وصار لحما
والغذاء يتم منفعته في كونه غذاء بان يتشبه ويلتصق قائما بدل ما يتحلل فان لم يتشبه كمادة البرص كان
غذاء لا في كل احواله وان تشبه ولم يلتصق كمادة الاستسقاء الزقي لم يكن غذاء بالفعل نافعا في كل
احواله بل يجب ان يتشبه ويلتصق معا حتى يغذو وغذاء طبيعيا والغذاء بالمعنى الاول اعني المتشبه بالقوة
هو جوهر لا محالة فانه يستحيل ان يكون غير الجوهر جوهرا بالقوة ويجب ان يكون جوهرا غير ممتنع من ان يكون له
مقدار طبيعي والا لم يكون عنه جسم طبيعي فلا يخلو اما ان يكون ذلك له بالفعل عندما هو شبيه بالقوة او يكون
بالقوة فان كان بالقوة فهو هيولى مجردة ويستحيل قوامها الا مقارنا لصورة جسمانية فهي اذن يكون مقارنة
لصورة جسمانية وتلك الصورة الجسمية تزول لتحدث بدلها هذه الصورة ولا نطول الكلام في بيان ان تلك الصورة
تكون صورة جسمية له لا لغيره والا كان مع هذه الهيولى هيولى اخرى في صورة واحدة وصارت جسمان في جسم
وغير ذلك وليس الى ذلك لمحصلين حاجة بل يكفينا ان نعلم ان تلك الهيولى لما فارقتها صورة جسمية قبل
هذه فقد كانت الجسمية موجودة لها قبل وكان يتغذى الشبيه بالقوة جسم بالفعل ولا يجوز ان يكون
الجسم الكلي العام فان ذلك لا وجود له الا في الوهم بل هو جسم ما شخصي فغذا كل جسم شخصي جسم شخصي
ومبدأ احالة الغذاء موجود في المغتذي لان القوة المشبهة موجودة فيه ومبدأ النمو وهو الذي يلحق
بالنامي ما هو يزيد في كميته هو ايضا في النامي لكن كمية الغذاء شيء يصير ايضا كمية المغتذي اكثر فهو ايضا
مبدأ للنمو وهو في الغذاء وقد يتفق ان يكون الذي به يقع النمو محللا وذلك ان لم يفد القوة المشبهة
ان يحيل شبيهه في جوهره وكيفه او يكون اول لما يرد يؤثر في البدن ثم كر عليه البدن فيؤثر فيه ويحيله
اذا كانت قد استرخت قوته في موافقة من المغتذي مثل الثوم فانه يغذو النامي ويسخنه معا والمزني بالفعل
شبيه بالفعل والمزني بالقوة هو بعد غذاء لم يستحل شبيه بالقوة وربما كان ضدا او متوسطا وربما لم يكن

ضدّا فان الخلطة ليست ضدا للدم وانما هي غذاء من طريق ما هي خلطة لا من طريق ما هي ضد وبارد فقط فليكن هذا كافيا فيما يجب ان نقوله في امر المرتقي والمنى وهو الغذاء من حيث له مقدار يزيد فيما يغذوه فحري بنا الآن ان ننتقل الى ايضاح القول في الاستطقسات وعددها **فصل في ابانة عدد الاستطقسات** وقد سبق منا القول انه لا يمكن ان يكون الاستطقس واحدا وكيف يكون ذلك وقد علمنا انه لا يمكن ان يكون ما هو في جوهره نارا دائما او ماء او نارا او ارضا او هواء او هواء ارضا وكيف يكون ذلك وهاهنا فعل وانفعال بقوى متضادة لا ينبعث عن صورة متفقة بل انما ينبعث عن صور مختلفة والصور المختلفة تستحق تنويعات مختلفة ولا تفضل لصورة على اخرى حتى يجعل تركيبها مع العنصر استطقسا بالتخصيص دون غيره وان هذا من المنهج الذي لا شك فيه فنحن لا نشك فيه ان الاستطقس ليس بواحد فهو اذن كثير ومعلوم انه ليس بكثير غير متناه فبقي ان يكون الاستطقسات كثيرة متناهية وينبغي ان يكون ذات صور يضاد بعضها فيما بينها فعل وانفعال حتى يكون استطقسات يتكون منها المركبات بالامتزاج وان تكون الكيفيات الصادرة عن صورها اقدم الكيفيات المتفاعلة ولانها استطقسات هذه الاجسام المحسوسة ليست استطقسات للاجسام الموهومة فيجب ان تكون الكيفيات التي تخصها كيفيات محسوسة ومن شان الحاس ان يسبق بفعلها فيه فالكيفيات المحسوسة متصنفة بحسب تصنف الحواس لكن الكيفيات التي تخص حس البصر كالالوان وحس السمع كالاصوات وحس الشم كالروائح وحس الذوق كالطعوم ليست من الكيفيات الاولى في هذه الاجسام العنصرية ولا من المشترك فيها فان المركبات نفسها قد توجد خالية من اطرافها ووسائطها وانما يحدث في المركبات بعد تفاعل يقع منها في كيفيات قبلها وهذا يدل عليه الاستقراء الصناعي واما الكيفيات الملموسة فلا يخلو عنها وعن وسائطها جسم من الاجسام المستقيمة الحركة ولا جسم منها الا وطرف من اطراف متضاداتها موجود فيه او وسط او هو مقابل له او لضده فينبغي ان يكون الفصول الاولى للاجسام الاولى منها محصلة بهذه الكيفيات دون الطعوم والروائح والالوان واما الكيفيات الاخرى المتقدمة لسائر الكيفيات مما لا يحس احساسا اوليا باللمس مثل الشكل ومثل الخفة والثقل واشياء سنعدها فانها لا تفيد الفصول التي نحن في طلبها اما الشكل فلان الطبيعي منه مشابه للبسائط فلا يفصل ولو كان مختلفا ايضا لما صلح ان يقع به فعل وانفعال والقسري يعد من ذلك واما الخفة والثقل فيمكن ان يفيد الفصول للاجسام الاستطقسية لكنه لا يفيد ولا واحد منها الفصل الذي هو به استطقس فان الفصل الذي به الاستطقس استطقس هو الذي به يفعل وينفعل الفعل والانفعال الذي يتم به المزاج وذانك في الكيف لان الاستطقس انما هو استطقس للممتزج ولا فعل ولا انفعال في باب الكيف يتولد عن الخفة والثقل انما يوجب الخفة والثقل بالذات انفعالا في الحركة المكانية ويجب هاهنا ان يتذكر ما سلف من قولنا ان الماء مثلا كونه ماء هو كونه استطقسا وليس كونه استطقسا هو كونه جزءا من العالم وذلك لانه في نفسه ما وله قياس الى تقويم العالم وقياس الى تقويم المركب ومن حيث هو ما يجب ان يكون في طباعه ان يرجع وان يكون باردا رطبا اذ المربع ومن حيث هو جزء العالم فالانفع له الثقل المحصل له في حيزه الطبيعي وهو الاعون له على استكمال معنى كونه جزءا من العالم ومن حيث هو جزء من المركب استطقس فلا نفعين فيه الثقل الذي له ولا الخفة التي له اللذين لهما يصير الى موضعه كل المعونة بل كانهما ناقصان مناقضة ما للمنفعة المطلوبة في الاستطقس من حيث هو استطقس فان الاستطقس عند كونه استطقسا انما يكون له الاولى به مفارقته لمكانه الطبيعي ومصيره الى ما شابكه اضداده وبلا ما يكون الانفع له الاعون اذ كان ماء ان يكون باردا رطبا يفعل بهما وينفعل حتى يستثقل المزاج وان كان نارا فينفذ ذلك وهو ان يكون حارا يابسا واما ثقله وخفته هذا فقليلا النفع او مضاد النفع فانه يحتاج اليه من المزاج لانهما يدعوان الى التباين والتنادي لا الى الاجتماع والتلازم ولهما في الاجتماع تاثير فالجميع شاد فيه وكذلك ذكا من الكيفيات كيفيات مثل الثقل والخفة لا ينفع في الفعل والانفعال فلا تذكر ذه الجملة في الفصول التي بها تغيير الاجسام البسيطة استطقسات من حيث هي استطقسات ثم ان الكيفيات المنتسبة الى اللمس مختلفة المراتب فليس كلها في درجة واحدة بل بعضها اقدم من بعض ويشتمل على جملتها هذا التعديد وذلك ان الكيفيات الملموسة هي الحرارة والبرودة والرطوبة

واليبوسة واللطافة والغلظ واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والصلابة واللين والخشونة والملاسة واللطف يقع على معنيين احدهما رقة القوام والاخر قبول القسمة الى اجزاء صغيرة جدا والغلظ يقابلهما ويشبه ان يكون التخلخل مشابها للطيف بالمعنى الاول الا ان التخلخل يستدعي معنى زائدا على الرقة وان كان دائما الرقة حتى يكون الرقة تدل عليه دلالة الملزوم والتخلخل تدل عليه دلالة المتضمن وذلك لان التخلخل هو اسم واقع على معنيين احدهما ان تكون المادة انبسطت في الكم مترققة فيتضمن هذا المعنى مع الرقة ازدياد حجم ويكون فيه اضافة الى شيء آخر او غير يكون اصغر حجما اما الاخر فكالماء للهواء واما الغير فكالماء الواحد نفسه اذا كان اشد تكاثفا فصار اشد تخلخلا ولو لم تكن هذه الاضافة لكان الاولى بالمعنى اسم اللطافة والرقة ويقال التخلخل لتباعد اجزاء الجسم بعضها عن بعض على فرج تشغلها ما هو الطف من الجسم ويكون جملة الاتصال بينها لم يفقد بل بين اجزائها تعلق ثابت فلا يتبرأ بعضها من بعض تبرؤا تاما وهذا غير مشتغل به في هذا الغرض لكن اللطيف والتخلخل على اول الوجهين وفيه الكلام غير نافع في الفعل والانفعال الا بالعرض وهما جاريان مجرى الخفة والثقل فيكاد ان يلازمهما حتى ان كل ما هو اثقل فهو اغلظ واشد تكاثفا واما اللزوجة فانها كيفية مزاجية لا بسيطة وذلك لان اللزج هو ما يسهل شكله باي شكل اريد ويعسر تفريقه بل يمتد متصلا فهو مؤلف من رطب ويابس شديدي الالتحام والامتزاج فاذعانه من الرطب وامتساكه من اليابس وانك اذا اخذت ترابا وماء وجهدت في جمعهما بالدق والتخمير حتى اشتد امتزاجهما حدث لك جسم لزج والهش الذي يخالفه هو الذي يصعب تشكيله ويسهل تفريقه وذلك لغلبة اليابس فيه وقلة الرطب مع ضعف المزاج واما البلة فمعلوم ان سببها رطوبة جسم رطب يمازج غيره فان ههنا رطب الجوهر ومبتلا ومنتقعا فرطب الجوهر هو الجسم الذي كيفية الرطوبة تقارن مادته وتكون كونها له كونا اوليا مثل الماء واما المبتل فهو الذي قارن رطبه رطوبة جسم غيره لان الرطوبة لذلك الجسم اولية لكن ذلك الجسم قد قارنه فقيل انه مبتل فيصلح ان يخص باسم المبتل ما كان هذا الجسم جاريا على ظاهره ويصلح ان يقال على التعميم حتى يكون المبتل هو كل جسم مترطب رطوبة غريبة لكن المنتقع لا يكون منتقعا الا ان يكون الرطب الغريب جرى فيه ونفذ الى باطنه فالمنتقع من الوجه الاول كالنوع من المبتل ومن الوجه الثاني هو مباين له غير داخل فيه وقد يكون الجسم اليابس رطبا ومنتقعا ولا سواء رطوبة الغصن الرطب ورطوبة الذاوي اليابس المنتقع فان جوهر هذا يابس وقد نفذ فيه رطب غريب وذلك الجوهر رطب من نفسه و الجاف بازاء المبتل كما ان اليابس بازاء الرطب والصلابة واللين ايضا من الكيفيات المزاجية وذلك ان اللين هو الذي يقبل الغمز الى باطنه ويكون له قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يقبل امتداد اللزج ولا يكون ذلك سرعة تفرقه وتشكله فيكون قبوله الغمز من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة واما الملاسة فمنها ما هو طبيعي ومنها ما هو مكتسب والطبيعي لازم لكل جسم بسيط لوجوب احاطة سطح واحد به غير مختلف الاجزاء في النتوء والانخفاض وبالجملة غير مختلف الوضع فلا يختلف الاجسام البسيطة لكن الملاسة قد يعتبر في طبيعة الاجسام من جهة اخرى وذلك ان من الاجسام ما يسهل تفريقه على الملاسة حتى يكون تمليسه سهلا على اي تفريق كان فيكون الفصول التي يقع فيه املسا واما تسهل الحركة الى الملاسة وهذا يتبع رطوبة جوهر الشيء والخشونة في الجملة يقابل ذلك فالملاسة والخشونة بالجملة لا يدخلان في الفعل والانفعال وبعد ذلك فالطبيعي لا يختلف به الاجسام والمراقي والعاصي يتبع الرطوبة واليبوسة التي فيه فيرجع اكثر هذه الاشياء الى الرطوبة واليبوسة لكن الرطوبة قد يقال للبلة وقد يقال للكيفية وكلامنا في رطوبة الكيفية ويتبع بعض الاجسام الرطبة الجوهر امر وهو الملاصقة والملازمة لما يمسه من جنسه كالماء للماء حتى ان الجمهور يظنون ان الرطوبة حقيقتها هذا لكنهم يشاهدون ان الجسم كلما كان ارق كان اقل التصاقا واستمساكا بما يلامسه وكلما كان اغلظ كان اشد واكثر ملازمة والماء اللطيف الجيد اذا غمز فيه الاصبع كان ما يلزم الاصبع منه اقل مما يلزم من الماء الغليظ او الدهن او العسل فان هذه الخاصية لا تلزم الجسم من جهة ما هو رطب مطلقا والا لكان ما هو ارطب وارق من الرطوبات اشد لزوما والتصاقا بل هذا لازم للكثافة والغلظ اذا اقترن بالرطوبة بل يبقى للرطوبة سهولة التحدد بغيره والتشكل بغيره مع سهولة الترك وضعف الامساك كما ان اليابس يلزمه الثبات على ما يؤتاه من الشكل مع معاودة في قبوله فيجب ان يحقق ان الرطوبة هي الكيفية التي بها يكون الجسم قابلا للحصر الاول من القبول واليبوسة هي الكيفية

فصل ما صح

التي بها يكون الجسم قابلا للحر الثاني من القبول فلا يستبعد ان يكون الهواء رطبا وان كان لا يلتصق ادا لاجل
ليس لنفس كون الشيء رطبا بل للغلظ والهواء اذا غلظ غلظا تاما صار ايضا على صفة الملازمة والانفصال
والكيفيات الملموسة الاولى هي هذه الاربعة اثنان منها فاعلتان وهما الحرارة والبرودة ولكونهما
فاعلتين ما تحدان بالفعل بان يقال ان الحرارة هي التي تفرق بين المختلفات وتجمع بين المتشاكلات كما تفعله
النار والبرودة هي التي تجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات كما يفعل الماء واثنتان منفعلتان
وهما الرطوبة واليبوسة ولكونهما منفعلتين ما تحدان بالانفعال فقط فيقال ان الرطوبة هي الكيفية التي
بها يكون الجسم سهل الانحصار والتشكل بشكل الحاوي الغريب وسهل الترك له واليبوسة هي الكيفية
التي بها يعسر انحصار الجسم وتشكله من غيره وبها يعسر تركها لذلك وكذلك فان الجسمين الرطبين يسهل
اتصالهما مع التماس ويصعب ولا يمكن تفريقهما عن التماس المحفوظ الى ان يتفرقا بل عن الاتصال بسهولة
جدا واليابس بالخلاف من ذلك فلهذا ما يسمى بانك فاعلين وهاتان منفعلين وان كان الحار والبارد
كل واحد منهما يفعل في الآخر كما ينفعل منه وكذلك كل واحد من الرطب واليابس يفعل في الآخر وينفعل
منه لكنه اذا قيس الحار والبارد الى الرطب واليابس وجد الرطب واليابس لا يؤثران فيهما ووجدا يؤثران
في الرطب واليابس مما قيل بعد من حال الحل والعقد وغير ذلك فهذه الاربعة هي الاوائل ويتركب منها اربع مزاوجات
صحيحة فيكون من الاجسام البسيطة جرم يتبع طبيعته كيفية الحر واليبوسة والآخر يتبع طبيعته كيفية
الحر والرطوبة والآخر يتبع طبيعته كيفية البرد والرطوبة والآخر يتبع طبيعته كيفية البرد واليبس فيكون
هذه هي الاسطقسات والارض هو الجسم الظاهر من امره انه بسيط يابس ولمخالطته يكون كل جسم يابسا
والماء ظاهر من امره انه بارد رطب ولمخالطته يكون غيره باردا رطبا والهواء ظاهر من امره انه بسيط
رطب والنار ظاهر من امرها انها بسيطة حارة لكن الارض في طبيعتها البرد ايضا وذلك انها اذا تركت
وطباعها وازيل عنها تسخين الشمس او سبب آخر وجدت باردة اللمس وانها تسخن بسبب غريب وكيف لا
والثقل لا يوافق الحرارة وجميع الاجسام الغالب فيها الارضية تبرد الابدان والهواء اذا ترك وطباعه
ولم يبرد بسبب مخالطة ابخرة يزول عنها الحرارة المتصعدة ويعود الى طبيعة الماء كان حارا وكيف
لا يكون كذلك والماء اذا اريد ان يحال هواء سخن فيسهل تسخين فاذا استحكم فيه التسخين كان هواء واما
النار فانها ليست متهلة القبول للاشكال بل هي محصورة بذاتها فهي يابسة لكن اثبات حر الهواء ويبس
النار وخصوصا يبس النار واتضاح القول فيه يصعب ويتأتى فيه بالممكن وقد قيل ان اللهب والغليان
لما كان كل واحد منهما افراط حرارة وكان الجمود افراط برد وكان الجمود خاصة البارد الرطب فكذلك
اللهب والغليان خاصة الحار واليابس وهذا قول لسنا نفهمه حق الفهم وعسى ان يكون غيرنا يحققه
ويفهمه وذلك لانه اما الغليان فليس افراط حر بل ان كان ولا بد فهو حركة تعرض للرطب عن الحر المفرط
ولا اللهب افراط الحر بل اضاءة تعرض عن افراط الحر في الدخان فان سمي اشتداد الحر لهبا فلا مضايقة
فيه والجمود ليس افراط برد بل اثر يعرض من افراط البرد لا في كل جسم بل في الرطب ولا الجمود ضد الغليان
لان الغليان حركة الى فوق وتضادها الحركة الى اسفل اذا كانت مضغطة فاما الجمود فليس هو حركة
فلعل الواجب ان يجعل الجمود اجتماع المادة الى حجم صغير مع عصيان على الحاصر المشكل والغليان
انبساطها الى حجم كبير مع ترقق وطاعة للحاصر المشكل فان كان كذلك كان الخلاف بينهما ما بين التكاثف
والتخلخل ولم يتمم ما يقولونه ثم ليس مما يجب ضرورة ان يكون الضد يعرض للضد فان الاضداد قد
تشترك في امور منها الموضوع وقد علمت في كتب المنطق ان مثل هذا الكلام كلام مقنع لا محقق وجدلي
لا برهاني ويشبه ان يكون لما تشكك على هذا القول جواب لكني لم احصله بعد ولم افهمه فالاولى
ان نشتغل بتبيين يبس النار ونجعل الطريق اليها ابانة انها لا تقبل الحصر والتحديد ويكون بياننا انها
لا تقبل الحصر والتحديد لا من جهة المحسوس وذلك لان النار المحسوسة غير صرف ومع ذلك فانه يعرض
للاجسام في غير مواضعها الطبيعية ان يحفظ اشكالها المواتية لم تحرك كالماء المصبوب في انصبابه
بل نجعل بياننا ذلك بضرب من القياس وهو ان النار لا نشك في انها حارة فلا يخلو اما ان يكون حارة
رطبة او حارة يابسة لا يسهل طاعة طباعها الحصر من غيرها فان كان حارة رطبة فهي من جوهر الهواء
وان كانت من جوهر الهواء لزم ان يكون مكانها مكان الهواء فيلزم ان لا يكون النار ذاهبة عن حيز الهواء

بسيط صح



الى الحيز الذي فيها انه حارة يابسة وقد يقول على هذا قائل ان الهواء نفسه اذا سخن ارتفع عن حيز هذا
الهواء المعتدل الحر والبخار ايضا يرتفع ويطلب مكانا فوق مكان الهواء وهو بعد اشبه بالماء من
الهواء بالماء وانما يصعد الحر المفرط فالحر المفرط هو سبب ان يكون النار هاربة عن حيز هذا الهواء
الذي ليس حره بمفرط وان كانت من طبيعته كالماء الذي هو دونه في المكان اذا سخن فانه يهرب عن
موضع الماء والهواء جميعا هاربا الى فوق وكالهواء نفسه اذا سخن فما كان من الهواء اسخن من سائر
الهواء فهو هارب عن حيز المعتدل بسخونته فنقول يجب ان الحيز المطلوب ان كان في طبيعة الحيز
المهروب عنه لا يخالفه فطلب ذلك والهرب من هذا محال وان كان ليس من طبيعته فهو لا محالة حيز لغير الهواء
وليس يمكن الا ان يكون حيز المفرط الحرارة اذ كان هذا المتصعد انما يتصعد لانه مفرط الحرارة فيكون
حيز ما هو مفرط الحرارة حيزا غير حيز الهواء ولا شك ان ذلك هو حيز النار فتكون النار غير الهواء في الطبع
والهواء المتسخن هو يطلب غير حيز الهواء كما ان الماء المتسخن يطلب غير حيز الماء ولكن ذلك الحيز حيز لجرم آخر
لا محالة بالغ فيه الكيفية المبعدة للهواء والماء عن حيزهما وليس يطلب شيء منهما حيز نفسه وفي طلبهما حيزا
آخر اثبات حيز آخر لجسم آخر وهو النار وليس يجوز ان يكون الحيز واحدا الا ان الاسخن يطلب منه ما هو
ارفع وذلك لان هذا الارفع اما ان يتحدد بحد جسم شامل وحد جسم مشمول اذ لا وجه لاثبات الخلاء ولا
لاثبات الابعاد فان كان الارفع والادون يتحدد بتحديد جسم شامل متعين ومشمول متعين ليس هو حد
جسم شامل الادنى ومشمول له في الادنى فالارفع والادنى مكانان مختلفان فلهما جسمان بالطبع مختلفان
وان كان يتحدد بشامل واحد في الطباع فلا امكان ان ارفع وادون بل المكان ذلك واجزاؤه اذا اخذت على وجه
التوسع واجزاؤه متفقة في القرب والبعد والعلو والسفل فتبين من هذا ان النار حارة يابسة لكن سلطان
النار الحرارة وسلطان الماء البرودة وسلطان الهواء الرطوبة وسلطان الارض اليبوسة وبالحري ان
يكون الماء والارض بالقياس الى الهواء يابسين فان البرد يقتضي الجمود والتكاثف ولولا الحرارة الغاذية
لكان الماء جامدا لكنه بالقياس الى الارض رطب فانه اما سيال بذاته واما شديد الاستعداد للسيلان
من ادنى سبب خارج والبرد الذي يجده به الماء اذا ودنا الحق وتركنا العادة فليس لا برد استفاده في
الهواء من الارض والماء فان اضافة الهواء بحيث لا يسيل الماء استولى طبيعة الماء والارض وعاودها
الهواء اما بالتبريد واما بازالة التسخين فجمد من الماء ظاهره ولولا احتقان الحار في باطنه ثم لا يزال
يجمد حتى يستولي الجمود على جميعه لطبيعة البرد الذي في العناصر به الماء ولولا الاثارة الاجماد وطبيعتا
الماء والارض هما اللتان تحدثان بردا في الهواء يعود ذلك البرد معينا لطبيعة الماء على احداث كيفية البرد
في نفس الماء على قدر ما يتأدى الى الاجماد والنار والهواء بالقياس الى الجامدات مختلفان لان رطبا ان لكن
النار بالقياس الى الهواء يابس لانه ابعد من قبول التشكيل والاتصال مع المماسة من الهواء فهذا هو الحق
الذي يجب ان يعتقد وقد يتنغص لسماع هذا الفصل الاخير قوم لا يشتغل قلوبنا بهم ويزيلهم امتثالا
ما نريد ان نذكره من تحقيق ذلك فيما يستقبلنا من الكلام ثم ههنا شكوك فصل في ذكر شكوك
يلزم مما قيل وبالحري ان يتبع هذا الفصل بذكر شكوك لم يتعرض لها ثم نعقبها بالكلام الفصل من
ذلك ما يرد ورد الكيفيات الاربع ورسومها فان الحرارة ليست انما تفرق المختلفات بل قد يفرق المتشاكلة
كما تفعل بالماء فانها تفرقه تصعيدا وايضا فان النار قد تجمع المختلفة فانها تزيد بياض البيض وصفرتها
تلازما ثم بالحقيقة ولا احد الفعلين لها فعل اول وذلك لان فعلها الاول تسييل الجامد من الرطوبات
بالبرد وتحليله ثم تصعيده وتبخيره فان كانت الجسمانيات مختلفة في قبول التحلل والتبخير بان كان بعضها
اسرع فيه وبعضها ابطأ او كان بعضها قابلا وبعضها غير قابل عرض من ذلك النار ان بادر الاسرع دون
الابطأ والقابل دون غير القابل الى التصعد والتبخر فعرض منه الافتراق ولو كانت هذه الاشياء
متشاكلة في الاستعداد لهذا المعنى لم يمكن النار ان يفرق بينها وايضا فان الحار يفعل في البارد والبارد
في الحار ولا يفعل الحار في الحار ولا البارد في البارد وكذلك الرطب يفعل في اليابس واليابس في الرطب
ولا يفعل الرطب في الرطب ولا اليابس في اليابس واذا كان الحار والبارد يفعل كل واحد منهما في الآخر
وكل واحد منهما ايضا ينفعل عن الآخر وكذلك الرطب واليابس فليس احدى الطبيعتين اولى بان يختص
بالفعل من الاخرى ولا اولى من ان يختص بالانفعال من الاخرى ومن ذلك الشك في امر النار وبيسها

المصنف خ

ولكن صح

الطبقتين خ

والهواء وحره والارض وبردها فان لقائل ان يقول اليس يجب ان يكون جميع ما يوجبه القسمة ولا ينكره العقل
في اول النظر حاصلا موجودا حتى انه لا يمكن ان يكون شيء هو حار رطب وشيء هو بارد يابس لان العقل
ليس يمنع عن اجتماع الحرارة والرطوبة والبرودة واليبوسة منعه عن اجتماع الحار والبارد والرطب واليابس
ولكن الامر ليس يعقل بديهة فان ههنا امورا لا تمنع الاذهان ابتداء عن وجودها ولا بديهة العقل تمنع
الحق وجودها فانه ليس يمتنع في اول العقل ان يكون حار بالطبع في غاية الثقل وهذا غير موجود البتة ولو كانت
القسمة يعتبر ويلتفت اليها لكان يجوز ان نقول ان من العناصر ما هو حار يابس خفيف ومنها ما هو حار يابس
ثقيل ومنها ما هو حار رطب خفيف ومنها ما هو حار رطب ثقيل وكما نحكم ان كل ما لا يمنع القسمة الجمع بينه
كما بين الحرارة والثقل في اول العقل فان المستحصل منه بالقسمة موجود في الاعيان فكما ان الثقل لا يخالط
الحرارة مع كونه غير مضاد للحرارة ولا مقابل ولا محكوم عليه ببديهة العقل بانه مناف فكذلك يجوز ان يكون
الرطوبة او اليبوسة لا يخالط الحرارة او لا يخالط البرودة فيكون حينئذ الموجود انقص من المقسوم ومع هذا
لم يستوف اصحاب هذه القسمة قسمتهم بل بخسوا القسمة حقها وذلك لانه لا يخلو اما ان تكون الحرارة او البرودة
او الرطوبة او اليبوسة الاسطقسية لا تكون الا خالصة صرفة او قد تكون منكسرة فان كانت لا تكون الا خالصة
صرفة وجب ان لا يكون حرارة اسطقس اقل من حرارة اسطقس آخر فان الذي هو اقل حرا ليست حرارته خالصة
بالقياس الى حرارة ما هو اشد حرارة بل الاقل حرارة يكون بالقياس الى الخالص حرارة فاترا او باردا وان كان
قد يكون نحو الكيفيات الاول كيفية غير خالصة ويكون بينها ما هو دون النهاية فقد تحصل ههنا قسم قد
ضيع وذلك ان اصول المزاوجات حينئذ لا يكون اربعة بل يكون اكثر من ذلك فيكون حار وبارد ومتوسط
او منكسر ورطب ويابس ومتوسط ومنكسر فينبغي ان تعد المزاوجات من هناك فيكون حينئذ الازدواجات
اكثر من العدد المذكور ثم يكون الهواء مثلا رطبا معتدلا في الحر والبرد والنار حارا معتدلا في اليبوسة
والرطوبة والارض يابسا معتدلا في الحر والبرد وعسى ان يكون ههنا عناصر اخرى منها ما هو بارد معتدل
في الرطوبة واليبوسة ويكون حار رطب غير الهواء فكانه البخار وشيء آخر بارد يابس غير الارض وكانه الجمد
او شيء آخر وحار شديد اليبوسة وكانه الدخان او شيء آخر من الواجب ان ينظر في امر النار التي يدعى انها تحت
الفلك وانها في هيئة الجو لكنها شديدة الحر حتى انها تحرق ما يتصل اليها هل تلك الحرارة لها من جوهرها او يعرض
لها بسبب تحريك الفلك فان كان بسبب تحريك الفلك فما جوهر ذلك الجسم في نفسه الذي عرض له ما عرض فان كان
جوهره هواء لكنه سخن فيشبه ان يكون نسبة النار الى الهواء التي بينهما نسبة البخار الى الماء فلا يكون مغايرا له
بالفصل بل يكون مفارقته له بعرض من الاعراض وان كان الحق ما يدعي قوم من انها فاترة لا تحرق فيما ان يفارق
الجو واما النار التي عندنا فهي بالاتفاق غير تلك النار فان كانت هذه التي عندنا تلك وقد عرض لها اشتداد
في الحر لحركة واضاءة للاشتعال في الدخان فما ان يخالف الهواء حتى تنسلخ عنه وتطفو عليه حارا في الحركة
المتسخنة فيستحيل لذلك وان كان نوع النار في هذه غير نوع النار هناك فههنا اما اسطقس واما مركب فان كان
اسطقسا فقد زاد عدد الاسطقسات وان كان مركبا فالغالب المركب اولى به في كيفيته من البسيط المتسافل الى الحيز
الحر يتصعد فان مكانه الطبيعي هو السفل كما يتصعد الماء والدخان وفيهما طبيعة هابطة لكنها تنقلب بعد من
الكيفية ثم البرد لا يفعل ضد ذلك في اجسام النار وهل يجوز من هذا ان نقول ليست النار الا هواء
سخن جدا فهو يرتفع عما هو ابرد منه كالبخار فانه ماء سخن جدا فهو يرتفع عما هو ابرد منه وليس العنصر الا
الهواء والماء والارض فالمتسخن من الهواء نار والمتسخن من الماء بخار والمتسخن من الارض دخان وكل متسخن
فانه يتصعد الى فوق لكن متسخن الماء شيء هو في طبيعته قريب البرد يسرع اليه البرد فيقصر عن متسخن الارض الذي
هو اقل بردا في الطبع وابطأ وكلاهما يقصر عن متسخن الهواء الذي طبعه اما معتدل واما الى الحر فمتسخن الهواء
يسبق ذينك الى الحيز الذي ليس فيه الا الهواء المتسخن جدا بالحركة حتى هو نار ههنا وايضا لم لا نقول ان
الاجسام التي تحت الفلك كلها جسم واحد من مادة وصورة يوجبها لكونه تحت الفلك ثم يعرض لها بعد ذلك
هذه الكيفيات فما يلي الفلك ويكون تحت الحركة يلطف ويسخن بسبب من خارج لا من جوهره وما يبعد ويكون
حيث السكون يبرد ويثقل بعد ذلك السبب فيعرض من ذلك ان يختلف ذلك الواحد اختلافا بكيفيات
يعرض لها من خارج لا من طبايعها وصورها فان طبيعتها وصورتها هي التي صادفت جسما طبيعيا متحيزا
في ضمن الفلك لا يقتضي طبعا غير ذلك الوضع ومما يحق ان يورد شكا على ما قيل في اثبات هذه الاربع ان

الخلوص



الخلوص الى اثبات الكيفيات الاربع المذكورة حتى ظن بسببها ان المزاوجات اربع وان العناصر كذلك اربعة انما
كان بسبب الرجوع الى الحس وتقديم اللمس على غيره ورجوع الكيفيات الملموسة الى هذه الاربع فيجب ان يكون
المعنى الذي نسميه رطوبة هو المعنى الملموس لا معنى آخر يشاركه في هذا الاسم ثم المعنى الذي يشترك فيه الماء والهواء
الذي يسمى رطوبة ليس هو الرطوبة الملموسة وذلك لان هذا المعنى الذي يسمونه الرطوبة الملموسة ليس وجوده
في الهواء وجود الحرارة والبرودة المحسوستين في انهما قد يجوز ان يستحيل الهواء من كل واحد منهما
الى الآخر ويكون الهواء هواء فان الهواء اذا سخن او برد لم يجب بذلك ان يكون قد استحال في جوهره واما
الهواء اذا بلغ في تكاثفه الى ان يبس او في غلظه حتى يصير باردا عندكم لم يكن حينئذ هواء والهواء الحاضر الذي
نسميه هواء لا يباينه المعنى الذي يسمونه رطوبة الذي يشارك فيه الماء عندكم واذا كان الحال كذلك وجب
ان يكون الهواء دائما بحيث تلمس رطوبته وان كان لا يجب دائما ان تلمس حرارته او برودته اذ تلك تزايلانه
وهذا يلازمه فلو كانت هذه الرطوبة ملموسة لكان يجب اذا كان هواء معتدل لا حارا ولا باردا وكان
ساكنا لا حركة فيه ان يكون اللامس يلمس رطوبته اذ الرطوبة لا يفارقه كما يلمس ما يسميه العامة رطوبة
من الماء ولو كان الهواء دائما بحيث يلمس رطوبته لكان الهواء دائما محسوسا ولو كان الهواء دائما
محسوسا لكان الجمهور لا يشكون في وجوده فلا يظنون هذا الفضاء الذي بين الارض والسماء خاليا اذا
لم يوجد فيه ريح او غيم او ما ينسب اليه او حر وبرد كما اذا بردوا ونحن احسوا به على انه يؤثر في البدن حرا او بردا
او ان هناك بردا او حرا فبين ان سبيل هذه الرطوبة في انها ملموسة خلاف سبيل الحرارة والبرودة في انهما ملموستان
فاذا كان كذلك لم يكن البناء على ما صح ثم ما معنى قول القائل ان الرطوبة سريعة كذا او عسيرة كذا وكذا وان
اليبوسة بالضد في الامرين فان التسريع والتعسير وما يقابلهما انما هو بالقياس الى غيره وليس له حد محدود
فيجب ايضا ان لا يكون الشيء مطلقا رطبا او يابسا بل بالقياس الى غيره على ان صناعة المنطق منعتنا ان نوجد
في حدود الامور الغير المضافة معان مضافة على انها اجزاء حدها فهذه وما اشبهها شبه من حقها ان يحل او
يشير بها حتى يكون الفضاء على الامر بحسب ما غاية جانبها فلنشتغل الآن بما يجب ان نعمل فصل في حل
شطر من هذه الشكوك نقول ان تحديدنا الامور التي هي محسوسة بالحقيقة عسر بل بحدود ناقصة
واعني بالمحسوس بالحقيقة ما ليس احساسه بواسطة محسوس او بالعرض فان تكلفنا لها حدودا او شروح
اسماء فربما حددناها او رسمناها لا بدلا شيء منها بالحقيقة على ماهياتها بل على امور يلزمها ولذلك من البعيد باضافات او اعتبارات صح
ان نقدر على ان نحد الصفرة والحمرة والخضرة بل السواد والبياض لكنه لما كان السواد والبياض طرفين
رسمنا بسهولة تأثيرهما في الابصار على الاطلاق الذي يحتاج ان يقدر مثله في الاوساط فيعسر وذلك التأثير
بالحقيقة امر ليس هو مقوما لماهية السواد والبياض ولا من فهم ذلك فهم ان الشيء سواد وبياض اللهم
الا ان يكون قد احس السواد وتخيله ثم احس هذا الفعل منه فجعله علامة له وكذلك يجب ان يعرف حال
الحرارة والبرودة بالحقيقة وان الحدود التي قيلت حدود غير حقيقية ولا محكمة بل انما يقال بقياسها الى
افعال لها في امور من المركبات عندنا او في البسائط والا فلا قدرة على تحديدهما تحديدا حقيقيا وبالحري
ان تكون الحرارة كما يجمع بعض المتجانسات فقد يفرق بعض المتجانسات كما ترمد الحطب وتفرقه ولكن يجب
ان يفهم ما قالوه على ما اقوله ان الحرارة تفعل في الاجسام البسيطة وتفعل في الاجسام المركبة فالجسم
البسيط الواحد يجتمع فيستحيل ان يقال ان النار تجمعه لان قولنا كذا يجمع كذا معناه انه يجمع ما ليس
بمجتمع والبسيط المذكور مجتمع الاجزاء متشاكلها واما امر التفريق فلا مدخل له في اعتبار البسيط لان
لان التفريق انما قيل بالقياس الى الاشياء المختلفة فهذا الفعل المنسوب الى الحار من تجميع وتفريق انما يقال
بالقياس الى جسم فيه متشاكلات متفرقة ومختلفات مجتمعة فالجسم الذي فعل فعل الحار بالقياس اليه
هو المركب القابل لفعل النار وهذا المركب لا يجوز ان يكون اجزاؤه متشابهة الانفعال التحريكي عن الحار
فان الجسم المتشابه الانفعال عن تحريك قوة واحدة محركة كالحار هو بسيط من حيث الاستعداد لذلك
الانفعال وكيف لا يكون بسيطا ولو كان مركبا من اجزاء كانت اجزاؤه مختلفة في استحقاق الاماكن
الطبيعية الخاصة بها والحار اذا فرق فانما تفرق بتحريك يحدث في الاجزاء المختلفة ولا استواء قبول
الخفيف والثقيل للتحريك الى الجهات فاذن يجب ان يكون هذا المركب مختلف الاستعداد فيكون اول
ما يستحيل اجزاؤه يستحيل بالسخونة وكل جزء اسرع فيه التسخين كان اسرع الى التصعد فيعرض ان ينفصل

بعض الاجزاء الى حيز العلو اسرع وبعضها ابطاء او لا يقبل بعضها ما يتصعد به فليس كل الاجسام يقبل التصعيد
والتبخير بالذات ثم قد يتفق ان يكون ما لا يقبل التصعيد يخالطه ما يتصعد مخالطة شديدة فيتشبث بمتصعد
الحار بالمخالطة تعريفه بينهما ويكون المتصعد ما غلب فتصعد ذلك الآخر تبعا له فاذا فعلت الحرارة هذا
الفعل عرض ان تفاصلت المختلفات ضرورة ومضى كل الى حيز واحد يليق به فيجتمع فيه فاذا كانت رطبة
الجواهر قابلة للاتصال بسهولة كان اجتماعها اتصالا فان كانت يابسة لا يتصل بسرعة كان اجتماعها
حصولها في حيز واحد وان لم يكن اتصالا على ان النار في قوتها ان تسيل اكثر الاجسام حتى الرماد والطلق
والنورة والملح والحديد تسيل اذابة وخصوصا اذا اعينت بما يزيدها اشتعالا كالكبريت والزرنيخ
والاملاح الحادة واما ما ظن من ان النار تفرق الماء فليس كذلك فان النار لا تفرق الماء تماما بل اذا احالت
جزءا منه هواء فرق بينه وبين الماء الذي ليس من طبعه ثم يلزم من ذلك ان يختلط بذلك الهواء اجزاء مائية
فيتصعد مع الهواء ويكون مجموع ذلك بخارا على ان من الناس من ظن ان البخار هو طبيعة اخرى غير الماء
والهواء وغير المختلط منهما واما ما يتعلق به من عقد البيض فليس عقد جمعه بل هو احالة له في قوامه ثم
ان النار ستفرق ذلك عن قريب يعرف ذلك اصحاب حيل التقطير واما الذهب فانه ليس لا تفرقه النار اذا
اذابه لانه متشابه الجوهر ولا لانه متشابه الانفعال ولا لان النار من شانها ان لا تفرق المركبات ولكن
لان الامتزاج في جوهر الذهب التلازم بين بسائطه شديد جدا فكلما مال الشيء منه الى التصعد جذبه
المائل الى التحدر فيحدث من ذلك حركة دوران وغليان فيكون النار قد اوجبت تاثيرا مختلفا لكن هناك
علائق اخر والامور التي تنسب الى القوى والكيفيات الطبيعية وخصوصا العنصرية تنسب اليها بشرط
ان لا يكون عائق فان الخفة انما يقال لها انها تصعد بشرط ان لا يكون عائق وما لثقل كذلك انما يقال له ينزل
بشرط ان لا يكون عائق ومانع فكذلك الماخوذ في حد النار من تفريق كذا وجمع كذا واما ما قيل في حديث
الفعل والانفعال فلعمري ان الاعتبار اذا توجه نحو الاضداد كانت متفاعلة وكانت نسبة الحار الى البارد
في الفعل والانفعال قريبة من نسبة الرطب الى اليابس في الفعل والانفعال وان كان لقائل ان يقول
ليس يجب ان يكون الاضداد كلها متفاعلة بل من الاضداد ما يتبع اضدادا اخرى مثل الابيض والاسود فان
اللون الابيض لا يحيل الاسود الى البياض ولا بالعكس بل بالمخالطة فيكون استحالتها تابعة لاستحالة
الحال في اضداد قبلها ولا يبعد ان يكون له ان يقول شبيه ان يكون الرطب واليابس من ذلك القبيل
فانا لم نشاهد رطبا رطب اليابس او يابسا يبس الرطب بالاحالة دون المخالطة اما الرطب فبلا
واما اليابس فتنشيفا واما الحار والبارد فيفعل احدهما في الآخر بالاحالة من غير ان يتغير الجوهر في نوعه
اصلا كما قد صححنا من احالة الحار للبارد وانه ليس كله على سبيل نفوذ ومخالطة فيشبه على قول هذا
القائل ان يكون استحالة الاجسام البسيطة في الرطوبة واليبوسة تابعة لاستحالة اخرى وتكون
وفسادا ولا يكون للرطب ان يحيل الى اليبوسة من غير فساد الجوهر او من غير استحالة تتقدمها ولا لليابس ان يحيل
الى الرطوبة من غير فساد او استحالة كما للحار ان يحيل البارد والبارد ان يحيل الحار وغير ذلك فان الماء
اذا صار ارضا لم يكن ذلك لاستحالة اولية في رطوبته ويبوسته بل لاستحالة الصورة الجوهرية التي تتبعها
الكيفيات على ما بينا فيكون لما استحالت الصورة الجوهرية واستحال ما يتبعها بان فاض عن الصورة
الجوهرية الحادثة ضد ما كان فاض عن الصورة الجوهرية الفاسدة كما ان الهواء اذا استحال ماء فزال لم تكن
حركة المتسفلة حادثة عن ضد الحركة المتصعدة الاولى لكن الصورة المانعة للصورة الموجبة للتصعد ولما
الماء اذا جمد ويبس فليس ذلك له عن يبوسة فعلت في رطوبته بل عن البرد فيكون البرد هو الذي اوجب
اليبس ويكون الحر بالذات فهو الذي يوجب الترطيب والتسييل فتكون ها هنا الكيفيتان منفعلتين عن
الحر والبرد ولا ينفعل احدهما عن الآخر انفعالا اوليا والحر والبرد ينفعل احدهما عن الآخر انفعالا
اوليا فهذا قول اذا اردنا ان ندفع الشك بحثنا مقاومته لكنا نسلم ان الرطب من شانه ان يرطب اليابس
واليابس من شانه ان ييبس الرطب ونقول بعد ذلك ولا الى ان نورد جوابا آخر ان هذا النحو من الفعل و
الانفعال لا يصلح ان يلتفت اليه في التحديدات وانما يحد القوى بافعال وانفعالات على غير هذا النحو و
ذلك لانا اذا اردنا ان نحد الرطب احتجنا ان ناخذ في حد نفسه واحتجنا ايضا ان ناخذ ضده في حده
وذلك لان ضده ليس باعرف منه تكيف نفسه وانما يجب ان يوخذ في الحدود والرسوم ما هو اعرف

عائق مع

من الشيء وايضا اذا اخذنا ضده في حده كان ضده ايضا اذا اخذ على نحو حده حد به واخذ هو في حده يكون
قد اوردنا التعريف وعاد الامر الى تعريف الشيء بنفسه مثاله اذا اردنا ان نحد الحرارة فقلنا هو الذي
يسخن البارد فيكون قد اخذنا التسخين وهو التحرير الذي هو افادة الحرارة فيكون قد اخذنا الحرارة في حد
الحرارة واخذنا ايضا البارد في حد الحرارة وكذلك الحال في جانب البارد والبرد فليس باعرف من الحر
ولا الحر من البرد واذا كان قانون الحد ما ذكرناه وكان تحديد الحرارة من حيث فعلها او تعريفها من حيث فعلها
ذلك الفعل الذي في ضدها فقلنا ان الحار ما يسخن البارد احتجنا ان نقول والبارد ما يبرد الحار فيكون
قد اخذنا الحار في حد البارد الماخوذ في حد الحار وهذا امر مردود فبين ان نحو هذا الانفعال لا يوخذ في
حد هذه القوى ولا في تعريفاتها التي تناسب الحدود بل انما ينسب القوى في حدودها الى افعال وانفعالات
تصدر عنها فيكون تفهيمها ليس دائرا على تفهيم الحدود فان الحار والبارد تصدر عنهما افعال ليست غير
التسخين والتبريد ولا دائرة عليهما وتلك الافعال مشهورة والرطب واليابس ليس كذلك البتة ولا يتصور
الرطب الا من جهة سهولة قبول الشكل وسهولة الاتصال وسهولة تركهما واليابس من جهة عسر قبول الامرين
وعسر الترك لهما وهذه الاحوال منسوبة الى الانفعال فاذا اردنا ان نعرف الفعل الذي لكل واحد منهما على
حسب التضاد او الانفعال الذي على حسب ذلك ان شرط ذلك لم يمكن تعريفا حقيقيا به واما الحار والبارد
فان عرفا بالانفعال المذكور الذي يجري بينهما لم يمكن تعريفا حقيقيا بل يجب ان يكون تعريفهما على النحو الذي
قيل فالحار والبارد يقال لهما كيفيتان فاعلتان ليس بالقياس الى كل شيء ولكن بالقياس الى هذه الاجسام
المركبة المشاهدة فانها يفعل فيها افعال ظاهرة مما قيل ولا ينفعل انفعالا الا عن الضد واذا قيل الرطب
واليابس انفعاليان فليس بالقياس الى كل شيء بل بالقياس الى هذه الاجسام المشاهدة فانها لا تنفعل فيها
الا ما بنسبة في الفعل والانفعال التضادي ولا تنفعل فيها شيئا آخر بل ينفعل منها بسهولة او عسر وبعد
هذا فالذي يجب ان نعمل في هذا شيء آخر وهو ان قولنا كيفية انفعالية نعني بذلك الكيفية التي بها يكون
الجوهر مستعدا للانفعال اما على سهولة واما على صعوبة ونعني بقولنا كيفية غير انفعالية ما ليس بها
يكون هذا الاستعداد ونعني بالفعلية الكيفية التي بها يفعل في المستعد فعلا ما واما بالجملة فان الكيفية
نفسها لا تنفعل البتة ووحدها لا تفعل اذ لا توجد وحدها وانما تفعل بان يماس او يحاذي ويكون لها النسبة
في النسبة التي بها يصح الفعل ثم ان الحرارة والبرودة ليستا من الكيفيات التي بها يستعد الجوهر لانفعال ما
خصوصا ما اورد في الشك وذلك لان الحار ليس استعداده للبرد لانه حار كيف والبرد يبطل الحر وما دام
هو وهو حار فيمتنع ان يصير باردا فان الحر يمنع وجود البرد الا ان يعد له المادة بل المادة مستعدة بنفسها
لقبول البرد للعدم فيها لكنها يتفق ان يقارن تلك الحالة وجود الحر الذي يضاد البرد ويمانعه ويستحيل
وجوده معه وكذلك حال الرطوبة عند اليبس وليست الرطوبة انفعالية لان الرطب قد ينفعل الى اليبس
وهو رطب بل بان يزول رطوبته وهذا النمط لا يجعل الكيفية انفعالية بل نحو النمط الذي للرطوبة في قبول
جسمها التشكيل والتوصيل بسهولة فان الجوهر ينفعل بالرطوبة هذا التاثير وهو رطب فيبقى له ما بقيت له
الرطوبة ومع ذلك فان اليابس والرطب موضوعان للحر والبرد يفعل كل واحد منهما فيه فعلا نافعا للتسخين
والتبريد والرطب واليابس لا يفعلان في الحار والبارد شيئا الا بالعرض مثل الخنق المنسوب الى الرطوبة
والخنق هو اما على وجه يضطر الحار الى هيئة من الاجتماع والتشكل مضادة لمقتضى طبيعته اذا كانت يابسة
فلا يجب الا اذا ابطلت طبيعته واما على سبيل ان لا ينفعل الرطب البتة اذا قوبلت بالقوة المحيلة فلا يستحيل
الى المادة فحفظ الحار فلا يتحلل فيخار بعد حار واذا انفصل الحاصل من الحار وصار عكا لم يكن برد فخفف اشتعالها
كما يعرض عند كثرة دهن السراج وهذا في المركبات واذا شئنا ان نحقق حال فعلية الحار والبارد ولا فعلية
الرطب واليابس فانظر الى ما يعرض من ملامسة الطبيعيين **فصل في حل قطعة اخرى من هذه
الشكوك** واما الشك الذي ورد بعد هذا فالجواب عنه ان ايجابنا وجود عناصر اربعة ليس المعول فيه
كله على القسمة بل على قسمة يتبعها وجود فان الشيء اذا اورده العقل في القسمة ثم دل عليه الوجود كان
اظهر منه وقد وجدنا الحر والبرد يلازمان الكيفيتين المنفعلتين ليس انما يلازم الواحد منها الرطوبة دون
اليبوسة او اليبوسة دون الرطوبة فقد رأينا اليابس يسخن ورأيناه يبرد وكذلك رأينا الجسم الرطب يسخن
ورأيناه يبرد فلم يكن اجتماع البرد مع الرطوبة واليبوسة او اجتماع الحر مع الرطوبة واليبوسة مستنكرا في العقل

في حد الحرارة

المطلوب في الوجود المحسوس اذ كانت المادة يحمل ذلك وكانت ذوات واجبات ممكنة في الوجود واما حديث
التكثير باذ دواجات تقع من مفرط ومعتدل فنقول في جوابه ان المادة البسيطة اذا كانت فيها قوة
مسخنة وكان من شانها ان يقبل السخونة فمن المحال ان يكون ان لا يسخن السخونة التي في طباعها
ان يقبلها الا لعايق وذلك لان من شان المسخن اذا لقي ما ليس فيه سخونة وهو يقبلها ان يحدث فيه
سخونة والسخونة مسخنة اذ من شان السخونة اذا لاقت مادة ان يحدث فيها سخونة اخرى فكيف اذا كانت
في نفس المادة واحتملت المادة سخونة اخرى فهذه القوة المسخنة اذا احدثت حدا من السخونة فبعد
ذلك ان لم يفقد سخونة والسخونة الموجودة ايضا في المادة اذ لم يفقد سخونة بعد التي افادت فاما لاجل
ان طباعها ليس يفيد السخونة في القابل الا وقتا ما وحالا ما وقد فرضنا القوة مسخنة بطباعها وكذلك
السخونة الحاصلة منها التي يحدث عنها سخونة فيما يلاقيها واما لان المادة لا تقبل وقد فرضنا انها تقبل
اكثر من الحد الموجود في الفاتر والمعتدل بل يسخنها كذلك فاذا كانت حادة كان امعانها في التسخين عند
وجود ما يوجد يكون السخونة اولى منها اذا كانت باردة واما العايق ونحن لا نمنع ذلك مما نتكلم
على مقتضى الطباع فان القوة المبردة في الماء يجوز ان يعاق عن التبريد مثلا فضلا عن ان يبالغ
في التبريد فربما كان العايق داخلا وربما كان خارجا فاذا لا عايق ولا امتناع قبول في المادة عن ان
يسخن زيادة سخونة عن تلك القوة بعينها وعن السخونة الحادثة فيها الى الغاية التي من شانها ان تبلغها
حادثا فيها السخونة عن السخونة التي لا حايل بينها وبينها الى حيى ولما ان يحدث فيها سخونة من سخونة خارجة
قايمة في جسم ملاق واحداث الميل الطبيعي لميل بعد الميل على سبيل الحمية وكما قد عرفته فواجب ان يكون
الامر فيها بالغا للغاية وليس هذا كما يعلم من حال القوة المسخنة للنار الصغيرة فانها لا تبلغ الغاية
الممكنة في الاسراع فان ذلك لعايق من خارج وهو ما فيه الحركة فانه يمتنع عن الاختراق له ويقاومه
فلا يقدر تلك القوة ان تحرق فوق ذلك فيعرض في فعله من العايق فتور ولا يعرض لما هو اكثر واقل
قبولا للمقاومة ولو لم يكن مقاومة من جهة المتوسط لكانت الحركات كلها متشابهة كما مر لك في مواضع
اخرى وكذلك لو لم يكن في الماء مقاومة للمسخن لكان يسخن بلا فتور وغاية السخونة عند لقاء المسخن
فيجب من هذا ان اذا لم يكن مانع كانت المواد المتسخنة عن القوة المسخنة الموجودة فيها يسخن على السوا
فاذا كان بعض الاسطقسات لا تبلغ الغاية في التسخن الطبيعي عن طبيعته وليس عايق من خارج فهناك
عايق من امر فيه عن طبعه وليس يجوز ان يكون الطبيعة وحدها عايقة وموجبة فيجب ان يكون بوسط
امر آخر مفيض عنها فيكون القوة اذا كان من شانها ان تسخن وترطب معا عاقت الرطوبة المادة عن ان
يقبل السخونة من تلك القوة الى غاية الحد بل تعلق بكان المادة لا تبقى رطبة اذا افرط فيها الحر فيكون
الرطوبة التي تفيض عن القوة يجعل للمادة حدا محدودا في استعداد قبول الحرارة ۞ ولقايل ان يقول
ان المادة وان كانت مستعدة فانها لا تخرج الى الفعل الا عن قوى يقوى على اخراجها الى الفعل فان القوى
مستعدا ايضا للاحتراق الاشد والماء مستعد للتسخن الاشد ولا يكفيه ذلك ما لم يكن قوة تقوى عليه
لانه مستعد لامر عن علة فاعلة ذات قوة محدودة فاذا كانت القوة ليس لها ان تسخن اكثر من حد وعرف
اكثر من حد لم يكفنا استعداد المادة ۞ فنقول ان تصور ما قلناه على الحقيقة يغني عن ايراد هذا
الشك وذلك لان القوة اذا كان من شانها ان يسخن ووجد القابل المستعد بلا مانع وقد استحال
ان لا يسخن وان لا يقوى على ان يسخن فهذه القوة بعد ان وجدت فيها السخونة لم يبطل عنها انها توجد
السخونة في القابل المتسخن عنها كل وقت ووجود ما وجد من السخونة المقدرة عنها لا يمنع القابل عن
ان يكون قابلا للسخونة وكذلك السخونة الموجودة فيها من شانها ان توجد السخونة في اي مادة لاقته
قابلة للسخونة ولا مانع لها فاذا كانت المادة الخارجة تسخن عن تلك السخونة فالمادة الملاقية اولى لا محالة
فيجب ان يحدث عن القوة في المادة بعد ما احدث من السخونة سخونة زايدة في طباعها ان يقبلها وفي طباع
القوة والسخونة ان تحدثها لا من حيث هي زيادة اولية بل من حيث هي سخونة فان تلك الزيادة سخونة
لا شيء آخر كما لو ان مسخنا آخر اضاف اليه لكان يفيد سخونة والقوة والسخونة من شانها ان توجد
السخونة كل وقت لذاتها لا لسبب اذ كان منها سخونة اول لم يكن والسخونة التي وجدت منها لا يمنع
ان يفيض عنها ايضا السخونة في طبعها ذلك والتاخر الى وقت ثان على سبيل الوقوف لا معنى له فان

في الزمان



في الزمان الذي بينهما لم يكن عايق زال فيجب ان يحدث ذلك بلا تاخر بفعله وقوف وليس حال المحرق كذلك
فان المحرق وجوده ان يكون شيئا بعد شيء اذ لا قرار للحركة ولما يجري مجرى الحركة ثم المحرق وان كان قابلا
بمادته فهو مقاوم بصورته مقاومة شديدة او غير شديدة ولهذا لا يحرق الماء والهواء عن المشتعل اذا دام
اسرع المحرق ويترك طريق الرفق لانه يقبل قليلا قليلا لما فيه من المقاومة ويسخن الماء انما يكون شيئا بعد شيء
لانه في اول الملاقاة يكون الماء باردا والبرد يمنع استعداد المادة للضد ما دام ثابتا فيحدث زمان في
زمان تعرضه اولا حرارة ما تعد الاستعداد المعوق ثم يكون الفاعل بعد ذلك الحرارة من خارج وحرارة
في الماء يتعاونان على الاحالة ويكون البرد المعاوق قل فيكون في الزمان الثاني تسخين اسرع واشد لان
لا ان حال الفاعل والقابل معا في الزمانين مختلفان وليس هكذا الحال في مسئلتنا نحن وعلى انا لا ننكر
في ان يستمر ازدياد التسخن في مادة الهواء عن القوة وعن السخونة الحاصلة في زمان على الاتصال لكن
ذلك ايضا غير موجود وقول القايل ان السخونة يسخن الى حد ما لا يقوى على اكثر من ذلك وان كان ممكنا في
الوجود وفي طباع المادة قول لا يلتفت اليه فان ذلك انما يكون اذا قيس على مقاوم واما اذا لم يكن مقاوم فهذا
القول محال لانه اذا احدث منه سخونة لم يكن غايته عن ان يحدث عنه اخرى الى ان ينتهي الى الحد الذي في قوة
المادة قبوله اذا لم يكن مانع وهو الحد الذي للنار مثلا فلا يكون هناك تحدد دون النهاية البالغة واذ قد بينا
هذا فيا لحري ان نعود الى مسئلتنا فنقول قد بان ان بعض الاجسام البسيطة اذا كانت فيه قوة تسخن
ترطب بالطبع وكان في جسم آخر ايضا مثله لم يجز ان يكون احد الجسمين حارا رطبا على حد والآخر اقل في
احدهما او كليهما او اكثر بل يجب ان يتشابها في ذلك الا لعايق فان لم يتشابها ولا عايق من خارج فانما يجوز
ان لا يتشابها في كيفية واحدة حين لا يكون هناك عايق من خارج الا العوق من الكيفية الثانية فيكون العا
وجود الكيفية الثانية التي تفيض عن تلك القوة بعينها فانها تمنع المادة منعا ما وتعاوقها عن الاستكمال
وتنقص الاستعداد النقص المنسوب الى المعاوقة فتصير لها المادة غير قابلة الابلغ وعسى ان كانت
الطبيعة فاعلة ۞ لكن لقايل ان يقول ان العوق ايضا يجب ان تبلغ الغاية او لا يكون اصلا فان نسبة
العوق الى القوة والمادة نسبة التسخن اليهما وكما ان التسخن تبلغ الغاية اذا لم يكن عوق كذلك العوق
يجب ان يبلغ الغاية ۞ فنقول نعم اذا لم يكن للعوق عايق واما القوة المسخنة فمعاوقة للعوق فلا يبلغ
الحد الاقصى واذا كان كذلك انحل الشك المذكور ۞ ولقايل ان يقول كيف يمكن ان ينبعث عن مبدا
واحد قوتان تعاوق احديهما الاخرى وتتقابلان وتتنازعان والمادة واحدة غير مختلفة ۞ فنقول
ان ذلك ليس على سبيل المقابلة بل على سبيل تقدير استعداد المادة ومعنى العوق هو هذا المعنى وهو ان
وجود ما يجعل المادة محدودة الاستعداد وذلك لان الحرارة اذا اخذت مرة صرفة ومرة متوسطة فلان
احديهما تكون مع يبوسة والاخرى مع الرطوبة وكذلك البرودة فحينئذ تعود الانسام الى الاربعة ۞
فصل في حل ما في الشكوك واما الشك المذكور في التماس البيان لاثبات كون النار مفارقة
للهواء لا بانه اشد منه سخونة وهو من طبعه بل بالفصل الثاني فقد فرغ من ذلك وبين ان هناك مكانا للجسم
طبيعي غير الهواء وانه حار واما ما اخذ في التشكك كالمتسلم من قوة النار البسيطة فامر لا يقول به
الا المقصر في الصناعة فان لا يلزم الا من قال ان المركب اقوى من البسيط في الكيفية على ان لقايل
ان يقول لنا ولا ان المركب قد يعرض له ان يكون اقوى من البسيط في الكيفية اذا كان هناك اسباب اخرى
توجب الازدياد في الكيفية غير التي في الطبع فيتظاهر الطبع والوارد المرتد اياه على تقوية الكيفية
اذ كان هذا القول ربما لم يلتفت اليه واما ما سئل عن امر النار التي هناك اعني عند الفلك وهل السخونة
امر يعرض لها من حركة الفلك وهي في نفسها غير حارة او هي في نفسها حارة في طبعها ۞ فنقول انه لا يمتنع
ان يكون التحريك يسخن ما ليس بسخين في طبيعته ويكون مع ذلك طبيعته الذاتية محفوظة ويكون ما يعتبر
المسخن الا في السخونة ولا يمتنع ان يكون التحريك لا يحيل طبيعة المتحرك الى الصورة النارية ابتداء ويجعل
خاليا عنها او يكون التحريك سببا دواما مدة وجودها مثل الحك المشعل فانه لشدة التسخين يعد المادة
لقبول الصورة النارية ويفارق الاستعداد المقابل له فيكون الحك سببا بوجه ما للصورة النارية
لا التسخين شيء له طبيعة قايمة غير موجبة للسخونة وانما يسخن من خارج فقط بل لافادة الطبيعة التي
هي مبدا السخونة بنفسها حتى لو توهم الحك زايلا والتحريك باطلا بقي الجسم على الصورة النارية الآن

شئ مفسد للصورة النارية مقاوم لها ولو كانت هذه النسبة من المحاكة او التحريك دائمة لكان وجوب لبس
الصورة النارية دائماً فالمادة التي هناك ملبسة صورة النارية بما ضلك من حركة الفلك ولا اضادة
في طباعها لذلك ولو كان في طبيعة ذلك الجسم شئ مضاد لذلك لكان التحريك الذي هناك يبطل تلك
الطبيعة المضادة بفرط التسخين الذي هناك هذا ان كان التحريك مسخناً وان لم يكن مسخناً فالشبهة
زايلة من كل وجه اذ كانت الشبهة في ان ذلك الجوهر الذي هناك قد عرض له التسخين من خارج وليس
ذلك له طبيعياً وذلك لانه عرض له الحك فسخن والحك عرضي فالسخونة عرضية فان المجيب عن ذلك
يقول ان السبب الخارج العارض قد يكون سبباً لصورة طبيعية يتنوع بها المادة ويتضح هذا فضل
ايضاح في صناعة الحكمة الالهية وتمم ما اوجبته العناية الالهية اسكان النار في حيز الحركة والا لكان
كلما يتوهم انه يحصل هناك مما ليس بنار من الاجسام العنصرية ينقلب ناراً وينحرك الى حيز النار الاخرى
ان لم يكن حيز تلك المجاورة وتعقبه غيره فلا يزال النارية تتضاعف حتى تفسد ما ليس بنار واما
التشكك المبني على ان الحار ما باله يصعد قبل استحالة صورته الطبيعية كما يصعد البخار والدخان
والبارد لا يفعل ذلك فقد يمكن ان يجاب عنه بوجوه من الاجوبة من ذلك ان الحار في الجملة اقوى من البارد
ولذلك ما لا يطاق النار والماء والجمد لا يبلغ واحد منهما من برده الطبيعي ان لا يطاق وقد يبلغ ذلك من خرج
العرضي فكيف يكون الشئ الذي في طبيعته حار فيشبه ان يكون الحار للقوة يغلب مقتضى جوهر الشئ
وطبيعته ولا يقدر عليه البارد ويشبه ان يكون البرد ايضاً يضبط ما يعرض له وان لم يحل الشئ
المعروض له عن جوهره ولم يغيره كما اذا استحال الهواء ضباباً عن برد فانعقد وهو بعد ضباب فلا يبعد
ان يقال ان الضباب هواء قد برد ومال الى اسفل ولم يبطل صورته الذاتية كما لم يبطل صورة الماء في الجمد
او يكون الشئ البارد الذي يصعد بالتسخين هو ارض وماء قد يقبلان حراً اشد من حر الهواء ولا يكونان
قد فسدا بعد فساداً تاماً فيظهر صعودهما في الهواء ومجاورتهما اياه ولعل النار والهواء ليسا يقبلان
من البرد ما يصيران به ابرد من الماء حتى ربما انا قد نجد في الماء هبوطاً ولعل ما يبرد من النار ويعرض له ان
يخمد الى حيز الهواء لكنه اذا انخمد لم يكن ذلك محسوساً لان النار البسيطة غير محسوسة ولعل الضباب من جزء ه
هواء متبرد متكاثف لكنه ليس مستحيلاً بعد الى المائية وايضاً فلقائل ان يقول ان البخار والدخان يصعدان
على سبيل مرافقة النارية وبالقسر وعلى ما قلنا قبل وبالجملة ان صعدا بالمرافقة لم يلزم السؤال وان
صعدا لا بالمرافقة بل للاستحالة في الكيفية فقط فالفرق ما قيل واما الشك المبني على استحالة ان يكون
ما تحت الفلك طبيعة واحدة وانما يختلف بالاعراض فيبطله وجود الحركات الطبيعية متضادة لوجود
المركز والمحيط والجسم المتشاكل الطبيعة النوعية لا تختلف حركاته الطبيعية اذ لا يختلف قواه الآلية
واما ما يظن ان السكون يبرد اذ الحركة تسخن فذلك باطل فانا قد بينا ان السكون عدم الحركة وعدم
العلة علة لعدم المعلول لا لضد مقابله فان الحركة اذا كانت توجب حرارة فان لا يكون حركة هو ان
لا توجد حرارة واما ان توجد برودة فيحتاج الى علة فيشبه ان يكون الجسم الساكن البعيد عن الحركة
قوي الاستعداد لقبول النوع البرد من الاشياء الكاسبة المواد صورها ويكون ضعيف الاستعداد
لقبول الطبيعة المسخنة بل يحتاج الى معاون من حرارة مماسة او حركة حتى يستعد فينال من واهب الصور
ما يستعد له وتستطيب في هذا حين تكلم في الفلسفة الاولى واما الشبهة المبنية على حال اللمس فيجب
ان يقدم لحلها مقدمة ونقول ان قولنا ان الرطوبة سهلة القبول والترك هو على سبيل التجوز فان السهل والصعب
يكاد ان يكون من المضاف وليست الرطوبة من المضاف ولكن يجب ان نعلم ان الرطب هو الذي لا مانع له
في طباعه البتة عن قبول الشكل والانحصار والانفصال وعن دفعه مع زوال القاسر راجعاً الى الجهة
التي ان تحرك اليها والشكل الذي له ان يتشكل بالطبع به واليابس هو الذي في طباعه ممانع الا انه في طباعه
امكان قبول ذلك عند تكلف يجشمه القاسر اياه فيكون نسبة الرطوبة من هذا الوجه ومن حيث هو كذا الى
اليبوسة قريب من نسبة الامر العدمي الى الامر الوجودي فيكون الاحساس بالرطوبة ليس الا ان لا يرى
مانع ومقاومة وباليبوسة اذ يرى مانع ومقاوم فالرطوبة وحدها لا يثبت عند الحس من جهة اللمس وحدها
جسماً واليبوسة تثبت ذلك واذا نسبنا احد الطرفين الى الحس بالثبات كان الامر مقابله العدمي فاما المزاوجة
بل لو وجدنا بالحس اللمسي كيفيتين لهما المزاوجة الرباعية بين متضادين وبين قنية وعدم فليكن هذا مبلغ

نقول



نقوله في حل الشكوك المذكورة على الاختصار **فصل في انفعالات العناصر بعضها من بعض
واستحالاتها في حال البساطة وفي حال التركيب وكيفية تصرفها تحت
تأثير الاجسام العالية** قد تبين مما سلف ان العناصر للكائنات الفاسدة اربعة لا غير واذا
اعتبر المعتبر مواد النبات والحيوانات المتكونة في حيز الارض متحقق من الارض ومن الماء ومن الهواء وربما
تم بالبخار المنفح فالارض تفيد الكائن تماسكاً وحفظاً لما تفاده من التشكيل والتخليق والماء يفيد الكائن
سهولة قبول التخليق والتشكيل ويستمسك جوهر الماء بعد سيلانه لمخالطة الارض ويستمسك جوهر
الارض عن تشتته لمخالطة الماء والهواء والنار يكسران عنصرية هذين ويفيدانهما اعتدال المزاج والنار
تخلخل ويفيد وجود المنافذ والمسام والنار تنضج وتطبخ وتجمع وهذه الاربعة قد ظهر انها يكون بعضها
من بعض وان لها عنصراً مشتركاً وان ذلك بالحقيقة هو العنصر الاول ومع ذلك فان كون بعض منها من
بعض اسهل ويكون بعض منها من بعض اعسر ويكون بعض منها من بعض وسطاً فاما السهل فاستحالة عنصر
الى مشارك في احدى الكيفيتين وهو فيها ضعيف مثل استحالة الهواء الى الماء فان الهواء يشارك الماء
في كيفية الرطوبة ويخالفه في كيفية الحرارة وكيفية الحرارة فيه ضعيفة والبرد في الماء قوي فاذا قوي
عليه الماء وحاول ان يحيله بارداً في طبعه انفعل سهلاً وبقيت رطوبته وكان ماء ليس لان استحالته
في هذه الكيفية هي كونه ماء بل يستحيل مع ذلك في صورته التي شرحنا امرها وصورته اشد اذعاناً للزوال عن
مادته الى الصورة المائية منها من صورة النار واما العسر فان يحتاج المتكون الى استحالة الكيفيتين جميعاً في
طبعه واما الوسط فان يحتاج الى استحالة كيفية واحدة فقط لكنها قوية مثل ما يحتاج اليه محاولة الارض
في استحالتها الى النارية او الماء في استحالته الى الهوائية ولكل واحد من هذه العناصر عرض في قبول الزيادة
والنقصان في كيفيته فانه قد يزيد كيفيته الطبيعية او العرضية وتنقص وهو حافظ بعد لصورته
ونوعه لكن للزيادة والنقصان في ذلك طرفان محدودان اذا جاوزهما بطل عن المادة التهيؤ التام الخاص
واستعد استعداداً تاماً للصورة الاخرى من شأن المادة اذا اشتد استعداداً تاماً للصورة ان يفاض
تلك الصورة عليها من عند واهب الصور للمواد فيقبلها ونسب في ذلك ما يخصص المواد المتشابهة في انها
مواد للصور مختلفة وذلك من عند واهب الصور وعسى ان تعلم ان النوع شئ وان الاستعداد التام شئ آخر
فالمادة فيها جميع الاضداد بالقوة لكنها تختص بواحد من الاضداد من جملة الامور المختلفة بما يحدث فيه فالمادة متهيئة لجميع الاضداد نسخه
من استعداد تام يخصصه بها امر فان المحكوك والمحرك معد لقبول الحرارة اعداداً خاصاً وان كان هو ايضاً
في طبيعته قابلاً للبرودة وليس هذا للعناصر وحدها بل المركبات ايضاً لكل واحد منها مزاج ومزاجه يقبل متمكنات نسخه
الزيادة والنقصان الى حد ما محدود العرض بين طرفين اذا جاوز ذلك بطل استعداد ملابسة الصورة
وهذه المركبات تختلف امزجتها لاختلافها في مقادير العناصر فيها فمن الكائنات ما الارضية فيه غالبة ثم
جميع ما يرسب في الهواء والماء من المعدنيات والنبات والحيوان وقد يجوز ان لا يرسب بعض ما الارضية
فيه غالبة فانه يجوز ان يكون الارضية غالبة بمفرد استطقس وليس غالباً بالمجموع استطقسين خفيفين
ومنها ما المائية فيه غالبة ومنها ما الهوائية ويعسر امتحان ذلك من جهة الطفو والرسوب وذلك لان الجسم
ان كانت المائية فيه غالبة وفيه هواء ونار قليل فهو لا محالة لا يكون بسبب كثرة مائيته اثقل من الماء
حتى يرسب فيه الا ان تكون الارضية كثيرة تزيد ثقلاً على مائيته ومنه ما النارية فيه غالبة وهذا جميع ما
يعلو في الجو وقد يجوز ان يكون منه ما لا يعلو لنظير ما قلناه في الغالب فيه الارضية وهذه الغلبة قد تكون
بالفعل وقد تكون بالقوة والذي بالقوة فهو الذي اذا فعل فيه الحار الغريزي من ابدان الحيوان استحال الى
غلبة بعض الاستطقسات ولهذه الاستطقسات غلبة في المركب من وجهين احدهما بالكم والآخر بالكيف والقوة
وربما كان استطقس مغلوباً في الكمية لكنه قوي الكيفية وربما كان بالعكس ويشبه ان يكون الغالب في الكم
يغلب في الميل لا محالة وان كان قد لا يغلب في الكيف الفعلي والانفعالي فان الميل عندما يلزم من الصورة
يكون شديد اللزوم للصورة اشد من لزوم الكيف الفعلي والانفعالي وان لم يكن دائم اللزوم فانه قد يبطل اذا
عرض عائق قوي والممتزج فكثيراً ما يعرض له من الاسباب الخارجة ان يغلب من استطقساته ما ليس بغالب فيها
اذا عاونت كيفية غير الغالب حتى قوي غلب واحال الآخر الى مشابهته فيظهر سلطانه ونقول الآن ان الكون
والفساد والاستحالات امور مبتداة ولكل مبتدأ سبب ولا بد على ما اوضحناه في الفنون الماضية من حركة مكانية

فالحركة المكانية هي مقربة الاسباب ومبعدتها ومقوية الكيفيات ومضعفتها ومبادي الحركات كلها كما وضح من
المستديرة فالحركات المستديرة السماوية المقربة لقوى الاجرام العالية ومبعدتها هي اسباب اول الكون والفساد
وعوداتها الاحالة اسباب لعود ادوار الكون والفساد فالحركة الحافظة لنظام الادوار والعودات والواصلة
بينها والسرعة بما لو تركت لابطأ ولم يعتدل تأثيره هي الحركة الاولى ونشرح هذا المعنى فنقول انه لو لم يكن للكواكب
حركة في الميل لكان التاثير يختص ببقعة واحدة على جهة واحدة فيخلو ما يبعد عنها ويتشابه فيها ما يقرب منها
فيكون السلطان هناك لكيفية واحدة وجهاد تلك الكوكب فان كانت حارة افنت مواد الرطوبات واحالت
الاجسام التي تحاذيها الكواكب الى النارية فتفسد ولم يكن مزاج به يتكون الكائنات الحيوانية ولم يثبت شيء من
النباتية ثباتا يعتد به بل انما يخط ما يحاذيه الكواكب في الغالب كيفية ويخط ما لا يحاذيه في الغالب كيفية
مضادة له ويخط المتوسط في الغالب كيفية متوسطة فيكون في موضع مثل صيف شديد دائم وفي اخر مثل
شتاء شديد دائم وفي اخر مثل ربيع دائم او خريف دائم وفي مثل الربيع والخريف لا يتم النضج وفي الشتاء يكون
النهوة وفي دوام الصيف الاحراق وعلى هذا يجب ان يعتبر حال الكيفيات الاخرى والقوى الاخرى ولو لم تكن
عودات متتالية وكان الكوكب يتحرك حركة البطيئة بميل وبغير ميل لكان الميل قليل الغناء والتأثير شديد
الافراط لا يتدارك بالضد المخالط اذ كان التأثير مقيما في بقعة متغيرة مدة طويلة لا يدور في البقاع كلها
الا في مدد متراخية وكان يعرض قريبا ايضا مما يعرض لو لم يكن ميل مما ذكرناه وكذلك لو كانت الكواكب تتحرك
نفسها الحركة السريعة من غير ميل عرض ما قيل وان كانت السرعة مع ميل عرض ذلك ايضا وكان مدار الميل
وما يقرب منه وما يبعد بالصفات المذكورة فوجب ان يكون ميل يحفظه بحركة غريبة متى ما تم ميله الى الجهة
الاخرى بعد ان الحاجة في كل جهة فوجب ان يعطي المايل منه في جهة ميله حتى يبقى في كل جهة برهة ليتم بذلك
تأثيره وان يكر على المدار مع ذلك سريعا ليتشابه فعله في جميع الجهة التي هو مايل اليها ولا يفرط تأثيره في
بقعة يقيم عليها وبالجملة لتكون الجهة ينالها التأثير نيلا معتدلا غير مفسد ولا يزال كذلك الى تمام الحكم جميع
وذلك انما يتم بحركة اخرى سريعة ضرورة فجعل الذي المايل حركة بطيئة وجعلت له حركة اخرى تابعة للحركة
سريعة حتى يوجد الغرضان واعتبر هذا من الشمس فان الشمس تميل بحركتها الى الشمال فتبقى مدة في تلك الجهة
لا دائمة على سمت واحد بل متكررة اتباعا للحركة الاولى فانها ان بقيت دائما افسدت كما لو دام هجيرا وقصر
عنها فعلها وتأثيرها عن جميع الاقاليم الاخرى فلما جعل لها ذلك التكرر صار للشمس تحرك المواد الى غذو
النبات والحيوانات حتى اذا فعل فعلها في الشمال وحدثت المواد الكائنة في الارض زالت الى الجنوب قبل ان
تفسد بالاحراق والتخفيف فعلت هناك فعلها ههنا ويبرد وجه الارض ههنا فاحتقنت الرطوبات
واجتمعت في باطن الارض كأنها تختزن وتعد لعود الشمس مرة اخرى لينفق على النبات والحيوانات نفقة
بالتساوي وبين الامرين تدريج ربيع وخريف لئلا ينتقل من افراط الى افراط دفعة وليكون الفعل مدرجا
فيه فسبحان الخالق المدبر بالحكمة البالغة والقوة الغير المتناهية وبالحري ان يلحق بهذا القول في الادوار
والآجال فصل في ادوار الكون والفساد من الكائنات ما يكفي في تكونه دورة واحدة وربما
كانت مدته تتمة تلك الدورة فما دونها كضرب من الحيوانات القرقية والنبات الزغبي وقد يكون منه في يوم
واحد ويفسد فيه ومن الكائنات ما يحتاج في كونه الى ادوار من الفلك ومنها ما يحتاج الى عودات جملة جملة
من ادوار حتى يتم تكونها فكل كائن كما ظهر فاسد وله مدة تنشو فيها ومدة تقف فيها ومدة يضمحل وينتهي
الى اجله ولا يمكننا ان نقول قولا كليا في نسب هذه المدد بعضها الى بعض فهي مختلفة لا ينضبط ومن رام
حصر ذلك صعب عليه والذي سمعناه فيه لم يقنعنا فلعلنا لم نفهمه حق الفهم وعسى ان يكون غيرنا
يفهمه على وجهه ولكل كائن اجل تحفظه بقوته المدبرة لبدنه فانها قوة جسمية متناهية يتناهى فعلها
ضرورة ولو كانت غير متناهية لكانت المادة لا يحفظ الرطوبة الا الى اجل لاسباب محللة للرطوبة
خارجة وباطنة واسباب عائقة عن الاعتياض مما يتحلل ولكل نوع من قوى البدن ولكل مادة حد
يقتضيه كل واحد منهما ولا يحتمل مجاوزته وذلك ان جرت اسبابها على ما ينبغي هو الاجل الطبيعي وقد
يعرض اسباب اخرى من حصول المفسد او فقدان النافع المعين فيعرض لذلك العوق ان يقصر في فعلها
عن الامد فمن الاجال طبيعية ومنها اخترامية وكل بقدر وجميع الاحوال الارضية منوطة بالحركات
السماوية وحتى الاختيارات والارادات فانها لا محالة امور تحدث بعد ما لم تكن ولكل حادث بعد ما لم يكن

علة



علة وسبب حادث وينتهي ذلك الى الحركة ومن الحركات الى الحركة المستديرة وقد فرغ من ايضاح هذا فالاختيارات
ايضا تابعة للحركات السماوية والحركات والسكونات الارضية المتوافية على اطراد متسق يكون دواعي الى
القصد بواعث عليه ويكون هذا هو القدر الذي اوجبه القضاء والقضاء هو الفعل الاول الالهي الواحد
المستعلي على الكل الذي منه تتشعب المقدرات واذا كان كذلك فبالحري ان يشكل على الناظر من امر العودات
هل يجب اذا عاد الفلك شكل بعينه كما كان ان تعود الامور الارضية الى مثل ما كان اما عود ما بطل بعينه بالشخص
فذلك مما لا يكون ولا الشكل بعينه يعود بالعدد ولا الامور الارضية تعود باعيانها بالعدد فان الفائت
لا يعود بعينه والذي يخالف في هذا فسبيله ان يستحيي من نفسه الى ان يكشف فضيحته في الفلسفة الاولى
فمن الناس من اوجب هذا العود المماثل ومن الناس من لم يجوز هذا العود واحتج بان الامور العالية مختلطة
من طبيعية واختيارية مثل كثير من النسل والحرث وعود التشكل السماوي ان اوجب اعادة فانما يوجب اعادة
الامر الطبيعي لا الاختياري ولا المركب من الطبيعي والاختياري وان لم يجب عود واحد من الاسباب المبنية
عليها بجري الكل اختل العود كله فلم يجب ان يكون كما كان ونحن نذهب عليه ان الاختيار ايضا مما يجب عوده اذ كان
العود ينفع فان الاختيار ايضا مستند الى الاسباب الاول والذي عندي في هذا انه ان كان قد يبلغ ان يعود
بلغ تشكل واحد بعينه مما يكون فتعود الامور الى مثل حالها لكن السبيل الى اثبات عود التشكل الواحد لا يكون
بوجه من الوجوه وذلك انه انما يمكن ان يقع للامور المختلفة عودات جامعة اذا كانت نسبة العودات الخاصية
بعضها الى بعض نسبة عدد الى عدد وكانت مشتركة في واحد يعدها فيوجد حينئذ لجميعها عدد يعدها مثلا
بان يكون احدى العودات عددها خمسة والاخرى سبعة والثالثة عشرة يشترك في الواحد فيكون عدد
السبعين عددا مشتركا يعدها هذه الاعداد فيكون اذا عاد صاحب الخمسة اربعة عشر عودة وصاحب
السبعة عشرة وصاحب العشرة سبعة اجتمع الجميع معا ثم جعل يعود في المدد المتساوية اشكال متشابهة
لما سلف ان لم يكن نسبة مدد عدد العودات نسبة عدد الى عدد وذلك جايز لان المدد متصلة لا منفصلة
ولا يستحيل ان يكون المتصل مباينا للمتصل مستقيما كان او مستديرا فلا يكون نسبته اليه نسبة عدد الى
عدد وقد صح وجود هذا في المقادير فيصح في الحركات والازمنة لا محالة فاستحال وجود شيء جامع يشترك فيه
اذ قد ثبت في صناعة الهندسة ان المقادير التي يشارك مقدارا فهي مشتركة والمتباينات غير مشتركة فلا يشاركان
مقدارا واحدا فلا يوجد لها مقدار مشترك يعد جميعها واذا لم يوجد استحال عود التشكل بعينه فان كانت
للحركة الاولى ثم حركة الثوابت ثم حركات الاوجات والجوزهرات ثم حركات السيارات متشاركة مدد
عوداتها الخاصية في واحد يعدها فستكون الاعادة المدعاة واجبة وان كان كلها او واحد منها غير مشارك
لم يكن ذلك لكن طريق احاطتنا بهذه الامور هو الرصد والرصد نحو على التقريب باخر الالات المعمول ومثل
هذا التقريب لا يحصل التقدير الحقيقي وحساب الاوتار والقسي وما بني عليها ايضا تستعمل فيها الجذور
الصم وقد سوح في اجزائها مجرى المنطقات والتفاوت بين المنطق والاصم مما لا ينضبط في الحس فكيف
يحققه الرصد فاذن لا سبيل الى ادراك ذلك من جهة الرصد والحساب المبني عليه وليس عندنا فيه سبيل
غيره واما تقسيم العلماء الزمان بالشهور والايام والساعات واجزائها وتقسيمهم الحركة باجزائها وايقاعهم بينها
نسبة عددية فذلك على جهة التقدير مع علمهم بانه غير ضروري الا انه مما لا يظهر تفاوته في المدد المتقاربة لكنه
وان لم يظهر في المدد المتقاربة فيشبه ان يظهر في المدد المتباعدة واكثر ما يمكن ان يحدس في هذا هو ان يجوز
ان يكون عودات متقاربة الاحوال وان لم يكن متشابهة بالحقيقة ويكون حال الكلي منها قريبا من حال العودات
الجزئية كمصيف يشبه صيفا وربيع يشبه ربيعا او يكون اشد مشابهة من ذلك ولعل الامر يكون بخلاف
هذا الحدس فاذ قد فرغنا من هذا البيان ايضا فبالحري ان نختم هذا الفن باشارة مختصرة الى علل الكون والفساد
ونقول ان لكل كائن مادة وصورة وعلة فاعلة وغاية تخصه وجد ذلك بالاستقراء وعلى سبيل الوضع فالجملة
الكون والفساد واتصاله فعلته الفاعلية المشتركة التي هي قريبة الحركات السماوية والتي هي اسبق فالحركة الاولى
والعلة المادية المشتركة هي العنصر الاول والعلة الصورية المشتركة هي الصورة التي للمادة نوع على غيرها مما
لا يجتمع معها والعلة الغائية استبقاء الامور التي لا تبقى باعدادها واستحفاظها بانواعها فان المادة
العنصرية لما كانت لا يلبس شيئا قد خلعت غيره وكان الشيء كما يكون نحو قد يفسد غيره ولا سبيل الى بقاء
الكائنات باشخاصها دبر في استبقاء انواعها بالتناسل والحادث والتعاقب المعلق بالكون والفساد

والاشبه ان ذلك هو الجود الالهي المعطي كل موجود ما في وسعه قبوله وابقاؤه اياه كما يحفظه اما بشخصه كالاجرام
السماوية واما بنوعه كالعنصريات ثم الفن الثالث **الفن الرابع من الطبيعيات في الافعال
والانفعالات التي تحصل عن الكيفيات العنصرية** قد فرغنا من تعريف الامور العامة
للطبيعيات ثم من تعريف الاجسام والصور والحركات الاولية في العالم واختلافه في طبايعها ثم من
تعريف احوال الكون والفساد وعناصرهما فحقيق بنا ان نتكلم على الافعال والانفعالات الكلية التي تحصل
عن الكيفيات العنصرية بمعاضدة من تاثيرات الاجرام السماوية فاذا فرغنا من ذلك شرعنا حينئذ في تعديد
احوال الطبقات الكاينات بسببين بالاثار العلوية والمعدنيات ثم ننظر في حال النفس فان النظر في حال
النفس اعم من النظر في النبات والحيوانات ثم ننظر في النبات ثم في الحيوانات ونختم هذه الجملة الطبيعية
**المقالة الاولى من هذا الفن فصل في طبقات العناصر** العناصر الاربعة تشبه ان تكون
غير موجودة على محوضتها وصرافتها في اكثر الامر وذلك لان قوى الاجرام السماوية تنفذ فيها فتحدث في السفليات
البارد حرارة تخالطها فتصير بذلك بخارية ودخانية فتخالطها نارية وهوائية وترتفع الى العلويات ابخرة
ابخرة مائية وادخنة ارضية فتخالطها فيكاد ان يكون جميع المياه وجميع الاهوية مخلوطة ممزوجة ثم
ان توهمت صرافة فيشبه ان يكون للاجزاء العلوية من النارية فان الابخرة والادخنة اثقل من ان تبلغ ذلك
الموضع بحركتها واذا بلغت فما اقوى ان النار تحيلها سريعا ويشبه ان يكون باطن الارض البعيد من
ادمتها الى غور ما قريبا من هذه الصفة فلم يكن بد من ان يكون كل جزء من النار والارض كاينا فاسدا
باطنه وظاهره الا ان ما يخلص الى مجاورة الفلك من النار محض ولا يكثر مخوضه بشايب وكذلك
ما يخلص الى المركز من الارض يشبه المحض لانه لا ينفذ فيه تاثير من السماويات نفوذا يعتد به ولا ينفذ اليه
شايب ذو اعتبار دستورا الى ذلك الحد فيشبه لذلك ان يكون الارض ثلاث طبقات طبقة تميل الى محوضة
الارضية وتغشيها طبقة مختلطة من الارضية والمائية هو طين وطبقة منكشفة عن الماء جفف وجهها
الشمس وهو البر والجبل وما ليس بمنكشف فقد ساح عليه البحر وهو استطقس الماء ويستحيل ان يكون
للماء اسطقس وكلية غير البحر وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون باطنا غايرا او ظاهرا فان كان ظاهرا فهو لا محالة
بحر ليس غير البحر وان كان باطنا لم يخل اما ان يكون مستقرا في الوسط او متحاذيا الى بعض الجنبات فان كان
مستقرا في الوسط فاما ان يكون بالطبع فيكون الارض اخف من الماء وهو المحال واما بالقسر فيكون ههنا
قاسر للماء الى حفر غور الارض والانحياز فيه وهذا ايضا محال وان كان متحاذيا في جنبه واحد فيكون
كلية الماء محصورة في بقعة صغيرة من الارض وكلية الماء لا تقل لا محالة عن الارض ان لم تزد عليه ثم
يكون مقدار ما البحر غير قاصر عن مبلغه فلم لا يكون البحر كلية الماء دونه ولم لا يفيض الانهار في طرفا دك
يلي في البحر الا بغير ولا يوجد الى طرفا دون مغيض على ان الماء لا افضل في الارض اغوارا مملوة الا انها
لا تبلغ في الكثرة مقادير البحار ولا الارض يكثر فيها التجويفات كثرة يكون لها تاثير بالقياس الى كلية الارض
كما ليس للجبال تاثير في كريته والهواء ايضا فهو طبقات طبقة بخارية وطبقة هواء صرف وطبقة دخانية
وذلك لان البخار وان صعد في الهواء صعودا فانه انما يصعد الى حد ما واما الدخان فيجاوزه ويعلوه لانه
اخف حركة واقوى نفوذا لشدة الحرارة فيه واعني بالبخار ما يتصعد من الرطب من حيث هو رطب واعني بالدخان
ما يتصعد من اليابس من حيث هو يابس ولان البخار بالحقيقة على ما بينا ماء متحلل متصغر الاجزاء وطبيعة
الماء ان يبرد بذاته ومن صورته اذا زال عنه المسخن وبعد عهده به فيجب ان يكون الجزء البخاري من الهواء باردا
بالقياس الى ساير الهواء لكن ما يلي الارض منه يسخن بمجاورة الارض المتسخنة بشعاع الشمس المستقر
عليها استقرار الكيفيات لا الاجسام وما يبعد عنه برد فتكون طبقة الهواء السافلة بخارية يسخن
بمجاورة الشعاع ثم يليه طبقة بخارية باردة ثم يليه هواء اقرب الى المحوضة ثم يليه هواء دخاني وكانه
مختلط من هواء ونار وارض ثم يليه نار فيكون هذه الطبقات ثمانية ارض الى الخلوص ما هي وطين وبر مع
الجبال والبحر كطبقة واحدة مركبة وهواء متسخن بالشعاع وهواء بارد وهواء اقرب الى المحوضة و
هواء دخاني وناري ونار فهذه طبقات العناصر في ترتيبها ووضعها **فصل في احوال كلية
من احوال البحر** ماء البحر ليس حكمه حكم ساير العناصر في ان له طبقات مختلفة ظاهرة الاختلاف في
ترتيب العلو والسفل وذلك لان الماء سريع الاختلاط بما يخالطه بما نفذ في رطوبة الاشياء وللابدان



في رطوبة الهواء لانه ليس عمقه وثخنه مثل عمق الهواء وثخنه ولذلك يشتد اختلاطه الا ان بكليته وينفذ
فيه ويجذب الشمس لما في باطن الارض وتحريكها اياه ففي نشيفه وجه البحر واخراجه عنه ولولا ذلك لكان
ظاهر البحر وما يلي وجهه اقرب ماء الى طبيعة الهواء وكان لا اكثر تاثير فيه للارضية وليس كذلك بل ماء البحر كله
ملح او زعاق والماء لا يتغير التغيرات التي بعد الكيفيات الاولى بنفسه انما يتغير بمخالطة شيء آخر والهواء اذا
خالطه جعله ارق واعذب ولم يجعله ملحا وانما يصير ملحا بسبب الارضية المحترقة المرة اذا خالطته فلم يختلف
من زعم ان ملوحة ماء البحر لارضية خالطته اذا اعتقد مع ذلك شرط الاحتراق والمرارة وانت فيمكنك ان تتخذ
الملح من رماد كل محترق ومن كل حجر يفيده التكليس حدة ومرارة اذا طبخته في الماء وصفيته ولم تزل تطبخ ذلك
الماء او تدعه في الشمس فانه ينعقد ملحا ولهذا ما يتخذ قوم من القلي ومن النورة ومن الرماد ملحا متى شاؤوا وبسبب
ملوحة العرق والبول مخالطة المرة المحترقة للمائية فيملح ولما اعوز الملح في بعض البلاد كانوا يتخذونه من رماد قصب
وشجر يكون لهم بهذا التدبير وليس ما ظن قوم من ان ملوحة ماء البحر انما هي بسبب ان الكثيف منه يبقى محتبسا
فيه بعد تبخر البخارات اللطيفة فيكون بسببه مرا فعلوم ان كثافته باختلاط الارضية به فان لم تزد شرطا
وقلته بمجرد الكثافة فهلا كان الطين مرا او مالحا ولم اذا عاد اليه ما يتبخر عنه في الاودية العذبة والامطار الجود
لا يعود التحرة الاخرى عذبا فعلوم ان البحر وان نقص صيفا فانه يسترجع شتاء والماء بنفسه ليس فيه لطيف
وكثيف بل هو متشابه الاجزاء انما الكثيف منه ما خالطته ارضية لانه لا شيء اكثف من الماء الا الارض
والارض اذا خالطته ارضية لا كيفية لها لم يتكيف وانما يتكيف من كيفية الارض فان كانت الارضية
شديدة المرارة لم يملح بل يزعق وان كانت قليلة المرارة بحيث اذا تحللت في الماء قبل نوعا من الاستحالة عن مرارة
الى ماء ملح طعمه انعقد منه آخر الطبخ لا محالة ملح وقريب من البول والعرق وبياه انهما رطوبة والدليل على
ان ماء البحر يملح بمخالطة الارضية وليس ذلك طبيعيا له انه يقطر ويرشح فيكون عذبا وقد يتخذ كرة من شمع
فيرسل فيه فيرشح العذب الى باطنه رشحا والبحر ايضا قد يكون في مواضع منه مياه عذبة وقلما تجتمع مياه عذبة
الا انها الطف من ماء البحر المجتمع فيه قديما فيسبق اليها التحلل فان اللطيف يسبق اليه التحلل وخصوصا في
حال الانتشار فان الانتشار يعين على ذلك كما لو بسط الماء على البر واذا كان كذلك صار العذب يتحلل بخارا
ويصير سحابا وغير ذلك والمالح الكثيف يبقى وقد يتفق ان يتصعد منه بخار الا انه لكثافته لا يجاوز وجه البحر
بل ينزل عن قريب مطرا مالحا وهذا في النوادر وطيب بمخالطة الهواء فمن المعلوم ان الملح اذا طبخ في الماء فيصعد
بخار الماء وكان الملح اللطيف يتصعد معه ايضا فالبحر بالحقيقة هو كما قيل من انه يعطي الصفو لغيره ويحبس
الكدر لنفسه مع انه ياخذ الصفو ايضا والبحر لملوحة مائيته وكثرة ارضيته اثقل من المياه الاخرى وزنا
ولذلك يثقل ما يرسب فيه البيض واما بحيرة فلسطين فلا يرسب فيها شيء حتى الحيوان المكتوف ولا يتولد
فيها حيوان ولا يعيش وههنا نهر عذب لا يتولد فيه حيوان لبرده من منبعه الى مصبه وعلى ان في البحر
مواضع يعذب بها ما ينبع اليها من عيون تحتها وقد قال ابنذقليس ان ملوحة البحر بسبب ان البحر عرق الارض
وهذا كلام شعري ليس بفلسفي لكنه مع ذلك يحتمل التاويل فان العرق رطوبة من البدن تحلت بما خالطها
من المادة المحترقة من البدن وماء البحر قد تغير بقريب من ذلك فاذا كانت ملوحة البحر لهذه العلة ولغاية هي
حفظ ماية عن الاجون ولولاه لاجن وانتشر فساد اجونه في الارض واحدث الوباء العام على ان ماء البحر
ياجن اذا اخرج من البحر ايضا وانما يحفظ بعضه بمجاورة بعض وبمدد التملح الذي يصل اليه فلهذه الا
كان الغالب في البحر الملح انما العذب منه قليل وطبيعته حادة بحسب اللهيب النار فوق ان طبعها ثقيلة لذا
للمتسلسل بالكاله واذا تميز منه العذب فليس بسبب الارض بل بسبب عيون ذكرناها والا لا صلحت الارض
الطيبة اذا اجعل فيها له مصانع فتبين من هذا ان جميع اجزاء الماء قابل للاختلاط بما يتصعد من الارض
منفعل لما ينفذ من القوى السماوية فليس للبحر طبقات واما اختصاصه من البحر في طباعه بموضع دون موضع
فامر غير واجب بل الحق ان البحر ينتقل في مدد لا يضبطها الاعمار ولا يتوارث فيها التواريخ والاثار المنقولة
عن قرن الى قرن الا في اطراف يسيرة وبحار صغيرة لان البحر لا محالة يستمد من انهار وعيون تفيض اليه
وبها قوام وبعيد ان يكون ما قاله بعض الناس حقا وهو ان تحت البحر عيونا وينابيع هي التي تحفظه دون
الانهار الا ما شاء الله ويظهر في ذلك قرب اكثرها ماء عذب وذلك لانها لو كانت لوجب ان يكثر عددها
جدا وان لا يخفى على ركاب البحر بل انما يستحفظ البحار بالانهار التي تصب فيها من نواح مشرفة عالية بالقيا

الى البحر من شان الانهار ان يستقى من عيون ومن مياه السماء ومعولها القريب انما هو على العيون فان مياه
السماء اكثر ما تجد وانها في فصل بعينه دون فصل ثم لا العيون ولا مياه السماء يجب ان يتشابه احوالها في بقاع
واحدة باعيانها تشابها مستمرا فان كثيرا من العيون تغور وتنضب مياهها وكثيرا ما يقحط السماء فلا بد
من ان يجف اودية وانهار وربما طمت الانهار بما يسيل من اجزاء الارض جوانب من البحار واشتريا انا قد
ذكرنا في كثير من المسالك وفي اودية الجبال والمفاوز تبيننا انها كانت وقتا من الزمان زاخرة المياه وقد انقطع
الآن موادها واذا كان كذلك فيستحشم مواد اودية وانهار ويعرض للجهة التي تليها من البحار ان ينضب ويتجدد
عيون واودية وانهار من جهات اخرى فيقوم بدل ما نضب وتفيض الماء في تلك الجهة على البر فاذا امضى الاحقاب
بل الادوار يكون البحر قد انتقل عن حيز الى حيز آخر وليس يبعد ان يحدث بالاتفاق او الصناعة خلجان اذا امر
في سد بين البحر وبين غور وهواء وهدمته او بينا نهار بكاد وبين سلة الجمد قد يعرفه من امر النجف فكان
مستطيل لا يعلوه الماء الذي بالكوفة انه بحر ناضب وقد قيل ان ارض مصر هذا سبيلها ويوجد فيها آثار
حيوان البحر وقد حدثت عن بحيرة خوارزم انها خالية عن المركز الذي عهدها به مشايخ الناحية اللسنوي
حرا كما الان اعتمادنا لا ينفي بضبط امثال ذلك الحدث في البحار الكائن ولا التواريخ التي يمكن ضبطها تفي بالدلالة على
الانتقالات العظيمة فيها وربما اهلكت امم من سكان ناحية دفعة بطوفان او وباء او انتقلوا دفعة فنشو
ما يحدث فيها بعدهم وهكذا حال الجبال فان بعضها انهال وتفتت وبعضها يحدث وينشؤ بان يتحجر مياه
يسيل عليها انفسها او ما يصحبها من الطين يتحجر ولا محالة انها تتغير عن احوالها يوما من الدهر ولكن
التاريخ فيه لا يضبط فان الامم تعرض لهم آفات من الطوفانات والاوبية وتتغير لغاتهم وكتاباتهم
فلا يدري ما اكتبوا وماذا قالوا وهو ذا يوجد في كثير من الجبال وبالهرمين الذين بمصر على ما بلغني كتابات
منها ما لا يدري ولا يمكن استخراجه ومنها ما لا يعرف لغته ❁ واعلم ان البحر ساكن في طباعه وانما يعرض
له ما يعرض من حركة بسبب رياح ينبعث من قعره او رياح يعصف في وجهه او المضيق يكون فيه ينضغط
الماء من الجوانب لثقله فيسيل مع ادنى تحرك ثم يلزم ذلك لتصادم الساحل والنبو عنه الى الناحية التي منها
اعوذا ولاندفاع اودية فيه مموجة له بقوة وخصوصا اذا ضاق مداخلها واندفع وقل عمقها فيعرض
ان يتحرك الى المغار واذا كان في البحر موضع مشرف ووقع ادنى سبب محرك للماء فسال عنه الى الغور فلا يزال
يجذب مقدمه مؤخره على الانسياق فيدوم سيلانا والبحر الموضوع في الوهاد الغائرة اسلم من تموج
الرياح ابدا حتى يخيل من الجريان ما يخيل نظيره في موضع عال فقالوا ان البحر الموضوع في داخل ما دهر قل
لقلة عمقه وضيق مواضع منه وكثرة ما يسيل اليه من الانهار يخيل جريانا والبحر الذي من الجانب الاخر
بالخلاف لكبره وقلة ما ينصب فيه وشدة عمقه فهذا ما كان من احوال البحر **فصل في تعريف سبب
تعاقب الحر والبرد** قد يعرض في هذه العناصر بل وفي المركبات منها شيء يسمى التعاقب وهو انه اذا احتوى
حر على ظاهر بارد اشتد برد باطنه وبالعكس ولهذا ما يوجد مياه الآبار والقنى حارة في الشتاء وفي
الصيف باردة وقد اختلفت الآراء في هذا فقال بل ان الحرارة والبرودة تنهزم احديهما من الاخرى كانه
يهرب من عدوه فاذا استولى عليه في الظاهر انهزم غائرا واذا استولى عليه من الباطن انهزم ظاهرا وكانه
يظن من هرب بالماء عن النار وهذا المذهب يوجب ان يكون العرض من شانه ان ينتقل من جزء موضوع الى
جزء موضوع بل من موضوع الى موضوع فانه كثيرا ما يكون الباطن من الجسمين جسما منفصلا بنفسه فيحرز
هذا العرض له في ذاته اذ المشتمل عليه منهما يستحيل استحالة مفرطة من حر مثلا فيستحيل هو استحالة
مفرطة من برد كانه انتقل من المحيط به وهو موضوع مفرد اليه وهو موضوع غير مفرد وقد علمنا ان انتقال
الاعراض مما لا يقول به المحصلون وقوم آخرون ابوا ان يكون لهذا المعنى حقيقة الا فيما يكون الجسم
الواقع فيه هذا الشان انما يتضمنه جسم لطيف حار هو سار فيه او يبرده جسم لطيف بارد هو سار فيه
فان كان ذلك الجسم حارا فاستولى البرد على ظاهره احتقن الحار في داخل الجسم المستولى على ظاهره
ولم يتحلل فازداد واسخونة او كان المستولي حرا تخلخل الظاهر وكثفه فان ذلك الجسم اللطيف لا يتحلل بل
يبقى داخلا محتقنا ويزداد لا محالة قوة اذ لولا الاحتقان لكان يتحلل واكثر هؤلاء لم يبعدوا قوام القنى
والآبار بل ذكروا ان ذلك غلط من الحس كما يعرض لداخل الحمام فانه اول ما يدخل من هواء بارد يستسخن
ما يفيض على رأسه من ماء فاتر ثم اذا استحم بالحمام الداخل استبرد ذلك الماء بعينه وذلك



لانه اول ما دخل كان باردا البشرة وكان الماء بالقياس اليه حارا ثم لما اقام في الحمام الداخل سخنت بشرته
بالتدريج حتى صارت اسخن من ذلك الماء فلما اعاد ذلك الماء دفعة على بشرته كان باردا بالقياس اليها واما
الانتقال المتدرج فيه فلا يحس به كما يحس عن المفاجأة دفعة وذلك الذي يسميه الاطباء سوء المزاج المختلف
قالوا وكذلك حال الآبار في الشتاء فانها ابرد من مياه القنى وفي الصيف اسخن من تلك المياه والمياه في يكون
الفصلين على حالة متقاربة لكن الحس يغلطنا فيها الغلط المشار اليه وهذا الذي قالوه ليس مما لا يمكن لكن
ليست الصورة في الآبار والقنى على نحو ما ذكروا بوجه من الوجوه فانا قد امتحنا تلك المياه فوجدناها في
الشتاء تذيب الجمد في الحال ولا تذيبها في الصيف وليس يجب علينا في الشتاء ان يسخن ابداننا بسخونة
تعادل سخونة الصيف فاذا فعلنا ذلك وجربنا تلك المياه صادفناها غير باردة وكثيرا منها يكاد يذيب المجمد
بالثلج والجمد وههنا امور جزئية من الاحوال الطبيعية يكذب هذا الرأي منهم ويبطله ويستصعب احلال ما
نحن بصدده من جزئيات الطبيعيات لكن نحن في هذا شيء آخر ثم نقول ان الجسم الذي له طبيعة
مبردة او مسخنة فانه يبرد ذاته او يسخنه بطبيعته ويبرد ايضا ما يجاوره ويتصل به او يسخنه وايضا فان
القوة الواحدة اذا فعلت في موضوع عظيم وفعلت في موضوع صغير فان تاثيرها في الموضوع الصغير اكثر
واقوى من تاثيرها في الموضوع العظيم وهذا امر قد تحققته من امور شاهدت ويوجد التجربة مصداقه
فلا استواء احراق خشبة صغيرة واحراق خشبة كبيرة ولا استواء اضاءة مشكوة ضيقة من سراج واحد بعينه
واضاءة صحراء رحبة منه فاذا كان في جسم ما من نفسه او من شيء فيه سبب تسخين وكان ذلك المبدأ يسخنه
كله كان تسخينه لكله اضعف من تسخينه لما هو اصغر من كليته واذا استولى البرد على الاجزاء الظاهرة
منه فامتنع فعلها فيه وبقي المنفعل منه الاجزاء الباطنة وهو اقل من كليته كان تسخينها وانفعالها من
المؤثر لها اشد بكثير من تسخين الكلية وانفعالها من تلك القوة بعينها كمن كان عليه ثقل يحمله فغصب بعضه
وتسلطت قوته على شطر منه فيكون تاثيره فيه اسرع واقوى وكذلك الحال في التبريد فيجب ان يعتقد حال
التعاقب على هذه الجملة لا على سبيل الخلاف مقايسة ولا على سبيل انتقال العرض وانه امر صدق من جهة
فالماء ليس انما ينهزم من النار على ما يظنون بل يتجرد دفعة بخارات شانها ان يرتفع دفعة الى فوق مع بخار
الماء الذي لم يستحل فيحدث من ذلك حركة مضطربة وصوت ينبعث من شدة حركة هوائية هو من هناك الامر
سبيل ان الماء يتشعث من النار بوجه من الوجوه وهذه الحركة انما يقصد الماء فيها كالمساعدة للنار في توجيه
نحو جهتها ما قبله من السخونة فربما لم يمكنه لثقله ولبطلان الكيفية المكتسبة له عند مفارقته مستوقد النار
بالغليان وربما قسره الهواء الذي يحدث فيه منه على التفريق وقذفه الى بعيد تطريقا لنفسه كما يغليه
ويحثيه وكما يحدث من اقلاعه من التموج **فصل في تعريف ما يقال من ان الاجسام كلما
ازدادت عظما ازدادت شدة قوة** ولهذه العناصر بل والمركبات شيء آخر نظير ما ذكرناه وهو ان
الكمية اذا ازدادت ازدادت الكيفية فان النار اذا عظمت وادخل فيها حديدة فانما تماس الحديدة منها
سطحا مثل السطح الذي يماسه النار الصغيرة لكن سطح النار الكثيرة يحمي في زمان غير محسوس وسطح النار
القليلة يحمي بعد حين وكذلك الشيء الذي يلقى في ملح قليل فانه لا يتملح كما يتملح اذا القي في الملاحة في مدة
قليلة فبين ان كيفية الاعظم اشد من كيفية الاصغر فمن الناس من يظن ان السبب في ذلك ليس هو لان
الاعظم اشد كيفية ولكن الاعظم يتدارك اجزاؤه البعيدة ما يعرض للاجزاء القريبة من المنفعل فان
هذا المنفعل لا محالة كما يتاثر بمادته فقد يؤثر بصورته فان الفاعل في الطبيعيات ينفعل فاذا انفعلت
الاجزاء القريبة من الفاعل الكبير عن المنفعل المكثوف الضعيف اعادت الاجزاء التي تليه اياها الى
قوتها فحفظت قوتها وهذا مثل المنغمس في الماء الغمر فانه يصيبه من البرد ما لا يصيبه لو انغمس في ماء
يسير وذلك لان الماء اليسير اذا برد البدن سخن ايضا من البدن فاذا سخن لم يصل ما يلطف بما يتداركه
فبرده واما الماء الغمر فانه اذا سخن ما يلي البدن منه تداركه ما يليه فبرده فعاد يبرد البدن فلا يزال
يتضاعف تبريده فهؤلاء يكاد ان يكون احتجاجهم يناقض مذهبهم اما اولا فلانهم يجعلون الاجزاء
تبرد من الاجزاء وليس يجب ان يسخن الشيء حتى يبرد فان البارد اذا لم يكن الجامد في الغاية بل كان من شانه
ان يقبل زيادة برد كان من شانه ان يبرد مما هو ابرد زيادة تبريد وهذا يوجب ان يكون الاجزاء كلما تكاثرت
اكثر ازداد كل واحد منها في برد صاحبه لان صاحبه يبرد من طبيعته ويبرد ايضا من مجاورته لانه مبرد

فيجب من هذا ان يكون كلما ازداد خلطا ازداد تبردا ان لم يكن هناك متحض وليس لقائل ان يقول ان الماء كله
متشابه فيستحيل ان يفعل جزء منه في جزء قائلا ان الشيء كما قد علم لا يفعل في شبيهه واذا كان كذلك
فما دام يجاوره باردا مثله لم يمنع ان يؤثر فيه بل يجب ان يتسخن ولا حتى يصير ضده فيفعل ذلك فيه البرد
وانما ليس له ان يقول ذلك لان المجاور البارد ليس ينفعل من مجاوره من حيث هو بارد بل من حيث
ذلك مبرد وهو ناقص البرد مستعد لزيادة التبرد فهو من جهة ما هو مستعد مقابل للبارد بالفعل
ومعنى قولهم ان الشيء لا يفعل في شبيهه هو ان الشيء الحاصل بالفعل من المستحيل ان يقال انه
مستفاد عن طارئ من شانه ان يحدث عنه مثل ذلك الحاصل بخلاف ما يعرض اذا كان الطارئ بهذه
الصفة والمطروء عليه عادم لذلك الشيء الذي فرضناه فيما كلامنا فيه حاصلا بل فيه ضد ذلك
انما الزيادة على الحاصل فقد يقع من الطارئ اذا كان بطبعه فاعلا لها وكان في المجاور بقية
استعداد لقبولها كيف كان الطارئ في كيفيته كان قويا او ضعيفا الا ان يكون تضعفه في تلك
الكيفية تجعله الى ضدها اقرب فيكون السلطان في التاثير لضدها فهذا هو الذي يجب ان يسلم من
قول الناس ان الشيء لا يفعل في شبيهه فانه ان لم يفهم على هذه الصورة فليس بواجب ان يسلم قاطبا
اذا جاوره البارد عرض من ذلك ان يكون تبرده من قوته المبردة التي في طبعه اقوى كثيرا من تبرده
عنها لو كان يجاوره شيئا حارا يكون ذلك الحادث كاسرا من البرد الفائض من طبيعته واذا كان
يجاور الماء ماء فانه وضع انه لا يكسر تبريد قوته فهو يبرد ايضا لان القوة التي في الماء على ما علمت فانه مع انه
تبرد الماء الذي هي فيه وما يجاوره معا من كل قابل للتبريد وهذه القوة بالحقيقة ليست شبيهة
بالجرم البارد فيقال انها لا تفعل في شبيهها فان هذه القوة مبردة وليست باردة وهي طبيعة
المائية وهي ايضا محركة وليست متحركة فهي اذا وجدت مادة مبردة محتملة لان تبرد ايضا ما فيها لا يعوق
عن التبريد الذي يفيض منه لانها تجانسه وتشاكله والشيء لا يبطل شكله وجب ان تحصل هناك زيادة
زائدة في تبرد المادة فاذا كانت تلك المادة المادة التي هي فيه زادته تبردا وتعدى ذلك ايضا الى تبريد الباردة تبرد
ما يجاورها فيكون بالمجاورة كل واحد من الجزئين يزداد كيفية لان طبيعته لا تجد عائقا عن تكميل
الفعل ولانه يفعل ايضا في مجاوره وكلما كثرت هذه الزيادة التي في الكم ازداد هذا التاثير الى
ان يبلغ الحد الذي لا وراءه ولو كان جائزا ان يذهب الزيادة الى غير نهاية لكان يجب ان يذهب هذا
الاشتداد الى غير نهاية للعلة المذكورة ولهذا ليس يحق ما تشكك به بعض المتشككين على ما ذكرنا في
علوم المشائين انه لو كان الفلك مع عظمه نارا لكان يجب ان يفسد ما تحته تعالى لا ادرى ذلك يجب
فان المفسد بالحقيقة هو السطح المماس وهذا السطح يكون على طبيعة واحدة وان كان الجسم الذي وراءه
اي عظم شئت فانه لم يجعل لهذا السطح لا يثبت كيفيته على مبلغ واحد حالتي عظم جسمه وصغره
وقد سال ايضا وقال ولو كان الازدياد في العظم يوجب الاشتداد في الكيف لكان يجب ان يكون
نسبة برد ماء البحر الى برد ماء اخر كنسبة عظمه الى عظمه قال وليس كذلك فان ماء البحر وان كان اشد
تبردا وكان الشارع فيه لا يحتمل من تطويل المكث فيه ما يحتمله الشارع في ماء قليل فليس يبلغ ان يكون اياه وح
نسبة بردي المائين نسبة المائين في مقداريهما فنقول ان هذا ايضا مغالطة وذلك لانه ليس
قولنا كلما ازداد الجسم البارد مثلا قدرا ازدادت كيفيته شدة يوجب ان يكون نسبة القدرين نسبة
الكيفيتين في المزيد عليه على الكيفية الاولى وذلك انا انما قلنا انه اذا زيد على هذا الماء ماء مثله
صار برد المزيد عليه اشد ولم يقدر قايلنا انه صار برد المزيد عليه ضعف برده الاول فانا لم نقل
اليه برد المضاعف عليه بكليته حتى يتضعف وليس اذا كان انضمام ذلك اليه يوجب زيادة برد
فيجب ان يكون تلك الزيادة مثل الاصل الاول ومثل الذي في المضاف ثم لو كان برد الماء المبرد
كله ينتقل اليه لكان بالحري ان يظن هذا الظن وان يقال ان المبرد اذا كان مثله تضاعف برده
وليس كذلك بل برد الماء المزيد عليه المضاف اليه يلزمه ولا يفارق جوهره انما يتعدى عنه الى هذا
اثر زيادة قليلة واذا اضيف اخر الى المضاف زادت زيادة اخرى قليلة اقل من تلك لان المضاف
الثاني بعد فليس يجب في الزيادات ان يتضاعف الكيفية فيها بتضاعف الاقدار اذ ليس يجب ان يكون
الزيادة مثل الاصل بل يجوز ان يكون اقل منه بكثير بحيث لا يحس في الاضعاف اليسيرة فلا يجب

ان يكون



ان يكون ما اعرض بحسبها ثم لو كان جملة البردين الذين في المائين يمكن ان يفعل في موضوع كان يفعل فيه برد
الجزء الاول لكان ان يكون تبريده ضعف تبريد ذلك ولكن هذا محال ويجري هذا المجرى ... تعالى
لان الاول انما كان يبرد بالمماسة وانما كان يماس مثل ما كان الذي كان يماسه لا يمكن ان يماس بمجموع
البردين بل انما يماس بمجموع الجزئين ضعف ذلك وعند ذلك يكون فعله فعلا متشابها لفعله لان المنفعل
ضعف المنفعل الاول بل ان زيادة اشتداد الكيفية للاجتماع وهذا الباب حاصل فينبغي ان يحصل
ويحقق واما انه لتمت فلان المتشكلة في تقسيم سطح واحد وبعد هذا فيجب ان يعلم ان النسبة في الزيادة
تنتزع وتضعف دائما على ترتيب واحد **فصل في تحديد الافعال والانفعالات المنسوبة**
**الى هذه الكيفيات الاربع** ان هذه الكيفيات الاربع افعالا وانفعالات منسوبة اليها تشكل
في جميع الاجسام فمنها ما هي للفاعلين ومنها ما هي للمنفعلين فاما التي للفاعلين فمنها ما ينسب الى الحرارة ومنها
ما ينسب الى البرد ومنها ما ينسب اليهما جميعا فالمنسوبة الى الحر مثل التنضيج والطبخ والشي والتبخير والتدخين
والاشعال والاذابة والمنسوبة الى البرد مثل التفجيج ومنع الطبخ ومنع الشي ومنع التبخير والتدخين ومنع
الاشتعال ومنع الذوبان الذي هو الاجماد ومنع الانعقاد وهو الحل والتكرج واما الامر المشترك بينهما فمثل
التعفين ومثل تحجير كثير من الاحجار كالحديد والقرن فان ذلك واحد منهما يجمد بالحر والبرد ومثل العقد
والتحجير واما الامور المنسوبة الى الكيفيتين المنفعلتين فهي انفعالات لا غير نسبها هي ازاء هذه الافعال
المضادة عن الكيفيتين الفاعلتين مثل قبول النضج وقبول الطبخ ومثل الانقلاء والانشواء والتبخر و
التدخن والاشتعال والذوبان والانعقاد ومنها ما هو بين ذلك وهذه الانفعال فمن ذلك ما يقبل من احدى
الكيفيتين الاخرى كانما اليابس مثل الابتلال والتشف والانتقاع والليان والترطب مثل الجفوف والاجفاف
الى التشف وما ليس بقياس احدهما الى الاخر فمن ذلك ما هو للرطب ومنه ما هو لليابس ومنه
ما هو للمركب منهما فاما الذي للرطب وحده فمثل الانعصار وسرعة الانفصال والاغراق والذي لليابس
فمثل الانكسار والارضاض والتفتت والانشقاق وامتناع الانفصال بثلمه والالتصاق بغيره واما الذي الشدخ كسر الشيء الاجوف صح
للمختلط فمثل الانشداخ والانطراق والانعجان والانعصار والتلبد والتلزج والاشتداد والترقق فهذه
هي الافعال والانفعالات التي تصدر عن بساطة هذه الكيفيات وتركيبها صدورا اوليا فما كان من هذه
الافعال بفعل وانفعال مشترك جمعنا القول فيه في باب واحد وما كان من هذه الاحوال مشتركا بين الفاعلة
والمنفعلة فسبيلنا ان لا نكرره في باب المنفعلة **فصل في النضج والنهوة والاحتراق والعفونة**
فنقول ان النضج احالة من الحرارة للجسم ذي الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة وهذا على اصناف منه
نضج نوع الشيء ومنه نضج الغذاء ومنه نضج الفضل وقد يقال لما كان بالصناعة ايضا نضجا فاما نضج نوع
الشيء فمثل نضج الثمرة والفاعل لهذا النضج موجود في جوهر النضيج ويحيل رطوبته الى قوام موافق للغاية
المقصودة في كونه وانما يتم فيما يولد المثل ان يصير بحيث يولد المثل واما نضج الغذاء فليس هو على سبيل النضج
الذي لنوع الشيء وذلك لان نضج الغذاء يفسد جوهر الغذاء ويحيله الى مشاكلة طبيعة المغتذي وفاعل
هذا النضج ليس موجودا في جوهر ما ينضج بل في جوهر ما يستحيل اليه لكنه مع ذلك احالة من الحرارة لذي الى الحرارة من الرطوبة نسخه
الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة التي هي افادة بدل ما يتحلل والاسم الخاص بهذا النضج هو الهضم
واما نضج الفضل من حيث هو فضل اعني من حيث لا ينتفع به في ان يغذو فهو مفارق للنوعين الاولين فان
هذا النضج احالة للذي الرطوبة الى قوام ومزاج يسهل به دفعها اما بتغليظ قوام اذا كان المانع عن دفعه
شدة سيلانه ورقته واما بترقيقه اذا كان المانع عن دفعه شدة غلظه واما بتقطيعه وتشقيقه اذا كان
المانع عن الدفع شدة لزوجته لكن هذا النضج مع ذلك احالة من الحرارة للرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة
وكذلك النضج الصناعي وهو بالطبخ او التطجين والقلي وغير ذلك مما نذكره ويقابل هذا النضج امران
احدهما كالعدم وهو النهوة والفجاجة والثاني كالضد وهو العفونة فاما النهوة فان يبقى الرطوبة غير
مبلوغ بها الغاية المقصودة مع انها لا يكون فيها استحالة الى كيفية منافية للغاية المقصودة مثل ان يبقى
الثمرة نية وان يبقى الغذاء بحاله لا يستحيل الى مشاكلة المغتذي ولا ايضا يتغير او يبقى الخلط بحاله
لا يستحيل الى موافقة الاندفاع ولا ايضا يفسد فسادا اخر فان استحالت الرطوبة الى هيئة ردية
بزيل صلوحها للانتفاع بها في الغاية المقصودة فذلك هو العفونة والنهوة يفعلها بالعرض مانع فعل

الحر و مانع نعل الحر هو البرودة واما العفونة فيفعلها بما اما فما سبيله ان ينضج على القسم الاول فضعف
الحرارة الغريزية ووقوع الحرارة الغريبة فان الحرارة الغريزية لو كانت قوية لكانت تحسن احالة الرطوبة
او حفظها ولو لم يكن حرارة غريبة لما كان هذا يستحيل الى كيفية غادرة ردية بل يبقى باقيا ولهذا ما يكون
المياه اسرع الى التعفن بالحرارة الغريبة من الحى بكثير والساكن من المتحرك واللحم النى من المطبوخ وابرد
الجنسين من نضجهما فان التسخين الحار لا يقبل العفونة ما يقبله متضاده مثل ماء البحر ومياه الحمامات
فانها اقل عفونة من مياه الاجام وجميع ذلك انما يصير اسرع تعفنا لان حرارته الغريزية تبطل وقد يبطل
التعفن ان لم يكن حرارة غريبة وان بطلت الحرارة الغريزية لان عدم الحرارة الغريزية لا يكفى فى
واذا اردنا ان نحفظ العصير من ان تعفن وتنش فانا نجعل فيه الخردل وقثاء الكبر فان ذلك يورث
تسخينا غريزيا او يقوى حرارته الغريزية فيقاوم به الحار الفاعل فيه وكان الرطوبة الغريزية يتداول تدبيرها
حرارة غريزية وحرارة غريبة ويكون اليد للغالب منهما فان استولت عليه الحرارة الغريزية وجهت
التدبير الى الجهة الموافقة للغاية المقصودة وان استولت عليه الحرارة الغريبة انصرف التدبير عن
الجهة الموافقة بل صادفت الرطوبة ذات كيفية غريبة عن ملايمة النوع ولانها ليست موجودة فى شىء
آخر حتى يصير ملايمة له ويكون تلك الحرارة حرارته كما وجود الغذاء اذا انهضم عن حرارة غريبة لشىء
آخر فانها تبقى معطلة عن موافقة الوجود ومنتهى العفونة اليبس فالعفونة فى الكاينات من الرطوبة
طريق مضادة لطريق الكون فان الكون يصرف الرطوبة على المصلحة الى الكمال والعفونة تصرفها على
المفسدة الى البوار والبرد يعين على العفونة بما يضعف من الحرارة الغريزية اولا وبما يحقن من الغريبة
ثانيا وهذا هو العفونة وربما استعد الشىء بالعفونة لقبول صورة اخرى فيتولد منه شىء آخر نبات
او حيوان ونحن الحرارة الغريبة ان كانت قوية بحيث تسرع فى تحليل الرطوبة المذكورة لم يكن عفونة بل احراق
او تجفيف انما تكون العفونة اذا بقيت الرطوبة مع تستحيل عن الموافقة وهى رطوبة فقد عرف من هذا
القول حال النضج النافع فى تكميل الصورة النوعية واما النضج الثانى والثالث فان السبب فيهما حرارة
غريبة ايضا لكنها غريزية للشىء الذى لاجله ما يتضح النضج المذكور فاذا فعلت هذه الحرارة فعلها
وبلغت به الغاية المقصودة فقد نضج وان قصرت وما وفتها برد كان فجاجة واذا استولت عليها حرارة
غريبة اخرى افسدت على الغريزية فعلها فقهرت الحرارة التى فى الغذاء فزال الغذاء عن طبيعته ولم يستحل
الى طبيعة البدن وصار معطلا لا ينتفع به و ذلك هو العفونة وكذلك الخلط اذا لم ينضج بحاله و
لم يستحل الى النضج بقى عفنا لكن الخلط العفن قد يلحقه النضج فيجعله بحيث يندفع لان غاية هذا النضج
هو هذا فالنضج مادة يتجسم رطب لا يابس تيابس صلب ولا بما تجفيف لا يحفظ الرطوبة القوية
كالحجة للفاعل فيه حرارة غريزية وصورته تكيف الرطوبة بكيفية موافقة لغرض الطبيعة وغايته
بشد الاشخاص الجزئية والنهوة مادة تهاجسم رطب وفاعلها برد او عدم حر وصورتها بقاء الرطوبة
غير سلوك بها الى الغاية الطبيعية فصورتها عدم وغايتها الغاية العرضية التى هى الباطل وقد بينا
سبكه والتكريج يشاكل من وجه العفونة لان التكريج يبتدى من حرارة خفية فى الشىء بفصل بتحيز
فيه لا تبلغ الى ان ينفصل عنه بالتمام بل يحبسه البرد على وجه الشىء وظاهره فهذا نحو ما ويغشى
جرمه ويحدث منه لون ابيض من اختلاط الهوائية بتلك الرطوبة بعوض الزبد ويبقى على وجه فان لم يكن هناك
حرارة البتة لم يكن تكرج وان كانت الحرارة اقوى كان عفونة وان كانت اشد من ذلك كان تجفيف
واحراق فصل فى الطبخ والشى والقلى والتبخير والتدخين والتصعيد والتذويب
والتليين والاشتعال والتجمير والتخمير وما يقبل ذلك وما لا يقبله واما الطبخ
فالفاعل الغريب لحرارة الرطبة تخفف وتحلل المطبوخ بما هو فيها وكذلك تحلل من جوهره وتسكن
رطوبته شيئا وتكثره برطوبة بما هو رطب الكثيف مما يحلل منه ومع ذلك فان الرطوبة الطبيعية يحلل من
ظاهره اكثر مما تحلل من باطنه ويقبل الرطوبة الغريبة ايضا فى ظاهره اكثر من قبوله لها من باطنه
ومادة تجوهره فيه رطوبة فان اليابس المحض لا ينطبخ الا باشتراك الاسم فانه قد يقال للذهب انه
قد انطبخ و ذلك اذا انقت الحرارة النارية ما فيه من الجوهر الغريب وخلصته نقيا واما الشى والفاعل
الغريب فيه حرارة غاذية يابسة وكذلك يأخذ من رطوبته ظاهر المشوى بالفعل اكثر مما يأخذ من باطنه

وكل شىء من المطبخ والفواكه لم ينضج فهو نئ بالكسر جوهرى

منافية لوجوده مع

نئ اللحم ينئ نهوءا ونهاءا اى لم ينضج صحاح
وكرج الخبز وتكرج اى فسد وعلاه خضرة صحاح

شويت اللحم شيا صحاح

باطنه

باطنه فيكون باطنه ارطب من ظاهره بخلاف المطبوخ وتكون الرطوبة الموجودة فى المشوى رطوبة جوهرية
وقد لطفت واذيبت وفى المطبوخ فقد تكون رطوبة ممتزجة من الشىء الطبيعى ومن الغريب والشى اصناف
فمنه ما يكون الحرارة الملاقية هواء ناريا ويسمى مشويا على الاطلاق ومنه ما يكون الحرارة الملاقية حرارة
ارضية فان كان مستقرها نفس النار الجمرى تسمى تكبيبا وان كان مستقرها جسما آخر ارضيا يسخن من نار
خارجة منه ثم يسخن ذلك الجسم تسمى قليا وقد يكون منه ما يشبه الشى من جهة والطبخ من جهة وهو الذى يكون
التاثير فيه بحرارة لزجة دهنية وهذا يسمى تطجينا ولا نخفى الحرارة رطبة فبهذا التاثير قد يشبه الطبخ لانها
لزجة لا ينفذ فى جوهر الشىء نفوذ المخلخل ويلينه بل يجمعه ويحصر رطوبته فى باطنه بتشديد اللزوجة فهذا
التاثير يشبه الشى وقد يقال للهضم والنضج طبخ ايضا باشتراك الاسم واما التبخير فهو تحريك اجزاء رطبة
متحللة من شىء رطب الى فوق بايفاد من مبدا ذلك بالتسخين والتدخين هو كذلك للاجزاء الغالب فيها اليابس
فمادة التبخير مائية ومادة التدخين ارضية والبخار ماء متحلل والدخان ارض متحللة وكل ذلك عن حرارة
مصعدة فالجسم الرطب المحض كالماء لا يدخن والجسم اليابس المحض كالارض لا يبخر وقد يكون جسم مركب
من رطب ويابس يبخر ولا يدخن وذلك اذا كانت الرطوبة فيه غير شديدة الامتزاج باليابس وكان اليابس
عاصيا لا يتصعد كمن يحرق الطلق والحديد ويحرق بالماء ثم يقطر فانه لا يقطر منه الا الماء اللهم الا ان يتوالى
فى ذلك الباب بحيل ولا يجوز ان يكون جسم ممتزج هذا الامتزاج ويدخن ولا يبخر وذلك لان الرطوبة
اطوع للتصعيد بالحرارة من اليبوسة وكل ما يتصعد ويتبخر ويتدخن فاول ما يتصعد منه بخار ساذج
لا محالة او شى الغالب فيه المائية ثم يتصعد غير ذلك فان كانت فيه دهنية صعدت الدهنية بعد المائية
وان كان جوهر اليبوسة فيه مما يقبل التصعيد يتصعد حينئذ الدخان وذلك لان الرطوبة اطوع ثم
المختلط من رطوبة ويبوسة كالدهنية اللزجة ثم شىء آخر فانه وان كانت مادة التبخير والتدخين ما قلنا
فليس يجب من ذلك ان يكون كل مركب متبخرا او متدخنا وذلك لان الرطب واليابس اذا امتزجا فربما امتزجا
امتزاجا شديدا حتى يعسر مفارقة احدهما الآخر وانفصاله عنه وربما كان الامتزاج اسلس من ذلك
فان كان المزاج سلسا امكن ان ينفصل بعض الاجزاء عن بعض فيتبخر ويتدخن فان كان محكما لم يمكن لبعض
الاجزاء ان يفارق بعضا فان كان الرطب حاكما فربما ارقه الحر حتى يذوب وربما لم يؤثر اثرا يذوب به
ولكن يلين كالحديد وربما لم يؤثر اذابة ولا تليينا كالطلق والياقوت ويجوز ان يكون جوهر الغالب فيه
المائية وقد يجمد جمودا لا يؤثر فيه النار كالياقوت وكل ما كان كذلك فهو رزين ثقيل لشدة تلاحم اجزائه
واذا كان من هذه الاجساد ما قد يتحلل منه شىء يسير بالتسخين من النار الا ان جوهره لا يفسد فقد يعرض
ان يفيد النار ذاته واجتماع اجزائه يصغر به كالنحاس والفضة وغيرهما فان هذه اذا عمل فيها النار
كثيرا انفصل عنها شىء من جوهر الكباريت والزرانيخ والسك وازدادت ثقلا وذلك لان الذى ينفصل
منه هو شىء هوائى والهوائية تخفف واذا زالت وبقيت الارضية وحدها كان الشىء اثقل منه اذا كان
مخلوطا بهوائية واصغر فالجسم المتبخر وحده هو الرطب المحض فالذى لا يشتد ملازمة رطوبته ليبوسته
فهو غير محكم تلازم الاجزاء والجسم المدخن هو اليابس المحض القابل اجزاؤه للتلطيف والمركب الذى
التزم رطوبته ويبوسته الا ان جملة تركيبه متخلخل غير محكم فيقبل اجزاؤه الانفصال ويعين رطوبته على
تصعيد يبوسته فان كثيرا من الاجسام التى لا تتصعد بالحرارة او التى يعسر تصعيدها اذا خلطت بالاجسام
التى تتصعد خلطا شديدا تصعدت فان قوما يريدون ان يصعدوا الحديد والزجاج والطلق وغير ذلك
فلا يزالون يصغرون اجزاءها ويخلطونها بالتربية بالنوشادر المحلول حينئذ يوقدون عليه بقوة فيتصعد
الجميع وكثيرا ما لا يحتاج الى ان يخلط به ما يتصعد فى نفسه بل يلطف ويصغر اجزاءه تصغيرا مفرطا فانه
حينئذ يقبل التصعيد مثل النحاس فانه مما يذوب ولا يتصعد فاذا جزئ تجزئة محكمة جدا بالغ تصعد
عن ادنى حرارة وكذلك كثير من الاجسام التى تتصعد بسهولة تجعل بحيث لا تتصعد اما بان يغلب عليه
ما لا يتصعد بمزاج قوى مثل النوشادر يجعل ويحل الملح البحرى ويخلطان خلطا يغلب فيه الملح ثم يترك المخالط
مدة حتى يشتد امتزاجه ثم يعقد فلا يدع الملح النوشادر ان يتصعد لانه يتوبه ويثقله وشدة الامتزاج
لا يمكنه من الافتراق لكن ذلك المجموع يذوب فان جعل النوشادر اغلب تصعد واستصحب الملح كما ان جعل
الملح اغلب ثبت واستصحب النوشادر ودائما بان يجمع اجزاءه جمعا مدمجا حتى يصير الجسم بشدة الاجتماع

وبتلازم الاجزاء فلا ينفرق ولا يتصعد وقد يحاول قوم ان يجعلوا النوشادر وما يجري مجراه بهذه الصفة
واما الاذابة فيحتاج الجوهر القابل لها الى رطوبة تلازم اليبوسة واذا تحللت عن جمودها وسالت بقيت
بعد التحلل والسيلان متلازمة فان لم يبق فهو متبخر وان بقيت قليلا ثم انفصلت فهو مما يذوب ويتبخر
معا كالشمع واما التليين بالنار كما للحديد والزجاج فيشبه ان يكون الرطوبة التي فيه بحيث يسيل بعد
التحلل وهذا قلما يتبخر والرطوبة في الذائب اكثر منه في المتلين وجميع ما يلين ولا يذوب بل ما لا يلين ولا يذوب
فانه اذا افيد كيفية شادة دسمة من شيء نادي يشوى به او يلقى عليه سهل قبوله لعمل النار فما استولت عليه
النار وحللت اليابس العاصي فيه وخلخلت جوهره حتى يسيل التخلخل مثل الحديد والطلق والمارقشيثا
والملح فان جميع ذلك اذا شوي بالكبريت والزرنيخ او النوشادر وزبد البحر والملح المتخذ بالقلي او اشياء
اخرى من هذا الجنس ذاب واما الجسم المشتعل فهو الذي ينفصل عنه بخار ليس من الرطوبة والبرودة
بحيث لا يستحيل نارا بل هو رطب شديد الدهنية او يابس لطيف فان كان يابسا كثيفا او رطبا لا دهنية فيه
لم يشتعل وجميع البخار المنفصل عن الدهنيات وعن الاشربة الحارة المزاج والمياه البحرية تشتعل وكل
مشتعل فهو الذي من شانه ان يتصعد عنه دخان قابل للاستحالة الى النارية اشراقا واضاءة وحراقة
واما المتجمر الغير المشتعل فهو الذي يستحيل اجزاؤه الى النارية اشراقا واضاءة وحميا لكنه لا ينفصل
شيء الا اليبوسة مثل العظم والحجر واما الشيء رطوبته حتى يكون ما يتحلل منه بخارا مائيا لطيفا لا يشتعل
واليابس يبقى منه في جوهره فيحترق واما المشتعل الغير المتجمر فهو الذي ليس من شان اجزائه ما لم يتجمر
ان يستحيل الى النارية مثل الدهن فانه لا يتجمر البتة ولكنه يشتعل واما المشتعل المتجمر هو الذي يجتمع فيه الامران
جميعا والفحم من جوهر ارضي قابل للاشتعال بطل تجمره قبل فناء ما في جوهره من المادة المستعدة للاشتعال
والرماد هو بقية جوهر ارضي قد تفرقت اجزاؤه لتصعد جميع ما في اجزائه من الدخان المتصعد فان كان
جوهر الشيء مشتعلا كان رمادا وان كان غير مشتعل بل متجمرا فقط وذائبا فقط سماه قوم كلسا وقد
يتفق ان يكون شيء واحد قابلا للذوب والتدخين والاشتعال معا كالشمع ومثل هذا الشيء لا يكون
عسر الاذابة كما يبدو **فصل في الحل والعقد** ينبغي ان نستقصي القول في امر الحل والعقد
فليس كل شيء يتحلل عن اذابة الحر فقد يتحلل اشياء من البرد والرطوبة بل قد ينعقد اشياء من الحر فان الملح
يعسر انحلاله بالنار ويتحلل بالماء والنداوة بالسهولة حتى يصير ماء من غير ان يكون داخله من جوهر الماء
زيادة يعتد بها ويكون بحيث لو خلط فيها مثله بجسم يابس مثله والبيض ينعقد بالنار حتى يصلب بعد
سيلانه واغلاله وكثير من الاشياء يعرض له ان لا ينعقد بالحر بل يخثر وكثير منها ما يعرض له ذلك من البرد
كالزيت وكثير من الاشياء يخثر بهما جميعا كالعسل واما المني فانه يرق لا محالة بالبرد فنقول ولا
ان من شان المائية ان تخثر بالمخالطة وان تجمد بالبرد وان ينعقد ايضا باليبوسة فلذلك يصير الماء
ارضيا لا بزيادة برد يلحقه واذا الجمد البرد فربما كان ذلك بشادكه من ضغط الحار ولا ومعونة
منه حتى يحدث بخارا حارا ويتحلل فيتمه الجمود وايضا فان من شان المائية ان يتحلل ويرق بالحر
وذلك معلوم ومن شانها ان تخثر بالمخالطة اما بالحقيقة فمخالطة الارضية كما يحدث عنه الطين
واما بالحس فمخالطة الهوائية كما يحدث عنه الزبد وذلك بكثرة ما يحدث من السطوح التي ينعكس عنها
البصر فلا ينفذ نفوذه في المشف ومع ذلك فيكون الهواء لشدة اجتماعه في المختنق اياه المخفى عليه
بثقله يعرض له من المقاومة ما يعرض له في الزق المنفوخ فيه اذا دفع باليد وداء الزق ومن شان الارضية
ان يشتد جفوفها بالحر فيجب ان يكون بحيث تندى وتسيل بالبرد فيكون البرد من شانه ان يجمد السيال
ويلين صنفه والحر من شانه ان يدبغ ويجفف اليابس وان يرقق صنفه ومن شان الهوائية والنارية
ان لا تجمد الماء في طباعهما من اللطف وان صارا بحيث يجمدان فعلا استحالا عن جوهرهما واما رطوبة
خالطت فيها ارضية وهوائية لم يجمد بسبب الهوائية ولكنها تخثر من الحر ومن البرد جميعا اما من
الحر فبسبب ما فيها من الارضية واما من البرد فبسبب استحالة ما فيها من الهوائية الى المائية وهذا كالزيت
واليبس من طباعه ان يحل الضد الى مشاكلته فاليبس من شانه ان يجمد وكذلك الرطوبة من شانها ان تندى
وتحل وهذا هو الحق والحرارة تعين كلا من اليبوسة والرطوبة على فعله فالرطب الحار اشد تحليلا
لما يحل به واليبوسة الحارة اشد عقدا لما يعقد به واما المتحلل فيحلله الحار ولا ادرى في قوام وذلك



ما يحلل من لطيفه فيكون هو ادق بالقياس الى ما كان قبل ان مسه الحر لكنه ان اصابه البرد لم يكن ولا ادق
بالقياس الى ما كان من قبل وذلك لانه في هذه الحال يجمد اشد مما كان قبل فالبرد يجمد لان فيه رطوبة والحر يجمد
لان فيه يبوسة فيغلب بالحر على ما علمت وبعينها يحلل ما يحلل من الرطوبة واما الزيت فعسير ما يجمد وذلك للرقة
ولما فيه من الهوائية وان كان قد يخثر لاستحالة هوائيته الى الضبابية والطبخ لا يخثره كثير تخثير لانه لا يقدر
على التفصيل بين رطوبته ويبوسته لانه شديد الاختلاط جدا ولذلك هو لزج وانما ينقص قدره لتبخر ما يتبخر
عنه لكن المتبخر يكون في صفة ما يبقى فيه من حيث انه يتصعد ممتزجا من الجوهرين الا الطف كثيرا منه وذلك
كما يتبخر الصاعد من الماء ويترك الباقي بحاله والزيت يعسر تصعيده لانه لزج مشتعل واما البيض فان الحر
يعقده عن سيلانه ثم يحله بالتفريق لا بالتسييل وانما ينعقد البيض بالحر لان المنبث في جوهره يبوسة
دقيقها النضج في الرطوبة فاما اذا سخن استعانت اليبوسة بالحرارة على ما قد وقفت عليه فغلبت الرطوبة وعقدته
ومادة الملح انعقدت بيبس ارضي خالطه بمعاونة حرارة فلذلك يتحلل بالبرد وخصوصا ان كان مع الرطوبة وقد
يتحلل ايضا برطوبة حارة ان لم يكن الرطبة لزجة فان اللزج لا يفعل رطوبته سيلانا وان زيد حرارة عقدا واغلب
ما يحل الملح هو الرطوبة لان انعقاده في مادة رطوبية بسبب اليابس الارضي الذي فيه ولو لم يكن هناك
رطوبة انعقدت بل يبوسة ارضية لكان يعسر انحلالها بالرطوبة واما البرد فيحله لا بها انه فوق اليبوسة
التي فيه المستفادة من الحر الذي بسببه ما قدر اليابس على عقد تلك الرطوبة المقتضية للسيلان في
مثل حالها ومن الاشياء ما يجمد بالبرد ويحل بالرطوبة كالدم فهو مائي ارضي فلمائيته يجمده البرد ولا يرسب
تحلله الرطوبة والشظايا التي في الدم تعين على اجماد الدم لبيسها وان كانت الشظايا قليلة ابطا انعقاده
واما المني فانما يخثره الريح المخالطة وهي الهوائية فاذا كسرها البرد واحالها او انفصل دق والدم قد ينعقد
لكنه ان كان رقيقا جمد ولم يخثر كالماء وان كان غليظا خثر ولا لاختلاف جمود اجزائه والجبنية هي علة
انعقاد اللبن لارضيتها وتجفيفها وكل لبن قليل الجبنية فهو لا ينعقد ولذلك اذا نزع جبنيته لم ينعقد
والدم ايضا فان ثفله والليفية التي فيه سبب من اسباب انعقاده فان قل ثفله وليفه كدم بعض الحيوانات
او الدم الغير النضيج المائي من كل حيوان اذا نزع عنه ليفه لم يجمد وكل ما يحل بالحر فهو الذي جمد بالبرد
والغالب عليه الرطوبة وكل ما يحل بالبرد فهو الذي جمد بالحر والغالب عليه اليبوسة وقد يجتمع الحر والبرد
على اجماد الشيء فيصعب حله واذابته وذلك الشيء هو الذي اعان الحر على جموده بما حلل من الرطوبة وبما غلب
من سلطان اليبوسة واعان البرد على جموده بكره على ما بقي رطبا منه فتشاركا في اجماده وهذا مثل الحديد
ومثل الخزف فان كانت قد بقيت فيه رطوبة صالحة امكن ان يذاب بالاحتيال والا فيا العسر فان الخزف
ايضا يلين ويسيل في شدة الحر واعلم ان الحرارة اذا اشتد سلطانها تخلخل المادة وسيل الرطوبة فابطل
معه اجماد اليابس الذي يستعين به وربما يحدث منه في نار اليبوسة ايضا من تخلخل وكذلك الملح والخزف
قد يذوب باخر الامر لكن الملح اذا اريد ان يذوب لم يلن لان اليابس فيه قليل في الكم كثير في القوة وكذلك
حاله اذا اغلي في الماء واما اشياء اخرى فانه ولا يلين ويتحجر ثم يذوب والرطوبات القابلة للخثورة منها
ما هي ارضية كالعسل ومنها هوائية ارضية مثل الزيت وكل ما يخثر بالبرد وفيه هوائية فانه لا يبيض
لجمود هوائيته وقربه من المائية وكثير من الرطوبات اذا طبخت في النار ابيضت ايضا كالزيت وذلك
لفصل الريح منه وتحلل شيء من المائية والهوائية التي تخالطه وكثيرا ما يسود لما يخالطها ويحصر فيها من الدخان
بسبب الاحتراق والمدوف في الرطوبة منه ما يغلظ ومنه ما يختلط الذي يحل فهو الذي لا يرسب وهو الذي
يرجع الى اجزاء متضادة ليس في قوتها ان تحجز قحم الرطوبة وينفذ فيه كالملح والنوشادر ومنه ما يرسب
كالطين اذا اغلي في الماء فانه لا يفعل الرطوبة في تحليله ما يفعل في تحليل الملح لان مسام الملح كثيرة ومستقيمة
واجزاؤه لطيفة وليس كذلك حال الخزف ولا ينفذ فيه الرطوبة نفوذا متفرقا ومن دا ان يمزج اشياء مختلفة
مزاجا يشتد تلازمه فهو يحتال في حل تلك الاشياء ثم جمعها ثم عقدها لكن اكثر ما يفعل به ذلك يبطل
خاصيته وكثير منها يبقى خاصيته كالملح والسكر والرطوبة اذا كانت مغلوبة جمدت باد في برد واغلت
بحرارة شديدة فان كانت غالبة فبالضد فلذلك ما كان الرصاص يسهل ذوبه ويبطل جموده والحديد
بالعكس **فصل في اصناف انفعالات الرطب واليابس** واما الابتلال والانتقاع
والنشف والبيمان فلنتكلم فيها فنقول ان من الاجسام ما يبتل ومنها ما لا يبتل اما الذي يبتل فهو

دُفتُ الدواءَ اي خلطتُه بماءٍ او بغيره فهو مدووف ومدوف وكذلك مسك مدوف اي مبلول صحاح

الذى اذا ماسه جسم مائى لزمه منه رطوبة غريبة والذى لا يبتل فهو الذى اذا ماسه ذلك لم يعرض له هذا
العرض وذلك اما لشدة صقالته واما لشدة دهنيته على ان الدهنية تفعل ذلك بما يحدث هناك من الصقالة
فان الصقيل لاستواء سطحه تزلق عنه الرطوبة الى جهة يميل اليها بالتمام واما غير الصقيل فيلزم الرطوبة
ما فيه من المسام ثم يتصل ذلك اللزوم فيحصل منه شىء كثير على وجهه واما الانتقاع فان تغوص الرطوبة فى
جوهره فيحدث فيه لين ما مع تماسك فان لم يحدث فيه لين لم يقبل منتقع فان انحل لم يكن ايضا منتقعا وكل
منتقع مبتل وليس كل مبتل بمنتقع والاجسام الرطبة اما رطبة برطوبة هى لها فى نفسها مثل الغصن الناضر
واما رطبة برطوبة غريبة وتلك اما لازمة لسطح الجسم كالخشب المبلول واما غائصة فى عمقه كالجسم المنقوع
فى الماء واذا نفذت الرطوبة فى العمق فلم يحدث العارض المذكور كما فى حال النشف الذى لا يبلغ الترطيب
البالغ فلا يسمى نقعا والنشف يحدث لدخول الرطوبة المائية اثرها ينفش من مسام الجسم اليابس من
الاجزاء الهوائية المحصورة فيه المحتبسة فى مجاريه بالقسر لضرورة الخلاء فاذا وجدت ما ينفذ ويقوم
مقامها امكنها ان تخلى بالطبع الذى يقتضى مفارقتها له فان انحصار الهوائية فى الارضية وفى المائية انحصار
قسرى فاذا انحل وانفصل وجرى الماء فى مجاريها فربما عرض لما جرى فى المسام وخالط الجسم ان ينعقد
من اليبوسة المخالطة مثل الشب الذى ينعقد له الملح وما يجرى مجراه فيعرض له ما يعرض فى الجص اذا خلط
الماء وكذلك فى النورة وغيره وربما لم يعرض وكثيرا مما ينشف يعرض له ان يجف فى الحال وذلك لان الرطوبة
اذا كانت قليلة وانجذبت بالقوة الى باطن لم يجب ان يحتبس على الظاهر اذ يجد الهواء الاخر المماس للرطوبة
يتبعها منجذبا عن انجذابها من الهواء المنفصل ويكون ينجذب الهواء الاخر المقسور بين المسام اشد من
ممانعة الهواء الذى فى موضعه الطبيعى لان المحبوس المقسور ذو ميل بالفعل والذى فى موضعه الطبيعى
لا ميل له بالفعل الا اذا تحرك وزال عن موضعه وانما ينفصل عن الهواء الجاذب فيما نحن فيه من الهواء ما هو ساكن
فى موضعه لا ميل له واذا تحرك غلب ميله الطبيعى ايضا فلم يكن ميل الساكن الذى لا ينزعج من ذاته ميلا طبيعيا
واذا كانت الرطوبة المنتشفة مائية دقيقة اسرع نفوذها وكثيرا ما يكون سرعة الحركة سببا لنشف الرطوبة
حتى يجف ويتحلل واذا لم تكن الرطوبة مائية بل كانت دهنية ابطأ نفوذها ولا ينشف من الاجسام اليابسة
الا ذو مسام موجودة بالفعل لطيفة واما المصمت فلا ينشف وكذلك ما مسامه مملوءة من غير الهواء
وقد بقى مما نحن نتكلم فيه الانعصار والاتصال والانخراق فالانعصار هو قبول الرطب وضعا يلزمه
شكل ما والشكل باطن ما يحويه فان كان ما يحويه مستويا على جميعه تشكل جميعه بشكله وان كان اعظم
منه فان كان الجسم الرطب مائيا وينقص من الحاوى سطحه الاعلى تشكل علوه بتقبيب والسبب فى ذلك
ان السطح لا يلزمه شكل غريب واذا لم يلزمه كان له الشكل الذى عن طبعه والشكل الذى عن طبعه هو الكرى
والجسم الرطب اذا كان خلى عنه امتد فى وضعه نافذا وان كان محصورا او ممنوعا تشكل فى الحاصر والمانع
بمثل شكله واما الاتصال فهو امر يخص الرطب وهو ان الرطب اذا لاقى ما يجانسه بطل السطح بينهما بسهولة
وصار مجموعهما واحدا بالاتصال واليابس لا يسهل ذلك فيه والرطوبات المختلفة اذا اجتمعت فبعضها كان
منها مثل الماء والدهن ظهر تميز السطوح فيها وما لم يكن كذلك بل كان مثل دهنين ومثل شراب وخل
وشراب وماء لم يظهر فحينئذ ان يتحد فى بعضها السطوح وان يخفى فى بعضها عن الحس وتحقيق الامر
فى ذلك وتفصيله فى كل شىء مما يصعب واما الانخراق فهو خاصية الرطب وهو سهولة انفصاله بمقدار
حجم النافذ فيه مع الالتيام عند زواله وانواع تفرق الاتصال هو الانخراق والانشقاق والانكسار
والارتضاض والتفتت فالانخراق يقال لما قلنا وقد يقال لما يكون من تفرق الاتصال للاجسام اللينة لا بحجم
ينفذ فيها بل بجذب بعض اجزائها عن جهة بعض فينفصل واما الانقطاع فهو انفصال بسبب فاصل نافذ
يستمر مساويا لحجم النافذ فى جهة حركة نفوذه لا يفضل عليه وانما قلنا من جهة الحركة لانه يجوز ان ينفصل
عن الحجم من الجهة التى منها الحركة واما الانشقاق فهو تفرق اتصال من سبب تفريقه فى جهة حركته اكثر
من الموضع الذى ماسه فوق السبب اولا وهذا على وجهين فيكون تارة بمداخلة جسم ذى حجم فيزيد تفرق
الاتصال فى الجهة التى اليها الحركة على حجمه والثانى ان لا يكون لاجل حجم نافذ بل لجذب يعرض للاجزاء
بعضها عن بعض والسبب فى ذلك ان الجزئين المفصولين يكون بينهما شىء مستطيل ويكون الجزآن
يابسين والى الصلابة ما هما فاذا حمل عليهما بالتفريق لم يجب الاجزاء الطولية المحمول بالقوة عليها وحدها

المتباعد



للتباعد مع بقاء الاتصال كما انها لا تنثنى بل هو ذا يجب ان يكون تباعدها مستتبعا لاجزاء كثيرة واكثر
ما ينشق طولا لا ينقطع عرضا ومن انواع القطع الجرد والخرط والنقر والنقش والنقب والحفر وغير ذلك
مما لا طائل لتفصيل تحديده واما الانكسار فهو انفصال الجسم الصلب بدفع دافع قوى من غير نفوذ
حجمه فيه الى اجزاء كبار واما الارتضاض كذلك الى اجزاء صغار واما التفتت فكالارتضاض الا انه مما
يتهيأ وضعه لقوة ضعيفة والمتكسر والمرتض والمتفتت هو الذى له منافذ خالية عن غير الهواء والمتكسر
منافذه اقل واعظم والمرتض منافذه اكثر واصغر وكلاهما منافذها يتصل عند حدود محكمة يتماسك
بها والمتفتت منافذه كثيرة صغيرة ضعيفة الالتيام الحدود ونقول ايضا ان من الاجسام المركبة ما هى
لينة ومنها ما هى صلبة واللين هو الذى يتطامن سطحه عن الدفع بسهولة ويمكن ان يبقى بعد مفارقته مدة
طويلة او قصيرة وبهذا يفارق السيال فان السيال لا يحفظ الحجم الا زمانا يجب ضرورة بين كل حركتين
مختلفتين وفى ذلك الزمان يكون ملاقيا لفاعل الحجم ولا يمكن ان يحفظ الحجم والشكل مع مفارقة الفاعل
البتة والصلب هو الذى لا يتطامن سطحه الا بعسر ثم ان انواع اللين يقبل انحاء من التشكل والوضع
لا يقبلها انواع الصلب فمنه ما ينشدخ ومنه ما ينثنى ومنه ما يتمدد والمنشدخ اعم من المنطرق فان ذلك
لان المنشدخ هو الذى تتحرك اجزاؤه الى باطنه فمنه ما يبقى على ما يعمل به من ذلك وهو المنطرق ومنه ما لا يبقى
بل يعود مثل الاسفنجة التى تعصر فيعود وبين المنعصر والمنطرق فرق لان المنطرق متصل الاجزاء غير مشوب
بجسم غريب وانما يتطامن جزء منه متنحيا للدافع لا بخروج شىء منه والمنعصر يتطامن بخروج شىء منه
ويخرج منه دائما اما مائية واما هوائية ثم يجوز ان يبقى على حاله ويجوز ان لا يبقى فالمنطرق هو المندفع الى
عمقه بانبساط يعرض له فى القطرين الاخرين قليلا قليلا وهو يحفظ الاتصال فى نفسه ويكون من غير انفصال
شىء منه فالمنعصر يخالفه فى كلا الشرطين او احدهما والمنعصر الذى يبقى على الهيئة التى يفيدها العصر
ان كان يابسا يسمى متلبدا وان كان رطبا يسمى متعجنا وقد يقال المتعجن ايضا لاندفاع الاجزاء اليابسة فيما يتخللها
من الرطوبة المائية ليشتد بذلك تداخلها ويعرض لكل منطرق ان يترقق فيكون من حيث يندفع فى عمقه متطرقا
ومن حيث ينقص فى عمقه ويزيد فى قطريه الاخرين مترققا واما المنثنى فهو الذى من شأنه ان يصير احد
جانبيه الطوليين ازيد والاخر انقص بزوال عن الاستقامة الى غيرها وذلك يكون اللين فيه مطاوع ويكون
ذلك لرطوبة فيه والتمدد هو حركة الجسم مزدادا فى طوله منتقصا فى قطريه الاخرين وذلك الجسم اما اللزج
واما لين جدا والاولى ان يسمى هذا اللدن وهو الذى يقبل التمدد والعطف ولا يقبل الفصل بسرعة وانما يكون
الحال كذلك فى جميع ذلك لانه يكون قد اشتد امتزاج رطوبته ويبوسته حتى ان رطوبته لا يسيل بل يتماسك
لشدة ما يخالطها من اليبوسة ويبوسته لا تتفرك ولا تتفتت بل يتماسك لشدة ما يجمعها من اليبس اذ الرطب
يتماسك متقوما باليابس واليابس يتماسك مجتمعا بالرطب فمن التمدد ما يلزم المادة بالالتصاق وهو
اللزج ومنه ما يلزم بتعلقه بما لشىء وهذا الصنف لا يسمى لزجا بل لدنا فان اللزج ما يسهل تشكيله و
حصره ويلزم جرم ما يماسه وذلك بسبب ان الغالب فيه الرطوبة لكن اللزج الزم من الرطب لان الرطب
سيال جدا واما اللزج فان اجزاءه التى يلزم الشىء اكثر من اجزاء الرطب لان اللزج لا ينفصل بسهولة الى
اجزاء صغار انفصال الرطب فتكون حركته ابطأ وزواله اعسر وليس كل لزج بممتد فان الدهن لا يتمدد
وكل لزج له قوام صالح وانما يقبل التمدد من اللزج ما لا يعقد وذلك هو اللزج الحقيقى فان اللزج التام
اللزوجة لا يجف بل انما يجف لزج لم يبلغ مزاج رطبه ويابسه مبلغا لا يتميزان بعد لكنه مع ذلك امتزاج
متداخل جدا لا ينفصل الا بقوة عالية لطيفة والاجسام التى فى طباعها رطوبة بعيدة فاما ان يكون
بكليتها جامدة فلا تنطرق ولا تتمدد ولا تنثنى كما يعرض لليا قوت والبلور وكثير من الحجارة التى تكون
عن مياه تجمد بل كنفس الجمد واما ان يكون فيها فضل من رطوبة ليس يجمد لدهانيته فذلك الشىء ينطرق
وخصوصا اذا احمى فيسيل ايضا شىء مما هو جامد فاذ سيل الجميع مادام ذائبا والنار وان كانت تعقد
بمعونة اليابس فذلك الى حد ما دام لم يشتد فعلها فى اليابس ولم يخرجه عن كونه يابسا كثيفا فاذا اثرت
فعلها فى اليابس تخلخل اليابس ايضا فاذا تخلخل اليابس تخلخل الجميع ● تمت المقالة الاولى المقالة
الثانية من هذه المقالة ووصف فيها جملة القول فيما يتبع المزاج من الاحوال المختلفة فصل فى ذكر
اختلاف الناس فى حدوث الكيفيات المحسوسة التى بعد الاربع وفى نسبتها

الى المزاج وفيه مناقضة المبطلين منهم اما المزاج وما هو وكيف هو فقد قلنا فيه فيجب ان نتذكر
جميع ما قيل من ذلك والذي يجب علينا ان نستقصي الكلام فيه حال الامور التي توجد في هذه المركبات
عند المزاج فنقول ان هذه العناصر الاربعة لا توجد فيها من الكيفيات الا الاربع ولا الخفة
والثقل ما خلا الارض فقد يشبه ان يكون لها لون لكن لمانع ان يمنع ذلك فنقول ان اللون الموجود
للارض انما يوجد لها بعد ما يعرض لها من امتزاج بالمائية وغير ذلك فيصلح لذلك المزاج ان يكون ملونة
ونقول انه لو كان لنا سبيل الى مصادفة الارض الخالصة لكنا نجدها خالية من الالوان وكنا نجدها
شافة فان الاخلق بالاجسام البسيطة ان لا يكون لها لون والاحرى عندي بعد الشك الذي يوجبه
الانصاف وبعد وجوب ترك القضاء البت فيما لا سبيل فيه الى قياس يستعمل واما المعول فيه على تجربة
يتعذر هو ان الارض لها في ذاتها لون وان الامتزاج الذي وقع لا يبعدنا عن وجود ما فيه ارضية غالبة
وكان يجب ان نرى في شيء من اجزاء التربة الارضية مما ليس يكون ما تكونا تعدينيا شيئا فيه اشفاف وكان
لا يكون لهذه الكيفية فاشية في جميع اجزاء الارض ولكان نحكم الارض حكم الماء ايضا والهواء فانهما
وان امتزجت فلا يعدم فيها شفيف فالاحرى ان تكون الارض ملونة لا ينفذ فيها البصر فانا نعني بالملون ما اذا
جعل وراء مرئي لم يؤده الى البصر والبساطة لا تمنع ان يكون الجرم ملونا غير شفاف فان الغرض على
مذهب الجمهور من الفلاسفة هذا شانه ثم انكر ذلك منكر كان حاصل الامر انه لا كيفية للعناصر الا
ما ذكر وان اعترف فلم يكن لها الا اللون لبعضها واما الطعم والرائحة فلا يوجد لشيء منها الا بالمزاج
فان كان من ذلك شيء لشيء منها فعسى ان يظن انه للارض وبالحقيقة لا رائحة للارض لم يستحل بالمزاج الى
العفصة كالارض التي يتولد فيها الذهب لا يوجد لها رائحة البتة وكذلك سائر الارض ومما يعلم ان ذلك
يحدث بالمزاج ما نراه يشتد بالامتزاج ثم ان كان للارض طعم او رائحة وكان للاشياء الاخرى بسبب
الارض فانما يجب ان يحصل للمركب من الارض وغيرها ذلك الطعم وقد انكسر او تلك الرائحة وقد انكسرت
واما طعم ورائحة غريبة فكلا فكيف يكون الطعوم والروائح المتضادة الا ان يكون الرائحة قد تتولد
بالامتزاج وليست انما يستفاد من الارضية على ما ظنه بعضهم وكذلك الالوان ونحن نشاهد في المركبات
طعوما وروائح والوانا ليست في البسائط ونشاهد ايضا افعالا لا تصدر عنها ليست في البسائط لا صرفة
ولا مكسورة وذلك مثل جذب المغناطيس للحديد والكهرباء للتبن والسقمونيا للصفراء وانما لا احوال
اخرى للجمادات والنباتات بل الحيوانات والحيوة ايضا من هذه الجملة فمعلوم ان هذه الاشياء انما
تحصل لهذه الاجسام بعد المزاج فمن الناس من ظن ان هذه الافعال ليست تقع من الممتزجات بل من
المجتمعات عند الذين لا يقولون بالمزاج ومن امور اخرى فيقولون انه لا لون بالحقيقة وان اللون
الذي يرى هو وضع وترتيب مخصوص يكون للاجرام الغير المتجزية بعضها عند بعض وعند الاجسام
الشعاعية التي تقع عليها وان الطعوم ايضا انما هي تعرض من تقطيع شتى تلك الاجسام مزدوجا
على نظم مخصوص فيكون الذي يقطع تقطيعا الى عدد كثير صغار المقادير الاحاد شديد النفوذ يرى
حارا حريفا والذي يتلاقى تقطيعا مثل ذلك يسمى حلوا وكذلك في الروائح فانه لا طعم في الحقيقة ولا
لون ولا رائحة ولو كان لون حقيقي لكان طوق الحمامة لا يختلف حكمه عند البصر مع اختلاف مقامات
الناظر اذا انتقل الناظر وجعل يتبدل بالقياس اليه والى الشمس وضعا بعد وضع ولو كان طعم حقيقي لكان
المحرور لا يستمري العسل فهذا مذهب وقوم يرون ان الامر بالضد وان العناصر موجود فيها اللون والرائحة
والطعم الا انها كامنة مغمورة بما لا لون له ولا رائحة له وان المزاج لا فائدة له في حصول ما ليس من ذلك
بل ظهوره وهولاء اصحاب الكمون وقوم يرون ان المزاج الذي له كيفية متوسطة حدا من التوسط اذا
كان من حد بحال ما كان لونا وطعما وان كان بحال اخرى كان لونا وطعما آخر وانه ليس الطعم واللون وسائر
الامور التي تجري مجريهما شيئا والمزاج شيئا آخر بل كل واحد منها مزاج خاص يفعل في اللمس شيئا وفي
البصر شيئا وقال قوم آخرون انه ليس الامر على احد هذه الوجوه بل المزاج على التقدير الذي يتفق له امر
يهيئ المادة لقبول صورة وكيفية مخصوصة فما كان قبوله ذلك انما هو عن علل فاعلة لا يحتاج الى ان يكون
لها وضع محدود قبله مع استكمال الاستعداد مثل النفس والحيوة وغير ذلك وما كان قبوله ذلك انما
هو عن علل محتاجة الى وضع محدود قبله اذا صادفه مع علته ذلك الوضع كتضجيج التين مثلا من الشمس اذا اشرقت



عليه فهذه هي المذاهب التي يعتد بها في هذا الباب فاما المذهب المبني على الاجزاء التي لا تتجزى وعلى ان سبب حدوث
الكيفيات اختلاف احوالها بسبب اختلاف الترتيب والوضع الذي يعرض لها فما قدمناه يغني عن اعادتنا قولا كثيرا
في رده بل نحن نعلم ان هذه الاجسام متصلة وان الاسود منها اسود كيف كان شكله ووضعه والابيض ابيض
كيف كان وضعه وكذلك قولنا في الطعوم والروائح وان ذلك لا يختلف بحسب وضع وترتيب وانه لو لا خاصية
لكل واحد من الاجسام المختلفة لاستحال ان يتخيل منه الحواس تخيلات مختلفة او ينفعل انفعالات مختلفة واما
طوق الحمامة فليس المرئي منها شيئا واحدا بل هناك اطراف للريش ذوات جهتين او جهات كل جهة لها لون وكل جهة
تستر الجهة الاخرى بالقياس الى القائم وذلك بالجملة على مثل سدى ولحمة البوقلمون من الثياب والفرش ومذهب
الكمون فقد بان فساده في موضعه واما مذهب القائلين ان كل واحد منها مزاج ليس الا تنتبع المزاج فهو مذهب
خطاء فان كل واحد من الامزجة على التفاوت الذي بينها لا يخرج عن حد ما بين الغايات ويكون ملموسا لا محالة
ان كان اخرج من اللامس الى الطرف او يكون مساويا للامس لا ينفعل عنه واما ان يكون المزاج لا يدرك باللمس
بل بالبصر او بالشم فهذا باطل لان المزاج كيفية ملموسة واللون ليس بملموس وكذلك الطعم وغيره وليس لقائل
ان يقول ان لابصار ولشم المزاج مخصوص لا يضبطه سائر آلات اللمس وذلك لان كل ملموس فيحس به اضافة
الى برد او الى حر او الى رطوبة او الى يبوسة واللون لا تدرك النفس منه شيئا من ذلك ولا الطعم ولا الرائحة
وهذه الكيفيات يوجد فيها غايات في التضاد والامزجة متوسطة ليست بغايات البتة فهذه اذن اشياء
غير المزاج لكن الامزجة المختلفة تختلف في الاستعداد لقبول شيء منها دون شيء فيستعد بعضها
للاحمرار وبعضها للاصفرار وبعضها للابيضاض وبعضها الطعم ما وبعضها الرائحة ما بل بعضها النمو
وبعضها الحس وبعضها النطق بل قد يحصل بالامزجة في المركبات استعدادات القوى فعالة انما لا تصدر
عنها بالطبع ليست من جنس افعال البسائط مثل جذب الحديد المغناطيس وغير ذلك فيكون هذه القوى
التي تحدث بالحقيقة منها ما هي طبايع لانها مبادي حركات لما هي فيه بالذات ومنها ما هي مبادي تحريكات
لاشياء غائبة عنها يفعل فيها بالاختيار والناس قد يقعون في شغل شاغل اذا اخذوا يفحصون عن علل
هذه الاحوال والقوى يرومون ان ينسبوا ذلك الى كيفيات واشكال او غير ذلك مما للبسائط فيشق عليهم
الامر فيدعون الى تكلف يخرجهم عن الجادة المستقيمة ولا سبيل الى ادراك المناسبات التي بين الامزجة
الجزئية وبين هذه القوى والاحوال التي تتبعها او يوجد بعد وجودها ومن شان الناس ان لا يبحثوا عن علل
الامور المتعارفة الظاهرة لان كثرة مشاهدتهم اياها تزيل عنهم التعجب وزوال التعجب عنهم يسقط
الاشتغال بطلب العلة ولا يعني اكثرهم بان يعلموا انه لم كانت النار تحرق في ساعة واحدة بلدة كبيرة
او لم البرد يبيس الماء ويعنيهم ان يعلموا لم المغناطيس يجذب الحديد ولو كانت النار شيئا عزيز الوجود
ينقل من قطر بعيد من اقطار العالم ثم يشعل من شعلة منها شعل كثيرة لدهش الانسان من العجب الموجود
فيها ولكان طلبه لسبب فعلها اكثر من طلبه لسبب فعل المغناطيس وكذلك لو كان البرد مما يجلب من بلاد
الى بلاد فيتسلط على الماء فيبيسه لكان الناس يتعجبون لكن كثرة مشاهدتهم ما يشاهدونه من ذلك
يسقط عنهم الاشتغال به حتى ان سال سائل لم يفعل البرد ذلك استنكروا ذلك وقالوا لان طبيعته ذلك
ولانه برد وكذلك في جانب النار ويقولون انها انما تفعل ذلك لانها نار والبصير منهم الذي يرتفع عن
درجة العامة يقول لان المادة التي للنار اكتسبت صورة تفعل هذا الفعل لذاتها ولان البرد طبيعته
ان يكثف الجسم ويجمده ثم لا يقنعه مثل هذا في حجر المغناطيس ان يقال لان المزاج تسبب لان حصل في
هذا المركب قوة هي لذاتها وطباعها تجذب الحديد لا لشيء آخر وليس امر جذب المغناطيس اعجب من امر
ما ينبت ولحساس ما يحس وحركة ما يتحرك بالارادة لكن جميع ذلك اسقط عنه التعجب اكثريته وغلبة وجوده
والقول في جميع ذلك قول واحد وهو ان الجسم المركب استعد بمزاجه لقبول هيئة او صورة او قوة مخصوصة
ففاض عليه ذلك من واهب الصور والقوى دون غيره اما فيضانه عنه فلجوده وانه لا يبخل عنه مستحق
مستعد واما اختصاص ذلك الفيض به دون غيره فللاستعداد التام الذي حصل له بمزاجه بجميع هذه
الاسباب بفعل افاعيلها لان لها تلك القوة الفعالة وانما لها تلك القوة هبة من الله تعالى فيجب ان يتحقق
ان المزاج هو المعد لذلك على ان كثيرا من الاعراض يعرض ايضا بسبب مخالطة غير مزاجية فان كل جسم
شاف اذا خالطه الهواء وصار اجزاء صغارا ابيض كالماء اذا صار زبدا والزجاج اذا دق وغير ذلك

ويكون ذلك لان النور الذي ينفذ فيه يقع على سطوح كثيرة صغار لا ترى بافرادها وترى مجتمعة فيفصل دونه
شيء مستنير باطن لنفوذ الضوء في المشف الى السطوح الباطنة وانعكاسه عنها مستقراً عليها ولا ينفذ البصر
فيها لكثرة ما ينعكس عنها من الضوء فان المشف الذي يشف وينعكس عنه الضوء جميعاً لا يشف حيث
ينعكس الضوء عنه فاذا صار لا يشف رؤي ذا لون ويكون نحو البياض وكذلك الشيء اليابس اذا عمل النار
فيه عملاً كثيراً واخرجت عن منافذه الرطوبة واودعها الهوائية يبيضه واما انه هل يكون بياض من غير هذا
وفي جسم متصل فيما لم اعلم بعد امتناعه ووجوده وسيأتي لي كلام في هذا المعنى اشد استقصاء واما
في الطعوم والروائح فليس الامر فيها على هذه الجملة وذلك لانه ليس فيها شيء مذوق ومشموم بذاته ينفذ
في الاجسام فيجعلها بحال من الطعم والرائحة كما ان الضوء شيء مرئي بذاته فاذا خالط الاجسام جاز ان
يجعلها على حال من الرؤية فههنا يفترق حال اللون وحال الطعم والرائحة اذ اللون يصير مرئياً بمرئي بذاته
هو غيره وهو الضوء وليس الطعم والرائحة كذلك وكما ان المرئي بذاته وهو الضوء على ما نحقق الامر
فيه من بعد هو كيفية حقيقية كذلك الطعم والرائحة واما القوى فانها ليست من هذا القبيل فانها ليست
بحسب ادراك الحس او نسبة الى شيء غير الشيء الذي ينفعل عنها فان لم يكن الجسم الذي يصدر عنه فعل مخصوص
مخصوصاً مميزاً مما ليس يصدر عنه الفعل الذي كان مخصوصاً به لم يصدر عنه فعل مخصوص واذ ليس
الاختصاص بالجسمية فهو بغير الجسمية واذ ليس الفعل صادراً عن المزاج صدوراً اولياً لان الفعل الصادر
عن المزاج هو ما يصدر عن حار وبارد ورطب ويابس مكسور وليس هذا الفعل ذلك فهو اذن عن قوة غير المزاج
لكن لقائل ان يقول انكم تقولون ان المزاج وليس الا كيفيات مكسورة قد يوجب اعداداً لم يكن للبسائط وليس هو
كسر اعداد البسائط فكذلك يستوجب صدور افعال لم يكن للبسائط ولا هو كسر افعال [illegible] فنقول
ان هذا غلط فان الافعال انما تنسب نسبة اولية الى الكيفيات ولا يكون للمواد فيها شركة ويكون كل
قوة انما هي ما هي لاجل فعلها ويكون معنى قولنا ان هذه القوة قوية صرفة ان فعلها يصدر عنها قوياً صرفاً
ومعنى قولنا ان هذه القوة ضعيفة مكسورة ان الفعل الذي يصدر عنها يصدر ضعيفاً فلا معنى
لقولنا حرارة ضعيفة الا ان الفعل الذي للحرارة يصدر عنها ضعيفاً ثم لا ينكر ان تكون الافعال
عن الحرارة المختلفة في الضعف والقوة تختلف اختلافاً كثيراً حتى يكون بعضها احراقاً وبعضها اضاءة
وبعضها انضاجاً ولكنها تشترك في المعنى الذي يكون للحرارة فالذي يقع ذلك المعنى منه شديداً وقوياً
يقع منه احراقاً والذي يقع منه ذلك الى حد يكون انضاجاً ولا ننكر ايضاً ان تحدث امور مشتركة من بين
الحرارة واليبوسة وبين الحرارة والرطوبة ويكون عنها اختلافات الا انها ترجع آخر الامر الى ما يقتضيه
الحرارة واليبوسة او الحرارة والرطوبة واما شيء خارج جملة عن طبيعة الحرارة او عن الطبيعة المشتركة
التي تأتلف عن الحرارة وشيء آخر فلا يكون ذلك فعل الحرارة بالذات وذلك مثل جذب المغناطيس ومثل
شيء آخر مما هو خارج عن ان يكون ملموساً بوجه فلا هو ذات حرارة ممزوجة او صرفة فليس هو من قبيل المزاج
وذلك كاللون وكيف والمزاج يلمس ويحس به ولا يشعر بلون اصلاً واللون يدرك ويبصر ولا يشعر بمزاج اصلاً
فيكون لا محالة ما ادرك غير ما لم يدرك وليس يلزم من هذا ان لا يكون امور تلحق هذه الكيفيات باختلاف
احوالها مما ليست هي افاعيل هذه الكيفيات بل امور اخرى تتبعها واما ما كان فيه من امر الاستعداد فيجب
ان تعلم ان الاستعداد بالحقيقة امر المادة ويكاد ان تكون المادة مستعدة لكل شيء وفيها قوة قبول كل شيء لكن
الامور التي توجد فيها منها ما من شأنه ان لا يجتمع مع بعض ما هو في قوة قبول المادة فاذا وجد ذلك لم يوجد
هو فيها فحينئذ انه لا استعداد في المادة لذلك الامر ومنها ما من شأنه ان يجتمع معه اجتماعاً وكل
ذلك لا لان الكيفية فعلت في ذلك فعلاً ما ولكن لان المادة في نفسها هذا شأنها ولا يمتنع ان يكون
بعض مقادير الكيفيات بحيث لا يصلح لبعض الامور وبعضها يصلح فانا ندري انه لا يستوي الغالب
والمعتدل كما ندري ان فعل الغالب والمنكسر من جنس واحد لكنه تارة قوي وتارة منكسر وليس
صلوحه لشيء من الاشياء هو فعله وليس اذا كان فعله متجانساً يجب ان يكون صلوحه متجانساً فانك
تعلم ان الحرارة القوية جداً لا تصلح لانضاج الخبز وانما تصلح له الحرارة المقدرة دون الغالبة فالمزاج اذن
لا يوجب اعداداً لم يكن بل الاستعداد قائم في المادة فربما حيل بين المادة وبين ما هو مستعد له بكيفية
وربما دفعت تلك الكيفية بضدها فخلص الاستعداد عن العوق لانه حدث في امر المادة استعداد



لم يكن للمزاج علة عرضية للاستعداد بمعنى مسقط المانع وليس يلزم من ذلك ان يكون فعل الحار يتخلف
الا بالاشد والاضعف فبين ان قياس ما قيل ليس قياس الاستعداد **فصل في تحقيق القول في**
**توابع المزاج** يجب ان نعلم ان الاجسام اذا امتزجت واجتمعت فربما عرض لبعضها من المزاج الا المزاج نفسه
فليس يلزم ان يكون كل مزاج بحيث يصلح لصورة نوع وخاصيته وان يكون كل امتزاج انما يؤدي الى مزاج يصلح
لصورة النوع وخاصيته حتى لا يتفق امتزاج من الامتزاجات المؤدية الى خروج عن ذلك فاذا كان كذلك فكم
ما يفهم من الممتزجات التي تستفيد بالمزاج زيادة امر فمنها ما يستفيد بذلك زيادة كيفية ساذجة لا يتم به
فعل وانفعال طبيعي كلون ما وشكل وغير ذلك ومنها ما يستفيد زيادة قوة انفعالية او فعلية او صورة نوعية
فمن ذلك ما يكون المستفاد فيه قوة نفسانية ومنها ما يكون المستفاد فيه قوة تفعل فعلها على غير سبيل
الفعل النفساني وقد علمنا ان ذلك في الفنون الماضية وما كان من هذه القوى الفعلية والانفعالية ليست
بنفسانية يسمى خواص على ان من الناس من يطلق لفظة الخاصية في مثل هذا الموضع على جميع ذلك وهذه
الخواص تابعة لنوعيات المركبات الكائنة او هي نفس فصول نوعياتها فاذا قيل مثلاً ان دواء كذا يفعل بجوهره
فيعني انه يفعل بهذه الصورة التي تنوع بها واذا قيل انه يفعل بكيفيته فيعني انه يفعل بما استفاده من
العناصر او بمزاجه فالسقمونيا يسخن بما فيه من الجوهر الناري لكنه ليس يسهل الصفراء بذلك بل بالقوة
المستفادة التي له في نوعيته التي استعد لقبولها بالمزاج وكثيراً ما يكون هذه القوة فصلاً للنوع ويكون
وكثيراً ما يكون خاصة ويعسر علينا اعطاء علامة تميز بها بين ذلك ولكن لفظة الخاصة في هذا الموضع
في استعمال الطبيعيين يطلق على الشيء الذي يدعى في المنطق فصلاً وعلى الشيء الذي يدعى خاصة وكثيراً
من القوى التي تكون في المركبات لا يفعل فعلها ما لم يرد بدن حيوان او نبات فينفعل من البدن فتفعل
فيه القوة الغالبة فيه وكثيراً ما يكون الشيء هنالك قد يسخن تسخيناً والغالب في جوهره الشيء البارد
وذلك اذا كان الجوهر البارد فيه لا ينفعل من الحار الغريزي انفعال الجوهر الحار لان ذلك غليظ كثيف
فلا يستحيل او لا ينفذ في المسام وينفعل الجوهر الحار فيفعله فيكون ذلك الشيء حاراً بالقياس الى فعله في
البدن ويكون بارداً في غالب جوهره وربما كان الامر بالعكس فكثيراً ما يكون الحار غالباً عليه لكنه يكون شديد
الامتزاج باليابس الغليظ الذي فيه ويكون البارد اسلس مزاجاً واسرع الى الانفصال وربما كان احدهما
من طبيعته ان لا ينفعل عن الحار الغريزي وكان الآخر بحيث ينفعل منه وربما كان الشيء حاراً في الغالب
يسخن تسخين شيء آخر في حكمه اذا كان سريع الانفشاش والانحلال كدهن البلسان اذا استعمل في [illegible]
ويشبه ان يكون الشراب الطري يسخن في نفسه من العتيق المحلل عنه ناريته الباقي فيه مائيته وارضيته
لكن ذلك لما يبقى في البدن وابطأ تحللاً فيسخن اكثر وهذا اشد تحللاً ومثال ذلك الجمر فانه اذا مس احرق
اشد مما يحرق النار الصرفة اذا مست لان ذلك الجمر كثيف متشبث والنار لطيفة متنحية وكثير من الاشياء
يبرد في وقت ويسخن في وقت لاختلاف زمان انفعال ما فيه من الجوهر البارد والحار فينفعل احدهما
من البدن بعد الآخر وربما كان المبرد يستحيل غذاء فيسخن من حيث هو غذاء ودم وربما كان المسخن
مركباً من جوهر لطيف وجوهر غليظ فيسبق اللطيف الى فعله ثم تنفش ثم يليه الغليظ فيفعل فعله من
بعد مثل البصل فان فيه جوهراً حريفاً يسخن لكن جرمه الذي يبقى بعد ذلك بارد ورطب ويحدث بلغماً
خاماً والاستقصاء في جزئيات هذه الاشياء يجب ان توكل الى صناعة اخرى لكنك قد علمت ان المزاج يكون
عن احد امرين اما ان تكون الكيفيات كلها متساوية فيه وهذا هو الذي يسمى بالمعتدل واما ان تكون متضادة
متكافئة فيه ومتضادة ليست كذلك فيكون مثلاً الرطب واليابس متعادلين فيه لكن الحار اكثر من البارد
او البارد اكثر من الحار او يكون الحار والبارد متعادلين فيه لكن اليابس اكثر من الرطب او الرطب اكثر من اليابس
او يكون الحر والرطوبة غالبين معاً او الحر واليبوسة او البرد والرطوبة او البرد واليبوسة فيكون الاقسام تسعة
واما انها يمكن ان توجد وانها لا يمكن ان توجد فينبغي ان يكون ما تقدم من الاصول التي اعطيناكها
مغنياً اياك عن بسطنا الكلام فيه ومعطياً لك قدرة على تحصيل الامر فيه لكن ههنا شيء آخر وهو ان
الامزجة ايضاً تختلف بحسب اجساد الحيوانات والنبات واجزائها وسائر الكائنات فيكون منها
ما هو كما ينبغي لسلامة الفاضل من ذلك النوع وان كان فيه شيء من الماء ضعف الارض فان كان كذلك
فهو معتدل بالقياس اليه وعدل له فان خرج عن هذا الحد المحدود فاما ان يخرج خروجاً يجاوز الحد الذي

نسخة

هو طرف من مزاج ذلك النوع فان لمزاج كل نوع عرضا يحتمله اذا جاوزه في كل واحد من حديه بطل نوعه فيجب ان لا يجوز ان يكون مزاجا لذلك الشيء واما ان يخرج خروجا محتملا فيكون الغلبة اما مفردة على ما قلنا واما مركبة وهذه الامزجة تدل عليها الكيفيات التي تتبعها دلالة قوية وذلك لان الروائح الحادة تدل على حرارة غالبة والهادية الرائحة تدل على مزاج بارد والطعوم ايضا تدل على القوى وذلك لان ذوق الطعوم قسمة بتركيب من الامزجة الحارة واليابسة والمعتدلة مع الاجسام اللطيفة والكثيفة والمعتدلة على ما يمكنك ان تعرفه من كتب الاطباء فيدل الحريف والمر والمالح على الحار ويدل الحامض والعفص على البارد والالوان ايضا دلالة فان الاجساد التي يكتسب لونا الى السواد والحمرة وما يجري مجراهما يجب ان لا يكون لما في جواهرها فان ذلك تدل على ميل طباعها الى الحر بل نقول ان ما فيه رطوبة فالحمرة والسواد تدلان فيه على الحرارة والبياض على البرودة واليابسان فالامر فيهما بالضد لان الحرارة تبيض اليابس وتسود الرطب المائي لكنه قد يعرض امر يبطل احكام دلالة هذه الالوان وربما ابطل احكام غيرها وذلك لان كثيرا ما قد يتفق ان يكون دواء قوي القوة مع قلة المقدار كما تعرفه فاذا خلط بشيء كثير من الادوية التي ليست بشديدة القوة جدا كان الغالب بحسب الرؤية غير الغالب بحسب القوة ثم يكون الفعل للمغلوب في الرؤية دون الغالب في الرؤية ويكون طبع الغالب في الرؤية في ذاته باقيا على ما كان قديما وان كان هذا مما يجوز ان يقع بالصناعة كذلك قد يجوز ان يكون بعض الاجسام في الطبع مركبا من اجسام مركبة ايضا ويكون المغلوب فيها قوي القوة قليل المقدار ومضادا بالطبع للغالب المقدار الضعيف القوة فيكون الظاهر عند الحس هو كيفية الغالب في الرؤية ويكون الظاهر في القوة كيفية المغلوب في الرؤية مثلا ان يكون الجسم المركب في الطبيعة على نحو تركيب بالصناعة لو ركبت وزن نصف درهم فربيون مع رطل من الماست فلا يحس هناك للفربيون لون ولا طعم ويكون لون الماست وطعمه ظاهرين لكنك اذا استعملت هذا المركب ظهر للفربيون فيه فعل ظاهر من التسخين فلا يكون حينئذ الابيض الرطب هو المسخن ولكن الذي خالطه فلا يكون ما قيل من ان الابيض الرطب بارد رطب قولا كاذبا لان هاهنا ايضا الابيض الرطب بارد لكن الذي يسخن هو شيء آخر واذا وقع في الخلقة الطبيعية مثل هذه الحال لم تصح دلالات هذه الكيفيات على الكيفيات الاولى في جملة المركبات وان كانت الكيفية منها يلزم قوة كيفية منها في المزاج اذ ذلك التركيب لا يفصله الحس فاذن من الاجسام المركبة ما تركيبه من العناصر اول والحس يراه متشابه الاجزاء ويكون المزاج قد جعله شيئا واحدا على الوجه الذي قلنا ان المزاج ان يفعله ومن الاجسام ما تركيبه بعد تركيب اول كالذهب على راي قوم يرون انه انما يخلق من زيبق قد تولد اولا بامتزاج متقدم وكبريت هذه حاله ثم عرض لهما مزاج وكالانسان من الاخلاط وهذا على قسمين قسم منه ما يكون الامتزاج الثاني حاله في تاكيد الممتزج حال الامتزاج الاول ومثال ذلك الترياق والمعجونات المخمرة ومنه ما ليس كذلك فانه مركب من اجزاء حقها ان لا يتحد في الطبع كشيء واحد بل ان يكون مختلفة متباينة واكثر الجمادات والمعدنيات بالصفة الاولى واكثر النباتات والحيوانات مزاجه تركيبها من اعضائها بل كلها على الصفة الثانية ومن المعلوم ان المركبات من اجزاء متميزة بالفعل ينتهي الى اجزاء بسيطة لا ينقسم بالفعل اجزاء مختلفة فلذلك كان اعضاء الحيوان واجزاء النبات لا محالة ينتهي الى اجزاء اول بسيطة وهي التي يسمى المتشابهة الاجزاء مثل اللحم والعظم اللذين كل جزء منهما محسوس لا يحتاج الى افساده في تجربة انه هو محسوس مثله لحما وعظما ثم يتالف منها الاجزاء الآلية مثل الورق واللحاء والثمر للشجر ومثل اليد والرجل للحيوان ثم يتالف من الآلية جملة البدن فهذه مسائل متناسبة من العلم الطبيعي وهي يجب ان اصول ومباد لصنائع جزئية تحت العلم الطبيعي

## الفن الخامس من الطبيعيات مقالتان

هذا الفن يشتمل على علل اكوان الكائنات التي لا نفس لها من المعادن والاثار العلوية وما يشبهها

## المقالة الاولى

فيما يحدث من ذلك بناحية الارض وهي ستة فصول

### فصل في الجبال

ولنبدأ اولا بتحقق حال تكون الجبال والمباحث التي يجب ان نتعرف في ذلك وهما حال تكون الحجارة والثاني حال تكون الحجارة الكبيرة والكثيرة والثالث حال تكون ما يكون لها من انقطاع وسموك ❁ فنقول اما في الاكثر فان الارض الخالصة لا تتحجر لان استيلاء اليبس على الارض لا يفيدها استمساكا بل تفتتا وانما تتكون الحجارة في الاكثر على وجهين من التكون احدهما على سبيل التفخير والثاني على سبيل الجمود فان كثيرا من الاحجار تتكون من الجوهر الغالب فيه الارضية وكثير منها يكون من الجوهر الغالب فيه المائية وكثير من الطين يجف ويستحيل اولا شيئا بين الحجر والطين وهو حجر رخو ثم يستحيل حجرا واولى الطينات بذلك ما كان لزجا فان ما لم يكن لزجا فانه يتفتت في اكثر الامر قبل ان يتحجر وقد شاهدنا في طفولتنا مواضع كان فيها الطين الذي يغسل به الراس وذلك في شط جيحون ثم شاهدناه وقد تحجر تحجرا رخوا وذلك في مدة قريب من ثلث وعشرين سنة وقد يكون الجمادة من الماء السيال على وجهين احدهما ان يجمد الماء كما يقطر او كما يسيل برمته والثاني ان يرسب منه في سيلانه شيء يلزم وجه مسيله ويتحجر وقد شوهدت مياه تسيل فما يقطر منها على موضع معلوم ينعقد حجرا او حصا مختلفة الالوان وقد شوهد ماء قاطر اذا لم يجمد واذا انصب على ارض حجرية تقرب من مسيله انعقد في الحال حجرا فعلمنا ايضا ان لتلك الارض قوة معدنية تحيل السيال الى الجمود فبادي تكون الجمادة اما جوهر طيني لزج واما جوهر يغلب فيه المائية وهذا القسم يجوز ان يكون تجمده من قوة معدنية مجففة ويجوز ان يكون قد غلبت عليه الارضية على الوجه الذي ينعقد به الملح بان غلبت الارضية فيه بالقوة دون المقدار وان لم يكن على نحو كيفية الارضية التي في الملح بل على كيفية اخرى ولكن يكون مشاكلة لها في انها تنقلب بمعاونة الحرارة فيكما يصيبه الملح بعقد او قوة لم تدرك مجهولة عندنا ويجوز ان يكون بالضد فيكون ارضية تغلب بقوة باردة يابسة بعينه وبالجملة فان الماء في طباعه على ما علمنا ان يستحيل الى الارضية من غلبة قوة الارضية والارض ايضا كما علمت في طباعها ان تستحيل الى المائية من غلبة قوة المائية وهاهنا شيء يتخذه قوم وصلوا في حيلهم يسمونه لبن العذراء اذا شاؤوا وهو مركب من مائين ينعقد جوهرا حجريا شيئا وذلك يدل على صحة هذا ولهم اشياء كثيرة مما يتخذونه ولا دفعا تشهد في هذه الاحكام فيكون الاحجار اذا اما بتحجر الطين اللزج في الشمس واما لانعقاد المائية من طبيعة يبسية ارضية او سبب مجفف حار وان كان ما يحكى من تحجر حيوانات ونبات صحيحا فالسبب فيه شدة قوة معدنية محجرة تحدث في بعض البقاع الحجرية او تنفصل دفعة من الارض في الزلازل والخسوف فتحجر ما يلقاه فانه ليس استحالة الاجسام الحيوانية والنباتية الى الحجرية ابعد من استحالة المياه ولا من الممتنع في المركبات ان يغلب عليه قوة عنصر واحد يستحيل اليه لان كل واحد من العناصر التي فيها ما ليس من جنس ذلك العنصر فشانه ان يستحيل الى ذلك العنصر ولهذا ما يستحيل الاجسام الواقعة في الملاحات الى الملح والاجسام الواقعة في الحريق الى النار واما السرعة والابطاء في الاستحالة فامر يجوز ان يختلف ايضا بحسب القوى المختلفة فان كانت شديدة جدا كانت الاستحالة في زمان يسير وفي بلاد العرب حرة كل من يسكنها واي جسم يقع فيها تلون بلونها وقد رايت رغيفا على صورة الارغفة المحرقة المرققة الوسط المرقومة بالسباع قد تحجر ولونه باق واحد وجهيه عليه اثر التخطيط الذي يكون في التنور ووجدته ملقى في جبل قريب من بلاد خراسان تسمى جاجرم وحملته معي مدة وهذه الاشياء انما يستغرب لقلة وقوعها فاما اسبابها في الطبيعة فظاهرة موجودة وقد يكون انواع من الجمادة من النار اذا طفئت وكثيرا ما يحدث في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض للنار ان يطفى فتصير باردة يابسة وقد يقع في بلاد الترك في الصواعق والبروق اجسام نحاسية على هيئة نصول السهام لها زائدة منعطفة الى فوق ويقع مثلها في بلاد الجيل والديلم واذا وقعت غاصت في الارض ويكون جوهر جميع ذلك الجوهر نحاسيا يابسا وقد تكلفت اذابة نصل من ذلك بخوارزم فلم يذب ولم يزل يتحلل منه دخان ملون يضرب الى الخضرة حتى بقي منه جوهر رمادي وقد صح عندي بالتواتر ما كان ببلاد جوزجان في زماننا الذي ادركناه من امر حديد لعله يزن مائة وخمسين منا نزل من الهواء فنفذ في الارض ثم نبا نبوة او نبوتين نبو الكرة التي يرمى بها الحائط ثم عاد فنشب في الارض وسمع الناس لذلك صوتا هائلا عظيما فلما تفقدوا امره ظفروا به وحمل الى والي جوزجان ثم كاتبه سلطان خراسان في عصرنا وهو الامير شمس الدولة وامين الملة ابو القاسم محمود بن سبكتكين المظفر المتغلب يرسم له انفاذه او انفاذ قطعة منه فتعذر نقله لثقله فحاولوا كسر قطعة منه فما كانت الالات تعمل فيه الا بجهد وكان كل مثقب وكل مقطع يعمل فيه ينكسر لكنهم فصلوا منه شيئا اخر الامر فانفذوه اليه فرام ان يطبع منه سيفا فتعذر عليه وحكى ان جملة ذلك الجوهر كان ملتئما من اجزاء جاورسية صغار مستديرة التصق بعضها ببعض وهذا الفقيه ابو عبيد عبد الواحد بن محمد الجوزجاني صاحبي شاهد هذا كله وحكى ان كثيرا من السيوف اليمانية الجليلة انما تتخذ من مثل هذا الحديد وشعراء العرب قد وصفوا ذلك في شعرهم فهذا جنس من تكون الجمادة وحدثني ثقة من مشايخ دولة اصفهان وهو ابو منصور هرمزديار بن مشكزار

يمين خ

قريبا الامير الاجل ابي جعفر محمد بن دشمنزار رحمه الله عن انه وقع في جبال طبرستان من الهواء ما صفته وفيه صنعة
وقع هذا الحديد الآن كان حجارة كثيرة فهذا جملة القول في تكون الحجر واما تكون حجر كبير فيكون اما دفعة وذلك
بسبب حر عظيم يعافص طينا كثير الرجا واما ان يكون قليلا قليلا على تواتر الايام واما الارتفاع فقد يقع لذلك
سبب بالذات وقد يقع له سبب بالعرض اما السبب بالذات فكما يتفق عند كثير من الزلازل القوية ان يرفع
الريح الفاعلة للزلزلة طائفة من الارض وتحدث رابية من الروابي دفعة واما الذي بالعرض فان يعرض لبعض
الاجزاء من الارض انحفار دون بعض بان يكون رياح نسافة او مياه حفارة تتفق لها حركة على جزء من الارض
دون جزء فيحفر ما يسيل عليه ويبقى ما لا يسيل عليه رابيا ثم لا تزال السيول تعرض في الحفر الاول الى
ان يغور غورا شديدا ويبقى ما انحرف عنه شاهقا وهذا كالمحقق من امر الجبال وما بينها من الحفور و
المسالك وربما كان الماء او الريح يتفق لهما ان الاجزاء من الارض مختلفة فيكون بعضها لينة
وبعضها حجرية فيحفر التراب اللين ويبقى الحجري مرتفعا ثم لا يزال ذلك المسيل يحفر ويحفر على الايام
ويتسع ويبقى النتو وكلما انحفر عنه الارض كان شهوقه اكثر فهذه هي الاسباب الاكثرية لهذه الاحوال
الثلثة فالجبال تكونها من احد اسباب تكون الحجارة والغالب ان تكونها من طين لزج جف على طول الزمان
وتحجر في مدد لا تنضبط فيشبه ان يكون هذه المعمورة قد كانت في سالف الزمان غير معمورة بل مغمورة
في البحار فتحجرت اما بعد الانكشاف قليلا قليلا في مدد لا يفي التاريخات بحفظ اطرافها واما تحت المياه
لشدة الحرارة المحتقنة تحت البحر والاولى ان يكون بعد الانكشاف وان يكون طينتها تعين على التحجر اذ يكون
طينتها لزجة ولهذا ما يوجد في كثير من الاحجار اذا كسرت اجزاء الحيوانات المائية كالاصداف وغيرها
ولا يبعد ان يكون القوة المعدنية قد تولدت هناك فاعانت ايضا وان يكون مياه قد استحالت ايضا
حجارة لكن الاولى ان يكون تكون الجبال على هذه الجملة وكثرة ما فيها من الحجرية لكثرة ما يشتمل عليه
البحر من الطين ثم ينكشف عنه وارتفاعها لما حفرته السيول والرياح فيما بينها فانك اذا تاملت
اكثر الجبال رايت الانحفار الفاصل فيما بينها متولدا من السيول ولكن ذلك امر انما كان وتم في مدد
كثيرة فلم يبق لكل سيل اثره بل انما يرى اثر الاقرب منها عهدا واكثر الجبال الآن انما هي في الارضاض
والتفتت وذلك لان عهد نشوها وتكونها انما كان مع انكشاف المياه عنها يسيرا يسيرا والآن فانها في
سلطان التفتت الا ما شاء الله من جبال ان كانت تتزايد بسبب مياه تتحجر فيها او سيول تؤدي اليها
طينا كثيرا فيتحجر فيها فقد بلغني كالمستبان قد شوهد ذلك في بعض الجبال واما ما شاهدته انا فهو في
شط جيحون وليس ذلك الموضع مما يستحق ان يسمى جبلا فما كان من هذه المنكشفات اصلب طينة
واقوى تحجرا واعظم حجما فانه اذا انهد ما دونه بقي ارفع واعلى واما عروق الطين الموجودة في الجبال
فيجوز ان يكون تلك العروق ليست من صميم مادة الحجر لكنها من جهة ما تفتت من الجبال وتترب
وامتلا في الاودية والفجاج وسالت عليه المياه ورطبته وغشيته ادهان الجبال او خالطه طينها
الجيد ويجوز ايضا ان يكون القديم من طين البحر غير متفق الجوهر فيكون من تربة ما يتحجر تحجرا قويا
ومنه ما لا يتحجر ومنه ما يسترخي تحجره لكيفية ما غالبة فيه او لسبب من الاسباب التي لا تعد ويجوز
ان يعرض ايضا للبحر ان يفيض قليلا قليلا على بر مخلوط من سهل وجبل ثم ينضب عنه فيعرض للسهل
منه ان يستحيل طينا ولا يعرض ذلك للجبل واذا استحال طينا كان مستعدا لان يتحجر عند الانكشاف
ويكون تحجره تحجرا ثانيا قويا واذا وقع الانكشاف على ما تحجر فربما يكون المتحجر القديم في حد ما استعد للتفتت
ويجوز ان يكون ذلك يعرض له عكس ما عرض للتربة من ان هذا يرطب ويلين ويعود ترابا وذلك يستعد
للحجرية كما اذا نقعت آجرة وترابا وطينا في الماء ثم عرضت الآجرة والطين الرطب على النار عرض للآجرة
ان زادها الانتقاع استعدادا للتفتت بالنار ثانيا وللتراب والطين ان استعدت لاستحجار قوي
ويجوز ان يكون قد ينكشف البر عن البحر وكل بعد طبقة وقد يرى بعض الجبال كانه منضود سافا
سافا فيشبه ان يكون ذلك قد كان طينتها في وقت ما كذلك سافا فسافا بان كان سافا ارتكم اولا
ثم حدث بعده في مدة اخرى ساف آخر فارتكم وكان قد سال على كل ساف جسم من خلاف جوهره فصار
حائلا بينه وبين الساف الآخر فلما تحجرت المادة عرض للحائل ان انشق وانتثر عما بين السافين وان حائلا
من ارض البحر قد يكون طينته رسوبية وقد يكون طينته قديمة ليست رسوبية ويشبه ان يكون

ما يعرض له انفصال الادهان من الجبال رسوبيا فهكذا يتكون الجبال **فصل في منافع الجبال**
**وتكون السحب والانداء** منافع الجبال كثيرة وذلك انه لا يشك شاك في ان المنافع المتصلة
بالسحب والاودية المنبعثة من العيون وبالجواهر المعدنية فاما السحب فانها تتولد كما تبين من بعد
من الابخرة الرطبة اذا تصعدت بتصعيد الحرارة فوافت الطبقة الباردة من الهواء التي فرغنا من
تقديم خبرها والعيون ايضا فانها انما تتولد باندفاع المياه الى وجه الارض بالعنف ولن يندفع بالعنف
الا بسبب محرك لها مصعد والاسباب المصعدة للرطوبات انما هي الحرارات المبخرة للرطوبات الملجئة اياها
الى الصعود والعيون ايضا فان مباديها من البخارات المندفعة صعدا عن تصعيد الحرارة المحتقنة في
الارض من الشمس والكواكب والجواهر المعدنية فانها ايضا انما تتولد كما نشرح بعد من الابخرة المحتقنة
في الارض فيكاد ان يكون المبدأ العنصري لهذه الامور النافعة هو البخار وما يجري مجراه والبخار قد يتصعد
من ارض صلبة وقد يتصعد من ارض رخوة وقد يتصعد من البحار والمياه والارض الرخوة يتفشى منها
الابخرة في اكثر الامر قليلا قليلا فلا يكون لاجتماعها سلطان واما البحار فيشبه ان يكون حكمها هذا الحكم
فانه قلما يتفق فيها حقن للبخار يعتد به والارض الصلبة المتوسطة بالصلابة يعرض لها ان تحقن البخار
حقنا متوسطا والارضون الصلبة جدا تحقن البخار حقنا شديدا والجبال اقوى الارضين على حقن الحرارة
في ضمنها وحبس البخار المتصعد منها حتى يقوى اجتماعه وتنفذ بقوته منفذا يندفع منه الى الخارج وتكثر
واستحالته مياها وصار عيونا فيكاد ان يكون ما يستقر عليه الجبال مملوا ماء ويكون مثل الجبل في حقنه
الابخرة والحابس اياها الى تفجر العيون مثل الانبيق الصلب من حديد او زجاج او غيره مما يتخذ للتقطير فانه
اذا كان سخيفا متخذا من خشب متخلخل او خزف متخلخل لم يحقن بخارا كثيرا ولم يقطر منه شيء يعتد به واذا كان
من جوهر صلب لم يدع شيئا من البخار يتفشى ويتحلل بل يجمع كله ماء وقعره والجبال كالانبيق وقعر الارض
الذي تحته كالقرع والعيون كالمنافذ الاذناب التي في الانابيق والاودية والبحار كالقوابل فلذلك
ما يرى من ان اكثر العيون انما ينفجر من الجبال ونواحيها واقلها في البراري وذلك الاقل ايضا لا يكون الا
حيث يكون ارض صلبة او في جوار ارض صلبة فاذا انبعثت الاودية المعروفة في العالم وجدتها منبعثة
من عيون جبلية وقد ذكر ذلك وشرح في كتب عملت في هذا الشان ونحن نحيل بذلك عليها فليقرأ من هناك فانها
خبرية وكما ان اكثر العيون والاودية من الجبال فكذلك اكثر السحب يكون من الجبال ويجتمع في الجبال لاسباب
ما لا يجتمع في مواضع اخرى من ذلك انه يعرض للبخارات بها من الاحتقان والتقوي ما يفجر العيون فكيف
حالها اذا تصعدت وهي بعد ابخرة فانها لقوتها في اندفاعها وكثافة جرمها لا يتحلل بسرعة بل يكون لها
ان يندفع الى الحيز المبرد العاقد للبخار من احياز طبقات الهواء ويعرض لهذا السبب عونان آخران احدهما
ان في باطن الجبال من النداوات ما لا يكون في باطن الارضين الرخوة والثاني ان الجبال يبقى على ظاهرها
من الثلوج والانداء ما لا يبقى على ظاهر سائر الارضين وذلك لان الجبال بسبب ارتفاعها يكون ابرد
من اديم القرار وقد علم ان البعد من اديم الارض هو من اعداد اسباب البرد فانه وان كان شعاع الشمس
قد يقع ايضا على الجبل فلا يكون تسخينه كتسخين ما يقع على الارض لعلل نذكرها في موضع نؤخره عن
هذا الموضع لئلا ينقطع الكلام على ان جوهر الحجارة اشد قبولا للبرد من الارض الرخوة واذا كانت
الاحوال على ما ذكرنا فبالحري ان تكون الاسباب التي يحتاج اليها السحب حتى يكثر هي في الجبال اوفر وذلك
لان المادة فيها ظاهرا وباطنا اكثر والاحتقان اشد والسبب المغني يقوى وهو الحر اقل فلذلك ما يرى
اكثر السحب الماطرة انما تتولد في الجبال او منها يتوجه الى سائر البلاد واما الاجسام المعدنية المحتاجة الى
الابخرة يكون اختلاطها بالارضية اكثر واقامتها في مواضع لا يتفرق عنها اطول ولا شيء لها كالجبال
فلذلك يتولد اكثرها بها واما الارضون السهلة فكيف يكون فيها البقاء والاحتباس والاحتقان الذي
بسببه يتم لها الامتزاج المؤدي الى استعدادها للصورة فهذه هي منافع الجبال ولها منافع اخرى
جزئية نفصلها في العلوم الطبيعية الجزئية مثل الطب وغيره ومما يليق بهذا الموضع ان نعرف امر
المياه المنبعثة من الارض **فصل في منافع المياه** فنقول ان المياه المنبعثة من الارض منها مياه
العيون السيالة ومنها مياه العيون الراكدة ومنها مياه الآبار ومنها مياه القني ومنها مياه النز
فاما مياه العيون السيالة فانها تنبعث من ابخرة كثيرة قوية الاندفاع كثيرة المادة تفجر الارض بقوة

انجرارها ثم لا تزال تفيض مستتبعة موادها على ما نعلم واما مياه العيون الراكدة فانها مياه حدثت من
ابخرة بلغ من قوتها ان اندفعت الى وجه الارض لكن لم تبلغ من قوتها وكثرة مادتها ان يطرد تاليها سابقها
طردا ويدفعه ويسيحه واما مياه الآبار والقنى فانها مشاركة في بروزها وظهورها بالصناعة وذلك
لانها لما كانت ناقصة القوة عن ان تشق الارض وتبرز قصرت بها المسافة فاذا زيل عن وجهها ثقل التراب
المتراكم حتى يتخلص لها الى مستقر البخارات فحينئذ يصادف منفذا يندفع اليه بادنى حركة فان لم يجعل لها
منها مسيل ولم يضف اليه من جنسه ما يمده فهو بئر وان جعل له ذلك فهو قناة ونسبة القنى الى
الآبار نسبة العيون السيالة الى العيون الراكدة والسيالة افضل لان هذه الحركة تلطفها ومع ذلك
فان مدتها في الاختلاط في حركتها الى البروز بالارضية المتولدة من اختلاطها بها العفونات تقصر
واما مياه النز فهي اردأ المياه وانما تتولد من بخارات لها مادة كثيرة وليس لها من قوة الاندفاع ما
يخرق الارض بقوة بل اندفاعها منتشر وارضها رخوة يتحلل عنه اكثر ما يتبخر والذي يبقى ويحتبس
يطول مدة مخالطته للارض الى ان يبرز لان حركته الى البروز بطيئة فيعفن ويتغير في طريقه عند
مخالطته للارضية والعيون الراكدة والآبار الراكدة اذا نزحت يجلب اليها بدل ما ينزح منها وذلك لانه انما
كان البخار الذي هو مادة تلك العيون ان يندفع الى ان يبلغ المبلغ الذي كان استقر عليه قديما فقط فاذا بلغ
ذلك المبلغ صار في الثقل بحيث لا يتمكن ما تحته ان ينقله ويزحمه بل يكون ما وقف من ذلك سكنا كما
كانت الارض قبل ان يحفر فاذا نقص من ذلك الثقل قدر البخار المندفع الى جهته ان يتصعد ويحرك
ما يغمره من فوق الى الحد المحدود **فصل في الزلازل** واما الزلزلة فانها حركة تعرض لجزء من اجزاء
الارض بسبب ما تحته ولا محالة ان ذلك السبب يعرض له ان يتحرك ثم يحرك ما فوقه والجسم الذي يمكن
ان يتحرك تحت الارض ويحرك الارض اما جسم بخاري دخاني قوي الاندفاع كالريح كما تشق الجبال
اذا تولد في الحضيض واما جسم مائي سيال واما جسم هوائي واما جسم ناري واما جسم ارضي والجسم الناري
لا يحدث تحت الارض وهو نار صرف بل يكون لا محالة في حكم الدخان القوي وفي حكم الريح المشتعلة
والجسم الارضي لا يعرض له الحركة ايضا الا بسبب مثل السبب الذي عرض لهذا الجسم الارضي فيكون
السبب الاول الفاعل للزلزلة ذلك فاما الجسم الريحي ناريا كان او غير ناري فانه يجب ان يكون هو المنبعث
تحت الارض الموجب لتمويج الارض في اكثر الامر واما الجسم الهوائي فانه اما ان عرض له حركة من تلقاء
نفسه لم يعرض له الا ان يكون في حكم الريحي او البخاري او الدخاني وان تحرك بحركة شيء آخر مثل ماء يسيل
الى بعض الاغوار دفعة فيحرك الهواء بقوة مثل انهدام يقع من بعض اركان هوة ومغارة فيسقط الى اسفل
سقوطا يقلقل الهواء والارض المتصلة به كما يعرض للسطوح اذا وقعت على القرار التي تحتها كان المبدأ سقطت خ
حركة ماء او ارض ويكون متوسط هواء ايضا فهذه هي الوجوه التي يمكن ان يعرض معها الزلزلة اما
بخار ريحي او ناري قوي يتحرك فيحرك الارض وهذا هو الوجه الاكثري فانه لا شيء اقوى على تحريك الارض
الحركة السريعة القوية التي للزلزلة من الريح واما مياه التي تسيل دفعة وهذا رأي ديمقراطيس واما انهدام
لبعض اركان العمران وربما كانت للزلازل اسباب فوق الارض كجبال يعرض لها ان يسقط قللها
او اجزاء كثيرة منها سقوطا قويا فتزلزل الارض على ما كان ذكره رجل يقال له ادكيميانس وسمى سبب
الزلزلة وان لم يكن من نوع حركة الارض عن سبب تحتها مما يستحق ان يسمى زلزلة وكان هذا الرجل يقول
ان الزلازل تعرض من ذلك في زمن كثرة الامطار وقلتها اما كثرة الامطار فانها توجب انقطاع القلل و
الزعوق وربما وذلك يؤدي الى تقصفها وسقوطها واما قلة الامطار فلانها توجب اليبس المفتت
والتفتت مما يسهل تفرق الاتصال وليس هذا المذهب بذلك السديد كله فكثيرا ما يعرض الزلازل في
بلاد لم تندك في قربها قلل جبال ولا رعونها ولو كان كل زلزلة كذلك لكان كل زلزلة فانها تصير في آخرها
اضعف ولما كانت زلزلة في بلد ليس بجبلي اقوى كثيرا منها في بعض الاوقات منها في بعض البلاد الجبلية
التي تتاخمه وربما لم يشاهد في البلاد الجبلية المطيفة بتلك البقعة وشوهدت بتلك البقعة واما
انكساغورس فانه ينسب العلة الى الهواء وذلك لانه ظن ان الارض محمولة على الهواء يدعمها انبساطها
عليها وان الجهة السافلة متخلخلة والتي نحن عليها متكاثفة للامطار والتي تجري وجهها فاذا نفذ الهواء
في التخلخل الذي بتلك الجهة ثم لم يجد طريقا الى الانفصال والصعود الطبيعي الذي له وذلك لعرض الجهة

التي تعرض



التي نحن عليها زلزل الارض وبطلان هذا المذهب يتحقق اولا بالخطأ الواقع في هيئة الارض وسبب
وقوفها وثانيا فما بال الزلازل انما يكون في اوقات بعينها من الفصول وهذه العلة موجودة في سائر الاوقات
والاقتصار في تعليلها على وجه الارض على الامطار عجز وقد يعرض مع الزلازل احوال فربما كانت نافعة وربما
كانت ضارة اما النافعة فاذا اتفق ان يشتمل تلك الرياح على مواد بخارية توجهها وتسوقها الى جهة من
الارض وتجذبها اليه مستتبعة ثم يعينها على التفجر للارض فتتفجر عيونا واما الضارة فما يعرض من ان لا تكون
المادة الريحية بهذه الصفة بل تكون يابسة مائلة الى الطبيعة النارية فتشتعل نارا عند الحركة القوية فان
من شان الحركة القوية ان تحيل الدخان والبخار والهواء نارا فكثيرا ما يشتعل المنافخ والكير اذا عنف بها
بالنفخ نارا فاذا كان سبب الزلزلة قويا جدا خسف الارض باندفاعه وخرجه وربما خلص نارا محرقة وربما
حدث اصوات هائلة ودوي يدل على شدة الريح فاذا وجدت هذه الريح المصوتة منفذا واسعا بعد المنفذ
الذي تصوت فيه حدث من اندفاعها صوت ولم تزلزل ومن الدليل على ان اكثر اسباب الزلزلة هي الرياح
المحتقنة ان البلاد التي تكثر فيها الزلزلة اذا حفرت فيها آبار وقنى كثيرة حتى كثرت مخالص الرياح والابخرة
قلت الزلازل بها واكثر ما يكون الزلازل انما يكون عند فقدان الرياح لان مواد الرياح يعرض لها الاحتباس
وفي مثل هذه الحال كثيرا ما يرى في الجو سحب مستطيلة استطالة توجبها الرياح المختلفة اذا تهابت وغلب
منها واحد فاشتد ومد وحبس المغلوب في قعر الارض وفي اكثر الاوقات تعقب سكون الزلزلة ريح تهب
لان السبب بجملته ينفصل ويخرج الى الخارج وكثيرا ما يكون في وقت الزلازل غمامات راكدة في الجو ويكون
الجو ضبابيا وذلك لفقدان الريح في ذلك الوقت وربما حدثت الزلزلة بعد اختلاف رياح متمانعة يمنع بعضها
بعضا عن الهبوب ويمنع موادها عن التخلص والبروز من الارض فيحقنها قسرا في الارض ولذلك يكون في
الاكثر ليلا لتحصيف البرد وجه الارض وبالغدوات ايضا وقد يكون في انتصاف النهار بسبب شدة
جذب الحر البخار مع تحصيف وجه الارض واعادة البرد الى داخلها على سبيل التعاقب واكثر ما يكون الزلزلة
في بلاد متخلخلة غور الارض متكاثف وجهها او مغمورة الوجه بما يجري او بماء غمر كثير لا ينفذ الريح على غمرة
وخصوصا اذا كان متحركا فان المتحرك اشد ممانعة لانه يسبق بحركته خرق الخارق اياه بل اسباب كثرة الزلازل
تلك لشدتها اخذنا والثاني عظم الريح والثالث كثرة تولدها وقلما يكون الزلزلة في الشتاء لشدة اجماد برده البخار
الدخاني فان عرض لذلك دل على ان رطوبة ذلك الشتاء اشد من برودته فتولد بتليينه وقلة برده بخارا كثيرا
وقلما يعرض الزلزلة ايضا في الصيف لشدة تحليله فان حدثت في الصيف دل على ان السنة يابسة يكثف
وجه الارض باليبس ويحصف مسامها فيحتبس فيها الرياح ولا يخرج حتى يجتمع لها مادة كثيرة فتقوى
على الزلازل واكثر ما يكون يكون ربيعا او خريفا والكسوفات ربما كانت سببا للزلازل لفقدان الحرارة
الكائنة عن الشعاع دفعة واحدة وتعقب البرد الحاقن للرياح في تجاويف الارض بالتحصيف بغتة والبرد
الذي يعرض دفعة يفعل من ذلك ما لا يفعله العارض بالتدريج تأمل ذلك في الابدان في [illegible]
تجارب صناعة الطب وغيرها واكثر الزلازل تختلف في قوة اوائلها واواخرها وليس يمكن ان تجرى على نهج
واحد واذا كانت حركات الرياح المحتقنة منها ما يكون على سبيل الاستقامة الى فوق ومنها ما يكون مع
ميل الى جهة لم يكن جهات الزلازل متفقة بل كان من الزلازل رجفية ما تخيل معها ان الارض تقذف
الى فوق ومنها ما يكون اختلاجية عرضية رعشية ومنها ما يكون مائلة الى القطرين كليهما وتسمى [illegible]
وما كان منها مع ذهابه في الارض يذهب في الارتفاع ايضا يسمى سلميا ولولا الموانع لكانت حركاتها كلها
رجفية لان حركة الريح الى فوق والموانع هي فقدان التجاويف والتخاديد الا في جهة ولان المنافذ التي تنفذ
فيها الرياح الفاعلة للصوت عند الزلزلة مختلفة فكذلك الاصوات الحادثة منها تسمع مختلفة وكان
البصر يسبق السمع فانه اذا اتفق ان قرع انسان من بعد جسما على جسم رأينا القرع قبل ان نسمع الصوت
لان الابصار ليس في زمان والاستماع يحتاج فيه الى ان يتأدى تموج الهواء الكائن الى السمع وذلك
في زمان كذلك الصوت يسمع قبل الزلزلة وذلك لان تموج الهواء اسرع واسبق من تموج الارض الكثيفة في الزلازل صح
ومن منافع الزلازل تفتيح مسام الارض للعيون واشعار قلوب فسقة العامة رعب الله تعالى **فصل**
**في تكون المعدنيات** وقد حان لنا ان نتكلم الآن في احوال الجواهر المعدنية فنقول ان الاجسام
المعدنية تكاد ان تكون اقسامها اربعة الاحجار والذائبات والكباريت والاملاح وذلك لان الاجسام

المعدنية ما هو ضعيف الجوهر ضعيف التركيب والمزاج ومنه ما هو قوي الجوهر وما هو قوي الجوهر فمنه ما ينطرق
ومنه ما لا ينطرق وما هو ضعيف الجوهر فمنه ما هو ملحي ينحل بالرطوبة بسهولة مثل الشب والزاج والنوشادر
والقلقند ومنه ما هو دهني لا ينحل بالرطوبة وحدها بسهولة مثل الكبريت والزرنيخ واما الزيبق فهو جوهر
القسم الثاني على انه عنصر المنطرقات او شبيه بعنصر المنطرقات وجميع المنطرقات ذائبة ولو بالحيلة واكثر
ما لا ينطرق لا يذوب بالاذابة الرسمية وانما يلين بعسر ومادة المنطرقات جوهر مائي يخالطه جوهر ارضيا
مخالطة شديدة لا يبرأ منه ويجمد الجوهر المائي منه بالبرد بعد فعل الحر فيه وانضاجه ويكون في جملته ما هو
حي بعد لم يجمد لدهنيته ولذلك ينطرق واما الحجريات من الجواهر المعدنية الجبلية فمادتها ايضا مائية
ولكن ليس جمودها بالبرد وحده بل جمودها باليبس المحيل لمائيته الى الارضية وليس فيها رطوبة حية
دهنية ولذلك لا ينطرق ولان اكثر انعقادها باليبس فلذلك ما لا يذوب اكثرها الا ان يحتال عليها بالحيل
الطبيعية المذيبة واما الشب والنوشادر فمن جنس الاملاح الا ان نارية النوشادر اكثر من ارضيته
فلذلك يتصعد بكليته فهو ماء خالطه دخان حار لطيف جدا كثير النارية وانعقد باليبس واما الكباريت
فانها قد عرض لمائيتها ان تخمرت بالارضية والهوائية تخمرا شديدا بتخمير الحرارة حتى صارت دهنية
ثم انعقدت بالبرد واما الزاجات فانها مركبة من ملحية وكبريتية وحجارة وفيها قوة بعض الاجساد
الذائبة وما كان منها مثل القلقند والقلقطار فكونها من جلالة الزاجات وانما تحلل منها الملحية مع
ما فيها من الكبريتية ثم ينعقد وقد استفادت قوة معدن احد الاجساد فما استفاد من قوة الحديد احمر
واصفر كالقلقطار وما استفاد من قوة النحاس اخضر ولذلك ما امكن ان يعمل هذه بالصناعة واما الزيبق
فكانه ماء خالطه ارضية لطيفة جدا كبريتية مخالطة شديدة حتى انه لا ينفرد منه سطح لا يغشاه من
تلك اليبوسة شيء فلذلك لا يعلق باليد ولا يحصر ايضا انحصارا شديدا بشكل ما يحويه بل يثبت على
شكل ما الا ان يغلب وبياضه من صفاء تلك المائية وبياض الارضية اللطيفة التي فيه وبممازجة
الهوائية اياه ومن شان الزيبق ان ينعقد بروائح الكباريت ولذلك يمكن ان يعقد بالرصاص او رائحة
الكبريت بسرعة فيشبه ان يكون الزيبق وما يشبهه هو عنصر جميع الذائبات فانها كلها عند الذوب
يصير اليه لكن اكثر ما يكون ذوبه بعد الحمى يرى زيبقه محمرا واما الرصاص فلا يشك مشاهده اذا ذاب انه
زيبق لا انه يذوب قبل الحمى واذا حمي في الذوب كان لونه كلون سائر الذائبات في الحمرة النارية ولذلك
ما تعلق الزيبق بهذه الاجساد كلها لانه من جوهرها لكن هذه الاجساد تختلف تكونها عنه بسبب اختلاف
الزيبق او ما يجري مجراه في نفسه وبسبب اختلاف ما يخالطه حتى يعقده فان كان الزيبق نقيا وكان ما يخالطه
فيعقده قوة كبريتا ابيض غير محرق ولا دن بل هو افضل مما يتخذه اهل الحيلة منه كان منه الفضة فان كان
الكبريت مع نقائه افضل من ذلك واصبغ وكانت فيه قوة صباغة نارية لطيفة غير محرقة افضل من الذي
يتخذه اهل الحيلة منه عقد ذهبا ثم ان كان الزيبق جيد الجوهر ولكن الكبريت الذي يعقده غير نقي بل فيه
قوة احتراقية كان منه مثل النحاس وان كان الزيبق رديا فاسدا مخلطا ارضيا وكان كبريته مخلطا ايضا
كان منه الحديد واما الرصاص القلعي فيشبه ان يكون زيبقه جيدا الا ان كبريته رديء وغير شديد المخالطة
فكانه مداخل اياه سافا فافا فلذلك يصير واما الانك فيشبه ان يكون رديء الزيبق ثقيلة طينية ويكون
كبريته رديا منتنا ضعيفا فلذلك لم يستحكم انعقاده وليس يبعد ان يحاول لاصحاب الحيل حيلا يبصرون بها
احوال انعقادات الزيبق بالكباريت انعقادات محسوسة بالصناعة وان لم يكن الاحوال الصناعية في
حكم الطبيعة وعلى صحتها بل يكون مشابهة او مقاربة لذلك فيقع التصديق بان جهة كونها في الطبيعة هذه الجهة
او مقاربة فيقع التصديق بان جهة كونها في الطبيعة هذه الجهة او مقاربة لها الا ان الصناعة تقصر في ذلك
عن الطبيعة ولا تلحقها وان اجتهدت واما ما يدعيه اصحاب الكيميا فيجب ان يعلم انه ليس في ايديهم ان يقلبوا
الانواع قلبا حقيقيا لكن في ايديهم تشبيهات حسنة حتى يصبغوا الاحمر صبغا ابيض شديد الشبه
بالفضة [illegible] اصفر شديد الشبه بالذهب وان يصبغوا الابيض ايضا اي صبغ شاءوا
حتى يشتد شبهه بالذهب او النحاس وان يسلبوا الرصاصات اكثر ما فيها من النقص والعيوب الا ان
جواهرها تكون محفوظة وانما يغلب عليها كيفيات مستفادة بحيث يغلط في امرها كما ان للناس ان يتخذوا الملح
والقلقند والنوشادر وغيره ولا امنع ان تبلغ في التدقيق مبلغا يخفى الامر فيه على الفرهة واما ان يكون

الفصل

الفصل الممنوع بسلب او يكسي فلم يتبين لي امكانه بل بعيد عندي جوازه ولا سبيل الى حل المزاج الى المزاج الاخر
فان هذه الاحوال المحسوسة يشبه ان لا يكون هي الفصول التي بها تصير هذه الاجساد انواعا بل هي عوارض
ولوازم وفصولها مجهولة واذا كان الشيء مجهولا كيف يمكن ان يقصد قصد ايجاده او افقاده واما سلخ
هذه الاصباغ والاعراض من الروائح والاوزان او كسوها فهذا مما لا يجب ان يصر على جحود لفقدان
العلم به فليس يقوم البتة برهان على امتناعه ويشبه ان يكون النسبة التي بين العناصر في تركيب كل
جوهر من هذه المعدودة غيرها في التركيب الاخر واذا كان كذلك لم يعد اليه الا ان يفك التركيب اعادة
اياه الى تركيب ما يراد احالته اليه وليس ذلك مما يمكن باذابة بحفظ الاتصال وانما يخلط به شيء غريب
او قوة غريبة ولنا في هذا كلام طويل لو شئنا لقلناه لكن الفائدة في ذلك قليلة والحاجة عنه منقطعة
في هذا الباب والله اعلم **فصل في احوال المسكونة وامزجة البلاد** واذ قد تكلمنا في حال
تكون الجبال وما يتفجر في الارض من العيون وما يحدث فيها من الزلازل وما يكون فيها من المعادن
فبالحري ان نتكلم في حال المسكون من الارض كيف هو فنقول اولا انا كنا قد اشرنا فيما تقدم الى ان
الواجب بحكم طبيعة الماء والارض ان يكون الارض في ضمن الماء ويكون الماء محيطا بها من جميع الجوانب
لكن الوجود ليس على ذلك وليس على ما هو طبيعي للارض والماء بل ما هو طبيعي لنظام الكل وذلك انه لما كان
من شان العناصر ان يستحيل بعضها الى بعض باجزائها كانت الارض لو وجدت على ما هو طبيعي لها لم يثبت
لان في طبيعة الارض ان يستحيل اجزاء منها ماء او نارا او غيرهما من الجواهر الاخرى غير تلك الجواهر وتلك
الجواهر ايضا قد يستحيل اجزاء منها ارضا او نارا او غيرهما من سائر الجواهر الاخرى غير تلك الجواهر ايضا
وان يستحيل ايضا اجزاء منه ارضا فما يستحيل من الارض الى غيره ينقص من جملة حجم الارض فيلزم ضرورة
ان يقع هناك ثلمة في تلك الارض وغور اذا كانت الارض يابسة لا يجتمع الى شكلها الطبيعي بل يبقى عليها الشكل
المستفاد وما يستحيل الى الارض يكون لا محالة زيادة ونتوا لحقا بها لانها لا ينبسط عليه انبساط الماء
المهراق على ما غمره حتى يصير منها حجم واحد مستدير فيلزم ضرورة ان يتولد على كرة الارض تضريس من غور
ونجد وخصوصا وللكواكب تاثير لا محالة في ايجاب هذه الاحالة بحسب المسامتات التي تتبدل بحسب حركاتها
وخصوصا الثوابت الصائرة تارة الى الجنوب وتارة الى الشمال والاوجات والحضيضات المتغيرة في
اماكنها فيشبه ان يكون هذه اسبابا عظاما في احداث المائية في جهة او نقلها اليها او ابطال المائية من
جهة او نقلها عنها لكن نقل المائية من جهة الى جهة انما يكون بتوسط احداث المائية في جهة وافنائها عن جهة
واحداثها انما يكون بتبخير الرطوبة وتصعيدها بالتبخر الى جهة خاصة من الارض واذا كان كل واحد منهما
يعظم ويكثر على الدهر حتى يؤثر في هيئة شكل الماء سيلان الماء الى الغور وكشفه للنجد وقد اعان على هذا
اسباب اخرى اذ لا بد من حدوث طين بين الماء والارض ولا بد من نفوذ قوة الشمس والكواكب الطين وتجفيفها
اياه اذا انكشف حتى يخلق الجبال على ما قلناه واذا كان ذلك لم يكن بد من ان يكون بر وبحر وفي ذلك حكم الهية
لولاها لم يكن للحيوانات الارضية التي تعيش بالنسيم مكان طبيعي فلمثل هذا السبب ما انكشف من الارض بما
والاولى ان يكون المستولي على الارض هو الماء الذي من حقه ان يفيض على كليتها ثم انا اصحاب الرصد وجدنا ربع
الارض برا واذا وجدنا من الذي يطمع في ان يكون غيره برا بعيد الا اجزاء قليلة فان انكشاف الربع كثير ووجد
هذا الربع اخذا في طوله نصف دور الارض على ما سنوضح هذا في الفن الذي نتكلم فيه على الهيئة وفي عرضه اخذا
ربع دور الارض الى ناحية الشمال حتى يكون الربع الشمالي بالتقريب منكشفا ثم لم يقم برهان واضح على ان الارباع
الاخرى مغمورة بالماء الا ما يوجبه اغلب الظن بسبب وجوب غمر الماء للارض ان الماء بحسب غالب الظن
اكثر لا محالة من الارض اضعافا لانه يشبه ان يكون كل عنصر بحيث لو استحال بكليته الى عنصر آخر كان مثله
والماء يتصغر حجمه عند الاستحالة ارضا واما امر كون الشمس في ناحية الجنوب اقرب الى الارض ووجوب
تسخين قوي بسببه فليس ذلك مما يقع به تفاوت بعيد فان خروج الشمس عن المركز ليس بالكثير وليس
مما يوجب جزم القول بان العمارة لا يحتمل ان يكون هناك ولنفرض ان ناحية سمت نقطة الجدي قد يشتد
حره فليس يبعد ان يكون الامعان الى ناحية القطب الجنوبي يبدد ذلك فيكون امكان العمارة هناك
اوفق من امكان العمارة في القطب الشمالي فهذا الربع يشبه ان يكون حده الجنوبي وهو خط الاستواء
محاذيا في اكثر المواضع على البحر ويشبه ان يكون العمارة التي يتعدى ذلك الى الجنوب عمارة لا يعتد بها

ولا يكون اولئك الناس ناسا يعتد بهم وهم مع ذلك بربريون لبثوا مقيمين على بر متصل بالبر الاعظم ثم يشبه
ان يكون تحت الشمالي حيث ارتفاع القطب مثل تمام الميل ولم يتبين لنا بعد ان مثل ذلك الموضع موضع يصلح
لتوالد الناس فيه ولمقامهم الدائم فيه او لا يصلح لذلك بل يمكن ان يسافروا اليه في الصيف ولا يكثر هناك
اقامتهم وعسى ان يكون ذلك الموضع ادما او داوا ان لم يكن صالحا لان يتولد فيه الناس كان صالحا لان
يتولد فيه حيوانات مخصوصة وجميع هذه الاحكام منه ظنية ولا الجزم في شيء منها فلنضع اولا انه
لا مانع بسبب البحر ولنعتبر المانع انما هو بسبب قرب الشمس وبعدها الذي هو سبب الحر والبرد ولننظر
في الاحكام التي توجبها ذلك في الآفاق ثم فنقول ان قوما جعلوا كرة الارض مقسومة بخمسة اقسام فصلها
دواير موازية لمعدل النهار فمن ذلك دائرتان يفصلان الغامر الخراب من العامر بسبب القرب من القطب
وشدة البرد احديهما شمالية والاخرى جنوبية وهما يفصلان من الارض قطعتين يطيف بهما بكل
واحدة منهما طائفة من محيط الكرة وسطح مستقيم والحد المشترك بينهما دائرة واما الحد بين الغامر و
العامر من جهة الحر عندهم فهو ما بين البلاد التي تكون خارجة عن مدار الشمس الى الارض المحترقة التي تحاذي
الشمس مدارها فتسخنها تسخينا لا يحتمل عندهم الحيوان المقام فيه وهو مكتنف بين العامرين فيكون الارض
المحترقة محدودة بدائرتين شمالية وجنوبية يليهما من جهة القطبين عامرتان فيكون ثلثة قطوع دورية تحيط
بكل واحد منها من الجانبين سطحا دائرتين ويحصل بينهما سطح دفي وكذلك يكون حيال العامرتين لكن السطحين
المحيطين بكل واحد منهما لا يكونان متساويين بل الذي يلي القطب يكون اصغر واما سطحا دفي الارض
المحترقة عندهم فمتساويان فهذا هو قول قدماء المشائين وليس التحقيق والوجود على ما حكوه فان هاهنا
بلادا عروضها اقل من الميل والشمس تسامت الرؤس فيها مرارا وهي عامرة وقد وجدت بلاد يقرب من خط
الاستواء بل قد دون الثقاة احوال بلاد موضوعة في خط الاستواء ومنها سرنديب والقياس يجوز
بل يوجب ان يكون بقعة خط الاستواء اصلح المواضع للسكنى واوليها باعتدال ولكن ذلك لا يفهم الا
بعد تقديم مقدمات فانه يجب ان يتحقق اسباب سخونة الجو وان تعرف ايضا كيفية ملائمة ذلك
للسكان وغير ملائمته ❁ فنقول بالحري ان يكون السبب الاول في سخونة الجو الذي يلينا هو الشمس
وليس ذلك لان الشمس حارة ولا لان الشمس يفيض شيئا من النار وتنزله ولا لان الشعاع شيء ناري
ينفصل منه فقد علمنا ان للفلك طبيعة غير الحار من الاربع وعلمت من خلال ما مضى ان النار لا يجوز
ان يكون الشعاع الشمسي يفيض النار الى الهبوط وستعلم ايضا ان الشعاع ليس جسما فوق تاتي منتقلا من
الشمس الى الارض نارة في الوسط بل هو شيء يحدث في المقابل المضوء فعة اذا توسط بينهما جسم لا يمنع
نعل ذلك فيحدث بالموازاة وذلك الجسم هو الشاف لكن الجسم القابل الحر اذا اضاء سخن وكلما اشتدت
الاضاءة اشتد الحر وليست الحرارة انما تشتد في الصيف بسبب ان الشمس يصير اقرب مسافة منا بل
هي ابعد حينئذ مسافة لانها اوجية لكنها في الصيف اقرب مسامته وهي في الشتاء اقرب مسافة
وابعد مسامته والشعاع الذي يقع من الشمس يكون كانه شيء يفيض منه على صورة مخروط او اسطوانة
مثلا ويكون واسطته وهو الذي لو توهمنا شيئا متصلا بين الشمس وبين المستضيء كان خارجا من مركز
الارض نافذا في وسط تلك الصورة كالمحور وكالسهم هي اشد المواضع تسخينا لانه اشد المواضع انارة
لان الاطراف اضعف في التاثيرات من الواسطة المكتنفة من كل جهة بالسبب القوي فما يسقط عليه هذا
السهم المتوهم يكون اشد انارة فلذلك يكون اشد اضاءة وما يبعد عن هذا السهم يكون اقل اضاءة فيكون
اقل سخونة اعني السخونة التي تلزم من نفس المسامتة المضيئة فقط والذي يقال من امر انعطاف الاشعة
ورجوعها على زوايا حادة تارة ومنفرجة اخرى فهو تشبيه لا حقيقة له فان الضوء لا ذات له في الجو البتة
وكل ما له ضوء فانه يرى والجو لا يرى البتة بل هو شاف لكن ليس كل تسخين الجو من الشمس انما هو بهذه المسا
والا لكان الحر والشمس في نقطة السرطان اشد منه وهي في نقطة الاسد وليس كذلك والا لكان
الحر والشمس في نقطة الجوزاء مساويا للحر وهي في نقطة الاسد والحر وهي في نقطة الثور مساويا
للحر وهي في نقطة السنبلة وليس الامر كذلك ولكانت البلدان التي هي قريبا لمحاذاة الشمس لا يكون البتة
ابرد من البلاد النائية عنها وقد يكون كثيرا وبالجملة فان الشمس لو كان يجوز لها ان ينتقل دفعة الى نقطة
السرطان لكانت لا تسخن البلاد التي تحتها تسخينا شديدا مفرطا بل كان يكون الى حد ما وهنا شك الناد

التي تدخل عنا ماد فيه فانها لا تؤثر تاثيرا كثيرا وانما تؤثر بالمداومة فان المداومة تزيد كل وقت حرا الى حر وتجعل
الهواء ايضا شديد الاستعداد للتسخن ولهذا ما يكون الحرارة بعد زوال الشمس في الصيف اشد منها قبلها
بالنسبة واشد فهذه البلاد التي يلينا عرض لها ان الشمس يقرب منها بتدريج بتقدمه تسخين بعد تسخين
ثم اذا وافاها وحاذاها عرض ان يقيم عندها مدة كثيرة لا يتحرك عن دورتها لان الميول عند قرب المنقلبين
مثل وتصغر جدا ثم ان كانت تسامت الرأس وتجاوز وتحاوت مسامتة عن قريب ويكون النهار ايضا طويلا
والليل قصيرا فيدوم الحاح الشمس عليها بالتسخين ويكون مددها متقاربة ومع ذلك طويلة ومع ذلك محافظة
لقرب واحد من الشمس فيكون الحر شديدا وذلك الحد واما في خط الاستواء فان الشمس تبلغ المسامتة دفعة لان
الميول هناك تكبر وتتفاوت تفاوتا لا يؤثر الا اثر المسامتة المفاجئة ثم يتباعد عن سمت الرؤس بسرعة
ولا تلح عليها وتأخذ كل ساعة تزداد بعدا الى ان يبلغ الميل كله بسرعة بلا تلجج ويكون النهار مساويا لليل
في الطول والقصر ثم لا تعود الى سمت الرؤس عن قريب بل الى نصف السنة ثم يكون المسامتة حقيقية على
الجملة المذكورة ثم تأخذ في البعد فلا يشتد الحر جدا لما قلناه ولا يشتد ايضا البرد وذلك لان بلادنا وحيث
حيث نحن فقد يكون الشمس من سمت رؤوسنا نصف الميل وزيادة بعد ذلك وسنا عن مدار البروج فيعرض برد
شديد ثم يتعقبه حر شديد ويبتلي الابدان بالانتقال من ضد الى ضد واما هناك فلا ينتقل من ضد الى ضد
بل انما ينتقل من واسطة اعتدال الى حر غير بعيد ولو كان هناك حر دائم وكانت الابدان هناك قد نشأت على
مزاجه لا ينفعل عنه كثيرا ولا يعرض لها خروج بعيد عما نشأت عليه لكانت لا يحس الامر بغيره كيفية ليس هناك
افراط البتة وللابدان ملائمة لما نشأت عليه حتى لا ينفعل عنه كثيرا تامل ذلك في حال ابدان الترك فانهم
لا ينفعلون من برد بلادهم انفعالا شديدا ولا الحبشة ينفعلون من حر بلادهم انفعالا شديدا وربما
كان البدوي بخراسان يشكو البرد في وقت ما يكون الخراساني يشكو الحر في وقت واحد وقد شاهدت هذا
بخارا من حال البدوي حضرها في ماه اردبهشت وخرداد وقد تسلط بها اكثر الحر وهو يتعدد ويتململ ويستغيث
من البرد واهل البلد يتاذون من الحر لان مزاج العربي البتة اجاحار والبتة الاخر مزاجا باردا فيكون ذلك
المزاج باردا بالقياس الى الاعرابي حارا بالقياس الى البخاري بحسب مزاجه الذي له في ظاهر بشرته واما خط
الاستواء فيكون الاحوال فيه متقاربة فمن يكون منشاه في ذلك المزاج لا يحس البتة بتغير بلاده بحسوس
تتشابه عنده حال الهواء بل يكون كانه في ربيع دائم اللهم الا ان يتفق هناك من اسباب الحر غير ما هو منسوب
الى قرب الشمس وبعض من الاسباب التي نذكرها فهذا هو المذهب الصحيح الحق فهكذا يجب ان يتصور حال المعمورة
من جهة تأثير الشمس فيها لكن البلاد ايضا قد يختلف حرها وبردها بسبب آخر وهو ان البلاد المشرقة ابرد من
الغائرة والتي بينها وبين الجنوب جبال وناحية الشمال واضحة برية من الجبال ابرد من التي الجبال فيها شمالية
بسببين احدهما ان الشمس لا يستوي تسخين ما ينعكس عنه حرها بمقابلتها او ما ينعكس في جهة غير القطعها
والثاني من جهة الريح فان الشمالية يبرد والجنوبية يسخن واي هذا حيث يشدد حيث مقتضاه فاذا تشابهت
البلاد في هذه الاحوال فالشمالية ابرد من الجنوبية وان اختلفت في هذه الاحوال جاز ان يكون الشمالية
اسخن من الجنوبية واما اختلافها في انها شرقية وغربية فلا يوجب اختلافا في الحر والبرد اذا كان عرضها
واحدا والذي قيل ان الشرقية انما هي اسخن من الغربية بسبب ان الغربية يكون الشمس انزع عنها في حركتها
ومودعة اياها والشرقية تكون آخذة اليها في حركتها فهو كلام من لا يعتبر له البتة فان كل نقطة من الارض
تأخذ اليها الشمس وتاخذ عنها بالسواء وليس المشرق شرقا والمغرب غربا الا بالاضافة فان كان ان الشرق
اسخن من المغرب فيجب ان يكون السبب فيه البحر الذي يخلفه والذي عن الجنوب منه فان الشمس قبل ان يوافي
سمت الرأس منهم يسامت البحر ويجري عليه فيثير بخارا حارا وكذلك اذا حاذى الناحية لم يبعد بحرا قريبا
والبلاد البحرية يسخن بمجاورة البحر اذا كان نحرها يثير كثيرا ثم يستدعيها انعكاس الشعاع الى البخار حيث
يؤثر في البخار ويحميه وان لم يكن هذه العلة موجودة كانت مجاورة البحر ربما برد بسبب برد الماء واما
المغرب فان الشمس لا تاتيها وقطامرو وبحرة معتد به البحر منهم الى المغرب في قربهم وخليج تأخذ من شماله
الى جنوبه ولا تبلغ قرب مسامته منطقة البروج ومدار الشمس جنوبي منهم فلا يحاذي الخليج الشمالي
ولا يسامته واذا حادث البحر الذي وراءهم كانت آخذة في البعد منهم ومما يجب ان يعلم ان لمرات الكواكب
تأثيرا ما في الحر والبرد وفي سائر الاحوال وان كانت مما لا يدرك ❁ تمت المقالة الاولى ❁

## المقالة الثانية وهي تشتمل على الاحداث والكائنات التي لا نفس لها مما يكون فوق الارض فصل في السحب وما ينزل منها وما يشبه ذلك

منقولا ولا في كيفية تولد السحاب ان السحاب جوهر بخاري متكاثف طاف في الهواء ومن شاء ان يتأمل ذلك امكنه اذ لحضر الجبال الشامخة وتأمل تكون السحاب فيها وهذا الجوهر البخاري كانه متوسط بوجه ما بين الماء والهواء فلا يخلو اما ان يكون ماء قد تحلل وتصعد او يكون هواء قد تقبض واجتمع وقد يعرض تكون السحاب من كلا الوجهين جميعا وذلك انا كثيرا ما شاهدنا الهواء يبرد في اعالي الجبال الباردة فينقبض بعيد الصحو سحابا دفعة ثم يثلج وقد شاهدنا هذا بجبل طبرستان عند ديمة وبجبال طوس واما تصعد البخار وانعقاده سحابا ماطرا فذلك امر قد شاهدناه كثيرا في كل البلاد الجبلية وهذا البخار ليس يحتاج كل مرة ان تبلغ الموضع البارد الشديد البرد في الجو فقد شاهدنا البخار وقد تصعد في بعض الجبال صعودا يسيرا حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة تحتها قرية احاطة تلك الوهدة لا تبلغ نصف فرسخ وكنا نحن فوق تلك الغمامة في الصحو وكانت الهواء خريفيا ليس بذلك البارد جدا وكان اهل القرية يمطرون من تلك الغمامة فعلمنا ان البخار كثيرا ما يؤدي به تكاثفه وتواتر مدده وبطوء حركة المتصعد اياما الى فوق فيحوج الى ان يتكاثف ويقطر قبل المقصود وربما احوجت الرياح الى ذلك اما مانعة اياه عن الصعود بحركتها فوق واما ضاغطة اياها الى الاجتماع بسبب وقوف جبال حائلة قدام الريح او بسبب اختلاف رياح متقابلة واما الاختلاف المتأخر بالمتقدم الواقف والصاقه به من غير ان يكون حاجز من قدام واما الثلج بردها فيكثف به السحاب وانما يكثر المطر بارض الحبشة مع حرارتها لاندفاع الابخرة اليها وانضغاطها في جبالها ومن بين يدي رياحها واما في اكثر الامر فان الابخرة تتصعد وتعلو الى الحيز البارد من الهواء فيبرد ويصير ذلك ينفصل الى ما ينفصل عنها من الدخان الحاد اليابس الذي نذكره وقد شاهدنا ذلك الانفصال على بعض قلل الجبال فاذا بردت بالسببين انعقدت هناك غماما ثم يستحيل ماء فيثقل فينزل والديمة والوابل انما يكونان من اشكال هذه الغيوم واما ما كان من جنس الغيوم الاولى فانها تنسبك شيئا ويتقشع واما شبيهها مثل الطل فان الطل ليس يكون من سحاب بل من البخار اليومي المتباطئ الصعود القليل المادة اذا اصابه برد الليل وكثفه وصيره ماء فنزل نزولا ثقيلا في اجزاء صغار جدا لا يحس نزولها الا عند اجتماع شيء يعتد به فان جمد كان صقيعا وهذا السحاب يعرض له كثيرا انه كما يأخذ في التكاثف وقد يجتمع منه حب القطر يجمد ولم يخلق الحب بحيث يحس فينزل جامدا فيكون ذلك هو الثلج ونظيره من البخار الفاعل للطل هو الصقيع واما اذا جمد بعد ما صار ماء وصار حبا كبارا فهو البرد واكثر البرد انما يكون في الربيع والخريف ولا يكون في الشتاء وذلك لان البرد الشتوي اذا كان شديدا فعل الثلج واجمد السحاب ولم يمهله ريثما ينعقد حبا وان كان ضعيفا لم يفعل شيئا واما في الربيع والخريف فان السحاب ما دام لم يتكاثف بعد تكاثفا يعتد به يكون الحر مكتنفا اياه فلا يجمد ثلجا حتى اذا استحكم استحصافه واحاط الهواء الحاد والرياح القوية الحادة هربت البرودة دفعة الى باطن السحاب واستحصف السحاب دفعة على ما علمت من التعاقب المشروح فيما سلف صورته ويكون الاستحصاف قد جمع البخار قطرا قد عرض له استعداد شديد لجمود لمخالطة الحر اياه كما ان الماء الحار اسرع جمودا من البارد فيجمد وقد صار قطرا كبارا ولذلك انما يكون البرد في الخريف اكثر لان الصيف يكون قد افاد الاجسام زيادة تخلخل والمتخلخل اقبل لتأثير البرد والحر جميعا وحكى ان صيادي السمك بالشص في البرد الشديد اذا شق عليهم امساك القصبة الصقوها بشكاة وصبوا عليها هناك ماء حارا فيجمد بسرعة ويمسكها ولا يظن ظان ان البرد يكون اجزاء صغارا جامدة ثم يتصل في الجو فان اليابس الجامد يعسر اتصاله ولكن السبب ما اشرنا اليه من الغمام يقع دفعة لاجزاء السحاب يستحيل به ماء بغتة او بعد ما انتظم فيجمد حبا كبارا او لانه ينزل دش مطر فكما يجتمع حينئذ يضربه البرد لا سيما اذا وافى حيز الحرارة فان الفعل العرضي من الحرارة يكون حينئذ اشد على انه قد يتفق ان يكون من اسباب تكون البرد معاضمة ريح باردة لسحاب حار قريب من الارض فيجمعه بحركته جمعا ويجمد اجزاءه ببرده وقد شاهدنا هذا ايضا وما كان من البرد نازلا من سحب بعيدة يكون قد صغر وذاب واستدار للذوبان ذوبانه بالاحتكاك في الجو واما البخار وخصوصا التي لا فيها فهي التي تنزل من سحب دانية ولو كانت المادة غير جامدة لكان منها المطر المسمى بالقطقط فان المطر

ممكاخ

القطقط بالكسر المطر الصغار والتابع العظيم القطر او البرد او صغاره قاموس



يعرض لها ان يكون اجزاؤه في ابتدائه تكونه صغارا جدا ثم يجتمع ويكبر ويعرض له مرة اخرى في الانحدار اذا طالت مسافتها ان ينفصل ماء ويحرك الماء فانك اذا صببته من موضع عال وافى القرار وقد تشذب وتفرق وانما يصير بردا بعد الاجتماع الاول ومعه وقد حدثنا في بلاد الجبل حيث قطعة بردة وقعت من السماء فنقلت الى بدر بن حسنويه وزن كذا منا ويقل البرد في الصيف لان البخار الرطب الثقيل يقل فيه وفي الشتاء لانه يجمد سحابا ويكثر في الخريف اذا استفادت الارض بلة بالنشف وقوي فيها لقلة الطل ولمعونة الليل فاذا اشتعلت مع قوة من الحرارة معتدلة كانت مادة بخارية يجد الحر المولد للبرد ولا يجد الحر المحلل لاصل المادة فهكذا يتولد المطر والثلج والبرد والطل والصقيع واما الضباب فهو من جوهر الغمام الا انه ليس له قوام السحاب فما كان منه منحدرا من العلو وخصوصا عقيب الامطار فانه ينذر بالصحو وما كان منه مبتدئا من الاسفل ومتصعدا الى فوق ولا يتحلل فهو ينذر بالمطر ويجب ان تعلم ان نسبة المطر الى الثلج نسبة الطل الى الصقيع وللرياح تأثير في تكون الثلج والصقيع كما ان لها تأثيرا في تكون المطر والثلج وان اختلف وجه التأثير فان الرياح الشمالية تفعل في اكثر الامر صحوا لغربتها بابها منا فانها تجمع في اخر مهابها وانما تولد عندنا الغيوم اذا هبت منا ببعد وبالجملة هي رطبة وان انقشعت والرياح الجنوبية جماعة للغيوم عندنا وان كانت طاردة لها في مبادي مهابها لكن الشمال مع ذلك ثلجي والجنوب مطري والشمال صقيعي والجنوب طلي الا في بلاد نواحي قسطوس فان الشمال فيها لم يبرد بعد لانها مبتدئة والجنوب قد برد لما اجتاز عليه واذ قد بينا هذه المعاني فيجب ان نعلم ان جميع الآثار العلوية تابعة لتكون البخار والدخان وذلك ان الحرارة السماوية اذا اثرت في البلد الارضية اصعدت منها ابخرة وخصوصا اذا اعانتها حرارة محتقنة في الارض فما تصعد من جوهر الرطب فهو بخار وصعوده بطيء ثقيل وما يتصعد من جوهر اليابس فهو دخان وصعوده خفيف سريع والبخار حار رطب والدخان حار يابس وقلما يتصعد بخار ساذج او دخان ساذج بل انما يسمى الواحد منهما باسم الغالب وفي اكثر الامر فيتصعدان من الارض مختلطين لكن البخار منتهى مصعده الى حد قريب والدخان اذا كان قويا انفصل عنه مرتفعا متجاوزا اياه الى حد النار وقد شاهدنا انفصال الدخان عن السحاب ونحن في قلل جبال شاهقة ورأينا المنفصل الدخاني يدخل سطح السحاب المتراكم من تحت ويسرع الى فوق وهو اسود يشم منه رائحة الحريق فالبخار مادة السحاب والمطر والثلج والطل والصقيع والجليد وعليه تتراءى الهالة وقوس قزح والشميسات والنيازك والدخان مادة الريح والصواعق والشهب والرجوم وذوات الاذناب من الكواكب والعلامات الهائلة وسترد عليك تفصيل جميع ذلك

## فصل في المقدمات التي هي توطئة لتعليم السبب الفاعل للهالة وقوس قزح وسائر ما يشبهها

فلنقدم اول شيء ولنعرف حال الخيالات التي تتكون في الجو مثل الهالة وقوس قزح والنيازك والشميسات فان هذه كلها تشترك في انها خيالات ومعنى الخيال هو ان يجد الحس شبح شيء مع صورة شيء آخر كما يجد صورة الانسان مع صورة المرآة ثم لا يكون لتلك الصورة انطباع حقيقي في مادة ذلك الشيء الثاني الذي يؤديها ويرى معها كما ان صورة الانسان لا تكون منطبعة بالحقيقة ولا قائمة في المرآة والا لكان لها مقر معلوم ولما كانت تنتقل بانتقال الناظر في المرائي شاكي فالمذهب المعتد به في ادراك البصر لهذه الاشباح هي ثلاثة مذاهب مذهب اصحاب الشعاع وهو ان يخرج من البصر شعاع ممتد هو بنفسه الى الصقيل الذي هو المرآة ويحل ما يشوبه من الشفاف الذي في العالم الى طبعه ويجعله كالآلة فيلقى الاملس ثم ينعكس عنه مارا على الاستقامة حتى يلقى شيئا يقابل ما انعكس عنه فيدرك معا الاملس الذي هو المرآة وذلك الشيء فيخيل عنده انه يدرك صورة ذلك الشيء في المرآة قالوا وليس الامر كذلك والا لما كان المرئي ينتقل عن المرآة بانتقال الرائي ولكان الرائي لا يرى بعده ما بين المرآة وبين المرائي والرائي يرى ذلك البعد وان نظر في المرآة ومذهب الطبيعيين المحصلين وهو انه لا يخرج من البصر شعاعات البتة بل من شأن المرئي اذا قابل البصر وبينهما مشف ان المرئي مضيء بالفعل ان صورته تتشبح في العين من غير ان يكون ذلك كشيء يخرج ويلاقي المشف المتوسط وينفذ فيه الى البصر البتة بل انما يحدث الشبح في العين نفسها ويكون المشف المتوسط مؤديا بمعنى انه يمكن من تأثير ذي الشبح تشبحه في العين والعلة التي يمكن بها القاء الشبح هو وقوع الضوء على ذي الشبح دون القابل فهذه من الافعال الطبيعية التي لا يحتاج فيها الى مماسة بين الفاعل والمفعول بل يكون

يتصعد الا بخار او لم يبرد ولا يتصعد الا بخار المحصر صح

فيها المحاذاة فكذلك ايقاع الشعاع فان اتفق ان كان الجسم ذو الشبح صقيلا تادى الى العين ايضا صورة
جسم آخر نسبته من الصقيل نسبة الصقيل من العين لا بان يقبل الصقيل في نفسه شيئا ينطبع فيه البتة
بل يكون تادي صورته سببا لان تادي صورة ما يكون منه ومن العين على نسبة مخصوصة واكثر ما يتعجب
من هذا انه كيف يرى ما لا يحاذي ولا ينطبع صورته فيما يحاذي وهذا ليس فيه الا التعجب فقط والندرة
ولو كانت العادة في التاثيرات الطبيعية جرت على ان عامتها تكون بالمحاذاة ولا يكون بالمماسة كما
لا يبصر البصر الآن شيئا بالمماسة لكان اذا اتفق ان يقال في شيء انه يؤثر بالمماسة استنكر ذلك
وتعجب منه فكذلك الحال في العجب الذي يعرض من وجود جسم يؤثر على نصبة ووضع غير متعارف
مثله في تاثير سائر الاجسام واما ان هذا ممتنع فلا برهان عليه بل هو موجود واجب اذ كان من شان
الصقيل ان يرى مع صورته صورة شيء آخر وهو يؤدي به من غير ان يقبله بل يكون ممكنا الذي الصورة
من ايقاع شبحه في العين كما ان المشف ممكن الا ان المشف يمكن مقارنا محاذيا حتى يؤثر وهذا يمكن
مقارنا محاذي المحاذي ثم البرهان يمنع من صحة غير هذا كما ستعلمه والصوت قد يسمع من اي محاذاة اتفقت
لان له انتقالا الى السمع وليس يتعجب من ذلك ولا يقال لم ينتقل ولم كان القرع صوتا لان ذلك كذلك
لنفسه وطبعه فكذلك ههنا فهذا المذهب في تادي الاشباح الى البصر عكس المذهب الاول ونحن نتكلم
فيه في غير هذا الموضع والمذهب الثالث مذهب من يقول ان شبح المرئي يتصور كما هو في المرآة واذا دون
المرآة بالمحاذاة رؤي ايضا الشبح المنطبع فيها وهذا المذهب مضطرب لا حقيقة له وهذا الانطباع
قول لا معنى له لان انطباع صورة شيء في شيء يوجبه نوع من المحاذاة لا يتغير من موضع الى موضع بزوال
شيء ثالث لا تاثير له فيه كما ان الضوء اذا انتقل على الوجه المحاذي لون الشيء مع انتقاله عكسا مثل ما
يعرض للحائط ان يخضر بسبب انعكاس الضوء عن الخضرة اليه فان ذلك اللون يلزم موضعا واحدا
بعينه ولا يختلف على المتنقلين وانت ترى صورة الشجر في الماء ينتقل مكانها من الماء مع انتقالك
وفرق بين اللون المستقر في الشيء نفسه وان كان من غيره وبين اللون الساطع اليه من غيره ما دام
محاذيا له بتوسط الضوء سطوعا مستقرا الى ان يزول المحاذاة مثل الشروق ومثل صبغ الياقوت للبد
وبين الخيال الذي لا حقيقة له اذ تسامر له فهذا المذهب لا حقيقة له بل الصورتان انما تتحدان في الابصار
واحديهما علة بوجه ما لتادي الاخرى الى البصر فاذا رؤيا معا ظن ان احديهما في الاخرى وكيف كانت
فان ههنا مرائي لا شك في وجودها وسواء خرج من البصر شيء فانعكس عن المرآة الى المرئي او كان تاثير
من المرئي في الرائي بواسطة المرآة فان الاحكام التي نحن في اعتبارها متفقة لان الاشكال والخطوط
التي ترتسم فيما بين ذلك يكون واحدا فلهذا ما لم يضايق المعلم الاول في هذا الموضع من كتابه بل استعمل
انعكاس البصر اذ كان ذلك اشهر واعرف واذا لم يكن بينا القول في الحس والمحسوس بعد فجرى على
المشهور واما تحقيق هذه الجملة ففي الفن الذي يلي هذا الفن وقد حاول قوم من الطبيعيين تعليل
اسباب هذه الخيالات السحابية محاولات متكلفة بعيدة من العقول احوجهم اليها ما هو متشدد
فيه من التعصب على اصحاب الاشعة من الرياضيين والتصلب في مذهب المشائين مع القصور عن
الواجب من البصيرة فتمادوا الى جانب من المحال اشد من القول بالشعاع حتى قال بعضهم ان الهالة
شكل مموج يقع في السحاب لصدمة نور النيرات لتحليله وسطا وتركه اطرافا متساوية البعد من الوسط
وغير ذلك من اقاويل لا يقولها الا من يتوهم ان الهالة مستقرة في سحاب معين فنقول الآن ان الفرق
بين الصور الحقيقية المنطبعة في موادها وبين خيالات الاشباح التي يظن انها في المرائي ان هذه
ينتقل مع المنتقل والحقيقية تلزم مواضعها وهذه يخيل انها تقرب مما يقرب من المرئيات مواجها لها
في المرائي وتبعد مما يبعد عنها وتلك تلزم مواضعها وهذه توجد متخيلة في ظواهر اجسام صقيلة وتلك
لا تكون كذلك واذا كان الجسم الصقيل مشفا ورائي مشفا بالفعل لم يمكن ان يرى عليه هذا الخيال
فاذا رائي عليه الخيال لم يؤد ما وراءه ولم يكن مشفا بالفعل حينئذ بالقياس الى ما وراءه وان كان دون وراء
الجسم الشفاف جسم ذو لون يحدده ادى هذا الخيال وان لم يكن وراءه ما يحدده نفذ فيه البصر
ولم ير هذا الخيال وهذه كلها مقدمات تجربية ونقول ايضا ان المرائي اذا كان بحيث يجدها الحس لم يكن
ان لا يؤدي اللون والشكل معا فان كانت صغارا ادت اللون ولم تف باداء الشكل لان الجسم لا يمكن

الذي

ان يرى مشكلا الا وهو بحيث ينقسم به الحس فكيف يرى ما لا ينقسم في الحس مشكلا فان كانت منفردة
فربما عجز البصر عن ادراك ما يؤديه من اللون ايضا فان كثرت وكانت ادت كل واحد منها اللون ولم يؤد
واحد منها الشكل فاتصل من جملتها من تادية اللون ما لو كانت متصلة متحدة لادت مع ذلك اللون
والشكل واذا كان المرئي في مشف ثان او وراءه وبينهما سطح بالفعل فانه يؤدي مقدار الشيء اعظم
مما ينبغي ان يؤديه وخصوصا اذا كان متنحيا لا كمثل ما يرى الشيء في الماء الا انه يقصر في تادية لونه فيرى
اقل سوادا وصبغا من سواده وصبغه فان كان ذلك الشيء خارجا عن ذلك السطح وكان ذلك السطح يؤديه
على انه مرآة ادى ذلك الشيء اصغر حجما واشد سوادا من سواده واقل بياضا من بياضه والبصر يعرض له
الغلط في الشيء من وجوه منها في مقدار الشيء كما ذكرناه من انه تارة يريه اعظم وتارة يريه اصغر ومنها
في شكله فان البعيد لا يحس بزواياه ولا بتقبيبه بل يرى مستديرا او مسطحا ومنها في وضع اجزائه فان البعيد
لا يحس بخشونته ومنها في لونه فانه تارة يرى الشيء اشد صبغا وتارة يريه اقل صبغا ومنها في وضعه
من شيء آخر فان البعيد جدا لا يحس البعد الذي بين الرائي وبينه ولا الذي بينه وبين بعيد آخر مثله
كما لا يعرف البعد بين القمر والثوابت في جهة ارتفاعها والاجسام المضيئة اذا انعكس ضوءها
عن المرائي القريبة منها لم يبعد ان يتخيل لونه نيرا فان بعدت وكانت مظلمة لم يبعد ان يتركب من الضوء
ومن الظلمة الوان اخرى كما ان الضوء اذا وقع على السحابة السوداء رؤيت حمراء فكذلك يجوز ان يكون
حال الضوء الخيالي في شيء بعيد في اسود معا واذا قام قائم وحاذى بصره اشياء كثيرة او شيئا
واحدا عظيما مما من شانه ان يؤدي الشبح فليس بعجب ان يكون كل تلك الاشياء او الشيء بحيث يؤدي
شبح شيء واحد او اشياء كثيرة بل ربما كانت النسبة مع بعض تلك الاجزاء نسبة توجب اداء شبح ما
ومع اجزاء اخرى نسبة توجب اداء شبح آخر وربما كانت الاجزاء الاخرى لا يوازي بها ما يوجب تاديه
شبحه فيتعطل تلك الاجزاء ويبقى الفعل لما يوازي ذا الشبح الواحد الذي قدم ذكره وتلك الاجزاء
يتعطل على وجهين فانها يتعطل اما لفقدان شيء من شانه ان يؤدي شبحه فاذا كانت لا مؤدي لها
وللاجزاء المتقدم ذكرها مؤدي اختلفا واما لان ما نسبته اليه نسبة الاداء ليس يبلغ من قوة
اداء الشبح وتمثيله اياه مثلا في المرآة فوق الشيء الآخر اما للبعد واما لضعف اللون واقوى ما يرسل
شبحه هو الاقوى ضوءا وكلما اشتد الضوء اشتد التاثير حتى يمنع ايضا من تاثير اشياء اخرى من
شانها ان يؤثر فاذا كان يمثل الشبح مرئيا في مرائي من شانها تادية الشبح فبالحري ان لا يتعطل شبح
ما سواه في اجزاء اخرى من الاجزاء التي يخصها في النسبة واذا كانت المرآة متشابهة الوضع وجب
ان يكون النسبة بين الرائي وبين اجزاء المرآة وبين المرائي واحدة فيجب ان يكون الزوايا التي تحدث من
خطوط تتوهم خارجة من البصر الى المرآة ومن المرآة الى الشيء ذي الشبح فيتصل عند المرآة هي زوايا
متساوية من جميع الجهات فيكون مثل المرتسم بين زوايا الشبح مستديرا فيكون بمثل الشبح مستديرا
كان الشكل المرتسم بين زوايا الناظر والمرآة والمرئي قد دار على نفسه بان يحفظ الخط الذي بين الشيء
ذي الشبح والرائي ثابتا في الوضع ويدار عليه الشكل لان الجزئية انما تقع فيما نحن بسبيله على المرآة واما
الرائي والمرئي فكشيء لا ينقسم فيكون المرئي مكان طرف محور والشبح المتخيل مكان منطقة المحور واعو
بذلك المارسم دائرة ترتسم على ما يحيط به الشكل المرتسم من الحركة المذكورة فهذه الاشياء تتبدل اماكنها
بحسبك كانك فان توجهت اليها تقدمت اليك وان نكصت عنها تاخرت عنك وان علوت علت وان نزلت نزلت
وان تركتها يمنة وحاذيتها بالانتقال حاذتك بالمرافقة وان تركتها يسرة وحاذيتها بالانتقال حاذتك بالمرافقة
وبهذا يعلم انها خيالية فهذه الاشياء كمقدمات وموطئات بعضها يعول فيه على صناعة الهندسة وبعضها
على علم البصر نحن نتكلم فيه في موضعه وبعضها على الامتحان بالحس **فصل في الهالة وفي قوس
قزح** واما الهالة فانها دائرة بيضاء تامة او ناقصة ترى حول القمر وغيره اذا قام دونه سحاب لطيف
لا تغطيه لانه يكون رقيقا فمن احب ان تراه بانه شديد التعصب على اصحاب الشعاع قال ان سطح الغمام
كري وكذلك سطوح الاجسام البسيطة ومما يدل على كرية السحاب انه متشاكل البعد عن الارض
وعن المركز قال واذا وقع عليه شعاع القمر حدث من الشعاع ومنه قطع مستدير وقال من هو اقدم من
هؤلاء ان الشعاع اذا سقط على السحاب كان شبيها بحجر يلقى على الماء فيحدث هناك موج مستدير

مركز المستقيط قالوا ووسطه يكون كالمظلم لانه يتحلل لقوة الشعاع وهذان القولان من جنس الخرافة وذلك
لان الهالة لو كانت كما قالا لكان لها موضع معلوم من السحاب وليس كذلك بل يراها الذين يختلف
مقاماتهم في مواضع مختلفة من السحاب وعلى ان ضوء القمر ليس مما يخص قطعة بموضع من السحاب
دون موضع او سقوطه وتحليله على موضع دون موضع بل هذا كله من جنس الكلام الذي يجب ان يترفع
عنه اهل البصيرة وانما الهالة خيال ولذلك يختلف منظرها وانما يتخيل عن ضوء القمر او عن ضوء نير
غيره لاشراق السحاب على سبيل التادية لا على سبيل التكيف وذلك انه اذا كان السحاب ما بين لطيف الاجزاء
رقيقا لا يغمر القمر او الكوكب وادى نفس الكوكب مع اداية شبح الكوكب لا على استقامة ما بين الناظر
والمنظور اليه فان الشئ انما يرى على الاستقامة نفسه لا شبحه وانما يؤدى شبحه زايلا عن محاذاة
الاستقامة التي بينه وبين الرائي ضرورة واذا كان جميع اجزاء السحاب واكثره مستعدا لهذه
التادية وكانت نسبة كل مرآة في وضعها من الرائي والكوكب يجب ان يكون نسبة واحدة من جميع
جوانب الكوكب وجب ان يكون ما يرى من الهالة مستديرا على انك يجب ان تعلم ان الهالة اذا لم تكن
من نير على سمت الراس وجب ان يكون السحاب ثخينا حتى تكون الخطوط البصرية التي من وراء النير
والرائي يقع من السحاب على مراى اقرب الى السطح الباطن والخطوط البصرية التي تقابلها اذهب
في عمق السحاب حتى يستوى والا فانها ان وقعت على سطح واحد كرى كانت التي في الجانب الابعد
اطول ولان ما يخرج من المرآة وما يدخل فيها مما لا يحيل لا يكون له اشراق ما يرد الضوء ويعكسه
الى البصر فيخيل ان خارجه وداخله اسود فان كل ما نقص من اشراق عن الابيض ووضع في جنب الابيض
يرى اسود وداخل الهالة يعرض له سبب آخر وهو ان نوع الشعاع الذي للكوكب يخفي حجم السحاب
الذي لا يستره فكانه ليس هناك سحاب ولا شئ آخر لان ما فيه من السحاب ليس يستر القمر اذ كان هو سحابا
رقيقا ويعرض للصغير والرقيق ان لا يرى في الضوء القوى خصوصا اذا كان بحيث لا يستر الشئ
فيكون كانه ليس موجودا مثل ما لا يرى الهباءات الجوية في الصحراء وان رأى لم ير مضيئا بل اسود مثل
الشعلة في النهار واذا لم ير او رأى اسود يخيل كان هناك منفذا او خلاء او شيئا اسود ومتى
اردت ان تتأمل هذا فتأمل السحابة الرقيقة التي عند تحت القمر فترى كانها ليست وترى ضعيفة
سوداء فاذا فارقت محاذاته رؤيت اغلظ حجما واظهر عينا فان تمزقت الهالة من جميع الجهات مضمحلة
دلت على الصحو وان انطمست حتى يثخن السحاب وبطلت الهالة دلت على المطر لان هذه الاجزاء الرطبة
المائية القليلة تكون قد صادفت كثيرة فان عرفت من جنبه دل على ريح تاتى من تلك الجهة وانها هي
التي مزقته لا سيما ومبادى الرياح من فوق وقلما يكون حول الشمس هالة لان الشمس في الاكثر
تحلل السحب الرقيقة التي تبلغ من رقتها ان لا تستر الشمس وربما اخرج عنها البخار الدخاني فيلتهم
ويكاثف ويمنع فقد يكون حول الشمس هالة وهو الطفاوة وذلك في الندرة والتي تكون من الهالات
تحت الشمس ادل على المطر من التي لان القزحية التي تكون قبالتها واذا وقعت سحابة بهذه الصفة تحت
سحابة امكن ان يتولد هالة تحت هالة والتحتانية تكون اعظم من الفوقانية لانها اقرب فيكون تاديتها
المرئي باجزاء ابعد من الوسط ومنهم من ذكر انه راى سبع هالات معا وهو بعيد وقد حكى بعضهم انه راى
هالة فلما قدرت بالكواكب التي حادتها قطاره كانت قريبة من خمسة واربعين اسطاذيا واكثر ما يكون
الهالة تكون مع عدم الريح فلذلك يكثر مع السحب الذوائي وقد رأيت حول الشمس فيما بين سنة تسعين
وثلثمائة واحدى وتسعين هالة تامة في الوان قوس قزح واخرى ناقصة مولية الحدبة اليها فعلى
هذه الصورة يكون الهالة وقد رأيت بعد ذلك بزمان له قدر عشرين سنة هالة يطيف بالشمس
فيها قليل قوسية خفية وانما يتفرج هالة الشمس احيانا اذا كثف السحاب واظلم وهالة الشمس تخالف
قوس قزح في ان عمود هذه الدائرة ينتهي الى البصر والى المحيط في الجانبين جميعا ويكون الهالة منطبقة
لذلك العمود ويكون مركز دائرتها على هذا الخط بين الرائي والمرئي واما القوس فان الرائي والشمس
تكونان جميعا على خط المحور لكن مركز دائرة المنطقة لا يكون واقعا بينهما والقوس لا تزيد على نصف
دائرة لكن الهالة قد تتم دائرة وقلما ترى الهالة مكسورة بالافق لقرب النير من الافق لان خط
البصر في مثل هذه الحال يصيب من السحاب في الاكثر عمقا كثيرا والهالة الشمسية في الاكثر انما تر



اذا كانت الشمس بقرب من وسط السماء والقوس لا يرى الا اذا كانت الشمس بقريب من الافق وقد رأيت
بهمذان هالة حول القمر قوسية اللون فكان ذلك لان السحاب كان غليظا فتشوش في اداء الضوء
وعرض ما يعرض للقوس مما نذكره ◉ واعلم ان الكلام في الهالة فهو كالمحصل المحقق عندي واما
القوس فقد حصل عندي منه امر من احوال وبقيت احوال لم احققها بعد ولا يقنعني ما يقال فيها وقد
شاهدنا مرارا ان ارتسام هذا القوس ليس على السحاب الكثيف وليس يقنعني ما يقوله اصحابنا
من المشائين فيها وانا واصف لك انه ولا اما الا القوس في ارتسامها حيث لا سحاب كيف على ما شاهدت
ثم واصف لك السبب في كونها نصف دائرة او اقل من نصف دائرة لا غير ومعطيك السبب في ان
القوس لا يحدث في جميع اوقات النهار الصيفي ويحدث في الشتاء واما الالوان فلم يتحصل لي
امرها بالحقيقة ولا عرفت سببها ولا اقنعت بما يقولون فان ذلك كله كذب وسخف ◉ واقول اما ان
هذا العارض لا بد من ان يكون وراءه في اكثر الامر سحاب مائي مستوى الاجزاء فامر توجبه المشاهدة
لان هذا الاثر لا يكون في نفس السحاب البتة ولا نفس السحاب هو الذي يؤديه لكن البصر يغلط
فلا يميز بين مكان مرآته وبين السحاب الذي يكون وراءه فاول ما عرفت هذا هو في البلاد الجبلية فقد شاهدت
فيها مرارا كثيرة سحابا يتولد مع مثله هذا الاثر وكان ذلك السحاب منشئا هناك وجهة حيث جهة
الجبل فظهر الاثر فوقع بصرى اولها او نعم على ذروة وسند مستضعف من قوسه وتخيلت انه في ذلك السحاب
فلما تاملت اشد تاملت كان قائما فيما بيننا وبين الجبل قياما في الجو وانه لولا الجبل لكان يتوهم انه في السحاب
الكدر وقد رأيت القوس مرة وهي هرقسة في البحر المصرى قدام جبل الا ان ذلك الجو رطب مائي من غير ضباب
ولا شيء وكان موضعه ما بيننا وبين الجبل لا يزيد عليه او يتقاصر ورأيت مرة اخرى قوسين عظيمين بلى
ذروتيهما وواسطة حد بينهما سحاب وعلى طرفيهما اجبال فترى كل منهما كانه مرتسم على الجبل او السحاب وذلك
لان البصر لا يفرق بين شفيفه وبين ما خلفه فيرى كانه ملتصق به وقد تواترت عندى هذه التجربة بعد ذلك
مرارا فظهر لى ان السحاب الكدر لا يصلح ان يكون البتة مرآة لحدوث هذا الخيال وانما ينعكس البصر فيه
عن هواء رطب ينتشر فيه اجزاء صغار من الماء مشفة صافية كالرش وليست بحيث يكدر ويمنع الا
لكنها اذا لم يكن وراءها لون لم يكن مرآة وذلك كالبلور فانها اذا ستر من الجانب الاخر كانت مرآة
في الجهة التي تليك وان لم تستر وتركت وراءها فضاء مشفا غير مضيء لم يكن مرآة فيجب في اكثر الامر
ان يكون وراء هذا الهواء الرطب شئ لا يشف اما جبل او سحاب مظلم حتى يرتسم هذا الاثر منعكسا عن
الاجزاء المائية الشافة المنيرة الواقعة في الجو دون الجنادية الكدرة فانها اذا كانت بحاذيه تكدره لم تصلح
لذلك وقد رأينا مثل هذا الخيال يتولد عند ادغاء اذا انتضح عن اجنحة الالة المنصوبة في وجه الماء دقيق صغير
الاجزاء على موازاة الشمس فيحدث دائرة بالوان القوس وكذلك اذا اخذ الانسان الماء في فمه ونفخه في الجو
حذاء الشمس او السراج وقد رأينا الشمعة في الحمام يتولد حولها الهالة من رطوبة جو الحمام هذا الخيال بل قد رأينا
في الغدوات حول الشمس حيا لا هلالا في الشكل قوسيا في اللون والسبب فيه رطوبة المتنبه عن نوم فكانت
اذا مسحت العين لم يظهر منه شيء وقد رأينا في بعض الحمامات هذا الخيال منطبعا تمام الانطباع في حائط
الحمام ليس على سبيل الخيال بل كان الشعاع يقع على جام الكوة فينفذ في الرش المملو منه هواء الحمام ثم يقع على
حائط الحمام وهو شعاع مضيء ثم ينعكس عنه في الهواء الرشى الى الحائط الاخر الوانا قوس مستقرة ليس
مما يبرح موقعه بانتقال الناظر وقد يحكى ان هذه الالوان يظهر من ماء ينتشر من مجاذيف السفن في البحر
ومن ضعف بصره حتى صار كانه لا ينفذ في الجو فقد يتخيل له ذلك وقد يتخيل له اشباح اشياء اخرى وربما تخيل له
شبح نفسه امامه فان الهواء يصير بالقياس الى بصره صقيلا مرآة واكثر ما يعرض هذا الخيال حول
السراج وربما لا يكون له شعيف دون لون فانه يرى دخانيا ذا لون واحد فالذي صح عندى ان مرآة
هذا الاثر ليس هو سحابا مظلما كثيفا لا يشف بل هو جو رطب فيه اجزاء مائية رشية كثيرة مشفة
ولكنه يحتاج ان يكون خلفه مثل هذا السحاب او جبل او شئ آخر عن نفسه او غيره وقد رأيت بجبل بين
ابيورد وبين طوس وهو مشف قريبا كان قد انطبق تحته غيم عظيم جامع وهو دون قلته بمسافة يعتد بها
لكن الهواء الذي فوقه كان به الصفة وقد كان ظهرت هذه القوس على الغمام ونحن نتنزل منه الى الغمام
فنرى هذا الخيال لما بيننا وبين الغمام لم اكن مستنتجا على السحاب مظلم الاستنارة لشنق الجبل الخيال الا بقصر

من الدائرة الاعظم مما يكسر الجبل وكلما امعنا في النزول صغر قدره ونقص قطره حتى صار دائرة
صغيرة جدًا لان قربها منا وبعدها من الشمس كان يزيد ويصير المخروط البصري اصغر قطعا فلما قربنا
من السحاب وكنا نخوض فيه اضمحل ولم يتخيل بعد فهذا هو صورة المرآة التي تخيل هذا الخيال واما
لونه فلعله انما لا يكون منيرًا ابيض لان المرآة بعيدة عن النير ليس كما يرى في الهالة فلذلك يختلط
الضوء الخيالي بشيء من جنس الظلمة فيتولد الحمرة والارجوانية وغير ذلك واما شكله فاعلم انه يجب
ان يكون مستديرا واعلم انه وهو ما قد دللت عليه ولذلك فان الشمس اذا كانت على الافق وجب ضرورة
ان يرى من القوس نصف دائرة وذلك لان القوس ليس وضعها وضع الهالة موازيا للارض حتى
يكون بجميع ما يخيله مرايا يرى الخيالي قائما وضع القوس وضع مقاطع للافق لا موازية له فاذا كانت
الشمس على الافق قطعت الافق من الدائرة الموهومة له نصفها لا محالة فان ارتفعت الشمس ارتفع
محور المنطقة فانخفضت المنطقة لا محالة فنقصت القوس لا محالة حتى اذا ارتفعت الشمس ارتفاعا
كثيرا لم يكن قوس واما اذا كان ارتفاعها الى حد كان قوس فلذلك يجوز ان يحدث القوس في بعض
البلاد في الشتاء في انتصاف النهار ولا يحدث في الصيف لقلة ارتفاع الشمس في انتصاف نهار الشتاء
وكثرته في انتصاف نهار الصيف وكلما كانت القوس اتم واقرب من نصف دائرة كانت اصغر اي من
دائرة اصغر وكلما كانت اصغر نسبته كانت اكبر وفي الحالة الاولى تكون اقوم على الافق وفي الحالة
الثانية يكون زاويتها على الافق مما يلي الشمس اشد انفراجًا لان مركز دائرتها كلما ارتفعت الشمس
انخفض ومال الى الجهة التي يفارقها الشمس واما وجوب كون الالوان ثلثة ومرافقة لون اصفر لها
ربما رأى معها في الاحيان باعيانها وترتيبها فليس يمكنني ان اقف على السبب فيه والذي يقال ان
السبب فيه اختلاف وضع سحابين وامتزاج لون ثالث منهما فشيء لا اصل له ولا هناك سحابات
بوجه من الوجوه بل يجوز ان يرتسم في جو متشابه الاحوال قوس مع تلك الاحوال ولا ما قيل ان الناحية
العليا يكون اقرب الى الشمس وانعكاس البصر يكون اقوى فيرى حمرة ناصعة وان الناحية السفلى ابعد
منها واقل لذلك اشراقا فيرى للطوق الثاني حمرة الى السواد وهو الارجواني وانه يتولد فيما بينهما لون
كراثي كانه مركب من اشراق حمرة الفوقاني وكدرة ظلمة السفلاني فكله ليس بشيء لان الاولى هو ان يكون
الاقرب ناصع الحمرة ثم لا يزال كذلك على التدريج مضربا الى الارجوانية والقتمة فيكون طرفه الاخر
اتم ارجوانيا واما انفصال هذه الالوان بعضها من بعض حتى يكون عرض واحد متشابه الحمرة واخر
متشابه الارجوانية وبينهما قطع فلا معنى له وليس في ذلك الرأي اختلاف استعداد ولولا ذلك لكان
لا يتبدل بالقرب والبعد مواقع تلك الالوان فانك كلما قربت من الموضع الاول انتقل ونزل كل لون على تدريج
وكلما بعدت انتقل الى الخلاف وذلك لان الانتقال الاول لتباعد عن مقامك الاول والثاني تستقارب اليه
وكلما علوت علا معك وكلما نزلت نزل معك فتجد كل بقعة صالحة لكل لون ولو امكنك ان تقرب بالشمس
اليك لقربت القوس منك وكبرت ولو امكنك ان تزيدها بعدا حسوسا تباعدت القوس عنك
وصغرت وبعض من لا تحقق ظن انك اذا قربت من القوس قربت منك واذا ابعدت بعدت عنك
وهو خطأ وتولد هذا الكراثي ايضا بين الارجواني والاحمر الناصع بديع فان اللون الممتزج منهما شيء
هو اشد نصوعا من الارجواني واشد ارجوانية من الناصع لا لون كراثي لا مناسبة له مع واحد منهما
ولان تتولد الكراثي بين الاصفر وبين الاسود والنيلي اولى من ان يتولد بين احمر ناصع وبين ارجواني
وبالجملة فان اصحابنا من المشائين لم يأتوا في امر هذه الالوان وهذه الفصول بشيء فهمته وعسى
ان يكون عند غيري منه ما يفهمه ولعلك يجب ان لا تطلب علة هذه الالوان كلها في المرآة ولا في
الشبح بل في بصرك بان تعلم ان لا حقيقة للشبح في المرآة ولا اختلاف للون في المرائي فلعل الاولى
ان تطلبه في بصرك ثم تطلب تحت الراكد القائم الذي لا يتبدل كيف يختلف الالوان ايضا
واجهد في هذا جهدك فانك ستصل اليه وهذه القوس في اكثر الامر يلي الارض منه لون ويلي الجو
منه لون يستدان معا عند الوسط وربما كان في الوسط لون آخر يحاذيك والذي احدسه
من امر هذه القوس لست واثقا به بعد حتى ودعه كتابي هذا لكني اعلم بالجملة انه خيال وانه لا يمكن
ان يكون منه اكثر من قوسين لان الثاني منهما يكاد ان لا يظهر فالثالث كيف يطمع فيه ومعنى قولي



لا يكون ههنا وفيما يجري مجراه هواء بعيد ليس له نسبة مستحيل فهذا معنى القول في امر القوس وسائر ما بقي
فيه بحث اذ يطلب [illegible] واما الشميسات فانها خيالات كالشموس عن مرآى شديد الاتصال والصقالة
يكون في جنبة الشمس فيؤدي شكلها ولونها وقبل ضوءها [illegible] كما في نفسها ويشرق على غيرها بضوءها
ويعكسها ايضا واما النيازك فانها ايضا خيالات في لون قوس قزح الا انها ترى مستقيمة لانها تكون في
جنبة الشمس [illegible] ولا انها [illegible] استقامتها انما ان تكون قطعا صغارا [illegible]
[illegible] مستقيما لانه [illegible] سحاب [illegible] مقام الناظر [illegible] المحدب
مستقيما وليس [illegible] واكثر [illegible] كما ليس ما قيل من ذلك في القوس يتبع ولكن
بحسب اختلاف [illegible] الالوان مركبة الاضياء مختلفة الاشكال والوضع من الشمس
وقلما يكون [illegible] الشمس [illegible] النهار بل عند الطلوع والغروب لا سيما عند الغروب فنرى تلك
[illegible] السحاب وكثيرا ما [illegible] الشمس طالعة وغاربة [illegible]
[illegible] في الاكثر [illegible] ذوات الالوان [illegible]
[illegible] الشمس [illegible] اشتدت [illegible]
[illegible] بعدها [illegible] جنوبا [illegible] شماليا [illegible]
[illegible] جنوبيا [illegible] بعض الطبيعيين في تعليل ما يرى من
القوس تارة نصف دائرة وتارة اقل [illegible] كانت في الافق كان الذي يليها نصف
[illegible] الشمس [illegible]
خياليا لا يكون له الوان وذلك لانه لا يكون في العالم من الضوء [illegible]
رؤية ضعيفة مغلوبة بالضوء الساطع من النواحي ويرى بعضه مثلا احمر وبعضه بالخلاف بل الاشياء
البراقة والمضيئة والعاكسة للنور يرى في الليل رؤية واضحة جدا غير مغلوبة بضوء غالب ولذلك ما كان
النار يرى في النهار حمراء وارجوانية منكسرة النور وترى في الليل بيضاء منيرة وذلك بسبب غلبة ضوء
الشمس في النهار فيكون خيال ضوء القمر في السحاب اضوء من لون السحاب في الليل فيرى ابيض وخيال
ضوء الشمس من شيء بعيد منه يكون اقل ضوءا من ضوء النهار فيرى ملونا لا شديد الاشراق واما قوس
الليل فانما يقع في الاحيان على سبيل الندرة فانها تحتاج في تكونها الى ان يكون النير شديد الاضاءة
حتى ينعكس منه خياله فان الاشياء الضعيفة اللون لا ينعكس عنها ضوؤها انعكاسا يظهر وان يكون
ايضا الجو شديد الاستعداد فانه اذا كان قاصرا لم يؤد خيالها ليس بذلك البالغ في كيفيته وانما يكون
القمر شديد الاضاءة عندما يتبدر في الشهر مرة فيقل ان يجتمع تبدره والاستعداد التام من الجو
فلهذا لا يتولد قوسه الا في الندرة فصل في الرياح وقد حان لنا ان نتكلم في امر الرياح فنقول
كما ان المطر وما يجري مجراه انما يتولد عن البخار الرطب فكذلك الريح وما يجري مجراها انما يتولد عن البخار اليابس
الذي هو الدخان ويتولد عنه على وجهين احدهما اكثري والاخر اقلي اما الاكثري فاذا صعدت ادخنة كثيرة الى
فوق ثم عرض لها ان ثقلت فهبطت لبرد اصابها او لانها قد حبستها حركة الهواء العالي عن النفوذ فرجعت
تارة مطيعة لحركة ذلك الهواء في جهة وتارة في جهة اخرى وذلك انه ليس يلزم في المندفع الى فوق ما ظنه
بعض المتشككين انه اذا انضغط من فوق الى اسفل بحركة معارضة يكون لا الى اسفل بل الى الجهة اذ يلزم
تلك الجهة فربما اوجب هيئة صعوده هيئة لحوق المادة به ان ينكس الى خلاف جهة المتحرك المانع كالسهم
يصيب جسما متحركا الى جهة فيعطفه تارة الى جهته اذا كان الحابس كما يقدر على صرف المتحرك عن سمت جهته
يقدر ايضا على صرفه الى جهة حركة نفسه وتارة الى خلاف تلك الجهة اذا كان المعاوق يقدر على الحبس
ولا يقدر على الصرف فلهذا السبب ما يوجد الريح بعد صعودها مائلة في حركتها النازلة الى جانب وربما
وربما اضطرها ايضا الى تلك الهيئة ما يتصعد من تحت فيخصص لها ذلك جانبا ومنعها من ان ينزل لسافلا
على الاستقامة وهذا الجنس من الرياح في اكثر الامر يتحرك قبلها سحب ثم تهب وكثيرا ما ادانا الابخرة
والادخنة المتصعدة من الاتونات وما يجري مجراها يعرض لها ان ينزل من اقصى الجو بعد ارتفاعها الى الجو
فتجتمع فيندر بهبوب رياح عاصفة وهذه الرياح التي مصرفها الادخنة من غير قسر فهي في اكثر الامر يكون
قوية في ابتداء وشروطها وكان اصحابنا يتأملون ذلك وينذرون بحدوث رياح قوية في الوقت فيصيبون

ويوم تحجيج لا حر ولا قر وفي الحديث تحجيج
صحاح جوهري

ويتجيب الحاصرون فهذا هو الامر الاكثري في تولد الرياح ومن الرياح ايضا ما يتولد قبل انتهاء الادخنة الى
معاوقة الحركة العالية وقبل انتهائها الى الحيز البارد وذلك حين ما تكون هذه الادخنة المتصعدة منجرفة
الى جهة ما انصرافا قويا لعلة عن الوصول الى العلو المحض وذلك اما لان لها مسلكا منفرجا في التصعد ولما
الرياح اخرى ملتقى بها ويتفق ان يتلاحق ايضا ادخنة اخرى بمتنها اما من مصعدها واما من منابع
اخرى او لرياح باردة هابة فوقها تمنعها عن الارتقاء وتصرفها من حيث تلاقيها الى اولى الجهات
بوضعها فيتصل به كالعيون للاودية فحينئذ يتصل رياحا قوية في تلك الجهة لاستمرار الاتصال
ووقوع انجذاب البعض اثر البعض وخصوصا اذا اصابها برد يحبسها عن الصعود ويثقلها ويميلها
الى الهبوط بحيث يدفعها اثر بعض وربما هبت الريح لحركة الهواء وتخلخلها اذا تخلخل جهة من الهواء
المتسخنة فانبسط فسال الهواء لكن الرياح بالحقيقة هي ما يتولد عن الدخان اليابس ولو كان
الهواء مادة الريح لما كان يستمر هبوبه زمانا طويلا بل بمقدار ما يحركه شيء او يخلخله وكثيرا ما تهب الرياح
ونحن نعلم ان الشمس قد تخلخل في ممر ما من شأنه ان يخلخله وكثيرا ما تهب الرياح من جهات مقابلة لجهات
التي منها يتوقع ما يكون من خلخلة الشمس ومما يدل على ان مادة الريح غير مادة المطر الذي هو البخار الرطب
هو انهما في اكثر الامر يتمانعان والسنة التي تكثر فيها الامطار لكثرة البخار الرطب تقل فيها الرياح والسنة
التي تكثر فيها الرياح يكون سنة جدب وقلة مطر لكنه كثيرا ما يتفق ان تعين المطر على حدوث الريح بان
يبل الارض فيمنع لان يتصعد منه دخان فان الرطوبة تعين على تحلل اليابس وتصعده وتارة بان يبرد
البخار الدخاني فيعطفه كما انه قد يسكنه بمنع حدوث البخار الدخاني وقهره والريح ايضا كثيرا ما تعين
على تولد المطر بان يجمع السحاب او بان تقبض برودة السحاب الى باطن السحاب المذكور او تعين على
تحلل ما فيه من البخار الدخاني او تكون متولدة عن المنفصل منها من البخار الدخاني فيبرد بانقباضها
وان كانت باردة اعانت ايضا بالتبريد واما في اكثر الامر فان المطر يبل البخار الدخاني ويثقله ويحله
ويمنعه ان يتصعد ويتصل بعضه ببعض واذا نزل ثقله المستفاد عن الرطب ضعفت حركته
وكذلك الريح في اكثر الامر يحلل السحاب وتلطف مادته بحرارتها او تبدده بحركتها وبالجملة فان ساد
هبوب الرياح كيف كانت توجب الصحو لما تبدد وليس يمكن عندي ان يعطى الرياح المختلفة احكاما
في المعونة على المطر والصحو كلية بحسب البلدان كلها بل يجب ان يختص بالبقاع المختلفة لها احكام خاصة
والرياح المولدة للسحاب يسمى رياحا سحابية واسم الرياح السحابية يقع في الاكثر بحسب عادتنا على هذه
الرياح وقد يقال رياح سحابية لما كان من الرياح ينفصل من السحاب الى ناحية الارض وخصوصا
في القديم ولانها منضغطة مقسورة فهي قوية العصوف جاعفة مفرقة والزوبعة اكثرها من الرياح
السحابية الثقيلة الرطبة التي تندفع الى اسفل فتصادم سحابة فتلويها وتصرفها فيستدير نازلة
تحت اردأها وربما ادارها تخرج المنابذ السفافا وتلويها كما تعرض الشعرا ان يتجعد بسبب التواشيه
من المسام وربما كانت الزوبعة من مادة ريحية هبطت الى اسفل وقرعت الارض ثم انثنت فلقيتها
ريح اخرى من جنسها فلوتها وعلامة الزوبعة النازلة ان تكون لغايتها منزل وتصعد معا كالراقص
وعلامة الصاعدة ان لا يرى لغايتها الا الصعود وانما يعرض لها كل ذلك الشكل ثم يلزمها لثقل
طبعها وتخونة جوهرها الرطوبته وان كانت لطيفة لم يلزمها ذلك الشكل وقد يحدث الزوبعة ايضا
من تلاقي ريحين شديدتين او غير شديدتين وربما كانت شديدة وقوية ثابتة تقلع الاشجار وتختطف
المراكب من البحر وربما اشتملت على طائفة من السحاب وغيره فرأى كان تنينا يطير في الجو والرياح التي
تبتدي من السحاب متصلة المادة منها سادجة ومنها ملتهبة صاعقة وشرها الصاعقة الزوبعية وقد يقال
رياح سحابية على الكذب لرياح كانت تهب فعارضتها رياح سحابية فصرفتها معها كالجزء منها او التي منعتها
الرياح السحابية عن الهبوب فلما انقضت هبت فظنت سحابية والمهاب المحدودة للرياح اثنى عشر لان
الافق يتحدد باثني عشر حدا ثلث مشارق وثلث مغارب وثلث نقط شمالية وثلث نقط جنوبية
فالمشارق الثلث مشرق الاعتدال ومشرق الصيف وهو مطلع نقطة السرطان ومشرق الشتاء وهو
مطلع نقطة الجدي ويقابلها مغارب ثلثة والنقط الشمالية والجنوبية الثلث نقطة تقاطع خط
نصف النهار والافق ونقطتا تقاطع دائرتين موازيتين لدائرة نصف النهار مماستين للدائرتين

الدائمة



الدائمة الظهور والخفاء من غير قطع ولهذه الرياح اسام باليونانية وبالعربية ليست يحضرنا الآن و
المشهورات عند العرب ريح الشمال وريح الجنوب والصبا وهي المشرقية والدبور والبواقي تسمى نكباء
ويشبه ان تكون هذه الاربع هي الغالبة ومن الاربع الشمال والجنوب فانهما اشد استعدادا لان يتولد
منهما الرياح عند تأثير الشمس استعدادا شديدا ومن الناس من يجعل الريح المغربية لبردها في عداد الشمال
والمشرقية في عداد الجنوب فتكون امهات الرياح عنده ريحان فالرياح التي تأتي من ناحية الشمال هي
ابرد الرياح وذلك لان معنى قولنا انها شمالية هو انها تكون شمالية بالقياس الى بلادنا وناحية الشمال
منا باردة وفيها جبال وثلوج كثيرة فتبرد الرياح المارة بها الينا فانها ان تمتد الى ناحية الجنوب
لم يبعد ان يسخن بمرورها بالبلاد الحارة والجنوبية هي اسخن الرياح لانها انما تصل الى ديارنا وقد جاوزت
بلادا كثيرة حارة او ابتدأت منها وان كانت تلك قلما تصل الينا فالجنوبية وان فرضناها انها ابتدأت
من موضع بارد فلا محالة انها اذا وصلت الينا تكون قد تسخنت فكيف ما كان منها مهبه ومبدؤه من المواضع
الحارة ولذلك هي كدرة وان كانت ابتدأت من صحيفا وهي ايضا كدرة رطبة لما يخالطها من بخارات
عفنة من بحيرة البحار المتولدة في جهة الجنوب منا وهذا في اكثر الامر وقد يمكن ان يهب رياح من نواح جنوبية
قريبة منا باردة فتبرد وان تهب رياح شمالية فيلقى البحار والبوادي الرمضة وتحمل ابخرتها وتسخن ولكن
الحكم الذي حكمنا به انما هو حكم بحسب الاغلب من البلدان وبحسب رياح تأتي بالحقيقة من بعد واما الرياح
المشرقية والمغربية فيجب ان تكون اقرب الى الاعتدال وان يقع لها اختلاف كثير بسبب اختلاف البلدان الكائنة
بسبب البحار والجبال والرياح المشرقية تأتينا ونحن لا على طرف البحر مارة على اليبس متسخنة بالشمس واما
المغربية فتأتينا مارة على البحار والمشرقية اسخن من المغربية لانه اكثر يبسا وبرية وانما البحر في جانبين منه فقط
وقد يتباعد العادة عنه فيها وكان القدماء ينسبون الريح الشرقية الصيفية اعني التي من مشرق الصيف الى
انها فعالة للسحب جذابة لها والريح الشرقية الشتوية الى انها تجمعها ابتداء ثم تزيلها انتهاء لانها تحلل المجمود
من الجامدات فاذا احلت الجامد اثارت رياحا جديدة ويجعلون الغربية الجنوبية مقاربة للشرقية الصيفية
ويعزون الشمالية الشرقية والغربية الصيفية الى انها تثير الثلوج ووجدنا الشرقية ربيعية صيفية و
الغربية خريفية شتوية وهذه الاحكام تتغير بحسب المعمورة ولكن تشترك في ان كل ريح انما يشتد هبوبها ويتصل
بان يكون الشمس في جنبتها او ان الشمس لا تقدر على احداث ريح قوية من جنبة بجامع الابعد منها وفي الاول انما
تحلل واما احكامها في الشمال بالقياس الينا اجمل منها في الجنوب في الصيف تقل فيه الريح لعوز المادة وفي الشتاء
تقل فيه لعوز الفاعل وربما اتفق ذلك اذا اتفق من الاسباب ما تضاد المانعين وقد يتفق ايضا ان تقل في
الربيع لجمود وفي الخريف لليبس الى ان يستفيد بالعشاء وبالمطر بلة فان الجامد واليابس الصرف لا يدخنان
ولا يبخران والرياح الباردة قد تختلف فتكون ابرد واقل بردا وهي من نوع واحد وكذلك الحارة قد تكون احر
واقل حرا وهي من نوع واحد والسبب في ذلك الاختلاف يعرض لما يمر به من البلاد وللمادة التي عنها تكون والفصل
من فصول السنة وما كان من هذه الرياح متضادة فقلما يتفق لها الهبوب معا لا سيما ما كانت كذلك
بالحقيقة وكانت من ابعد الطرفين واما من موضعين متقاربين شمالا وجنوبا فقد تهب لان السبب الفاعل
للرياح وهو الشمس لا يكون مائلا في وقت واحد الى الجنبتين المتضادتين فان اتفق لا لسبب في الفاعل بل
لسبب في المنفعل حدث زوبعة وقهرت احديهما واكثر ما يحدث يحدث ربيعا وخريفا لان الشمس لا تكون
قد سافرت من احدى الجنبتين الى الاخرى سفرا بعيدا واولى الوقتين به الخريف لان النضاج فيه اقل وقد يتفق
في بعض البلاد ان توجد ريح دون ضدها والرياح المتضادة قد يعرض لها ان يتعاونا على فعل واحد تعاون
الريحين المتضادتين اللتين احديهما من مغرب الشتاء والثانية من مشرق الصيف فانهما يتعاونان على ترطيب
الهواء فان كل واحد منهما رطب هذا الشمالية وذلك لغربيته البحرية واما غير المتضادة فلا يتمانعان في هبوبها
ولكن يتفق لها تارة ان يتعاونا وتارة ان لا يتعاونا وقد يتفق للريح الواحدة ان تتضاد مبدأها منتهاها مثل الريح
الهابة من المشرق الشتوي فانها يحدث اولا يبسا فاذا اول الشمس كما تشرق تجفف الرطوبة المجتمعة ليلا ومحال
وبعد ثم اذا طلعت وبعثت حللت البخارات فزادت رطوبة فجعلتها تلك الرياح ثم للرياح خواص يختص بكل واحد
منها يجب ان يتعرف ذلك من الكتب الجزئية ومن شأن الرياح الاثنى عشر ان يهب كل واحد منها عند ميل
الشمس الى جهته ولكن ليس في اول ما يصل اليه وخصوصا الشمالية والجنوبية لان الشمالية والجنوبية

اي الغربية ...

الظلام ح

لا تهب كما توافي الشمس ناحيتها اولا وذلك لان الشمس تحلل الحار من الدخان والبخار لقربها ولا يقدر على ان
تحلل الجامد من الرطوبات الى البخار بسرعة في اول وصولها ولم تحللها وتسيلها وتبل بها الارض لم يبعد
الارض لان تدخن عن الحرارة دخانا كثيرا فان الارضية تعين على تصعيدها فالعلة المائية ولهذه العلة
قد يتأخر عشرين يوما وخصوصا الجنوبية التي لا تهب من عند القطب بل تهب من دون البحر من الارض
اليابسة لان اليابس ابطأ انحلالا فلذلك هذه الرياح يتأخر قريبا من شهرين وتسمى البيضاء لاحداثها
الصحو وبيضية لان من خاصيتها ان تحمل الدجاج بيضا من غير سفاد وكان يجب ان تفعل هذه الرياح
الجنوبية صيفا ولكن السبب فيه انها لم يتفق ان الرياح الشمالية تستقل الى تلك الجهة رطوبات وترطب تلك
الارض وتعدها للتسخين ولولا ان تلك الارض واسعة كبيرة لما كانت رياحها عظيمة واما في الشتاء
فلا يتفق ان تبلغنا ما يحدث من الرياح الجنوبية لبعد المسافة فاذا جاوزت الشمس ذلك المكان اخذت
تهب واما عند بعد الشمس عنها جدا فالاولى ان لا تهب واما سائر الرياح فليس الامر فيها بهذا التأكيد
وهذه الرياح التي تهب مع حركة الشمس تسمى الحولية واكثر ما تهب تهب نهارا لان السبب الشمس وكل ريح فان
قوته في البلاد التي تبتدئ منها وضعفه فيما يقابلها واكثر الرياح هي الشمالية والجنوبية لوفور المواد
عند كل واحد من القطبين المواد المعدة مع ترطيبها الارض لتصعد الادخنة عنها واستحالتها رياحا
واما سائر الرياح فانها انما تهب في الاقل وكما قد اتفق ان ظن قوم ان للمياه معدنا فيه كليتها وهو في غور
الارض كذلك قد ظن قوم ان للرياح ايضا معدنا تجتمع فيه في غور الارض وانها تهب من هناك تعدد ولو كان
الامر كذلك لكانت الرياح التي تنبعث من الارض يبتدئ قوته ثم تضعف كالمنبثق من الماء فانه في ابتدائه
يقوى ثم يضعف وليس يوجد حال الارض التي منها ما يبتدئ من الرياح في هبوبها هكذا بل على عكسه وانما
يشتد الرياح في اعلى الجو وايضا لو كان المهب في الاصل واحدا لما هبت رياح متضادة معا ومع ذلك فان
الريح القليلة التي ليست بكلية الريح فقد يحدث من احتقانها في الارض زلزلة ورجفة فلو كان للرياح كلية
محصورة في الارض لكانت قد خسفت البقعة المحصورة فيها وخلخلته دفعة ومما يليق ان يلحق بهذا الفصل
حال الرعد والبرق والصواعق ثم الكلام على الشهب وذوات الاذناب والعلامات الهائلة في الجو فصل

## في الرعد والبرق والصواعق وكواكب الرجم والشهب الدائرة وذوات الاذناب

فنقول لان من شان البخار المتولد منه الغمام ان يصحبه وخصوصا في الفصول الحارة بخار
دخاني فمنه ما يسهل مفاصلته اياه ومنه ما يصعب فلا يفاصله بل يبقى فيه ويبرد لبرده وذلك لان تكاثف الغمام
يحبسه فلا يدعه ان ينفذ في الهواء البارد نفوده السريع لو انفرد النفوذ الذي يحمل به عن تاثير البرد
فيه بسرعة فانه اذا كان دخانا صرفا اسرع ولم ينتظر مدة في مثلها يتم له التغير والانفعال ثم يحتبس حركته بحفظ
الحرارة ايضا فاذا احتبس مدة ما في البخار المائي وبرد هذا البخار فانه اسرع تبردا من الدخان لان طبيعة
البرد في الماء اقوى منها في الارض وذلك لان رجوعها الى طبيعتها اسرع من رجوع الارض الى طبيعتها وحركة
الى فوق ابطأ من حركتها واذا كان كذلك يعاون برده وحبسه على جمع الدخان وتبريده وقسره اياه الى
اعتضاد في ذاته لتكاثف البخار حوله قسرا يشبه العصر وتجذبا على السحاب بحصيرة الاعراق له لزيادة
تكاثفه فيتعاون الاسباب على عقده ريحا تأخذ نحو الجهة التي يتفق لها النزول عنها والنفوذ فيها
ويستحيل ريحا عاصفة في السحاب ويمتد الى الجهة المتخلخلة من السحاب في اكثر الامر وهي الجهة التي تلي
الارض لانها اسخن من الجهة الفوقانية المتلبدة بالبرد واخف واذا كان مدافعها الانفصال المادة بجميعها
الى الانفصال فربما انفصلت لا عن جهة ميلها في خروج الدخان المتدافع الى فوق من منفذ ليس الى فوق
بل الى اسفل وربما كان احتباسها في السحاب بالغا في تبريدها فاعان ميلها الى اسفل بردها ولو كان هذا الغمام
يقدر دفعه على التقصي من كثافة اعالي السحاب فلم يقاومه كثافته وبقيت فيه حرارته لما احتبس ريحا والريح
اذا عصفت في الهواء الرقيق اللطيف سمع له صوت شديد فكيف في سحاب كثيف فيجب ان يسمع له صوت
الرعد لان هذا الدخان لطيف معد للاشتعال فانه يشتعل بادنى سبب مخيل فكيف بالحركة الشديدة والحاكة
القوية مع جسم كثيف والحك نفسه اولى بالاشتعال من نفس الحركة او مثلها وقد علم هذا من موضع لم نزلنا
ان تحيل الحاكة والاضطراب والانضغاط الى الحرارة مفرطة فيشتعل لهذه العلل نارا او يستحيل برقا
واذا ثبتنا نعلم ان الاشياء اللطيفة تسهل اشتعالها بادنى حركة فتامل ما يحدث من امر الدلك البدن على

الاشياء



الاشياء المتسودة في الليل فانك ترى ضوءا والاضواء انما بانت لطيفة تحدث من تلك الحركة اللطيفة فكيف
اذا لم تك الشيء اللطيف المختلط من مائية وارضية عمل فيهما الحرارة والحركة والمخلخلة المازجة عملا قريبا من ان لم يبعد
من الدهنية حركة شديدة وهي مستعدة لطيفة دخانية وربما كان اشتعالها من اختناق الحر هربا من البرد
وقد عرض ان عطر بعض البقاع التي في جوهرها سبخة او لزوجة دهنية ثم يتصعد من تلك البقعة ابخرة
دسمة لطيفة فيشتعل من ادنى سبب شمسي او برقي وترى على وجه الارض شعل مضيئة غير محرقة لم كانا
يعتد به للطفها ويكون حالها حال شعلة القطن المنفوش بل كحال النار التي يشتعل في بخار شراب يجعل
فيه الملح والنوشادر واذا وضعت قنينة في جمر فجمر فقرب من بخاره سراج فاشتعل وبقي مشتعلا مدة
ببقاء البخار على ان المطر يكون ألطف وادق كيرا اذ لا يكون برق الا ومعه رعد لانه لا يكون الا من ريح
يضطرب في الغمام ثم يتخلص مشتعلة لكن البرق يرى والرعد يسمع ولا يرى فاذا كان حدوثهما معا راى
البرق في الآن وتأخر سماع الرعد لان مدى البصر ابعد من مدى السمع فان البرق يحس في الآن بلا زمان
والرعد الذي يحدث مع البرق يحس بعد زمان لان الابصار لا يحتاج فيه الا الى موازاة واشفاف وهذا لا يتعلق
وجوده بزمان واما السمع فيحتاج فيه الى تموج من الهواء او ما يقوم مقامه ينتقل به الصوت الى السمع وكل حركة
في زمان ولهذا ما يرى وقع الفاس وهو اذا كان ذو يستعمل في موضع بعيد قبل ان يحس بالصوت بزمان
محسوس العدد واما اذا قرب فلا يمكن ان تفرق بين ذلك الزمان القصير وبين الآن فسبب الرعد والبرق
في اكثر الامر هو الحركة الريحية التي تحدث صوتا وتشتعل اشتعالا وربما كان البرق سبب الرعد فان الريح
المشتعلة تطفأ في السحاب فيسمع لطفئه صوت بعد بزمان المعنى المذكور والسبب في حدوث ذلك
الصوت ان السبب الاول انه يحدث من مقاومة ما بين النار والرطوبة حركة عنيفة سريعة هي سبب الصوت
كما انا اذا اطفأنا النار فيما بين ايدينا احدث صوت دفعة لحدوث حركة هوائية عنيفة دفعة يقرع ذلك
المحرك سائر الهواء بحركته السريعة الصاعقة او المايلة قرعا شديدا يحدث منه الصوت والغالب ان مع
كل برق رعدا وان لم يسمع فانه لن ينفذ في الغيم نار متحركة الا وهناك نشيش وغليان او خفق الريحية ولا يبعد
ان لا يكون مع الرعد برق فليس كلما عصفت ريح يقع اشتعلت والذي يقال من حدوث رعود بسبب انصكاك
الغيوم فبعيد الا ان تكون لها من الحركات ما يصير في احكام الرياح والرعود تختلف اصواتها بحسب الرياح
الحادثة والسحب المنخرقة وبحسب وضاع بعضها عند بعض وبحسب ابعادها من خفق وصفق ومن طفق وجود
والشمال البرد وحقنه لم يحدث في السحاب رعدا وبرقا كثيرا وقد قيل في الرعد والبرق اقاويل ليست بصحيحة
كمن قال ان البرق شعاع الشمس يحتبس في السحاب وانه قطعة من نار الاثير يحتبس فيه وكمن قال انه عكس شعاع
وانت فلا يستحل بعد ما حققته من الاصول ان لا يحقق ولا يحقق بطلان هذه الاقوال ولو كان البرق شعاعا
استتاره في غمام لكانت السحب الناشئة ليلا لا يبرق واما الجزء من الاثير فلا داعي له الى اسفل في جانبه وطباعه
طاف وحركته مدير واما الصاعقة فانها ريح سحابية مشتعلة ليست بلطيفة لطف البرق الذي لا جله لا يبقى
شعاع البرق زمانا يعتد به بل يتحلل ويطفأ بل هي ريح سحابية مشتعلة ينتهي الى الارض لاضوجها ومن ثم مها
المشتعل لاستحصافه واجتماع ثقله الارضي ولاضطراره الى ذلك الماخذ والجهة على ما بيناه بوقوعها مع ذلك
مختلف فربما كانت ريحا سحابية سادجة فيكون منها صاعقة لطيفة وربما كانت لا تخرق تقطر وربما كانت سائفة
للون وربما كانت مؤثرة فيما يقوم في وجهها لكنها تنفذ في الاجسام المتخلخلة ولا تخرقها ولا يبقى فيها اثر وربما
كانت اغلظ من ذلك فتنفذ في المتخلخل نفوذا يبقى معه فيه اثر سواد ويذيب ما يصادفه من الاجسام المتكاثفة
ولذلك ما تذيب الضباب المضببة على الترسة ونحوها المتخذة من الفضة والنحاس ولا يحرق الترسة بل ربما
سودتها وكذلك فقد يذيب الذهب في الصرة ولا يحرق الصرة الا ما يحرقه من الذوب وربما كان سرا من ذلك
وربما كانت ذريعة سحابية مشتعلة ويكون من مادة كثيفة فيكون شر الصواعق وبالجملة فالصواعق رياح
سحابية مشتعلة وربما طفيت هذه الصواعق فتستحيل اجساما ارضية بحسب المزاج الذي يكون فيها وكل
ما انفصمنا لك من خبرها واذا ارادت صاعقة ان تصعق تقدمتها في اكثر الامر ريح واما الآثار المحسوسة
في اعلى الجو فانها تتكون من الدخان ان البخار لا يتصعد الى ما هنالك لثقل حركته ولانه يبرد فيعاد دون ذلك
واما الدليل على انها تتكون من دخان فلان الهواء والبخار الرطب لا يشتعل البتة والاجسام اليابسة الثقيلة
لا تتصل هنالك حتى تشتعل الا ما كان منها لطيفا دخانيا ومن ذلك شهب الرجم ومادتها ايضا البخار الدخاني

اللطيف السريع التحلل وذلك ان هذا الدخان اذا وصل الى الجو المحرق اشتعل ويرى فيه الاشتعال كانه ينقذف
ويكون كما يشتعل يتحلل فيرى كانه كوكب ينقذف وقد يتفق ان يبقى اشتعاله طويلا لاتصاله بشيء من الزمان
وقد يكون له شعر وهذا اذا كانت المادة اكثف وقد يتفق وجود هذا العرض بسبب البرد اذا حصل البخار الدخاني
وعرض ان يسخن لشروع استيلاء البرد عليه كما تدى فاشتعل وكان سبب اشتعاله انضغاطه من البرد
من ذلك الى اسفل لثقله الكائن عن البرد فيشتعل من الحركة وكثيرا ما يسقط الرجم ويرى له دخان ويجب ان نتكلم
هنا في علة طفو النار حتى نتوصل به الى معرفة شيء مما نريد ان نقوله من بعد ۞ فنقول ان المفهوم عند
الجمهور من قولنا طفيت النار هو ان زال الضوء والاشراق الموجود في الجرم المسمى عندهم نارا حتى يبقى مثلا
دخانا او هواء او شيئا اخر ان امكن ومعنى انها لم تنطفئ ليس هو ان يثبت نارا واحدة بعينها تبقى متعلقة
في موضع واحد على حسب ظن من يظن ان النار تتغذى فتبقى هي واحدة بحفظها مادة الدخان المستعد
للاشتعال بل معنى انها لا تنطفئ ههنا انها لا تزال تختلف متصرمة متجددا فان كل نار عينتها مما يعرف
عند الجمهور نارا فانها تبطل ويتجدد اخرى على الاتصال فيكون في الحقيقة طفو وتجدد ما لكنهم
ما داموا يرون التجدد ثابتا يقولون ان النار لم تنطفئ والسبب في ان النار تثبت بالتجدد ان كل ما حصل منها
امعن الى فوق بطبعه فيلحقه من البرد ما يطفيه لضعفه اذا بعد عن مبدأه وامعن في حيز الغربة ولما كانت
الضوء كما علمت ليس شيئا يلزم ذات النار الصرفة بل يعرض للنار اذا كانت متعلقة بمادة دخانية ويكون تحلل
الضوء تلك المادة الدخانية وقد بينت هذا فيما سلف كان طفو النار اما بسبب في نفس القوة الفاعلة
للاشتعال والاشراق واما السبب في القوة القابلة اعني جوهر الدخان فمن المعلوم ان القوة الطبيعية
الفاعلة ما دامت ملاقية للمادة القابلة فمن المستحيل ان يبطل فعلها الا بطل لانها اذا بطل هذا الاشراق
فالسبب فيه لا محالة اما من جهة الفاعل بان يكون تلك النار قد استحالت ببرد غشيها او رطوبة هواء او بخار
آخر وهذا هو الطفو الذي يكون في حيز الهواء والماء بسبب البرد والرطوبة واما بسبب المادة فانها اذا
استحالت استحالة تامة الى النارية حتى لم يبق فيها من طبيعة الارضية شيء بطلت الدخانية فلم يكن
للنار شيء يتعلق به ويشرق فيه بل صار الشيء كله نارا شافة والشاف ليس يضيء بضوء نفسه واذا كان
كذلك غابت النار عن الحس وقيل انها طفيت فهذه الشهب والكواكب ذوات الاذناب وغير ذلك يستحيل
ان تطفأ وهي في العلو بالسبب الاول لان البرد والرطوبة لا سلطان لهما هناك بل انما تطفأ بالسبب الثاني
وهو ان مادتها تستحيل بالكمال نارا فتشف فلا ترى ضوءا ويجوز ان يقال للشعلة المرتقية الى هناك
ما دامت لم تطفأ انها واحدة بالعدد ثابتة في الشعلة بعينها الى ان يستحيل لا كالموجودة ههنا فان
التي هناك لا تحتاج الى ان تتحرك الى موضع آخر ويخلفه غيره فان موضعه الطبيعي هو ذاك ولا البرد ايضا
يفسدها اذ لا برد هناك ويجوز ان يكون ايضا ثباتها الا يطفأ هناك على سبيل التجدد اذا كانت المادة
ذات مدد وكانت غير حاصلة مع الاشتعال في حقيقة الموضع الطبيعي بل في اقرب تخومه فيكون على
الاتصال الجزء يشتعل ويشف بالاستحالة التامة ويلحق مكانه جزء آخر يشتعل ويشف فيكون الصورة
محفوظة فان كانت المادة لطيفة وخفيفة حتى حصل لها باللطافة ان كانت سريعة الاستحالة الى
النارية وبالخفة ان تمكنت من الحصول في الحيز الذي فيه النار قريبة جدا اضمحل اشتعالها دفعة و
خلصت نارا وشفت فان كانت المادة كثيفة وذات مدد وثقيلة فانها تبطئ استحالتها نارا خالصة
ولا يكون لها برد يطفئ ولا ايضا تصعد صعودا سريعا ممعنا في حيز النار الى ان تبلغ المكان الشديد
قوة النارية فيعرض لذلك ان يبقى التهابها واشتعالها مدة طويلة اما على صورة ذؤابة او ذنب واكثره
شمالي وقد يكون جنوبيا واما على صورة كوكب من الكواكب كالذي ظهر في سنة سبع وتسعين وثلثمائة للهجرة
فبقي قريبا من ثلاثة اشهر يلطف ويلطف حتى اضمحل وكان في ابتدائه الى السواد والخضرة ثم جعل كل وقت
يرى بالشرر ويزداد بياضا ويلطف حتى اضمحل وقد يكون على صورة لحية او على صورة حيوان له قرون
وعلى سائر الصور وانما يكون ذلك اذا كانت هناك مادة كثيفة واقفة يلطف اجزاؤها يسيرا يسيرا
ويتحلل عنه متصعدة كذوائب شعرية او قرنية ومنها المسماة اعنزا كان تشرين بشعر وكل ما يثبت منها
مدة لا ينطفئ لزمه ان يتبع حركة الهواء الدائر لحركة الفلك فيلزم ان كان له شروق وغروب وقيل تكون
امثال هذه الاثار لانه يقل ان يكون مادة دخانية تاتي لها ان تبلغ ذلك الموضع ولا يتبدد في الطريق

وان يكون كانها الكائنة التي يبقى لها مشتعلة فلن تصعد لها الا قرع شديد وقد يعرض ان يكون دخان تصعد
الى الجو اكثف واغلظ وارطب من ذلك فلا يشتعل بل يتحجر فيرى منها في الجو علامات حمر هائلة وربما كانت عكوسا
من اشراق الشمس كما يرى في الصبح وعلى الغيوم الشرقية والغربية اصيلا وربما تحجرت وتراكمت ويثبت
وحيا انها هوات في الجو من انها ربما دنيا فاختلطة في السماء تختلف بحسب اختلاف تحجرها وعرضها فان غلظ
وقل تحجره سمي وهاجا وما ازداد تحجره وان لم يزد عرضه سمي عموكا ووهدا والاصل اشد تخيلا لذلك لان
من شأن الاسود ان يحكي البعد والمنفذ المظلم واذا اجتمع لونان اسود وابيض في سطح واحد تخيل الابيض
انه اقرب والاسود انه ابعد لان الابيض اشبه بالظاهر والظاهر اشبه بالقريب والاسود بالضد وطبيعة
الف للسود والبياض وهذه الاثار كلها تدل بكثرتها على الرياح وقلة الامطار وعلى فساد الجو وبسببه و
استحراره وعلى الامراض الحادة اليابسة القاتلة فصل في الحوادث الكبار التي تحدث
في العالم ومما يتعلق بنا ان نتكلم فيه في هذه المواضع امر الطوفانات فنقول ان
الطوفان هو غلبة من احد العناصر الاربعة على الربع المعمور كله او بعضه او احد العناصر غالبا بهذه
الصفة على حسب ما يرى اهل اللغة استعماله عليه والاعرف عند الجمهور من امر الطوفانات هو ما كان
من الماء وكان هذا الاسم انما وضع لهذا المعنى فنقول ان السبب في وقوع الطوفانات اجتماعات من الكواكب
على هيئة من الهيئات توجب تغليب احد العناصر في المعمورة وقد تعاونها اسباب ارضية واستعدادات
عنصرية فالمائية منها قد تقع من انتقال الانهار على صقع كبير دفعة لاسباب عظيمة ربعية توجب ذلك
او اسباب توجب شيئا من المد ومن امطار دائمة ولاستحالة مفرطة تقع للهواء الى المائية والنارية يعرض
من اشتعالات للرياح العاصفة وهذه اشد انتشارا والارضية يعرض لسيلان مفرط يقع من الرمال
على بلاد عامرة او لكيفية تشتد ارضية بارده مجرح بما اخذ شاعنه والهوائية تحدث من حركات ريحية
شديدة جدا مفسدة وما يقع في وجود هذه وحدوثها من الاخبار المتواترة في حديث طوفان الماء و
ما يقنع في اثبات ذلك ان الاشياء القابلة للزيادة والنقصان في القلة والكثرة وان كان اكثر الوجود فيها
الوجود المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط وما يقرب منه فان طرفيهما لا يخرجان من حد الامكان وكما
يتفق كثيرا ان تأتي السنون على بقاع عظيمة من المعمورة فلا يكون فيها مطر البتة وذلك في جانب النقصان
فكذلك قد يمكن ان يفرط المطر دفعة واحدة ويستحيل الهواء الى الطبيعة المائية دفعة اذ كان ما بين هذه
الامثال مختلفا بالزيادة والنقصان وكذلك في سائر الطوفانات وان كان ما يحدث من انتقال البحار
لجهة من الفلك صحيحا فيجب ان ينتقل بانتقاله حتى يغمر وقتا ما هذه النواحي التي لا يجوز ان يبعد لها العادة
وهو ان يحصل الموضع المقابل للبحر الاعظم بانتقاله من الفلك كالاوج او حضيض او شيء آخر غيره في قرب
معدل النهار فتسيح المياه على المكان الذي يجب ان يكون فيه المعمورة وينكشف قطبا وقطبان وينتقل
اليها البر المقابل للبحر وهذا الذي مانع من العادة فيكون الارض مقسومة الى بر وبحر ليس لاحدهما يحتمل العمارة
بالحيوانات المتنفسة من الهواء وكذلك ان كان انتقال الميل وما يحدث من تغيره وزواله شيئا يثبت له حقيقة
وحتى يتفق ان يكون لفلك البروج انطباق او شبه انطباق مع دائرة معدل النهار فان جميع ذلك مما يوجب
فساد احوال العادة وان لم يكن ذلك ايضا بممكن فان ما قلناه من الافراطات وما يحكى من امكان انتقال
البحار من ناحية قطب الى قطب غير خارجة عن الامكان ونحن نعلم بالقوى ان ما حدث في ناحية الشمال كان مغمورا
بالماء حتى تولدت الجبال الى الآن فان البحار جنوبية فالبحار منتقلة وليس يجب ان يكون انتقالها محدودا بل
يجوز فيه وجوه كثيرة بعضها يؤذن بانقطاع العادة ويشبه ان يكون في العالم قيامات تتوالى في سنين
لا ينضبط تواريخها وليس يستنكر ان تفسد الحيوانات والنباتات واجناس منها ثم يحدث بالتولد دون
التوالد وذلك لانه لا برهان البتة على امتناع وجود الاشياء وحدوثها بعد انقراضها على سبيل التولد
دون التوالد فكثير من الحيوانات يحدث بتولد وتوالد وكذلك النبات وقد يحدث حيات من الشعر وعقارب
من التبن والباذروج والفار يتولد من المدر والضفادع تتولد من المطر وجميع هذه الاشياء فلها ايضا
توالد اذا انقطع هذا التولد فلم يشاهد في سنين كثيرة وجب ان لا يكون له وجود في الندرة عند تشكل نادر
يقع من الفلك لا ينكر ان يحدث هذا استعداد من العناصر لا يتفق الا في كل طرف من زمان طويل بل نقول ان كلما
يتولد من العناصر بمزاج ما يؤدي الى وجود نوع لو وقع ذلك المزاج بسبب اجتماع العناصر على مقادير معلومة

الباذروج نوع البقول قاموس

ولا يكون

فادامت العناصر موجودة وانقسامها الى تلك المقادير واجتماعها ممكنا فالمزاج الحادث منها ممكن فان كان الامتزاج الاول غير كاف بل انما يكون بامتزاج ثان وثالث فانه كما ان الحيوان يتولد عن امتزاج الاخلاط بعد امتزاج العناصر فليس بمستنكر ان يحدث الاجتماع الثاني والامتزاج الثاني بعد حدوث الامتزاج الاول من غير بذر ومني فان تظن ان ذلك ممتنع الا في مكان محدود وقوة محدودة كالرحم والنطفة فان الكلام بعينه المنازعة قائم في المزاج الذي يقع للرحم حتى يتكون فيه ما يتكون والذي يقع للنطفة حتى يتكون منه ما يتكون فان الكلام في ذلك كالكلام في الاصل فان جميع هذه انما يتكون من امتزاج ينتهي الى العناصر فان ابتداء الامتزاج من العناصر لم يستحل والرحم مثلا ليس يفعل شيئا الا حفظا وجمعا وتادية واما الاصل فهو الامتزاج والامتزاج عن الاجتماع وهذا الاجتماع كما يمكن ان يقع عن قوى جامعة في الرحم وغيره فلا يبعد ان يقع باسباب اخرى وبالاتفاق فانه ليس جزء من الارض يستحيل ان يوافي جزءا من الماء ويلتقي به على وزن معلوم وليس ممتنع ان يقع ذلك الوزن ولا معاوق فلا يحتاج الى ضوان واما القوى الفعالة فيهما واهب القوى اذا حصل المستعد فيفعل بعد المزاج الاول ما يجب في تكميل النوع من الامزجة الثانية والثالثة وبعدها التدبير العالي وعدنا كافيا ثم ان كانت مثلا رحم كان ذلك اسلس وارفق وان لم يكن فليس مستحيلا كما في العقل ان يقع ذلك من حركات واسباب اخرى فان كان الرحم يفيد شيئا غير المزاج الذي يستعد به للصور فيكون اذن الرحم علة معطية للصور وليس هذا هو مذهب اهل الحق من المشائين بل الصور والقوى الجوهرية انما يستفاد كلها من هذه المبادي التي هي موجودة دائما لا تتغير اذا وقع الاستعداد والاستعداد هو المزاج فاذا كان جائزا ان يجتمع الاركان على نسبة من اجزائها توجب اي مزاج كان وتركيبه تركيبا ثانيا على اي نسبة كانت وكانت الاستعدادات تحصل من ذلك وكان لا يجب ان يعارض ذلك دائما ما هو مفسد مضاد وكان الفيض الواهب للصور من عند المبادي الدائمة فبالحري ان يجوز ان يكون اي مركب شئت من العناصر لا على سبيل التوالد ولولا هذا لكان يجوز ان يقع للانواع انقطاع وذلك لانه ليس بواجب ان يكون عن كل انسان انسان ضرورة ولا عن واحد من الناس وكذلك عن كل شجرة بل ذلك اكثري جائز ولا يستحيل ان يعرض وقتا ما يتفق فيه ان يعصمهم كائنات من قبل ان يكون عن كل واحد منها فاذا لا يوجد ولا واحد منها واجبا بالضرورة ان يكون عنه آخر لان الجماع الذي هو مبدأ التوالد ارادي لا ضروري ووقوع البزور في البلاد طبيعي من جملة الاكثري لا من جملة الضروري ارادي ولا اتفاقي من هذين يجب ضرورة وما لا يجب ضرورة فيجوز ان يقع في النادر بخلاف ذلك فلو لم يكن حركات وقت غايتها من الافلاك توجب ان يكون اشخاص من هذه الانواع مبتدأة حتى لا يكون لشيء من الانواع انقطاع بحيث لا يعود لكان يجوز ان يقع انقطاع لا عود له ولكان هذا الجائز قد وقع فيما لا نهاية له من قدرة الله تعالى وانا اذا تاملنا الصناعات وجدتها مخترعة عن روية النفس ومن الهام الله تعالى وانه لا يكون مبدؤها الا روية تخص او الهام تخص فان الكلي متوهم لا وجود له وما مبدؤه جزئي حادث فهو حادث بعد ما لم يكن اصلا فكل صناعة حادثة وتدل على حدوثها تزيدها كل وقت وتدل لحدوثها على ان الناس منشؤون بعد انقراض لان كثيرا منها بحيث لا يصح قوام شخص الانسان الذي لا يختص بخاصية الهام ومعونة الهية مخالفة للوجود لنا دونها فيجب ان يكون الانسان الذي انشاها مستغنيا عنها بخاصية يكون لناس ليسوا امثالنا وليس يجوز ان يقال ان تلك الخاصية لم تزل موجودة للناس الاولين ثم انقرضت بل انما توجد تلك الخاصية لناس باعيانهم فيكون اول انسان او اول ناس في هذا الانفصال المتادي الينا قد خص بها واذا كان كذلك وجب ان يكون قد حدث لا بالولادة وهذه الخاصية اما استغناء لسبب في الجبلة كالبهائم ثم يتبعه انبعاث ارادة لانشاء الصناعة بسبب غير ذلك المستغني ولشوق الاستغناء للمستغني والهام سماوي يوصل عن قريب الى مفروع عنه يكون ذخيرة الى وقت طلبا للآخر بالروية والفكر.

## الفن السادس من طبيعيات الشفاء وهو كلام في النفس

قد استوفينا في الفن الاول الكلام على الامور العامية في الطبيعيات ثم تلوناه بالفن الثاني في معرفة السماء والعالم والاجرام والصور والحركات الاولى في عالم الطبيعة وحققنا احوال الاجسام التي لا تفسد والتي تفسد ثم تلوناه بالكلام على الكون والفساد واسطقساته ثم تلوناه بالكلام على افعال الكيفيات الاولى وانفعالاتها والامزجة المتولدة منها وبقي لنا ان نتكلم على الامور



الكائنة وكانت الجمادات وما لا حس له ولا حركة ارادية اقدمها واقربها تكونا من العناصر فتكلمنا فيها في الفن الخامس وبقي لنا من العلم الطبيعي النظر في امور النبات والحيوانات ولما كانت النباتات والحيوانات متجوهرة الذوات من صورة هي النفس ومادة هي الجسم والاعضاء وكان اولى ما يكون علما بالشيء هو ما يكون من جهة صورته رأينا ان نتكلم اولا في النفس ولم نر ان نبتر علم النفس فنتكلم اولا في النفس النباتية والنبات ثم في النفس الحيوانية والحيوان ثم في النفس الانسانية والانسان وانما لم نفعل ذلك لان هذا التبتير مما يعوق عن ضبط علم النفس المناسب بعضه لبعض والثاني ان النبات يشارك الحيوان في النفس التي لها فعل النمو والتغذية والتوليد ويجب لا محالة ان ينفصل عنه بقوى نفسانية تخص جنسه ثم تخص انواعه والذي يمكننا ان نتكلم عليه من امر نفس النبات هو ما يشارك فيه الحيوان ولسنا نشعر كثير شعور بالفصول المنوعة لهذا المعنى الجنسي في النبات واذا كان الامر كذلك لم يكن نسبة هذا القسم من النظر الى انه كلام في النبات اولى منه الى انه كلام في الحيوان اذ كانت نسبة الحيوانات الى هذه النفس نسبة النبات وكذلك ايضا حال النفس الحيوانية بالقياس الى الانسان والحيوانات الاخر واذ كنا انما نريد ان نتكلم في النفس النباتية والحيوانية من حيث هي مشتركة وكان لا علم بالمخصص الا بعد العلم بالمشترك وكنا قليلي الاشتغال بالفصول الذاتية لنفس نفس ونبات نبات وحيوان حيوان لتعذر ذلك علينا فكان الاولى ان نتكلم في النفس في كتاب واحد ثم ان امكننا ان نتكلم في النبات والحيوان كلاما يخصهما فعلنا واكثر ما يمكننا من ذلك يكون متعلقا بابدانها وبخواص من افعالها البدنية فلان نقدم تعرف امر النفس ونؤخر تعرف امر البدن اهدى سبيلا في التعليم من ان نقدم تعرف امر البدن ونؤخر تعرف امر النفس فان معونة معرفة امر النفس في معرفة الاحوال البدنية اكثر من معونة معرفة امر البدن في معرفة الاحوال النفسانية على ان كل واحد منهما معين على الآخر وليس احد الطريقين بضروري التقديم الا انا آثرنا ان نقدم الكلام في النفس لما ابليناه من العذر فمن شاء ان يغير هذا الترتيب فعل بلا مناقشة لنا معه فهذا هو السادس ثم نتلو في الفن السابع بالنظر في احوال النبات وفي الفن الثامن بالنظر في احوال الحيوانات وهناك نختم العلم الطبيعي ونتلو بالعلوم الرياضية في فنون اربعة ثم نتلو ذلك كله بالعلم الالهي ونردفه شيئا من علم الاخلاق ونختم كتابنا هذا به.

## الفن السادس من الطبيعيات ينقسم الى خمس مقالات

### المقالة الاولى في علم النفس

### فصل في اثبات النفس وتحديدها من حيث هي نفس

نقول انا اول ما يجب ان نتكلم فيه اثبات وجود الشيء الذي يسمى نفسا ثم نتكلم فيما يتبع ذلك فنقول انا قد نشاهد اجساما تحس وتتحرك بالارادة بل نشاهد اجساما تغتذي وتنمو وتولد المثل وليس ذلك لها لجسميتها فبقي ان يكون في ذواتها مبادئ لذلك غير جسميتها والشيء الذي يصدر عنه هذه الافعال وبالجملة كل ما يكون مبدأ لصدور افاعيل ليست على وتيرة واحدة عادمة للارادة فانا نسميه نفسا وهذه اللفظة اسم لهذا الشيء لا من حيث جوهره ولكن من جهة اضافة ما له اي من جهة ما هو مبدأ لهذه الافاعيل ونحن نطلب جوهره والمقولة التي يقع فيها من بعد ولكنا الآن انما اثبتنا وجود شيء هو مبدأ لما ذكرنا واثبتنا وجود شيء من جهة ما له عرض ما ونحتاج ان نتوصل من هذا العارض الذي له الى ان نحقق ذاته لنعرف ماهيته كانا قد عرفنا ان لشيء محركا ما ولسنا نعلم من ذلك ان ذات هذا المحرك ما هو فنقول اذا كانت الاشياء التي نرى ان النفس موجودة لها اجساما وانما يتمم وجودها من حيث هي نبات وحيوان بوجود هذا الشيء لها فهذا الشيء جزء من قوامها واجزاء القوام كما علمت في مواضع على قسمين جزء يكون به الشيء هو ما هو بالفعل وجزء يكون به الشيء هو ما هو بالقوة اذ هو بمنزلة الموضوع فان كانت النفس من القسم الثاني ولا شك ان البدن من ذلك القسم فالحيوان والنبات لا يتم حيوانا ولا نباتا بالبدن ولا بالنفس فيحتاج الى كمال آخر هو المبدأ بالفعل لما قلنا فذلك هو النفس وهو الذي كلامنا فيه بل ينبغي ان يكون النفس هو ما به يكون النبات والحيوان بالفعل نباتا وحيوانا فان كان جسما ايضا فالجسم صورته ما قلناه وان كان جسما لصورة ما فلا يكون من حيث هو جسم ذلك المبدأ بل يكون كونه مبدأ من جهة تلك الصورة ويكون صدور تلك الاحوال عن تلك الصورة بذاتها وان كان بتوسط هذا الجسم فيكون المبدأ الاول تلك الصورة ويكون اول فعله بوساطة هذا الجسم ويكون هذا الجسم جزءا من جسم الحيوان لكنه اول جزء يتعلق به المبدأ وليس هو بما هو جسم الا من جملة الموضوع فبين اذن ان النفس ليس بجسم بل هو جزء الحيوان والنبات هو صورة او كالصورة او كالكمال فنقول

الآن ان النفس يصح ان يقال لها بالقياس الى ما يصدر عنها من الافعال قوة وكذلك يجوز ان يقال لها بالقياس
الى ما يقبله من الصور المحسوسة والمعقولة على معنى آخر قوة ويصح ان يقال لها ايضا بالقياس الى المادة التي
تحلها فيجتمع منهما جوهر نباتي او حيواني صورة ويصح ان يقال لها بالقياس الى استكمال الجنس بها نوعا
محصلا في الانواع العالية او السافلة كمال لان طبيعة الجنس تكون ناقصة غير محدودة ما لم تحصلها
طبيعة الفصل البسيط او الغير البسيط منضافا اليها فاذا انضاف كمل النوع فالفصل كمال النوع بما هو
نوع وليس لكل نوع فصل بسيط قد علمت هذا بل انما هو للانواع المركبة الذوات من مادة وصورة والصورة
فيها هو الفصل البسيط لما هو كمال له ثم كل صورة كمال وليس كل كمال صورة فان الملك كمال المدينة والربان
كمال السفينة وليسا بصورتين للمدينة والسفينة فما كان من الكمال مفارق الذات لم يكن بالحقيقة صورة
للمادة وفي المادة فان الصورة التي هي في المادة هي الصورة المنطبعة فيها القائمة بها اللهم الا ان
يصطلح فيقال لكمال النوع صورة النوع وبالحقيقة فانه قد استقر الاصطلاح على ان يكون الشيء بالقياس
الى المادة صورة وبالقياس الى الجملة غاية وكمالا وبالقياس الى التحريك مبدأ فاعليا وقوة محركة واذا كان
الامر كذلك فالصورة تقتضي نسبة الى شيء بعيد من ذات الجوهر الحاصل منها والى شيء به يكون الجوهر الحاصل
هو ما هو بالقوة والى شيء لا ينسب الافاعيل اليه وذلك الشيء هو المادة لانها صورة باعتبار وجودها
للمادة والكمال يقتضي نسبة الى الشيء التام الذي عنه تصدر الافاعيل لانه كمال بحسب اعتباره للنوع
فتبين من هذا انا اذا قلنا في تعريف النفس انه كمال كان ذلك ادل على معناها وكان ايضا يتضمن جميع انواع النفس
من جميع وجوهها ولا تشذ النفس المفارقة للمادة عنه وايضا اذا قلنا ان النفس كمال فهو اولى من ان نقول
قوة وذلك لان الامور الصادرة عن النفس منها ما هي من باب الحركة ومنها ما هي من باب الاحساس
والادراك والادراك بالحري ان يكون لها لا بما لها قوة هي مبدأ فعل بل مبدأ قبول والتحريك بالحري ان يكون
لها لا بما لها قوة هي مبدأ قبول بل مبدأ فعل وليس ان ينسب اليها احد الامرين بانها قوة عليه اولى من الآخر
فان قيل لها قوة وعني به الامران جميعا كان ذلك باشتراك الاسم وان قيل قوة واقتصر على احد الوجهين
عرض من ذلك ما قلنا وشيء آخر وهو انه لا يتضمن الدلالة على ذات النفس من حيث هي نفس مطلقا بل من
جهة دون جهة وقد بينا في الكتب المنطقية ان ذلك غير جيد ولا صواب ثم اذا قلنا كمال اشتمل على
المعنيين فان النفس من جهة القوة التي يستكمل بها ادراك الحيوان كمال ومن جهة القوة التي تصدر عنها
افاعيل الحيوان ايضا كمال والنفس المفارقة كمال والنفس التي لا تفارق كمال لكنا اذا قلنا كمال لم نعلم
من ذلك بعد انها جوهر او ليست بجوهر فان معنى الكمال هو الشيء الذي بوجوده يصير الحيوان بالفعل
حيوانا والنبات بالفعل نباتا وهذا لا يفهم عنه بعد انه جوهر او ليس بجوهر لكنا نقول انه لا شك لنا في
ان هذا الشيء ليس جوهرا بالمعنى الذي يكون به الموضوع جوهرا ولا ايضا بالمعنى الذي يكون به المركب جوهرا
فاما جوهر بمعنى الصورة فلينظر فيه فان قال قائل اني اقول للنفس جوهر واعني به الصورة ولست اعني به
معنى اعم من الصورة بل معنى انه جوهر معنى انه صورة وهذا مما قال الحق منهم فلا يكون معه موضع بحث
واختلاف البتة فيكون معنى قوله ان النفس جوهر انها صورة بل يكون قوله الصورة جوهر كقوله الصورة
صورة او هيئة او الانسان انسان او بشر ويكون هذيانا من الكلام فان عنى بالصورة ما ليس في
موضوع البتة اي لا يوجد بوجه من الوجوه قائما في الشيء الذي سميناه ذلك موضوعا البتة فلا يكون كل كمال
جوهرا فان كثيرا من الكمالات هو في موضوع لا محالة وان كان ذلك الكثير بالقياس الى المركب ومن حيث كونه
فيه ليس في موضوع فان كونه جزءا منه لا يمنعه ان يكون في موضوع وكونه فيه ليس في المركب كالبياض
في الابيض لا كالشيء في الموضوع لا يجعله جوهرا كما ظن بعضهم لانه لم يكن الجوهر ما لا يكون بالقياس
الى شيء على انه في موضوع حتى يكون الشيء من جهة ما ليس في هذا الشيء على انه في موضوع جوهرا بل انما
يكون جوهرا اذا لم يكن ولا في شيء من الاشياء على انه في موضوع وهذا المعنى لا يدفع كونه في شيء لا موضوع
في موضوع فان ذلك ليس له بالقياس الى كل شيء حتى اذا قيس الى شيء يكون فيه لا كما يوجد الشيء في
موضوع صار جوهرا وان كان بالقياس الى شيء آخر بحيث يكون في موضوع عرضا بل هو اعتبار له في ذاته
فان الشيء اذا تأملت ذاته ونظرت اليها فلم يوجد لها موضوع البتة كانت في نفسها جوهرا وان وجد
في الغني لا في موضوع بعد ان يوجد في شيء واحد على نحو وجود الشيء في الموضوع فهي في نفسها



عرض وليس ان لم يكن عرضا في شيء فهو جوهر فيه فيجوز ان يكون الشيء لا جوهرا في الشيء ولا عرضا في الشيء
كما ان الشيء يجوز ان لا يكون واحدا في شيء ولا كثيرا لكنه في نفسه واحد او كثير وليس الجوهري والجوهر
واحدا ولا العرض بمعنى العرضي الذي في ايساغوجي هو العرض الذي هو في قاطيغورياس وقد بينا هذه
الاشياء للذي في صناعة المنطق فبين ان النفس لا تزيل عرضيتها كونها في المركب كجزء بل يجب ان يكون في
نفسها لا في موضوع البتة وقد علمت ما الموضوع فان كان كل نفس موجودة لا في موضوع فكل نفس جوهر
وان كانت نفس ما قائمة بذاتها والبواقي كل واحد منها في هيولى وليست في موضوع فكل نفس جوهر وان كانت
نفس ما قائمة في موضوع وهي مع ذلك جزء من المركب فهي عرض وجميع هذا كمال فلم يتبين لنا بعد ان النفس
جوهر او ليس بجوهر من وضعنا انها كمال وغلط من ظن ان هذا يكفيه في ان يجعله جوهرا كالصورة فنقول
انا اذا عرفنا ان النفس كمال باي بيان وتفصيل فصلنا الكمال لم نكن بعد عرفنا النفس وماهيته بل عرفناه
من حيث هو نفس واسم النفس ليس يقع عليها من حيث جوهرها بل من حيث هي مدبرة للابدان ومقيسة
اليها فلذلك يؤخذ البدن في حدها كما يؤخذ مثلا البناء في حد الباني وان كان لا يؤخذ في حده من حيث
هو انسان ولذلك صار النظر في النفس من العلم الطبيعي لان النظر في النفس من حيث هي نفس نظر فيها من
حيث لها علاقة بالمادة والحركة بل يجب ان نفرد لتعرفنا ذات النفس بحثا آخر ولو كنا عرفنا بهذا ذات النفس
لما اشكل علينا وقوعها في اي مقولة يقع بها فان من عرف وفهم ذات الشيء فعرض على نفسه طبيعة امر
ذاتي له لم يشكل عليه وجوده له كما اوضحناه في المنطق لكن الكمال على وجهين كمال اول وكمال ثان فالكمال
الاول هو الذي يصير به النوع نوعا بالفعل كالشكل للسيف والكمال الثاني هو امر من الامور التي تتبع
نوع الشيء من افعاله وانفعاله لانه كالقطع للسيف وكالتمييز والروية والحركة والاحساس للانسان
فان هذه كمالات لا محالة للنوع لكن ليست اولية فانه ليس يحتاج النوع في ان يصير هو ما هو بالفعل الى
حصول هذه الاشياء له بالفعل بل اذا حصل له مبدأ هذه الاشياء بالفعل حتى صار له هذه الاشياء
بعد بالقوة بعدما لم يكن بالقوة الا بقوة بعيدة يحتاج الى ان يحصل قبلها شيء حتى يصير بالحقيقة بالقوة
صار حينئذ الحيوان حيوانا بالفعل فالنفس كمال اول ولان الكمال كمال لشيء فالنفس كمال لشيء وهذا
الشيء هو الجسم ويجب ان يؤخذ الجسم بالمعنى الجنسي لا المادي كما علمت في صناعة البرهان وليس هذا الجسم
الذي النفس كمال له كل جسم فانها ليست كمال الجسم الصناعي كالسرير والكرسي وغيره بل كمال الجسم الطبيعي
ولا كل جسم طبيعي فليست النفس كمال النار ولا الارض بل هي في عالمنا هذا كمال لجسم طبيعي يصدر عنه كمالاته
الثانية بآلات يستعين بها في افعال الحياة التي اولها التغذي والنمو فالنفس التي نحددها هي كمال اول
لجسم طبيعي آلي له ان يفعل افعال الحياة لكنه قد يتشكك في هذا الموضع فيقول قائل
اذ يقولون ان هذا الحد لا يتناول النفس الفلكية فانها تفعل بلا آلات وان تركتم ذكر الآلات واقتصرتم
على ذكر الحياة لم يغنكم فان الحياة التي لها ليس هو التغذي والنمو ولا ايضا الحس [illegible]
[illegible]
لها اذا ادخلتم النبات في جملة ما له نفس [illegible]
[illegible]
[illegible] في جواب
واحد [illegible] الاجسام السماوية [illegible]
منه ومن عدة كرات [illegible] كل واحد من الكرات [illegible]
ثم الاجزاء ذوات حركة فيكون في كل الآلات وهذا القول لا يستمر في الكرات ومذهب من يرى حركات
كل كرة [illegible] في نفسها حيوانا مفردا [illegible] فيه
فهو لا يجب [illegible] ان اسم النفس اذا وقع على النفس الفلكية وعلى النفس النباتية فانما يقع بالاشتراك
وان هذا الحد انما هو للنفس الموجودة للمركبات وانه اذا احتيل حتى تشترك الحيوانات والفلك في معنى
اسم النفس خرج معنى النبات من تلك الجملة على ان هذه الجملة صعبة وذلك لان الحيوانات والفلك
لا يشتركان في معنى اسم الحياة ولا في معنى اسم النطق ايضا لان النطق الذي هنا يقع على وجود نفس لها
العقلان الهيولانيان وليس هناك [illegible] فان العقل هناك عقل بالفعل والعقل

بالفعل غير مقوم للنفس الحكائية بجزء حد الناطق وكذلك الحس ههنا يقع على القوة التي بها ندرك المحسوسات
على سبيل قبول اشكالها والانفعال منها وليس هذا ايضا مما يقع هناك على ما نرى ثم انا اجتهدنا فجعلنا النفس
كمالا اول لما هو متحرك بالارادة ومدرك من الاجسام حتى يدخل فيه الحيوانات والنفس الفلكية تخرج
النبات من تلك الجملة وهذا هو القول المحصل واما امر الحيوة والنفس فقد اشتبه في ذلك على ما نقوله انه
قد صح ان الاجسام يجب ان يكون فيها مبدأ للاحوال المعلومة المنسوبة الى الحيوة بالفعل فان سمى مسمى هذا
المبدأ حيوة لم يكن معه مناقشة واما المفهوم عند الجمهور من لفظة الحيوة المقولة على الحيوان فهو امران
احدهما كون النوع موجودا فيه مبدأ تصدر تلك الاحوال عنه او كون الجسم بحيث يصح صدور تلك الافعال
عنه فاما الاول فمعلوم انه ليس معنى النفس بوجه من الوجوه واما الثاني فيدل على معنى ايضا غير معنى النفس
وذلك لان كون الشيء بحيث يصح ان يصدر عنه شيء او يوصف بصفة يكون على وجهين احدهما ان يكون
في الوجود شيء غير ذلك الكون نفسه يصدر عنه ما يصدر مثل كون السفينة بحيث يصدر عنه منافع
السفينة وذلك مما يحتاج الى الربان حتى يكون بهذا الكون وليس الربان وهذا الكون شيئا واحدا بالموضوع والثاني
ان لا يكون شيء غير هذا الكون في الموضوع مثل كون الجسم بحيث يصدر عنه الاحراق عند من يجعل نفس هذا
الكون الحرارة حتى يكون وجود الحرارة في الجسم هو وجود هذا الكون وكذلك وجود النفس وجود هذا
الكون على ظاهر الامر الا ان ذلك في النفس لا يستقيم فليس المفهوم من هذا الكون ومن النفس شيئا واحدا
وكيف لا يكون كذلك والمفهوم من الكون الموصوف لا يمنع ان يسبقه بالذات كمال هو مبدأ ثم الجسم هذا
الكون والمفهوم من الكمال الاول الذي رسمناه يمنع ان يسبقه بالذات كمالا آخر لان الكمال الاول ليس له
مبدأ وكمال اول فليس اذن المفهوم من الحيوة والنفس واحدا اذا عنينا بالحيوة ما يفهمه الجمهور وان عنينا
بالحيوة ان يكون لفظة مرادفة للنفس في الدلالة على الكمال الاول لم يناقش ويكون الحيوة اسما لما كان وراء
آثاره من هذا الكمال الاول فقد عرفنا الان معنى الاسم الذي يقع على الشيء الذي يسمى نفسا باضافة فبالحرى
ان نشتغل بادراك ماهية هذا الشيء الذي صار بالاعتبار المقول نفسا ويجب ان نشير في هذا الموضع
الى اثبات وجود النفس التي لنا اثباتا على سبيل التنبيه والتذكير اشارة شديدة الموقع عند من له قوة على
ملاحظة الحق نفسه من غير احتياج الى تثقيفه وقرع عصاه وصرفه عن المغلطات فنقول يجب ان يتوهم
الواحد منا كانه خلق دفعة وخلق كاملا لكنه حجب بصره عن مشاهدة الخارجات وخلق يهوي في هواء او
خلاء هويا لا يصدمه فيه قوام الهواء صدما ما يحوج الى ان يحس وفرق بين اعضائه فلم تتلاق ولم تتماس
ثم يتامل انه هل يثبت وجود ذاته فلا يشك في اثباته لذاته موجودا ولا يثبت مع ذلك طرفا من اعضائه
ولا باطنا من احشائه ولا قلبا ولا دماغا ولا شيئا من الاشياء من خارج فان قيل ان المشعور به هو المزاج
فالجواب ان المزاج لا يدرك الا بالانفعال والمنفعل عنه غير المنفعل بل كان يثبت ذاته ولا يثبت له طولا
ولا عرضا ولا عمقا ولو انه امكنه في تلك الحالة ان يتخيل يدا او عضوا آخر لم يتخيله جزءا من ذاته ولا شرطا
في ذاته وانت تعلم ان المثبت غير الذي لم يثبت والمقر به غير الذي لم يقر به فاذن الذات التي اثبت وجودها
خاصية لها على انها هو بعينه غير جسمه واعضائه التي لم تثبت فاذن المثبت له سبيل الى ان يتنبه على وجود النفس
شيئا غير الجسم بل هو غير جسم وانه عارف به مستشعر له وان كان ذاهلا عنه يحتاج ان يقرع عصاه
**فصل في ذكر ما قاله القدماء في النفس وجوهرها ونقضه** فنقول قد اختلف الاوائل
في ذلك لانهم اختلفوا في المسالك اليه فمنهم من سلك الى علم النفس من جهة الحركة ومنهم من سلك اليه من
جهة الادراك ومنهم من سلك المسلكين ومنهم من سلك طريق الحيوة غير مفصلة فمن سلك منهم جهة جمع خ
الحركة فقد كان يخيل عنده ان التحريك لا يصدر الا من متحرك فان المحرك الاول يكون لا محالة متحركا بذاته
وكانت النفس محركة اولية اليه يتبرا في التحريك من الاعضاء والعضل والاعصاب فجعل النفس متحركة لذاتها
وجعلها لذلك جوهرا غير مايت معتقدا ان ما يتحرك لذاته لا يجوز ان يموت قال ولذلك ما كانت الاجسام
السماوية ليست تفسد والسبب فيه دوام حركتها فمنهم من منع ان يكون النفس جسما فجعله جوهرا
غير جسم محركا لذاته ومنهم من جعله جسما وطلب الجسم المتحرك بذاته فمنهم من جعله ما كان من الاجرام
التي لا تتجزى كريا ليسهل دوام حركته وزعم ان الحيوان يستنشق ذلك بالتنفس وان التنفس غذاء النفس
فان النفس يستبقي النفس بادخال بدل لما يخرج من ذلك الجنس من الهباء التي هي الاجرام التي لا تتجزى

التي



التي هي المبادي وانها متحركة بذاتها كما يرى من حركة الهباء دائما في الجو فلذلك صلحت لان تحرك غيرها
ومنهم من قال انها ليست هي النفس بل ان محركها هو النفس وهي فيها ويدخل البدن بدخولها ومنهم
من جعل النفس نارا ورأى ان النار دائم الحركة واما من سلك طريق الادراك فمنهم من رأى ان الشيء
انما يدرك ما سواه لانه متقدم عليه ومبدأ له فوجب ان يكون النفس مبدأ فجعله من الجنس الذي كان يراه
المبدأ اما نارا او هواء او ارضا او ماء ومال بعضهم الى القول بالماء لشدة رطوبة النطفة التي هي
مبدأ التكون وبعضهم جعلها جسما بخاريا اذ كان يرى البخار مبدأ الاشياء وعلى حسب المذاهب التي
عرفتها وكل هؤلاء كانوا يقولون ان النفس انما تعرف الاشياء كلها لانها من جوهر المبدأ بجميعها وكذلك
من رأى ان المبادي هي الاعداد فانه جعل النفس عددا ومنهم من رأى ان الشيء انما يدرك ما هو شبيهه
وان المدرك بالفعل شبيه المدرك بالفعل فجعل النفس مركبا من الاشياء التي يراها عناصر فجعلوا انبادقليس
فانه جعل النفس مركبة من العناصر الاربعة ومن الغلبة والمحبة وقال انما تدرك النفس كل شيء بشبيهه
فيها واما الذين جمعوا الامرين فكالذين قالوا ان النفس عدد متحرك لذاته فهي عدد لانها مدركة وهي متحركة
لذاتها لانها محركة اولية واما الذين اعتبروا امر الحيوة غير مفصل فمنهم من قال ان النفس حرارة غريزية
لان الحيوة بها ومنهم من قال بل برودة وان النفس مشتق من النفس والنفس هو الشيء المبرد ولهذا ما تبرد
بالاستنشاق ليحفظ جوهر النفس ومنهم من قال بل النفس هو الدم لانه اذا سفح الدم بطلت الحيوة
ومنهم من قال بل النفس مزاج لان المزاج ما دام ثابتا لم يتغير صحة الحيوة ومنهم من قال بل النفس تاليف
ونسبة بين العناصر وذلك لانا نعلم ان تاليفا ما يحتاج اليه حتى يكون من العناصر حيوان ولان النفس
تاليف فلذلك تميل الى المؤلفات من النغم والاراييح والطعوم فتلتذ بها ومن الناس من ظن ان النفس
هو الاله تعالى عما يقوله الملحدون وانه يكون في كل شيء بحسبه فيكون في شيء طبعا وفي شيء نفسا
وفي شيء عقلا سبحانه وتعالى عما يشركون فهذه هي المذاهب المنسوبة الى القدماء الاقدمين في امر النفس
وكلها باطل فاما الذين تعلقوا بالحركة فاول ما يلزمهم من المحال انهم نسوا السكون فان كانت النفس
تحرك بان تتحرك فكان لا محالة تحركها علة التحريك فلم يخل تسكينها اما ان يصدر عنها وهي متحركة فحال ان
يكون نسبة تحركها بذاتها الى التسكين والتحريك واحدة فلم يمكن ان يقال انها تحرك بان تتحرك وقد فرضوا
ذلك او يصدر عنها وقد سكنت فلا يكون متحركة لذاتها وايضا فقد عرفت فيما سلف انه لا يتحرك الا شيء
تحرك وانه ليس شيء متحركا من ذاته فلا يكون النفس شيئا متحركا من ذاته وايضا فان هذه الحركة لا تخلو اما
ان تكون مكانية او كمية او كيفية او غير ذلك فان كانت مكانية فلا تخلو اما ان تكون طبيعية او قسرية او
نفسانية فان كانت طبيعية فيكون الى جهة واحدة لا محالة فيكون تحريك النفس الى جهة واحدة فقط
وان كانت قسرية فلا تكون متحركة بذاتها ولا يكون ايضا محركها بذاتها بل الاولى ان يكون القاسر هو
المبدأ الاول وان يكون هو النفس وان كانت نفسانية فالنفس قبل النفس ويكون لا محالة بارادة فيكون
اما واحدة لا تختلف فيكون تحريكها على تلك الجهة الواحدة او تكون مختلفة فيكون بينها كما علمت سكونات
لا محالة فلا تكون متحركة بذاتها واما الحركة من جهة الكم فابعد شيء من النفس ثم لا يكون شيء متحركا
من جهة الكم بذاته بل المدخول داخل عليه او استحالة في ذاته واما الحركة على سبيل الاستحالة فاما ان
تكون حركة في كونها نفسا فيكون النفس اذا تحركت لا تكون نفسا واما حركة في عرض من اعراض كونها
نفسا فاول ذلك ان لا يكون تحركها من نحو تحريكها بل تكون ساكنة في المكان حين تحرك في المكان
والثاني ان الاستحالة في الاعراض غايتها حصول ذلك العرض واذا حصل فقد وقفت الاستحالة وايضا
قد تبين لك ان النفس لا ينبغي ان يكون جسما والمحرك الذي يحرك في المكان بان يتحرك نحو ما يحركه فهو جسم
لا محالة ولو كان للنفس الحركة والانتقال لكان يجوز ان يفارق بدنا ثم يعود اليه وهؤلاء يجعلون
مثل النفس مثل زيبق يجعل في بعض الاجسام فاذا ترجرج حرك ذلك الجسم وقد يعود ان تكون
المحركة حركة الاختيار وايضا فقد علمنا ان القول بالهباءات هذيان باطل وعلمنا ايضا ان القول بوحدة
المبدأ الاستقصي جزاف ثم من المحال ما قالوه من ان الشيء يجب ان يكون مبدأ حتى يعلم ما وراءه فانا نعلم
وندرك بانفسنا اشياء لسنا مبادئها اما باذن الله من طريق من ظن ان المبدأ احد الاستقصات اثبات خ
فهو انما يعلم اشياء ليست الاستقصات بوجه من الوجوه مبدأ لها ولا هي مبدأ الاستقصات وهو

او كل شيء اما ان يكون خاصاً [illegible] في الوجود واما ان لا يكون وان الاشياء المتساوية لشيء واحد متساوية فهذه
الاشياء لا يجوز ان يقال [illegible]
[illegible]
واما الذين جعلوا الادراك بالعددية [illegible]
[illegible]
والماء والارض [illegible] ان يكون الارض [illegible]



ارضية كثيرة شديدة الاحساس بالارض وليست هي كذلك بل هي غير حساسة لا بالارض ولا بغيرها وكذلك
كالظفر والعظم ولان ينفعل الشيء ويتأثر عن ضده اولى من ان يتأثر عن شكله وانت تعلم ان الاحساس انما
انفعال ما فيجب ان لا يكون ههنا قوة ولا حس تدرك الاضداد فيكون البياض والسواد ليس يدركان
بحاسة واحدة بل يدرك البياض بجزء من البصر هو ابيض والسواد بجزء منه هو اسود ولان الالوان لما تركيب
بلا نهاية فيجب ان يكون قد اعد للبصر اجزاء بلا نهاية مختلفة الالوان اذ كان لا حقيقة للوسائط وغاية
الامتزاج للضدين بزيادة ونقصان من غير اختلاف آخر فيجب ان يكون مدرك البياض يدرك البياض صرفاً
ومدرك السواد يدرك السواد صرفاً اذ لا يمكن ان يدرك غيره فيجب ان لا يشكل علينا بسائط الممتزج ولا يخيل
الرائي الوسائط التي لا يظهر فيها بياض وسواد بالفعل وكذلك يجب ان تدرك المثلث بالمثلث والمدور بالمدور
والاشكال الاخرى التي لا نهاية لها والاعداد ايضاً باشكالها فيكون في الحاسة اشكال بلا نهاية وهذا كله
محال وانت تعلم ان الشيء الواحد يكون فيه ان يكون عياراً للاضداد يعرف به كالمسطرة المستقيمة يعرف بها
المستقيم والمنحني جميعاً وانه لا يجب ان يعلم كل شيء بشيء خاص واما الذين جعلوا النفس جسماً يتحرك بحركتها
المستديرة التي يجري بها على الاشياء ليدرك بها الاشياء فستوضح بعد فساد قولهم حين نبين ان الادراك
العقلي لا يجوز ان يكون بجسم واما الذين جعلوا النفس مزاجاً فقد علم فيما سلف بطلان هذا القول على انه
ليس كل ما يعتدل بعتاده المزاج يكون نفساً فان كثيراً من الاشياء كالاعضاء والاخلاط وغير ذلك بهذه
الصفة وليس بمنكر ان يكون شيء لا بد منه حتى يكون للنفس علاقة بالبدن ولا يوجب ذلك ان يكون ذلك
الشيء نفساً وبهذا يعلم خطاء من ظن ان النفس دم فكيف يكون الدم محركاً وحساساً والذي قال ان النفس
تأليف فقد جعل النفس نسبة معقولة بين الاشياء فكيف يكون النسبة بين الاضداد محركاً ومدركاً و
التأليف يحتاج الى مؤلف لا محالة فذلك المؤلف هو اولى ان يكون النفس وهو الذي اذا فارق وجب انتقاض
التأليف ثم سنوضح فضلاً لما نعرفه من امر النفس بطلان جميع هذه الاقاويل بوجوه اخرى فيجب الآن ان
يكون نحن وراء طلب طبيعة النفس وقد قيل في مناقضة هذه الآراء اقاويل ليست بالواجبة ولا بالذي
وانما تركناها لذلك

## فصل في ان النفس داخلة في مقولة الجوهر

فنقول نحن انك تعرف
مما تقدم لك ان النفس ليس بجسم فان ثبت لك ان نفساً ما يصح لها الانفراد بقوام ذاتها لم يقع لك شك في انها
جوهر وهذا انما يثبت لك في بعض ما يقال له نفس واما غيره مثل النفس النباتية والنفس الحيوانية فان ذلك
لا يثبت لك فيه لكن المادة القريبة لوجود هذه الانفس فيها انما هي ما هي بمزاج خاص وهيئة خاصة وانما تبقى
بذلك المزاج الخاص بالفعل موجوداً ما دام النفس فيها والنفس هي التي تجعلها بذلك المزاج فان النفس لا محالة
علة لتكون الحيوان والنبات على المزاج الذي لهما اذ كانت النفس هي مبدأ التوليد والتربية كما قلنا فيكون
الموضوع القريب للنفس مستحيلاً ان يكون هو ما هو بالفعل الا بالنفس ويكون النفس علة لكونه كذلك
ولا يجوز ان يقال ان الموضوع القريب حصل على طباعه موجوداً بسبب غير النفس ثم لحقته النفس لحوق ما
لا تشتغل به بعد ان الصنف حفظه وتقويمه وتربيته كالحال في اعراض يتبع وجودها وجود الموضوع لها اتباعاً
ضرورياً ولا يكون مقومة لموضوعها بالفعل واما النفس فانها مقومة لموضوعها القريب موجدة اياه بالفعل
كما تعلم الحال فيه هذا اذا تكلمنا في الحيوان واما الموضوع البعيد فبينها وبين النفس صور اخرى يقوم بها واذا
فارقت النفس وجب ضرورة ان يكون فراقها يحدث لها لبعض الموضوع بجملته اخرى واحدث فيها صورة
جمادية كالمقابلة للصورة المزاجية الموافقة للنفس وتلك الصورة والمادة التي النفس لا تبقى بعد
النفس على نوعها البتة بل اما ان يبطل نوعها وجوهرها الذي به كان موضوعاً للنفس ويخلف النفس فيها
صورة تستبقي المادة بالفعل على طبيعتها فلا يكون ذلك الجسم الطبيعي كما كان بل يكون صورة واعراض
اخرى يكون قد تبدل ايضاً بعض اجزائها وفارق مع تغير الشكل في الجوهر فلا يكون هناك مادة محفوظة
الذات بعد مفارقة النفس هي كانت موضوعة للنفس والآن هي موضوعة لغيرها فاذن ليس وجود النفس
في الجسم كوجود العرض في الموضوع فالنفس اذن جوهر لانها صورة لا في موضوع لكن لقائل ان يقول
ليس ان النفس النباتية هي صورتها فانها علة لقوام مادتها القريبة واما النفس الحيوانية فيشبه
ان يكون النباتية متقومة مادتها ثم يلزمها اتباع هذه النفس الحيوانية اياه فيكون الحيوانية محصلة في
مادة تقومت بذاتها وهي علة لقوام هذه التي جعلتها اعني الحيوانية فلا يكون الحيوانية الا قائمة في موضع

فنقول في جواب ذلك ان النفس النباتية بما هي نفس نباتية لا يجب عنها الاجسام متغذية مطلقا ولا النفس
النباتية مطلقة لها وجود الا وجود معنى جنسي يوجد للذهن في الوهم فقط واما الموجود في الاعيان فهو انواعها
والذي يجب ان يقال ان النفس النباتية ينسب اليها شيء ايضا عام كلي غير محصل وهو الجسم المتغذي النامي
المطلق الجنسي الغير المنوع واما الجسم ذو الات الحس والتمييز والحركة الارادية فليس يصدر عن النفس النباتية
بما هي نفس نباتية بل بما ينضم اليها فصل آخر يصير به طبيعة اخرى ولا يكون ذلك الا ان يصير نفسا حيوانية بل
يجب ان نبتدئ فنزيد هذا شرحا ⊙ فنقول ان النفس النباتية اما ان يعنى بها النفس النوعية التي تخص النبات
دون الحيوان او يعنى به المعنى العام الذي يعم النفس النباتية والحيوانية من جهة ما تغذى وتولد وتنمو فان هذا
قد يسمى نفسا نباتية وهذا مجاز من القول فان النفس النباتية لا تكون الا في النبات ولكن المعنى الذي يعم نفس
النبات والحيوان يكون في الحيوانات كما يكون في النبات ووجوده كما يوجد وكما يكون المعنى العام في الاشياء
واما ان يعنى به القوة من قوى النفس الحيوانية التي يصدر عنها افعال التغذية والتربية والتوليد فان عني
النفس النباتية التي هي بالقياس الى النفس الفاعلة للغذاء نوعية فذلك يكون في النبات لا غير وليس في الحيوان
وان عني به المعنى العام فيجب ان ينسب اليه معنى عام لا معنى خاص فان الصانع العام هو الذي ينسب اليه
معنى المصنوع العام والصانع النوعي كالنجار هو الذي ينسب اليه المصنوع النوعي والصانع المعين هو الذي
ينسب اليه المصنوع المعين وهذا شيء قد عرفته في حقيقة فالذي ينسب الى النفس النباتية العامة من امر الجسم
انه نام عام واما انه نام بحيث يصلح لقبول الحس او لا يصلح فليس ينسب ذلك الى النفس النباتية من حيث هي عامة
ولا هذا المعنى يتبعه واما القسم الثالث فيستحيل ان يكون على ما يظن من ان القوة النباتية نافذة وحدها تفعل
بدنا حيوانيا ولو كان المتفرد بالتدبير تلك القوة لكانت تتمم جسما نباتيا وليس كذلك بل انما تتمم جسما حيوانيا
بالات الحس والحركة فتكون هي قوة لنفس لتلك النفس قوى اخرى وهذه القوة من قواها تصرف على المثال الذي
يؤدي الى استعداد الالة لكمالات ثانية لتلك النفس التي هذه قوتها وتلك النفس هي الحيوانية ويتضح من
بعد ان النفس واحدة وان هذه قوى تتشعب عنها في الاعضاء وربما تأخر فعل بعضها او تقدم بحسب استعداد
الالة فالنفس التي لكل حيوان هي جامعة اسطقسات بدنه ومؤلفها ومركبتها على نحو يصلح معه ان يكون بدنا
لها وهي حافظة لهذا البدن على النظام الذي ينبغي ولا يستولي عليها المغيرات الخارجية ما دامت النفس موجودة
فيها ولولا ذلك لما بقيت على صحتها ولاستيلاء النفس عليها ما يعرض من قوة القوة النامية وضعفها عند
استشعار النفس غضبا او كرهها او عجبها كراهة وعجبة ليست بدنية البتة وذلك عندما يكون الوارد على
النفس تصديقا ما وليس ذلك مما يؤثر في البدن بما هو اعتقاد بل يتبع ذلك الاعتقاد انفعال النفس بسرور او غم
وذلك ليس من المدركات النفسانية وليس مما يعرض للبدن بما هو بدن فيؤثر ذلك في القوة النامية الغاذية
حتى يحدث فيها من العارض الذي يعرض للنفس اولا ولكن الفرح النطقي شدة ونفاذا في فعلها ومن العارض
المضاد لذلك ولكن الغم النطقي الذي لا مرية فيه ضعفا وعجزا حتى يفسد فعلها وربما انتقض المزاج به
انتقاضا وكل هذا مما يتضح منه ان النفس جامعة لقوى الادراك واستعمال الغذاء وهي واحدة لها ليست
بمنفردة منفردة عن تلك فتبين ان النفس هي مكملة البدن الذي هي فيه وحافظة على نظامه الذي الاولى به
ان يتميز ويتفرق اذ كل جزء من اجزاء البدن يستحق مكانا آخر ويستوجب مفارقة قرينه وانما يحفظه على ما هو
عليه شيء خارج عن طبيعته وذلك الشيء هو النفس في الحيوان فالنفس اذن كمال الموضوع ذلك الموضوع
متقوم به وهو ايضا مكمل النوع وصانعه فان الاشياء المختلفة الانفس تصير بها مختلفة الانواع ويكون
تغايرها بالنوع لا بالشخص فالنفس اذن ليست من الاعراض التي لا يختلف بها الانواع ولا يكون لها مدخل
في تقويم الموضوع فالنفس اذن كمال كالجوهر لا كالعرض وليس يلزم هذا ان يكون مفارقا او غير مفارق
فانه ليس كل جوهر بمفارق فلا الهيولى بمفارقة ولا الصورة وقد علمنا ان الامر كذلك فلندل الآن دلالة
مختصرة على قوى النفس وافعالها نتبعها بالاستقصاء **فصل في تبيين ان اختلاف**
**افاعيل النفس لاختلاف قواها** فنقول ان للنفس افعالا تختلف على وجوه فيختلف بعضها
بالشدة والضعف وبعضها بالسرعة والبطوء فان الظن اعتقاد ما يخالف اليقين بالتأكيد والشدة
والحدس يخالف اليقين بسرعة الفهم وقد تختلف ايضا بالعدم والملكة مثل ان الشك يخالف الرأي
فان الشك عدم اعتقاد في طرفي النقيض والرأي اعتقاد احد طرفي النقيض ومثل التحريك والتسكين

وقد يختلف



وقد يختلف بالنسبة الى امور متضادة مثل الاحساس بالابيض والاحساس بالاسود وادراك الحلو
وادراك المر وقد يختلف بالجنس مثل ادراك اللون وادراك الطعم بل مثل الادراك والتحريك وغرضنا
الآن ان نعرف القوى التي تصدر عنها هذه الافاعيل وانه هل يجب ان يكون لكل نوع من الفعل قوة تخصه
او لا يجب ذلك ⊙ فنقول اما الافعال المختلفة بالشدة والضعف فان مبدأها قوة واحدة لكنها تارة
تكون اتم فعلا وتارة تكون انقص فعلا ولو كان النقصان يقتضي ان يكون هناك للانقص قوة غير القوة
التي للاتم لوجب ان يكون عدد القوى بحسب عدد مراتب النقصان والزيادة التي لا تكاد تتناهى بل القوة الواحدة
تعرض لها تارة ان يفعل الفعل اشد واضعف بحسب الاختيار وتارة بحسب مواتاة الآلة وتارة بحسب
عوائق من خارج ان يكون او لا يكون وان تقل او تكثر واما الفعل وعدمه فقد سلف لك في الاقاويل الكلية
ان مبدأ ذلك قوة واحدة واما اختلاف افعالها التي من باب الملكة بالجنس كالادراك والتحريك وكادراك
وادراك فذلك مما بالحري ان يفحص عنه ما يخص فينظر مثلا هل القوى المدركة كلها قوة واحدة الا انها
ادراكات ما بذاتها هي العقليات وادراكاتها بآلات مختلفة بسبب اختلاف الآلات وان كانت العقليات
والحسيات مثلا قوتين فهل الحسيات كلها التي تتخيل من باطن والتي تدرك في الظاهر قوة واحدة
وان كانت التي في الباطن قوة او قوى فهل التي في الظاهر قوة واحدة يفعل في آلات مختلفة افعالا
مختلفة فانه ليس يمتنع ان يكون قوة واحدة تدرك اشياء مختلفة الاجناس والانواع كما هو مشهود من حال
العقل عند العلماء ومشهود من حال الخيال عندهم بل كما ان المحسوسات المشتركة التي يزعمون انها العظم
والعدد والحركة والسكون والشكل قد يحس بكل واحد من الحواس وبعدة منها وان كانت بوساطة
محسوس آخر ثم هل قوة التحريك هي قوة الادراك ام لا يمكن ذلك وهل قوة الشهوة بعينها هي قوة الغضب
فاذا صادفت اللذة انفعلت على نحو واذا صادفت الاذى انفعلت على نحو آخر بل هل الغاذية والنامية
والمولدة شيء من هذه القوى فان لم يكن فهل هي قوة واحدة حتى اذا كان الشيء لم يتم تصوره حرك الغذاء
الى اقطاره على هيئة وشكل فاذا استكمل حرك ذلك التحريك بعينه الا ان الشكل قد تم فلا يحدث شكل
آخر والعظم قد بلغ مبلغا لا يقوى القوة بان تورد من الغذاء شيئا اكثر مما يتحلل منه فيقف هناك ثم يفضل
من الغذاء فضل يصلح للتوليد فينقله الى اعضاء التوليد كما ينقل الغذاء اليها ليغذوها به لكنه يفصل عنها
يحتاج اليه الاعضاء من الغذاء فضلا يصلح [illegible] فتصير تلك القوة بعينها اليه كما يفعل بفضول
كثير من الاعضاء ثم يجري هذه القوة في آخر الامر [illegible] بدل ما يتحلل [illegible] فيكون ذبول
[illegible] ولا يعرض من قوة [illegible] واختلاف الافعال ليس [illegible] اختلاف القوى فان القوة
الواحدة بعينها تفعل [illegible] افعالا مختلفة بل القوة الواحدة تحرك [illegible] حركات مختلفة بل القوة الواحدة
قد تفعل في مواد مختلفة افاعيل مختلفة فهذه شكوك يجب ان يكون حلها مهيئا عندنا [illegible]
[illegible] ⊙ فنقول [illegible]
[illegible] قوة من حيث هي قوة [illegible] على امر ما ويستحيل ان يكون مبدأ لشيء آخر
غير ما هي قوة عليه [illegible] مبدأ لشيء آخر [illegible] في ذاته [illegible]
[illegible] فانما يكون مبدأ [illegible] بالقصد الاول لكنه قد يجوز ان يكون القوة
مبدأ لافعال كثيرة بالقصد الثاني [illegible] والاستعداد لها
هي قوة واحدة [illegible] الكيفية التي يكون الجسم بحيث اذا توسط بين جسم قابل للضوء وبين
المضيء [illegible] وهذا هو اللون ثم [illegible] القوة
المنفعلة هي التي تثبت صور الاشياء [illegible] من حيث هي [illegible] عن المادة [illegible]
[illegible] او طعما او صوتا وغير ذلك [illegible] والقوة الفاعلة هي
التي تثبت [illegible] عن المادة [illegible] ان يكون ذلك شكلا او
ان يكون عددا او [illegible] تحتاج الى امر آخر ينضم اليها حتى
[illegible] تارة
[illegible] بالفعل وتارة غير مبدأ له بالفعل بل بالقوة مثل القوة المحركة فانها اذا صح الاجماع
من القوة الشوقية [illegible] الى التحريك حركت لا محالة [illegible]

يصدر عن قوة محركة ولعلها بآلة واحدة الحركة واحدة اذ الحركات الكثيرة لكثرة آلات الحركة التى هى العضل فينا
وفى كل عضلة قوة محركة جزئية لا تحرك الا حركة بعينها وقد تكون القوة الواحدة ايضا قد يختلف تاثيرها بحسب
القوابل المختلفة والآلات المختلفة وهذا ظاهر ● فنقول الآن ان اول اقسام افعال النفس ثلثة ● افعال
يشترك فيها الحيوان والنبات كالتغذية والتربية والتوليد ● وافعال يشترك فيها الحيوانات وجلها ولا حظ
فيها للنبات مثل الاحساس والتخيل والحركة الارادية ● وافعال تختص بالناس مثل تصور المعقولات ● و
استنباط الصنائع والروية فى الكاينات والتفرقة بين الجميل والقبيح ولو كانت القوى النفسانية واحدة وكانت
الافعال النباتية تصدر عن القوة التى تصدر عنها الحيوانية صدورا اوليا لكان يعدم الاجسام النباتية
واعضاء الحيوان التى تغتذى ولا يحس بما هو صلب او لين الاحساس اما ان يكون بسبب عدم القوة او بسبب
ان المادة ليست تنفعل عنها ومحال ان يقال ان المادة ليست تنفعل عن الحر والبرد ولا يتاثر عنهما وعن الطعوم
القوية والروايح القوية فانها تنفعل عنها فبقى ان يكون ذلك بسبب عدم القوة الفعالة لذلك وقد وجدت القوة
الغاذية فاذن القوتان تختلفان وايضا فان تحريك النفس لا يخلو اما ان يكون على سبيل نقل مطلق وكل جسم
قابل للنقل مطلقا واما ان يكون النقل على سبيل قبض وبسط وفى اجسامنا اعضاء هى قابلة لذلك من العضل
وفيها قوة التغذى وليس يمكن تحريكها فالسبب فى ذلك ليس من جهتها بل من جهة فقدانها القوة المحركة وكذلك
بعض الاعضاء يتغذى فيها قوة الحس فيعطل دون الحركة وبعضها يتغذى فيه قوة الحركة ولا يتفاضل بشىء وجدته
بل قد يوجد ما يشاكل ما ينفذ فيه الحس ويزيد عليه فى الكيفية ينقص وقد ينقص فيه قوة الحركة وقد يوجد
ما ليس هو كذلك وليس ينفذ فيه قوة الحس وكذلك يمكنك ان تعلم ان العين ليست دون اللسان فى ان ينفعل
عن الطعوم المجاورة ولا يحس العين بالطعم من حيث هو مذوق لسنا نقول من حيث هو كيفية ولا بالصورة
واما القوى الانسانية فسيتبين من امرها انها مبرية الذات عن الانطباع فى المادة ويتبين ان جميع
الافعال المنسوبة الى الحيوان يحتاج فيها الى آلة فاذن الحواس والتخيلات لقوة اخرى مادية غير القوة المحركة
واذا كانت تفيض عنها قوى الحركة ايضا متعلقة من وجه كما سنبين بقوى الحس والتخيل واذ فهمت هذا
وما اعطيناه من الاصول تسهل عليك ان تعرف فرقا ان ما بين القوى التى نحن فى ترتيبها وتعديدها ونعلم
ان كل قوة لها فعل اولى فلا يشاركه قوة اخرى لها فعل اولى بخالف لفعله الاولى **فصل فى تعديد**
**قوى النفس على سبيل التصنيف** لنعد الآن قوى النفس عدا على سبيل الوضع ثم لنشتغل ببيان
حال كل قوة ● فنقول القوى النفسانية تنقسم بالقسمة الاولى اقساما ثلثة ● احدها النفس
النباتية وهى الكمال الاول لجسم طبيعى آلى من جهة ما يتولد وينمى ويتغذى والغذاء جسم من شانه ان يتشبه
بطبيعة الجسم الذى قيل انه غذاوه ويزيد فيه مقدار ما يتحلل واكثر او اقل ● والثانى النفس الحيوانية
وهى الكمال الاول لجسم طبيعى آلى من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة ● والثالث النفس
الانسانية وهى كمال اول لجسم طبيعى آلى من جهة ما ينسب اليه انه يفعل الافاعيل الكائنة بالاختيار الفكرى
والاستنباط بالراى ومن جهة ما يدرك الامور الكلية ولولا العادة لكان الاحسن ان يجعل كل اول
شرطا مذكورا فى رسم الثانى اذا اردنا ان نرسم النفس لا القوة النفسانية التى للنفس بحسب ذلك
الفعل فان الكمال لا يوجد فى حد النفس لا فى حد قوة النفس وانت ستعلم الفرق بين النفس الحيوانية
وبين قوة الادراك والتحريك وبين النفس الناطقة وبين القوة على الامور المذكورة من التمييز وغيرها
فان اردنا الاستقصاء فالصواب ان نجعل النباتية جنسا للحيوانية والحيوانية جنسا للانسانية ونأخذ
الاعم فى حد الاخص وكذلك اذا التفت الى النفس من حيث القوى الخاصة لها فى حيوانيتها وانسانيتها فرسمها
تحت باذكرناه وللنفس النباتية قوى ثلث ● القوة الغاذية وهى قوة تحيل جسما غير الجسم الذى هى فيه
الى مشاكلة الجسم الذى هى فيه فتلصقه به بدل ما يتحلل عنه ● والقوة المنمية وهى قوة تزيد فى الجسم
الذى هى فيه بالجسم المتشبه به زيادة مناسبة فى اقطاره طولا وعرضا وعمقا ليبلغ به كماله فى النشو ●
والقوة المولدة وهى قوة تاخذ من الجسم الذى هى فيه جزءا هو شبيهه بالقوة فيفعل فيه باستمداد
اجسام اخرى تتشبه به من التخليق والتمزيج ما يصير شبيها به بالفعل وللنفس الحيوانية بالقسمة الاولى
قوتان محركة ومدركة والمحركة على قسمين اما محركة بانها باعثة على الحركة واما محركة بانها فاعلة والمحركة على
انها باعثة هى القوة النزوعية الشوقية وهى القوة التى اذا ارتسمت فى التخيل الذى سنذكره بعد



صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت القوة المحركة الاخرى التى نذكرها على التحريك ولها شعبتان شعبة تسمى قوة
شهوانية وهى قوة تبعث على تحريك يقرب به من الاشياء المتخيلة ضرورية او نافعة طلبا للذة وشعبة تسمى قوة
غضبية وهى قوة تبعث على تحريك يدفع به الشىء المتخيل ضارا او مفسدا طلبا للغلبة واما القوة المحركة على انها
فاعلة فهى قوة تنبعث فى الاعصاب والعضلات من شانها ان تشنج العضلات فتجذب الاوتار والرباطات
المتصلة بالاعضاء الى نحو جهة المبدا او ترخيها او تمددها طولا فتصير الاوتار والرباطات الى خلاف جهة
المبدا واما القوة المدركة فتنقسم قسمين فمنها قوة تدرك من خارج ومنها قوة تدرك من داخل والمدركة من خارج
هى الحواس الخمس او الثمانى فمنها البصر وهو قوة مرتبة فى العصبة المجوفة تدرك صورة ما ينطبع فى الرطوبة الجليدية
من اشباح الاجسام ذوات اللون المتادية فى الاجسام الشفافة بالفعل الى سطوح الاجسام الصقيلة
ومنها السمع وهى قوة مرتبة فى العصب المتفرق فى سطح الصماخ تدرك صورة ما يتادى اليه من تموج الهواء
المنضغط بين قارع ومقروع مقاوم له انضغاطا بعنف يحدث منه صوت فيتادى تموجه الى الهواء المحصور
الراكد فى تجويف الصماخ ويحركه بشكل حركته ويماس امواج تلك الحركة العصبة ومنها الشم وهى قوة مرتبة
فى زايدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى تدرك ما يوديه اليه الهواء المستنشق من الرايحة الموجودة فى
البخار المخالط له او الرايحة المنطبعة فيه بالاستحالة من جرم ذى رايحة ومنها الذوق وهى قوة مرتبة فى
العصب المفروش على جرم اللسان تدرك الطعوم المتحللة من الاجرام المماسة المخالطة للرطوبة العذبة التى فيه
مخالطة محيلة ومنها اللمس وهى قوة مرتبة فى اعصاب جلد البدن كله ولحمه تدرك ما يماسه ويوثر فيه بالمضادة
المحيلة للمزاج او المحيلة للتركيب ويشبه ان يكون هذه القوة عند قوم لا نوعا اخيرا بل جنسا لقوى اربع
او فوقها منبثة معا فى الجلد كله الواحدة حاكمة فى التضاد الذى بين الحار والبارد والثانية حاكمة فى
التضاد الذى بين الرطب واليابس والثالثة حاكمة فى التضاد الذى بين الصلب واللين والرابعة حاكمة
فى التضاد الذى بين الخشن والاملس الا ان اجتماعها فى آلة واحدة يوهم تاحدها فى الذات واما القوى المدركة
من باطن فبعضها قوى تدرك صور المحسوسات ومنها ما تدرك معانى المحسوسات ومن المدركات ما يدرك
ويفعل معا ومنها ما يدرك ولا يفعل ومنها ما يدرك ادراكا اوليا ومنها ما يدرك ادراكا ثانيا والفرق بين ادراك
الصورة وادراك المعنى ان الصورة هو الشىء الذى يدركه الحس الباطن والحس الظاهر معا لكن الحس الظاهر
يدركه اولا ويوديه الى الحس الباطن مثل ادراك الشاة لصورة الذئب اعنى لشكله وهيئته ولونه فان الحس
الباطن من الشاة يدركها لكن انما يدركها اولا حسها الظاهر واما المعنى فهو الشىء الذى يدركه النفس من
المحسوس من غير ان يدركه الحس الظاهر اولا مثل ادراك الشاة المعنى المضاد فى الذئب والمعنى الموجب لخوفها
اياه وهربها عنه من غير ان يدرك الحس ذلك البتة فالذى يدرك من الذئب اولا الحس الظاهر ثم الحس الباطن
فانه يخص فى هذا الموضع باسم الصورة والذى يدركه القوى الباطنة دون الحس فيخص فى هذا الموضع باسم
المعنى ● والفرق بين الادراك مع الفعل والادراك لا مع الفعل ان من افعال بعض القوى الباطنة ان تركب
بعض الصور والمعانى المدركة مع بعض وتفصل عن بعض فيكون لها ان تدرك وتفعل ايضا فيما ادركت واما الادراك
لا مع الفعل فهو ان تكون الصورة او المعنى ترتسم فى الشىء فقط من غير ان يكون له ان يفعل فيه تصرفا البتة ●
والفرق بين الادراك الاول والادراك الثانى ان الادراك الاول هو ان يكون حصول الصورة على نحو ما من
الحصول الذى قد وقع للشىء من نفسه والادراك الثانى هو ان يكون حصولها للشىء من جهة شىء آخر اداها اليها
فمن القوى المدركة الباطنة الحيوانية قوة بنطاسيا وهى الحس المشترك وهى قوة مرتبة فى التجويف الاول من الدماغ
يقبل بذاتها جميع الصور المنطبعة فى الحواس الخمس متادية اليه ثم الخيال والمصورة وهى قوة مرتبة ايضا فى آخر
التجويف المقدم من الدماغ تحفظ ما قبله الحس المشترك من الحواس الجزئية الخمس ويبقى فيه بعد غيبة تلك المحسوسات
واعلم ان القبول لقوة غير القوة التى بها الحفظ فاعتبر ذلك من الماء فان له قوة قبول النقش والرقم وبالجملة الشكل
وليس له قوة تحفظه على انا نزيدك لهذا تحقيقا من بعد واذا اردت ان تعرف الفرق بين فعل الحس العام الظاهر
وفعل الحس المشترك وفعل المصورة فتامل حال القطر الذى ينزل من العلو فترى خطا مستقيما وحال الشىء
المستقيم الذى يدور فترى طرفه دائرة ولا يمكن ان يدرك الشىء خطا او دائرة الا وترى فيه مرارا و
الحس الظاهر لا يمكن ان يراه مرتين بل يراه حيث هو لكنه اذا ارتسم فى الحس المشترك وزال قبل ان يمحى الصورة
من الحس المشترك ادركه الحس الظاهر حيث هو وادركه الحس المشترك كانه كان حيث كان فيه وكان حيث

ضاد له فيرى اسدا كما مستديرا او مستقيما وذلك لا يمكن ان ينسب الى الحس الظاهر البتة واما المصورة فيدرك
الامرين وتصورهما وان بطل الشيء وغاب ثم القوة التي تسمى متخيلة بالقياس الى النفس الحيوانية ومفكرة بالقياس
الى النفس الانسانية وهي قوة مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ عند الدودة من شانها ان تركب بعض ما
في الخيال مع بعض وتفصل بعضه عن بعض بحسب الارادة ثم القوة الوهمية فهي قوة مرتبة في نهاية التجويف
الاوسط من الدماغ يدرك المعاني الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات الجزئية كالقوة الموجودة في الشاة
الحاكمة بان هذا الذئب مهروب عنه وان هذا الولد هو المعطوف عليه ويشبه ان تكون هي ايضا المتصرفة في المتخيلات
تركيبا وتفصيلا ثم القوة الحافظة الذاكرة وهي قوة مرتبة في التجويف المؤخر من الدماغ تحفظ ما يدركه القوة
الوهمية من المعاني الغير المحسوسة في المحسوسات الجزئية ونسبة القوة الحافظة الى القوة الوهمية كنسبة القوة
التي تسمى خيالا الى الحس ونسبة تلك القوة الى المعاني كنسبة هذه القوة الى الصور المحسوسة فهذه هي قوى
النفس الحيوانية واما النفس الناطقة الانسانية فينقسم قواها الى قوة عاملة وقوة عالمة وكل واحدة
من القوتين تسمى عقلا باشتراك الاسم او تشابهه فالعاملة قوة هي مبدأ محرك لبدن الانسان الى الافاعيل
الجزئية الخاصة بالروية على مقتضى آراء تخصها اصطلاحية ولها اعتبار بالقياس الى القوة الحيوانية
النزوعية واعتبار بالقياس الى القوة الحيوانية المتخيلة والمتوهمة واعتبار بالقياس الى نفسها فاعتبارها بحسب
القياس الى القوة الحيوانية النزوعية هو القبيل الذي يحدث منه فيها هيآت تخص الانسان يتهيأ بها لسرعة
فعل وانفعال مثل الخجل والحياء والضحك والبكاء وما اشبه ذلك واعتبارها الذي بحسب القياس الى القوة
الحيوانية المتخيلة والمتوهمة هو القبيل الذي يجاذ اليه اذا اشتغلت باستنباط التدابير في الامور الكائنة
الفاسدة واستنباط الصناعات الانسانية واعتبارها الذي بحسب القياس الى نفسها هو القبيل الذي
يتولد فيه بين العقل العملي والعقل النظري الآراء التي تتعلق بالاعمال وتستفيض ذائعة مشهورة مثل
ان الكذب قبيح والظلم قبيح لا على سبيل البرهان وما اشبه ذلك من المقدمات المحدودة الانفصال عن
الاوليات العقلية المحضة في كتب المنطق وان كانت اذا برهن عليها صارت من العقلية ايضا على ما عرفت
في كتب المنطق وهذه القوة يجب ان تتسلط على سائر قوى البدن على حسب ما يوجبه احكام القوة الاخرى
التي نذكرها حتى لا تنفعل عنها البتة بل تنفعل تلك عنها وتكون مقموعة دونها لئلا يحدث فيها عن البدن هيآت
انقيادية مستفادة من الامور الطبيعية وهي التي تسمى اخلاقا رذيلة بل يجب ان تكون غير منفعلة البتة وغير
منقادة بل متسلطة فيكون لها اخلاق فضيلة وقد يجوز ان ينسب الاخلاق الى القوى البدنية ايضا
ولكن ان كانت هي الغالبة يكون لها هيئة فعلية وللعقل هيئة انفعالية وليس كل هيئة يحدث خلقا فيكون
شيء واحد يحدث منه خلق في هذا وخلق في ذلك وان كانت هي المغلوبة يكون لها هيئة انفعالية وتلك
هيئة فعلية غير غريبة فيكون ذلك ايضا هيئتين وخلقين او يكون الخلق واحدا له نسبتان وانما كانت
الاخلاق التي فينا منسوبة الى هذه القوة لان النفس الانسانية كما يظهر من بعد جوهر واحد وله نسبة
وقياس الى جنبتين جنبة هي تحته وجنبة هي فوقه وله بحسب كل جنبة قوة بها ينتظم العلاقة بينه وبين
تلك الجنبة فهذه القوة العملية هي القوة التي لها لاجل العلاقة الى الجنبة التي دونها وهو البدن وسياسته
واما القوة النظرية فهي القوة التي لها لاجل العلاقة الى الجنبة التي فوقها لينفعل ويستفيد منها ويقبل عنها
فكان للنفس منا وجهان وجه الى البدن ويجب ان يكون هذا الوجه غير قابل البتة اثرا من جنس مقتضى
طبيعة البدن ووجه الى المبادي العالية ويجب ان يكون هذا الوجه دائم القبول عما هناك والتأثر
منه فمن الجهة السفلية يتولد الاخلاق ومن الجهة الفوقانية يتولد العلوم فهذه هي القوة العملية واما
القوة النظرية فهي قوة من شانها ان تنطبع بالصور الكلية المجردة عن المادة فان كانت مجردة بذاتها
فاخذها للصورة فيها في نفسها اسهل وان لم تكن فانها تصير مجردة بتجريدها اياها حتى لا يبقى فيها من علائق
المادة شيء وسنوضح كيفية هذا من بعد وهذه القوة النظرية لها الى هذه الصور نسب مختلفة وذلك لان
الشيء الذي من شانه ان يقبل شيئا قد يكون بالقوة قابلا له وقد يكون بالفعل قابلا له والقوة تقال
على ثلثة معان بالتقديم والتاخير فيقال قوة للاستعداد المطلق الذي لا يكون خرج بالفعل منه شيء
ولا ايضا حصل ما به يخرج كقوة الطفل على الكتابة ويقال قوة لهذا الاستعداد اذا كان لم يحصل للشيء الا
ما يمكن به ان يتوصل الى اكتساب الفعل بلا واسطة كقوة الصبي الذي ترعرع وعرف الدواة والقلم وبسائط



الحروف على الكتابة ويقال القوة لهذا الاستعداد اذا تم بالآلة وحدث مع الآلة ايضا كمال الاستعداد بان يكون له
ان يفعل متى شاء بلا حاجة الى الاكتساب بل يكفيه ان يقصد فيفعل كقوة الكاتب المستكمل للصناعة اذا كان
لا يكتب والقوة الاولى تسمى مطلقة وهيولانية والقوة الثانية تسمى قوة ممكنة والقوة الثالثة تسمى كمال
القوة فالقوة النظرية اذن تارة تكون نسبتها الى الصور المجردة التي ذكرناها نسبة ما بالقوة المطلقة وذلك
حين ما يكون هذه القوة التي للنفس لم يقبل بعد شيئا من الكمال الذي بحسبها وحينئذ تسمى عقلا هيولانيا
موجودة لكل شخص من النوع وانما سميت هيولانية تشبيها لها باستعداد الهيولى الاولى التي ليست هي
بذاتها ذات صورة من الصور وهي موضوعة لكل صورة وتارة نسبة ما بالقوة الممكنة وهي ان يكون
القوة الهيولانية قد حصل فيها من المعقولات الاولى التي يتوصل منها وبها الى المعقولات الثانية اعني
بالمعقولات الاولى المقدمات التي يقع بها التصديق لا باكتساب ولا بان يشعر المصدق بها انه كان
يجوز له ان يخلو عن التصديق بها وقتا البتة مثل اعتقادنا بان الكل اعظم من الجزء وان الاشياء المساوية
لشيء واحد بعينه متساوية فما دام انما حصل فيه من معنى ما بالفعل هذا القدر فانه يسمى عقلا بالملكة
ويجوز ان يسمى هذا عقلا بالفعل بالقياس الى الاولى لان القوة الاولى ليس لها ان يعقل شيئا بالفعل
واما هذه فانها ان يعقل اذا اخذت تبحث بالفعل وتارة تكون نسبة ما بالقوة الكمالية وهو ان يكون
حصل فيها ايضا الصور المعقولة المكتسبة بعد المعقولة الاولية الا انه ليس يطالعها ويرجع اليها
بالفعل بل كانها عنده مخزونة فمتى شاء طالع تلك الصورة بالفعل فعقلها وعقل انه قد عقلها ويسمى
عقلا بالفعل لانه عقل يعقل متى شاء بلا تكلف اكتساب وان كان يجوز ان يسمى عقلا بالقوة بالقياس
الى ما بعده وتارة يكون النسبة نسبة ما بالفعل المطلق وهو ان تكون الصورة المعقولة حاضرة فيه وهو
يطالعها بالفعل فيعقلها بالفعل ويعقل انه يعقلها بالفعل فيكون ما حصل له حينئذ عقلا مستفادا
وانما سمي عقلا مستفادا لانه سيتضح لنا ان العقل بالقوة انما يخرج الى الفعل بسبب عقل هو دائما بالفعل
فانه اذا اتصل العقل بالقوة بذلك العقل الذي بالفعل اي العقل الفعال نوعا من الاتصال انطبع فيه نوع
من الصور تكون مستفادة من خارج فهذه ايضا مراتب القوى التي تسمى عقولا نظرية وعند العقل المستفاد
يتم الجنس الحيواني والنوع الانساني منه وهناك تكون القوة الانسانية قد تشبهت بالمبادي الاولية
للوجود كله فاعتبر الآن وانظر الى حال هذه القوى كيف يرأس بعضها بعضا وكيف يخدم بعضها بعضا
فانك تجد العقل المستفاد رئيسا ويخدمه الكل وهو الغاية القصوى ثم العقل بالفعل يخدمه العقل بالملكة
والعقل الهيولاني بما فيه من الاستعداد يخدم العقل بالملكة ثم العقل العملي يخدم جميع هذه لان العلاقة
البدنية كما سيتضح بعد لاجل تكميل العقل النظري وتزكيته وتطهيره والعقل العملي هو مدبر تلك العلاقة
ثم العقل العملي يخدمه الوهم والوهم يخدمه قوتان قوة بعده وقوة قبله فالقوة بعده هي القوة التي تحفظ
ما اداه الوهم الى الذاكرة والقوة التي قبله هي جميع القوى الحيوانية ثم المتخيلة يخدمها قوتان مختلفتا المأخذ
فالقوة النزوعية تخدمها بالائتمار لانها تبعثها على التحريك نوعا من البعث والقوة الخيالية تخدمها بعرض
الصور المخزونة فيها المهيأة لقبول التركيب والتفصيل ثم هذان رئيسان لطائفتين اما القوة الخيالية
فتخدمها بنطاسيا التي تخدمها الحواس الخمس واما القوة النزوعية فتخدمها الشهوة والغضب والشهوة
والغضب تخدمهما القوى المحركة في العضل فههنا تفنى القوى الحيوانية ثم القوى الحيوانية تخدمها القوى
النباتية فاولها وراسها المولدة ثم النامية تخدم المولدة ثم الغاذية تخدمها جميعا ثم القوى الطبيعية الاربع
تخدم هذه والهاضمة منها تخدمها الماسكة من جهة والجاذبة من جهة والدافعة تخدم جميعها ثم الكيفيات
الاربع تخدم جميع ذلك لكن الحرارة تخدمها البرودة فانها اما ان تعد للحرارة مادة او تحفظ ما اعدته
الحرارة ولا مرتبة للبرودة في القوى الداخلة في الاعراض الطبيعية الا منفعة تابع للحرارة ثم تخدمهما جميعا
اليبوسة والرطوبة وهناك آخر درجات القوى **المقالة الثانية فصل في تحقيق القوى
المنسوبة الى النفس النباتية** فلنبدأ بتعريف حال القوى المذكورة قوة قوة ولنعرفها من جهة
افعالها واول ذلك افعال القوى النباتية واولها حال الغاذية ۞ فنقول قد علمت فيما سلف نسبة
الغاذية الى المغتذي وحد كل واحد منهما وخاصيته ۞ فنقول الآن ان الغذاء ليس انما يستحيل دائما الى
طبيعة المغتذي دفعة بل ولا يستحيل استحالة ما عن كيفيته ويستعد للاستحالة الى جوهر المغتذي

ينفعل فيه قوى من خدم القوى الغاذية وهي الهاضمة وهي التي تذيب الغذاء في الحيوان وتعده للنفوذ المستوي
ثم ان القوى الغاذية تحيله في الحيوان الدموي اولا الاحالة الى الدم والاخلاط التي منها قوام البدن على ما بينا
في مواضع اخرى وكل عضو فانه تختص بقوى غاذية تكون فيه وتحيل الغذاء الى مشابهته الخاصة فتلصقه
فالقوى الغاذية تورد البدل اى بدل ما يتحلل وتشبه وتلصق فانه وان كان الغذاء اكثر منافعه انه يقوم بدل
ما يتحلل فانه ليست الحاجة الى الغذاء لذلك فقط بل قد يحتاج اليه الطبيعة في اول الامر للتربية وان كان يجد
ذلك انما يحتاج الى وضعه موضع المتحلل فقط فالقوى الغاذية من قوى النفس النباتية يفعل في جميع مدة بقاء
الشخص وما دامت موجودة تفعل فاذا بطلت بطل النبات والحيوان باقيين وان بطلت لم يوجد النبات والحيوان
باقيين وليس كذلك حال سائر القوى النباتية والنامية يفعل في اول كون الحيوان فعلا ليس هو التغذية فقط
وذلك لان غاية التغذية ما حددناه واما هذه القوى فانها توزع الغذاء على خلاف مقتضى القوى الغاذية وذلك
لان الذي للقوى الغاذية لذاتها ان تؤدي كل عضو من الغذاء بقدر عظمه وصغره وتلصق به من الغذاء بمقدار
الذي له على السواء واما القوى النامية فانها تستلب جانبا من البدن من الغذاء ما يحتاج اليه لزيادة في
جهة اخرى فتلصقه بتلك الجهة لتزيد تلك الجهة فوق زيادة جهة اخرى مستخدمة للغاذية في جميع ذلك
ولو كان الامر الى الغاذية لسوت بينها اذا فصلت الجهة التي نقصتها النامية مثال ذلك ان الغاذية اذا
انفردت وقوي فعلها وكان ما تورده اكثر مما يتحلل فانها تزيد في عرض الاعضاء وعمقها زيادة ظاهرة
بالتسمين ولا تزيد في الطول زيادة يعتد بها واما المربية فانها تزيد في الطول اكثر كثيرا مما تزيد في العرض
والزيادة في الطول اصعب من الزيادة في العرض وذلك لان الزيادة في الطول يحتاج فيها الى تنفيذ الغذاء
في الاعضاء الصلبة من العظام والعصب تنفيذا في اجزائها طولا لتنميها وتبعد بين اطرافها والزيادة
في العرض قد يعني فيه تربية اللحم وتغذية العظم ايضا عرضا من غير حاجة الى تنفيذ شيء كثير فيه وتحريكه
وربما كانت اعضاء هي في اول النشو صغيرة واعضاء هي في اول النشو كبيرة ثم يحتاج في اخر النشو
ان يصير ما هو اصغر اكبر وما هو اكبر اصغر فلو كان التدبير الى الغاذية لكان يستمر ذلك على نسبة واحدة
فالقوى الغاذية من حيث هي غاذية تاتي بالغذاء وتقتضي الصاقه بالبدن على النحو المستوي او القريب من
المستوي وعلى الوجه الذي في طبعه ان يفعله عند الاستمداد واما النامية فنوع الى الغاذية بان يقسم
ذلك الغذاء وينفذه الى حيث يقتضي التربية خلافا لمقتضى الغاذية والغاذية عندها في ذلك لان الغاذية
لا محالة هي الملصقة لكنها مستخدمة تحت تصريف القوى المربية والقوى المربية انما تنحو نحو تمام النشو
واما المولدة فلها فعلان احدهما تخليق البزر وتشكيله وتطبيعه والثاني افادة اجزائه في الاستحالة
الثانية صورها من القوى والمقادير والاعداد والاشكال والخشونة والملاسة وما يتصل بذلك
متخرجة تحت تدبير المتفرد بالجبروت فيكون الغاذية تمدها بالغذاء والنامية عندها بالتمديدات
المشاكلة فهذا الفعل يتم منها في اول تكون الشيء ثم يبقى التدبير مفوضا الى النامية والغاذية
فاذا كان فعل النامية يستتم حينئذ تنبعث القوى المولدة في توليد البزر والمني بمشاركة القوة التي
هي من جنسها مع الخادمتين وبالجملة فان القوى الغاذية مقصودة ليحفظ بها جوهر الشخص والقوى النامية
مقصودة ليتم بها جوهر الشخص والقوى المولدة مقصودة ليستبقى بها النوع اذ كان تحببا الدوام امرا
فايضا من الاله على كل شيء فما لم يصلح ان يبقى بشخصه ويصلح ان يبقى بنوعه فانه يبعث فيه قوى الى استحلال
بدل تعقبه ليحفظ به نوعه فالغاذية تورد بدل ما يتحلل من الشخص والمولدة تورد بدل ما يتحلل من النوع
وقد ظن بعضهم ان الغاذية نار لان النار تغتذي وتنمو وقد اخطأ من وجهين احدهما من جهة ان
الغاذية ليست تغتذي بنفسها بل تمد والبدن وتنميه والنار ان كانت تغتذي فانما تغتذي وتنمي نفسها
ومن وجه اخر ان النار ليست تغتذي بل تولد شيئا بعد شيء وتطفأ ما تقدم ثم لو كانت تغتذي وكان
حكمها حكم غذاء الابدان لما كان يجب ان يكون للابدان وقوف في النمو فان النار ما دامت تجد مادة
لم تقف بل تزيدت الى غير نهاية واعجب من هذا ما قاله صاحب هذا القول ان الاشجار تعرق من اسفل
لان الارضية تتحرك الى اسفل وتفرع الى فوق لان النارية تتحرك الى فوق فاول غلطه هو ان كثيرا
من النبات اغصانه اثقل من عروقه وثانيا انه لم لا ينفصل بهذه الحركة تنفصل الثقيل والخفيف فان كان
ذلك لتدبير النفس فليجعل التعريق والتفريع ايضا للنفس وعلى انه يشبه ان يكون القوة في النبات

التي م

بالتسمين خ

يكون هو

حيث ذاته وراس النبات عروقه ومنه منشأه ثم ان آلة هذه القوى الاولية هي الحار الغريزي فان الحار
هو المستعد لتحريك المواد ويتبعها البرد لتسكينها عند الكمالات من الخلق محتوية عليها واما من الكيفيات
المنفعلة فالتها الاولية الرطوبة فانها هي التي تتخلق وتتشكل ويتبعها اليبوسة فانها تحفظ الشكل
وتفيد التماسك والقوى النباتية التي في الحيوان فانها تولد جسما حيوانيا وذلك لانها نباتية تتعلق بها
نوع الحيوان وهي الفصل الذي لها مما يشاركها في كونها ذات قوى التغذية والنمو ويمتزج الاركان
والعناصر مزاجا يصلح للحيوان اذ ليس يتولد ايضا القوى المشتركة بين النبات والحيوان من حيث
هي مشتركة فانها من حيث هي مشتركة لا توجب مزاجا خاصا يخصها لانها مع انها غاذية هي ايضا حيوانية
في طباعها ان يحس ويتحرك اذا استكملت الالة وهي بعينها الحافظة لذلك التاليف والمزاج حفظا اذا
اضيف الى ذوات التاليف كان قسريا لانه ليس من طباع العناصر والاجسام المتضادة ان تاتلف من
ذاتها بل من طباعها الميل الى الجهات مختلفة وانما تؤلفها النفس الخاصة مثلا في النخلة نفس نخلية
وفي العنب نفس عنبية وبالجملة النفس التي تكون صورة لتلك المادة والنفس اذا صادف نخلية كان لها
مع زيادة انها نفس الثمرة انها نفس نخلية وفي العنب انها نفس عنبية وليست النخلة تحتاج الى نفس نباتية
ونفس اخرى تكون بها النفس نخلة وان كان ليس لها افعال خارجة عن افعال النبات بل يكون نفسها النباتية
في نباتيتها انها نخلية واما النفس النباتية التي في الحيوان فانها بعد خلقه الحيوان تنحو نحو افعال الغذاء لها
وحدها من حيث هي نباتية وهي مدبرة نفس حيوانية بل هي في الحقيقة غير نفس نباتية الا لها لا انه يقال
لها نفس نباتية بالمعنى الذي ذكرنا اعني العام فان الفصل المقوم الذي عنه نفس نفس من النفوس النباتية
اعني الفصول التي لنبت ما دون نبت ما لا يكون الا مبدأ افعال نباتية تخصص فقط واما النفس النباتية
الحيواني فبفصله القاسم اياه المقوم لنوع تحته هو قوى النفس الحيوانية المقارنة التي تعد له البدن
وهو فصل على نحو الفصول التي تكون للبسائط لا التي تكون للمركبات واما النفس الانسانية فلاشتغال
بالبدن تعلقا ضروريا كما تبين فلا تحتاج الى ان يعد لها عضو نعم قد تميز الحيوانية التي لها عن سائر الحيوانات
ولذلك الاعضاء المعدة لحيوانيتها ايضا

## فصل في تحقيق اصناف الادراكات

التي لنا فلنتكلم الان في القوى الحاسة والدراكة ولنتكلم فيها كلاما كليا ۞ فنقول يشبه ان يكون
كل ادراك انما هو اخذ صورة المدرك بنحو من الانحاء فان كان الادراك ادراكا لشيء مادي فهو اخذ
صورة مجردة عن المادة تجريدا ما الا ان اصناف التجريد مختلفة ومراتبها متفاوتة فان الصورة المادية
يعرض لها بسبب المادة احوال وامور ليست هي لها بذاتها من جهة ما هي تلك الصورة فتارة يكون النزع
عن المادة نزعا مع تلك العلائق كلها او بعضها وتارة يكون النزع نزعا كاملا وذلك بان يجرد المعنى عن
المادة وعن اللواحق التي لها من جهة المادة مثاله ان الصورة الانسانية والماهية الانسانية طبيعة لا محالة تشترك فيها
اشخاص النوع كلها بالسوية وهي بحدها شيء واحد وقد عرض لها ان وجدت في هذا الشخص وذلك الشخص
فتكثرت وليس لها ذلك من جهة طبيعتها الانسانية ولو كان لطبيعة الانسانية ما يجب فيها التكثر
لما كان يوجد انسان محمولا على واحد بالعدد ولو كانت الانسانية موجودة لزيد لاجل انها انسانية
لما كانت لعمرو فاذن احد العوارض التي تعرض للانسانية من جهة المادة هو هذا النوع من التكثر
والانقسام وقد يعرض لها ايضا غير هذه العوارض وهي انها اذا كانت في مادة ما حصلت بقدر من الكم
والكيف والاين والوضع وجميع هذه امور غريبة عن طبيعتها وذلك لانه لو كانت الانسانية هي
على هذا الحد او حد اخر من الكم والكيف والاين والوضع لاجل انها انسانية لكان يجب ان يكون كل انسان
مشاركا للاخر في تلك المعاني ولو كان لاجل الانسانية على حد اخر ووجه اخرى من الكم والكيف والاين
والوضع لكان كل انسان يجب ان يشترك فيه فاذن الصورة الانسانية بذاتها غير مستوجبة ان
يلحقها شيء من هذه اللواحق العارضة لها من جهة المادة لان المادة التي تقارنها يكون قد لحقتها هذه
اللواحق فالحس ياخذ الصورة عن المادة مع هذه اللواحق ومع وقوع نسبة بينها وبين المادة اذا زالت تلك
النسبة بطل ذلك الاخذ وذلك لانه لا ينزع الصورة عن المادة نزعا كاملا بل يحتاج الى وجود المادة ايضا
في ان تكون تلك الصورة موجودة له واما الخيال والتخيل فانه يبرئ الصورة المنزوعة عن المادة تبرئة
اشد وذلك باخذها عن المادة بحيث لا يحتاج في وجودها فيه الى وجود مادتها لان المادة

بل انا نوجب جزا خاصا صاع

والماهية الانسانية

وان غابت او بطلت فان الصورة تكون ثابتة الوجود في الخيال فيكون اخذها اياها اخذا تاما قاصما العلاقة بينها وبين
المادة قصما تاما الا ان الخيال لا يكون قد جردها عن اللواحق المادية فالحس لم يجردها عن المادة تجريدا
تاما ولا جردها عن لواحق المادة واما الخيال فانه قد جردها عن المادة تجريدا تاما ولكن لم يجردها البتة
عن لواحق المادة لان الصور التي في الخيال هي على حسب الصور المحسوسة وعلى تقدير ما وتكيف ما ووضع
ما وليس يمكن في الخيال البتة ان يتخيل صورة هي بحال يمكن ان يشترك فيها جميع اشخاص ذلك النوع فان الانسان
المتخيل يكون كواحد من الناس ويجوز ان يكون ناس موجودين ومتخيلين ليسوا على نحو ما يخيل الخيال ذلك
الانسان واما الوهم فانه قد يتعدى قليلا هذه المرتبة في التجريد لانه ينال المعاني التي ليست هي في ذاتها
بمادية وان عرض لها ان يكون في مادة وذلك لان الشكل واللون والوضع وما اشبه ذلك امور لا يمكن
ان يكون الا لمواد جسمانية واما الخير والشر والموافق والمخالف وما اشبه ذلك فهي امور في انفسها غير مادية
الامور
وقد يعرض لها ان يكون مادية والدليل على ان هذه غير مادية ان هذه الامور لو كانت بالذات مادية لما كان
يعقل خير وشر وموافق ومخالف الا عارضا لجسم وقد يعقل ذلك بل يوجد فبين ان هذه الامور هي في
انفسها غير مادية وقد عرض لها ان كانت مادية والوهم انما ينال ويدرك امثال هذه الامور فاذن الوهم
قد يدرك امورا غير مادية ويأخذها عن المادة كما يدرك ايضا معاني غير محسوسة وان كانت مادية
فهذا النزع اذن اشد استقصاء واقرب الى البساطة من النزعين الاولين الا انه مع ذلك لا يجرد هذه
الصورة عن لواحق المادة لانه يأخذها جزئية وبحسب مادة مادة وبالقياس اليها ومتعلقة بصورة محسوسة
مكنوفة بلواحق المادة وبمشاركة الخيال فيها واما القوة التي تكون الصور المستثبتة فيها اما صور
موجودات ليست بمادية البتة ولا عرض لها ان يكون مادية او صور موجودات مادية ولكن مبراة عن
علائق المادة من كل وجه فبين انها تدرك الصور بان تأخذها اخذا مجردا عن المادة من كل وجه اما ما هو
متجرد بذاته عن المادة فالامر فيه ظاهر واما ما هو موجود للمادة اما لان وجوده مادي واما عارض له ذلك
فينزعه عن المادة وعن لواحق المادة معا فيأخذه اخذا مجردا حتى يكون مثل الانسان الذي يقال على
كثيرين وحتى يكون قد اخذ الكثير طبيعة واحدة وفرزه عن كل كم وكيف واين ووضع مادي ولو لم يجرده
عن ذلك لما صلح ان يقال على الجميع فبهذا يفترق ادراك الحاكم الحسي وادراك الحاكم الخيالي وادراك الحاكم
الوهمي وادراك الحاكم العقلي والى هذا المعنى كان سوق الكلام في هذا الفصل ۞ فنقول ان الحاس في قوته
ان يصير مثل المحسوس بالفعل اذ كان الاحساس هو قبول صورة الشيء مجردة عن مادته فيتصور بها الحاس
فالمبصر هو مثل المبصر بالقوة وكذلك الملموس والمطعوم وغير ذلك والمحسوس الاول بالحقيقة هو الذي
يرتسم في آلة الحس واياه يدرك ويشبه ان يكون اذا قيل احسست الشيء الخارجي كان معناه غير معنى
احسست في النفس فان معنى قوله احسست الشيء الخارجي ان صورته تمثلت في حسي ومعنى احسست
في النفس ان الصورة نفسها تمثلت في حسي فلهذا يصعب اثبات وجود الكيفيات المحسوسة في الاجسام
لكنا نعلم يقينا ان جسمين واحدهما يتأثر عنه الحس شيئا والآخر لا يتأثر عنه ذلك الشيء وانه مختص في ذاته
بكيفية هي مبدأ احالة الحاسة دون الآخر واما ديمقراطيس وطائفة من الطبيعيين فلن يجعلوا لهذه
الكيفيات وجودا البتة بل جعلوا الاشكال التي يجعلونها للاجرام التي لا تتجزأ اسبابا لاختلافها بان تؤثر
في الحواس باختلاف ترتيبها ووضعها قالوا ولهذا ما يكون الانسان الواحد قد يحس لونا واحدا على لونين
مختلفين بحسب وقوفين منه يختلف بذلك نسبتهما من اوضاع المرائي الواحد كطوق الحمامة فانها ترى
مرة شقراء ومرة ارجوانية ومرة كلون الذهب وبحسب اختلاف المقامات فلهذا ما يكون شيء واحد
عند انسان صحيح حلوا وعند انسان مريض مرا فهؤلاء هم الذين جعلوا الكيفيات المحسوسة لا حقائق لها
في انفسها انما هي اشكال وههنا قوم آخرون ايضا من لا يرون هذا المذهب لا يجعلون لهذه الكيفيات
حقيقة في الاجسام بل يرون ان هذه الكيفيات انما هي انفعالات للحواس فقط من غير ان يكون في المحسوس
شيء منها وقد بينا فساد هذا الرأي وبينا ان في بعض الاجسام خاصية موثرة في اللسان مثلا الشيء
الذي نسميه اذا ذقنا عسلا وقع ولبعضها خاصية اخرى من جنسها وهذه الخاصية نسميها الطعم
لا غير واما مذهب اصحاب الاشكال فقد نقضنا اصله فيما سلف ثم قد يظهر لنا سريعا بطلانه فانه لو كان
المحسوس هو الشكل لكان يجب اذا لمسنا الشكل وادركناه مخصوصا بالحدقة ان يكون رائيا ايضا



لونه فان الشيء الواحد من جهة واحدة لا يتاح ان يكون شيئا واحساسا فان ذلك ادراك من جهة وادراك من جهة ذات الذي يدرك
منه غير المدرك فيكون اللون اذن غير الشكل وكذلك ايضا الحرارة غير الشكل الملموس الا ان يقال ان الشيء
الواحد يوجد شيئين مختلفين فيكون ذا اثر في شيء ما مخصوصا واثر في شيء آخر مرئيا كما كان ذلك
لم يكن الشكل مختلف محسوسا بل لا يختلف ما يحدث عنه في الحواس المختلفة من جهة نفسه والحاس ايضا جسم وحكم
انه لا يتأثر الا بالشكل فيكون ايضا الحاس انما يتأثر بالشكل فيكون الشيء الواحد يوجد في آلة شكلا ما
وفي آلة اخرى شكلا آخر لان شيئا من الاشكال هذه لا يوجد ان يلمس فيكون هذا المرئي ايضا يجوز
ان يلمس ثم من الظاهر البين ان اللون فيه مضادة وكذلك الطعم وكذلك اشياء اخرى ولا شيء من
الاشكال مضادة لشيء وهؤلاء بالحقيقة يجعلون كل محسوس ملموسا فهم يجعلون ايضا البصر
ينفعل من شيء يلمسه ولو كان ذلك كذلك لكان يجب ان يكون المحسوس بالوجهين جميعا هو الشكل فقط ومن
العجائب غفلتهم عن ان الاشكال لا بد لذلك الا ان يكون هناك الوان وطعوم وروائح وكيفيات اخرى
ولا يحس البتة بشكل مجرد او ان كان لان الشكل المجرد اذا اعتبر محسوسا احدث في الحس اثرا من هذه
الانواع غير الشكلية فقد صح وجود هذه الآثار وان لم يكن هذه الآثار وانفس الشكل لا يجب ان يحس
شكل مجرد من غير ان يحس معه شيء آخر وقال قوم من الاوائل ان المحسوسات قد يجوز ان يحس بها النفس
بلا توسط البتة ولا الآلات الوسائط مثل الهواء مثلا للابصار واما الآلات فمثل العين للابصار
وقد يجد واحد من هذه فانه لولا ان الاحساس يقع للنفس من غير هذه الآلات لكانت هذه الآلات معطلة بذاتها
فالخلقة لا ينتفع بها وايضا فان النفس اذا كانت غير جسم عندهم ولا ذات وضع فيستحيل ان يكون بعض
الاجسام قريبا منها ومتجها اليها وبعضها بعيدا عنها محجوبا عنها فلا يحس وبالجملة يجب ان لا يكون لاختلاف
في اوضاع الاجسام منها وجب واظهار فان هذه الاحوال تكون للاجسام عند الاجسام فيجب ان يكون
للنفس ادراك لجميع المحسوسات واما غيره ذكر وان لا يكون لغيبة المحسوس تزيله عن الادراك
لان هذه الغيبة غيبة عند شيء لا محالة هي خلاف الحضرة منه فيكون عنده لذلك الشيء لهذا الشيء غيبة
مرة وحضور مرة وذلك مكاني ووضعي فيجب ان يكون النفس جسما وليس ذلك بمذهب هؤلاء وتبين
من بعد ان الصور المدركة التي لا يتم نزعها عن المادة وعلائق المادة يستحيل ان تستثبت بغير آلة جسمانية
ولو لم يحتج النفس في ادراك الاشياء الى المتوسطات لوجب ان لا يحتاج البصر الى الضوء والى توسط الشفاف
ولكان تقريب المبصر من العين لا يمنع الابصار ولكان سد الاذن لا يمنع الصوت ولكانت الآفات العارضة
لهذه الآلات لا تمنع الاحساس ومن الناس من جعل المتوسط عائقا وقالوا انه لما كان المتوسط كلما كان
ادق كان ادل فلو لم يكن بل كان خلاء صرف لكنا ندرك النملة ولا بصرنا الشيء اكثر مما يبصر حتى كان يمكن ان
يبصر نملة في السماء وهذا كلام باطل فليس اذا اوجب رقته زيادة ان يكون عدمه ايضا يزيد في ذلك
فان الرقة ليس هو طريقا الى عدم الجسم واما الخلاء فهو عدم الجسم عندهم بل لو كان الخلاء موجودا
لما كان بين المحسوس والحاس المتباينين موصل البتة ولم يكن فعل ولا انفعال البتة ومن الناس من ظن
شيئا آخر وهو ان الحاس المشترك او النفس تتعلق بالروح وهو جسم لطيف تستشرح منه بعد ذاته آلة
الادراك وانه يجوز ان يمتد الى المحسوسات فيلاقيها او يوازيها او يصير منها بموضع ذلك الوضع
يوجب الادراك وهذا المذهب ايضا فاسد فان الروح لا ينضبط جوهره الا في هذه الوقايات التي
تكنفه وانه اذا ناله شيء من خارج افسد جوهره مزاجا وتركيبا ثم ليس له حركة انتقال خارجا وداخلا
ولو كان له هذا لجاز ان يفارق الانسان ويعود اليه فيكون للانسان ان يموت وان يحيي باختياره في
ساعته ولو كانت الروح بهذه الصفة لما احتيج الى الآلات البدنية فالحق ان الحواس محتاجة الى الآلات
الجسمانية وبعضها الى وسائط وان الاحساس انفعال ما لانه قبول منها الصورة المحسوس واستحالة
الى مشاكلة المحسوس بالفعل فيكون الحاس بالفعل مثل المحسوس بالفعل والحاس بالقوة مثل المحسوس
بالقوة والمحسوس بالحقيقة القريب هو ما يتصور به الحاس من صورة المحسوس فيكون الحاس من وجه
ما يحس ذاته لا الجسم المحسوس لانه المتصور بالصورة التي هي المحسوسة القريبة منها واما الخارج
فهو المتصور بالصورة التي هي المحسوسة البعيدة فهي تحس ذاتها لا الثلج وتحس ذاتها لا النار اذا
صيرنا اقرب الاحساس والذي لا واسطة فيه وانفعال الحاس من المحسوس ليس على سبيل الحركة اذ ليس

هناك منه من شدة الضد بل هو استكمال اصح ان يكون الكمال الذي كان بالقوة قد صار بالفعل من غير
ان يبطل فعل الى القوة واذ قد تكلمنا الان على الادراك الذي هو اعم من الحس ثم تكلمنا في كيفية احساس
الحس مطلقا ۞ فنقول ان كل حاسة فانها تدرك محسوسها وتدرك عدم محسوسها اما محسوسها فبالذات
واما عدم محسوسها كالظلمة للعين والسكوت للسمع وغير ذلك فلانها تكون بالقوة لا بالفعل واما ادراك
انها ادركت فليس للحاسة فان الادراك ليس هو لونا فيبصر او صوتا فيسمع ولكن انما يدرك ذلك بالفعل
العقل او الوهم على ما يتضح بعد من حالهما فصل في الحاسة اللمسية واول الحواس الذي يصير به الحيوان
حيوانا هو اللمس فانه كما ان كل ذي نفس ارضية فان له قوة غاذية ويجوز ان يفقد قوة قوة من الاخرى ولا ينعكس
كذلك حال كل ذي نفس حيوانية فله حس اللمس ويجوز ان يفقد قوة قوة من الاخرى ولا ينعكس وحال الغاذية
عند سائر قوى النفس الارضية حال اللمس عند سائر قوى الحيوان وذلك لان الحيوان تركيبه الاول هو من
الكيفيات الملموسة فان مزاجه منها وفساده باختلافها والحس طليعة للنفس فيجب ان يكون الطليعة الاولى
هو ما يدل على ما يقع به الفساد ويحفظ به الصلاح وان يكون قبل الطلائع التي تدل على امور تتعلق ببعضها
منفعة خارجة عن القوام او مضرة خارجة عن الفساد والذوق وان كان دالا على الشيء الذي به يستبقي الحي
من المطعومات فقد يجوز ان يعدم الذوق ويبقى الحيوان حيوانا فان الحواس الاخرى ربما اعانت على ارتياد
الغذاء الموافق واجتناب المضاد واما الحواس الاخرى فلا تعين على معرفة ان الهواء المحيط بالبدن مثلا
محرق او مجمد وبالجملة فان الجوع شهوة اليابس الحار والعطش شهوة البارد الرطب والغذاء بالحقيقة
ما يتكيف بهذه الكيفيات التي يدركها اللمس واما الطعوم فتطييبات فلذلك كثيرا ما يبطل حس الذوق
لآفة تعرض ويكون الحيوان باقيا فاللمس هو اول الحواس ولا بد منه لكل حيوان ارضي واما الحركة فلقائل
ان يقول انها اخص بالحيوان وكما ان من الحس نوعا متقدما كذلك قد يشبه ان يكون من قوى الحركة نوع متقدم
واما المشهور فهو ان يكون من الحيوان ما له حس اللمس وليس له قوة الحركة مثل صنوف من الاصداف فانا نقول
ان الحركة الارادية على ضربين حركة انتقال من مكان الى مكان وحركة انقباض وانبساط للاعضاء من الحيوان
وان لم يكن بها انتقال الجملة عن موضعه فيبعد ان يكون حيوان له حس اللمس ولا قوة حركة فيه البتة فانه كيف
يعلم ان له حس اللمس الا ان نشاهد فيه نوع هرب من ملموس وطلب لملموس واما ما يمثلون هربه من الاصداف
والاسفنجات وغيرها فانا نجد للاصداف في علقها حركة انقباض وانبساط والتواء وامتداد في اجوافها
وان كانت لا تفارق اماكنها ولذلك يعرف انها تحس بالملموس فيشبه ان يكون كل ما له لمس فله في ذاته حركة ما
ارادية اما الكلية واما الاجزائية والامور التي تلمس فان المشهور من امرها انها الحرارة والبرودة والرطوبة و
اليبوسة والخشونة والملاسة والثقل والخفة واما الصلابة واللين واللزوجة والهشاشة وغير ذلك
فانها لا تحس بها الحس المذكورة فالحرارة والبرودة كل منهما يحس بذاته لا لما يعرض في الآلة من الانفعال بهما
واما الصلابة واللين والرطوبة واليبوسة فيظن انها لا يحس لذاتها بل يعرض من الرطوبة ان تطيع للنفوذ
ما ينفذ في جسمه ويعرض لليبوسة ان يعصي فيجمع العضو الحاس ويعصي والخشونة ايضا يعرض لما مثل
ذلك بان يحدث الاجزاء النابية منه عصرا ولا يحدث الغائرة شيئا والاملس يحدث ملاسة واستواء
واما الثقل فيحدث تمددا الى اسفل والخفة خلاف ذلك ۞ فنقول لمن يقول هذا القول انه ليس
من شرط المحسوس بالذات ان يكون الاحساس به من غير انفعال يكون منه فان الحار ايضا ما لم يسخن
لم يحس وبالحقيقة ليس انما يحس ما في المحسوس بل ما يحدث منه في الحاس حتى انه ان لم يحدث ذلك
لم يحس به لكن المحسوس بالذات هو الذي يحدث منه كيفية في الآلة الحاسة متشابهة لما فيه فيحس وكذلك
الانفصال عن اليابس والخشن والتملس من الاملس والتمدد الى جهة معلومة من الثقيل والخفيف فان
الثقل والخفة ميلان والتمدد ميل ايضا الى نحو جهة ما فهذه الاحوال اذا حدثت في الآلة احس بها لا بتوسط
حر او برد او لون او طعم وغير ذلك من المحسوسات حتى كان يحتاج لاجل ذلك المتوسط غير محسوس ولك
او غير محسوس بالذات بل محسوسا ثانيا او بالعرض ولكن هاهنا ضرب اخر مما يحس مثل تفرق الاتصال الكائن
بالضرب وغير ذلك وذلك ليس بحرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ولا صلابة ولا لين ولا شيء
من المعدودات وكذلك ايضا الاحساس بالملذات اللمسية مثل اللذة التي للجماع وغير ذلك فيجب ان ينظر
انها كيف هي وكيف ينسب الى القوة اللمسية وخصوصا وقد ظن بعض الناس ان سائر الكيفيات انما يحس



بتوسط ما يحدث من تفرق الاتصال وليس كذلك فان الحار والبارد من حيث يتغير به المزاج يحس على استوائه
وتفرق الاتصال لا يكون مستويا متشابها في جميع الجسم لكنا نقول انه كما ان الحيوان متكون بالامتزاج الذي
للعناصر فكذلك هو متكون ايضا بالتركيب وكذلك الصحة والمرض فان منهما ما ينسب الى المزاج ومنهما ما ينسب
الى الهيئة والتركيب وكما ان من فساد المزاج ما هو مفسد كذلك من فساد التركيب ما هو مهلك وكما ان اللمس
حس يتقي به ما يفسد المزاج كذلك هو حس يتقي به ما يفسد التركيب فاللمس ايضا يدرك به تفرق الاتصال ويحس
وهو عوده الى الالتيام ونقول ان كل حال مضادة لحال البدن فانها عند الاستحالة وعند الانتقال اليها
ولا يحس بها عند حصولها واستقرارها وذلك لان الاحساس انفعال ما او مقارن لانفعال ما والانفعال
انما يكون عند زوال شيء وحصول شيء واما المستقر فلا انفعال به وذلك في الامزجة الموافقة والردية
سيما فان الامزجة الردية اذا استقرت وابطلت الامزجة الاصلية حتى صارت هذه الردية كانها اصلية لم يحس
بها وكذلك لا يحس بحرارة الدق وان كانت اقوى من حرارة الغب واما ان كانت الاصلية موجودة بعد
وهذه الطارئة مضادة لها احس بها وهذا يسمى سوء المزاج المختلف وهذا المستقر يسمى سوء المزاج المتفق
والالم والراحة من الالم ايضا من المحسوسات اللمسية ويفارق اللمس في هذا المعنى سائر الحواس وذلك
لان الحواس الاخرى منها ما لا لذة لها في محسوسها ولا الم ومنها ما لا يلتذ ويالم بتوسط احد المحسوسات
واما التي لا لذة فيها فمثل البصر لا يلتذ بالالوان ولا يالم بل النفس تالم من ذلك وتلتذ من داخل وكذلك
الحال في الاذن فان تالمت الاذن من صوت شديد والعين من لون مفرط كالضوء فليس تالم من حيث تسمع
وتبصر بل من حيث يلمس لانه يحدث فيه الم لمسي وكذلك يحدث فيه بزوال ذلك لذة لمسية واما الشم
والذوق فيالمان ويلتذان بكيفية ما تنافرهما او توافقهما واما اللمس فانه قد يالم بالكيفية الملموسة ويلتذ
وقد يالم ويلتذ بغير توسط كيفية هي المحسوس الاول بل بتفرق الاتصال والتيامه ومن الخواص التي
للمس ان الآلة الطبيعية التي يحس بها وهي لحم عصبي او لحم وعصب يحس بالمماسة وان لم يكن متوسط البتة
فانه لا محالة يستحيل من المماسات ذوات الكيفيات واذا استحال احس ولكن للمخالف كل مماسة مع محسوسه
وليس يجب ان يظن ان الحساس هو العصب فقط فان العصب بالحقيقة مؤد للحس اللمسي الى العضو غيره وهو
اللحم ولو كان الحساس نفس العصب فقط لكان الحساس في بدن الانسان ان لمس شيئا منتشرا كالليف
وكان لحسه ليس بجميع اجزائه بل باجزاء ليفية فيه بل العصب الذي لحس اللمس مؤد وقابل معا والعصبة المجوفة
مؤدية للبصر لكنها غير قابلة انما القابل ما اليه يؤدي وهو الرطوبة او ما هو مشتمل عليه وهو الروح فيجب
ان [illegible] من طباع اللحم ان يقبل الحس وان كان يحتاج ان يقبله من مكان آخر ومن نوع عضو آخر فتوسط بينهما
العصب واما ان كان البتة موجودا فيه فهو حساس بنفسه وان كان له ذلك كالقلب وان انتشر
في جوهر القلب ليف عصبي فلا يبعد ان يكون [illegible]
[illegible]

ان يكون عادما في ذاته لكيفية ما يؤديه حتى اذا قبلها وادّاها ادّى شيئا جديدا فيقع الانفعال عنه فيقع الاحساس
به والانفعال لا يقع الا عن جديد كان كذلك ايضا آلة اللمس لكن المتوسط الذي هو هناك لا حار ولا بارد
يكون على وجهين احدهما على انه لا حظ له من هاتين الكيفيتين اصلا والثاني ما له حظ منهما ولكن متاد فيه
الى الاعتدال فليس بحار ولا بارد بل معتدل لمتوسط ثم لم يمكن ان تكون آلة اللمس خالية اصلا عن هذه
الكيفيات لانها مركبة منها فوجب ان تكون خلوّها عن هذه الاطراف بسبب المزاج والاعتدال ليحس
ما يخرج عن الحد الذي لها وما كان من امزجة الانسان اقرب الى الاعتدال كان الطف لمسا ولما كان
الانسان اقرب الحيوانات كلها من الاعتدال كان الطفها لمسا ولما كان اللمس اول الحواس وكان الحيوان
الارضي لا يجوز ان يفارقه وكان لا يكون الا بتركيب معتدل ليحكم به بين الاضداد فبين من هذا ان ليس
للبسائط وما يقرب منها حس البتة ولا حيوة الا النمو في بعض ما يقرب الى البسائط فليكن هذا ابلغ
ما نقوله في اللمس

## فصل في الذوق والشم

واما الذوق فانه تال للمس ومنفعته ايضا
في الفعل الذي به يتقوم البدن وهو تشهيه الغذاء واختياره ويجانس اللمس في شيء وهو ان المذوق
يدرك في اكثر الامر بالملامسة ويفارقه في ان نفس الملامسة لا يؤدي الطعم كما ان نفس ملامسة الحار مثلا
يؤدي الى الحرارة بل كانه يحتاج الى متوسط يقبل الطعم ويكون في نفسه لا طعم له وهو الرطوبة اللعابية
المنبعثة من الآلة المسمّاة الملعبة فان كانت هذه الرطوبة عديمة الطعوم ادّت الطعوم بصحة وان خالطها
طعم كما يكون للممرورين من المرارة ولمن في معدته خلط حامض من الحموضة شاب ما يؤديه بالطعم الذي
فيه فخيله مرا او حامضا ومما فيه موضع نظر هل هذه الرطوبة انما تتوسط بان تخالطها اجزاء ذي
الطعم مخالطة تنتشر فيها ثم ينفذ فتغوص في اللسان حتى تخالط اللسان فتحسه او يكون نفس الرطوبة
تستحيل الى قبول الطعم من غير مخالطة فان هذا موضع نظر فان كان المحسوس هو المخالط فليست الرطوبة
بواسطة مطلقة بل واسطة تسهل وصول الجوهر المحسوس الحامل للكيفية نفسها الى الحاس واما الحس
نفسه فانما هو بملامسة الحاس المحسوس بلا واسطة وان كانت الرطوبة يقبل الطعم ويتكيف به فيكون
المحسوس بالحقيقة ايضا هو الرطوبة ويكون ايضا بلا واسطة ويكون الطعم اذا لاقى آلة الذوق احسته
فيكون لو كان المحسوس الوارد من خارج سبيل المماسة الغائصة من غير هذه الواسطة لكان ذوق
لا كالمبصر الذي لا يمكن ان يلاقى آلة الابصار بلا واسطة واذا مست الآلة المبصر لم يدرك لكنه بالحرى
ان يكون هذه الرطوبة للتسهيل وانها تتكيف وتخالط معا ولو كان سبيل الى الملامسة المستقصاة من
غير هذه الرطوبة لكان يكون ذوق ۞ فان قيل ما بال العفوصة تذاق وهي تورث السدد وتمنع النفوذ
فنقول انها اولا تخالط بواسطة هذه الرطوبة ثم تؤثر اثرها من التكثيف وقد خالطت والطعوم التي
تدركها الذوق هي الحلاوة والمرارة والحموضة والقبض والعفوصة والحرافة والدسومة والبشاعة
والتفه والتفه يشبه ان يكون كانه عدم الطعم وهو كما يذاق من الماء ومن بياض البيض واما هذه
الاخرى فقد تكثرت بسبب انها متوسطات وانها ايضا معا يحدث ذوقا يحدث بعضها المشا فيه تركيب
من الكيفية الطعمية ومن التأثير اللمسي شيء واحد لا يتميز في الحس فيصير ذلك الواحد كطعم محض متميز
فانه يشبه ان يكون طعم من الطعوم المتوسطة بين الاطراف يصحبه تفريق واسخان يسمى جملة ذلك
حرافة وآخر يصحبه طعم وتفريق من غير اسخان وهو الحموضة وآخر يصحبه مع الطعم تخشيف وتكثيف وهو
العفوصة وعلى هذا القياس مما قد شرح في الكتب الطبية واما الشم فانه وان كان الانسان ابلغ حيلة
في التشمم من سائر الحيوانات فانه عسر الروائح الكامنة بالادراك وهذا ليس لغيره ويقصر في تحسسها
بالاستنشاق وهنا يشارك فيه غيره فانه لا يقبل الروائح قبولا قويا حتى يحدث في خياله منها مثل ثابت كما يحصل
للمرئيات والمطعومات بل يكاد ان يكون رسوم الروائح في نفسه رسوما ضعيفة ولذلك لا يكون للروائح
عنده اسماء الا من جهتين احديهما من جهة الموافقة والمخالفة بان يقال طيبة ومنتنة كما لو قيل للطعم انه
طيب وغير طيب من غير تصور وفصل او تسمية والجهة الاخرى ان يشتق لها من مشاكلتها للطعم اسم
فيقال رائحة حلوة ورائحة حامضة كان الروائح التي اعتيد مقارنتها الطعوم ما تنسب اليها وتعرف بها
ويشبه ان يكون حال ادراك الروائح من الناس كحال ادراك اشباح الاشياء والوانها من الحيوانات
الصلبة العين فانها تكاد ان تكون انما تدركها كالخيال غير المحقق وكما يدرك ضعيف البصر شبحا



من بعيد واما كثير من الحيوانات الصلبة العين فلها قوة جدا في ادراك الروائح مثل النمل ويشبه ان لا يحتاج منها
الى التشمم والتنشق بل يتادى اليها الروائح في الهواء وواسطة الشم ايضا جسم لا رائحة له كالهواء والماء
هو الذي يحمل رائحة المشمومات وقد اختلف الناس في الرائحة فمنهم من زعم انها تتادى بمخالطة شيء من جرم
ذي الرائحة متحلل متبخر فيخالط المتوسط ومنهم من زعم انها تتادى باستحالة من المتوسط من غير ان يخالطه
شيء من جرم ذي الرائحة متحلل عنه ومنهم من قال انها تتادى من غير مخالطة شيء آخر من جرمه ومن غير استحالة
من المتوسط ومعنى هذا ان الجسم ذا الرائحة يفعل في الجسم عديم الرائحة وبينهما جسم لا رائحة له من غير
ان يفعل في المتوسط بل يكون المتوسط ممكنا من فعل ذلك في هذا على ما يقال في تادي الاصوات والالوان
فحري بنا ان نحقق هذا ونتأمله ولكن لكل واحد من المدعين لشيء من هذه المذاهب حجة فالقائل بالبخار والدخان
يحتج ويقول انه لو لم يكن الرائحة تسطع بسبب تحلل شيء ما كانت الحرارة وما يهيج الحرارة من الدلك والتبخير
وما يجري مجرى ذلك مما يذكي الروائح ولا كان البرد يخفيها فبين ان الرائحة انما تصل الى الشم بمخالطة بخار من ذي
الرائحة يخالط الهواء وينفذ فيه ولهذا اذا استقصيت شم التفاحة ذبلت لكثرة ما يتحلل منها والقائلون
بالاستحالة احتجوا وقالوا انه لو كانت الروائح التي تملأ المحافل انما يكون بتحلل شيء لوجب ان يكون الشيء ذو الرائحة
ينتقص وزنه ويقل حجمه مع تحلل ما يتحلل منه وقال اصحاب التادية خصوصا انه لا يمكننا ان نقول ان البخار يتحلل
من ذي الرائحة ويتادى مسافة فرسخ فما فوقه ولا ايضا يمكننا ان نحكم ان ذا الرائحة اشد احالة للاجسام من النار
في تسخينها والنار القوية انما تسخن ما حولها الى حد واذا بلغ ذلك غلوة فهو امر عظيم وقد يجد من وصول الروائح
الى بلاد بعيدة ما يزيل الشك في ان وصولها لم يكن بسبب بخار انتشر او استحالة فشت فقد علم ان بلاد اليونانيين
والمغاربة لا يرى فيها رخمة البتة ولا يأوي اليها وبينها وبين بلاد الرخمة مسافة كثيرة يقارب ما ذكرناه وقد
اتفق في بعض السنين ان وقعت ملحمة بتلك البلاد فسافرت الرخم الى الجيف ولا دليل لهذا الا الرائحة فيكون
الرائحة قد دلتها من مسافة بعيدة جدا لا يجوز معه ان يقال ان الابخرة او الاستحالات من الهواء وصلت اليه
فنقول نحن انه يجوز ان يكون المشموم هو البخار وان يكون الهواء نفسه يستحيل عن ذي الرائحة فيصير ذا رائحة
فيكون حكمه ايضا حكم البخار فيكون كل شيء لطيف الاجزاء من شأنه ان ينفذ اذا بلغ آلة الشم ولاقاها كان
بخارا او هواء مستحيلا الى الرائحة احس به وقد علمنا ان كل متوسط يوصل اليها الاستحالة فان المحسوس ايضا
لم يمكن من ملاقاة الحاس لا حس به بلا واسطة ومما يدل على ان الاستحالة لها مدخل في هذا الباب ان مثلا بخور
الكافور يجزا على جوهره كله فيكون له رائحة منتشرة انتشارا الى حد قد يمكن ان ينتشر منه تلك الرائحة في
اضعاف ذلك الموضع بالنقل والوضع حجم اجزاء من ذلك المكان كلها حتى يشتبه منه في بقعة بقعة صغيرة
تلك الاضعاف مثل تلك الرائحة فاذا كان ذلك كل واحد من تلك البقاع الصغيرة بتحريك شيء فيكون جميع الاجزاء
التي تتحلل منه في جميع تلك البقاع اكبر بكثير على البقعة المذكورة اضعافا مضاعفة لحجمه كله الذي يكون بالتحريك
اولا وثانيا فيجب ان يكون الانتقاص اولا وعليه في ذلك قريبا من ذلك ومنها ما كان كذلك فبينت
هنا ان الاستحالة تعدها كما قدمنا ان التادية المذكورة غير بعيدة وذلك لان التادية لا يكون الا بشيئة ما
وحسب المؤدى عنه الى المؤدى اليه واما الجسم ذو الرائحة فليس يحتاج الى شيء من ذلك فانك لو وضعت الكافور
قد نقل الى حيث لا يتادى اليك رائحته بل عدم ذلك فمنهم من يكون رائحته باقية بعد في الهواء فذلك
لاستحالة او مخالطة واما حديث الرخم فانه قد يجوز ان يكون رياح قوية تسوق الروائح والابخرة المتحللة
من الجيف الى المسافة المذكورة فاعلى الجو مخصوص بها ما هو احس من التناسل واعلى ما كان الرخم وشيمه
ذات تحلل الروائح وان كانت قد تتصل بالكثير من الحيوانات في ذلك النيل الى الناس يكثر تعفنها بعد ما يحيل اليها
المبصرات من مسافات بعيدة وهي تحلق في الجو حتى تبلغ الرخم ما تبلغه في البعد ما يفعلها بعينها حتى يكون
ارتفاعها اضعاف ارتفاع قلل الجبال الشاهقة وقد يأتي قلل الجبال الشاهقة بعد ما تمر من سحاب ممطر ... المسدود
مطلقة حتى يكاد ان يكون ارتفاعها اضعاف ارتفاع تلك الجبال وقلل الجبال قد يرى من سير مسير مراحل
وليس نسبة الارتفاع الى الارتفاع كنسبة بعد المرئي الى بعد المرئي فان ذلك يستعلم بالهندسة الكنت
من الابعاد والرؤيا هي اعظم واكثر بعدا يكون الرخم قد كانت في الجو حتى يكشف لها بعدها هذه
المسافة فرأت الجيف تارة فان ذلك ممكن تكاسيا مخالطة هذه الجيف اليها فادى ورويتها الجثة حتى
ناديا اولى الاستكشاف وكما انه ليس كل حيوان يحتاج الى الجيف والمقلة الى ذلك كذلك ليس يحتاج

كل حيوان الى استنشاق حتى يشم فان كثيرا منها يأتيها الشم من غير تنشق

## فصل في السمع

وإذ قد تكلمنا في امر اللمس والذوق والشم فبالحري ان نتكلم في امر السمع ❁ فنقول ان الكلام في امر السمع يقتضي الكلام في امر الصوت وماهيته وقد يليق بذلك الكلام في الصدى ❁ فنقول ان الصوت ليس امرا قائم الذات موجودا ثابت الوجود يجوز فيه ما يجوز في البياض والسواد والشكل من احكام الثبات حتى ان يصح فيه ممتد الوجود وانه مثلا لم يكن له مبدأ وجود زماني كما يصح هذا الفرض في غيره بل الصوت بين واضح من امره انه امر يحدث وانه ليس يحدث الا عن قرع او قلع اما القرع فمثل ما يقرع صخرة او خشبة فيحدث صوت واما القلع فمثل ما يقلع احد شقي مشقوق عن الآخر كخشبة ينحى عليها بان يبين احد شقيها عن الآخر طولا ولا نجد مع كل قرع ايضا صوتا فان قرعت جسما كالصوف بقرع لين جدا لم يحس صوتا بل يجب ان يكون الجسم الذي يقرع مقاوما وان يكون للحركة التي للمقروع به الى المقروع عنف صادم فهناك يحس وكذلك ايضا اذا شققت شيئا يسيرا يسيرا او كان الشيء لا صلابة له لم يكن للقلع صوت البتة والقرع بما هو قرع لا يختلف والقلع ايضا بما هو قلع لا يختلف لان احدهما امساس والآخر تفريق لكن الامساس يخالف الامساس بالقوة والسرعة والتفريق ايضا يخالف التفريق بمثل ذلك ولان كل صائر الى مماسة شيء فيجب ان يفرغ لنفسه مكانا من جسم آخر كان مماسا له لينتقل اليه وكل مقلوع عن شيء فقد يفرغ مكانه حتى يصار اليه وهذا الشيء الذي فيه هذه الحركة شيء رطب سيال لا محالة اما ماء واما هواء فيكون مع كل قرع وقلع حركة للهواء او ما يجري مجراه اما قليلا قليلا برفق واما دفعة على سبيل تموج او انجذاب بقوة وقد وجب ههنا شيء لا بد ان يكون موجودا عند حدوث الصوت وهو حركة قوية من الهواء او ما يجري مجراه فيجب ان نتعرف هل الصوت هو نفس القرع او القلع او هو حركة موجبة تعرض للهواء من ذلك او شيء ثالث يتولد من ذلك ويقارنه واما القلع والقرع فانهما يحسان بالبصر بتوسط اللون ولا شيء من الاصوات يحس بتوسط اللون فليس القرع والقلع بصوت بل ان كان ولا بد فسببا الصوت واما الحركة فقد يشكل امرها فيظن ان الصوت نفس تموج الهواء وليس كذلك ايضا فان جنس الحركة يحس ايضا بسائر الحواس وان كان بتوسط محسوسات اخرى والتموج الفاعل للصوت قد يحس حتى يؤلم فان صوت الرعد يعرض منه ان تدك الجبال وربما ضرب حيوانا فافسده وكثيرا ما يستظهر على هدم الحصون العالية باصوات البوقات بل يحس اللمس كما اشرنا اليه قبل ايضا قد ينفعل من تلك الحركة من حيث هي حركة ولا يحس الصوت ولا ايضا من فهم ان شيئا حركة فهم انه صوت ولو كانت حقيقة الصوت حقيقة الحركة لا انه امر يتبعها ويلزم منها لكان من عرف انه صوتا عرف انه حركة وهذا ليس بموجود فان الشيء الواحد النوعي لا يعرف ويجهل معا الا من جهتين وها هنا من جهة كونه صوتا في ماهيته ونوعيته ليس جهة كونه حركة في ماهيته ونوعيته فالصوت اذن عارض يعرض من هذه الحركة الموصوفة يتبعها ويكون معها فاذا انتهى التموج من الهواء او الماء الى الصماخ وهناك تجويف فيه هواء راكد يتموج بتموج ما ينتهي اليه ووراءه كالجدار مفروش عليه العصب الحاس للصوت احس بالصوت ومما يشكل من امر الصوت هل هو شيء موجود من خارج تابع لوجود الحركة او مقارن او انما يحدث من حيث هو صوت اذا تأثر السمع به فان المعتقدين يعتقدون الصوت لا وجود له من خارج وانه يحدث في الحس من ملامسة الهواء المتموج بكل الاشياء التي بالاشرف الموضع بالمس ايضا يحدث صوتا فيه فهل ذلك الصوت حادث بتموج الهواء الذي في الصماخ او لنفس المماسة وهذا امر يصعب الحكم فيه وذلك لانا في وجود الصوت من خارج لا يلزمنا ما يلزمنا في الكيفيات الاخر المحسوسة لان هذا البيان يثبت للمحسوس الصوتي خاصية معلومة هي بعينها الصوت وتلك الخاصية هي التموج فيكون نسبة التموج من الصوت نسبة الكيفية التي في العسل الى ما يتأثر منه في الحس لكنه يخالف الامر ههنا لان الاثر الذي يحصل من العسل في الحاسة ومن النار في الحاسة هو من جنس ما فيهما وكذلك فان الذي يحس الحرارة قد يسخن ايضا غيره اذا ثبت فيه الاثر وليس الصوت والتموج حالهما كذا فان التموج شيء والصوت شيء والتموج يحس بآلة اخرى وتلك الكيفية لا يحس بآلة اخرى وليس يجب ايضا ان يكون كل ما يؤثر اثرا ففي نفسه مثل ذلك الاثر فيجب ان نتعرف حقيقة الحال في هذا ❁ فنقول لما تعين لنا معرفة ان العارض المسموع له وجود من خارج ايضا انه لو كان انما يحدث في الصماخ نفسه لم يخل اما ان يكون التموج الهوائي يحس بالسمع من حيث هو تموج او لا يحس فان كان التموج الهوائي يحس بالسمع لشانه لم يحس بلمس آلة السمع حسا من حيث هو تموج فاما ان يحس به او لا او بتوسط الصوت فلو كان يحس به لا كون الحس



الاول بالسمع هو الصوت وهذا مما لا شك فيه كان التموج من حيث هو تموج صوتا وقد ابطلنا هذا ولو كان يحس به بتوسط الصوت لكان كل من سمع الصوت علم انه تموج كما ان كل من احس لون المربع والمربع بتوسطه علم ان هناك مربعا وليس كذلك وان كان انما يحس باللمس ايضا عرض منه ما قلنا فاذا ليس بواجب ان يحس التموج عند سماع الصوت فلينظر ما يلزم بعد هذا ❁ فنقول ان الصوت كما يسمع يسمع له جهة ولا يخلو اما ان يكون الجهة تسمع لان الصوت مبدأ تولده ووجوده في تلك الجهة ومن هناك ينتهي واما لان المنتقل المتأدي الى الاذن الذي لا صوت فيه بعد ان يفعل الصوت اذا اتصل بالاذن ينتقل من تلك الجهة وبتلك من تلك الجهة فيتخيل ان الصوت ورد من تلك الجهة واما للامرين جميعا فان كان لاجل المنتقل وحده فمعنى هذا هو ان المنتقل نفسه محسوس فانه اذا لم يشعر به كيف يشعر بجهة مبدأه فيلزم ان يحس بالسمع عند ادراك جهة الصوت تموج الهواء وقد قلنا ان ذلك ليس بواجب وان كان لاجلهما جميعا عرض من ذلك هذا المحال ايضا وصح ان الصوت كان يصحب التموج فبقي ان يكون ذلك لان الصوت نفسه تولد هناك ومن هناك انتهى ولو كان الصوت انما يحدث في الاذن فقط لكان سواء أتى من اليمين او اليسار وحصولهما وسببه لا يحس به وههنا مؤثر فيه مثل نفسه او قوة لا يدرك جهته لانه انما يدرك عند وصوله فكيف ما لا حدوث له الا عند وصول سببه فقد بان ان للصوت وجودا ما من خارج لا من حيث هو مسموع بالفعل بل من حيث هو مسموع بالقوة وامر كيفية ما من الهيئات للتموج غير نفس التموج ويجب ان نحقق الكلام في القارع والمقروع فنقول انه لا يتعين في القرع من حركة قبل القرع وحركة يتبع القرع فاما الحركة قبل القرع فقد يكون من احد الجسمين وهو الصائر الى الثاني وقد يكون من كليهما ولا بد من قيام كل واحد منهما او احدهما في وجه الآخر قياما محسوسا فانه ان اندفع احدهما كما يمس بل في زمان لا يحس لم يكن صوت والقارع والمقروع كلاهما فاعلان للصوت لكن اولاهما به ما كان اصلبهما واشدهما مقاومة فان دخله في ذلك اشد واما الحركة الثانية فهي انفلات الهواء وانضغاطه بينهما بعنف والصلابة تعين على شدة ضغط الهواء والملاسة ايضا لئلا ينتشر الهواء في فرج الخشونة والتكاثف ولي بذلك لئلا يتخلل الهواء في فرج التخلل وربما كان الجسم المقروع في غاية الرطوبة واللين لكنه اذا حمل عليه بالقوة وكلف الهواء المتوسط ان ينفذ فيه وينضغط فيما بينهما لم يكن ذلك الجسم ايضا بحيث يمكن الهواء المتوسط ان ينفذ فيه ويشقه في زمان قصير بل قاوم ذلك ثم يندفع في زمان ذلك الهواء المتوسط بل وقاوم ايضا القارع لان القارع كان يسومه انخراقا كبيرا في زمان قصير جدا وليس ذلك في طبع المقاوم ولا في قوة الفاعل القارع فاستعصى من الانخراق مقاوما للقارع وانضغط بينه [illegible] فكانت المقاومة فيه مكان الصلابة وانت تعلم هذا اذا اعتبرت ارسال السوط في الماء برفق فانك لا تحس بكثير مقاومة اذ تشقه شقا [illegible] ان يكون الهواء نفسه متقاوما مقاومة القارع منضغطا [illegible] يجوز ان يصير الهواء اجزاء [illegible] على هيئة من التموج وليست الصلابة والتكاثف علة اولية لاحداث هذا التموج بل ذلك لانهما من حيث يعينان على المقاومة والعلة الاولية هي المقاومة فالصوت يحدث من تموج الجسم الرطب السيال منضغطا بين جسمين متصاكين متقاومين من حيث هو كذلك فكما ان الماء والهواء والفلك [illegible] في طبيعة لها اسم وهو الشفيف كذلك الماء والهواء لهما معنى يشتركان فيه من حيث يتأدى الصوت ويكون قبولهما [illegible] وليس لهما من حيث السمع اسم [illegible] كما ان الاشفاف لم يكن من حيث المتوسط فلكما الماء والهواء [illegible] ان يكون الماء والهواء ايضا من حيث يؤديان الرائحة او الطعم معنى [illegible] فيه نقل الرائحة فلا اسم له واما الصدى فانه يحدث من تموج يوجبه هذا التموج فان هذا التموج اذا قاومه شيء من الاشياء كجبل او جدار حتى وقفه [illegible] ينضغط ايضا بين هذا التموج المتوجه اليه قرع الحائط او الجبل وبينه ما يقرعه الهواء [illegible] ويكون شكل الشكل الاول على هيئته كالكرة المرمية [illegible] ما العلة في وجود [illegible] في رجوع الهواء [illegible] صوت يحدث بتموج الهواء الذي هو التموج الثاني [illegible] الاول [illegible] شبيه له [illegible] فان لا يكون القرع الكما

كالجدار خ

بها

يحدث خ

توقفه خ

من هذا الهوآء يولد صوتاً من تموج هوآء ثان يعتدّ به فان قرع مثل هذا الهوآء قرع ليس بالشديد ولو كان
شديداً بحيث يحدث صوتاً لاضرّ بالسمع ويشبه ان يكون لكل صوت صدآء ولكن لا يسمع كما ان لكل ضوء
عكساً ويشبه ان يكون السبب فى ان لا يسمع الصدآء فى البيوت والمنازل فى اكثر الامر ان المسافة
اذا كانت قريبة بين الصوت وبين عاكس الصوت لم يسمعا فى زمانين متباينين بل يسمعان معاً
كما لا يسمع صوت القرع الذى معه وان كان بعده بالحقيقة واما ان كان العاكس بعيداً فرّق
الزمان بين الصوتين تفريقاً محسوساً وان كان صلباً املس فهو لتواتر الانعكاس منه بسبب قوة السبب
يبقى زماناً كثيراً كما فى الحمامات ويشبه ان يكون هذا هو السبب فى ان يكون صوت المغنى فى الصحرآء
وصوت المغنى تحت السقف اقوى لتضاعفه بالصدآء المحسوس معه فى زمان كالواحد ويجب ان تعلم
ان التموج ليس هو حركة انتقال من هوآء واحد بعينه بل كالحال فى تموج الماء يحدث بالتداول
بصدم بعد صدم مع سكون قبل سكون وهذا التموج الفاعل للصوت سريع لكنه ليس بقوى الصك
المتشكل ان يتشكل ❁ فنقول انه كما تشككتم فى اللمس فجعلتموه قوى كثيرة لانه يدرك متضادات
كثيرة فكذلك السمع ايضاً يدرك المتضادة التى بين الصوت الثقيل والحاد ويدرك المضادة التى بين
الصوت الخافت والجهير والصلب والاملس والمتخلخل والمتكاثف وغير ذلك فلم لا يجعلونه قوى فالجواب
عن ذلك لان محسوسه الاول هو الصوت وهذه اعراض تعرض لمحسوسه الاول بعد ان يكون صوتاً
واما هناك فكل واحد من المتضادات يحس لذاتها لا بسبب آخر فليكن هذا المبلغ فى تعريف الصوت
والاحساس به كافياً فاعلم المقالة الثالثة فصل فى الابصار وفى الضوء والشف
واللون وكيفية الاتصال بين الحاس والمحسوس البصرى وحرى بنا ان نتكلم فى
الابصار والكلام فيه يقتضى الكلام فى الضوء وفى المشف وفى اللون وفى كيفية الاتصال الواقع بين
الحاس والمحسوس البصرى فلنتكلم اولاً على الضوء ❁ فنقول انه يقال ضوء ويقال نور ويقال شعاع
ويشبه ان لا يكون بينها فى وضع اللغة كثير تفاوت لكنا نحتاج فى استعمالنا اياها ان نفرق بينها لان
ههنا معانى ثلثة متقاربة احدها الكيفية التى يدركها البصر فى الشمس والنار من غير ان يقال انه
سواد او بياض وحمرة او شىء من هذه الالوان والثانى الامر الذى يسطع من هذا الشىء فيتخيل انه يقع
على الاجسام فيظهر بياض وسواد وخضرة والاخر الذى يتخيل على الاجسام كانه يترقرق وكانه يستر
لونها وكانه شىء يفيض منها فان كان فى جسم قد استفاد ذلك من جسم آخر سمى بريقاً كما يعرض فى المرآة
وغيرها وان كان فى الجسم الذى له بذاته سمى شعاعاً ولسنا نحتاج الان الى الشعاع والبريق بل نحتاج
الى القسمين الاولين فليكن احدهما وهو الذى للشىء من ذاته ضوءاً وليكن المستفاد نوراً وهذا الذى
نسميه ضوءاً مثل الذى للشمس وللنار فهو المعنى الذى يرى لذاته فان الجرم الحامل لهذه الكيفية اذا وجد
بينه وبين البصر شىء كالهوآء والماء رؤى ضرورة من غير حاجة الى وجود ما يحتاج اليه الجدار الذى
لا يكفى فى ان يرى الى وجوده على ما هو عليه وجود الهوآء والماء وما يشبههما بينه وبين البصر بل يحتاج
الى ان يكون الشىء الذى سميناه نوراً قد غشيه حتى يرى حينئذ ويكون ذلك النور تأثيراً من جسم
ذى ضوء فيه اذا قابله وكان بينهما جسم ليس من شانه ان يحجب تاثير المضىء فى قابل النور كالهوآء والماء
فانه بعين ولا يمنع فالاجسام بالقسمة الاولى على قسمين جسم ليس من شانه هذا الحجب المذكور ولنسمّه
الشاف وجسم من شانه هذا الحجب كالجدار والجبل والذى من شانه هذا الحجب فمنه ما من شانه ان يرى من غير
حاجة الى حضور شىء آخر بعد وجود المتوسط الشاف وهذا هو المضىء كالشمس والنار ومثله غير
شفاف بل هو حاجب عن ادراك ما ورآءه فتامل اظلال المصباح عن المصباح فان احدهما يمنع ان يفعل
الثانى فيما هو بينهما وكذلك يحجب البصر عن رؤية ما ورآءه ومنه ما يحتاج الى حضور شىء آخر يجعله
بصفة وهذا هو الملون فالضوء كيفية القسم الاول من حيث هو كذلك واللون كيفية القسم الثانى
من حيث هو كذلك فان الجدار لا يمكن المضىء الذى يفيد شيئاً خلفه ولا هو بنفسه منير فهو الجسم الملون
بالقوة واللون بالفعل انما يحدث بسبب النور فان النور اذا وقع على جرم ما حدث فيه بياض بالفعل
او سواد او حمرة او غير ذلك فان لم يكن كان اسود فقط مظلماً لكنه بالقوة ملون ان عنينا باللون
بالفعل هذا الشىء الذى هو بياض وسواد وحمرة وصفرة وما اشبه ذلك فلا يكون البياض بياضاً



المقالة الثالثة فى الابصار فصل
فى الضوء والشفيف واللون وفى
الابصار وكيفية الاتصال
بين الحاس والمحسوس
البصرى

والحمرة حمرة الا ان يكون على الجهة التى نراها ولا يكون على هذه الجهة الا ان يكون منيراً ولا يظنن ان
البياض على الجهة التى نراها والحمرة وغير ذلك يكون موجوداً بالفعل فى الاجسام لكن الهوآء المظلم
يعوق عن ابصاره فان الهوآء نفسه لا يكون مظلماً انما المظلم هو الذى هو المستنير والهوآء نفسه
وان كان ليس فيه شىء مضىء فانه لا يمنع ادراك المستنير ولا يستر اللون اذا كان موجوداً فى الشىء فان
كونك فى غار وفيه هوآء كله على الصفة التى تظنه انت مظلماً فاذا وقع النور فى جسم خارج موضوع
فى الهوآء الذى يحسبه نيراً فانك تراه ولا يضرك الهوآء المظلم الواقف بينك وبينه بل الهوآء عندك
فى الحالين كانه ليس بشىء واما الظلمة فهو حال ان لا يرى شيئاً وهو ان لا يكون الكيفيات التى اذا كانت
موجودة فى الاجرام التى لا يشف صارت مستنيرة فهى مظلمة وبالقوة فلا نراها ولا نرى الهوآء
فيتخيل لك ما يتخيل لك لو غمضت العين وسترتها فيتخيل الظلمة مبثوثة تراها كما يكون من حالك وانت
تحدق فى هوآء مظلم وليس كذلك ولا انت ترى وانت مغمض هوآء مظلماً او ترى ما ترى من الظلمة شيئاً
فى جفونك انما ذلك انك لا ترى وبالجملة فان الظلمة عدم الضوء فيما من شانه ان يستنير وهو الشىء الذى
قد يرى لان النور مرئى وما يكون فيه النور مرئى والشاف لا يرى البتة فالظلمة هى فى الاستناره وكلا
اعنى الحاملين جسم لا يشف فالجسم الذى من شانه ان يرى لونه اذا كان غير مستنير كان مظلماً ولم يكن فيه
بالحقيقة لون بالفعل ولم يكن ما يظن ان هناك الواناً ولكنها مستورة بشىء فان الهوآء لا يستر وان كان
على الصفة التى ترى مظلماً اذا كانت الالوان بالفعل لكنه ان سمى انسان الاستعدادات المختلفة التى
تكون فى الاجسام التى اذا استنارت صار واحد منها الشىء الذى نراه بياضاً والاخر حمرة الواناً فله ذلك
الا انه يكون باشتراك الاسم فان البياض بالحقيقة هو هذا الذى يكون على الصفة التى ترى وهذا لا يكون
موجوداً بينك وبينه شفاف يشف ولا تراه والشفاف قد يكون شفافاً بالفعل وقد يكون شفافاً
بالقوة وليس يحتاج فى ان يكون بالفعل الى استحالة فى نفسه بل الى استحالة فى غيره او الى حركة فى غيره وهذا
مثل المسالك والمنفذ فانه لا يحتاج فى ان يكون بالفعل الى امر فى نفسه بل الى وجود السالك والنافذ
بالفعل فاما الاستحالة التى يحتاج اليها الشفاف بالقوة الى ان يصير شفافاً بالفعل فهى استحالة الجسم
الملون الى الاستناره وحصول لونه بالفعل واما الحركة فان يتحرك الجسم المضىء اليه من غير استحالة
فيه وقد عرفت كنه هذا فيما سلف فاذا حصل احد هذين الامرين تادى المرئى وصار هذا شفافاً بالفعل
لوجود غيره فحرى بنا ان نحقق امر هذا التادى الا ان الواجب علينا ان نؤخر الامر فيه الى ان نذكر شكوكاً
تعرض فيما قلناه يسهل من حلها تصحيح ما قلناه فصل فى مذاهب وشكوك فى امر النور
والشعاع وفى ان النور ليس بجسم ولا غيره بل هو كيفية يحدث فيه
من الناس من ظن ان النور الذى يشرق من المضىء على الاجسام ليس كيفية تحدث فيها بل اجسام
صغار تكون منفصلة من المضىء فى الجهات ملازمة لابعاد مفروضة عنه ينتقل بانتقاله فيقع على
الاجسام فيستضىء بها ومن الناس من ظن ان هذا النور لا معنى له البتة وانما هو ظهور من الملون
بل من الناس من ظن ان الضوء فى الشمس ليس الا شدة ظهور ولونه لكنه يغلب البصر فيجب علينا اولاً
ان نتامل الحال فى هذه المذاهب ❁ فنقول انه لا يجوز ان يكون هذا النور والشعاع الواقع على
الاجسام من الشمس والنار اجساماً حاملة لهذه الكيفية المحسوسة لانها اما ان تكون شفافة
فلا يخلو اما ان يزول شفيفها بتراكمها كما يكون الاجزآء الصغار من البلور شفافة ويكون المتراكم منها غير
شفاف واما ان لا يزول شفيفها فان كانت شفافة لا يزول شفيفها لم يكن مضيئة اذ قد فرغنا من
الفرق بين الشفاف وبين المضىء وان كانت تعود بالارتكام غير شفافة كان ارتكامها ساتراً لما تحتها
وكلما ازدادت ستراً والضوء كلما ازداد ازداد تكاثفاً لو كان له ارتكام ازداد اظهاراً للضوء وكذلك
اذا كانت هذه المضيئات فى الاصل مضيئات غير شفافة كالنار وما اشبهها فبين ان الشعاع المظهر
للالوان ليس بجسم ثم لا يجوز ان يكون جسماً ويتحرك بالطبع الى جهات مختلفة ثم ان كانت هى اجساماً تنفصل
من المضىء ويلقى المستنير فاذا غمت الكوة لم يخل اما ان يتفق لها ان يعدم او يستحيل او يبقى الغام ذلك النور
يسبق الغام اعتياف فان ذلك الامر يكون دفعة والعدم ايضاً بالسبق من ذلك الجنس فانه كيف يحكم
ان الجسم اذا تخلل بين جسمين عدما احدهما واما الاستحالة فيوجب ما قلناه وهى انها تستنير بمقابلة النير

فاذا لم استحالت فالحاجة ان كان الامر على هذا الى مسافة اجسام من جهة النير ولا يكون هذه الاجسام
تستحيل بنفسها بالمقابلة تلك الاستحالة واما الحجة التي يتعلق بها اصحاب الشعاع فمن ذلك قولهم ان
الشعاع لا محالة يتحدر من عند الشمس ويتجه من عند النار وهذه حركة ولا حركة الا للجسم وايضا فان
الشعاع ينتقل بانتقال المضيء والانتقال للجسم وايضا فان الشعاع يلاقي شيئا فينعكس عنه الى غيره
والانعكاس حركة جسمانية لا محالة وهذه القياسات كلها فاسدة ومقدماتها غير صحيحة فان قولنا
الشعاع يتحدر او يخرج او يدخل الفاظ مجازية ليس من ذلك شيء بل الشعاع يحدث في المقابل دفعة ولما كان
حدوثه من شيء عال توهم كانه ينزل لا ان يكون على سبيل الحدوث في ظاهر الحال اولى من النزول اذ لا يرى البتة
في الطريق ولا يحتاج الى زمان محسوس فلا يخلو اما ان يكون البرهان دل على انحداره واني لهم بذلك
واما ان يكون الحس هو الدال عليه وعليه معولهم وكيف يدل الحس على حركة متحرك لا يحس زمانه ولا يبصر
في وسط المسافة واما حديث انتقال الشعاع فليس هو باكثر من انتقال الظل فيجب ان يكون الظل ايضا
جسما ينتقل وليس ولا واحد منهما بانتقال بل بطلان وتجدد فانه اذا تجددت الموازاة تجدد ذلك
فان ادعى مدع ان الظل ايضا ينتقل فليس يخلو اما ان ينتقل على النور واما ان يكون النور ينتقل امامه
وخلفه فان كان ينتقل على النور ويغطي النور فلنفرض النور المغشي بجميع الارض لا انتقال له واما
يغطيه الظل فيكون دعوى انتقال النور قد فسد وان كان النور ينتقل امام الظلمة حتى ينتقل الظلمة
فلنفرض المضيء واقفا ومعلوم انه اذا كان واقفا وقف معه النور وهذا يدعوا الى ان يكون تحركه ذي الظل
شيئا لطرد النور ويمكن عدة منهم ان يطرد والنور ايضا من الجهات المختلفة والمضيء واقف فيظلم
الموضع حينئذ او يكون النور اذا هرب من الظل ظفر من خلف فعاد الى حيث نادم الظل وهذه كلها
خرافات بل لا الظل يغشي النور ولا هو ولا النور بجسم وان كان لهما انتقال فذلك بالتجدد لا ان
شيئا واحدا بعينه ينتقل وانعكاس الشعاع ايضا لفظ مجازي فان من شان الجسم اذا استنار وكان
صقيلا ان يستنير عنه ايضا جسم يحاذيه من غير انتقال البتة واما المذهب الاخر وهو المذهب الذي
لا يرى لهذا النور معنى بل يجعله اللون نفسه اذا ظهر ظهورا بينا فان لاصحابه ان يقولوا ان الذي تغير
في هذا الباب ما يتخيل مع اللون من بريق يلزم الملونات وليس ذلك البريق شيئا في المرئي نفسه بل امر يعرض
للبصر بالمعاينة بين ما هو اقل ضوءا وما هو اشد ضوءا واشد ظهورا للون لشدة تاثير الشيء المضيء فان
الانارة التي من السراج اقل قليلا من الانارة التي من القمر والانارة التي من القمر الذي هو الخفت اقل قليلا
من الانارة التي في البيوت المستورة نهارا عن الشمس بل عن المواضع ذوات الظل التي ليس فيها شعاع
الشمس فذلك لان الخفت يبطل في ظل البيوت اذا طلعت الشمس فيتلاشى ويكون ما يبصر فيها اقوى
مما يبصر في الخفت والناس لا يرون كانه في الظل وان كان منيرا براقا وشعاعيا البتة ويرون ان نور
السراج يفعل في الاجسام بريقا ونور القمر في الليل يفعل ذلك وذلك بسبب القياس الى الظلمة
الليلية فان الظلمة الليلية تخيل ذلك القدر انه شعاع براق وليس ذلك الا ظهورا ما من اللون والذي
للشمس اقوى واشد تاثيرا فلم نر ما نرى من تبيين شيء سوى اللون ان على الحائط الابيض شيئا غير البياض
وغير ظهوره يسمى ذلك الخفي شعاعا فان قايس مقايس ذلك بالظل على الحائط فذلك ابطل بسبب ظلمة ما يخفي
لما من البياض ما كان يجب ان يظهره وكانه غلط من الظلمة التي لا معنى لها الا الاخفاء او زيادة خفاء كما
ان النور لا معنى له الا الظهور او زيادة ظهور ومن هؤلاء قوم يرون ان الشمس ليس ضوءها الا انه
ظهور لونها ويرون ان اللون اذا بهر البصر لشدة ظهوره دوى بريق وشعاع يخفى اللون لعجز البصر
لا لخفائه في نفسه وكانه يتحير البصر عند ذلك الجلي فاذا انكسر ذلك دوى لون قالوا ان الحيوانات التي تلمع
في الليل اذا لمعت لم يحس بلونها البتة واذا كان نهارا كان لها لون ظاهر ولم يكن فيها لمعان فذلك
اللمعان هو بسبب شدة ظهور الوانها لا غير حتى يرى في الظلمة ويكون في غاية القوة حين يظهر في الظلمة
فيبهر البصر اذ كانت الظلمة اضعفته فاذا اشرقت الشمس غلب ظهورها ظهور ذلك فعاد لونها
والبصر لم يتحير له لان البصر قد اعتاد لقاء الظاهرات واشتد بطلوع الشمس ومنهم من قال ليس
الامر على هذه الصفة بل الضوء شيء واللون شيء لكن من شان الضوء اذا غلب على البصر ان يستر لونا
فيه والشمس ايضا لها لون ومع اللون ضوء فيستر الضوء اللون باللمعان كالقمر وكالسبحة السود

الخفت ضوء القمر صح
وبهره بهرا اي غلبه صح



الصقيلة اذا لمعت رؤيت مضيئة ولم ير سوادها قالوا وهذا غير النور فان النور هو ظهور اللون لا غير
والضوء ليس ظهور اللون بل شيء آخر وقد يخفي اللون وان هذه اللوامع في الليل يظهر نورها في الظلمة
ويخفى لونها واذا ظهرت الشمس غلب نورها وخفي وظهر لونها فبالحري ان نتامل هذا المذهب مع
فروعه المذكورة **فصل في تمام مناقضة المذاهب المبطلة لان يكون النور شيئا
غير اللون الظاهر وكلام في الشفاف وفي اللوامع** فنقول ان ظهور اللون
يفهم منه في هذا الموضع معنيان احدهما صيرورة اللون بالفعل والاخر ظهور لون موجود بنفسه
بالفعل للعين والمعنى الاول يدل على حدوث اللون او وجوده لونا والمعنى الثاني يدل على حدوث نسبة
للون او وجود تلك النسبة وهذا الوجه الثاني ظاهر الفساد فان ظن ان النور نفس نسبة اللون الى البصر
فيجب ان يكون النور نسبة او حدوث نسبة ولا قوام وجود له في نفسه وان عني انه مصير اللون
بحيث لو كان بصر لرآه او كونه كذلك فاما ان يكون هذا نفس اللون او معنى يحدث ذا ذا المعنى من
خارج كزوال ستر او غيره فان كان نفس اللون كان هذا هو الوجه الاول وان كان شيئا لا يعرض له
يظهر فيكون الضوء غير اللون واما المعنى الاول فلا يخلو ايضا اما ان يعنى بالظهور خروج اللون
الى الفعل فلا يكون الشيء مستنيرا بعد ذلك الا ان الواحد واما ان يعنى به نفس اللون فيكون قوله
الظهور لا معنى له ايضا بل يجب ان يقال ان الاستنارة هي اللون او يعنى به حال يقارن اللون اما
دائما واما وقتا ما حتى يكون اللون شيئا يعرض له النور تارة ويعرض له الظلمة اخرى واللون في الحالين
موجود بالفعل فان كان نفس نسبته الى ما يظهر له عاد الى المذهب الاخر وان كان شيئا اخر عاد الى ذلك
ايضا فان قررنا الامر على ان الضوء وان كان نفس اللون فيكون كان الضوء هو اللون نفسه اذا كان
بالفعل فلا يخلو اما ان يكون الضوء مقولا على كل لون بالفعل او يكون البياض وحده لونا فيكون السواد
ظلمة فيستحيل ان يكون الجسم الاسود مشرقا بالضوء لكن هذا ليس بمستحيل فان الاسود يشرق
ويسود غيره فليس الضوء هو البياض وحده وان لم يكن الضوء هو البياض وحده بل كل لون
كان بعض ما هو ضوء يضاد بعض ما هو ضوء ولكن الضوء لا يقابله الا الظلمة هذا خلف وايضا
فان المعنى الذي به الاسود مضيء غير سواده لا محالة وكذلك هو غير البياض فان اللون اعني طبيعة جنسه
الذي في السواد هو نفس السواد واللون الذي في البياض هو نفس البياض لا عارض له فليس اللون
المطلق الجنسي هو الضوء وايضا فان الضوء قد يستنير به الشفاف كالماء والبلور اذا كان في ظلمة
ووقع عليه الضوء وحده دل عليه واشف فهذا ضوء وليس بلون وايضا فان الشيء يكون ضعيفا وملونا
فتارة يشرق منه على شيء آخر الضوء وحده كما يشرق على ماء او حائط وتارة يشرق منه اذا كان قويا
الضوء مع اللون جميعا حتى يحمر الماء او الحائط الذي يشرق عليها ويصفره فلو كان الضوء ظهور
اللون وكانت الظلمة خفاء اللون لكان تاثير اللون الاحمر فيما يقابله حمرة لا بريقا ساذجا فان كان هذا
ظهور لون آخر فلم اذا اشتد فعل فيما يقابله اخفاء لونه بان ينقل لون هذا القوي اللون اليه وعلى
ان مذهب هذا الانسان يوجب ان الخضرة والحمرة وغير ذلك مخالطة من ظهورات وخفاءات ملونة
فيلزم من ذلك انه اذا كان جسم ظاهر اللون بشعاع وقع عليه ثم انعكس على المعنى الذي نفهمه ضوءا
جسم آخر ذي لون ان لا يقع لونه عليه لانه لا يخلو اما ان يكون هذا المستنير المنير غير الاجزاء الظلماء
اللون وحدها او مع غيرها فان كانت وحدها فهي انما توجب ظهور اللون في ذلك بان يبيض لا اخفاء
اللون بان يحمر او يخضر وان كانت مع غيرها حتى كانت الظاهرة اللون والخفية اللون يفعلان جميعا
هذا الخفاء وذلك الظهور فيكون لخفاء اللون تاثير في المقابل لكن خفاء اللون ليس له هذا التاثير الا انه
انه اذا كان خفاء لون مجرد لم يؤثر فيما يقابله كما يؤثر ظهور اللون الذي يقولون به لو كان مغيرا فان
قالوا ان اللون ظهور الحمرة ايضا والخضرة وغير ذلك من حيث هي حمرة وخضرة وان الخضرة اذا اشتد
ظهورها فعلت مثل نفسها فتفعلت مثل خضرة وحمرة فيقال لهم ما بالها اذا كان قليل الظهور اظهر اللون
في الذي يقابله على ما هو عليه على المعنى الذي هو ضوء مجرد فقط وفعل مثل ما يفعله مضيء لو لم يكن له
لون فاذا اشتد ظهوره ابطله او اخفاه بلون نفسه وكان يجب ان الامر ان يكون انما يفعل فيه لونا
من لونه قليلا ثم اذا اشتد فعل فيه كثيرا وكان كل فعل يفعله انما هو اخفاء لون ذلك بمزجه بلونه

وليس كذلك بل يظهر اول شيء لونه اظهارا شديدا وانما يظهر فيه اللون الذي في استعداده ما ليس
مضئ لاخضرة ولا احمرة في فعله ثم يعود بعد ذلك اذا اضاء واقوى ظهورا ما اخذ في ابطال لونه واخفائه والبادى
لونا اخر ليس في جبلته ولا طبيعته فيكون اذن احد الفعلين عن شيء غير الاخر فيكون مهد للواحد
الفعلين عن الضوء الذي لو كان جسم لا لون له وله ضوء لكان يفعل ذلك مثل بلورة مضيئة والفعل
الاخر يكون من لونه اذا اشتد ظهوره بسبب هذا الضوء حتى صار متعديا فانا وان كنا نقول ان الضوء
ليس هو ظهور اللون فلا نمنع ان يكون الضوء سببا لظهور اللون وسببا لنقله ونقول ان الضوء
جزء من جملة هذا المرئى الذي نسميه لونا وهو شيء اذا خالط اللون بالقوة حدث منهما الشيء الذي هو
اللون بالفعل بالامتزاج فان لم يكن ذلك الاستعداد كان نادرة وبريقا مجردا والضوء جزء من الشيء
الذي هو اللون وممتزج فيه كما ان البياض والسواد لهما اختلاط ما يحدث عنه تلك الالوان المتوسطة
واما قول القائل ان الضوء واللمعان ايضا ليس الا ظهور اللون ثم قوله في الاشياء اللامعة في الليل انها له
فيبطل بان السراج والقمر كثيرا ما يبطلان لمعان ذلك ويظهران الوانها فيجب ان يكون نور السراج اشد
ظهور لون فيجب ان يكون ايضا ما يضيء بالسراج ظاهر اللون لا يرى في الظلمة لونه وليس الامر كذلك
فان اللامعات ترى لونها ايضا بالليل كما ترى بريقها فليس ما قالوه بحق واما القائل ان للشمس والكواكب
الوانا وان الضوء يخفى لونها فيشبه ان يكون الحق ان بعض الاشياء يكون له في ذاته لون فاذا اضاء
اشتدت اضاءته حتى بهر البصر فلم يميز اللون ومنه ما يكون له مكان اللون الضوء وهو الشيء الذي
يكون الضوء له طبيعيا لا ذاتيا غير مستفاد وبعض الاشياء مختلط الجوهر من ذلك الا ان اختلاط
تركيب اجزاء مضيئة واجزاء ذوات الوان كالنار واما اختلاط امتزاج الكيفيات كالمريخ وزحل وليس
يمكنني ان احكم في امر الشمس الان بشيء فقد عرفنا حال الضوء وحال النور وحال اللون وحال الاشفاف
فالضوء هو كيفية هي كمال بذاتها للشفاف من حيث هو شفاف وهو ايضا كيفية ما للمبصر بذاته لا لعلة
غيره ولا شك ان المبصر بذاته ايضا يحجب عن ابصار ما وراءه والنور كيفية يستفيدها الجسم الغير
الشفاف من المضيء فيكمل بها الشفاف شفافا بالفعل واللون كيفية تكمل بالضوء من شانها ان يصير
الجسم مانعا لفعل المضيء فيما يتوسط ذلك الجسم بينه وبين المضيء فالاجسام مضيئة وملونة وشفافة
ومن الناس من قال ان من الاجسام ما يرى بكيفية في ذاتها ومنها ما يرى بكيفية في غيرها وجعل القسم الاخر
هو الشفاف واما القسم الاول فقد جعله اولا قسمين احدهما ما يرى في الشفاف لذاته والضوء وهو
المضيء وثانيهما ما ليس كذلك ثم قسم هذا بقسمين احدهما ما يشترط في رؤيته الضوء مع شرط المشف
وهو الملون والثاني ما يشترط في رؤيته الظلمة مع شرط المشف كالحيوانات التي تلمع في الليل من حيث
يلمع كاليراعة وبعض الخشب المتعفن وبعض الدود وقد رايت انا بيضة دجاجة بهذه الصفة وجرادة
ميتة بهذه الصفة وضفادع ميتة بهذه الصفة وليست هذه القسمة بمرضية ولا صحيحة فان المضيء
يرى لذاته في الظلمة وفي الضوء جميعا فان اتفق ان كان المرئي في الضوء الذي يفعله رؤيته وان اتفق
ان لم يكن فيه راءه ايضا كالنار يراها الانسان في الضوء سواء كان ضوءه او ضوء غيره ويراها في
الظلمة واما الشمس فانما ليس يمكننا ان نراها في الظلمة بسبب انها حيث تكون مقابلة لبصر الرائي تكون
قد ملأت العالم ضوءا ولم يترك مكانا مظلما واما الكواكب فانها انما ترى في الظلمة لان ضوءها يقصر
عن ضوء الشمس فلا يضيء الاشياء ولا يبددها بل لا يمتنع ان يوجد فقد يمكن ان يكون ومعها ظلمة فيرى
في الظلمة لا لان الظلمة سبب ان يرى هي بالذات بل يجب ان يعلم ان بعض الانوار يغلب بعضا حتى لا يرى
كما ان ضوء الشمس يغلب ضوء النار الضعيفة وضوء الكواكب فلا يرى مضيئة عند ضوء الشمس
فلا يرى لا لاجل الحاجة في رؤيتها الى الظلمة بل الحاجة الى ان يكون في انفسها مضيئة غير مظلمة بالقياس
الى ابصارنا فاذا كانت الشمس غائبة ظهرت ورؤيت لانها صارت مضيئة بالقياس الى ابصارنا
وحال في ابصارنا وربما كان حكم النار والقمر عند ضوء ما هو اضعف منهما هذا الحكم بعينه ويجب في
ذلك الضوء ان لا يكون موجودا بالقياس اليها عند ظهورنا داوم فيلزم ان يكون مظلمة حتى يظهر او يلزم
ان لا يكون باهرا حتى يرى ويتمكن البصر من ادراكه وانت تعلم ان الهباء الذي في الجو ليس من جنس لا يرى
المستنير منه الا في الظلمة لكن اذا كان الانسان في الظلمة وقد وقع على هذه الهباءات شعاع الشمس





امكن ان يرى تلك الهباءات وان كان الانسان في الشعاع لم يمكن وذلك لامر في بصر الانسان لا امر في
ضوء الهباءة فان بصر الانسان اذا كان مغلوبا بضوء كثير لم يرها وان لم يكن مغلوبا راها وكذلك هذه
اللوامع في الليل ليست جنسا اخر بل هي المضيئات ولا يخالفها في جملة الطبع بل في الضعف ولو كانت هذه
مخالفة المضيئات في جملة الطبع فالكواكب كذلك ولا يحتمل هذه القسمة حصول مضاد قال الا ان يقال
ان بعض المضيئات باهرة لبعض وبعضها مبهورة لبعض ومعنى ذلك البهر ليس تاثيرا منها فيها بل في ابصارنا
كما ان بعض الصلابات اصلب وبعضها اضعف فلا يجب اذن ان يقال ان اللوامع في الليل نوع او جنس
مفرد خارج عن الملونات والمضيئات بل هي من جملة المضيئات التي يبهرها ما فوقها في الاضاءة فلا يرى
معها لعجز ابصارنا حينئذ بل انما يقوى عليها ابصارنا عند فقدان سلطان الباهر لابصارنا من المضيئات
فان ذهبوا الى هذا فالقسمة صحيحة الا انهم ليسوا يذهبون الى هذا بل يرون ان المضيئات طبقة والملونات
طبقة وهذه طبقة

فصل في تامل مذاهب قيلت في الالوان وحدوثها

ومما يجب ان يفرغ منه تامل مذاهب اخرى في امر الالوان والضوء فانا ان لم نفرغ عنها لم يمكن لنا سبيل الى ان يدل على
صحة ما ذهبنا اليه بطريق القسمة فنقول ان من المذاهب في امر الالوان مذهب من يرى ان اللون الابيض
انما تكون من الهواء والضوء وان الاسود تكون من ضد ذلك وانه حدث وان اللون الابيض هو من الشفاف
اذا انقسم الى اجزاء صغار ثم ادعى فانه يعرض هناك ان يقبل سطوحها النور ويضيء فلانها شفاف يورد
بعضها اضاءة بعض ولانها صغار يكون ذلك فيها كالمتصل ولان المشف لا يرى الا بلون غيره فان
شفيفها لا يرى لكن العكوس عن السطوح المتراكمة منها يرى متصلة فيرى الجميع ابيض قالوا ولهذا ما كان
زبد الماء ابيض لمخالطة الهواء والثلج ايضا ابيض لانه اجزاء صغار جامدة شفافة خالطها الهواء ونفذ
فيها الضوء فالبلور المسحوق والزجاج المسحوق لا يشف واي هذه اتصلت سطوحها ايضا لا يبطل به
انفراد كل شخص منها بنفسه عادت شفافة والشفاف الكبير الحجم اذا عرض فيه شق رؤي ذلك الموضع منه
الى البياض قالوا فاما السواد فيخيل لعدم غور الجسم وعمقه الضوء والاشفاف معا ومنهم من جعل الماء
سببا للسواد قال ولذلك اذا بلت هذه الاشياء مالت الى السواد قالوا وذلك لان الماء يخرج الهواء
ولا يشف اشفافه فلا ينفذ فيه الضوء الى السطوح فيبقى مظلمة ومنهم من جعل السواد لونا بالحقيقة وجعله
اصل الالوان قال ولذلك لا ينسلخ واما البياض فعارض للشف بتراكمه ولذلك يمكن ان يصبغ ولا يبعد
ان يكون المذهب الاول ولا ان السواد يرد الى هذا الكلام ايضا اذا جعل السواد حقيقة ما لا يشف من جهة
ما لا يشف وهو حقيقة اللون المتمكن [illegible] وتوارد الاستطلاعات كلها مستشفة واما اذا ركب
حدث منها البياض على الصفة المذكورة [illegible] يلي البصر سطوحا مستشفة فيبعد فيها
البصر وان السواد [illegible] الجسم [illegible] الاشفاف الاطراف التي يقع فيها
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
لا يقولون بالاشفاف [illegible] ويرون ان الاجسام كلها ملونة ولا يجوزان ان يوجد جسم لا لون له
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

يفعل ذلك النفل في الجص وفي النورة وفي غيره ولكان المهني بالسحق والتصويل اذا اجتمع بالماء فعل فعل
الجص من البياض وليس كذلك ثم لنفرض ان الجص يكون فيه ذلك على الصورة المذكورة فليس كل بياض يحدث
على هذه الصفة فان البيض اذا سلق يصير بياضه الشفاف ابيض وليس يمكن ان يقال ان النار ذادته
تخلخلا وتفرقا فانه قد ذادته تكاثفا على حال ولا انه قد حدثت فيه هوائية وخالطته فاول ذلك
ان بياض البيض يصير عند الطبخ اثقل وذلك لما يفارقه من الهوائية وثانيا انه لو كانت هوائية داخلت
رطوبته فبيضته لكانت محرورة لا انعقادا وقد علمت هذا قبل وايضا فان الدواء الذي يتخذه
اهل الحيلة ويسمونه لبن العذراء يكون من خل طبخ فيه المرداسنج حتى انحل فيه ثم صفي حتى بقي الخل
في غاية الاشفاف والبياض ويخلط بماء طبخ فيه القلي وصفي غاية التصفية حتى صار كانه دمعة فانه
ان تشبه في هذا المرئي يشم منهما المزاج الذي يطلبونه فكما يخلطهما ان الماء ينعقد فيه المخل الشفاف
من المرتك بيضا في غاية البياض كاللبن الرائب ثم يجف فليس ذلك لان هناك شفافا عرض له التفرق
فان ذلك كان يتفرقا متخلخلا في الخل ولا اجزاء مشفة صغارا جدا تدانت وتقاربت بل ان كانت
ولا بد فقد ازدادت في ماء القلي تفرقا ولا ايضا خالطها هواء من خارج بوجه من الوجوه بل ذلك
على سبيل الاستحالة فليس كل تولد بياض فيما احسب على الصفة المذكورة ولو لم يكن البياض الا
ضوءا والسواد الا ما قيل لم يكن تركيب البياض والسواد الا اخذا مسلكا واحدا ثم ههنا اذ البياض منها م
يتجه الى السواد قليلا قليلا من طرق ثلثة احدها طريق الغبرة وهو طريق الساذج فانه اذا كان السلوك
ساذجا يتوجه الى الغبرة ثم منها الى العودية ثم كذلك حتى يسود فيكون سالكا طريقا لا يزال
يشتد فيه السواد وحده يسيرا يسيرا حتى يمحض والثاني الطريق الاخذ الى الحمرة ثم الى القتمة ثم الى السواد
والثالث الطريق الاخذ الى الخضرة ثم الى النيلية ثم الى السواد وهذه الطرق انما يجوز اختلافها لجواز
اختلاف ما يتركب عنه الالوان المتوسطة فان لم يكن الا بياض وسواد ولم يكن اصل البياض الا الضوء
وقد استحال بعض هذه الوجوه لم يكن يحدث تركيب البياض مع السواد الا الاخذ في طريق واحد لا يقع
الاختلاف فيه لانه وقوعا بحسب التنقص والاشتداد فيه فقط ولم يكن طرق مختلفة فاذ كانت طرق
مختلفة فيجب ان يكون شوب من غير البياض والسواد مع ان يكون شوبا من مرئي وليس في الاشياء
شيء يظن به انه مرئي وليس سوادا ولا بياضا ولا مركبا منهما الا الضوء عند من يجعل الضوء شيئا غيرهما
فان بطل مذهبه امتنع استحالة الالوان في طرق شتى وان امكنت هذه الاستحالة وجب ان يكون مرئي
ثالث خارج من احكام البياض والسواد ولا وجه ان يكون هذا المرئي الثالث موجودا الا ان يجعل الضوء
غير اللون فمن ههنا يمكن ان يتركب الالوان فيكون البياض والسواد اذا اختلطا وحدهما كانت الطريقة
هي طريقة الاغبرار فان خالط السواد ضوء فكان مثل الغمامة التي يشرق عليها الشمس ومثل الدخان
الاسود يخالطه النار كان حمرة ان كان السواد غالبا او صفرة ان كان السواد مغلوبا وكان هناك
غلبة بياض مشرق ثم ان كان هناك صفرة خلطت بسواد ليس له في اجزائه اشراق حدثت الخضرة
وبالجملة اذا كان الاسود ابطن والمضيء اظهر والحمرة بالعكس ثم ان كان السواد غالبا في الاول كان
قتمة وان كان السواد غالبا في الثاني كانت كراثية تلك الشديدة التي لا اسم لها وان خلط ذلك ببياض
كانت كهوبة زنجارية وان خلط بالكراثية سواد وقليل حمرة كانت نيلية وان خلط بالحمرة نيلية كانت
ارجوانية فبهذا يمكن تأليف الالوان سواء كان بامتزاج الاجرام او بامتزاج الكيفيات ولو كانت هذه
لا يكون الا باختلاط الاجسام وقد علم ان الاسود لا ينصبغ منه الضوء بالعكس جسما البتة اسود
لكان يجب ان يكون الالوان الخضر والحمر انما ينعكس منها البياض ولا ينعكس من الاجزاء السود شيء
وخصوصا وهي ضعيفة منكسرة ۞ فان قيل فقد نراها ينعكس عن المخلوط ۞ فالجواب ان ذلك
لان الخلط يوجب الفعل والانفعال ويجب بسببه الامتزاج الكيفية وسواء فعلته الصناعة او
الطبيعة تقدر على المزاج الذي على سبيل الاستحالة والصناعة لا تقدر عليه بل تقدر على الجمع فربما على ان الطبيعة م
اوجبت الطبيعة بعد ذلك استحالة والطبيعة تقدر على تلطيف المزاج الذي على سبيل الخلط وتصغير
الاجزاء والصناعة تعجز عن ذلك الاستقصاء والطبيعة لا تتناهى مناهجها في القسمة والنسبة فوق
وتعادل الصناعة لا يمكن ان تخرج جميع ما في الضمير منها الى الفعل فقد بان ان البياض بالحقيقة

في الاشياء

في الاشياء ليس ضوءا ثم لسنا نمنع ان يكون الهواء تأثير في امر التبييض ولكن ليس على الوجه الذي
يقولون بل باحداث المزاج المبيض ولذلك ليس لنا ان نقول ان بياض الناطف كله من الجهة التي يقولونه
بل من المزاج فان الهواء يوجب لونا ابيض لا بحسب المخالطة فقط بل بحسب الاحالة ايضا ولو كان مذهبهم
صحيحا لكان يمكن ان يبلغ بالشيء الابيض والملون بشيء الرقيق حتى يذهب تراكمه الى ان يشف والى ان يقرب
منه وهذا مما لا يكون واما قولهم ان الاسود غير قابل للون آخر فاما ان يعنوا على سبيل الاستحالة او
على سبيل الصبغ فان عنوا على سبيل الاستحالة فقد كذبوا وما يكذبهم الشباب والشيب وان عنوا
على سبيل الصبغ فذلك لحال تجاوره لا لحال كيفية ولا يبعد ان يكون الشيء المسود لا يكون مسودا
الا وفيه قوة نافذة متعلقة قابضة فيخالط وينفذ ويلزم وان يكون ما هو موجود في الاشياء ابيض
بخلاف ذلك في طبيعته فلا يمكنه ان يغشى الاسود ويداخله ويلزمه على ان ذلك ليس ايضا مما لا يمكن
فانه اذا احتيل بمثل الاسفيداج وغيره حيلة ما حتى يغوص ويحلل السواد صبغه ابيض واما المذهب
الثاني فان ذلك المذهب لا يستقيم القول به الا اذا فرض الخلاء موجودا وذلك لان المسام التي
يذكرونها لا يخلو اما ان يكون مملوءة من جسم او يكون خالية فان كانت مملوءة من جسم فاما ان يكون
ذلك الجسم يشف من غير مسام او يكون له ايضا مسام وينتهي لا محالة الى مشف لا مسام له وهذا
خلاف قولهم واما الى خلاء فيكون مذهبهم يقتضي وجود الخلاء والخلاء غير موجود ثم بعد ذلك
فانهم يقولون انه ليس كل مسام يصلح لتخييل الاشفاف بل يجب ان يكون المسام مستقيمة الاوضاع
من غير تعريج حتى ينفذ فيها الشعاعات على الاستقامة فلنفرض كرة من جمد او من بلور او من ياقوت ابيض
بهاخ شفاف فهذه المسام التي يكون فيها اشفافه مستقيمة بينها يكون كذلك طولا فهل يكون كذلك ايضا
عرضا فهل يكون كذلك قطرا ولم ان جهة ابيت فكيف يكون مستقيمات تداخل مستقيمات ويكون
من اي جهة تأملتها لا ينعرج فيها الضرورة اذ يعرض من بعض الجهات خلافا الاستقامة ووقوف
الاجزاء التي لا مسام لها في سمت الخطوط التي يتوهم خارجة على الاستقامة من العين ويكون الجسم
خلاء كله وهذا محال فيجب ان يكون الكرة اذا اختلف منك المقامات في استشفافها اختلف عليك
شفيفها ضرورة ثم كيف يكون حال جسم فيه من المسام والمنافذ ما يخفى لونه حتى يراه كانه لا لون له
وله في نفسه لون ولا يستر لونه شيئا ملتصقا بما وراءه بل يؤدي ما وراءه بالحقيقة فان احدث
سترا فانما يحدث شيئا كانه ليس فيكون لا محالة الثقب التي فيه اكثر كثيرا من الملاء الذي فيه فكيف
يجوز ان يكون لها استمساك الياقوت وهو كله فرج ولو ان انسانا احدث في الياقوت منافذ ثلثة
او اربعة ثم حمل عليه باضعف قوة لا نرض ولا نكسر فهذا المذهب ايضا محال فالالوان اذن موجودات
وليس وجودها انها اضواء ولا الاضواء ظهورات لها ومع ذلك فليست هي ما هي بالفعل بغير الاضواء
والمشف ايضا موجود وهذا ما اردنا بيانه الى هذه الغاية وقد بقي علينا ان نخبر عن حال الابصار انه
كيف يكون ويتعلق بذلك تحقيق كيفية تادي الاضواء في المشف

## فصل في اختلاف المذاهب في الرؤية وابطال المذاهب الفاسدة بحسب الامور انفسها

فنقول ان المذاهب المشهورة في هذا الباب مذاهب ثلثة وان كان كل مذهب منها يتفرع احدها
مذهب من يرى ان شعاعات خطية تخرج من البصر على هيئة مخروط طويل رأسه العين وقاعدته المبصر
وان اصحها ادراكا هو السهم منها وان تبصر الشيء هو فعل السهم فيه ومنها مذهب من يرى ان
الشعاع قد يخرج من البصر على هيئة الا انه لا يبلغ من كثرته ان يلاقي نصف كرة السماء الا بانتشار
يوجب انتشار الرؤية لكنه اذا اخرج واتصل بالهواء المضيء صار ذلك آلة له وادرك بها ومنها مذهب
من يرى ان سائر المحسوسات ليس يكون ادراكها بان يرد عليها شيء من الحواس بادركا اليها
متصلا بها او مرسلا رسولا اليها كذلك الابصار ليس يكون بان يخرج شعاع البتة فيلقى المبصر
بل بان ينتهي صورة المبصر الى البصر تادية المشف اياه وقد استدل الفريقان الاولان وقالا
انما جاز في سائر الحواس ان يأتيها المحسوسات لانها تصح ادراكها بالملاقاة كاللمس والذوق
وكالشم الذي يستنشق الريح بالتنشق ملاقيه وينفعل به وكالصوت الذي ينتهي بالتموج الى السمع
ثم ان البصر ليس يكون فيه ذلك لان المرئي ينفصل ولذلك لا يرى المقرب منه ولا ايضا من الحاجز

ان ينتقل اليه عرض موجود في جسم مرئي اعني لونه وشكله فان الاعراض لا تنتقل فاذا كانت الصورة على
هذا فالحري ان يكون القوة الحاسة ترحل الى ما هناك الى موضع المحسوس لملاقيه ومحال ان ينتقل القوة
الا بتوسط جسم يحملها ولا يكون هذا الجسم الا لطيفا من جنس الشعاع والروح فلذلك سميناه
شعاعا ولو وجد جسم مثل هذا في العين ما يرى الانسان في خلال الظلمة اذ نورا قد انفصل من عينيه
واشرق على انفه او على شيء قريب يقابله وايضا فان الانسان اذا اصبح ودعاه دهش الانتباه
الى حك عينيه فانه يتراءى له شعاعات قدام عينيه وايضا فان الثقبة العنبية يتسع من احدى العينين
اذا غمضت الاخرى وفي التحديق المفرط ايضا فلا محالة ان جسما بهذه الصفة ينصب اليها ثم ان
الفرقة الثانية استنكرت ان يكون جسم مثل العين يتبع من الشعاع ما يتصل خطا واحدا بين البصر
والكواكب الثابتة فضلا عن خطوط ينتهي الى ما يرى من العالم وخصوصا ولا يرى ما يرى منها
الا متصلا مستوي الاتصال فيجب ان يكون ما يرى به متصلا واستنكرت ايضا ان يتحرك هذا الشعاع
الخارج في زمان غير محسوس حركة من العين الى الثوابت وقالت يجب ان يكون نسبة زمان حركات
نحو شيء بينك وبينه ذراعان الى زمان الحركة الى الكواكب الثابتة نسبة المسافتين فيجب ان يظهر بين
الزمانين اختلاف وربما احتج بهذا اصحاب المذهب الثالث ايضا على اصحاب الشعاع الخطي والمخروطي
ان هذا فاسد وذلك لانه يمكن ان يفرض زمان غير محسوس قصرا او اكثر زمان غير محسوس قصرا
ويجعل فيه الحركة التي للشعاع الى الثوابت ثم يمكن ان ينقسم هذا الزمان الى غير النهاية فيمكن ان يوجد
فيه جزء وبعض نسبته اليه نسبة المسافة المستقصرة الى المسافة المستبعدة فيكون الزمانان
اللذان بينهما البعد كلاهما غير محسوس قصرا لكن لاصحاب الشعاعات حجة في حلها ادنى صعوبة
وهو قولهم ان المرآة يشهد بوجود هذه الشعاعات وانعكاسها وذلك انه لا يخلو اما ان يكون
البصر يتأدى اليه صورة المرآة وقد تأدى اليها صورة المرئي متمثلة متشبحة فيها واما ان يكون
ما يقولون من ان الشعاع يخرج فيلقى المرآة ثم يصير منها الى ان يلقى ما ينعكس اليه على زاوية مخصوصة
واذا بطل القول الاول بقي القول الثاني وانما يتضح بطلان القول الاول لانه لو كانت هذه الصورة
متشبحة في المرآة لكانت لا محالة تتشبح في شيء بعينه من سطحها كما اذا انعكس الضوء واللون
معا فتأديا في المشف الى غير الحامل لهما الاول فانما تمثل المتأدي من ذلك في بقعة واحدة بعينها يرى
فيها على اختلاف مقامات الناظرين وليس الشبح الذي في المرآة بهذه الصفة بل ينتقل فيها بانتقال
الناظر ولو كان انما ينتقل بانتقال المرئي فقط لم يكن في ذلك اشكال واما انتقاله بانتقال الناظر
فدليل على انه ليس هناك بالحقيقة موضع يتشبح فيه الصورة ولكن الناظر اذا انتقل سقط
الخط الذي اذا انعكس الى المرئي فعل الزاوية المخصوصة فرأى بذلك الخط بعينه المرئي ورأى بجزء
من المرآة اخر فخيل انه في ذلك الجزء الاخر من المرآة وكذلك لا يزال ينتقل قالوا ومما يدل على صحة هذا ان
الناظر الذي للانسان قد ينطبع فيه شبح مرئي ينعكس عنه الى بصر ناظر حتى يراه هذا الناظر الثاني
ولا يراه صاحب الحدقة التي تمثل فيها الشبح بحسب التخيل ولو كان ذلك حقيقة انطباع في ناظر لوجب
على مذهب اصحاب الاشباح ان يتساوى كل منهما في ادراكه فانه عندهم ان حقيقة الادراك تمثل شبح في الناظر
فيكون كل من تمثل في ناظره شبح رآه قالوا فمن هذا ما نحكم ونقول ان الناظر في المرآة يتخيل له في المرآة انه
يرى صورته وليس كذلك بل الشعاع اذا لاقى المرآة فادركها كر منعكسا فلاقى صورة الناظر فادركه فادرك
المرآة ونفسه في سمت واحد من مخرج الخط الشعاعي يخيل ان احدهما في الاخر قالوا والدليل على ان ذلك
ليس منطبعا في المرآة انه يرى المرئي في المرآة بحيث لا يشك انه ليس في سطح المرآة وانما هو كالغائر فيه
والبعيد منه وهذا البعد لا يخلو اما ان يكون بعدا في غور المرآة وليس للمرآة ذلك الغور ولا ايضا ان كان
لها ذلك الغور كانت المرآة مما يرى ما يتشبح في باطنها فبقي ان يكون ذلك البعد بعدا في خلاف جهة غورها
فيكون بالحقيقة انما ادرك الشيء بذلك البعد من المرآة فلا يكون قد انطبع شبحه في المرآة فيلزمنا اول
شيء ان نبطل المذهبين الاولين فنثبت صحة مذهبنا وهو الثالث ثم نكر على هذه الشبه فنحلها
فنقول ان الشيء الخارج من البصر لا يخلو اما ان يكون شيئا قائم الذات ذا وضع ويكون جوهرا جسمانيا واما
ان يكون شيئا لا قوام له بذاته وانما يقوم بالشيء المشف الذي بين المبصر والبصر ومثل هذا الشيء لا يجوز



ان يقال له بالحقيقة انه خارج من البصر ولكن يجب ان يقال ان انفعال الهواء من البصر ويكون الهواء بذلك
الانفعال معينا في الابصار وذلك على وجهين اما على سبيل اعانة الواسطة واما على سبيل اعانة الآلة وقبل
الشروع في التفصيل فانا نحكم حكما كليا ان الابصار ليس يكون باستحالة من الهواء الى حالة معينة للبصر
البتة وذلك لان تلك الحالة لا محالة تكون هيئة في الهواء ليست معنى اضافيا بحسب ناظر دون ناظر فانا
لا نمنع وجود هذا القسم بل نقول لا بد منه ولا بد من اضافة تحدث للهواء مع الناظر عند نظره بتلك
الاضافة يكون الابصار وانما نمنع وجود حالة وهيئة قارة في نفس الهواء وذاته يصير بها الهواء ذا كيفية
او صفة في نفسها وان كانت لا يدوم لها ولا يوجد عند مفارقة الفاعل ان يوجد لان مثل هذه الهيئة
لا يكون لها القياس الى بصر دون بصر بل يكون موجودا له عند كل شيء كما ان الابيض بالقياس الى شيء دون (ليس بيض صح)
شيء بل هو ابيض بذاته وابيض عند كل شيء وان كان لا يبقى ابيض مع زوال السبب المبيض ثم لا يخلو اما
ان يكون تلك الهيئة يقبل الشدة والضعف فيكون ابيضها اقوى او يكون على قدر واحد فان كان على قدر
واحد لا يخلو اما ان يكون العلة الموجبة تقبل الاشد والانقص او لا تقبل فان كانت طبيعة العلة تقبل
الاشد والانقص وتلك الطبيعة لذاتها تكون علة فيجب ان يتبعها المعلول في قبول الاشد والانقص
فانه من المحال ان يفعل الضعيف الفعل الذي يفعله القوي نفسه اذا كانت قوته وضعفه امرا في طبيعته (في طبيعة الشيء بما هي علة نسخه)
التي بها هو علة فيجب من ذلك ان القوى المبصرة الفاعلة في الهواء اذا كثرت وازدحمت كان حدوث
هذه الحالة او الهيئة في الهواء اقوى وان يكون قوي البصر استحالة الهواء الى هذه الهيئة من ضعيف البصر
وخصوصا وليس هذا من باب ما لا يقبل الاشد والاضعف لانه من باب القوى والحالات في القوة
ولا يكون قوتها كما ذكرنا بقياس بصر دون بصر بل بنفسها كما قلنا فيجب ان يكون ضعفاء الابصار اذا
اجتمعوا ازدادوا اقوى واذا تفرقوا اضعف وان ضعيف البصر اذا قعد بجنب قوي البصر رأى اشد
وذلك لان الهواء يستحيل الى الهيئة كيف كانت باجتماع العلل الكثيرة والقوية استحالة اشد فيكون (تك صح)
اداؤه للصورة ومعونته في الابصار اقوى وان كان ضعف نفس البصر يزيد خللا في ذلك فاجتماع
الضعفين معا ليس كحصول ضعف واحد كما ان ضعيف البصر لا يستوي حال ابصاره في الهواء الكدر
والهواء الصافي لان الضعيف اذا وجد معونة من خارج كان لا محالة اقوى فعلا ثم نحن نشاهد
البصر لا يزيد اقترانه اقوياء البصر به او اجتماع كثرة ضعفاء البصر معه شيئا في ابصاره فيتبين ان المقدم باطل
ولنعد الى التفصيل الذي فارقناه فنقول انه لا يخلو الهواء حينئذ اما ان يكون آلة واما ان يكون واسطة
فان كان آلة فاما ان يكون حساسة واما ان يكون مؤدية ومحال ان يكون حساسا [illegible]
[illegible] الكواكب [illegible] فانا قد نرى الكواكب
الثابتة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] فيجب

اذا برد الهواء ان يمنع الابصار او برده فيجب اذا سخن ان يمنع الابصار وكذلك الحال في باقي الاضداد
ولجميع الاضداد التي يستحيل بها الهواء اسباب غير البصر ان اتفقت كفت الحاجة الى حالة البصر و
ان اتفق اضدادها لم يعن احالة البصر او عدمه لا يحدث اشفافا ولا كيفية ذات ضد من المعلومات
بل يحدث خاصية غير منطوق بها فكيف عرفها اصحاب هذا المذهب ومن اين توصلوا اليها اما نحن
فقد قدمنا مقدمة كلية تمنع هذه الاستحالات كلها سواء كانت منسوبة الى خاصية او طبيعة
منطوق بها او غير منطوق بها وبعد ذلك فانا نظن ان الهواء اذا كان شفافا بالفعل وكانت الالوان
الوانا بالفعل وكان البصر سليما لم يحتج الى وجود شيء آخر في حصول الابصار ولنضع الان ان
الخارج جوهر جسماني شعاعي كما يميل اليه الاكثر منهم فنقول حينئذ ان حاله لا يخلو من اربعة اقسام
اما ان يكون متصلا بكل المبصر وغير منفصل عن المبصر واما ان يكون متصلا بكل المبصر ومنفصلا
عن المبصر واما ان يكون متصلا ببعض المبصر دون بعض كيف كان حاله مع المبصر واما ان يكون
خارجا عن المبصر وغير متصل بالمبصر واما القسم الاول فانه محال جدا اعني ان يخرج من البصر
جسم متصل يملأ نصف العالم ويلاقي الاجسام السماوية ثم كما يطبق الجفن يعود اليه ثم ينفتح
فيخرج آخر مثله او كما يطبق يعود بالجملة اليه ثم كما يفتح مرة اخرى يخرج عنه حتى كانها واقفة على نية
المغمض ثم كيف لا يرى الشيء البعيد بشكله وعظمه وان كانت الرؤية بوصوله اليه وملامسته اياه
اذا كان فان العظم اولى بان يدرك بالملامسة بتمامه من اللون لان الشعاع ربما يفرق ويتخلخل
فرأى اللون كما يرى الخلط من اللون واما القدر فيراه حينئذ كما يرى الخلط من المقدار والخلط من
المقدار الجسماني لا ينقص من عظم كليته وان كان متخلخلا كانه مركب من مقدار جسماني ومن لا شيء
او لا جسم لا ينقص من عظم كليته ولا ينفعهم الزاوية التي عند البصر انما ينفع ذلك اصحاب الاشباح
اذ يقولون ان الشبح يقع على القطع الواقع في المخروط الموهوم عند سطح الجليدية الذي رأسه في
داخل فاذا كانت الزاوية اكبر لان الشيء اقرب كان القطع اعظم والشبح الذي فيه اعظم وان كانت
الزاوية اصغر لان الشيء ابعد كان القطع اصغر والشبح الذي فيه اصغر واما على مذهب من يجعل
المبصر ملموسا بآلة البصر فاي نفع لهذه الزاوية واما القسم الثاني فهو اظهر بعدا واستحالة وهو
ان يكون ذلك الخارج يفارق المبصر ويمضي الى الفرقدين ويلمسهما ولا وصلة بينه وبين المبصر فيحس
المبصر بما احس هو ويكون كمن يقول ان لامسا يقدر ان يلمس بيد مقطوعة وان الحية ينادي الى
بدنها ما يلمسه ذنبها المقطوع المفصول عنها وقد بقي فيها الحس الا ان يقال ان حال المتوسط وحاله
رسالة الى المبصر فيكون الهواء مؤديا مستحيلا معا وقد قلنا على هذا ما فيه كفاية وان كان متصلا
ببعض المبصر فيجب ان لا نراه كله بل ما يلاقيه منه فقط فان نجعل مستحيلا الى طبيعته وصار
كشيء واحد فالذي يقال في الفلك اذا ابصرناه اترى الفلك يستحيل ايضا الى طبيعة ذلك الشعاع
الخارج ويصير جسما متصلا معه كشيء واحد حتى يلاقي كوكب زحل بكليته فيراه والمشتري وسائر
الكواكب العظام هذا ظاهر الفساد بعيد جدا ثم قد قلنا في فساد هذه الاستحالة ما قلناه فان قالوا
ان الهواء المشف ليس يتحد به كشيء واحد ولكن يستحيل الى طبيعة مؤدية فما يلاقيه الشعاع يدركه
الشعاع وما لا يلاقيه يؤدي اليه الهواء صورته باستحالة عرضت له فاول جواب ذلك ان الهواء لم
لا يستحيل عن الحدقة وحدها ويؤدي اليها ان كان من شأنه الاداء فلا يحتاج الى جسم خارج واما
ثانيا فقد فرغنا عن بيان استحالة هذه الاستحالات واما ثالثا فان الهواء المتوسط بين خطين
خارجين يجب ان يؤدي الى كل خط منها ما يؤدي الى الآخر فيكون آخر الامر قد تأدى الى جملة الشعاع من
جملة الهواء المتصل بالخطوط صورة المحسوس مرتبا ومرارا فيجب ان يرى المحسوس مرتبا ومرارا
وخصوصا اذ كان على ما في بعض مذاهب القوم من ان الخطوط لا تدرك بنفسها بل ما يؤدي اليها
الهواء ثم ان كان الاداء الى الحدقة من الجميع اعني الخطوط والهواء معا فالهواء مؤد للاشباح
على ما قال المعلم الاول ومن عرفنا ان لا خلاء وان اجرام الافلاك مصمتة لا فرج فيها ولا فطور ش م
عرفنا ان ذلك مستحيل لا يمكن وانه لا يمكن ان ينفذ فيها هذا الخارج بل كيف ينفذ هذا الشعاع
في الماء اذ لم يكن فيه خلاء حتى يلاقي جميع الارض تحته ويراه وهو متصل والماء لا يبرح بحجمه

لما خالطه

لما خالطه منه وان كان هناك خلاء فكم يكون مقدار تلك الفرج الخلائية التي يكون في الماء مع ثقل
الماء ونزوله في الفرج وملئه اياها فيرى ان الماء فرج كله او اكثره او مناصفة حتى يمكن الخارج ان ينفذ
فيه الى جميع ما في قعره ويلاقيه ويماسه وهو غير منقطع عن البصر وان انقطع فذلك اعجب ❁ فان قال
قائل الا ترى الشيء القليل ينفذ في الماء الكثير حتى يستولي على كله مثل الزعفران يصبغ قليله كثيرا من الماء
فنقول ان انصباغ الماء الكثير بالزعفران القليل لا يخلو من وجهين اما ان يكون الصبغ الحادث في الماء غير موجود
الا في الاجزاء الزعفرانية والاجزاء المائية عالها واما ان يكون اجزاء الماء استحالت ايضا في نفسها الى الصبغ
كما يستحيل الى الحر والبرد والرائحة لان جوهر داخلها اما استحالة الى صبغ حقيقي واما استحالة الى
صبغ خيالي اعني بالخيالي كما يرى على سطح الماء شبح شيء ملقى فيه غير محاذ للبصر وكما يتخيل من الماء اشعاعي لون
الماء وذلك مما اذا كثر وعم ادى جميع وجه الماء بذلك الصبغ وهو فيه قليل فان كان هذا الانصباغ على مقتضى
القسم الاخير فلا منفعة لهذا الاعتراض في الغرض لان الماء يكون قد استحال او تشبح لا ان الصبغ القليل
نفذ في كله وقد يستحيل كثير المقدار من كثير الفرج قليل المقدار وبالجملة اذا كان حال الهواء في استحالته عن
الاشعة هذه الحال لم يعرض ما سلف منا منعه ووجب ان يكون الاشعة اذا كثرت جدا ازداد الهواء استحالة
نافعة في الابصار وان كان على سبيل التأدية دون الاستحالة فطبيعة الهواء مؤدية الاشباح الى القوابل
فليؤد ايضا الى الابصار وان لم يكن على مقتضى القسم الثاني بل على سبيل القسم الاول فانا لا يمكننا ان نشك
في ان الماء متجزئ بين اجزاء الزعفران والزعفران متجزئ بين اجزاء الماء وان اجزاء الماء لا محالة اعظم حجما من
اجزاء الزعفران وان بين كل جزئين من اجزاء الزعفران متواليين ماء صرفا وان هذه المياه الصرفة في اكثر
المواضع التي بين جزئي الزعفران اعظم كثيرا من اجزاء الزعفران نحو نسبة الاجزاء اذا اخذت واحدا الى يكون صر الى الاجزاء ص
الآخر كنسبة الكل الى الكل فاذا كان كذلك وكانت مقادير اجزاء الزعفران انصباغا ولم يجز ان يستولي على الماء
كله فكان ينبغي ان ينصبغ الماء بالكلية بل هذا الوجه باطل فانما يرى الماء مصبوغا كله لاجل امرين اما
لان كل واحد من اجزاء الماء واجزاء الزعفران من الصغر بحيث لا يدركه الحس متميزا وذلك لا يمنع ان يكون
احدهما اكثر كثيرا جدا من الآخر لان الاجسام تنقسم الى غير النهاية فيمكن ان يكون جزء من الماء هو الف
ضعف جزء من الزعفران وهو مع ذلك في الصغر بحيث لا يحس مفردا فاذا كان كذلك لم يكد البصر يفرق
بين اجزاء الزعفران وبين اجزاء الماء فيرى منهما صبغا واحدا متشابها بين الاحمر والشاف فهذا وجه واما
ان يكون لاجزاء الحمرة من الزعفران تشتعل وتشاع متشابهة متساوية بل لا يحصل بين جزئين
من ترتيب تالي جزء من الماء مخصوص القدر فاذا اجزاء اخرى من تحت يقع مواضع لو وقعت خلطا
مع الاول فيكون بعضها يرى لامع في السطح الاعلى وبعضها يرسل شبحا الى السطح الاعلى فيتوالى
الاشباح بعضها ببعض وامتداد الماء يؤدي اليه لون كل واحد منها لاشفافه فيرى الجميع متصلا في سطح
واحد ويتخيل مستوليا على الماء ولا يكون ونحو هذا القسم علة ما يرى من تصبيغ الى الرقيق الذي
لا يغوص له وكثرة ما يرى من الكثيف العميق وان كانت النسبة متشابهة فكانت نسبة الزعفران الذي
في الرقيق الى الرقيق كنسبة الزعفران الذي في العميق الى العميق على هذين الوجهين يكون الشيء القليل
على الكثير واما في الحقيقة فان القليل لا يستولي على الكثير بالكمية ولا بالكيفية المحسوسة هذا واما
ان جعل الخارج مستحيلا غير متصل بعد الى الهواء ولا يتصل البصر بل الهواء البعيد يؤدي اليه
البصر واما ان يؤدي اليه الهواء لا يستحيل فقط فليس بغير استحالة فلا يؤدي الى الحدقة فيكون ذلك مثل
خروج الروح الى الهواء وبعيدا عنه الآفات وان كان لا الاستحالة فقد بطل ذلك ما نابه لم لا يستحيل
ما يلي الحدقة من غير حاجة الى الروح فصل في ابطال ما ذهب اليه من الاشياء المتولدة
مذاهبهم ونقيل الان على عدد بعض الحالات التي يلزم عليهم وشناعة فنقول انهم يجعلون الخارج عند ع
الخارج عن البصر ينعكس عن الاجسام الصقيلة الى الجسم الآخر اذا ادات انعكست من المرآة الى الجسم
فيراه وان ذلك الجسم الآخر المنعكس اليه مثلا او مثلا الى المرآة ثم اذا انعكس من المرآة
الى الجسم آخر فانه ايضا يراه فيكون شيء واحد في شيئين معا فيتخيل احد الشيئين يراه في الآخر
ويلزمهم ومنهم هذا الباحث عليهم هو ان الشعاع هذا الشعاع اذا انعكاسه عن الصلب او عن الاملس
او عن مجموعهما لكن هذا المنعكس ما قدر ما يقع عن الاملس غير صلب مثل الماء فليس الصلابة هو الشرط

فبقي ان يكون السبب فيه الملاسة فاذا كان السبب فيه هو الملاسة فلا يخلو اما ان يكفي له ان يلاقي سطحا املس اتفق او يحتاج الى سطح متصل الاجزاء املس فان كان الشرط هو القسم الثاني لم يجز ان ينعكس عن الماء لانه لا اتصال لسطحه عندهم لكثرة المسام التي يضعونها فيه التي بسببها يمكن ان يرى ما وراءه بالتمام وان كان ليس من شرطه الاتصال فيجب ان يوجد هذا العكس عن جميع الاجسام وان كانت خشنة لان سبب الخشونة الزاوية او ما يشبه الزاوية مما يتقعر عن الحدقة ولا بد في كل ذي زاوية من سطح ليست فيه زاوية فيكون املس والا لذهبت الزوايا الى غير النهاية او انتهت قسمة من السطح الى اجزاء ليست بسطوح وكلاهما محال فاذن كل جرم فمؤلف السطح من سطوح ملس فيجب ان يكون عن كل سطح منها عكس ويقال لهم ان احدهما ان السطوح الصغار لا ينعكس عنها الشعاع والثاني ان السطوح المختلفة الوضع ينعكس عنها الشعاع الى جهات شتى فيتشذب المنعكس ولا ينال شيئا لعدم الاجتماع فاما القسم الاول فباطل فان من المعلوم انه كان يخرج من البصر جسم حتى يتشبث في نصف كرة العالم فمعناه يكون عند الخروج في غاية تصغر الاجزاء وتشتتها وانه اذا انعكس فانما يلاقي كل جزء صغير منه وكل طرف خط دقيق منه لا محالة جزءا مساويا له وينعكس عنه ولا ينفع ولا يضيق في ذلك ما ورآءه عسى ان يكون ان اتفق ان كان السطح الاملس الذي يلاقيه اصغر منه لم ينعكس عنه لكنا اذا تاملنا لم نجد هذا المعنى هو السبب والشرط في منع الانعكاس في الاشياء الموجودة عندنا لانه قد يتفق ان يكون شيء خشن ونعلم يقينا ان لاجزائه التي لها سطوح ملس مقدارا لا يشك في انه اعظم من مقدار اطراف الشعاع الخارجة ومع ذلك لا ينعكس عنها فهذا مثل الزجاج المدقوق والملح الجريش والبلور الجريش الذي يعلم ان سطوح اجزائه ملس وليس لغاية الصغر حتى يكون اصغر من اجزاء الشعاع الخارج واذا جمعت لم ينعكس عنها الشعاع بل ولا منها اشياء اكبر من ذلك فيما تم من البعيد ان يقبل الاجسام الكثيفة الادنى تجزيا الى اجزاء اصغر من الاجزاء التي يقبل اليها الجسم الشعاعي الجري حتى يوجد جزء الكثيف اصغر مما ينقسم اللطيف الى شيء ثم ان كان علة العكس عن الاملس عدم المنفذ وهذا الخشن من ورآءه فذلك موجود للخشن وان كان لا لاجل فرض من ورآء ولا لعدم منفذ فليس يجب ان ينعكس عن شيء فان الجسم لا يكون له بالطبع حركات مختلفة بل بالقسر وانت تعلم انه اذا كان المضيء قدامه بالطبع فلا ينعطف الا بالقسر ثم الملاسة ليست من الهيئات الفاعلة في الاجسام فتغير طبيعة ما يلاقيها ولا هي من القوى الدافعة عن اجسامها شيئا حتى يقسر الاجسام الى التبعيد عنها ولو كانت الملاسة علة لتبعيد الجسم عن الجسم لكان يبعد ما بينهما وان تماستا على اي وضع كان ولكان يجب ان ينعكس البصر عن المرآة التي يلاقيها الشعاع الخارج مخطوطا عليها لا اذا لاقاها بالطرف فقط وان كان السبب في الانعكاس هو الخفض من خلفها والنتو كما يعرض للكرة وجب ان يكون من كل صلب لا منفذ فيه وان لم يكن املس واما على مذهب اصحاب الاشباح فلذلك وجه وهو انهم يجعلون الملاسة علة لتادية الشبح وكل ملاسة عظمت او صغرت فهي علة لتادية شبح لكن الاشباح التي تؤديها السطوح الصغار يكون اصغر من ان يميزها البصر فلا يحس فان الجرم الخشن يختلط فيه الظلمة بالنور فيظلم كل غور ويكون كل نتو اصغر من ان يؤدي شبحا يميزه الحس ولو كان متصلا لم يعرض ذلك واما اصحاب العكس فهذا الصغير ليس بعذر لهم في عدم العكس عنه واما ان لم يجعلوا العلة الصغر بل التشذب فان هذا التشذب موجود ايضا عن المرايا المشكلة اشكالا لا ينعكس عنها الشعاع الى نصف كرة العالم بالتمام مما يعلم في علم المرايا وعسى ان لا يكون العكس عن الخشن يبلغ في تشذيبه للشعاع ما يبلغه تلك المرايا بل ربما تراكمت خطوط منه على نقطة واحدة فهذا احد المباحث والبحث الثاني انه كيف ينعكس عن الماء وقتا وينفذ فيه وقتا وكذلك عن البلور فيجب ان ان يدخل احد الامرين نقصانا عن الاخر اما ان يكون المبصر تحت الماء لا يرى صحيحا بل يرى منه نقط عند الحس متفرقة لا صورة كاملة او المنعكس اليه لا يرى بالتمام بل يرى منه نقط عند الحس متفرقة لا صورة كاملة وان راى احدهما اتم ردي الاخر بحسبه انقص وليس الامر كذلك والبحث الثالث هو ان المنعكس عن الشيء الذي قد فارقه واتصل بغيره ثم يرى به صورتهما معا لا يخلو اما ان يكون مفارقة الشعاع المنعكس لا توجب انسلاخ صورة المحسوس من الشعاع او يوجب فان كان لا يوجب فكيف لا نرى ما عرضنا [illegible] والزمه الشعاع فانا لا نعرف هناك علة الا ان الشعاع استبدل به موقعا غيره وان كا

تشتت خ

ينعكس خ



المفارقة توجب انسلاخ تلك الصورة عنه ففي الوقت الواحد كيف يرى المرآة والصورة معا فان كان القايم على المرآة من الشعاع يرى صورة المرآة والزايل عنه الى شيء آخر يرى صورة ذلك الشيء فيعد لحصر بكل واحد من المبصرين جزء من الشعاع فيجب ان لا يريا معا كما ان الشعاع الواقع على زيد والشعاع الواقع على عمرو في فتح واحد من العين معا لا يوجبان يتخيل المرئي من زيد بخيال المرئي من عمرو ❁ فان قيل ان السبب فيه ان ذلك الشعاع يؤدي الصورة من طريق ذلك الخط الى النفس فيكون خط واحد يؤديهما معا وما تادى من خط واحد ادى واحدا في الوضع ❁ قيل اما اولا فقد ابطلت مذهبك ووضعت ان يكون الخط الخارج مبصرا من خارج بل مؤديا واما ثانيا فانه ليس يمتنع ان يخرج خطان يلاقي الخط المنعكس ويتصل به فان كان انما يؤدي بما يتصل به من الخطوط ثم يحس القوة التي في العين لا الخارجة فحينئذ كان يجب ان يرى الشيء من الخطين معا فيرى الصورة مع صورة المرآة ومع غير تلك الصورة وكان يجب ان يتفق مرارا ان يرى الشيء متضاعفا لا بسبب في البصر ولكن لاتصال الخطوط شتى بصرية بخط واحد وهذا مما لا يكون ولا يتفق فانا انما يمكننا ان نرى الشيء في المرآة وراءه حيث اذا كان مقابلا للبصر واما اذا لم يكن مقابلا فانا نراه في المرآة فقط فليكن على اصلهم آ نقطة البصر و ب موضع المرآة وليكن خط ا ب خرج من البصر فانعكس الى الجسم عند ج وليخرج خطا آخر وهو ا ى وينقطع خط ب ج على ويتصل به هناك فاقول يجب على اصولهم ان يكون شبح ى مع شبح ج و ب ويرى شبح ج من طريق ه و ب وخطي ه ا ب ا وذلك لان اجزاء هذه الخطوط الخارجة من الابصار اما ان تكون متصلة واما ان تكون متماسة فان كانت متصلة وكان من شان بعضها كما فرضنا ان يقبل الاثر من بعض اذا اتصل حتى يؤدي الى الحدقة وكان الاثر في كلية الجرم نفسه لا في سطح منه مختص بجهة وليس ذلك التادية اختياريا ولا اصطناعيا بل طبيعيا فاذا حصل المنفعل ملاقيا للفاعل الذي يفعل بالملاقاة وجب ان ينفعل عنه فان الحكم في خروج التهيؤات الطبيعية التي في جواهر الاشياء الى الفعل هو ان يكون طبيعة التهيؤ موجودة في ذات المنفعل وان يكون بسبب من طبيعة الفاعل والامر الذي عنه الفعل موجودا في ذات الفاعل ❁ وان ان لم يوجد شاكا في المنفعل واذا حصل ذلك لم يتوقف الخروج الى الفعل الا على وصول احدهما الى الاخر فاذا وصل الفاعل الى المنفعل وارتفعت الوسايط وهذا فيه نوع الفعل وذلك فيه نوع الانفعال وجب الفعل والانفعال الكائن بينهما بالطبع على اي نحو كان الاتصال لم يكن للزاوية الكائنة [illegible] ولا المقابلات المنفذ وفتاه المشف عند المرآة اثرا نافذا سوآء كان منفذا او متصلا به خطوط او كان يتصل به خطوط فان الفاعل يجب ان يفعل والمنفعل يجب ان ينفعل فان كان الشبح والاثر شيئا ليس في الجرم الشعاعي المنفذ نفسه ولكن في سطح منه او نقطة هي طرف ونهايته وليست في جهة ذلك الخط بحيث يتصل به ذلك الخط من تلك الجهة فينفعل عنه بل على جزء [illegible] ذلك الخط فيجب لا ينفعل ما بين ذلك الخط وخط آخر بل يقع الشبح من سطح الملاصق الى السطح الثاني دفعة من غير انتقال الا الاجزاء في الوسط وذلك لان المتصل لا مقطع له بالفعل ان يكون الاداء على الخط المستقيم ولا يؤدي على زاوية الا لنقطة الزاوية اعراضا عن الاستقامة وهذا على الانتقال بين من هذا انه انفصل خط ه ا من خط ج ه كما انفصل خط ب ا من خط ى ب بل هو اول واقرب فيجب ان يتادى شبح ج من كل خطي ه ا ب فيجب ان يرى ج حينئذ لا شيئا واحدا بل شيئين اثنين وايضا كما يجب ان يتادى شبح ج مع شبح ج ويصيرون ان شبح ب متادي مع شبح ج فيجب ان يرى الاشباح الثلاثة وجميع هذا كاذب وعلى هذا القياس ان كانت متماسة فانها ان كان كل جزء منها يقبل الاثر بجميع جرمه وجب بمماسة الفعل والتاثير الى الذي يليه وان كان لا الا في السطوح التي تقابل المبصر لم يجب ان يكون شيء من الزوايا لم ينفع حايل عن ذلك السطح ان يتادى منها المبصر فانا سنبين انكم ما بالكم تجيزون ان يقع تادية هذا الشبح على الاستقامة او على هيئة ما وقوعا في بعض الاجسام والمماسة له دون بعض ❁ فنقول انا نعلم بالحقيقة انا لا نعقل ان المرآة مؤدية على ما تقابل [illegible] والاشباح من شيء يحصل الى شيء بل نعقل ان من شان الشيء ان يتادى شبحه الى المقابل له ان لم يكن بينهما حايل هو الملون بل كانت الواسطة بينهما مشفة ولو كانت الواسطة قابلة واتم مؤدية لما تاديا الا بعد ما كلها كيف كانت وضعها لا يؤدي الحرارة الى الملاقي كيفما كان وضعها لانها من الامور التي يجب ان يتبين هاهنا في هذا الكتاب هو انا [illegible] الشبح [illegible] دفعة واحدة [illegible] نرى في المرآة شبح وما ورآءه

ايضا بنفسه من جانب وذلك معا وعسى ان ذلك انما يقع بسبب خطي شعاع احدهما يصير اليه بالاستقامة والآخر على زاوية عكس ولان الرائين على الشيء اثنان فمن جهة ذلك يراه اثنين فيحصل الان هذا اهل هو ممكن وليس بممكن ⊛ فنقول ان وقوع جزئين على المبصر لا يوجب ان يرى الشيء الواحد اثنين فان الشعاع عندهم كلما اجتمعت اجزاؤه على المبصر وتراكمت كان ادراكها اياه اشد تحقيقا وابعد عن الغلط في العدد والخصوم معترفون بهذا ولا يوجبون ان شعاعا واحدا اذا رأى الشيء وحده كان واحدا فان وقع عليه شعاع آخر واتصل به صار في الرؤية بسببه غلط على انه لا يمكن ان يلمس شيئا واحدا شعاعا معا لان شعاعا اتصل ولا شعاعا اتصل وعكس والشعاع جسم على ما يرونه لان الجسم لا ينفذ في الجسم بل يجوز ان يقع شعاع على شعاع فان سلكا هذا السبيل لم يكن لا يبصرا بكليهما على سبيل اللمس بل يكون احدهما يلمس والاخر يقبل منه وسواء كان الشعاعان مارين في خطين خرجا على الاستقامة او احدهما والاخر من جانب المنعكس فاذ ان كان ههنا سبب فليس وقوع شعاعين على واحد مطلقا بل بشرط وهو ان احد الشعاعين وقع عليه وحده والشعاع الثاني وقع ايضا معه على غيره وهذا القسم يبطل بمرآتين توضعان متقابلتين فان الاشعة لا يفترق فيهما من هذه الجهة بل كل شعوب شعاع فهو واقع على الاثنين جميعا ومع ذلك فان البصر يرى كل مرآة وشبحها دفعة والشعاعان ههنا لا يفترقان فلا يجوز ان يؤدي شعاع شبحا والاخر غير ذلك الشبح فان كل واحد منهما ادرك ما ادركه الاخر والمدرك واحد فيجب ان لا يكون الادراك والاداء اثنين بل يجب ان يأتي البصر صورة كل مرآة مرة غير مكررة وان تكرر بسبب العكس وكان لذلك وجه وعند متكلف وللتنازع في تسليمه فلا يجب ان يقع تكرار بعد تكرار فما بال كل واحد من المرآتين يتأدى عنه اشباح كثيرة حتى يرى المرآة الواحدة مرارا كثيرة مرة واحدة يرى نفسها كما هي ومرارا كثيرة جدا شبحها فان قلنا ان الشعاع لما انعكس من هذه المرآة الى الاخرى رأى الاخرى في هذه المرآة ثم لما انعكس مرة اخرى الى الاولى رأى الاولى في هذه الاخرى فاذا انعكس مرة اخرى فلا يرى كما رآه مرة اولى الا ان يقولوا ان الاول رآه بجزء والاخر رآه بجزء آخر فان كانت الاجزاء مؤدية لا دانية فليس يؤدي اشياء اخرى بل ذلك الشبح بعينه واختلاف وقوعها عليه بعد كونه واحدا بعينه لا يوجب اختلافا في الرؤية فقد بينا ذلك ايضا فان عندهم ان اجزاء المنعكس بحيث اذ على البصر المنعكس عنه لعيانا فيجب ان يتبدل صورته في تلك الاجزاء ومع ذلك فليس يجب في تبدلها عليه ان تزيد في عدد ما يدرك اولا وثانيا اذ كان ما يؤدي من الصورة واحدة واذ كانت الاجزاء بانفسها رائية وجب علينا فاشاع رؤية الشبح المنعكس اليه في شبح المنعكس عنه ثم لم يجب ان يرى الاشباح عن قليل وقد تصغرت نعني انهم يقولون ان الشعاع اذا تردد طالت مسافته فرأى كل مرة اصغر ففارقنا الاول الثاني البصر فيجب ان يكون اولا الخطوط الشعاعية اذا تراكمت لا تكون كخط واحد اغلظ واقوى من الاول بل يبقى خطوطا متطوفة موضوعة بعضها بجنب بعض محفوظة القوام لا يتحد وهذا الحكم عجيب وبعد ذلك فانهم لا يجدون للتصغير بالبعد المنفرج من عدد الزاوية ما يوجد للبعد المستقيم ثم ما يقولون في ذلك المرأى بعينه فانه اذا بوعد به اضعاف ما يقتضيه المسافة بين الانعكاسات لم يرى بذلك الصغر مثلا انه اذا انعكس البصر من مرآة ا الى مرآة ب فرأى صورة ب في مرآة ا ثم انعكس البصر من مرآة ب الى مرآة ا فرأى صورة ا في مرآة ب ثم انعكس البصر من مرآة ا الى مرآة ب فرأى صورة مرآة ا ثم كذلك دوين صورة ب في مرآة ا والبعد بينهما شبران فيجب ان يكون ما قطعه الشعاع من مسافة المنفرجة ما بين العين وواحد المرآتين ثمانية اشبار ولو انا بعدنا مرآة ب عن مركزها عشرة اشبار فما فوقها لم يكن نراه بذلك الصغر على ان العجب فيما ذكرناه هو افتراق الصورة المأخوذة عن الشيء بذاته والمأخوذة عنه بالعكس والمأخوذة عنه بعكسين فان جميع ذلك مفترق عند البصر في الصور المأخوذة اذ هي عن مادة واحدة في قابل واحد فبماذا يفترقان لان افتراق الصور اما بالحدود والمعاني واما في القوابل والصورتان معناهما واحد وحاملهما الاول واحد وقابلهما الثاني واحد فيجب ان لا يكونا اثنين اما على مذهبنا فان هذه الشناعة غير لازمة لان الصورتين عندنا مأخوذتان عن قابلين احدهما حاملها الاول والثاني الجسم الصقيل القابل لشبحها فوقعا من القبول والفاعل بصورتها في العين نوعا من الفعل ثم العجب من امر الشعاع بعد الشعاع فانه اذا كان الامر على ما قلنا من ان الشعاع الثاني لا يجب ان ينفذ



في الاول بل بانه من خارج وكيف يلامس الشعاع المنعكس المرأى غيره وانما يلامس ما غطاه من لامس السابق فان كان ذلك يرى ما رآه ذلك بحسب الانفعال عنه وقبول ما قبله بسبب الاتصال به بطلت شريطة الانفعال على الزاوية المعينة وكان ايضا انما ادرك ما ادرك الاول لا شبحا غيره بالعدد بوجه من الوجوه وان كان كل يلامس شيئا من اجزاء الشيء غير ما يلامسه الاخر فليس ولا واحد منهما بمستقصي الادراك ولا ادركهما لشيء واحد

## فصل في حل الشبه التي اوردوها في تمام القول في المبصرات التي لها اوضاع مختلفة من مشفات ومن صقيلات

نحل الان الشبه المذكورة فاما ما تعلقوا به من ان القرب يمنع الابصار وان انتقال الالوان والاشكال عن موادها مستحيل فهذا انما كان يمتنع لو قيل ان الابصار او شيئا من الاحساسات انما هو بنزع الصورة من المادة على انه اخذ نفس الصورة من المادة ونقلها الى القوة الحاسة وهذا شيء لم يقل به احد بل قالوا ان ذلك على سبيل الانفعال والانفعال ليس ان يسلخ المنفعل قوة الفاعل وكيفيته بل ان يقبل منه مثلها او جنسا غيرها ونحن نقول ان البصر يقبل في نفسه صورة من المبصر مشاكلة الصورة التي فيه لا عين صورته وهذا الذي يحس ايضا بالتقريب كالمشموم والملموس فليس يسلب الحاس بذلك صورته بل انما يوجد فيه مثل صورته لكن من الاشياء ما الى الانفعال منه سبيل بالملاقاة ومنه ما اذا لوقي انقطع عنه شيء يحتاج اليه حتى يؤثر اثره وهو في هذا الموضع هو الشعاع المحتاج الى اتصاله بالصورة المرئية فان يلقي ذو الصورة شبحا عن صورته في غيره مناسبا لما يراه من الغاية شبحه المؤكد اذا اشتد عليه الضوء حتى انه يصبغ ما يقابله بصبغه كما فيه متحققا اذا كان ما يقابله قابلا لذلك ولو بتوسط مرآة ايضا ومع الاحتياج الى استضاءة المرآى فانه يحتاج ايضا الى المتوسط كالاله تتمنه عليه وهو الاشفاف وان يكون للقادر منه ستحدود لا يقع الاصغر منه فيه ومن الدليل على ان المدرك انما يأخذ شبحا من المدرك ما يبقى في الخيال من صورة المرأى حتى يتخيله متى شاء فيرى ان ذلك المتخيل هو صورة الشيء في نفسه وقد انتقل الى الخيال وتجرد بتجرد الشيء عن صورته كلا بل هو شيء غيره مناسب له وايضا فان بقاء صورة الشمس في العين مدة طويلة اذا نظرت اليها ثم اعرضت عنها يدل على قبول العين الشبح وكذلك يتخيل القطر النازل خطا والنقطة المتحركة على الاستدارة بالجملة دائرة ولا يمكن ان يتخيل ذلك دون رؤيته الا انه يرى امتدادا كما ولا يمكن ان يرى امتدادا من نقطة متحركة في غير زمان ولا من غير ان تحل الشيء في مكانين فيجب ان يكون لكون القطرة فوق ثم تحت واستدادها ما بين كون النقطة على طرف من المسافة التي يستدير فيها وعلى طرف آخر [illegible] ذلك [illegible] الشبح عندك [illegible] واحد فيجب [illegible] ما تعقبه [illegible] الاحساس [illegible] وان كانت القطرة والنقطة قد [illegible] الذي يتخيل بين يدي العين [illegible] انه لا يجوز ان يكون العين [illegible] كما الاشياء التي ذكرناها فيما سلف فاذا كانت [illegible] لا يجوز ايضا ان يكون [illegible] قد يجد شعاعات نارية لطيفة [illegible] الظلام [illegible] فانا نجد [illegible] ما ذكر من الحيوانات [illegible] الحدقة عند تغميض الاخرى [illegible] العصبة المجوفة جسم لطيف هو مركب الروح الباصرة وهو الذي يسمى الروح الباصرة [illegible] فاذا غمضنا احدى العينين [illegible] العين الاخرى لان المنفذ بينهما مشترك [illegible] اصحاب التشريح [illegible] في الارض [illegible] المرآة [illegible] ان المرآة تنطبع فيها صورة المحسوس [illegible] الاجوبة [illegible] مذهب مشهور وهو ان الصورة لا تنطبع في المرآة على الهيئة التي تنطبع الصور المادية في موادها [illegible]

لا يجتمع فيه الأضداد بل هذه الصورة تنطبع كليتها في كلية المرآة ولا باس ان يجتمع فيها شبح بياض
وسواد معاً لانهما فيها لا على سبيل التكيف بهما بل كما يكون في المعقول والعقول تحصل السواد و
البياض من غير تعاند ولا انفساخ ولا انقسام ثم انما يتأدى الى البصر ما يكون على نسبة ما بين
الثلاثة اعني المبصر والمرآة والمبصر ولا يتفق نسبة الجميع من كل جزء من المرآة بل يكون جزء منه يؤدي
البياض بعينه وجزء آخر يؤدي السواد بعينه ويتحدد بينهما حد في الرؤية فيكون جملة الاداء والتحدد
محصلا الصورة مثل المبصر في البصر وهذا الجواب مما لا اقول به ولا اعرفه ولا افهم كيف يكون الصورة
ينطبع في جسم مادي من غير ان تكون موجودة فيه وقد يخلو الجسم عنها وهي منطبعة فيه وكيف يكون
غير حال فيها وهو لا يرى فيه بل يرى صورته التي له مع ان من شان ذلك ايضاً ان يرى وكيف يكون
حالياً بالقياس الى واقف دون واقف وهذا اشتطاط وتكلف بعيد ومما فيه من التكلف انهم لا يجعلون
لشكل انطباعاً فيه فان جعلوا لجعلوا الشكل غير محدود ومما فيه من التكلف ان يجعلوا صورة السواد
في جسم من غير ان يكون ذلك سواداً للجسم وان يجوزوا اجتماع البياض ايضاً فيه في وقت واحد ويجعلوا
صورة السواد غير السواد وصورة البياض غير البياض واما حديث العقل والمعقول فدعه الى وقته
واما الجوابان الاخران اللذان يمكن ان يجيب بهما مجيب احدهما متشدد فيه والاخر متقارب فيه واما
المتشدد فيه فان يقال اما اولاً فليس يجب اذا كان شيء يحتاج اليه في ان يفعل شيء في شيء ان يكون
المحتاج اليه مثل المرآة او المشف ههنا ينفعل من المبداء مثل الانفعال الذي ينفعل به الثالث فيرى
ان السيف اذا او المبرد المدية اذا سن بها سنت واما ثانياً فليس بيناً بنفسه ولا ظاهراً لا شك فيه
ان كل جسم فاعل يجب ان يكون ملاقياً للملموس فانه وان كان موجوداً بالاستقراء في اكثر الاجسام
فليس واجباً ضرورة ان يكون كل فعل وانفعال بالتلاقي والتماس بل يجوز ان يكون افعال اشياء في
اشياء من غير ملاقاة فكما يجوز ان يفعل ما ليس بجسم في الجسم من غير ملاقاة كالبارئ والعقل و
النفس فليس يبدع ان يكون جسم يفعل في جسم بغير الملاقاة فيكون اجسام يفعل بالملاقاة واجسام
يفعل لا بالملاقاة وليس يمكن احداً ان يقيم برهاناً على استحالة هذا ولا على انه لا يمكن ان يكون بين
الجسمين نسبة ووضع يجوز ان يؤثر به احدهما في الاخر من غير ملاقاة انما يبقى ههنا ضرب من التعجب
كما لو كان اتفق ان كانت الاجسام كلها انما يفعل بعضها في بعض بمثل تلك النسبة المباينة فكان اذا
اتفق ان شوهد فاعل يفعل بالملاقاة يتعجب منه كما يتعجب الان من مؤثر بغير ملاقاة فاذا كان هذا غير
مستحيل في اول العقل وكان صحة مذهبنا المبرهن عليه يوجبه وكان لا برهان البتة ينقضه
فنقول ان من شان الجسم المضيء بذاته او المستنير الملون ان يفعل في الجسم الذي يقابله اذا كان قابلاً
الشبح قبول البصر وبينهما جسم لا لون له تأثيراً هو صورة مثل صورته من غير ان يفعل في المتوسط شيئاً
اذ هو غير قابل لانه شفاف فاذا كان غير بين بنفسه ولا قام عليه برهان الا ان يكون جسم يفعل في
مقابله بتوسط شفاف البتة وكان هذا مجوزاً في اول العقل ومتضحاً بما برهنا عليه من كيفية الادراك
وكان ذلك غير محال فكذلك غير محال ايضاً ان يكون بدل المتوسط الواحد متوسطان المتوسط ومتوسط
آخر وبدل النسبة والوضع نسبتان ووضعان النسبة والوضع المذكوران مع وضع ونسبة اخرى
فيكون بدل هذا المتوسط الشفاف وحده متوسط ملون صقيل مع الشفاف وبدل نسبة المقابل مع
هذا المضيء والمستنير النسبة والمقابلة مع ذلك الصقيل الذي له النسبة والوضع المذكوران مع المضيء
المستنير المرئي فيكون من شان هذا الجسم ان يفعل في كل ما قابل مقابلاً له صقيلاً يكون كل مقابله في
شفيف او صقيل بعد صقيل الى غير النهاية بعد ان يكونا على وضع محدود فعلاً هو صورته من غير ان يفعل
في الصقيل البتة فيكون المشف والصقيل شيئين يحتاج اليهما حتى يفعل شيء في شيء آخر ولا يكون ذلك
الفعل بعينه فيهما فاذا كان كذلك واتفق ان رأى خيال الصقيل الى البصر وخيال الشيء الاخر معاً ورؤيا
معاً في جزء من الناظر واحد ظن ان الخيال المرئي في الصقيل بعكس ما قالوا في الشعاعات واما الطريق
المتساهل فيه فهو انه ليس يجب ان يؤثر كل شيء في كل شيء مثل نفسه وكما يجوز ان يؤثر ايضاً مثل نفسه
فالمضيء والمستنير يجوز ان يؤثر في المرآة اثراً ما ذلك الاثر ليس ان يتشبح بشبح مثل صورة المضيء و
المستنير بل يؤثر فيه اثراً لا يدركه بالحس البصر ولا غيره من الحواس الا في سطحه الذي يتناهى اليه ويقابل

الجهة



الجهة التي فيها ذو الشبح وكذلك يجوز ان يؤثر في الصقيل اثراً ما اما بواسطة المشف وبغير واسطة ثم
المشف والصقيل يفعل في آلة البصر اولا او بتوسط فعلها في سطح المرآة الذي يليه اثراً ذلك الاثر
هو مثل صورة ما اثر في كل واحد منهما اولا فيكون كل واحد من المؤثرين يؤثر اثراً خلاف ما فيه اعني
بالمؤثرين المرئي الذي يؤثر في المشف والصقيل والمشف والصقيل الذي يؤثر في البصر ومثل هذا
كثير اعني ان يكون شيء يؤثر في شيء اثراً خلاف طبيعته ثم يؤثر هو في شيء آخر مثل طبيعة الاول مثل الحركة
فانها تحدث في جرم شيء متحرك فيسخن الشيء ثم تلك السخونة تحدث حركة غير الحركة الاولى بالعدد ومثلها
في النوع وقد يمكن ان نشاهد هذا بمرآة ينعكس عنها ضوء ولون الى الحائط بحيث يستقر في الحائط ولا
ينتقل بحسب مقامات الناظر ولا يكون مستقراً البتة في المرآة وهذا المستقر يعلم انه وارد من طريق
المرآة الى الحائط وهو وان كان يرى في المرآة فلا يرى مستقراً فيها فتكون المرآة اثرت اثراً مثل كيفية ما
اثر فيها اثر ليس مثل كيفية في الاستقرار وعلى ذلك خيال البصر واما حديث الانعطاف عن الماء فقد قال
اصحاب الشعاع ان الشعاع اذا وقع عليه انبسط وانكسر اولاً فاخذ مكاناً اكثر ثم نفذ فرآه مع اكثر
مما يحاذيه واما اصحاب الاشباح فقد قال بعضهم ان السبب فيه ان بعض ما يحاذي يؤدي على انه منفذ
في المحاذاة وبعضه على انه مرآة ولا يبعد ان يظن ان الجميع يؤدي على انه مرآة والمرآة من داخل خلاف
المرآة من خارج وقال فاضل قدماء المفسرين ان البصر يعرض له لما يقوم من استعمال مائيته ان الشيء
اذ يراه ابعد ويتفرق البصر لتأمله فيعظم شبحه ويمكن ان يؤكد هذا القول بان الشيء الذي يعتقد
انه يرى من بعد ما على قدر ما فانه يتخيل ابعد من حيث هو ولم ير قدره القدر الذي يخيله ذلك البعد
بل اعظم منه لانه بالحقيقة قريب رأى له مقداراً اعظم من المقدار الذي يستحقه بعد فيتخيل اعظم
من المعهود ثم في هذا فضل نظر يحتاج ان يفطن له المحقق الاصول ويكون بحيث لا يخفى عليه كيف
ينبغي ان يكون الحق في ذلك ثم هذه الشبهة ليست مما يختص بلزومها احدى الفرقتين دون الاخرى
فان الانكسار الذي يقوله اصحاب الانكسار ان كان للمستقيم يبقى على حاله ولم لا يرجع كرة اخرى
فيستوي اذ طبيعة الشعاع ان ينفذ على الاستقامة فان كان هذا مستحيلاً في الشعاع النافذ اليه
اذ الاتفاق ثم ازداد الشيء غوراً فلم يعرض له ان يزداد لغوره انكساراً ولم لا يزداد بامتداده انعطافاً
فان القياس يوجب ان يحدث له بالامتداد اتصال لا ينبسط وبالجملة فنعم ما قال المعلم الاول حين قال
لان يمتد المبصر من سعة الى ضيق فيجتمع فيه يكون ذلك فيه اعون على تحقيق صورته من ان يخرج الرائي
من العين منتشراً في السعة ومما يتصل بهذا الموضع حال ما نقوله من اوضاع المرئي والرائي والضوء
والمرآة فنقول قد يعرض ان يكون المرئي والمضيء والرائي في شفاف واحد وقد يعرض ان يكون
المضيء والمرئي في شفافات بينها سطوح فان كان وضع السطح في المحاذاة التي بين الرائي والمضيء القاطع
بالاستنادة لم يرد ذلك السطح كسطح الفلك والهواء وان كان السطح خارجاً عن ذلك كسطح الماء ونحن
في الهواء والمضيء ليس في هذه المحاذاة فان ذلك السطح ينعكس عنه الضوء الاتي من المضيء الى البصر فيرى
متميزاً وقد علمت ما نعني بالعكس وان كان في داخل السطح المنعكس عنه مرئي اداه ما هو فيه على انه مشف
واداه على انه مرآة وكانت المرآة التي هنا لم تطابقه لما يحاذي المرئي ان كان منكشوفاً للرائي وان كانت
مستوراً وكان ان المرآة ملتقى الخط الخارج من البصر والعمود الخارج من المرئي الذي في الماء فان شبحه
يتأدى عنه على استقامة فانك ان القيت خاتماً في طست بحيث لا تراه ثم ملأته ماء رأيته وان كان المرئي
خارجاً عن شفاف متوسط غير الشفاف الذي فيه الرائي والمضيء فان المشف المتوسط يريه وان كان غير
كذلك بل هو من جهة الرائي فان سطح ذلك المشف لا يريه الا ان يجعل له لون غريب بشيء يوضع من ذلك
الجانب حتى يرى ككرة البلور الملون احد جانبيها

**فصل في سبب رؤية الشيء الواحد كشيئين**

نقول في سبب رؤية الشيء الواحد كشيئين فانه موضع نظر وذلك لانه احد ما يتعلق به
اصحاب الشعاعات فيعتاً ويقولون انه اذا كان الابصار بشيء خارج من البصر يلقى المبصر ثم يتفق
ان ينكسر وضعه عند البصر وجب ان يرى الشيء الواحد لا محالة كشيئين متباينين في الحاشيتين فيرى خ
وليسوا يعلمون ان هذا يلزمهم الشناعة بالحقيقة وذلك لان الابصار اذا كان بمماسة اطراف
الشعاعات وقد اجتمعت عليه فيجب ان يرى على كل حال واحداً ولا يضر في ذلك انكسار اطراف الشعاعات

المنكسرة بل الحق هو ان شبح المبصر يتأدى بتوسط الشفاف الى العضو القابل الاملس النير من غير
ان يقبله جوهر الشفاف اصلا من حيث هو تلك الصورة بل يقع بحسب المقابلة لا في زمان وان شبح
المبصر اولا ينطبع انما ينطبع في الرطوبة الجليدية وان الابصار بالحقيقة لا يكون عندها والا
لكان الشيء الواحد يرى شيئين لان له في الجليديتين شبحين كما اذا لمس باليدين كان لمسين ولكن
هذا الشبح يتأدى في العصبتين المجوفتين الى ملتقاهما على هيئة الصليب وهما عصبتان نبتتا من
حالهما حين نتكلم في التشريح وكما ان الصورة الخارجة يمتد منها في الهواء مخروط مستدق الى ان يقع
زاويته وراء سطح الجليدية كذلك الشبح الذي في الجليدية يتأدى بواسطة الروح المؤدية التي
في العصبتين الى ملتقاهما على هيئة مخروط فيلتقي المخروطان ويتقاطعان هناك فيتحد منهما صورة بوساطة ع
شبحية واحدة عند الجزء من الروح الحامل للقوة الباصرة ثم ان ما وراء ذلك روح مؤدية للمبصر
لا مدركة مرة اخرى والا لانثنى الادراك مرة اخرى لافتراق العصبتين بعد ذلك المؤدية هي من جوهر
المبصر وينفذ الى الروح المصبوبة في الفضاء المقدم من الدماغ فينطبع الصورة المبصرة مرة اخرى
في تلك الروح الحاملة لقوة الحس المشترك فيقبل الحس المشترك تلك الصورة وهو كمال الابصار والقوة
المبصرة غير الحس المشترك وان كان فايضا منها مدبرا لها لان القوة الباصرة تبصر ولا تسمع ولا تشم
ولا تلمس ولا تذوق والقوة التي هي الحاسة المشتركة تبصر وتسمع وتشم وتلمس وتذوق على ان تستعمل
ثم ان القوة التي هي الحاس المشترك تؤدي الصورة الى جزء من الروح يتصل بجزء من الروح الحامل لها
فينطبع فيها تلك الصورة ويخزنها هناك عند القوة المصورة وهي الخيالية كما تستعملها فتقبل
تلك الصورة وتحفظها فان الحس المشترك قابل للصورة لا حافظ والقوة الخيالية حافظة لما قبلت
تلك والسبب في ذلك ان الروح التي فيها الحس المشترك انما تثبت فيه الصورة المأخوذة من خارج
منطبعة ما دامت النسبة المذكورة بينها وبين المبصر محفوظة او قريبة العهد فاذا غاب المبصر انمحت
الصورة عنها ولم تثبت زمانا يعتد به واما الروح التي فيه الخيال فان الصور تثبت فيها ولو بعد
حين كثير على ما ستفهم ذلك عن قريب والصورة اذا كانت في الحس المشترك كانت محسوسة بالحقيقة
فيها حتى اذا انطبع فيها صورة كاذبة في الوجود احسته كما يعرض للمبرسمين واذا كانت في الخيال كانت
متخيلة لا محسوسة ثم ان تلك الصورة التي في الخيال ينفذ الى التجويف المؤخر اذا شاءت القوة الوهمية
نفخت الدودة بتبعيد ما بين العضوين المسميين الى الدودة فاتصل بالروح الحاملة للقوة الوهمية
بتوسط الروح الحامل للقوة المتخيلة التي تسمى في الناس مفكرة فانطبعت الصورة التي في الخيال
في روح القوة الوهمية والقوة المتخيلة خادمة للوهمية مؤدية ما في الخيال اليها الا ان ذلك لا يثبت
بالفعل في القوة الوهمية بل ما دام الطريق مفتوحا والروحان متلاقيين والقوتان متقابلتين المتوهمة ع
واذا اعرضت القوة المتوهمة عنها بطل عنها تلك الصورة والدليل على صحة القول بان حصول هذه
الصورة في الوهم غير حصولها في الخيال ان الخيال كالخازن وليست الصورة التي فيه متخيلة للنفس
بالفعل دائما والا لكان يجب ان يتخيل معا صورا كثيرة اي صورة كانت في الخيال ولا هذه الصور ايضا
في الخيال على سبيل ما بالقوة والا لكان يحتاج ان يسترجع بالحس الخارج مرة اخرى بل هي مخزونة
فيه والوهم بتوسط المفكرة والمتخيلة يعرضها على النفس وعنده يقف تأدي الصور المحسوسة واما
الذكر فهو لشيء آخر كما نذكره بعد فهذه اصول يجب ان يكون محققة عندك ولنرجع الى غرضنا فنقول
ان السبب في رؤية الشيء الواحد اثنين اربعة اسباب ۞ احدها انفتال الآلة المؤدية للشبح الذي
في الجليدية الى ملتقى العصبتين فلا يتأدى الشبحان الى موضع واحد على الاستقامة بل ينتهي كل عند جزء
من الروح الباصر المرتب هناك على حدة لان خطي الشبحين لم ينفذا نفوذا من شانه ان يتقاطعا عند مجاورة
ملتقى العصبتين فيجب لذلك ان ينطبع من كل شبح ينفذ من الجليدية خيال على حدة في جزء من الروح
الباصر على حدة فيكون كانهما خيالان من شيئين متفرقين من خارج اذ لم يتحد الخطان الخارجان
منها الى مركز الجليديتين نافذين في العصبتين فلهذا السبب يرى الاشياء كثيرة متفرقة والسبب
الثاني حركة الروح الباصر وتموجه الى قدام يمنة ويسرة حتى يتقدم الجزء المدرك مركز المرسوم له
في الطبع آخذا الى جهة الجليديتين اخذا متموجا مضطربا فيرتسم فيه الشبح والخيال قبل تقاطع المخروطين

فيرى



فيرى شبحين وهذا مثل الشبح المرتسم من الشمس في الماء الراكد الساكن مرة واحدة والمرتسم منها في
المتموج ارتساما متكررا وذلك ان الزاوية الحاصلة بين خط البصر الى الماء وخط الشمس الى الماء التي
عندها يكون ابصار الشيء على طريق التأدي من المرآة لشيء لا يبقى واحدة بل يلقاها الموج في مواضع فيكثر
هذه الزاوية فينطبع اشباح فوق واحدة والسبب الثالث من اضطراب حركة الروح الباطن الذي وراء
التقاطع الى قدام وخلف حتى يكون لها حركتان الى جهتين متضادتين حركة الى الحس المشترك وحركة الى ملتقى
العصبتين فيتأدى اليها صورة المحسوس مرة اخرى قبل ان يمحي ما يؤديه الى الحس المشترك كانها كما ادت
الصورة الى الحس المشترك رجع منها جزء يقبل ما يؤديه القوة الباصرة وذلك لسرعة الحركة فيكون مثلا
قد ارتسم في الروح المؤدية صورة فنقلتها الى الحس المشترك ولكل مرتسم زمان ثبات الى ان يمحي فلما زال القا
الاول من الروح عن مركزه لاضطراب حركته خلفه جزء آخر فقبل قبوله قبل ان يمحي عن الاول فيجز ان الروح
للاضطراب الى جزء مستقبله كان في سمت المرآى فادركه ثم زال ولم يزل عنه الصورة دفعة بل هي فيه والى
جزء آخر قابل للصورة ايضا بحصوله في السمت الذي في مثله يدرك الصورة عاقبا للجزء الاول والسبب
الاضطراب واذا كان كذلك يحصل في كل واحد منهما صورة مرتبة لان الاول المرتسم بعد عن الجزء القابل
الاول المؤدي الى الحس المشترك او غير المؤدي اليه حتى انطبع في الثاني والفرق بين هذا القسم والقسم الذي
قبله ان هذه الحركة المضطربة الى قدام وخلف وكانت تلك الى يمنة ويسرة ولمثل هذا السبب ما يرى الشيء
السريع الحركة الى الجانبين كشيئين لانه قبل ان يمحي من الحس المشترك صورته وهو في جانب يراه البصر وهو
في جانب آخر فيتوافى ادراكاهما في الجانبين معا وكذلك اذا دارت نقطة لون على شيء مستدير رؤيت خطا
مستديرا واذا امتدت بسرعة على الاستقامة رؤيت خطا مستقيما ونظير هذه الحركة الدوار فانه اذا عرض
بسبب من الاسباب المكتوبة في كتب الطب تحرك الروح الذي في التجويف المقدم من الدماغ على الدور
كانت القوة الباصرة تؤدي اليه ما هناك صورة محسوسة فالجزء من الروح القابل لها لا يثبت مكانه بل
ينتقل ويخلفه جزء آخر فيقبل تلك الصورة بعد قبوله وقبل انمحائه عنه وكذلك على الدور فيتخيل ان المرئيات
تدور وتتبدل على الرائي وانما الرائي هو الذي يدور وتتبدل على المرأى واذا كان القابل ثابتا وعرض للشيء
المبصر سرعة التنقل لا محالة شبحه الباطن من جزء من القابل الى جزء آخر فانه لو كان الشبح يثبت في ذلك
الجزء بعينه لكان نسبة القابل مع المقبول واحدة ثابتة فاذن اذا عرض لحامل الشبح ان ينتقل عن مكانه
انتقل الشبح لا محالة فتغيرت نسبته الى الجسم الذي من خارج فعرض ما يعرض لو كان الشيء الذي من خارج
ينتقل وايضا فان الناظر في ماء شديد الجري يتخيل له انه هو ذا يميل عن جهة ويسقط اليها والسبب
في ذلك انه يتخيل الاشياء كلها تميل الى خلاف جهة ميل الماء فان شدة الحركة الموجبة لسرعة المفارقة توهم
ان المفارقة من الجانبين معا والسبب انتقال الشبح في القابل مع ثباته في كل جزء يعرض ثابتا زمانا ما وجب
ان يعلم مع هذه الاسباب سببا آخر معينا لها ماديا وذلك ان جوهر الروح جوهر في غاية اللطافة وفي
غاية سرعة الاجابة الى قبول الحركة حتى انه اذا حدث فيه سبب موجب لانتقال الشبح من جزء الى جزء يلزمه
ان يتحرك جوهر الروح حركة ما وان قلنا الى سمت ذلك الجزء والسبب في ذلك ان لكل قوة من القوى المدركة
ابتهاجا بالطبع الى مدركه حتى انه يكاد يلتذ به واذا انبعث نحو شيء لحامله اليه او سال بحامله اليه
ولهذا ما كان الروح الباصر يندفع جملة الى الضوء وينقبض عن الظلمة بالطبع فاذا مال الشبح الى جزء
من الروح دون جزء كانت القوة كالمندفعة الى جهة ميل الشبح بآلتها فان الآلة تجيبه لها الى نحو الجهة
التي تطلبها القوة فيحدث في الروح تموج الى تلك الجهة للطافتها وسرعتها الى القبول الاثر كانها تتبع حركة
الشبح ولهذا السبب اذا اطال الانسان النظر الى شيء يدور يتخيل له ان سائر الاشياء يدور لانه يحدث
في الروح حركة مستديرة لاتباعها لانتقال الشبح وكذلك اذا اطال النظر الى شيء سريع الحركة في الاستقامة
يحدث في الروح حركة مستقيمة الى ضد تلك الجهة لان جهة حركة الشبح مضادة لجهة حركة ذي الشبح
فيتخيل ان الاشياء كلها ينتقل الى ضد تلك الجهة لان اشباح الاشياء لا يثبت والسبب الرابع
اضطراب حركة تعرض للثقبة العنبية فان الطبقة العنبية سهلة الحركة الى هيئة يتسع لها الثقبة
ويضيق تارة الى الخارج وتارة الى الداخل على الاستقامة او الى جهة فيتبع اندفاعها الى الخارج انضغاط
يعرض لها واتساع من الثقبة ويتبع اندفاعها الى الداخل اجتماع يعرض لها ويضيق من الثقبة فاذا اتفق

ان ضاقت الثقبة ودى الشى اكبر او اتسعت دوى اصغر او اتفق ان مال الى جهة دوى فى مكان اخر فيكون
كان للرائى ان لا يخبر المرئى ثانيا وخصوصا اذا كان قد عمل قبل انمحاء الصورة الاولى صورة اخرى ⊛
ولقائل ان يقول فلم لا تثبت الصورة واحدة مع انتقال القابل كما يبقى صورة الضوء واحدة مع انتقال
القابل فيكون القابل اذا زال عن المحاذاة بطلت الصورة عنه وحدثت فيما يقوم مقامه فلم تكن صورتان
فلم تكن دورتان ولا اتصال الخط عن نقطة ولا رؤيتا لاشياء مستديرة ⊛ فنقول لا يبعد ان يكون
من شان الروح التى للحس المشترك ان لا يكون انما يضبط الصورة بالمحاذاة فقط وان كان لا يضبطها
بعد المحاذاة مدة طويلة فيكون يضبط لا كضبط المستنير بالضوء للضوء الذى يبطل دفعة ولا كضبط
الحجر للنقش الذى يبقى مدة طويلة بل بين بين ويكون تخليته عن الصورة بسبب يقوى ويضعف بعد المحاذاة
برهان ما لاسباب تجدها مذكورة فيما يفترح كذ وفيما يعود الى الطبيعة حيث يتكلم فى مثله ومن هذا
يعلم ان قبول الروح الباطن للخيالات المبصرة ليس كقبول الشبح الساذج الذى يزول مع زوال المحاذاة
وبالحرى ان يكون الحواس هى هذه المشهورة وان يكون الطبيعة لا ينتقل من درجة الحيوانية الى درجة
فوقها او دون فى جميع ما يكون فى تلك الدرجة فيجب من ذلك ان يكون جميع الحواس محصلة عندنا ومن رام ان يبين
هذا بقياس واجب فقد تكلف شططا وجميع ما قيل فى هذا فهو غير مبرهن او ليستا فهمه فهم المبرهن
عليه ويفهمه غيرى فليتعرف ذلك من غير كلامنا فالحواس المفردة والمحسوسات المفردة ما ذكرناه
وههنا حواس مشتركة ومحسوسات مشتركة فلنتكلم اولا فى المحسوسات المشتركة فنقول ان الحواس ربما
قد يحس مع ما يحس اشياء اخرى لو انفردت وحدها لم يحس وهذه الاشياء هى المقادير والاعداد
والاوضاع والحركات والسكونات والاشكال والقرب والبعد والمماسة وما هو غير ذلك مما يدخل
فيه وليس انما يحس هذه بعرض وذلك لان المحسوس بالعرض هو الذى ليس محسوسا بالحقيقة لكنه
مقارن لما يحس بالحقيقة مثل ابصارنا ابا عمرو وابا خالد فان المحسوس هو الشكل واللون ولكن عرض
ان ذلك مقارن لشىء مضاف فنقول انا احسسنا بالمضاف ولم نحسه البتة ولا فى نفسنا خيال الا وهم
لابى خالد من حيث هو ابو خالد يكون ذلك الرسم والخيال مستفادا من الحس بوجه من الوجوه واما
الشكل والعدد وغير ذلك فانه وان كان لا يحس بانفراده فان رسمه وخياله يلزم خيال ما يحس مما يدرك
بانه لون او حرارة او برودة مثلا حتى يمتنع ارتسام امثال هذه فى الخيال دونها ايضا وليس اذا كان
الشى متمثلا ومدركا لشىء فى شىء بتوسط شىء فهو غير متمثل فيه بالحقيقة فان كثيرا من الامور التى
هى بالحقيقة وليست بالعرض فانها تكون بتوسطات وهذه المحسوسات المشتركة لما كان ادراكها
بهذه الحواس ممكنا لم يحتج الى حاسة اخرى بل لما كان ادراكها بلا توسط غير ممكن استحال ان يفرد لها
حاسة فالبصر يدرك العظم والعدد والشكل والوضع والحركة والسكون بتوسط اللون ويشبه
ان يكون ادراك الحركة والسكون مشوبا بقوة غير الحس واللمس يدرك جميع هذا بتوسط صلابة
او لين فى اكثر الامر وقد يكون بتوسط الحر والبرد والذوق يدرك العظم بان يذوق طعما كثيرا
منتشرا ويدرك العدد بان تعدد طعوما كثيرة فى الاجسام واما الحركة والسكون والشكل فيكاد
ان يدركها ايضا ولكن ضعيفا يستعين فى ذلك باللمس واما الشم فيكاد لا يدرك به العظم والشكل
والحركة والسكون ادراكا متمثلا فى الشام بل يدرك به العدد بان يتمثل فى المشام ولكن النفس تدرك
ذلك بضرب من القياس والوهم بان تعلم ان الذى انقطعت رائحته دفعة قد زال والذى يبقى
رائحته هو ثابت واما السمع فان العظم لا يدركه ولكن السمع قد يدل النفس عليه دلالة غير
مستمرة على الدوام وذلك من جهة ان الاصوات العظيمة قد تنسب الى اجسام عظيمة وكثيرا ما يكون من
اشياء صغيرة وبالعكس ولكن قد يدرك العدد ويدرك الحركة والسكون بما يعرض للصوت الممتد من
ثبات واضمحلال ليكون مصيره الى ذلك لاختلاف فى صدد مثل ذلك البعد ولكن هذا الادراك من جملة
ما يدركه النفس للعادة التى عرفها وقد يمكن ان يسمع الصوت عن الساكن على هيئة الصوت الذى
يسمع عن المتحرك وعن المتحرك على هيئة الذى يسمع عن الساكن فلا يكون هذه الدلالة مركونا اليها
ولا يجب وجوبا بل يكون فى اكثر الامر واما الشكل فلا يدركه السمع الا شكل الصوت لا شكل
الجسم واما الذى يسمع من الجوف فيوقف على تجويفه فهو شىء يعرض للنفس وتعرفه النفس على سبيل

الاستدلال

الاستدلال وتامل مذهب العادة فيه ويشبه ان يكون حال البصر فى كثير مما يدركه هذه الحال ايضا الا
ان ادراك البصر لما يدركه من ذلك اظهر فهذه هى المحسوسات التى تسمى مشتركة اذ قد يشترك فيها عدة
من الحواس والعدد كانه اولى ما يسمى مشتركا فان جميع الحواس يشترك فيه وقد ظن بعض الناس ان لهذه
المحسوسات المشتركة حاسة موجودة فى الحيوان يشترك فيها وبها يدرك وليس كذلك فانه تعلم ان
من ذلك ما يدرك باللون لولا اللون لما ادرك وان منه ما يدرك باللمس لولا الملموس لما ادرك فلو كان يمكن
ان يدرك شىء من ذلك بغير المتوسط من كيفية هى مدركة اولا لشىء من هذه الحواس لكان ذلك ممكنا واما
ان يستحيل فينا ادراكه الا بتوسط مدرك لحاسة معلومة او استدلال من غير توسط الحاسة فليس لها
حاسة مشتركة بوجه من الوجوه

## المقالة الرابعة فى الحواس الباطنة فصل فى قول كلى على الحواس الباطنة التى للحيوان

واما الحس الذى هو المشترك فهو بالحقيقة
غير ما ذهب اليه من ظن ان للمحسوسات المشتركة حسا مشتركا بل الحس المشترك هو القوة التى تتادى
اليها المحسوسات كلها فانه لو لم تكن قوة واحدة تدرك الملون والملموس لما كان لنا ان نميز بينهما قائلين
انه ليس هذا ذاك وهب ان هذا التمييز هو للعقل فيجب لا محالة ان يكون العقل يجدهما معا حتى يميز بينهما
وذلك لانهما من حيث هى محسوسة وعلى النحو المتادى من المحسوس لا يدركها العقل كما سنوضح بعد وقد
نميز نحن بينهما فيجب ان يكون لها اجتماع عند مميز اما فى ذاته واما فى غيره وجعل ذلك فى العقل على ما استعلم
فيجب ان يكون فى قوة اخرى ولو لم يكن ما اجتمع عند الخيال من البهائم التى لا عقل لها المائلة بشهوتها
الى الحلاوة مثلا ان شيئا صورته كذا هو حلو لما كانت اذا رأته همت باكله كما انه لولا ان عندنا ان
هذا الابيض هو هذا المغنى لما كنا اذا سمعنا غناءه اشتهينا مشاهدة شخصه وبالعكس ولو لم يكن
فى الحيوان ما يجتمع فيه صور المحسوسات لتعذرت عليها الحياة ولو لم يكن الشم دالا لها على الطعم
ولم يكن الصوت دالا اياها على الطعم ولم يكن صورة الخشبة مذكرها صورة الالم حتى يهرب منه
فيجب لا محالة ان يكون لهذه الصورة مجمع واحد باطن وقد يدل لنا على وجود هذه القوة اعتبارات
امور تدل على ان لها آلة غير الحواس الظاهرة ما نراه من تخيل المدور به ان كل شىء يدور وذلك اما لآفة
عرضت فى المرئيات او ما دخل عرض فى الآلة التى بها يتم الرؤية فان لم يكن فى المرئيات كان لا محالة
فى شىء اخر وليس الدوار الا بسبب حركة البخار فى الدماغ وفى الروح الذى فيه فيعرض لذلك الروح
ان يدور فتكون اذن القوة المرتبة هناك هى التى يعرض لها المرئى فى غشائه ولذلك يعرض للانسان دوار
من تامل ما يدور كثيرا على انه ينابلاعه وليس يكون ذلك بسبب اسباب عرضت فى جزء من العين ولا فى روح مجوف
فيه وذلك لانه يحصل استيناء الحركة التى تمثل بها على ما سلف من قبل ولان مثل الاشباح
الكاذبة وسماع الاصوات الكاذبة قد يعرض لمن يفسد مطلعم الالات الحس اذا كان مثلا متمضمضا لعينيه
ولا يكون السبب فى ذلك الا تمثلها فى هذا المبدأ والتخيلات التى تقع فى النوم واما ان يكون لاجل انها
الصورة فى خزانة حافظة للصورة ولو كان ذلك كذلك لكان يجب ان يكون كلما اخترن فيها تمثلت النفس
ليس بعضها دون بعض حتى يكون ذلك البعض كالمرئى والمسموع او ان يكون يعرض لها الفعل
فى قوة اخرى وذلك اما حس ظاهر واما حس باطن لكن الحس الظاهر معطل فى النوم وربما كان
الذى يتخيل الوانا لا تستعمل العين فيجب ان يكون حس باطن وليس يمكن ان يكون المبدأ الحواس الظاهرة
والذى كان ذلك اشتدت القوة الوهمية وجعلت تستعمل ما فى الخزانة يستعمله بها ولوى تحفظه
فاذا استحكمت اشباحها فيها كانت كالمشاهدة فهذه القوة والتى تسمى الحس المشترك هى مركز الحواس
ومنها تتشعب الشعب وعليها تادى الحواس وهى بالحقيقة هى التى تحس لكن امساك ما يدركه هذه
هى القوة التى تسمى خيالا او تسمى مصورة وتسمى متخيلة وربما فرق بين الخيال والمتخيلة بحسب الاصطلاح
ونحن ممن يفصل ذلك والصورة والقوة فى الحس المشترك والحس المشترك والخيال كانهما قوة واحدة
وكانهما لا يختلفان فى الموضوع بل فى الصورة وذلك لانه ليس ما يقبل هو ما يحفظ فصورة المحسوس
يحفظها القوة التى تسمى المصورة والخيال وليس يحكم البتة بل يحفظ واما الحس المشترك و
الحواس الظاهرة فانها تحكم بجهة ما او بحكم ما فانه يقال ان هذا المتحرك اسود وان هذا الاحمر حامض
وهذا الحافظ لا يحكم به على شىء من الموجود الا على ما فى ذاته بانه فيه صورة كذا ثم لو ذهب عنه يقينا

ان في طبيعتنا ان نركب المحسوسات بعضها الى بعض وان نفصل بعضها من بعض لا على الصورة التي وجدناها
عليها من خارج ولا مع تصديق بوجود شيء منها او لا وجوده فيجب ان يكون فينا قوة يفعل ذلك بها
وهذه هي التي تسمى اذا استعملها العقل مفكرة واذا استعملتها قوة حيوانية متخيلة ثم انا قد نحكم في
المحسوسات بمعان لا نحسها اما ان لا يكون في طبايعها محسوسة البتة واما ان يكون محسوسة
لكنا لا نحسها وقت الحكم اما التي لا يكون محسوسة في طبايعها فمثل العداوة والرداءة والمنافرة
التي تدركها الشاة في صورة الذئب وبالجملة المعنى الذي ينفرها عنه والموافقة التي تدركها من صاحبها
وبالجملة المعنى الذي يونسها به وهذه امور تدركها النفس الحيوانية والحس لا يدلها على شيء منها فاذن
القوة التي بها تدرك قوة اخرى ولتسم الوهم واما التي تكون محسوسة فانا نرى شيئا اصفر فنحكم انه
عسل وحلو فان هذا ليس يؤديه اليه الحاس في هذا الوقت وهو من جنس المحسوس على ان الحكم نفسه ليس
بمحسوس البتة وان كانت اجزاؤه من جنس المحسوس وليس يدركه في الحال انما هو حكم يحكم به وربما غلط
فيه وهو ايضا لتلك القوة وفي الانسان للوهم احكام خاصة من جملتها حملها النفس على ان يمنع
وجود اشياء لا تتخيل ولا ترتسم فيه ويابى التصديق بها فهذه القوة لا محالة موجودة فينا وهي
كلياخ الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما ليس فصلا كالحكم العقلي ولكن حكما تخيليا مقرونا بالجزئية وبالصورة
الحسية وعنه تصدر اكثر الافعال الحيوانية وقد جرت العادة بان يسمى مدرك الحس صورة ومدرك
الوهم معنى ولكل واحد منهما خزانة فخزانة مدرك الحس هو القوة الخيالية وموضعها مقدم
الدماغ فلذلك اذا حدث هناك آفة فسد هذا الباب من التصور اما بان يتخيل صورا ليست او يصعب
استثبات الموجود فيها وخزانة مدرك الوهم وهو المعنى هو القوة التي تسمى الحافظة ومعدنها مؤخر
الدماغ ولذلك اذا وقع هناك آفة وقع الفساد فيما يختص بحفظ هذه المعاني وهذه القوة تسمى ايضا
متذكرة فتكون حافظة لصيانتها ما فيها ومتذكرة لسرعة استعدادها لاستثباته والتصور بها
مستثبتة اياها اذا فقدت وذلك اذا اقبل الوهم بقوته المتخيلة فجعل يعرض واحدا واحدا من الصور
الموجودة في الخيال ليكون كانه يشاهد الامور التي هذه صورها فاذا عرضت له الصورة التي ادركت
معها المعنى الذي بطل لاح له المعنى حينئذ كما لاح من خارج واستثبتته القوة الحافظة في نفسها
كما كانت حينئذ يستثبت وكان ذكر وربما كان المعبر من المعنى الى الصورة فيكون المتذكر المطلوب
ليس نسبته الى ما في خزانة الحفظ بل نسبته الى ما في خزانة الخيال فكان اعادته اما من وجه العود الى
هذه المعاني التي في الحفظ حتى ينطر المعنى الى لوح الصورة فيعود النسبة الى ما في الخيال ثانيا واما
بالرجوع الى الحس مثلا الاول انك اذا نسيت نسبة الى الصورة وكنت عرفت تلك النسبة تاملت الفعل
الذي كان يقصد منها فلما عرفت الفعل ووجدته عرفت انه اي طعم وشكل ولون يصلح له فاستثبت
النسبة به فالتفت ذلك فحصلته نسبة الى الصورة في الخيال فاعدت النسبة في الذكر فان خزانة
الفعل هو الحفظ لانه من المعنى فان كان اشكل ذلك عليك من هذه الجهة ايضا ولم ينفع فاوردت عليك
الحس صورة الشيء عادت مستقرة في الخيال وعادت النسبة اليه مستقرة في التي تحفظ وهذه
القوة المركبة بين الصورة والصورة وبين الصورة والمعنى وبين المعنى والمعنى هي كانها القوة الوهمية
بالموضوع لا من حيث يحكم بل من حيث تعمل ليصل الى الحكم وقد جعل مكانها وسط الدماغ ليكون
لها اتصال بخزانتي المعنى والصورة ويشبه ان يكون القوة الوهمية هي بعينها المفكرة والمتخيلة
والمتذكرة وهي بعينها الحاكمة فيكون بذاتها حاكمة وبحركاتها وافعالها متخيلة ومتذكرة فتكون
متخيلة بما تعمل في الصور والمعاني ومتذكرة بما ينتهي اليه عملها واما الحافظة فهي قوة خزانتها ويشبه
ان يكون التذكر الواقع بالقصد معنى للانسان وحده وان خزانة الصورة هي المصورة والخيال وان
خزانة المعاني هي الحافظة ولا يمتنع ان يكون الوهمية بذاتها حاكمة متخيلة وبحركاتها متخيلة ومتذكرة

## فصل في افعال المصورة والمفكرة من هذه الحواس الباطنة وفيه القول على النوم واليقظة والرؤيا الصادقة والكاذبة وضرب من خواص النبوة

فلنفصل القول في القوة المصورة او لا فنقول ان القوة المصورة التي هي الخيال هي
آخر ما يستقر فيه صور المحسوسات وان وجهها الى المحسوسات هو الحس المشترك وان الحس





المشترك يؤدي الى القوة المصورة على سبيل استخزان ما يؤدي اليها الحواس فتخزنه وقد يخزن القوة المصورة
ايضا اشياء ليست من المأخوذات عن الحس فان القوة المفكرة قد تتصرف على الصور التي في القوة
المصورة بالتركيب والتحليل لانها موضوعات لها فاذا ركبت صورة منها او فصلتها امكن ان
يستحفظها فيها لا لانها ليست خزانة لهذه الصورة من جهة ما هذه الصورة منسوبة الى شيء ورد
من داخل او خارج بل انما هي خزانة لها لانها هذه الصورة بهذا النحو من التجريد فلو كانت هذه الصورة
على نحو ما فيها من التركيب والتفصيل ترد من خارج لكانت هذه القوة يستثبتها فكذلك اذا احتفظتها
القوة من سبب آخر واذا عرض بسبب من الاسباب ان مثل في التخيل والفكر واما الشيء من التشكلات التي
ان تمثلت صورة في المصورة وكان الذهن غايبا او ساكتا عن اعتباره امكن ان يرتسم ذلك في الحس
المشترك نفسه المتابينا فيسمع ويرى الوانا واصواتا ليس لها وجود من خارج ولا اسبابها من خارج
واكثر ما يعرض هذا عند سكون القوى العقلية او غفول الوهم وعند اشتغال النفس النطقية عن
مراعاة الخيال والوهم فهناك يقوى المصورة والمتخيلة على افعالها الخاصة حتى يتمثل ما يورده من
الصور محسوسة ولنزد هذا بيانا ⁂ فنقول انه تبين لنا بعد ان هذه القوى كلها النفس واحدة
وانها خوادم للنفس فلنسلم ذلك وضعا ولنعلم ان اشتغال البعض هذه يصرفها عن اعانة القوى النفس صح
الاخرى على فعلها او عن ضبطها عن زيغها او عن حملها على الصواب فان من شان النفس اذا اشتغلت
بالامور الباطنة ان تغفل عن استثبات الامور الخارجة فلا يستثبت المحسوسات حقها من الاستثبات
فاذا اشتغلت بالامور الخارجة ان يغفل عن استعمال القوى الباطنة فانها اذا كانت تامة الانصراف
الى المحسوسات الخارجية ففي وقت ما يكون منصرفة الى ذلك يضعف تخيلها وتذكرها واذا انصبت الى
افعال القوة الشهوانية انكسرت منها افعال القوة الغضبية واذا انصبت الى افعال القوة الغضبية
انكسرت منها افعال القوة الشهوانية وبالجملة اذا انصبت الى استكمال الافعال الحركية ضعفت الانفعالات
الادراكية وبالعكس فاذا لم يكن النفس مشتغلة بافعال قوى عن افعال قوة ما بل كانت وادعة كانها
معترضة لعرض لاوى القوى واعملها ان يغلب فاذا اشتغلت بقوة ما وعارضها عن تشيع قوة اشتها
يضبطها عن حركاتها المفرطة مراعاة النفس والوهم اياها استرسلت تلك القوة ونفذت في افعالها
التي في الطبع قد خلا لها الجو وشغفت وهذا الذي يعرض للنفس من ان لا يكون مشتغلة بفعل قوى ما
او قوى فقد يكون لآفة او لضعف شاغل عن الاستكمال كما في الامراض وكما في الخوف واما ان يكون لاستراحة
ما كما في النوم واما لانه يكون لكثرة انصرافها الى استعمال القوة المتصرفة اليها عن غيرها ثم ان القوة
المتخيلة قوة قد تعتبر فيها النفس عن خاص فعلها بوجهين تارة بان لا يكون عند اشتغال النفس بالحواس
الظاهرة ومصرفها القوة المصورة الى الحواس الظاهرة وتحريكها لما يرد عليها منها حتى لا تستعمل المتخيلة
المفكرة فيكون المتخيلة مشغولة عن فعلها الخاص ويكون المصورة مشغولة عن الانفراد بالمتخيلة ويكون
ما يعتاصان اليه من الحس المشترك تابعا وتارة في شغل الحواس الظاهرة وهذا الوجه هو الوجه وتارة
عند استعمال النفس اياها في افعالها التي تتصل بها من التمييز والفكرة وهذا على وجهين ايضا اما ان
ان تستولي على القوة المتخيلة فتستخدمها وبحسن المشترك استعملها في تركيب دما عينا منها وتعليلها عما يقع
النفس بها غرض صحيح وبالجملة لا يكون المتخيلة اذ ذاك اليسر متصرف فعلها لما يتصرف وتطيعها بل يكون مسخرة
مع تصريف النفس الناطقية اياها تجزرها واذا فات بصرها فعن التخيلات التي لا تطابق الموجودات
من خارج فيكفها عن ذلك تشبيطا لها فلا يمكن من رسم تشبيهاتها وتمثيلها فاذن يشغلان المتخيلة
الجنبين جميعا ضعف فعلها واذا زال احدهما الشغل من الجنبين كليهما كما يكون في حال النوم من جهة
واحدة كما يكون عند الامراض التي يضعف البدن ويشغل النفس عن العقل والتمييز وكما عند الخوف حين
ضعف النفس ويكلها ويجوزها الا يكون ويكون منصرفا عن العقل جملة لتستعملها لخوف واقع امور
جسدانية وكانها بترك العقل وتدبيره امكن التخيل حينئذ ان يقوى ويقبل على المصورة ويستعملها
ويتقوى اجتماعهما ما فتصير المصورة اظهر فعلها فاخرج الصور والمعاني في الحس المشترك
فيرى كانها موجودة خارجا لان الاثر المدرك منها الوارد من خارج ومن الوارد من داخل انما يتصور
فانما يختلف بالنسبة واذا كان المحسوس بالحقيقة هو ما يتمثل فاذا تمثل فحاله حاله ما بان من خارج

ولهذا ما يرى الانسان المجنون والخائف والضعيف والنائم اشباحا قائمة كما تراها في حال السلامة
بالحقيقة ويسمع اصواتا كذلك فاذا تدارك التمييز او العقل شيئا من ذلك وجذب القوة المتخيلة الى
نفسه بالتنبيه اضمحلت تلك الصور والخيالات وقد يتفق في بعض الناس ان تخلق القوة المتخيلة
فيه شديدة جدا غالبة حتى انها لا تستولي عليها الحواس ولا تعصيها المصورة وتكون ايضا النفس
قوية لا يبطل التفاتها الى العقل وما قبل العقل انصبابها الى الحواس وهؤلاء يكون لهم في اليقظة ما يكون
لغيرهم في المنام في الحالة التي سنخبر عنها بعد وهي حالة ادراك النائم مغيبات يحققها بحالها او بامثلة
يكون لها فان هؤلاء قد يعرض لهم مثلها في اليقظة وكثيرا ما يكون لهم في توسط ذلك ان يغيبوا
عن المحسوسات ويصيبهم كالاغماء وكثيرا ما لا يكون وكثيرا ما يرون الشيء بحاله وكثيرا ما يتخيل لهم مثاله
للسبب الذي يتخيل النائم مثال ما يراه مما نوضحه بعد وكثيرا ما يتمثل لهم شبح ويتخيل ان ما يدركونه
خطاب من ذلك الشبح بالفاظ مسموعة تحفظ وتتلى وهذه هي النبوة الخاصية بالقوة المتخيلة وههنا
نبوات اخر سنتضح امرها وليس احد من الناس لا نصيب له من امر الرؤيا ومن الادراكات التي تكون في اليقظة
فان الخواطر التي تقع دفعة في النفس انما يكون سببها اتصالات ما لا يشعر بها ولا بما يتصل بها لا قبلها
ولا بعدها فينتقل النفس منها الى شيء آخر غير ما كان عليها مجراها وقد يكون ذلك من كل جنس فيكون من
المعقولات ويكون من الانذارات ويكون شعرا ويكون غير ذلك بحسب الاستعداد والعادة والخلق
وهذه الخواطر تكون لاسباب تعن للنفس مشادفة في اكثر الامر ويكون كالتلويحات المستلبة التي لا تتقرر
فيذكر الا ان تبادر اليها النفس بالضبط القاصد ويكون اكثر ما يفعل ان يشتغل المتخيل بجنس غير مناسب
لما كان فيه ومن شأن هذه القوة المتخيلة ان تكون دائمة الاكباب على خزانتي المصورة والذاكرة ودائمة
العرض للصور مبتدئة من صورة محسوسة او مذكورة منتقلة منها الى الضد او الند او شيء هو منه بسبب
وهذه طبيعتها واما الاختصاص انتقالها من الشيء الى ضده دون نده او نده دون ضده فيكون لذلك
اسباب جزئية لا تحصى وبالجملة يجب ان يكون اصل السبب في ذلك ان النفس اذا اجتمعت بين مراعاة المعاني
والصور وانتقلت من المعنى الى الصورة التي هي اقرب اليها اما مطلقا واما لاتفاق قريب عهد بمشاهدته
لنا لهما او في حس او وهم وانتقلت كذلك من الصورة الى المعنى ويكون السبب الاول الذي يخصص صورة
دون صورة ومعنى دون معنى امر قد ورد عليه من الحس خصصه به او من العقل او الوهم خصصه به
او لامر سماوي فلما تخصص بذلك تمادا استمراره وانتقاله تخصيصا لتخصيص المبادي ولاجل احوال
تقارب من العادة ولقرب العهد ببعض الصور والمعاني وقد يكون ذلك لاحوال ايضا سماوية وقد يكون
لطوالع من العقل والحس بعد التخصيص الاول ايضا فاليه ⊛ واعلم ان الفكر المنطقي منوط بهذه القوة
وهو من غريزة هذه القوة في شغل شاغل فانه اذا استعملها في صورة ما استعمالا موجها نحو غرض ما
انتقلت بسرعة الى شيء آخر لا يناسبه ومنه الى ثالث وانست النفس اولها ابتدأت عنه حتى يحوج
النفس الى التذكر فادرجه الى التحليل بالعكس حتى يعود الى المبدأ فاذا اتفق في حال اليقظة ان ادركت النفس
شيئا او في حال النوم ان اتصلت بالملكوت اتصالا لاملها استضعفه بعد ضعيفا فان هذه القوة اكثر
بتكوينها او بانتقالها وحال من حسن الاستثبات ولم تغلبها مقهورة عليها فان الاستثبات لما يلوح لها
من تخيل لانها تمكنت تلك الصورة من الذكر تمكنا جيدا على وجهه وصورته فلم يحتج ان كان نقطة الى التذكر
فان كان دونها الى تعبير وان كان دونها الى تاويل فان التعبير والتاويل ههنا يذهب مذهب التذكر فاذا لم تثبت
النفس ما رأته من ذلك في قوة الذكر على ما ينبغي بل كانت القوة المتخيلة يوازي كل مفرد من المرئي في النوم
بخيال مفرد او مركب او يوازي مركبا من المرئي في النوم بخيال المفرد فلا تزال يحاذي ما يرى هناك بمحاكاة
مؤتلفة من صور ومعان كان استثبات النفس في ذاتها لما تراها اضعف من استثبات المصورة
وللتذكرة لما يورده المتخيل فلم يثبت في الذكر ما ورى من الملكوت وثبت ما حوكي به ويتفق كثيرا ان يكون
ما يرى من الملكوت شيئا كالرأس وكالابتداء فيستولي التخيل على النفس استيلاء تعزف عن استتمام
ما رآه وينتقل بعد انتقالا بعد انتقال لا يحاكي بتلك الانتقالات شيئا مما يرى من الملكوت اذ ذلك
قد انقطع فيكون هذا ضربا من الرؤيا انما موضع العبارة منه شيء طفيف وباقيه اضغاث احلام
فان كان من الرؤيا من الجنس الذي السلطان فيه للتخيل فانه يحتاج الى العبارة ضرورة وربما رأى الانسان

تعبير



تعبير رؤياه في رؤياه فيكون ذلك بالحقيقة تذكرا فان القوة المفكرة كما انها قد تنتقل اولا من الاصل
الى الحكاية لمناسبة بينهما كذلك لا يبعد ان ينتقل عن الحكاية الى الاصل فكثيرا ما يعرض لها ان يتخيل فعلها
ذلك مرة اخرى فيرى كأن مخاطبا يخاطبه بذلك وكثيرا ما لم يكن كذلك بل كأنها يعاين الشيء معاينة صحيحة
من غير ان يكون النفس اتصلت بالملكوت بل يكون محاكاة من المخيلة لمحاكاة فيرجع الى الاصل وهذا الضرب
من الرؤيا الصحيح قد يقع عن المتخيل من غير معونة قوة اخرى فان كان الاصل فيه ذلك فيرجع وربما حاكت
هذه المحاكاة بمحاكاة اخرى فيحتاج الى تعبير المعبر مرة اخرى وهذه اشياء واحوال لا تنضبط ومن الناس
من يكون اصح احلاما وذلك اذا كانت نفسه قد اعتادت الصدق وقهر التخيل الكاذب واكثر من يتفق له
ان يعبر تاويل رؤياه في رؤياه هو من كانت همته مشغولة بما رآه فاذا نام بقي الشغل بحاله واخذت
القوة المتخيلة تحاكيه بعكس ما حاكته اولا وقد حكي ان رجلا من الملك رأى رؤيا شغلت قلبه ولم يجد عند
المعبرين ما يشفيه فلما نام بعد ذلك عبر له في منامه تلك الرؤيا فكانت مشتملة على اخبار عن امور تكون
في العالم وفي خاص مدينته ومملكته فلما دونت تلك الانذارات خرجت على نحو ما عبر له في منامه وقد جرى
هذا في غيره والذين يرون هذه الامور في اليقظة منهم من يرى ذلك لشرف نفسه وقوتها وقوة متخيلته
ومتذكرته فلا يشغلها المحسوسات عن افعالها الخاصية ومنهم من يرى ذلك لزوال التمييز ولان النفس
التي له منصرفة عن التمييز ولذلك فان متخيلته قوية فهو قادر على تلقي الامور الغيبية في حال اليقظة فان
النفس محتاجة في تلقي فيض الغيب الى القوى الباطنة من وجهين احدهما ليتصور فيها المعنى الجزوي تصورا
محفوظا والثاني ليكون معينة لها منصرفة في جهة ارادتها لا شاغلة اياها جاذبة لها الى جهتها فيحتاج
الى نسبة بين الغيب وبين النفس والقوة الباطنة المتخيلة ونسبة بين النفس وبين القوة الباطنة
المتخيلة فان كان الحس يستعملها او العقل يستعملها على النحو العقلي الذي ذكرنا لم يفرغ لامور اخرى
مثل المرآة اذا اشتغلت من جهة وحركت نحو جهة فان كثيرا من الامور التي من شانها ان ترتسم في تلك المرآة
معاقصة ومباعدة للنسبة ما بينهما لا ترتسم وسواء كان هذا الشغل من الحس او من ضبط العقل فاذا
فات احدهما او كلاهما ويتفق النسبة المحتاج اليها ما بين الغيب وبين النفس والقوة المتخيلة وبين النفس
وبين القوة المتخيلة فيلوح فيها اللائح على نحو ما يلوح ولانا قد انتقلنا بالكلام في التخيل الى امر الرؤيا
فلا باس ان يدل يسيرا على المبدأ الذي يقع عنه الانذارات في المنام بامور نضعها وضعا وانما تبين
في الصناعة التي هي الفلسفة الاولى ⊛ فنقول ان معاني جميع الامور الكائنة في العالم مما سلف
ومما حضر ومما يريد ان يكون موجودة في علم الباري والملائكة العقلية من جهة وموجودة في انفس الملائكة
السماوية من جهة وستتضح لك الحجة انه في موضع آخر وان الانفس البشرية اشد مناسبة لتلك الجواهر
الملكية منها الى الاجسام المحسوسة وليس هناك احتجاب ولا بخل انما الحجاب في القوابل اما لانغمارها
في الاجساد واما لتدنسها بالامور الجاذبة الى الجهة السافلة واذا وقع لها ادنى فراغ من هذه الافعال
حصل لها مطالعة لما ثمة فيكون اولى ما يشتغل به ما يتصل بذلك الانسان او بذويه او ببلده او
باقليمه فلذلك اكثر الاحلام التي تذكر تخص بالانسان الذي يحلم بها وبمن يليه ومن كانت همته المعقولات
لاحت له ومن كانت همته مصالح الناس رآها واهتدى اليها وكذلك على هذا القياس وليست الاحلام
كلها صادقة او بحيث يجب ان يشتغل بها فان القوة المتخيلة ليس كل محاكاتها انما يكون لما يفيض على
النفس من الملكوت بل اكثر ما يكون منها ذلك انما يكون اذا كانت هذه القوة قد سكنت عن محاكاة امور
هي اقرب اليها منها طبيعية ومنها ارادية والطبيعية هي التي تكون من ممازجة قوى الاخلاط الروح النفساني
فيطلبها القوة المصورة والمتخيلة فانها اول شيء انما يحكيها ويشتغل بها وقد يحكي ايضا الآلام يكون في
البدن واعراضا فيه مثل ما يكون عندما تتحرك القوة الدافعة للمني الى الدفع فان المتخيلة حينئذ تحاكي
صورا من شأن النفس ان تميل الى مجامعتها ومن كان به جوع حكى له ماكولات ومن كان به حاجة الى دفع
فضل حكي له موضع ذلك ومن عرض لبعض عضو منه ان يسخن او يبرد بسبب ما او برد حكى له ان ذلك العضو
منه موضوع في نار او في ماء بارد ومن الجنابات ما يعرض من حركة الطبيعة لدفع المني يتخيل ما كذلك ربما
عرض تخيل ما بصورة مشتهاة بسبب من الاسباب فتنبعث الطبيعة الى جمع المني وارسال الريح الناشرة
لا لذة الجماع وربما قرفت المني وقد يكون هذا في النوم واليقظة جميعا وان لم يكن هناك ايضا هيجان

وشبق واما الارادية فان يكون نفس النفس وقت اليقظة شيء ينصرف النفس الى تامله وتدبيره فاذا نام
اخذت المخيلة تحكي ذلك الشيء او ما هو من جنس ذلك الشيء وهذا هو من بقايا الفكر التي تكون في اليقظة وهذه
كلها اضغاث احلام وقد يكون ايضا من تاثيرات الاجرام السماوية فانها قد توقع بحسب مناسباتها ومناسبات
نفوسها صورا في التخيل بحسب الاستعداد ليست عن تمثل شيء من عالم الغيب ولا الانذار واما الذي
يحتاج الى ان يعبر وان يتاول فهو ما لم يكن ينسب الى شيء من هذه الجملة فيعلم انه قد وقع من سبب خارج وان له
دلالة ما ولذلك لا يصح في الاكثر رؤيا الشاعر والكذاب والشرير والسكران والمريض والمغموم ومن
غلب عليه سوء مزاج او فكر وكذلك ايضا انما يصح من الرؤيا في اكثر الامر ما كان في وقت السحر لان الخواطر
كلها تكون في هذا الوقت ساكنة وحركات الامشاج تكون قد هدأت واذا كانت القوة المخيلة في
حال النوم في مثل هذا الوقت غير مشغولة بالبدن ولا منقطعة عن الحافظة والمصورة بل متمكنة منهما
فبالحري ان تحسن خدمتها للنفس في ذلك لانها تحتاج لا محالة فيما يرد عليها من ذلك الى ان يرتسم صورة
في هذه القوى رسما متمكنا اما هي بعينها واما محاكياتها ويجب ان يعلم ان اصح الناس رؤيا اعدلهم
امزجة فان اليابس المزاج وان كان يحفظ جيدا فانه لا يقبل جيدا والرطب المزاج وان كان يقبل سريعا
فانه يترك سريعا فيكون كانه لم يقبل ولا يحفظ جيدا والحار المزاج متشوش الحركات والبارد المزاج
بليد واصحهم من اعتاد الصدق فان عادة الكذب والافكار الفاسدة تجعل الخيال ردي الحركات
غير مطاوع لتسديد النطق بل يكون حاله حال خيال من فسد مزاجه الى تشوش فاذا كان هذا مما يتعلق
بالنوم واليقظة فيجب ان يدل ههنا باحلنا على امر النوم واليقظة ❁ فنقول ان اليقظة حال يكون
فيها النفس مستعملة للحواس او للقوى المحركة من ظاهر بالارادة التي لا ضرورة اليها فيكون النوم
عدم هذه الحالة ويكون النفس فيه قد اعرضت عن الجهة الخارجة الى الجهة الداخلة واعراضها لا يخلو
من احد وجوه اما ان يكون لكلال عرض لها من هذه الجهة واما ان يكون لمهم عرض لها في تلك الجهة
واما ان يكون لعصيان من الآلات اياها والذي يكون من الكلال فهو ان يكون الشيء الذي يسمى روحا
ويعرف في موضعه قد تحلل وضعف فلا يقدر على الانبساط فيغور ويتبعها القوى النفسانية وهذا
الكلال قد يعرض من الحركات البدنية وقد يعرض من الافكار وقد يعرض من الخوف فان الخوف قد يعرض
منه النوم بل الموت وربما كانت الافكار تنوم لا من هذا الوجه بل بان يسخن الدماغ فيجذب اليه الرطوبات [illegible] خ
وتملأ الدماغ فتنوم بالترطيب والذي لمهم له في باطن هو ان يكون الغذاء والرطوبات قد اجتمعت
من داخل فيحتاج الى ان يقصدها الروح بجميع الحار الغريزي لينضجها فالنام فيتعطل الخارج
والذي يكون من جهة الآلات فان يكون الاعصاب قد امتلأت وانسدت من ابخرة واغذية
ينفذ فيها الى ان ينهضم او الروح ثقلت عن الحركة لشدة الترطيب ويكون اليقظة لاسباب يقابله
لهذه من ذلك اسباب تجفيفه مثل الحرارة واليبوسة ومن ذلك حمام ورائحة حصلت ومن ذلك فراغ
عن الهضم فيعود الروح منتشرا ومن ذلك حال رديئة تشغل النفس عن الغور بل تستدعيها الى كثيرة صح
خارج كغضب وخوف لامر قريب ومقاسات لمادة مولمة وهذا قد دخل فيما نحن فيه بسبيل العرض
واذ كان من حق النوم واليقظة ان تكلم فيه في مواضع ذي الحس ❁

## فصل في افعال القوة المذكرة والوهمية وفي ان افعال هذه القوى كلها بالآلات جسمانية

كنا قد استقصينا القول في حال المخيلة والمصورة فيجب ان نتكلم في حال المتذكرة وما بينها
وبين المفكرة وفي حال الوهم ❁ فنقول ان الوهم هو الحاكم الاكبر في الحيوان ويحكم على سبيل انبعاث
تخيلي من غير ان يكون ذلك محققا وهذا مثل ما يعرض للانسان من استقذار العسل لمشابهته
المرارة فان الوهم يحكم بانه في حكم ذلك ويتبع النفس ذلك الوهم وان كان العقل يكذبه والحيوانات
واشباههم من الناس انما يتبعون في افعالهم هذا الحكم من الوهم الذي لا تفصيل منطقيا له بل
هو على سبيل انبعاث ما فقط وان كان الانسان قد يعرض لحواسه وقواه بسبب مجاورة النطق ما يكاد
يصير قواه الباطنة نطقية مخالفة للبهايم فلذلك يصيب من فوايد الاصوات المؤلفة والالوان
المؤلفة والروايح والطعوم المؤلفة ومن الرجاء والتمني امورا لا يصيبها الحيوانات الاخرى لان
نور النطق كانه فايض سايح على هذه القوى وهذا التخيل ايضا الذي للانسان قد صار موضوعا

النطق

للنطق بعد ما انه موضوع للوهم في الحيوانات حتى انه ينتفع به في العلوم ومن ذلك ذكره ايضا نافع في العلوم
كالتجارب التي تحصل بالذكر والارصاد الجزئية وغير ذلك ولنرجع الى حديث الوهم ❁ فنقول انه من
الواجب ان نبحث الباحث ويتامل ان الوهم الذي لم يصحبه العقل حال توهمه كيف ينال المعاني التي هي
في المحسوسات عند ما ينال الحس صورتها من غير ان يكون شيء من تلك المعاني يحس ❁ فنقول ان ذلك وم من غيران يكون كثيرا منها ما ينفع ويضر في تلك الحال صح
للوهم من وجوه من ذلك الالهامات الفايضة على الكل من الرحمة الالهية مثل حال الطفل ساعة يولد في
تعلقه بالثدي ومثل حال الطفل اذا اقل واقيم فكاد يسقط من مبادرته الى ان يتعلق ويعتصم بشيء لغريزة
جعلها فيه الالهام الالهي واذا تعرض لحدقته بالقذى بادر فاطبق جفنه قبل فهم ما يعرض له وما ينبغي
ان يفعل بحسبه كانه غريزة لنفسه لا اختيار معه وكذلك للحيوانات الهامات غريزية والسبب في ذلك
مناسبات موجودة بين هذه الانفس ومبادئها هي دائمة لا تنقطع غير المناسبات التي يتفق ان يكون
مرة وان لا يكون كاستعمال العقل وكخاطر الصواب فان الامور كلها من هناك وهذه الالهامات
يقف بها الوهم على المعاني المخالطة للمحسوسات فيما يضر وينفع فيكون الذئب يحذره كل شاة وان لم تره
قط ولا اصابتها منه نكبة ويحذر الاسد حيوانات كثيرة وجوارح الطير يحذرها سائر الطير ويشنع
عليها الطير الضعاف من غير تجربة فهذا قسم وقسم آخر يكون بشيء كالتجربة وذلك ان الحيوان اذا اصابه
المولم او وصل اليه نافع حسي او معنوي مقارنا لصورة حسية فارتسم في المصورة صورة الشيء
وصورة ما يقارنه وارتسم في الذكر معنى النسبة بينهما والحكم فيها فان الذكر لذاته وبجبلته ينال ذلك
فاذا لاح للمخيلة تلك الصورة من خارج تحركت في المصورة وتحرك معها ما قارنها من المعاني النافعة
او الضارة وبالجملة المعنى الذي افترض لها الصورة المحسوسة النافعة والضارة والمعنى الذي
في الذكر على سبيل الانتقال والاستعراض الذي في طبيعة القوة المخيلة فاحس الوهم بجميع ذلك
معا فرأى المعنى مع تلك الصورة وهذا هو على سبيل يقارب التجربة ولهذا تخاف الكلاب المدر والخشب
وغيرها وقد يقع للوهم احكام اخرى بسبيل التشبيه بان يكون للشيء صورة تقارن معنى وهميا في
بعض المحسوسات وليس يقارن ذلك دائما وفي جميعها فيلتفت مع وجود تلك الصورة الى معناها
وقد يختلف فالوهم حاكم في الحيوان يحتاج في افعاله الى طاعة هذه القوى له واكثر ما يحتاج اليه هو
الذكر والحس واما المصورة فيحتاج اليها بسبب الذكر والذكر قد يوجد في سائر الحيوان واما
المتذكر وهو الاحتيال لاستعادة ما اندرس فلا يوجد على ما الظن الا في الانسان وذلك لان الاستدلال
على ان شيئا كان فغاب انما يكون للقوة النطقية وان كان لغير النطقية فعسى ان يكون للوهم المزين
بالنطق فسائر الحيوانات ان ذكرت ذكرت وان لم تذكر لم يشتق الى التذكر ولم يخطر ذلك لها بالبال بل
ان هذا الشوق والطلب هو للانسان والتذكر هو ما كان موجودا في النفس في الزمان الماضي
ويشاكل التعلم من جهة ويخالفه من جهة اما مشاكلته للتعلم فلان التذكر انتقال من امور مذكورة
ظاهرا او باطنا الى غيرها وكذلك التعلم فانه ايضا انتقال من معلوم الى مجهول ليعلم لكن التذكر هو
طلب ان يحصل في المستقبل مثل ما كان حاصلا في الماضي والتعلم ليس الا ان يحصل في المستقبل
شيء آخر وايضا فان التذكر ليس يصير الى الغرض فيه بسبيل موجب بل بسبيل ضرورة صح
علامات اذا حصل الحصول او قرب منه انتقل النفس الى الغرض في مثل الحال او كان ثابتا لحال الغرض
المرتب وان اخطر صورة الاعراب ومثاله ان يتذكر بالكتاب بعينه فيتذكر منه معلمه
الذي قرأ عليه ذلك الكتاب وليس يجب ضرورة اذا خطر صورة ذلك الكتاب بالبال واخطار معلمه ان
يخطر ذلك المعلم بالبال لكل انسان واما الطرق فان السبيل الموصلة اليه ضرورية النقل اليه وهذا حالها
والحد ومن الناس من يكون التعلم اسهل عليه من التذكر لانه يكون مطبوعا على [illegible] النقل
ومن الناس من يكون بالعكس ومن الناس من يكون شديد الذكر ضعيفا للتذكر وذلك لانه يكون
يابس المزاج فيحفظ ما ياخذ ولا يكون يتحرك للنفس مطاوعة لمادة لانها للتخيل والاستعراض
ومن الناس من يكون بالعكس واسرع الناس تذكرا افطنهم بالاشارات فان الاشارات تعقل نقلا
عن المحسوسات الى معان غيرها فمن كان ذا فطنة للاشارات كان سريع التذكر ومن الناس من يكون
قوي الفهم ولكن يكون ضعيفا للذكر ويكاد ان يكون الاسرع للفهم والذكر بالضد لهما فان الفهم

يحتاج الى عنصر للصورة الباطنة شديد الانطباع وانما يعين عليه الرطوبة واما الذكر فيحتاج الى
مادة يعسر انفساخ ما يتصور فيها ويتمثل وذلك يحتاج الى مادة يابسة فلذلك يستصعب اجتماع الامرين
واكثر من يكون نحا فظاهر الذي لا يكثر حركاته ولا يتفنن همه ومن كان كثير الهمم كثير الحركات لم يذكر
جيدا ويحتاج الذكر مع المادة المناسبة الى ان يكون النفس مقبلة على الصورة وعلى المعنى المبين اقبالا
بالحرص غير ماخوذة عنهما باشتغال اخرى ولذلك فان الصبيان مع رطوبتهم يحفظون جيدا لان نفوسهم
غير مشغولة بما يشتغل بها نفوس البالغين فلا تذهل عما هي مقبلة عليه بغيره واما الشبان فلحرارتهم
واضطراب حركاتهم مع يبس مزاجهم لا يكون ذكرهم كذكر الصبيان والمترعرعين والمشايخ ايضا
تعرض لهم من الرطوبة الغالبة ان لا يذكروا ما يشاهدون وقد يعرض مع التذكر من الغم والغضب
والحزن وغير ذلك ما يشاكل حال وقوع الشيء وذلك انه لم يكن سبب الغم والغضب والحزن فيما مضى الا
انطباع هذه الصورة في باطن الحواس فاذا عادت فعلت ذلك او قريبا منه والاماني والرجاء ايضا
يفعل ذلك والرجاء غير الامنية فان الرجاء تخيل امر ما مع حكم او ظن بانه في الاكثر كائن والامنية تخيل
امر وشهوته والحكم بالتذاذ يكون ان كان والخوف مقابل الرجاء على سبيل التضاد واليأس عدمه
كلها احكام للوهم فلنقتصر الآن على ما قلناه من امر القوى المدركة الحيوانية ولنبين انها كلها انما تفعل
افعالها بالآلات فنقول اما المدرك من القوى للصور الجزئية الظاهرة على هيئة غير تامة التجريد
والتفريد عن المادة ولا مجردة اصلا عن علائق المادة كما يدركه الحواس الظاهرة فالامر في احتياج
ادراكه الى آلات جسمانية واضح سهل وذلك لان هذه الصورة انما تدرك ما دامت المواد حاضرة
موجودة والجسم الحاضر الموجود انما يكون حاضرا موجودا عند جسم وليس يكون حاضرا مرة
وغائبا اخرى عند ما ليس بجسم فانه لا نسبة له الى قوة مفردة من جهة الحضور والغيبة فان الشيء
الذي ليس في مكان لا يكون للشيء المكاني اليه نسبة في الحضور عنده والغيبة عنه بل الحضور
لا يقع الا على وضع وبعد للحاضر عند المحضور وهذا لا يمكن اذا كان الحاضر جسما الا ان يكون
المحضور جسما او في جسم واما المدرك للصور الجزئية على تجريد تام من المادة وعدم تجريد البتة
من العلائق المادية كالخيال فيحتاج ايضا الى آلة جسمانية فان الخيال لا يمكنه ان يتخيل الا ان يرتسم
الصورة الخيالية فيه في جسم ارتساما مشتركا بينه وبين الجسم فان الصورة المرتسمة في الخيال من
صورة شخص زيد على شكله وتخطيطه ووضع اعضائه بعضها عند بعض التي يتميز في الخيال المنظور
اليها لا يمكن ان يتخيل على ما هي عليه الا ان تكون الاجزاء والجهات من اعضائه يجب ان يرتسم في جسم
وتختلف جهات تلك الصورة في جهات ذلك الجسم واجزاؤه في اجزائه ولننقل صورة زيد الى صورة
مربع ا ب ج ى المحدود المقدار والجهة والكيفية واختلاف الزوايا بالعدد وليكن متصلا
بزاويتي ا ب منه مربعان كل واحد منهما مثل الآخر ولكل واحد جهة معينة ولكنهما متشابهان
الصورة ويرتسم من الجملة صورة شكل مخروطي جزئي واحد بالعدد مفرد بالخيال فنقول ان مربع ا ه ز و
غير بالعدد لمربع ب ج ط ى ووقع في الخيال بجانب اليمين منه ومتميزا عنه بالوضع المتخيل المشار
اليه في الخيال فلا يخلو اما ان يكون للصورة المربعية او لعارض خاص له في المربعية غير صورة المربعية
او يكون للمادة التي هي تنطبع فيها ولا يجوز ان يكون مغايرة له من جهة الصورة المربعية وذلك انا
فرضناهما متشاكلين متشابهين متساويين ولا يجوز ان يكون ذلك لعارض يخصه اما اولا فانا
لا نحتاج في تخيله شيئا الى ايقاع عارض فيه ليس في ذلك غير جهات المادة واما ثانيا فان ذلك العارض
اما ان يكون شيئا فيه نفسه لذاته او يكون شيئا له بالقياس الى ما هو شكله في الموجودات حتى يكون
كانه شكل منزوع عن موجود هو لهذا الخيال او يكون شيئا له بالقياس الى المادة الحاملة ولا يجوز
ان يكون شيئا له في نفسه من العوارض التي تخصه لانه اما ان يكون لازما او زائلا ولا يجوز ان يكون
لازما له في الذات لا وهو لازم لمشاركه في النوع فان المربعين متشابهان في النوع فلا يكون
لهذا عارض لازم ليس لذلك وايضا فانه لا يجوز ان كان هو في قوة غير متجزئة يجزئه غير الفرض والقوى
الجسمانية ان يعرض له شيء دون الآخر الذي هو مثله وعلى ما واحد غير متجزئ وهو القوة القابلة
ولا يجوز ان يكون زائلا لانه يجب اذا زال ذلك الأمر ان يتغير صورته في الخيال فيكون الخيال انما

يتخيله



يتخيله كما هو لانه يقترن به ذلك الامر فاذا ازاله تغير والخيال انما يتخيله هكذا لا بسبب شيء يقترن به بل يتخيله
كذلك كيف كانت ولا الى الخيال ان يلحق بالآخر هذا العارض فيتخيله كالاول بل ما دام موجودا فانه
يكون كذلك وبحسبه الخيال لكن لك من غير التفات الى امر آخر يقترن به ولهذا لا يجوز ان يقال ان فرض
العارض جعله بهذه الحال كما يجوز ان يقال مثله في المعقول وذلك لان الكلام بقي بحاله فيقال
ما الذي فعله العارض حتى خصصه بهذه الحال متميزا عن الثاني واما في الكلي فههنا امر يقترن به العقل
وهو حد البياض او حد البياض فاذا قرن بمربع حد البياض صار بعدد ذلك شيئا شيئا وانما يكون الحد
لامر معقول كلي وفي مثله يصح لانه امر فرضي يتبع الفرض في التصور واما هنا الجزئي الذي ليس يكون
بالفرض بل انما يتصور في الخيال لصورة عن محسوس او عن اختلاف فثبت منظورا اليها يتخيل بعينها
فليس يمكن ان يقال انها توجد لها هذا الحد دون صاحبها الا لامر به يستحق زيادة هذا الحد
دون صاحبها ولا الخيال يفرضها كذلك بشرط يقترن بها بل يتخيله كذلك دفعة على انها في نفسه كذلك
لا بفرضها فيتخيل هذا المربع يمينا وذلك يسارا لا بسبب شرط يقترن بذلك وبعد هذا وبعد لم وقد يفرض
ذلك يمينا وهذا يسارا واما في صنع العقل فان حد البياض يلحق المربع وهو مربع لم يعرض
له شيء آخر لحوق الكلي بالكلي فانه يجوز ان يثبت في العقل كلي غير لاحق بشيء به ويكون بعد لان يلحق به
ما يلحق واما الخيال فما لم يتخصص المعنى فيه بما يتشخص به لم يتخيل الخيال فلذلك لا يجوز ان يكون في
سلطان العقل ان يقرب معنى بمعنى على سبيل العرض واما الخيال فالمربع المتمثل فيه او لا وضع
جزئي لم يرتسم في الخيال والا كان شيئا يجري عليه فرض الحد فقد بطل ان يكون هذا التميز بسبب
عارض في ذاته لازم او غير لازم في ذاته او مفروض فنقول ولا يجوز ان يكون ذلك بالقياس الى
الشيء الموجود الذي هو خياله وذلك لانه كثيرا ما يتخيل ما ليس بموجود وايضا فان وقع لاحد المربعين
نسبة الى جسم وللمربع الآخر نسبة اخرى فليس يجوز ان يقع وعلهما غير منقسم فانه ليس لاحد المربعين
الخياليين اولى بان ينتسب الى احد المربعين الخارجين من الآخر الا ان يكون قد وقع هذا في نسبة من
الجسم الموضوع له الحامل اياه الى احد الخارجين لا يقع الآخر فيها فيكون اذن محل هذا غير محل ذاك
ويكون القوة منقسمة ولا ينقسم بذاتها بل لانقسام ما فيها فيكون جسمانية ويكون الصورة مرتسمة
في جسم فليس يصح اذن ان يفترق المربعان في الخيال لافتراق المربعين الموجودين وبالقياس اليهما
فبقي ان يكون ذلك اما بسبب افتراق الجزئين في القوة القابلة او الجزئين من الآلة التي بها يفعل القوة
وكيف كان فان الحاصل من هذا القبيل ان الادراك انما يتم بقوة متعلقة بمادة جسمانية فقد اتضح
ان الادراك الخيالي ايضا انما يتم بجسم ومما يبين ذلك انا نتخيل الصورة الخيالية كصورة الناس
مثلا اصغر او اكبر كانا ننظر اليها ولا محالة انها ترتسم وهي اكبر وترتسم وهي اصغر في شيء لا في مثل
ذلك الشيء بعينه لانها ان ارتسمت في مثل ذلك الشيء فالتفاوت في الصغر والكبر اما ان يكون بالقياس
الى المأخوذ عنه الصورة واما بالقياس الى الآخذ واما لنفس الصورتين ولا يجوز ان يكون بالقياس
الى المأخوذ عنه الصورة فكثير من الصور الخيالية غير مأخوذ عن شيء البتة وربما كان الصغير والكبير
صورة شخص واحد ولا يجوز ان يكون بسبب الصورتين في انفسهما فانهما لما اتفقتا في الحد والماهية
واختلفتا في الصغر والكبر فليس ذلك لنفسيهما فاذن ذلك بالقياس الى الشيء القابل ولان الصورة
تارة ترتسم في جزء منه اكبر وتارة في جزء اصغر وايضا فانه ليس يمكننا ان نتخيل السواد والبياض في
شبح خيالي واحد سادين فيه معا ويمكننا ذلك في جزئين منه يلحظهما الخيال مفترقين ولو كان الجزآن
لا يتميزان في الوضع بل كانا ذا الخياليين يرتسمان في شيء غير منقسم لكان لا يفترق الامرين المتعذر
منهما والممكن فاذن الجزآن متميزان في الوضع او الخيال يحلهما متميزين في جزئين وان قال قائل
وكذلك العقل فنجيبه ونقول ان العقل يعقل السواد والبياض معا في زمان واحد من حيث التصور
واما من حيث التصديق فيمتنع ان يكون موضوعهما واحدا واما الخيال فلا يتخيلهما معا لا على قياس التصور
ولا على قياس التصديق على ان فعل الخيال انما هو على قياس التصور لا غير ولا فعل له في غيره ولما علمت
هنا في الخيال فقد علمته في الوهم الذي ما يدركه انما يدركه متعلقا بصورة جزئية خيالية على ما اوضحنا

**فصل في احوال القوى المحركة وضرب من النبوة المتعلقة بها** واذ قلنا

في القوى المدركة من قوى النفس الحيوانية فخليق بنا ان نتكلم في القوى المحركة منها فنقول ان الحيوانات
ما لم يشتق اشتياقا الى شيء يشعر باشتياقه او يتخيله او لم يشعر به لم ينبعث الى طلبه بالحركة وليس
الشوق هو لشيء من القوى المدركة فليس لتلك القوى الا الحكم والادراك وليس يجب اذا حكم
او ادرك بحس او وهم يجب ان يشتاق ذلك الشيء فان الناس يتفقون في ادراك ما يحسون
ويتخيلون من حيث يحسون ويتخيلون لكن يختلفون فيما يشتاقون اليه مما يحسون ويتخيلون
والانسان الواحد قد يختلف في ذلك حاله فانه يتخيل الطعام فيشتاقه في وقت الجوع ولا يشتاقه
في وقت الشبع وايضا فان الحسن الاخلاق اذا تخيل اللذات المستكرهة لم يشتقها والاخر يشتاقها
وليس هذان الحالان للانسان وحده بل وللحيوانات كلها والشوق قد يختلف فمنه ما يكون
ضعيفا بعد ومنه ما يشتد حتى يوجب الاجماع والاجماع ليس هو الشوق فقد يشتد الشوق
الى الشيء ولا يجمع على الحركة البتة كما ان التخيل يقوى ولا يشتاق الى ما يتخيل فاذا صح الاجماع اطاعت
القوى المحركة التي ليس لها الا تشنيج العضل وارسالها وليس هذا نفس الشوق ولا الاجماع
فان الممنوع من الحركة لا يكون ممنوعا من شدة الشوق ومن الاجماع لكنه لا يجد طاعة من القوى الاخرى
التي لها ان تحرك فقط وهي التي في العضل وهذه القوى الشوقية من شعبها القوة الغضبية والقوة
الشهوانية فالتي تنبعث مشتاقة الى اللذيذ والمتخيل نافعا لتجلبه هي الشهوانية والتي تنبعث مشتاقة
الى الغلبة والى المتخيل منافيا لتدفعه فهي الغضبية وقد نجد في الحيوانات انبعاثات لا الى شهوة
بل مثل نزاع الهرة الى ولدها والنزاع الى الفعل وكذلك اشتياقها الى الانفلات من
الاقفاص والقيود فهذا ايضا وان لم يكن شهوة للقوة الشهوانية فانه اشتياق ما الى شهوة
للقوة الخيالية فان القوة المدركة تخصها فيما تدركه وفيما تتقلب فيه من الامور التي يتجدد
بالمشاهدة او من الصور مثلا لذة تخصها واذا تأملت تفقدانها اشتاقت اليها ايضا فاجمعت
القوة الاجماعية على ان تحرك اليها الالات كما تجمع لاجل الشهوة والغضب ولاجل الجميل من المعقولات
ايضا فيكون للشهوة اشتداد الشوق الى اللذيذ وللقوة النزوعية الاجماع وللغضب اشتداد
الشوق الى الغلبة وللقوة النزوعية الاجماع وكذلك للتخيل ايضا ما يخصه وللقوة النزاعية
الاجماع والخوف والغم والحزن من عوارض القوة الغضبية بمشاركة من القوى الدراكة فانها اذا
تحركت اتباعا لتصور عقلي او خيالي كان خوف فان لم يخف فوت وتعرض لها الغم من الذي يوجب
الغضب اذا كان غير مقدور على دفعه او كان تخوفا وقوعه والفرح الذي من باب الغلبة لهذه القوة
ايضا والحرص والهم والشبق وما اشبه ذلك فهي القوة البهيمية الشهوانية والاستيناس
والسرور من عوارض القوى الدراكة واما القوى الانسانية فتعرض لها احوال تخصها سنتكلم فيها
بعد والقوة الاجماعية تبع للقوة المذكورة فانها اذا اشتد نزاعها اجمعت وهي كلها تتبع ايضا
القوى الوهمية وذلك انه لا شوق البتة الا بعد توهم المشتاق اليه وقد يكون توهم ولا يكون شوق
البتة لكنه قد يتفق احيانا لا لامر بدني يحرك الطبيعة الى دفعها ان يوجب تلك الحركات انبعاث
التوهم فيكون تلك القوى سابقة للتوهم الى مقتضاها كما ان التوهم في اكثر الامر سابق للقوى
الى التوهم فالوهم له السلطان في حيز القوى المدركة في الحيوانات والشهوة والغضب لهما السلطان
في حيز القوى المحركة ويتبعها القوة الاجماعية ثم القوى المحركة التي في العضل [illegible] فنقول ان
الان هذه الافعال والاعراض هي من العوارض التي تعرض للنفس وهي في البدن ولا يعرض بغير
مشاركة البدن ولذلك فانها تستحيل معها امزجة الابدان وتحدث هي ايضا مع حدوث امزجة
الابدان فان بعض الامزجة يتبعه الاستعداد للغضب وبعض الامزجة يتبعه الاستعداد
للشهوة وبعض الامزجة يتبعه الجبن والخوف ومن الناس من سجيته مغضب فيكون سريع الغضب
ومن الناس من يكون كانه مذعور مرعوب فيكون جبانا مسرعا اليه الرعب وهذه الاحوال لا تكون
الا لمشاركة البدن والاحوال التي للنفس بمشاركة البدن على اقسام منها ما يكون للبدن اولا
ولكن لاجل ان له نفسا ومنها ما يكون للنفس اولا ولكن لاجل انه في بدن ومنها ما يكون بينهما
بالسوية فالنوم واليقظة والصحة والمرض احوال هي للبدن ومباديها ثابتة فيه اولا ولكن

فانه غايته

انما هي

٤٩٥

انما هي للبدن بسبب ان له نفسا واما التخيل والشهوة والغضب وما يجري هذا المجرى فانها للنفس من
جهة ما هي ذات بدن وللبدن من جهة انها لنفس البدن اولا وان كان من جهة ما النفس ذو بدن
لتشاقول من قبل البدن وكذلك الغم والهم والحزن والذكر وما اشبه ذلك فان هذه ليس فيها ما هو
عارض للبدن من حيث هو بدن ولكن هذه احوال الشيء مقارن للبدن لا يكون الا عند مقارنة البدن
فهي للبدن من قبل النفس اذ هي للنفس ولا وان كان للنفس من جهة ما هو ذو بدن لتشاقول من قبل
البدن فاما الالم من الضرب ومن تغير المزاج فان العارض فيه موجود في البدن لا يفرق الاتصال والمزاج
من احوال البدن من جهة ما هو بدن وايضا موجود في الحس الذي يحسه ولكنه بسبب البدن ويشبه من جهة تحسه مع
ان يكون الجوع والشهوة من هذا القبيل واما التخيل والخوف والغم والغضب فان الانفعال الذي يعرض
يعرض اولا للنفس وليس الغضب والغم من حيث هو غضب وغم انفعالا من الانفعالات المؤلمة للبدن
فان كان ان يتبعه انفعال بدني مؤلم للبدن مثل اشتعال الحار او جموده او غير ذلك فان ذلك ليس بعين
الغضب والغم بل هو امر يتبع الغضب والغم ونحن لا نمنع ان يكون امر الاخلق به ان يكون للنفس من حيث
هو في بدن ثم يتبعه في البدن انفعالات خاصة بالبدن فان التخيل ايضا من حيث كونه ادراكا ليس من
الانفعالات التي تكون للبدن بالقصد الاول ثم قد يعرض من التخيل ان ينتشر بعض الاعضاء وليس ذلك
بسبب طبيعي وجبا ان مزاجا قد استحال وحرارة قويت وبخارا تكون وتقدن في العضو حتى نشر بل الحادث
صورة في وهم اوجبت الاستحالة في مزاج وحرارة ورطوبة وريحا ولولا تلك الصورة لم تكن في الطبيعة
ما يحركها ونحن نقول بالجملة ان من شان النفس ان يحدث منه في العنصر البدني استحالة مزاج يحصل
من غير فعل وانفعال جسماني فيحدث حرارة لا عن حار وبرودة لا عن بارد بل اذا تخيلت النفس خيالا
وقوي في النفس لم يلبث ان يقبل العنصر البدني صورة مناسبة لذلك او كيفية وذلك لان النفس
من جوهر بعض المبادي التي هي تلبس المواد ما فيها من الصور المقومة لها اذ هي اقرب مناسبة لذلك
الجوهر من غيره وذلك اذا استتم استعدادها واكثر استعداداتها انما يكون بسبب استحالات في الكيف
كما قلنا فيما سلف وانما يستحيل في الاكثر عن اضداد دخيلها فاذا كانت هذه المبادي قد تكسو العنصر
صورة مقومة لنوع طبيعي لنسبة ما تقرر بينهما فلا يبعد ان يكسوها الكيفيات من غير حاجة الى ان يكون
هناك مماسة وفعل وانفعال جسماني فيحدث عن مضاده بل الصورة التي في النفس هي مبدأ لما يحدث
في العنصر كما ان الصورة الصحية التي في نفس الطبيب هي مبدأ لما يحدث من البرء وكذلك الصورة السرير
من ذات النجار لكنه من المبادي التي لا تنساق الى اضداد ما هو موجب له الا بالات ووسائط وانما
يحتاج الى هذه الالات لعجز وضعف تامل بها المريض الذي توهم انه قد صح او الصحيح الذي توهم انه مريض
فانه كثيرا ما يعرض من ذلك ان يكون اذا تأكدت الصورة في نفسه وفي وهمه انفعل منها عنصره فكانت الصحة
او المرض ويكون ذلك ابلغ مما يفعله الطبيب بالات ووسائط ولهذا السبب يمكن الانسان مثلا ان
يعدو على جذع مطروح في القارعة من الطريق وان كان موضوعا كالجسر على هاوية لم يجسر ان يمشي عليه ملغى خ
دبيبا الا بالهوينا لانه يتخيل في نفسه صورة السقوط تخيلا قويا فتجيب الى ذلك طبيعته وقوة
اعضائه ولا تجيب الى ضده من الثبات والاستمرار فالصورة اذا استحكم وجودها في النفس واعتقد انها
يجب ان توجد فقد يعرض كثيرا ان تنفعل عنها المادة التي من شانها ان تنفعل عنها ويكون فان كان
ذلك في النفس الكلية التي للسماء والعالم جاز ان يكون مؤثرا في طبيعة الكل وان كان في نفس جزئية
جاز ان تؤثر في الطبيعة الجزئية وكثيرا ما تؤثر النفس في بدن آخر كما تؤثر في بدن نفسه تأثير العين
العائنة والوهم العامل بل النفس اذا كانت قوية شريفة شبيهة بالمبادي اطاعها العنصر الذي في العالم
وانفعل عنها ووجد في العنصر ما يتصور فيها وذلك لان النفس الانسانية سنبين انها غير منطبعة
في المادة التي لها لكنها منصرفة الهمة اليها فاذا كان هذا الضرب من التعلق يجعل لها ان تحيل العنصر
البدني عن مقتضى طبيعته فلا بدع ان تكون النفس الشريفة القوية جدا تجاوز بتأثيرها ما يختص بها
من الابدان اذا لم يكن انغماسها في الميل الى ذلك البدن شديدا قويا وكانت مع ذلك غالبا في طبيعته قويا
في ملكته جدا فيكون هذه النفس تبرئ المرضى وتمرض الاشرار ويتبعها ان يهدم طبائع وان تؤكد طبائع
وان تستحيل لها العناصر فتصير غير النار نارا وغير الارض ارضا ويحدث بارادته ايضا امطار وخصب

كما يحدث خسف وباكل بحسب الواجب العقلي وبالجملة فانه يجوز ان يتبع ارادته وجود ما يتعلق باستحالة
العنصر في الاضداد فان العنصر يطيعه بطبعه ويكون فيه ما يتمثل في ارادته اذا العنصر بالجملة مطوع
للنفس وطاعته لها اكثر من طاعتها للاضداد المؤثرة فيها وهذه ايضا من خواص القوى النبوية وقد كنا
ذكرنا خاصية قبل هذا يتعلق بقواها المتخيلة وتلك الخاصية النبوية تتعلق بالقوة الحيوانية المدركة
وهذه خاصية تتعلق بالقوة الحيوانية المحركة الاجماعية من نفس النبي المعظم النبوة فنقول انه لما تبين
ان جميع القوى الحيوانية لا فعل لها الا بالبدن ووجود القوى ان يكون بحيث يفعل فالقوى الحيوانية
اذن انما يكون بحيث يفعل وهي بدنية فوجودها ان يكون بدنية فلا بقاء لها بعد البدن وقد تكلمنا
في كتبنا الطبية في سبب استعدادات الاشخاص المختلفة بجبلتها وبحسب اختلاف احوالها للفرح والغم
والغضب والحلم والحقد والسلامة وغير ذلك كلاما لا يوجد للمتقدمين ما يجري مجراه في تفصيله و
تحصيله فليقرأ من هناك؛ قال ابو عبيد عبد الواحد بن محمد الجوزجاني هذه فصول
خارجة عن هذا الكتاب نقلتها اليه من الكتب الطبية التي تشتمل عليها اشار الشيخ الرئيس رحمه الله
عليه اليه واكثرها من مقالة له في الادوية القلبية الى بعض المبتدئين من اصدقائه فصل في ان
الحيوة ولا شيء من الكمالات والخيرات بخل لا بها من لدن المبداء الاول والفيض الاول بل القوابل
قد يكون خالية عن الاستعداد لقبولها اذ ليس كل قابل قابلا لكل شيء وليس يمكن ان يقبل الصوف
صورة السيف وهو صوف والماء حقيقة الانسانية وهو ماء والاجسام العالمية قد قبلت
الحيوة الا ما يقل عدده وقدره منها اما العدد فلان الاجسام الغير الحية هي العناصر الاربعة
وما يقرب منها في الطبيعة واما القدر فلان جملة العناصر الاربعة تكاد ان لا يكون لها عند الكل
قدر محسوس ولا يبعد ان يكون في الكواكب الثابتة ما هو اعظم منها اعني من جملة ما تحت الفلك
والقياس يوجب ان يكون هذه الجملة بالقياس الى ذلك كنقطة من دائرة فكيف بالقياس الى ما فوق
فلك زحل ثم عند المحققين ان السبب الذي لاجله لم يقبل هذه الاجسام صورة الحيوة هو ما خالفت
سائر الاجسام البسيطة والمركبة الحية وهو كونها متضادة الطبائع اذ الطبيعة كل واحد منها ضد
وبسبب ذلك بعدت عن الاجسام السماوية بعدا فكانت الاجسام السماوية مستعدة لاشرف
انحاء الحيوة الجسمانية وهذه العنصرية بعيدة جدا عن الحيوة واما المركبات فان الامتزاج يكسر منها
كيفية التضاد ويحدث فيها صورة المزاج والمزاج وسط بين الاضداد والوسط لا ضد له فيستعد لذلك
لقبول الحيوة وكلما امعن المزاج في جنبة التوسط ازداد الممتزج قبولا للزيادة كما لمن معنى الحيوة
واذا اعتدل جدا حتى تكافأت الاضداد فيه وتباطلت على السوية استعد الممتزج للاستكمال بالحيوة
النطقية المشاكلة للحيوة السماوية وهذا الاستعداد هو الروح الانساني والروح بالجملة شيء يتولد
من العناصر مضاهيا الى شبه الاجرام السماوية ولذلك يحكم عليها انها جوهر نوراني ولذلك تقبل الروح
الباصرة شعاع ونور ولذلك تنتعش النفس اذا ابصرت النور وتستوحش في الظلمة لان ذلك مناسب
لمركبها يقوى به مركبها وهذه مضادة ويشبه ان يكون الحكماء واتباعهم قد اتفقوا ان الفرح والغم
والخوف والغضب من الانفعالات الخاصة بالروح الذي في القلب ثم كل انفعال انما يشتد ويضعف
لا بسبب من خارج فانه يتبع في اشتداده وضعفه اشتداد استعداد الجوهر المنفعل وضعفه وقد
فرق الحكماء بين القوة والاستعداد وهو ان القوة تكون على الضدين بالسوية والاستعداد لا يكون
على الضدين بالسوية فان كل انسان يقوى على ان يفرح ويحزن الا ان منهم من هو مستعد للفرح ومنهم
من هو مستعد للحزن وكذلك الحكم في الغضب والخوف وسائر الانفعالات فبين ان كون الروح فرحة
او مغتمة بالقوة غير كونها مستعدة لاحدهما دون الاخر ويشبه ان يكون الاستعداد استكمالا للقوة
بالقياس الى احد المتقابلين فقد ظهر من هذا انه وان كانت الروح لها من حيث هي بالقوة ان يفرح ويحزن
معا فليس لها من حيث هو هو نفس الاستعداد الا لاحدهما ثم من الظاهر ان القوة على هذين لامر
يلزمها كما يتجوهر وان الاستعداد المتعين لاحدهما ليس يلزمها انما يعرض لها بسبب وعلة فالفرح لذة
وكل لذة هي ادراك للحصول الكمال الخاص بالقوة المدركة مثل الاحساس بالحلو والعرف الطيب للحاسة
والشعور بالانتقام للقوة الغضبية والشعور بالمتوقع وهي الامل للقوة الظانة او المتوهمة وكل كمال

وبيو الاصل نحو

فهو امر طبيعي وينعكس فكل شعور بامر طبيعي الفرح فهو التذاذ وينعكس وربما اتفق في بعض القوى ان الالتذاذ
الاعتدال مفارقة الحالة الطبيعية فيظن ان اللذة خروج عن الحالة الغير الطبيعية كان الثبات على الحالة
الطبيعية لا يجوز ان يكون لذيذا وانما وقع لهم هذا السهو بسبب لحقهما بالعرض مكان ما بالذات
وقد عرفت في كتاب سوفسطيقا ان هذا احد المغلطات ثم بيان ان هذا في مسئلتنا هذه فهو ان من المدركات
ما لا يدرك الا عند الاستحالة وهو مثل الملموسات فان الكيفية انما يحس بها ما دام العضو اللامس مضادا
لها في الكيفية وينفعل منها فاذا انفعل واستقر مضادا الكيفية مزاج العضو فلم يحس به اذ كل حس
فهو باستحالة ما والشيء لا يستحيل عن نفسه ولهذا لا يتاذى صاحب الدق بالحرارة الشديدة التي هي
اشد من حرارة الحمى المحرقة وتتاذى صاحب الحمى المحرقة بما هو دون ذلك وذلك لان حرارة الدق متمكنة
من الاعضاء كالمزاج لها وحرارة الحمى المحرقة طارية على الاعضاء ومزاج الاعضاء غالبها والاطباء
يخصون ما يجري مجرى الدق باسم سوء المزاج المستوي وما يجري مجرى الحمى المحرقة باسم سوء المزاج
المختلف فقد تبين ان السبب في عدم الالتذاذ بما يستقر من الكمالات المحسوسة هو عدم الادراك لا ان
اللذة عند ابتداء الخروج الى الحالة الطبيعية هو حصول الادراك ولما عرض ان كان حصول الادراك
مع الخروج عن الحالة الطبيعية عرض ان كانت اللذة مع الخروج عنها فظن ان ذلك سببها وليس الامر
كذلك بل السبب حصول الكمال لا غير وهذا هو سبب اللذة واما سبب الاستعداد لها فهو كون الملتذ
على افضل احواله في الكم والكيف حتى لا يكون في جوهره نقصان وحاله غير طبيعية مما هو فيه اما في الكم
فان يكون الروح الملتذ كثيرة المقدار فيشتد بذلك قوتها لان زيادة الجوهر في الكم يوجب زيادة في القوة
في الشيء على ما تبين في الاصول الطبيعية وايضا فانها مع كثرتها تبقى انبساط وافرسها في المبداء ودعها
تسعط وافرسها في الانبساط الذي يكون عند الفرح واللذة فان القليل يحلله الطبيعة وتضبطه عند
المبداء ولا يمكنه من الانبساط واما في الكيفية فان يكون مزاجها فاضلا فيكون قوامها فاضلا جدا والنور
الذي او فرحها فيكون مشابهها بجوهر السماء شديد جدا فهذه هي اسباب الاستعداد للذة والفرح
واضدادها اسباب الاستعداد للاذى والترح واذ عرف هذا في اللذة وهي كالجنس عرف في الفرح
الذي هو كالنوع فالروح الذي في القلب اذا كانت كثيرة المقدار كثيرة المادة التي يتولد عنها على قريب من
الاعتدال المعتدلة في المزاج وفي القوام ساطعة النورانية كانت شديدة الاستعداد للفرح واذا كانت
قليلة المقدار قليلة المادة كما للناقهين والمنهوكين في الامراض والمشايخ غير معتدلة المزاج كما للمرضى
كثيفة غليظة جدا كما للسوداويين والمشايخ فلا تنبسط لكثافتها او دقيقة القوام جدا كما للمنهوكين لا تفي
بالانبساط ومظلمة كالسوداويين كانت شديدة الاستعداد للغم والمستعد للشيء يكفيه اضعف
اسبابا بمثل الكبريت في الاشتعال فانه يشتعل بادنى نار ولا يشتعل بها الحطب فاذا كانت
المفرحات روح مستعدة للانفعال من المفرحات فرحت بادنى سبب فهذا يكثر الفرح [illegible]
حتى يظن به انه يفرح [illegible]
[illegible] المزاج [illegible] النورانية [illegible]
الفرح وفرحت بادنى سبب من الاسباب [illegible]
من تاثيرها [illegible] في المستقبل كذلك [illegible] اكثر منه
الاسباب الناقصة [illegible]
في ذلك ان [illegible] الفكرة ح
والاستعمال [illegible]
[illegible]
[illegible]
على الفكرة [illegible]
[illegible] الانفعال ح
ولا ينادي اليها [illegible]
والزهر التابع لذلك المعنوي [illegible] في استعمال القوى النفسانية المعنوية [illegible]

اقهر للروح الباطن واقوى على تحريكه من العقل والعقل اذا استغنى عليه ذلك الروح الباطن اعين بالحس
فيمكن منه كما في العلوم الهندسية وسائر العلوم ايضاً واذا كان كذلك قلنا تأثيرات المفرحات المستقبلة
والجبلة والعقلية في نفس الشارب واستولى عليه تأثير المفرحات اللذيذة الوقتية ولان استعداده
شديد فيكفيه منها اضعف الاسباب كما للصبي لكن اسباب الفرح والغم منها ما هو قوي ومنها ما هو ضعيف
وايضاً منها ما هو معروف ومنها ما هو غير معروف ومما لا يعرف ما قد اعتيد كثيراً وكلما اعتيد كثيراً
سقط الشعور والاسباب المفرحة والغامة ما كان منها قوياً وظاهراً فلا حاجة الى ذكره واما الاخرى
فمثل تصرف الحس في العالم والدليل على اللذة ايحاشه وهو الاقامة في الظلمة ومثل مشاهدة الشكل
والدليل على تفريجه غم الوحدة ومثل التمكن من المراد في الوقت والاستقرار على مقتضى الغضب من غير قتال
وكذلك الغرايم والامال والتذكر لما سلف ورجاء ما يستقبل وكذب النفس بالاماني والمحادثة والاستكثار
والاغراب والتعجب والاعجاب ومصادفة حسن الاصغاء من المحاور والمناعة والخديعة والتلبيس
والغلبة في اي شيء وغيره ذلك من الامور المحصاة في كتاب ريطوريقا اي الخطابة وهذه تختلف بحسب اذن في
الاهواء والعادات والانسان لا يخلو عنها البتة ولا ايضاً عن الاسباب الغامة التي تجري في ضعف
التأثير مجراها الا ان الاستعداد اذا اختص باحدى الجنبتين لم ينفعل عن اسباب الجنبة الاخرى
مما لم يكن قوية وانفعلت عن اسبابها وان كانت ضعيفة فالسكران يدوم فرحه لشيء من هذه الاسباب
وصاحب المزاج السوداوي المظلم الروح يدوم غمه لما يقابل هذه الاسباب من اسباب الغم والوحشة
مثل تذكر الاخطار التي عرضت والالام التي قد سبقت والاحقاد وما غاظ من المعاملات والمعاشرات
ومثل توهم المخاوف في المستقبل وخصوصاً الواجب من مفارقة هذه الدار الدنيا التي تعين عن تتامة
التأمل بالابدية والفكر في غيره من المهمات التي يجب السعي فيها ومثل الانقطاع عن الشغل العارض
والقصور عن مواد وامور اخرى مما لا يحصى فهذه واشباهها من العوارض ترد على المستعد للغم فيغمه ثم
التخيل المغرق في السوداوي يغمه بايراد الاشباه والمحاكاة لما توحش وتغم والتخيل يقوى جداً في السوداوي
ليبس مزاج الروح الموضوع له فيضعه كانها ولاعراض العقل عن القوى الباطنة من قوى الحس والوهم
لفساد مزاج الروح الذي فيها واختصاص حركاتها عن مقتضى ما يعتد ذلك المزاج والكيفية الرديئة بجوهر الروح
المظلمة وليس كل اسباب الاستعداد للفرح والغم هو الاسباب التي تتصل في كيفيته وكميته بل قد يعرض
اسباب اخرى نفسانية بعد الروح لاحد الامرين ويشبه ان يكون اعدادها للروح لذلك ايضاً بتوسط
حدوث شيء من تلك الاسباب التي هي داخلة في كيفية الروح وكميته اعني بان يعد لها مزاج الروح او قوامه
ويكثر مقداره ويتصل لطبيعته فيعد للفرح او يعرض شيء من الاسباب المضادة لها فيعد للغم فيكون تلك
الاسباب الخارجية اسباباً اولى وهذه الجوهرية اعني العارضة بجوهر الروح اسباباً ثانية وقريبة
وهذه الاسباب العارضة البعيدة تكاد لا تنحصر في عدد او يثق تحديدها لكن كانها كما اظن تنحصر
في معنى واحد وهو ان كل فعل ذي ضد متكرر فان القوة عليه يشتد وكل قوة يشتد يصير استعداداً و
الاولى ان يوضع هذا المعنى بالاستقراء ۞ فنقول ان الجسم اذا سخن مراراً متوالية استعد لسرعة
التسخن وكذلك اذا برد وكذلك اذا تخلخل وكذلك اذا تكثف والقوى الباطنة تصير لها عند تكرر افعالها
وانفعالاتها ملكة قوية والاخلاق ايضاً انما تكتسب بذلك ويكاد ان يكون العلة في هذا هو ان
الانفعال اللازم للشيء اذا احدث مناسباً بجوهره والمناسب للشيء معاند للضد والمعاند للضد اذا
تمكن نقص من استعداد القوة عليه فزاد في استعداد ضده الذي هو مناسبه وهذا هو بيان هذا
المعنى بالاستقراء والقياس المأخوذ من المشهودات واما التحقيق البرهاني له فالكلام فيه طويل واما
النظر في هذا الذي هو اشبه بالبحث الطبيعي فلان الفرح يلزمه امران احدهما تقوية القوى الطبيعية
والثاني تخلخل الروح لما تكلفها الفرح من الانبساط ويتبع تقوية القوى الطبيعية ثلاثة امور اعتدال
مزاج الروح وكثرة توليد بدل لما يتحلل منها وحفظها عن استيلاء التحلل عليها ويتبع تخلخل الروح
امران احدهما الاستعداد للحركة والانبساط للطف القوام والثاني انجذاب المادة الغاذية اليها
بحركتها الانبساطية الى فرجها حركة الغذاء اليها ومن شأن كل حركة بهذه الصفة اذ تستتبع ورائها
اليها الامور لا حاجة بنا الى ذكرها ويتبع في ذلك انجذاب الماء المتأخر عند سيلان المتقدمة

وكذلك



وكذلك الرياح وكذلك الجلود في المحاجم والمياه في الزراقات واما الغم اذا تكرر اشتدت القوة عليه لان
الغم يتبعه امران ضعف القوى الطبيعية وتكاثف الروح للبرد الحادث عند طفو الحرارة الغريزية لشدة
الانقباض والاحتقان من الروح ويتبع ذلك اضداد ما ذكرناه فبين ان تكرار الفرح يعد الروح للفرح و
تكرار الغم يعد الروح للغم فالفرح من الناس لا يعمل فيه من الغامات الا القوي ويعمل فيه المفرحات الضعيفة
والمغموم بالعكس مثاله بالضد وهاهنا حالة من احوال القلب هي الضعف واخرى هي التوحش وضيق الصدر
ويتشابهان وبينهما فرق وكذلك هاهنا حالة هي قوة القلب واخرى هي النشاط وانشراح الصدر ويتشابهان
وبينهما فرق ويشكل الفرق بينهما لتلازمهما في اكثر الامور والاوليان يظن بهما انهما حالتان انفعاليتان
والثانيتان يظن بهما انهما حالتان فعليتان وبين طرفي كل واحد من القسمين فرق ظاهر اما اولا فليستا
بمتلازمتين فليس كل ضعيف القلب حزيناً ولا كل حزين ضعيف القلب وايضاً ليس كل قوي القلب فرحاناً
ولا كل فرحان قوي القلب واما ثانياً فلان الحدود مختلفة فان ضعف القلب هو بالقياس الى الامر المخوف
من جهة قلة احتماله واما ضيق الصدر فهو بالقياس الى الامر الموحش ومن جهة قلة احتماله والمخوف هو
المؤذي البدني والموحش هو المؤذي النفساني واما ثالثاً فلان اللوازم النفسانية مختلفة لان ضعف
القلب يحرك الى الهرب والتوحش وضيق الصدر قد يحرك الى الدفع والمقاومة ويرغب كثيراً في ضد الهرب
وضعف القلب اذا عرض عارضه فتر القوى المحركة وضيق الصدر كثيراً ما هاجها وحركها وفي ضعف القلب
انفعالان انفعال بالتأذي وانفعال بالشوق الى حركة الممانعة وفي ضيق الصدر انفعال واحد وهو
بالاذى وليس يلزمه ذلك الشوق على سبيل الطبع بل ربما اختار ذلك لعرض آخر دون نفس الشوق الى المبا
فيكون ذلك شوقاً اختيارياً لا شوقاً حيوانياً وربما اختار البطش والمقاومة واما رابعاً فلان اللوازم
البدنية مختلفة لان ضعف القلب يلزمه عند حصول المؤذي الذي يخصه خمود من الحرارة الغريزية ۞ و
استيلاء من البرودة وضيق الصدر يلزمه كثيراً عند المؤذي الذي يخصه اشتعال من الحرارة الغريزية واما
خامساً فلان الاسباب الاستعدادية مختلفة فان ضعف القلب يتبع لا محالة رقة الروح بافراط ورقة
مزاجه وضيق الصدر قد يتبع كثافة الروح وسخونة مزاجه فالدم الوافر الصافي المعتدل القوام لكثرة ما
يتولد منه من الروح الساطع النقي المعتدل القوام والمزاج يعد للفرح والدم الصافي الزائد في السخونة
لكثرة اشتعاله وسرعة حركته يعد للغضب والدم الرقيق المائي البارد والصافي يعد لضعف القلب
والجبن لان الروح الذي يتولد منه يكون قليل الحركة الى الخارج قليل الاشتعال لبرده فيقل الاشتعال
للفرح والغضب ويكون ايضاً لرقته سهل التحلل ولبرده قليل التولد والدم الغليظ العكر والزائد في
الحرارة يعد للغم والغضب الثابت الذي لا يتحلل اما الغم فلما يتولد منه من روح عكر واما الغضب
فلسرعة اشتعاله للحرارة واما ثبات الغضب فلان كثيف وكثيف فلا تسخن سريعاً واما غضب
الدم الصفراوي الرقيق فيكون اسرع هيجاناً واسرع انطفاء لان الروح المتولدة عن ذلك الدم اشد
حرارة وتهيج من ذلك غير كثيفة والدم الغليظ العكر اذا كان ذائداً في الحرارة وهو في السواد يكون
غير حزان ويكون شجاعاً قوي القلب ويكون غضبه اقل لان الفرحانية يكسر من الغضب الحرانية التي هي
للغضب لان الغضب حركة الى الدفع والفرحانية مناسبة للذة والذة يكون الحركة فيها نحو الجذب
والطلب وهذا الانسان يكون غضبه في امور عظيمة ويكون شديداً فخوفه وحده وكذلك جبنه يكون
قليل الخوف والدم الغليظ العكر والزائد في البرودة يكون صاحبه لا حزاناً ولا فرحاناً ويشتد
غضبه ويكون نحيبه الى حد ويكون بليداً في كلا من الامرين الا انه يكون شبيهه والدم الغليظ
العكر الزائد في البرودة يكون صاحبه مستوحشاً حزيناً ساكن الغضب لا عن مراعاة عظيم ويثبت غضبه
دون ثبات الحار والمزاج الذي شاكله في سائر الاوصاف وفوق ثبات دقيق القوام ويكون حقوداً
والحقد يحدث لتقرر صورة المؤذي في الوهم وتقرر حيثما الشوق الى الانتقام منه ويكون ذلك
لان الغضب منه قد يكون له ثبات ما ولكن حركته الى الانتقام يكون غير شديد جداً فان الغضب كان
سريع الزوال لم يتقرر صورته في الخيال ولم ينتقض ولم يحدث حقد واذا كان الشوق والحركة الى الانتقام
شديداً ايضاً عرض منها امران مانعان عن استعداد الحقد احدهما انجذاب النفس كله الى جهة الحركة
النافذة الى الانتقام وشغلها الخيال عن تصور صورة المؤذي وايراد قوابه ولواحقه واكبابها

في الذكر فان من شان القوى المحركة ان يشغل النفس عن القوى المدركة وبالعكس ومن شان الظاهر
ان يشغل عن الباطن وبالعكس والثاني ان الشوق اذا اشتد جدا ولم يكن منه خوف بلغ من تاكيده
ان صار كالمدرك المطلوب عند الخيال لان الصورة التي يشتاقها المحرك ويتسرع جدا يتخيلها الخيال
كالموجودة واذا ارتسم في الخيال الصورة المطلوب كصورة الموجود حصل في الخيال الصورة كصورة
الشيء الذي عنده ينتهي المحرك فيبطل الشوق عن الخيال فلا يتربى فيه صورته ولا يستقر ته في الذكر
فلا يكون حقد واما المؤذي اذا كان عظيما ومهيبا في النفس مثل الملوك ومن يشبههم فان الياس والخوف
يمنع تقرر صورة الشوق الى الانتقام في النفوس ولا يمكن من ثباتها فلا يتربى الشوق ولا صورة الاذى
في الوهم والخيال وانما يتربى الخوف فقط الذي يشوق الى الهرب لا الى البطش فلا يستقر حينئذ صورة
الحقد في النفس واما الصبيان والضعفاء فلسهولة امكان الانتقام منهم وقلة الخوف عنهم يكون
كان الامر قد وقع فان السهل جدا يكاد ان يشبه عند الخيال كالواقع الموجود والخيال انما يجري على ما يجري
لا على ما يقع الامر بحسبه واذا كان السهل عنده كالحاصل يكون الانتقام من الضعفاء كالموجود فيسقط
الشوق اليه اول وهلة فلا يتربى ولا يكون والدليل على ان حال التخيل مبني على المحاكيات لا على الحقائق
تقزز الانسان عن شيء نقي لذيذ لاستباهه بشيء قذر بشع وكما ينفر عن ذوات الطعوم المستطابة
اذا كانت الوان اجسامها واشكالها شبيهة بالوان اجسام مستقذرة واشكالها واذا كان التصديق
لا يقع به فكذلك ايضا اذا اشتبه بامر ما اما لسهولة وصوله كالحاصل الموجود واما لشيء حرك الشوق
انفعل الخيال منه انفعاله عن الحاصل الموجود فقد ظهر ان المزاج الاخير مما ذكرنا من الامزجة مستمد
لعقد حكما فهذا آخر ما نقله ابو عبيد من فصول ذلك الكتاب الى هذا الموضع من كتاب النفس تمت المقالة
الرابعة

## المقالة الخامسة فصل في خواص الافعال والانفعالات التي للانسان وبيان قوى النظر والعمل للنفس الانسانية

قد فرغنا
من القول في القوى الحيوانية ايضا فحري بنا ان نتكلم الان في القوى الانسانية فنقول ان
الانسان له خواص افعال تصدر عن نفسه ليست موجودة لسائر الحيوان فاول ذلك انه لما كان الانسان
في وجوده المقصود فيه يجب ان يكون غير مستغن في بقائه عن المشاركة ولم يكن كسائر الحيوان الذي
يقتصر كل واحد منها في نظام معيشته على نفسه وعلى الموجودات في الطبيعة له واما الانسان الواحد
لو لم يكن في الوجود الا هو وحده والا الامور الموجودة في الطبيعة لهلك او ساءت معيشته اشد سوء
وذلك لفضيلته ونقيصة سائر الحيوان على ما تعلمه في مواضع اخرى بل الانسان محتاج الى امور زائدة
على ما في الطبيعة مثل الغذاء المعمول واللباس المعمول والموجود في الطبيعة من الاغذية ما لم يدبر بالصناعة
فانها لا تلائمه ولا تحسن معها معيشته والموجود في الطبيعة من الاشياء التي يمكن ان يلبس ايضا
فقد يحتاج ان يجعل بهيئة وصفة حتى يمكنه ان يلبسها واما الحيوانات الاخرى فان لباس كل واحد معه
في الطباع فلذلك يحتاج الانسان اول شيء الى الفلاحة وكذلك الى صناعات اخرى ولا يتمكن الانسان
الواحد من تحصيل كل ما يحتاج اليه من ذلك بنفسه بل بالمشاركة حتى يكون هذا يخبز لذاك وذاك
ينسج لهذا وهذا ينقل شيئا من بلاد غريبة الى ذاك وذاك يعطيه بازاء ذلك شيئا من قريته فلهذه الا
ولاسباب اخرى اخفى واكد منها ما احتاج الانسان ان يكون له في طبعه قدرة على ان يعلم الآخر
الذي هو شريكه ما في نفسه بعلامة وضعية وكان اخلق ما يصلح لذلك هو الصوت لانه ينشعب الى حروف
يتركب منها تراكيب كثيرة من غير مؤونة تلحق البدن ويكون شيئا لا يثبت ولا يبقى فيؤمن وقوف من لا حاجة
الى شعوره عليه وبعد الصوت الاشارة فانها كذلك الا ان الصوت ادل من الاشارة لان الاشارة
انما تهدي من حيث يقع عليها البصر وذلك يكون من جهة مخصوصة ويحتاج ان يكلف المراد اعلامه
ان يحرك حدقته الى جهة مخصوصة حركات كثيرة يراعي بها الاشارة واما الصوت فيستغني الاستماع
عن ان يكون من جهة مخصوصة ويغني ايضا عن ان يراعي بحركات ومع ذلك فليس يحتاج في ان يدرك
الى متوسط كما لا يحتاج اللون اليه لا كالكتابة فجعلت الطبيعة للنفس ان يؤلف من الاصوات
ما يتوصل به الى اعلام الغير وفي الحيوانات الاخرى ايضا اصوات يعلم بها غيرها على حال في نفسها لكن
تلك الاصوات انما تدل بالطبع وعلى جملة من الموافقة او المنافرة غير محصلة ولا مفصلة والذي للانسان

فهو بالوضع وذلك لان الاغراض الانسانية تكاد ان لا تتناهى فما كان يمكن ان يطبع هي على اصوات لا نهاية
فما يختص بالانسان هذه الضرورة الداعية الى الاعلام والاستعلام لضرورة داعية الى الاخذ
والاعطاء بقدر عدل ولضرورات اخرى ثم اتخاذ المجامع واستنباط الصنائع وللحيوانات الاخرى
وخصوصا للطير صناعات ايضا فانها تصنع بيوتا ومساكن لا سيما النحل لكن ذلك ليس مما يصدر
عن استنباط وقياس بل عن الهام وتسخير ولذلك ليس مما يختلف ويتنوع واكثرها لصلاح احوالها
وللضرورة النوعية ليست للضرورة الشخصية والذي للانسان فكثير منه للضرورة الشخصية
وكثير لصلاح حال الشخص بعينه ومن خواص الناس انه يتبع ادراكه للاشياء النادرة انفعال يسمى
التعجب ويتبعه الضحك ويتبع ادراكه للاشياء المؤذية انفعال يسمى الضجر ويتبعه البكاء ويخصه
في المشاركة ان المصلحة تدعو الى ان يكون في جملة الافعال التي من شانها ان يفعلها افعال لا ينبغي له
ان يفعلها فيعلم ذلك صغيرا وينشأ عليه ويكون قد تعود منذ صباه سماع ان تلك الافعال لا ينبغي ان
يفعلها حتى صار هذا الاعتقاد له كالغريزي وافعال اخرى بخلاف ذلك ويسمى الاولى قبيحة والاخرى
جميلة وليس يكون للحيوانات الاخرى ذلك فان كانت الحيوانات الاخرى تترك افعالا لا لها ان تفعلها مثل
ان الاسد المعلم لا ياكل صاحبه ولا يأكل ولده فليس ذلك بسبب اعتقاد في النفس ورأي ولكن هيئة
اخرى نفسانية وهو ان كل حيوان ان يؤثر بالطبع وجود ما يلذه وبقاءه وان الشخص الذي يمونه و
يطعمه قد صار لذيذا له لان كل نافع لذيذ بالطبع عند المنفوع فيكون المانع عن فرسه ليس اعتقادا
بل هيئة وعارضا نفسانيا آخر وربما وقع هذا العارض في الجبلة ومن الالهام الالهي كحب كل حيوان
ولده من غير اعتقاد البتة بل على نحو تخيل بعض الانسان لشيء نافع لذيذ ونفرته عنه اذا كان في خلقه
ما ينفر عنه والانسان قد يتبع شعوره بشعور غيره انه فعل شيئا من الاشياء التي قد اجمع على انه
لا ينبغي ان يفعلها انفعال نفساني يسمى الخجل وهذا ايضا من خواص الناس وقد يعرض للانسان
انفعال نفساني بسبب ظنه ان امرا في المستقبل يكون مما يضره وذلك يسمى الخوف والحيوانات
الاخرى انما يكون ذلك لها بحسب الآن في غالب الامر او متصلا بالآن وللانسان بازاء الخوف
الرجاء ولا يكون للحيوانات الاخرى الا متصلا بالآن ولا يكون فيما يبعد من الآن من الزمان فذلك
والذي تفعله من الاستعداد فليس ذلك لانها تشعر بالزمان وما يكون فيه بل ذلك ايضا ضرب
من الالهام والذي تفعله النمل في نقل الميرة بالسرعة الى حجرتها منذرة بمطر يكون فلانها تتخيل
ان ذلك هو ذا يكون في هذا الوقت كما ان الحيوان يهرب عن الضد لما يتخيل انه هو ذا يريد ان يضر
في الوقت ويتصل بهذا الجنس ما للانسان ان يروي فيه في امور مستقبلة انه هل ينبغي له ان يفعلها
او لا ينبغي فيفعل ما يصح ان يوجب رويته ان لا يفعله وقتا آخر وفي هذا الوقت بدل لما يروي
ولا يفعل ما يصح ان يوجب رويته ان يفعل وقتا آخر وفي هذا الوقت بدل مما روى وسائر الحيوانات
انما يكون لها من الاعدادات للمستقبل ضرب واحد مطبوع فيها وافقت عاقبتها او لم توافق
واخص الخواص بالانسان تصور المعاني الكلية العقلية المجردة عن المادة كل التجريد على ما حكيناه
وبيناه والتوصل الى معرفة المجهولات تصديقا وتصورا من المعلومات العقلية فهذه الافعال
والاحوال المذكورة هي مما يوجد للانسان وجلها يختص بالانسان وان كان بعضها بدنيا
ولكنه موجود لبدن الانسان بسبب النفس التي للانسان التي ليست لسائر الحيوان بل نقول ان
للانسان تصرفا في امور جزئية وتصرفا في امور كلية والامور الكلية انما يكون فيها اعتقاد فقط
ولو كان ايضا في عمل فان من اعتقد اعتقادا كليا ان البيت كيف ينبغي ان يبنى فانه لا يصدر عن هذا
الاعتقاد وحده فعل بيت مخصوص صدورا اوليا فان الافعال تتناول امورا جزئية وتصدر
عن آراء جزئية وذلك لان الكلي من حيث هو كلي ليس يختص بهذا دون ذلك ولنؤخر شرح هذا
معولين على ما نأتيك في الصناعة الحكمية في آخر الفنون فيكون للانسان اذن قوة تختص بالآراء الكلية
وقوة اخرى تختص بالروية في الامور الجزئية فيما ينبغي ان يفعل ويترك مما ينفع ويضر ومما هو جميل
وقبيح ومما هو خير وشر ويكون ذلك بضرب من القياس والتأمل صحيح او سقيم غايته ان يوقع رأيا
في امر جزئي مستقبل من الامور الممكنة لان الواجبات والممتنعات لا يروى فيها ليوجد او يعدم وما

ايضاً لا يروّى في ايجاده على انه ما من فاذا احكمت هذه القوة تبع حكمها حركة القوى الاجماعية الى تحريك
البدن كما كانت تتبع احكام قوى اخرى في الحيوان وتكون هذه القوة استمدادها من القوة التي على
الكليات فمن هناك تأخذ المقدمات الكبرى فيما تروّى وتنتج في الجزئيات فالقوة الاولى للنفس الانسانية
قوة تنسب الى النظر فيقال عقل نظري وهذه الثانية قوة تنسب الى العمل فيقال عقل عملي وذلك للصدق
والكذب وهذه للخير والشر في الجزئيات وتلك للواجب والممكن والممتنع وهذه للجميل والقبيح والمباح وتلك
مبادئ من المقدمات الاولية وهذه مبادئ من المشهورات والمقبولات والمظنونات والتجربيات
الواهية التي تكون من المظنونات غير التجربيات الوثيقة ولكل واحد من هاتين القوتين رأي وظن فالرأي
هو الاعتقاد المجزوم به والظن هو الاعتقاد المميل اليه مع تجويز الطرف الثاني من النقيضين وليس كل
من ظن فقد اعتقد كما ليس كل من احس فقد عقل ومن تخيل فقد ظن او اعتقد او رأى فيكون في الانسان
حاكم حسي وحاكم من باب التخيل وهمي وحاكم نظري وحاكم عملي ويكون المبادي الباعثة للقوة الاجماعية
على تحريك الاعضاء وهم خيالي وعقل عملي وشهوة وغضب ويكون للحيوانات الاخرى ثلاثة من هذه
والعقل العملي يحتاج في افعاله كلها الى البدن والى القوى البدنية واما العقل النظري فان له حاجة ما
الى البدن والى قواه ولكن لا دائماً ومن كل وجه بل قد يستغني بذاته وليس ولا واحد منهما هو النفس
الانسانية بل النفس هو الشيء الذي له هذه القوى وهو كما تبين جوهر منفرد وله استعداد نحو افعال
بعضها لا يتم الا بالآلات وبالاقبال عليها بالكلية وبعضها يحتاج فيه الى الآلات حاجة ما وبعضها
لا يحتاج فيه الى الآلات البتة وهذا كله مما نشرحه بعد فجوهر النفس الانسانية مستعد لان يستكمل
نوعاً من الاستكمال بذاته وبما هو فوقه لا يحتاج فيه الى ما دونه وهذا الاستعداد له هو بالشيء الذي يسمى
العقل النظري ومستعد لان يتحرز عن آفات تعرض له من المشاركة كما نشرحه في موضعه وان يتصرف
في المشاركة تصرفاً على الوجه الذي يليق به وهذا الاستعداد له بقوة يسمى العقل العملي وهي رئيس القوى
التي لها الى جهة البدن واما ما دون ذلك فهو قوى ينبعث عنه لاستعداد البدن لقبولها ولمنفعته
والاخلاق قد يكون للنفس من جهة هذه القوة كما قد اشرنا اليه فيما سلف ولكل واحد من القوتين
استعداد وكمال فالاستعداد الصرف من كل واحد منهما يسمى عقلاً هيولانياً سواء اخذ نظرياً او عملياً
ثم بعد ذلك انما يعرض لكل واحد منهما ان يحصل له المبادي التي بها تكمل افعالها اما للعقل الهيولانية
فالمقدمات الاولية وما يجري معها واما للعملي فالمقدمات المشهورة وهيآت اخرى فحينئذ يكون لكل واحد
منهما عقلاً بالملكة ثم يحصل لكل واحد منهما الكمال المكتسب وقد كنا شرحنا هذا من قبل فيجب اول كل شيء
ان نبين ان هذه النفس المستعدة لقبول المعقولات بالعقل الهيولاني ليست بجسم ولا قائمة صورة في جسم

## فصل في اثبات ان قوام النفس الناطقة غير منطبعة في مادة جسمانية

مما لا شك فيه ان الانسان فيه شيء وجوهر ما يتلقى المعقولات بالقبول فنقول ان الجوهر الذي هو محل
المعقولات ليس بجسم ولا هو قائم في جسم على انه قوة فيه او صورة له بوجه فانه ان كان محل المعقولات
جسماً او مقداراً من المقادير فاما ان يكون الصورة المعقولة تحل شيئاً منه وحدانياً غير منقسم او يكون
انما تحل منه شيئاً منقسماً والشيء الذي لا ينقسم من الجسم هو طرف نقطي لا محالة ولنمتحن اولاً انه
هل يمكن ان يكون محله طرفاً غير منقسم فنقول ان هذا محال وذلك لان النقطة هي نهاية ما لا تميز لها
عن الخط في الوضع او عن المقدار الذي هو منته اليه تميزاً يكون له النقطة شيئاً يستقر فيه شيء من
غير ان يكون في شيء من ذلك المقدار بل كما ان النقطة لا تنفرد بذاتها وانما هي طرف ذاتي لما هو بالذات
مقدار كذلك انما يجوز ان يقال بوجه ما انه يحل فيها طرف شيء حال في المقدار الذي هو طرفه فهو متقدر
بذلك المقدار بالعرض وكما انه متقدر به بالعرض كذلك يتناهى بالعرض مع النقطة فيكون نهاية بالعرض
مع نهاية بالذات كما يكون امتداد بالعرض مع امتداد بالذات ولو كانت النقطة منفردة تقبل شيئاً
من الاشياء لكان يتميز لها ذات فكانت النقطة اذن ذات جهتين جهة منها تلي الخط الذي تميزت عنه
وجهة منها مخالفة له مقابلة فيكون حينئذ منفصلة عن الخط بقوامها وللخط المنفصل عنها نهاية
لا محالة غيرها تلاقيها فتكون تلك النقطة نهاية الخط لا هذه والكلام فيها وفي هذه النقطة واحد
ويؤدي هذا الى ان يكون النقط متتالية في الخط اما متناهية واما غير متناهية وهذا امر قد بان لنا

في مواضع



في مواضع اخرى استحالته فقد بان ان النقط لا يتركب بتشافعها جسم وبان ايضاً ان النقط لا تميز لها
وضع خاص ولا بأس بان نشير الى طرف منها فنقول ان النقطتين اللتين تليان نقطة واحدة من جنبيها
حينئذ اما ان تكون النقطة المتوسطة تحجز بينهما فلا يتماسان فيلزم حينئذ ان ينقسم الواسطة على
الاصول التي علمت وهذا محال واما ان يكون الوسطى لا تحجز المكتنفتين عن التماس فحينئذ يكون
الصورة المعقولة حالة في جميع النقط وجميع النقط كنقطة واحدة وقد وضعنا هذه النقطة الواحدة
منفصلة عن الخط فللخط من جهة ما ينفصل عنها طرف غيرها به ما ينفصل عنها فيكون تلك النقطة مباينة له
في الوضع وقد وضعت النقط كلها مشتركة في الوضع هذا خلف فقد بطل ان يكون محل المعقولات
من الجسم شيئاً غير منقسم فبقي ان يكون محلها من الجسم اذا كان محلها من الجسم شيئاً منقسماً فلنفرض
صورة معقولة في شيء منقسم واذا فرضنا في الشيء المنقسم اقساماً عرض للصورة ان تنقسم فحينئذ
لا يخلو اما ان يكون الجزآن متشابهين او غير متشابهين فان كانا متشابهين فكيف يجتمع منهما ما ليس
بهما اذ الكل من حيث هو كل ليس هو الجزء الا ان يكون ذلك الكل شيئاً يحصل منهما من جهة الزيادة في
المقدار او الزيادة في العدد لا من جهة الصورة فحينئذ يكون الصورة المعقولة شكلاً ما او عدداً ما
وليس كل صورة معقولة بشكل او عدد وتصير حينئذ الصورة خيالية لا معقولة وانت تعلم انه
ليس يمكن ان يقال ان كل واحد من الجزئين هو بعينه الكل كيف والثاني داخل في معنى الكل وخارج
عن معنى الجزء الآخر فمن البيّن الواضح ان الواحد منهما وحده ليس يدل على نفس معنى التمام وان كانا
غير متشابهين فلينظر كيف يمكن ان يكون ذلك وكيف يمكن ان يكون للصورة المعقولة اجزاء غير
متشابهة فانه ليس يمكن ان يكون الاجزاء الغير المتشابهة الا اجزاء الحد التي هي الاجناس والفصول
ويلزم من هذا محالات منها ان كل جزء من الجسم يقبل القسمة ايضاً في القوة قبولاً غير متناه فيجب
ان يكون الاجناس والفصول في القوة غير متناهية وهذا محال فقد صح ان الاجناس والفصول
الذاتية للشيء الواحد ليست في القوة غير متناهية ولانه ليس يمكن ان يكون توهم القسمة يفرز
الجنس والفصل بل مما لا شك فيه انه اذا كان هناك جنس وفصل يستحقان تميزاً في المحل ان ذلك
التميز لا يتوقف الى توهم القسمة فيجب ان يكون الاجناس والفصول ايضاً بالفعل غير متناهية وقد صح
ان الاجناس والفصول واجزاء الحد للشيء الواحد متناهية من كل وجه ولو كانت الاجناس والفصول
يجوز لها ان يكون غير متناهية بالفعل لما كان يجوز ان يجتمع في الجسم اجتماعاً على هذه الصورة فان ذلك
يوجب ان يكون الجسم الواحد منفصلاً باجزاء غير متناهية بالفعل وايضاً لتكن القسمة
قد وقعت من جهة ما فافرزت من جانب جنساً ومن جانب فصلاً فلو غيرنا القسمة لكان يقع منها
في كل جانب نصف جنس ونصف فصل او وجب انتقال الجنس والفصل الى كل واحد من القسمين فيجعل
الجنس والفصل كله الى قسم من القسمة فيكون فرضنا الوهمي او قسمتنا الفرضية يدور بمكان الجنس
والفصل وكان ذلك يدور كل واحد منهما الى ارادة مريد من خارج على انه ليس ذلك ايضاً
لا يغني فانه يمكننا ان نوقع قسمة في قسمة وايضاً ليس كل معقول يمكن ان يقسم الى معقولات ابسط
منه فان هاهنا معقولات هي ابسط المعقولات وهي مبادئ للتركيب في سائر المعقولات وليس لها اجناس
وفصول ولا هي منقسمة في الكم ولا هي منقسمة في المعنى فاذن ليس يمكن ان تكون الاجزاء المفروضة
متشابهة كل واحد منها هو في معنى الكل وانما يحصل الكل بالاجتماع فقط ولا ايضاً يمكن ان تكون
غير متشابهة فليس يمكن ان تنقسم الصورة المعقولة واذا لم يمكن ان تنقسم الصورة المعقولة ولا ان تحل
طرفاً من المقادير غير منقسم ولابد لها من قابل فينا فبين ان محل المعقولات جوهر ليس بجسم
ولا قوة في جسم فيلحقه ما يلحق الجسم من الانقسام ثم يتبعه سائر المحالات
ولنا ان نبرهن على هذا ببرهان آخر فنقول ان القوة العقلية
هي التي تجرد المعقولات عن الكم المحدود والاين والوضع وسائر ما قيل من قبل فيجب ان ننظر في ذات
هذه الصورة المجردة عن الوضع كيف هي مجردة عنه أبالقياس الى الشيء المأخوذ عنه او بالقياس الى
الشيء الآخذ اعني ان وجود هذه الحقيقة المعقولة متجردة عن الوضع هل هو في الوجود الخارجي او في
الوجود المتصور في الجوهر العاقل ومحال ان نقول انها كذلك في الوجود الخارجي فبقي ان نقول انها

انما هي مفارقة للوضع والاين عند وجودها في العقل فاذا وجدت في العقل لم يكن ذات وضع بحيث يقع
اليها اشارة او تجزؤ وانقسام او شيء مما اشبه هذا المعنى فلا يمكن ان يكون في جسم وايضا اذا انطبعت
الصورة الاحدية والغير المنقسمة التي هي لاشياء غير منقسمة في المعنى في مادة منقسمة ذات جهات فلا يخلو
اما ان لا يكون ولا لشيء من اجزائها التي تفرض فيها بحسب جهاتها نسبة الى الشيء المعقول الواحد الذات
الغير المنقسم المجرد عن المادة او يكون لكل واحد من اجزائها التي تفرض او يكون لبعضها دون بعض فان لم يكن
ولا لشيء منها فلا لكلها فان ما يجتمع عن مباينات مباين وان كان لبعضها دون بعض فالبعض الذي
لا نسبة له ليس هو من معناه في شيء وان كان لكل جزء يفرض نسبة ما فاما ان يكون لكل جزء يفرض فيه نسبة
الى الذات كما هو او الى جزء من الذات فان كان لكل جزء يفرض نسبة الى الذات كما هي فليست الاجزاء اذن
اجزاء معنى المعقول بل كل واحد منها معقول في نفسه مفردا وان كان كل جزء له نسبة غير نسبة الجزء الآخر
الى الذات فمعلوم ان الذات منقسمة في المعقول وقد وضعناها غير منقسمة هذا خلف وان كان نسبة
كل واحد الى شيء من الذات غير ما اليه نسبة الآخر فانقسام الذات اظهر ومن هذا تبين ان الصورة المنطبعة
في المادة الجسمانية لا تكون الا اشباحا لامور جزئية منقسمة ولكل جزء منها نسبة بالفعل او بالقوة
الى جزء منه وايضا فان الشيء المتكثر في اجزاء الحد له من جهة التمام وحدة ما لا ينقسم فلينظر ان ذلك
الوجود الوحداني من حيث هو واحد كيف يرتسم في المنقسم ويكون الكلام فيها وفيما لا ينقسم بالحد
واحدا وايضا فانه قد صح لنا ان المعقولات المفروضة التي من شان القوة الناطقة ان تعقل بالفعل
واحدا واحدا منها غير متناهية بالقوة وقد صح لنا ان الشيء الذي يقوى على امور غير متناهية بالقوة
لا يجوز ان يكون جسما ولا قوة في جسم قد برهن على هذا في الفنون الماضية فلا يجوز اذن ان يكون
الذات المتصورة للمعقولات قائمة في جسم البتة ولا فعلها كائنا في جسم ولا بجسم وليس لقائل
ان يقول كذلك المتخيلات فذلك خطاء فانه ليس للقوة الحيوانية ان تتخيل اي شيء اتفق مما لا نهاية له
في اي وقت كان ما لم يقترن معها تصريف القوة الناطقة ولا لقائل ان يقول ان هذه القوة اي العقلية
قابلة لا فاعلة وانتم انما اثبتم تناهي القوة الفاعلة والناس لا يشكون في جواز وجود قوة قابلة غير
متناهية كما في الهيولى فنقول انك تعلم ان قبول النفس الناطقة في كثير من اشياء لا نهاية لها قبول بعد
تصرف فعلي ولنستشهد ايضا على ما بيناه بالكلام الناظر في جوهر النفس الناطقة وفي اخص فعل له
بدلائل من احوال افعال اخرى له مناسبة لما ذكرناه ونقول ان القوة العقلية لو كانت تعقل بالآلة الجسدانية
حتى يكون فعلها الخاص انما يتم باستعمال تلك الآلة الجسدانية لكان يجب ان لا يعقل ذاتها وان
لا يعقل الآلة وان لا يعقل انها عقلت فانه ليس لها بينها وبين ذاتها آلة وليس لها بينها وبين آلتها آلة
ولا بينها وبين انها عقلت آلة لكنها تعقل ذاتها وآلتها التي يدعى لها وانها عقلت فاذن تعقل بذاتها انها ص
لا بالآلة بل قد تحقق ونقول لا يخلو اما ان يكون تعقلها آلتها لوجود ذات صورة آلتها لها او لوجود
صورة اخرى مخالفة لها بالعدد وهي ايضا فيها وفي آلتها او لوجود صورة اخرى غير صورة آلتها
تلك بالنوع وهي فيها وفي آلتها فان كانت لوجود صورة آلتها فصورة آلتها في آلتها وفيها بالشركة دائما
فيجب ان تعقل آلتها دائما اذ كانت انما تعقلها لوصول الصورة اليها وان كان لوجود صورة لآلتها غير
تلك الصورة بالعدد فذلك باطل اما اولا فلان المغايرة بين اشياء تدخل في حد واحد اما لاختلاف
المواد والاحوال والاعراض واما لاختلاف ما بين الكلي والجزئي والمجرد عن المادة والموجود في المادة
وليس هاهنا اختلاف مواد واعراض فان المادة واحدة والاعراض الموجودة واحدة وليس هاهنا
اختلاف التجريد والوجود في المادة فان كليهما في المادة وليس هاهنا اختلاف الخصوص والعموم لان
احدهما ان استفاد جزئية فانما يستفيد الجزئية بسبب المادة الجزئية واللواحق التي تلحقها من جهة
المادة التي فيها وهذا المعنى لا يختص باحدهما دون الآخر ولا يلزم هذا على ادراك النفس ذاتها فانها
تدرك دائما ذاتها وان كان قد تدركها في الاغلب مقارنة للاجسام التي هي معها على ما بيناه وانت
تعلم انه لا يجوز ان يكون لوجود صورة اخرى غير صورة آلتها فان هذا اشد استحالة لان الصورة
المعقولة اذا حلت الجوهر العاقل جعلته عاقلا لما تلك الصورة صورة له او لما تلك الصورة مضافة اليه
فيكون صورة المضاف داخلة في هذه الصورة وهذه الصورة المعقولة ليست صورة هذه الآلة

ولا ايضا

ولا ايضا صورة شيء مضاف اليها بالذات لان ذات هذه الآلة جوهر ونحن انما نأخذ ونعتبر صورة ذاته
والجوهر في ذاته غير مضاف البتة فهذا برهان واضح على انه لا يجوز ان يدرك المدرك بالآلة آلته في
الادراك ولهذا فان الحس انما يحس شيئا خارجا ولا يحس ذاته ولا آلته ولا احساسه وكذلك الخيال
لا يتخيل ذاته ولا فعله البتة بل ان تخيل آلته تخيلها لا على نحو يخصه وانه لا محالة له دون غيره الا
ان يكون الحس يورد عليه صورة آلته لو امكن فيكون حينئذ انما يحكي خيالا ماخوذا من الحس غير مضاف
عنده الى شيء حتى لو لم يكن هو آلته لم يتخيله وايضا مما يشهد لنا بهذا ويقنع فيه ان القوى الدراكة
بالآلات يعرض لها من ادامة العمل ان يكل لاجل ان الآلات يكلها ادامة الحركة ويفسد مزاجها الذي
هو جوهرها وطبيعتها والامور القوية الشاقة الادراك توهنها وربما افسدتها ولا يدرك عقيبها
الاضعف منها لانغماسها في الانفعال عن الشاق كالحال في الحس فان المحسوسات الشاقة والمتكررة
تضعفه وربما افسدته كالضوء للبصر والرعد الشديد للسمع ولا يقوى الحس عند ادراك القوي على ادراك
الضعيف فان المبصر ضوءا عظيما لا يبصر معه ولا عقيبه نورا ضعيفا والسامع صوتا عظيما لا يسمع معه
وعقيبه صوتا ضعيفا ومن ذاق الحلاوة الشديدة لا يحس بعدها بالضعيفة والامر في القوة العقلية
بالعكس وان ادامتها للعقل وتصورها للامور التي هي اقوى يكسبها قوة وسهولة قبول لما بعدها
مما هو اضعف منها فان عرض لها في بعض الاوقات ملال وكلال فذلك لاستعانة العقل بالخيال
المستعمل للآلة التي تكل فلا تخدم العقل ولو كان لغير هذا لكان يقع دائما وفي اكثر الامر والامر
بالضد وايضا فان اجزاء البدن كلها تاخذ في الضعف من قواها بعد منتهى النشو والوقوف وذلك
دون الاربعين وعند الاربعين وهذه القوة المدركة للمعقولات انما تقوى بعد ذلك في اكثر الامر
ولو كانت من القوى البدنية لكان يجب دائما في كل حال ان يضعف حينئذ لكن ليس يجب ذلك الا
في احوال وموافاة عوائق دون جميع الاحوال فليست اذن من القوى البدنية ومن هذه الاشياء تبين
ان كل قوة يدرك بآلة فلا يدرك ذاتها ولا آلتها ولا ادراكها ويضعفها ايضا تضاعف الفعل ولا يدرك
الضعيف اثر القوي والقوي يوهنها ويضعف فعلها عند ضعف الآلة فعلها والقوة العقلية
بخلاف ذلك كله واما الذي يتوهم من ان النفس اذا كانت تنسى معقولاتها ولا تفعل فعلها مع مرض
البدن وعند الشيخوخة فذلك لها بسبب ان فعلها لا يتم الا بالبدن فظن غير ضروري ولا حق وذلك
انه قد يمكن ان يجتمع الامران جميعا فيكون للنفس فعل بذاتها اذا لم يعق عائق ولم يصرفه عنه صارف
وانها ايضا قد يترك فعلها الخاص مع حال يعرض في البدن فلا يفعل حينئذ فعلها ويصرف عنه
ويتم القولان من غير تناقض واذا كان كذلك لم يكن الى هذا الاعتراض التفات ولكنا نقول ان جوهر
النفس له فعلان فعل له بالقياس الى البدن وهو السياسة وفعل له بالقياس الى ذاته والى مباديه
وهو الادراك بالعقل وهما متعاندان متمانعان فانه اذا اشتغل باحدهما انصرف عن الآخر ويصعب
عليه الجمع بين الامرين وشواغله من جهة البدن الاحساس والتخيل والشهوات والغضب والخوف
والغم والوجع وانت تعلم هذا بانك اذا اخذت تفكر في معقول تعطل عليك كل شيء من هذه الا ان تغلب
هي النفس وتقسرها رادة اياها الى جهتها وانت تعلم ان الحس يمنع النفس عن التعقل فان النفس
اذا اكبت على المحسوس شغلت عن المعقول من غير ان يكون اصاب آلة العقل او ذاتها آفة بوجه وتعلم
ان السبب في ذلك هو اشتغال النفس بفعل دون فعل فكذلك الحال والسبب اذا عرض بان تعطلت
افعال العقل عند المرض ولو كانت الملكة العقلية المكتسبة قد بطلت وفسدت لاجل الآلة لكان رجوع
الآلة الى حالها يحوج الى اكتساب من راس وليس الامر كذلك فانه قد تعود النفس الى ملكتها وهيئتها
عاقلة بجميع ما عقلته بحالها اذا عاد البدن الى سلامته فقد كان اذن ما كسبته موجودا معها بنوع
الا انها كانت مشغولة عنه وليس اختلاف جهتي فعل النفس فقط اوجب في افعالها التمانع بل
تكثر افعال جهة واحدة قد يوجب ذلك بعينه فان الخوف يغفل عن الوجع والشهوة تصد عن الغضب
والغضب يصرف عن الخوف والسبب في جميع ذلك واحد وهو انصراف النفس بالكلية الى امر واحد
فبين من هذا انه ليس يجب اذا لم يفعل شيء فعله عند اشتغاله بشيء ان لا يكون فاعلا فعله الا عند
وجود ذلك الشيء المشتغل به ولنا ان نتوسع في بيان هذا الباب الا ان الامعان في المطلوب بعد بلوغ

الكفاية منسوب الى التكلف لما لا يحتاج اليه فقد ظهر من اصولنا التي قررنا ان النفس ليست منطبعة
في البدن ولا قائمة به فيجب ان يكون اختصاصها به على سبيل مقتضى هيئة فيها جزئية جاذبة الى الاشتغال
بسياسة البدن الجزئي لعناية ذاتية مختصة به صادرنا النفس عليها كما وجدت مع وجود بدنها
الخاص بهيئته ومزاجه **فصل يشتمل على مسئلتين احديهما كيفية انتفاع النفس
الانسانية بالحواس والثانية اثبات حدوثها** اذ القوى الحيوانية تعين النفس
الناطقة في اشياء منها ان يورد الحس من جملتها عليها الجزئيات فيحصل لها من الجزئيات امور
اربعة ❁ احدها انتزاع الذهن الكليات المفردة عن الجزئيات على سبيل تجريد لمعانيها عن المادة
وعن علائق المادة ولواحقها ومراعاة المشترك فيه والمتباين به والذاتي وجوده والعرضي وجوده
فيحدث للنفس من ذلك مبادي التصور وذلك بمعاونة استعماله للخيال والوهم ❁ والثاني ايقاع
النفس مناسبات بين هذه الكليات المفردة على مثل سلب وايجاب فما كان التاليف فيها بسلب
او ايجاب اوليا بيّنا بنفسه اخذه وما كان ليس كذلك تركه الى مصادفة الواسطة ❁ والثالث
تحصيل المقدمات التجربية وهو ان تجد بالحس محمولا لازم الحكم لموضوع ما كان حكمه ايجابا او سلبا
او تاليا موجب الاتصال او مسلوبه او موجب العناد او مسلوبه وليس ذلك في بعض الاحايين دون
بعض ولا على سبيل المساواة بل دائما حتى تسكن النفس الى ان من طبيعة هذا المحمول وهذا
الموضوع هذه النسبة وان طبيعة هذا التالي يلزم هذا المقدم او ينافيه لذاته لا بالاتفاق
فيكون ذلك اعتقادا حاصلا من حس وقياس كما هو مبين في الفنون المنطقية ❁ والرابع الاخبار
الذي يقع بها التصديق لشدة التواتر فالنفس الانسانية تستعين بالبدن لتحصيل هذه المبادي
للتصور والتصديق ثم اذا حصّلتها رجعت الى ذاتها فان عرض لها شيء من القوى التي دونها شاغلة
اياها بما يليها من الاحوال شغلتها عن فعلها فاضربت عن فعلها وان لم يعرض لها لم يشغلها فلا تحتاج
اليها بعد ذلك في خاص افعالها الا في امور يحتاج فيها خاصة الى ان تعاود القوى الخيالية مرة
اخرى وذلك لاقتناص مبدا غير الذي حصل او معاونة بتمثيل الغرض في الخيال ليستحكم بمثله في
العقل وهذا مما يقع في الابتداء ولا يقع بعد الا قليلا فاما اذا استكملت النفس وقويت فانها
تنفرد بافاعيلها على الاطلاق وتكون القوى الحسية والخيالية وسائر القوى البدنية صارفة اياها
عن فعلها مثل ان الانسان قد يحتاج الى دابة والات ليتوصل بها الى مقصد ما فاذا وصل اليه ثم
عرض من الاسباب ما يعوقه عن مفارقتها صار السبب الموصل بعينه عائقا ونقول ان الانفس
الانسانية لم تكن قائمة مفارقة للابدان ثم حصلت في البدن لان الانفس الانسانية متفقة
في النوع والمعنى فاذا فرض ان لها وجودا ليس حادثا مع حدوث الابدان بل هو وجود مفرد لم يجز
ان تكون النفس في ذلك الوجود متكثرة وذلك لان تكثر الاشياء اما ان يكون من جهة الماهية
والصورة واما ان يكون من جهة النسبة الى العنصر والمادة المتكثرة بما تتكثر به من الامكنة التي
تشتمل على كل مادة في جهة والازمنة التي تختص بكل واحد منها في حدوثه والعلل القاسمة اياها
وليست متغايرة بالماهية والصورة لان صورتها واحدة فاذن انما تتغاير من جهة قابل الماهية
او المنسوب اليه الماهية بالاختصاص وهذا هو البدن واما اذا امكن ان تكون النفس موجودة
ولا بدن فليس يمكن ان تغاير نفس نفسا بالعدد وهذا مطلق في كل شيء فان الاشياء التي ذواتها
معان فقط متكثرة وقد تكثرت نوعياتها باشخاصها فانما تكثرها بالحوامل والقوابل والمنفعلات
عنها او بنسبة ما اليها والى ازمنتها فقط واذا كانت مجردة اصلا لم تتفرق بما قلنا فمحال ان تكون
بينها مغايرة وتكثر فقد بطل ان تكون الانفس قبل دخولها الابدان متكثرة الذات بالعدد واقول ولا يجوز
ان تكون واحدة بالعدد لانه اذا حصل بدنان حصل في البدنين نفسان فاما ان يكون قسمي تلك الذات مع
النفس الواحدة فيكون الشيء الواحد الذي ليس له عظم وحجم منقسما بالقوة وهذا ظاهر البطلان
بالاصول المتقررة في الطبيعيات وغيرها واما ان تكون النفس الواحدة بالعدد في بدنين وهذا
لا يحتاج ايضا الى كثير تكلف في ابطاله ونقول بعبارة اخرى ان هذه الانفس انما تتشخص نفسا
واحدة من جملة نوعها باحوال تلحقها ليست لازمة لها بما هي نفس والا لاشترك فيها جميعها

والاعراض

والاعراض اللاحقة تلحق عن ابتداء لا محالة زماني لانها تتبع سببا عرض لبعضها دون بعض فيكون تشخص
الانفس ايضا امرا حادثا فلا تكون قديمة لم تزل ويكون حدوثها مع بدن فقد صح اذن ان الانفس تحدث كما
تحدث مادة بدنية صالحة لاستعمالها اياه ويكون البدن الحادث مملكته والته ويكون في جوهر النفس
الحادثة مع بدن ما ذلك البدن استحق حدوثها من المبادي الاولى هيئة نزاع طبيعي الى الاشتغال به
واستعماله والاهتمام باحواله والانجذاب اليه يخصه ويصرفه عن كل الاجسام غيره فلا بد انها اذا وجدت
متشخصة فان مبدا تشخصها يلحق بها من الهيئات ما تتعين به شخصا وتلك الهيئات تكون مقتضية لاختصاصها
بذلك البدن ومناسبة لصلوح احدهما للاخر وان خفي علينا تلك الحالة وتلك المناسبة ويكون مبادي
الاستكمال متوقعا لها بواسطته ويكون هو بدنه ولكن لقائل ان يقول ان هذه الشبهة تلزمكم في النفوس اذا
فارقت الابدان فانها اما ان تفسد ولا تقولون به واما ان تتحد وهو عين ما شنعتم به واما ان تبقى متكثرة
وهي عندكم مفارقة للمواد فكيف تكون متكثرة فنقول اما بعد مفارقة الانفس الابدان فان الانفس تكون
قد وجد كل واحدة منها ذاتا منفردة باختلاف موادها التي كانت وباختلاف ازمنة حدوثها واختلاف هيئاتها
التي بحسب ابدانها المختلفة لا محالة فانا نعلم يقينا ان موجد المعنى الكلي شخصا مشارا اليه لا يمكنه ان
يوجده شخصا او يزيد له معنى على نوعيته به يصير شخصا من المعاني التي تلحقه عند حدوثه وتلزمه علمناها
او لم نعلم ونحن نعلم ان النفس ليست واحدة في الابدان كلها ولو كانت واحدة كثيرة بالاضافة لكانت عالمة
فيها كلها او جاهلة ولما خفي على زيد ما في نفس عمرو لان الواحد المضاف الى كثيرين يجوز ان يختلف بحسب
الاضافات واما الامور الموجودة له في ذاته فلا يختلف بها فيها حتى اذا كان ذا اب لاولاد كثيرين وهو شاب
لم يكن شابا الا بحسب الكل اذ الشاب له في نفسه فيدخل في كل اضافة وكذلك العلم والجهل والظن وما
اشبه ذلك انما يكون في ذات النفس وتدخل مع النفس في كل اضافة فاذن ليست النفس واحدة فهي كثيرة
بالعدد ونوعها واحد وهي حادثة كما بيناه فلا شك انها بامر ما تتشخص وان ذلك الامر في النفس
الانسانية ليس هو الانطباع في المادة فقد علم بطلان القول بذلك بل ذلك الامر له هيئة من الهيئات
وقوة من القوى وعرض من الاعراض الروحانية او جملة منها تتشخص باجتماعها وان جهلناها وبعد ان
تتشخص مفردة فلا يجوز ان تكون هي والنفس الاخرى بالعدد ذاتا واحدة فقد اكثرنا القول في امتناع
هذا في عدة مواضع لكنا نتيقن انه يجوز ان تكون النفس اذا حدثت مع حدوث مزاج ما ان يحدث لها هيئة
بعد في الافعال النطقية والانفعالات النطقية يكون على جملة متميزة عن الهيئة المناظرة لها في اخرى
تميز المزاجين في البدنين وان تكون الهيئة المكتسبة التي تسمى عقلا بالفعل ايضا على حد ما يتميز به عن نفس
اخرى وانها يقع لها شعور بذاتها الجزئية وذلك الشعور هيئة ما فيها ايضا خاصة ليس لغيرها
ويجوز ان يحدث فيها من جهة القوى البدنية هيئة خاصة ايضا وتلك الهيئة تتعلق بالهيئات الخلقية
او تكون هي هي وتكون ايضا خصوصيات اخرى يخفى علينا يلزم النفوس مع حدوثها وبعده كما يلزم امثالها
اشخاص الانواع الجسمانية فتتمايز بها ما بقيت ويكون الانفس كذلك تتميز بمخصصاتها عنها كانت
الابدان او لم تكن ابدان عرفنا تلك الاحوال او لم نعرف او عرفنا بعضها **فصل في ان النفس
الانسانية لا تفسد ولا تتناسخ** اما ان النفس لا تموت بموت البدن فلان كل شيء يفسد
بفساد شيء اخر فهو متعلق به نوعا من التعلق فاما ان يكون تعلقه به تعلق المتاخر عنه في الوجود او تعلق
المتقدم له في الوجود الذي هو قبله بالذات لا في الزمان او تعلق المكافي له في الوجود فان كان تعلق النفس بالبدن
تعلق المكافي في الوجود وذلك امر ذاتي له لا عارض فكل واحد منهما مضاف الذات الى صاحبه وليس لا
النفس ولا البدن بجوهر لكنهما جوهران وان كان ذلك امرا عرضيا لا ذاتيا فان فسد احدهما بطل العارض
الاخر من الاضافة ولم يفسد الذات بفساده من حيث هذا التعلق وان كان تعلقه به تعلق المتاخر عنه
في الوجود فالبدن علة للنفس في الوجود والعلل اربع فاما ان يكون البدن علة فاعلية للنفس معطية لها الوجود
واما ان يكون علة قابلية لها بسبيل التركيب كالعناصر للابدان او بسبيل البساطة كالنحاس للصنم
واما ان يكون علة صورية واما ان يكون علة كمالية ومحال ان يكون علة فاعلية فان الجسم بما هو جسم
لا يفعل شيئا وانما يفعل بقوى ولو كان يفعل بذاته لا بقواه لكان كل جسم يفعل ذلك الفعل ثم القوى
الجسمانية كلها اما اعراض واما صور مادية ومحال ان يفيد الاعراض والصور القائمة بالمواد وجود

ذات قايمة بنفسها لا فى مادة ووجود جوهر مطلق ومحال ايضا ان يكون علة قابلية فقد برهنا وبينا
ان النفس ليست منطبعة فى البدن بوجه من الوجوه فلا يكون البدن اذن متصورا بصورة النفس لا بحسب
البساطة ولا بحسب التركيب بان يكون اجزاء من اجزاء البدن تتركب وتمتزج تركيبا ما وامتزاجا ما
فينطبع فيها النفس ومحال ان يكون الجسم علة صورية للنفس او كمالية فان الاولى ان يكون بالعكس
فاذن ليس تعلق النفس بالبدن تعلق معلول بعلة ذاتية وان كان المزاج والبدن علة بالعرض للنفس
فانه اذا حدث مادة بدن تصلح ان يكون آلة للنفس ومملكة لها احدثت العلل المفارقة النفس الجزئية
او حدثت منها ذلك فان احداثها بلا سبب يخصص احداث واحد دون واحد محال ومع ذلك فانه
يمنع عن وقوع الكثرة فيها بالعدد لما قد بيناه ولانه لا بد لكل كاين بعد ما لم يكن من ان يتقدمه مادة
يكون فيها تهيؤ قبوله او تهيؤ نسبة اليه كما تبين فى العلوم الاخرى ولانه لو كان يجوز ايضا ان يكون
نفس جزئية تحدث ولم يحدث لها آلة بها تستكمل وتفعل لكانت معطلة الوجود ولا شىء معطل فى
الطبيعة واذا كان ذلك ممتنعا فلا قدرة عليه ولكن اذا احدث التهيؤ للنسبة والاستعداد للآلة يلزم
حينئذ ان يحدث من العلل المفارقة شىء هو النفس وليس ذلك فى النفس فقط بل كل ما يحدث بعد
ما لم يكن من الصور فانما يرجح وجوده عن لا وجوده استعداد المادة له وصيرورتها خليقة به
وليس اذا وجب حدوث شىء وجب ان يبطل مع بطلانه انما يكون ذلك اذا كان ذات الشىء قايما بذلك
عند حدوث شىء صح
الشىء وفيه وقد يحدث امور عن امور وتبطل تلك الامور ويبقى تلك الامور اذا كانت ذاتها غير قايمة
فيها وخصوصا اذا كان مفيد الوجود لها شىء آخر غير الذى انما تهيأ افادة وجوده ومفيد وجود
مع وجوده صح
النفس شىء غير جسم ولا هو قوة فى جسم بل هو لا محالة ذات قايمة بريئة عن المواد وعن المقادير فاذا
كان وجوده من ذلك الشىء ومن البدن يحصل وقت استحقاقه للوجود فقط فليس له تعلق فى نفس
الوجود بالبدن ولا البدن علة له الا بالعرض فلا يجوز اذن ان يقال ان التعلق بينهما على نحو يوجب
ان يكون الجسم متقدما تقدم العلة على النفس واما القسم الثالث مما ذكرنا فى الابتداء وهو ان يكون
تعلق النفس بالجسم تعلق المتقدم فى الوجود فاما ان يكون المتقدم مع ذلك زمانيا فيستحيل ان يتعلق
وجوده به فقد تقدمه فى الزمان واما ان يكون المتقدم بالذات لا بالزمان وهذا النحو من المتقدم هو
ان يكون الذات المتقدمة كما يوجد يلزم ان يستفاد عنها ذات المتأخر فى الوجود وحينئذ لا يوجد ايضا
هذا المتقدم فى الوجود اذا فرض المتأخر قد عدم لا ان فرض عدم المتأخر اوجب عدم المتقدم ولكن
لان المتأخر لا يجوز ان يكون عدم الا وقد عرض ولا للمتقدم فى طبعه ما اعدمه فحينئذ عدم المتأخر
فليس فرض عدم المتأخر يوجب عدم المتقدم ولكن فرض عدم المتقدم نفسه لانه انما افترض المتأخر
معدوما بعد ان عرض للمتقدم ان عدم فى نفسه واذا كان كذلك فيجب ان يكون السبب المعدوم يعرض
فى جوهر النفس فيفسد معه البدن وان لا يكون البدن البتة يفسد بسبب يخصه لكن فساد البدن
يكون بسبب يخصه من تغير المزاج او التركيب فمحال ان يكون النفس تتعلق بالبدن تعلق المتقدم بالذات
ثم يفسد البدن البتة بسبب فى نفسه فليس اذن بينهما هذا التعلق واذا كان الامر على هذا
فقد بطل انحاء التعلق كلها وبقى ان لا تعلق للنفس فى الوجود بالبدن بل تعلقه فى الوجود بالمبادى
الاخر التى لا تستحيل ولا تبطل واقول ايضا ان سببا آخر لا يعدم النفس البتة وذلك ان كل شىء
من شانه ان يفسد بسبب ما ففيه قوة ان يفسد وقبل الفساد فيه فعل ان يبقى وتهيؤه للفساد
ليس بفعله ان يبقى فان معنى القوة مغايرة لمعنى الفعل واضافة هذه القوة مغايرة لاضافة هذا
الفعل لان اضافة ذلك الى الفساد واضافة هذا الى البقاء فاذن لامرين مختلفين ما يوجد فى
الشىء هذان المعنيان فنقول ان الاشياء المركبة والاشياء البسيطة التى هى قايمة فى المركبة
يجوز ان يجتمع فيها فعل ان يبقى وقوة ان تفسد وفى الاشياء البسيطة المفارقة الذات لا يجوز
ان يجتمع هذان الامران واقول بوجه مطلق انه لا يجوز ان يجتمع فى شىء احدى الذات هذان المعنيان
وذلك لان كل شىء يبقى وله قوة ان يفسد فله ايضا قوة ان يبقى لان بقاءه ليس بواجب ضرورى
واذا لم يكن واجبا كان ممكنا والامكان الذى يتناول الطرفين هو طبيعة القوة فاذن يكون له
فى جوهره قوة ان يبقى وقد بان ان فعل ان يبقى منه لا محالة ليس هو قوة ان يبقى منه وهذا بين فيكون

فعل ان يبقى



فعل ان يبقى منه امرا يعرض للشىء الذى له قوة ان يبقى فتلك القوة لا تكون لذات ما بالفعل بل للشىء
الذى يعرض لذاته ان يبقى بالفعل لا انه حقيقة ذاته فيلزم من هذا ان يكون ذاته مركبة من شىء اذا كان به
ذاته موجودا بالفعل وهو الصورة فى كل شىء ومن شىء حصل له هذا الفعل وفى طباعه قوته وهى مادته
فان كانت النفس بسيطة مطلقة لم تنقسم الى مادة وصورة وان كانت مركبة فلنترك المركب ولننظر
فى الجوهر الذى هو مادته ولنصرف القول الى نفس مادته ولنتكلم فيها ونقول ان تلك المادة اما ان تنقسم
هكذا دايما ويثبت الكلام دايما وهذا محال واما ان لا يبطل الشىء الذى هو الجوهر والسنخ وكلامنا
فى هذا الشىء الذى هو السنخ والاصل وهو الذى نسميه النفس وليس كلامنا فى شىء يجتمع منه ومن
شىء آخر فبين ان كل شىء هو بسيط غير مركب او هو اصل مركب وسنخه فهو غير مجتمع فيه فعل ان يبقى وقوة
ان يعدم بالقياس الى ذاته فان كان فيه قوة ان يعدم فمحال ان يكون فيه فعل ان يبقى واذا كان فيه فعل
ان يبقى وان يوجد فليس فيه قوة ان يعدم فتبين اذن ان جوهر النفس ليس فيها قوة ان تفسد واما
الكاينات التى تفسد فان الفاسد منها هو المركب المجتمع وقوة ان تفسد او يبقى ليس فى المعنى الذى
به المركب واحد بل فى المادة التى هى بالقوة قابلة كلا الضدين فليس اذن فى الفاسد المركب لا قوة
ان يبقى ولا قوة ان تفسد فلم يجتمعا فيه واما المادة فاما ان تكون باقية لا بقوة تستعد بها للبقاء
كما يظن قوم واما ان تكون باقية بقوة بها يبقى وليس لها قوة ان تفسد بل قوة ان تفسد شىء آخر يحدث
فيها والبسايط التى فى المادة فان قوة فسادها فى جوهر هو المادة لا فى جوهرها والبرهان الذى
يوجب ان كل كاين فاسد من جهة تناهى قوى البقاء والبطلان انما يوجب فيما هو كاين من مادة وصورة
ويكون فى مادته قوة ان يبقى فيه تلك الصورة وقوة ان تفسد هى منه معا كما قد علمت فقد بان اذن ان
النفس الانسانية لا تفسد البتة والى هذا سقنا كلامنا والله الموفق وقد اوضحنا ان الانفس انما حدثت
وتكثرت مع تهيؤ من الابدان على ان تهيؤ الابدان موجب ان يفيض وجود النفس لها من العلل المفارقة وظهر
من ذلك ان هذا لا يكون على سبيل الاتفاق والبخت حتى يكون وجود النفس الحادثة ليس لاستحقاق
هذا المزاج نفسا حادثة مدبرة ولكن قد كان وجدت نفس واتفق ان وجد معها بدن فتعلق بها فان
مثل هذا لا يكون علة ذاتية البتة للتكثر بل عسى ان يكون عرضية وقد عرفنا ان العلل الذاتية هى التى يجب
ان يكون اولا ثم ربما تليها العرضية فاذا كان كذلك فكل بدن يستحق مع حدوث مزاج مادته حدوث
نفس له وليس بدن يستحقه وبدن لا يستحقه اذ اشخاص الانواع لا تختلف فى الامور التى بها يتقوم
وليس يجوز ان يكون بدن انسانى يستحق نفسا تكمل به وبدن آخر هو فى حكم مزاجه بالنوع ولا يستحق
ذلك بل ان اتفق كان وان لم يتفق لم يكن فان هذا حينئذ لا يكون من نوعه فاذا فرضنا ان تناسخنا نفسها
ابدانا وكل بدن فانه بذاته يستحق نفسا يحدث له ويتعلق به فيكون البدن الواحد فيه نفسان معا ثم
العلاقة بين النفس والبدن ليس على سبيل الانطباع فيه كما بيناه مرارا بل العلاقة التى بينهما هى علاقة
الاشتغال من النفس بالبدن حتى يشعر النفس بذلك البدن وينفعل البدن عن تلك النفس وكل حيوان
فانه يستشعر نفسه نفسا واحدة هى المصرفة والمدبرة للبدن الذى له فان كان هناك نفس اخرى لا يشعر
الحيوان بها ولا هو بنفسه ولا يشتغل بالبدن فليست له علاقة مع البدن لان العلاقة لم تكن الا
بهذا النحو فلا يكون تناسخ بوجه من الوجوه وبهذا المقدار لمن اراد الاختصار كفاية بعد ان فيه كلاما
طويلا

## فصل فى العقل الفعال فى انفسنا والعقل المنفعل عن انفسنا

نقول ان النفس الانسانية قد تكون عاقلة بالقوة ثم تصير عاقلة بالفعل وكل ما خرج من القوة الى الفعل
فانما يخرج بسبب بالفعل يخرجه فههنا سبب هو الذى يخرج نفوسنا فى المعقولات من القوة الى الفعل
واذ هو السبب فى اعطاء الصور العقلية فليس الا عقلا بالفعل عنده مبادى الصور العقلية مجردة
ونسبته الى نفوسنا نسبة الشمس الى ابصارنا فكما ان الشمس تبصر بذاتها بالفعل ويبصر بنورها بالفعل
ما ليس مبصرا بالفعل كذلك حال هذا العقل عند نفوسنا فان القوة العقلية اذا اطلعت على الجزئيات
التى فى الخيال واشرق عليها نور العقل الفعال فينا الذى ذكرناه استحالت مجردة عن المادة وعلايقها
وانطبعت فى النفس الناطقة لا على انها انفسها تنتقل من التخيل الى العقل منا ولا على ان المعنى المغمور
فى العلايق وهو فى نفسه واعتباره فى ذاته مجرد يفعل مثل نفسه بل على معنى ان مطالعتها تعد النفس

لان يفيض عليه المجرد من العقل الفعال فان الافكار والتاملات حركات معدة للنفس نحو قبول الفيض كما ان الحدود الوسطى معدة بنحو اشد تاكيدا لقبول النتيجة وان كان الاول على سبيل والثاني على سبيل اخرى كما ستقف عليه فيكون النفس الناطقة اذا وقعت لها نسبة ما الى هذه الصورة بتوسط اشراق العقل الفعال حدث منها فيه شيء من جنسها من وجه وليس من جنسها من وجه كما انه اذا وقع الضوء على الملونات فعل في البصر منها اثرا ليس على جملتها من كل وجه فالخيالات التي هي معقولات بالقوة تصير معقولات بالفعل لا انفسها بل ما يلتقط عنها بل كما ان الاثر المتادي بواسطة الضوء من الصور المحسوسة ليس هو نفس تلك الصور بل شيء آخر مناسب لها يتولد بتوسط الضوء في القابل المقابل كذلك النفس الناطقة اذا طالعت تلك الصور الخيالية واتصل بها نور العقل الفعال ضربا من الاتصال استعدت لان تحدث فيها من ضوء العقل الفعال مجردات تلك الصور عن الشوائب فاول ما يتميز عند العقل الانساني امر الذاتي منها والعرضي وما به يتشابه تلك الخيالات وما به تختلف فتصير المعاني التي لا تختلف تلك بها معنى واحدا في ذات العقل بالقياس الى التشابه لكنه فيه بالقياس الى ما يختلف به يصير معاني كثيرة فيكون للعقل قدرة على تكثير الواحد من المعاني وعلى توحيد الكثير اما توحيد الكثير فمن وجهين احدهما بان يصير المعاني الكثيرة المختلفة في الخيالات بالعدد اذا كانت لا تختلف في الحد معنى واحدا والوجه الثاني بان يركب من معاني الاجناس والفصول معنى واحدا بالحد ويكون وجه التكثير بعكس هذين الوجهين فهذا من خواص العقل الانساني وليس ذلك لغيره من القوى فانها تدرك الكثير كثيرا كما هو والواحد واحدا كما هو ولا يمكنها ان تدرك الواحد البسيط بل الواحد من حيث هو جملة مركبة من امور واعراضها ولا يمكنها ان تفصل العرضيات وتنزعها من الذاتيات فاذا عرض الحس على الخيال والخيال على العقل صورة ما فاخذ العقل منه معنى فان عرض عليه صورة اخرى من ذلك النوع وانما هو اخر بالعدد لم ياخذ منه العقل البتة صورة ما غير ما اخذ الا من جهة العرض الذي يخص هذا من حيث هو ذلك العرض بان ياخذه مرة مجردا ومرة مع ذلك العرض ولاجل ذلك يقال ان زيدا وعمرا لهما معنى واحد في الانسانية ليس على ان الانسانية المقارنة لخواص عمرو هي بعينها الانسانية التي تقارن خواص زيد كان ذاتا واحدة هي لزيد ولعمرو كما يكون بالصداقة او بالملك وبغير ذلك بل الانسانية في الوجود متكثرة فلا وجود لانسانية واحدة مشتركة فيها في الوجود الخارجي حتى يكون هي بعينها انسانية زيد وعمرو وهذا ستبين في الصناعة الحكمية ولكن معنى ذلك ان السابق من هذه اذا افاد النفس صورة الانسانية فان الثاني لا يفيد البتة شيئا بل يكون المعنى المنطبع منها في النفس واحدا هو عن الخيال الاول ولا تاثير لخيال الثاني فان كل واحد منهما كان يجوز ان يسبق فيفعل هذا الاثر بعينه في النفس ليس كشخص انسان وفرس هذا ومن شان العقل اذا ادرك اشياء فيها تقدم وتاخر ان يعقل معها الزمان ضرورة وذلك لا في زمان بل في آن والعقل يعقل الزمان في آن واما تركيبه القياس والحد فهو يكون لا محالة في زمان الا ان تصوره النتيجة والمحدود يكون دفعة والعقل ليس عجزه عن تصور الاشياء التي هي في غاية المعقولية والتجريد عن المادة لامر في ذات تلك الاشياء ولا لامر في غريزة العقل بل لاجل ان النفس مشغولة في البدن بالبدن وتحتاج في كثير من الامور الى البدن فيبعدها البدن عن افضل كمالاتها وليس للعين ان لا تطيق ان تنظر الى الشمس لاجل امر في الشمس وانها غير جلية بل لامر في جبلة بدنها فاذا زال عن النفس منا هذا الغمور وهذا العوق كان تعقل النفس لهذه افضل التعقلات للنفس واوضحها والذها ولان كلامنا في هذا الموضع انما هو في امر النفس من حيث هي نفس وذلك من حيث هي مقارنة لهذه المادة فليس ينبغي لنا ان نتكلم في امر معاد النفس ونحن متكلمون في الطبيعة الى ان ننتقل الى الصناعة الحكمية وننظر فيها في الامور المفارقة واما النظر في الصناعة الطبيعية فيختص بما يكون لائقا بالامور الطبيعية وهي الامور التي لها نسبة الى المادة والحركة بل نقول ان تصور العقل يختلف بحسب وجود الاشياء فالاشياء القوية جدا قد يقصر العقل عن ادراكها لغلبتها والاشياء الضعيفة الوجود جدا كالحركة والزمان والهيولى فقد يصعب تصورها لانها ضعيفة الوجود والاعدام لا يتصورها



العم ص

العقل وهو بالفعل مطلقا لان العدم يدرك من حيث لا يدرك الملكة فيكون ما يدرك من حيث هو عدم والشر من حيث هو عدم وشر شيء هو بالقوة وعدم كمال فاذا ذكر عقل فانما يدركه لانه بالاضافة اليه بالقوة فالعقول التي لا يخالطها ما بالقوة لا يعقل العدم والشر من حيث هو عدم وشر ولا يتصورها وليس في الوجود شيء هو شر مطلقا

## فصل في مراتب افعال العقل وفي اعلى مراتبها وهو العقل القدسي

فنقول ان النفس تعقل بان تاخذ في ذاتها صورة المعقولات مجردة عن المادة وكون الصورة مجردة اما ان يكون بتجريد العقل اياها واما ان يكون لان تلك الصورة في نفسها مجردة عن المادة فيكون النفس قد كفيت المؤنة في تجريدها والنفس تتصور ذاتها وتصورها ذاتها يجعلها عقلا عاقلا ومعقولا واما تصورها لهذه الصور فلا يجعلها كذلك فانها في جوهرها في البدن دائما بالقوة عقل وان خرج في امور ما الى الفعل وما يقال من ان ذات النفس تصير هي المعقولات فهو من جملة ما يستحيل عندي فاني لست افهم قولهم ان شيئا يصير شيئا آخر ولا اعقل ان ذلك كيف يكون فان كان بان يخلع صورة ثم تلبس صورة اخرى ويكون هو مع الصورة الاولى شيئا ومع الصورة الاخرى شيئا فلم يصر بالحقيقة الشيء الاول الشيء الثاني بل الشيء الاول قد بطل فانما بقي موضوعه او جزء منه وان كان ليس كذلك فلننظر كيف يكون فنقول اذا صار الشيء شيئا آخر فاما ان يكون اذ هو قد صار ذلك الشيء موجودا او معدوما فان كان موجودا والثاني الاخر اما ان يكون موجودا ايضا او معدوما فان كان موجودا فهما موجودان لا موجود واحد وان كان معدوما فقد صار هذا الموجود شيئا معدوما لا شيئا آخر موجودا وهذا غير معقول وان كان الاول قد عدم فما صار شيئا آخر بل عدم هو وحصل شيء آخر فالنفس كيف تصير صور الاشياء واكثر ما هوس الناس في هذا هو الذي صنف لهم ايساغوجي وكان حريصا على ان يتكلم باقوال مخيلة شعرية صوفية يقتصر منها لنفسه ولغيره على التخيل ويدل اهل التمييز على ذلك كتبه في العقل والمعقولات وكتبه في النفس نعم ان صور الاشياء تحل النفس وتحليها وتزينها ويكون النفس كالمكان لها بتوسط العقل الهيولاني ولو كانت النفس صارت صورة شيء من الموجودات بالفعل والصورة هي الفعل وهي بذاتها فعل وليس في ذاتها الصورة قوة قبول شيء انما قوة القبول في القابل للشيء وجب ان يكون النفس حينئذ لا قوة لها على قبول صورة اخرى وامر آخر وقد نراها تقبل صورة اخرى غير تلك الصورة فان كان ذلك الغير ايضا لا يخالف هذه الصورة فهو من العجائب فيكون القبول واللاقبول واحدا وان كان يخالفه فيكون النفس لا محالة ان كانت هي الصورة المعقولة قد صارت غير ذاتها وليس من هذا شيء بل النفس هي العاقلة والعقل انما يعنى به قوتها التي بها تعقل او يعنى به صور هذه المعقولات في نفسها ولانها في النفس يكون معقولة فلا يكون العقل والعاقل والمعقول شيئا واحدا في انفسنا نعم هذا في شيء آخر يمكن ان يكون على ما سنلمحه في موضعه وكذلك العقل الهيولاني ان عني به مطلق الاستعداد للنفس فهو باقية فينا ابدا ما دمنا في البدن وان عني بحسب شيء شيء فان الاستعداد يبطل مع وجود الفعل ثم اذا تقرر هذا فنقول ان تصور المعقولات على وجوه ثلاثة احدها التصور الذي يكون في النفس بالفعل مفصلا منظما وربما كان ذلك التفصيل والنظام غير واجب بل يصح ان يغير فانك اذا فصلت في نفسك معاني الالفاظ التي يدل عليها قولك كل انسان حيوان وجدت كل معنى منها كليا لا يتصور الا في جوهر غير بدني ووجدت لتصورها فيه تقديما وتاخيرا فان غيرت ذلك حتى كان ترتيب المعاني المتصورة الترتيب المحاذي لقولك الحيوان محمول على كل انسان لم يشك ان هذا الترتيب من حيث هو ترتيب معان كلية لم يترتب الا في جوهر غير بدني وان كان ايضا يترتب من وجه ما في الخيال فمن حيث المسموع لا من حيث المعقول وكان الترتيبان مختلفين والمعقول الصرف منه واحد والثاني ان يكون قد حصل التصور واكتسب لكن النفس معرضة عنه فليست تلتفت الى ذلك المعقول بل قد انتقلت عنها مثلا الى معقول آخر فانه ليس في وسع انفسنا ان تعقل الاشياء معا دفعة واحدة ونوع آخر من التصور وهو مثل ما يكون عندك في مسئلة تسأل عنها مما علمته او مما هو قريب من ان تعلمه فحضرك جوابها في الوقت وانت متيقن بانك تجيب عنها مما علمته من غير ان يكون هناك تفصيل البتة بل انما تاخذ في التفصيل والترتيب في نفسك مع اخذك في الجواب الصادر عن يقين منك بالعلم به قبل التفصيل والترتيب فيكون الفرق بين التصور الاول والثاني ظاهرا فان الاول كانه شيء قد اخرجته من الخزانة وانت تستعمله والثاني كانه شيء لك مخزون متى شئت

استعمله ❁ والثالث يخالف الاول بانه ليس شيئاً مرتباً في الفكر البتة بل هو كمبدأ لذلك مع مقارنته
لليقين ويخالف الثاني بانه لا يكون معرضاً عنه بل ملتفتاً اليه نظراً ما بالفعل يقيناً اذ يختص معه
النسبة الى بعض ما هو كالمخزون ❁ فان قال قائل ان ذلك علم ايضاً بالقوة ولكن قوة قريبة من الفعل
فذلك باطل لان لصاحبه يقيناً بالفعل حاصلاً لا يحتاج ان يحصّله بقوة بعيدة او قريبة فذلك اليقين
اما لانه تيقن ان هذا حاصل عنده اذا شاء علمه فيكون تيقنه بالفعل بان هذا حاصل تيقناً به بالفعل
فان الحصول لحصول الشيء فيكون هذا الشيء الذي يشير اليه حاصلاً بالفعل لانه من المحال ان يتيقن
ان المجهول بالفعل معلوم عنده مخزون فكيف يتيقن حال الشيء الا وهو من جهة ما يتيقنه معلوم
واذا كانت الاشارة يتناول المعلوم بالفعل من المتيقن بالفعل ان هذا عنده مخزون وهو هذا النوع
البسيط معلوم عنده ثم تريد ان تجعله معلوماً بنوع آخر ومن العجايب ان هذا المجيب حين ياخذ في تعليم
غيره تفصيل ما هجس في نفسه دفعة يكون مع ما تعلمه يتعلم العلم بالوجه الثاني فيرتب تلك الصورة
فيه مع ترتيب الفاظه فاحد هذين هو العلم الفكري الذي انما يستكمل به تمام الاستكمال اذا ترتب
وتركب والثاني هو العلم البسيط الذي ليس من شانه ان يكون له في نفسه صورة بعد صورة لكن هو
واحد تفيض عنه الصور في قابل الصور فذلك علم فاعل للشيء الذي نسميه علماً فكرياً ومبدأ له وذلك
هو للقوة العقلية المطلقة من النفس المشاكلة للعقول الفعالة واما التفصيل فهو للنفس من حيث
هي نفس فما لم يكن له ذلك لم يكن له علم نفساني واما انه كيف يكون للنفس الناطقة مبدأ غير النفس له علم
غير علم النفس فهو موضع نظر يجب عليك ان تعرفه من نفسك ❁ واعلم انه ليس في العقل المحض منهما
تكثر البتة ولا ترتيب صورة فصورة بل هو مبدأ لكل صورة يفيض منه على النفس وعلى هذا ينبغي
ان يعتقد الحال في المفارقات المحضة في عقلها للاشياء فان عقلها هو العقل الفعال المصور الخلاق
لها لا التي تكون الصور او في صور النفس فالنفس التي العالم من حيث هي نفس فان تصورها هو التصور
المرتب المفصل فلذلك ليست ببسيطة من كل وجه وكل ادراك عقلي فانه نسبة ما الى صورة مفارقة
للمادة ولاعراضها المادية النحو المذكور فللنفس ذلك بانها جوهر قابل منطبع به وللعقل بانه جوهر مبدأ
فاعل خلاق ما يخص ذاته من مبدأ بينه لما هو عقليته بالفعل فما يخص النفس من تصورها بها
وقبولها لما هو عقليتها بالفعل والذي ينبغي ان نعلم من حال الصور التي في النفس هو ما اقول ان المتخيلات
وما يتصل بها فانها اذا اعرض عنها النفس كانت مخزونة في قوى هي كالخزائن وليست بالحقيقة مدركة
والا لكانت مدركة وخزانة معاً بل هي خزانة اذا رجعت القوة الدراكة الحاكمة اليها وهي الوهم او النفس
او العقل وجدتها حاصلة فان لم يجدها احتاجت الى استرجاع بتجسس وتذكر ولولا هذا الحفظ لكان
من الواجب ان يشك في ان كل نفس اذا كانت ذاهلة عن صورة الملائم الصورة موجودة اوليست بموجودة
الا بالقوة ويتشكك في انها كيف ترجع واذا لم يكن هذا النفس فعند اي شيء يكون وان النفس باي
شيء يتصل حتى يجد هذه الصورة لكن النفس الحيوانية قد فرقت قواها وحصل لكل قوة آلة مفردة
فجعل للصور خزانة قد يغفل عنها الوهم وللمعاني خزانة قد يغفل عنها الوهم اذ ليس الوهم موضع ثبات
هذه الامور ولكن الحاكم فلنا ان نقول ان الوهم قد يطالع الصور والمعاني المخزونة في خزانتي القوتين
وقد يعرض عنها فما ذا نقول الآن في الانفس الانسانية والمعقولات التي يكتسبها ويذهل عنها
الى غيرها اتكون موجودة فيها بالفعل التام فيكون لا محالة عاقلة لها بالفعل التام او يكون لها خزانة
يخزنها فيها وتلك الخزانة اما ذاتها واما بدنها او شيء بدني لها وقد قلنا ان بدنها وما يتعلق ببدنها
مما لا يصلح لذلك لانا ذلك لم يصلح ان يكون محلاً للمعقولات ولا يصلح ان يكون الصور العقلية ذات
وضع وكان اتصالها بالبدن يجعلها ذات وضع واذا صارت في البدن ذات وضع بطلت ان تكون
معقولة او نقول ان هذه الصور العقلية امور قايمة في نفسها كل صورة منها نوع امر قايم في نفسه
والعقل ينظر اليها مرة ويعقل عنها اخرى فاذا نظر اليها تمثلت فيها واذا اعرض عنها لم يتمثل فيكون
النفس كمرآة وهي كاشياء خارجة فتارة يلوح فيها وتارة لا يلوح وذلك بحسب نسب تكون بينها
وبين النفس او يكون المبدأ الفعال يفيض على النفس صورة بعد صورة بحسب طلب النفس
وان يكون اذا اعرضت عنه انقطع الفيض فان كان هكذا فلم لا يحتاج كل كرة الى تعلم من راس

منقول

فنقول ان الحق هو القسم الاخير وذلك انه من المحال ان نقول ان هذه الصورة موجودة في النفس بالفعل
التام ولا نعقلها بالفعل التام اذ ليس معنى انه يعقلها الا ان الصورة موجودة فيها ومحال ان يكون
البدن لها خزانة ومحال ان يكون ذاتها خزانتها اذ ليس كونها خزانة لها الا ان تلك الصورة معقولة
موجودة فيها وبهذا تعقلها وليس كذلك الذكر والمصورة فان ادراك هذه الصورة ليس لها بل
حفظها فقط وانما ادراكها لقوة اخرى وليس وجود الصور المذكورة والمتصورة في شيء هو ادراك
كما ليس وجود الصور المحسوسة في الشيء هو حس ولذلك ليست الاجسام وفيها صور المحسوسات
بمدركة بل الادراك يحتاج ان يكون لما من شانه ان ينطبع بتلك الصورة تطبعاً ما بما هو قوة مدركة
واما الذكر والمصورة فانما ينطبع فيها الصور بما هي آلة ولها جسم يحفظ تلك الصور قريباً من حامل
القوة المدركة وهي الوهم حتى ينظر اليها متى شاء كما يحفظ الصور المحسوسة قريباً من الحس لتتاملها
الحس متى شاء فهذا التاويل يحتمله الذكر والمصورة ولا يحتمله النفس فان وجود الصورة المعقولة في النفس
هو نفس ادراكها وايضاً ستبين بعد في الحكمة الاولى ان هذه الصورة لا تقوم منفردة فبقي ان يكون
الصحيح هو القسم الاخير ويكون التعلم طلب الاستعداد التام للاتصال به حتى يكون منه العقل الذي
هو البسيط فيفيض منه الصور مفصلة في النفس بتوسط الفكرة فيكون الاستعداد قبل التعلم ناقصاً
والاستعداد بعد التعلم تاماً فاذا تعلم يكون من شانه انه اذا خطر بباله ما يتصل بالمعقول المطلوب واقبلت
النفس على جهة النظر وجهة النظر هو الرجوع الى المبدأ الواهب للعقل اتصل به ففاضت منه قوة
العقل المجرد الذي يتبعه فيضان التفصيل واذا اعرض عنه الاول عادت فصارت تلك الصورة
بالقوة ولكن قوة قريبة جداً من الفعل فيكون التعلم الاول كمعالجة العين فاذا صارت العين صحيحة
فمتى شاءت نظرت الى الشيء الذي منه تاخذ صورة ما واذا اعرضت عن ذلك الشيء صار ذلك بالقوة
القريبة من الفعل وما دامت النفس البشرية العامية في البدن فانه ممتنع عليها ان يقبل العقل الفعال
دفعة بل يكون حاله ما قلنا واذا قيل ان فلاناً عالم بالمعقولات فمعناه انه بحيث كلما شاء احضر صورته
في ذهن نفسه ومعنى هذا انه كلما شاء كان له ان يتصل بالعقل الفعال اتصالاً يتصور فيه منه ذلك
المعقول ليس ان ذلك المعقول حاضر في ذهنه ومتصور في عقله بالفعل دايماً ولا كما كان قبل التعلم
وبتحصيل هذا الضرب من العقل بالفعل وهو القوة يحصل للنفس ان يعقل بها ما يشاء فاذا شاءت
اتصلت ففاض فيها الصورة المعقولة وتلك الصورة هي العقل المستفاد بالحقيقة وهذه القوة
هي العقل بالفعل فينا من حيث لنا ان نعقل واما العقل المستفاد فهو العقل بالفعل من حيث هو كمال
واما التصور للامور المتخيلة فهو رجوع من النفس الى الخزائن المحسوسات والاول نظر الى فوق وهذا
نظر الى اسفل فان تخلص عن البدن وعوارض البدن فحينئذ يجوز ان يتصل بالعقل الفعال تمام الاتصال
ويلقى هناك الجمال العقلي واللذة السرمدية كما نتكلم عليه في بابه ❁ واعلم ان التعلم سواء حصل من
غير المتعلم او حصل من نفس المتعلم فانه متفاوت فيه فان من المتعلمين من يكون اقرب الى التصور لان
استعداده الذي قبل الاستعداد الذي ذكرناه اقوى فان كان ذلك للانسان فيما بينه وبين نفسه
سمي هذا الاستعداد القوي حدساً وهذا الاستعداد قد يشتد في بعض الناس حتى لا يحتاج في ان يتصل
بالعقل الفعال الى كثير شيء والى تخريج وتعليم بل يكون شديد الاستعداد لذلك كان الاستعداد الثاني
حاصل له بل كانه يعرف كل شيء من نفسه وهذه الدرجة اعلى درجات هذا الاستعداد ويجب ان يسمى هذه
الحالة من العقل الهيولاني عقلاً قدسياً وهي شيء من جنس العقل بالملكة الا انه رفيع جداً ليس مما يشترك
فيه الناس كلهم ولا يبعد ان تفيض بعض هذه الافعال المنسوبة الى الروح القدسية لقوتها واستعلائها
فيضاناً على المتخيلة فتحاكيها المتخيلة ايضاً بامثلة محسوسة ومسموعة من الكلام على النحو الذي سلفت
الاشارة اليه ومما يحقق هذا ان من المعلوم الظاهر ان الامور المعقولة التي يتوصل الى اكتسابها انما
يكتسب بحصول الحد الاوسط في القياس وهذا الحد الاوسط قد يحصل ضربين من الحصول فتارة
يحصل بالحدس والحدس هو فعل الذهن يستنبط به بذاته الحد الاوسط والذكاء قوة الحدس وتارة
يحصل بالتعليم ومبادي التعليم الحدس فان الاشياء تنتهي لا محالة الى حدوس استنبطها ارباب تلك
الحدوس ثم ادوها الى المتعلمين فجايز اذن ان يقع للانسان بنفسه الحدس وان ينعقد في ذهنه القياس

بلا معلم وهذا مما يتفاوت بالكم والكيف اما في الكم فلان بعض الناس يكون اكثر عدد حدس للحدود الوسطى واما في الكيف فلان بعض الناس اسرع زمان حدس ولان هذا التفاوت ليس منحصراً في حد بل يقبل الزيادة والنقصان دائماً وينتهي في طرف النقصان الى من لا حدس له البتة فيجب ان ينتهي ايضاً في طرف الزيادة الى من له حدس في كل المطلوبات او اكثرها او الى من له حدس في اسرع وقت واقصره فيمكن اذن ان يكون شخص من الناس مؤيد النفس بشدة الصفاء وشدة الاتصال بالمبادي العقلية الى ان يشتعل حدساً اعني قبولاً لها من العقل الفعال في كل شيء فيرتسم فيه الصور التي في العقل الفعال اما دفعة واما قريباً من دفعة ارتساماً لا تقليدياً بل بترتيب يشتمل على الحدود الوسطى فان التقليديات في الامور التي انما تعرف باسبابها ليست يقينية عقلية وهذا ضرب من النبوة بل اعلى قوى النبوة والاولى ان يسمى هذه القوة قوة قدسية وهي اعلى مراتب القوى الانسانية

## فصل في عدد المذاهب المورثة عن القدماء في امر النفس وافعالها وانها واحدة او كثيرة وتصحيح القول الحق منها

ان المذاهب في ذات النفس وافعالها مختلفة فمنها قول من زعم ان النفس ذات واحدة وانها تفعل جميع الافعال بنفسها باختلاف الآلات ومن هؤلاء من زعم ان النفس عالمة بذاتها تعلم كل شيء وانما تستعمل الحواس والآلات المقربة للتذكر فيه بسبب ان ينتبه بما في ذاتها ○ ومنهم من قال ان ذلك على سبيل التذكر لها فكانها عرض لها عنه ان نسيت ○ ومن الفرقة الاولى من قال ان النفس ليست واحدة بل عدة وان النفس التي في بدن واحد هو مجموع نفوس نفس حساسة دراكة ونفس غضبية ونفس شهوانية ○ فمنهم من جعل النفس الشهوانية هي النفس الغذائية وجعل موضعها القلب وجعل له شهوة الغذاء والتوليد جميعاً ○ ومنهم من جعل التوليد لقوة من هذا الجزء من اجزاء النفس فانبثه الى الانثيين في الذكر والانثى ○ ومنهم من جعل النفس ذاتاً واحدة وتفيض عنها هذه القوى وتخص كل قوة بفعل وانها انما تفعل ما تفعل من الامور المذكورة بتوسط هذه القوى فمن قال ان النفس واحدة فعالة بذاتها احتج بما سيحتج به اصحاب المذهب الاخير مما نذكره ثم قال فاذا كانت واحدة غير جسم استحال ان تنقسم في الآلات وتتكثر فانها حينئذ تصير صورة مادية وقد ثبت عندهم انها جوهر مفارق بقياسات لا حاجة لنا الى نقلها ههنا قالوا فهي بنفسها تفعل وما تفعل بآلات مختلفة والذين قالوا من هؤلاء ان النفس علامة بذاتها احتجوا وقالوا انها ان كانت جاهلة عادمة للعلوم فاما ان يكون ذلك لها لجوهرها او يكون عارضاً لها فان كان لجوهرها استحال ان تعلم البتة وان كان عارضاً لها فالعارض يعرض على الامر الموجود للشيء فيكون موجوداً للنفس ان تعلم الاشياء لكن عرض لها ان جهلت بسبب فيكون السبب انما يتسبب للجهل لا للعلم فاذا رفعنا الاسباب العارضة بقي لها الامر الذي في ذاتها ثم اذا كان الامر الذي لها في ذاتها هو ان تعلم فكيف يجوز ان يعرض لها بسبب من الاسباب ان تصير لا تعلم وهي بسيطة روحانية لا تنفعل بل يجوز ان يكون عندها العلم ويكون معرضة عنه مشغولة اذا نبهت علمت وكان معنى التنبيه ردها الى ذاتها والى حال طبيعتها فتستفاد في نفسها عالمة بكل شيء واما اصحاب التذكر فانهم احتجوا وقالوا انه لو لم تكن النفس علمت شيئاً مما تجهله الآن وتطلبه لكانت اذا ظفرت به لم تعلم انه المطلوب كطالب العبد الآبق وقد فرغنا عن ذكر هذا في مواضع أخر وعن نقضه والذين كثروا النفس فقد احتجوا وقالوا كيف يمكننا ان نقول ان النفس كلها نفس واحدة ونحن نجد النبات وله النفس الشهوانية اعني التي ذكرناها في هذا الفصل وليس لها النفس المدركة الحساسة المميزة فيكون لا محالة هذه النفس شيئاً منفرداً بذاته دون تلك النفس ثم نجد الحيوان وله هذه النفس الحساسة الغضبية ولا يكون هناك نفس النطقية اصلاً فيكون هذه النفس البهيمية نفساً على حدة فاذا اجتمعت هذه الامور في الانسان علمنا انه قد اجتمع فيه انفس متباينة مختلفة الذوات قد يفارق بعضها بعضاً فلذلك يختص كل واحد منها بموضع فيكون للمميزة الدماغ ويكون للغضبية الحيوانية القلب ويكون للشهوانية الكبد فهذه هي المذاهب المشهورة في امر النفس وليس يصح منها الا المذهب الاخير ثم اعدنا اولاً فلنبين صحته ثم لنقبل على حل الشبه التي اوردوها فنقول قد بان مما ذكرنا ان الافعال المختلفة

هي القوى مختلفة وان كل قوة من حيث هي كذا انما هي كذلك من حيث يصدر عنها الفعل الاول الذي لها فيكون قوة الغضبية لا تنفعل من اللذات ولا الشهوانية من المؤذيات ولا يكون القوة المدركة شيئاً مما يتأثر عنه ولا شيء من هاتين من حيث هما قابل للصور المدركة متصور بها فاذا كان هذا امراً مستقراً فنقول انه يجب ان يكون لهذه القوى رباط يجمعها كلها فتجتمع اليه ويكون نسبته الى هذه القوى نسبة الحس المشترك الى الحواس التي هي الرواضع فانا نعلم يقيناً ان هذه القوى يشغل بعضها بعضاً ويستعمل بعضها بعضاً وقد عرفت هذا فيما سلف لك فلو لم يكن رباط يستعمل هذه فيشتغل بعضها عن بعض فلا يستعمل ذلك البعض ولا يدبره لما كان بعضها يمنع بعضاً عن فعله بوجه من الوجوه ولا ينصرف عنه لان فعل قوة من القوى اذا لم يكن له اتصال بقوة اخرى لا يمنع القوة الاخرى عن فعلها اذا لم يكن الآلة مشتركة ولا المحل مشتركاً ولا امر يجمعهما غير ذلك مشتركاً وكيف ونحن نرى ان الاحساس يثير الشهوة والقوة الشهوانية لا تنفعل من المحسوس من حيث هو محسوس فانا نفعل لا من حيث هو محسوس لم يكن الانفعال الذي يكون بشهوة ذلك المحسوس فيجب لا محالة ان يكون هو الذي يحس وليس يجوز ان يكون القوتان واحدة فبين ان القوتين لشيء واحد ولهذا ما يصدق ان نقول انا لما احسسنا اشتهينا او لما رأينا كذا غضبنا وهذا الشيء الواحد الذي يجتمع فيه هذه القوى هو الشيء الذي يراه كل منا ذاته حتى يصدق ان نقول لما احسسنا اشتهينا وهذا الشيء لا يجوز ان يكون جسماً اما اولاً فلان الجسم بما هو جسم ليس يلزمه ان يكون مجمع هذه القوى والا لكان كل جسم له ذلك بل لامر به يصير كذلك ويكون ذلك الامر هو الجامع الاول وهو كمال الجسم من حيث هو مجمع وهو غير الجسم فيكون اذن المجمع هو شيء غير جسم وهو النفس واما ثانياً فقد تبين ان من هذه القوى ما ليس يجوز ان يكون جسمانياً مستقراً في جسم فان تشككت فقيل انه ان جاز ان يكون هذه القوى لشيء واحد مع انها لا تجتمع معاً فيه اذ بعضها لا يحل الاجسام وبعضها يحلها فيكون مع افتراقها من غير ان يكون بصفة واحدة منسوبة الى شيء واحد فلم لا يكون كذلك الا ان يكون كلها منسوبة الى جسم او جسماني فنقول لان هذا الذي ليس بجسم يجوز ان يكون منبع القوى فيفيض عنه بعضها في الآلة وبعضها يختص بذاتها وكلها يؤدي اليه نوعاً من الاداء واللواتي تكون في الآلة يجتمع في تباعيها جميعاً في الآلة ذلك المبدأ وهو فائض عن الغنى عن الآلة كما يتبين حاله بعد في حل الشبهة واما الجسم فلا يمكن ان يكون هذه القوى كلها فائضة منه فان نسبة القوى الى الجسم ليست على سبيل الفيضان بل على سبيل القبول والفيضان ويجوز ان يكون على سبيل مفادقة للفيض عن الفيض والقبول لا يجوز ان يكون على تلك السبيل واما ثالثاً فان هذا الجسم اما ان يكون جملة البدن فيكون اذا انتقص منه شيء لا يكون ما نشعر به انا نحن موجوداً وليس كذلك على ما سلف ذكره في موضع آخر فاني اكون انا وان لم اعرف ان لي يداً ورجلاً او عضواً من هذه الاعضاء على ما سلف ذكره بل اظن ان هذه توابع لي واعتقد انها آلات لي استعملها في حاجات لولا تلك الحاجات لما احتجت اليها ولي اكون ايضاً انا انا وليست هي ولنعد ما سلف منا ذكره فنقول لو خلق انسان دفعة واحدة وخلق متباين الاطراف ولم يبصر اطرافه واتفق ان لم يمسها ولا تماست ولم يسمع صوتاً جهل وجود جميع اعضائه وعلم وجود انيته شيئاً واحداً مع جهل جميع ذلك وليس المجهول بعينه هو المعلوم وليست هذه الاعضاء لنا في الحقيقة الا كالثياب التي صارت لدوام لزومها ايانا كاجزاء منا عندنا واذا تخيلنا انفسنا لم نتخيلها عراة بل تخيلناها ذوات اجسام كاسية والسبب فيه دوام الملازمة الا انا قد اعتدنا في الثياب من التجريد والطرح ما لم نعتد في الاعضاء وكان ظننا ان الاعضاء اجزاء منا آكد من ظننا ان الثياب اجزاء منا واما ان لم يكن ذلك جملة البدن بل كان عضواً مخصوصاً فيكون ذلك العضو هو الشيء الذي اعتقد انه لذاته انا ويكون معنى ما اعتقد انا انا ليس هو ذلك العضو وان كان لا بد له من العضو فان كان ذات ذلك العضو هو كونه قلباً او دماغاً او شيئاً آخر او عدة اعضاء بهذه الصفة هويتها او هوية مجموعها هو الشيء الذي اشعر به انا انا فيجب ان يكون شعوري بانا هو شعوري بذلك الشيء فان الشيء لا يجوز من جهة واحدة ان يكون مشعوراً به غير مشعور به ثم ليس الامر كذلك فاني انما اعرف ان لي قلباً ودماغاً بالاحساس والسماع والتجارب لا لاني اعرف اني انا فيكون ذلك

ليس ذلك العضو لنفسه الشيء الذي اشعر به انه انا بالذات بل يكون بالعرض انا ويكون المقصود بما اعرفه
مني انني انا الذي اعنيه في قولي احسست وعقلت وفعلت وجمعت هذه الاوصاف شيئا آخر هو الذي
نسميه انا فان قال هذا القائل انك ايضا لا تعرف انه نفسك فاقول اني دائما اعرف انه على المعنى الذي اسميه
النفس وربما لا اعرف تسميته باسم النفس واذا فهمت ما اعني بالنفس فهمت انه ذلك الشيء وانه
المستعمل للآلات من المحركة والمدركة وانما لا اعرفه ما دمت لا افهم معنى النفس وليس كذلك حال
قلب ولا دماغ فاني افهم معنى القلب والدماغ ولا اعلم ذلك فاني اذا عنيت بالنفس انه الشيء الذي
هو مبدأ هذه الحركات والادراكات التي لي ومنتهاها في هذه الجملة عرفت انه اما ان يكون بالحقيقة انا
او يكون هو انا مستعملا لهذا البدن فكاني الآن لا اقدر ان اميز الشعور بانا مفردا عن مخالطة الشعور
بانه مستعمل للبدن ومقارن للبدن واما انه جسم او ليس بجسم فليس يجب عندي ان يكون جسما ولا يخيل
الي جسم من الاجسام البتة بل يخيل لي وجوده فقط من غير جسمية فيكون قد فهمت من جهة انه ليس
بجسم اذ لم افهم له الجسمية مع اني فهمته وفهمته ثم اذا حققت فاني كل ما عرضت جسمية لهذا الشيء
هو الذي مبدأ هذه الافعال لم يجب ان يكون ذلك الشيء جسما فبالحري ان يكون تمثله الاول في نفسي
انه شيء يخالف لهذه الظواهر وان تغلطني مقارنة الآلات ومشاهدتها وصدور الافعال عنها
فاظن انها كالاجزاء مني وليس اذا غلط في شيء وجب له حكم بل الحكم لما يلزم ان يعقل وليس اذا كنت
طالبا لوجوده ولكونه غير جسم فقد كنت جاهلا به جهلا مطلقا بل كنت غافلا عنه وكثيرا ما
يكون العلم بالشيء قريبا فيغفل عنه ويصير في حد المجهول ويطلب من موضع ابعد وربما كان العلم
القريب جاريا مجرى التنبيه وكان مع خفة المؤنة فيه كالمذهوب عنه فلا ترجع الفطنة الى طريقة
لضعف الفهم فيحتاج ان يؤخذ فيه مأخذ بعيد فتبين من هذا ان لهذه القوى مجمعا هو الذي يؤدي
كلها اليه وانه غير جسم وان كان يشارك الجسم او غير مشارك واذ قد بينا صحة هذا الرأي فيجب
ان نحل الشبه المذكورة اما الشبهة الاولى فنقول انه ليس يجب اذا كانت النفس واحدة الذات
ان لا يفيض عنها في اعضاء مختلفة قوى مختلفة بل من الجائز ان يكون اول ما يفيض عنها في البزر
قوة الانشاء فينشئ اعضاء على حسب موافقة افعال تلك القوة ويستعد كل عضو لقبول قوة خاصة
ليفيض عنه ولولا ذلك لكان تخليق البدن مهملا لها واما من تشكك فجعل منهم النفس عالمة لذاتها
فهو في شك فانه ليس يجب اذا كان جوهر النفس خاليا بذاته عن العلم ان يستحيل له وجود العلم فان
فرق بين ان يقال ان جوهر الشيء باعتبار ذاته لا يقتضي العلم وبين ان يقال ان جوهره بذاته الاعتبار
يقتضي ان لا يعلم فان لزوم الجهل مع كل واحد من القولين مختلف فانا وان سلمنا ان النفس جوهرها
جاهلة فانما يعني ان جوهرها اذا انفرد ولم يتصل به سبب من خارج لزمه الجهل بشرط الانفراد
مع شرط الجوهر لا بشرط الجوهر وحده ولسنا نعني بهذا ان جوهرها جوهر لا يعرى عن الجهل
وان لم نسلم بل قلنا ان ذلك امر عارض لها فليس يجب ان يكون مثل هذا العارض واردا على الامر
الطبيعي فانه ليس اذا قلنا ان الخشبة خالية عن الصورة السريرية وان ذلك الخلو ليس لجوهرها
بل امر عارض له جائز الزوال كان هذا القول كانا نقول يجب ان يكون قد كانت فيه الصورة
السريرية ثم انفسخت ومن المحال ايضا ما قاله المتشكك من ارتداد الشيء الى ذاته فان الشيء لا يغيب
البتة عن ذاته بل ربما قيل انه قد يغيب عن افعال تخصه بذاته وتتم بذاته وحدها وانما يتوسع فيقال
هنا لان هذه الافعال لا تكون موجودة له بل لا تكون موجودة اصلا واما ذاته فكيف تكون غير
موجودة لنفسها وبالحقيقة فان افعاله لا يجوز ان يقال فيه انه يغيب عنها لان الغائب هو موجود
في نفسه غير موجود للشيء وهذه الافعال ليست موجودة اصلا الا وقت ما يوجدها فلا يكون
غائبا عنها واما ذات الشيء فلا يغيب الشيء عنه ولا يرجع اليه واما اصحاب التذكر فقد نقض حججهم
في الصناعة الالهية واما حجة هؤلاء الذين يجوزون ان النفس فقد اخذ فيها مقدمات باطلة من
ذلك قولهم انه يوجد النفس النباتية مفارقة للحساسة فيجب ان يكون في الانسان شيء آخر غير
ان هذه المقدمة سوفسطائية وذلك لان المفارقة يتوهم على وجوه والتي يحتاج اليها هاهنا
وجهان احدهما انه قد يتوهم لها مفارقة كما للون عن البياض والحيوان عن الانسان اذ يوجدهما

الطبيعة



الطبيعة في غير البياض وتلك في غير الانسان بان يقارن كل منهما الآخر وقد يتوهم مفارقة كالحلاوة
المقارنة للبياض في جسم فانها قد توجد مفارقة له فتكون الحلاوة والبياض قوتان مختلفتان
لا يجمعهما شيء والبقي المفارقات بالنفس النباتية للنفس الحساسة هو القسم الاول وذلك لان
النفس النباتية الموجودة في النخلة لا يشارك القوة النباتية الموجودة في الانسان البتة في النوع
فان تلك القوة ليست بحيث يصلح لان يقارن النفس الحيوانية البتة ولا القوة النباتية التي في
الحيوان تصلح لان يقارن النفس النخلية ولكن يجمعهما معنى واحد وهو ان كل واحد منهما يغتذي وينمي
ويولد وان كان ذلك ينفصل عنه بعد ذلك بفصل مقوم منوع لا بعرض فقط والمعنى الموجود فيهما جميعا
هو جنس القوة النباتية التي للانسان ويفارق على جهة ما يفارق المعنى الجنسي ونحن لا نمنع ان يوجد
جنس هذه القوى لاشياء اخر وليس في ذلك انه يجب ان لا يجتمع هذه القوى في الانسان لنفس واحدة
بل ليس يجب من ذلك ان لا يكون الطبيعة النباتية الموجودة في الحيوان معقولة على النفس الحيوانية التي
له حتى يكون نفسه الحيوانية هي تلك القوة كما ان الانسان ليس شيئا غير حصته في جنس الحيوانية وهذا
شيء قد يحقق لك في المنطق فهذا ليس يوجب ان يكون النفس النباتية التي في الانسان غير النفس
الحيوانية فضلا عن ان يكونا ذوي نفس واحدة فليس اذن النباتية التي في الانسان توجد البتة مفارقة
بنوعها للانسان واحتجاجهم غير منتفع به اذا كانت القوة لا تفارق بنوعيتها بل بجنسيتها وهاهنا
ومع ذلك فلتضع القوة النباتية في الحيوان مخالفة للقوة الحيوانية فيه كان كل واحد منهما نوع يحصل
منفرد بنفسه وليس احدهما الآخر ولا مقولا عليه فما في ذلك مما يمنع ان يكون القوتان جميعا في
الحيوان لنفس الحيوان كما انه ليس اذا وجدنا الرطوبة في غير الهواء وليست مقارنة للحرارة يجب
من ذلك ان لا يكون الرطوبة والحرارة في الهواء لصورة واحدة او لمادة واحدة وليس اذا كانت
حرارة توجد غير صادرة عن الحركة بل عن حرارة اخرى يجب من ذلك ان الحرارة في موضع اخر ليست
تابعة للحركة فنقول ليس يمتنع ان يكون هذه القوى متغايرة بالنوع ايضا وينتسب الى ذات واحدة
هي فيه فاما كيفية تصور هذا فهو ان الاجسام العنصرية يمنعها صرفية التضاد عن قبول الحياة
فكلما امعنت في هذا طرف من التضاد وردته الى التوسط الذي لا ضد له جعلت بعض بالشبه
بالاجسام السماوية فيستحق بذلك قبول قوة محيية من الجوهر المفارق المدبر ثم اذا ازدادت قربا
من التوسط ازدادت قبولا للحياة حتى تبلغ الغاية التي لا يمكن ان يكون اقرب منها الى التوسط
ولا اهدم منها للطرفين المتضادين فيقبل جوهرا مقاربا بالشبه من وجه ما للجوهر المفارق كما
قبلته الجواهر السماوية فيكون حينئذ ما كان يحدث في غيره من المفارق يحدث فيه من نفس هذا الجوهر
المقبول المتصل بالجوهر ومثال هذا في الطبيعيات ليتوهم مكان الجوهر المفارق نارا او شمسا
ومكان البدن جرما ما يتأثر عن النار وليكن كرة ماء وليكن مكان النفس النباتية تسخينها اياها ومكان
النفس الحيوانية انارتها فيها ومكان النفس الانسانية اشعالها فيها نارا فنقول ان ذلك الجرم
المتأثر كان لكونه ان كان ليس وضعه من ذلك المؤثر فيه وضعا يقبل الاشتعال منه نارا ولا اضاءة
وانارة ولكن وضعا يقبل تسخينه لم يقبل غير ذلك فان كان وضعه وضعا يقبل تسخينه ومع
ذلك هو مكشوف له او مستشف او على نسبة اليه يستنير بها عنه استنارة قوية فانه يسخن
عنه ويستنير معا ويكون الضوء الواقع فيه منه هو مبدأ ايضا مع ذلك المفارق لتسخينه فان
الشمس انما يسخن بالشعاع ثم اذا كان الاستعداد اشد وهناك ما من شأنه ان يشتعل عن المؤثر
الذي من شأنه ان يحرق بقوته او شعاعه اشتعل فحدث الشعلة جرما شبيها بالمفارق من وجه
ويكون تلك الشعلة ايضا مع المفارق علة للتنوير والتسخين معا حتى لو بقيت وحدها لاستتم
امر التنوير والتسخين ومع هذا فقد كان يمكن ان يوجد التسخين وحده او التسخين والتنوير وحده
ولم يكن المتأخر منهما مبدأ يفيض عنه المتقدم وكان اذا اجتمعت الجملة يصير حينئذ كل ما هو
متأخر مبدأ ايضا للمتقدم وفائضا عنه المتقدم فهكذا فليتصور الحال في القوى النفسانية
ونشأته في بعض الفنون المتأخرة ما نشرح صورة الامر في هذا حيث نتكلم في تولد الحيوان

فصل في بيان الالات التي للنفس وبالحري ان نتكلم الآن في الالات التي للنفس

فنقول انه قد افرط الناس في امر الاعضاء التي تتعلق بها القوى الرئيسة من النفس افراطا في حجج
اللجاج وذهبوا الى تعسف كثير وتعصب شديد بما مال اليه كل واحد من الفريقين حتى خرج من الحق واكثرهم
غلطا من جعل النفس ذاتا واحدة وقضى مع ذلك ان الاعضاء الرئيسة كثيرة فانه لما خالف فيه الفلاسفة
القائلة بتكثر اجزاء النفس ووافق من قال بوحدانيتها لم يعلم انه يلزمه ان يجعل العضو الرئيس واحدا
وهو الذي يكون اول تعلق النفس واما المكثرون لاجزاء النفس فما عليهم ان يجعلوا لكل جزء منه معدنا
مخصوصا ومركزا مفردا ۞ فنقول اولا ان القوى النفسانية البدنية مطيتها الاولى جسم لطيف
نافذ في المنافذ روحاني وان ذلك الجسم هو الروح وانه لولا ان قوى النفس المتعلقة بالجسم تنفذ بحمول
في جسم لما كانت السدد المانعة نفوذ القوى المحركة والحساسة والمخيلة ايضا وهو حابس
ظاهر الحس عند من جرب التجاريب الطبية وهذا الجسم نسبته الى لطافة الاخلاط وبخاريتها نسبة
الاعضاء الى كثافة الاخلاط وله مزاج مخصوص ومزاجه يتغير ايضا بحسب الحاجة الى اختلاف يقع
فيه ليصير به حاملا لقوى مختلفة فانه ليس يصلح المزاج الذي معه يغضب للمزاج الذي معه يشتهي
او يحس ولا ان يكون المزاج الذي يصلح للروح الباصر هو بعينه الذي يصلح للروح المحرك ولو كان
المزاج واحدا لكانت القوى المستقرة في الروح واحدة وافعالها واحدة فاذا كانت النفس واحدة
فيجب ان يكون لها اول تعلق بالبدن ومن هناك تدبره وتنميه وان يكون ذلك بتوسط هذا الروح
ويكون اول ما يفعل النفس يفعل العضو الذي بوساطته ينبعث قواه في سائر الاعضاء بتوسط
هذا الروح وان يكون ذلك العضو اول ما يتكون من الاعضاء واول معدن لتولد الروح وهذا هو القلب
يدل على ذلك ما حققه التشريح المتقن وستزيد هذا المعنى شرحا في الفن الذي في الحيوان فيجب
ان يكون اول تعلق النفس بالقلب وليس يجوز ان يتعلق بالقلب ثم بالدماغ فانها اذا تعلقت باول
عضو صار البدن نفسانيا واما الثاني فانما يفعل فيه لا محالة بتوسط هذا الاول فالنفس يحيي
الحيوان بالقلب لكن يجوز ان يكون قوى الافعال الاخرى تفيض من القلب الى الاعضاء الاخرى
لان الفيض يجب ان يكون مضادا لما اول متعلق به فيكون الدماغ هو الذي يتم فيه مزاج الروح
الذي يصلح لان يكون حاملا لقوى الحس والحركة الى الاعضاء حملا يصلح معه ان تصدر عنها افعالها
وكذلك الحال في الكبد بالقياس الى قوى التغذية ولكن يكون القلب هو المبدأ الاول الذي اول تعلقه
ومنه ينفذ الى غيره ويكون الفعل في اعضاء اخرى كما ان مبدأ الحس عند من يرى هذا القول انما
هو في الدماغ لكن افعال الحس لا يكون به وفيه بل في اعضاء اخرى كالجلد وكالعين وكالاذن
وليس يجب من ذلك ان لا يكون الدماغ مبدأ كذلك ايضا يجوز ان يكون القلب مبدأ لقوى التغذية
ولكن افعالها في الكبد ولقوى التخيل والتذكر والتصور ولكن افعالها في الدماغ بل ينبغي ان يكون
المبدأ للقوى المختلفة غير صالح لان يصدر عنه جميع افعالها بل يجب ان يتفرع في الات مختلفة
يخلق بعد ذلك العضو خلقا ويفيض من ذلك العضو اليها قوى ملائمة لمزاج ذلك الفرع واستعداد
على ما نقف عليه في ذكر الحيوان حتى لا يكون على العضو الذي هو المبدأ ثقل ولذلك خلقت العصب للدماغ
والاوردة للكبد كان الدماغ والكبد مبدأين اولين للحس والحركة والتغذية او كانا مبدأين ثانيين
واذا فاض من القلب قوة التكوين والتخليق الى الدماغ وتكون الدماغ فلا كثير بأس ان يكون الدماغ
يرسل من نفسه آلة يستمد بها الحس والحركة من القلب ويكون القلب ينفذ اليه الالة التي
بتوسطها ينفذ اليه الحس والحركة فلا يجب ان يقع من المضايقة في امر خلقة العصب ان مبدأها
من القلب او من الدماغ ما هو ذو لجاج بل يسلم انه من الدماغ ويستمد من القلب كما ان الكبد يرسل
الى المعدة ما يستمد منها فيه ولها ايضا عروق يمد غيرها فليس يجب ان يكون العضو الذي هو مبدأ
قوة فيه ايضا اول الافعال لتلك القوة وان يكون آلة لافعال تلك القوة بل يجوز ان يكون الالة خلقت
للاستمداد من شيء آخر وان يكون انما يستمد بعد خلقتها حتى يكون الدماغ اول ما يخلق لم يكن مبدأ
للحس والحركة بالفعل بل مستعدا لان يصير مبدأ ما للاعضاء التي بعده اذا استمد من غيره بعد ان
يخلق آلة الاستمداد من غيره فلما يخلق منه عصب ذاهبا الى القلب استمد الحس والحركة منه
حينئذ ان يكون مع تخلق هذا المنفذ بلا تأخر فلا يكون في نفوذه عنه الى القلب حجة ايضا ولا شبهة

ان يكن صح

حجة بل كما يخلق الدماغ يخلق معه من مادته شيء نافذ الى القلب قريب من القلب يستمد منه الحس والحركة
على ان نبات هذا العصب من الدماغ ومصيره منه الى القلب ليس شيئا يظهر الظهور الذي يظنه
مدعي نبات العصب الذي بين الدماغ والقلب من الدماغ الى القلب لا من القلب الى الدماغ على ما
سنوضحه في موضعه من كلامنا في طبائع الحيوان ويطول الكلام فيه طولا لا يشفي ولا يقنع ومع ذلك
فلنعدل الى معاملة اخرى فنقول انه ليس بمستحيل ان يكون مبدأ وجود قوة هو في عضو فيتعدى من ذلك
العضو الى عضو آخر وهناك يتم القوة ويستكمل ثم ينعطف الى هذا العضو الاول فيرفده فان الغذاء
انما يصير الى الكبد من المعدة ثم اذا انهضم هناك على نحو ما عاد فغذاء المعدة في عروق تنبعث من الطحال
والاجوف وينبث في المعدة فلا يبعد ان يكون مبدأ القوة ينبعث من القلب مثلا ولا يكون القوة في
القلب كاملة تامة ثم انها تفيد القلب اذا استكملت في عضو آخر وهكذا حال الحس المشترك فان مبدأه
القوى الحساسة الجزئية منها ثم انها تعود اليه بالفائدة على ان حس القلب نفسه وخصوصا الامر
اعظم من حس الدماغ نفسه ولذلك ما اوجاعه لا تحتمل وعلى انه ليس يمتنع في القوى ان يصير اقوى
واشد في غير مبادئها المتباعدة مواد يحملها بتلك الحال ويشبه ان يكون قوة اطراف الاوتار على
الجذب اشد من قوة اوائلها التي تلي العصب فالقلب مبدأ اول يفيض منه الى الدماغ قوى بعضها
يتم افعالها في الدماغ واجزائه كالتخيل والتصور وغير ذلك وبعضها يفيض من الدماغ الى اعضاء
خارجة عنه كما يفيض الى الحدقة والى العضل المحركة ويفيض من القلب الى الكبد قوة التغذية ثم
يفيض من الكبد بتوسط العروق في جميع البدن ويغذو القلب ايضا فيكون القوة مبدؤها من
القلب والمادة مبدؤها من الكبد واما القوى الدماغية فان البصر يتم بالرطوبة الجليدية التي هي
كالماء الصافي فيقبل صور المبصرات ويؤديها الى الروح الباصرة ويكون تمام الابصار عند ملتقى
العصبة المجوفة على ما علم من تشريحه وتعريف حاله واما الشم فبزائدتين في مقدم الدماغ كحلمتي الثدي
واما الذوق فباعصاب دماغية تأتي اللسان والحنك وتؤتيها قوة الحس والحركة واما السمع فباعصاب
ايضا دماغية تأتي الصماخ فيغشى السطح المحيط به واما اللمس فمن اعصاب دماغية ونخاعية ينتشر
في البدن كله واكثر عصب الحس من مقدم الدماغ لان مقدم الدماغ الين واللين انفع في الحس ومقدم
الدماغ كما يتأدى الى الخلف والى النخاع فيصير اصلب ليتدرج الى النخاع الذي يجب ان تغلب فيه الصلابة
واكثر عصب الحركة التي من الدماغ انما ينبت من مؤخر الدماغ لانه اصلب والصلابة انفع في الحركة واعون
عليها والعصب التي للحركة في اكثر الامر يتولد منها العضل فاذا جاوزت العضل حدث منها ومن الرباطات
الاوتار واكثر اتصال اطرافها بالعظام وقد يتصل في مواضع بغير العظام وقد يتصل العضلة نفسها
بالعضو المحرك من غير توسط وتر والنخاع كجزء من الدماغ ينفذ في ثقب الفقارات لئلا يبعد ما يتولد
من العصب من الاعضاء بل يتولد منها العصب مرسلة بالقرب الى الموضع المحتاج كونها به واما القوة
المصورة والحس المشترك فهما من مقدم الدماغ في روح يملأ ذلك التجويف وانما كانا هناك ليطلعا
على الحواس التي اكثرها انما ينبعث من مقدم الدماغ فيبقى الفكر والذكر في التجويفين الاخرين لكن الذكر
قد تأخر موضعه ليكون مكان الروح المفكر متوسطا بين خزانة الصور وبين خزانة المعنى ويكون مسافة
بينهما واحدة والوهم مستول على الدماغ كله وسلطانه في الوسط واخلق بان يتشكك فيقول كيف يرتسم
صورة جبل بل صورة العالم في الالة اليسيرة التي تحمل القوة المصورة فنقول له ان الاحاطة بانقسام
الاجسام الى غير النهاية يكفي مؤونة هذا التشكك فانه كما يرتسم العالم في مرآة صغيرة وفي الحدقة بان ينقسم
ما يرتسم فيه على اقسام اذ الجسم الصغير ينقسم بحسب قسمة الكبير عددا وشكلا وان كان يخالف
القسم القسم في المقدار فكذلك حال انقسام الصورة الخيالية في موادها ثم يكون نسبة ما يرتسم فيه
الصورة الخيالية بعضها الى بعض في عظم ما يرتسم فيه وصغر ما يرتسم فيه نسبة الشيئين من خارج
في عظمها وصغرها مع مراعاة التناسب في البعد واما قوة الغضب مما يتعلق بها فلم يحتج الى عضو غير
المبدأ لان فعلها فعل واحد ويلائم المزاج الشديد الحر ويحتاج اليه وليس تأثير المنفعل منه احيانا
تأثير المنفعل من الفكرة والحركة حتى يحتاج ان يشتغل اشتغالا مفرطا وذلك لانه مما يعرض احيانا وقد
وخلال كالالا من مثل الفهم والفكرة وما يشبههما مما يحتاج الى ثبات والى قبول ويجب ان يكون العضو

فلنعد

متشكك

المعدة لها ارطب وابرد وهو الدماغ لئلا يشتعل الحار الغريزي اشتعالا شديدا ولئلا يقوم الالتهاب
الكاين بالحركة ولما كانت التغذية مما يجب ان يكون لعضو عديم الحس حتى يميل من الغذاء ويفرغ منه الاوجه
ذلك ولا يتألم كثيرا مما ينفذ فيه ومنه واليه وان يكون ارطب جدا كيما يحفظ الحار الغريزي بالمعادلة
والمقاومة فجعل ذلك العضو الكبد وجعل قوة التوليد في عضو آخر شديد الحس ليعين على الدعاء الى الجماع
بالشبق والالم لكن يتكلف ذلك لو لم يكن فيه لذة واليه شوق اذ لا حاجة اليه في بقاء الشخص وانما
يتعلق بمصلحة النوع فجعل له الانثيان واعينا بالات اخرى بعضها لجذب المادة وبعضها لدفعها
كما يأتيك ذكره حيث نتكلم في الحيوان تم كتاب النفس الفن السابع من الطبيعيات في النبات

## فصل في تولد النبات واغتذائه وذكره وانثاه واصل مزاجه

اما النبات فقد يشارك الحيوان في الافعال والانفعالات المتعلقة بالغذاء ايرادا على البدن وتوزيعا وابانة
للفضل وتوليدا بالبزر المتولد عنه ويكون تجذبه للغذاء على سبيل جذب الاعضاء منا التي تجذب بقوة
طبيعية ليست عن شهوة حسية تخص عضوا كما يخص الجذب عضوا عضوا وهذه الشهوة هي التي مع تخيل ما عضوا ما
وانما يجب ان يكون مثل هذه الشهوة لما له ان يتحرك الى طلب غذائه وتحصيله كالانسان والفرس او ينبسط
اليه وينقبض عنه كالصدف في غذائه واما ما لا سبيل له الى تحصيل الغذاء بالكسب التابع للانفعال
اليه او الانبساط اليه على حال بل ليس له من الغذاء الا ما يتصل به كالنبات وما يجذب اليه لا عن ارادة
كالاعضاء فليس هناك شهوة ولا يحتاج هذا الى فضل قول فيه وبالحري ان لم يعط النبات حسا ولا حركة
لكان معطلا اذ كان لا سبيل له الى الهرب عن ضار والطلب لنافع وابعد الناس من الحق من جعل للنبات
مع الحس عقلا وفهما مثل انكساغورس وانبادقليس وذيمقراطيس فان كان التصرف في الغذاء يقتضي
جوعا حتى يكون الجسم اذا كان له ان يبقى بالاغتذاء كان محتاجا فاذا عجز عن استبقاء شخصه بالغذاء
وتسلط عليه المفسد من خارج حتى غير مزاجه وحلل قوته كان ميتا فبالحري ان يقال للنبات جوع
وان كان من شرط الجوع ان يكون مع ذلك ادراك وحركة ما ارادية فلا يجوز ان يجعل للنبات جوع بوجه
من الوجوه واكثر الخصام في هذا اللفظ واما لفظة الحيوان فيشبه ان يكون موضوعه لما له حس وحركة
ارادية فيشبه ان لا يسمى النبات حيوانا البتة وقد فرق قوم بين الحي والحيوان فرقا من هذا
القبيل وهذا التفريق بين مفهوم لفظة ذي الجوع ولفظة الحيوان اختلاف مما لا يعرفه اصحاب
اللغات ولما كان النبات لا حس له لم يكن له نوم ولا يقظة اذ كان النوم تعطلا ما للحس واليقظة ارسالا
من الحس واما الذكورة والانوثة فللقائل ان يقول ان في النبات ذكرا وانثى وللقائل ان يمنع ذلك
فان عنى عان بالذكر جسما من شأنه ان يكون مبدأ بوجه من الوجوه لتحريك مادة من المواد الموجودة في
شيء ذكر في النوع او مقاربة الى صورة مثل صورته في النوع او مقاربة له وبالانثى جسما يكون فيه
المبدأ المنفعل القابل للصورة على النحو المذكور لم يبعد ان يكون في النبات ذكر وانثى ولم يبعد ان يكون
النبت الواحد ذكرا وانثى فيكون من حيث يتولد فيه المادة المذكورة انثى ومن حيث فيه قوة مصورها
ذكرا وان عنى بالذكر لا هذا بل الذي من شأنه ان ينفصل عنه بافعال يتولاها جسم من طريق الات منه الى
القابل له يؤثر هذا الجسم في مادة في ذلك القابل الاثر المذكور ويكون الانثى الذي بازائه وهو الذي
يقبل هذا ويستودعه فلا يوجد في النبات ذكر وانثى فضلا عن ان يجتمع في شخص واحد ولنسلم الا
ولنمنع ان القوة التي تنفصل من النبات فضلا ان تدخل في قوام ما يتولد منه المثل هي قوة الانوثة
فاما القوة التي تتصرف في هذا المنفصل بالتصوير فهي قوة الذكورة وقد يتلاقى القوتان في الحيوان
عن افتراق في شخصين متلاقيا في احد الشخصين كما يقع عند الحبل وربما تلاقيا وقد فارقا بعد الشخصين
مثل ما يعرض في التوليد اذا باضت فان البيضة حينئذ تشتمل على قوة مولدة وعلى قوة قابلة للتصوير
في التوليد ولذلك ما يتولد فيها الفرخ ويتصور ويشبه ان يكون حال البزور في النبات هذه الحال
الا ان القوتين لا تتلاقيان فيها عن افتراق في شخصين بل تحصلان لها في شخص واحد فالبزر منه
يتولد النبات من مبدأ محرك فيه وربما تولد عنه تولدا من غير مدد من خارج يعتد به كما ينبت
الباقلي وربما احتاج الى استمداد مدد يستحيل الى مشاكلة الجزء المنفصل من اجزائه وهو الذي يقوم
مقام مني الانثى فمنه القوة الغاذية وهو الغذاء وليس الغريب حكمه من البزر حكم نطفة الانثى



بل حكمه حكم الغذاء ولا يختلف حكمه عند ابتداء توليد النبات من البزر وعند ما تولد ويغتذي ولكن حكمه
منه حكم الغذاء وليس في النبات شيء يقوم مقام الرحم والذكر جميعا وشيء يقوم مقام البيضة فاما
الشيء الذي هو كالرحم فالمشيمات التي توجد في عقد الاغصان والزرع وقد توجد ايضا في البزور وهي
اشياء متميزة من تلقائها تتولد الاغصان في النبات نفسه وفي بزر النبات او ما يقوم مقام الاغصان
وليس يجب ان يظن ان تلك الاشياء هي كالمني الذكوري بل تلك الاشياء مجامع للقوتين جميعا فهناك
يفعل المولد للمولد فعلهما وهناك يستحفظ القوتان جميعا وما دامت القوتين وهي في النبات
كالادخار المشتملة وفي البزور فكاشياء في البيض منها يفيض قوة التوليد والتولد معا وذلك ان
في البيض مبادي منها تكون ابتداء انبعاث القوتين المجتمعين وقد يتميز في الحس من سائر اجزاء البيض
ويكون كانها في البيض رحم ثان وكان البيض غذاء لذلك الرحم وبالجملة فان هذه الاشياء في البزور
والنبات ما دامت صحيحة موجودة ولدت البزور والنباتات وان اصابها آفة لم يولد وفيها
يستحفظ قوتا التوليد والتولد وليس عجبا ان نقول التوليد وحده دون التولد بل كلا الفعلين يتمان
هناك ويبعثان من هناك وما كان من الحيوان متميز الاعضاء الالية لفعل فعل متميز الذكورة والانوثة
وكان انما يتولد من فضلة ينفصل عن الذكر والانثى الى عضو خاص من الانثى قابل لم يمكن ان يكون
ما يتولد من نوعه مثله متصلا به لان الشخص الواحد لا يحمل لذلك لان فيه مبدئا واحدا واما الذي
من الحيوان شيء بداخل الاعضاء اي ليس لمبدا حسه عضو مفرد ولغذائه عضو مفرد بل ينفذ
البعض في البعض ولا يتميز فيه الذكورة من الانوثة فليس توليده من الغير بل من اجزائه وليس
بعض اجزائه اولى ان يحدث فيه مبدأ كون مثله من بعض فليس ما يتولد عنه يجب ان يكون منفصلا
عنه لا غير فيجوز في مثل هذا الحيوان ان يبقى بعد البزر والنبات حكمه حكم هذا الحيوان
في ذلك اشد كثيرا فلذلك ما يتولد عن النبات نفسه اغصان بعد اغصان كانها اعضاء بعد
اعضاء الا انها متشابهة جدا في ظاهر الامر ويتولد فيها مبادي مختلفة للتوليد في مواضع
مختلفة فيتولد فيها اغصان كثيرة واصول كثيرة ويعود بعد القطع وان كان ذلك ليس على ما ظن
بعض الناس انه غير محدود بل لذلك حد في القدر والعدد وحد في الزمان لا محالة لما اخذ بعد في الذبول
فربما ظهر حينا وربما لم يظهر الذبول في الجسم لصلابة النبت وامتناع الاجتماع نحو التصغر الذبول
على اجزائه بل يكون ذبوله في تخلخله لا في تصغره ولو لم يكن النبات مستعد الشخص للفناء الذي
بعد الذبول الذي بعد الوقوف لما كان ذلك احداث البزر حاجة حتى يتولد عنه مثله من سقطه على ان
من النبات ما فيه تميز اعضاء بوجه من الوجوه فاذا قطع منه مبدأ عضو مخصوص بطل كالنخل
ان يكون من النبات ما يقوم مقام الذكر بان يكون ملاقاته بوجه من الوجوه معينا على توليد البزر
او الثمر وهذا كالنخل ايضا ويشبه ان يكون النبات لاجل الحيوانات والحيوانات الاخرى لاجل
الانسان ولذلك خلق للنبات احوال بعضها لنفعها في نفسها مثل كونها ذوات عروق منها تغتذي
وذوات لحاء بها تتقي وبعضها لينتفع بها غيرها من الحيوان كما ان بعضها بالتزايين التي انما ينتفع
بها الناس لا غير وينتفع بها لا للتزين بل غيره مثل النقوش الحسنة والارايح الطيبة ولما كان
التكون بالتصور والتصور والتشكل لا ينقاد له الا الرطوبة فلا بد في التصور الاول من
رطوبة ولان قوام المغتذي بالغذاء على تشبيه بالفرخ والغذاء يعدو بالاتصال والانفصال
لا يسهل الا بالرطوبة وايضا فلا بد في بقاء المتصور من رطوبة وذلك لان المتصل والمتصل به
يتشابهان بالفعل اذا صار الغذاء غذاء بالفعل فيكون الاصل ايضا رطبا في نفسه اذ كان
الوارد شبيها به ولم يجز في الجمادي الا رطب ولما كان الغذاء يحتاج الى سهولة الافتراق وسهولة
السيلان لم يكن بد ايضا من رطوبة ولما كان الطبخ والتسييل والتفريق بالتحليل لا يتم الا بالحرارة
لم يكن بد للبدن المغتذي من حرارة فاذن الجوهر النباتية وبالجملة الغذائية تتعلق بالرطوبة والحرارة
فمزاج كل نبت رطب حار في نفسه وهو الغالب عليه وان كان منه ما هو بالقياس الى ابداننا يابس
بارد وستتكلم في هذا الباب بعض الكلام اذا عرض وقته واذا كانت هذه الجوهر بالرطوبة والحرارة
فالموت المقابل له انما يعرض لفناء مادة الرطوبة وطفوء الحرارة وذلك لان هذه الجوهر بجوهر رطب

وبادو الرطب الحار ينحل والمتحلل ينبغي تخلفه او يأتيه بدل فالبدل تطلب فاذا انقطعت مادة الرطوبة
وطفئت الحرارة المتعلقة بها على سبيل التغذي وعلى نحو ما قيل في مواضع اخرى وعلى ما بسطناه كل
البسط في كتابنا الكبير في صناعة الطب لزم ان يفسد الجوهر الذي له نفس الجوع فاذا استحال له
مزاج مثله الى برد ويبس فناء **فصل في اعضاء النبات في اول النشو وبعد ذلك**
انه كما ان الحيوان له اعضاء اصلية متشابهة الاجزاء واعضاء مركبة وللحيوان اشياء ليست باعضاء
اصلية بل توابع للاعضاء وكالاعضاء قد يحدث وقد يتبين مثل الشعر والظفر وللحيوان فضول
ينتفض بعضها يجمع الى منفعة النفض منفعة اخرى كالمني وبعضها يقتصر على المنفعة التي تعقب
النفض لا غير كالبرص كذلك للنبات اعضاء اصلية متشابهة الاجزاء مثل اللحا والخشب واللباب التي
في الوسط واعضاء مركبة مثل الساق والغصن والاصل وللنبات اشياء شبيهة بالاعضاء الاصلية
وليست بها كالورق والزهر وكالثمر فانها ليست اعضاء اصلية لكنها اجزاء كمالية كالشعر والظفر
للناس وايضا للنبات انتفاض فضل نظيرا للقسم الاول كالثمار والبزور وانتفاض فضل نظيرا للقسم
الثاني كالصموغ والالبان والسيالات وليس الثمر كالبزر فان الثمر ليس يحتاج اليها في جميع اجزائها
ليكون للنبات اعضاء اصلية او يكون لها توليد واما البزر فانه يحتاج اليه في جميع اجزائه لاني اذ ذكرنا
للنبات عضوا اصليا ولكن ليكون له توليد والثمر والبزر يشتركان في انهما مشابهان الاعضاء ويفارقان
المني فان المني ليس من اشباه الاعضاء ولكن من اشباه الاخلاط والنبات وان كان متميز الاجزاء
فان اجزاءه يذهب في جهاته معا وليس كذلك اجزاء الثمر ولا اجزاء الحيوان ۞ واعلم ان البزر اذا فعل
فيه القوة المولدة والقوة المتولدة من اضداد اجزاء وحدد اجزاء لم يجز ان يقال ان الثقيل يرسب و
الخفيف يطفو فقد علمت هذا علما بل ينبت كل شيء منه الى الجهة تحركها النفس وان كان الثقيل للاحدار
اقبل والخفيف للاصعاد اطوع ولم يعتبر من ظن ان الشجر الحاد المزاج انما يقل صعوده ويقل عرضها
بسبب خفة الثقيل فيه كان الثقيل لو كثر فيه لنفذ في الارض نفوذا ثاقبا لايزال يتخلل تحت الارض
وقالوا ان الاشجار الحارة المزاج لا تعرق عروقا كثيرة وان عظمت كالصنوبر وهذا ظن فاسد فان ثقل
اجزاء الشيء الارضي لا تنفذ بها في خلل الارض ولو كان كذلك لكانت اشياء من العروق المذكورة اذا
لاقت سطح الارض امتنعت عن النفوذ فيه وليس كذلك بل العروق يحدث من توليد من القوى وينفذ
عن طاعة من قواها المنفعلة للقوى الفاعلة وما كان ذا رطبا من الاشجار يجتمع فيه عدة من الموجبات
لكثرة التعريق من ذلك انه اضعف قوى جذب فيحتاج الى تكثير الالات ومن ذلك انه احوج الى استمداد
من خالص الارض والماء فيحتاج الى التعميق ومن ذلك انه اثقل من الهوائي المزاج والناري اذا قارن
في الحجم فيحتاج الى فضل استظهار ما من به من الزعزع عند المصادمات وخصوصا في طبيعة ماء مائل
الى السقوط واما الاشجار الحارة المزاج فهي مع فقدان هذه العلل شديدة الحاجة الى اجتذاب
الهوائية والنارية في جملة ما يمتصه لتتولد منها ومن امتصاصها الارضية غذاء اشبه بجوهرها
فيجب لذلك ان يقرب فوهات العروق من المتنسم ولما كان الحيوان معضودا بالحركة الاختيارية وكانت
اعضاؤه متميزة الاوضاع لم يحتج الى كثرة الالات للاغتذاء واما النبات فلما كان ذكرنا في موضع
واحد فلو انحصر فيه على عرق واحد يأتيه الغذاء من جهته لكان معرضا للخلل فانه كان انما يصل اليه
من الغذاء ما يؤديه ذلك العرق وحده فكان لا يبعد ان يكون ما يؤديه ذلك العرق بالامتصاص الطبيعي
لا بالمضغ والبلع الارادي قاصرا عن الكفاية وخصوصا ويحتاج قبل الامتصاص ومعه الى احالة ما
اذا قبلها الغذاء صلح حينئذ للتوزيع وقبل ذلك انما هو ارض وماء وما معهما او شيء قريب منهما وربما
كانت الجهة التي ينبعث اليها العرق ضعيفة الطعم او قد عرض لها آفة من الآفات وليس للعرق ان ينحرف
عنه اختيارا انحراف الحيوان عن مثلها ليستبدل الخصب على الجدب ويختار السالم من المماس على المأوف
فكثر لذلك عروقه ليس لان النبات كثير الاوائل فيحتاج كل اول الى عرق او يعرض لكل عضو منها عرق فانه
قد كان يجوز ان يكون عرق واحد يفوت الاوائل الكثيرة او عروق كثيرة تعول ولا اواحد ابل السبب فيه
ما ذكرناه وهنا في الحيوان نظير معلوم فان المعدة لما كان ما يأتيها عن اختيار وعن الات معدة للاختيار
صار المنفذ الواحد يكفيها واما الكبد فلما كان امتصاصه للغذاء طبيعيا شبيها بامتصاص النبات كثرت

المنفس سه



عروقه وتشعبت شعوبا اخذ في جهات شتى يجمع الى الساق واخذ ومن شأن العرق المنبعث عن الحبة آن
الى يتوجه في البزر ان يأخذ في جهة ومن شأن الشعبة النباتية الساقية والفرعية ان يأخذ الجهة وينسلخ
البزر متعلقا منهما من طرف وذلك لانه ليس كل البزر هو المبدأ المذكور بل جزء منه وسائره كالمادة
التي يرسل فيما ينبت قليلا قليلا على سبيل التغذية كذلك الى ان يستحكم قوته ويبلغ ان يمتص من الارض
كما يتدرج ولد الحيوان من الغذو بدم الطمث من السرة الى ان يكون له ان يغتذي باللبن من الثدي بالارادة
ثم باللبن الى ان يكون له ان يغتذي بما ينقله اليه من الاغذية التي يلتقط ويجنى ويحصل بالارادة فيكون
اول ما يغتذي به طبيعيا مطلقا والثاني طبيعي التركيب ارادي التناول باستعمال عضو واحد والثالث
صناعي التولد ارادي التحصيل والتناول معا فكذلك المبدأ المولد في النبات يبتدئ من نفسه اولا عرقا
صغيرا يمتص به منه مصاصة قليلة من خارج يستعين به على انشاء الفرع والعرق القوي النافذ في الارض
فانها تكتفي بمعونة مادة يسيرة رطبة من خارج في تغذية ما ينشأ منه فرعا وعرقا واكثر ما يتفق عليه انما
هو من الموجود في محله وهو البزر وبعد ذلك فانه لا يزال النبات يزداد امتصاصا من خارج وارتشافا
من داخل حتى يتوالى فناء المادة التي من داخل وانتعاش القوة الممتصة من خارج فحينئذ يكون حشو
البزر قد توزع في التوليد واستقل الناشي بالاغتذاء وتعطل الغشاء الذي كان للغرض وغايته لا لكونه
مادة حوله تعطل المشيمة وما معها وتهيأت الشعبة العرقية الصغيرة للسقوط لتعطلها كالسرة
عند الاستغناء عنها **فصل في مبادي التغذية والتوليد والتولد في النبات**
هذه المبادي الرحمية التي منها ينبت النبات عن بزره وعن غصنه يختلف حالها في الغصن والبزر وذلك
لانه اما في البزر فيكون في اكثر النبات مبدأ توليده وتغذيته هو بعينه مبدأ التولد عنه واما في الغصن فانه
يغتذي بجزء منه بما يندفع اليه من عروق جملة الشجر لا من هذه المبادي وذلك لان الغصن يحتاج في كونه
غصنا الى ان يكون متصلا باحد اطراف من الساق اتصال الشبيه بالشبيه مشاركا له فيما يغتذي منه
ولا يمكنه ان يكون ملاقيا بالمبادي التي تتفرع عنها اصلها لانها انما تتفرع الى فوق الغصن ايضا ويزيد
في حجم النبات على سبيل الازدياد في النمو ويستمد من تحت على انه جزء واما البزر فانه كشيء متميز ويخالف
الجوهر لجوهر ما ينبت منه وليس مما يتم جوهر مما ينبت ويزيد فيه على سبيل النمو فان النبات لا يصير
اعظم ببزره بل يعظم ساقه واغصانه فيجوز ان يكون الجزء الذي يغتذي به اولا هو الجزء الذي تولد
عنه ثانيا في زمانين وان لا يحتاج الى المبادي توليدات للازدياد ليست في جهة اغتذائه واما الغصن
والنبات فيتفرع الى فوق ويغتذي من اسفل وذلك له في زمان واحد فيجب ان يفترقا ولاء ولما كانت المبادي
في البزور بهذه الصفة افترق اوضاعها بحسب اغراض الصانع فكان في بعضها وهو في الاكثر بل الغالب
الاعلى لان اكثر الغرض في البزر التوليد وتوليد التفريع والتفريع الى فوق فلذلك يجعل في الاكثر الى فوق
لكنه لم يجعل في الطرف نفسه لئلا يعسر امتصاص الغذاء به اذ كان الغذاء انما يأتيه من تحت وفي
بعضها جعل الى الوسط من طوله اذا كان المزاج من البزر اضعف ومنازعته فيما يأتيه من الغذاء اقوى
مثل الحنطة والشعير وفي بعضها جعل المبادي الى تحت اذ كانت الدواعي الى ذلك اشد مثل ما عرض لحبوب
الفواكه الكبيرة الحبوب عددا الصغيرتها حجما ولما كان البزر ليس الغرض فيه نمو نفسه بل نشو غيره عنه
لم يحتج الى ان يكون فيه مبادي كثيرة حاجة النبات المحتاج الى كثرة الفروع ولكن في كل بزر مبدأ واحد
يتولد عنه نبت واحد ثم يتولد في ذلك النبت مبادي كثيرة فلما كان كذلك وكانت الطبيعة حديث جنس حذير
القوة الالهية الى تضعيف كل حب ونبة ليكون الآفة اذا عرضت لم يفش في الكل كعادتها في اكثر ما يتولد
عنها من اعضاء الحيوان الا ما لا سبيل الى تضعيفه لفساد يعرض عن تضعيفه خلقت هذه المبادي في حد
المشترك وملتقى من كل واحد منهما فاذا كان التيام الحدين ضعيفا كان المبدأ ايضا مستمدا من قطعتين النبات
ضعيفا كما في الباقلى وان لم يكن ضعيفا كان المبدأ كذلك كما في الحنطة واذا يكون عن هذا المبدأ شيء
كان اوله هو لهذا المبدأ فليس هو بالحقيقة كذلك فان هذا المبدأ هو مكان المتكون والمغتذي
النمو لكن ما يشتمل عليه من المادة هو اول متصور وما يشتمل عليه سائر جوهر البزر والحب هو اول
غذاء والقوتان اللتان فيه تزدادان بالانتعاش والانتشار من حيث يتصدع عنهما الغذو ويبطلان
من حيث هو التوليد ويتعطلان الى ان يخلق منه كما هو المشهور الظاهر الا ان الحق ان النفس

المجزين سه

لا نفس المكون والمغتذي سه

واسرع ولها قوى تنبعث عنها بحسب وجود القابل وان هذه الوجوه كالجزء من النفس التى كانت فى الاصل الذى تولد عنه البزر واذا كانت الانفس النباتية والحيوانية قد تجزى بتجزى الموضوع على ما نستعلم فاذا حصلت فى البزر كان البزر محلا للقوة الغاذية لصلوحها لا لاستحالة والى ان تخلق آلة التوليد يكون المولدة غير موجودة بالفعل مولدة فاذا وجدت الآلة انبعثت المولدة عن تلك النفس الاولى التى هى بالحقيقة غاذية ومولدة فقد شرحنا هذا فى كلامنا فى النفس ويكون نشو ما ينشأ لتحريك القوة المولدة لا غير ولا يكون لتحريكات الثقل والخفة فيه تاثير الا ان الثقيل يكون اطوع للتحريك الى اسفل منه للتحريك الى فوق على انه قد يتحرك الى فوق والخفيف يكون اطوع للتحريك الى فوق منه للتحريك الى اسفل على انه قد يتحرك الى اسفل وربما تحرك فى بعضها الثقيل الى فوق اكثر منه الى اسفل بل ذلك فى الاكثر وربما تحرك فى بعضها الخفيف الى اسفل اكثر منه الى فوق على حسب الاوفق لذلك الكائن

## فصل فى حال تولد اجزاء النبات وحال اختلافها واختلاف النبات بحسب البلاد

ويتولد اول ما يتولد عن النبات الشجرى اولية بالطبع ليس يجب ان يكون بالزمان اول بالكمال الطبيعى ثلثة يقوم جرم اللب وما يتصل به والعود من الخشب وما يشبهه وما يتصل به واللحاء وما يتمه وما يتصل به وقد يجب ان يكون ذلك ليكون الورق فان الورق خلق للوقاية وهو فى مثل ذلك الوقت وفى ذلك الحاجة فى مثل ذلك الوقت الى الوقاية اشد ولذلك ما يكون حجم الورق فى اكثر الاحوال عند ابتداء النشو اعظم من حجم الساق والسبب فى ذلك امران احدهما من جهة العناية والآخر من جهة الضرورة فاما من جهة العناية فلانه كلما كان اعظم كان اوقى واما من جهة الضرورة فلان الشئ العظيم القوى يكون من مواد ايبس واقل طاعة للتكون والشئ الضعيف الرخو حاجته الى المادة اليابسة اقل وطاعته للتكون اكثر وايضا فان المستعمل فى ابتداء النشو من حاضر المواد ما هو رطب والقوة تعجز عن استعباص غير الرطب فيعرض ان يكون المادة الساقية اقل والمخ فى جملة يكون الساق اطول ويكون المادة الورقية اكثر ومدته فى التكون اقصر فلذلك ما يكون الورق حينئذ اعظم حجما من الساق فما من شانه ان يكون ساقه اعظم من ورقه فكيف فيما يكون حجم ورقه اعظم من ساقه كما هو موجود فى كثير من النبات ولست اعنى ههنا بالساق الساق المنتصب لا غير وهو الذى يخص بالشجر بل اعنى به كل ما هو حامل للورق والزهر وان كان جذعا منبطحا كما لكثير من النبات فاما النبات البقلى فكثير منه لا ساق له منتصب ولا مستند انما هو ورق لا غير واصل كالخس والهماض والسلق وذلك بحسب اغراض الطبيعة يجتمع مع اقتضاء المواد وطاعتها ومع مصالح تنضم الى الاغراض يحتاج اليها فى الاغراض فان من النبات ما الغرض الطبيعى فى عوده ومنه ما هو فى ساقه ومنه ما هو فى اصله ومنه ما هو فى غصنه ومنه ما هو فى قشره ومنه ما هو فى ثمره وورقه ومنه ما للطبيعة فى كل جزء منه غرض او فى بعضه واذا وقف الغرض على شئ واحد من الجملة وكانت المادة المحتاجة فى تكونه لا يضطر جذبها الى استصحاب فضل عليها وكان تكونها ذلك النبات لا يحوج الى تحديد اعضاء له غير الغرض فنحت الطبيعة يكون المقصود والا لم يكن بد من يكون غيره معه اما للضرورة واما للمصلحة ولما كان الشئ الصلب لا يجد غذاء شبيها به دفعة بلا تدريج لان الغذاء كما علمت يجب ان يكون رطبا حسن القبول للشكل فبينه وبين الصلب بعد ودرجات فلم يكن بد من ان يكون بين الغذاء وبين الخشبية من الاشجار جوهر اسخف جوهرا يسهل فيه نفوذ الغذاء الى اجزاء المغتذى ووجب ان يمتد فى جميعه امتداد المخ فى العظام ووجب ان يقع فى الوسط لتكون القسمة عنه عادلة وهذا هو اللباب الموجود فى الاشجار الخشبية فاما الاشجار الجزئية الضعيفة القوام المخلخلة الجسم فانها لا يحوج الى ذلك وما كان غرض الطبيعة فيه منه ان يعظم حجمه ويطول قده فى مدة قصيرة امتنع ان يكون مصمتا فان الصلب يحتاج الى مادة عاصية ومدة طائلة والمنصرف فى مثلها يحوج الى طول زمان فكان غير صلب بل متخلخلا رطبا خفيفا وكل ما كان منها اطول قامة وجب ان يكون اكثر تخلخلا وكونه كثير التخلخل معرضه للآفات فلم يقتصر فى تخلخله فى جميع اجزائه بل جعل محيطه قويا وجعل فى كثير منها بدل التخلخل المتفرق خلاء انبوبيا ثم دعم ذلك بعقد فى الوسط يجمع بين الجوانب ولا يدعها تتبدد الى التفرق وكثير منها بالغ بتقوية محيطه وتصليبه وتزيينه المبلغ الاقصى ليجمع الى الخفة الوثاقة فيكون الخفة للانبوبية والوثاقة للصلابة وهذه كالرماح وكثير منها لما ضعف محيطه حشى انبوبه

بحشو

بحشو قطنى كاليراع ولا يجب ان يظن ان الانبوب انما يحدث لتشذيب من نفوذ الحار الى فوق من حشو النبات والعقد انما يكون لعصيان من الرطوبة وان يحتاج بعضها بما يدفعه الى فوق فيحبسه فانه ليس فى تلك كذلك لهذا السبب بل للغاية المقصودة وان كان لا بد من حار يسعد ورطوبة تنقل فيعتقد فى المجرى ويعقد ومن شان الانابيب القريبة من الاصل والانابيب القريبة من الطرف الاقصى ان يكون ما بين عقدها اقصر ويجب ان يكون العرض فى ذلك اما فى الانابيب السفلى فان يكون الحامل اقوى من المحمول وان يكون الطرف المنوط به والزراعة معضودا بالوثاقة والوسط مستغن عن كلا الامرين لتوسطه ويشبه ان يكون معين العرض فى ذلك ضرورة من الطبيعة فان الغذاء الثقيل لا يطيع للصعود جدا فيبقى اكثره فى الاسفل واذا كان كذلك تقاربت المعاوقات للعقد هناك والقوة هناك لا تكون ثابتة على كمالها فى اقصى الطرف فيكون لها فى اصعادها ما يجمعها وتقفات متقاربة وهذا بعد ترخيص العرض فى الامرين ◉ واعلم ان الصلابة تكون لشدة اجتماع اليابس او وجود الرطب والرزانة تكون لكثرة الارضية وكثرة الارضية وحدها لا يفعل الصلابة اذا لم يكن فيما بينها اتصال لا يتخلله هوائية ولا يفعل ذلك الاتصال زيادة ثقل كما فى الرمل والصلابة وحدها لا تفعل الرزانة كما فى الحديد بل ربما اجتمع الشيئان معا فصلب الشئ ورزن معا وذلك اذا كانت الصلابة لشدة اكتناز الارضية والارضية لا تتماسك على الاكتناز وخصوصا فى المتباعدة وفى سوق الاشجار وغيرها الا برطوبة وذلك من شيئين احدهما بان يدعم اليابس فى الرطب فيجتمع بعضه الى بعض ولولاه لما اجتمع والثانى بان يلصق اليابس باليابس فيجتمع معه واحد الشيئين المحرك المؤدية الى الاجتماع فى المتفرقات والثانى السكون الحافظ للاجتماع وذلك بان يتحلل من الرطب الفضل ويبقى الماسك القليل فيكون الصلابة لشدة اجتماع من اليابس و الرزانة لكثرة الارضية وقد غلط من ظن ان الرطوبة سبب للرزانة بالذات انما هو سبب بالعرض وانما سببه بالذات هو اليبس والبرد وبالجملة الارضية والمثال الذى غلط فى هذا هو حال رزانة ثقل البيضة المسلوقة عنها اذا صمم الاناء وخفته اذا لم يصمم فظن ان ذلك لاحتباس الرطوبة الكثيرة وليس السبب فى ذلك احتباس الرطوبة الكثيرة بل جمع الرطوبة التى تكون بقدر اليبوسة واما الذى يكشف راس انائه فان الرطوبة لا تتحقن فيها وتجد مخرجا فينفض كله ويتحفه من اليابس ما يلزمه فيبقى اليابس غير مجتمع بل متبددا وانقصنا ايضا بمفارقة ما صحب البخار الرطب من الدخان اليابس والرطوبة الجامعة ربما كانت دهنية وربما كانت مائية ولكن لزجة اما الدهنية فمثل رطوبة العرعر والسرو واما المائية اللزجة فمثل رطوبة الساج والدلب وكل رطوبة دهنية لزجة ولا ينعكس وقد علمنا ان الدهنية كيف يحدث وعلمنا ان السبب فيها الحاح الحار على البارد بتسخينه وتفرير السخونة منه فى اجزاء يابسة يخالطه دخانية ولزوجة تحدث لغلبة ان اليابس فى الحار يشتد بها اتحاد الاجزاء ويتعذر فيها الهوائية ولذلك اكثر الاشجار التى تبطئ الصنعة مع تعافها الشريرة والارضية لبشاعتها واما الرطوبة اللزجة التى لا دهنية فيها فمثالها التى لا يكون الحار قد فعل فيها هذا الفعل وربما عافتها الشجرة والارضية الجفاف مثل هذه لفقدانه الدسومة اصلا فانه الى الدسم احيل اذا لم يكن شديد الحرارة ومع ذلك فان الماسك الدهنى اقبل للعفن لحرارته من الماسك المائى اللزج واما الماسك المائى الغير اللزج فانه معرض لسرعة اليبس وذلك معرض لسرعة التعفن ولذلك فان الخلاف مما يجرى مجراه سريع الفساد وقصب الرماح فان الماسك فيها من الرطوبة اكثرها ما يمتزج مع دهنية يسيرة والبلاد الحارة الرطبة تصلب ما ينبت فيها وترزنه اما كونها حارة فمعين فى جذب القوة للغذاء واما كونها رطبة فمعين فى سرعة انجذاب الغذاء الرطب السيال مستصحبا من الارضية اكثر مما يستصحبه الذى لا ينفذ فيه فان الغذاء اليابس كثير اليبس والارضية فى جوهره فانه لا ينفذ منه فى المغتذى الا شئ يسير فالبلاد الحارة الرطبة يحدث فى جملة الرطوبة التى فى ارضها ارضية كثيرة بل تمكن من جذب الارضية باسالة الرطوبة اياها ثم يحلل الرطوبة بتفشية الحرارة وباستيفاء القوة النباتية عن كثرتها فيما يحتاج الى تصليبه ويحتبس هناك يبوسة كثيرة قد جمعها الحرارة جمعا شديدا بما تمسك الرطوبة كما يفعل فى تحجير القراميد ولهذا ما يكون الاشجار العظيمة الصلبة فى البلاد الحارة الرطبة وقد يكون فى البلاد الباردة مثل الشمالية بسبب الحرارة ايضا والرطوبة اما الحرارة فالمحتقنة فى الاغوار

لا تحتقن نسخه

اليابس نسخه

واما الرطوبة فلكثرة الانداء هناك وان لا ناشف لها ومع ذلك فان البقاع يختلف في تربيته اجزاء
الاشجار فرب بقعة بعينها فيها ساق شجرة ويكثر ثمرتها ويعظم اوراقها ورب بلاد يكون الامر
فيها بالعكس وذلك بحسب ما يوجد من المادة فربما كانت المادة الموافقة للساق فيها كثيرة والموافقة
للثمر قليلة وبالعكس **فصل في تعريف احوال السوق والغصون والورق ونحوها** صح
فما كان من النبات قوي قوة التوليد والتغذية وكان المعرض فيه الثمر وكان ما في جوهر الثمر اكثر
القوة المولدة فيه ان تولد الثمر بسرعة لقوته ولكثرة المادة وطاعته ولم يحتج الى ساق عظيم يتشعب
كثير فيه مثل لبث المنشوف من الرطوبة بل احتاج الى ساق عسى ان يكون مغيرا للمنشوف بسرعة
ويكون مبرز المنابت للثمار فان امثال هذه الثمار لا يحتمل تعلق كثرة منها عظيمة الافراد من البزر
نفسه او فرع قصير ينبت من البزر نفسه فمثل هذا النبات يكون ساقه كثير التفرع لكثرة منه منابت
الثمر ضعيفها لقلة الحاجة الى جمعها للمادة فيه تخلخلها ليسرع نفوذ الغذاء فيه فينبسط على
الارض ليحرزه عن الافلال وهذا مثل شجرة الخيار والقرع والبطيخ وقد اعطيت هذه الشجرة بدل
الاعتماد بالساق بالقا الاغصان للتعلق بما يقرب منها ويشبه ان يكون من النبات ما الحاجة
الى تحمل ابضاعه اقل والى تردد الغذاء بين منشاه وبين منبت ثمره اكثر اعظم اسوقا وبين
المنتصب والمنبسط كالكرمة وان يكون ما الحاجة الى الاول منه اقل شديدا والى الثاني اكثر لاجلال
ثمرته وان كانت رطبة فهي اشد رضية من العنب فضلا عن البطيخ فهو اقوى ساقا يجب لا ينحط
الى الارض بل ينتصب لكنه يكون له من احوال ما سلف من شدة التخلخل وانتصاب الساق واذا
كان شديد القوة متخلخل الجوهر اذعن ساقه للانتصاب والمضي في الاستقامة اكثر من غيره
مما هو صلب ثقيل وانما كان خشبه متخلخلا ليسرع نفوذ الغذاء الرطب فيه ولا سيما ان يحتاج
في مثله الحار فبالحرى ان يكون لحاء مثله شديد التخلخل فيكون لنفيا والاسخن منه اجود لحاء و
الابرد الارطب منه ابسط لحاء كالحال في شعور امزجة الناس ويشبه ان يكون النخلة انما
على هذه الصفة فانها رطبة الثمرة ولكن ايبس من الكرمة واسخن متخلخلة القوام حادة ولان
امثال النخل والكرم مغارسها الطبيعية غير البلاد الباردة جدا فانها اذا غرست في البلاد الباردة
وصينت بالكن فقد يحدث مغرسا صناعيا فان مغرسها يكون قد غير طبعه بالصناعة و
الاعتبار معتبر في الحكم الطبيعي والحكم الطبيعي لا يحوج مثل هذه الشجر الى كثير شد بل تغليظ
الجلد فان الحر يجانس لهما والبرد يضعفهما في مغارسها الطبيعية فلهذا يكفيهما من اللحاء ما كان
لنفيا سخيفا وفي ذلك تمكين لعضولها التي تكثر في حال تخلخلها لشعبها وشدة القوة الجاذبة فيها
من التخلل وجملة الغرض في اللحاء الوثاقة واولا فهو الورق واما الجلد فانما يستحكم عندما يكثف
الساق كثيرا ويقص من الاغصان وكل شجر كثير الغصن كثيفة قوية فان الرطوبة اللزجة تقوى غصنه
عن الانكسار بما يعرض له من التثني والتأطر وكل شجر انبوبية فان منبت اوراقها وغصونها عند
العقد وكذلك منبت اللحاء الغشائي الذي يغشيها وذلك لان العقد اولى بان يحبس عندها
الغذاء النافذ والى موضع ينفذ فيه الشيء من وجه الى وجه هو الموضع الذي يعرض له فيه احتباس
واما اجزاء الجهة نفسها فكانها يشتد الشيء الى مقصد واحد تشديدا مشفقا فلهذه العلة ما ينبت
الغصن الزائد واللحاء والورق من هذه المواضع فالورق خلق لغرضين احدهما الزينة وذلك لاجل
الشيء الذي خلق له النبات اعني الحيوان والاخر المنفعة وهي لاجل النبات نفسه وذلك لانه يقي الاجزاء
الضعيفة من النبات آفة الحر والبرد مثل الاغصان الرطبة الى ان يستحكم لحاها ومثل الثمار الفجة
العهد بالتفقع عن اكمامها وليس يكفيها ضرر الحر والبرد فقط بل يكفيها ضرر الرياح الناثرة للثمار بتقيتها
لغصونها وفي كل ورقة خياطات يتشعب كالاضلاع عن خط واحد كالصلب ليكون عمق الورقة نابا
لاجزاء الاوراق غذاؤها من قبلها كانها مواضع العروق في الحيوان ومن الورق ما خياطته يتخلل عصبا
فيكون لذلك محرز للخشب مثل الغصنين وهذا كالشوك فيكون وقاية وبعد اسقاطها والسبب في ذلك
ان المادة التي يكون منها الورق في مثله قوية القوام دسمة دهنية اذ ليس لمثله من الشجر ثمر يعتد به
يصرف اليه ما الفضلة غذائه وكان تعرضه في غصنه وورقه فيصرف الحالفة من غذائه الى ذلك فيكون

ودم



ورقه نابتا من فاضل غذائه الصالح للجرم وما يشبه في الطبع جوهر من غصونه ولهذا ما يقصد في مثله
استحفاظ ورقه صيفا وشتاء واما الورق الذي هو كالوقاية فيستغنى عنه عند نضج الثمر واستحكام
الغصن الرطب فيكون نفضه اولى من حفظه وخصوصا اذا كان من الطبيعة عليه معاونة مثل كونه
غير مقصود في نفسه فيكون تولده من فضلة الغذاء دون صرفه فلا يعتني الطبيعة باحكام امره او
كونه مستعرضا ومع الاستعراض كونه ضعيف لزج الرطوبة المائية ليكن لاجلها تستلزمها مجتمعها بل مائيتها
وضعيفها في الجرم فيقيها فتنفشى في تغذية الورق وبعينه التحليل وربما كان سبب سقوط الورق
مع هذه الاسباب كثرة استعراض النافذ لرطوبة الشجر ولا ينفصل الورق فاضل ينعرض له ما يعرض
لكثير من الجماع من الصلع السريع والورق يستعرض اما بسبب الطبيعة واما بسبب الغاية اما الذي
بسبب الطبيعة فاذا كانت مادته رطبة مائية وقوته قوية على الانشاء وخصوصا اذا لم يكن كثير انفيلا
بل كان ايضا في قوام الشجر ما يحمله واما بسبب الغاية فاذا كان الثمر كثير العدد في موضع واحد
فيحتاج الى لحاف واسع كالعنقودة من الكرم او كانت كبيرة في فرادتها عظيمة الجرم كالتين والاترج
او كان تخلق الغصن في ابتدائه سريع النشو الى حجم كبير مستعرض قبل ان يستحكم كالدلب واكثر ما يسقط
من الورق فانه يجرد ليستحصفه ولئلا يحمل عليه عضو فائز بل ينفذ بين حلله ويكون نعم وقاية الحر
والبرد ويمكن التنسيم من الخلل ومن شأن الورق ان يقل على الساق ويكثر على الغصن لان الساق قوي
في نفسه وفي لحائه فلا يحتاج الى وقاية يحتاج الى مثلها الغصن وكثير من الاشجار ينقطع ورقه بعد
ظهور ثمرته ليحرز الاجزاء صغارا وذلك للتخفيف اذا كانت الثمرة ليست ذاهبة في نضجها الى الترطيب بل الى
الاستحكام والتخفيف كالحمص والحنطة وبيادر تخفيف حجمه بكثرته فان الكثير اذا تفرق كان الخف
محلا من واحد عظيم له علاقة واخرج عليها الحمل وحدها ان من الشجر ما يكون لتوريقه وتفريقه نسبة (وتفريعه خ)
محفوظة فورق مثلا ثلثا ثلثا او اربعا اربعا مثل النبات المسمى بنطافلين فانه ينبت له دائما من كل
عقدة خمسة اغصان وعلى كل غصن خمسة اوراق ومن النبات ما لا يحفظ ذلك ومن النبات ما يورق
من غصونه ومنه ما يورق من خشبه ومنه ما يورق من اصله ومنه ما يورق من كل مكان **فصل فيما
يتولد عن النبات من الثمر والبزور والشوك والصموغ وما يشبهها**
ان من ثمار الشجر ما هو مكشوف مثل العنب والتين وقشره الاول ينفصل عنه ويحلبه بادي ومنه ما هو
في غلاف قشري كالباقلي ومنه ما هو في غلاف غشائي كالحنطة ومنه ما هو في قشر صدفي كالبلوط
ومنه ما هو في قشر كالجوز واللوز ومنه ما هو سريع النضج جدا ومنه ما هو ابطاء نضجا ومنه
ما يتكرر حدوث ثمره في السنة مرارا ومنه ما لنضجه وقت معلوم ومنه ما ليس لنضجه وقت معلوم بل
ينضج قليلا قليلا شيئا كالاترج ومنه ما يحمل كل سنة ومنه ما يحمل سنة ولا يحمل سنة ويشبه ان يكون
ذلك في الاشياء اليابسة المادة فلا يتسع مادتها للحمل كل سنة ومنه ما يحمل سنة شيئا وسنة اخرى
شيئا اخر ايبس منه او اضعف وقد تكلف المتكلفون من اعطاء العلل في جميع ذلك ما لو شئنا لزدنا
عليهم في تمحيقها وتلفيقها لكنها كلها محتملة غير مقنعة للمحصلين حتى جعلوا علة ما لا يثمر من كبار
الشجر او يقل ثمره كونه كبيرا وتفرق غذائه فيه كانه ما كان يمكن ان يكون نسبة ما يغذيه الكبير الحجم
على نسبة ما يغتذيه الصغير الحجم فيكون التوزيع بالسوية بل يشبه ان يكون الاشجار التي يقصد منها
خشبها قد بسطها في الجسم والتي يقصد منها ثمرتها لم يحتج الى ان يعظم جدا بل عظمت عظما موافقا
وصرف فضل غذائها الى الثمار وربما اذا كانت شجرتان من نوع واحد وعرض لاحدهما ان كبر جدا فهو في
الاكثر اقل ثمرا لان السبب الذي عظم جسمه صرف المادة الى الخشبية لانه انما عظم جسمه لانه لم يأته
من الغذاء ما يوافق ان يكون الثمر بل انما تهيأ له المغرس بغذاء يوافق الخشب ولولا ذلك لكان جسمه لا يعظم
او لان القوة يحتاج في صرفها الغذاء الى الثمر الى افعال كثيرة وتغيرات متتالية ولا يحتاج الى ذلك
كله في صرفها الغذاء الى الخشب وتكون الشجرة التي امعنت في السن قد اخذت قواها في النقصان
فتعجز عن التغيرات الثمرية ولا تعجز عن تغيراتها الغذائية قدر ما يصلح الخشبية فتنمو من اجله الخشب
ضعيف ابرد المثل من ان السمين اقل توليدا من الضعيف فليس لعظم الجسم بل لرداءة المزاج ولثمار الشجر
طعوم مختلفة منها طبيعية ومنها غير طبيعية او مقصودة في الطبع كمرارة اللوز وذلك اما لافراط

كالسبب في مرارة اللوز واما التقصير كالسبب في حموضة العنب وقد يصلح ذلك الطعوم بان يعدل
المزاج وقد يفسد بان يورد على الشجرة ما يحيل مزاجه فانه اذا دهن غصن اللوز فيكون ما ينبت
عليه من اللوز مرا كان الدهنية تهيئ للاحتراق ويستحق الحاد فيحدث مزاج يطرد في جميع ما
ينبت من الموضع المدهون وما كان من الثمر عظيما عظمت معاليقه وما كان صغيرا ضعيفا خفت
معاليقه وما كان يابس الجوهر يابس الغذاء كثرت الخيوط النافذة فيه لان غذاءه يكون يابسا
من جنسه فلا يطيع جذب الواحد جملة ويطيع التفريق بالامتصاص وما كان من الثمر صلبا الى لينا
جدا ففي الاكثر يجعل غشاء صلبا اما الصلب فلينا سب ولان الوقاية يجب ان يكون اصلب
من الموقى وهذا كالجوز واللوز واما اللين جدا المتحلل فلانه سريع القبول للافة فيحتاج الى غشاء
وثيق مثل القطن ولذلك ما وزع القطن على غلف شتى اكثر مما الدهن كثير وله بزر فاخذ فان بزره صلب
وما هو متفرق البزر فانه اقل صلابة اكثر مما له بزر وهو رطب فبينه وبين البزر وقاية حاجز فان كان
اللحم صلبا يابسا فرق بينه وبين النوى وبين الحاجز ولم يتصل اللحم بالقشر الحاجز لئلا يعصر
رطوبته وهذا كالسفرجل وما لم يكن كذلك الزق الغلاف باللحم واللحم بالغلاف ليحسن الاتصال
اكثر الثمار الرطبة عليها اقماع وذلك لانها يحتاج ضرورة الى تغشي بجرم ورطوبات تدخلها
وذلك الى الجهة العالية لها فيحتاج ان يكون هناك اما مسام واسعة كما في التفاح والكمثرى
واما فضل تخلخل غشاء كما في الرمان ويحتاج ان يحتاط ايضا على المتنفس اما بشيء كالمطلية
لئلا يحل التحليل الهوائي عليها او بشيء كالقمع الخشبي والحجري ليحبس ما يحلل من الاسباب
الخارجة بعنف ومثال الاول ما للرمان ومثال الثاني ما للتفاح والغرض ان يقتصر التحليل على
دفع الطبيعة بالقدر الكافي واما الباذنجان فالصلابة جلده وكثافته ويبوسة لحمه لم يحتج
الى ذلك وبزور الاشجار بعضها مصمتة وبعضها ذوات لب وليس السبب في الاصمات ذهاب
الغذاء في الجرم فان مثل هذا الكلام كلام من يحكم على الطبيعة بل السبب فيه غرض طبيعي
وليس يجب ان يكون لا محالة معلوما ويشبه ان يكون فيه غرض متعلق بما يتولد منه وكل بزر
ذي لب دهين فانه محتاط فيه بتغليفه غلافا ثخينا صلبا الى الصدفية والحجرية ما امكن لشدة
استفادة الحرارة فيه فيمكن من تولد الدهنية وما كان من هذا الجنس غير محرز في حرز ثخين بل انما
عليه غلاف فقط وشيء يتصل به كانه جزء منه فان ضده فيكون اصلب مثل الجوز فاللوز وما دل
غلاف محيط لحفظه مقصود بنفسه ليس على انه كالغلاف لم يحتج الى تصليب غلافه جدا
مثل السفرجل والتفاح وربما اعين بزر ونجات تغطي القشر ويكون قوامها قواما كافيا وما كان
غلافه عظيما وجرمه صغيرا فهو الى ذلك اقل حاجة مثل حب البطيخ والقرع وكذلك ما هو ادق قشرا
واشد التياما بقشره كالحنطة وما قشره غليظ فهو كالمتبرئ عنه لئلا يتعهد به واللبوب التي
بينها وبين القشر الصلب قشر لطيف غرضه في التدريج الاتصال وكثير من النوى والحب وخصوصا
الصلب عليه نقير لاغراض ثلثة احدها ليكون منتفس لما يستنقع فيه نافع وخصوصا فيما جرمه
اصلب فيكون نشفه ابطأ والثاني ليكون له متنفس فيه والثالث ليكون المبدأ الرحمي الذي فيه
كانه كهف ماوٍ به فان ذلك يحتاج الى ان يكون الطف والين يسيرا واذا كان متصلا بالصلب جدا
كان شديدا لتعرض للانفصال عنه باد في سبب صادم فجعل له في حرز وكثيرا ما يجعل حرزه
لا طويلا بل عريضا فيكون عليه من الجانبين شبه جناح مثل ما عليه حب لبا قلي وحب المباذ
وربما كانت في اعالي البزور والحبوب اذا كانت قوية القوة على الجذب للغذاء ولا يحوجها الضعف
الى ان يحط من جهة اليها المنشو وهي الجهة العالية فان لم يكن القوة قوية جدا كانت المنابت
في الاوساط وهذا في الاشياء التي لا يحوجها جهة الاغتذاء الى الانحراف من الموضع الافضل
واما ان لم يحوج ذلك مثل ما في حب السفرجل والتفاح اذ كان ما حاله مقصودا بنفسه وجاذبا للغذاء
الى ذاته فيكون الاصلح لحبه ان يغتذي من تلقاء فوق سبيل الغذاء او يكون اسبق الى المعين من غيره
فلذلك خلقت منابتها الى تحت واما اذا كثرت الحبوب في وعاء واحد ودق الغصن والساق
فلطيف بايصال مماس جميع الحبوب به وكان ذلك جرم ما يحيط به فضل غذاء ورطوبة جملت

كثرة بزر

عظيم بدل

المماس



المماس الى جرم ما يحيط به كحب البطيخ الرقا وانشئ من الاصل شيء شبيه بالعروق والمشيمة يأتي الحبوب
ويتصل بها فيكون منافيه ويجمعها الطبيعة اليها كلها كحب البطيخ الاخضر والقثاء وغيره كثير من البزور
يشتمل على طبيعتين مقصودتين ويكونان متضادتين في الطبيعة فيجعل بينهما حاجز صلب مثل بزر
القطونا فان عليه لعابية مبردة جدا وفيه لب دقيق حار جدا وجعل بينهما غشاء صلب جدا يجاوز
الحد حتى لا يبطل المنفعتان ولهذا فانه اذا دق كان فعله غير فعله اذا اخذ غير مدقوق ويبلغ من شدة
صلابة الحجاب الذي حشي فيه انه اذا شرب يخرج بحاله لم يعمله الحرارة الغريزية ولا يرزمن بالمة شيء
واما ما لم الطبيعة لعابيته فقط فليس كل شجر يبزر ويجب في سنة واحدة بل كثير مما اصله قوي عظيم
فيتفرق فيه الغذاء ببطؤ ابزاره ويتاخر الى سنة قابلة مثل البصل الرجل يكون على البزر وعلى النبات
هو وقاية فمنه ما هو وقاية عن ضرر الريح ❁ ومنه ما هو وقاية عن ضرر الماء في النبات المائي كما على
اللوذري والشوك منه شوك اصلي ❁ ومنه شوك ذوري والشوك الزوري اما ان يكون غصنا فرع ولم يتم
لكونه تعوز المادة او لضعف الفرع واما ان يكون فضلة ردية غير ملائمة دفعت والفضول تندفع
على نحو ما يكون منها شيء قريب الشبه من الشيء كالزوال وكالشامة وكالغدة وذلك اذا كان الفضل قريبا
جدا من الغذاء والفرع جيد التصرف فيما يفعل وتارة على نحو غريب غير مناسب كاندفاع المخاط ونظير
ذلك في النبات الصموغ والسيالات ويشبه ان يكون الفضول منها ما هي فضول الهضم الاخير الذي
يكاد ان يكون جزءا من المغتذي فيندفع حاجا ذلك التجزء وهذا الفضل ربما كان عن كفاية وربما كان
عن قصور وفساد المعرض فلا يكون عن فارق الانفصال ومن هذه الفضول يتولد الشوك والعقد الخارجة
عن الطبيعة ❁ ومنها ما هي فضول الهضم الاول الرطب الذي لم يستحكم مثل الصموغ واما الشوك
الاصلي فكالسلاح للشجر عن الافات وربما كان للزينة وربما كان لمنفعة لا يتعلق بالشجر كما يكون
منها على النخل ليكون كالدرج الى الدات الشاهق وكثير من الاشجار يشوك في حداثتها ثم يسقط الشوك
اذا استغنت عنه بالنماء الصلب وربما اشتاكت ما لا شوك له بسبب مادة يغيرها الصمغ فضل
اللبنية والدهنية اول ما يتقوم بالرطوبة والحادث منه هو الذي افرط فيه الحر دفعة الذي لو كان ذلك
معتدلا او المدة اطول كان يكون دهنا او دهنيا وقد يكون من اللبن ما هو نافع اوبادي ومنه ما هو
دهني ايضا مثل لبن البلسان الذي يعد من الادهان ومن الصموغ ايضا ما فيه دهانة مثل السندروس
والسيالة فضلة المائية التي يسمى الدعادم في بعض الشجر والدمعة في الكرم

## فصل في كلام كلي في اصناف النبات يتبعه الكلام في امزجة الاشياء التي لها نفس غاذية

قد ذكرنا منافع اعضاء النبات وبقي علينا ان نتكلم في النبات كلاما كليا فان من النبات ما هو شجر
مطلق وهو القائم على ساقه ❁ ومنه ما هو حشيش مطلق وهو الذي ينبسط ساقه على الارض ❁
ومن النبات ما هو بقل مطلق وهو الذي لا ساق له اصلا مثل الخس ❁ ومن النبات ما هو شجر حشيشي
وهو الذي له ساق منتصب وساق منبسط مستند على الارض والذي يغصن ويفرع من اصله مع
انتصابه كالقصب ويسمى جنبة واما الحشيش البقلي وربما يسمى عشبا فهو الذي له قوة دق من اسفله
وله مع ذلك ساق كالمركبة ❁ ومن النبات ما هو بستاني ❁ ومنه ما هو بري وقد يجعل البري
بستانيا بالتربية فيصير ادمى مزاجا ونقول ايضا من النبات ما هو شتوي ❁ ومنه ما هو صيفي
ومنه ما هو رملي ❁ ومنه ما هو مائي ❁ ومنه ما هو جبلي ❁ ومن النبات ما يقبل الوصل بغيره
ومنه ما لا يقبل الوصل والوصل قد يكون بالحام الموصول بالموصول به فيحتاج ان يلاقي القشر
على تماس كالالتصاق لجذب المائية من القشر في الغصن وقد يكون بالحام الموصول به في الموصول
بان يشق مرهبته في غلاف حية ورقه والنبات المغروس قد يكون منه ما يحتاج الى ان يغرس من
اصله لا محالة وقد يكون منه ما يقبل الغرس غصنه الموصول لا يتصل بما يبعد عنه جدا وربما
وصل الشيء بالبعيد منه كالعليق فانه يوصل باشجار شتى والبطم والزيتون ومن النبات ما يستحيل
الى جنس آخر وذلك مثل النمام يصير نعنعا والباذروج اذا صار شاهسفرم وقد اشتغل جماعة
من الناس بابانة علل في النبات تكلفه وبعضهم اخذ يلتمس علة كل خاصية حتى حاول ان يبين العلة
في اصباغ النقوش واختلاف الارايح وذلك من نجحا ولعمري انه ليس شيء من تلك يتبع موجب الطبائع

وضرورة الهيولى بل يتبع تدبير النفس النباتية وتوزيعها وإذ كان لا يحصل إلا بتوسط هذه العلل
فإنه لن يسود شيء إلا باحتراق ما أو فرط جمود ولن يبيض إلا بشيء آخر مما قيل علله في موضع آخر وإذا
وقع منا الإحاطة بعلل ذلك وأشباهه علمنا أنه لم يحصل في النبات والحيوان إلا من تلك العلل لكن
تلك العلل لم يحصل في مواضعها من النبات بسبب طبيعي بل بسبب نفساني فحصل كل علة في جنبته
ما لا اشتغال إذ ربما اشتغلوا به فضل على أنه لا يمنع أن يكون كثير من هذه الأحوال الجارية من ضرورة
المادة وحركة الطبيعة لا للغاية فإن الغاية قد تتبعها أيضا ضرورات ونحن أشياء قد بينا هذا في
مواضع أخرى والذي يلزمنا أن نوضح القول فيه الكلام في أمر أمزجة النبات بحسب القياس إلى أبداننا
ليكون مبدأ ما للطب وما يجري مجراه فنقول قد بان لك مما سلف إذ ذكرنا أن جميع المركبات المعدنية
والنباتية والحيوانية هي العناصر الأربعة وإنها تمتزج فيفعل بعضها في بعض حتى يستقر على تعادل
أو على غالب فيما بينها وإذا استقرت على شيء فهو المزاج الحقيقي وأن المزاج إذا حصل في المركب هيأه
لقبول القوى والكيفيات التي من شأنها أن يكون لها وبينا أن المزاج بالجملة على كم قسم هو وأن المزاج
المعتدل في الناس ماذا يراد به وأن المزاج المعتدل في الأدوية ماذا يراد به وبينا أنه يراد به أن البدن الإنسان
إذا الأغذاء وفعل فيه بحرارته الغريزية لم يحدث فيه في بدن الإنسان تبريدا أو تسخينا أو ترطيبا أو تيبيسا
فوق الذي في الإنسان لسنا نعني أن مزاجه مثل مزاج الإنسان فإن مزاج الإنسان لا يكون إلا لإنسان
فإذا تذكرت ذلك فاعلم أن المزاج على نوعين مزاج أول ومزاج ثان فالمزاج الأول هو أول مزاج يحدث
عن العناصر والمزاج الثاني هو المزاج الذي يحدث عن أشياء لها في أنفسها مزاج كمثل مزاج الأدوية
المركبة ومزاج الترياق فإن لكل دواء مفرد من أدوية الترياق مزاجا يخصه ثم إذا اختلطت وتركبت
حتى تخمر به وتجد لها مزاج حصل مزاج ثان وهذا المزاج الثاني ليس إنما يكون كله عن الصناعة بل قد
يكون عن الطبيعة أيضا فإن اللبن ممتزج بالحقيقة عن مائية وجبنية وسمنية وكل واحد من هذه
الثلاثة غير بسيط في الطبع بل هو أيضا ممتزج وله مزاج يخصه لكن هذا المزاج الثاني في اللبن
هو من فعل الطبيعة لا من فعل الصناعة فهو بخلاف الترياق والمزاج الثاني قد يكون على وجهين إما
مزاج قوي وإما مزاج سلس فالمزاج القوي مثل أن يكون كل واحد من البسيطين اتحد بالآخر اتحادا يعسر
تفريقه ولو على حرارة النار مثل جرم الذهب فإن المزاج بين رطبه ويابسه قد بلغ مبلغا تعجز النار فيه
عن التفريق بينهما بل إذا أسيلت المائية لتصعيدها الحرارة تشبثت بجميع أجزائها أجزاء الأرضية
لم يقدر على تصعيدها وتحليلها لا دونها بالأرضية أيا كما يقدر على مثله في الخشب بل في الرصاص
والآنك فإذا كان من المزاج ما استحكامه هذا الاستحكام فلا يبعد أن يكون من المزاج الثاني ما يعجز الحرارة
الغريزية التي فينا عن تفريق بسائطه فما كان هكذا فهو المزاج الموثق فإن كان معتدلا بقي في جميع
البدن إلى أن يحيل الحرارة ويفسد معتدلا وما كان مائلا إلى غلبة بقي في البدن على غلبته إلى
أن يفسد صورته وبالجملة إنما يصدر عنه فعل واحد وأما إذا لم يكن المزاج موثقا بل دخوا سلسا
يحتاج إلى الانفصال فقد يجوز أن يفرق عند فعل طبيعتنا فيه وتزايل بسائطه التي لها المزاج الأول
بعضها عن بعض ويكون مختلفة القوى فيفعل بعضها فعلا ويفعل الآخر ضده فإذا قال الأطباء
إن دواء كذا قوته مركبة من قوى متضادة فلا يجب أن يفهموهم أنفسهم ولا أنتم منهم أنه يحاولها أو لهذا
يحمل حرارة وبرودة يفعل كل واحد منهما بانفراده كالمتميزين فإن هذا لا يمكن بل لها في جزئين منه
مختلفين هو مركب منهما وأيضا لا يجب أن يظن أن غير ذلك الجنس من الأدوية ليس مركبا من قوى
متضادة فإن جميع الأدوية مركبة من قوى متضادة بل يجب أن يفهم من ذلك أنهم يعنون أنه بالفعل
ذو قوى متضادة أو بقوة قريبة من الفعل لأن فيه أجزاء مختلفة لم يفعل بعضها في بعض فعلا تاما
يجعل الكل متشابه القوى ولا تلازمت واتحدت حتى إذا حصل بعضها في جزء عضو لزم أن يحصل الآخر
معه لأنه إن كانت متشابهة القوى لم يختلف فعلها في البدن البتة وإن كانت متلازمة الأجزاء
ومختلفة القوى جاز أن يختلف أيضا تأثيرها في البدن بل كان إذا حصل جزء منه من بسيطها في عضو
دافعة ما يلازمه من البسيط الآخر فحصل منهما الفعل والأثر الذي يؤدي إليه فعلاهما في جميع أجزاء ذلك
العضو على الشركة إذ كل واحد من أجزائه معه عائق عن تمام فعله متمكن منه اللهم إلا أن يكون نجز عضو

الشيء صح

قليلا

قابلا عن أحد البسيطين دون الآخر والطبيعة تستعمل أحدهما وترفض الآخر وقد يكون هذا كثيرا ولكن
لا بد من دلالة تدل على أن امتزاجها فيها وإن لم يبق بالبحث يقبل التمييز بتأثير الحرارة فيها وإن لم يبق بل
كالأدوية المفردة التي تذكر أن لها قوى متضادة فهي هذه التي ليس فيها ذلك الامتزاج الثاني فمن هذه
ما هي أقوى امتزاجا فلا يقدر الطبخ والغسل على التفريق بين قواها مثل البابونج الذي فيه قوة محللة وقوة
قابضة إذا اجتمعت في المضادات لم يفارقها الغوثان ومنه ما يقدر الطبخ على التفريق بينهما مثل الكرنب
فإن جوهره ممتزج من مادة أرضية قابضة ومن مادة لطيفة جلاءة بورقية فإذا طبخ في الماء تحلل الجوهر
البورقي الجالي منه في الماء وبقي الجوهر الأرضي القابض فيكون ماؤه مسهلا وجرمه قابضا وكذلك العدس
الدجاج وكذلك الترمس فإن فيه قوة جلاءة محرقة ورطوبة ثقيلة والطبخ يفرق بينهما وكذلك البصل والفجل
وغيره ولذلك قيل إن الفجل يهضم ولا ينهضم لأنه يهضم لا بجميع أجزائه بل بالجوهر اللطيف الذي فيه فإذا
تحلل ذلك عنه بقي الجوهر الكثيف الذي فيه عاصيا على القوة الهاضمة لزجا وذلك الجوهر الآخر يقطع
اللزوجة ومن هذا الباب ما يقدر الغسل على التفريق بين جوهريه مثل الهندبا وكثير من البقول فإن
جوهرها مركب من مادة أرضية مائية باردة كثيرة ومن مادة لطيفة قليلة فيكون تبريدها بالمادة
الأولى وتفتيحها السدد وتنفيذها أكثر بالمادة الأخرى ويكون جل هذه المادة اللطيفة منبسطة
على سطحها فقد تتصعد قبالته وانفرشت عليه فإذا غسلت تحللت في الماء ولم يبق منها شيء يعتد به
فلهذا نهي عن غسلها مثل الكرنب ولهذا السبب كثير من الأدوية إذا تناولها الإنسان بردت تبريدا
شديدا وإذا ضمد بها حللت مثل الكزبرة فإنها إذا تنوولت اشتد تبريدها وإذا ضمد بها ربما حللت
مثل الخنازير وخصوصا مخلوطة بالسويق وذلك لأنها مركبة من جوهر أرضي مائي شديد التبريد
ومن جوهر لطيف محلل فإذا تنوولت قبلتها الحرارة الغريزية فحللت عنها الجوهر اللطيف ولم يكن كثير
المقدار فوجد في المزاج أثرا بل تفشت ونفذت وبقي الجوهر المبرد فيه غاية في التبريد وأما إذا ضمد بها
فيشبه أن يكون الجوهر الأرضي لا ينفذ في المسام ولا يفعل فيها أثرا البتة والجوهر اللطيف الثاني
ينفذ فيها وينضج فإذا استصحب شيئا من الجوهر البارد نفع في الردع وقهر الحرارة الغريبة وهذا
قريب مما قيل من أن العراق المتصل ضمادا والسلامة عنه مطبوخا إذا جعل إحدى العلل فيه قريبة من هذا
يجب أن يكون هذا المعنى معلوما محكما ومن الأشياء النباتية ما يشبه أن يكون فيه جوهران متجاوران
من غير امتزاج البتة فمن ذلك ما هو ظاهر محسوس كأجزاء الأترج ومنه ما هو أخفى كأجزاء بزر قطونا فإنه
يشبه أن يكون قشره وما على قشره قويا التبريد والدقيق الذي فيه قوي التسخين حتى يكاد يكون دواء
محمرا أو مقرحا وقشره كالحجاب الحاجز بينهما وإن شرب غير مدقوق لم يمكن صلابة جلده من أن ينفذ
نوع دقيقه في باطنه بل فعل بظاهره ولعابيته وإن دق ظهر دقيقه فخشي أن يكون الذي يقال إنه سم
إنما هو بسبب ظهور دقيقه وخشي ويشبه أن يكون تغير المدقوق منه للجراحات وتفجير الصحيح منه إياها
ورد عليها بهذا السبب هذا المقدار كاف في إعطائنا هذا الأصل ولنختم كلامنا في النبات فإنا
إن اشتغلنا بخواص جزئياتها وأفعالها يكون كأنا قد نزلنا إلى صناعة جزئية ❁ تم الفن السابع
بعون الله وتوفيقه

## الفن الثامن من جملة الطبيعيات في طبائع الحيوان المقالة الأولى

## فصل في اختلاف الحيوان جملة من جهة المأوى والمطاعم والأخلاق والأفعال والأعضاء

والشكل الأكثر في الحيوان محذو في جميع هذا الكتاب حذو التعليم
الأول إلا في تشريح أعضاء الإنسان فإنا نؤثر أن نجمع التشريح والمنفعة في موضع واحد في أشياء قليلة
ونقتص من الأخبار ما اقتص فيه ونورد من الكلام النظري ما يليق بزماننا ونجمع الفنون
ولنبدأ بالكلام في اختلاف الحيوان وأول ذلك في الاختلاف الكلي الكائن بسبب الأعضاء
وقد علمت أن الأعضاء منها بسيطة وهي التي لجزئها المحسوس منها حد الكل كالعصب والعظام
ومنها مركبة آلية ليس لجزئها منها ذلك مثل اليد والرجل وهي مركبة من الأولى ❁ فنقول إن الحيوان
قد يشترك في أعضاء وقد يتباين بأعضاء أما الشركة فمثل اشتراك الإنسان والفرس في أن لهما
لحما وعصبا وعظما وإن كان المشترك فيه واحدا بالجنس لا بالنوع وأما التباين فعلى وجهين
لأنه إما أن يكون التباين في نفس العضو وإما أن يكون في حال العضو والتباين في نفس العضو

الكلي بل

وكذلك صح

اما ان يكون من حيث هو مركب آلى واما ان يكون من حيث هو بسيط ايضا مثال الاول افتراق الانسان
والفرس في ان للفرس ذنبا وليس للانسان وان كان اجزاء الذنب البسيطة الذى للفرس وهو
العظم والعصب والجلد واللحم والشعر موجودة بالجنس ومثال الثانى افتراق الانسان والسلحفاة
في ان للسلحفاة صدفا يحيط بها وليس للانسان وكذلك للسمك فلوس وللقنفذ شوك وليسا للانسان
كثيرة واما التباين في حال العضو فاما ان يكون من باب الكم واما ان يكون من باب الكيف واما ان يكون
من باب الوضع واما ان يكون من باب الفعل واما ان يكون من باب الانفعال اما الذى من باب الكم
فاما ان يتعلق بالعظم مثل كون عين البوم كبيرة وعين العقاب صغيرة او يتعلق بالعدد مثل ما ان
ارجل ضرب من العناكب ستة وارجل ضرب اخر ثمانية او عشرة واما الذى من باب الكيف فكاختلافها
في اللون او في الشكل او الصلابة واللين واما الاختلاف في الوضع فمثل اختلاف وضع ثدى الفيل و
الفرس فان ثدى الفيل عند قرب الصدر وثدى الفرس عند السرة واما الاختلاف في الفعل فمثل
كون اذن الفيل صالحا للذب مع كونه آلة للسمع وليس كذلك في الانسان وكون انفه آلة للقبض
دون انف غيره واما الاختلاف في الانفعال فمثل كون عين الخشاف سريعة التحير في الضوء وكون
مخاش بدل
عين الخطاف بالضد واجزاء بدن الحيوان اما رطبة واما يابسة ومن الرطبة الدم والشحم والزبد
والمخ والمنى وباقى الاخلاط والفضول ومن اليابسة العصب والجلد والعرق والشعر والعظم
والغضروف والظلف والقرن وما يجرى مجراه فضرب من الاختلاف الحيوانى في الاعضاء وقد
يختلف من جهة المأوى فبعضها مائية وبعضها بحسبه برية والمائية على ضروب منها ما مكانه و
غذائه ونفسه مائى فله بدل التنفس النسيمى تنشق مائى فهو يقبل الماء الى باطنه ثم يرده ولا يعيش
ينقل له
اذا فارقه ومنه ما مكانه وغذاؤه مائى لكنه مع ذلك يتنفس من الهواء فقط وسواء كان معدنه
في الماء فلا يبرز او كان له ان يبرز ويفارق الماء مثل السلحفاة المائية ومنه ما مكانه وغذاؤه
مائى وليس يتنفس ولا يستنشق مثل اصناف من الصدف والحلازين التى لا تظهر للهواء ولا تبتذل
الماء الى باطنها الا على سبيل استنفاد الغذاء لا على سبيل التنفس وسبيل التنفس ان يستنشق ثم
يرده ليروح الحار الباطن وليدفع الفضول الحادة التى اذا احتبست في الحار الغريزى فسدها
الحار الغريزى وانما يكون الحيوان مائيا لان مكانه الطبيعى ماء وليس يكون مائيا لانه لا يغتذى الا
من الماء فقط ولا يتنفس الا من الماء فقط كما ان الحيوان البرى ليس يكون بريا الا لان مكانه الطبيعى
بر وليس لانه لا يغتذى من الماء وبما فيه ومعلوم ان الحيوان الذى لا يستنشق الا من الماء فليس مكانه
الطبيعى الا الماء ولا غذاؤه الا في الماء وان الحيوان الذى لا يغتذى الا في الماء فان مكانه الطبيعى الماء
ولا ينعكس والحيوانات المائية ايضا يختلف فبعضها ماواها الذى ينتسب اليها مياه الانهار
الجارية وبعضها ماواها مياه البطائح مثل الضفادع وبعضها ماواها ماء البحر والحيوان البرى
منه ما يتنفس من طريق واحد كالفم والخيشوم ومنه ما لا يتنفس كذلك بل على نحو اخر من مسام مثل
المحززات كالنحل والزنبور ومن الحيوانات ما يكون مائية ثم يستحيل برية مثل حيوان يسمى باليونانية
مادام مائيا اسداس وهو يعيش في الانهار ثم انه يستحيل صورة ويصير استطوس ويبرز الى
البر والحيوانات المائية منها لجية ومنها شطية ومنها طينية ومنها صخرية والحيوانات المائية منها
ذات ملاصق يلزمها كاصناف من الاصداف ومنها سيرية الاجساد مثل السمك والضفادع
واللاصقة منها ما لا يزال يلصق ولا يبرح ملتصقا مثل اصناف من الصدف والاسفنج ومنها
ما يلصق ثم يتبرأ من الملصق لطلب الغذاء اذ لا يكون غذاؤه الكافى ما يرديه الى اليه الماء او يحمل
ومن الذى يتبرأ ما يبرز ويرعى مثل حيوان يسمى باليونانية قالنقى والحيوان المائى المتنقل في الماء منه
ما يعتمد في حركته على ذاته وفى السباحة على اجنحته كالسمك ومنه ما يعتمد في السباحة على رجليه
كالضفدع ومنه ما يمشى في قعر الماء كالسرطان ومنه ما يزحف مثل ضرب من السمك لا جناح له
وكالدود واما الحيوان البرى فكل طائر منه ذو جناح فانه يمشى برجليه ومن جملة ذلك ما مشيه
صعب عليه كالخطاف الكبير الاسود والخشاف ⊙ واقول قد رايت طائرا يشبه الباشق
اضعف واصغر منه اذا وقع على الارض وقع منبسط الجناحين غير مستقل كانه لا رجل له ويمشى

بتكلف وذكر في التعليم الاول صنفا من الخطاف يسمى دماس لا يظهر الا بعد المطر في آخر الصيف
وهو قليل جدا واما الذى جناحه جلد او غشاء فقد يكون منه ما لا رجل له كضرب من الحيات المجنحة
يطير والطير يختلف فبعضها يتعايش معا كالكركى وبعضها يؤثر التفرد كالعقاب وجميع الجوارح
التى تنازع على الطعم لاحتياجها الى الاحتيال ليصيد ومنافستها فيه ومنها ما يتعايش ذوجا
يكون معا كالقطا ومنها ما يتفرد تارة ويجتمع اخرى والحيوانات المتفردة قد تكون مدنية وقد
تكون برية صرفة وقد تكون بستانية وقروية والانسان من بين الحيوان هو الذى لا يمكنه ان يعيش
وحده فان اسباب حيوته ومعيشته ملتئم بالمشاركة المدنية والنحل والنمل وبعض الغرانيق
يشارك الانسان في ذلك لكن النحل والكركى يطيع رئيسا واحدا والنمل له اجتماع ولا رئيس له
وقد يختلف الحيوان من جهة المطعم ⊙ ونقول ان الطير منه آكل لحم ومنه لاقط حب ومنه آكل
عشب وقد يكون لبعض الطير مطعم معين كالنحل فان غذاءه ورى والعنكبوت فان غذاءه الذباب
ويكون بعضه متفننا في المطعم والحيوان قد يختلف بان منه اوابد ومنه قواطع ومن الحيوان ما له ماوى
معلوم ومنه ما ماواه كيف اتفق الا ان يلد فيقيم لحضانته واللواتى لها ماوى فبعضها ماواه شق
وبعضها ماأواه جحر منه
وبعضها ماواه قلة رابية وبعضها ماواه وجه الارض وايضا من الحيوان ما يتحمل قوته ليلا كالضبع والبوم
ومنه ما يتحمل قوته نهارا كالبازى وبعضه في الوقتين كالهرة ومن الحيوان ما هو انسى بالطبع كالانسان
ومنه ما هو انسى بالمولد كالهرة والفرس ومنه ما هو انسى بالقسر كالفهد ومنه ما لا يانس كالنمر
والمستانس بالقسر منه ما يسرع استيناسه ويبقى مستانسا كالفيل ومنه ما يبطى كالاسد ويشبه
ان يكون من كل نوع صنفا انسى وصنف وحشى حتى من الناس وايضا فان الحيوان ما هو مصوت
ومنه ما لا صوت له وكل مصوت فانه يصير عند الاغتلام وحركة شهوة الجماع اشد تصويتا الا الانسان
يتناق ان يسفد سحه
وايضا بعض الحيوان يشبق ويسفد كل وقت كالديك ومنه عفيف له وقت معين يهيج فيه ومن ذلك
ما يكون عند الهيج قليل الجماع ايضا مثل الحيوان المسمى قراقوسندوس وايضا فان من الحيوان ما يكون
مستعملا للمراش دائما اما مع جنسه واما مع كل جنس ومنه ما هو وقود ذيب فان الحيوان قد يختلف
بالاخلاق كما يختلف بسائر الاشياء فبعض الحيوان هادى الطبع قليل الغضب والخرق مثل
البقر وبعضها شديد الجهل حاد الغضب كالخنزير البرى وبعضها حليم وجزوع مثل البعير وبعضه
ذو الحركات مغتال كالحية وبعضه جرى قوى شهم ومع ذلك كبير النفس كريم كالاسد ومنه قوى
مغتال وحشى كالذيب وبعضه محتال ماكر ذو الحركات كالثعلب وبعضه غضوب شديد
الغضب سفيه الا انه ملق متودد كالكلب وبعضه شديد الكيس مستانس كالفيل والقرد و
بعضه يرجع الى حياء وتحفظ كالاوز وبعضه حسود متافر بماء بجماله كالطاوس ومن الحيوان
ما هو شديد التحفظ كالجمل والحمار واما مذاكير المنسى فالانسان ونحو لما كان كل حيوان رطب الجوهر
وكان فيه جوهر حار يحلل رطوبته ويحلله ايضا هو اعمل احتاج ضرورة الى الغذاء وهو بدل
ما يتحلل واحتاج لذلك الى اعضاء التغذى ولما كان الغذاء لا يستحيل كله بل يفضل لا محالة عنه
فضل انقسم اعضاء الغذاء الى مورد والى قابل والى دافع والحيوانات كلها تشترك في هذه الاعضاء
فان تباينت تباينت باحدى الوجوه المذكورة والمقبول منه يابس وهو الغذاء بالحقيقة لانه يستحيل
الى ان يكون بدلا لما يتحلل ومنه رطب وليس كل رطب غذاء بل ما فيه مزاج ما مع اليبس واما الماء
وحده فلا يستحيل الى هيئة مزاجية بل الحاجة اليه لترقيق الغذاء وتنفيذه وليكون ايضا جزء من الشئ
المستحيل غذاء لا نفس المستحيل غذاء والرطب واليابس يجتمعان في قابل واحد والامر يختلط واما
مدافعهما فربما كانت واحدة كما في الطير وربما كانا اثنين كما في الناس وذوات الاربع فان لها امعاء
ولها مثانة وكل ما له مثانة لدفع فضلة الرطب فله معا لدفع فضل اليابس وليس ينعكس ولما كان
بعض الحيوان انما يبقى نوعه بالتناسل احتاج ضرورة الى آلة يدفع بها الزرع الى آلة من آخر يقبل
الزرع فيكون في اعضاء نوعه ذات المزدرع ومستودع للمزدرع فيه ما يتكون الولد اما رحم واما
كالرحم مثل ما للطير ولكل حيوان عضو خلق ليحفظ رطوبته الاصلية ويولدها كان لرطوبة دما
فيما له دم او شبيها بالدم فيما ليس له دم وجميع الحيوان فان قواه الطبيعية وقوة اللمس من بين

الاحساس بشم بعضو بسيط كما في الانسان للمس لحم او عصب وفي غيره شئ آخر واما ما شابه فانما
الحس والحركة فيتم بالاعضاء الآلية دون عضو بسيط الحيوان منه ما شانه بان تلد انثاه
حيوانا وبعضه ما شانه بان تلد انثاه دودا كالنحل والعنكبوت فانها تلد دودا ثم ان اعضاءه تتكمل
بعد ومنه ما شانه بان تبيض انثاه بيضا ككل عظيم من الحيوان البحرى كالدلفين والسلاحف
وكل ما له شعر او شوك فانه كالشعر وان كان ذو وقاية وسلاحا ايضا كما للشهيم فانه تلد حيوانا
مثله ومنه ما يبيض في بطنه ثم يصير بيضه في تلك دودا مثل البحرى المعروف بسلاشى وربما كان بيضا
ثم صار قبل ان باض حيوانا كما كثر الافاعى وما كان من البيض يحيط به قشر صلب ففى باطنه
لونان بياض ومح مثل بيض الطير وما كان لين الجلد ففى باطنه لون واحد مثل بيض سلاحف
ما دام بيضا وايضا من الحيوان ما له رجل ومنه ما ليس له رجل ومن الحيوان ذى الرجل ما له رجلان
فقط ومنه ما له اربعة ارجل ومنه ما له ارجل كثيرة مثل العنكبوت والحيوان المعروف باربعة
واربعين الذى يسمى دخال الاذان وعدد ارجل جميع الحيوانات زوج ليتعادل الحمل والنقل و
كذلك من السمك ما له اجنحة ومنه ما ليس له اجنحة مثل نوع من السمك المعروف بسلاشى الذى
يكون عريض الذنب ويسمى بسباطرنيس ويعتمد في سباحته على اقطار جلده المستعرض وبعض
الضفادع ايضا اجنحة وهو الضفدع البرى الذى لا يستدق موخره وهو الجنس الذى ربما
آوى الى الانجاد واما السمك ذو الجناح فمنه ما له اربعة اجنحة موضوعة على جنبيه ومنه
ما له جناحان الى البطن وجناحان الى الظهر ومن السمك ما له مع الاجنحة ارجل فيستعين بها مع الاجنحة
كالمعروف بمالاقيا فان لم يكن له ارجل استعان بالذنب وهو جملة السمك الخاشى الجلد واما التمساح
فيستعين بذنبه وارجله كل حيوان محرز فلا جلد له كل طائر جناحه ذو ريش فهو ذو دم واما ما جناحه
جلد او صفاق فقد يكون له دم كالخفاش وقد لا يكون له دم مثل النحل الحيوان الذى له جناح
صفاقى ولا دم له فمنه ما له جناحان ومنه ما له اربعة اجنحة ومنه ما له ابرة يلسع بها واما ما كان
له منها جناحان فيخير ومنها ما يلسع بخرطومه كالبعوض وكالذباب وربما كان الجناح الصفاقى
في غلاف كالجعلان وليس لشئ منها حمة والحيوانات العديمة الدم اصغر من ذوات الدم ما خلا
اصناف من الحيوان البحرى قليلة ومنها السمك الذى يسمى مالاقيا فانه يكون عظيم الجثة جدا اذا كان
في الماوى الحار دون الجليد دون الشط ودون المكان البارد وجميع الحيوان الذى له دم وهو منتقل
فيستعين لا باقل من اربعة اعضاء رجلين ويدين او رجلين وجناحين او اربعة اجنحة كالسمك والجنس
من الحرجس الذى يقال ان نشوه وموته في يوم واحد يتحرك بجناحين واربعة ارجل وللسرطان ثمانية
ارجل

**فصل في الاعضاء الكلية**

الاعضاء اجسام متولدة من اول مزاج الاخلاط كما
ان الاخلاط اجسام متولدة من اول مزاج الاركان والاعضاء منها ما هى مفردة ومنها ما هى مركبة
والمفردة هى التى اى جزء محسوس اخذت منها كان مشاركا للكل في الاسم والحد مثل اللحم في اجزائه
والعظم في اجزائه والعصب في اجزائه وما اشبه ذلك ولذلك تسمى متشابهة الاجزاء والمركبة هى التى
اذا اخذت منها جزءا اى جزء كان لم يكن مشاركا للكل لا في الاسم ولا في الحد مثل اليد والوجه فان
جزء الوجه ليس بوجه وجزء اليد ليس بيد وتسمى اعضاء آلية لانها هى آلات النفس في اتمام الحركات
والافعال واول الاعضاء المتشابهة الاجزاء العظم وقد خلق صلبا لانه اساس البدن ودعامة
الحركات ثم الغضروف وهو الين من العظم فينعطف واصلب من سائر الاعضاء والمنفعة في
خلقه ان يحسن به اتصال العظام بالاعضاء اللينة فلا يكون الصلب واللين قد تركبا بلا متوسط
اللين بالصلب وخصوصا عند الضربة والضغطة بل يكون التركيب متدرجا مثل ما في عظم الكتف
والشراسيف في اضلاع الخلف والغضروف الحنجرى وتحت الغضروف ايضا يحسن به مجاورة المفاصل
المتحاكة فلا تترضض لصلابتها وايضا اذا كان بعض العضل ممتدا الى عضو غير ذى عظم يستند اليه
ويقوى به مثل عضلات الاجفان كان الغضروف دعامة وعمادا للاوتار وايضا فانه قد تمس الحاجة
في مواضع كثيرة الى اعتماد ما على شئ قوى ليس بغاية الصلابة كما في الحنجرة ثم العصب وهى اجسام
دماغية المنبت او نخاعية المنبت بيض لدنة لينة في الانعطاف صلبة في الانفصال خلقت لتتم بها

البحرى سمى

الاعضاء

الاعضاء الاحساس والحركة ثم الاوتار وهى اجسام تنبت من اطراف العضل شبيهة بالعصب فيلاقى الاعضاء
المتحركة فتارة تجذبها بانجذابها لتشنج العضلة واجتماعها ورجوعها الى ورائها وتارة ترخيها باسترخائها
لانبساط العضلة عائدة الى وضعها او زائدة فيه على مقدارها في طولها حالكونها على وضعها المطبوع لها
على ما نراه نحن في بعض العضل وهى مؤلفة في الاكثر من العصب النافذ في العضلة البادرة منها في الجهة
الاخرى ومن الاجسام التى نذكرها ذكر الاوتار وهى التى نسميها رباطات وهى ايضا عصبانية المرأى
والملمس ياتى من الاعضاء الى الجهة العضل فيتشظى هو والاوتار ليفا فاولى العضلة منها احتشى لحما وما
كان دقيقها الى المفصل او العضو المحرك لاجتماع الى الذات واتصل ثم الرباطات التى ذكرناها وهى ايضا اجسام
شبيهة بالعصب بعضها يسمى رباطا مطلقا وبعضها يخص باسم العقب فما امتد الى العضلة لم يسم الا رباطا
وما لم يمتد اليها ولكن وصل بين طرفى عظم المفصل وبين اعضاء اخرى واحكم شد شئ الى شئ فانه مع ما
يسمى رباطا فقد يخص ايضا باسم العقب وليس لشئ من الرباطات حس وذلك لئلا يتأذى بكثرة ما يلزمه
من الحركة والحك ومنفعة الرباط معلومة مما سلف ثم الشريانات وهى اجسام نابتة من القلب مجوفة
طولا عصبانية رباطية الجوهر لها حركات منبسطة ومنقبضة ينفصل بسكونات خلقت لترويح
القلب ونفض البخار الدخانى عنه وتوزيع الروح على اعضاء البدن ثم الاوردة وهى شبيهة بالشريانات
ولكنها من الكبد وساكنة ولتوزيع الدم على اعضاء البدن ثم الاغشية وهى اجسام منتسجة من ليف
عصبانى غير محسوس رقيقة الثخن مستعرضة تغشى سطوح اجسام اخرى وتجرى عليها المنافع منها
لتحفظ جملتها على شكلها وهيئتها ومنها لتعلقها من اعضاء اخرى وتربطها بها بوساطة العصب
والرباط الذى يتشظى الى ليفها فانتسجت منه كالكلية من القلب ومنها حتى ما يكون للاعضاء التى ليس لها
الحس في جواهرها سطح حساس بالذات لما يلاقيه وحساس لما يحدث في الجسم الملفوف فيه بالعرض
وهذه الاعضاء مثل الرئة والكبد والطحال والكليتين فانها لا تحس بجواهرها البتة لكن انما تحس الامور
المضادة لها بما عليها من الاغشية واذا حدث فيها ريح او ورم احس اما الريح فبحسه الغشاء بالعرض
التمدد الذى يحدث فيه واما الورم فيحسه مبداء الغشاء ومعلقه بالعرض لا رجحان العضو لثقل
الورم ثم اللحم وهو حشو خلل وضع هذه الاعضاء في البدن وقوتها التى تندعم به وكل عضو فله في نفسه
قوة غريزية بها يتم له امر التغذى وذلك هو جذب الغذاء وامساكه وتشبيهه والصاقه ودفع الفضل ثم
بعد ذلك يختلف الاعضاء فبعضها له الى هذه القوة قوة تصير منه الى غيره وبعضها ليس له ذلك ومن
وجه آخر فبعضها له الى هذه القوة قوة تصير اليه من غيره وبعضها ليس له ذلك فاذا تركبت حدث عضو
قابل معط وعضو معط غير قابل وعضو قابل غير معط وعضو لا قابل ولا معط اما العضو القابل المعطى
فلم يشك في وجوده فان الدماغ والكبد اجمعوا ان كل واحد منهما يقبل قوة الحيوة والحرارة الغريزية
والروح من القلب ثم لكل واحد منهما ايضا مبداء قوة يعطيها غيره اما الدماغ فمبداء الحس عند قوم
مطلقا وعند قوم لا مطلقا والكبد مبداء التغذية عند قوم مطلقا وعند قوم لا مطلقا واما العضو
القابل الغير المعطى فلا شك في وجوده ايضا مثل اللحم القابل قوة الحس والحيوة وليس هو مبدأ القوة
يعطيها غيره بوجه واما القسمان الآخران فاختلف في احدهما الاطباء مع الجليل من الفلاسفة
فقال الاطباء ليس ههنا عضو يعطى ولا يقبل لا الدماغ ولا القلب ولا الكبد وقال الجليل الفلاسفة ان
هذا العضو هو القلب وهو الاصل الاول لكل قوة وهو يعطى سائر الاعضاء كلها القوى التى تغتذى بها
والتى تحيا والتى تدرك وتحرك واما الاطباء وقوم من اوائل الفلاسفة فيفرقون هذه القوى في
الاعضاء وقوله عند التحقيق والتدقيق اصح وقول الاطباء في بادى النظر اظهر ثم اختلف في القسم
الآخر الاطباء فيما بينهم والفلاسفة فيما بينهم فذهب طائفة منهم الى ان العظام واللحم الغير الحساس
وما اشبهها انما يبقى بقوى فيها تخصها لم تاتها من مبادى آخر لكنها بتلك القوى حادثة وصل اليها
غذاؤها كفت انفسها فلا هى يفيد شيئا آخر قوة فيها ولا ايضا يفيدها عضو قوة اخرى وذهبت طائفة
الى ان تلك القوى ليس يخصها لكنها فايضة اليها من الكبد والقلب في اول التكون ثم استقرت فيه
والطبيب ليس عليه ان يتبع المخرج الى الحق من هذين الاختلافين بالبرهان فليس له اليه سبيل من جهة
ما هو طبيب ولا يضره في شئ من مباحثه واعماله ولكن يجب ان يعلم ويعتقد في الاختلاف الاول

انه لاجله كان القلب مبدأ في الحس والحركة للدماغ والقوة المغتذية للكبد ولم يكن فان الدماغ اما بنفسه
واما بعد القلب مبدأ للافاعيل النفسانية بالقياس الى سائر الاعضاء والكبد كذلك مبدأ للقوى
الطبيعية المغذية بالقياس الى سائر الاعضاء ويجب ان يعلم ويعتقد في الاختلاف الثاني انه لاجله
كان حصول القوة الغريزية في مثل العظم عند اول الحصول من الكبد او استحقه بمزاجه نفسه او لم يكن
ولا واحد منها ولكن الان يجب ان يعتقد ان تلك القوة ليست فائضة اليه من الكبد بحيث لو انسد السبيل
بينهما وكان عند العظم غذاء معد بطل فعله كما الحس والحركة اذا انسد العصب الجائي من الدماغ بل تلك القوة
صارت غريزية للعظم ما بقي على مزاجه فحينئذ ينشرح له حال القسمة ويعترض له اعضاء رئيسة واعضاء
خادمة للرئيسة واعضاء مرؤوسة بلا خدمة فالاعضاء الرئيسة هي الاعضاء التي هي مبادئ للقوى
الاولى في البدن المضطر اليها في بقاء الشخص او النوع اما بحسب بقاء الشخص فالرئيسة ثلثة
القلب وهو مبدأ قوة الحيوة والدماغ وهو مبدأ قوة الحس والحركة والكبد وهو مبدأ قوة التغذية
واما بحسب بقاء النوع فالرئيس هذه الثلثة ايضا ورابع يخص النوع وهما الانثيان اللذان يضطر
اليهما لامر وينتفع بهما لامر ايضا اما الاضطرار فلاجل توليد المني الحافظ للنسل واما الانتفاع
فلاجل افادة تمام الهيئة والمزاج الذكوري والانوثي اللذين هما من العوارض اللازمة لانواع الحيوان
لا من الاشياء الداخلة في نفس الحيوانية واما الاعضاء الخادمة فبعضها يخدم خدمة مهيئة وبعضها
يخدم خدمة مؤدية والخدمة المهيئة تسمى منفعة والخدمة المؤدية تسمى خدمة على الاطلاق والخدمة
المهيئة تتقدم فعل الرئيس والخدمة المؤدية تتاخر عن فعل الرئيس اما القلب فخادمه المهيئ مثل الرية
والمؤدي مثل الشرايين واما الدماغ فخادمه المهيئ مثل الكبد وسائر اعضاء الغذاء وحفظ الروح
والمؤدي مثل العصب واما الكبد فخادمه المهيئ مثل المعدة والمؤدي مثل الاوردة واما الانثيان
فخادمهما المهيئ مثل الاعضاء المولدة للمني قبلهما واما المؤدي ففي الرجال الاحليل وعروق بينهما وبينه
وفي النساء عروق يندفع فيها المني الى المحبل وللنساء زيادة الرحم التي يتم فيه منفعة المني وقال
جالينوس ان من الاعضاء ما له فعل فقط ومنها ما له منفعة فقط ومنها ما له فعل ومنفعة معا
الاول كالقلب والثاني كالرية والثالث كالكبد واقول انه يجب ان يعني بالفعل ما يتم بالشيء وحده
من الافعال الداخلة في حيوة الشخص او بقاء النوع مثل ما للقلب في توليد الروح ويعني بالمنفعة ما يهيئ
لقبول فعل عضو آخر حينئذ يعتبر الفعل تاما في افادة حيوة الشخص وبقاء النوع كالاعداد الرية
الهواء واما الكبد فانه يهضم اولا هضمه الثاني ويعد للهضم الثالث والرابع فيما يهضم الهضم الاول
تاما حتى يصلح ذلك الدم لتغذيته نفسه يكون قد فعل فعلا وبما قد يفعل فعلا معينا لفعل منتظر
يكون قد نفع ونقول ايضا من الراس ان من الاعضاء ما يتكون من المني وهي المتشابهة الاجزاء خلا اللحم والشحم
ومنها ما يتكون من الدم كالشحم واللحم فانهما خلا هما يتكون من المنيين مني الذكر ومني الانثى الا
انها على قول من يحقق من الحكماء يتكون عن مني الذكر كما يتكون الجبن عن الانفحة ويتكون عن مني
الانثى كما يتكون الجبن عن اللبن وكما ان مبدأ العقد في الانفحة كذلك مبدأ عقد الصورة في مني
الذكر وكما ان مبدأ الانعقاد في اللبن فكذلك انعقاد الصورة اعني القوة المنفعلة هو في مني المرأة مبدا م
وكما ان كل واحد من الانفحة واللبن جزء من جوهر الجبن الحادث منهما كذلك كل واحد من المنيين جزء
من جوهر الجنين وهذا القول يخالف قليلا بل كثيرا قول جالينوس فانه يرى ان في كل واحد من المنيين
قوة عاقدة وقابلة للعقد ومع ذلك فلا يمتنع ان يقول ان العاقدة في الذكوري اقوى والمنعقدة في
الانوثي اقوى واما تحقيق القول في هذا المعنى ففي كتبنا في العلوم الاصلية ثم الدم الذي كان ينفصل
عن المرأة في الاقراء يصير غذاء فمنه ما يستحيل الى مشابهة جوهر المني والاعضاء الكائنة منه فيكون غذاء
منميا له ومنه ما لا يصير غذاء لذلك ولكن يصلح لان ينعقد في حشو وملاء الامكنة بين الاعضاء
الاولى فيكون لحما او شحما ومنه فضل لا يصلح لاحد الامرين يبقى الى وقت النفاس فتدفعه الطبيعة
فضلا واذا ولد الجنين فان الدم الذي يتولد من كبده يستمد ذلك الدم ويتولد عنه ما كان يتولد
عن ذلك الدم واللحم يتولد عن متينه ويعقده الحر واليبس واما الشحم فمن مائيته ودسمه ويعقده
البرد ولذلك يحله الحر وما كان من الاعضاء متخلقا من المنيين فانه اذا انفصل لم يجبر بالاتصال

الحقيقي

الحقيقي الا بعسر في قليل من الاحوال وفي سن الصبي مثل العظام وشعب صغيرة من الاوردة دون
الكبيرة ودون الشرايين واذا انتقص منه جزء لم ينبت عوضه شيء وذلك كالعظم والعصب وما كان
متخلقا من الدم فانه ينبت بعد انثلامه ويتصل بمثله كاللحم وما كان متولدا عن دم فيه قوة المني بعد
فما دام العهد بالمني قريبا فذلك العضو اذا فات امكن ان ينبت مرة اخرى مثل السن في سن الصبي
واما اذا استولى على الدم مزاج آخر فانه لا ينبت مرة اخرى ⁂ ونقول ايضا ان الاعضاء الحساسة
المتحركة فقد يكون تارة مبدأ الحس والحركة لهما جميعا عصبة واحدة وقد يفترق تارة ذلك
فيكون مبدأ كل قوة عصبة ⁂ ونقول ايضا ان جميع الاحشاء الملفوفة في الغشاء منبت غشائها
من احدى غشائي الصدر والبطن المستبطنين اما ما في الصدر كالحجاب والاوردة والشرايين
والرية فمنبت اغشيتها من الغشاء المستبطن للاضلاع واما ما في الجوف من الاحشاء والعروق فمنبت
اغشيتها من الصفاق المستبطن لعضل البطن وايضا فان جميع الاعضاء اللحمية اما ليفية كاللحم
في العضل واما فيها ليف كالكبد ولا شيء من الحركات الا بالليف اما الارادية فبسبب ليف العضل
واما الطبيعية كحركة الرحم والعروق والمركبة كحركة الازدراد فبليف مخصوص بهيئة من وضع
الطول والعرض والتوريب فللجذب الليف المطاول وللدفع الليف الذاهب عرضا الغامض
وللامساك الليف المورب وما كان من الاعضاء ذا طبقة واحدة مثل الاوردة والمثانة فان
اصناف ليفه الثلثة منتسج بعضها في بعض وما كان ذا طبقتين فالليف الذاهب عرضا يكون
في طبقته الخارجة والآخران في طبقته الداخلة الا ان الذاهب طولا اميل الى سطحه الباطن
وانما خلق كذلك لئلا يكون ليف الجذب والدفع معا بل ليف الجذب والامساك هما اولى
بان يكونا معا الا في الامعاء فان حاجتها لم يكن الى الامساك شديدة بل الى الجذب والدفع ⁂
ونقول ايضا ان الاعضاء العصبانية المختلطة باجسام غريبة عن جوهرها منها ما هي ذات
طبقة واحدة ومنها ما هي ذات طبقتين وانما خلق ما خلق منها ذات طبقتين لمنافع احدها مس
الحاجة الى شدة الاحتياط في وثاقة جثتها لئلا ينشق بسبب قوة حركة ما فيها كالشرايين والثاني
مس الحاجة الى شدة الاحتياط في امر الجسم المخزون فيها لئلا يتحلل ويخرج اما استعداد التحلل
فبسبب لطافتها ان كانت ذات طبقة واحدة واما استعداد الخروج فبسبب اجابتها الى الانشقاق
لذلك ايضا وهذا الجسم المخزون هو مثل الروح والدم المخزونين في الشرايين اللذين يجب ان يحتاط
في صونهما ويخاف ضياعهما اما الروح فبالتحلل واما الدم فبالشق وفي ذلك خطر عظيم والثالث
انه اذا كان عضو يحتاج ان يكون كل واحد من الدفع والجذب فيه بحركة قوية افرد له آلة بلا اختلاط
وذلك كالمعدة والامعاء والرابع انه اذا اريد ان يكون كل طبقة من طبقتي العضو لفعل يخصه
وكان الفعلان يحدث احدهما عن مزاج يخالف الآخر كان التفريق بينهما اصوب مثل شغل المعدة
فانه اذا اريد فيها ان يكون لها الحس ويكون ذلك بعضو عصباني والهضم ويكون ذلك بعضو لحماني
افرد لكل واحد من الامرين طبقة عصبية للحس وطبقة لحمية للهضم وجعلت الطبقة الباطنة
عصبية والخارجة لحمانية لان الهاضم يجوز ان يصل الى المهضوم بالقوة دون الملاقاة والحاس
لا يجوز ان لا يلاقي المحسوس اعني في حس اللمس ⁂ واقول ايضا ان الاعضاء منها ما هي قريبة
المزاج من الدم فلا يحتاج الدم في تغذيتها الى ان يتصرف في استحالات كثيرة مثل اللحم ولذلك
لم يجعل فيه تجاويف وبطون يقيم فيها الغذاء الواصل مدة ثم يتغذى به اللحم ولكن الغذاء كما يلاقيه
يستحيل اليه ومنها ما هي بعيدة المزاج عنه فيحتاج الدم فيه الى ان يستحيل اولا
استحالات متدرجة الى مشاكلة جوهره كالعظم فلذلك جعل له في الخلقة اما تجويف واحد يحوي
غذاءه مدة يستحيل في مثلها الى مجانسته مثل عظم الساق والساعد وتجاويف متفرقة فيه
مثل عظم الفك الاسفل وما كان من الاعضاء هكذا فانه يحتاج ان يختاز من الغذاء فوق الحاجة
في الوقت ليحيله شيئا بعد شيء الى مجانسته والاعضاء القوية تدفع فضولها الى جاراتها الضعيفة
كدفع القلب الى الابطين والدماغ الى ما خلف الاذنين والكبد الى الاربيين **فصل في**
**تعديد الاعضاء الالية ومواضعها** ولنشرع في ذكر اعضاء الحيوان ولنبدأ

بالآلية ولنبدأ بالظاهرة منها ومنها بالراس فنقول ان الراس من الانسان وما يجري مجراه يشتمل على جملة بنا بنطها القحف وما يغشاه وما فيه من الدماغ ووجهه والقحف يغشاه جلد ولحم وقشر ينبت عليه الشعر وهو مؤلف من عظام كثيرة على ما سنشرحه عند كلامنا في الاسباب وقد ذكر في التعليم الاول من مضادة ان انسانا لم يكن لراسه شؤون بوجه وانما قحفه واحد وتحت الراس من قدام الانسان وجهه واعلى وجهه جبينه وهو ما بين ذاته وعينيه ويدل عظم جبينه على البله وعرضه على قلة العقل وصغره على لطف الحركة واستدارته على الغضب والحاجبان خلقا مستظلة للعين يحبسان ما ينحدر اليها وتزيينا للوجه واذا انعطفا على استقامة خطيه دلا على تخنيث و استرخاء واذا انحدرا من الى طرف الانف دلا على لطف ذكاء واذا ارتفعا عن الصدغين دلا على طبيعة ظنز واستهزاء واما الدماغ فنؤخر الكلام فيه والعينان ادل الاعضاء على الشمائل لكانهما ادل الاعضاء على انفعالات النفس عند الغضب والفرح والغم وغير ذلك واجزاؤها الجفنان والمقلة والمقلة مركبة من حدقة وبياض يسمى ملتحمة ويحدها من الجانبين الموقان واذا كانت ناحية الموق صغيرة الزاوية دل على سوء خلق وخبث شمايل واذا كان ذلك الموضع كثير اللحم كما يعرض لاعين الصاة دل على خبث وفجور واذا وقع الحاجب على العين دل على حسد والعين المتوسطة في حجمها دليل على فطنة وحسن خلق ومروة والنابية تدل في كل شيء على اختلاط عقل والغائرة على حدة في جميع الحيوان والذي يطول تحديقها مفتوحة ولا تطرف يدل على قحة معروبة في حمق والتي تكون كثيرة الطرف يدل على خفة وقلة ثبات وطيش واذا كانت على الاعتدال في الحالين دلت على حسن حال فاما تشريح العين فنؤخر الكلام فيه الى حين ما نتكلم في الاسباب وقد دل الاستقراء على ان كل حيوان يجري له عينان في الطبع الا بعض الحيوان البحري الخزفي الجلد وكل حيوان يلد حيوانا فله عينان الا الخلد ويشبه ان يكون له عينان لكنهما مغشيان بجلد دقيق لضعفهما وكذلك يظهر عند التشريح وانما يدرك الاظلال دون الالوان والاشكال ومن الاجزاء الظاهرة في الراس الاذنان وهي للسمع فقط ولها الغضروف المنشمخ في الانسان والشحمة والثقبة الموليه وقد عرض المحاذة بينها بالهيئة التي لها ليظهر طنين الصوت واجتماع الهواء الحامل الصوت في غضونه ولولا ثقبة ليكون المسافة القصيرة المدى طويلة فلا يكون داخل الاذنان وحيث يجاور الدماغ معرضا لوصول البرد والحر اليه من الثقب ويلي والروح الحساس من العصب الذي يأتيه وسنذكره صلب لانه معرض لمصاكة الهواء بالقرع على السطح الباطن من الصماخ لانه يحتاج ان يلقي الهواء المتموج لقاء مماسة ومصادمة وتلك العصبة تبرز اليه من ثقب سنذكره في موضعه وللاذن منفذ خفي ايضا الى الحنك وكل حيوان ذي اذن فهو يحرك اذنه خلا الانسان الا افرادا منهم فربما حركوها حركة ضعيفة وجميع الحيوان له اذن الا الطير فله ثقب فقط والا المفلس الجلد واصناف من حيوان الماء وكل ما يلد حيوانا فله اذن خلا الدلفين والافعى وتوسط الشعر على الاذن يدل على جودة السمع والاذان الكبار المنتصبة يدل على حمق وهذيان كثير واما الانف فانه آلة للاستنشاق والتنفس والعطاس الذي يكون من استعانة الدماغ في دفع فضل او ريح فيه بهواء يستنشقه الرية وينفصل منه للدماغ فيدفعه دفعة ويدفع معه ما يؤذيه والفم وان اعان على التنفس فهو كدخيل في العمل وانما التنفس بالانف فان جميع الحيوان يتنفس مضمومة الافواه اقول وقد راينا فرسا فتح البيطار فاه بالة وشدت منخريه فلم يشرب الا وقد مات في الوقت واما تشريح الانف فسنذكره حيث نذكر الاسباب والانف يقوم للفيل مقام اليد فيه يلتقم وبه يتقبل الماء الى فمه بلا معونة ثم لجا اياه في حلقه ويلاصق الانف الوجنتان ودعامتهما تحت الاذن والفكان يتحرك من كل حيوان اسفلهما الا التمساح واما تشريح الوجنة والاسنان والفكين فسنذكره حيث نذكر الاسباب وكذلك العنق والكتف والاضلاع والفقار وكذلك تشريح الصدر والحجرة وعضلها وكذلك تشريح الثديين والصدر وتحت الصدر البطن وتحت البطن العانة والربكان ونؤخر الكلام فيها الى موضعه وللنساء فرج وللذكران قضيب وكذلك نؤخر الكلام في تشريحهما وبين الاعضاء الكبرى من الاعضاء الظاهرة مفاصل والمعاذم والقدال واللبة مفاصل بين الراس وبين ما تحته والابطان لليدين مع الصدر والاربية للرجلين مع الصدر والاعضاء الظاهرة المتباينة يشبه لها



تشابه مشاكل في النوع ومن الاعضاء التي في طرفي فوق واسفل واليدان والرجلان بينهما بعض الشبه من غير مشاكل في النوع واما الاعضاء الموضوعة خلف وقدام فالشبه فيها قليل جدا وكذلك الباطنة وسنذكر تشريح ذلك كله مع عظام اليدين والرجلين حيث نذكر الاسباب ولننتقل الآن الى ذكر الاعضاء الباطنة ولنبدأ من فوق ومن الدماغ فالان كل حيوان ذي دم فله دماغ ومن الجزئيات فان لها لا فيا دماغا والانسان اعظم الحيوان بحسب بدنه دماغا ونقول ان ذلك لحاجته الى آلة الروح النفساني المفكر التي ليس لسائر الحيوانات واما تشريح الدماغ فنؤخر الكلام فيه الى حين نذكر الاسباب وتحت الدماغ من الاعضاء الباطنة المري وقصبة الرية اما المري فيؤدي الغذاء الى المعدة واما قصبة الرية فيؤدي النسيم الى الرية والقلب ورأسها الحنجرة وهو بازاء الحلق وسنؤخر الكلام في تشريحه الى وقته واما الرية فانها مؤلفة من اجزاء احدها شعب العصبة والثانية شعب الشريان الوريدي والثالثة شعب الوريد الشرياني وهما عرقان نابتان من القلب وتستعمل الرية بعد وهذه الشعب يجمعها لا محالة لحم رخو متخلل كثير المنافذ الى الباطن مما هو فيما تم حلقه من الحيوان وهو ذو قسمين احدهما الى اليمين والآخر الى اليسار والقسم الايسر ذو شعبتين والايمن ذو ثلث شعب وسنشرح الحال في تشريح الرية والمري ومنفعتهما في ذكر الاسباب وكذلك الكبد والمرارة والمثانة والرحم والامعاء فنؤخر الكلام في تشريحها الى حيث نذكر الاسباب

## المقالة الثانية فصل في استيفاء ذكر اختلاف الحيوان من جهة الاعضاء الظاهرة

جميع الحيوان الذي له اربع ارجل فله راس وعنق الا الاسد فعظم واحد ولا يتبين فيه الخرز وباطن جوفه كباطن جوف الكلب ومن الحيوان ما هو مشقوق الرجل فيستعملها كالاصابع مثل الانسان والطير وكف الفيل ينقسم الى خمسة اقسام انقسام خفي بغير الى قسمين لكنها ليست ذات اصابع وخرطومه كاليد له فيه ما يشرب ويأكل وفيما يتناول وبما يناوله سائسه وبه يتنفس وهو ينحدر في عمق الماء مستقلا خرطومه الى فوق حيث يمكنه ان يتنفس وخرطومه غضروفي وليس في الحيوان اصغر ثديا الا الانسان ولا لشيء من الحيوان صدر عريض الا الانسان ولا ثديان على الصدر الا له وللفيل ثديان يقربان من الصدر وليسا عليه وكل حيوان فان رجليه اما ان يثني من خلفه واما الى ما بين يديه خلا الانسان فانه يثني رجله الى ما بين يديه ويديه الى ما يلي جانبيه والفيل يثني رجليه قريبا من الانسان ويثني يديه كسائر ذوات الاربع فان ذوات الاربع يثني يديها ورجلها بالخلاف الا ان يكون مما يبيض كالضب والغطاية يثني الى ما بين يديها مودبا الى الخارج وليس في الحيوان ما يثني اليدين والرجلين الى خلف واما فوق من الحيوان المائل فان اطرافه مضرسة ويديه كالمعلقتين من الكتفين فهو ذو خمسة اصابع كل اصبع ذو ثلثة مفاصل وظفر ليس بكثير واثنا يديه كرجليه وكانما رجله ذنب سمكة ومن الحيوان ما يقدم عند المشي اي شق اتفق ومنه ما يقدم اليمين دائما كالاسد والبخت والنجاتيب وكل ذي اربعة ارجل فهو ذو ذنب وذنب قرني كذنب الابل وهو كثير الشعر ومقدمها اشعر من مؤخرها والانسان له شعر على مواضع ليس عليها لكثير من ذوات الاربع شعر كالمغابن والعانة والشعر وربما كان على السفر الاسفل لغيره شعر واما الخنزير والكلب والذئب فاذناب البدن كله وقد نعلم الذيب لبعضها في العنق كالفرس لناصيته وكتفه وربما كان على اطراف كتفيه مثل الحيوان الذي يسمى فرس ابل ويظن انه البقر وان النرامح الذي يكون ببلاد الترك ويسمى عشقا وينسج من شعر رحا ببلادنا مناخل وليس لانثاها قرون وعظمه كعظم الابل قال ويكون في بلاد يسمى داخوطا حيوان بين بقرها الوحشي والانسي ما بين خنزيرها الوحشي والانسي وهي حوذقوية البصر منقلبة القرون الى خلف واما فرس ابل فقرنه على قدر قرن الظبا البحار للماعز وخاص وهو السنام في وسط ظهره وربما كان للجمل سنامان وللناقة اربعة اطباء وكعبه ككعب الثور وهو صغير بالقياس اليه وكذلك كعب الفيل وخفه شقان بينهما جلد كما للاوز وقدمه لحيم كما للدب ولذلك ينقل كي لا يحفى وفكه الاعلى ذو ناب ولا ثنايا ولا رباعيات عليه وللحيوان اللحم ساقين وقدمين من الانسان ومن مشقوق الرجلين ما هو ذو ظفر وخف كالانسان والجمال ومنه ما هو ذو ظلف كالغنم والبقر وكذلك الخنازير الا الخنازير في بلدان خاصة منها التوريا وبتهابها وبها الماحوافر ولا يختلف اليد والرجل في كونه ذا حافر وذا خف واكثر ما له قرن

هو ذو ظلف لم يظهر غيره واما ما له قرن واحد كالحمار الهندي واظنه الكركدن فله حافر وقرنه في وسط
رأسه واما الحيوان المسمى اروص فله قرن واحد وظلف وكل ذي قرن فهو في جوهره فهو ذو اربع الا
ما كان القرن طاريا عليه على سبيل الاستحالة مثل الحيات التي زعم اهل مصر انها ببلاد سينا تنـ
وكل قرن مجوف الا قرن الايل واقول والاقرن حيوان يكون ببلاد الترك انه فيما سمعت يشبه البقر
في شيء من ابحاثه في شيء وقرنه كبير جدا ذو عرض وطول وزوايا ينبت منها غصون متقلبة كل واحد
في نفسه مثل قرن ومساحته وسطه قد يكون اكثر من ذراع بل اظنه قد يكون مثل ونصف ذلك واكثر
الا ان اكثر شكله مثلثا ومعينا وهو موجود في بلادنا ينقل اليها من بلاد الترك ويطرح كالكرسي تحت
وقد رأيته اول ما رأيته بكرده من كور بغداد يقال لها القرية الحديثة بل ببلاد الترك وكل ذي قرن
فيلزمه قرنه الا الايل فانه يلقيه عند ابانه ولا اعرف حال الحيوان الذي ذكرته في ذلك ولا يبعد
ان يجري مجرى الايل في ذلك لعظم قرنه ويمكن ان يتعرف ذلك من الغربة ومكان الاثداء قد يكون اما
على الصدر او قريبا منه كالفيل واما على الرجلين واما على البطن كالجوارح من السباع وللفيل الذكر ثدي
كالانسان وذكوره ذوات الحوافر لا ثدي لها الا ما يشبه امهاتها منها وينزع اليها كما يعرض
مرارا في الخيل ومن الحيوان ما غلاف ذكره بارز ومنه ما هو باطن كالدلفين وموضع ذكر الفيل
كموضع ذكر الفرس لكن ذكر الفيل اصغر بالقياس الى جثته وهو اذا انتشر من خرطومه وليس له
طول وانثيان مستبطنان عند كليتيه ولذلك هو سريع السفاد جميع اناث الحيوان يبول الى خلف
وكذلك ذكوره الاسد والجمال ايضا ذكر الانسان وكثير من ذوات الاربع لحمي غضروفي مع عصبية
وذكر الجمل عصبي صرف وكذلك ذكر الايل وذكر الذئب والثعلب الى العظمية ما هو وذكر ابن عرس
كانه عظم صرف اعالي الانسان في ابتداء النشوء اعظم من اسفله ثم يعظم ما تحت دركه ويستقل
ثم عن اعاليه اذا اخذ في الذبول واما جميع ما له ناصية فانه كلما كبر وشاخ فله وعظمت اعاليه من
الحيوان ما له اسنان في الفكين ومنه ما اسنانه في الفك الاسفل وكذلك كل ذي قرن ويشبه ان يكون
مادة سنه يذهب في قرنه ولبعض الحيوان انياب كالخنازير وجوارح السباع مختلفة الاسنان
منفرجها لينشب في اللحم واما البقر وما يجري مجراه فاسنانه متلاصقة كانها عظم واحد وذلك
ليقطع الكلاء ولا يجتمع ناب وقرن وجميع اسنان فوق حادة متراكبة وليس لشيء مما سلف ذكره
صفا اسنان الا للانسان ثم وقد ذكر اطيلاس في بعض كتبه ان في ارض الهند سبعا يسمى باليونانية
مارطس له اسنان صفوف ثلثة في كل فك وهو اذبا البدن واطرافه وعظمه كالاسد ووجهه قريب
من وجه الانسان وهو شديد الحمرة كانه زنجفري وذنبه كذنب العقرب البري ذو ابرة وصوته
كمزمار وهو شديد الجري ياكل الناس اقول ان هذا الحيوان ان كان موجودا فليس بالبري ولا المعروف
بالرخ وان شاكل الرخ في بعض الصفات فان البير في صورة اسد كبير اذنب ملمع بصفرة وخطوط
سود والرخ فانه فيما اظن اصغر الشعر وليس في الحيوان شيء يلقي الاضراس واما الكلاب فقد يلقي
النابين والكلب المسن قطع الاسنان اسودها والقادح من الخيل ابيض الاسنان وهو بالعكس
من الكلب والظبي لا يسقط السن وكثرة السن وقوته يدل على طول العمر وللناس سن الحلم وهي
النواجذ ينبت بعد العشرين ويظهر اولاد الفيل كما يوضع اسنانه الصغار وتاخر اسنانه الكبيرة
الى ان ينمو ولسان الفيل صغير جدا بالقياس اليه ومستبطن قليلا حايد لغفه فلا يظهر الا قليلا و
ما كان من الحيوان حاد الاسنان يركب بعضها بعضا فهو مشقوق الشفة كالجوارح والفرس النهري
الذي يكون بمصر فله ناصية كناصية الفرس وظلف وكعب وذنب كذنب خنزير وله صهيل الفرس
وعظمه بقدر حمار وهو غليظ الجلد بحيث يقطع منه سياط وجوفه كجوف الفرس والحمار واما
القرد فانه مشترك الهيئة يميل الى صورة الناس وصورة السباع والكلبية منها والتي لها اذناب
فهي ذعرة الاخلاق واسنانها كاسنان الكلاب والقرود ذوات المقاديم الا الوجوه واضراسها
كاضراس الناس ولاشفارها هدب وثدي القرد في صدرها ويداها ورجلاها كيدي الانسان
ورجليه ويستعمل يديها في القبض والدفع وليس لها سرة ما سه بل غائرة وما فوق سرتها اكبر
مما تحتها وكذلك ذوات الاربع نسبة ما فوق سرتها الى ما تحتها قريب من نسبة الخمسة الى الثلثة



وربما مشت القرود برجلين اذنبها في رجليها كالكعب فيعتمد اعتماد الانسان وليس لها ورك ذوات
الاربع ولا ذنبها الاذنب كانه علامة وفرج اناثها كفرج النساء وذكر ذكرانها كالكلب واحشاؤها
كاحشاء الناس وكل ما له اربعة ارجل ويبيض وله دم فله راس وعنق وظهر وصدر وذنب وهو
مشقوق الاطراف الى اصابع وله لسان الا التمساح فلسانه سمكي اذ ليس للسمك لسان بل عضو
يشبهه صغير مقبوض غير منبسط وبعض السمك ايضا لا يظهر له ذلك القدر وليس للحيوانات
التي ذكرها اذنان بل ثقبان فقط وهو سبيل السمع فهي حلمة ولا لها ايضا ثدي بارز ولا فرج
بارز وهي حادة الاسنان وعين التمساح كعين الخنزير وله انياب واظافير قوية وجلد صلب
لا ينشق طهره لا يلين لايصعوبة ويضعف بصره في الماء ويحد جدا في البر وادي اكثر نهاره الى البر
واكثر ليله الى الماء لانه ادفى له في الليل من الهواء قال واما الحيوان المعروف بحماد الارن واظن انه
الحرباء الكبير فانه يشبه سام ابرص واضلاعه الى الطول كالسمك ووسطه صلبة ناب كالسمك
وكان وجهه وجه الحيوان الذي يقال له قرد خنزير وذنبه طويل جدا دقيق الطرف جدا يلتوي كالعصب
وكل رجل منه مشقوقة الى مثل ابهام الانسان وسائر الاصابع وعليها مخاليب معقفة جدا ويشبه
الجرادين وعينه عظيمة غائرة دائرة ويحولها كيف شاء ويعرض للونه ان يتغير زيادة الى سواد وذلك
اذا نفخ كالافتشار يعني اذا ازباد واستشن وزيادة يظهر عليه تبقيع وتنمير ويتغير ايضا لونه بعينه
وهو بطيء الحركة ويستحيل لونه عند الموت الى الصفرة ولا لحم على جسده الا بالقرب من عينيه وعلى
ذنبه وله في اصل ذنبه دم وكذلك حول قلبه ودماغه كانه بين عينيه واذا شق ذلك الموضع ظهر
كحلقة نحاس دقيق له تصيص واذا قطع عاش بعد طويلا يحرك اضلاعه الى الاجماد والى الانفتاح
ولا طحال له ظاهرة وما واه شقوق الصخور اعظم الطير بحثا وصيدا كما ما له مخلب معقف واصابع
الطير منها ما هو متصل بعضها بجوده السباحة والاصبع المتاخرة للطير هي مكان العقب للانسان
والبوم فلها اصبعان متقدمان واصبعان متاخران واكثر الطير وما جلده غليظ كسام ابرص
يغمض لا من جفنه الاعلى وبعضه وهو الكبير منه يغمض عينيه بجلد متصل بالجفن الاسفل كسفاف
ومنه ما يغمض من الجفن الاعلى ومن الطير ما يبسط رجليه الى خلف اذا طار ومنه ما يقبضهما الى بطنه
والسنة بعضها مستطيلة مستدقة والسنة بعضها مستعرضة كالببغا وجميع ما يحاكي كلام الناس
ومن بعض الحيوان ما لا مخلب معقف له بل اصبع قائم على ساقه ولبعض الطير نزعة اما من ريش
واما من جلد لحمي كعفرة الديك وجميع السمك ذو رأس واذناب متصلة ولا عنق له ولا ذكر ولا انثيين
لا داخلتين ولا بارزتين ولا ثديين ولا سنكم وللدلفين ثديان لانه يلد حيوانا ولكنها قريبة
من المفاصل ولا حلمتان لثديه بل ثقبان كالقنين وللسمك اذنان منهاج الماء ولبعض السمك
اربعة اجنحة في الطول مثل الانكليس والمارماهي وما اشبهه ولبعضها جناحان عند الاذنين
ومن السمك المستطيل ما لا جناح له ولا آذان ولبعض آذان السمك غطاء خزفي وصدفي وعظمي
فيميل آذانها الى داخلها وما لا غطاء له كسلاحي العريض الجسد فانه يميل الى الظهر والمستطيل البدن
فانه يميل الى اسفل والضفدع خشن الاذن شوكي وعلى اذنه صفاق يبرز عند النقيق ومن السمك
ما له في كل شق اذن واحد ومنه ما له اذان كثيرة متراكمة في كل شق وربما كانت في كل جانب اذن مفردة
وما هو اذان اخرى وربما كانت اربعة مفردة غير مضاعفة بالتركيب وللسمكة المسماة افنماس
ثمانية آذان مضاعفة وليس لشيء من السمك شعر كما هو لما يلد من ذوات الاربع ولا فلوس فيها
كالبياض من ذوات الاربع ولا ريش كما هو للطاير واما فلوس السمك القشرية فزوايد على جلدها ومن
السمك ما هو خشن الجلد ومن السمك ما على لسانه اسنان وهو شوكي اللسان وان كان معتوضة
الالسنة الى باطن مربوطة بالحنك ولا اسنان لبعض السمك بل مخزان ولا اشفار ولجميعها دم
ومن السمك ما يلد حيوانا وهي التي لا قشور لها مفلسة كسلاحي بل جميع ما لا قشر عليه من حيوانات
الماء الا الضفدع واما الحيات فمنها برية ومنها مائية والبحرية يشبه البرية الا في رؤوسها فان
رؤوسها خشنة صلبة جدا وما واها الشواطي وما يقرب منه دون اللجج وفي البحر ايضا الحيوان
المسمى باربعة واربعين في صورته لكنه اصغر من البري ولا ما وي له في اللجج بل المواضع القريبة من العمق

العضرية وفي البحر سمكة يسمى مانعة السفن لها خاصية ممانعة السفينة وصدها عن السير ولا يكاد
بل ربما استعملها بعض الناس في التبخير والطيب واجنحتها يشبه الارجل فلذلك يغلط
في امرها فيظن ان لها ارجلاً فهذا حال اختلاف الحيوان من جهة الاعضاء الظاهرة **فصل**
**في اختلاف الحيوان من جهة الاعضاء** الباطنة واما حال اختلاف الحيوان من جهة
الاعضاء الباطنة فنقول كل حيوان شحيم ذو ترب فدماغه دسم وما لا شحم له فلا دسومة
لدماغه وكل متنفس فله رئة وبالعكس وجميع الحيوان الذي له دم فله حجاب وقلب ولكنه
في الصغير خفي وينشو بعد وقد يكون في قلب الجمل والبقر عظم ولا رئة للسمك فانه لا يتنفس
في الهواء وانما يتنفس في الماء من طريق الاذنين ولكل حيوان ذي دم كبد وليس لبعضها
طحال ولكثير من البياض طحال والتي للجوارح منها صغير والطاير الذي يشبه راسه راس
العنز لا طحال له ولبعض الحيوان مرارة وليس لبعضها مرارة مثل الابل فان معاه مرجلا كانه
مغرص للمرار ولذلك لا ياكلها الكلاب بما لم يضطر جوعاً وكذلك الفرس والبغل وقال البعض
الخنازير وبعض الابل فلها في آذانها مرارة على ما زعم بعضهم وهناك رطوبة تشبه رطوبة
الطحال قال وتحت لسان كل حيوان وفي عمقه الى اول الخرزات راسه دودة حية ويجب
ان ينظر ان هذا كيف وقع في البغل والدلفين من حيوان البحر فله رئة مع انه يتنفس بالماء
واما سائر السمك وذوات الاربع والبياض فله مرارة قليلة او كثيرة ولبعض السمك مجرى
يمتد من الكبد الى المعا كالسمك المسمى اسانس والحمام مرارته في معاه وكذلك الدراج والخطاف
والعصافير وكل ذي اربع يلد فله كليتان واما البياض منه فلا كلية له ولا مثانة وكذلك
الطير والسمك لا كلية لهما وللعظاية البحرية كليتان كما للبقر كانها مركبة من كلى كثيرة والفرس
الحادمن قلبا للسمك هو الى الراس لان ذلك الموضع اضيق مما يلي البطن وهو مربوط بالحلق
الاذنين بمنة وبسرة وهناك مجاري من الاذن الى القلب المتنفس في الماء ويكثر في الكاد
حتى ان تلك المجاري في بعضها يشبه قصبة الرئة وليس لعامة السمك فم معدة بل معدتها
مربوطة بالراس حتى انها ينقلب ويخرج من افواه كثيرة من عظام اصناف السمك ولبعضها
كالانكليس وعقرون معد صغار واكباد السمك على اليمين ورد بما ظننا كبدين كما قد يظن برئة الطائر
انه رئتان لشدة الافتراق واما الطحال فهو دايماً في اليسار الا ما اخرجه التشريح في نادر من الحيوان
ينتسب حاله الى العجب كل حيوان له قرن ولا سن له في فكه الاعلى فانه يجتر وله كرش واحد
عظيم خشن صلب وثلثة بطون اخرى صغار من فوق الى تحت مضاعفة الحجب والصفاقات
واخرها مطاول وما قبله مستعرض وطرفه متصل بالمعا من اعظم الثلاثة والاخيران متساويان
وداخله مشبك املس والسبب في كثرة بطونه تدريج هضمه فانه انما يغتذي باليابس ومع ذلك
فلا يمضغه جيداً فيحتاج ان يمضغه مرة ثم يطحنه ويعاود اعادة مضغه وهو الاجترار ولذلك
معا هذا الصنف اعظم من معا ان ما لا يجتر ومعا الفيل كثير التشبيك والالتفاف حتى يظن
ان بطنه كبطن المجتر وهنا المعالة كالمعدة وليس بعد الامعاء الدقيقة كبيرة وكبده اربعة اضعاف
كبد الثور وطحاله صغير بالنسبة الى بدنه فيشبه ان يكون ذلك لان بدنه مفتقر الى الخلط
السوداوي يغتذي به فانه يجانس جوهره واما ما له اربعة ارجل ويمتص فمعدته واحدة
وكذلك الحيات وفي معدتها استطالة ما وارحامها مستطيلة ضيقة مشقوقة باثنين وقصبة
رئتها طويلة جداً والسنتها دقيقة مشقوقة باثنين طويلة يخرج الى مسافة بعيدة وذلك
من خواص الحيات ولسان ورل ايضاً مشقوق بشفتين ومعدة الحية كمعا واسع وقلبه قريب
من حلقه مستطيل صغير كانه كلية ضيل ليكون جزءه الحاد وليس قباله الصدر ثم يكون بعد
الرئة ثم يكون الكبد وهي مستطيلة ايضاً وطحالها صغير مستطيل مثل طحال ساماريرص وذو
مرارتها كمرارة السمك وهي في كبارها على الكبد وفي صغارها على المعا ولها ثلاثون ضلعا
وقد زعم بعضهم انه يعرض لها ما يعرض للخطاف فان عينه اذا غرزت بابرة عادتا الى الصحة وان
اذنابها واذناب سوام ابرص فينبت بعد القطع وربما في بطن الحية كما في بطن السمك وتكبر

من السمك



من السمك والطير شعب يتشعب من معاها والتي للطير في اسفل وقليلة العدد والتي للسمك فيا لضد
ومن السمك ما لا شعب لامعائه ولكثير من الطير حوصلة لطعم الشيء الصلب يستدق من طرفها
الذي عند الفم والذي الى المعدة ويتسع من وسطها ومعدة الطير الى اللحمية ما هي ويحيط بها
غشاء صلب قوي ومن الطير ما له بدل الحوصلة فم المعدة واسع عريض مثل الشقراق والغراب
والغدفان والدراج فله حوصلة وفم معدة ايضاً لكن عرض فم معدته هو الى ما يلي معدته وكذلك
البومة والوز البري والماني ومن الطير ما لا حوصلة ولا فم معدة له بل له معدة مستطيلة كالصغار من
الطير مثل الخطاطيف والعصافير وما طال ايضاً عنقه وذنبه هذا الطير رطب من ذبل غيره وعلى كلية
كل حيوان ذي كلية شحم واذا كثر الشحم حتى خنق ما بين كليتي الخروف قتله وكل حيوان كثير الشحم
فهو قليل الزرع لبرده وكل حيوان ليس على اعلى فكيه اسنان فان شحمه يجمد بعد موته ولا يجمد شحم
ما سواه **فصل** فنقول انه ليس لشيء من السمك خصى ولا لشيء مما له آذان يتنفس من الماء بها
ولا للحيات ولا لشيء مما لا رجل له بل لجميعها وعاءان كالمجرئين ما خذان من عند الحجاب ممتدين
الى الجماع واتحاد يحصل منهما مجرى واحد يفضي الى ثقب فوق سبيل الثفل وذلك للحيات عند
الشوكة ويكون جميع ذلك في حين السفاد مملوءاً من المني حتى ينعصر بالعصر واما البياض ذوات الرجل
فله عند الفقار وراء الحجاب بيضتان تفضيان ايضاً الى مجرى واحد فوق مخرج الثفل وذلك
في بعضها بين وفي بعضها خفي ملبس غشاء يجري فيه شعب عروق ورباطات ويأتي كل بيضة
منها مجرى ملتصق بالفقار في جوار العرق العظيم الذي تركيب الفقار وهذه المجاري فيما ذكرنا تجمع
البيضة ايضاً في البياض انما يظهر جدا في اوان السفاد وحينئذ يعظم وفي غير ذلك الوقت يخفى
وخصوصاً في الحمام وشبه الحجل حتى يظن انها لا بيض لها وقد عرض لثور ان خصي فنزا في الوقت
فاعلق ويجب ان يذكر هذه الحكاية ويتامل وقتا آخر ويركن الى ما يوجبه وقد يكون من الخصيان الذي
لم يجب عن ابلهم من يجامع وينزل شيئا اصفر ارق من المني ورحم الطير ذو شعبتين على ما ذكرنا قبل
وشعبتاه يفضيان الى العنق انبوبي مجوف من لحم وعصب واما الى ارحام الطير دقيقة جداً وارحام
السمك ادق من ذلك وموضعها من اسفل البطن دقاق مستطيلة ذو جزئين يمتلي كل جزء منها في
السمك بيضاً واما ما يبيض في باطنه ثم يلد حيواناً لا بيضاً فمثل الافاعي وسلاسي وحوما له آذان
من حيوان البحر وليس له رجلان ويلد حيواناً فانا عالي ارحامها كارحام الطير لكنها تجتمع الى وعاء
واحد واسع اذا انجذب اليه البيض استحال حيواناً والحية تخالف الطير في ان الطير يضع بيضها
في ساعة والحيات يضعها في عدة ورحم ما يلد حيواناً يكون ملتصقاً بالفقار واما رحم البياض
فالى اعلاه كذلك ويكون اسفله الذي هو مخرج البيض فوق المعا وارحام ذوات القرون التي لا اسنان لها
في الفك الاعلى محشوة بالعروق ذوات الشعب الى ان يتعلق بها الجنين وكذلك رحم الفار والخنافس
واما سائر الحيوان فارحامها ملس لا شعب لها وانما يتولد فيها العروق عند العلوق **المقالة**
**الثالثة فصل في تشريح الاعضاء الباطنة والخلاف بين الفلاسفة**
**والاطباء فيها** قال ان امر التشريح يصعب في الميت لاستحفاء كثير من العروق التي اذبلها
جمود الحرارة الغريزية ولا شك انه في الحي اصعب واولى ما يشتمل بتشريحه ميت الخنق لم يسفح دمه قال
وقد ظن سايسوس التبرتي ان مبدأ نبات العروق من ناحية العينين والحاجبين ثم يتحد عرقان
يمنة ويسرة وذيباجانس ذكر ان اصل العروق عرقان يبتديان من البطن ثم يصعدان ويتحدران
من غير شرح لحقيقة مكان المبدأ قال وهما يرتفعان الى فوق الاشعبين دقيقين يرسلان الى الكبد
والطحال وعرقان آخران يبتديان من خرز الظهر ويتيامن احدهما الى الكبد ويتياسر الثاني الى الطحال
وكل واحد منهما يصعد الى اليد منشعباً الى الكتف وابطي ويتحدث للرجلين من الفقار الذي يليهما ثم طول
في قسمة ذلك واما بلوبنوس فانه يجعل مبدأ العروق من ازواج اربعة زوج يخرج من خلف الراس
الى العنق من خلفه الى اسفل وزوج آخر من الراس عند الاذنين ثم الى الفقار والظهر ويجعل مبدأ
العروق جملة من الراس والدماغ واما المعلم الاول فانه يرى ان مبدأ العروق من القلب ومن قبله
وبعض من الاطباء المتقدمين يرون ان مبدأ العروق الساكنة الكبد وكذلك خالفهم في امر العصب

فانه يرى ان ابتداءها القلب وهم يرون ان ابتداءها الدماغ وقد استقر بهم التعصب في هذا الباب
والذي يجري من شيعة المعلم الاول على ذلك يجعلهم القلب مبدأ جميع القوى النفسانية واما نحن
فان كنا نعتقد ان منبعث القوى النفسانية كلها القلب فلسنا نستبعد كل الجد في ان يجعل مبدأ
هذه الآلات من القلب لا محالة فان ذلك الى ذلك سبيل ولا ايضا نحن ملتفتون الى ما يحسب فاضل
الاطباء من انه قد بالغ في البرهان على ان مبادي العروق والعصب ليست من القلب بقوله ان
الوريد الواصل بين القلب وبين الكبد اصله الغليظ عند الكبد ويتفرع عند الكبد الى فروع
واحدها الذي يجي الى القلب فانه ينفذ في القلب كشيء غريب من جوهره ويشقه من خارج شقا يدل
على كثرة حرمه الى داخل وان الكبد لما كان ينفذ اليه الدم فيه لا محالة ما ينبعث الى الجاذي وكذلك
قوله في العصب انه عند الدماغ اغلظ وبجرم الدماغ اشد اختلاطا وبما شبه وعند اللين وعند
القلب متصلب وعنه اعزب واتصاله به كالالتصاق وهو شعبة من عدة شعب فان هذه الاشياء
كلها وما يجري مجراها سمعناها ووجدناها امارات وليست بدلائل فضلا عن ان يكون لها الى
اقناع النفس البرهان سبيل واقول ولكن ليس ببعيد ان يكون الدماغ والكبد يرسلان من عندهما
الى القلب ما يستفيدان بتوسطهما من القلب شيئا فعل الكبد عند الاطباء بالمعدة والامعاء فانه
يرسل اليهما ما سادتها وهي نابتة عند الباب فلا كثير باس بان يكون الشرايين ينبعث من القلب
الى الكبد والدماغ فيفيدهما مزاجا قابلا للحيوة ثم ينبعث منهما اليه اعضاء لاستفادة قوى
انما يتم حصولها به ولا ايضا ينكر ان يكون الشريان وما يجري مجراه في الخلاف كل ما في العضو
الآخر معا وليس الغلظ يدل على ان جهة الغلظ هو المبدأ فان العصبة التي بها البصر وما تركبها
من الحجب اذا بعدت عن المبدا ازداد غلظا عند اتصالها بالجليدية وليس الغلظ والدقة
تابعين للسيلان بل للتصوير المصورة اذا استوجبت ان يغلظ حيث المنفعة وغرض جذب التالية فان المصورة له
من الغذاء الاول ما يغلظه به وترك اصله بحاله وهكذا حال العروق التي تنبت في الارحام
من فوهات العروق التي للارحام احدها نحو الجنين فانها تغلظ كلما امعنت وكذلك حال كثير
من ليف العصب الذي في الاحشاء فانها اذا بعدت عن مبدئها ضادت غلظا ولا مانع
عن هذا بوجه من الوجوه وكذلك الاشجار فانها قد تعود عند منبتها لا عنها ان اغلظ ولا ايضا
لين العصب عند الدماغ يدل على انه يبتدي منه بل يجوز ان يقول قائل ان ذلك لانه منته اليه صاير
الى ان ينبت منه الدماغ فهو كلما بعد عن المبدا ضاد ارطب استعدادا لان يكون منه جسم
رطب ونافع هذا التغليظ والتدقيق والتصليب والتليين القوة المصورة لا المادة وكذلك
حال الحال في الشجر فانها كلما بعدت عن المبدا ضادت رطبة عندما يفرع وليس كونه عند
الدماغ لينا دال على تولده منه من كونه عند القلب صلبا في ان يدل على تولده منه اذ القلب
متصلب والدماغ لين والذي يظن ان الشيء عند مبدائه يكون ارطب وكلما امعن يجف فذلك
اذا كان مبدائه رطبا واما اذا كان مبدائه يابسا فالامر بالضد على ان هذه الاشياء يتبع المزاج
وفعل القوة المصورة لا المحاورات وليس يجب اذا كان العصب اصلب من القلب ان لا يكون
منبته منه فانه قد ينبت من الارض اللينة الرطبة شيء صلب مثل المرجان في قعر البحر فانه لا يمتنع
ان يكون الشيء الذي يندفع من المبدا الى ما ينبت منه هو اصلب ما فيه او الين ما فيه فيكون
النابت مخالفا للمنبوت منه ولا ايضا امر الفروع يدل على الجهة فالشيء ربما فرع في خلاف جهة
المبدا فروعا قد يكون الى المبدا وقد يكون عن المبدا بحسب ما يراه في الغرض ويفعله القوة المصورة
وهذا كثير في الاشجار وكثير من الشجر يكون فروعه متكثرة الى جهة المبدا حتى كان المبدا ليس
من عروقه بل من فروعه وليس هذا واشباهه بمستنكر اذا جعل التصوير لا القوة طبيعية صرفة بل الى قوة
نفسانية منها الافعال والعصب الراجع الذي سنذكره بعد يدل على مثل ذلك وان كان
ليفه ما اخذا ايضا الى فوق عند مرجعه فلا ينبغي ان يشتغل بالليف والجهة فانه يجوز ان يكون
العصب يجي من القلب الى الدماغ ثم يتخذ عليه من الدماغ ليف عصبي يلزمه الى مسافة ثم يرجع
منه شعبة اخرى على تلك الصفة فيوهم ان الاصل كله من الدماغ اذا احدى الشعبتين من الدماغ

وكذلك

وكذلك حديث المشتق الى باطن ليس مما يحتج به فانه ليس يجوز ان يقال ان هذا العرق قد بلغ من
صلابته ان ينفذ في القلب نفوذ عاصر يدفع او لا حتى يحدث كسر ثم ينفذ ويبقى معه ذلك
فان هذا لا يكون في قوة العرق ان يفعله وخصوصا ومثل هذا انما يتصور ويتمثل في الذهن في
نافذ ينفذ في القلب بعدما قد يكون القلب وتم له جرمه وليس غشاء وصلب قواما والقلب قد كان
يغتذي الى ذلك الوقت فسيكون القلب يغتذي الى حين لا من الكبد فسوف لا يحتاج اليه من
بعد ايضا وان جاء منها عرق فليس يبلغ من صلابته ان ينفذ فيها هذا النفوذ ويشقه هذا
النوع من الشق ومما يدل على ان يكون هذا العرق نشأ منه وهو بعد لين مما لكن متأمله من اصلب
جوهرا ليكون احسن تعلقا بالجرم العصبي وليكون شغبه المنفذ عما فيه بتصليبه فلما اخذ ينمى
ويغتذي طاع الالين منه للانبساط ما لم يطع منه الاصلب فبقي هناك كسر ولم يكن كذلك حال
الكبد وكذلك حال اتصال العصبة بالقلب وانها هناك كالملصقة فانه يجوز ان يكون منبتها عند
القلب كذلك لانها تنبت من مادة في القلب ليست مشاكلة لحمية فخلقت متبريه عنه مع انها نبتت
منه مثل الثاليل في الجلد فانها مع انها نبتت قد توجد ذات شعب متبريه بالحقيقة ملاصقة
وكالغدد ايضا التي نبت في اللحم فانما يكون منبتها في اللحم ويكون السبب في جميع ذلك ان النابت
لم ينبت من نفس جوهر الشيء بل من بعض المواد المعد فيه فلا يتصل بجوهره بل ينبت عنه وينبت
ابتداء كالمرضع ثم يتجوهر منه النابت فاذا بلغ موضعا من المواضع لان تفشي وصادف شيئا اخر من جوهره
الا انه الين منه او اصلب فيكون مجاورته اياه على نحو الاتصال لانه من جوهره لا لان ذلك
الشيء مبدأه بل لان هذا النابت مبداء لذلك الشيء مشاكل الطبيعة حسن الامتزاج به ويجوز
ان يكون حال النابت والمنبوت منه حال الكبد والعروق في مخالفة الجوهر واذ جميع هذا
ممكن فليس شيء مما يقوله فاضل الاطباء بضروري وان كان براهين وبضع الدنانير عنه كاهن
الهيكل يجعلها لمن يثبت عنده ان العصب من القلب وقد يمكن ان يأتيه من يثبت ذلك عليه
من طريق جدلي يجوز عنه منه وكان يقتل ان مبدأ الالة حيث مبدأ القوة فاذا تسلمت منه هذه
المقدمة امكن ان يبرهن عليه ان النفس في الانسان ذات واحدة منها يفيض سائر القوى
وان اول تعلق تلك الذات الواحدة حيث اول العضو الحيواني فحينئذ كان يقرب المسافة الى ان يلزمه
ان يكون العروق والعصب من القلب وكان يغرم دنانيره لا محالة لكن هنا ايضا الذي سلمه
غير واجب في ذات الامور والعاقل لا يستحسن ان يثبت في هذا الباب حكما جزما بوجه من
الوجوه فانه يمكن ان يأول في ذلك وجوه مختلفة الى ان يصاد الى الحق الذي يوجبه فانه لا يبعد في اول
النظر الى وقت ما يشتغل بما يوجبه التشريح ان يكون القوة المصورة الاولى التي في المني اول ما
يميز بعد مواد الى جهات لقبول صور الاعضاء الاولى ومواد القبول لصور العلائق بينها ثم
يكون المادة القلبية مما يقبل الصورة عن المصورة قبولا اوليا من غير حاجة الى قوة غير المولدة
اذ يشهد اصحاب التشريح المحصلون ان القلب اول متكون واما سائر الاعضاء فان المصورة المولدة
يحتاج في تكميل تصويراتها الى توسط القوة التي في القلب فينفذ منها الى تلك الاعضاء فيلبسها صورها
ويتصور بعدها او معها العلائق بينهما ايضا دفعة لا انها تنبت من شيء الى شيء بل يكون المصورة
الاولى كما ميزت مادة الدماغ ومادة القلب فقد ميزت مادة العصب الواصل بين الدماغ والقلب
وقد مد ما بين مادتي القلب والدماغ ليس على انها ميزت ولا المادة للدماغ ثم اخرجت منه مادة
جذبتها الى جهة منشأ القلب وانها لا تحتاج الى ذلك اذ يمكنها والله اعلم ان تبسط المادة بسيطا
يجعل بعضه للدماغ وبعضه للقلب خارج الدماغ وبعضه للنخاع لا ان يجمع اولا مادة الدماغ ثم
يعود فيخلف منه طائفة يجعلها مادة سنخ للنخاع فاذا تصور القلب نفذ الى كل شيء قوة فتصور
الدماغ وتصور معه او بعده النخاع والعصب لا على سبيل نبات منه وفضول عنه ولا على سبيل نبات
من القلب وفضول عن القلب اذ ليس القلب كل مادة المتولد اول الامر حتى يكون كل شيء انما
ينحل منه ويخرج عنه بل هو جزء من مادة المتولد وينفصل عنه ما يستغني في تكوينه فهذا احد
الممكنات ويجوز ان يكون المادة التي للدماغ والعصب تتميز جملة ثم يرسل مادة للدماغ فصلا ينشعب

الجهات ويجوز ايضا ان يكون القلب اذا تكون تميز فيه فضول الاشياء حدود دامن الحدود فاما التي ههنا
الى مشاكلة ذلك الفضل حتى يكون الفضل البارد بالطبع المنفصل من القلب ماخذا الى جهة ما كلما بعد
عن القلب انسلخ عن الجزء الغريب الذي افاده القلب فاذا بلغ الحد اعتدل لحفظ مزاجه بحسب الاعتدال
الذي للدماغ وقفه هناك القوة المصورة واستمدا اليه من القلب وجمع من ذلك مادة تصلح بالكم
والكيف لصورة الدماغ فخلق الدماغ نابتا عن القلب كذلك واما الكبد فجوهره مخالف لجوهر العروق
ولا يبعد ان يقال ان مادته التي منها تنفذ في دم الشريان نحو منشا هذا النفوذ ان كان الحق هذا الراى
ثم يكون الكبد في الغذاء متوسطا بين القلب وجميع البدن والدماغ في الحس والحركة متوسطا بين
القلب وبين ساير البدن فنبت منهما الآلات الافعال اما من الكبد فالآلات التغذية واما من الدماغ
فالآلات الحس والحركة ويجوز ان يكون على غير ما سنذكر بعد وبذلك يترجح مذهب المعلم الاول
واما الكلام في تشريح العروق والعصب فنستوفيه الى ذكر الاسباب قال المعلم الاول الاسد لا مخ له
الا في الفخذين والعضدين وعظامه اصلب العظام والخنزير ايضا يقل مخه والدلفين له عظام
ولا شوك له ما كان من حيوان البحر يلد حيوانا فهو غليظ الشوك مثل سلاخي وما بيض فشوكه شبيه
بالاضلاع وللنساس شوك تنبت في لحمه وفقارات ايضا وفي غضاريف فقار الحيوان البحري
المشي لا مخ

## فصل فيه كلام كلي في القرون والعظام والشعر والريش

وما يشبهها قال والقرن عظمي ويتبع في الاكثر لون البدن وانما ابيض القرن دون اسنانهم
سود وتعلق القرن بالجلد اشد من تعلقه بالعظم ويذكر ان في بلاد افروجية بقرا يحرك قرونها كتحريك
الآذان قال والجلد لا حس له الا ان يكون لحميا وخاصة جلد الراس لا حس له البتة والحيوان الجلد
اذا خالطه العصب واللحم كان حساسا ويشبه ان لا يكون سطحه الظاهر حساسا لانه عري
عن العصب وبالجملة الموضع من الجلد الذي اذا قطع عاد من غير ندب فذلك خال عن العصب لا حس له
قال لان جلد الغير الملتصق بلحم دونه لا يلتحم قطعه التحاما لا اتحاد مثل القلفة والجفن والجلد الرقيق
على الوجه وكذلك الاغشية كالمثانة قال ليس قحف جميع الحيوان على هيئة واحدة فان قحف الكلب
من عظم واحد واما الناس فلقحفهم شؤون قال وتلك الشؤون للنساء الى الاستدارة وقد وجد
راس رجل لا شان له البتة واما تشريح القحف واعضاء الوجه فسنذكره بعد وكذلك تشريح والاسنان سه
الرقبة والترقوتين وفقار الظهر والصدر واما الشعر فيكون من البخار الدخاني المحتبس في المسام
اذا ثخن البخار واعتدل المسام بين المتخلخل الذي لا يحبس وبين المتكاثف الذي لا ينفذ وقد يخلق
للجمال والزينة مثل اللحية وللمنفعة مثل الهدب التي تحمي على الاشفار ومثل الحاجبين وقد يخلق لفرط
دفع الفضل مثل الشعر على العانة ولا شعر على المشاة الذي لا يلد والذي يبيض وهو مفلس الجلد
ويتغير الشعر والوبر على الحيوان بتغير المراعي فانه اذا اخصب وفر شعره ووبره وشعر الحاد المزاج
الى الجعودة فان افرط تفلفل كالزنج وشوك القنافذ من جنس الشعر الا انه مفرط الغلظ والصلابة
والشيب ليس لبيس الشعر اي الشيب الطبيعي بل ذلك لون البلغم وهو لون النكرج اذا خمد الحار
الغريزي فلم يكن البخار الدخاني حارا جدا بل كان رطبا بلغميا وقد يبيض الشعر لمرض يعرض ثم
يسقط وينبت مكانه اسود ويشبه ان يكون ذلك البياض لموت الحرارة الغريزية التي تخالط
الشعر ولفقدانه الدهنية واستبداله المائية وربما كان هذا الخلل الرطوبة وبقاء اليبوسة
متخلخلة مبيضة كما يعرض للنبات الحصرم واغصانها فاذا كان اصل المزاج محفوظا بالسنن
والقوة مقتدرة على اعادة الصلاح عاد سبب السواد فاسود واول ما يبيض شعر الصدغين
ومقدم الراس لمجاورته رطوبة فضل ودقة هناك ويتاخر بياض شعر العانة وشعر الحاجب لحرارة
مزاج الموضع كما في العانة او يبس الموضع كما في الحاجب ومن خواص شعر الانسان ان منه ما يولد
معه ومنه ما ينبت بعد حين مثل شعر العانة ثم شعر الابط واول الصلع من مقدم الراس اولا
لان ذلك الموضع من الدماغ يتبرا من العظم اولا لان ذلك الجزء من الدماغ الطف والالطف اقبل
للانفعال والتحلل والنساء لا يصلعن لكثرة رطوبتهن ولا الخصيان لان مزاجهم في البرد يميل
الى مزاج النساء فلا يتحلل منهم الرطوبة ويشبه ان يكون مادة اللحية يميل الى ذقنهم واما النساء



فربما ينبت لبعضهن لحية عند الكبر لسكانه الجلد وربما كبر شعر الحاجبين عند الكبر لان درز الحاجب
يفترق عند الكبر لليبس فيصعد البخار الدخاني سبيلا الى فضل اندفاع نحو الحاجب والحيوانات التي
تختلف الوان شعورها فانها ايضا تختلف الوان جلودها فيكون كل لون شعر قريبا من لون منبته
والجماع يصلع بالتجفيف ومن الناس من يكون اصلع فاذا جامع ينبت شعره واقول هذا غريب
ويشبه عندي ان يكون سبب صلعه سكون من حرارته الغريزية مع معاصاة تحلل الرطوبة معها
اياها فاذا اعانتها الحركة الجماعية اقتدرت على تحليل المادة بخارا دخانيا فتولد الشعر وشعر
المتن وان قل في عدده فانه يزيد في حجمه وغلظه بسبب كثافة المادة وكذلك فتسود المسان من
السمك والشيب من خواص الناس لكن الغرانيق ايضا يتغير شعرها عند الكبر عن زمادتها الى
سوادها ويشبه ان يكون السواد فيها بسبب افراط غلظ المادة التي تتكون عنها وهذا لا يكون في الناس
فان لحومهم وجلودهم لينة رخصة وقد يتغير لون الشعر من الغربان والخطاطيف مع شدة البرد
الى البياض ما لموت الحرارة الغريزية فيها ومنها ما يفرط فيها ذلك التغير مع تغير الفصول حتى يكرها
الانسان ولا يثبتها اقول والحيوان الشبيه بالقفاد الذي يتمادى به المطر عن اوكارها يبيض كل
سنة شتاء بياضا شديدا ثم يعود الى ربدته قال والمياه ايضا ربما غيرت الوبر والشعر وربما غيرت
الغنم ماء مثل ماء نهر المسمى المارد فاذا استقدت احبلت يسود في بلد انطندر ما نهر يفعل مثل ذلك
ونهر كثر يفعل البياض واما نهر اسقندوس فيولد الشقرة في مثل ذلك ومن الحيوانات ماجو
ازعر ومنها ما هي ازب وعلى باطن شدق الارنب وجلد اخمصه شعر والحيوان المسمى سطيطس سقنقس سه
له في فمه مكان الاسنان شبيه شعر الخنزير والحيوانات الزعر فان مواخر اطرافها اكثر شعرا من
مقاديمها ونبات شعر المجزوز والمقطوع فليس من المقطع بل من الاصل فلهذا ليس هو كالنبات
بل كالنصل واما الريش فاذا قطع لم ينبت من نحت ولا من المقطوع بل ينبت تحته اخر ويسقط
هو واذا اسقط جناح النحلة وما يجري مجراها لم ينبت كما ان ابرتها اذا انسلت ماتت ولم تنبت
اخرى

## فصل في الدم واللبن وفيه شيء من امر المني

واما تحصيل
الكلام في الاخلاط فنستوفيه الى ذكر الاسباب ولكنا نذكر ما قال المعلم الاول قال ان دم كل حيوان
يجمد ما خلا دم الايل والارنب وكل دم اخرج منه الليف لم يجمد وذلك الليف شيء بين جوهر العصب
والعروق ودم الثور يجمد بسرعة والدم في الابدان المعتدلة معتدل المقدار لا كثير كدم الممتلي شحما
ولا قليل كدم اصحاب الشحم ودم الانسان معتدل القوام قرمزي اللون واما دما غيره من الحيوانات
الكبيرة غليظ اسود والدم في الاعضاء السافلة اغلظ واشد سوادا واول عضو يتولد فيه
الدم على حكم التشريح هو القلب وهذا هو مما نرجحه كون القلب مبدا الدم في جميع البدن بتوسط الكبد
فيكون الكبد متوسطا ثانيا قال وربما عرق بعض الناس لشدة امتلائه او لرقة دمه وغليانه عرقا
دمويا والدم يغور في النوم حتى انه ان غرز بدن النائم بابرة لم يخرج من دمه ما يخرج عند اليقظة
والنساء اكثر دما من اناث ساير الحيوانات على حسب مشاكلة الابدان ولذلك حيضهن ودمهن
اميل الى الباطن ودم الرجال الى الظاهر وقلما يصيبهن امراض الدم والرعاف ودم المشايخ اسود
غليظ قليل وبعض الرطوبات يكون في اعضاء الحيوان منذ اول الخلقة وبعضها يتولد اخيرا مثل
اللبن والمني ويجمع اللبن الثديان ويستحيل اليه الدم الفضلي فيحتاج اللبن ان ينضج غاية النضج
وان يبلغ الهضم الاخير واما المني فيتولد من نضج الدم ولا يصلح له الا الدم الذي يبلغ الغاية
من النضج اولا وغاية النضج هو الهضم الرابع فان الغذاء له في المعدة هضم ثم في الكبد هضم اخر
يولد دما مشتركا ثم في العروق هضم ثالث ثم كل عضو فانه يحتاج ان يهضم الدم حتى يصير مشاكلا
اياه وهنالك النضج التام ومن مثله يتولد المني ولذلك ما يحدث كثرة استفراغ المني اذا اكثر الجماع واعقب
من ذبول الجلد وتقشفه وتغير لونه ما لا يحدثه استفراغ دم يكون اربعين ضعفا له لان الجماع
انما يستفرغ من الدم ما بلغ غاية النضج وكاد يتشبه بالاعضاء وكان للاعضاء وتسلب غريزتها
ومادتها عند الجماع المتكلف اعني الذي ليس عن فضل مني حاصل فاضل عن جوهر الاعضاء ولذلك
ما قال الاطباء الاقدمون ان المني هو من الرطوبة الغريزية العهد بالجمود ولمثل الرطوبة ايضا فضل فيه

بما هو فضلة في كيفيته ويندفع على نحو فيكون منه الشعر وما اشبهه ومنه ما هو فضلة في كميته وذلك هو الذي يصلح ان يتولد منه المني واما اللبن فهو فضل من الدم الذي في العرق وله مائية وجبنية ودسومة وكل لبن غليظ فهو اكثر جبنا ولبن الحيوان الذي له قرن ولا اسنان في فكه الاعلى يجمد كثيرا دون لبن غيره من الحيوان والبرد لا يجمد اللبن بل يميز اجزاءه والحر يجمد اكثر والطف الالبان وارقها لبن اللقاح ثم الرماك ثم الاتن واغلظها لبن البقر والجواميس ولا خير في لبن اول الحمل والغرو وقد ملاء الاحضاب اثداء الاناث لبنا وان كن حولا وربما اجتمع في اثداء الجبابرة لبن يرضعن به الصبي وذلك عند احتباس الحيض وقد يوجد العرهين من اولاد الماعز قبل حملها فذلك ثديها وحلب منها ثم فحلها ثم يدر لبن عذب ليس بدون لبن الحوامل ويكون عليه وقد كان في بلد يسمى طوارنيس يحلب من ثدوته التي عند ذكره مقدار ما يكون منه جبنة ثم اجرى على غيره واحبل ذكر علب ايضا كذلك وربما احلب بعض الرجال لبنا لو تعوهد لكان يدر مني منه يعتد به ولبن الابل والخيل عديم الجبنية او قليلها جدا والجبن في لبن البقر اكثر منه في غيره والانفحة ولبن التين يجمد اللبن ولا انفحة الا لما يجتر ما خلا الارنب ويقول قد يوجد للدب ايضا وعسى ان يكون لغيره وفي بلد فاسيس بقر صغار كثيرة الدر يبلغ من صغرها ان لا تحلب الا بالنطاطوس من الحالب واما بلد اسورس فبقرها عظيمة جدا كثيرة الدر وكذلك كلابها وذوات الاربع فيها ما خلا الحمار ومن المراعي ما يولد لبنا كثيرا ومنها ما يقلل اللبن ولبعض الحيوان في دسك بعض المراعي دون بعض والشاة يحلب ثمانية اشهر وليس ذلك لغيرها الا ببلد فيروى فيها بقر يحلب جميع السنة واصح لبن النساء لبن السمر واما المني فسنتكلم في الكلام فيه بعد وكل حيوان ذي دم فله مني وزرع ذي الشعر لزج وزرع غيره غير لزج والمني يرق من خارج اذا بقي لتحلل الروح الهوائي عنه الذي انما بيضه ويخثره بخضخضته فيه وبالجملة فان انعقاده وخثورته بالحرارة ولما كان المني انما خثره الحرارة وجب ان يرق بالبرودة والمني المولد يرسب في الماء والذي لا يولد يتحلل فيه وكذب اراد وطوس حين زعم ان مني الاسود اسود

المقالة الرابعة من الفن الثامن فصلين في تشريح حيوان حيوان وفي حال اعضاء بعض المحززات

واما الحيوان الذي لا دم له فمنه جنس يسمى مالاقيا وخاصته ان باطنه صلب وظاهره لحمي لين ومنه جنس باطنه شبيه باللحم وخارجه صلب يشبه الخزف الا انه لا ينكسر بل ينفضخ بالضرب كالسراطين ومنه جنس باطنه يشبه اللحم واما خارجه فخزفي صلب ينكسر مثل الصدف ومنه جنس المحززات اما في البطن واما في الظهر واما في كليهما وكلها لا لحم لها ولا عظم ولكن لها اعضاء ... كل واحد منها وبناسبه فمنه ما غرزه متكرر في طول اعضائه كالذي يعرف باربعة واربعين ... المحزز ما يطير حينا ويمشي حينا ومنه ما يطير في وقت ما كالنمل اما جنس مالاقيا فله من الاعضاء راس بين رجله وبطنه وله ثمانية ارجل كل رجلين مفصول ومنه ما هو كثير الارجل كالسفاج ... اجناس يشبه السفاج لها خرطومان صلبي الاطراف وبهما ينال الغذاء وينقله الى الفم كانهما ايدي ويلتصق بالصخر عند هيجان البحر والامواج وغير ذلك مما يفزع مستعينا بخرطومه ويستعمل الرجلين المقدمتين في ان ياخذ بهما الطعم الى ما بين العينين ورجلاها المؤخرتان يستعين بهما على السفاد وفرق رجليها عضو انبوبي يدفع منه الفضل الرطب الى خارج وفيه تلقى الاناث مني الذكران وسباحتها على رجليها واعينها فوق رؤسها وافواهها الى خلف رؤسها وفي افواهها قليل لحم ولا لسان لها وكانما رؤسها متوسدة وياخذ ما ياخذ برجليها والكثير الارجل من بينها صغير الجثة طويل الرجلين وسائر الاصناف عظام الجثث قصار الارجل ضعيفة المشي وربما كان منها سبل ... يسمى تسينا الى ذراعين في طوله ومثل طرسداس الى خمسة اذرع وربما كان رجل الكثير الارجل ذا عين واكثر ولطوير اجنحة محيط بجنبه واما اجناح طوبنداس متفرق ولما لاقيا جلود تستر اجسادها ولها مري بعد افواهها طويل دقيق يتصل بمثل الحوصلة لكنه ما ليس منفرج ثم معا دقيق اغلظ من المري وليس في جوفها عضو محسوس غير ذلك الا عضو للزرع ويسمى باليونانية ستلبس ومتى فزع مج رطوبة ... فكدر الماء واكثر ذلك فعل التسينا وهذا العضو تحت الفم وينفذ فيه وفضل غذائه واحد وعلى بدنه كالشعر وفي باطن جسده بعض ما ذكرنا من هذا الجنس شيء صلب

بين الشوك

بين الشوك والعظم وهو في طول بدن عضو في كالحلقة واما السفاج فليس في باطنه شيء صلب وانما يطيف براسه كالغضروف يصلب ذا اسن ولذكرانها مجرى تحت المعدة الى الدماغ والى اسفل وللاناث الى الدماغ مجريان من تحتها اوعية حمر هي البيض ويميل ما يبلغ حجمه اعظم من حجم راسه لكن للتسينا وما ان للبيض يملان بيضا كالبرد وذكورها في جميع ذلك احسن شكلا وعليها غليظ متشابه كالغضروف ومقاديم الذكورة اشد سوادا واعظم اصناف السفاج ما يطلقونه الذي يفارق الفم الى قريب منه ثم القعرية وخصوصا ما لا مفصل لرجله ومنه جنس في وسطه نقرة قاي غير ملتئمة وكثيرا ما يرعى بقرب الشط فيقذفه الموج الى البر ويعجز عن العود فيهلك وهو صغير جدا ومنه جنس محوط بخزف ولا يخرج منه الا راسه وبعض رجليه وذلك لطلب الطعم واما اللين الخزف فاجناس كثيرة فمنها السراطين وهي اجناس منه العظيم جدا ومنه ما يسمى المرقلى واجناس اخرى اقول وبلغنا ان ببحر طبرستان سرطانا على جلده من الوشي والاصباغ الدقيقة العجيبة ما يحير فيه الانسان وقال من السراطين الصغار جنس يسمونه فرسانا لسرعة جريها ولا يوجد في بطونها لحم ولا فضل رطوبة غليظة فانها لا ترعى شيئا له قوام يعتد به وللسرطانات عشرة ارجل مع الزبانيين واما العقا فله اثنا عشر رجلا والرجل التي تلي الراس حادة جدا وسائرها عريضة وتنفتح من كل جانب اربعة ارجل غلاظ متقدمة وثلاث دقاق متاخرة وارجل جميع ذلك تنثني الى داخل وللعقاربين ذنب وجثة قادرة مستطيلة وجثة السراطين مستديرة والرجل المقدمة من قادابوا الانثى مشقوقة ومن الذكر غير مشقوقة واجنحة الانثى عند الظهر اكبر وغير ذلك اصغر خصوصا ما عند العنق واطراف الارجل المؤخرة من الذكران عظيمة حادة وللذكر منها عند عينيها نقطتان قشة وقرني صغار وتحت تلك النقط وعيناها حاستان متحركتان الى الجوانب وكذلك عينا كثير من السرطان وهي الى البياض وفيها نقط سود ولها اسنان حادة صغيرة ينطبق بعضها على بعض وخصوصا في اليمين واما اليتا دقطرقي فيخالف وسطه فان في طرفه اسنان حادة مختلفة وفي وسطه كالاضراس وعددها تحت اربعة وعددها فوق ثلثة ويحرك الفوقانية الى السفلانية للقبض وفوق هذا الصف سنان اخران حادان وتحت الاسنان اعضاء كالاذان يحركها دائما وهي شوكية الاطراف وعلى بطون السراطين ابواب ينفتح وينغلق ويبيض انثاها في اغشيتها واما فراتوا فله في العمق من فمه سنان عظيمان رطبان وبينهما لحم كاللسان وتلك الاسنان اخراسان في صف واخر من تحت ثم مري قصير ومعدة شغافية ثم معا الى الدبر ويجري من البطن الى الدبر خاص للمني تحت معا الثفل والزبانية اليمنى من السراطين يكون اعظم والعضو الذي عليه عيناها ربما كان بعيدا من نظيره وربما كان قريبا كما في السرطان المرقلية وجميعها يتنفس ايضا بالماء فيقبله بفيه ويمجه منه واما الحيوانات البحرية التي عليها خزف صلب مثل الاصداف والقنفذ البحري فمنه ما ليس داخل خزفه لحم مثل القنفذ البحري ومنه ما في خزفه لحم مثل السلحفاة ورؤس الخزفيات في الاكثر مستبطنة غير ظاهرة وبعضها يحيط به خزف واحد وبعضها خزفان ركب احدهما على الاخر وبعضها ينفتح خزفه وينطبق وبعضها ليس كذلك وربما كان ذلك من جانبين وربما كان من جانب وبعضها املس الخزف وبعضها خشن الخزف وبعضها منقوش الخزف وبعضها متشابه قوام الخزف وبعضها مختلفة حتى يكون ما يلي شقيه ارق وبعض الصدف متحرك في مكانه وبعضه غير متحرك ومن المتحرك جنس شديد الانزعاج حتى انه ليرتمي من الاناء الذي يجعل فيه الى مكان بعيد كانه يطير ومنه ما هو ملتصق بالخزف ومنه ما هو متبرئ الجسم من الخزف وجميع ما يخرج من الصدف ويدخل فيه لحم صلب وفي وسطه راس وقرنان ولبعضها اسنان ولبعضها خراطيم بها يرعى كالالسنة وربما كان خرطومها صلبا نقابا حتى يثقب صدف غيرها ويكون لكلها فم وبعده مجرى يؤدي الى بطنه كالحوصلة وتحته عضوان كلحمتين صلبتين ويتصل معدته معا مستو الى الدبر ويوجد فيها اختلاف انواعها اختلاف اعضاء ايضا بعد المعاكر زوايد سود وخشن ويجادي صغار فيه والذي للتابين ايضا راس وقرون وفم ولسان لا يستبين ذلك الا في الكبار والعضو الحلي المذكور والذي لا يتحرك منها منقب في خزفه وهو مدفع ثفله ومن السراطين جنس يشبه العناكب وذكر في التعليم الاول صنفا

وتشريحًا لاصناف من هذه الحيوانات اجبنا الخنفساء والقنفذ البحري له في باطنه مكان اللحم اجزاء
سود ومنها جنس يوجد في باطنه شيء كبيض كثير يؤكل ويوجد ذلك البيض في كبيره وصغيره ومنها
جنسان لحيان وجنس عظيم الجثة وجنس صغير كثير الشوك صلبه لحمي ومنه جنس يكون ببلد طرى
ابيض الحرف والشوك ويكون اطول جثة من غيره وشوكه صغير الى اللين ويكثر فيه اجزاء السود التي
بعدفه وجميع القنافذ البحرية بيض ولجميعها دوس وافواه الى اسفل وادبار الى فوق وله خمسة اسنان
في العمق فيما بينهما كالفم وكاللسان ثم مرى ثم معدة مجزاة بخمسة اجزاء مملوة رطوبة وتتصل كل جزء
بصفاق يؤدي الى المخرج وهو يستعمل شوكه مكان الرجل فيحرك متكئًا عليه ومن الحيوان الصدفي ما
يلتصق بموضعه من الصخر برجلين له ويمشي فالسقي ويختطف ما يمر به من السمك الصغار وغيره ومن
هذه الانواع جنس ياكل القنافذ البحرية واما الحيوان المسمى سطولحمه صلب ولا يوجد في جسده
رطوبة وكانه من الشجر ومنه صنف صغير الجثة ياكله بعض الناس وصنف كبير يصلب لحمه شيئًا فيؤكل
وبعضه في البحر وينفتح من كل ماس واما الحيوان المحزز الذي جناحه في غلاف كالجعلان والذي
ليس جناحه في غلاف كالنحل فله دماغ وما يليه وبطن محزز وجميعه يعيش بعد القطع حينًا الا ما كان
بارد المزاج جدًا والمريض به في الوقت برد سهمك وربما قطعنا النحل غلة منها بنصفين وعاش بعد
ذلك حينًا وذلك اذا قطع الراس مع الصدر واما اذا قطع الراس عن الصدر دمات في الحين والمستطيل
الجثة منه مثل دبعة وادبعين كان اذا قطع بنصفين تحرك كل نصف منه ويمشي ولا يظهر لهذا
الصنف من الاعضاء الحساسة الا العينان فهو لجميعها وبعضها عضو كاللسان ولبعضها عضو
يذوق ويجلب الطعم لينًا وصلبًا وذلك فيما لا ابرة له ولا حمة والذباب يدمي الجلود بهذا العضو
وبه يلسع البعوض ويمتص الدم وبعض المحزز ابرته غائرة كالنحل وبعضه ابرته ظاهرة مثل العقرب
والطائر من المحزز جناحان كالذباب واربعة كالنحل وبعضها يمشي دبيبًا وبعضها قد ينزو كالجراد
فيكون رجلاه المؤخرتين اطول من سائر ارجله المتقدمة ولا يكون نحرفًا ولا شائكًا ولا ذا عظم
يحيط بجلد صلب وان كان جلد بعضه دقيقًا وما يكتنف يتدرج الى الغلظ والصلابة كان فيه
خرقية ما وله بعد الفم معا منبسط مستقيم انما يلتوي قليله ويؤدي الى الدبر ولبعضها معي واما
الجراد بالليل فليس له فم بل عضو طويل كاللسان نابت من داسه لا شق فيه ولا فضل في احشائه
وفي وسط جسدها صفاق ظاهر وفي البحر حيوانات تشكل نسبتها الى جنس من الاجناس فقد عرف
حيوان كان يقطع خشب وحيوان كانه ذكر انسان وبدل الخصيتين له جناحان وحيوانات كانها

افاع حمر **فصل في حس الحيوان وحركته وتصويته ونومه ويقظته وذكورته وانوثته** فلنتكلم الان في حس الحيوان وحركته وتصويته ونومه ويقظته وذكورته وانوثته
كل حيوان دموي ويلد حيوانًا فله الحواس الخمس الا المصرود منها كالخلد فان عينه في غطاء من جلد
ولها حدقة وسواد وبياض والسمك ايضًا ذوات ذوق ولذلك يميل الى بعض المذاقات دون بعض
وليس يظهر للسمك الة السمع والشم ومخر السمك ليس يؤدي الى دماغه بل الى اذنه ولو لم يكن تسمع
ما كانت تهرب من الاصوات الهائلة ولو لم يكن تشم ما كانت تجتمع الى المصيدة برايحة اللبن وغيره
اول حق ان شاهدتها موضوعة في الحباب التي يربى فيها التبنيات فتصاد بسهولة وقد عاينت السمك
يتجه نحو الغناء وضرب العود والصنج فاذا قاربنا المجلس فرغ فزاد المستمع لا يبرح فاذا قطع السماع
نفرت واذا اعيد عادت وقال المعلم الاول ان الدلفين وانواع من السمك يشتد من جرس الانية
واصوات الرعد وتهرب الى القعر فيصاد صيد السكران وان الدلفين لا آلة سمع لها وان الملاحين
اذا اجتمعوا يصيدوا السمك كفوا المجاديف وخفضوا الاصوات لئلا ينفر وادخلوا الشراع لئلا يسمع له
خفيف فاذا احدقوا بالسمك جلبوا وصوتوا وتقعقعوا ليجتمع السمك الى الوسط في مكان واحد
واذا عن قطع من السمك برعي بطانة تلقوه بالهوينا ليعرفوه وان لم يرفقوا نفر ومن السمك النهري
الذي ياوي الصخر ما يشده ويحجره صك الصخر الذي ياوي به فيخرج كالمغشي عليه فالسمك يسمع بل تشهد
اهل التجربة ان سمعه حاد ذكي وخصوصًا قسطروس وسرى ونحو ويس وكذلك فان السمك يشم
فيصاد بعضه برايحة منتنة وبعضه برايحة حامضة وبعضه برايحة مالحة وبعضه برايحة الحرافة



جنس ما



الدخانية ومنهم من يشوي الشقايق ثم يجعله في اناء ويمسه في المصيدة فيدخل السمك ميلًا الى الرايحة
المشوبة وبعض السمك يهرب من حشالة السمك ومن دم الدابة وبعضها ينفر عن وضح ما يصاد فيه
ان كان ما يصاد فيه نقيا طيبًا باد داليه وبعض السمك والدلافين يتادى الدوي الى دماغها
من غير آلة وتسمع بقصبتها وللمحزز حواس ذكية وشم ذوق وسمع من بعيد وتوافقها روايح دون
روايح فان منها ما يهلكه رايحة الكبريت والزرنيخ وانتصر الجلي مثل النمل فانه اذا هيج باب قريته
بما فيه شيء من ذلك يحجره ويهرب من دخان الميعة وجميعها تهرب من دخان قرن الايل والبشانخ
يلزم الرجاء المدخن بالميعة اليابسة لزومًا لا يبرحه حان قطع مثلًا وكذلك السنبا ويهرب عن
دخان دواء يقال له قوبرد والنحل لا يقع على منتن ولا ينزل الا على العطر الحلو والحيوانات الحرفية
فمنه ما يميل المنتن مثل الصدف المسمى قوبرد واما البصر فيها والسمع فلا علم لنا به واما الكلام في تصوية
الحيوانات فيجب ان يعلم ان ههنا صياحًا وصوتًا كجميا نعق وكلام واما الكلام فهو للانسان خاصة
وله تقطيع الحروف الصامتة باللسان وادسال المصوتة عن الرية واما الصياح فهو لجميع ما له
حنجرة ورية واما الاصوات الاخرى فقد يحدث عن غير الحيوان وقد يحدث عن الحيوان لا بالحنك
بل بنوع من الصوت آخر مثل صفق اليدين ومثل اصوات المحززات عن صفقها واما طنين الذباب
وما اشبهه عند طيرانه فانما هو بحركة جناحه وربما يجمع ما يتنفس وربما صوت بحكيك الاعضاء
ما لا يتنفس ولا يكون صياحًا مثل صراد الليل وانما صغر اشاله من الصفاق الذي عند تحريزه
تحت جناحه واما الذباب فيظن منه بطيرانه وليس لشيء من الحيوان البحري اللين الحرف صياح
ولا صوت اخر وقد زعموا ان بعض السمك يصوت صوتًا عن الصياح مثل الورد وخرو ميش
وكذلك الحيوان الذي يلد استلاوس فبعض من هذه الاصناف يصوت الصوت الذي ليس
بصياح من عند شوكه اذنه وبعضه يبدل الروح الذي في باطن جسده ويسمع للسلاحف صرير
للنشط عند تحركه متكئًا على الماء والخطاف البحر عند اتر خاجة باجنحته في الهواء ويسمع للدلفين صفير
كالصياح وله رية لكنه لا يفعل ذلك في البر والحيات تصفر والسلحفاة ضعيفة الصوت
والضفدع لسانه لاصق كلسان السمك ويقبقه في الماء فقط وفكه الاسفل يغمس فيه وله
من خارج صياح آخر مديد من نفس واذا نق ابيضت عيناه من فرح البحوط والحيوانات القياحة
نعم يتداعى بها وما كان من الطير عريض اللسان فهو يحاكي الكلام ومن الطير ما يختلف صوت
ذكره وانثاه وما كان من الطير اصغر جثة فهو اكثر صياحًا وخصوصًا في زمان السفاد ففيه تكثر
صياح الطير ومن الطير ما يحن ذكره وانثاه معًا مثل المسمى ادون ومن ذكور الطير ما يحن الى
الانثى ويدعوها عند الهراش اكثر فمنه ما يفعل ذلك قبل الهراش ومنه ما يفعله بعد الفراغ منه
كالديكة ومنه ما لا يلحن له ولا غناء ولا صياح يعتد به الا الذكورة مثل الديكة والدراج والذي
يولد من الناس اصم فله صياح وليس له كلام واما الشفة واصناف الحبشات فشيء اخر ومن
فراخ الطير ما يخالف صياحه صوت ابويه الى ان يترعرع مثل الحمام وقد حكى ان واحدًا من الطير المسمى
ادون كان يلقن فرخ غيره نغمته فيتلقن فيدل على ان فيها ما يلحن بالطبع وفيها ما يلحن بالتعليم
والمحاكاة واما الفيل فيصوت من انفه ويسمع صياحًا جهوريًا من فمه واما حال نوم الحيوان فان
كل حيوان دموي مشاء فانه ينام ويستيقظ وكل ذي جفن فانه يطبقه عند النوم وقد يحلم غير
الانسان ايضًا ومن ذوات الادبعة يظهر ذلك من شمايلها وحركاتها واصواتها في النوم والحيوان
البياض نومه خفيف غير غرق وكذلك اللين الحرف لكنها لا يظهر نومها من عينها اذ لا شعار
لعيونها وانما يحس بنومها من هدوها وسكونها وربما صيدت باليد وهي غافلة او اصيبت بالشعر
المعقف في تلك السكينة ونوع السمك ايضًا قد ينام كلها ليلًا اكثر منه نهارًا ومن الحيوانات البحرية
ما ينام على الارض ومنها ما ينام على الرمل ومنها ما ينام على الصخر ومنها ما ينام في القعر ومنها ما ينام
في مجاري الصخور الشطية والذي ينام في الرمل يحدث في الرمل شكلًا يدل على انه ساته فيه
نيضرب بالمشقص واما سلاحف فانه ربما استغرق نومًا حتى يصاد باليد واما الدلفين فانه ينام
واثبوبه بارز يتنفس به وقد يسمع غطيطه في النوم والمحززات ايضًا تنام ويدل على ذلك سكونها

وسكوتها والصبي لا يحرج حلماً يعتد به الى اربع سنين ومن الناس من لم يحتلم الى اثنتين ومنهم من لم يحتلم البتة
واما ذكورة الحيوان وانوثته فليس كل حيوان ينقسم الى ذكر وانثى مثل الحيوان البحري الخزفي
الصلب واما اللين الخزف ففي بعضه ذكر وانثى ومن جنس المحرز ومن جنس السمك ايضاً ما لا ذكر
فيه ولا انثى مثل الانكليس فلا ذكر فيه ولا انثى واذا تولد في الحماة شبيه بشرود ودطين من
ولاد الانكليس وليس كذلك فان الانكليس لا يبيض البتة والبيض كانه الرحم لا المعتق ولا
تفعل فيه المعتق فعلها والانكليس فانما يوجد البيض في معدته قبضاً والذي ظن ان ذكر اطول رأسا
واعظم فهو ايضاً مخطاء وانما ذلك اختلاف الجنس وعد في التعليم الاول اصناف سمك لا ذكر فيها
ولا انثى فمن ذلك ما لا يلد ومنه ما يلد من تلقاء نفسه كان القوة الذكرية والانوثية قد اجتمعتا
فيه كما في الشجر ومما يلد من الحيوان ذوات الدم فذكره اعظم واعطش واما البائض وما يلد دودا
فاناثه اعظم مثل الحيات والضباب والضفادع والعناكب واناث السمك اطول عمراً يستدل على
ذلك ان الاناث تصاد وقد خاب الاسنان فظهر الكبر ولا يوجد مثلها في الذكران ومقاديم الذكران
اقوى ومآخر الاناث اقوى والمفاصل في الاناث من الحيوان اضعف وشعورهن ادق وصوتهن
احد وربما فقدت آلات القتال في الاناث مثل القرون والانياب فان الايلة لا قرون لها وليس
للدجاجة مخلب ذابح ۞ واقول ربما اتفق في الندرة في قائمة واحدة واناث الخنازير البرية
لا انياب لها وربما كانت الآلة في الاناث اقوى كما في اناث البقر عوضاً عن ضعف الصدمة والله اعلم

## المقالة الخامسة فصل في ذكر بعض احوال سفاد الحيوان ووضعه

وههنا نبتدئ في اقتصاص سفاد الحيوانات وولادتها فنقول ليس شيء مما له رجلان يلد حيوانا
الا الانسان وحده وكما ان من الشجر ما يولد مثله كذلك من الحيوان وكما ان من الشجر ما يتولد في شجر
آخر مخالف له كذلك من الحيوان ما يتولد عن غيره كالديدان وكما ان من الشجر ما يتولد من تلقاء نفسه
كذلك من الحيوان كل حيوان يتولد من شبيهه فيتولد بولادة واكثره بسفاد وقد يوجد اجناس
من السمك يلد ولا ذكورة لها البتة ومنها ما يبيض من ذاتها لكن استحالة البيض فيها الى الحيوان
انما يكون بفعل من الذكورة كما سنصف بعد ومن الحيوان ما يلد ما ينقص منه كالنمل يلد الصئبان
والذبان والفراش يلد دودا لا يستحيل ذبابا وفراشا ۞ اقول يجب ان يتأمل هذا بالتجربة ويحفظ
بذلك الدود هل يستحيل في آخره ذبابا وفراشا ۞ قال ولكل جنس نمط سفاد فما يبول الى
الخلف فان سفاده على نمط كالاسد والارانب ومن خاصية الارانب ان اناثها تركب ذكرانها
عند الهياج احيانا ومن الاناث التي تسفد من فوق ما يطأطئ الى الارض كالدجاج ومنها ما يبقى
مستقلا كاناث الغرانيق واما القنافذ البرية فانها تتسافد متلاصقة الظهور منتصبة ومن
الاناث ما يتعرض للذكورة كاناث الماعز فانها تستدعي الذكران وتطأطئ له ومنها ما يجذب متولية
الذكران كالايلة والبقرة والسبب فيه ايلام ضرب قضيب الذكر فانه حاد صلب عصبي اذا انتشر والناقة
تبرك للجمل والفيلة تنحدر الى الوهدة ليركبها الذكر وقد يؤثر النزو في الماء فانه اعون على الاستقلال
۞ واقول ان الفيل قد نزا على الفيلة بجرجانية خوارزم وكان ذلك من الغرائب اذ لا عادة لها ان تسفاد
اذا خرجت من بلادها الى بلاد خراسانات وما يليها فاستعان الفيل بنائبة فالصقها على كل الفيلة
واعتمد عليها في الاستقلال ثم لم يزل تعهدها ويعاود الاستقلال حتى استوى بعض الاستواء
نفرها فاستفدنا من ذلك ان اتيان الفيل ينفعه في السفاد وكان هذا على ما اخمن في قريب سنة
سبع وتسعين وثلثمائة او بعد بسنة ومن غريب ما رأينا هناك ان الاسد الوحشية المجلوبة اليها
كانت تتسافد وتلد وكذلك الفهود وجميع هذا مما لم ير في بلاد آخر البتة والجمل الكثير السفاد طويله
شديد الاغتلام في وقته فلا تقرب ۞ واقول انه في تلك المدة لا ينال من العلف لا شيئا يسيرا وينهض
فيقرب من اضعاف كما يرى في وقت آخر قال والحيوان البحري المسمى قوفى تروح عند السفاد مثل
زوجين ما يبول الى الخلف ويتماطل وقد ذكر غيرهم سفاد الذئب كسفاد الكلب وما يبيض من
ذوات الاربع فيسفد سفاد سائر ذوات الاربع التي تلد وذلك مثل السلحفاة البحرية والبرية ولما
انواع الحيات وانواع ما لا رجل له فانه عند السفاد يتشابك ويتلاوى حتى يظن الاثنين منها واحدا



ذوات بيض واما سلاحي فانه يتسافد متلاصقة الظهور وانواع من دواب البحر العريضة المخبسة تلصق
الذكر منها ظهره ببطن الانثى والتي آذانها عظيمة فانها تتسافد متلاصقة الظهور والتساحق
الشديد وربما تماطل انواع منها تماطل الكلب فقد حدث بذلك ذو الخبرة وليعلم ان الطير وما
يبيض هو اسرع الحيوان زمان سفاد واما الدلافين والسباع البحرية فيتسافد سفاد ذوات الاربع
في تطويل المدة والذكر من سلاحي فانه عضو سفاده باد عن الدبر واما سفاد السمك البائض
فامر خفي جدا ولم يظهر ظهورا كما يعتد به ويحكم بتثبيته والناس يقولون ان الاناث تأخذ ذرع الذكور
في افواهها الى بطونها وقد شوهدت الاناث تتبع الذكورة مبتلعة للزرع ثم عند الولادة فان
الذكورة تتبع الاناث مبتلعة بيضها وانما تولد ما تغلت والقبجة يحبلها ريح تهب من جانب
الحجل الذكر وسماع صوته والقبجة والحجل يفتران فيهما العين لشابهها للسبق في وقت السفاد
واما ما لا يدانيه فيلاصق بافواهها ثم يتشابك فيسفد بعامة والسقانع خاصة يلتصق اناثه بالذكور
ويلاصق بافواهها ويولج الانثى الذكر في مراتها ومن الناس من زعم ان ذكر السقانع عصبي
وانه عند رجليه وانه يدخله في فم الانثى وبعض ما هو لين الخزف يتسافد تسافد ذوات الاربع التي
تبول الى خلف وتلد ويكون تسافدها في اول الربيع وعند الغروب من الفهود بما كان سفادها
ببعض البلدان في اول زمان البين واما تسافد السراطين فان السرطان الاصغر وهو الذكر
يعلو الانثى ويقاديه الانثى من تحت مقادية متلاصق لها ابواب ما بين الطبقتين ويتحاذى ثم
يتشبك تلك الطبقات حتى يتسافد وبعد ما بين الطبقتين في الاناث اكثر منه في الذكران
ويبيض السراطين من ادبارها فاما الحيوان المحرز فان الاصغر وهو الذكر يعلو الانثى ثم يشيل
الانثى عضو السفاد الى محاذاة آلة الذكر فيلتقمه من غير ان يتحرك الى الجهة من الذكر شيء يعتد به
بل انما يأتي من الانثى الى الذكر عضو قابل يبرز من مؤخرها واذا تشبكت من مؤاخرها لم يفترق
الا بعسر لشدة التماطل واذا اشتهت العنكبوت الانثى السفاد جذبت خاطا من النسج وجذبت
الذكر ولم يزل لا يتغاذ لان بذلك حتى يتقاربا ويلتقيا ويصير بطن الذكر قبالة بطن الانثى ۞
واعلم ان اكثر هيجان الحيوان عند انسلاخ الشتاء وطلوع الربيع واما الانسان وما يستأنس
من الحيوان كالكلب والخنزير الاهلي فانه يسفد كل وقت وغلبة الرجال الشتوية وغلبة النساء صيفية
لتاديهن بالبرد واما الطير البحري الذي يسمى القرون فانه يسفد في عنفوان الشتاء ويقال انه
يعشش اياما سبعة قبل الانقلاب الشتوي ويسفد ويبيض خمس بيضات ويفرخ في ايام
سبعة اخرى وظهور هذا الطير انما يكون في الحين مرة وذلك عند مغيب الثريا وهو يترآى
للمراكب ويطير حولها ثم يغيب على ما حدث عنها بعض الحكماء والموثوق بهم من اهل الخبرة والحلزون
الحرز فانه يؤثر السفاد في الشتاء اذا كانت الرياح جنوبية لا سيما الربيع وخاصة ما لا يعشش
كالذباب والنمل ومن الحيوان البحري البائض ما يبيض مرة ومنه ما يبيض مرتين ومنه ما يبيض
ثلث مرات والعقرب البحري يبيض تارة في الربيع واخرى في الخريف وليس من اصناف سلاحي
ما يبيض مرتين الا المعروف بوي فانه يبيض عند الربيع وعند مغيب الثريا سبعا او ثمانيا ويخرجها
لا يبيض بيضها معا بل في زمان يتخللها فيظن بعض الناس لذلك انها تبيض في الشهر مرتين
ومن الحيوان البحري ما يبيض في كل وقت وينشو بيضه ويكثر بسرعة ومن السمك ما لا يبيض الا في
بحر او خليج بعينه مثل سلاموداس وسواقانها لا يبيضان الا في بحر سطوس وسمك آخرى
لا يبيض الا عند مصب الانهار في البحر ومنها ما لا يبيض الا في اللجة ومن السمك جنس يقال
له رسداس يضع عند الانقلاب الصيفي مثل كيش فيه بيض ومن السمك ما يتكون من الحمأة
مثل المسماة قسطروس ومن السمك ما يبيض في ناحية من البحر ليتبت بتلك المخصبة في السنة
مرة وفي ناحية اخرى مخصبة في السنة مرارا والذي يسمى سندا من جملة ما لا يلد فانه يبيض في
كل زمان يكون تمام وضعه في مدة خمسة عشر يوما ويتبعها الذكر فيذرع على بيضها وبيضها صلب
جدا وانما يبيح دائما منها دوج والسقانع يسفد في الشتاء ويبيض في الربيع وفيما بين ذلك
يعشش لبيضه وكانما بيضه حب حبوب صغيرة ويكون بيضه كثير العدد ودابس ذكرانه اطول اذكارا

اناث وبعض الاناث يبيضها فيسمح لحمها العود بما على التطعم واكثر الحيوان البحري الحرين فانه يبيض
ربيعا وشتاء الا ما كان من القنافذ البحرية ما كولا فانه يكون ممتليا بيضا في كل وقت وخصوصا
عند تبدر القمر والاوقات الحادة الا ما يكون في ناحية بروسوا فانه لا يبيض الا شتاء ويكون
سفادا لجنث مماوق بيضها واكثر الطير الوحشية مثل الدمرخ والخطاف مرتين واما طاير يسمى قطوفوس
فيبيض مرة ولم يتعرض الشتا فيفسد بيضه ثم يبيض اخرى ويفرخ والطير الذي يستانس
ويرتبط في الدور فانها تلد مرارا كثيرة الا في وقت صميم الشتاء وذلك كالحمام والدجاج
اقول ايضا ان الحمام اذا وجدت دفا وعلفا باضت في صميم الشتاء ومن الحمام اصناف لا يبيض الا
البتة والطير الذي يشبه الحمام من جهة جثتها اصناف ثلثة فان اعظمها الدلم وهو ذكر القطا
ثم الفاختة واصغرها الطرغلة واجود فراخ الحمام ربيعيها وخريفيها واما الاحرار فرديها

## فصل في مثل ذلك ونشير الى حال الزرع والمني

واعلم ان اول زرع ما يراهق من الحيوان يختلف فان اعلق لم يغير بل اضعف واصغر وخصوصا في الناس في اول ما يحتلمون
وحينئذ يبتدي يتغير اصواتهم ويتغير نغماتهم ويتشيبون وذلك في القرب من تمام اسبوعين واعلق
المني واجوده ما يمنونه في تمام الاسبوع الثالث ولا يظهر لغير الانسان احتلام وربما تغير الصوت
فيها وصوت الطاعنين في السن وصوت الذكر اجهر الا في البقر والابل فان الاناث اجهر صوتا
وصوت الرماك والحجورة اصفى وان كانت احد والبقرة الثنية والمهر الثني يسفد والعنز والكبش
الحولي يسفد والخنزير الذي له اربعة اشهر يسفد ويضع الخنزيرة عند ستة اشهر وفي بعض
البلدان لا يسفد الا بعد عشرة اشهر ويكون انزاؤها الى ثلث سنين والكلب يسفد ثمانية
اشهر الى سنة واطول حمل الكلبة احد وستون يوما ولا يضع قبل ستين ومهر الثني اضعف ومن
الخيل ما ينزو بعد ثلث سنين وكلما كان بعد ذلك الى عشرين سنة فهو اجود واقوى على ان ينزو الى ثلث
وثلثين سنة لان الفحل ربما عاش في الاكثر الى خمس وثلثين سنة وربما عاشت الرمكة اكثر من
اربعين سنة وقد شوهد فرس ذكر عاش خمسا وسبعين سنة والحمار تعلق من ثلث سنين
الى ثلثين سنة ولا تعلق ما دون ثلث سنين وستين ونصف والرجل الى سبعين والمراة تحبل
الى خمسين واما العام الغالب فللرجل ما بين خمسين الى ستين وللنساء الى خمس واربعين والشاة سنة صح
الى ثمان سنين فان اعتني تعهدها فالى احدى عشرة سنة وربما يولد من المشاة وخصوصا مشات
الخنازير فهو ردي فالخنزير انما يلد الخنانيص الجياد اذا نزا بعد الشبع واكثر نزوه بعد الشبع و
الخنزيرة البكر يضع خنانيص صغارا والمسنة لا يلد الا في الغرب وذلك بعد خمس عشرة سنة و
لجود ولدها الشتوي واردؤها الصيفي فانها عجاف ضعاف ويبسط الخنزير للسفاد عند الصبا
والكلاب تلد الى ثماني عشرة سنة واما الفيل الذكر فينزو بعد خمس وست والى ذي ستين واذا
وضعت الفيلة لم تحمل الى ثلث سنين ولا يقربها الذكر وهي حبلى ومدة حملها سنتان وتلد ولدا
في كل بطن والابل والخيل والحمير يحمل اثنى عشر شهرا ثم ذكر اصنافا من حيوان الماء طايفة منها تتولد
من الحماة واخرى تتولد من الرمال وقد تتولد ايضا من الطحلب الرملي الحماتي وهو الشيء الذي يشبه
الصوف لا الخضر بعض تلك الحيوانات ويسمى بيتا وفيما بينها حيوان صغير يظن انه متى تشتها والحاح
عليها ويشبه العقربين وصغار السراطين وبالجملة فان اكثر الحيوان الحرفي يتولد من الحماة
ويختلف بحسب اختلاف الحماة ومن اختلاف الرملي والحماتي اسم وللرملي اسم وذلك باليونانية
ويتولد ايضا في مشقوق الصخور جنس ويتولد من كل واحد منها ومن بطونه جنس وبعض
هذه لا يبرح مواضعها وبعضها يموت ان برحت بالقسر ومن جملتها حيوان حار المزاج جدا يسمى
بحا واذا ابتلع شيئا ظهر من ساعته في بطنه كانه مطبوخ مرتين ومن اصناف السراطين الصغار
ما يتولد ايضا من الارض ويستبدل غيره عند الاسنان وقد يتولد الحيوانات تدخل اجرام
الاصداف وتاكلها وتفسدها وتسكن في اصدافها ميتة وقد يتولد الحيوانات غير الحرفية
من جنس دود الاسفنج في شقاق الصخور وكذلك الاصداف وما كان منه في الصخور فيلزم الصخرة
وما كان منه في الملوسات فينتقل للرعي وقد يكون عند ملتصق الاسفنج حيوان كالعنكبوت يقال له

حافظ



حافظ الشا لا يزال فاغرا حتى يبلغ حيوانا واصناف الاسفنجات ثلثة واحد سخيف متخلخل والاخر صفيق
والثالث دقيق صفيق قوي جدا ولذلك ما يوجد مملوء حماة وله حس لمس لا محالة ولذلك ينقبض في
يدي من يقطعه عن ملتصقه ويفعل مثل ذلك عند هبوب الرياح الموجة وربما حدث في تجوفه دود
واذا قطف رعي فضلات خمسة صغار السمك واذا نبر اسه جزء نبت والجي منه ابن والذي ينالم
البرد والريح اصفق واصلب والحر المفرط يعفنه ويفسده واحسنها لا في نفسه ما على الصخر النابت
في قعر قريب وماء دام حيا غير مغسول فهو اسود اللون ويلتصق بالصخر نيفا دقيق من اجزاء بدنه ويمتد
على جانبه الاسفل عشا صفاق ومما يلي الارض من تحت المسام اكثر مما يلي ويكون مجاريه الفوقانية
منغلقة الى خمسة او ستة يظن بعض الناس انها مداخل طعمه ومنه جنس يسمى غير مغسول صفيق
جدا ومع ذلك مجاريه واسعة ويشبه حلقه رئة وبينه وبين غيره خلاف في اللون لانه اسود الجوهر
وسايرها اسود للحماة والحيوان المسمى قادر يحمل عن السفاد ثلاثة اشهر ثم يبيض بيضا كالعنقود يقرب
الذنب يلي في الوسط بينه وبين الصدر في كلا الناحيتين ويتكلف وضع البيض باشالة الذنب الى
عضو له غضروفي يحاول بذلك عصر البيض وضغطه لينفذ الى ذلك العضو فنه يخرج البيض ويعظم
ذلك العضو عند الولاد واما السنينا فيضع بيضه في حماة وغثا ويحضنه عشرين ليلة فيصير
مثل شي مجتمع متراكم ملتصق بعضه ببعض ثم يكون من البيض قادر في خمسة عشرة ليلة وقد يتولد
قادر من بيض حيوانات اخرى اقول يشبه ان يكون قادر شيئا كالدود ويكون من الحيوانات
او منه الحيوانات تمت المقالة ولله الحمد

## المقالة السادسة فصل في بيض الطير وتفريخها وتشريح البيض والفرخ

واول ما يخلق الدجاج الكبير الجثة يبيض اكثر من الصغير
الجثة والى سنتين يبيضها ونوع الدجاج ينسب الى ادريانوس الملك وهو دجاج متطاول الجثة يبيض
كل يوم وهو عسر الخلق قتول لاولادها وربما كان من الدجاج ما يبيض في اليوم مرتين ومن الدجاج
ما يتلفه كثرة البيض والحمام الوحشي والفواخت والاطرغلات وما يشبهها فانها تبيض في السنة
مرتين والحمام الاهلي ربما باض عشر مرات وذوات المخلب يبيض في السنة مرة واكثر ما يبيض اربع
مرات وربما زاد واما القبج والدراج والطيهوج والتدرج فانها تبيض بين الحشايش والكلاء
وكذلك الحمرة والعصفور الملحن اظنه القبرة وبعض الطير يبيض في الجادة والطير المعروف عند
اليونانيين ما الكلي فانه يعشش من الطين فوق الشجر كما يعشش الخطاف على تركيب السلسلة والهدهد في
الشقوق في الحيطان والعجز ويبيض فيها من غير تعشيش وقوقا ايضا شبيه بذلك وصنف من الطير
لا يبيض الا فيما تقصر من الشجر ولجميع البيض الذي للطير قشر وصفرة وبياض ومخ وبيض الطيور
المائية والشطية اكثر من بياض ومن البيض ما هو ابيض نقي كبيض طير الماء وطير الشطوط ومنه
ارقط منقط وهو الاعم مثل بيض ما لا عدد له وقاناني ومنه احمر مغري مثل بيض كمريس اظنه
الحمام ومن البيض محدد الطرف ومنه مستعرض الطرف والمستطيل في البيض الى الخروج هو الابتر
المستعرض والبيض المؤنث هو المحادل المحدد الطرفين والمذكر هو المجتمع المستدير الكلال الطرفين
وقد يحضن البيض من تلقاء نفسه اذا وجد دفاء نفقا عن فرخه واهل مصر يحضنون في الزبل
وكان رجل حيير لا يبرح يجلس شربه حتى يفرخ بيضا كان يجمعها تحت بساطه المستدفي في دست
الطير ابيض كمثل غيرها والانثى تستقل المني بقرب بجابه فيكون ابيض ثم يستحيل الى الحمرة والبنية
وبرود ثم يتميز التبني يخالطه البياض الى آخره وبيض الريح ليس مما ينسب الى بعيه بسفاد فان
الفراريج التي لم تسفد قط وفراخ الاوز الذي لم يسفد البتة كثيرا ما يبيض وبيض الريح اصغر واقل
واقل لذة طعم ولا يستحيل عن بياضه وصفرته ويعن تنبيه فيه عند الحضانة وان طالت ومن الطير الذي
يبيض بيض الريح هو الدجاج والقباج واصناف الحمام والطاوس والاوز وطير يسمى سنالوس
اي هو طاير كانه مركب من الاوز والثعلب والنعام ومدة تمام الحضانة في الصيف اقصر منه في الشتاء
فانها في الصيف الى ثماني عشر ليلة وفي الشتاء الى خمس وعشرين ليلة والذكور اشد كراهية للحضانة
والاناث الزم واعطف لحضنها واكثر بيض الريح ربيعي جنوبي واذا طرا عليه سفاد نقله الى الابلاد
وكذلك فان نوع الشبه يتغير على البيض السفادي لطرو سفاد اخر عليه وبيض الشباب اكبر حجما

وهكذا بيضة صغيرة ثم يزداد حجما واذا حيل بين الباضة والحضانة سيلت والدجاج وكثير من الطير
يغشاها عند السفاد اقشعرار وانتفاض والحمامة تنتفض من ذنبها وبميلها الى الداخل ومن الطير
ما يأخذ حينئذ شظية خشبة في فمها وخصوصا الدجاج والوز يمعن في السباحة بعد السفاد
وبيض الدجاج يبدو في عشرة ايام وما قرب منها وزمان بيض الحمام دون ذلك لكن الحمامة
تقدر على مدافعة الطلق اياما وذلك عند اختلال عشها وانتتاف ريشها انكسار يحول بينها
وبين الاستباذ او عند اصابة مرض اياها والحمام يقبل بعضها بعضا ❁ واقول انا ان هذا
ذلك ليس تقبيلا بل زقا كان بعضها يتقرب الى بعض بالزق على اني لا احقق هذا ايضا وقال هذه
المعاملة يسبق السفاد في اكثر الاوقات واذا عدمت الذكران الاناث تعاملت بذلك وتر
بعضها على بعض وبيض الشباب امرع ابلادا وتفريخا فانه متى يستحيل الى التخلق ويستبين فيه بعض
التشكيل في ثلثة ايام دون بيض المسان اول ما يأخذ البيض في التفريخ فان الصفرة تميل الى
الطرف الحاد وينقط القلب نقطة حمراء موية ذات نبض واختلاج وحركة كالمتنفس
ويتشعب منها مجريان عرقيان فيهما دم جامد احدهما الى الصفاق الذي يشتمل على الفرخ فينسج حينئذ
صفاق من ليف احمر يحلل البياض والاخر الى الصفرة ثم يتميز البدن والراس والعينان المتفقئتين
ثم يستويان ويعظمان وانما يتم من اعضاء الفرخ الشطر الاعلى ولا يكون ابتداء الجبلة من البياض
وغذاؤه من الصفرة فاذا تمت عشرة ايام تميزت الخلقة كلها واكثر ما فيها راسه وعيناه مثل
حبتي باقلي سوداوان ينشفان عن رطوبة باردة بيضا لامعة في الشمس ويتصل بين القلب والعين
احد العرقين وانما هو بالحقيقة واصل بين القلب والدماغ ومن قرب العين يرجع عروق الى
الصفاقين الذين احدهما على البياض والاخر على الحمرة وقد ترطبت الصفرة جدا فيكون هناك ثلاث
عروق عرق ذو شعبتين وعرق واحد يأتي الصفاق المحلل للفرخ واذا بدا الفرخ يتشاعد الصفرة القوبر
وقد انقسمت بالرفق الى الطرفين وتوسط البياض ورطوبة ما ومالت الصفرة السافلة الى الذنب
فاذا تمت عشرة ايام لم يبق الا البياض وبعد ذلك يلزج ويغلظ ويصير الى التبنية وهذا الصفاق
غير الصفاق الذي هو العرقي وان كان العرقي مشتملا على الفرخ والرطوبة لكن الفرخ متميز بصفاق
خاص من الرطوبة وتحت الفرخ الصفرة التي اياها عرق من المذكورة واما بعد العشرين فيتم شعره وربما
صاح بعضه اذ مس بعنف واذا كسرت عنه البيضة وجد راسه تحت يمين الصفاق على جانب الرأس
تحت الجناح كانه نائم يختلج وينتفخ وبعد العاشرة يظهر الصفاق المحيط بالرطوبة داخل الصفاق
الاكبر ظهورا بينا ويلي الصفرة التي عند احدى العينين والصفاق الثاني المحيط بالصفرة التي
يليها العين الاخرى ومبدأ الصفاقين من القلب ومن العرق الاعظم ويكون السرة الممتدة
الى المشيمة متبرية عن الفرخ والصفاق الاخر الذي على الصفرة متعلقا بالفرخ لاصقا بالمعا
الداخل الدقيق وفي هذا الوقت ما يجتمع في بطن الفرخ فضلة صفراء من هذا المخ تقذف بعد يعتد به وذلك
انقذف بعضه الى الصفاق الخارج ويكون بيضا ثم لا يزال يتغير ما في البطن ايضا الى ان لا يبقى
فيه شيء وقد تبيض الدجاجة بيضا دريا لا يفرخ بالحضن ومن العجائب التي رأيت بخوارزم امر
البيضة اللماعة التي ذكرت في بعض الكتب انه لفقت صفرتها ولا يبعد ان يكون ذلك لعفونة
حدث بها وربما باض الطائر بيضة صفرتين بينهما صفاق ومثلا صفقين وذكر في التعليم الاول ذات صه
دجاجة باضت ثماني عشر بيضة كل بيضة ذو صفرتين وتفقص عن فرخين الا ما كان فاسدا
في الاصل وان من الدجاج ما ذلك يكون ديدنه ويكون احد الفرخين اعظم والحمام وما يشبهها
فتبيض بيضتين واكثره ذلك ثلاث بيضات ولا يخرج فوق فرخين واذا عرض للبيض الاول فساد
باضت جديدة بدلا في ما فرط وكذلك اقول ان كثيرا من الطير اذا افتقدت فراخها قبل الطيران نشطت
لسفاد جديد والحمامة تبيض بيض الفرخ للذكر اولا ثم في اليوم الثاني تبيض للانثى والذكر من ذي
الحمام وما يشبهها يحضن شطرا من النهار والانثى تحضن باقي النهار والليل اجمع ويتولد اكثر البيض
وتفقصه بعد عشرين ثم يتناوبان في ادفاء الفراخ اياما الى ان يستغني والانثى احرق في تعهد البيض
والفراخ وربما باضت الحمامة اثنتي عشرة مرة في السنة والفواخت يتسافد ويبيض على ضعم بعضهم

عند تمام ثلثة اشهر تحمل البيض اربعة عشر يوما وتحضنه اربعة عشر يوما ويطير الفراخ عن الوكر وطيرانا
بعتد به بعد اربعة عشر يوما وزعم بعضهم ان الفاختة تعيش اربعين عاما والحجل يعيش ستة عشر
سنة واكثر من ذلك قليلا والرخمة يبيض في دعون الجبال وقللها بمعزل عن الطريق فلا يعثر على عشها
الا بالفرط اقول ان عشها قد يرى كثيرا لكنها يكون بحيث لا ينسلق اليها متسلق ويحفا معاشه
وان كان يونان ما ظن ستوفسطاي من الاولين انه لا يأوي بلاد يونان بل ينتقل اليها وانها ربما تبيع
العساكر فيجمع كثير منها وارد بعنة والعامة تتشأم بها والعقاب تبيض ثلثا وتحضن اثنين وتبيع
الثالثة على ما زعم بعضهم لكنه قد شوهد في عشه ثلثة افراخ واذا اتفق ذلك اتفق ان الثالث يجلب له
وخاه استثقالا لعول الثلثة من فراخه فانه في ذلك الوقت يكون اضعف ما يكون لانه يذهب اقواته
في الحضانة وتربية الاولاد فيفوته كثير من الصيد ومع ذلك فيشاركه فيه غيره فلذلك يكون قطاعا على
اولاده وخصوصا صنف يقال له نرعوش والسود من العقبان اسمح اخلاقا وارأف باولادها
واما فرخه العقاب الذي يطرده فيتكفل به طائر يقال له فيني وحضانة اللقوة وسائر عظام الطير
ثلثين يوما وحضانة الوسطى الجثة كالحداة والبزاة عشرون يوما وبيضه اثنان وفي النادر ثلث
وكذلك الغراب ونوع من هذه يسمى اغوليدس ربما باض اربع بيضات وذوات المخالب اذا انست الفرخ
من فراخها طردتها بالكره وقد بلغني من الثقات ان الفراخ حينئذ يلزم الوالدين تسترقهما ويشاركهما
فيما يصيد فلا يزال ان تراوغا نحوهما ياسا من الاولاد ويطلبهما الاولاد ويكون ذلك سببا لوقوعهما
في الحريفا الى حدود قاصية واما العذاف فانه يتعهد فراخه بعد الاطارة حينا وربما ورثها في الهواء
طيرانا وذكر طيرا يسمى كوبجكس يشبه البازي الا في مخلبه وراسه فانه كالحمام وانما يشبهه بلونه
وطيرانه وله بدل التخاطيط السود التي على البازي نقط سود وقد يظن الناس انه يتغير منه او اليه
البازي فانه يظهر عند ما لا يظهر البزاة ولم ير له فرخ البتة وهذا مما يبعد وقد حان بعض الناس
بازيا ياكل كوبجكس وهو يبيض في عشر غيره بعد اكل بيضه يبلغ العش بيضة او بيضتين وانما يبيض
في عش ولا سيما وذلك يربي فراخه ويتعهدها اقول ان في بلاد ما وراء النهر وبلاد خراسان ايضا
طائر يقال له كبوك ويقال له سخارا يكون وصوته يحكي قول القائل كبوك المؤلفة من نغمتين الاولى
منهما حادة والثانية ثقيلة وايقاع الاولى كب حاد وايقاع الثانية بوك ثقيلة وكذلك ايقاع الاولى
باذ وايقاع الثانية كون والبعد بينهما قريب من طنين او ازيد منه قليلا وربما فعل كالقهقهة وهذا
الطائر اصغر من البازي كثيرا وهو في قدر باشق كبير يشبه الباشق في لونه القاتم الى الخلنجية في
قد وطيرانه ما خلا راسه ومنقاره ومخلبه فانهما بحيال راسه اكبر من راس الحمام وهذا الطائر
صنيعه هذا الصنيع فاني رأيت فرخه في عش العصفور الذي يأوي الاجام فتعجبنا من ذلك
ثم رأيت ببلاد جرجانية خوارزم في بستان كنت فيه فرخ هذا الطائر في عش العصفور الصغير
جدا الذي لا اصغر منه الذي يعشش اكثر الامر في شجر الورد والسرو والمقرمش ويصيح صياحا يحكي
مؤلفا من نغم كثيرة لكنه كان عشه هناك على شجرة الفرصاد فذكر لي بعض اصحابي ان في عش هذا
العصفور الصغير فرخا كبيرا مثل فرخ الحمامة وان هذا العصفور الصغير يزقه ويربيه فاستبعد
ذلك وخيل اليّ ان هناك عش شجار دين فمضى صاحبي ونقل ذلك الفرخ الى ما بين يدي وهو معروف
عندي بانه فرخ اي طائر هو لقده ولونه الخلنجي ومنقاره وغير ذلك ثم وضع الفرخ بين يدي حتى طار
اليه العصفور ويتبع تتبع العصافير المفقودة في فراخها ولا يزال يرفرف حوله فلما خلينا عنه
وتبع العصفور الصغير امامه فتعلمت برده الى العش فاردتنا العصفور اليه هاديه فلا يبعد ان يكون
الطائر المذكور هو ذاك الا انه ليس في قد البازي فلعل الذي في بلادنا اصغر ولعله طائر اخر
ويرجف في بلادنا ان هذا الطائر عاص يطلوه كل طائر وليس كذلك بل لمثابتها افتعليه الطير فانه
مهرشة لانه ياكل بعض الطير ويزاحمها في العششة ويترك فراخها كلا عليها فهي يستشعر منها
مكرا استشعارا طبيعيا غريزيا قال وفراخ البزاة يسمن ويكون لذيذ الطعم جدا وجنس منها
يعشش كالرخم والطيور يتناوب ذكرانها واناثها في الحضانة ما خلا الدجاجة والوز الانثى
فانها تلزم الحضانة وبنات الماء تبيض على شطوط النقائع في سترة من العشب ليغوي الحواضن

عندتمام

على الحضانة وعلى اصابة الطعم من قريب والفباج تتقاسم البيض فيما بين الذكران والاناث فكل
يحضن ما يحضنه فاذا انفقأت البيض حضن كل ما فقأه لكن الذكر يستعد سنة اول ما يطير فراخه
والطاوس يعيش نحو خمسا وعشرين سنة ويبيض بعد الثالث من سنته عندما ينقش لونه ويتم
ريشه ويبيض في السنة مرة واحدة اثني عشر بيضة في ايام ثم يحضنها ثلثين يوما وربما اخل
فيها يوما وربما اخل يومين واكثر والطاوس يلقي ريشه مع سقوط ورق الشجر وينبته مع ابتداء
نبات الورق والدجاج قد تحضن بيض الطاوس وبيض البط وغيره وانما يختار الدجاج لحضانة
بيض الطاوس في اكثر الامر وان وجدت الطاوسة البايضة لان الطاوس الذكر يعبث بالانثى
حينئذ ويشغلها عن الحضانة وربما انفقص من تحت ولمثل هذه العلة تهرب كثير من الاناث حاضنها
عن ذكرانها ولا يقوى الدجاجة على اكثر من بيضتي طاوس ويتعهد الدجاج حينئذ ايضا بتقريب
العلف منها **فصل في سفاد السمك وبيضها وتوليدها وكلام في سفاد**
**الحيوانات الماشية وتوليدها** بيض السمك لا يختلف الوانها في البطن الواحد
ويكون على نحو ما يكون فراخ الطير في الصفاقات والمشيمة ما خلا ان احد العرقين المذكورين
لا يكون فيه وهو الذي يمتد الى الصفاق الذي تحت القشر بل الذي الى الصفرة ولا يكون هناك
من الفضلات التي للفرخ ايضا ولكن يكون هناك رطوبة بيضا بدل التبنية التي كانت في بيض
الطير ويظهر الكبد هناك في الوسط وذكران الكلاب البحرية يبيض اولا في الباطن ثم ينتقل
بيضها من فوق الى اسفل ويلد حيوانا وفي ارحام الاموي عندما يمتلي بيضا شيان كثديين بيضيين
وكذلك الحيوان المسمى بجالونوس ذي الشوك فانها ينتقل البيض فيها الى ناحية هذين العضوين
ويصير فرخا ويشبه ان يكون هذان الثديان تجاه رحم قال ويكون الذكورة في اليمنى والانوثة
في اليسرى وربما اجتمعا في حسه واحدة واما بارقا وهي السمكة الرعادة التي يحدر بدن مسها
ويخدر بدن حامل الشص اذا وقعت فيه فانها ربما كان في جوفها قريب من ثمانين فرخا والسلاحي
يفرخ ستة اشهر تباعا عند السط في الدف والذي يسمى الجي يبيض في الشهر مرتين والذي يسمى
كلبا بحريا فانه يلد مرة والرعادة يلد في الخريف والثعلب البحري والكلب البحري والمسمى فاسه فكل
ذلك مما يبيض ثم يفرخ في باطن ويشبه ان لا يكون هذا الكلب البحري مما نعرفه نحن من الكلاب لانه
بالحري ان يكون جنسا من السمك والدلفين يحمل عشرة اشهر ويتم عظمه وولده بعد عشر سنين ويلد
صيفا فقط وربما غاب في اللج ثلثين يوما لا يظهر ومعه اجراؤه فهو يحن عليها وربما عاش ثلثين
سنة عرف ذلك من مراعاة واحد منها بتبتر واما فوقى فيضع على البر واحدا الى ثلثة ولا ثاه ثديا
يرضع منها ويلد كل وقت واذا اتى على اولادها اثنا عشر يوما استدعتها الى الماء في اليوم مرارا
يعودها السباحة وعظامها غضروفية فلذلك لا يهلكها الا ضربة يقع على الصدغ وصوته كصوت
البكرة وجميع السمك القشري بياض وكذلك جميع الاملس خلا الانكليس واذا باضت في اماكن
اعتادتها واعدتها سلت على البوالغ ولطخ البيض السمكي ذرع الذكر كله ثم سلم الملحوق منه ذلك
تبلغ عدد السمك بلغا عظيما وكذلك حال اللبن الخزف مما يبيض ومن السمك ما ينشق بطنه فيقذف
منه البيض ثم يلتئم واكثر السمك يبيض مرة وكذلك السمك النهري والنقاعي ولكنها لا يفرغ من
البيض دفعة بل في ايام متوالية ولا الذكر يمج ذرعه دفعة وصنفان من سمك البحر احدهما يقال له
قو بيس يبيض خمس مرات وست مرات والاخر يقال له خلفس يبيض ثلث مرات والصغار الجنس
يبيض عند اصول القصب وبعضها عند اصول الخلاف وبعضها في الطحلب والعرمض والفرفير يتولد في
الطحلب ويتولد وربما لزمت الكبيرة من السمك سمكة صغيرة لوم شادة وربما كان الذكر يتبعها عند
البيض يحفظها وذلك في صنف واحد يسمى موبرس وصنف آخر يحفظ كل بيض يجتمع ويسمى
انكلاس والانثى منه منصرفة لا يشتغل به وبعض البيض بطيء النشو ربما بقي اربعين خمسين يوما
وبعضها وخصوصا بيض الصغار سريع النشو يفرخ عن ثلثة ايام والانكليس لا يوجد في بطن
ذكرانه ذرع ولا في بطن اناثه بيض ولا يتولد عن سفاد بل يتولد عند الامطار في البقايع وقد توهم
الدود الموجود في بطنها انها الشيء الذي يكون هذا الصنف منه وليس كذلك بل تكون من ذاته





وربما كان من الطين المسمى معا الارض غذا منه وذلك اذا امطرت تلك الارض التي فيها هذا الدود
ووقف عليها ماء وربما نضب الماء وبقيت الطحالب فتولد فيها سمك يسمى ذبكا والانكليس ايضا قد يتولد
في المياه الباقية بعد النضوب سمك كثير كثير الوانا من الزبد الذي على الماء اذا مطر فقد يتولد عنه اولاد
ذلك الجنس اذا قلت الامطار وقد يلد صنف من السمك صنفا آخر فيعزله والسمك يختلف في زمان
السفاد وفي مدة الحمل وفي زمان الوضع وآخر ما يضع منها هو المسمى سيفالوا والضفدع من اصناف
السلاحي يبيض كثيرا فيهلك ويضع بيضه على الشط وسايره يلد ويختلف ايضا في مدة البلوغ والتي سريع
النشو فهذا ما قاله في السمك واما الحيوانات الاخرى فان ذوات الاربع منها التي تسفد في السنة
مرة فقد تسوء اخلاق ذكرانها مثل الخنازير البرية فلذلك يتقاتل ويستعد لذلك بالتلطخ بالطين
والتجفف والمعاودة بتبل بالماء ويتمرغ في التراب والثيران والكباش والجمال والفيلة يسوء
اخلاقها ويتقاتل وكذلك الذياب والاسود فان لم يتقاتل فلانها لا يتجاوز والكلاب اقل من
ذلك سوء خلق لانها تسفد في السنة مرارا على انها ربما تهارشت واذا اجتمع على كلبة كلاب كثيرة
ضرب بعضها بعضا مرة وتقابلت مرة فاذا تعاطلت لم يقصد الذكر المعاطل بسوء اقول وربما وثبت
الكلاب المذكورة التي تتبع الكلبة المستحرية على من وجدته من الناس وكان فيه خطر قال واما الاناث
فيسوء اخلاقها عند رضاع الجراء وخصوصا الدبة والكلبة واهل الهند يجولون بين الفيل وبين الزوجة
ان تراءى غضبانا عظيما واقبل على ابنيتهم بالهدم واهل الهند يردون الفيلة المستوحشة بالفيلة
المستانسة اذا تعهدت بما يغضب عليه ورياضه والذكور والبقر تستد بها الشبق جدا والاكثر
اناث ودقت تعرضت بطونها للريح لتنفذ الريح فيها وربما تولد في ارحامها من النفخ وذلك مما
يركضها كثيرا اقول وقد سمعت شيخا من الحشميين ذكر ان حجرا عربية بالكوفة وودقت فتعرضت
المصلى يوم الاضحى او الفطر وقد تشبثت الريح بطنها فلم تزل تعد في العدو حتى حصلت بنواحي
الحيرة في الوقت الثاني واذا جهاد قد قطعت ثمانين فرسخا وذكر في التعليم الاول ان ركضها يكون
الى الجنوب والى الشمال لا غير لا بشرق ولا بغرب وان الخنازير هذه تسيلها وتسيل من ارحامها اعني
الحجورة والخنازير رطوبة كما يكون بعد الولاد وتاخذها الذين يعملون السحر لاعمالهم وهي كالمني وارق منه
ويسمونه جنون الخيل فيسيل قليلا قليلا ويدل على حال الاستيداد انها طاطات الرؤس بعضها الى
بعض ملاعبة واشالتها الاذناب محركة اياها تحريكا متتابعا وربما درت بولها درا متواليا و
كذلك البقر في تحريكها الاذناب وفي ذرق البول والشائب منها اسرع استيدادا وخصوصا الخصبة
والرمكة تسكن من دواعيها جز ناصيتها كانه حركات الناصية بنشطها للخيلاء واللعب وذلك
مما يحرك شهوتها وذكورة الخيل لا ينال الرماك في المراعي المرتبق بل يقبل على طردها في غير وقت الشبق
وكذلك الثيران فاذا اغتلمت اختلفت والخيل يطرد الفرس عن المرعى والحيوانات البحرية ايضا لا يجتمع
ذكورتها مع اناثها في الرعي الى وقت الهياج والبقر والخنازير والكلاب اذا شبقت ورمت اقبالها
وقد يظهر للرماك طمث يسير في مدة سفادية ما بين شهرين واربعة اشهر وربما تمادى باخره
الى ستة اشهر والمعز والضان قبل اشبها النزو والسفاد يكثر ذلك الطمث في الرماك والاتن والبقر
فاذا ان الشبق حتى يخرج شيء يعتد به وكلما يشتد هياجه عند الاستيفاء من تلك الفضلة وطلوع
الرماك اسهل من طلق غيره ولا يستفرغ بعد وضعه دم كثير والبغلة لا تطمث البتة ولكن يخثر بولها في وقت
دون وقت وبول ذوات الاربع اغلظ من بول الناس وبول الماعز والشاة اغلظ من بول التيس والكبش
وبول الاتان ادق وبول المراضعة اخثر واول لبن البكر فهو دقيق فاذا وضعت اخذ في الاعتدال
ويخصب الماعز والشاة على الحمل ويزيد في الاكل وكذلك ذوات الاربع الى ان يضع والكلبة والخنزيرة
تحمل من نزو واحد والكلبة تمتلي جوانب رحمها بنزوة واحدة واذا حمل انزاء الفحل على اناث الخنازير
الاهلية عاودت الهياج بل يجب ان ينظر به ريث ما يصدق شبقها ويرخي آذانها وقد يحمل جماعي
حمل في ثلث واربع نزوات قال واذا امطرت انتقص حملها وعمر غنم الحبشة اكثر من عمر غيرها من الغنم
فان عمرها عندنا الى ثلاث عشرة سنة وعمر غيرها عندنا الى عشر سنين والماعز يعيش هناك الى احدى
عشرة سنة وفي سائر البلاد الى ثمان سنين وربما وضع الماعز والشاة اثنين عند جودة مرعاه المطر

وتخصب المرعى ويجب ان يكون الغنم عند السفاد متوجهة الى الشمال فعرق ويصح الكبش الذي عرقه
الذي تحت اللسان ابيض يحمل ما ابيض والذي عرقه ذلك اسود يحمل بالاسود والذي عرقه اشقر يحمل
بالاشقر والمختلف بالابلق والتي تشرب الماء الملح يحمل الذكر قبل غيره والسنة التي ينشط فيها المشان
قبل الشبان فهي دليلة على الخصب والكلبة تحمل في كل اسبوع يعرف ذلك من تقدم قبلها ولا يقبل
السفاد حينئذ بل في الطهر وتهزلها الوضع والارضاع ولبن الكلاب اغلظ الالبان وما يجري
مجراها بعد الارانب والخنازير والكلب يشعر بعد ستة اشهر او ثمانية اشهر وربما انقى قبل ستة
اشهر والسلوقي يعيش عشر سنين والسلوقية اثنتي عشرة سنة والذكورة من الكلاب اقصر عمرا
لشدة التعب ولا يسقط الكلب من اسنانه غير النابين والمسن منها اقلح الاسنان اسودها والشاب
من الخيل ابيض الاسنان واذا اجتمعت الفحولة والبقر فتقابلت كان اشتد وحملها من تسعة اشهر
الى عشرة اشهر وما وضع قبله يكون ضعيفا ويضع في الفرط توأما واجود نحو لها ابن خمس سنين
وعمر البقر والثيران الى الخمسة عشر سنة وربما عاشت الى عشرين وقد يزيد على ذلك ايضا بحسب
المرعى والدعة ويبلغ عند سنتين وربما كان ضرع البقر خاليا فيضع ويرضع في الوقت لبنا مرتعا
والرمكة ربما المر على رحمها ابن واحد وربما انا حا الرمكة بغير سنتين وبغلين لكن الاتان تضع البغال
رحمها

## المقالة السابعة فصل في اختلاف الحيوان بحسب المأوى والمطاعم وكيفيات ذلك وفي الاعمار والاخلاق

كما ان من الناس من هو بعيد
مشاكل البهائم والسباع من الحيوان الغير الناطق كالصبيان الى ان يعقلوا كذلك من الحيوان
ما هو مشاكل للنبات لا اعني ان له حد النبات فان هذا لا يمكن ولا من جهة ان له جزء حد النبات
فان جميع الاشياء التي من مقولة واحدة تتشابه بانها تشارك في جزء الحد ولكن في ان له من
بين سائر الحيوانات خاصية توجد تلك الخاصية للنبات فقط من ذوات الانفس مثل لزوم المكان
كالنعام والحيوان البحري المسمى بالعين وجماعة من الاصداف وهذه لا تخلو عن حركة ارادية ولكن
لا يبلغ ان يفارق بها جملة المكان بل يبسط وينقبض في صدفها ويختلف ايضا في القوة والضعف
ولا بد لها من حس لمس ثم بعد ذلك فان درجات الحيوانات تختلف حتى تبلغ درجة اكملها الذي
هو الحيوان الناطق وفيما بين ذلك طبقات الحيوان الذي يتولد بالتناسل ويعني بتربية الاولاد
ويضطرب في ارشاد القوت ويختلف ايضا باختلاف الطعم وهي مختلفة في ذلك اختلافها ايضا في
ارشاد المساكن والمأوى على حسب ما سلف ذكره وهو مشهور ويختلف بالذكورة والانوثة وربما
كانت ذكورة لينة والى الانوثة ما هي وانوثة كة الى الذكورة ما هو وربما اكتسبت مشاكلة للانثى
باعضاء فاقول ان البدن قد يستفيد من عضو واحد فيه مادة او كيفية مطردة تشيع في جميعه
فاذا فات ذلك العضو وكان غير ضروري في الجملة بل في صلاح الجملة قبل اذا فاد فايدته بقي
البدن عديم ذلك الكمال وكيف لا يؤثر فقدان الاعضاء ومخالفتها بالكيفية والوضع وانت ترى
الخلاف بين الذكر والانثى انما هو بسبب مخالفة الرحم والقضيب في الوضع والكيف والكلام
في الانوثة والذكورة وفي هذا مما سنفسره ونفرده بعد ومن عجايب احوال الحيوان غلبة بعضها
لبعض وصيد بعضها لبعض وربما كان الصايد يصير مصيدا مثل السفايح فانه يصيد الحيوان
البحري المسمى قادابوا ويأكله وحتى انهما اذا اصيدا معا في شبكة واحدة مات قادابوا خوفا من
مجاورة السفايح لكن قادابوا يصيد عنقري وعنقري لملامسة يزلق عن اطراف السفايح فيعجز
السفايح من صيده بجوارح اعضائه وعن التشبث به وهو يخلص بسلاحه الى جسد السفايح
فيقضمه ويأكله والسفايح يجود يمكنه من جسده قادابوا فيقهره وجميع ما لا يأكل اللحم وقادابوا
يصيد صغار السمك وحتى يهجم عليها في مأويها وسلاحه ذنابئه بهما يصيد ويتناول وهو
حثيث التقدم حثيث النكوص عند الذعر وجنسه مما يتقاتل بقرونها كالكباش وربما يقاتل منها
سرب فسرب والسفايح اكثر صيده من نغلبا يحبه ويخنقه ويبتلعه ومن طلبا السفايح عند الى
مأوى فصلا وكثير من السمك غذاؤه وعيشه من بيض السمك فاذا انقرض زمان البيض جاع و
الحيوان البحري المسمى طرفل فهو يغتذي من الخلزون والطحلب ومن اللحم ومنه وكثير منها يعيش

من الطحلب

من الطحلب والحماة والازبال وكثير من السمك يأكل بعض جنسه بعضه ما خلا قسطريوس فلا يأكل لحما
اصلا وكذلك القيفال واما عنقري فيأكل اللحم والسمك لكن من غير جنسه ونوع من القيفال
يغتذي كثيرا من مخاط نفسه فلذلك يقال انه صايم ابدا وجنس من القيفال شاطي ويضطرب
افعال المخاط اياه ان يمري ويضطرب في اللجة كالمغتسل ومخاطيها لا يأكلها غيرها من السمك
فيكثر عددها الا ان يموت فيحصل حينئذ يأكلها غيرها ومن اجناس ما لا يأكل ما يقلب معدته الى
خارج والدلفين لا يأكل الا اللحم ونوع من السمك يسمى قونس لا يأكل غير لحم العقربش وربما
اكل لحم جنسه ومنها ما يأكل مع اللحم غير اللحم كالطحلب وصنف يقال شافورس يجتر اجترار البراي
والدلفين وانواع من السمك افواهها في ناحية بطنها يستلقي عند الصيد ولولا ذلك لما سلم منها
صغار السمك البتة لشدة قوة الدلفين ونهمه والانكليس يغتذي من الحماة من قرار الماء العذب فان غير
الماء ونبت فيه عشب ردي كالد في حلقه وكذلك الكدر يخنقه وبالتكدير يصاد صناعيا كان
او طبيعيا ولا يطفو اذا مات ويعيش في البر خمسة اياما او ستة اياما ولا يحتمل برد الماء المفرط
ولا قلة الماء ومدة عمره سبع او ثمان سنين وجميع الطير المعقف المخلب يأكل اللحم ويحمل في بلعه
من كبار الجوارح الى صغارها وقد علمت في التعليم الاول اسماؤها باليونانية ومن الطير ما يأكل
الدود كاصناف من العصافير والوضع عدها وذكر منها عصفور ذات قنزعة اعظم من الجرادة
كثيرا حسنة الصوت والطحين والطير الذي يأكل الحب منه ما يأكل الدود ايضا ومنه ما لا يأكله
ومن الطير ما لا يقرب حيوانا بل يرعى ومن الطير ما يأكل ما هو مثل البق والذباب والطاير ان النقاد
الخشب المتشابها ان الاصفر الجسم ينقر لاستخراج الدود قال وهاهنا طاير غيرها يفعل فعلهما وهو
في عظم الاطرغلة اخضر الجسد كله وله صوت عظيم ويكون في بلد واحد سماها وآخر دماكي
متغير الصوت ومن جنس الحمام اللاقط للحب ما لا يظهر شتاء وهو الاطرغلة ومنها من جنسها فانه
لا يبارح يقطع الى بلاد اليونانيين شتاء على خلاف عادة ساير الطيور وهو اكبر من الحمام ويصاد
عند شربه ويتبعه فرا شد وذكر في التعليم الاول في هذا المكان اصنافا من طير البحر والبر يعيشوا
وفيه غراب الماء وهو المكاء وليس شيء من طير الماء يعشش او يفرخ فوق الشجر وجوارح الطير يأكل جميع
ما يقهره الا ما كان من جنسها فقلما يقصد اكله قصدا وصحو قولي قصدا انه يتفق للعقاب ان يأكل
جارحة انما هو بها عجلا انه يمسك صيدا فيقصد به [illegible]
[illegible]
والحية [illegible] يعيش مدة طويلة بلا غذاء [illegible]
[illegible]
كالكلب واذا اشتد [illegible]

كهوق وحيوان آخر عريض الجسد قوى الاسنان اذا عض انسانا لزمه حتى يسمع خشخشة العظام وهو يلبط
الشعر وشرب الحيوان الحاد السن المفلج بخلاف شرب الحيوان المرصص الاسنان وللذئب شرب خاص
وللطير شرب خاص فاما الطويل العنقه فانه اذا تجرع اشال راسه ثم عاد والسبب فيه ضيق اعناقها وبعد
نادى الماء من تحت الى فوق فيما طال العنقه على ان شرب الطير يختلف ايضا الخنزير يولع بالاصول ويحطمه
موافق لكرب الارض ينبش عن الاصول ويسمن في ستة ايام وخصوصا اذا اجيع ثلثة ايام وبعضهم
يسقيه يوما ثم يعطشه اياما وربما بلغ بها سبع وجميع الحيوان يسمنه الحمام والخنزير يسمنه التمرغ في الطين
ويشبه ان يكون السبب فيه سد ذلك المسام والخنزير يقابل الذئب عداوة واما البقر فيسمنه
ما فيه نفخ مثل الكرسنة والباقلي ومن تبن الشعير والثمار الحلوة وربما شق طرف منه ونفخ فيه
نعاون ذلك على تسمينه والشمع المسخن يلين قرون العجل حتى يمتد نحو اليد كيف شئت ويدهن
قرونها بموم او زيت او زفت يحمى ارجلها عن الوجع فان المشي يوجعها والبقر يتاذى بالبرد فاذا
حرم على نحولتها واناثها السفاد تسفد مفرطا واما الخيل والبغال والحمير فيسمنها الشرب والبقر
يشرب من الصافي والخيل والجمال الكدر والابل والخيل يكدر الماء الصافي بالحوافر ثم يشرب قولي يجب
ان يجرب هذا والجمال يقوى على الربع ويقتصر على القشر والفيل لا يعلف دهناه بل يقتصر على سبعة
امداد بالمعدوى قال وقد يشرب الفيل اثنى عشر كيلا بالمعدوى ويشرب عشية ذلك اليوم ثمانية كيلا
اخرى وقد عاش بعض الجمال مائة سنة واما الفيل فقد ذكر بعضهم انه عاش مائتى سنة وزعم بعضهم
انه منه ما عاش اربعمائة سنة والغنم يرابط على المخصب لا يشتغل ويحب الرعى من الورق واطراف
الشجر والغنم يسمنها السقى والملح يخصبها ويسلمها ويعين على شرب كثرة الماء بالتعطيش واذا اطعم
الراضعة منها ملحا ادر لها اللبن واثر وعلفها بعد الاجاعة يسمنها شديدا واذا استقبلت في الخريف [illegible]
شمالا كان اوفق من الجنوب ودعى العشى اجدى عليها واذا ركبها الثلج والصقيع يبقى على القوى اكثر
لان الضعيف ينفض ويضطرب جزعا وراعية الجبال لا تسلم من داعية الغياض وعريض الالية
يحمل الشتاء اكثر من طويل الالية يشبه ان يكون ذلك لانه تركا المنصب شمالى الاصل وجيد
الوبر جزوع على القر والمنسوج من جزة ما اكل الذئب منه يولد على لابسه قملا وكل ما له صف
اسنان فهو نهاش وما ليس له اسنان فهو مصاص من رطوبات الحيوان والطل على النبات وغير ذلك
ومنه ما يتلمم ليطعم

## فصل في معنى الفصل الذي تقدم وفيما [illegible] الى امراض الحيوانات

ومن الحيوان قواطع واوابد ومن الاوابد ما يلزم ماواه الصيفى
كالحمام ومنه ما يفارق الى ماوى شتوى مدفى في البقعة بعينها كالعزلنجت والغربان و
القواطع منها ما يقطع في الشتاء الى قرب والى بقعة وهدنة دفية ومنها ما يعاد في الصيف المراح
والروابى وينتقل في الشتاء الى الاغوار والسهولة ومن القواطع ما يبعد مدى السفر مثل طير
يطير من شرقى الجنوب الى غربى الشمال كالكراكى فانها تاخذ من بلاد المشرق الى البلاد التى يكون بها
خلق من الناس قصار القامات صغار الجثث قامة كل واحد منهم ذراع وذلك حق وليس من الخلقات
والخرافات والى منبع النيل ايضا ومنها ما يصيف بالجنوب ويشتو بالشمال فيكون سفرها عرضا
اقول انه قد جرب وعرفنا ان طير الماء يقطع من الهند ربيعا الى البحيرة ببابيان دفعة واحدة والدفعة
الاخرى من بابيان الى بطائح مرو ثم يتفرق من هناك فمن آخذ الى ما وراء النهر والى بحيرة خوارزم ومن
آخذ الى بحر طبرستان ومن متجه الى جهة اخرى قال والكراكى تسافر كيفما اتحد يقودها رئيس
والقطا يسافر جملة منتشرة ومن السمك ما يقطع من بحر الى بحر او لجة الى شط او شط الى شط
ومنه ما يبدو ويختص كل طائفة عند الانتقال من حر الى برد او برد الى حر واذا هم قطيع من الطير
بالقطع تصايحت منذرة بما يعتنم لئلا يتخلف منها غائب ومن الطير ما يقوى على الريح دون كاللقلق
فان الجنوب يرخيه والشمال يقويه فلذلك يحسن هبوب الجنوب ومن الطير الشبكى
من الراس كالبومة وغيره ومنه نوع يقال له علو قنس يحاكى ويرقص امام الراقص الضارب والطاير
الهندى الذي يسمى استطاخر له لسان كلسان الانسان فهو يحاكيه شبيها لشرابا الى السفاد و
يحاكى الكلام اقول لا يبعد ان يكون الببغاء والسمان الشطى طبيعتهما من الجنى واضح لطبيعة

ثم عد اصنافا من السمك منها لجية فقط ومنها شطية ومنها مترددة وقاطعة من نهر الى بحر وذكر
ما يعرض لها وانها متى تتضاد ومتى لا تتضاد وانها متى تتجرى اواها ومحاضنها ومواليدها قال
ومن الحيوان ما يلزم ماواه شتاء كاصناف الحرذات واما المفلس الجلد كالحيات والتماسيح فانها
يلزم محاجمها اربعة اشهر من الشتاء لا تطعم شيئا والحيات تعشش مثلا الافعى فانه ياوى
الى الطى الجحادة ومن السمك ما يعشش ومنها ما يلزم عشه وقتا دون وقت والامطار نورية في
اظهار بعض السمك دون بعض وكذلك حال عامة الطير ايضا وربما اظهر المطر سمكا لم يعهد وطيرا
لم يعهد والحداة من الطير الذي يغيب في الشتاء اياما يسيرة اقول هذا يختلف في البلاد وليس
من الحيوان ذوات الاربعة ما يغيب فلا يظهر الا القنافذ والا الدببة فانها تتجحر فلا يظهر
ولا تطعم ويكون في غاية السمن في ذلك الوقت وفي غاية الكسل وفي ذلك الاوان تضع اناثها
ولم يصد دب حامل الا في الندرة فانها تخفى حملها وهي في التوارى واقل انجحارها اربعين
يوما وقد يمتد اشهرا فاذا برز الدب بدأ ياكل اللوف فعلق به معاه وشهوته اقول ان السبب في الجوع
الخلو وسبب التحلل قلة في المادة ورقة وسخافة من الجلد وقوة من الحار الغريزي على التحلل والحركة والحاد
الهوائى فاذا نقص شئ من هذا تكثرت الفضول في البدن لشدة النهم وغلظت وكثف الجلد وال
الحركة سكونا وبرد الهواء وبقى تحلل واحدا مكن ان لا يبلغ تحليله الاجاعة بل الجار والمنهم للجيد فيسمن
ولا يذبل ويستمر به ذلك الى حين ويكون هذا الدب عديما افرط استلاوه في وقت الفواكه والصيف
ويختص به لعلة دوام شبعه وكثرة نهمه وهذا مما يقل اتفاقه فان بهائم ذوات الاربع ليس بها
نهم مفرط ولا يمتلي دفعة ولا ينال من اللحمان وهي التي تكثر غذاؤها والسباع عيشها من الصيد اكثر
ومن اللحم وذلك مما لا يكثر جدا واما هذا فيفعل الفعلين جميعا فيخلى من اللحمان ويمتلى من الثماد
وغيرها مما تولد فضولا كثيرة وله قوة على صعود الاشجار ثم بدنه ثقيل وليست حرارته شديدة
مثل حرارة كثير من السباع حتى يحلل تحليلها فلا يبعد ان يمتلى وقتا من الاوقات فضولا كثيرة
بما فيها الطعام امتلاء ويثقلها وخصوصا اذا اقترن به شدة البرد وقبضه عن الحركة فيعرض
للدب الخاصية التى لا تعرض لغيره وهكذا ايضا حال ما يشبه الدب من بعض اجناس الفار و
وبالجملة يكثر فيها الرطوبة التى هى البلغم الطبيعى الذى هو نصف دم اى دم غير نضيج والذى
من فوائده في ابدان الحيوان كما تعلم انه يكون عند الوقت فاقة البدن الى الغذاء اذا اعوز الغذاء
فلو كثر هذا جدا لم يحتج البدن الى الغذاء وربما كان مثل ذلك للناس في حال الصحة واما الحيات فلشدة
صلابة اجسامها وكثرة حارها الغريزى يبقى حارها الغريزى الى حين لا يتحلل وجميع الحيوانات المفلسة
الجلود اللينة الحرف لا كالسلحفاة فانها واذا كانت مفلسة الجلد فهى حرفية الجلد فانها تسلخ لكن
ما على جلدها كالقشر وكالغرقى والحيات اشد سلخا له وانما يسلخ ما يسلخ في ابتداء الربيع عندما
يخرج وكذلك في الخريف ولم يصدق من قال ان من الحيات ما لا يسلخ جلده قال واول السلخ انما
يبتداء من الحملاق فاذا بدئ غطى السلخ عين الحية حتى يستعمى ويستمر السلخ في العين الى الراس
ويتم في يوم وليلة وكذلك حال الحرذات وجميع ما يطير بجناح غلاف مثل الجعلان فانها اول
ما يتولد وينشو يسلخ جلدها والجراد والضراء اول ما يكون يكون دبا ثم يسلخ ويخلص من سلاخه
وهو رطب فيجمع الشمس جثته وينشف بلته والى ذلك الوقت يلزم قضبان الشجر ثم ياخذ يطير
وعنه ايضا فانها تسلخ بعد السلخ الاول وبعد الطيران ومن الحيوان البحرى فان قارابوا
يسلخ جلده ربيعا وخريفا وبعدما يبيض يعلم ذلك بان يصطاد وعليه جلد لين جديد والسرطان كذلك
وفي ذلك الوقت يعجز عن المشى السريع قال وان يبس الهواء وانقطاع المطر يوافق اصناف الحمامات
فيخصب ويحسن حال بيضها وتفريخها وخصوصا الديك والحمام البرى والسمك بالضد فانه كالبقول
فانها تخصب على المطر فوق خصبها على السقى وعام مطر الصيف والشتاء ملايم لها جميعا ودماء
المطر عند الامطار دايما يعذب بالاصناف نادرة منها مثل الشقال وما يجانسه فانه يعمى اذا دامت
الديم والشقال يبيض عينه شتاء ويهزل ويكون مستعدا للعطب والطير اقل الحيوان شربا للماء
وذوات المخلب لا يشربه ويتبين سقام الطير من انتفاش ريشها وسقوط ما به واكثر السمك

يمن الى الماء العذب فتوجد ملقاة مصابا لاودية في البحار وربما فر من البحر الى الانهار والسمك الساكن
يخصب بالعذب والبحري بالبحر وفي البحر والسمك المستطيل الجثة يخصب صيفا وخصوصا اذا كان
لشمال والعريض الجثة بالخلاف ومن السمك يجبح عند طلوع كلب الجبار ويلزم اجحرة دودتان
كعقربين في حجم عنكبوت يؤذيانه شديدا حتى يتمايل ويترمى ويضطرب ويعرض للصيد وكثيرا ما
يهلك صغار السمك لشدة الحر والسمك البحري والنهري يخشى فلذلك يصاد قبل ان يطلع الشمس
بسهولة وليس يوجد وبا يشمل اصناف حيوانات الماء شمول الوبا الهوائي لاصناف حيوانات البر
وكذلك حال السمك النهري لكن من النهري ما يمرض في الصيف عند طلوع الشعرى والشعرى نفسه
يمرض والرعد يضره والتنين البحري يهلك السمك بضربة ومن امراض السمك دود يقع في جنبها اوائل
وذلك خاص بنوع واحد يسمى جلفس وهو بقيعي وشدة البرد يوهن السمك بل يهلكها ولذلك يهرب
من المياه العذبة ويبس الهواء لا يوافق شيئا من السمك النهري وللحيوانات امراض يخص نوعا نوعا
مثل الخنازير فانها يصيبها في حلقها الذبحة والخنازير والاورام الجاسية وعلة موذية للحلق
وربما اصابتها في اعضاء اخرى وذلك مما يحوجها الى كثرة حركة الرجلين ويصيبها الصداع المثقل
ويصيبها ايضا ثقل في الاحشاء لا يداوى بل يقتله الى ثلثة ايام والخنازير يعجبها البلوط ويخصب
عليه واما الكلاب فيصيبها الذبحة والنقرس والكلب وعضة الكلب الكلب يقتل كل حيوان الا الانسان
اذا لوحق بالعلاج والفيلة لا يستقيم فيما يقال الا بالنفخ والرياح فيعتريه دود وبولها والتراب يضرها
الا ان يعتاد اكل الطين والحجارة ويصيبها الخلاف فينقطع بشرب الماء الحار والحشيش المبلول و
البقرة يصيبها النقرس ومرض كالصدام ولا يبلغ من نقرسها ان يلقي اظلافها وتدهين قرونها
ينفع من نقرسها واما المرض الشبيه بالصدام فتواتر نفسها ويظهر بها كالحمى ويرخي اذنيها ويمنع
من العلف ويهلكها عن قريب ويشرح حينئذ عن ربات فاسدة والخيل السايمة لا تقبل الا بالخلاج
الحادر عن رعيه ويتقدم الخلاج الخصية اليمنى واما الخيول المرتبطة فيكثر امراضها مثل الحصر
والكزاز وقروح الرئة والحمى والجنون ووجع القلب المميت ووجع المثانة وقد ذكرت علاماتها لك
لكنها اوكل بعلم البيطرة ولسعة موغالي غير موافق للخيل ولسائر البهائم وخصوصا للحوامل منها والعرض
الذي يعرض منه التقط الفاشي واذا انتفط قبل وكذلك لسعة العظاية والرمكة يسقط عندهم
دخان السراج المطفى وربما عرض ذلك للحوامل والشاء يهلكها الماء الذي يسقى من ذوبخ الحمر ومن
خواص الخيل ان كل واحد منها يعرف صوت الفرس الذي قاتله وقتا ما ويميل الخيل الى الاستحمام بالماء
الذي يشرب منه والحمير يعرض لها ذكام فيموت عنده ما يعتريه نزلة ويهرب عن البرد فلذلك لا حمير على
خليج ينطوس ولا في شمال الخراسان والفيلة ربما شربت الدهن وربما لم تشرب واذا كان في بطنها
حديد اخرجه شرب الدهن والحيوانات المحرزة تخصب في زمان ولدت فيها وخصوصا اذا وافق ذلك
ربيعا وكوار النحل يهاديها حيوانات عنكبوت يتولد عند الموم ينسج فيها ويفسد الشمع وفراشة تتغشى
عن مثل غبار الطاحونة وكانه دخان وربما يولد في الخلية دود والنحل يمرض اذا كانت النفافيح وازهارهم
التي ترعى منها مطلوله بطل ردي وكل حيوان محرز فان تدهينه وخصوصا الدهن رائحته يهلكه
ولا سيما اذا شمس مع ذلك وقد يخاف بعض الحيوان بعض البقاع فانه لا يكون في بلاد تاتا بالا صوت
الليل وفي بعض البلاد يكون صوت الليل في بقعتين متجاورتين دون الاخرى واذا حمل الخلدة الى
بلدة تسمى طلساديا المصاقبة لتوطنه الكبير الخلد لم يقيم ولم يحفر الارض بها البلاد ويحد اذا نقل الاخر
الى بلدة ايامى هلكت ولا توجد بجزيرة صقلية شيء من النمل الكبار التي تسمى فرسانا ولا يوجد بارض
قورنيه ضفدع نقاق ولا في لوبيه خنزير بري ولا ايل ولا ضبي بري قال وزعم انسطاس ولسس
بذلك الصادق اللهجة ان لا خنزير في الهند وفي بعض البلاد من العنوز ما طول اذنيه شبر ونصف
وفي بعضها ما يماس اذنه الارض وفي بعضها بقر ذوات اعراق وفي بعضها سمر بجزء كالغنم والشاة
في ارض لوبيه ينبع موغا ذات قرن ووجه اومير يزن ذلك كذلك بسواء كان المولود ذكرا او انثى
والماشية بمصر كبار وسائر ذوات الاربع والطير صغار قالوا والسبب فيه ان المرعى فيه مباح
والصيد قليل فاما الادرب فصغير فيها لقلة اطراف الشجر هناك وسرعة انقراض الفاكهة ومع ذلك

فان تزاوج الحمار والزرافة يكون في اراضي دانيا من سوام برتر اعظم من ذراع وبها فاد عظام وفي ارض
لوبيه حيات شديدة الاستطالة قليلة الثخن والعرض والاسود ببلاد ادوى وهو خراسان
عظيمة جدا ولا سيما بين الموضع المسمى املوس والنهر المسمى عسوس اخلته جيحون وهذا الذي
يقوله حق مجرب والفهود يعظم في بلاد آسيا ما ولا يكون في اوروبي وجميع الحيوان البري
الذي ببلاد اسيا فانه سواء خلقا والذي ببلاد اوروبي فاجلد واجرى وقد يوجد في بلاد لوبيه
حيوانات كثيرة الاختلاف مختلفة الجواهر لانها بلاد قليلة الانداء يجمع الحيوانات الاجناف في
المشارب فيتسافد وذلك يحدث في اخر الشتاء اكثر منها في الصيف والحيوانات التي بها قد اعتادت
قلة الشرب حتى ان الفار التي بها يهلكها الشرب وقد يتولد من التركيب حيوانات فان الكلاب
السلوقية من سفاد الكلاب والثعالب والكلاب الهندية من سفاد الكلاب وطامرين اظن
انه النمر وانما يستانس منها البطن الثالث وما قبله ذعر الخلق وقد يعمدون الى الكلاب المستحرة
فيربطونها للمنر السباع فربما اكلت وربما احبلت بالسفاد والجبل والسهل يحدثان اختلافا في
نوع الحيوان فان السباع الذكورة السهلية تعجز في بلدة اوفس عن الاناث الجبلية وكذلك اختلاف
البقاع يوجب اختلافا في مضرة الهوام فان العقارب في اكثر البلاد يكون اسلم منها بنصيبين
فانها تقتل اي شيء لسعته وهي مع ذلك كجاد واذا لسعت الخنازير فبادرت الى الماء ماتت في
الوقت والافاعي لوبيه قتالة لا يعالج والصقلبون حية صغيرة قتالة علاجها فيما زعم تجارة حجر
يوجد في مقابر قدماء الملوك يسقى بالشراب وفي بلاد اطاليا جرذين قتالة واذا اكل بعض الهوام
بعضا زاد ذلك في خبث لسعته كالافاعي اذا اكلت العقارب وربما لا انسان الصايم قتال
الهوام حكي لي ان رجلا ... يحدد نفسه ونفخة الحيات والافاعي التي بها دهي
قتالة جدا والحيات لا ينكافيه بالنسج ولا يلسعه اختيارا ما لم يعثر عليه فان لسعت حية
ماتت وحكي لي ان نينا عضه اللسعته فماتت وعرض له حمى يوم ثم اني لما حملت بابا زدهسان
طلبته فلم يعش وخلف ولدا اعلم خاصيته في هذا الباب منه ورايت منه عجايبا شيئا كثيرها وكان
حملتها ان الافاعي يصدد عن عضته ويحيد عن نفسه ويحذو في بيت ولتعدا الى موضع من الكنا
قال ان من صغار الحيات جنسا ينفر عنه الكاد وهو ان نب صغير موضع لسعته في الحال ان بالمنه
حية صغيرة قتالة لا ترياق لها قال ان من السمك ما يخصب في ابتداء الحمل ومنه بعد الوضع
واكثر الذكورة يخصب بعد نقص الزرع وعقودين يتبدل لونه يبيض صيفا ويسود ربيعا
ويعود عشاء كذا كان ويبيض فيه وذوات العشر من السمك يهزل على الحمل والنهري والبحري
يخصب بعد البيض **المقالة الثامنة فصل في اختلاف الحيوانات بحسب
ذكورة وانوثة في الاخلاق** قد يختلف النوع الواحد من الحيوان في احوال بسبب اختلاف
جنسه من الذكورة والانوثة وبسبب اختلاف بلاده ومناشيه واكثر الاناث اجرأ واقبل
للرياضة وانس واجزع واضعف ما خلا الذياب والفهود فيظن ان الاناث منها اجرا واظهر
التميز بين الاناث والذكر خلقا وخلقا هو في الانسان فالنساء ادق وابكى واحسد والحى
واثبت وابقى واجزع واوقح واكذب وامكر واقبل للمكر واذكر لمحقرات الامور وادعى واكسل
واقوم بالتعهد واقل حماية للبيضة وذلك ظاهر في الحيوان البحري المسمى ... فان الذكر لا يخذل
الانثى اذا اصيبت بالالة التي لها ثلث شعب بل يقاتل وينتصب عنها واما الانثى فتهرب ويخذل
الذكر اذا راه جريحا واكثر الحيوانات يقاتل ما ينازعها في الطعم وجميع الحيوان يقاتل الجوارح في
الخصب يوحش بعض الحيوان بعضا لزوال الحاجة الى المنازعة ولذلك ما يكثر الحيوانات المختلفة بنات
مصر ويساكن بعضها بعضا والحيوانات تتقاتل اما لان بعضها شريك لبعض في الطعم وقد تتقاتل بالغرض
بسبب المأوى كالعصفور والخطاف اذا اجتمعا في بيت واحد والعقاب يقاتل التنين لياكله
والحوم ويقاتل الخلد فايهما ظفر بالاخر اكله والغداف يقاتل البوم لان البوم يحتال ليلا
ويأكل بيضه والغداف يأكل بيض البوم نهارا والطير كله يقصد البومة ويضربه وينتف ريشه
لما يستشعر من كيد اياها ليلا على اني رايت البومة يجتمع اليها الطير متاملة اياها كالمتعجب

وقد رايت عقعقا معلما على عبث بباشق ربطه صبي عندي فكان العقعق ياخذ البضعة من اللحم ويقع
قدام الباشق ويدنيه منه مطعما اياه فيه فاذا كاد يختطفه طار عنه الى قريب منه الى مشاهد بين
اثنان ورباط الباشق بدا دبر كان او دفعه الصبي عليه ثم يعود اليه العقعق فيعامله بمثل ذلك
كالمستهزئ منه الطائر به المعنت اياه فاذا اعرض عنه الباشق اتاه من الوجه الاخر واذا اطعم الباشق
طعمه نازعه في طعمه وشغله عنه بجذب ريش ذنبه وربما وقع بين يدي الباشق وتطاطا له مع حنق
وضرب في وجهه وقد رايت من ذلك ما قضيت له كل العجب وبالجملة فقد كان ذلك للباشق معاملته في كل
بلية وهذا بقرية من قرى طوس في جبالها يقال لها راميان وعلمت من ذلك ان العقعق من غريزته
العبث بغيره قال والحداة والغداف متقابلان لاجل البيض والفراخ وبين الاطرغلة والشقراق قتال
والشقراق يقتله وبين العنكبوت والحرذون قتال لان الحرذون يقتل العنكبوت ومن الطير ما يقاتله
التدرج لانه يولع باكل بيضه وفراخه وعصفور الشوك يقاتل الحمار لان الحمار يرعى ما واه والحمار
اذا حك بالشوك فينتقض عيشه وينغص فراخه واذا نهق ذعرع الشوك فسقط بيضه او افرخ
فراخه فوقعت من العش فلذلك اذا راى الحمار قاتله وصفر في وجهه ونقر جراحه ودام تغيره عن قرب
عشه وبين الثعلب والزرق قتال لاشتراكهما في الطعم وبين الغداف والثور عداوة وذكر طيورا بينها عداوة
وبين الفرس وطائر يسمى باليونانية انثس وياكل العشب قتال لانه يزاحمه في المرعى وهذا طائر يحاكي
المستنقعات والشطوط وصوته كالصهيل واذا راى فرسا ابغض عليه وشتم ويحاول طرده وهو
من جملة الطير الشانح وهذا الحيوان يعادي فرطولس لانه ياوي الى معلفه وذكر طيرا يقاتله منها
ما يتعب سفاده وفضعه واذا اشتد الذكر منه سال من عينيه الدم والحيات تقاتل الخنازير
وبنات عرس لانهما ياكلانها وبين الغداف والثعلب صداقة واقول ان المشهور عندنا ضد
ذلك وقد رايت الملك شمس الدولة جمع بين غداف كثير وبين ثعلب في صحبا له في بعض متصايده فكانا يتقاتلان
قتالا شديدا وكان الثعلب ربما قبض باسنانه على راس الغداف بكل قوة فلا يزيد على الادماء والغداف
يقبض بكفه على فكي الثعلب فلا يدعه يفتح فاه ثم ينقره بمنقاره قال والعاسي والعقاب يتقاتلان
وكثيرا ما تغلب العاسي والعاسي ياكل بعضه بعضا ويقهر كل طير وذكر اصنافا من الطير متصادقة
وقد رايت الرخم يصادق الغالق ويتبعها ويصادق النسورة ويتبعها قال والثعلب يصادق
الحية ويتساكنان في خلل الحجارة وبين الاسد والنمر كل العداوة والذي يذكره بعض المتكلمين
من الاسلاميين من مصادقة الاسد والبرزام لخرخر لا اصل له والفيلة تقاتل بعضها بعضا ويتعبد
المغلوب للغالب وربما صيدت الفيلة الوحشية بركوب انسية قوية تقاتل الوحشية ويقهرها
يستعبد فاذا تم ذلك وظفر السائس نعلاه بالعاقوف الذي هو عنانه وراضها من شاء ان يروض
اقول وقد بلغني عن بعض الثقاة ان الفيلة يصاد بضرب لطيف من الحيل وهو انها يحفر لها في ملاكها
التي تولع باحيانا زحافيها وحادنا فدعن صيبها عروته ويسقف الحفرة بما يخفيه ويسويه بالارض
الجدد ويكون عرضها عرضا لا يجول فيها الفيل وقدامها حائط خشب لا ينفذ الى القدام والمدخل
اليها مدرج تدريجا يصعب فيه النكوص فاذا حصل فيها الفيل لم يمكنه ان ينكص ويلتفت فيترك اياما
ليجهده الجوع ثم ياتيه رجل من حيث لا يرد عنه خرطومه ويضربه ضربا مبرحا بعد ضرب
وكلما اعيا استراح ثم عاد فاذا انهكه عقوبة طلع رجل آخر وتناول هذا الرجل بشبه الضرب وهم
انه يقاتل فيغلبه ويطرده ويتبعه مبالغا في سبه وابعاده ثم يغيبان ويعود الاول ويأخذ
في مثل صنيعه الاول فبينا هو في ذلك اذ يطلع الثاني حاملا عليه ويأخذ الاول ذاته كالحائد
عنه فلا يزال العناد يدان كل واحد منهما الى ان يصرخ الفيل عند قدوم الضارب منهما مستغيثا
بالاخر فيشتد الاخر على الضارب ويهرب ثم ان الفيل يهوى هذا الحامي عليه حتى اذا غاب يتوق الى الضرب
وربما غاب هذا الحامي عليه عمدا ويعاود الاول ضربه ويتغافل عنه الثاني حتى ينهكه ضربا ثم
يعود دافعا عنه وهنالك ما يالفه الفيل هذا الحامي عليه حتى لا يعتبر على مفارقته ويكون الجوع
قد بلغ منه المبلغ العظيم فيحمل صديق الفيل اليه اصنافا من الكلا والحشيش مما يميل الفيل اليها
فيعلفها الفيل فيكون مع انه ذابا عنه رازقا اياه ويستمر بينهما الانبساط ويثق الرجل بمقادة



الفيل وركوبه والاخر يكلون من بعد حتى ان سات مسرح الفيل معه لاح للفيل من بعيد فاذعن الفيل
لصديقه فاذا استمكنا لثقر وفطن الفيل لما بلغه بعد ذلك الرجال بالحفر المدرج من قدام وسعد
الا يصعب على الفيل سلوكه مركبا الفيل وساقه الى اي مساق شاء قال وفيما بين السمك ايضا مرافقه
ومقاتلة

### فصل في قريب من المعنى الذي يشتمل عليه الفصل الذي قبله

تختلف الحيوانات بالكيس والخرق فان الغنم شديدة الخرق فيهتم في وجهها لا المقصود وغرض
ولا يهتدي الى الاسد فاق التسايل وربما انقلبت من الكد الى البرد واذا امطر الغنم لم يبرح موضعه حتى
يهلك ويتبع التيوس طبعا وكذلك يتبع الكباش والمعز ايضا يعف ويوضع جيرانه حتى يخرج الراعي
واحد منها بناصيته فيتبعه الباقي لكن المعز اقل كسلا من الشاء واشد انسا بالناس واضعف
في البرد والجميع منها فقد يخاف الرعد خوفا شديدا حتى اذا ما فض العنز الحوامل وهن هوادي استقطعن
فلذلك يزجهن الراعي ويزجهن ايضا بطباعهن الى الاجتماع والبقور ايضا مما يفعل اذا اهملت
ويكون عرضة للسباع والعنز والماعز يضطجع بعضها قبالة بعض وهذا قبل الزوال واذا زالت
الشمس اضطجعت متدابرة على ما زعم الرعاة والبقر يضطجع بعضها بجنب بعض والرماك يرضع
البتم وفي طباع الخيل محبة الافلاء واذا رات غافر الرماك فلو اسمها الذئب به فكان نصيبا لهلاكه
اذ لا لبن لها والايلة ياكل كما يصنع لوفانم بروف باولادها وصل الثمار وتسوق اولادها الى المشاذ
شرقا نيتها في طريقها على المخابي والمهادب وربما دخلها كهوفا وجرانا غير معيبة فاذا دخلتها هي
واولادها وقفت على بابها صاحبة عليها مقاتلة دونها والايل الذكر يسمن جدا ويستخفي عند سمنه
ذلك في المكامن خوفا وهو يلقي قرنه في موضع لا يوصل اليه ضنا به وستر اللجم على نفسه فلذلك
لا يظهر قرنه الملقى ولذلك يتمثل ويقال اين يلقي الايل قرنه وقد يقال ايضا انه لم يعثر
على القرن الايسر للايل ملقى يقول كانها بخل بما يعتقد فيه من منفعة في بعض الادوية والاول
ما يقرن يقرن في السنة الثانية ويعرف كوتدين وفي السنة الثالثة يصير ذا شعبتين وفي الرابعة
ذات ست شعب وبعد ذلك فانما ينبت على شكل واحد فلذلك يخفي سنه ويلقي قرونها في السنة
مرة واحدة واول ما ينبت قرنه يحاكي جلده زغبا ثم يجيء ويشمسها الايل ليستحكم ويحكها على الشجر فاذا
سك به ولم يالم برز عن تواريه فانقا بسلاحه قال وقد صيد ايل نبت على قرنه النبات المسمى قسوس
ورطبا وكان ثباته عليه قبل استحكامه والايل يتداوى من لسع الحية ومن كثرة اكلها اياه بالسرطان
ياكلها واذا وضعت بادرت الى اكل المشيمة قبل ان يقع على الارض ويعتقد في مشيمتها انها نافعة
لبعض الادوية لكنها لعزها ذكرناه والايل يخرج بالزمر والغناء فانها تتبع المطرب ويتشاغل به
حتى يلدكها الراشق من خلف وينظر اذا حادها الاذنين فانهما اذا كانتا منتصبتين لم يخف عليه
الحبش والدب اذا انهزم مثل جروه فلا متر فان لم يمكن حمله فانه دركه صعد به في الشجر والماء
البري الامريكي يعالج الجراحة الحادثة بالحديد بالحشيشة المسماة دافوف وياكلها فتدفع النصل
الى الخارج والكلاب يتعالج بالعشبة المعروفة لها والفهد اذا سقي وشرب من الدواء المعروف
خانق الفهد عمد الى زبل الانسان فاكله وهذه العشبة يهلك الاسد ايضا ولذلك ربما عمدت
المعميه الى ناد فملانه من زبل الانسان ودلته من شجر ليحرس به اليه السباع المتعالجة فيقتلها
والفهد عرضة للسباع يميل كلها الى رايحته ويرغب في اكله واقول قد بلغني ان الذئب مولع
ولا يقطاو قد الراشد منه فيجتمع عليه ويطارده فانه يتهتر ترجيا فان عدو وان كان حثيثا فهو
قصير المدى فحينئذ يجتمع عليه وياكله ولذلك لا يزال الفهد متواريا مستخفيا من السباع ومما
قيل ان يقال له احو مونه يقاتل الحية ولكنه يستنفر ولا من جنته بجعل صياح له فاذا
اجتمعت تلطخ بالطين متمرغا في التراب ثم متغمسة في الماء فهذا الطين جنة عن اللسعة ثم يقاتل
والتماسيح يفتح افواهها للطائر يقع عليها كالعقعق ويخلل اسنانها ثم ينقلب ذلك الطائر
وقد سد ثنان على بعض اعضاء ذلك الطير كالشوك وقد نزل عن جناحه فيخدش فم التمساح اذهم
بالمعافة وربما لم ينل بذلك فاستغله ولكن ذلك الطائر ينقلب في اكثر الامر عن فم التمساح ق
السلحفاة يتناول بعد اكل الحية صعترا جبليا ثم يعود قد عوين ذلك اقول وقد حكى لي شيخ كان

يجب الصيد وكان من الثقات انه فار الحبارى يقاتل الافعى وينهزم عنه الى بقلة بقربه ولم
ثم يعود لا يزال ذلك دابه وان هذا الشيخ كان قاعدا عند مصيدة فى كن فابر فعل الفصة
وكانت البقلة قريبة من مسكنه فلما اشتغل الحبارى بالافعى قلع البقلة فجادت الحبارى
الى منبتها ففقدته واخذت تدور حول منبتها دورانا متتابعة حتى خرت ميتة فعلم الشيخ
انه كان يتعالج باكلها من اللسعة ولما شرح الى لون البقلة وشكلها خمنت انها الحسن البرى
قال واما ابن عرس فيستظهر فى قتال الحية باكل السذاب فان النكهة السذابية مما تشمئز
عنها الافعى والتيس يتعالج فى زمان الفاكهة باكل الحشيشة المرة والكلاب اذا دودت
بطونها اكلت سنبل القمح واذا جرحت اللقالق بعضها بعضا داوت الجراحة بالصعتر الجبلى
قال وذلك مما شوهد مرارا والقنافذ يحس بالشمال والجنوب قبل الهبوب فيغير المدخل الى
جحرتها ليقع تدبر من الريح وكان بالقسطنطنية رجل قد دارس وأثرى بسببا انه كان ينذر
بالرياح قبل هبوبها وينتفع الناس بانذاره وكان السبب فيه قنفذ فى داره يفعل الصنيع
المذكور فيستدل منه واما مطعس فهو حيوان على قد كلب صغير اذنب الوجه والبدن تحت
عنقه بياض يجرى بحرى ابن عرس والمرشى فى صيد الطيور ويصنا تستجدا وصب العسل فلذلك
يفسد الخلايا وقضيبه ايضا عظم ويتنفع جرادته من عسر البول الخطا فصناع جدا فى اتخاذ
العش من طين وقطع خشب واذا عوزه ابتل فتمرغ فى التراب ليحمل جناحاه قدرا من الطين واذا
فرخ تعاهد الزوجان منه الفراخ فى الالقام تعاهدا لا يغفل فيها واحدا ولا يثنى على واحد
ويأخذ ذرق الفراخ بفيها ويرميها عن العش ثم يعلمها ذرقا الذرق بالتولية نحو طرف
العش والحمام يلزم ذكره انثاه وانثاه ذكره واذا باضت الانثى فكاسلت عن الحضانة
سفعها الذكر بالجناح مضطرا اياها الى الحضانة اقول وقد رايت الحمامة الذكر يقاتل
على انثى ثم ان الانثى يطيع الغالب منهما فان عاد المغلوب غالبا عادت اليه والذكر ينفخ
فى حلق الفراخ اول ما يخرج ترابا مالحا يعتق به حلقه واذا ادرك الفرخ فلزم الحضنة حاول
الذكر سفاده ليجربه والحمام يبيض فدانا نها وبيضا فلا يقبضا ذكورتها ويحب القتال بالطبع
ويتسو على غير عشه وذلك حيث الفرط واذا تقادم العشيشة دام لها دنية ولا يجوز
سعة الحلق منها وقصره الى ان يسلق اعناقها عند الشرب بعد مدتها واشتاقتها فعل الدجاج
بان يشرب ماء كثيرا دفعة قال ويذكر ان العصفور الذكر لا يعيش سنتين ولذلك لا يرى
فى الربيع على العصفور الاهلى الذكر طوقا سود لانه يكون ابن سنة وانما يطوق بعد السنة
ثم يموت فلا يرى طائرا فى السنة الاخرى واما الاناث فيعيش ويعود فى السنة الاخرى
يعرف ذلك من جسارة فى مناقرها لا توجد فى الشباب ومن الطير ما ليس يبعيدا الطيران
ومعوله على المشى ولا يصلح له التعشيش فوق الشجر وانما يبيض على تراب لين او بين حشائش
يجمعها للكن وهذا مثل القبج والدراج ولما كانت عاجزة عن التردد فى كسب القوت والاستناد
خلقت فراخها مستقلة بلقط الحب والبزر كما يتقعا عنها البيض واذا دنا الصايد من مكان
فراخ القبجة ظهرت له القبجة وقربت منه مطمعة ليتبعها الى منهلة عن فراخها والقبج الذكر
ينقض بيض الانثى ويدحرجها لئلا يشتغل بالحضانة عنه عند رغبته فى السفاد فلذلك ما تصنع
الانثى بمعزل عن الذكر والغالب من القبجين المتهارشين يتبع المغلوب يسفده ويسلفه مغلوبه
مغلوبه وكذلك الدراج والديكة اذا استغربت ديكا احتشدت عليه فتسفدته والصياد
يجعل القبج الذكر فى قفص ويضعه فاذا صقع برز اليه اقوى القباج فيقاتله فيقع فى الفخ
ثم يخرج اخر حتى يستوفى الذكورة صيدا وان كان بدله قبجة اجتمع عليها الذكورة لكن
اقوى القباج يحامى عليها فاطرد سائر الذكور عنها قربها كالمتشفع اليها برخامة صوت
كصوت الشاكى كان يلتمس منها ان لا تصوت فيجلب عليها المشغبة من الذكورة والقبج يقعد
على تغيير النغمة الى انا شتى وان كان للذكر المذكور انثى حاضنة قامت عن بيضها وتعرضت له لتسفدها
ويتصرف عن الاخرى الغريبة على ان القبج لشبقه لا يملك نفسه ان يقع على راس الصياد



ويقرب منه وليس انما لا يقع على الشجر ولا يعشش عليه ما كان من الطير قصير الطيران بل من الطير الجيد
الطيران ما لا يقع على شجر البتة وذلك مثل جنسين من الطير يتماهما وهما فورديد ورشى واستقولوحى
اقول واما عن قنطن ان النسور لا يقع على الاشجار دون ناقر الخشب فانما يقع على الارض بل على
الشجر بحس الدود المستخرج المقربلنا ان له عريض ومن خواصه ان يتسلق على الغصن ويعدو عليه
استلقاء وقد يفعل القطا والجراد بن مثل ذلك ومن غرائب هذا الطائر انه اقوى من غرائب الشقراق
وهو ثلاثة اصناف فاكبرها اصغر من دجاجة ويبلغ من نقرها ان يوهن الغصن بالنقر فيقصف وقد نقر
انسان بعض الشجر نقرا يسع لوزة واحدة فاودع النقرة اللوزة ليمتحن عمل النقار فيها ثم تعرف
حال اللوزة فاذا لبها ماكول والعراس يصعد فى الجو جدا عند الطيران فان وارى بعضها عن بعض
ضبابا وسحابا اخذت من اجنحتها خفيفا مسموعا يلزم به بعضها بعضا وتنام على حرسه منا ويخ
ونومها على فرد رجل قد استطبعت الرؤس الا القايد فانه ينام مكشوف الراس فيسمع انتباهه واذا
سمع حرسا صاح ومن طير الماء صنف يسمى بالاوريا من يبلع الحلزون الاملس حتى اذا ظن ان
حوصلته انضجته قاءه ونقر صدفه واكل لحمه والبازى مولع باكل القلب وقد عد فى هذا الموضع صنفا
طير يختلف بالماوى والتدبير قال واما الطائر الابيض يسمى ماهى الذى يقاتل العقاب ويغلبه وهو
حسن التدبير لاحواله فانه يغنى كالنايحة فى غاية الالحان والبجع بناحية مايكون عند موته وقد ذكر
ومن شرح بالبجع ناحية ويطير فلما فرغ خر ميتا وهو طائر يقتص حلدى الاصابع ولا يبدا العقاب بل
العقاب يبادئ بالقتال ومن الطير القليل الظهور طائر جليل اسود فى حجم البازى يصيد البط ويصيد
بلادونها وبيض قريدس وربما يقاتل العقاب وربما تشابكا وصيدا معا ويعيش فى الصخور ويبيض
بيضتين والغرانيق يتقاتل فيتصاد كثيرا فى قتالها واما الطير المسمى نصبا فانه كثير اللحين ويحدث كل يوم
ويدخر من البلوط فى آخراواته ذخرا يكفيه لسنته ويعشش على الشجر من شعر وصوف قال وقد يذكر
من الغرانيق ان فراخها يقوت الوالدين اذا اسنا وهذا مما لم يعلم بالحقيقة وزعم بعضهم ان فرخ ماروى
يطعم ابويه كما يطير ولا يحوجهما الى سفاد تمام الوكر وهو طائر بهى الريش واعلاه الى السواد وطرف جناحه
احمر ويبيض ست او سبع بيضات برماد لموضعها الذى من ترابا لاودية ويعشش فى داخل ثقب الى
نحو ذراع واربعة اذرع ومن الطير ما يتخذ عشا كريا من الكتان ضيق المدخل ويقال انه يفرش عشه بالدار صينى
يجلبه من معدنه وهو بعيد ويعشش فى ذرى الاشجار الشاهقة والناس يرمون عشها بالسهام
منقولة بالرصاص فيسقط الدارصينى واما الطائر الذى يسمى باليونانية قواده وهو برى ومثل
قد العصفور وهو لازوردى اللون مع حضرة وارجوانية متفرقة فى جميع جسده من غير تميز ومنقاره
طويل الى الحمرة وعشه صنوبرى متخذ من شوك البحر ابرى الجوف يقلب لا ينقطع بالحديد الا
بعسر لكنه سريع في نقبه الانسان بيده وبابه بحجم من الضغر بحيث لا يدخل فيه ماء البحر عند التموج
ويعين على تشكله مادة عشه ويظن بعضهم انه من شوك حيوان يسمى ابرة ومعاشه هذا الطائر من
السمك وربما صار الى الانهار وهو يتفقد الدهر كله ويبيضه خمس عددا واول لدنه ما ان سفاده وهو اذا
اتى عليه اربعة اشهر واما الهدهد فيأوى الشقوق ويفرش لماواه زبل الناس ويتبدل لونه شتاء
وصيفا وتلونه عصفور ويبيض تسعة عشر وربما باض اكثر من عشرين ولكن قدرا يعشش فى الشجر
واكله الدود واما ايدون فهو خال لذيذ اللحين ويحيثه فقدان الطرف الحاد فى لسانه ومنه فى هذا
الموضع ذكر اطيار اكثرها يأكل الدبق وصموغ الشجر ومنها صنفا اسود وابيض يكون بمصر واسمه
قوس قوس فيكون الابيض فى بلاد مصر ما خلا الفرما والاسود لا يكون فى شئ من بلاد مصر ما خلا
الفرما ومنها طائر يسمى حلوادين يبيض فى عشه الطير المسمى قوقكس وقد مر وصفه فاذا خرج فرخ
قوقكس احضر فرخ نفسه وبقاه وهذا حق ومنهم من يقول يقتله ويطعمه فرخ قوقكس وهذا اشكال
فيه اما المشاهدة التى حكيتها فقد كان عش الطائر المستطاد خاليا عن غير فرخ الطائر المسمى قوقكس
ومنهم من قال ان فرخ قوقكس يقتلها فانه يستغربها ويستضعفها ومن الناس من ذكر ان السبب
فى امر قوقكس انه يعلم من حاله انه مطلوب من جميع الطير وانه يغير على بيضه اذا وضعه فى مستقر
وذكر صنفا من المنسوب الى عدم الرجلين يشبه الخطاف ويجرى مجراه وانه يعشش عشا مستطيلا

الذئ م

أو نامن اللون م

جمع م

الشقرتيه المعروف بالاربعة والاربعين قاه قالها معدته وهذا الحيوان يميل الى البر ويلسع بسم سريع
جسدك مثل الحيوان المسمى قبا واما السمك المسمى ثعلب فانه يصابر على الشص فربما اخذ في بلع الخيط
حتى يتمكن من القطع ولذلك كثيرا ما يوجد في بطن المصيد منه صنانير صدئة ويصيد به الاعماق
وجنس من السمك يسمى اسنا يجتمع بعضها عند سفينة الشباع ويحدق بها اكابرها فيلقي عليها [هامش: فيحامى بدل]
ويقاتل عنها والانثى تعرق لا يتعهد البيض ويخلفه على الذكر فهو يذب عنه الى خمسين يوما ومن
السمك ما يتغير لونه الى لون مكانه حتى يلتصق به فيظن صخرا او رملة فلا يتوكاه صيادو السمك
وجميع انواع ما لا قبا يلزم الماء الا صنف طويل العنق ضعيفه بحيث اذا قبض على عنقه مات
ومن الحيوان البحري ما ينسج حول جسمه مثل ثوب غليظ يقد دحجه ويسمى هذا الحيوان فوعي وهو
يدخل فيه ويخرج عنه ومنه حيوان كثير الارجل يقال له الخليوش يقلب تحت الظفر ليسهل طلوعه ويجد
دما على وجه الماء طافيا فاذا رام العود قلب وضعه ويمد رجليه جلد كنسج العنكبوت لرقته وضعفه
وهو له كالشراع يستقبل بها الريح ويعمل الرجلين كالسكان ويظن انه تولد لا توالد ومن حال النمل
في اهتدائه الى حجره على خط مستقيم يحفظ بعضها لبعض امر عجيب ولا يتعطل عن عمله في الليالي المقمرة
ومن حال الليث الذي يصيد الذباب عجيبة وهو اصناف صغار وكبار ومنها ما يلسع ومنها ما لا يلسع
وليس فيها ناسج الاشياء على وجه الارض يستخفي فيه ويرقب ما يحركه فيطفر اليه ومن اشرف الجنس
الصناع من العنكبوت هو الذي يسدي سدى مبسوطة يشبه اوتادا واطنابا يلحمها فاذا وقع على نسجه ذبابة
او غيرها نسج عليه في الوقت فان كانت جائعة مصته والا نقلته الى خزانة له ويعود الى رم ما انخرق
من نسجها والصناع هي الانثى واما الذكر فيقاص انخرق واما العنكبوت العظيم الارجل فانه لا يتيسر
عن الاستخفاء لحال بان يتعلق من تحت النسيج واما الصغير فينسج لنفسه مخبأ ويظن ان مادة
غزله من ظاهر جسده ويبلغ من جلده الذهبي بالقطاية الصغيرة فينسج اول شيء على نيتها وهو متوق
صرف فاذا فرغ من فمه دنا منه بطانيته فينسج على باقيه ومن الحشرات الكيسة النحل وما يشبهه من
ذوات الابر وهي تسعة اصناف منها ستة اصناف يخلط بعضها ببعض النحل ويذكونها وصنف [هامش: سبعة نسخ]
من الدبر الذي ياوي الى وجه الارض والدبر الاصفر والدبر الطويل الاسود واما الاصناف
الباقية منها فهي مما ينفرد بعضها عن بعض اصغرها اغبرها واوسطها اسود والثالث الكبير والنحل يغتذي
من العسل ومع ذلك فلا يكثر منه ما اصاب بغيره شفقة عليه وادخارا الا اذا اصاب النحل دخان
فحينئذ لا يقرب من الماكولات غير العسل ومما يولد النحل على ما فيه غير الموم وهو ثقل العسل وهو في حلاوة
التين وهو غذاء له ايضا للنحل ومتى صادفت النحلة الخلية نظيفة نبت فيها بيوتا من الشمع وهو لقاطة
من الزهر واطراف الشجر وخصوصا من الخلاف فتبني بجدران البيوت مسدسة واذا استوسعت
مدخل الخلية ضيقته بوسخ الموم وهو اسود دخيل يقارع وتبدأ ببناء بيت الملك وهو شبه الثقب
ثم ببناء بيوت الذكران وتبنيها بيوتا اكبر من بيوت النحل الصغار والذكران لا يعملون ثم تبني بيوتا
آخر ايضا حول بيوت العسل والفراخ فارغة للاستعمال وزعم بعضهم ان الذكورة تنفرد ببناء
بيوتها وليس لها بعد ذلك الا اكل العسل دون التعسيل وانها تلزم الخلايا في اكثر الاوقات
فان نشطت خرجت جملة واخذت في الجو طائرة مدورة ثم عادت وشبعت من العسل واما الملك فلا يخرج
وحده بل مع الجملة واذا اضلت الملك تتبعه برائحته واذا اعيا الملك في طيرانه حملته حملا واذا جلبت
الموم فانها تحمله بطرفي الرجلين المتقدمتين فاذا وضعته نفضت الطرفين بالذراعين بالرجلين
المؤخرتين واذا حملت الموم طارت متثاقلا ولا ينتقل من زهر الى زهر لا يبعد ان ينتقل بما حملته الى
غليتها وكثيرا ما ينقل الشمع من الزيتون وبعد ذلك تفرخ اي اذا فرغت من بنائها وربما جمعت الفرخ
والعسل في بيت واحد وليس للذكور دخنة ومجاول الشمع ولا يقوى عليه وملوك النحل جنسان
اكرمهما احمر اللون والاخر اسود ويختلف اللون فيهما والملك في ضعف قد النحلة العسالة ماكاد [هامش: او كرم النحل العسل نسخ]
صغير الجثة مستديرا لشكل عليه الوان وقد يكون منها مستطيل شبيه بالذكر وجنس آخر احمر البطن
ذا الذكر كبير كسلان والنحل الذي ترعى الغياض والجبال اصغر واعمل والكريم يعمل عسلا مستوي الاجزاء
في ثقب املس واحمة ملس ملاء بعضها عسلا وبعضها فراخا وبعضها مساكن للذكورة وما ليس كريم

ومنها طائر يسمى الموسلاس اي داص المعزى وهو طائر جبلي اكبر من قوقكس تبيض انثاه بيضتين وثلاثة
يطير حول المعزى ويرضع لبنه وقد زعم بعضهم ان ذلك يكون سببا لانقطاع اللبن وعمى الماعز
وهذا الطائر بالنهار ضعيف وقد ظهر عند هلاك المدن جنس غريب من الغربان تشوم بها

## فصل في مثل ذلك ونذكر فيه احوال النحل والرياسة واختلاف اخلاق الحيوانات

العقبان اجناس فمنها جنس رستاقي يقرب من الناس وصياحه
شديد وجنس آخر اصغر منه غيضي جبلي ياوي الى ما يبعد من العمارة وجنس ايضا اسود صغير
حثيث اجلد من غيره ياوي ايضا الغياض والجبال وهو يصيد الارانب ويحضنه تعهد فراخه وهو
سريع الطيران حاد الصوت وجنس آخر ابيض اللون والريش قصير الجناحين طويل الذنب به
كذنب دخمة عظيمة الجثة جبلي بقيعي خسيس الجوهر يقهره الغربان طعمه من الجيف وهو ابدا يصيح
من الجوع وجنس بحري جبلي ياوي جبال البحر والشواطي كبير العنق ضعيف الريش عريض الذنب
واذا اختطف صيدا قصد به جهة العمق من البحر كانه يغيب من المنازعين وجنس يقال له الخالص
كان سواه مدخول النسب هجينا ومعرقا وهذا الخالص اعظم الاجناس قدا واقوى وابعد صيتا
صوت وجنس اشقر يتعطل طرفي النهار ويصيد ما بين الغداة الى العشي والمعتاد الاصلي
من العقاب فانه يبتنى ويتوزم ويتجفف فيعطله ذلك عن الطعم ويهلك والعقاب يدخر لفراخه
ما يفضل عن الحاجة لانه لا يلحق الصيد كل وقت وفراخه يقاتل من يأتي عشها بمخاليبها واجنحتها واذا
بلغ فرخ العقاب واذن الطيران نفاه العقاب من عشه والزوج من العقاب يحفظ لنفسه حريما و
لا يرخص لغيره من الجوارح ان يستقر بقربه ولا يصيد في حماه بل يصيد بعيدا فاذا صاد صيدا اعتبر
ثقله ووزنه ثم حمله الى عشه وفيما بين ذلك يضعه على الارض مرارا ليخف عليه ان يكون كمنه وبدا
يصيد معتاد الارانب ثم يتدرج الى صيد الكبار وينهض الى صيد من الروابي والبقاع من الارض
لان استقلاله من الحضيض عسير ويبدا بلحم الصيد من خلفه والجوارح لا يقع على الجادة بسبب مخاليبها
اللهم الا في الندرة والعقاب طويل العمر ولذلك يخلد عشه في مكان واحد وفي بعض البلاد جنس
اصغر من العقاب يبيض بيضتين ويودعهما جلد ارنب او ثعلب ولا يحضنهما الى ان يدرك الفرخ
فرخه واما فيني وهو كاسر العظام واظنه الطائر الذي يسمى بالعربية بلح وبالفارسية هماي
فانه طائر ودع مدبر لنفسه ولبيضه ولفراخه وبعينه يغمص بسببها سبال الجفنة عليه فانه حفنه
مشترح ويتكفل بفرخ العقاب الذي يطرده فيجده او يخرجه وسوء خلقه واذا نشأت فراخ العقاب
تقاتلت بمخاليبها تتزاحم بعضها ببعض وتحاسدا على الطعم ولا يبعد ان يكون هذا احدى علل
طرد العقاب بعضها بعضا ليتكفله فيني وجنس من العقاب حاد البصر من غيره يضطر فراخه الى
مواجهة عين الشمس فانها اذا دمعت عينه عند النظر الى قرصها واخرجها الاذى الى التغميض الطرف
والاعراض منه وهذا العقاب هو العقاب البحري واذا اهم بعض طير الماء ذعره فانغط وهو
يلحظ مسلكه في الغمر لحظ بصره حتى اذا طفا اختطفه وهذا العقاب لا يقصد دخمة الطير لئلا يستقبل
لاطمه اياه باجنحتها وناقره بمناقرها ومن الطير جنس يقال له ماق ويصطاد بان يرصد الماء حتى
يزبد فينقض الى الزبد منغمسا فيه فانه يصيد ما ياوي فيه وذكر في هذا الموضع اصنافا من الجوارح
مجهولة وذكر ان البزاة لا تقل عن عشرة اصناف فان منها ما ينشط للحمام الجاثم على الارض فاذا
طار اعرض عنه ومنها ما ينشط للحمام الواقع على شجر دون الارض والشرفات ومنها ما ينشط للمستقل
طيرانا وقد زعم بعض الناس ان الحمام يشعر بسجية كل صنف فيقابله بما يكفه عنه وفي بعض البلاد
ذئاب عودت اطعام السمك المصيد فان حرمت مزقت الشباك المشمسة للصعيف وللضفدع
البحري امام عينيه زايدتان شعريتان حبيتان يلصقان بالسمك الصغار فلذلك سعط في الرمل
ويتركهما بارزتين يصيد بهما ما يمر واما السمك المسماة رعادة فانها تصيد ما تجاورها بالاخدار
خدرا وفي البحر حيوانات كثيرة بكر وتستخفي في الرمل والحماة واصبغ للصيد وحيث يكون
في البحر اجناس لا يكون خارجه غريبة ويمكن ان يكون ذلك بسبب غلبة الحيوان ويشبه ان يكون
قد عرض بالاتفاق ان ما يرى من هذا الايرى فوق السباع والحية البحرية في لون [illegible] واذا ثبت

لا يعمل شيئاً مستوياً على ما قلنا وفي الخلية يلزم ثقب الشهد وبذلك يصلح الشهد والا فسد وتولد فيه عنكبوت
واقول انه لا يبعد ان يكون ابرة النحلة مع انها سلاح نافعة في احالة الجوهر الرطوبات الى العسلية
بان يابرها ويرسل فيها قوة ما وهذا مني تخمين وكاني سمعته من بعض المتعهدين لهذه الاحوال ونوع
من النحل مخالف يقال له دعموص لا يعمل شيئاً يعتد به وربما تولد في الخلية دود صغير ينبت اجنحة ولا يدع
النحل ان يقع على بيوت الموم والنحل العسالة تقتل الذكران المؤذية والملوك المفسدين وخصوصاً
عند قلة العسل والنحل الصغير المجتمع يحاول ان تقاتله الطوال منها وتنفيها عن الخلايا فاذا فعلت ذلك
جاد العسل ويجتهد ان تقتل ما يقتله منها خارج الخلية صيانة للخلية وجنس من النحل يسمى اللصوص
يقاتل النحل العسال ويفتح عليها بيوتها ويهلكها وذلك ممن يقتل ويبدد لشدة تيقظها وكثرة تحفظها
وكثيراً ما يتفق اذا دخل ان تتشوش من اللطخ بالعسل فلا يقوى على الطيران ولا يلبث ان يقتل ولا يكاد
يفلت والملك قلما يخرج الا في عنقود من الفراخ تكنفه واذا هم الملك بالخروج طن قبله بيوم او يومين
مع الفراخ ما هو به ليستعد له واذا تولدت ملوك تبع كل ملك من الفراخ طايفة ولا تقبل ملكاً آخر غير
ما اتفق ان انحازت اليه فان تبعها اخر قتلته واذا خرجت الفراخ وكان بها قلة انتظرت المدد من خارج
والنحل توزع اعمالها بينها فمنها ما اليها نقل المادة من الزهر ومنها ما اليه تليين ذلك واصلاحه ومنها
ما يستعمل ما ذلك الموم ومنها ما هو ساق يستقي الماء للفراخ ولا يقع النحل على حيوان البتة
ولا على طعام وليس لابتداء عمله زمان معلوم بل كلما اخصب واي وقت اتفق ذلك واذا استوت
الفراخ وطارت فانها تسرح في العمل بعد ثلثة ايام عندما تستوي فتثقب الصمامات التي على افواه
البيوت وتخرج وما كان من النحل كسلاناً ناقصاً وافراً حسن القيام على ما هو منوط به فان النحل الكريم
يطرده والنحل يتغافل عنه وللنحل اعداء كثيرة كالزنابير والخطاطيف واصناف من صغار الطير
والضفادع النهرية والاجمية يتلقى النحل الواردة فتبلعه والجرادين خاصة فانها رصدها في باب
الخلية والصلعات على انها لا تهرب من شيء من الحيوان ولا تقاتل غير جنسها وغير الزنابير واذا كانت
خارجة من الخلية قتالت ومسالمة غيرها فانما تقاتل من يقرب من خليتها والنحل قد يطعم الحلاوات
ايضاً واذا لدغت النحلة حيواناً وخلفت الابرة ماتت وربما قتلت النحل من تخلف عنه الابرة وقد قيل
فيها اقول وقد اخبرت بقرية من قرى اسفيتقا ان يقال لها اسفاكوخ وفيها خلايا النحل انهم غزوا قرية
وكان الاكراد ان يشبوهم فسلطوا عليهم النحل بان عمدوا الى الخلايا فشوشوها وتراده واعنها فهزمت
النحل وكيلت الاكراد لسعاً لهم ولدوابهم وسلاك النحل حليم جداً ولا يلدغ شيئاً واذا هلك شيء في خلية
رمته الى خارج وهو انقى الحيوانات ولذلك لا يلقى ذبلها الا وهي تطير والا في دفعات لان في ذبلها
نتناً وهي تكره النتن وتكره ايضاً الروائح الدهنية والادهان وان كانت عطرة وتلسع المتدهن
اذا دنا منها ومما يهلك النحل تفرقها لكثرة ملوكها واما ابكار النحل وفراخها فهي اصنع من غيرها
واجود عسلاً واقل لسعاً واقل ضجراً ولسعاً وهي اقل غضباً وقد قال النحل عملاً غريباً فانها في الخلية
وكان رجل يعين النحل الاهلي فلم يلسعه البتة ومن آفات النحل دود يتولد ويصير عنكبوتاً ويستولي
على العسل ويفسد الشهد والموم وربما تعفنت الخلية وانتنت فافسدت النحل والنحل يحب الصعتر
واجوده الابيض واذا تقطر من ذهر قبل مرض وتستتر عن الريح بالحجر وتشرب الماء الصافي القريب
المعهود ولا يشرب الا بعد القاء النقل واكثر ما يعسل ربيعاً وخريفاً واجوده الربيعي والعسل
الابيض هو الذي يعسل في موم طري واذا عسل في موم عتيق احمر واجود العسل هو الذهبي
وادواء النحل اعلاه في الخلية ولذلك ينبغي ان يخرج عنها والنحل يعجبه التصفيق والغناء وربما
يجتمع ويرد الى الخلية والخلية المخصبة هي التي يكثر فيها دوي النحل واذا ترك النحل في الخلية
من الشهد فوق كفايته عاد بطالاً وكذلك اذا كان اقل من كفايته وقلة الذكورة اصلح في الخلية فان
النحل العسال يكون انشط والنحل يحدس بالبرد والمطر وعلامة ذلك لزومها الخلية وهناك
ما اعد لها القيم قوتاً واذا تعلق بعضها ببعض في الخلية دل ذلك على اجماعها مفارقته وهنالك
يرش القيم خليتها بشراب طيب حلو وينبغي ان يكون بقرب الخلايا كمثرى جبلي وباقلي وقثاء
وجلنار وآس وخشخاش وسيسنبر ولوز والشتاء الجنوبي يفسد النحل والزنابير اصناف

صغير صفراء وسود مطاولة صغير الارجل ذبابية وحمر كبار جداً واوساط وقد رأيت جنساً اسود
الرأس كبيره دابغة عظيمة وله ابرة في مؤخره ثلاث اخماس وهو ردي فهذه احوال النحل فصل

## في شيء من ذلك من اخلاق السباع المختلفة وحيوان الماء والطير

ولسائر الحيوانات ايضاً اخلاق وانفعالات نفسانية كالاسد فانه حليم كريم عند الشبع
متعب ردي جداً عند الجوع وعلى الاكل ومن عادته ملاعبة من الفه لكن لعبه موذ ولا يهرم الا عن
ثنا قوالا مر ويكون مشيه حينئذ رفيقاً والتفاته قليلاً فاذا ادار تعرضه امعن هناك في الهرب
فاذا ظهر منها مرة اخرى اخذ يرفق في مشيه فان اضطر الى الهرب اضطراراً شديداً استعجل في المشي
من غير ان يجعله عدواً وهو بالحقيقة يخاف النار واذا قاتله قوم يتبين من يرشقه منهم فيقصده خاصة
فان كان ادماه ولم يرده ثم ظفر به اخذه وتركه واكثر ما يعمل به ان يخدشه ويقرصه وانما يقصد اكل الناس
وعضا قبيتاكهم الضعيف المسن منها اقول ان الاسد التي ببلاد خراسان وخصوصاً البحيرونية
اقوى واشهر من سائر الاسد الجنوبية والعراقية اضعف وكان عند ملوك بلادنا اسد بحيرونية
واسد من دابن حد خراسان ومن فراه وكان يفرق بينهما في المكان على ان البحيرونية اقل عدداً لان
صيدها اصعب على الناس واعسر وكانت الاسد الفراوية على ما بلغني وكاني تاملته تخاف قطيع
منها واحداً من البحيرونية ومع ذلك فان البحيرونية لا تؤذي الناس ولا انعام الناس على ورود
عددها بشط جيحون والاسد طويل العمر وقد صيد من الاسود اسد يبلغ من كبره ان نقصت اسنانه
ومن الاسد جنس ضعيف يهرب من الخنزير اذا شد عليه فلا يقاومه وجراحته بمخلبه او نابه رديئة
يسيل قيحاً رقيقاً منتناً ويقرب علاجه من علاج الكلب الكليب من السباع سباع يسمى بدن عجب
الناس لا يفتر هو وهو يقاتل الاسود والكلاب وصغير اجزاء والجلد وله جنسان او اجناس
وهو يتبدل اللون كل فصل وسبع يسمى برماستوس يكون في جبال بلدنا وهو في عظم الثور لكنه
اجثم منه وجنس منه يشبه البقرة على اكنافه شعر وعرف الى من عرف الفرس واقنى وافطس وكانه
صوف وهو اشقر قاني من ناحية الرأس الى العرف ويرسل من الرأس الى العينين مثل الناصية
وتبائد بين الرمادي والاحمر وله قرون منعطفة الى داخل بقدر شبر واكثر ولا اسنان له
في فكه الاسفل وهو ذو ظلف كثير شعر الفخذ قصير الذنب عظيم الارض بحطه وجلده صلب جداً
وهو مستطيب اللحم واذا اعجز دفع برجليه ورمى روثه الى اربعة اذرع وهو دوات وخصوصاً عند
الوضع ويحمي منه على موالده مثل السندقال والجمل لا ينزو على امه وقد احتال بعضهم على انزاء جمل
على امه حتى حقد على المحتال عليه به واهلكه واما الفرس الكريم فقد غولط بامه بان يقال له استولى
عليه امه فلما استقصدها وعرف ذلك بما يقال الى نفسه في وهدة وعطب وقد سمعت من بعض
الثقات بخوارزم قريباً من هذا والدلافين يحب الناس وتستانس بهم وبالصبيان خاصة
اقول وقد رأينا ببغاء شديد الحب للصبيان المرد وشديد الانس بهم وبالكلام عند حضرتهم
واقول حدثني ثقة بجملة من حكايات الببغاء وحبه لصاحبه وعشقه اياه وجزعه على مفارقته
وحنينه على اعاذيبها آخر ما قضيت لذا احرا لعجيب وحكي في التعليم الاول ان دلفيناً جرحا صياداً
انسان فتوجهت الدلافين الى الشط كالمتشفعة الى من صادها فلما اخلى عنها انصرفت ولد الدلفين
الكبير يتبعها الصغار والدلافين يتبعها الحراسة ورؤي دلفين حمل دلفيناً ميتاً على نفسه بعرضه
ويطفو كانه يحفظه لئلا يوكل ويحكى من سرعة الدلفين ما لا يكاد يصدق به وربما نزا من صفحة الماء
الى عاود مطرف الدقل ووقع في الجانب الآخر من السفينة ويكون السبب فيه طول غوصه ليتبع
بعض السمك فاذا اشتهى التنفس زرج دفعة الى فوق وربما وقع الى البر اتفاقاً ومن عجايب احوال
الحيوان ان الدجاجة اذا غلبت الديك قتلا تشبهت بالديك في صقيعها وفي سفادها وانثت
اذنابها كالديكة وربما نبت لها مخلب قول ان الطبيعة مطيعة للهيئة النفسانية والديك
يتشبه بالدجاج اذا ماتت الدجاجة عن فراريج فيعولها ويترك السفاد ويحتضن الطير يخصى بكي اصول
الزمكي كيه او كيتين وثلثة فلا يصيح الديك الخصي ولا يسفد واذا خصيت ذوات القرون قبل
نبات قرونها بقيت جماً ماخلا الابل والخنزير يخصى انثاه وذكره فان الاناث تخصى لاصقة بالصل

الرحم قال والخصي اطول عمرا قال ان الحيوان الطويل الساق سلاحه قفاه وذكر اصنافا من الطير يغير الوانها
في الفصول واصواتها حتى ان منها ما يصوت صفيع الديك صيفا ويصوت كصوت الدجاجة شتاء
والعصفور الحسن الصوت واظنه العندليب يعرى بالطين خمسة عشر يوما من بدو الربيع وبعد ذلك
يطير وقتا بعد وقت ثم يهجر الطين ثم يتغير لونه وبعض من الطير ما يتمرغ في التراب واكثر ذلك ما لا يحسن
طيرانا جيدا بعد به كالقبج والدجاج ومنه ما يغتسل بالماء كالحمامة والعصافير وذوات المخلب لا يعمل شيئا
من ذلك **المقالة التاسعة فصل في حال الادراك والمني والطمث وذكر**
**الاختلاف في ذلك** ولنتكلم في ولاد الناس وتكون الجنين فنقول ان الانبات كالازهار
والاحتلام كالاثمار واول ايام البلوغ يغير الصوت واستحالته الى الخشونة لا الى الحدة ولا الى
ثقل بل يكون كنغمة الوتر الغير المستوي الاجزاء اذا استرخى خاصة لتداركها فانها اذا نقرت كانت النغمة
خشنة مختلطة من حدة وثقل وكذلك فان قصبة الرئة والعضلات التي للحنجرة يعرض لها قبيل ان ينضج
بالادراك التام اختلاف اجزاء في اللين والصلابة والرطوبة ثم اذا جامع المراهق بسرعة تجففت الالات
صوته فمال صوته الى مشاكلة اصوات الرجال بسرعة ومنهم من يتعاهد صوته فيحفظه على السلامة كما
يفعل المغنون ويعرض في ذلك الوقت ايضا امتلاء الثديين عن تحلل وانشقاق الارنبة والنبات في ذلك
الانشقاق وخفان العضو وفي منفصل اجزاء والمني يكون بعد اسبوعين من السن ويقوى بعد الاسبوع
الثالث والنساء يدركن بالطمث في المني وحينئذ يظهر اثداؤهن ويعرض لمن يفرط في الاستمناء من
المراهقين ليس فقد اللذة فقط بل ضدها وهو الاذى والغم والفتور والطمث في اول الامر دم
كدم الذبيح ويكون قبل الادراك الى البياض ويتغير ايضا صوت الجواري في سن الرهاق وان كان
صوتهن على كل حال احد حتى اذن من صوت الرجال الذين يشتغلن الى الجماع مع ورود الطمث وكلما
جامع الرجال اكثر او جومعت النساء اكثر كان اشوق اليه ممن لم يتداركه لانفتاح السبل والتوزيع
الطبيعة المني على العادة وبلغ من شدة ذلك ان يستلذوا بذكر الجماع ومن الرجال من لا يحتلم البتة
ومنهم من لا مني له لافة اصابت المزاج ومنهن من لا تطمث الاجساد ويتغير النغمة عند الادراك
وربما انتقلت من سلامة الى مرض او من مرض الى سلامة او لكثير ممن به علة كالصرع وغيره يزيله الاحتلام
قال وربما انحسبل المدرك وربما هزلها ان كانت الفضول كثيرة ادى الطمث والاحتلام الى النقاء وان كانت
قليلة ادى الى ضعف ومن كان منهن في جسمها فضل كثير وكان يمنع عن تصرف القوة النامية حتى النفس
عظم ثدياها بعد الطمث والمني النضيج المذكر هو الذي يكون بعد الاسبوع الثالث في اكثر الامر
وكذلك الجارية التي لم يأت عليها ثلث اسابيع فانها تكون ضعيفة على الحبل ومضغة مرضة وتبقى
اوجاعا وخصوصا عند الطلق والمفرط في الجماع يشيخ قبل غيره وكذلك الجارية التي ولدت كثيرا وتكثر
لها سقوط شهوة الجماع وافضل المني اخثره واما الرقيق الخيطي فلا يولد الاناث واكثر حجبا فان الطمث
عند الاجتماع والاستقبال لكان الاختلافات لالات القمر تاثيرا في الرطوبات وغير ذلك من المد
والجزر وفي سائر ما قيل في موضعه والتي تاخر طمثها من النساء يتاذى باوجاع ويعرض لجميعهن
عند قرب الطمث ثقل في البدن وربما عرض من احتباسه اختناق والحمل الطبيعي ما وافق الطهر
وان كان الطامث قد تحبل وان كان من النساء ايضا من اذا طهر انغلق باب رحمها والحامل لا تطمث
الا في الندرة لان الطمث ينصرف الى غذاء الجنين فان طمثت ضعف الولد وربما ادى ورود الطمث
الى الاسقاط واذا اشتدت الرطوبة بالرحم كانت مزلقة للمني والحيوانات الاخرى بعضها لا يطمث
وبعضها يطمث اقل من طمث النساء كان الفضلات فيها تحلل في الشعر والفلوس والقشور وفي البول
الكدر وهي ايضا اكثر دياثة وما يجتمع في الانسان من المني اكثر مما يجتمع في سائر الحيوانات التي
تناسبه في القد وذكر ان الابيض المعتدل السمن اكثر منيا من الاسود والاسمر والسبب فيه كثرة
الرطوبة ولا يبعد عندي ان يكون السمر والسود يكثر فيهم المني بسبب القوة والحرارة فان القوة تحتمل
في المادة ما لا يحتمله الضعف مع حصور المتصور وذكر ان البيض ايضا اضعف للمني وابعد من السمر
واذا حبلت المرأة يبس عنق فرجها اول ذلك لان الفرج انما يرطب من رطوبة الرجال ورطوبة
النساء فاذا جذب الرحم المني جذبا عنيفا وافرز بالمرتبة في خارج الفرج الى باب الرحم سخا ورطوبة

واذا علق



واذا اعلق انضم باب الرحم فلم يسل الى خارج رطوبة على ان الرطوبة التي للنساء مطلوبة لغرض على ما سنفرغ
بعد تماما ان كان باب الفرج بعد العلوق املس رطبا فقد زلق المني او سيزلق قال ولذلك يؤمر ان يدخن فم
الرحم بقطران او يعالج باسفيداج او كندر مداف في زيت ● اقول اما القطران فان من طبيعته انه
اذا اصاب فم الرحم ووصلت رايحته الى المني فسد المني وذلك يشبه ان يكون الرحم يتميز طبعا عنه
واذا اشمأزت من شيء بعدت طبعا عنه الى خلاف جهته كما اذا الاشياء الشيء ما لا تاليه فيشبه ان يكون
الغرض فيما يعمل به انه يرتفع الرحم الى فوق ويشتد العلوق ● واما الكندر والاسفيداج فللتشديد فم
الرحم وقبضها وتجفيفها لان لا يزلق وهذا بعد المجامعة والعلوق واما اذا فعل شيء من هذا مع
المجامعة لم يعلق لافساد ذلك مزاج الرحم والمني واذا لم يزلق المني سبعة ايام فقد علق علوقا جيدا
وربما طمثت المرأة بعد ثلثين واحتلم الذكر بعد اربعين واما النفاس فمدته اربعون يوما ونزول الطمث
في الحبالي غير طبيعي فاما الطبيعي صعوده الى الثدي والحبلى تحس بما في بطنها وتدرك ثقله في جانب الارنبتين
تدل في المهازيل ووضع الذكر اكثر ما يكون في الناحية اليمنى والانثى اكثر ما يكون في الناحية اليسرى
لانها ابرد وكثيرا ما يكون الذكر في اليسار وذلك لانه اذا كان المني قويا حارا لم يلتفت الى برودة المكان
اقول ويليق بنا ان نذكر حال الاختلاف في المني والجنين في هذا الموضع لا على النسق الذي في التعليم الاول
بل على ما نراه في وقتنا اولى ● فنقول اولا انه قد يظهر من راي المعلم الاول في بادي الامر انه ليس
من جهة المرأة الا دم الطمث فقط وان المني للرجل فقط وان المرأة لا تنزل وحقيقة رايه في ذلك
شيء آخر نعبر عنه او نصح اذا بلغنا موضعه واما هاهنا فنقول قولا ان جميع ما هو مني سواء كان للرجال
او للنساء فهو دم وانه دم متغير تغيرا ما وان اسم المني ليس يقع على مني الرجال ومني النساء الا باشتراك
الاسم فاذا سمي احدهما منيا فليس يصلح ان يسمى الاخر منيا بذلك المعنى فانه ليس في المشهور لهما
معنى جامع جنسي او عرضي يكون اسم المني موضوعا له فيكون تماثلهما بالتواطؤ بل الذي يسمونه منيا من
الجهة التي يسمونه منيا لا يوجد للنساء وان المعنى المفهوم من الانزال ايضا لا يوجد للنساء وليس
يمنع ذلك ان يكون لهن شيء غير دم الطمث الصرف بل دم متغير في الالات التي لهن تغيرا هو اقرب الى
جوهر مني الرجال من سائر دم الطمث وانه لا مانع يمنع ان يسمى كل رطوبة تتولد عن الدم في الرحم
طمثا فان الناس يسمون البياض والصفرة طمثا ايضا وبالجملة لا خصومة في ان يسمى شيء باسم
او يمنع ان يسمى المهملا ان يكون المعنى يوجب موافقة فيقتضي المشاركة في الاسم واما اذا كان
المعنى مختلفا لم يمنع ذلك لا الاختلاف في الاسم ولا الوفاق فيه فنقول ايضا ولا مانع يمنع ان يكون للنساء
تحريك للمني من موضع الى موضع يلتذ به ولا يكون ذلك انزالا بل الانزال في اللغة هو الدفع الى خارج
اما النساء فانما لهن اصعاد للمني اذ كان دخلهن على ما تعلم من التشريح ومن هيئة الالات التي لهن
بدل اوعية المني للرجال فيجب ان يعلم هيهنا هذه الاشياء على سبيل الجملة ثم سنوضح القول فيها
بعد وايضا فانه يظن بالمعلم الاول انه يرى ان المني لا يخالط المتكون ولا يكون جزءا منه وانه يتحلل
وليس رايه كذلك بل عنده ان المني وان خالطه فخالطه لا على انه فاعل لا على انه المادة ولكنه يجري في الاعضاء
مع المادة التي للاناث من غير ان يكون هيولي فيكون منه العضو بل يكون جزءا ساريا فيه كالمبدا المحرك
وانه انما يتكون عنه الروح في المولود فانه يلطف جدا ويكون اصلا للروح الذي في المولود الذي
يحمل القوى النفسانية وفاضل الاطباء ومن يجري مجراه يشنعون على افضل الحكماء في ذلك ويثبتون
فلنترك الاعتذار الذي قدمناه ولنا قول الذي بيناه وان كان هو الحق والمطابق لرأيه ولنفحص
ان المني للرجال فقط وانه يؤثر من خارج فقط وانه ليس للنساء الا دم طمث ثم لننظر فيما يورده هذا
الطبيب من المناقضات ثم لنبين انه لم يعمل شيئا ولم يحسن ان يقول شيئا وظن كثيرا انه برهن ثم ليقنع وانه
ضعيف جدا في المبادي وان كان كثير الانبساط في فروع الطب **فصل في احتجاج جالينوس**
**على الفيلسوف ونقض ذلك الاحتجاج وتسخيفه** قال الطبيب الفاضل
لم يحسن من قال ان المني يتحلل ولا يبقى فان الرحم لم يخلق خزانة للمني ليشتاق بالطبع ليضيعه بل ليحكم
واستشهد ببقراط بان امرأة لم تحب ان تحبل واجمعت على ازلاق المني واحتاجت الى طفر شديد الى
خلف حتى ازلقت المني ولولا شدة اشتمال الرحم على المني لزلق بنفسه لثقله وذلك ان المني نزله وثقله

لا يمه بدل

الارنبتين بالضم والتشديد اصل الفخذ صحاح

بكا الغريزي وانما جلاء ذلك الغشاء لانطباخه من الرحم ومن شان الطبائع المرطوبة بحرارة عاملة ان يحدث
في الجهة التي تماسه كالقشر كما يعرض للقطايف الذي يخبز من الاهال فان مايلي الفرن منه يصير اولا
كهيئة قشر وسائره بعد رطب قال وكذلك خشنت الارحام في داخلها لئلا يكون املس على املس فيعلق
المزورم قال وكيف يخلق العصب والعظام والعروق من الدم وهي بيض وصلبة وانما يخلق لا محالة
عن مادة بيضاء لزجة غير سائلة رقيقة جدا كالدم فان قلتم ان الدم يستحيل الى القوام الموافق
فاحاجة الطبيعة الى ذلك وهنا لك مادة معدة بالكيفية المطلوبة من اللون والقوام لانها بيضاء
لزجة وهذه المادة هي المني فانه عديم الكيفية الدموية لزج قابل للتمديد يصلح لان يجوف ويمدد
الشرايين والعروق ليكون منافذ الدم وكيف يجوز ان يجعلوا المني وهو ما يجذبه الرحم بالطبع يتحلل
وينفش ودم الطمث وهو ما يدفعه الرحم بالطبع يبقى ويحفظ ولم خلقت في الاناث بيضتان واوعية
المني ان لم ينتفع بذلك في تكوين الجنين قال ونحن فقد وجدنا وعاء المني في الاناث مملوا رطوبة منوية
الا انها ارطب من مني الرجال قال وقد كان ببعض النساء شبيه اختناق الرحم لطول ايمتها ثم استفرغت
منيا كثيرا ووجدت لذلك لذة كلذة الجماع وصحت كما زعم لولا الاحتباس قد غلظ منيها فان النساء
يمنين غير فرق منيا قال فلو كانت الاعضاء تتكون من الدم لكان حال الاعصاب والعروق والعظام
كحال اللحم ولكان المقطوع منها ينبت ويعود كما ان اللحم اذا انتقص نبت وانما ليس ينبت لان تولدها من
المني وقد عدم المني بل انما يمكن ذلك في بعض الاعضاء مثل بعض شعب العروق في جراحات عظيمة
تقع على الراس وغيره دون العصب والعظام ولان المعلم الاول يقول ان الشريانات والعروق
التي في اوعية المني اذا طال زمان حكيها الدم في الاستدادات واللفافات حدث مني ولو كان
في سائر الاعضاء تلك الاستدادات واللفافات لكان سيتولد فيها المني فاذا كان الشريان هو
مولد المني دون البيضتين والفاعل هو المشبه بجوهره فيجب ان يكون الشريانات والعروق متكونة
من المني اذ الشيء انما يتكون من المادة التي يشبهه والتي يمكن ان يغذوه قال ومما يدل ان في الانثى
منيا كما في الذكر المشابهة فانه ان كان السبب في التشبيه المني ولم يكن للنساء مني وجب ان لا ينزع
شبه الى الامهات ولو كان السبب في التشبيه الدم والمني له كان لا ينزع شبه الى الاباء فاذا كان
الشبه ينزع الى كل واحد منهما فعلة الشبه موجودة لكل واحد منهما لكن دم الطمث ليس للذكر فليس
المشترك فيه هو الدم فبقي ان يكون الذي يشتركان فيه هو المني فيكون للاناث مني وفيه قوة مولدة
مصورة كما في الرجال ثم جعل هذا الكلام على ترتيب قياس مرة وضعي ومرة حملي فقال ان كان الولد
يشبه والديه فانه انما يشبههما بسبب عام لهما وان كان الولد انما يشبه والديه بسبب عام لهما
كلاهما فاما ان يكون منيا واما ان يكون دما لكن ليس دما والا لكان لا يشبه الاب فهو مني واما
الحملي فقال ان الاولاد يشبهون والديهم جميعا والذين يشبهون والديهم فلهم اصل ومبداء
هو المشبه لهم بوالديهم فالاولاد لهم اصل ومبداء يشبههم بوالديهم ثم قال لكن ليس بسبب
دم الطمث فهو بسبب المني فلما ذكر هذين القياسين فرح فرحا شديدا عجبا وذا العقد وحسبانه
برهن برهانا عظيما ثم سال على نفسه سؤالا وقال انه كان يجب ان يكون الشبه ينزع الى الاب
دائما لان مني الذكر اقوى فاجاب لكن مني المرأة يستمد من دم الطمث فينمو قوته ولا مدد لمني الرجال
وهو يقول في موضع اخر ان مني النساء يصير غذاء لمني الرجال فهذه عيون ما يظن الرجل انه يحتج به
ونحن نتعجب منه انه بعد شمه شطرا من كل شيء ودعواه جودة التفهم في المنطق والفلسفة كيف
قنعت نفسه بهذه الحجج السخيفة في ان يعتقد شيئا من الاشياء او يميل اليه بغالب الظن اما قوله
الاول فيجب ان يتذكر ونعلم ان الاعضاء قد يجذب اشياء كثيرة بشوق طبيعي ثم يضيعه ويدفعه
اذا زالت الحاجة عنه كجذب الكبد والعروق للماء الكثير عندما يحتاج اليه ثم بعد ذلك فانه والعروق
يدفعه ويستغني عنه وكجذب الاعضاء للادوية الموافقة لتعديل مزاجها وغليل مادة ردية فيها
ثم انها بعينها يدفعه ومتى كان في بدن انسان جاذب لشيء لا يغذوه ثم كان دائم العشق لمجذوبه
ولم يعقل الرجل في نفسه حتى ان يكون المني انما يشتمل عليه الرحم لما يحتاج الى تاثيره في دم الطمث
واحالته اياه الى المزاج الواجب وافادته اياه القوى الواجبة ثم ان الرحم يستغني عنه فينفسد هو

بنفسه فيه ويتحلل ويدفعه الرحم بعد ذلك فان المني ايضا غشاء اذ يكون بعد ان ينفعل فعله بتغير
مزاجه ويصير لا على المزاج الذي كان عليه اولا وكان الرحم يعشقه بسببه وكيفه وقوته في الرطوبات
البدنية وفي القوى العضوية ان يبقى مناسبات ما بينهما دائمة فعسى ان يكون حرص الرحم على ضبطه
هو الى مدة الحاجة ومع بقاء الكيفية واما ذكر الغشاء الذي يغشى المني وحسبانه ان الرحم
يفعل ذلك بطبخه فهو ايضا من البلادة البلهاء وترك الحذق فانه ان كان في المني قوة مصورة ومكونة
فلان القوة لمية بتكوين ذلك الغشاء ملائمة بتكوين العظام والعصب والعروق التي ليست تنبعث من
جهة الرحم الى باطن بل من باطن ويفعل هذه القوة ومن القبيح ظن الظان ان الرحم يفعل في الرطوبة
ما يفعله سخونة الفرن بالقطايف فان الرحم وان بلغ الغاية في التسخين فانه رطب السطح رطب
الجوهر لا يبلغ منه ان يشوي سطح رطوبة شيئا يجعله صفاقا جلديا ولو كانت هذه المعاملة تجري
بين الاعضاء الحارة وما يشتمل عليه من الرطوبات لكان المعدة والكبد اولى ان يكون الرطوبة
اذا ماستها انتسج عليها صفاق غشائي وان كان في المني قوة مصورة تصور العظام فعسى ان يكون
هي ايضا بتصوير الغشاء فيستغني عن شبه تصوير غشاء دقيق الى غيره وما الذي يحوج في الاحوال
الطبيعية التي فيها مبادي حركات يفي بافعالها الا ان يجعل لها مبادي حركة من خارج ويجعل
حكم المني حكم القطايف وان كانت قد تتفق لها معاونات ومعاوقات من خارج لا ننكره واما الذي
قاله بعد هذا فكان ينبغي ان يعلم ان القائل بان التوليد من دم الطمث والتوليد من مني الرجل يوجب
ان يكون المني مادة للمزاج القابل لتكوين الحيوان منه وان كان من حيث اللزوجة والبياض متاحا
للتخطيط والتكوين المذكور وليعلم ان الصور الصناعية هي التي تقتصر فيها موادها على ان يكون قابلة
للتشكل فقط لملائمتها بالصلابة واللين واللزوجة والغلظ وغيره لتلك حتى انه ان كان المراد هو
الالتصاق جاز كل مادة لزجة كان صمغا او دبقا او غراء وان كان المراد التحديد التفصيل جاز ان يكون
حديدا او ياقوتا او الماسا وان كان الغرض التجويف جاز ان يكون ذهبا او فضة او نحاسا او
خشبا ولذلك ما يصلح اتحاد الشكل الواحد الصناعي في مواد مختلفة واما الصور الطبيعية فليس
الغرض فيها اتحاد الشكل والتخطيط فقط بل وان يكون للجسم مع ذلك مزاج خاص يصلح ان يقبل
القوى الغريزية التي تخصه وكذلك ما يختص الصورة الطبيعية بمادة على حدة ويغتذي به ويربو
ويجذب ويدفع فلنضع ان البياض واللزوجة يجعلان المني موافقا للتمديد والتشكيل فكيف علم انه له
كاف له في المزاج الذي يحتاج اليه حتى يكون عظما او عرقا او عصبا او انسانا او فرسا وعسى ان يكون
مزاجه الذي له مزاجا ليس يصلح ان يقبل صورة العظمية والعرقية وان قبل التخطيط والتمديد
للزوجة فكان ابيض ولو كان هذا القدر كافيا للمني في ان يتكون منه حيوان لكان المخاط والبلغم
الابيض اللزج يصلح ايضا لان يتكون منه الجنين ولكان كل مني يصلح لتكون كل حيوان وهنا هو
الجواب ايضا عما ذكره من امر الرطوبة في الوعاء الذي يسميه وعاء المني فانك لم تعلم من حاله الا انه
ابيض لزج وبهذا وحده لا يصير منيا على ان هذا الحس ما يجب ان يتعلق به لكن تعلقه ليس على الترتيب
الحسن والذي ذكره من حديث الشريانات وانها اذ كانت مولدة للمني فيجب ان يغتذي به فانه لقائل
ان يقول انها تولد المني على نحو من كيفية تفعلها كافراط الفعل فيها او لوجه اخر كما يولد الكبد السوداء
والصفراء ثم لا يكون احدهما صالحا لان يغتذي به ثم يقلب عليه القضية فنقول لولا ان الدم هو
عنصر الاعضاء في اول التكون لما كان غذاؤها ثانيه فهنا هو اللزوم الذي استعمله لكن اغتذاؤها
منه في الحال فهو اذن عنصر الاعضاء في اول التكون واما القياس الذي فرح به فالاول منه
ثلثة مقاييس في الظاهر وخمسة في الحقيقة فاما الثلاثة الظاهرة احدها اقتراني من شرطيتين
والثاني استثنائي منفصل وثالثهما استثنائي متصل لكنه اختصرها اختصارا وانت تعلم لا محالة
تحليلها من اصولنا وصغرى الاقتراني الذي من شرطيتين كاذبة ان اخذ على وجه استعماله وغير
نافع ان اخذ على الوجه الذي يتاول به وذلك لانه ليس اذا وضع ان المولود قد يشبه كل واحد من
الابوين يجب ان يكون هناك سبب واحد بعينه موجود فيهما جميعا فانه ليس اذا كان المني واحدا
يجب ان يكون شبيه لا محالة واحدا الا على وجه ان يجعل شبه لا لافراد الاسباب بل لاجتماعها وهنا

الولد سهو

شيء يجب ان يتحقق ويعرف من كتابنا في البرهان فانه قد يجوز ان يكون شيء واحد كالحرارة مثلا له اسباب عدة
مختلفة لا يجتمع في معنى عام لها الا كونها اسبابا فقط ثم الصورة التي تخلق عليها المتخلق ليس سببها سببا
واحدا وهو المحرك الفاعل فلو كان السبب هو المحرك لكان الحيوان يشبه في صورته والديه او كان يشبه الاول دل
كل واحد منهما بنحو من التركيب على مذهب هذا الطبيب الفاضل وقد يوجد الصورة كثيرا ولا ينزع بشبهه البتة
لا الى ابيه ولا الى امه ولا يكون الحاصل منه شيئا مركبا من الصورتين فنعلم انا اذا اخذنا العلل افرادا
كان السبب في حدوث هيئة الصورة تارة استيلاء من القوة المصورة بنزع المشبه الى من منه ذلك المبدأ
المحرك وتارة استعداد المادة حتى يكون المادة غير قابلة للهيئة التي يأتيها القوة المصورة وان كانت
في الجملة قابلة فيفعلها القوة المصورة من الصورة ما المادة اطوع لقبوله وان لم يخرج به من الصورة
التي للنوع كما ان المادة لو لم تقبل الصورة لم يغن حصول القوة المصورة كذلك اذا كانت تقبل الصورة
ولكن لا على نحو تصرف القوة المصورة فيه فكانت مثلا اما ان يقصر عن تحريكها التخطيط والتمديد
الذي نحوه القوة المصورة واما ان عاد تحريكها لسيلانها او استعداد يقبل عن مثل ذلك
القوة في مثل ذلك الزمان مثل تلك الهيئة كما ان قبول الحجارة الكبيرة لرمي الرامي الى حد وقبول اخرى الى
حد آخر فاذا كانت المادة لها حكم في حصول هيئة الصورة فليس بعجب ان يكون بعض المواد في
بعض الارحام وهو فضل الدم الذي يوزع على البدن قد اعدته القوة المدبرة لذلك البدن اعدادا
انما يقبل التخطيط والتمديد على نحو خاص ويكون ذلك النحو هو النحو الذي كان للطبيعة تصرفها
عليها في بدن الام ولا يقبل التخطيط والتمديد على الهيئة التي تروم المصورة ان يحصلها فيها في بدن الام صح
لا كثيرا مطلقا ولا قليلا يؤدي الى التركيب ليس على ان القوة التي هي مدبرة بدن الانثى موجودة
في دم الطمث حتى يكون هي المحرك ذلك النحو من التحريك ولكن اعدادها الشاغل موجود وهناك
خاصية من الخواص غير مشعور بها تلك الخاصية تمنع المادة ان تتحرك عن المحرك الغريب الا ذلك النحو
من التحريك فيكون اذن سبب المشابهة اما من جهة القوة بان يشبه بالاب واما من جهة المادة
بان لا يقبل تصويرا الا على نحو محدود وهو المشابهة بالام وهذا هو على ان يؤخذ الاسباب افرادا
واما اذا اخذ على نحو الجمع فسبب التشبيه تحرك من المادة على نحو ما فيه من استعداد الى صورة
شخصية يشابه صورة شخصية وهذا الاستعداد له فاعل فتارة فاعله هو قوة الانثى وتارة فاعله
هو قوة الذكر اذا استولى على المادة فاعدها لنحو من قبول التخطيط والتمديد وشغلها عنها استعدادا
آخر كان ثم اذا اخذنا الاستعداد مع فعل المصورة فتارة يقوى على ان يعدم ثم يصور وتارة يصور
ولا يقوى على احالة الاستعداد مثل ما يعرض للقوة الغاذية اذا ضعفت ولم يقو على التشبيه وكذلك
في مثل البرص فاذا اخذنا الاسباب على الافراد لم يجب ان يكون سببا عاما واحدا وان جمعنا السبب
كان هذا الاستعداد مقارنا للمصورة فيكون المصورة لا يلزم عن الاستعداد فان الاستعداد
لا يكون فاعلا ولا عن الفاعل وحده ولا يكون احدهما سببا يتم به الفعل بل اجتماعهما وحينئذ
يكذب قوله ان ذلك العام هو مني ودم قال اما ان يكذب صغراه اذا اخذنا الاسباب على النحو الذي
يؤخذ به الاسباب مفردة او يكذب كبراه على النحو الذي يوجد به السبب جميع الاسباب فما عمل
الرجل شيئا وانما فرح المتخيلين لا فرح المحققين واذا رأينا المصنف نبتدأ فنقول ان هنا قياس
شرطي وان هنا قياس حملي ويبتدئ بنصف المادة الواحدة من صورة قياسية الى صورة قياسية
فاعلم انه ضعيف البضاعة في المنطق ولضعفه لا يتمشى له القياسات مخلوطة ومركبة ولا يقدر
القياسات المركبة فيحتاج ان يتشوق بالتحليل وخصوصا اذا اخذ ينقل من صورة الى صورة
وما اطول على المنطقي ان يشتغل في كل قياس بقضيته ويبرهنها بعينه بان يلتج المطلوب الواحد وبيان بل
بعينه من مادة واحدة بعينها من ضروب شتى من اشكال شتى فانك قد علمت ان الضروب الحملية
كيف يرجع بعضها الى بعض والى الشرطية والشرطية الى الحملية فالعالم اذا اورد قياسا
واحدا من حد ودما فقد عمل على انه قد كفى غرضه ولا حاجة به الى ان يوجد تلك الحدود بعينها او
يشكلها شكلا آخر فانه لا يغني غير الغناء الاول على ان هنا الرجل قد اورد كلامه هذا على صورة
قياسية تركيبية فيها حذف واضمار وعلى النحو المعتاد ثم رام ان يستعمل القياس على وجه التحليل

ولم يفعل



ولم يفعل البتة فان قياسه الذي يتميه وضعيا ناقص المقدمات محذوفها فيهرب من نقص الى ناقص
ومن مخلوط الى مخلوط وذلك ان قياسه مؤلف من ثلثة مقاييس احدها انه ان كان الولد يشبه والديه
كليهما فانما يشبه بسبب عام لهما كليهما وان كان الولد انما يشبه والديه بسبب عام لهما كليهما فلا يخلو
اما ان يشبههما بسبب المني وبسبب الطمث ينتج من هذا انه ان كان الولد يشبه والديه كليهما فاما
ان يشبههما بسبب المني وبسبب الطمث او بسبب المني والطمث جميعا فهذا قياس والقياس الثاني
ان يجعل هذه النتيجة مقدمة فيقال ان كان الولد يشبه والديه كليهما فهو اما بسبب الطمث وبسبب المني
لكن الولد يشبه والديه فهو اما بسبب الطمث او بسبب المني لكن ليس بسبب الطمث فهو اذن بسبب المني
لكن ليس بسبب الطمث فهو اذن بسبب المني صح
ثم يجعل النتيجة مقدمة فنقول الولد يشبه والديه اما بسبب الطمث وبسبب المني وههنا في السر قياسان
آخران احدهما يصحح به الاستثناء الاول وهو انه اذا كان الولد يشبه والديه بسبب الدم لكان
لا يشبه الا امه او كان يوجد للذكر دم طمث ثم يستثني نقيض التالي وقياس آخر هو المقرب الى المطلوب
وهو ان يقرن بالنتيجة الثالثة فيقال واذا كان الشبه بالوالدين بسبب المني فلكل واحد منهما مني
ويستثني عين المقدم فادعاه وابراه بانه ينقل الكلام المعتاد الى نظم القياس قد كان يجب ان يكون
مقترنا بهذا الترتيب والتركيب وتحليل الاخر يجري مجراه واما القياس الحملي الذي اورده فليس يستعمل
فيه نتيجة القياس الاول مقدمة البتة في قياس بعدها على انها بالفعل بل يستعمل شيئا هو لازمه ثم
يدعي ان القياس حملي وليس كذلك بل هناك قياسان واحد منهما حملي وهو الاول وشرطي استثنائي وهو
الثاني لكنه قدم الاستثناء فيخفى عليه انه استثناء وهناك وضع وذلك قوله ان مشابهة الاولاد
الوالدين انما يكون بسبب اصل ومبدأ عام للذكر والانثى واذا كان كذلك فاما ان يكون كذا واما ان يكون
كذا ومعنى قوله اذا كان كذلك انه اذا كان المشابهة لاصل عام فتكون هذه المقدمة متصلة قد وضع
مقدمها بعينه لا على انه بعد ذكر المتصل بل قبله وليس في ذلك كثير بأس فانتج التالي وهو ان المشابهة
الاولاد بالوالدين اما لدم الطمث واما للمني ثم يحتاج ان يؤلف من هذه المنفصلة والاستثناء قياسا
استثنائيا منفصلا ونقول لكن ليس من دم الطمث فهو اذن من المني وهذا قياس ثالث استثنائي
من شرطي منفصل ففيه من النقصان ما في الاول وفيه من الكذب انه جعل القياس حمليا والغالب فيه
الاستثنائي ومن كانت طبقته في معرفة المقاييس هذه الطبقة فيجب ان يعرض قليلا من شواذه ولا [illegible]
المشائين بالشنآن ولا يتمنطق عليهم والشاذ في فرحه واشره حيث الف كلامه في ذلك كانه عمل شيئا
او افاد بدعا وقد احتج المشاؤن عليهم بالمشاهدات ان وجدنا البيض الذي يكون من الريح اذا عرض عليه
سفاد الديك عاد مفرخا بعدما هو غير مفرخ

## فصل نرجع فيه الى ماخذ التعليم الاول ونبين فيه ان ليس للمرأة بالحقيقة مني وان مادة المرأة التي تسمى منيا ليس فيها قوة مولدة بل متولدة وفصل القول في المني وشيء من التشبيه

لنعد الآن الى ماخذ التعليم الاول فانا احببنا ان يكون هذا الفصل مقدما لينتفع به في خلل ما يأتينا
من ذي قبل فنقول ان السبب في التذكير هو استيلاء المزاج الذكوري الحار واسباب ذلك الاستيلاء
اما في المادة الرجلية واما في المادة الانوثية واما في مكان الجنين والذي في المادة الرجولية وهو
الذي في المني فان يكون حارا قويا دافقا فانه اذا كان حار المزاج كان المولد ذكرا لما يفيده المني من الحرارة
واذا كان المني العالي هو الذي في من جهة البيضة اليمنى فهو اولى بذلك لان اليمين بالجملة اسخن والذي
الذي يأتيه انضج وهو الى المبدأ اقرب لانه يأتي من عرق تحت الكلية من حيث ينفصل عنه المائية
وكلما نعلم ذلك من التشريح وعلمنا ان المني مما يندفق انه فاقا بعضا ندفاق فليس يستنكر ان يكون كما بر
بعضه يمينيا وبعضه شماليا وبعضه ما الفا نافذا وبعضه ضعيفا لا ينفذ الى المعدن ولذلك ما قد يكون
المني الآتي من اليسرى مؤنثا لبرد ذلك الموضع فاما من جهة مني المرأة ودم الطمث فاذا كانت المرأة حارة
المزاج لم يقتصر استعدادها وطمثها للتذكير واما الرحم فان يكون حارة المزاج ليس ببارد يبرد مزاج لم يعص دل
المادة التي تنبعث اليه منه ويبرد مزاج ما يندفق من خارج اليه فانه وان كان المني عند بعضهم يفعل
بكيفيته ولا يخالطه بجوهره فمعلوم يقينا انه اذا برد مزاجه كان فعله اضعف واعجز عن الاذكار ولذلك
ما كان البطن الايمن اولى ان يكون ما يقع فيه ذكرا لانه اسخن وهذه الاسباب قد يتوافق فيجب لا محالة

مقتضاها وقد بينا فيه ويخالفه فيكون العبرة للغالب ولذلك ما يكون من اليمين انثى ومن اليسار ذكر و يدل
على مكان الجنين الحركة فاذا وجدت الحركة تلقاء الاربية اليمنى ربما يكون الولد ذكرا وقد يحقق ذلك الحر
والبرد في هذا من الاسباب المعينة والمعدة لا من الاسباب المصورة على ما ظن بعضهم ثم قال المعلم
الاول انه اذا بلغت المدة اربعين يوما اشتد المنى وبدا بالتفصيل وقبل ذلك فهو شكل عضو من لم
فهذا دليل على انه ليس يفهم منه قوله في المنى بعد وانه ليس ينكر ان يكون المنى مخالطا للتكون وان يكون
للنساء شيء كالمنى لكنا نبتدئ فنقول ان للنساء مادة هي دم الطمث فيستحيل تلك المادة في الارحام
التي سنذكرها ويكون الى البياض واللزوجة ويسيل الى الرحم سيلانا تلتذ النساء وان كانت
ليس انزالا ولا دفقا فان الدفق بالقوة انما يحتاج اليه ليكون المنى جيبة في الازدراق الى قعر الرحم
ويكون معينة في ذلك ريح قوية هي الزراقة وربما انزرقت طائفة من الريح من جملة ريح المنى قبل اللطف
لانه الطف ثم ينزرق باقي الريح مع المنى وانزراق المنى فيمن يتناول الاغذية الريحية اشد وكذلك
فيمن لم يكثر الجماع وذلك الريح كانه ايضا فضل من جوهر الروح ولو كانت الغاية مقصورة على اللذة
لكان خلاف الدفق وهو السيلان الثقيل ادوم للذة لان التلذذ هو سيلان تلك المادة الحادة
المزعجة على عضو يفعل فيه كاللذع اللطيف يتبعه قوة تعريه وتدغدغه كالنار فيكون اللذع من عود الحك
الى المجرى الطبيعي عند خالد خارجة عن المجرى الطبيعي محتملة غير مفرطة وهذا كلذة الحك ولذة الدغدغة
واللذة التي تعرض من سيلان دهن فاتر على سطح فرجه الا ان الذي للجماع فهو اشد واقوى لشدة
الاسباب الفاعلة والمنفعلة والمعينة عليهما فان لم يكن للمرأة دفق الى اسفل لم يكن انزال
واذا لم يكن تلك الرطوبة مولدة لم يكن منيا فان اسم المنى لم يوضع لكل رطوبة بل للرطوبة الذكرية
التي تخرج من الاحليل ولا لكل ما يخرج من الاحليل فانه قد يخرج رطوبات يشبه المنى ولا يسمى منيا بل يجب
ان يكون خروجه مع لذة ولا كل ما يخرج مع لذة فان المذى والودى قد يخرج مع لذة ما وان لم يكن
خروجه بدفق ليكون سببا لوجود حيوان منه في غير جنسه فاذا جعل شرح اسم المنى جملة هذه الخواص
او الفصول لم يوجد الرطوبة التي للنساء مستحقة لان يسمى منيا فليس يجوز ان يقال انه روح
او عضو بل هو رطوبة ولجنس من الرطوبات ربع صفراء وما ينسب اليها ودم وما ينسب اليه وبلغم
وما ينسب اليه وسوداء وما ينسب اليها ثم هذه الرطوبة التي في النساء ليست صفراء ولا صفراوية
ولا بلغم ولا بلغمية ولا سوداء ولا سوداوية بل هي من فضل الدماء اتفاقا وفضل الدم اما دم مطلق واما دم
متغير ومن مادة الدم الذي يتغير في الرحم الى اي كيفية كانت ان يسمى دم طمث والطبيب الفاضل
يعترف بجميع هذه الاحوال وان يكون ما يسميه مني المرأة هو من دم الطمث على هذه الصورة فهذه
الرطوبة التي للنساء يجب ان يسمى دما واذا سمي منيا فهو بضرب من التوسع ولندل على مفاد ذلك لدم
الطمث الذي لم ينضج هذا النضج ولم يستحل هذه الاستحالة ثم من المعلوم ان هذه الرطوبة اولى
من دم الطمث لان يعين في تكون الجنين ولولا ذلك لما كانت المرأة تنزلها وتحتلم بها وتلتذ بسيلانها
فيها دون سيلان دم الطمث الصرف واذا كانت نافعة في تكون الجنين لم يخل اما ان ينفع منفعة
المادة واما ان ينفع منفعة المحرك اذ لا يرجى لها منفعة اخرى واما ان ينفع منفعة الامرين جميعا
فيكون فيه قوة مصورة ومادة ايضا كما في البزور ولكنه اذا كان في شيء من الاشياء قوة فعالة تلاقي القوة
الانفعالية يجب عنها الفعل فان كانت ضعيفة فيجب عنها فعل ضعيف واما ان لا يجب عنها الفعل البتة
فهو لانها ليست قوة البتة فاذن يجب ان يكون هذا الشيء الذي يسميه الآن منيا باشتراك الاسم
اذا انسال الى دم المرأة عند جماع قضت المرأة فيه شهوتها ولم يقبض الرجل وحصل المنى في معدن
التولد وهو الرحم ان يكون القوة المصورة يفعل في المادة ما في طبعها ان يفعل ان كانت قوية
فعلا قويا وان كانت ضعيفة فعلا ضعيفا رديا ولا نجد ذلك مما يكون البتة ولا يفعل فعلا البتة
والذي لا يفعل فعلا البتة ولا يؤثر تأثيرا البتة فليس هو بقوة فلا يكون اذن في نطفة الانثى قوة
مولدة فان كانت قوة فلا فعل لها البتة وانما يحتاج الى شيء آخر اذا جاء ذلك الشيء افادها قوة كاملة
نسمي فيه فلنضع اولا ان في مني المرأة قوة ما لكن انما يتهيأ للفعل عند ازديادها فيكون القوة التامة
بالحقيقة هو الجملة الحاصلة عند الزيادة ويكون الشيء الموجود لهذه الجملة هو مبدأ هذه القوة

يكون



يكون مني الرجل هو الذي يفيد القوة التي يستعد معها الفعل وكلامنا في شان هذه القوة ويكون في مني المرأة شيئا
شيء هو جزء قوة وهذا بعيد ان يكون فانه اذا لم يستعد بفعل لم يكن قوة البتة فانا لا نعقل القوة الا مبدأ
التحريك من آخر في آخر بانه آخر واذا لم يكن الشيء في نفسه مبدأ تحريك فليس بنفسه قوة بل عسى
ان يكون في نطفة المرأة قوة التوليد بالقوة وانما يخرج بالفعل كما سيكشف فواضح من هذا ان نطفة
المرأة ليست حاملة للقوتين فهي اذن حاملة لقوة التصوير ولسنا نمنع ان يكون في مني الرجل قوة التمديد
والتخطيط فانه يحتاج ان يكون فيه تلك القوة ليحسن ما نفعلها للمادة في اعطاء استعداداتها ليكون الفاعل
مع المنفعل لكنا نقول ان مني الرجل يخيل ويفرق في اجزاء المتكون فان تلك الاجزاء انما تنمى وتكبر
وتعظم بمادة المرأة وان كان في النامي المتكون اجزاء متخللة متداخلة من مني الرجال فلا يبلغ ان يصير
عضوا منفصلا بل انما يكون منتشرا في خلل العضو واذا كان اول انعقاد الجنين من هذين المنيين
فبالحري ان يكون المادة الواردة يتشبه بالمنعقد منهما حتى يصير غذاء فيجب اذن ان يكون دم الطمث
اذا انجذب الى النطفة العالقة استحال اولا الى طبيعة النطفة مادة مشتركة ثم يتوزع وتركيب
الاخلاق بعد ذلك اكتساب المنى نفسه ولا يكون اندفاع دم الطمث الى الرحم في قراره كما كان قبل بل لسلب
انصال الجذب الرحم وانتفاضه وتدبير القوة الانثوية فانها اذا صادفت في الرحم علوقا لم يزل ينفذ
اليه الدم ويصير فضلا اخرى الى الذي كان القوة التي في المنى والقوة التي في اعضاء الام يتعاونان
اذ كانت القوة الدافعة اذ لم يقابلها جاذب ومقاص لم ينهض الى ان يجتمع جملة لا يحتمل فدفعت
دفعة فان نجاه جاذب تشبث اليه قليلا قليلا وكما ان الغذاء يصير دما اولا ومادة مشتركة ثم يكتسب
الاخلاق بعد كذلك الدم الذي يكون فيها من الغذاء فانها بالحقيقة يستحيل اخر الامر الى مشاكلة مني
الاناث من حيث تغذو ولذلك ما يكون المني من فضل هذا الهضم الرابع ومن الرطوبة القريبة العهد
بالانعقاد ولذلك ينقل الشبه لان الذكوري بحيث يكون منه قد استصحب القوة المصورة فيه قوة
غاذية مما يتصل به من مادة الاناث على النحو الذي كان يغتذي به البدن والانثى بازائه وبدل الاعضا
فيها الاستعداد ولذلك كان المني المتحلل اذا علق وكان قريبا اولى بالتشبيه لانه يكون اقرب انفصالا
من الاعضاء ولا يكون من الفضل الذي دفعته الطبيعة قديما واعدته للدفق وانحى عن القوة فيها
رسم الحركة التي كانت من قبل لكن القوة المصورة المولدة انما تتم في الانثيين وهناك يعتبر هذا الفضل
منيا ذكوريا مصورا فيكون القوة المصورة انما تتم فيه من الانثيين والقوة الغاذية في مني الذكر ربما
جاءت من قبل الاطراف في صحبة الروح الغاذي الجاري في المني الذي كان هو السبب في احالة الدم
الى المقادير التشبيه بالعضو المنفوص عنه ولان ذلك الدم قد استحال الى مزاج العضو استحالة ما
وقبل قواه الغريزية وان لم يتم لقصوره في قوامه ولا ينبغي ان يستنكر اندفاع هذه الفضول الى البيضة
فلا يمنع ان يكون البيضة بخاصتها تجتذب من الاعضاء كلها هذا النوع من الفضل اما قهرا واما بمساعدة
الدفع من الاعضاء كما لا يستنكر من جذب اعضاء اخرى لفضول اخرى ومن جذب الدواء المشروب
وهو غريب عن البدن لفضول كثيرة واما في الانثى فان المادة اضعف من ان يستصحب قوة بل انما
يستصحب لكن ما يفعل استعدادا لخاص مزاج وقواما فادته القوة ولو استصحب القوى لكان الامر
على ما سلف من القول هذا واما اذا اندفعت في الاعضاء المادة الى الانثيين بعد ان نضجت هناك
استفادت القوة المصورة من هناك ويكون الغاذية لا محالة يصحب المصورة فيكون معها حيث يكون
هي فيكون هناك التشبيه جيدا لان القوة المصورة التي في المني هي اما اثر من القوة المصورة التي في
ذلك الشخص بعينه فهو يرسم مثل ذلك المصور بالذي كان يصوره المبدأ الذي فاض هو منه في
كانه قد استصحب التاثير من القوة الغاذية من الاطراف ايضا فهو يبذل ما فاض ويمتد ان يكون
منها الجنين لكن احدهما غذاؤه وليس في حجم الاعضاء وان تخالطا بل في تصويرها والثاني غذاؤه
في تصويرها وان مقدارها انقص من مقدار الكفاية في تكون ما يكون فيما بينهما من دم الطمث ما يستحيل
الى الطباع المادي منها فيكون له غذاء ولا يبعد ان يكون الانثوي منها يصير مادة للروح والاضعف
الانثوي مادة الاعضاء

## فصل في كيفية تكون الاعضاء الرئيسة من المنيين

فاذا اجتمع المني من الرجل والمرأة في الرحم استعد على نفسه مخصصا الذات بفعل

واقتضائه نسخه
تنتج ولكن نسخه

القوة التي فيه ويتحرك الرحم الى الاشتمال عليه وبعضهم يقول انه يشتمل عليه قليلا قليلا كي ينبعث من
مادة منى المرأة ما يتصل باطراف الرحم السافلة وهذا تحكم بل يشبه ان يكون تحرك الرحم الى الاشتمال
عليه امرا سريعا لكن الاشتمال التام انما يتم ايضا بحركة المادة الى جهة الرحم بازدياد نمو يقع فيه
فحينئذ يستمر به الاشتمال ومن شان المنى ان يحتقنه الحر فيحتقن لذلك وربما تحرك ان خلق المنى من مادة
يحتبس بالحرارة اذا كان العرض فيه تكون الحيوان واستحصافا باجزائه ويعرض عند الاشتمال احتباس
الطمث ليغتذى الجنين وانضمام فم الرحم للاشتمال وجفوف الفرج لشدة النشف وغثيان وشهوة
ردية لاحتباس وهوا ولا فاضل على حاجة غذاء الجنين ويعرض ايضا تغير لون العين ولون عروق
اللسان الى الخضرة لذلك والمرتفد الغاية لشدة اجتماع فم الرحم ولكنه الرخفي وهذه العوارض ربما
عرضت في اول الاشتمال وربما تأخرت عشرة ايام او فوق ذلك ويشتد الغثيان عند نبات الشعر
على رؤوس الاجنة فاول ما يكون نحو الصفاق المطيف به كما يطيف بالبيضة ليكون وقاية وماسكا
لاجزاء المنى وحافظا اياه عن التشتت ومباشرا للحار الغريزي فيه ثم ان المادة تاخذ في النمو والزيادة
اما اولا فانما يتولد فيها من جوهر الروح الذي هو مركب القوى النفسانية فانه يجب ان يكون اول
متكون هو الشيء الذي يجتمع فيه امران السهولة والحاجة وتكون الروح اسهل من تكون العضو
والحاجة الى تمو الروح لانبعاث القوى واشتدادها اشد من الحاجة الى تكون الاعضاء اعني
الثابتة ولان اصل هذا الروح هو مما انقذف من المنى الى الرحم بحالة فلا يخلو اما ان يكون
المنى كله كالمكان الاول له او يكون هناك مجمع خاص عنه يتفرق ويستحيل ان يكون الطبيعة تهمل
امر هذا الروح حتى يجعله متوحشا لتفرق وتحرك من حيث اتفق بل يجب اولى شيء ان يتميز الجوهر الروحي
ويتفرد ويجتمع وان يتميز الجوهر الاخر الذي يريد الروح ان ينفذ فيه ويمتد ويتشعب وان يكون للروح
مبدا عنه يتحرك الى الجهات شتى فيكون ذلك المبدا هو الجزء من المنى الذي اذا استحكم منه كان
قلبا فيجب اذن ان يكون اول وعاء يتكون هو وعاء الروح ويكون في اول الخلقة غير محسوس واذا
واذا كان الروح بعد ذلك يتشعب الشعب على ما يعترف به الاطباء من قولهم ان الريح ينفذ ويخلق شعبا
امام نفوذها العروق فيكون تلك المنافذ يشاهى التي اذا خلقت محسوسة كانت مجوفة ويكون
فاعلها حركة هذا الروح من مبدايه فيكون لا محالة المبدا لها هو القلب وبالجملة فانه لا بد ان تحصر القوى
المصورة حيث يحصر فيه الروح الذي انما يحتبس تفرقه بعد اجتماعه عن تفرقه حتى يكون على حساب
وليس هذا ولان الروح شبيه بالريح يعرض ان يكون اول ما يظهر في النطفة انتفاخ ما ذبذبة
متوبه ثم ان ذلك الجوهر الروحي الذي قد قوي وكثر واعتدى من جوهره يحدث فيه الثقب المحتاج اليها
لا على ما يظن الاطباء ومن يجري مجراهم ان النطفة لما كانت رطوبة وكل رطوبة يفعل فيها الحار فانها
لا تخلو عن ريح يحدث فيه فان الريح تطلب المخلص فانه يرتقي الى فوق وانه ينفذ فانه يتشعب من فوق وانه
بد ان ينفذ فوقانيه في ظاهر النطفة يصلح لان يتصل منها بعضها الى باطن النطفة نسيم صالح فانه ليس
الامر كذلك وليس ذلك المتولد ريحا فضليا بل هو امر مقصود من الطبيعة ومطلوب نحو الاصعدة
وحركة على الجهة المطلوبة للنفس لا على الجهة التي توجبها الطبيعة الريحية ولولا ان موضع اتصال
السرة بالرحم من فوق وفوق لكان تحركه يكون الى الجهة اخرى حيث يحركه النفس لا حيث يقتضيه
حركته التي لها بالطبع وهذه اشياء قد حققناها في فنون لنا اخرى فاذا تكون هذا الريح الروحي
بسط النطفة في اقطاره واحدث في الغشاء ثقبة موازية لثقبة العروق التي في الرحم التي تنفتح عند
الحيض ويجعل لجميعها مجاري في الغشاء المذكور يؤدي الى مجرى واحد نافذ الى عمق النطفة
يكون ذلك المجرى مؤديا الى باطنه للدم والنفس ما الدم ففي عرقين وعرق واحد واما النفس
ففي عرقين واذا غلظت هذه المجاري التي استنشقها النطفة حينئذ الغذاء من فوهات تلك العروق
ينفذ في الصفاق دم يستحيل عن قريب الى مشاكلة جوهر المنى وحدثت خطوط لها مبادي دموية لان
الدم يمرنها وهو دم وما وسائط حديدية لانها تستحيل هناك الى الطبيعة المنى ونقطة اولى على القلب
ولا يزال اخرها اذا المادة يكون قد استحالت هنالك وليس لذلك مدة واحدة في جميع الاجنة ثم ان
الدموية تزداد في النطفة وتنشو فيها حتى يصير علقة ويكون مبادي ذلك من داخل ويزداد الثخونة
والانعقاد



والانعقاد حتى تتم مضغة في مدد مختلفة واذا تمت اللحمية والانعقاد وغلظت كان الاغتذاء كله من
السرة وبعد ذلك فان الغليظ من الدم يتجه الى المبداء واللطيف منه يتجه الى المبداء من مسلك حاله تلك
الحال ويكون المبداء الذي يصير اليه اللطيف حارا جدا واللطيف يغذو الشيء المميز لان يكون
قلبا وهو الذي كان جزاؤه لاجتماع الروح كله الى المبداء والغليظ يستحيله القوى المصورة التي
انحصرت لا محالة الى حيث انحصر اليه الروح اذ كان الروح هو مركب القوى النفسانية والنفس
واحدة فيكون منها الكبد كانه فضلة غذاء القلب فيكون مبدا يكون الكبد ما الفاعلي فالقلب
مقويه واما المبادي فالجزء الاثقل من المنى مع الدم الاغلظ واما الدماغ فانه لا محالة يتوجه اليه
روح ويحصر فيه ايضا ويخلق ايضا جوهره وليس يحتاج خلقه الى ان ياتيه دم بالحقيقة دموي
بل دم رطب كانه بلغمي فحينئذ يخلق بالتمام ولما لم يكن جايزا ان يكون الدماغ اين اتفق وكيف
اتفق والكبد اين اتفق وكيف اتفق والقلب كذلك فخلق جميع ذلك على ما ينبغي تحركه الروح فيه
وبفصحه الوعاء المطلوب له ولم يكن الروح النفساني والطبيعي والحيواني متفرقا في المنى بل المنى
متشخص متشابه الاجزاء وليس حركه متفارق للارواح في جسم متشابه الى نقطة واحدة بعينها
اولا منها الى النقطة اخرى حتى يمكن ان يقال ان الارواح بانفسها تحرك اما الروحانية فالى حيز
واما الطبيعية فالى حيز واما النفسانية فالى حيز ولا القوى المصورة تحركها الى احياز لم يتميز بعضها
من بعض ولا يحركها الى احياز وليس لها تميز الا بفعل هذه القوى التي في الروح وان القوى انما تفعل فعلا
اوليا في الروح بعد اجتماعها بان يحركه الى الجهات وتفعل فعلا ثانيا في الاعضاء بتوسط الروح
بان يحرك الروح اليها فان هذا اولى ما يتميز به الجهات في الجسم الجسماني فالتمييز الذي يحصل من
القوى لا يحصل الا بفعل فيكون هذا التمييز ليس قبل حركة الروح عن المبداء المذكور بل بعد حركة
الروح عنه وكلامنا في التمييز الذي قبل حركة الروح حتى يتحرك اليه الروح فينبغي اذن ان يكون
الروح كله يتحرك اول حركته الى ما يميز لا تميز الروح اياه من الجهات والجهة الحاصلة في الكرة
لا من قبل فعل شيء منها بعد كرتيتها القعر والظاهر اعني الوسط والمحيط وقد علمنا ان المحيط جنبته
مفرقة للقوى ومعسرة لها في النفوذ في استعمال المادة فيجب ان يكون اول حركة الروح الى الاجتماع
المستعد للتمييز الثاني الواقع بحسب بحو الى القعر والى الوسط بالحقيقة من الكرة فيكون اول
شيء هناك يجمعه ويحدده ثم يتميز له فوق ويمين ويسار وغير ذلك فيتفرق اليه فيتحرك نوع الحس في
الجهة فوق لما نذكر من المنفعة لكنه يكون مماسا للمبداء حركة واحدة ويتحرك نوع الغذاء الى الجهة الاخرى
ومماسة له واولى جانبي عرض الحيوان اليمين فيجب ان يكون فيه العضو الذي لا صواب في اصعاده
الى فوق ولا الى اسفل لما نعرفه بعد فيعرض من ذلك ان يصير الاجزاء لخلاف ما وذلك بعد ان يحصل
للمادة عمق وظاهر يفترق به استحقاق جهات الحركات كما في العالم الاكبر فيتميز حينئذ الارواح
ويخلق لها اوعية يجتمع فيها مثل النفاخات ويستحكم كل وعاء بما يغتذي وقد وجد القلب والكبد
والدماغ في الخلقة مماسا بعضها لبعض ووجد الكبد في اول الامر اكبرها اذ كان تميز الدم الذي
الحاجة الى كثرته شديدة واما الروح فالحاجة الى قوته شديدة واصغرها في اول الامر الدماغ لانه
للحس والحركة ولا وقت له بعد ثم يعظم الراس جدا لكثرة ما يحتاج الى ان ينبت منه بعد تقومه وغلظه
فلا يلتفت الى ما يقال ان الشيء يخرج من ذا الى ذلك ومن ذلك الى هذا فانها انما خلقت هذه الاعضاء
في اول الامر متماسة وهذه اعني التي يكون فيها الروح اذهب ولا ثقب وانما يكون تلك الثقب
من حركة الروح ويجمع الروح واحد ويتوجه من ذلك المبداء الى كل واحد من المبدئين الاخرين
روحا ان او يتوجه الى مبداء روح والى آخر روحا ان او يتفرق فيتوجه الى هذا روح والى ذلك
اخرى وهذان الروحان موجودان في المنى ليس انما فيه روح حيواني فقط او طبيعي فقط فانه
ينصب فيه روح من الدماغ ومن الكبد ومن القلب فلا يحتاج الى ان ياتي من العضو القلبي روح
حيواني ثم يستحيل لمشاكلة الوعاء الذي هو الكبد طبيعيا ثم باقي القلب طبيعيا بل انما يتجه الى الكبد
الروح وهو طبيعي ومصور وغاذ وقد بقي منه في القلب كفاية للقلب فانه لولا روح مصور يتجه
الى الكبد عن المبدا المذكور لما تصور الكبد واذا كان كذلك جاز ان يميز القوة المصورة روحا

ومجاري خاصة به

عن روح في المبداء الاول ويرسل كل واحد في ثقبة خاصة فيعمل كل واحد منهما ثقبا خاصة اذا
استحكمت تميزت عروقا وشرايين وكذلك الحال في الروحين اللذين للدماغ فما دام هذه الاوعية
متماسة يجب ان يكون المنافذ ثقبا فقط ليثبت في وجه كالانابيب ثم اذا اخذت تتبرا ويبعد
ان يكون الانبوب والوعاء الذي يمتد انه فيه احد الثقبتين بل ياخذ مادته من القلب واما
الاخر فياخذ مادته من العضو الاخر كان ينفذ الروح الحيواني من القلب الى الدماغ اذا اخذ
يبعد احدهما من الاخر يكون من القلب والمنفذ الاخر الذي للروح الحساس المحرك النافذ
من القلب الى الدماغ انما يكون من الدماغ بعد ان وجد القلب والدماغ متميزي الجوهر قبل
حصول هذين العضوين الواصلين فيجوز ان يحدث كل واحد منهما من كل واحد منهما وليس من
احد الاقسام تام واما المنفذ الاول والثقب الذي ينفذ فيه الروح فهو من المبداء لا محالة وليس ببعيد
كما قلنا فيما سلف ان يكون القوة تنبعث من عضو والآلة الحاملة تاتي من العضو الاخر القابل له وليس
ايضا ذلك بواجب ولا انه اخذوه من التشريح بوجه وقد سلف الكلام فيه فاذا تكونت هذه الاعضاء
تبعتها الاعضاء الاخرى ونزل من الدماغ النخاع في الفقار وانتسجت العروق والاعصاب
وتميزت مواد العظام على ما ينبغي وتميزت الاطراف وتمت الخلقة في مدة

**فصل في تفصيل استحالات مادة الجنين الى ان يتم**

فاول الاحوال زبدية المني وهو من فعل القوة المصورة والحال الاخرى ظهور النقطة الدموية في الصفاق وامتداد
في الصفاق امتدادا ما وثالث الاحوال استحالة المني الى العلقة وبعدها استحالته الى المضغة
وبعدها استحالته الى تكون القلب والاعضاء الاولى وغيرها وبعدها تكون الاطراف
ولكل استحالة او استحالتين مدة موقوف عليها وليس ذلك مما لا يختلف ومع ذلك فانها
تختلف في الذكران والاناث وهي في الاناث ابطاء ولاهل التجربة والامتحان في ذلك
آراء ليس بينها بالحقيقة خلاف فان كل واحد منهم انما حكم بما صادفه الامر عليه بحسب امتحانه
وليس يمتنع ان يكون الذي امتحنه الاخر على ما يخالفه ومع ذلك فان جميع ذلك مما هو اكثري لا محالة
فالاكثري فيمن تولد في الاكثر اما مدة الرغوة فستة ايام وابتداء الخطوط الحمر والنقط بعد ثلثة ايام
اخرى يكون ذلك تسعة ايام من الابتداء وقد يتقدم يوما او يتاخر يوما ثم بعد ستة ايام اخرى
وهو الخامس عشر من العلوق تنفذ الدموية في الجميع فيصير علقة وربما تقدم يوما او يومين
او تاخر يومين وبعد ذلك باثني عشر يوما يصير لحما وقد تميزت قطع لحم وتميزت الاعضاء الثلاثة
وامتدت رطوبة النخاع وربما تاخر او تقدم يومين وثلثة ثم بعد تسعة ايام ينفصل الراس
عن المنكبين والاطراف عن الضلوع والبطن تميزا يحس في بعضهم ويخفى في بعضهم حتى يحس بعد ذلك
باربعة ايام فيكمل للاربعين ويتاخر في النادر الى خمس واربعين يوما والاقل في ذلك ثلثين يوما
وذكر في التعليم الاول ان السقط بعد الاربعين اذا شق عنه السلى ووضع في الماء البارد ظهر
شيئا صغيرا متميز الاطراف والذكر اسرع في ذلك كله من الانثى ويشبه ان يكون اقل مدة تصور
الذكران ثلثين يوما واما تحديد حال الذكر والانثى في تفاصيل المدد فامر يحكم به طائفة من الاطباء
بالتهور والمجازفة واول ما يحدد المني متنفسا بتنفس واول ما يعمل المصورة انما يعمل بجمع الحار الغريزي
ثم المخارج والمنافذ ثم بعد ذلك تاخذ الغاذية في العمل وعند بعضهم ان الجنين قد يتنفس من الفم
بل يتنفس به اكثر التنفس اذا ادرك في الرحم وليس عليه دليل وعند بعضهم ان الجنين اذا اتى
على تصوره ضعف ما تصور فيه تحرك واذا اتى على تحركه ضعف ما تحرك فيه ولد والذي بعد شيع
تحرك الجنين وقد قيل ان الزمان المعتدل الوسط خمسة وثلثون يوما فيتحرك في سبعين يوما
ويولد في مائتي وعشرة ايام وذلك سبعة اشهر واذا كان الاكثر لخمسة واربعين يوما فيتحرك
في تسعين يوما ويولد في مائتي وسبعين وذلك تسعة اشهر وهذا شيء لا يثق به المحصل حكما واعلم
ان دم الطمث ينقسم ثلثة اقسام قسم ينصرف في الغذاء وقسم يصعد الى الثدي وقسم هو
فضل يتوقف الى وقت النفاس فينتفض والجنين يحيط به اغشية ثلاثة اولها المشيمة وهو الغشاء
المحيط وفيه ينتج العروق المتادية منوا دبها الى عرقين وسواكنها الى عرق يسمى بالاسن وهو

واقعاته





اللفايفي وينصب اليه بول الجنين والثالث يقال له اللانثين وهو مغيض العرق فاقرب الاغشية من
الغشاء الثالث وهو رقيقها ليكون يجمع الرطوبة الراشحة من الجنين وفي جميع تلك الرطوبة فايدة في
اقلاله كي لا يثقل على نفسه وعلى الرحم وفي تبعيده ما بين بشرته والرحم فان الغشاء الصلب يوليه
بمماسته كما يولم المماسات ما كان من الجلد قريب العهد من النبات على القروح ولم يستحكم بعد واما
الغشاء الذي يلي هذا الى خارج فهو اللفايفي لانه يشبه اللفايف وينفذ الى هذا من السرة مصب البول
ليس من الاحليل لان مجرى الاحليل ضيق ويحيط به عضلة موكلة يطلق بالارادة الى آخر تعاريج واما
هذا فهو واسع مستقيم المأخذ وجعل للبول مغيض خاص لانه لو لاقى البدن لم يحتمله البدن لحرافته و
وذلك الظاهر فيه والفرق بينه وبين رطوبة العرق في الرائحة وحمرة اللون بين ولولا فايضا الشيء لكان
ربما اشتد ما يحتوي عليه العروق والمشيمة هي ذات صفاقين رقيقين ينتسج فيما بينهما العروق فيتادي
كل جنس منها الى عرقين اعني الشرايين والاوردة فاما عرقا الاوردة فاذا دخلا استعملا المسافة
الى الكبد فاتحدا عرقا واحدا ليكون استمر ونفذ الى غذي بالكبد لئلا تزاحما مفرقة المرارة من تقعيرها
وبالحقيقة فان هذا العرق انما ينبت من الكبد ويمتد الى السرة الى المشيمة ويتفرق هناك فيصير عروقا
ويجرح ويتحرك في المشيمة الى فوهات العروق التي في الرحم على ان اكثر اما يتوسع في هذه الابواب وينحو
الكلام على مذاهب الاطباء بعد ان يكون المعتمد الاصل الذي اعطينا المتعلمين وهذه العروق عروق لها
شيئان احدهما انها عند فوهاتها تلاقي دق فكانها اطراف العروق وايضا فانها انما يمر او لا من
هناك فيظن انها نبتت من هناك لكنها انما يمر هناك لانها تاخذ الدم من هناك فان اعتبرت نسبة
الثقب وهو ان الاصل من الكبد وان اعتبرت الاستحالة الى الدموية او هو ان الاصل من المشيمة لكن
الاعتبار الاولى هو اعتبار الثقب والمنافذ واما الاستحالات فهي كما لات للسطوح المحيطة بالثقب
وكذلك فان الشرايين تجمع الى شريانين اذا اخذتا الابتداء من المشيمة وجدتهما ينفذان من السرة الى
الشريان الكبير الذي على الصلب متركين على المثانة فانها اقرب الاعضاء التي يمكن ان يستند اليه
هناك ويشد ويربطها باغشيته للسلامة ثم ينفذان في الشريان الدائم الذي لا ينقسم في الحيوان الى
آخر حياته فهذا هو ظاهر قول الاطباء واما في الحقيقة فهما شعبتان نبتتا الحقيقي من الشريان على
القياس المذكور ويقول الاطباء انهما لم يصلح لهما ان يتحدا ويمتدا الى القلب لطول المسافة واستقبال
الحواجز ولما قرب ساقهما من المتصل بها لم يحتاجا الى الاتحاد ويذكرون ان الشريان والوريد النافذين
من القلب الى الرية لما كان لا ينتفع بهما في ذلك الوقت في التنفس منفعة عظيمة صرف نفعها الى الغذاء فجعل
لاحدهما الى الاخر منفذ ينسد عند الولادة وان الرية انما تكون حمراء في الاجنة لانها لا تتنفس هناك بل
تغتذي بدم لطيف وانما تبيض لما تخالطه الهوائية ويقول الاطباء ان الغشاء اللفايفي خلق من مني
الانثى وهو قليل واقل من مني الرجل فلم يمكن ان يكون واسعا فجعل طويلا ليتصل بالجنين باسافل الرحم
وضاق عن الرطوبات كلها فلم يكن بد من ان يفرد للعرق مصبا ومنبع وهذا من تكلفاتهم والجنين اذا
سبق الى قلبه مزاج ذكوري فاض في جميع الاعضاء وهو بالذكورة يتبع الى ابيه وربما كان تشبه في كونه
غير مزاج ابيه بل لحال من الرحم او مزاج مرضي للمني خاصة فلذلك لا يجب اذا اشبه الابن في انه ذكران
يشبهه في سائر الاعضاء بل ربما يشبه الام والشبه الشخصي يتبع الشكل والذكورة لا يتبع الشكل بل
المزاج وربما يعرض للقلب وحده مزاج كمزاج الاب فيعرض في الاعضاء واما من جهة الاستعداد والشكل فيكون
القبول من المادة في الاطراف مايلا الى شكل الام وربما قدرت المصورة على ان يغلب المني ويشكله من جهة
التخطيط بشكل الاب لكن يعجز من جهة المزاج ان يجعله مثله في المزاج والسبب في التوأم كثرة المني حتى يفيض
الى بطن الرحم فيصنعا ملاء كلا على حدة وربما اتفق لاختلاف مدفع الزرعين اذا وافى ذلك الاختلاف تحرك
من الرحم في الجذب فان الرحم عند الجذب يعرض لها حركات متتابعة كمن يلتقم لقمة بعد لقمة وكما يتنفس
المتنفس نفسا بعد نفس لانه ايضا يدفع شيئه الى باطن الرحم دفعا فتكون دفعة تكون مع جذبه للمني من خارج
طلبا من الرحم للجمع بين المنيين وذلك شيء يحسه المتفقد من المجامعين ويعترف به بعض النساء فتلك
الدفعات والجذبات الافراد لا يكون مجرد بل اختلاجية كان كل واحد منهما مركبة من حركات لكنها
لا تتم الا عند عدة اختلاجات بل يحس بعد كل جملة اختلاجات سكون ما ثم يعود في مثل السكون الذي

بين دفعات التعذيب لمن ويكون كل مرة مائية اضعف قوة واقل عددا اختلاجات وربما كان المراد فوق
ثلثة واربع وبذلك يتضاعف لذتهن لانهن يلتذذن من حركة المني الذي لهن ويلتذذن من حركة مني
الرجل في قذفه في رحمهن الى باطن بالجذب بل يلتذذن بنفس الحركة التي تعرض للرحم وربما وافق ذلك ذكر
منه انثاوية فاختلطا وتلاها دفعات شبيهة للعزة بعد مرة فحبلت المرأة ببطون عدة اذ كان الاختلاط
خاذ بنفسه وربما اختلط المنيان ثم يقطعا او يقطعا عن وقت سابقة بسبب ريح او اختلاج
او غير ذلك من الاسباب المفرقة فيخلق كل على حدة وربما كان ذلك بعد انسلاخ الغشاء فيكون كثيرة
في شيء واحد وهنا مما لا يتم تكونه ولا يبلغ الجنوح وربما كان قبل ذلك وما يجري هذا المجرى فيشبه ان يكون
قبل الانفلاج واما المتلاحم هو الذي وقع في الاصل متميزا واما الولادة فانما تكون اذا لم يكف الجنين ما يؤديه
اليه المشيمة من الدم وما يتادى اليه من النسيم ويكون قد صار متاعضا تامة فتحرك حينئذ عند
السابع الى الخروج كما يتم فيه القوة فاذا عجز امنا بضعفه ما لا يثوب اليه معه القوة الى التاسع فان خرج
في الثامن خرج وهو ضعيف وخروج الجنين انما يكون بانشقاق المشيمة والاغشية الرطبة وانصباب
رطوبتها وازلاقها وقد انقلب على رأسه في الولادة الطبيعية ليكون اسهل للانفصال اما الولادة على
الرجلين فهو لضعف الولد فلا يقدر على الانقلاب وهو خطر ولا يقع في الاكثر والجنين قبل حركته الى الخروج
فقد يكون معتمدا بوجهه على رجليه وبراحتيه على ركبتيه وانفه بين الركبتين والعينان عليهما وقد جمعهما
الى قدامه وهو راكب عقبيه ووجهه الى ظهر امه حماية للقلب تحت المنجنة اوفق للانقلاب وبعين
على الانقلاب ثقل الاعالي في الجنين وعظم الراس منه خاصة واذا انفصل انفتح الرحم الانفتاح الذي
لا يقدر في مثله ولا بد من انفصال بعض المفاصل العظمية ومدد وعناية من الله تعالى حق لذلك
رده عن قريب الى الاتصال الطبيعي ويكون ذلك فعلا من افعال القوة الطبيعية والمصورة خاصة ثم
يتصل من الخالق لا استعدادا ولا يزال يحصل مع نمو الجنين لا يشعر به وهذا من سر الله فتعالى الله الملك

الحق وتبارك الله احسن الخالقين

## فصل في احوال من احوال الولد والولادة

الاناث يكون في النشأة الاولى في مدة اطول لضعف القوة المصورة ولو قويت لذكرت واما
اذا تصورن فانهن يراهقن ويشبن ويعجزن اسرع لرطوبتهن مثل الاشجار الرطبة كالخروع والخلاف
فانها تنمو بسرعة وذلك لان الطبيعة لا تعتمد في تدبيرهن الاحكام فذلك مما لا يمكن فيها واذا المراد
وكانت المنية والمادة غزيرة وقعت عجلة فان التاخر انما يقع من الفاعل الذي ليس بها او فيما لا احكام
واما لعوز المادة والنساء وان قصرت قواهن عن الرجال فليس يبلغ ان يكون نماؤها لان القوة الطبيعية
في حضنهن وان قصرت طبايعهن عن طبايع الرجال فان نسبة طاعة مادتهن وكثرتها وسيلانها
الى نسبة مادة الرجال هي نسبة الحاجة في احكام خلقة الرجال الى مثلها من النساء بل لعل النسبة اعظم
من نسبة زيادة قوة الرجال الى قواهن والحبل بالذكر احسن حالا في جميع الوجوه حتى في سهولة الولادة
من الحبل بالانثى لعجز قوة الانثى عن تدبير ما ينصب الى الرحم وربما فرحت ثم فقهن وربما كان الحبل من
بعضهن سببا للسمنة وصلاح حاله كان الاحتباس يصير سببا لاستيفاء اعضائها الغذاء وخصوصا
اذا كان عادتها في حيضها الافراط او كانت في الجبلة لا تحتمل الاستفراغ وهي مما التي تكون فضولها
قليلة المقدار صالحة الكيفية والقوة الدافعة قوية والمسام في الخلقة واسعة وربما كانت لاخلاطها
حق يشبع فيه لذلك لها المسام وسعة المسام بسهولة الاندفاع وسهولة الاندفاع سبب لانجذاب
الرطوبات الى جهة الاستفراغ واذا احتبس طمثها امكن ان يقبل الطبيعة على تعديل الخلط وانفاق
الذي كان يستفرغ فاضلا من المحتاج اليه الى ان يستفرغ انفاقا في اصلاح الاعضاء فقد مكنت
تلك المادة من التدبير فيها لاحتباسها وقد كانت حركتها الاندفاعية تعجز من ذلك ❁ قال ديارن
الحيوانات محدودة ازمنة الولادة خلا الانسان فربما وضعت الحبلى بسبعة وربما وضعت في الثامن
وقلما يعيش المولود في الثامن الا في بلاد محدودة مثل مصر والغالب هو الولادة بعد التاسع وربما
عاش المولود في الثامن وربما لم يكن ذلك مولودا بالحقيقة في الثامن بل يكون الغلط واقعا في احتساب
عيضه نحالت كذلك الولادة في العاشر وربما تاخرت في الاقل ويكون قد وقع في حسابه غلط الاغتياب
اعراض الحبل قبل الحبل بشهر لاسباب غير الحبل وخصوصا اذا احتبس دم الطمث اولا وقد بلغني ممن





وثقت بكل الثقة ان امرأة وضعت بعد الرابع من سني الحبل ولدا قد نبتت اسنانه وعاش وحدثني من ثقة
انه شاهد مولودا بعد ستة اشهر وقد عاش ❁ قال المعلم الاول وقد يعيش للنساء خمسة اولاد في بطن
واحد وحكي من امرأة قديمة الزمان انها وضعت من اربعة بطون عشرين ولدا عاشوا وان امرأة
اسقطت خمسة عشر مصورة وقد سمعت من الثقات بجرجانية ان امرأة اسقطت كيسا فيه سبعون
صورة كل صورة صغيرة جدا واذا ات امنت المرأة بذكر وانثى فقلما تسلم الوالدة والمولودان واما
بذكرين وانثيين فتسلم كثيرا والمرأة والفرس يحتمل الجماع على الحبل لكن المرأة قد تحبل على الحبل ولا كذلك
الفرس وفي الاكثر يهلك الاول وقد اسقطت امرأة واحدة اثني عشر جنينا حملا على حمل واما اذا كان
الحمل الثاني واحدا وقريبا العهد من الاول فقد يعيش وذكر انه ولدت توأما يشبه احدهما الزوج
والاخر العشيق واخرى حملت توأما ثم حملت عليهما فوضعت ثلاثة وتسلم منهما التوأم وربما كان
مع الوضع سقط وربما وضعت الحبلى لثمانية اشهر وما يليه فوضعت ما على الراس برطوبات المني
وكثيرا ما يكون على راسه لطخ من طين وجنس طعام يكثر منه المرأة وان اكثرت المرأة الملح لم ينبت
اظفاره وان لها صحة الملح واول اللبن الطبيعي مالح لتغايره في النضج منه وفعل الحرارة فيه كما علمت السبب
مما سلف والنساء على اكثر الامر ينقطع طمثهن على ثمان واربعين سنة وربما تمادى الى خمسين سنة
ويحبلن ما دام يحضن ولم ير امرأة حملت بعد الخمسين والزرع المولد للرجال فقد يتولد منهم في الاكثر
الى تمام سبعين وربما جاوز في القليل من الناس وربما استدل من يظن به من الرجال العقم ومن
النساء العقر زوجا فاولدا وربما كان الانسان مؤنثا في حداثته فاذا استحكم مزاجه اذكر وربما
كان الرجل لا يولد الا اذا استحكم والنساء قد تكون منهن من تحبل من كل سنتين وكذلك من الرجال
من تحبل بكل سنتين ومن حشرات الحبل من يحسن احتماله الحبل ومن سريعات الحبل من يسوء احتماله
للحبل ومن الرجال والنساء مؤنث ومنهم مذكر وحكي ان فلانا ولد اثني وسبعين ولدا كلهم ذكر
الا واحدا منهم وكان تخدم التي يعسر حبلها اذا عولجت للدفاع انللي الاكثر انثى ومن الناس من يولد
في حداثته ثم لا يولد الا بعد سنتين وكان السبب فيه في يبس المزاج وحرارته فيكون حداثته يعدل
اليبس وشيخوخته تعدل الحر وقد ينزع شبه الولد الى الوالد في الامراض والانداب والخيلان
والتسبب فهو مما قد شاء وربما ينزع الشبه بعد قرون فيرى كانه كان ضعفا او متوسطا بالقوة المصورة
فزال وكان القوة المصورة في الجميع من طبيعة واحدة فيعرض لها في المتوسط حايل يزول عند الطرف واكثر
الذكران اشبه بالاباء واكثر الاناث اشبه بالامهات وان جاز ان يقع خلاف ذلك لما فهمنا
من العلل ومن الرجال من لا يولد الا شبيها بنفسه ومن النساء من لا تلد الا شبيها بنفسها ومن يرد
الاجنة في الحيوانات ما يلتصق بالمشيمة ومنه ما يلتصق بنفس الرحم وربما ولد المولود وخصوصا
في ذوات الاربع وقد اجتمع في اخر معاه ثفل وفي مثانته بول وربما كان السرة في بعض الحيوانات
عرقا واحدا وذلك في صغار الحيوان مثلا في الفراريج وربما كانت في بعضها عرقان اذا ابتدا
اوجاع الطلق من ناحية البطن كان اسهل للولادة وان ابتدات من فوق كان ذلك اعسر وكلما كان الوجع
انزل فهو ادل على السهولة والرطوبة التي تنصب قبل خروج الجنين ما في الذكران من الاجنة فيكون
مائيا فيجيا واما في الاناث فيكون دمويا وطلق النساء اشد من طلق سائر الحيوان وجنس النفس
يعين على الولادة والنفس فيما بين ذلك يعسر وينبغي ان يبادر الى ربط السرة لئلا يسيل الدم
والروح ويهلك الصبي فان انحل ذلك الرباط بعد جمود الدم على المشيمة علقة لم يضر والمشيمة
تنقلب عند الولادة وربما خرج قبل وحينئذ يظن ان المولود ميت وربما خرج اليدان على الاضلاع
وربما خرجتا ممدودتين مع الراس وكما ينفصل يستهل وتمتد الى فيه وربما عنى في الحال وربما عن بعده
عقبه الى الاموية وربما كان اسود جدا واذا كان قد تقدم الولادة نزف واستفراغ عسر هالا لان تلك
الرطوبة هي التي تعين على الازلاق وعلى الدفع واذا تاخر النزف كان ايضا اهون على الوالدة
ويضحك الصبي بعد اربعين يوما وذلك اول ما تفعل النفس الناطقة في بدنه لا اول ما تنفعل
عنها من فرح ويرى المنامات بعد شهرين فيما يظن به وتشابها اقول لانه في مثل ذلك الوقت
بالتقريب يختلف عنده المحسوسات ويميز بينها ويرتسم في خياله وربما فرح المولود من الناس الذين

بل هو كان بعد رطوبة وليس ذلك لسائر الحيوانات فان كان الثدي فرخ فيها لبنا فلا يبلغ مبلغ ما للانسان وسائر الحيوان يولد وله اسنان الا الصبي فانه لا اذا تأخر وصغر واول زمان نبات الاسنان هو السابع من الشهور والثنايا العالية اولها نباتا وقد تنبت السفلى قبل العليا في النادر ويكثر اللبن بعد النفاس واحتباس النزف ومن النساء من يدر لبنا لا من الحبلة فقط بل منها اخرى في الثديين وذكر ان بعض النساء در لبنها من سنام فقاربطها وربما نفذت شعرة مع اللبن الى الثدي فوجع وربما خرج واظنها يتولد هناك ويبطل لبنة ألبان المرأة الى سنتين فما فوقها الا ان تحبل فحينئذ ينقطع لبنها او يفسد ويقل ويضر بالمرضع الاول وما دام اللبن غزيرا لم تحض وربما حاضت مع ذلك والصبي المألوف لا يجاوز السابع وربما مات قبله وان كان بالصبيان امراض مادية زادت مع زيادة العمر بسبب ازدياد المواد الرطبة مع العمر **المقالة العاشرة في احوال النساء من جهة العلوق والاسقاط وما يعرض لهن من الاشتمال والاخلاط** المرأة التي لا تعلق وتسقط ان علقت فذلك لها اما ليبس واما لآفة في مزاج بدنها او عضو رئيس فيها وربما كان في الرحم نفسه اما في مزاجها بان يسخن فيجفف المني او يبرد فيجمد او يكون يابسا فينشف المني ويفسد او رطبا فيمنع الانعقاد ومع ذلك يزلقه وتكون المرأة فاسدة مزاج اوعية المني او تكون منسدة فوهات عروق الرحم او غائرة الرحم او معوجة او موضوعة في غير مكانه فلا يزرق اليه المني او فاسدة مزاج دم الطمث ومختلفة الاقراء فيدل على فساد مزاج رحمها فان كان طمثها على المجرى الطبيعي في قوته وقوامه والاقراء على المدد الواجبة ولا يكون في فم رحمها صلابة او شدة انغلاق عند اول الطهر ولا ايضا استرخاء فانها سريعة القبول للحبل ومن الادعاء ما يعرض له النفخ كثيرا فيكون ذلك احد الاسباب المقتضية ويجب ان يكون الرحم مرطبة عند الجماع بالاعتدال وذلك الرطب يكون من الودي ومن الرطوبة هي التي تسيلها سيل العرق وتسيل دمعة العين عند [illegible] النظر الى الشمس او في برد او في حر بل الريق المتحلب عند شهوة طعام موكل بين يديها ويجب ان يكون هذه الرطوبة فيما بين الجماع لا في آخره فان العلوق يدل عليه الجفاف وشدة الرطوبة تزلق والنحف يسترخي على الجماع وتضعف منه وعقيبه غير منجحة واذا جومعت المرأة فانفصل منها زرعها الى الرحم ولم يصل اليه زرع الرجل فربما عرض ان يستحيل ذلك الزرع رياحا ونفخا في بطنها وكذلك يعرض لها لو قبلت زرع الرجل قبولا على غير صفة العلوق فيفسد الزرع في الرحم الى رياح ردية و[illegible] ايضا في رحم المرأة قروح واذا قروح فيلبس الرحم ويمنع الحبل ومن امراض الرحم جميعها [illegible] تشتكي وهو مرض صعب العلاج ⊛ واعلم ان الولادة انما تكون اذا توافق الزرعان من الذكر والانثى فكما اذا اختلف الوقتان لم يعلق ولذلك من الرجال من يحبل بعض النساء دون بعض لا لمرض [illegible] بعضهن المني يكون موافقا لما صبه والنساء ابطاء فقيض من الرجال البطي الانزال اشد ملائمة والمرأة والرجل يحتلمان جميعا ويجيبان المني كل على نحو شبه وينتفعان بانتقاض الفضل منه وذلك اذا اجتمع الزرع الكثير واذا احتلمت المرأة يعرض لفم رحمها ادقانا من علامات الاشتمال والجفاف ما يكون بعد جماع الرجل لان الرحم يشتمل على منيها وان كانت لا تولد وربما اشتملت المرأة على مني نفسها ولم يحبه مني الرجال وكان منه الرحى لا صورة له وربما ظن بها الحبل بسبب ذلك وانما هو قطعة لحم ⊛ واقول ان السبب في ذلك اما احتلام واما مجامعة لا يصحبها مني الرجل الى الداخل واما غلبة من شهوتها فيجتذب رحمها بفكره او نظر او قبلة مني فيندفق واذا كان مزاج الرحم حادا يابسا باعتدال لها لا يزلق فينعقد فيها المني وربما تغذى من دم الطمث تغذى العدد المتولدة في الاعضاء منها وربما كان بسببه البرد الجهد فاذا انعصر المني منها في الرحم يخلق لها فوهات تتغذى منها ولذلك ينقطع طمثها وربما احتبس الطمث بسببه لان المعصور الى الفضاء الذي بين الرحم فيظن حبلا ولا يكون ويفرق بينهما خفة الرحم فيما ليس بحبل ⊛ اقول انه لا عذر لمن يسمع هذه الفصول وغيرها ثم يظن ان المعلم الاول يقول ان المرأة لا تقذف فضلة نطفية وليس كل تقذف زرعا غالبا للمنعقد بل الذي يحمل الزرع واما من اجتمع فيه فصل ذكر فيتنفع باداته والذي في بدن ايضا اشتماله بحسب الكيف

والكم وربما زاد الزرعان على الكفاية فانفصل الفضل مع العلوق فيظن المرأة انها لم تحبل وانا ثانت الطير تشتهي الذكورة كانا حسونها جبيض بيض الريح لكنه اذا لا فرخ سولدة في ذرعها فلا يفرخ بيضها وربما كان في بطنها بيض ريح تستفدها ذكر فيستحيل مفرخا **المقالة الحادية عشر وهي فصل واحد يذكر فيه فصول متفرقة** فلنتكلم الآن بها في ترتيب التعليم الاول وطلب الاسباب وانت تعلم ان الاشياء الطبيعية وان كانت لغاية فقد يداخلها ما بالضرورة وتعلم على كم وجه يقال بالضرورة وان منها ما هي لغاية ومنها ما ليس وتعلم كيف ينبغي ان تجرى القسمة للحيوان واحواله وكيف يوخذ فصول القسمة الاولى والثانية وكيف ينسب ذلك الى افعالها وانفعالاتها وكيف ينسب افعالها وانفعالاتها اليها وجميع هذا مما هو معلوم من كتب سلفت ومن التي تستقبل **المقالة الثانية عشر فصل في اصناف التركيب والمركبات التي منها البدن**

اقول ان انواع التركيب في الحيوان هو المزاج العنصري والمزاج الاول الحقيقي هو على ما علمت انما هو من جهة الكيفيات الاربع المعروفة دون الاخر من الملموسات واما الثاني من التركيب فهو الخلطي حتى يكون منه الاعضاء التي تسمى متشابهة الاجزاء والثالث التركيب العضوي حتى يكون منه الاعضاء الآلية وقد علمت مما سلف لك من الاصول ان كل متقدم من التركيب ومن اصطفاف التركيب هو لاجل ما هو متأخر في الطبع وعلمت ان الاشياء الطبيعية كيف تكون الصورة منها مبدأ محركا وصورة وغاية وعلمت ان الهيولى قد يكون اقدم بالزمان ويتأخر من وجوه اخرى فالهيولى وصورة المزاج والاخلاط والاعضاء المتشابهة كلها لاجل الاعضاء الآلية وعنها تصدر الافعال التي للحيوان بما هو حيوان كالحس وما يتعلق به والحركة وما ينتسب اليها ولو كانت المتشابهة الاجزاء هي المقصودة بالطبع في الحيوان ليس على سبيل الاستظهار في تكثير العدد لما هو غرض واحد حتى اذا آفة واحد عمل الآخر عمله او يكون ذلك يعمل فيما يلي جهته لما كان يحتاج الى ايجاد كما لا [illegible] مختلفة فاعضاء مختلفة بالنوع و المتشابهة الاجزاء قد يغلب عليها طبيعة عنصر واحد فيقال مثلا ان العظم ارضي وان اللحم هوائي واما الآلية فلا ينسب شيء منها الى غالب في المزاج ⊛ ولقائل ان يقول ان الحس قد يتم بعضو بسيط فان اللمس يتم عند قوم باللحم وعند قوم يكون بالعصب ولا يتعدى الى اللحم والشم بالحلمة الدماغية والسمع بالعصب المنبسط في الصماخ والذوق بالعصبة المنبسطة على اللسان ⊛ فنقول ان كل واحدة من هذه وان كانت تفعل بعضو بسيط فليس يتم بها الفعل لان اللمس وحده ومع ذلك فقد خلق لتحسس اللمس اعضاء آلية بها يحسن التحسس كالانامل واما الابصار فليس يتم بالبردية وحدها بل بالطبقات الاخرى وعلى الهيئة التي للعين وسنذكرها والاستنشاق يتم بالانف بمعاونة الحجاب والرية على ما يعلم ويؤدي الرائحة الى الحلمة والسمع انما يتم بالاذن والثقب الذي في الاذن و[illegible] الذوق ايضا باللسان وكل واحد من ذلك عضو آلي قال واما سائر الافعال الحيوانية فهي بالمتشابهة الاجزاء لا غير والعضو الذي هو مبدأ الحس والحركة فيما هو مبدأ للحس اللمسي وحساس لا بشيء غير ذلك له بجوهره المتشابهة الاجزاء وبما هو مبدأ الحركة والشهوة والغضب فهو آلي وهذا العضو في الحيوان الدموي هو القلب وفي غيره شيء يشبه القلب وكل عضو ايضا فان قواه الطبيعية متعلقة ببسائطه والحيوانية والنفسانية متعلقة بالآلية منها والاجسام التي هي اجزاء بدن الانسان لا تتشابه في تسميتها اعضاء والمتشابهة منها منقسمة الى ما بالحقيقة اعضاء والى ما هي رطوبات فالاعضاء ادوات والرطوبات اغذية او فضول اغذية وكانا اصل الاغذية وعمدتها الدم والغليظ منه اغذى لكن صاحبه من الحيوان احمق وابلد والرقيق اقل غذاء وصاحبه من الحيوان اذكى وافهم واعقل **فصل في المزاج** فلنتكلم اولا كلاما كليا في المزاج ثم لنتكلم في الاخلاط وقواها

فنقول ان المزاج كيفية تحدث من تفاعل كيفيات متضادة موجودة في عناصر متصغرة الاجزاء بما من اكثر كل واحد منها اكثر الاجزاء اذا تفاعلت بقواها بعضها في بعض حدث من جملتها كيفية متشابهة في جميعها هي المزاج وعلمت اصناف المزاج المعتدل والخارج عن الاعتدال وعلمت المعتدل مطلقا والمعتدل بحسب حيوان حيوان ويجب ان يعلم ان المعتدل الذي يستعمله الاطباء في مباحثهم فانه ليس مشتقا من التعادل الذي هو التوازن بالسوية بل كانه مشتق من العدل وهو ان يكون

قد توفر على الممتزج بدناً كان بتمامه او عضواً حصص من العناصر بكمياتها وكيفياتها على القسط الذي ينبغي
ان يكون له في مزاج نوعه شاكراً في انسانيته حتى يكون وان كان ليس بالحقيقة اشتقاقه من ذلك على اعدل
قسمة ونسبة يجب له لكنه قد يعرض ان يكون هذه القسمة التي توفر على جملة الانسان المعتدل قريباً
جداً من المعتدل الحقيقي الاول وكانه ليس ذلك لغيره فلنتكلم في هذا الاعتدال معتبراً بحسب ابدان
الناس ايضاً فنقول يعرض له ثمانية اوجه من الاعتبارات فانه اما ان يكون بحسب النوع مقيساً الى
ما يخالف مما هو خارج عنه واما ان يكون بحسب النوع مقيساً الى ما يخالف مما هو فيه واما ان يكون
بحسب صنف من النوع مقيساً الى ما يخالف مما هو خارج عنه ولكن داخل في نوعه واما ان يكون بحسب
شخص من الصنف مقيساً الى احواله في نفسه واما ان يكون بحسب العضو مقيساً الى ما يخالفه مما هو
خارج عنه وفي بدنه واما ان يكون بحسب العضو مقيساً الى احواله في نفسه والقسم الاول هو الاعتدال
الذي للانسان بالقياس الى سائر الكائنات وهو شيء له عرض وليس بحصر في حد وليس ذلك ايضاً
كيفما تفق بل له في الافراط والتفريط حدان اذا خرج عنهما بطل المزاج عن ان يكون مزاج انسان
واما الثاني فهو الواسطة بين طرفي هذا المزاج العريض ويوجد في شخص في غاية الاعتدال من صنف
في غاية الاعتدال في السن الذي يبلغ فيه النشو غاية النمو وهذا ايضاً وان لم يكن الاعتدال الحقيقي
الذي بحسب التوازن الذي لا امكان وجود له كما علمت فانه ايضاً مما يعز وجوده وهذا الانسان ايضاً
انما يقرب من الاعتدال الحقيقي المذكور لا كيفما تفق ولكن بان تكافؤ اعضائه الحارة كالقلب والباردة
كالدماغ والرطبة كالكبد واليابسة كالعظام وان توازنت وتعادلت قرب من الاعتدال الحقيقي واما
باعتبار كل عضو في نفسه فلا الا عضواً واحداً وهو الجلد على ما نصفه بعد واما بالقياس الى الاعضاء
الرئيسة فليس يمكن ان يكون مقارباً لذلك الاعتدال الحقيقي بل خارجاً عنه الى الحرارة والرطوبة فان
مبدأ الحيوة هو القلب والروح وهما حاران جداً مائلان الى الافراط وكذلك ينبغي فان الحيوة
بالحرارة والنشو بالرطوبة بل والحرارة تقوم بالرطوبة وتغتذي بها والاعضاء الرئيسة ثلثة
وان كان القلب منها كالمستثنى والبارد منها واحد وهو الدماغ وبرده لا يبلغ ان يعدل حر القلب
والكبد واليابس منها او القريب من اليبوسة منها واحد وهو القلب ويبوسته لا تبلغ ان يعدل رطوبة
الدماغ والكبد وليس الدماغ ايضاً بذلك البارد ولا القلب ايضاً بذلك اليابس ولكن القلب بالقياس
الى الآخرين يابس والدماغ بالقياس الى الآخرين بارد واما القسم الثالث فهو اضيق عرضاً من القسم
الاول اعني من الاعتدال النوعي الا ان له عرضاً صالحاً وهو المزاج الصالح لامة من الامم بحسب
القياس الى اقليم من الاقاليم وهواء من الاهوية فان للهند مزاجاً يشملهم يصحون به وللصقالبة
مزاجاً آخر يصحون به كل واحد منهما معتدل بالقياس الى صنفه وغير معتدل بالقياس الى الآخر
فان البدن الهندي اذا تكيف بمزاج الصقلابي مرض او هلك وكذلك حال البدن الصقلابي اذا
تكيف بمزاج الهندي فيكون اذن لكل واحد من اصناف سكان المعمورة مزاج خاص يوافق هواء اقليمه
وله عرض وله طرفا افراط وتفريط واما القسم الرابع فهو الواسطة بين طرفي عرض مزاج
الاقليم وهو اعدل امزجة ذلك الصنف واما القسم الخامس فهو اضيق من القسم الاول والثالث
وهو المزاج الذي يجب ان يكون لشخص معين حتى يكون موجوداً حياً صحيحاً وله ايضاً عرض يحده طرفا
افراط وتفريط ويجب ان تعلم ان كل شخص يستحق مزاجاً يخصه يندر او لا يمكن ان يشاركه فيه
آخر واما القسم السادس فهو الواسطة بين هذين الحدين ايضاً وهو المزاج الذي اذا حصل لذلك
الشخص كان على افضل ما ينبغي له ان يكون عليه واما القسم السابع فهو المزاج الذي يجب لنوع كل
عضو من الاعضاء ويخالف به غيره فان الاعتدال الذي للعظم هو ان يكون اليابس فيه اكثر والذي
للدماغ ان يكون الرطب فيه اكثر والذي للقلب ان يكون الحار فيه اكثر والذي للعصب ان يكون البارد
فيه اكثر فاذا اعتبرنا الانواع كان اقربها من الاعتدال الحقيقي هو الانسان واذا اعتبرنا الاصناف
فقد صح عندنا انه اذا كان في الموضع الموازي لمعدل النهار عمارة ولم يعرض من الاسباب الارضية
امر مضاد اعني من الجبال والبحار فيجب ان يكون سكانها اقرب الاصناف من الاعتدال الحقيقي
وقد سلف لنا في هذا ما نعول عليه ثم بعد هؤلاء فاعدل الاصناف سكان الاقليم الرابع وما يليه

من الجانبين فانهم لا يحترقون بدوام مسامتة الشمس رؤوسهم حيناً بعد تباعدها عنهم كسكان اكثر الثاني
والثالث ولا هم يفجّجون لدوام بعد الشمس عن رؤوسهم كسكان اكثر الخامس ثم هلم جراً الى آخر الشمال
وهذا القول بحسب ما يوجبه عرض الاقليم وقد يطرأ على الاقليم حال من مجاورة جبال او بحار او من
غوره ونجوده ما يغير مقتضى ذلك واما في الاعضاء فقد ظهر ان الاعضاء الرئيسة ليست شديدة
القرب من الاعتدال الحقيقي بل اللحم اقرب الاعضاء من ذلك الاعتدال واقرب منه الجلد فانه يكاد
لا ينفعل عن ماء ممزوج بالتساوي نصفه جمد ونصفه ماء مغلي ويكاد يتعادل فيه تسخين العروق والدم
وتبريد العصب ولذلك لا ينفعل عن جسم حسن الخلط من ايبس الاجسام وارطبها اذا كانت فيه
بالسوية وانما يعرف انه لا ينفعل لانه لا يحس وانما كان مثله كان لا ينفعل عنه لانه لو كان مخالفاً
له لانفعل عنه فان الاشياء المتفقة العنصر المتضادة الطبائع المتفاعلة انما ينفعل بعضها عن بعض
وانما لا ينفعل الشيء الذي طبيعته ما ذكرناه عن شبيهه في ذلك واعدل الجلد جلد اليد واعدل جلد
اليد جلد الكف واعدل جلد الراحة واعدل ما كان على الاصابع واعدل ما كان على السبابة واعدل ما كان
على الانملة فلذلك هي وانامل الاصابع الاخرى يكاد يكون حاكمة بالطبع في مقادير الملموسات فان الحاكم
يجب ان يكون متساوي الميل الى الطرفين جميعاً حتى يحس بخروجه عن التوسط والعدل ويجب ان تعلم
مع ما قد علمنا انا اذا قلنا للدواء انه معتدل فلسنا نعني بذلك انه معتدل على الحقيقة فذلك كما علمت
غير ممكن ولا ايضاً انه معتدل بالاعتدال الانساني في مزاجه والا لكان من جوهر الانسان بعينه
ولكنا نعني انه اذا اثر في البدن الانساني لم يؤثر او لم يخرج بمزاج الانسان الى زيادة حرارة وبرودة
او رطوبة ويبوسة وكانه معتدل بالقياس الى فعله في بدن الانسان وكذلك اذا قلنا انه حار او بارد
فلسنا نعني انه في جوهره بغاية الحرارة والبرودة ولا انه في جوهره احر من بدن الانسان او ابرد
والا لكان المعتدل ما مزاجه مثل مزاج الانسان ولكنا نعني انه يحدث منه في بدن الانسان حرارة
او برودة فوق التي له ولهذا قد يكون الدواء بارداً بالقياس الى بدن الانسان حاراً بالقياس
الى بدن العقرب وحاراً بالقياس الى بدن الانسان بارداً بالقياس الى بدن الحية بل قد يكون دواء
واحد ايضاً حاراً بالقياس الى بدن زيد فوق كونه حاراً بالقياس الى بدن عمرو بل ربما كان بارداً بالقياس
الى بدن عمرو ولهذا يؤمر المعالجون بان لا يقيموا على دواء واحد في تبديل المزاج اذا لم ينجع واذ قد استوفينا
القول في المزاج المعتدل فلننتقل الى غير المعتدل وقد علمنا انها ثمانية وكل واحد من هذه الامزجة الثمانية
لا يخلو اما ان يكون بلا مادة وهو ان يغلب ذلك المزاج في البدن كيفية وحدها من غير ان يكون انما تكيف
البدن بها لنفوذ خلط فيه متكيف به فيغير البدن اليه مثل حرارة المدقوق وبرودة المفلوج واما
ان يكون مع مادة وهو ان يكون البدن انما تكيف بكيفية ذلك المزاج لمجاورة خلط نافذ فيه غالب عليه
تلك الكيفية مثل تبرد البدن الانساني بسبب بلغم زجاجي او تسخنه بسبب صفراء كراثي واعلم
ان المزاج مع المادة قد يكون على وجهين وذلك لان العضو قد يكون تارة منتقعاً في المادة مبتلاً بها
وتارة قد يكون محتبساً المادة في مجاريه وبطونه فهذا هو القول في المزاج

**فصل في مزاج الاعضاء**

احر ما في البدن الروح والقلب الذي هو منشأه ثم الدم فانه وان سلم الاطباء
انه متولد في الكبد فهو لاتصاله بالقلب يستفيد من الحرارة ما ليس للكبد ثم الكبد ثم اللحم لانه
كدم جامد وينقص عن الدم بما يخالطه من ليف العصب البارد ثم طبقات العروق الضوارب لا بجواهرها
العصبية بل بما يقبله من تسخين الدم والروح الذي فيها ثم طبقات العروق السواكن لاجل الدم
وكذلك ثم جلد الكف المعتدل وابرد ما يكون في البدن البلغم ثم الشحم ثم السمين ثم الشعر ثم العظم
ثم الغضروف ثم الرباط ثم الوتر ثم الغشاء ثم العصب ثم النخاع ثم الدماغ ثم الجلد وارطب
ما في البدن البلغم ثم الدم ثم السمين والشحم ثم الدماغ ثم النخاع ثم الرية ثم الكبد ثم الطحال ثم
الكليتان ثم العضل ثم الجلد هذا هو الترتيب الذي رتبه الطبيب الفاضل ولكن يجب ان يعلم ان الرية
في جوهرها وغريزتها ليست برطبة شديدة لان كل عضو شبيه في مزاجه الغريزي بما يتغذى به وشبيه
في مزاجه العارض بما يفضل فيه ثم الرية تغتذي من اسخن الدم واكثره مخالطة للصفراء ولكنها يجتمع
فيها فضل كثير من الرطوبة لما يتصعد من بخارات البدن وما ينحدر من النزلات واذا كان الامر

على هذا فالكبد ارطب من الرئة كثيرا في الرطوبة الغريزية والرئة اشد ابتلالا وهكذا يجب ان يفهم من حال ترطيب البلغم والدم من جهة وهو ان ترطيب البلغم هو على سبيل البل وترطيب الدم على سبيل التقرير في الجوهر نعم وان كان البلغم قد يكون في نفسه اشد رطوبة فان الدم انما يستوفي حظه من النضج بان يتحلل شيء كثير من الرطوبة التي كانت في البلغم الذي استحال اليه فيستحيل بعد ان البلغم الطبيعي دم استحالة بعض الاستحالة واما ايبس ما في البدن فالشعر لانه من بخار دخاني تحلل ما كان فيه من خلط البخار وانعقدت الدخانية الصرفة ثم العظم لانه اصلب الاعضاء فانه ارطب من الشعر لان كون العظم من الدم ولذلك ما كان العظم يغذو كثيرا من الحيوانات والشعر لا يغذو شيئا منها او عسى ان يغذو نادرا من جملتها كما قد يظن ان الخفافيش تهضمه وتسيغه لكنا اذا اخذنا قدرين متساويين من العظم والشعر في الوزن فقطرناهما في القرع والانبيق سال من العظم ماء ودهن اكثر وبقي له ثفل اقل فالعظم اذن ارطب من الشعر وبعد العظم في اليبوسة الغضروف ثم الرباط ثم الغشاء ثم الاوردة ثم الشرايين ثم عصب الحركة ثم القلب ثم عصب الحس فان عصب الحركة ابرد وايبس معا من المعتدل وعصب الحس ابرد وليس ايبس كثيرا من المعتدل بل عساه ان يكون قريبا منه وليس ايضا كثير البعد منه في البرد ثم الجلد

## فصل في امزجة الاسنان

لنتكلم الآن في امزجة الاسنان الاسنان اربعة في الجملة سن النمو ويسمى سن الحداثة وهو الى قريب من ثلثين ثم سن الوقوف وهو سن الشباب وهو الى نحو من خمس وثلثين سنة او اربعين وسن الانحطاط مع بقاء من القوة وهو سن المكتهلين وهو الى نحو من ستين سنة وسن الانحطاط مع ظهور الضعف في القوة وهو سن الشيوخ واخر العمر لكن سن الحداثة ينقسم الى سن الطفولة وهو ان يكون المولود بعد غير مستعد الاعضاء للحركات والنهوض والى سن الصبى وهو بعد النهوض وقبل الشدة وهو ان لا يكون الاسنان استوفت النبات ثم سن الترعرع وهو بعد الشدة ونبات الاسنان قبل المراهقة ثم سن الغلامية والرهاق الى ان يبقل وجهه ثم سن الحداثة والفتاء الى ان يقف النمو والصبيان اعني من الطفولة الى الحداثة امزجتهم في الحرارة كالمعتدل وفي الرطوبة كالزائد ثم بين الطبيبين وبين الاطباء الاقدمين اختلاف في حرارتي الصبي والشاب فبعضهم يرى ان حرارة الصبي اشد ولذلك ينمو اكثر ويكمل افعاله الطبيعية من الشهوة والهضم اكثر وادوم ولان الحرارة الغريزية المستفادة فيهم من المني اشد اجتماعا واحدث وبعضهم يرى ان الحرارة الغريزية في الشبان اقوى كثيرا لان دمهم اكثر وامتن ولذلك يصيبهم الرعاف اكثر واشد ولان مزاجهم الى الصفراء اميل ومزاج الصبيان الى البلغم اميل ولانهم اقوى حركات والحركة بالحرارة وهم اقوى استمراء وهضما وذلك بالحرارة واما الشهوة التي تكثر للصبيان فليست تكون بالحرارة بل بالبرودة ولهذا ما يحدث بهم الشهوة الكلبية والدليل على ان هؤلاء اشد استمراء انه لا يصيبهم من التهوع والقيء والتخمة ما يعرض للصبيان لسوء الهضم قالوا والدليل على ان مزاجهم اميل الى الصفراء ان امراضهم حارة كلها او جلها كحمى الغب وقيئهم صفراوي وامراض الصبيان رطبة باردة وحمياتهم بلغمية واكثر ما يقذفونه بالقيء بلغم قالوا واما النمو في الصبيان فليس من قوة حرارتهم ولكن لكثرة رطوبتهم وايضا كثرة شهوتهم لنقصان حرارتهم هذا مذهب الفريقين واحتجاجهما واما المحصل من الاطباء فيخالف الطائفتين جميعا ويرى ان الحرارة فيهما متساوية في الاصل لكن حرارة الصبيان اكثر كمية واقل كيفية اي حدة وحرارة الشبان اقل كمية واكثر كيفية اي حدة وربما نحتاج ان نتوهم ان حرارة واحدة بعينها في المقدار او جسما لطيفا حارا واحدا في الكم والكيف فشا في جوهر رطب كثير كالماء تارة وفشا في جوهر يابس قليل كالحجر لنرى فنجد حينئذ الحار المائي اكثر والين والحار الحجري اقل واحد وعلى هذا فتفهم وجود الحار في الصبيان والشبان فان الصبيان انما تولدوا من المني الكثير الحرارة وتلك الحرارة لم يعرض لها من الاسباب ما يطفيها فان الصبي ممعن في التزيد ومتدرج في النمو ولم يقف بعد فكيف يتراجع واما الشاب فلم يقع له سبب يزيد في حرارته الغريزية ولا ايضا وقع سبب يطفيها بل تلك الحرارة مستحفظة فيه برطوبة اصلية اقل كمية وكيفية معا الى ان يأخذ في الانحطاط وليست قلة هذه الرطوبة بقلة بالقياس الى استحفاظ الحرارة ولكن بالقياس الى النمو فكان الرطوبة تكون اولا مقدارا يحفظ الحرارة ويفضل ايضا للنمو والى اخر يقصر ولا يفي بكلا الامرين ثم يصير بعد ولا يفي باحد الامرين فيجب ان يكون في الوسط بحيث



يفي لاحد الامرين دون الاخر وعالما ان ليس فيها لانها مفيا بالتنمية ولا يفي بحفظ الحرارة الغريزية فانه كيف يزيد على الشيء ما لم يمكنه ان يحفظ الاصل فيتبين انه يكون انما يفي بحفظ الحرارة ولا يفي بالنمو ومعلوم ان هذا السن هو سن الشباب ❁ واما قول الفريق الثاني من ان النمو في الصبيان انما هو بسبب الرطوبة دون الحرارة فقول باطل وذلك لان الرطوبة مادة للنمو والمادة لا تنفعل ولا تتخلق بنفسها بل تفعل القوة الفاعلة فيها والقوة الفاعلة ههنا هي نفس وطبيعة باذن الله ولا يفعل الا بالة هي الحرارة الغريزية وقولهم ايضا ان كثرة الشهوة في الصبيان تدل على برد المزاج قول باطل فان تلك الشهوة هي الشهوة الفاسدة التي تكون لبرد المزاج ولا تكون معها استمراء وانهضام والاستمراء في الصبيان في اكثر الاوقات على احسن ما يكون ولولا ذلك لما كانوا يوردون من البدل الذي هو الغذاء اكثر مما يتحلل حتى ينمو ولكنهم قد يعرض لهم سوء الاستمراء لشرههم وسوء ترتيبهم في تناول الاغذية وتناولهم الاشياء الرديئة والرطبة والكثيرة وحركاتهم الفاسدة عليها فهذا هو القول في مزاج الصبي والشاب ثم يجب ان تعلم ان الحرارة بعد مدة من سن الوقوف يأخذ في الانتقاص لانتشاف الهواء المحيط مادتها التي هي الرطوبة ومعاونة الحرارة الغريزية ايضا من داخل ومعاضدة الحركات البدنية والنفسانية الضرورية في المعيشة لها وعجز الطبيعة عن مقاومة ذلك دائما فان جميع القوى الجسمانية متناهية فقد علم ذلك فلا يكون فعلها في المواد دائما ولو كانت هذه القوة ايضا غير متناهية وكانت دائمة الايراد لبدل لما يتحلل على السواء بمقدار واحد لكن كان التحلل ليس بمقدار واحد بل يزداد دائما كل يوم والرطوبة بعد النمو تحتاج الى ان تنقص ليشتد الجبلة لما كان البدل يقاوم التحلل وكان التحلل يفني الرطوبة فكيف والامران كلاهما متعاونان على تهيئة النقصان والتراجع واذا كان كذلك فواجب ضرورة ان يفنى الرطوبة فيطفي الحرارة وخصوصا اذ يعين طفوها بسبب عوز المادة سبب اخر وهو الرطوبة الغريبة التي تحدث دائما لعدم الغذاء المنهضم فتعين على اطفائها من وجهين ❁ احدهما بالخنق والغمر ❁ والاخر بمضادة الكيفية لان تلك الرطوبة تكون بلغمية باردة وههنا هو الموت الطبيعي الموجل لكل شخص بمزاجه الاول الذي تضمنت قوته في حفظ الرطوبة ولكل منهم اجل مسمى وهو يختلف في الاشخاص لاختلاف الامزجة فهذه هي الاجال الطبيعية وههنا اجال اخترامية غيرها وهي اخرى وكل بقدر فالحاصل اذن من هذا ان ابدان الصبيان والشبان حارة بالاعتدال وابدان الكهول والمشايخ باردة لكن ابدان الصبيان ارطب من المعتدل لاجل النمو ويدل عليه التجربة وهي من لين عظامهم واعصابهم ويدل عليه القياس ايضا وهو من قرب عهدهم بالمني والروح البخاري واما الكهول والمشايخ خصوصا فانهم مع انهم ابرد فهم ايبس يدل ذلك عليه من طريق التجربة صلابة عظامهم وعصبهم وتقشف جلودهم ومن طريق القياس بعد عهدهم بالمني والدم والروح البخاري ثم النارية متساوية في الصبيان والشبان والهوائية والمائية في الصبيان اكثر والارضية في الكهول والمشايخ اكثر ومنهما في المشايخ اكثر والشاب المعتدل المزاج فوق اعتدال الصبي لكنه بالقياس الى الصبي ايبس المزاج وبالقياس الى الكهل والشيخ حار المزاج والشيخ ايبس من الشاب ومن الكهل في مزاج اعضائه الاصلية وارطب منهما بالرطوبة الغريبة البالة

## فصل في استحالة الغذاء الى الاخلاط

ان الغذاء له انهضام ما بالمضغ وذلك بسبب ان سطح الفم متصل بسطح المعدة بل كانه سطح واحد وفيه منه قوة هاضمة فاذا لاقى الممضوغ احاله احالة ما ويعينه على ذلك الريق المستفيد بالنضج الواقع فيه حرارة غريزية ولذلك كانت الحنطة الممضوغة يفعل من انضاج الدماميل والجراحات ما لا يفعله المدقوق بالماء والمطبوخ فيه والدليل على ان الممضوغ قد ابتدأ فيه شيء من النضج انه لا يوجد فيه الطعم الاول ولا رائحته الاولى ثم اذا ورد على المعدة انهضم الانهضام التام لا بحرارة المعدة وحدها بل بحرارة ما يطيف بها ايضا اما من ذات اليمين فالكبد واما من ذات اليسار فالطحال فان الطحال قد يسخن لا بجوهره بل للشرايين والاوردة الكثيرة التي فيه واما من قدام فالثرب الشحمي القابل للحرارة سريعا بسبب الشحم المؤديها الى المعدة واما من فوق فالقلب بتوسط تسخينه للحجاب فاذا انهضم الغذاء اولا صار بذاته بما يخالطه من المشروب كيلوسا وهو جوهر سيال شبيه بماء

الكثيف الثخين ثم انه بعد ذلك ينجذب لطيفه من المعدة ومن الامعاء ايضا وينفذ في طريق العروق المسماة ماساريقا وهي عروق دقاق صلاب متصلة بالامعاء كلها فاذا اندفع فيها صار الى العرق المسمى باب الكبد ونفذ في الكبد في اجزاء الباب الذي سنذكره داخله متصغرة متضايقة كالشعر ملاقية افواهها لفوهات اجزاء اصول العرق الطالع من حدبة الكبد الذي سنذكره ولن ينفذ في تلك المضايق الا مع مزاج من الماء المشروب فوق المحتاج اليه للبدن فاذا تفرق في ليف هذه العروق صار كان الكبد بكليته ملاقيا لكلية هذا الكيلوس وكان ذلك فعله فيه اشد واسرع وحينئذ ينطبخ وفي كل انطباخ رطوبة وبسوسة وشيء كالرغوة وشيء كالرسوب وربما كان معهما اما شيء الى الاحتراق ان افرط الطبخ او شيء كالفج ان قصر الطبخ فالرغوة هي الصفرا والرسوب هو السودا وهما طبيعيان والمحترق لطيفه صفرا ردية وكثيفه سوداء ردية غير طبيعيتين والفج هو البلغم واما الشيء المتصفي من هذه الجملة نضيجا فهو الدم الا انه بعد ما دام في الكبد يكون ارق مما ينبغي لفضل المائية المحتاج اليها للعلة المذكورة ولكن هذا الدم اذا انفصل عن الكبد فكما ينفصل عنه يتصفى ايضا عن المائية الفضلية فتنجذب المائية عنه في عرق نازل الى الكليتين ويحمل مع نفسه من الدم ما يكون بكميته وكيفيته صالحا لغذاء الكليتين فيغذو الكليتين الدسومة والدموية من تلك المائية ويندفع باقيه الى المثانة والى الاحليل واما الدم الحسن القوام فيندفع في العرق العظيم الطالع من حدبة الكبد فيسلك في الاوردة المنتشبة منه ثم في جداول الاوردة ثم في سواقي الجداول ثم في رواضع السواقي ثم في العروق الليفية والشعرية ثم يرشح من فوهاتها في الاعضاء بتقدير العزيز الحكيم فسبب الدم الفاعل هو حرارة معتدلة وسببه المادي هو المعتدل من الاغذية والاشربة الفاضلة وسببه الصوري النضج الفاضل وسببه التمامي تغذية البدن والصفرا سببها الفاعل الحرارة النارية المفرطة وسببها المادي اللطيف الحار الدسم والحريف من الاغذية وسببها الصوري مجاوزة النضج وسببها التمامي ضرورة ومنفعة ستذكران والبلغم سببه الفاعل حرارة مقصرة وسببه المادي هو الغليظ الرطب اللزج البارد من الاغذية وسببه الصوري تقصير النضج وسببه التمامي ضرورة ومنفعة ستذكران والسودا سببها الفاعل اما الرسوبي الطبيعي منه فحرارة معتدلة واما الرمادي منه الذي سنذكره فحرارة مجاوزة للاعتدال وسببها المادي الشديد الغلظ القليل الرطوبة من الاغذية وسببها الصوري الثقل والارجحان المرسب على احد الوجهين فلا يسيل ولا يتحلل وسببها التمامي ضرورتها ومنفعتها المذكوران ويجب ان يعلم ان الحرارة والبرودة سببان لتولد الاخلاط مع سائر الاسباب لكن الحرارة المعتدلة تولد الدم والمفرطة تولد الصفرا والمفرطة جدا تولد السودا بفرط الاحتراق والبرودة تولد البلغم والمفرطة جدا تولد السودا بفرط الاجماد ولكن يجب ان يراعي مع النوع المنفعلة باذاء القوى الفاعلة وليس يجب ان نثبت الاعتقاد على ان كل مزاج يولد الشبيه كلا بل كثيرا ما يولد الضد لامر يقترن به فان المزاج البارد اليابس يولد الرطوبة الغريبة لا المشاكلة ولكن لضعف الهضم ومثل هذا الانسان يكون نحيفا دحل المفاصل ازعر جبانا بارد الملمس ناعمه ضيق العروق ويشبه بهذا ما يولد الشيخوخة البلغم على ان مزاج الشيخوخة بالحقيقة برد ويبس ويجب ان يعلم ان الدم وما يجري معه في العروق ينهضم ثالثا واذا توزع على الاعضاء فللنصيب كل عضو عنده هضم رابع ففضل الهضم الاول وهو في المعدة يندفع من طريق الامعاء وفضل الهضم الثاني وهو في الكبد يندفع اكثره في البول وباقيه من جهة الطحال والمرارة على ما سنذكر وفضل الهضمين الباقيين يندفع بالتحلل الذي لا يحس وبالعرق وبالوسخ الخارج بعضه من منافذ محسوسة كالانف والصماخ او غير محسوسة كالمسام او خارجة عن الطبع كالاورام المنفجرة او بما ينبت من زوايد البدن كالشعر والظفر والدم الغليظ اغذى لكن الحيوان الذي دمه كذلك اضعف حسا والرقيق اللطيف بالضد في الامرين والحيوان اللطيف الدم افهم واعقل والدم الذكوري انضج وكذلك الذي في الاعضاء العالية والذي في الاعضاء اليمنى

## فصل في تفصيل اصناف الاخلاط

الخلط جسم رطب سيال يستحيل اليه الغذاء اولا فمنه خلط محمود وهو الذي من شانه ان يصير جزءا من جوهر المغتذي او مشتبها به وبالجملة سادا بدل شيء مما يتحلل ومنه فضل وخلط ردي وهو الذي ليس من شانه ذلك البتة الا ان يستحيل في الندرة الى الخلط المحمود ويكون حقه قبل ذلك ان يندفع عن البدن وينفض ونقول ان رطوبات البدن منها اولى ومنها ثانية والاولى هي الاخلاط الاربعة التي نذكرها والثانية قسمان اما فضول واما غير فضول والفضول سنذكرها والتي ليست بفضول هي التي استحالت عن حالة الابتداء ونفذت في الاعضاء الا انها لم تصر جزء عضو من الاعضاء المفردة بالفعل التام وهي اصناف ثلثة احدها الرطوبة التي هي منبثة في الاعضاء الاصلية بمنزلة الطل وهي مستعدة لان تستحيل غذاء اذا فقد البدن الغذاء ولان تبل الاعضاء اذا جففها سبب من حركة عنيفة او غيرها والثاني الرطوبة القريبة العهد بالانعقاد وهي غذاء استحال الى الجوهر الاعضاء من طريق المزاج والتشبيه ولم يستحل بعد من طريق القوام والثالث الرطوبة المداخلة للاعضاء الاصلية منذ ابتداء النشو التي بها اتصال اجزائها ومبدئها من النطفة و مبدا النطفة من الاخلاط ونقول ايضا ان الرطوبات الخلطية المحمودة والفضلية تنحصر في اربعة اجناس جنس الدم وهو افضلها وجنس البلغم وجنس الصفرا وجنس السودا والدم حار بالطبع رطب وهو صنفان طبيعي وغير طبيعي والطبيعي احمر اللون لا نتن له حلو جدا والغير الطبيعي قسمان فمنه ما قد تغير عن المزاج الصالح لا لشيء خالطه ولكن بان ساء مزاجه في نفسه فبرد مثلا او سخن ومنه ما انما تغير بان حصل خلط ردي فيه وذلك ايضا قسمان لانه اما ان يكون الخلط ورد عليه من خارج فنفذ فيه فافسده واما ان يكون الخلط تولد فيه نفسه مثلا بان يكون عفن فاستحال لطيفه صفرا وكثيفه مرة سودا وبقيا او احدهما فيه وهذا القسم يختلف بحسب ما يخالطه واصناف من اصناف البلغم واصناف السودا واصناف الصفرا والمائية فيصير تارة عكرا وتارة رقيقا وتارة اسود شديد السواد وتارة ابيض وكذلك يتغير في رايحته وفي طعمه فيصير مرا وما لحا والى الحموضة واما البلغم فمنه طبيعي ايضا ومنه غير طبيعي والطبيعي هو الذي يصلح لان يصير في وقت ما دما لانه دم غير تام النضج وهو ضرب من الحلو من البلغم وليس هو شديد البرد بل هو بالقياس الى البدن قليل البرد وبالقياس الى الدم والصفرا بارد وقد يكون من البلغم الحلو ما ليس بطبيعي وهو البلغم الذي لا طعم له الذي سنذكره اذا اتفق ان خالطه دم طبيعي وكثيرا ما يحس به في النوازل وفي النفث واما الحلو الطبيعي فان حصل الاطبا زعم ان الطبيعة انما تعد له عضوا كالمفرغة مخصوصا مثل ما للمرتين لان هذا البلغم قريب الشبه من الدم ويحتاج اليه الاعضاء كلها فلذلك يجري مجرى الدم ونحن نقول ان ذلك لامرين احدهما ضرورة والآخر منفعة اما الضرورة فامران احدهما ليكون قريبا من الاعضاء فمتى فقدت الغذاء الوارد المهيا دما صالحا لاحتباس يحبسه من الكبد والمعدة ولاسباب عارضة اقبل قواها الغريزية عليه فانضجته و هضمته وتغذت به وهذا القسم من الضرورة ليس للمرتين والثاني ليخالط الدم فيهيئه لتغذية الاعضاء البلغمية المزاج الذي يجب ان يكون في دمها الغاذيها بلغم بالفعل على قسط معلوم مثل الدماغ ومثل هذا موجود للمرتين واما المنفعة فهي ان يبل المفاصل والاعضاء الكثيرة الحركة فلا يعرض لها جفاف بسبب حرارة الحركة وبسبب الاحتكاك واما البلغم الغير الطبيعي فمنه فضلي مختلف القوام حتى عند الحس وهو المخاطي ومنه مستوي القوام في الحس مختلفه في الحقيقة وهو الخام ومنه الرقيق جدا وهو المائية ومنه الغليظ جدا الابيض المسمى بالجصي وهو الذي قد تحلل لطيفه لكثرة احتباسه في المفاصل والمنافذ وهو اغلظ الجميع ومن البلغم صنف مالح وهو آخر ما يكون من البلغم وايبسه واجفه وسبب كل ملوحة يحدث كما علمت ان يخالط رطوبة مائية قليلة الطعم او عديمته اجزاء ارضية محترقة يابسة المزاج مرة الطعم مخالطة باعتدال فانها ان كثرت مررت ومن هذا يتولد الاملاح ويملح المياه ويولد الاملاح صناعية وكذلك البلغم الرقيق الذي لا طعم له او طعمه قليل غير ظاهر اذا خالطته مرة يابسة بالطبع محترقة مخالطة باعتدال ملحته وسخنته فهذا بلغم صفراوي واما جل الاطباء فقد قال ان هذا البلغم ملح لعفونته او لمائية خالطته ونحن نقول ان العفونة تملحه بما يحدث فيه من الحرارة والرمادية فيخالط رطوبته واما المائية التي تخالطه فلا يحدث الملوحة وحدها اذا لم يقع السبب الثاني ويشبه ان يكون بدل واو العاطفة في كلامه واو الواصلة وحدها فيكون الكلام تاما ومن البلغم

حامض وكما ان الحلو كان على قسمين حلو لامر في ذاته وحلو لامر غريب مخالط كذلك الحامض ايضا يكون حموضته على قسمين احدهما بسبب مخالطة شيء غريب وهو السوداء الحامض الذي سنذكره والثاني لامر في نفسه وهو ان يعرض للبلغم الحلو المذكور ما يعرض لسائر العصارات الحلوة من الغليان اولا ثم التحمض ثانيا ومن البلغم ايضا عفص وحاله هذه الحال فانه ربما كانت عفوصته بمخالطة السوداء العفص وربما كانت عفوصته بسبب برده في نفسه تبردا شديدا فيستحيل طعمه الى العفوصة لجمود مائيته واستحالته لليبس الى الارضية قليلا فلا يكون الحرارة الضعيفة اغلته فحمضته ولا القوية انضجته ومن البلغم نوع زجاجي ثخين غليظ يشبه الزجاج الذائب في لزوجته وثقله وربما كان حامضا وربما كان مسيخا ويشبه ان يكون المسيخ منه اصل الخام فقد تبين ان اقسام البلغم الفاسد من جهة طعمه اربعة مالح وحامض وعفص ومسيخ ومن جهة قوامه اربعة مائي وزجاجي ومخاطي وجصي واما الصفراء فمنه ايضا طبيعي ومنه فضل غير طبيعي والطبيعي منه ما هو رغوة الدم وهو احمر اللون ناصعه خفيف حاد وكلما كان اسخن فهو اشد حمرة فاذا تولد في البدن انقسم قسمين فذهب قسم منه مع الدم ومضى قسم منه الى المرارة والذاهب منه مع الدم ينفذ معه لضرورة ولمنفعة اما الضرورة فليخالط الدم في تغذية الاعضاء التي تستحق ان يكون في مزاجها جزء صالح من الصفراء وبحسب ما يستحقها من القسمة مثل الرئة واما المنفعة فان يلطف الدم وينفذه في المسالك والمتصفى منه الى المرارة يتوجه ايضا نحو ضرورة ومنفعة اما الضرورة فلتغذية المرارة واما المنفعة فمنفعتان احديهما غسل المعاء من الثفل والبلغم اللزج والثاني لذعه ولذع عضل المقعدة ليحس بالحاجة ويحوج الى النهوض للتبرز ولذلك ربما عرض قولنج بسبب سدة تقع في المجرى المنفذ من المرارة الى الامعاء واما الصفراء الغير الطبيعية فمنه ما خروجه عن الطبيعة بسبب غريب مخالط ومنه ما خروجه عن الطبيعة بسبب في نفسه بانه في جوهره غير طبيعي والقسم الاول منه ما هو معروف مشهور وهو الذي يكون الغريب المخالط له بلغما ويتولد في اكثر الامر في الكبد ومنه ما هو اقل شهرة وهو الذي يكون المخالط الغريب له سوداء والمعروف المشهور هو المرة الصفراء والمرة المحية وذلك لان البلغم الذي يخالطه ربما كان رقيقا فحدث منه الاول وربما كان غليظا فحدث منه الصفراء كمح البيض واما الذي هو اقل شهرة فهو الذي يسمى صفراء محترقة وحدوثه على وجهين احدهما ان يحترق الصفراء في نفسه فيحدث فيه رمادية فلا يتميز لطيفه من رماديته بل يحتبس الرماد فيه وهذا شر والثاني ان يكون السوداء وردت عليه من خارج فخالطته وهذا اسلم واما الخارج عن الطبيعة في جوهره فمنه ما يتولد اكثر ما يتولد في الكبد ومنه ما يتولد اكثر ما يتولد في المعدة والذي يتولد اكثر ما يتولد في الكبد هو صنف واحد وهو اللطيف من الدم اذا احترق والذي كثيفه سوداء والذي يتولد اكثر ما يتولد منه انما هو في المعدة هو على قسمين كراثي وزنجاري ويشبه ان يكون الكراثي متولدا من احتراق المحي فانه اذا احترق احدث فيه الاحتراق سوادا فخالط الصفرة فتولد فيما بين ذلك الخضرة واما الزنجاري فيشبه ان يكون متولدا من الكراثي اذا اشتد احتراقه حتى فنيت رطوباته واخذ يضرب الى البياض لجفوفه فان الحرارة تحدث اولا في الجسم الرطب سوادا ثم تسلخ عنه السواد اذا اجلت نفني رطوبته فاذا افرطت في ذلك بيضته تامل هذا في الحطب يتفحم اولا ثم يترمد وذلك لان الحرارة تفعل في الرطب سوادا وفي ضده بياضا والبرودة تفعل في الرطب بياضا وفي ضده سوادا وهذا الزنجاري منه في الكراثي والزنجاري سمي بهذا النوع من الزنجاري اسخن انواع الصفراء واردأها واقتلها ويقال انه من جوهر السموم واما السوداء فمنه طبيعي ومنه فضل غير طبيعي والطبيعي دردي الدم المحمود وثفله وعكره وطعمه بين حلاوة وعفوصة واذا تولد في الكبد توزع الى قسمين فقسم منه ينفذ مع الدم وقسم يتوجه نحو الطحال والقسم النافذ منه مع الدم ينفذ لضرورة ومنفعة اما الضرورة فليخلط بالدم بالمقدار الواجب في تغذية عضو من الاعضاء التي ينبغي ان يقع في مزاجها جزء صالح من السوداء مثل العظام واما المنفعة فهي انها تشد الدم وتقويه وتكثفه والقسم النافذ منها الى الطحال وهو ما استغنى عنه الدم ينفذ ايضا لضرورة ولمنفعة اما الضرورة فلتغذية الطحال واما المنفعة فعلى وجهين احدهما انها تشد فم المعدة وتكثفها والثاني انها تدغدغ فم



المعدة بالحموضة فتنبه على الجوع وتحرك الشهوة واعلم ان الصفراء المتحلبة الى المرارة هي ما يستغنى عنه الدم والمتحلبة عن المرارة هي ما يستغنى عنه المرارة وكذلك السوداء المتحلبة الى الطحال هي ما يستغنى عنه الدم والمتحلبة عن الطحال هي ما يستغني عنه الطحال وكما ان تلك الصفراء الاخيرة تنبه القوة الدافعة من اسفل كذلك هذه السوداء الاخيرة تنبه القوة الجاذبة من فوق فسبحان الله احسن الخالقين واما السوداء الغير الطبيعية فهي ما ليس على طريق الرسوب والتفلية بل على سبيل الرمادية والاحتراق فان الاشياء الرطبة المخالطة للارضية تميز الارضية منها على وجهين اما على جهة الرسوب ومثل هذا الدم هو السوداء الطبيعي واما على جهة الاحتراق بان يتحلل اللطيف ويبقى الكثيف ومثل هذا الدم والاخلاط هو السوداء الفضلي ويسمى المرة السوداء وانما لم يكن الرسوب الا للدم لان البلغم للزوجته لا يرسب عنه شيء كالدهن والصفراء للطافته وقلة الارضية فيه ولدوام حركته ولقلة مقدار ما يتميز منه عن الدم في البدن لا يرسب منه شيء يعتد به واذا تميز ثم لبث ان يعفن او يندفع واذا عفن تحلل لطيفه وبقي كثيفه سوداء احتراقيا لا رسوبيا والسوداء الفضلي منها ما هو رماد الصفراء وحراقته وهو مر والفرق بينه وبين الصفراء الذي سميناه محترقا ان ذلك صفراء يخالطها هذا الرماد واما هذا فهو رماد متميز بنفسه تحلل لطيفه ومنها ما هو رماد البلغم وحراقته فان كان البلغم لطيفا جدا مائيا فان رماديته يكون الى الملوحة وان كان الى الحموضة او عفوصة ومنه ما هو رماد الدم وحراقته وهذا مالح الى حلاوة يسيرة ومنه ما هو رماد السوداء الطبيعية فان كانت الطبيعة رقيقة كان رمادها وحراقتها شديد الحموضة كالخل يغلي على وجه الارض وان كانت غليظة كان اقل حموضة ومع شيء من العفوصة والمرارة فاصناف السوداء الرديئة ثلثة السوداء الذي هو رماد الصفراء اذا احترق وتحلل لطيفه والقسمان المذكوران واشدها غائلة واسرعها فسادا هو الصفراوي لكنه اقبلها للعلاج واما القسمان الاخران فان الذي هو اشد حموضة اردى ولكنه اذا تدورك في بدايته كان اقبل للعلاج واما الثالث فهو اقل غليانا على الارض وتشبثا بالاعضاء وابطأ مدة في نهايته الى الاهلاك ولكنه اعصى في التحلل والنضج وقبول الدواء فهذه هي اصناف الاخلاط الطبيعية والفضلية قال بعض الاطباء انه لم يصب من زعم ان الخلط الطبيعي الدم لا غير وسائر الاخلاط فضول وذلك لان الدم لو كان وحده هو الخلط الذي يغذو الاعضاء لكانت الاعضاء متشابهة في المزاج والقوام فانه ما كان العظم اصلب من اللحم الا ودمه دم مازجه جوهر صلب سوداوي والدماغ الين الا ودمه دم مازجه جوهر لين بلغمي والدم نفسه يخالطه سائر الاخلاط فينفصل عنها عند اخراجه وتقريره في الاناء بين يدي الحس الى جزء كالرغوة وهو الصفراء والى جزء كالثفل والعكر وهو السوداء والى جزء مائي هو المائية التي يندفع فضلها في البول والمائية ليست من الاخلاط لان المائية هي من المشروب الذي لا يغذو وانما الحاجة اليه ليرقق الغذاء وينفذه واما الخلط فهو من الماكول والمشروب الغاذي ومعنى قولنا غاذ اي هو بالفعل شبيه بالبدن والذي هو بالقوة شبيه ببدن الانسان وهو جسم ممتزج لا بسيط والماء هو بسيط واما نحن فنقول ان اصل الغذاء الدم وهذه الاخر ابازير وافاويه يحتاج اليها ولا يجزي عن كل عضو ان يحيل الدم الواحد المتشابه لو كان موجودا وحده فيه الى مزاج يليق به على ان الطبيعة قد عانت ذلك بهذه الابازير والافاويه

## فصل فيما يتصل بما قلناه من كلام المعلم الاول في الرطوبات والاراء المعترضة والاحتجاج ونقض مذاهب فيها

قال المعلم الاول ولما كان لكل حيوان معتدل ما فيه دم واما رطوبة تقوم مقام الدم والدم هو من الجنس الحار اللين وخاصة الذكور وقد قال لم يرضون ان النساء اسخن ولذلك يكثر دمهن فيطمثن واما انبا ذقليس فخالفه ومن القدماء من ظن ان الدم والصفراء باردان فالدم من يبلغ بتبلغهم في الغضب حتى ضلوا عن الصواب في الحار والبارد فهو عن غيره اصل قال والحار يقال على وجوه فمنه ما هو حار لانه يسخن ما يماسه كالنار ويقال لحار لانه اذا حصل في بدن الانسان استحال الى حرارة يحس منه ويقال لحار للذي يبلغ في ذلك الى ان يوجع ويؤلم وربما كان يفعل ذلك بالعرض فيكذب ويقال لحار للاكال المذيب كالزاج ويقال للذي هو الكثير منه فيكون مسخنا لكثرته وان كانت قليله لا تؤثر مثل الكبريت فان الكثير منه يقوى على ان يسخن والقليل لا يفعل ذلك ويقال لحار للذي لا يبرد سريعا كالرصاص الذائب فانه يقبل البرودة في زمان ابطأ من زمان الحديد وهذا الوجه لا يقال به للنار انه حار لانه لا يسخن بل هو بنفسه سخين

والماء يقال له بارد وان اغلى لانه يبرد سريعا من طبعه ويقبل الجمود من غيره وفرق الزيت فهو ابرد من
الزيت وهذه اشياء قد ذكرناها في مواضع اخر ومن الحار ما هو بذاته ومنه ما هو بنوع العرض
فالذي بذاته اشد دواما من الاشياء التي هي حارة بذاتها ما يصير ايضا حارا بغيره كالدم ومن
البارد بذاته ما يصير بردا بغيره مثل الماء والنار ايضا ويجب ان يتذكر ما عرفت من اقاويلنا في ذلك
وان النار قد تصير من جهة الكيفية النارية المحسوسة اشد وكل الاشياء التي تسخن عند ما بعلة واضعف مه
فانه يبرد بمفارقة تلك العلة ولذلك يظن قوم ان البرد ليس معنى بل عدما وليس كذلك فانه يبرد الماء
فاعله على ما علمت طبيعته فانه انما يسخن من خارج لانه بارد بطبيعته والاجسام الرمادية تصير
حارة لما يكتسب من النار اولا فاذا غسلت وبطل منها الجزء اللطيف صارت باردة بل يقال يجب
الصورة انه حار لانه يستحيل الى النارية بسرعة واقول ولانه يسخن ابدان الحيوان وهذه الاشياء فقد سلف
ذكرها في مواضع اخرى ويجب ان يقيس على هذا حال اليابس والرطب فان من اليابس ما بالذات كالحجر
ومنه ما بالعرض كالجمد على ما فيه مما نعلمه ومنه ما بالقوة ومنه ما بالفعل الا ان الدم الحار اذا اعتبر من
حيث طبيعته كان الحر يدخل في حده كما يدخل الصورة في حد الشيء فانا اعتبر من جهة ما هو دم حار فان
بالحرارة العرضية كان دخول الحرارة في حده كدخول البياض في حد الرجل الابيض وقد عرفنا الفرق
بين الحدين وستعرفه في موضع مستقبل وكذلك الحال في اليابس والرطب واذا استحال الدم
بسبب فبطلت حرارته لبطلان صورته الاصلية فقد فسد نوعه وان عرض له برد غريب وقوته
الطبيعية المتحفظة باقية لم يبطل نوعها وكذلك الصفراء واذا قيل ان الصفراء يابسة فيعني بها ان
العضو الذي يجلب هي في مزاجه يصير ايبس وانها تيبس العضو ايضا بالمجاورة ثم نتكلم بعد هذا
في الغذاء وكيفية نفوذه من الفم الى اقصى الاعضاء وما يعرض له من الاستحالات وفي اصناف
ما يتولد عنه من الفضول وقد علمت ذلك فيما سلف ثم نتكلم في احوال ينفصل بها الحيوان من
جهة اختلاف رطوباتها وهي مشهورة او مذكورة وفيها ان الحيوان المائي الدم اخوف واجزع
والغليظ الدم اجرأ واغضب واحقد فان الحرارة تحتبس في الجمد اشد من احتباسها في الماء وانفعا
ما اقرب منه بين الغضب وبين التكيف بالحرارة سواء كانت كذلك لنوعها كالخنازير البرية والجمال
والثيران والاسد او لشخصها مثل الرجل الغليظ الدم وبين ذلك ان الحيوان الذي لا دم له لا شحم له
ولا ثرب والثرب والشحم باردان دهنيان ولذلك يجمد وهو في الحيوان الارضي وانما يجمد الشحم المذاب اكثر
دلنا ذا كان شحم حيوان لا يستوي في فكه الاعلى وهذه الحيوانات ارضية جدا ولذلك ما يكثر فيها قرون
واظلاف ولا يجمد شحم غيره اذا اذيب واذا فشا الشحم على البدن اهلك بنفسه فانه يخنق الحار الغريزي وليبسه ابانعقد مه
واما بسببه فلانه يبرد ولا حس للعظم ولا الشحم لانه دم جمد وليس في نضجه كدم اللحم واذا استولى البرد
بقي البدن بغير حس وهذا هو الموت واذا كثر الشحم في البدن قل الاولاد لبرد الدم فصاحبه لان
الدم يذهب في غذاء السمين لكثير التحلل والمخ ايضا دم قاصر النضج لان النضج التام الى طريق
اللحمية واما من طريق المخية والشحمية فمقصود وبرد والمخ يشبه المني من وجه ومخ الصبي ومن
ومخ الشاب اشد دموية من مخ الشيخ والمخ دعامة للعظم وفضل من غذائه ينعصر الى داخله اول
وغذاء له ايضا وليس بين القولين خلاف فان فضل الغذاء اذا كان فضلا من جهة الكم جاز ان يعود
عند الحاجة غذاء فلا ينبغي ان يشنع الطبيب كل الشناعة لذلك وهو بالجملة دم استحال الى مشاكلة
ما الطباع العظم الحيوان الذي لا يحتاج عظامه الى دعامة كثيرة لغلظه وضيق تجويفه يقل فيه المخ مثل
الاسد ويعين على ذلك حرارة مزاجه والحيوان الذي لا عظم له لا مخ له الا النخاع المحيط به شوك والنخاع
وان كان منبتا للاعصاب فمن منافعه دعامة الفقار الذي من منافعه دعامة البدن فكما انه ليس
كل منفعة الفقار وقاية النخاع بل كونه منبتا للعظام الذي يدعم البدن كذلك لا ينبغي ان يتعجب
الطبيب فيظن ان كون النخاع منبتا للاعصاب يمنع ان يكون من منافعه كونه دعامة للفقار وقد يظن
باقتران النخاع بالدماغ ان طبيعتهما واحدة وبنابته منه وليس كذلك فان الدماغ بارد المزاج جدا
حتى في اللمس واما النخاع فان مزاجه حار ولذلك هو دسم دهني وانما استفاد مزاجه من القلب وان مزاج النخاع يستفاد من مزاج الدماغ وانما ينبغي ان ذلك اتصاله به مع
واستفاده استفادة قوية الا انه بعد لبعث لا يعجب بسبب اتصاله بالدماغ واستيفائه منه

البرد والرطوبة قال المعلم الاول ويظنون ان جوهر الدماغ حساس وله حس ولمس وليس كذلك بل هو كالمخ
الذي في العظام اقول يشبه ان يكون الدماغ انما ظنوا ولا يظهر ما يحدث فيه من الورم الذي يكون عنه
جوهره بالفاقوطرا الورم الذي يحدث بجهه لذلك وليس يمنع كون الدماغ خزانة للقوى الحاسة ان يخرج
بعد القلب ان لا يكون له في نفسه حس وذلك لانه مبدا ايضا للعصب وبنفسه لا يحتاج اليه وهو
مبدا لقوة الحركة بالارادة وهو في نفسه لا حركة ارادية له بل بالحقيقة مبدا هذه القوى هو الروح
الذي فيه وهو خزانة له لان الحساس الذي يتم حسه عند عضو ما يعين يتصل اليه كان التحيف ايضا
عند من يجعل الدماغ حساسا خزانة له وليس اذا كان الشيء خزانة او منفذ الروح ذي قوة يجب
ان يكون له نفسه تلك القوة كما ان العصبتين المجوفتين هما للقوة الباصرة ولا قوة باصرة في
جوهرهما لكن الدماغ يخرج ليس الاوعية التي ذكرناها وهواؤه يعدل مزاج الروح الحار فيكون في
الافعال الحس والحركة والتخيل وما كان الروح الذي في القلب منشا القوى ثم اذا جاء في الدماغ
صار لبرد بعض القوى فيه اظهر فعلا وصار بفعل بالجبلة واذا صار الى الكبد لتعد بعض القوى فيه اظهر
فعلا وفيها وبفعل بالجبلة فيكون الدماغ انما يكون فيه الروح الحساس خاصة وبعد ذلك لا يحس
بجوهره وخصوصا وقد قال الطبيب ان الملمس بالاعتدال وكل حيوان اعدل الاعضاء فهو الملمس اعضاه
ثم شهد بنفسه ان الدماغ خارج عن الاعتدال وليس بوجه المزاج الذي به يقوى الافعال
وهو الحار الى المزاج الذي يشتد عليه الانفعال وهو البرد فلا ينبغي ان يتخذ الطبيب هذا الكلام
حجة له في التعجب من الفلاسفة المجادا واما القلب فهو معتدل بوجه باعتبار جوهره لا يخرج الى
ما الى المزاج الحار الذي لا يسقط القوى بل يقويها واكثر ما يعتريه ان لا يكون حسه في احساس
الحار المعتدل لا باردا او انما يلا الى البرد واما انه يجب ان لا يلمس اصلا لانه حار المزاج وليس
حار المزاج يمنع اللمس فيه منع برد المزاج واما الراي الذي يلوح لي خاصة هو ان الحساس الاول هو الروح
وليس عجبا ان يكون لخزانة قوة او خزانة تعديله او خزانة تحفظه حساسا الا ان يكون له مزاج يقبل
من الروح الحامل للقوة الحساسة الحس والجوهر المخي اولى بذلك من الجوهر الرطب البارد المائي وليس
عندي في هذا الحكم حزم ولا شيء كالصدق وعندي ان الروح انما يستعد لقبول هذه القوى على
شرط ان يكون حارا ليس ان يكون معتدلا وان النفس ليس انما يعدله بان يبرده بل بان يمنع الاحتراق
الذي يكون لبعث ما يؤدي الى تحلله وان ينفض عنه البخار الدخاني الذي هو فيه كالفضل في
البدن واما العضو الذي به يكون الحس فيشبه ان يكون المعتدل منه ادق لمسا وان الدماغ في
باردا بازاء القلب ليخفض من افراطه ويغشاه من غليانه ويفيد الروح الذي ياتيه اعتدالا لانه بذلك
الاعتدال يكون اوفق لفعل الحس والحركة واما القوة فيما في الدماغ مع القلب مع الروح يمكن الروح
الذي ياتيه فانه يفعل في جوهره الاول ايضا الاعمال الاخرى مثل التغذية والتنمية وغير ذلك فاذا عدل بطل
استعداده لتلك القوى فصار غير غاذ وانفرد بفعل واحد ولم يترادف عليه الافعال فيشتغل
بعضها عن بعض ولذلك اذا صار الى الكبد ابطل مزاج الكبد عنه الاستعداد لفعل الحس والحركة
وتركه خاصا لفعل التغذية فهذه الاعضاء التي بعد القلب انما يغير المزاج ليصير الروح عديم
قوة وهذا بالذات وليصير الروح اقوى فعلا من جهة قوة وهذا بالعرض لانه انما يصير اقوى
فعلا لانه يفرغه وانما يفرغه لانه يميط عنه شاغلا وعلى هذه الجهة يصح ان يطرد القول ان النفس
واحد وان اول تعلقها باول عضو وستجد كتبا للواحق ادام الله بالغه في شرح هذا الباب
اقصى المبالغ ولا يبعد ان يكون الازدياد في البحث يفضي بنا الى حكم حزم في هذه الابواب ولقد علمت
ان الالة الاولى للنفس هو الحار الغريزي وبها يتم جميع افعالها وقد ضمنت في الانسان في
وسط كثير دمه واعان حرارة مزاجه على انتصاب قامته وان لم تكن الحرارة هي العلة الاولى
الذاتية لذلك ولكن القوة المصورة واما الحرارة فتكون معينة اعانة الة القوة المصورة ولم تخلق
يافوخه عند الطفولة كيافوخ ما يشبهه في حاله بل هو في اول ما يولد يكون يافوخه لينا جدا ليكون
الطفل ضعيف الاعضاء وخصوصا ضعيف الدماغ الذي خلق للطفل الانسان كثير الرطوبة ولننتقل
الان الى ذكر الاعضاء الباطنة ونبدا من فوق ومن الدماغ

## فصل في الدماغ

وتشريحه وبنات النخاع منه قالوا ان كل حيوان ذى دم فله دماغ واما الحشرات فان لها لا فيها منها دماغا
والانسان اعظم الحيوان بحسب مشاكلة بدنه دماغا ونقول ان ذلك لحاجته الكثيرة الى آلة الروح
النفسانى المفكر التى ليس لساير الحيوانات فاما تشريح دماغ الانسان فان الدماغ ينقسم الى جوهر
مخاخى والى جوهر مخى والى تجاويف فيه مملوة روحا واما الاعصاب فهى كالفروع المنبعثة عنه لا على
انها اجزاء جوهره الخاص به وجميع الدماغ منصف فى طوله تنصيفا نافذا فى حجبه ومخه وفى بطونه
لما فى التزويج من المنفعة وان كان الزوجية فى البطن المقدم وهى اظهر للحس وقد خلق جوهر الدماغ
باردا رطبا اما برده فلئلا يشتعله كثرة ما يتادى اليه من قوى حركات الاعضاء وانفعالات الحواس
وحركات الروح فى الاستحالات التخيلية والفكرية ولتعتدل الروح الحار جدا النافذ اليه من
القلب فى العرقين الصاعدين اليه وخلق رطبا لئلا يجففه الحركات بشكله لينا دسما اما الدسومة
فليكون ما ينبت منه من العصب علكا واما اللين فقد قال الطبيبان السبب فيه ليحسن تشكله و
استحالته بالمتخيلات فان اللين اسهل قبولا للاستحالات وليس يعجبنى ذلك فان اللين قد يعد لسرعة
الاستحالة ولكن لا لكل استحالة بل الاستحالة التى تكون بالتقطيع والتشكيل واما التصور بالاشباح
وقبول الخيالات فليس مما يتعلق بتحريك جرمه وتقطيعه البتة بل كونه لينا ليكون دسما وليحسن
غذوه للاعصاب الصلبة بالتدريج فان الجوهر الصلب لا يمد الصلب ما يمده اللين وليكون ما ينبت
عنه لدنا اذ كان بعض النابت منه محتاجا الى ان يتصلب عند اطرافه لما سنذكره من منافع العصب
ولما كان هذا النابت محتاجا الى ان يتصلب على التدريج ويكون صلابته لدنة وجب ان يكون
منشأه جوهرا لدنا دسما والدسم اللزج لين لا محالة وايضا ليكون الروح الذى يحويه الذى ينفذ
الى سرعة الحركة ممدا برطوبة وايضا ليخف ثقله فان الصلب فى الاعضاء اثقل من اللين المرطب
المتخلخل لكن جوهر الدماغ ايضا متفاوت فى اللين والصلابة وذلك لان الجزء المقدم منه الين
والجزء المؤخر اصلب وفرق بين الجزئين باندراج الحجاب الصلب الذى نذكره فيه الى حد ما ولين
مقدم الدماغ لان اكثر عصب الحس وخصوصا الذى للبصر والسمع ينبت منه لان الحس طليعة
وسبيل الطليعة الى الجهة المقدم اولى وعصب الحركة اكثره ينبت من مؤخره وينبت منه النخاع الذى
هو رسوله وخليفته فى مجرى الصلب وحيث يحتاج ان ينبت منه اعصاب قوية وعصب الحركة محتاج
الى فضل صلابة لا يحتاج اليها عصب الحس بل اللين اوفق لها فجعل منشأه اصلب وانما ادرج الحجاب
فيه ليكون فصلا وقيل ليكون اللين مبرأ عن مماسة الصلب ولين ما يعرض فيه جدا وقد يشكل على
هذا القول امر مماسة هذا الجزء اللين من الدماغ لهذا المندرج الصلب اعنى ان يكون ذلك اكثر من
الحجاب المندرج ويعرض له هناك من اللين ما هو زايد على الذى فى الجزء من الحجاب الذى يغشى مؤخره
وكذلك الرقة التى تكون فيه ايضا فان الرقيق كاللين تحت اليد وفى لين الحجاب هناك المنفعة المذكورة
وسقوط الحاجة الى الصلابة حيث يلقى به العظم ولهذا الطى منافع اخرى فان الاوردة النافذة
الى الدماغ المتفرقة فيه يحتاج الى مستند والى شىء يشدها فجعل هذا الطى دعامة لها وبحيث آخر
هذا العطف والى خلفه المعصرة وهو مصب للدماء الى فضاء ما كالبركة ومنها تنشعب جداول
يتفرق منها الدم ويتشبه بجوهر الدماغ ثم يتشفها العروق من فوهاتها ويجمعها الى عرقين كما
سنذكر تشريح ذلك وهذا الطى ايضا ينتفع به فى ان يكون منبتا لرباطات الحجاب الصفيق بالدماغ
فى موازاة الدرز من القحف الذى يليه وفى مقدم الدماغ منبتا الزايدتين الحلميتين اللتين يكون بهما
الشم وقد فادت لين الدماغ قليلا ولم يحفهما صلابة العصب وقد جلل الدماغ كله بغشائين
احدهما دقيق يليه والاخر صفيق يلى العظم وخلقا لئلا يماس الدماغ جوهر العظم ولا يتادى اليه
الافات من العظم وانما يقع هذه المماسة فى احوال تريد الدماغ فى جوهره او فى حال الانبساط
الذى يعرض له عقيب الانقباض وقد يرتفع الحجاب الى القحف عند احوال مثل الصياح الشديد
فلمثل هذا من المنفعة ما حصل بين الدماغ وعظم القحف لين متوسط بينهما فى اللين والصلابة
وجعلا اثنين لئلا يكون الشىء الذى يحسن ملاقاته للعظم بلا واسطة هو بعينه الشىء الذى
يحسن ملاقاته للدماغ بلا واسطة بل فرق بينهما فكان القريب من الدماغ دقيقا والقريب من العظم

والذكر به [illegible]
ويحسن [illegible]

ليكونا حاجزين بين الدماغ ومن العظم د
صح





صفيقا وهما معا كوقاية وواحدة وهذا الغشاء مع انه وقاية للدماغ فهو رباط للعروق التى فى الدماغ
ساكنها وضاربها وهو كالمشيمة يحفظ اوضاع العروق بانتساجها فيه ولذلك ما يدخل ايضا جوهر
الدماغ فى مواضع كثيرة مزدرة ويتادى الى بطونه وينتهى عند المؤخر لاستغنائه بصلابته عنه و
الغشاء الثخين غير ملتصق بالدماغ ولا بالرقيق التصاقا كما يشتمل عليه فى كل موضع بل هو مستقل
عنه انما يصل بينهما العروق النافذة فى الثخين الى الرقيق والثخين مستمر الى القحف بروابط غشائية
ينبت من الثخين بثنية الى الدروز لئلا يثقل على الدماغ جدا وهذه الرباطات تطلع من الشؤون
الى ظاهر القحف فينبت هناك الحجاب ينتسج منها الغشاء المجلل للقحف وذلك ما يستحكم ارتباط الغشاء
الثخين بالقحف ايضا وللدماغ فى طوله ثلاثة بطون وان كان كل بطن منه فى عرضه ذا جزئين فالجزء
المقدم محسوس الانفصال الى جزئين يمنة ويسرة عظمها اعظم واحد وهو معين على الاستنشاق
وعلى نفض الفضل بالعطاس وعلى توزيع الروح الحساس وعلى افعال القوة المصورة من قوى الادراك
الباطن واما البطن المؤخر فهو ايضا عظيم لانه يملاه تجويف عظم عظيم ولانه مبدأ شىء عظيم اعنى
النخاع ومنه يتوزع اكثر الروح الحركى وهناك افعال القوة الحافظة لكنه اصغر من المقدم بل من كل
واحد من بطنى الجزء المقدم ومع ذلك فانه يتصغر يسيرا يسيرا بتدريج الى النخاع ويتكاثف تكاثفا الى
الصلابة واما البطن الوسط فانه كمنفذ من الجزء المقدم الى الجزء المؤخر وقد عظم لذلك وطال
وهو مؤدى من عظم الى عظم وبه يتصل الروح المقدم بالروح المؤخر ويتادى ايضا الاشباح
المذكورة ويتسقف مبداء هذا البطن الاوسط تسقفا كريا باطنا كالازج ويسمى به ليكون منفذا مع
ذلك متباعدا بتدويره من الافات وقويا على حمل ما يعتمد عليه من الحجاب المدرج وهناك يجتمع بطنا
الدماغ المقدمان اجتماعا يترايان للمؤخر فى هذا المنفذ وذلك الموضع يسمى مجمع البطنين وهذا
المنفذ نفسه بطن ولما كان منفذا يؤدى عن المصورة الى الحافظة كان احسن موضع للمفكرة والمتخيلة
ما طلت ويستدل على ان هذه البطون مواضع هذه الافعال من جهة ما يعرض لها من الافات
فيبطل مع آفة كل جزء فعله والغشاء الرقيق يستبطن بعضه فيغشى بطون الدماغ الى الموضع الذى
عند الطاق واما ما وراء ذلك فصلابته تكفيه تغشية الحجاب اياه واما التزريد الذى فى بطون
الدماغ فليكون للروح النفسانى نفوذ فى جوهر الدماغ كما فى بطونه اذ ليس كل وقت يكون البطون
متسعة منفتحة او الروح فلئلا يحبس فى البطون فقط ولان الروح انما يكمل استحالته عن المزاج
الذى للقلب الى المزاج الذى للدماغ بان ينطبخ فيه انطباخا ما ياخذ به مزاجه وهو اول ما يتادى
الى الدماغ يتادى الى جوهره الاول لينطبخ فيه ثم ينفذ الى البطن الاوسط فيزداد فيه انطباخا ثم
يتم فى البطن المؤخر والانطباخ الفاضل انما يكون بمخالطة وممازجة ونفوذ فى اجزاء الطابخ كحال
الغذاء فى الكبد وعلى ما نصفه فيما يستقبل لكن زرد المقدم اكثر افرادا من زرد المؤخر لان نسبة
الزرد الى الزرد كنسبة العضو الى العضو بالتقريب والسبب المصغر للمؤخر عن المقدم موجود فى
الزرد وبين هذا البطن والبطن المؤخر من تحته كان هو مستودع العرقين العظيمين الصاعدين الى
الدماغ اللذين سنذكرهما الى شعبهما التى ينتسج منها المشيمة من تحت الدماغ وقد عمدت تلك الشعب
بجرم من جنس الغدد يملاء ما بينها ويدعمها كما هو الحال فى ساير الموزعات العرقية فان الخلاء بينها يملاء
ايضا بلحم غددى وهذه الغدة تتشكل بشكل الشعب المذكورة وعلى هيئة التوزيع المذكور فكما ان الشعب
والتوزيع المذكور يبتدى من مضيق ويتفرع الى سعة يوجب الانبساط كذلك هذه الغدة صارت
صنوبرية ذاتها الى مبداء التوزيع من فوق ويذهب بجهة مخروطيتها الى ان يتم تدلل الشعب
ويكون هناك مستتبع على مثال المتنبح فى المشيمة فيستقر فيه والجزء من الدماغ المشتمل على هذا
البطن الاوسط غاشية واجزاؤه التى من فوق دودى الشكل مزرد من زرد وموضوع فى طوله
مربوط بعضها الى بعض بربطة لتكون له ان يتمدد وان يتقلص كالدود وباطن فوقه مغشى بالغشاء
الذى يستبطن الدماغ الى حد المؤخر وهو مركب على زايدتين من الدماغ مستديرتين كالفخذين
يقربان الى التماس ويتباعدان الى الانفراج تركيبا ما ربطه يسمى وترات لئلا يزول عنهما ليكون
الدودة انما تمددت وضاقت عرضا ضغطت هاتين الزايدتين الى الاجتماع فينسد المجرى

واذا تخلخلت الى القعر وازدادت عرضاً تباعدتا الى الافتراق فانفتح المجرى وما يلي منه مؤخر الدماغ
ادق والى التحدب وتنهندم في مؤخر الدماغ ومقدمه اوسع من مؤخره على الهيئة التي يجملها الدماغ
والزائدتان المذكورتان يسميان التين ولا زوائد فيهما البتة بل هما ملساوان ليكون سدهما
وانطباقهما اشد وليكون اجابتهما الى التحريك بسبب حركة شي آخر اشبه الى اجابة الشي الواحد
ولدفع فضول الدماغ مجريان احدهما في البطن المقدم وعند الحد المشترك الذي بينه وبين الذي
بعده والآخر في البطن الاوسط وليس للبطن المؤخر مجرى مفرد وذلك لانه موضوع في الطرف
الصغير ايضاً بالقياس الى المقدم ولا يحتمل ثقبا وتكفيه والاوسط مجرى مشترك لهما وخصوصاً
وقد جعل مجرى النخاع يتحلل بعض فضوله ويندفع من جهة وهذان المجريان اذا ابتديا من البطنين
ونفذا في الدماغ نفسه مورباً نحو الالتقاء عند منفذ واحد مبدا من الحجاب الرقيق وآخره وهو
اسفله عند الحجاب الصلب وهو مضيق فانه كالقمع يبتدئ من سعة مستديرة الى مضيق فلذلك
يسمى قمعاً ويسمى ايضاً مستنقعاً فاذا نفذ في الغشاء الصلب لاقى هناك مجرى في غدة كانها
كرة معمورة من الجانبين متقابلين فوق واسفل وهي بين الغشاء الصلب وبين مجرى الحنك ثم عند هذا
المنافذ التي في مشاشية المصفاة في اعلى الحنك وقد ذكرنا في التعليم الاول انه ليس في جوهر
الدماغ دم البتة فينبغي ان يعلم ان معناه انه ليس فيه دم البتة على هيئة الدم بل متحيل وطوى
اخرى وفيه انه لا عروق في جوهره ومعناه ان العروق ينفذ اليه من الحجاب ويستبطنه وبرسل
الفوهات في جرمه حتى ينقص منه من غير ان يكون جوهره جوهراً ينتسج فيه العروق كما في كثير من
اللحم وكما في الكبد والقلب والدماغ ابرد الاعضاء الرئيسة وحتى انه ربما تميز باللمس كونه باردا
بالقياس الى غيرها وعظم الدماغ في الانسان ثخين ليبعد عن الآفة متخلخل ليكون خفيفاً واقرب انه لما كان
الدماغ ناى الموضع عن الاطراف البعيدة وكان مبداء التوجيه للاعصاب المؤدية للحس والحركة
الى الاعضاء وكانت الاعصاب المحركة اذا بعدت عن وايلها الى المواضع التي يرسل اليها عرض لها
ان يسترخي ولا يجود فعلها في تحريك الاطراف ارسل الصانع الى قرب الاطراف شعبة كانها
محركه من الدماغ لينوزع من جانبيها اعصاب يجد الى جانبيها والى اسفل يكون قريبة ما بين
المصعد والمورد ومع ذلك نفد ووثق بها مفاصل الفقرات توثيق الحشو فهكان نكهاد
لدعامة البدن التي بين القلب ولو كان الراس منبتاً لجميع الاعصاب لاحتيج ان يكون اكبر
من هذا كثيراً ولكان ثقيلاً على البدن جداً **فصل في منفعة العصب وتشريح**
**الدماغي منه** منفعة العصب منها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض واما الذي بالذات
فهو افادة الدماغ بتوسطها لسائر الاعضاء حساً وحركة والتي بالعرض فمن ذلك تشديد اللحم
وتقوية البدن ومن ذلك الاشعار بما يعرض من الآفات للاعضاء العديمة الحس مثل الكبد والطحال
والرية فان هذه الاعضاء وان فقدت الحس فقد اجرى عليها لفافة عصبية وغشيت بغشاء
عصبي فاذا ورمت او تمددت بريح تادى ثقل الورم او تمديد الريح الى اللفافة والى اصلها فيعرض لها
من الثقل انجذاب ومن الريح تمزق فاحس به والاعصاب مبداؤها على الوجه المعلوم هو الدماغ
ومنتهى تفرقها هو الجلد فان الجلد مخالطه ليف دقيق منبث فيه من الاعضاء المجاورة له و
الدماغ مبداء العصب على وجهين فانه مبداء لبعض العصب بذاته ومبداء لبعضه بواسطة
النخاع السائل منه والاعصاب المنبعثة من الدماغ لا يستفيد منها الحس والحركة الا اعضاء
الراس والوجه والاحشاء الباطنة واما سائر الاعضاء فانما يستفيدها من اعصاب النخاع وقد سلط
على عناية عظيمة تخص بها ما ينزل من الدماغ الى الاحشاء من العصب فان الصانع احتاط في وقايتها
احتياطاً لم يوجبه في سائر العصب وذلك لانها لما بعدت من المبداء وجب ان يزيد بفضل توثيق
فغشيت بجرم متوسط بين العصب والغضروف في قوام مشاكل لما يحدث في جرم العصب عند
الالتواء وذلك في مواضع ثلثة احدها عند الحنجرة والثاني اذا صادفت في اصول الاضلاع والثالث
اذا جاوز موضع العقد والاعصاب الدماغية الاخرى فما كان المنفعة فيه منها هي افادة
الحس انفذ من منبته على الاستقامة الى العضو المقصود اذ كان الاستقامة مؤدية الى المقصود



من اقرب الطرق وهنالك يكون التأثير الفايض من المبداء اقوى واذا كانت الاعصاب الحسية لا يراد
فيها من التصليب المحوج الى التبعيد من جوهر الدماغ بالتدريج ليبعد من مشابهته في اللين بالتدريج
ما يراد في اعصاب الحركة بل كلما كانت الين كانت لقوة الحس اشد تأدية واما الحركة فقد وجب
ان المقصد بعد تعاديج يسلكها التبعد عن المبداء ويتدرج في التصلب وقد اعان كل واحد من
الصنفين على الواجب فيه من التصلب واللين جوهر منبته اذ كان جل ما يفيد الحس منبعثاً من
مقدم الدماغ وجل ما يفيد الحركة من مؤخره والجزء الذي هو مقدم الدماغ الين قواماً والجزء الذي
هو مؤخر الدماغ اخشن قواماً وقد ينبت من الدماغ ازواج من العصب سبعة فالزوج الاول مبداء
من غور البطنين المقدمين من الدماغ عند جوار الزائدتين الشبيهتين بحلمتي الثدي اللتين بهما
الشم وهو صغير مجوف يتيامن النابت منهما يساراً ويتياسر النابت منهما يميناً ثم يلتقيان على تقاطع
صليبي ثم ينفذ النابت يميناً الى الحدقة اليمنى والنابت يساراً الى الحدقة اليسرى ويتسع فرجاهما
حتى يشتمل على الرطوبة التي تسمى زجاجية وهما ينفذان على التقاطع الصليبي من غير انعطاف وقد
ذكر لوقوع هذا التقاطع منافع ثلث ❁ احدها ليكون الروح السائلة الى احدى الحدقتين غير محجوبة
عن السيلان الى الاخرى اذا عرضت لها آفة ولذلك يصير كل واحدة من الحدقتين اقوى ابصاراً اذا
غمضت الاخرى واصفى منها لو لحظتا الاخرى تلحظ ولهذا ما تزيد الثقبة العنبية اتساعاً اذا
غمضت الاخرى وذلك لقوة اندفاع الروح اليها ❁ والثانية ان يكون للعينين مؤد واحد
يؤديان اليه شبح المبصر فيتحد هناك ويكون الابصار بالعينين ابصاراً واحداً ليتمثل الشبح في
الحد المشترك ولذلك يعرض للحول ان يروا الشي شيئين عندما يزول احدى الحدقتين الى فوق او الى
اسفل فيبطل به استقامة نفوذ المجرى الى التقاطع ويعرض قبل الحد المشترك حد لانكسار العصبة
والثالثة لكي يتدعم كل عصبة الاخرى ويستند اليها ويصير كانها نبتت من قرب الحدقة
والزوج الثاني من ازواج العصب الدماغي منشاه خلف منشاء الزوج الاول وما يلاحمه
الى الوحشي ويخرج من الثقبة التي في النقرة المشتملة على المقلة فينقسم في عضل المقلة وهذا
الزوج غليظ جداً لتقاوم غلظه لينة الواجب لقربه من المبداء فيقوى على التحريك وخصوصاً اذ لا
معين له اذ الثالث مصروف الى تحريك عضو كبير هو الفك الاسفل فلا يفضل عنه فضلة بل يحتاج
الى معين غيره كما نذكره واما الزوج الثالث فمنشاه الحد المشترك بين مقدم الدماغ ومؤخره من
لدن قاعدة الدماغ وهو يخالط اولا الزوج الرابع قليلاً ثم يفارقه وينشعب اربع شعب شعبة يخرج
من مدخل العرق السباتي الذي نذكره بعد وما خذ منحدراً عن الرقبة حتى يجاوز الحجاب فيتوزع في
الاحشاء التي دون الحجاب وشعبة مخرجها من ثقبة في عظم الصدغ واذا انفصل اتصل بالعصب
المنفصل من الزوج الخامس الذي سنذكر حاله وشعبة تطلع في الثقب الذي يخرج منه الزوج الثاني
اذ كان معضل الاعضاء الموضوعة قدام الوجه ولم يمكن ان ينفذ في منفذ الزوج الاول المجوف
فيزاحم اشرف العصب ويضغط فينطبق التجويف فهذا الجزء اذا انفصل انقسم ثلثة اقسام قسم
يميل الى ناحية الماق ويخلص الى عضل الصدغين والماضغين والحاجب والجبهة والجفن والقسم
الثاني ينفذ في الثقب المحلوق عند الحاظ حتى يخلص الى باطن الانف فيتفرق في الطبقة المستبطنة
للانف والقسم الثالث وهو قسم غير صغير ينفذ في التجويف البرنخي المهيا في عظم الوجنة فيتفرع
الى فرعين فرع منه ياخذ الى داخل تجويف الفم فيتوزع في الاسنان اما حصة الاضراس منها فظاهر
واما حصة سائرها فكانه يخفى عن البصر ويتوزع ايضاً في اللثة العليا والفرع الآخر يتفرق في ظاهر
الاعضاء هناك مثل جلدة الوجه وطرف الانف والشفة العليا فهذه اقسام الجزء الثالث من
الزوج الثالث واما الشعبة الرابعة من الزوج الثالث فتخلص نافذاً في ثقبة في الفك الاعلى الى
اللسان فيتفرق في طبقته الظاهرة ويفيد الحس الخاص به وهو الذوق وما يفضل من ذلك يتفرق
في عمور الاسنان السفلى ولثاتها وفي الشفة السفلى والجزء الذي ياتي اللسان ادق من عصب العين
لان صلابة هذا ولين ذلك تعادل غلظ ذلك ودقة هذا واما الزوج الرابع فمنشاه خلف الثالث
واميل الى قاعدة الدماغ ويخالط الثالث كما قلنا ثم يفارقه ويخلص الى الحنك فيؤتيه الحس وهو

ذوج صغير الا انه اصلب من الثالث لان الحنك وصفاق الحنك اصلب من صفاق اللسان واما
الزوج الخامس فكل فرد منه ينشق بنصفين على هيئة المضاعف بل عند اكثرهم كل فرد منه زوج
ومنبته من جانبي الدماغ والقسم الاول من كل زوج منه يصعد الى الغشاء المستبطن للصماخ فينفرش
فيه كله وهذا القسم منبته بالحقيقة من الجزء المقدم من الدماغ وبه حس السمع واما القسم الثاني
وهو اصغر من الاول فانه يخرج من الثقب المثقوب في العظم الحجري وهو الثقب الذي يسمى بالاعور
والاعمى لتشنج التوائه وتعريج مسلكه اراده لتطويل المسافة وتبعيد اخرها عن المبدا ليستفيد
العصب قبل خروجه منه بعدا من المبدا يتبعه صلابة فاذا برز اختلط بعصب الزوج الثالث
فصار اكثرهما الى ناحية الخد والعضلة العريضة وصار الباقي منهما الى عضل الصدغين وانما خلق
الذوق في العصبة الرابعة والسمع في الخامسة لان آلة السمع لحاجتها الى ان تكون مكشوفة يرتد
اليها سبيل الهواء وآلة الذوق وجب ان تكون محرزة فوجب من ذلك ان يكون عصب السمع اصلب فكان
منبته من مؤخر الدماغ اقرب وانما اقتصر في عضل العين على عصب واحد وكثر اعصاب عضل الصدغين
لان مقلة العين احتاجت الى عضل ستة لاحتياج العصبة المؤدية لقوة البصر الى عضل غلاظ الاخذ
الى التجويف فلم يحتمل العظم المثقب لتنفيذه المقلة ثقوبا كثيرة واما عضل الصدغين فاحتاجت الى
عضل صلابة ولم يحتج الى فضل غلظ بل كان الغلظ مما يثقل عليها الحركة وايضا المخرج الذي
في عظم حجري صلب يحتمل ثقوبا كثيرة واما الزوج السادس فانه ينبت في مؤخر الدماغ متصلا بالخامس
مشدودا معه باغشية ورباطة كانهما عصبة واحدة ثم يفارقها ويخرج من الثقب الذي في منتهى
الدرز الالامي فعندما ينقسم قبل الخروج ثلثة اجزاء ثلثها يخرج من ذلك الثقب معا فقسم منه يأخذ
طريقه الى عضل الحلق واصل اللسان ليعاضد الزوج السابع على تحريكها والقسم الثاني ينحدر الى
عضل الكتف وما يقاربها ويتفرق اكثره في العضلة العريضة التي على الكتف وهذا القسم صالح
المقدار وينفذ معلقا الى ان يصل مقصده واما القسم الثالث وهو اعظم الاقسام الثلثة فانه
ينحدر الى الاحشاء في مصعد العرق السباتي ويكون مشدودا اليه مربوطا به فاذا حاذى الحنجرة
تفرعت منه شعب فاتت العضل الحنجرية التي دونها الى فوق التي تبسط الحنجرة وعضلا فيها فاذا
جاوزت الحنجرة صعدت منها شعب في العضل المنكسة التي دونها الى اسفل وهي التي لا بد منها
في اطباق الطرجهالي وفتحه اذ لا بد من جذب الى اسفل ولهذا يسمى العصب الراجع وانما انزل هنا من
الدماغ لان الغاضية لو اصعدت لصعدت مؤدية غير مستقيمة من مبدئها فلم يتهيأ الجذب بها الى
اسفل على الاحكام وانما خلقت من السادس لان ما فيه من الاعصاب اللينة والمايلة الى اللين
ما كان منها قبل السادس فقد توزع في عضل الوجه والراس وما فيهما والسابع لا ينزل البتة
نزول السادس بل يلزمه ترتيب لا محالة ولما كان قد يحتاج الصاعد الراجع الى مستند محكم شبيه
بالبكرة ليدور عليه الصاعد مبتدأ به وان يكون مستقيما وضعه صلبا قويا املس موضوعا بالقرب
فلم يكن كالشريان العظيم والصاعد من هذه الشعب فان اليسار يصادف هذا الشريان وهو مستقيم
غليظ فينعطف عليه من غير حاجة الى توثيق كثير واما الصاعد ذات اليمين فليس يجاوره في حيز هذا
الشريان على صفة الاول بل يجاوره جزء قد عرض له دقة لما انشعب منه وفاتته الاستقامة
في الوضع اذ دور به مايلا الى الابط فلم يكن بد من توثيقه بما يستند عليه بارتباطه بهذه الشعبة
ليتدارك بذلك ما فات من الغلظ والاستقامة في الوضع والحكمة في تبعيد هذه الشعب الراجعة
ليفارق شكل هذا المتعلق وليستفيد بالتباعد عن المبدا قوة وصلابة واقوى العصب الراجع هو الذي
يتفرق في المطبقين من عضل الحنجرة مع شعب عصب معينة ثم سائر هذا العصب ينحدر فينشعب
منه شعب تتفرق في اغشية الحجاب والصدر وعضلاتها والقلب والرية والاوردة والشرايين
التي هناك وباقيه ينفذ في الحجاب فيشارك المنحدر من الجزء الثالث ويتفرقان في اغشية الاحشاء
وينتهي الى العظم العريض واما الزوج السابع فمنشاؤه من الحد المشترك بين الدماغ والنخاع ويذهب
اكثره متفرقا في العضل المحركة للسان والعضل المشتركة بين الدرقي والعظم اللامي وسايره قد
يتفق ان يتفرق في عضل اخرى مجاور لهذا العضل ولكن ليس ذلك بدايم ولما كان الاعصاب

الاخرى



الاخرى منحصرة الى واجبات اخرى ولم يكن يحسن ان يكثر الثقب فيما يتقدم ولا من تحت كان الاولى
ان يأتي حركة اللسان عصب من هذا الموضع اذ قد اتى حسه من موضع آخر

## فصل في تشريح سائر العصب وهو العصب الفقاري

واما العصب النابت من النخاع السالك
في فقار الرقبة فهي ثمانية ازواج ⊛ زوج مخرجه من ثقبتي الفقرة الاولى ويتفرق في عضل
الراس وحدها وهو صغير دقيق اذ كان الاحوط في مخرجه ان يكون ضيقا على ما تعلم في باب العظام
والزوج الثاني مخرجه ما بين الفقرة الاولى والثانية اعني الثقبة المذكورة في باب العظم ويوصل
اكثره الى الراس حس اللمس بان يصعد مورّبا الى اعلى الفقار وينعطف الى قدام ويثبت على الطبقة
الخارجة من الاذنين فيتدارك نقصان الزوج الاول لصغره وقصوره عن الانبثاث والانبساط
في النواحي التي يليه بالتمام وباقي هذا الزوج باقي العضل التي خلف العنق والعضلة العريضة فتوتيها
الحركة ⊛ والزوج الثالث منشاؤه ومخرجه من الثقبة التي بين الثانية والثالثة ويتفرع كل
فرد منه فرعين فرع يتفرق في عمق العضل التي هناك منه شعب وخصوصا الملصقة للراس مع العنق ثم
يصعد الى شوك الفقار فاذا حاذاها تشبث باصولها ثم ارتفع الى دونها وخالطه اربطة غشائية
ينبت من ثلاث السناسن ثم ينفذ منعطفا الى الجهة الاذنين وفي غير الانسان ينتهي الى الاذنين فيحرك
عضل الاذنين والفرع الثاني يأخذ الى قدام حتى يأتي العضل العريضة واول ما يصعد يلتف
عروق وعضل بكتفه ليكون اقوى في نفسه وقد يخالطه ايضا عضل الصدغين وعضل الاذنين
في البهايم واكثر تفرقها انما هو في عضل الخدين ⊛ واما الزوج الرابع فمخرجه من الثقبة التي بين
الثالثة والرابعة وينقسم كالذي قبله الى جزء مقدم وجزء مؤخر والجزء المقدم منه صغير ولذلك
يخالطه الخامس وقد قيل انه قد ينفذ منه شعبة كنسج العنكبوت ممتدة على العرق السباتي الى ان
يأتي الحجاب مارا على شقي الحجاب المنصف للصدر والجزء الاكبر منه ينعطف الى فوق فيغوص في عمق
العضل حتى يخلص الى السناسن فيرسل شعبا الى العضل المشترك بين الراس والرقبة ثم يأخذ طريقه
متعلقا الى قدام فيتصل بعضل الخد والاذنين في البهايم وقبل ان ينحدر منه الى الصلب ⊛
واما الزوج الخامس فمخرجه من الثقبة التي بين الرابع والخامس ويتفرع ايضا من غير واحد الفرعين
وهو المقدم هو اصغرهما باقي عضل الخدين وعضل تكتيس الراس وسائر العضل المشتركة للراس
والرقبة والفرع الثاني ينقسم الى شعبتين شعبة هي المتوسطة بين الاولى وبين الشعبة الثانية باقيها الى
اعالي الكتف ويخالطه شيء من السادس والسابع والشعبة الثانية تخالط شعبا من الخامس والسادس
والسابع وينفذ الى وسط الحجاب ⊛ واما الزوج السادس والسابع والثامن فانها تخرج من
سائر الثقب على الولاء والثامن مخرجه في الثقبة المشتركة بين آخر فقار الرقبة واول فقار الصلب
ويختلط شعبها اختلاطا شديدا لكن اكثر السادس ما في المسطح من الكتف وبعض منه اكثر من
البعض الذي من الرابع واقل من البعض الذي للخامس ما في الحجاب والسابع اكثره باقي العضل
وان كان من شعبه ما يأتي عضل الراس والعنق والصلب مصاحبة لشعب الخامس ويأتي الحجاب
واما الثامن فبعد الاختلاط والمصاحبة ما في الجلد الساعد والذراع وليس منه ما يأتي الحجاب
لكن الصاير من السادس الى ناحية اليد لا يجاوز الكتف ومن السابع لا يجاوز العضد واما الذي
يأتي الساعد من الكتف فهو من الثامن مخلوطا باول النوابت من فقار الصدر وانما قسم الحجاب من هذه
الاعصاب دون اعصاب النخاع ليكون الوارد عليها منحدرا من مشرف فيحسن انقسامها فيه
وخصوصا اذا كان اول معتمدها هو الغشاء المنصف للصدر ولم يمكن ان يأتيها عصب النخاع على
الاستقامة من غير انكسار زاويته ولو كان جميع العصب المنحدر الى الحجاب نازلا من الدماغ لكان
يطول مسلكه وانما جعل متصل هذه الاعصاب من الحجاب وسطه لانه لم يكن يحسن انبثاثها
وانتشارها فيه على عدل وتسوية لو اتصل بطرف دون الوسط وكان يتصل بجميع المحيط وكان
ذلك ناكسا المجرى الواجب اذ كان من العضل انما تفعل التحريك باطرافها ثم المحيط هو المتحرك من
الحجاب فوجب ان يكون انبثاث العصب اليه لا ابتداؤه ولما وجب ان يأتي العصب الوسط وجب
تعلقه ضرورة فوجب ان يحمى ويغشى وقاية تغشيه وقاية حامية تعضيه من الغشاء المنصف

الصدر ونزل ويجري منكبا عليه ولما كان فعل هذا العضو فعلا كريما جعل لعصبه مبادي كثيرة لئلا يبطل
بآفة يلحق المبداء الواحد واما العصب النخاعي الذي من فقار الصدر فالاول من ازواجه مخرجه بين
الاولى والثانية من فقار الصدر وينقسم الى جزئين اعظمهما يتفرق في عضل الاضلاع وعضل
الصلب وثانيهما ياتي مبتديا على الاضلاع الاول غير افق مايأتي تلك الجهة من عصب العنق ويمتد
معها الى اليدين حتى يوافيا الساعد والكف والزوج الثاني يخرج من الثقبة التي يلي الثقبة المذكورة
فيتوجه شعبه الى ظاهر العضد ويفيد الحس وباقيه مع ساير الازواج الباقية يجتمع فيجري نحو عضل
الكتف الموضوعة عليه المحركة لعضله وعضل الصلب فما كان من هذه العصب نابتا من فقار الصدر
والشعب التي لا تاتي منه الكتف ياتي عضل الصلب والعضل التي فيما بين الاضلاع الخلص والموضوع
خارج الصدر وما كان منبته من فقار اضلاع الزور فانما ياتي العضل التي فيما بين الاضلاع و
عضل البطن ويجري مع هذه الاعصاب عروق ضاربة وساكنة ويدخل في مخارجها الى النخاع
وعصب القطن يشترك في ان جزءا منها ياتي عضل الصلب وجزءا ياتي عضل البطن والعضل المستبطنة
للصلب لكن الثلاثة العلى يخالطه العصب النازل من الدماغ دون باقيها والزوجان السافلان
يرسلان شعبا كبارا الى ناحية الساقين ويخالطها شعب من الزوج الثالث وشعبة من اول
اعصاب العجز الا ان هاتين الشعبتين لا يجاوزان مفصل الورك بل يتفرقان في عضله وتلك
يجاوزها الى الساقين ويفارق عصب الفخذين والرجلين عصب اليدين في انها لا تجتمع كلها
فتميل غايرة الى الباطن اذ ليس هيئة اتصال العضد بالكتف كهيئة اتصال الفخذ بالورك
ولا اتصالها بمنبت اعصابها كاتصال ذلك بمنبت اعصابها فهذه العصب يتوجه الى ناحية الساق
توجها مختلفا منه ما يستبطن ومنه ما يستظهر ومنه ما يغوص مستترا تحت العضل والمركز
للعضل التي تنبت من ناحية عظم العانة طريقا الى الرجلين من خلف البدن ومن باطن الفخذين
لكثرة ما هناك من العضل والعروق اجري جزء من العصب الخاص بالعضل التي في الرجلين
فانفذ في المجرى المتحدر الى الخصيتين حتى يتوجه الى عضل العانة ثم يتحدر الى عضل الركبة
واما العصب النخاعي العجزي فالزوج الاول منه يجري مخالطا القطنية على ما قيل وباقي الازواج
والفرد النابت من طرف العصعص يتفرق في عضل المقعدة والقضيب نفسه وعضل
المثانة والرحم وفي غشاء البطن وفي الاجزاء الانسية الداخلة في عظم العانة والعضل المنبتة
من عظم العجز

فصل في العظام

ثم انا نتكلم في العظام فنقول العظام وما يشبهها
من الغضاريف جنة ودعامة ومن الحيوان الذي لا مفاصل محركة لعظامه او لم يفرد بالجملة الجزء
الصلب منه ما يكون ذلك الجزء الصلب محيطا به من خارج كالسلحفاة ومنه ما يكون من داخل ويكون
لا محالة عليه العضو اللين كالافاعي خلق لها اشياء بين اللحم والعصب لا ينشق طولا بل عرضا
مستديرا ليكون عصبا نيته ادعم له والحيوان المحزز ظاهر بين العصب واللحم ويكون من اجزاء
مربوطة بعضها ببعض يتمدد ويتصل ولا يوجد في هذا الحيوان مبادي كثيرة للعروق والشرايين
بل مبداء واحد ليكون لحوطه وللاستصلاب العظام مصمتها واداخل عظم منه بعظم او كثير
وكثير من الحيوان له بدل العظام غضروف وهذا هو الحيوان الذي يحتاج الى التفاف كثير ويكون
رطب الجوهر مائيا قليل الارضية وقد ثنيت ارضيته في قشره ولم يكن يحتاج الى مصاكة اجسام
صلاب وربما اعين غضروفه بشوك ينبت عليه والغضروف المحاذي المفرق والمخ يستحيل في
اطرافه مخاطيا واذا اجتمع المخ في داخله كما في كثير من السمك كان اقوى وابعد من المخاطية
والشوك والاظفار والحوافر والاظلاف والقرون كلها ايضا عظمية منسوبة اليه وهي
اما شاملة صلبة كالاظلاف والحوافر واما اسلحة قوية كالقرون وربما اجتمع اذا كان شاملا وجنة
مثل الحافر في حمل الحيوان ومع ذلك فهو سلاح بالرمح ونقول ان من العظام ما قياسه من
البدن قياس الاساس وعليه مبناه مثل فقار الصلب فانه اساس البدن عليه يبنى كما يبنى
السفينة على الخشبة التي تنصب فيها اولا ومنها ما قياسه من البدن قياس المجن والوقاية
كعظم اليافوخ ومنها ما قياسه قياس السلاح الذي يدفع به المصادم والموذي مثل العظام التي



تدعى السناسن وهي على فقار الظهر كالشوك ومنها ما هو حشو بين فرج المفاصل مثل العظام السمسمانية
التي هي السلاميات ومنها ما هو متعلق للاجسام المحتاجة الى علاقة كالعظم الشبيه باللام لعضل الحنجرة
واللسان وغيرها وبجملة العظام دعامة وقوام للبدن وما كان من هذه العظام انما يحتاج اليه للدعامة
فقط او للوقاية ولا يحتاج اليه لتحريك الاعضاء فانه خلق مصمتا وان كان فيه المسام والخلل والفرج
التي لا بد منها وما كان يحتاج اليه منها لاجل الحركة ايضا فقد زيد في مقدار تجويفه وجعل تجويفه
في الوسط واحدا ليكون جرمه غير محتاج الى مواقف الغذاء المتفرقة فيصير رخوا بل صلب جرمه وجمع غذائه
وهو المخ في حشوه فغاية زيادة التجويف ان يكون اخف وغاية توحيد التجويف ان يبقى جرمه اصلب
وغاية صلابة جرمه ان لا ينكسر عند الحركات العنيفة وغاية المخ فيه ليغتذي على ما شرحناه قبل
وليرطبه فلا ينفت بتجفيف الحركة وليكون وهو مجوف كالمصمت فان التجويف يقل اذا كانت الحاجة الى
الوثاقة اكثر ويكثر اذا كانت الحاجة الى الخفة اكثر والعظام المشاشية خلقت كذلك لاجل الغذاء المذكور
مع زيادة حاجة بسبب شيء يجب ان ينفذ فيها كالرائحة المستنشقة مع الهواء في عظم المصفاة والفضول
الدماغ المدفوعة فيها والعظام كلها متجاورة متلاقية وليس بين شيء من العظام وبين العظم الذي يليه
مسافة كثيرة بل في بعضها مسافة يسيرة يملأها لواحق غضروفية او شبيهة بالغضروفية خلقت
للمنفعة التي للغضاريف وما لم يجب فيه مراعاة تلك المنفعة خلق المفصل بينهما بلا لاحقة كالفك
الاسفل والمجاورات التي بين العظام على اصناف فمنها ما يتجاور تجاور مفصل سلس ومنها ما يتجاور
تجاور مفصل عسر غير موثق ومنها ما يتجاور تجاور مفصل موثق مركوز او مدروز او ملزق والمفصل
السلس هو الذي لاحد عظميه ان يتحرك حركة سهلة من غير ان يتحرك معه العظم الآخر كمفصل الرسغ
مع الساعد والمفصل العسر الغير الموثق هو ان يكون تحرك احد العظمين وحده صعبا وقليل المقدار
مثل المفصل الذي بين الرسغ والمشط او مفصل ما بين العظمين من عظام المشط واما المفصل الموثق
فهو الذي ليس لاحد عظميه ان يتحرك وحده البتة مثل مفصل عظام القص فاما المركوز فهو ما يوجد
لاحد العظمين زيادة وللثاني نقرة مركوز فيها تلك الزيادة ارتكاز الاسنان في منابتها
واما المدروز فهو الذي يكون لكل واحد من العظمين تحاديد واسنان كما يكون للمنشار ويكون اسنان
هذا العظم متهندمة في تحاديد ذلك العظم كما يركب المتعادد في صنايع النجارين وهذا الوصل حتى شأنا
وردزا كمفاصل عظام القحف والملزق منه ما هو ملزق طولا مثل مفصل ما بين عظمي الساعد ومنه
ما هو ملزق عرضا مثل مفصل الفقرات السفلى من فقار الصلب فان العلى بينها مفاصل غير وثيقة

فصل في ذكر الاوضاع الكلية للعظام وكلام في الاعلى منها وهو الراس وتشريح عظامه

قال والشجر لا حاجة له الى مدفع فضله كما للحيوان لان الحيوان ليس يمتص نفس
الغذاء الصرف من خارج بل يأخذ جملة بعضها يستحيل الى الغذاء ويفضل فضل والذي يقبله الحيوان
الداخل فيهضمه ويحيله احالة الاخلاط مختلفة ويتولد منه اخلاط مختلفة لشدة اختلاف اعضائه
المتشابهة الاجزاء التي ليس للشجر مثلها في الاختلاف الشديد فاما الشجر فانما يمتص نفس الغذاء الذي
لا فضل فيه من خارج فان قبل شيئا فانما يكون مثل الفضول التي يكون في اعضائنا بعد الهضم الثاني
والثالث فالعضو القابل للذي هو بالقوة غذاء يغتذي الذي فيه الغذاء الصرف ويحتاج الى ان يكون
موضوع فوق لانه لو كان تحت لصعب جذبا لثقل الى قرار الاغذية والعضو الدافع جعل تحت
العلة وجعل العضو الذي يفيض منه الحار الغريزي في الوسط اذ القرار ينبغي ان يكون بقرب
الوسط والفاعل ينبغي ان يكون بقرب القرار واما الطليعة وهو الراس فقد جعل فوق وجعل فيه
المنفذ القابل وقلل لحمه لئلا يحقن الدماغ كثرة اللحم ولا يجتمع البخارات فيه ولا يحمل مزاجه اسخن
من الصواب فان الصواب ان يكون ابرد وخصوصا وقد خلق هناك مخ صلب ولا حاجة الى
زيادة واما منفعة جملة عظم القحف فهي انه جنة للدماغ ساترة وواقية من الآفات واما المنفعة
في خلقتها قبائل كثيرة وعظاما فوق واحد فينقسم الى جملتين جملة معتبرة بالامور التي بالقياس
الى العظم نفسه وجملة معتبرة بالقياس الى ما يحويه العظم اما الجملة الاولى فينقسم الى منفعتين
احديهما انه ان اتفق ان يعرض للقحف آفة في جزء من كسر او عفونة لم يعم الكل ذلك عاما للقحف كله

كما يكون لو كان عظما واحدا والثانية ان لا يكون نحو عظم واحد اختلاف اجزائه في الصلابة واللين والتخلخل
والتكاثف والرقة والغلظ الاختلاف الذي يقتضيه المعنى المذكور عن قريب واما الجملة الثانية
فهي المنفعة التي تتم بالشؤون فبعضها بالقياس الى الدماغ نفسه بان يكون لما غلظ من الابخرة
المتشبعة عن النفوذ في العظم نفسه لغلظه طريق ومسلك يبقى الدماغ بالتحلل ومنفعة بالقياس
الى ما يخرج عن الدماغ من ليف العصب التي تنبت في اعضاء الراس ليكون لها طريق ومنفعة اذ
يشترك اذ بين القطاع وبين شيئين آخرين احدهما بالقياس الى العروق والشرايين الداخلة الى داخل
الى داخل الراس التي يكون لها طريق ومنفعة بالقياس الى الحجاب الغليظ الثقيل فيتشبث اجزاء
منه بالشؤون فيستقل عن الدماغ لا يثقل عليه والشكل الطبيعي لهذا العظم هو الاستدارة
لامرين ومنفعتين احدهما بالقياس الى الداخل وهو ان الشكل المستدير اعظم مساحة مما يحيط
غيره من الاشكال المستقيمة الخطوط اذا تساوت احاطتها والآخر بالقياس الى خارج وهو ان
الشكل المستدير لا ينفعل من المصادمات ما ينفعل عنه ذوات الزوايا وخلق الى طول مع استدارة
لان منابت الاعصاب الدماغية موضوعة في الطول وكذلك يجب لئلا ينضغط وله نتوان
الى قدام وخلف ليقيا الاعصاب الخارجة من الجنبتين ومثل هذا الشكل دروز ثلثة ودرزان
كاذبان ومن الاول درز مشترك مع الجبهة قوسي هكذا  ويسمى الاكليلي ودرز ينصف
طول الراس مستقيم يقال له وصل سهمي واذا امتد من جهة اقصاه الى الاكليل قيل له سفودي
وشكله كشكل قوس يقوم في وسطه خط مستقيم كالعمود وهو هكذا  والدرز الثالث
وهو مشترك بين الراس من خلف وبين قاعدته وهو على شكل زاوية متصل بنقطتها طرف السهمي
ويسمى الدرز اللامي لانه يشبه اللام في كتابة اليونانيين واذا انضم الى الدرزين المقدمين صار
شكله هكذا  واما الدرزان الكاذبان فهما آخذان في طول الراس على موازاة
السهمي من الجانبين وليسا بغائصين في العظم تمام الغوص ولهذا يسميان القشريين واما اشكال
الراس الغير الطبيعية فهي ثلثة  احدها ان ينقص النتو المقدم فيفقد له من الدروز الدرز
الاكليلي  والثاني ان ينقص النتو المؤخر فيفقد له من الدروز الدرز اللامي  الثالث ان يفقد له
النتوان جميعا ويصير الراس كالكرة متساوي الطول والعرض قال فاضل الاطباء ان هذا
الشكل لما تساوى فيه الابعاد وجب في العدل ان يتساوى فيه قسمة الدروز وقد كانت
قسمة الدروز في الاول للطول درز وللعرض درزان فيكون ههنا للطول درزان وللعرض
كذلك درزان وان يكون الدرز العرضي في وسط العرض من الاذن الى الاذن كما ان الدرز
الطولي في وسط الطول قال هذا الفاضل منهم ولا يمكن ان يكون للراس شكل رابع غير طبيعي
حتى يكون الطول انقص من العرض الا وينقص من طول الدماغ او جرمه شيء وذلك مضادة
للمبلغ مانع عن صحة التركيب وصوب قول مقدم الاطباء بقراط اذ جعل اشكال الراس ثلثة
فقط وللراس بعد هذا خمسة عظام اربعة كالجدران والخامس كالقاعدة وجعلت هذه الجدران
اصلب من اليافوخ لان السقطات والصدمات عليها اكثر ولان الحاجة الى تخلخل اليافوخ
اليافوخ امس لامرين احدهما لينفذ فيه البخار المتحلل والثاني لئلا يثقل على الدماغ وجعل اصلب
الجدران مؤخرها لانها اعميت عن حراسة الحواس فالجدار الاول هو عظم الجبهة ويحده من فوق
الدرز الاكليلي ومن اسفل درز يمتد من طرفي الاكليلي مارا على العين عند الحاجب متصلا آخره
بالطرف الثاني من الاكليلي والجداران اللذان يمنة ويسرة فيهما العظمان اللذان فيهما الاذنان
ويسميان الحجريين لصلابتهما ويحد كل واحد منهما من فوق الدرز القشري ومن اسفل درز ياتي
من طرفي الدرز اللامي ويمر منتهيا الى الاكليلي ومن قدام جزء من الاكليلي ومن خلف جزء من
اللامي واما الجدار الرابع فيحده من فوق الدرز اللامي ومن اسفل الدرز المشترك بين الراس
والوتد ويتصل بين طرفي اللامي واما قاعدة الدماغ فهو العظم الذي يحمل سائر العظام
ويقال له الوتدي وخلق صلبا لمنفعتين احديهما ان الصلابة تعين على الحمل والثانية ان
الصلب اقل قبولا للعفونة من الفضول وهذا العظم موضوع تحت فضول ينصب دايما

حقيقته ص

فاحيط



فاحيط في تصليبه وفي كل واحد من جانبي الصدغين عظمان صلبان يستران العضل المادة في الصدغ
ووضعهما في طول الصدغ على الوراب ويسميان الزوج قال الفيلسوف اللمس ليس مبداه من الراس
بل من القلب وكذلك الحس الذوقي فانه لمس ما وقد قيل في هذا ما قيل ويحتاج ان يتامله واما الحس
البصري والسمعي والشمي فانه وان كان مبداه القلب فالقلب نفسه لا يرى ولا يسمع ولا يشم
بل الآت هذه الافعال في الدماغ قال واما آلة اللمس فهو اللحم والعصب وكلاهما موجودان في
القلب كانه يقول ان بعض افعال هذه القوى يتم للمبدا بنفسه وبعضها لا يتم كما يقول الاطباء
ان الدماغ يلمس بنفسه ولا يبصر بنفسه

## فصل في تشريح الآت البصر وعضلها

فنقول اما الابصار فيحتاج فيه الى رطوبة مائية صافية يقبل الاشباح فيلزم
ان يكون آلة جوهرا دماغيا مثل البردية واما السمع والشم فيحتاجان الى آلتين ثقبتين يدخل اليهما
الهواء ويفعل فيها غير الفعل الذي من الحر والبرد واليبوسة والرطوبة ووقوع الابصار ومادة
الجليدية الروح ينفذ الى العين من طريق العصبتين المجوفتين اللتين عرفتهما وتغشى هاتين العصبتين
ثلثة اغشية اثنان ينبتان معهما من الغشائين اللذين للدماغ وهما دقيق من تحت وصفيق من فوق
والثالث غشاء يحدر الى العين من جملة الغشاء المجلل للقحف وانما جوفت العصبتان لينفذ فيهما
الجسم اللطيف الحامل للروح النفساني الباصر وهو المسمى روحا باصرا الذي يحول النسج الغايرة عن
نفوذه الى الحدقة وانما يتصلان بالعين ليحسن اعتماد كل واحد منهما على الآخر واستناده اليه
فلا يسترخي وليكون لتادية الابصار مجمع واحد ولذلك ما يوجب انكسارها دون الروية
روية الواحد اثنين وعلى هذا ما قلنا حيث شرحنا امر الحس وليكون الروح المنصبة الى احدى
العينين متمكنة من الرجوع بقوتها الى العين الاخرى من طريق قريب اذا اصابت تلك العين آفة
او منع وههنا شيء قد عرفت اذا انحدرت العصبة والاغشية الى الحجاب اتسع طرف كل واحد منهما
وامتلأ وانبسط واتسع اتساعا يحيط بالرطوبات التي في الحدقة التي اوسطها الجليدية وهي
رطوبة صافية كالبرد والجليد مستديرة ينقص من تفرطح قدامها استدارتها وقد فرطحت ليكون
المنشبح فيها اوفر ويكون للصغار من المرئيات منه قسم بالغ ولذلك فان موخرها يستدق
يسيرا ليحسن انطباقها في الاجسام الملتحمة لها المستعرضة المستوسعة عن قعر فيحسن التقامها
اياها ويجعل هذه الرطوبة في الوسط اولى لانها [illegible] ورطوبة اخرى بانتها
من الدماغ ليغذوها لانها وبينها لان الدم المغترف تدريجا وهذه الرطوبة تشبه الزجاج الذائب ولون
الزجاج الذائب شفيفا بصيرا الى قليل حمرة اما الصفا فلانها يغذو العين واما قليل الحمرة فلانها
من جوهر الدم ويستحيل الى مشابهة ما يغتذي به تمام الاستحالة وانما اخرت هذه الرطوبة
عنها لانها من عقب الدماغ اليها بتوسط الشبكي فيجيئها بل بجهة وهذه الرطوبة تعلو النصف
الموخر من الجليدية الى اعظم دائرة فيها وقدامها رطوبة اخرى تشبه بياض البيض وتسمى بيضية
وهي كالفضل عن جوهر الجليدية وفضل الصفا [illegible] ووضعت من قدامها ليسبب تقدم وليكا التمام
والسبب المتقدم هو ان جهة الفضل مقابل لجهة الغذاء والسبب التمامي ان تدرج حمل الضوء وسط
الجليدية ويكون كالحائل ان الطرف العصبة يحتوي على الزجاجية والجليدية الى الحد الذي بين
الجليدية والبيضية والحد الذي ينتهي عنده الزجاجية عند الاكليل احتوا الشبكي على الصيد
فلذلك يسمى شبكية ويثبت من طرفها نسيج عنكبوتي يتولد منه صفاق لطيف [illegible]
من الجزء المشيمي الذي سنذكره وذلك الصفاق حاجز بين الجليدية وبين البيضية ليكون بين
اللطيف والكثيف حاجز ومتوسط [illegible] الشبكي والمشيمي ما كانا دقيقا كنسج
العنكبوت لانه لو كان كثيفا لكان قائما في وجه الجليدية [illegible] لانه يجب
الضوء من الجليدية الى البيضية واما طرف الغشاء الرقيق فانه يعلو ويتسع يتيع عروقا كالمشيمة لانه
منفذ الغذاء بالحقيقة وليس يحتاج الى ان يكون جميع اجزاءه متهياه للمنفعة الغذائية بل الجزء
الموخر ويسمى مشيميا وانما جاوز ذلك الحد الى قدام فيخن صفيقا كالى الغلظ ما هو ذا لون
اسمانجوني بين البياض والسواد ليجمع البصر وجد للضوء فعل اطبقنا البصر عند الكلال

نحو ما

تفرطحها من قدامها سبب

ويحول بين الرطوبات وبين القرني الشديد الصلابة ويقف كالمتوسط العدل وليحذو القرنية
بما يتأدى اليه من المشيمية ولا يتم انطباقه من قدامه لئلا يمنع تأدى الاشباح الى الجليدية بل يبقى
قدامه فرجة وثقبة كما يبقى من العنب عند نزع ثفروقه وفى تلك الثقبة العنبية منفذ التأدية بنع(؟) ل
واذا انسدت منعت الابصار وفى باطن هذه الطبقة العنبية خمل حيث يلاقى الجليدية ليكون
اشبه بالمخمل اللين ويقل اذى مماسته واصلب اجزائه مقدمه حيث يلاقى الطبقة القرنية الصلبة
وحيث يثقب ليكون ما يحيط بالثقبة اصلب والثقبة مملوة رطوبة بيضية للمنفعة المذكورة وربما
يدل على ذلك ضمورها وازدياد الثقبة عند قرب الموت واما الحجاب الثانى فانه صفيق جدا ليحسن
الضبط ويسمى مؤخره طبقة صلبة وصفيقة ومقدمه يحيط بجميع الحدقة ويشف لئلا يمنع الابصار
فيكون لذلك لونه لون القرن المرقق بالنحت والجرد ويسمى لذلك قرنية واصفق اجزائه ما يلى قدام وهى
بالحقيقة مؤلفة من طبقات دقاق اربعة كالقشور المتراكبة اذا انقشرت منها واحدة لم تعم الافة
ومنها ما يحاذى الثقبة لان ذلك الموضع الى الستر والوقاية احوج واما الثالث فيخالطه بعض لحم
الحدقة ويملى كله لحما ابيض دسما ليلين العين والجفن ويمنعها ان يجف ويسمى جملته الملتحمة فاما العضل
المحركة للمقلة فهى عضل ستة اربع منها فى جوانبها الاربع فوق واسفل والماقين كل واحد منها يحرك
الى جهته وعضلتان الى التوريب ما هما يحركان الى الاستدارة ووراء المقلة عضل يدعم العصب
المجوف فتقلها ويمنعها الاسترخاء الجحوظ ويضبطها عند التحديق وهذه العضلة قد عرض
لاغشيتها الرباطية من الشعب ما يشكك فى امرها فهى عند بعض المشرحين عضلة واحدة وعند
بعضهم عضلتان وعند بعضهم ثلث وعلى كل حال الغرائها واحد واما الجفن فلما كان الاسفل منه غير
محتاج الى الحركة اذ الغرض يتاتى ويتم بحركة الاعلى وحده فيكمل به التغميض والتحديق وعناية الله مصروفة
الى تقليل الالات ما امكن ان لم يخل ذلك بتكثير من الافات ما يعرف وانه وان كان قد يمكن ان يكون
الجفن الاعلى ساكنا والاسفل متحركا كان عناية الصانع مصروفة الى تقريب الافعال من مباديها والى
توجيه الاسباب الى غاياتها على اعدل الطرق واقوم منهاج والجفن الاعلى اقرب الى منبت الاعصاب
فتعليق العضل به اصوب ايضا فان العصب اذا سال لم يحتج الى انعطاف وانقلاب ولما كان
الجفن الاعلى يحتاج الى حركتين الارتفاع عند فتح الطرف والانحدار عند التغميض وكان التغميض يحتاج
الى توتير عضلة جاذبة الى اسفل لم يكن بد من ان يأتيها العصب منحرفا الى اسفل ثم ينعطف اليه فكانت
حينئذ لا تخلو اذ كانت واحدة من ان تتصل اما بطرف الجفن واما بوسط الجفن ولو اتصلت بوسط
الجفن لنطّا لحدقه ضاغطه اليه ولو اتصلت بطرف لم يتصل الا بطرف واحد لم يحسن انطباق
الجفن على الاعتدال بل كان يتورب ويشتد التغميض فى الجهة التى تلاقى الوتر ولا يضعف فى
الجهة الاخرى فلم يكن يستوى الانطباق بل كان يشاكل انطباق الجفن الملقوّين فلم يخلق عضلة واحدة
بل عضلتان ماتيان من جهة المرقين يجذبان الجفن الى اسفل جذبا متشابها واما فتح الجفن فقد
كان يكفيه عضلة يأتى وسط الجفن فينبسط طرفه وترها على حرف الجفن فاذا تشنجت فتحت فخلقت
لذلك واحدة ينزل على الاستقامة بين الغشائين فيتصل مستعرضة بجرم شبيه بالغضروف منفرش
تحت منبت الاشفار واما الهدب فقد خلق لدفع ما يطير الى العين ويخلد اليه من الرأس ولتعديل
الضوء بسواده وجعل مغرسه غشاء يشبه الغضروف ليحسن انتصابها عليها فلا ينبطح لضعف
ويكون للعضلة الفاتحة للعين مستند كالعظم يحسن تحريكه والحيوان الذى جلده صلب كالبطيء
جلده بالطرف التريع لم يخلق له جفن يخلق منه صلبا واما الجلد لين يخلق عنه لينا يحمله
جفن ما كان يبيض فانه يطرف من جهته الاسفل وما كان من ذوات الاربع فانه يغمض بالجفن الاسفل
ويطرف بحجاب يجرى عليه لان جلده غليظ بسبب الشعر وخصوصا جلد راسه وسبب الطرف
ان يدفع عن جلد حدقة العين رطوبة ان سالت عليه او هوا اذا اصابه وليس يطرف البياض من ذوات
الاربع طرف الطير واذا كان يغمض العينين لانه ليس يحتاج الى ان يكون فى عينيه رطوبة لطيفة
لاجل يرى من بعيد حاجة الطير لان مدى طلبه قريب ويقرب منه حال الطاير الارضى الذى لا يحلق
كالتدرج والدراج واما السمك الجاسى الجلد فلا جفن له بل عينه الى الصلابة ولبعض السمك اجفان



وليس يحتاج السمك الى التحديق الشديد ولا هدب بعد به فى الجفن الاعلى الا للانسان فان كان لغيره
هدب ففى الجفن الاسفل وتحت لشعر وهذا لفرط العناية ولا شعر فى ابط غير الانسان ولا حيوان
كثير الشعر غير الانسان والشبيه به وفرد دماغه وانصباب رطوبته وليكون لدماغه اللطيف
جنة وكذلك الحاجبان انما هما للانسان فقط والشارب للانسان فقط وللتيس شبه اللحية

## فصل فى آلة السمع والشم والذوق

وآلة السمع مخلوقة فى جانبى الرأس
اذ كان البصر والشم قد شغلا القدام وكان يجب ان يكون البصر الى قدام ضرورة لما علمت وخلق
فى المنتصبة القامة فى الوسط فان ذلك احرز واوفق واما فى ذوات الاربع فخلق فوق لانها طاطية
الرؤس فى اكثر حالاتها وخصوصا فى رعيها ويسير اعضاؤها وسط جانبى راسها ولذلك جعل
لاذان ذوات الاربع حركة فتشخص واجزاء الاذن الغضروف المشبح والسمخ والثقبة الملولبة ليحاذى بالثقب جانبى مع
وقد عرض الغضروف بالهيئة التى له وذلك لكى يكون للصوت طنين فيه للهواء الحامل للصوت
واجتماع فى غضونه ولولب ثقبه ليكون المسافة القصيرة المدى طويلة فلا يكون داخل الاذن
وجوار الدماغ معرضا لوصول البرد والحر اليه من الثقب بسهولة والروح الحاس الذى يأتيه عصب لانه
معرض لمصاككة الهواء وهو معرض لمصاككة الهواء بالفرش على السطح الباطن من الصماخ لانه يحتاج
ان يلقى الهواء الداخل المتموج لتموج الهواء الخارج وعلى شكله لقاء مماسته يبرز اليه من ثقب ذكر فى
موضعه وللاذن منفذ خفى الى الحنك وكل حيوان ذى اذن فهو يحرك اذنه خلا الانسان واما
الطاير فلما اكتنف تغمى سمعه ريش فعل فعل الاذن واما آلة الشم فى الحيوان الذى يلد حيوانا
فهو ما وضع فى الوسط بين الزائدتين المتشابهتين ليعتدل تأديهما ومنافع الانف ثلثة وهى
ظاهرة احدها ان يعين بالتجويف الذى يشتمل عليه فى الاستنشاق حتى يحصر فيه هواء كثير ويعدل
ايضا قبل النفوذ الى الدماغ فان الهواء المستنشق وان كان ينفذ جله الى الرئة فان سطرا صالحا
المقدار منه ينفذ ايضا الى الدماغ وحتى يجمع ايضا للاستنشاق الذى يطلب فيه التشمم هواء
صالحا فى موضع واحد امام آلة الشم ليكون الادراك اكثر واوفق فهذه ثلث منافع فى منفعة ولما
الثانية فان يعين فى تقطيع الحروف وتسهيل اخراجها فى التقطيع لئلا يزدحم الهواء كله عند المخرج
الذى يجاوره فيه تقطيع الحروف بمقدار فهاتان منفعتان فى منفعة واحدة ونظيرها يفعله الا[illegible]
فى تقدير هواء الحروف هو ما يفعله الثقب المثقوب خلفا الى خلف المزمار فلا يتعرض له باليد
واما الثالثة فليكون للفضول المندفعة من الرأس ستر ووقاية عن الابصار وايضا ليكون آلة ذبة
على نفضها بالنفخ وهاتان منفعتان فى منفعة وتركيب عظام الانف من عظمين كالمثلثين يلتقى منها
زاويتاهما من فوق والقاعدتان يتماسان عند زاوية ويتباعدان بزاويتين منهما والعظمان
كل واحد منهما مركب احد الدرزين الطرفين المذكورين فى ذكر عظام الوجه وعلى طرفى عظم
الانف المستفلين غضروفان لينان وفيما بينهما على طول الدرز الوسطانى غضروف وجزئه الاعلى
اصلب من الاسفل وهو بالجملة اصلب من الغضروفين الاخرين فمنفعة الغضروف الوسطانى
ان ينفصل الانف الى منخرين حتى اذا نزل من الدماغ فضلة نازلة مال بها فى الاكثر الى احديهما وكى لا
يجمع طريق الاستنشاق المؤدى الى الدماغ هواء مروحا لما فيه من الروح ومنفعة الغضروفين
الطرفين امور ثلثة احدها المنفعة المشتركة للغضاريف الواقعة على اطراف العظام كلها والثانية
لكى ينفرج ويتوسع ان احتيج الى استنشاق وافر والثالثة ليعين فى نفض الثقل باهتزازها عند فصل مه
النفخ وانتفاضها وارتعادها وخلق عضلا الانف دقيقين خفيفين لان الحاجة ههنا الى الحفة اكثر
منها الى الوثاقة وخصوصا لكونهما بريين عن مواصلة اعضاء يتوقيا للافات ولكونهما موضوعين نابته ل
بمرصد من الحس ۞ قال المعلم الاول والفيل لما لم يكن طويل العنق فيثقل راسه ولا يتهندم عظم
بنيته تهندما صالحا وكان حيوانا كاملا ذا رية يتنفس وكان استقلاله على ثلثة من القوائم
ليستعمل راحتها استعمال اليد وغيرها مما يصعب لثقله وكان يحتاج الى رطوبة كثيرة ويحتاج حيوانا مه
ان يعيش فى الماء جعل له خرطوم يشم به واذا غاص تنفس به ويتناول به ما يشاء ويقلع به اشيا
وخلق صلبا لينا ليكون له انخلاف الحركة مع امن الافة عن الاذى ويحكى ان لبعض البقر قرونا

بهذه الصفة يرعى بها من خلف فاما الطير فجعل لها مناخر ضيقة على مناقيرها لانه استغنى بذلك
عن آلة اخرى لان مناقيرها يشبه الاناف وتقربها فلا يتعلق والمنقار للفصل لانه ايضا يقوم
لها مقام الاسنان ⦿ اقول واما اللسان فقد خلق للذوق ولترديد الممضوغ وتقليبه
في الفم وفي بعض الحيوان كنتف العلف من الارض وحشه وخصوصا لما فقد الاسنان
العليا وللحس والتنقية وخلق في الناس للكلام والحركة وهو يتحرك حركاته بالعضل التي فيه
واما العضل المحركة للسان فهو عضل تسع اثنتان معرضتان ياتيان من الزوايد السهمية ويتصلان
بجانبيه واثنتان مطولتان منشأهما من اعالي العظم اللامي ويتصلان بوسط اللسان وما بين
المطولة والمعرضة واثنتان ناطحتان للسان فالبتان له موضعهما تحت موضع هذه المذكورة
انبسط ليفهما تحته عرضا ويتصلان بجميع عظم الفك وقد يذكر في جملة عضل اللسان عضلة
مفردة متصل ما بين اللسان والعظم اللامي ويجذب احدهما الى الآخر وانا لا امتنع ان يكون
في فرع العضل ان يمتد كما في قوتها ان يتشنج وقال لما كان من الطير عريض اللسان فامكن ان يتشكل
لسانه اشكالا كثيرة موافقة لاخراج الحروف على ما بيناه مخرجه في مقالة لنا في الحروف فكان
هذا الطاير اشد محاكاة لغيره لان لسانه خفيف ومع خفته قابل لاختلاف التشكل واجرى
الناس لسانا من كان لسانه مطلقا غير مقصر بالرباط وكان عريضا ومن هو بخلاف ذلك تلعثم
والسنة ذوات الاربع مما يبيض مشقوقة فلا يحسن لتشكل الحروف واما السمك والتمساح
وغيرها فله عضو كاللسان للذوق لكنه غير مطلق بل مربوط وعلة تقصيره في بعضها شوكية
افواهها ولانها لا يحتاج الى تصريف اللسان اكثر من ازدياد الطعم والرطوبة ولا يذوقه
ولا يمضغه بل انما قصمه بلعه ولسان التمساح مربوط بالفك الاعلى لان ذلك هو المتحرك
منه فيجب ان يكون آلة الطعم مربوطة فان آلة الطلب يجب ان يكون تبع الطالب وكل حيوان
فلابد له من شهوة ليرتاد بها الغذاء والتذاذ بما يخصها ليميزه عن غيره مما ليس بغذاء بل
الالتذاذ لازم عند حس الملايم ولذلك ما كان لكل حيوان شيء يذوق به حتى للحرذون في باطن
فمه وقد يكون ذلك صلبا وقد يكون لينا وربما كان كخرطوم مجوف وقد ذكرنا ذلك فيما سلف

## فصل في حركات اعضاء الراس بعد العينين وتشريح عضلها

ان للراس حركات خاصية وحركات مشتركة مع خمس من خرزات العنق ويكون بها حركة منتقلة
من تميل الراس وميل الرقبة معا وكل واحد من الحركتين اعني الخاصية والمشتركة اما ان يكون
منكسة واما ان يكون منعطفة الى خلف واما ان يكون مايلة الى اليمين واما ان يكون مايلة الى
اليسار وقد يتولد فيما بينها حركة الانقلاب على هيئة الاستدارة اما العضل المنكسة للراس
خاصة فهي عضلتان تردان من ناحيتين لانهما تنشآن يليهما من خلف الاذنين من عظام القص
تحت ويرتقيان كالمتصلين ويداخلهما انهما ثلث عضل لان طرف احدهما ينشعب فيصير راسين
فاذا تحرك احدهما نكس الراس مايلا الى شقه وان تحركا جميعا نكس الراس نكسا الى قدام معتدلا
واما العضل المنكسة للراس والرقبة معا الى قدام فهي زوج موضوع تحت المري يخلص الى
ناحية الفقرة الاولى والثانية فيلتحم بهما فاذ تشنج بجزء منه الذي يلي المري نكس الراس وحده
واذا استعمل الجزء الملتحم على الفقرتين نكس الرقبة واما العضل المقلبة للراس وحده الى الخلف فاربعة
ازواج مدسوسة تحت الازواج التي ذكرناها ومنبت هذه الازواج هو فوق المفصل فمنها ما ياتي
الشناسن ومنبته ابعد من وسط الخلف ومنها ما ياتي الاجنحة ومنبته الى الوسط فمن ذلك
زوج ما في جناحي الفقرة الاولى فوق زوج ما في شنشنة الثانية وزوج منبعث لنفسه من جناح
الاولى الى شنشنة الثانية وخاصيته انه يقيم ميل الراس عند الانقلاب الى الحالة الطبيعية
لتوريبه ومن ذلك زوج رابع يبتدى من فوق وينفذ تحت الثالث بالوراب الى الوحشي فيلزم من
جناح الفقرة الاولى الزوجان الاولان يقلبان الراس الى خلف بلا ميل او مع ميل يسير جدا
والثالث يقوم اود الميل والرابع يقلب الى خلف مع توريب ظاهر والثالث والرابع ايهما مال
وحده ميل الراس الى جهته واذا تشنجا جميعا حرك الراس الى خلف منقلبا من غير ميل واما



العضل المقلبة للراس مع العنق فثلثة ازواج غايرة وزوج مجلل كل فرد منه مثلث قاعدته اعظم من
مؤخر الدماغ وينزل باقيه الى الرقبة واما الثلثة الازواج المنبسطة تحته فزوج يمتد الى جانبي القفا
وزوج يميل حدا الى الاجنحة وزوج يتوسط ما بين جانبي الفقار واطراف الاجنحة واما العضل المميلة
الى الجانبين فهي زوجان يلزمان مفصل الراس الزوج الواحد منهما موضعه القدام وهو الذي يصل
بين الراس والفقارة والثانية فرد منه يمينا وفرد منه يسارا والزوج الثاني موضعه الخلف
ويجمع بين الفقرة الاولى والراس فرد منه يمنة وفرد منه يسرة فاي هذه الاربعة تشنج مال الراس الى
جهته مع توريب واي اثنين من جهة واحدة تشنجا مال الراس اليهما ميلا عن توريب وان تحركت
القداميتان اعانتا في التنكيس والخلفيتان قلبتا الراس الى خلف واذا تحركت الاربع معا انتصب
الراس مستويا وهذه العضل الاربع هي اصغر العضل لكنها بالمجودة موضعها وبانفرادها تحت
العضل الاخرى بالكبر وقد كان مفصل الراس محتاجا الى امرين متعارفين معنيين متضادين احدهما
الوثاقة وذلك متعلق بايثاق المفصل وقلة مطاوعته للحركات والثاني كثرة عدد الحركات وذلك
متعلق بسلاسة المفصل والارخاء نحو ارخاء المفصل استنامة الى الوثاقة التي تحصل بكثرة القفا
العضل المحيطة بمفصل الغربتان فاما الجبهة فحركتها بعضلة دقيقة مستعرضة غشائية تنبسط
تحت جلد الجبهة ويختلط بجلدها حتى يكاد ان يكون جزء من قوام الجلد فيمتنع كشطه منها وبلاقي
العضو المتحرك عنها بلا وتر اذ كان المتحرك عليها جلدا عريضا خفيفا ولا يحتاج الى تحريك مثله بالوتر
ويحرك هذه العضلة برفع الحاجبان وقد يعين العين في التغميض باسترخائها واشتدادها واما الخد
فله عضلتان لان احديهما تابعة لحركة الفك الاسفل والثانية يشترك مع الشفة والحركة التي له تابعة
لحركة عضو آخر فسببها عضل ذلك العضو والحركة التي تشركه عضو آخر فسببه عضلة هي له ولذلك
العضو بالشركة وهذه العضلة واحدة في كل وجنة عريضة وبهذا الاسم يعرف فكل واحد من فرديه
مركب من اربعة اجزاء اذ كان الليف ياتيها من اربعة مواضع فاحد اجزائها هو الذي منشأه من
الترقوة ويتصل منها باتها بطرفي الشفتين الى اسفل ويجذب الفم اسفل جذبا موربا والثاني منشأه
من القص والترقوة من الجانبين ويتم ليفها على الوراب فالناشي من اليمين يقاطع الناشي من الشمال
وينفذ فيتصل الناشي من اليمين باسفل طرف الشفة الايسر والناشي من الشمال بالضد واذا
تشنجت هذه الليف ضيقت الفم فابرزته الى قدام فعل سلك الخريطة بالخريطة والثالث منشأه
من عند الاخرم في الكتف ويتصل فوق متصل تلك العضل ويميل الشفة الى الجانبين امالة متشنجا
والرابع من شناسن الرقبة ويحاذي اجزاء الاذنين ويتصل باجزاء الخد ويحرك الخد حركة ظاهرة منها
الشفة وربما قربت جدا من مغرز الاذن في بعض الناس فاتصلت به فحركتا الاذن واما الشفة فمن
عضلها ما ذكرنا انه مشترك له وللخد ومن عضلها ما يخصها وهي عضل اربع زوج منها ياتيها من فوق
سمت الوجنتين ويتصل بقرب طرفها واثنان من اسفل وفي هذه الاربع كفاية في تحريك الشفة وحدها
لان الواحد منها اذا تحركت وحدها حركت الشفة الى ذلك الشق واذا تحرك اثنان من جهتين انبسطت
الشفة الى جانبيها فيتم لها حركاتها الى الجهات الاربع ولا حركة لها غير ذلك ففي هذه الاربع كفاية وهذه
الاربع واطراف العضل المشتركة مداخلة لليف الشفة مخالطة لا يقدر الحس على تمييزها من الجوهر الخاص
بالشفة اذ كانت الشفة عضوا لينا لحميا لا عظم فيه واما طرفا الارنبة فقد يتصل بهما عضلتان
صغيرتان قويتان اما الصغر فلكي لا يضيق على ساير العضل التي الحاجة اليها اكثر لان حركات اعضاء
الخد والشفة اكثر عددا واكثر تكررا وورودا واما الحاجة اليها امس من الحاجة الى حركة طرفي الارنبة
وكانت قوية ليتدارك بقوتها ما يفوتها بفوات العظم وموردها من ناحية الوجنة وذلك لطالب
الوجنة اولا وانما وردت من ناحية الوجنة لان تحريكها اليها

## المقالة الثالثة عشر سبعة فصول

## فصل في آلات جذب الحيوان للنافع ودفعه المضاد من الاسنان والغرو من القرون وما يشبهها

اما الاسنان فهي اثنان
وثلثون سنا وربما عدمت النواجذ منها في بعض الناس وهي الاربع الطرفانية فكانت ثمانية
وعشرين سنا فمن الاسنان ثنيتان ورباعيتان من فوق ومثلهما من اسفل للقطع ونابان من فوق

وثنايا ذو من تحت للكسر واضراس للطحن في كل جانب فوقاني وسفلاني اربعة او خمسة فجملة ذلك اثنان
وثلثون او ثمانية وعشرون اربع ثنايا واربع رباعيات واربعة انياب وثمانية ارحاء واضراس
واربعة نواجذ وربما لم يكن والنواجذ تنبت في الكبر في وسط زمان النمو وهو بعد البلوغ الى الوقوف
وذلك قريبا من ثلثين سنة ولذلك يسمى اسنان الحلم وللاسنان اصول لها رؤس محددة وتركز في
نقب العظام الحاملة لها من الفكين وينبت على حافة كل ثقبة زايدة مستديرة عليها عظمية يشتمل على
السن ويشده وهناك روابط قوية وما سوى الاضراس فان لكل واحد منه راسا واحدا واما الاضراس
المركوزة في الفك الاسفل فاقل ما يكون لكل واحد منها من الرؤس اثنان وربما كان خصوصا للنواجذ
ثلثة ارؤس واما المركوزة في الفك الاعلى فاقل ما يكون لكل واحد منها من الرؤس ثلثة ارؤس وربما كان
وخصوصا للنواجذ اربعة ارؤس فقد كثرت رؤس الاضراس لكبرها ولزيادة عملها وزيد للعليا لانها
معلقة والثقل يجعل ميلها الى خلاف جهة رؤسها واما السفلى فثقلها لا يضاد مركزها وليس لشيء من
العظام حس البتة الا للاسنان فان الطبيب الفاضل بل التجربة تشهدان لها حسا اعينت به بقوة
تاتيها من الدماغ لتميز ايضا بين الحار والبارد وقد خلقت الاسنان لمضغ الغذاء وللسلاح
ايضا وخلقت المقدمات من الاسنان حادات للقطع وخلقت الاضراس عريضات للطحن والناب
بين بين ورأيت حيوان البحر بيد سترجية من الوادي الذي بقرب بسترون واسنانه المقدمة طويلة
كالمعقفة حمر محددة ليست معرضة وذلك لانها تحتاج الى الصيد اكثر من حاجتها الى التقطيع
فان الصيد ان فاتها فات الطعم وان فاتها الاستعراض القاطع فانها حسن حال لمكنها ان
يتلافى التقصير فيه بوجه اخر من التصرف في الطعم وتقطيعه فاسنانها كالشصوص ولو كانت
هذه الشصوص في داخل الشدق لبقي في تدارك عسر اخراجها الى المصيد واسنان الانسان
قد تعين ايضا على تقطيع الحروف فاقول على ما بيناه في مقالتنا وفي الحيوان ما له اسنان ليس
لاصلاح اللقم الملتقمة بل للسلاح كما في الخنزير وفي الفيل وفي ناب الفيل منفعة للفيل ذكرناها ومن
الحيوان ما لا ينتفع باسنانه الا في الطعم كانه لا يحسن استعمالها في القتال فاقول كاد ان يكون
كل حيوان ذي سن فقد يفطن لاستعماله في القتال ومن الحيوان ما اسنانه حادة يتحارب بعضها عن
بعض وهو الحيوان الذي يحتاج ان ينهش باسنانه وليس يحتاج الى الكدم ومضغ فقط وهذا كالاسد
واما الذي لا ينهش اللحم بل يحتاج الى قطع حشيش ولقمه او مضغه فقد خلقت اسنانه مصطفة
متلاقية كان اطرافها على سطح واحد ولا يكون لمثل هذا الحيوان انياب ناتية طولا والا لكان نفعها
ولما كانت الذكورة اقوى غضبا وكانها هي معدة للهراش وكان حماية الاناث عليها لان الاناث
اضعف قوة واوهن مزاجا خلق الناب في بعض من الحيوان وان كان لا يأكل لحما ولا يحتاج الى الناب
في طعمه لا لاجل الطعم بل لاجل السلاح وذلك في الذكران خاصة منها دون الاناث كالخنازير وقوى
ما للذكران وضعف ما للاناث بسبب الغاية المذكورة وبسبب العلة المحركة فانها كانت في الاناث
اضعف وهذا مثل ما في الجمال وكذلك القول في سائر الاسلحة ولهذا خلق القرن للايل دون الايلة وان
خلق قرن الكبش والتيس اعظم من قرن النعجة والماعز وما كان من السمك لا يأكل اللحم فلا يحتاج الى
الاسنان وما كان منها ياكل اللحم فيحتاج الى اسنان حادة لا محالة ولانها عادمة للاعتماد في جذبها
ما ينهشه وعادمة لحركة العنق فقد عمقت اسنانها وربما جعلت صفا بعد صف وجعلت العالية
تتهدم على السافلة ومما يوجب ذلك سرعة بلعها لانها لا تقدر ان تمضغ زمانا والالتئام الى
اسنانها فوق الحاجة وهذه الصفوف جعلت لها ايضا ليقطع ما ينهشه اجزاء صغارا يقوم ذلك
بدل المضغ وفي فم الحيوان منافع كثيرة كما تعلم وما كان من الحيوان انما ينفعه فمه في الغذاء وفي
الكلام فلم يحتج الى تكبير وكل فم احتيج منه الى البطش اما للقتال واما للغذاء الذي لا يحصل الا بالنهش
والجرح والصيد فقد احتيج الى تكبيره وتوسيعه وكذلك الحال في السمك ومناقير جوارح الطير معقفة
كمخالبه ليحسن تمكنه من النهش اذ ليس ينال طعمه لشيء وانتقال ومناقير لاقط الحب مستوية فان ذلك
اسهل له في الانتقال للالتقاط ومناقير ما يحتاج في اغتذائه الى سبر الطين عريضة كالمسحاة وربما
اجتمع في بعض المناقير تعقيف يسير مع استواء اذا كان مما يلتقط الحب وياكل اللحم اقول ان من نبات



الماء طايرا ابيض اسود الرجلين والمنقار كان طرف منقاره ملعقة فان القرون خلقت على الراس لان
سائر الاعضاء اما مؤخرة لا يبصر بها ما يليها فينطح بها واما مشغولة بحركات اخرى كاليدين واما
ممنوعة من النطح بما يتقدمها كالكتفين وكان القرن في اكثر الحيوان انما خلق على سبيل تدارك
تقصير الحافر اذا كان له بدل الحافر ظلف ولذلك القرن لذي الظلف فقط لا للحمار الوحشي الذي
هو الكركدن فانه ذو حافر اقول ويشبه عندي ان يكون حافره غير موافق للرمح لعظم جثته فيكون
ايضا في قرنه تدارك للحافر فالكل حيوان ذي قرن نهوض وقرنين لا الحمار الهندي وهو الكركدن
والاجيوان انا يسمى ارنس وهو ذو ظلف ولما كان ذو القرن الواحد قرنا جعل في الوسط والطبيعة تحتج لتقسيمها
تزيد الحيوان بسلاح او بجنة او الهرب او عظم بدن واي هذه فقدها دبرت لمادة الاخر وربما
وجدت الطبيعة مادة لسلاح تام فاذا احس حركته الى الجهة نقلتها الى غيره مثل ما قال في استعمال مادة
الحافر في القرن وربما انفقت الطبيعة مادة في جهة انفع وضيعت جهة اقل نفعا وخصوصا ان كان
مكتفية فيصير ما يضيعه انفع وذلك مثل انفاق المادة في القرن وترك الفك الاعلى بلا اسنان واذا
انفق المادة في الحافر اعدم القرن لان الحافر سلاح وآلة للحضر معا ثم جعل لها الاجترار فان
الاجترار يكفي مؤنة شدة المضغ ويشبه ان لا يكون قرن الايل سلاحا قويا في كل وقت بل ربما صار كلا
ولذلك يشتهي ان يلقيها في ذلك الوقت ليتخلص منها على ان الثقل معين عليه اصغر الحيوانات ذوات
القرون الغزلان وقلما يكون القرن في حيوان صغير اقول وفي بعض الحيات وحيوانات يشبه الخنافس
شيء كالقرون

## فصل في كلام كلي في الاحشاء وابتداء تشريح اعضاء النفس وتشريح قصبة الرئة والحنجرة والرئة

تكلم في اعضاء الجوف لما
الدماغ فقد ذكرناه قبل وتحت الدماغ من الاعضاء الباطنة المري وقصبة الرئة واما المري
فيؤدي الغذاء الى المعدة واما قصبة الرئة فيؤدي النسيم الى الرئة والى القلب ورأسها الحنجرة وهو بازاء
المري فينبغي ان يذكر تشريح المري والمعدة وخصوصا للانسان ولنبدا ولنتكلم كلاما كليا في شرح
الاعضاء التي يحويها التنور من الصدر والجوف فنقول ان الحيوان المتنفس لما كان محتاجا الى
مادتين يأتيانه من خارج احدهما يتقاضى بها روحه وهو النسيم والاخرى يتقاضى بها بدنه وهو
الغذاء وما معه جعل لكل واحد منهما مجرى يؤديه ومعدن يقبله فاما احد المجريين وهو للروح
فالقصبة التي للرئة وما يقوم مقامها في سائر الحيوان ومؤداه الى اعضاء الصدر واما المجرى الثاني
وهو للغذاء وما يجري مجراه فالمري وهو مؤداه الى اعضاء الجوف الاسفل ولما كان المجلوب الى الصدر
لطيفا لا يفتقد الاقتدار الا في على مدافعة المنفذ الضيق لينفذ فيه الكثير منه ولا على مزاحمة المنفذ
المنطبق فيه جعل مجراه مفتوحا ومع ذلك واسعا واما مجرى الغذاء فقد كفى ان يكون لحميا عشائيا
منطبقا مجتمعا لا يشغل مكانا كثيرا فان الغذاء لثقله واكتنازه يفتحه ويوسعه عند النفوذ ولما
كان التجويف الذي يقبل الغذاء تجويفا يجري فيه افعال الطبخ والرطوبات وفيها فضول ولا يخلو بعضها من
تغير رايحة ومن قذارة وبالجملة عن ابخرة غير صافية بل كدرة موحشة جعل بين التجويفين برزخ سخيف
عصبي وهو المسمى بالحجاب الحاجز على ما نذكر من تشريحه في جملة العضل فحال لتوسطه بين الغذاء
العفن وبين النسيم الطيب وخصوصا اذا اقتضى ثقل الاثقال وغلظها ان يكون مدفعها الى
جهة ميلها الى اسفل وذلك يوجب وقوع معدن الغذاء تحت لان الغذاء اثقل من النسيم فيجب
ان يكون معدنه اسفل ولان اولى منافذ فضله ان يكون الى اسفل ولا بد ان يكون مع ذلك متصلا
والمتصل بالاسفل اسفل ووجب من جميع ذلك ان يكون معدن النسيم فوق واذا كان معدن
النسيم من فوق كان معرضا لتصعد الابخرة المتصعدة اليه فبالحري ان يضرب بينه وبين معدن الغذاء
بستر ومعدن النسيم يشتمل على رئة وقلب ومعدن الغذاء هو المطبخ يشتمل على عضو كالقدر وهو
المعدة وعن يمينه الكبد مشتملا من تلك الجهة عليه مربوطا بما حواليه وفيه يستحيل الغذاء الى الدم
الكاملة واما عن يساره والى تحت يسيرا فقابل الفضلة الثقلية وهو الطحال وتحت الكبد مع
تقعيره متصلا به قابل للفضلة الرغوية وهو المرارة وتحته من تحديبه متصلا به قابل الفضلة المائية
وهو الكليتان ومفرغة المثانة واما مفرغة المعدة فالامعاء فلنبتدئ الان بتشريح اعضاء

النفس وهو ما في الصدر واولها قصبة الرية والحنجرة فاما قصبة الرية فهو عضو مؤلف من غضاريف
كثيرة دوائر واجزاء دوائر يتصل بعضها على بعض فما لاقى منها منفذ الطعام الذي خلفه وهو المري
جعل ناقصا وقريبا من نصف دائرة وجعل قطعها الى المري منه جسم غشائي لا غضروفي بل الجوهر الغضروفي ويماس المري صح
منه الى قدام والفت هذه الغضاريف برباطات تجللها اغشية ويجري على جميع ذلك من الباطن غشاء
املس الى اليبس والصلابة ما هو وكذلك ايضا من ظاهره وعلى راسه الفوقاني الذي يلي الفم الحنجرة وطرفه
الاسفل ينقسم قسمين واحدهما ينقسم اقساما تجري في الرية مجاورة لشعب العروق الضاربة والساكنة
وينتهي توزعها الى فوهات هي اضيق جدا من فوهات ما يشاكلها ويجري معها فاما تخليقه من غضاريف
فليوجد فيه الانفتاح المذكور ولا يلجيه اللين الى الانطباق وليكون صلابته واقية له اذ كان موضعه
القدام وليكون صلابته سببا لحدوث الصوت ومعينا عليه وتاليفه من غضاريف كثيرة مربوطة
باغشية ليمكنها الامتداد والاجتماع عند الاستنشاق والتنفس ولا يتالم من المصادمات التي يعرض لها
من تحت ومن فوق والانجذابات التي تعرض لها الى طرفيها وليكون الآفة اذا عرضت لم يتسع ولم يشمل وجعلت
مستديرة ليكون احوى واسلم وانما نقص مما يماس المري منه لئلا يزحم اللقمة النافذة بل يندفع عن
وجهها اذا امتدت المري الى السعة فيكون تجويفها حينئذ كانه مستعار للمري اذ المري ياخذ في الانبساط
اليه وينفذ فيه وخصوصا والازدراد لا يجامع التنفس لان الازدراد يحوج الى انطباق مجرى قصبة
الرية من فوق لئلا يدخلها الطعام المار فوقها ويكون انطباقها بركوب الغضروف المكبي الذي سنذكره
على المجرى وكذلك الذي يسمى الذي لا اسم له وسنشرح امره واذا كان الازدراد والتي يحوجا الى انطباق في
ثم هذا المجرى لم يمكن ان يكون عندما يتنفس واما تصلب الغشاء الذي يستبطنها فليقاوم حدة
النوازل والنفوث الردية والبخار الدخاني المردود من القلب ولكي لا يسترخي بقرع الصوت واما انقسامها
اولا الى قسمين فلان الرية ذات قسمين واما تشعبها مع العروق السواكن فلتاخذ منها الغذاء واما
ضيق فوهاتها فليكون تقدر ينفذ فيه النسيم الى الشرايين المؤدية الى القلب ولا ينفذ منها الدم
لو نفذ لحدث نفث الدم فهذه صورة قصبة الرية واما الحنجرة فانها آلة لتمام الصوت ولحبس النفس
وفي داخلها جرم شبيه بلسان المزمار من المزمار وهو لتعديل الصوت واللهاة تقوم مقام اصبع
الزامر من المزمار وما يقابله من الحنك هو مثل الزايح التي يشتد به راس المزمار فيتم بها الصوت والحنجرة
مشدودة مع القصبة بالمري شدا اذا هم المري بالازدراد ومال الى اسفل لجذب اللقمة انطبقت الحنجرة
وارتفعت الى فوق وانسد انطباق بعض غضاريفها الى بعض فتمددت الاغشية والعضل واذا حاذى
الطعام مجرى المري يكون فم القصبة والحنجرة ملتصقة بالحنك من فوق فلا يمكن ان يدخلها من الحاصل
عند المري شيء فيجوزها الطعام والشراب من غير ان يسقط الى القصبة شيء الا في احايين يستعجل فيها
بالازدراد قبل استتمام هذه الحركة او يعرض للطعام حركة الى المري مشوشة فلا تزال الطبيعة تعالج
في دفعه بالسعال والحنجرة عضو غضروفي خلق آلة للصوت وهو مؤلف من غضاريف ثلثة احدها
الغضروف الذي يناله الحس والجس قدام الحلق تحت الذقن ويسمى الدرقي والترسي اذ كان مقعر
الباطن محدبا لظاهر يشبه الدرق وبعض الترسة والثاني غضروف موضوع خلفه يلي العنق
مربوط به يعرف بانه الذي لا اسم له وثالث مكبوب عليهما يتصل بالذي لا اسم له ويلاقي الدرقي من
غير اتصال به وبين الذي لا اسم له مفصل مضاعف بنقرتين فيه يتهندم فيهما زائدتان من الذي
لا اسم له مربوطتين بهما بروابط ويسمى المكبي والطرجهالي وبانضمام الدرقي الى الذي لا اسم له
يتباعد احدهما عن الآخر يكون توسع الحنجرة وضيقها وبانكباب الطرجهالي على الدرقي ولزومه اياه وتجافيه
عنه يكون انغلاق الحنجرة وانفتاحها وعند الحنجرة وقدامها عظم مثلث يسمى العظم اللامي تشبيها بكتابة
اللام في حروف اليونانيين اذ شكله هكذا Λ والمنفعة في خلقة هذا العظم ان يكون منشأ و
مسندا ينشأ منه ليف عضل الحنجرة فالحنجرة محتاجة الى عضل يضم الدرقي الى الذي لا اسم له وعضل يضم
الطرجهالي ويطبقه وعضل يبعد الطرجهالي عن الآخرين فيفتح الحنجرة والعضل المفتحة للحنجرة منها
زوج ينشأ من العظم اللامي فياتي مقدم الدرقي ويلتحم منبسطا عليه فاذا تشنج ابرز الطرجهالي
الى قدام وفوق فاتسعت الحنجرة وزوج يمتد في عضل الحلق الجاذبة الى اسفل ونحن نرى ان نعد





في المشتركات بينهما ومنشؤهما من القس الى الدرقي وفي كثير من الحيوانات يصحبهما زوج آخر وزوجان
احدهما عضلتان تاتيان الطرجهالي من خلف ويربطانه به اذا تشنجتا دفعتا الطرجهالي وجذبتاه الى
خلف فبرأت من مضامة الدرقي وتوسعت الحنجرة وزوج ياتي عضلتاه جانبي الطرجهالي فاذا تشنجتا
فصلتاه عن الدرقي ومدتاه عرضا فاعانتا في انبساط الحنجرة واما العضل المضيقة للحنجرة فمنها
زوج ياتي من ناحية اللامي ويتصل بالدرقي ثم يستعرض ويلتف على الذي لا اسم له حتى يتحد طرفاه
من ورائه ورآء الذي لا اسم له فاذا تشنج ضيق ومنها اربع عضل ربما ظن انهما عضلتان مضاعفتان
يصل ما بين طرفي الدرقي والذي لا اسم له فاذا تشنجت ضيقتا اسفل الحنجرة وقد يظن ان زوجا
منهما مستبطن وزوجا ظاهر واما العضل المطبقة فقد كان احسن اوضاعها ان يجلل داخل الحنجرة
حتى اذا انقلبت جذبت الطرجهالي الى اسفل فاطبقته فخلقت كذلك زوجا ينشأ من اصل الدرقي
فيصعد من داخل الى جانبي الطرجهالي فاصل الذي لا اسم له يمنة ويسرة فاذا انقلبت شدت المفصل
وطبقت الحنجرة اطباقا فاتقاوم عضل الصدر والحجاب في حصر النفس وخلقتا صغيرتين لئلا
يضيقا داخل الحنجرة قويتين ليتدارك بقوتهما تقصيرا في تكلفهما اطباق الحنجرة وحصر النفس
يشدخ بها او زيادة المظهر من التقصير ويسلكهما هو على الاستقامة متباعدتين مع قليل انحراف في
الوصل بين الدرقي والذي لا اسم له وقد يوجد عضلتان موضوعتان تحت الطرجهالي تعينان
الزوج المذكور واما الرية فانها مؤلفة من اجزاء احدها شعب القصبة والثانية شعب الشريان
الوريدي والثالثة شعب الوريد الشرياني وهما عرقان نابتان من القلب ستصفهما بعد
وهذه الشعب يجمعها لا محالة لحم رخو متخلخل كثير المشابه الى البياض خصوصا هو فيما تم خلقه
من الحيوان وهو ذو قسمين احدهما الى اليمين والآخر الى اليسار والقسم الايسر ذو شعبتين والقسم
الايمن ذو ثلث شعب ومنفعة الرية بالجملة الاستنشاق والتنفس ومنفعة الاستنشاق امداد
حر القلب فضلا عن المحتاج اليه في تنفيه واحد ومنفعة هذا الامداد ان يكون للحيوان عندما
يغوص في الماء وعندما يصوت صوتا طويلا مستطيلا يشتغل عن اخذ الهواء او يعاق استنشاقه
لاحوال واسباب داعية اليه هواء معدا يخدم القلب ومنفعة هذا الهواء المعد ان يعدل بروحه
حرارة القلب حادث بمدد الروح بالجوهر الذي هو اغلب في مزاجه من غير ان يكون الهواء وحده كما ظن بعضهم
يستحيل روحا كما لا يكون الماء وحده يغذو عضوا ولكن كل واحد منهما اما جزء غاذ واما منفذ اما
الماء فلغذاء البدن واما الهواء فلغذاء الروح وكل واحد من غذاء الروح والبدن جسم مركب لا بسيط
واما منفعة النفس فلاخراج الفضل المحترق من الروح وهو دخانيته واخلاء الرية لدخول الهواء البارد
فان هذا المستنشق يكون لا محالة قد استحال الى السخونية فلا ينفع في تعديل الروح واما تشعب العروق
والقصبة في الرية فان القصبة والشريان الوريدي يشتركان في تمام فعل التنفس والشريان
الوريدي والوريد الشرياني يشتركان في غذاء الرية من الدم النضيج الصافي الجائي من القلب
واما منفعة هذا اللحم فليشد الخلل ويجمع الشعب واما تخلخله فليصلح للاستنشاق فانه ليس انما ينفذ
الهواء في القصبة فتتعطل بل قد يخلص الى جرم الرية منه ويحفظ للاستظهار في الاستكثار وليعين
ايضا بالانقباض على الدفع فيكون مستعدا للحركتين ولذلك ما ينفع الرية بالنفخ واما بياضها
فلغلبة الهواء على ما يغتذي به ولترديده الكثير فيه واما انقسامها باثنين فلئلا يتعطل النفس لآفة
تصيب احد الشقين وكل شعبة ينشعب لذلك الى شعبتين واما الخامسة فهي فراش ووطاء للعرق
المتمي الاجوف وليس نفعه في التنفس بكثير ولما كان القلب مائلا يسيرا الى الشمال لما عرفته في
في جهة الشمال شاغلا لفضاء الصدر ولم يشغ في اليمين فحسن ان يكون للرية في جانب اليمين زيادة
يكون وطاء للعروق فقد وقعت حاجة فامكن مكان في الرية فغشاها غشاء عصبي ليكون لها على
ما علمت حسن ما يوجه فان لم يكن مدافعا كان مجلاه وعلى ان الرية نفسها وطاء للقلب ليلينه ووقاية له

**فصل في تشريح القلب وما يطيف به من الشرايين** واما القلب فانه
مخلوق من لحم قوي ليكون ابعد من الآفات متشبع فيه اصناف الليف الطويل الجذاب والعريض
الدفاع والمورب الماسك ليكون له اصناف من الحركات وقد خلقه بمقدار الكفاية لئلا يكون فضل

وثقل وعظم وعرض منه منابت الشرايين ومتعلق الرباط ليكون في المنبت قواما ثابتا وجعل هذا الجزء
منه اعلى جزئيه ليكون بعيدا من الاتكاء على عظام الصدر فلا يؤذيها مماسته ودقق منه الطرف
الآخر كالمجموع الى نقطة ليكون ما يلي مماسة العظام اقل اجزائه وصلب ذلك الجزء منه فضل
صلابة ليكون المبتلى بتلك الملاقاة احكم ودرج الشكل الى الصنوبرية ليحسن انهدام السفل تحت
الفوق ولا يكون بمنفصل واودع في غلاف حصيف جدا ليكون له جنة ووقاية ويسمى جرم ذلك
الغلاف بقدر ليكون له ان ينبسط فيه من غير اختناق وعند اصله عضو كالاساس يشبه الغضروف
قليلا ليكون قاعدته وثيقة لخلقته وفيه ثلثة بطون بطنان كبيران وبطن كالوسط ليكون له مستودع
غذاء يغتذي به كثيف قوي يشاكل جوهره ومعدن روح يتولد فيه عن دم لطيف ومجرى بينهما وذلك المجرى
يتسع عند تعرض القلب وينضم عند تطوله والعروق الضوارب وهي الشرايين خلقت الا واحدا منها
ذات صفاقين واصلبهما المستبطن اذ هو الملاقي للضرب بان تحرك وجوهر الروح القوية المقصود
صيانته واحرازه وتقويته ومنبت الشرايين هو من التجويف الايسر من تجويفي القلب لان الايمن
اقرب الى الكبد فوجب ان يجعل مشغولا بجذب الغذاء واستعماله واول ما ينبت من التجويف الايسر
شريانان احدهما ياتي الرية وينقسم فيها لا لاستنشاق النسيم وايصال الدم الذي يغذو الرية الى الرية من
القلب فان ممر غذاء الرية هو القلب من القلب يصل الى الرية ومنبت هذا القسم هو من ادق اجزاء
القلب وحيث ينفذ فيه الاوردة اليه وهو ذو طبقة واحدة بخلاف سائر الشرايين ولهذا
سمي الشريان الوريدي وانما خلق من طبقة واحدة ليكون الين واسلس واطوع للانبساط
والانقباض وليكون اطوع لان يرشح ما يترشح منه الى الرية من الدم اللطيف المجاور الملايم لجوهر
الرية الذي قارب كمال النضج في القلب وليس يحتاج الى فضل نضج كحاجة الدم المجاور في الوريد
الاجوف الذي نذكره وخصوصا اذ مكانه من القلب قريب فيتادى اليه قوة الحارة المنضجة بسهولة ولان
ايضا فان العضو الذي يبعث فيه عضو سخيف لا يخشى مصادمته لذلك السخيف عند النبض ان
يؤثر فيه صلابته فيستغنى لذلك عن تخين جرمه مما لا يستغنى عنه في مجاورة الشرايين سائر
الاعضاء الصلبة واما الوريد الشرياني الذي نذكره فانه وان كان مجاورا للرية فانما يجاور
منه مؤخره مما يلي الصلب وهذا الشريان الوريدي فانما يتفرق في مقدم الرية ويغوص فيها
وقدام اجزائه وشعبها بل اذا قيس بين خلقي هذا الشريان الى الوثاقة والسلاسة المسهلة عليه الانبساط
والانقباض ورشح ما يرشح منه وجدت الحاجة الى التسليس امس منها الى التوثيق والتثخين
واما الشريان الآخر وهو الاكبر ويسميه المعلم الاول الاورطي فاول ما ينبت من القلب يرسل
شعبتين اكبرهما يستدير حول القلب ويتفرق في اجزائه والاصغر يستدير ويتفرق في التجويف
الايمن وما يبقى بعد الشعبتين فانه اذا انفصل انقسم قسمين قسم اعظم مرشح للانحدار وقسم
اصغر مرشح للاصعاد وانما خلق المرشح للانحدار زايدا في مقداره على الآخر لان ما يامه اعضاؤه
اكثر عددا واعظم مقادير وهي الاعضاء الموضوعة دون القلب وعلى مخرجي الاورطي اغشية
ثلثة صلبة هي من داخل الى خارج فلو كانت واحدة واثنتين لما كان تبلغ المنفعة المقصودة
فيها الا بتعظيم مقدارها فكانت الحركة تثقل بهما ولو كانت اربعة لصغرت جدا وبطل منفعتها مقداره اوجه
او ان عظمت في مقاديرها ضيقت المسلك واما الشريان الوريدي فله غشاآن موليان الى
داخل وانما اقتصر على اثنين اذ ليس هناك من الحاجة الى احكام السكر ما ههنا بل الحاجة هناك الى اتساع
اكثر ليسهل اندفاع البخار الدخاني والدم الصاعد الى الرية اما الجزء الصاعد من جزئي الاورطي
فانه ينقسم الى قسمين اكبرهما ياخذ منصعدا نحو اللبة ثم يورب الى الجانب الايمن حتى اذا بلغ اللحم
الرخو الرخص الذي هناك انقسم ثلثة اقسام اثنان منها الشريانان المسميان بالسباتيين ويصعدان
يمنة ويسرة مع الوداجين الغائرين اللذين نذكرهما بعد ونبين انقسامهما على ما نذكر بعد
واما القسم الثالث فيتفرق في القص وفي الاضلاع الاول الخلص والفقارات الست العلى من الرقبة
وفي نواحي الترقوة حتى يبلغ راس الكتف ثم يجاوزه الى اعضاء اليدين واما القسم الاصغر من
قسمي اورطي الصاعد فانه ياخذ الى ناحية الابط وينقسم انقسام القسم الثالث من القسم الاكبر

وكل واحد



وكل واحد من الشريانين السباتيين ينقسم عند انتهائه الى الرقبة الى قسمين قسم مقدم وقسم مؤخر
والمقدم ينقسم قسمين قسم يستبطن فياخذ الى اللسان والعضل الباطنة من عضل الفك الاسفل
وقسم آخر يستظهر ويرتقي الى ما بين قدام الاذنين الى عضل الصدغين ويجاوزها صاعدا ان يتخلف فيها شعبا
كثيرة الى قلة الراس ويتلاقى اطراف اليمنى مع اطراف اليسرى منها واما الجزء المؤخر فيتجزى جزئين
الاصغر منهما يرتقي اكثره الى الخلف ويتفرق في العضل المحيطة بمفصل الراس وبعضه يتوجه الى قاعدة
مؤخر الدماغ داخلا في ثقب عظيم عند الدرز اللامي واما الاكبر فيدخل قدام هذا الثقب في الثقب
المجاوز الى الشبكة بل وينسج عنها الشبكة عروقا في عروق وطبقات على طبقات من غضون على غضون
من غير ان يمكن اخذ واحد منها بانفراده الا ملتصقا باخر مربوطا به كالشبكة ويتفرق قداما وخلفا
ويمنة ويسرة وينتشر في الشبكة ثم يجتمع منها زوج كما كان اولا وينفذ له الغشاء ويرتقي الى الدماغ
ويتفرق فيه في الغشاء الرقيق ثم في جرم الدماغ الى بطونه وصفاقي بطونه ويلاقي فوهات شعبها التي
قد صعدت بها فوهات شعب العروق الوريدية النازلة وانما اصعدت هذه وانزلت تلك لان تلك
ساقية صابة للدم الذي احرى ومساع ادعية الساقية اذ يكون منكسة الاطراف واما هذه فانها
يفيد الروح والروح لطيف خرك متصاعد لا يحتاج الى التنكيس وغاية حتى ينصب بل ان نعل ذلك
اديا الى فوات استفراغ الدم الذي تصحبه والى عسر حركة الروح فيه لان حركته الى فوق اسهل
ولما في الروح من الحركة واللطافة كفاية في ان ينبث منه في الدماغ ما يحتاج اليه ويصحبه ولهذا ما فرش
الشبكة تحت الدماغ ليتردد الدم الشرياني والروح فيها ويتشبه بالمزاج الدماغي بعد النضج ثم
يتخلص الى الدماغ على تدريج والشبكة موضوعة بين العظم وبين الغشاء الصلب واما القسم النازل
وضع مه فانه يتحنى ولا على الاستقامة الى ان يتوكأ على الفقرة الخامسة اذ وضعه حذاء راس القلب وهناك
الترية كالمسند والدعامة له يحول بينه وبين عظام الصلب المرىء اذا بلغ ذلك الموضع تنحى عنه يمنة
ولم يجاوزه ثم استقل متعلقا باغشية عند موافاته الحجاب ليلاقيها بعد وهذا الشريان النازل اذا
بلغ الفقرة الخامسة انحرف وانحدر الى اسفل ممتدا على الصلب الى ان يبلغ عظم العجز وكما يحاذي
الصدر ويمر به يخلف شعبا منها شعبة صغيرة دقيقة يتفرق في وعاء الرية من الصدر ودبا في اطرافه
قصبة الرية ولا يزال يخلف عند كل فقرة يمر به شعبة تعبر الى ما بين الاضلاع والنخاع فاذا جاوز الصدر
يتفرع منه شريانان ذاهبان الى الحجاب ويتفرقان فيه يمنة ويسرة وبعد ذلك يتخلف شريان يتفرق في
المعدة والكبد والطحال ويتخلص من الكبد شعبة الى المثانة وينبث فيها وبعد ذلك شريان ياتي
التي حول الدقاق وقولون ثم بعد ذلك يتفصل منه ثلثة شرايين الاصغر منها يختص بالكلية اليسرى ويتفرق
في لفائفها وما يحيط بها من الاجسام ويفيدها الحيوة والاخران يصيران الى الكليتين كل الى واحدة
لتجذب الكلية منهما مائية الدم فانها كثيرا ما تاخذ بان من المعي والامعاء دما ثم يتفصل
شريانان ياتيان الانثيين فالاتي الى اليسرى منها يستمنح ايضا قطعة من الاتي الى الكلية اليسرى
بل ربما كان منشاؤه ما ياتي الخصية اليسرى هو من الكلية اليسرى فقط والذي ياتي اليمنى يكون منشاؤه
دايما من الشريان الاعظم وفي الندرة ربما استمتعت شيئا ما في الكلية اليمنى ثم يتفصل بين هذا
الشريان الكبير شرايين يتفرق بعضها في العروق التي حول المعي المستقيم وشعب يتفرق في النخاع
ويدخل في ثقب الفقار وعروق يصير الى الخاصرتين واخرى ما في الانثيين ومن جملة هذا زوج صغير
ينتهي الى القبل الذي نذكره بعد وذلك في الرجال والنساء ويخالط الاوردة ثم ان هذا الشريان
الكبير اذا بلغ آخر الفقار انقسم والوريد الذي يصحبه كما ذكر قسمين على هيئة اللام في خرزة
هكذا Λ قسم يتيامن وقسم يتياسر كل منهما يمتد على عظم العجز آخذا الى الفخذين وقبل ما
الفخذ يخلف كل واحد منهما فرعا ياخذ الى المثانة والى السرة والسائر منها عند السرة ويظهر في الاجنة
ظهورا بينا واما في المستكملين فيكون قد خفي اطرافه فينفرع منها فروع يتفرق
في العضل الموضوعة على عظم العجز والذي ياتي منه المثانة ينقسم فيه وربما في اطرافه
ياتي الرحم من النساء وهو زوج صغير واما النازلان الى الرجلين فانهما ينقسمان في كل واحد
من الفخذين شعبتين عظيمتين وحشيا وانسيا والوحشي فيه ميل ايضا الى الانسي ويخلف شعبا

في العضل الموضوعة هناك ثم ينحدر ويميل منها الى قدام شعبة كثيرة بين الابهام والسبابة ويستبطن باقيه ونفوذها في اكثر اجزاء الرجل نفوذ ممتد تحت الشعب الوريدية التي نذكرها بعد فمن هذه الضوارب ما لا يرافق الاوردة كالآتي من الكبد الى السرة في ابدان الاجنة وشعب الضوارب والوريدي والضارب النافذ الى الفقرة الخامسة والصاعد الى اللبة والمايل الى الابط والسباتان حيث يتفرقان في الشبكة والمشيمة والتي تأتي الحجاب والنافذ الى الكتف مع شعبة والتي تأتي المعدة والكبد والطحال والامعاء والذي ينحدر من مراق البطن والعروق التي في عظم العجز وسائر واذا وافق الشريان الوريد على القلب استعلى الشريان الوريد ليكون الشريان حاملا للاشرف واما في الاعضاء الظاهرة فان الشريان يغوص تحت الوريد ليكون استر واكن له ويكون الوريد له كالجنة وانما صحبت الشرايين الاوردة لشيئين احدهما ليرتبط الاوردة بالاغشية المجللة للشرايين فيستتر فيما بينهما من الاعضاء والآخر ليستقي كل واحد منهما من الآخر ولما كان الكبد عضوا ثانيا في التكون يتكون بعد القلب لم يوضع بعيدا عن القلب من افضل جهتي القلب وهو اليمين ووقع الكبد في اليمين وصار القلب الى اليسار ولان افضل جهتي القلب اليمين وعنه مبدأ انبعاث قوته كان القوي اذا فعل بيده اليمنى فعلا احسن عن يسار فعله وليس قولي افضل الجهتين وقولي افضل البطنين والغشائين واحدا ولما كان البطن الايمن من القلب يحوي غليظا ثقيلا والايسر يحوي دقيقا خفيفا عدل الجانبان بترفيق البطن الذي يحوي الغليظ وخصوصا اذا امتلا بالرخو لغلظ المحوي وبتغليظ البطن الذي يحوي الرقيق وخصوصا اذا لم يكن من الخلل بالرخو او الغشي بل جعل وعاء الادق اضيق واعدله في الوسط وله زايدتان كالاذنين عصبيتان يكونان مفتقتين مسترخيتين ما دام القلب منقبضا فاذا انبسط توترتا واعانتا على حصر ما يحتوي عليه الى داخل فهما كخزانتان تقبلان من الاوعية ثم يرسلانه الى القلب بقدر واوتيتا ليكونا احوى واحسن اجابة الى الانقباض وصلبتا ليكونا ابعد عن الانفعال والقلب يغتذي مع قواه الطبيعية بانبساطه فيجذب الدم الى داخله كما يجذب الهواء وقد وضع القلب في الوسط من الصدر لانه اعدل موضع واميل يسيرا الى اليسار ليبعد عن الكبد فيكون الكبد مكان واسع واما الطحال فنازل عنه بعيد وفيه منفعة سنذكرها ولان توسعة المكان للكبد اولى من توسعته للطحال لان الكبد اشرف ومما قصد في امالة القلب عن الكبد ان لا يجتمع الحار كله في شق واحد وليعدل الجانب الايسر اذ الطحال بنفسه غير حارة جدا وليقل مزاحمته للعرق الآخر فاتى الجانب اليه مما كان له بعض المكان وما كان من الحيوان عظيم القلب وكان مع ذلك الجثة خائفا كالارانب والايلة فلسبب انه حرارته قليلة ينتشر في شيء كثير فلا يسخنه بالتمام وما كان صغير القلب مع ذلك الجثة جريا فلان الحرارة فيه كثيرة ويحتقن ويشتد ● اقول اكثر ما هو جري عظيم القلب قال ولا يحتمل القلب الما ولا ورما ولذلك لم يذبح حيوان يوجد في قلبه من الآفات ما يوجد في ساير الاعضاء وقد يوجد في بعض الحيوان خصوصا الكبير الجثة عظم خصوصا في الثيران وهذا العظم مائلا الى الغضروفية واكثره واعظمه مع زيادة صلابة هو ما يوجد في قلب الفيل وقد وجد قلب بعض القرود ذا رأسين ومن قوة حياة القلب انه اذا استل من الحيوان فقد يبقى الى حين وقد اخطأ من ظن ان القلب عضلة وان كان شبيه الاشياء بها لكن تحركه غير ارادي

**فصل في تشريح طريق الغذاء وهو المرئ والمعدة والامعاء والصفاقات التي عليها والعضل المحركة للمعدة**

واما المرئ فهو مؤلف من لحم وطبقات غشائية يستبطنه مطاولة الليف ليسهل الجذب للازدراد فانك تعلم ان الجذب بالليف المطاول ويعلوه غشاء من ليف مستعرض للدفع الى تحت فانك تعلم ان الدفع بالليف المستعرض وفيه لحمية ظاهرة وموضعه على الفقار الذي في العنق على الاستقامة في حدود وقاية وينحدر معه زوج عصب من الدماغ واذا حاذى الفقرة الرابعة من فقار الصلب المنتوية الى الصدر تنحى يسيرا الى اليمين توسيعا لمكان العرق الآتي من القلب ثم ينحدر على الفقرات الثمان الباقية حتى اذا وافى الحجاب ارتبط بها رباط يشيله يسيرا لئلا يضغط ما يمر فيه العرق



الكبير ويكون نزول العصب معه على تعريج يؤمنه آفة الامتداد المستقيم عند ثقل يصيب المعدة ثم ينفتح بعد النفوذ في الحجاب وينبسط متوسعا فم المعدة وبعد المرئ جرم المعدة المنفتح وخلقت بطانة المرئ اوسع واثخن من اول الامعاء لانه منفذ الاصلب وبطانة المعدة متوسطة واليبها عند قعر المعدة ثم في المعالين واما البيس باطنه ممتدا الى آخر المعدة من الغشاء المجلل للفم ليكون الجذب متصلا ولتميز على اشالة الحنجرة الى فوق عند الازدراد باشتداد المرئ الى اسفل والمرئ اذا احتقنت كان جزءا من المعدة واما اول الامعاء فليس بجزء من المعدة بل شيء متصل بها غريب ويخرطه جرم المعدة من لدن تتصل بها المرئ ويتسع من اسفل لان المستقر للطعام في اسفل فيجب ان يكون اوسع وجعل مستديرا لما تعلم من المنفعة مسطحا من ورائه بحسن لقائه الصلب وهو من طبقتين داخلتها طولية الليف لما تعلم من حاجة الجذب وفي الخارجة ليف مستعرض للدفع وجعل ذلك الليف من المعدة خارجا لان الجذب اول افعالها واقربها ثم الدفع يرد بعد ذلك ويتم بالعصر بجملة الوعاء ليدفع ما فيه ويخالط الطبقة الخارجية ليف مورب ليعين على الامساك وقعره اكثر لحمية ليكون احر فيكون اهضم وفمه اكثر عصبية ليكون اشد حسا ويأتيه من عصب الدماغ شعبة يفيدها الحس ليشعر بالجوع والنقصان ولا يحتاج الى ذلك سائر ما بعد المعدة وانما يحتاج المعدة الى الحس لانها يحتاج ان ينبه النفس على حاجتها اذا اخلا البدن من الغذاء فانه اذا كان الطرف الاول حساسا كان آبا للغذاء لنفسه ولغيره لم يحتج ما بعده الى ذلك لانه مكتفي بتحلب غيره والمعدة تنهضم بحرارة في لحمها غريزية وبحرارات مكتسبة فان الكبد ركب يمينها من فوق وذلك لان هناك اخرها يحسن تغليه والطحال ينفرش تحتها من اليسار ويتباعد يسيرا عن الحجاب لفقدان تسولا لو ركب هو والكبد جميعا لثقل ذلك على المعدة فاختير ان يركبه الكبد ركوب مشتمل عليه بزوايد بينه كالاصابع ويتفرش الطحال من تحت ومع ذلك فان الكبد كبير جدا بالقياس الى الطحال لحاجة الى كبره وكيف لا وانما الطحال وعاء لبعض فضلاته فلزم ان يميل رأس المعدة الى اليسار تفسيحا للكبد فضيق اليسار ويميل اسفله الى فضاء يجعله الكبد من تحت فيتسع ايضا لما كان الطحال من اليسار ومن تحت فحصل اشرف الجهتين وهو فوق واليمين للكبد واخسها المقابل للطحال هناك وقد يدفئها من قدام الثرب الممتد عليها وعلى جميع الامعاء من الناس خاصة لكونهم احوج الى معونة الهضم لضعف قواهم الهاضمة بالقياس الى غيرهم وجعل كثيفا ليحصر الحرارة دقيقا ليخف شحميا ليكون مستحفظا للحرارة من قدام فان الشحمية تقبل الحرارة جدا وتحفظها للزوجة الدسمة وفوقا للثرب الغشاء والمراق وعضلات البطن الشحمية كلها ومن خلفها الصلب ممتدا عليه ضارب كبير حار بسبب حرارة دمه ووريد كبير حار بسبب حرارة دمه واما الغشاء الذي يحوي الاحشاء الغذائية كلها فانه يحتشيها ويميل الى باطن ويجمع عند الصلب من جانبيه ويتصل بالحجاب من فوق ويتصل باسفل المثانة والخاصرتين من اسفله ومنافعه انه يحفظ تلك الاحشاء والجزئين معا وعضل المراق لا يخللها فينتشر ثقلها ويعصر المعدة تمدده عليها عصرا يعين على دفع الثفل وكذلك يعصر المثانة ويعين على ذرق البول ويعصر الرياح النافخة فلا يغمر الامعاء ويعين على الولادة ويربط جملة الاحشاء بعضها ببعض وبالصلب فيكون هي ربطة وثيقة في الصلب كثيرة واشده اذا اتصل بالحجاب [illegible] عند الصلب يغتذي [illegible] له فضل من المتصلات به وفضل ينحدر من الحجاب الى فم المعدة ويلقاه فضله من المتصعد الى الصلب يلتقيان ويكون من هناك صفاقا ثخينا يحتوي على المعدة وكذا الصفاقين ويكون وقاية الصفاق الى الذي تحتها ويتصل المعدة ويربطها بالاجرام التي يلي الصلب ويفضل من طبقته فضل من الجانبين ينبت منه ومن شعب عرقين ضوارب وغير ضوارب ممتدين على المعدة جوهر الثرب انتساجا من طبقات المتراكبة شحمية يغشي المعدة والمعاء والطحال والمثانة ويبقين منقطعا الى الجانب المسطح من المعدة

**فصل في الامعاء خاصة**

ان الافعال الضرورية في قوام الحيوان ثلاثة افعال ● فعل تغذية البدن ويصدر عن القوة الطبيعية ● وفعل تغذية الروح وتعديلها ويصدر عن القوة الحيوانية ● وفعل الحس والحركة ويصدر عن القوة النفسانية وقد اعد الخالق تعالى ذكره لكل واحد من تلك الاعضاء التي يختص فعلا فعلا منها تجويفا وخزانة تحويه فاعضاء التغذية للبدن هي المعدة والكبد ويدخل معها الطحال والمرارة والكليتان والمعاء والتجويف الذي يحويها هو الفضاء الذي يحيط به المراق من قدام والصلب من خلف والحجاب

الحاجز المسمى بافرغما من فوق وعظم العانة والورك من تحت واعضاء تربية الروح وتغذيته القلب
والرية وعصبتها والتجويف الذي يحويها هو الفضاء الذي يحده اما من قدام فالقص واضلاع
الصدر ومن خلف الظهر الاعلى ومن فوق الترقوة والعنق ومن تحت الحجاب الحاجز واعضاء الحس
والحركة ومبداء قواها الدماغ والنخاع ثم العصب والتجويف الذي يحويها هو الفضاء الذي
يحده اما من فوق فالقحف واما من تحت فالعظم الوتدي واما من قدام فالعظم الاكليلي واما من
خلف فالعظم الوتدي والعظم الذي يحيط به الدرز اللامي واما من الجانبين فالعظمان اللذان
فيهما السماخان ويتصل بهذا التجويف العظم الذي هو ثقب نافذ في خرزات العنق والصلب وهذه
الاعضاء التي يحيط بها هذه التجاويف هي الاعضاء الضرورية في قوام الحيوة وسائر الاعضاء
اطرافها وبعض غير ضرورية وقد خلق الخالق تعالى موضع تغذية الروح وتربيته وتعديله بالنسيم
في الوسط لانه اصون المواضع لما يحويه وابعدها عن منال الآفات التي تحتملها سائر الاعضاء
دون عضو الحيوة اعني القلب وحصنه بجنة قوية من العظام وجعل اعضاء الغذاء تحتها لانها
كثيرة ثقيلة قذرة فلو كانت فوقه لاذته بثقلها وبجريها اليها فضولها وجعل بينهما سدا وبرزخا
سخيفا ثخينا هو الحجاب الحاجز المعروف بديافرغما لئلا يختلط بالنسيم الطيب شيء من جنس الابخرة
المتصعدة عن الاغذية وعن اثفالها المتعفنة وجعل اعضاء الحس والحركة فوقها لانها صغيرة الحجم لان فعلها
بجوهر لطيف هو الروح فلذلك لا يثقل على ما تحتها ولان العضو الحاس وخصوصا العين طليعة للبدن
واوفق المواضع للطليعة ان يكون مرتفعا مشرفا على غيره فهذه هي التجاويف التي تسكنها الاعضاء
الضرورية في قوام الحيوة وغرضنا في هذا الفصل مقصور على اعضاء التجويف الاسفل ومن بينها
على اعضاء دفع الفضول اليابسة وهي الامعاء فلنأخذ في تشريحها وتعديد منافعها ● فنقول
ان الخالق تعالى جده لما خلق الانسان مركبا من عناصر متضادة وجعل قوام جوهره من الرطوبة
وكان الحار الذي فيه والحار الذي يحيط به يحلل جوهره وجب ان يدبر بحكمته لبدنه تدبيرا يحصل
لديه بدل لما يتحلل عنه فهيأ له مما يحضره اجساما من شانها ان يستحيل الى مشاكلة جوهره فيسد
مسد المتحلل منه وهذا هو الغذاء واعد له اعضاء فيها ينضج هذا الشيء الذي هو الغذاء ويستحيل
الى قبول مشاكلته وهذه الاعضاء هي الكبد والمعدة وما يجري معها ولما علم تبارك وتعالى ان الجسم الذي
هو الغذاء ليس يمكن بطبيعة الانسان ان يحيله كله الى مشاكلة بدنه بل البعض اللطيف منه ويبقى
منه فضل موذ باحشائه خلق له آلات دفع الفضل وهي الامعاء كما خلق له آلات جذب الغذاء
وهي المري وخلق الامعاء من جوهر عصبي ليكون صلبة لينة اعني صلبة بالقياس الى البراز النافذ لينة بالقياس
الى الباسط المادة ولو خلقها عظمية لما اطاعت للانبساط عند الامتلاء والانتفاخ ولكانت ايضا
ثقيلة موذية عند الحركة ولو خلقها لحمية لكانت يعرض للانخراق عند تمديد الاثقال والرياح الزائدة
على المجرى الطبيعي فخلقها الصانع تعالى عصبية تنبسط وتمتد ولا يسرع اليها الانخراق والانشقاق
والتاكل وخلقها من طبقتين ليكون امتن واثخن واصبر على ما يزاحمها من الاثقال المتعفنة اليابسة
ويلذعها من الاخلاط الحادة وحتى يبقى احدى الطبقتين بالغرض في خلقة الامعاء اذ عرض للاخرى
آفة وخلق الليف في نسج كلتي الطبقتين مستعرضا بخلاف ما خلق في طبقتي المعدة اذ كان الليف
في الباطنة من طبقتي المعدة مستطيلا وكانت الحكمة في ذلك ان حاجة المعدة الى استعمال القوة
الجاذبة اشد واكثر وآلة القوة الجاذبة هي الليف المستطيل الذي يمكنه ان يجذب الى المبدأ فينجذب
للوارد ويدنو منه ويشتمل عليه كما ان آلة القوة الدافعة هي الليف المستعرض الذي يمكنه ان ينقبض
شديدا فيضغط ما تحته ان يندفع ويتحدد وآلة القوة الماسكة هي الليف المورب الذي يمكنه ان
يحتوي على الشيء من جوانب شتى مختلفة فيعود تمكنه من ضبطه ثم ان الخالق تعالى جده لسابق عنايته
بالانسان وسابق علمه بمصالحه خلق معاء التي هي آلات دفع الفضل اليابس كثيرة العدد و
التلافيف والاستدارات ليكون الطعام المنحدر من المعدة مكث صالح في تلك التلافيف و
الاستدارات ولو خلقت الامعاء معاء واحدا او قصيرة المقادير لانفصل الغذاء سريعا عن الجوف
واحتاج الانسان كل وقت الى تناول الغذاء على الاتصال ومع ذلك الى التبرز والقيام للحاجة

ع الرابع

وكان

وكان من احدهما في شغل شاغل عن تصرفه في واجبات معيشته ومن الثاني في اذى واضطراب كان
منهوما بالشره والمشابهة للبهائم فكثر الخالق تعالى عدد الامعاء وطول مقادير كثير منها لهذا من المنفعة
وكثر استداراتها لذلك ولمنفعة اخرى وهي ان العروق المتصلة بين الكبد وبين الامعاء تمتص الغذاء
انما يجذب اللطيف من الغذاء بفوهاتها النافذة في صفاقات المعدة والمعاء وانما يجذب من اللطيف
ما يماسها واما ما يغيب عنها ويتوغل في عمق الغذاء البعيد عن ملاصقة فوهات العروق فان جذب
ما فيه اما غير ممكن واما عسر فلطف الخالق تعالى بتكثير التلافيف ليكون ما يحصل متمكنا في جزء من
المعاء يعود ملامسا في جزء آخر فيتمكن طائفة اخرى من العروق من امتصاص صفاوته التي فاتت
الطائفة الاولى وعدد المعاء ست اولها المعروف بالاثني عشر ثم المعروف بالصايم ثم معاء
طويل ملتف يعرف بالدقاق اللفائف ثم معاء يعرف بالاعور ثم معاء يعرف بالقولون ثم
معاء يعرف بالمستقيم وهو المبرز وهذه الامعاء كلها مربوطة بالصلب برباطات يشدها
على واجب اوضاعها وخلقت العليا منها دقيقة الجوهر لان حاجة ما فيها الى الانضاج ونفوذ قوة
الكبد اليه اكثر من الحاجة في المعاء السفلى ولان ما يتضمنه لطيف لا يخشى نسخه لجوهر المعاء
بنفوذه فيه ومروره به ولا خدشه له والسفلى مبتدية من الاعور غليظة ثخينة متينة الباطن
ليكون مقاومة للثفل الذي انما يتصلب ويكثف اكثره هناك وكذلك انما يتعفن اذا اخذ يتعفن
فيه والعليا لا يشتم له ولكن لم يخل في الخلقة من تعرية سطحه الداخل برطوبة لزجة مخاطية يقوم
له مقام التشحيم والمعاء الاثني عشر متصل بقعر المعدة وله فم يلي المعدة يسمى البواب وهذا بالجملة مقابل المري
فكما ان المري انما هو للجذب الى المعدة من فوق فكذلك هذا انما هو للدفع عن المعدة من تحت وهو اضيق من المري
واستغني في الخلقة عن توسيعه توسيع المري لامرين احدهما ان الشيء الذي ينفذ في المري اخشن واصلب
واعظم حجما والذي ينفذ في هذا المعاء الين واسلس وادق حجما لانهضامه في المعدة واختلاط الرطوبة
المائية به والثاني ان النافذ في المري لا يتعاطاه الا قوة واحدة وهي الجاذبة فاعينت بتوسيع السبيل
وتوسيعه واما النافذ في المعاء الاول فانه ينفصل عن قوتين احداهما الدافعة التي في المعدة والاخرى
الجاذبة التي في المعاء وترافدهما الثقل الذي يحصل لجملة الطعام فيتهيا لذلك ان يندفع في السبيل المعتدل
السعة وخلقت هذه العصبة مستقيمة الخلقة ممتدة من المعدة الى السفل ليكون اول الاندفاع
متيسرا فان نفوذ الثقيل في الممتد المستقيم الى السفل اسرع منه في المنعرج او المنتصب وكانت هذه
الخلقة فيها ايضا نافعة في معنى آخر وهو انها اذا انفتقت مستقيمة خلت بينها وبين تماسكها لسائر
الاعضاء المكتنفة للمعدة من الجانبين كالكبد يمنة والطحال يسرة ولقب بالاثني عشر لان طولها
هذا القدر من اصابع صاحبها والجزء من المعاء الدقيقة التي يلي الاثني عشر يسمى صايما وهذا الجزء فيه
ابدا التلفف والانطواء والتلوي وقد يسمى هذا المعاء صايما لانه في الاكثر يوجد خاليا فارغا والسبب
في ذلك تعاضد امرين احدهما ان الذي يجلب اليه من الكيلوس يسرع اليه الانفصال عنه فطائفة
يجذبها الكبد لان العروق الماساريقية اكثرها متصل بهذا المعاء لان هذا المعاء اقرب المعاء من الكبد
وطائفة اخرى ينغسل عنه الى ما تحته من الامعاء لان المرة الصفراء يجلب من المرارة الى هذا المعاء
وهي حادة لذاعة غير مشوبة فيكون قوة الغسل شديدة تهيج القوة الدافعة باللذع فما يغسل يعين على الدفع
الى اسفل وبما يهيج الدافعة يعين على الدفع الى الجهتين جميعا اعني الكبد والى اسفل فيعرض بسبب هذه
الاحوال ان يبقى هذا الجزء من المعاء خاليا ويسمى لذلك صايما ويتصل بالصايم جزء من المعاء دقيق
طويل ملتف مستدير استدارات بعد اخرى والمنفعة في كثرة تلافيفه ووقوع الاستدارات
فيه ما قد شرحنا في الفصول المتقدمة وهو ان يكون للغذاء فيه مكث ويقع المكث اتصال بفوهات
العروق الماصة بعد اتصال وهذا المعاء آخر الامعاء العليا التي تسمى دقاقا والهضم فيها اكثر منه
في الامعاء السفلى التي تسمى غلاظا فان الامعاء السفلى جعل فعلها في تهيئة الثفل للابراز واذ كانت ايضا
لا يخلو من هضم كما لا يخلو عن عروق كبدية ماصة تمص وتجذب ويتصل باسفل الدقاق معاء يسمى الاعور
سمي كذلك لانه معاء كالكيس له فم واحد منه يقبل اليه من فوق ومنه ايضا يخرج ويدفع وموضعه
الى خلف مائلا قليلا الى اليمين وقد خلق لمنافع منها ان يكون هو مبداء فيه يعود استحالة الغذاء

الى الثفلية بامتصاص الكبد عنه الجوهر الغذائي الذي لا يتم مثله وهو متحرك ومنتقل ومتفرق بل
انما يتم اذا انسل من الكبد وهو مجتمع محصور في شيء واحد يبقى فيه زمانا طويلا وهو ساكن يجتمع فيه
فيكون نسبته الى المعاء الغلاظ نسبة المعدة الى الدقاق ولما احتيج الى ان يقرب من الكبد ليسهل على الكبد
بتوسط العروق امتصاص الصفاوة من الثفل كله في واحد اذ لم يكن وضعه وضع المعدة على طول
البدن ومن منافع عوره انه يجتمع الفضول التي لو سلكت كلها في سائر الامعاء خيف حدوث القولنج
فاذا اجتمعت فيه تنحت عن المسلك وامكن لاجتماعها ان تندفع عن الطبيعة جملة واحدة فاذا اجتمع
ايسر اندفاعا من المتشتت ومن منافعه انه ماوى لما لا بد من تولده في المعا من الديدان والحيات فانه
قلما يخلو عنها بدن وفي تولدها منافع ايضا اذا كانت قليلة العدد صغيرة الجسم ويتصل بالاعور من اسفله
المعا المسمى بقولون وهو معا غليظ صفيق كما يبعد عن الاعور يميل عنه ذات اليمين ميلا ما الى القرب
من الكبد ثم ياخذ ذات اليسار منحدرا فاذا حاذى الجانب الايسر مال الى اليمين والى خلف منحدرا ايضا
فهنالك يتصل بالمستقيم والمنفعة في هذا المعا جمع الثفل وحصره وتدريجه الى الاندفاع بعد استنفاد
فضله من الغذاء اذ كان فيه وفي هذا المعا يعرض علة القولنج في الاكثر ومنه اشتق اسمه ثم المعاء
المستقيم وهو آخر الامعاء ويتصل باسفل القولون ثم يتحدر منه على الاستقامة فيتصل بالشرج ومنفعة
هذا المعاء تنفذ الثفل الى الخارج وقد خلق الخالق تعالى جده له اربع عضلات ليحصر ويمسكه واحدة
منها مشتملة في فم المعاء المستقيم الذي عند المقعدة ومخالطة له مخالطة شديدة والمنفعة فيها
قبض الشرج وشده وقد يعين على تنقية ما يجتمع هناك بالعصر واخرى فوقها وادخل منها وهي
كالمساوية لها في الاشتمال وهي معينة لتلك في القبض والعصر وطرفاها بين العضلتين يتصلان
باصل القضيب فوقهما بين العضلتين زوج يتورب باشتماله على المعاء المستقيم ومنفعته
اشالة المقعدة الى فوق وعند استرخائها يعرض الدبران بروز وانما خلق هذا المعا مستقيما
ليكون اندفاع الثفل عنه اسهل والعضل المعينة له على الدفع ليست فيه بل التي على المراق وهي
ثماني عضل فليكن هذا المقدار كافيا في تشريح المعاء وذكر منفعته وليس يتحرك شيء من هذه الاعضاء
التي هي مجرى الغذاء بعضل الا الطرفان اعني الراس وهو الحنجرة والاسفل وهو المقعدة وقد ذكرنا
تشريح عضل الحنجرة فلنذكر عضل المقعدة فنقول ان العضل المقعدة اربع منها عضلة يلزم فمها
ويخالطها مخالطة شديدة شبه مخالطة عضل الشفة وتقبض الشرج وتشده وتنقص بالعصر بقايا
البراز فيه وعضلة موضوعة ادخل من هذه وفوقها بالقياس الى كون الانسان ويظن انها ذات
طرفين ويتصل طرفها باصل القضيب بالحقيقة وزوج مورب فوق الجميع ومنفعتها اشالة المقعدة
الى فوق وانما يعرض خروج المقعدة لاسترخائها

## فصل في تشريح الكبد والبواب والاوردة

فاما الكبد فانه العضو الذي يتم تكوين الدم وان كان الماساريقا قد تحيل الكيلوس
الى الدم احالة ما بما فيه من قوة الكبد والدم بالحقيقة غذاء استحال الى مشاكلة الكبد الذي هو لحم
احمر حلو جامد خالطه ليف العصب منبث فيه العروق التي هي اصول ما ينبت منه متفرقة فيه كالليف
وعلى ما نعلمه من تشريح العروق وهو يمتص من المعدة والامعاء بتوسط شعب الباب المسماة ماساريقا
من تقعيره وتطبخه وتوجهه الى البدن بتوسط العرق الاجوف النابت من حدبته وتوجه المائية الى
الكليتين من طريق الحدبة وتوجه الرغوة الصفراوية الى المرارة من طريق التقعير وتوجه الرسوب
السوداوي الى الطحال من طريق التقعير وقعرها يلي المعدة منه ليسخن هنالك ما على جانب المعدة
وحدبها الى الحجاب بحيث لا يضيق على الحجاب مجال الحركة بل يكون كالمماس بقرب من نقطة ليحسن
اشتمال الضلوع المغنية عليه ويجللها غشاء عصبي يفيدها حسا كما ذكرناه للرية وليربطها
بغيرها من الاحشاء وكل قدانها عروق ضوارب يتفرق فيها فينقل اليها الروح ويحفظ حرارتها الغريزية
ويعدلها بالنبض وانفذ هذا العرق الى التقعير لان الحدبة تنفسها تتروح بحركة الحجاب ولم يخلق
للدم في الكبد فضاء واسع بل شعب متفرقة ليكون اشتمال جميعها على الكيلوس اشد وانفعاله
بغادي الكيلوس منها اتم واسرع وما يلي الكبد من العروق ادق صفاقا ليكون اسرع تادية لما تنفذ
اللحمية التي يحويها والغشاء الذي يحوي الكبد يربطها بالغشاء المجلل للاحشاء والمعدة التي



ذكرناها ويربطها ايضا بالحجاب برباط عظيم قوي ويربطها باضلاع الخلف رباطات اخرى دقاق صغيرة
ويصل بينها وبين القلب العرق الواصل بينهما الذي ينتصفه طلع من القلب اليه او طلع منه الى القلب
وقد احكم ربط هذا العرق ايضا بالكبد بغشاء صلب ثخين وهو ينفذ عليه وادق من جانبيه الذي
يلي الداخل فانه اوجد للامن لانه يماس الاعضاء الرقيقة واول ما ينبت من الكبد عرقان احدهما من
الجانب المقعر واكثر منفعته في جذب الغذاء الى الكبد ويسمى الباب والاخر من الجانب المحدب ومنفعته
ايصال الغذاء من الكبد الى الاعضاء ويسمى الاجوف فلنبدا بتشريح العرق المسمى بالباب فنقول
ان الباب ينقسم طرفه الغائر اولا في تجويف الكبد خمسة اقسام ينشعب حتى ياتي اطراف الكبد
المحدبة ويذهب فيها ويدا الى المرارة وهذه الشعب هي مثل اصول الشجرة النابتة ماخذا الى غور
منبته واما الطرف الذي يلي تقعيره فانه كما ينفصل من الكبد ينقسم اقساما ثمانية فستة منها
صغار وستة هي اعظم فاحد القسمين الصغيرين يتصل بنفس المعاء المسمى بالاثني عشري ليجذب
منه الغذاء وقد ينشعب منه شعب تتفرق في الجرم المسمى بانقراس والقسم الثاني يتفرق في اسافل
المعدة وعند البواب الذي هو فم المعدة السافل لياخذ الغذاء واما الستة الباقية فواحد منها يصير
الى الجانب المسطح من المعدة ليغذو ظاهره اذ باطن المعدة يلاقي الغذاء الاول الذي يغتذي منه
بالملاقاة والقسم الثاني ياتي ناحية الطحال ليغذو الطحال وينشعب منه قبل وصوله الى الطحال
شعب يغذو الجرم المسمى انقراس من اصغى ما يغتذي فيه الى الطحال ثم يتصل بالطحال ومع اتصاله به
يرجع منه شعبة صالحة ينقسم في الجانب الايسر من المعدة ليغذوه واذا نفذ النافذ منه في الطحال
وتوسطه صعد منه جزء ونزل جزء فالصاعد يتفرق منه شعبة في النصف الفوقاني من الطحال
ليغذوه والجزء الاخر يبرز حتى يوافي حدبة المعدة ثم يتجزى بجزئين جزء يتفرق منه في ظاهر يسار
المعدة ليغذوه وجزء يغوص الى فم المعدة ليدفع اليه الفضل العفص الحامض من السوداء المخرج
في الفضول وليدغدغ فم المعدة الدغدغة المنبهة للشهوة وقد ذكرناها قبل واما الجزء النازل
منه فانه يتجزى ايضا جزئين جزء يتفرق شعبة في النصف الاسفل من الطحال ليغذوه ويبرز الجزء
الثاني الى الثرب فيتفرق فيه ليغذوه والجزء الثالث من الستة الاولى ياخذ الى الجانب الايسر
ويتفرق فيه جداول العروق التي حول المعاء المستقيم ليمتص ما في الثفل من الحاصل الغذاء والجزء
الرابع من الستة يتفرق كالشعر ومعظمه يتوزع في ظاهر حدبة المعدة مقابلا للجزء الوارد
على اليسار من جهة الطحال وبعضها يتوجه الى يمين المعدة ويتفرق فيه مقابلا للجزء الوارد
عليه من جهة اليسار من شعب العرق الطحالي واما الخامس من الستة فيتفرق في الجداول التي
حول معا قولون ليأخذ الغذاء والسادس يتدرك الاكثر ويتفرق حول الصائم وما فيه حول اللفائف
الدقيقة المتصلة بالاعور ويجذب الغذاء واما الاجوف فان اصله [illegible] ولا يتفرق في الكبد نفسه
الى الجزء كالشعر ليجذب الغذاء من شعب الباب المنتشعبة ايضا كالشعر اما شعب الاجوف فتوازي
منه حدبة الكبد وشعب الباب [illegible] من تقعير الكبد الى حدبته ثم يطلع شاخصا عند الحدبة
فينقسم قسمين قسم صاعد وقسم هابط فاما الصاعد فيخرق الحجاب وينفذ فيه ويخلف
في الحجاب عرقين يتفرقان فيه ويؤديان الغذاء ثم يحاذي غلاف القلب فيرسل اليه شعبا كثيرة
يتفرع كالشعر ويغذوه ثم ينقسم قسمين قسم منه عظيم ياتي القلب فينفذ فيه عند الاذن
الايمن وهذا العرق اعظم عروق القلب وانما كان هذا العرق اعظم من سائر العروق لان سائر
العروق في الاستنشاق النسيم وهذا هو للغذاء والغذاء اغلظ من النسيم فيحتاج ان يكون
منفذه اوسع وفم وقنا له اعظم وهذا كان يدخل القلب [illegible] لا عشية ثلاثة من خارج
الى داخل ويجذب القلب عند تمدده منها الغذاء ثم لا يعود عند الانبساط وعشية اصلب الاغشية
وهذا الوريد يتخلف عند محاذاة القلب عروقا ثلاثة عرق منه يصير الى الرية نابتا عند منبت
الشريان [illegible] في التجويف الايمن الى الرية وقد خلق ذا غشائين كالشريانات
فلهذا سمي الوريد الشرياني والمنفعة الاولى ذلك ان يكون ما ينفذ منه دما في غاية الرقة مشاكلا
لجوهر الرية اذ هذا الدم قرب عهد بالقلب لم ينضج فيه نضج المنصب في الشريان الوريدي

والمنفعة الثانية ان ينضج فيه الدم فضل نضج واما القسم الثاني من هذه الاقسام الثلاثة فيستدير حول
القلب ثم ينبث في داخله ليغذوه وذلك عندما يكاد الوريد الاجوف يحوط في الاذن الايمن داخلا في
القلب واما القسم الثالث فانه يميل من المناسخ خاصة الى الجانب الايسر ثم نحو الفقرة الخامسة من فقار
الصدر ويتوكأ عليها ويتفرق في الاضلاع الثمانية السفلى وما بينها من العضل وسائر الاجسام
فاما النافذ من الاجوف بعد الاجزاء الثلاثة الى ما جاوز ناحية القلب صعودا فيفترق منه في اعالي الاغشية
المنصفة للصدر واعالي الغلاف وفي اللحم الرخو المسمى توثة شعب شعرية ثم عند قرب من الترقوة يتشعب
منه شعبتان يتوجهان الى ناحية الترقوة متوربتين كلما امعنتا تباعدتا ويصير كل شعبة منهما شعبتين
واحدة منهما من كل جانب ينحدر على طرف القص ويستمر حتى ينتهي الى الخنجري ويخلف في ممرها شعبا يتفرق
في العضل التي بين الاضلاع وتلاقي افواهها افواه العروق المنبثة فيها ويبرز منها طائفة الى العضل الخارجة
من الصدر فاذا وافيا الخنجري برزت طائفة منها الى العضل المراقية المحركة للكتف ويتفرق فيها و
طائفة تنزل تحت العضل المستقيم ويتفرق فيها منها شعب واواخرها يتصل بالاجزاء الصاعدة من
الوريد الخفيري الذي سنذكره واما الباقي من كل واحد منهما وهو زوج فان كل واحد من فرديه يخلف
خمس شعب شعبة يتفرق في الصدر وتغذو الاضلاع الاربعة العليا وشعبة تغذو مواضع الكتفين
وشعبة تاخذ نحو العضل الغائرة في العنق ليغذوها وشعبة تنفذ في ثقب الفقرات الست العلى
في الرقبة وتجاوزها الى الراس وشعبة عظيمة هي اعظمها تصير الى الابط من كل جانب ويتفرع فروعا اربعة
اولها يتفرع في العضل التي على القص وهي التي تحرك مفصل الكتف ● وثانيها يتفرق في اللحم
الرخو والصفاقات التي في الابط ● وثالثها ينحط مارا على جانب الصدر الى المراق ● ورابعها
اعظمها وينقسم ثلثة اجزاء ● جزء يتفرق في العضل التي في تقعير الكتف ● وجزء في العضلة الكبيرة
التي في الابط والثالث اعظمها يمر على العضد الى اليد وهو المسمى الابطي والذي يبقى من الانشعاب
الاول الذي انشعب احد فرعيه هذه الانشعابات الكثيرة فانه يصعد نحو العنق وقبل ان يمعن في ذلك
ينقسم قسمين احدهما الوداج الظاهر والثاني الوداج الغائر والوداج الظاهر ينقسم كما يصعد من
الترقوة قسمين احدهما كما ينفصل ياخذ الى قدام والى الجانب والثاني ياخذ اولا الى قدام وينسفل ثم يصعد
ثانيا من الترقوة ويستدير على الترقوة ثم يصعد ويعلو مستظهر الرقبة حتى يلحق بالقسم الاول فيختلط
به فيكون منهما الوداج الظاهر المعروف وقبل ان يختلط به ينفصل عنه جزآن احدهما ياخذ عرضا
ثم يلتقيان عند ملتقى الترقوتين في الموضع الغائر والثاني يتورب مستظهر العنق ولا يزال
فردا بعد ذلك ويتفرع من هذين الزوجين شعب عنكبوتية تفوت الحس ولكنه قد يتفرع من هذا
الزوج الثاني خاصة في جملة فروعها اوردة ثلثة محسوسة لها قدر وسائرها غير محسوسة واحد
هذه الاوردة يمتد على الكتف وهو المسمى الكتفي ومنه القيفال لانه ياخذ عن جنبتي هذا الكتفي يلزمان
الكاهل الكتف معا لكن احدهما يحتبس هناك ولا يجاوزه بل يتفرق فيه واما الثاني المتقدم منهما فيجاوزه
الى راس العضد ويتفرق هناك واما الكتفي فيجاوزهما جميعا الى آخر اليد ليغذوا واما الوداج الظاهر
بعد اختلاط فرديه فقد ينقسم باثنين فيستبطن جزء منه ويتفرع شعبا صغارا يتفرق في الفك
الاعلى وشعبا اعظم منها بكثير يتفرق في الفك الاسفل واجزاء من كل صنفي الشعب يتفرق حول
اللسان وفي الظاهر من اجزاء العضل الموضوعة هناك والجزء الآخر يستظهر فيتفرق في المواضع
التي تلي الراس والاذنين واما الوداج الغائر فانه يلزم المريء ويصعد معه مستقيما ويخلف
في مسلكه شعبا يخالط الشعب الآتية من الوداج الظاهر وينقسم جميعا في المريء والحنجرة وجميع
اجزاء العضل الغائرة وينفذ آخره الى منتهى الدرز اللامي ويتفرع هناك منه فروع ويتفرق في الاعضاء
التي بين الفقارة الاولى والثانية وياخذ منه اوعرق شعري الى عند مفصل الراس والرقبة ويتفرع
منه فروع تاتي الغشاء المجلل للقحف وياتي ملتقى دجمتي القحف ويغوص هناك في القحف فالباقي بعد
ارسال هذه الفروع ينفذ الى جوف القحف في منتهى الدرز اللامي ويتفرق منه شعب في غشاء
الدماغ ليغذوها وليربط الغشاء الصلب بما حوله وفرقه ثم يبرز فيغذو المجاب المجلل للقحف ثم ينزل
من الغشاء الرقيق الى الدماغ ويتفرق فيه تفرق الشرائين ويشدها كلها في طي الصفاق الثخين





ويؤديها الى الموضع الواسع من الغشاء الذي ينصب اليه الدم ويجتمع فيه ثم يتفرق عنه ويستوي معصرا
واذا قاربت هذه الشعب البطن الاوسط من الدماغ احتاجت الى ان يصير عروقا كبارا كما يتصل من
المعصرة وتجاريها التي ينصب فيها ثم يمتد من البطن الاوسط الى البطنين المقدمين ويلاقي الضفيرة
العارضة هناك وينسج الغشاء المعروف بالشبكة المشيمية واما الكتفي وهو القيفال فاول ما
يتفرع منه اذا حاذى العضد شعب يتفرق في الجلد وفي الاجزاء الظاهرة من العضل ثم بالقرب من
مفصل المرفق ينقسم ثلثة اقسام احدها هو حبل الذراع وهو يمتد على ظاهر الزند الاعلى ثم يميل الى
الوحشي مائلا الى حدبة الزند الاسفل في اسافل الاجزاء الوحشية من الرسغ والثاني يتوجه الى معطف
المرفق في ظاهر الساعد ويخالطه شعبة من الابطي فيكون منهما الاكحل والثالث يتعمق ويخالط في
العمق شعبة ايضا من الابطي واما الابطي فانه اول ما يفرع شعبا يتعمق في العضد ويتفرق في العضل
الذي هناك ويفنى فيه الاشعبة منها يبلغ الساعد واذا بلغ الابطي قرب مفصل المرفق انقسم باثنين
احدهما يتعمق ويتصل بالشعبة المتعمقة من القيفال ويجاريه يسيرا ثم ينفصلان فيتصعد احدهما
الى الانسي حتى يبلغ الخنصر والبنصر ونصف الوسطى ويرتفع جزء وينقسم في اجزاء اليد الخارجة
التي تماس العظم والقسم الثاني من قسمي الابطي فانه يتفرع عند الساعد فروعا اربعة واحد منها
ينقسم في اسافل الساعد الى الرسغ والثاني ينقسم فرقا انقسام الاول الى اسفل انقسامه والثالث ينقسم
كذلك في وسط الساعد والرابع اعظمها وهو الذي يظهر ويعلو فيرسل فرعا يضام شعبة من القيفال
فيصير منهما الاكحل وباقيه هو الباسليق وهو ايضا يغور ويعمق مرة اخرى والاكحل يبتدي من الانسي
ويعلو الزند الاعلى ثم يميل على الوحشي ويتفرع فرعين على صورة حرف اللام اليونانية فيصير اعلى جزئيه الى
طرف الزند الاعلى وياخذ نحو الرسغ ويتفرق في خلف الابهام وفيما بينه وبين السبابة وفي السبابة والجزء الاسفل
منه يصير الى طرف الزند الاسفل وينقسم الى فروع ثلثة فرع منها يتوجه الى الموضع الذي بين الوسطى والسبابة
ويتصل بشعبة مائية من العروق التي ماتي السبابة الجزء الاعلى ويتحد به عرقا واحدا ويذهب فرع ثان منه
وهو الاسيلم فيتفرق فيما بين الوسطى والبنصر ويمد الثالث الى البنصر والخنصر وجميع هذه ينقسم في
الاصابع قد ختمنا الكلام في الجزء الصاعد من الاجوف وهو اصغر جزئيه واما الجزء النازل فاول ما يتفرع
منه كما يطلع من الكبد قبل ان يتوكأ على الصلب عروق شعرية يصير الى لفائف الكلية اليمنى ويتفرق فيها
وفيما يقاربها من الاجسام ليغذوها ثم يتفرع منها عرقان عظيمان يسميان الطالعين يتوجهان الى الكليتين
لتصفية مائية الدم اذ الكلية انما تجتذب منها غذاءها وهو مائية الدم وقد يتشعب من الايسر من الطالعين
عروق تاتي البيضة اليسرى من الذكران والاناث وعلى النحو الذي بيناه في الشرايين لا يغادره في هذا وفي
انه يتفرع بعد هذين عرقان يتوجهان الى الانثيين فالتي ياتي اليسرى تاخذ دائما شعبة من الايسر من هذين
الطالعين وربما كانت في بعضهم كل نشأته منه والتي ياتي اليمنى فقد يتفق له ان ياخذ في الندرة شعبة من
الايمن من هذين الطالعين ولكن اكثر احواله ان لا يخالطه مما ياتي الانثيين من الكلية وفيه المجرى الذي ينضج فيه
المني فيبيض بعد احمراره لكثرة معاطف عروقه واستدارتها وما ياتيها ايضا من الصلب ما كثر هذا العرق
يغيب في القضيب وعنق الرحم وعلى ما بيناه من امر الشرايين وبعد نبات الطالعين وشعبة يتوكأ الاجوف
عن قريب على الصلب وياخذ في الانحدار ويتفرع منه عند كل فقرة شعبة ويدخلها ويتفرق في العضل
الموضوعة عندها ويتفرع منه عروق ياتي الخاصرتين وينتهي الى عضل البطن ثم عروق يدخل ثقب الفقار
الى النخاع فاذا انتهى الى آخر الفقار انقسم قسمين يتنحى احدهما عن الآخر يمنة ويسرة كل واحد منهما ياخذ
للفخذ وينشعب من كل واحد منهما قبل موافاة الفخذ شعب عشر واحدة منها يتصعد الى المتنين والثانية
من الشعب دقيق شعري يتصعد بعض اسافل اجزاء الصفاق والثالثة يتفرق في العضل التي على عظم
العجز والرابعة يتفرق في عضل المقعدة وظاهر العجز والخامسة يتوجه الى عنق الرحم من النساء فيتفرق
فيه وفيما يتصل به والى المثانة ثم ينقسم القاصد الى المثانة قسمين قسم يتفرق في المثانة وقسم يتصعد
عنقها وهذا القسم في الرجال كثير جدا لمكان القضيب وفي النساء قليل والعروق التي تاتي الرحم من
الجوانب يتفرع منها عروق صاعدة الى الثدي ليشارك بها الرحم الثديان فهذا قسمان والسادسة
يتوجه الى العضل الموضوع على عظم العانة والسابعة تصعد الى العضل الذاهب على استقامة البدن

ويتفرق صح

فالبطن وهذه العروق يتصل باطراف العروق التي قلنا انها تنحدر في الصدر الى مراق البطن ويخرج من اصل هذه العروق في الاناث عروق ما في الرحم والثامنة ما في القبل من الرجال والنساء جميعا والتاسعة ما في عضل باطن الفخذ فيتفرق فيها والعاشرة ماخذها من ناحية الحالب مستظهرة الى الخاصرتين ويتصل باطراف عروق منحدرة لا سيما المنحدرة من ناحية الثديين ويصير من جملتها جزء عظيم الى عضل الانثيين وما يبقى من هذه ما في الفخذ فيتفرع منه فروع وشعب واحد منها ينقسم في العضل التي على مقدم الفخذ واخرى في عضل اسفل الفخذ وانسيه متعمقا وشعب اخرى كثيرة يتفرق في عمق الفخذ وما يبقى بعد ذلك كله ينقسم كما يخلل مفصل الركبة قليلا الى شعب ثلث فالوحشي منها يمتد على القصبة الصغرى الى مفصل الكعب والاوسط يمتد في شق الركبة منحدرا وينزل شعبا في عضل باطن الساق وينشعب شعبتين يغيبان جميعا فيما دخل من اجزاء الساق والثاني الى ما بين القصبتين ممتدا الى مقدم الرجل ويختلط بشعبة من الوحشي المذكور والثالث وهو الانسي فيميل الى الموضع المعرق من الساق ثم يمتد الى الكعب والى الطرف المحدب من القصبة العظمى وينزل الى انسي القدم وهو الصافن وقد صار هذه الثلثة اربعة اثنان وحشيان ياخذان الى القدم من ناحية القصبة الصغرى واثنان انسيان فالوحشيان احدهما يعلو القدم ويتفرق في اعالي ناحية الخنصر والثاني هو الذي يخالط الشعبة الوحشية من القسم الانسي المذكورة ويتفرقان في الاجزاء السفلية فهذه هي عدة الاوردة

## فصل في المرارة والمثانة والعضل الذي يسيل اليهما

واما المرارة والمثانة يشتركان في ان غذاهما لا ياتيهما في الفضل الذي يسيل اليهما لان جرم كل واحد منهما عصبي والمرارة منهما ياتيها جوهر لطيف صفراوي بعيد عن مشاكلتها والمثانة ياتيها جوهر رقيق جدا بعيد من مشاكلتها وقد سبقت الكلية الى استخلاص ما فيه من الجوهر الغاذي فكل واحد منهما ياتيه فضل غير مشاكل ومع ذلك فالعرق لا مشوب له لان مسالكهما ضيقة فلا يتسع للفضل من المشروب الذي يناسب جوهرهما الغليظ فلذلك ياتي كل واحد منهما عرق اخر للغذاء فالمرارة ياتيها الى عنقها عرق غير ضارب من تلقاء الباب وعصبة هي شعبة عصبية الكبد وهما خفيان وعرق ضارب يحوي ظاهر هو من شعب شريان الكبد وذلك كله يخالط المرارة من جهة العنق الجاذب ثم يتفرق فيه الى اخره واما المثانة فياتيها عصبة من اقرب المواضع منها عند العصعص وشريانان ووريدان نابتان من القطنية مع العصبة وعنقه مشدود كله بغشاء يجلله ولما كان الفضل المائي اكثر من المرة الصفراوية كانت المثانة اكبر من المرارة فاحتاجت الى عصبة اكبر وعروق اكبر وكل واحد من المرارة والمثانة فله طبقة واحدة منسوجة من اصناف الليف الثلثة الا ما بين العنقين العنق القابل والعنق الدافع فان ثم هناك مفعول الى طبقتين يسيل فيما بينهما الفضل السائل اليهما فيغوص في قرب الثاني الى الفضاء الذي يحويه جرمه حتى اذا امتلاء واكتنز انسد المجرى فلم يرجع الى فوق بل كان سبيله انما هو الى العنق الثاني اما في المرارة فالدافع الى المعاء واما في المثانة فالقابل وعلى فم المثانة عضلة واحدة يحيط بها مستعرضة الليف على فمها ومنفعته حبس البول الى وقت الارادة فاذا اذنت الارادة استرخت عن تقبضها لضغط عضل البطن بمعونة من الدافعة فاندفق واما الطحال فليس عضوا مفردا وربما لكل حيوان دموي فكثير منها لا طحال له او له طحال صغير جدا كنقطة شاكول وكل حيوان له رية فله زيادة في العطش لاشتياق الرية بالطبع الى البرد والرطوبة اذا سخنت وجفت من شدة الحركة ومن حرارة حادة ولذلك يكون له لا محالة مثانة وما لا رية له فليس يحتاج الى المثانة ● اقول ليس ينبغي ان يظن ان الرية يكفيها ما يرشح اليها من الشرب بل قد يعين ذلك مما يمتصها الهواء من لطيف بخار الماء وما يجري اليها في العروق واما الطير واما الحرشف في الجلد المفلس فلما كانت رياتها ليست دموية وليس في طباعها ايضا شدة العطش لم يكن لها مثانة والطير لا يشرب الماء كثيرا لانها هوائية المزاج ليس في المائية ● قال والطير ايضا يذهب فضل مائيتها في الريش فلا يحتاج الى مثانة وكذلك المفلس الصدف الا السلحفاة فان ريتها لحمية دموية اقول ولان جلدها لا ينفذ فيه فضل رطب بل يفضل يابس فيجتمع فيها فضل رطب اكثر فان جلدها عقد الرطوبة فلا يتحلل ومثانة البحريات اكبر لانها ارطب والى الشراب احوج والى بلع الماء اشد اضطرارا والحيوان المسمى [illegible] له مثانة وليس له كلية اذ كان ليس جلده ولحمه يمنعن كثرة استنشافها في اعضائه بجذب المائية لان المائية لا يبقى فيه بل يتحلل واما غيره فماله رية دموية فان له كليتين قال ومن اسباب ارتفاع الكلية اليمنى فوقها ولهذا ما يطلبها الانسان عند التحدي حاجبه الايسر ويميل حاجبه الايمن ثم تكلم في الحجاب فان كل حيوان ذي اعضاء تنفس واعضاء غذاء فله حجاب والحجاب يشارك الاعضاء الحس والفكرة وان كان لا حصة له فيهما واذا حمي مرافه اثر ضررا في العقل والتمييز واذا دغدغ عرض منه ضحك وربما وقيل انه وقعت ضربة على الحجاب فاحدث ضحكا كثيرا وقال يجب ان يقع لهذا من التصديق اكثر مما يقع بقول [illegible] ان رجلا كان كاهنا في هيكل المشتري قطع راسه فيكلم الراس وهو باين وهذا محال اذ لا كلام الا بتنفس ولا تنفس مع قطع الراس عن الرية ثم تكلم في اعضاء هضم الغذاء ويقول لما كان غذاء من اجسام صلبة شوكية وخشبية خلقت له بطون لهضم بعد هضم والجمل من هذه الجملة وليس له اسنان في الفك الاعلى وكذلك للسانه واذ كان لحميا فانه يحيط به صفاق مبردي وحنكه كذلك فيما له كالاسنان ويشبه ان يكون مادة اسنانه قد ذهب له في نابه وكل هذه الحيوانات تجتر والحوصلة للطاير ايضا كالبطن الاول ويقوم هضمه للغذاء مكان المضغ وكانه فم اخر وربما كان شيء كالحوصلة وليس بحوصلة ثم له بعد ذلك معدة او معدة عند اخر الامعاء وصنف من السمك ليس له اسنان وهو غليظ البدن فيكون غذاؤه غليظا ولذلك يجتر ايضا والسمك نهم ضعيف الهضم فلذلك يكون اكثر زبله غير نضيج ويعين على ذلك قصر امعائه واستقامتها وكذلك حال كل حيوان قصير الامعاء مستقيمها والحيوانات تختلف في معاها فبعضها يكون اجزاء امعائه متشابهة وبعضها يكون اجزاء امعائه مختلفة وفي بعضها يكون السعة الى المعدة ولهذا يكون بعض السفل على الكلب وعلى ابن اوى عسرا وكذلك الحال ما كان من الحيوان مستقيم المعاء واما ذوات القرون وذوات تلافيف المعاء فبالضد ويكون له اصناف المعاء الستة ما كان من الحيوان شديد النهم قصير معاه وخلق مستقيما ليسرع خروج ثقله ويجعل ما يلي معاه اوسع لئلا يحتبس ما لم ينضج واما ما كان بالخلاف فليس شديد النهم وكان بالعالي الجادي من اللقم ويبقى طعامه في جوفه مدة وبعض الحيوان يوجد في بطنه انفحة وخصوصا اذا كان كثير البطون ولا يوجد الا في تاليها واخرها وليس لحيوان له بطن واحد انفحة كالدب والذئب والتجربة قد خالفت ذلك في الدب والارنب وكل حيوان ذي بطن واحد فيكون لبنه رقيقا فلا يجد انفحة ولذلك لا يتخثر ولا يتجبن لبن ما ليس له قرن ولبن الحيوان الذي يسمى ذات الرجلين مع كثرة بطونه لا يكون له انفحة لان غذاءه رطب جدا

## المقالة الرابعة عشرة ستة فصول فصل [illegible] في كلام المعلم الاول في المرارة

ثم ذكر فيه تشريح الكلية ثم نعود الى ما في التعليم الاول من احوال احشاء المخروطات وسائر اعضائها والسبب في ذلك ما لا شاة له فان مائيته ينفصل في زبله ويكون زبله ثخنا ليس لبعض الحيوان مرارة لانه يشبه ان يكون مرته يتفرق مع الدم في تدبير بدنه فلا يبقى منه ما يقتضي اعداد وعاء والذي له مرارة فربما كانت معلقة من الكبد وربما كانت على المعاء وربما كان بدلها عرق ينضج في المعاء ولجميع السمك مرارة وليس للفرس والبغل والحمار والفيل مرارة ومن الناس من لا يرى عليه مرارة والجمل له بدل المرارة عروق صفراء وليس للغوفي ولا للدلفين مرارة وربما كان لبعض الناس مرارة مجاورة الحد في العظم حتى يتجنبه كما رويت في بلد ذكره وقد غلط من زعم ان منفعة المرارة لدغ الكبد ليشتد حسه بل المرارة يمص المرة من الكبد ويدفعها عنه الى المعاء وغلط اصحاب انكساغورس حين قالوا ان المرارة سبب للامراض الحادة وليس كذلك بل هو سبب لدفع الامراض الحادة لاجتذابها المرة ويعرض من جذب المرارة للمرة ان يكون الجزء من الكبد الذي تحت المرارة احلى لان المرارة عن الجوار الحلو ولما استقرى بعض الناس فوجد مثل الدواب والابل عديم المرارة ويطول عمرها ومثل فوقي والدلفين من دواب البحر ذلك سبيله حكموا ان عادم المرارة طويل العمر ولم يعتبروا حال الانسان قال ولم يعلموا انه اذا كان عدم المرارة سببا لطول العمر فصاحب الكبد التي تكون له مرارة سقيمها اولى بطول العمر من صاحب الكبد التي لا تستصفى فضلها فما كان من الحيوان قليل المرة ويستعملها في تغذية البدن بحرارة المزاج الاصلي لم يحتج الى مرارة فان المرارة لتصفية الدم اقول لكنه قد يمكن ان يعطي السبب في طول عمر ما ليس له مرارة فانه يشبه ان يكون ذلك المزاج حارا جدا يقتضي ان يكون دمه

مراديًا فلا ينفصل من المرارة ما يحوج الى اعداد وعاء بل يستفرغ مع سائر الفضل واذا كان المزاج حادًا
جدًا كان ذلك من اسباب طول العمر فى بعض الحيوان واما الفضلة المائية فانه يجلب الى الكلية من
العرق النافذ من الاجوف اليها مستصحبًا فضلات الدم وخلقت كليتان اثنتان احتياطًا فى الترويح
وللتعديل بجانبى الحيوان ولم يجعل وضعهما واحدًا وكان جذب المائية يتشابه فى الميل الى الجنبتين ثم
ذلك مما يوجب احتباسًا وتباطؤًا فيهما فان كل المجذوب الى جانبين ربما افضى امره الى الحيرة وجعلت
اليمنى مرتفعة لانها اقرب الى الكبد فكان يجب ان يكون الاقرب الى المبدأ ما يجذب منه هو اقرب
اليه فى الجهة وخصوصًا والكبد اعلى وضعًا والطحال انزل وضعًا فوضع الذى تحت الكبد اعلى والذى
تحت الطحال اسفل ❁ واما المعلم الاول فيقول انما وقعت اليمنى فى العلو لانها اقوى لان قوى الجانب
اليمين ولكون نسبة الكليتين فى الوضع نسبة الكبد والطحال والكلية اليمنى هى اعظم واقل شحمًا
لانها اسخن واقرب من الكبد وكلية الانسان تشبه كلية الثور وخلق لحمها كثيفًا صلبًا ما خلق عليه لحم
الطحال اذ كان لحم الطحال متخلخلًا وذلك لان الفضلة التى ما تأتيها رقيقة وهى تنفذ منها على سبيل تحلل
من المائية الصرفة واحتباس من الدموية احتباس الراسب فلو كانت سخيفة لينة لتحلل جميع ما ياتيها وعدم
الغذاء كما يعرض لبعض الكلى اذا سخف لحمها فيهزل ويضعف واما الطحال فما ياتيها غليظ يحتاج الى تخلخل
مسلك والطحال والكلية يشتركان فى ان الفضل الذى يندفع اليهما ياتيهما بالغذاء اذ ليس لانها اليهما من
منافذ واسعة لا كما للمرارة ياتيها ايضًا الغذاء فى الشرايين التى تتوزع فيهما ثم ان المعلم الاول يعطى العلة
فى كون الحيوان المخرز والخزفى الجلد الذى لا دم له عادمًا لكثرة اختلاف الاحشاء وان ذلك لانه غير
محوج الى توليد الدم وتصفيته بمضاف بل انما له عضو واحد بدل القلب وآخر قابل الغذاء ورد ادفعه
فقط ويعطى العلة فى ان بعض الحيوان المائى ممكن من قى الفضلة السوداء وذلك ليكون ما يليه اوسع
على نفثه سوادا ويذكر ان الثعلب الذى على عضو الكثير الارجل فى الماء هو بسبب تمكنه من الصيد
والتشبك به وربما غير لونه اذا خاف ولذلك ينقذف عنه منيه كما يعرض لغيره ان ينطلق بطنه ويذكر
بوله وذكر جنسًا من الحيوان البحرى ربما كان له نابان وربما كان له ناب واحد والذى له ناب واحد
فقد خلق قوى خرقًا لغذائه السلاح التام واذا كان ذا نابا انما خلق ضعيف خرقًا ثم يذكر القنفذ
البحرى والمشط وان عدد بيضها فرد لانها مستديرة واوضاع بيضها ليس على التقابل فلو كانت
ثلثة لبعد بعضها من بعض ولو كانت اكثر من خمسة احوجت الى الاتصال وهذا كلام متحمل واسنان
القنفذ البحرى كعدد بيضه قال والقلب وما يشبه القلب يقوم مقامه فانه كانه دائمًا بين مدخل
الغذاء ومخرجه ومخرج المنى فهو فى الحيوان المشاء فى وسط الناحية التى بين يمينه وشماله وفى المخرز
فى وسط ما بين الراس والعضو المتصل به وربما وجد هذا العضو فى بعض الحيوانات كثير العدد فلذلك
يعيش بعد القطع منه وانا اظن انه لا يكون كثير العدد فان النفس واحد بالعدد لكنه يكون مستطيلا
نافذًا فى الجسم نفوذ لب الشجرة فى الشجر فاذا قطع جزء بقى فى الباقى جزء من جملته يكفيه كل حيوان
لا دم له فانه يقتصر على الغذاء القليل وصغره يعين عليه وما كان من المخرزات ذا رجل فكان ابرد
مزاجًا فهو اكثر رجلا ليصح حركته وخصوصًا اذا طالت جثته وعظمت وكثير من ذوات الاجنحة
منها اربعة اجنحة وللصغير جناحان وربما كان بعض الاجنحة منها فى غلاف ليقيها والاجنحة جميعها
شفافة واجسادها مخلوقة من اجزاء لها عند الفزع انها تجتمع فيزداد صلابة كما نشاهده من حال
الجعل اذا فزع وبعض الحيوان المخرز له حمة ليكون سلاحًا فربما كان عضو الحمة وعضو المطعم واحدًا
كالبعوض وربما كان لحمة عضو مفرد كالزنبور والعقرب واذا لم يكن حمته فى مقدمه كانت له
اعضاء مثل الاسنان وما حمته فى مؤخره فربما كان طيارًا لانه صغير معرض للآفات كالزنبور
وربما كان ظاهرًا كالعقرب وذلك اذا كان قويا وانما دقت ابرة الجنس الطيار منها وضعفت ليكون
اخف عليها واما العقرب فهو محتمل ذلك لانه مدب وليس لها له جناحان فقط مما يطير منها حمة مخلوقة
فى مؤخره كيلا يضعف من حمله بل جعل حمته واحدة وفى عضو اكله ليكون اخف الرجلان المقدمتان
من الحيوان الصلب العينين اقوى لانه يبطش وياخذ بهما والمؤخران اعظم ليطير بهما ويستقل الى
الطيران وكل ما يبزو منها فقط فله ستة ارجل اربعة يستعين بها على المشى وهى مشابهة فى العظم

والوضع

والوضع واثنان للعلق ❁

## فصل فى تشريح المرفق والكتف واليدين

لما فرغنا
من تشريح الاعضاء الالية التى هى اصول او داخلة فى الاصول تحرى بنا ان نتكلم فى الاعضاء
الالية التى هى الاطراف النافذة وليست اصولا ونذكر تشريحها ونبدأ بالمرفق والكتف فنقول
اليد فنقول ان المرفق عظم موضوع على كل واحد من جانبى اعلى القص عند النحر ليتعبر فرجة ينفذ
فيه العروق الصاعدة الى الدماغ والعصب النازل منه يميل الى الجانب الوحشى ويتصل بزايدة
الكتف فيرتبط به وبها جميعًا العضد والكتف فقد خلق لمنفعتين احدهما لان يعلق منه العضد
واليد فلا يكون العضد ملتصقًا بالعضد فيتعذر سلاسة كل واحد من اليدين الى الاخرى
او يضيق بل يخلى برياسن الاضلاع ووضع له فى جهات الحركة والثانية ليكون وقاية حرز للاعصاب
المغمورة فى العضد ويقوم بدل لستاستن للعقرات واجنحتها حيث لا ثغرات يقاوم المصادمات
والاحوال يشعر بها والكتف يستدق من الجانب الوحشى ويغلظ فيحدث على طرفه الوحشى نقرة
غير غائرة فيدخل فيها طرف العضد المدور وعند هذه النقرة زايدتان احديهما الى فوق والثانية
الى الخلف وتسمى الاخرم وتسمى منقار الغراب ويربطهما رباط الكتف مع المرفق ويمنع عن انخلاع العضد
الى فوق والاخرى من داخل والى اسفل يمنع ايضًا كالانقباض العضد عن الانخلاع ثم لا يزال يستعرض
كلما امعن فى الجهة الانسية ليكون اشتمالها على الاضلاع اكثر وعلى ظهره زايدة كالمثلث قاعدتها الى الجانب
الوحشى ورأسه الى الانسى يشاكل الجلد والمتصل المصادمات وهذه الزيادة بمنزلة الشنتينة للغضروف
مخلوقة للوقاية وتسمى العير ونهاية استعراض الكتف غضروفى يتصل به مستدير الطرف كالحلقة المتكوة
فى سائر الغضاريف واما عظم العضد فقد خلق مستدير ليكون ابعد عن قبول الآفات وطرفه الاعلى
محدب يدخل فى نقرة الكتف بمفصل رخو غير وثيق جدا بسبب رخاوة هذا المفصل يعرض له الخلع
كثيرا والمنفعة فى هذه الرخاوة اكثر من الحاجة واما ان اكثر الحاجة فسلاسة الحركة فى الجهات كلها واما
الامان فلان العضد وان كان محتاجًا الى التمكن من حركات شتى فليست هذه الحركات بكثير عليه
وتدوم حتى يخاف انها تنحل رباطه وتخلعه بل العضد فى اكثر الاحوال ساكن وسائر اليد متحرك له
فارقت سائر المفاصل من اعضاء اليد اشد من اشاقة مفصل العضد ويفصل العضد بعد اربطة
احدهما مستعرض فيما يحيط بالمفصل كما فى سائر المفاصل ورباطان نازلان من الاخرم احدهما
مستعرض الطرف يشتمل على طرف العضد والثانى اعظم واصلب منزلا يجتمع الزيادة المتقدمة
فى مقعر لهما وشكلها الى العرض واخرجت مكما عند مقعر العضد ومن شأنها ان ايتبها العضل
فيشملا بالعضل المشهود على باطنه والعضد مقعرا الى الانسى محدبا الى الوحشى ليكون ما عليه
عليه من العضل والعصب والعروق واللحم وانفصل ما بين باطنه الا انسان خاصة وليجود اقبال الحوى
اليدين على الاخرى ولما اعطاما طرفا العضد اسفلا كما ذكر عليه زايدتان مثلا حيتا والتى تلى
الباطن منها اطول واحد ولا مفصل فيهما بل هو وقاية العصب وعرق واما الذى يلى الظاهر فيهما
نقرة لتفصيل المرفق على الحقيقة التى نذكرها وبينها لاجل الحجزة فى طريقة الى الحجزة مقربا من توقف
ومرفقت وتدام والحدود لسبة الاحشية العواقية منها مسوات ماسة لا حاجز عليه وللنقرة
الوحشية حوالى كرة منها منها الثقرة الانسية عن الحفص لا مستدير الحفص بل كالحداد
المستقيم فيه زايدة الساعد الى الجانب الانسى وصل اليه ودبات
الحاجة بها قريب واما الساعد فانه مؤلف من عظمين موضوعين مثلا استيعين طولا ويسميا الزندين والفوقانى
الذى يلى الابهام منهما ادق والذى يلى الخنصر منهما اغلظ لانه حامل ويسمى الزند الاسفل
وتسمية الزند الاعلى ليكون به حركة الساعد الالتواء والانبطاح وتسمية الزند الاسفل ليكون به
حركة الساعد الى الانقباض والانبساط وتوسط عن كل واحد منهما لامستعنا بما يحقه من
العضل الغليظة عن الغلظ المثقل وغلظ طرفاه لحاجتها الى ذلك الكثرة ما ينشأ وترابط عنهما وكثرة
ما يلحقهما من المصادمات والمصاكات وانعمنقة عدم كان المفاصل وجعل من الظلم والمفصل
والزند الاعلى معوج كانه ياخذ من الجهة الانسية ويجرف يسيرا الى الوحشية ملتوية والمنفعة فى
ذلك حسن استعداد لحركة الالتواء والزند الاسفل مستقيم اذا كان ذلك اصلح للانبساط والانقباض

حركة صح

حتى لا يغوق فى سطح الظهر او لو كان التقاعد صح

الى جهات شتى صح

يتزل مع رابع صح

واما مفصل المرفق فانه يلتئم من مفصل الزند الاعلى ومفصل الزند الاسفل مع العضد فاما الزند الاعلى ففي طرفه نقرتان ينهندم فيهما لقمة الطرف الوحشي من العضد ويرتبط فيها ويدور فيها في تلك النقرة فتحدث الحركة المسطحة والملتوية واما الزند الاسفل فله زائدتان بينهما جزء شبيه بكتابة السين في اليونانية وهي هكذا C وهذا الجزء محدب السطح الذي في تقعيره لينهندم فالجزء الذي على طرف العضد الذي هو مقعر الان شكل تقعيره شبيه بحدبة دايرة فمن تهندم الجزء الذي بين زائدتي الزند الاسفل في ذلك الجزء يلتئم مفصل المرفق فاذا تحرك الجزء على الجزء الى خلف وتحت انبسط الكف واذا انتهى عرض للجزء الجداري من النقرة الخنابية للقمة حبستها ومنعتها عن زيادة الانبساط فوقفت العضد مع الساعد على الاستقامة واذا تحرك احد الجزئين على الاخر الى قدام وفوق انقبضت اليد حتى يماس الساعد العضد من جانبي الانسي والقدام وطرفا الزندين من اسفل يجتمعان معا كشيء واحد ويحدث فيهما نقرة واسعة مشتركة اكثرها في الزند الاسفل وما يفضل عن الانتقاد يبقى محدبا املسا ليبعد عن نيال الآفات وحيث خلف النقرة من الزند الاسفل زائدة الى الطول لما هي ستذكر منفعتها كلها واما الرسغ فهو مؤلف من عظام كثيرة لئلا تعمه آفة ان وقعت وليمكن فيها تقعير الكف اذا احتيج الى القبض على الحجا المستديرات والى ضبط السيالات المعروفة بالكف وهذه العظام موثقة مشدود بعضها ببعض لئلا يتشتت فيضعف عند ضبط الكف لما يحويه ويحبسه حتى لو كشط جلد الكف لوجدت هذه العظام كانها متصلة بعد فضول لها عن الحس ومع ذلك فان الربط شد بعضها الى بعض شدا وثيقا الا ان فيها مطاوعة ليسير انقباض يؤدي الى تقعير باطن الكف وعظام الرسغ سبعة اصلية وواحد زائد اما السبعة الاصلية فهي في صفين صف يلي الساعد وعظامه ثلثة لانه يلي الساعد فكان يجب ان يكون ادق وعظام الصف الثاني اربعة لانه يلي المشط والاصابع فكان يجب ان يكون اعرض وقد دحت العظام الثلثة الى ان تماد فيها رؤسها التي يلي الساعد ادق واشد تهندما ورؤسها التي يلي الصف الاخر اعرض واقل تهندما وانتها لا واما العظم الثامن فليس مما يقوم صفي الرسغ بل خلق لوقاية عصبة يلي الكف والصف الثاني يحصل له طرفه من اجتماع رؤس عظامه فيدخل في النقرة التي ذكرناها في طرفي الزندين فيحدث من ذلك مفصل الانبساط والانقباض والزائدة المذكورة في الزند الاسفل يدخل في نقرة في عظام الرسغ بينها فيكون منه مفصل الالتواء والانبطاح وعظام المشط اربعة يتصل بالاصابع اربعة وهي متقاربة من الجانب الذي يلي الرسغ ليحسن اتصاله بعظام كا كالملتصقة المتصلة وينفرج يسيرا في جهة الاصابع ليحسن اتصالها بعظامها وهي متفرجة منبثة متباينة وقد تقعرت من باطن لما عرفت ومفصل الرسغ مع المشط يلتئم بنقر في اطراف عظام الرسغ يدخلها لقمة من عظام المشط والمشط عضو دقيق واما الاصابع فانها آلات تعين في القبض على الاشياء ولم يخلق لحمية خالية عن العظام وان كان قد يمكن مع ذلك اختلاف الحركات كما لكثير من الدود والسمك وذلك لئلا يكون افعالها واهية واضعف كما يكون للمرتعشين ولم يخلق من عظم واحد لئلا يكون افعالها متعسرة كما يعرض للكزوزين واقتصر على عظام ثلثة لانه ان زيد في عددها وافاد ذلك زيادة حركات لها اورث لا محالة وهنا وضعفا في ضبط ما يحتاج الى زيادة وثاقة وكذلك لو خلقت من اقل من ثلثة مثل ان يخلق من عظمين كانت الوثاقة تزداد والحركات تنقص عن الكفاية وكانت الحاجة فيها الى التصرف المتفنن بالحركات المختلفة امس منها الى الوثاقة المجاوزة للحد وخلقت من عظام قواعدها اعرض ورؤسها ادق والسفلانية منها اعظم على التدريج حتى اذا دق ما يليها اطراف الانامل وذلك ليحسن نسبة الحامل الى المحمول وخلق عظامها مستديرة لتوقى الآفات وصلبت واعدمت التجويف والمخ ليكون اقوى على الثبات في الحركات وفي القبض ولم وخلقت مقعرة الباطن محدبة الظاهر ليجود ضبطها على ما يقبض عليه ودلكها وعصرها لما يدلكه ويعصره ولم يجعل لبعضها عند بعض تقعيرا وتحديب ليحسن اتصالها كالشيء الواحد اذا احتيج الى ان يحصل منها منفعة عظم واحد ولكن الاطراف الخارجة منها كالابهام والخنصر حدبت في الجهة التي لا تلقاها منها اصبع ليكون لجملتها عند الانضمام شبيه هيئة الاستدارة التي تتوقى الآفات وجعل باطنها لحميا ليدعمها ويتطامن تحت الملاقيات بالقبض ولم يجعل كذلك من خارج لئلا يثقل



ويكون الجميع سلاحا موجعا وفرقت لحوم الانامل لينهندم جيدا عند الالتقاء كالملاصق وجعلت الوسطى اطول لمقاصد لاثم البنصر ثم السبابة ثم الخنصر حتى يستوي اطرافها عند القبض ولا يبقى فرجة ومع ذلك ليتقعر الراحة والاصابع على المقبوض عليه والابهام عدل الجميع الاصابع الاربع ولو وضع في غير موضعه لبطلت منفعته وذلك لانه لو وضع في باطن الراحة عدمنا اكثر الاحوال التي لنا بالراحة ولو وضع الى جانب الخنصر لما كانت اليدان كل واحدة منهما مقبلة على الاخرى فيما يجتمعان على القبض وابعد من هذا ان لو وضعت خلف ولم يربط الابهام بالمشط لئلا يضيق البعد بينهما وبين سائر الاصابع فاذا اشتملت الاربع من جهة على شيء وقاومها الابهام من جانب اخر امكن ان يشتمل الكف على شيء عظيم والابهام من وجه آخر كالضمام على ما يقبض عليه الكف وعصفه والخنصر والبنصر كالغطاء تحت وجعلت سلاميات الاصابع كلها بحر وقد تقعرت متداخلة بينها دطوبة لزجة ليدوم بها الابتلال ولا يحفقها الحركة ويشتمل على مفاصلها اربطة قوية وتلاقي باغشية غضروفية ويحشو الفرج في مفاصلها الزيادة الاستيثاق عظام صغار يسمى سمسمانية والظفر خلق لمنافع اربع ليكون مسندا للانملة فلا تنهن عند الشد على الشيء وليتمكن بها الاصبع من لقط الاشياء الصغيرة وليتمكن بها من الحك والتنقية وليكون سلاحا في بعض الاوقات والثلاثة الاول للنوع الانسان والرابع اولى بالحيوانات الاخرى وخلق الظفر مستديرا لما عرفت وخلقت من عظام لينة ليتطامن تحت ما يصاكها لئلا ينصدع وخلقت دائمة النشو اذ كانت يعرض لا انحكاك والانجراد

## فصل في ذكر كلام في المنفعة من العنق والخرز

واما الصلب فخلوق لمنافع اربع احدها ليكون مسلكا للنخاع المحتاج اليه في بقاء الحيوان على ما سلف لك بيانه من ان الاعصاب لو نبتت كلها من الدماغ لاحتيج ان يكون الراس اعظم من هذا بكثير ويثقل على البدن حمله وايضا لاحتاجت العصب الى قطع مسافة بعيدة حتى يبلغ اقاصي الاطراف وكانت متعرضة للآفات وللانقطاع وكان تطولها يوهن قوتها في جذب الاعضاء الثقيلة الى مبادئها فانعم الخالق بان مد جزء من الدماغ وهو النخاع الى اسفل البدن كالجداول من العين ليتوزع عنها قسمة العصب في جنباتها بحسب موازاته ومسامتته للاعضاء ثم جعل الصلب مسلكا لجرى الدواء الثانية ان الصلب وقاية وجنة للاعضاء الشريفة الموضوعة قدامه ولذلك خلق للصلب الذي يحوي شوك وسناسن والثالثة ليكون مبنى لخلقة عظام البدن مثل الخشبة التي تهيأ في بناء السفينة اولا ثم يركب فيها ويربط بها سائر الخشب كذلك خلق الصلب صلبا والرابعة ليكون قرار الانسان مستقلا وقوام ويمكن من الحركات الى الجهات ولذلك خلق الصلب من فقرات متصلة لا عظما واحدا ولا عظاما كثيرة العدد وجعلت المفاصل من الفقرات لا سلسة فتوهن القوام ولا موثقة فيمتنع الانعطاف والفقرة عظم في وسطه ثقب ينفذ فيه النخاع والفقرة قد يكون لها اربع زوائد وثيقة من جانبي فوق واسفل ويسمى بها اذا من فوقها الى فوق شاخصة الى فوق وما كان منها الى اسفل شاخصة الى اسفل ومنحسنة وربما كان لها زوائد مستا اربع من جانبيه اثنان من جانب اثنين وربما كان لها زوائد ثمانية والمنفعة في هذه الزوائد ان ينتظم بها الاتصال بينها اتصالا لا انفصام بعضها ببعض وللفقرات زوائد لا لاجل هذه المنفعة ولكن للوقاية والجنة والمقاومة لما يصادمها ولا يشتمل عليها وهذه الزوائد هي عظام عرضية صلبة موضوعة على طول الفقرات فما كان من هذه موضوعا الى خلف سمي شوكا وسناسن وما كان منها موضوعا يمنة ويسرة يسمى جناحا وافادها ما وضع في طول البدن من الاعصاب والعروق والعضل لبعضها للجنة وهي التي الى الاضلاع خاصة منفعة وهي ما خلق فيها نقر ترتبط بها رؤس الاضلاع محدبة يتهندم بينها ويكون من ذلك اجتماع نقرها وجعل الاجنحة وفيه الجناح المضاعف وهذا في خرزات العنق وستذكر منفعته والفقرات من الثقبة المتوسطة ثقب اخرى يتسبب بالخروج منها الاعصاب وربما خلق فيها من العرض فبعض الثقب يحصل تمامها في جرم الفقرة الواحدة وبعضها يحصل تمامها في فقرتين بالمشترك ويكون سواء منهما الحد المشترك بينهما ويكون ذلك من جانبي فوق واسفل معا وربما كان من جانب واحد وربما كان في كل واحد من الفقرتين نصف دائرة تامة وربما كان ذا

اكبر منه وفي الاخرى اصغر ولم يخلق هذه الثقب من جنبتي الفقرة الى خلف لعدم الوقاية هنالك وليخرج
ويدخل ولئلا تعرضه للمصادمات ولم يجعل الى قدام والا لوقعت في المواضع التي عليها ميل البدن
بثقله الطبيعي وبحركاته الارادية ايضا فاضعفتها ولم يكن منفعة الربط والتعقيب وكان الميل
ايضا على مخرج تلك الاعصاب يضغطها ويوهنها وهذه الزوائد التي للوقاية قد يجري عليها رباطات
وعصب وغشاء وتتلبس لئلا يؤذي اللحم بالمماسة والزوائد المفصلية ايضا شانها هذا فانها توثق
بعضها ببعض ايثاقا شديدا بالتعقيب والربط من كل الجهات الا ان تعقيبها من قدام اوثق ومن خلف
اسلس لان الحاجة الى الانحناء والانثناء نحو القدام امس من الحاجة الى الانعطاف والانكسار
الى خلف ولما انكشفت الرباطات الى خلف شغل الفضاء الواقع لا محالة هناك وان قل برطوبات لزجة
وفقرات الصلب بما استوثق من تعقيبها من جهة اشتباكها بالاطراف كعظم مخلوق للثبات والسكون
وربما استلت من جهة فهي كعظام كثيرة مخلوقة للحركة والعنق ايضا كطرف من الصلب وجزء منه وهو
مخلوق لاجل قصبة الرئة وقصبة الرئة مخلوقة لما عرفت من منافع خلقها في موضعه ولما كانت الفقرات
وبالجملة العالية محمولة على ما تحتها من الصلب وجب ان تكون اصغر فان المحمول يجب ان يكون اخف من
الحامل واذا اريد ان تكون الحركات على النظام الطبيعي ولما كان اول النخاع يجب ان يكون اغلظ واعظم من
مثل اول النهر لان ما يخص الجزء الاعلى من مقاسم العصب اكثر مما يخص الاسفل وجب ان يكون
الثقب في فقار العنق اوسع ولما كان الصغر وسعة التجويف مما يرق جرمها وجب ان يكون هناك
معنى من الوثاقة يتدارك به ما يوهنه الامران المذكوران فوجب ان يخلق اصلب الفقرات ولما كان
جرم كل فقرة منها دقيقا خلقت سناسنها صغيرة فانها لو خلقت كبيرة تهيأت الفقرة للآفات
عند مصادمة الاشياء القوية لسناسنها ولما صغرت سناسنها جعلت اجنحتها اجادا ذوات رأسين
مضاعفة ولما كانت حاجتها الى الحركة اكثر من حاجتها الى الثبات ليس لها العظام الكبيرة اقلا
ما تحتها تلك الا ايضا سلست مفاصل خرزها بالقياس الى مفاصل ما تحتها ولئلا يفوتها من
الوثاقة التلاشية يرجع اليها شيء واكثر من جهة ما يحيط بها ويجري عليها من العصب في العضل
والعروق ولما قلت الحاجة الى شدة توثيق المفاصل وكفى المقدار المحتاج اليه بما قل لم يخلق
زوائدها المفصلية الشاخصة الى فوق واسفل عظيمة كثيرة العرض كالتي تحت العنق بل
جعلت قواعدها اطول ورباطاتها اسلس وجعل مخارج العصب منها مشتركة على ما ذكرنا اذ لم يحتمل
كل فقرة منها لدقتها وصغرها ان يثقب مجرى النخاع فيها ثقبا خاصة الا ما يلي [illegible]

تشريح فقرات العنق والصلب [illegible]

فنقول الان ان خرز العنق في الناس سبع بالعدد وقد كان هذا المقدار معتدلا في العدد والطول
ولكل واحدة منها الا الاولى جميع الزوائد الاحدى عشرة المذكورة سنسنة وجناحان وزوائد
مفصلية اربع شاخصة الى فوق واربع شاخصة الى اسفل وكل جناح ذو شعبتين ودائرة مخرج العصب
ينقسم بين كل فقرتين بالنصف لكن للخرزة الاولى والثانية خواص ليس لغيرهما وجب ان تعلم
اولا ان حركة الراس لينة وتيسرها انما يلتئم بالمفصل الذي بين الراس وبين الفقرة الاولى وحركتها
من قدام وخلف يلتئم بالمفصل الذي بينه وبين الفقرة الثانية فيجب ان نتكلم اولا في المفصل الاول فنقول
انه قد خلق على شاخصتي الفقرة الاولى من جانبيه الى فوق نقرتان تدخل فيهما زائدتان من عظم
الراس فاذا ارتفع احديهما وغارت الاخرى مال الراس الى الغائرة ولم يمكن ان يكون المفصل الثاني
على هذه الفقرة فجعل له فقرة اخرى على حدة وهي الثانية وانبت من جانبها المقدم الذي الى الباطن
زائدة طويلة صلبة بحرز وتنفذ في ثقب الاولى قدام النخاع والثقبة مشتركة بينهما وهما اعني
الثقبة من خلفها الى القدام اطول وهذه الزائدة تسمى السن وقد حجب النخاع عنها برباطات قوية
تنبت فتغرز ناحية السن من ناحية النخاع لئلا ينشدخ النخاع بحركتها ولا ينضغط ثم ان هذه الزائدة
تطلع من الفقرة الاولى وتعوض نقرة في عظم الراس وتستدير عليها الفقرة الى قدام ومن خلف
وانما انبت هذا السن الى قدام للمنفعتين احديهما ليكون لخرزها والثانية ليكون الجانب الاوثق
من الخرزة داخلا لا خارجا وخاصية الفقرة الاولى انها لا سنسنة لها لئلا يثقلها ولئلا يتعرض

بسببها للآفات فان الزائدة النابتة عما هو اقوى فانها بعينها الجاذبة تتكسر والآفات الى ما هو اضعف
ايضا لئلا ينشدخ العضل والعصب الكبير الموضوع حولها مع ان الحاجة اليها قليلة اعني الى شوك واف
وذلك لان هذه الفقرة كالغائصة النائية عن منال الآفات ولهذه المعاني حرمت من الاجنحة وخصت
اذ كان العصب والعضل اكثرها موضوع بجنبتيها وضعا ضيقا لقربها من المبدأ ومن خواص هذه
الفقرة ان العصبة تخرج عنها لا عن جانبيها ولا عن ثقبة مشتركة ولكن عن ثقبتين فيها تليان جانبي
اعلاها الى خلف لانه لو كان مخرج العصب حيث الملتقم زائد في الراس وحيث يكون تحركاتها القوية لتضرر
بذلك تضررا شديدا وكذلك لو كان الى ملتقم الثانية لزائدتها اللتين تدخلان منها في نقر في الثانية فيفصل
سلس تتحرك الى قدام وخلف ولم يصلح ايضا ان يكون من خلف وقدام للعلل المذكورة في باب ما مر من سائر
الخرز ولا من الجانبين لرقة العظم فيهما بسبب السن فلم يكن بد من ان يكون دون مفصل الراس يسيرا والى
خلف من الجانبين اعني حيث يكون وسطا بين الخلف والجانب ووجب ضرورة ان يكون الثقبان صغيرين
لوجب ضرورة ان يكون العصب دقيقا واما الخرزة الثانية فلما لم يمكن فيها ذلك من فوق حيث امكن
لهذه اذ كان يخاف عليها لو كانت الحال فيها كما في الاولى ان ينشدخ ويترضض بحركة الفقرة الاولى
عليها لتنكيس الراس الى قدام او تقلبه الى خلف ولا امكن من قدام وخلف كذلك ولا من الجانبين
والا لكان ذلك يشركه مع الاولى ولكان النابت دقيقا ضرورة لا سيما في تقصير الاولى ويكون الحامل
اذ واجها ضعيفة مجتمعة معا واذا كان ذلك يكون يشركه مع الاولى وانضغط عند الاولى في نبات لها
لو نبت ذلك من الجانبين وجب ان يكون الثقب في الثانية في جانبي السنسنة من حيث يحاذي ثقبتي
الاولى ويحمل جرم الاولى المشاركة فيهما والسن النابتة من الثانية مشدود مع الاولى برباط قوي
ومفصل الراس مع الاولى ومفصل الراس والاولى معا مع الثانية اسلس من سائر مفاصل الفقار لشدة
الحاجة الى هذه الحركات ولكونها بالغة ظاهرة واذا تحرك الراس مع مفصل احدى الفقرتين صارت
الثانية ملازمة لمفصلها الآخر كالمتوحد حتى ان تحرك الراس الى قدام والى خلف صار مع الفقرة الاولى
كعظم واحد وان تحرك الى الجانبين من غير ان يحدث صارت الاولى والثانية كعظم واحد واما فقار الصدر
وهي التي تتصل بها الاضلاع فتحوي اعضاء التنفس وهي احدى عشرة فقرة ذات سناسن واجنحة وفقرة
لا جناحين لها فذلك اثنتا عشرة فقرة وسناسنها غير متساوية لان ما يلي منها الاعضاء التي هي اشرف
هي اعظم واقوى واجنحة خرز الصدر اصلب من غيرها لاتصال الاضلاع بها والفقرات السبع العالية
منها سناسنها اجاد واجنحتها غلاظ ليقي القلب وقاية بالغة واذا وهنت جسومها في ذلك جعلت زوائدها
المفصلية نقرا واعراضا وما دون العاشرة فان زوائدها المفصلية الشاخصة الى فوق هي التي فيها
نقر الا لتمام والشاخصة الى اسفل يتخصص منها الحدبات التي تنهندم في النقر وسناسنها تنجذب
الى اسفل واما العاشرة فان سناسنها منتصبة مغيبة ولزوائدها المفصلية من كلي الجانبين نقر
بلا لقم فانها تلتقم من فوق ومن تحت معا ثم ما تحت العاشرة فان لقمها الى فوق ونقرها الى اسفل
وسناسنها تنجذب الى فوق وسنذكر منافع جميع هذه بعد وليس للفقرة الثانية عشرة اجنحة اذ
شغل الحاجة بسبب الاضلاع ساقطة واما الحاجة الى الوقاية فقد دبر لها وجه آخر يجمع مع الوقاية
منفعة اخرى وتفصيل ذلك ان خرزات القطن احتيج فيها الى فضل عظم وفضل وثاقة مفاصل
لا فلانها اما توفيها فاحتيج الى ان يجعل النقر واللقم في المفاصل اكثر عددا فضوعف زوائدها مفاصلها
واحتيج الى ان يجعل الجهة التي يليها من الثانية عشر متشبهة بها فضوعف زوائدها المفصلية فذهب
مادة السن الذي كان يصلح لان يصرف الى الجناح في تلك الزوائد ثم عرضت فضل تعريض كان ذلك به
ما استغرض منه الجناح فاجتمعت المنفعتان معا في هذه الحلقة وهذه الثانية عشر هي التي يتصل بها
طرف الحجاب واما ما هو فوق هذه الخرزة فقد كان مستغرها مستغنى عن هذا الاستيثاق في تكثير الزوائد
المفصلية بل عظم ما ينبت منها من السناسن والاجنحة يشغل جرمها عن ذلك ولما كان خرز الصدر
اعظم من خرز العنق لم يجعل الثقب المشتركة منقسمة بين الخرزتين على الاستواء بل ودج يسيرا يسيرا
بان زيد في العالية ونقص من السافلة حتى بقيت الثقبة بتمامها في واحدة ونهاية ذلك في الخرزة
العاشرة واما باقي خرز الصدر وخرز القطن فاحتمل جرمها لان يتضمن الثقبة بتمامها وكان في خرز

القطن ثقبة يمنة وثقبة يسرة لخروج العصبة وعلى فقرا القطن سناسن واجنحة عراض ذوايدها
المفصلية السافلة يستعرض فيشبه الاجنحة الواقية وهى خمس فقرات والقطن مع العجز كالقاعدة
للصلب كله وهو دعامة وحامل لعظم العانة ومنبت لاعصاب الرجل واما عظام العجز فثلاثة
وهى اشد الفقرات تهندما ووثاقة مفصل واعراضها اجنحة والعصب انما يخرج عن ثقب فيها ليست
على حقيقة الجانبين لئلا يزحمها مفصل الورك بل الى خلف كثيرا او داخل الى قدام وخلف وعظام
العجز شبيهة بعظام القطن والعصعص مؤلف من فقرات ثلث غضروفية لا زوايد لها تنبت العصب
منها من ثقب مشتركة كما للرقبة لصغرها واما الثالثة فيخرج عن طرفها عصب فرد وقد قلنا في عظام
الصلب كلاما معتدلا فلنقل في جملة الصلب فجملة الصلب كشىء واحد مخصوص بافضل الاشكال
وهو المستدير لان هذا الشكل ابعد الاشكال عن قبول الآفات من المصادمات وقد عقفت رؤس العالية
الى اسفل والسافلة الى اعلى واجتمعت عند الوسط وهى العاشرة فلم يتعقف ذلك الى احدى الجهتين
لينهندم عليها المتعقفان معا والعاشرة واسطة السناسن لا في العدد بل في الطول ولما كان
الصلب قد يحتاج الى حركة الانثناء والانحناء نحو الجانبين وذلك بان يزول الواسطة الى تلك الجهة
ويميل ما فوقها وما تحتها نحو تلك الجهة كان طرفا الصلب يميلان الى الالتقاء لم يخلق لها اللحم بل نقر
ثم جلب اللحم السفلانية والفوقانية متجهة اليها اما الفوقانية فنازلة واما السفلانية
فصاعدة ليسهل زوالها الى ضد جهة الميل ويكون للفوقانية ان ينحدر الى اسفل وللسفلانية
ان ينجذب الى فوق **فصل في الاضلاع** ونقول ان الاضلاع وقاية لما يحيط به من آلات النفس
واعالي آلات الغذاء ولم يجعل عظما واحدا لئلا يثقل ولئلا يعم آفة ان عرضت وليسهل الانبساط
اذا ازدادت الحاجة على ما في الطبع او امتلأت الاحشاء من الغذاء او النفخ فاحتيج الى مكان واسع للحركة
المجذب وليتخللها عضل الصدر المعينة في افعال النفس وما يتصل به ولما كان الصدر يحيط بالرئة
والقلب وما معهما وجب ان يحتاط في وقايتها اشد الاحتياط فان تأثير الآفات العارضة لها اعظم
ومع ذلك فان حصنها من جميع الجهات لا يضيق عليها ولا يضرها فخلقت الاضلاع السبعة العلى
مشتملة على ما فيها ملتقية عند القص محيطة بالعضو الرئيس من جميع الجوانب واما ما يلي آلات الغذاء
خلقت كالحرزة من خلف حيث لا بد لكون خرازة الظهر ولم يتصل من قدام بل درجت يسيرا يسيرا
الى الانقطاع وكان اعلاها اقرب مسافة ما بين اطرافها البارزة واسفلها ابعد مسافة وذلك ليجمع
الى الوقاية احضار الغذاء من الكبد والطحال وغيرها لك ترتيبا لمكان المعدة فلا ينضغط عند امتلائها
من الاغذية ومن النفخ والاضلاع السبعة العلى تسمى اضلاع الصدر وهى من كل جانب سبعة والوسطاني
منها اكبر واطول والاطراف اقصر فان هذا الشكل احوط في الاشتمال من الجهات على المشتمل عليه وحتى
الاضلاع تميل اولا على احدى دائرتها الى اسفل ثم تكر كالمتراجعة الى فوق فيتصل بالقص على ما نصفه بعد
حتى يكون اشتمالها اوسع مكانا ويدخل من كل واحد منها الى سائر الاضلاع زايدتان في تقعيرين
غايرين في كل جناح على الفقرات فيحدث مفصل مضاعف وكذلك السبعة العلى مع عظام القص
واما الخمسة المتقاصرة الباقية فانها عظام الخلف واضلاع الزور وخلق رؤسها متصلة بغضاريف
ليأمن الانكسار عند المصادمات ولئلا يلاقي الاعضاء اللينة والحجاب بصلابتها بل يلاقيها بجرم
متوسط بينها وبين الاعضاء اللينة في الصلابة واللين والقص مؤلف من عظام سبعة ولم يخلق
عظما واحدا لمثل ما عرف في سائر المواضع من المنفعة وليكون اسلس في مساعدة ما يطيف بها
من اعضاء التنفس في الانبساط ولذلك خلقت حشية موصولة بعضها ببعض تعين في الحركة الخفية
التي لها واذ كانت مفاصلها موثقة فقد خلقت سبعة بعدد الاضلاع الملتصقة بها ويتصل باسفل
القص عظم غضروفي عريض طرفه الاسفل الى الاستدارة ويسمى الخنجري لمشابهته الخنجر وهو
وقاية لفم المعدة وواسطة بين القص والاعضاء اللينة فيحسن اتصال الصلب باللين على ما قلنا
مرارا واما تشريح العجز فنقول ان عند العجز عظمين واحد يمنة وآخر يسرة يتصلان في الوسط
بمفصل موثق وهما كالاساس لجميع العظام الفوقانية والحامل الناقل للسفلانية وكل واحد
منهما ينقسم الى اربعة اجزاء فالذي يلي الجانب الوحشي يسمى الحرقفة وعظم الخاصرة والذي يلي

القدام يسمى عظم العانة والذي يلي الخلف يسمى عظم الورك والذي يلي الانسي يسمى حق الفخذ لان فيه
الحزة التي يدخلها رأس الفخذ المحدب وقد وضع على هذا العظم اعضاء شريفة مثل المثانة والرحم
واوعية المني والذكر والمقعدة والسرم **فصل في العضل المحركة لهذه الاعضاء**
**التي قد شرحت** اما عضل الصلب فمنها ما يثنيه الى خلف ومنها ما يحنيه الى قدام ويتبع
سائر الحركات من هاتين الحركتين فالثانية الى خلف هي المخصوصة بان يسمى عضل الصلب وهما عضلتان
عدتهما اذ كل واحدة منهما مؤلفة من ثلث وعشرين عضلة لان كل واحدة منهما يأتيها من كل فقرة عضلة
او يأتيها من كل فقرة ليف مؤرب الا الفقرة الاولى وهذه العضل اذا تمددت بالاعتدال انتصب الصلب
فان افرطت في التمدد ثنته الى خلف كما اذا حركتا اللتين في جانب واحد منهما امالت الصلب اليه واما العضلة
الحانية فهى زوج موضوع فوق وهى من العضل المحركة للراس والعنق لنا فيه جنبتي المرى فان طرفها الاسفل
متصل بجنس من الفقار الصدرية العلوية بعض الناس وبالرابع في اكثر الناس وطرفها الاعلى يأتي
الراس والرقبة وزوج موضوع تحت هذا ويسميان المتنين يبتديان من العاشرة او الحادية عشرة
من الصدر وينحدران الى اسفل فيحنيان نحنيا خافضا واما الوسط فيكفيه في حركاته وجود هذه
العضل لانه يتبع في الانحناء والانثناء والانعطاف حركة الطرفين واما العضل المحركة للصدر فمنها
ما يبسطه فقط ولا يقبض فمن ذلك الحجاب الحاجز بين اعضاء التنفس واعضاء الغذاء الذي
نستصف بعد حاله وزوج موضوع تحت الترقوة منشاه من جزء ممتد الى رأس الكتف ونصفه بعد وله
متصل بالضلع الاول يمنة ويسرة وزوج كل فرد منه مضاعف له جزءان اعلاهما يتصل بالرقبة ويحركها
واسفلهما يحرك الصدر ويخالطه عضلة سنذكرها وهى المتصلة بالضلع الخامس والسادس وزوج
مدسوس في الموضع المقعر من الكتف يتصل به زوج ينزل من الفقار الى الكتف ويصيران كعضلة
واحدة يتصل باضلاع الخلف وزوج ثالث منشاه من الفقار السابع من فقار العنق ومن الفقرة
الاولى والثانية من فقرات الصدر ويتصل باضلاع القص فهذه هي العضل الباسطة واما
العضلات القابضة للصدر فمن ذلك ما يقبض بالعرض وهو الحجاب اذا سكن ومن ذلك ما
يقبض بالذات فمنه زوج ممدود تحت اصول الاضلاع العلى وفعله الشد والجمع ومنه زوج عند اطرافها
يلاصق القص ما بين الخنجري والترقوة ويلاصق العضل المستقيم من عضل البطن وزوجان آخران
يعينانه واما العضل التي تقبض وتبسط معا فهى العضل التي بين الاضلاع لكن الاستقصاء
في التأمل يوجب ان تكون القابضة فيها غير الباسطة وذلك ان بين كل ضلعين بالحقيقة اربع عضلات
وان ظنت عضلة واحدة وذلك ان هذه المظنونة عضلة ولحمة منتسجة من ليف مؤرب فيه ما يستبطن
ومنه ما يعلو والعالي منه ما يلي الطرف الغضروفي من طرفي الضلع ومنه ما يلي الطرف الآخر العظمي و
المستبطن كله مخالف في الوضع للعالي والذي على طرف الضلع الغضروفي مخالف كله في الوضع للذي
على الطرف الآخر واذا كانت جهات الليف اربعا بالعدد فبالحري ان يكون العضل اربعا بالعدد فما كان
منها موضوعا فوق فهو باسط وما كان منها موضوعا تحت فهو قابض ويبلغ لذلك جملة عضل الصدر
ثمانية وثمانين وتسعين عضل الصدر وعضلتان تاتيان من الترقوة الى رأس الكتف فيتصلان بالضلع
الاول منه ويشيلانه الى فوق فيعينان على انبساط الصدر واما عضل العضد فهى المحركة لمفصل الكتف
فمنها تلك العضلات ياتيها من الصدر ويجذبها الى اسفل فمن ذلك عضلة منشاوها من الثدي وتحت
وتطيف باسفل رأس العضد فهي مقربة الى الصدر مع انخفاض يسير وعضلة مضاعفة عظيمة
منشاوها جميع القص وتتصل باسفل مقدم العضد اذا فعلت بالليف الذي يجذبه الى فوق فانبلت
بالعضد الى الصدر شايلة او بالجزء الاسفل به اليه خافضة او بهما جميعا فيقبل على الاستقامة وعضلتان
تاتيان من ناحية الخاصرة متصلتان ادخل من اتصال العضلة العظيمة الصاعدة من القص واحدهما
عظيمة ياتي من عند الخاصرة ومن ضلوع الخلف ويجذب العضد الى ضلوع الخلف بالاستقامة والثانية
دقيقة اميل الى الوسط من تلك ياتي من جلد الخاصرة لا من عظمها ويتصل بوتر الصاعدة من ناحية
الثدي غائرة وهذه تفعل فعل الاولى على سبيل المعاونة الا انها تميل قليلا الى خلف وخمس عضل
ياتيها من عظم الكتف عضلة منها منشاوها من عظم الكتف وتشغل ما بين الحاجز والضلع الاعلى

من تحت الثدي وتتصل بمقدم العضد عند مقدم زيق النقرة وهى مقربة العضد الى الصدر مع اشتراك الكتف وعضلة منشأها ... صح

للكتف وينفذ الى الجزء الاعلى من راس العضد الوحشي مايلة بشيء الى الانسي لكي تبدع ميل الانسي و
عضلتان من هذه الحس منشاؤهما الضلع الاعلى من الكتف احديهما عظيمة يرسل ليفها الى الاجزاء السفلية
من الحاجز وتشغل ما بين الحاجز والضلع الاسفل وتتصل براس العضد من الجانب الوحشي جذبا فتبدع
ميل الى الوحشي والاخرى متصلة بهذه الاولى حتى كانها جزء منها وتنفذ معها وتفعل فعلها لكن هذه
العضلة لا تتعلق الا باعلى الكتف تعلقا كثيرا واتصالها على التوريب بظاهر العضد وميلها الى الوحشي
والرابعة عضلة تشغل الموضع المقعر من عظم الكتف ويتصل وترها بالاجزاء الداخلة من الجانب الانسي
من راس عظم العضد وفعلها ادارة العضد الى خلف وعضلة اخرى منشاؤها من الطرف الاسفل من الضلع
الاسفل للكتف ووترها يتصل فوق اتصال العظيمة الصاعدة من الخاصرة وفعلها جذبا على راس العضد
الى فوق وللعضد عضلة اخرى ذات راسين تفعل فعلين وفعلا مشتركا وهي تاتي من اسفل الترقوة ومن العنق
وتلتقم راس العضد وتقارب موضع اتصال وتر العضلة العظيمة الصاعدة من الصدر وتدخل ايضا احد
راسيها من داخل وتميل الى داخل مع توريب يسير والراس الاخر من خارج على ظهر الكتف عند اسفله وتميل
الى الخارج بتوريب يسير فاذا فعل بالجزئين اشالت على الاستقامة ومن الناس من زاد عضلتين صغيرتين
تاتي من الثدي والاخرى مدفونة في مفصل الكتف وربما جعل لعضل المرفق معها شركة واما العضل المحركة
للساعد فمنها ما يقبضه ومنها ما يبسطه وهذه موضوعة على العضد ومنها ما يكبه ومنها ما يبطحه ولنبدأ
على العضد فالباسطة زوج احد فرديه يبسط مع ميل الى داخل لان منشاءه من تحت مقدم العضد من
الضلع الاسفل من الكتف ويتصل بالمرفق حيث اجزائه الداخلة والفرد الثاني يبسط مع ميل الى الخارج
لانها تاتي من قفا العضد ويتصل بالاجزاء الخارجة من المرفق واذا اجتمعا جميعا بسطا على الاستقامة
لا محالة والقابضة زوج احد فرديه وهو الاعظم يقبض مع ميل الى الداخل وذلك لان منشأه من
الرفق الاسفل من الكتف من المنقار يحض كل منشاء راس ويميل الى باطن العضد ويتصل وتره عصبا
بمقدم الزند الاعلى والفرد الثاني يقبض مع ميل الى الخارج لان منشأها من ظاهر العضد من خلف
وهو عضلة لها راسان لحميان احدهما من وراء العضد والاخر قدامه ويستبطن في ممرها قليلا الى
ان يخلص الى مقدم الزند الاسفل وقد وصل ما يميل قابضا الى الخارج بالاسفل وما يميل الى الداخل
بالاعلى ليكون الجذب احكم واذا اجتمعت هاتان العضلتان على فعليهما قبضتا على الاستقامة لا محالة
وقد يستبطن العضلتين الباسطتين عضلة تحيط بعظم العضد والاشبه ان يكون جزءا من العضلة الـ
الاخيرة واما الباطحة للساعد فزوج احد فرديه موضوع من خارج بين الزندين ويلاقي الزند الاعلى الى
والاخر منشأه دقيق مطاول من الجزء الاعلى من راس العضد مما يلي ظاهره وتحليها يمر في الساعد
وينفذ حتى يقارب مفصل الرسغ فيأتي في الجزء الباطن من طرف الزند الاعلى ويتصل به بوتر غشائي
واما المكبة فزوج موضوع من خارج احد فرديه يبتدئ من اعلى الانسي من راسي العضد ويتصل
بالزند الاعلى دون مفصل الرسغ والاخر اقصر منه ويليه الى الاستعراض وطرفه اشد عصبانية
ويبتدئ من نفس الزند الاسفل ويتصل بطرفه الاعلى عند مفصل الرسغ واما عضل تحريك مفصل
الرسغ فمنها قابضة ومنها باسطة ومنها مكبة ومنها باطحة على القفا والعضل الباسطة بعضلة
متصلة باخرى كانهما عضلة واحدة الان هذه منشاؤهما من وسط الزند الاسفل ويتصل وترها
بالابهام لكنها يتباعد عن السبابة والاخرى منشاؤها من الزند الاعلى ويتصل وترها بالعظم الاول من
عظام الرسغ اعني الموضوع بحذاء الابهام فاذا تحركت هاتان معا بسطتا الرسغ بسطا مع قليل كب
وان تحركت الثانية وحدها بطحت وان تحركت الاولى وحدها باعدت بين الابهام والسبابة وعضلة
ملقاة على الزند الاعلى من الجانب الوحشي منشاؤها اسافل راس العضد ويرسل وترا ذا راسين
يتصل بوسط المشط قدام الوسطى والسبابة وراس وترها متكي على الزند الاعلى عند الرسغ
ويبسط الرسغ بسطا مع كب واما العضل القابضة فزوج على الجانب الوحشي من الساعد و
الاسفل منهما يبتدئ من الراس الداخل من راسي العضد وينتهي الى المشط قدام الخنصر والاعلى
منهما يبتدئ اعلى من ذلك وينتهي هناك وعضلة معهما يبتدئ من الاجزاء السفلية من العضد
بتوسط موضع المذكورين وطرفاها يتقاطعان صليبيا ثم يتصلان بالموضع الذي بين السبابة



والوسطى فاذا تحركا معا قبضتا فهذه القوابض والبواسط هي بعينها يفعل الكب والبطح اذا تحرك منها
متقابلتان على التوريب بل العضلة المتصلة بالمشط قدام الخنصر اذا تحركت وحدها قلبت الكف ذاتا
عضلة الابهام التي نذكر بعد تممت قلب الكف باطحة والمتصلة بالرسغ قدام الابهام اذا تحركت وحدها
كبته قليلا ومع الخنصرية التي ذكرناه كبا تاما واما العضل المحركة للاصابع فمنها ما هي في الكف ومنها
ما هي في الساعد ولم تجعل كلها على الكف لئلا تثقل بكثرة اللحم ولما بعدت الرئيسات منها عن الاصابع
طالت اوتارها ضرورة فحصنت باغشية باتيها من جميع النواحي وخلقت اوتارها مستديرة قوية
لا يتسخ من الافات فان العضو فيما يستعرض لجرد اشتمالها على العضو المحرك وجميع العضل الباسطة
للاصابع موضوعة على الساعد وكذلك المحركة اياها الى اسفل فمن الباسطة عضلة موضوعة في وسط
ظاهر الساعد تنبت من الجزء المشرف من راس العضد الاسفل ويرسل الى الاصابع الاربع اوتارا يبسطها
واما المميلة الى اسفل فثلث منها متصلة بعضها ببعض في جانب هذه فواحدة تنبت من الجزء الاوسط
من راس العضد الوحشي ما بين زائدتيه ويرسل وترين الى الخنصر والبنصر وواحدة من جملة عضلتين
معا عضلتين هما اثنتان من هذه الثلثة منشاؤهما من زائدة العضد الى داخل ومن خارج الزند الاسفل
ويرسل اذن وترين الى الوسطى والسبابة وثالثتهما وهي الثالثة منشاؤها من اعالي الزند الاعلى ويرسل
وترا الى الابهام وعند هذه العضل عضلة هي احدى العضلتين المذكورتين في عضل تحريك الرسغ منشاؤها
من الموضع الوسط من الزند الاسفل وترها يبعد الابهام عن السبابة واما القابضة فمنها ما على
الساعد ومنها ما في باطن الكف والتي على الساعد فثلث عضلات بعضها منضودة فوق بعض موضوعة موضعها صح
في الوسط واشرفها وهي الاسفل مدفونة تحت متعلقة بعظم الزند لان فعلها اشرف فيجب ان يكون احرز
وابتداؤها من وسط الراس الوحشي من العضد الى داخل ثم تنفذ ويتعرض وترها وينقسم الى اوتار تاتي
بالكل وترا باطن اصبع فاما اللواتي ياتي الاربع فان كل واحد منها يقبض المفصل الاول والثالث منها
اما الاول فلانه يربط هناك برابطة ملتفة عليها واما الثالث فلان راسه ينتهي اليه ويتصل به واما
النافذ الى الابهام فانها تقبض مفصلية الثاني والثالث لانه انما يتصل بهما والعضلة الثانية التي فوق
هذه هي اصغر منها وتبتدئ من الراس الداخل من راسي العضد وتلتزق بالزند الاسفل قليلا وتنقسم
على الحد المشترك بين الجانب الوحشي والانسي وهو السطح الفوقاني من الزند الاعلى فاذا وافت ناحية
الابهام مالت الى داخل وارسلت اوتارا الى المفاصل الوسطى من الاربع لتقبضها ولا ياتي الابهام الاصبعية
ليست من عند وترها ولكن من موضع آخر ومنشاء الاول بعد الابتداء المذكور هو من راس الزند الاسفل
والاعلى ومنشاء الثانية من راس الزند الاسفل وقد يجعل الابهام مقتصرا في الانقباض على عضلة واحدة
والاربع ينقبض بعضلتين لان اشرف فعل الاربع هو الانقباض واشرف فعل الابهام هو الانبساط
والتباعد من السبابة واما العضلة الثالثة فليست للقبض ولكنها تنفذ بوترها الى باطن الكف
وينفرش عليه مستعرضة ليفيد الحس ويمنع نبات الشعر عليه وليدعم الباطن من الكف ويقويه
لمعالجة ما يعالج به فهذه هي التي على الرسغ واما العضل التي في الكف نفسها فهي ثماني عشرة عضلة منضودة
بعضها فوق بعض في صفين صف اسفل داخل وصف اعلى خارج الى الجلد فالتي في الصف الاسفل عددها
سبع خمس منها يميل الاصابع الى فوق والابهامية منها منبتها من اول عظام الرسغ والسادسة نصيرة
عريضة ليفها ليف موزب وراسها متعلق بشط الكف حيث يحاذي الوسطى ووترها متصل بالابهام
يميله الى اسفل والسابعة عند الخنصر يبتدئ من العظم الذي يليها من المشط فيميلها الى اسفل وليس
شيء من هذه السبعة للقبض بل اربعة للامالة واثنان للخنصر واما التي في الصف الاعلى تحت العضلة
المنفرشة على الراحة وهي التي عرفها الطبيب الفاضل جالينوس دون من سبقه فهي احدى عشرة عضلة ثمان
كل اثنين منها يتصل بالمفصل الاول من مفاصل الاصابع الاربع واحد فوق آخر ليقبض هذا المفصل
اما الاسفل منها فيقبضه مع حط وخفض واما الاعلى فيقبضه مع يسير رفع واشالة واذا اجتمعا فبالاستقامة
وثلث منها خاص بالابهام واحدة لقبض المفصل الاول واثنان للثاني كما عرفت فبواسطة الخمس
والخافضات لما سوى الابهام والخنصر لكل واحد واحدة وللابهام والخنصر اثنان والقوابض لكل
اصبع اربع والمميلات الى فوق لكل اصبع واحد

**فصل في الرجل وتشريحها الى اخره**

وعضلها واختلاف الحيوان في ذلك جملة الكلام في منفعة الرجل هو ان منفعة
الرجل في شيئين احدهما الثبات والقوام وذلك بالقدم والثاني الانتقال مستويا ومتصاعدا ونازلا
وذلك بالفخذ والساق ولذا اصاب القدم آفة عسر القوام والثبات دون الانتقال الا بمقدار
ما يحتاج اليه الانتقال من فضل ثبات يكون لاحدى الرجلين واذا اصاب عضل الفخذ والساق
آفة سهل الثبات وعسر الانتقال واول عظام الرجل الفخذ وهو اعظم عظم في البدن لانه حامل لما
فوقه وناقل لما تحته وتحدب طرفه العالي ليتهندم في حق الورك وهو محدب الى الوحشي مقعر
الى الانسي وخلف فانه لو وضع على الاستقامة مع موازاة الحق لحدث نوع من الفحج كما يعرض لمن
خلقته تلك ولم يحسن وقايته للعضل الجاد والعصب والعروق ولم يجد حسن الجملة شيء مستقيم
ولم يحسن هيئة الجلوس ثم لو لم يرد ثانيا الى الجهة الانسية لعرض فحج من نوع آخر ولم يكن للقوام
منها ما اليها الميل فلم يعتدل وفي طرفه الاسفل زايدتان لاجل مفصل الركبة فلنتكلم اولا على الساق
ثم على المفصل الساق كالساعد مؤلف من عظمين احدهما اكبر واطول وهو الانسي ويسمى القصبة
الكبرى والثاني اصغر وانقص لايلاقي الفخذ بل يقصر دونه الا انه من جهة اسفل قد ينتهي الى حيث
ينتهي الاكبر ويسمى القصبة الصغرى وللساق ايضا حدب الى الوحشي ثم عند الطرف الاسفل تحدب
آخر الى الانسي ليحسن به القوام ويعتدل والقصبة الكبرى وهي الساق بالحقيقة قد خلقت اصغر
من الفخذ وذلك انه لما اجتمع لها موجبا الزيادة في الكبر وهو الثبات وحمل ما فوقه والزيادة في
الصغر وهو الخفة في الحركة وكان الموجب الثاني اولى بالغرض المقصود في الساق خلق اصغر
والموجب الاول اولى بالغرض المقصود في الفخذ خلق اعظم واعطي الساق قدرا معتدلا لانه
لو زيد عظمه لعرض من عسر الحركة ما يعرض لصاحب داء الفيل والدوالي ولو انتقص لعرض من الضعف
وعسر الحركة والعجز عن حمل ما فوقه ما يعرض لدقاق السوق في الخلقة ومع هذا كله فقد دعم وقوي
بالقصبة الصغرى وللقصبة الصغرى منافع اخرى مثل ستر العصب والعروق بينهما ومشاركة
القصبة الكبرى في مفصل القدم ليتأيد ويقوى مفصل الانبساط والانثناء ويحدث مفصل الركبة
بدخول الزايدتين اللتين على طرفي الفخذ وقد وثق برباط ملتف وربط شاد في العمق ورباطين
من الجانبين قويين وعند ملتقاهما بالرضفة وهي عين الركبة وهو عظم الاستدارة ماهو
ومنفعته مقاومة ما يتوقع عند الجثو وتليثة التعلق من الانهتاك والانخلاع ودعم المفصل المشتغل
بنقل البدن بحركته وجعل موضعه الى قدام لان اكثر ما يلحقه من عنف الانعطاف يكون الى قدام
اذ ليس له الى خلف انعطاف عنيف واما الى الجانبين فانعطافه شيء يسير بل جل انعطافه الى قدام وهناك
يلحقه العنف عند النهوض والجثو وما اشبه ذلك واما القدم فقد خلق له آلة الثبات وجعل
شكله مطاولا الى قدام ليعين على الانتصاب بالاعتماد عليه وخلق له اخمص على الجانب الانسي
ليكون ميل القدم عند الانتصاب خصوصا لدى المشي هو الى الجهة المضادة لجهة الرجل المشيلة
ليقاوم بما يجب ان يستقر من الاعتماد على جهته نقل الرجل المشيلة فيعتدل القوام وايضا ليكون الوطء
على الاشياء الناتئة متاتيا من غير ايلام شديد وليحسن اشتمال القدم على ما يشبه الدرج وحروف
المصاعد وقد خلقت القدم مؤلفة من عظام كثيرة لمنافع منها حسن الامتساك والاشتمال لضبط
الموطوء عليه من الارض اذا احتيج اليه فان القدم قد يمتسك الموطوء كالكف يمسك المقبوض واذا كان
المستمسك بتهيأ ان يتحرك الى هيئة واسع كان احسن من ان يكون قطعة واحدة لا تتشكل بشكل بعد
شكل ومنها المنفعة المشتركة لكل ما كثر عظامه وعظام القدم ستة وعشرون كعب به يكمل المفصل مع الساق
وعقب به عماد الثبات وزورقي به الاخمص واربعة عظام الرسغ بها يتصل بالمشط وواحد
منها عظم نردي كالمسدس موضوع الى الجانب الوحشي وبه حسن ثبات ذلك الجانب على الارض
وخمسة عظام للمشط واما الكعب فان الذي للانسان منه اشد تكعيبا من كعب سائر الحيوان
وكانه اشرف عظام القدم النافعة في الحركة كما ان العقب اشرف عظام الرجل النافعة في الثبات
والكعب موضوع بين الطرفين النابتين من القصبتين يحتويان عليه من جوانبه اعني من اعلاه وخلفه
وجانبيه الوحشي والانسي ويدخل طرفاه في العقب في نقرتين دخول ركز فالكعب واسطة بين



الساق والعقب به يحسن اتصالهما ويتوثق المفصل بينهما ويؤمن عليه من الاضطراب وهو موضوع في الوسط
بالحقيقة وان كان يظن به بسبب الاخمص انه منحرف الى الوحشي والكعب يرتبط به العظم الزورقي من
قدام ارتباطا مفصليا وهذا الزورقي متصل بالعقب من خلف بثلثة من عظام الرسغ ومن قدام ومن
الجانب الوحشي بالعظم النردي الذي ان شئت اعتددت به عظما مفردا وان شئت جعلته رابع عظام
الرسغ واما العقب فهو موضوع تحت الكعب صلب مستدير الى خلف ليقاوم المصاكات والآفات ملس
الاسفل ليحسن استواء الوطء وانطباق القدم على المستقر عند القيام وخلق مقداره الى العظم ليستقل بحمل
البدن وخلق شكله الى الاستطالة تدق يسيرا يسيرا حتى ينتهي فيضمحل عند الاخمص والى الوحشي ليكون
تقعير الاخمص بقدر ما يجب من خلف الى متوسطه واما الرسغ فيخالف رسغ الكف بانه صف واحد وذلك
لان عظامه اقل عددا بكثير والمنفعة في ذلك ان الحاجة في الكف الى الحركة والاشتمال اكثر منها
في القدم اذ اكثر المنفعة في القدم هي الثبات ولا كثرة الاجزاء والمفاصل معونة في الاستمساك
والاشتمال على المقبوض عليه بما يحصل له من الاسترخاء والانعراج المفرط كما ان عدم المفاصل اصلا يضر
في ذلك بما يفوت به من الانبساط المعتدل فقد علم ان الاجزاء والاشتمال بما هو اكثر عددا واصغر
مقدارا اوفق والاستقلال بما هو اقل عددا واعظم مقدارا اوفق واما مشط القدم فقد خلق من
عظام خمسة ليتصل بكل منها واحد من الاصابع اذ كانت خمسة منضدة في صف واحد اذ كانت الحاجة
فيها الى الوقاية اشد منها الى القبض والاشتمال المقصودين في اصابع الكف كل اصبع سوى
الابهام فهو من ثلث سلاميات عظم عضل الفخذ هي التي تبسطه ثم التي تقبضه لان اشرف افعالها
هاتان الحركتان والبسط افضل من القبض اذ القيام انما يتاتى بالبسط ثم العضل المبعدة ثم
المقربة ثم المديرة والعضل الباسطة لمفصل الفخذ منها عضلة هي اعظم جميع عضل البدن وهي
عضلة تحل عظم العانة والورك وتلتف على الفخذ كله من داخل ومن خلف حتى ينتهي الى الركبة وليفها
مباد مختلفة ولذلك تتنوع افعالها ضروبا مختلفة فلان بعض ليفها منشاؤه ارفع من هذا يسيرا
فهو يميل الفخذ الى فوق فقط ولان منشأ بعضها ادفع من ذلك كثيرا فهو يميل الفخذ الى فوق مايلا
الى الانسي ولان بعض ليفها منشاؤه من عظم الورك فهو يبسط الفخذ بسطا على الاستقامة صالحا ومنها
عضلة تحل مفصل الورك كله من خلف ولها ثلثة ارؤس وطرفان ورأسان الاولان منشاؤهما من الخاصرة
والورك والعصعص اثنان منها لحميان وواحد غشائي واما الطرفان فيتصلان بالجزء المؤخر من راس
الفخذ فان جذبت بطرف واحد بسطت مع ميل اليه وان جذبت بالطرفين بسطت على الاستقامة ومنها
عضلة منشاؤها من جميع ظاهر عظم الخاصرة وتتصل باعالي الزائدة الكبرى التي تسمى طروخانطر الاعظم
وتمتد قليلا الى قدام وتبسط مع ميل الى الانسي واخرى مثلها وتتصل ولا باسفل الزائدة الصغرى
ثم تجدد وتفعل فعلها الا انه تبسطها يسيرا ما كثيرة ومنشاؤها من اسفل ظاهر عظم الخاصرة
ومنها عضلة تنبت من اسفل عظم الورك مائلة الى الخلف وتبسط مميلة يسيرا الى خلف مميلة امالة صالحة
الى الانسي واما العضل القابضة لمفصل الفخذ فمنها عضلة تقبض مع ميل يسير الى الانسي وهي عضلة
مستقيمة تمتد من منشأين احدهما متصل باخر المتن والاخر من عظم الخاصرة وهي تتصل بالزائدة
الصغرى الانسية وعضلة من عظم العانة وتتصل باسفل الزائدة الصغرى وعضلة ممتدة الى جانبها
على الوراب وكانها جزء من الكبرى واربعة تنبت من الشيء القائم المنتصب من عظم الخاصرة وهي
تجذب الساق ايضا مع قبض الفخذ واما العضل المميلة الى داخل فقد ذكر بعضها في باب البسط
والقبض ولهذا النوع من التحريك عضلة تنبت من عظم العانة وتطول لحمها حتى تبلغ الركبة واما المميلة
الى الخارج فعضلتان لحميتان في العظم العريض واما المديرتان فعضلتان لحميتان مخرجهما من وحشي
عظم العانة والاخرى مخرجها من انسيه وتتوربان ملتفين ويلتحمان عند الموضع الغائر بقرب من مؤخر
الزائدة الكبرى وعملهما جذب ورد لوى الفخذ الى جهته مع قليل بسط واما العضل المحركة لمفصل
الركبة فمنها ثلث موضوعة قدام الفخذ وهي اكبر العضل الموضوعة في الفخذ نفسها وفعلها البسط
واحدة من هذه الثلث كالمضاعفة ولها راسان يبتدئ احدهما من الزائدة الكبرى والاخر من مقدم الفخذ
ولها طرفان احدهما لحمي يتصل بالرضفة قبل ان يصير وترا والاخر غشائي يتصل بالطرف الانسي

من طرفي الفخذ واما الاثنان الاخران فاحدهما هو الذي ذكرناه في قوابض الفخذ اعني النابت من العظم
الذي في عظم الخاصرة والاخرى مبدأوها من الزائد الوحشية التي في الفخذ وهاتان متصلان
ويتحدان ويحدث منهما وتر واحد مستعرض يحيط بالرضفة ويرفعها لما تحتها ايثاقا محكما ثم يتصل
باول الساق ويبسط الركبة بمد الساق والبسط عضلة منشاؤها ملتقى عظم العانة ويتحدر مائلا
في الجانب الانسي من الفخذ على الوراب ثم يلتحم بالجزء المعرق من اعالي الساق ويبسط الساق مميلة
الى الانسي وعضلة اخرى في بعض كتب التشريح يقابلها في الجانب الوحشي مبدأها من عظم الورك ويتدرج
في الجانب الوحشي حتى يأتي الموضع المعرق ولا عضلة اشد توريبا منها ويستطيع امالة الى الوحشي
واذا بسطا كلاهما كان بسطا مستقيما واما القوابض للساق فمنها عضلة ضيقة طويلة تنشأ من عظم
الخاصرة والعانة تقرب من منشاء الباسطة الداخلة ومن الحاجز الذي في وسط الخاصرة ثم ينفذ بالتوا
الى داخل طرف الركبة ثم يبرز وينتهي الى النتوء الذي في الموضع المعرق من الركبة ويلتصق به ومن اجل ذلك
الساق الى فوق مايلا بالقدم الى الناحية الانسية وثلث عضلات انسية ووحشية ووسطى الانسية
والوسطى تقبضها مع ميل الى الوحشي والانسية تقبض مع ميل الى الانسي فالانسية منشاؤها من
قاعدة عظم الورك ثم تمر متوربة خلف الفخذ الى ان توافي الموضع المعرق من الساق في الجانب الانسي
فيلتصق به ووليها الى الخنصرة ومنشأ الاخرى ايضا من قاعدة عظم الورك الا انهما يميلان الى الانضمام
بالجزء المعرق من الجانب الوحشي وفي مفصل الركبة عضلة كالمدفونة في معطف الركبة يفعل فعل هذه
الوسطى وقد يظن ان الجزء الناشي من العضلة الباسطة المضاعفة من الحاجز ربما قبض الركبة بالعرض
وانه قد ينبعث من منشائها وتر يضبط حق الورك ويصله بما يليه واما العضل المحركة لمفصل القدم
فمنها ما يشيل القدم ومنها ما يخفضها اما المشيلة فمنها عضلة موضوعة قدام القصبة الانسية
ومبدأوها الجزء الوحشي من راس القصبة الانسية فاذا برزت مالت على الساق مادة الى جهة الابهام
فيتصل بما يقارب اصل الابهام ويشيل القدم الى فوق والاخرى تنبت من راس الوحشية وينبت
منها وتر ويتصل بما يقارب اصل الخنصر ويشيل القدم الى فوق خصوصا اذا طابقتها العضلة الاولى
وكان ذلك على الاستواء والاستقامة واما الخافضة فزوج منشأهما من راس الفخذ ثم يتحدران فيملآن
باطن مؤخر الساق لحما وينبت منهما وتر من اعظم الاوتار وهو وتر العقب المتصل بعظم العقب وعضلة
الخلف موربا الى الوحشي فيكون ذلك سببا لثبات القدم على الارض ويعينها عضلة تنشأ من راس
الوحشية بازاء بجانبه اللون ويتحدر حتى يتصل بعقبتها من غير وتر يسلها بل يبقى لحمية فيتصل بمؤخر
العقب فوق الشاق التي قبلها واذا اصاب هاتين العضلتين او وترهما آفة زمنت القدم وعضلة
تنشعب منها وتران واحد منهما يقبض القدم والثاني يبسط الابهام وذلك ان هذه العضلة منشأها
من راس القصبة الانسية حيث يلاقي الوحشية ويتحدر بينهما فينشعب الى وترين احدهما يتصل
من اسفل بالرسغ قدام الابهام وبهذا الوتر يكون انخفاض القدم والوتر الاخر يحدث من جزء من هذه
العضلة يجاوره منشأ الوتر الاول ويرسل وترا الى الكعب الاول من الابهام فيبسطه بتوريب وقد
ينشأ من الراس الوحشي من الفخذ عضلة ويتصل باحدى العضلتين العقبيتين ثم ينفصل عنها اذا
جاذب باطن الساق ويتحدر ايضا باطن اسفل القدم وينفرش تحت كله على قياس العضلة المنفرشة
على باطن الراحة ولمثل منفعتها واما العضل المحركة للاصابع فالقوابض منها عضل كثيرة فمنها عضلة
منشأوها من راس القصبة الوحشية ويتحدر ممتدا عليها ويرسل وترا ينقسم الى وترين لقبض الوسطى
والبنصر والاخرى اصغر من هذه ومنشاؤها من خلف الساق فاذا ارسلت الوتر انقسم وترها الى وترين
يقبضان الخنصر والسبابة ثم ينشعب من كل واحد من القسمين وتر يتصل بالمنشعب من الاخر ويصير
واحدا يمتد الى الابهام فيقبضه وعضلة ثالثة قد ذكرناها منشأها من وحشي طرف القصبة الانسية ويتحدر
بين القصبتين ويرسل جزءا منها لقبض القدم وجزءا الى الكعب الاول من الابهام فهذه هي العضل
المحركة للاصابع التي وضعها على الساق ومن خلفه واما اللواتي وضعها في كف الرجل فمنها عضل عشر
قد فات المشرحين واول ما عرفها جالينوس وهي تتصل بالاصابع الخمس لكل اصبع عضلتان تميله
وتبسطه وتحركه على القبض اما على الاستقامة ان تحركتا معا او الميل ان تحركت واحدة ومنها اربع

على الرسغ



على الرسغ لكل اصبع واحد وعضلتان خاصتان بالابهام والخنصر للقبض وهذه العضل متمازجة جدا
حتى اذا اصاب بعضها آفة حدث من ذلك ان يضعف فعل البواقي فيما يخصها وقد ينوب بعض هذه
بعض النيابة فيما يخص هذه ولهذا السبب ما يعسر قبض بعض اصابع القدم خاصة دون بعض ومن
عضل الاصابع خمس عضل موضوعة فوق القدم من شانها ان يميل الى الوحشي وخمس موضوعة تحتها
تصل كل واحدة منها اصبعا بالذي يليه من الشق الانسي فيميله بالحركة الى الجانب الانسي وهذه الخمس
مع اللتين يخصان الابهام والخنصر هي على قياس التسع التي للراحة وكذلك العشر الاول فيكون جميع
البدن ح — عضل البدن خمسمائة وتسعا وعشرين عضلة فصل من كلام المعلم الاول في اسباب
اختلاف اطراف الحيوان وحد آخر ومن تشريح الفك قال ان اكثر الحيوان الخزفي
الجلد قليل الاعضاء لانه مستغن عن تردد كثير واضطراب والسراطين والحيوان المسمى قارابوس (?)
ومع ذلك فبينهما اختلاف فان لقارابوذنبا وليس للسرطان ذنب وذلك لان السرطان ياوي
قريبا للشط ويعمد المشي وذلك الحيوان سباح والذنب ينفعه في السباحة ولذلك قربت ارجل السراطين
الشطية وكثرت وضعفت ارجل السراطين اللجية وقلت في عددها لانها اقل حاجة الى الاسراع
في المشي والزبانية اليمنى في ذوات الزبانيات المائية اقوى لان اليمين اقوى ثم تكلم في اختلاف الحوامل (?)
السوامل في اعضاء الانتقال والاخذ وما لكل نوع من الخزفي واللين الجلد والخز ذو غيره ونذكر في
ارجل صه — جملته ان الكثير الارجل كثيرا ما رجله وخصوصا الاربع الاوسط منها وصغرت سمنا وطارت (?)
وقصرت لان جثته صغيرة وجثة ذلك كبيرة فعدل صغر الجثة وضعفها بكثرة القوائم ثم انتقل الى
ذكر الراس انه في بعض الحيوان متميز العنق وفي بعضه غير متميز ومنه ما لا راس له كالسرطان قال وكل
ذي رية فهو ذو عنق فان العنق لاجل قصبة الرية وكلما لا دماغ له لا راس له لان الراس لاجل
الدماغ فان الدماغ حقه ان لا يشغل عليه بشيء آخر لانه عضو التمييز والالة البدنية لانفعال التخيل
التي تقوم في سائر الحيوان مقام التمييز قال وجميع الحيوان فان مقاديم اعضائه اقوى لانها ناقلة وفي
الانسان ما دام صغيرا لمرتجى حركته فان المآخير اخف والراس وما فوقه اثقل لئلا يجتمع ثقل المرتفع (?)
وثقل لا يعسر على الصبي الدبيب فاذا قوي اجذبا الاسافل بعظم لانها حاملة وناقلة والخيل وكثير من
الحيوان يكون ارتفاع مقدمه اكثر وفي ذلك ايضا تخفيف لمؤخره ويكون طوله في الابتداء اقل وذلك
لهذه العلة ولهذا السبب ولين المفاصل في الصغر ما يحكى [illegible] المهر [illegible] فاذا بلغ طال
منه الجسد [illegible] مفصل العنق [illegible] ذلك وثقل الاعالي في الناس يدل على ضعف العقل لكثرة
جسمانيته في ناحية اعضاء العقل [illegible] الجسمانية ثم يذكر العلة في اخلاف
الانسان عن آلة معينة وان ذلك يكون لانه مشترك [illegible] وذكر ان الحيوان
المشترك الاصابع غير الانسان يستعمل رجليه في شيء ما يستعمل الانسان يديه وذلك كالقرد والدب
وبعضه يحتاج الى ان يكون اصابع مؤخر رجليه خمسا ليحسن اعتماده على ما يقبض عليه [illegible] من شانه
الانتصاب واستعمال الاعضاء [illegible] ومنه ما يقبض اصابع رجليه من
اصابع يديه [illegible] اذا كان يستعمل اصابعه للقبض [illegible] والخلد
وكان ذلك [illegible] لانه يحتاج الى الحفر والتخدش لاجل الصيد والقتال ويشبه قتاله
يكون عن قيام وذلك مما يحوجه الى الاعتماد على الرجلين المؤخرين واستعمال المقدمتين [illegible]
[illegible] الرجلين وهذا كالاسد والقرد ومع ذلك فان [illegible] لا اصبع يعوض من
العدد [illegible] قال وقد فاز الانسان من بين سائر الحيوان باستعراض صدره
وسائر الحيوان اما ذوات الاربع [illegible]
الطير [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الذي [illegible] وكان مع ذلك مما [illegible] اعلى الصدر واما الحيوان

المشترك الاصابع وما يلد كثيرا فان ثديه منتشرة في طول بطنه من اول ناحية العلو الى السفلى من الجانبين صفين ليكون الرواضع من الاجزاء يتمكن من الارتضاع ويكون الاثداء في اكثر الامر بعدة ما في طبيعة ذلك الحيوان ان يضعه الا الاسد فانه لقلة ما يلد له ثديان وانما يلد في الاكثر اثنين وقد قلل ولده لانه حيوان يتفق مزاجه الحار اكثر غذائه نشرا في البدن وتحليلا فلا يفرد لبنه ثم انما ياكل حين بعيد وانما يصيد في اليوم واليومين مرة وليس كالحيوان الذي ياكل في كل وقت لوجود غذائه وثديا اللبوة في وسط البدن وليس عند الفخذين لانه مشقوق الاصابع واما الفيل فلما كان مشقوق الاصابع وواسعه فهو البطن وقليل الولد بل لا يلد الا واحدا ولبنه غليظ ارضي لان مزاجه كذلك جاز لذلك ان يكون ثديه الى الصدر ليكون منه اكثر لمجاورة القلب ولا يوجد لذكورة ما سوى الانسان ثديان الا الخيل فربما كان لذكورة منها لما يشبه الام من الخيل دون ما يشبه الاب ذكرهما فصلا نقول لكل حيوان ذي دم فله منى وللنساء منى ودم طمث منبعهما واحد اي الرحم ولكل واحد منهما فضل دم وسنشرح هذا بعد فالاناث ذوات الاربع تبول الى خلف لوضع فرجها فان ذلك الوضع ارفق للسفاد وذكورة بعض الحيوان تبول ايضا الى الخلف كالفيل والاسد والجمل والحيوان الذي يشبه الارنب وليس شيء من ذوات الحوافر يبول الى خلف وكل حيوان كما عدا الانسان فله ذنب كان مما يلد او يبيض وربما كان صغيرا فلا يعتد به وغاية الذنب الستر والمذب وفي كلها ستر الفرج والانسان من بين الحيوان المشاكلة مخصوص بالوركين لعلة انتصابه وقدميه الكبيرة الكثيرة اللحم بقدر جثته واما ذوات الاربع فليس لها ورك لان اطرافها خففت وشددت باعصاب فلا يحتاج في قيامها الى الانتصاب وقد ذهبت مادة الورك في الذنب واما الطير فلما كانت في قيامها بين المنتصب وبين الراكع وكان فخذها لحميا دون ساقها شابهت الانسان من جهة والحيوانات الاخرى من جهة فجعل لها وركان ولكن صغيران الحافر يكون للحيوان الكبير الجثة من الارضية التي فيه فلا يكون له قرن الا انما كان عظيم الجثة كثير الارضية جدا وكان ثقله يمنعه ان ينشق بحافره فخلق له قرن واحد كالكركدن ان الحافر كالجملة اظلاف وما له حافر فليس له كعب ليكون قليل الانثناء الارحل لقلة الزوايا فيسرع رجع الرجلين فان الموثق اشد انجذابا من القلق وان كان القلق اسهل انعطافا ولهذا لم يخلق لذي الكعب كعب في يديه اذا احتاجا ان يكونا قويين لانهما ناقلتان وانما الكعب لذي الظلف ليسهل عليه تشقيق الظلف واما الحيوان المشقوق الرجل الى اصابع فان صغر اجزاء القسمة وانتشاره اغنى عن اجزاء الكعب واما الظلف فعظماه كبيران لا ينهندمان على الساق الا بجامع ومفصلين يكون في ذلك تدريج من الساق الى الظلفين واما الكثير الاصابع فلو كان له كعب لاختلف نسبة الكعب الى كل اصبع ولم ينقسم الى الاصابع قسمة متشابهة لان سائر الاطراف كانت تخالف لما الوسط واما اذا كان بدل الاجزاء كثيرة جزءان يشابه انتهاء الحسنا بالكعب قد كثرت اصابع رجل الانسان ليحسن تهندمها عند الاعتماد على الارض وخلقت قصيرة لئلا يكون تعرض الافة عند الاعتماد عليها وجميع الحيوان الدموي البري ذو لسان مطلق الحنك له لسان يشبه لسان السمك من حيث هو ملتصق من جهة لانه مائي ولسان البرمائيات من ذوات الدم من حيث هو ذو لحم لانه ايضا بري دموي وقد ذكرنا علة قصر لسان السمك وارتباطه بما يليه ومن الحيوانات البحرية ما لسانه مشقوق ايضا كفرقي فالحركة الفكين الى الاستقامة مرافقة للقطع وحركتهما الى الجانبين مرافقة للمضغ وكل حيوان لا يحتاج الى مضغ كالطير فانما الفكه حركة واحدة وجميع الحيوان يحرك الفك الاسفل كان الاعلى عصبيا لكثرة ما فيه وما يتصل به من الاعضاء واما الاسفل فلا عمل له الا ما ينتفع به في الاكل فلذلك خص به المضغ واما التمساح فلما لم يكن له عضو يقوم عليه ويعينه في قطع ما ينهشه فان رجليه قصيرتان ولم يكن كالاسد وغيره مما اذا عض اعتمد على مقادمه وحركة عنقه وكان حيوانا يحتاج الى غذاء لحمي قوي انما يصيبه بالنهش جعل عضه اقوى والعض الاقوى هو ان يكون العضو المنطبق مع انه منطبق بالارادة منطبقا بالطبع وطبع حركات اعضاء الحيوانات هو الى السفل وذلك قد ينفع في ان يكون له وقع وقد علم ان الضربة النازلة اقوى وكان التمساح لمخالفة حركة الفك الاعلى كذلك للحية خاصية حركة الراس وحده بانفراده الى الخلف وذلك ليمكنها من النظر الى جميع اجزائها طولا فانها لا ترى من قدام شيئا من اعضائها لان عينيها من خارج اعضائها على ما هو

اخرج منها فجعل لها هذه الحركة ليكون لها ان ترى اعضاءها ومن الحيوانات البرية التي تبيض حيوان يسمى اشد الارض واظنه يشبه العظاية والحرباء وهو كثير الحركة يتباء مصبه ذنبه فيطابق بها عنقه كهيئة وله لحوم مهزول جدا لانه قليل الدم لتشنج غرفه من كل شيء فيصاح ذلك من درقه ويتغير لونه عند كل جزع لشدة تاثير الخوف في مزاجه واما عظام الفك والصدغ فيتبين مع تبيننا الدروز الفك فنقول ان الفك الاعلى يحده من فوق درز مشترك بينه وبين الجبهة مارا تحت الحاجب من الصدغ ويحده من تحت منابت الاسنان ومن الجانبين درزان من ناحية الاذن مشترك بينه وبين العظم الوتدي الذي هو وراء الاضراس ثم الطرف الاخر هو منتهاه اعوجاج يميل ثانيا الى الانسي يسيرا فيكون درز تفريق بين هذا وبين الدرز الذي نذكره وهو الذي يقطع اعلى الحنك طولا لانهن حدوده واما دروزه الداخلة في حدوده فمن ذلك درز يقطع اعلى الحنك طولا ودرز يبتدئ ما بين الحاجبين الى محاذاة ما بين الثنيتين ودرز يبتدئ من عند مبتدا هذا الدرز ويميل عنه منحدرا الى محاذاة ما بين الرباعية والناب من اليمين ودرز آخر مثله في الشمال فيحدد اذن بين هذه الدروز الثلاثة الوسطى والطرفين وبين محاذاة منابت الاسنان المذكورة عظمان مثلثان لكن قاعدتا المثلثين ليستا عند منبت الاسنان بل يعترض قبل ذلك درز قاطع قريب من الموضع المعرض لان الدروز الثلاثة تجاوز هذا القاطع الى المواضع المذكورة فيحصل دون المثلثين عظمان يحيط قاعدتي المثلثين ومنابت الاسنان وقسمان من الدرزين الطرفين ومنابت وينفصل احد العظمين عن الاخر ما ينزل من الدرز الاوسط فيكون لكل عظم زاويتان تحت هذا الدرز الفاصل وحادة عند النابين وتحت عند المخرز من دروز الفك الاعلى درز ينزل من الدروز المشترك الاعلى آخذا الى ناحية العين فكما يبلغ الفك ينقسم الى شعب ثلاثة شعبة تمر تحت الدرز المشترك مع الجبهة وفوق نقرة العين حتى يتصل بالحاجب ودرز دونه يتصل كذلك من غير ان يدخل النقرة ودرز ثالث متصل كذلك بعد دخول النقرة وكل ما هو منها اسفل بالقياس الى الدرز الذي تحت الحاجب فهو ابعد من الموضع الذي بازائه الاعلى ولكن العظم الذي يفرزه الدرز الاول من الثلاثة اعظم ثم الذي يفرزه الثاني

## فصل في تشريح الخد والشفة وكلام في اطراف الحيوان ايضا

الخد له حركتان احدهما تابعة لحركة الفك الاسفل والثانية بشركة الشفة والحركة التي له تابعة لحركة عضو آخر فيها ذلك العضو والحركة التي له بشركة عضو آخر فيها عضلة هي له ولذلك العضو بالشركة وهذه العضلة واحدة في كل وجنة عريضة وبهذا الاسم يعرف في كل واحدة منهما مركبة من اربعة اجزاء اذ كان الليف ياتيها من اربعة مواضع احدها منشاه من الترقوة ويتصل نهاياتها بطرفي الشفتين الى اسفل ويجذب الفم الى اسفل جذبا موربا والثاني منشاه من القص والترقوة من الجانبين ويشتمل ليفها على الوراب فالناشي من اليمين يقاطع الناشي من الشمال وينفذ فيتصل الناشي من اليمين باسفل طرف الشفة الايسر والناشي من الشمال بالضد واذا تشنجت هذه الليف ضيقت الفم وابرزته الى قدام فعل سالك الخريطة والثالث منشاه من حد الاخرمي الكتف ويتصل فوق متصل تلك العضل ويميل الشفة الى الجانبين امالة متشابهة والرابع من منابت الرقبة ويحاذي بحذاء الاذنين ويتصل باجزاء الخد ويحرك الخد حركة ظاهرة يتبعها الشفة وربما قرب جدا من مغرز الاذن في بعض الناس واتصلت به فحركت اذنه واما الشفة فمن عضلها ما ذكرنا انه مشترك لها وللخد ومن عضلها ما يخصها وهي عضل اربع زوج منها ياتيها من فوق من سمت الوجنتين ويتصل بقرب طرفيها واثنان من اسفل وفي هذه الاربع كفاية في تحريك الشفة وحدها لان كل واحدة منها اذا تحركت وحدها حركتها الى ذلك الشق واذا تحرك اثنان من جهتين انبسطت الى جانبيها فيتم لها حركاتها الى الجهات الاربع ولا حركة لها غير ذلك فهذه الاربع كفاية وهذه الاربع في اطراف العضل المشتركة قد خالط لحم جرم الشفة مخالطة لا يقدر الحس على تمييزها من الجوهر الخاص بالشفة اذ كانت الشفة عضوا لينا لحميا لا عظم فيه واما طرفا الارنبة فقد يتصل بهما عضلتان صغيرتان قويتان اما الصغر فلئلا يضيق على سائر العضل التي الحاجة اليها اكثر لان حركات اعضاء الخد والشفة اكثر عددا واكثر تكررا ودواما والحاجة اليها امس من الحاجة الى حركة طرف الارنبة وخلقت قوية ليسد بقوتها ما يفوتها بفوات العظم وموردهما من ناحية الوجنة وعند اللطيف الوجنة اولا وانما وردت من ناحية الوجنة لان تحريكها اليها وقد خص الفك الاسفل بالحركة دون الفك الاعلى لمنافع منها ان تحريك

الاخف لحسن ومنها ان تحريك الاخف من الاثقل على اعضاء شريفة شكا فيها الحركة الاولى ومنها ان
الفك الاعلى لو كان بحيث يسهل تحريكه لم يكن مفصله ومفصل الراس محتاطا فيه بالايثاق ثم حركات
الفك الاسفل لم يحتج فيها الى ان يكون فوق ثلث حركة فتح الفم والفغر وحركة الاطباق وحركة المضغ
والسحق والفاغرة تسفل الفك وتنزله والمطبقة تشيله والساحقة تديره وتميله الى الجانبين و
بين ان حركة الاطباق يجب ان يكون بعضلة نازلة من علو تشنج الى فوق والفاغرة بالضد والساحقة
بالتوريب فخلق للاطباق عضلتان تعرفان بعضلتي الصدغ وقد صغر مقدارهما في الانسان لان العضو
المحرك بهما في الانسان صغير القدر مشاكل خفيف الوزن فان الحركات العارضة لهذا العضو الصادرة
عن هاتين العضلتين اخف واما في سائر الحيوان فالفك الاسفل اعظم واثقل مما للانسان والتحريك
بهما في اصناف النهش والقطع والكدم والقلع اعنف فهاتان العضلتان لينتان لقربهما من المبداء
الذي هو الدماغ الذي هو جوهر غاية في اللين وليس بينهما وبين الدماغ الاعظم واحد فلذلك ولما يخاف
من مشاركة الدماغ اياهما في الافات ان حسن عرضت والاوجاع ان تعقب ما يفضي بالمعروض له
الى البرسام وما يشبهه من الاسقام دفنهما الخالق عند متشابهها وسترهما من الدماغ في عظم الزوج
وبعدهما في كن شبيه بالادرج مليئهم من عظمي الزوج من تحاديح ثقب المنفذ لما دعمها الملتبس جافاتها
عليها مسافة صالحة الى مجاورة الزوج ليتصلب جوهرها يسيرا يسيرا ويبعد عن منبتها الاول قليلا
قليلا وكل واحد من هاتين العضلتين يحدث لها وتر عظيم يشتمل على حافة الفك الاسفل فاذا تشنج
اشاله وهاتان العضلتان تداخلتا بعضلتين ساكنتين داخل الفم يمتد وترهما الى الفك الاسفل
في مغارة اذ كان اصعاد الثقيل مما يوجب التدبير الاستظهار فيه فضل قوة والوتر النابت من هاتين
العضلتين ينشأ من وسطهما لا من طرفيهما للوثاقة واما عضل الفغر وانزال الفك فقد ليفهما من
الزوائد الابرية التي خلف الاذن تتحد فتحد عضلة واحدة ثم تتخلص وترا ثم تزداد وثاقة ثم تنقسم
كرة اخرى فيغشى لحما ويصير عضلة لئلا يتعرض بالاستداد لمنال الافات ثم يلاقي معطف الفك
الى الذقن واذا انقبضت جذبت اللحى الى خلف فتسفل لا محالة ولما كان الثقل الطبيعي معينا على
التسافل كفى شيئان ولم يحتج الى معين واما عضل المضغ فهما عضلتان من جانب عضلة مثلثة اذا
جعل راسها الزاوية التي من زواياها في الوجنة امتدلها ساقان احدهما يمتد الى الفك الاسفل والاخر
يرتقي الى ناحية الزوج واتصلت قاعدة مستقيمة فيما بينهما وتنبتت كل زاوية بما يليه ليكون لجذب العضلة
جهات مختلفة في التشنج فلا يستوي حركتها بل يكون لها ان يميل ميلا متفننة ملتئمة بما بينها السحق و
المضغ والطير يختلف اعضاؤها لاختلاف منافعها شكل اختلافها في اعناقها فبعضها طوال الاعناق
وبعضها قصار الاعناق فما كان منها انما يلتقط غذاء في جوف الحماة وفي عمق المياه فانه طويل العنق ليبلغ
الى الملتقط ذقه وما كان منها لا يحتاج الى ذلك ويحتاج الى قوة في اصل عنقه فهو قصير العنق مثل [illegible]
وما كان منها رجله طويل لا يمكنه السباحة والغوص ورزقه في البقايع طول ساقه ليحاذي به عنقه ليغوص في
المياه ولا يغرق ويرسل عنقه في الغمر واما الذي يمكنه السباحة فبين اصابعه جلود يتصل بعضها
ببعض ليسبح به ويحسن جذفها بسببه لم يحتج الى طول الساقين لامنه الغرق ولحاجته الى قصرهما ليكون
سباحته اسهل وقوة رجله اشد وما كان منها يلتقط الديدان من الحماة ويغتذي من ضعاف الحيوان احتاج الى
منقار حاد ليجمع به الطعن والاخذ ويكون اخراطه اجمع له من استعراضه وما كان منها يحتاج الى ان يلتقط
من عمق الحماة طول منقاره لئلا يحتاج الى ادخال راسه وعينه في الحماة والطاير وان كان له رجلان فزاوية
الركبة منه الى الخلف والانثناء غير قدام بخلاف الانسان اقول لان الانسان شديد استواء القامة
والانثناء الى الجانبين من جهة القامة متفق الحال بالقياس الى قامته لكنه ذو ارداف والفاعلية
ميلها الى الخلف للمنافع المعهودة فيها ولو كان رجلاه تنثنيان الى الخلف لكان يصعب قيامه عن
قعوده واما انثناؤها الى قدام فهو اوفق لا قامتها واما الطاير فانه خفيف الخلف ثقيل المقدم
وبالجملة فان المفصل انما ينبسط ويقوم بامتداد العضل الى خلاف جهة انثنائه فيجب ان يجعل الانثناء
الى خلاف جهة الثقل حتى يميل الثقل بامتداده الى الاستقامة فاذا كان ثقل يراد ان يقوم به شيء متهيا
لا يتوقع يرفع بدنا انما يمد من جهة هي خلاف جهة انكبابه فالجميع الجوارح سريعة الطيران [illegible]

فالعظم

في العظم ليسهل لها الخرق وقد خلق سائر الطاير من جهة الطيران لجودهما الا العظام الابدان
الارضية فانها لم يجعلها لا يحتمل ذلك كل طاير له مخالب في كفه فلا يحتاج الى مخالب في ساقه لان ما له مخالب
فانما يبطش بالعرض من قدام فان بطش من خلف بطل القبض والقبض دون القتال والذي له ان يطير
طيرانا واما المخالب على الساق فانما تكون للديوك عند القيام على الارض ولذلك يوجد في الطير السالك
الارضية التي لو خلق لها مخالب لتعذر عليها المشي والتشبث بها كل شيء وكل طاير طويل العنق غريبه فهو
يبسط عند الطيران رجلاه الى خلف لانه في خرق الهواء ومعناه مثل الكركي واما اذا كان عنقه طويلا ضعيفا فانه
يقبضه الى مقدمه عند الطيران مثل ما ان الكرسي واما شكل خلقة اوراك الطير فعند قبل فيه كالضم
من السمك ان يسبح لا باجنحة ينتفع بها في السباحة بل يلي بدنه كالحية واظن ان المادة ما هي جهت الضفة ذ
ومواضع اجنحة السمك مختلفة وكذلك عددها واما كان من السمك له نفانغ كثيرة فهو احيش في البراري
لان اشتداد مسامه يبطئ ولا يسرع الدلفين لكبر بدنه ولانه متنفس خلق لنفسه انبوبة كبيرة لو كان
لخفاش ذنب لتشوش عليه الطيران النعامة تشبه الطير في اشياء وتشبه غير الطير في اشياء فلانه
ليس بذي اربعة ارجل فله جناحان ولانه ليس بطاير فليس الريش على جناحه كما يكون على جناح الطير
بل هو زغب شعري ولانه يشبه ذوات الاربعة فله اشفار شعرية ولانه يشبه الطير فاسفل اعضائه
كثير الريش ولانه يشبه ذوات الاربعة فله ظلف ولانه يشبه الطير فظلفه مخلى

## المقالة الخامسة عشرة ثلثة فصول فصل في احوال تولد الحيوان وتوالده وفي تشريح الذكر والرحم

الحيوان الذي يتولد في غيره هو الذكر والحيوان الذي يلد من
غيره في ذاته الى كمال الكون او الى بعض استحالة الكون هو الانثى وان كان نحيوان يلد من ذاته لم يكن
فيه ذكر ولا انثى وقد اشرنا في الفن النباتي الى ما يعلم حاله من هذا الباب الحيوانات الدموية مما يمشي
وما يطير وما يزحف كلها يكون من ذكر وانثى واما الحزرات فقد يتولد عن العفونة وقد يكون فيها
ذكر وانثى وبينهما سفاد لكنها لا تلد حيوانا مثلها بل دودا ولو كان تلد مثله لكان توالدها فاذا ولد
عن جنسه ووقف عند المولود الاول ولم يذهب الى غير النهاية جنس من جنس فان الطباع محدودة
المقاصد فيكون الحيوانات منها ما يلد ولادة تامة ومنها ما يلد ولادة غير تامة من ذلك ما يلد بيضا
ومنه ما يلد دودا والذي يلد بيضا فمنه ما يلد بيضا تاما كالطير ومنه ما يلد بيضا غير تام كالسمك لان
بيضها ينشو وينمو بعد الوضع وعندي ان الحيوان الحزرات المتولد عن العفونة لا يلد دودا البتة بل بيضا يزيدا
ثم يصير دودا ولا يبعد ان يقلب الدود الى طبع ما كان عنه ويولد اعني ليس توليد دود الا بلاحل ان
توليد يقف على الدودية ولا يتعدى الى اخراج مشارك للنوع ويحتاج ان يتامل هذا من الحزرة ففي طوس
بلدة من بلاد خراسان يقال لها اسقيقان عقيب مطر طرت دود قز لا يحصى كثرة فراخ في فراخ وكل
واحد منها نسج على نفسه القز وخرج فراشا والقى بزرا لكن القز الذي نسجه لم يكن متصل الاجزاء وكان
لا يحتمل اغلال في الالة التي يؤخذ بها فلم يعين الناس بزره وعندي ان الناس لو عنوا بزره في تعهد
ورق الفرصاد لما كان يبعد ان يكون القز المتولد عنه كسائر القز وهذا توهم وجزم القضية على
ان الحزرات المتولدة من تلقاء انفسها تلد دودا امر ما لا يجيني فانه ليس احد يشهد ولادتها واما الدود
فقد يكون من بيض الفراش وبيض دود القز وبيض الجراد ثم يصير ذلك دودا ثم ينسلخ ويصير الجراد
الذي ولده فلا يستغرب ان يكون ما يلد سائر الحزرات هكذا اعني انما شاهدوا من الاحوال الثلثة
الوسط منها وهو كونه دودا وقد ولد صدق لنا فيما اظن عقارب تولدت بعد ان تولدت وليس
يجب اذا كان الحيوان يتكون بالتوالد ان لا يتكون بالتولد فانه يجوز ان يكون التوالد يحفظ النوع والتولد
يحدث في الاحيان اشخاصا يبتدئ منها الولاد كما ان الناس ربما قطع التوالد عند واحد يبتدئ منه
الى التولد ويجوز ان يكون العوارض التي تعرض في الهواء انقطع النسل ثم يعود النوع بالتولد فيكون
التولد والتوالد معا ويتبين في استحفاظ النوع قد وجدنا في الوادي الذي يسيل عند بهستون
حيوان الجندبيدستر ومعلوم ان ذلك الوادي حادث وان ذلك الحيوان في غالب الظن الشديد الغلبة
قد تولد فيه فانه لا يجوز ان يقال انه هبط اليه من البحار الذي يكثر فيه للبعد العظيم بين ذلك الموضع
وبين البحار وكثيرا ما يحفر حتى يسيل منها مياه الى برك وصانع لا عهد للبقعة بالسمك فيتولد منها

يخلق منه الذي هو هذا الشيء كانا او مانا اليه في غير هذا الموضع قال الذكر يخالف الانثى بالبيضة المعلقة
وبالرحم وان قطع الذكر من غير مزاج البدن وليس ببعيد ان يكون المزاج الذكوري يفيض في
الاعضاء بعد القلب من عضو واحد منه ما يتم فعله وهو عند الادراك فاذا قطع ذلك العضو
انحسم عن الاعضاء المزاج الذكوري فلم ينبت الشعر في المنابت الخاصة بالرجال ولم يستحل
الصوت الى صوت الرجال فاما ان كان القطع بعد هذا وتهيأ المزاج الذكوري منه في الاعضاء
وتقرر لم يبن القطع مانعا عن نبات اللحية بعد تخلقها وعن النغمة الذكرية بعض الذكران لا انثيين
له فلذلك هو شيء من الاثر الجدا كانواع من السمك وانما يكون لشيلان الى ستيقا ... قال
والانثيان نفذ ذوات الانثيين ليستا جزءا من مجاري المني بل هما كالمفصلين عنه واما الذكر
فنشأ من رباطات ينشأ من عظم العانة ومن لحمه وهو مخلل الخلقة ليكون له الانثيين
ان يمتد بما ينفذ فيه من الروح عند الحاجة ويسترخي عند الاستغناء فلا يرذي بدوام الانتصاب
وفي تمدده فايدتان احديهما حسن تهيؤه للدخول في عنق الرحم وتمكنه من الانتهاء الى الثانية
اشتراك المجرى ليتمكن من زرق شديد لا ينقص معه كثير مما احوج اليه شغل العضو والوترة
فلا تولدا ويقطع الوترة التي انما خلقت للزينة وليكون الكمرة اعتمادا وارفق المواضع للقطع هو الوسط
من تحت ومن خلال ذكره جدا اقل الحلام لان المني يسافر مسافة طويلة الى ان يبلغ الرحم وهو سريع
الاستحالة مع مفارقة معدنه الذي يتولد فيه واما الرحم فوضع خلف المثانة وقبل المعاء ليكون له
من الجانبين مفرش ويكون منخفض وذلك بسبب الجنين والعضل المحرك للذكر زوجان زوج يمتد
عضلتاه عن جانبي الذكر فاذا تمددتا وسعتا المجرى وبسطتاه فاستقام المنفذ وجرى فيه المني
بسهولة وزوج ينبت من عظام العانة ويتصل باصل الذكر على الوراب فاذا اعتدل تمددهما انتصب
الالة مستقيمة وان استد احدهما الى الخلف او تعرض لاستداد لاحدهما مال الى جهته قال وقد خلقت
الانثيان معلقين ليحسن بهما اوعية المني فانها انما خلقت معوجة ملتفة ليلبث مادة المني مدة
النضج احتيج ان يكون منبتها ها هنا وحيث يتم فيه يكون المني شيئا في طباعه ان يجذبها يسيرا الى الاستقفا
مثل ما يعرض للذبابة التي تريد ان يعلق بمادة منها شعلة يسيرة لردها عن افراط التزرق الى
استقامة ما دكنوا الى النضج وهذه ليست المنفعة المطلقة والاولية للانثيين بل هذا احدى
المنافع واما المنفعة الحقيقية فقد ذكرنا في هذا الكتاب وذكرنا انه شيء به يتم تولد المني وفيه وليس
اذا جعل للعضو منفعة ما فقد حرم سائر المنافع وليس قوله ان الانثيين ليس بجزء من مجاري
المني هو قوله انه لا منفعة له في تولد المني بل معناه ما قلناه في التشريح من ان الانثيين بجوهر غريب
مما يتصل به وكيف وليس في نفسه مجرى من مجاري المني بل يخالف المجرى كانه فرع في مجرى
قال وهذا يذهب المعلم الاول لا الى ما يشنع به عليه الطبيب قال واذا اخصي الحيوان انجذب
العلاقات الى فوق وانقطعت عن القضيب حتى لا يجري مادة المني وحكي ان ثورا اخصي ونزا
في الوقت فاحبل كان المني كان قد اندفع الى اوعية المني التي بعد الخصية فانقذف قال ان الزرع
مما يفسد وقتا ما انما يجتمع فيه وينضج في ذلك الوقت ولا يكون في غيره كلما لا انثى ان له ذكر
ولا انثى له ولذلك يفسد الذكر السمك يتم سعيه خارجا كالشجر يتم بزره خارجا عنه فنقول
ان الة التوليد التي للاناث وهي الرحم هي في اصل الخلقة مشاكلة لالة التوليد التي للذكران
وهو الذكر وما معه لكن احدهما تام متوجه الى الخارج والاخر ناقص محتبس في الباطن كانه مقلوب
آلة الذكران وكان العنق مثل الرحم وكان القضيب عنق الرحم والبيضتان للنساء كما للرجال
لكنهما في الرجال كبيرتان بارزتان وفي النساء صغيرتان باطنتان وكما ان للرجال اوعية للمني بين
البيضة وبين المستنقع من اصل القضيب كذلك للنساء اوعية المني بين الخصيتين وبين المنفذ
الى داخل الرحم لكن الذي للرجال يبتدئ من البيضة ويرتفع الى فوق ويندس في النقرة التي تنحط
منها علاقة البيضة محرزة سوقية ثم ينثني هابطا مستديرا متعرجا ذا التفافات يتم فيها نضج
المني حتى يعود وينفذ الى المجرى الذي في الذكر مما يليه من الجانبين ويتصل به منه ما يتصل
ايضا طرف عنق المثانة وهو طويل في الرجال قصير في النساء واما في النساء فيميل من البيضتين



الى الخاصرتين كالقرنين عند الجماع فيتسع باب عنق الرحم للقبول وهما اقصر من مثيلتهما في الرجال
ويخالفان ايضا في ان اوعية المني في النساء يتصل بالبيضتين لان اوعية المني في النساء قريبة
من البيضتين ولم يحتج الى تعليقها او تطويل عنقها لانها في كن ولا يحتاج الى زرق بعيد واما في
الرجال فلم يحبس وصلها بالبيضتين فكانت يوذيهما اذا قرب بمصلابتها بل جعل بينهما واسطة
يمتد بدوس باقي المقذف عند الاطباء والى باطنه وعند المعلم الاول ان المراة تقذف زرعها
الى الخارج عند انعب تحت ثقب البول وقد تحققت صحة هذا من الرجوع الى النساء وبالحري ان يكون
هذا ليكون فم الرحم يخرج الجذب عند الحاجة من تمنعه او سيلانه فيجذب جميع ذلك مني الرجل اذا
وافق القضيبان معا ولو كان الرحم يجذب مني الرجل بنفسه من غير حاجة الى ذلك عنه وانما يجذبه ملتبسا
لكان يجب ان يجذب بكل وقت مني الرجل وفي المعلوم تجربة يقينية انها انما تجذب عندما تنزل هي فبالحري
ان يكون ما يصب منها الى الخارج فم الرحم ليجتلب المنيين معا على ان الانسب ان يكون عندما تنزل تطلب
من خارج مني الرجل فيفعل في وقت واحد ما يصب منها وطلب الشيء الذي يحتاج ان يقترن به فكر
الاول والى هذا يقصد تم شهادة النساء الفعلتان وعند المعلم الاول ان مجرى قذفهن الى الخارج ضيق
جدا ويكتنفه لحم غددي في كليهما عصب به وعنق المثانة ويرسل رطوبات حادة ادق من المني يدفع
ويلذع للجماع والمني في الرجال انما ينضج وما في الخصيتين من العروق المتعرجة الملتفة الشبيهة بجزء لحم
الكرم الذي ياتيه دما وينضج ويستحيل فيها بعض الاستحالة الى المنوية متشبها بطبيعة البيضة
والرطوبة البيضاء التي فيها وخصوصا لما يتخصص فيه من الروح الحيواني وخلقت الرحم ذات عروق كثيرة تشعب
من العروق التي ذكرنا ليكون غذاء للجنين وليكون العصب الطمثي مددا وربطت الرحم بالصلب برباطات
قوية وجعلت من جوهر عصبي له ان يمتد كثيرا عند الاشتمال وان يجتمع الى حجم يسير عند الوضع وليس
يشتمل تجويفها الا مع استيمام النمو كالثديين لا يتم حجمها الا مع استيمام النمو لانه قبل ذلك معطل لا
يحتاج اليه وله في الناس تجويفان تحتي غير تجاويف بعد حل الانثاء فصل في اسباب
احوال مادة الايلاد الحيوان تبايض بعضه بيض داخلا ويولد داخلا وبعضه
يبيض داخلا ويتم بيضه داخلا ويلد خارجا وبعضه يتم بيضه خارجا كالسمك والذي بعضه يلد
تاما وبعضه يلد غير تام بل يلد دودا كالذباب الدود ويتم خارجا وما يبيض غير تام يبيض في اسافل بطنه
يلد لينقل على الحاجة بتقريب نقل الجنين وقد لا يفسر بعد الولادة الدود ومن هذا ما يجذب الجنين الى فوق
مثل الحطاف وما كان من الحيوان له لين الجلد خلقت بيضته صلبا خارجا وانما صلب الجلد على عمل بيضه
من خارج والاكثر ذلك يحيط بمحرف في فيه لولد وجلد القطاع ايضا الى اليبس كذلك جلد الفيل ولقصد
الفلين ... لمناسبة البيضة الحيوان البياض يشبه تعليقه الياس والرطب واحد والسلحفاة
فبيل ثقلها واحدا ايضا وطاشبل اخر الولادة لا الفيول بعض الحيوان سيقبله بالسرو وبعضه كما
الطرفين وبعضه بالمشاكلة ومن الحيوانات ما الايضا فذويها مايتقا الدو والذكر منها اصغر جثة
من الانثى وكذلك في بعض الطير لان الذي يكون لا الى جانبها الى الذكر ما لا يلتقم عضو قوليك
وهذا كلام المعلم الاول وهو اذا لقي الزرع في غير الموضع يطل والحمل الاول انا يرى ان النطفة
النساء ان قال على ما ذكرنا الوجه ايضا في فصل ذا الولد ان يكون انزال الرجل وان المراة وقد
لا يكون انزال ايضا وهذا ايدل على ان لقاحها انزال المني ... موضع ان الزرع من
الولادة ودم الطمث فكل ولا يحتمل في مذهبه ان يكون هذا الزرع زرع الرجل وان ينبغي ان يعرف
هل المني يخرج من البدن كله ام لا فقد ظن انه يخرج من جميع البدن فعلى هذا يخرج من العظم جزء ومن
اللحم جزء ومن العصب ... والداعي الى هذا الظن عموم اللذة وشبه الولد بالوالد ... ناقص منه
العضو ذي زيادة او شامة وايضا من جهة كلية المشابهة وتزوج العرق فيجب ان يكون مشابه
عامة النسبة الى البدن كله فاذا كان البدن كله يرسل الشيء فكل عضو يرسل قسطه والا ما السبب يكون لا يشبه
عضو واحد لكن هذه الاحتجاجات غير مقنعة فان المشاكلة قد تقع في الظفر والشعر وليس يخرج منها
شيء وان المولود قد يشبه جدا بعيدا وليس في زرع نصيب كما ان الولد قد يشبه
بيضا ثم انك ولدنا سود والزرع ليس يرسله الاعضاء المركبة الالية من حيث هي الية وبقع

فيها مشابهة قال وايضا فانه لو كان المني بالصفة الموصوفة لكان المني حيوانا صغيرا لانه يكون فيه
من كل عضو جزء ثم كيف يعيش ذلك الحيوان اذ كانت اعضاؤه غير موضوعة وضعها الواجب وان كا
الاعضاء موضوعة وضعها الواجب فيكون مني الانسان انسانا صغيرا قال بل ان كان ايضا مع ذلك
للانثى مني يواطي في الاسم فيه ما في مني الرجل فيكون عند انزالهما جميعا في الرحم منيا انهما انسانان
او حيوانان آخران وايضا فانه ما المانع ان يولد من المراة وحدها اذا انزلت وفي منيها الاعضاء منفصلة
والقوى محصلة وانها مكان المني وما يقولون في اعضاء التوليد انها كيف تكون فانا نعلم يقينا
ان من الناس من يولد اناثا فيستحيل الى ان يولد ذكرانا والعلة في ذلك بسبب استحالة المزاج حتى يكون احد
المنيين بمزاج والآخر بمزاج آخر غير ذلك المزاج يتولد منه العضو وليس ان العضو تارة يخرج من
الذكر وفيه اجزاء عضو الذكر وتارة يخرج وفيه اجزاء عضو الاناث فلذلك يجوز ان يقع في سائر
الاعضاء بسبب الاستحالة لا بسبب نقل الجزء قال وايضا فكثير من الحيوان يلد غير جنسه بل يلد دودا
يتصور بصورة اخرى كنوع من الذباب والفراش فلا يمكن ان ينسب ذلك الى الاعضاء المتشابهة
الاجزاء وقد يتسفد الحيوان سفادا واحدا فيتولد منه حيوانات اكثر من واحد وربما كانت ذكورا
واناثا وليس يمكن ان يقال ان المني فيها مختلف وايضا فان الغصن من الشجر الذي لم يثمر بعد يغرس
فيثمر فان كان الغصن من الغصن فقط دون الثمر لمشابهة له وليس هناك ثمرة حتى ينزع اليه الشبه
فكان ينبغي ان يثمر اللهم الا ان يقولوا ان الغصن يكون فيه اجزاء من الثمر ويجعل الشجر في اصلها غصونا
كل جزء بكل جزء فان كان كذلك فلا يبعد ان يكون في الحيوان كذلك فليس يحتاج ان يجيء المني والبزر من
كل جزء بل من جزء واحد فان في الجزء الواحد جميع الاجزاء وبالجملة فان الولادة ليس سببها المادة وان
يكون مستدفعة من كل عضو شيئا بل سببها القوة المصورة كون الكرسي من النجار واما ما ذكروا من
لذة الجماع فان اللذة بالجماع انما يكون في آخر الجماع عند سيلان المني في اوعية المني في احداثه
الدغدغة وما يقترن بها من لذع حرارة المني للحم الشبيه بالعصب العروقي يتبعه تحريك السيلان كانه
بحلول ثم يجري وشبه ما يعرض عند الحكة ولا يصاب هذه الحالة في جميع الاعضاء بالسواء بل في اعضاء
المني لا غير قال فنقول ان المني جوهر متشابه الاجزاء لا شك فيه ينفصل من البدن ليس على انه ذوب
من البدن فان ذلك غير طبيعي وهذا طبيعي وهذا ما ينتفع به والذوب فضل لا ينتفع به وقد يكون الذوب
في الذين لا سمن لهم فالمني فضلة الغذاء ليست عن ذوب وفساد وليس هو فضلة الهضم الاول لان فضلة
الهضم الاول بلغم ومرة على ما علمت ولذلك يوجد البلغم والمرة وما اشبههما غالطا لما يقذف بعد الهضم
الاول ويكون امثال هذه الفضلات في البدن كثيرة بل المني فضلة الهضم الاخير الذي فضل بعد ان
عن غذاء كثير لما يعرض من انتقاص العضو الاول وخلوص الغذاء في الهضم الاخير عن المشروب فالمني
فضلة عن الهضم الاخير يصلح ان يكون منه كل عضو ليس انه يخرج جزء من جزء من كل عضو وليس هو فضلة
ذوب ولو كان ذلك كذلك لكان الحيوان الكبير الجثة كثير الفضل الذوبي فكان كثير المني لكنه ليس كثير المني
وكذلك هو قليل الولد وانما ليس بكثير الولد لان غذاءه الخالص المتصفي من الفضلات الاول ينصرف
في عظم جثته وكذلك الكبير الجثة من الناس ومن الشجر وخصوصا فيمن يسمن فان فضلاته تستحيل شحما
ولا يفضل هنالك كثير فضل وايضا فان الذوب لا يحتاج الى عضو معه ليكمله والمني اوعية وله مكان
قابل وكذلك اللبن الذي هو في النساء نظير المني تماما والمني يقل في زمان الذبول ويكثر الذوب والسبب فيه
ان المني انما يكون النضج لا للذوب ولذلك يقل في المرضى ولا يوجد في الصبيان لان هضمهم الثالث
قوي والحاجة الى الغذاء شديدة فلا يفضل وكل ذوب مرض ولا شيء من اخراج المني الطبيعي بمرض بل يكون
نافعا اللهم الا ان يتحلل المني فيكون ذلك مستبعدا ذا زاد فيه ابحج بحسب هذا البحث مقنعة وانكان

فصل في المنيين ودم الطمث

في بعضها ما فيه قد وضح ان المني فضلة الهضم الاخير
وانها فضلة نضيجة جدا بعد في الخلقة غير مستحيلة ولشدة النضج ما يبيض واذا كان المني مستحالة
نزلت دموية وكذلك دم الطمث فضلة الهضم الاخير لكنها ليست تبلغ نضج المني وان كان منها تام
مني فليس يبلغ نضج مني الرجل فان المراة بالجملة اضعف من الرجل ولذلك صرف في النساء ادنى رطوبتها
الرطب وليجتمع ما استغنى عنه لذلك ان يكثر فضلها وان لا ينضج وان كان زمان حركة الفضل



الغذاء ...

المني ...



فيها معادنا لزمان حركة الفضل في الرجال وانبثق يسيرا لعجز قواهن عن نفاذ الغذاء الاخير كله في
العضو في مدة لا يعجز عنها فرخ الذكران ولكثرة اجتماع الفضل فيها ما يمرضها احتباس الطمث ومما يقبل
طمثها ان يعرض لها استفراغ دم من عضو آخر ولو كان المني الذي يجتمع للنساء منيا مولدا وكان مثل
مني الرجل في انه نوع مولد وفيه نضج لكان يشبه ان لا يكون فيها الطمث فان سبب المني ضد سبب الطمث
لان الطمث يكون من قصور النضج في الطباع والمني المولد يكون من كمال النضج فحيث يكون دم الطمث لا يكون
مني مولد وحيث يكون مني مولد لا يكون دم طمث ولهذا من يكون من الرجال قريب الطباع من النساء يكون
فجما باردا لا يولد منيه فبين ان المراة ليست تنزل منيا مثل مني الرجل في انه مولد وتامل فانه ليس يقول
انه لا يقذف منيا اصلا كما يظن نطفة من ليس فهمه ويكثر غذاؤه واذا كان كذلك لم يكن الجنين من كلا مني الجماع
المنيين معا على ان حكمهما واحد قال ولذلك ما يتفق ان تحبل المراة ولم ينزل وربما انزلا جميعا ولم تحبل
والنقصة الاولى مما اعرفها فان النساء يذكرن ذلك ويشبه ان يكون السبب فيه ان مني المراة يكون
قد حصلت في الرحم في وقت آخر لمجامعة او انتفاخ طبيعي ثم ان الرحم حفظ طبيعتها ولم يفسدها
ولم يغيرها الى ان اندفع الى الرحم مني الرجل بضرب من الزرق النافذ من غير معونة جذب فان الجذب
من الرحم يكون مع انزال المراة فقد تحققنا هذه الاشياء اعتبارا ومشاهدة فاذا طرأ ذلك على مني من
النساء ثم النساء معه وكان حكم ذلك حكم بعض الزرع اذا رش عليه الدبل منيه وهو في البطن صغير
لم يعيشها الباطن كان بعضها مولدا قال والمراة لا تنزل المني الى الخارج فان الذي يخرج منها عند حركة
الشهوة مع لذة ما ودغدغة فليس منيا انما هو مذي وذلك حق فان المني يندفع الى داخل منها والرطوبة
رطوبة تسيل من غدد هناك ويكثر في البيضان ويقل في السمر وليس ينبغي ان يظن ان لذة الجماع كله
بسبب المني وانزاله الى خارج بل لحركة الروح والروح يندفع ايضا في الانزال في النساء والرجال رجال
مني المراة كالمني وربما خرج من المراهقين قبل ان يحتلم ويدرك كالادراك فانه يكون شيئا غير نضيج
لا يصلح لان يكون مولدا وان كان الذي في النساء يصلح ان يتولد منه الجنين بان يكون مادة فانه اقرب
الى ذلك من دم الطمث فان الطمث يحتاج الى ان ينفعل انفعالا آخر حتى يصلح ان يصير غذاء الجنين ويشبه
مني النساء التي هي مادة الجنين مثل ما يحتاج الشجرة المبرزة الى تدبير حتى يتولد منها بزر جيد ثم قال
شيئا عجيبا ان نخففه ونعلم وجهه قال فلهذه العلة اذا خلط الزرع الذي هو غذاء نقي لهذا الدم الذي
ليس بنقي يكون ولادا من الزرع ويكون الغذاء من دم الطمث يجب ان نعلم انه يعني هاهنا بالزرع زرع الاناث
وذلك لان الدم جعله غذاء للجنين والغذاء يكون لاجل مغتذ فيجب ان يكون المغتذي من الزرع ويكون
ذلك زرع المراة فان مني الرجل ليس هنا اصلا للانفعال ومبدأ للتمويل بل خالطا للفعل ومن هاهنا
نفرع عليه الخطأ من يظن بانه لا يرى للنساء منيا فيجب ان يكون هذا المني هو مني النساء فيكون
مني النساء نسبته الى الجنين نسبة غذاء يكون عنه مما يكون من غير حاجة الى تغيير لطفه في المزاج
انما يحتاج ان يستعمل فقط ويشكل وهذا هو الذي نسميه نقيا واما دم الطمث فيكون غذاء ليس بنقي
يحتاج ان يحال الى مشاكلة الغذاء الذي ثم يكون موضوعا قريبا للجنين فيكون هو مادة للغذاء الذي كان
الخبز مادة للغذاء الذي هو الدم مثلا فيكون الدم هو غذاء قريبا والخبز غذاء بعيدا فيكون عنه ان يكون
الولد من زرع النساء بلا واسطة ويكون من دم الطمث على انه غذاء والغذاء في المشهور هو الذي يحتاج
ان يغير تغيرا ما ثم قال والدليل على ان المراة لا تنزل منيا اي لا تقضيه الى الخارج ان الرطوبة التي يظن انها
مني المراة قد يسيل منها ليس عن جماع ولا انزال وذلك عند ما يؤدي وكما يؤدي الذكر والنساء يقل منهن
لكثرة زرعهن والدليل على ان زرعهن من جنس دم طمثهن انهما يكونان معا وعند ما يكون في الرجال المني
ثم نقص في آخر فقال بين ان زرع النساء يصلح لان يكون هيولى لا ان يكون مبدأ حركة وزرع الرجال
هو مبدأ الحركة اذ كان لا شك في ان مني النساء من جنس دم الطمث ودم الطمث مباع لان يكون
هيولى لا مبدأ حركة وكذلك بيض الريح اذا مسه مني الذكر وبيض السمك اذا مسه مني الذكر تم وخلق

المقالة السادسة عشرة فصلان فصل في كيفية تولد الحيوان
من المني وفي البيض وفي اختلاف الحيوان فيه وكيفية قبول النطفة
وما يجري مجراها القوى النفسانية الحيوان التام هو التام في الحرارة والرطوبة

الرجال ...

النساء ...

وهو الذي يولد جنينه تاماً في الكيفية وان لم يكن تاماً في الكبر لانه لا يسعه مثله ومثل هذا الحيوان
هو حيوان دموي كامل الدم فانه نقص في احد الامرين داخل فيه مايخل في انه لاينفعل ولك الاخا كما
كالطيار كان مادته ليست تقبل الصورة في مدة يحتملها الاشتمال بل ينتقل على البطن قبل ان يتم
فلذلك قد جعل لها غشاء كثيف يقيها الآفات الى ان يتولد خارجاً وهذا ايضاً من الحيوان الدموي
واما ما لادم له فانه يولد بيضاً غير تام بل بيضاً ثم يتم خارجاً او يولد دوداً او بيضاً لا يفرخ الا مستبطناً
لان بيضه يكون ليناً كان هذا لو خرج تعرض للآفات وكان الارضية تضاد المزاج الدموي واذا كان
الحيوان ارطب واقل ارضية لكنه مع ذلك اقل حرارة باض وفرخ داخلا وكذلك اذا كان اكثر ارضية
واقل رطوبة واكثر حرارة كالافعى فان بيضه لليبوسة لا ينفصل في الابتداء والحرارة لا يتأخر تاخر سائر
البيض واما الارضي البارد جداً اليابس فيعجز عن تتميم البيض فولد هذا الحيوان لما عدم اعضاء
الحضانة وكانت بيضه على خطر من الاسباب الخارجة كثر بيضه جداً احتياطاً فانفعل بالكثرة فلينظر
في حال المني وهل فيه جزء نفس اعني قوة ام ليس فيه فلما كان المني يتحرك الى تكوين الجنين ليس بسبب
غريب من خارج بل من طبيعة مستقرة باذن الله ففيه مبدأ النفس الغاذية وليس يكون تكون
الاعضاء منه معاً فان التجربة تدل على تقدم القلب في التكون ولا محالة ان ما لا قلب له فقد يكون
عضو آخر بدل القلب والقلب ايضاً آخر ما يموت واذا غلطنا لرئة تنفس وليس ما يقال من خفائها
في الجنين وظهور القلب انها كانت موجودة لكن خافية لصغرها شيء فان الرئة في الجنين اعظم من القلب
ولا يظهر فيه مع القلب بل يكون من بعد ولو كان الخفاء للصغر لكان ما هو اصغر اخفى ولكان القلب اولى
بالخفاء من الرئة لكن فعل ذرع الوالد في ذرع الام انما يكون على سبيل الافعال والتكوينات الطبيعية
التي جعلها على سبيل ملاقاة المحرك والمتحرك فاما فاعل الدم الذي تولد منه المني الذي تولد منه الولد
فهو كبد او قلب واما تكونه منياً فاوعية المني ثم المني يحرك شيئاً آخر اي نطفة المرأة فيحرك اولاً الى
تكوين المبدأ ثم يبعث من العضو الاول قوة هي مبدأ بنحو الى تكوين سائر الاعضاء منه بالترتيب
ويكون النطفة المنعقدة صارت ذات نفس بنفوذ قوة الذكر فيها فان الزوج يشبه ان يتولد
من نطفة الذكر والبدن من نطفة الانثى فاذا صار ذلك ذا نفس تحركت النفس فيه الى تكميل
الاعضاء ويكون تلك النفس حينئذ نفساً غاذية اذ لا فعل لها آخر واذا كانت فيها القوة لغير ذلك واتما
اشتد البياض فيه لكثرة الروح المولد فيه ولذلك يرق ويزول عنه البياض خارجاً لان خثورته
كانت بسبب الهوائية فاذا انفلت زال بياضه وصار دله مرأى الماء ورق على ما تعلم هنا في موضع
آخر ويكذب من ظن ان ذرع الفيلة اسود وكذا قياس الانثى واكذب منه من ظن ان مني الحبشة
اسود وبالجملة فان المني زبدي الجوهر ولذلك سميت الزهرة زبدية لانها جعلت مبدأ الشهوة
ومبدأ توليد المني ولذلك صار المني لا يجمد البرد وهو مني والنطفة اذا استقرت فيها القوة
الغاذية لقبولها فعالاً عددنا النفس الحسية فيكون فيها قوة قبول النفس من حيث هي حسية وان
كانت الحسية من ذوات النطق هي والطبيعة واحدة وذلك لان الاعضاء الحسية والنطقية تتم فيها معاً
ولا كذلك الغاذية واعضاؤها وايضاً فان اعضاء الحيوان ليس يعمها الحس ويعمها قبول الغذاء فلا بد
ان يكون النطفة بهذه الحال فيكون فيها الغاذية مستفادة من الاب والاخرى جائية من بعد ويجوز
ان يكون النفس الغاذية التي جاءت من الاب يبقى الى ان يستحيل المزاج استحالة ما ثم يتصل به
النفس الغاذية الخاصة كان المستفاد من الاب لا يبلغ من قوته ان يحمل التدبير الى آخره بل يفي
بتدبير ما ثم يحتاج الى اصل قوي كان ذلك الذي اخذ من الاب قد تغير عما عليه الواجب فليس من
نوع الغاذية المطلقة التي كانت في الاب والتي تكون في الولد ولكن لم يخرج بها التغير عن ان يعمل
عملاً ما مناسباً لذلك العمل وكيف ما كان واذا صار القلب والدماغ موجودين في الناطق تعلق بها النفس
النطقية ويفيض منها الحسية اما النطقية فيكون مباينة وتكون غير مادية ولكنها لا تكون عاملة
بعد بل يكون كما في السكران والمصروع وانما يستكمل من امر من خارج يفيد العقل وانما سائر القوى
فيكمل بالبدن والامور البدنية ولو كان الصبي حساساً ثم يصير انساناً بالنطق لكان ينتقل بالاستحالة
من نوع الى نوع والشيء المتهيئ في المني ان يقبل علاقة النفس ليس من جنس الحار الاسطقسي النار



بل الحار الذي يفيض من الاجرام السماوية ويقوم بالمزاج وفي الممتزجات من الرطب واليابس فانه مما
يوجد بجوهر السماء لانه ينبعث عنه ونعم ما قال المعلم الاول هذا وان شئت فاعتبر تأثير لنار وحر
الشمس في اعين العشي ويشبه ان يكون تلك الحرارة تتبعها قوة لا تتبع الحرارة النارية فان تلك القوة
قوة محببة ومناسبة بوجه ما القوة الاجرام السماوية وان تلك القوة تجعل الاجسام شبيهة بوجه ما
بالاجرام السماوية حتى يكون لها ان تقبل الحيوة وهي فاشية في كل جوهر من البدن رطبة ويابسة وبه
يحيي البدن من الحيوان والنبات وفي المني جوهر هوائي لجوهر يقبله وهو الروح الذي هو اول حامل لهذا
الحار وهو سبب جمع اجزاء المني لانه فاعل المني ومنضجه وهو مفارق بذاته وان لم يفارق قواماً فانه اذا
انفصل عن المني فسد وتحلل وهذا الروح جسم ما الى نسبته من المني ومن الاعضاء نسبة العقل من القوى
النفسانية فالعقل افضل جوهر غير جسماني والروح افضل جوهر جسماني وهذا الجوهر لا يفارق المني ما دام
صحيحاً معتبراً في الرحم بل يحيل المني الى جوهره فيطول ويتلطف ويصير دوحاً فيملي النطفة المتكونة دهاراً
لا ديحاً فضليا فنجما كما ظن الطبيب ويكون هذه الريح دوحاً نافخاً تكون الاعضاء بالقوى التي فيها
وبنهاوه مثل الانفحة يخالط اللبن ويفعل في اجزائه التي ينعقد فيه من غير ان يكون هو جزء الجبن بل
الجبن منفصل عنه كذلك هذا المني ليس هو جزء الاعضاء بل مبدأ دوحها فقد يبقى ينفعل الاعضاء ولا نظن
انه يقول ان المني يتحلل ويتفرق ويذهب ريحاً بل غرضه ما بيّنته لك قال فاذا وقع المني في الرحم قوم نطفة
الانثى وحركه وتحرك هو ايضاً معها فانه يحرك بان يتحرك ويجالط وما شئ وهذا دليل على ما نسبناه اليه من
المذهب فالجسد من الانثى والروح النفساني من الذكر والمولود من ذكر وانثى مختلفين اذا تمادى الزمان
في التناسل مال الى مشاكلة الانثى لغلبة المادة على الصورة كما ان البزور اذا نقلت الى ارض ما فانها اذا
تكررت الحراثة بها مالت الى طبيعة تلك الارض فانبتت ما يشاكلها ولم ينبت الغريب كالقنبيط يزرع
في بلاد خراسان فيجيء سنة قنبيطاً ثم يصير كرنبا لا قنبيط فيه ثم يصير كسائر الكرنب وكذلك اجناس
البطيخ فانها اذا نقلت الى ارض غريبة عادت الى مشاكلة البطيخ التي يكون بها وزرع الذكورة ربما لم يستكمل
كلها ولم يجذب الى خارق موضع الولادة بل انجذب منها قليل ينفعل بقوته وكيفيته وربما اذهبت لغلبة
قوته اذا افرطت قال وربما لا رحم له بل يتعلق بجبلة تحت الحجاب فليس يكون قبوله المني بجذب بل بالرذف
من الذكر والرحم وان كانت له قوة جاذبة فان الحرارة تعين على ذلك ۞ واعلم ان المني وان كانت فيه قوة
محركة فانها لا تنهض الى فعلها الا بمعين من خارج مثل البزر ايضاً وهذا المعين يشاكل مادة موافقة ومحيط
موافق كما ان البزر يحتاج ان يجد مادة موافقة من الارض وهواء موافقاً ۞ واعلم ان لكل متكون غذاء
اولاً وغذاء ثانياً فاما الغذاء الاول فيوجد في بزور النبات في البزور نفسها لاجتماع قوة الذكرية
والانوثية منها فاذا تحركت القوة المولدة غذته من نفسه ويعرف ذلك من الباقلي والبقول واما في الحيوان
فيوجد في النطفة من جهة نطفة الانثى فانها تحال الى طبيعة الدم الاول لانها يقوم مقام الدم الاول
بفعل قوة في مني الذكر والدم الاول هو الدم الذي يتكون منه القلب ويكون في القلب ثم بعد ذلك
يحتاج الى مدد من خارج والجنين ايضاً اول غذائه من قريب وهو اللبن وبعد ذلك يتغذى من خارج
لا يبعد ان يكون في بعض الحيوان ما يكون القوتان منه في شخص واحد منه مجتمعتين ولذلك يقال ان
نوعاً من السمك يسمى ادبو موبا لا يوجد فيها ذكر البتة وفي بعض الاناث حصة من قوة الذكرية فانه في
نطفهن مبدأ تحريك النطفة الى صورة ما ليست الصورة المشاكلة بل هو صورة استكمال النطفة لان يكون
سبيلاً لان يتكون منه الفرخ متميزاً الى غذاء اول وهو البياض ويتكون منه الجنين وهو اول حيوان الجنين
والى غذاء ثان وهو الصفرة يتغذى به الفرخ بعد ما يتصور ويصير حيواناً واول حيوان الفرخ والى وقاية وهو
القشر لكنه انما يكون مبدأ التوليد في البيض من حيث هو بيض في تاثيره توليد مادة يتغذى منها التوليد
فيها الى التصوير بما هو كمال المادة من حيث هي مادة ولا يقتصر على اعداد المادة فقط بل الى تكميلها بالصورة
التي يتم بها استعدادها مادة على التمام وذلك من القوة الغاذية الابية او الصورة الابية فان
اتفق ان كان المبدأ المحرك مقصراً في البيضة اخذ يفعل فعله بعدما فرضنا لقوة المولدة النطفية
وان لم يكن معطلة المادة ونحن لا نمنع ان يكون في الانثى من الناس والبهائم قوة مولدة ومكملة
للمني من حيث هو مادة لكنها تكمل على التمام وذلك من القوة الغاذية الانثية او الصورة الانثية

يتغذى منه

اسناد المادة مع القائها المنى ولا يحتاج ان يحمل كالا ثانيا فى الرحم بل يكون ما يلقيه من المنى مع وجوده ينفصل فيه الفاعل لو لاقاه واما نطفة الطائر فتستكمل الكمال الهيولانى فى الرحم فى زمان ويتميز فيه الاسود التى ذكرناها وبعد ذلك يتحرك القوة الفاعلة الذكورية الى تصوير الصورة النوعية والى احالة المادة البيضية اذ كانت القوة الفاعلة موجودة فى ذلك البيض وهى القوة الذكورية ويكون عند ذلك قد نقل المنى على بطن الدجاجة ويحتاج مع ذلك الى معونة من خارج واول ما يتولد القلب ثم اعضاء الجوف ويكون الاعلى اثقل واعظم من الاطراف ثم سفل الاسافل والحيوانات التى لها اربعة ارجل مشقوقة الاصابع فانها تولد غير منفتحة ثم ينفتح

**فصل فى فروق الاعضاء المتقدمة من جهة جواهرها وفى احوال العقم والعقر والاذكار والايناث وفى الحيوانات المركبة**

اول ما يتكون من الاعضاء فى الجنين اللحم وانما عقده البرد فيحله الحر واما الاظفار والقرون فمن مادة ارضية فيها رطوبة دسمة ولا يذوب لكنها تلين ثم يتحجر لان الرطوبات فيها تتحلل وليست بكثرة ما يذوب واما الجرم الذى فينا ازمنه رطوبة ما يذوب والجلد كانه لحم ايبس من سائره وكثير من الاعضاء يتخلق والاعظم ثم يصغر كالعينين فانه عظم جدا فى فى الجنين والسبب فى ذلك ان هذا العضو يحتاج الى ان يكون رطبا مائيا ويحتاج ان يعمل فيه حر كثير حتى يقومه على مزاجه ويحتاج ان يكون عند اخر من وعند تمام جبلته محفوظا فيه الرطوبة مع مرار كثيرة فيتبع ذلك ان يقع الحاجة الى عظمه حتى يبقى اخره شيئا يعتد به ويحتاج ان يكون يافوخه لينا جدا فى الصبا وذلك لانه يحتاج الى الدماغ كثير الفضلة وان يكون وضعه فوق وحيث يتصعد اليه البخار فيجب ان يلين مما يقع عليه ليخف وليطرق لما فيه من البخار الكثير واما الاسنان فقد قلنا فيها قبل وخلقت الاسنان من بين العظام نابتة نموا خفيا ليكون لها بدل مما ينسحق والسرة تكون مشتملة فى بعض الحيوانات على عرقين وفى بعضه على عروق كثيرة وفى بعضه على عرق واحد بمقدار عظم جثة الحيوان وكثير من الحيوانات يجامع بعضها بعضا اذا كان الذكر والانثى منهما من نوع واحد او نوعين متقاربين بعد ان يكون مدة الحمل فيهما واحدة او متقاربة كالكلاب والذئاب ومثل الخيل والحمير والعقر والعقم يكون من قبل المنيين وقد يكون من قبل الرحم فى النساء اذ يكون المرأة مذكرة ورحمها غير ملائم للقبول او يكون الالة فى الرجال غير ذاهبة على الاستقامة او قصيرة لا تتصل او كبيرة تزلق فى الغشاء فلا يندفق منها المنى جدا ومن الرجال المؤنث رقيق المآء ردية لو طرح منه فى الماء لطفا وافترق ولم يرسب رسوب الغليظ ومن النساء مذكر لا تميل الى المجامعة وبالجملة فان سبب العقر والعقم اما مزاج المنيين واما فى الالات والذى يكون من جهة المنى فاما مطلقا اذا كان رديا جدا واما بحسب الموافقة بين المنيين فربما كان منى المرأة اذا قارب منى الرجل لم يكن من شان مثل ذلك المنى ان ينفعل من مثل ذلك المنى بل يفسد به ويخرج عن اعتداله ومنى الرجل كذلك من جانب ما يفعل وذلك اما لانه يفرط بالكيفية او لانه يقصر فى كيفية فان بدل احدهما اعتدالا احدهما من الاخر والرحم ربما كان ردى المزاج وربما كان مسدود العروق وربما كان متعطل الالات المنى لمرض مزاجى او الى وقد يستدل على ان المنى نفسه او روح منه او شئ مما يحمله ماتى من الدماغ ويجتاز بناحية العينين بالطرق المعنية عند الانزال لكانما يجذب الى داخل كان الدماغ يستفرغ نفسه عند الانزال المتحلل واذا استفرغ عضو ادى تاثيره ضرورة الى ما يشتمل عليه وينتفع ايضا من القلب والدليل على ذلك ما يعرض عند الانزال من انقباض النفس كان القلب يخرج نحو الدافع زعم ذيمقراطيس ان علة عقم البغال فساد فى تركيب ارحامها وقع بسبب انها تلد عن جنسين متجانسين ولو كان كذلك لما نسل ما يتولد من الكلب ومن الذئب والكلب والثعلب وغير ذلك وزعم انبذقليس ان السبب فيه شدة لين المنيين وانهما لا يلتامان التياما ينتظم به الاعضاء الصلبة والاعضاء التى لها عمق التياما قويا ويعرض من تركيبها شبه ما يعرض من تركيب النحاس والاسرب فيكون ما يتكون منهما قلقا ممرضا لان الانضمام الجيد مفقود فيه وهذا ايضا منتقض بمنى الحمارين ومنى الفرسين بل السبب فيه شئ آخر نذكره الان على انه ليس سببا كليا بل اكثريا فان من البغال الاناث ما يحمل ولكن لا تربى ومن الذكران ما يولد بغلا منه وكا ضعيفا يجرى مجرى الناس العقماء الضعفاء جدا ويجرى

الخنانيص



الخنانيص المضرورة قال ولكن السبب الاكثرى فى ذلك هو ان الفرس قليل المنى جدا وقليل فضلة الدم والفدد الذى يتولد فيه من المنى حار ولذلك ليس رحم الفرس حريصا على الجذب وكثيرا ما يجرح الزرع ويبوله ولذلك يتكلف السايس شغلها عن جميع ذلك ويجد فى منعها على قبول الزرع حيلا يعرفها واما الاتان فانها اكثر ذرعا وفضلة من الحجر لكن ذلك بارد جدا ولذلك لا تحمل ولا تهيج الا عند ظهور الحر ولا تلد فى البلاد الباردة وحبلها يحتاج الى احد شيئين اما مشاكلة النوع واما تعديل مزاج المنى فيحبل الحمير من الحمير لمشاكلة النوع والحمير من الخيل بسبب فرط المنى وتحبل الخيل من الخيل لمشاكلة النوع وتحبل الخيل من الحمير لان منى كل واحد منهما يعتدل فحد منى الفرس عزارة من منى الحمار ويجد منى الحمار اعتدالا من منى الفرس ويصلح ذلك فتكون واذا تكونت منه عظمت جثته لتضاد فرط مادة او فرط من جهة الحمار وفرط افضل للفعل والانفعال من جهة الفرس ولذلك لا يشبه الذكران الاناث من البغال ثم البغال ليست افواعا طبيعية فتحفظ الطبيعة فيها النسل ولا ايضا النسبة بين النطفتين نسبة ما يعتدل لاحدهما فى الاخر بل يكون من نطفتيهما نشو غير طبيعى لان المزاج بعد اجتماع المنيين وفى التربية يميل الى الاعتدال ثم بعد ذلك يميل على ما ذكرناه مرارا ان يميل الى طبيعة الام فلا يكون النطفتان على الوزن الذى كانا عليه مدة حتى اعتدلا اعتدالا صالحا لان يكون منه بغل بل يكون احدى النطفتين وهو الذى يتبع مزاج الام اغلب لان الهيولى يتشبه بالام على ما قلنا مرارا فيكون النسبة زايغة عن ان يكون منها بغل صحيح اذ كان ذلك المزاج على الوجه الذى ذكرناه والان فقد تغير عنه فلا هو مشاكل لمنى الحمار فيقبل عن الحمار بالمشاكلة ولا هو على المزاج المستعد لان يفعل او ينفعل بالقياس الى الفرس واما ساير الحيوانات فانها لمتشابه فدوام جنسها متشابه ليس بين منييهما تباين منى الحمار والبغلة فلا يخرج منها عن الوزن الاول خروجا لان ذلك انما يقع بين اشياء متضادة مختلفة الاول فى تركيبها واما المتقاربة فان الوسط والتركيبات منها تقارب الطرفين ولذلك صادفنا الفرس اذا علق من فرس واتى عليه حمار افسد منيه برده بعد العلوق واذا اتى فرس لم يفسد لانه يزيد حرارة وفرط والحرارة اسلم طرفا على المزاج من البرودة فان الميل الى البرد ادنى من الميل الى الحر فهذا ما قاله وهى تخمينية ولا يستبعد فى مثل ذلك الا الى العلة التخمينية ويشبه ان يكون هناك علة اخرى خفية والله اعلم بالحقيقة

**الفصل الثالث فى عشر وجوه فصل فى اختلاف الحيوانات فى حال ما يبيض من جهة كثرة ما يبيض وقلته وفيما ما يختلف فيه فيما يتولد من الحيوان**

الحيوان منه ما يكثر بيضه ومنه ما يقل بيضه وكثرة البيض له سببان تمادى ومقابل اما المادى فان يكون الحيوان كثير الفضول فيفضل منه للبيض مادة كثيرة والغاية فان يكون الحيوان وافيا معولا اولادا كثيرة والجوارح من الطير ذوات المخالب وما يشتد طيرانه ويكثر يجب ان يكون يابس المزاج حارة لئلا يثقل حركته لو كان باردا رطبا بل يجب ان يكون شديد الحركة فينتقص فضوله ايضا ويذهب فى ريشه وفى الصلابة وفى غذاء سائر العرى فيعرض من ذلك ان يكون اصل خلقته يابسا والفضل الذى يجتمع فيه فيتحلل ويتفرق فى اعضائه المتحركة فيقل فضله فيقل ذرعه فيقل بيضه وايضا فانه نهم وغذاؤه صيد والصيد نادر ونحاله وليس الصيد يتيسر لكثير وهو يحتاج الى ان يعول اولاده مما يصيد فالاولى ان يقل عددها عليه فلذلك صارت الجوارح من الطير قليلة البيض جدا وصارت الطير القليلة الطيران كثيرة البيض كالدجاج و القبج فانها من الحيوانات الرخصة فى الخلقة الاولى ومع ذلك فانها لا تتكلف حركات مفرطة وانما يشق فى الاكثر وتطيرها فى قريبة ومع ذلك فانها لا تحوج الى عول فراخها حاجة الجوارح وما يمعن فى الطيران لاحتياج فراخها الى رطوبة ذائبة توجب ذلك ورخاوة فى الخلقة اول الامر بل فراخ مثل القبج والدجاج يلتقط الحب كما يخرج فلذلك كانت اكثر الطير بيضا وقد علمت الحكمة فى خلق فراخ امثال هذه لاحطة لا مستترة لان فراخ ما لا يطير طيرانا يكتسب القوت بل انما يكتسب بالمشى كالدجاج يكون طيرانه ليس الا هربا وانتقالا من موضع الى موضع على عجل لا يضطر لان يكون تدبيرا كليا يتعهد به غذاء ولو تكن كذلك لعسر تدبيرها لزقها والغيبة عنها والعود عليها للزق بلا قوة معونة من الطيران ووقع الولادة فى تعب واما الذى له ان يكتسب بالطيران فكان له ان يرى قوته من جوانب بعيدة فيفى باخذ ما يكفيه ويكفى عياله او لا يزال يتردد اليها بسرعة الطيران ومثل هذا السبب يجد السباع تطفل صغارها

وبعد البهايم تطفل ما يتحرك وههنا احوال متوسطة للحيوان بين الامرين والحمام كثيرة بيضها بالتواتر لا بالتوالي
والصغير الجسم من اصناف ما لا يمعن اكثر بيضا مثل ضرب من الدجاج منسوبة الى ادريانس وكل ما هو
اشد عصبا فهو اقل بيضا لانه ايبس مزاجا ومن الجوارح صنف يقال له هجريس كثير البيض لانه ايضا
ارطب واكسل وهو كثير الشرب ومما ليس بذات مخلب الطاير المسمى قوقنس فانه قليل البيض وربما
باض واحدا او بيضتين في عش حجري على ما حدث عنه وذلك ايضا لبرد مزاجه ويبسه واعلم ان كل ما
يبيض كثير النوع او تخصبه فعمره قليل وكذلك ما كان من الشجر كثير الثمر وكثير البزر والدجاج الكثير
البيض والذي يبيض في اليوم مرتين يهلك بسرعة والبوح ايضا اذا وضعت يكثر وضعها خمسة
اجزاء او ستة نقصت في كل سنة شيئا لانها تيبس مزاجها على السن وبيض الريح انما يكون في الطير
الكثير البيض لكثرة الفضل والمادة ويكون لكثرة مادتها حقيقة عادتها وكما يسمع صوت الذكر
او باينها رايحة الذكر فيهيج لحركة الشبق وغزارة المادة كما يعرض لبعض الناس المغتلمين ان ينزلوا
بالمس والنظر والطير التي من شانها ان تبيض بيض الريح هي غالبة المادة فلذلك يحتاج الى سفاد
من الذكر متواتر بعد الحبل والا تغير البيض في بطنها الى طبيعة المادة وصار بيض الريح وانه كان
ليس بيضها بيض الريح في الاصل والسمك لما كثر بيضها للحاجة المذكورة الى ذلك لم يحتمل ان يكون
لذلك الكثرة ينشو ويتم داخلا بل يستفيد من الطبيعة فرخ تحملها خارجا والبيض فان طرفه الحاد هو
الذي يتعلق بالرحم وهو مكان الراس من الحيوان قال والاول الذي فيه مبدا الحركة هو من ذلك
الجانب ولذلك هو اجتباء ليكون اوقى ويخرج اخيرا لانه اعلق بالرحم والبيض يخالف الجنين فان
البيض خروجه الطبيعي على رجليه وانما جعل الاول عند الحاد لان المبدا يلي الاعضاء الرئيسة
من الام فيجب ان لا يكون معدنه مضيقا فالحاد اولى ان يتعلق بالرحم وهناك عضو انبوبي كالسرة
يودي الغذاء الى البيض وينفصل غذاء ادراكه وبعد ذلك من يسقط البيض وهو من جملة البياض
فان البياض جوهر مائي هوائي قد عمل فيه الحر بنضجه وميزه من جوهر الصفرة والصفرة ارضية
يابسة وانما حرارتها لحرارة الاجسام الارضية وحرارة البياض لحرارة الاجسام الهوائية المائية
فهي اولى لان يكون من لطائفها الروح وينشو منها الاصول الاولى والمبادي وان يكون يغتذي
من الصفرة الذي هو كانه دم استحال الى جوهر المني التي استحالة غير تامة والدليل على ذلك ان الصفرة
تكون اولا ثم يكون البياض كانه يتصعد منه ويقف الصفرة في الوسط وتقف الارض في الهواء والماء
حتى لو ضرب صفرة كثيرة معا وبياض كثير معا وجعل في مثانة وسلق لتوسطت الصفرة هذا ما يقوله
والتجربة تدل على ان الصفرة اخف ويطفو على البياض وهو اسخن مزاجا فيشبه ان يكون الصفرة هو
الغذاء معد ولا معدا للجذب ويكون المبدا في البياض ليعزل المبداء المحرك من العضو فان التجذيب
الصفرة الى البياض يكون الجنين من الصفرة في البياض ولذلك يوجد المتكون في الحد المشترك قال
بيض ذوات الاربعة لا يحتاج الى حضانة بل يكفيه حر الهواء والمحضن واما الطير فيحتاج ان يعان حضنه
بحرارة زايدة جميع السمك بيض اصفر وهنا لا يستفاد وكذلك ما يشبه السمك الا نوعين لا يعرف
حال سفادهما وانما بيض السمك اصغر لانه يبيض غير تام وانما يتم خارجا ويرش عليه الذكر شيئا
لا يجاوز به الايلاد وكله كثير البيض الا جنس يسمى [illegible] فانه يبيض بيضا واحدا مثل نفسها
وما يلد عن بيضه في بطنه فلا يكون على بيضة القشرة الغليظة لان ذلك كالرحم فاذا كان رحم داخله
لم يحتج اليه واذ ليس للسمك مثل القشر فليس يوجد لها السرة التي تشاكل بها الى ذاتها السرة التي يتصل بها
وبهذا يخالف بيض الطير والدود المبيض ايضا ينشو من لقاء نفسه نحو ذلك النشو حتى يصلب ويسكن
ويتلى ومن الدود ما يغتذي من البقول فاذا امتلأ استمسك وهنالك ينسلخ جلده عن فراش او حيوان
اخر جناحي ويبيض ما يفرخ داخلا فانه مبداءه من جانبه الاغلظ بسبب ان يكون انتقاله الى التفرخ
سهلا ولا يحتاج ان ينقلب على ذاته نزولا واما البيض المبيض فكان الاولى فيه ان يكون اوله
اقرب الى المبادي على ما قلناه ولم يكن في ذلك ضرر ومن ظن ان السمك والغربان بتسافد من افواهها
وان اناث السمك يبتلع البيض فقد جهل ان المبتلع يفسد في المعدة وغرة تقبيل الغربان بعضها
بعضا وحسبه سفادا لهذا القول في دايته غرابين يتعلين بطلبا ان السفاد تروا فالهنا الافراد





وبيض افراد من نطفتين ان الضبع يجتمع فيه الذكورة والانوثة لما ان تحت ذنب الضبع ان خطا وكسرا
حسبه فرجا اول ولذلك [illegible] على الشيئين حتى ان بعضهم ظن ان جماعها لمان وبيض الريح قد يتكون
على ما ذكرنا بفساد الذكر حيوانه فيحتمل الفرج [illegible] مشابهة السفاد عليه مرارا وهو ينشو فقبل النمو والذكر
فيه ينشو حيوان في فهو تمام نماء ما نباتيا وليس تاما [illegible] حيوانيا قال والنخل لها بيض عندي [illegible] ذاتها
لاجتماع الذكورة والانوثة فيها اولا [illegible] والحيض المسمى [illegible] كما يظهر بجنس غريب بينها وهذا
ما يحتاج ان يعترف من [illegible] بعظم هذا الجنس وكيف الفعل وتربيتها الاولاد واعدادها
الغذاء لان المبداء الذكرى فيها والزنابير [illegible] ذكور الحيوانات والنبات من مادة اومنية
ومادة [illegible] حرارة فبعضها ما يكون بلا توسط وبعضها بتوسط استحالات طبيعية
والتقريب ما اثر عظيم في ذلك فان تاثيره في العنصر الثقيل اكثر والنفس تنشو في الكل انما المقصود من القابل
في الاستعداد استعدادا ما [illegible] مزاج [illegible] للاستعداد فقد يكون ذلك الاختلاط فالبرود
يكون في الصحر ويحتاج ان [illegible] ان يكون جوهر [illegible] ولا يكون في
ان الخلقة شيء من الاشياء كما لا يتشكل فان المرتكن في حيوان له فكون نواة الاول ما لا يحكم
[illegible] ان يتشكل من الامتزاج او لما يمتزج وفيه ينشج ثم ما خذ من خارج غذاء
يتصل [illegible] باطنه وينشو فيكون [illegible] نشو عند ذاته وتمام نشو وزيادة في وسطه واسفله لان
الراس يحاذ الغذاء واسفله موقف الغذاء وعلى ذلك ينشو كل دودة وانما ان يكون [illegible]
عن بيض وهو ان يكون الامتزاج لا يفضي الى جنين بل يعطي مبادي وبعدها هنا لا غذاء فيكون الاختلاف
قبل الجنين [illegible] الاعضاء عضو عضو من الاختلاف الى [illegible] قال واما [illegible] الاول
للناس والبهايم ذوات الاربع [illegible] وانما وجوب هذا الكون [illegible]

## تم المقالة الثامنة عشر فصل في احداث علل الاذكار والايناث والمشابهة واسباب اختلاف النشو واختلاف الاجبال

وان كانت الحال
معينة على الذكورة وكذلك الحرارة الرحم ايضا [illegible] لا يتولد في رحم واحد
متشابه المزاج توام ذكر وانثى وليس اذا كان [illegible] يكون المخالف
[illegible] الذكر من نطفة [illegible] في اليمين [illegible]
[illegible] مع ذلك يطلبون العلة من مكان بعيد بل السبب القريب فيه حال المنفعل والفاعل
[illegible] حادا والمولد [illegible] الانثى التام وهو الذكر
[illegible] الذكر فان لم يقبل المادة او عجزت القوة التي تكون [illegible] المادة بل تختبطها
[illegible] النوع من جهة قبول الايلاد لان [illegible] الايلاد [illegible]
[illegible] المادة فانحت [illegible]
ذلك العضو الرئيس الذي هو القلب [illegible] الاعضاء [illegible] الاعضاء الاخرى
[illegible]
يكون من مزاج ما كان [illegible] الواصل
اليه مضاد له مزاج انثى ويقوى به مضادة له مزاج ذكوري غير ما كان المادة من حيث المزاج النضيج وغير النضيج
لا يقبل المزاج الذكوري في القلب الذي يتشبه المولود بمكانه حركته وكان من حيث المزاج اللين والرطب
المختلط والتمديد الذي يشبه به الاب وربما كان بالعكس وربما عصي في الامرين جميعا فمال الى مشابهة
الام حين يغلب مني المنفعل على الفاعل وعلى نحو ما سلف منا في تشابههما فان الذكر في الاكثر يكون بسبب
مني الرجل فانه لم يشبه الاب في الشكل فلما ذكرناه والانثى في الاكثر يكون بسبب مني المراة فانه لم يشبه
الام فلما ذكرناه وكذلك سبب المشابهة في عضو دون عضو واما الخروج عن المشابهة فلسبب عصيان المادة
عن التشكل المطلوب وتخليتها عن رسم الانقياد الاول الذي في بدن الام وهو ما قد ذكرناه فيما سلف
ودواناه الخريف نحو المركب الذي يخالف البسيطين ونحو هيئة اخرى الدليل على ان الذكورة تتبع حرارة
مزاج المني ان الحدث الذي لم يشتمل حرارته والشيخ الذي نقصت حرارته يورث في الاكثر والشاب
النصف ذكر في الاكثر ويكون ذرع المونث دقيقا ماثيا وذرع المذكر غنيا قويا وكذلك المزاج الحم

والمجامع عند هبوب الجنوب المرخي وعند دفع سبب يؤدي برده الى الرحم ويذكر شهادة الرعاة على ذلك
حين يقولون ان النظر الى العطش عند الجماع مغير الحال في الاذكار والايناث وليس غرضنا في هذا شيئا
الا ان يكون المني المفرط جدا في الحرارة نافعا في الاذكار بل ينبغي ان يكون معتدلا حتى يولد فضلا عن
ان يذكر ولذلك ما يتفق ان لا يولد لذكر عن انثى واذا استبدل بغيرها اولد لان منيه يكون الى جانب
من الافراط ثم يعتدل بمني هذا الثاني والاهوية والمياه والاغذية في ذلك تاثير في الصور والاشكال
عجيب خارج عن التعلق بالحر والبرد قال قوم في امر المشابهة غير هذا فقالوا ان غلب مني الذكر فالشبه
ينزع الى الاب او مني الام فالى الام او تساويا يولد ما لا يشبه احدهما وهذا يفسد كون الانثى شبيها
بالذكر والذكر شبيها بالانثى ويفسد مشابهة الولد للاجداد من احد الطرفين ولا مني هناك واعلم ان
المشابهة مقتضى التوليد فان التوليد ايجاد شيء هو شبيه بالمولد لكن المشابهة عامة وخاصة فالعامة
ان يكون متشابهة في الانسانية والتركية والحبشية والخاصة ذات مراتب فان المولدين لهما خاصية
وفيهما خاصية من ابويهما فان اطاع التشبيه من كل وجه فعل مثل نفسه والا فاقهر الفاعل واطاع
المادة فاشبه الام فان لم يكن ذلك الخاص نحو ما هو قريب من ذلك فاشبه جدا من احدى الجهتين ونزع اليه فان
لم يكن ذلك بقي العام جدا فكانت المشابهة من حيث هو جنس او انسان مطلقا ولم يقع مشابهة في الخواص
الشخصية فان لم يقبل الانسانية قبل الحيوانية فيكون انسانا حيوانيا كالنوادر التي تولدت كولد من الناس له
راس كبش فقد ولد عجل له راس صبي وخروف له راس ثور ولان الفرخ يحول نحو صورة ما يحركها نحو هيئات
من الهيئات العلوية التي تتفق قاهرة وذلك ان كانت هذه الحكاية صحيحة والمعلم الاول مائل الى الاستنكار
والاولى ان يكون مشابهة ما لا حقيقة المشاكلة واما زيادة الاطراف ونقصانها وتشكلها باشكال
نادرة فذلك موجود معلوم وذيمقراطيس يظن ان السبب في ذلك لحوق نطفة بنطفة وليس كذلك
دائما بل قد يكون كذلك عن جماع واحد ويشبه ان يكون السبب فيه حركة ردية تعرض للنطفة او كثرة
من المادة تتقدد منها الكافي بقدر ثم لا يبطل الفضول لوجود الفرخ المحرك ايضا فيه والاولى في
هذه الاشياء ان يكون علتها من جهة الهيولى ويجوز ان يكون السبب الذي ذكره ذيمقراطيس حقا في
بعض ما يقبل سفادا على سفاد اذ الحق سفاد بسفاد قريب وذلك اكثر منه في الولاد لان انقسام المح
الى الاجزاء فيه اكثر ولان قبول السفاد فيه اظهر وقد يفرخ ببيضة ذات محتين لا حائل بينهما ولدا
متصل الاعضاء ذا راسين واربعة ارجل وربما ولد ولدين خصوصا اذا كان البياض يحول بينهما
وقد ظهرت جثة لها راسان بمثل هذا السبب وهذه الاحوال تكثر ايضا في الماعز لانها تلد كثيرا وفي الخنازير
وقد يقع العجائب ايضا في النبات وربما كان العجب في وقوع عضو في غير موضعه مثل ما شوهد من منزلة على
شاة قرن وانسان طحاله في اليمين وكبده في اليسار وربما كان العجب من فقدانه عضوا رئيسا اما القلب
فلم نشاهد واما الكبد فقد شوهد من الحيوان لا كبد له وما يخرج عن الطباع في هذه الاشياء خروجا
كثيرا لم يبق ولم يعش واعلم ان كون الحيوان ذا حافر وان كان مقارنا لقلة عدد ما يولد وكونه ذا رجل
مشقوقة موازيا لكثرة عدد ما يتولد منه وكونه ذا ظلف مقارنا لامر وسط فالسبب في قلة انتاج ذي
الحافر شيء آخر وهو عظم البدن فيحتاج الى غذاء كثير ويهضمه ويستحيله ويفضل الفضل والاولى الفيل
مشقوق الرجل ايضا وهو قليل الولد والذي يدل على هذا هو حال الاشخاص من نوع واحد فان العظيم
من الشجر اقل ابزارا والعظيم من السمك اقل اولادا وكما تلد الصغار من الكلب مما اشبهه مما يلد عددا اكثر
لا يتفق فيه ان يكون من جميع مني الذكر وجميع مني الانثى ولد واحد كما يفعل الانفحة باللبن فانه يعقد
جملته وليس عجبا ان يتفرق فيه حصة الى اجزاء فمنهم من اجاب بان السبب فيه افتراق المواضع في الرحم
ولو كان كذلك لما تولد في موضع واحد من الرحم ولدان وقد شوهد ذلك واظن انا ان هذا ليس بمنع
في نقض قوله بل له ان يقول السبب في تولد الولدين في موضع واحد من الرحم امتزاج وتقسم المني كما يقسم
كثيرا في رحم الناس الى اولاد صغار كثيرين يبلغ عدد كل واحد منهم الى ان لا يعيش والنادر لا يعتبر
بل قول حق ان يكون هنا من الاسباب المعينة على كثرة الولد لكن السبب الذي ذكر في التعليم الاول
هو ان هذا الحيوان يقذف منيا اكثر من المحتاج اليه في تكون شخص واحد وهذا سبب حسن وهو الاول
فانه اذا كان كذلك فان الفرخ المحرك يحرك المادة ويقسمها على ما يصلح للشخص الواحد لا لما شبيه

بعض صح

في البياض صح
على السفاد صح



بنابزا الالهام الذي به تميز الاعضاء وتفرقها لكن ذلك على حد محدود لا يجاوزه واما الانفحة فان تاثيرها في
القوام ولا تاثير لها في التقطيع والتشكيل ولو كان لها ذلك لكان يقطع من اللبن قطوعا وتشكلها اشكالا
عليها ينبغي ان يكون الاجبان بل الفرخ العاقد في المني مع انها عاقدة مصورة مشكلة ولا كذلك المني في
الانفحة وقد يعرض ايضا في الرحم آفات ردية لاعضاء خاصة دون غيرها لاسباب لا يحصى من الحيوان
ما يحمل حملا على حمل وهو كثير المادة وكثير الاولاد ومنها ما لا يحمل الا واحدا ولا يقبل معه حملا كذوات
الحافر والفرس والانسان قد يحملان حملا على حمل قد يقوم وينشأ في الندرة واكثره وخصوصا الثاني يسقط
وذلك لسعة الرحم ونوع مزاج الانسان ومزاج الفرس في ذوات الحافر واما الغالب فهو ان فم الرحم ينضم
انضماما شديدا فلا يقبل شيئا الى وقت الوضع وشبق اناث الطيور اقل من شبق الذكورة لان ارحامها تحت
الحجاب واما الاناث الشبقات من كل شيء فيسقط شبقهن اذا وضعن كثيرا فان فضلاتهن تقل وكثرة العشر في
الاناث قد يجتنب النوع او يجتنب الشخص دليل الشبق فان ذلك لكثرة الفضلة ولان الفرخ المصور والغاذي
قوي وربما عاد عضو تاما وفي بعض اولاد الحيوانات الكثيرة الولد كالذي يعود عين اولاد الخطاطيف
بعد ان يخرج واكثر ولد يكون ولادته ونضجه غير تام مثل ما يلد غير منفتح او غير مشقوق وانه ينشو سريعا في
الابتداء للرطوبة ولان الحرارة فيها تنفد وتذبل سريعا في الانتهاء للبرودة فان البرودة تسرع الهرم
لانهن اقل حرارة ومع ذلك فان رطوبتهن تلينهن تخلى عن حرارتهن فيغش بشرتهن ولذلك فان المنفصل من الاجنا
اسرع جفافا من المستحصف والمادة الى النفوذ بصورة الذكورة اسرع للفرخ لا لطاعة المادة واخر
صورة الانوثة وتاخرها ايضا في المادة فليس ايضا بسبب المادة فان المادة فيها ليست ماضية
من حيث القوام والكمية بل من حيث الكيفية والفرخ وبالجملة ما هو اضعف فهو اسرع نشوا لانه يلزمه
سيفعل والفرخ الحاضرة قد اخذت في الفعل وتمكنت من المادة والمراة القليلة الفضل يحسن حالها
عند الحبل لانها تستعمل تلك الفضلة في الجنين ولا يفضل للحيض فيؤذي بسبب ملازمة الرحم حرفا
التنفج وتضال الرطب من الحر وخصوصا اذا لم يكن له حابس وما شك طبيعي تيقن فيه بخاصية
التصوير واما اللبن وتكونه فقد علم مما سلف ويظهر خطاه ابندقليس ان ظن ان اللبن يتولد في
الثامن والتاسع يكون قيحا ثم يصير لبنا فان القيح غير طبيعي واللبن طبيعي ● واعلم ان ابعد
الحيوان اجلا ما كان ذا دم واطول الدموي عمرا بعد الفيل الانسان لاعتدال مزاجه ويجب ان يكون
الاجال متعددة في الانواع لا بسبب المادة وحدها بل بسبب قبولها تاثير النجوم حتى يكون عمرها
يوافق دور الكوكب ولعل دورة كواكب عمر آخر اقل منه واكثر منه فاول الحدود اليوم بليلته ثم الاسبوع
وهو حد يحده القمر في ربع الفلك ثم الشهر وهو دورتهم بين القمر والشمس ثم السنة ثم سنو الكواكب
ثم تستولي الحالي المقارنات والتشكلات تعود في مثلها وهذه الادوار قد يخرم مقتضاها اسباب
غير طبيعية او يعجز عنها اسباب غير طبيعية

## المقالة التاسعة عشر فصل واحد فيه نتف من احوال الانسان

يختم هذا الكلام بنتف مسائل منها حال الصبي
هل هو اول ما ينفخ فيه روح الحس والحركة يقظان او نائم وكالنبات فنقول انه ليس يقظان
لانه متعطل الحواس والآلات المحركة الارادية واليقظان مستعمل الحواس حتى ان من النيام ايضا من يعرض له
ان يبصر شيئا ويقوم ويمشي الا ان ذلك لا يكون مع استكمال الظهور من افعال النفس حتى يكون الحواس
الاخرى متعطلة ويكون الحركات الارادية الاخرى متعددة وانما هو احساس وحركة مشوشان
ومع ذلك فلا يكون صاحبها يقظان بل بحيث يمكن ان ينبه حتى يعود في الحال الى احسن من تلك الكيفية
حال من يتعطل عليه الحواس اصلا وليس ايضا كالشجر فان الشجر ليس فيها امكان احساس اصلا فبقي
ان ينظر هل هو نائم فانه عسى لا يكون النوم ممكنا الا لمن شانه ان يستيقظ فيشبه ان يكون ذلك حينئذ
نوم المستورة ويكون بطبيعة الصبي يستدعي النوم حتى انه كما يولد يبكي ويكون الفصل فاعلا فيه فعله حتى
ان الصبي انما يضحك اول ضحك في الاكثر وهو نائم ومنها سبب الزرقة والكحلة فنقول ان الزرقة يعرض
اما بسبب الطبقات واما بسبب الرطوبات والسبب في الرطوبات انها ان كانت صافية وقريبة
الوضع الى خارج وكانت الجليدية كثيرة المقدار والبيضية معتدلة المقدار او قليلة كانت العين زرقاء
بسببها ان لم يكن من الطبقة منازعة وان كانت كدرة والجليدية قليلة والبيضية كثيرة مظلمة كانت الـ

النفرج خ

فراخ خ

التفخخ خ

عمرا يوافق ادوار الكواكب واعداد عدة كواكب خ

الغمار وكانت الجليدية غائرة كانت العين بسببها كحلاء واما الذى بسبب الطبقة فان الطبقة العنبية
اذا كانت سوداء صيرت العين كحلاء وان كانت زرقاء صيرت العين زرقاء والعنبية يصير زرقتها
واما لعدم النضج مثل النبات فانه اول ما ينبت لا يكون ظاهر الصبغ بل يكون الى البياض ثم انه مع
النضج يخضر واما لتحلل الرطوبة التى يتبعها الصبغ اذا كانت نضيجة جدا مثل النبات فانه عند ما
يتحلل رطوبته يأخذ يبيض والمرضى تشهل اعينهم وكذلك المشايخ لهذا السبب لان المشايخ تكثر فيهم
الرطوبة الغريبة ويتحلل الغريزية فالزرقة منها طبيعية ومنها عارضة والشهلة تحدث من اجتماع اسباب
الكحلة واسباب الزرقة فيتركب منها شىء بين الكحلة والزرقة وهو الشهلة ولو كانت الشهلة للناظر
ما ظنته ابيا ذقيس لكانت العين الزرقاء مضرورة لنقصانها المائية التى هى آلة البصر والكحل يقصر
عن الزرقة فى الابصار اذا المركين الزرقة لان والسبب فيه ان الكحل الذى يكون بسبب سواد
العنبية تمنع نفوذ الالوان بمضادته للاستشفاف وكذلك الذى يكون لكدورة الرطوبة وكذلك
اذا كان السبب لكثرة الرطوبة فانها اذا كانت كثيرة ايضا لم يجب الى حركة التحديق والخروج الى قدام
اجابة يعتد بها واذا كانت العين زرقاء بسبب قلة الرطوبة البيضية كانت تبصر بالليل وفى الظلمة
منها بالنهار وربما يعرض من عنف تحريك الضوء للمادة القليلة فيشغلها عن التبين فان تشاهد
الحركة يعجز عن تبين الاشياء كما يعجز عن تبين ما فى الظلمة بعد الضوء واما الكحلاء بسبب كثرة الرطوبة
فيكون بصرها بالليل اقل بسبب ان ذلك يحتاج الى تحديق وتحريك للمادة الى خارج والمادة الكثيرة
تكون اعصى من القليلة والانسان اشد الحيوان اختلافا فى الوان العين وقد يكون فى الخيل ايضا
ازرق واخيف واعلم ان حدة البصر على وجهين احدهما القوة على ادراك البعيد
والثانى القوة على شدة تفصيل المحسوس وربما اختلفا والحدة الاولى سببها عوز الرطوبة حتى
يكون اليها سبيل ضيق ولا يحيرها فرط اشراق الضوء على جنباتها كانها بل غاياتها فى ليها المبصر محاذاة
مضبوطة منقدة محصورة فيكون سائر الاجزاء من العين غير منفعلة ولا متشوشة واذا تحركت
الى جهة المحسوس كانها تندفع من مكانها الى التحديق لم يحتج به الحركة الى مدخله الضوء بل يبقى بعد
ذلك لها غور واعلم ان العين عند التحديق يتحرك محركها نحو خارج شوقا طبيعيا الى الاقتراب
من المدرك والاستكمال بالفعل الخاص فان برزت الى قرب الهواء لقصر المسافة وتعينت فى مدخله
والعين الجاحظة قليلة التبين لما بعد عنها لذلك واما سبب التفصيل فهو صفاء الرطوبة ودقتها حتى
ينتقش نقشا جيدا هكذا حال السمع والشم فان ادراك البعيد غير جودة الادراك بالتفصيل و
السبب فيه واحد وكذلك ما كان من نوع واحد خيشومه اطول كان اشد ادراكا للرائحة البعيدة
كالكلاب السلوقية ومنها مسئلة الجعودة والسبوطة ولين الشعر وخشونته ورقته وغلظه
وسواده وبياضه وعلة الشيب الذى يعرض فان الشعر كما علمت يتولد من بخار دخانى ويخرج فى
المسام فيعقد فيكون مادة الطبيعة فيه الفضلة الدخانية والآلة المسام وهى كالمثاقب ويعفن
الفضلة الدخانية اذا كانت كثيفة كثف الشعر واذا كانت لطيفة لطف واذا كان الجلد كثيفا كانت
هذه الفضلة كثيفة وكان معاديا بسبب الكثافة وكان المنافذ ايضا غير ملتحمة بل متوسعة اتساع
الثقب فيما يبين من الجلود وكان ذلك ايضا سبب الكثافة واما الجعودة فقد يكون لالتواء المادة
حتى يعرض الشعر طبعه ما يعرض له من حرارة لو عملت فيه تجعده ثم وقد يكون لاختلاف حركة البخار
الذى ينعقد منه الشعر وقد يكون لالتواء اكثر الثقب فيتهندم شكله بهندامه ويتجعد والسبوطة
يقع لضد ذلك والسواد لافراط ما من الحرارة والصهوبة لغاية ما والشقرة للاعتدال وربما كان
السواد والتجعد بسبب شدة حر الهواء الخارج فيحترق الشعر ويتفلفل وقد يتغير جميع ذلك
فى البلدان والشيب فيه قد يكون بسبب رطوبة غير حارة ولا لزجة دهنية يتغذى بها الشعر
فيكرج فيه وهو الطبيعى وقد يكون بسبب جفاف يلحق الشعر باخذ منه دسومته ورطوبته
التى لها تسود فيتكلس وهذا كما يعرض فى الامراض فاذا برأ الناقه عاد الى لونه لاستمداد
المادة الجيدة واما الشيخ فلا ينبعث له المادة الملائمة وقد انهدمت الحرارة الغريزية
واما الصلع فيعرض اذا جف الدماغ ويبتدى من مقدمه لان وعاءه اوسع ومادته ارطب



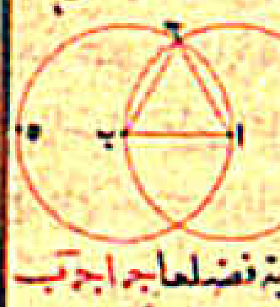
والارطب اقبل للتجفيف للتحلل فهو لشدة الحرارة الطبيعية التى فيه ينقبض ويجمع ويتبرأ من العظم
فلا يستبقى منه العظم مادة دخانية يعتد بها وايضا فان المسام يتخلل فيتحلل منها المقدار الذى
يخرج واما النساء فطبائعهن ارطب وجلودهن ارطب ومسامهن اضيق والخصيان فانه شبه بهن
فلا يصلعون واكثر الشعور يشقر اولا ثم يبيض والاشقر يبيض اسرع فى الاكثر لانه اقرب الى الابيض
ولحم الخصى الاسود اطيب من لحم مشاركه فى النوع اذا كان ذا بياض لانه انضج واللحم الذى يلى السواد
من الابلق اطيب من اللحم الذى يلى البياض منه والشعر فى جزء الانسان يتبع الجلد فيسود على الجلد
الاسود ويبيض على الجلد الابيض واما سبب ثقل الصوت وحدته وجهارته وخفائه فان غلظ آلات
الثقل قد يعرض للقوة وقد يعرض للضعف فانه اذا عجز آلة الصوت من الحيوان عن تقطيع الهواء
الكثير وتحريكه بسرعة تحركه ببطوء كان الصوت ثقيلا للضعف مثل ما يكون اصوات العجاجيل اثقل
واصوات البقر اثقل من اصوات الثيران وكذلك الذى امتلأت قصبة رئته بنوازل رطبة فان قطعت
الهواء واخذت منه قليلا او قصرت نفسه قطعا جيدا من القوة كان الصوت حادا بسبب الضعف
ولهذا ما يحدّ اصوات المشايخ والناقهين واما اذا كانت الآلة تقوى لشدة القوة على تحريك
الهواء الكثير كان الصوت ثقيلا للقوة واما حدة الاشياء ونمائها
فقد علمته فى موضع آخر وهذا آخر هذه المقالة وهو آخر الطبيعيات
والحمد لله واهب العقل ومفيضه ومبدئ
الخير ومعيده والصلوة على نبيه
المصطفى محمد المؤيد بآياته

تم

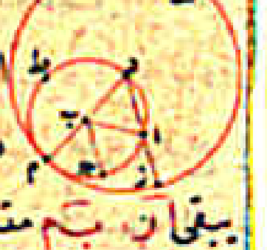
بسم الله الرحمن الرحيم وبه

اختصار **المقالة الاولى** من كتاب اوقليدس الموسوم بالاسطقسات ⊙ النقطة شيء لا جزء له والخط طول بلا عرض وطرفاه نقطتان والخط المستقيم هو المخطوط على استقبال كل نقطة تفرض فيه لنقطتي طرفيه والبسيط ماله طول وعرض معا واطرافه خطوط والبسيط المسطح هو المبسوط على استقبال الخطوط التي تفرض فيه لخطي طرفين متقابلين منه وهو السطح والزاوية المسطحة هي التي يحيط بها خطان متصلان لا على الاستقامة يحدثان على سطح واذا قام خط على خط احدث الزاويتين اللتين عن جنبتيه متساويتين فالقائم عمود على الآخر والزاويتان كل واحدة منها قائمة والحادة زاوية اصغر من القائمة والمنفرجة زاوية اكبر من القائمة ونهاية الشيء طرفه والشكل ما احاط به حد او حدود والدائرة شكل سطح يحيط به خط واحد وفي داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية وهي المركز وقطر الدائرة خط مستقيم من المحيط اليه يجاز على المركز ونصف الدائرة شكل يحيط به القطر ونصف المحيط وقطعة الدائرة شكل يحيط به خط مستقيم وقطعة من المحيط اصغر او اكبر من نصف الدائرة والاشكال المستقيمة الخطوط هي التي تحيط بها خطوط مستقيمة اولها المثلث وهو شكل يحيط به ثلثة خطوط مستقيمة فمنه المتساوي الاضلاع ومنه المتساوي الساقين وهو الذي يتساوى حدان منه ومنه المختلف الاضلاع وايضا منه القائم الزاوية وهو الذي زاوية منه قائمة والمنفرج الزاوية وهو الذي زاوية منه منفرجة ومنه الحاد الزوايا وهو الذي زواياه كلها حادة ثم الذي يحيط به اربعة اضلاع فمنه المربع وهو المتساوي الاضلاع القائم الزوايا ومنه المستطيل وهو القائم الزوايا الغير المتساوي الاضلاع ومنه المعين وهو المتساوي الاضلاع المختلف الزوايا ومنه الشبيه بالمعين وهو الذي كل ضلعين متقابلين منه متساويان وكل زاويتين متقابلتين متساويتان وليس بمتساوي الاضلاع ولا قائم الزوايا ومنه المنحرف وهو كل ما خالف المذكورة ثم الاشكال الكثيرة الاضلاع كالمخمس والمسدس وغير ذلك والخطان المتوازيان هما اللذان اذا اخرج طرفاهما من كلتي الجهتين وان الى غير النهاية لم يلتقيا **اصول المصادرة** نقول لنا ان نخط من اي نقطة شئنا الى اي نقطة شئنا خطا مستقيما ولنا ان نلصق بكل خط خطا مستقيما ولنا ان نخط على كل نقطة وببعد كل بعد دائرة وان القوائم كلها متساوية واذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان من جهة واحدة انقص من قائمتين فان الخطين يلتقيان لا محالة من تلك الجهة وخطان مستقيمان لا يحيطان بسطح وخط واحد مستقيم لا يتصل على استقامة بخطين مستقيمين **علم جامع الاشياء** المتساوية لشيء واحد متساوية واذا نقصت اضعافا وانصافا لشيء واحد فهي متساوية وان زيد على المتساوية متساوية حصلت متساوية وان نقص من المتساوية متساوية بقيت متساوية وان نقصت من المتساوية

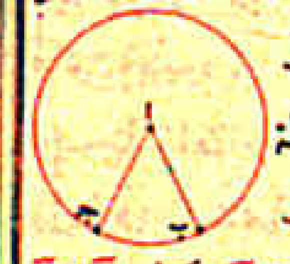
غير المتساوية بقيت غير متساوية وما انطبق على الآخر انطباقا لا يفضل احدهما على الآخر مساو له والكل اعظم من الجزء آ نريد ان نعمل على خط آب مثلثا متساوي الاضلاع فنجعل نقطة آ مركزا



وببعد آب دائرة بجه وب مركزا وببعد آ دائرة اجه ونصل جا المقطع بنقطتي آ وب فمثلث ابج ضلعا اب اج منه خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان وكذلك ضلعا با بج فهما ايضا متساويان والاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فضلعا جا جب ايضا متساويان فمثلث ابج متساوي الاضلاع معمول على خط اب وذلك ما اردنا ان نبين ب نريد ان نصل بنقطة آ خطا مساويا لخط بج فنصل اب ونعمل عليه ابد مثلثا متساوي الاضلاع ونعلي ب وببعد بج دائرة جاط ونخرج دب الى م في المحيط ونعلي د وببعد دم



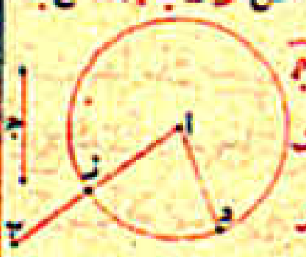
دائرة كم ونخرج دا الى ك فخطا دك دم متساويان ننقص منهما دا دب المتساويين يبقى اك بم متساويين فاك بج المساوي لبم متساويان فقد وصلنا بنقطة آ خط اك مساويا لبج وذلك ما اردنا ان نبين ج ولنجعل النقطة هي طرف الخط مثل نقطة آ من خط اب فلنجعل آ مركزا وببعد ب دائرة ثم نخرج من آ خط اج الى الدائرة ك ولنجعل النقطة



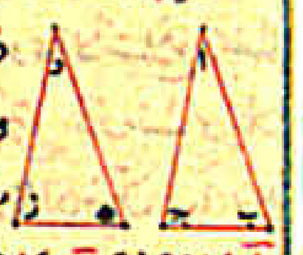
في الخط نفسه مثل نقطة آ في خط بج ونعمل على اب مثلث باد



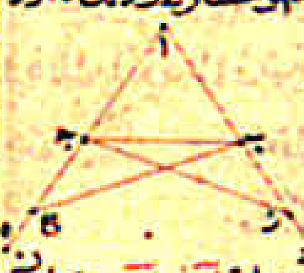
ب وببعد ج دائرة جم ونخرج دب على الاستقامة الى ه وعلى د دائرة هر ونخرج دا الى ر فده در المتساويان نذهب منهما دب دا المتساويين يبقى به مثل ار وبج مثل به فار مثل بج د نريد ان نفصل من اطول خطين مثل اب خطا مساويا لاقصرهما مثل ج فنصل اد مساويا لج ونعلي آ دائرة تقطع اب على د واد وج متساويان فقد فصلنا اد



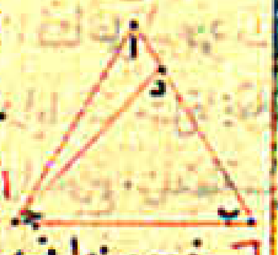
مساويا لج وذلك ما اردنا ان نبين ه اذا تساوى من مثلثين مثل مثلثي ابج دهر ضلعان مثل اب لده واج لدر فانه ان تساوت زاويتا ا ود وتساويا كل لنظيره فان قاعدتي بج هر والمثلثين متساويان برهان ذلك انا



نضع نقطة ب على نقطة ه ونطبق خط اب على خط ده فلانه مساو يقع نقطة آ على نقطة د ولان زاويتي ا ود متساويتان يقع اج على در وينطبق ج على ر لان اج ودر متساويان وينطبق بج على هر والا يقع مختلفا فيحيطان بسطح وهما مستقيمان هذا خلف فينطبق اذا القاعدة على القاعدة وزاويتا ب ج على زاويتي ه ور والمثلث على المثلث مثلث ابج على مثلث دهر فهو مساو له وذلك ما اردنا ان نبين و مثلث ابج متساوي ساقي اب اج فزاويتا ابج اجب اللتان



على القاعدة متساويتان وان اخرج هذان الساقان على الاستقامة مثلا الى د وه فزاويتا دبج هجب اللتان تحت القاعدة متساويتان برهانه ان نعلم على احدهما وليكن به نقطة ح ونفصل اد مساويا لاح ونصل بح جد فلان ساقي اد اح مساويان لساقي اج اب كل لنظيره وزاوية آ مشتركة فزاويتا اجد ابح متساويتان وايضا زاويتا جدب جحب وقاعدتا جد بح متساويتان وايضا بد جح الباقيتان من اد اح وجد بح متساويتان وزاويتا دوح متساويتان فزاويتا دبج حجب تحت القاعدة متساويتان وزاويتا دجب حبج المناظرتان متساويتان فباقية ابج من زاوية ابح مساوية لباقية اجب من زاوية اجد وذلك ما اردنا ان نبين ح فاذا كانت الزاويتان على القاعدة متساويتين فالساقان مثل اب اج متساويان والا فليكن



اب اطولهما ونفصل منه بد مساويا لاج ونصل دج فدب بج من مثلث دبج مساويا اج بج من مثلث ابج كل لنظيره وزاوية اجب مثل زاوية ب فمثلث ابج مثل مثلث دبج الكل مثل الجزء هذا خلف وذلك ما اردنا ان نبين ط خط



اب خرج من طرفيه خطان فالتقيا على نقطة مثل اج بج الملتقيان على ج فليس يمكن ان نخرج منهما آخران مساويان لهما كل لنظيره في تلك الجهة بعينها على غير تلك النقطة والا فليخرجا فيكون التقاؤهما اما في نقطة داخل مثلث ابج او على احد خطي اج بج او خارجا منهما فيتقاطع او خارجا متقاطعا ولا يجوز فاقلهما داخل المثلث مثل خطي اد بد فلنخرج اد الى ه واج الى ط ونصل دج فيكون ساقا اد اج متساويين وزاويتا هدج طجد متساويتين

كل منها مه

بعد منه

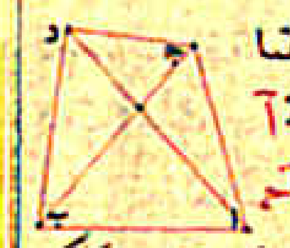
وتبقيان مه

فزاويتا ادج اجد متساويتين صح

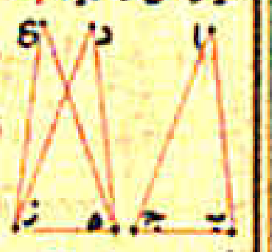
الزوايا مه

م وان زيد على المتساوية غير متساوية حصلت غير متساوية صح

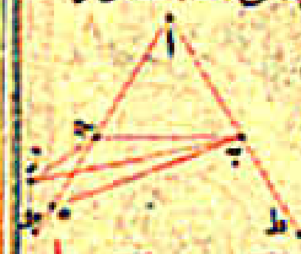
بغير المتساوية



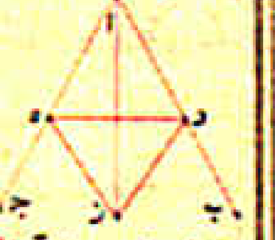
لكن زاويتي ب د ج ب ج د متساويتان لتساوي الساقين فزاوية ه د ج اصغر كثيرا من زاوية د ج ط
هذا خلف وبمثل ذلك نبين اذا وقعا خارجين غير متقاطعين وذلك ما اردنا ان نبين و ان الملتقا على نقطة
من احد الخطين مثل ب ه آه كان ب ه مساويا لب ج هذا خلف ح وان الملتقا
وقطع الخارج منهما من نقطة الخارج من النقطة الاخرى مثل خطي آ ج آ د من نقطة آ
وخطي ب ج ب د من نقطة ب والتقى آ ج ب ج على ج و آ د ب د على د فقطع ب د آ ج
فلنصل ج د فلما كان آ ج مثل آ د فزاويتا آ ج د آ د ج متساويتان فيكون زاوية د ج ب اكبر من زاوية آ د ج واكبر
كثيرا من زاوية ب د ج لكن ساقي ج ب ب د متساويان فزاويتا ج د ب د ج ب متساويتان هذا خلف يا مثلث



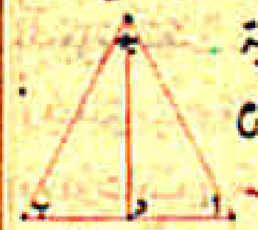
ا ب ج ساوت الاضلاع الثلاثة منه الساقان والقاعدة لنظائرها من مثلث ه د ز فالزاويتان
اللتان يوترهما القاعدتان متساويتان برهانه اذا ركبنا ووضعنا نقطة ب على ه ووضع ج
على ز لتساوي القاعدتين فان ب ا يقع منطبقا على ه د والا فليقع منفصلا عنه مثل ه ح
فيكون خطا ه د ه ح خرجا من طرف خط ز ه والتقيا على د وخرج آخران مساويان لهما في تلك الجهة والتقا



عليه هذا خلف يب مثلث ا ب ج متساوي ساقي ا ب ا ج وقد اخرجا الى غير النهاية
الى ط و ك وعمل على خط ب ج مثلث متساوي الاضلاع فاقول ان ضلعيه الاخرين
يقعان بين الخطين ولا يكون احد ضلعيه من احد الساقين المخرجين مثل مثلث ب ج ه
لان ساقي ج ه ه ب متساويان وزاويتا ه ج ب ه ب ج متساويتان وزاويتا ه ج ب ج ب ط
تحت القاعدة متساويتان فزاوية ج ب ه مثل ج ب ط الكل مثل الجزء هذا خلف ولا يجوز ايضا ان
يقع الخطان من خارج جميعا مثل خطي ب د ج د لان زاوية ب ج د تصير مثل زاوية د ب ج لكن زاوية
د ج ب اكبر من زاوية د ب ج هذا خلف يج نريد ان نقسم زاوية مثل ب ا ج بنصفين فناخذ ا د ا ه



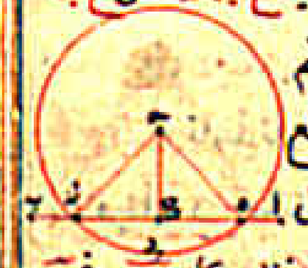
من ضلعيها متساويين ونصل د ه ونعمل عليه مثلث د ه ز متساوي الاضلاع ونصل
ا ز فقد نصفناها لان ا د و ا ز مساو كل لنظيره من ا ه ا ز وقاعدتا د ز ه ز متساويتان
فزاوية د ا ز مثل زاوية ز ا ه فزاوية د ا ه منصفة وذلك ما اردنا ان نبين يد نريد



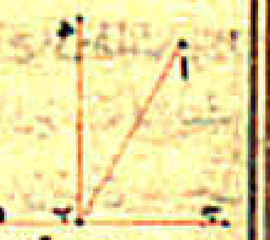
ان ننصف خط ا ب فنعمل عليه مثلث ا ب ج متساوي الاضلاع وننصف زاوية
ج بخط ج د نخرجه الى د من خط ا ب فخطا ا ج ج د مساويان لخطي ب ج ج د كل لنظيره
وزاويتا ج متساويتان فقاعدتا ا د د ب متساويتان فقد نصفنا خط ا ب
وذلك ما اردنا ان نبين يه نريد ان نخرج من نقطة ج المعلومة من خط ا ب المعلوم عمودا عليه فلنخرج



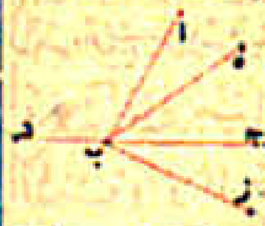
الخط من جهتين على الاستقامة بغير نهاية ولناخذ ج د ج ه متساويين ونعمل على د ه
مثلثا متساوي الاضلاع وهو د ه ح ونصل ج ح فـ ج ح عمود لان ساقي د ج ج ح مثل
نظيريهما ساقي ه ج ج ح وقاعدتا د ح ح ه متساويتان فزاويتا ح ج د مثل ح ج ه



فـ ج ح عمود يو فاذا اردنا ان نخرج الى ا ب عمودا من ج وهي نقطة ليست فيه فانا نرسم
الخط بغير نهاية ونخرج في غير جهة ج نقطة د كيفما اتفقت ونعمل على بعد ج د دائرة تقطع
ا ب على ه و ز ونصل ج ه ج ز وننصف زاوية ج بخط ج ح فهو العمود لان زاويتي
ج متساويتان وساقي ه ج ج ح كل مثل نظيره من ساقي ز ج ج ح فزاوية ج ح ه مثل نظيرتها ج ح ز
عمود وذلك ما اردنا ان نعمل يز كل خط يقوم على خط كا ب على ج د فالزاويتان اللتان عن جنبتيه اما قائمتان



ان كان ا ب عمودا واما مساويتان لقائمتين اذ لم يكن عمودا لانا اذا اقمنا على ب عمود ب ه
فكان زاويتا ج ب ا ا ب ه مثل قائمة وزاوية ه ب د قائمة فتلك زوايا ب مثل قائمتين
و ه ب ج اثنان منها فهي مع ه ب د مساوية لقائمتين يح اذا اخرج من نقطتي



طرف خط خطان عن زاويتين مساويتين لقائمتين فالخطان متصلان على الاستقامة
مثل خطي ب د ب ج على ب من ا ب والا فليتصل بخط ب د خط آخر على الاستقامة
مثل ب ه بين الخطين او مثل ب ز خارج الخطين فان كان مثل ب ه يكون زاويتا
ا ب د ا ب ه ايضا معادلتين لقائمتين فنسقط ا ب د المشتركة تبقى زاويتا ا ب ه ا ب ج متساويتين
الكل مثل الجزء هذا خلف وكذلك ان كان مثل ب ز فكذلك البرهان بعينه يط كل خطين يتقاطعان

اصغر من زاوية ب د ج فزاوية ه د ج
صح

وفي نسخة اخرى هكذا فيكون زاوية ج د ب
اصغر من زاوية ا ج د واصغر كثيرا من زاوية
ب ج د ... ه







كخطي ا ب ج د على ه فكل زاوية مثل مقابلتها والاربع معادلة لاربع قوائم لان زاويتي ا ه د د ه ب
معادلتان لقائمتين وكذلك زاويتا د ه ا ا ه ج فنسقط ا ه د المشتركة يبقى د ه ب ا ه ج
متساويتين وكذلك البرهان في سائرها والاربع كذلك مثل اربع قوائم ك وبالعكس اذا ج
تساوت المتقابلتان فالخطان متصلان على الاستقامة والا فليتصل بخط ج ه خط ه ز
على الاستقامة فتكون زاوية ا ه ج مثل زاوية ب ه ز وهي مثل زاوية ب ه د هذا خلف



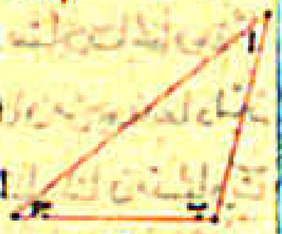
كا كل مثلث يخرج ضلع من اضلاعه على الاستقامة مثل ب ج الى د
من مثلث ا ب ج فالزاوية الخارجة وهي ا ج د اعظم من كل واحدة من الداخلتين اللتين تقابلانها
وهما زاويتا ب ا ج ا ب ج فلننصف ا ج على ه ونصل ب ه ونخرجه الى ز على ان ه ز مثل
ب ه ونصل ز ج فـ ا ه ه ب مثل ج ه ه ز وزاويتا ا ه ب ز ه ج المتقابلتان متساويتان فزاوية ه ج ز
مثل نظيرتها ب ا ه فجميع ا ج د اعظم من ب ا ج وايضا نخرج ا ج الى ح ونبين كذلك ان ب ج ح اعظم من ا ب ج
وهي مساوية لمقابلتها ا ج د فـ ا ج د اعظم ايضا من ا ب ج كب كل مثلث فمجموع اي زاويتيه كانا انقص



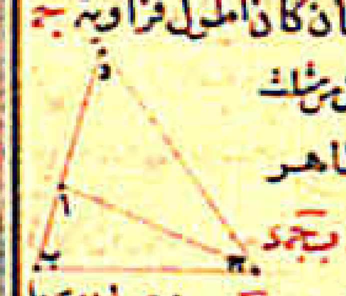
من قائمتين فلنخرج ب ج الى د لنبين ان زاوية ا مع ج وزاوية ب مع ج انقص من
قائمتين لان زاوية ا ج ب مع كل واحدة منهما انقص منها مع ا ج د وهي مع ا ج د معادلة



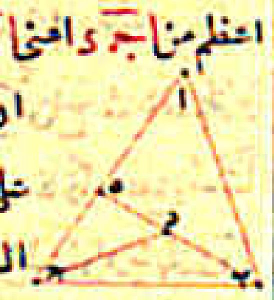
لقائمتين كج ضلع ا ج الاطول في المثلث من ضلع ا ب فزاوية ا ب ج
التي يوترها ا ج الاطول اعظم من زاوية ج التي يوترها ا ب الاقصر فلنفصل ا د مثل ا ب
فزاوية ا ب ج اعظم من ا ب د و ا ب د مثل ا د ب الخارجة التي هي اعظم من ب ج د
فـ ا ب ج اعظم كثيرا من ا ج ب وذلك ما اردنا ان نبين كد زاوية ب العظمى اطول وترا من زاوية ج الصغرى



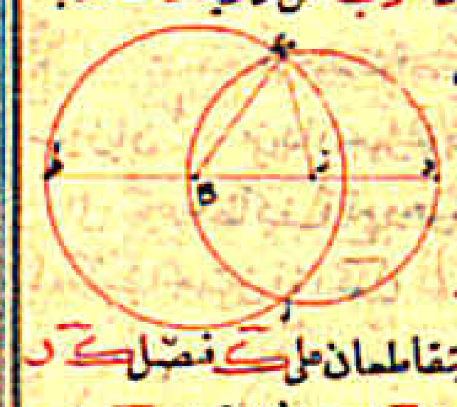
لان ا ب اذ كان مساويا لـ ا ج فزاويتا ب ج متساويتان وان كان اطول فزاوية ج
التي يوترها ا ب اعظم فـ ا ب اقصر هذا خلف كه كل ضلعين من مثلث



اذا جمعا فهما اطول من الثالث اما ان كان متساوي الاضلاع فظاهر
وان كان ب ج اطول فنخرج ب ا الى غير النهاية وناخذ ا د مثل ا ج ونصل د ج فزاوية ب ج د
اعظم من ا ج د اعني د فوتر ب ج د وهو ب د اعني ب ا ا ج اعظم من وتر د وهو ب ج وذلك ما اردنا



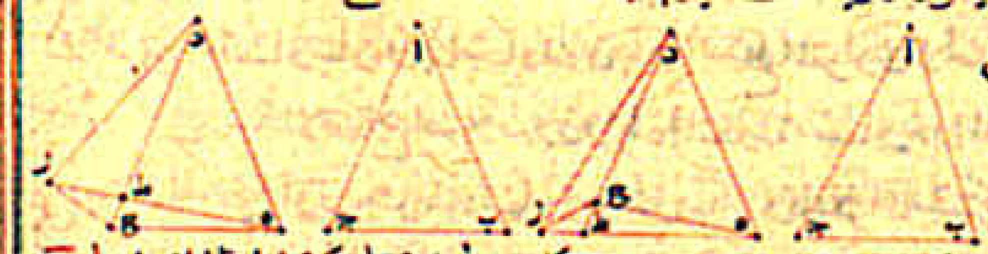
ان نبين كو كل مثلث يخرج من طرفي ضلع منه خطان يلتقيان على نقطة في داخله مثل ب د ج د
على د فهما اقصر من ساقيه اعني من ب ا ا ج لكن زاويتهما اعني ب د ج اعظم من زاوية
الساقين مثل ا ولنخرج ب د الى ه فـ د ه ه ج اطول من د ج فـ ب ه ه ج اطول من ب د
د ج وكذلك ج ه مع ه ا ب ا اطول من ج ه ه ب فهو اطول كثيرا من ج د د ب لكن زاوية د الخارجة



اعظم من ه و ه الخارجة اعظم من ا فـ د اعظم كثيرا من ا كز نريد ان نعمل
مثلثا من ثلثة خطوط مساوية لثلثة خطوط مثل خطوط ا ب ج
المعلومة كل لنظيره وهذه الخطوط كل اثنين منها اطول من الثالث والا لم يمكن
فنخط د ط بلا نهاية ونفصل منه د ز مثل ا و ز ح مثل ب و ح ط مثل ج
وعلى د ببعد د ز دائرة ك ل ز وعلى ح ببعد ح ط دائرة ك ل ط يتقاطعان على ك فنصل ك د
ك ح فـ ز ح مثل ب و ك ح اعني ط ح مثل ج و ك د اعني د ز مثل ا فقد عملنا مثلث د ح ك
مساوية اضلاعه لخطوط ا ب ج وذلك ما اردنا ان نبين كح نريد ان نعمل على نقطة ا من خط ا ب زاوية



مثل زاوية ه د ز فنقطع ساقيها بخط ج ط ولكن بغير نهاية وناخذ ا ك
من ا ب مثل د ج ونعمل على ا ك مثلثا من خطوط ثلثة مساوية لنظائرها
من د ج ج ط د ط ونعمل ا ك مثل د ج و ا ل مثل د ط و ك ل مثل ج ط
فيكون زاوية ا ك نظيرتها ج د ط لان الاضلاع المتناظرة متساوية وذلك



ما اردنا ان نعمل كط كل مثلثين
كمثلثي ا ب ج د ه ز يتساوى
ضلعان منهما من الاخر مثل ا ب
د ه و ا ج د ز وزاوية ضلعي احدهما وهي د اعظم من نظيرتها من الاخر فقاعدته اطول فلنعمل على د

الزاوية الخارجة من المثلث هي اذا اخرج احد اضلاع المثلث
على استقامته وحدث منه خارج المثلث زاوية
فتلك الزاوية تسمى خارجة ولكل واحدة من
الزاويتين الداخلتين اللتين لا يحيطانها
تسمى مقابلة لها ه

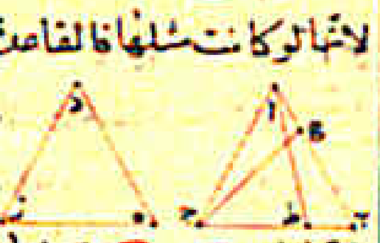
لان ا ب و ا د متساويان فالزاويتان اللتان
على قاعدة ب د متساويتان بالشكل
الثامن ه منه

وهو الشكل بعكس الحكمين

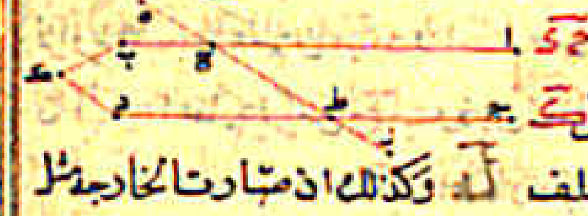
بالشكل العاشر من العشرين بيونان
كل مثلث اذا اخرج احد اضلاعه
فالزاوية الخارجة تعادل الزاويتين
المقابلتين لها كل واحدة منهما
الداخلتين ه منه

ولو لم يكن اي ولو لم يكن كل اثنين من الخطوط اطول
من الثالث لم يكن تقاطع الدائرتين ...
نقاطع الدائرتين لكونهما اطول من الثالث ... ط
ولو كان اطول من مجموع ا د لكان ح ط اطول
من ح د فيكون دائرة ط ك ل محيطة بدائرة
ز ك ل ولو كان مساويا لهما
لكانت الدائرتان متماستين
لا متقاطعتين ...

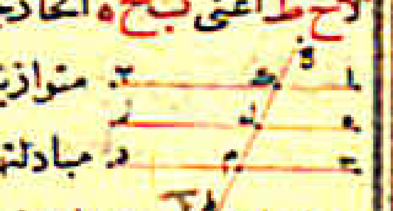
فى داخل المثلث زاوية ه د ح مساوية لزاوية آ ونخط د ط ونجعل د ط مثل آ ج ويقع لا محالة فى سطح
المثلث فان وقع على خط ه د مثل ه ط فنقطعه ولم يخرج كان خط ه ط المساوى لـ ب ج لتساوى الضلعين
والزاوية اقصر من ه د لـ وان وقع داخل المثلث ولم يقطع مثل د ح فنصل ه ح د ح ونخرج د ح الى
فى القاعدة فلان خط د ز مثل ا ج اعنى د ح فزاوية د ح ز مثل زاوية د ز ح وخارجه د ح ط اى
جميع د ح ه اعظم من ح ز ه فقاعدة ه ز اعظم من ه ح اعنى ب ج لا وان قطع د ح القاعدة وخرج
منها فنصل ه ح د ح فلكون د ح مثل د ز تتساوى زاويتا د ز ح و د ح ز فتكون زاوية ه ح ز اعظم كثيرا
من زاوية ه ز ح فقاعدتها وهى ه ز اطول من ه ح اعنى ب ج كه اذا كانت قاعدة احدهما اطول فالزاوية اعظم
لانها لو كانت مثلها فالقاعدة مثلها وان كانت اصغر لكن القاعدة اعظم فهى اعظم كو اذا تساوت



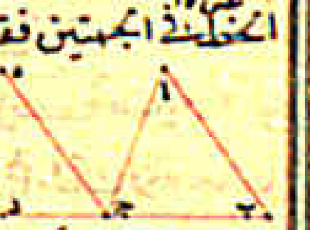
زاويتان من مثلث لنظيرتيهما من الاخرى وتساوى ضلعان متناظران فالمثلثان
والزوايا والاضلاع متساوية على التناظر ولنضع اولا ان ب ج مساو لـ ه ز
فاقول ان ه د و ب ا متساويان والا فليكن ب ا اطول ونأخذ منه ب ح مساويا لـ ه د ان امكن فيكون
سا فا ب ح ب ج كنظيرتيهما د ه ه ز وزاوية ه كنظيرتها ب فزاوية ح ج ب اعنى د ز ه ج ب هذا خلف ولنضع
المتساويين خطى ا ب و د ه فاقول ان ه ز ب ج متساويان والا فليكن ب ج اطول ونأخذ ب ط مساويا
له ز فيكون ا ب ب ط وزاوية ب مساوية لنظيراتها د ه ه ز وزاوية ه تبقى زاوية ط ا مثل ه ز د
اعنى ا ج ب الداخلة مثل الخارجة التى تقابلها هذا خلف وذلك ما اردنا ان نبين كز اذا وقع خط على خطين



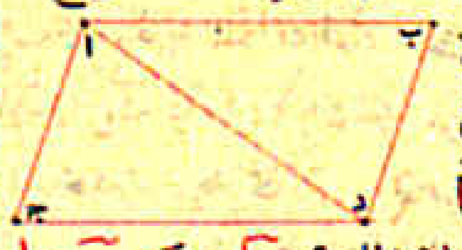
فصير الزاويتين المتبادلتين متساويتان مثل خط ه ز على ا ب و ج د
وزاويتى ا ح ط د ط ح فالخطان متوازيان والا فليلتقيا على ك
فتصير خارجة ا ح ط مثل الداخلة المقابلة وهى ح ط ك هذا خلف كح وكذلك ان صارت الخارجة مثل
ه ح ب مساوية للداخلة التى تقابلها وهى ح ط د او الداخلتان من جهة معادلتين
لقائمتين لان ه ح ب مساوية لـ ا ح ط فـ ا ح ط د ط ح المتبادلتان متساويتان
ولان ب ح ط مع ا ح ط ايضا مساوية لقائمتين ا ح ط مساوية لـ د ط ح المتبادلة كط
فان كان الخطان متوازيين فالزاويتان المتبادلتان والداخلة والخارجة التى تقابلها
متساويتان والداخلتان من جهة واحدة مثل قائمتين فنقول ان ا ح ط مثل د ط ح والا فليكن ا ح ط اعظم من د ط ح
فـ ب ح ط د ط ح انقص من قائمتين فيلتقى الخطان من جهتهما وهما متوازيان هذا خلف فاذا د ط ح مساو
لـ ا ح ط اعنى ب ح ه الخارجة و ح ط د ب ح ط مساويان معا لقائمتين ل الخطوط الموازية لخط واحد
متوازية مثل ا ب ج د لخط ه ز لان ط ح اذا وقع على نقطتى ك ل كانت زاوية ا ك ل مثل
مبادلتها ك ل ز وهى مثل مقابلتها ا م د فـ ا ك م مثل مبادلتها د م ك فـ ا ب ج د



متوازيان لا نريد ان نجيز على نقطة معلومة مثل ا خطا موازيا لخط مثل ب ج فنخرج منها
الى ب ج خطا كيف وقع وهو د ا ونعمل على ا زاوية مثل ا د ج على التبادل وهى ه ا د ونخرج
الخطين فى الجهتين فقد عملنا لب كل مثلث وهو ا ب ج فالزاوية الخارجة منه مثل الداخلتين تقابلانها
وزواياه الثلث مساوية لقائمتين ولكن الخارجة ا ج د ولنخرج من ج فى جهة ا خط



ج ه موازيا لـ ا ب فتكون زاوية ا ج ه مثل مبادلتها ب ا ج وزاوية ه ج د كمقابلتها
الداخلة ا ب ج ويكون جميع ا ج د مثل زاويتى ا و ب وزاوية ا ج ب مع ا ج د مثل قائمتين فكذا المجموع مع زاويتى
ا و ب لج الخطوط الواصلة بين اطراف الخطوط المتوازية المتساوية



متساوية متوازية مثل ا ج ب د بين خطى ا ب ج د فلنصل ا د فيكون
ضلعا ب ا ا د من مثلث ب ا د مثل ضلعى ج د د ا وزاويتاهما المتبادلتان
بين متوازيين متساويتان فالقاعدتان متساويتان وايضا متوازيتان لان زاويتى ج ا د و ب د ا
المتناظرتين متساويتان وهما متبادلتان لد السطح المتوازى الاضلاع مثل ا ب ج د المتوازى
الاضلاع اضلاعه وزواياه المتقابلة متساوية والقطر مثل ا د ينصفه لان زاوية



ا د ب مثل مبادلتها د ا ج مثل ب ا د وقاعدة ا د مشتركة فتتساوى الزوايا والاضلاع المتناظرة
وهى المتقابلة متساوية فالمثلثان متساويان فالقطر ينصفه له كل سطحين متوازيى الاضلاع مثل سطحى



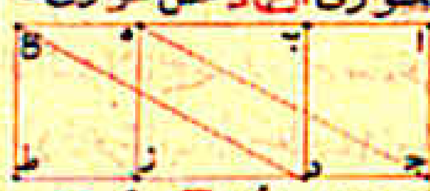
ا د و ج ه اذا كانت قاعدتهما واحدة مثل ج د وكانا فى خطين متوازيين مثل ج د و ا ه
فهما متساويان فان كان قطر احدهما ضلعا للآخر مثل ج ب فان ا ج ب د متساويان لذلك
ا ب ج د اعنى ا ب ب ه فضلعا ب ا ا ج متساويان لنظيرتيهما ه ب ب د وزاوية ه ب د الخارجة مثل
ب ا ج الداخلة المقابلة فالمثلثان متساويان فنضيف اليهما ا ب ج د المشترك فيكون سطح ا د مثل سطح ج ه



وان كان الضلع من احدهما يقسم الضلع المقابل للقاعدة مثل ما فى الصورة
الثانية فلان ا ب د ه ج ه متساوية فنسقط ج ب فيبقى ب ه ا ان مثلثى
ج ا د ب ه د متساويان ونخرج ج ب د مشتركا فسطح ا د مساو لسطح ج ه وان كان يقطع غير مقابل



القاعدة مثل ما فى الصورة الثالثة فلان ا ب ه د متساويان و ب ه مشترك فجميع
مثلثى ه ا ج د ب د متساويان فنسقط منهما مثلث ب ه ح يبقى
المنحرفان متساويين ونضيف اليهما مثلث ج ح د ليصيرا متساويين فمتوازى ا ح د مثل متوازى د ه



ج د مه وكذلك اذا كانت على قواعد متساوية وفى خطين متوازيين مثل
سطحى ا د و د ح ونصل ج ه د ح فسطحا ا د ح ب يساوى كل واحد منهما
سطح ج ح فهما متساويان مو وكذلك المثلثان على قاعدة واحدة وفى متوازيين مثل مثلثى ا ب ج و د ب ج



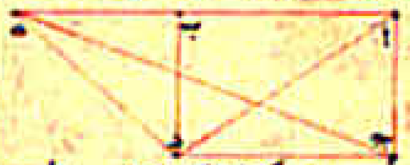
على ب ج وبين ب ج ه د فنأخذ ا ه د ز كل واحد منهما مثل ب ج ونصل ه ب
ج ز فيكون سطح ه ج وسطح ب ز متوازيى الاضلاع وكل واحد من المثلثين نصف



كل واحد من المتوازى الاضلاع المتساويين فهما متساويان مز وكذلك اذا كانا
على قواعد متساوية بان نتم كذلك سطحيهما المتوازيى الاضلاع فيكون المثلثان
نصفى متساويين مح فان كان المعلوم من مثلثين انهما على قاعدة واحدة ومتساويان فهما فى متوازيين والا



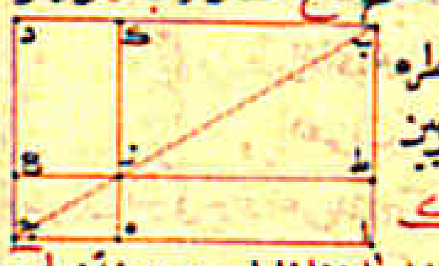
فليكن ا ه ادفع حتى يكون المتوازى ا ه لا ا د ونصل ب ه فيكون ا ب ج
ب ه ج متساويين ويكون ب ه ج مثل ج ب د الجزء مثل الكل هذا خلف



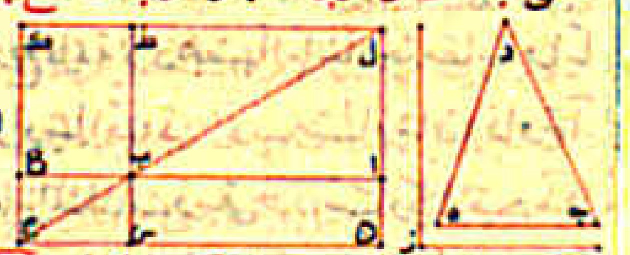
مط واذا كان سطح متوازى الاضلاع ومثلث على قاعدة واحدة كذلك فالمثلث
نصف السطح لان قطر السطح وهو ا د يفصل على تلك القاعدة بينهما مثلثا مساويا
لذلك المثلث فهو نصف السطح ن فاذا اردنا ان نعمل سطحا متوازى الاضلاع مساويا لمثلث معلوم وله



زاوية مساوية لزاوية معلومة وليكن المثلث ا ب ج والزاوية د فنجيز على ا
خط ا ح موازيا لـ ب ج بلا نهاية وننصف ب ج على ه ونعمل زاوية ج ه ز
مثل د و ه ز يقطع ا ح على ز ونتم سطح ز ج متوازى الاضلاع ونصل ا ه فمثلث ا ه ج نصف سطح ه ح و
مثلث ا ب ج لان مثلثى ا ب ه ا ه ج على قاعدتين متساويتين وفى متوازيين فسطح ه ح مساو لـ ا ب ج وزاوية



ه منه مثل زاوية د نا كل سطح متوازى الاضلاع كـ ا ب ج د يكون بجنبتى قطره
سطحان متوازيا الاضلاع من خطين مستقيمين يتقاطعان على القطر موازيين
للاضلاع فهما متساويان وليكن القطر ج ب ولنتقاطع عليه ح ط و ه ك
على ز فتمما ا ز ز د متساويان لانك تعلم ان مثلثى كل متوازى الاضلاع فيه متساويان فاذا طرحت من مثلث ا ج ب
مثلثى ب ط ز ز ج ه بازاء ز ب ك ز ج ح من ج د ب بقى المتممان متساويين نب نريد ان نعمل على خط



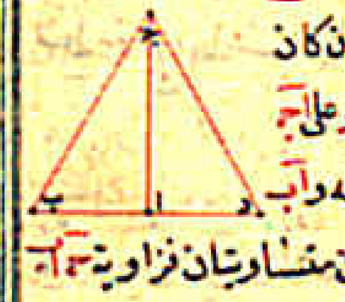
معلوم وهو ا ب سطحا متوازى الاضلاع مساويا لمثلث ج د ه
المعلوم واحد زواياه مثل زاوية د فنأخذ ب ح على الاستقامة
مثل نصف ج ه ونعمل عليه متوازى الاضلاع مساويا لمثلث
ج د ه وزاوية ب منه مثل د وهو سطح ب ط ك ح ونخرج ك ط ل موازيا ومساويا لـ ا ب ح ونتم سطح
ا ح ل ك ونخرج قطر ل ب فلان زاويتى ط و ك فى جهة واحدة مثل قائمتين وزاوية ب ط ك الخارجة اعظم
من زاوية ط ل ب فزاويتا ك و ك ل ب اصغر من قائمتين وان شئت قل اذ زاويتى ط و ط ك ل اقل من قائمتين
فزاويتا ط و ط ل ب اقل من قائمتين فخطا ك ح ل ب يلتقيان فليكن على م ونتم سطح ك م ن ل ونخرج ط ب الى س
فلان ا س و ط ح متممان فهما متساويان فـ ا س مثل ج د ه وزاوية ا ب س مثل ط ب ح اعنى د فان كان بدل
المثلث سطح محيط به اربعة اضلاع قسمناه بالقطر الى مثلثين ثم عملنا احد المثلثين كما علمنا ثم عملنا عليه مثل الثانى



على ان يكون ضلع مشترك والزاوية الخارجة كالداخلة يج نريد ان نعمل على اب مربعا قائم
الزوايا متساوى الاضلاع فنقيم عليه جا عمودا مساويا له ونخرج جد مساويا وموازيا
لاب ونصل دب فقد علمنا لان اب جد متساويان متوازيان ووصل بينهما اج بد فهما متساويان متوازيان
واج مثل اب وزاوية ا قائمة فزاوية ج وسائر الزوايا التي في جهة واحدة قائمة ند مربع وتر الزاوية



القائمة من المثلث القائم الزاوية مثل بج مثل مجموع مربعي الباقيين اعنى اب
في نفسه واج في نفسه فلنعمل على الثلثة مربعات بجده بح دا اج
كط ونخرج ام موازيا لب د فيقع قاطعا لخط بج لانه لو وقع خارجا
مثل خط اس يكون نقطة ا وقع على خطي اس ب د المتوازيين وكل واحد
من زاويتي د ب ا اس ا باكبر من قائمة هذا خلف ولنصل جح د ا فلان زاويتي
داب باج قائمتان فخط دج مستقيم ومواز لخط بح فيكون مربع اب دح ضعف مثلث ح ب ج المشارك
لاب د ولان ح ب د ب متساويان لنظيرتهما اب ب د وزاوية ج ب ح اعنى ح ب ا القائمة واب ج المشترك
مثل زاوية اب د وسطح ب د ل م ايضا ضعف ج ب ح اعنى د ب ا فسطحا د ل م ب ا ب ح متساويان وكذلك
سطحا ج ك ط م ل ج متساويان فجميع المربعين مثل ب د ه ج الثالث نه وبالعكس ان كان



ضرب الضلعين في نفسهما مجموعين كضرب الوتر في نفسه فزاويتهما قائمة فلنخرج اد على اج
عمودا ومساويا لاب ونصل جد فيكون جا في نفسه وا د في نفسه اعنى جا في نفسه وا ب
في نفسه مثل جد في نفسه فجد مثل جب فالمثلثان متساويان وزاويتا ا المتناظرتان متساويتان فزاوية ا
قائمة تم الاختصار للمقالة الاولى من كتاب اوقليدس الموسوم بالاسطقسات وهو نه شكلا ولله الحمد
وعلى نبيه السلام والتحية

## اختصار المقالة الثانية

من كتاب اوقليدس المربع وكل سطح قائم
الزوايا يحيط به الخطان المحيطان بالزاوية القائمة فضرب احد الخطين المحيطين بها في الاخر هو تكسيره والسطحان
المتممان على جنبتي القطر مع احد السطحين المتصفين بالقطر مجموعهما يسمى العلم ا خط بج قسم كيف اتفق



بنقطتي د ه فضرب ا في كل بج كضربه في واحد واحد من اقسامه برهانه
ان نخرج ب ز عمودا مساويا لا ونتمم سطح ب ح متوازي الاضلاع قائم الزوايا
ونخرج د ط ه ك موازى ب ز فب ز اعنى ا في ب د هو ب ط و د ط اعنى ب ز بل ا في د ه متوازى
الاضلاع هو د ك وكذلك ه ك اعنى ا في ه ج هو ه ح وجميع ذلك مثل ب ح اعنى ب ز اى ا في ب ج كله



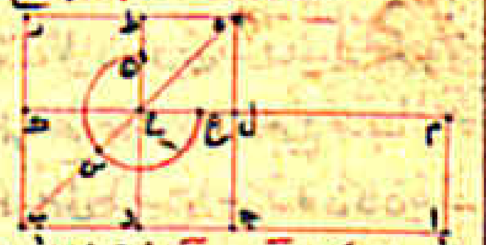
ب اب قسم كيفما اتفق على نقطة ج فاب في كل قسم منه مجموعا مثل اب في نفسه
ولنعمل عليه مربع اب ه د ونخرج ج ز فاز من ضرب ا د اعنى اب في اج وجه من ج ب
اعنى اب في ج ب وهو مثل اب في نفسه ج اب قسم بقسمين على ج فضرب اب في احدهما وليكن ج ب



الذى هو اب في ب ه المساوى لجب مساو لضرب اج في ج ب و ج ب الذى
هو ب ه في نفسه لان د ب هو ضرب ب ه في ج ب اعنى ج ب في نفسه وا د



مضروب اج في ج د اعنى في ج ب د اب قسم على ج كيفما اتفق فاب في نفسه كاج
في نفسه و ج ب في نفسه واج في ج ب مرتين ولنعمل على اب مربع اب د ه ونخرج قطر
ب د وخط ج ح موازيا لا د يقاطع القطر على ط و ط ك موازيا لاب فلان زاوية ا
قائمة يبقى جميع الزوايا التي في السطوح ذوات الاضلاع الاربع قائمة لان بعضها اما خارجة مقابلة واما
داخلة باقية من القائمتين ولان ساقي اب اد متساويان فزاويتا اب د ا د ب متساويتان وزاوية ا
قائمة فهما نصفا قائمة تبقى ج د ب نصف قائمة وكذلك في سائر المثلثات ويبقى ج د مساويا لجب وط د
لط د ويكون مربع ط ك ج من ج ب في نفسه وط ح من ط د اعنى اج في نفسه وتتمما ا ط د ه متساويان وهما
ضعف اج في ج د اى ج ب وجميع ذلك هو مربع ا د ه ه اب منصفين على ج ومختلفين على د فضرب احد



المختلفين في الاخر اعنى ا د في د ب والفضل اعنى ج د في نفسه مثل
ج ب النصف في نفسه فلنعمل على ج ب مربع ج ب د ه ولنخرج د ط
موازيا لجه ونخرج القطر مقاطعة على ح و ك ح ل موازيا لاب
بلا نهاية وعلى ا عمود ا م فيقطع لا محالة خط ك ل المخرج بلا نهاية وليكن على م فال ول ب سطحان متوازيا

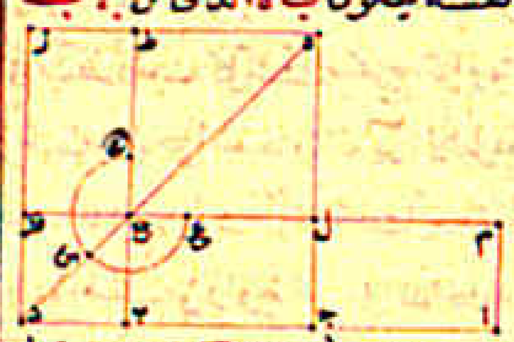
ف ه مثل اب م

ويلقب هذا الشكل بشكل العروس

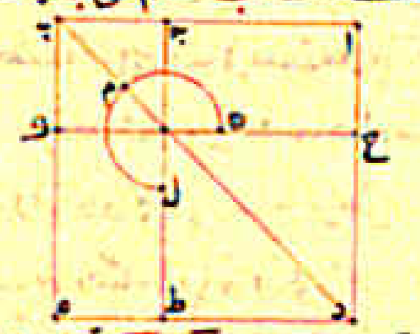
اعنى د ب ه القائمة واب ج المشترك
صح

يعنى فالزاوية التي بينهما الكائنة بين ضلعيهما
ه

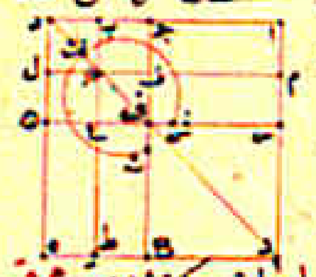
ضرب الخطين الخط هو ان يؤخذ احدهما قائما على الآخر
حتى يحصل منه سطح قائم الزوايا يحيط به ذانك
الخطان فان تساوى كل من الخطين
كان مربعا وان اختلفا كان مستطيلا
ه



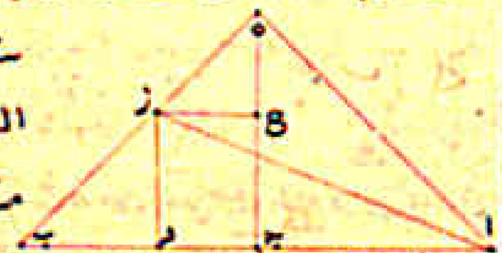
الاضلاع على قاعدتين متساويتين وفي متوازيين فهما متساويان وحج ح د متساويان فجميع د ح ع
العلم مثل ا ح وهو من ا د في د ب مضافا اليه ل ط من ضرب ج د في نفسه فيكون ب ه الذى من ج ب
في نفسه و اب منصفين على ج وزيد في طوله ب د كيفما اتفق
فجميع ا د في الزيادة والنصف في نفسه كالنصف مع الزيادة في نفسه
ولنعمل على ج د مربعا كما عملنا بجميع خطوطه فمعلوم ان ام مع مساو
لا ك الذى هو من ا د في د ك اعنى ب د ول ط من ضرب ج ب
في نفسه ز اب قسم على ج كيفما اتفق فهو مع احد القسمين وليكن ج ب مرتين والاخر مثل اج في نفسه مساو



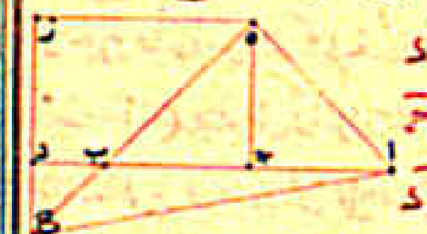
لاب في نفسه ولنتمم السطح المربع كما علمنا ا ك من اب في ب ج وفي ب ج
مرة هو ج ه مساو له فلن العلم مضافا اليه ج ك هو من اب في ب ج
مرتين وط ح من اج في نفسه وهو مثل اب و ج ب كل في نفسه بعينه
فتنتهى هذا الشكل ان ناخذ ج ك مرتين في نفسك مرة من ا ك



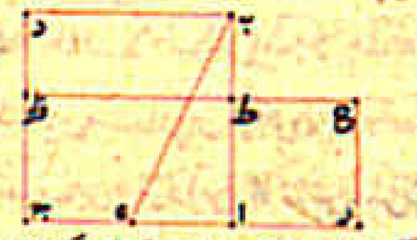
ومرة من ج ب ح اب قسم على ج كيفما اتفق وزيد ب د مثل ج ب فا د في نفسه
مثل الخط الاول وهو اب في الزيادة اربع مرات والقسم الاخر وهو اج في نفسه
ولنعمل على ا د مربعا ونخرج قطر د ز وخطي ج ح ب ط على موازاة ا ز ومن حيث
تقاطعان القطر خطي م ل س ن على موازاة ا د فمعلوم ان سطحي ا ك ك ه متساويان وكذلك سطحي ف
ق ل وخطا ح ه ا س منصفان لان ح ط ط ه متساويان لما علم وكذلك ا م م س فسطحا ا ف ف ن
متساويان لانهما على قاعدتين متساويتين وفي متوازيين وكذلك سطحا ع ح فالاربعة متساوية وايضا
فالاربعة التي في ج ب متساوية وتضاف كل واحد منها الى واحد من الاربعة المتممة فيكون لكل العلم وهو
مثلث اربعة اضعاف ا ك وهو اب في ب د وبقينا فانها م ح الذى من اج في نفسه فيكون ا د في نفسه ط اب



منصفين على ج ومختلفين على د فجميع ضرب المختلفين كل في نفسه ضعف
النصف في نفسه مع الفضل في نفسه فلنقم على ج عمودا ونفصل منه ج ه
مساويا لاج ونصل ه ا ه ب و د ز موازى ج ه ملتقى ب ه لان د ب
عليها على اقل من قائمتين ويلقاه دون نقطة ه لانه ان لقيه خارجا قطع خط ج ه الذى يوازيه ود ح موازيا
ونصل د ا فلان ا ه د ب متساويان لتساوى ضلعى كل مثلث وزاويتي ج فزاويتا ا و ب متساويتان
وكذلك زاويتا ا و ا ه ج متساويتان فكل واحدة نصف قائمة وكذلك ه ح ه ح فزاوية ه قائمة وزاوية
ح د متساويتان كذلك فاج في نفسه وج ه في نفسه اعنى ضعف اج في نفسه مثل ا ه في نفسه وح د
في نفسه وح ه في نفسه اعنى ضعف ح د وهو ج د الفضل في نفسه مثل ه د في نفسه وا ه ه د كل في
نفسه اعنى ضعف اج في نفسه وضعف ج د في نفسه هو ا د في نفسه بل ا د في نفسه مع د د في نفسه



اعنى د ب في نفسه ى اب نصف على ج وزيد في طوله ب د فا د
وب د كل في نفسه مثل ج د في نفسه مرتين واج في نفسه مرتين فلنقم على ج
عمود ج ه مساويا لاج ونصل د ب ه ا ونخرج من ه في جهة د موازيا لجد
وعلى د عمودا موازيا لجه فيلتقيان لا محالة وليكن على ز فزاوية ز قائمة لانها الباقية من قائمتين وزاوية
ج ه د قائمة من جملتها و ه ب ناقص من قائمة و ه ز قائمة فه ب د ز يلتقيان وليكن على ح ونصل ح ا
ه ب ج على مثل ما تقدم نصف قائمة اعنى د ب ح و ب د ح قائمة يبقى د ح ب نصف قائمة فد ح د ب
متساويان و د ز مثل ه ج اعنى ج ب فز ح مثل ج د اعنى ه ز فا ه في نفسه وهو ضعف اج في نفسه
و ه ح في نفسه وهو ضعف ج د في نفسه كاح في نفسه لان ا ه ح قائمة وهو كا د في نفسه و د ح اعنى

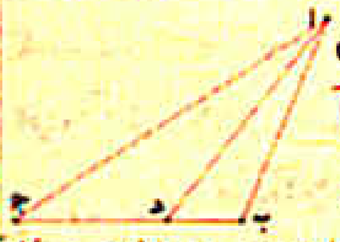


ب د في نفسه يا نريد ان نقسم اب قسمة يكون ضربه في احد القسمين
كالاخر في نفسه فلنربع عليه اب ج د ولننصف اج على ه ونصل ه ب
ونخرج ه ز مساويا لاه ب ونربع على ب ا مربع ا ح ط فيقع ط بين اب
وذلك لان ه ز اعنى ه ب اقل من ه ا ا ب فنحذف ه ا يبقى ا ز اعنى ا ط اقل من اب فقد قسمنا كذلك
على ط ولنخرج ح ط الى ك موازيا لاج فجا نصف وزيد عليه ا ز فج ز في ز ا و ه ا في نفسه الذى

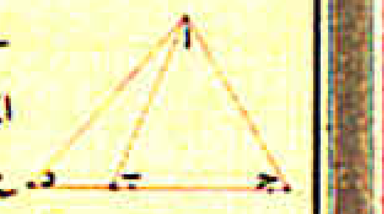
ه ولجب في نفسه صح

ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته
القائمة مساو لمربعي ضلعيها لما مر في
الشكل الرابع والخمسين من المقالة
الاولى محرره

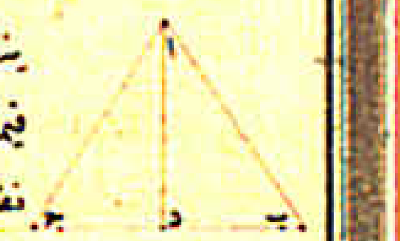
بجموع ذلك بعمود زب في نفسه بل د ب في نفسه اعني ه آ في نفسه وا ب في نفسه مذهب ه آ في نفسه المشترك
يبقى د ك مساويا لا د مذهب المشترك يبقى د ط وهو اط في نفسه مثل ط د وهو ط ك اعني اح اي اج



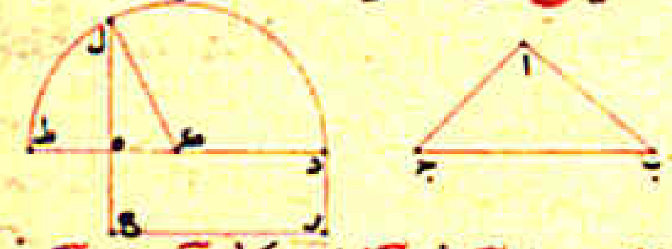
في ب ط ب كل مثلث منفرج الزاوية فان مسقط العمود من طرف احد الضلعين
المحيطين بها على استقامة الخط الآخر يقع خارجا من المثلث والا فليقع من نقطة آ
على د ما بين ب وج من مثلث ا ب ج المنفرج زاوية ب فيكون ا د ج الخارجة وهي
قائمة اعظم من زاوية ا ب د الداخلة هذا خلف يح كل منفرج الزاوية مثل ا ب ج فان ضرب وتر المنفرجة مثل
اج في نفسه يزيد على ضرب كل ضلعيها في نفسه بضعف ما يكون من ضرب احدهما ان ليكن ج ب فيما بينه
وبين مسقط العمود وليكن ب د فلان اج في نفسه كاد في نفسه ود ج في نفسه مثل د ب في نفسه و ب ج
في نفسه وضعف د ب في ب ج مذهب اد و د ب في نفسه بضرب ا ب في نفسه يبقى الفضل ضعف
ج ب في ب د بعد ا ب في نفسه و ب ج في نفسه يط كل مثلث حاد الزوايا فان كل عمود يخرج من طرف



خط منه على وتر زاوية يقع داخل المثلث والا فليقع خارجا مثل اد فيكون ا ب ج
الخارجة من مثلث ا ب د وهي حادة اعظم من زاوية د الداخلة وهي قائمة هذا
خلف يه مثلث ا ب ج الحاد الزوايا فان ضرب كل ضلع منه في نفسه وليكن اج



ينقص عن ضربي الآخرين كل في نفسه بما يكون من ضرب احد الضلعين وليكن ج ب
فيما بين الزاوية وبين مسقط عمود اد عليه وهو ب د مرتين لان ب ج و ب د كل في
نفسه كضعف ج ب في ب د و ج د في نفسه واذا اضيف اد في نفسه الى ج ب
في نفسه و ب د في نفسه كان ذلك كله مثل ج ب في نفسه و ا ب في نفسه مذهب اد في نفسه و د ج في نفسه يبقى
ج ب في ب د مرتين من ضرب ب ج في نفسه و ب ا في نفسه يو نريد ان نعمل مربعا مساويا لمثلث ا ب ج



نعمل متوازيا قائم الزاوية مساويا للمثلث وليكن د ح
ونخرج احد الضلعين وليكن د ه الى ط ونجعل ه ط
مثل ه ح وننصف د ط على ك ونبعد د ك نصف
دائرة د ل ط ونخرج ح ه الى ل فـ د ط نصف ومقسم بمختلفين فـ د ه في ه ط اعني سطح د ح و ك ه في
في نفسه مثل ك ط في نفسه اي ك ل في نفسه اي ك ه في نفسه و ل ه في نفسه مذهب ك ه في نفسه يبقى
ه ل في نفسه مثل سطح د ح اعني مثلث ا ب ج فليربع على ل ه وانت تعلم من هذا الشكل انه يمكن ان نعمل مربعا
مساويا للمتوازي الاضلاع غير مربع بان نجعله مكان د ح من المقالة الثانية من اختصار كتاب اقليدس
والله واهب العقل المجد بلا نهاية

## اختصار المقالة الثالثة من كتاب اقليدس

الدوائر المتساوية
هي التي اقطارها او انصاف اقطارها متساوية ويقال لخط مماس لمستقيم بلا في الدائرة وينفذ على استقامة
بلا قطع للدائرة والدوائر المتماسة هي التي تتلاقى بلا قطع والاوتار المتساوية البعد من المركز هي التي
الاعمدة عليها من المركز متساوية واكثرها بعدا اطولها عمودا وبالعكس وزاوية قطعة الدائرة يحيط بها
خط مستقيم وقوس والزاوية المركبة على القوس هي الزاوية التي يحيط بها خطان مستقيمان ياتيان من
طرفي الوتر ويلتقيان على نقطة في القوس والشكل القطاع يحيط به خطان مستقيمان من المركز الى المحيط
وما بينهما من المحيط والقطع المتشابهة هي التي الزوايا المركبة فيها متساوية وهي من الدوائر المتساوية متساوية



آ دائرة ا ب نريد ان نطلب مركزها فلنضع فيها وتر ج د كيفما اتفق وننصف ج د على ه
ونخرج على ه عمودا من كلتى الجهتين الى المحيط وهو ب ا وننصفه على ح فح مركزها
والا فليكن على نقطة اخرى اما على خط ا ب واما خارجا عنه مثل نقطة ط ولا يجوز
على خط ا ب والا فلينقسم ا ب على المركز بمختلفين وهذا محال ولا يجوز ان يكون
نقطة ط والا فلنصل ط ج ط ه ط د فثلاثة اضلاع د ط ه مثل نظائرها من ط ه ج فتكون زاويتاه
من المثلثين متساويتين فتكون ج ه ط قائمة وهي اكبر من قائمة هذا خلف وقد بان من هذا الشكل ان كل عمود على

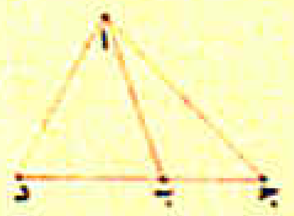


النصف من وتر دائرة فانه يمر بالمركز ب كل نقطتين على دائرة مثل ج د على ا ج د
فان المستقيم الواصل بينهما يقع فيها والا فليقع خارجها كـ د ه ج ولنخرج ج ز و ز د
من ز المركز و ز ب ه الى خط ج ه د فهو اطول من ز ج وهو وتر زاوية ز ج ه

شكل صه

و د ح في نفسه صه

لما مر في الرابع من ... المقالة



زيادة على اح في نفسه

بالشكل الثاني والخمسين من المقالة الاولى ... صه

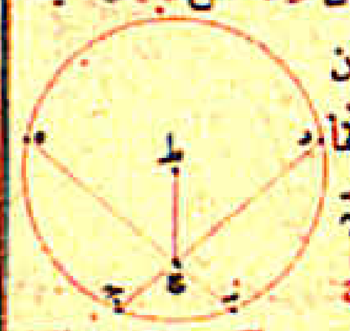
ان لم يكن د ه ح ه متساويين ... وفصل صه

لما مر في الشكل الخامس من المقالة

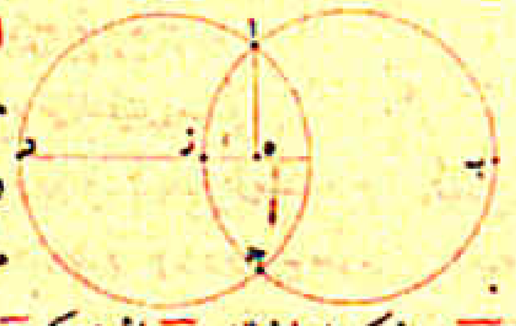
عمود عليه



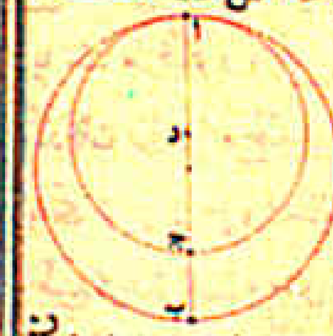
فزجه اعظم من ج ه ز والتي هي اعظم من مقابلتها ز د ه اعني ز ج ه هذا خلف ج كل خط من المركز على
وتر ينصفه مثل ز ه على ج د فهو عمود على الوتر وبالعكس فليخرج ز ه في الجهتين
الى ا و ب ونصل ز ج و ز د من المحيط فلان الاضلاع الثلاثة من مثلثي ز ه ج
ز ه د متساوية بالتناظر فزواياهما المتناظرة متساوية فزاويتا ه متساويتان
فا ه عمود وبالعكس لان زاويتي ج و د متساويتان لان ز د مثل ز ج والقائمتان



متساويتان وضلع ز ه مشترك فـ ج ه مساوله د كل وترين متقاطعين لا يجوزان
على المركز فلا ينتاصفان على التقاطع كوتري ا ج ه د على ح والا فـ ح ج ه د منتصفان
على ح ونخرج من ط المركز الى ح ط ح فهو عمود فزاوية ط ح د قائمة وايضا زاوية
ه ح ط قائمة وهي اصغر من قائمة هذا خلف ه الدائرتان المتقاطعتان كا ب ج



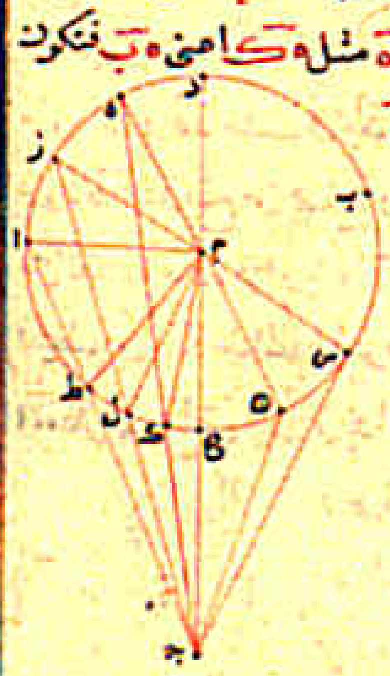
ا ج د فليس مركزهما واحدا والا فليكن ه ونخرج ا ه و ه ز د فـ ه ز
مثل ه ا وايضا ه د مثل ه ا فـ ه ز الجزء مثل ه د الكل هذا خلف و



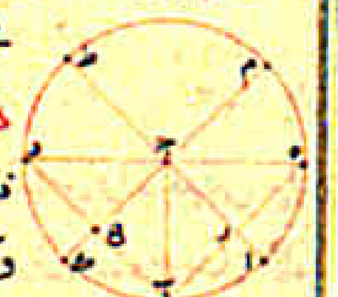
والمتماستان من داخل كدائرتي ا ب ا ج ليس
مركزهما واحدا والا فليكن د ونخرج خطي ا د
د ج ب فيكون على ذلك د ج الجزء كـ د ب الكل هذا خلف ز الخطوط الخارجة



من نقطة في الدائرة الى المحيط مثل ه د ه ا ه ح ه د ه ج
فاطولها الذي يجوز على المركز واقصرها تمام القطر وما قرب منها الاطول فهو اطول وخطان
فقط من جنبتي الاقصر متساويان وليكن المركز ط ونصل ط د ط ح ط ا فـ ه ط
ط د اعني ه ج لان ط ج ط د متساويان اطول من الثالث وهو ه د و ه ط ط د
مثل ه ط ط ح ولكن زاوية ه ط د اعظم من زاوية ه ط ح فقاعدة ه د اطول من ه ح وكذلك ه ح من
ه ا و ه ط ه ا اطول من ط ا اعني من ط د و ط ه مشترك فـ ه د اقصر من ه ا ولنعمل على ط زاوية د ط ب
مثل د ط ا و ط ب مثل ط ا و ط ه مشترك فـ ب ه مثل ه ا ولا يمكن ان يخرج من جهة ه ب مثل ه ا غير ه ب
والا فليكن ه ك ولنصل ط ك فاذا كان ه ط ط ك مثل ه ط ط ا و ا ه مثل ه ك اعني ه ب فتكون



زاوية ه ط ك مثل ه ط ا اي ه ط ب و ه ط ب جزءها هذا خلف ح نقطة ج
خارجة من دائرة ا ب وخرج منها خطوط قطعت الدائرة فاطولها ما على المركز ثم
ما يليه وما بقي منها خارجا فالمتصل بالقطر اقصرها ثم ما يليه وخطان من الجهتين فقط
متساويان ونخرج الخطوط مثل ج م د على المركز ثم ج ك ه ثم ج ل د ثم
ج ك ا فلان ج م م د اعني ج د اطول من ج ه الثالث يكون ج د اطول من
ج ه ونبين ان ج ه اطول من ج ز على ما قيل في الشكل الاول ولان ج ك
ك م اطول من ج م مذهب ح م ك م شتركا يبقى ك ج اطول من ج ح
وكذلك البواقي على الترتيب ولنعمل زاوية ج م ن مثل ج م ك فـ ج ن مثل ج ك
ولا يقوم غيره والا فليقع ج س فعلى ما تقدم ج م س الاعظم كـ ج م ن الجزء هذا خلف ط نقطة ج



خرج منها الى المحيط ثلثة خطوط متساوية ج د ج ب ج ه فهي المركز ولنصل
د ب ب ه ولننصفهما على ز و ح ونصل ج ز الى ا و ط من المحيط و ج ح الى ك و م
فلان مثلثي د ج ه د ج ب متساوي التناظر فا ط عمود على د ز ب ه والمركز على ا ط



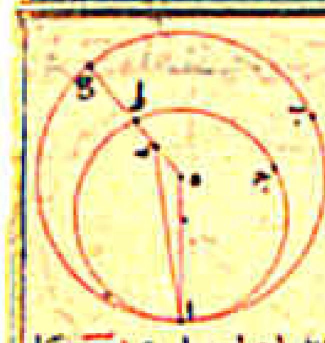
وكذلك هو على م ك والمركز ملتقاهما وهو ج ي لا تقطع
دائرة اخرى في اكثر من موضعين والا فليقطع دائرة ا ب دائرة ج د في اكثر من موضعين
على نقطة ز ح ط ونصل ه ز ز ح وننصف ه ز و ز ح على ك و ل ونخرج من
ك ل عمودين على ه ز ز ح وهما خطا ج د ا ب فعليهما المركز فحيث يتقاطعان
لان زاويتي ز ك ل ز ل ك اقل من قائمتين فيلتقيان فيكون ملتقاهما وهو ن مركزا واحدا للدائرتين المتقاطعتين



هذا خلف ه وجه آخر لتتقاطعا على نقط ا ب ج د وليكن ك مركز دائرة ا ه ح ونخرج
الى التقاطع خطوط ك ا ك ج ك ب فهي متساوية ويكتنفها من غير مركز الاخرى

يعني كل خط خرج من المركز وصار عمودا على الوتر فهو ينصف الوتر ه

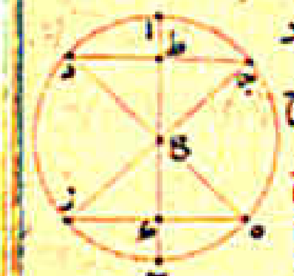
يعني زاوية ه ط ح التي يوتر ه ح اعظم من زاوية ه ط ا التي يوتر ه ا لمحرره



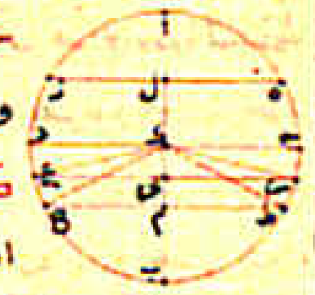
ولا يتساوى لاشتداد هذا خلف يا الخط الجائز على مركزي دائرتين متماستين يقع
حيث يتماسان كدائرتي اب على ه و اجـ على د و يتماسان على ا فان الخط الجائز على
ز و ه ما في ا و الا فليقع مثل ه ح و نخرج ز ا ه ا فهو ز ا مساو له ز ط اعني
ه ط لكن ه ز ز ا اعني ه ط اطول من ه ا اعني ه ح هذا خلف يب لا يتماس



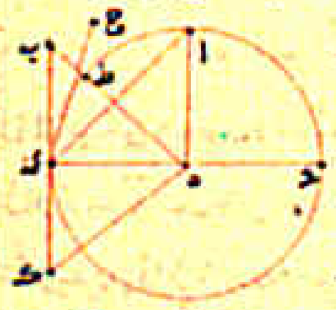
دائرتان الا في موضع واحد و الا فلتماس دائرة جـ د الداخلة دائرة اب على
جـ و د بحزه د ك المار بالمركزين ما في جـ و د فيكون جـ ه مثل ه د و جـ ز مثل د ز
هذا خلف ه او ح ط الخارجة ماس دائرة اب على نقطتي ا ب و لنصل بينهما اب
المستقيم فهو يقع داخل كل دائرة منهما و خارجها هذا خلف يج الاوتار



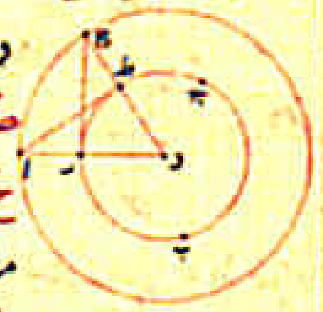
المتساوية في دائرة واحدة كجـ د ه ز في دائرة اب ابعادها من المركز سواء و بالعكس و لنخرج
من ح المركز عليهما عمودي ح ط ح ك و الى ا و ب من المحيط و لنصل جـ ح ح د ه ح
ح ز و لنجعل اولا الوترين متساويين فلان لثلثة اضلاع د ح جـ ه ح ز من المثلثين متساوية
بالتناظر فيكون جـ ح د مثل ه ح ز في الزوايا و كذلك يكون مثلثا جـ ط ح د ط ح و مثلثا ه ح ك ز ك ح
كذلك فزاوية ه ح ك نصف زاوية ه ح ز مساوية د ح ط نصف زاوية جـ ح د و زاوية ط مثل زاوية
ك و ح د ح ز النظيران متساويان فـ ط ح مثل ح ك و بالعكس لان مضروب جـ ح في نفسه اعني جـ ط
ط ح كل في نفسه مثل مضروب ه ح اعني ه ك و ك ح كل في نفسه فيبقى مربعا ح ط ح ك المتساويين
فضعفا جـ ط ه ك و هما الوتران متساويان يد اوتار جـ ب د ز ط ح و نصف دائرة اب فاطولها



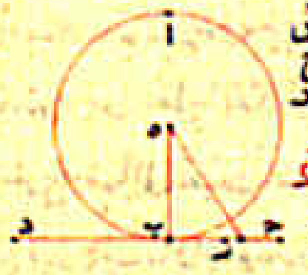
جـ ب القطر ثم ه ز الاقرب و ليكن المركز ك و لنخرج منه عمودي ك ل ك م
و ك م اطول فنأخذ منه ك ن مثل ك ل و نخرج س ن ع موازيا لـ ه ز والمركز
ك و لنصل ك س ك ع ك ح ك ط فـ س ك ك ع اعني جـ ب القطر
اطول من س ع و على ما تقدم س ع اعني ه ز اطول من ح ط يه كل عمود على طرف

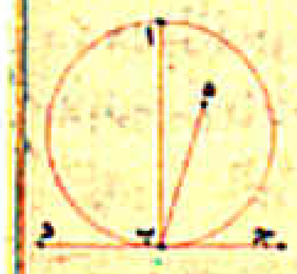


القطر مثل ب د على قطر د جـ فانه يقع خارج الدائرة و لا يقع بينه و بين المحيط خط
مستقيم آخر و الا فليقع داخلها مثل د ا و نصل ه ا و هو مثل ه د فزاوية ه ا د قائمة
مثل ه د ا و هذا خلف و ايضا فليقع بينهما خط مستقيم كـ د ح و نخرج من ه اليه
عمود ه ط و يقع من جهة ح و الا فليقع من جهة ك فلان زاوية ح د ه و هي بعض
من القائمة حادة فزاوية ه د ك منفرجة و زاوية د ك قائمة هذا خلف فيقع في جهة ح فزاوية ط القائمة
اعظم من ه د ط الحادة فوترها ه د اطول من ه ط هذا خلف و قد تبين من هذا ان كل خط عمود على طرف
القطر فهو مماس يو نريد ان نخرج من نقطة ا الى دائرة ب جـ التي على د خطا مماسا فنصل د ا نقطعها على



ه و على د ببعد ا دائرة و من ه عمود ه ح على د ه فقطع دائرة ب ح الى دائرة ا و نصل د ح
ط ا فـ ط ا مماس لان د ه د ح مثل ط د د ا و زاوية د مشتركة فـ د ط ا قائمة مثل
ح ه د فـ ط ا مماس يز كل خط مماس





مثل جـ د لدائرة ا على ب فان الخط الخارج
الى نقطة المماسة من المركز عمود على المماس مثل ب ه على جـ د
و الا فليكن العمود من المركز على جـ د خط ه ز فـ ه ز ب قائمة
فوترها ه ب اطول من ه ز هذا خلف يح و بالعكس فان المركز هو على العمود على المماس و الا فليكن المركز
ه و نصل ه ب فزاوية ه ب جـ قائمة و هي اقل منها هذا خلف يط الزاوية التي على المركز كـ ب د جـ مثلا الف



على المحيط كـ ب ا جـ اذا كانتا على قوس واحدة اما ان كانتا لاحد الاضلاع التي على المركز يتقدد
ضلعا التي على المحيط مثل ب ا جـ فظاهر انها خارجة ب د جـ مثل داخلي جـ د ا المتساويين
لتساوي الثانيين فهي ضعف زاوية ا و اما ان وقعت بحيث يتقاطع ضلع من زاوية
لضلع من اخرى و يقع ا د خارج المثلثين مثل ما في هذا الشكل فلنصل ا د و نخرجه الى ه
فزاوية ه د جـ ضعف زاوية د ا جـ فيذهب منها زاوية ه د ب ضعف زاوية د ا ب فتبقى زاوية جـ د ب
ضعف زاوية جـ ا ب و اما ان كانت الزاويتان يقسمهما خط واحد يخرج من ا الى د مثل ما في هذا الشكل فبين

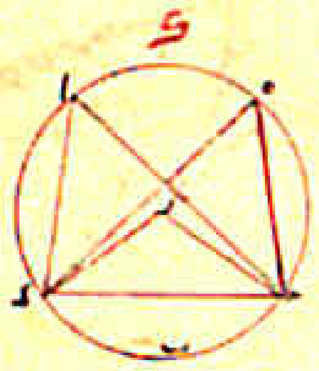
قوله و بالعكس يعني الاوتار التي ابعادها من المركز متساوية فهي متساوية
ه
ا

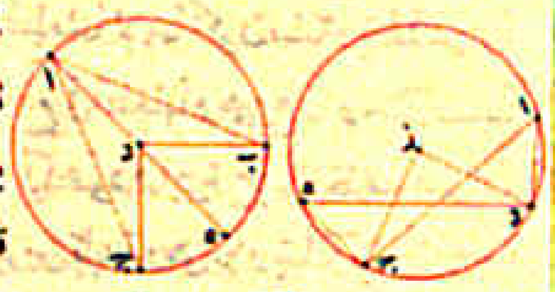
ابيعني بعاده ه د متساوي
صح

قوله والمركز ط حينئذ ز ذ ... مركزية ه ... ك
ه
لان س ه و ط ع و ع ط من مثلثي س ع ع ط ح متساوية لكن زاوية س ع ع اعظم من زاوية ط ع ح فوتر س ع اطول من وتر ط ح محرره

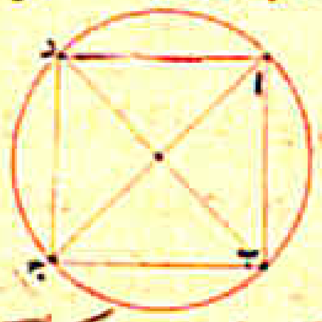
قوله هذا خلف لما مر في المقالة الاولى من ان كل مثلث فان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين محرره



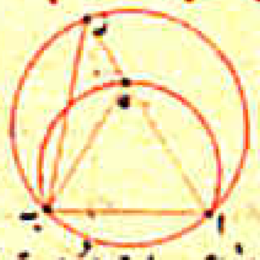




ان ب د ه ضعف د ا ب و كذلك ه د جـ ضعف د ا جـ فجميع ب د جـ ضعف ب ا جـ ك اذا كانت
في قطعة واحدة زاويتان على المحيط كـ جـ ا د جـ ه د فهما متساويتان



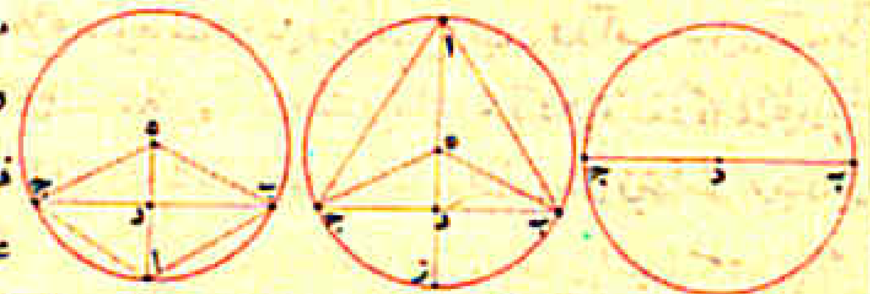
لانهما نصفا جـ ز د المركزية كا كل دائرة
يقع فيها ذو اربعة اضلاع كـ ا ب جـ د
فكل زاويتين متقابلتين معادلتان
لقائمتين و نصل ا جـ د ب فـ ب ا جـ مثل ب د جـ و ا د ب مثل ا جـ ب فزاويتا
ب د جـ و ا د ب مثل ب ا جـ د ب جـ او جميع ا ب جـ كقائمتين فـ ا د جـ و ا ب جـ كقائمتين كب



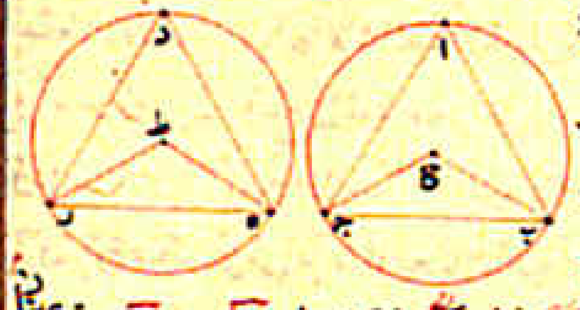
لا يقوم على خط واحد قطعتان متشابهتان من دائرتين مختلفتين في الصغر و الكبر
كـ ا ه ب ا د ب و الا فلنصل ا ه و نخرجه الى د و نصل ه ب د ب فـ ا د ب الخارجة
كـ ا د ب الداخلة هذا خلف كجـ و كذلك



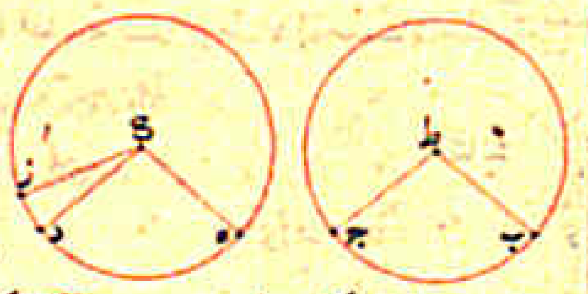
لا يقع على خطوط متساوية مثل ا ب جـ ا د ب على ا جـ ا ب
و الا فلينطبق ا ب على ا جـ فيقع القطعة على القطعة و يقوم ما على
خط واحد هذا خلف كد نريد ان نتمم قطعة دائرة فان كانت نصف دائرة نصفنا الوتر فهو المركز و ان لم تكن
نصف دائرة فانا ننصف وتر ب جـ على د
و نقيم على د عمودا الى القوس و نصل ب ا



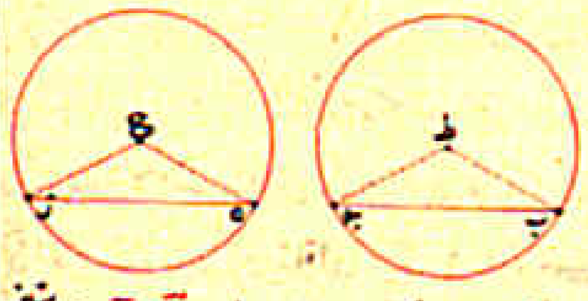
فلان زاوية د قائمة و زاوية ا حادة نقيم
على ب من خط ا ب زاوية ا ب ه مساوية
لزاوية ا فان كانت القطعة اكبر من نصف دائرة كانت زاوية ا ب د من المثلث اعظم من ا فوقع خط ب ه
مثل ما في احدى الدائرتين داخل المثلث و ان كانت اصغر وقعت خارجة مثل ما في الثانية و لان د ا عمود فعليه
المركز و لان زاويتي ا و ا ب ه اقل من قائمتين فليلتقيان على ه فـ ه هو المركز و لنصل ه جـ فـ ه ب ه ا
متساويان لتساوي زاويتي ب و ا من مثلث ا ه ب و ه ب من مثلث ه د ب مثل ه جـ من مثلث ه د جـ



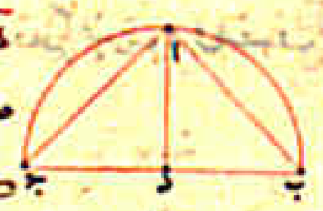
فخطوط ه ا ه ب ه جـ ثلثة متساوية كه الزوايا المتساوية
في الدوائر المتساوية على المركز كانت او على المحيط فهي على قسي
متساوية اما التي على المركز فمثل ب ح جـ ه ط د و التي على
المحيط فمثل ب ا جـ ه د ز فلنصل ب جـ ه ز فلان ب ا جـ
ه د ز متساويان و ضعفاهما او تبيين ضعفها المركزيتين متساويين فقطعتا ب ا جـ ه د ز متشابهتان
من دائرتين متساويتين فهما متساويتان فيبقى قوس ب جـ مثل قوس ه ز كو و بالعكس و الا فلتكن زاوية
ه ح ز اعظم من ب ط جـ و نأخذ ه ح د مثل ب ط جـ فـ ه د
مثل ب جـ اعني ه ز هذا خلف كز و تر ا ب جـ ه ز



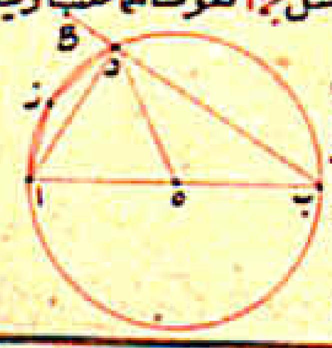
متساويان في
دائرتين متساويتين



فقوساهما متساويان لانا نصل من ط المركز ط ب ط جـ
و من ح المركز ح ه ح ز فتصير زاويتا المركز من المثلثين
متساويتين لتساوي النظائر فالقوسان متساويان و بالعكس بل كذلك فتكون زاويتا ط و ح متساويتين
لتساوي قاعدتيهما و وترا ب جـ ه ز متساويان كح نريد ان ننصف قوس ب ا جـ فننصف وترها على د و نقيم



د ا عمودا الى القوس فقد تنصف القوس فلنصل ب ا ا جـ فضلعا ا د د ب مثل
ضلعي ا د د جـ كل لنظيره و زاويتا د متساويتان فـ ب ا مثل جـ ا فقوساهما متساويتان

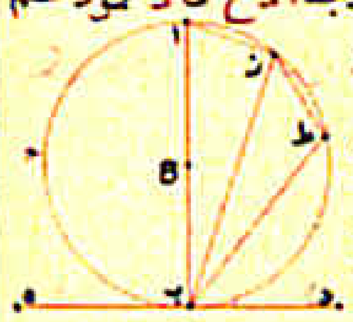


كط اذا كانت في نصف الدائرة زاوية على القوس مثل
ب د ا فهي قائمة و فيما اصغر منها كا د ه فهي منفرجة لكن زاوية القطعة كالتي من د
الوتر و د ا القوس حادة و في اعظم كـ ا ب د فهي حادة لكن زاوية القطعة
التي هي اعظم كالتي من ا د الوتر و د ب ا القوس منفرجة فلنصل ه د و نخرج

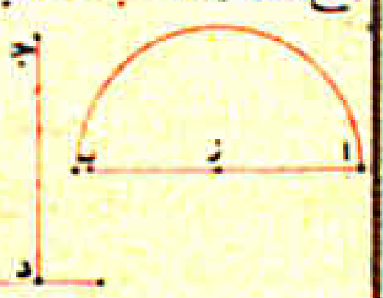
لان س ح ح ج مثل ه ط ط د وزواياهما متشابهتان مختلفتان فقطعتان
ه د يقوم عليهما قطعتان متشابهتان
ه ز متساويتان صح صح

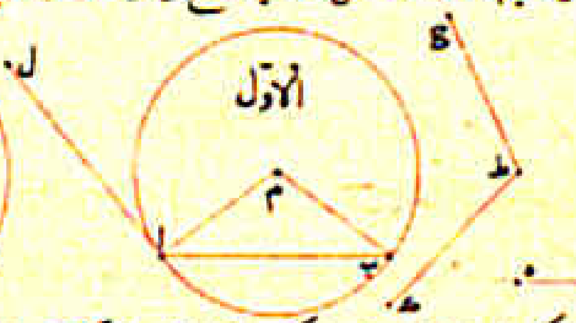
اعني ه د منفرجة
و في اكثر منها كا ب د فهي حادة صح

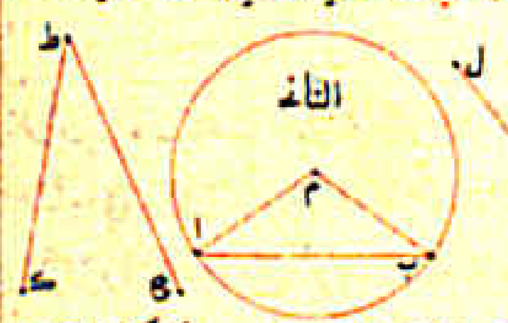
ب د الى ح فزاوية ه آ د مثل ه د ا فب ه د ضعف ه د ا و ا ه د ضعف ب د ه فجميع ب د ا نصف
زاويتي ه المعادلتين لقايمتين فهي قايمة وكذلك كل زاوية تقع في قطعتها لانها تكون مساوية لها فزاوية
ا ب د من مثلث ا د ب اقل من قايمة فهي حادة وكذلك كل زاوية تقع في قطعتها وهي مع زاوية د المقابلة لها
مثل قايمتين فزاوية د منفرجة وكذلك كل زاوية تقع في قطعتها و د ا عمود فزاوية ح د ا قايمة فزاوية
القطعة الصغرى وهي ا د ح حادة وظاهر ان الزاوية العظمى اكبر من قايمة وهي زاوية ا د ب التي من مستقيم ونشا جزو ا صح
وقوس وايضا فان زاويتي ه د و ب المجموعتين مثل زاوية ا د ب وايضا مثل خارجة ا د ح فا د عمود ثم



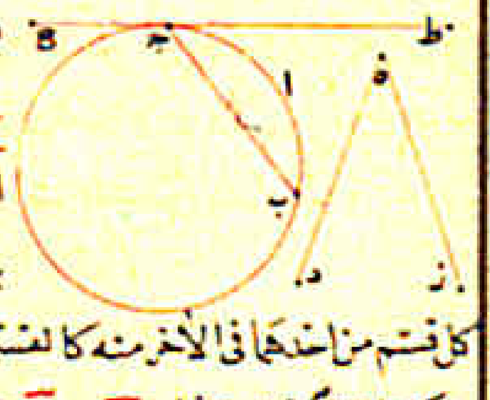
تبين سائر المطلوبات لب اذا ماس خط مستقيم دايرة وخرج من نقطة المماسة
خط مستقيم وقطع الدايرة كخط ب د من د ه فان كل واحدة من زاويتيه مثل
التي تقعان في القطعة على التبادل ذ ب د كالتي تقع في قطعة د ا ح ب و
د ب ه كالتي تقع في قطعة ب ط د فاذا كان الخارج من المماسة عمودا فانه يمر
بالمركز ويقسم الدايرة بنصفين ويكون كل قطعة تقبل قايمة مثل التي على المماسة وان لم يمر على المركز فلنخرج عمود
ب ا ونعلم ط في قوس د ط ب ونصل ط ب ا د د ط فزوايا مثلث ب ا د مثل قايمتين ومثل التي على
نقطة ب و ا د ب التي على النصف قايمة مثل ا ب ه و ا ب د مشترك فـ ا ب ذ مثل د ب د و د ا ب
د ط ب المتقابلتان من ذي اربعة اضلاع مثل قايمتين مثل د ب ذ د ب ه و د ا ب مثل د ب د
فـ د ب ه مثل د ط ب فكل زاوية مما يقع على تلك القطعة بعينها فهي مساوية لزاوية د وهي قايمة وكذلك كل زاوية
يقع في قوس د ط ب مساوية لزاويتها وكذلك كل زاوية يقع في قوس د ا ح ب فمساوية لزاويتها لج نريد ان نعمل



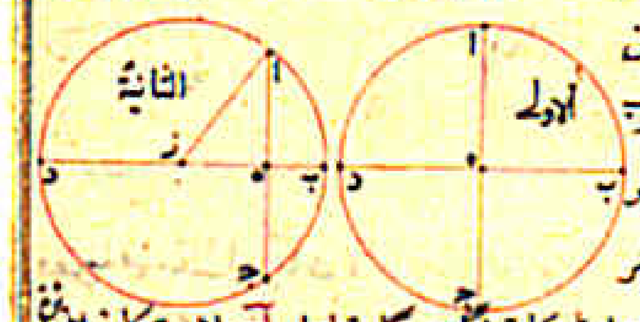



على ا ب قطعة دايرة تقبل زاوية كزاوية معلومة ولتكن اولا قايمة كـ ج د ه فلنجعل د النصف مركزا و د ا
نصف دايرة فهو قابلها لا محالة وان لم تكن قايمة بل منفرجة او حادة فلنعمل على آ زاوية ل ا ب مثل ك ط ح
و ا م عمودا على ل ا فيقع في المنفرجة داخل زاوية ل ا ب كما في احد الشكلين وفي الحادة خارجها كما في الشكل الثاني
وعلى ب زاوية ا ب م مثل ب ا م فيلتقيان على م لانهما انقص من قايمتين و م آ م ب متساويان فنعمل م ببعد
م ا دايرة فتقبل قوس ا ب الصغرى زاوية منفرجة مثل ل ا ب المبادلة اعني ك ط ح وعلى هذا المثال بيان
الحادة ويجب ان نصور شكلان ويكون لهما برهان واحد لد نريد ان نفصل من دايرة ا ب قطعة
تقبل زاوية مثل د ه ر فنخرج ح ط مماسا للدايرة على ج ونعمل على ج زاوية
ح ج ب مثل د ه ر فتقبل قطعة ب ا ج مبادلة مساوية لـ ب ج ح



اعني د ه ر له كل وترين
يتقاطعان في دايرة فان ضرب



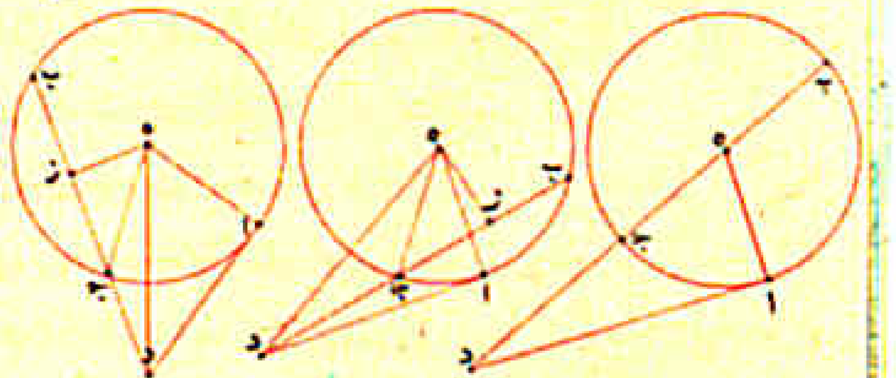

كل قسم من احدهما في الآخر منه كالقسمين من الثاني كل في الآخر
وليكونا اولا قطرين مثل ب د ا ج على ه في الدايرة الاولى فظاهر
ان الاقسام متساوية وان ب ه في د ه كـ ا ه في ه ج وليكن احدهما قطرا عمودا يقاطع ا ج الوتر كما في
الثانية على ه و ر مركز فنصل ر ا فـ ب ه منصف على ر وبمختلفين على ه فـ ب ه في ه د و ه ر في مثله كـ ر د
اعني ر ا في نفسه بل ا ه و ر ه كل في نفسه بل ا ه في ه ج و ر ه في نفسه لان ا ه ه ج نصفا ا ج متساويان
نذهب ر ه في نفسه المشترك يبقى ب ه في ه د كـ ا ه في ه ج لد وليكن احدهما قطرا غير عمود ولنصف ا ج




على ح ولنصل ر ح ر ا فـ ا ج بنصفين وبمختلفين فـ ا ه في ه ج و ه ح في نفسه كـ ا ح في نفسه وهو مع ح ر



في نفسه كـ ا ر في نفسه بل د ر في نفسه الذي هو ب ه في ه د و د ه في نفسه نذهب ه ر في نفسه بدل ح ر
في نفسه و ه ح في نفسه يبقى ا ه في ه ج كـ ب ه في ه د وليكونا وترين ولينصف ا ج دون ب د ولنخرج
ر ح عمودا على ب د و ر ه على ا ج على المنصف د ب ه في ه د و ه ح في نفسه كـ د ح في نفسه وهو مع ر ح
في نفسه كـ ر د بل ر ا في نفسه اعني ر ه ه ا كل في نفسه مذهب ر ه في نفسه بـ ر ح ح ه كل في نفسه يبقى
ب ه في ه د مثل ا ه في نفسه اعني ا ه في ه ج وليتقاطعا بمختلفين كما في الخامسة والسادسة اما ولا واحد
منهما يقطع عمود الآخر من الوترين كما في الخامسة او عمود الابعد منهما يقطع الوتر الاقرب الى المركز كما في السادسة
ولنصل ر ه ر د ر ج ولنخرج عليهما عمودي ر ح ر ط فا ه في ه ج و ه ط في نفسه كـ ط ج في نفسه وهو
مع ط ر في نفسه كـ ر ج في نفسه اعني ر د في نفسه اي ر ح في نفسه و ح د في نفسه اعني ر ح في نفسه و ب ه
في ه د و ه ح في نفسه مذهب ط ر و ط ه في نفسه بـ ر ه في نفسه اعني بـ ر ح ح ه كل في نفسه يبقى ب ه
في ه د كـ ا ه في ه ج لو نقطة د خارجة من دايرة ا ب وخرج منها د ب الى الدايرة قاطعا و د ا مماسا فضرب
د ج الخارج في كل القاطع مثل د ا المماس
في نفسه فان مر على المركز مثل د ه ب د ه
مركز ونصل ا ه فقد نصف ج ب وزيد
في طوله ج د فـ ب د في ج د و ج ه في نفسه
مثل ه د في نفسه اعني ه ا ا د كل في نفسه



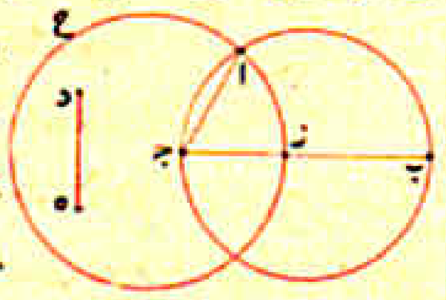
لان زاوية المماسة قايمة مذهب ا ه في نفسه مثل ج ه في نفسه يبقى ب د في د ج مثل د ا في نفسه وان لم يقطع لاعلى
المركز اما في جانب المماسة مثل احد الشكلين واما لا في جانب المماسة مثل الشكل الآخر ولنصل ه د ا ه ج ه
ونخرج ه ر عمودا ينصف ب ج فـ ب د في ج د و ج ر في نفسه مثل د ر في نفسه وهو مع ر ه في نفسه مثل
ه د في نفسه اعني ه ا و ا د كل في نفسه مذهب ه ا في نفسه مثل ه ج اعني ه ر ر ج في نفسه يبقى ا د



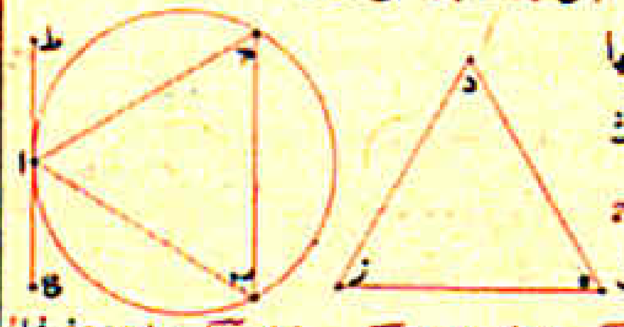
في نفسه مثل ب د في ج د وبهذا البيان في الشكل الآخر
لو وبالعكس نقول اذا كان كما لحنه الضرب مثل ما
وصفنا فالخط الذي لم يفرض قاطعا مماس اما في الصورة
الاولى لان ضرب د ب في د ج مساو لضرب د ا
في نفسه وضرب ه ج في نفسه مساو لضرب ه ا
في نفسه فجميع ضربي ذلك كضرب هذا لكن ضرب د ب في د ج و ه ج في نفسه مساو لضرب د ه في نفسه فـ د ه
في نفسه مساو لـ د ا في نفسه و ه ا في نفسه فزاوية ا قايمة وبمثل هذا نعلم في الصورة الاخرى ● تمت المقالة
الثالثة من اختصار كتاب اقليدس ● ولواهب العقل الحمد بلا نهاية

## اختصار المقالة الرابعة

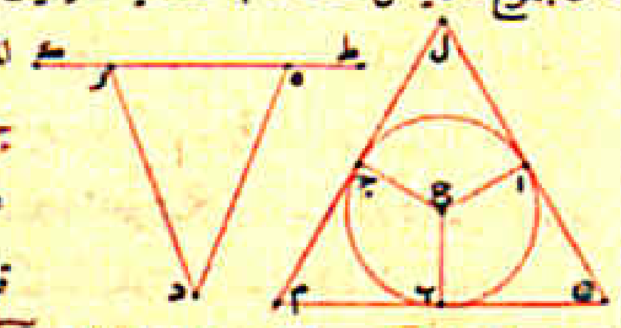
من كتاب اقليدس ا الشكل المماس باضلاعه جميع زوايا شكل فيه يقال له المحيط آ نريد ان نوقع في دايرة ا ب



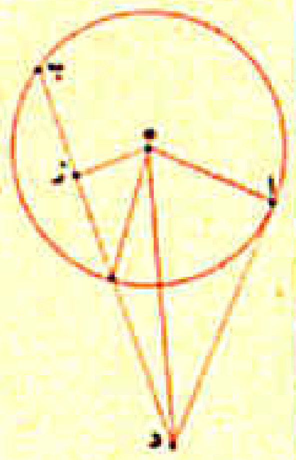
وترا مثل د ه الاصغر من قطرها ب ج ونفصل منه ج ر مثل د ه ونعلى ج
ببعد ج ر دايرة ر ح ونصل ا ج فـ ا ج هو الوتر المساوي لـ د ه وهو
ظاهر ب نريد ان نعمل فيها
مثلثا مساوي الزوايا لمثلث



د ه ر فنخرج ح ا ط مماسا لها على آ ونعمل على آ زاوية ط ا ج
مثل د ه ر و ح ا ب مثل ه ر د ونصل ب ج وهما اصغر من
قايمتين فيبقى بينهما زاوية ب ا ج مثل ه د ر و ا ب ج مثل ط ا ج المبادلة و ا ج ب مثل ب ا ح فالثلاث مثل
لان مجموع زوايا كل مثلث لانها مساوية لقايمتين ج فاذا ردناه محيطا بها اخرجنا ه ر الى ط و ك و من ح
المركز ا ح كيفما وقع ونعمل على ا ح زاوية ب ح ا مثل د ه ك و
ج ح ب مثل د ه ط ونعلى نقطة ا ب ج مماسات ملتقية لا محالة
على ما قلنا وليكن على م ل ن فقد عملنا لان كلتي زاويتي ج ب
قايمة فـ ح و م معادلتان لقايمتين و ج ح ب مثل د ه ط فـ م



كـ د ه ر وكذلك ل كـ د ه ر يبقى ن مثل د ه د فاذا ردنا في مثلث ا ب ج دايرة نصفنا ب و زاويتي ب

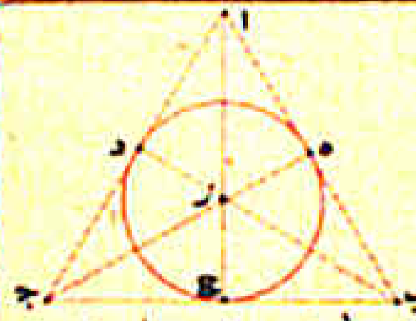


يعني اذا خرج خطان من نقطة خارجة
من دائرة الى الدائرة احدهما
ونسبتها ... قاطع ولكن
سطح جميع القاطع في الخارج منه
مساو لمربع المتصل كان
المتصل مماسا للدائرة

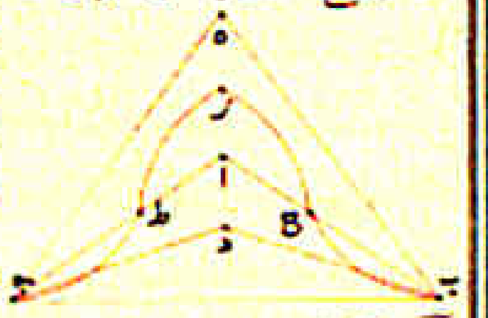
نخرج قطرا صح

زوايا صح

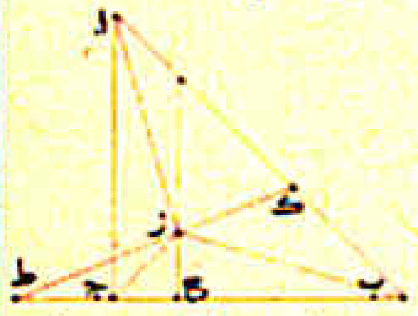
الثلاث صح



دبجـ د زاوية جـ يلتقيان على د ونخرج اعمدة دح ده دك على الاضلاع
ونعلى د ببعد دح دائرة فلان زاويتي ب متساويتان وقائمتاه ح وضلع
ب د مشترك فه د مثل دح وكذلك دك مثل دح دح د ه د ك الثلاثة
متساوية فالاضلاع الثلثة تماس الدائرة لان زوايا ه د ح قوايم ○
لا الاضلاع الثلثة يماس الدائرة ○ كل مثلث يقسم زاويتان منه بخطين فيلتقيا لا محالة فانهما يلتقيان داخل



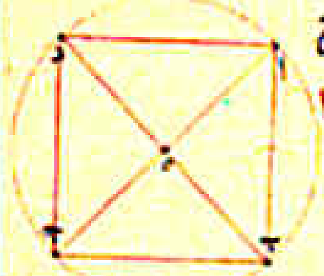
المثلث مثل خطي ه ب جـ د من مثلث ا ب جـ والا فليلتقيا خارج المثلث
اما بغير قطع مثل خطي ب ه جـ ه فتكون زاوية ه ب جـ البعض اكبر من زاوية
ا ب جـ الكل واما بقطع مثل خطي ب ز جـ د يقطعان ضلعي ا ب ا جـ على ح
و ط فيكون مثلثا ب ح جـ ط احاط بهما خطان مستقيمان وهذا محال



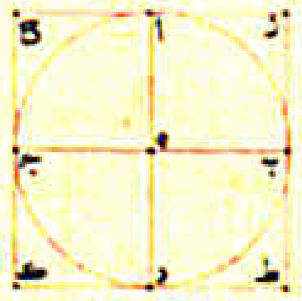
وكل مثلث يقسم زاوية منه بنصفين فان كل نصف منها حادة فانها ان كانت
قائمة او اكبر منها كانت زاوية المثلث كقائمتين او اكبر وكل مثلث فان زواياه
الثلث كقائمتين وكل مثلث يقسم زاويتان منه بنصفين ويلتقيان فان العمود
الخارج من نقطة الالتقاء على الاضلاع يقع في داخل المثلث. اما على قاعدة زاوية
القسمة مثل ب جـ من مثلث د ب جـ الذي ب د د جـ منه قسما زاويتي ب جـ من مثلث ا ب جـ بنصفين
فانه ظاهر لانه ان وقع خارجا مثل خط د ط كانت زاوية د ح ط الداخلة الحادة اكبر من د ط ح القائمة هذا خلف
وكذلك على غير قاعدة القسمة مثل د ك على ا ب ونفصل د ا فنعرض ما ذكرناه بعينه ز فان اردنا عمله فنقسم



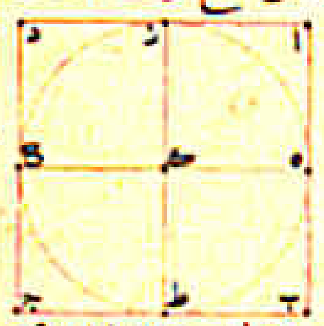

ضلعي ا ب ا جـ بنصفين على د ه ونخرج
منهما عمودين فيلتقيان لا محالة فنصل ملتقاهما
وهو ح ب ح ا كيف وقع فلان ضلعي
ا د د ح مثل ضلعي ب د د ح وزاويتا د
قائمة فح ب ح مثل د ز را ح وكذلك ا ح مثل جـ ح فهي من المركز ح فان اردنا في دائرة



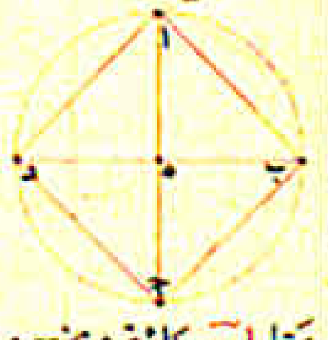
ا ب جـ د مربعا محيطا به الدائرة فانا نقطع قطريها ا جـ ب د على ه ونفصل ب ا
ا د د جـ جـ ب فقد عملنا لان زوايا المثلثات الاربع واضلاعها المحيطة بها
متساوية فقواعدها وهي اضلاع المربع متساوية ط فان اردنا عليها اخرجنا القطرين



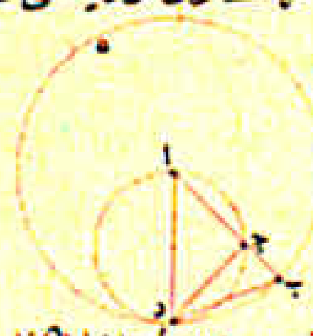
كذلك وعلى نقطها وهي ا د جـ ب في المحيط مماسات فتلتقي لا محالة كما قد علمت على نقط
ك ح ز ط فـ ز ك هو المربع لان كل مربع من الاربع زاوية المركز وزاويتا المماسة
منه قوايم فالرابعة قائمة واضلاعها مساوية لنصف القطر وكل ضلع ز ك ضعف
اضلاعها فاضلاع ز ك متساوية ى فان اردنا الدائرة



في مربع ا ب جـ د نصفنا كل ضلع ووصلنا كل منتصف بما يقابله فيتقاطع لا محالة على
مثل ك ومعلوم ان ك ه ك د ك ح ك ط الواقي متوازيات لانصاف متساوية
متساوية يا فان اردنا عليه اخرجنا القطرين المتساويين ننصفا على ه فهو المركز



لان الخطوط الاربعة الخارجة عنه متساوية وذلك ظاهر لتساوي الزوايا التي هي



انصاف قوايم يب نريد ان نعمل مثلثا متساوي الساقين
يكون كل واحدة من زاويتي قاعدته ضعف الثالثة فنخط
ا ب ونقسمه على جـ ما يكون ا ب في ب جـ كـ ا جـ في نفسه
ونعلى ا ب دائرة ونخرج وتر ب د كـ ا جـ ونصل ا د د جـ ونعلى مثلث ا جـ د
دائرة فضرب ا ب في ب جـ كـ ا جـ اعني ب د في نفسه فـ ب د مماس وزاوية ب د جـ مثل ما يتبادلها في القطعة
وهي د ا جـ فزاويتا د مثل زاويتي ا ود اعني خارجة ب جـ د وزاويتا د مثل د ب جـ لان ا ب ا د
متساويتان فاذن جـ د مثل ب د اعني ا جـ لخارجة ب جـ د اعني زاوية د ضعف زاوية ا وزاوية د
مثل زاوية ب فقد عملنا يج نريد في دائرة ا ب د مخمسا متساوي الاضلاع والزوايا فنعمل مثلث
د ه ز على ما ذكرنا وفي دائرة ا ب جـ مثلثا متساوي الزوايا لـ د ه ز ونصنف زاويتي ب جـ اللتين كل واحدة

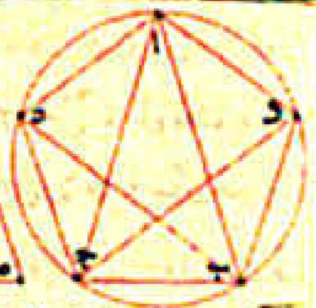
يعني فان اردنا ان نعمل دائرة على مثلث ه

اقول الالتقاء على ح يكون على ضلع ... اذا كانت زاوية ا قائمة كما في الاول ويكون خارج المثلث اذا كانت زاوية ا منفرجة كما في الثانية ويكون داخل المثلث اذا كانت زاوية ا حادة كما في الثالثة والبيان في الكل واحد محمد بن العصر

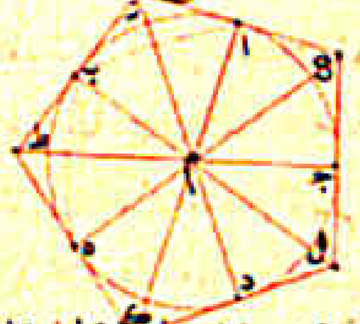
فاذا رسمنا على ه ببعد ه د مثلا دائرة وقع على نقطة من الدائرة في مربع وذلك ما اردناه محرره

يعني في الشكل المتقدم

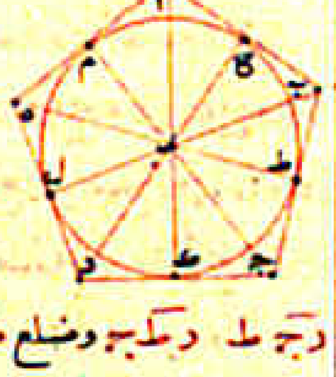




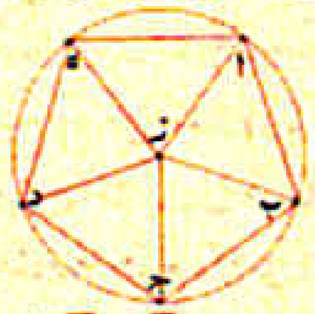
منها ضعف الثالثة بخطي ب ه جـ د ونصل ا ه ه جـ ب د د ا فقد
عملنا المخمس لان زاويتي ب وزاويتي جـ وزاوية ا من المثلث خمس متساوية
تقسيها المخمس متساوية واوتارها متساوية وتلك اضعاف كل قوس
متساوية فالزوايا المخمس التي تقع كل واحدة منها على مجموع ثلثة منها متساوية



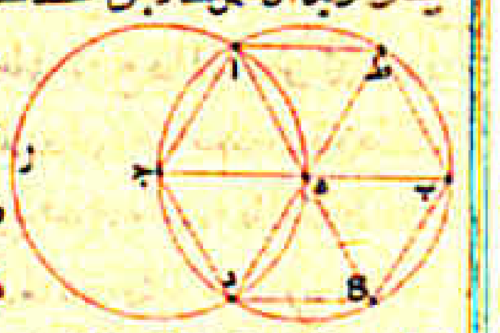
يد فان اردنا عليها عملنا اولا فيها وحققنا النقط وعليها مماسات تلتقي
لا محالة على نقط خمس د ط ك ل ح فهو المخمس ويكن المركز م ولنصل بالنقط
العشر فنخرج من نقطة د خطان الى ا وب فهما متساويان لان ضرب كل واحد
منهما في نفسه كضرب قاطع فما خرج و ا م مثل م ب ود م مشترك فا د م
زاوية ا م ب اعني ا م جـ لتساوي القوسين ضعف ا م د وا م جـ ضعف ا م ح كذلك وزاويتا ا متساويتان
وا م مشترك فا ح كا د بل ب د وكذلك ب د كـ ب ط فخ د ك كـ ط والاضلاع المخمس كذلك والزوايا
كذلك متساوية فقد بان ما عملنا يه واذا اردناها في مخمس ا ب جـ د ه نصفنا زاويتي ا و ب بخطي ا د د ب



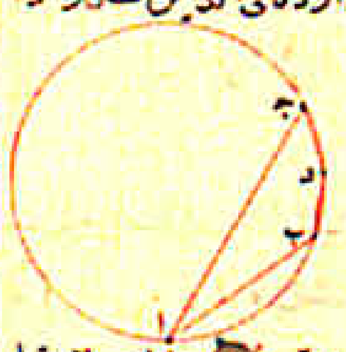
ويلتقيان لا محالة داخل المخمس على ط فانه نبين انه نصل بالزوايا ونخرج منه اعمدة على كل
ضلع فلان ضلعي جـ ب ب د مساويان لضلعي ا ب ب د وزاويتا ب متساويتان
فـ جـ د مثل ا د وزاوية د ب جـ مثل زاوية ا ب بقي د جـ د مثل زاوية د جـ ب وكذلك
سائر الزوايا والاضلاع ولان زاويتي د ب ط د ك ب متساويتان لنظيرتيها اذا زاويتا
د جـ ط د ك جـ وضلع ط د مشترك فقاعدة ب ط مثل قاعدة ح ط فـ ط ضعف ب جـ وكذلك جـ ك نصف
جـ د فـ ك ك جـ ط متساويتان د جـ مشترك و ط د مثل ك د وكذلك سائر الاعمدة فالدائرة التي تعمل على د



ببعد عمود تكون مماسة من داخل المخمس يو وان اردناها على المخمس نصفنا زاويته
بخطين يلتقيان على ر فهو المركز وببعده والزوايا دائرة ونصل ر بالزوايا فبيانه ان
الخطوط الخارجة من ر الى الزوايا متساوية فالدائرة محيطة به وذلك ما اردنا انه
يز نريد ان نعمل في دائرة مسدسا فنخرج قطر ب جـ ونعلى جـ ه دائرة مركزها جـ



ونصل ا ه ه د والى ط وح ونصل ا جـ د ح ح ب ب ط ط ا فهو
المسدس لان مثلث ا ه جـ ومثلث ه جـ د متساويا الاضلاع والزوايا فكل
زاوية منه ثلث قائمة فـ ب ه ح المقاطعة ثلث قائمة فـ د ه ح ايضا الباقية ثلثا قائمة
ح على ب جـ ثلثا قائمة فتقاطعها ط ه ا الثلث قائمة بقي ب ه ط ثلثا قائمة
المسدس ـه فالست متساوية القسي والاوتار والزوايا وكذلك كل زاوية من مثل ذلك قائمة فجميعها متساوية ونعلم من
هنا كيف نعمله على الدائرة وكيف نعمل الدائرة عليه او فيه كما قيل في المخمس يح فان اردنا في الدائرة شكلا ذا



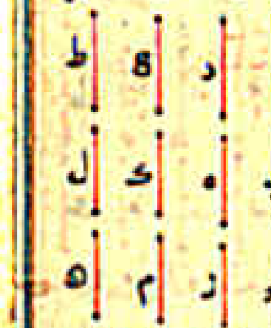
خمسة عشر ضلعا متساوية وزواياها اخرجنا اولا ا جـ ضلع المثلث و ا ب ضلع
المخمس فيكون في قوس ا جـ خمسة اوتار منه وفي قوس ا ب ثلثة اوتار وبقي لقوس
جـ ب الفصل وتران فنتصفه على د ونصلها وتمم بان يلقى فيه اوتارا متساوية
لخط ب د فيخرج على تلك القسمة خمسة عشر وترا متساوية وزواياها على تماثل ايضا
نعمله على الدائرة والدائرة عليه وفيه ● تمت المقالة الرابعة من اختصار كتاب اوقليدس ● وللواهب العقل
الحمد بلا نهاية **اختصار المقالة الخامسة** من كتاب اوقليدس الجزء مقدار اصغر من مقدار الشيء
يعده و ذو الاضعاف مقدار اعظم من اصغر يعده النسبة انية مقدار من مقدار يجانسه المتناسبة متشابهة
النسب المقادير ذوات النسبة هي التي يزيد بعضها على بعض بالتضعيف المقادير التي نسبتها واحدة هي التي اذا
اخذ الاول والثالث والثاني والرابع اضعاف متساوية كم كانت اي اضعاف كانت وجدت اضعاف الاول
والثالث اما ناقصين معا واما زائدين معا واما مساويين معا لاضعاف الثاني والرابع المقادير التي نسبتها
واحدة فهي المتناسبة واذا كانت الاضعاف الاول زائدة على اضعاف الثاني واضعاف الثالث غير زائدة
على اضعاف الرابع فالاول اكثر نسبة الى الثاني من الثالث الى الرابع اقل المناسبة في ثلثة مقادير واذا كانت
ثلثة مقادير متناسبة على نسبة واحدة فان نسبة الاول الى الثالث هو نسبة الى الثاني مثناه بالتكرير
وكذلك الى الرابع مثلثة والخامس مربعة واذا كانت ثلثة مقادير الاول الى الثاني نسبة ما والثاني الى الثالث

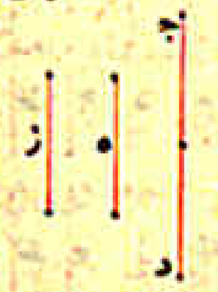
كما انفق فنسبة الاول الى الثالث مؤلفة من نسبة الاول الى الثانى والثانى الى الثالث وكذلك لو كانت
اربعة كل اثنين على نسبة مخالفة النسبة وعكسها هو نسبة التاليين الى المقدمين ابدال النسبة نسبة
المقدم الى المقدم والتالى الى التالى تركيب النسبة نسبة المقدم والتالى مجموعين كل واحد منهما الى
التالى مفصل النسبة نسبة زيادة المقدم على التالى الى التالى قلب النسبة هو نسبة المقدم الى
زيادته على التالى نسبة المساواة نسبة الاطراف بعضها الى بعض ودفع الوسايط المناسبة المنتظمة
هى في مقادير وبعددها مقادير تكون نسبة المقدم الى التالى في تلك العدة كنسبة المقدم النظير الى
التالى النظير ونسبة التالى اذا جعل مقدما الى تال آخر كنسبة التالى من الاخر الى تال آخر والمضطربة
هى ان تكون في احديهما النسبة مستوية وفي الاخر بالخلاف نسبة المقدم من الاول الى تاليه كنسبة تال
فى الآخر الى نظير ذلك المقدم آ ف اب من اضعاف ه كما في جد من اضعاف د ففى جميع
اب جد من جميع ه د كما فى اب من ه برهانه انا نقسم اب على ه باح حب و
جد على د بخط طد فاح مثل ه وحط مثل د فجميع اح جط مثل ه ود وكذلك
بج طد مثل ه ود ونزيدهما على اح حط يكون جميع ذلك ضعف ه ود بعددما اب ضعف ه
ب فى اب الاول من اضعاف جه الثانى كما فى ده الثالث من اضعاف د الرابع وفى بح الخامس
من اضعاف جه الثانى كما فى هك السادس من اضعاف د الرابع ففى جميع اح الاول
و الخامس من اضعاف جه ما فى دك الثالث والسادس من اضعاف د الرابع لان عدة
ما فى اب من جه كعدة ما فى ده من د فنزيد على عدة بح من جه وهى مساوية لعدة دك
من د فنزيد هذه المساوية على عدة ده من د المساوية لعدة اب من جه فتكون قد زدنا على عدتين
متساويتين عدتين متساويتين والاشياء المتساوية اذا زيد عليها متساوية كانت متساوية فعدة
جميع اح من جه مساوية لعدة جميع دط من د جه في الاول من اضعاف ب الثانى
ما فى جه الثالث من اضعاف د الرابع وه د اضعاف آ و طح اضعاف جه بعدة
واحدة ففى جميع ه د من ب ما فى طح من د فلنقسم ه د ك على آ و طح بل على جه
فيكون في جميع الاول والخامس الذى هو ه ك د من اضعاف ب ما في الرابع والسادس الذى هو
طل ح من اضعاف د د نسبة آ الى ب كنسبة جه الى د واخذ لعدتى آ جه اضعاف ه د متساوية
ولعدتى ب د اضعاف ح ط متساوية فهى على نسبتها فلناخذ له ه ود
اضعاف له د متساوية ول جه وط ل اضعاف س م متساوية وهى بعينها
اضعاف متساوية ل آ جه ب د كما بين قبل هذا فله د وله اما زايدان معا
على س وم واما ناقصان واما متساويان وهى اضعاف ه دح ط فنسبة
ه الى ح كه الى ط ك اب اضعاف جه ده آ المنقوص
من اب اضعاف جه د المنقوص من جه د بتلك العدة هو ه ب
الباقى من اضعاف د ى الباقى بتلك العدة برهانه انا نجعل في ه ب من جه ح ما فى آ ه من جه د
فرح مثل جه ويذهب المشترك يبقى ده مثل جه ح ففى ه ب من د ما فى اب من جه د ق ف اب من ه ما فى جه
من د وفى اح من ه ما فى جط من د ففى بح من ه ما فى طد من د فان كان
بح مثل ه او اضعافه فنجعل جه ك من د كذلك فيكون لما تقدم فى ابا الاول والثالث
من ه ما فى كط الثالث والسادس من د وكط مثل جه د فطد مثل كجه
ففى طد من د مثل ما فى كجه من د اى ما فى بح من ه ف آ مثل ب فنسبتهما الى جه
واحدة ونسبة جه اليهما واحدة فناخذ ده اضعافا متساوية لهما ول جه كيف اتفق فده
مثل ه فنقصانهما وزيادتهما ومساواتهما ل ر واحدة وهما اضعاف متساوية للاول والثالث
فنسبة آ وب الى جه واحدة وكذلك نسبة جه اليهما واحدة ح ابا اعظم من جه فنسبته
الى د اكبر ونسبة د الى جه اكبر فلناخذ ب ه مثل جه
فان كان آه اصغر من جه فليضعف آه الى د جحتى يصير اعظم من د ولتكن
جط له ب وكل لجه فلتلك العدة ولناخذ له د اضعافا حتى يصير اعظم



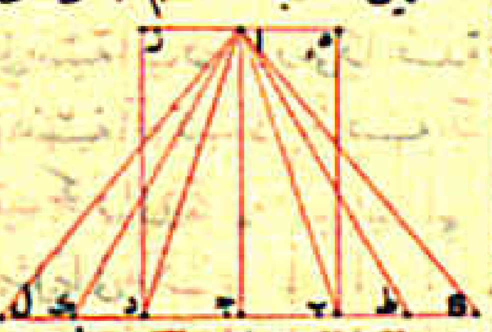
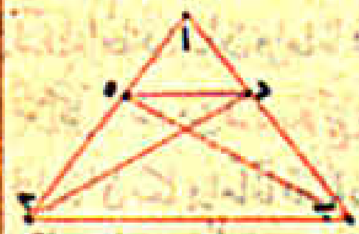
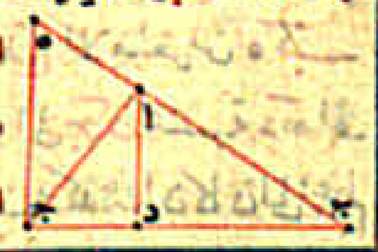
من ك ل وليكن م ضعفه ون ثلثة اضعافه وس اربعة اضعافه واول زايد على ك ل وهو مثل د ن وح
اعظم من د وح ط اعنى ك ل ليس باصغر من ن فرط اعظم من ب اعنى س وك ل اصغر منه
فنسبة اب الى د اعظم من نسبة جه اليه لان اضعاف اب اعظم من س اضعاف د واضعاف جه
اصغر منه وبالعكس تبين بهذا التدبير ط اب فنسبتهما الى جه واحدة فهما متساويان والا
فاحدهما وليكن ب اعظم فهو اكبر نسبة وبالعكس آ اكبر نسبة الى جه من ب فا اعظم من
والا فهو مساوله فالنسبة واحدة او ب اكبر منه فنسبته اكبر وبالعكس لهذا بعينه يا نسبة
مثل نسبة جه د ونسبة ه د مثل نسبة جه د فنسبة اب كه د ولناخذ ح ط ك اضعافا
متساوية ل آ جه ه د ول م ن ل ب د ز فزيادة ونقصان ومساواة ح
على ل كحط على م وايضا ك على ب كحط على م فح على ل كك على ب
فنسبة اب كه د ب فان كانت نسبة اب مثل نسبة جه د وجه الى د اكبر نسبة من
ه الى د فا الى ب اكبر نسبة من ه الى د لانه قد يكون ل جه اضعافا
زيد على م ومثلها ل ه لا تزيد على ن فليكن اضعاف جه ط واضعاف ه ك لا تزيد
على م اضعاف د ولا تزيد ك على ن اضعاف د ولناخذ ل آ اضعاف ح كما في ط من
اضعاف جه ول ب مثل م ل د فنزيد ح على ل فقد اخذ ل آ و ه اضعاف ح ك متساوية
ول ب ود اضعاف ل ن متساوية ويزيد ح ولا تزيد ك فا اعظم نسبة الى ب من ه الى د جه نسبة
آ ب جه د ه ز واحدة فنسبة جميع آ جه ه الى ب د ز كا الى ب ولناخذ الاضعاف فتكون جملة
جه ط ك في الزيادة والنقصان والمساواة لجميع ل م ن مثل ح ل فنسبة جميع
آ جه ه كح الى جميع ب د ز كنسبة آ الى ب يد نسبة اب كجه د و آ
اعظم من جه فب اعظم من د وكذلك المساواة لان آ كان اعظم من جه
فنسبته الى ب اكبر من نسبة جه الى ب وجه الى د كا الى ب فجه الى د
اكبر من جه الى ب فب اعظم من د وكذلك تبين في المساواة والنقصان يه اب
فيه من جه ما في ده من د فنسبة اب الى ده كجه الى د فلنقسم اب بح ط على جه
ود ه بل م على د فنسبة اح الى د ل كجه الى د وكذلك البواقى فالمقدمات كلها اعنى
اب الى التوالى كلها اعنى ده ك اح الى د ك اعنى جه الى د يو آ ب جه د متناسبة
فاذا بدلت تكون متناسبة اجه كب د فلناخذ اضعاف ه ود ل آ ب متساوية
وح ط ل جه د متساوية فنسبة ه د كح ط لانهما على نسبة اب وجه د وهى واحدة
فنقصان وزيادة ومساواة ه د على ح ط واحدة فنسبة اجه كب د يز نسبة اب
الى ه ب مثل جه د الى د ك فبالتفصيل اه الى ه ب كجه د الى د ك
فليحصل في طح من اه كما في ل م من جه د وكما في كط من ه ب مثل ما في م ك
من د ك ففي جميع ح ك من اب ما في جه ط من اه وايضا في جميع ل ن من جه د
مثل ما في ل م من جه د وكان اضعاف ح ط ل آه كاضعاف ل م ل جه د وناخذ
ك س ح اضعافا متساوية له ب د ك فاضعاف ط ك من الاول والثالث له ب ود ك
والرابع كاضعاف ك س ع للخامس والسادس له ب د ك الثانى والرابع ففي ط س من ه ب
ما في م ع من د ك وح ك ل ن اضعاف متساوية ل اب ح د وط س م ع له ب د ك فح ك
ل ن اما زايدان واما ناقصان واما متساويان معا لط س م ع يذهب ط ك م ن المشترك ينقص
من كل واحد من ل ن م ع منهما سا ولما ينقص من الاخر وكذلك من ح ك ط س يبقى ح ط ل م اما
زايدان معا واما ناقصان واما متساويان ل ك س ع فنسبة اه الى ه ب كجه د الى د ك يح وان كا
مفصلة متناسبة كاب بح ده ه ز فاذا ركبت فهى متناسبة فان لم يكن
نسبة اجه الى بح كده الى ه ب فليكن كده الى ح الاصغر من ه ب
ه وبالتفصيل اب الى ب ح كده الى ح د فنسبة ه ح الى جه د كنسبة ده الى
ه ك وح د اعظم من ده فح ك اعظم من ه ز هذا خلف وكذلك ان كان الى اعظم


من ه ز فيصير ه ز اعظم من اعظم منه يطك اب جـ د نفصل منهما ه ب ز د على نسبتهما فاه
جـ ز الثانى على نسبتهما لان نسبة اب الى جـ د كه ب الى ز د فبالابدال اب ه ب كجـ د ز د
فبالتفصيل اه ه ب كجـ ز ز د وبالابدال اه جـ ز كه ب ز د الكل كالكل اب جـ د
ك نسبة اب كده و ب جـ كه د فبالمساواة ان كان آ مساويا او اعظم او اصغر من جـ فكذلك

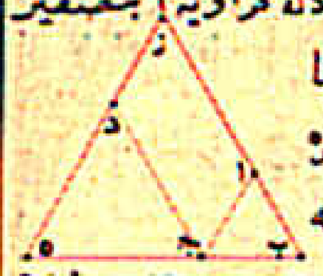
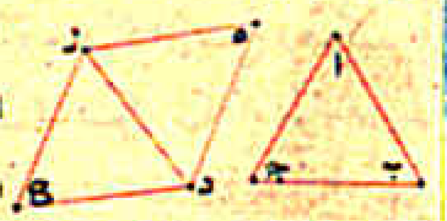
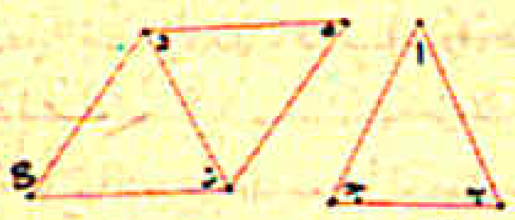
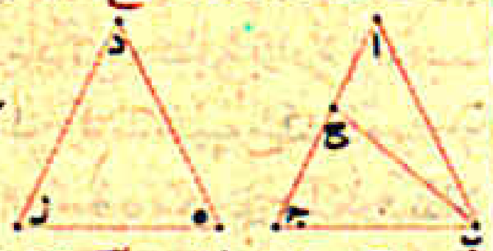
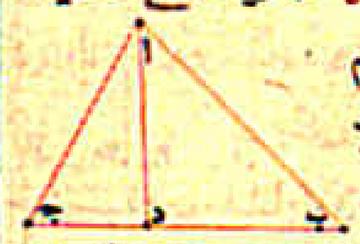
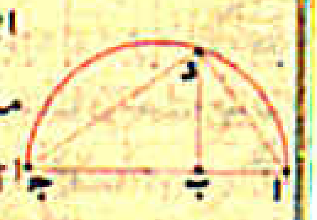
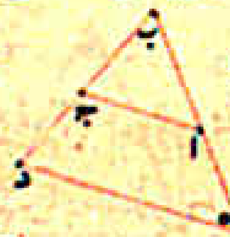
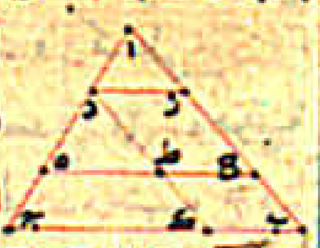
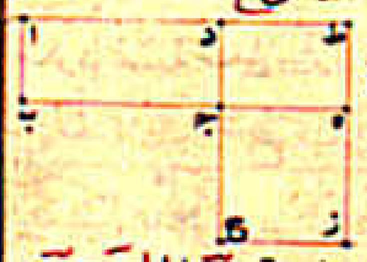
د لد لان آ ان كان اكبر من جـ فنسبة آ الى ب اكبر من نسبة جـ الى ب فاب اكبر نسبة من
ده اعنى جـ ب لكن ده كاب فده اكبر نسبة من ده فد اصغر من د وعلى هذا تدرج فى
غيره وكذلك ان كانت بالتقديم والتأخير اعنى اب كه د و ب جـ كد ه وا اعظم من جـ
فد اعظم من د لان نسبة ه الى د اعظم من نسبة ه الى د فد اصغر لان الذى النسبة

اليه اعظم منه فهو اصغر كا اب كده و ب جـ كه د فبالمساواة اجـ كدز
وليكن ح ط اضعافا متساوية لا د و ك ل ب ه دم ن لجـ د ح كم ط ل ن
على نسبة واحدة ح ان كان زايدا او ناقصا او مساويا لم فكذلك ط لن فنسبة اجـ
كدز وان كانت النسبة على التقديم والتأخير فكذلك فليكن اب كدز اب الى جـ
و ب جـ كده فيكون على ذلك القياس نسبة الاضعاف كب اب الاول الى جـ الثانى مثل ده الثالث

الى د الرابع و ب ح الخامس الى جـ الثانى كه ط السادس الى د الرابع فنسبة الاول و
الخامس مجموعين الى الثانى كالثالث والسادس الى الرابع لان نسبة اب الى جـ كده الى د
و جـ الى ب ح كد الى ه ط فبالمساواة اب ب ح كده ه ط وبالتركيب اح ح ب
كد ط ط ه و ب ح الى جـ كه ط الى د فبالمساواة اح الى جـ كد ط الى د لجـ

اب جـ د ه ز اربعة اعداد متناسبة و اب اعظمها و د اصغرها فاب و د هما
الاول والرابع مركبين اعظم من الثانى والثالث مركبين فلنفصل اح كه د و ح ط كز فنسبة
اب الى ب ح كجـ د الى ط د و اب اعظم من جـ د فيبقى ح ب اعظم من ط د و نجعل
اح مشتركين فب اح ط اعنى اب د اعظم من د جـ اح اعنى د جـ ه تمت المقالة
الخامسة من اختصار كتاب اوقليدس ولواهب العقل الحمد بلا نهاية

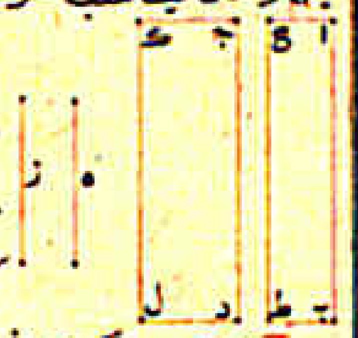
## اختصار المقالة السادسة

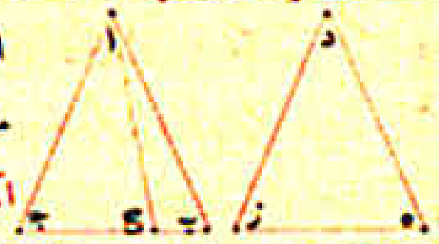
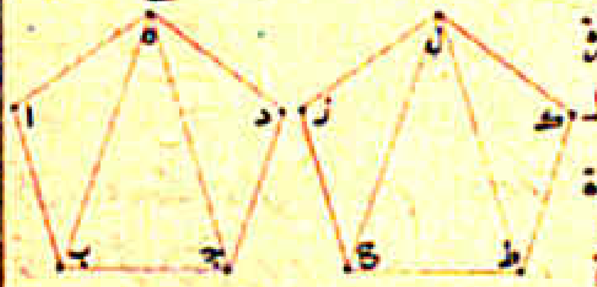
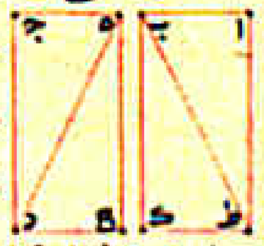
السطوح المتشابهة هى التى زواياها متساوية واضلاعها متناسبة والمتكافية هى التى اضلاعها متناسبة
على التقديم والتأخير ويقال ان الخط على نسبة ذات وسط وطرفين اذا كانت نسبة الخط كله الى اطول
القسمين كنسبة القسم الاطول الى القسم الاقصر آ السطوح المتوازية الاضلاع اذا كان ارتفاعها

بقدر واحد وكذلك المثلثات فان نسبة بعضها الى بعض كنسبة القو
الى القواعد كسطحى ب ا آ د ب جـ ا اجـ د والقاعدتان ب جـ
جـ د ونخرج ب د فى الجهتين الى غير النهاية ونأخذ ب ط ط ح
كل واحد كب جـ و د ك ك ل كل واحد كجـ د ونصل ط ا
ح ا كا ل ا فمثلث جـ اح ثلاثة امثال اب جـ لانها مثلثات ثلاثة متساوية لتساوى القواعد و
الوقوع بين متوازيين وقاعدة جـ ح ثلاثة امثال ب جـ وكذلك اجـ ل لاجـ د و جـ ل لجـ د فان زادت
جـ ح على جـ ل فمثلث اجـ ح يزيد على اجـ ل وكذلك ان نقصت او ساوت فاى اضعاف اخذت الاول والثالث
متساوية تزيد او تساويها او تنقص على اى اضعاف اخذت للثانى والرابع فنسبة اب جـ الاول الى اجـ د
الثانى كب جـ الثالث الى جـ د الرابع وكذلك المتوازيان لانهما ضعفا المثلثين ب مثلث اب جـ نخرج

من اب فيه د ه موازيا لب جـ فيقطع الضلعين على نسبة واحدة فب د د ا
مثل جـ ه ه ا ونصل ه ب د جـ فنسبة ب د د ا القاعدتين كنسبة مثلث
ب د ه اعنى جـ د ه المساوية لها الى د ا ه بل جـ ه الى ه ا وبالعكس لان مثلثى
ب د ه د ه جـ يصيران متساويين فهما فى متوازيين جـ مثلث اب جـ نصفت زاوية آ منه با د فب د

الى د جـ كاب الى اجـ فلنخرج جـ ه موازيا لا د فب ا الملاقاه لا [illegible] فليكن
على ه ولان جـ ه موازيا لا د فزاوية ه كب آ د المقابلة اعنى جـ آ د بل ا جـ ه
المبادلة فه ا كاجـ د جـ ك الى د ب كه ا بل جـ ا الى اب وبالعكس

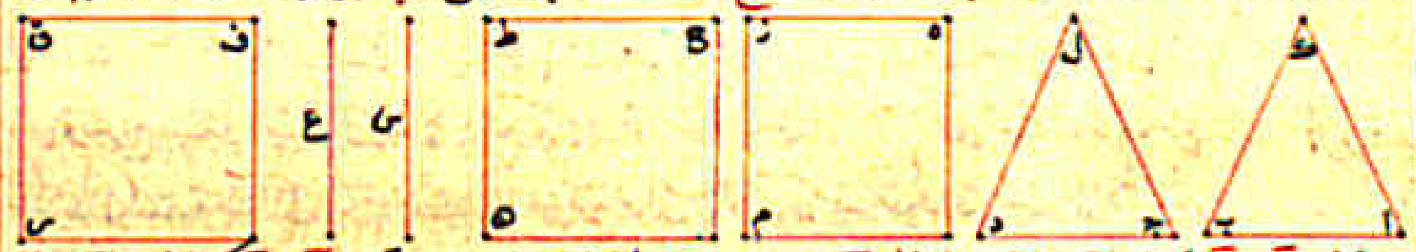
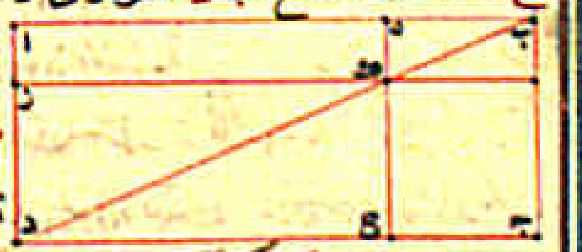



لان يصير ه آ كاجـ فزاوية ه كب آ د وزاوية ه كاجـ ه اعنى جـ آ د المبادلة فزاوية آ بنصفين
د مثلثا اب جـ جـ د ه متساويا الزوايا فاضلاعهما متناسبة وليكن زاويتا
ب د جـ هما الحادثتان من زوايا مثلث اب جـ د د جـ ه فنظيره ب د د ه جـ نظيره
اب جـ وليكن خطا ب جـ جـ ه متصلين على الاستقامة فان ذلك ممكن فرضه
بل ممكن ان نخرج ب جـ على الاستقامة ثم نعمل عليه د جـ ه ولان زاويتى ب و ه اقل من قائمتين فليلتقيا
خطا ب ا ه د وليكن على ز وزاوية اجـ ب كده ب وزاوية ب مشتركة فزاوية كب اجـ فزه مواز
لاجـ وكذلك جـ د لب ز فا ز سطح متوازى الاضلاع فب ا الى از اعنى الى جـ د كب جـ الى جـ ه
وايضا ب جـ الى جـ ه كز د اعنى اجـ الى د ه لان د جـ مواز للقاعدة ه وبالعكس فليقم على نقطة ه كزاوية

اب جـ و على د كاجـ ب وليلتقيا على ح فلان زوايا آ ب جـ مساوية
لزوايا ه ح د فاب الى ه ح كب جـ الى ه د وذلك كاب الى ه د
فه ح ه د متساويان وكذلك سائر الاضلاع والزوايا وهى كزوايا

اب جـ و زاويتا آ د من مثلثى اب جـ ه د متساويتان و اب
الى ده كاجـ الى د ز فالمثلثان متشابهان فليقم على د زاوية
ز د ح كزاوية جـ وعلى ز زاوية د ز ح كزاوية آ فد ز ح يشابه
اب جـ فنسبة اب الى ده د ح واحدة فده د ح متساويان ثم د ز مساوله ز د وزاويتا
د متساويتان فزوايا د ز ه مثل زوايا د ز ح اعنى اب جـ ز زاويتا آ د متناسبتان

وضلعا زاويتى ب ه متناسبان والزاويتان الباقيتان اما اكبر
كل واحدة من قائمة او اصغر من قائمة فالمثلثان يتشابهان وزاويتا
ه و ب متساويتان والا فلنأخذ زاوية اب ح كه فيبقى اح ب
كد ز ه ولتقع زاوية جـ ز دليستا باصغر من قائمة فيكون اب جـ مشابها لد ه ز فاب الى د ه
كب ح الى ه ز وكان كب جـ الى ه ز فب ح كب جـ فزاوية جـ كب ح جـ وليستا باصغر من قائمتين
هذا خلف وليضع جـ ز د اصغر من قائمة فتكون زاوية اح ب اعظم من قائمة لان جـ ح ب كح [illegible]
فيكون د اعظم من قائمة وهى اصغر هذا خلف فزاوية ب كزاوية ه وزاوية جـ كزاوية د ح زاوية آ

من اب جـ قائمة و آ د عمود فالمثلثان متشابهان ويشبهان المثلث الاعظم
لان زاوية آ د د القايمة متساويتان و ب مشترك وكذلك جـ من الآخر
فزوايا اب جـ مثل زوايا اب د اجـ د وقد بان ان آ د واسطة فى النسبة
بين ب د د جـ فنسمى القاعدة ط نريد ان نجد واسطا فى النسبة بين اب ب جـ فنصلهما على

الاستقامة وعلى اجـ نصف دائرة ونخرج ب د عمودا الى القوس فهو الواسطة ونخرج
منها ب د عمودا فهو واسطة برهانه انا نصل د ا د جـ فزاوية د قائمة بين فنسمى

القاعدة ى نريد ان نجد لاب ب جـ ثالثا فى النسبة فنصل
اجـ ونخرج ب د ب ه ونجعل اه كب جـ ونصل ه د موازيا لاجـ فجـ د هو الثالث لان
بالابدال نسبة ب ا الى ب جـ كاه اعنى ب جـ الى جـ د يا اب نريد ان نقسمه على انسا

اجـ وهى على د ه فنصل ب جـ د ه ح د ز موازيين اب جـ و د ك موازيا لاب
فنسبة ب ز ز ا كجـ د د ا وايضا جـ ه ه د كه ط ط ك اعنى ب ح الى ط ك
اعنى ز ح لان ح ك ح د موازيا الاضلاع فقد قسمنا على ح و ز كذلك

يب سطحا اجـ جـ د متساويان وزاويتا جـ منهما متساويتان فالاضلاع
متكافية وبالعكس وليتمم سطح ده بسطح ه ح الى ده كقاعدة جـ ح الى جـ د
كذلك د ب الى ده كقاعدة ب جـ الى جـ ه ولكن جـ ا جـ د متساويان فنسبة
ب جـ الى جـ ه كجـ ح الى جـ د وبالعكس لانه اذا كانت النسبة هكذا صارت نسبة ده الى اجـ جـ د

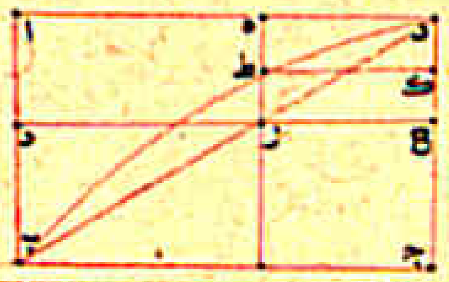
واحدة يج وكذلك اذا كان مثلثين مثل اب جـ د جـ ه متساويين
وزوايا جـ واحدة لانا اذا وصلنا د ا صار مثلث د جـ ا واسطة فى نسبة

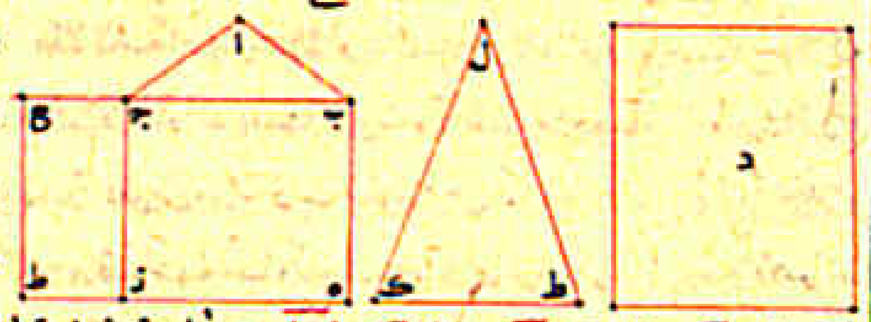
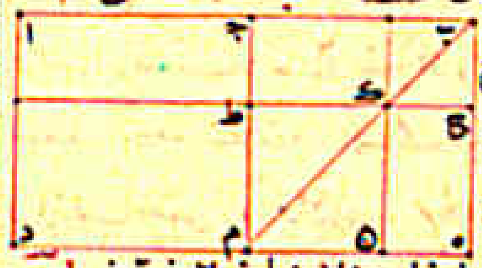
الجما واحدة فيناسب القواعد على التكافؤ وبالعكس كما نعرف بكـ اب الى جـ د كـ ه الى د جـ د فى ه ك اب

ث ز فلنقم على اب عمودا ا ح كـ ز ونتمم سطح ط وعلى جـ د عمود جـ ك كـ د ونتمم جـ ك
فهما متساويان لان نسبة اب الى جـ د كـ ك اعنى ه الى ا ح اعنى ز فالنسبة
متكافية والزوايا متساوية فهما متساويان يه اب جـ متناسبة و ا فى جـ

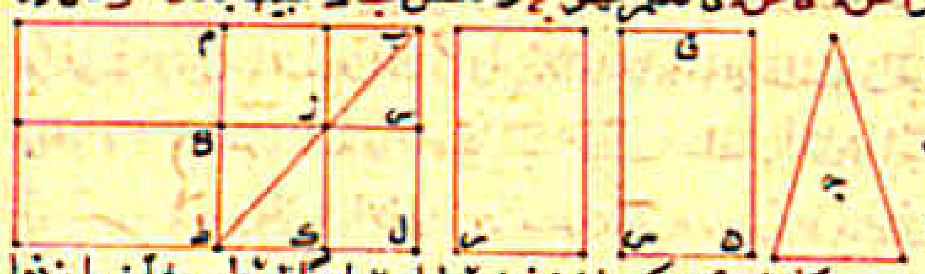
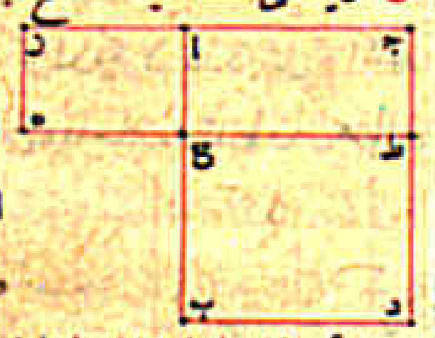
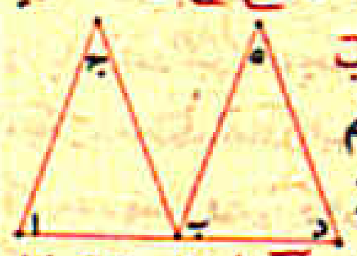
كب فى نفسه ولنجعل د كب فى نسبة اب كـ د جـ فا فى جـ
كـ د فى ب وهو كب فى نفسه يو مثلثا اب جـ د ه ز متشابهان فنسبة المثلث

الى المثلث كنسبة الضلع الى الضلع النظير مثل د ه بجـ
مثناه برهانه انا نأخذ ب ح ما لنا فى نسبة ب ح الى ه ز ونصل ح ا فالمثلثا
اب ح متكافية الاضلاع د ه ز اب الى ه ز كـ ه ز الى ب ح وهو كب ح
الى ه ز مثناه وقد بان من هذا ان كل ثلثة خطوط متناسبة فنسبة الاول الى الثالث كنسبة السطح المعمول على

الاول الى السطح المعمول على الثانى شبيها له يز السطوح الكثيرة
الزوايا المتساوى ذوايا لها المتناظرة كسطحى اب جـ د ه وح ط
ك ل ونقسم بمثلثات متشابهة على نسبتها ونسبة الكثيرة
الزوايا الى الاخرى كضلعه مثل اب الى نظيره من الآخر مثل د ح
مثناه فلنخرج ب ه ه جـ ح ك ك ط فزاويتا ا د متساويتان وضلعا اب ا ه متناسبان لح د ز ك
فالمثلثان متشابهان وكذلك جـ د ه شبيه ط ك ل وجميع زاويتى ب جـ ح ط يبقى ه ب جـ كل ح ط
و ه ح ب كل ح ط وكانت زاوية ه مساوية لزاوية ك يذهب زاوية ز ك ح مساوية لزاوية ا ه ب
و ك ل ط مساوية له ه ح يبقى ط ك ح مساوية لجـ ه ب فيكون مثلث ح ك ط شبيه مثلث جـ ه ب فنسبة
مثلث اب ه الى مثلث ح ك د مثل نسبة ب ه الى ح ك مثناه وكذلك نسبة ه ب جـ الى ح ك ط وكذلك
نعرف ان نسبة د جـ د الى ط ك ك كنسبة ه جـ الى ك ط اعنى ه ب الى ح ك فنسبة جميع المقدمات
وهى جملة المثلثات التى فى عشرة الى جميع التوالى التى جميع المثلثات التى فى ح س ك كنسبة مقدم الى تال
منها اعنى ضلع الى الضلع مثناه يح خط اب نريد ان نعمل عليه سطحا شبيها بسطح د ه فنفصل د ه ونقسم

على اب زاوية اب ط كـ د ه د وعليه ب ا ط كـ ه ز د وملتقيان على ط وبقى زاوية
ط ك د ونعمل باقية بط ك كـ ه ز ح و ك ب ط كـ ز ه ح وملتقيان على ك
فيكون كل المثلثات الاربع متشابهة ويجمع زوايا السطحين متساوية واضلاعهما

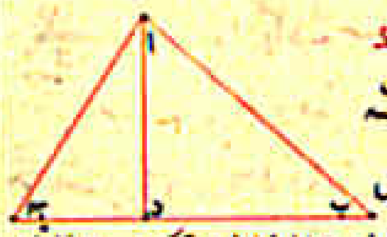
متناسبة فهما متشابهان يط سطحا اجـ كـ ح يشبهان د ز فهما متشابهان
ولان زواياهما المتساوية لزوايا د ز يكون متساوية فنسبة اب
د ه كـ ب جـ ه ز وايضا د ه ح ط كـ جـ ط ك فهما
متشابهان ك خطوط اب جـ د ه ز ح ط متناسبة وعلى اب جـ د مثلثان متشابهان

عليهما كـ د ل وعلى ه ز ح ط سطحا ح ن ه م متشابهان فنسبة مثلثى كـ د ك كسطحى ح ن ه م
فليكن س ثالث اب جـ د وع ثالث ه ز ح ط فى النسبة فا ب الى س كـ ه ز الى ع وهو نسبة
المثلثين والسطحين وبالعكس ولكن ف ق له كجـ د لا ب وعلى ف ق سطح ف ر شبيه ح ن
فكون نسبة مثلثى ك ل كـ ه م ف ر وكان كـ ه م ح ن فف د مثل ح ن وشابهه فق ف
كح ط كا سطح ب د المتوازى الاضلاع قطره ب د وعليه سطح ط ه المتوازى وح د المتوازى

فهو يشبهما لان نسبة ا ه ه ب كـ د ك ك ب اعنى ح ط
ط ب فالتركيب اب ه ب كـ د ك ك ب اعنى ح ط ط
فالتركيب اب ه ب كح ب ط ب ويح كذلك شبيه ط د
لانهما يشبهان اجـ كب سطح ب د فيه سطح د ز يشبهه فهو على قطر د ب والا فليكن د ط ب



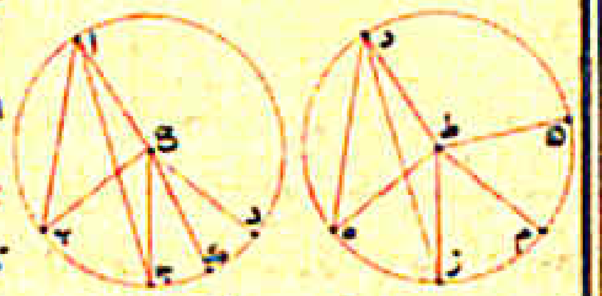

ونخرج ط ك موازيا له ه ك نسبة ب د فنسبة ا د الى ه د كجـ د الى د ك وهو جـ د الى د جـ هذا خلف

كح سطحا اجـ جـ د متوازيان وزاوية جـ فاخذ فاجـ جـ د مؤلفة
من نسبة الاضلاع ولنتمم خط وليكن ك ل على نسبة ب جـ جـ ح
اعنى بسطح اجـ د ح و ل م على نسبة د جـ جـ ه اعنى بسطحى ح ط جـ د
د ك الى م ك اجـ الى جـ د وذلك مؤلفة من ب جـ جـ ح د جـ جـ ه
كط نريد ان نعمل شكلا مساويا لسطح شبيها لمثلث ا ب جـ فنعمل على ب جـ سطح جـ ه مساويا للمثلث

وعلى جـ د د ح مساويا لسطح د ونقيم
واسطا بين ب جـ جـ ح ونعمل عليه ل ط ك
شبيه ا ب جـ فهو مساو لد لان نسبة
سطح جـ ه بل ا ب جـ الى د ح بل د ونسبة
ب جـ الى جـ ح نسبة ا ب جـ الى د و ل ط ك واحد فهما متساويان كه ا ب اضعف الى نصفه

سطح جـ د المتوازى الاضلاع و ا ك وهو ينقص عن تمام الخط سطح
ب ك مشبه جـ د فا ك اصغر من جـ د لان ه ط اعنى ط د اعظم
من د ك اعنى ك جـ لانهما على القطر فط ه ط ا اعظم من ك جـ
ط ا كو نريد ان نضيف الى ا ب سطحا مساويا لمثلث جـ وهو ليس باعظم من المضاف الى نصف ا ب

وينقص عن تمامه سطحا شبيها بد ز
منصفه على ح ونعمل ب ح سطح ك
شبيها بد ز فان كان مساويا لمثلث
جـ فقد عملنا ونعلم ذلك بانه قد يمكننا ان نضيف الى نصف الخط سطحا متوازيا مساويا للمثلث وله زاوية
معلومة كذلك كانت فاذا كان هذا على تلك الزاوية منطبقا عليه والا فهو اكبر منه فيمكن ان نفصل منه
مثله ونجعل مثل الباقى سطحا واحدا ونجعله شبيها ع ك فليكن م ك د شبيها ح ك ونضلع ح ك
على جـ وح ط اطول من ل م لان ب ط اعظم من ا ب وشبيه به فناخذ من ح ط ط س مثل ل م فيكون
ايضا ك ط اطول من م ك ونأخذ ط ع مثل م ك ونتمم س ع ونصل ب ط ونتمم الشكل فجميع ح
مثل ل ك مع جـ فبقى العلم مثل جـ و ا س ه س كالعلم فهو كجـ وينقص ب د شبيها بد ز فاذا كـ

عليه سطحا نزيد على تمامه سطح شبيه
بد ز مساو لجـ عملنا على ب ح النصف
شابها لد ز وهو ح ك ونعمل
سطحا يشبه د ز ومساويا لك ح وجـ معا فانه قد يمكننا ان نعمل سطحا مساويا لسطح ومثلث بان نعمل
سطحا مساويا للمثلث على احد اضلاعه فاذا لحصل سطح واحد يمكننا ان نعمل ا د مساويا له وشبيها بسطح ثالث
فليكن هذا السطح ف س فيكون ق ر اطول من ح ب فنجعل ح س كود و ط م كذلك لر س ونتمم السطح
فط د مثل و س بل ح ك وجـ وح ك مشترك فالعلم كجـ فانه كجـ نعد اضفنا الى خط اب سطح
ا ن نزيد على خط اب فسطح ب ن مشابها ح ك بل لد ز كح نريد ان نقسم ا ب على نسبة ذات

وسط وطرفين فنعمل على ب ا مربع ا د ونضيف الى جـ ا سطح جـ ه مثل
ا د ونزيد على تمام جـ ا سطح د ح شبيه ا د فيكون نسبة ح ط ح الى جـ
اعنى ا ب الى ا ح كا ح الى ب ح بالتكافؤ كان د ح ح د متساويان

ككـ مثلثا ا ب جـ د ه د مركبات على زاوية ب
الواحدة والساقان المتناظران متوازيان متناسبان فـ د ب ب ا على استقامة
لان زاوية ه ب جـ مثل زاوية د ه ب المتبادلتين وكذلك مثل زاوية
ا جـ ب فزاوية ح مثل ه فالمثلثان متشابهان فزاوية ه د ب مثل زاوية جـ ب ا وزاوية ه مثل
زاوية ه ب جـ وزاوية ب مشتركة فثلث زوايا ب مساوية لثلث زوايا مثلث ه ب د فهى
مساوية لقائمتين فالخطان متصلان على الاستقامة ل مثلث ب ا جـ زاوية ا منه قائمة فمربع



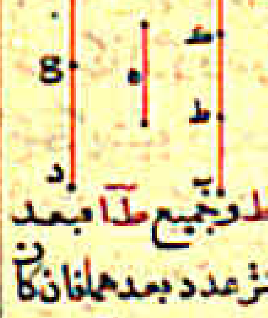
بج كوتري اب اج ونخرج اد عمودا فتنقسم على التشابه فاب في نفسه كب د
في ب د لانه واسطة وكذلك اج في نفسه كج د في ب ج وهما مثل ب ج في نفسه
لا دائرتا اب د ز متساويتان وعلى مركزيهما زاويتا ب ح ج ه ط ز وعلى



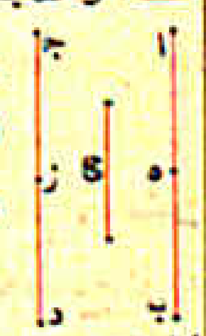
المحيطين زاويتا ا و د فنسبة الزاوية الى الزاوية كنسبة القوس
الى القوس فلنأخذ لقوس ب ج اضعافا متساوية كم شئنا وهي
ج ك ك ل ونصل ك ح ل ح فيكون زاويتا ل ح ب ايضا
تلك الاضعاف بعينها لزاوية ب ح ج لان الزوايا متساوية وكذلك
نأخذ د م م ن ونكون ايضا زوايا ه ط ن تلك الاضعاف بعينها للزاوية ط فنسبة اضعاف القسي والزوايا
في كل دائرة واحدة فان كانت زاوية ب ح ج زائدة فقوس ب ج زائد فيكون قوس ل ب وزوايا ح زائدة على قوس
ه ن وزوايا ط وكذلك ان نقصت نقصا وان تساوت تساويا لنظيرتها وانما تزيدان اذا زاد وينقصان
اذا نقص ويتساويان اذا تساويا وتكون الحال فيهما جميعا واحدة فاذا زادت اضعاف ل ب فاضعاف الزاوية
تزيد وان نقصا وتساوت فكذلك فنسبة ج ب ب ه كنسبة ب ح ج الزاوية الى ه ط ن و ح
ضعف ا و ط ضعف د فكذلك نسبة ا د تمت المقالة السادسة من اختصار كتاب اوقليدس

## ولواهب العقل الحمد بلا نهاية اختصار المقالة السابعة من كتاب اوقليدس

الوحدة ما بها يقال لكل شيء انه واحد وهو معنى كون الشيء غير ذي قسمة بالفعل والعدد جماعة مركبة من آحاد والعدد الاكثر من عدد هو الذي يعد بعدد والضعف مقابله والعدد الزوج هو المنقسم بمتساويين والفرد هو العدد الذي لا ينقسم الى متساويين وزوج الزوج هو الذي كل عدد يعده زوج ويعد بعدد زوج وزوج الفرد هو الذي يعده فرد بعدد زوج وان كان نصفه فردا سمي زوج الفرد فقط وان كان زوجا سمي زوج الزوج والفرد والعدد الذي يسمى فرد الفرد هو الذي كل فرد يعده يعد بعدد فرد والعدد الاول هو الذي يعده الا الواحد والاعداد المشتركة هي التي عدد مشترك يعدها جميعا والمتباينة هي التي لا يعدها الا الواحد والمركب هو الذي يعده عدد غير الواحد والعدد الاول عند عدد آخر هو الذي لا يشاركه في عدد يعدهما جميعا ويقال لهما ايضا عددان متباينان ضرب العدد في العدد هو تضعيفه بمقدار ما في الآخر من الآحاد والمربع هو المجتمع من ضرب عدد في مثله ثم ما اجتمع في ذلك العدد بعينه ويحيط ثلاثة اعداد متساوية والعدد المسطح هو الذي يحيط به عددان والمجسم هو الذي يحيط به ثلثة اعداد والتام هو المساوي لجميع اجزائه والاعداد المتناسبة هي التي في الاول من اضعاف الثاني وجزؤه او اجزاؤه ما في الثالث من الرابع والمسطحات والمجسمات المتشابهة هي التي اضلاعها متناسبة



ا عددا اب ج د مختلفان اكثرهما اب وينقص ما فيه من امثال ج د حتى يبقى ط ا اقل من ج د ثم ينقص ط ا من ج د فيبقى ج ح اقل من ط ا ثم ج ح من ط ا حتى يبقى ك ا الواحد فهما متباينان والا فليعدهما عدد ه فه يعد اب و ج د اعني ب ط وجميع اب فيعد ط ا اعني د ح وجميع ج د فيعد ج ح اعني ك ط وجميع ط ا فيعد ك ا الواحد فيعد العدد الواحد هذا خلف ب اب ج د مشتركان ونريد ان نجد اكثر عدد يعدهما فان كان

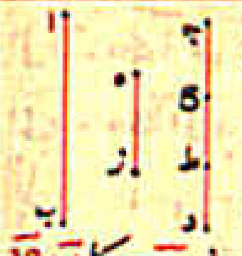


ج د الاقل يعد اب ونفسه فهو اكثر عدد مشترك والا فلينقص الاقل من الاكثر دائما كما علمنا ان يبقى عدد يعد ما يليه والا فهما متباينان وليكن ذلك العدد ز ج فز ج يعد ا ه ويعد د ز فيعد ه ب فيعد جميع اب ويعد ج د فهو الاكثر ولا يمكن ان يكون عدد مثل ح اكثر من ج ز يعدهما فان عدهما فهو يعد على ما قيل قبل ج ز الاقل هذا خلف وقد بان من هذا ان



كل عدد يعد عددين فيعد اكثر عدد يعدهما ج اعداد ا ب ج مشتركة ونريد ان نجد اكثر عدد يعدها فنطلب لا و ب اكثر عدد مشترك يعدهما وليكن د فان كان يعد ج فهو الاكثر والا فليكن اكثر عدد يعدها ه اذ يعد اكثر عدد يعد ا و ب وهو د هذا خلف وان كان د لا يعد ج فنطلب ان ج د مشتركان وذلك لان د اكثر عدد يعد ا و ب ويعد ج و ب مع ا عدد آخر غيره لانها مشتركة فيعد ذلك العدد اكثر عدد يعد ا و ب فيعد ذلك العدد د فد و ج مشتركان فنطلب اكثر عدد يعد ج و د وهو ه فهو اكثر عدد يعدها والا فليكن ز اكثر عدد يعدها فهو كما قلنا يعد ج و د فيعد ه الذي

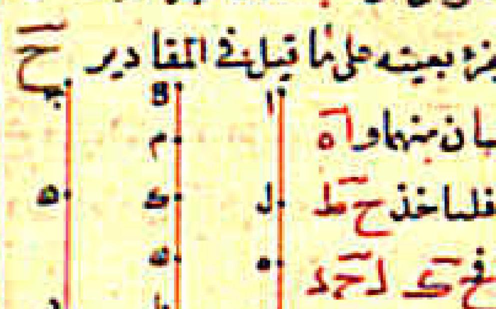




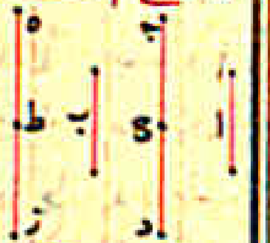
وهو اكثر عدد يعدهما هذا خلف د ج د اقل من ب ا فهو اما جزء منه واما اجزاء لانه ان كان يعده فهو جزء وان كان لا يعده فهو مباين له فلينقسم على آحاده وهي اجزاء ا ه و ان كان لا يعده وهو مشارك له فلينقسم على ما يعدهما جميعا وهو ه ز وأقسامه ج ح ح ز ط ك فكل واحد من ج ح ح ط فله جزء اب بجميع ج د اجزاء اب ه ا جزء من ب ج كا د من د



فالجميع من الجميع ذلك الجزء وبرهانه انا نفصل ب ج ب ح على ا و ه د ب ط على د فنعمل على ب ح قياس ما قلنا في المقادير و وكذلك كان اب اجزاء من د ج و د ه تلك الاجزاء من د فالجميع من الجميع تلك الاجزاء فلينقسم اب على ح الى اجزاء ج و ه د على ك الى اجزاء د فجزء ا ح من ج ه د ط من د و ا ح و ه ط من ج و د ك ا ج من ج وكذلك ح ب و ط د من ج و د ك ب من ج بجميع اب ه د من ج د كاب من ج ز اب جزء من ج د و ا ه المنقوص من اب ذلك الجزء بعينه من ج د المنقوص من ج د فه ب من د ب ذلك الجزء بعينه على ما قيل في المقادير



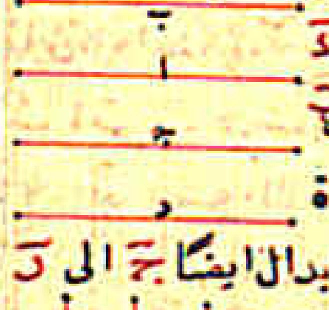
ح عدد اب اجزاء من ج د و ا ه ج ز الاجزاء منقوصان منهما و ا ه تلك الاجزاء من ج د فه ب اجزاء د ز تلك بعينها فلناخذ ح ط كاب ونقسمه على اجزاء ج د ب ك ونقسم ا ه على ج د ب ل ح ك ل ج د كا ل ج د ج د اكثر من ج د فنك ح اكثر من ا ل و ناخذ ح م كا ل فيكون ج ك من ج د مثل ح م من ج د فيبقى م ك من د ز مثل ح ك من ج د وايضا نأخذ من ك ط ك ن مثل ل ه على ما قلنا يبقى د ك الى د ز مثل ك ط الى ج د فجميع م ك د ط الى د ز فجميع ح ط الى ج د ولكن م ك د ن ط مثل ه ب لان ح م و ك ن مثل ا ه و ح ط مثل اب فاب الى ج د كه الى د ز ط ك اجزاء من ج د كب



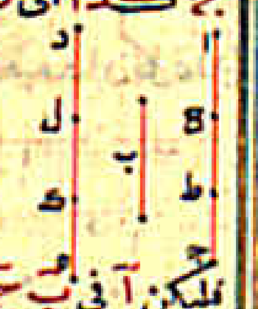
جزء من ه ز فاذا كان ب جزءا او اجزاء من ا فكذلك ه ز من ج د بالابدال ولنقسم ج د ج ح على ا و ه ز بط على ب فه ط من ج ح كط ز من د ح كان جزءا او اجزاء بجميع ه ز من ج د كه ط من ج ح اعني ب من ا وكذلك اذا كان اب من ج كه ز من د في الابدال اب من ه ز مثل ج من د ولنقسم اب على ط فاجزاء ج ده ز على ح باجزاء ا ك من ه ح مثل ط ب من ح ز بجميع اب من ه ز وهو مثل ا ك من ه ح مثل الذي هو ج من د وكان ذلك مثل الجزء والاجزاء هو اب من ه ز فاب من ه ز مثل ج من د يا اب جزء ج د و ا ه المنقوص من اب و ج ز المنقوص من ج د ذلك



الجزء بعينه و ه ب ب د ذلك بعينه لان الجزء والاجزاء الذي كان لاب من ج د والاجزاء الذي لا ه من ج ز اذ النسبة واحدة فبقي الجزء والاجزاء التي له ب من د ز كذلك فيصير النسبة واحدة يب ا الى ج كب الى د فالمقدم الى التوالي كالمقدم الى التالي لانه في الجزء وفي الاجزاء كذلك يج ا الى ب ج الى د فاذا بدلنا يكون كذلك لانه يصير الجزء والاجزاء التي لا من كا ج من د يد ا ب ج على نسبتها د ه ز فهما لمساواة كذلك لان بالابدال نسبة ا الى د كب الى ه وبالابدال ايضا ج الى ز



كب الى ه فيكون عدة الجزء والاجزاء الذي ا من د هو عدة الجزء والاجزاء الذي هو ج من ب لانها مثل عدة الجزء والاجزاء الذي في ب من ه والعدات المساوية لعدة واحدة متساوية فعدات الاجزاء متساوية والجزء في جميعها ذلك بعينه ففي ا من د ما في ج من ز فنسبة ا د كنسبة ج ز وبالابدال الى ج كد الى ز يه الواحد يعد اج كب ه د فالواحد يعد ب كما يعد ا ج ه د وليفصل ا ج ح وط على آحاده و ه د ب ك و ل على ب فاقسام ا ج متساوية وكذلك اقسام ه د



فنسبة كل قسم من ا ج الى نظيره من ه ب واحدة فجميع ا م الى ه د ك ا ح اعني الواحد الى ه ك اعني ب يو ضربه في ب كب ا فليكن ا في ب ج و ب في ا د فا ضوعف على ما في ب من الآحاد فنسبة الواحد

الى ب كـ آ الى جـ وايضا نسبة الواحد الى آ كـ ب الى د فبالابدال نسبة الواحد
الى ب كـ آ الى د وكان كـ آ الى جـ فد مساو لجـ يـ آ ضرب فيه ب و جـ وكان
د و ه فنسبة ب جـ مثله د لان نسبة الواحد الى آ كـ ب الى
د وايضا كجـ الى ه فنسبة ب الى د كجـ الى ه فبالابدال ب الى جـ كد الى ه
يح آ ضرب في عددى ب و جـ فكان مسطحى د و ه لهما
على نسبة ب و جـ لان ضرب كل واحد من ب و جـ في آ كضرب آ في كل واحد
منهما يط آ ب جـ د متناسبة فالاول في د الرابع وهو ح كب في جـ وهو
د وليكن آ في جـ فاضرب في جـ و د فكان ه و ح فنسبة جـ و د كه ح وايضا
جـ ضرب في آ و ب فكان ه د كـ آ و ب و ه ح كجـ د و ه الى د و ح واحد فآ ب
كجـ د ك جـ د ه ز اقل الاعداد على نسبة آ و ب فجـ د
تعد آ تعدد ما يعد د ب لان جـ د جزء آ ليس اجزاء والا فلينقسم على اجزائه
ع وكذلك د د على اجزاء ب بط فيكون جـ ح د ط على تلك النسبة بعينها
وهما اقل من ه د جـ د هذا خلف كا اقل الاعداد على نسبة واحدة كـ آ و ب متباينة والا فليعدهما
جـ اما آ فباحاد د واما ب فباحاد ه فنسبة د و ه كـ آ و ب المسطحين وهما
اقل منهما هذا خلف كب المتباينان اقل الاعداد على نسبتهما كـ آ ب
والا فليكن د و ه اقل الاعداد على نسبتهما فيعدهما د و ه اقل الاعداد
على نسبتهما فيعدهما د ه فهما مشتركان هذا خلف كج آ ب متباينان و جـ يعد آ فهو
يباين ب والا فليشاركه بد فد يعد جـ فيعد آ وهو يعد ب فآ و ب مشتركان
هذا خلف كد آ و ب يباينان جـ فمسطح آ في ب وهو د يباين
جـ والا فليشاركه ه وليعده د بزفه في د وهو د وآ في ب
فنسبة ب الى آ كه الى آ فه يعد جـ وآ يباينه فآ و ه متباينان فهما اقل الاعداد
على نسبتهما فه يعد ب ويعد جـ فب و جـ مشتركان هذا خلف كه آ ب متباينان فآ في مثله
وهو جـ يباين ب آ و ب يباينان كل واحد من جـ و د فمسطح آ في ب وهو ه يباين
مسطح جـ في د وهو د لان آ و ب يباينان جـ فمسطحهما يباين جـ وكذلك يباينان د
فجـ و د يباينان ه فمسطحهما د وهو يباين ه كو آ و ب متباينان فمربعاهما جـ و د
متباينان وكذلك مكعباهما ه ب وكذلك كل مجتمع اذا ضرب في المتقدم الى غير نهاية
لان آ و ب متباينان فيباين كل واحد مربع الآخر فيباين آ د و ب جـ ولان ب
و جـ متباينان و د مربع ب فهو يباين جـ وكذلك د يباين آ وكل واحد من آ و جـ
يباين كل واحد من ب و د فمسطح آ في جـ وهو ه يباين مسطح ب في د وهو د وكذلك الى غير النهاية
كز آ ب ب جـ متباينان فآ جـ يباين كل واحد منهما والا فليعد آ جـ آ ب عدد د فيعد ب جـ
الثاني هذا خلف وبالعكس اذا كان جميعهما يباين كل واحد منهما فهما متباينان لهذا
التدبير بعينه كح كل عدد مركب كـ آ فانه يعده عدد اول
فليعده ب فان كان اول فذاك والا فهو مركب فيعده جـ فان كان
اولا فهو يعد ايضا آ وان كان مركبا فلا بد من اول ينتهي اليه لكون كل عدد متناهي
الآحاد كط آ عدد فهو اول او يعده اول اذ كان مركبا ل آ اول فهو يباين لكل ما لا يعده كب والا
فليعدهما مشترك فيكون آ مركبا هذا خلف لا آ ضرب في ب
فكان جـ و د اول يعد جـ يد فهو يعد آ او ب فان لم يعد د آ
فهو يباين له فنسبة آ الى د كه الى ب و آ د متباينان فيعدان كل عددين
على نسبتهما فيعد د ب لب آ ب جـ نريد ان نجد اقل الاعداد على نسبتها فان كانت
متباينة فهي وان كانت مشتركة اخذنا د اكثر عدد يعدها وليعد آ به و ب بز و جـ
بح فه و ز و ح على تلك النسبة واقل الاعداد على تلك النسبة والا فليكن ط ك ل

م ويعد آ ب جـ عددا واحدا وليكن م فكـ في م آ وايضا في ه آ فنسبة ه الى ط
كم الى د و ه اكثر من ط فم اكثر من د لكن م يعد د لان م يعد آ ب جـ فيعد اكثر
عدد يعدها وهو د هذا خلف لج نريد ان نجد اقل عدد يعده عددا آ ب فان كان
احدهما يعد الآخر ونفسه فالآخر ذلك وان كانا متباينين فآ في ب وهو جـ ذاك والا
فليكن د ويعده آ به و ب بز فآ في ه كب في ز فنسبة آ ب كنسبة ز ه و
آ ب اقل الاعداد على نسبتهما فآ يعد ز و ب ضرب في آ و د فكان جـ د فنسبة آ د
كنسبة جـ د و جـ الاكثر يعد د الاقل هذا خلف لد وان كانا مشتركين فليكن د و ه
اقل اعداد على نسبتهما فمسطح آ في ه وهو جـ اعني ب في د هو اقل عدد يعدانه والا
فليعدهما اقل منه وهو ز وليعده آ بح و ب بط وبين كما بينا ان نسبة آ ب كنسبة
ط ح فنسبة ط ح و د ه واحدة فه يعد ط ولان ب في د و ط هو جـ و ز فنسبة د ط كنسبة جـ
ز فجـ يعد ز الاقل هذا خلف له اذا كان عددا آ و ب يعدان جـ و د و ه اقل عدد يعدانه فهو يعد جـ والا
فليفصل من جـ د جـ ب جـ د امثال ه حتى يبقى د د اقل من ه ولا يعده ه فآ ز
يعدان جميع جـ د و جـ د فيعدان د د وهو اقل من ه الذي هو اقل عدد يعدانه هذا
خلف لو نريد ان نطلب اقل عدد يعده آ ب جـ فناخذ د اقل عدد يعده
آ و ب فان عد جـ فهو ذاك والا فليكن ه نه يعده آ ب فيعد د الذي هو اقل عدد
يعدانه هذا خلف لز وان كان جـ لا يعد د فهما مشتركان كما عرفت لما عرفت واخذنا ه
اقل عدد يعده جـ و د فهو ذاك والا فليكن د دو يعده د و جـ فيعده اقل عدد يعدانه
هذا خلف لح آ يعده ب ففيه جزء سمي له فليكن الواحد يعد جـ كما
يعد ب آ وبالتبديل الواحد يعد ب كما يعد جـ آ والواحد الذي يعد ب
جزء سمي لب فجـ جزء آ وسمي لب لط آ له جزء هو ب فيعده عدد سمي لذلك الجزء وليكن
الواحد من جـ كب من آ فيكون جـ سمي جزء ب من آ وبالابدال جـ من آ كالواحد
من ب فجـ يعد آ باحاد ب وهو جزء سمي لب م نريد ان نجد اقل عدد فيه اجزاء آ ب جـ
فلنأخذ اعداد د ه ز سميه لها ولنأخذ اقل عدد
يعد هذه الاعداد وليكن ح فنقول انه ذاك والا فليكن ح فنقول
انه ذاك والا فليكن ط اقل منه فيعد هذه الاعداد لانها سميات
اجزائها وهو اقل من ط هذا خلف ◉ تمت المقالة السابعة من اختصار كتاب الاصول ◉ ولواهب
العقل الحمد بلا نهاية

## اختصار المقالة الثامنة من كتاب الاسطقسات

آ اعداد آ ب جـ
متوالية و آ ه د متباينان فهي اقل الاعداد على نسبتها والا فليكن ه د ح ط على نسبتها واقل منها
وليكن آ د متباينان اقل اعداد على نسبتها فيعد الاقل الاكثر هذا خلف
ب نريد ان نجد اقل اعداد متوالية على نسبة عددين
آ ب و آ ب اقل عددين على نسبتهما فنضرب آ في
نفسه فيكون جـ و آ في ب فيكون د و ب في
نفسه فيكون ه فهي اقل ثلاثة على نسبتهما ثم آ في جـ يكون ب و في د يكون ح
و آ و ب في د و ه يكون ط ك فهي اقل اربعة على نسبتها اما ان نسبة جـ د ه و ب ح ط ك
واحدة فلانها على نسبة آ ب الذي كل واحد ضرب في نفسه وفي الآخر وقد علمنا ان مربعي آ ب وهما
جـ ه متباينان وكذلك مكعباهما ب ك فجـ د ه اقل ثلاثة و ب ح ط ك اقل اربعة وقد تبين ان كل
ثلاثة اعداد اقل ما يكون على نسبة فالطرفان مربعان وان ذوات الاربعة اعداد اقل ما يكون على نسبة فالطرفان
مكعبان ج وكذلك آ ب جـ د اقل اعداد على نسبة ه د نطرفاهما متباينان فلنأخذ اقل عددين على
هذه النسبة وهما ه و د ولو لثلثة واربعة على ما قلنا الثلاثة
ح ك ل والاربعة ل م ن س اقل اربعة على هذه النسبة
فهو مساوية لنظايرها آ ب جـ د فآ و د متباينان كذ نريد



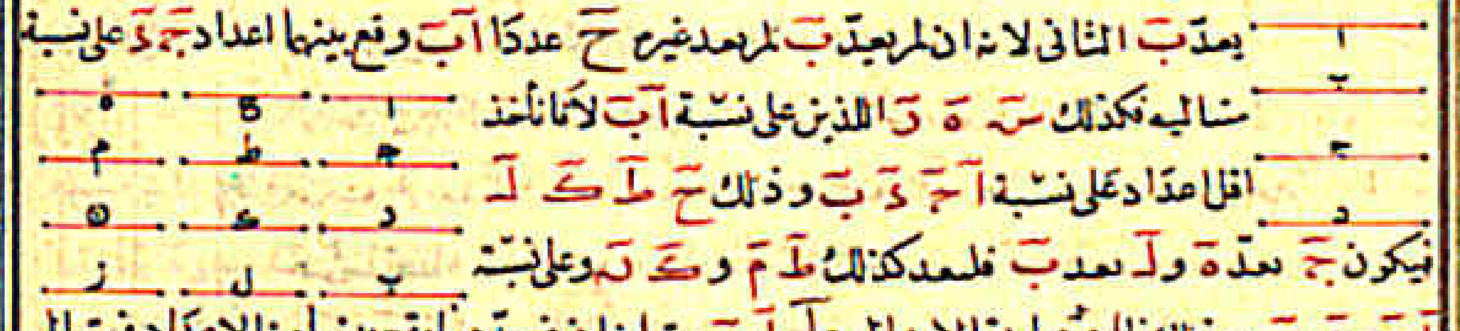
ان نجد اقل اعداد متوالية على نسب مختلفة مثل نسب آب وجـ د
وه ز فكل واحد منها اقل عددين على نسبتها فنأخذ ط اقل عدد
يعده ب وجـ وما يخرج ل آ كط لب ك لد كط
لجـ فان كان ه يعد ك فنأخذ لب لز مثل ك لد فبين ان ح
ط ك ل على نسب آب وجـ د وه ز مما قد علم واما انها اقل الاعداد على تلك النسبة فلانها ان لم تكن
فليكن م ن س ع وب وجـ يعدان ن اما ب فظاهر واما جـ على نسبة ن ه س وط اقل عدد
يعدانه فقط يعد ن و ن اقل منه هذا خلف وان كان ه لا يعد ك فليكن س اقل عدد يعده ه وك
وم لح د ل ط كس لك وع لز كس له فقد حدثنا اما ان النسبة كذلك فظاهر واما انها اقل
الاعداد على تلك النسبة انه ان لم تكن فليكن ف ق د س اقل منها فنسب على ما قلنا ان ط يعد ك
ونسبة ك د كنسبة ط ق وك يعد د وه يعد د فه وك يعدان د فيعد اقل عدد يعدانه وهو
س الاكثر للاقل هذا خلف ه آ من جـ د وب من ه ز فنسبة آب مؤلفة من نسب الاضلاع فلنا



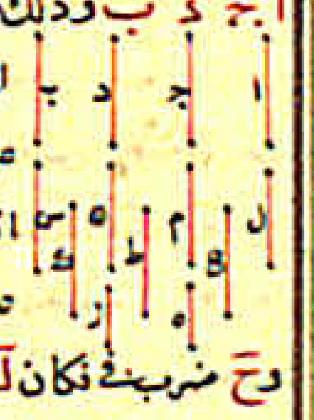
ح ط ك اقل اعداد على نسبة جـ د وه ز فتكون نسبة ح ك مؤلفة من
نسبة جـ د ونسبة ه ز ولنضرب د في ه يكون ك فقد ضرب في جـ وه
فكان آ ول فنسبة جـ ه اعني جـ ط كا ل وعلى ذلك ك ط كل ب فبذلك
ح ك كا ب وح ك من نسبة جـ د ونسبة ه ز وكذلك آ ب ق



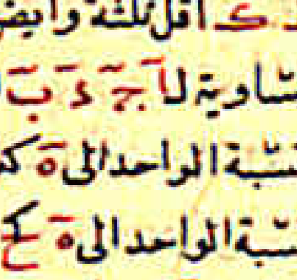
آ ب جـ د ه متوالية على نسبة واحدة وآ لا يعد ب وكذلك لا يعد شيء منها
شيئا آخر اما على توالي آ ب فبين لتشابه النسبة وليكن لا يعد جـ ه لانا نأخذ
اقل اعداد على نسبة جـ د ه وهي ز ح ط و ز مباين لط لا يعده فكذلك جـ
لا يعد ه فاذا كان جـ لا يعد ه ب لا يعد د وعلى هذا آ لا يعد ه ز آ الاول لا يعد د الاخير فهو



يعد ب الثاني لانه ان لم يعد ب لم يعد غير ح عدد آ ب وقع بينهما اعداد جـ د على نسبة
متوالية فكذلك س ه ز اللذين على نسبة آ ب لانا نأخذ
اقل اعداد على نسبة آ جـ د ب وذلك ح ط ك ل
فيكون جـ يعد ه ول يعد ب فليعد كذلك ط م وك ن وعلى نسبة
آ جـ د ب وذلك ظاهر بطريق الابدال ط آ ب متباينان فيعد ما يقع بينهما من الاعداد متوالي



المناسبة يقع بين كل واحد منهما وبين الواحد فليقع بينهما جـ د فنأخذ اقل عددين
على نسبتهما وهو ه ز ولنولد اعداد ح ط ك اقل ثلثة وايضا ل م ن س
اقل اربعة على ما قلنا فيكون ل م ن س متساوية لا جـ د ب التي هي اقل الاعداد
على نسبتها فه ضرب في نفسه فكان جـ فنسبة الواحد الى ه كنسبة ه الى ح
وح ضرب في ه فكان ل فح يعد ل اعني آ بعدة ما في ه من الاحاد فنسبة الواحد الى ه كح الى ل وكان ايضا
كه الى ح فبين ل اعني آ والواحد ح ه عددان متواليان كما بين آ ب وكذلك بين س اعني ب



والواحد ز وك ك آ ب بين كل واحد منهما وبين الواحد اعداد متوالية
على نسبة واحدة متساوية العدد بين آ والواحد جـ د وبين ب وبين الواحد
ه ز فعلى ذلك بعينه بينهما ولكن الواحد ل فلان نسبة ل الى جـ كجـ الى د
ول يعد جـ بآحاد جـ لجـ يعد د بآحاد جـ فد مربع جـ ونسبة د الى آ
كنسبة ل الى جـ فد يعد آ بآحاد جـ فآ مكعب جـ وكذلك في جانب ب ولنضرب جـ في ه يكون ح ه
في ح يكون ط وه في ح يكون ك فتوالى آ ط ك ب على نسبة واحدة على ما بيننا اولا ويقع بين آ ب
عددان يا عددا آ ب مربعان د ه ز فنسبة آ ب كنسبة ه ز مثناه وجـ د مكعبا ه ز فنسبة جـ د كنسبة

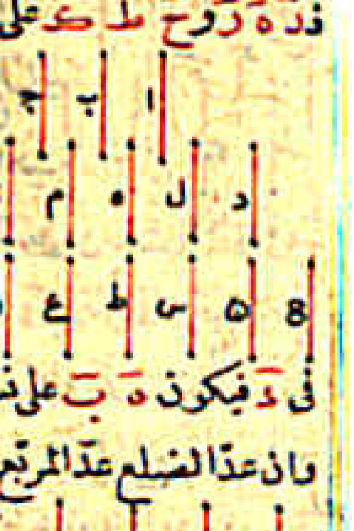


ه ز مثلثة ولان بين آ وبين الواحد عددا لانه مربع فيقع بين آ وب عدد وليكن
ح ولان جـ مكعب فيقع بينه وبين الواحد عددان فيقع بين جـ ود عددان
وليكونا ط وك فتكون نسبة آ ب كنسبة آ ح اعني ه ز مثناه وكذلك نسبة جـ د
كنسبة جـ ط اعني ه ز مثلثة يب آ ب جـ مربعاتها د ه ز ومكعباتها ح ط ك

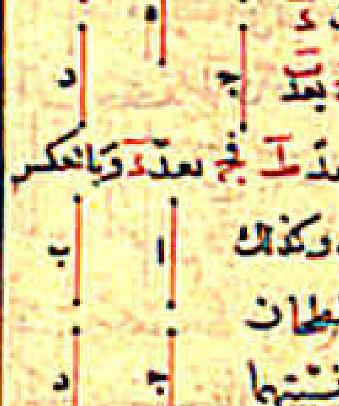




فد ه ز وح ط ك على نسبة متوالية وليضرب آ في ب يكون ل وب في جـ يكون م وآ وب في ل يكون
ب س وب وجـ في م يكون ع م فظاهر فيما بيننا اولا ان نسبة د ل
ه م ز متوالية فبالمساواة د ه كنسبة ه ز اي جـ د س ط ع
ف ك متوالية فبالمساواة ح ط كط ك كجـ جـ د ود ضلعا مربعي
آ وب وآ يعد ب فجـ ضلعه يعد د وليكن ه من جـ
في د فيكون ه ب على نسبة جـ د وآ يعد ب فيعد الذي يليه وهو ه فجـ يعد د
وان عد الضلع عد المربع المربع لان جـ يعد د فآ يعد ه فيعد ب يلي آ مكعب جـ يعد



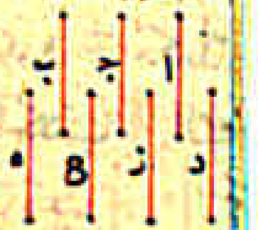
مكعب د فجـ يعد د ولنوقع المتواليات وآ يعد ب فهو يعد ل فجـ يعد د وبالعكس
هذا بعينه يب كل مربع لا يعد مربعا فان ضلعه لا يعد ضلعه وكذلك
في العكس لانه ان عد ذلك لعد هذا وبالعكس يو آ ب مسطحان
متشابهان وضلعا آ جـ د وضلعا ب ه ز فيقع بينهما عدد على نسبة متوالية ونسبتهما



نسبة الضلع الى النظير مثناه فلنضرب د في ه يكون ح فد ضرب في جـ وه فكان آ ح
فنسبة جـ ه كا ح وبمثل ذلك د ز كح ب لان نسبة جـ ه ود ز واحدة لان المسطحين
متشابهان فآ ح ب على نسبة واحدة فقد وقع بينهما عدد ونسبة آ ب كا جـ مثناه



اعني جـ ه يز وقع جـ بين آ ب فذلك فآ ب مسطحان متشابهان فلنأخذ د ه اقل عددين
على نسبة آ جـ فد وه يعدان آ جـ على نسبة واحدة فليكن العدد لآ ز وايضا يعدان
جـ ب على نسبة واحدة فليكن العدد لب ح فه ضرب في د وكان جـ وه ضرب في ح
فكان جـ مسطح ه في د مثل سطح د في ح فكان جـ فنسبة ب د كح ه ود د ضلعا آ وه ح ضلعا
ب فآ وب مسطحان متشابهان يح آ ب مجسمان متشابهان فيقع بينهما عددان متوالي ويكون المجسم



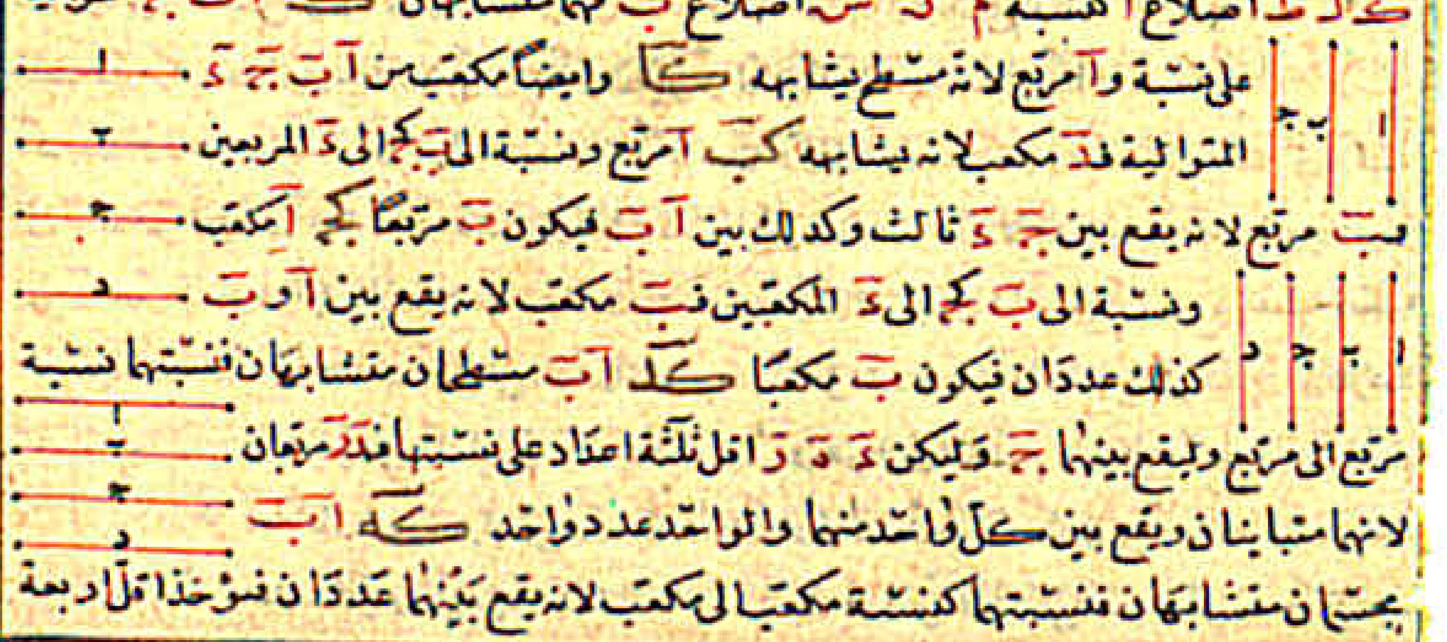
الى المجسم كالضلع الى الضلع النظير مثلثة وليكن اضلاع آ جـ د ه واضلاع
ب ز ح ط ونسبة الاضلاع جـ ز د ح ه ط وليكن جـ في د ك ود
في ح ل فك ل مسطحان متشابهان لان اضلاعهما متناسبة فيقع بينهما
وسط وليكن م وليكن ه وط في م ن وس فهما ذانك لان نسبة ك م ل
كنسبة الاضلاع وه ضرب في ك وم فكان آ ون فنسبتهما نسبة ك م بل جـ ز وه ط ضربا في م
فكان ن س فنسبتهما نسبة ه ط وهي نسبة جـ ز اعني ك م اي آ ن وط ضرب في م ول فكان
س ب فنسبة س ب كنسبة م ل وهي نسبة جـ ز فنسبة آ ن ن س س ب هي نسبة



جـ ز مثلثة يط وبالعكس اذا وقع بينهما عددان وتوالت مجسمان
متشابهان كا ب وقع بينهما جـ د ولانا نأخذ ه ز ح اقل ثلثة على نسبتها
وه ح متباينان ومسطحان متشابهان كا ب وقع بينهما جـ د ولانا
نأخذ ه ز ح اقل ثلثة على نسبتها وه ح متباينان ومسطحان متشابهان
وليكن ضلعا ه ك ل وضلعا ح م ن وه وح يعدا آ د فليكن ط وح ب وليكن س ط في ه
مجسم آ وه في س مجسم جـ فنسبة ط س كا جـ وهو كه ز اعني ط م ل ن فنظير نسبة
ك ل ط اضلاع آ كنسبة م ن س اضلاع ب فهما متشابهان ك آ ب جـ متوالية







على نسبة وآ مربع لانه مسطح يشابهه كا وايضا مكعبين آ ب جـ د
المتوالية فد مكعب لانه يشابهه كب آ مربع ونسبة الى ب كجـ الى د المربعين
فب مربع لانه يقع بين جـ د ثالث وكذلك بين آ ب فيكون ب مربعا كجـ آ مكعب
ونسبة الى ب كجـ الى د المكعبين فب مكعب لانه يقع بين آ وب
كذلك عددان فيكون ب مكعبا كد آ ب مسطحان متشابهان فنسبتهما نسبة
مربع الى مربع وليقع بينهما جـ وليكن د ه ز اقل ثلثة اعداد على نسبتها فد ز مربعان
لانهما متباينان ويقع بين كل واحد منهما والواحد عدد واحد كه آ ب
مجسمان متشابهان فنسبتهما كنسبة مكعب الى مكعب لانه يقع بينهما عددان فنأخذ اقل اربعة

اعداد متناسبة على نسبتها كـ ه ح ط فيكون ه ط مكعبين لانهما متباينان
تقع بينها وبين الواحد عدد كان يكون الثالث من الواحد مربعا وبعد الرابع الجاد
الثاني ● تمت المقالة الثامنة من اختصار كتاب الاسطقسات ● ولواهب
العقل الحمد بلا نهاية

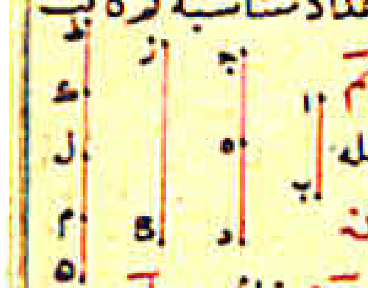
## المقالة التاسعة من كتاب اوقليدس

آ ب مسطحان متشابهان فآ في ب مربع وهو ج وليضرب آ في نفسه يكون د فنسبة آ ب هي نسبة د ج و د مربع فج مربع
و ب آ في ب ج المربع فهما مسطحان متشابهان وليضرب آ في نفسه يكون د فنسبة
آ ب كـ د ج فانه مسطحان متشابهان ج آ مكعب و مربعه ب فهو مكعب وليكن ضلع آ
و مربع ج د لان بين آ والواحد عددين كما ج د على نسبة واحدة ونسبة الواحد الى آ كنسبة آ
الى ب لان الواحد يعد آ باحاد آ فليقع اذا بين آ ب عددان متواليان فهما مجسمان متشابهان
فب مكعب د مكعب ضرب في ب المكعب فكان ج فج مكعب وليضرب آ في نفسه فيكون د
المكعب فنسبتها واحد فب مكعب ه آ مكعب ضرب في ب المكعب فكان ج المكعب فا مكعب
لذلك بعينه آ ضرب في نفسه فصار ب المكعب فا مكعب فليضرب في ب فيكون ج مكعبا
والنسبة متوالية فنسبة آ الى ب كـ ب الى ج المكعبين و ب مكعب فا مكعب و آ عدد
مركب وضرب في ب فكان ج فهو مجسم وليكن بعد آ به فد في ه آ وآ في ب ج فد ه ب
اضلاع فهو مجسم ز آ ب ج د ه ز اعداد من الواحد متوالية فالثالث من الواحد مربع والخامس
مربع وكذلك واحد لا وواحد نعم والرابع مكعب وكذلك اثنان لا وواحد نعم والسابع
مكعب مربع ثم ما بعد كل خمسة مكعب مربع لان نسبة الواحد الى آ كـ آ الى ب فب
مربع و ب د مسطحان متشابهان لان بينهما عددا و د مربع ونسبة ب الى ج
كنسبة آ الى ب فب يعد ج باحاد آ مكعب ويشابهه د ا يضا مربع فهو مكعب ح آ ب ج د متوالية
من الواحد و آ مربع فكلها مربع و آ مكعب فكلها مكعب لان ب ثالث فهي مربع لانه
يشابهه وكذلك د مربع ب وايضا آ مكعب وضرب في مثله فكان ب فب مكعب
ونسبة ب ج كـ آ ب و ب مكعب فج مكعب و د رابع من آ المكعب فهو ايضا مكعب
ط فان كانت كـ آ ب ج د ه ز و آ غير مكعب ولا مربع فليس فيها مربع ولا مكعب الا ما قيل في الثالث
والرابع وعلى ترتيبها لانه اذا كان ج مربعا فآ مربع او مكعبا فد مكعب ي آ ب ج د
متوالية من الواحد و ه اول يعد د فيعد آ والا فليباينه لان كل
اول اما يعد واما تباين فهما اقل الاعداد على نسبتها ولنعد ه د بز
فه في ز هو د و آ ايضا في ج د لان نسبة الواحد الى آ كنسبة ج الى د فج يعد د باحاد آ فنسبة آ ه
كـ ز ج و ه الاول يعد ج وليكن ح فه في ح كـ آ في ب فه ايضا يعد ب وليكن بط فه في ط
كـ آ في نفسه فنسبة د آ كـ آ ط فه الاول يعد آ وليس مثله هذا خلف يا آ ب ج د ه متوالية
من الواحد و ب الاول يعد ه الاكثر فعدة يعد دما بينها لان نسبة الواحد الى ب
بج الى ه والواحد يعد ب باحاد ب فج يعد ه باحاد ب فب يعده ج يب آ ب ج د
متوالية من الواحد و آ اول فاقول انه لا يعد الاكثر عدد خارج عنها
والا فليكن ه وليس هو اولا لانها كان اولا يعد د فيعد آ وآ اول وليس مثله هذا
خلف فه مركب فله اول يعده ولا يمكن ان يكون غير آ والا فليكن ك فيعد ايضا
د و ك اول يعد د فيعد آ وآ اول هذا خلف فاذا لا يعده اول الا آ وليعد ه د بز فآ في ج كـ ز في ه فا
الى ه كـ ز في ج و آ يعد ه فز يعد ج وكذلك ليس باول ولا يعده اول الا آ وليعد ز ج بح ونبين ايضا
ان ج يعد ب وهو مركب لا يعده الا آ وليعد ح ب فط وكذلك نبين ان ط في ح كـ آ في نفسه فنسبة
آ ح كـ ط آ و آ يعد ح فط يعد آ وليس مثله هذا خلف يج آ اقل عدد يعده اعداد اوائل هي ب ج د فلا يعده
اول غيرها والا فليعده ه بز و ب يعد آ وهو اولى فيعد ز لان كل مسطح يعده اول
يعد احد ضلعيه وليس يعد ب ه لانه اول فيعد ز ه وكذلك ج د يعد ز فب ج د
يعد ز وهو اقل من آ هذا خلف يد آ ب ج اقل اعداد على نسبة متوالية وكل اثنين

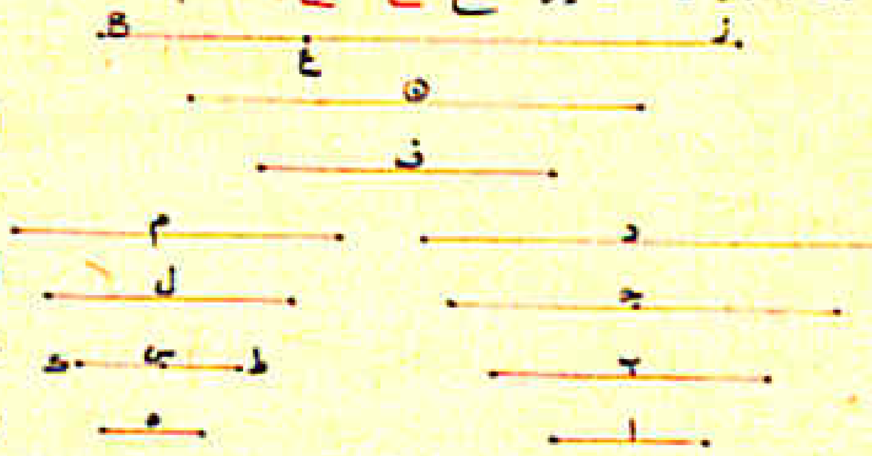


منها متباين الثالث وليكن د ه ب اقل عددين على تلك النسبة فهما متباينان فمجموع د د يباين د ه وكذلك
تباين ه د فكل واحد من د د ه اول عند ه د فمسطح د د في د ه اعني مجموع مسطحي
د ه في ه د ومربع ه د الذي هو آ ب تباين مربع ه د اعني ج فمجموع آ ب يباين ج
فان ج مربع د د وهو د ه و ه د كل في نفسه وضعفه د د في ه د يباين ه ب
في د ه فاذا فرقنا فان د ه د ه كل في نفسه لو شارك ه د في ه د يشارك ضعفه فيشارك د د في نفسه
في ه د وهو ب يباين مجموع مربعي د ه ه د فمجموع آ ج يباين ب يه آ ب متباينان فلا ثالث لهما
في النسبة والا فليكن نسبة آ الى ب كـ ب الى ج و آ ب اقل الاعداد على نسبتهما متباينان
فيعد آ ب في النسبة الثانية وهو مباين له هذا خلف يو آ ب ج متوالية و آ ج متباينان
فلا رابع لهما في النسبة والا فنسبة آ ج كـ ب د و آ يعد ب المعدم في النسبة الثانية و آ يعد
ج وهو مباين له هذا خلف يز آ ب ينظر هل لهما ثالث فان تباينا فليس وان اشتركا
فليضرب ب في نفسه فيكون ج فان كان آ يعد ج فليكن بد فآ في د كـ ب
في نفسه فآ ب د متوالية وان لم يعد آ ج فلا يمكن والا فليكن الثالث د فيكون آ في د
هو ج فآ يعد ج وقيل لا يعده هذا خلف يح آ ب ج متوالية فينظر هل يكون لها رابع فان كان آ ج
متباينين فلا وان كانا مشتركين فيضرب ب في ج فيكون د فان عد آ د فليكن ه فه
الرابع كما يدري والا فلا يمكن والا فليكن ه فيكون آ في ه الرابع كـ ب في ج اعني د فيعد
آ د وكان لا يعده هذا خلف يط كل اعداد اوائل كـ آ ب ج فوجد اكثر
منها من الاوائل فلنا خذ د ه اقل عدد يعده آ ب ج ونزيد عليه واحدا وهو ه ب فان كان
اولا فقد صح الخبر وان كان مركبا فليعده اول وهو ح فان كان غير آ ب ج والا فهو خلف لانه
ان كان منها وبعد د د وبعد ه د فيعد ه د الواحد الباقي هذا خلف ك اذا اجتمعت اعداد د وح كـ آ ب
ب ج ج د فان جميعها زوج لان لكل واحد منها نصفا فللجميع نصف
كا آ ب ب ج ج د د افراد وعدتها زوج فجميعها زوج
لانه اذا فصل من كل واحد منها واحد بقيت ازواجا ومجموعها زوج وعدة الاحاد زوج فمجموع ذلك
كله زوج كب آ ب ب ج ج د افراد وعدتها فرد فمجموعها فرد
لان آ ج زوج ونفصل د ه واحدا بقي ج ه زوجا فا ه زوج و ا د نزيد عليه واحد فهو فرد كج ا ب زوج
ونفصل منه آ ج زوجا فالباقي ب ج زوج والا فهو فرد فناخذ منه د ب
الواحد بقي ج د زوجا فمجموع آ د زوج و د ب واحد فا ب فرد هذا خلف ولان لا ب نصفا ولا ج
نصفا بقي ب ج نصف فهو زوج كد اب فرد ونفصل منه ب ج الفرد فا ج
زوج فلناخذ ب د الواحد بقي آ د زوجا ونفصل د ج زوجا بقي ا ج زوجا كه اب فرد ونفصل منه ا ج
الزوج فالباقي فرد فلنفصل د ب الواحد بقي ا د زوجا ونفصل ا ج زوجا فج د زوج
فج ب فرد كو اب زوج ونفصل منه ا ج الفرد فالباقي فرد فلنضف ج د الواحد
الى ا ج فيكون ا د زوجا فبقي د ب زوجا فيكون ج ب فردا كز ج هو من آ الفرد في ب الزوج
فهو زوج لانه مجموع افراد عدتها زوج هي ج من آ الفرد في ب الزوج فهو زوج لانه مجموع
افراد عدتها زوج هي ج من آ الفرد في ب الفرد فهو فرد لانه مجموع افراد عدتها فرد كح
تبين من هذا ان آ الفرد اذا عد ب الزوج عده مرة زوج والا يفرد فب فرد وان كان
ب فردا فمعه اكذلك بفرد والا بزوج فب زوج كط عدد آ فرد يعد ب الزوج
فهو يعد نصفه فليعد ب ج وهو زوج فله نصف د في نصف ج هو ب ل آ فرد
مباين ج فهو مباين لضعف ج والا فليعدهما ب فب الفرد يعد
ضعف ج الزوج فيعد نصفه ج فب يعد آ و ج وهما متباينان هذا خلف لا
آ ب ج متوالية من الواحد و آ اثنان فكل واحد منها زوج الزوج لان آ اول فهو يعد د بعدد
لا يمكن الا ان يكون منها وكلها زوج لانها اضعاف فد لا يعده الا الازواج بعدد
زوج فد زوج الزوج لب كل عدد نصفه فرد فهو زوج الفرد ولا نصفه زوج

لج كل عدد ليس مضعفاً من اثنين فهو زوج الزوج والفرد وليس زوج الفرد لان نصفه زوج ولا زوج الزوج
لانه ليس مضعفاً من اثنين ولا ينتهي بالتنصيف الى اثنين بل الى فرد لد اذا كانت اعداد متناسبة كم كانت



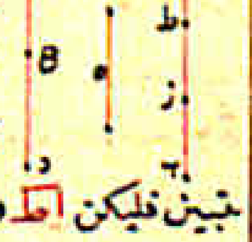
وليكن اب جد دح طب ونقص اولها من الثاني فبقي جه ومن الاخير ح م
فبقي ط ل فنسبة جه الباقي الى اب الاول كنسبة م ط الى جميع الاعداد التي قبله
ولنفصل لن كجد وكر كدح فنسبة م ك الى ل ن كل ن الى ك ن
د ك كه الى ط ن فبالتفصيل ط ك ن ك كل ن وكل م ن فبالجميع ط م وهو
الباقي من ط ن الى ك ن ل ن م ن اعني اب جد دح كل م اعني جه الى م ك اعني اب اذا جمعت
له اذا اجتمعت اعداد متضاعفة من الواحد كا ب ج د الى آخرها وهو د واحد الواحد معها فاجتمع عدد
الاول وضرب في د الاخير فاجتمع دح فدح عدد تام ولناخذ ه و ط ك و ل و م على نسبة اب جد



فاتي م كه في د وهو دح و ا
اثنان فدح ضعف م وكذلك م
ضعف ل وكذلك سائر الاعداد
الى ه فه ط ك ل م دح على نسبة
متتالية ولنفصل ك س من الثاني
وع ج من الاخير مثل ه فبقي ط س
الى ه كرع الى الجميع ه و ط ك و ل و م و ط س مساوله فرع مساو للجميع ه و ط ك و ل و م
ونضيفا اليه ع ح مساويا له اعني اب ج د والواحد معها فيكون دج مساويا لا ب ج د ه ط ك
ل م والواحد معها فاقول انه لا يعد دج غيرها والا فليعده ق ن بق فنسبة ق ه كد ك ن وليس
بواحد من اب ج د وليكن ب و ه ط ك ل على نسبة ب ج د فه في د كب اعني ق في ل وكان
كف ن ل مثل ن فكل واحد من ق ن ن احد هذه الاعداد التي وضعناها خارجين عنها هذا خلف فلا يعد
دح غير هذه الاجزاء وهو مساو لها فهو عدد تام تمت المقالة التاسعة من كتاب اوقليدس
والواهب للعقل الحمد بلا نهاية اختصار المقالة العاشرة من كتاب اوقليدس المقادير التي لها
مقدار واحد يقدرها تسمى مشتركة وما ليس لها ذلك تسمى متباينة والخطوط المشتركة في القوة هي التي
لمربعاتها سطح واحد يقدرها والمتباينة في القوة هي التي ليس لها ذلك ويتبين من هذا ان لكل خط معلوم
خطوطاً كثيرة بعضها متباينة في الطول فقط وبعضها في الطول وفي القوة فكل خط مفروض يفرض ولا
وينتسب اليه سائر الخطوط فانه منطق لا ينطق بكلمة والمشارك له تسمى منطقة والمباينة له تسمى صماً
وكذلك في السطوح والاجسام وضلع الاصم اصم وليس شيء من المقادير بذاته اصم او منطق ولكن
بالقياس الى المقدار الاول الذي يفرض فان شاركه فهو منطق وان لم يشاركه فهو اصم ويمكن ان يصير
هذا الاصم منطقاً بالقياس الى مقدار آخر فحينئذ يصير هذا الاول اصم آ مقدار اد اعظم من ه فاذا



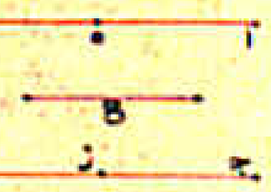
فصل من اد اعظم من نصفه ثم يبقى مقدار اصغر من ه فلنصف ه حتى يصير
اعظم من اد وليكن اضعافه دك وليقسم على ه سطح ح و ط ولناخذ من اد
اعظم من نصفه وهو جد و جب اعظم من نصف ج ا وكذلك حين يكون
على عدة اقسام ه في دك فليبق اب فاقول انه اصغر من ه بركانه ليكن ل م ه س اضعاف اب عدة
دك له مقسوم على م و ن لجد اعظم من جب وكلاهما اعظم من ه س اعني اب و من م ن
بجموعين و اب كل م فاد اعظم من ل س فدك اعظم من ل س ونسبة ل س الى دك كنسبة
اب الى ه فاب اصغر من ه ب اب اطول و جد اقصر فنفصل جد من اب حتى بقي دا اصغر من



جد ثم دا من جد حتى بقي دح اصغر من دا ثم فصل دح من دا حتى بقي ط ا اصغر
من دج ولم نزل نفعل ذلك ولا ينتهي الى قسم يعد الباقي من الاخر فهما متباينان والا
فليعدهما ه ونفعل ذلك نقصان اكثر من النصف حتى يبقى مقدار اصغر من ه كما
تبين فليكن ا ط و بين كما بين في الاعداد ان ه الاعظم يعد ا ط الاصغر هذا خلف ج اب جد
مشتركان نريد ان نجد اعظم مقدار يعدهما جميعاً فاذا كان احدهما وليكن جد يعد الاخر ونفسه فهو المقدار

الاعظم

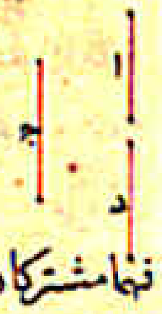
الاعظم الذي يعدهما اذ لو كان مقدار اعظم من جد يعد اب ويعد جد الاصغر منه لكان الاعظم



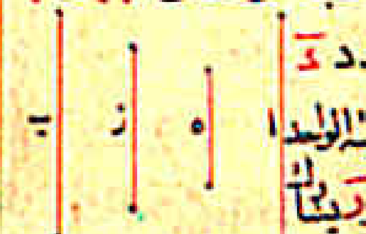
يعد الاصغر وهذا خلف ولانهما ليسا متباينين فيتبين بيان بينهما في التقسيم المذكور
الى مقدار يعني ما بقي فليكن ذلك المقدار جز فهو اعظم مقدار يعدهما والا فليكن ح
فيعد ح الاعظم جد الاصغر على ما قيل في الاعداد هذا خلف و قد تبين
انه اذا كان مقدار يعد مقدارين فهو يعد اعظم مقدار مشترك يعدهما كد آ ب ج مقادير مشتركة



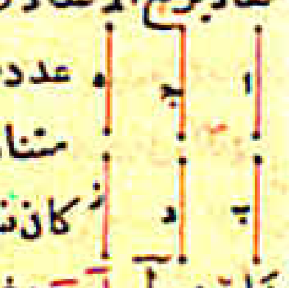
نريد ان نجد اعظم مقدار مشترك لها فنفعل كما فعلنا في الاعداد والبرهان
وذلك بعينه ه اب مقداران مشتركان نسبتهما نسبة عدد الى عدد
فليعدهما ج اما آ فباحاد د واما ب فباحاد ه فالواحد



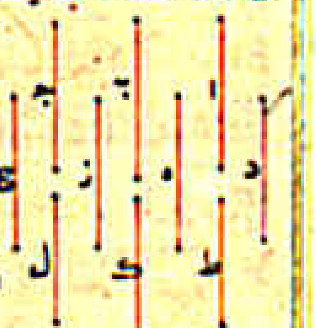
يعد د باحاد د فنسبة الواحد الى د كج الى آ وايضاً نسبة الواحد الى ه كج الى ب
فنسبة ه د كب آ و آ ب نسبتهما كنسبة عدد ج الى العدد د
فهما مشتركان فليقسم آ على احاد ج فليكن واحد ه وليعده د باحاد د فنسبة الواحد
الى د كه الى د فنسبة ج د كا ز وكان كا ب فب مثل د و د يعدهما
آ فكذلك ب الاشكال هنا انه ما كان بين نسبة المساواة الا بين مقادير او بينا عددا واستعمل ههنا
مقادير مع الاعداد وما برهن قبل لا يمكن ان يستعمل ههنا كز اب خطان مشتركان فنسبة مربعهما كنسبة



عدد مربع الى عدد مربع وليكن اب على نسبة عددي ج د و ه د مربعاهما فه ز كج د
مثناه ومربعا اب على نسبة اب مثناه فنسبة مربعي اب كه د ح وبالعكس اذا
كان نسبة اب كعددين مربعين فاب مشتركان والتدبير
كاحد ط اب يشاركان ج فهما متشاركان وليكن اج على نسبة عدد
د ه و ج ب على نسبة عددي دج و ط ك ل



اقل ثلثة اعداد على تلك النسبة فنسبة اب كنسبة ط ل العددين فهما مشتركان
كح اب ب ج مشتركان فاج مجموعهما يشارك كل واحد منهما فليعدهما د
فنعد اب و ب ج وبالعكس هذا بعينه يا اب ج د اربعة مقادير
متناسبة والاول يشارك الثاني فالثالث يشارك الرابع وكذلك في المباينة لان العدد
فيهما واحد يب نريد ان نجد لخط آ خطين احدهما يباينه في الطول فقط والاخر في الطول



والقوة ويرسم عددي ب ج ليسا على نسبة مربعين ونعمل مربعين احدهما الكاين من آ ونجعل
نسبتهما كنسبة ب ج بان احدهما يكون مساويا لاضعاف مربع كاضعاف ب للواحد
والاخر لاضعاف ج للواحد وقد علمت كيف نعمل مربعا مساويا لسطح ثم ناخذ ضلعيهما وهما
آ ج متباينان في الطول وناخذ بينهما واسطه ه ونسبة آ د كمربعي آ ه فمربعاهما متباينان فا ه
متباينان في القوة والطول يج آ ب ج د متناسبة فان كان آ يقوى على ب بزيادة مربع من خط



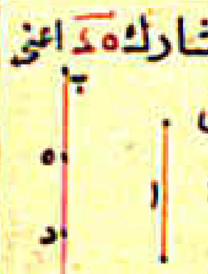
يشاركه آ في الطول فكذلك ج على د او يباينه فكذلك ج على د فليكن آ يقوى على ب
بمربع د ونسبة مربع آ اعني مربعي ب ه الى مربع ب كنسبة مربع ج اعني مربعي ز و د
الى المربع د وبالتفصيل مربع ب الى المربع ه كمربع د الى المربع ز فنسبة ب ه كنسبة
د ز فنسبة آ ه كج ز فان كان آ ه متشاركين او متباينين فكذلك ج ز يد خطا آ و ب ج مختلفان
و ب ج اطول واضيف اليه سطح ب د و في د ج مساو لربع مربع آ ونقص من ب ج سطحا مربعا وهو



مربع د ج وقد علمت كيف نصنع هذا ثم ب د د ج مشتركان فب ج يقوى على آ بزيادة مربع
من خط يشاركه ولا يجوز ان يكون ب د د ج متساويين فانه يكون حينئذ السطح الذي يحيط
بربع مربع آ لان ب ج اعظم من آ فيكون اذا احدهما اطول وليكن ب د اطول ولناخذ د ه
مثل ج د فاربعة امثال ب د في د ه اعني في نفسه و ب ه في نفسه كب ج في نفسه فب ج يقوى
على آ بمربع ب ه في نفسه و ب د يشارك ج د لجميع ب ج يشارك د ج ويشارك د ه فيشارك جميع
ج ه فبقي مشاركا لب ه وبالعكس اذا كان ب ج يقوى على آ بهذه الزيادة فالمضاف اليه



ينقسم الى المشتركين لان ب ه ضلع الباقي يشارك ب ج فلننصف ه ج فيكون ه د في د ج



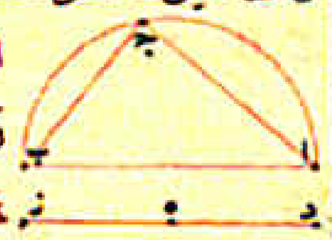
مثل ربع اى نفسه و ب ه يشارك ب ج فيشارك ه ج وكذلك نصف ه ج لجميع ب د يشارك ه د اعنى
د ج لو وان كان ب ج د ج متباينين فهو يقوى عليه بزيادة مربع من ضلع يباينه فان قوى
بشارك كان ب د د ج متشاركين وبالعكس والا يشارك ب ه د ب ج يز سطح ب ج
يحيط به اب اج المنطقان فهو منطق وليكن ب د مربع اب فهو منطق ونسبته الى ب ج



كذا اعنى اب الى اج وهما منطقان مشتركان فدب ب ج مشتركان وب ج منطق
يح فان كان السطح منطقا ولتحد ضلعيه كا ب منطق فاج منطق



لان نسبة ب د الى ج ب كنسبة د ا الى اج فاج مشارك لدا المنطق يط نريد
ان نجد خطين في القوة منطقين مشتركين ويقوى الاطول على الاقصر بزيادة مربع من خط يباينه في الطول فنفرض



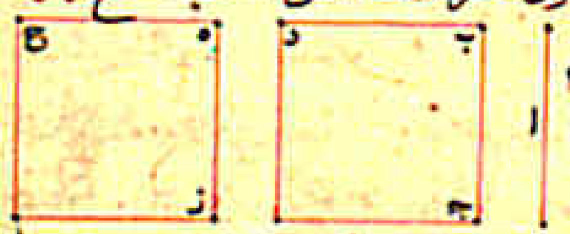
اب منطقا ونعمل عليه نصف دائرة اب ج ونرسم عددى د ه ه ب مربعين وليس د ر مربع
ومربع اب الى مربع ج ب كدر ده ويمكننا ذلك بان نقسم ضلع مربع اب على آحاد
د ر وننقص منه اقساما بآحاد د ه ثم نعمل مربعا مساويا لما بقى ونأخذ ضلعه فيكون اقصر
من اب ثم نطبقه في نصف دائرة اب ج ونراه مساويا له متصلا بالقطر وليكن ب ج ونصل ج ا فنسبة مربع
اب الى مربع اج هي نسبة مربع اب الى نفسه منقوصا عنه مربع ب ج ونسبة خط د ر الى د ه هي نسبته
الى نفسه منقوصا عنه ر ه ونسبة مربع اب الى مربع ب ج كنسبة د ر الى د ه فنسبة مربعي اب اج كدر
د ه لا كنسبة عدد مربع الى عدد مربع فاب يباين اب في الطول وهما في القوة فقط منطقان مشتركان لان نسبتهما
نسبة عدد الى عدد لا مربعين ك كيف نجد ج ب بان نجعل نسبة اب الى ب ه كنسبة د ر الى د ه وذلك



بان نقسم اب اقساما متساوية عدتها ما في د ر من الآحاد ونلقى منه مثل د ه وهو
ا ه ثم نطلب لهما واسطة في النسبة وهو ه ج فنسبة مربعي اب ب ج كنسبة خطي
اب ر ه اعنى د ر ده ك فان اردنا ان نكون ضلع الزيادة مشاركا في الطول



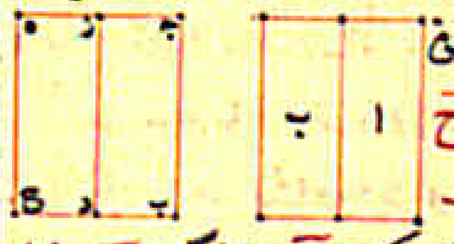
جعلنا د ر د ه مربعين وليس ر ه الفضل فيما بينهما بمربع فان كما بينا ان ضلع الزيادة
مشارك و اب ب ج متباينان في الطول مشتركان في القوة كب سطح ب ج



يحيط به ب اج وهما في القوة فقط منطقان مشتركان فب ج اصم
فليسم السطح موسطا وضلعه اصم وليدع الخط موسطا لان د ب
المنطق مربع اب الى ب ج كذا اعنى اب الى اج فدب يباين
ب ج فب ج اصم وضلعه اصم لانه ان كان منطقا فيكون مربعه منطقا وليس كذلك كج اضيف سطح ج د المو
وضلعه آ الى ب ج المنطق فاقول اب ب د منطق في القوة فقط وليكن السطح المتوسط الذى يحيط بخطا



منطقان في القوة مشتركان فيها الذى يقوى عليه هو سطح د ح
من د ه ه ح فره و ح في القوة فقط منطقين مشتركين و ح ح د
متساويان والزاوية واحدة فنسبة ه ر ب ج كب د ه ح ده د
ب ج متشاركان في القوة فب د ه ح متساويان في القوة و ه ح منطق في القوة فب د منطق في القوة
ومربع ه ح المنطق يباين ده في ه ج هذا الموسط وهو بعينه ج د فج د يباين مربع ه ح يباين ده في ه ح
هذا الموسط وهو في نفسه ج د فج د يباين مربع ه ح فج ب في ب د في نفسه فج ب ب د متباينان في الطول
هذا ايضا لان نسبة ج ب الى ب د كنسبة ج ب ب د الى ب د في نفسه كد خط آ موسط ويشاركه



ب فب موسط و د ه مربع آ مضافا الى ج د المنطق فج د منطق في القوة
فقط و ح مربع ب فدح منطق في القوة مباين له د في الطول فدح
موسط فضلعه ب موسط كه فضل الموسط كمربع ب من اب

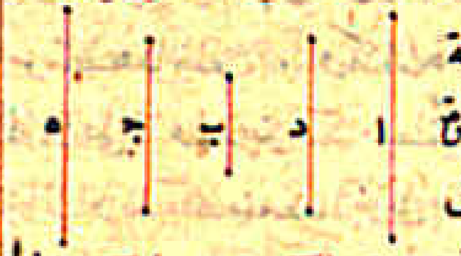


على الموسط كمربع آ من اب موسط وليكن ج د منطقا و د ه مثل
مربع اب و د ر مثل مربع آ مفصولا منه ج ه و ج د منطقان
في القوة فان كان ه ح فره منطق في الطول لان ج منطق في الطول
ويبقى ج ر منطقا في القوة فج ر في ر ه وضعفه اصم اذ يحيط به منطق في الطول ويبقى ج ر منطقا
في القوة ج ر في ر ه وضعفه اصم اذ يحيط به منطق في الطول ومنطق في القوة فهو مباين لمربعى ه ر

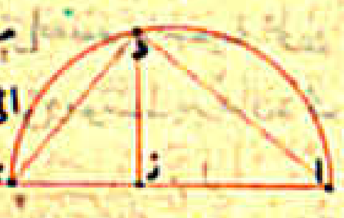
و ح ر المنطقين بجميع الاربع وهو مربع ج ه يباين مربعى ج ر ر ه وكان ج ه منطقا في القوة هذا خلف
كو سطح اج يحيط به اب و ب ج وهما موسطان وفي القوة فقط مشتركان فقد يحيطان تارة بمنطق
وتارة بموسط وليكن ا د مربع اب و ج ه مربع ب ج وهما موسطان فليكن د ح منطقا ونضاف



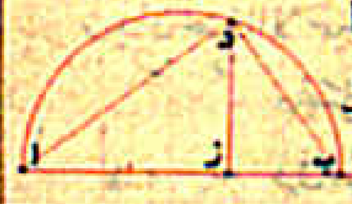
اليه ح ط ك ل م ن مساوية لهذه السطوح المتوالية النسب فك ل
ر ك ط ك ا ب د ا ه ج ه اعنى ح ط م ن مشتركان فرك في ل ن
منطق اعنى ل ط ل ن دون ب ح فان شارك ط ل ط ك فسك ل
منطق والا موسط وسك كاج فاج قد يكون منطقا وقد يكون موسطا نريد ان نجد خطين متوسطين
وفي القوة فقط مشتركين ويحيطان بمنطق ويقوى الاطول على الاقصر بزيادة مربع من خط يشاركه في
الطول فنرسم خطى آ ب في القوة فقط منطقين مشتركين و آ يقوى على ب بزيادة مربع من ضلع مشارك
وليكن ج واسطا بينهما و د رابعا فآ في ب اعنى ج في نفسه موسط فج ايضا موسط و آ ب يتشاركان
في القوة فج د يتشاركان في القوة فد موسط فج و د موسطان و ج يقوى على د بمربع يشاركه
في الطول كما آ على ب ثم ج في د اعنى ب في نفسه منطق كز فان اردنا ان تكون الاطول يقوى على



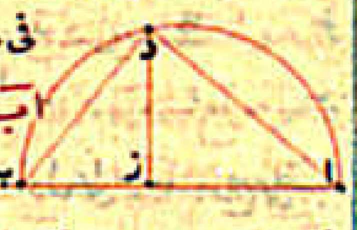
الاقصر بزيادة مربع ضلع يباينه وضعنا آ ب ج في القوة فقط منطقة
مشتركة و آ يقوى على ج بزيادة مربع ضلعه يباينه و د يزيد على ه في القوة
بمربع يباينه ضلعه فهما ذانك كح نريد ان نجد خطين في القوة متباينين
يحيطان بموسط ومربعاهما مجموعهما منطق فنرسم اب ب ج منطقين في القوة و اب يقوى على ب ج بزيادة



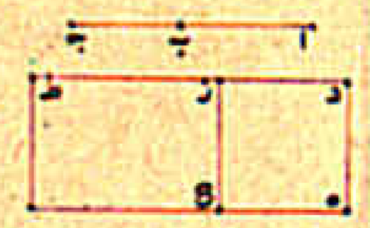
مربع يباينه ضلعه ونعمل على اب نصف دائرة ونقسم ب ج بنصفين على ه ونضيف
الى اب سطحا مساويا لمربع ب ه الذى ليس باعظم من مربع نصف اب ينقص عن تمام
مربعا فليكن على خط د ب ولان الناقص مربع فاد مساو لضلع
المساوى من السطح فاد في د ب لمساواته لمربع ب ه ونخرج عمود د ر ونصل ا ر ر ب فاذن ا ر في د ب
مساو لر د الواسطة في ر د مساو لب ه و ا د يباين د ب على ما سبق ونسبة ا ر د ب كمربعى ا د د ب لان
اب و ب كنسبة ا د الى د ه متناه وهي كنسبة ا د د ب متناه فمربعا ا د د ب متباينين وسطح اب
في ب ه اعنى ر د موسط وكذا ا د في د ب فا د د ب متباينين في القوة ويحيطان بموسط ومربعاهما



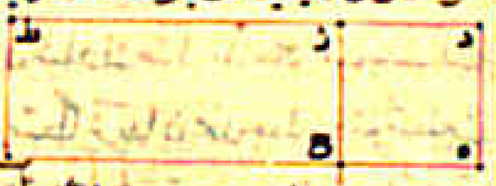
جميعا منطق اعنى مربع اب كط فان اردنا ان يحيطا بمنطق ومربعاهما جميعا
موسط وضعنا اب ب ج موسطين مشتركين في القوة فقط يحيطان بمنطق وبيانه
ذلك كما كان فيكون مجموع مربعي ا د د ب اعنى اب موسطا ا ه
و ا د في د ب منطقا لان اب في ب ه منطق ل فان اردنا هما موسطا لمجموع المربعين ويحيطان بموسط
مباين ضعفه لمجموع مربعيهما جعلنا اب ب ج الموسطين المشتركين في القوة يحيطان بموسط فكان ا د

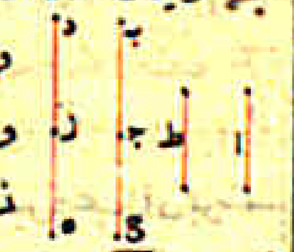
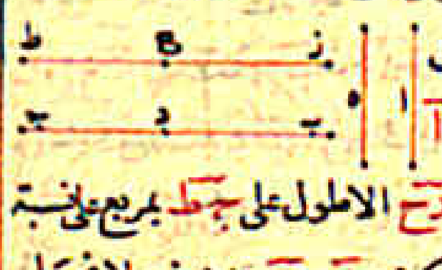
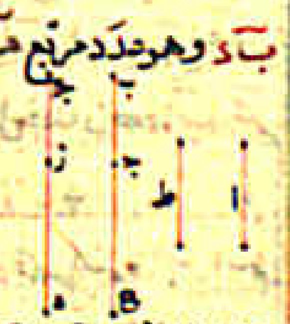
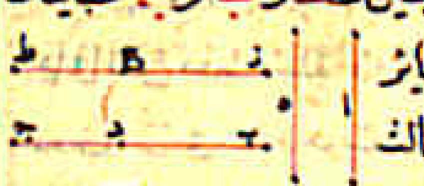


في د ب موسطا لان اب في د ر موسط وضعفه وهو من اب في ب ج مباين لمربعى
اب في د ر موسط وضعفه وهو من اب في ب ج مباين لمربعى اب و د ب
مجموعين لان اب في ب ج مشتركان في القوة متباينان
في الطول ونسبة مربع اب الى السطح اب في ب ج كنسبة اب ب ج فيضعف اب في ب ه اعنى
ضعف ا د في د ب مباين لاب في نفسه اعنى مجموع مربعى ا د د ب لا اذا اتصل خطان كاب ب ج
وهما في القوة فقط منطقان مشتركان فكل اج اصم ويدعى ذا الاسمين لان
ضعف اب في ب ج موسط ومربعا اب ب ج منطق فالاربع يباين مربعى اب ب ج فهو اصم فاج اصم
لب فان كان موسطين وفي القوة مشتركين ويحيطان بموسط فهو اصم وليدع ذا الموسطين الاول
وليكن د ه منطقا و ه ر مربعا اب ب ج وهما موسطان فمجموعهما موسط لانه يشاركهما و ط ح
ضعف اب في ب ج ومجموعهما كذلك ايضا موسط فد ر ر ط في القوة منطقان ومجموع مربعى اب ب ج
يباين ضعف سطح احدهما في الآخر لان اب ب ج يباينان فدح ح ط اعنى د ر ر ط متباينان فد ط
اصم ذو الاسمين فه ط اصم لانه يحيط به منطق واصم وهما متباينان فاج اصم لج فان كانا موسطين
وفي القوة فقط مشتركين ويحيطان بسطح منطق فاج اصم وليدع ذا الموسطين الاول لان مربع اج يباين



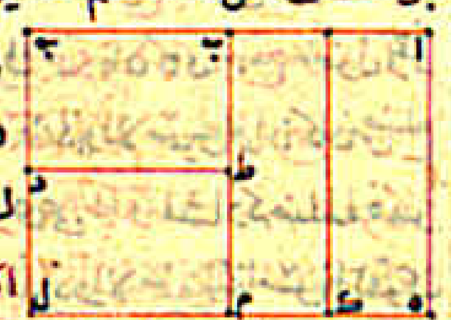
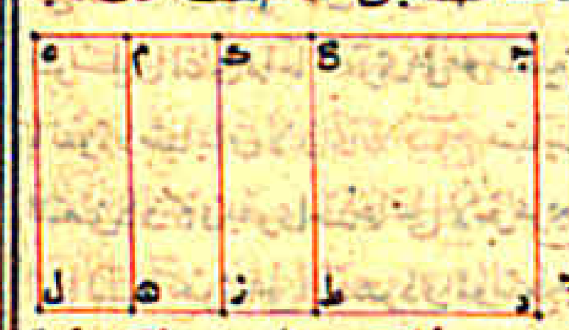


ضعف اب في بج كد فان كانا في القوة متباينين ومحيطان
بموسط ومربعاهما مجموعين منطق فان الخط اصم ولنبدع الاعظم لان مربع اج اخر الامر يباين مربعي اب بج
المنطقين فهو اصم فاج اصم له وان كانا محيطين بمنطق ومربعاهما مجموعان موسط
فهو اصم ولنبدع القوي على منطق وموسط والبرهان ان مربع اج يباين ضعف اب في بج فهو اصم
لو فان كانا يحيطان بموسط ومربعاهما مجموعين موسط وباين احدهما الاخر فاج اصم ولنبدع

على الموسطين ولنضف الى ده المنطق سطحي دح مط ليكون كما قيل
دز مك في القوة منطقين مشتركين ودط اصم فهو مك اصم فاج
اصم لـ لق اب ذو الاسمين وانقسم بهما على ج فلا ينقسم اليهما لغيره والا
فلينقسم بد فيكون مربع اب مثل مربعي اج جب وضعف اج في جب وايضا مثل مربعي اد دب
وضعف اد في دب فبالخلاف فضل ما بين مربعي اج جب كفضل ما بين ضعف اج في جب ومربعي
اد دب لانه من بينهما كان نقصا فمن الاخر زائدا وذلك موسط هذا خلف لح فان كان
ذو الاسمين الموسطين الاول كذلك والا فليفضل الضعفين وهو منطق كفضل المربعين على المربعين وهو
موسط هذا خلف لط وكذلك ذو الموسطين الثاني والا فلينقسم

كذلك على ه ولنفرض ده منطقا ودح المضاف اليه مربعا اج
جب ومط ضعف اج في جب ودك لمربعي اد دب
يبقى مك ضعفا احدهما في الاخر فدح مك موسطان متباينان لانهما على نسبة اج جب لانه مربعيهما مشتر
كلتيهما موسط والضعف منطق فدح حك في القوة مشتركان فبك ذو الاسمين انقسم بموضعيه على
اثنين هذا خلف م وكذلك الاعظم ببرهان ذي الاسمين ما وكذلك القوي على منطق وموسط ببرهان ذي
الموسطين الاول مب وكذلك القوي على الموسطين ببرهان ذي الموسطين الثاني مج مصادرة للخط
ذو الاسمين ان كان قسمه الاطول يقوى على الاقصر بزيادة مربع من خط يشاركه في الطول ثم كان الاطول مشاركا
لمنطق مفروض فهو ذو الاسمين الاول ● وان كان الاقصر مشاركا فهو ذو الاسمين الثاني ● وان كانا متباينين
فهو ذو الاسمين الثالث ● وان كان يقوى الاطول على الاقصر بزيادة مربع من خط يباينه ثم كان الاطول مشاركا
للمنطق فهو ذو الاسمين الرابع ● وان كان الاقصر فهو الخامس ● وان كانا متباينين فهو السادس ●
مد نريد ان نجد ذا الاسمين الاول فنفرض خطي ا وبج منطقين وعددي ده دز مربعين وده ليس بمربع

ونجعل مربع بج الى مربع جح كده الى هز الغير المربع فيكون بج جح متباينين
وفي القوة فقط منطقين والاطول يشارك المنطق ويقوى على جح بمربع نسبته في قلب
نسبة زد الذي هو زيادة دز على ده ودز مربع فضلعه وليكن مط يشارك بج
في الطول مه فاذا اردنا الثاني جعلنا المنطقين ا وطج وسائر الاشياء كما كانت مه فاذا اردنا الثالث

فرضنا ا منطقا وبه جب عددين مربعين ودج ليس بمربع وده عدد ثالث
ليس بمربع فليضع لمربع ابج ولمربع مح جد ولمربع ح مطه مرح يباين ا
وايضا جط يباين ا وتشاركه في القوة فهما منطقان مشتركان ويقوى دح الاطول على جط بمربع على نسبة
بد وهو جذر مربع مو فاذا اردنا الرابع فرضنا ا وبج منطقين مشتركين وده ده عددين ولا نجعل

ده مربعا ونجعل نسبة مربع بج كنسبة عددين مربعين فمط وب وجه متباينان

مز فاذا اردنا الخامس جعلنا المنطقين ا وجح وسائر
الاشياء بحالها مح فاذا اردنا السادس عملنا كما عملنا في الثالث
الا انا لا نجعل نسبة اعداد ده وبج وجد كنسبة عدد مربع الى عدد مربع ولا نسبة بد الى جد ونجعل
ه لمربع ا وبج لرح وعلى ذلك القياس مط سطح بج محيط به اب المنطق واج ذو الاسمين الاول فالقوي

عليه ذو الاسمين الاول فلا قوي عليه ذو الاسمين
نعمل اج على د باسميه ونصف دج على ه
وليكن اب في بج مثل مربع ده الذي هو
ربع مربع دج الاقصر ولنخرج دح دم دك



على الموازاة وليكن مربع لن مثل طح ومربع لم على نظره مثل دح وليتم الشكل فمعلوم ان سطح عك وسط
في النسبة بين سطحي مك لن لان نسبة م س الى ع س كنسبة ع ف الى ف ك لان ع ف قد مساويا
لم س ع س مع ع فنسبة سطح مك الى سطح عك الى لب وايضا اد في دك كده في نفسه فده
وسط في النسبة ونسبة السطوح لذلك دلر وسط بين اج جد فده مساو لعك وقد عرفت ان اد دك
مشتركان ومشاركان لاده المنطق فهما منطقان فسطحا مك لن منطق كد دب المنطق وده المنطق في القوة
المتباينان فرمك طه متباينان ومشتركان في القوة منطقان ومشتركان فمع نه ذو الاسمين ولنم مربعة
لانه متساوي الاضلاع شبيه مدك وعلى قطره نه فاذا كان اج ذا الاسمين فمع نه ذو الموسطين الاول لان
عك لن اعني ضعف ع ف في ف ن يكون منطقا وهو مثل ضعف طك في ده المنطقين ومك لن موسطان
لان اد دك متباينان للمنطق لانهما مشتركان ومشاركان اب المنطق في القوة مك لن مشتركان لانهما كاج
جد فمع ف ف ن ضلعاهما موسطان وفي القوة مشتركان تحيطان بمنطق فمع نه ذو الموسطين الاول ن
وان كان الثالث فمع نه ذو الموسطين الثاني ام ضعف ع ف في ف ن اعني عل لن يكونان موسطين والباقي
كما كان نب وان كان الرابع فمع نه الاعظم لان ع ف ف ن يكونان متباينين في القوة لان مربعيهما متباينين
ويكون سائر القول ان مربعيهما مجموعين وهو كب د المنطق ومحيطان بموسط لان طه اعني لع موسط نج
وان كان ذو الاسمين الخامس فمع نه هو القوي على منطق وموسط لان ع ف ف ن كما تقدم متباينان في القوة
وطه منطق فمع ك منطق فمحيطان بمنطق وبد موسط فمربعاهما مجموعان وهو مك لن موسط نه فان كان
من السادس فمع نه هو القوي على موسطين لان بد موسط فمربعاهما مجموعين موسط وطه موسط فمحيطان
بموسط نه كل خط ينقسم مختلفين كاج على ب فان مربعي القسمين مثل ام وبد اعظم من ضعف اب

في بج الذي هو دج ضعف بد لان سطحي كب مج مشترك
وح فضل المربعين على المشترك فاك اعظم لانه يحيط براح المساوي
لطم واه الذي هو مساو لاب واعظم من م نه المساوي لبج نو
اب ذو الاسمين واد اطولهما واضيف مربع اب وهو ده الى حد المنطق
فجه ذو الاسمين الاول وليكن اد في نفسه دح وبد في نفسه طك يبقى له ضعف اد في دب

فلنصف كه على م ونضل م نه موازيا فلم كاد في دب
فاد في نفسه يباين اد في دب ويباين ضعفه ويشارك دب
في نفسه فاد دب كل في نفسه اعني دك يباين ضعف اد
في دب لانهما منطقان في القوة اعني له فح كه في القوة
منطقان مشتركان وعك اعظم من لم نه لان المربعين اعظم من الضعف فح ك اعظم من كه ونسبة
مربع اد الى اد في دب الى مربع دب كاد الى دب فالنسبة واحدة فاد في دب واسطة المربعين
فلم واسطة بين دح طك فنسبة جح الى كم فكم الى جك فجح في حك وكم في نفسه
وهو مربع كه ودح طك منطق فجح حك منطق ومشتركان بالطول ويقوى على كه بزيادة
مربع ويشاركه الضلع وجك منطق وهو الاطول ويشارك جه فجه ذو الاسمين الاول نز
فان كان اب ذا الموسطين الاول فجه ذو الاسمين الثاني لان له يكون منطقا وجك منطق وجح
حك مشاركان لجك لان اد دب مشتركان في القوة فدح طك مشتركان في الطول فجك كه
في القوة فقط منطقان ومشتركان وكه الاقصر يشارك جه المنطق وجك يقوى على كج بزيادة
مربع من يشاركه في الطول لان جح حب مشتركان نح وان كان اب ذا الموسطين الثاني فجه ذو الاسمين
الثالث لانه يكون دك وله كلاهما موسطين ولا يشارك جك كه مع جه المنطق لان كل واحد
منهما منطق بالقوة فقط نط فان كان اب اعظم فجه ذو الاسمين الرابع لان جح حك يكونان متباينين
لان دح طك متباينان فيكون جك يقوى على كه بزيادة مع ضلعه يباينه ويكون حك منطقا
مشاركا لجه لان دك منطق بالقوة ص فان كان اب القوي على منطق وموسط فجه ذو الاسمين
الخامس لان له يكون منطقا وكه مشاركا لجه وهو الاقصر مع سائر ذلك صا فان كان اب
القوي على موسطين فجه ذو الاسمين السادس لان جك وكه يكون كل واحد منهما منطقا بالقوة

على الموازاة

لان دك وده موسطان ولا يشارك اب منهما شيء مع ما يرد لك سبب اب ذو الاسمين على ه وجد
يشاركه فهو على حدة ومرتبته فلنجعل نسبة اب جد كاه جز فيبقى هب زد على تلك النسبة فاه
يشارك جز وهب يشارك زد فجز زد في القوة منطقان ثم بالابدال لا يحتال الا الاحوال التي
يكون بين اه هب فكذلك بين جز زد لانا بينا ان الاول ان كان يقوى على الثالث بزيادة مربع
ضلعه مشارك او مباين فكذلك واه جز هب زد متشاركة فانها تشارك او تباين المنطق فكذلك الاخر
بج اب ذو الموسطين وجد يشاركه فهو ذو الموسطين في حدة ومرتبته وكذلك بينا ان جز زد متشاركي الموسطين
موسطان وفي القوة مشتركان لان اه هب مشتركان في القوة ونسبة اب هب كمربع اه الى اب
في هب فكذلك الحكم في جز زد فالمربعات وما يحيط به الاسمان متشاركة ايضا على الناظر فما يكون
في احدهما من مشاركة ضلع الزيادة او مباينته فكذلك يكون في الاخر سك آ اعظم ويشاركه ب فهو



ايضا اعظم فلنضعف مربع آ الى جد منطق وهو ده ومربع ب وهو دح
وهما مشتركان لان الضلعين مشتركان وجه ذو الاسمين الرابع فالقوى
على دح وهو ب اعظم سه آ قوى على منطق وموسط يشاركه ب



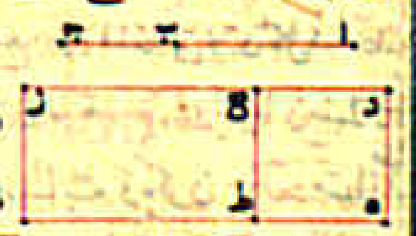
فهو كذلك ونفعل كما فعلنا فيكون دح الخامس فب القوى على دح ذاك
سو آ قوى على موسطين وب يشاركه فهو كذلك ونفعل كما فعلنا فيكون
جه ذو الاسمين السادس فزح يقوى عليه القوى على موسطين وهو ب
سز اذا اتصل سطحان احدهما منطق كاب والاخر موسط كب فالخط القوى عليه اما ذو الاسمين
او ذو الموسطين الاول او الاعظم او القوى على منطق وموسط فليكن جد منطقا وح د مثل آ وه د مثل
ب بجح منطق وه ح منطق بالقوة فح ذو الاسمين دجح يشارك جد فان كان جح اطول وقوي
على ه ح بزيادة من ضلع مشارك له فح ذو الاسمين الاول فالقوى على ده ذو الاسمين وان كان من ضلع
مباين فهو الرابع فالقوى على ده هو الاعظم وان كان ه ح اطول ويقوى على جد بمشارك ضلعه فهو
ذو الاسمين الثاني فالقوى على ده ذو الموسطين الاول وان كان مباينه فهو ذو الاسمين الخامس فالقوى
على ده القوى على منطق وموسط سح فان كان السطحان موسطان متباينان فالخط القوى عليه اما ذو



الموسطين الثاني واما القوى على موسطين لان جح حه يكونان منطقين
بالقوة ومتباينين لان ده بح متباينان فجح ذو الاسمين ومباين اسماه
المنطق فان كان يقوى احدهما على الاخر بمربع من ضلع يشاركه فهو ذو الاسمين
الثالث فالقوى على ده هو ذو الموسطين الثاني وان كان من خط يباينه فهو ذو الاسمين السادس والقوى
على ده هو القوى على موسطين مصادرة للخط ذو الاسمين والصم الذي يتلوه فليس شيء منها في الاخر
لان ايها اضيف مربعه الى خط منطق كان الضلع الثاني غير الذي يكون للاخر سط بج فضل من اب
وهما في القوة ملتقيان مشتركان فالباقي كاج اصم فليدع المنفصل لان مربعي



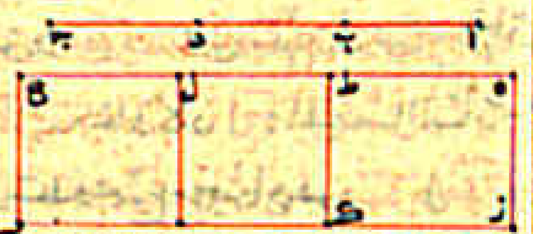
اب بج منطقان وهما مثل ضعف اب في بج الاصم مع مربع اج في نفسه اصم لانه ان سا ذلك
مربع اب بج فالباقي وهو ضعف اب في بج الاصم مع مربع اج في نفسه فمربع اج في نفسه اصم لانه
ان شارك مربع اب بج فالباقي وهو ضعف اب في بج الموسط فشاركهما ع فان كان موسطين وفي
القوة فقط مشتركين حتى يكون مجموع المربعين موسطا ويحيطان بمنطق فاج اصم وليدع منفصل موسط
الاول لان مجموع المربعين اصم وضعف احدهما في الاخر منطق يبقى اج ايضا كما قيل اصم والا فالضعف مثال
المربعين عا فان كانا مع ذلك يحيطان بموسط فالباقي اصم وسمي منفصل الثاني فليكن ده منطقا وه د
مربعي اب جب بمجموعين وطد ضعفا احدهما في الاخر يبقى طد مربع اج



فدد وح د منطقان في القوة واب بج متباينان مربعاهما ضعفا احدهما
في الاخر ودد تباين دج فهما في القوة منطقان مشتركان فدج اصم لان
المنفصل فدح اصم فضلعه اج اصم عب فان كانا متباينين في القوة ويحيطان بموسط ومجموع مربعيهما
منطق فاج اصم وليدع الاصغر وبرهانه كبرهان المنفصل عج وان كانا يحيطان بمنطق ومربعاهما
بمجموعين موسط فاج اصم وليدع المتصل بمنطق يصير الكل موسطا وبرهانه كبرهان منفصل موسط



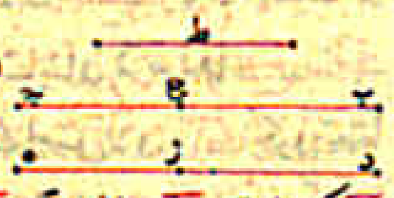
الاول عك فان احاطا بموسط ومربعاهما موسط مباين لضعف احدهما في الاخر فاج اصم فليدع المتصل
بموسط يصير الكل موسطا وبرهانه برهان منفصل موسط الثاني بعينه ود دج متباينان لان مربعي اب
بج متباينان لضعف احدهما في الاخر عه ليس يتصل بالمنفصل الا خط واحد فقط حتى يصير به فاصله
قبل الانفصال كاب بج والا فليتصل به دب فيكون فضل ما بين مربعي اج جب وضعف احدهما
في الاخر مثل مربعي اد دب وضعف احدهما في الاخر لانه كاب في نفسه فبالابدال فضل مربعي اج جب



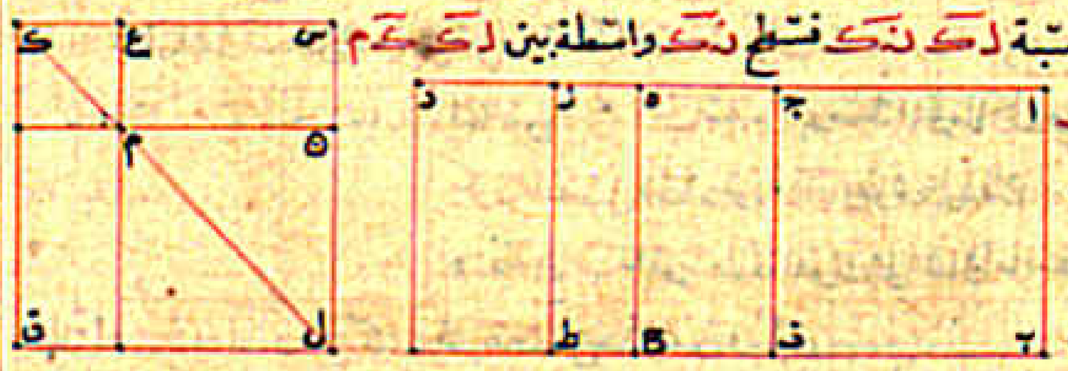
على اد دب وهو منطق كفضل التضعيف وهو موسط هذا خلف عو ولا بمنفصل
موسط الاول الا خط واحد والبرهان بعينه لكن المنطقان فاضل التضعيفين عز ولا بمنفصل موسط
الثاني والا فليكن ه د منطقا ود ح مربعا اج بج ودك ح ضعفا احدهما في الاخر يبقى دك مربع اب
وليكن دك مساويا لمربعي اب بد وبقي كك ضعف احدهما في
الاخر ودح وكح موسطان متباينان لما قيل مرارا وه ح طح
في القوة فقط منطقان مشتركان فب ك منفصل فما تصل به خط
طد ك طح على حد واحد هذا خلف عح ولا بمنفصل الاصغر والبرهان كما في المنفصل عط ولا بالمتصل
بمنطق يجعل الكل موسطا وبرهانه برهان منفصل موسط الاول ف ولا بمتصل يصير الكل موسطا وبرهانه
منفصل موسط الثاني صد ك اذا اتصل بالمنفصل متصله وكان الكل يقوى على المتصل بزيادة مربع من
ضلع يشاركه فان كان الكل يشارك منطقا مفروضا فليدع المنفصل الاول والمتصل يشاركه فالثاني واما
ثانيا معا فالثالث وان كان ضلع الزيادة مباينا والكل يشارك المفروض فالرابع او المتصل فالخامس او يباينه
فالسادس قا نريد ان نجد المنفصل الاول فنفرض منطقين مشتركين آ وبج وعددي
ده دز مربعين وه ز ليس بمربع وليكن نسبة مربع بح الى جح كنسبة ده الى ه ز فيكون



بج بح في الطول متباينان وفي القوة متشاركان فبح منفصل وبين كما في ذي الاسمين
الاول ان بج يشارك آ ويقوى على جح بزيادة مربع على نسبة دز فيكون ضلعه مشاركا قب فان اردنا
الثاني جعلنا سائر الاشياء بحالها فتكون نسبة مربع جح الى مربع بج ليس كنسبة عدد مربع الى عدد مربع
فبج يباين المنطق ويقوى عليه بمربع نسبته الى مربعه نسبة عدد دز الى العدد بج المربع فهو يشاركه بج
فان اردنا الثالث جعلنا آ منطقا وطد عددا غير مربع وسائر الاشياء بحالها وجعلنا نسبة طد الى ده
كنسبة مربع آ الى المربع بج فيكون حب بج منطقان مشتركان في القوة
وبج يقوى بما يشاركه قد فان اردنا الرابع جعلنا آ وبج منطقين مشتركين
ده الى كل واحد من دز زه نسبة مربع الى مربع وجعلنا نسبة ده الى ه د



ده كنسبة بج الى المربع جح قه وان اردنا الخامس جعلنا المنطق جح قو وان اردنا السادس
فجعلنا ما فعلنا بالثالث الا انا لا نجعل نسبة ده الى دز كنسبة عدد مربع الى عدد مربع قز سطح بج
يحيط بخط منطق وهو اب وآج المنفصل الاول فالقوى عليه هو المنفصل لانا نصل به متصله وهو
جد ونتمم سطح بد وننصف جد على ه ونضيف الى اد مربع ه د على ما جرت به العادة وليكن اب
في دب وبد اقصر القسمين فيكون اقصر من ه د لان اب في دد مثل ه د في نفسه فه د واسطة
فهو اطول من بد ونخرج دط على الموازاة ونعمل كد مساوي لر وعلى قطره كم مثل طد ولان ه د
فدح بين طك وبين فب ولان نسبة لك كم كنسبة لم مه اعني لم مع الضلعين متباه
ونسبة لم مه كنسبة لك نك فسطح نك واسطة بين لك كم

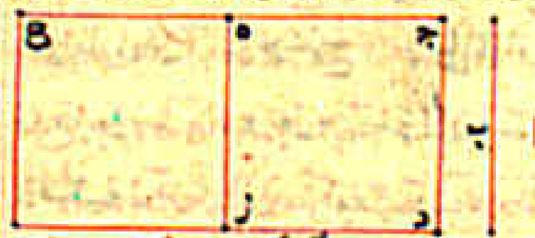


فهو مثل دح واد دك
متشاركان ومنطقان
ومباينان لده لان اد
منطق وكذلك طد مباين
لدح اعني كد كم ضلعاهما كد كع منطقان مشتركان في القوة فع منفصل ومربعه لم
مثل بج لان جميع كد لم مثل بد ونك عن العلم ضعف نك اعني ضعف دح وهو بد
لبد الباقي مثل لم فح فان كان اج المنفصل الثاني فالقوى عليه منفصل موسط الاول لان آد غير

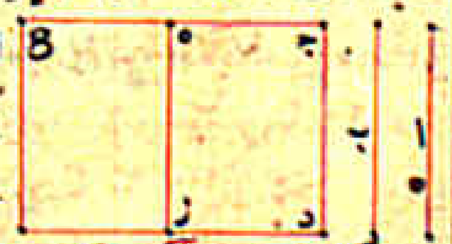
منطق وكذلك اد دى مشاركاه فسطوح ب ر طه ى ب موسط وكذلك ل ك كم و ك م
ر كع ك س موسطان وفى القوة مشتركان لان اد دى مشتركان و دح اعنى ك ن منطق وهو
سطح س ك فى كع فط فاذا كان المنفصل الثالث فالقوى عليه منفصل موسط الثانى لان ك ل
كم موسطان مشتركان و ك ب موسط ايضا و ج ى موسط فس ك لع مربعاها مجموعات
موسط وعيطان بموسط وهما فى القوة فقط منطقان مشتركان لان اد دى مشتركان صب فاذا كان
الرابع فالقوى عليه الاصغر لان اد دى متباينان فب ى طه ى و س ك كع كذلك د ه ك
منطق بالقوة فدح اعنى ك ن موسط فس ك كع محيطان بموسط وهما متباينان ولكن اد
منطق فب ى اعنى مجموع مربعى س ك كع ط منطق صا وان كان اج المنفصل الخامس فالخط
القوى عليه هو المتصل بمنطق يصير الكل موسطا لان دح منطق و ك ن اعنى كع فى س ك منطق
وب ى موسط فمربعا س ك كع موسط وهما متباينان صب فاذا كان اج المنفصل السادس
فالقوى عليه المتصل بموسط يصير الكل موسطا لان ك ن موسط ومجموع مربعيهما وهو ب ى بل ك ل
كم موسط وهما متباينان فى القوة صج خط ج ى منطق واضيف اليه ى ه مساويا لمربع اب
المنفصل ج ه المنفصل الاول وليضف اليه متصله ب وليكن مربع اب يساوى دح ومربع ب د
يساوى طه بقى ل ك ضعف اد فى د ب وبنصفه على م ن و د ك منطق لانه مجموع مربعى اد د ب
ن ك ل موسط فج ك منطق و ه ك منطق فى القوة فهما فى القوة فقط منطقان



مشتركان فج ه منفصل ونسبة ج ح الى م ك كه ك الى
كح لانه على نسبة مربع اد الى اب فى د ب الى ب د
لنفسه كما قيل فى ذى الاسمين فج ح فى ح ك مثل ه ك
فى نفسه وهو ربع مربع ك ه و دح يشارك ط ك فج ح يشارك ح ك الضلع ج ك المنطق يقوى
على ه ك بزيادة مربع من ضلع يشاركه ج ه المنفصل الاول صح فاذا كان ى ه مساويا لمربع منفصل
موسط الاول ج ه المنفصل الثانى لان ج ك منطق بالقوة و ه ك منطق و ج ح ح ك مشتركان لان
اد د ب مشتركان فى القوة ج ه المنفصل الثانى صه فان كان مساويا لمربع منفصل موسط الثانى
ج ه المنفصل الثالث لان كل واحد من ج ك ه ك يكون منطقا بالقوة ومباينا ج ه ويكون ج ح ح ك
مشتركين صو وان كان مساويا لمربع الاصغر فيكون ج ه المنفصل الرابع لان ج ك يكون منطقا و
ه ك منطق بالقوة ولكن ج ح ح ك متباينان لان اد د ب فى القوة متباينان فمربعاهما دح طك
متباينان صز فان كان مساويا للمتصل بمنطق يصير الكل موسطا فج ه هو الخامس لان ه ك يكون منطقا
وج ك منطقا بالقوة و ج ح ح ك متباينان صح فاذا كان مساويا للمتصل بموسط يصير الكل موسطا فج ه
السادس لان ه ك و ج ك جميعا يكونان منطقين بالقوة ومباينين ج ب المنطق ويكون ج ح ح ك
كما كان متباينين صط اب منفصل ويشاركه ج ى فهو منفصل فى حده ومرتبته وليفصل متصله ه ب
وبجعل ج ب ى د على نسبة اب ب ه ويبين كما فى ذى الاسمين ويكون ج ى د ى فى القوة ايضا منطقين
ومشتركين واى حال فكذلك كذلك ق اب مشارك المنفصل الموسط الاول فهو على مرتبته كما فى ذى الاسمين



قيا الاصغر يشاركه ب نعمل مربعين كما فى ذى الاسمين فج ه
يكون المنفصل الرابع ويشاركه ه ح فالقوى على دح الاصغر
قب وكذلك فى المنطق المصير الكل موسطا لان ه ح يكون



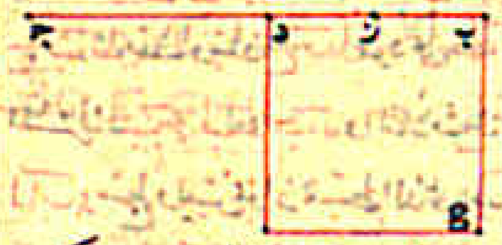
الخامس قج اب متصل بموسط يصير الكل موسطا فكذلك ج ه لان ه ح
يكون المنفصل السادس فج ح يقوى على ذلك قد سطح اب منطق و نفصل
عنه سطح ب الموسط فالقوى على الباقى اما منفصل واما اصغر وليكن ج ى



منطقا و ى د كما ه ح كب فج ه منطق فى القوة ومباين
ج ه فى الطول لان المربعين متباينان فج ى منفصل الاول كما
ج ه يقوى على ه ى يشاركه ج ى المنفصل الاول والقوى على ى د هو المنفصل ومباين فهو المنفصل الرابع
فالقوى عليه الاصغر قه فان كان اب موسطا و ب منطقا فالقوى عليه اما منفصل موسط الاول واما



المنفصل بمنطق يصير الكل موسطا لان ه ر يكون منطقا و ج ه منطقا فى القوة ومباينا فى الطول كما قلنا
فان قوى على ه ر يشاركه ج ه المنفصل الثانى فالقوى على ى د منفصل موسط الاول وان كان يباينه
فج ه المنفصل الخامس فالقوى عليه د ى المتصل بمنطق يصير الكل موسطا قو فاذا كان الاصل والفصل
موسطين فالقوى على آ اما منفصل موسط الثانى واما المتصل بموسط يصير الكل موسطا لانه لا يكون
واحد من ج ه د ه مشاركا للمنطق ويكونان فى القوة فقط منطقين مشتركين فان كان ج ه يقوى بما يشارك
فج ى الثالث فالقوى هو المنفصل بموسط الثانى وان كان بما يباين فج ى السادس فالقوى هو المنفصل بموسط
يصير الكل موسطا مصادرة للخامس المنفصل والذى يتلوه ليس شئ منها فى حد الاخر لان مربعاتها اذا
اضيفت الى خطوط منطقة كانت الضلع الثانى من كل واحد منها آخر قيز ولا المنفصل فى حد ذى الاسمين



فليكن آ منفصلا كذا الاسمين ولانه منفصل ولنضفه ربعه الى
ج ب المنطق فيكون د ى المنفصل الاول ده متصل به متصله ه ر
ى ه فه ب منطق لانه ايضا ذو الاسمين فب ى ذو الاسمين
الاول لنلغه باسميه على د فب ى منطق بالقوة فى د ى منفصل وهو منطق بالقوة هذا خلف لا يمكن
لان مربع المنفصل اصم وكذلك القول فيما بعد ذى الاسمين قح الخطوط الموسطة الصم تكون منها ما لا نهاية
له وليس واحد منها فى مرتبة الاخر فليكن ج منطقا و اب اصم و ب يقوى على ج فى اب و ى ه على ج
فى ب ى وكذلك وكل سطح منها اذا اضيف بالقوة واضيف ضلع مربعه الى المنطق كان الاخر موسطا فهو اصم
وليس غيره فى مرتبته قبله ولا بعده وذلك ظاهر فالواحد ضلع
سطح منطق فى موسط والاخر ضلع مربع ذلك الضلع فى المنطق
وكذلك الى غير النهاية تمت المقالة العاشرة من اختصار كتاب اوقليدس الموسوم بالاسطقسات

## اختصار المقالة الحادى عشر من كتاب اوقليدس

ولواهب العقل الحمد بلا نهاية الشكل المجسم
هو المحيط بالطول والعرض والعمق واطرافه بسائط واذا قام خط مستقيم على سطح فكان كل خط مستقيم
يخرج فى ذلك السطح ويماس ذلك الخط يحدث منهما قايمة فالقايم عمود على السطح واذا قام سطح على سطح فكان
كل عمود من يخرجان فى السطحين قايمين على الخطين على الخط الذى هو فصل المشترك من نقطة واحدة يحيطان
بزاوية قايمة فالسطح عمود على السطح والسطحان يحيطان بقايمة والسطوح المتوازية هى التى لا تتماس فى جهة اخرى
الى غير النهاية وفى جميع الجهات الاشكال المجسمة المتساوية المتشابهة هى التى يحيط بكل جسمين منها عدد سطوح
كما يحيط بالاخر وتكون السطوح المتناظرة متشابهة متساوية والمتشابهة الغير المتساوية هى التى تكون
سطوحها المتساوية العدد لذلك على التناظر المنشور وهو الذى يحيط به ثلثة سطوح متوازية الاضلاع
ومثلثان الكرة ما يحوزها نصف الدائرة اذا ثبت القطر وادير الى ان يعود الى موضعه الاول وادير عليه القوس ومركز الكرة
ونصف الدائرة واحد المخروط هو الذى يحيط به سطح واحد وسطوح احد من سطح دور يرتفع الى نقطة تقابله
والاسطوانى المستدير بقاعدتان دائرتان متوازيتان متساويتان وغلظه متساو وهو ما يحوزه شكل متوازى
الاضلاع اذا ثبت ضلع له محوزا وادير عليه وسهم الشكل هو الضلع الثابت والمخروط المستدير هو ما
يحوزه مثلث قايم الزاوية اذا جعل احد ضلعيه المحيطين بالقايمة محورا لا يزول وادير عليه حتى يعود الى
موضعه الاول فان ساوى ضلعا القايمة فهو قايم الزاوية وان كان المحور اقصر فهو منفرج الزاوية او اطول
فهو حاد الزاوية وهذا الضلع سهمه الزاوية المجسمة هى المقدار الذى يحيط بها زوايا سطحيه اكبر من اثنين
وليس على سطح واحد وتجتمع فى نقطة الاسطوانات والمخروطات المستديرة المتشابهة هى التى سهامها
واقطار القواعد على نسبة واحدة بالتناظر آ ا ب ج مستقيم فلا يكون قسم منه فى السطح كاب
وقسم فى السمك كب ج والا فليخرجه على استقامة فى السطح



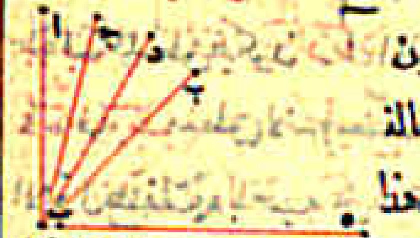
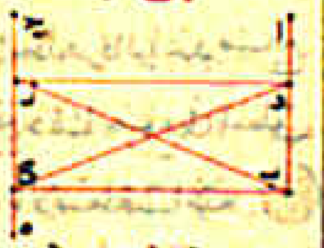
كاب د فخطان يتصلان نحا بناك على الاستقامة
فى نقطة واحدة هذا خلف ب كل خطين مستقيمين يتقاطعان وكل مثلث كه ب ح ففى سطح واحد

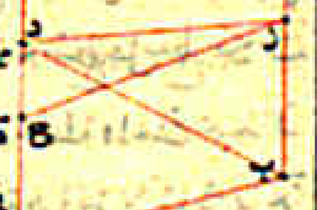


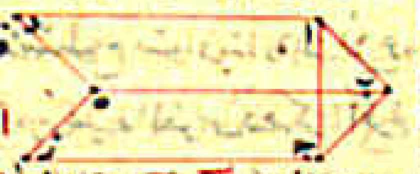
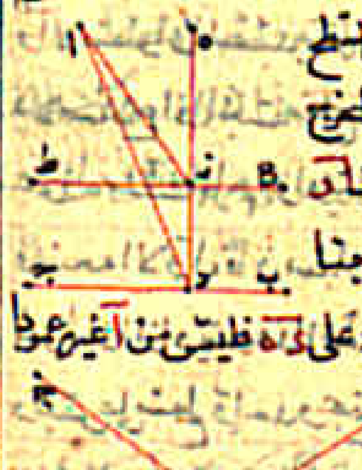


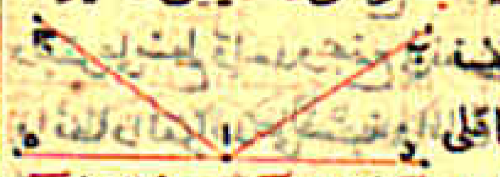
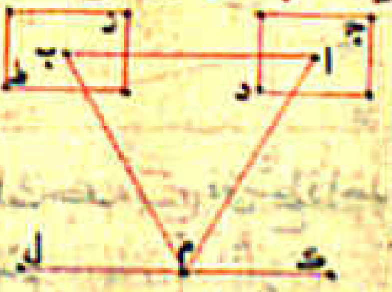
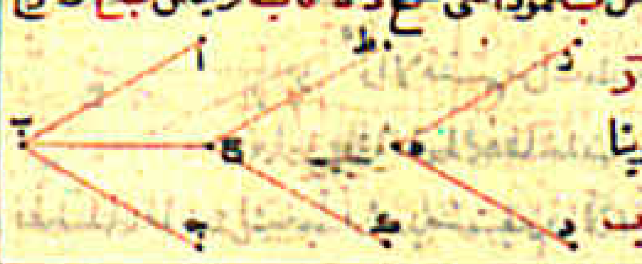
والا فنقسم من الخط من الخط المستقيم فى السطح وقسم
فى السمك هذا خلف ج سطحا اد ه ل يتقاطعان
ففصلهما المشترك خط واحد مستقيم والا فليكن خطين د م ك فى سطح اد

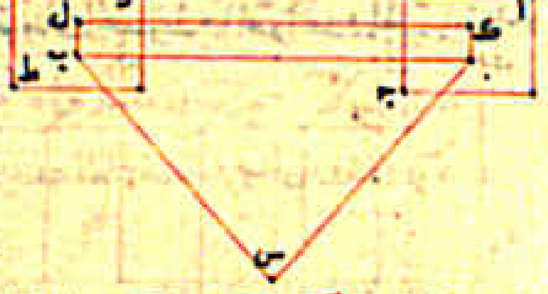
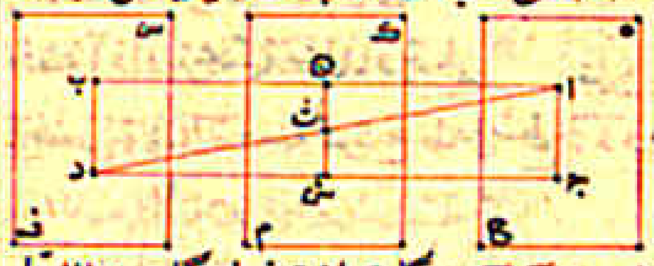
وك ي ل في ه م خطان مستقيمان يلتقي طرفاهما في جهتين هذا خلف ي ك خطا د ج ه ر متقاطعان وفصلهما
المشترك ب ر وعليه ا ب عمود فهو عمود على السطح فليكن خطوط ه ب ر ب د ب ج ب مفصولة على

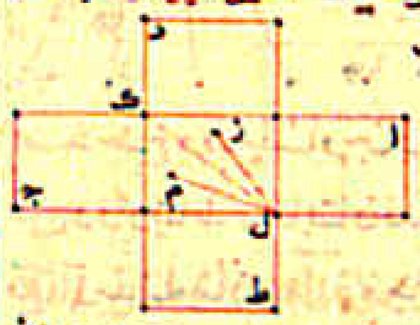
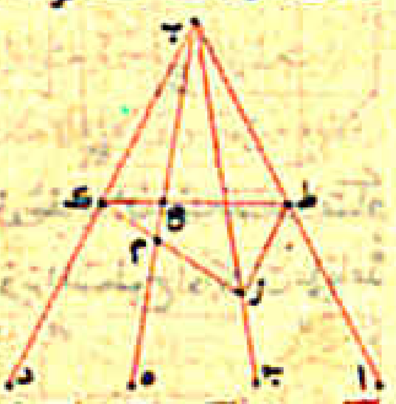
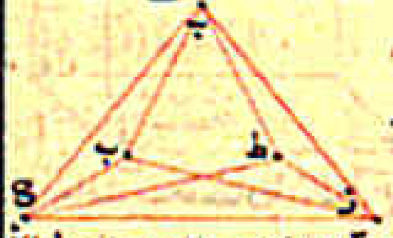
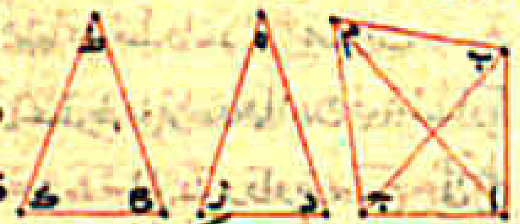
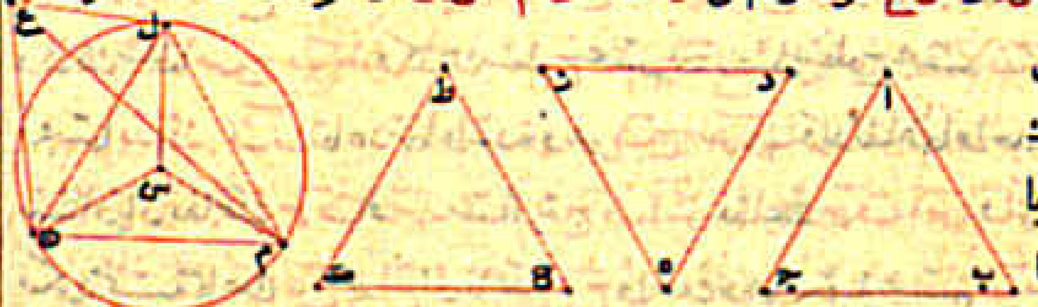
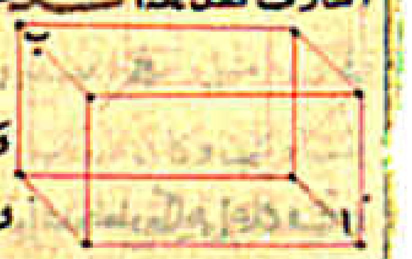
التساوي فلنصل د ر ه ج ولنخرج من ب الى ك ط ما في
سطحي د ب ر ه ب ج خط مستقيم كيفما اتفق ولنصل الى ا ب
نقطة ج ونصلها بنقط ر ك د ه ط ج وك ر ط ه
متساوية د ب ج د ب ك ب ج ب ه وزاويتا ب قائمة فرح مثل
ه ج وكذلك د ح كح د ح مثل ب ح د ح مثل ح ح ثم ك د
ب ك د ب ح ك د وزاوية ط ح مثل ب د ك في ك ح ك و ك ب ب ك متساويان فزاويتا ح ب ك
ح ب ط متساويتان فح ب عمود على ك ط وكذلك على كل خط يخرج فا ب عمود على السطح فخط ا ب عمود على الفصل

المشترك لسطحي ب د ب ه والثلث في سطح واحد والا فليكن ب د في السمك فيكون
ا ب د سطح وليس بموازٍ للسطح الذي عليه ه ب ج اذ لاقاه خط ا ب فيفصل لا محالة
سطح ب ج ويكن فصله المشترك خط ب ر فيكون ا ب ر قائمة وهي اكبر من قائمة هذا
خلف ق ا ب ج د عمودان على سطح واحد فهما متوازيان فليصل ب د ولنخرج د ه على قائمة من ب د في ذلك السطح
ونصل د ب د ح متساويان ولنصل ب ح د ح د ه فر ب ر ه مثل ب ه ه ح والزاويتان قائمتان فب ح مثل
د ه و ا ب ح قائمة لان د ب عمود على السطح فر ه ح قائمة فه د عمود على ثلثة ب د د ج د ه فهي في سطح واحد

من وقوع ب د قائمتان فا ب ج د متوازيان ل ا ب ج د متوازيان ر وصل بينهما د

المستقيم فهو في سطحهما والا فليكن في السمك كح د خطان
مستقيمان يلتقيان من الطرفين هذا خلف ح ا ب ج د متوازيان
و ا ب عمود فج د عمود على ذلك السطح وليصل ب د في السطح ونفصل كما في عكس هذا فتبين ان زاويتي د ج ك

ب د ج قائمة فد ح قائمة فد ح عمود على سطح د ه ب لانه عمود على فصل مشترك بين خطين
ماسين و ب د في سطح ج د فد ح عمود على ج د فد ح عمود على د ج وعلى ب د لان ج د ب
قائمة كا ب د فج د عمود على سطح ب د ك ا ب ط ل خطا ج د ه ر موازيان ا ب ليسا

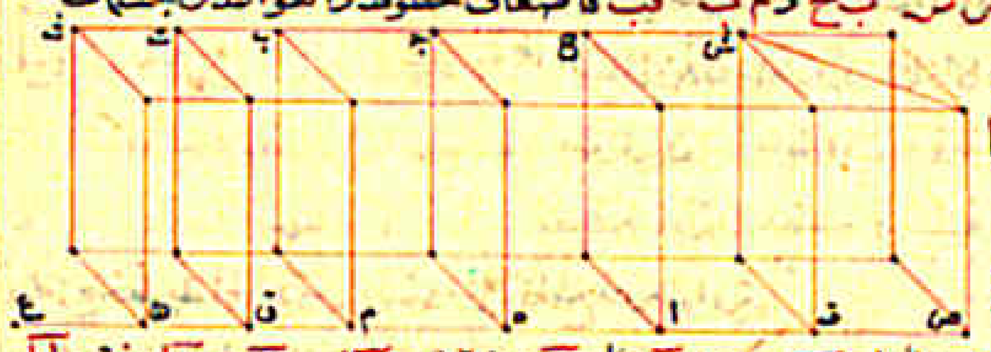
في سطح واحد فهما متوازيان فلنخرج في السطحين على ح ي د ا ب
عمودي ح ط ج ك فح ب عمود على سطح ط ح ك لانه عمود على فصل خطين فط د
ك ر موازيان فهما ايضا عمودان عليه فهما متوازيان ي ك ا ب ج د موازيان د ه ه ر وليسا في سطح واحد

فزاويتا ب ه متساويتان وليفصلها متساوية ولنصل ا د ج د د ا ج ه
ا ب ه د متوازيان فكذلك ب ه ا ه وكذلك ج د مثل ا د لانهما يتساويان ب ه
ومتوازيان و ا ج د ه متساويان فزاوية ب مثل ه يا نقطة ا في السمك ونريد ان نخرج منها عمودا على سطح

مفروض فنوضع فيه ب ج كيفما اتفق و ا د عمودا عليه من ا فان كان هو العمود على السطح
والا فلنخرج د ه عمودا في السطح على ب ج ومن ا ا ب عمودا على د ه فهو المطلوب ولنخرج
د ح ط موازيا لب ج و ب د عمود على سطح د ه ا وموازيه ح ط فط ح عمود على ا ز فا ر
عمود على ح ط و ه د فهو عمود على السطح يب فان اردنا من ا من السطح اخرجنا

من ب في السمك ب ج عمودا و ا د موازيا له يج ا ب عمود على د ه فليس من ا غير عمود

والا فليكن ج ا ب ا د و ج ا ه قائمة هذا خلف
يد ا ب عمود على سطحي د ه ط ج ك فالسطحان متوازيان والا فليلتقيا على

ل ك فلا ى في سطح ج ك و ه ط ولنتعلم عليه م ونصل ا م ب م فزاويتا ا ب م
ب ا م قائمتان والتقى خطا ب م ا م هذا خلف يه ا ب ب ج موازيان د ه ه ر
سطحاهما متوازيان فلنخرج من ب عمودا على سطح د ه ه ب وليكن ب ح ولنخرج

ح ط ح ك موازيان د ه ه ر
ط ح ج ك موازيان ا ب ب ج لانهما موازيان د ه ه ر فزاويتا
ا ب ح ح ب ج قائمتان لان ط ح ب قائمة وكذلك ك ح ب

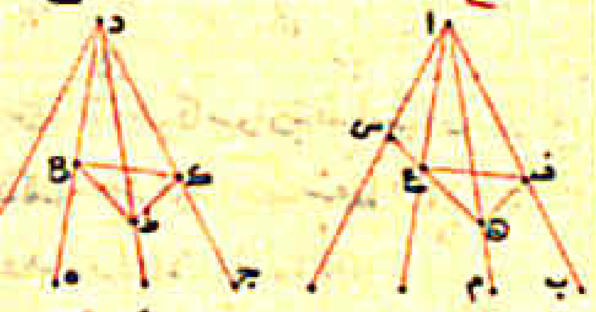
ف ب ح عمود على سطحي ا د ه ر فهما متوازيان يو سطحا ا ج د ك المتوازيان يفصلهما سطح ك ر فصلاهما

المشترك مثل ك ه ل ز متوازيان والا فليلتقيا على س فيلتقي معهما
السطحان هذا خلف وكذلك اذا كان سطح عمودا على سطحين فهما
متوازيان يز خطا ا ب ج د يفصلهما سطوح متوازية هي ه ح
ك م س ن يفصلهما على نسبة واحدة بالتناظر فليصل ب ج

ولنخرج خطوط ا ج د س ب د من التقاطع فهي متوازية
ايضا لانها فصول متوازية فنسبة ا ب د ب ج س س
ولانها كنسبة ج ب ا ب د ح ا ب عمود على سطح وكل سطح
يخرج منه عمود عليه فلنخرج ج د فصلهما المشترك ولنخرج من ه ر عمودا موازية فهو ايضا عمود على السطح

المفروض وكذلك كل عمود يخرج في ذلك السطح فذلك السطح عمود يط سطحا ا ج د ك يتقاطعان

وهما قائمان على سطح ك ك فصلهما المشترك عمود وهو ك ك والا
فلنخرج ل م عمودا على السطح من قبل خط ب ج في سطح ا ج د ل ن كذلك في سطح ه ح
من خط د ه فهو عمود على ذلك السطح فقد خرج من نقطة واحدة عمودان على سطح
هذا خلف ك كل زاويتين من ثلاث مسطحة تحيط بمجسمة فانهما اعظم من
الثالث فان كانت متساوية فذلك والا فليكن ا ب د اعظم ولنفصل ا ب ح مثل ا ب ج د ب ر و ب ح متساو

ومن ح ط ك بالاستقامة في سطح ا ب د ونصل ط د فيكون ط ح مثل ط د
القاعدتين بقي ح ك اقصر من ك د من مثلث ط ك د و ك ب و ب د مثل
ك ب ب ح د ك القاعدة اطول من ج ك بزاوية د ب ك اعظم من ج ب ك
فط ب د ب ك اعظم من ط ب ك كا زاوية ب مجسمة وتحيط بها
ثلاث مسطحة فهي اصغر من اربع قوائم ولنصل ه د ح ح ه وفي سطح ه ح نقطة

ط ونصل ط د ط ه ط ح فزوايا ط كاربع قوائم و ه ر ح كقائمتين فهي ست قوائم
مساوية للزوايا الباقية التسع وفي سطح ه ر ح ثلاث زوايا اصغر من الست
التي عماتها اذ كل اثنين منها اكبر من الثالث فزوايا ط اعظم من ب كب ذوايا
ا ب ج د ه ر ح ط ك كل اثنين منها اعظم من الثالث فيمكن ان نعمل من اوتارها مثلثا اذا كانت الخطوط متساوية

فلتكن الخطوط الستة متساوية وعلى ج ب زاوية ج ب ل مثل ج ط ك
و ب م مثل ط ك فج م مثل ج ك و ا ب م بمجموع اثنين اعظم من ن
فا م اطول من د ر فا ج و ج م اعني ج ك اطول من د ر وكذلك الثلث فيها
فيمكن ان نعمل منها مثلث كج فان اردنا من مثل هذه الثلاث زاوية مجسمة بعد ان يكون اصغر من اربع قوائم
نفصل لها خطوطا متساوية ونعمل من اوتارها مثلث ل م ن ب ج ك م ل د ر ك ل ن ح ك ك م
وعلى المثلث دائرة ومركزها س و س ع عمودا ونصل س ل س م س ن ونقول ان س ل اصغر من ا ب

والا فهو مثله او لا و ل م مثل
ب ج فالمثلث مثل المثلث وكذلك
سائر المثلثات فزوايا س مثل زوايا
ا د ك فهي مثل اربع قوائم هذا
خلف او اعظم منه فتكون كذلك زواياها اعظم من س فهي اعظم من اربع قوائم هذا خلف فل س اصغر وليكن
زيادة مربع ب ا على ل س مربع س ع العمود ونصل ع ك ع ن ع م فلانه بقي ل س س ع بمجموعين كمربع
ل ع فل ع مثل ا ب وكذلك البواقي والقواعد متساوية فالمثلثات كل م ع م ع ن ن ع ل متساوية للمثلث
الثلاث فقد عملنا كك مجسم ا ب يحيط به سطوح متوازية فكل متقابلين متساويان متوازيا الاضلاع

لان اضلاعها فصول مشتركة لسطوح في سطوح متوازية فهي متوازية فمتساوية
ولان الزوايا من خطوط متساوية متوازية وليست في سطح واحد فهي متساوية
والسطوح المحيط بها متساوية كه ا ب مجسم وفصله سطح ج ه على موازاة

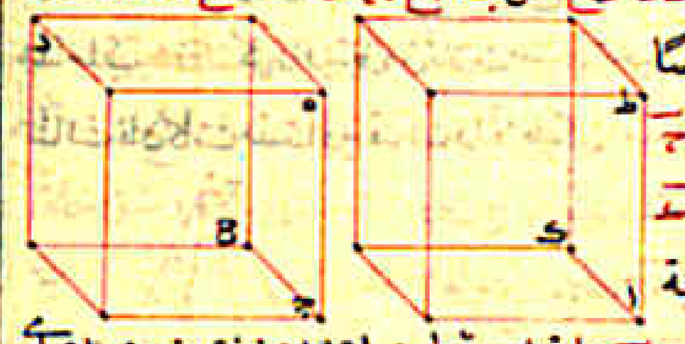
شطحية فنسبة القسمين كالقاعدتين فلنخرج ام الى س وع ونأخذ اف فص مساوية له ا وم ف فد
مساوية له م وتمم مجسمات ص س بح وم ب فب فاضعاف الخطوط والقواعد والمجسمات بتلك



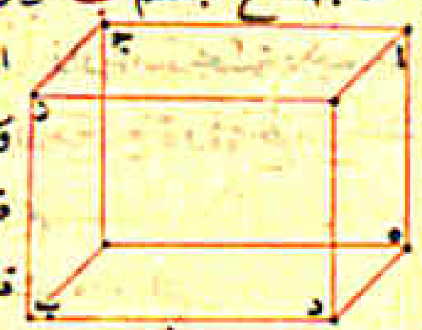
كلها بجهتين واحدة فان زادت
او نقصتا او تساوت في بعضها
فكذلك كو نريد ان نعمل على
نقطة ا زاوية مجسمة مثل زاوية
د فنعلم ح في د ه ونخرج منه عمود ح ط على سطح ج د ه ونعلم ك على ج د ونصل ك ط ك ح د ط ونقيم ا ل
مثل ج د ب ونفصل ب ا م مثل د ط وا ب مثل ب ك
ون س عمودا على السطح ونفصل ن ع مثل ط ح وب ا
مثل ك د ونصل ب ن ب ع اع فقد عملنا وانت تعلم ان
مثلثي ك د ط ف ا ب متساويا الاضلاع والزوايا فيكون



ك ط ط ح و د ن متساويين وايضا ن ع ك ح متساويان لان زاويتي ط ن قائمتان وا ن ن ع كد ك
ط ح وزاويتا ط ن قائمتان فد ح اع متساويان ثم ك د وح مثل ب ا اع فج د ه كب اع وكذلك ه د
دع ا د متساويان كز نريد ان نعمل على خط اب مجسما
شبيها بـ ح د المتوازي فنقيم على ا زاوية مجسمة مثل زاوية ج
من زوايا متناظرة ونجعل نسبة اب ج د كا ط ج د ا ه
ج ح ونتمم فيتبين ان السطوح المحيطة بالزوايا المتساوية

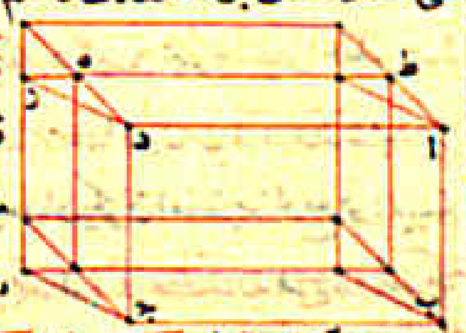


متشابهة كح مجسم اب متوازي السطوح فصله ج ب ه د على قطري سطحين متقابلان فقد نصفه لتساوي
الاضلاع المنشورين كط المجسمات المتوازية السطوح اذا كانت على قاعدة
واحدة وارتفاع واحد في خط واحد
فهما متساويان كمجسم ب ه ب ن ط
قاعدة ا ب ج د وخطوط ح ز ك ن لان

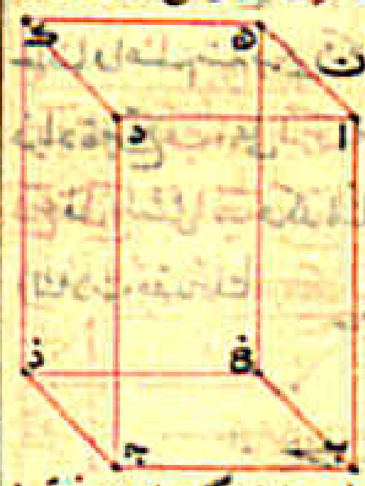


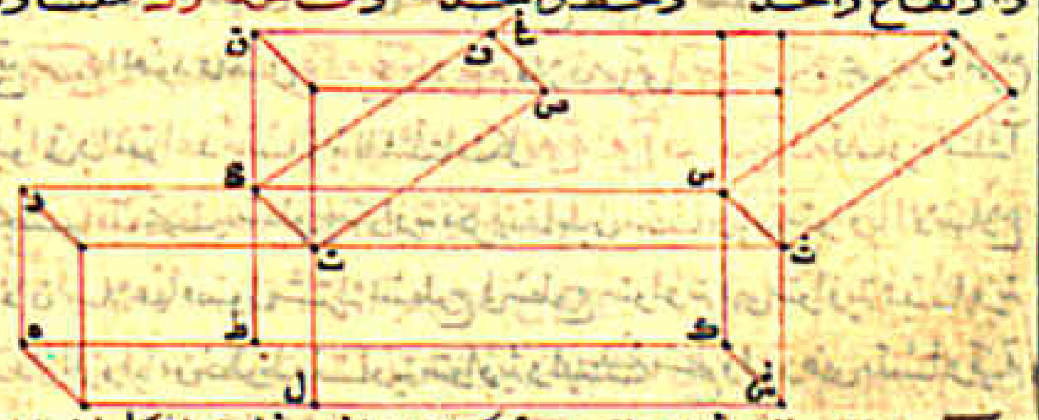


ح ه ط ب متساويان فط ح د ب متساويان فمثلثا ا ط ه د ح
متقابلاهما والسطوح المحيطة بالمنشورين من الفضلين والمنشورات متساوية والمشترك واحد ل فان لم يكونا
على خط واحد في جهة فكذلك ولنتمم مجسم ع فيكون لكل واحد منهما لانهما على خط واحد لا مجسمات ب ك
د ك على قواعد وارتفاع متساوية والخطوط على قواعدهما اعمدة فهما متساويان
فلنخرج ن م س وج س مثل ب ج وط ح الى ن وزاوية س ح ع في السطح
مثل ب ح وح ب مثل ا ب ونخرج من ف خطا موازيا لخط س ح الى الخط
المقطعة على ن ونخرج ف د مساويا لـ س ثم تمم مجسم س ع وب ف

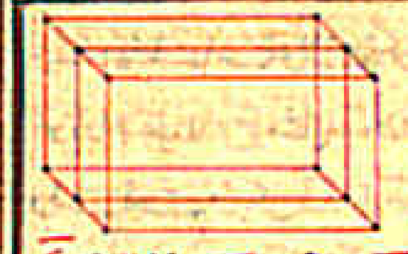


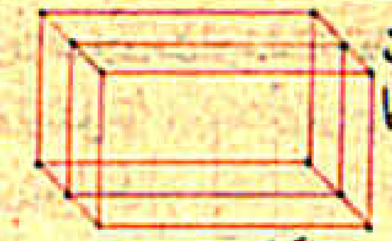
د ب فيتبين ان سطح س ف مثل اح وايضا خ ن مثل ب ح والزاوية فيتبين ان ب ح س ب مثل ش ح ع ح
وكذلك سطحا س ح ب ط وكذلك السطوح بمجسم ف د مثل سطوح مجسم ب ك ومتشابهة فهما متساويان
ومجسما ب ن ف ت قاعدتهما واحدة وهو ب ح س ب وارتفاعهما واحد فهما متساويان فب ك د ب
متساويان لقاعدة ج ف وس متساوية ح ف ا ش لقاعدة ح ف ا س والحد بل ه د ح ط متساويان
فيكون نسبة قاعدة وح وا ح الى قاعدة وح واحدة وهما نسبة مجسم ف س د ك الذي على قاعدة واحدة
وارتفاع واحد وخط واحد وف س د ك متساويان





لب وان كانت الخطوط ليست باعمدة فكذلك لانا نخرج في ارتفاعهما على نقط القواعد خطوطا كالتي اعمدة ونتمم





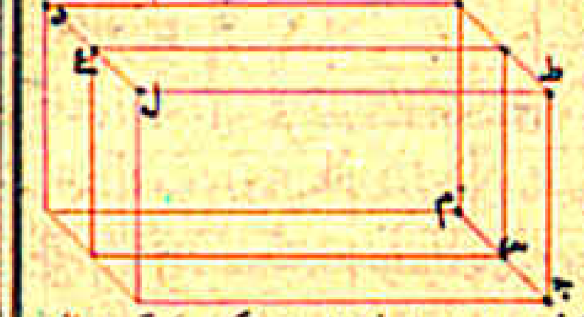
المجسمات فلا يكون منها في نقطة واحدة فتكون
اللذان عن اعمدة متساويتا للذين هما على قاعدتهما
لج مجسمات د ك ب ك المتوازي الاضلاع
ارتفاعهما واحد فهما على نسبة القاعدتين ولنجعل قاعدة ج ن مثل قاعدة ه ح ونتمم ج س فنسبة ج





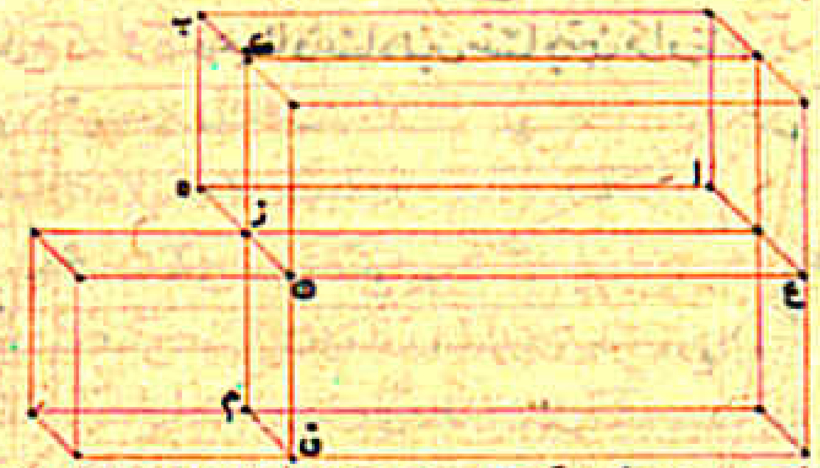
ج س كنسبة القاعدتين و ج س
المجسم وقاعدته مثل د ك وقاعدة
لد مجسما ا ج ب د المتوازي السطوح
متساويان وعلى اعمدة فالقاعدتان
متكافيتان للارتفاعين فان تساوى الارتفاعان فكذلك والا فليفصل ج س مثل ا ن ونتمم مجسم ج ع





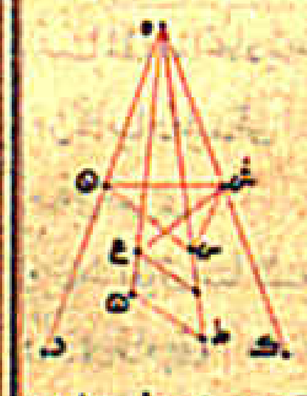
فاب اعني ج د الى ج ع على نسبة
اح ج ك القاعدتين وليكن ج د
اعني اب الى ج ع كطم الى ط س
القاعدتين للفضل اعني ج م ج س
اعني ج م ا ن وبالعكس لهذا بعينه له وان كانت لا على اعمدة وكذلك لنعمل عليها على اعمدة فيكون كل واحد
منهما مساويا للذي هو على قاعدته لتساوي الارتفاع وان ليسا على خط واحد والنسبة واحدة وبالعكس
لو مجسما اب ج د متوازيا الاضلاع متشابهان فنسبتهما كنسبة الاضلاع اعني ه ز خط مثلثة
ولنخرج من د ز ن على الاستقامة مثل ط ح و د ك كرط و د م كس ط ونتمم مجسمات ك ع ع ق ف ك
فنسبة ه ز الى ط ح اعني ز ن بنسبة ه ك ك ن بل نسبة اب ك ع للفضل وهي نسبة ك د





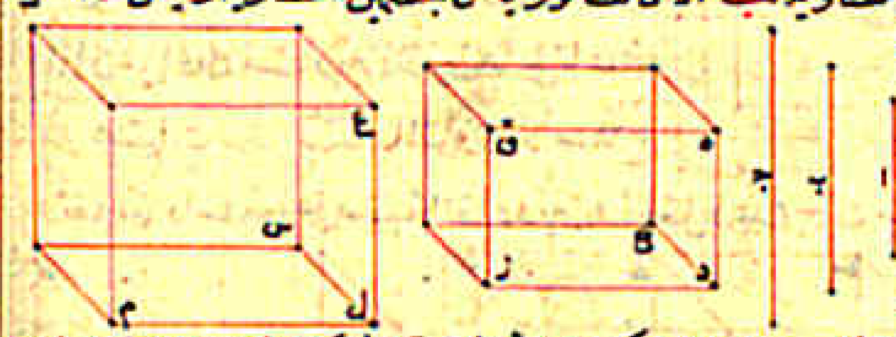
د م بل نسبة ع
د ق وايضا هو
نسبة اب د ك
فنسبة اب ع
كاب بل ثلثه
وهي نسبة ه د
ح ط وقد تبين ان ف ك ج ك متساويان لتساوي الاضلاع والزوايا لز لزاويتا ا ب ج د ه ر
متساويتان وقام في السمك ب ح ه ط عن زاويتين من كلي الضلعين متساويتين للزاويتين هذا الثاني من كل الضلعين
وخرج من نقطتي ك ول من خطي السمك كيف اتفق عمودا الى سطحي الزاويتين وهما ل ن ك م ونصل ب م
م ح فزاويتا د ب ك ع ه ك متساويتان فليفصل ه س كب ك ومن س على ه ن عمود س ع ومن م ع
اعمدة م ق م ق ع ن ع س على اضلاع الزاويتين الاولين ونصل ب ق ف ك ك ف د س
س ن س س فب ك في نفسه مثل ك م ب م بل مثل ب ق ق م م ك كل في نفسه ب ق ك
لان زاوية ك م ف قائمة لان ك عمود على السطح فزاوية
ب ق ك اذا قائمة وايضا ب ك في نفسه مثل ك م ب م
بل ك م م ق ق ب بل مثل ب ق ق ك كل في نفسه
لان زاوية ق م ك قائمة فب ق ك قائمة وكذلك زاوية
د ه ر فزاوية ب ق ك كه ف س وكان ق ب ك كس ه



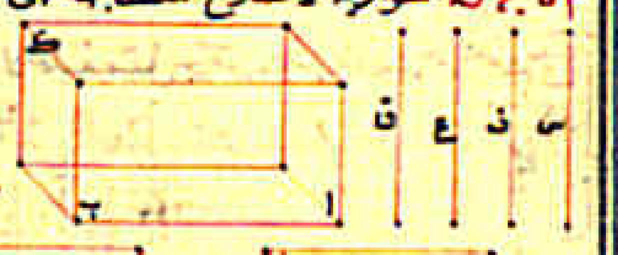


و ه س ب ك سواء فالمثلثات والاضلاع متساوية ومثل ذلك ب ق ك ه ر س متساويتان
والاضلاع والزوايا متساويات فتبين لتساوي زاويتي ب ه واضلاعهما المتناظرة ان ف ق مثل ر س
وزاويتا ف ك ه س س ع القائمتان متساويتان بقي زاوية ف ق م ومار مثل س ع وكذلك
ف ق م مثل د س ع بضلع وزاويتان من مثلثي ف ق م د س ع متساوية على التناظر يكون ف م س ع
متساويان وكان ف ق ش س متساويين بقي الثالث من المثلث القائم الزاوية مساويا للثالث
وهو ك م س ع فتصير زاوية م ب ك مساوية لزاوية س ه ع لح خطوط اب ح والمجسم الذي

يحيط بهما السطوح متساويا والذي يكون اضلاعه متساوية لب اذا كانت الزوايا من الجسمين متساوية وليكن ده مثل



اه ويقام عليه دح مثل ب وه ر مثل حـ
وليتمم الجسم وليكن لم لس لع مثل
ب ونقام زاوية ل على ه ونتمم فنسبة
ده لم كم ك ده وزاويتا ل ه متساويتان
ودح لس متساويتان وقام على زوايا متساوية بالتناظر ويكون العمودان متساويين لما قيل فالارتفاعات
والجسمان متساويان وبالعكس لهذا بعينه لكن نسبة اب جـ ك كه دح ك وقد عمل عليها اك جك
مه جه المتوازية الاضلاع المتشابهة نهايتها متناسبة وليكن اب جـ ك سع على نسبة واحدة متصلة



فنسبة اب الى ع كنسبة اك الى جك وليكن ه ز ح مك ف ق
على نسبة واحدة فيكون ه دو على نسبة ه م جـ نه فاما جك
كم ح ك وبالعكس فلنجعل ه ز الى دس كاب جك وعمل مجسم



دن شبيها بـ ك فيكون ه م دب كاك جك وذلك كه م جـ نه فـ نه دب سواء فخط دس مثل
فاب جك كه دح كم مكعب احد نصفا اضلاع سطحين متقابلين ذلك ومها اح جب على كم نه
سع فق ونخرج بين الفصول سطحان يتقاطعان نصفا الاخرها المشترك وهو دس تقاطع قطر اب على الانصاف
فلنصل دح دا سح سب فدك دا مثل ح نه دنه ويحيطان بمتبادلين متساويتين فزاويتا جرنه

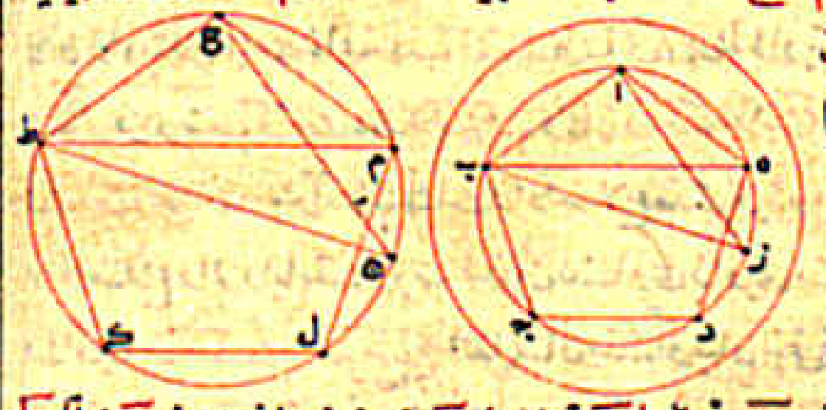


دره متساويتان وكذلك فالمتقابلتان
متساويتان فخط اج مستقيم وكذلك
بح ونسبتها كب ف الى دا فالقطر
منصف على ت وايضا دف سه مثل ب
اب وهما في سطح جا بح ومتبادلتان اب
متساويتان فرس منصف وذلك ما اردنا
ان نبين ما منشورا اب جه ده دكو ح طا ك ل ه ق ارتفاعهما واحد وقاعدة جه هي اب جد



المتوازي الاضلاع وقاعدة الاخر مثلث
ح ط ك وهو نصف اب جد فهما متساويان
فلنتمم الجسمين فكانا متساويين للقواعد
والارتفاعات والسطوح فانصافهما المتساويان

تمت المقالة الحادية عشر من اختصار كتاب اقليدس ولواهب العقل الحمد بلا نهاية المقالة الثانية عشر
من كتاب اقليدس ا ب جـ ده ط م ل ك كثير الزوايا مختلفان وهما متشابهان في دائرتين فنسبتهما نسبة
مربعي قطري ب ر ط نه ولنصل ب ه د ا ط م ح ومثلث ب ا ه شبيه مثلث ط ح م لتساوي زاويته



بين ضلعين متناسبين فزاوية اه ب كا ر ب
وكذلك زاويتا م و نه على قوس ط ح متساويتان
فزاوية ر كزاوية نه ه جا قائمتان بقي ا ب د
كم ط نه فنسبة ب ر ط ك ا ط ح او ذلك
لنسبة مربعي القطرين مثناه ونسبة الشكلين
مثناه فنسبة الشكلين كنسبة مربع القطرين ب قوس اب قسم على جـ بنصفين ونخرج من جـ خطا جا
جب الى طرفي الوتر فمثلث اجب اعظم من نصف القطعة برهانه انا نخرج من جـ عمود جـ د ونخرج من نقطة
جـ خطا موازيا لخط اب وهو جـ ه ونخرج من ا موازيا لجـ د يلتقيان على ه ومعلوم انهما عمودان فيقعان

خارج



خارج القطعة وبينا ان مثلث اه جـ مساو لمثلث ا د جـ ومثلث اه جـ اعظم من قطعة ا د جـ التي وترها



اجـ فمثلث ا د جـ اعظم من تلك القطعة فضعفه مثلث اجب اعظم من ضعف
تلك القطعة وهو الباقي من القطعة بعد اسقاط مثلث اجب فمثلث اجب
اعظم من نصف قطعة اجب جـ دائرتا ب د نه ط نسبة مربعي قطريهما كنسبتهما
والا فليكن كنسبة دائرة ب د الى اصغر من ز ط وهو سطح ث وليكن سطحا ث ح مماثل الدائرة



ولنوقع في قطعة نه ط مثلث ز و ط و ه
على نصف القوس فهو اعظم من نصف القطعة
فضعفه مربع ه نه ح ط اعظم من نصف
الدائرة ولنصف ما فضل القطع وليتمها
مثلثات ك ل م د وكذلك حتى يبقى
اقل من ح فيكون كثير الزوايا هو اعظم من ث فليكن كثير زواياه ر ط م ح ل نه ك وليوقع في ب د شكلا مشابها
لها ونسبة مربعي ب د زط كالشكلين وكدائرة ب د الى ث فبالابدال دائرة ب د الى كثير الزوايا فيه ك ث الى
الاخر لكن ث اصغر من كثير الزوايا في دائرة ز ط فدائرة ب د اصغر من كثير الزوايا فيه هذا خلف والى اعظم فتكون
نسبة دائرة نه ط الى ب د اصغر من نسبة المربعين ولزوم المحال بعينه ك اب جـ د مخروط وقاعدته مثلث
اب جـ ورأسه د فيمكن ان نقسم الى مخروطين متشابهين متساويين يشبهانا لاعظم ومنشورين متساويين
اعظم من نصفه فلينصف جميع الاضلاع بنقط ط ه د ك ا ح وتصل د ك ط ك ك د و ده ل ح
ح ه ح ك ل ك فرط موازي لـ اب لانه قسم على نسبة واحدة وكذلك ده لب ه د و ا ه مثل ه ق اعني د ط



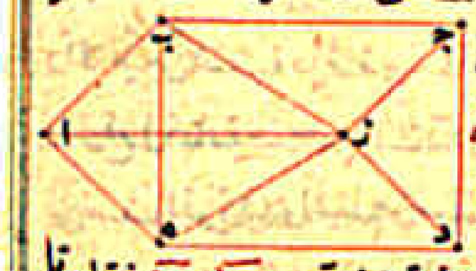
فمثلث اه د مثل د ط د وكذلك ا ح ك ر ك د وضلعا ه د ح موازيان
ومتساويان لضلعي ط د د ك فزاوية ر مثل زاوية د فـ ط ك ك ح
والمثلث كالمثلث ويشبه اه د وايضا اح كرط ك فالمخروط كالمخروط
ويشبهان الاعظم لان كل ضلع منها نصف ضلع منه فالنسبة واحدة و ر ط ك
ايضا مثل ح ل ح كذلك وسطحا ط ك ح ك ح د ك ح سوازيا الاضلاع د
دح موازي لح فوازي ط ك و د ك موازي اب دح ك و ط ك ح ك متوازي فط نه ك ح لح منشور وايضا
ثلاثة مثلث ح لح لان ارتفاعهما واحد وقاعدتهما سواء فمنشور ب ح مثل منشور ح ك فقد قسم كذلك الى
مخروطين متساويين متشابهين ومنشورين متساويين هما اعظم من النصف لان المخروطين اصغر منهما
ه اب جـ د م نه سع مخروطان قاعدتاهما مثلثان وارتفاعهما واحد وقسما الى مخروطين شبيهين ومنشورين
فان نسبة قاعدة اب جـ الى قاعدة م نه س كنسبة المنشورين لان اب جـ لح ح م نه س د ب س
متشابهان فنسبة اب جـ لح ح كنسبة لح ح مثناه وهي نسبة نه س ب س مثناه وذلك نسبة م نه س



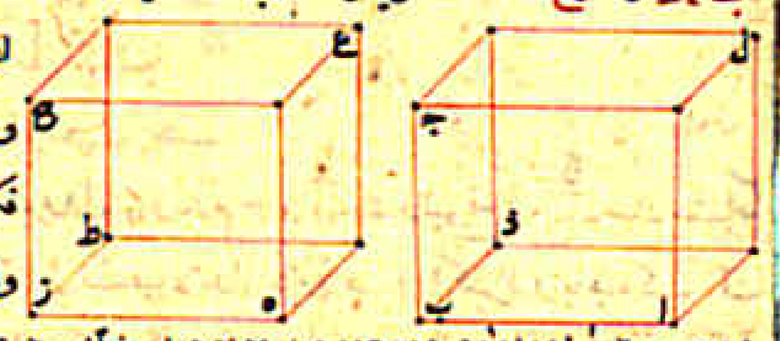
د ب س مثناه وذلك نسبة م ر س
نه س وبالابدال اب جـ م نه س
مثل لح ح د ب س وهما نسبة
المنشورين اللذين هما قاعدتاهما لان
كل منشور نصف مجسم متواز فنسبة
المنشورين في اب جـ الى المنشورين في م نه س كذلك وكذلك المنشورات الواقعة في الاربع المخروطات
الباقية بغير نهاية في القوة فنسبة قاعدة اب جـ الى م نه س كنسبة المنشورات الواقعة في اب جـ الى الواقعة
في م نه س و ق ارتفاع مخروطي اب جـ د م نه سع سواء قاعدتاهما مثلثان فالقاعدة الى القاعدة كالمخروط
الى المخروط والا فكنسبة مخروط اب جـ د الى اصغر من م نه سع اعني الى مجسم ص فانا نريد عليه مجسم ح مساويه



وليقسم م ن س ع بمخروطين متشابهين ومنشورين اكثر من النصف وليفعل حتى يفصل اصغر من
مجسم ح ويكون جملة المناشير اكبر منه ويفعل كذلك في الباقي فنسبة القاعدتين اعني جميع منشورات
ا ب ج د الى منشوراته كنسبة المجسمات م ن س ع فص اعظم منها هذا خلف والى اعظم ويبين بالعكس
علمه كما في الدائرتين ز منشورات ج د ه د قاعدته مثلثة فيمكن قسمته الى ثلث مخروطات متساوية



قواعدها مثلثات متساوية لذلك المثلث ولنصل ب د د ه فالمخروط
الذي قاعدته ج ب د يساوي الذي قاعدته ب د ه والذي قاعدته ب ج ه
يساوي الذي قاعدته ا ه د ورؤسها ب فالثلاثة متساوية ح مخروطا
ا ب ج د ه ح ط متساويان فنسبة قاعدتيهما كالارتفاعين بالتكافؤ وليتمم مجسمي ب ك د ع فقاعدتا



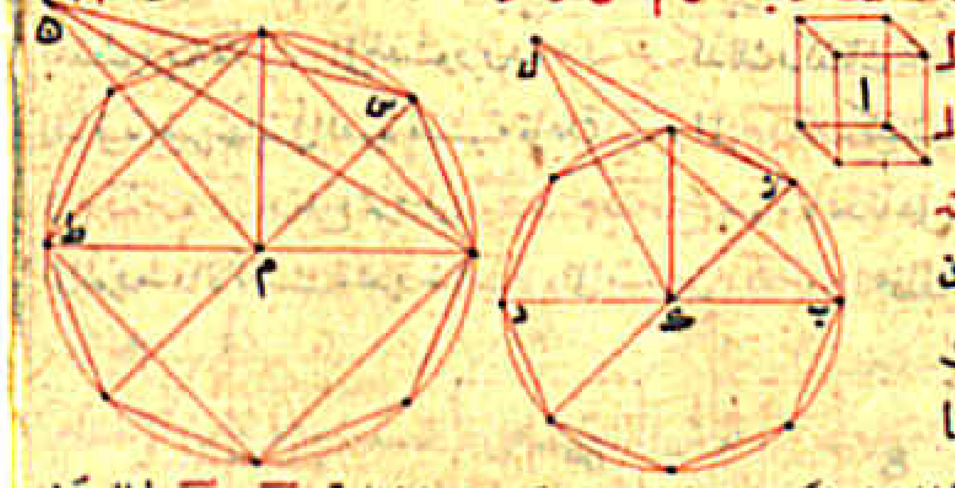
المخروطين انصاف قاعدتي المجسمين والارتفاع واحد
ونسبة المجسمين على التكافؤ في القواعد والارتفاعات
فكذلك المخروطان لانهما سدساهما وبالعكس ط
وايضا كل مخروطين متشابهين قاعدتاهما مثلثات
فنسبة احدهما الى الاخر نسبة الضلع الى الضلع مثلثه وليتمم مجسمي د ع ب ك ونسبة المجسمين كنسبة



المخروطين واضلاع المجسمين والمخروطين واحد
ونسبة المجسمين كالضلع الى الضلع مثلثة فكذلك
سدساهما المخروطان وبالعكس ي اسطوانة
مستديرة متساوية الطرفين والوسط قاعدتها
دائرة ا ب ج د فمخروطها عليها اذا تساويا ارتفاعها والا فليكن الاسطوانة اكثر من ثلاثة امثال المخروط
بجسم ق ويخط في الدائرة مربع ا ب ج د وتعليه مجسما على ارتفاعه ولننصف القسي باوتار وبمثلثات عليها
منشورات وبارتفاعها فيكون كل منشور اعظم من نصف كل قطعة اصغر من ق فتكون جملة المنشور
الكثير الزوايا اعظم من ثلثة امثال ذلك المخروط لكنه ثلثا المخروط الذي قاعدته الكثيرة الاضلاع وارتفا



كارتفاعه يظهر ذلك بان نقسم المجسم المتوازي السطوح
منشورين ثم نسطر من جملة المخروطات التي هي لاث
المنشورات وعلى قواعدها مخروطا متساويا الارتفاع
الجسم على قواعده فالمخروط ذو الزوايا اعظم من
المخروط المستدير المحيط به هذا خلف وليكن الاسطوانة
اصغر من ثلاثة امثال المخروط بالجسم ق ويقيم على كل قطع من المربع والمثلثات مخروطات متساوية الارتفاع
حتى يبقى من المخروط المستقيم اصغر من ق فتكون جملة تلك المخروطات اعظم من ثلث الاسطوانة المستديرة ويكون
جملة تلك المخروطات ثلث المجسم على ارتفاعها فيكون ثلث المجسم اعظم من ثلث المخروط هذا خلف يا كل مخروط
مستدير واسطوانة متشابهان مخروطا واسطوانة فنسبتهما نسبة قطري القاعدتين مثلثه والا فليكن كنسبة
الاسطوانة والمخروط اللذين قاعدتهما دائرة ب ك الى الاصغر وهو مجسم آ وليوقع في الاخرى د ك مربعا وعليه
مخروطا وليقسم الباقي مثلثات عليها مخروطات بارتفاعها حتى يبقى اصغر من فضل مخروط م ن على مجسم آ وليكن
فمخروطات ب ك شبيها بها ولنصل ب ك د ن د ب س م س ن د ن فلان د ك ك ل الى د م م ن

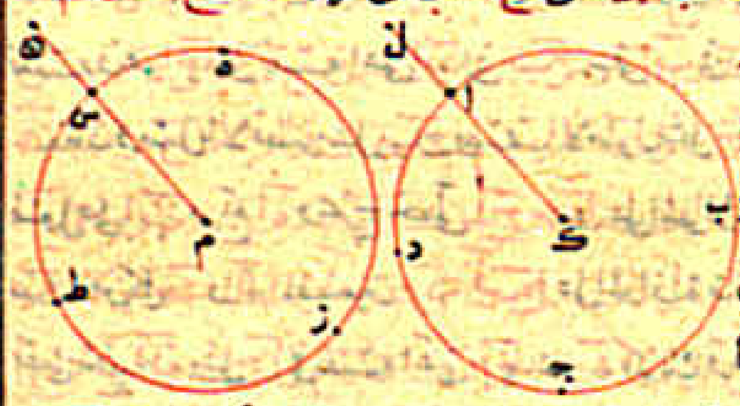


ولحق وزاويتا ك م قائمة فمثلثات ب ك ل
س م ن متشابهان و ب ك ل و ب ج ل
متساويان وايضا د ب ك س م ن
فـ ل س ب فنسبة د ك س م فيكون
د ك ب س م ن متشابهين وكذلك
جميع المخروطات المثلثة التي تنقسم اليها
المخروطات الكثيرة فنسبة المخروطين الى المضلعين كنسبة المخروطين الصغيرين بل نسبة ب ك د م مثلثه وهو
نسبة مخروط ا ب ج د المستدير الى مجسم آ فالابدال المجسم آ اكثر من مخروط م ن المضلع هذا خلف ولا الى اعظم

لعكس هذا يب وايضا نسبة كل مخروط الى كل مخروط مستدير يساويه في الارتفاع كالقاعدتين لانه قد تبين
ان نسبة مربعي القطرين كنسبة الدائرتين والشكلين المسطحين الكثيري الزوايا ونسبة الشكلين نسبة المخروطين



اللذين ارتفاعهما واحد وهما قاعدتاه بنسبة
الدائرتين نسبة المخروطين المضلعين وان لم يكن
نسبة المخروط المستدير الى المخروط المستد
تلك النسبة فليكن كنسبة المخروط المستدير
الى مجسم آ فالمخروطات المضلعات اذا على نسبة
المخروط المستد الى مجسم آ الذي هو اصغر
من المخروط الثاني ثم تمام القول كما قيل مرارا يج ا ب ج د قاعدة اسطوانتين مخروط وسهماهما م ن والاسطوانتان
متساويتان فنقول ان نسبة القاعدتين كالسهمين بالتكافؤ لانه ان لم يكن بالارتفاعين سواء فليفصل م س
مثل ك ل و س داس مخروط آخر فلان نسبة مخروط ا ب ج د اعني د ح ط ب الى المخروط ه ز ح ط ح كم ن



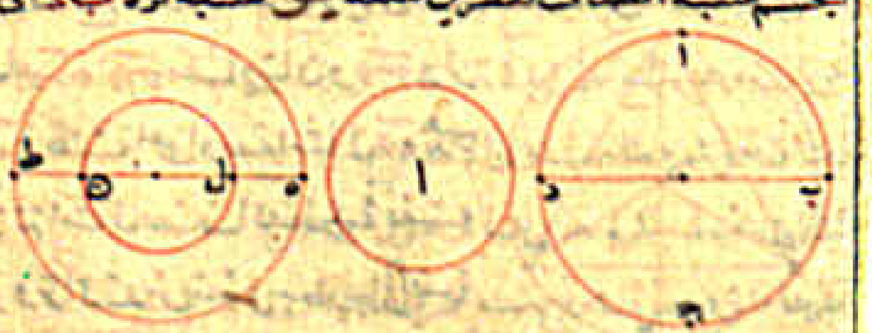
الى م س وكما ان ا ب ج د الى ه ز ح ط و م س
مثل ك ل فنسبة القاعدتين كالسهمين بالتكافؤ
وبالعكس لعكس يد دائرتا ا ب ج د ز ح على مركز ب
واحد ونريد ان نوقع في الكبرى شكلا كثير الزوايا لا يماس
الداخلة فلنخرج القطرين متقاطعين على قوائم ح عمودا
على ب ح ويخرط ز ن ونقسم قوس ا د بنصفين والباقي بنصفين حتى يبقى اصغر من ز د فليكن قوس د ه د



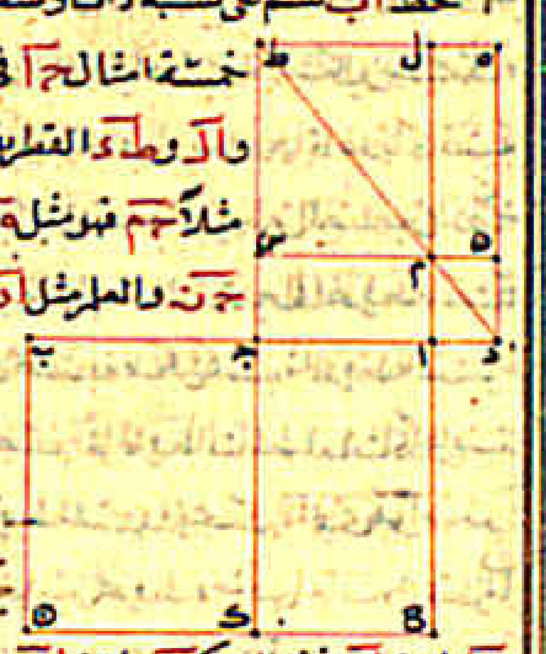
ويجعل د ك مثل د ه فاذا قسمنا على كل ه ا ب ج د وصلنا الشكل المراد
الدائرة الصغرى لان ن ك مثل د ط و ه د ك د ك ن ه ك ط ك فه ك
د ك متوازيان فلا تماسان فه ك لا يماس الدائرة الصغرى عند ح وما
وراء د ك لانه لا يقطع د ك يه فاذا كانا كرتين دار دونا مخرج بجسما
لا يماس الكرة الداخلة فليقطع الكرتين سطح بنصفين والسطح المشترك هو دائرة ا ب ج د وفيها دائرة ز ه
ح على المركز ك و ك ع عمود عليه الى سطح الكرة ولم ك كما تقدم اضلاع كثير الزوايا يقع في الدائرة الخارجة ولا تماس
الداخلة ولنخرج م ك الى ن و د ك الى ب ولنعلم من ك ع على د ن نصف دائرة واخرى على م س وليقسم ل ع
باقسام ا ب وكذلك م ع ونصل اوتارها متساوية لتلك وهي ل ق ق خ ع م ن د ن س ع د ن
ون على خطي د ن م س عمودي د ب د ب فلان القسي متساوية فالعمودان متساويان ولان العمودين على سطحين
قائمين فهما عمودان على السطح المقوم فهما متوازيان فـ د ك د ك ايضا متساويان وايضا د ب م ن متساويا



لانهما ضلعا ما بقي من مربع م ن م د بعد القائم بقي د ب د ك د ب ك
ن ع متساويان و ب ن موازٍ لـ م د لانه قسم الساقين على نسبة واحدة
و ق د موازٍ لـ ب ن ومساوله و م ك اطول من د ت اعني د ك واذا كان م ك
لا يماس وهو اطول لخط د ن الاصغر وما وراءه لا يماس ن ل ق ق ف فالثلاثة
لا تماس فالسطوح التي يحيط بها هذه الخطوط كل م ن د ف ق س
وس ع ع لا يماس وادامرنا هكذا رسمنا شكلا مجسما لا يماس الداخلة واذا فعلنا هذا في كرتين كانت
المجسمين كنسبة القطرين مثلثه لان المجسمات تنقسم الى مخروطات بالتساوي ورؤسها المركز ويكون كل واحد
منها نظيرا شبيها بنظيره من الاخر ونسبتها نسبة انصاف الاقطار مثلثة لانها اضلاعها فنسبة الجسم الى
الجسم نسبة انصاف القطرين مثلثه يو نسبة كرة ب ج الى د ك اصغر من ذلك بل كالكرة آ ونعمل على



مركز د ك كرة ل ن ونعمل شبيها في ب ك
فيصير لكن الاصغر نسبة كرة ا ب ج د الى
مجسمها الكرة آ اعني ل ن الى المجسم الاعظم
هذا خلف ولا الى اعظم والبرهان ما اشرنا
اليه مرارا واختصرناه لكثرة ● تمت المقالة الثانية عشر المقالة الثالثة عشر من كتاب ب تعليك

ا خط اب قسم على نسبة ذات وسط وطرفين على ج ووصل بالاطول منه اد مثل نصف اب فجد في نفسه

خمسة امثال اج في نفسه ونعمل على جد مربع جه وعلى اب مربع اذ ونخرج ج ك
وا ك وط ى القطر فيقطع ا ك على م ونرسم س ن موازيا لـ م ا اعني اب مثلا ام اعني اد فكا
مثلا كم فهو مثل م ح م ولان حب مثل اب في بج اعني ج ا في نفسه فم ك مثل
ج ن والعلم مثل اد فهذا اربعة امثال ك ا في نفسه و ك م الخامس وبصنعة اخرى ب
اب في بج اعني اج في نفسه لاب في اج اعني ضعف د ا في اج مثل
اب في نفسه وهو اربعة امثال د ا في نفسه فيبقى المربع ضعفه ا في اج
وا ج في نفسه يتم جد في خمسة امثال د ا في نفسه
ج وبالعكس لان العلم يبقى مثل اد وليكن م ح م ج مثل ك بقي
م ك اعني اج في نفسه كم ك ن اعني اب في بج ه وبصنعة اخرى ك لانه يصير ضعف د ا في اج وا ج في
نفسه الذي هو جد في نفسه الا اد في نفسه الذي هو كاب في اج وا ج في نفسه اربعة امثال د ا في
نفسه وهو اب في نفسه اعني اب في بج يبقى اب في بج كاج في نفسه
ه فان وصل بالاقصر مثل بج نصف الاطول مثل جد مربع بد خمسة امثال نصف القسم الاطول

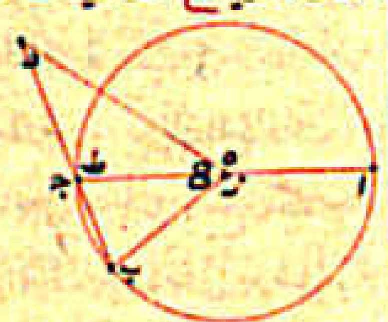
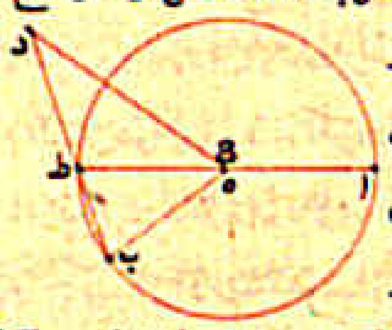
فنعمل على اب مربع اه ونخرج خطي د ح ج ك على الموازاة والقطر
ب ز ومن كل ح ك و ك المقطعين م ن س ع على الموازاة فاب في بج
اعني سطح ان مثل جا في نفسه اعني م ك وم د كذلك وهو ك
ع فا ن اعني م ك مثل علم ب ك فالعلم اربعة امثال ج د ضعف
اج في نفسه و ن ق اعني جد في نفسه من د ع فد ع خمسة امثاله
و صنعة اخرى اب في بج و دج في نفسه كدب في نفسه لكن
اب في بج مثل اج في مثله اي اربعة امثال دج في نفسه و دج في نفسه مع خمسة امثاله فهو كدب
في نفسه ز فان زيد على اب مثل اج الاطول وهو اد فدب على النسبة
ذات وسط وطرفين لان نسبة دا اج كاج جب وهو نسبة م ا د ا فب ا د ا ج ا ج ب وبالخلاف
د ا الى اب كج ب ج ا فبالتركيب د ب ب ا كب ا ا ج اعني ب ا ا د
ح اب في نفسه و ب ج الاقصر في نفسه لان ذلك كضعف ب ا في ب ج وا ج في نفسه اعني ضعف اج
في نفسه مع اج في نفسه ط اب المنطق على ج بنات وسط وطرفين فقسماه منفصلان
وليكن د ا مثل نصف ب ا ومربع جد خمسة امثال مربع اد فهما في القوة فقط مشتركان منطقان اذ ليس
نسبتهما بينهما كنسبة عدد مربع الى عدد مربع فج ا منفصل واضيف سطحه الى اب المنطق فعرضه ضلعه
الثاني جب فجب منفصل ى مخمس اب ج د ه متساوي
الاضلاع وثلاث زواياه وهي ا ج د الغير المتوالية متساوية فالبواقي متساوية وليصل ب ه ب د

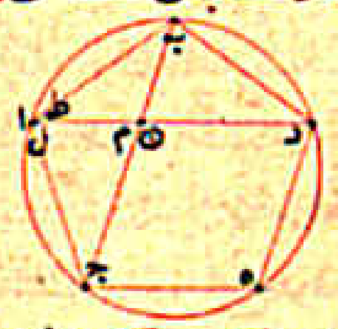
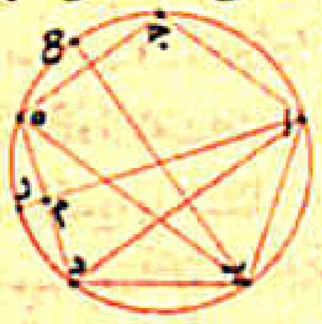
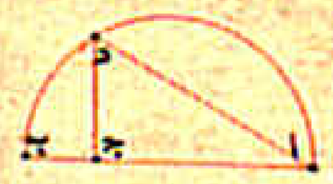
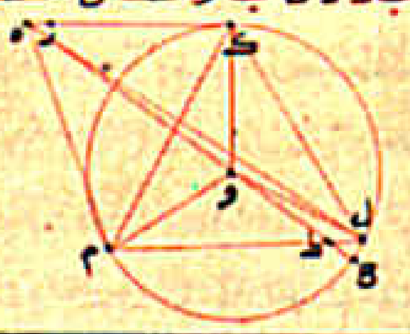
فتكون مثلثات ج ه ب ا ه متساويين وضلعاه ب د ب ه متساويان
فزاويتا ب د ه ب ه د متساويتان فجميع زاوية ه كد وكذلك ب
كج ويكون زوايا ج د ه المتوالية متساوية فخمس متساوية ونصل
ه ج فتكون مثلثات ج د ه د ج متساويين وزواياها فزاويتا م ح
متساويتان و د ج ح متساويتان بقي ب ز ك ا د فزاويتان ز ه
متساويتان و ب و ط سواء فجميع ب ك ه وكذلك ا كج يا مثلث
اب ج في دائرة فضلعها في نفسه ثلاثة امثال مربع نصف قطرها وليكن المركز د ونصل ا الى ه و ب د

د ج و ج ه فلان د ه عمود منصف وقوساه ب ه ه ج متساويتان و ه ج وتر
السدس و ه ج ج ا كل في نفسه كا ه في نفسه اعني اربعة امثال د ه ثم ب
ه ج المساوي له كد يبقى ا ج في نفسه ثلاثة امثال نصف القطر في نفسه
يب اب ج وتر العشر في الدائرة د ج ه د وتر السدس متصل بها خارجا في القسمة
على ذات وسط وطرفين على المركز ه وليصل ج ه ب د ه فلان قوس اب اربعة امثال ب ج فزاوية ن ا اربعة

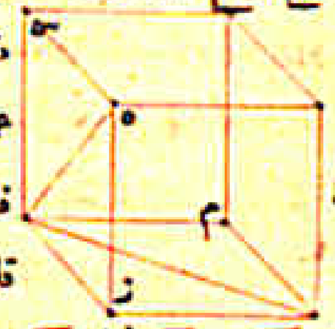


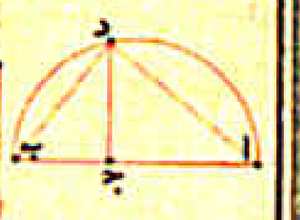


امثال زاوية ح وزاوية ط مثلا د لان ه ج كج د فزاوية ح مثل د وزاوية ب مشتركة فمثلثا ه ب د ه ب ج

متشابهان فاب في بج كب ه اعني ج د في ج د لان ب د واسطة في
النسبة يج وبالعكس اذا اتصل بوتر المسدس خط اقصر منه على نسبة
ذات وسط وطرفين فالاقصر ضلع المعشر بعينه انا نعمل على مثل ضلع المسدس

دائرة ونقيم فيها وتر د ط مساويا للخط
الاقصر ونصل به على الاستقامة ج د مساويا لوتر المسدس ونصل
ه د ه ج فنسبة د د ج د اعني ب ج ج ه كنسبة ج ه ب ج د اعني
ه ب ب ج وزاوية ب مشتركة فالمثلثان متشابهان فزاوية ط د مثل
زاوية ه وزاوية ضعف زاوية د فبقي ج نصف زاوية ط فزاوية ا ه ب اربعة امثال زاوية ج فقوس
اب اربعة امثال زاوية ح فقوس اب اربعة امثال قوس ب ج فقوس ب ج خمس قوس اب اعني
عشر الدائرة يد اب ضلع المخمس وهو يقوى على ضلع المسدس والمعشر من تلك الدائرة وليكن ا د القطر
و ح المركز و ج ط عمودا على اب الى ك ونصل ب ك ك ا ومن ح على ك اعني ح ن ل الى م ونصل

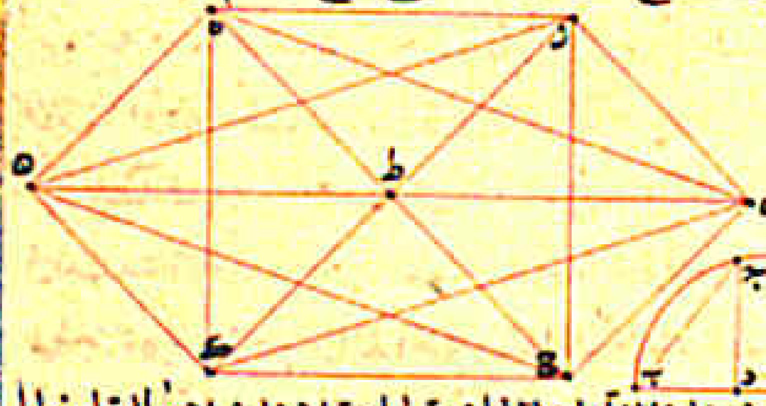
ك ن ن ا فقوس د د مثل ك ا فهو ضعف ب ك فزاوية ب ح د ضعف
ب ح ن و ب ح د الخارجة ضعف ب ا ح فب ن ح كب ح ا وزاوية ب
مشتركة فنسبة ب ن من مثلث ب ح ن الى ب ح من مثلث ب ا ح كنسبة
ب ح من مثلث ب ن ح الى ب ا فب ا في ب ن كب ح في نفسه وهو ضلع
المسدس و ا ك ل ب مثل ك د ل د وزاويتا ل قائمتان فا ن مثل ك ن
فزاويتا ا و ك متساويتان وكذلك ا و ب من مثلث ا ك ب فمثلثا ا ك ب ا ك ن متشابهان فنسبة
اب كا مثل ك ا ا ن فاب في ا ن مثل ك ا وتر المعشر في نفسه فب ا في ب ن وفي ا ب الذي هو مثل اب
في نفسه مساو لـ ب ح وتر المسدس و ك ا وتر المعشر كل في نفسه يه مخمس اب ج د ه متساوي الاضلاع
في دائرة قوس الزاويتين المتناظرتين يتقاطعان على نسبة ذات وسط وطرفين كب ج د ا على ك لان زاوية ج
ك ط لان مثلثي اب ج اب ه متساويا الاضلاع وزاوية ب مشتركة فب في ب د كاب في نفسه اعني ج ا

في نفسه وزاوية د ضعف ط د لان ضلعي اب ب د متساويان لاب اج فزاويتا
الاربع متساوية و م الخارجة ضعف ط فـ م متساويتان فم ج مثل ا ج فج ب في
ب د في نفسه يو اذا كان قطر الدائرة منطقا فان ضلع المخمس اصم وهو الاصغر
وليكن ب ح اب قطرين والمركز ط وليكن ط ك مثل مربع ا ط و ا ك ط قائمة
لان ا د منصف و ك مثل ا م د بقيت ا ط ك مثل ا د م و ا مشتركة فنسبة م د الى ربع د ا ك ط الى ربع
ا ك اعني ط ك وهي نسبة مثلثي م د الى نصف ا د وهي ه د الى د ك فالتركيب نسبة جميع ه د ك على انه ستقيم الى

ك ك ك الى ك ط وكذلك نسبة المربعين الى المربعين بالتناظر واحدة واذا اخذنا
من ا د مثل د ه انقسم على وسط وطرفين و د ه اطولهما واذا اضفنا اليه د ك نصف
الخط المقسوم على استقامة كان مربع ه د ك خمسة امثال مربع ك د كذلك ك ك ك ط لكن
خط ب ك خمسة امثال ط ك فنسبة ب ك ك ط كنسبة مربعي ك ك ك ط اعني ضلعي
ك ك ك ط متباينان فـ ك ك واسطة فمربع ب ك خمسة امثال مربع ك ك و ب ك منطق و ك ك منطق بالقوة اذ ليس
نسبة مربعيهما نسبة عدد مربع الى عدد مربع فـ ك ك منفصل ويقوى الخط كله على ك ك المنفصل ضلع مربع هو اربعة
امثال مربع ك ك وذلك الضلع مباين ايضا لـ ب ك القوى على خمسة امثاله و ب ك منطق ويقوى على المنفصل المنطق
بالقوة بزيادة مربع من ضلع مباين له فهو الرابع ثم ضرب ب ج المنطق في ب ك المنفصل الرابع يقوى عليه الاصغر
لكن اب وهو ضلع المخمس في نفسه مثل ب ج في ب ك لان اب واسطة في النسبة فضلع المخمس اصغر يز


نريد ان نعمل مخروطا متساوي الاضلاع من اربع
مثلثات تحيط بكرة مفروضة ونقول ان مربع
قطرها مثل ونصف مربع ضلع المخروط فليكن
قطرها اب ولكن اج مثل ب ج د على اب

نصف دائرة ا د ب و ح د عمودا ونصل ا د ونعمل نصف دائرة قطرها ح د ح وفيها مثلث ح د م ومركزها
د ونصل د ك د ح د م و د ه عمودا على السطح فلان نسبة ا ب الى د ب كنسبة د ب الى ح ب لكن
نسبة ا د الى د ح كنسبة د ب الى ب ح ونسبة ا ب الى ب ح كنسبة ا د الى د ح مثناه و ا ب ثلثة اضعاف ب ح
فمربع ا د ثلثة اضعاف مربع د ح وكل ضلع لمثلث ح د م يقوى على ثلثة امثال د ك اعنى د ح فكل ضلع مساو لا د
و د ب مثل ا ح وانصاف الاقطار مثل د ح وزاوية د قايمة فكل واحد من ح ب ك ب م ب مثل ا د وضلع مثلث
ح د م فلنبين حوله يحيط به الكرة ونخرج د الى ه ونأخذ منه د ه مثل ب ح فربع قطر الكرة فيقع نصف الدائرة
عليه بارتفاع د ه لانه عمود على د ه العمود على سطح ح د م وواسطة فى النسبة لانه مثل ح د و د ح وواسطة
بين ا ح ح ب فاذا ادرت نصف الدائرة على ب ه حادث على جميع نقط زوايا المخروط مماسا لان د م د ك اعمدة
ايضا ومساوية له و د ه مثل ا ب ونسبة ا ب الى ا ح كنسبة مربع ا ب اعنى د ه الى مع ا ب اعنى ح ك فمربع
ا و ب مثل ونصفه مربع ا ح فان اردنا مكعبا وان بيّنا ان القطر يقوى على ثلثة امثال مربع الضلع جعلنا ح
نصف ا ح ووصلنا د ب و ه ح ك د ب وعليه مربع ه ح د م



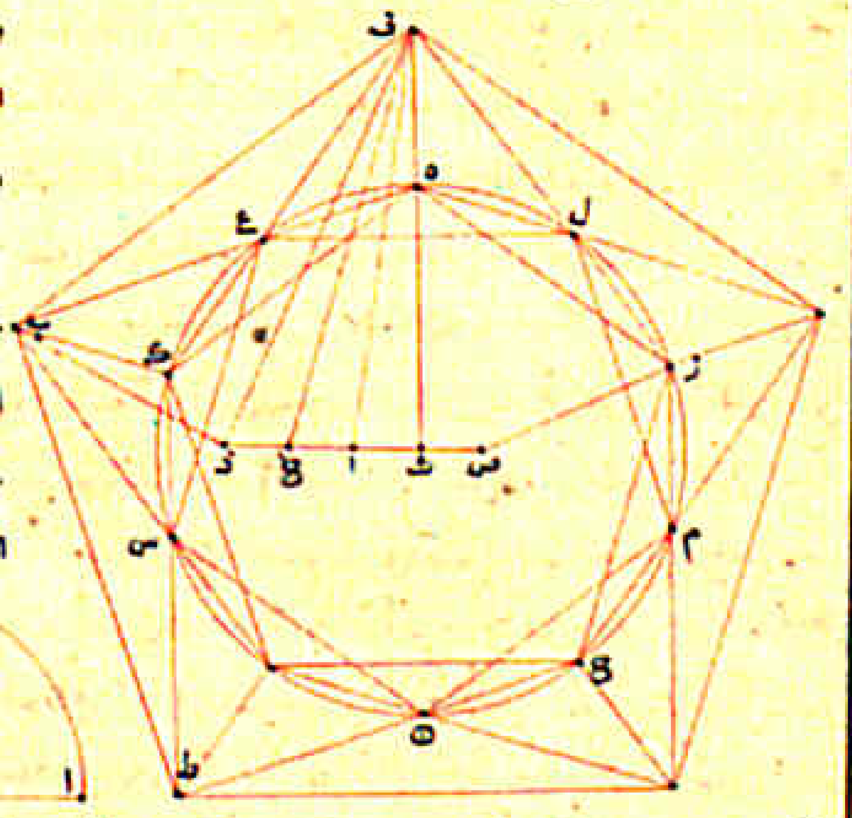


عمودا كه د و ممنا فنقول ان الكرة تحيط به ولنصل س ح ه ح
فاذا كان س ح ثابتا وادرنا الدائرة حادث على ه س وزاوية س ع
قايمة حادث على جميع الزوايا مماسة لانها كلها على اعمدة متساوية له
ولكن مربع س ح مثل س ه و ه ح مثل س ه و ه ب و س ح بل ثلثة امثال مربع د ح ط فان اردنا شكلا مجسما
ذا ثمانى قواعد مثلثات متساويات الاضلاع وان بيّن ان مربع قطر الكرة مثلا مربع ضلع المجسم فليكن القطر ا ب

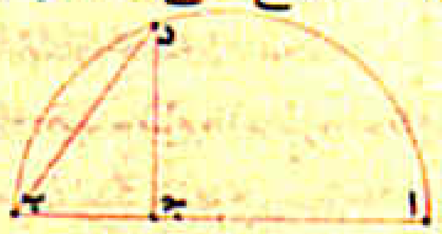




ونصفه على د و د ح عمودا ونصل ح ب
و ه د مثل ح ب وعليه مربع ه ح ط د ونصل
ح ح و ط فمعلوم ان انصاف قطر هذا
المربع والدائرة عليه سواء ومن ط عمودا
على السطح من الجهتين وهو ط ن ط س
متساويين متساويين لط ه ونصل ب بالزوايا فبيّنا ان المثلثات الثمانية متساوية لان اضلاعها اقطار زوايا
قايمة واضلاعها المحيط متساوية و ن ك اذا ثبت قطرا او الزوايا بعد من المركز سواء واحد فان نصف الدائرة
مماسها كلها اذا استدار وبيّنا ان مربعه مثلا مربع الضلع ك فان اردنا مجسما ذا عشرين قاعدة مثلثات
متساوية وان نبيّن ان قطر الكرة لا مشارك وانه الاصغر اذا كان القطر منطقا فلنجعل ا ح اربعة امثال ا ح وعليه
نصف الدائرة ونخرج عمود ح د ونصل د ب ونفرض دائرة التى قطرها مثل نصف د ب وفيها المخمس ح ج ط
واجعل د ف د ب كب ه ح ط د مثل المثال



القطر ونصلها بزوايا المخمس د م ب ح ع
ونصل ع ف ح ه ت ف فلان العمود
ضلع المسدس والقاعدة وتر المعشر فكل واحد
من الموصولات وتر المخمس فجميع المثلثات
التى على المخمس متساوية الاضلاع ولان العمود
متوازيان ومتساويان بضلع المخمس يوازى
الضلع الخارج ومساوية فهو ضلع المخمس فجميع
المثلثات الخارجة
متساوية متساوية

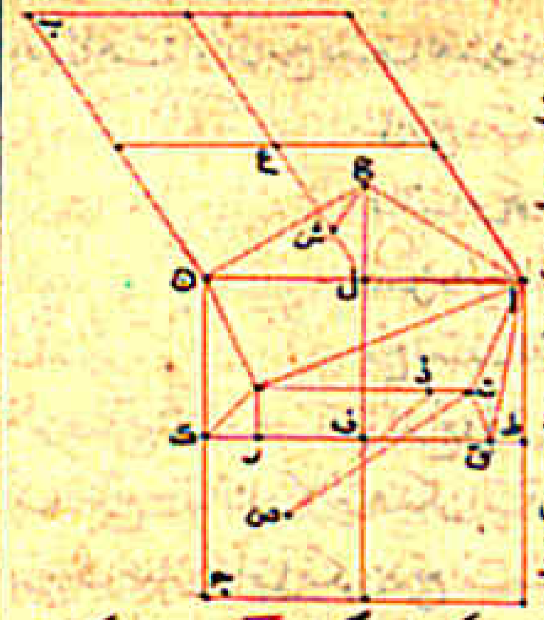


الاضلاع ولكن
المركز ب و ح عمودا كنصف القطر و ح د ه ضلعا المعشر موصولا به على الاستقامة من جانبين ونصل
ف د ب د د ص ه ص فلان ص ح ه ق متساويان متوازيان فكذلك ت ه خ ب و ب ه وتر المسدس
ثم ق وتر المسدس ومواز ح ت ه قايم الزوايا فد ق وتر المخمس وكذلك د ت وهو د ت مثلث مثل ذلك
وكذا الجميع ما يوصل به وكذلك ه ص د ص ه د مثلث متساوى الاضلاع فيها وكل ما يتصل من د الجانب

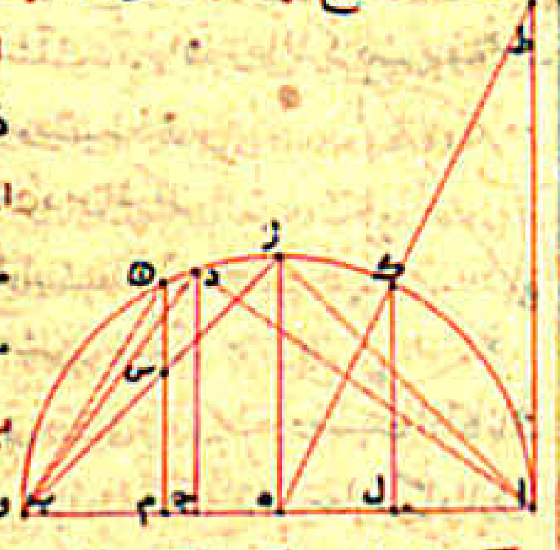
فقد علمنا



فقد علمنا ولان ب ك فى ف ح اعنى ص ح فى د ح تساوى ب ح فى نفسه اعنى ح ف فزاوية ف ح ص قايمة فاذا ا
ص د قطرا ولعرعلى ب نصف الدائرة حادث على جميع النقط ولنصف ب ح فليكن ح ا نصف ح ك فمربع د ا
خمسة امثال المربع ح ا فمربع د ا ضعف خمسة امثال ب ح ومربع ا ب خمسة امثال المربع ب د و ب ح مثل ب د
فاب مثل ص د و ح ف مثل د ب فقطر المماسات الكرة ولان ضلع المخمس هو ضلع هذا المثلث فهو الاصغر كما
فان اردنا مجسما يحيط به اثنا عشر قاعدة مخمسات اخذنا ضلع المكعب الواقع فى الدائرة وهو ا ب ا ح فنصف
الاضلاع كما على ف ح وقسمنا ط ف ن ك ل ح على نسبة ذات وسط وطرفين على ف ه و ن ه على ا ب ط ا ه د ك
د س الاصغر و ف ب و س ح اعنى على السطحين بطول الاطول ووصلنا ا ب ا ح ب ت و ا ب و ا د و ل ح
ب ح د ح و ا ه فلان ط ف ا اعنى ط ا ط ف فى نفسه ثلاثة امثال ف م وهو مثا فى نفسه بل ف فى نفسه مع



ا ب فى نفسه اربعة امثال ا ب ضعف ف ن فاب ك ب فهو كذلك
جميع اضلاع المخمس و ب ف ن مثل ف ق فنسبة ط ف ف ز و سطة الاوتر
ف ط فى نفسه و ر ف فى نفسه كثلثة ط ف فى نفسه و ط ا فى نفسه و ط ر
د ر ف فى نفسه كما ا د فى نفسه مع ف د اعنى د ب فى نفسه اعنى ا ب
فى نفسه فاب فى نفسه اربعة امثال ط ف اعنى ط ا فى نفسه مثل ه ا د
فى نفسه واضلاع المخمس متساوية فزاوية ب و ح من المثلثين سواء وكذلك
سائر الزوايا واضلاع المكعب اثنا عشر على كل واحد مخمس يكون اثنى عشر
مخمسا ولنخرج ب ط ص عمودا على السطح المقابل المكعب ونخرجه فى سطح ف ك
حتى يلقى خط د ب على د ق يكون ب د مثل ف ق ونقطع قطر المكعب بنصفين فيكون عمودا على د ق لا محالة فيكون
ط ب د ف كله فى نفسه وهو ب س فى نفسه وذلك ثلاثة امثال ط ب اعنى ط ا فى قطر المكعب ف ب س نصف قطر
الكرة فنصف مركز و ب على بسيط المجسم والكرة تحوى الزوايا كلها كما قلنا مرارا ولان ا ب وتر المخمس اذا اخذ منه ت ث
كان على نسبة ذات وسط وطرفين ف ب ث اصم وهو المنفصل شكل الاشكال ك ب قطر الكرة ا ب وعليه نصف
دائرة ب ا د و ا ح مثلا ح ب و ح د عمود و ه ن على المركز عمود ونصل ا د د ب ا د د ب و ا ب مثل ونصف ا ح
فمربع ا ب مرة ونصف مربع ا د وهو ضلع المخروط و ا ب ثلثة امثال ح ب فمربع ا ب ثلثة امثال المربع ب د وهو ضلع
المكعب و ا ب مثلاه د فمربع ا ب مثلا مربع ب د فهو ضلع ذى ثمانى قواعد مثلثات ولنعلم ط ا عمودا كا ب ونصل
ط ه يقطع على ك م ك ك عمودا و ط ا مثل ا ه و ك ل مثلا ل ه فمربع ك ل اربعة امثال مربع ل ه فمربع ك ه اعنى
ه ب خمسة امثال مربع ل ه ولكن ا ب مثلا ه ب و ا ح مثل ح ب فح ب مثلا ح ه فه د ثلاثة امثال ه ح فمربع د ب
تسعة امثال مربع ه ح فه ك اطول من ه ح وليكن ه م مثل ه ك و م ن عمودا ونصل ن ب وكان مربع ه ب خمسة
امثال المربع م ن فمربع ا ب خمسة امثال المربع ل م و ل م نصف قطر دائرة

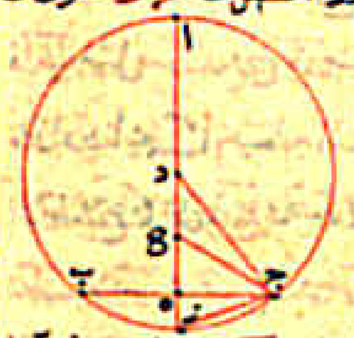


ذى عشرين قاعدة مثلثات و م ن مثله لانه مثل ك ل و ا ل م ب وتر
المعشر منها لان قطر الكرة منها مساوى قطر ذى العشرين وضلع المعشر
منها ف ب ن وتر المخمس من تلك الدائرة وترذى عشرين قاعدة مثلثات
من الكرة ونعلم ان ا د اطول من ب د لان ب د مثل د ا و ب د من
ب د ومن ب ن وكذلك الاعمدة لكن مربع ا ح اربعة امثال مربع ح ب
ومربع د ب ثلاثة امثال لانه على نسبة ا ب س ح فا ح اطول من د ب
و ا م اطول فنقسم د ب على س بوسط وطرفين د س س ب اطول قسميه و ا م كذلك فاطولها ل م اعنى ه ن م ن
اطول من ن س ف ب ن اطول كثيرا و س ب وترذى الاثنى عشر قاعدة لان د ب وتر المكعب اذا قسم على وسط وطرفين
واطوله ضلع المخمس كما كان ف ب ق ف ق مجموعين مثل ضلع المخمس وهو د ب و د ب ب ق فى ذلك الشكل كان ضعف
ف ق فهو من ضعف ط ف على نسبة ف ق ضعف ط ف ضلع المكعب تمت المقالة الثالثة عشر من اختصار
كتاب اوقليدس والحمد لواهب العقل اختصار المقالة الرابعة عشر من كتاب اوقليدس اذا وتر المسدس

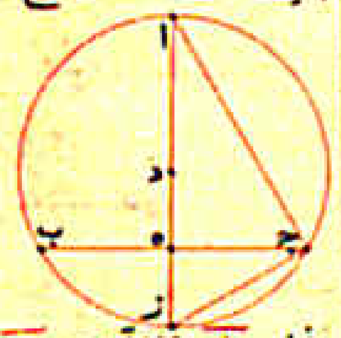


ك ا ب على ذات وسط وطرفين فاطوله وتر المعشر وهو ب ح ولنقسم ب د
وتر المعشر فتكون قسمة ا ب معه على تلك النسبة ونجعل ه ا
ومساويا لا ب وعلى وسط وطرفين و د ا اطول فاب الى ب د كه د الى ه د فاب اعنى ه د فى د ه كب د فى د د

اعنى ب ج ده وفي ه ز مثل ب د في ب ج لكن ه ز في ز ه مثل د ز وبل ب ج في نفسه فب د مثل ب ج فب ج
وتر المعشر ب ده عمود من المركز الى وتر المخمس وهو ج ب فهو نصف وتر المعشر والمسدس ونخرجه الى ز
ونصل د ج ج ز فنقول ان د ه ليس مساويا لـ ز ه والا فـ د ج مثل ج ز وتر المعشر ولا اقصر منه بـ د ز اطول من



ج د هذا خلف فـ د ه اطول فنأخذ منه ه ح مثل ه ز ونصل ح ج وقوس ا ج
اربعة امثال ج ز فزاوية ا د ج اربعة امثال ج د ز فزاوية د مثلا زاوية د ح ج
و د ز ح مثلا زاوية د ح ج اعنى ج ح د فـ ز ح مساو لـ ج ه و ه ح له فجميع د ح د ح
ضعف ح ج ه ح فـ ه د نصف وتر المعشر والمسدس فـ د ه اذا مثل عمود المثلث وخمس
المعشر وهو مقسوم على ذات وسط وطرفين واطوله عمود المثلث ج ج ب وتر المخمس و ا ح وتر زاويته فمربعهما
جميعا خمسة امثال مربع نصف القطر لنفصل ا ب القطر ج ب على ه ونصل ج د والمركز د فـ ج ب مربعه



مثل مربع د ب د ج و ا ح ج ز مربعها اربعة امثال المربع د ز فيزيد عليها مربع د ز
وتر المسدس يكون مثلا ا ج ب ب كل في نفسه وذلك خمسة امثال المربع د ز و ز وتر زاوية
المخمس هو ضلع المكعب كما بين فمربع ضلع المكعب مع مربع ضلع المخمس جميعا خمسة امثال
مربع نصف القطر ك مثلث ذو الثمان قواعد وسطح المكعب يحيط بهما دائرة واحدة في الكرة



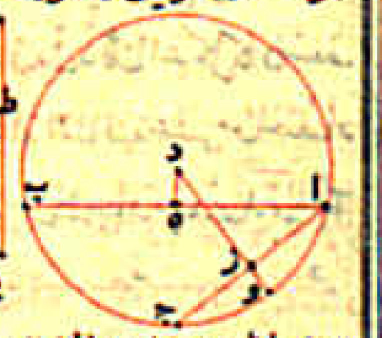
مثل ج ط ح المثلث و ج ه د ز المربع وقطر ج ز واذا كان مربع ج ز اربعة مربع ط ح
ثلثة ومربع ج ه اثنان كما بين ولكن ا ب قطر الكرة وبينا ان مربع ا ب مثل نصف
مربع قطر الدائرة كما قيل فيكون مربع ا ب ستة ومربع ج ه اثنين كذلك فيكون مربع
ا ب ثلثة امثال المربع ج ه فـ ج ه ضلع المكعب ويكون مربع ضلع المثلث ثلثة فربع ا ب
ضعف مربع ط ح فـ ط ح ضلع ثمان قواعد ه قد تبين ان مخمس ذي اثني عشر قاعدة مخمسات ومثلث ذي عشرين
قاعدة مثلثات بعد كرة واحدة تحيط بهما دائرة واحدة فليكن ا ب قطر الكرة وليقع فيها ج ده ز مخمس ذي اثني عشر



فيها و ط ى ك مثلث قاعدة ذي عشرين ولكن مربع ل م خمس مربع
ا ب فيكون نصف قطر الدائرة التي ضلع مخمسها ط ى و د ز وتر المكعب
ومربع ا ب ثلثة امثال المربع بخمسة امثال المربع د م مثل ثلثة امثال
د ز ولنقسم ل م على وسط وطرفين فـ ل ن الاطول وتر المعشر ونسبة
م ل الى ل ن كنسبة د ز الى د ح بخمسة امثال المربعي د ز الى ل م مثل ثلثة امثال المربعي د ز ح ز و ط ى يقوى على ل م ل ن
المسدس والمعشر جميعا فخمسة امثال المربع ى ك مثل ثلثة امثال المربعي ج ز د ز وخمسة امثال المربع ى ط خمسة عشر
مثلا لمربع نصف قطر دائرته وايضا ثلثة امثال د ز ج ز خمسة عشر مثلا لمربع نصف قطر دائرته فنصفا قطري
دائرتيهما متساويان و د ك عمود على ج د ز وتر المخمس فنضربه في د ح مثلا مثلث د ز ح اللذين على المركز نضربه فيه خمس



مرات مثلا خمسة فنضربه فيه اثني عشر مرة اثني عشر اضعاف بخمسة وهو بسيط ذي
الاثني عشر قاعدة وهو بين ضرب العمود في ضلع المخمس ثلثين مرة و د ه عمود من المركز
على ب ج ضلع مثلث ذي عشرين قاعدة و ه د في ب ج ثلثين مرة مساو لبسيط الجسم
لان ه د في ب ج مرة ب د ج نفيه ثلثة مرات مثلا ا ح فلثين مرة عشرين ضعفا
فنسبة بسيطي ذي اثني عشر قاعدة الى بسيط ذي عشرين كنسبة د ك في ج د الى د ه في ب ج ونسبتهما اذا كانا في
كرة واحدة كنسبة ضلع المكعب الى ضلع مثلث ذي عشرين قاعدة ذ وليحط دائرة ا ب ج بقاعدتيهما جميعا والمركز د
و ا ب ضلع المثلث و ا ج ضلع المخمس و د ه د ز عمودان عليهما ونخرج د ز الى ج و ح ك وتر المكعب وهو مقسوم على
الوسط والطرفين واطوله طرفيه ضلع المخمس كما مضى وكذلك د ز و د ه فنسبة الاطول فـ ط ك في د ه كـ ا ك في د ز



فنسبة ط ك في د ه الى ا ب في ج ه فنسبة نصف وتر المعشر ا ب في د ز الى ا ب في د ه
متساوية العدد وليكن ثلثين مرة وذلك نسبة بسيطي الشكلين ونسبة ط ك
في د ه الى ا ب في د ه كنسبة ا ب ط ك نسبة ط ك الى ا ب كبسيط ذي الاثني عشر الى
بسيط ذي العشرين ح وبرهانه لغرض ولتقدم لبيانه ضرب ثلثة ارباع القطر في خمس
اسداس وتر زاوية المخمس من ثلث الدائرة هو كسر مخمسها ولنصف ب ج وتر الزاوية على ط و ا ط ه قطرها
والمركز د وليكن د د نصف د ه فا د ثلثة ارباع القطر وليكن ج ح ثلث ط ح فا د الى ا د كـ ط ب ح



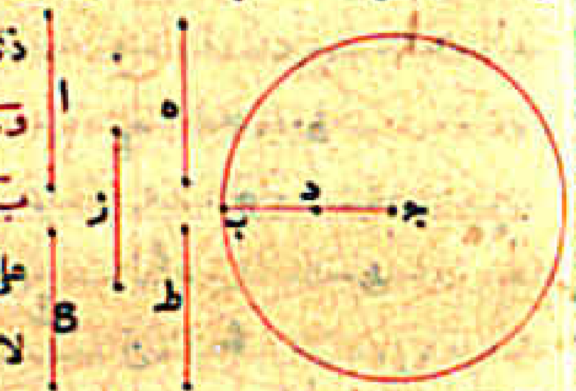
لا د في ط ح كـ ب ط في ا د وهو مثلا مثلث ا د ب و ا ب في ط ح مع ب ط في ا د اربعة امثاله ومع د ز نصف



في ط ب خمسة امثاله وهو المخمس لكن ا د في ب ج مساو لجميع الثلاثة اعنى ا ب
في ط ح و د ز و د ا كل في ط ب اعنى ا د في ط ب فهو كسر المخمس ط ح ولتكن دائرة
فيها المخمس والمثلث و د ب وتر زاوية المخمس و د ك وتر المثلث و ا ه القطر و ا ك
ثلاثة ارباعه ونصف د ك وليكن ج س هو المخمس في



ذي المثلث فنسبة اثني عشر ا ك في د ك وعشرة ا ك في س ج كاثني عشر ا ك في ج ح
نسبة اثني عشر اضعاف المخمس الى عشرين اضعاف المثلث كنسبة عشرة ا ك في
ج ب الى عشرة ا ك في ب ك وهو نسبة ج ب الى د ب ضلع المثلث ى كل خط
على وسط وطرفين فان نسبة الخط القوي عليه وعلى الاطول الى القوي عليه وعلى الاقصر كنسبة ضلع المكعب الى ضلع



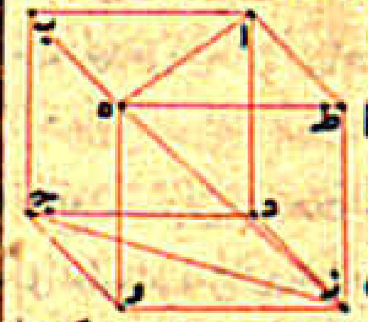
ذي عشرين فليكن الخط ج ب و ج د اطولهما وعلى ج ه و ب عد ب دائرة
ده وتر ذي عشرين د ز وتر مخمسها د ح ضلع مكعبها و ط القوي على ج
ب د فان ا ب و ج د وتر المعشر فـ ز يقوى على ج ب ب د و ه يقوى
على ثلثة امثال ب ج في نفسه و ط يقوى على ثلثة امثال ج د في نفسه
لان ج ب في نفسه و ب د في نفسه ثلثة امثال ج د في نفسه فنسبة
ه و ط كـ ب ج ب د وهو نسبة ح د لانهما على نسبة وسط وطرفين فنسبة ه ح كـ ر ط فاذا نسبة ضلعي المكعب
وذي عشرين قاعدة كنسبة القوي على الخط والاطول الى القوي على الخط والاقصر يا نسبة مجسم ذي عشرين
قاعدة الى ذي اثني عشر قاعدة كنسبة ضلع المكعب الى ضلع المثلث لان قواعد مخروطاتهما وهي مخمسات والمثلثات فانها
قد تحيط بها دائرة واحدة معا ورؤسها المركز فبعدها عنه سواء وارتفاعها واحد فنسبتها نسبة القواعد
فنسبة جميع قواعد هذا الى جميع قواعد ذاك كالمخمس وذلك كضلع المكعب الى ضلع ذي العشرين يب ا ب على د و ط
وطرفين و ا ج اطول و د ه كذلك فـ د ز اطول فما نعرض لـ ا ج اطول و د ه كذلك و د ز اطول مما نعرض لـ ا ج
نعرض لـ د ز من جهة النسبة لان نسبة ا ب في ب ج الى ا د في نفسه للتساوي



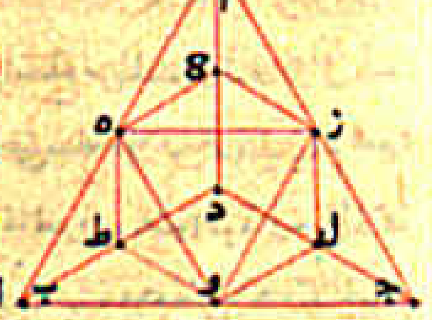
فنسبة اربعة اضعاف ا ب في ب ج و ج ا في نفسه الى ج ا في نفسه كاربعة اضعاف
ده في ه ز و د ز في نفسه الى د ز في نفسه وذلك مساو لضرب جميع ا ب ج في نفسه الى ج ا في نفسه و ده
في نفسه الى ده في نفسه فنسبة ا ب ج معا الى ج ا كـ ده ه ز معا الى د ز وبالتركيب ا د ب ج مع ج ا الى
ج ا كـ ده ه ز معا الى د ز وبالتفصيل ا ج الى ج ب زيادة المقدم على التالي كـ د ز فـ ده وبالتركيب ا ب
ب ج كـ ده د ز وبالتبديل ا ب د ز كـ ا ج د ب اي ب ج ه ز ● تمت المقالة الرابعة عشر من اختصار
كتاب اوقليدس

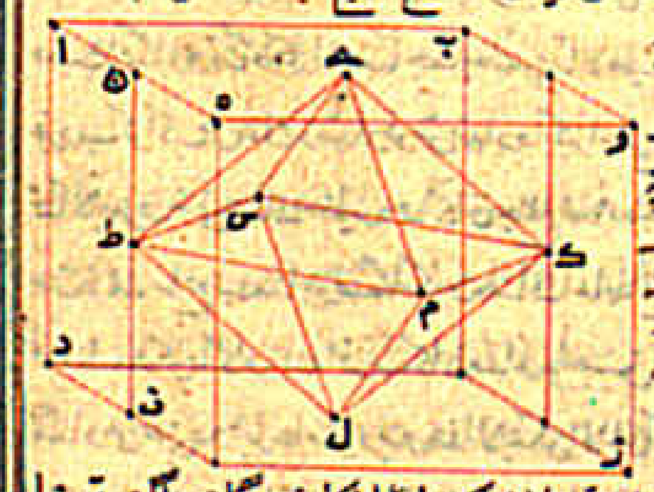
## المقالة الخامسة عشر من كتاب اوقليدس وهي لابسقلاوس

ا اردنا المخروط ا من اربع قواعد مثلثات في مكعب ا ب ج د ه ز ط وصلنا ا د د ج ج ا ا ه ه ج ده فعلنا



لان اضلاعه اقطار مربعات متساوية ب فاذا اردنا ثمان قواعد في مخروط نصفنا
الاضلاع ووصلنا فقد فعلنا لان اضلاعه انصاف
اضلاع مثلثات متساوية التوازي ج فاذا اردنا
في مكعب ا ب ج د وهو ج ح ذا ثماني قواعد ليس الا قطع
القطرين في كل سطح كـ ط ب ك د م س ووصلنا ط ب ك ل فهو مربع لانا
اذا اخرجنا من النقط خطوطا متوازية لاضلاع مربع ا ب ج د مثل نصف كان





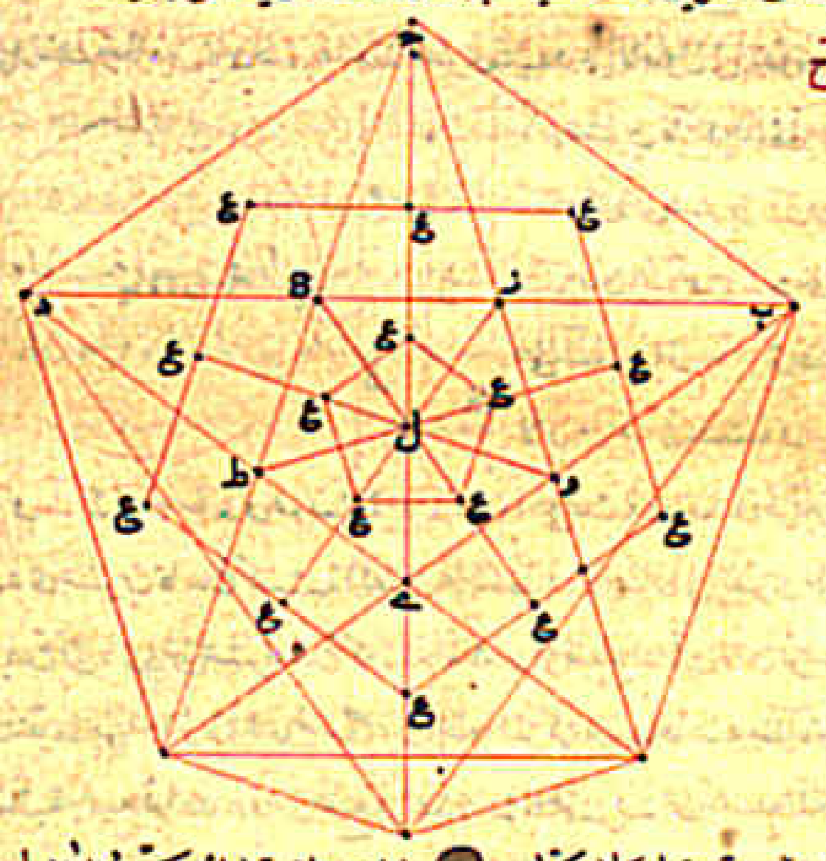
مربعا محيطا به ثمانية انصاف هي قواعد مخروطات رؤسها العالية
م فالمسألة س ه واضلاعها اوتار والخطوط التي تتقاطع على النقط
المرسومة بموازاة اضلاع كل سطح مربع على قوائم فيلاقي وجمل زواياه



متساوية الزوايا والاضلاع د
فاذا اردنا على ثمان قواعد مكعبا ا ج
د ه ز وصلنا مراكز المثلثات لانا
لو اخرجنا عليها خطوطا موازية تكون اجمع على المراكز فكان مربعا محيطا بربعنا

المعمول بانصاف الضلع فهو اذا مربع فالست يحيط بكعب د ايضا لانا لو اخرجنا من مراكز المثلثات اعمدة على الاضلاع
والعصب كانت متساوية الضلعين والزاوية فكانت قواعدها متساوية وهي المربعات فزواياها متساوية البعد
من اى نقطة فرضت دانسها فهي متساوية ‌ه‌ فان اردنا في ذي عشرين قاعدة معلومة اثنى عشر قاعدة يحيط به
مثل ذي عشرين قاعدة ا ب ج د ه و ح ط ى ك ل وضلعه معلومة وصلنا مراكز المثلثات على العنايات
فيحصل ذي اثنى عشر قاعدة بمخمسات فلان ابعاد مراكزها متساوية فالخطوط الواصلة بينها متساوية والمجسمات متساوية
الاضلاع والزوايا وكيف لا ولو اخرجنا على النقط خطوطا موازية لمخمس الكبير شكل مخمس يحيط بها فهي انصاف
مخمسات وهي اثنى عشر لان نقط زوايا ذي عشرين قاعدة اثنى عشر لان مجمع زواياها ستون وكل خمس منها يكون
في زاوية مخمس فيكون تحت كل نقطة مخمس وذي عشرين قاعدة يحيط به لان نقط زواياه على بسيط

والمثلثات العشرون مثلثات ح و د ك ح
ح ح ط ح ط ك د ط ى د ب ه
ك ح ط ك ط ى ك ب و ب ه و و ه ا
ا و ر ا ب ب ر ح ر ح ه ل د
ه ل ا ل ب ا ب ح ح ل د تم



تمت المقالة الخامسة عشر من اختصار اوقليدس وتم بتمامها الكتاب ● ولواهب العقل الحمد بلا نهاية
بسم الله الرحمن الرحيم ● الحمد لله رب العالمين ● وصلواته على النبي محمد وآله الطيبين
وقد كان لنا ان نورد جوامع كتاب بطلميوس الكبير المعمول في المجسطي وعلم الهيئة وان نحذو في ذلك حذو كلامه
من غير ان نسلك طريقة غير طريقته من الطرق التي ظهرت للمحدثين الا في اشياء يسيرة فانا لا نستقصي في كل
ما نورده في التولج وان نقرب المعاني الى الافهام غاية ما نقدر عليه وان نترك الحسابات التي في الاشكال
بان نعرف وجه البيان في الشكل فمن شاء حسب وان لا نستقصي في ذكر تاريخ الارصاد بل نسلم ان بين كل
رصد ورصد كذا واما الجداول فانا نحب ان نبينها في كتابنا هذا وان الحساب يختص بعمل ورأينا ان لا نكرر
كثيرا من الاشكال التي تشترك فيها الكواكب حتى هي متشابهة في التعليم والهيئة وانما نكرر لاختلافها في الحساب
ونسأل الله التوفيق والعصمة ونسأل الاستدعاء من اهل المعرفة ان تعذروا في الزلة وسعة الخلة والله المستعان
ولله الحمد على كل حال ● وصلواته على سيد الانبياء ● وخصوصا على محمد وآله فصل في عدة
اعراض احدها في ان السماء كرية الشكل والحركة
قد يقع التصديق بكرية هذه الحركة من جهة حيث طلوع الكواكب وغروبها فانها تطلع من المشرق ثم لا تزال تأخذ
الى العلو بالقياس الينا حتى توازي سمت الرؤس ثم تأخذ الى اسفل نحو المغرب حتى تبلغ الافق ثم تغيب ثم تعود
مرة اخرى من حيث كانت طلعت هي باعيانها وتكون ازمنة الطلوع وازمنة الغروب متكافئة في سائر الامر
ثم اذا اخذنا نحو جهة الشمال والجنوب حصل بعض ما كان يغيب عنا لا يغيب البتة وبعض ما كان لا يغيب عنا
يغيب دايما او وقتا وكلما امعنا جعل يظهر مما لا يغيب شيء اكثر ويكون في الناحية الاخرى بالضد فكلما ابطأ
غروب كوكب من هذه وصار قوس نهاره اكبر اسرع غروب نظيره وصار قوس نهاره اصغر وكلما ظهر هاهنا
مما لا يعرف خفي هناك نظيره مما كان يطلع فلا يطلع ولو امعنا في المسير الى القطب الذي اليه نسير ولم يكن
عن ذلك مانع لبلغنا موضعا يكون نجما له اما طالع دايما واما غارب دايما ونحن نشاهد ما لا يغرب يدور على
القطب كل ما كان اليه اقرب كان مداره اضيق ودوره ابطأ بمقدار ضيق مداره لكنها جميعا تقطع دوايرها
متساوية اعني دوايرها متوازية وهذا لا يمكن الا ان تكون حركة مستديرة ويكون قطباها باحدى طرفي الكواكب
الابدية الظهور ولو كانت هذه الحركة لا على هذه الصورة لما كان ابعاد ما بين الكواكب واعظامها في جميع الاقطار



الارض متساوية في المنظر والذي يرى من زيادة مقاديرها عند الطلوع والغروب فهو بسبب البخار الرطب الذي
المحيط بالارض ووقوعه بين الابصار وبينها ومن شأنه ان يكون ما وراءه اعظم في المنظر مثل ما يرى مقادير
الاشياء في الماء اعظم واكبر وكلما غاصت ازدادت عظما بحسب الرؤية ومن الدليل على صحة هذا الرأي بطلان سائر
الآراء فيه مثل رأى من يظن ان النجوم تذهب على الاستقامة الى النهاية فليت شعري كيف ترجع بالاستقامة من
ناحية المشرق مرة اخرى وان كانت ترجع من حيث جاءت فكيف لا ترى ولم لا تتناقص اعظامها وابعادها بينها
كلما ازدادت عنا بعدا بل نجد مقادير اعظامها وربما ازدادت عند الغروب في الرؤية ومثل الرأي السخيف القائل
انها تشتعل وتطفأ فيكون في بعض الارضين لها اشتعال وفي بعضها طفوء وهذا مع سخافته لما فيه من نسبة
حلقة الاجرام الكرية الى العبث والتعطيل يوجب ان يكون شيء واحد مشتعلا طافيا بحسب القياس الى موضعين لان
الكواكب الطالعة على قوم تكون غاربة عن آخرين يدل على ذلك ما رصد كسوفات القمر فقد رصد كسوف القمر وكان
عند قوم بعد الطلوع وعند قوم طلع وهو منكسف وعند قوم قبل الطلوع حتى انهم ظهر لهم منجليا وكذلك في رصد
في جانب الغروب ثم ما بال بعض البلاد يوجب ان تشتعل فيها وبعض البلاد يوجب ان يطفأ وما بال الكواكب الظاهرة
ابدا عند قوم مشتعلة دايما عندهم ولكنها عند قوم آخرين يطفأ ويشهد على صحة رأينا هذا مطابقة الآن الارصاد
المنصوبة واجب احكام الكرية فانها تستمر على قياس الكرة ● قال واما ان الفلك كرى فيقع فيه امور منها ان هذا
الشكل اوفق الاشكال لسرعة الحركة المستديرة وادومها احاطة واليقها بالجسم الذي هو اكرم ولان الفلك جرم
بسيط متشابه الاجزاء ولا يجوز ان يكون طبيعة واحدة تفعل في مادة واحدة زاوية او هيئة لها في جزء بل يجب
ان يكون هيئة جميع الاجزاء متشابهة في الخلقة ولا يمكن ان يكون هذا الا الكرة فلا يمكن ان يكون بسيط متشابه
القطع الا الكرة ولان الكواكب قد يمنع الناظر في امرها بانها من جوهر ما هي فيها والكواكب كرية ولو كانت مسطحة
او مقعرة او شكلا آخر لاختلف مناظر اشكالها لاختلاف ابعاد الناظرين اليها فالفلك المحيط بها في مثل
طبيعتها والقول فيه من هذه الحجج هو الاوسط في ان الارض كرية عند الحس
وقد دلنا على كون الارض كرية في الحس تقدم طلوع ما يطلع وغروب ما يغرب وتأخرهما على اهل البلدان الطولية
وظهور ما يظهر ابدا وغيبة ما يغيب ابدا على البلدان العرضية تقدما وتأخرا وظهورا وغيبة توجبه الكرية ويظهر
حال الطول بالكسوفات القمرية وحال العرض بكواكب القطبين ولو كانت الارض مقعرة لطلعت الكواكب على الغربيين
اولا وتأخرت عن الشرقيين وليس كذلك فقد رصدت كسوفات القمر الواحدة باعيانها فوجدت عند الشرقيين
في ساعات من ليلهم اكثر وعند الغربيين في ساعات من ليلهم اقل ووجد التفاوت في ذلك على ما توجبه كرية
الارض ولو كانت مسطحة لكان الطلوع والغروب في الآفاق في وقت واحد وما عرض من الجبال والاراضي
المرتفعة فيجب ان لا يكون له قدر محسوس ولو كانت مضلعة باضلاع مسطحة يخرجها عن ان تكون بالجملة كرية عند
الحس لكان طلوع الكواكب وغروبها انما يكون على سكان سطح واحد في ساعة واحدة ويختلف في ذلك سائر
السطوح بالة قدرا الا ان تكون السطوح بحيث لا تؤثر في كرية الجملة ابدا محسوسا على ما عليه الوجود ولكنا
نجد بآخر ساعات الكسوف وتقدمها في المساكن على الطول من المشرق الى المغرب على ما توجبه كرية الارض وكذلك
حال طلوع الكواكب وغروبها دون ما توجبه تسطيح واحد او تسطيح كثير ولا يجوز ان يكون شكلها اسطوانيا
حدبت سطحه في الطول من المشرق الى المغرب وله سطحان الى القطبين والا لكان طلوع الثوابت وغروبها
على سكان سطح واحد بين القطبين واحدا ولكان ما يخفى ويظهر واحدا عند الجميع بل لم يكن لسكان الاستدارة
يرون شيئا من الكواكب دايم الظهور كما كان حال ما من المغرب الى المشرق في هذه المعاني كحال ما من الشمال
شيئا الى الجنوب فالحدبة في الجهات على السواء وسطح الماء في البحر كري ايضا ولذلك اذا كنا في البحر وكانت
بالبعد منا سواحل او تلال لا يظهر منه رأسه ثم يجعل يظهر ما تحته قليلا قليلا كأنه مستور لا محالة دون رأسه
فلا ساتر دونه غير حدبة الماء فصل في ان الارض مستقرة في الوسط
قال ان لم تكن الارض مستقرة في سواء الوسط فلا تخلو اما ان تكون في بعد سواء عن القطبين ولكن خارجة عن
المحور او على المحور ولكن مايلا الى احد القطبين او خارجا عن المحور مايلا الى القطب ولو صح القسم الاول لوجب
ان لا يستوي الليل والنهار عند ساكني خط الاستواء لان سطح الافق حينئذ لا يفصل الفلك دائما
نصفين واما في سائر الآفاق فكان اما ان لا يكون ذلك الاستواء او لا يكون اذا كانت الشمس في منطقة الحركة
الاولى اعني معدل النهار لان الدواير الكائنة الافقية المنطقة كانت لا تتفاضل بنصفين فلا يكون الاستواء

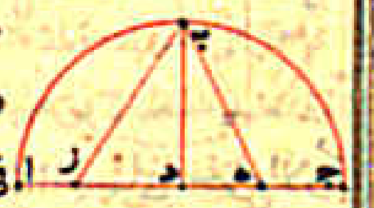
الارض

على نقطتي تقاطع المايل ومعدل النهار اللذين ذكرناهما تعدل على دائرة اخرى موازية لها شمالية او جنوبية ولكانت القطعة العليا من كل دائرة من الموازية لا تساوى السفلى من نظيرتها المساوية اياها فى البعد عن منطقة معدل النهار ولم يكن نهار احدهما كليل الاخرى والوجود على خلاف ذلك كله ولكانت البلاد التى الميل الى مشرقها او مغربها لا تتساوى فيها ازمان ما بين الطلوع ومسامتة الراس وزمان ما بين مسامتة الراس والغروب ولم تكن الاعظام والابعاد ترى فى كل موضع متساوية واما القسم الثانى فلو صح لوجب ان يكون الافق انما يفصل الفلك بنصفين حيث الكرة منتصبة واما فى المساكن المائلة الى احد القطبين فان القطع كان يكون مختلفا وكان ما يلى ذلك القطب اصغر وما يلى مقابله اكبر وكلما امعنا الى القطب ازداد به صغر الصغير وكبر الكبير فاذا صرنا عند القطب كان ما يفصله الافق فوقنا اصغر من جميع القطوع وما تحته اكبرها وليس الامر كذلك بل فى جميع البلاد وجميع المساكن ينقسم الفلك بنصفين فيرى ستة بروج دائما او يكون الافق على منطقة البروج وذلك ينتصف على وجه آخر البروج ولو اجتمع القسمان لاجتمعت المحالات التى فى القسمين على انه لو لم تكن الارض تحت دائرة معدل النهار وهى منطقة الكل بحيث تنتصف على موازاتها لما كانت الاظلال من المقاييس المشرقية والمغربية عند استواء النهار على خط واحد مستقيم بعينه فى السطوح الموازية للافق فى كل موضع ولو كانت الارض بالجملة مائلة عن الوسط لما كان نظام تزايد النهار وتناقصه هذا النظام الموجود ولكان القمر لا ينكسف ابدا بمقابلة الشمس فى كل وقت **فصل فى ان لا مقدار للارض عند الفلك** لو لم يكن مقدار الارض لا يؤثر فى الحس اثرا عند السماء فوق المركز الى المحيط بل كان لها اثر محسوس لما كانت ابعاد ما بين الكواكب واعظامها متفقة فى النظر عند كونها فى وسط السماء وعند كونها فى الافق ولكان القرب وهو عند توسط السماء يوجب زيادة فى ذلك والبعد نقصانا والامر بخلاف ولكان استعمال آلات الرصد على بسيط الارض لا على المركز نفسه يوجب تفاوتا محسوسا ولكانت الاصول المبنية على تلك الارصاد لا تستمر ولكان الغارب من الفلك اعظم من الطالع بمقدار محسوس على مقتضى تغير نصف قطر الارض لان المنتصف فى الحقيقة هو السطح الفاصل للارض بنصفين لا السطح الخارج عن الابصار وعلم صغر قدر الارض عند الفلك صار كالمنطبق احدهما فى الاخر وكان الطالع ستة بروج تقريبا **فصل فى ان ليس للارض حركة انتقال** اما حركة الانتقال فيبطل بما ابطلنا به الميل عن الوسط ولو كانت لها حركة مستقيمة متباعدة او نازلة او الى جهة لكانت اجزاؤها لا تلحقها البتة من تلك الجهة واما التعجب الواقع فى ان الثقيل كيف يثبت فى موضع ولا يهوى فهو زايل بمعرفتنا ان الفوق دائما جهة الفلك والسفل جهة الوسط واما الكل فلا فوق له ولا اسفل لان الكرة لا اختلاف فيها وان نهاية الحركة الثقيلة مركز الكل ونهاية الحركة الخفيفة صعدا وهو افق الكل وجهة الفلك وجميع اجزاء الارض متدافعة الى الوسط وقايمة على زوايا قايمة على بسيط الارض اذا ورتبته بالطبع واما الحركة المستديرة للارض على نفسها فقد ادعاه قوم فبعضهم زعم ان الفلك ساكن وان الارض متحركة الى المشرق فيظن ان الفلك متحرك والكواكب تطلع وبعضهم زعم ان الجرمين كلاهما متحركان لكن على التخالف وبطلميوس بعد الفراغ من التعجب من وضعهم شيئا فى غاية الثقل مثل هذه الحركة السريعة وان كان ليس تعجبا يعتد به فان التعجب يكون لو جعلوه قسرا وهو فى غير موضعه الطبيعي بحيث يكون له ميل فيه بالطبع الى حركة اخرى يقول لو كانت الارض لها مثل هذه الحركة الى المشرق دون سائر الاجرام الطبيعية لكان يجب ان لا نرى سهما طائرا ومرجوحا او سحابا الا وذلك يتاخر ولا نرى حركة مشرقية لشىء منها فان قيل ان الهواء تحرك ايضا مع الارض مثل حركتها فذلك الشىء المرجوح يجب ان يكون حركته ما فى الهواء من الاجرام المائلة الى السفل انقص من حركتها اعنى حركة الارض والهواء فكان لا نرى شيئا يتحرك فى الهواء الى المشرق بل يتاخر دائما الى المغرب وليس شىء مما فى الهواء ملتصقا بهما يتحرك معهما الا لما فقدنا الاشياء فيه وتلزمت وترددت ولو كان للارض مثل هذه الحركة لكان الثقال تلى سمتها بل تتاخر فهذه جوامع ما قاله ونحن قد بينا استحالة هذه الحركة للارض فى الطبيعيات **القول فى ان للكل حركة واحدة بعمها ونقصد عنها من المشرق الى المغرب** قال انا رأينا الكواكب خصوصا الثابتة تطلع من المشرق وتغرب فى المغرب ثم تعود كل يوم وليلة بابعادها محفوظة ودوايرها المرسومة بحركاتها متوازية تبع انطباق كرة واحدة بعينها وهى حركة الكل ووجدت منطقتها دائرة معدل النهار وساير الدوائر موازية لها وانما سميت معدل النهار لان الشمس اذا حصلت على نقطتين من

الدائرة



الدائرة اشترك الليل والنهار فى جميع المساكن واما الكواكب الاخرى كالشمس والقمر والمتحيرة فلا تحفظ نسبها الى الكواكب الثابتة وتتاخر دائما الى المشرق ولا على دوائر متوازية بل مختلفة قاطعة للموازية الى جهتى الشمال والجنوب على نسبة وترتيب منتظمين وان كان الاستقصاء ايضا فى امر الثوابت على ما سيتضح بعد قد يظهر من امرها انها ايضا تعلو الى المشرق على دوائر موازية لمنطقة المائلة للشمس فى المدار بعيد الزمان تختفى فى ظاهر الاحوال فيجب لا محالة ان نفرد هذه الحركة التى من المغرب عن الاولى التى من المشرق ونجعل غيرها وكالمضادة لها ووجب لا محالة لما قلنا ان تكون على دوائر مائلة مقاطعة لمنطقة الحركة الاولى فاذا المنطقتان اثنتان منطقة مائلة ومنطقة معدل النهار والمنطقة المائلة التى للشمس هى دائرة البروج ومنطقة ثقل الثوابت على ما نوضحه بعد والنقطتان اللتان من الدائرة الشمسية ومعدل النهار احديهما تسمى نقطة ربيعية وهى التى اذا وافاها الشمس انقلب الزمان الى الربيع فكان الاستواء الربيعي والثانية تسمى نقطة خريفية لما عندها من الاستواء الخريفي واذا اقام على قطبى منطقة البروج ومنطقة الحركة الاولى دائرة قاطعة لهما انفصل منهما قوسان قوس شمالية وقوس جنوبية تحدان اعد الميل وارتسمت على دائرة البروج نقطة شمالية ونقطة جنوبية فاما الشمالية فهى نقطة المنقلب الصيفى لان الشمس اذا حصلت عندها انقلب الزمان الى الصيف فى المعمورة التى نعرفها والاخرى منقلب شتوى لنظير ذلك ولما كانت الكواكب المتحيرة والشمس والقمر ترى طالعة وغاربة مع الثوابت فمن البين ان الحركة الاولى مستولية على الحركة الثانية ويلزمها ما عرض الحركة الثانية مع حركاتها الخاصية ثم فى النظر الدقيق يظهر ان الكواكب الثابتة ليست تتحرك الى المغرب بذاتها بل يلزم فيما يرى من حركتها الى المغرب ان يكون هناك حركة اخرى محيطة بالكل ومستولية عليه يستتبع سائر الاجرام معه وهى بجرم غير مكوكب واما ان هذه الحركة ليست للثوابت بذاتها بل هى كالمتحيرة فلان لها حركة الى المشرق بطيئة جدا مخاصمة بها لحركة سائر الكواكب اما ان التى لسائر الكواكب سريعة فيظهر بالقياس الى الثابتة واما التى للثابتة فيظهر بالقياس الى النقط الاربع الموهومة المذكورة على ما استعلم فهذه تظهر اقل وحيله اقل واما ان ذلك الفلك غير مكوكب فلانه لو كان هناك كوكب لرئى لان الاجسام السماوية كلها مشفة لا تحجب ما فيها من النيرات عن الابصار **فى معرفة اوتار اجزاء الدائرة** غرضه العام فى هذه الاصول معرفة نسب الاوتار واستخراجها والقسى والزوايا الواقعة على بسيط الكرة ونبدأ بمعرفة الاوتار فان غرضه المقدم فى هذه الاصول ان نعين لنا وتر اى قوس فرضنا معلوما وقوس اى وتر فرضنا معلومة على ان تكون القوس قطعة معلومة من دائرة مقسومة على ثلثمائة وستين جزءا منها والوتر خطا معلوم النسبة الى القطر المقسوم ثمانية وعشرين قسما ولا نعتبر فى هذه المواضع نسبة اجزاء القطر الى اجزاء المحيط البتة ثم وتر السدس وهو مثل نصف القطر معلوم ووتر الربع ايضا معلوم من كتاب اوقليدس وهو جذر ضعف مربع وتر السدس ووتر الثلث ايضا معلوم وهو جذر ثلثة امثال مربع نصف القطر اعنى وتر المسدس وذلك معلوم وكل وتر علم فتبين ان الوتر الباقى لنصف الدائرة معلوم لانه ضلع مربع ما بقى من مربع القطر بعد مربع الوتر الاول وضلع المثلث من ضلع المسدس معلوم وعلى هذا القياس فنريد ان نعرف وتر المعشر والمخمس فنرسم على قطر اج نصف دائرة اب ج او على مركز د عمود د ب وننصف ج د على ه ونصل ه ب ونأخذ ه ز مثل ه ب ونصل ز ب فنقول ان د ز ضلع المعشر وانه معلوم و ب ز ضلع المخمس وانه معلوم برهان ذلك انا نخط ج ب منتصفين على ه ونزيد عليه د ز فيكون ج ز فى د ز و د ه فى نفسه مثل ه ز فى نفسه اعنى مثل ه ب فى نفسه اعنى د ب د ه كل فى نفسه ونسقط د ه المشترك يبقى ج ز فى د ز مثل د ب فى نفسه اعنى ج د فى نفسه فج ز على نسبة ذات وسط وطرفين والاطول ضلع المسدس فالاقصر لا محالة وهو د ز ضلع المعشر كما علمت و ب ز يقوى ف ب د ضلع المخمس ولان د ه د ز معلوم ف ه ب معلوم اعنى ه ز فجميع ج ز معلوم و ج د معلوم فد ز معلوم و ب د معلوم ف ب ز معلوم ونخرج ضلع المعشر لو د ب وضلع المخمس ع د ب ج ب هذا ولنقدم



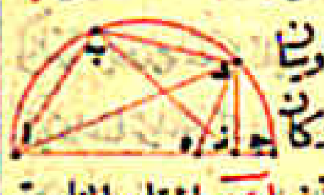
شكلا نحتاج اليه فيما نحن بسبيله وهو ان كل ذى اربعة اضلاع يقع فى الدائرة فان مربع احد قطريه فى الآخر مثل مجموع مربعى كل ضلع فى مقابله فان كان متوازى الاضلاع فالبرهان قريب جدا فليكن مختلف الاضلاع مثل اب ج د فى دائرة ونخرج القطرين ولنفرض زاوية اب د اعظم من زاوية د ب ج حتى تكون قوسها ووترها اعظم اذ فرضناه



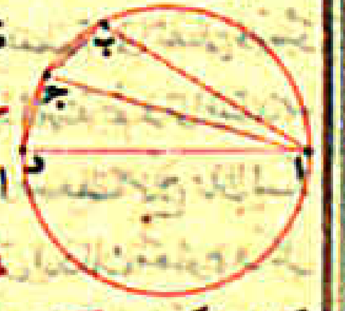
الاضلاع ونأخذ دائرة اب ه متساوية لـ د ب ج وزاويتا ب اه ب د ج على قطعة واحدة وهي ج ب
متساويتان فالمثلثان متشابهان فاب في د ج مثل د ب في اه وايضا لان زاوية اب د مثل ه ب ج
وزاويتا ب ج ه ا د ب متساويتان فالمثلثان متشابهان فاب في د ج مثل د ب في اه وايضا لان نجمع
زاوية اب د مثل ه ب ج وزاويتا ا د ه ا د ب متساويتان فالمثلثان متشابهان فنضرب ب ج في ا د مثل
د ب في ج ه وفي ه ا اعني في جميع اج وذلك ما اردنا ان نبين ج ولنبين ان وتر فضل نصف الدائرة
على قوسين معلومي الوتر معلوم ولنوقع القوسين ووتريهما على طرفي القطر ليسهل استخراج وتر القوس
التي بها يفضل نصف الدائرة عليهما وهي القوس الواقعة بينهما فانها وترها يكون مساويا للفضل ووتره
لو كانا واقعين عند طرف القطر والقوسان المعلومتان ووترهما واقعين على الولاء من الطرف الاخر
فليكن المطلوب وتر مثل ج ب من معرفة وتري د ج اب في الخارجين عن طرف قطر ا د فليوصل د ب ج ا
وهما معلومان بسبب انهما وترا تمام نصف الدائرة بعد قوس معلومة الوتر والقطر معلوم وزاوية القطر



لا محالة قائمة فضرب احدهما في الاخر معلوم ونذهب د ج في ب ا المعلوم بسبب ان
د ب ج ا معلوم يبقى ج ب في د ا فليقسم ذلك على د ا المعلوم يخرج ج ب ومن هذا
علم ان الباقي بعد قوسين معلومي الوتر من الدائرة معلوم الوتر فانه يكون مثل هذا الواقع في الوسط واذ علم
هذا فقد علم الفضل بين قوسين معلومي الوتر كقوس السدس وقوس الخمس والفضل بينهما ى ويمكننا العلم
ايضا بوتر نصف قوس معلومة الوتر فلتحصل بقطر اج ووتر ج ب المعلوم ولننصف قوسه على د ونصل وتري
ب ج د ج فنقول انهما معلومان فنصل ا ب ا د ونقطع اه مثل ا ب ونصل د ه فلان ه ا ا د مساويا ب ا



ا د وزاويتي ا على قوسين متساويتين فهما متساويتان فقاعدتا ب د د ه متساويتان
فـ ه د د ج متساويان ونخرج في مثلث ه د ج عمود د ز فلان ا ب اعني اه معلوم وكان
اج معلوما بقي ه ج معلوما فنصفه ه ز معلوم فا ز معلوم ود ج معلوم ومثلث ا د ج القائم الزاوية
مشابه لمثلث ز د ج القائم الزاوية فنسبة اج الى د ج كنسبة د ج الى ج ز فـ د ج واسطة فـ د ج معلوم
واذا عرفنا هذا فقد انفتح لنا السبيل الى معرفة وتر ستة اجزاء ووتر ثلثة اجزاء ووتر جزء ونصف ووتر نصف
وربع جزء من معرفتنا وتر قوس اثني عشر جزءا ى ونقول انا اذا اعطينا قوسين معلومي الوتر امكننا ان نعرف
وتر مجموعهما مثل وتري اب ب ج فانهما معلومان فنقول ان وتر مجموع القوسين ولنفرض وتر مجموعهما اقل من



نصف دائرة فذلك هو المطلوب في مباحثنا اعني اج معلوم ولنخرج القطر ا د ونصل
ج د فلان ا ب ب ج معلوم فـ د ج الباقي معلوم فوتر قوس اج الباقية الى نصف
الدائرة معلوم ى وبرهان هذا في الكتاب انا نخرج ايضا قطر ب ه ونصل ج ه
د ه ج ه د ب و ه ج معلوم فـ ج ه ايضا معلوم ولذلك ب د بسبب اب
معلوم ونصيره ه د معلوما فنصير ج د الضلع الرابع معلوما بسبب القطرين وهما ج ه ب د ونصل اج



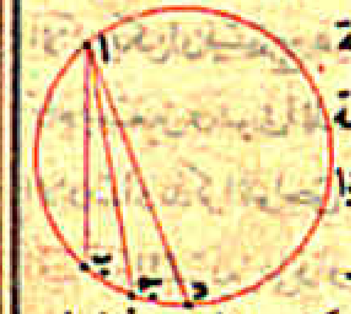
معلوما فاذا فصلنا وتر قوس اصغر القسي المفروضة ولم نزل نركب تلك القوس
مع قسي لم معلومة الاوتار كانت اوتار المجموعات معلومة وكذلك اذا اضعفنا
القوس الصغيرة جدا دائما وبطليوس يروم ان يضع اصغر الاوتار نصف جزء ولنا
عرفت وتر نصف جزء امكننا ان نخرج وتر ربع جزء وثمن جزء لكن الذي اعتمده
من طريق التنصيف لا يؤدي به الى نصف حتى يسهل علينا معرفة سائرها وذلك لانا انتهينا في استخراج الاوتار
الى وتر فضل ما بين الثلث والخمس وذلك وتر ثمانية واربعين والتنصيف يؤدي بنا الى وتر اربعة وعشرين
ثم اثني عشر ثم ستة ثم ثلثة ثم واحد ونصف ثم نصف وربع ولا يؤدي الى معرفة وتر واحد ووتر النصف
وكذلك تنصيف وتر السدس يؤدي الى وتر ثلثين ووتر خمسة عشر ووتر سبعة ونصف ولا يؤدي الى الواحد
والى النصف واذا ابتداءت من تنصيف وتر العشر ادى ايضا الى اربعة ونصف واثنين وربع فلو كان
يمكننا ان نعرف وتر ثلث قوس معلومة الوتر بالخطوط لكان يخرج لنا من وتر جزء ونصف ى فالنسبة الوتر
الاطول الى الوتر الاقصر في دائرة واحدة اصغر من نسبة القوس الكبرى الى القوس الصغرى فليكن وتر ج ب
الاطول من وتر اب فاقول ان نسبة وتر ج ب الاطول الى وتر اب الاصغر اصغر من نسبة قوس ج ب الى
قوس اب فلنصل ج ا ولننصف زاوية ب بخط ب د فيقطع ج ا على ه الى د ونصل ج د و د ا و معلو



انهما متساويان لان وتري قوسين متساويين لان زاويتيهما عند ب متساويتان ولنخرج من د عمود د ز وهو
انه يقع في مثلث ج د ه لان منصف ج ا قاعدة متساوي الساقين ثم ج ه اطول من ه ا وهما على نسبة الوترين

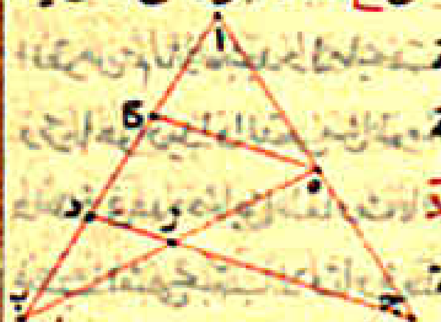


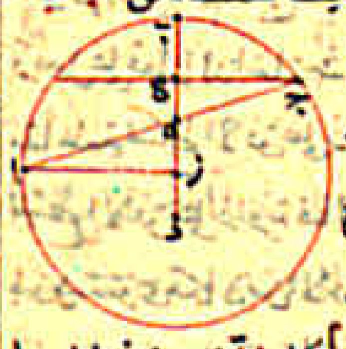
الاولين لان زاوية ب منصفة فلان زاوية ز قائمة فهي اكبر من زاوية د ا ج فهي
لا محالة اصغر من ه د ا الخارجة واكبر من ه د ا الباقية فضلع ا د اطول من د ه
و د ه اطول من د ز فاذا جعلنا د مركزا وببعد د ه قطعا فانه يقع داخل مثلث د ه ا
ويقطع د ا على ح ويقع خارج مثلث د ج ز فلنخرج العمود حتى يلقاه على ط فبين ان
قطاع د ه ط اعني زاوية ه د ط الى قطاع د ه ح اعني زاوية ه د ح اعظم من نسبة مثلث ه د ز اعني قاعدة
ه ز الى مثلث ا ه د اعني ا ه من مثلثين ارتفاعهما واحد فاذا بالتركيب نسبة ز ا الى ا ه اصغر من نسبة جميع
زاوية ز د ا الى ه د ا واذا اضعفنا المقدمين كانت نسبة جميع ج ا الى ا ه اصغر من نسبة جميع زاوية د الى زاوية
ا د ه فاذا فصلنا كانت نسبة ج ه الى ه ا اعني ج ب الى ب ا لان الزاوية منصفة اصغر من نسبة زاوية
ج د ب الى زاوية ب د ا اعني قوس ج ب الى القوس ب ا ج فليكن الان ا ج في هذه الدائرة وتر واحد ونصف
وهو كما نخرج بالحساب جزء واربع وثلثون دقيقة وخمسة عشر ثانية ووتر اب وتر الجزء المجهول الذي هو



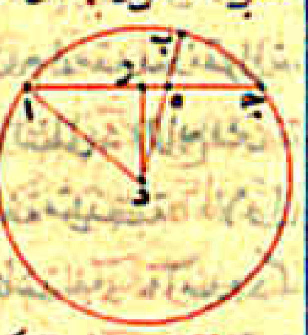
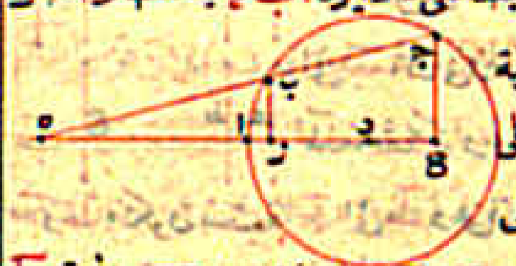
الواحد ووتر ا ح وتر نصف وربع وقد نخرج بالحساب سبع واربعون دقيقة
وثمان ثواني فلان نسبة قوس اج الى قوس اب نسبة مثل ونصف الى مثل فنسبة
وتر اج الى وتر اب اصغر من نسبة مثل ونصف الى مثل فاب اكبر من ثلثي اج فهو اذا
اكثر من جزء ودقيقتين وخمسين ثانية الذي هو ثلثا اج وبحسب ذلك اب اصغر من
مثل وثلث ا د هو ايضا جزء ودقيقتان وخمسون ثانية فهو بعينه اكبر واصغر من شيء واحد
بحسابين فلنذهب الزيادة بالنقصان فتقريبا يبقى وتر اب جزءا ودقيقتين وخمسين ثانية بالتقريب فاذا
مقدار وتر نصف قوس اب بالتقريب وهو الذي كان يراد استخراجه معلوم فنصير مقادير القسي المتزايدة
بنصف درجة نصف درجة معلومة من طريق تركيب قوسين معلومي الوتر وقد وضع بطليوس لها جداول
مبتدية من نصف درجة ومتزايدة بنصف درجة نصف درجة الى مائة وثمانين درجة فوضع اولا جدول
القوس ثم بازائه جدول ما يخصه من الوتر ثم بازائه جدولا لما يخص دقيقة دقيقة قوسية من الوتر حتى اذا طلب
وتر ما هو ازيد او انقص من الموضوع بدقائق زيد او نقص ما يخص تلك الدقائق بان تضرب ما يخص دقيقة
واحدة في عدد دقائق التفاوت فما اجتمع يزاد او ينقص وهذا بالتقريب الذي لا يظهر للحس واما في الحقيقة فليس
نسب القسي بحسب الاوتار فهذا هو الغرض الاول لهذه الاصول **فصل في معرفة الميل**
واما الغرض الثاني فان نعرف القوس التي بين الانقلابين حتى اذا نصفناه كان نهاية الميل وان نعلم كيف نعرف
بها القسي المجهولة من دوائر مرسومة على بسيط كرة منها قسي ميول درج البروج وهي ما بين نقطة الدرجة
من فلك البروج ونقطة المقاطع من معدل النهار من القسي التي هي اجزاء دائرة كبرى تمر بقطبي المعدل والدرجة
ومنها قسي اخرى على ما نوضحه في التفصيل فاما تحصيل غاية الميل فان نعد دائرة نحاس يحيط بها سطوح اربعة
متوازية ونقسم بدرج ودقائق ما امكن واخرى تدور فيها ولا يبعد ما قسم من دورها ونعمل لاتي على غاية النهاية
ونعمل على قطرها الداخلة مثل لبني الاسطرلاب ونشطنه بغاية الاحتياط ونقيمهما موثقة على عمود اقامة
مقاطعة لسطح الافق على زاوية قائمة ويكون سطحاها في سطح دائرة نصف النهار فاما اقامة سطحيهما مقاطعين
لسطح الافق على زاوية قائمة فسهل واما اقامتها في سطح نصف النهار فباستخراج خط نصف النهار واستخراجه
بان نسوي مكانا من الارض غاية الاستواء حتى لو صب فيها ماء لم يمل الى جهة ونصب فيه عمود مستقيم من
نحاس او خشب او غيرهما ونجعل منصب العمود مركزا ونرسم عليه دائرة اعظم ما يمكن مما يعرف ان طرف الظل
قد يقع في خطها وقوعا متثبتا بلا انتشار وقبل ما من النهار فرصد طرف الظل حتى يقع عليها قبل الزوال
وحين يقع عليها مرة اخرى عند الفيء ونعلم على النقطتين ونقسم القوس بينهما بنصفين ونعلم عليه فمن الوسطى الى المركز
هو خط نصف النهار فاذا نصبناها كذلك لم نزل نأخذ ارتفاع الشمس بها دائما وقت استوائها وهي جنوبية حتى
نعرف غاية الانحطاط ونعلم على الجزء الذي وقعت عليه الشظية المرئية كذلك وهي شمالية حتى نعرف غاية
الارتفاع ونعلم على الجزء الذي وقعت عليه الشظية كما في الاسطرلاب فالذي بين العلامتين هو ضعف
الميل فنصفه تمام الميل فالخط الذي بين المركز وبين المنتصف هو في سطح معدل النهار وقد يمكن ان نرصد

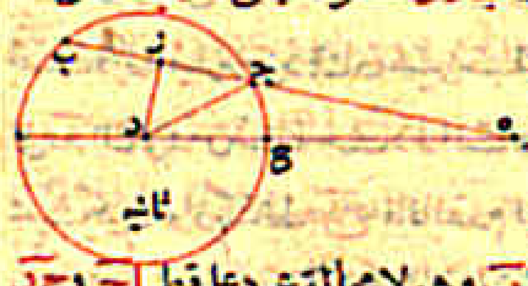
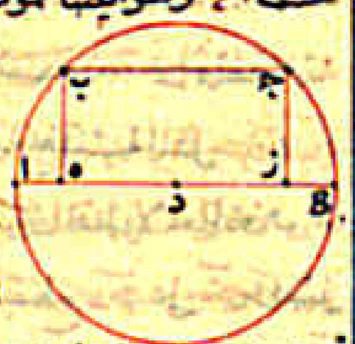
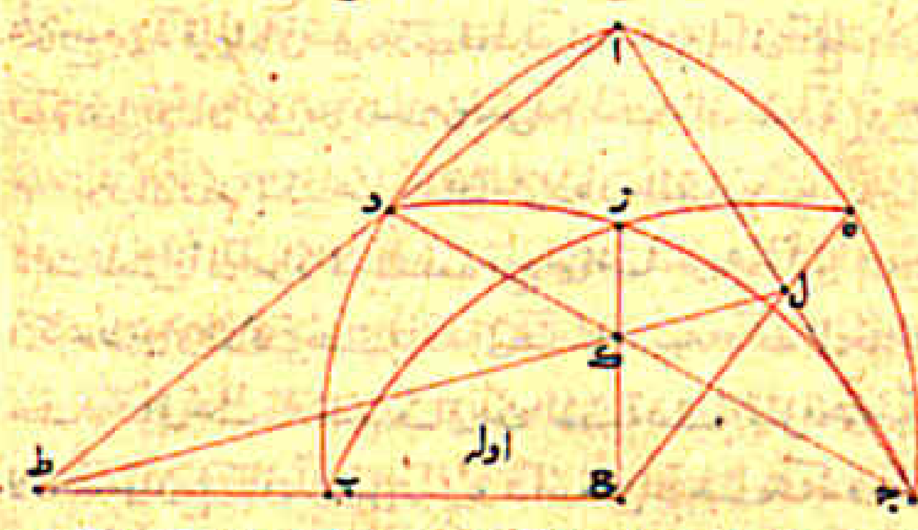
بما هو اسهل من هذا فان وجد لـه مرتبة مستغنياه التربيع وقيام الزوايا وتسطيح السطوح المحيطة بها وليكن
مثلا احدى صفحتيها مربع ا ب ج د ولنجعل ب مركزا وببعد ا ربع دائرة ا ج ونقسمه على تسعين درجة وعلى

الدقايق ما امكن ولنضعه على خط نصفنا النهار بحيث تقاطع سطحاه سطح
الافق على قايمة ونجعل زاوية ب الى الجنوب ونعلق شاقولا على نقطة ب ونركز
محكما فيستوي بالشاقول بحيث يتصل ظله الى قوس ا ج وآخر على ج مثله و ز
مساويا له حتى اذا وقع الشاقول عليهما جميعا عرف التنصب وترقى ولتكن
عرف استواء ونرصد وقوع ظل الوتد على كل يوم على الاجزاء فكلما ازداد
الارتفاع وقع اسفل وكلما ازداد الانحطاط وقع اعلى فاذا انتهينا الى الغايتين ارتفاعا وانحطاطا عرفنا ما بين
الغايتين وعيا ان ضبع خلف القوس الى الشمال شيئا يمنع الظل عن الفيئ قال فلما قاربت منا الارتفاعا
كان اكثر اعتمادنا على الاستدلال من نقطة سمت الراس والبعد عنها فوجدنا قوس ما بين الانقلابين
م نه واكثر من ثلثي جزء واقل من نصف وربع جزء قريبا مما قال ابو الطيب وافقه ارشميدس فجعل نسبة
هذه القوس الى الدائرة كاحد عشر جزء من ثلثة وثمانين بالتقريب ويكون نصفها هو الميل كله وبهذه
الآلة يمكن ان يستخرج عرض البلاد بان نعرف جزء معدل النهار ونأخذ بعده سمت الراس عنه وهو الباقي الى
تمام تسعين وهو في الآلة ما بين ج و جزء معدل النهار وهو بعينه ارتفاع الغرب وهنا حيل اخرى لهذه
الارصاد تذكر في اللواحق ثم اخذ في وضع مقدمات هندسية لتمام غرضه اولها انه اذا تقاطع بين خطي
ا ب ا ج المتصلين على زاوية خطان ب ه ج د الاسنان من طرفيهما المتعرفين ج ز فنسبة ا ج الى ا ه كجه ج د الى ج ح
ولنتوسط بينهما د ز فيكون نسبة ج د الى ه ح مؤلفة من نسبة ج د الى ز د و ز د الى ه ح فيكون ج د على
نسبة د ه و د ز على نسبة من ه ح وكل شيء فالمنان تجعل وانما بين شيئين نسبتين مجامعيهما متوسط بينهما
ويكون لاحد الشيئين الى الآخر نسبة معينة مؤلفة من تلك النسبتين اذا كان المتوسط بذلك المقدار
لاعتراف ان بدل الصادر من نسبتي الطرفين ولما كان ا ج الى ا ه مثل ج د الى ح ه فاذا اخذ شيء ما نسبة ا ج اليه
كنسبة ج د الى د ز كان لا محالة نسبة ذلك المقدار الى ا ه كنسبة د ز الى ح ه الا ان الوسط التي هي اوقليدس

فاذا نسبة ا ج الى ذلك المقدار ونسبة ذلك المقدار الى ا ه هي بعينهما نسبة
ج د الى د ز و د ز الى ه ح وانما طولنا هنا المعنى على تأليف النسبة كون نسبة
د ز الى ه ح او ه ز الى ب ه فاذا نسبة ج ا الى ا ه مؤلفة من نسبتي ج د د ز
ونسبة ب ز ب ا ونخرج ا ح موازيا له ب د ه ا اذا اخرج لا في ا ج لا محالة
لا ان زاوية د ه ج اعني ح ا ج فزاوية ا ح ج اقل من قايمتين فليكن تلاقيهما على ح فجه ه الى ه ا مثل ج د الى د ح

اعني مؤلفة من ج د الى د ز الزيادة و د ز الى ه ح لكن د ز الى ه ح مثل ب ز
الى ب ا لان المثلثين متشابهان لزاويتي التقاطع وزاويتي التقابل بين المتوازيين
مع تركيب الاضلاع فاذا ج ه الى ه ا مؤلفة كما قلنا في معرفة الجنوب
دائرة ا ب ج على مركز د ونقط ج ب ا على المحيط كيفما تتفق لكن ج ب

قد ا كل اصغر من نصف الدائرة فلنسبة جيب ا ب الى جيب ج ب كنسبة ا ه الى
ه ج فنتم ونرسم عليهما المقسوم بنصف القطر المخرج الى نقطة ب ومعنى بالجيب نصف
وتر ضعف القوس ونسبة الجيوب بعضها الى بعض كنسبة انصافها لا محالة فلنخرج
حتى ح ج ا د وذلك بان نخرج عمود ب ز الى القطر لا محالة فلان المثلثين متشابهان
فنسبة ا د الى ح ج كنسبة ا ه الى ه ج وهو المراد مقدمة نحتاج اليها كل مثلث علم زواياه علم
نسبة اضلاعه وذلك لانا اذا ادرنا عليه دائرة عرفنا قوس كل زاوية ونسبة وتره من محيط تلك الدائرة فاذا
كان احدى الزوايا قايمة كان وترها نصف القطر فاذا علمت زاوية اخرى كذلك او علت ضلعا اخر عرفت نسبة
الى وتر القايمة كذلك لانا نتعلم في مثل هذا الضلع الاجزاء اصيروترا فتعرف القوس الباقية الى نصف الدائرة
فنعرف وترها هو الضلع الثالث وتعرف نسبة الزوايا ومقاديرها المعرفة بالقسي التي هي اوتارها فاذا كان قوس
ج ا معلومة ونسبة الجيبين معلومة ج ب ب ا معلوم ولنخرج من مركز د عمود د ز فلان د ا نصف القطر
معلوم ونصف الوتر معلوم لقوسه معلوم ونسبة ا ه ه ج معلومة فنسبة جميع الوتر المعلوم الى ج ه



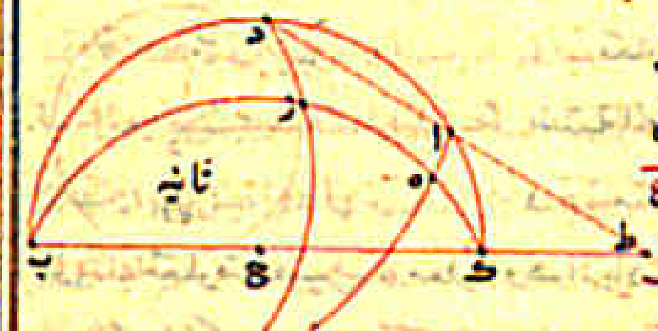
معلومة فيكون ج ه و ه ا معلومة وتفاوت ه ز معلوما و د ز معلوم لان زاوية ز من مثلث ا د ز قايمة و ا د
ا ز معلومان فالمثلث معلوم وكذلك مثلث د ه ز من ضلع د ز المعلوم و ه ز الفاضل

من المعلومين ويعلم زاوية كل واحد من المثلثين بما علمت فيكون بجميع زاوية د معلومة
فقوس ا ب معلوم يبقى ج ب معلوما ید وايضا على د دائرة ا ب ج ينقطها ونصل

ج ب فنضع ان د ا و ج ب يلتقيان على ه فنسبة
جيب ج ا الى جيب ا ب كنسبة ج ه الى ب ه ولنخرج عمودي ج ح ب ز على
ما فيكونان متوازيين وهما جيبا قوسي ا ج و ا ب نسبتهما نسبة ج ه الى
ب ه يه فان كانت المعطاة قوس ج ب وحدها ونسبة الجيبين معلومة فا ب معلوم فلنخرج ج ب بلا في د ا
وعلى ج ب عمود د ز فلان زاوية ب د ز الى وترها نصف قوس معلومة معلومة والقايمة معلومة وضلع

د ب معلوم فمثلث د ب ز القايم الزاوية معلوم الاضلاع والزوايا فلان
نسبة الجيبين اعني جيب ج ا الى جيب ب ا معلومة بل نسبة ج ا الى ب ه
و ج ب معلوم فيكون نسبة ج ه الى ب ه و ج ب معلوم فيكون نسبة ج ه
الى ب ه معلومة فيصير ب ه معلوما وهو الزيادة معلومة فيصير جميع ج ه و ب ه معلومين فيكون ه ز و د ه
معلومين ويكون مثلث ه د ز و د ه وزاوية ه د ز معلومين فيذهب ب د ز المعلومة يبقى ه د ب معلومة

فيبقى قوس ا ب معلومة يو واما ان كان الالتقاء من الجهة الاخرى
فانا نعلم قوسي ج ح ب ج بمثل ما علمنا في الشكل الاول قوس ا ب فيصير
جميع قوس ب ج معلومة لكن جميع ضعف دائرة ح ج ا معلوم يبقى
ب ا معلوما يز واما ان كان موازيا لا يلتقي فليكن ب ه جيب ا ب وهو لا محالة عمود على قطر ا ج و ج د
جيب ا ج وهو ايضا عمود على ا ح يبقى زاوية ب د ج بين المتوازيين قايمتين ويكون سطح ج ه متوازي الاضلاع

فيكون ب ه ج ز متساويين لكن ج ز ايضا جيب ج ح فج ح ب ا متساويان و ج
معلوم فنصف ما بقي الى تمام نصف الدائرة معلوم وهو ب ا فهذه مقدمات معينة
على تسطيح الشكل القطاع وهو هنا يح اربع قسي دون انصاف الدوائر يكتبها من اكبر
الدوائر التي ترسم على بسيط الكرة وقوسا ا ج ا ب التقتا على ا ونخرج من ج د ب
قوسين منهما يتقاطعان على ز ثم يقطعان القوسين على د و ه فنقول ان نسبة جيب قوس ج ه الى جيب قوس
ه ا مؤلفة من نسبة جيب قوس ج ز الى جيب قوس ز د ونسبة جيب قوس د ب الى جيب قوس ب ا ومما
يسهل تصوره هذا الشكل ان نعلم ان قطر كل دائرة وكل وتر يقع فيها يكونان في سطح واحد فلنخرج من المركز وهو

ح د و ج د و ه ستهل لانه مركز كل قوس
هذه خطوط ه ح ج ب ح ز و ا د
الوتر فلا محالة ان ا د الوتر و ز ح في سطح
واحد فلا يخلو اما ان يقع ج ب موازيا
لا د واما ان يقع غير مواز فان وقع غير
مواز له فيلتقي به من احدى الجهتين
فليقع ا د بحيث لا في ج ب من جهة د
على ط ونخرج وتر ا ه فيقاطع لا محالة نصف قطر ه ح للدائرة على ل وكذلك وتر ج د يقاطع ز ح على ك ولان
خطوط ج ه ح ز ح ك يلي كلها قوس ه د ب فكلها في سطح واحد وكذلك نقط ل د ك و ط في سطح واحد
ومثلث ا ج د ايضا في سطح واحد وهو سطح ضلعيه الوترين المذكورين ولنخرج ا د على الاستقامة في ذلك السطح
فط ايضا في ذلك السطح فنقط ل ك ط في سطحين احدهما سطح قوس ه د ب والآخر سطح مثلث ا ج د
فيصل اذا بينهما خط مستقيم وهو خط ل ك ط على ما قيل في كتاب اوقليدس فاذا قد وقع من خطي ا ج ا ط
المتلاقيين خطا ج د ط ل على ك فنسبة ج ل الى ل ا مؤلفة من نسبة ج ك الى ك د و ط د الى ط ا
لكن نسبة ج ل الى ل ا كنسبة جيب قوس ج ه الى جيب قوس ه ا وكذلك نسبة ج ك الى ك د كنسبة
جيب قوس ج ز الى جيب قوس ز د ونسبة ط د الى ط ا كجيب قوس ب د الى جيب قوس ب ا فاذا نسبة جيب

قوس جه الى جيب قوس ها مؤلفة من نسبة جيب قوس جد الى جيب قوس دز وجيب قوس بز الى جيب قوس
با وهذا مثاله يط ك واما ان وقع بحيث يلاقيه من جهة ا وليس هنا في الكتاب فلنقدم له مقدمة ونقول انه



اذا كانت نسبة ا الاول الى ب الثاني مؤلفة من نسبة ج الثالث الى د الرابع ومن نسبة ه
الخامس الى ز السادس فان نسبة ج الثالث الى د الرابع مؤلفة من نسبة ا الاول
الى ب الثاني ومن نسبة ز السادس الى ه الخامس برهانه انا ناخذ ح ط ى حدودا
ثلثة مشتركة وهي ح ط ى فنسبة ح ى هي بعينها نسبة ا د ولنجعل ى واسطة بين
ح ط فتكون نسبة ح الى ط وهي نسبة ج الى د وهما الثالث والرابع مؤلفة من نسبة ح الى ى اعني ا
الى ب الاول والثاني ومن نسبة ى الى ط اعني السادس الى الخامس وذلك ما اردنا ان نبين كـ فلنجعل دا
سح يلتقيان من جهة ا عند ط وتمم نصفي دائرتي بد اكب ده ك ولا محالة انهما يلتقيان على القطر دون



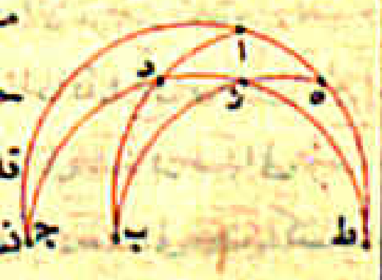
ط لان ط خارج عن قطعة دائرة بدا ولكنه قد تبين بالشكل
الذي قبل هذا انه يجب ان يكون نسبة جيب جد الاول الى
جيب زد الثاني مؤلفة من نسبة جيب جه الثالث الى جيب
الرابع ونسبة جيب ط ا الخامس اعني جيب اب لان ط ا ب
نصف دائرة الى جيب ط د السادس اعني جيب دب لان ط د ب
نصف دائرة فيلزم من ذلك ان تصير نسبة جيب جه الثالث الى جيب ها الرابع مؤلفة من نسبة جيب جد الاول
الى زد الثاني ومن نسبة جيب زد السادس الى جيب با الخامس وذلك ما اردنا ان نبين كا واما ان وقع
بحيث يكون موازيا لخط سح فانا نقدم لبيانه مقدمة وهو انه اذا كانت نسبة اب كنسبة جد وكانت نسبة



ب ه كنسبة المثل فان نسبة اب مؤلفة من نسبة جد ونسبة ه د وليكن ج مثل ب
فتكون نسبة اج جد واحدة ونسبة جد هي نسبة ه د ولان نسبة ا ب مؤلفة من
نسبة اج جب فهي مؤلفة من نسبة جد ه د فتبين ان نسبة اب هي مؤلفة من
نسبتها ومن نسبة المثل فكل نسبة فهي مؤلفة من نسبة مثلها مع نسبة المثل كب
واذ قد تبين هذا فنقول ليكن وتر اد موازيا لسح وتمم نصف دائرة ب ا عند طرف القطر لا محالة وهو ط
ونخرج وتري اح دح ونخرج من د عمود دس على المركز وهو ح فنصل ه ح يقطع دح على ك ونصل
لك ولان قطر ب ط د وقوس ه د ب وخط جه ونقطة ل في سطح واحد فيمكن ان نخرج في سطح ه د ح من نقطة ل

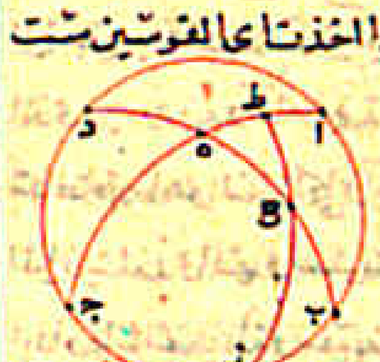


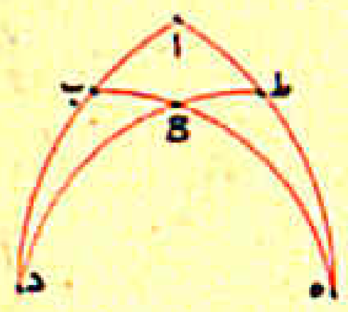
موازيا للقطر اعني لخط اد ولا شك انه يمكن في سطح اح ان نخرج ايضا
من نقطة ل موازيا لخط اد فاقول انه خط لك والا فليكن الموازي
الخارج من ل غيره اما في سطح ه د ب فخط لم ان امكن واما في سطح
اد ح فخط لن ان امكن فكل واحد من خطي لم لن موازيا لخط دا
فهما متوازيان وقد التقيا عند ك فهما متوازيان ملتقيان هذا
خلف فليس اذا لد موازيا الا لك فقد خرج من الساقين في مثلث
اد ح خط موازي للقاعدة فنسبة حك الى كد مثل نسبة حل الى لا فنسبة جه الى جيب ها مثل نسبة
جيب جد الى جيب دز فلنضف الى هذه النسبة نسبة المثل وهي نسبة جيب سد الى جيب با ود ب
لان اد موازي لح س فطا مثل سد ود ط مثل اد فجيب د ك وهو د س وهو جيب جد مثل جيب با
فنسبة جيب بد الى جيب با هو نسبة المثل فيؤلفها الى نسبة جيب جب الى جيب زد التي هي مثل نسبة جيب جه
الى جيب ها فيكون نسبة جيب جه الى جيب ها مؤلفة من نسبة جيب جد الى جيب زد ومن نسبة جيب بد
الى جيب با وذلك ما اردنا ان نبين كج ونقول ايضا انه قد تبين ان نسبة المركب من المفصلة والمفصلة من المركب
مثل ان نسبة جيب جا الى جيب ها مؤلفة من نسبة جيب جد الى جيب زد ونسبة
جيب بد الى جيب ده ولنتمم نصفي دائرتي ها جد ويلتقيان على ط لكنه



قد تبين لنا ان نسبة جيب قوس ط ا اعني جا الاول الى جيب قوس اه مؤلفة من
نسبة جيب ط د اعني جد الثالث الى جيب دز وجيب بز الى جيب ده ولان
نعلم ان جيب ط ا واج واحد وجيب ط د دج واحد بما قلنا اولا وذلك ما اردنا ان نبين كد ولنجعل هذا

مثالا لما نريد ان نبينه من امور القسي ولنعرف الطريقة في استخراج درجة درجة وهو نسبة القوس التي
تفردها الدرجة ومعدل النهار من الدائرة المارة بقطبي معدل النهار والدرجة فلتكن الدائرة المارة بها
بالاقطاب الاربعة دائرة ابجد واهج نصف دائرة معدل النهار وده ب نصف دائرة البروج و
النقطة الربيعية فتكون ب المشتوية و د الصيفية وليكن ه ح جزءا او اجزاء معلومة مثلا برجا واحدا
ثلثين جزءا و ز قطب معدل النهار ونمر قوس زح ط فيكون ح ط مثل ح ه فلنعرف قدره فلان قوسي اب د
وا ط ه وقع بينهما قوسا دح ط ه ح د متقاطعين على ح فنسبة جيب دب الى جيب اب مؤلفة من نسبة
جيب دك الى جيب ط ح وجيب ه ح الى جيب ه ز لكن جيب دب الاول معلوم وهو جيب تسعين وجيب
ب ا معلوم وهو جيب الميل كله وانما يمكنك ان تعلم الميل لانك قد علمنا الاول فاذا اخذنا ما للقوسين ست

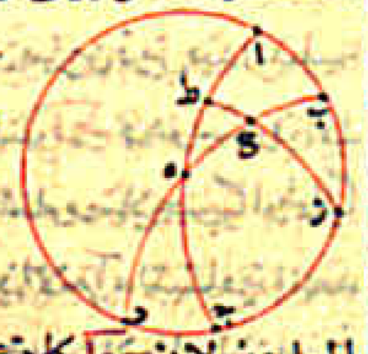


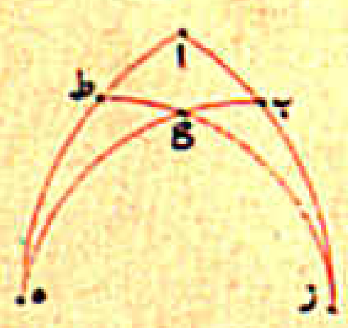


وما يجري مجراه وضعفه واخذت وتر ضعفه اما بالاصول التي عرفتها واما
من الجدول ثم نصفته كان جيبا للقوس من نسبتها نسبة جيب ه ح الى ه ب
المعلومين وهو نسبة جيب ثلثين جزءا الى جيب ربع الدائرة وذلك معلوم بقي
الباقي نسبة جيب دك الى جيب ط ح لكن نسبة الباقي معلومة لان كل نسبة
معلومة ننقص منها نسبة معلومة فان الباقي يبقى نسبة معلومة وجيب دك معلوم فجيب ط ح معلوم
فط ح معلوم والوجه السهل في طرح النسبة من النسبة ان نطلب لاكثر عددي النسبة او اقلهما ما يكون
نسبته كاحدى النسبتين اللتين منها العدد فيجد ان عدد الثالث ثم ننظر ما نسبة ذلك العدد الثالث الى العدد الثاني
من العددين الاولين الذي لم يزد عليه ولم ينقص منه ولا نسبة اليه بل الى الاخر فما كانت نسبتهما فنسبة
المجهولين ذلك وقد خرج لنا ح ط بهذا الطلب يام وخرج لبرجين ك د ط وقد حسب بطليوس على هذا الاصل
لدرجة درجة وادخل في صفحتين طولانيتين كل واحد منها مقسوم في الطول بثلث قسمة لتستغرق ربع الدائرة
واضاف الى كل صفحة في العرض اربعة صفوف فيه عدد الاجزاء وصف فيه ما يخصها من الدرج وصف
من الدقايق وصف من الثواني فكان ذلك لوحين

## في المطالع حيث الكرة منتصبة

فلما فرغ من امر هذا الميل انتقل الى تعرف المطالع في الكرة المنتصبة والكرة انما تكون منتصبة حيث تكون
قطباها على الافق ومنطقتها على سمت الرؤس لا تميل وانما تكون كرة الحركة الاولى منتصبة على خط الاستواء
من الارض حيث يكون قطبا معدل النهار على افقه والمطالع هي اجزاء من معدل النهار تطلع مع اجزاء البروج
وحيث الكرة منتصبة فان درج مطالع الطلوع ودرج جواز دائرة نصف النهار متساوية لا اختلاف
فيها لان الحركة على قطبي المعدل بحيث القطبان على الافق وسمت الراس حيث تقاطع معدل النهار ودائرة
نصف النهار واما حيث الكرة مائلة فيختلف ذلك لان الحركة ليست على قطبي سمت الراس ولما كانت
حركة الكل على قطبي معدل النهار فحركات اجزائه في الازمنة المتساوية متساوية فيجب ان يكون التقدير لسائر
الحركات بازمانها ولما جعلنا للدورة الواحدة منه يوما بليلته فاذا علمنا الدرج التي تطلع وتعرف
من المعدل مع المثل عرفنا ان كل جزء وكل اجزاء من البروج في كم زمان تطلع اذا الزمان مقدر باليوم والليلة
وباجزائهما فليكن الان الشكل المرسوم للميل على هيئته فنبين ان الذي يجب ان يوجد في اجزاء معدل
النهار مع اجزاء الميل ما لم توهمنا الاجزاء التي يحوزها قطع الافق للبروج وقطع دائرة تخرج في هذا
الاقليم من قطب المعدل وتمر بالدرجة الطالعة الى معدل النهار فيكون ما بينهما هو الطالع كانا
لو توهمنا كرة حركة معدل النهار ساكنة وتحرك عليها دائرة الافق الى ان تصير دائرة نصف النهار
وتصير دائرة الافق ثانيا اقررت في ايضا لحركتها ما بين موضعها من المشرق وموضعها طالعا
ذلك القدر وهو الذي توهمناه محركا هو القوس الخارج من قطب معدل النهار الى الدرجة لا محالة





ثم الى المعدل فانه هو الذي يكون اذا غرب خط نصف النهار دون سائر الخطوط
التي ترتسم بهذه الحركة الموهومة كلها واحدة بالقوة في خط الاستواء و
مختلفة بالاضافة فيجب اذا ان يكون مطلوبنا في هذا الشكل هو خط ه ط فلان
نسبة جيب زب الى جيب ب ا مؤلفة من نسبة جيب زح الى جيب ح ط
المعلومين لان ح ط كان ظهر ود ك ربع فزح معلوم فجيباهما معلومان ومن نسبة جيب ه ط المجهول
الى جيب ه ا وهو معلوم فجيب ه ط معلوم وقد خرج بالحساب كـ ط وللبرجين ط ه ن ز صـ كـ

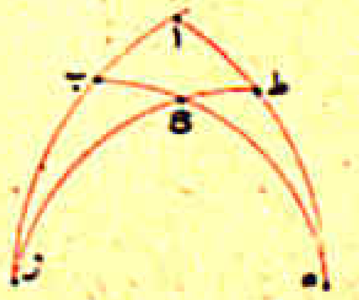
وبقي ما في الربع للبروج الثالث وهو كـ نو وقد رسم في الجدول لعشرة اجزاء عشرة اجزاء على الترتيب من
الحمل ● تمت المقالة الاولى من المجسطي ● ولواهب العقل الحمد بلا نهاية

## المقالة الثانية في جملة وضع المسكون من الارض وذكر اعراض المقالة

قال ان الارض تنقسم بخط الاستواء بموازاة معدل النهار وبخط من الخطوط المارة بقطبي معدل
النهار ارباعا ربعان جنوبيان وربعان شماليان فالمسكون نحو ربع شمالي بالتقريب والمسافة الآخذة
من خط الاستواء الى القطب تسمى عرضا والذي يأخذ من المشرق الى المغرب يسمى طولا والعلة التي حكمنا
ان المعمورة هو الربع الشمالي اما من جهة العرض فلانا لم نجد شيئا من المساكن تقطع اظلال مقاييسه
الى الجنوب عند الاستوائين في انتصاف النهار فاقول لم يمتنع ان يكون نحوا وغيره وحدث لك بعد هذا الربع
الذي لم نعد فيه واما من جهة الطول فلانا لم نجد الكسوفات القمرية تتقدم وتتأخر في جميع المعمورة باكثر من اثني عشر
ساعة فهذا هو النظر الكلي واما النظر الجزئي فهو في مسكن مسكن بحسب عرضه ووقوعه تحت دائرة ما من
الموازية لمعدل النهار معلومة ارتفاع القطب واستخراج ارتفاع القطب برصد غاية ارتفاع كوكب من الكواكب
ابدية الظهور وغاية انحطاطه ونصف الفضل بينهما او باستخراج جزء معدل النهار في الآلة المذكورة ومعرفة
ما بينه وبين سمت الرأس مثل ارتفاع القطب واذا علم ذلك واوضحه طلب طلب امور خمسة احوال مسامتة
الشمس الرأس مرة او مرتين او لا مسامتة البتة واحوال نسب الاظلال الى المقاييس في انتصاف نهار
المنقلبين والاستوائين واحوال نسب الايام القصار الى المعتدل وانواع تفاوتها ثم معرفة المطالع ثم
لوازم الزوايا الواقعة في القسي من الدوائر العظام ونسبتها ما سدا ووضع اصلا يعرف به من مقدار
اطول ما يكون النهار في الاقاليم المائلة عن خط الاستواء فان بخط الاستواء لا تختلف فيه الايام والليالي
بل يتساوى الليل والنهار فيه ابدا ومقادير القسي الواقعة في دائرة الافق بين المعدل وبين مشارق الاجزاء
وتسمى قسي سعة المشرق وقد رسم شكلا على انه عرض رودس وحساب ارتفاع القطب لو واطول النهار يه
ساعة ويجعل ابجد دائرة نصف النهار ونصف الافق به د ونصف معدل النهار اه ج والقطب الجنوبي
د وح المنقلب الشتوي بمنزلة ربع طح والمخرج من قطب د والعرض معرفة هح وهو سعة المشرق ولان الدور
على قطب د الذي هو لمعدل النهار فقط هح يسيران على دائرة اب التي لنصف النهار في زمان متساو طا
من معدل النهار لا محالة واذا ابتدأت من وسط السماء تحت الارض فوافقنا الدرجة المشرق فحد زمانها
قوس مساوية لطح لا محالة ولهذا فزمان النهار ضعف زمان طا وزمان الليل ضعف زمان طح لان
دائرة نصف النهار تقطع القسي العالية والسافلة كلها بنصفين فقوس هك وهو نصف الاختلاف
بينهما معلوم ويكون ههنا ساعة استوائية وربعا فيكون اذا ازمانها معلومة لان



الساعات كد والاجزاء يكون بسيط كل ساعة يه فيكون ههنا للاثنى عشر
جزءا وم ه دقيقة وطا نصف زمان النهار معلوم ونسبة جيب ها الى جيب
طا مؤلفة من نسبة جيب هب الى جيب حب ومن نسبة جيب دح الى جيب
دط فيعلم بح وجه ● ولنبين ايضا انه اذا كان الميل وقوس الافق معلوما لنا ان ارتفاع القطب
وانحطاطه وبالجملة بعده من الافق يكون معلوما ولنطلب بد من هذه الصورة بعينها لانه يماس القطب
والافق فلان نسبة جيب هك الى جيب طا مؤلفة من نسبة هح الى جيب حب ومن نسبة جيب دب
الى جيب دا ويكون بجمع ذلك [illegible] معلوما بقي ● فان كان المعلوم قوس دب واريد ان نعلم الاختلاف
ما بين النهار الاطول والاقصر وهو ضعف التفاوت مع النهار المعتدل وذلك هو قوس هك نعرف ذلك
لان نسبة جيب قوس دب الى جيب [illegible] مؤلفة من نسبة جيب هح الى جيب حك [illegible] الى
جيب [illegible] ضعف جيب هك معلوما [illegible] علمنا ايضا قوس هح [illegible] بعد القطب
اذا كان سائر ذلك معلوما لان نسبة جيب [illegible] الى جيب [illegible] مؤلفة من جيب دك [illegible] الى
جيب طح الميل ومن نسبة جيب هب الى جيب [illegible] المعلومة وسواء كان المعلوم ميلا جنوبيا او شماليا
فكل الميل وصل درجة فالامر يجابها ● قال ومن هذه الاشياء يتبين ان الاجزاء المتساوية البعد
من الانقلابين ميلها واحد وقوس افقها واحد ونهارها واحد وليلها واحد وان الاجزاء التي تأخذ
من النقطة الاستوائية [illegible] الاجزاء التي تأخذ من النقطة الاخرى فيكون ما ينقص في الايام



والليال

والليالي تريد ذلك ولنعكس فليكن في هذه الصورة بعينها نقطة ح ترسم بالقطع دائرة موازية لمعدل



النهار ولتكن حم قطعة منها وح قطعة من اخرى في بعدها على المبادلة
وميلاهما متساويان وليكن القطب الشمالي نقطة ب [illegible]
[illegible]

## في معرفة نسبة المقاييس الى اظلالها في الاعتدالين والانقلابين

ليكن دائرة ابجد لنصف النهار وقطرها اه ج [illegible]



[illegible]
بينها وكذلك ان جعلت نقطة ه اصل المقياس ود طرفه من ذلك الجانب وحه عمودا وحه وحف
اطراف الظل اذ لا فرق بين الزوايا التي تكون عند ه وعند ب القريبة منه فخرج بالحساب خط حك وهو الظل
الصيفي به وخط حه وهو الاستوائي ح ز وخط حد وهو الشتوي مع حك فقد تبين من هذا
انه اذا كان الارتفاع للقطب والميل المعلومين سهل علم نسب الاظلال والمقاييس وسهل ان نعلم من هذا
انه اذا كان نسب الاظلال الى المقاييس معلومة ان الارتفاع والميل يصيران معلومين بسبب معرفة القسي
من معرفة زوايا المثلث لكن المعتمد في معرفة الميل الاعظم وارتفاع القطب هو الطريق الاول لان ظل
الاستواء مجهول لاستمرار الاظلال من النقصان الى الزيادة والزيادة الى النقصان على اتصال من غير
ان يكون لوقت الاستواء علامة ظاهرة وظل الانقلاب الشتوي وان كان متميزا عن سائر الاظلال بكونه
اطول الاظلال فانه يكون لطوله منتشرا صعبا ان يضبط طرفه حقيقة الضبط

## في خواص الدوائر الموازية لمعدل النهار

ثم ان بطليموس رسم دوائر موازية لمعدل النهار بحسب مرورها
على سمت الرؤوس للمساكن التي تحتها وجعل المسافة بينها بمقدار ربع ساعة فان الليل والنهار
في خط الاستواء ابدا متساويان وكلما امعن الى قطب يقع التفاوت وكلما كان اقرب من القطب كان
التفاوت اكثر فاحتاج ان يجعل مقادير ما تكلم عليه ربع ساعة ربع ساعة فاما خط الاستواء فكانه
الحد من المسكون عندنا وغير المسكون الحالي الجنوبي ولان الكرة هناك منتصبة فالافق يقطع جميع الدوائر
الموازية لمعدل النهار دائما بنصفين فيستوي الليل والنهار هناك دائما واما في سائر المواضع فان دائرة
معدل النهار هي وحدها التي تنقسم بدائرة الافق على نصفين واما سائر الدوائر فينقسم بها بمختلفين
ويكون كل دائرة هي اميل الى القطب الذي اليه المسكن فقطعها العالية اكبر من السافلة فيكون النهار
اطول من الليل ومن احوال دائرة الاستواء الطالع فيها مائلة الى الجنوب اذا صارت الشمس بها شمالية ومائلة
الى الشمال اذا صارت الشمس بها جنوبية وغاية امتداد الظل فيه وزيادته ان يكون الظل نصف النهار

والشمس في المنقلب ستة وعشرون جزءا ونصف من ستين جزءا من المقياس وهؤلاء يرون الكواكب كلها
طالعة وغاربة فلا يكون منها شيء يخفى عنهم دائما ويظهر لهم دائما قال واما ما نتهل هنا لمساكن لم يبين
ذلك في حكم الامكان تحاد لان تلك النقطة يجب ان تكون في غاية الاعتدال في المزاج والشمس
عندهم لا تطول لبثها على سمت الرؤوس لسرعة ميلها فيكون الصيف لذلك عندهم معتدل المزاج ولا يبعد
ايضا عن الانقلابين بعدا شديدا فيكون شتاؤهم معتدل المزاج ونحن خاصة فقد تكلمنا في هذا كلاما
بالغا فليطلب من الكتب الطبيعية لنا واما اي البلدان واي المساكن هناك فان بطليوس لم يعتن به علما
وقت ما صنف المجسطي وقال انما نقال في ذلك فهو التخمين ثم احاط بعد ذلك ببعضها علما واسعه في
كتاب [illegible] واما سائر الدوائر فانها تحيط معرفة بالمساكن التي بها بارتفاع القطب في كل واحد
منها الذي هو بمقدار العرض فيكون الكواكب الدائمة الظهور يرسم دائرة نصف قطر اكبرها ان تنفق
ان يكون في مداره مماسا للافق هو بمقدار العرض ويكون مثلها من القطب الاخر دائم الخفاء والدائرة
الموازية بعد خط الاستواء وهي الدائرة التاسعة الموازية لخط الاستواء وهي الدائرة المارة حيث اطول
نهاره يب ساعة وربع وعرضه د مه فانها تمر بجزيرة طوربانى ولان عرضها دون الميل فيقع الظل الى
الجانبين والشمس تسامت رؤوسهم مرتين فلا يكون ظل عند ذلك واذا كان البعد من المنقلب فط ك ويكون
الظل الاستوائي د مه من ستين والظل الصيفي كا مه والشتوي لـ ويليها الدائرة التي اطول
نهارها يب د وعرضها ح مه وتمر على المعلن وظلها ايضا ذو جهتين والشمس تسامت على بعد سه ك
من المنقلب ويكون ذلك مرتين والظل الاستوائي ح نه والصيفي يو له والشتوي لو ىد والموازية
الرابعة اطول نهارها يب ونصف وربع وعرض يب د وتمر على المقطوس والظل ذو جهتين وتسامت الشمس
مرتين وعلى بعد مز د من المنقلب والظل الاستوائي يح ك والصيفي يب والشتوي مد م والخامسة اطول
نهارها يح ساعة والعرض يو مز تمر بجزيرة ماروى والظل ذو جهتين والمسامتة من الشمس مرتين على بعد
مه والظل الاستوائي ك ى والصيفي ح مه والشتوي مح ى والسابعة اطول نهارها يح د
ساعة والعرض كح نا وتمر بسوينى والعرض كحا ميل فالظلال عليها شمالية وتسامت الشمس
الرأس مرة واحدة عند نقطة الانقلاب والظل الاستوائي كو د والشتوي سه ىه ولا ظل الصيف
وما وراء هذا فالظل واحد في الجهة الشمالية والشمس لا تسامت الرؤوس البتة والثامنة اطول نهارها يح
ساعة ونصف وربع والعرض كد ب وتمر بدارس والظل الاستوائي ل د والشتوي عد ى والصيفي
ح د والتاسعة اطول يد والعرض ل ك باسافل بلاد مصر والظل الصيفي د مه والاستوائي له ه
والشتوي مح ه والعاشرة اطول نهارها يد مه والعرض لح يح وتمر بوسط الشام والظل الصيفي ى
والاستوائي لط ك والشتوي مح ه والحادية عشر اطول نهارها يه د والعرض لو وتمر برودس
والصيفي ب مه والاستوائي مح لو والشتوي فح ك والثانية عشر اطول نهارها يه مه والعرض
لح له وتمر بسمرنا والظل الصيفي يه مه والاستوائي م مه والشتوي يه مه والثالثة عشر اطول
نهارها يه والعرض م يو وتمر ببلاد لسطر والظل الصيفي يح د والاستوائي ب ى والشتوي
ىكر د والرابعة عشر اطول نهارها يه مه والعرض مح مه وتمر بمسالبا والظل الصيفي ك ىه والاستوائي
ىه ىه والشتوي فم مه والخامسة عشر اطول نهارها يه د والعرض مه ا وتمر بوسط [illegible] والصيفي
لح مه والاستوائي س [illegible] للمقياس والشتوي قه ه والسادسة عشر اطول نهارها يه له والعرض
مو ما وتمر بعيون النهر المسمى [illegible] والصيفي كه د والاستوائي مح مه والشتوي قعا د والسابعة
عشر اطول نهارها يو والعرض مح ك وتمر بمعاض نهر بوريسانس والظل الصيفي كط له والاستوائي
عا م والشتوي ق ى ك د والتاسعة عشر اطول نهارها يو د والعرض ى د وتمر بجزيرة مخوى بلاد برطانيا
والظل الصيفي لا كه والاستوائي عه كه والشتوي كط م والعشرون اطول نهارها يز مه والعرض
نب ىه وتمر بمعاض [illegible] والظل الصيفي لح مه والاستوائي عط ه والشتوي ى يح ى والحادية والعشرون
اطول نهارها يز والعرض نز ا وتمر بمعاض [illegible] والظل الصيفي لد مه والاستوائي فب له والشتوي
ىد ح مه والثانية والعشرون اطول نهارها يز مه والعرض نه وتمر بمعاطعين بلاد برطانيا الكبرى
والظل الصيفي لو مه والاستوائي مه م والشتوي سد د والثالثة والعشرون اطول نهارها يز د والعرض



نز وتمر بوسط بلاد برطانيا الكبرى والظل الصيفي لز م والاستوائي يح نه والشتوي سلو مه والرابعة
والعشرون اطول نهارها يز مه والعرض يز وتمر بموضع يسمى ماطوروطوس من بلاد برطانيا والظل الصيفي
لط ى والظل الاستوائي صب كه والشتوي سعب م والخامسة والعشرون اطول نهارها يح
د والعرض نط د وتمر بوسط برطانيا الصغرى قال دائما لم يستعمل هنا التفاضل بربع ساعة لان الدوائر
هناك تكاد تكون متصلة وبعد هذا فانه يقول ان الموضع الذي يكون اطول نهاره سك والعرض سا وتمر
بافتوى شمال برطانيا والموضع الذي اطول نهاره كك ونصف فالعرض سب وتمر بجزيرة تودى وحيث اطول
النهار ك فالعرض سح وتمر بجزيرة ثولى وحيث اطول النهار كا فالعرض سد د وتمر بامم لا يعرفون من
الشمالية والغرب وحيث اطول النهار كب فالعرض سه د وحيث اطول النهار كج فالعرض سو وحيث
اطول النهار كد فالعرض سو د وهنا لا يقع الظل دائرا لان الشمس لا تغيب في الانقلاب الصيفي فلذلك
اظلال المقاييس فيكون دائرة المنقلب الصيفي دائمة الظهور ودائرة المنقلب الشتوي دائمة الخفاء لانهما
يماسان الافق الا على المبادلة اي ان الموازية التي يرسمها رأس السرطان تماس الافق اذا دار قطب البروج حول
قطب المعدل فصار الى الجنوب فلان العرض هو تمام الميل يجب ان يصير على سمت الرأس فيصير قطب
الافق فينطبق دائرة البروج على دائرة الافق فيعرض انه اذا مال السرطان منخفضا الى مماسة الافق
من الشمال الى الجنوب مرتفعا الى مماسة من الجنوب على المبادلة واذا كان الطالع النقطة الربيعية
صار منطقة البروج افقا لهم وذلك لانه في ذلك الوقت يكون قطب البروج على سمت الرأس وقطب
المعدل مما يلي الشمال عنه فيكون السرطان في الافق على دائرة نصف النهار والحمل في المشرق لا محالة فان
احب احد ان يزيد على هذا امكنه ذلك من الاصول الموضوعة ويظهر هنالك انه حيث يكون فيه ارتفاع
القطب سر بالتقريب لا يعرف البتة نصف برج الجوزاء ونصف برج السرطان الملتقيان على نقطة
الانقلاب فيكون اطول النهار قريبا من شهر وحيث يكون فيه ارتفاع القطب سط د لا يغيب تمام البرجين
ويكون اطول النهار قريبا من شهرين وحيث ارتفاعه عج ك فانه لا يغيب فيه برجان ونصف برجي الثور
والسنبلة واطول النهار قريب من ثلاثة اشهر وحيث ارتفاعه عح ك فانه لا يغيب فيه برجان من الجانبين
ويكون النهار قريبا من اربعة اشهر وحيث ارتفاعه فد فلا يغيب فيه برجان ونصف برج ويكون اطول
النهار خمسة اشهر وحيث ارتفاعه صد فلا يغيب ثلاثة ابرج من كل جانب ويكون النهار ستة فلا
الجنوبي يطلع هناك البتة ولا الشمالي يغرب البتة والسنة هناك يوم وليلة كل واحد ستة اشهر ودائرة
معدل النهار هي دائرة الافق واعظم دائرة من الابدية الظهور والابدية الخفاء معا كانه حد مشترك

## في المطالع بحسب العرض

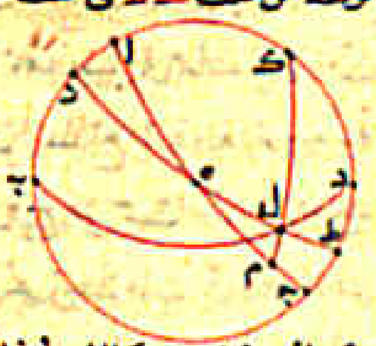
ك قد قلنا في المطالع حيث الكرة منتصبة فلنقل
في المطالع حيث الكرة مائلة فنقول ان القسي المتساوية البعد عن نقطة الاستواء في الجنوب والشمال
فان مطالعها في العروض متساوية فليكن ا ب ج د دائرة نصف النهار و ب ه د الافق و ا ه ج لمعدل النهار



و د نقطة الربيع و د ح قوس من المائل شمالية و د تلك النقطة بعينها
وقد نفصل بها قوس ط د جنوبيا من المائل مساوية لـ د ح ومطالعها ط د ه د
فنقول انهما متساويان ولنتوهم القطب اما في الوضع الذي وضعت فيه النقطة
نقطة ط فنقطة ك وفي الوضع الاخر نقطة م ولنخرج قطعة من الكاد
ك م ونصل ط ك ك د م م ح فتبقى من الكاد و قوس د ح فرضت متساوية لـ ط د وقوس ك ك
متساوية لقوس م ح لانهما تماما مثلثين متساويين وقوس ه ك ه ح وهما مشرق متساويان
وقوسا م ه ه ك متساويان لانهما من القطب الى المنطقة فيكون اضلاع مثلث ه ح م كاضلاع مثلث
ه ك ك بالتناظر فزاوية ك ك متساوية لزاوية ه م ح لكن زاوية ك ك ط مساوية لزاوية ح م د لانهما
يوتران قوسين متساويين يحيط بهما ضلعين متساويين للقطرين من الكاد فيبقى ط ك ه متساوية لـ ه م د فيكون
قاعدة ه ك متساوية لقاعدة ه د ه ونقول ان مطالع كل قوسين متساويين من المائل عن جنبتي نقطة
انقلابية يكون ما بين كل واحد منهما وبين الانقلابية مثل ما بين الاخرى وبين تلك الانقلابية مثل برجي الحمل
والسنبلة فانهما اذا جمعا كانا متساويين لمجموع مطالع تينك القوسين في خط الاستواء فلتكن دائرة
نصف النهار ا ب ج د و ب ه د نصف الافق و ا ه ج نصف دائرة معدل النهار وليكن د ح قوسا جنوبية

بعد مطالع الشتوية كبعد قوس طح ولكن د النقطة الخريفية و ه النقطة الربيعية ولكن ح الفصل المشترك

في دائرة الافق للقوسين لان ها بين القوسين بعدهما دائرة واحدها بعينها من الدواير المتوازية ونخرج على ح من قطب معدل النهار ربع دائرة من الكار يقوم مقام الافق في الكرة المنتصبة هو حك فلان طه مطالع طح وه د مطالع حد فجملة طد مطالع القوسين في هذه البقعة لكن طك مطالع طح في الكرة المنتصبة ود ك مطالع ح في الكرة المنتصبة ومجموعهما مثل طد الذي كان مجموع مطالع القوسين في غير الكرة المنتصبة فليتبين كيف هو فصل سليه في غير الكرة المنتصبة ه و وليكن ذلك التقريب بحر ربح ودرس التي ذكرناها على انا نحققنا مطالع ربع واحد فكانا ذلك حدوثه لما عرفناه فلتكن ابجد نصف النهار وب ه د نصف دائرة الافق وا ه ح نصف دائرة المعدل ودح ط نصف دائرة البروج وح النقطة الربيعية وليكن د ك ارتفاع القطب بها وك نقطة القطب ونمر بها ربع دائرة كرح عاد على تقاطع المايل والافق وهي نقطة ل الى م وليكن حك برجا واحدا سلا وهو الحمل فلسلنيه بمقدار ه ح ويبين ان نسبة جيب كد الى جيب د ه مؤلفة من جيب ك د الى جيب لم وجيب ه م الى الجيب ه ح لكن ك د ارتفاع القطب معلوم و د ح وهو ما بقي من قوس كح بعد طرح كد المعلوم معلوم وقوس كد معلومة لانها بعد الربع



الثور عن قطب المعدل وهو تمام ميله ولم معلوم لانه ميله ده ح معلوم يبقى م ه معلوما ودح هو مطالع حل في الكرة المنتصبة فهو معلوم يبقى حه معلوما وقد تخرج الحمل بحر بره ودوس ه ك ت فيكون الحوت ذا مطالع بميلها والمراد بتم الحوت بمجموع مطالعهما في الكرة المنتصبة والسنبلة الحمل واذا اخذ خط حك الحمل والثور جميعا وعلم الحمل وحلح علم الثور وحلح وانما بقي الثور حينئذ ك ت م د وكذلك الدلو الحوت والاسد السنبلة والعقرب الميزان ولما كان اطول ما يكون من النهار واقصره معلوما بذلك العرض وهو كربح ودوس ت ي ساعة ونصف فبين ان الاجزاء التي من السرطان الى القوس التي تخصها ع د ك دماما والباقي في النصف الباقي فكون الربعان المكتنفان النقطة الخريفية معلومي المطالع كل واحد منهما يطلع مع ع ا ب والذان الاخرى مع ع م ه فيظهر من ذلك ع ع يبقى الجوزاء الجدي وهي الازمان الباقية فيكون لها ع ك د وبقي لكل من السرطان والقوس ل ه م ت ه وهذا ما نون يمكن ان تستخرج به ما هو اقل من برج تام ذ ثم ذكر بطليوس فيها ذلك وجها اخر اسهل واحكم قال ليكن ا ب ح د دائرة نصف النهار وا ه ح نصف دائرة المعدل ود ط ح نصف دائرة البروج ود ه على الافق ه ه ت النقطة الربيعية ولنفصل ه ط قوسا معلومة ولنمر عليها ط ك



تقطع بالافق قطعة موازية لمعدل النهار وليكن د قطب معدل النهار الجنوبي ولنمر ل ط م ل ك ن د ربعين فمعلوم ان ه م مطالع ه ط في خط الاستواء لان الافق فيها يمر بخط ل ط م بالقوة واما في عرض هذا البلد فمطالعها مساوية لقوس م ك من قبل ان ط ك موازي ل د وشبيه به لانه فضلها قوسا من القطب متشابهتا فاذا كان شبيها به كان طلوعه معه لكن ط ك هي ما دار من الموازية من وقت ما كان ط على الافق الى ان صار ك على الافق فيكون ه د هو فضل مطالع خط الاستواء على مطالع هذا العرض وقد تغلط في هذا الشكل الظن ان نقطة ط لما كانت على الافق كانت نقطة م ايضا على الافق وطلعتا معا اعني ه ط ه م وليس كذلك بل انما يكونان معا على في خط الاستواء واما هاهنا فانما كان مع ط على افق ب ه د نقطة اخرى بعدها من ه بعد م من ب فليكتب شكلا مختصرا من هنا ح وليكن ا ب ح د دائرة نصف النهار ا ه ح معلوم وا ه ح من دائرة المعدل وب ه د نصف الافق و د قطب جنوبي و ح محاذ نقطة المنقلب الشتوي ولنخرج د ح الى ط د ربع دائرة و د ك محاذ درجة لنري ولنمر د ك ل فنسبة جيب قوس ط ح الى جيب ك د ح مؤلفة من نسبة جيب ط ه الى جيب ه ك وجيب ل ك الى الجيب ك د اما



جيب ط ح فمعلوم لانه جيب الميل فيبقى جيب ح د معلوما وجيب د ك وهو ميل الدرجة معلوم يبقى جيب ك د معلوما وجيب ه ك معلوما لانه نصف فضل ما بين قصر النهار واطوله وذلك معلوم لنا من العرض المعلوم لان العرض مثل ارتفاع القطب وقد بان ان ذلك يعلم اذا علم ارتفاع القطب يبقى جيب ل ه معلوما ول ه معلو

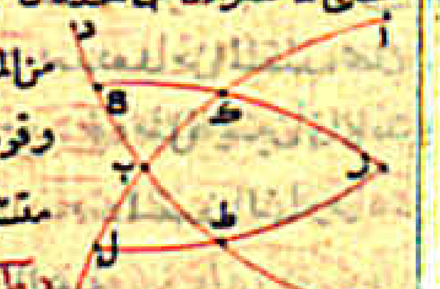




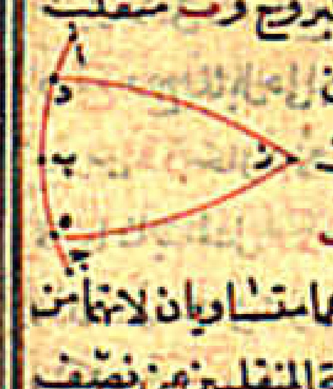
ول ه هو التفاوت بين مطالعه في العرض ومطالعه في الاستواء واذا نقص من مطالع الاستواء علم ورسم بطليوس جداول المطالع فرسم النصف الاول الطولاني للبروج والثاني لعشرات عشرات من اجزائها لان ما دون ذلك لا يعتد باختلافه والجدول الثالث لدرج الازمان ودقايقها والجدول الرابع لجميع الحمل ابتدا الربع فقد بان ذلك من جميع ما تقدم انه اذا حسبت ربعا واحدا كان كذلك في الاشياء الجزئية التي تعلم من المطالع مما يعرف من المطالع امر مقدار النهار والليل اذا عرف جزء الشمس اما النهار فبان يحسب ازمان قوس النهار بحسب البلد من جزء الشمس الى الدرجة المقابلة لها واما الليل فبالعكس فيكون كل خمسة عشر منها ساعة استوائية فاذا جمعناها وقسمناها على اثني عشر حصلت ازمان الساعات المعوجة ونعرف المعوجة بوجه اخر ليسهل وهو ان يأخذ سدس تفاضل الحمل الموضوع في جداول المطالع اما النهار فمن درجة الشمس واما الليل فمن المقابل لها فنزيده على الازمان الخمسة عشر للدرجة الشمالية وننقصه للجنوبية واعني بتفاضل الحمل تفاضل الحمل الموضوعة في الدائرة الموازية لمعدل النهار والحمل الموضوعة لها في الدائرة الموازية للاقليم وذلك لان هذا التفاضل هو بحسب ربع دائرة وهي ست ساعات فاذا كان المعلوم لنا هو الساعة المعوجة فانا نضربها في ازمان ساعات ذلك النهار والليل الحاصل قسناه على خمسة عشر وهو بعكس رد الاستوائية الى المعوجة وايضا اذا كانت الساعة المعوجة معلومة استخرجنا منه الطالع بان نجمع ازمانها وناخذ من درجة الشمس نهارا ومن مقابلها ليلا الى آخره وناخذ تلك المطالع بحسب العروض على توالي البروج فحيث انتهينا هو الطالع فان اردنا درجة وسط السما ضربنا الساعات المعوجة من نصف نهار اليوم الماضي الى تلك الساعة في عدد ازمانها ثم يلقي ذلك من الدرجة على توالي البروج بحسب مطالع الاستوا فما بلغ فهو درجة وسط السما فوق الارض وان كان المعلوم الطالع فاذا اردنا وسط السماء فوق الارض اخذنا جملة العدد المكتوب ازا الطالع فننقص منه تسعين زمانا وناخذ ما ناد الازمان التي يبقى من مطالع خط الاستوا من درج البروج وان كان المعلوم وسط السماء فانا نزيد عليه على ذلك الوجه تسعين زمانا وناخذ ما ازايه بحسب مطالع البلد ومن الناس الساكنين تحت دائرة واحدة من دواير نصف النهار فان الساعات الاستوائية التي بعد الشمس عن نصف نهارهم او نصف ليلهم متساوية والذين يسكنون في دواير لنصف النهار مختلفة فان ذلك يختلف عندهم بالتقديم والتاخير بمقدار الاجزاء بين دوايرهم من معدل النهار

في معرفة الزوايا التي تحدث تقاطع دائرتي البروج ونصف النهار

ثم شرع بعد ذلك في تبيين حال الزوايا الواقعة بين دائرة البروج وبين دائرة نصف النهار وقال الزاوية القائمة في سطح الكرة هي التي يحيط بها ربع دائرة من الكادة التي نقطة تلك الزاوية قطب لتلك الدائرة فتكون نسبة تلك الزاوية الى ربع زوايا حدث تقاطع فيه كما تلك القوس الى الدائرة هي اربعة امثالها وهي دايرتها فتكون مؤثرة لتسعين جزءا والزوايا المطلوب قسمتها ومقادير ها هنا هي الحادثة من تقاطع المايلة ونصف النهار ومن تقاطع المايلة والافق ومن تقاطع المايلة ودائرة السمت الخارجة من سمت الراس الى الجزء المفروض فهذا البيان مع انه نافع جدا فهو ضروري في بيان اختلاف المنظر فهو قال ونجعل كلامنا في الزاوية الشرقية الشمالية من الزوايا الاربعة الحادثة ولنجعل الابتدا مما حدث من المايلة ودائرة نصف النهار ولنسمه طك فاول البيانات ان كل نقطتين متساويتي البعد من نقطتي الاستواء فانهما يحدثان الزاويتين المذكورتين متساويتين فليكن ا ه ح من معدل النهار ود ب ه من المايلة و ر قطب معدل النهار د و ب النقطة الاستوائية و ه ح و ه ك متساويان

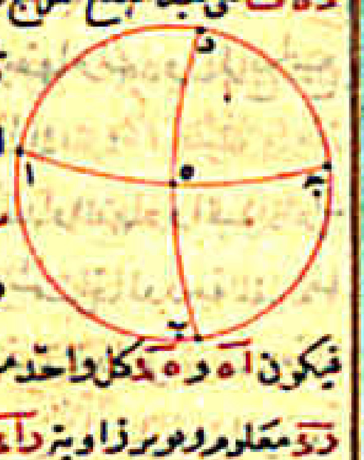


وقوسا ر ه ح ر ط ك من دائرتين لنصف النهار فلان مثلثي ح ه ب ر ط د متساويا الاضلاع على ما علم فتشابهان فزاوية ح مثل نظيرتها الحادثة زاوية ر ط ه المقاطعة لها ـــك وايضا لتكن ا ه ح من تلك البروج و ه منقلب

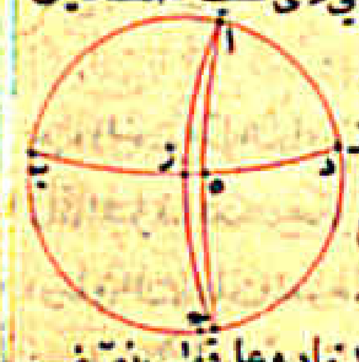


فنقول ان القوسين المتساويتين في البعد منه مثل ب ه ه د والزاويتان الشرقيتان من جهة واحدة الواقعتان عليهما من دائرتين لنصف النهار متساويتان لقائمتين كزاويتي ر د ب ر ه ح لان ر ه ح متساوية مع ر ه ب لقائمتين وزاويتا ر ه ب ر د ب متساويتان لان ح ر ه متساويتان لانهما وتران قوس ر د ر ه وهما متساويان لانهما من القطب الى نقطتين متساويتي الميل فهما تماما ميل واحد يا وايضا فليتبين ان زاويتا المنقلبين من نصف

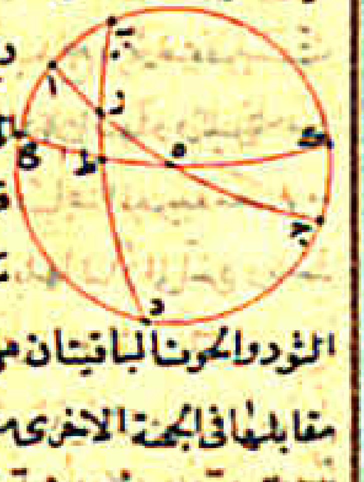
النهار قائمتان فليكن ابجد لنصف النهار و اهج لنصف المايل و ا المنقلب الشتوي ونجعلها قطبا وندير
د ه ب على بعد ضلع المربع ويكون قوس د ه ب دائرة لانها تمر على قطبه وعلى قطب البروج دائرة ابجد فزاوية ا
قائمة وبذلك نعرف الدائرة الصيفية ب وليكن في مثل ذلك اهج نصف دائرة معدل



النهار و ادج نصف دائرة البروج و ا الاستواء الخريفي وعلى قطب نصف دائرة
ب ه د فلان دائرة ابجد تمر على قطبي دائرة ب ه د
وقطبي دائرة اهج فيكون اه و ه د كل واحد على القطبين



فيكون اه و ه د كل واحد منهما ربع دائرة فر هو المنقلب الشتوي و ده معلوم فجميع
ده معلوم ويكون زاوية داه فهي الباقية معلومة بج وايضا فليكن في الشكل ده
نصف دائرة البروج و بد السنبلة و د الخريفية و اهج نصف دائرة معدل النهار وعلى قطب نصف
دائرة من الكتاب وهي حه طح نعلم ان حد على قطبي دائرتي ادج كطح فاح حه ربع دائرة و اه لا محالة
ربع دائرة ولكن نسبة جيب با الى جيب اح وهما معلومان مؤلفة من نسبة جيب حر



الى جيب دك وجيب هط الى جيب هج و بد السنبلة معلوم والطالع وهو ط معلوم
فرط معلوم و هج الربع معلوم فهط وهو المطلوب معلوم و هك معلوم فجميع كه
معلوم فزاوية كبط معلومة وهي المطلوب وتكون زاوية العقرب معلومة وزاويتا
الثور والحوت الباقيتان على قائمتين معلومتين وايضا اذا ارسل دك لجزء آخر من النقطة علمت الزاوية وعلم
مقابلها في الجهة الاخرى من النقطة ومقابله من جهة المنقلب فعلمت الزوايا كلها

## في معرفة الزوايا التي تحدث من تقاطع دائرة في البروج والافق

اما الزوايا الحادثة عن المايلة وافق
الاستواء فبينا انها تكون كالتي عن المايل ونصف النهار واما التي في العرض فنقول ان الزاوية التي تحدث
عن الافق وقوس من المايل لما بعد محدود من نقطة استوائية والقوس طالعة مساوية لنظيرتها التي تحدث
عن الافق وقوس من المايل لما ذات البعد عن تلك النقطة بعينها اذا لقوس تحت الارض يك فليكن ابجد
لنصف النهار و اهج معدل النهار و به د الافق و م ك قوس من المايل فوقانية و دحط تحتانية
مساوية له و د نقطة الاستواء الخريفي طالعة و هك هي بعينها تحت الارض فنقول ان زاويتي محد هلك
متساويتان لان محد هلك متساويان وذلك لانه قد تبين ان مثلثي هلك



دهج متساويا الاضلاع والزوايا وانه لا اختلاف بين ان نجعل قوس هك قوسا
غير قوس هد مساوية لها وبين ان نجعلها هي بعينها غاربة يه وايضا كل نقطتين
متقابلتين من المايل مع الافق بالزاوية الشرقية والغربية التي تقابلها من تحت
متساويتان لقائمتين فليكن دائرة الافق ابج ودائرة المايل اهجد وتتقاطعان على ا و ج فلان زاويتي
داه داه مثل قائمتين و دجه مساو لداه فزاويتا داه دجد معادلتان لقائمتين وان كانت الزوايا
التي تكون عند نقطة متساوية البعد عن الاستواء وعند افق واحد طالعة وغاربة



واحد متساوية فالزاوية الشرقية والغربية مجموعين من كل نقطتين متساويتي البعد
عن انقلاب واحد متساويتين لقائمتين واعني بالزاوية الشرقية المشرق والغربية
الشمالية التي في جهة المغرب فاذا علمت الشرقية علمت الغربية لانها اما بقي
بعد قائمتين وقد يمكن ان نفهمها من اشكال اول هذا الباب فان نقطة ح تعد بعدا من المنقلب مثل
نقطة د بعينها وكا زاوية دهج مثل زاوية هلك سبق ملك الغربية مع دحه مثل قائمتين اذا كانت
مع هلك مثل قائمتين يو فلنرسم حيث يكون القطب ارتفاع لو دائرة ابجد لنصف النهار و اهد
شرق الافق و هد ربع معدل النهار و هب ربع المايل على ان ه النقطة الربيعية

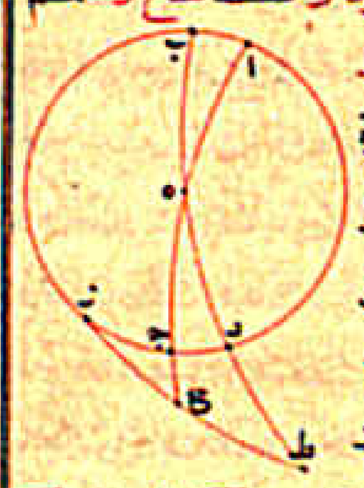


و هح ربع المايل على ان ه النقطة الربيعية فتكون ح الشتوية و ب الصيفية
وقوس دح معلومة لانه ما يبقى بعد طرح ارتفاع القطب دح د و بد معلومان
لانها غاية الميل فجد معلوم و بد معلوم و ه قطب النهار فهذه الزوايا الاربعة
عند كلها معلومة فزوايا مبداء الميزان والحمل معلومتان يز ولنطلب مثلا ان نعلم ان زاوية الثور الشرقي
وليكن ابجد دائرة نصف النهار وليكن به د نصف الافق الشرقي و اهد نصف دائرة البروج

وليكن ه



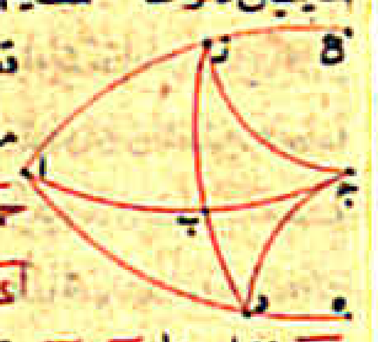
وليكن ه اول الثور وقد تبين في هذا الاقليم وهذا المطلع على ما نعلم ان الوتد الارضي كون بد نامن
السرطان فقوس هد اذا اقل من الربع فلنعمل على قطب ه سعد ضلع المربع وهو هد قطعة طحر ولنتمم



هحح ربع دائرة فيكون دحد و طحد معين اذا فق بهط نقطتي دحد دحط
لان ه قطب دحط ثم دائرة الافق مارة على قطب دائرة نصف النهار كما ان دائرة
نصف النهار مارة على قطب الافق لا محالة فيكون قطب دحد على افق بهد ومثل
ج معلوم والباقي وهو حد معلوم وايضا ارتفاع القطب معلوم فبعد ك على الافق
معلوم ونقطة ح وهي على تسعين مرة معلومة وبعدها عن معدل النهار معلوم
فبعد معدل النهار عن د معلوم لان ارتفاع القطب معلوم و د قطب الافق فيبقى
وهي سمت الرجل بقي قوس دح معلومة ونسبة جيب هد الى جيب دط مؤلفة من نسبة جيب هج الى جيب حح
ونسبة جيب حج الى جيب دط لكن قوس هد هو ما بقي من الربع بعد طرح سعة المشرق للدرجة وهو قوس
الافق لاول الثور بالبلد و طد تمام تسعين منه و هج و جح معلومان و دط معلوم فيبقى جك معلوما لان
بالجنوب فيصير زاوية جهط معلومة

## في معرفة الزوايا الحادثة من تقاطع دائرة البروج والدائرة المارة بقطبي الافق

وفي بيان مقادير هذه الزوايا بان مقادير القسي الكائنة
من الدائرة المارة بقطبي الافق التي بين سمت الراس وبين تقاطع هذه الدائرة والمايلة كما ترى عن قريب يح
فنقول كل قوسين متساويتي البعد عن انقلاب واحد متساويتي الزمان اي متساوي القوسين الموازيين
المرتسمين بحركتهما من النقطتين على جنبتي نصف النهار شرقا وغربا فالزاويتان اللتان من جهة واحدة معادلتان
لقائمتين وقوسا السمت اليهما متساويتان فليكن ابج من نصف النهار و ب نقطة سمت الراس و ج
قطب معدل النهار وقطبا اده ادح انقلاب واحد وهو من انقلاب ا و د و د



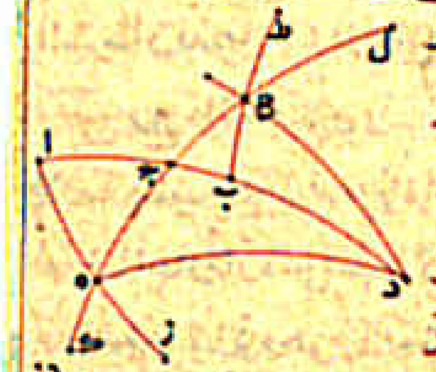
متساوي البعد عن انقلاب ا من قطب ج وزمان ممراب اد واحد فقوسا
جد جه من قطب معدل النهار و بد به من سمت الراس متساويان لان اد
اه متساويان فزاويتا ج متساويتان وضلعا دج بج متساويان لضلعي هج
جب فقاعدتا دب به متساويتان والزوايا المتناظرة متساوية وقد تبين بما مضى ان جده جهد معادلتان
لقائمتين ولكن بعد بدج مثل جدك فحصل داب ده معادلتين لقائمتين وذلك ما اردنا ان نبين يط
وايضا كل نقطتين من البروج تكون تارة شرقية من نصف النهار وتارة غربية بعد متساو او زمان متساو فالقوسان
العظيمتان من سمت الراس اليهما متساويتان ومجموع زاويتي القوسين الشرقية الموصوفة والغربية التي سادتها الى الجنوب
المغرب التي سادتها متساو لضعف الزاوية الحادثة عن النقطة عند نصف النهار اذ كانتا جميعا عن سمت
الراس شماليتين او جنوبيتين ولنزلهما جنوبيتين وليكن بدل اجد قطعة نصف النهار و ج سمت الراس و د
قطب معدل النهار وليكن اه دب حط قطعتان من المايل و ه و ح تلك النقطة

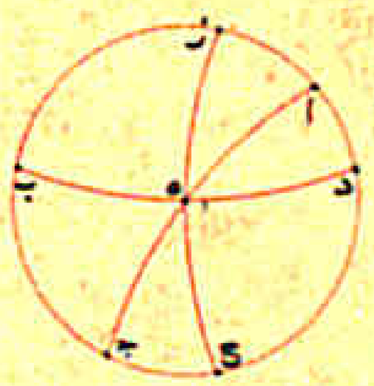
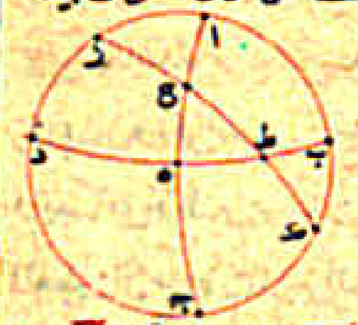


شرقية وغربية ولنخرج اليهما من سمت الراس والقطب قسي ده جح هد دح وج
مثل ما مضى ان مثلثي دهج دحه متساويا الزوايا والاضلاع لتساوي زاويتي
د ومساواة ده لدح فتكون قاعدتا قوسي السمت وهما جه جح متساويتين
فاقول ان زاويتي جهد جحب متساويتان لضعف دهر الكائنة من نصف
النهار لان زاويتي دهر دحب اللتين من تقاطع فلك البروج ونصف النهار على نقطة واحدة متساويتان
وزاوية دهج مثل زاوية دحج فزاويتا دهج جحب مثل زاوية دهب فاذا اضيف الى دهب جميع ما
جهد دحب كان ضعف دهرك ولنضع النقطتين الشماليتين عن نقطة ج في هذا الشكل وهما
ا و ب فلان زاوية دهر وهي دحب و دهك هي دحك لانك تعلم بمثل ما علمت ان زوايا مثلثي دهج دحج



متساوية على التناظر بقي دهر مثل دحك فجميع كحر مثل جميع دهر دهك
فاذا اضيف الى دحب كهر الباقية من دهر كان ضعف دهرك ا
ولنضع في مثل هذه الصورة احدى النقطتين وهي الشرقية عن توسط السماء
لكن نقطة ا جنوبية من السمت والغربية عنه ولكن نقطة ب شمالية منه
فاقول ان زاويتي جهد حب مجموعين اعظم من ضعف ده بقائمتين

لان زاوية د ه ج مثل د ح ج لتساوي اضلاع المثلثين على ما علمت فزاوية د ه ج مع د ح ك مثل قائمتين و د ه ز هي
د ح ب لانهما الزاويتان الموصوفتان وقد تحدهما من تقاطع قوسي القطب بنقط

باعيانها من البروج في الجهتين فيضيف د ه ز الى د ه ج و د ح ب الى د ح ك
فيكون ضعف د ه ز وهو د ه ز و د ح ب اضيفا الى مجموع د ه ج د ح ك
وهما معادلتان لقائمتين فكان ج ه ز ك ح ب فكان جميعه ضعف د ه ز
وقائمتان فاذا ج ه ز ك ح ب تفضل على ضعف د ه ز قائمتان فاذا ج ه ز
ك ح ب تفضل على ضعف د ه ز وهو د ه ز و د ح ب بما تعادلتين لقائمتين وهما د ه ج ك ح ب كما بيّنّا ولما كان
بالعكس وكانت نقطة آ شمالية و ب جنوبية كانت زاويتا ك ه ز ج ح ب بمجموعتين اصغر من ضعف د ه ز بقائمتين
لان ضعف د ه ز وهو د ه ز د ح ب لانهما متساويتان ونفضل هذا الضعف على ك ه ز

ج ح ب بمجموعتين هو ج ح د د ه ك وهما معادلتان لقائمتين كما عرفت فقد تبين
بهذا البيان كيفية وجود السبيل الى معرفة الزوايا الحادثة من المايلة والمارة على سمت
الراس ومعرفة القسي المنفردة في هذه الدائرة اذا كانت الزوايا والقسي التي على
دائرة نصف النهار والافق معلومة وليكن المطلوب اولا معرفة الزوايا الواقعة
منها اعني من السمتية والمايلة على الافق مثال ذلك ليكن دائرة ا ب ج د لنصف النهار و ب ه د للافق و آ
سمت الراس وقطب الافق و د ه ح قطعة من المايل مفروضة معلومة الحدود وارتفاع القطب ل و واذا كان د نقطة

درجة توسط السماء فدائرة ا ب ج هي دائرة سمت الراس بعينه المارة على د فلان نقطة د مفروضة فزاوية د
معلومة كما تبين ولان مثل د معلوم وبعد معدل النهار عن آ معلوم فا د معلوم ولتمر دائرة ا ه ج سمت الراس
على الطالع وهو ه وهو معلوم ونقطة آ قطب قوس ا ه ربع وزاوية ا ه د قائمة وزاوية تقاطع المايل والافق
معلومة وهي د ه ح بجميع زاوية ا ه ح معلومة فالقسي الموترة للزوايا معلومة وكذلك اذا كان المعلوم نقطة
بينها وبين النهار من الساعات معلومة اعني القوس من الدواير المتوازية ك ط د وليكن بدل نقطة د نقطة
ليست على نصف النهار وهي نقطة ح وهو راس السرطان وليكن شرقية عن نصف النهار والقوس بينهما

من المتوازية ولتكن ساعة واحدة فتكون د من الجوار معلوما لما تقدم والطالع وهو ط
معلوم ولتمر على آ و ح دائرة سمتية الى ه ح فلان قوس ط ح معلوم و ح مك معلوم و ا د
لما تقدم معلوم وقوس ب د ما في الربع معلوم ونسبة جيب ا ب الى جيب د ب المعلوم
مؤلفة من نسبة جيب ا ه المعلوم الى جيب ه ح المجهول من نسبة جيب ط ح المعلوم
الى جيب ط د المعلوم فعلم ه ح و ا ح وهو قوس السمت كما تريد ان نعلم زاوية ا ح ط فلندر على قطب ح وبعد
دائرة الربع قطعة ك ل م العظيمة فلان قوس ا ه د مرت بقطبي ه ط م و ك ل م فه م ك م ربع دائرة فنسبة
جيب ه ح المعلوم الى جيب ه ك المعلوم لان ه ك بما في الربع مؤلفة من نسبة جيب ح مك المعلوم الى جيب ك م

المعلوم فصار د م ك معلوما فزاوية ك ح د معلومة فتبقى زاوية ا ح مك معلومة وكذلك
تستخرج واحدا واحدا من النقط ثم ترسم للامور الجزئية بهذا الطريق جداول في اقليم
اقليم وابتداء من الدائرة الموازية التي تمر على ما ددى التي طول نهارها ثلثة عشر
ساعة مستوية واستمر على تفاضل نصف ساعة نصف ساعة حتى انتهى الى حيث
طول النهار ستة عشر ساعة استوائية ورتبت في كل عرض برجا برجا وجعل تفاضل العروض بنصف ساعة
وجعل الاوضاع متفاضلة بالبعد عن توسط السماء ساعة ساعة وجعل في الصفا الاول الطول في عدد
الساعات الاستوائية للبعد عن انتصاف النهار على ابتداء البرج على دائرة نصف النهار وفي الثاني مقادير
القسي من المايل وسمت الراس وفي الثالث مقادير زوايا التقاطع شرقية وفي الرابع غربية على ان نذكر ما مضى
اما احد الزوايا شمالية من التقاطع وعلى ان القايمة تسعين جزءا واما البلاد وعروضها واطوالها فوعدنا ان نضيف
اليه كتابا مفردا وكانه كتاب في جاوفراجا ● تمت المقالة الثانية من كتاب المجسطي ولواهب العقل الحمد بلا نهاية

**المقالة الثالثة في مقدار زمان السنة** الحركة الوسطى هي التي يكون اذا نفرض
في ازمنة متساوية متساوية وهي حركة الكوكب التي يفرض في مداره الذي يخصه ويشتمل على الارض حتى
تساوي في ازمنة متساوية ويكون اما للكوكب لنفسه واما لمركز حامل الكوكب باقل ما ه في البروج

بحركته التي يحركها فيفصل في ازمنة متساوية قسيا متساوية وزوايا عند المركز الذي لذلك المدار متساوية
وتسمى هذه الحركة المستوية فلو كانت الكواكب تساوي حركاتها في الازمنة المتساوية او حركات ما يحملها
بالقياس الى فلك البروج حتى كانت تقطع منه في ازمنة سواء قسيا سواء لكانت الحركة الوسطى المستوية كافية
في التقويم لكنها ليست كذلك فانها اذا قيست الى فلك البروج لم يوجد ما وازى الكواكب المتحيرة بحركتها
في ازمنة متساوية منه قسيا متساوية بل مختلفة تارة اقل وتارة اكثر ويكون سيرها الوسط بين الاقل
والاكثر المرتين بالاختلاف ولهذا يسمى وسطا والاختلاف يقع من وجوه شتى نذكرها ولكل كوكب مدار يرسم
فيه حركات متساوية في ازمنة متساوية اما موجودة واما مفروضة والسير المقوم هو المحقق بالقياس
الى فلك البروج وربما اجتمع في حركات الكواكب اختلافات فوق واحد الا ان الاختلاف الذي للشمس هو واحد
كما نذكره والسبيل المشهور في استخراج السير الوسط ان نطلب المدة التي في مثلها يعود الكوكب الى حاله الاولى
دايما الى نقطة واحدة او نقطة مختلفة يفصل على الدواير التامة قسيا متساوية سواء كان ذلك في دورة واحدة
بعد اخرى او يكون يختلف عودات المتتالية اختلافا لا نهاية ثم يعود من راس فيبتدئ باوله ما كان ابتداء
اولا من الاختلاف فتعود اختلافاته بحالها على ترتيبها الى اخرها فتكون مكان العودة الواحدة عودات
محفوظة وليست في جملتها عودة الاختلاف فاذا حصل زمان في مثله يعود الكوكب دايما الى نقطة
واحدة او نقطة قسي ما بينها متساوية او يعود اختلافاته دايما كان كما ذكرنا جعلت تلك المدة اياما او
ساعات وقسمنا العودة الواحدة التامة المتساوية بقوس متساو او العودات لما فيها من عودات
الاختلاف المتشابهة عليه مما خرج فهو حصة ذلك اليوم او الساعة ثم نعرف منه تلك حصة الشهر
والسنة والستين من المسير الاوسط فاذا امكن ان نعرف الوسط من هذا الطريق لم نعدل عنه الى نحو
من طريق غيره فاول ما نطلب في ادراك المسير الاوسط العودة الى نقطة ثابتة واحدة او نقطة ثوابت
قسي ما بينها متساوية فان وجدنا العودات على هذه الصورة وهو ذي نكون في مدة متساوية اقتصرنا على
ذلك في استخراج المسير الوسط والا طلبنا الوجه الثاني ثم الثالث الذي سيظهر في موقعه والنظر في امر
الشمس مقدم على النظر في امر سائر الكواكب اذ الوصول الى احوالها غير ممكن الا بعد معرفة مسير الشمس وكانه
على ما بين فابتدا بطلميوس بتحقيق سير الشمس الوسط ولما سمع ارصاده وحد الشمس لا تختلف عوداتها
الى نقطة واحدة ثابتة من نقطة فلك البروج الذي التقويم بالقياس اليه اختلافا ذا قدر وان اختلف وجد
السبب فيه اما ذلك الالات الارصاد في قسمها ووضع الالات الرصد وترك الاستقصاء في استعمالها والاستعمال
رصد من وجه آخر غير حقيقي والرصد الحقيقي في مثل هذا ان يجعل مدة عودته دايما الى النقطة الثابتة
من فلك البروج واولاها نقطة الاعتدالين والانقلابين خصوصا اذا كان لحامل الكوكب لا حركة
اخرى بسبب حركة اوجه ونظر هل هي مدد متساوية فان وجدنا استخراج المسير الوسط على ما قيل والا اكثر
بطلميوس وحد في ارصاد الشمس متساوية ووجدت ذلك في مدة سنذكرها بعد ووجه هذا الرصد ان تعد
حلقة من نحاس او غيره محيط بها اربعة سطوح مسطحة بالحقيقة كل سطحين متقابلين متوازيان ان تنصب
على قاعدة وسعة نصبا محكما اما في سطح معدل النهار وهو منتصب ما بين الانقلابين على ما قيل وعرف حده
وهذا اسهل رصدا او في سطح الدائرة الموازية لمعدل النهار المارة باحدى نقطتي الانقلابين او في دائرة
تشاكه الراصد من الدواير المتوازية التي يفعلها النقطة المرسومة على دائرة البروج ومعنى النصب في سطحها ان يكون
كانها دائرة مرسومة في بسيط تلك الدائرة حتى لو اخرج قطر هذه الداخلة من الجانبين امكن ان يصير قطرا او وترا
لتلك الاخرى ثم من المعلوم ان الحلقة اذا كانت على هذه الحلقة ونصب هذا النصب اما في سطح معدل النهار او في
سطح دائرة من الموازيات تمر على نقطة الانقلاب او غيرها ان الشمس اذا حصلت في نقطة الاستواء او نقطة
الانقلاب انطبق ظل الجانب الذي يلي الشمس على الجانب المقابل له انطباقا تاما ولم يقع على سطحي جهتي الجنوب
والشمال البتة بل اضاء الجانبان جميعا فعرف حينئذ ان الشمس وافت النقطة وكذلك ان نجعل على الحلقة عضادة
ولسانا ويكون العضادة منقدمة بحيث تدور مع الشمس وهذا الرصد يصعب اعتباره اذا اتفق ان كان
حصول مركز الكوكب على النقطة المعتبرة ليلا فلذلك يجب ان نستعين ايضا بالرصد الاخر وهو الذي
ذكرناه في باب استخراج الميل فانك قد علمت ان غاية الارتفاع الذي يكون لبلوغ الشمس غاية الميل الشمالي
وغاية الانحطاط الذي يكون لبلوغ الشمس غاية الميل الجنوبي فاذا قسم بنصفين حصل منه الموضع الذي

اذا كان الشمس في حقيقة معدل النهار المتقدم ونصف النهار المتأخر الى مقدار التفاوت بين ارتفاع نصف
النهار المتأخر الى الارتفاع المستحق لمعدل النهار فتكون نسبة ذلك التفاوت الى التفاوت الاول كنسبة
الزمان الذي بين وقت حصول الشمس في النقطة المطلوبة الى الزمان الذي بين نصفي النهارين بالتقريب
لكن استعمال الرصد الانقلابي صعب في الوجهين جميعا لان غاية الارتفاع وغاية الانحطاط تثبت زمانا
يسيرا لا يظهر له اختلاف لتفاوت الميل عند المنقلبين عن الحسين ثم انهم اعتبروا عودات الشمس الى النقط الاربع
ووجدوا العودات في ازمنة متساوية وكذلك وجد ابرخس الاعتدالية عودات عرفه حتى انها الفضل ربع يوم
ثم وافق باقيها وحمل بطليوس السبب في ذلك الى الامور المذكورة من خطأ في قسمة الآلة او نصبها حتى
انه اذا وقع الخطأ في ست دقائق وهي عشر درجة واحدة وهي احد اقسام الدرجة كان في خلقهم فلذلك جعلها
في الكتاب دقيقة واحدة امكن ان يخالف الحق بنصف يوم لان الشمس اذا سارت عن النقطة الاستوائية
ربع درجة فعلت مثل ست دقائق وذكر انهم ربما نصبوا الآلات بالحقيقة في اول النصب ثم تركوها فزالت
ولم يتعهدوا استويها باخذ كل رصد ولذلك ذكر ان الحلقة التي تكون بالاسكندرية اختلف اضاءتها واظلالها
يوم الاعتدال الحق ففعلت ذلك مرتين اي بعضها في وقت وبعضها في وقت آخر فلم يكن ذلك فيها كلها في وقت واحد
لكن بطليوس ذكر ان ارصاده الكثيرة وارصاد ابرخس المستقصاة والتي هي اكثر عددا اتفقت على ان زمن
العودة تكون متساوية وانها في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وقريبا من ربع يوم ينقص منه قليلا بما سنذكره
وهو مما لا يوقف عليه في الارصاد القريبة ولا اوجب الوصول اليه الا الارصاد المتباعدة التي يجتمع منها الخلاف
ذو قدر بل الذي يكون منها في الارصاد القريبة شبيهة بما يوجبه اختلاف نصب الآلات وازال الغير الممكن
التحرز منه فيها على انه يبين بالتقريب ايضا مبلغ ذلك النقصان بان اخذ ارصاد ابرخس وقابلها بارصاد
نفسه اذا اعتماده على ابرخس اشد من اعتماده على غيره واخذ الارصاد الاستوائية لانها احوط والانقلابية
اعسر امتحانا فوجد في قريب من ثلثمائة سنة وجد نقصانا عما يوجبه لو كانت العودة في ثلثمائة وخمسة وستين
يوما وربع يوم بمقدار يوم واحد فتكون حصة كل سنة جزء من ثلثمائة جزء من يوم فيكون زمان العودة ثلثمائة
وخمسة وستين يوما وربع يوم الا جزءا من ثلثمائة من يوم فيكون مائة وخمسة وستين يوما واربع عشرة
دقيقة من يوم وثمان واربعين ثالثة ثم امتحن ذلك بارصاد الاقدمين مثل ماطن واوقطيمن وبعدهما ارسطرخس
فوجد الامر ايضا جاريا على ذلك المجرى ووجد ابرخس ايضا موافقة على هذا في عدة من كتبه فهذا طريق استخراج
المسير الوسط للشمس بالقياس الى النقط الاربع واما عودته بالقياس الى الكواكب الثابتة فانما توصلوا
اليه من جهتين احديهما رصد الشمس عند الطلوع او الغروب اذا ظهر كوكب ذي من الثوابت ورصد البعد
بينهما بالآلة التي نذكرها بعد والثاني ارصاد القمر في وسط زمان الكسوف وذلك يكون حين يقابله
الشمس بالحقيقة ونعرف موضعه من فلك البروج بسبب كوكب فان كان ليس له اختلاف منظر فسهل
معرفة درجته بان نعرف ارتفاعه وسمته ونعرف عرض البلد فيظهر من ذلك موقعه بالتحقيق من البروج
على الاصول الموصلة اذا كان وسط الكسوف حيث لا عرض معه لمركز القمر فقد حصل من ذلك معرفة درجة
الشمس اذ لم يكن لاختلاف منظر وان كان له عرض كان طريق ذلك اطول واقرب من الخطأ ووجب العودة
مع اكثر من هذا فلما احدس ابرخس ان الكواكب الثابتة متحركة على قطب فلك البروج وجد اسرع لبطليوس
الرصد الكائن بالقياس اليها فانه لا فرق بين ان نجعل سنة الشمس بالقياس الى عوداتها غير مقاربة
الكواكب الثابتة وهو تجردها عن نقطة مفارقة الشمس له او بالقياس الى كوكب زحل فتكون لها سنين
مختلفة وهذا الاختلاف وان قل في الادوار المتقاربة فانه يعظم في الادوار المتباعدة مع ان ذلك
متعذر من وجوه ولعسر ذلك الارصاد الكسوفية التي دام ان تحصل بها مركز القمر بالقياس الى الثوابت
لكون الشمس في النقطة المقابلة له بالحقيقة ثم ننظر كذلك الكسوفات مختلفة لنستخرج عودات الشمس ونعرف
هل هي مدد متساوية او نمتحن بها ما وجد بالطرق الاخرى فقد ذكر ابرخس انه حاسب رصدين للكسوف
القمري فوجد في احد رصديه الكسوفيين البعد بين القمر والسماك الاعزل وكان موضع السماك الاعزل
متقدما على النقطة الخريفية ستة اجزاء ونصف وبعد احدى عشرة سنة وبين سرحا في الرصد
الثاني الكسوفي فوجد السماك الاعزل متقدما على النقطة الخريفية بخمسة اجزاء وربع اذا كان القياس
وجب ذلك ثم من المحال ان يقال ان السماك الاعزل في هذه المدة سار هذا القدر فدس وهو من غير



حكم جيران الشمس لعل لها اختلافا آخر غير الذي سنذكره ولعل عوداته في ازمنة متساوية ليست متساوية
واما بطليوس فقد دفع هذا الطريق وذلك لان رصده لعودات الشمس في نفس الوقت المذكور كان
جاريا على القياس المشار اليه وانما اختلف حكم هذا الرصد المفتقر فيه في تحقيق مكان القمر الى تحقيق مكان
الشمس فيجب ان لا نتشكك في الاصل بسبب الفرع المبني عليه بل ان كان ولا بد فالشك في الفرع ثم قد يقع
القمر من اختلاف المنظر ومن ذلك الآلات وصدها لابعاد ما يقع به الخطأ وربما كان السبب وقوع احد الرصدين
على جملة مستقصاة ووقوع الآخر على جملة غير مستقصاة وقد يقع في نزلة استقصاء معرفة حركة الشمس
من النقطة الربيعية الى زمان وسط الكسوف على حكم مسيرة الاوسط على ان ابرخس نفسه قد علم هذا
ايضا فلم يجعل له اعتبارا ولا اجرى على ان للشمس اختلافا آخر ولا غير حكم سنة الشمس عن المدة المذكورة وكذلك
لم يعتد بشيء من الاختلافات الواقعة بحسب الارصاد الاخرى الواقع فيها الزلل قال وانما كان غرضه ان لا يترك
شيئا من الاشياء التي عرضت له غير مفحوص ولذلك لما رصد ابرخس كسوفات اخرى كان يقدم فيعرف
موضع الشمس فيها بالحقيقة للكسوف ثم اعتبر اوساط تلك الكسوفات بحسب مقابلتها لمركز الشمس استخرج
منها مواضع الثوابت لما علم ببعدها عن القمر فلم يخالف عوداتها ما توجبه الارصاد الاخرى بشيء يعتد به
قال واما انا فلما امتحنت على سبيل الاستشهاد ما ظهر من ذلك بالقياسات الكسوفية صادفتها غير مخالفة
لما يجب بشيء يعتد به اقول لعله ايضا اذ راعى حال الشمس هل يقع له اختلاف منظر فان رصد في البلاد المتباعدة
جدا في الشمال والجنوب هل التفاوت ارتفاعاتها في انصاف النهار اكثر من مقتضى اختلاف العروض ورصد
ايضا حيث يكون مسامتة للرؤوس وحيث لا يكون من البلاد البعيدة عن ذلك الموضع وراعى تفاوت
الارتفاعات والاظلالات في الخلق يخالف الحقيقي منها المرصود بعد الحساب واعطا الامر اختلاف المنظر
وان نقص في تحقيق مكان الشمس وتحقيق الوقت الذي يدخل فيه نقطة مفروضة فليس يضر في معرفة سنة
الشمس ومدة عودتها الى نقطة معلومة وذلك لان العودة اذا كانت في الرؤية مثل الاولى وللبلد واحد تكون
العودة في درج البروج الى نقطة واحدة وان كانت غير النقطة التي توجبها الرصد وبالجملة فان لم يعد الى
نقطة واحدة لم يعد الى اختلاف منظر واحد في الارتفاع الكائن عند المنقلبين والاعتدالين ثم لما حصل سير الشمس
الوسط من هذا الوجه اراد ان يضع جداول لتستغني بها من الحساب لكل واحد واحد من المدد قريب منها لسير
الشمس لساعة الى حد في ساعة الى الشهر الى السنة الى ثمانية عشر سنة الى المضعفات ثمانية عشر ثمانية عشر سنة
حتى اذا اريد سيرها الوسط لمدة مفروضة طلبت في الجدول المخصوص بمثل تلك المدة واما السنين المجموعة
او المبسوطة او غير ذلك من اجزاء المدد فان وجد المطلوب منها بعينه في الجدول اخذ ما بحياله من الدرج وثوالثها
والثواني الى آخر ما وضع فان فضل شيء نظر ان الفضل كم هو فطلب في الجدول واخذ ما بحياله وزاده اليه حتى
ينتهي به الى التمام منه

## في الاصول التي لحركة المستوية التي تجري على الاستدارة

فاذا حصل المسير الوسط للشمس لم يكن ذلك كافيا في تقويم الشمس وذلك ان الشمس لم يوجد قاطعة قسيا متساوية
من فلك البروج في ازمنة متساوية بل وجدت تارة تقطع اقل وتارة تقطع اكثر كما سنذكر بعد وذلك ان زمن حركتها
الموجودة بالرصد من الاستواء الى المنقلب الصيفي يخالف زمن حركتها منه الى الاستواء الخريفي وكذلك وجد
حركتها من الاستواء الخريفي الى الاستواء الربيعي اقل من مدة ما من الربيعي الى الخريفي وكذلك في القسي الجزئية
ولم يمكن ان يقول انه تارة يبطئ وتارة يسرع في الحركة اذ كان القانون في الحركات السماوية انها متساوية غير
مختلفة بالقياس الى نفسها فان توهم ادون ذلك فهو بالقياس الينا فوجد ذلك الاختلاف لا يخلو من احد
وجهين حصلا لا يحتمل خارجا عنهما وهو انه اما ان تكون حركة الشمس في دائرة مركزها مركز فلك البروج بل في دائرة
اخرى يخالف لها في المركز فيكون الذي يحصل منها في نصف البروج الشمالي اعظم من الباقي اذا كان البعد
الابعد في الجانب الشمالي فيكون الشمس او اي كوكب كان ان تحرك اما في مداره وفلكه ففي اعظم من النصف
واما في فلك البروج ففي النصف في الجانب الآخر بالضد فيكون القطع لنصفي فلك البروج مختلفا او الوجه
ان لا يكون حركته على دائرة مركزها مركز البروج ولا على دائرة خارج المركز بل يكون تحركها على دائرة
من كرة لا تشتمل الارض بل هي في كرة الكوكب الشاملة للارض يتحرك فيها وتسمى فلك التدوير وتلك الكرة
يجوز ان تحرك مركزها على دائرة موافقة المركز لفلك البروج ثم ان اتفق ان كانت حركة الكوكب في اعلى فلك
التدوير موافقة لحركة مركز فلك التدوير في الجهة رؤي الكوكب اسرع حركة من الوسط عند كونه في الذروة

من فلك تدويره وابطأ حركة من الوسط عند كونه في حضيض فلك تدويره لانه يتخلف لا محالة عن موضعه
الذي لو سكن كان يكون فيه واذا استوى حركة مركز تدويره على الحامل الموافق كان ذلك مسيرة الوسط
ان لو كان هو يتحرك بنفسه لانا ما نعلم الحركة فلك تدويره او يكون نفس فلك تدويره لا يتحرك البتة وانما غير
من الزيادة والنقصان لانه يتحرك ايضا في فلك تدويره وان اتفق ان كانت الموافقة في الجهة السافلة
بالعكس وقد يمكن ان يكون مركز التدوير على حامل خارج المركز ولا يستوي عليه حركته فيوجب اختلافا
على لكن حركات الشمس ليس يجب فيها من الاختلافات ما لا يكفيه احد الاصلين اصل الخروج من المركز
والحركات تليه متساوية واصل وضع فلك التدوير وحركة الشمس عليه بخلاف حركته على فلك موافق
المركز الى المشرق وحركة مستوية لكن بطليوس قد اختار الاصل الاول لانه ابسط ووضعه وضعا لا يعزو
حادثه اليه بل لاختيار ابسط الحركتين بعد ان بيّنا ان حكم الاصلين في جميع ما يعرض واحد بعينه و
بعد شرايط ومقدمات وذلك انه لا محاله يعرض في كل واحد من الاصلين بعد وبعد قريبا اما في اصول
الخروج عن المركز فان طرفا القطر المار على مركز الارض ومركز الخارج المركز يحد بعدا ابعد من الجهة التي
يقع فيها المركز الخارج وبعدا اقرب من الجهة الاخرى واما في فلك التدوير فظاهر واضح وفي اصل التدوير
فان الكوكب اذا كان عند الوسط من البعدين المختلفين ولم يكن مائلا الى احدهما ميلا محسوسا كانت الحركة التي
مثل حركة مركز التدوير فكانت الحركة وسطا ومع ذلك فان غاية الاختلاف انما تكون هناك واعني غاية
الاختلاف غاية ما يجتمع من التفاوت بين ما يوجبه الوسط وبين ما ترى وقريب من ذلك في حكم اصل
الخارج آ فنقول انه اذا فصل قوسان متساويتان لتدبهما من البعد الابعد والاخر من البعد الاقرب
فان الزاويتين اللتين تحدثان من القطر ومن الخط الخارج من مركز فلك البروج الى طرفي القوسين



اعظمها عند البعد الاقرب اما في اصل الخروج من المركز فلتكن دائرة ا ب ج خارجة
ومركزها ه ومركز فلك البروج د والقطر المار بالمركزين ا د ه ر والاوج آ و
الحضيض ر والقوسان المتساويتان قوسا ا ب د ج ونصل ا ه ب ه ج د
د ج فلان زاويتي ا ه ب د ه ج متساويتان وزاوية ا ه ب الخارجة من مثلث
ه د ب اعظم من ه د ب اعني ا د ب فلذلك زاوية د ه ج اعظم منها فزاوية ر د ج الخارجة من مثلث ج ه د
اعظم كثيرا منها ا ب واما في اصل ذلك التدوير فليكن ا ب ج د الفلك الموافق المركز والمركز ه والقطر ا ه ج
وحول آ فلك تدوير ط ك ر م وقطره ط ا ر وليكن التدوير يتحرك من آ والكوكب من ر الى الجهة ب واذا كان
الكوكب ر او ط لم يكن مسير الوسط وهو مسير نقطة آ ومكان الكوكب مختلفا ولكن اذا قطع د ج زاد على المسير
بقوس ا ج او قطع من ط الى ك نقص بعينه من المستوية قوس ا ك اعني ا ح و د ح



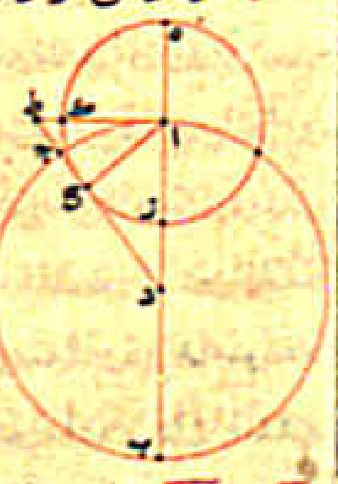
اعظم من ط ك لانا اذا اوقعنا على نقطة آ عمودا على ا ه د كان يحط التدوير ووقع
مماسا الدائرة الافق وقطع من جانب د اقل من قطع دائرة الموافق فالزمان الذي
يقطع فيه ا ح اعظم من الذي قطع فيه ا ك واذا تحرك بخلاف هذه الحركة كان
الامر بالعكس فليس اذا مسيرها في القسي المتساوية متساوية بل تختلف اما على الوضع
الاول فيكون الذي عند الاوج ابطأ والذي عند الحضيض اسرع واما في الوضع الثاني
الذي جهة الحركة موافقة فيكون بالعكس في اصل الخروج تكون الحركة التي هي بطيئة وقليلة عند الاوج و
السريعة العظيمة عند الحضيض واما في اصل التدوير فذلك الامرين ممكن بحسب وضع جهة الحركة التي
للكوكب في الاوج فان اتفقت الحركتان كانت السرعة عند الاوج وان تضادتا كانت عند الحضيض فقد تبيّن
ما سميناه من العوارض من وضع الاصلين واحد اذا اشترطنا ثلثة امور احدها ان تكون نسبة
الخط الواصل بين المركزين الى نصف قطر الخارج كنسبة نصف قطر فلك التدوير الى نصف قطر الفلك
الحامل له الموافق المركز والثاني ان يكون ما يقطعه مركز التدوير من الحامل قوسا شبيهة بما يقطعه
الكوكب من التدوير في زمان واحد والثالث ان تختلف جهتا الحركتين في التدوير ب ج فاولها ما يتفقان
فيه من العوارض ان غاية الفضل الواقع من الاختلاف فيهما جميعا انما هو الربع المرئي من عند الاوج اما
في فلك الخارج المركز مثل ا ب ج د حول مركزه ه وقطره ا ه ج ومركز الارض عليه د ونخرج عليه ب د ر
عمودا على القطر ليتصل فلك البروج بنصفين مع القطر المشترك ارباعا ولنصل ه ب ما ب و تزداد



ا ه ب بالحقيقة وزاوية ا د ب بالرؤية ونسبة ا ب من فلك البروج الى ا ب في الخارج نسبة الزاويتين
فالفضل بين الزاويتين هو فضل الاختلاف ولان زاوية ا ه ب خارجة فهي تفضل على ب الداخلة بزاوية
ب فزاوية ب حد التفاوت بين الوسط في المعدل وهو زاوية فضل الاختلاف وكذلك يكون دايما زاوية
المحيط فضل ما بين الخارجة والداخلة في المركز المختلفين وزاوية التعديل فنقول لا يقع من الخطوط الواصلة
في جانب ب زاوية الا آ اصغر من زاوية ب والا فلتكن اما زاوية ط آ الى الاوج او ك آ الى الحضيض ولنصل



ايضا خطوط ه د ط ط ه ك د ك ه ك د ك فزاويتا د و ب من مثلث
ه د ب المتساوي الساقين متساويتان وكذلك زاويتا د و ط من مثلث ه د ط
متساويتان و د ا اعني د ب اقصر من د ط كما بين في اوقليدس و د ط ه موتر
زاوية ط د د فهي اعظم من د ط د تبقى زاوية ه د ب اعني ه ب د ولان د ر ك
وهو د ب اطول من د ك فزاوية د ك د اعظم من زاوية د د ك لكن جميع ك مثل جميع د فيبقى د ه د
اعني ه ب د اعظم من د ك د فزاوية ب اعظم من جميع الزوايا على المحيط الا مقابلتها وقد بان من هذا
ان قوس ا ب التي بعد الزمان من اقل الحركة الاوجية الى الوسطى اعظم من قوس ب ج التي بعد الزمان
الذي من الوسط الى اكثر الحركة الحضيضية وان التفاوت بينهما وهو قوس الاختلاف بعدها زاوية
ب لان زاوية ه ب د ترتبها زاوية ا ه ب على قايمة وينقص بها زاوية ب ه ج عن قايمة واما على اصل
التدوير فليبين مثل ذلك وقبل الخوض في ذلك اقول يجب ان يعلم اولا انه ليس بعد الكوكب من اوج التدوير
ربع دائرة بحسب الحقيقة واحد الا ان الذي بحسب الرؤية يشتمل على اكثر الاختلاف لان كل قاطع
يمكن ان يوجد نقطة خارجة عن مقطعه يوصل به البصر بخط مستقيم فيكون ما يوجبه من البعد
عن مركز فلك التدوير اكثر فيجب ان يكون الراسم لا بعد نقطة من مركز التدوير مماسا واما المماس على الربع
الحقيقي من الجهتين فيقع موازيا لقطر التدوير ولا يمكن ان يتصل بالبصر على الاستقامة فان البصر موضوع
على القطر فان وقع خط مماس متصل بالبصر وقع دون موقع ذلك الخط وان وصل بين البصر وبين موقع
ذلك الخط المماس للربع بالحقيقة وقع قاطعا لفلك التدوير اليه فيمكن ان يكون فصل دايرة بحسبه ان يكون
هذه المماسة من البصر ايضا دون مقاطعة التدوير والموافق وذلك لانه لو كان عند المقاطعة واخرجنا
من مركز التدوير خطا اليها كانت الزاوية التي تحدث منها مساوية للتي تحدث عند المركز من القطر المار
بالمركزين وذلك الخارج من مركز التدوير لتساوي ساقي المثلث فلم يكن عمودا والا كان في مثلث واحد قائمتان
ولا يقع هذه المماسة ايضا ابعد من نقطة المقاطعة لان المماسة لو كانت هناك لكانت الزاوية الكائنة
منها ومن نصف قطر التدوير اعظم من التي عند المركز لانها قايمة فكان الخط الواصل بين المركزين اطول
من هذا الخط المماس وهو مساو لبعضه هذا خلف وايضا لكانت الزاوية التي تحدث من الخط المماس
وقطر التدوير قايمة واعظم من نظيرتها لو وقعت عند المقاطعة وكانت التي عند المركز من المماسة ايضا
اعظم من التي عند المركز للمقاطعة لان التي للمقاطعة تكون بعضا منها فيبقى الثالثة اصغر من نظيرتها
في الاولى فيكون فضل الاختلاف التي توجبه تلك الزاوية التي من المماسة اصغر من فضل الاختلاف اخر ذلك
زاوية غاية الاختلاف هذا خلف فقد بان ان موقعه دون المقاطعة التي بين التدوير والموافق فتبين من
هذا ان قوس غاية الاختلاف اعظم من القوس المنفرجة بين مركز التدوير وقطع الموافق ك فليكن فلك
ا ب ج هو الموافق المركز على د و ه د ح للتدوير على آ والقطر المار عليهما معا ب د ا د ونقطة الربع المرئي



نقطة ح ونضع ان حركة التدوير على الموافق بعكس الحامل باقسام حركة الكوكب
على التدوير ولان زاوية ا د ح هي التي بعد الاختلاف بين المسير الوسط الذي
عنده ه و آ والمرئي الذي عند ح ونفرض ح على الربع بالرؤية فزاوية د غاية
فضل الاختلاف والتعديل واذا كان د ح مماسا فا ح يقع لا محالة عليه عمودا
فاذا اخرجنا على آ عمودا على القطر فعل الربع الحقيقي على ك كانت زاوية ك ا ح
مساوية لزاوية د فنخرج ا ك يلاقي د ح على ط فيلتقيان لان مجموع زاوية
د ط ا ا اقل من قايمتين فلان زاوية ط مشتركة وزاوية آ من مثلث ط ا د مثل زاوية ح من مثلث
ح د ا تبقى زاوية ط ا ح مثل زاوية د وهما فضل الاختلاف فتبين من جميع هذا ان قوس ه ح بعد الزمان

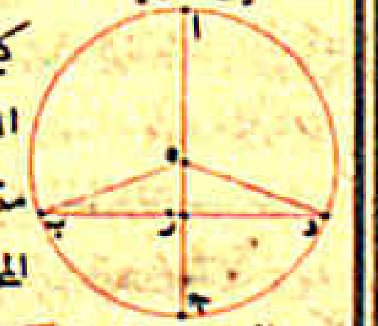
من اقل الحركة الى الوسطى وهو اعظم من قوس دح التى بحو من الوسطى الى اكثر الحركة وان الفضل بينهما ضعف قوس حط اعنى قوس اح التى تشبهها وانما كان الفضل بالضعف لان احدهما ينقص به عن الربع الحقيقى والاخر يزيد به عليه ه وقد تبين من هذا ايضا ان فى الاصلين جميعا انما تكون الحركة شبيه الوسطى وموافقة لها حيث يبلغ غاية فضل الاختلاف وليس اتفاق الاصلين انما هو على غاية الاختلاف فقط بل وعلى الاختلافات الجزئية فى المعنى الجزئية فانه يعرض اذا حفظت الاصول ان يكون التعديل واحدا فى الازمنة المتساوية اعنى بالتعديل فضل الاختلاف وسواء كانت النسبة فيهما واحدة اذ كان نصف قطر التدوير مساويا للخط الواصل بين المركزين او كانت النسبة متشابهة اى كان نسبة نصف قطر التدوير الى الخط الواصل كنسبة نصف قطر الموافق الى نصف قطر الخارج ولنضع اولا النسبة واحدة وليكن ابج الموافق ومركزه ه ود دك التدوير على مركز ب و ه وح الخارج ومركزه د والقطر المشترك بين الموافق والخارج دح ومركز التدوير قد قطع اب والكوكب كد شبيه اب ولنصل طد دد دك فلان



طد دب كما فرضنا متساويان وطد دب متساويان ايضا فالسطح متوازى الاضلاع فزاوية طدد التى هى فضل الاختلاف فى اصل الخارج مساوية لمبادلتها ددك وهو فضل الاختلاف فى اصل التدوير وايضا ادك الداخلة مثل اطد الخارجة المقابلة ودب ... الخارجة ايضا فالقسى الثلاث متشابهة ومكان الكوكب فيهما واحد وفضل الاختلاف واحد فى زمان واحد وبين هذا بعينه فى اى قوس فرض ق واما بيان ذلك والنسب متشابهة فليكن ابجد الحامل وعلى ب فلك التدوير وقطع فلك التدوير اب وقطع الكوكب ه د شبيها لاب وليكن مرة فلك الخارج اكبر من الحامل وهو فلك حطك على مركز ك ومرة فلكا اصغر منه وهو لم على مركز د والشرط ان يكون نسبة نصف قطر التدوير الى اى الواصلين نسب اليه من المذكورين كنسبة نصف قطر الحامل الى نصف قطر الخارج ولنخرج ب د وايضا دد مر على م من قوس لم الى ط من قوس طح ونخرج دب الى ه الاوج فنقول ان هذه القسى كلها متشابهة فلان ده شبيهة باب فزاوية ده متساوية لادب فب د دا متوازيان وزاوية دب د من مثلث دب د مثل زاوية دد ا المتبادلتان وزاوية د



مشتركة بين مثلثى م دد و حطد وهما متناسبا الاضلاع المحيطة بالزاوية لاجل مناسبة اضلاعهما اضلاع ب د د لاجل تساوى الزوايا المتبادلة وتناسب الاضلاع المحيطة بها فان نسبة ب د الى دد ود ك الى د ط لما فرضنا ان نسبة ب د الى دك مثل نسبة دا الى اط ونسبة دد الى دا فتصير الزوايا المتناظرة من المثلث متساوية فزاويتا ددب و دطك و دم د متساوية فخطوط ددم دطك متوازية فتصير زوايا ادب و حطك لدم متساوية فالقسى متشابهة وحينئذ يكون الكوكب قريبا على خط وا لا يختلف فى الزاوية وهو دم دك وذلك عندما يكون الكوكب على ط وم ود والنسبة هذه ن ونقول ايضا ان القسى المتساوية من البعد الابعد والاقرب فى جهتين يجب بالروية لفضل اختلافا ولحالا لان الذى يقع منها فى جانب الاوج ينقص التعديل والذى من جانب الحضيض يزيد والامر سواء فى الاصلين ولنبين ذلك فى اصل الخروج عن المركز لنخرج عن مركز الارض وهو نقطة د مقاطعا للقطر



كيف اتفق مثل ددب وهو لا محالة نفصل دح اب متساويين بالروية لان الزاويتين المتقاطعتين متساويتان ونفصل ده هب وظاهر ان زاويتى ددب متساويتان لتساوى الساقين لكن زاوية ده ز اصغر من خارجة ددح التى السير المختلف عند الحضيض من زاوية ادب عند الاوج التى هى مثل زاوية ددح التى عند الحضيض بزاوية د وهو الفضل بين الذى يرى وبين الوسط فزاويتا د وب المتساويتان هما النقاد بين الذى يرى وبين الوسط وبه كان الوسط اكبر من المعتدل المرئى تارة واصغر منه تارة وهما سواء فاذا الزيادة والنقصان فيهما شئ واحد ح واما على اصل فلك التدوير فلتكن القوسان من فلك التدوير قوسا ه د طح كيف اتفق بعد ان نفصلهما خط واحد خارج من د الذى هو مركز الموافق فمعلوم انهما فى الروية متساويان اى يفعلان اختلافا واحدا لان فضل الاختلاف وهو زاوية د فيهما جميعا واحد

بعينه لكن القوسين فى الحقيقة مختلفان فلنصل اح اد فزاوية ه اد اعظم من اد د اعنى بزاوية اد د و اح د اعظم من د اب الداخل ولكن قد تبين ان زاوية د هى زاوية الحركة التى عند الاوج لان الفضل



وبين الخارجة التى هى ه اد التى للوسط هو زاوية د وزاوية د ناقصة عن زاوية ه اد التى للوسط بزاوية د واما عند الحضيض فزاوية الحركة التى يرى هى زاوية اح د مساوية لادح وتزيد على الزاوية الوسط الذى هو زاوية طاح بزاوية د ايضا ثم هى فى الحقيقة ناقصة عن ه اد بزاوية د وزايدة على طاح بزاوية د فاذا الحركة الوسطى فى البعد الابعد تزيد على المرئية بمثل ما ينقص فى الاقرب القرب عن المرئية اذا كانت النسبة هكذا

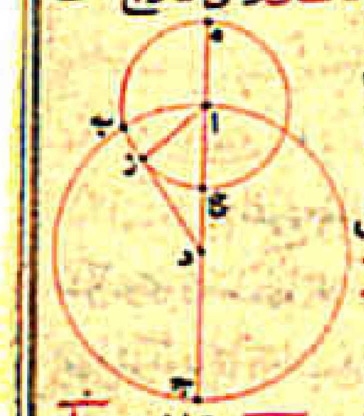
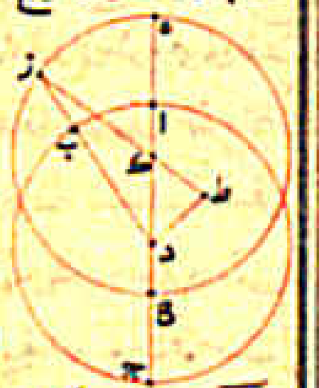
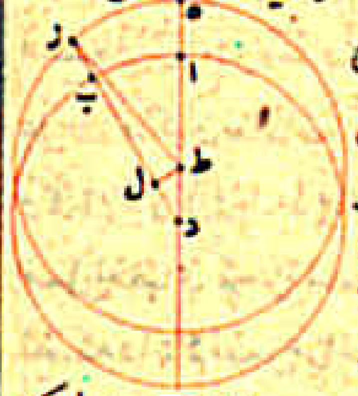
## فيما يظهر للشمس من اختلاف الحركة

ثم شرع بطليوس فى تحقيق الاختلاف الذى للشمس فقال لما كانت عودات الشمس تكون فى زمان سواء وكان قطعها للارباع ليس يرى فى زمان سواء وكذلك القسى المتساوية التى هى اصغر من الارباع ليس سواء بل كان سيرها المرئى مختلفا الا ان اختلافه فى امكنة واحدة بعينها فكان اصل الخروج اولى ان يطلب قانون تعديله على اصل الخروج وسدا ولا يقدر الخط الواصل بين المركزين وموضع البعدين الابعد والاقرب من فلك البروج وذكر ان ابرخس لما عرف بالرصد ان ما بين الاعتدال الربيعى الى الانقلاب الصيفى اربعة وتسعين يوما ونصف يوم ومن ذلك الانقلاب الى الخريفية صب يوما ونصفا استخرج ان نسبة الخط الواصل انه جزء من كد من نصف القطر الخارج وان البعد الابعد بعده من المنقلب الصيفى كد د بالتقريب وهو لا محالة فى هذا الربع لان المشرقية ابطا جدا واستحسن بطليوس طريقة ابرخس وتبين ان الامر على ما ذكر بحيث رصده فانه وجد برصده من الخريفية الى الربيعية قعح يوما ومن الربيعية الى الصيفية صد يوما ونصف يوم ودائرة طكد فلك الخارج عن المركز على د ونقاطع قطرى اج ب د على قوايم واطرافها النقط الاربع ولتكن الربيعية وب الصيفية ومن نقطة د نخط دع موازيا لاج تقطع ب د على س ود د موازيا لب د تقطع اج على ف ولان دب من المركز وقطر من نقطة اخرى على قطر اج فخط اب اطول فعمود طس من فك على د ك الموازى لدب يقع داخل الدائرة نقطع دس مثل فك ولنخرجه الى ث فننصف طك لا محالة على س ولنخرج كذلك ك دح منصفا على ث فتكون نقط ط ك د م هى النقط الاربع فى الخارج وط بازاء الربيعية وك بازاء الصيفية وكذلك البواقى وقد علم برصد بطليوس ان ك د م فى كم مدة فقط فقد علم اذا الجزء من المسير الوسط



فعلم نقصان كم من النصف وهو ضعف قوس ح ك وعلم نصفه وانه كم نقص عن الربع نقصانه بقوس ك ح فقوس كف معلومة وعلم برصد بطليوس حط وك معلوم فعلم ط ن الزيادة على الربع ولنخرج الخط الواصل بين المركزين الى فلك البروج وهو ه دح فلان الحركة البطية فى النصف الشمالى ومن الربعين فى حطك ففيه الاوج وهو عند نقطة ح فلان قوس طن معلوم فضعفه طث معلوم فوتره طنرد معلوم فنصفه طس معلوم وكذلك كث معلوم فاذا ف د دس المواذيان لهما معلومان وذو اربعة اضلاع ف دس معلوم الاضلاع وه د وتر القايمة وهو الخط الواصل معلوم وزوايا المركز من المثلث معلومة فزاوية اه ح اعنى قوس اح معلومة فقد علمت نسبة الواصل الى نصف قطر الحامل وعلم بعد الاوج من الربيعية والارباع من الخارج معلومة وقد خرج مكان الاوج ونسبة الواصل على ما ذكر ابرخس لما كان اوج الشمس حيث وجد ابرخس فحكم ان اوج الشمس ثابت غير متحرك ولما المتاخرون فلما رصدوا فى ايام المامون على هذه السبيل بعينها وجدوا اوج الشمس زايلا عن الموضع الذى ذكره ابرخس على حسب حركة الكواكب الثابتة وكذلك وجدنا فى رصدنا بعد تصنيفنا هذا الكتاب ثم شرع بطليوس فى معنى غاية الاختلاف وانها عندنا اثنين وتسعين جزءا وثلثة وعشرين دقيقة من الاوج فى الخارج او فى التدوير فبينا ولا على اصل الخروج فنخرج من ه مركز البروج عمودا على القطر الى ب ولنصل د ب وقد تبينا ان ذلك يقع حيث يكون غاية فضل الاختلاف ومثلث ده ب معلوم الاضلاع لان نسبة د ه معلوم بالشكل الذى قبل هذا الشكل وزاوية ه قايمة فالزوايا البواقى معلومة فزاوية ب

معلومة وقد نخرج بالحساب جزئين وثلثة وعشرين دقيقة بالاجزاء التي بها اربع قوايم ثلثمائة وستون جزءا

و ا د ب الخارجة معلومة فقوس ا ب معلوم ونخرج بالحساب على ما ذكرنا وهو زيادة
فضل الاختلاف على الربع يا واما على اصل التدوير فليكن ا ب د الفلك الموافق
و ه ب ز التدوير على آ و د ب المماس من المركز و ا د لا محالة عمود عليه ونسبة
ا د ا د معلومة فالمثلث والاضلاع والزوايا على ما علمت معلومة فزاوية د معلومة
فقوس الفصل معلومة وزاوية د ا د الخارجة معلومة من جهة زوايا المثلث فقوس ه ب ز وهي الاوج من

البعد من الاوج معلومة وقد نخرج على ذلك الحساب واما كيف يمكننا ان نعرف تقويم
الشمس في اي وقت شينا فنقول انه متى عرفنا بعد المسير الوسط من الاوج علي عرفنا
ما يخصه من الاختلاف وعرفنا المقام المقوم من فلك البروج ونجعل البيان الاول على
اصل الخروج يب فليكن ا ب ح الموافق المركز حول د و ه ز ح الخارج المركز حول ط
وقوس ه ز معلومة ونفصل ط د د ز و ا ب من فلك البروج هو المطلوب وهو ما يرى
منه بازاء ه ز ونخرج د ط الى ك حيث يقع عليه من المركز عمود ط ك فزاويتا ط د ز و د ك ط مقاطعة ه ط ز

المعلومة معلومتان ووتر ط د يكون قطر الدائرة التي ترتسم عليها معلوما فالمثلث على ما
قيل معلوم فنسبة الاضلاع والزوايا و ط د من اضلاعه معلوم النسبة الى ط د يكون ك ط
ط د معلوم النسبة فك د معلوم بتلك الاجزاء و ك د معلوم وزاوية ك قايمة ف ز د
معلوم والزوايا معلومة فزاوية د الفضل معلومة وزاوية ك د ب معلومة فتذهب ك د ط
المعلومة يبقى ا د ب معلومة فا ب معلوم واذا كان ه ز ثلثين جزءا كان ا ب كح ب ا
يجر ونقول ايضا انه ان وضعت المعلوم زاوية قوس فلك البروج او زاوية الفصل فسائر ذلك معلوم منه
ولنضع اولا زاوية د معلومة ولنخرج عمود ط ك على د ز فلان زاويتي د و ك من مثلث ط د ك القايم
الزاوية معلومة و ب د معلوم النسبة الى ط د فالمثلث اضلاعه وزواياه معلومة بتلك النسبة ايضا و ط ك
و ط ك معلوم وزاوية ك قايمة فلك من مثلث ط ك د معلوم والزوايا كلها معلومة فزاوية د لفضل الاختلاف

معلوم وزاوية ه ط د الخارجة بل قوس ه د كله معلوم ولنضع زاوية د في هذه
الصورة بعينها معلومة و ط د وتر القايمة معلومة ايضا باذكرنا في الشكل الذي قبل
فمثلث ط د ك معلوم الاضلاع والزوايا وكان اولا مثلث ط د ك معلوما من ضلعين
وزاوية ك قايمة فزاوية ك معلومة فزاوية ط ك الخارجة معلومة فقوس ه د
معلومة يب ك واما بيان ذلك من اصل التدوير والمعلوم قوس من الاوج فليكن
ا ب ح الفلك الموافق على د وعلى آ فلك تدويره ه ح ط ك وقد اخرجنا د الى ه الاوج وجعلنا ه د معلوما ولتكن

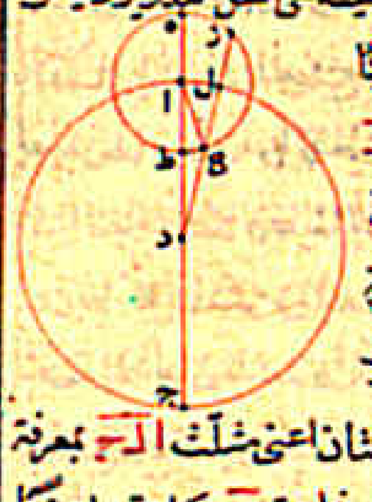
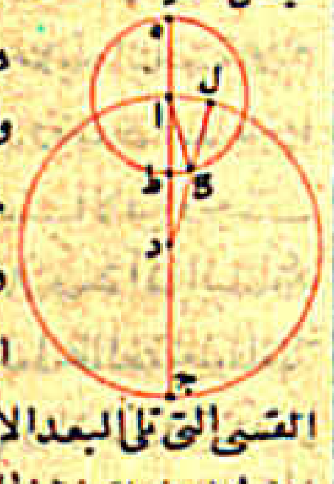
ثلثين جزءا ووصلنا د ا د ح واخرجنا عمود د ك على د ه فزاويتا آ و ك من مثلث
د ك معلوم و د آ معلوم فجميع اضلاع المثلث وزواياه كما قيل معلومة وكان آ د
معلوم النسبة الى آ د فكذلك الى ك ا بجميع ك د معلوم وزاوية ك قايمة و ك د
معلوم فمثلث د ك د معلوم الزوايا فزاوية د معلومة ونخرجها في اصل الخروج يه
وليكن البيان على اصل التدوير والمعلوم اولا زاوية د التي القوس المرتبة من فلك البروج
هي المعلومة ونخرج على د ك عمود آ ك وزاوية ك قايمة وخط ا د وزاوية د معلومات

فخط ا ك من المثلث معلوم فمثلث ا ك د لما علم معلوم الزوايا فزاوية د معطاه
فتبقى زاوية د ا ه معطاه فقوس ه د معطاه وايضا فلنضع زاوية د معلومة فتكون
على هذا القياس مثلث د ا معلوما و ا ك و ا ب معلومان وزاوية ا ك د قايمة
فالاضلاع والزوايا معلومة فزاوية د معلومة ويبقى ايضا زاوية د ه آ معلومة
بل قوس ه د وقد نخرج بالحساب على ما قيل فهذا والقسي من جانب الاوج يو ثم
تاخذ القسي من جانب الحضيض وثلاث بادبعة اشكال اخرى ولنبدا باصل
الخروج فليكن ح د معلوما من ح الحضيض وهو ثلثون جزءا ولنفصل ط ك د بعد ذلك ونخرج الى ب ونخرج
من د الى ط د عمود د ك فنصير كما بينا مثلث ط د ك معلوم الزوايا والاضلاع و د ك معلوم وزاوية






ح قايمة فمثلث د ك ب ايضا معلوم الزوايا والاضلاع بل مثلث ط د ب يصير
زاوية ب ح ج اعني قوس ب ح معلوم يز واما من جهة الزاوية فلنضع اولا زاوية د
معلومة ونخرج عمود ط ك يلقى د ك على ك فيصير كما تقدم ط ك د معلوم الاضلاع والزوايا
وكذلك ط د ب ثم ط د ب وتبقى زاوية د ط ح معلومة وان وضعت زاوية د ح
فضل الاختلاف معلومة وزاوية ك قايمة وخط د ط معلوم فيصير المثلث بمعلوم

النسب ايضا ط ك و ط د معلومان وزاوية ك قايمة فاضلاع مثلث ط د ك وزواياه
معلومة فزاوية ط د ك اعني ب د ح اعني قوس ب ح معلومة وكذلك بجميع زاوية ط معلومة
و ط د ك فر ط ح اعني قوس د ح معلوم يح ولنبين هذا بعينه على اصل التدوير وليكن

المعلوم اولا قوسين ح ط من ح الحضيض ولنخرج ح ك عمودا
على د فلان د ح ا و زاوية القوس ح ط معلومان وزاوية ك
قايمة فزوايا واضلاع ا ح ك معلومة وعلى ما قيل زوايا واضلاع ط ح ك معلومة
فزاوية د معلومة فقوس ا ب معلومة يط واما من جهة الزاوية فليكن اولا زاوية
ما يرى من فلك البروج معلومة ولنخرج ا ك عمودا على د ب وزاوية ا ح ب زاوية ما يرى
من فلك البروج لانها مساوية للوسط والتعديل لكنها فرضت معلومة فيصير المثلثان اعني مثلث ا ك ح بمعرفة
ضلع ا ح وزاويتي ك و ح ومثلث ا ك د بمعرفة ضلعي ا ك و ا د معلومين فيصير زاوية د معلومة وايضا
فلنجعل زاوية د معلومة فيصير مثلث ا ك د بمعرفة ضلع ا ب وزاويتي د و ك القايمة معلومة الزوايا والاضلاع

ويصير ايضا مثلث ا ك ح الذي هو معلوم ضلعي ا ك ا ح و ك قايمة ك معلوم الاضلاع
والزوايا ويبقى زاوية ح ا ط معلومة ثم وضع جداول الاختلاف القسي الجزئية لكون
مفروغا منها بعدما عرف كيفية استخراجها واقتصى على الاختلاف التي تقع في نصف
واحد بين البعدين لان فصل الاختلاف في النصف الاخر سا ولنظيره في هذا النصف
اذا كانت القسي متساوية ولكنه في احدهما زايد وفي الاخر ناقص ولما كان الاختلاف
القسي التي تلي البعد الابعد يكون اول قسم الربع الذي يليه على خمسة عشر بحصر كل قسم منه فوضع
اختلافاتها على تفاضلها وكان الاختلاف في الربع الذي يلي الاقرب اكثر فقسمه على ثلثين قسمة تخص كل قسم
ثلاثة فيحصل تفاوت ثلاثة ثلاثة فوضع في الجدول الاول لعدد الحركة والمسير من الاوج وفي الثاني منه عرضا
عدد الحركة والمسير من الحضيض وفي الثالث والرابع ما يصيبها الاعداد المستوية من اجزاء الاختلاف
في الزيادة والنقصان ودقايقها لمراد ان كان الوسط داخلا في الجدول الثاني وينقص ان كان داخلا
في الجدول الاول ك ثم طلب اصل الشمس بالحركة بتصفحها اول يوم من بختنصر وهو الذي منه
تاريخه وحاصل الشمس وسط اليوم من التاريخ فبين موضع الشمس الوسط في استواء خريفي رصد من
البعد الابعد فهذا الشكل لكن النقطة الخريفية من الخارج نقطة د وح الحضيض ولنخرج ط ك عمودا

على ب د ك وقوس ح ب معلومة من فلك البروج لان بعد الخريفية عن الحضيض
فيكون زاوية الفضل معلومة وهي د ونصير ايضا زاوية ح ط د معلومة على ما مضى
فنخرج بالحساب قوس ح د ب ح ك فلما عرف وسط الشمس لهذا الرصد طلب
الملاق من هذا الرصد وابتداء التاريخ فعلم كم يكون فيها من الادوار التامة عن
نقطة الرصد فالقاها واخذ القوس الزايد وعرف مبداها من فلك الخارج وهو
مكان الشمس في اول التاريخ بالوسط فاعمه ثم علم كيف تقوم الشمس فقال توجد وسطها بمعنى ما بين
الوقت والتاريخ ويزاد عليه الحاصل ويلقى الادوار التامة الى درجة الاوج فما هي تدخل في جدول الكو
وتجد بازائه من التعديل ثم يزاد التعديل او ينقص بحسب ما مر كما بينا فيظهر من جميع ذلك انه يمكن اي اصل
موضع الشمس بالبراهين الهندسية واعلمنا انه سواء وضع فلك البروج مساويا للخارج او اعظم منه
فان الاعتبار للزوايا التي عند مركز البروج والمثلثات ترتسم على تلك الزوايا مشتركة للدايرة
المساوية للخارج وللاكبر منها اذا كان على مركز المساوي وتكون القسي متشابهة في اختلاف
الايام بلياليها ثم لما بين امر الشمس ختم المقالة في تبيين الليالي والايام فقال انه قد يظن

بحسب الظاهر ان اليوم بليلته دورة وثلثمائة وستين جزءا وهو اربعة وعشرون ساعة وهو عودة نقطة
من فلك معدل النهار كانت طالعة مع الشمس في اليوم الاول اذا كانت معها عند انصاف النهار الى خط
الافق او خط نصف النهار وخط نصف النهار اولى بذلك لان العودة اليه متساوية في جميع الاقاليم
فهذا هو المظنون في جليل الامر ولكنه لما كان اليوم الحقيقي بليلته هو زمان عودة الشمس بالقياس الى
دائرة الافق او خط نصف النهار وسم الشمس تتحرك في اليوم والليلة المسير المستوي الوسط نط دقيقة
بالتقريب كان عودة الشمس زايدة على عودة النقطة التي كانت تتاخر عنها فيكون اليوم بليلته الوسط
شس زمانا و نط دقيقة وهو اربعة وعشرون ساعة وتسعة وخمسون من ستمائة ساعة لكن الشمس
لما كان لها اختلاف حركة كما تقدم فليست الزيادة اذا من قبل الشمس في فلك البروج واحدة ولا الزيادة
المتساوية من فلك البروج ازمانها ومطالعها ومحاذاتها على خط نصف النهار واحدة فان الايام بلياليها
يعرض لها نوعان من الاختلاف وهذا الاختلاف وان لم يكن ذا قدر في ايام قليلة فله قدر محسوس عند
تكثر الايام ولما كان غاية الفضل من قبل اختلاف الشمس انما تكون بحسب الحركة مستوية لا يظهر لاختلافها لكون
المدخ بين كل واحد من البعدين المختلفين وبين تلك النقطة موجب تفاوت اكبر التعديل وغاية الفضل في
الجهة الاخرى بالخلاف فيكون المدخ في الجهة الاوجية زايدة والتعديل ناقصا وفي الجهة الحضيضية
ناقصة والتعديل زايدا او مبلغه درجتان وثلث وعشرون دقيقة وضعفه بخلاف الحركة المختلفة الحركة
المستوية وذلك اربعة ونصف وربع بالتقريب وبخلاف نصف البروج احدهما الاخر ضعف ذلك
الضعف وهو تسعة اجزاء ونصف فتكون الايام التي تجتمع في المسير الذي من الوسط الى الوسط تخالف
الايام المستوية باربعة ازمان ونصف وربع وبتخالف جملة الايام الزايدة وجملة الايام الناقصة الايام
الوسطى فتكون الايام الطوال تخالف القصار ضعف ذلك وهو تسعة ازمان ونصف فهذا غاية ما
يختلف من جهة الشمس واما غاية الفضل من جهة المطالع فلا يخلو اما ان يعتبر بحسب الافق او بحسب
توسط السماء فان اعتبر من جهة الطلوع والغروب في الافق فان غاية الاختلاف في اكثر البلدان تكون
عند النصفين المقسمين بنقطتي الانقلابين تخالف كل نصف لما يوجبه الوسط مخالفة اطول النهار
والوسط وتخالف احدهما الاخر ضعف ذلك وهو على موجب ما يخالف به النهار الاطول والاقصر
بحسب الاقليم واما من جهة محاذاتها بافق الاستواء فانه لا يختلف الا بالاختلاف ما يوجبه مطالع غاية
الفضل من التعديل في نصف النهار فان الاختلاف فضل المطالع بخط الاستواء لا يختلف في الاقاليم
وغاية النقصان فيما يكون فيما بين وسط الدلو الى اوايل العقرب وغاية الزيادة من بين اوايل العقرب
الى وسط الدلو ويكون جميع فضل الاختلاف فيها من المعتدل اربعة اجزاء ونصف وفي هذا الموضع بعينه
كان مصير غاية فضل الاختلاف مسير الشمس قريبا من ثلثة اجزاء وثلثين فيجتمع منها ثمانية اجزاء وثلث
وهو مجموع الخلافين مع المعتدل والذي بين الزايد والناقص ضعف ذلك وهو امر لا يختلف في الاقاليم
كلها ولهذا جعل ابتداء التاريخ للتحصيلات ليس من اول النهار بل من نصفه لان الاختلاف فيه
واحد حيث كان واما بالقياس الى الافق فيختلف بحسب احد البروج ساعات ولا يحصل للتاريخات
ولا يتفق في البلدان ولكن الفضل المجتمع بين الامرين في اوساط السماء اعني الذي ينبغي ان يزاد
او ينقص معا اما من الازمان فثمنية ازمان وثلث زمان واما من الساعات فنصف ساعة وجزء من
ثمانية عشر وذلك لان الزايد بين منه معا هو من العقرب الى وسط الدلو والناقصين من الدلو الى الميزان
واذا كان ذلك اعظم الاختلاف المركب كان من الشمس ثلثة اجزاء وثلثا جزء ومن قبل محاذ وسط الشمس
اربعة ازمان وثلثا زمان بالتقريب وتبين هذا اذا تاملت المطالع وتاملت تعديل الشمس واردت
ان تجمعهما اكثر ما يجتمع منهما واذا كان كذلك كان تفاضيل الايام بلياليها بعضها ببعض بضعف
غاية هذا الفضل وكان من الازمان ستة عشر زمانا وثلثا زمان ومن الساعات ساعة وتسع ساعة
وهذا المقدار لا يلحق منه في الشمس وغيرها تفاوت عما يظهر فيه واما القمر فلسرعة حركته قد يظهر
فيها تفاوت محسوس قريب من ثلثة اخماس جزء ثم علم تحصيل احوال الايام وتقويماتها فقال نبتدي
من الايام على انها انصاف نهار وانصاف ليل ونطلب مكان الشمس في اوايل تلك الايام واواخرها مقوما
ووسطا وناخذ مطالع ما بين المقومين ومن مطالع الكرة المنتصبة وننظر الى التفاوت فنجعله ساعات



فان كانت المطالع زايدة على ايام الشمس الوسطى زدت تلك الساعات وان كانت اقل نقصت فما حصل
فهي الايام المقومة وعليه عمل في جماعات حركات القمر الوسطى ويمكننا بهذا السبيل على العكس رد الايام
الزمانية الى الوسطى المستوية ثم رتب حاصل الشمس لاول تاريخه فكانت بحركتها الوسطى مه دقيقة من
الحوت وبالحقيقة مح ح من الحوت تمت المقالة الثالثة من المجسطي والواهب للعقل الحمد بلا نهاية

## المقالة الرابعة في الارصاد التي ينبغي ان يستعمل في معرفة حركات القمر

ولما فرغ بطليموس من امر الشمس كان اول ما ينظر فيه امر القمر والارصاد الشمسية بالجملة
من القمرية لان جرم الارض لا يوجب عند فلك الشمس قدرا يحس به ولا يختلف الرصد الواقع على وجه
الارض والرصد الحقيقي لو امكن اعني على مركز الارض اختلافا له قدر وهذا التفاوت هو الذي سمي اختلاف
المنظر اي القوس من فلك البروج الذي يحوزه طرفا الخطين الخارجين احدهما من البصر والاخر من مركز
الارض الملتقيين على مركز الكوكب ثم المنفرجين بعد الى فلك البروج واما القمر فلقربه من الارض يحصل له
من اختلاف المنظر ما له قدر محسوس الا ان يكون على سمت الراس فيتحد الخطان الخارجان من البصر ومركز
الارض فلا اعتماد اذا في تحصيل مكان القمر الحقيقي على الات الرصد في اول الامر وفي استخراج الامور
الكلية بل ينبغي ان يعتمد في ذلك على الكسوفات القمرية وذلك لانها ليست كالشمسية التي انما تكون بحسب
مقام الناظرين ويختلف باختلاف المناظر لان كسوفها من قيام القمر بين الابصار وبين الشمس واما
كسوف القمر فهو انطماس ضوء الشمس عن جرم القمر بتسيير الارض وهو امر في القمر نفسه لا بحسب القياس
الى الناظرين فلما كان تقويم الشمس معلوما في اي وقت شئنا ويكون القمر في وسط الكسوف على مقابلتها
امكننا ان نعرف موضع القمر بالحقيقة في وسط زمان الكسوف فهذا هو السبيل في ارصاد القمر
على الوجه الكلي واما في الامور الجزئية فقد نستعان بكل واحد من الارصاد على ما نوضحه بعد ●

## فصل في معرفة ازمان ادوار القمر ●

ولما رصدوا القمر لم يجدوه
كالشمس بحيث يعود في مداره الواحد في مدد متساوية الى نسبة واحدة من الكواكب الثابتة ولا الى
نقطة واحدة ساكنة ثم وجدوه يفعل اختلافات من السرعة والبطوء والتوسط ويفعل عرضه واختلاف في
عرضه في كل واحد من اجزاء فلك البروج فلم يكن لان هذا الاختلاف المدرك منه اولا بسبب فلك
خارج المركز غير ذي حركة خاصة والا لكان يتعين مواضع كل واحد من مسيراته العظمى والصغرى والوسطى
واذا كان يختلف نسب المخالفة على ما يوجبه فلك خارج المركز تحرك نقطي متساوية ويتقدم بها ويتاخر فعلم
انه بسبب فلك التدوير وخصوصا وقد وجد اعظم اختلافاته في ايام مقابلات الشمس واوقات الكسوف
اصغر من اعظم اختلافاته في تربيع الشمس ولا يمكن ذلك الا ان يكون على فلك التدوير ويكون فلك
التدوير على فلك خارج المركز فتارة يكون فلك التدوير اقرب فيكون ما يوتره نصف قطره من فلك
الفلك البروج اعظم وتارة يكون ابعد فيكون ما يوتره اصغر فعلم من هذا ان مركز فلك تدويره
تدور على حامل خارج المركز تكون نسبة فلك التدوير اليه نسبة الشمس الى فلكها الخارج المركز وعلم ايضا
ان حركته في فلك التدوير غير مشابهة لحركة فلك التدوير في فلكه الحامل والا تساوت مدد عوداته على ما قيل
ولا ايضا اسرع منه والا لسبق عودته في فلك التدوير وهو عودة اختلافه عودته في الطول اعني عودة
المسير الوسط بل وجد متاخرا حتى اذا عاد الى مثل ذلك الاختلاف كان منهبه في الاختلاف تلك المذهب
كان قد زاد على العود في الطول ثم لم يجدوا مثله الذي لعرض فلك البروج الى الشمال والجنوب ثابتا في موضع
واحد والا لكانت عودته المرتبة في الطول والعرض معا اي كان اذا عاد بالرؤية الى نقطة من الطول عاد
الى العرض الذي كان له عندها فعلم ان فلكه الحامل متحرك الى المغرب مستقبلا لحركته من المغرب فعلم ان
التقاطع بين فلك البروج وبين الفلك المايل غير ثابت في نقطة واحدة بل متحرك نحو المغرب بحركة المايل مقدار
ما يجتمع في دورة واحدة من جملة تفاوت ما بين الحركتين ما اذا قسم على الايام والساعات خرج منه نصيبها
وقد تحقق من ذلك انه لو كان التقاطع ساكنا لكان الكسوف لا يكون في كل موضع من فلك البروج لكانت العروض
لا تختلف في كل موضع وكان نسبة القمر من الثوابت التي هي مساوية له في قربه وبعده عرضا لا تختلف بل يكون
واحدا ولما كان الامر على هذا لم يمكن ان يستخرج مسير القمر الوسط بالسبيل الاول من السبيلين المذكورين
في باب الشمس بل كان السبيل الاخرى وهو ان يراعي مدة تشتمل على اشهر قمرية تامة مشتملة على عدة ادوار

فى الطول تامة او مع قوس زايدة نتكرر بعينها العلة مذكرانها لا بد منها تكون فى كل مدة مثلها مثل تلك الادوار
فى الطول بعددها والزيادة ان كانت وتكون العودات فى الاختلاف عاينة بعددها لولا ان عودات
الاختلاف تمت فيها ايضا والا لما كانت الادوار الطولية متشابهة واجتهدوا ان تكون عودات
العرض فى امثال تلك المدد متشابهة وذلك بان يراعى اطرافها بكسوفات قمرية متشابهة الاحوال
فان تعدد امر العرض جعلوا له رصدا خاصا ⊛ واعلم ان الادوار القمرية اذا عادت ادوارا تامة كانت
الاشهر لا يجب ان يتم بها لان الشمس تتحرك فى الشهر مقدارا والى ان لا يلحقه القمر بالمقابلة او المقارنة
لا يتم الشهر فلذلك لا بد من ان نزيد فى هذا الاعتبار على العودات فى الطول قوسا الى تمام الشهر بعد ان يكون
الزيادة فى كل مرة مثل تلك القوس دايما فبهذه السبيل امكن الاقدمين ان يراعوا مدد الشهور وتم تارة
بتربص بعد كل عودة الى استقبال او اجتماع والاستقبال اسهل بسبب الكسوف فان الكسوفات اذا عادت
حصر الاشهر معلومة واما كيف يمكن ان يراعى حتى يكون العودات فى الاختلاف تامة فهو على ما سبق عرفته
واما كيف يمكن ان يراعى ذلك لعودات العرض فبان تكون الكسوفات التى تحدها اطراف الاشهر عند نقطة
واحدة شمالية او جنوبية بمقدار واحد بالبعد من الارض يعرف ذلك متشابه الابتداء والمكث والانجلاء
فى المدة او متشابه زمان ما بين الابتداء والاجتماع لتساوى مقدار الكسوف واذا كان تعادى اختلافه كلها
جميع الامور والاقدمون لما رصدوا هذه الحدود ذلك بالقياس الى الكواكب الثابتة وجدوا الامور كلها
ومدة ذلك ستة آلاف وخمسماية وخمسة وثمانون يوما وثلث ليستكمل فيه عندهم من عودات الطول
مئتان واحدى واربعون دورة والاجزاء التى تدورها الشمس بعد الدوار عشرة اجزاء وثلثا جزء ومن
عودات الاختلاف مئتا عودة وتسع وثلثون عودة ومن عودات العرض مئتا عودة واثنتان واربعون
عودة ومن الاشهر مئتا شهر وثلثة وعشرون شهرا ويسمون هذا الزمان الزمان الدورى لانه فى مثله
تدور الاحوال مرة اخرى على نسقها لكنهم لاجل كسور الايام ضاعفوا ذلك ثلث مرات فتضاعفت معه
العودات وسموه الزمان المستخرج والمستنبط واما ابرخس فانما استعان بارصاده وارصاد
البابليين الاقدمين الكلدانيين المادلين كانوا اكملوا ووجدوا ما قد دون من ذلك خطا ووجد المدة المشتملة
على جميع ذلك اما من الايام فمئة الف يوم وستة وعشرون الف يوم وسبعة ايام وساعة واحدة من
ساعات الاستواء ووجد الشهور المشتملة فيه اربعة آلاف ومايتين وسبعة وستين شهرا ومن عودات
الاختلاف اربعة آلاف وخمسماية وثلثة وسبعين عودة ومن ادوار الطول فى فلك البروج اربعة آلاف
وستماية واثنتى عشرة دورة الا سبعة اجزاء ونصفا بالتقريب سقصها الشمس وكان قياسه ايضا الى
الثابتة فخرج له الشهر الوسط تسعة وعشرين يوما واحدى وثلثين دقيقة وخمسين ثانية وثمانى
ثوالث وعشرين رابعة بالتقريب وكان تحقيقه للاشهر بالكسوفات واما اذا حققها بالاجتماع والاستقبال
خرج له الاعداد اقل وسبيل ذلك من جهة العود المشترك الذى بعد الشهور وهى اربعة آلاف ومئتان
وسبعة وستون وبين عدده دوران الاختلاف وهى ٤٥٧٣ وتسمون العددين عليهما الفضل من
الشهور مئتان واحد وخمسون شهرا ومن عودات الاختلاف مئتان وتسع وستون واما العودة فى
العرض فلم يجعل فى الكسوفات على الشرط المذكور اذا لم يمكن الجهة المقدار واحدا فكان اذا اراد ان يراعى
عودة العرض احتاج الى اعتبار مدة الطول وهى خمسة آلاف شهر واربع مائة وثمانية وخمسون شهرا
ومن ادوار العرض خمسة آلاف وتسعمائة وثلثة وعشرون دورة واذا قرر الامر على ما وجب اخرجه
ثم قسمنا المدد على عدة الاشهر فمن البين انه يخرج ايام شهر واذا قسمنا العودات بعد ان نجعل درجا على جملة
الايام خرج المسير فى اليوم سوا فى الطول او فى العرض او الاختلاف وقد يستخرج اجزاء الوسط فى الطول
بوجه اسهل وهو ان الشهر الوسط هو دورة تامة مع قوس سيرها الشمس فى مدة الشهر الوسط المعلومة
والدورة مع قوس الشمس معلومة فوسط القمر فى الوسط معلوم ثم ان بطلميوس اراد ان يعتبر ارصاده
ابرخس وغيره وتامل صحته فانشا لذلك حيلة فاستدل على الاوايل بوجه اسهل من طريق ابرخس
واوضح واستصعب سلوك هذه الطريقة لما يعرض من سير القمر فى الاختلاف وذلك انه ليس كلما تساوت
مدد عودات فى الطول تشابهت فيها الادوار وذلك لان الاختلاف الواقع للشمس وللقمر معا واما الشمس
فيجب ان يراعى تساوى القسى التى تقطعها بعد الادوار وليس يتفق ذلك دايما للاختلاف بل يجوز ان يتفق



مدد الاشهر ويختلف زيادات الشمس والقمر بازاء الشمس مثلا اذا كانت المدة سنة ونصف وكان الشمس
بعد الدورة فى المدة الاولى فى جنبة الحضيض فسارت فى المدة الاولى بعد العودة قوسا يبتدى من
المسير الوسط الذى عند الحوت ففى نصف السنة سيرها نصف الخارج المركز واقل من نصف البروج
بما يعلم فاذا ابتدات فى المدة الثانية كانت فى جنبة الاوج فسارت بعد العودة من المسير الوسط
الذى عند السنبلة فيكون سيرها فى نصف السنة نصف الفلك الخارج المركز واكثر من نصف البروج
بما يعلم بتسعة اجزاء ونصف فيكون سير الفلك الخارج متساوية وما سيره من فلك البروج غير متساوية
بل يجب ان يراعى فى مسير الشمس ان لا يكون لاختلاف البتة او يكون الاختلاف واحدا وذلك بمراعاة امور
منها ان يتم ادوار الشمس فى فلكه وعمر الكسوف القمرية او يكون زايدة بالنصف المبتدى من الاوج الى
الحضيض فى المدة الاولى ومن الحضيض الى الاوج فى الثانية فى الاصلين جميعا حتى لا يكون اختلافا ويكون
الابتداء فى كل واحد من الزمانين نقطة واحدة وهذا لا يكون فى ازمنة المتتالية او يكون مبدأ الزمانين
من نقطع واحد بعينه وبعد متساو من جنبتى البعدين المختلفين فيكون مثلا فى اول كسوف الزمان الاول على
بعد من الاوج والحضيض فى جهة فحصل فى آخر الزمان الثانى فى مثل ذلك البعد من جهة اخرى فابتدات
الشمس مثلا من نقطة لها بعد من الاوج وتمت الادوار عندها ثم زادت على ذلك قوسا حصلت على
بعد من الاوج مثل بعد النقطة الاولى التى منها ابتدات وكذلك من جانب الحضيض حتى كان
الاختلاف واحدا بعينه وتكون القسى الفاضلة على الادوار التامة من فلك البروج وبعد هذا يجب
ان يراعى مثل هذا فى مسير القمر من البروج فانه يمكن ان يكون مسير القمر فى المدد المتساوية متساوية
ثم لا يجب ان يكون عاد الى اختلافه الذى منه ابتداء اولا الى عرضه اما الاختلاف فلمثل ما قلنا فى الشمس
فانه اذا تحرك بعد الادوار متبديا فى اول الزمانين من اسرع السير الى ابطأه وفى الثانى بعكسه من ابطاء
السير الى سرعته فيرى انه قطع فى زمانين متساويين قسيا فى الطول من فلك البروج متساوية من غير ان يكون
تمم الدور فى الاختلاف فى كل واحد من الزمانين ولا عاد الى اختلافه الاول فهذا مثال لما لا يكون له
فى احد الزمانين فضل اختلاف البتة وكذلك اذا تحرك فى كل واحد من المدتين من سير واحد بعينه بحيث
الزيادة والنقصان فيكون فضل الاختلاف واحدا وانه قطع من البروج قوسين متساويتين لا يكون
عاد من الاختلاف واحدا وهذا فلا يزال وكذلك اذا كان المبدا فى السيرين من قسى بعدها عن الابعد
او الاقرب من جنبتيه سوا فيكون كما قلنا فى الشمس قد ابتدا من نقطة وتم الدورات اليها ثم حصل بعدها
عن الاوج او الحضيض ثم تمم الدورات عند الاوج او الحضيض ثم زاد قوسا مثل القوس التى زادها الكرة
الاولية فيرى انه سار قسيا من فلك البروج متساوية ولا يكون عاد الى اختلافه واما فى العرض فقد سبق
القول به فاذا يجب ان يختار لكل واحد من الاختلافات والعرض ما يؤمن معه هذا الخطا اما الاختلاف
فيجب ان يجعل المبادى من امور عظيمة الاختلاف اما بالفعل والمقدار واما بالقوة وان كان يمكن ان يراعى
بما هو دون ذلك لكن الاولى والاصح ذلك اما الذى بالفعل فبان يكون الابتداء من البعدين العظيمين الاختلاف
فان يجعل مبتديا فى احدى المدتين من ابطأ السير ويحفظ حتى لا يكون انتهاؤه عند اسرع السير فى تلك
فى المدة الثانية من اسرع السير من غير ان ينتهى الى ابطأ السير فهناك يعظم الاختلاف فى الطول خاصته
عند الربع او الثلاثة الارباع من الدايرة فتضاعف غاية الفضل وهم لم يرسموه الى المذكور من لم يمكن ان يرى
فاطلعا فى مدة متساوية قسيا فى الطول متساوية او تمم العودة واما الذى بالقوة فان يبتدى فى احدى
المدتين من عند المسير الوسط الذى ماخذه الى السرعة وفى الاخرى عند المسير الذى ماخذه الى الابطاء وهنا اذ ذاك فى
السير ربعا او ثلثة ارباع مضاعفة غاية الفضل وان تبادف نصفا تضاعفا اربع مرات ولا يكون لاختلاف
فى القوة اعظم منه ولا يمكن ان يقع غلط فيكون قد قطع قسيا متساوية من البروج ولم يتم العودات فى
الاختلاف ولهذا اختار ابرخس تصحيح اختلاف الشمس بان يجعل احدى المدتين مبتدى من اسرع السير غير
منته الى ابطاه وفى الاخرى بالعكس واما العرض فكما ذكرناه فيما سلف فهو الاحتياط فيه مع تحصيل العقد
فبين ان هذه الطريقة ليست بسهلة فاذا حفظ وان كانت بحسب ما قيل فيها لم يوجد مقصرة فى الايصال
الى المطلوب ولكن السبيل الذى ذكره بطليوس فى الاستدلال على المتقدمين وحده الاشهر والادوار فى
الطول موافقة لما وجد ابرخس فى الاختلاف والعرض مخالفة لذلك اما الاختلاف فوجد فى مدة الطول

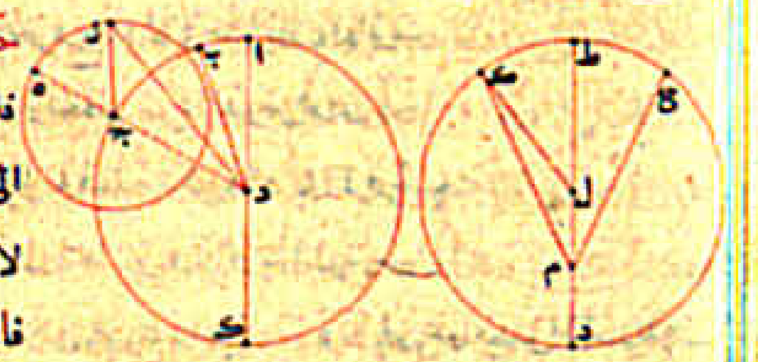
واما في العرض وحصل في مدة افضينة في حركات القمر الجزوية المستوية وقبل الشروع
في تحقيق ذلك الاستدلال وضع جداول مسير القمر في الطول والاختلاف والعرض مضطا بما استدركه وقع
مسير القمر في الطول مقسمة درج دورة وقوس القمر الوسطى على ايام الشهر فخرج لليوم الواحد لج ح لد
لح مح د لد بالتقريب ثم قسم ذلك على الساعات واجزائها وضرب عدد ادوار الاختلاف في سنين
ليجعلها درجا ثم قسمها على ايام المدة الذي لابرحس فخرج حركة الاختلاف المستوية في اليوم لج ح
مح نو كط مح لح لكنه لما اختبر بطريقه وجدنا قصا ووجد في اليوم لج ح لج نو كر نا مك
ثم قسم على الساعات ثم عمل بادوار العرض كذلك فخرج على اصل ابرحس ليوم واحد لج لج مه لط كح
نو كز وتبين ان الحركة الوسطى للبعد هو حركة الخارج والبعد هو تباعد ما بين الشمس والقمر فهو فضل ما بين
حركتيهما الوسطى يكون في اليوم ب يا لو ما ك كز نط فقسم ذلك الى الساعات واجزائها وصرف جميع
هذا في الشهور التامة وهي ثلثون يوما ثم في ايام السنة وهي ثلثماية وستون يوما واسقط الادوار التامة
من الحمل واحدا بعد واحد ثم ضربها في ثمانية عشر سنة لعمل الجداول وهي ثلثة الواح بجد وله احدها للسنين
المجموعة متزايدة على التوالي بثمنية عشر سنة والثاني للسنين المفردة الى ثمنية عشر وبعدها للساعات والثالث
للشهور وبعدها للايام وكل لوح فيه جدول طولاني لحركات الطول والاخر لحركات الاختلاف والاخرى لحركات
العرض والاخر لحركات البعد وكل جدول طولاني فهو مقسوم عرضا الى السوادس في ان الذي لزم
القمر من الاختلاف شيء واحد ان جعل ذلك على جهة الفلك الخارج المركز
وان نجعل على جهة فلك التدوير ثم شرع في ابانة الوجه الذي يخصه في استخراج مسير
الاختلاف وقال اولا انه وان كان يظهر للقمر اختلاف بان غير هذا الاختلاف وثالث على ما سيعقل
عنه اكثر المتقدمين فان ذلك غير ضاير لنا في غرضنا هذا لانا نعتبر الحكم من الكسوفات القمرية وهي عند
الاستقبالات لا محالة وليس للاختلافات الثانية والثالثة عند الاستقبال كاس كثير بل الثانية
يعظم عند التربيعين والثالثة عند التسديسين وانما جعلنا هذا الاختلاف اختلافا اولا اذ يوجد مع
عدم الاختلافات الاخرى وتلك لا توجد الا مخالطة فهي اولى بان يكون الكلام المقدم انما هو فيه قال وهذا
الاختلاف وان كان نحاله فيما نعرض عنه وله ويلزمه على اصل التدوير واصل الخروج عن المركز واحدا فان الاولى
ان يوضع هذا الاختلاف على اصل التدوير ويوضع الثاني على اصل الخروج حتى يكون فلك الخارج المركز يحمل فلك
التدوير فان هذا هو الذي يستمر على ما اشرنا اليه فيما سلف واما انه كيف يمكن ان يكون اللوازم من الاصلين
في هذا الباب واحدا وليس مسير الاختلاف مشابها للمسير في الطول كما كان في الشمس مشابها له بل هيهنا نسبة
المسير فيها من التدوير الى فلكها اصغر من نسبة قوس المسير من الخارج الى فلكها فذلك مما يبين بما نقول له
وليضع الحامل موافقا في المركز اذ لم يتعرض بعد لخارج المركز ولا وضعنا الحامل موافق مكان الحامل الخارج
مما يظهر ضرورة في هذا الاختلاف الاول واما الشرط الذي يجب ان يقدم مراعاته استواء حكم هذا الاختلاف
اذا كان القمر على تدوير هو على حامل او كان على خارج المركز دون التدوير مع ان يكون مسير التدوير في الحامل يفعل
قوسا اعظم في النسبة من قوس القمر في التدوير ويكون قوس الخارج الذي يقطعها القمر شبيهة بقوس
التدوير ولو كا نعلها الا ان الخارج يتحرك الى ضد حركة القمر قوسا شبيهة بفضل قوس الحامل على قوس
التدوير وان يكون حركة القمر الى الجهة المشرق ضد حركة الكل وسواء وضعنا النسب متساوية او متشابهة
فان الحركتين الاصليين يكونا واحدا [illegible] فليوضع اولا الاستواء وليكن ا ح الموافق على مركز د والقطر ا د
والتدوير دايرة ه ز ح على ح وقد صار من ا الى ح والكوكب من ه الاوج الى د ونفصل ح د و ح ه وكذا
قوس ا ح اعظم من القوس الشبيهة بقوس ه ز من دايرة [illegible] قوسا



شبيها بالدايرة [illegible] فبينا ان زاوية ا د ك
هي زاوية الفضل بين المسير الوسط ومسير الاختلاف وهو قدر [illegible]
ان خارج المركز [illegible] في زمان مثل هذا الزمان في هذا
الاصل فانا ناخذ [illegible] ونفصل ح د فلان قوس [illegible] شبيهة بقوس
ه ز فتبين ان زاوية [illegible] الخارجة المقابلة [illegible] ح د ح
متوازي الاضلاع فاذا عملنا على مركز ح ببعد د قوس ط ك كان [illegible] الخارج الذي على النسبة المطلوبة فليقطع له

خط دك

خط د ك ط فزاوية ط ح د الخارجة مثل ح د ج الداخلة المقابلة اعني د ح ه الخارجة فوس ط ك شبيه ه د
فقد بان اذا ان استواء حركة الكوكب قوس ط د وحركة الخط ط د قوس ا ب او حركة الكوكب قوس ه د وحركة
مركزه خط ا ح فانه يرى على خط واحد وقد صار قوسا واحدا بالعكس ولا يكون على خط آخر ب قال
ولنبين ذلك والنسب متشابهة على ما بدى فلتكن دايرة ح ط ك الخارجة المركز على مركز ل و م مركز
الاجزاء من فلك البروج ونفصل ط ك و م ط القطر ونفصل ل ك م ك م ح وليكن ا ح موافق المركز على
وقطع تدويره د بمركزه منها قوس ا ح والكوكب من التدوير قوس ه د وشبيه ط ك ولناخذ ا د شبيه
ح ك ونفصل ا د القطر و ب د و د ح و ه ح د و د ح ه

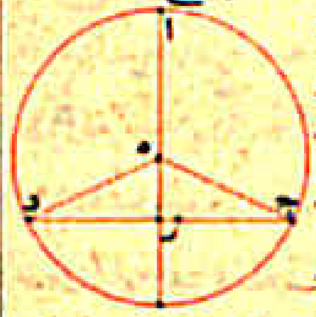
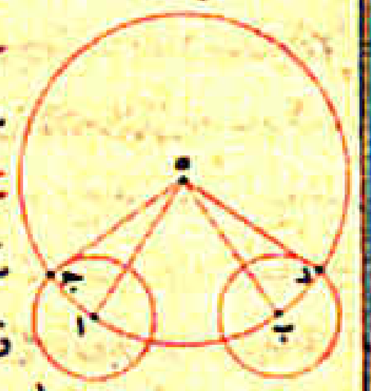
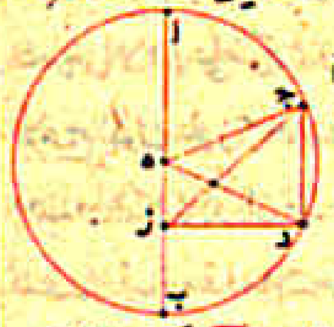
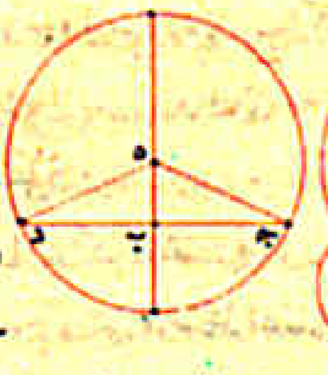
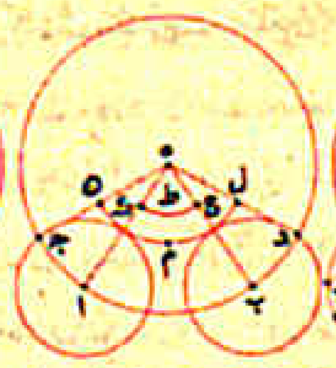
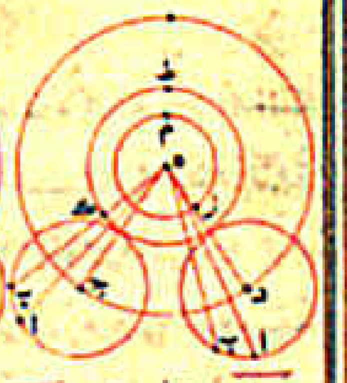


فلان نسبة د ح الى ح ه من مثلث د ح ه كنسبة ل ك
الى ل م من مثلث ك ل م وزاويتا ل و ح متساويتان
لانهما سقيان عن قائمتين بعد د ح ه ط ل ك المتساويتين
فالمثلثان متشابهان فزاوية م كزاوية د لكن م ح شبيه
ط ك اعني ه د فزاويتا ب د ح و ح ه متساويتان فب د ح متوازيان فزاوية ب د مثل زاوية د ح ح
اعني ل م ك وقد بان ان زاوية ا د ب التي للفضل مثل ح م ك فجميع زاوية م مثل زاوية ا ب د د وذلك ما اردنا
ان نبين في تبيين اختلاف القمر الاول البسيط ولما بين بطليوس ذلك مال الى احساد فلك
التدوير لهذا الاختلاف ولم يبال ان يجعل القمر كان لا عرض له بل كانه على مركز البروج ليتسهل له البيان
الذي يحاوله فلا يتصعب بسبب ما يجب من حساب العرض الذي لا يقع به تفاوت محسوس على ما نبينه بعد
وان كان الواجب ان يتوهم اولا في الكرة التي يحمل القمر فلكا في سطح البروج وعلى مركزه ولا يتحرك بالاعتبار
العرض الا انه على مركزه ويتحرك بمقدار فضل حركة الطول على حركة العرض حركة مستوية على مركز البروج ونقل
الاوج لفلك آخر في سطحه وعليه فلك التدوير وفلك التدوير يتحرك عليها مشرقيا والقمر على فلك التدوير مغربيا
لكنه واذا كان ذلك فقد اخذ الحامل كانه في سطح البروج للعدد المذكور واما وجه بيانه لتقدير الاختلاف
فلتقدم قبله مقدمات ينتفع بها في هذا الشكل ويعين على معرفة احوال التعاديل فنقول ج اذا كانت القوس
الوسطى دون نصف دايرة حيث يكون التعديلان زايدين معا او ناقصين معا كان التعديل بين القوس
الحقيقية والوسطى هو فرق من قطع القوس الوسطى فضل ما بين التعديلين الاصليين الذين توجبه الدرجتان
اللتان تحدان تلك المدة ولنبين ذلك على اصل الخارج اولا ولتكن دايرة ا ب ج د على مركز ه للخارج و ا ه ز ب

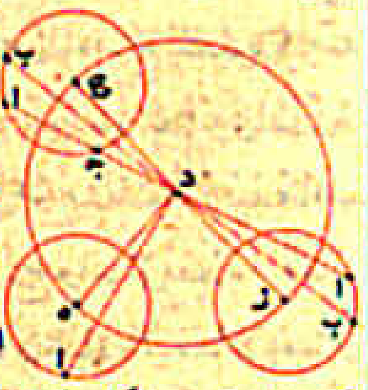
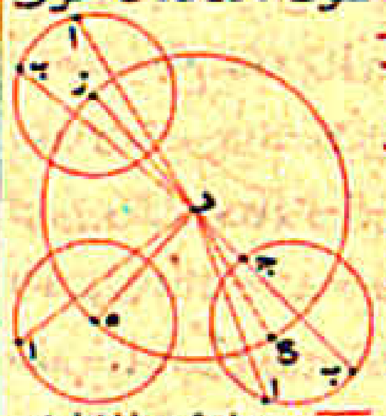


القطر المار بالمركزين و مركز البروج ز ولتكن الكوكب على د فيكون تعديله زاوية
ه د ز وذلك بحسب درجة د ثم اذا صار على ج حتى كان وسطه في هذا الزمان
قوس ج د فكان تعديله بحسب الدرجة زاوية ه ج ز وتعديل د بحسب الدرجة
زاوية ه د ز ولكن اعظم ولنصل د ج ولنضع التعديلين كما يجب في غرضنا مختلفين
ولكن ه د ز اعظم من ه ج ز فنقول من البين ان زاويتي ه ج د ه د ج متساويتان لا محالة فاذا نقصنا
من زاوية ج زاوية ز ج ه وزدنا على زاوية د زاوية ه د ز حصل منهما زاويتا مثلث ج د ز ولان زاوية
ه د ز اعظم من زاوية ز ج ه يكون ما زيد اكثر مما نقص فتكون زاويتا د ج ز ز د ج اعظم من زاويتي ه ج د
ه د ج يبقى زاوية ج ز د من مثلث ه ج د التي للوسط اعظم من زاوية ج ز د من مثلث ج ز د التي للحقيقة
بفضل زاوية ه د ز على زاوية ه ج ز فيكون التعديل بين القوس المرئية اعني زاوية ز والقوس الوسطى اعني
زاوية ه هو فضل ما بين تعديلي الدرجتين وكذلك ان جعلت زاوية ج التعديلية اعظم من زاوية د فصارت
زاوية د اعظم كان تفاوت التعديل هذا القدر بعينه ك ولنتبين ذلك على اصل التدوير ولتكن دايرة ج د ك
الموافقة المركز ومركزه ه و ج و د نقطتا مركز التدوير صار فيهما من ج الى د ولما كان التدوير على ج كان
الكوكب على ا وكان التعديل للدرجة زاوية ج ه ا فلما صار التدوير على د صار الكوكب على ب فكان
تعديل الدرجة زاوية د ه ب من فلك التدوير المرئي فكان قوس الحصة قوسا وترها زاوية ا ه ب على ا ب
من فلك التدوير وهو على ج و ب من فلك التدوير وهو على د وقوس الوسط قوس وترها زاوية ج ه د
وزاوية ج ه د تفضل على زاوية ا ه ب المذكورة بزاوية ب ه د وتنقص منها بزاوية ا ه ج والتفاضل بينهما
هو التفاضل بين زاويتي القوسين لكن زاوية د ه ب اعظم من د ه ا بزاوية ا ه ب فهي تفاضل تعديل

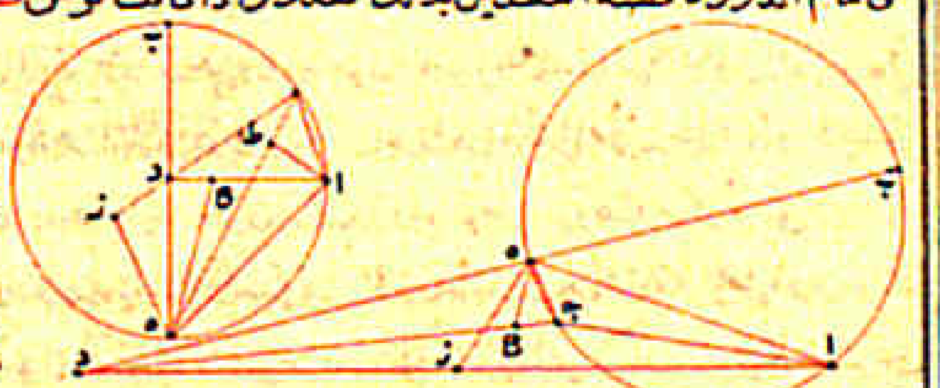
الدرجة وكذلك لو فرضنا الكوكب اولا على ب ثم صار الى الحضيض ثم الى الاوج ثم الى آ فيكون حينئذ

المرئي هو زاوية ب ه ا و ب من التدوير وهو على ج و آ من التدوير وهو على د
فيفضل الوسط الذي هو زاوية د ه ج زاوية ب ه ج ويفضله الوسط
بزاوية ا ه د والفضل بين الفضلين ا ه ب وهو التعديل وهو بعينه تفاضل
تعديلي الدرجتين ه فان كان احد التعديلين زائدا والآخر ناقصا فان
التفاوت بين القوسين وهو تعديل ما بين القوسين هو مجموع التعديلين

ولنبين ذلك في اصل الخروج اولا في مثل تلك الدائرة
وليكن ج بين الحضيض والاوج و د بين الاوج والحضيض والقوس قوس ج ا د
فزاوية ج هي للتعديل زائدة وزاوية د هي التعديل ناقصة لكن زاوية الرؤية
والقوس الحقيقية هي مجموع زاويتي ج ا ا د الداخلتين وزاوية الوسط
هي مجموع زاويتي ج ه ا ا ه د الخارجتين وهما يفضلان مجموع زاويتي ج و د بمجموعهما فضل التعديلين
ق ولنبين ذلك ايضا في اصل التدوير وليكن تعديل ا ه ج ناقصا وتعديل ب ه د زائدا فيكون زاوية

ج ه د تفضل القوس الحقيقية وزاويتا ا ه ب تفضل القوس الوسطى وهي
تنقص على المرتبة بمجموع التعديلين وكذلك ان جعلت في الاصلين جميعا زاوية
ج ناقصة وزاوية د زائدة بان وقعت خطي الزاوية في خلاف الجهتين وذلك
سهل ق ونقول انه قد وجب في جميع ما اوردناه انه اذا فضل قوس تعديلا
زائدا فالقوس الباقية الى تمام الدائرة تفضل ذلك التعديل بعينه ناقصا

واما اذا كان التعديلان من جنس واحد فليعد الشكل الذي لاصل الخروج
فنقول اذا قطع الكوكب ج ا ب د فعادا الى د يكون خط الرؤية فضل زاوية ج د ا
وقائمتين وزاوية ب د د وفضل المتوسط زاوية ج ه ا وقائمتين وزاوية ب ه د
اعني يكون فضل زاوية ج د ا وزيادة زاوية ج وقائمتين وزاوية ب ه د اعني
يكون فضل زاوية ج د ا وزيادة زاوية ج وقائمتين وزاوية ب د د ينقصان زاوية د فيكون ينقص
من المقوم زاوية د ويزاد زاوية ج فلينقص زاوية ج يبقى النقصان فضل د على ج وهو الذي كان
به زيادة الوسط في قوس د ج وانت تعلم ان الشكل الذي فيه التعديلان غير متجانسين ان مجموعهما
ايضا التعديل وليكن زائدا ح واما في اصل التدوير فالتعديل متجانس فلان الكوكب اذا سار من د
الى ج في جهة د فيفضل الكوكب من آ في ب يكون زوايا الرؤية زوايا ح ط ك العلم وزوايا الوسط
زوايا ل م ن العلم فيكون الوسط يزيد بزاوية د ه ب وينقص بزاوية ا ه ج والفضل بينهما زاوية
د ه ا وبه يزيد الوسط وبه كان



ينقص واما في اصل التدوير
والتعديل يخالف فذلك ظاهر
وهو ان باقي زاوية د ه ج بعد علمه
ينقص عن باقي زوايا ا ه ج بعد علم
ح ط ك بزاويتي د ه ب ا ه ج بمجموعتين وبذلك يزيد العلم على العلم وبالجملة في اي الجانبين زادتهما نقص
في الآخر وكذلك زاويتا د في جهة آ ينقصان عن زاويتي ه في جهة آ بزاويتي ج د بمجموعتين فاذا فهمنا
هذه الاشياء فليفهم حال التعديلات في كل واحدة من الكسوفات من القديمة والمحدثة ط ك ليكن
خارج مركز د ج على د وليكن مركز التدوير على ه ولما كان المركز على ه كان الكوكب على آ عند ك د ك
من الحوت ثم بعد الادوار حصل المركز من طريق ح على د وعرك الكوكب من آ الى الحضيض ثم الى ب
وحصل عند ب وحاذى ج ه من الحوت فزاد كما علمت تعديل ب ه ج ثم دار المركز من د الى ه الى
ج وسار الكوكب من ب الى آ حتى حصل عند ح وحاذى ج ك ه من السنبلة فكان المركز سائرا في
زوايا د ه ح عن قائمتين بعد القائمتين والمحقق سائرا في زوايا ب د ج عن القائمتين بعد القائمتين
ويفضل المحقق بزاوية ب د د ويفضل الوسط بزاوية ج د ح فتسقط زاوية ج د ب بزاوية د د ب

بقي الفضل

بقي فضل الوسط وهو التعديل الناقص بزاوية ب د ج ولما كان قوس ب ج اذا بلغ التعديل وبلغه باعتبار

تفاوت ما بين الوسط والمحقق ج ك د يكون باقيه قوس ا ب ناقصة التعديل
بهذا القدر لما بيناه وتعديل قوس ا ج ب ناقص باقل من تعديل قوس ب ا ج
وهو ج ك د الزائد فيجب ان يكون قوس ج د زائد التعديل بقدر ما يفضل به
التعديل الزائد على التعديل الناقص وذلك لان الكوكب اذا كان على آ ومركز
التدوير على اي نقطة شئت وليكن على د كما هو عالمنا فليس في ذلك تفاوت
فيكون المحقق سائرا في الزوايا عن ا د ج والتدوير على د والوسط سائرا في الزوايا عن د ه ج كان الفضل
بينهما للمحقق زاوية ا د ح وهي فضل تعديل ا د ج على تعديل ب د ح وبه زاد المحقق على الوسط ح ولنبين نظير
هذه الاحوال في الكسوفات الثلاثة الاخرى وليكن ه مكان مركز التدوير في الكسوف الاول وكان القمر على آ

عند ا ج ب ه من الثور وقد سار المركز الى د من طريق ح فلما حصل المركز على د
حصل الكوكب على ب عند ا ك ه من الميزان فيكون المركز فضل باقي زاوية ه د د
والمحقق سائرا في زاوية ا د ب ينقص عن الوسط بمجموع زاويتي د د ب ا د ه ثم
سار المركز من د الى ح وحصل الكوكب على ج فيكون المركز تحرك بمجموع زاويتي
ه د د ه د ج والمحقق بمجموع زاويتي ب د ا ا د ح يزيد على الوسط بزاوية ب د د
وينقص بزاوية ج د ح وهي بعض زاوية ب د ح اعني ب د د فالفضل بينهما زاوية ب د ح وهو التعديل الزائد
وكان التعديل الاول من مجموع زاويتي ا د ه د د ب اعني ا د د فيكون الفضل بين التعديل الاول وزاوية ج د ا
وهي ايضا تعديل الزيادة وذلك لانا لو توهمنا المركز تحرك والكوكب يتحرك فلما حصل الكوكب على آ كان المركز
حصل مثلا على نقطة ط و ط لا محالة انما تقع حيث تكون نسبة زوايا قوس ا د د عند مركز د الى زوايا
قوس ا د ب اللتان قطعهما التدوير والكوكب في مدة واحدة كنسبة زوايا المسيرين عند المركز في دورة واحدة
او لكل قوسين تعدداتها في مدة واحدة فان كان سار لا اكثر من نصف دائرة بل لكن ط ح د فيكون المركز
سار زاوية ج د د والمرئي زاوية ج د ا فضل على الوسط بزاويتي ج د ح د د ا اعني ج د ا وان سار اكثر من
نصف دائرة حتى كان مثلا على ه فيكون الوسط بمجموع زاويتي ج د د د د ه والمرئي يزيد عليهما بمثل ما زاد
هنالك بعينه ويتبين من هذا ان كل قوس زائدة التعديل اذا زاد بعضها من ذلك التعديل شيئا فالباقي
يزيد باقي التعديل وكذا ايضا قد بان ان كل قوس زائد التعديل اذا نقص بعضها من التعديل شيئا
فالباقي يزيد بالتعديل قدر ما يفضل التعديل الزائد على الناقص ونقول الآن ان الاوج لا يجوز ان يكون
الاعلى قوس ا ب اذا كان قوس ب ح زائد التعديل بقي قوس ا ب ناقصة التعديل بمثل ما زاد ذلك
وهذا مما يسهل تناوله مما سلف لك والآن نرجع الى الكتاب فنقول انه يستعمل ثلاثة كسوفات قديمة
وثلاثة حديثة استخرج منها بطريق الهندسة تسيير القمر في الاختلاف فاما القديمة فالاول منها
قد كان الشمس في وسط زمانها المعلوم المقدار والوقت بالاسكندرية بالحقيقة على ما يوجبه التاريخ
في الحوت بالحقيقة ك د ك ومعرفة هذا من التاريخ انه كان مكتوبا ساعته ويومه وشهره وسنته ببابل
والطول بين بابل والاسكندرية معروف فساعة ذلك الكسوف بالاسكندرية معلومة فحصل
وسط الشمس لتلك الساعة بالاسكندرية لان قياسه بالنسبة الى اسكندرية ثم قوم واما الكسوف الثاني
فالشمس كانت في وسط زمانها بحسب ذلك القياس على ثلاثة عشر جزءا ونصف وربع من الحوت فكوكب
الشمس والقمر كما بعد الادوار التامة ثلثمائة وتسعة واربعين جزءا وخمسة عشر دقيقة والمدة بينهما
بالتاريخ ثلثمائة واربعة وخمسون يوما ومن الساعات واما على الاطلاق فساعتان ونصف واما من
المعدلات بحسب اختلاف الايام بلياليها ساعتان ونصف وجزء من خمسة وعشرين من ساعة واما
الكسوف الثالث فالشمس كانت في وسط زمانها على ثلاثة اجزاء وربع بالتقريب من السنبلة فيكون الفضل
مائة وتسعة وستون جزءا وثلثون دقيقة وكانت قعو وعشرين ساعة مطلقة ومن المعدلات عشرين
ساعة فيجب اذن ان يكون المدة الاولى قد زادت في الاختلاف قوسا مقداره ثلثمائة وستة اجزاء وخمس
وعشرون دقيقة على رأي ابرخس وفي الطول ثلثمائة وخمسة واربعون جزءا واحدى وخمسون دقيقة
واذا علم مقدار قوس الزيادة المقومة ومقدار القوس الوسطى والفضل المعلوم بالرصد بينهما هو التعديل

الذی بحسب العشیة فی انفسها الذی اما ان یکون قد تفاضل ما بین تعدیل الدرجتین واما بمجموع
تعدیل الدرجتین علی ما سلف منا بیانه علی الاصلین جمیعا واذا قایست من الموضع المعلوم بالرصد
وبین الوسط الذی یحسب فی تلک المدة خرج قوس التعدیل من فلک البروج ج کد زائد وفی المدة
الثانیة تکون الفضلة فی الاختلاف قه لو وفی الطول یح لو والتعدیل سبع وثلثون دقیقة ناقصة
ونرسم شکلا نبین به جملة القوس التی یفصلها خط الخارج من مرکز البروج واما الی نقطة القسم
فی فلک التدویر او الی نقطة القسم فی الخارج المرکز النقطتان بینهما اللتان یلیان البعد الابعد من
نقط الکسوفات الثلثة ونفصل علی القوس المرسومة بالنقط الثلاث قوسا وبینا ان مرکز فلک التدویر
فی اصل التدویر غیر واقع الا خارجا عن وتر هذه القوس المفصولة ثم یوصل من ذلک الی ان استخرج نسبة
نصفی قطری الموافق والتدویر بعد ان یعرف ذلک الشکل بعینه نسبة الخط الخارج من البصر الی القمر
من حیث یقطع التدویر الی تمامه الذی هو الوتر یا فلیکن فلک موافق المرکز وعلیه فلک تدویر علی ما فی
احد الاصلین والشکلین او فلک خارج المرکز کما فی الثانی ولیکن امکان القمر عند وسط الکسوف
الاول وتا دیعا للادوار من ا فی جهة ج حتی عاد الی ب ثم سار من ب بعد الادوار حتی کان فی
الکسوف الثالث عند ج وا ج ب وب ا ج معلومتان علی اصل ابرخس الذی لا یوثر الخلاف الیسیر الذی
نظهر فیهما تاثیرا فی هذه المدة بعینه فاذا کان قوس ا ج ب زائد التعدیل بمقدار ج کد فمنه ا ب
الی تمام الدور ناقصة التعدیل بذلک العدد واذا کانت قوس ب ا ج ناقصة التعدیل بسبع وثلثین
دقیقة فتکون قوس ا ج زائد التعدیل بقدر ما اذا اضیفا الی مبلغ نقصان تعدیل قوس ب ا وهو ج کد بقی النقصان منهما جمیعا شیئا یسیرا وهو سبع وثلثون دقیقة فهی بالجملة



ثلثة اجزاء واربع وعشرون دقیقة الا شیئا وثلثین دقیقة قد علت لیة هذا بشکل مثل ک نسبة
فیعلم بالحساب ان زیادة تعدیل ا ج فیکون جزءان وستا واربعین دقیقة فان هذا اذا زید علیه سبع
وثلثون دقیقة بلغ ج کد ثم من البین ان الحضیض لا یکون علی قوس ب ا ج اذ کان قوس نقصان
بعد فهو اذا فی البعد الاخر فلیطلب مرکز البروج فیقع فی اصل التدویر خارجا وفی اصل الخارج داخلا
ولیتصل بالنقطة الثلاث کما فی الشکلین خطوط د ب د ا ویخرج ب د فی اصل الخارج الی ه وفی
اصل التدویر یکون ه علامة تقاطع الفلک وخط ب د ومن ه علی ج د عمود ه ح وعلی ا د عمود
ه ز ومن ج علی ا ه عمود ج ک وما وتر ب ا فی التدویر من فلک البروج معلوم وهو ج کد فزاویة
ب د ا معلومة وفی الخارج ایضا ما وتره ب ا من البروج وهو ما بین موضعی القوس معلوم فزاویة ب د ا
معلومة وزاویة ز قائمة فاضلاع مثلث ز د ه معلومة النسبة وکذلک الزوایا وزاویة ب ه ا معلق
من قوس ب ه ا معلومة من قوس ا ب یبقی زاویة د ه ز معلومة وزاویة ز قائمة فمثلث د ه ز معلوم
نسب الاوضاع والزوایا ولان قوس ب ا د معلومة فزاویة ب د ج التی یوترها قوس التعدیل فی اصل
التدویر معلومة وفی الخارج من جهة البعد من المقومین نظیرها معلوم یبقی ه د ح هناک معلومة ایضا
وح قائمة فمثلث د ه ح معلوم نسب الاوضاع والزوایا فاذا نقصت زاویة ب ه ا وزاویة ا ه ح المعلوم
بالقوس وزاویة ج ه د باقی القائمة یکون مثلث ه د ح القائم الزاویة معلوم نسب الاوضاع والزوایا
وذلک فی الاصلین جمیعا وکذلک یعلم عن قرب نسب اضلاع وزوایا مثلثی ط ج ه ا ج ک ویکون ج ک
ا ج معلوم النسبة الی سایر الخطوط المعلومة لکنه معلوم النسبة الی القطر فیصیر خط ج ه معلوم
النسبة الی القطر ایضا فقوس ج ه معلومة بجمیع وتر ب ا ج د ه معلوم فوتر ب ه معلوم ومعلوم النسبة
الی سایر الخطوط وخرج خط بمایة وسبع عشر جزءا وسبعا وثلثین دقیقة من اجزاء القطر فهو اصغر
من القطر فقوس ب ا ج ه اصغر من نصف دایرة فمرکز فلک التدویر یقع خارجا عن قوس ب ا ج ه ب
فلیکن مرکز التدویر نقطة ک ونخرج د م ک الی ل ود ل اوج ود م حضیض ود ب المعلوم فی د ه المعلوم
مثل د ک فی د م لکنه اذا زید علی د ک فی د م ک م المعلوم فی نفسه بما یعلم به کان ک د فی نفسه فعد معلو





فیصیر د ک معلوما ایضا وقد خرج بالحساب نسبة ک م الی ک د کنسبة ه ب ج الی س ب فلنخرج ز
ک الی س ه عمود ک ک الی س منتصف قوس س ه فیصیر سریعا زوایا مثلث ع د ک من علمک مقدار ک
قد زاویة قائمة وکذلک زوایا مثلث ع ک ب د من معرفة ب ک د وقائمة د فنعرف زاویتی ه ک ا حتی
جمیع زاویة ک ک ب وباقیه ب ک ل فنعرف قوس ب ک قوس م م الی تمام الدایرة



وخرج بالحساب قوس ب ک وهو بعد القمر عن الاوج فی وسط الکسوف الثانی
ب ک وخرج زاویة ک د ب تسعا وخمسین دقیقة وهو مقدار ما یوتر ا ب
من فلک البروج فیظهر ان الوسط قد کان علی ک مد من السنبلة لما کان المعدل
علی ما قلنا ب ج م ه من السنبلة اذا کان الشمس علی ب ج م ه من الحوت ثم استظهر
باعتبارات ثلاث کسوفات حدسه کان منزل الشمس فی الاول منها م ج ب ه من
الثور والقمر فی مقابلته فی العقرب والثانی علی ک ه من المیزان والقمر فی مقابلته من الحمل وفی الثالث
من الحوت والقمر فی مقابلته من السنبلة وبین الکسوف الاول والثانی سنة مصریة وستة وستون یوما
ومن الساعات المعدلة ثلثة وعشرون ساعة ونصف وثمن ساعة اذا کانت المطلقة ثلثة وعشرین ونصفا
وربع ساعة والقوس الفاضلة بالوسط فه ا مه وبین الثانی والثالث سنة واحدة مصریة وسبعة
وثلثون یوما ومن الساعات المعدلة خمس ساعات ونصفا اذا کانت المستویة المطلقة خمس ساعات
ونصفا اذا کانت المستویة المطلقة خمس ساعات والقوس الفاضلة بالوسط لح مه فیکون التعدیل
فی الکسوف الثانی د م ب ناقصا لان وسط القمر فی تلک المدة قسط لو بعد الدورات وهذا یزید
علی المعدل کان بهذا القدر لکن فضلة قوس اختلافه بعد العود یکون فی ک ا فیکون هذا المقدار وتر
ذلک المقدار من التعدیل من فلک البروج ویکون التعدیل فی الکسوف الثالث ا ک ا زائدا لان الوسط
الادوار لم لو وهذا یزید علی المعدل الذی کان هذا القدر ولان القوس الباقیة بعد الادوار من سیر
الاختلاف یکون هذه المدة ما لو فیکون هذا المقدار وتر من فلک البروج هذا القدر من التعدیل ج
فاذا عملنا هذه الکسوفات الثلثة شکلا کما عملنا الثلثة الاولی تبین من ذلک ان قوس ا ب ج اعظم من نصف
دایرة وان مرکز التدویر یقع فیها وذلک لان نسب الخطوط والزوایا بالعلم عن قرب یخرج مقدار قوس
ب ج ه وب ه ود ب ا وبین قبل ذلک ان الاوج فی قوس ب ا وذلک لان قوس ا ب نقصت ت ب
وهی ب ک ا وقوس ب ج زید تعدیل ا ک ا وهی ما لو فیجب ان یکون قوس ج ه ا
زید الاجزاء باقیة وهی ق ک ا فقوس ب ج وقوس ج ه ا کل واحد منها قوس زیادة
فلیس علیه الاوج فیبقی علی ا ب وخط ا ه خرج بالحساب ح م بو فاذا تبین هذا



فقد یمکن ان نبین بمثل هذا الشکل الذی مضی ذکره بعد شکل الثلثة الکسوفات
الاول علی هذه الصورة مقدار خط ک م من ک د وخرج بالحساب ه بد من ه
ثم قد یمکن ان نبین مقدار قوس ا ل بمثل ذلک علی هذه الصورة وقد خرج بالحساب
م ه م ج فیبقی قوس ب ا وهو بعد القمر فی الکسوف الثانی سه لح اذ کان قوس ا ب هی ک ا
ویبقی زاویة ل د ب وهی ینقص عن المسیر الاوسط د ک فقد کان وسط الشمس
عند ذلک علی تسعة وعشرین جزءا ونصف من الحمل فیصل لی فی الطول والعرض
یدل واذ قد تبین هذا فلیصح وسط القمر واختلافه وذلک یسهل بان توجد المدة
بین الکسوفات القدیمة والحدیثة مثلا بین الکسوف الثانی من القدیمة وبین
الکسوف الثانی من الحدیثة فتکون المدة ثمان مایة سنة واربعة وعشرین مصریة
وثلثة وسبعین یوما ومن الساعات المعدلة ثلثة وعشرین ساعة وثلثا لانها



من الاستوائیة المطلقة ثلثة وعشرون وفی هذه المدة قد کان زاد علی الادوار فی الطول د ک مو
وفی الاختلاف ما ند توافق ما یوجبه الاصول المتقدمة فی الطول وما کان فی الاختلاف ینقص تسعة عشر
دقیقة فاذا قسم علی ایام المدة المذکورة خرج حصته ما یصیب الیوم الواحد من سیر الاختلاف فیجب
ان ینقص عنه احدی عشر رابعة وستة واربعین خامسة وتسعا وثلثین سادسة فیبقی للیوم الواحد
ج د ک مو تر نا ففه فی حاصل حرکات القمر المستویة فی الطول وفی الاختلاف ثم قد بین

الحاصل التاريخ بخصر بان تعرفنا التاريخ بينه وبين الكسوف الثاني من القديمة على مثال ما فعل للشمس

في تصحيح محاذات القمر في العرض وحاصلها ثم انتقل الى بيان امر العرض فقال

انه قد كان يعرض لنا في امر عرض القمر خطا لا تاعنا راى ابرخس اذ كان من رايه ان القمر يميع فلكه الخامس

ستماية وخمسين مرة بالتقريب ويمتنع دايرة الظل التي على البعد الاوسط في الاتصالين مرتين ونصفا

فكنا اذا فرضنا ذلك وعرفنا مقدار العرض امكننا ان نحكم بمقادير الكسوفات الجزئية بان نعرف الحدود

التي اذا جاوزها القمر دخل في الكسوف من معرفتنا ذلك قال وكنا نتوصل من ذلك الى ان نستخرج وسط

حركاته في العرض بان نعرف مقدار الكسوف في وسط زمانه فنعرف عرضه في زمان ذلك الكسوف

عند عقدة معينة ثم نستخرج سير العرض بان ناخذ مدة بين كسوفات متساوية الاظلام معلومة العرض

بسبب قدر الاظلام معلومة الطول فنستخرج بالطريق الذي اشرنا اليه من استخراج فضل التعديل من

المسير المعدل المرصود سير الوسط فكنا نعرف الحاصل في العرض بالوسط والقوس الفاضلة بين

قا ل واما الآن فقد استعملنا طرقا اعظم واشرف من تلك بهاعنه عن استعمال تلك الاصول فلما وصلنا

الى تحقيق الوسط في العرض بان لنا من ذلك ما كنا نعمل بعدنا واصلحنا المسير في العرض الذي كان معنا

وعدنا في ذلك واصلحنا تلك الاصول ووقعنا على فسادها واما الطريق الذي سلكناه فهو انا ناخذ مدة بين

كسوفات متشابهة في مقدار الاظلام وفي زمان المكث وفي الجهة كان قدرنا ان ناخذها عند عقدة واحدة

فعلنا والا اخذنا عند عقدتين ونحن نعلم انه اذا كان الكسوف هذه الصفات يكون قد عاد القمر الى عرضه بعينه

لانه لا يمكن ان يتشابه الكسوفان الا والدخول في الظل بقدر واحد الا ان يكون احد الكسوفين والقمر في

موضع من الظل قريب الى الارض فيكون دايرة الظل هناك اوسع وفي الآخر بخلاف ذلك فانه اذا كان كذلك

انكشف ذلك المقدار من الانكشاف في الاقرب منهما وعرضه اي بعده من فلك البروج ذلك العرض وانكشف

من الثاني الابعد الا اذا صار عرضه اقل لكن اذا اتفق ان يكون نسل هذا المركز زمان المكث متساويا ولا ذما

بين الابتداء والانجلاء فاذا تساوى الزمان مع تشابه الاظلام علم ان الكسوفين كانا عند قطع واحد

بعينه بالتقريب فكانا عند قطع واحد بعينه قا ل واحد الاعتبارات التي اعتبرناها كان لنا من كسوفين

متشابهين عند عقدة واحدة وجهة واحدة اما العقدة فالذنب واما الجهة فالجنوب الى الجنوب واما المقدار

فسدس القطر وهو اسماه الاول مرصود ببابل والثاني مرصود بالاسكندرية واما المدة بينهما فستماية

وخمسة عشر سنة مصرية ومائة وثلثة وثلثون يوما واحدى وعشرون ساعة ونصف وثلث من ساعة

الاستواء واما البعد فقد كان في كل واحد منهما قريبا من الوسط فانه قد استخرج من التاريخ ومن الحاصل

ان بعد القمر عن اوج التدوير كان في الاول منها ق نط وفي الثاني بعده من الاوج من الجهة الاخرى

د نا ه ح وكان المعدل في الاول انقص من الوسط بخمسة اجزاء وفي الثاني ازيد باربعة اجزاء

وثلثة وخمسين دقيقة وقد عاد الى عرضه بالعدل واما بالوسط فقد نقص من تمام دايرة وان مجموع

التعديلين وهو تسعة اجزاء وثلثة وخمسون دقيقة وعلى اصول ابرخس يجب ان يكون التعديلان في

هذه المدة ازيد من هذا المقدار من الزمان بتسع دقايق حتى يكون مجموعهما عشرة اجزاء قريبا من دقيقتين

فيكون سير العرض على اصوله انقص مما وجد بطليموس فقسم بطليموس هذه التسعة الدقايق على ايام المدة

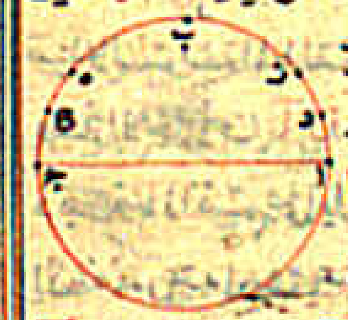
وزاد حصة يوم واحد من المسير الوسط في العرض ليوم واحد على ما كتبه ابرخس فهو مبلغ هذه الزيادة

ه ه ه ه ح لط لح فاذا زيد على ما قيل صار وسط ح لح مه لط ع و لو واستظهر بطليموس

بكسوفين آخرين اتفقا في كل شيء الا ان احدهما كان في عقدة غير التي كان فيها الاخرى اولهما احد الكسوفات

القديمة الثلاثة البابلية وكان عند الرأس والاخرى عند الذنب وكلاهما جنوبيان اي الاظلام الى

الجنوب وفي المقدار ربع القطر وهو ثلثة اصابع ية فرسم لمعرفة ذلك شكلا بان عمل دايرة ا ب ج للمايل



وقطرها اج وآخر الرأس وج هو الذنب والنهاية الشمالية ب والقمر في الكسوف

الاول منهما على د لانه اذا كان الكسوف في جهة الجنوب يكون مركز القمر من فلك

البروج الى الشمال الحال الثاني منهما على ه ولا محالة ان اد اه متساويان وان لم يعلما

بعدها اذا حسب من التاريخ الذي للحصيلات وعلم وسط القمر فيهما في الطول

والخلاف اوجب اختلافا لما كان في اولهما بعده من الاوج في التدوير ب عد فعلم ان تعديله حم





هو فضل ان مقامه المعدل لكان اقل من الوسط بتسع وخمسين دقيقة وهي تعديله ايضا فكان بعده من الاوج

في الثاني ب مد فكان تعديله ناقصا بثلثة عشر دقيقة فليكن وسط القمر في الاول منهما نقطة د حتى

يكون د د تعديلا ناقصا وفي الثاني حتى نقطة ح حتى يكون ه ح تعديلا ناقصا وهما معلوما القدر وقد كانت

المدة بين الكسوفين معلومة وهي ماتان وثماني عشر سنة مصرية وثلثماية وسبعة ايام وثلاث وعشرين

ساعة وجزء من اثني عشر جزءا من ساعة استوائية فتكون القوس الفاضلة على الادوار في سير القمر الذي

الطولاني بالوسط معلومة وهي قوس دح معلومة ونخرج بالحساب مائة وستين جزءا واربع دقايق فيزيد

عليه تعديل الكسوف الاول وننقص تعديل الكسوف الثاني مما اجتمع حتى يكون قوس د ه معلومة فما اجتمع

ننقصه من نصف دايرة فما بقي ننصفه فيكون احد نصفيه قوس ا د والثاني قوس ح ه اذ كان البعد عن العقدة

واحدا ونخرجان بالحساب مد ك ه ونعلم قوس ا د ح ح اللذين الوسط فيهما جميعا ونعلم بعدهما من النهاية الشمالية

ونقطة الوسط واستخرج من ذلك حاصل القمر في عرضه لتاريخ بخصر ثم وضع جدولا للتعديل الاول

يفاضل فيه الدرج من الاختلاف نسبة درج ستة درج ووضع ما بازائها من الفضل كما وضع للشمس في وضع

في النصف الثالث اجزاء التعديل الزيادة والنقصان على انه يخص درجة من التعديل في كل ما بين درج والا

فانه متى يجب ان يزاد وينقص التعديل ظاهر من في ان الخلاف الذي وقع لابرخس في مقدار

الاختلاف لم يكن من الاصول التي عمل عليها بل من الحساب ثم اخذ بين السبب

في الخطا الذي وقع لابرخس في مقدار سير الاختلاف في مقدار نسبة نصف قطر التدوير الى نصف قطر

الحامل اذ كان على اصله يجب ان تكون النسبة على اصل الخروج نسبة سبعة وربع الى ستين وفي اصل التدوير نسبة

اربع درج وستة واربعين دقيقة الى ستين فيختلف لذلك غاية التعديل لانه في الاول يبلغ ه مك وفي الثاني

د لد والذي تحقق على مذهب بطليموس فيهما جميعا ان النسبة نسبة د د دم الى س وغاية الفضل خمسة

فذكر ان ذلك لم يقع له من جهة الخطا في الاصول بل من الخطاء في الحساب ثم بين وجه ذلك قال انه لم يلزم امرا

واحدا بل امورا مختلفة وكسوفات وقع فيها الخطاء اما في نفس الرصد واما في مدة التحصيل والتاريخ قال فمن

ذلك ثلثة كسوفات محمولة من بابل احدها ابرخس وعمل عليها واحدا بعد واحد وعرف تاريخه ومدة ما بينه وبين تاريخ

التحصيلات والزمان الذي يختلف به بابل والاسكندرية حتى يعلم انه متى كان وسطه بالاسكندرية و

عدل الساعات تعرف من ذلك موضعه الوسط والمعدل وفعل ذلك بالكسوف الثاني من تحصيل المدة بينهما

وكذلك فعل بالثالث فوجد ابرخس عرض له الغلط في ساعات المدة بين الكسوف الاول والثاني اذ كانت في

التحقيق زائدة على عدة الايام بنصف وربع شيء واخذ ابرخس انها زائدة بثلاث اخماس لسير الشمس وكانت

القوس الزائدة في التحقيق يح ب د وعند ابرخس يح يح ولذلك عرض له الغلط في ساعات المدة

بين الثاني والثالث اذ كانت في التحقيق زائدة بساعتين وعند ابرخس بساعة وثلثين واما القوس الزائدة

فكانت عند التحقيق يعه مد وعند ابرخس يعه دد ثم تعقب حال كسوفات ثلثة لم ير اعتبرها ابرخس

وذكر انها رصدت بالاسكندرية مثل ذلك الاعتبار فوجد المدة بين الاول والثاني في التحقيق مائة وثمانية

وسبعين يوما وست ساعات ونصف وثلث مستوية ومن اجزاء سير الشمس مد نا وعند ابرخس المدة

مائة وثمانية وتسعون يوما وست ساعات مستوية ومن الاجزاء يف ك ووجد المدة بين الثاني والثالث

في التحقيق مائة وستة وسبعين يوما وخمس ساعة واجزاء قوس الزيادة يح به وعند ابرخس المدة مائة

وستة وسبعون يوما وساعة استوائية والاجزاء يح لح فبهذا السبب وقع له الغلط المقالة

الخامسة في تحقيق احوال القمر فصل في صفة آلة يقاس بها الكوكب

قال الذي يحتاج اليه في تحقيق احوال القمر لا تصال لانه المقادنة والمقابلة واوقات الكسوفات هو التعديل

الاول فان التعديل الاول ومعرفته كاف في ذلك واما في سائر التسيرات الحركة فلا يكفي بذلك

فانه سيظهر ان له اختلافا ثانيا ويجب ان نعرفه ولاجل صنعة الآلة التي لا بد منها في رصد الهيئة وصنعته

ان نتخذ حلقتان متساويتان متشابهتان في الصنعة يحيط بهما اربع سطوح مستوية متحدة ويركبها

على القطر ويجعل احديهما مكان دايرة نصف النهار والاخرى مكان دايرة البروج ونطلب على دايرة

نصف النهار قطب دايرة البروج وذلك يسهل لانك تاخذ من حلقة دايرة البروج على الحلقة ربع دايرة

نصف النهار ونزيد هناك وتدا نافذا في الجانبين جميعا ونعمل حلقتين على الشكل المذكور لاحديهما بحيث

يندم على الحلقتين من فوق ويمكن عليها مماسا لهما والاخرى بحيث يندم عليهما الحلقتان منطبقتين
عليه ويمكن ان تدور فيهما مماسة لهما فحينئذ نركبها في الوتدين احديهما فوق والاخرى تحت ونجعل
بحيث تشتمل عليها الحلقة الداخلة منهما مهندمة ويمكنها ان تتحرك فيها الى القطبين ونجعل عليها هدفين
شبيهة بدفتي الاصطرلاب فتكون الحلقتان الموتدتان تتحركان على الحلقتين الاوليين حركة في الطول و
الحركة الداخلة تتحرك في العرض ثم نستخرج على حلقة نصف النهار غاية الميل ونستخرج من ذلك معدل
النهار ونزيد عليه وتدين ونركب عليهما من خارج حلقة تشتمل على الحلق ونكون قد قسمت الحلقة التي
للبروج والتي لنصف النهار والمشتملة على الكل وسائر الحلق بالدرج والدقائق ما امكن فاذا نصبت
هذه الحلقة نصبا على سطح الافق في خط نصف النهار قائما عليه بحسب عرض البلد وارتفاع القطب
كان دوران الحلق على الوتدين متشابها لدور الكل قال بطليوس فكنا ننصب هذه الحلقة بحسب عرض البلد
وان كان الشمس والقمر معا فوق الارض فكنا لا نزال نحرك حلقة نصف النهار المارة بالقطبين حتى يحصل
في سطح محاذ للشمس بالحقيقة فنستظل هي وحلقة البروج من انفسهما وخصوصا انا نستعين بمثل لبنة
الاصطرلاب وان كان نحكما نهاكوكبا لا عرض له اخلفنا حتى نرى الكوكب على سطح الحلقة وخصوصا ان تعملنا
حيلة مثل ثقبتي الاصطرلاب ثم ندير الحلقة الاخرى الداخلة ونديرها الى الاخلاقية الى القطبين حتى
نرى الكوكب الاخرى والقمر في الثقبتين مع رؤيتنا الاول في الدرجة التي له وقد شددنا الحلقة الحادة
عليها فيحصل قوس بين مقاطعة الحلقة الاولى لحلقة البروج وبين مقاطعة هذه الاخرى هي قوس الطول
وقوس اخرى بين الثقبة التي في الحلقة الدائرة الى القطبين وبين حلقة البروج هي قوس العرض في الجنوب
او في الشمال وربما نوبنا الحلقة الفوقانية بازاء درجة كوكب ليدار بازائه دورا يجب دور الفلك
ويقاس به سائر الكواكب في الاصل الذي نعمل عليه في امر اختلاف القمر
الضعف قال فلما استعملنا هذه الآلة ولزمنا الرصد كنا نجد في احوال القمر عند الاتصالات
مناسبة لما توجبه الاصول المتقدمة لا نكاد نجد شيئا مخصوصا الا ما يوجبه اختلاف المنظر واما عند
تربيعي القمر للشمس فكنا اذا كان القمر على الاوج او الحضيض من التدوير يجري الامر على ذلك القياس واما
اذا كان في التربيع على سائر المواضع غير الاوج او الحضيض لم نجد التعديل مطابقا للاصول المتقدمة
بل كان الزايد ازيد والناقص انقص واذا اتفق ان كان القمر حيث يجب غاية التعديل بل كان نجده ازيد
كثيرا من الخمسة الدرج التي فرضناها غاية فضل التعديل في النقصان والزيادة فحدسنا ان مركز التدوير
ليس يتحرك على فلك موافق المركز والا لما اختلفت غاية تعديله بل يتحرك على خارج مركز وانه عند التربيعين
يكون في بعده الاقرب فيرى اعظم ويفعل زاوية عند البصر اعظم ويرى من فلك البروج اكثر واذا كان
في التربيعين عند حضيض الخارج ففي الاتصالين يكون عند اوجه واذا كان القمر يحصل عند الحضيض
مرتين في دورة واحدة فليس يمكن ذلك ويكون الخارج المركز يتحرك خلاف مركز التدوير حتى يستقبل
الحضيض في الشهر مرتين وكذلك الاوج يستقبله في الشهر مرتين فعلمنا من ذلك ان الخارج المركز يتحرك الى
المشرق في جهة حركة المايل وفي سطحها على سطح المايل حركة ينقل مركز التدوير الى المشرق واخرى بحركة
ينقل البعدين ويدير مركز الخارج الى المغرب فانه لو كانت حركة الخارج المركز حول مركزه نفسه لما اختلف
موضع الاوج والحضيض فاذا اختلف فيجب ان ينتقل ايضا جملته ومركزه بانتقال فلك اخر ينقل اوجه
ولما كان مركز فلك التدوير يقطع من الفلك المايل في ازمنة سواء قسيا سواء علم ذلك باعتبار مقوماته في ازمنة
متساوية واعتبار موجب التعديل واذا المريكن تعديل من جهة التدوير فذلك نظهر وذلك حين ما يكون
عند البعدين او بالقرب منهما فبين انه لا يقطع كذلك من الفلك الخارج المركز حتى يكون فصوله في ازمنة
سواء قسيا سواء فانه لا يمكن ان يجتمع في الفلكين المختلفي المركز فبين ان استواء مسيره هو على مركز
الفلك المايل لا على مركز التدوير ولما كان الشهر الوسط الواحد المبتدا من الاجتماع تم للقمر فيه دورة
وقوس قطعها الشمس بالسير الوسط وحينئذ يكون وسطه على اوج الخارج فتكون حركة الخارج في
الشهر دورة الا قوس الشمس التي بالوسط وذلك لان القمر في اول الشهر الوسط كان على الاوج فاذا دار
في الطول يقطع قوسا زايدة والاوج يستقبله في خلاف جهة حركته فوافيه ويلحقه على طرف تلك القوس
وقد بقي له ان يدور في الموضع الاول الذي فرضنا عليه هذه القوس بعينها فتكون للقمر دورة وقوس والحاصل



من جهة حركته الى المغرب دورة الا قوس فزيادة مسير الوسط للقمر على حركة الحامل لما يحققه من حركة
المايل ضعف تلك القوس اذ هنا يزيد بذلك وذلك ينقص به بعينه وبين ان حركة الخارج المركز بما يحققها
من حركة المايل مع هذه القوس غير مضعفة مساوية لزيادة وسط القمر في الطول على وسط الشمس
وذلك دورة فاذا اضعف ذلك وهو تفاضل ما بين وسطي القمر والشمس يبلغ ذلك الجميع ما خلا مسير
الاوج والحامل من المشرق وحركة القمر الوسطى والى البروج لو افترقنا الشمس ونقطة الاوج ومركز التدوير
ونقطة المايل معا لان ذلك دورتان وذلك هو حركة الاوج والمايل معا ووسط الشمس كل ذلك مرتين
فهو مثلا حركة الاوج والمايل معا ووسط الشمس مرة وهو المقدار الذي تقطعه التدوير من الخارج الحقيقي
دورتان فاقول اذا افترقا الشمس ومركز تدوير القمر والاوج سار الاوج قوسا ما وسار المركز من الجانب
الاخر مثل تلك القوس وضعف مسير الشمس وسارت الشمس في جهة مسير المركز قوسها المعلومة فيحصل
البعد بين المركز والاوج ضعف قوس مسير الاوج وضعف مسير الشمس ويحصل البعد بين المركز
وبين الشمس تلك القوس وقوس مسير الشمس فيكون البعد بين النيرين نصف البعد بين الاوج والمركز ولان
فضل هذا كله على مسير القمر في الطول هو حركة الخارج بما يحققها من المايل فان نقص من هذا الفضل المضعف
بدل المسير في الطول بدل العرض الوسط ايضا مع حركة المايل الى حركة الطول فبقي مسير الخارج المركز
حركة الاوج لحركة الخارج اذ هي مثل ما بقي من نقصان مسير العرض عن الفضل المضعف الذي تفاضل
الوسطين وسط الشمس ووسط القمر فحركة الاوج وحدها مساوية لما بقي من ضعف فضل مسير الوسط
للقمر على وسط الشمس منقوصا منه مسير العرض وهذا الفضل يسميه بطليوس البعد ويسمى جميع القوس
المشتملة على الحركات كلها البعد المضعف فاذا حسب فخرج مسير الاوج لليوم الواحد يا مد آ وقدم
بطليوس شكلا ليفهم هذا المعنى لتكن دائرة ا ب ج د المايلة حول ه و ه ايضا مركز البروج ولتكن ا ه ج القطر
المار بالمركزين و د مركز د ح الخارج ولتكن وقتا ما كل نقطة آ نقطة النهاية الشمالية ونقطة الاوج
ونقطة الحمل ومركز التدوير والقمر ووسط الشمس ويتحرك سطح ا ب ج د مع د ح وكله في يوم واحد
من آ في جهة د فيقطع قوس ا ك مقدار ثلث دقايق فصارت النهاية الشمالية عند ط وهي في آخر
الحوت وسطح الخارج دار ما دار مخط د ح في تلك الجهة قوسا اعظم من ا ك وهي قوس ا د ومركز التدوير
دار من آ الى الجهة ب كان خط ا ه نقطة الى الخط ا ب حتى حصل ملا عليه نقطة ح



وقطع من المايل لو توهم ساكنا قوس ا ب لكن النهاية الشمالية متحركة فيكون قد صار
بالحقيقة بين مركز التدوير وبين النهاية الشمالية قوس ط ب وهي يح يد فبالحقيقة
يكون قد قطع هذه القوس فيكون التدوير سار من الاوج قوس د ه فبين التدوير
والشمالية م ح ب د وبين النهاية الشمالية وبين موضع الاوج ب ا ط فجميع ذلك
ك د ك ح وذلك ضعف مسير البعد الوسط لليوم الواحد اي فضل وسط القمر على وسط الشمس وهي
اثنى عشر جزءا واثنى عشر دقيقة ونصف دقيقة بالتقريب ❊ واذا كانت الشمس والقمر في الشهر يتقاطران
مرة بالوسط ويجتمعان وكان ذلك على الاوج فبين انهما يرجعان في الشهر مرتين بالوسط الى التدوير على
الحضيض فكلما دنا التدوير من الوسطى دان فضل الاختلاف اعظم لان الزاوية التي تحدث عند البصر
عن الشيء الواحد بعينه تختلف في العظم والصغر بحسب القرب والبعد فكلما كانت ابعد كان اصغر وكلما
كانت اقرب كانت اعظم ❊ واذا كانت حركة التدوير على الخارج ليس بالقياس الى مركزه بل بالقياس الى مركز
المايل فلا يلزمها من الخارج تعديل آخر الا المقدار الذي من التدوير وتاثير الخارج فيه



هو القرب والبعد فقط مثلا ادرسمنا على نقطة د المقاطرة د ا م وعلى ح فلكي التدوير
احدهما عليه م ك ن والاخر عليه ط س ع فلان ه نقطة على غير مركز الخارج لان ه متوسطا
مركز البروج ومركز عليها وعلى مركز الخارج خط ينقسم على ه فاطول الخطوط التي يمكن
ان يقع فيها ما دام على ه وهو ه آ واقصرها هو ه ح فلا نرى اذا غاية الفضل اصغر
مما يكون عند آ ولا اعظم مما يكون عند ح وذلك عند الكسوفات والاجتماعات
والاستقبالات وهما عند التربيعات في معرفة اختلاف القمر الكاين على حسب بعده
من الشمس ثم شرع في تبيين غاية هذا الاختلاف وذلك بان نعرف موضع القمر وموضع الشمس بمعرفة

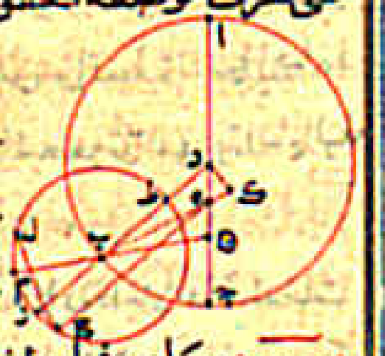
البعد بينهما بالآلة المذكورة وحين كان قريبا من المربع في وقت كان قريبا من وسط السماء فلم يكن له
اختلاف منظر وكان بحسب فوجد القمر من تدويره عند الخط المماس من البصر وليس من رصد واحد
بل من ارصاد متوالية ولابرخس فلما عرف موضعه وجده مخالفا للوسط باكثر من غاية التعديل الذي
وجد اولا اذ كان الذي وجد اولا خمسة اجزاء والآن فقد يجد سبعة اجزاء وثلثين اما في الرصد الذي

ذكره لنفسه فكان التعديل الناقص بهذا القدر واما بالرصد الذي لابرخس فكان
التعديل الزائد بهذا القدر فقد صح له من ذلك اصابته في الحدس المتقدم فطلب
من ذلك ان يعرف نسبة الخط الواصل بين المركزين اذ صح له من هذا ان حركة مركز
التدوير هي على فلك خارج فليكن فلك تدوير ط د على ح ا الحضيض من خارج
ا ب ج الذي حول د واذا لم يكن هناك اختلاف منظر فليكن ه مركز البروج وهو
نقطة البصر ونخرج ه ط ب مماسا للتدوير على ط وعلى د ب عمود خط وزاوية ح ه ب معلومة لغاية
الاختلاف وزاوية ط د القائمة معلومة فخ ه من المثلث معلوم النسبة فد ه معلوم من د ح ونخرج
على نسبة ح ط د الى ط ك ه ب وانا اقول ان المعلوم بالحقيقة فيما سلف هو ما بين سطح الافق ومركز
التدوير لا من مركز الارض فان الزاوية تكون هناك اصغر لكن نسبة نصف قطر الارض قد يمكن علمها
فيزاد على ذلك القدر في معرفة الناحية التي يحاذيها فلك تدوير القمر ثم ان بطلميوس
لما واتر مراعاة الارصاد وجد اختلافا ثالثا يعرض عند التثليث والتسديس استدل به على ان
قطر فلك التدوير الواصل بين اوجه وحضيضه ليس محاذيا لا لمركز البروج ولا لمركز الخارج ولكن
لنقطة بعدها من مركز البروج مما يلي الحضيض من الخارج قريبة من بعد ما بين المركزين ومعنى هذه
المحاذاة هو ان مركز التدوير اذا كان على الاوج او الحضيض من الخارج انطبق قطره على قطر الخارج
المار بهما من الخارج فصار خطا واحدا مستقيما فاذا زال المركز عن تلك النقطة من الحامل افترق
الخطان لا على الموازاة ولكن على هيئة توجب بينهما التقاء محفوظا في داخل الحامل لو اخرج قطر التدوير
على الاستقامة وذلك الالتقاء لا يكون على نقطتي المركزين بل على نقطة اخرى ويدوم ذلك الالتقاء
الى ان يعود الى الانطباق فيكون طرف قطر التدوير يحفظ دائما محاذاة تلك النقطة ومسامتتها فاما
كيفية الوصول الى معرفة هذا الاختلاف فبارصاد منها رصدان لابرخس احدهما رصد فيه بالآلة
المذكورة البعد بين الشمس والقمر ولم يكن للقمر اختلاف منظر في الطول وذلك لانه كان ثمنه تسعة اجزاء
وثلثين من العقرب ووسط الشمس اربعة اجزاء من القوس وذلك يوجب بالاسكندرية ان يكون ما بين
موضع القمر والطالع قريبا من تسعين جزءا فتكون القوس المارة بسمت الرأس وبمركز القمر بقطبي
البروج فيكون لا يفعل اختلافا في الطول بل ان كان ولا بد ففي العرض وكان القمر مغربيا عن الشمس لما
حقق موضع الشمس وحقق وسط القمر واختلافه وتعديله وجد الوسط يجب ان يكون قد تقدم في توالي
البروج مكانه المحقق بالرصد حتى كان التعديل ناقصا وكان المركز من التدوير في قريب من الوسط بين
الاوج والحضيض من الخارج وكان بحسب الاختلاف يجب ان يكون فوق نصف دائرة من الاوج وهذا
يوجب ان يكون التعديل زائدا لا محالة وكان قد وجدنا ناقصا كانه لم يستوف بعد اوج التدوير نصف
دائرة فوجب ان يكون هناك اوج في الحامل ثابت لم يبعد عنه بنصف دائرة قد زال الآن فليس بالاوج
المرئي اذا كان القمر الى المغرب من الحضيض المرئي والى المشرق من الحضيض الوسط الذي الحساب
الوسط بالقياس اليه فيكون الحضيض الوسط قد تخلف في توالي البروج عن الحضيض الذي بمجموع ما
يوجبه بعد القمر عن الحضيض الوسط وما يوجبه بعد القمر عن الحضيض المرئي ولو كانت محاذاته لنقطة هي
مركز البروج لما عرض هذا ك ثم نبين موضع تلك النقطة بشكل فلك ا ب ج الخارج حول د و ا اوج و ج
حضيض وفلك ح ط للتدوير تحرك من د الى ح ثم م ط ه ولنصل د ب وايضا ه ب يقطع التدوير على م
وهو الحضيض المرئي لكن بعد القمر من الشمس بالوسطين معلوم وضعفه معلوم وهو بعد الاوج من مركز
التدوير في توالي البروج وقد كان البعد ثلثمائة وخمسة عشر وشيء وضعفه اكثر من دائرة فتسقط
ضعفه دورة يبقى الباقي معلوما لكنه لوسط معلوم لا بالقياس الى الدائرة الحاملة بل المائلة الموافقة
فزاوية ا ه ب معلومة اذ هي على مركز المائل فلان زاوية ا ه ب لو تراقل من الربع فهي حادة فاذا اخرج م ر د

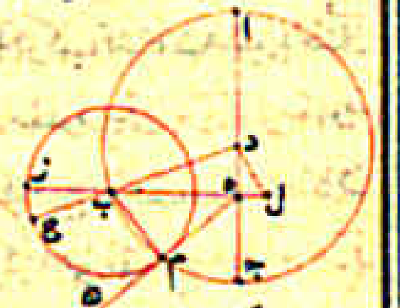


عمود د ا على ه ب وقع داخل المثلث وليكن د ك فمثلث ه د ك معلوم النسب بسبب زاوية د ه ك المعلومة

وقائمة ك ه د ك معلوم من د ه بل من د ب فيصير ب ك احد ضلعي القائمة معلوما
فه ب معلوم . وليكن القمر على ح ونصل ه ح وعلى ه ح من ب عمود ب ك
فلان القائمة معلومة وزاوية ب ه ك التي للتعديل ما عرف من المكان الحقيقي
بالرصد والمكان الوسط بالحساب وبلغ التفاوت بينهما معلوم فمثلث ب ه ك
معلوم النسب ونصل ب ح ب ك ولان ب ح و ب ك من مثلث ب ح ك معلومان و ك قائمة فزاوية
ب ح ك معلومة تبقى زاوية ط ب ح معلومة فقوس ط ح معلومة وهو بعد ما بين القمر والحضيض المرئي معلوم لكن
بعد القمر في الاختلاف عن الحضيض الوسط معلوم فليكن الحضيض الوسط وهو ابعد من ح في توالي البروج
بالحساب نقطة م ولنصل ب م ويخرجه على الاستقامة فيلقى لا محالة كما نعلمه عن قريب خط ا ج وليكن
على د ونخرج من ه عمود ه س فيقع داخل المثلث لان زاوية ا ه ب كانت حادة فدب س الداخلة حادة
فلان قوس ط ح معلومة وقوس ح م وهي ما بين الاوج والوسط وموضع الكوكب قد علمت بسير الاختلاف
الوسط فقوس ط م معلومة فزاوية م ب س معلومة و س قائمة وخط ه ب معلوم يبقى س ه د معلومة
و س د معلوم النسب ونسبة ه د الى ه س ثم الى ه ب ثم الى ه د معلومة ونخرج بالحساب انه اذا كان
خط د ه ... ب ح ... كان د ك ... فيقع التقاطع في داخل الخارج المركز اعني تقاطع خطي ا ج ب د
لقد بان تحقيق هذه المحاذاة من جهة الحضيض في هذا الرصد . قال ونحن نبين مثل ذلك من جهة الاوج
فاعتمد رصدا لابرخس بجزيرة رودس قد وجد فيه بالسبيل المذكورة ان وسط القمر متخلفا عن موضعه
المحقق اذ كان الحساب يوجب ان يكون من الاسد على ... وكان بالرؤية من الاسد على ... وكان مقاربا

لوسط السماء ليس له اختلاف منظر في الطول وكان تعديله عن الاوج الحقيقي
دون الذي بحسب الحساب على الاصول التي سلفت وتحققت فبين الاشياء
التي بيناها بالشكل الاول على ذلك المنهاج لا نخالفه الا في ان نقطة ح عند
الاوج ويقع عمود ب ك دون ح و د ك الى الجانب الآخر فيعرف ه ب وتعرف
زاوية ب ه ح الباقية وزاوية ك القائمة فتعرف نسب اضلاع وزوايا مثلث ه ب ك وضلعا ب ك
ب ح معلومان وزاوية ك قائمة فنعرف زاوية ح ب ك ونجمع ه ب ح بقي ح ب د من القائمتين معلومة فنعرف
قوس ح ر وكان نعرف قوس ح م وهي البعد عن الوسط الاول بالحساب فنعرف قوس د م وزاوية د ب م
بل ه ب د ثم نعرف سائر الباقية كما قد عرفت وقد نخرج انه اذا كان د ه ... كان يكون د ر ...
وبالجملة قريبا من د ه اذ كان ازيد بقريب مما كان انقص وكانت الارصاد المتتالية توجب هذه النسبة
تعلم ان هذه المحاذاة محفوظة لا تتغير كيف يعلم سير القمر الحقيقي من حركاته المستوية
بطريق الخطوط ثم بيان انه كيف يستخرج تعديل القمر من مسيراته الوسطى الجزئية بطريق الهندسة
حتى تعرف موضعه المحقق قال يمكن ان يعرف هذا من الشكل الذي وضعناه بان نحاول فيه ضربا من

عكس البيان بان نضع زاوية ا ه ب معلومة وزاوية م ب ح معلومة ونخرج مكان
عموده ب س عمود د س على ه ب ومكان ب ك عمود ح ل على ه ب د فنعلم نسب
مثلث ك د ه من القائمة ومن زاوية ك ه ا الباقية ثم نعلم نسب مثلث ك د ب
من معرفة ك ب ومعرفة ك د ومعرفة القائمة فيصير ه ب معلوما ومثلث
س ه د مساو ومشابه لمثلث ك د ه و ب س مثل د ك فيعلم باقي ه س ومثلث ه ب س وزاوية
ه ب س اعني م ب د بل قوس م د معلومة وزاوية د ب ح المقاطعة لزاوية ك د ب معلومة و ح ل ك قائمة
فوتر ب ك معلوم فجميع ه ك معلوم و ل ح كان من مثلث ب ل ح معلوما فه ح وزاوية د ه ح للفضل
التعديل معلومة في معرفة عمل جداول جميع اختلاف القمر لما عرف الوجه في تحقيق هذا
التعديل بطريق الخطوط وضع جداول بالجملة لاختلاف القمر قريب صفين احدهما من واحد الى مائة
وثمانين للزيادة والآخر عكسه ورتب في الصف الثالث تعديل الاوج لفلك التدوير على منازل مركز
التدوير من اوج الخارج انه في كل منزل كم يكون زاوية تعديل الاوج ورتب في الصف الرابع تعديل
الاختلاف الاول كان القمر مثلا مركز تدويره على اوج الخارج ثم القمر بسيره في اختلافه موضع لكل

قد دمن مسيره في اختلافات تعديله الذي له وهذا هو التعديل الذي يخصه المقابلات والمقارنات
والكسوفات ورتب في الصف الخامس زيادات التعاديل اللاحقة بسبب كون مركز التدوير القمر على
الحضيض وسير القمر في اختلافه وكتب ما يلحق سيره هذا من زيادة تعديل الاختلاف على تعديله المكتوب
في الصف الرابع وهذا التعديل ما يلحق عند التربيعات ولما كان مركز التدوير قد لا يكون على احد البعدين
المختلفين بل فيما بين ذلك فيحتاج الى بيان ما يلحق ذلك من زيادة التعديل فوضع اولا لبيان ذلك شكلا
على قياس ما سلف فلتكن اجزاء التعديل معلومة وستين مثلا فتكون زاوية ا ه ب ضعف البعد ولنخرج
خط ه م د مماسا على م فمثلث ه م د القايم الزاوية معلوم النسبة ولان د ب معلوم يصير عن قرب كما عرفت
د ب معلوما و ب م العمود على المماسة معلوم فزاوية ب ه م معلومة وهي زاوية غاية فضل التعديل عند بعد
مايه وعشرين زايدا على غاية التعديل البسيط بجزء وثلث وخمسين دقيقة وكان زيادة هذا التعديل عند
الحضيض جزئين وثلثين فاذا كان جزان وثلثي ستين يكون هذا اثنين وثلثين دقيقة مع هذا اولا



وعشرين وكذلك ساير ما يجري مجراه فرتبنا الصف السادس فاستعملنا في كل بيت
ما زاد العدد المكتوب في السطرين الاولين على ان ذلك عدد البعد وعلى ان
المثبت في الصف الثاني هو زيادة التعديل الاعظم عند تلك الدرجة على
التعديل الاعظم عند الاوج غير منسوب الى اعداد التعديل بل يكون ما يخرج
لذلك الجزء من ستين جزءا من جزئين وثلثي الذي يكون هو التعديل الاعظم عند الحضيض اذا تعدد اعتبار
السيرين معا احدهما سير المركز للتدوير والاخر للقمر فاسمع بان سير مركز التدوير واثبت القمر على المماسة
ورتب بعد هذه الصفوف صفا اخر وضع فيها انه اذا كان القمر له بعد محدود من النهاية الشمالية فكم يكون
قوس عرضه اعني القوس المحادة بين دايرتي المايل والبروج التي هي من اكثر الدواير المارة بقطبي فلك البروج
القايمة على فلك البروج بزوايا قايمة ومعرفة مقادير هذه القسي يستخرج بمثل ما يستخرج به مثل درج فلك
البروج لما علم الميل الاعظم وكذلك يستخرج عروض درج المايل بعد ان يسهو لنا علم العرض الاعظم وهو خمسة
اجزاء بالتقريب فاذا اردنا ان نقوم القمر اخذنا الحركات الوسطى في الطول والعرض والاختلاف من الاوج
الوسط وحركة البعد مضعف البعدين وسطى الشمس والقمر بحسب البلد الذي اليه القياس بحسب التاريخ
الذي منه القياس ونسقط منها كان تام دورة حتى يبقى دون دورة واحدة فيدخل البعد المضعف في
الجدولين الاولين فناخذ تعديله من الصف الثالث ومن دقايق الصف السادس فان كان العدد في الصف
الاول زدنا التعديل على الاختلاف الذي حفظناه وان كان في الثاني نقصناه فيكون قد عدلنا الاختلاف
القراد المرئي على الاوج او الحضيض ثم يدخل ذلك الجدول العدد ويدخل ما بازايه من الصف الرابع واما
اما الذي في الصف الرابع فنحفظه واما الذي في الصف الخامس فنضربه في الدقايق التي استخرجناه
من الصف السادس ونقسمه على ستين فما خرج فهو الفضل الذي ينبغي ان يزاد على الرابع فان كان سير
القمر المعدل في فلك التدوير اقل من مايه وثمانين نقصناه من وسط الطول والعرض للقمر وان كان اكثر زدنا
فما بلغ من الطول يلقاه من اجزاء الحاصل للقمر حيث بلغ فهو مكانه في الطول وفي العرض عن النهاية الشمالية فناخذ
ما بازائه من جدول العرض وانت تعرف كون العرض جنوبيا وشماليا لمقدار البعد من النهاية الشمالية

## في ان الاختلاف الذي من قبل الفلك الخارج المركز ليس له قدر في اوقات الاجتماعات والاستقبالات

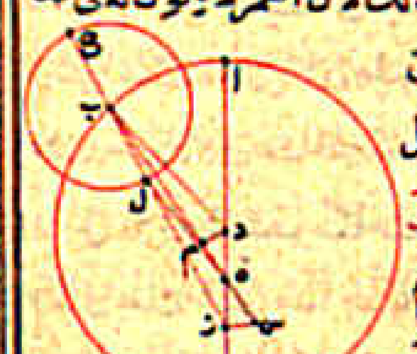
ولما فرغ بطلميوس من هذه الجملة كان قايلا قال له انك
قد استعملت في رصدك الكسوفات على ان مركز التدوير على اوج الحامل وعلى ان الاجتماعات و
الاستقبالات توجب ذلك ثم يثبت التعديل عليه وليس الامر كذلك في الاجتماعات والاستقبالات
المحققة فقد يلحق الشمس فيهما تعديل وايضا فان مركز التدوير قد يكون الى ان يقع الاتصال بالحقيقة
زايلا فيها عن الاوج فيلحق تعديل من جهة تفاوت القمر من الارض ونزوله ومن جهة المحاذاة فبين ان
ذلك الزوال لا يوجب في التعديل تفاوتا يعتد به اذ كان ما يلحق هذا الزوال من التعديل هو لاحد سببين لانه
اما ان يقع من جهة تفاوت مركز التدوير من الارض واما ان يقع من جهة اختلاف المحاذاة وحيث يوجب
احدهما غاية التعديل الذي يخصه فان الاخر لا يوجب معه قدرا محسوسا لان غاية فضل التعديل الذي
يوجبه تعديل الاختلاف لاوج هو عندما يكون الاوج من التدوير والحضيض واما عند البعدين الاوسطين



فلا يوجب امرا يعتد به وغاية فضل التعديل الذي يوجبه التفاوت هو عند الخط المماس وهناك الكون
المحاذاة فضل تعديل يعتد به ﴿ فليكن فلك خارج وتدوير على ما شكل مرارا وليكن التدوير زايلا بقوس
ا ب ولانه اما ان يكون الشمس بالحقيقة على المقاطرة او بالحقيقة على المقارنة ويكون اكثر ما يقع في الخلاف
بين الوسطين لمجموع التعديلين لاحدهما ناقصا وللاخر زايدا ولتكن الشمس غاية تعديله زايدا وهو



جزئين وثلثة وعشرين دقيقة وللقمر غاية تعديله الذي من الخط المماس ناقصا
وهو ه ا فهذا هو غاية البعدين وسطيهما او غاية البعدين وسط احدهما
ومقاطرة وسط الاخر فنضعف غاية البعدين وسطيهما او غاية البعدين
وسط احدهما ومقاطرة وسط الاخر معلوم ففي جميع الاحوال فيصير ضعف البعد
بينهما معلوما وتصير زاوية ا ه ب الذي لضعف البعد معلومة ولنخرج م ط مماسا
ولـ د م عمودا على ب ه داخلا ونصل ب ط العمود فمثلثا د ه م د ه ب على ما عرفت ويعلم خط ه ب
و ب ط يعلم بنسبة مثلث ب ه ط القايم الزاوية المعلوم نسبة ضلعي ه ب ب ط فتصير زاوية ب ه ط
معلومة وخرجت بالحساب ح ه فزادت على التي تكون عند الاوج بدقيقتين وما يلحقه من الخطا اقل من دون
درجة واحدة لان جزءا من ستة عشر جزءا من ساعة وقد يقع مثل هذا التفاوت من نفس الارصاد وقوعا
لا ينضبط القدر فهذا ما يقع بسبب اقترانات مركز التدوير في الخارج المركز واما الذي يقع بحسب محاذاة
الاوج فقد بينا ايضا بشكل اخر انه لا يكون بحيث يؤثر اثرا يعتد به ﴿ فليكن القمر عند ك وهو الحضيض
الوسط فتكون زاوية ا ه ب على قرب معلوم من ضعف اختلاف الشمس وذلك لان القمر لا يكون له في هذا



الموضع فضل اختلاف محسوس فيكون اذ كان ولا بد فهو الشمس يكون
البعدين وسطيهما بذلك فتكون زاوية ا ه ب بقدر ضعف ذلك ولنوصل
ه ك ولنخرج من ك على ه ب عمود ك م ومن د على ه ب عمود د س ومن د ك
فنعرف ه ك على ما مدى ونبقي مثلث د س ب ويكون نسبة د ب المعلوم
الى د س والى س ب مثل نسبة ب ك المعلوم الى ل ب فنعرف زاوية
ب ه ك وخرجت بالحساب اربع دقايق ولا يقع به من الخطا ما يبلغ ثمن ساعة وغير مستنكر ان يلحق هذا
الخطا نفس الارصاد

## في اختلاف المنظر الذي يعرض للقمر

قد عرفت قبل هذا ما هو
الاختلاف منظر القمر فيجب الان ان يحصل فنعرف كيف يمكننا ان نعرف موضعه الحقيقي من موضعه
المرئي وبالعكس ● واعلم ان معرفة ذلك متوقفة الى معرفة ابعاد من الارض ومعرفة الابعاد متوقفة
الى ان نعرف اختلاف المنظر القمر فنعرف منه البعد ثم يعرف ساير الاختلاف قال واما ابرخس فانه
ابتدا فجعله من قبل الشمس فانه سيظهر لك من اعراض بعض النيرين ان لك ان نعرف ابعادهما سبب يعرف ذلك
وانما يمكن من استخراج بعد القمر بان ابتدا اولا فوضع ان للشمس اختلاف منظر محسوس ولكنه قليل
جدا وان كان قد نقض هذا الراى فزعم في اعتبار بعض الكسوفات الشمسية انه ليس للشمس اختلاف منظر
اضطراب قوله فكذلك وقع له في تقدير ابعاد القمر اضطراب ﴿ ثم ان بطلميوس ابتدا بتعليم صنعة آلة
صالحة لرصد الابعاد وهي التي سماها ذات الشعبتين وصنعتها على ما اقول نعد مسطرتان من نحاس يحيط
بكل واحد منها اربعة سطوح مسطحة كل متوازيين متساويان والذي في العرض قريب من ثلثة اضعاف
الذي في الثخن والذي في الثخن قريب من ثخن حجم ويركب احدهما على الاخر عند طرفيهما ركبا على محور
او مادحه يمكن ان يقام احدهما ويدار الاخر والذي نختاره للاقامة منهما نجعل عليه لبني الشاقول
ولما الاخرى فنجعل على احد سطحيه شظيتان متقابلتان متساويتا الطول والعرض كل ثقب الاخرى
متباعد بينهما ما امكن ونثقب في الذي يلي الطرف المرسل ثقبا صغيرا ونثقب في الذي يلي الجوف
ثقبا اوسع بمقدار ما يرى فيه من الثقبة الاخرى جميع جرم القمر بالتمام ونخط في وسطه خطا قاسما
اياه بنصفين ثم نقسمه ستين جزءا بدقايقه ونجعل على الطرف المرسل مسطرة مستوية بدور عليه
طولها بحيث اذا اقيمت المسطرتان الاولتان احديهما على الاخرى بزاوية قايمة امكن هذه الثالثة ان يصير
بينهما فنتمم التي استلقي عليها على موضع مستوي من الارض قائمة تكون عمودا على سطح الافق
ونعرف ذلك بتحريف الشاقول بين الجنبين المذكورتين من جميع جوانبها فاذا فعلنا هاكذا لكنا

النصبحتى لا يزول ويجعل الاخرى بحيث يدور عليها في سطح نصف النهار ان يكون قد تقدمنا فاستخرجنا
خط نصف النهار ويجعل الطرف الذي عليه المحور الى السماء والطرف الآخر الى الارض فاذا اردنا
ان نرصد عرض القمر في دائرة نصف النهار وبعده من الشمس فانا نرصد القمر من عضادتي المسطرة
المتحركة بان نرى في الثقبتين جميعا ثم يعتبر مقدار الزاوية الحادثة بين المسطرتين بان نركب الخط
المقسوم من المسطرة الثالثة على طرفي الخطين المقسومين على المسطرتين وهما خطان متساويان
فما انقطع بينهما من المسطرة الثالثة فهي وتر القوس التي تحاذي فيما بين سمت الراس وبين مكان
القمر المرئي من دائرة نصف النهار وهي الدائرة المارة بقطبي معدل النهار وقد يتفق ان تكون
هي المارة بقطبي البروج اذا كان القمر على المنقلبين وتكون هذه الدائرة برسم العرض واولى الانقلابين
لرصد العرض هو الصيفي واولى النهايتين هي الشمالية فان القمر اذا كان لم يكن له من اختلاف
المنظر ما يكون له في الطرف المقابل وتكون العروض المرصودة في ازمنة مختلفة متشابهة
عند الحس هو خمسة اجزاء واما الرصد لاختلاف المنظر فاولى الانقلابين هو الشتوي واولى
النهايتين هي الجنوبية فان اختلاف المنظر يزيد مع زيادة البعد عن سمت الراس وتكون غاية
زيادته حيثما يكون غاية البعد فمن الارصاد الدالة على استخراج حال المنظر رصد اتفق وكانت
الشمس تغرب وكان بعد القمر في دائرة نصف النهار عن سمت الراس خمسين جزءا ونصف وثلث
جزء من اثني عشر من جزء وكان تاريخ المحصلات والتقويم يوجب ان تكون الشمس في الميزان بالحقيقة
ه كج والقمر بالحقيقة في الجدي ج ح وفي العرض على د من الشمالية وعرضه في الشمال د مط
ومثل النقطة التي كان عليها من البروج لج م مه وبعد معدل النهار عن سمت الراس وهو عرض
البلد حيث كان هذا الرصد وهو الاسكندرية لا ح فكان بعد القمر الحقيقي وهو مجموع عرض البلد
ومثل الدرجة منقوصا منه عرض القمر ذلك تسعة واربعون جزءا وثمانية واربعون دقيقة
وكان بعده المرئي ن ا ه واختلاف المنظر اذا هو جزء واحد وسبع دقائق وهو كله في العرض
وليس منه في الطول ما يعتد به فان الدرجة في اوائل الجدي والرصد للقمر وهو بقرب نصف النهار

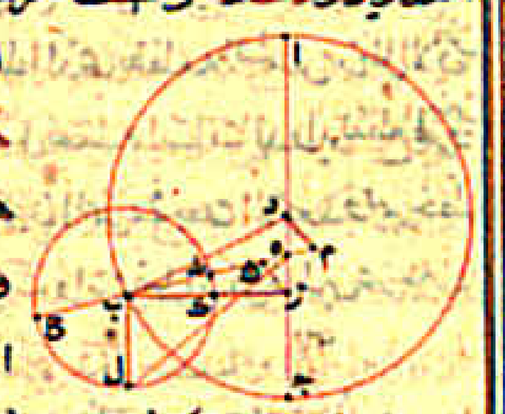
**في تبيين ابعاد القمر** فلتكن دائرة ا ب للارض ودائرة ج د فلك يمر بمركز القمر ومركزه مركز
الارض ودائرة ه ز دائرة لا يفعل الارض عندها اختلاف منظر وليكن القمر على نقطة د
و ك مركز الارض ومركز كل دائرة ونخرج ك د الى ح من دائرة ه ز ولتكن نقطة ا مقام الرصد
ونخط ا د خط الرصد فيكون ط ح اختلاف المنظر و ط مكان القمر عند الرؤية و ح مكانه الحقيقي ولنخرج



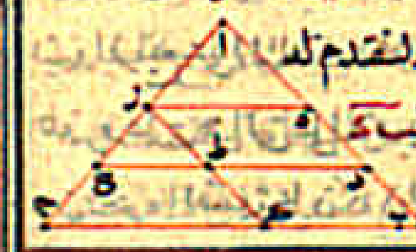
ك ا ج د الى سمت الراس ولنخرج خط ا د موازيا لخط ك ح فتكون زيادة
د ك على ح ك غير محسوسة لان قطر الارض لا يفعل في دائرة ه ز اختلافا محسوسا
وزاوية ه ك ح معلومة لانها وتر البعد الحقيقي المعلوم فتكون زاوية ه ا د معلومة
وزاوية ه ا ك معلومة لانها التي للبعد المرئي يبقى زاوية د ا ط معلومة بالرصد
ومثل زاوية ا ك د فلنخرج من نقطة ا عمود ا ل على ك ح فيصير مثلث ا ك ل
معلوم النسب بجنب ا ك وهو قطر الارض وايضا مثلث ا د ك معلوم زاويتين اي القائمة وزاوية ا د ل
الباقية بعد معلومات ثلثة وضلع ا ل فنصير نسبة جميع ك د الى ه ا معلومة فقد كان بعد القمر عن مركز
الارض معلوما للنسبة الى نصف قطر الارض في هذا الرصد فخرج لنا بالحساب انه اذا كان ا ك واحدا
كان ك د لط م ه فقد بان بهذا الشكل بعد القمر عند رصدنا وقد يمكن ان نستخرج من ذلك نسبة
ابعاده عند الاتصالات والتربيعات ونسبة قطر فلك تدويره الى قطر الارض فليخط شكل خارج المركز
والتدوير وليكن القمر على ل من التدوير ولنوصل من النقطة خطوط على مثال ما سلف ولنخرج عمود ا د
د ن وقد كان موضع القمر من الاختلاف معلوما في هذا الرصد وكان بعد القمر من الاوج الاوسط [illegible]
ومن [illegible] التي هي الحضيض الاوسط في الاجزاء وهي ن د لكن ط ك وهو تعديل ما بين الحضيضين
فقد خرج بالحساب الذي له تمام تسعين من ف ك وهو سبعة اجزاء وثلثان فكان نجمع قوس ل ك ط
تسعين جزءا فكانت زاوية ل د ك قائمة ولان زاوية ا ه ت التي ضعف البعد معلومة فخطا د م ه متساويان
المتشابه ومثلث ه د ز معلوم النسب ولذلك يصير مثلث د م ت من ضلعين وقائمة ويكون نسبة د ت



د ت وسائر الخطوط معلومة ولان زاوية ه ت ل قائمة وضلعا ه ت ل ت معلومان فيصير ه ل معلوم
النسبة الى ت ك وكان معلوم النسبة في الشكل الاول الى نصف قطر الارض ف ك وهو نصف قطر
التدوير و د ت وهو نصف قطر الخارج و ه ا وهو بعد الاتصالات الوسطى و ه ح وهو بعد التربيعات



الوسطى والواصلة لان كل ذلك معلوم نسبها الى نصف قطر الارض فخط
حا هو نط وخط ه ح هو لح م ح وخط ل م هو ه ك فالكل من مجرد
هذه الابعاد والزوايا التي تقع عند البصر يمكن ان نستخرج بعد الشمس
ومقداره فانا اذا رصدنا اوساط الكسوفات وارتفاعاتها بقياسها
الى الكواكب الثابتة الصحيحة الطول والعرض والى الشمس لكنا الى تحقيق
الاوقات المتوسطة للكسوفات وتحقق منه الطول والعرض واما الآلات التي تعرف بها الاوقات باعتبار
عبادات الماء او بازمان مطالع الاستواء فقد تعلم اولا ان الشمس قد رصد قطرها بذات الشعبتين
فنظر من شعبتها معا ونعتبر الزاوية الواقعة بينها فكان لا يختلف قدرها في جميع ابعادها ، واما القمر
فقد كان يختلف قطرها عند الزاوية بحسب ابعادها فكانت ترى مساوية للشمس عند بعدها الابعد وفيما
دون ذلك ترى اكثر منها واما القدماء فقد حكموا انه انما يرى مساويا للشمس عند بعده الاوسط وكانوا
ايضا قد غلطوا في مساحة الزاوية التي يرى عليها الشمس قال فانا وجدناها اصغر مما ذكروا وان كان تقدير
هذه المساحة غير محتاج اليه في تحقيق بعد الشمس وغلطه فان تقدير بطليموس لقطر الشمس لم يكن من جهة
مساحة زاوية المسطرة فلان ذلك مما يعتبر ضبطه وتحقيقه ولكن بالكسوفات مرة على ما سنوضح بعد
واعتبار الرصد بالمسطرة انما ينفع في الدلالة على تساوي رصد الشمس وزاوية رصد القمر فانهما اذا وزنا
على زاوية واحدة لم يقع من ذلك خطاء في الحكم بتساويهما في ذلك البعد من القمر واما تقدير هذه الزاوية
ومساحتها من الآلة فذلك يعرض فيه غلط كثير ولما كان كذلك لم يعتبر من هذه الزاوية مساحة القطرين
بل تساويهما بحسب الرؤية فقط وقد تعين في ذلك كسوفات شمسية تامة فانها قد تكون في بعض الاوقات
ذات مكث وفي بعضها لا يكون لها مكث واذا كان لها مكث علم ان قطر القمر بالرؤية اعظم لا محالة من قطر
الشمس لانها تحتاج بعده الى مفارقته وهو بعد له سائر واذا لم يكن لها مكث فحينئذ يكون القطران متساويين
في الرؤية فانه لو كان قطر القمر اصغر لما كانت الشمس تنكسف بكليتها ولو كان قطر الشمس اصغر لكان يكون
لتمام الكسوف مكث ولم يوجد كسوف والقمر عند البعد الابعد الا ولم يكن له مكث وكانت كسوفاته
التامة التي في الابعاد الوسطى والقريبة من الارض ذات مكث فثبت من هذا ان قطره في البعد الابعد
مساو لقطر الشمس واما مقدار القطرين فقد تبين له بعد امتحان من كسوفين احدهما قد كان انكسف
القطر فيه من جهة الجنوب وكان حساب التقويم بينهما قريبا من خمسين درجة الا سبع دقائق ولا عامل
اذ مركز التدوير يكون قريبا من اوج الحامل فكان هذا البعد من العقدة في هذا القطع من المخروط الذي هو عند
قرن القمر من اوج التدوير الذي هو على قرب من اوج الحامل يوجب هذا القدر من وقوع قطر التدوير في
الاظلام والثاني كسوف شمالي كسف فيه مقدار نصف قطر القمر واوجب تقويم الشمس والقمر ان يكون
البعد من العقدة ه و م ح والبعد من اوج التدوير قريبا من البعد الاول اذ كان ما بينهما ثمانية وعشرين
جزءا وخمس دقائق وهذا التفاوت لا يؤثر في البعد عن الارض ما يعتد به فهذا القدر من البعد عن
العقدة يوجب ان يكون الكسوف واصلا الى مركز دائرة جرم القمر وعرض القمر في المقام الاول يكون
ه م ح د وعرض القمر في المقام الثاني يكون ه م م والفصل بينهما ه و ن وربع قطر القمر بعد ل ه د
ن فالقمر تأثيره في هذا المقام مؤثر من اعظم الدوائر ل ه ك ونصف قطر المخروط في هذا الموضع مؤثر
العرض المكتوب في الرصد الثاني اذا كان الكسوف ماديا الى مركز دائرة القمر ومركز المخروط وهو على دائرة
البروج دائما وهذا اصغر من ضعف ثلثة اخماس نصف قطر جرم القمر بما لا يعتد به وقد تحقق هذا الاعتبار
وصدقه بارصاد اخرى **في معرفة بعد الشمس وما تبين بيانه** قال واذا تقرر هذا قلنا
سبيل الى معرفة بعد الشمس وعظمه فاستخرج ذلك باعتبار كسوف شمسي ولنقدم له



مقدمة فنقول مثلث ا ب ج قد اخرج فيه د ه موازيا لقاعدة و د ه مساو لـ [illegible]
وقد اخرج من ه [illegible] موازيا لخط هو ه ز فزه ب ج جميعا ضعف د ج فلنخرج ...

موازيًا لـ ىه فظاهر ان ده ىك بمجموعين ضعف دك ونسبة حك طح هي نسبة كد طد اعني ده
وهي نسبة الضعف فكك ضعف طح بجميع ده مك كح ضعف جميع دط طح فلنكن كرة ح كلم
للارض وح ده للقمر في ابعد بعده وا ىح د للشمس وقد كسفها القمر وهناك ترى جرماهما ما بين المخروط
البصري فلتكن هذه الدواير في سطح واحد لنفصل هذا السطح من المخروط الذي يقطعه الشمس من ظل الارض
سطح ابح من مخروط البصر الشامل للشمس والقمر سطح اىح ولنصل نقط مماسات الدواير لتقطع المخروطين
على اح ىح ىد ونخرج ىح الى دع وليكن ع ك قطر دايرة الظل حيث يكون القمر في بعده الابعد وليمر خط
دىه منهما المخروط الكثير المار بالمراكز كلها وهي طى ويقطع عى على ى وانت تعلم ان كل خطين يخرجين



نقطة واحدة مماسان دايرة واحدة فهما متساويان فخطا حد اى وخط دح ده
وايضا خطا ىح ىا وىح ىق كل اثنين منها متساويان وتحدث مثلثات
متساوية الساقين منفصل ساقا كل شكل بقاعدته الى متساويين فيكون اح
ىح متوازيين وكذلك اح عم وكذلك اح ع ق وهي في سطح واحد كلها متوازية
وهي اقطار عند الحس وان لم يكن في الحقيقة بل كانت معلومة بشيء لا يعتد به
وزاوية ادح معلومة فنصفها طدح معلومة وزاوية دطح قايمة لانها مساوية
لزاوية دىه وخط طد لابعد البعد معلوم فمثلث طدح معلوم نسب الزوايا
والاضلاع فنسبة طح الى طد المعلوم النسبة الى نصف قطر الارض بل الى
دم وهو نصف قطر الارض معلومة ونسبة طح الى ق ى معلومة فـ ى ق معلوم
و ىق ىد هما ضعف م ى فهما مجموعين معلومان و ىق طح معلومان
يبقى حد معلومًا ونسبة م ى الى دح كنسبة حى الى حم بل كنسبة ىد الى طد فبالتفصيل نسبة
زيادة ى ى على دح كنسبة دط الى طى المعلوم فطد معلوم فـ ىد معلوم ونسبة حك الى حد
كنسبة دك الى دى فحد معلوم وقد خرج ىد وهو بعد الشمس عن الارض عند هذا الرصد ع د
بخط حد وهو نصف قطر الارض ه ا بالتقريب وقد علم من ىى ق ى ىق فنعلم ىى ونخرج خط
ىد ىىح وقطر القمر اذا فرض واحدًا كان قطر الارض ح كد وقطر الشمس ح ع ونسبة الاكر
الى الاكر كنسبة اقطارها مثلثة فيكون جرم الارض مثل جرم القمر لط ىه بالتقريب وجرم الشمس مثل
جرم القمر ٦٦٤٤ مثلا ونصف وجرم الشمس مثل الارض مائة وستين مرة وربع بالتقريب في اختلاف
المنظر الجزئية للشمس والقمر ثم ان بطليموس ينتقل الى تبيين حال اختلاف منظر القمر من جهة
معرفة العادة انه اذا كان على احد ابعاده المعلومة فكيف نعلم اختلاف منظره فرسم شكلا لاختلاف
المنظر شبيها بالشكل الماضي فيكون ح موضعه الحقيقي و ط موضعه المرئي ويكون حط اختلاف منظره



وهو الحس مثل دط ليكون حد وهو بعد القمر عن سمت الراس اجزاء معلومة
فزاوية ك معلومة و د ك قايمة فمثلث اد ك معلوم النسب وكذلك مثلث
ا د ك بصير زاوية ا ك ا ط معلومة ولا فرق بينها وبين التي على المركز
بالقياس الى دايرة ط فقوس دط اعني التي لا فرق بينها وبين خط في الحس
معلومة وهو اختلاف المنظر في بعد معلوم و ه اد مساوية لزاوية كد
وكذلك حسب نسبة اجزاء ستة اجزاء الى تمام تسعين ؛ ثم اخذ التفاضل في كل ستة اجزاء ستة لجزاء
نقسمه على ثلثة واعتمد فيه الاختصار والتقريب المحمود فاثبته في الجدول على تفاصيل اثنين اثنين ووضع
لاختلاف المنظر جداول متزايدة الصفوف بجزئين جزئين الى تسعين وهي اجزاء البعد من سمت الراس
وفي الصف الثاني اختلاف منظر الشمس وفي الثالث اختلاف منظر القمر وفي الحد الاول في الرابع فضل



اختلاف المنظر في الحد الثاني على الاول وفي الصف الخامس
اختلاف المنظر في الحد الثالث وفي الصف السادس فضل
الحد الرابع على الثالث ولان الابعاد التي سلفت ذكرها
للقمر وقلت هي التي على الاوجين والحضيضين بحسب ما عرف
من وجوه القسمة فان كان القمر زايلا او مركز التدوير زايلا احتج ان نعلم البعد حتى نعلم اختلاف المنظر

فليكن

فليكن اىح للتدوير و د مركز الارض ونخرج ده ا على ان ا هو الحضيض المرئي و ح هو الاوج المرئي
ولتكن ب نقطة زايلة عن الاوج المرئي عندها القمر ولا فليكن ثلثين جزءا ونصل ب ح و ب د
على قطر ا د عمود ب ح ومن ب المركز ه فلان زاوية معلومة و ح قايمة و ه ب معلوم فمثلث ه ب ح معلوم
فرح كله و ب ح معلومان فوترها د ب وليكن القمر في هذا الشكل على ح وهو معلوم من الحضيض فنخرج
عمود ح ك فيعلم ه ك فيبقى خط د ك معلوما فـ د ح معلوم وسواء كان مركز التدوير على الاوج او الحضيض
او بينهما فليكن ك خارج مركز على ح فـ ز مركز الارض و ح حضيضها و ب ط عليه مركز التدوير ونخرج د ب
الى ى وعمود ه ح ونصل ب ه فلتكن زاوية ادب ستين جزءا من اربع قوايم واوسط القمر
اذا كان على ك والبعد بين النيرين ثلثين جزءا لانه ضعف البعد عن الاوج وان كان على ى فيكون ما بينهما



معلوم وزاوية ه معلومة و ح قايمة فمثلث ه ب ح معلوم وايضا ح ه
معلوم وزاوية ح قايمة فخط ب ح معلوم بل جميع د ح معلوم وايضا لان زاوية ح القايمة
معلومة وضلعا ب ح ح د معلومان فوتر ب د معلوم ولان ب د بعد مركز
التدوير معلوم و ب ا وهو البعد الثاني من الابعاد الموضوعة معلوم فنفصل ب على
د ح معلوم وكذلك في د ك فبالشكل الاول وبهذا الشكل استخرج معرفة ابعاده اذا كان زايلا عن الابعاد
المذكورة الاولى فقد علمنا ان ابعاد القمر كلها كيف كانت فوضع صفا سابعا اثبت فيه الدقايق التي تعدل
بها ما في السطر الرابع ؛ فيزاد ان جميعا على الثالث حصل فيه ما يخرج من زيادات البعد الاول وعلى الابعاد
المرئية الذي يحدث بزوال الشمس عن الاوج من التدوير والتدوير على اوج الحامل منسوبة الى الزيادة العظمى
التي هي قطر التدوير اي زيادة البعد الابعد على بعد من هذا الزوال كم نسبة الى نصف قطر التدوير
اذا فرض ستين وههنا فقد حسب ان قطر التدوير ب د ونصف قطر الخارج ح ك والبعد الاوسط
ه ب ثم وضع صفا ثامنا كذلك بعينه وعلى وجه ومركز التدوير على الحضيض فتكون سطور العدد ماخوذة
بالقياس اليهما على انها اوج الزوال وفيه الاختلاف ولما كانت هذه الدرج مائة وثمانين لم يكن اذ دستوري
في ستين وخمسة وادبعين التي هي اجزاء سطور العدد فاخذ كل جزء مكان جزئين ووضع كل ما يخرج بالحساب
بحذاء ضعف الاوج الذي يخرج ذلك هاهنا والحساب على ان قطر التدوير ب د وبعد مركز التدوير ه ب
وهذا الصف الثامن للدقايق التي تعدل بها ما في الوسط فيزاد على الخامس واذا حسبت زيادة البعد الاول
على البعد المستخرج عند زوال ستين درجة كذلك عدا سطرين ودرجة ستين تاسعا ستين فيه ما يكون
بين زيادة البعد الاول على الابعاد التي تحدث من زوال مركز التدوير فاخذ تلك الزيادات ونسبها الى الاكثر
الى الزيادة العظمى التي ما بين كون المركز على الحضيض وعلى الاوج وهو بمقدار الواصل على ان مقدار ح وبعد
مركز التدوير من مركز الارض ب ه وهذا الصف التاسع للدقايق التي تعدل بها حصل ما بين السطر الثالث
فيزاد ما يخرج على الثالث ايضا ولان هذا الزوال يحدث زاوية عند مركز الارض وهي ضعف البعد بين
النيرين فتكون نسبة سطور العدد الى هذه الزيادات نسبة ضعف البعد بين النيرين وضعف البعد
بين احدهما وتقاطر الاجزاء بحذائها تقريب فان ذا ضعف البعد على اجزاء الدور وضعف ما يبقى ولانه
عرض هنا مثل ما عرض في الزوال الاول فاخذ مكان الجزء جزءان حسبان الماخوذ مكان البعد المضعف
موضوعًا بازاء البعد الغير المضعف وبينا انه اذا كان الزوال الان اما الذي للقمر واما الذي لمركز التدوير
وجبا بعاداً معلومة فيكون ايضا بعدما يبقى من طرح ما بقي عن تمام الدور عن الاوج معلوما مساويًا للاول

## في تعديل اختلاف المنظر وتفصيله

قال فاذا اردنا ان نقوم اختلاف المنظر حصلنا في الاقليم الساعة التي بين دايرة نصف النهار والنير وهو قوس من الدواير الموازية بينهما على ما علم
فطلبنا زاويته في جدول الزوايا الذي للاقليم والبروج على ما في المقالات الماضية فعرفنا الزاوية
على ما بين في جداوله فكان ذلك القوس الذي بين سمت الراس والنير وهو تمام ارتفاعه فادخلناه في سطور
العدد فان كان للشمس اخذنا ما بازائه فهو اختلاف منظرها واما القمر فانا ناخذ ما بازائه من صفوف الحدود
الاربعة كلا على حدة ثم نعود فنضعفنا للعلة المذكورة اجزاء قوس الاختلاف المقوم من الاوج الحقيقي
اذا كانت اقل من ثمانين استعملناها وان كانت اخذنا نصف فضل ثلثمائة وستين عليها فاستعملناها
فاذا فعلنا ذلك اخذنا ما بازائهما من الصف الثامن والسابع ويكون السابع لتعديل ما في الثالث

بان نصرفه فيما وجد من الصف الرابع ويزاد على الثالث والثامن لتعديل الخامس بان نصرفه في المأخوذ
من السادس ويزيد على الخامس ثم ادخلنا اجزاء اقرب بعد ما بين النيرين وبين القمر ومقابلة الشمس
المقوم في سطور العدد وذلك بان ينظر في البعد فان كان اقل من تسعين اخذ بعينه واخذنا
فضل مائة وثمانين عليه فان كان اكثر من مائة وثمانين الى مائتين وسبعين اخذت فضله على مائة
وثمانين وان كان اكثر من ذلك اخذت فضل ثلثمائة وستين عليه وكذلك اخذنا ما بازائه في صف
التاسع وحصلنا فضل ما بين اختلاف منظر الصف الثالث والسادس المقومين بالصف التاسع
والثامن كم هو فضربنا فيه ما خرج في التاسع وقسمناه على ستين وما حصل زدناه على اقل المقومين
فهو لاختلاف المنظر المقوم من دائرة الارتفاع والى هذه الغاية انما بان امر اختلاف المنظر المقوم من دائرة
الارتفاع وبان على ان القمر يكون على فلك البروج نفسه بلا عرض فان الزوايا الموضوعة بينا مائتها
ونسبها هي لاجزاء فلك البروج وان اوجدها على ان القمر عرضا كان على سبيل التجوز والآن فيريد ان يبين
اختلاف المنظر في الطول والعرض واما كيف يكونان فانا نمثله بالشكل ليسهل تصوره ليكن ا ب ج د
للافق وليكن قوس ا د ك لنصف النهار ونقطة ك منها سمت الرأس شماليا وليكن قوس ج ه د نصف
دائرة البروج و د درجة القمر من البروج شمالية و م نقطة قطب البروج وقد نخرج من م قوسا الى ط
وهو موضع القمر الحقيقي في عرضه وقوس و ك ح ب هي قوس الارتفاع وقد علم




انها تمر بموضع القمر الحقيقي والمرئي معا لانها تاتي من مركز القمر وتبعد الى الموضع
المرئي فاذا اتصل بمركز القمر خط من مركز البروج مر بخط السمت ايضا وكانت
النقطة المقاطعة لمركز القمر ومركز القمر معا عادتان من الطول والعرض نقطة
واحدة فيكون الامر على ما قلناه من ان خط السمت يمر بالموضعين فليكن ح ك موضعه المرئي فتكون قوس
ط ك هو انحرافه الكلي وهو الى الجنوب لان ط يكون قريبا الى السمت الرأس من ك و ح ك يكون الى الجنوب
ونخرج من قطب البروج الى ح ك الذي هو موضعه المرئي قوس م ح ل تقطع دائرة البروج على ل و ح اقرب
الى المشرق من د فيكون موضعه من البروج لو كان القمر بالحقيقة على ح ك لكن ذلك بالرؤية ح موضع القمر
من البروج بالرؤية فرح انحراف منظر القمر في الطول وهو الى المشرق على توالي البروج لانه لما بعد من
التقاطع الى الافق فيكون ح ابعد من د ولان نقطة د هي نقطة التقاطع بين الشمسية والبرجية
فح ك اطول من ط د فعرضه ازيد فليوجد ح ل مثل د ط يكون ل ك هو التفاوت بين العرض الحقيقي
والعرض المرئي فهو لاختلاف المنظر في العرض ولان قوسي م ح م د متساويان فقد ط ح ك متساويا
يكون س ك م ل متساويان ايضا فيكون ط ل بالحقيقة اطول من د ح لكنه قد يعرض احيانا ان نجعل
هذه القسي كانها مستقيمة لصغرها في ذلك الموضع فاذا جعلت خطوطا مستقيمة وكانت زاويتا د و ح
قائمتين جعل ط ل موازيا لـ د ح ومساويا على سبيل التجوز حيث لا يقع فيه خلل كثير فيكون ط ل بالتقريب
مساويا هناك لاختلاف المنظر في الطول اعني مساويا لـ د ح فيكون مثلث ط ك ل تشتمل عليه اضلاع ثلثة
كلها انحرافات اما ط ك فالانحراف الكلي واما ط ل فالطولي واما ل ك فالعرضي واذا كانت زاوية ط د ب
قائمة فزاوية ط ب د حادة فزاوية د ح ج منفرجة بحسب الانحراف على توالي البروج فالزاوية السمتية الشمالية
منفرجة ويمكننا ان نعكس هذا ونعلم انه اذا كانت الشمسية حادة فان القائمة وانحرافها يقع شرقيا
ولو وقعت نقطة ج اقرب الى د من ح حتى تكون غربية لكان ح ك يقع بين ب ه و ط ل فيكون الانحراف
السمت شمالي الى الشمال وههنا لا يمكن لان الانحراف يقع الى البعد لا الى القرب ونمثل لهذا شكلا آخر
يكون فيه السمت شماليا لكن القمر جنوبي العرض فعلم الانحرافات على قياس




ذلك متصورا ان الكلي الى الجنوب كما كان فان الطولي الى الغرب ونعلم ان الزاوية
الشرقية الشمالية حادة اذ التي تقاطعها وهي القائمة حادة وباقيها الغربية
الشمالية التي الى افق الجهة منفرجة كما كانت في الاول وانا اذا جعلت سمت الرأس
وهو نقطة ج جنوبية فتبين ان الانحراف يكون شماليا وان الامر في الزوايا بالعكس وقد ظهر لك من هنا
انه ربما كان الطول المرئي في جهة الطول الحقيقي ويزيد عليه وربما كان في غير جهته وينقص منه ذلك
مثل ذلك في العرض فانه اذا كانت منطقة البروج بين السمت وبين الكوكب كان العرض الى الجهة المقابلة



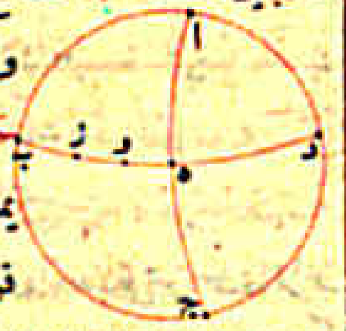
ذائبة في العرض الحقيقي واذا كانت منطقة البروج من جهة السمت فقد يقع لاختلاف العرض ناقصا ا ب ج د




للافق وا د ك لنصف النهار و ج ه د للبروج و ح ح ه للمايل و ك سمت الرأس
و ط موضع القمر بالحقيقة و ح موضعه بالرؤية و ط م ط من القسي العرضية
وكذلك ح د ح وقد علمنا ان ط ح اختلاف المنظر الكلي و ح ه درجة الكوكب و
س ط عرضه الحقيقي و د ح عرضه بحسب الرؤية و م ط اختلاف منظره في العرض
ناقصا وقد تقع صورة الشكل بحيث لا يكون هناك اختلاف منظر في العرض اصلا وذلك اذا كان سمت
الرأس على دائرة والقمر على تلك الدائرة مثاله افق ا ب ج د و ا ه ج لنصف النهار و ه




سمت الرأس و د موضع القمر بالحقيقة و ز موضعه بالرؤية وقوس ز د انحرافه الكلي
وهو بعينه الطول وليس د خارجا عن البروج بالرؤية او بالحقيقة وقد تكون صورة
الشكل بحيث لا يكون اختلاف منظر في الطول البتة بل في العرض وذلك انه اذا كان
للنظر على تسعين من الافق وانت تعلم انه ليس يجب ان يكون تسعين في كل وقت على وسط السماء بل ربما كان
زايلا وانما يكون في وسط السماء اذا كانت الدائرة المارة بالاقطار الاربعة منطبقة على وسط لكن
بطلميوس وجد في كثير من المواضع فجعل القمر اذا كان في وسط السماء كيف كان فكانه لا اختلاف منظره
في الطول يجده به واما بالحقيقة فانما يكون الامر على ما يقوله اذا كان بالصفة المذكورة ولنمثل لشكل
الزوال ليكن ح ك للبروج و ل وسط السماء من الدرج التي بين اول الجدي الى آخر الجوزاء ويكون من نقطة
ل وبين نقطة ح الطالع اكثر من تسعين ويقع م وهو قطب البروج الى جهة المغرب و ط ل درجة الكوكب

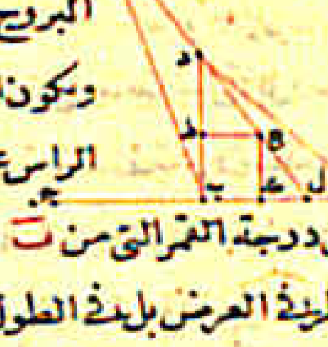



والكوكب عليها او على ك ولكن و ط ل او و ط ل م تمام الارتفاع المرئي و ط ل ينقسم
ح ه بنصفين و ط ل الانحراف و ك م والقوليهما سواء فاذا اخرج من م قوس
يمر بسمت الرأس وهو قطب الافق كان مارا بقطبي دائرة ا ب ج د ودائرة للبروج
فوجب ان ينقسم الدائرتين ارباعا فيقع اذا على ط ل وينطبق على دائرة الارتفاع
فلا يفعل انحرافا في الطول البتة بل في العرض وهو قوس البتة بل في العرض وهو قوس ط ل او ك م فهو
الانحراف الارتفاعي والعرضي معا ويسمى قوس و ك عرض اقليم الرؤية وفي هذا الموضع فان الزاوية تسمى
تكون قائمة فهو اوجه بيان احوال انحراف المنظر واذا علم الانحراف الكلي وزاويته التي في طرفه والزاوية
التي يوترها قائمة سهل معرفة الانحرافين الآخرين لان هذه الخطوط بعد مستقيمة تحدث فيها مثلث قائم
الزاوية معلوم الزوايا وضلع فعلم الاضلاع فانه اذا صار الانحراف معلوما وزاوية طرفه معلومة وهو
نفس قائمة صارت الزوايا كلها معلومة ونسب اضلاعها ثم قد ظهر لك من هذه الاشكال انه اذا كان سمت
الرأس شماليا فاختلاف المنظر جنوبي واذا كان جنوبيا فاختلاف المنظر شمالي واذا كان المايل بين سمت
الرأس والبروج كان الانحراف العرضي ينقص من الصحيح واذا كان المايل متوسطا كان الانحراف العرضي
زايدا وبان من امر الطول انه اذا كانت الزاوية السمتية الشرقية الشمالية منفرجة فان الانحراف الطولي
الى المشرق واذا كانت حادة فالى المغرب وعلى عكس البروج هذا في الانحراف في الطول ولما بين بطلميوس هذه
الاشياء عاد فذكر ان كلام من قبله في انحراف المنظر الارتفاعي ليس على الحقيقة وانما هو تقريب وان كان
مما لا يضر ضررا مؤثرا في اوقات الكسوفات لا هي ولا تركه مراعاة اختلاف منظر الشمس اما كيفية كون
كلامهم تقريبيا غير حقيقي فلانهم قد استعملوا بدل القوس الارتفاعية الى باقي القمر وهي في دائرة العرض
قوسا اخرى وهي تمام ارتفاع درجته في الطول وذلك لان ابرخس وضع الشكل الذي بين به اختلاف
المنظر في الطول والعرض هنا ا ب ج من فلك البروج و ا د من الفلك المايل و ا عقدة والقمر على د وهي

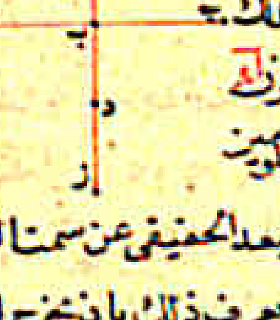



نقطة معلومة و د ب القائمة على ا ج قوس العرض المعلوم فيكون ب موضع القمر
في الطول ويكون معلوما ويكون د ب عرضه الحقيقي فلتكن ه نقطة سمت الرأس
ولنخرج منه الى ب قوس ه ب واخرى تمر على د من المايل وعلى القمر وهي قوس ه د ك
وليكن د ح اختلاف المنظر الارتفاعي وليكن د ط العرضي و ح ط اعني ح ط الطولي
ولو كانت قوس ه د وهو البعد الحقيقي معلومة لكان قوس د ح وهو انحرافه معلوما وانما المعلوم فيما سلف
قوس من سمت الرأس الى نقطة معلومة من البروج لا من المايل ولا من موضع آخر ولو كانت ايضا زاوية

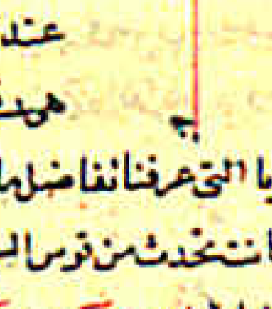
ه د ح معلومة من فلك البروج كان المطلوب من اغرافي الطول والعرض قد يتوصل الى معرفته من معرفة
ط ح لو عرف ومعرفة زاوية ط ح د اذ كان كزاوية ه د ح معلومة من فلك البروج كان المطلوب من اغرافي
الطول والعرض قد يتوصل الى معرفته من معرفة د ح لو عرف معرفة زاوية ط ح د اذ كان كزاوية ه د ح
اذ كان ط ح كالموازي لا ح وزاوية د ط ح او هي كزاوية د ا القايمة فكان نعلم بسبب مثلث د ط ح
ونكن المعلوم ه ت لا ه د وزاوية ه ت ح لا ه د ح وابرخس باخذ قوس ه د معطاه بان يجعل قوس
ه د معطاه وزاوية ه د ح معطاه فيجعل د ه معطى فيبقى ه د معطى وبيانه مقصور على بعد واحد
مثل بعد ا د قال الكنا نقول ان كان مركز القمر على نصف النهار شماليا او جنوبيا فيكاد ان ينطبق الانحراف
الارتفاعي والعرضي واحدا على ما سلف ذكره ومثل له ان يكون ا ه ح من فلك البروج وخط د ه قايمة



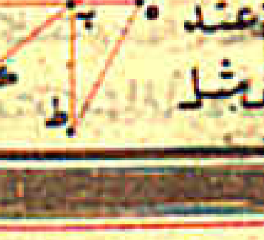
عليه و ت سمت الراس و درجة القمر وليكن القمر على د وعلى ه فيكون عرضه من
البروج د ت او ت ه ويكون القسي والزوايا التي عند نقطة ت مفروضة معلومة
ويكون المطلب القسي والزوايا التي عند نقطة د او نقطة ه فان جعلنا نقطة د سمت
الراس غير نقطة ت وكان البروج قايما على الافق نطبق القوس التي من د الى ت
وهي درجة القمر التي من ت الى د والى ه وهما في هذا الشكل انحرافان شرقي وغربي كما عرفت فلم يكن انحراف
منطويا في العرض بل في الطول زايد او ناقص والتفاوت فيه التفاوت بين د ت و د ه او بين د ت و د ه
وهو لا انحراف المنظر وكانت الزوايا من هذه الخطوط لا تقع الا قوايم وكانت المعرفة سهلة ∴ فان وقع السمت



على البروج والقمر خارج له عرض مثل ما في هذا الشكل حتى يكون سمت الراس على ا مثلا
و د ا و د ه موضع الكوكب و ت درجته فيكون حينئذ قوسا ا ت ا د مختلفتين وكذلك
قوسا ا ت ا د وبعد عند د وعنده ه زاويتان مختلفتان للتين عند ت ويكون
ا ه معلومين اذا قيما استقام و قربها لقلة ما بين ذلك من الاختلاف وانما يكونان معلومين
لان ا ت د ه د ه د او ا ت و ت ه معلومان والزاوية قايمة فيعلم ا د وهو البعد الحقيقي عن سمت الراس
فيعرف انحرافه بما عرف واما اذا كان السمت وموضع القمر مايلين عن البروج فقد يعرف ذلك بان نخرج اولا
قوس الارتفاع جنوبيا كان او شماليا ثم نستخرج انحراف المنظر فليكن ا ت ط فلك البروج و د ه موضع القمر
من المايل شماليا و د جنوبيا وهما معلومان و ه ت ت د قوسا العرض على زوايا عند ت قايمة من ا ت ط
و د ه سمت الراس و د ه ط قوسا الارتفاع ملاقيا لفلك البروج على ح و د ك قوس ارتفاع د مقاطعا
لفلك البروج على ح ونريد ان نعلم د ه د ك ولنخرج قوس ارتفاع ا ت ك ومعلوما تحدث عند ت زاوية
معلومة ونخرج ه ك و د ك عمودين على د ت ولان زاوية د ت ا معلومة يبقى ك ت ه من القايمة معلومة
و د ت معلومة وزاويتا ك و ك قايمة و ه ت ت د معلومتان فمثلثا ت ه ك ت د ك معلومان و د ت معلوم
النسبة من ت ك د ك لانه معلوم النسبة من ه ت ت د المتساويين فرك الثاني معلوم و ك قايمة فوتر
د ه معلوم وكذلك زاوية ت معلومة وزاوية ك كايمة و ت ك معلوم و ت ك و ك د معلومان بجميع
د ت ك معلوم و ه ك د معلوم و ح كايمة فرك د معلوم وكذلك زاويتا د معلومتان وزاوية ا ك د ح
من مثلثي د ه ك د ك د الشرقيتان الشماليتان معلومتان لان زاوية ط تنقص عن زاوية ت السمتي المعلوم



بزاوية ط د ت المعلومة وزاوية ح تفضل على زاوية ت بعينها بزاوية د د ت المعلومة
فقد علمنا قوس د ه د ك فنعرف انحرافها الارتفاعي وعرفنا زاويتي ح و ط الكاينتين
عند فلك البروج من قوس الارتفاع فلا يحتاج ان يوجد بعدها زوايا اخرى بل يكفينا
هذه في تعرف زوايا شكلنا الانحرافات ∴ قال فتبين ان اكثر ما يكون الفضل عند هذه
الزوايا التي عرفنا تفاضل ما بينها يكون عندما يكون ت نقطة سمت الراس فلا تحدث حينئذ عند ت الزاوية
التي كانت تحدث من قوس السمت وتكون القسي الواصلة بين د وبين د او بين ه تحدث زوايا قايمة عند ت
لان الواصل بين ه وبين د و ت من الخارجة من القطب فيكون الفضل زاوية قايمة وهذا الفضل من جنس
الفضل الذي يكون للموجود عند العدم وكذلك اكثر الفضل بين هذه القسي يكون ايضا

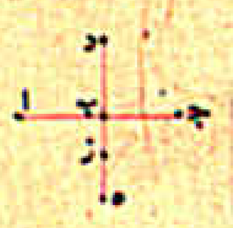


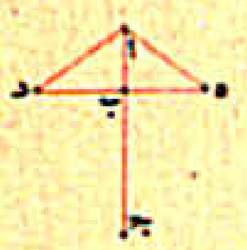
في هذه الحال اذ لا تحدث قوس ارتفاع البتة ان كان القمر عند ت واما ان كان عند
د او ه كانت القوس التي هي من السمت الى القمر مثل العرض بالتقريب اي العرض مثل

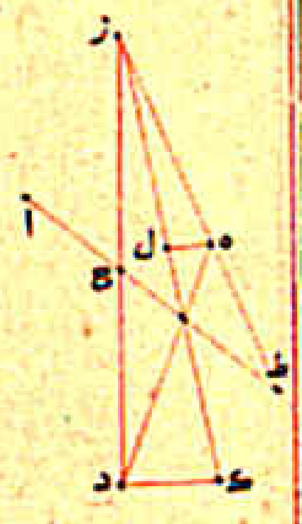
قليل انحراف منظر بوجه هذا القدر من البعد من السمت اذ كان في الجهتين بالسوية على ما علمت وايضا
اذا كان وضع البروج بحيث تكون الدايرة السمتية قايمة على البروج فحينئذ يكون الاختلاف بين قوس
د ه د ه وبين قوس د ت هو قوس انحراف العرض فان كان السمت على البروج مثل ما في هذا الشكل
وهو احد الاشكال الماضية فيكون حينئذ قوس السمت اعني ا د او ا ه اعظم من ا ت باقل من د ت او
ه ت لان مجموع ضلعين اطول من الثالث وتكون زاوية ت اعظم من زاوية د او زاوية ه بزاوية ا
لان زاويتي ا د و ا ه مثل قايمة فيفضل باصغر من قايمة فان وقع المثلث في السمت والقمر جميعا مثل ما
في الشكل الذي جعل فيه د سمت الراس وطلب فيه ساير الاشياء فيكون د ت اطول من د ه باصغر
من ه ت الذي للعرض لان زاوية ط ه ت قايمة فزاوية ت ه ط حادة فزاوية د ه ت منفرجة فرد ت
اطول باقل من ه ت اذ كل ضلعين اقل من الثالث واما قوس د ك فهي اطول من د ت لان زاوية ت د اعظم من
قايمة لانها خارجة عن مثلث ت ك د القايمة الزاوية د ك د و د ك اطول باقل من د ه ايضا واما
حال الزوايا فان زاويتي ت متفاضلان على زاويتي ط و ح كما علمت بزاويتي د وكل واحدة منها اصغر
من قايمة وبين بطلميوس كيفية الحساب على هذا الوجه المصحح لاستخراج اختلاف المنظر بان يأخذ تمام قوس
الارتفاع الدرجة الحقيقية مثل د ت في هذه الصورة ويأخذ مقدار الزاوية التي تنال القوس فيكون
ا ت د وهي مثل زاوية ا ه ت لان زاوية د ت ا الخارجة مثل زاويتي د و ه والقايمتان متساويتان
فنضعفهما حتى تصير زاوية المركز وقدرها من الزوايا قدر القسي فاذا فعلت ذلك صار د ت قوسا
فاخذها قوسا كما تدري ثم ياخذ وتر تلك القوس فيكون ك ت ويأخذ وتر قوس بقية نصف دايرة
د ه ك فنعرف نسبة احدهما الى الاخر والى ه ت ماخوذا قطرا او مائة وعشرين جزءا فاذا ضرب في عدد
د ت وتر القايمة وهو العرض اعني عدد ه ت من حيث هو عرض لا من حيث هو قطر مثلا من حيث هو
خمسة اجزاء لا من حيث هو مائة وعشرون فان عوده من حيث هو معلوم وقسم على مائة وعشرين عرف
كل واحد منهما بواحد ه ت من حيث هو عرض ولذلك يعلم اضلاع مثلث د ك د المشابه لمثلث ت ك ه
ولا يحتاج الى حساب جديد لان ت ه مساو لـ ت د و ت د لـ ت ك وكذلك الباقيان فان كان القمر
على ه نقص ما خرج من ك ت من د ت وان كان القمر عند د زيد على د ت فيكون معلوما في الاول قوس د ك
وفي الثاني قوس د ك فان كنت نقصته فاحد مربع ك و د ك بالواحد الذي ك ت وهو عرض فاحد
جذره فيكون د ه وقبل ذلك يجب ان يكون ضربت د ك في العرض وقسمته على مائة وعشرين مما خرج فهو د ك
وكذلك ان كان القمر عند د فضرب عدد د ك في نفسه اعني د ك في نفسه باجزاء العرض و ك د في نفسه
تلك الاجزاء فاحد جذره فيخرج د ك ويحصل من جميع ذلك بل نضعف الزاوية الصغرى ونجعلها قوسا
وناخذ وترها ووتر ما بقي مائة وعشرين ونضرب كل واحد منهما في العرض ونقسمه على مائة وعشرين
ونحفظ ما خرج وننقص ما حصل من الزاوية الاولى عن قوس تمام ارتفاع درجة الطول ان كان الراس
والعرض في جهة واحدة او نزيد ان كان في خلافها فما حصل وبقي ناخذ مربعه ومربع وتر الزاوية
الاخرى المحفوظة معه وناخذ جذرهما فهو تمام ارتفاع القمر

## المقالة السادسة في معرفة عمل جداول الاجتماعات والاستقبالات

ثم شرع بعد ذلك في امور الاجتماعات
والاستقبالات لتعرف منها احوال الكسوفات قال ولولا ارشاد سهل السبيل لكان بما يحقق من
تقويم سير النيرين كفاية لمن لا يكسل في اصابة هذا الغرض الا انا نريد ان نرسم جداول الاتصالات
للاتصال الوسطى لئلا نحتاج الى ان نحسب كل وقت من الراس وانما نثبت موضع النيرين لاول تاريخ المستعمل
المبني على سني المصريين وقسم البعد بين النيرين في ذلك على حركة البعد كل يوم بالوسط مما خرج وهو
خمسة ايام وسبعة واربعون دقيقة وثلثه وثلثون ثانية من اليوم فهو لا محالة ايام تقدم الاجتماع الاول
قبل التاريخ ثم حسب من وقت التقدم على التاريخ شهرا وسطا فعرف وقت الاجتماع الوسط بعد
التاريخ فكان بعد نصف نهار يوم وت ط ح وم د ت د وعرفنا ايضا موضع الشمس الوسط وبعده
من الاوج وموضع القمر في الاختلاف والعرض في ذلك الوقت واذا كان ذلك معلوما في اول التاريخ و
المدة بين اول التاريخ والاجتماع الذي بعده معلوما فاذا اسقط من مبدا تاريخ هذا الاجتماع نصف
زمان شهر وسط فكان من حيث نتهي ذلك بين اول التاريخ المحصلات وبين التاريخ المثبت للاجتماع





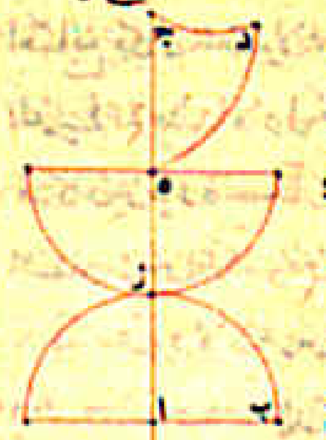


الوسط فذلك وقت الاستقبال الوسط فحصله وحصل مواضع النيرين المذكورة فيه ورتب جداول
الاجتماعات والاستقبالات كل جدول اما للاجتماع واما للاستقبال خمسة واربعون سطرا
في خمسة صفوف في الاول منظور العدد للسنين المجموعة وفي الثاني لليوم من الشهر الذي يكون
فيه الاجتماع والاستقبال واجزاؤه وفي الثالث موضع الشمس بالوسط من اوجه وفي الرابع
اجزاء اختلاف القمر وفي الخامس اجزاء عرض القمر شمالا ثم في اوايل الجدول في سطور العدد للسنة
الاولى واحدا وهو اول الاجتماعات والاستقبالات ثم في جدول الايام كم كان من الشهر الاول
من تاريخه لوقت الاجتماع وفي الثاني والثالث والرابع اذ كان مواضع النيرين المذكورة ولما كان في
خمس وعشرين سنة مصرية الا دقيقتين وثلثي دقيقة ثم شهور وذلك لانك اذا قسمت ايام خمسة
وعشرين سنة مصرية على ايام شهر واحد فضل هذا القدر من الدقايق والتوالي فلما جعل تزايد سطور
العدد بخمسة وعشرين وجب ان تنقص الدقايق من جدول الايام لذلك وبنى الامر في ساير الصفوف
على موجب مقابله ما نقص ثم رسم جدولا للسنين المفردة مشتركا للاجتماعات والاستقبالات
في الصف الاول منها عدد النسبة وفي الثاني ما يفضل على السنة المصرية من تمة ثلثة عشر شهرا
من الشهور القمرية وهذا الفضل من الايام هو يح يح تا يح ثم لجزء حركة الكواكب من الحدود المذكورة
في تلك المدة لتزاد على مواضعها الموجودة في السنين المجموعة وتحصل الى ان بلغت وجعل ترتيبها للسنين
المصرية مرة باثني عشر شهرا وقسم به ومرة بثلثة عشر شهرا وذلك لانه لو اسقط من السنة الاولى
اثني عشر شهرا من الشهور القمرية لم يقع الاجتماع الاول في الشهر الاول من شهور القبط لان السنة
القبطية وهي ثلثمائة وستون يوما ازيد من السنة القمرية فاحتاج ان ماخذ الشهور القمرية في اول
التاريخ ثلثة عشر شهرا ليقع الاجتماع الاول في السنة الثانية في اول شهر من السنة القبطية ثم
لم يكن بد من ان نجعل الشهور التي للسنة الثانية اثني عشر شهرا وليقع ايضا في الشهر الاول من
السنة الثالثة والا لكان يقع لو زاد على اثني عشر شهرا في الشهر الثاني في هذه السنة كما كان يقع
لو لم يزد على اثني عشر شهرا قبل الشهر الاول في السنة التي قبلها وذلك لان ايام السنة القبطية
وان كانت اكثر من ايام السنة القمرية فانها اذا نقص منها فضل لثلثة عشر شهرا القمرية عليها بقي الباقي
اقل من ايام سنة واحدة فربما لم يحتمل الباقي اثني عشر شهرا بل وقع خارجا منها في الشهر الثاني ثم فضلا
عن ان يكون ثلثة عشر شهرا الا انه يقع خارجا عنها بقدر ما يكون الباقي اكثر من سنة القمر فيحتاج لذلك
ان نعاود استعمال ثلثة عشر شهرا فيكون مرة كذا ومرة كذلك فانه قد يفضل تارة بايام اكثر من نصف
الشهر وتارة بايام اقل فلا بد ان لا يقع الاتصال الشهري خارجا عنه مع تحصيل ايام الفضل في الصف
الثاني وعمل لاثني عشر شهرا ايضا جدولا في الصف الاول عدد اثني عشر شهرا وفي الثاني ايام كل شهر مزايدة
وفي الباقي مواضع النيرين المذكورة في معرفة حساب الاجتماعات والاستقبالات
الوسطى والحقيقية وعلم كيف يعمل بهذه الجداول على انك بالاسكندرية لان تاريخ الايام بحسب
الاسكندرية قال ووجه حسابك ان تعتبر لسنك فتعلم كم هو من اول سني التاريخ وان وافق شيئا من
السنين المجموعة احدث ما بازايه من الصفوف كلها فكان ما في واحد من الصف الاول اليوم والساعة
التي تقع فيها الاتصال وان كان دون ثلثين فهو الشهر الاول وان كان فهو من الشهر الثاني بثلث
العدد الزايد على ثلثين ويكون ما ماخذ من الصفوف الاخرى هو مواضع الكواكب في تلك الساعة
وان لم يوافق احدث ما بازاء السنين المجموعة من سنتك من كل شيء واخذت بازاء ما بعده الى سنتك
من السنين المفردة فاما اذا كان سنتك الرابع بعد السنين المجموعة فاخذت ما بازاء اربع سنين بما في
الصفوف فاجمع كلما اخذت من السنين المبسوطة الى نظيره مما اخذ به من السنين المجموعة كانت
اياما واجزاء سير النيرين فكان ما اجتمع من ذلك عدد الايام واجزاء موضع النيرين فان كان عدد
الايام دون شهر فذلك حين ما يكون لم يجتمع مما في الصفين اللذين للمجموعة والمبسوطة والمجموعة ايام
شهر مصري وهو ثلثون يوما فما اجتمع فهو اليوم والساعة من الشهر الاول من سنتك وان كان ما اجتمع
زايدا على ثلثين نقصت ما احتمله من ثلثين ثلثين فما بقي فهو كذلك من الشهر الثاني او الثالث او
اخرى فان كان مع سنتك التي عرفت تاريخها من اول لتحصيل احدث ما بازاء خمسة اشهر من الصفوف



كلها فزدتها على ما اجتمع من السنين المبسوطة والمجموعة وطرحت مما اجتمع من ايام المبسوطة والمجموعة
والاشهر ثلثين ثلثين فما فضل فهو الوقت من الشهر الذي انت فيه ولان دقايق الايام في هذه الجداول
بحسب قسمة كل يوم الى ستين لا الى ساعته فيجب ان يكون ذلك اجزاء ساعات استوائية بان ما خذ كل
دقيقتين ونصف ساعة استوائية ثم تحسب فتعدل الساعات بتعديل الايام بلياليها فقد يقع
من ذلك فضل تعتد به وتحسب ما بازاء ذلك الفضل من كل شيء على ما تعلم فيكون ذلك ساعة الاتصال
الوسط من ذلك اليوم ومواضع الحركات الوسطى ثم تقومها على ما تعرف فاذا وجدت النيرين حينئذ
مجتمعين او متقاطرين بالحقيقة فالاتصال الوسط والمقوم واحد وان وجدت القمر لم يلحق وجاوز
الشمس فحصل البعد بينهما فان كان القمر لم يلحق بعد فرد عليه البعد مما يسيره الشمس الى ان يلحق به القمر
فهناك ساعة الاتصال وان كان القمر جاوز الشمس في اتصالها ترد على البعد ما يكون الشمس سارية
حتى حصل هذا البعد ويبلغ ذلك بالتقريب جزء من اثني عشر جزءا من البعد الذي هو نصيب الشمس سيرها
في ذلك البعد وعلى ما يحقق ذلك من بعد فاخرج فهو ما بين القمر وموضع الاجتماع مع الشمس واذ هو بعينه
موضع الاستقبال اعني المقومين فاذا فعلت ذلك فانظر في كم ساعة استوائية يسير القمر سيره المعدل
لتلك الاجزاء فذلك هو وقت الاتصال الحقيقي فتزيده او تنقصه على الوسط تزيده ان كان مارا بالمقوم
وتنقصه ان كان لم يلحق وذلك بحسب الاسكندرية قال وانت يمكنك ان تاخذ في كل وقت حركة القمر
للساعات بان تاخذ اولا سير الاختلاف في الزمان المفروض وتاخذ من جداول التعديل ما بسبب الجزء
الواحد من اجزاء الاختلاف من فضل التعديل في تلك البروج فاذا علمت كم فضل درجة واحدة نظرت
كم اجزاء الاختلاف الوسط فعلمت انه كم يخصه من ذلك واجزاء الاختلاف لساعة لب دقيقة و م ثانية
فاذا عرف فضل تعديل درجة عرف فضل تعديل هذه الدقايق فزيدت ونقصت على ما يجب في المسير الوسط
في الطول بساعة فيكون هو الطول المعدل في ساعة ثم اذا علمت وقت الاستقبال والاجتماع الحقيقي
بالاسكندرية امكنك ان تحول بين الاسكندرية الى غيرها اذا عرفت بالاسكندرية ولما قوم الاتصالات
اخذ بان تحدد الكسوفات وهي نقطة للفلك المايل تحدد البعد من العقدة مشتركا بين الفتين التي لا يقع
فيها كسوف البتة والتي يمكن ان يقع فيها كسوف قال قد كان حسبنا فيما سلف من كلامنا نظر القمر فكان
نوتر وهو في بعده الابعد من تدويره قوسا من الدائرة الكبيرة هي ه ا ا ح د الا انما نريد ان نتوصل من
ذلك الى افراز حدود الكسوفات القمرية التي هي اعظم ما يكون اي بعد ما يكون من العقدة طولا ومن دائرة
البروج عرضا فيجب ان نكون ذلك والقمر اقرب ما يكون عند الاتصال من الارض فيكون اعظم في الرؤية وذلك
ان يكون في حضيض التدوير وهناك قطع المخروط الظلي ايضا اعظم قال فلنبين ذلك من كسوفين
رصدا والقمر في اقرب قربه الكاين في اتصالاته فذكر رصدا انكسف القمر فيه من ناحية الشمال لا محالة
انه كان جنوبي العرض وكان مقدار الكسوف سبع اصابع وحصل لوقوفه على الوقتان موضع القمر
كان من اختلافه شيم م وهو بقرب حضيض التدوير من الشمالية صح يد فكان بينه وبين العقدة
ه يح يد لا محالة فاذا قربه من اقرب قرب القمر من الارض وحيث يكون دايرة قطع المخروط اعظم فلا يكون
بحيث يقع فيه القمر وذلك حيث بعده من العقدة في ما يلي ح يد فانه يقع من القمر في الظل بنصفه وبجزء
من اثني عشر وذكر رصدا آخر ايضا كان اختلاف القمر فيه على حسب ذلك القطر يح مر وهو قريب من
الحضيض وكان بعده من العقدة ى لز د ومن مركز على مثل تلك الدائرة وكان الكسوف الى الجنوب ثلثة
اصابع فكان القمر لا محالة شمالي العرض ففي مثل هذه الحال وقع في الكسوف ربع قطر القمر لكن عرض
القمر في الرصد الاول لكون لا محالة ه يح د وفي ه ند د وذلك بين اذا علم البعد من العقدة فاذا
قد كان يزيادة ه ما مه في قرب القمر من فلك البروج وهو نقصان العرض يدخل من قطره ثلثه وهو
التفاوت بين الكسوفين ودقايقه هنا ند مر فاذا بجميع قطره ثلثة اضعاف هذه الدقايق وهو
ه له صه ولان عرض القمر معلوم وكان دخل في الرصد الثاني ربعه ودقايق الربع من العرض معلوم
وهي ح نه وهذه الدقايق ايضا هي دقايق الربع الثاني الى مركز القمر وهي التي بين طرف الكسوف وبين
مركز القمر فاذا اسقط هذا الربع من العرض فالباقي وهو نصف قطر دايرة قطع الظل في ذلك الموضع
معلوم وتخرج بالحساب ه مو بالتقريب وهو اكثر من ضعف ثلثة اخماس نصف قطر القمر شيء لا يعتد

ونصف قطر القمر في الاقرب قرب القمر الكاين في اتصالا لانه لا يكون ه يز م بالتقريب واذا علم نصف قطر
الظل هناك ونصف قطر القمر بمجموعهما عرض حد الكسوف ومجموعهما ا ح م فقد بين مقدار عرض القمر
الذي هو حد الكسوف وذلك اذا كان في بعده الاقرب واما الشمس فان نصف قطرها مساو لنصف
قطر القمر في بعده الابعد وهو معلوم ونصف قطر القمر في البعدين معلوم فاذا كان البعد المرئي
بين مركزي الشمس والقمر مساويا لنصف قطر القمر في ذلك البعد ونصف قطر الشمس مجموعين فهو حد
الكسوف ونطرح ذلك مما حططنا باختلاف المنظر في كل موضع لما كان نصفا المقدارين مجموع نصفي
قطري الشمس والقمر وذلك ه لج مه لان نصف قطر الشمس ه يه م بالتقريب ونصف قطر القمر
في البعد الاقرب يز م فذلك لج د واذا كان عرض القمر لج مه فان البعد من العقدة ح مه لان
للدرجة الواحدة من العرض بعد احد عشر درجة ونصف من العقدة ونجعل لج مه ثالثا ونستخرج
الرابع فهذا احد المماسة واذا لم يكن انحراف لم يكسف فكان انحراف كان كسوفا اذا كان الانحراف
بالقدر الذي يوجب من المماسة الى المقاطعة والسير وذلك اما في الطول حين ما يكون فلك البروج
على سمت الرأس واما انحرافه في العرض اما الى الشمال واما الى الجنوب والذي الى الشمال فيقع منه في
الاقليم الاول اذا كان في الاسد والجوزاء ثمانية دقايق بحسب باختلاف المنظر للشمس فيصير مع
نصف المقدارين ما وحينئذ تكون قوس الطول باستخراج الرابع قريبا من د ب فان زيد عليه
اختلاف المنظر في الطول وهو ثلثون دقيقة بالتقريب بلغ ذلك ح مه واما اكثر ما يكون من الجنوب
ففي الاقليم السابع ثمان وخمسون دقيقة وحينئذ تكون غاية انحراف الطول ه مه وذلك في العقرب
وفي الحوت فيضاف الانحراف العرضي الى نصف المقدارين ونستخرج بالنسبة القوس فيكون مه كو
ويزاد عليها انحراف الطول فيكون يز ما فهو اذا القوس من العقدة قال فقد بان انه اذا لم يكن انحراف
البتة فالقوس د مه وان كان انحراف جنوبي فهي ح مه او كان انحراف شمالي فهي يز ما وانه قد عرف
الباقي وقد عرف هذا المعنى بشكل فقال فلتكن قوس ا ب من البروج وقوس د ح من المايل للقمر
ولتكونا مقدار ما يجوزانه في زمان الكسوف ولنفرضهما متوازيين بالحس في ازمنة سيرانا الكسوفات
فان ذلك مرضيا وليكن ا ه ح قطعة من الدواير الكاينة على قطبي الدائرة المايلة ونصف دائرة الشمس
حول ا ونصف دائرة القمر حول ه متماستين بالرؤية على ب وا ه هو البعد المرئي بين مركزيهما
عندما يكون النيران متماستين في الرؤية وهما مجموع القطرين في كل بعد مفروض من الارض ولكن اقرب
القرب بمجموع المركزين معلوم في كل بعد واختلافات المنظر القمر الثلاثة في ذلك الاقليم وذلك البعد
كلها معلومة قال فاذا كان مركز القمر على الحقيقة عند د كان د ه اختلاف المنظر الكلي للقمر و د ح يكاد
ان يكون اختلاف المنظر في الطول و ح ه في العرض وهي معلومة بالاصول السالفة و د ح مساو للجزء
من فلك البروج الذي هو اختلاف المنظر في الطول بالحقيقة مساواة بالتقريب فاذا حدث الخطوط متوازية
وجميع ذلك يكون معلوما في الشمال و في الجنوب في الاقاليم التي نعمل فيه اختلاف منظر فيصير قوس
ا ه ح معلومة وقد تساهل في اخذ خط ا ه ح قوس العرض فان قوس العرض هي التي تخرج من قطبي البروج
المهمل الا ان يعني بالدائرة المايلة دائرة البروج وعلى ان الاختلاف في ذلك قليل جدا ونعود فنقول
ولكن لح دقيقة فذلك اكثر ما يكون في اقاليمنا على حسب طول النهار د يو ساعة من الانحراف العرضي فكو
ح ح الطول ه مه وجميع ا ه ح الا فقد يعرف العرض عند هذا الحد وهو اول حد يمكن ان يقع فيه الكسوف



الشمسي الى الجنوب في هذه البلاد وذلك في العقرب والحوت واذا عرف العرض
المرئي عرف البعد الذي من العقدة اقل ويكون حسابه على ما علمت ح مه فان
ه ح يكون اكثره في البلاد المذكورة ثمانية دقايق و د ح ثلثون دقيقة وذلك
في الاسد والجوزاء فقد بينا بعد حد كسوف القمر في الشمال والجنوب
في الدائرة المايلة في مثل هذا الاقليم وعلى حسب ذلك تعلم انت من نفسك
في اقليم آخر له اختلاف منظر وان لم يكن اختلاف منظر بحسب العرض مجموع
المقدار قال ولما كان اكثر ما يقع من الاختلاف بين الاجتماع الوسط والحقيقي هو مجموع اختلاف
الشمس والقمر وذلك د مه فان غاية تعديل اختلاف القمر هو خمسة اجزاء ود دقيقة وغاية تعديل

الشمس



الشمس جزآن وثلاث وعشرون دقيقة فذلك كله سبعة اجزاء واربعة وعشرون دقيقة والى ان يقطع القمر
هذا القدر فتكون الشمس قد سارت جزءا من ثلثة عشر جزءا وهو قريب من ثلاث دقايق وما سيره الشمس
في مدة سير القمر هذه الدقايق اقل من ان يعتد به ومن جملة ما سارت الشمس الى ان يلحقها القمر جزء من اثني
عشر جزءا من سير القمر الى وقت اللحوق بالتقريب وهو لز دقيقة فليزد على اختلاف الشمس فيكون ثلث درج
فاذا جمعنا التعديلين وهذا الفضل بلغ بجميعه سبعة اجزاء وخمسين دقيقة وهو الذي يحتاج ان يقطعه
القمر الى وقت الاجتماع الحقيقي وهو غاية الفضل بين الاتصالات الوسطى والحقيقية وقد تبين من هذا
ان الشمس يحتاج ان تتحرك بين الاتصال الحقيقي والوسط جزءا من اثني عشر جزءا مما تحركه القمر لكن عند مثل
هذا الكسوف الذي نحن في ذكره يكون في البعد الاقرب من تدويره بحيث لا تعديل له ويبقى تعديل الشمس
وزيادة ما تحرك الشمس على السنة المذكورة واذا كان غاية تعديل الشمس جزءين وثلثة وعشرين دقيقة فالاولى
ان يزيد جزءا من اثني عشر جزءا من ذلك وهو احدى عشر دقيقة وشيء فيكون جميع ذلك جزءين واربعة وثلثين
دقيقة وهو يحتاج ان يقطعه القمر الى الاجتماع الحقيقي لكن بطليموس اخذ مكان ما تسيره الشمس من الاتصال
الحقيقي والوسط وهو سته وثلثون دقيقة فبلغ ثلثة درج وهذا مما لا يكون لكن كان يتساهل في ذلك
لو اخذ الامور على غاية تحديدها في الاطراف فاذا ينبغي ان يزيد لحد الكسوف الوسط وهو الذي لمركز التدوير
ثلاث درج فيكون لحد مركز التدوير في الشمال ح ما وفي الجنوب ما ك وما يبقى من القوسين بين القسي
الاربع لا يمكن ان يقع فيها كسوف البتة واذا كان بعد القمر الوسط الدوري في جدول الاتصالات من
النهاية الشمالية سه مه فقد وافى الحد واذا جاوزه كان كسوفا الى ان يجوز الجدول الاول الجنوبي وهو
بعد سه مه وهو تمام القوسين اللذين احدهما وهي الشمالية ح ما والاخرى وهي الجنوبية ما ك وذلك كله
ما ك فاذا جاز لا يكون البتة كسوف الى ان يسير ر فح لح فيقصر من العقدة الاخرى من جهة الجنوب ما ح
وهو بعد العقدة بقوس من الشمال فبلغها ح ما ثم يدخل في حد الكسوفات الى ان يجوز مائتين وتسعين
جزءا واحدى واربعين دقيقة فلا يقع كسوف البتة ولما كان بين حد خسوف القمر حيث عرض القمر ا ح لو
ونسبة العرض الى البعد من العقدة على ما قلنا نسبة جزء الى احد عشر ونصف فيكون بعده من العقدة ب
ب فما بين بعينه يراد للوسط ثلثة اجزاء لانا نحكم هذا في المقاطرة كحكمنا ذلك في المقارنة في انه لا تعديل له
بل القمر على اوج التدوير دايما الذي بين الاتصالين هو تعديل الشمس مع زيادة حركة الشمس في المدة المعلومة
فيكون اول حد بعد المركز الكسوفي للقمر بالوسط ته ب وذلك واحد في جميع الجوانب فاذا كان بعده
من الشمالية عه ح لم يكن كسوف ثم يكون الى قه ب ثم لا يكون الى د نه ح ثم يكون الى د مه ب
ثم لا يكون ونضيفها الى آخر جدول الاتصالات جدول الكسوف ليسهل العمل بها في ابعاد ما بين
الشهور التي قد تكون فيها الكسوفات ثم اخذ يعرف في كم مدة يعود الكسوف حتى لا يحتاج
ان يرجع الى الحساب في كل اتصال فينظر هل يكون كسوفا او لا يكون بل انما يرجع ويستعمل مراعاة ذلك
عند حصول المدة التي في مثلها يقع الكسوف ولما كان للمدة الوسطى بخمسة اشهر من اتصال الى اتصال
بالوسط اذا فرض فيها الشمس اسرع سيرها لم يمكنها ان تقطع اقصى ما بين حدي الكسوف كان اسرع سيرها
يزيد على سيرها الوسط الذي هو قه ب باربعة اجزاء و لح دقيقة واذا فرض فيها للقمر ابطأ السير حتى
لا يتجاوز زمانا تأخر عن هذا الوسط المشترك ويكون بين الوسط الحقيقي مهلة تحرك الشمس فيها زيادة مثلا
تزيد ذلك في مهلة الشمس واذا فرض ذلك كان تعديل القمر الناقص مقدار ح م لان اكثر فضل سيره في
الاختلاف في تلك المدة يكون ملط ه فيكون البعد بينهما ح لح والجزء من اثني عشر منه ذلك لوقت لحوق الشمس
وهو درجة وستة دقايق فيكون د لح بالتقريب ويسير العرض قح مه وهو درجة وست دقايق يزاد
على فضل اختلاف الشمس فيكون ه مه بالتقريب فاذا زدنا على الوسط تعديل الشمس مع هذه الزيادة وهو
درجة وست دقايق كان الجميع مائة وتسعة وخمسين جزءا وخمس دقايق وسير القمر في هذه المدة في العرض
قح مه لكن حدود الكسوف لبعد القمر الوسط من الارض حيث العرض جزء واحد لانه كان للاقرب
عرض جزء وثلاث دقايق و لو ساعة وهو مجموع المقدارين وللابعد عرض ه لو كد والواحد كالواسطة
بينهما فهو عرض الواسطة بينهما وحسب العرض جزء واحد فان بعده من العقدة يا د فاذا اسقط من ضعفه من
نصف الدائرة بقي قمر وهو نفس هذا الاتصال يزيد عليه جزءين وخمس دقايق فاذا هي قوس كسوف وهذا

الفضل الذي بين الايام الخمسة الاشهر الوسطى وبين الحقيقية هي لسير القمر الحقيقي من انفصال الى اتصال
دون الذي لسير مركز التدوير فاذا يمكن ان يقع في طرفي اكثر ما يكون من خمسة اشهر كسوفان ممريان ولكن
من جهة واحدة لا غير واما انه هل يعود كسوف في اقصر مدة سبعة اشهر فلا لان لا يكون قوس ما بين
الانفصالين زايدا على القوس التي طرفيها داخلين في حد الكسوف من الجهة المقاطرة لنقطة الكسوف فان
هذا لا يمكن وان جعلنا سير الشمس ابطأ ما يكون وسير القمر اسرع ما يكون حتى يلحقها في اقرب مدة قبل
القوس المذكورة لان قوس القمر في هذه المدة الوسطى بالمسير الوسط رجـ مه وتعديل القمر الزايد يكون
تسعة اجزاء وثمانية وخمسين دقيقة لان قوس الاختلاف تكون قف مم واكثر تعديل الشمس الناقص
يكون نقصه من سيره في مثل هذه المدة د مـ وانت تعلم انه اذا كان هكذا يكون القمر قد ادرك الشمس بالمسير المقوم
قبل ادراكه اياها بالمسير الوسط ويكون الشمس قد ادرك قبل ان بلغت وسطها لانها ناقصة السير ويكون
بين الوسطين مجموع التعديلين والجزء من اثني عشر منهما معلوم فاذا زيد ذلك على تعديل الشمس بلغ ه مه
فذلك مبلغ ما يجب ان ينقص من وسط القمر في العرض فكان قوس الاتصال ه ما مه وسير القمر في العرض
يكون في هذه المدة د نه ما فاذا نقص منه هذه الاجزاء بقي قوسه المايل د ح مر وهو اعظم من احدى
القوسين الذي يقع فيه الكسوف واصغر من الذي يليه فاذا لا يمكن ان يكون في طرف سبعة اشهر في بلد
واحد بعينه فقد ظهر ان قوس القمر المايل في اطول مدة خمسة اشهر هو قنط ه والقوس الذي لا كسوف فيها
في بعد القمر الوسط الا باختلاف المنظر دون نفس المماسة هي قسر لو لان المقدار من هناك ه لب كا
وذلك لان نصف قطر القمر في البعد الاوسط جعل زايدا على نصف قطره في البعد الابعد فنصف زيادة
الاوسط على الابعد اليه فكان ه لو م ونصف قطر الشمس بقربها ه له م فذلك لب كا والبعد
المعدل د ب فعند القوس التي لا كسوف فيها ثمنه درج واحد وثلثين دقيقة وهذا المقدار يوجب زيادة
عرض على حد الكسوف يبلغها ه مه بالتقريب فان امكن ان يقع في احد الاجتماعين من اختلاف المنظر ما هو
اكثر من هذا المقدار لكن والامر يمكن ثم من البين على ما قلنا ان حركة الشمس اذا وضعت اسرع ما يكون في هذه
المدة واعظم اختلافا فاذن الشمس على السنبلة الى على الدور وحركة القمر ابطأ ما يكون كان البعد بين المعدلين
على ما قلنا بمجموع التعديلين وهو يح ع ويزاد عليه جزء من اثني عشر يكون مد كد والتقريب هذا القدر
في يوم وساعتين وربع فلم يزد على ايام خمسة اشهر وسطى التي هي مرد وما وخمسة عشر ساعة ونصف
وربع ساعة بجميع المدة العظمى بخمسة اشهر في هذا المكان قمح يوما ويح ساعة ويحتاج الى موافاة الوقت الذي
كان فيه الكسوف الاول الى ست ساعات اخرى ثم لسنا نجد في جميع المسكونة لاختلاف منظر الى الشمال في
البرجين المذكورين في هذا المكان قبل موافاة هذه بست ساعات بحيث يكون زايدا على خمسة واربعين لا
بانفراد ولا باجتماع من ان يكون بعضه واقعا في الكسوف الاول وبعضه واقعا في الكسوف الثاني حتى يدرك
طرفا الكسوف المدة وذلك عندما يكون القمر في الجهة الجنوبية من الشمس ومن فلك البروج حتى يقع لاختلاف
المنظر الموجب للكسوف شماليا بان يكون متوجها من الذنب الى الراس واما الانحراف الى جهة الجنوب فقد يمكن
ان يقع من اختلاف المنظر في البرجين ما يزيد على ذلك قبل تتمة المدة المذكورة بالستة ساعات المذكورة
وذلك اذا كان الغارب في الاجتماع الاول ثلثي السنبلة وكان وسط السماء في الاجتماع الثاني ثلثا الدلو
ففي هذا الموضع يقع للقمر في بعده الوسط انحراف جنوبي اذا احتسب الذي للشمس يبلغ المدة المطلوبة اما عند
معدل النهار ففي ثلثي العذراء ه مح دقيقة وثلثي الدلو ه ند فاما حيث يكون اطول نهاره اثني عشر ساعة
ونصفا ففي ثلثي العذراء ه مر في ثلثي الدلو ه مح ومجموعها زيد على خمسة واربعين باربع دقايق وكلما
امعن في الشمال كانت الزيادة اكثر وهنا يكون في الجانب الشمالي من الشمس لا محالة بان يكون القمر متوجها من
الراس الى الذنب فهذا ما فعله بطليوس واما في اقصر ما يكون من سبعة اشهر فقد يمكن الشمس ايضا ذلك
اذ قد تبين في باب كسوف القمر ان فضل القوس في المايل في هذه المدة د ح مر والقوس التي للكسوف
فيها في بعد القمر الوسط اصغر منه بستة عشر جزءا و مح دقيقة لان تلك القوس قصب كد اعني القوس
التي تبتدئ من الحد الذي قبل عقدة وتنتهي الى الحد الذي بعد العقدة المقابلة وبين العقدتين مائة وثمانون
درجة يزاد من الجانبين ضعف د ب في البعد الوسط وقد كان في الاقرب في قصد فنصير قصب كد
وفي العرض بجزء واحد وخمس وعشرين دقيقة بحيث يكون انحراف واحد ومجموع انحرافين يزيد عليه بعد



ان يحتسب انحراف الشمس يزيد عليه فهناك يمكن ذلك ومعلوم ان سير الشمس هنا يكون من ثلثي الدلو الى
ناحية العذراء وقد علمت البعد بين الشمس والقمر في هذه المدة وما يسيرها الشمس الى لحوق القمر اياها وهو
مد كد م وجزء من اثني عشر والتقريب هذا القدر في يوم واحد وخمس ساعات فينقص هذا من المدة الوسطى
سبعة اشهر التي هي رو يوما و كر ساعة فالبلاد التي يكون فيها الشمس انحراف منظر في احد البرجين يزيد
على الجزء الواحد والخمسة وعشرين دقيقة او في كليهما مجموعين ويكون بين حجتي اثني عشر ساعة بان يكون
احدهما مغربيا والاخر مشرقيا لا محالة حتى يكونا فوق الارض فهناك يمكن عود الكسوف فاما اذا اعتبر انحراف
المنظر الى جهة الشمال فغير ممكن البتة لانه لا يبلغ الانحراف الشمالي منه في البعد الوسط زيد من ثلاث وعشرين
دقيقة فلا يجوز اذن ان يكون الكسوفان في القطعة الجنوبية من المايل واما اذا كان الانحراف الى الجنوب
فقد يمكن اذا كان العرض شماليا واول الدواير المتوازية التي يمكن فيه ما اعاد به جزء ع د درس وذلك اذا
كان اواخر الدلو مشرقيا واواخر السنبلة مغربيا فان القمر يعرض منظره في كل واحد منهما الى الجنوب بتقريب
من ه مو فاذا جمعا كان ه مح وهو اكثر من جزء وخمس وعشرين دقيقة وكلما امعن في الشمال زادت
الدقايق ونقول انه لا يمكن في طرفي شهر واحد ان تنكسف الشمس مرتين في موضع البتة وان جمعنا جميع
شرايط الكسوف التي لا تجتمع حتى كان القمر في اقرب قربه ليزيد الانحراف وزمان الشهر ايضا اقصر ما يكون
في البرج اعظم ايقاعا للانحراف والساعة اولى الساعات بزيادة الانحراف الزايد والقمر اسرع ما يكون حتى
يكون الاجتماع اقرب وانما لا يمكن ذلك لان قوس سير الوسطى لسير النيرين يكون كط له و واكثر اختلاف
القمر سه مك وتعديله الزايد ه لح الزايد وتعديل الشمس الناقص ا ح فاذا اخذنا بالجزء الواحد من اثني عشر
جزءا من مجموعهما وزيادة على تعديل الشمس يكون حينئذ الاجتماع المقوم مقدما على الوسط بجزء واحد و كو
دقيقة وسير القمر في عرضه لمدة شهر وسط ل م فاذا نقصنا منه هذا التعديل بما يزيد عليه كان المسير
في العرض في نصف شهر كط ند وعرض هذه الاجزاء اذا اخذ الاجتماع المقوم على راس مد لح والعرض الذي للحد
الثاني اكثر ما يمكن وان العرض في اقرب قربه ا و و والفضل بينهما ا كو وليس يمكن ان يقع في بلد واحد ولا في بلدين
من المعمورة في جميع الارض لاختلاف منظر واحد ومجموعين من جهتين مختلفتين او فضل ما بينهما من جهة واحدة
اكثر من ا كو مع احتسابنا انحراف الشمس واما في جهتين متضادتين متساعدتين جنوبا وشمالا فقد يمكن لانه
قد يمكن ان يقع اختلاف منظر الجزء واحد في كل واحد من الاجتماعين الجنوبيين شمالا ومع الشمالين جنوبا ومجموعهما
يزيد على ا كو ثم رسم جداول الانحرافات الموجبة للكسوفات ومقادير اظلامها وازمنة مكثها واحد منها
للقمر والاخر للشمس وقسم كل جدول قسمين الاول للقمر على انه في بعده الابعد والاخر على انه في اقرب قربه وكم
في الصف الاول من كل خمسة جداول اجزاء العرض في المايل بين حدي الكسوف الثاني من النهاية الشمالية
عند الذنب متفاضلة بثلثين دقيقة يكون الطرفان نحو المماسة في ذلك البعد ثم ما يليها اجزاء القوس
التي يقع فيها الكسوف لاجزاء القمر المايل بين حدي الكسوف الابعد من هذه النهاية الشمالية التي الى العقدة
والعقدة الاخرى من كل صنف حد المماسة ورسم في الصف الثالث مقادير الاظلامات ورسمها اصابع
وهي اجزاء من اثني عشر جزءا من قطر المنكسف على ان قطره الدايق المعلومة في الرابع دقايق الوقوع بحسب
الاصابع وهو ما يسيره القمر بالحقيقة في مدة الاظلام لو فرضنا الشمس ساكنة ولم تختلف منظرها
فخص صنوف جدولي القمر بصنف خامس وهو جدول المكث وهو دقايق سير القمر من ابتداء تمام الكسوف
الى وسط الكسوف وانما خص القمر بهذا لان الشمس لما كانت ما اذن مساوية لجميع القمر او اصغر منها
على ما قيل بالعكس لم يحصل بمكث كسوفها قال وقد كان نحسابنا عن حركات القمر في ازمنة الاظلامات
بطريق الخطوط على انها مستقيمة في الحس وعلى ان المسير في فلك البروج ولم نجد للتفاوت الواقع بين
قوس البروج وما يل القمر عندما لم نهمل ان اخذناه من فلك البروج مكان اخذنا من المايل قد يجب لا محالة
تفاوت ما فلنقل فليكن ا عقدة و ا ب من المايل و ا ج من البروج وليكونا متساويين و ب د قوس من الكبار
عمودي فلا محالة ان القمر اذا كان على ب كان على د من البروج فاذا اخذنا ا ج على انه ا ب كان التفاوت
بقوس ج د ولان وسط زمان الكسوف يكون على د لان ب د قوس العرض فيكون تفاوت ما بين
زمان الاتصال الحقيقي وهو وسط الكسوف معلوما ومنتهاه ج د وهو اكثر ما يكون خمس دقايق
وذلك في القرب من النهاية العرضية اي العرض كله واما في اوقات الكسوفات فلا يزيد على دقيقتين فعلم

ذلك من جهة أن يضرب ما في نفسه فيسقط عنه مربع بد المعلوم وناخذ جذر ما بقي فيكون اد فنعلم و اح
معلوم فيعلم التفاوت فحد التفاوت عند اوساط الكسوفات قريب من دقيقتين ولا يبلغ جزء من اثني عشر
جزءا من ساعة مستوية فهذا القدر لا يعتد به ولا ينضبط في الارصاد



ثم بين ايضا انه كيف يوجد فارق الوقوع اذا لم يكن مكث فان لم يكن مركز الشمس
او الظل عند آ و ب ح د مقام قوس من دائرة المايلة ففرض ب مركز القمر عند
المماسة الاولى و د مركزه عند المماسة الاخيرة حين المفارقة و اح عمود فيكون وسط الكسوف لا محالة
على ح ولان اب اد وهما مجموعا المركزين متساويان فمن البين ان بح حد متساويان لان اح عمود



وكل واحد من اب اد مجموع لاجل انهما مجموع نصفي القطرين المعلومين
فاذا كان مقدار الكسوف معلوما فاح معلوم لانه ما يبقى بعد نقصان
مقدار الكسوف من اد فيبقى بح حد معلومين في اى بعد كان نحو ما ساد
القمر الى وسط الكسوف وتبين من ذلك ان القوسين من المايل من الابتداء الى الوسط عند المكث متساويان واذ
كل واحد منهما يقطعه الباقي ولكن لاجل ان الحركة عليهما غير مستوية لا يكون زمانا هما متساويين بالحقيقة بل بالتقريب
ولان اختلاف المنظر في القمر لا يتساوى في الخامس ايضا بل في احدهما يقرب وفي الاخر يبعد ولان الشمس
تسير جزءا من اثني عشر جزءا من سير القمر وذلك بما لم يزد عليه ولما بين ذلك اراد ان يضيف الى الجداول
جدولا لاجزاء اختلاف القمر بعده الاقرب والابعد في تمام الاثنا اذ كان القمر في الجداول الاولى على
احد البعدين المتقابلين ووضع فضل بعد بينهما منسوبة الى الفضل التام كما فعل في اختلاف المنظر الا
انه جعل التفاضل بحسب درج في اربع صفوف صف مبتدى من البعد الابعد الى الاقرب في جهة حركة القمر
وصفا آخر مبتدى كذلك منه في جهة القمر سد ثم مح ثم يح نازلا بالعكس ووضع في الصف
الثالث الدرج والدقائق التي تخص كل مقدار مقدار من الاجزاء من الفضل منسوبة الى الفضل الاعظم
على نسبة واضاف ايضا الى ذلك الجدول لا يتضمن فيه تكثير القطعة المنكسفة منسوبة الى الدائرة
المنكسفة اثني عشر جزءا فوضع في الصف الاول اجزاء القطر في الكسوف وفي الثاني مساحة القطعة
المنكسفة من دائرة الشمس وفي الثالث مساحتها من القمر ومن الصف الذي لمقدار ما ينكسف على
حكم حساب هذا الاصل جعل حد الكسوف الشمسي ما يبلغ عرضه بمجموع المقدارين في البعد الابعد فيما
كان متساويين هناك وكان يبلغه ه نا فقسم ذلك على اثني عشر وقسم البعد من العقدة وهو سنح درجا
ايضا باثني عشر كل قسم ه ل يكسف اصبعا من الاثني عشر من القمر وفعل نظير ذلك في البعد الاقرب
وجب ان تكون الشمس في البعد الاقرب تكسف ولكنه غير معتبر وذلك لان القمر اعظم منه في البعد
بالقياس الى الرؤية وهذا البعد باربعة اخماس اصبع فقسم البعد على ذلك وكان تحت القسمة ايضا
على مناسبة احد عشر ونصف الى واحد كما ذكرنا في مواضع اخر قال ولكن ايضا مركز الظل على آ وقوس
المايل ب د و اب اد خطي المماسة وهما معلومان و اد عمود ونقطة ح مركز القمر عند تمام الكسوف
وه عند ما ياخذ في الانجلاء فيجعل اح وآه لانهما مثل نصف قطر الظل ويبقى اد قد انغمس فيه القمر بالكمال
ومماسة في داخل ويكون بح دح متساويين لذلك وايضا حد حه ولذلك بح هد فليكن الكسوف
خمسة عشر اصبعا اى يكون عرض القمر في وسط زمان
الكسوف قد نقص من عرض طرف نصف قطر الظل
بربع قطر القمر اذ قد دخل فيه مركز القمر بالاثنا عشر اصابع
حتى لو زيدت ثلاثة اصابع في مساحة القمر فكانت



ينكسف الى ما انكسف من اثني عشر اصبعا فكان القمر سائرا الى القرب بالبروج بعد تمام الانكساف بربع قطره
معلوم ذلك بحساب العرض فاذا علم اد وطرا اب اد علم بد دح فاذا علم الموازي اح واه علم حد وه ح
بقي بح و ده معلومين **في حساب الكسوفات القمرية وتعديلها** وقد عرف
بطليموس حساب ذلك بشكلين شكل القمر وشكل الشمس ولكنا جمعناه في شكل واحد فبين كيف يعرف
تقويم كسوف النيرين اما القمر فذلك فيه بين اذ كان انما هو موجب الكسوف فليتامل شبه في العرض في
الصفين هل هو في حد الكسوف ونطلب ما بازائه من الاصابع ومن دقائق الوقوع واذا كان مكث اخذ ذلك





ايضا من حيث وهذا الذي ذكرنا في احد البعدين المتقابلين من التدوير فان لم يكن وكان له في الاختلاف
موضع غير البعدين اخذنا اولا الاصابع ودقائق الوقوع والزمان المكث من البعدين ثم ضربنا من جدول
التقويم واخرجنا الفضل بمثل ما سلف في غيره وقومنا واخذنا بعد ذلك جزءا من اثني عشر منه دقائق الوقوع
وهو ما يسيره الشمس حتى نقصنا او نزيد عليها وسطرت في كم ساعة يسيرها القمر ذلك القدر باعتبار حركة
القمر المختلفة في ساعة وقد تلك زمان المسير في الكسوف واما ما وجد من الصف الرابع فزمان الوقوع في الكسوف
ولتراجع الاستقبال واما الذي وجد في الصف الخامس فمن الضعف زمان المكث ثم تنظر مقدار ما انكسف من
الاصابع فنأخذ بازائه من مساحة القطعة في الصف الثالث من الجدول ثم لا تلتفت الى اختلاف سير
الشمس لاختلاف سير القمر وبحسب اختلافه في زمان ما بين الابتداء الى الوسط وما بين الوسط الى الانجلاء
ويكون ذلك الاختلاف غير مضبوط قال لكن نسبة القطر الى المحيط ما اختاره ارشميدس نسبة ثلاثة امثال
وثمانية دقايق وثلثين ثانية وليكن اد ح دائرة الشمس حول ل و ا ب ح د دائرة القمر حول ح وقد تقاطعا
على ا ح وقد انكسف ربع قطر الشمس وهو د ر ولان ل ر ل ب معلوم



و ه د معلوم و د ر ربع قطر الشمس معلوم بقى ده وط ه
معلومان ونجعل مجموع بحيث ل ه معلوما و ا ح معلوم فيعلم
اح وهو ما لاجله العمود يسقط وهو نقطة ط ح معلوم فيعلم
ل ط ط ه كل واحد معلوم ولكن المحيطان معلومين وكذا
الدايرتين معلوم ووتر اح معلوم النسبة من قطري الدايرتين فقوسا ادح احح معلومان ولان نسبة القسي
الى الدايرة نسبة قطاعاتها الى مساحة الدايرة فكل واحد من قطاعي اطح اهح معلوم ومساحة كل واحد
من مثلثي اهح اطح معلوم فالقطعتان اللتان هما فضلا القطاعين على المثلثين معلومان فمجموعهما معلوم
وهو المنكسف وكذلك ان نجعل احدى الدايرتين دائرة الظل والاخرى دايرة القمر ثم بعد ذلك احد بين
خطا ابرخس في حركة القمر في العرض قال انما وقع له ذلك لانه لما اخذ كسوفين كل واحد منهما ربع القطر بينهما
مدة سبعة الاف ومائة وستين شهرا وكلاهما شماليين عند الرأس والقمر في احدهما على الاوج وفي الاخر
على الحضيض وظن انه لم يكن هناك اختلاف في التعديل بل المركين تعديلا وكان واحدا حتى حسب من ذلك
مركز ذلك التدوير عاد الى موضعه فيها وقد اخطا في كل الظنين اذ حسب ان لا تعديل او ان التعديل واحد
وحسبان العود حصل فانه لو كان لا تعديل ايضا لكان لا يجب ان يكون العود قد حصل على ما علمت لان بطليموس
قد حسب فوجد المسير الحقيقي في الاول من موضع القمر في تدويره غالقا للوسط بجزئين والثاني بثمن جزء
والتفاوت بينهما نصف ربع وثمن جزء وايضا فان القمر في الكسوف الثاني كان في القريب الاقرب فكانت
وقوعه في الاظلام في بعد من العقدة ابعد من وقوعه فيه في هذا الحد قبل وقوعه فيه وهو في البعد الاقرب
والتفاوت بين الموضعين قريب من جزء وخمس جزء فلو كان الاختلافان زائدين لكان يجتمع منهما قريب
من جزئين لكن احدهما زايد والاخر ناقص فكان ابرخس قد اخذ احدهما في الاخر فجعلهما كانهما السا وجعل
الزيادة وهو قريب من الثلاثة لانه ثمن وخمس كانها ليست **في حساب الكسوفات الشمسية
وتعديلها** ثم اخذ يعرف تقويم كسوفات الشمس قال يجب ان يعرف وقت الاجتماع الحقيقي بالاسكندرية
ويعرف ساعات بعده من نصف النهار بالاسكندرية بالساعات الاستوائية وينقله عنه الى اي بلد
شئنا ونعمل قوس الارتفاع الشرقي والغربي وزاويته بحسب البلد فاذا احتجنا الى التعديل ما بين السطرين
عدلنا ونأخذ اختلاف المنظر الذي يحصل وعدله كما قد عرفناه وبحسب عرض البلد وطوله تعديل ما بين
السطرين وبحسب اختلاف منظر الشمس على ما يجب فاستخرج من اختلاف المنظر الكلي اختلاف المنظر في الطول
ونأخذ ما نصيبه من الازمان الاستوائية بحسب سير القمر المختلف ونزيد على بعد وقت نصف النهار او
بحسب ما يجب وذلك ان ننظر هل هو على توالي البروج او على خلاف ذلك ونعمل ايضا ما لنا اختلاف المنظر
في الطول للدرجة التي يرى عليها عند الاجتماع الحقيقي لو كان عليها فيكون اكثر من اختلاف المنظر الاول لان
تلك الدرجة في الجهتين جميعا يكون اقرب الى الافق من الدرجة التي اخذنا اختلاف المنظر ونعمل التفاوت
بين اختلافي المنظر في الطول الاول والثاني وننظر كم هو من اختلاف المنظر في الطول الاول فنزيد على
فضل ذلك التفاوت جزءا منه نسبته اليه نسبة فضل التفاوت الى اختلاف المنظر الاول فيكون نسبة

الزيادة الثانية الى اختلاف المنظر الثاني نسبة اختلاف الاول فيزيد جميع ذلك على الاختلاف الاول
ثم نزيد على ما اجتمع من جميع ذلك جزءا من اثني عشر منه وهو مسير الشمس على ما قلنا وننظر في كم ساعة استوائية
سير القمر بسير المختلف جميع ما قد جمعناه فهو مقدار ما بين وقتي الاجتماع بالرؤية والاجتماع بالحقيقة
فننقصها من وقت الاجتماع اذا كان اختلاف المنظر في الطول الى المشرق ونزيد اذا كان الى المغرب فما حصل
فهو وقت الاجتماع المرئي متقدما او متاخرا من الاجتماع الحقيقي وكذلك نفعل باجزاء الاختلاف في الطول
والعرض فيكون هي التي تكون في وقت الاجتماع المرئي ويحصل البعدين وقت الاجتماع المرئي ونصف
النهار فنخرج اختلاف منظره في دائرة الارتفاع وننقص اختلاف منظر الشمس ثم نحصل بما بقي اختلاف
المنظر في العرض وجهته ونضرب اختلاف منظره العرضي في اثني عشر مكان ما كنا نضرب في احد عشر ونصف
لان ههنا اقل من العرض ونحفظ التفاوت الحاصل فاذا كان الانحراف في العرض شماليا والقمر الى الرأس
زدناه على المسير في العرض المقوم للاجتماع المرئي والى الذنب نقصناه واذا كان الانحراف جنوبيا فعلنا
بالضد من الامرين فنحصل عدد المسير المرئي في العرض في الاجتماع المرئي ثم ندخل بسير العرض الذي تحصلنا
في الجداول اذا كان ندخل فيها على ان وقت الاجتماع المرئي هو وسط الكسوف ثم ناخذ كل شيء تحته ومقوما ايضا
بعد القران لم يكن على البعدين على ما قيل فنعدل به الاصابع على ما علم فيكون ما يخرج اصابع الكسوف
فان شئت عدلت من الاصابع المساحة وما يحصل من مقوم الصف الرابع وهو المسير في الكسوف فنزيد
عليه جزءا من اثني عشر على ما قلنا ايضا ونطلب في كم يسيرها القمر بالمسير المختلف فهو زمان الوقوع والانجلاء
على ان لا نعتد بالمقدار من الفضل بينهما بسبب اختلاف حركة النيرين لكن اختلاف المنظر ربما اوجب تفاوتا
محسوسا فنصير الزمانان كل واحد منهما اطول من الزمانين المذكورين واحدهما اطول من الاخر بالمقايسة
فيما بينهما لان القمر ما دام مشرقيا فكلما قرب من نصف النهار قل انحراف منظره الذي الى المشرق فصار
كانه تحرك ابطأ من حركته التي كانت وهو اقرب الى المشرق واما الجانب الثاني فيكون بالخلاف فالربع
من ذلك انه لما كانت الفصول الواقعة بين اختلافات المنظر تكثر كلما قربت من نصف النهار كان ازمان
الكسوفات الواقعة بالقرب منه ابطأ فاذا كان وسط الكسوف عند نصف النهار كان الزمانان مختلفين
متقاربين بالتقريب واذا كان الكسوف متقدما لنصف النهار كان زمان الراجع اطول وان كان متاخرا
كان الانجلاء اطول فلنبين كيف يكون الزمانان مختلفين واذا كان وسط الكسوف




عند نصف النهار فنقول انه هنا على ما يستعمله بطلميوس كثيرا من ان انحراف المنظر
في الطول اذا كان القمر على دائرة نصف النهار ربما لا نعتد به فلتكن قوس اب ج المنحنية
التي عدد مقدار درجة ولتكن قوس ب ه د لنصف النهار تقاطعها على ه و ج
مشرق و ا مغرب ولتكن الشمس في بدء الكسوف على ط والقمر بالرؤية على ح وبالحقيقة على ز فاذا حصل
القمر على نصف النهار وكان وسط الكسوف هناك يكون قد زال انحراف المنظر في الطول كان طوله
الحقيقي والمرئي طول الشمس وقد ادركه الشمس فيكون على ط وفي مثل زمان حركة نقطة ط الى ه تحركه
الفلك الى المغرب قوسا مثل ط ه ولتكن قوس ه ك وفي ذلك الزمان يحرك القمر بالحقيقة قوسا مثل ما
ما تحرك في الزمان الاول ولتكن ه م مثل ح ز ولان اختلاف منظره الغربي يكون مساويا للشرقي
فليكن مكان القمر بالرؤية وهي غربية نقطة ل فيكون ه ل مثل ح ز وهو الذي يحركه في هذا الزمان
بحسب الرؤية ويبقى م ه مساويا لـ ل د فيكون الحركتان والانحرافان والزمانان على قدر واحد في الجانبين
فاما السبب فيما عمل في حساب الاجتماع المرئي فهو ان الاجتماع المرئي اذا كان مشرقيا مثلا فانه يتقدم
الحقيقي فيكون القمر حينئذ لم يبلغ درجة الشمس بل هو متقدم عليها وهو اقرب الى الافق ايضا مما يكون
فيما الى الاجتماع الحقيقي اذا كانا مجتمعا في جهة واحدة وذلك لتقدم زمانه فيكون اختلاف منظره في الاجتماع
المرئي اعظم فليكن خط ا ب ج مدار مشترك و ج د لنصف النهار و ه موضع القمر في بعد الاجتماع
الحقيقي من نصف النهار و ه موضع بعد عنه في الاجتماع المرئي و د موضع الشمس المرئي و ه ز انحراف
المنظر عند الاجتماع المرئي وهو اعظم من انحراف المنظر الذي يكون على ب وهو المطلوب في الحساب فلو كان
انحراف منظره يوجد من موضع ه كان يكون اقل من و ز وكان يكون موضع القمر



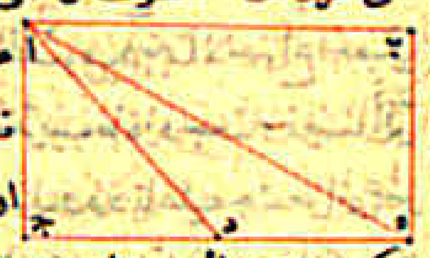

اقرب الى ه من ز فما كان نرى مجامعا للشمس فيزيد عليه انحراف منظره واخذ المفضل

بينهما ثم نزيد على النسبة المذكورة حتى نزيد انحراف المنظر الذي يبلغ الذي لموضع ه فنحوله القمر الشمس واعتمد
في ذلك التجربة فانا نعرف عدد الزيادات واعتبرنا متى يبلغ بها اختلاف منظر موضع ه الى النقطة د واما
انه كيف علت هذه التجربة فذلك ان الموضع الذي ينتهي اليه العمل وضع اصلا ورجع عنه على طريق التحليل
فنظر هل تطابق الزيادات الصواب بان نعلم التفاوت بين الاجتماع المرئي المحسوب وبين الاجتماع الحقيقي
اذا كانا مختلفين وسير القمر انحراف الطولي فزدنا عليه جزءا من اثني عشر بالتقريب فاذا رجعنا وفرضنا ان
الذي بعد التعديل الثالث واخرجنا درجته وانحراف تلك الدرجة في الطول وزدنا عليه جزءا من اثني عشر
وجب ان يخرج لنا الاجتماع الحقيقي ان يكون العمل صحيحا فما خرج علم ان العمل صحيح واما بيان هذا فلتكن نقطة
ا موضع القمر بالحقيقة عند الاجتماع بالرؤية ولتكن ج موضعه المرئي عند الاجتماع بالرؤية ويكون
ط ج بعينه موضع الشمس لكنها ايضا ذات انحراف فليكن انحرافها ب ج حتى يكون بالحقيقة على ب في ذلك
الوقت لان القمر يلحق الشمس وقد تحركت لا محالة فيلحقها وقد فارقت نقطة ب وصارت جزءا من ثلثة عشر جزءا
وهذا القدر اكثر من اختلاف منظرها فلنتصل بالشمس بعد الاتصال المرئي اتصاله الحقيقي عند نقطة د
فيكون القمر سار جميع ا ج وهو انحراف موضع الاجتماع المرئي وهو قوس ج د التي هي جزء من ثلثة عشر
جزءا من ا د فيكون جزءا من اثني عشر من اجزاء الانحراف ثم اخذ سبب
كيف يقوم ذلك مثال ليكن كل واحد من زماني الوقوع والانجلاء الغير المصححين ساعة واحدة والبعد لابتداء
الوقوع من سمت الرأس خمسا وسبعين يكون اختلاف منظره من الصف الثالث على ان القمر في الاوج من
الدقائق نب وينقص ازمان الساعة التي فرضنا غير مصحح وهو ازمان ساعة واحدة من زمان البعد
حيث يكون خلال دائرة الارتفاع هي بعينها دائرة معدل النهار وبقي ستون لان ازمان ساعة واحدة خمسة
عشر واختلاف المنظر لبعد الستين في ذلك الصف بعينه نحو من الدقائق م د فيكون التفاوت بين
اختلافي المنظر الذي في احدهما الاول لزمان الوقوع والاخر لوسط الكسوف ما يوجبه خمسة دقائق
وهي ما به تفضل الوسط على الاخر ثم اذا اردنا الخمسة عشر الازمان على الخمسة والسبعين زمانا حتى
يكون الساعة التي على الافق صار ذلك تسعين زمانا فناخذ اختلاف منظره فيكون ثلثا وخمسين دقيقة
ونصفا فيكون ما به تفضل اختلاف منظر المسير الذي في جانب الافق على اختلاف منظر درجة الوسط
دقيقة ونصف وناخذ لكل واحد من اختلافي المنظر ما يصيبه من اختلاف المنظر في الطول ان لم يكن الاختلافان
اختلافا واحدا ونقسم على مسير القمر المقوم في الساعة الاستوائية وناخذ ما خرج فيزيد ما عظم على زمان
المسير الذي على نصف النهار واصغره على الذي للافق ويكون الفضل في هذا الموضع بثلاث دقائق
ونصف وهو تسع ساعة التي فيها تحرك القمر ثلث الدقائق بالتقريب وان شئت رددت المسيرة الى
المقومة

## في الجهات التي تحاذيها الكسوفات وتعديلها

ولما فرغ بطلميوس
من ذلك شرع في تحديد جهات الكسوف وجعل جهة الكسوف النقطة الحادثة على الافق من الدائرة الكثيرة
المارة بمركزي الشمس والقمر والظل والقمر حتى ينتهي الى الافق وهي النقطة التي بينها وبين مركز المارة الشمس
مركز القمر وبينها وبين مركز القمر الظل وانا نعرف من ذلك الدرجة التي تحاذي بذلك من منطقة البروج
وان كان الكسوف ليس على منطقة البروج ونقتصر على تحصيل جهات الاحوال الخمسة المحدودة اعني
اول الكسوف وتمامه وهو ابتداء المكث ووسط المكث واول الانجلاء واجزاء الانجلاء ولا نستعمل
بما ذا في حال الحال غير ذلك من المتوسطات لان تلك غير متناهية بالقياس الى الافق والى دائرة البروج
لمركز القمر فنستعمل من الجهات التي لها القياس في الافق ما يحدث مقاطعة دائرة نصف النهار للافق
ومشارق الاستوائين والانقلابين ومغاربها ومشارق ومغارب رؤوس البروج على التحليل من الاسم
ولما كانت الابعاد فيما بينها تختلف بحسب الاقاليم من السبعة رسم ثمان دوائر يحيط بالاقاليم السبعة
وجعل لها مركزا واحدا ووقع عليها قطرين متقاطعين بالاعمدة على انهما مقطع سطح معدل النهار وسطح نصف
النهار ثم خطوطا اخرى متقاطعة على الدوائر مشارق مبادي البروج ومغاربها فارتسمت مشارق
ومغارب شتوية وصيفية وهي مهاب الرياح الاثني عشر وكتب اسماء البروج واسماء الاقاليم وساعاتها
على خط نصف النهار وكتب عند كل خط سمته مشرقا بالدرج والدقائق ثم بين الجهة التي منها ارتفعت على
ابعاد الجهات من المطالع والمغارب ان اعطانا الطريق الى معرفة الزوايا الواقعة من قوس المايل والخط

الواصل بين مركزي الكاسف والمنكسف وضع الزوايا منسوبة الى اربع قوايم ونعلم من ذلك قسي ما بين النقط
على الافق من دائرة الافق على ان القمر في البعد الاوسط واما كيفية بيان ذلك بالهندسة فليكن القسي
التي تقرر مدة الكسوف من فلكي البروج والمايل متوازية مستقيمة في الحس مثل قوسي اب جد وليكن



مركز الشمس او الظل على ا فتكون نقطة ج مركز القمر في وسط الكسوف و د
نقطة اول ما يتم الكسوف او مبتدأ الانجلاء و ه نقطة اول ما يتمكن في الكسوف
او اول ما تم الانجلاء ولنصل اج اد اه ب د وزاويتا ا د ج لانهما في وسط
الكسوف عند الحس قائمتين وان خط اه مجموع نصفي القطر فهو معلوم وخط اج اذا كان مقدار الكسوف
معلوما معلوم وخط اد معلوم لانه يكون في الكسوفات التامة ناقصا عن اه بقطر المنكسف وفي كل
كسوف ناقص بقدر ما انكسف وزاوية ج قائمة فيصير جه جد ده معلوم وتصير الزوايا كلها معلومة
فاذا علمت زاوية ب اه وكذلك ب اد من ادج وكذلك في كسوف كسوف وقد وضع جدولا فيه اربع
صفوف في الاول اصابع اوساط الكسوف الى [illegible] وفي الثاني مقادير زوايا اول انكساف الشمس وآخر
الانجلاء وفي الثالث كذلك للقمر وفي الرابع لتمام كسوف القمر واول الانجلاء ثم عرف كيفية تقوم الجهات
قال اذا كان المركز الذي يرى في الشمس او الحقيقي على القمر على دائرة البروج فمغربه جهة الغارب وجهة
اول انكساف الشمس وآخر انكساف القمر وفي الانجلاء فيهما بالعكس وان لم يكن على دائرة البروج حصلنا
مقدار الزاوية عرفنا بمقدار الاصابع واحدا ما يقربه من دائرة الافق على تقاطع البروج اما الطالع
واما الغارب بحيث ما يجب لو كان على دائرة البروج لكن ان كان شماليا الجهة اول كسوف الشمس وآخر
كسوف القمر فوضنا الى الشمال من التقاطع الشرقي الى الغارب وان اردنا لاول كسوف القمر وآخر كسوف
الشمس اخذنا الى الشمال من التقاطع الغربي واما ان كان القمر جنوبيا من فلك البروج واخذناه هاهنا من
الجنوب ما اخذناه ثم من الشمال وان اخذناه من الشمال لما اخذناه ثم من الجنوب واما اذا اخذنا آخر الانجلاء
من القمر وضعنا المشرق مكان المغرب ⊙ تمت المقالات الرابعة ⊙ والخامسة ⊙ والسادسة ولواهب
العقل الحمد بلا نهاية ⊙

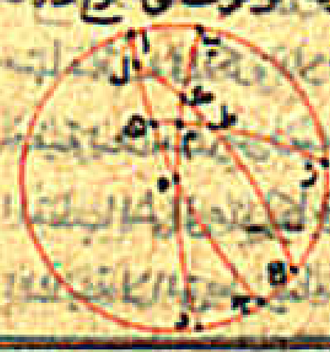
## المقالة السابعة في جوامع امور الكواكب الثابتة

قال انما سميت هذه الكواكب ثابتة لان ابعاد بعضها من بعض ثابتة دائما على مقدار واحد وليس كابعاد
الكواكب المتحيرة التي تجد تقرب منها ما يباعد وتباعد ما يقرب واظن انها انما سميت ثابتة لان انتقال
حركتها الى المشرق قد لم تكن معلومة في قديم الزمان فكانت في حكم ما لا يزول عن درجة فسميت ثابتة ولزمها
ذلك الاسم وان ظهر حال حركتها قال والدليل على انها حافظة لوضع واحد لبعضها عند بعض انه لما
اعتاد بعضها من بعض واوضاع بعضها من بعض في الازمنة الاولى في زمان ابرخس ثم في زمانه
وجدت الابعاد والاوضاع متساوية بالتقريب وهو يذكر في ذلك ارصادا قديمة رصدت في ذلك وجد
احكامها متشابهة لما وجدناه بارصاده بالتقريب ثم اردنا ان نبين ان لكرة الكواكب الثابتة حركة على
توالي البروج وجعل ما وجد بيان ذلك منا رصدنا ابعاد كواكب ثابتة نقيسها الى الكسوفات القمرية
لحقيقة البعد عن نقطة الاستوائين والانقلابين فرايناها قد ازدادت عن تلك النقطة بعدا عما رصد
فيما سلف من الزمان ورأى ابعاد ما بينها محفوظة في جميع الازمنة واستظهر في ذلك بارصاد محققة
من ذات الحلق ولخصه في كتابه ارصادا مدونة في هذا الباب فاذ قد ثبتنا ان للكواكب حركة فلنحط ان
تلك الحركة على قطبي البروج لان عروضها بالقياس الى فلك البروج محفوظة وبالقياس الى منطقة معدل
النهار غير محفوظة بل مختلفة قال وان ابرخس مع ظنه ان حركة الانتقال الى المشرق انما هي خاصة
بالكواكب التي في سمت منطقة البروج دون غيرها فانه يرى ان تلك الحركة انما على قطبي فلك البروج
فلو كانت الحركة على قطبي معدل النهار لكان تعرض الكواكب الثابتة في جميع الازمان انما يتشابه بالقياس
الى منطقة معدل النهار ولكن لم يوجد كذلك وانما وجد ذلك التشابه بالقياس الى منطقة البروج فـ
هذا هو ما نظر ابرخس ايضا في الكواكب التي في المنطقة وان كان لا يبق بيدك كل الثقة اذ كانت
ارصاد من قبله على الجليل من الامر والزمان بينه وبين طيموخارس الراصد قريبا قال واما نحن فانا
رصدنا عروضها على فلك البروج فكانت على ما في القديم الا بقدر ما يمكن ان يعرض في مثل الارصاد
والالات واما ابعادها من نقطة الاستواء والانقلاب فكانت زايلة وكان اعتباره من ارصاد

طيموخارس وارسطلس وما لاوس ثم ارصاد ابرخس ثم ارصاده نفسه فقد ذكر ابرخس انه وجد الكواكب
التي في النصف الآخذ من النقطة الشتوية والربيعية الى الصيفية اميل الى الشمال مما كانت عليه في
ارصادهم لانها دائرة الشمس مواضعها الى المشرق وحفظت العرض مع فلك البروج صارت ابعد في الشمال
وانه وجد العرض من البروج محفوظا شمالا ان الشمال وجد عرضه في رصد طيموخارس وفي رصد نفسه
قريبا من درجتين جنوبا واذا كان ابرخس يتشكك في ذلك لعله نقصه بارصاد طيموخارس اذ كانت مأخوذة
على الجليل من الامر وكانت المدة قصيرة غير كافية في ظهور الامر واما بطليموس فانه قال ان الثقة بحركة الثوابت
على الصفة المذكورة قد صحت عنده ووقعت لزيادة عدد الكواكب المرصودة وتطاول العهد قال بطليموس
ونحن لما اتبعنا ارصادنا وقابلناها بارصاد ارسطلس وابرخس وبالارصاد التي عملها طيموخارس وغيره
وجدنا الكواكب التي رصدت قد حفظت النسبة الى فلك البروج واما الى دائرة معدل النهار فان ما منها
في النصف المبتدئ من الشتوي والربيعي الى الصيفي فان ابعادها الى الشمال قد ازدادت مما وجدت عليه قديما
واما التي في النصف الآخر فان ابعادها الى الشمال ناقصة والى الجنوب زائدة على نسبة واحدة وهذا
الاختلاف في الكواكب الغربية من الاستوائين اكثر وفي الغربية من المنقلبين اقل لان ظهور الميل عند المنقلبين
الاستوائين اكثر من ظهوره عند المنقلبين كما قد عرفت وعد عدة كواكب وجدت على هذه الجملة ووجد
هذا التفاوت مستمرا على وتيرة واحدة من ارصاد المتقدمين ثم ارصاد ابرخس ثم ارصاده فلما وجد
الخلاف بين رصده ورصد ابرخس في الطول بجزئين وثلثي جزء والمدة بين الرصدين مائتان وخمس وستون
سنة حكم ان الكواكب الثابتة تقطع الجزء الواحد في قريب من مائة سنة والاختلاف الواقع في العرض عن معدل
النهار ايضا يوجب هذا الحكم بعينه وخصوصا من كسوفات الكواكب بالقمر في اوقات معلومة معلوم فيها
عرض القمر وذكر منها ارصادا ما بين فيها القمر الكواكب وكسفها فعرف من معرفة مكان القمر في الطول والعرض
واعراف المنظر في ذلك التاريخ مكانها في الطول والعرض على الوجه الذي علم به ثم رصد اعظام الكواكب
الثابتة على مراتب ستة متفاضلة في العظم الى ان انتهى العظم السادس وترك ما بعده لصغره ورسم لها
جداول لكنه سماها فيها منسوبة الى الصورة التي وصفت لها ولم يبال ان يخالف المتقدمين في هذه الصورة
اذا كان ما يصفه اوفق مثل مخالفته لابرخس في تسمية كوكب في العذراء سماها ابرخس كتفي العذراء و
سماها هو كوكبي جنبه اذا كان ذلك اصح وادل على الصحة ورتب جداول في الصف الاول منها اسماء الصور
اعظامها من الكواكب الجنوبية والشمالية وهي الف واثنان وعشرون كوكبا وعلاماتها وفي الصف الثاني اسماء
البروج التي كانت اجزاؤها في زمانه في اول ملك [illegible] وجعل مبادي الارباع من نقطة الانقلاب والاستواء وفي
الثالث اجزاؤها من فلك البروج وفي الرابع جهتها من فلك البروج وفي الخامس عرضها ومن معدل النهار
وكميته في البروج وفي السادس [illegible] اعظامها [illegible] الازمنة التي بعد على ان يجعل
[illegible] في كل مائة سنة درجة [illegible] في المقالة الثانية [illegible]
ولكن في [illegible] النصف الجنوبي من الكرة ثم اخذ يعرف كيف يجد كرة مصمتة ترى فيها هذه الكواكب
وصورها والمجرة [illegible] كرة شبيهة اللون [illegible]
[illegible] ونرسم فيها قطبي البروج ونرسم بينهما دائرة البروج ونرسم دائرة معدل النهار بالميل المعلوم على
قطبين آخرين [illegible] ونقسم دائرة البروج بثلثمائة وستين درجة والدرجة
[illegible] ونطبق عليها حلقة [illegible] والاخرى اكثر منها قليلا وعلى طول كل واحد منهما
[illegible] دائرة تقسم [illegible] هذه الدائرة [illegible] وتقسم كل
[illegible] مركز الحلقتين ونجعل الحلقة [illegible] في قطبي البروج والكبرى
مشتملة عليها وعلى الكرة [illegible] في قطبي معدل النهار [illegible] مقسومة في المواضع
فاذا اردنا [illegible] اتخذ موضع كل كوكب معلوم الطول والعرض
[illegible]
[illegible]
[illegible] القطب الشمالي [illegible]
الثابتة [illegible] الشكلات [illegible]

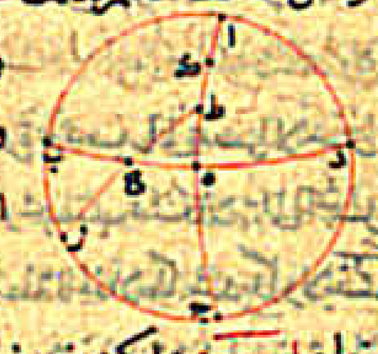
بعضها بالقياس الى الارض ونخلط الاولين معًا فالقسم الاول يكون اما على العموم فاذا صارت معًا في درجة
واحدة من المادة منطقة فلك البروج او صارت على مختلفين لا انهما على تثليث او تربيع او تسديس
او غير ذلك بحسب الزاويتين الحادثتين عنهما من القطب قايمة كانتا او اقل مثلثا وربع واما على
الخصوص فهي التي تكون في منشور البروج التي ترسمه سيارات الكواكب المتحيرة في العرض اما عند الكواكب
المتحيرة الخمسة فبالمقارنة والسير واما عند الشمس والقمر فبالاستبراد وهو ان يتوجه الى النير فيدخل
في شعاع النير حتى يختفي ثم يجتمع معه ثم يشرق وهو ان يخرج من الشعاع نحو المشرق واما التي عند الارض
وحدها فاربعة انواع وهو ان يكون طالعة وغاربة ومتوسط السماء من فوق ومن تحت وهذه الشكلات
اما في خط الاستواء فقد توجد كلها لكل كوكب في ازمنة متساوية اما حيث يكون القطب على سمت الرأس
فلا يكون لشيء من الثابتة شيء من الاحوال المذكورة البتة ولا لواحد منها واما بين هذين فيكون لبعض
الكواكب كلها ولبعضها بعض دون بعض فاما ما بين القطبين ويكون بينه وبين القطب دون ما دام ارتفاع القطب
فيكون ظاهرا ابدًا او دون الانخفاض فيكون خفيا ابدا واما في خط الاستواء فتكون ازمنة الشكلات
الاربع لجميع الكواكب متساوية واما في العرض فتختلف لا ما كان منها على خط النهار وما سواه فان الى
الجهة ارتفاع القطب واذا كانت في درجة واحدة من البروج فقد يطلع اسرع ويختفي ابطأ لكنها فيتوسط
السماء معًا وذلك اذا كانت في الدائرة المارة بالاقطاب ولا يلزم ان يكون ما يطلع معًا يتوسط السماء
معًا الا في معدل النهار فيطلع ويغرب معًا ما كان يتوسط السماء معًا واما الكاين بحسب الارض والسماء
فالعام من ذلك ما يكون للثابتة والنيرات ولاجزاء البروج بالقياس الى الارض وهي كونها معًا في الغروب
او توسط السماء او الغروب واما المتفصل فهو الذي بالقياس الى النيرين وهي تسعة اصناف كلية
آ فالنحو الاول هو الطلوع الصباحي وهو ان يكون الكوكب والشمس معًا او في زمانين متقاربين
يصيران الى الافق وذلك اما التابع فلا يرى وهو ان يكون كما تطلع الشمس يطلع الكوكب تحت واما
المقارب وهو ظاهر واما المتقدم الذي يرى فهو الذي يطلع اولا ثم تطلع الشمس ب والنحو الثاني
توسط السماء وهو ان يكون الكوكب قريبا من طلوع الشمس يتوسط السماء فوق الارض او تحت
وهو ايضا اما التابع وهو الذي يتوسط السماء بعد طلوع الشمس فلا يلبث والمقارن او المتقدم
الذي يرى اذا كان في وسط السماء الفوقاني ج والنحو الثالث يقال الغروب الصباحي وهو اما
التابع الذي يرى وهو ان يكون انما يغرب بعد ما اشرقت الشمس فلا يلبث واما المقارن واما المتقدم
الذي يرى اي الذي يغرب اولا ثم تطلع الشمس فلا يلبث طويلا د والنحو الرابع الطلوع الظهري وهو
ان يطلع والشمس متوسطة وذلك اما نهاري لا يرى واما ليلي يرى وهو ان يطلع وقد توسطت الشمس
السماء تحت الارض ه والنحو الخامس توسط السماء الظهري وذلك يكون اذا توسطا معًا وهو اما
غير مرئي اذا توسطا معًا من جهة واحدة او توسط الكوكب تحت والشمس فوق واما مرئي اذا كانت
الشمس في الوتد الاسفل والكوكب في الوتد الفوقاني و والنحو السادس هو الغروب الظهري
وهو ان يغرب الكوكب مع توسط الشمس السماء فوق الارض وهو اما غير مرئي اذا كان توسط السماء
فوق الارض واما مرئي اذا كان توسطها تحت الارض ز والنحو السابع يقال له الطلوع المسائي وذلك
ان يكون الشمس في المغرب والكوكب في المشرق وذلك اما التابع الذي يرى وهو ان يطلع بعد غروبها
فلا يلبث والمقارن او المتقدم الذي لا يرى ح والنحو الثامن هو توسط السماء المسائي وهو
ان يكون الكوكب في وسط السماء عندما تلي الشمس الافق وهذا ايضا ثلثة اصناف تابع يرى ومقارن
ومتقدم لا يرى ط والنحو التاسع هو الغروب المسائي وهو ان يلي المغرب معًا اما التابع الذي
يرى واما المقارن واما المتقدم الذي لا يرى

## في مقارنة الكواكب الثابتة للشمس في الطلوع او في توسط السماء او في الغروب

فلما فرغ من هذا اخذ يعرف وجه الوقوف على طلوع


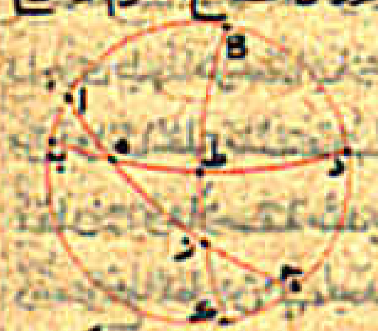
وتوسط الشمس والكواكب اذا كان مقارنا بعد ان يتامل مواضعها في البيت
وانما نعرف ذلك من توسط السماء المقارن للشمس فنبين بشكل انه كيف يمكننا
من معرفتنا موضع الكوكب ان نعرف مع اي جزء من البروج من معدل النهار
يتوسط السماء لتكن دائرة ابجد مارة باقطاب البروج والمعدل



نصف دائرة البروج على قطب ح و اهج نصف معدل النهار ولتكن ط الكوكب و حطكل تمر بالكوكب
ولقطب البروج فتكون نقطة ك درجة الكوكب في الطول ولتكن د قطب المعدل ولتمر عليه وعلى الكوكب
دطمن وظاهر ان نقطة طمن متوسط السماء معًا فلانه قد تقاطع بين قوسي اب اج الى قوسي حك
دن على ط فنسبة جيب حا الى جيب دا مؤلفة من نسبة جيب حك الى كط ومن نسبة جيب طم الى مد
لكن قوسا حا دا معلومتان بان دا ربع تمام حد الميل و حا ربع و حد الميل اعني ارتفاع القطب في قوس
حك طك معلومتان لان طك عرض الكوكب معلوم من البيت و كه معلوم لان ه اطول الكوكب من الافق
فهو معلوم من البيت و ه درجة المشرق والاعتدالية ولنا ان نعلم فاذا اجملنا كه المعلوم مطالع حيثما
هك درجة الثور و حك مثل درجة ك فنعلم جميعه من الاصول المعلومة فيصير حك معلوم وان جعلت هك
في ك معلوم مضاد حك معلوما وصار طك معلوما و هك معلوم لانه درج السواء القوس هك المعلوم
لو نعلم مطالعها فنعلم كذلك لك من حك فنعلم فتكون نسبة جيب مد المجهول الى دا المعلوم كما تدرى


وكان طك حك حا معلومات بقي مد معلوما فصار هم هك معلومين
وجميع هك ايضا فصار بعدم من ه ومن ك المعلومين معلوما وهي الدرجة
التي تتوسط السماء مع ط من البروج وكذلك ك من معدل النهار ثم بين شكل
ذلك في الطلوع والغروب فليكن اهج نصف دائرة المعدل في دائرة نصف
النهار ابجد وليكن نصف دائرة الافق بهد على قطب ح وليكن طلوع الكوكب على ه من بهد
و ح قطب المعدل ولتمر بنقطتي دح ربع دائرة دحط وقوسي دح بط ها ارباع و دب وهو ارتفاع
القطب معلوم و ط درجة ممر متوسط السماء معلوم و طح مما عرفناه معلوم بقي دح معلوما و ها معلوم
فنسبة جيب دب الى جيب با مؤلفة مما علم فجيب هط معلوم و ط معلوم فه معلوم فالدرجة
التي تطلع من المعدل معلومة فالتي من فلك البروج معلومة وكذلك التي للغروب معلومة ولتكن النقطة التي
على المغرب من ذلك الجانب من ط مثل نقطة ك ويكون كط مساويا لطه ويغرب ك معه لكون
ه وزاويته القطبية كزاوية ه القطبية اعني مثل زاوية ادح التي في جانب وقد سهل من ذلك معرفة
ان اي الكواكب تطلع مع جزء جزء من فلك البروج وتتوسط وتغرب فنعلم انه متى تصير الشمس الى موازيه
في تلك الحال ويسمى المواضعات

## في ظهور الكواكب الثابتة للرؤية واختفائها عنها

ثم شرع في بيان ظهور الكواكب الثابتة للرؤية واستتارها فقال ولما كانت هذه تختلف بثلاثة اشياء [illegible]
الكواكب بعدها من منطقة البروج وميل الدرجة على الافق [illegible]
كلما كانت اصغر خفيت اشد وكلما كان العرض اقل خفيت اشد لدخولها في دائرة الشعاع [illegible]
مثلا [illegible] ميل البروج على الافق [illegible] الزاوية الحادثة من الافق والبروج
قال فاذا كان الامر على هذا وجب ان [illegible] بعد الشمس من الافق وهي تحت الارض [illegible]
وهذا البعد قطعة قوس من القسي القايمة على الافق وهي الارتفاعية [illegible]
[illegible]
في كل اقليم يحتاج في كل اقليم الى رصد جديد [illegible]
ان بينا كيف نستخرج قوس الارتفاع [illegible]

نصف النهار [illegible]
[illegible]

حال الجهة المغرب ثم اعتذر بطليموس في امضائه على عطاء القانون وتركه البسط اذ كان ذلك امرا
كثير الانتشار لكثرة الكواكب الثابتة وعسر الشمول في اقليم اقليم وبعد رصد الوقت الذي فيه لاصله
ولا يعرض شيء في الظهور والاستتار ولقلة الكواكب الثابتة عن اطوالها ولكون المأخذ فيه
تقريبا بعيدا عن التحديد ⊙ تمت المقالتان السابعة والثامنة من المجسطي ولواهب العقل الحمد
بلا نهاية **المقالات التاسعة والعاشرة والحادية عشر** في جوامع امور الكواكب المتحيرة في
مراتب اكر الكواكب السبعة قال ان الاوائل اتفقوا على ان اكر المتحيرة دون الثابتة وفوق القمر اذ كانت
الثوابت تنكسف بالكل وكان القمر يكسف الكل واتفقوا انها ايضا هي فوق الشمس واما كرة الزهرة
وكرة عطارد فان الاقدمين رتبوها تحت كرة الشمس وبعض من تأخر عنهم رتبهما فوق كرة الشمس ايضا
اذ لم يجدوها تكسف الشمس وهذا غير واجب فانه يجوز ان لا يكون محاذيا تحت الشمس في السطح الذي
يمر بابصارنا ومركز الشمس ومع ذلك يكون تحت كرة الشمس ولا تكسف الشمس كما يكون في اكثر اجتماعات
الشمس مع القمر اقول اني رأيت الزهرة كالشامة في صفحة الشمس **في الاصول التي تعمل
عليها في الكواكب الخمسة** ثم اخذ في الاصول لامر المتحيرة وتيسيرا الى عسر الامر
في معرفتها لان لكل واحد اختلافا بحسب اجزاء فلك البروج واختلافا آخر بحسب تشكلاتها الى الشمس
مثل الظهور والاختفاء والمقابلة والمقارنة وغير ذلك مما يتبين وهي مختلطة اختلاطا شديدا ولا يتسع
مدد عوداتها وعسر تلخيص بعضها من بعض والارصاد المتقادمة تقصر في ذلك لانها مبنية على
الحلول والعزبية قصيرة مدة الزمان الذي في مثله يظهر الحق وجملة تلك الارصاد قريبة العهد غير مبنية
المدة ولا انها مبنية على الظهور والوقوفات من الرجوع والوقوف لا تجد زمانه فانه يبقى مدة واحدة
على حالة واحدة عند الحس ويختلف الحس بحسب الاهوية ويعسر رصدها بالقياس الى الكواكب الثابتة
لان الخطوط الواصلة بينها لا يجب دائما ان تفعل عند دائرة الافق زوايا قائمة بل قد تفعل حادة
ومنفرجة فيعسر الحساب ويختلف ولان البعد الواحد بينهما يرى عند الافق اعظم من وسط السماء
اصغر ولهذا اقتصر ابرخس في امر المتحيرة على وضع الارصاد دون ان يحكم بشيء غير انه اذ كانت
الارصاد المدونة في عصره غير بالغة مبلغ الكفاية في الكواكب الخمسة وكانت بالغة في النيرين مبلغ
النفس والتطرق الى الحكم في امر النيرين بعينه منه للحق ولذلك ما كان ابرخس قد بقي ان المرصود فيما
بحسبها اهل عصره المتقي على جداول يسمونها الابدية بل كان يقول انه ليس يكتفى في ادراك الحق في
هذا الباب ان يقال للمتحيرة الكواكب اختلافان وان لها رجوعات غير متساوية وان هذين الاختلافين
هما من جهة خروج المركز ومن جهة فلك التدوير او ان وافق المركز ومن جهة اختلاطهما في الاختلاف
الواحد رجوعات متساوية بل يجب ان يبلغ في كمية ذلك وتقديره مبلغا يطابق الحساب فيه المشاهدة
قال وقد حدس امر الاختلافين وامر الرجوعات الغير المتساوية قوم ممن رام ان يحفظ الحركة المستديرة في
على الاستواء ورسم الجدول الذي سموه الابدي الا ان ذلك وضع بلا برهان ومع ذلك غير صحيح
فانه منهم من داخ عن كلية الحق ومنهم من لزمه يسيرا ثم فارقه فابرخس يعرف بصعوبة هذا الامر الذي
تيسر لنا قال وانا اذا اضطررنا الى استعمال امور خارجة عن القياس مثل ان نستعمل الدوائر التي
رسمها كأنها اوائل ولا يكون بينة في اول الامر لكن الامتحان الكثير والمطابقة المتواترة صححها لنا
اذ كنا اطلعنا الارصاد فوضعنا اولا وضعا اذ الحركات يجري عليها ما جرت واختبرنا مرارا كثيرة
ما يجري عليها امر الحساب لا يختلف فاعتمدنا في ذلك ارصادا بعيدة عن الشك والشبهة وكانت بالآلات
من ذوات الحلق مستقصاة الحلقة والصنعة والتقويم وكان الرصد بالقياس الى الكواكب الثابتة
بمقارنة او ملاصقة شديدة فخرجت العودات الكواكب على ما ذكر ابرخس تطابق ما صححناه بالامتحان
وسنوضح الطريق اليه بعد وبالجملة اقول انهم قد وجدوا وسط الكوكب واختلافه في الثلاثة العلوية
متساوية لوسط الشمس وفي السفليين كل كوكب فوسطه مساو لوسط الشمس وانما بعده عنه بغاية تنقل
الاختلاف تارة من جهة المشرق مستقيمة وتارة من جهة المغرب فوجدوا واما السبيل الذي توصلوا
منه الى جهة معرفة الاختلافات لهذه الكواكب فانه مشترك بينها لان لها احوالا مشتركة من ظهورات
واستترارات ورجوعات ووقوفات واستقامات ومناظرات مع الشمس ولها كلها اختلافات



ابعدها بالقياس الى الشمس فان جميع الكواكب اذا كانت عند حد ما [illegible] حال الظهور والاستتار
او حال الوقوف والرجوع او الاقامة كان لها بعد من الشمس في العلوية [illegible]
في مثل تلك [illegible] الشمس في حلول الاحوال وكان بعد في العلوية تعود الى تلك الحال [illegible]
في مثل ذلك الزمان فاذا [illegible] تلك القوس بعينها وتلك الاجزاء وجدنا الاشكال [illegible]
بعينه الا ما يتوهم من تغير [illegible] الزمان [illegible] كان الامر كذلك [illegible]
[illegible] وهو ان يقابل [illegible] الاستواء في العودات [illegible] ذلك
المعين في السرعة والابطاء [illegible] الزمان الذي [illegible] الحركة [illegible]
من الوسطى الى [illegible] لان [illegible] على خلاف [illegible] الكواكب [illegible] الى المشرق
[illegible] الكوكب الى المشرق [illegible] في النصف الثاني لا يمكن [illegible] الرجوع [illegible]
على الاصل [illegible] التدوير [illegible] الاحوال [illegible] والوسطى وذا
كان ذلك [illegible] البروج [illegible] العودة الى [illegible] فهذا
اختلاف [illegible] الكوكب [illegible] الاختلاف [illegible] تدويره [illegible] في القوس
والاختلاف الثاني [illegible] بالقياس الى فلك البروج [illegible] الكوكب في ابتداء [illegible] الاستقامة
في الرجوع والابطاء والاقامة والسرعة فيحصل درجته ثم تحصل درجته عاد الى مثل تلك الحال حتى يكون
قد عاد الى وسطه وتمت دورة في الاختلاف ثم رصدا مثل ذلك في القوس التي تلي القوس الاولى من فلك
البروج فوجد الشيء مختلفة في الصغر والكبر ولا يكون متساوية بها لو كان التدوير على حامل مو
المركز وبوجد اختلافها في الصغر والكبر لتبتدئ من حدود فيزداد ثم يتناقص ثم يعود ووجدوا ذلك على
نظام واحد وانا اعتبره في اجزاء بعينها من البروج لكنهم وجدوا الزمان من اسرع الحركة الى الحركة الوسطى
اصغر من الزمان الذي من الوسط الى العظمى وكان هذا انما يمكن على احد امرين التدوير او خروج مركز لا على
وكان اصل التدوير يختص بالاختلاف الاول فبقي لهذا الاختلاف اصل الخروج ولما وجدوا الكواكب
العلوية اذا عادت الى ابتداء تغيرات احوالها عادت الى تشكلها من الشمس فانها بعد بالمعدل عادت الى الوسط
ولا يختلفا اذا رصدت في اجزاء بعينها من فلك البروج فعلموا انها انما سارت في تلك المدة من البروج الفوق
الزائد الى مثل التشكل الاول وان الشمس دارت دورة ومثل تلك القوس فيكون الشمس قد دارت بوسطها في
فلكها دورة وقوسا والكوكب دارت في اختلافها دورة وعادت وسار مركز تدويرها تلك القوس فيكون وسط
الشمس مساويا لوسط الكوكب واختلافه ولان تلك الشيء يعلم بالرصد فيكون ان وسط الكوكب معلوما وهو
ما بين الزائد والناقص وايضا هو ما ينقسم اليه ايام المدة على عدد العودات للاحوال فيسقط آخرا ويبقى
الاختلاف ووجود دورة والحق في مدة عودة فيها واما السفليان فلم يكونا بعيدا عن وسط الشمس الا بمقدار
غاية التعديل في الجهتين فعلم ان وسطها مساو لوسط الشمس وان اختلافهما بقدر المدة التي يعود فيه
الى حاله من الرجوع والوقوف ومن الظهور والاستقامة وبالجملة غاية ويكون ببعده عن الشمس والعود الى
مثله في تلك الدرج باعيانها وهذا بالحلل من النظر ووجدوا الرجل يستكمل في الاختلاف سبعة وخمسين
دورة في تسعة وخمسين سنة شمسية يبقى لوسطه دورتان وجزء من صه ليكون المتيران مساويين
لمسير الشمس والمشتري يكمل في عا سنة الا اربعة ايام ونصف وثلث وجزء من خمسة عشر من يوم خمسا وستين
دورة في الاختلاف فيبقى الوسط بالعودات الى المتقلبين ستة ادوار الا اربعة اجزاء ونصف وربع والمريخ
سبعا وثلثين دورة في تسع وسبعين سنة شمسية وثلثة ايام وسدس وجزء من عشرين من يوم يبقى
وسطه اثنان واربعون دورة وثلثة اجزاء وعشر دقايق ثم وجدوا عودة الزهرة في الاختلاف يستكمل
خمسين منها في ثمان وستين الا يومين وربع وجزء من عشرين من يوم وعطارد مائة وخمسة واربعين في
ست واربعين سنة ويوم وجزء من ثلثين واما وسطهما فمثل ادوار الشمس بالوسط ثم بسطوا زمان العودات
في الوسط والاختلاف سنينا وشهورا واياما وساعات واجزائها وكان هذا بالنظر الحلل مبنيا على
اختلاف واحد فقط ورسموا لذلك جداول لكل كوكب الاول لمن الجداول في السنين المجموعة الاجزاء
الطول ومنفصل بي في العرض لاجزاء الاختلاف ثم رسم جدولا للسنين المفردة على قياس ذلك في ع سطرا
ورسم خلفه جدولا للساعات ثم جداول الشهور ثم للايام **فيما يحتاج الى تقديمه في امر**

## الاصول التي تعمل عليها في الكواكب الخمسة

فلما وضع هذه الاشياء وضعا على اصول تحليل فقال انا نجد للكواكب المتحيرة على ما مضى ذكره اختلافين احدهما بالقياس الى الشمس وهو اشكاله من الشمس بحسب المناظرات والظهور والاختفاء والوقوف والرجوع ويحدث كل واحد من هذه الاحوال للكوكب العلوي مع الشمس شكل ما من مقابلة وتسديس وتربيع وتثليث وغير ذلك بحسب القياس الى اجزاء فلك البروج فاما الاول فان رصدنا الكوكب وهو على ابتداء تغيرها لما من الوقوف والظهور والرجوع والاستتار وغير ذلك مفصل من جهة موضع الشمس وتحصيل البعد بينهما درجة الكوكب ثم نحصل الذي بين كل حال وتحصيل جزؤه من البروج تحصيل البعد بينه وبين الشمس ثم اذا عاد الى حاله في الرصد الاول عند ما يرصد من الراس نفعل ذلك ما امكن فلما رصدنا هذا الرصد الاول واحكمنا الارصاد واعتبرناها وتعرفنا نتائجها على ما نذكره صح ان سطح الفلك الخارج المركز في المتحيرة غير ساكن بل متحرك مثل حركة الثوابت كل مائة سنة درجة واحدة حول مركز البروج ولذلك لا يكون ابعاد الاوج والحضيض عن النقط الاربع باسره بل متغيرة منتقلة بانتقال هذا السطح ووضح ايضا ان مركز فلك التدوير ليس تحرك حركاته المستوية اعني المقاطعة في ازمان سواء قسيا سواء والقاطعة في ازمان سواء زوايا عند المركز سواء حركا يكون بالقياس الى الخارج المركز الحامل له بالقياس الى فلك اخر خارج المركز عن هذا الفلك الحامل مساو له وليس مركز التدوير عليه ولكن الزوايا التي تفعلها عند مركزه في ازمنة متساوية تكون سواء وتسمى تلك الزوايا ايضا مستوية وسمي الفلك المعدل المسير ووجدنا مركز المعدل على الخط المار بالاوج والحضيض ولو وقع خارجا عنه لكان زمان مسير التدوير على اوج الحامل الى حضيضه في جهة المركز اعظم من الزمان الذي من الحضيض الى الاوج اذ مجموع الزوايا الواقعة في جهة المركز تكون اكثر ووجد مركز المعدل فيما خلا عطارد واقعا على منتصف الخط الذي بين مركز الحامل ومركز البروج واما في عطارد فخارجا عن المركزين الى الاوج بعده بينه وبين مركز الحامل والبروج بالتقريب ووجد سطح الفلك الخارج المركز لعطارد ينتقل الى المغرب في كل سنة درجة واحدة فينتقل الاوج والحضيض فلذلك يوجد مركز التدوير على حضيضه مرتين في السنة كالقمر مرتين في الشهر على ما نحن شرحه وسوف نبين بعد ان سطح الفلك الحامل مايل عن سطح البروج وان سطح التدوير عن سطح الخارج المركز الا انا نفرضه في هذا الوقت كان السطحين جميعا في سطح فلك لان التفاوت الذي يقع بين الامرين في الحساب يسير جدا كما نبينه وفي مراعاة هذه الميول صعوبة في تطويل حساب مع قلة عنا فراده تفاوت

## في اصناف الاصول التي تعمل عليها وفصولها

وقد رسم بطلميوس بين شكلين احدهما لهيئة افلاك الاربعة والثاني لعطارد فيتهم فيهما ما قاله ونحن طرحناها استغناء بما اوضحنا جملته ثم بينا ان الكواكب اذا اتفق له تعديلان من جنبي الاوج على قوسين متكافئتي البعد منه بالوسط كانا قوسين متساويتين سواء كان تعديلا مفردا او اختلط التعديلان بعد ان تكون قوسا التدوير متشابهتين وان اعظم التعديل فيها متساويين وبين ذلك في الكواكب الاربعة دون عطارد فله حكم آخر ووجه هذا البيان فيه ليكن ا ب ج حول [illegible] وقطر ا ه ج و د مركز البروج و ح مركز الخارج المعدل وليكن د و ب بعدهما من ا الاوج سواء وعليهما فلكا تدوير متساويان ولنخرج د ح [illegible] الى [illegible] ولنصل د [illegible] ب د ونخرج د م د ك مماستين التدويرين فاقول ان زاويتي تعديل الاختلاف الثاني وهما [illegible] متساويتان



[illegible] الذي لاعظم تعديل التدوير ولنخرج من ه عمود [illegible] على [illegible] و ه د على ب ج فلان زاويتي [illegible] متساويتان لانهما على بعد من الاوج سواء على مركز المعدل فيكون من مثلثي [illegible] زاويتا [illegible] متشابهتان ومتساويتان لان [illegible] مشترك وعمودا [illegible] متساويان وهما على خطي [illegible] فخطا [illegible] متساويان ونصفاهما [illegible] متساويان فاذا دخلهما [illegible] المتساويان فيكون [illegible] متساويين و [illegible] مشترك وزاويتا [illegible] متساويتان فخطا [illegible] متساويان ويلزم ان تكون زاويتا [illegible] متساويتين



فانهما خطا د ه [illegible] وخطا د م د ك متساويان وزاويتا د م ك قائمتان فالمثلثان وسائر الزوايا متساوية فزاويتا ه د م [illegible] د ك متساويتان واما البيان الخاص بعطارد فليكن خط ا ب ج هو القطر الذي عليه المركز وليكن ا مركز البروج و ب مركز المعدل و ج مركز دائرة مدير مركز دائرة الحامل حولها ولنخرج خطي [illegible] الى التدوير على زاويتين متساويتين وخط ج ح [illegible] لدوران مركز الحامل الى المغرب على استواء في السرعة ومساويه لسرعة التدوير بالقياس الى مركز المعدل دعودتها في سنة واحدة وضعا فتكون زوايا ج متساوية لزوايا د وذلك لان خطي [illegible] كانا معا منطبقين على خط ا ج فخرج [illegible] الى الجهة و [illegible] الى ضدها [illegible] متساويتين فزاوية [illegible] مساوية لزاوية [illegible] ولكن من ذلك الجانب مثل ذلك حتى يكون وضع فلك التدوير في الجانبين واحدا وتكون زاوية [illegible] مثل [illegible] فيكون خطا [illegible] متوازيين و [illegible] متوازيين وليكن مركز الحامل على خط [illegible] عند الدور وهو [illegible] وعلى خط [illegible] هو [illegible] ولنصل [illegible] ولنصل [illegible] ونخرج من نقطة ج على خطي [illegible] عمودي [illegible] ومن نقطة [illegible] على خط [illegible] عمود [illegible] من [illegible] على [illegible] عمود [illegible] ونخرج عمودي [illegible] فيقعان على [illegible] المماستين لا محالة وزاويتا [illegible] من مثلث [illegible] متساويتان لزاويتي [illegible] من مثلث [illegible] وضلع [illegible] مشترك فخطا [illegible] متساويان بل خطا [illegible] الموازيان لهما لان زاوية [illegible] كل واحد منهما قائمة يصير كل واحد من الاربعة التي بين متوازيين قائمة فيصير [illegible] متوازيين وكذلك في الجانب الآخر وخطا [illegible] الخارجان من مركز الحامل الى مركز التدوير متساويان و [illegible] متساويان وزاويتا [illegible] قائمتان فتكون زاوية [illegible] مساوية لزاوية [illegible] ولان خطي [illegible] متساويان لخطي [illegible] لان خط [illegible] بعد ما بين مركز الحامل ومركز الدائرة التي عليها تدور وهو بعينه [illegible] فتكون زاوية [illegible] مثل زاوية [illegible] وكانت زاوية [illegible] مثل زاوية [illegible] يبقى زاوية [illegible] مساوية لزاوية [illegible] وضلعا [illegible] كل مساو لنظيره من ضلعي [illegible] فتكون قاعدتا [illegible] متساويتين و [illegible] مشتركة وزاويتا [illegible] متساويتان تكون زاويتا [illegible] التعديل متساويين وزاويتا [illegible] متساويتان ولان [illegible] كل مثل نظيره وزاويتا [illegible] قائمتان تكون زاويتا [illegible] الذي بين تعديل متساويتين



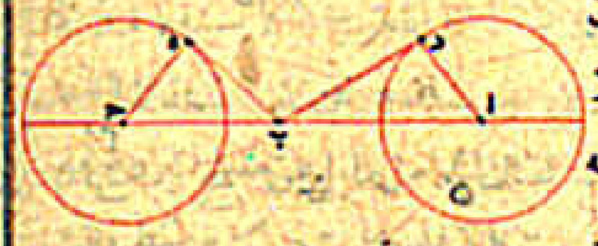
## في معرفة ابعد البعد لعطارد والزهرة

واما السبيل الذي استخرج اوجات الافلاك الحاملة اما لعطارد والزهرة فهي انهما لما كان مركز فلك تدويرهما يتحرك مع وسط الشمس وكانا لا يبعدان عن الشمس الا غاية التعديل الاول ثم وجبا ان يرجعا اليها وتفاوتا ما ثم سيرهما الى غاية التعديل الاعظم ثم يرجعا اليها دائما ولما كان فلك تدويرهما على الفلك الخارج المركز كما بين فليس يمكن ان يكون التعديل الاول في جميع الاجزاء سواء لانه اذا كان في ناحية الحضيض من الحامل كان اقرب الى البصر وكانت زاوية التعديل اكثر فوتر مقدار القوس التعديلية اعظم واذا كان ابعد كان اصغر فرغنا اصغر ولما كان ان احد نصفي قطر التدوير الى الاوج من الحامل والآخر الى الحضيض وكان احد بعديه عن الشمس الذي الى الاوج اكبر والآخر اصغر فاذا وجد لاحد هذين الكوكبين في الارصاد بعدان عظيمان مسائي وصباحي متساويان في موضعين مختلفين من الفلك علم ان مركز التدوير كان في الوقتين على بعد سواء من الاوج والحضيض وانه اذا انتصف ما بين موضعيهما عند البعدين المتضادين كان في موضع الخط المار بالاوج والحضيض فلما كان الامر هكذا طلب بطلميوس لعطارد في الارصاد بعدي صباحي ومسائي متساويين ليأخذ منتصف ما بينهما فيعرف موضع البعدين المختلفين فذكر رصد الغاية بعد المساوي كان احدا وعشرين جزءا وربع جزء ان هذا بعد درجة الكوكب المرصودة عن وسط الشمس المحسوب وذلك لان الكوكب قد كان بالقياس الى الدبران على جزء واحد من الحوت وكان تاريخ الوقت يوجب ان يكون وسط الشمس في تسعة اجزاء ونصف وربع من الدلو وبينهما احد وعشرون جزءا وربعا قريبا من الاول لغاية البعد الصباحي مساويا له كان موضع الكوكب فيه على عشرة اجزاء من الجوزاء

والمتوسط بين الموضعين المرصودين للكوكب هو عشرة اجزاء من الحمل والميزان فعليهما اذا يقع قطر المار بالبعد
المختلفين وايضا رصد غاية بعده مسائيا فكان ستة وعشرين جزءا ونصف والكوكب على تسعة اجزاء
من السرطان ورصدا آخر قريبا منه صباحيا مساويا له والكوكب على ثلثة عشر جزءا ونصف من الجدي
والمتوسط بينهما بالتقريب ذلك بعينه فهذا ما رصده بطلميوس وقابل بذلك ارصادا قديمة فذكر رصدين
صباحيا ومسائيا متقاربين ورصدين آخرين مثل ذلك وجب ان يكون هذا القطر على سته من الحمل والميزان
فالتفاوت اذن بين مقتضى الارصاد القديمة والقريبة اربع درجات والمدة بينهما قريبة من مائة سنة فقد
ظهر ان الاوج والحضيض ينتقل اربع درجات في اربعمائة سنة كل درجة في مائة سنة قريبا مما وجد للثابتة

## في ان عطارد يكون على اقرب قربه في الدورة الواحدة مرتين

ثم لما رصد ارصادا وجد غايات الابعاد التي يقع ومركز التدوير اعني وسط الشمس على قريب من عشرة من
الحمل اكبر ذكر انه قد وجد ذلك في بعض سني رصده ثلثة وعشرين جزءا وربعا وفي تلك السنة بعينها ومركز
التدوير اعني وسط الشمس على عشرة من الميزان وجده تسعة عشر وخمسة وعشرين دقيقة فكان الاوج
اذن عند الميزان وحصل من هذين الرصدين ومن تحصيل غاية هذين البعدين نسبة نصف قطر التدوير
الى نصف قطر الخط الواصل بين مركزي التدوير وهو على الميزان تارة وعلى الحمل اخرى وبالجملة الخط الواصل
بين الاوج والحضيض وبين ان منصف هذا الخط كم بعده من مركز البروج وليكن آ بحيث عاشر الميزان
و ح بحيث عاشر الحمل فانه وان لم يكن الوسط عليهما في الرصدين فلم يكن بعدهما بما يوجب خلافا يعتد به
وعليهما فلكا تدوير ولنصل بينهما النقطة ب عليه موضع الابصار ونخرج ب ه ب د المماسين ولنصل
ح ه آ د وهما لا محالة عمودان فلان فصل اختلافي ح ب ه آ ب د معلومان بالرصد فزاويتا ب معلومتان
وزاويتا ح و آ قائمتان بقي الباقيتان معلومتين وتصير نسبة اضلاع كل واحد من المثلثين معلوما ولان
ح ه آ د متساويان تصير نسبة اضلاع كل مثلث الى المثل الآخر معلوما اذا اعتبرنا اضلاعهما اوتارا دائر
دائرتين على المثلثين وتصير نسبة جميع ح آ معلوما فاذا نصف كان
نسبة ب د النصف معلوما ولا يخلوا اما ان يكون نقطة د مركز



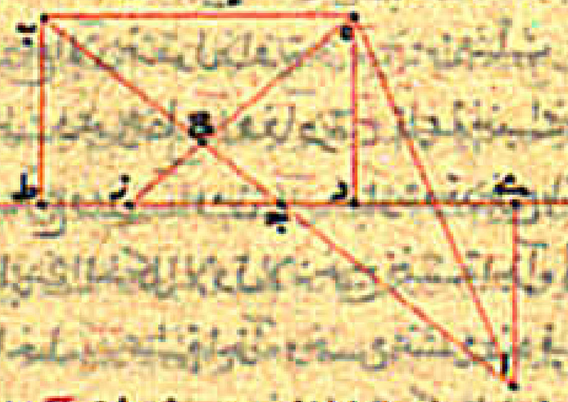

الفلك الخارج المركز نفسه او يكون مركز مداره اذا توهمنا سطحه
متحركا بحيث يرسم كل واحد من الاوج والحضيض حول نقطتان
لا محالة لكل دائرة تكون تحت النقطة مركزها ولو كان الصحيح هو القسم الاول لكان التعديل المرئي
الاعظم مما يرى عند ح ولكان الاخط اقصر من خط ب ح اعني من الخطوط التي يكون عليه مركز التدوير
لكن الارصاد دلت على ان مركز التدوير يكون على بعد اقرب من بعد ب ح لان غاية التعديل قد ترى في عشرة
اجزاء من الجوزاء وفي عشرة اجزاء من الدلو اعظم مما ترى في الحمل وذلك عندما يكون مركز التدوير مثلثا
لموضع الاوج الاول ومسدسا لموضع الحضيض الاول فقد ذكر رصدا كان اعظم البعد الصباحي فيه
لعطارد ستة وعشرين جزءا ونصف جزء ووسط الشمس في الرصدين على عاشر الدلو وهو وسط
عطارد اعني جزء مركز تدويره ومجموع هذين التعديلين سبعة واربعون جزءا ونصف وربع وهو اعظم
من ضعف التعديل كله الذي عند الحمل لان ضعف الذي عند الحمل مو د ولا تزيد غاية التعديل عند
الحمل على ثلثة وعشرين وربع وههنا قد وجد ستة وعشرون ونصف فضل بثلث درج وربع وكذلك
رصدين كذلك عند الجوزاء مسائيا وصباحيا كل واحد منها ونظيره عند الدلو ووسط الشمس على العاشر
من الجوزاء واذا كان الامر على هذا فمركز تدوير عطارد في هذين الرصدين هو في الجوزاء والدلو وعلى العاشر
منهما فكان مع ذلك اقرب ما يكون الى الارض فبين من ذلك ان نقطة د ليست مركز الخارج الحامل فهي مركز
الدائرة يدور عليه الاوج في السنة مرة اذا وجد في قرب الاقربية في السنة مرتين واذا كان كذلك الحامل الاوج
وهو مرة اقرب ومرة ابعد في دورانه على محيط الدائرة وكذا الحضيض وسائر النقط من الفلك الخارج فيكون
احد الرصدين من الارصاد الاول الذي عند الميزان وبالجملة موقع الكوكب مركز تدويره عند ذروة الحضيض
الاول واما الرصدان اللذان في الجوزاء والدلو فان مركز التدوير فيهما على الحضيض من الحامل ونحن نورد
ما يجب ان يكون عليه الحال في حركة التدوير لعطارد وحركة اوج حامله ايرادا [illegible] ولما كان هنا الكوكب
في تثليث مركز تدويره لاوجه الاول وجد على اعظم بعده وتكرر له ذلك مرتين في الدورة الواحدة علم

ضرورة

ضرورة ان يعرض لسطح فلك الخارج الحامل ما يعرض [illegible] في القمر اذ لو كان ثابتا [illegible] مختلفة فيجب ان تكون
المركز [illegible] المتقابلتان متساويتين حتى يكون اذا كان مركز التدوير على اوج الحامل [illegible] عند العاشر من الميزان
[illegible] المركز الى تثليث الاوج الاول [illegible] بينهما من ضعف التثليث ومن جهة تثليث فيكون بينهما [illegible]
للحضيض الاول الذي على الحمل [illegible] التسديس [illegible]
[illegible] مركز التدوير [illegible] عاشر الحمل [illegible] الاوج ايضا هناك فيكون قد حصل التدوير على الاوج
الحامل والحامل على حضيضه [illegible]
المكان [illegible] مركز التدوير والآخر مركز الحامل [illegible] البعد [illegible]
عند عاشر الميزان [illegible] التثليثين [illegible] الحضيضين [illegible]
مسافة التسديس [illegible] المركز [illegible] البعد الذي [illegible] الارض [illegible]
يجب ان يكون مركز التدوير [illegible] على حضيض الحامل [illegible] نصف قطر
الاوج [illegible] العاشر من الميزان [illegible] الحامل [illegible]
مدار الاوج [illegible] الحضيض [illegible] من جهة حركة مركزه [illegible]
[illegible]

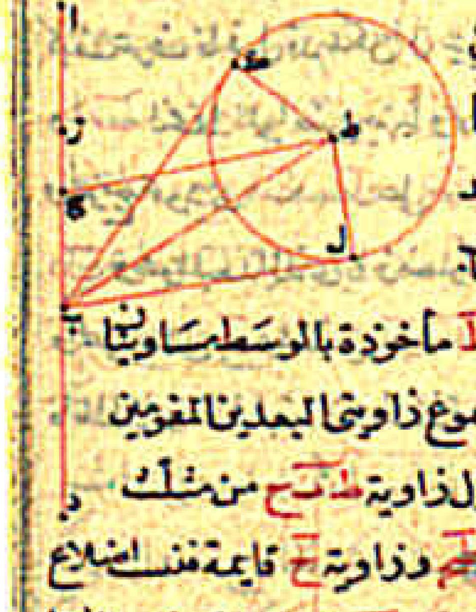
## في معرفة البعد الابعد للزهرة

واما الزهرة فقد طلب بها
[illegible] ارصادا [illegible] متساوية ووجد اوساطها في مواضع مختلفة [illegible] ما بينهما يخرج القطر
المار بالبعدين [illegible] الكوكب الاوسط
[illegible] ستة واربعين جزءا [illegible] على [illegible] وعشرين جزءا
من الحوت [illegible]
[illegible] من الاسد [illegible]
[illegible] الزهرة [illegible]
[illegible] من الجدي
والمنتصف [illegible] خمسة وعشرين جزءا من العقرب والثور [illegible]
الزهرة [illegible]
[illegible]
اب وهو البعد الذي كان معلوما بالرصد اذ كان نعلم مقدار بعد الزهرة من الخط الواصل بين الكوكبين
ولنخرجه الى د ولنصل ه د ه آ فلان زاويتي ب د و ط من مثلثي ط ب ح ط د ح قائمتان وزاويتا ح متقاطعتان
فالمثلثان متشابهان ونسبة د ح الى ط ح معلومة لانهما عرضا نعلوهما ان للكوكبين فالمثلثان معلوما

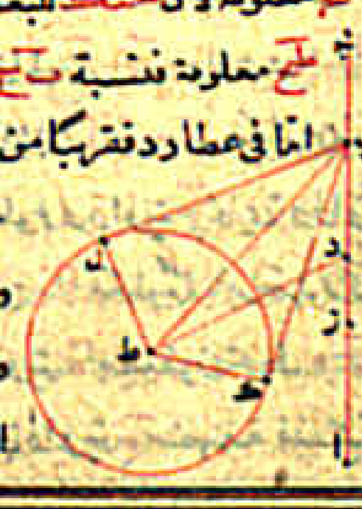


النسبة ونسبة مجموع اب ط ح المعلومين
الى اح مثل نسبة ط ح المعلوم لان ما بين
ط ل طول الكوكبين الى ح ح معلوم و ح ط
معلوم وتصير لذلك اح ح ب معلومين
ولان ه ح معلوم وزاوية ح قائمة وزاوية
ح معلومة فيعلم طول الزهرة عن نقطة ح المعلومة معلوم فاقول انه لو لم يكن ه ح معلوما بالرصد لكان
المعلوم ه آ ه ب فان جميع ذلك يكون معلوما فلنصل ه آ ه ب وليقسم زاوية ه بنصفين بخط ه ح
ولنخرجه الى د فيعلم مثلثي ب آ ح عط [illegible] آب بمثل ما عملنا ولان زاوية ه منصفة فنسبة

اجـ جـ نسبة ه اه ب فه اه ب معلوم ومثلث اه ب معلوم النسبة فهو معلوم الزوايا فزاوية ه
معلومة فنصفها معلوم فتصير زوايا المثلث ه اح ه بح معلومة وضلعاه ه ا ه ب معلومان فتصير نسب
الاضلاع في كل واحد منهما معلومة فتعلم ه ح ومثلث حر معلوم بزاوية ح الباقية من ه حا ومعلوم
مبلغ ح الذي هو الفصل بين معلومي اح اجـ فيعلم جـ د ح د وزاوية د ثم يعلم سائر ما بقي هذا وبعد
الحجب كما تقول ولما لم يجد في ابعاد الزهرة في جميع الارصاد مجموع بعدين على نقطة اعظم في التي جـ د
من العقرب واصغر من التي تقابله حكم ان اوجه مخالف لاوج عطارد في الحركة التي ذكت لذلك ثم بين
من هذين الرصدين نسبة نصف قطر التدوير بشكل على قياس ما في عطارد فخرج الواصل جزءا وربع جزء
من ستين جزءا من اجزاء قطر الحامل في معرفة بعد مركز المعدل عن مركز البروج
لعطارد والزهرة ثم طلب مركز المعدل لهما ونسب الخطوط الواصلة فاستعمل غاية بعدين
متضادين مسائي وصباحي ومركز التدوير على قرب الربع من اوج الحامل حيث يكون غاية التعديل الذي
يجب الخارج واستخرج منهما بعد مركز المعدل لكل كوكب بشكل فاما شكل عطارد فقد بناه على رصدين كان
المسائي منهما من ارصاد ثاون وكان ستة وعشرين جزءا وربعا اذ كان المرئي عند الاسد ست درجات
وثلث والوسط على عشرة وجزء من اثني عشر جزءا من السرطان والصباحي ما رصد بطليموس منهما والوسط
ذلك الوسط بعينه والمشتري في الجوزاء وكان بينهما عشرين جزءا وربعا وقد عرف ذلك من موضعي مرئيه
ووسطه فهذا لعطارد واما بعدا الزهرة اللذان رصدهما فقد كان الوسط على خمسة وعشرين ونصف
من الدلو فالصباحي منهما كان ح م ل والمسائي ح ك ولنقصد لبيان الشكل ليكن اجـ الخط الذي
كان قبل ولنفرض جـ مركز المعدل و د مركز مدار المركز فقد بان انه يقع على خطي ب وب مركز البروج
ولان الخط الخارج من مركز المعدل مارا بمركز التدوير الذي عليه هو على زاوية قايمة اذ كان وسط الكوكب
على ربع من درجة الاوج وهذا وجب تقويم الزاوية فليخرج ح ط ك على قايمة وعلى ط ك فلك التدوير وليخرج
ب ك ب ط ك مماسين ومثل ط ك ط ك فلان خطي ط ك ط ك مثل خطي ح ط ك ط ب وزاويتا ك ك
المتناظرتان متساويتان فالمثلثان والزوايا مساوية كل لنظيره فكل واحد من زاويتي ب نصف جميع زاوية
ح ط ك ولان البعد المسائي كان على ح ك والصباحي على ك وفي الحالين مركز التدوير على ط بجميع زاوية ح ك
هو مجموع البعدين فنصفها وهو كل واحد من زاويتي ب معلومة وزاويتا ك و ك قايمة فنسب الاضلاع
معلومة وليس زاويتي ب لمكان ط الوسط بل لمكان المحقق وذلك لان خط ب ك خارج من مركز البروج وبه
تقوم مكان ط من البروج ومكانه الوسط كما علمت آخر وذلك لان مكانه الوسط بما تقرره زاوية ا م ك
وينتهي اليه خط ح ك لو اخرج الى البروج وكان مركز البروج على ح وحساب هذه الابعاد ليس من الوسط
المحقق بل من الوسط المحاذي لوسط الشمس وقد علمنا الفصل بين الزاوية التي للوسط والتي للمعدل لا شك



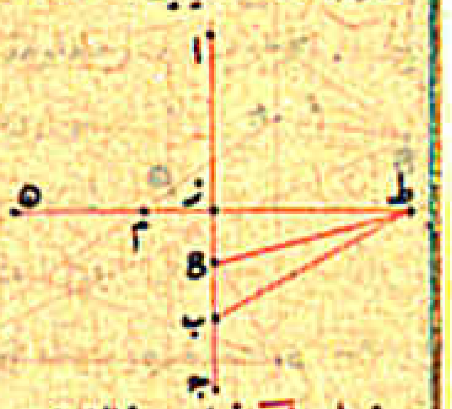
في ان الفصل بينهما كما علمت زاوية ح ط ح فزاوية ح ط ك ليست زاوية بعد مسائي
او صباحي وكذلك زاوية ح ط ك فلا يشكل علينا امر تساويهما بل هما اذا وجدتا
الحرا ان احديهما تنقص عن احدى الزاويتين بمثل ما يزيد عليه الاخرى بعد
علمنا ان التعديل في جانب ينقص بما يزيد في جانب آخر ويرد بما ينقص في جانب
آخر ولكن مجموع الزاويتين اللتين تعملان بالبعد بالقياس الى نقطة ط ماخوذة بالوسط مساويا
لضعف احدى زاويتي ما واحديهما تنقص الآخر يزيد لشيء واحد فيكون مجموع زاويتي البعدين المقومين
اعني ح ك هو بعينه مجموع زاويتي البعدين من الوسط ونرجع الآن فنقول زاوية ط ح من مثلث
ط ح م معلومة لان ح ك البعد المقوم من الاوج و ح ك قد علمت ومجموعهما ط ح وزاوية ح قايمة فنسب الاضلاع
ط ح معلومة فنسبة ب ح من ط ك و ح ك وسائر الاضلاع ومن ب ا ومن ب د معلومة وقد خرج بالحساب
اما في عطارد فقريبا من نصف خط ب د الذي كان علم في الشكل الاول لانه خرج خمسة اجزاء واثني



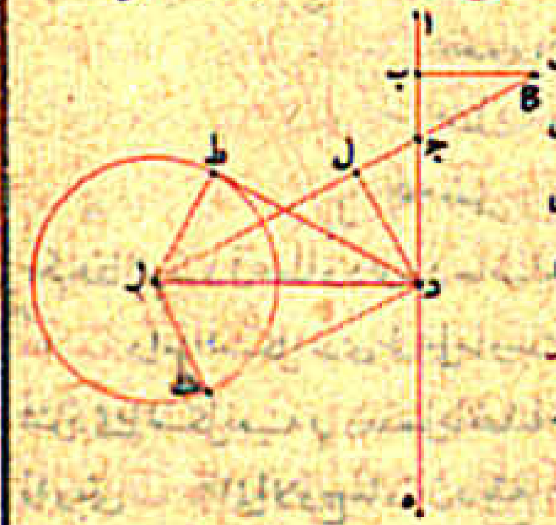
عشرة دقيقة بالاجزاء التي بها خط ب د عشرة اجزاء وخمس وعشرون دقيقة
واما في الزهرة فخرج خط ح نصف خط ب د و د في الزهرة مركز الحامل بعينه
وهو الى البعد الابعد اعني الى آ خط ح م في الزهرة ب ل بالتقريب من خط د ا
اذا كان خط ب ا ستين وكان خط ب د واحدا وربع فيقع في عطارد لا محالة



بين د ب وفي الزهرة بين د ا كما علمنا عليه في معرفة مركز الحامل عن مركز المعدل
لعطارد ثم بين بعد مركز المعدل عن مركز الحامل في عطارد خاصة فهو ذلك الشكل بعينه مسقطا منه
فلك التدوير وقد اخرج على د عمود د ب مساويا لـ د ا ومعلوم ان د ب يتحرك على د ويخرج د الاوج و ح ك
يتحرك ايضا ويخرج ط ك مركز التدوير الى الجهة مضاده بجهة حركة د ب فيتوافقان معا ويكون الزمانان الى
تراجعهما متساويين لا محالة وحينئذ يصير ط ك على د لان مركز التدوير متى صار على هذا الخط صار على



الاوج من الحامل ولان مركز الحامل يتحرك لا محالة حول د ح حركة مساوية
لحركة اعني د فيكون مركز الحامل دايما على الخط المستقيم الواصل بين د
وبين آ اعني د ولتكن نقطة م ولان خط ب د الفاصل صغير جدا بالقياس
الى خط ط د فزاوية ط د ب ليست اقل من قايمة بشيء محسوس فخطا ط د و م د
كخط واحد مستقيم عند الحس و ا د اعني د ب معلوم وكان على خط د ط ك
وخط ط د فعلم من ذلك بجميع ط د معلوم ولا محالة ان م حينئذ تكون منتصفه فيكون م د معلوما
ما بقي د م معلوما وخرج بالحساب بقرب ط د من ب ح ثم بين ان الذي وجد بالرصد منعكس صحيح في ذات
الاشياء اذا وضعت على ما وضعه وجب ان يكون الحساب موافقا للرصد اي انه اذا كان الوسط على
تثليث الاوج عند حاشية الدلو والميزان كان مجموع فضل التعديل من الجانبين م ح م ه وهو ما وتره
قطر فلك التدوير فليكن القطر المار بالبعدين هو خط ا ب جـ د ه و آ اوج و ه حضيض و ب مركز مدار
مركز الحامل و جـ مركز المعدل و د حيث الابعاد ولكن على د تدوير بعده من الاوج ثلث دائرة وفضل
جزء فتكون زاوية ح معلومة وهي وتر الثلث وليكن د ح هو الخط الخارج من مركز مدار الحامل وهو ح
وليكن هذا الخط مركز الحامل فتكون زاوية ح معلومة وهي وتر الثلث وليكن د ح هو الخط
الخارج من مركز مدار الحامل الى مركز الحامل وهو ح وليكن هذا الخط مركز الحامل فتكون
زاوية ا ب ح مساوية لزاوية ا جـ د ولانه حركتي مركز التدوير ومركز الحامل على الخلاف متشابهان
في السرعة كل واحد منهما يكون مائة وعشرين مما زاويتان قائمتان مائة وثمانون فتبقى زاوية ح ب ح بعد
زاوية ا ب ح ستين جزءا وتبقى مجموع زاويتي ح د ح من مثلث ب ح ح مساويا لمائة وعشرين ولان
ضلعي ا ب ح ب ح بالتقريب متساويان اذ بان ان الخط الواصل

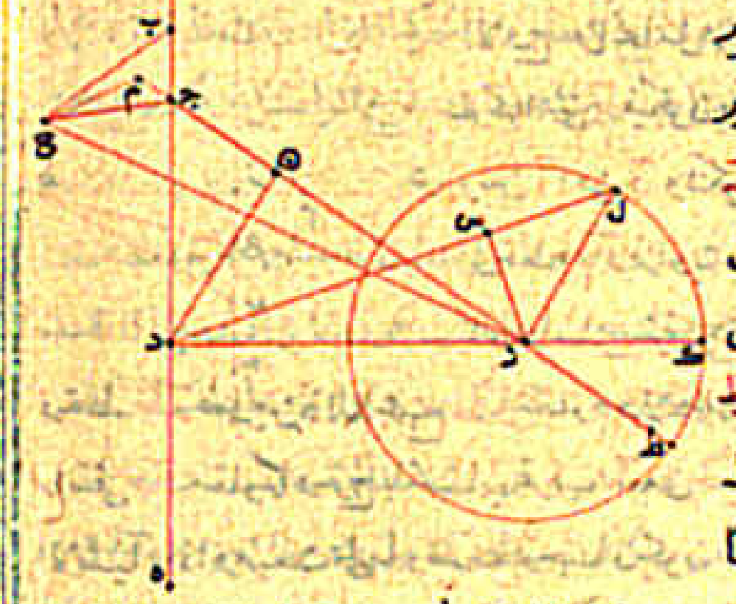


بين مركز مدار مركز الحامل وبين مركز الحامل مساو للواصل
بين مركز مدار مركز الحامل وبين مركز المعدل فيكون اذا كل
واحدة من زاويتي ح و ح نصف مائة وعشرين اعني ستين
مثل زاوية ب فيكون المثلث متساوي الاضلاع وقد كان ب ح
ستين جزءا فهي مثل مقاطعتها لخط ح ر مستقيم وقد كان نسبته
الى ب ح اعني ح ح فباقي جـ د معلوم ويخرج من د عمودا على جـ د
فيقع داخلا لان زاوية د جـ د من مثلث جـ د د حادة فليكن عمود د ك ومثلث جـ د ك القايم الزاوية معلوم
الزاويتين وضلع جـ د فخرج منه و د ك معلومان وما في ا د معلوم فيعلم من ذلك مثلث د ك د لانه معلوم
الضلعين والزاوية قايمة ويعلم خط د د و د ك نصف قطر التدوير معلوم وكذلك د ك فيعلم زاوية د ط
وخرجت بالحساب على موافقة الرصد

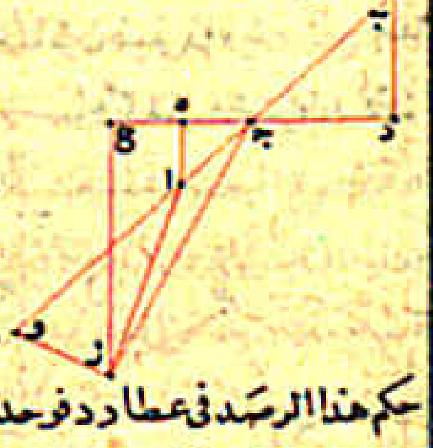
## في تصحيح حركات عطارد الدورية

ثم بين بعد ذلك انه كيف صحح الحركات الدورية فاما الوسط فهو مساو لوسط الشمس واما الاختلاف فبينه
في كل واحد منهما برصد معلوم التاريخ معلوم فيه وسط الشمس فوسط الكوكب ومعلوم بالرصد تعديله اما
عطارد فرصده بالقياس الى قلب العقرب والى القمر ايضا بان كان متخلفا عنه بقريب من جزء فكان وسطه
في الثور و ط ك ومكانه المعدل بحسب المسائي في الجوزاء ب ر ك فاذا علم هذا فسهل ان يعرف مكانه في الاختلاف
فلتكن زاويتا ا ط و ا ب ح متفرجتين لان بعد وسط مركز التدوير كان فوق ربع دائرة من الاوج وزاويتا
ا ب ح ا ط ر تكونان متساويتين وفضل د م وعليه من ح عمود ح م ومن د عمود د د وليكن ك موضع الكوكب
فصل ط ك و د ك ويخرج د ك جـ ك الى ط و ط على استقامة خطي د ر جـ ر فتكون ط الاوج الثابت الذي
لا يتغير و ط الذي بالرؤية و يتغير ويخرج عمود ب فلان وسط الشمس معلوم فزاوية ا جـ د معلومة وكذلك

اكح وباقيه ح سح معلومة ولان سح سح متساويتان فزاويتا ح ح معلومتان فالمثلث معلوم نسبة
الاضلاع ولان زاوية م ح ح معلومة وزاوية سحم معلومة لانها مقاطعة باقية د ح د تبقى زاوية
ح حم معلومة وزاوية م قايمة و ح ح معلوم فاذا مثلث ح ح م معلوم ونسبة اضلاعه ودوايا
ويخرج ع اح بالاجزاء التي بها ح ستون و ح ح ه وحم ثمان وخمسون دقيقة فيكون م د قريبا



من مساواة ح د لان فاضل حم قريب من ثمان وخمسين
دقيقة وزاويتا د و د ح د معلومتان و ح د معلوم
فح د و د د معلوم و د د من م د تعدم د معلوم
فوتر د د معلوم وزاوية د د س بالرصد معلوم و س
قايمة فمثلث د د س معلوم و د س معلوم من ضلعين
وقايمة وجميع زاوية د د ينقص زاوية د د د تبقى
زاوية د ل معلومة وخارجة د د مع مقاطعة د د
معلومتان فقوس ط د معلوم وخرج بالحساب ضبط
د د ثم استعمل رصدا آخر معلوم التاريخ فبين ايضا
البعد من الاوج فيه فعلم انه في مدة ما بين التاريخ كم دورة تمت في الاختلاف ما مقدار القوس الفاضلة
فاعتبر ايضا بعدا اصباحيا بقياس الكوكب الى جهة العقرب فاذا كان بعد الزهرة من الخط المار الشمالي
من الجهة والوسط منها اما الى المغرب فقريب من قطر القمر واما الى الشمال فقريب من قطري القمر فعرف
من ذلك موضع عطارد واما كيف يعرف ذلك فاقول ليكن الشمالي نقطة ا والجنوبي الذي هو الوسط
من الجهة نقطة ب ونقاطعهما خط البروج على ح وذلك الخط د ه ولنخرج عمودي ا ه ب د على مثل ما
ذكرنا في شكل آخر وهما ومسقطهما معلومان بالتاريخ وليكن الكوكب الى الشمال والمغرب من خط ب ا على نقطة
د ونخرج عمود د د فهو بعدها من الخط بمقدار قطر القمر ويصل ا د وهو بعده عن الشمال الى الشمال الضعف

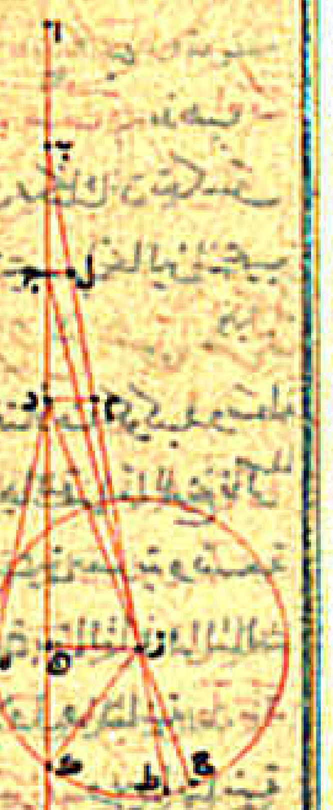


د د كل ذلك معلوم ونصل ح د فنعلم على قياس ما مضى ان مثلثي ب ح د ا ح ه
وزواياهما ولان ضلعي ا د ا ه من مثلث ا د ه معلوم فالمثلث معلوم لجميع
معلوم وزاوية د قايمة فمثلث د ح د معلوم فاذا اخرجنا عمود د ح كان
مثلث ح د ح معلوم زاويتي ح ا القايمة و ح د معلوم ضلع ح د فصار معلوم
ه نعلم ح ح نعلم ح وهو طول الزهرة و د ح وهو عرضها فمثل هذا اعتبر بطليموس
حكم هذا الرصد في عطارد فوجد حاصله في العقرب ح د ووسطه اعني وسط الشمس بالحساب في العقرب

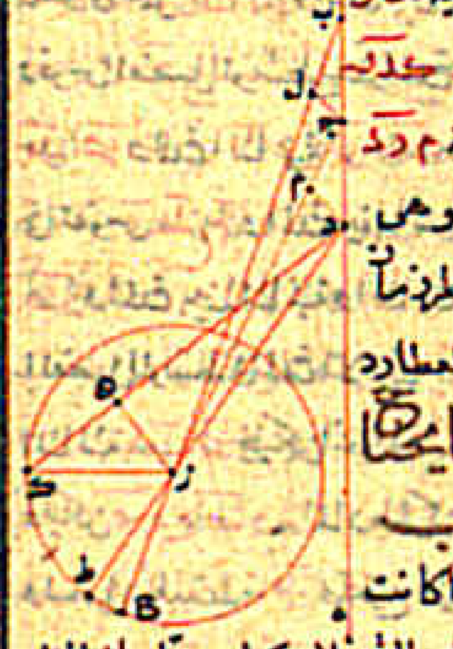


ط د مه واما الشكل الذي يخيل ما وجب بهذا الرصد
فمثل ذلك الشكل بعينه وان نفعل ما فعلنا الا انا نجعل
زاويتي ب ح الى الاوج حادتين ويقع د الى الجانب
المقابل الاول اقرب الى الحضيض فيقع عمود د س اعلى
من نصف قطر د د ونعرف نسبة مثلث س ح ح كما عرفت
ثم يعرف من مجموع زاويتي ح المعلومتين و م القايمة
بخط ح ح م ثم نعرف مثلث د ح م من ضلعين وزاوية
م فنعرف د م ونكون ح م د بالحساب ب ا ب د ونعرف
ايضا مثلث د ح د من زاوية د ح د المقاطعة فزاوية
م ح المعلومة وضلع ح د فنعلم مثلث د د د ونعرف د د المؤلف من مثلث د ب د ونعرف باقية ا د د وقد عرفت
ا د د بالرصد فنعرف مثلث د د س من معرفة زاويتي د و س القايمة بينهما وضلع د د الذي علمت من مثلث
د د د ونعرف مثلث س د ل من ضلعي د س د د وقايمة س فنعلم د د وهو البعد من الحضيض الثابت
فنعلم زاوية د د س ونعلم خارجة ط د د المعلومة يبقى د د د معلومة فنعلم د د وخرج د د بالحساب
لب جزء و مد دقيقة في تصحيح حركات الزهرة المدورية واما الزهرة فقد صحح ايضا حركة
المدورية بمثل ذلك فانه اعتبر رصدين رصدا قديما ورصدا لنفسه فاما الرصد القديم فهو اعتبر بها مل الزهرة

في بعد صباحي مرصود بالقياس الى الاجرام فوجدت في العقرب و د واعتبر ايضا بالقياس الى الكوكب الذي
في جهة العقرب وبالقياس الى القمر وكان موضع الشمس بالمعدل من القوس كح وبالوسط ك ط فلما
عرف هذا استخرج منهما مكان الزهرة في الاختلاف بشكل ليكن ا د ذلك الخط بعينه د ب مركز المعدل
و ح مركز الحامل و د مركز البروج وليكن الكوكب على ح ولنخرج على د د د ح د ح فيكون ط الاوج الثابت
و ح الاوج المرئي الذي نعرفه ولنصل د ك وعمود د ب وعمودي م د د م على ب و قصدنا هو قوس
ط ك وزاوية ه ب د معلومة لانها بعد الوسط عن المرئي بحسب مثلث ح ح د معلوما ومثلث ح د من ضلع



ح ك وضلع ح د وزاوية د القايمة ونخرج خط د ك في الحساب مساويا بالتقريب
لب ح د لان ح ك الفاضل لد دقيقة وذلك لا يخالف بين هذين الساقين باعتدا
دم ك متساو لخط ل ب لان د ح مساو ل ح ب ويبقى م ب معلوما ويكون م د منصف
لب ح م ك فم ك ضعف ح د ونعلم مثلث د د م من ضلع د ك د م وقايمة م منه وزاوية
د د ك معلومة وباقيه د د ه معلومة بجميع زاوية د د ك معلومة ومثلث ك د ن
وجميع زاوية ك د ه فنعلم مثلث د د ن ويبقى خارجة ك د م معلومة ينقص منها
مقاطعة ط د م معلوما وهي الى الاوج الثابت فيبقى قوس ط ح م ك معلومة ويخرج
بالحساب د د ك واما الرصد الآخر فرصد قديم لبعد صباحي قد رصد فيه الزهرة
فكانت مستورة على الكوكب الذي على طرف جناح السنبلة الجنوبي عرفنا الكوكب
لذلك التاريخ فكان مكانها في السنبلة م ح د ح ووسط الشمس في الميزان ح ك
وقد كان تجاوز بعد الصباحي اذا كان رصد قبل هذا الرصد باربعة ايام مكان
هذا الكوكب فوجد بحيث اذا مس وسط الشمس يكون بعد م د ح فهو يستخرج
مكان الكوكب من اوج المدور من الرصد بشكل مثل الذي للرصد الاول الا ان قطر
الخارج لا يقطع المدور بل المدور متقدم على حضيض الحامل فلان زاوية ح س
معلومة فمثلث س ح د معلوم وايضا ح م د ايضا ب ح د م د د د د ك ح د
ونعلم جميع زاوية س د م وخارجة س د ط يضعف لها مقاطعة لزاوية م د د



ط د ح المعلومة يبقى زاوية ح د معلومة فقطعة ح ح الكبرى معلومة وهي
د د سبعة اجزاء وست دقايق ثم عدا الحاصل لكوكبي الزهرة والعطارد بان قطر ما
ما بين مبدأ التاريخ واقرب الرصد فيه فطر من ذلك التاريخ خرج اما العطارد
فبعد من اوج التدوير ع ا د واما الزهرة فبعد من اوج التدوير ع ا د فيما يحتاج

## الى تقديمه في تبيين امر سائر الكواكب

واما الكواكب العلوية فلم يكن سبيل معرفة حركاتها سبيل الزهرة وعطارد اذا كانت
قد تبعد عن الشمس كل انحاء البعد ولكن استعمل في تعرفها مقابلات الكواكب لمسير الشمس الوسط وسماها اطراف
الليل وانما اختار المقابلات لان الكوكب في المقابلات والمقارنات مع وسط الشمس يكون على الخط المار
باوج المدور وحضيضه فيفرد الاختلاف الذي يكون بالقياس الى فلك البروج اعني الذي يحصل بسبب
البروج واما بيان ان الكوكب اذا كان على الاوج والحضيض من المدور كان في المقارنة او المقابلة وانه على الخط
المار به وبوسط الشمس خطا واحدا فذلك قد بان بشكل ليكن مركز المعدل د و د مركز الحامل و ه مركز
البروج ونرسم فلك التدوير والشمس من ا الاوج والكوكب من ح ك وهو الاوج المرئي كان بحسب مركز البروج
ايضا لا محالة وسار الى ح ثم الى ح وهو الاوج المرئي الان فاقول انه يكون مقارنا للشمس لان زاوية ا د ب
وزاوية ط د ح التي المكافئة التي هي باقي قايمتين من ط د ح بل التي هي مدة زوايا مساوية لمسير الشمس في النصف
ايضا ط د ح العشري حتى يتم كدوره وينقص اذا انهما من ا د ب زاوية ب د ه المساوية لط د ح يبقى ا ب
قاعدة ب و د و د ه مثل ا د ب وزوايا ط د ح التي الى ك فاه ب ودورة من فلك البروج مسير الشمس
بالوسط فاذا كانت الشمس سادت ا ه ب بالوسط ودورة كان وسطها بحيث يجب ان يكون مقارنا للكوكب
واقعا على الخط الذي يمر على الكوكب والشمس اذا اسند الامرين بالوسط لم يفترق بينها الزاوية التي المقوم
فيها الوسط والاوج الثابت والمرئي وايضا ليكن الكوكب سائر ط د ب ح والمركز ا د ب ونزيد على الاختلاف

وتنقصه من سير المركز فيكون الكوكب سادا في الاختلاف نصف دائرة طـ ع د وسادا مركز زاوية
ا م ح اعني مقاطعها ح م ه فيكون على هذا الخط فيكون على المقابلة



ايضا وايضا فانه اذا المركزين وسط الشمس على هذا الخط فانه يكون دائما
على خط خارج من مركز البروج مواز للخط الخارج من مركز التدوير
الذي عليه الكوكب وليكن الخط الذي عليه الكوكب ليكن الخط الذي
عليه الشمس ه س ومعلوم ان زاوية ا ه س مساوية لزاويتي ا د ب
التي لمركز التدوير وزاوية ط ب د التي للكوكب وهو على ب اعني د ا ح
ح ب د لان ط ب ر مثل د ب ه ولما كان جميع زاوية ا ه س مثل زاويتي ا د ب ط ب ر بذهاب ب
المشترك يبقى س ه ح مثل ح ب د فيكون خط ه س موازيا للخط ط د والت يمكن ان تعكس
الشكلين ونعرف منهما ان الشمس اذا كانت قد توجد بالرصد مقارنة او مقابلة تجب الحالين انه يجب
ان يكون سيرها الوسط مساويا لوسط الكوكب واختلافه. في تبيين الخروج عن المركز
في الكوكب الثلاثة وبعدها الابعد ثم ان بطليوس تبين مقدار اختلاف الكوكب ووسطه
من ثلث مقاطرات مرصودة يسميها اطرافا لليل مشبهة بثلاث كسوفات اوردها للقمر اما للمريخ فالاول
الاول كان وهو على الجوزاء ح ا والثاني كان في الاسد … والمدة بينهما اربع سنين مصرية وتسعة
وستون يوما وعشرون ساعة استوائية والثالث كان وهو في القوس … والمدة بين الثاني والثالث
هي اربع سنين وستة وتسعون يوما وساعة استوائية وقوس الفصل الوسطى للاولى والثانية …
وبين الثانية والثالثة … وقوس الفصل بحسب الرؤية بين الاولى والثانية … وبين الثانية
والثالثة … واما المشتري فالرصد للحالة الاولى فقد كان وهو في العقرب … وفي الثانية
في الحوت … والمدة ثلث سنين ومائة يوم وستة ايام وثلاث وعشرون ساعة والحال الثالثة كان
وهو في الحمل … والمدة بين الثانية والثالثة سنة واحدة مصرية وسبعة وثلثون يوما وسبع ساعات
وقوس الفصل الوسطى في المدة الاولى … وفي المدة الثانية … والقوس المرئية للمدة الاولى
… وللمدة الثانية … واما الزحل فقد كان في الرصد الحالة الاولى في الميزان … والثانية
في القوس … والمدة بينهما ستة سنين وسبعون يوما و… ساعة وفي الثالثة كان في الجدي …
… والمدة بين الثانية والثالثة ثلاث سنين مصرية وخمسة وثلثون يوما وعشرون ساعة وقوس
الفصل الوسط في المدة الاولى … وفي الثانية … وقوس الفصل المرئية في الاول … وفي
الثالثة … فليكن الحامل ا ب ح على مركز د والمعدل ه ر ح حول مركز ط والبروج … حول …
وليكن … المار بالمركز وليكن ا نقطة مركز التدوير في الحال الاولى و ب الثانية و ح الثالثة
ولنصل بها نقطة ط ولنخرج على الاستقامة الى المعدل حتى يكون … ولنصل بها ايضا
من نقطة … حتى يكون … ومعلوم ان نقطة ا لما كان عليها مركز التدوير كان
الوسط على ه فلما صارت الى ب صار الوسط الى ر وكذلك الى ح فيكون ه ر ح نقط الاحوال الثلاثة
من المعدل التي عدد مسيرات الوسط ولنخرج … الى … من البروج … من البروج معلومة بالرصد
و ه ر ح من المعدل معلومة بالحساب بحسب مركز التدوير في الحدود
بحسب الجداول الموضوعة للكواكب وليس ه ر ح … من
فلك البروج حتى يكون امر الخروج على المركز واضحا وانما …
من الخارج الحامل المركز وهي مجهولة و … التي يوترها ه ر
ح من المعدل مجهولة بينها وبين المعلومة تفاوت ولا سبيل الى ان يعلم
ذلك الا اذا علم الخروج من المركز المعدل الا ان نعود اذ لا فرق محسوس
يعتد به بين … وبين … فلنفرض ان الامر كذلك ونتمم
به ما نريد ولناخذ من جملة الدوائر دائرة الحامل وليكن مركز البروج



فيها نقطة د ونصلها بالنقط الثلاث اعني د ا د ب د ح ولنخرج ح ه الى … ونصل ه ا ب ا
ولنخرج عمودين من ه الى ا د ب د فهما … لكن لما كان قوس … في رصد المريخ اكثر من ربع دائرة

وقع ه ح على ب د بين ا د و ب فلما كان في زحل والمشتري اصغر منه وقع خارجا عن د ولو وقع من ا عمودا
على ه ب وقد وقع في المريخ والمشتري مقاطعا لعمود د ه وفي زحل غير مقاطع لما يجب ان يتامل والمطلوب
في جميعها ان نعرف قوس ا ه كما كان في امر القمر وزاوية ب ه ح معلومة بالرصد فزاوية ب د ه الباقية
في المريخ معلومة وزاوية ه د ح المقاطعة والاخرين معلومة وقائمة ح معلومة فمثلث ه د ح معلوم النسب
وايضا ب ه ح التي عند المحيط معلومة لان قوس ب ح معلومة وزاوية ح في زحل والمشتري قائمة و ه ح
معلوم فمثلث ب ه ح في زحل والمشتري معلوم النسب وفي المريخ ما فيه ب ه ح من ب ه ح معلومة و ح الـ
معلومة و ه ح ف ه ح معلوم وزاوية ا د ح معلومة لان ا ه ح معلومة فزاوية ا د ه وقائمة ر وضلع
ه د معلوم فمثلث ه ر د معلوم
النسب ولان زاوية ا ه د
التي عند المحيط معلومة وكان
د ه د معلوما فا ه ر معلومة
و د قائمة و ه د معلوم فمثلث




ا ه د معلوم النسب و ا ب معلوم وزاوية ا ه ط التي على ا ب وقائمة ط و ه ا معلوم فا ه ط معلوم النسب
و ا ط و ط ب الباقي من ه ب معلومان و ط قائمة فا ب معلوم فنسبه الى جميع الخطوط معلومة ولان ا ب
القوس معلوم فا ب الوتر معلوم نسبة الى القطر ونسبة الى ا ه معلومة فنسبة ا ه الى القطر معلومة فوتر
ا ه معلوم فقوس ا ه معلومة فجميع ح ب ا ه معلومة وخرجت قطعة ح ه من القسي اما في المريخ فـ سا د
دونه ووتر ح د ه … واما في المشتري فخرج قوس ح ب ا ه اقل من نصف الدائرة او خرج
… ووتر ح د ه … واما في زحل فخرج قوس ح ه الباقية … والوتر …
ثم بين من هذا مقدار الخروج عن المركز اما في المريخ وزحل فان مركز الحامل وليكن … يقع لا محالة داخل
قطعة ه ا ب ح واما في المشتري ففي القطعة الاخرى وانما يقع في القطعة الكبرى ولما كان ا ب اعظم
القوسين في المريخ وزحل فالمركز يقع في قطاع ا ب فيهما وفي المشتري يقع في مقابلة قطاع ح لانه اعظم
القطاعات التي في جهة … ولنخرج على … والمركزين خط … ومن … على ح ه عمود … الى …
ومعلوم انه يقع على د ه في المريخ والمشتري وعلى د ح في زحل حتى ينصفها وتار ح ه ولان د ه معلوم
… الباقي معلوم فلان ه د في د ح وهو معلوم مساو لما يكون من … في … واذا كان … مشتركا كان
جميع ذلك مساويا للمضروب … في نصف القطر في نفسه وهو معلوم لان الخطوط كلها علمت بالنسبة
اليه بل ثبت منه … في … سطح مربع … فيكون … ضلع الباقي فهو معلوم ولان … نصف ح ه
فبسبب تنصيف العمود المركب فهو معلوم و … معلوم و … معلوم فمثلث … النسب معلوم
وزاوية … معلومة فقوس … معلومة و … معلومة لانها نصف ح ه لان العمود يقع على نصف
ح ه ونقطة … على مقابلة نقطة م الاوج والحضيض معلومتان بسبب زاوية … في السفليين وهي
معلومة في نفسها وبسبب … في زحل المعلومة فعلم باقيه … فبعد الاحوال من الاوج معلوم وقوس
… قد خرج من المريخ … وفي المشتري … وفي زحل … ولان زاوية مركز البروج معلومة
… يوتره … قوس معلومة
من فلك البروج فموضع
الاوج معلومة ونخرج الخط
الواصل بالاجزاء التي تمانصف
الفلك هنودا ما في المريخ




… واما في المشتري … واما في زحل … ثم شرع في بيانه التفاوت الذي يوجبه الحق والذي
يتساهل فيه لما اخذ المعدل مكان الحامل وذلك التفاوت هو قوس من فلك البروج قسم بالزاوية على مركز
من خطين يخرجان منه الى الحامل والى المعدل في جهة واحدة كابتداء او لا فيبقى ما يقع من ذلك في رصد
الحال الاول لكل كوكب والاشكال المتقاربة في الحقيقة الا انه وضع في المشتري وزحل دوائر تامة ووضع
في المريخ قسيا وقطاعات يحتاج اليها وعد الحروف بينها فانه وضع الشكل في المريخ على الحروف التي كانت

في الشكل الذي فيه ثلث دواير متقاطعة واقتصرنا في زحل والمشتري على الحامل والمعدل واوردنا في المريخ
قوسا من البروج ونحن وضعنا الصورة على ما وضع واما الحروف فجعلناها على هيئة واحدة بحسب ما
كان وضعنا في الشكل الذي من تلك الدواير واول هذه الاشكال موضوعة للحال الاولى فليكن ح ه المعدل
و ا ك الحامل و ح ع في المريخ البروج والمراكز كما كانت في الشكل المقدم ونخط ح ل د ك ثم عليهما
ونصل المراكز بالنقط ونخرج ه د الى ه ونصل ه ك ونخرج عمودي د ك ح ح على ه ط ح فلان زاوية
ط ح معلومة و ط ك معلوم و ط د معلوم على انا نضعه انه نصف ط ك المعلوم وقايمة ط معلومة
فمثلثا ط د ك ط ح معلومان ولان د ك معلوم ومجموع زاويتي ك معلومة و ك قايمة فمثلث د ا ك
معلوم الاضلاع والزوايا ف ا معلوم و ح ا معلوم و ر ا معلوم و ط ه معلوم ايضا لانه مساو لدا فخط
كله معلوم ه ك الوتر معلوم وزوايا مثلث ه ح و ح ا معلوم و ح معلوم فزوايا مثلث ه ا ح
القايم الزاوية معلوم فباقيه ا د ه معلوم فقوس ك د الذي هو في فلك البروج معلوم وخرج اثنان



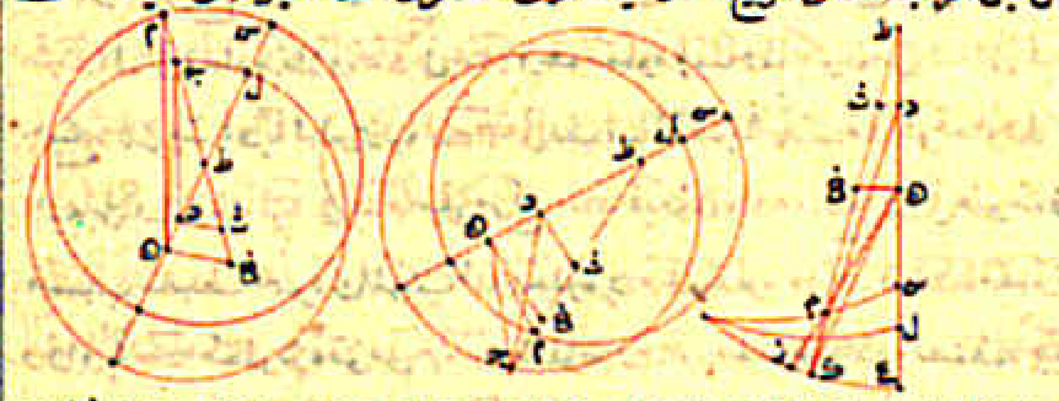

وثلثون دقيقة في المريخ
وفي المشتري ثلاث دقايق
وفي زحل تسع دقايق واما
اشكال الحال الثانية ففي
هذه لكن ك ه بدل ه و ت
بدل و ذلك معلوم وجهاتها على توجيه الحال وقد علمت في معرفة زاوية ه د ما علمت في تلك فخرج اما
في المريخ فثلاثة وثلثون دقيقة واما في المشتري فدقيقة واحدة وفي زحل ست دقايق فتبين ان البعد الاو

الذي رى وهو ح ك اصغر من
الوسط واما اشكال الحال الثالثة
فهي هذه لكن ح فيها بدل ه
و ح بدل ا وجهاتها على ما في
الحال وذلك معلوم وقد علم



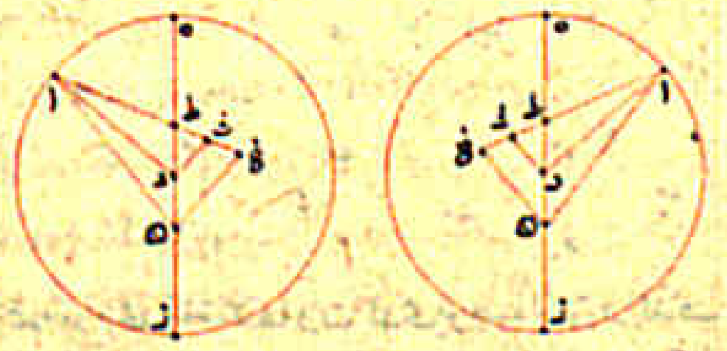

في معرفة زاوية ح ه ح ما عمل قبل فخرجت اما في المريخ ه دقيقة وفي المشتري ستة اجزاء ودقيقتان

وفي زحل عشر دقايق فشكل
زحل قريب مما في الحالة الثالثة
ثم اخذ يبين ان السبب في الخطوط
والزوايا اذا كانت على ما وضعت
خرجت نسب الاحوال الثلاث

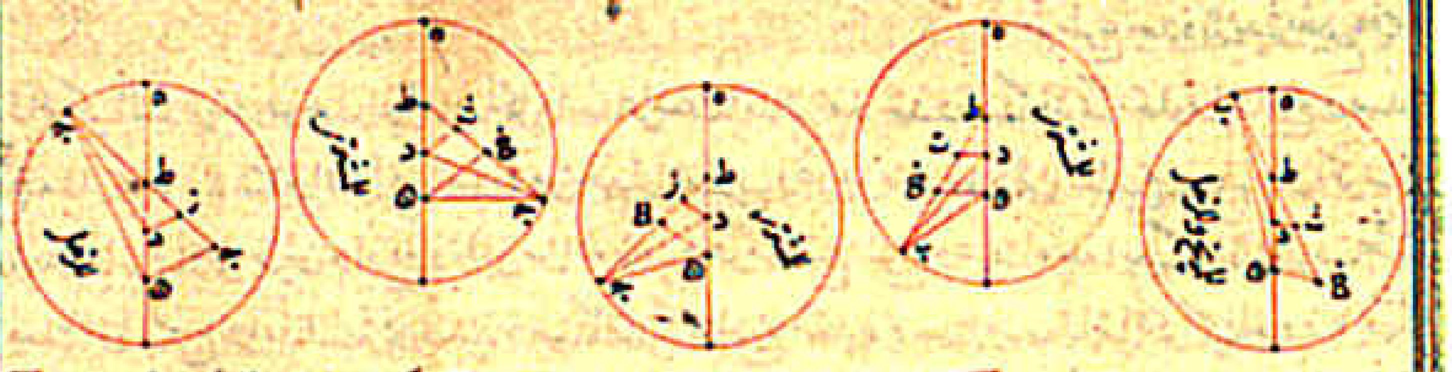


المرصودة على ما رصدت واشكال الاحوال الثلاثة متشابهة في الثلثة الا اذا كانت مختلفة الجهات
فيقع في جوانب مختلفة وحكمها واحد وكانت حروف المريخ على هذه غير حروف الاخرين فجعلنا حروف
الثلثة واحدة وجعلنا المريخ وزحل شكلا واحدا والمشتري شكلا على حدة لاختلاف جهتي العمل فاما
الشكل للحال الاولى فالدائرة الحامل نقط وقطره ك بمر على تلك النقط بعينها ولنصل نقطة ا التي

هي للحال الاولى بالمراكز والاعمدة كما كانت فلان
زاوية ا ط ه التي بالقياس الى المعدل معلومة
فـ د ط ب معلومة فمثلثا د ط ب ح ط ح معلومان
و د ا معلوم ويصير على عكس ما قيل ت ا معلوما
فيصير د ا معلوما وزاوية ا معلومة فيبقى من

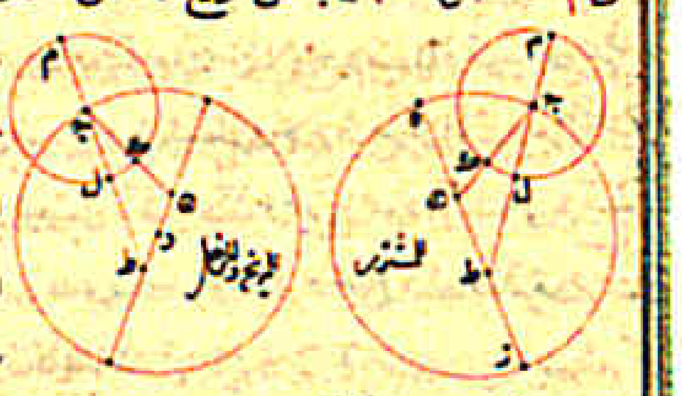


زاوية ح ا زاوية ه د ا احدى مقابلي ه ط ا معلومة وخرج بالحساب مثل الرصد بالتقريب واما
للحال الثانية فنعلم زاوية ه د ت وقوس ه ك ت ونخرج كالمرصود واما الحال الثالثة فنعلم
هذه كما علمت تلك ونخرج الزاوية التي عند مركز البروج كما خرجت تلك مطابقة للرصد
ثم اخذ يبين من هذا الذي بان مكان الكوكب من تدويره وبعده من الحضيض فليكن نقطة ح للحال



الثالثة وعليها فلك تدوير ك ل م ولنصل ك ح تقطع التدوير على ك فيكون عليه الكوكب ونصل ط
الى م ونصل ك ح ونجعل للمريخ وزحل شكلا واحدا على ان ح اقرب في زحل الى ه ونجعل للمشتري

شكلا على حدة فلان الكوكب يكون في احوال الطرفي الليل على
خط ح ك فيكون هو لا محالة على ك ولان كل واحدة من
زاويتي ح ط ه و ح ط ز اللتين للمشتري الوسط معلومة
وزاوية ه ك ح معلومة ويبقى ح ك معلومة فيصير ح ك
معلومة وهو اختلاف الكوكب وبعده من الاوج في الحال




الثالثة فيكون بعد مركز التدوير من اوج الحامل وبعد الكوكب من اوج التدوير معلوما والتاريخ الرصد

الثالث في معرفة مقادير افلاك تداوير الكواكب الثلاثة ثم اخذ يبين

نسبة قطري التدوير والخارج وهو لكل كوكب بشكل وكل شكل مبني على رصد للكوكب يعلم موضعه من البروج
ثم يعكس ويعرف الملاخ بينه وبين احد الحال الثالث من الاحوال المذكورة ويسير بالوسط والاختلاف ويعرف
بعد وسطه اذ ذاك من اوج الحامل وبعد اختلافه من اوج التدوير ويعرف بالرصد بعده ايضا من الاوج
في فلك البروج اما المريخ فرصد بالقياس الى السماك الاعزل والقمر يقوم مكانه واعتراف فكان قد وجد
في العقرب ا ك والمشتري بالقياس الى الدبران والقمر في الجوزاء مه مه واما زحل فرصد بالقياس الى
الدبران والقمر ايضا فكان في الدلو ط مه واما الشكل على ذلك للمريخ فهو فليكن ا ت ح حول د فللحال
و ه مركز البروج و د مركز المعدل وعلى ت تدوير ك ط ح ولنوصل ح ه م ت د ح د وليكن الكوكب
على ك من التدوير ولنوصل د ت و على ه د عمود ح ه وعلى د ت عمود ا د م ه ك فلان زاوية ا د ت
وهي وسط المريخ معلوم بالتاريخ فـ د ح معلومة فيصير مثلث د ه م معلوم النسب و م د و د ت معلوما

فيصير مثلث د م ت معلوما ويصير م ت معلوما ويصير مثلث د ك ه
معلوما ومثلث ه د ت معلوما ولان زاوية ح ت ر وهي بعد الكوكب بالرؤية
عن الحضيض من الحامل معلوم و ه ح ت لانها مساوية لزاويتي ت د
معلومة فباقيه ه س ت معلومة وبين تا [illegible] و ه ت معلوم فيصير مثلث
ه ت س معلوما ولان [illegible] لانه بعد الكوكب في تدويره
عن الحضيض الوسط فزاوية ح ت ك معلومة فنعلم زاوية ك ت ه من



جملة ح ت ه المعلومة نبقى ه د ك معلومة لان زاوية ك ه ت معلومة فيصير زاوية س ك ت معلومة فيصير
مثلث س ك ت بالاجزاء التي بها ه ت ستين معلوما وان شيئا سقطت س ك من زاوية س ت ه بقيت
س ك ه ومثلث س ت ك معلوما ونخرج نسبة ت ك الى ه د نسبة لك ك الى س ه واما الشكل
للمشتري فهكذا بعينه ولكن وقع فيه فلك التدوير من الجانب الاخر من الحامل اقرب الى الحضيض منه الى الاوج
ونقطة ك الكوكب اعني ت خارجا عن دايرة الحامل الى ما يلي وجهنا فاخرج فيه خط من مركز البروج في

الاوج بالرؤية واخرجنا الاعمدة ثم علم سائر ما نطلبه على ما علم هناك
ونخرج بالحساب نسبة نصف قطر التدوير ونسبة ما الى ح ه ولما ان زحل

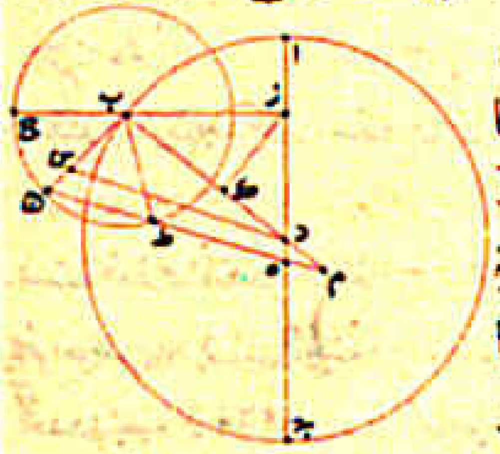
فان فلك التدوير في الجانب الذي كان للمريخ
الا ان الاعمدة من ه تقع عليه من القطعة
الاخرى والكوكب في فلك التدوير خارجا
عن الحامل الى جهة الاوج وعلمنا خط




ت ك كما علم د ح ونخرج و د مما نصف قطر الحامل ستين

## في تصحيح حركات هذه الكواكب الدورية

ثم شرع بعد ذلك في تصحيح هذه الكواكب الدورية وهو تعديلها وبين لكل واحد على حدة أما المريخ فأخذ رصدًا قديمًا معلوم التاريخ رصد فيه المريخ فوجد سائر الكواكب الشمالي من جهة العقرب وعلم موضعه في ذلك التاريخ فوجب أن يكون في ذلك الوقت على جزئين واربع دقايق من العقرب وهو موضع المريخ وعرف أوجه أيضًا لذلك الوقت فعرف بعده من الأوج وأما المشتري فأخذ رصدًا قديمًا لتاريخ معلوم وجد فيه سائر الكواكب المعروف بالجهات الجنوبي فوجب أن يكون موضعه بموجب التاريخ من السرطان د ل وعرف أيضًا بعده من الأوج حينئذ بالوسط والرؤية وأما زحل فأخذ رصدًا قديمًا قد كان بينه فيه وبين منكب السنبلة الجنوبي قدر اصبعين فوجب للتاريخ أن يكون في السنبلة ط د وعرف أيضًا بعده من الأوج وسطًا وقريبًا فلما عرف هذا بين المطلوب باشكال فالشكل المبين ذلك للمريخ لكن فيه حروف القطر وحروف مركز التدوير كما كان ولنصل اد دب كما كان وليكن موضع الكوكب على ط ولنصل ه ط بط ولنخرج عمود دك على دب ودم على ه ط وب ك على ه ط أيضًا ودس على ب ك والمطلوب معرفة حط ونخرج ه ل يوازي زط



وأما خط دم فهو مواز لا محالة لخط ب ك لأن الزاويتين قايمتان ويكون دم دس لا محالة قايم الزوايا وزاوية ا ه ح التي يتعلمها الشمس بعد نصف دايرة من ا معلومة وح ه ط معلوم لأن موضع ط معلوم بالرصد وموضع ح معلوم لأن حضيض الحامل بجميع زاوية ط ه ل معلومة فب ط ه المبادلة لها معلومة لأن ه ل ب ط متوازيان وك قايمة فمثلث ب ط ك معلوم النسب و ب ك معلوم المقدار فمثلث ب ط ك معلوم ولأن زاوية ا ه ط معلومة بالرصد فما فيه د ه م معلومة ومثلث د ه م معلوم ولأن دم معلوم س ك معلوم وكان ب د معلومًا بقي س ب معلومًا و د ب معلوم و س قايمة فمثلث د س ب معلوم من زاوية قايمة وضلعين ونعلم مثلث ا د ب ونحصل زاوية ب د ه بأسرها معلومة ونصير زاوية د ك معلومة وزاوية ك قايمة يكون مثلث ب د ك المعلوم منه ضلع ب د معلومًا فنعلم زاوية د ب ك ثم نعلم مثلث ب ك ط فنعلم جميع زاوية ب د ط فما فيه ا د ب بل د ب معلوم فقد حصل أن زاوية ب د ا معلومة وهو الوسط وزاوية ح ب ط معلومة من وجهين من معرفة الزوايا التي عند ب من نقصان الوسط عن مسير الشمس وقد تخرج بالحساب ب ط م د وأما الشكل للمشتري فوقع فلك التدوير فيه إلى الجانب الأخر أقرب من الأوج ووقع دس على ب ك خارجًا عن ك وأعمدة د د إلى جانب واحد من فلك التدوير فيه إلى الجانب الأخر أقرب من الأوج ووقع عمود دس على ب ك خارجًا عن ك وأعمدة دد إلى الجانب واحد من فلك التدوير و ه ل إلى الجانب المخالف للتدوير يكون لا محالة سطح ح د ه م متوازي الأضلاع لأن زوايا ك س م منه قايمة فنعلم زاوية ب د ا من معرفة زاوية ب د ح ونعلم زاوية ح ب ط من معرفة زاوية ا ه ل وأما شكل زحل فهذه الصورة ونعلم كما علم ذلك وإذ علم وسط كل واحد



واختلافه للتاريخ المفروض وكان علم التاريخ للحالة الثالثة والمدة بينهما معلومة فعلم أنه في كم مدة سير كم في الوسط وكم في الاختلاف وسير كل ذلك ثم سيره إلى الوقت الذي للتاريخ مختصر وهو قريب التحصيل

## في معرفة المسيرات الحقيقية من الحركات الدورية

ولها الشكل المبين لهذه الأحوال بالعكس فهو أنه يبين كيف من الوسط والاختلاف الموضع المرئي من زاوية ا د ب ح ه ط زاوية ا ه ك وذلك سهل بعدًا ان نخرج ه ب إلى ح ونصل د ب ونخرج عمود د من ك موضع الكوكب على ح ونحفظ الشكل على صورته الأما أحدقه عنه فنحتاج أولًا أن نعرف زاوية ا د ب مثل ما عرف للشمس في الخارج المركز سلا بأن نخرج عمود دع على د ب فنعلم مثلث د ع من زاويتي ع القايمة ود المقاطعة فنعلم مثلث ع د ب من ضلعيه وكذا فنعلم زاوية س منه وه د الباقية معلومة تبقى زاوية د ه ب من جملة زاوية ع د ب معلومة وزاوية



قايمة فنعلم مثلثا د ب ك د ب ك ومثلث د ه م الشبيه بمثلث د ه ط المساوي له ومثلث ه م ب من ضلعي ه ب ه م وقايمة م فيصير جميع زاوية ا د ب مع ك بل بمثلث ب ك ط القايم الزاوية بل مثلث د ك ب لمجموع ضلع واحد من ه ب ب د وضلع آخر هو د ك وقايمة ك فنعلم زاوية د ه ك بل جميع ا ه ك فقد كان علم زاوية ا ه ب

## في عمل جداول الاختلافات

ثم وضع جداول لكل هذه المسيرات كل جدول خمسة وأربعون سطرًا خمسة عشر منها للأجزاء العزيبة من الأوج وتفاضلها ستة وثلثون منها للأجزاء الحضيضية متفاضلة بثلثة ثلثة إذ كان القريب من الأوج يقل فيه التفاضل من التعديل فرتب في السطرين الأولين الأعداد من ستة إلى ق ف نازلًا في الحساب صاعدًا في التدوير وفي السطر الثالث ما يجب من الزيادة والنقصان التعديلين لو كان المركز على المعدل بعينه وفي الرابع التعديل يجب من كون المركز على الحامل الخارج المركز وثبت منه التفاوت بين ذلك وبين الذي يجب المعدل وإنما أفرد جدولًا إذ كان قد أفرد النظر فيه ولو جمل كله في جدول واحد بأن يورد ما يجتمع منهما حيث يزاد الفضل أو ما بقي حيث ينقص الفضل لكان كافيًا وفي الصف السادس وذكره قبل الخامس السايد يشتمل على التعديل الذي يلحق فلك التدوير بحسب كون مركز التدوير على البعد الوسط والخامس يشتمل على التفاوت الذي بين التعديل الوسط وبين التعديل الذي في البعد الأبعد والسابع على مثل ذلك التفاوت من الوسط في الأقرب والثامن على نسبة فضل تفاوت بما بين تعديل البعد في السابع على مثل الأوسط وتعديل بعد آخر لدرجة أخرى دون درجة الأوج أو الحضيض إلى التفاوت الذي بين التعديل الوسط وتعديل البعد الأبعد أو الأقرب وذلك في جدولين أولهما حيث يكون البعد دون الوسط والثاني حيث يكون البعد فوق الوسط والجدول الأول يبتدئ من فضل التعديل الأزيد فيجعل ستين وهو الأصل ثم رتب ما هو أنقص بما نقص منسوبة إلى الستين والجدول الآخر بالعكس في التفاوت الأول من أول سنة في الجدول إلى حيث ينتهي والتفاوت الثاني من آخر السنة إلى حيث انتهى الأول فيجعل فيها التفاوت الأعظم ويجعله رأس الصف فوقع في الخامس ستين ستين إذا كان على وضع متعاكس مثال هذا التفاوت في زحل أنه إذا كان بين أوج الحامل وبين مركز تدويره ثلثين جزءًا كان لنا أن نعرف الزوايا التي يكون عند مركز البروج التي يوتر نصف قطر تدويره التي يحيط بكل التعديل على ما علمت في مواضع عرفا من جهة العلم بمقدار نسبة نصف قطر التدوير إلى نصف قطر الحامل وإلى الواصل بين المركز فإذا علمنا حينئذ زاوية التعديل التي يوتر نصف قطر التدوير فيثبت ونحفظ ونخرج مثلًا لزحل ه ب ثم نقايس تلك بزواياه لو كان في الأبعاد الثلثة الأبعد والأوسط والأقرب مثل ما إذا جعل لو كان في البعد الأوسط لكانت الزاوية تكون و ح ولو كان في البعد الأبعد لكان تعديله ه ح ولو كان في البعد الأقرب لكان تعديله ل و وفضل الأوسط على الأبعد ه ح وفضل الأوسط على الذي بعده ثلثون درجة ه ر د ونسبة فضل الأوسط على بعد ثلثين درجة إلى فضل الأوسط على الأعظم الذي هو ه ك نسبة ب د إلى ه س فيضع ب د في الصف الثامن الذي هو دقايق فضل الوسط بإزاء د ولو كان أقرب إلى الحضيض منه إلى الأوج فكان مثلًا بدل ثلثين جزءًا ماية وعشرين جزءًا لكان التفاوت منسوبًا إلى الفضل بين الوسط والأول وعلى هذا حسب أيضًا التفاوت التي تلحقه من جهة أجزاء فلك التدوير

## في حساب مسير الكواكب الخمسة في الطول

فإذا أردنا أن نقوم الكواكب الخمسة فإنا نأخذ أجزاء الوسط لها وأجزاء اختلافه بحسب التاريخ وذلك هو البعد من الأوجين فيدخل أجزاء الوسط في أحد الجدولين الأولين ونأخذ بإزائه من التعديل في الجدول الثالث مع الذي يلحقه من الزيادة والنقصان في الجدول الرابع فينقص ويزيد على ما علمت حينئذ تعديل الطول فنأخذ العدد الذي يعدل فندخل الجدول ونأخذ ما بإزائه من الصف السادس فإن كان البعد هو البعد الوسط فقد أصبنا وإن كان بين الوسط والأوج أخذنا ما بإزائه من الخامس أيضًا وعدلناه بالثامن بالنسبة كما علمت مرارًا وزدناه على الذي هو وسط فما اجتمع فهو التعديل الذي بحسب التدوير فإن كان أجزاء التدوير دون ماية وثمانين زدناه على الطول المعدل وإن كان فوق ماية وثمانين نقصناه من الطول المعدل فيكون ذلك موضع الكوكب مقومًا ◉ تمت المقالة الحادية عشر وفيها الثامنة ◉ والتاسعة ◉ والعاشرة ◉ ولواهب العقل الحمد بلا نهاية

# المقالة الثانية عشر فيما يحتاج الى تقديمه في معرفة رجوع الكواكب

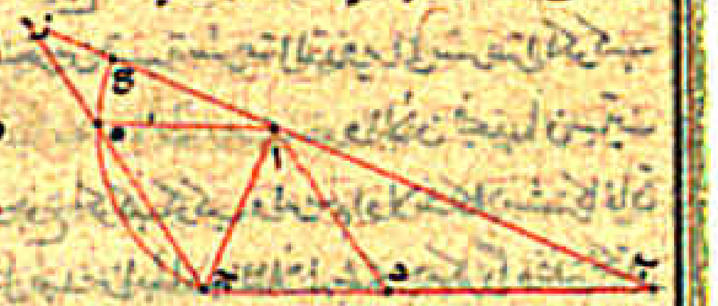
المتحيرة قال ان جماعة من المتقدمين الرياضيين مثل ابلونيوس الذي كان من اهل برغاس وغيره العاملين على ان الاختلاف واحد وهو الذي من قبل الشمس بينوا انه اذا كان الاختلاف في اصل فلك تدوير تحرك مركزه على حامل موافق وكان الكوكب عند الاوج مسيره الى المشرق فانه اذا اتصل الخط الخارج من البصر الى فلك التدوير على نسبة تكون نسبة نصف الوتر الذي في فلك التدوير الى باقي الخط وهو ما بين البصر ومحيط التدوير كنسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب فان النقطة التي قطعها الخط من التدوير وهي الحد الذي عنده الوقوف واذا حاذاه الكوكب الى الحضيض كان راجعا قال وان كان ذلك باصل الخروج وحده وذلك انما يقدر ويكون له وجه في الكواكب العلوية فقط التي يجوز لها ان بعدها من الشمس كل البعد واما السفلية فليس لها ذلك قالوا فحينئذ اذا كان مركز الخارج يتحرك حول مركز البروج كحركة الشمس اعني كوسط الكوكب واختلافه وكان الكوكب يتحرك على الخارج حركة اختلافه في السرعة فاذا حاذى ذلك الخط على البصر ينتهي الى الخارج في الجهتين حاذا بحيث تكون نسبة نصف الخط باسره الى اصغر قسميه المفصولين بالبصر وهو مركز البروج كنسبة سرعة الخارج الى سرعة الكوكب كان موضع الخط هو حد الوقوف فاذا حاذاه الى الحضيض رأى راجعا والفرق بين الاعتبارين انه في اصل التدوير كانت النسبة مفصلة وكانت نسبة نصف الوتر الى الجميع الخارج من الدايرة ومن اصل الخروج النسبة مركبة والنسبة نسبة نصف الخط كله الى الطائفة منه وهو اقصر القسمين المفترضين فيه بالبصر قال وهم بينوا هذا المعنى بطريق ونحن نبينه بطريق اسهل من طريقهم ليستمر في اصلي التدوير والخارج نريد ان نبين ان نسبة اقرب البعد الى ابعد البعد للكوكب على اصل التدوير قد تكون كنسبة اقرب البعد الى ابعد البعد في اصل الخارج فليكن ا ب ح فلك التدوير على ه و د مركز البروج ونخرج د ح الى ب و د ك الى ر و ط ح مثل ا ح ولنصل د ا د ح ح ح ب ط ونخرج من ح خط م ح ل موازيا لـ د ا فيكون عمودا على د ح لان الزاوية



الواقعة في نصف الدايرة هي قايمة ولان زاويتي د اللتين على قوسي ط ح ح ح المتساويين متساويتان وزاوية ح قايمة يكون ح ل ح م متساويين ونسبة خط ا د الى م ح اعني ح ل كنسبة ا د الى ح د ونسبة ا د الى ح ل ط ا الى ط ح لان المثلثين متشابهان لتوازي القاعدتين وتساوي المتقاطعتين فاذا نسبة ا د الى د ح مثل ا ط الى ط ح واذا وضع دايرة ا ب ح خارج المركز عن ك التي هي مركز البروج فبيانه يكون حينئذ نسبة ا د الى د ح في اصل التدوير كنسبة ا ط الى ط ح في اصل الخروج وهذا الشكل مشترك للامرين فاذا نسبة الابعاد على ما قلنا ونقول بينهما ان نسبة د د الى د ك كنسبة د ك الى ك وليكن الشكل ذلك بعينه ولنصل د د فلان قوس د ا ب نصف بالقطر فد ب عمود على القطر وليكن ى ك موازي د ب ونسبة د د اعني د ب الى ى ك كنسبة د د الى د ك وكنسبة ى د الى ى ك لان المثلثين متشابهان فاذا نسبة د د ى ك الى د ك مثل ى ك الى ط ك ولنخرج



عمودي و ع و ف من المركز على د ك ى ك وينصف د ك ى ك فاذا اضيف الى ع ك ى ك غير مكرر حتى كان ع د وجعل مقدما كان نصف المقدم الذي كان هو جملة د د مرة و د ك مرتين وكان اضيف ف ك الى ى ك غير مكرر فيكون بازاء المقدم الاول وهو د د مرة و د ك مرتين خط ى ط وهو المقدم الثاني وقد ينصف على ف فكان نصف خط ف ك فيكون نسبة نصف المقدم الاول الى الثاني باسره كنسبة نصف المقدم الثاني الى الثاني باسره فنسبة ع د الذي هو نصف د د ى ك الى د ك كنسبة ف ك الذي هو نصف ى ط الى ط ك فاذا فصلنا يا صار نسبة ع ك الى ط د كنسبة ف ك الى ط ك فاذا كان خط ع د اخرج اخراجا تكون نسبة ع ك الى د ك كنسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب تكون ى ك ط ك في الخارج على تلك النسبة بعينها ولان نسبة سرعة فلك التدوير الى سرعة الكوكب هو نسبة الوسط في الطول الى الوسط في الاختلاف ينبغي ان تكون نسبة ع ك ط د مفصلة ولان نسبة الخارج المركز الى الكوكب نسبة مسير الشمس الى مسير الكوكب ومسير الشمس هو مثل الطول والاختلاف بمجموعين ينبغي ان يكون اذا ع ك ط ك بالتركيب واذ قد عرف هذا فلنبين ان تحليل المذكورين في التدوير والخارج اذا كان على ما ذكرنا فعلى حد الوقوف فلنقدم له مقدمة قدمها المرسوس وهو ان نسبة القسم المفضول من اطول اضلاع المثلث اذا اخرج من ذلك القسم اصغر من الضلع الذي يتصل به الى القسم الثاني منه اعظم من نسبة الزاوية التي تلي القسم الثاني الى الزاوية التي تليه مثاله مثلث ا ب ح و ب ح اطول اضلاعه و ح د المفضول بخط ا د ليس باصغر من ا ح فنسبة ح د الى د ب اعظم من نسبة زاوية ا ب ح الى ا ح ب برهانه ان يتم سطح ا د ح ه متوازي الاضلاع ويعلم ان خطي ه ا ح ه يلتقيان لان زاوية ه ح ب مثل الخارجة التي ا د ب فزاوية ه ح ب وزاوية ب

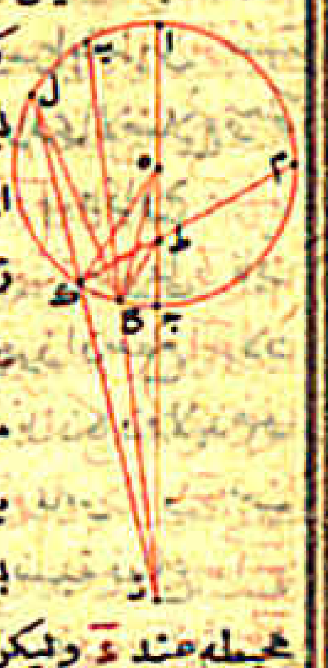


اقل من قايمتين فيلتقيان وليلتقيا ب ا ح ه على ز فاذ رسمت على ا ببعد ه دايرة فليس يجوز ان يقطع ا ح لان ه ا اعني ا ح ليس باصغر من ا ح بل ان كان ولا بد فهو مماسه فليماسه وليعمل قوس ه ح ط مماس ه ز و ح من مثلث ا ح ه فنسبة مثلث ا ه ب الى مثلث ا ه ح اعني خط د ه الى ه ح اعظم من نسبة قطاع ه ا ح اعني زاوية ط ا ح بل ا ب ح الى قطاع ح ا ه اعني زاوية ح ا ه بل زاوية ا ح د لكن نسبة د ه ح د مثل ح د د ب لان كل واحد منهما كنسبة ز ا الى ا ب فاذا ح د د ب اعظم من نسبة زاوية ب الى زاوية ح كذلك البرهان اذا لم يماس القوس ح بل يبعد عنه والحجة اذا خرج ا ح اليه واذ علم هذا فلنكن دايرة كل الاخر مشتركة للامرين على ه ولنخرج كذلك ا ه الى د فيقطع على ح ولتكن نسبة ه ح الى ح د اعظم من نسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب ولنخرج د ح ب بحيث تكون نسبة نصف ب ح الى د ح كنسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب ولنعمل ا د مثل ا ب ولنصل د ح تقاطع ا د على ط على انه مركز البروج في اصل الخروج ولان نسبة نصف د ح الى ط ح كنسبة سرعة الخارج الى سرعة الكوكب وذلك موجود بما علمت فنقول ان في كلامنا قد حصل البيان الكوكب مقيم واقف وذلك اذا كان عند ح وان القوس التي الى الحضيض من نقطة ح هي قوس رجوع وتأخر وما الى الاوج فهو قوس استقامة وتقدم فلنفصل قوس ح ح اولا الى جهة الاوج فلنصل د ط ك ط م و ط د ك ح د ه ط و ه ك و ح د ببين بالشكل المقدم ان نسبة ب ح الى ح ز اعظم من نسبة زاوية ح د ك الى ح ز ط فنسبة نصف ب ح الى ح ز اعظم من نسبة زاوية ح ز ك وهي سرعة التدوير الى ضعف ح ك ط اعني و ح ك وهي سرعة الكوكب فبين ان تلك النسبة اعظم من نسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب فليكن مثل نسبة ح ز ك الى ح ه ك حتى يكون ح ز ك اعظم من ح ه ك فاذا في زمان سير الحركة الكوكب زاوية ح ه ح الى المغرب وفلك التدوير بمقابلتها زاوية ح ز ك



الى المشرق فانتقل اذا الكوكب بالرؤية زاوية ح ز ك وهي اكبر من زاوية الرجعة اعني ه ك ح بزاوية ه ط ح وهي الزاوية التي رجعها الكوكب قطعها في تلك المدة الى المشرق فاما اصل الخروج فاذا ركبنا كان نسبة د ب الى د ح اعظم من ذات نسبة ح ك ط ك ح ح ك بمجموعين اعني ب ط د الخارجة الى زاوية ح ك وزاوية ب ط د مثل زاوية ه ط م لان ح ط ك اكبر دائما من زاوية ح ه ط التي هي الوسط وزيادتها عليه بالتعديل فزاوية ح ط ك مساوية لزاوية الوسط والتعديل دائما وهي الخارجة ايضا مساوية لزاويتي ط د ك ط ح د فتكون زاويتا ح ط د ط ح د متساويتين للوسط والتعديل ذهب بزاوية ط د ك نصف الوسط لانها على القوس يبقى زاوية ه ح م مثل التعديل ونصف الوسط الذي هو زاوية ب ح ك المتساوية لزاوية د ح ك فزاويتا ب ط د د ح م متساويتان وكانت نسبة ب د الى د ح اعظم من نسبة زاوية ب ط د الى زاوية ب ح ك ونسبة ب ح الى ب ح نسبة د ك الى ط ح ونسبة ب ط د الى ح ك نسبة ب ح م الى ح د ك فنسبة د ح الى ط ح اعظم من نسبة زاوية د ح م الى ط د ك فيلزم ان يكون نسبة د ح ح د ايضا من الزاويتين المأخوذتين بالتركيب و ه ح ك ضعف زاوية د فتكون نسبة زاوية د ح م الى ط ح م كنسبة نصف د ح م الى ط د م وبمقابلتها نسبة نصف د ح الى ح ك ولنجر الاحكام على المقابلة فتكون نسبة د ح

الى لحم اعظم من نسبة زاوية دحم الى محم فهو اعظم من نسبة سرعة الخارج الى سرعة الكوكب فليكن
ذلك مثل زاوية حطد الى حد فقد ظهر ايضا ان لا رجوع ههنا ولنقع نخط لكر وقوع خط كر
ليقع زاوية حر الى الحضيض وتكون نسبة نصف لك الى كر كنسبة سرعة الكوكب فلنفصل لر
ورد لاعا الداطول من دح ونسبة لك الاصغر الى كد الاعظم اصغر من نسبة زاوية حد
حز ح وبالتفصيل نسبة نصف لك الى كد اصغر من حرك الى نصف حد اعنى ح ح فلكن
كنسبة الى اصغر من حد فيرى اذا اجمعا فبين من هنا انه اذا كان حه الى حد




ليس باعظم من نسبة سرعة التدوير الى الكوكب فلا يمكن ان يطلب خط على النسبة
المذكورة ولا يمكن ان يوجد البتة رجوع وانت تعرف هذا لانك لا تجد حينئذ نسبة
زاوية حد الى حد الا الاصغر من نسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب

## في معرفة رجوعات الكواكب الخمسة

والان فيجب ان نبين
مقدار السير الذي يكون فيه الرجوع لكل كوكب ولنرسم اولا شكلا مشتركا فان
بطليوس قد اورد لكل كوكب في كل بعد من ابعاده الثلاثة شكلا مكررا ونحن نكتفي
بشكل واحد فليكن فلك الحامل اب ومركز البعض ح ونخرجه الى مركز التدوير الى
محيطه عند د وليكن حد اى الابعاد شئنا وعلى آ تدويره دح ولنخرج حرده على ان نسبة حد الى دط
نصف لك حيث يقع عليه عمود الك نسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب فلان اح و اد معلوب
في كل كوكب وفي كل بعد فجميع حد معلوم وايضا حح معلوم فقد ح في حح معلوما اعني ه د في د ح
لكن نسبة طد الى دح اعني نسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب معلومة وكذلك ه ح ضعف طد
الى دح معلوم وجميع نسبة حه الى حد معلوم و ه ح و حد المجهولان معلوما النسبة لكنهما معلوما
المربع فهما معلومان ولان اب بك معلومان و ط قايمة فمثلث ارك معلوم ولان اح حط معلوم




فجميع الزوايا معلومة فا حك وهو زاوية التعديل و داح وهو زاوية الاختلاف
الباقية بعد دامك من طاح معلومة وضعف كل واحد من الزاويتين معلوم
وهو زاوية كل الرجوع اما ضعف ح فبالرؤية واما ضعف داح فبالنسبة
في الاختلاف عند الرجوع لو كان فلك التدوير ساكنا اما في الابعاد الوسطى
لا يكون تعديل يعتد به فانه لا يحتاج فيه بعد بيان هذا الشكل الا الى علم شيء
واحد وهو ان زاوية دحح ليست هي زاوية ما بين الوقوف ووسط زمان
الرجوع الذي هو طرفا القبل بل زاوية دونها وذلك انها انما كانت تكون تلك الزاوية لو كان فلك التدوير
لا يتحرك البتة لكن فلك التدوير يتحرك والى ان يقطع الكوكب قوس دح الى المغرب يكون قد سار فلك
على ما توجبه النسبة بين السيرين الى المشرق وهذه النسبة في كوكب زحل اذا اخذ على الوسط هو
نسبة آ الى حح مح لو فيجب ان يكون الكوكب اذا سار قوس دح وهي نسبة ب ب ان يكون
مركز التدوير قد سار حك فينتقص ذلك من زاوية ح وهي ه ب ب فهذا يكون للوسط واما في
سائر الابعاد فان الامر المرئي يخالف فيها الوسط فلا يكون الاختلاف المرئي هو الاختلاف الوسط
بالقياس الى اوج التدوير ولا يكون الطول المرئي هو الطول الوسط فان زوال التدوير عن الاوج بالوسط
حركة تكون بالمرئي اقل وعند الحضيض بالخلاف فيحتاج هناك الى تعديل الطول وتعديل الاختلاف
وتعديل للزاوية التي هي ح بما يجب ان ينقص منها اقل واكثر من موجب حركة المركز التي هي ب نط حتى
اذا حصلت النسبة بين الطول المرئي والاختلاف المرئي وحصلت معدل النقصان من الزاوية كان ما
يبقى لك حاصلا وهو من الاقامة الى نصف الرجوع اي الى مقاطرة الشمس واذا حصلت ذلك حصلت
ضعفه وهو قوس الرجوع المعدل وحصلت زمانه فهذا الحساب يخرج الشيء في زحل اما في البعد الاوسط
حيث لا يحتاج الى تعديل سه ب ب وزاوية حه مرب وحركة المركز بازاء قوس دح ب مك
ينتقص ذلك من زاوية ح يبقى ح ح ب والمدة التي يتحرك فيها التدوير ب نك هو سك يوما على
التقريب وضعفها قح يوما واما في البعد الابعد فان دح يخرج سر مه ند وهو معدل ب مك ذلك
زاوية ح مثلها ه لو نا فاذا نقص منها ذلك بقيت ح لك ه فيكون ما يصيب الجزء الواحد اذا زال

المركز عن الاوج من تفاوت التعديل قريبا من ه و د وتكون نسبة المرئي من الطول الى المرئي من الاختلاف
ليست تلك النسبة بل ح ب ه لا الى قح ح لب لو والامام ح على ان زوال المركز عن الاوج والحضيض
هذا القدر لا يوجب تعديلا يعتد به بل يكون كالمتفق عليه بعد واما عند الحضيض فان النسبة تصير
نسبة آ حا الى قح ح د ويكون التفاوت للتعديل بحسب جزء واحد ه ك ويكون قوس دح
نلد ما ه ويكون زاوية حك نب لو وما يجب ان ينقص لب لب حح ح وينصف الرجوع المعدل
وهو الباقي بعد النقصان ح نط به والامام ح واما في المشتري في البعد الوسط فان دح يكون ند
ح ح وزاوية ح ط ن لب والنقصان ه آ ه والباقي د تو ح والباقي سه يوما ونصف المدة
الى التقريب نسبة آ الى ب ما مح ما واما البعد الابعد فالتعديل للجزء الواحد ه مه ب والنسبة نسبة
ند نه الى ب لو لك وقوس دح نه ند او زاوية ح ط لد لب والنقصان المعدل ه م له والباقي ند
د لز والمدة سا يوما ونصف واما عند الحضيض فان التعديل يكون ه م م والنسبة نسبة آ ه م
الى ب م مك وقوس دح ب ح ح والنقصان المعدل ه حا د والباقي د ب ك والمدة د ح
يوما واما في المريخ في البعد الاوسط فالنسبة تكون نسبة آ الى ب وقوس دح هو ب د ح وزاوية
ح هي حر لو نه والنقصان المعدل نك ب ح والمدة لو ونصف ونسبة المقدار الذي يقع فيه
الرجوع كله ما بين الوقوفين تعديله في الجهتين ناقص وزايد كما تعلم بعشرين دقيقة واما عند الاوج
فالتعديل ه لو حد والنسبة نسبة ه مكم الى آ ب ما وقوس دح حد ح مك وزاوية ح مت
مك ح والنقصان المعدل ح ح كا والمدة اربعين يوما واما عند الحضيض فالتعديل ب م والنسبة
نسبة آ ب م الى م با وقوس دح ما با د وزاوية ح ح ط مك والنقصان المعدل ح لو حر والمدة
اثنين وثلثين يوما وربعا واما في الزهرة في البعد الاوسط فالنسبة هي نسبة الى ه لز د وقوس دح ب
ب حد وزاوية ح ح ب د والنقصان ك لو نك والمدة عشرون يوما ونصف وثلث وزيادة
ونقصان التعديل خمس دقايق واما عند الاوج فان التعديل ه ب حد والنسبة نسبة ه م م الى
ه لك لا وقوس دح لد نك ح وزاوية ح ح لا لو والنقصان المعدل ك نك ح والمدة كا
ونصف واما عند الحضيض فان التعديل يكون ه ب ب والنسبة نسبة آ ب ح الى له با وقوس
دح نا حد والنقصان المعدل ح لد والمدة ح يوما واما العطارد في البعد الاوسط فان النسبة نسبة
آ الى ح ط ح والقوس دح لد لو ب وزاوية ح ح لو لد والنقصان با د نط والمدة احد وعشرين
يوما وربع يوم واما عند الاوج فانما يكون على اوج الحامل بالحقيقة متى كان الطول المعدل بعيدا من
الاوج الاول قريبا من احد عشر جزءا ويكون الذي يثبت هذا من الاجزاء المنسوبة ما ح فيكون التعديل
قريبا من ه ب ح فتكون النسبة نسبة ه م الى ح ما ح وقوس دح لب دب حو وزاوية
ح ح لو ب والنقصان المعدل ط ح ما والمدة ب د واما عند الحضيض وذلك اذا كان البعد
الكوكب مائة وعشرين جزءا عن التثليث والتعديل قريبا من دقيقة ونصف والنسبة نسبة آ الى
ح د ح وقوس دح وهو قوس الاختلاف المرئي ب د به وزاوية ح هي مك ب ح والنقصان
المعدل با مك د والمدة احد عشر يوما ونصف ويجب ان تعلم ان الحساب في هذه الاشياء انما يجري
على ان النسبة المطلوبة هي نسبة الطول الى زاوية داح ووقف الامر على ذلك كان فيه ضرب من التجوز
ولم يكن على حسب الواجب وذلك لان زاوية داح ليست للاختلاف الوسط بل الاختلاف المعدل دائما
فيجب ان نطلب نسبة الطول الوسط الى الاختلاف الوسط حتى تكون النسبة المطلوبة ثم نبني عليه
التعديل واجود الطرق فيه وابينها هو هذا الطريق فان ما سواه يختلف النسبة فانه لا اصل محفوظا
في النسبة بين الوسط والمعدل حتى ان استعمالنا زاوية ح على انها نصف الرجوع انما هو على التقريب
التحقيقي اذ لا انشاء المسير في جنبي خطي ح ط ح ونسبته لذلك نعلم ان المسير في البعد الوسط
من الحامل يتفق فيهما الوسط المعدل وانما يختلف في غير ذلك فلنفرض المثل في المريخ مثلا وتجري
منه حسابه على انه اذا كان على اعظم بعد الحامل الخارج المركز كانت قوس دح حب ح ح ويكون
ما نصفها من الطول الدوري على النسبة المفروضة وهي للمريخ نسبة ه مطم الى آ ح ما فتكون
حينئذ هذه النسبة نسبة الطول الوسط الى الاختلاف المعدل وذلك عند ما ينبغي ان نعتبر

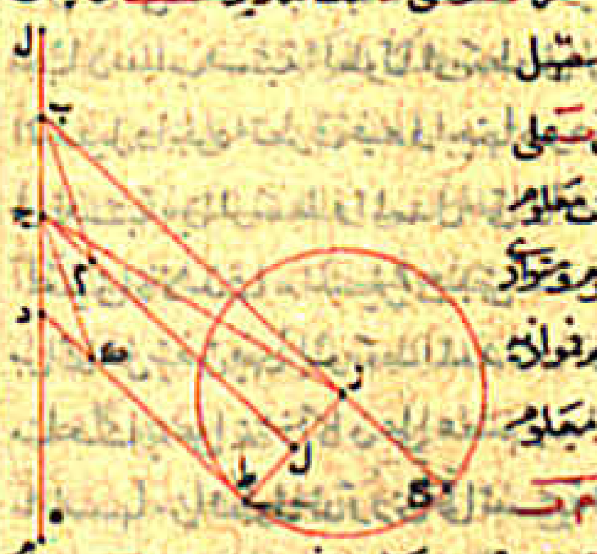
ان نستخرج اولا الاختلاف الوسط على النسبة ثم عدنا الى تعديله بعد ذلك وبحد اكبر ما يصيب حصته بين حد الوقوف الى مقاطرة الشمس من تفاوت التعديل في البعد الاعظم ح ه لا يختلف الزيادة والنقصان عليه بما يعتد به وتعديل الاختلاف عند اوج الحامل فانه لا محالة يربيه على الاختلاف وعلمنا بعينه يجب ان ننقص من الطول اذا تذكرت ما سلف لنا من الاصول والذي كان يخرج هو الاختلاف المعدل فيجب ان ننقص هذا القدر منه حتى يعود الى الوسط فيكون حينئذ ع ح كر كا ه تقريبا فيكون هو الطول المعدل وفي جانب الحضيض نعمل بالضد

**فصل في عمل جداول وقوفات هذه الكواكب**

ثم عمل جداول الوقوفات وتعداد ما فيها ان نسهل الوقوف على حد الوقوف ومركز التدوير على غير النقط الثلاث قريب بعد ولا فيه ثلثون سطرا طولا واثنى عشر صفا عرضا فالصفان الاولان فيهما وسط المسير المتقاربة نسبة الجدول الاول منهما يبتدئ من ست درجات وينتهي الى قف والاخر يبتدئ من ثلثمائة وستين درجة وينتهي الى نه حتى يكون بعكسه والصفوف العشر الباقية لكل كوكب منها صفان نصف لبعد حد الوقوف الاول منها اوج التدوير اذا كان مركز فلك التدوير على النقطة المفروضة في الجدول بين الطول وصف لمثل ذلك الوقوف الثاني وحساب ذلك هو استعمال نسبة التفاضل الموضوعة في الجدول الثامن من جداول التعديل واذا كان الكوكب عند كونه على خط ح ح حكمنا انه على حال الطرف الليل فبينا انه عند كونه على حد الوقوف في مثل نقطة د مثلا يكون مركز التدوير فيما لا عن محاذاة نقطة آ فيكون ما وضعناه من حساب حد الوقوف عند البعدين المتقابلين من الحامل هو حساب ما يكون عند كون مركز التدوير زائلا عن الحدين واذا كان ذلك في كوكبي زحل والمشتري على ما كان حيث حسبنا فيما سلف وهو زائل اذ لا كثير فرق بين زواله واستقراره واما في المريخ فيما بعد فان ذلك يختلف بما يعتد به لكنه قد يمكن ان نعمل حد الوقوف والكوكب على احد البعدين بان نوجد ما علم الزوال الذي حسبناه ثم نستخرج على سبيل حساب التفاضل وطلب الرابع حساب بعد حد الوقوف والمركز على البعدين بان نكون نسبة التفاوت بين الموضع الذي عليه فلك التدوير وبين كونه على الاوج في طول الخطين الخارجين من مركز الابصار الى مثل ذلك بين الاوج الوسط كنسبة التفاوت بين التعديل الاوجي والوسطي والموضع الذي فيه المركز الى التفاوت بين التعديل الاوجي والوسطي حتى يكون نسبة تفاوت التعديلين كتفاوت البعدين وهكذا كان الحساب جرى للمريخ ومركز التدوير على عه من الاوج وكان حد الوقوف بعده من حضيض التدوير صه كح وكذلك يعمل نظيره في الوسط والاقرب فاستخرج من ذلك تفاوت التعديل لكون المركز على حدي الاوج والحضيض من الحامل نفسهما وعلى ذلك حسبنا لكل كوكب ويمكن بذلك الطريق ان نعلم ما يصيب كل بعد فرضناه مركز التدوير عن البعدين المتقاطرين

**في معرفة الابعاد العظمى من الشمس للزهرة وعطارد**

فلما فرغ من الجداول نشتغل بحساب الابعاد العظمى لكوكبي الزهرة وعطارد واذا كان مركز التدوير معلوم البعد الحقيقي في الطول بان كانت الزهرة معلومة البعد عن اوجها الذي كان للزهرة في الثور كه وكان عطارد معلوم البعد عن الاوج الاول كان على عشرين على عشرة من الميزان فحساب الزهرة بشكلين يشتركان في ان الكوكب في راس الحمل ويختلفان بان الخط المماس في الاول منهما واقع بخلافه فاما الشكل الاول فليكن ا ب ج د ه القطر المار بالاوج والحضيض وليكن الاوج آ و ب مركز المعدل له ح مركز الحامل و د البصر ولنخرج نصف قطر ه د وعلى د فلك تدوير ح ط ك وليكن الكوكب في هذا الشكل مغربيا وعلى الخط المماس عند ك ولنصل



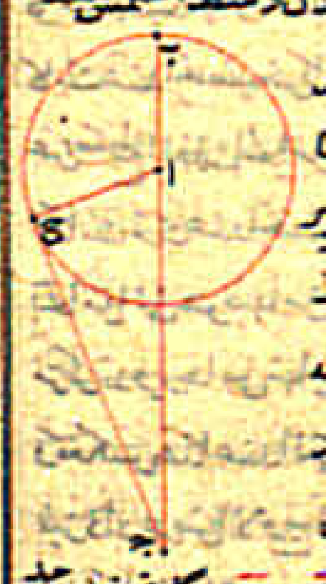
د ك ومن ح على د ك عمود ح ع وعلى د ك عمود ح ل ومن ب على د ح عمود ب ح فلان زاوية ا د ك معلومة لانا فرضنا الكوكب معلوم الوضع و ط ك قائمة وخط ح د معلوم فمثلث ح د ع معلوم و ح ك اضلاع ط ل ح ك قايم الزوايا فخط ط ك موازي ح ع معلوم فولانه ل ك معلوم يبقى ك د معلوما و موتر ح د معلوم فمثلث ب ح د معلوم لجميع زاوية د ح د معلوم فباقية ا ح د معلومة فمثلث ح م ك القائم الزاوية المعلوم الضلع معلوم وايضا فمثلث م ح د عن قرب معلوم لجميع زاوية ه ب د معلوم



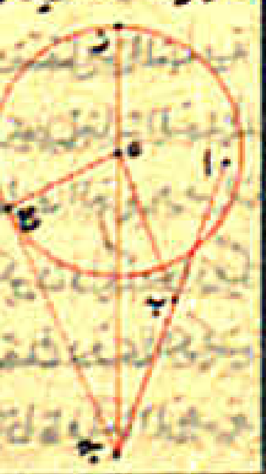
قائمة ا ح د وهي زاوية المسير المستوي معلوم وهو مساوية لوسط الشمس فيما يوتره د ك من فلك البروج وهو التفاوت بين المعلومين معلوم ونخرج لراس الحمل ه ك د وتعديل الشمس فيعرف ما بينهما وانت يمكنك ان تحسب لغيره واما الشكل المبين لذلك والخط المماس يقع الى خلاف جهة البصر فليكن ط واقعا الى جهة آ ولنصل ب ك ونخرج عمود ح ع و ب م فخط ح ع يقع ههنا في الجانب الاخر فمثلث ح د ع اعني ل ط بالجملة د ك معلومة و د ح معلوم و ل قائمة فط معلوم وايضا مثلث ب ح م معلوم مفصلة



وللقايمة وللمقاطعة ح معلوم فح م كله و ب م معلوم فوتر ب د معلوم الزوايا معلوم وزاوية ا ح د الخارجة من مثلث ب ح م معلوم وزاوية د معلومة فزاوية د ب ح معلومة فزاوية ا ب د وهو المسير المستوي معلوم وايضا جميع ط د معلوم من نسبه و ط د معلوم و ط ل قائمة فمثلث ط د ل معلوم فما يوتره زاوية ط د ل معلوم وهو ابعد البعد المرئي وتعديل الشمس فيعرف ما بينهما واما كوكب عطارد فانه لما كان كثيرا ما يختفي فلا يظهر اذا كان على ابعد بعد من الشمس او قارنه ان يكون في موضع مثل ذلك لوضع عطارد في بعد صباحي في اول العقرب او مسائي في اول الثور ولما كان يمكن في كوكب الزهرة ان يتوصل من معرفة منزلة المعدل الى معرفة الوسط اعني موضع مركز تدويره ولم يكن يمكن ذلك في كوكب عطارد لحركة فلك الخارج بل كان الامر بالعكس فانه انما يتوصل من وسطه الى معدله فكان بسبب ذلك لا يمكن ان نعرض الكوكب مثلا حيث اول العقرب او الثور ثم نعلم وسطه لوسط الشمس ومعدل الشمس ومعدل البعد فلم يمكن هذا العمل لمعرفة ذلك وجها آخر وهو ان نجعل المعلوم اولا موضع مركز التدوير على بعد مفروض من الاوج او الحضيض يقع له عطارد قريبا من مبداء البرج المذكور ونعرض من معرفة الوسط فضل التعديل ثم راى ان يتقدم او يتاخر عن موضع المركز بعد تقدمه من الموضع الاول بحسب ما يقتضيه الزيادة في التعديل او النقصان تقدما او تاخرا من الموضع الاول نعرض فيه الدرجة المفروضة بين الموضعين اذا عدلا وعرفنا ما لمثل ذلك بالحدس والامتحان فيعرف بينهما تفاوت التعديل الاعظم وعرف تفاوت الدرج فاستخرج من ذلك ان لذلك المقدار تفاوت الدرج يقع مقدار معلوم من تفاوت بين التعديلين الاعظمين ثم عرفنا ان اقرب البعدين من الدرجة المفروضة كم بينهما وبين الدرجة عرفنا ان ذلك المقدار كم يوجب من التفاوت في التعديل الاعظم بحسب الاختبار بين الحساب الاول فكان ذلك نهاية البعدين ووسط الشمس يعرف وسطها فعدله وسط الشمس فيعدله

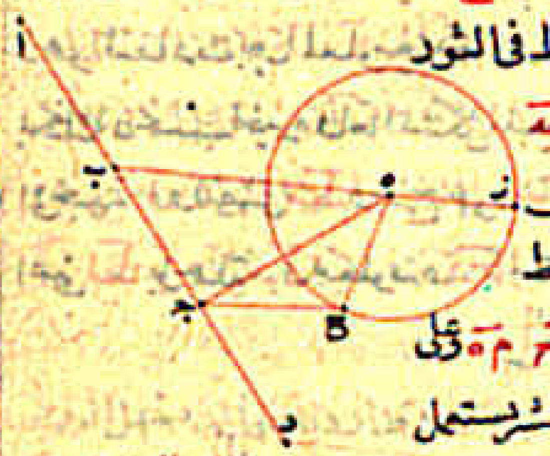


البعد مثاله انه وضع اولا مركز التدوير على عشرة من الميزان وهو الاوج فنظر ان الكوكب كم بعد المرئي من اول العقرب فصادفه على كه كه من الميزان وبعده من وسط الشمس كه كه وبينه وبين راس العقرب ه ح ثم وضع مركز التدوير على ثلثة اجزاء من الاوج فكان الكوكب يرى على آ ه من العقرب وبعده من وسط الشمس كه كه فعرفنا انه لو كان يرى على الدرجة الاولى من العقرب لكان تعديله بمقدار كه كه فاذا عدل الشمس عرفنا البعد ثم نعلم ذلك في الكوكب عند الثور اما بيان ذلك بالاشكال فان الشكل الاول مبني على ان مركز تدويره في اوج الحامل بالحقيقة وهو عاشر الميزان و ب مركز المعدل د ح مركز البروج حتى يقع ب و ح معا في خط ا ح د ويكون التدوير على ا ح والخط المماس على ح فلان ا ح و ا ح معلوم والزاوية قائمة ف ا معلوم



والزاوية اعني ا ح ح معلومة وخرجت كه كه ثم وضع زائلا عن الاوج باجزاء محدودة مثل ثلثة اجزاء حتى يقع د آ في خلاف جهة ح وتصل ب ه د و ح ه و ح ل عليه فلك تدوير د ح ونصل ه ح فلما كانت زاوية ا ب ه معلومة فيمكن ان نحصل ب ه ح الى التعديل على الاصول الماضية في حساب التعديل وان نحصل من ذلك نقط ح معلوما وزاوية ه ح ح معلومة وخرجت كه كا وليقع على بعد محدود من الحضيض الاول ونصل ح ح صباحيا ولان زاوية ه د ه تصير معلومة

فنعلم بما تقدم هـز و هـح معلوم فنعلم مثلث هـزح وزاوية هـزح فاذا كان الوسط بعده من الحضيض
الاول وهو عاشر الحمل تسعة وثلثين جزءاً والشمس بالوسط فى الثور
تسعة عشر درجة وبالمقوم ىطكح تكون زاوية حـهح كرىه
ويكون عطارد على كرىه من الحمل وبعدها الحقيقى من الشمس
ىـ حم واذا كان بعد الوسط مـ حتى يكون الشمس بالوسط
ىـ من الثور وبالمقوم على ىـ لا منه فتخرج زاوية هـزح ىحـم مـ هـ وعلى



هذا الوجه حسب الكوكب على راس برج آخر ووضع جداول اثنى عشر يستمل
على صنوف خمسة الاول فيه اسم مبادى البروج والثانى لصباحى الزهرة والثالث لمسائيها والرابع
والخامس كذلك لعطارد

## المقالة الثالثة عشر فى الاصول التى تعمل عليها فى حمر الكواكب الخمسة فى العرض

هذه الكواكب الخمسة كلها تشترك فى ان الفلك
الحامل لمركز تدويرها مائل عن فلك البروج فان الرصد يحقق ذلك المشاهدة لكن مثلها ليس على مركز نفسه
ولا على مركز آخر بل على فلك البروج حتى يكون الخط المتوهم مارا بموضع التقاطع ثم على مركز البروج دون مركز
الحامل فيكون قطرا للبروج ووترا للحامل ويكون زوايا الميل فى الجانبين متساوية بحسب مركز البروج
لا بحسب مركز الحامل وانما نعلم ان الصورة كذلك لان كل واحد منها اذا بعد مركز فلك تدويره من النهاية
الشمالية ربع دائرة وكان بعد فى اختلاف ربع دائرة اوج التدوير بعد لم يرى فى سطح فلك البروج
لان القطر المار بمركز فلك التدوير الى ربع المعدل منه فى الجانبين يحصل فى سطح فلك البروج وهذا ايضا
يدل على ان ميل التدوير عن الحامل الذى يشير اليه بحسب القطر المار بالبعدين اللذين بالقياس الى مركز
البروج دون الذى بالقياس الى مركز آخر اذ كان انما يوالى سطح البروج اذا تحصل فى الربع من الاوج
المعدل وهذا المثل هو ان كل الخمسة مشترك فى ان سطح فلك التدوير الذى يحدث دائرة من الكاد الواقعة
فى كونه على وجه وحضيضه مائل ايضا عن سطح الفلك الخارج المركز ولو كان منطبقا عليه لكان الكوكب
اذا كان فى هذا السطح يرى دائما فى سطح الفلك الخارج المركز وليس كذلك بل قد يكون اذا كان على الحضيض
من التدوير يكان له عرض واذا كان على الاوج كان له عرض آخر وان كان مركز فلك التدوير على نقطة واحدة
مثلا عند الاوج من الحامل والحضيض مثلا ونقطة اخرى والنهايات الشمالية الثلاثة العلوية اما الزحل
والمشترى ففى اول برج الميزان والمريخ فى آخر السرطان فكانه مطابق او حد وو صدت الكواكب الثلاثة
العلوية فكانت اذا حصلت بالوسط على اوج الحامل ترى شمالية فعلم انها شمالية واما فى فلك تداويرها
فانها رويت بالرصد اذا كانت شمالية وكانت على اوج التدوير وكانت اقل عرضا واذا كانت شمالية واذا
كانت عند الحضيض كانت اكثر عرضا فعلم ان القطر المار بالاوج والحضيض نصفه الاعلى يكون مائلا
عن سطح الفلك الحامل الى الجنوب ونصفه الاسفل الى الشمال وكانت فى جهة الجنوب على عكس هذا
فكانت ترى عند الحضيض اكثر عرضا الى الجنوب وعند الاوج اقل عرضا فكان ميل حضيضه ابدا عن سطح
الحامل التى هو فيها من الحامل فان غاية هذا الاختلاف عند النهايتين الشمالية والجنوبية فانه اذا كان
مركز تدويرها على نهاية شمالية فى غاية زيادة عرض الحضيض الى الشمال وغاية ميل الاوج الى الجنوب
وعكس هذا عند النهاية الجنوبية ثم اذا فارقت النهاية يرى كل واحد من الاخرين ينتقص فيراجع
فيزداد عرض الاوج الى تلك الجهة وينتقص عرض الحضيض حتى اذا بلغ العقدة يكون منطبق القطر
على سطح فلك البروج فكما تفارق العقدة تظهر العرضان فياخذ الذى من جانب الى خلاف ذلك الجانب
كذلك حتى يبلغ النهاية الاخرى فيبلغ الامر غايته ثم ياخذ ينطبق عند العقدة الاخرى عرضا ايضا بان دوامها
شمالية للكوكب وهو على اوج التدوير والاخر هو على حضيض التدوير ومركز التدوير منتقل من النهاية
الى العقدة او من العقدة الى النهاية واما القطر المقاطع لهذا القطر على قوايم وهو الذى يجب لغاية التعديل
فانه يكون دائما موازيا لفلك البروج عرف ذلك بان رصد الكوكب على طرفه الشرقى وعلى طرفه الغربى ومركز
التدوير على نقطة واحدة فكان البعد يكون دائما واحدا بعينه فعلم ان هذا القطر يكون دائما موازيا
لسطح فلك البروج وانه ينطبق عليه عند العقدة لان مركز التدوير متى حصل فى العقدة رؤى الكوكب
فى سطح البروج فى اى طرفى هذا القطر كان وهذا الانطباق مما يؤدى اليه تلك الموازاة واما الزهرة

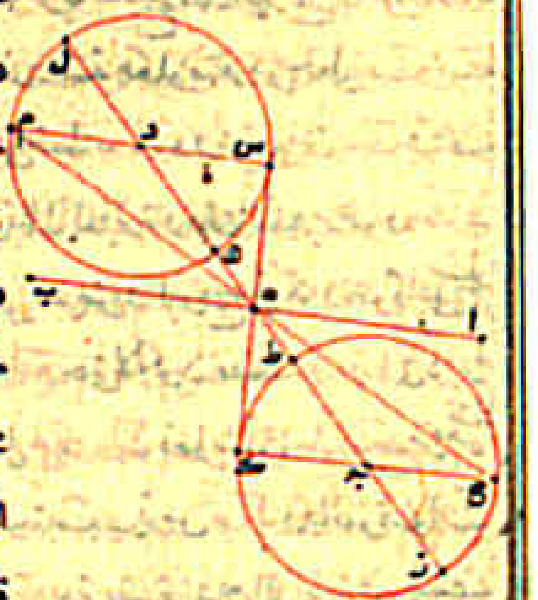




وعطارد فرصد منا مرهما ان مركز التدوير اذا حصل على اوج الحامل وحضيضه وكان الكوكب عند اوج
التدوير او حضيضه لم يكن له ميل عن سطح الحامل بل رؤى عرضه فى الحالين واحدا لان الميل ميل الحامل
فقط واما للزهرة فشمالى الحامل واما لعطارد فجنوبى ابدا وذلك الامر يعلم بعد فى الحالين بمقدار
واحد واما اذا كان مركز التدوير عند العقدتين اختلف عرض الحضيض والاوج جدا فيكون ابتداء
مثل هذا القطر عند الاوج والحضيض من الحامل وهنا غايته عند العقدتين فانه رصد الكوكب فى
الحضيض والاوج ومركز التدوير على العقدة فكان تفاوت ما وجبه الطرفان فى العرض بالغا غاية
حتى اذا فارق العقدة اخذ يتراجع لكن الذى للزهرة من ذلك بخلاف الذى لعطارد فان الزهرة اذا
فارقت مركز تدويرها حضيض الحامل اخذ يميل حضيض التدوير الى الشمال واذا كان الكوكب عليه
يرى مائلا الى الشمال من سطح الحامل حتى اذا وافت العقدة كانت بلغت النهاية فى العرض الشمالى ويكون
الاوج ميلا الى الجنوب بحسب المقابلة واما فى النقطة المقابلة للحضيض فالامر بالعكس واما الامر
فى عطارد فكل ما للزهرة بالقياس الى الحضيض من الخارج فهو لعطارد بالقياس الى الاوج مثل ذلك
وكلما اوجب لاوج التدوير فى الزهرة ميلا الى الشمال فوجب لاوج تدوير عطارد ميلا الى الجنوب
فهذا هو حكم احد القطرين وهو المار بالاوج والحضيض واما القطر الآخر وهو المار بالبعد الصباحى
والمسائى منها فقد رؤى ان الكوكب على احدى نقطتى طرفيه ومركز التدوير على اوج الحامل وحضيضه يكون
ذلك القطر قد مال عن سطح الحامل ميلا لا ميل فوقه حتى انه بعد ذلك يتراجع لكن الامر فى الزهرة وعطارد
مختلف اما الزهرة فلان البعد الصباحى اذا كان التدوير على اوج الحامل يكون قد مال عن سطح الحامل الى
الجنوب اشد ميل والبعد المسائى الى الشمال اشد ميل واما عطارد فيكون الميلان عنه بالضد واذا
كان التدوير على حضيض الحامل كان الصباحى من الزهرة اشد ميلا الى الشمال والمسائى الى الجنوب
وفى عطارد بالضد وقد علم جميع هذا بان رصد الكوكبين دائرا على اطراف هذه الاقطار ومركز
التدوير فى المواضع المذكورة فظهرت هذه الاحوال وكل واحد من هذين الميلين اذا بلغ الغاية
عند اوج الحامل وحضيضه اخذ يتراجع فيقرب الطرفان المتباعدان من القطر ويبعد المتقارب حتى
يحصل فى سطح المائل باد رصاد سطح المائل فى فلك البروج كان هنا كان غاية اختلاف طرفى القطر
الاول فى ميلهما فاذا زال الاختلاف عن طرفى قطر فانطبق على سطح الحامل يكون بلغ القطر الآخر غاية
الاختلاف ثم اذا انطبق الآخر ما ل الاول غاية الميل وبلغ غاية الاختلاف وحركة هذا القطر الثانى
عن سطح المائل تسمى التواء واغرافا وحركة القطر الاول تسمى صعودا وهبوطا والعجب فى ان هذه الاوضاع
التى تختلف بحسبها الميول المذكورة ليست متساوية فى التحقيق بل بحسب القياس الى فلك البروج
على ما علمت ومع ذلك فان النسبة فى الميول واحدة لا تختلف فيها اذ كل ميل يبتدئ من ربع بحسب القياس
الى فلك البروج وينتهى غايته عند ربع ويتراجع عند ربع ويبلغ عند التراجع عند ربع ثم وجد للزهرة
وعطارد شئ غير موجود للكواكب الثلاثة العلوية فان مركز فلك التدوير للزهرة لم يوجد البتة الا عند
العقدة او جنوبيا ورصدها اسهل معرفة التعديل وميل الاقطار المذكورة فوجب ضرورة ان يكون
سطح الفلك الخارج من كل واحد منهما يتحرك من الجنوب الى الشمال ومن الشمال الى الجنوب فما حدث فى نهاية
ميله الشمالى يميل الى الجنوب حتى ينطبق سطحه على سطح فلك البروج ثم يفارقه الى الجنوب حتى ينتهى ميله
ثم يعود فانه اذا كان منطبقا يكون اتفق ان كان مركز فلك التدوير يقطع ربع المعدل من الاوج الى الحضيض
وانطبق القطر المار بالبعد المسائى والصباحى على سطح فلك البروج وبلغ العقدة مع بلوغ النصف الآخر
من الحامل الذى كان فى خلاف الجهة التى هو فيه وانطباقه بفلك البروج ثم ان مركز فلك التدوير كان يريد
ان يصير الى النصف الآخر من دائرة الحامل بعد الانطباق يحصل ذلك النصف فى هذا الجانب ويصير
النصف الذى كان عليه فلك التدوير الى الجانب الآخر فيبقى مركز التدوير دائما فى جانب واحد وفى العقدة
لكن الامر فى الزهرة بخلاف ما فى عطارد فان فلك تدوير عطارد يكون على النصف الجنوبى حين ياخذ
ذلك النصف الشمالى فكما ينطبق على سطح البروج يكون بلغ مركز التدوير العقدة فلما يفارق العقدة
ويكون النصف الشمالى حصل جنوبيا فيبقى مركز تدوير عطارد فى جانب الجنوب واما الزهرة فهذا المعنى لها
من جهة الشمال واما قطر التدوير الذى للكواكب الذى يمر بالبعدين المختلفين فانه اذا انطبق على سطح الحامل

ابتدات تحركها على دواير تضاد كالموضوعة عند اطرافها تكون معادلة لمبلغ الميل الذى لطرف ذلك
القطر فى العرض وتكون سطوح تلك الدواير قايمة على سطح الحامل الخارج المركز منصفة بها ومراكزها
عليها تحركها عليها على الاستواء وعلى تلازمه المسير فى الطول كانها تعود معها السطح القاطع لفلك
التدوير الذى ماخذه فى ربع منها الى الناحية الشمالية مثلا ثم فى الربع الآخر تعود الى مطابقة سطح
الخارج الحامل فى الربع الآخر وماخذه نحو الجنوب فى الربع الرابع فياخذ الى المطابقة وانت تعرف ان
هذه المطابقة تختلف فى الكوكب فابتداؤها فى الثلاثة من عند العقد وابتداؤها فى الاثنين فى ابعاد
فيقسم ارباع ربع ما قل عن الجنوب الى المطابقة واما ادوارها بحسب الحركة المستوية فلا يجب
ان يكون بالقياس الى المراكز التى لها بل بالقياس الى مراكز اخرى خارج كما قد كان فى الطول ولو استوى
حركتها بالقياس الى مركز هذه الدائرة وذلك لانا نعلم ان هذا القطر اذا قطع ربعا من هذه الدائرة الصغيرة
فقد حصل اما على المطابقة واما على غاية البعد وقد علم ان هذه المطابقة وهذه الغاية من البعد يقع
ومركز التدوير قطع ارباعا معتدلة من فلك البروج وذلك فى ازمنة مختلفة فيجب ان يكون قطع القطر
ايضا لارباع الدائرة الصغيرة فى ازمنة غير متساوية فاذا ليست حركتها بحسب مركز تلك الدائرة بل بحسب
مراكز اخر قياسه من مركزه قياس مركز المعدل من مركز الخارج الحامل **فى معرفة مقادير هذه**
**الميول والانحرافات** واما مقادير ميل وانحراف انحراف وهى قسى من دواير كما تخرج
من قطب دايرة البروج وتقوم على دايرتها وتمر على دايرتها بالكوكب فتقرب بين المايل وبين دايرة البروج
فانها فى كوكبى الزهرة وعطارد فقد تسهل السبيل الى الوقوف عليها اذ كان كل ميل من ميولها الثلثة منفرد
عن الآخر وذلك ان الكوكب اذا كان على القطر المار بالبعدين المتقاطرين ومركز التدوير عند البعدين المختلفين
من الخارج الحامل لم يكن له ميل بحسب التدوير بل يكون له ميل الخارج فقط واذا كان على ذلك القطر عند
العقدتين لم يكن له البتة ميل من جهة الخارج بل من جهة التدوير واذا كان على القطر الآخر ومركز التدوير
على الاوج حدث عرض خلاف عرض الحامل وعرفنا التفاوت بينه وبينه فى الزيادة والنقصان لكن
رصد هذين الكوكبين وهما على القطر المار بالبعدين المختلفين بالحقيقة طلبا لافراد ميل الخارج المركز مما
يتعذر لتعذر وقوع البصر عليهما حينئذ والسبب فيه كونهما فى طول درجة الشمس فاذا كان ذلك
مما يتعذر فيجب ان يرصد القرب ذينك الموضعين وعلى اقرب ما يمكن وحيث لا يمكن بينه وبين الذى
لا يمكن رصده كثير فرق يعتد به ويظهر للحس فلما رصدا على طرفى هذا القطر ومركز التدوير وعلى اوج
الحامل وحضيضه فوجدت الزهرة وقد مالت شمالا ابدا قريبا من سدس جزء ووجد عطارد وله ميل
فى الجنوب ابدا قريبا من نصف وربع جزء فهذا ميل فلكيهما الخارجين واما مسيرهما فى ابعادها العظمى
من الشمس فانهما جميعا يوجدان فى حال كونهما على غاية الميل ميل الى الشمال او الجنوب من الاعظم المقابل
لما هما عليه بخمسة اجزاء تقريبا على الامر الاوسط وذلك لان الزهرة رصدت على طرف هذا القطر ومركز
التدوير فى اوج الحامل وكانت المخالفة المذكورة اقل من خمسة اجزاء ورصدت وهو على الحضيض من
الحامل فكانت المخالفة اكثر من خمسة اجزاء وهذا الاختلاف بسبب القرب والبعد والتفاوت فى
كليهما بحيث لا يعتد به فاما الامر على الوسط من الخلاف هو خمسة اجزاء لكون نصفه وهو هذا الميل
الوسط جزآن ونصف فان المرصود على الوسط واما عطارد فقد وقع فى رصده اقل واكثر من خمسة
اجزاء بنصف جزء ولذلك السبب الا ان الخلاف فى الزهرة كان لما لا يعتد به لصغرها وفى عطارد
لما يعتد به لقربه واما الكواكب الثابتة الباقية فليس يسهل ادراك ميل بانفراده بالرصد بل يعرف
من الهندسة فليتوهم سطح دائرة العرض قد قطع كرة التدوير مارا بمركز فلك التدوير وهو اوج الحامل
مرة وعلى حضيض الحامل مرة اخرى فتقطع ايضا سطح الحامل فحدثت فصل مشترك هو خط ده زل
وح حضيضه ود اوجه وقطع ايضا سطح البروج والفصل المشترك خط اب ولكن ه مركز البروج
وليكن قطر التدوير على غاية الميل واوجه المنحرف مرة ك اذا كان على ح ومرة س اذا كان على د لانه
اذا دار لا محالة حول ه فصار الى الجانب الآخر فصار ك حيث علمنا عليه س فكان المرئى رصدوهو
على ميل نقطة ك فى حال طرف الميل فكان عرضه دك فى حال طرف الميل فكان عرضه دك فى الشمال
واما على ميل نقطة س فى حال الطرف الميل فكان عرضه سبعة اجزاء فى الجنوب فتكون زاوية اهك وزاوية

ده س معلومتين وتختلف المقدار اذ ليس خطا ح ه م متقاطعين على الاستقامة ولا خطا ك ه ر
فتسهل الآن معرفة زاوية اه ح التى لميل الحامل وقد كان اتضح فى باب التعديل للمريخ ان القوس الواحدة
من فلك التدوير يرى عند الاوج من الحامل والحضيض من الحامل بزاويتين مختلفتين عند البصر

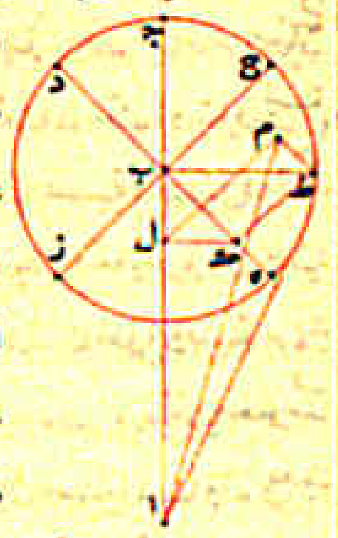


نسبتها نسبة خمسة الى تسعة ولا اختلاف بين ما يوجب التعديل طولا
وبين ما يوجب ذلك عرضا فتكون نسبة زاوية ح ه ك الى زاوية
ده س تكون كنسبة خمسة الى تسعة فزاويتا اه ك ده س معلومتان
ونسبتها معلومة واه ح ب ه د المتقاطعتان متساويتان وتبقى
زاويتى ح ه ك ده س معلومة فاذا كانت نسبة المجملين ومقدار
معلومين ونسبة الباقى بعد حذف المتساويين معلوم وان كانا
مجهولين فسهل حينئذ علم مقدار الباقى وانت تعلم ان نسبة ح ه ك
الى ده س كانت نسبة معلومة وزاويتا اه ك ده س معلومتان
فاذا نقصنا زاويتى اه ح ب ه د المعلومتين نسبة المساواة وبقيت
زاويتا ح ه د ده س المعلومتا النسبة علم كل واحد منهما بالمقدار وعلم بعد ذلك ما بقى علما محيطا
بمقداره وكان قبل تحليله بنسبته وما بقى هو كل واحدة من زاويتى ح ه ك ده س التى تخصان
الميل الذى للتدوير عن الحامل فتكون زاوية ح ه ك ثلثة اجزاء وثلثا و ده س ستة اجزاء فتكون زاوية
اه ح وزاوية ب ه د كل واحدة منها جزءا واحدا ويلزم منه ان قوس ط ك وهو قوس ميل زاوية الميل من
التدوير جزءين وربع جزء اما فى زحل والمشترى فلم تكن الزاويتان المرصودتان تختلفان بما يعتد به
فى اوج الحامل وحضيضه بل يكون الاختلاف المحسوس من حيث بعدى التدوير فان العرض الذى
يكون فى المشتريات المضافة الظهور والاستتار عندما يكون الكوكب فى قرب الاوج من التدوير
اما فى جانب زحل فجزءين بالتقريب واما فى المشترى فجزء واحد واما فى احوال الطرف الميل عندما يكون
الكوكب فى قرب الحضيض فلزحل الى ثلثة اجزاء وللمشترى الى جزءين ونسبة ما وتره قوسان متساويتان
تتصل باوج التدوير والاخرى تتصل بحضيض التدوير ومركز التدوير عند الاوج معلومة وتلك
اما لزحل فنسبة ل ح الى ك د واما للمشترى فنسبة ط ك الى م ح واذا عرف ذلك فقد عرف نسبة
زاوية ده ح الى زاوية ده ك وجملة زاوية ح ه ك معلومة اذ كانت وتر فضل ما بين المسيرين فى العرض
الذى احدهما عند الحضيض من التدوير والآخر عند الاوج وزاوية اه ح هى التى كانت عند الحضيض
هو مقدار العرض الحضيضى فتكون ك ه ح هى فضل العرض الاوجى على الحضيضى اذ كانت زاوية
اه ح لرصد الكوكب عند الحضيض معلوم وفضل عرض الاوج عليها معلوما صارت زاوية ح ه ك
باسرها فتحل بين قسمة زاوية ح ه ك على النسبتين على ان مقدار زاوية ده ح كم هى فيخرج فى زحل ه و
وفى المشترى ه ك د وتبقى زاوية اه ح الباقية وهى زاوية ميل الحامل معلومة والمبلغ ما يبقى بعد
حذف المعلومين فمن هذه الوجوه علمنا مقادير الميول الكلية واما المقادير الجزئية فقد علمت من وجه
ذكرته

## فى صفة عمل جداول الممرات الجزئية فى العرض

ثم اتخذنا لها جداول لاوقات عروض الخمسة المتحيرة فى كل جدول لها منها من السطور مثل ما فى جدول الاختلاف
بعدى التدوير فان العرض الذى يكون فى المشتريات المضافة الظهور والاستتار عندما يكون الكوكب
وصفوفه خمسة فالصفان الاولان للاعداد على ما علمت واما الصفوف الثلثة بعدها فما كان للزهرة
وعطارد ففيها العروض من فلك البروج التى توجبها جزءا جزءا من فلك التدوير فى الميول العظمى انفسها
على ان الكوكبين بقرب العقدتين حيث فيه ميل واحد واما الثلث الآخر فكذلك وهى بقرب النهايات
الشمالية مع ما فيه من ميل الحامل اذا وجب زيادة والصفوف الروابع فى الثلثة الربعية لنظائر تلك
الابعاد من النهايات الجنوبية مع ما فيه من ميل الحامل اذا وجب زيادته ووجه حساب ذلك اما
فى عطارد والزهرة فعلى ما نرى هذا الشكل لنكن اب الفصل المشترك بين سطح البروج وسطح العرض
القايم عليه ولتكن نقطة ب مركز التدوير هنالك وخط ه م ا الفصل المشترك بين سطح العرض
وسطح التدوير المتقرب بدار الكوكب عليه ده الحضيض و د الاوج وتكون عليه دايرة دزح ه

تحت الدائرة فى كرة التدوير لا يجوز على نقطة ح وان كان فى السطح يرى محاذيا عليه بل يكون ح فى الجانب
الاخر من السطح الذى لدائرة التدوير وليكن ه ك خمسة واربعين جزءا من ه الحضيض والكوكب على ك
وليكن د ه ح هو القطر المقاطع للقطر الاول على قولهم فيكون منطبقا على سطح البروج ليكن ك ل عمودا
على ه د فى سطح هذه الدائرة موازيا لخط ب ح القايم عليه فيكون موازيا لسطح فلك البروج لا محالة ونوصل
ط ب ولكن مطلوبنا زاوية ا ب ط لنعلمها من علمنا بزاوية ا ب ه المفروضة معلومة ومن خطى ا ب ب ه



المعلومى النسبة فنخرج من نقطة ك عمودا على خط ه ب د ونخرج من ك ك وهى
سطح دائرة العرض وعلى الفصل المشترك من تلك الدائرة وفلك التدوير عمود ك ل
على ه ح الذى هو الفصل المشترك بين سطحى العرض والبروج فيكون عمودا على سطح
البروج ونخرج من ك على سطح البروج عمود ط م حتى لا يكون نقط م د ا فى دائرة
التدوير مل مارا بل فى سطح البروج ونصل م ل ا ط فعلم مثلث ط ب ك من معرفة
خط ب ك وزاويتى ك القائمة و ب المعلومة بسبب قوس ه ك ويظهر لك ان
ساقى ط ك ط ب متساويان لان زاوية ب وتر نصف ربع الدائرة فهى نصف
قائمة ونعلم مثلث ب ك ل من معرفة خط ب ك وزاويتى ل و ب فان زاوية ا ب ه فرضت معلومة
وذلك الميل الحضيض فنعرف ب ل فنعرف ا ل الباقى من ا ب د المعلوم بتقدير ب ك الذى هو نصف قطر
التدوير وقد علم بغيره ولان ل م موازلط ك وهما عمودان على سطح واحد فهو معلوم فمثلث ا ل م معلوم
وزاوية م ا ل التى للطول معلومة ولان ط م عمود على سطح البروج فزاوية ا م ط قايمة و ا م معلوم
و ط م المساوى ل ك ل معلوم فزاوية م ا ط معلومة وهى العرض وقد خرجت بالحساب للزهرة با مح
ثم اراد ان نمتحن فنعرفنا التفاوت الذى يقع للتعديل فى الطول بسبب كون الكوكب فى غاية عرض التدوير
وبين كونه فى سطح البروج على ما اجرى عليه الحساب قبل فنفرض دائرة التدوير كانها فى سطح البروج حتى
تكون زاوية ط ا ل هى زاوية التعديل فى الطول بهذا الشكل بان نجعل نسبة ل ك الى ط ك معا تلك
النسب ونجعل ط ا نقوى عليهما فاستخرج زاوية ط ا ك ثم استخرج كذلك زاوية م ا ل فخرج فى الزهرة اعظم
من زاوية م ا ل بدقيقتين وفى عطارد اصغر منه بدقيقة والوجه فى ذلك ان نطلب الزوايا والمقادير
فى الخطوط على ما كان يوجبه التعديلات الماضية والسطحان منطبقان ثم نخرج التفاوت واما حيث
يجتمع الميلان ويكون الكوكب زحل والمشترى فليكن ا ح هو الفصل المشترك بين سطح العرض وسطح الحامل
وعلى ح دائرة التدوير وبهذا عاد الشكل نظير المتقدم اذ التدوير هناك على نقطة ب من ذلك
البروج لا على نقطة ح من الخارج المركز ونخرج عمود ط ب على ه ح وعلى فلك البروج عمودى ط ل ب ك
ومن ك عمود ك م على ا ح ونوصل فى السطح العرضى الى ب ونصل ب ك فيكون ك ب كخط مستقيم
لما نظهر من قصر ك م وقرب ك ا ما من المساواة فلا نعرف نقطة م اغراقا موقع بين ك ك وبين ك م
ذوالاكثر اعن الفساد على تقريبا استقبال طرفى ك د ب الا ان طول ك م طولا يكثر معه الزوال الدالة
خط ك م قد طال وزال عن سمت الاستقامة بما يعتد به لكان خط ك ب المستقيم قد يعلم مبلغه بالهندسة
من معرفة خطى ك م م ب اللذين يستعملان بانفسهما بمعرفة زاوية ك م ب التى هى مجموع زاويتين يستعملان
بانفسهما بسرعة لو كان هذا المجموع محض زاوية وهذا العمل واجب بحيث يخرج الحساب معلوما محسوسا
فيحتاج اذ لا نقص فى معرفة ك ب المستقيم على ان يقال هو مجموع ك م م ب المعلومين بل يعلم منهما
على انهما معلومان يحيطان بزاوية معلومة يوترها ك ب المستقيم لا على انهما اجزاء ثم كيف كان فان



ك ب يكون عمودا على ب د وعلى ط ب لان السطح الذى نعد فيه ط ك ب قايم
على سطح البروج وسطح التدوير فيكون ك ب عمودا على كل خط يتصل به فى
السطحين ويكون ب ا ط ك متوازى الاضلاع قايم الزوايا ونعلم ك ح كما
علمت ط ك ومثلث ك ح م من زاوية ح التى لعرض التدوير وزاوية م
القائمة وضلع ك ح فيصير ك ح م ح معلوما ونخرج ك م ه ٢٢ دقيقة
ونجمع ا ح وهو البعد فى رأس الميزان معلوم فيبقى ا م معلوما ونصير
ا ك معلوما فيكون لا محالة قريبا من ا م فى زحل والمشترى لا نفصل عليه

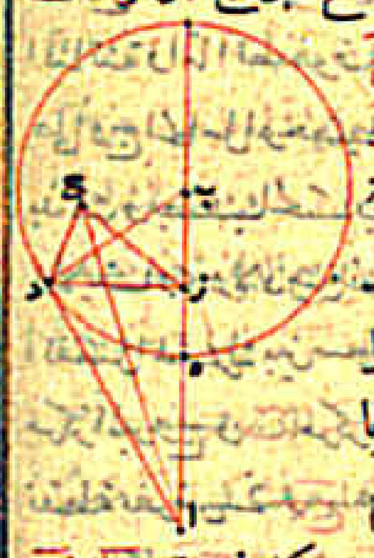


بشىء يعتد به فنعلم مثلث ك ح م او زاوية ك ا م معلومة وزاوية م ا ح قد علمت وزاوية م قائمة وخط ا م
معلوم فنعلم خط ا ب فيكون جميع زاوية ب ا ك معلومة ومثلث ب ا ك معلوم وخط ب ا اعنى ط ك
معلوم وخط ا ك معلوم وزاوية ل قائمة لان ل عمود على ط ك وخط فى سطح البروج فمثلث ا ل ك
معلوم الزوايا والاضلاع فزاوية ب ا ل التى للطول معلومة وانما كانت زاوية ا ب د للطول لان ب
هو درجة طول الكوكب الوسط و ا درجة تقويمه ولان خط ا ل معلوم وخط ط ل اعنى ك ب
معلوم و ل قائمة فزاوية ط ا ل التى للعرض معلومة وقد خرج للمشترى ا مح وبينا ايضا التفاوت
فى الطول الذى يوجبه العرض كما بين فى عطارد والزهرة فخرج للمشترى قريبا من دقيقة ولم يظهر
فى المريخ اختلاف يعتد به فبهذه الاشكال عرف مقادير الميول الجزئية بحسب منتهى الصفوف
الثالثة واما الصفوف الرابعة وهى التى وضعت للاعراض فى الكوكبين عند كون المركز من التدوير
على اوج الحامل وحضيضه على ان توجد هذه الاعراض غير مخلوطة بميل الخارج لئلا يتكثر الجداول
بذلك ويصعب الحساب وخصوصا فى اعتبار المتحيرات الصباحية والمسائية التى كانت تختلف
ولا تتساوى ولان ميل الحامل مختلف ولا يثبت فليتصنع ان مركز التدوير على البروج وليكن مخرفا وليكن
الفصل المشترك بين سطحى البروج والتدوير هو خط ا ب المشترك بين سطحى البروج والتدوير و ا
مركز البروج و ب مركز التدوير الذى قطره ح ب ح وليكن منحرفا بحيث يكون الاعمدة الواقعة على كل
نقطة نفرض فى ح ب ح عمودان فى سطحى البروج والتدوير يحدث زوايا متساوية وعند نقط
باعيانها و ا ه مماس و ا د ب كيفما تتفق وعلى ح ب ح من نقط د و ه و ح اعمدة د ك ه ك ح على البروج
منها اعمدة ه ك ه ك ه ك د م ونصل ط م ط ب ط ح ا ب ح ا ح م ويكون ا ر م خطا مستقيما
لانها نقط ثلاث تقاطع فى سطحين احدهما سطح البروج والثانى السطح الذى يمر على نقط ا د ك
ونقاطع البروج على قائمة فان عمودى د م ه ك فى ذلك السطح ولا شك ان نقطة ب فى ذلك
السطح ومعلوم ان زاوية العرض عند هذه النقط هى زاوية د ا م ه ا ك د ا ك وزاوية الطول هى زاوية
ط ا م ط ا ه ط ا ك فنقول ان زاوية ه ا ك اعظم الزوايا العرضية فلان زاوية ه ا ك اعظم من سائر
الزوايا التى تقع عند ا و خط ط ك اطول من خط ك ه واما خط ا ه فاقصر من خط ا د يجب ان يكون
نسبة خط ط ه الى ه ا اعظم من ط ك د م بل ك د د ا الشبيهة بنسبة ط د لكن نسبة ح ه الى
ه ك كنسبة ط ك ح م بل بنسبة ك د الشبيهة بنسبة ط د لكن نسبة ح ه الى ه ك كنسبة ط ح د م
وايضا نسبة ك د د ح ح م لان المثلثين متشابهان لان فيهما قائمة الزوايا التى على البروج وعلى كل خط
يخرج فى سطحه مثل خطوط م ك ب ك ب ك ح ك ب ولان خطوط م د ط ح ه ب ك ب د كل يوازى نظيره
من د ك م ك لانها كلها اعمدة اما د م هى ه ك المتناظرات فعلى سطح البروج واما د ك ه ك ح ك ر ك
المتناظرات فعلى خط ح ب ح فاذا كان ه ك ه ك مثل نسبة م د ب ك ونسبة ه ك ه ا اعظم من
نسبة م د د ا كان لا محالة نسبة ه ك ه ا اعظم من نسبة م د د ا ومن نسبة ك د د ا وزوايا



م ا ك ه ا ك قوايم تبقى زاوية ه ا ك اعظم من كل واحدة من زاويتى د ا م ه
د ا م وكذلك جميع الزوايا الواقعة على هذه الصفة فى الطول بسبب الانحراف
اكثرها ما كان ذنه ثم ما يليه لان تلك الزيادات والنقصانات تشتمل عليه
الزوايا التى يوترها التفاضل بين خطوط ك د ك د ه ك وبين خطوط د م
ه ك ط م التى للطول فلما كانت نسبة ه ك الى فضله على ه ك كنسبة ط ك الى
فضله على ط م و ك د على فضله على د م وكانت نسبة ه ك الى ه ا اعظم فاذا
نسبة فضل ه ك على ه ك الى ه ا اعظم من نسبة فضل نظيره الى د ا لا وكذلك
فى سائر النظائر التى بالقوة وبينا ايضا ان نسبة اعظم الزيادة والنقصان فى
الطول الى اعظم الميل فى العرض كنسبة الزيادات والنقصانات فى الطول الى الميلانات فى العرض
فى النقط الاخرى فان نسبة ك د ه ك كنسبة ك د ح م و ط ك د م ونظايرها ● ثم اراد ان نبين
كيفية التسبيل الى استخراج مقدار الزاوية الانحرافية عند مركز التدوير بعد ان نكون عرض الكوكب
معلوما فليكن ا ب ح كما كان ذا ا ه المماس و ه د عمودا على قطر التدوير و ه ح على البروج ونصل ح م

ب د هما ونريد ان نعلم ب د ح من قبلنا زاوية د ا ح اعنى الزاوية العرضية وهى معلومة فى كل واحد من
انحرافات الزهرة وعطارد بالرصد فاقول فلان نسبة البعد الاقرب والابعد والاوسط الى ب د معلوم
فى الكوكبين والحساب هنا على البعد الاوسط وقد فرض زاوية العرض وسط بين التى رصد فى الاوج
ورصد فى الحضيض وعلى قريب من النصف فيصير خط د ا معلوما لان ا ب ب د معلومان ولان
مثلث ب د ا القايم الزاوية واخرج فيه من د عمود على ا فتشابه المثلثات فنسبة ب ا الى ا د كنسبة
ب د الى د ه فد ه معلوم ولان زاويتى ا و ح القايمة وضلع ا د من مثلث ا د ح معلوم فهو معلوم فد ح
معلوم و د ه معلوم وزاوية ح قايمة فزاوية د ه ح معلومة وقد يخرج فى الزهرة ثلثة اجزاء ونصف من اربع
قوايم ما يكون كل قايمة تسعين وفى عطارد تسعة اجزاء ولان د ح عمود على سطح البروج فهو عمود على
ا ح و ا د ح معلوما ان فا ح معلوم فنعلم ايضا مثلث د ا ح وزاويته [illegible]
من اربع قوايم فى الزهرة وفى عطارد [illegible] من اربع قوايم وكذلك مثلث [illegible]
وزاوية [illegible] من اربع قوايم الزهرة وفى عطارد [illegible] الا ان زاوية
د ا ح زاوية الطول عند الانحراف و د ا د زاوية الطول لو لم يكن انحراف فالفضل
معلوم ووجد فى الزهرة دقيقة واحدة وفى عطارد ست دقايق ولنا نظير فى مثل
هذا الشكل بعينه ووضع مقدار الانحراف على ما وجد فرجع بالعكس يجد الزوايا
التى عند البصر موافقة لما رصد فى كوكبى الزهرة وعطارد وعند اوج الخارج



وحضيضه واما كيف نعلم ذلك فانه لما كان نسبة ا ب الى ب د معلومة فا د معلوم لكن نسبة ب ا الى ا ع
كنسبة ب د الى د ه فد ه معلوم ولان زاوية الانحراف وضعت معلومة و ح قايمة و د ا معلوم فمثلث ا د ح
معلوم ولان زاوية ح قايمة و د ح معلوم و د ه معلوم فمثلث د ه ح معلوم ونعلم عن قريب مثلث
ح ا د القايم الزاوية ح فنعلم زاوية د ا ح العرضية وخرج فى الكوكبين وفى البعدين المتقابلين [illegible]
عند الحضيض واكثر عند الاوج عما وجد بالوسط بالرصد بالاجتماع فى الزهرة وفى عطارد وجد فى البعد
الاصغر ازيد من الوسط بست عشرة دقيقة وفى الاعظم انقص منه بثلاث عشرة دقيقة فوضع التفاوت
ربع درجة فقد تبين ان نسبة عدد التعاديل العظمى فى العرض الى المسيرات الجزئية فى العرض ثابت
ذلك بسهولة ما يحتاج اليه فى الصفوف الرابعة التى للزهرة وعطارد فى تغير العرض الانحرافى لكنها انما
تثبت فيها ما يجب من قبل الانحراف التى بحسب الوسط واما الفضل الذى يكون من قبل فلكيهما الخارجى
المركز وايضا من قبل التفاوت الذى يكون عند البعدين المتقاطرين لعطارد الذى ذكرناه فان ذلك
يمكن ان يعمم باعتبار التعديل الماخوذ من التفاوت فانه اذا عرفنا اعظم التعديل فى الطول لكوكب
عطارد او الزهرة وكان العرض الانحرافى غايته جزآن وثلثان وكانت التعاديل الجزئية التى هى اقل
من تمام التعديل معلوما فى الطول له نسبة الى التعديل كله معلوم فناخذ فى الموضع الذى نريد ان نعلمه
ما نسبته الى جزئين وثلثين نسبة التعديل الخاص بذلك الجزء من الجزئين والثلثين فما حصل ثبت فى
الصف الرابع بازاء ذلك العدد واما الصفوف الخوامس فهى التعديل العرضى الكاين لحركة مركز
التدوير فى الحامل وقد كنا علمنا انما يحدث من ميول افلاك التداوير [illegible] وانحرافها وعوداتها
فى الدواير المثلثة المذكورة يكون على قياس العودات الى الفلك الخارج المركز وكانت مقادير هذه
الميول والانحرافات قريبة فالتقريب فى مثله ليس بينها وبينه تفاوت معتد به وكانت الزوالات
الجزئية التى عنينا فى طلبها قريبة وكان حساب ذلك فى باب العرض مما قد فرغ منه فننتقل الى ما ههنا
لكن غيرنا فى اثنى عشر لانها تنتهى هناك الى خمسة وههنا الى ستين

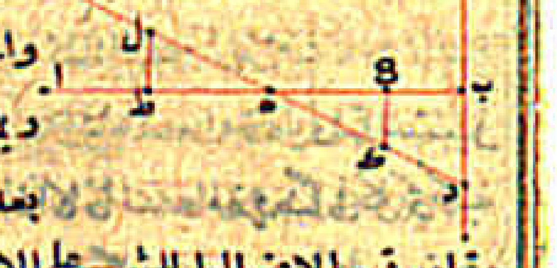
## فى حساب تباعد الكواكب الخمسة فى العرض

فنحن اذا اردنا ان نحسب حساب العرض اما
فى زحل والمشترى والمريخ فانا ندخل الطول المعدل فى الجدول الذى للكوكب الموضوع للعدد اما
للمريخ فناخذ بحاله واما للمشترى فننقص منه عشرين جزءا واما لزحل فنزيد عليه خمسين جزءا [illegible]
ما بين الاوج والحد الذى منه حساب العرض فناخذ دقايق الصف الخامس ثم ناخذ الاختلاف
المعدل فندخله فى سطور العدد ثم ننظر فان كان الطول المعدل الواقع فى السطور الخمسة عشر
الاولى اخذنا ما بازائها من الثالث والا من الرابع وضربنا فى الدقايق التى اسبابها ما اجتمع فهو

عرض الكوكب فان اخذت من الثالث فهو شمالى وان اخذت من الرابع فهو جنوبى واما فى الزهرة وعطارد
عدد الاختلاف المعدل فى سطور العدد وناخذ بازايه من الثالث ومن الرابع جميعا فى الزهرة ونثبتهما
مفردين واما فى عطارد فناخذ الثالث على وجهه ونطرح الرابع فان كان الطول المعدل فى الخمسة عشر
الاولى وهى اقسام الصف الاول الى تسعين مرات بستة لا بثلثة ثلثة فان ذلك بعينها نقصناهما
فى الرابع عشر من الاجزاء الماخوذة وان كان بعدها زدنا عليه عشر ذلك لطلب الحد وثبته ثم نزيد
على الطول المعدل للزهرة تسعين ابدا ولعطارد مائتين وسبعين جزءا فان زاد على دورة اسقطناها
واخذنا الباقى فما حصل ادخلناه فى سطور العدد ونظرنا الى ما بازائه من دقايق الخامس فاخذنا
بمقداره من الثالث فما حصل فهو العرض فان كان الطول المعدل مع الزيادة واقعا فى السطور الخمسة عشر
الاولى نظرنا فان كان عدد الاختلاف المعدل فى تلك الخمسة عشر فالعرض جنوبى والا شمالى وان لم يقع
الطول مع الخمسة عشر الاولى نظرنا فى عدد الاختلاف المعدل فان كان فى الخمسة عشر الاولى فهى الشمال
والا فهى الجنوب ثم نعود مرة اخرى الى الطول فناخذ فى الزهرة كما هو وفى عطارد مزيدا عليه مائة وثمانين
جزءا وندخل سطور العدد ونظرنا الى ما بازائه من دقايق الصف الخامس وانه لم يكن من ستين فاخذنا
بذلك المقدار من الرابع المعدل الذى اثبتناه فاثبتناه العرض ثم ان كان الطول داخلا ايضا فى الخمسة عشر
الاولى نظرنا الى عدد الاختلاف المعدل فان كان دون مائة وثمانين كان شماليا والا كان جنوبيا وان كان
الطول ليس يقع فى تلك كان الامر بالعكس وكان اذا كان الاختلاف المعدل دون مائة وثمانين والعرض
جنوبى والا فهو شمالى ثم ناخذ هذه الدقايق التى وجدت لما دخلنا الطول فى الكرة الاخيرة فناخذ
منها ما نسبته اليها نسبة الدقايق نفسها الى الستين فما حصل اما فى الزهرة فناخذ سدسه وعشره
للشمالى واما فى عطارد فناخذ نصفه وربعه وعشره للجنوب فيتحصل من هذه الحسابات الثلاثة
ونقصان بعضها عن بعض وزيادة بعضها فى بعض بحسب ما يجب من اتفاق الجهات واختلافها على عرض
الكوكب من فلك البروج

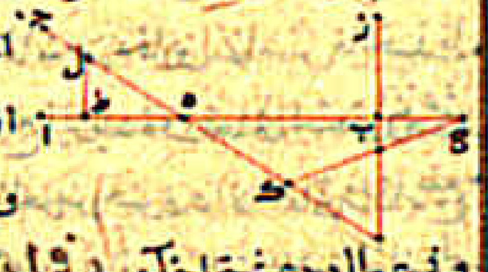
## فى ظهور الكواكب الخمسة واختفائها

ولما فرغ من بيان
امر عروض الكواكب شرع فى ابانة الحال فى الظهور الخمسة واختفائها وتختلف ذلك فيها وفى الثانية
لاسباب ثلثة احدها الاختلاف اعظامها والثانية لاختلاف ميل البروج على الافق والثالثة من قبل
اختلاف عروضها فليكن ح ه قطعة من فلك البروج و ا ب من الافق ولتقاطعا على ه وليكن د ب د [illegible]
دايرة الارتفاع فليكن د موضع الشمس الذى اذا كان عليه ظهر الكوكب اما المشترى وزحل والمريخ [illegible]
اذا استبعدتها الشمس واما الزهرة وعطارد [illegible] الشمس فان كان الكوكب على نفس فلك
البروج [illegible] التقاطع لا محالة [illegible]
[illegible]
[illegible] قوس بعد الشمس عن الافق وقوس ه د [illegible] البروج [illegible]
الكواكب [illegible]
[illegible]
[illegible]

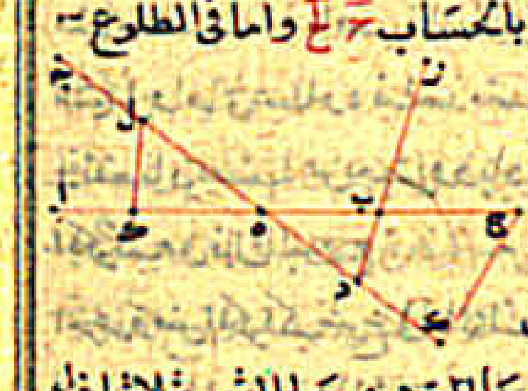


[illegible]
[illegible]
مقادير قسى الانحطاط للشمس تحت الافق [illegible]
[illegible]
[illegible] والزهرة [illegible]
[illegible] هذا الشكل [illegible]
[illegible] هذا الحساب [illegible]
[illegible] الزهرة وعطارد [illegible]
الارصاد القديمة والحديثة [illegible] فى هذا الاقليم فيكون زاوية [illegible] معلومة و [illegible] معلومة

وزاوية ه الشمسية قايمة فنعلم ب د اما زحل والمشتري فلا يكون لهما في رأس السرطان ميل عن البروج فيكون تقريب نقطة ه واما المريخ فيكون له عرض خمس جزء فيكون ميل سمته على ح و درجته ح ه فنعلم مثلث ح ك ه بسهولة و د ه وهو بعد المريخ عن الشمس عند حد الرؤية معلومة بالرصد وجميع م ه معلوم فنعلم خط ب د فيخرج في زحل يا وفي المشتري ب وفي المريخ با ك واما في الزهرة وعطارد فلان قوس د ه بينهما من الشمس معلومة وموضع الشمس يكون معلوما بالحقيقة فنعلم بالوسط فيكون هو وسطهما في الطول واذا كان الوسط معلوما عرفنا اختلافهما واذا عرفنا اختلافهما عرفنا موضعهما في فلك



التدوير وعرفنا مقدار ميلهما واعراضهما فنعرف عرضهما من فلك البروج واذا عرف ذلك عرف سائر الاشياء على ما قيل وعرف د ب وهو مقدار التعديل الكلي ويخرج د ب في الزهرة خمسة اجزاء وفي عطارد عشرة اجزاء **فصل في ان ما يرى من خواص ظهور الزهرة وعطارد واختفائهما موافق للاصول التي وضعت لهما** قال ان الامر الذي يظهر من اختفاء الزهرة مساء وظهورها صباحا اذا كانت في اول الحوت في مدة يومين واحالة عطارد في ظهور المسائي في مبادي العقرب بالظهور الصباحي في مبادي الثور فهو موافق للاصول التي فرضناها ولنبدأ بالزهرة لتكن نقطة ه مبدأ الحوت ولنفرض ح ابعد من ب و ح ك مقاطعا لخط ح د لان حساب الزهرة يوجب ذلك في المسائي وزاوية ح د ه في كل اقليم معلومة و د ب معلوم وهو البعد الكلي ونسبة اضلاع ب د ه معلومة وقوس ح ح وهو عرض الكوكب معلوم في هذا الجزء من البروج ليصير مثلث ح ك ه معلوما و ك ه معلوم فيصير ح د معلوما وهو قوس بعد الكوكب عن الشمس ويخرج بالحساب ح ك واما في الطلوع الصباحي فيكون شمالية ولكن ح ك غير مقاطع لان الحساب



يوجب ذلك فلان ح ك ونسبة ح ك ك ه ه ح معلومة وهناك قايمة وكذلك نسب ب د د ه ه ب فيبقى د ك معلوما ويخرج بالحساب ه ك فلان حركة الكوكب فيما بين الخفاء والظهور في هذه المدة اقل من حركة الشمس بما قرب الوسطى من الرجوع بل هي اقل من وسط نفسها التي هي وسط الشمس فالاثنا جزء واربعة عشر دقيقة والكوكب يبادره في هذا الوقت خمسة هذه الاجزاء من المعدل الى المغرب قدما اذا كان عند الحضيض من التدوير بحسب ما يوقف عليه من الجداول لما يكون جزء واحدا وربع جزء والكوكب منقطعة في قريب من يومين فقد وجد موافقا من هذه المطابقة في ابتداء السنبلة فيكون الزهرة فيه جنوبية ويقع الى ح ك الذي هو العرض المعلوم ومساويا للذي عند اول الحوت ويعلم سائر الاشياء وتخرج جميع د ك بالحساب ب والرجوع الذي يصحبه هذا القدر هو د ك وهذا للمسائي وللصباحي يخرج و ك ونصفه من التقدم الى الرجوع جزئين ونصف وذلك كله قريب من عشرة اجزاء ومقطعه في قريب من ستة عشر يوما فقد تخرج مطابقا وقد بين مثل ذلك في شكلين لعطارد ونقطة ه في اول العقرب فيخرج خط د ك هو ح ك لكن التعديل الاعظم لعطارد في مثل هذا الموضع لا يزيد على ك ح فيجب ضرورة النحل ثم جعل نقطة د اول الثور فيخرج خط د ك ح ك و واعظم بعد عطارد هنا ح ب ح ب فكذلك صعب ان يحل فلا يظهر **فصل في المسلك الى معرفة الابعاد الجزئية عن الشمس عند ظهورات هذه الكواكب واختفائها** وأما السبيل الى ابانة امور الظهورات والاستتارات بحسب درجة درجة فلانه لما كان ب د مفروضا في كل كوكب وكان مبادي البروج على ه معلومة تكون الزوايا معلومة وبصير د ه معلوما و ح ح معلوما كل درجة وهو العرض ح ك تصير قوس ح د ه ك معلومة وتصير قوس د ك معلومة بحسب هذا السبيل وفرض جداول خمسة لكل كوكب جدول فوضع الثلاثة الاولى للكواكب العلوية في الجدول لمبادي البروج وفي الثاني ابعاد الطلوعات الصباحية وفي الثالث ابعاد الغروبات المسائية واما الزهرة وعطارد فجعل لها خمسة صفوف في الاول مبادي البروج وفي الثاني ابعاد الطلوعات الصباحية وفي الثالث ابعاد الغروبات المسائية وفي الرابع ابعاد الطلوع الصباحي وفي الخامس ابعاد الغروب الصباحية فهذا اخر ما اختصر من كتاب المجسطي ولواهب العقل الحمد بلا نهاية



بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا المصطفى محمد وآله واصحابه اجمعين قد قصدنا ان نصل بما قدمناه من العلوم الرياضية الفن المعروف بالارثماطيقي وما جرت العادة بايراده فيه على الوجه الذي جرت به على ان كتاب الاسطقسات قد اعطى اصولا كثيرة في علم العدد ومقول هذا الفن عند التفصيل على تلك الاصول وقد يمكن ان ينقل كثير من الاشكال الهندسية التي تتعلق بالنسب والتنسيب وباحوال النسبة الى العدد فتعرف منه احوال هذا الكتاب وذلك السلك **المقالة الاولى في خواص الاعداد** اما ماهية العدد فقد عرفت في كتاب ... ولاح لك في كتاب الاسطقسات اليه اشارة وسترد عليك في العلم الاعلى منه تحقيق وكذلك الحال في نسبة اللذين هما الزوج والفرد وقد عرفت من كتاب الاسطقسات الاول والمركب المطلقين والاول والمركب بالاضافة وقد عرفت زوج الزوج وزوج الفرد وزوج الزوج والفرد وعرفت العدد التام والناقص والزائد فليس يلزمنا استيناف ذكر هذه الاصول بل انما يكلفنا ايراد الخواص ولنذكر خواص العدد مطلقا فاولها واشهرها ان كل عدد فانه نصف حاشيتيه وهما العددان يليانه من جانبي القلة والكثرة عن بعد سواء مثل ذلك الخمسة فانه نصف ستة واربعة ونصف سبعة وثلثة ونصف ثمانية واثنين ونصف واحد وتسعة فيكون ضعفه مثل حاشيتيه ونصفه ربع حاشيتيه وكل عدد فان مربعه مثل المضروب حاشيتيه القريبين احدهما في الآخر مع زيادة واحد مثل مربع اثنين فانه في ضرب ثلثة في واحد وزيادة واحد ومثل مربع ثلثة فانه من ضرب اربعة في اثنين وزيادة واحد ومثل مربعة اربعة فانه من ضرب ثلثة في خمسة وزيادة واحد بل نقول ان كل عدد فان مربعه يزيد على سطح حاشيتيه احدهما في الآخر بمربع عدد المراتب بينهما فان كانت الحاشيتان قريبتين بالمرتبة التي هي الاولى فيزيد بمربع الواحد وان كانتا ثانيتين زاد بمربع الاثنين وان كانتا ثالثتين زاد بمربع ثلثة وكل عدد فان بعده في المراتب من ضعفه اما اذا اخذته في اول المراتب فمثل عدده وزيادة واحد واما اذا اخذته في اول المراتب بعد حذف ما فيه من الآحاد مثاله ان بين اربعة وثمانية مادة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية فذلك خمسة وهو يزيد عليه بواحد وتاده خمسة ستة سبعة ثمانية وذلك مثل اعداده وما فيه من الآحاد كل عدد فان بعده من ضعفه اذا لم يوجد هو فهو مثل مضروبه في واحد واذا اخذ هو في المراتب فشرك ذلك وزيادة واحد وكل عدد فان بعده من ثلثة اضعافه فهو يقيد باحاد مضروبة في اثنين اما بزيادة واحد او بغير زيادة واحد على ما علمت فان بعد الاثنين في الثبتين هو مضروبه في الاثنين ثم بزيادة واحد وبغير زيادة و بعد ثلثة من ثلثة امثاله وهو بعد مضروبه فالشيئ بزيادة وبغير زيادة وكذلك كل عدد فان بعده من اربعة اضعافه هو بعينه مضروب في ثلثة من العدد بزيادة وبغير زيادة واحد وبالجملة فالعدد كل موضع هو الذي ينقص من سمي الاضعاف واحد وضرب العدد فيما بقي ثم بزيادة واحد او بلا زيادة وكل عدد فان بعده من مربعه بمقدار مضروبه في العدد الذي قبله ثم بزيادة واحد او بلا زيادة مثل مضروب الاثنين في واحد فهو بعد من مربعه اذا لم يزد ومضروب الثلثة في الاثنين ثم بعد الثلثة من مربعه اذا لم يزد وكذلك وكل عدد فان مربعه مثلا مضروبه في الثلثة في الواحد وزيادة واحد ومثل الثلاثة مثلا مضروب الاربعة في الاثنين وزيادة واحد وكل عدد فان بعد مربعه عن العدد الذي قبله هو مربع العدد الذي قبله اذا لم يزد مثاله ان بعد الثلاثة عن مضروبه في اثنين هو بعد مربع الاثنين وبعد المربع عن مضروبه في ثلثة هو بعد مربع ثلثة اعني تسعة اذا لم يزد وكل عدد فان بعده عن مضروبه في العدد الذي بعده بعد مربعه وكل عدد فان بعده من مكعبه باحاد ما بين مكعبه بعد نقصانه ستة فان بين اثنين ومكعبه وذلك المجموع وكذلك مع مال الاول مثل الاثنين في الثلثم واحد وذلك في اربعة ثم في اثنين واربعة في خمسة ثم في ثلثة وخمسة في ستة ثم في اربعة وكل عدد فبينه وبين ماله مثل مضروبه في مربعه مجموعا في العدد الذي يتلوه ثم مضروبا في مضروبه ذلك العدد الذي قبله ما بين ماله الى الثمانين وذلك ومحدث عشر مع مربع اثنين مجموع

في مضروب اثنين في واحد وكذلك على الولاء ولنقتصر على هذا ولنعد الى اعتبار خواص الاعداد المتوالية كل عدد
فان مربعه اذا ضوعف وزيد عليه اثنان فهو مساو لمجموع مربعي حاشيتيه القريبتين مثاله ضعف مربع
عشرة في نفسها بزيادة اثنين وهو مائتان واثنين فانه مساو لمضروب تسعة في نفسه وهو واحد وثمانون
ومضروب احد عشر في نفسه وهو مائة واحد وعشرون كل عدد فان مربعه اذا ضوعف وزيد عليه ثمانية
فانه مساو لمربعي حاشيتيه التاليتين مثاله عشرة فان مربعه اذا فعل به ذلك كان مائتين وثمانية وهو مساو
لمضروب ثمنية في نفسه واثنى عشر في نفسه كل عدد فانه اذا ضوعف مربعه وزيد عليه ثمانية عشر
كان مساويا لمربعي حاشيتيه التاليتين مثاله مائتان وثمانية فانه مساو لمضروب سبعة في نفسه وثلثة
عشر في نفسه واما الحاشيتان الرابعتان فالزيادة تكون اثنين وثلثين وفي الحاشيتين الخامستين
الزيادة خمسون والقانون فيه ان الزيادة الاولى مضروب الزوج الاول في اول الفرد وهو الواحد والزيادة
الثانية على هذه الزيادة مضروب الزوج الاول في الفرد الذي يلو الواحد وهي ثلثة والزيادة الثالثة
على الزيادات المجتمعة مضروب اثنين في الفرد الثالث بعد الواحد وكذلك كل مربع فان عدده اذا ضوعف
وزيد عليه اربعة كان مساويا للمسطح حاشيتين صاعدتين اذا جمعا مثاله مائة واربعة فانه مساو لمضروب
تسعة في ثمانية واحد عشر في اثنى عشر واما المسطحان اللذان يتلوان ذينك من ضرب الحاشية النازلة
الثانية في النازلة الثالثة والصاعدة الثانية في الصاعدة الثالثة فيزيدان على ضعف ذلك باثني عشر
والذي يتلوهما يزيدان على الضعف باربعة وعشرين والذي يتلوانه باربعين والقانون في ذلك ان تضرب
الزيادة وهي اربعة في اول الفرد وهو واحد فيكون اربعة فتزاد ثم تضرب الزيادة في الزوج الاول فيكون ثمانية
فتزاد ثم تضرب في العدد الذي يتلوه وهو ثلثة فيكون اثنى عشر فتزاد ثم تضرب في الذي يتلوه وهو اربعة
فيكون ستة عشر فتزاد كل عدد فان ضعف مربعه اذا زيد عليه ستة مساو لمسطح حاشيتيه النازلة القريبة
في حاشيتيه النازلة الثالثة ومسطح حاشيتيه الصاعدة القريبة في حاشيتيه الصاعدة الثالثة مثاله
مائتين وستة فانه مساو لمضروب تسعة في سبعة واحد عشر في ثلثة عشر فان ضربت القريبة في كل
جنبيه في الرابعة كانت الزيادة ثمانية ولا تزال الزيادات تتفاوت باثنين اثنين كل عدد فان ضعف مربعه
اذا زيد عليه ستة عشر كان مساويا لمسطح الحاشية الثانية النازلة في الرابعة النازلة والثالثة الصاعدة
في الرابعة الصاعدة مثاله مجموع مسطحي ثمنية في ستة واثنى عشر في اربعة عشر فكذلك مائتين وستة عشر
فان ضربت الثانيتين في الحاشيتين كانت الزيادة عشرين فان ضربتهما في السادستين كانت الزيادة
اربعة وعشرين وكذلك يستمر بتفاوت اربعة فان كان الحاشيتان الثالثتان ضربا اولا في الخامستين
كانت الزيادة ثلثين فان ضربتهما في السادستين كانت الزيادة ستة وثلثين فان ضربتهما في السابعتين
كانت الزيادة اثنين واربعين فلا تزال الزيادة ستة ستة وعلى هذا القانون فيما وراء ذلك من الحواشي
ولنبدأ الآن بخواص الاعداد المتوالية توالیها الطبيعي فنقول مراتبها لا تخلو اما ان تكون فردا واما ان تكون
زوجا فان كان فردا وجد لها واسطة لا محالة وهذه الواسطة تكون دائما نصف الحاشيتين مجموعتين واعني
بالحاشيتين عددين وعدد ومحل بعدهما في الترتيب على الواسطة بعد متساو احدهما من جانب النقصان والآخر
من جانب الزيادة مثل التسعة والواحد فهما حاشيتا الخمسة والخمسة نصف مجموعهما وهي ايضا نصف الثمانية
والاثنين فانهما ايضا حاشيتان ونصف السبعة والثلاثة والستة والاربعة لذلك لان بهما حاشيتيها
الستة والاربعة لذلك وابعدها التسعة والواحد وكل عدد فهو واسطة فهو نصفهما وان كانت المراتب
زوجا حتى كان بدل الواسطة الواحدة واسطتان مجموعتان كانت الواسطتان مجموعتين مثل اي الحاشيتين
جمعت مثل الاربعة والخمسة وكل الاحد من الوحدة الى الثمانية فهما مجموعين مساويان للواحد والثمانية
وللاثنين والسبعة والثلاثة والستة ويلزم من جميع هذا ان تكون كل حاشيتين عدد مساويا للاخريين
نظيرتيهما ومن الخواص المتعلقة بجميع ذوات المراتب انا اذا زدنا على مبلغ العدد الآخر المبتدي من الواحد
واحدا وضربناه في نصف عدد المراتب كان الحاصل مساويا لجملة الجميع مثاله ليكن جميع المراتب اربعة فانك
اذا زدت على الاربعة واحدا كان خمسة فضربته في نصف عدد المراتب الذي هو اربعة ونصفه اثنان
بلغ عشرة وهو مجموع ما بين الواحد الى الاربعة فان اردته من الواحد الى الخمسة زدت على الخمسة واحدا
فصار ستة فضربته في نصف عدد المراتب وهو اثنان ونصف فبلغ خمسة عشر وايضا فان مجموع كل



طبيعي في ترتيبه من الواحد او غيره اذا ضرب في نصف المراتب وضرب نصفه في جميع المراتب كان ما يجتمع مثل جملة
مجموع تلك المراتب فليكن اول المراتب اثنان وآخرها ستة ويجمعهما فيكون ثمانية فتضرب في نصف عدد المراتب
وهو اثنان ونصف فيكون عشرين او تضرب نصفه في تمام عدد المراتب فيكون اربعة في خمسة وذلك
عشرون وهو مساو لمجموع اثنين ثلثة اربعة خمسة ستة ومن الخواص المتعلقة بالجمع ان كل اعداد متتالية
ليست تتالي الزيادات بالآحاد بل بالاثنينات والثلاثات او غير ذلك بعد ان يستمر على سنن واحد فليكن
ابتداؤها من حيث كان فان مضروب عدد المراتب منقوصا منه واحد في العدد الذي يقع له التفاضل كالاثنين
والثلاثة او غير ذلك مما تتفاضل به المراتب مزيدا عليه العدد المبتدأ منه مساو للعدد الآخر فان زيد مرة اخرى
وضرب في عدد المراتب كما هو كان مثل ضعف جملة مجموع الاعداد مثاله لو قال لك قائل خمسة اعداد متتالية
تبتدئ من الاربعة ويتلو كل عدد بثلثة حتى يكون التفاضل باربعة اربعة ما آخرها وكم مجموعها فاذا نقصت
واحدا من الخمسة حتى حصل لك اربعة فضربته في عدد التفاضل وهو اربعة كان لك ثمانية عشر فاذا زدت
عليه اولها كان عشرين فقد خرج لك العدد الآخر لان مراتب الاعداد تكون اربعة ثم ثمانية ثم اثنى عشر ثم ستة عشر
فاذا زدت على عشرين اربعة ايضا كان اربعة وعشرين فان شئت ضربته في خمسة فيكون مائة وعشرين ونصفه
وهو مجموع المراتب وان شئت ضربت نصفه في المراتب وجميعه في نصف المراتب وكيفما عمل فهو جواب المسئلة
ومن الخواص المتعلقة بالجمع ان كل اعداد متتالية تبتدئ من الواحد اذا جمعت مبتدأ من الواحد الى آخرها ثم
رجوعا من آخرها الى الواحد مثل واحد اثنين ثلثة اربعة ثلثة اثنين واحد فمجموعها مساو لمربع العدد الاخير
فان مجموع ما مثلنا به ستة عشر وتحصيل هذا ان ضعف مجموع الاعداد التي دون المرتبة الاخيرة مع الذي
في المرتبة الاخيرة مساو لمربع العدد الاخير ومن الخواص المتعلقة بالجمع انا اذا جمعنا اعدادا متوالية من الواحد
فالمجموع الاول مثل ونصف العدد الاخير فالمجموع الثاني ضعف العدد الاخير والمجموع الثالث ضعف
ونصف العدد الاخير والمجموع الرابع ثلثة اضعاف العدد الاخير والمجموع الخامس ثلثة اضعاف ونصف
العدد الاخير وكذلك الى غير النهاية مثاله واحد اثنين فانه مثل ونصف الاثنين واحد اثنين ثلاثة فانه ضعف
ثلثة واحد اثنين ثلاثة اربعة فانه ضعف ونصف الاربعة واحد اثنين ثلثة اربعة خمسة فانه ثلثة اضعاف
خمسة واحد اثنين ثلثة اربعة خمسة ستة فانه ثلثة اضعاف ونصف ستة وايضا فان كل اعداد متوالية
يجمعها هذا الجمع فان المجموع الاول يكون مثل العدد الذي يتلوه والمجموع الثاني مثل نصف العدد الذي يتلوه
والمجموع الثالث ضعف العدد الذي يتلوه وكذلك الى غير النهاية مثاله ان الواحد والاثنين مثل ثلثة والواحد
والاثنان والثلاثة مثل ونصف اربعة فان زدت اربعة كانت ضعف خمسة فان زدت خمسة كان ضعف
ونصف ستة وكذلك ومن الخواص المتعلقة بالجمع انا اذا جمعنا افرادا متوالية مبتدأة من الواحد وجمعت
بعدها ازواجا متتالية من الاثنين بعددها فان المجموع الاول من الازواج يكون مثل ونصف مجموع الاول
من الافراد والمجموع الثاني مثل وثلث والمجموع الرابع مثل وربعه ويكون كل مجموع زائدا بسمي عدد مراتبه ويكون
عدد مراتبه مثاله الاثنان والاربعة تزيد على الواحد والثلاثة بنصفه فان زدت هنا الستة والخمسة ولنعدل
الآن الى ايراد خواص اولى في العدد من حيث كيفية انقسامه الى متساويين وغير متساويين وهو الزوج
والفرد ولنورد ما نشرح به في كتاب الاسطقسات وقد تجري بينهما مشاركة مستفادة من جنسيهما وذلك
فيما يتتالى من الافراد والازواج تتاليا طبيعيا على انواع العدد وذلك كله ان تكون المراتب متفاضلة بتفاضل
واحد هو التفاضل التالي الطبيعي لانواع العدد من الواحد واما تفاضل الافراد والازواج المتتالية بالطبع فباثنين
اثنين اذ كان كل فرد اذا زيد عليه واحد آخر صار زوجا ثم اذا زيد عليه واحد آخر صار فردا ثم اذا زيد عليه
واحد آخر صار زوجا فيكون بين الفرد والفرد الذي يليه اثنان وبين الزوج والزوج الذي يليه اثنان
فيجب ان تكون كل واسطة في مراتب الافراد التي على الولاء الطبيعي ومراتب الازواج التي على ذلك الولاء مثل
نصف مجموع اي حاشيتين كانتا لانهما حاشيتا تلك الواسطة بعينها في النظام الطبيعي للعدد وكل
واسطتين مجموعتين مثل كل حاشيتين مجموعتين لان تلك الواسطتين تكونان حاشيتين للعدد الواقع في
النظام العددي بينهما فيجب ان تساوي مجموعهما مجموع تلك الحاشيتين الاخريين على ما سلف بيانه وليس
هذا الحال جاريا بين الافراد المتتالية فقط بل بين كل اعداد متفاضلة تفاضلا متساويا ولذلك يوجد هذه الخاصية
ايضا في نظام مراتب ازواج الفرد فهذا ما ذكره وحيث ان نعدها قبل الخواص فلنجرد الان لذكر الخواص

ولنبدأ بخواص الفرد فنقول ان من الخواص المعلومة المذكورة من انها لا يتركب من ازواج البتة ولا من افراد بعد
ازواج ولا يوجد فيها من جنسها عدد يبقى ما بعده من جنسها فلا يوجد فيها من جنس يقابلها عدد يبقى
ما بعده من جنسه وما يجري مجرى هذه الخواص فلنقتصر على ما قيل في كتاب الاسطقسات ولنذكر من خواصها
خواص تتعلق بنظام متتالياتها على الولاء فمن خواصها ان مجموعها من الواحد على الولاء يكون مربعا ابدا مثل الواحد
والثلاثة ثم الواحد والثلاثة والخمسة ثم الواحد والثلاثة والخمسة والسبعة ثم الواحد والثلاثة والخمسة
والسبعة والتسعة ومن خواصها ان كل مربع من هذه فضلعه عدد المراتب مثل الاربعة فهو مجموع مرتبتين
فجذره اثنان والتسعة فهو مجموع ثلث مراتب فجذره ثلثه ومن خواصها انك اذا اردت ان تعرف مبلغ عدد يقع
في مرتبة معلومة من الواحد مثلا كالعاشرة والحادي عشر وغير ذلك فاضرب عدد المرتبة ولتكن العاشرة
وعددها عشرة في اثنين فيكون عشرين فانقص منه واحدا فيكون تسعة عشر فهو عدد المرتبة العاشرة واما حال
الواسطة والواسطتين مع الحاشيتين فهو ما علمت ومن خواصه ان كل واحد من الاحاد يرجع في سادسه
مثلا ان الواحد يرجع في السادس وهو الحادي عشر ثم بعد السادس وهو الواحد والعشرون والثلاثة يرجع
الى السادس وهو الثالث عشر وكذلك ومن خواصه ان كل فرد اول اذا تخطى على عدته انتهى الى مركب تبعه او له
فانقص من التسعة مثل الثلاثة فان الثالث منه وهو تسعة مركب من الخمسة فان الخامس منه وهو خمسة عشر
مركب وخاصية اخرى ان اول الاعداد الغير المركبة وهو ثلثة يودي بالتخطي الاول الى مجذور ثم لا يودي
والثاني وهو الخمسة يودي بالتخطي الثاني الى مجذور وعند خمسة وعشرين ثم لا يودي وكذلك وخاصية اخرى
ان الرابع بعد مجذور الاول وهو الواحد مجذور وهو التسعة والثامن بعد المجذور الاول وهو الثاني عشر
بعد المجذور الثاني والسادس عشر بعد المجذور الثالث بزيادة اربعة اربعة وكل بيت ومرتبة يقع فيه
مجذور فيكون مبلغ ذلك المجذور مساويا لضعف عدد البيت والمرتبة مزيدا عليه واحد فاذا رسمنا الافراد
المتتالية بالطبع جدولا مربعا ظهرت تحتها خواص من جهة التشكيل وكذلك ان رسمناها مثلثا فلنبدأ
بالمربع ولنجعله خمسة في خمسة فنقول ان كل ضلع منه كان قطر الشكل ولم يكن فان مجموع قطريه متساويان
اما الذي على القطر فان مجموع كل واحد من القطرين من هذا الشكل مائة وخمسة وعشرون واما الذي ليس على القطر
فمثل الصليب الذي من سطرين احدهما ثلثة خمسة عشر سبعة وعشرون والثاني سبعة خمسة عشر ثلثة وعشرون
فان كل واحد من قطريه خمسة واربعون وتجد مجموع طرفي سطر كل صليب مساويا لمجموع طرفي شطر كل صليب
مساويا لمجموع طرفي شطر كل صليب مساويا لمجموع طرفي الشطر الآخر وتجد مجموع كل سوق كل مربع مبنيا من
هذه الاعداد على توليها مساوي مربع مربع عدد سوق الضلع فانك ان رسمت مربعا
ضلعه اثنان فكان اعداده واحد ثلثة خمسة سبعة هكذا كان مجموع ذلك ستة عشر

| | |
|---|---|
| ٣ | ١ |
| ٧ | ٥ |

وهو مربع مربع اثنين فان كان ضلعه ثلثة كانت اعداده واحد ثلثة خمسة سبعة تسعة احد عشر ثلثة عشر
خمسة عشر سبعة عشر هكذا بلغ جميع ذلك احد وثمانون وهو مربع مربع الثلاثة
وتجد القطر في جميع ذلك تساوي مكعب ذلك العدد مثلا في العدد الاكبر فان موقع
خمسة فقطره مائة وخمسة وعشرون وفي الثلاث
قطره ثمانية وفي الثلاثي قطره سبعة وعشرون

| | | |
|---|---|---|
| ٥ | ٣ | ١ |
| ١١ | ٩ | ٧ |
| ١٧ | ١٥ | ١٣ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٩ | ٧ | ٥ | ٣ | ١ |
| ١٩ | ١٧ | ١٥ | ١٣ | ١١ |
| ٢٩ | ٢٧ | ٢٥ | ٢٣ | ٢١ |
| ٣٩ | ٣٧ | ٣٥ | ٣٣ | ٣١ |
| ٤٩ | ٤٧ | ٤٥ | ٤٣ | ٤١ |

وكذلك فانت منها شكلا مثلثا على هذه الصورة وجدت جميع الاعداد
التي من الواحد الى مسقط العمود مربعات على الولاء وتجد مجموع ما في صف
واحد عرضا عددا مكعبا مثل مجموع ثلثة وخمسة ومجموع سبعة وتسعة واحد عشر




واما العدد الزوج فقد عرفت في كتاب الاسطقسات منه ما عرفت و
نشير الى خواص لزم مراتبها منها انك تجد مجموع مراتبها مساويا لمربع
عددها مركبا الى ضلعه مثل انك اذا ابتدأت من الاثنين واضفت اليه
الاربعة كانت ستة وهو مثل مربع الاثنين ومثل ضلعه ومن خواصها
ان كل زوج يزيد على الاول من الافراد بواحد فان ذلك الزوج مساو لمجموع
اجزاء مربع ذلك الاول مثل الاربعة فانها تزيد على الاول وهو الثلاثة
بواحد ومربع الثلاثة تسعة والعاشر من الاجزاء تسع وثلث ومجموعهما مساو للاربعة وايضا الستة تزيد

يزيد على الفرد الاول بواحد وذلك الفرد الاول خمسة ومربع هذا الاول خمسة وعشرون وله من الاجزاء خمس
وخمس خمس لا غير ومبلغه ستة فان كان الزوج بحيث اذا انقص منه ثلثة بقي فرد اول فان ذلك الزوج مركب
من اجزاء ضعف ذلك الفرد مثل الثمانية فانها اذا انقص منها ثلثة بقي خمسة وضعفها عشرة وله نصف و
خمس وعشر ومجموع ذلك ثمانية اعني مجموع الخمسة والاثنين والواحد

## القول في خواص انواع الزوج وانواع الفرد

فلنتكلم الآن في خواص انواع الزوج وانواع الفرد ولنبدأ بخواص
انواع الزوج فان تنويعها اقرب الى ان يكون تنويعا فصليا من تنويع انواع الفرد ولنبدأ بخواص زوج الزوج فهو
ابسط وقد علمت كيفية انشائه على سبيل التضعيف وخواص انما له في كتاب الاسطقسات فمن خواص زوج
الزوج فهو ابسط وقد علمت كيفية انشائه على سبيل التضعيف وخواص اخر مما له في كتاب الاسطقسات
فمن خواص زوج الزوج ما هو فرع خواص ذكرت في كتاب الاسطقسات انه لا جزء له يسمى العدد الفرد او زوج غير
زوج الزوج ولا زوج زوج اقل منه الا وهو يعده وكل زوج زوج فربعه زوج الزوج واذا انقص منه الزوج
الاول وهو اثنان خرج زوج الفرد كالثمانية تنقص منه الاثنين فيخرج زوج الفرد وهو ستة وكل زوج زوج
فهو ناقص ونقصانه واحد ومن خواص زوج الزوج ان مراتبه متوالي على نسبة متشابهة هندسية اذا كانت
متوالي على التضعيف فلا يكون تفاضلها متساوية بل يكون كل فضل مساويا للمفضول عليه ويكون الفضول
متفاضلة فيما بينها اذ لما لتفاضل بعينها ويلزم من وقوع مراتبها على النسبة الواحدة ان يكون متناسبة اذا
قطعت ومتناسبة اذا ادت الى المساواة فيلزم ان يكون مضروب اي واسطة اخذت في نفسها كمضروب
الحاشيتين في الاخرى اذ نسبة الحاشية الصغرى الى الواسطة تكون كنسبة الواسطة الى الحاشية الكبرى
ويلزم ان يكون مضروب احدى الواسطتين في الاخرى كمضروب احدى الحاشيتين في الاخرى لان نسبة
الحاشية الصغرى الى الواسطة الصغرى كنسبة الواسطة الكبرى الى الحاشية الكبرى ولتكن المراتب
اثنان اربعة ثمانية ستة عشرة اثنى وثلثون اربعة وستون فضرب اربعة في نفسها كاثنين في ثمانية وثمانية
في نفسها كاثنين في اثنين وثلثين واربعة في ستة عشر وضرب اربعة في ثمانية كاثنين في ستة عشر وثمانية
في ستة عشر كاربعة في اثنين وثلثين واثنين في اربعة وستين ولما كانت اعداد زوج الزوج منتظمة على نسبة
متصلة وجب ان يكون المربعات والمكعبات منها منتظم فان المربع يكون ثالثه مربعا ورابعه مكعبا وسابعه
كذلك ومن خواصها ان الاعداد التامة تنشؤ منها واما الاعداد المتحابة فهي الاعداد التي يتركب كل واحد
من اجزاء صاحبه كما يتركب صاحبه من اجزائه مثل مائتين وعشرين من مائتين واربعة وثمانين فان لمائتين واربعة
وثمانين نصف وهو مائة واثنين واربعين وله ربع وهو واحد وسبعون وله جزء من احد وسبعين وهو اربعة
وله جزء من مائة واثنين واربعين وهو اثنان وله جزء من مائتين واربعة وثمانين وهو واحد فاذا جمعت
هذه الاجزاء يكون مائتين وعشرين واما اجزاء مائتين وعشرين فله النصف وهو مائة وعشرة وله الربع وهو
خمسة وخمسون وله الخمس وهو اربعة واربعون وله العشر وهو اثنان وعشرون وله جزء من احد عشر
وهو عشرون وله جزء من عشرين وهو احد عشر وله جزء من اثنين وعشرين وهو عشرة وله جزء من اربعة
واربعين وهو خمسة وله جزء من خمسة وخمسين وهو اربعة وله جزء من مائة وعشرة وهو اثنان وله
جزء من مائتين وعشرين وهو واحد واذا جمعت هذه الاجزاء يكون مائتين واربعة وثمانين وليس لواحد
منهما من الاجزاء غير ما ذكرنا واذا جمعت زوج الزوج والواحد معها واجتمع عددا اول بشرط ان يكون
اذا زيد عليها آخرها ونقص الذي قبله كان المبلغ بعد الزيادة والباقي بعد النقصان اولين فضرب المبلغ
المزيد عليه في الذي ثم ضربهما اجتمع في آخر ما زيد عليه حصل عدد له صحب وصحبه العدد الذي يكون
من زيادة مضروب مجموع الزايد والناقص المذكورين ضربا في آخر المجموعات على العدد الموجود ولا الذي
له صحبه بها اصحاب واما خواص زوج الفرد فقد عرفت في كتاب الاسطقسات منه ما عرفت ولاح في
جملتها انه لا يعده زوج الا بفرد ولا فرد الا بزوج وجزء الزوج يسمى الفرد كالاثنين ثلث الستة وجزء الفرد
يسمى الزوج كالثلاثة نصف الستة فان زيد الزوج الاول وهو الاثنان عليه خرج زوج الزوج ويعلم ان ما
من ضرب الافراد المتوالية في اثنين فعلم من ذلك ان الواقع بين مرتبة وبين التي يليها ضعف الواقع كان
في الافراد الطبيعية فيكون تفاضل مراتبها باربعة اربعة وانه لا مجذور فيها ولا مكعب فان كل مجذور
ومكعب اما فرد يعد بفرد واما زوج يعد بزوج يعد زوج وقد عرفت هذا ولما كان التفاضل

بأربعة أربعة والابتداء اما من الاثنين واما من الستة على ما نشرح الحال فيه والاثنان اذا زيد عليه اربعة كان ستة واذا زيد على الستة اربعة كان عشرة واذا زيد عليه اربعة كان اربعة عشر واذا زيد عليه اربعة كان ثمانية عشر واذا زيد عليه اربعة كان اثنين وعشرين فما دام الاثنين هو كذا يزيد وجب ان يكون مدارا تاما اثنان نصفه صحيح واذا جعلت ابتداء المراتب من الستة والستة لها ثالث صحيح ثلثه فاذا ابتدأت بعد الستة فيجيء الثالث بعده وهو ثمانية عشر ثلثا صحيحا والثالث اذا ابتدئ بعد الثمانية عشر وهو الثلثون ثلثا صحيحا وكذلك الى غير النهاية وبعد الستة عشر وجزؤه سمي الفرد الذي بعد الثلاثة وهو الخمسة فان للعشرة خمس صحيح فاذا ابتدأت بعد العشرة فتجد المشتق له الاسم من ذلك العدد وهو الخامس له خمس صحيح وكذلك العدد الذي بعد العشرة هو الاربعة عشر وجزؤه سمي الفرد الذي يلي الخمسة فله سبع وتوجد السابع اذا ابتدأ بعده كذلك ومن خواص هذه المراتب ان جمع الاثنين وهو اول زوج فرد مع كل مرتبة تكون منها عددا مربعا يخرج عددا مربعا مثل جمعها مع الرابع منها وهو اربعة عشر ومع التاسع منها وهو اربعة وثلثون والذي يلي الاثنين وهو الستة وهو زوج الفرد الثاني اذا جمع مع عدد كل مرتبة مبتداه من الواحد يستحق لها اسم من عدد مربع كان المجموع مربعا مثل الستة مع الرابع وهو العشرة ومع التاسع وهو الثلثون ومن ذلك ان مضروب سمي كل مرتبة في اربعة اذا القي منه العدد الاول كان عدد تلك المرتبة مثاله ان الرابع سميه اربعة فاذا ضرب في اربعة كان ستة عشر يسقط منه الاول وهو الاثنان فيكون اربعة عشر ويمكن ان تعكس هذا وتقول ان كل عدد منها اذا زيد عليه اثنان وقسم على اربعة فما خرج فهو عدد مرتبته من الاول ومن ذلك ان ضعف مضروب عدد المراتب في نفسها مساو لمجموع اعدادها فلتكن اربعة وضعف مضروبها في نفسها اثنان وثلثون وذلك مجموع ٢ ٦ ١٠ ١٤ ومن ذلك ان مجموع الاول والثاني مكعب لان مكعب فمجموعهما الا ما وادي مكعب ثمانية وان تعرفه وتعرف مرتبته بما علمت ثم مكعب مكعب وكذلك ولننتقل من ازواج الفرد المتتالية مربعا ستة في ستة

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢ | ٦ | ١٠ | ١٤ | ١٨ | ٢٢ |
| ٢٦ | ٣٠ | ٣٤ | ٣٨ | ٤٢ | ٤٦ |
| ٥٠ | ٥٤ | ٥٨ | ٦٢ | ٦٦ | ٧٠ |
| ٧٤ | ٧٨ | ٨٢ | ٨٦ | ٩٠ | ٩٤ |
| ٩٨ | ١٠٢ | ١٠٦ | ١١٠ | ١١٤ | ١١٨ |
| ١٢٢ | ١٢٦ | ١٣٠ | ١٣٤ | ١٣٨ | ١٤٢ |

ومن خواص هذا الجدول المربع ان آحاد اول كل سطر في العرض كآحاد آخره واذا كان نصف اصغر في الآخر صغر ومنها ان مجموع طرفي قطر مساو لمجموع طرفي القطر الآخر مثل اثنين مع مائة واثنين واربعين وهما طرفا قطر واثنين وعشرين مع مائة واثنين وعشرين وهما طرفا القطر الآخر ومنها ان مجموع طرفي القطر فهو لذلك مجذور ايضا ومن ذلك ان كل زيادة كل سطر على اول ذلك السطر واحدة فان زيادة سبعين على ستة واربعين كزيادة ستة واربعين على اثنين وعشرين وكذلك وهو حسبنا ونعم الوكيل ●

## القول في خواص زوج الزوج والفرد

واما احوال زوج الزوج والفرد فلنتكلم فيها فنقول انه يشبه زوج الفرد في انه لا يقبل التنصيف المستمر الى الواحد من غير كسر ويشبه زوج الزوج في انه لا ينتصف اولا بنصفين فرديين ولا ينتهي تنصيفه الى قسمة واحدة واما انشاؤه فمن ضرب ازواج الزوج مبتدئة من الاربعة في الافراد المتتالية وكلما كان ذلك الزوج اكثر كان قبوله للتنصيف اكثر وقد يكون فيه الزائد والناقص والتام فان الثمانية والستين عدد ناقص وهو من جملته فاما التام الثمانية والعشرون والزائد فيه كثير مثل الاثني عشر وقد تقع فيه المربعات ايضا وانشاء المربعات التي تقع في اعدادها ان تضرب الزوج الاول في الفرد الثاني حتى يكون ستة فهو جذر اول مربع ثم تضربه في الفرد الثاني حتى يكون عشرة فهو جذر المربع الثاني وكذلك اذا نقصت الستة من الذي يليه خرج لك زوج الزوج مثل الاثني عشر وذلك فيما انشؤه من ضرب الاربعة في الافراد مثل الاربعة والعشرين في الاربعين وذلك فيما انشؤه من ضرب الثمانية في الافراد فهذا نقوله في خواص انواع الزوج ولننتقل الى انواع خواص الفرد وقد بقي علينا الكلام في اول الاعداد وهو الاثنان هل هو زوج الزوج او زوج الفرد وقد ظن من جهة انه ينتهي به التنصيف الى ذوج انه زوج الفرد وجوز بعضهم ان يكون زوج الزوج وزوج الفرد جميعا وان يكون خارجا كليهما والذي عندي ان زوج الزوج بالحقيقة هو العدد المنقسم الى الزوج عند التنصيف وزوج الفرد بالحقيقة هو العدد المنقسم الى الفرد عند التنصيف فزوج الزوج هو الذي نصفه زوج وكل نصف لنصفه غير الواحد زوج ولا بد من تنصيف زوج الزوج وزوج الفرد هو الذي نصفه فرد فلا ينتصف والفرد يكون عددا ويكون زوجا من حيث لا ينقسم بمتساويين والزوج لا يكون الا عددا وبعد ذلك يجب ان يسامح في التسمية فان احببنا ان نجعل الاثنين مستحقا للاسمين جميعا فيجب ان نجعل حد زوج الزوج انه الذي لا ينتصف الى عدد فرد وكذلك الاثنان لكون القسمة لا تكون متعادلة فان احببنا ان نخرج الاثنين عن الاسمين جميعا فيجب ان نجعل حد زوج الفرد انه المنتصف الى عدد فرد وحد زوج الزوج انه المنتصف الى عدد زوج لم يكن الاثنان مستحقا لاحد الاسمين مع تعادل القسمة فلنتكلم الآن في احوال انواع الفرد والفرد منه اول ومنه مركب والمركب منه ما يكون اولا بالقياس الى غيره وقد عرفت جميع هذا واذا اردت ان تستخرج مراتب المركبات في انفسها فارجع الى عدد اول الافراد المتوالية فتجد كل ثالث بعد الثلاثة مركبا وكذلك الى غير النهاية مثال الاول التسعة والخمسة عشر والاحد والعشرون مثال الثاني الخمسة عشر والخمسة والعشرون والخمسة والثلثون وكذلك وسبيله من السبعة والتسعة على ذلك وتجد هنا اشياء اخر وهو ان الثلاثة منها بعد اول مركب في ترتيبها فاول اعداد الافراد وهو نفسها كالتسعة والثاني بالفرد الذي يليها كالخمسة والثالث بالفرد الثالث كالسبعة والخمسة ليشابه يليها فاول الافراد هو الثلاثة مثل الخمسة والثاني نفسها كالخمسة والعشرين والثالث ما بعدها كالخمسة والثلثين فما بعدها في السبعة فاما المركب في نفسه والاول عند غيره فمثل كل مربع اول بالقياس الى مربع اول آخر من جملة الافراد المتتالية فهذا ما نقوله في احوال الزوج والفرد وللعدد قسمة اخرى منه زائد ومنه ناقص ومنه تام وقد جمع ذلك وعرفت كيفية انشاء العدد التام من ازواج الزوج فاعلم ان العدد التام لا يكون الا زوجا لانه انما ينشأ من ضرب عدد في زوج واتفق ان الواقع منه في الآحاد واحد وهو الستة وفي العشرات واحد وهو الثمانية والعشرون وفي المئين واحد وهو اربعمائة وستة وتسعون وفي الالوف واحد وهو ثمانية آلاف ومائة وثمانية وعشرون وكذلك في كل مرتبة واحد لا ينفك من ستة او ثمانية وان لم يلزم عند التجربة فيها التعاقب ومن خواص العدد التام انه اذا ضرب في ثمانية وزيد عليه واحد كان عددا مربعا واذا قسم جذره على اربعة وزيد على ما يخرج ربع كان زوج الزوج الذي ضرب في ضعفه الا واحد حتى خرج ذلك العدد التام مثل الستة في الثمانية مزيدا عليه واحد وجذره سبعة واربعة ونصفه ربعه واحد وثلثة ارباع فاذا زيد عليه ربع صار اثنين فهو زوج الزوج وهو وقع الضرب في ضعفه الا واحد حتى خرج ستة واما العدد الزائد والناقص فقد يكون كما نوضحه في كل باب حتى خروج التام والناقص والزائد اتفاقا وقع بعض الناس وهو ان كل زوج ضرب في عدد اول كيف كان بعد ان يكون زوج الزوج اكبر من نصف ذلك الاول فنصفه واحد فان المجتمع منه عدد تام مثل الاثنين في الثلاثة والاربعة في السبعة فان كان اكثر من ضعفه باكثر من نصفه واحد فالمجتمع زائد وان كان اقل من ضعفه كيف كان فالعدد ناقص مثال الاول الاربعة في الخمسة مثال الثاني الاربعة في التسعة وفي الاحد عشر وكل عدد من الاعداد التامة ضرب في عدد اولي لا يعده الا العدد الاولي فذلك العدد التام عدد زائد على جميع اجزائه بضعف العدد التام مثل الستة اذا ضربت في سبعة فخرجت اثنان واربعون وله من الاجزاء النصف وهو احد وعشرون والثلث وهو اربعة عشر والسدس وهو سبعة والسبع وهو ستة والجزء من اربعة عشر وهو ثلثة والجزء من احد وعشرين وهو اثنان والجزء من اثنين واربعين وهو واحد وجميع ذلك اربعة وخمسون وهو يزيد على اثنين واربعين باثني عشر وهو ضعف ستة وكل عدد بعده اثنان واربعة فهو ناقص ابدا وجميع الاعداد الاولية ناقصة لا محالة وجميع ازواج الزوج ناقصة بواحد وكل عدد خلا الستة بعده الاثنان والثلثة فهو زائد ابدا وكل عدد بعده الاثنان وعددان يكون مجموعهما قائما مقام الثلث اي يكون احدهما مثل الثلث اي يكون التالي من سمي جزئيهما ادنى الزائد فلذلك فهو زائد ابدا مثل السبعين فان نصفها مع الاثنين الخمسة والسبعة كان زائدا وكل زوج فرد مركب من فرد مركب كالثمانية عشر والثلثين فهو زائد ابدا فان كان مركبا من فرد اول فهو ناقص وقد يوجد في زوج الزوج والفرد ما هو زائد وناقص وتام مثال الزائد اربعة واربعون فهو زائد ومثال الناقص ستة وثلثون ومثال التام ثمانية وعشرون والعدد الفرد لا يكون تاما كما علمت ولا يكون ناقصا ولا يكون زائدا الا ان يكون مركبا من اربعة افراد متتالية على النظام الطبيعي مثل ما اوله الثلثة ثم خمسة ثم سبعة ثم تسعة مثل تسعمائة وخمسة واربعين وهو اول فرد زائد بالثلث فان لم يحفظ الا ما يلزم ان يكون زائدا فلنختم هنا الكلام في هذا الفن من العدد ولننتقل الى الفن الذي تعتبر فيه اضافة عدد الى عدد ● تمت المقالة الاولى

## المقالة الثانية من كتاب الارثماطيقي

قد نظرنا في العدد نظرا من جهة ما هو مختص بنفسه وفي الاحوال التي تلزمه لانه عدد ولانه نوع عدد وقد ننظر فيه من جهات اخرى منها من جهة كونه مضافا الى عدد آخر وذلك العدد الآخر كان ذا نسبة بالعدد لا بالنوع او الصنف كانت الاضافة اضافة المساواة والمعادلة لا اضافة الخلاف والتفاوت وان كان آخر نسبة بالصنف والنوع كانت الاضافة اضافة التفاوت وكل متفاوتين فاحدهما زائد والآخر ناقص عما

عرفت احوال الزايد عند الناقص عرفت احوال الناقص عند الزايد على ما يوجبه المعادلة في الاضافة والزايد
اما بسيط واما غير بسيط والبسيط اما ضعف واضعاف واما زايد بجزء او اجزاء واضم النسبة الى
الجمع والمركب هو الزايد بالضعف والجزء او الزايد بالضعف والاجزاء او الزايد بالاضعاف والاجزاء فذلك
كلمة ستة واذا قلنا الاضعاف والاجزاء عنينا ما هو اكثر من ضعف واحد وجزء واحد وان كان ضعفين او جزءين
والناقص فقد جرت العادة بان يدل عليه بانه الذي تحت كذا مثل قولهم الذي تحت الزايد بجزء او ربما اشتقوا له اسم
من اسم ذلك الاضعاف فيقال الثلث والربع والجزء من احد عشر وبما قبل ابتداؤه فمن الاعداد من الواحد بنسبة نسبة
كقولهم نصف سدس خمس عشرة والمضاعف هو المضاعف الثاني وهو الذي الزيادة فيه بالمثل وابتداؤه من
الاعداد من الواحد والاثنين ومتزايدا الناقص على ترتيب الاعداد المتوالية والزايد هو الضعف على ترتيب الازواج
المتتالية متفاضل اثنين اثنين ثم المضاعف الثالث وهو الذي الزيادة فيه بالمثلين وابتداؤه من الثلاثة والواحد
ومتزايدا الناقص على ترتيب الاعداد المتوالية والزايد بثلثه ثلثه مثل ثلثه وستة وتسعة واثني عشر وعلى هذا
القياس متزايدا الناقص في جميع النسب الضعيفة بواحد واحد والزايد بعدة الاضعاف ويكون ابتداء الناقص
من الواحد وابتداء الزايد من العدد المسمى على ترتيب الازواج المتتالية كان له ضعف والزايد بثلثه ثلثه
مثل الاثنين مع الثلاثة ثم الاربعة مع الستة ثم الستة مع التسعة هذا الزايد ثلثا وابتداؤه مع الاربعة و
الثلاثة ومتزايد الناقص بثلثه ثلثه كالثلاثة والستة والتسعة والزايد باربعة اربعة وكذلك يستمر على هذا
القانون فاذا رسم لوح ذا جدول مربع يبتدئ من الواحد ومتزايد اول سطوره طولا وعرضا على ترتيب الاعداد
الطبيعية وكذلك ثبت فيه هذه النسب واحكام اخرى خارجة عنها فليكن هذا اللوح الجدول لعشرة في عشرة

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ |
| ٢ | ٤ | ٦ | ٨ | ١٠ | ١٢ | ١٤ | ١٦ | ١٨ | ٢٠ |
| ٣ | ٦ | ٩ | ١٢ | ١٥ | ١٨ | ٢١ | ٢٤ | ٢٧ | ٣٠ |
| ٤ | ٨ | ١٢ | ١٦ | ٢٠ | ٢٤ | ٢٨ | ٣٢ | ٣٦ | ٤٠ |
| ٥ | ١٠ | ١٥ | ٢٠ | ٢٥ | ٣٠ | ٣٥ | ٤٠ | ٤٥ | ٥٠ |
| ٦ | ١٢ | ١٨ | ٢٤ | ٣٠ | ٣٦ | ٤٢ | ٤٨ | ٥٤ | ٦٠ |
| ٧ | ١٤ | ٢١ | ٢٨ | ٣٥ | ٤٢ | ٤٩ | ٥٦ | ٦٣ | ٧٠ |
| ٨ | ١٦ | ٢٤ | ٣٢ | ٤٠ | ٤٨ | ٥٦ | ٦٤ | ٧٢ | ٨٠ |
| ٩ | ١٨ | ٢٧ | ٣٦ | ٤٥ | ٥٤ | ٦٣ | ٧٢ | ٨١ | ٩٠ |
| ١٠ | ٢٠ | ٣٠ | ٤٠ | ٥٠ | ٦٠ | ٧٠ | ٨٠ | ٩٠ | ١٠٠ |

فنجد السطر الثاني على نسبة الضعف للسطر الاول والثالث
على نسبة الثلاثة الاضعاف وكذلك ونجد التفاضل
على ما قيل لك ونجد السطر الثالث للثاني على نسبة الزايد
جزءا وثلثه على نسبة الزايد نصفا والرابع للثالث على نسبة
الزايد ثلثا والخامس للرابع على نسبة الزايد ربعا وكذلك
على الاستمرار على ما قيل لك ونجد زيادة السطر الثاني
على السطر الاول يختلف بالعدد وانه يختلف بالنسبة
فنجد زيادة البيت الاول منه على البيت الاول من السطر
الاول بواحد وزيادة البيت الثاني على البيت الثاني منه
باثنين وكذلك على ترتيب الاعداد المتتالية وكذا الحال
كل ترتيب منها المقدم عليه ونجد ذلك في المقايسة بين
الثالث والاول في كل ترتيب على ترتيب الازواج فنجد الاول من كل ثالث يزيد على الاول من كل اول باثنين والثاني
باربعة والثالث بثمانية وكذلك واما زيادة البيت الاول لكل رابع على البيت الاول من كل اول فبثلثه ثلثه وزيادة
الثاني من الرابع على الثاني من الاول بستة ستة وكذلك زيادة كل بيت يزيد على زيادة البيت تحته ثلثه ثلثه
ونجد زيادة الرابع على الثالث وبينهما سطر واحد كزيادة الثاني على الاول في النسبة وزيادة السادس
على الثالث وبينهما سطران كزيادة الثالث على الثاني في النسبة وكذلك نجد كل عدد من اعداد القطر مربعا
مثل الاربعة والتسعة والستة عشر ونجد مجموع كل مربعين ومجموع المسطحين اللذين يقعان بينهما على التربيع
مربعا فمثل مجموع الاربعة مع التسعة ومع الستة والستة فذلك خمسة وعشرون ونجد كل مربعين متتاليين
من مجموع المسطحين بواحد فيلزم ان يكون نصف مجموع مربعين منقوصا منه الواحد مربعا ونجد مضروب كل
عدد من سطر في عدد من سطر آخر كما فيه ضرب القطر في القطر مثل الاثنين وهو الثاني في العشرين وهو
الاخير من الثاني فهو مثل الاربعة الذي هو الثاني من الثاني في العشرة الذي هو الاخير من الاول ونجد مضروب
كل عدد من اعداد القطر في نظيره من الجانب الآخر من ذلك القطر مثل نظيره هذا اعني من القطر
الآخر مثل مضروب الواحد في مائة فهو مثل مضروب الواحد في مائة فهو مثل مضروب ثمانية عشر في ثمانية
وكذلك واما النسب الاخرى فلنا ان نعتبرها من هذا الجدول فانا نشير الى كيفية التدوين في طلب اعدادها
الاول ونشير الى احوال غيرها ثم نشير الى اعتبارها من هذا الجدول فنقول اما نسب الزايد بجزءين او الزايد

باجزاء فربما كان خالصا وربما مركبا خالصا والخالص اعني به ما لا يرجع الى نسبة مثل وجزء ورجوع الزايد
بسدسين الى الزايد ثلثا والزايد بربعين الى الزايد نصفا وكذلك كل زايد بجزءين سميهما زوج ورجوع الزايد
بثلثة اسداس الى النصف وباربعة اثمان الى النصف ايضا واما مثل الزايد بخمسين والزايد بثلثة ارباع وليس
يوجد للخالص قانون مشترك فيه بل يحتاج الى امتحان كل قانون جديد واما احد مطلقا فالقانون في تحصيل
عدده الاول ان يحصل اول مسمى لذلك الجزء من الاعداد ما يزيد عليه اذا كان الاجزاء اثنين وان كان ثلثة اجزاء
فثلثة مثاله اذا كان الزيادة بثلثين وضعت ثلثة وزدت عليه اثنين وكان خمسة فيكون ابتداؤه من اثنين
وخمسة وان كانت الزيادة بثلثة ارباع وضعت اربعة وزدت عليه ثلثة فكان اربعة وسبعة وهو المبداء
فنجد الاعداد الناقصة في نسبة المثل وجزءين اما في نسبة مثل الزايد بثلثة ثلثة والزايد بخمسة خمسة حتى يكون
ثلثة وخمسة ثم ستة وعشرة ثم تسعة وخمسة عشر واما في نسبة مثل وربعين وهي غير خالصة فنجد
الناقصة متزايدا باربعة اربعة والزايد بستة ستة على قياس اربعة وستة وثمانية واثني عشر وكذلك
الناقص مثل نفسه والزايد مثل نفسه وعليه القانون في الزايد خمسين واما مقايسة بعضها عند بعض
اعني مقايسة الزايد ثلثين الى الزايد اربعين ثم الزايد خمسين فان النواقص متزايد بواحد واحد والزوايد ايضا
متزايد بواحد واحد فان اعتبرنا احوال الصور في هذه النسبة كانت على ترتيب الافراد المتتالية مثل الخمسة للثلاثة
وهو الزايد بثلثين والسبعة للخمسة وهو الزايد بخمسين والتسعة للسبعة وهو الزايد بسبعين واما
المقايسات بين كثرة الاجزاء مثل الزايد ثلثه وثلثة ارباع فان المجانسة منها متزايد نواقصها وزوايدها على القياس
المذكور حتى يكون اربعة وسبعة ثم ثمانية واربعة عشر وكذلك زيادة ثلثة اخماس يكون خمسة وثمانية وعشرة
وستة عشر ويكون تناسبا بينها على حسب ما قيل في الاول مثل اربعة وسبعة ثم خمسة وثمانية ثم ستة
وتسعة ونجد التخليص قوانين غير مستمرة الا في باب باب يخرج بالامتحان فاذا اردت ان تحاول لعدد لنسبة المثل
والجزء فخذ مسمى الجزء من العدد مثل الاثنين للنصف والثلثة للثلث وضعف ذلك العدد باثنين وزد عليه
واحدا كمثل الضعف والنصف فانا انشاه من تضعيف الاثنين وزد عليه واحدا كمثل الضعف والنصف
فانا انشاه من تضعيف الاثنين والزيادة عليه واحدا فيكون اثنان وخمسة والضعف والثلث فانا انشاه
من تضعيف الثلثة والزيادة عليه واحدا فيكون ثلثة وسبعة والضعف والربع فانا انشاه من تضعيف
الاربعة وزيادة واحد يكون اربعة وتسعة فنجد الاعداد في الاول متزايدا الناقص باثنين اثنين على ترتيب الازواج
المتتالية ومتزايدا الزايد بخمسة خمسة حتى يكون في الزايد نصفا اثنين خمسة ثم اربعة وعشرة ثم ستة
وخمسة عشر ونجد الاعداد في الثاني وهو نسبة المثل والثلث متزايدا الناقص منها بثلثة ثلثة والزايد بسبعة
سبعة مثل ثلثة وسبعة ثم ستة واربعة عشر وتسعة واحد وعشرون ونجد الاعداد في الثالث متزايدا الناقص
فيها باربعة اربعة والزايد بتسعة تسعة حتى يكون على توالي اربعة وتسعة ثم ثمانية وثمانية عشر ثم اثني عشر
وسبعة وعشرون وبالجملة فان تزايد الناقص يكون على عدده الاول وتزايد الزايد على عدده الاول واما
المناسبة فيما بين مراتبها اعني مناسبة ما بين الضعف والنصف وبين النصف والثلث فان النواقص
متزايد بواحد والزوايد باثنين اثنين بحسب الضعفية حتى يكون اثنان وخمسة وثلثة وسبعة وكذلك
ويجري الزوايد على الافراد المتتالية واما نسب الضعف والمثلين فيجب ان تعمل في انشائها على الامثلة
تزيد بدل الجزء جزءين فنجد كما في نسبة الضعف والثلثين من الثلثة والثمانية وفي نسبة الضعف
والربعين وهي غير خالصة من الاربعة والعشرة وفي نسبة الضعف والخمسين من الخمسة والاثني عشر
فنجد الزوايد ايضا تزايد باثنين اثنين والنواقص بواحد واحد ونجد الاستمرار في باب واحد مثل ترتيب
الاعداد الموضوعة لمثلين وثلثين فنجد النواقص والزوايد متزايدة على اعدادها الاول فنجد عدد النواقص
كما كان في مثل وثلث وضعف وثلث وعدد الزوايد ضعفه كما كان فيهما وكذلك في ضعف وربعين و
وخمسين وسائر ذلك واذا بعثنا الى الضعف والثلاثة الاجزاء واولها ثلاثة ارباع فالانشاء على ذلك
السبيل بعينه لكن تزيد الزايد اجزاء ثلثة والزايد اربعة اجزاء فاولا لضعف الثلاثة الاجزاء الضعف والثلاثة
الارباع فابتداؤه من الاربعة والاحد عشر ثم الضعف والثلاثة الاخماس فابتداؤه من الخمسة والثلاثة
عشر ثم الضعف والثلاثة اسداس فابتداؤه من الستة وخمسة وكذلك فنجد تزايد مراتب الاعداد كما كان
فاذا جمعناهما في باب واحد وجدنا النواقص والزوايد ايضا متزايدة على مثل نفسها لكن عدد النواقص يكون

كاكان وعدد الزوايد عددا كثيرا فاذا ردت نسبة ثلثة اضعاف وجزء او جزئين او اجزاء فعلت فى انشاء
ذلك ما فعلت الا انك لا تضعف مرة واحدة فقط بل بعدد الاضعاف ثم تفعل بالجزء او الاجزاء ما فعلت
فنجد اول ثلثة اضعاف وثلث من ثلثة وعشرة واول ثلثة اضعاف وربع من اربعة وثلثة عشر فنجد النواقص
تتزايد بواحد واحد والزوايد بثلثة ثلثة فان احللت عرضا وجدنا اول ثلثة اضعاف ونصف من اثنين وسبعة
وثانية من اربعة عشر فنجد ايضا كلا تتزايد بعدده والناقص يجرى على تزايد الازواج المتتالية ووجدت
اول ثلثة اضعاف وثلث من الثلثة والعشرة وثانية من الستة والعشرين فنجد الاصل محفوظا فان اعتبرت
الثلثة الاضعاف والجزئين كان اول ثلثة اضعاف وثلثين من ثلثة واحد عشر واول ثلثة اضعاف وخمسين
من خمسة وسبعة عشر فنجد التفاضل فى النواقص على ولاء الاعداد الطبيعية والزوايد بثلثة ثلثة
وان احللت عرضا وجدت اول ثلثة اضعاف وثلثين من ثلثة واحد عشر وثانية من ستة واثنين وعشرين
وحفظنا القانون فان اعتبرنا الثلثة الاضعاف والثلثة الاجزاء كان اول ذلك ثلثة اضعاف وثلثة
ارباع واول ذلك من اربعة وخمسة عشر ثم ثلثة ثلثة اضعاف وثلثة اخماس واوله من خمسة وثمانية عشر
فنجد الامر كذلك وان اعتبرته عرضا وجدت اول ثلثة وثلثة ارباع من اربعة وخمسة عشر وثانية من ثمانية
وثلثين ووجدت ذلك القانون وكذلك تزيد
فى هذا ونعتبر ايضا مناسبة الحمل والمحمل

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢١ | ١٩ | ١٧ | ١٥ | ١٣ | ١١ | ٩ | ٧ | ٥ |
| ١١ | ١٠ | ٩ | ٨ | ٧ | ٦ | ٥ | ٤ | ٣ |

ونستخرجه لكنا نقتصر على هذا ونذكر اشارات لوجه نشترك فيه فمن ذلك انا اذا اعملنا جدولا من سطرين احدهما
تتالى فيه الافراد المتتالية مبتدية من خمسة ولتقف عند احد عشر لاح لنا فيما بين ذلك نسبة ذا اعتبرنا
فى كل بيت من الجدول الاول مضافا الى نظيره من الاجزاء ذى اوائل الاعداد التى تبتدئ من الثلثة الثلثين
ثم المثل كان على نسبة المثل والجزئين على الولاء المطلق والثلاثة الارباع فان اعتبرنا تزايدهما فى البيت الاول
ثم المثل والاربعة الاخماس فان اعتبرنا ترتيبهما فى البيت الثانى كان ذلك بنسب الزايد جزءا وان وضعنا
بدل البيت المبتدى من ٣ بيتا اخر يبتدى من اثنين ويجرى على ولاء الاعداد التى بالطبع كان نسبة البيت
الاول من السطر الاول الى نظيره من الثانى على نسبة مثلين وثلث وادى اوائل اعداد جميع نسب المثل والجزء
والان نستخرج من هذا جدول سائر
النسب الباقية على ان اللوح الاول دستور

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢١ | ١٩ | ١٧ | ١٥ | ١٣ | ١١ | ٩ | ٧ | ٥ |
| ١٠ | ٩ | ٨ | ٧ | ٦ | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ |

الجميع النسب فيخرج لك نسبة المثل والجزء مما علمت ونسبة المثل والجزئين من الجدول الخامس والثالث
وهو المثل والثلثين ومن الجدول السادس والرابع وهو المثل والربعين ومن الجدول السابع والخامس
وهو المثل والخمسين وكذلك ويخرج لك من الجدول السابع والرابع بترك جدولين نسبة المثل
والثلاثة الاخماس وكذلك ويخرج لك من الجدول التاسع والخامس بترك ثلثة جداول نسبة المثل والاربعة
الاخماس ومن الجدول العاشر والسادس نسبة المثل والاربعة الاسداس وكذلك ويخرج لك نسبة
المثلين والجزء من ذلك اللوح ايضا اما اوله والنصف بترك جدولين من الجدول الخامس والثانى وثانية
نسبة المثلين والثلث فمن الجدول السابع والثالث على الاثنة وثالثه نسبة المثلين والربع من الجدول
التاسع والرابع بحطى اربعة ويخرج لك نسبة المثلين والجزئين اما الثلثان فمن الثامن والثالث والربعان
من العاشر والرابع ويخرج لك نسبة المثلين والجزئين واما الثلثان فمن الثامن والثالث والربعان من العاشر
والرابع ويخرج لك نسبة المثل وثلثة اجزاء وسائر النسب اذا اعتبرت المذهب الذى اومانا اليه وقد اشار
القدماء الى طريقة يستوى بها تساوى النسب ويؤدى الى النسب المختلفة من النسب المشار اليها فانه
اذا اعداد متساوية ترتب منها ثلثة امكن ان تنشا النسب كلها منه بطريقة نستعمل فيها
فليكن جدول فيه ثلثة افراد ثم ثلثة اعداد اخرى وليكن ثنائيات ثم يليه اخرى وليكن الاحاد

| | |
|---|---|
| ٣ | ١ |
| ٧ | ٥ |

بكثرة الاعتبار والتوسع فى الاعداد ويزيد فى العرض جداول اخرى على قسمه فنقول انا اذا اخذنا الاول خاصة
فى البيت الاول من كل جدول فى العرض على انه اول ثم جمعنا الاول والثانى فرتبه فى البيت الثانى من الجدول
الثانى فكان من جدول الواحد اثنان الاثنين ثم جداول الاول والثالث وضعف الثانى فرتبه فى البيت الثالث
منه فكان من جدول الواحد اربعة ثم جعلنا البيت الثانى اصلا وجمعنا منه ذلك الجمع ونقلته
الى البيت الثالث ذلك النقل واستمر بترك هنا فى عددا ثابت وليكن اربعة فى الطول عرض منذ ذلك اولا



انكان نسبة كل ثلثة اعداد فى صف واحد نسبة متصلة ونشاء من النسب المطلوبة او لا نسب الاضعاف
فجعلنا ما فى البيت الثانى على نسبة المثلين وما فى البيت الثالث على نسبة الثلثة الاضعاف وما فى البيت الرابع
على نسبة الاربعة الاضعاف واستمرت كذلك الى غير النهاية وعرضنا كان عدد ما فى البيت الثانى على نسبة
من السطر الثانى على نسبة الضعف فما فى البيت الاول وعدد ما فى البيت الثالث منه على نسبة الزايد
نصفا لما فى البيت الثالث وما فى البيت الرابع على نسبة الزايد ثلثا لما فى البيت الثالث وكذلك وما فى البيت
الثانى من السطر الثالث على نسبة اربعة اضعاف لما فى البيت الاول وما فى البيت الثالث على نسبة مثلين
وربع لما فى البيت الثانى وما فى البيت الرابع على نسبة مثل وسبعه اتساع لما فى البيت الثالث ولم يكن لهذا
نظام فان احببنا ان ندرك تصور النسب الاخرى عرضنا لتصور نسب الاضعاف عكسنا السطر الثانى

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٤ | ٢ | ١ | ١ | ١ |
| ٨ | ٤ | ٢ | ٢ | ٢ |
| ١٢ | ٦ | ٣ | ٣ | ٣ |
| ١٦ | ٨ | ٤ | ٤ | ٤ |
| ٢٠ | ١٠ | ٥ | ٥ | ٥ |

طولا حتى يجمع الثالث فى الاول والاول فى الثالث ويبقى الوسط على حاله
فاذا اخذنا بجمع الجمع المذكور من هذا الموضع بان اخذنا الاول فنقله اولا الى
السطر الثالث فيكون اربعة ثم يجمع الاول والثانى وننقله الى السطر الثالث
فيكون اربعة ثم يجمع الاول والثانى وننقله الى السطر الثالث فيكون ستة
ثم يجمع الاول وهو اربعة والثالث وهو واحد والضعف الثانى وهو اربعة
وننقله الى البيت الثالث فيكون تسعة فنتوالى اعداد السطر على نسبة الزايد نصفا وقد تولد من نسب الضعف
وسيما جميعا الاثنان فان عملت هذا العمل بالسطر العرضى الذى النسبة ثلثة الاضعاف خرج لنا اعداد
ثلثة على نسبة الزايد ثلثا فان الثلث سمى كلهما وكذلك الحال فى الجدول الرابع فانه يخرج نسب الزايد ربعا

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٦ | ٨ | ٤ | ٢ | ١ |
| ٣٢ | ١٦ | ٨ | ٤ | ٢ |
| ٤٨ | ٢٤ | ١٢ | ٦ | ٣ |
| ٦٤ | ٣٢ | ١٦ | ٨ | ٤ |
| ٨٠ | ٤٠ | ٢٠ | ١٠ | ٥ |

فان قلبت وضع اعداد الزايد نصفا ثم فعلت به الفعل المذكور
تولد الثمن الزايد جزءا الزايد جزئين ومن الزايد ثلثا الزايد جزءا
وعلى هذا النسق فان لم تقلب وضع اعداد الزايد اجزاء ودبرت
التدابير المعلوم خرج لك سائر النسب ولا يزال يخرج لك بعضها
من بعض الى غير النهاية حتى يشاهد نشو جميع ذلك من نسبة
المساواة وكذلك ان تعكس فتجد سائر النسب كلها يرجع الى نسبة
المساواة مثاله انك اذا وضعت اعدادا ثلثة على نسبة متوالية
فنقلت الاصغر بحاله ثم حذفته من الاوسط وجعلت ما بقى
حدا اوسط ثم القيت من الاكبر مثل الاصغر ومثل ضعف الباقى من الاوسط وجعلت الباقى حدا ثالثا وجدت
نسبة متصلة ثم تفعل بهذه الاعداد والحدود ذلك الفعل فيخرج لك نسبة اخرى وكذلك حتى تؤديك
الى نسبة المساواة مثاله لتكن الاعداد اولا على نسبة مثلين وثلثين مثل تسعة واربعة وعشرين واربعة وستين
فاحفظ تسعة واسقطه من ٢٤ واجعل ما بقى وهو خمسة عشر حدا ثانيا فخذ ضعفه مع تسعة واسقطهما
من اربعة وستين يبقى لك خمسة وعشرون فاجعله ثالثا فانك تخرج لك عدد متوالية على نسبة الزايد ثلثين ثم
اصنع هذا الصنع بما عندك يخرج لك تسعة وستة واربعة تخرج لنا اعداد متوالية على نسبة الزايد نصفا ثم
اصنع هذا الصنع بهذه الاعداد يخرج لك اربعة اثنان واحد وذلك على نسبة الضعف ثم اذا صنعت هذا الصنيع
يخرج لك واحد واحد وواحد وعاد الى نسبة المساواة وكذلك الحال ان تحدث نسبة الثلاثة الاضعاف والاربعة
الاضعاف وسائر النسب التى لم نذكر عملا بالعكس ودل على نسبة المساواة من الطريق الذى منه ركب لنقل الان
فى تاليف نسبة فى الاعداد من نسبتين ونقدم لذلك مقدمة جامعة تكون مؤنة امتحان الحال فى نسبة نسبة وهو
ان كل مثال الحزو يورد لتاليف نسبة فى الاعداد من نسبتين فقد يوجد السبب فى ذلك الجزئى على صفة ما فذلك

| | | |
|---|---|---|
| ٦٤ | ٢٤ | ٩ |
| ٢٥ | ١٥ | ٩ |
| ٩ | ٦ | ٤ |
| ٤ | ٢ | ١ |
| ١ | ١ | ١ |

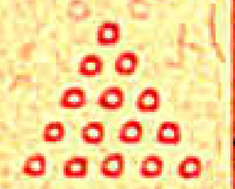
كلى فانه فى كل اعداد تكون على تلك النسب ليكن اب مثلا وليكن اج اثنان
وليكن اد ثلثة فيكون لا الى د نسبة وهى نسبة الزايد ثلثا ويكون لد الى
جا نسبة وهى نسبة الزايد نصفا ولا ب الى اج نسبة وهى نسبة الضعف
وهى مؤلفة لا محالة من هاتين النسبتين فاقول ان كل نسبة الزايد نصفا تضاف
اليها نسبة الزايد ثلثا فيكون المجتمع ما اجتمع ههنا بعينه وان كل نسبة الزايد
ثلثا تضاف اليها نسبة الزايد نصفا تكون المجتمع ما اجتمع ههنا فكل نسبة الضعف محتمل ان يقسم هذه النسبتين

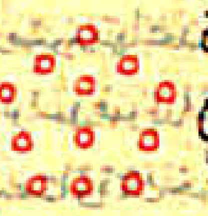
وينفصل اليها والا فليكن نسبة ه‍ز ه‍ح هي نسبة الزايد نصفا ونسبة ه‍ح هو نسبة الزايد ثلثا فاقول
ان نسبة ه‍و ه‍ز نسبة الضعف فانك تعلم بالتفصيل نسبة آز ه‍ز الى حد دح ولحده فبالمساواة نسبة
دح ه‍ح مثل نسبة وح حز دح حا مثل حد زه فبالمساواة نسبة بج جا كنسبة دد ذه فبالتركيب
نسبة اب اج هي نسبة ه‍و ه‍ح وكذلك اذا كان الموضوع النسبة المركبة فانه اذا كان في هذا الجزئي
النسبي كان ثم اوردنا اي عدد منكان وليكن ه‍و ه‍ز وكان على نسبة الضعف فنقول ان نسبة الزايد
نصفا على ه‍ز يقع بين ه‍و ه‍ز والا فليقع خارجا مثل زك فاذا اضفنا اليه النسبة الاخرى مثل طح عادت
النسبة المركبة الاولى وكان حينئذ نسبة ه‍ح ه‍ز مثل نسبة ه‍و ه‍ز على مابرهنا وكان ما هو اعظم من ه‍و
مثل ه‍ز فاذن يقع داخلا مثل ح فنقول ان نسبة ه‍و ه‍ح هي النسبة الاخرى والا فليقع لح مع ه‍ما وقع
ه‍ح وعرض المحال المذكور ولا عيبا اوردنا برهانا ما حرنا لذكرنا نسبتي النصف والثلث ونسبة الضعف
بل بحسب اظهران هذا برهان كلي وانما مثلنا للتفهيم والامثال ان نقول ان عددي اب اج عددان جزئيان وبينهما
نسبة ما وقد الفصل في هذا المثال من نسبتي اب اد و اد اج نسبة كانت بان وقع عدد آ بينهما انقص من
احدهما وازيد من الاخر ثم ياتي البرهان على الوجه الكلي من غير اشارة الى تعيين النسبة فهذا البيان يكفي مؤنة
بالتكليف في اقامة البرهان على تاليف نسبة من نسبتين في الاعداد اذا وجدنا الامثلة تخرج ذينك النسبتين
في تعليمنا الموسيقي بعد هذا الفن الذي نتكلف بيانات خاصة بسبب ما هي كالرؤوس لسائر النسب من ذلك انا
نقول ان نسبة الضعف ونسبة الزايد جزءا تاليف منها نسبة الثلاثة الامثال اب اج د فليكن اج
ضعف اب وليكن اد مثلا ونصف اج اقول ان اد ثلثة امثال اب برهان ذلك ان اج ضعف
اب فهو مثلا اب فهو نصف اج لكن حد نصف اج فاب بج حد متساوي بعضها بعضا فيكون جميع اج
ثلثة امثال اب فاذا كان حد ثلث اج فاد ضعف وثلثا اب فلنقسم اج اثلاثا على ه‍ و د فيكون اه مثل
حد وهو ثلث اج الذي هو ضعف اب فنصف اه ثلث اب فاه ثلثا اب فاد مثل ضعف اب اعني اج وثلثه
ثلثا اعني حد فاذا كان نسبة اج اب نسبة الزايد ضعفا ونسبة اد اج نسبة الزايد ثلثا فنسبة اج اب
نسبة الضعف لنقسم اب بنصفين على ه‍ فيكون اه مثل بج ويكون اقسام اه ه‍ب بد متساوية وهي
ا ه‍ ب ج د ثلثة و دج مثل احد ثلثة اقسام اج فالاقسام الاربعة متساوية فجملة بد
مثل جملة اب وزيادة اج على اب بالمثل فاذا كانت نسبة اج اب نسبة الزايد ثلثا ونسبة بج بد نسبة الزايد
نصفا فان نسبة اد اب نسبة الزايد نصفا فلنقسم اب اثلاثا ا د ب ج على د و ه‍
فيكون اقسام اد ده ه‍ب بج متساوية وهي اربعة ونصف اب بج فاذا بدلنا كانت نسبة بد اب نسبة
دج جب وذلك نسبة المثل والنصف فاذا كانت نسبة اج اب نسبة مثل وربع ا ب ج د
ونسبة اد اج نسبة مثل وخمس فان نسبة اد اب نسبة مثل ونصف وذلك لان اب اذا انقسم ارباعا
كان كل قسم مثل بج وكانت اقسام ا ب ج د خمسة متساوية ويكون بد مثل نصف اب فاذا كان
نسبة اج اب نسبة مثل وخمس ونسبة اب اج نسبة مثل وثلث فان اد اب نسبة مثل وخمسين وبين
ذلك المؤلفة من مثل وسدس مثل وسبع وهي نسبة مثل وثلث والمؤلفة من مثل وسبع مثل وثمن هي نسبة
مثل وسبعين والمؤلفة من مثل وثمن مثل وتسع نسبة مثل وربع والمؤلفة من نسبة مثل وتسع مثل وعشر
نسبة مثل وتسعين والمؤلفة من نسبة مثل وعشر وجزء من احد عشر نسبة مثل وخمس والمؤلفة من نسبة
مثل وجزء من اربعة عشر مثل وجزء من خمسة عشر ونسبة مثل وسبع وكذلك على الولاء واذا كان اج اب
على نسبة مثل جزء من خمسة عشر و اب اج على نسبة الزايد جزء فان نسبة اد اب نسبة مثل وثلث وذلك
لانك اذا قسمت اب خمسة عشر قسما كان جميع اب ستة عشر قسما و حد ربع ذلك فهو اربعة اقسام فجميع
بد خمسة اقسام و اب خمسة عشر قسما وجميع اد عشرون قسما فبد ثلث اب وبمثل هذا التدبير انه اذا كان
اب على نسبة الزايد ثمنا و اد اج على نسبة الزايد خمسا كان نسبة اد اب على نسبة الزايد ثلثا وانت يمكنك
اذا سلكت هذا السبيل ان تبرهن على سائر ما في الموسيقي من التاليف على ان البيان المتقدم يكفيك كلفة المؤنة
في ذلك كله ⊙ تمت المقالة الثانية وحسبنا الله ونعم الوكيل

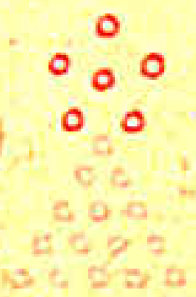
## المقالة الثالثة من كتاب الارثماطيقي

قد اشرنا الى احوال العدد من حيث كمية في نفسه واشرنا الى احوال العدد من حيث نسبته
الى غيره ونحن نشير الآن الى احوال العدد من حيث له كيفية تاليف من الوحدانيات تتشابه بها الاشكال



الغفارية قد تشبهت هيئات الاعداد في تاليفها بالمقادير فقيل اعداد خطوطية واعداد سطحية واعداد
جسمية وبحسبه فالاعداد الخطوطية هي التي تبتدئ من الواحد وتستمر على نهجها فاول الخطي هو الاثنان
ثم الثلاثة وكذلك واما المسطحة فهي التي يمكن ان يؤلف بعضها الى بعض تاليفا يحاكي بعض السطوح المشكلة
والمجسمة هي التي يمكن ان يؤلف بعضها الى بعض تاليفا يحاكي بعض المقادير المجسمة فاول المسطحة هي الاعداد
المثلثة وهي الاعداد التي اذا نظمت احادها نظما ما حاكت شكلا محيطا به ثلثة اضلاع ما ولها ثلثة وصورة
 هكذا ثم الستة وصورتها حدث من انا فتخط عددي اوزيد بواحد من الخط العددي الذي
هو كما رايته اضيفا الى الواحد فهو للمثلث الاول وهو الاثنان فيكون ثلاثة وتكون الصورة هكذا
 وكذلك كلما اضفنا الى ذلك الخط عدديا على نظام الاعداد المتتالية حدث مثلث اكثر مثل انك
اذا اضفنا الى ذلك الخط عدديا من اربع وحدانيات كان شكل مثلث آخر على هذه الصورة  فاول
المثلث ثلاثة وضلعه اثنان والمثلث الثاني ستة وضلعه ثلثة والمثلث الثالث عشرة  وضلعه
اربعة والمثلث الرابع خمسة عشر وضلعه خمسة وكل مثلث يزيد على الذي يليه تحته بضلع نفسه و
تتفاوت اضلاعهما على ترتيب الاعداد المتتالية من الواحد مع الواحد فاي عدد اجتمع من ذلك فهو مثلث
وكل مثلث فضلعه يزيد على مرتبته بواحد فان قيل لك ما ضلع المثلث العاشر من اول الاعداد المثلثة فقل
احد عشر فان اخذت الواحد في جملة المثلثات كان عدد الضلع وعدد المرتبة واحدا لكن الواحد وان كان
لك ان تقول انه مربع او مكعب بالقوة فليس مثلثا ولا مخمسا ولا شيئا من ذلك بالقوة ولا بالفعل الا
باشتراك الاسم ولا نلتفت الى ما يقولون وكل مثلث فانه نصف مضروب مرتبته في الازيد منه بواحد
حتى لو قيل لك ما عدد المثلث الخامس اخذت خمسة فضربته في الازيد منه بواحد فكان ثلثين فاخذت
نصفه وهو خمسة عشر وهو المثلث الخامس وكل ضلع مثلث فهو اقل عددين متتاليين يضرب احدهما
في الآخر فيكون منه ضعف مثلثه حتى لو قيل ما ضلع خمسة عشر من المثلثات فانا نضعفه فيكون ثلثون
فيطلب الاعداد المربعة وهي التي عرفتها انها حدثت من خطوط عددية متساوية عددها عدديا
في الواحد من الاحاد وضلوعها على ترتيب الاعداد مبتدية من الواحد مثل الواحد فانه مربع
الواحد والاربعة مربع الاثنين والتسعة فانه مربع الثلثة والستة عشر فانه مربع الاربعة على هذه
الصورة  واساويها من جميع الافراد المتوالية مع الواحد
مثل الثلثة في الواحد فهو اربعة وهو اول عدد مربع ثم
الواحد والثلاثة والخمسة والسبعة وهو ستة عشر
وهو المربع الثالث ثم الواحد والثلاثة والخمسة والسبعة والتسعة وذلك خمسة وعشرون وهو العدد
المربع الرابع ومن خواص المربعات انها اذا جمعت اثنان من مربع الواحد كان مجموعها اكثر من مربع الآخر بما قبلها
من المربعات مثاله ان مجموع مربعي الواحد والاثنين يزيد على مربع الاثنين بمربع الواحد ومربع الواحد
والاثنين والثلاثة يزيد على مربع الثلاثة بمجموع مربعي الواحد والاثنين والثلاثة والاربعة يزيد على
مربع الاربعة بمجموع مربعات الواحد والاثنين والثلاثة وقد استخرجوا لانشاء المربعات طريقا يسمونه
المرقص وهو انك اذا ابتدأت من الواحد فجمعت ما شئت من المراتب ثم عطفت فنزلت جامعا فما كان مجموع
ذلك فهو مربع مثل ان تصعد من الواحد الى الاثنين فيكون ثلاثة ثم يرجع الى الواحد فيكون اربعة وهو مربع
اول ثم ان جمعت الواحد والاثنين والثلاثة واضفت اليه الاثنين ثم الواحد كان تسعة وهو مربع ثالث
فان صعدت من الواحد والاثنين والثلاثة والاربعة جامعا ثم نزلت فجمعت الثلاثة والاثنين والواحد
كان جميع ذلك ستة عشر وهو المربع الثالث من المربعات العددية وتحصيل هذه الطريقة ان مجموع كل اعداد
متوالية مع مجموع ما نقص منها بالمرتبة الاخيرة فهو مربع وكل مثلثين متواليين يجمعان من الواحد والثلثة
والستة فهو مربع فهكذا ايضا انشاء المربعات فيكون كل مربع من مثلث في درجته ومثلث انقص منه درجة
بواحد وكل مربعين تضرب ضلع احدهما في الآخر وتضعف وتجمع الى المربعين فالجميع مربع مثل ضرب اثنين
في ثلثة اذا جمع ضعفه مع اربعة وتسعة كان خمسة وعشرين وكل مربع يزاد عليه جذراه متباعدان كان
الى مثله ومثل ربعه وثلثه امثاله او نقص منه ثلثه ارباعه فما يحصل مربع ولا مربع بضعفه او ضعفه مربع
ولا يجتمع المربعات المتتالية مبتدية من الواحد مربع البتة وكل مربع فاما ان يكون ثلث صحيح ⊙ واعلم

ان آحاد العدد المجذور لا يخلو اما ان يكون احدًا او اربعة او خمسة او ستة او تسعة فان كان واحدًا
فآحاد ضلعه اما تسعة واما واحد وان كان اربعة فثمانية او اثنان وان كان خمسة فخمسة او كان
ستة فستة او اربعة او كان تسعة مثله او سبعة وامتحان المربعات في الطريق الهندي لا يخلو
اما ان يكون واحدًا او اربعة او سبعة او تسعة فللواحد واحد او ثمانية وللاربعة اثنين او سبعة
وللسبعة اربعة او خمسة وان كان تسعة فثلاثة او ستة او تسعة ويتلو المربعات في الاعداد
الاعداد المخمسة واولها الخمسة فانها تؤلف على هذه الصورة  والعدد الثالث وهو
اربعة والمخمس المجتمع منه وهو الاثنان والعشرون والرابع والخمسون والخامس
والسبعون ترتيب اضلاعها على ترتيب الاعداد المتوالية وانشاؤها الاعداد
المتفاضلة بثلثة ثلثة مبتدئة من الواحد مثل ١ ٤ ٧ ١٠ ١٣ ١٦ ١٩ فالواحد مع الاربعة خمسة وهو
اول مخمس والواحد مع الاربعة والسبعة اثنا عشر وذلك مع العشرة اى وعشرون وذلك هو المخمس
الثالث وقد ينشؤ من جميع المربعات كل مع المثلث الذي دونه في المرتبة مثل المربع الثاني مع المثلث
الاول فيكون اثنا عشر ولكل واحد منها خاصية مثل الخاصية الاخيرة المذكورة للمخمسات لكن السدس
بدل نصف ضلع ضلع والزيادة بتضعيف ضلع ضلع وللمسبع بدل ذلك ضلع ونصف وعليه تجري الزيادة
وفي المثمن بدل ذلك ضلعان ضلعان وقد تؤلف هذه كلها من المثلثات فكما ان المربع يتركب من مثلثين
كذلك المخمس من ثلث والمسدس من اربعة والمسبع من خمس على تشابه نسق تأليف المربعات فيكون مثلا
المخمس الثاني من مثلثين كل مثلث اول والثالث المثلث الثاني والمخمس الثالث من الثاني مرتين وكل مسدس
مثله ولا ينعكس وكل مثلث عدده زوج ولا شركة بينه وبين المسدس واذا اردت ان تجد المثلث من المسدس
ان تحذف الواحد من ضعف عدد المسدس وعكسه ان تزاد واحد على عدد المثلث وترجد نصفه وكل
عدد مخمس فانه نصف ما يجتمع من ضرب عدد انقص من مرتبته بواحد في التفاضل بين الاعداد التي نشأ
منه وهو ثلثه مزيدًا عليه ما بين عددين من ذلك وهو اثنان مضروبًا في عدد مرتبته من المخمسات العددية
مثاله اذا اردت ان تعلم المخمس الرابع ضربت ثلثه في ثلثة فكان تسعة وزدت عليه اثنين وكان احد عشر
ضربته في اربعة فكان اربعة واربعين اخذت نصفه فكان اثنين وعشرين وهو المخمس الرابع وايضًا
فان كل مخمس فانه مثل مضروب عدد مرتبته محسوبًا من الواحد في نفسه مزيدًا عليه نصف ضلعه مراده مرتبته
في المخمسات العددية مثاله في المثلثة المذكورة تضرب اربعة في اربعة لانه في المرتبة الرابعة من الواحد
فيكون ستة عشر ونزيد عليه نصف ضلعه وهو اثنان ثلاث مرات فيكون اثنين وعشرون وبعد المخمسات
المسدسات ويتألف من جميع الاعداد المتفاضلة باربعة اربعة على قياس ما قيل في المخمسات ثم المسبعات
ويتألف من جميع الاعداد المتفاضلة بخمسة خمسة ثم المثمنات ويتألف من جميع الاعداد المتفاضلة
بستة ستة ونقول ان كل سطح بعد المربع اذا اجمع مع المثلث حدث السطح الذي يليه في عدد الضلوع مثل
المثلث الاول وهو ثلثة اذا اجمع مع المربع الثاني كان مخمسًا فان تجمع مع المخمس الثاني وهو اثنا عشر كان
مسدس وهو الخمسة عشر وعلى هذا الترتيب وفضل كل سطح على الذي قبله مثلث وقد تنفق ولا ينعكس
كل عدد تام فهو مسدس ومثلث وسيكون من هذا سبيل يتوصل به الى استخراج الاعداد التامة ايضًا
فاذا قيل ان العدد التام الاول من اى المسدسات والمخمسات هو فانظر الى القانون الذي عرفته في هذا
الواحد خاصة فجداول لذوج نوج يعتبر فيه القانون المعلوم اربعة فتستخرج على ما علمت وتنصف اربعة
فيكون اثنين فعلم هو المسدس الثاني ولي الاربعة ثمانية وتجد السبعة كما اولا فيصلح لمطلوبك فتضعف
الثمانية فيكون اربعة فهو المسدس الرابع والمثلث السابع وبلى الثمانية ستة عشر فان نقصت منه واحدًا
بقى مركب فلا يصلح لعملك ويلي الستة عشر اثنين وثلثين فان نقصت منه واحدًا بقي اول فيصلح لعملك فخذ
نصفه وهو ستة عشر فهو المسدس السادس والمثلث الحادي والثلثون على هذا القياس ⊙ ولنتكلم
الآن في الاعداد المجسمة واولها المربعات وتعرف بالنادرة وهي التي تبتدئ من قاعدة متسعة ثم
لا يزال يتم حتى يبلغ حاد الحد للوحدة واولها التي قاعدته مثلثة واول ذلك الاربعة فهي اول عدد هو خط
وسطح ومجسم ويتولد تأليفات المثلثات على توالها تركيبًا الانقص منها على الازيد حتى ينتهي الى الواحد
ثم التي قاعدتها اربعة ويتولد من تأليف المربعات على تلك الصفة وكذلك التي قاعدتها مخمسة والتي



قاعدتها

قاعدتها مسدسة وكل عدد مسطح مركب منه يسمى قطعًا والذي ينقص من جانبه الاول يسمى كرسيًا وانشاؤه
اما الذي قاعدته مثلث فان ينضاف الى الوحدة المثلث الاول ليكون اربعة فهو المخروط الاول ثم المثلث الثاني
فيكون عشرة وهو المخروط الثاني من هذا القبيل واما الذي قاعدته مربع فاوله من الواحد والمربع الاول
ثانيه من الواحد والمربع الثاني والذي قاعدته مخمس ومسدس وغير ذلك فعلى ذلك القياس واما امر الزوايا
والاضلاع وعددها فعلى الاشكال الخطية والمنسوب ايضًا من الاشكال العددية المجسمة وهي من
تضعيف المثلثات والمضاف بعضها ببعض فالستة اول منسوب من المثلث الاول الثلاثة اضلاع كل ضلع
ذو اربعة وضلعان كل ضلع مثلث لكن الاضلاع في اعدادها ⊙ واما الاشكال المجسمة يحيط بها ستة
سطوح فلا يخلو اما ان يكون طولها وعرضها وعمقها متساوية فيكون مثل عشرة في عشرة ويسمى مكعبًا واما
ان يكون قطران منها متساويان وقطر يخالف فاذا كان القطر المخالف اصغر سمي لبنًا وان كان اكبر سمي
عموديًا وان كان مسطحة الاصغر دائرًا يسمى مستديرًا مثل خمسة في خمسة ثم في اكثر من خمسة وان كانت
الثلثة مختلفة فيسمى احيانًا وسودًا وبعضهم الانه ياخذ من غلظ الى دقة وربما سموا الشكل الذي اذا كان
مناعهم مبنى على تلك الصورة مثال اللبني اربعة في اربعة ثم في ثلثة مثال العمودي اربعة في اربعة ثم في خمسة
مثال الاحسن ثلثة في اربعة او في خمسة او في ثمانية ومنها دائرة ان سموا العدد الذي يرجع اذا ضرب
في نفسه ثم ما اجتمع في نفسه وكذلك عددًا دائرًا مثل الخمسة والستة فان الخمسة في نفسها خمسة
وعشرون ثم في خمسة مائة وخمسة وعشرون والستة في نفسها ستة وثلثون ثم في ستة مائتين
وستة عشر ومن الناس من يسمي مسطحة دائرة ودوريًا ومكعبة وكرة وكريًا والذي ينبغي ان يبحث عن
امثال المكعب وقد علمت في كتاب الاصول ومن خواص المكعبات ان كعب كل عدد اذا ضرب في الذي يتلوه ثم
في الذي قبله على ما اجتمع كان مساويًا واما انشاؤه فان ترتب الافراد المتوالية مبتداة من الواحد ثم يجمع
على حسب المرتبة فتتولد المكعبات على توالها مثاله ليرتب واحد ثلثة خمسة سبعة تسعة
احد عشر ثلثة عشر فالواحد مكعب وبعده الثلاثة وهو المرتبة الثانية فيجب ان نجمع لمرتبتين فنجمع الثاني
والخمسة فذلك ثمانية وهو مكعب وبعده السبعة وههنا المرتبة الرابعة فيجب ان نجمع ثلثة مراتب
فيكون سبعة تسعة احد عشر فذلك سبعة وعشرون وهو المكعب الثاني وعلى هذا التتبع فان اردت
اول فرد تركب منه المكعب المعلوم فخذ عدد مرتبة المكعب المعلوم فان كان الثالث فالعدد ثلثة فاضربه
[illegible]

في تسميتهم الغيري الطول الغيري الطول فيشبه ان يكون اول غيرية يقع بين العدد والعدد وهو بواحد
فيكون هو اصل المخالفة ومبداه كما انه اصل العدد نفسه فتكون الاعداد الغيرية الطول هي المتفاوتة
بواحد والسطوح الغيرية هي التي يحيط بها ضلعان غيريان واذا رسم جدول الغرب فيه الافراد على
تواليها مبتدية من الواحد في سطر والازواج على تواليها مبتدية من الاثنين في سطر تولد من جمع الافراد
على ما علمت الاعداد المربعة وتولد من جميع الازواج الاعداد الغيرية الطول فيتولد من الفردية والمربعات
والمربوعات ومن الزوجية الغيرية على حسب المراتب وتبتدئ الفيثاغوريون من هذا الموضع في شيئات
لا محصول له فاذا رتبنا المربعات كرة ثانية

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ٣ | ٥ | ٧ | ٩ | ١١ | ١٣ | ١٥ | ١٧ | ١٩ |
| ٢ | ٤ | ٦ | ٨ | ١٠ | ١٢ | ١٤ | ١٦ | ١٨ | ٢٠ |

في سطر والغيريات الطول في سطر وظهر
عاودة السطرين بامور وخواص فمن ذلك
انك تجد اول الغيريات على نسبة الضعف من اول المربعات وهو الزايد مثلا والثاني منها الثاني على نسبة
الزايد نصفا والثالث نصفا والثالث منها الثالث على نسبة الزايد ثلثا وكذلك الكل على نسق الاعداد والرابع
ربع والخامس خمس وتجد التفاضل على نسبة الاعداد الطبيعية ففضل المرتبة الاولى واحد وفضل المرتبة
الثانية اثنان وكذلك فان حذفت الواحد وقوبل بين ما هو عدد جاءت النسبة كذلك ولكن الزيادة تصير
كما نسبة النقصان فكان الاربعة للاثنين على نسبة
الضعف والتسعة للستة على نسبة الزايد ثلثا
وكذلك وكانت التفاوت على نسبة الاعداد الطبيعية

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤ | ٩ | ١٦ | ٢٥ | ٣٦ | ٤٩ | ٦٤ | ٨١ | ١٠٠ |
| ٢ | ٦ | ١٢ | ٢٠ | ٣٠ | ٤٢ | ٥٦ | ٧٢ | ٩٠ |

مبتدية من الاثنين ثم ان ادخلنا اول الغيريات بعد المربع الاول مبتديا من الواحد وثانيها بعد المربع الثاني
ادت هذه النسبة بعينها مؤلفة فكان نسبة الاثنين الى الواحد كنسبة الاربعة الى الاثنين وهي نسبة
الضعف مساو وكانت نسبة الستة الى الاربعة كنسبة التسعة الى الستة وهي نسبة الزايد نصفا وقد
ثبت دايما ويكون الطرفان من كل نسبة اذا جمع مع ضعف الوسط مربعا ثم ان جمعنا اعداد السطرين
على نظامها وابتدأنا الافراد من الواحد تولد منها الاعداد الثلاثية على نظامها وتجد كل مضلع اذا نقص
منه ضلعه تولد الغيري الذي يجاوزه من جانب النقصان فاذا زيدت عليه ضلعه تولد الغيري الذي
يجاوزه من جانب الزيادة واذا اخذ ضلع المكعب بقي اضلاعه عنها واذا اخذت سطحا بين مربعين
وجدت المربع الاول ما حفظته نسبة والمربع الثاني نسبة اخرى ولكن رجعنا الى النسب المتوالية مبتدية
من الضعف ثم المثل والنصف ثم المثل والثلث وكذلك قالوا ان الفردانية تعطي علة الجوهرية فلذلك
تولد منها المربعات والمكعبات وتوجد في مراتب الافراد مربع ولا توجد في مراتب الازواج البتة
تمت المقالة الثالثة والحمد لله وحده

## المقالة الرابعة من كتاب الارثماطيقي من الشفاء

فجرت العادة ان يذكر هذا الموضع المناسبات واصنافها وخواصها ومن الناس
من يخترع للمناسبات وجوها كثيرة يبلغ بها عشرين وجها ومنهم من اقتصر على عشرة وهو المنقول من
القديم ومن هو محدث اقتصر على ذكر تلك العشرة وعلى الاقتصاد فيها فليس يميل نفسي الى ايراد جميع
ما اوردوه وذكر جميع ما قالوه فذلك مما لا محصول له وانت يجب ان تعلم ان هذه المناسبات المعتبرة
اكثر محصولها فيما بينها تفاوت والامور المتفاوتة التي يجري تفاوتها على نمط واحد اما متصل مثل
نسبة آ الى ب ومثل نسبة ب الى ج او منفصل مثل نسبة آ الى ب مثل ج الى آ اما ان يكون تشابهها
واتحاد نمطها في كمية نفسها او كميتها عند غيرها وهذا هو الاصل المعتبر وتشابه تفاوت الاعداد في
كمية نفسها هي مثل ان يكون زيادة هذا على ذلك مساوية لزيادة الثالث على الرابع مثل زيادة الستة على
الاربعة والعشرة على الثمانية والاربعة على الاثنين وهي المناسبة العددية وتشابه تفاوت الاعداد
في كميتها عند غيرها فمثل ان يكون كمية زيادة هذا الثالث على الرابع او يكون كمية هذا التفاوت عندما
يفاوته واحد مثل حال الاربعة عند الاثنين في المفاوتة هو مثل حال العشرة عند الخمسة وهذه هي
المناسبة الهندسية فهذان بالحقيقة اصلان لكنه لما اعتبر حال تفاوت الكمية المضافة في تفاوت
الكمية العددية في المناسبة العددية وحال تفاوت الكمية المضافة وجدنا مختلفا فنحو لان نوجد هناك
اتفاق البتة مثال للتوضيح نسبة هندسية مثل اربعة وستة وتسعة فان الكمية المضافة فيه متفقا



والكمية التي للعدد بنفسه غير متشابهة فان التفاوت في احدهما اثنان وفي الآخر ثلثة ولنوضع نسبة عددية
مثل اربعة وستة وثمانية فيوجد تفاوت الكمية في نفسها متفقا وتوجد تفاوت الكمية بالقياس غير متشابه
بل يكون ستة للاربعة زايدا بالنصف والثمانية للستة زايدا بالثلث فكل زايد بالثلاث وتزيد
النسبة دايما متواليتين لكن اكبرهما بين العددين الاقلين واصغرهما بين العددين الاكثرين فيتبين من هذا
الامر آخر وهو ان تطلب اعدادا تاليفها تاليفا يجعل النسبتين اللتين بينهما متواليتين ويجعل الكبرى بين
الاكثرين والصغرى بين الاصغرين فوجدت مناسبة اخرى على هذه الصفة مثل مناسبة ما بين الستة
والاربعة والثلاثة وسميت تاليفية لان الانتفاع بمراعات واسطة هذه المناسبة انما يقع في صناعة
التاليف وهو الموسيقى على ما تعلمه في موضعه وقد يجوز ان يكون قد سميت تاليفية لان نسبة الطرفين
مؤلفة من نسبة الفضلين على ما تعلم خاصية ان نسبة فضل الاعظم على الاوسط الى فضل الاوسط على
الاصغر هي نسبة طرفيها الاعظم الى الاصغر مثل نسبة الاثنين وهو فضل الستة على الاربعة الى الواحد
الذي هو فضل الاثنين على الثلاثة ثم انهم فطنوا من هذه الخاصية التي لزمت هذه النسبة لاعتبار
مناسبات فضول الحدود المناسبة فقد جعلوا منها مناسبات وهي بالحقيقة انما تنفع في جهة تتميم
القسمة او تكثيرها فلا جدوى لها ولا كثير جدوى لها في العلوم فلنبتدي بمناسبة مناسبة وواسطة واسطة
ونعول منها على الامام مؤخرا اما الواسطة الهندسية فانها تكون لحدود مضروب الطرفين لكن تحدد مربع
من الطرفين احدهما في الآخر فامر قد عرفته في موضع آخر وعرفت انه اذا كان بين الواسطة واسطتان فضرب
احديهما في الاخرى كمضروب الطرفين احدهما في الآخر وهذا ندل على طلب الواسطة وعرفت في هذه البحثات
هذه المناسبات الهندسية تتصل متتالية في ازواج الغيريات المتتالية في المربعات المتتالية وقد علمت ايضا
من مواضع اخرى ان كل مربعين يمكن ان يقع بينهما واسطة هندسية واحدة فقط وكل مكعبين يمكن ان يقع
بينهما واسطتان هندسيتان فلا نحتاج الى ان نستأنف تعليم هذه الاحوال واما المناسبة والواسطة
العددية فانشاؤها من ترتيب الاعداد على تزايد واحد سواء كان بواحد وعشرة وهنالك تجدها متصلة
بواسطة ومنفصلة بواسطتين وتعرف حال الواسطة عند الحاشية وسائر ذلك بما قد تقدم لك وعلمت
حال تالي النسبة وتوقع الصغرى والكبرى والذي يستفيد هنا طلب واسطتها وهو ان توجد نصف
مجموع الطرفين على ما علمت وخاصيتها ان الذي يكون من ضرب احد الطرفين في الآخر اقل من مربع الوسط
بربع الفضل مثل ان مضروب الاثنين في الستة اقل من مضروب الاربعة في نفسها بمضروب الفضل في
الاثنان في نفسه واما المناسبة والواسطة التاليفية فقد عرفت مضادتها للعددية فيما [illegible]
واستخراج الواسطة بان تضرب الاختلاف بين الاعظم والاصغر وتقسم على مجموعهما وتزيد على الاصغر
فيخرج الواسطة مثل الاختلاف بين الستة والثلاثة وهو الثلاثة تضرب في الثلاثة فتكون تسعة فتقسم
على مجموع الستة والثلاثة فيخرج واحد فتزيد على الثلاثة فتكون اربعة واذا كان عندنا الاوسط والاكبر
فاردت ان تجد الاصغر نظرت في فضل ما بينهما [illegible] وان كان الاصغر والاوسط
معلومين عندك فاردت الاكبر [illegible]
على الاوسط ومن خواص هذه المناسبة ان مضروب مجموع الطرفين في الاوسط ضعف مضروب احد الطرفين
في الآخر [illegible]
الطرفين في الآخر [illegible] النسبة انما سميت تاليفية لان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
والرابعة المضادة للاعداد التاليفية [illegible] فضل الاوسط على الاصغر
الى فضل الاعظم على الاوسط كنسبة الاعظم الى الاصغر مثل ٦ ٥ ٣ [illegible]
الطرفين في الاصغر [illegible]
[illegible]
ان يكون الاوسط [illegible] ٦ ٤ ١

وكانها تضاد ذات الهندسية وطلب هذه الواسطة ان تزيد الاصغر على الاكبر تقسم ما اجتمع قسمة تكون
ضرب احدهما في الآخر وضرب الباقي من الاعظم بعد طرح الاصغر عنه في الاصغر وذلك سهل لمن عرف
النسبة فان انكر ذلك والا فالمسئلة مستحيلة فما خرج ينقص الاصغر من اكبره فما بقي فهو الواسطة
ومن خاصيتها ان ضرب الاعظم في الاوسط ضعف ضرب الاعظم في الاصغر مزيدا عليه الاوسط
ومن تلك ان واسطتها في المناسبة المضعفية فجذورها ابدا جذره الاصغر وان الطرفا الاعظم اصغر
من مجموع الباقيين والسادسة ان يكون الاعظم عند الاوسط مثل فضل الاصغرين عند فضل الاعظمين
وهي ايضا تضاد ذات الهندسية ومثاله ٦٤١ واستخراج الواسطة بان ينقص الاصغر من الاعظم ويزاد
عليه فينظر مبلغ الباقي فيضرب في الاعظم ثم ينظر كم يحتاج ان يزاد على الاعظم والزيادة حتى يكون
ضرب تلك الزيادة في جميع المجموع من الاصل والزيادتين مثل المسطح الذي حفظ فمجموع الزيادتين هو
الواسطة فان انكسر فالمسئلة محال او ايضا فانك اذا نقصت وضربت اخذت مربع نصف مجموع الخارجين
وزدته على المحفوظ واخذت جذره ونقصت منه المضروب ولا في نفسه فما بقي تزيد على الاصغر وقد وجدها
من الخواص ان المناسبة اذا كانت على نسبة المثل والجزء وكانت الواسطة مجذورة واذا اضيف اليها جذرها
كان مجموع الطرف الاعظم والطرف الاصغر اقل منه بجذره واما الاربعة التي عرفت اخيرا فان واحدها
السابعة ان يكون نسبة التفاضل بين الاعظمين الى التفاضل بين الاصغرين كنسبة الاعظم الى الاصغر
مثاله ٩٨٦ واستخراج واسطتها ضرب الاصغر في الفضل بينه وبين الاعظم وقسمة المجتمع على الاعظم
وزيادة ما خرج على الاصغر فما بلغ فهو الواسطة والثامنة ان تكون نسبة الاعظم الى الاصغر كنسبة
تفاضل الطرفين الى تفاضل الاعظمين مثاله ٩٧٦ وهي عكس السابعة واستخراج واسطتها عكس استخراج
تلك الواسطة وذلك بضرب الاصغر في الفضل بين الطرفين وقسمة الخارج على الاعظم فما خرج نقص
من الاعظم فما بقي فهو الواسطة والتاسعة ان تكون نسبة تفاضل الطرفين الى تفاضل الاصغرين
نسبة الواسطة الى الاصغر مثل ٧٦٤ واستخراج واسطتها بنقص الاصغر من الاكبر ويقسم الباقي
قسمة يكون احد القسمين الى الآخر كنسبة الآخر الى الاصغر ان امكن فتسقط القسم الاول منهما من الاعظم
فما بقي فهو الاوسط وذلك ان تجمع مضروب مجموع الفضل في الاصغر الى مربع نصف الاصغر وتأخذ
جذره فتزيد على نصف الاصغر وهذه المناسبة على نسبة المثل والجزء كان الطرف الاصغر جذرا ابدا
والمناسبة والواسطة العاشرة ان تكون نسبة تفاضل الطرفين الى تفاضل الاعظمين مثل نسبة الوسط
عند الاصغر ومثاله ٨٥ ان تأخذ فضل ما بين الطرفين مضروبا في الصغرى منقوصا من مربع نصف الكبرى
وتأخذ جذر ذلك وتزيده على نصف الصغرى فهذه هي الوسائط العشرة والعددية منها لا تجتمع في طرفين
مع الهندسية ابدا ولا مع السابعة والثامنة ولا مع التاليفية الا ان يكون الاعظم ضعف الاصغر
والهندسية لا توجد مع التاليفية ولا مع الرابعة ولا مع السابعة ولا مع الثامنة ولا مع التاسعة
واذا فرضنا الثمانون والعشرون طرفان كان الخمسون بينهما واسطة عددية والاربعون واسطة هندسية
واثنى وثمانون واسطة تاليفية والثمانية والستون واسطة رابعة والخمسة والثلثون واسطة سابعة
والخمسة والستون واسطة ثامنة وقد خرجت الخامسة والسادسة والتاسعة والعاشرة فلنضع اول
حدود المناسبة الخامسة وهي ٦٤٢ فاذا نقص من الاصغر واحد وزيد على الاعظم صار ٦٣١ وهي
المناسبة السادسة واذا زيد على كل واحد اثنان حتى صار ٧٦٢ خرجت المناسبة التاسعة واذا نقص من
الواسطة واحد حتى صار ٢٦٢ خرجت المناسبة العاشرة فهذا ما نقوله في علم الارثماطيقي وقد تركنا
احوالا اعتبار ذكرها في هذا الموضع خارجة عن قانون الصناعة وقد بقي من علم الحساب ما يعني في الاستعمال
والاستخراج وهو محمد نحو العمل مثل الجبر والمقابلة والجمع والتفريق الهندي وما يجري مجراها والاولى في
امثال ذلك ان نذكر في الفروع فلنقتصر هنا على المبلغ المذكور ولننتقل الى علم الموسيقى تم الارثماطيقي
والحمد لمستحق الحمد وبه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيد المرسلين محمد وآله





الطيبين اجمعين الفن الثاني عشر من كتاب الشفاء وهو في الموسيقى

## المقالة الاولى في مقدمات الكتاب وبيان ماهية علم الموسيقى والصوت والنغم وابعاد الاتفاق

وذكر ابعاد المتفقة واصنافها مقدمة لهذا الفن في تعريف ماهو ونفس هذا العلم غالطه من عرضه
والاشارة الى انه محاكاة الاشكال السماوية والاحوال النفسانية بالنسب الموسيقية ليس من نفس
هذا العلم وقد حان لنا ان نختم الجزء الرياضي من الفلسفة بايراد جوامع علم الموسيقى مقتصرين من علمه
على ما هو داخل في متنه وداخل في مذهبه وشريع على تبيانه ومحصلة بتحصيل اصوله واعطاء اصول عددية
وفروع حسابية من حقها ان تغطى بها صناعة العدد فيما اوردنا وتحرجنا على ما يسوق الى تلك
الى محاكاة الاشكال السماوية والاخلاق النفسانية بنسب الابعاد الموسيقية فان ذلك شيء الذي
لم يتميز لهم العلوم بعضها عن بعض ولا انفصلت عندهم الذاتيات والعرضيات فيهم قوم قديم تفلسفهم ووزن
عن حكمة فاقتدى بهم المقتصر في معرفة ذلك الفلسفة المهذبة وتوخى التفصيل المحقق وقريب عقله جليها
اعداده وسهو على ما عليه حشو الكتب القدماء فلذلك القبول وعادة صدت عن حقيقة وساعات صرفت
عن تامل قد جهدنا وسمعنا الى تقليد ضعفاء ولا نجيب دواعي العادات ما امكننا وقد كان
الجزء واقفة في الاكثر دون الذوم والاحتياط ما يحسبنا عن الغلط في الغالب دون الكل وسماحة المشكاة في الالات
فلذلك فلا قولنا فيه وقصرنا عنه وانه ما يرجوه من صواب تيسير وخطاء يجتنب برحمته
مقدمة تامة بيان هذا الفن ليست من هذا الفن في بيان الجهات التي بها يكون بعض الاصوات
لذيذة في السمع وبعضها غير لذيذة وان النغم الملذ انما تلذ لاجتماع عدة اسباب موجبة اللذة فيها منها
طبيعية يدركها حاسة السمع مثل ما يحكي حالات الانسان في العوارض النفسانية ومنها عددية يدركها
القوى العقلية فلاقترانها هذه الاسباب فانتم النغم المتفقة صارت لذيذة انا نقدم قبل الخوض
في شرح هذه الصناعة مقدمة غير مناسبة لتأمل الجزء ولا شديدة الشبه بسائر ما قدمناه من اصول العلوم
لكنها ملتفة من قضايا سمعت الذهن من التحارب وقوانين مبثت على الحدس الصائب مضبوطة باحكام حكمية
ومذاهب علمية فنقول ان الصوت من بين المحسوسات تختص بمحاولة من حيث هو صوت عن نوع تلك
الحاسة وقوع يكرهه لا على مقتضى الافراط المؤدي فان ذلك مما يشترك فيه الكيفيات المحسوسة وذلك
لان الرائحة مثلا قد تذكر لنوع فيها كما يكره الصنف من اصناف النتن وان غض وخفي وقد تكره لشدتها
او حدتها وافراطها في تحريك الحاسة وان وافق جنسها وشاكل طبعها مثل الذفر الموجود في المسك والشعاع
المحض في عين الشمس فانها قد يتهكان الحاسة وان كان سائرها مستقيمة وليس في جنس الصوت ما تلذه
الحاسة او تكرهه من حيث هو صوت وان كان في جنسه ما يكره بسبب الافراط فتكون تأثيره المستكره
في الآلة من حيث هو مقاوم لحركة عنيفة صادمة او مفرقة فيما اظن لا من حيث هو مسموع وان كان من حيث
هو مسموع قد يستكره فذلك لا لافراط لكن الصوت يلذ النفس او يؤذيها من جهة اخرى وذلك اما من حيث
الحكاية او من حيث التاليف ويكون ما يفيد بهذين الامرين من لذة واذى مختصا بالقوة المميزة في النفس
من الحيوان لا بالحاسة من حيث هي حاسة سمع وانت قد عرفت فيما سلف اشتمال هذه القوة في الانسان
وفي الحيوان ونحن بيان تبسط هذا الموضع قليل بسط فنقول ان الطبيعة التي هي اثر الهي في الاجسام
يقصد منها حفظها في احوالها على النظام وسياقتها الى النظام لما احاطت به مدبرها علما من ان الحيوانات
محفوظة الانواع بالتناسل والتناسل محفوظ بالتزاوج والتزاوج انما يغني غناءه بالتقارب وليس يكون
زوجان من الحيوان من مقاربة على الدوام وقد تفرق بينهما دواعي الحاجات الى اختلاف الحركات ثم نحوجها
الغرض المذكور الى التقارب بعد التباعد الى الاجتماع بعد الانفصال آتت الحيوان آلة بها يستدعي اذا افترقت
ويستدل لكل منهما على قربه اذا نأى عنه مكانه ثم جعل بعد ذلك دليلا للحيوان في احوال اخرى مما يدعو الى اجتماع
على معونة او تنفير عن جنسه حتى يهاد الفرخ او الجرو او الطفل من البهائم اذا استعمل تلك الآلة استعاد القاء
من ضوانه مستعينا او هرب الغافل من اشباهه عن الآفة منذرا وهذه الاحوال يظهر لك صحة ما اقول فيها
من التجارب لم تستدعي الى تحققها واستيعابها واعتقادها موجدا من الموجودات اذا تاملت حال العناية
الخالق بالمكونات وانها لا تخلي عن الضروريات والنوافع ولم يكن ان يكون هذه الآلة جسما من الاجسام
يصل ما بين القريب والبعيد والحاضر والغائب ولا عرضا من الاعراض المحسوسة التي تعين لادراكها



الدوّم كالدوام كما في القاموس

جهة وتقتص لنفوذها غاية وتحجزها عن القريب فضلا عن البعيد سترة بل وجب ان يكون مثل الصوت
فاعتنيت ان تكون من حاله ان تستبعد الغايات وتشمل الجهات ولا تحجز عن القريب باي ستر اتفقت
واما الانسان فان الضرورة يقوده الى التعرف بما في نفسه الى غيره واستعلام غيره ما في نفس غيره
اذ كان قوام نوعه بالمشاركة وكان الانفراد مما تنقطع مواد الاهب وتمنعه ضرورات المعيشة كما علمته
او تعلم في غير هذا الموضع وكان الاعلام والاستعلام مفتقرا الى احداث حدث يدل على وطر النفس
منها والى ان يكون ذلك الحدث سهل الايجاد واجب ان يكون الالات الطبيعية تقوم بسد الخلة فيه و
الى ان يكون سريع الانمحاء مع انتهاء الارب الى القضاء فاحتاج الانسان ايضا الى حيلة مثل التصويت
بضيق عرض ما يوجد فيه من الاختلاف الطبيعي عن كفاية ما اريد له ويحوج ضرورة الى تصرف فيه
اصطلاحي ليطابق الاغراض المختلفة التي لا تكاد تنحصر في حد وسعه ما يتصرف فيه من التخيل واما الحيوان
الاخر فانه لما كان كل شخص منه مليا بعول نفسه وكان قليل المتناس الحاجة الى المشاركة الا لامر خارج
عن ضرورة حيوة الشخص اعني التنسيل اقنعه الاختلاف الطبيعي في الانتفاع بالصوت فلما كان سبب
المحوج الى التصويت ما ذكرناه وكان الصوت مما لا يلزم بل ينسخ ويعدم اوجد في الطبع اليه شوق الفزع
اليه عند العوارض المكروهة اغراء وذلك في الحيوان الناطق وغير الناطق وجعل فيه اختلاف طبيعي
واختلاف صناعي وجعل الحيوان مما يسكن اليه اذا اخذ به غم او الم وتفرج به اذا استولى عليه طرب وقوي
منها داو قصاد فاذا ذين بالتاليف المناسب والتاليف المتفق كان ذلك اناهز للنفس من مثله في غيره
وذلك لان الشاعر الاول لما اثر الاختلاف قوة للطفاد ذاكا من الحاسة واقوى استثباتا لغاية التاليف
وله شوق الى الصوت بالطبع لما ورد من السبب وخصوصا في الانسان فان جعل عدده التصويت
النطق وقد البست الطبيعة اثر صناعة الانسان في التصويت على الطريقة الاصطلاحية جهات
تصدر عن الطبيعة من خفض صوت عند مداراة واستكانة واستدراج وتعرف بعجز وضعف و
استحقاق الرحمة ومن دفع وتجلد عند تهديد وتراء وتظاهر بالشدة او استدراج الى مسالمة
اعمل وفي الاستقبال بالعرض كل ذلك في الصوت للانسان في احوال اخرى تجعل الخطاب ذا شمائل وكذا
بلغ بغرض يتعذر بلوغه الا بالحيلة كما قد علمت من المحاكاة لذيذة وخصوصا عند الانسان واذا حاكت النغمة
شمايلا من الشمائل فكانها توهم النفس تكيفا بها او تكيفا بما يتبعها من مستحقاتها فالتاليف الصوتي
لذيذ جدا لهذه الاسباب اعني لما يوجد فيه من النظام المتادي الى القوة المميزة كانها خاصة بها دون
الحاسة ولما يوجد فيه من محاكاة الشمائل ولان التاليف الصوتي خاصية ليس لسائر التاليفات وذلك
لان النغمة الاولى من النغمتين المؤلفتين مثلا تهش اليها النفس هشاشتها لكل جديد من المستحبات
الواصلة اليها ثم تحرك بعد اعراضها ما يشرع فواته مما يعز على النفس حصوله ثم يتدارك ذلك الاختلال
ويتلافى ذلك الانكسار طلوع نغمة اخرى كانها تلك الاولى معاودة في معرض اخر له نسبة مقبولة الى
الغرض الاول وقد علمت ان وكد اسباب اللذة احساس بالملائم بغتة على تاذ من فقد فيكون ما يعرض
في الصوت من زيادته للنفس بغتة ثم وداعه اياها مفاجاة ثم تداركه وحشة الوداع ببهجة الرجوع على هيئة
حبيبة الى النفس اعني النظام اجل الملذات النفسانية ولهذا السبب ما عشقت النفس التاليفات الاصوات
والنظام في القرعات التي تحيل الاصوات وتقاربها في الطباع ولنشرع الان في صميم العلم الذي يعقد
عليه هذه المقالة

## فصل في ماهية علم الموسيقى

وحده من كلام الشيخ الرئيس
فالموسيقى علم رياضي يبحث فيه عن احوال النغم من حيث تتالف وتتنافر واحوال الازمنة المتخللة بينها
ليعلم كيف يؤلف اللحن وقد دل حد الموسيقى على انه يشتمل بحثين احدهما البحث عن احوال النغم انفسها وهذا
القسم يختص باسم التاليف والثاني البحث عن احوال الازمنة المتخللة بينها وهذا البحث يختص باسم علم
الايقاع ولكل واحد منهما مباد من علوم اخرى من تلك المبادي ما هي عددي ومنها ما هو طبيعي ويوشك
ان يقع فيها ما هو هندسي في قليل من الاحوال وانما يقع المبادي الطبيعية في هذا العلم من جهة ان موضوعه
طبيعي فاذا احتيج الى ان تعرف حال موضوع هذا العلم باصول تتسلم لم يكن الا طبيعية واما المبادي العددية
فتدخل في هذا العلم من جهة الصورة التي تلحق موضوع هذا العلم فتصير بسببها موضوعا لهذا العلم كما
علمت في كتاب البرهان وهذه الصورة استعداده لنسبة عددية بها يكون بين مخاصر موضوعه اتفاق

او اختلاف



او اختلاف واما المبادي التي يحتاج اليها في هذا العلم من الصناعة الطبيعية فيما استبان لك في تلك
الصناعة ان الاصوات تختلف بجهارة وخفاتة وذلك من اختلافاتها البعيدة عن المفصول وتختلف
بحدة وثقل من اختلافاتها المناسبة المفصول والذي يختلف حكم التاليف بهما وقد علمنا ان الحدة سببها
القرع بملز ذو قوة وملاسة سطح وتراص اجزاء من موج الهواء الناقل للصوت وان الثقل سببه اضداد
ذلك وان اسباب سبب الحدة صلابة المقاوم المقروع او ملاسته او قصره او اغراقه او ضيقه اذ كان يخلص
هوا او قربه من المنفخ اذ كان ايضا يخلص هوا وان اسباب سبب الثقل اضداد ذلك من اللين والخشونة
والطول والرخاوة والسعة والبعد وان كل واحد من هذه الاسباب يعرض له الزيادة والنقصان وان
زيادتها تقتضي زيادة المسبب له ونقصانها يقتضي المسبب له على مناسبة مقتسا كله فنجد الطول في الجزء
الواحد اذا زاد زاد الثقل كما ان القصر اذا زاد زادت الحدة ونجد الحال كذلك في سبب سبب مما عددناه
ونجد سبب الحدة اذا زاد كان سببا لنقصان الثقل وسبب الثقل اذا زاد كان سببا لنقصان الحدة وسبب
الحدة اذا نقص كان سببا لزيادة الثقل وسبب الثقل اذا نقص كان سببا لزيادة الحدة ونجد شيئا واحدا
بالموضوع هو بالزيادة سبب الثقل وهو بالنقصان سبب الحدة وقد نجد بالعكس اذا كان الامر كان نسبة
الثقل الى الثقل ونسبة الحدة الى الحدة نسبة السبب الى السبب حتى كان الطول والقصر والسعة و
الضيق والقرب والبعد من هذه الاسباب معروضا للتقدير الذي يصح معه التناسب اذ كان الطول قد يكون
ضعف طول وقد يكون نصفه وقد يكون منه على نسبة اخرى وكذلك القصر مع القصر والسعة مع السعة
والضيق مع الضيق وكذلك في الباقي مما ذكر كانت هذه الاسباب اولى ما يعتبر من جهة التقدير ولكن التناسب
الاول بين القدرين من حيث هما قدران واحدهما زائد والاخر ناقص والتناسب الثاني هو الذي بين
كونهما طويلا بالقياس الى ثالث او قصيرا بالقياس الى ثالث فيجب ان تجعل تفاوت القدرين مقياسا يستند
اليه الاعتبار فان اعتبر الثقل وجعل موضوعا للتفاوت كان الاطول ازيد فان الاطول ازيد ثقلا
وان اعتبرت الحدة وجعلت موضوعة للتفاوت كان الاقصر ازيد فان الاقصر ازيد حدة ويكون الاطول
ازيد ثقلا يقابله ما الاقصر ازيد حدة والنسب متشابهة ولا يقاس هاهنا بين الثقل والحدة في ان تجعل
الثقيل مقاوما للحاد او الحاد مقاوما للثقيل فان المقايسة بين الصوت الثقيل والحاد هي من جهة ما الحاد
ثقيل ايضا باعتبار فالثقيل اكثر من الحاد ثقلا ويلزم ان يكون حينئذ الناقص حادا لا لان نقصان الثقل
هو الحدة ولا لانهما متشابهة [illegible] طائفة ان الثقيل هو الزائد والحاد فقوم يقوم في جانب
الثقيل وطائفة تقوم في جانب الحاد وذلك لان الثقيل انما يزيد به غيره ولا مقايسة بينهما
من حيث هذا ثقيل وذا حاد بل لان الحاد ثقيل ايضا والثقيل حاد ايضا والاثقل ازيد من الحاد ثقلا
من حيث الحاد ثقيل ايضا والاحد ازيد من الثقيل حدة من حيث الثقيل حاد ايضا فاذا فرضته فانك في غير
ما فيه الاخر زايد ووجدت الحالات متشابهة فيهما بالعكس فكذلك اذا جعلت الثقل اصلا وجدت زيادة
السبب توجب زيادة [illegible] المقدار الذي يتعلق به تعلقا بالصوت وذلك زايد في قدره [illegible] طوله
او قصره [illegible] فاذا جعلت الحدة اصلا ووجدت هذا المقدار بعينه زيادة
الحدة بنقصان القدر [illegible] يستخرج منه الى هذا التفاوت من الاسباب وهو ما
يتعلق بالمقدار واما الصلابة والملاسة وغيرها [illegible]
[illegible]
[illegible] الصلابة والملاسة والتحرق و
اضدادها فقد يمكن [illegible] التناسبات المطلوبة بالقصد الثاني [illegible] نسبة
[illegible] عن صلابتين نسبة الضعف [illegible]
[illegible] الصلابة [illegible] المقادير وقد اتضح من جميع هذا المراد
[illegible] زيادة الثقل والحدة [illegible] لنا في معرفة ذلك المناسبة
[illegible]
[illegible]
[illegible]

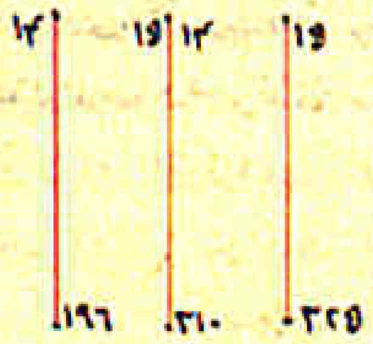
الثقل والاخرى احدّ كان بين النغمتين مسافة ما من ثقل الى حدة ثم للاجتماعات النغم اسماء اخر فربما خُصّ
ما يخص المجموع منها باسم الجنس ولا يخلو الجنس من فوق واحد ومن اجتماعاتها ما يخص المجموع منها
باسم الجمع ولا يخلو الجمع من زيادة على جنس واحد واما التصرف على عدد النغم المفروضة جمعا على
ترتيب مقبول لمتفق واسقاط متفق وايقاع متفق فهو اللحن ونستعمل اصنافا المتفق في جميع ما ذكرنا
وندرك السبب فيه بمشية الله عز وجل **فصل في معرفة الابعاد المتفقة** والابعاد
المتنافرة والاتفاق الاصلي والاتفاق البدلي ◉ النغم اذا كررت على طبقتها من الحدة والثقل لم يخرج
ذلك تاليفا فان التاليف انما يجري فيما بين الاشياء التي تختلف اختلافا ما واما الواحد بعينه اذا كرر
كان تاثيره تكرير تاثير الواحد ولم يحدث التاثير الذي يتبع النظام المختلفات على قانون تولفها ويجعل
المولف الى ما يولف له خاصية اثر يكون بها لا محالة غيرا فاذن ان لم يكن للغيرية تاثير لم يكن لنا ان نحدد
فيجب ان يكون للغيرية مدخل في موضوعات التاليف من النغم على جهة تحدث منها الابعاد ولما كانت
نغم الابعاد لا يخلو اما ان يكون التفاوت بينهما تفاوتا لا يوجب بينهما وحشة وقبح انتظام او يوجب
كانت الابعاد اما ان يكون متفقة واما ان يكون متنافرة غير متفقة والتفاوت الذي يوجد معه الاتفاق
يفارق التفاوت الذي يوجد معه التنافر لا محالة فاذا كان ما يقع به التفاوت للجمع الذي يقع لها التفاوت
مقارنة ما او مناسبة ما تؤدي الى مجانسة ومشاكلة كان ذلك التفاوت تفاوتا لا يوجب لها تنافرا وتلك
المشاكلة والمجانسة لا تخلو من وجهين اما ان يكون ما يقع به التفاوت والذي يقع معه التفاوت متماثلين
بالفعل او يكون متماثلين بالقوة فان وجدت المماثلة بينهما على احد الوجهين كانت النغمتان متفقتين وان لم
كذلك لم تكن النغمتان متفقتين مثاله ما يكون التفاوت مثلا نغمتين عدد احديهما مثلا ثمانية وعدد
الاخرى اربعة والخلاف بينهما باربعة وهو مثل ما الخلاف معه وكذلك نغمتان نسبة ما بينهما نسبة
الضعف والنصف ومثال ما يكون المماثلة بالقوة اما من جانب التفاوت واما من جانب ما التفاوت
معه اما الاول فكالستة مع الاربعة فان التفاوت بينهما بالاثنين والاثنان اربعة بالقوة ومعنى القوة
هنا ان يكون الشيء اصلا يمكن ان يحدث بتضعيفه ما قيل انه هو بالقوة وهذا القسم هو نسبة الزائد
جزءا واما الثاني فكالستة والاثنين فان الستة تزيد على الاثنين باربعة ثم الاثنان بالقوة اربعة
وهذا القسم هو نسبة الكثيرة الاضعاف فاذا كانت نغم الابعاد على هذه النسب فهي متفقة واذا لم تكن
نغم الابعاد على هذه النسب ولم يكن قوتها قوة هذه النسب على ما سنصفه فليست بمتفقة سواء كان نسبة
ما بينهما نسبة عددية مثل سبعة لاحد عشر فان الاحد عشر تزيد على السبعة باربعة اسباع وليس بين
الاربعة الاسباع وبين السبعة مشاكلة بالقوة او لم يكن بينهما نسبة عددية فكالنغمتين مثل نغمة
تخرج عن طائفة من الوتر المحزوق على طبقة ما والنغمة التي تخرج عن جميع الوتر مثلا اذا كان النسبة بين
الطولين نسبة ضلع المربع الى قطره وانت قد علمت من هذا ان النغم المتفقة ذوات نسبة عددية وليس
تنعكس حتى يكون جميع النغم التي بينها نسبة عددية متفقة وان النغم التي ليس بينها نسبة عددية
فهي متنافرة ولا تنعكس حتى يكون جميع النغم التي هي متنافرة فليس بينها نسبة عددية واما الابعاد التي
اشرنا انها في نوع المعددة متفقة فهي على ما نقول ان الابعاد المتفقة النغم على قسمين اما ان يكون الاتفاق
بين النغمتين فيهما اتفاقا قد يبلغ من شدته وقوته ان تقوم احدى النغمتين بدل الاخرى حتى تكون النغمة منهما
لها موقع في اللحن من الالحان فيترك ويوجد بدلها النغمة الاخرى فلا تفسد اللحن ولا تزول نظام مع كونه ذلك
اللحن بعينه وان لم يكن يحصل فتكون هاتان النغمتان بالحقيقة كنغمة واحدة كررت ويكون البعد كانه ليس
بعدا بل هو نغمة واحدة كررت واما ان لا يكون الاتفاق بهذه المنزلة بل لا يبلغ ان تقوم احدى النغمتين
بدل الاخرى وان كانت متفقة معه منتظمة فيجب الان ان نتامل بالاستقصاء وننظر اي الاتفاقات ينبغي
ان يكون على حكم القسم الاول الى ان تشهد التجربة فاذا بحثنا هنا وجدنا الاتفاق الذي التفاوت فيه مثل
بالفعل اولى ان يكون بهذه الصفة من الاتفاق الذي يكون التفاوت فيه مثل بالقوة فيجب اذن ان يكون
النغمتان اللتان احديهما ضعف والاخرى نصف بهذه المنزلة ثم التجربة توجد الامر على مقتضى هذا النظر
فتكون هذه مرة خاصية الاتفاق الذي على نسبة الضعف والنصف ولنقرر هذا مقدمة لغرضنا الذي
نؤم فنقول لما كان مثلا النغمة التي عددها ثمانية النغمة التي عددها اربعة بهذه الصفة فكانت نسبة

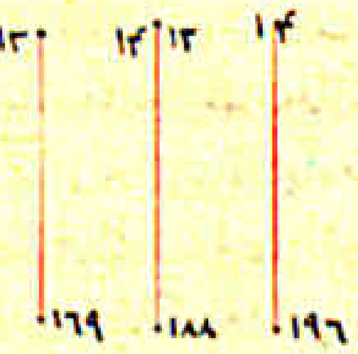




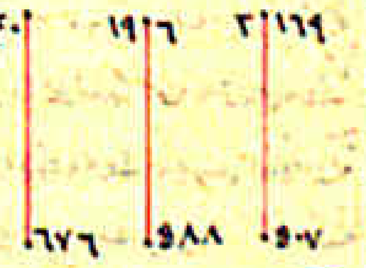
الاربعة الى الثلاثة نسبة متفقة اذ كانت الاربعة تزيد على الثلاثة بثلث الثلاثة فكان نسبة المثل والجزء
فان اخذت الثمانية بدل الاربعة كانت النغمة الموجبة تقوم مقام النغمة المطروحة من غير خلل فانظم من
الثمانية والثلاثة بعد في نوع المنتظم من الثلاثة والاربعة ليس على احدى النسب المذكورة سالفا للاتفاق
والقدماء انما استعملوا هذا البعد وجدوه متفقا وليس على نسبة الاضعاف والزائد جزءا فقرروا اتفاقه
طائفة ان هذا من جنس ما غلط فيه الحس وقالت طائفة بل القانون القديم العام اعنوي باطل والسبب
الاتفاق غير كون النسبة على النسبة التي قررناه بل السبب فيه وقوع نوع من النسبة يتبع قسمة اخرى
فخرج من الواجب من وجهين احدهما لانه لم يراع ما بين النغمتين انفسهما بل ما بين اسبابهما الا وجود الاعداد
اعتبار القسمة واما بعد الفراغ منها فلا اثر له في النغمتين والثاني ان الذي دعاهم الى رفض القانون القديم
واحد من الابعاد ظنوا ان الاتفاق المحسوس فيه ليس على قانون القدماء ويلزم قانونهم ان يكون ابعاد كثيرة
مما قد استعملت ووجدت متفقة غير متفقة فيكونون كالمتفقين بل المطرد قد عرفوا في ما عمر لتطابقه
نحو ما قلناه الا انهم لم يفطنوا ان هذه العلة وهذا السبب ليس انما يختص بالنسبة التي من الثمانية والثلاثة
بل لا بعد ان يكون نسب اخرى متفقة الاتفاق البدلي فلذلك لما تيسر لهم الخلاص عن عهدة هذا البعد الواحد
اعتمدوا ذلك ووقفوا عنه ولم تتسع همتهم الى تامل القانون في الاتفاق البدلي واما نحن فقد ذكرنا في ذلك
واستخرجناه ثم ان قوما زعموا انه لا اتفاق احدى النغمتين من طرفيه بدلا للاخرى في الابعاد المتفقة توجد
على قسمين اما ان يكون النغمتان من طرفيه متفقتان اذا وحدتا ونفرتا معا ومتفقان متتاليين ولا متفقات
مزجا واتحادا معا ومنهم من قال بالعكس ومنهم من افرد الممزجين عن المتتاليين وليس مما علموا شيئا فان
المتفقات كلها تتفق مزجا وتتفق تتاليا لان سبب الاتفاق هو نسبة من النسب حيث وجدت كانت سببا
كان وجودها مزجا او تاليا والذي دعاهم الى هذا اسباب تعرفها في اللواحق فقد علمت في هذا الفصل ما الابعاد
المتفقة وما الابعاد المتنافرة والسبب في ذلك وعرفت الاتفاق الاصلي والاتفاق البدلي **فصل
في معرفة اجناس الاتفاقات واقسامها** لنتكلم اولا في احوال الابعاد
المتفقة بالاتفاق الاصلي ونسميه الابعاد المتفقة بالاتفاق الاول ◉ فنقول انها اقسام ثلاثة كبار
واوساط وصغار فالكبار هي التي على نسبة الضعف ونسمي البعد الذي احدى نغمتيه ضعف الاخرى الذي
بالكل ونسود العلة في هذه التسمية بعد والابعاد الوسطى هي التي التفاوت بين نغمتيها بجزء كبير والجزء
الكبير هو الذي لا يبعد النصف فما دونه بعد مثل النصف والثلث كالربع والسدس الذي بعدان النصف
بعدد ولا كالخمس والسبع الذين بعدان ما دون النصف بعدد ولما كان الجزء الكبير جزئين وجب ان يكون
البعد الاوسط بعدان احدهما الزائد بالنصف مثل البعد الذي احدى نغمتيه اثنان والنغمة الاخرى ثلاثة
ونسمى الذي بالخمسة بما سنشرحه من العلة والثاني الزائد بالثلث مثل البعد الذي احدى نغمتيه ثلاثة و
الاخرى اربعة ونسمي الذي بالاربعة لما سنذكره من العلة وهذان البعدان هما البعدان الوسطان واما
سائر الابعاد التي هي دون الاربعة مبتديا من الزائد ربعا الى آخر الزائد بالاجزاء فهي الابعاد الصغار وكم
لحنيات فان اللحن منها ينتظم على حسب ما نذكره بعد ولما كان الموسيقا معدا لعمل صناعي وجب ان يكون
عدد الابعاد فيه ليس على حسب الممكن في الطباع بل على حسب الممكن للانسان على الوجه الاجود والا
وبخلاف الوجه الاجود والافضل ما ليس اجود ولا افضل بوجوه منها ان يكون التفاوت يميز الحاسة
صغرا او قلة ومن ذلك ان يقل جدا وان لم يفت ومن ذلك تباعد طرفا البعد تباعدا عسيرا على الحلوق والالات
مطابقتها مثال الاول ان يكون التفاوت بجزء من ما بين مثلا وان الحاسة حينئذ لا تميز الفرق بين النغمتين
ومثال الثاني ان يكون التفاوت بجزء من ستين او سبعين مثلا ويحس بالتفاوت الا انه مستقل جدا
ويستفوت ما بين طرفي البعد ويستصغر اثر الاتفاق ومثال الثالث ان يكون التفاوت باضعاف كثيرة
مثلا ان يكون احدى النغمتين واحدا ويكون الاخرى ستة او سبعة فان الالات لا تفي بهذه القسمة
وان سمحت لحسف من ذلك اصعب النغمة الحادة عن الترسيم للاستعمال وحقرت وخست وصادفت
الثقيلة في جملة ما يخفى ومع ذلك لم يكن في نوع الحلوق ان تؤدي النغمتين اصلا اذ كان في قوتها ذلك
ولكن بصعوبة وعسر والتلحين الحلقي هو الامر الطبيعي وكان ما سواه مشتبها به وملحقا اياه واذا كان تشبيهه
والحاكم اياه متعذرا او بمشقة ومتعسرا استشعرت الغريزة بالانقسام عنه ولم يقع لها فضل رغبة فيه

ولم يكن النظام الذى فيه من جملة النظام الموثر لنغمه وفضيلته وامر الموسيقا على الافضل لانه لاغاية اللذة النفسانية وكل ما سبيله هذه السبيل فيجب ان نوقفنا القصد فيه على الافضل لا غير لا على الصحيح او الممكن او المجرى فلذلك لم نجعل كل بعد كبيرا او صغير مستعملا وان كان متفقا بل اقتصرنا من الكبار على اكبرها الذى على نسبة ضعف الضعف وهى نسبة ما بين الاربعة والواحد وفى الصغار على نسبة الزايد بجزء وهو نصف نصف نصف وهو على قرب نسبة الزايد جزء من ستة وثلثين وهو ربع بعد صغير لدشيان ويسمى طنينا وسنتكلم فى سببه ثم الابعاد الصغار المحنبة على اقسام ثلثة ايضا كبار الصغار واوساط الصغار وصغار الصغار فالكبار منها هى التى اذا دخل ضعفها فى الذى بالاربعة كان مجموع كل نسبتين اعظم من نسبة الباقى فان احتمل الاسقاط ما لم يكن ضعف نسبة مثل وربع فانه اعظم من نسبة الذى بالاربعة لانه على نسبة خمسة وعشرين الى ستة عشر ومثال ذلك انا اذا اضعفنا نسبة مثل وجزء من ثلاثة عشر كانت نسبة اعداده نسبة مائة وستة وتسعين الى مائة وتسعة وستين مثناه بنسبة مائة واثنين وثمانين يكون هو عدد الواسطة فاذا اسقطت هذه النسبة من نسبة الذى بالاربعة بان نوخذ ربع الحد الاكبر ويسقط عنه بقى مائة وسبعة واربعين فكانت النسبة الباقية هى نسبة مائة وتسعة وستين الى مائة وسبعة واربعين واذا قسم مائة وسبعة واربعين على فضل مائة وستة وتسعين خرج ستة وهو ٦ وخمسة عشر جزءا من اثنى وعشرين من جزء واحد واذا قسمت مائة وتسعة وستين على فضل مائة وتسعة وستين على فضل مائة وستة وتسعين عليه خرج ٢٢ ستة وسبعة اجزاء من سبعة وعشرين جزءا من واحد وهو ٦ فتكون نسبة ما بين مائة وتسعة وستين الى مائة وستة وتسعين اعظم من نسبة ما بين مائة وتسعة وستين الى مائة وسبعة واربعين فجميع الكبار من المحنيات ٢٧ تشترك فى هذه الخاصية وجميعها عشرة يبتدئ من الزايد ربعا وينتهى عند الزايد جزء من ثلثة عشر وانت تعرف انها يلزمها ما حدث عنها ان كل بعدين من الابعاد الثلاثة التى يحصل من ادخال ضعفها فى الذى بالاربعة يكون اعظم من الثالث واما الضعف فلا شك فيه واما الواحد من البعدين المضعفين مع الفضلة التى تبقى فيكون لا محالة اعظم من الثالث الذى هو مثل احدهما وحده والاوساط من المحنيات هى التى يمكن ان يسقط ضعفها من الذى بالاربعة فيبقى الباقى ليس باعظم من المسقط واصغر من ضعف المسقط فاذا اذا ابتدانا من البعد الذى على نسبة الزايد جزءا من اربعة عشر فضعفناه واسقطناه من الذى بالاربعة وكانت اعداده على ما فى هذه الصورة كان الباقى اكبر من المسقط لان الذى يخرج من نسبة الباقى يكون دون نسبة الضعف ولكنه يكون اصغر من ضعف المسقط فيكون هذا البعد مخالفا لما سلف ذكرها ويكون خمسة عشر بعدا فى هذه ● صورة تضعيف نسبة الزايد جزء من ثلثة عشر ● صورة تضعيف الزايد جزء من اربعة عشر



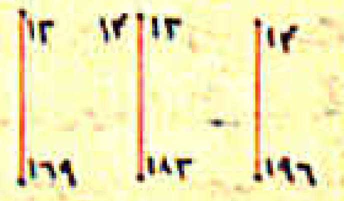




صورة اسقاط هذا الحاصل من التضعيف من النسبة التى الاربع على طريقة اخرى سوى الذى ذكرها فى متن كلامه واذا قسمنا كل واحد من اعداد هذه الطريقة للاسقاط على اربعة خرج الاعداد المذكورة فى متن الكلام

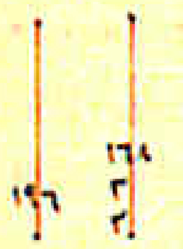



نسبة الاعداد الخارجة من صورة الاسقاط على اربعة كما فى العمل السابق على ان هنا الاعتبار بامثال تلك الاعداد لا بهذه الارباع

صورة تضعيف نسبة مثل وجزء من ثلاثة عشر



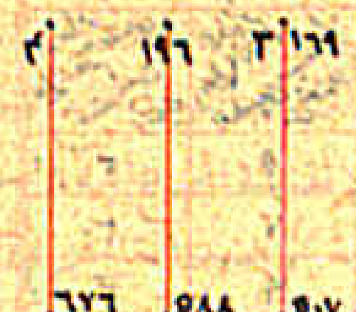

الخاصية آخرها الزايد جزء من ثمانية وعشرين ثم ننتهى




الابعاد الصغار من المحنيات وهى التى اذا اسقط ضعفها من الذى بالاربعة بقى الباقى ليس اصغر من ضعف المسقط وذلك لان ضعف هذا البعد



اصغر من الزايد سبعا ● صورة اسقاط هذا الحاصل من التضعيف من نسبة الذى بالاربع على طريقة اخرى سوى الذى ذكره فى متن الكتاب واذا قسمنا كل واحد من هذين العددين الباقيين وهما خمسمائة وثمانية وثمانون وستمائة وستة وسبعون على اربعة خرج العددان المذكوران فى متن الكلام الباقى ● واذا اخذنا الزايد سبعا من الذى بالاربعة بقى الزايد سدسا واذا تركنا فى الابعاد الصغار عن الزايد جزءا من ثلثة وثلثين لم يكن تلك الحس يميز الفرق بين الابعاد التى ثلثة واذا بلغ




الزايد جزء من خمسة واربعين لم يكد الحس يميز بين النغمتين تميزا يعتد به فهذه هى الابعاد الصغار المحنية فقد عرفنا الابعاد الكبار مطلقة والاوساط مطلقة والمحنيات الصغار مطلقة وعرفت اصناف الصغار والذى بالكل قد يسمى البعد المتفق مطلقا وسمى الذى بالاربعة والذى بالخمسة البعد المتشابه وربما سمى بالعكس ويخص الذى بالكل ان تتحد طرفيه فى قوة نغمة واحدة على ما ابناه عنه ويخص البعدين الاوسطين ان الذى بالكل ينقسم اليهما بحسب ادخال الواسطة العددية والواسطة التاليفية فان نسبة الاربعة الى الاثنين نسبة الذى بالكل فاذا ادخل فيما بينهما ثلثة انفصلت نسبتان واسطة عددية كبراها نسبة الذى بالاربعة وصغراها نسبة الذى بالخمسة ثم نسبة الستة الى الثلاثة نسبة الذى بالكل فاذا وسطت بينهما الاربعة انفصلت نسبتان بواسطة تاليفية كبراها نسبة الذى بالخمسة وصغراها نسبة الذى بالاربعة وكل واحد من نسبتى الذى بالاربعة والذى بالخمسة فى قوة الاخر وذلك على شرط ان تقع الشركة فى احدى النغمتين وتنقصان بالعكس مثل انا اذا كان ههنا بعد الذى بالاربعة من نغمة حادة وثقيلة فاذا جعلت الحادة مشتركة فى بعد الذى بالخمسة حتى صارت ثقيلة فيه وزدت نغمة احد من الحادة على نسبة بلثها كان سواء ان يوجد الوسطى والاحد منها او يوجد الوسطى والثقل منها حتى يكون اوجد البعد الذى بالخمسة بالعمل الاول واوجد البعد الذى بالاربعة بالعمل الثانى والسبب فيه ان الحادة الصغرى والثقيلة الكبرى يكونان على نسبة الذى بالكل فهذه هى الابعاد المتفقة فى الاتفاق الاول ● واما الابعاد المتفقة بالاتفاق الثانى فهى الابعاد التى لا تعدى تحقق البعد منها نسبة الضعف والضعف مع احدى تحقق بعض هذه الابعاد المتفقة المذكورة والنغمة الثانية مشتركة مثل البعدين اللذين احدى نغمتيه على الثمانية والاخرى على الثلاثة فانه ليس على نسبة الاضعاف ولا على نسبة الزايد جزءا وبين نغمتيه اتفاق محسوس والسبب فيه ان الثمانية من عددية تقوم مقام الاربعة ثم نسبة الاربعة والثلاثة وذلك نسبة الاربعة وان شئت جئت من جانب الثلاثة فتجد الثلاثة تقوم مقام الستة لانها نصفها ثم نسبة الستة الى الثمانية نسبة الذى بالاربعة وهذه الابعاد المتفقة بالاتفاق الثانى على قسمين منها ما يكون بزيادة على الذى بالاربعة ومنها ما يكون بنقصان منه ● مثال الذى بالزيادة ما ذكرناه وسواء كانت الثقيلة ضعف ثقيلة البعد المتفق بالابعاد الاول اذ كانت الحادة نصف حادة ● ومثال الذى بالنقصان نسبة نغمتين احديهما خمسة والاخرى ثلثة وان هذا البعد يكون متفقا بالاتفاق الثانى وذلك لان الخمسة متفقة مع الستة بالاتفاق الاول والثلاثة بدلا من الستة او الثلاثة متفقة مع الاثنين ونصف فالخمسة بدلا من الاثنين والنصف وسواء جعلنا الثقيلة ضعف الحادة التى من البعد المتفق بالاتفاق الاول وجعلنا الحادة نصف الثقيلة التى فى البعد المتفق بالاتفاق الاول فتكون الابعاد المتفقة بالاتفاق الثانى على اعتبار هذه الاقسام الاربعة ويدخل فى قسمين قسم زايد وقسم ناقص اعنى بالقياس الى الذى بالكل وواحد من اقسام الزوايد ترجع الى الاتفاق الاول وهو الذى على نسبة الذى بالكل والخمسة اعنى الذى بالبعد المضاف فيه الى الذى بالكل هو الذى بالخمسة حتى تكون اعداده اثنان ثلثة ستة فتكون نسبة الستة الى الاثنين مؤلفة من نسبة الستة الى الثلاثة والثلاثة الى الاثنين وهما نسبة الذى بالكل ونسبة الذى بالخمسة ونسبة الطرفين نسبة الثلاثة الاضعاف واما بعد هذه النسبة فلا يرجع منه الى النسبة الاولى اعنى الذى اتفاقها اتفاق الاول فنحن نضع النوعين احدهما الاتفاق الثانى الزايد والثانى الاتفاق والثالث الناقص

م ام

| جدول نسبة الضعف والجزء | | | |
|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| ٢ | ٥ | ٨ | ١٧ |
| ٣ | ٧ | ٩ | ١٩ |
| ٤ | ٩ | ١٠ | ٢١ |
| ٥ | ١١ | ١١ | ٢٣ |
| ٦ | ١٣ | ١٢ | ٢٥ |
| ٧ | ١٥ | ١٣ | ٢٧ |

| جدول نسبة الزائد جزءا من مخرج ترتيب الاعداد المتوالية | |
|---|---|
| الاعداد على النظم الطبيعي مبتدئا من ثلاثة | الافراد على النظم الطبيعي مبتدئا من خمسة |
| ٣ | ٥ |
| ٤ | ٧ |
| ٥ | ٩ |
| ٦ | ١١ |
| ٧ | ١٣ |
| ٨ | ١٥ |

| من جدول نسب الزائد والجزئين | | | |
|---|---|---|---|
| نسبة الضعف والثلثين | | نسبة الضعف والخمسين | |
| الاعداد المتفاضلة بثلاثة ثلاثة مبتدئا من ثلاثة | الاعداد المتفاضلة بثمانية ثمانية مبتدئا من ثمانية | الاعداد المتفاضلة بخمسة خمسة مبتدئا من خمسة | الاعداد المتفاضلة باثني عشر اثني عشر مبتدئا من اثني عشر |
| ٣ | ٨ | ٥ | ١٢ |
| ٦ | ١٦ | ١٠ | ٢٤ |
| ٩ | ٢٤ | ١٥ | ٣٦ |
| ١٢ | ٣٢ | ٢٠ | ٤٨ |
| ١٥ | ٤٥ | ٢٥ | ٦٠ |
| ١٨ | ٤٨ | ٣٠ | ٧٢ |

| جدول نسبة الزائد اجزاء من مخرج على الترتيب الافراد متوالية | |
|---|---|
| الافراد على النظم الطبيعي مبتدئا من خمسة | الاعداد المتفاضلة باربعة اربعة مبتدئا من ثمانية |
| ٥ | ٨ |
| ٧ | ١٢ |
| ٩ | ١٦ |
| ١١ | ٢٠ |
| ١٣ | ٢٤ |
| ١٥ | ٢٨ |

فيتبين لك من امتحان هذه الالواح ان جميع الابعاد التي نسب نغمها نسبة الضعف والجزء متفقة بالاتفاق الثاني وكذلك جميع الابعاد التي نسب نغمها نسبة الضعف والجزئين وهذا من جملة الزائد وان جميع الابعاد التي نسب نغمها نسبة الزائد واجزاء من مخرج على ترتيب الابعاد المتوالية فهي متفقة بالاتفاق الثاني مثل الزائد بثلثة ارباع واربعة اخماس وكذلك ايضا جميع الابعاد التي نسب نغمها نسبة الزائد جزء من مخرج اجزاء على ترتيب الافراد المتوالية فهي متفقة بالاتفاق الثاني مثل الزائد بثلثة اخماس وخمسة اسباع وسبعة اتساع وهي من جملة الناقص ثم يجتمع لك من جميع ذلك ان نسب الاضعاف والزائد جزء ونسب الضعف والجزء والضعف والجزئين والمثل والجزء من اجزاء على ترتيب الاعداد المتوالية او ترتيب الاعداد المتوالية متفقة وسائر ذلك غير متفق ● تمت المقالة الاولى من الموسيقى والحمد لمستحق الحمد

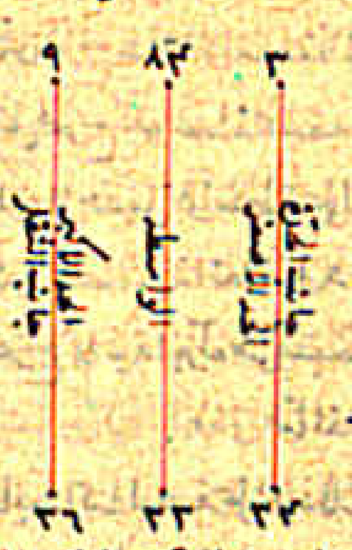
## المقالة الثانية من الموسيقى من كتاب الشفاء

في بيان كيفية جمع الابعاد وتفريقها وتضعيفها وتنصيفها وقسمتها لنتكلم في هذه المقالة على اصول يحتاج اليها وتلك الاصول تعرفنا الحال في كيفية جمع الابعاد وتفريقها وجمعها وتضعيفها وتنصيفها وقسمتها الى اقسام اريدت واستصعب لمن اراد ان ينظر في هذه الفصول ان يضيف الى ذلك مطالعة ما اورده اوقليدس في كتابه المعروف بالقانون وان احب محب ان يلحق ذلك الكتاب كما هو بهذا الموضع كان قاصدا قصد الصواب ● لنتكلم الآن في جمع الابعاد بعضها الى بعض وتفريقها بعضها من بعض وجمع البعد الى البعد وهو ان نجعل احدى نغمتيه مشتركة مع البعد الاخر اما الى جانب الحاد واما الى جانب الثقل فيجتمع منه نسبة الطرفين مثاله اذا كان عندنا بعد على نسبة الذي بالاربعة كان عندنا مثلا احدى نغمتيه ثمانية والاخرى ستة فاذا اضفنا الى الثمانية نغمة على عدد التسعة التام منهما بعد على نسبة الزائد جزءا وهو الثمن ويسمى هذا البعد طنينيا وتكون هذه الابعاد هكذا ٦ ٨ ٩ وتكون نسبة الطرفين نسبة الذي بالخمسة واما من جانب الحاد فان تكون النسبة التي الذي بالاربعة نسبة احدى عشر الى التسعة فيضاف الثمانية الى التسعة فيترتب الابعاد هكذا ٨ ٩ ١٢ نسبة الطرفين نسبة الذي بالخمسة ايضا وليس يتفق في كل موضع ان يكون عدد احدى النغمتين يمكن ان يجعل مشتركا من غير حساب وضرب يجري للاعداد من نسب على تلك النسبة فانه لو كان الموضوع لحساب الذي بالاربعة عدد الثلثة واربعة والموضوع لحساب البعد الاخر عددا ثمانية وتسعة احتيج الى العمل بحرج اعدادا على هذه النسبة فلنبين انا في مثل هذه الحالة كيف نصنع



ولكن قصدنا ان نضيف الطنيني الى الذي بالاربعة من جانب الثقل فنضع اولا الاعداد على تلك النسب فتكون الاعداد الذي ذكرناها وهي ثلثة واربعة لبعد وثمانية وتسعة لبعد فيضرب عدد الاثقل من احد البعدين في عدد الاثقل من البعد الاخر وذلك اذا لم نجد هناك انتظاما بوجه آخر مما اجتمع فهو العدد الحد الاكبر مثل اربعة في تسعة فتكون ستة وثلثين ونضرب ذلك الاثقل في المجموع اليه في احد المجموع وهو ههنا ثلثة في ثمانية فتكون اربعة وعشرين وهو عدد الحد الاصغر ثم نضرب اثقل المجموع وهو هنا اربعة في ثمانية في حد المجموع اليه وهو ههنا فتكون الوسط وهو هنا اثنين وثلثين فيترتب هكذا

صورة جمع الطنيني الى الذي بالاربع من جانب الثقل



فاما ان اردنا ان نضيفه من جانب الحاد فانا نفعل ما فعلناه لكنا نضرب المجموع اليه في اقل المجموع فتكون الواسطة مثل ثلثة في تسعة فيكون سبعة وعشرين ويترتب اعداده هكذا ● صورة جمع الطنيني الى الذي بالاربع من جانب الحاد



وانما ينبغي لنا ان نفعل هذا اذا لم يتفق لنا ان نجد الاعداد الموضوعة متصلة او لم يمكنك ان نجد النسبة مع حفظ احد البعدين على عدده وذلك لانه اذا كان موضوعا لك نسبة ٩ الى الثمانية واحببت ان تضيف اليه الذي بالاربعة او كان الامر بالعكس فنظرت هل تجد الثمانية عددا صحيحا على نسبة الذي بالاربعة فوجدت الستة توافق اضافتها الى الثمانية مرادك استغنيت حينئذ عن العمل الذي اومأنا اليه وليس ايضا كلما عملت العمل الذي اومأنا اليه يخرج لك اقل الاعداد المتوالية على تلك النسبة بل ربما خرج على نحو ما اومأنا اليه لك في هذا المثال فكان ليس على نسبة الاولية فانه لم يخرج لك احد وجها الحساب الذي علمناك اعدادا اولى في نسبتها بل الاعداد الاولى في نسبتها وان تطلب منها اقل الاعداد على تلك النسبة ان لم يكن وجدتها على اولية تلك النسبة ولك ان لا تشتغل بذلك ● واعلم انه اذا امتحن جمع الابعاد على الطرق المعلوم تخرج منها ان كل بعدين المتتاليين اذا جمعا وكان سمي زيادة اكثرهما ذو جا مثل سدس مثل وسبع كان الحاصل بعدا سمي زيادته نصف سمي زيادة الخارج ضعف سمي الزائد كان ههنا مثل وثلثين ويظهر لك من هذا الامتحان ايضا ان مجموع مثل وربع مثل وجزء من خمسة عشر هو مثل وثلث ومجموع الذي بالكل والذي بالخمسة هو ثلثة اضعاف ومجموع الذي بالكل والذي بالاربعة هو ضعف وثلثان

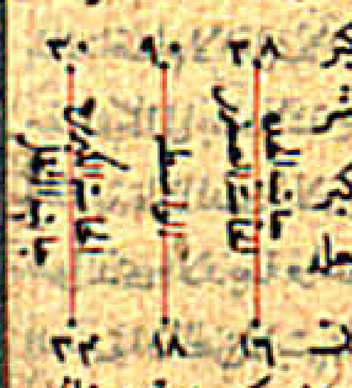
## فصل في تفريق الابعاد بعضها عن بعض

فاما تفريق الابعاد بعضها عن بعض فهو عكس الجمع وعلى مقتضى احكام العكس ومعنى قولنا تفريق البعد الاصغر من الاعظم هو ان نجعل احدى نغمتي البعد الاعظم مشتركا ونضيف اليها نغمة على مناسبة البعد الاصغر يكون واسطة بين نغمتي البعد الاعظم وتبقى لها نسبة مع النغمة الاخرى على نسب احدى الابعاد فتكون تلك النسبة هي الباقية بعد التفريق وهذه النغمة المتوسطة ربما جعلت في جانب الثقل وربما جعلت في جانب الحاد وفي جميع الاحوال فانا ننظر هل نجد اعداد النسبتين بالحالة المغنية عن العمل على نحو ما ذكرنا في الباب المتقدم فان وجدنا فقد كفينا وان لم نجد ترتبنا اعداد البعدين وليكن البعدان بعد الذي بالاربعة والطنيني فنضرب ثقيلة الاكبر في حادة الاصغر فيكون لنا اربعة وعشرون ونجعله الواسطة ثم نضرب الثقيلة في الثقيلة فيكون هنا سبعة وعشرين ونجعله الحاشية الكبرى ثم نضرب حادة الاكبر في ثقيلة الاصغر وهو ههنا خمسة عشر ونجعله الحاشية الصغرى فيترتب اعداده هكذا فيكون الباقي بعد التفريق الذي

صورة تفريق الطنيني من الذي بالخمس من جانب الثقل جانب الحاد ●



بالاربعة فاذا اردنا من جانب الحاد ضربنا عدد احد الاكبر وهو اثنان في احد الاصغر وهو ثمانية فيجتمع ستة عشر وهو عدد الحاشية الصغرى ثم ضربنا الاثقل من الاكبر في احد الاصغر فيكون المجتمع ههنا اربعة وعشرين ونجعله الحاشية الصغرى ثم نضرب في احد الاكبر فيكون الواسطة وهي ههنا ثمانية وعشرون فيترتب الاعداد هكذا



واذا علمت هذا فامتحن جهة التفريق يخرج البعد الباقي على مقتضى عكس ما علمناك في الجمع

النسبة العظمى عند العدد الاكبر وايقاع الواسطة العددية للتنصيف سهل فانك اذا ضربت حدى الطرفين
كلا فى اثنين واثبتهما واخذت الفصل بينهما ونصفته فنقصته من الاكبر او زدته على الاصغر خرج لك التنصيف
بواسطة العددية مثاله ان نضرب الثمانية والتسعة من حدى الطنينى فى اثنين اى بضعفه فيخرج لك
ستة عشر وثمانية عشر ثم نجد الفصل بينهما اثنين فناخذ نصفه فنزيد على ستة عشر او ننقصه من ثمانية
عشر فيكون قد نصفه بالواسطة العددية ويخرج احد العددين الزائد جزء من ستة عشر والآخر الزائد
جزء من سبعة عشر وهذا التنصيف يوافق التنصيف الهندسى فى المجذورات فيخرج ما نخرجه من ذلك
لك فاما اذا اردنا ان نخرج هذه الواسطة تاليفية فانا نفرق النسبة الكبرى التى خرجت بالواسطة التاليفية
تقريبا من جهة العقل فنخرج الواسطة تاليفية او نعمل على جهة اخرى فقد علمنا ان نسبة جميع الفصل فى هذه
الواسطة وهو معلوم الى فضل الواسطة على الاصغر وهو مجهول كنسبة جميع الاكبر والاصغر الى الاصغر
وهما معلومان فنضرب الحاشية الصغرى وهى ثمانية فى جميع الفصل وهو الواحد ونقسمه على مجموع الحاشيتين
وهو سبعة عشر فيخرج ثمانية اجزاء من سبعة عشر وهو فضل الواسطة على الاصغر

## فصل فى قسمة الابعاد

اما اذا اردنا ان نقسم البعد اقساما اخرى غير التنصيف فيصعب
التراعى فيها الوسايط التاليفية على ذلك مثاله من استعمال القانون الاول من القانونين فى الوسائط
التاليفية لكن الاسهل علينا ان نوقع الوسايط عددية وذلك بان نضرب الحاشيتين فى العدد الذى نريد
ان يكون عليه القسمة مثل الثلاثة ان اردنا ثلثة اقسام واستخراج الثلث فيكون فى البعد الذى كلامنا
فيه فى هذه الامثلة احد الطرفين اربعة وعشرون والآخر سبعة وعشرون ثم ناخذ الفضل وهو فى هذا
الموضع ثلثة فناخذ منه واحدا فنزيده على الاصغر وهو اربعة وعشرون فيصير خمسة وعشرين وناخذ
واحدا آخر فنزيده على هذه الواسطة فيصير ستة وعشرين فاذا زدنا ان نزيد الواحد الباقى لم يقع واسطة
بل حصل سبعة وعشرون وهو الطرف فبهذا الطريق قد قسمنا بعد الزائد ثمنا بثلثة اقسام واقل ما يحسن
قسمته الى اربعة اقسام لو اخذ ربعه وهو البعد الطنينى فان البعد اذا كان اقل من ربع طنينى كان خسيسا
فى المسموع وكذلك لما كان الخمس من الزائد سدسا فلم يستعمل الذى بالكل مرتين مفصولا الى اكثر من اربعة
عشر بعدا والذى بالكل مفصولا الى اكثر من سبعة ابعاد والذى بالخمسة الى اكثر من اربعة ابعاد يحيط بها
خمسة نغم والذى بالاربعة الى اكثر من ثلاثة ابعاد يحيط بها اربعة نغم والطنينى الى اكثر من بعدين وانما
الذى يحسن اعتياد لا ضرورة وذلك لانهم لما اثروا ان يفصلوا ما شرحه لك فى تضمين الابعاد الوسطى
فى البعد الذى هو اكبر الابعاد لم يكن ان يتضمن اكثر من اربعة ابعاد من الذى بالاربعة اها قرن به طنينى كان
الذى بالجمع فوجب من ذلك ان نودع الذى بالاربعة ما يجب ان يترتب فى اللحن من الابعاد الصغار والمتفاوتة
النغم المستعملة لكثرة التصرف فيها مع سهولة الانتقال عليها لقرب بعضها من بعض فى الحلوق التى
عليها بالجملة بنا الالحان على ما نتدى ولذلك سمى لحنيات لم يكن هناك فرجة الا الذى بالاربعة وكان
قسمته على بعدين يوجب بين النغم تباعدا مفرطا ايضا وفى عددها قلة وقسمته على اربعة توجب بين النغم
تقاربا محسوسا فوجب ايداعه ثلثة من الابعاد حسنا معتدلا واجرى الامر على ذلك وسمى الذى بالاربعة
مقسما بثلاثة ابعاد جنسا ونحن سنشرح هذا فضل شرح بمشية الله عز وجل ❁ تمت المقالة الثانية
من الموسيقى ❁ والحمد لله رب العالمين ❁ وصلواته على محمد وآله واصحابه اجمعين

## المقالة الثالثة من الموسيقى من كتاب الشفاء

فى الكلام فى الجنس وهو قسمة الذى بالاربع
الى ثلثة اقسام

## فصل فى بيان ماهية الجنس

وهو قسمة الذى بالاربعة الى ثلاثة
اقسام وبيان سبب الحاجة الى قسمة الابعاد والسبب المخصص الذى بالاربعة بالقسمة وسبب قسمته
بثلثة اقسام لا اقل ولا اكثر وسبب تسمية قسمته بثلثة اقسام جنسا ❁ الجنس كما علمت هو الذى بالاربعة
مقسوما الى ابعاد ثلثة تسمى انواعه وهى الابعاد اللحنية ومن الناس من لا يسمى تلك الابعاد انواعا بل هيئة
القسمة فان الذى بالاربعة قد يمكن ان ينقسم بانواع الابعاد المختلفة قسمات مختلفة وهو من حيث
هو الذى بالاربعة واحد بعينه يختلف بكل قسمة كانه يحدث تحته الواحد نوعا خاصا والسبب فى هذه
القسمة ان اللحن لا يتم تاما فايقاعا بابعاد قليلة ونغم يسيرة بل يحتاج الى كثرة من عدد النغم ثم الابعاد
الكبار والوسطى قليلة العدد لا يعوده ايقاعها فى اللحن عدد نغم وايضا فان ما بين اطرافها بعد تاما بحس

غير معتدل

غير معتدل يعسر على الحلوق التصرف الكثير عليها والفاحش والذى لا اعتدال فيه والذى لا تسهل
محاكاته بالحلوق ولا يشاكل المذهب الطبيعى غير مقبول فى الطبع كما ان الصغار جدا غير مقبول فى الطبع
لتشاكلها فى الطبع وصعوبة تقطيعها على الحلوق وليس التذاذ النفس بالنغم هو لاتفاقها فقط كيف
اتفق بل انما الالتذاذ بامور اخرى تنضاف الى الاتفاق مثل كون الابعاد بعد الاتفاق متناسبة التقطيع
وكونها فاضلة فى بابها فان بعض الاتفاقات افضل من بعض ولما نعمل عليها من صنعة الانتقال وسرعة
الايقاع وكون الغالب من الابعاد معتدلا فان الصغار اذا ترادفت كثيرا حقرت ولم يبق لها فى النفس
التذاذ بها والكبار اذا لم تخلط بالصغار الكثيرة واستعملت وجدها مجمعا انتقال عن هيئة محدثة
للحن الى هيئة مضادة لها او كالمضادة لها فلا يكون التكثير من ذلك مطبوعا والطبع هو المستدعى الى
الصناعة لتطابقه فتمام اللحن متعلق بنظام الابعاد المعتدلة وهى اللحنيات الكبار وما هو اكبر منها واصغر
فانها توحش النفس ربما المعتدلات حتى يقع حالها ويكون الانتقال الى ما ثلثا ما هو على نغم متناسبة لا يقع
فيها انتقال عن نغمة الى قريبة منها جدا ولا الى بعيدة منها جدا فان الانتقال عن النغمة الى بعيدة منها يوهم
افراطا ومشقة وكان النفس قد منيت بحركة شاقة والانتقال من النغمة الى قريبة منها يوهم كسلا ووقفة
ويعرض للنفس معه شبه فتور على ان الامور الخارجة عن الحد قد يلايم ويلذ فى احوال وابواب كانت
مخالطة بالمعتدلات تامل هذا فى ساير المحسوسات فالذى حصل لك مما اوردناه هو ان الكبار من اللحنيات
هى التى عليها المعول فى تاليف الالحان فيجب ان تكون النغم المرتبة بين احد نغم العيين وانقلها كون
ترتيبها ترتيبا يؤدى الى انتظام الابعاد اللحنية منها ويجب مع ذلك ان يكون الابعاد الوسطى والكبار
فيها ما امكن ولما اعتبر هذا وكان اعظم الابعاد هو الذى بالكل مرتين وانما يمكن ان تحصل فيه الابعاد
اللحنية والتى هى اعظم منها معا اذا اودع الابعاد الكبار ثم اودع الكبار الاوساط ثم اودعت الاوساط
اللحنيات فيكون هذا البعد قد اودع اللحنيات بايداعه ابعادا اكبر من اللحنيات فلما اودعنا اللحنيات
فاوحد فيه كل واحد من الذين بالكل وذا الشغل عن الابعاد الكبار ثم اودع كل واحد من الذين بالكل
ما احتمل من الاوساط وانما يحتمل الذى بالاربعة والذى بالخمسة من كل واحد منهما واحدا فاول الاوساط
فضل لذى الذى بالكل مرتين اثنان من الذى بالاربعة مع الذى بالخمسة بعد الذى بالكل ثم الذى بالخمسة
يحتمل ايداع الذى بالاربعة وكيف لا وهو يفضل عليه بطنينى فاذا اودع الذى بالخمسة الذى بالاربعة
حصل فى كل واحد من الذين بالكل بعدان من الذى بالاربعة وطنينى وحصل الذى فى الكل مرتين اربعة
ابعاد الذى بالاربعة وطنينات ذلك آخر ما انتهى اليه عملنا هنا الى هذا الوقت على كل واحد من الذى
بالاربعة يحصل من جمعه الى الطنينى بعد الذى بالخمسة فهذه القسمة لم يخرج من الابعاد اللحنية الا الطنينى
ولا بد من الابعاد اللحنية وليس فى هذه القسمة وحده ابعاد اللحنية غير الذى بالاربعة فهو هنا اربع فرج
محتملة اللحنيات احتمالات مختلفة بحسب تفصيلات مختلفة فلذلك يسمى الذى بالاربعة جنسا فلما
حاولوا ايداع اللحنيات كان المعتدل لما اوما انا اليه وهو ان يودع ثلثة ابعاد للسبب الذى ذكرناه وقد
اعان هذا السبب سبب من جهة الآلة وهو ان الحاجة مست فى تقدير النغم الى الدساتين واضطرب
الى ان يستعمل عليها الاصابع وعرض فى ابتداء الامر ان يحرك الكف والاصابع معا ففرض على الكف
السكون وعلى الاصابع الحركة وكان القدر الذى يلزمه الكف ساكنا ويتصرف عليه الاصابع متحركة
من طول الآلة المعتدلة هو ربعه فقدع على الربع الاول الدساتين منسوبا الى الخنصر وشغلت الابهام
بالضبط وبقى التصرف فيما بين حدى ذلك الربع اصابع اربعة وتعذر استعمال الوسطى والبنصر معا
حيث يستعمل الخنصر والسبابة فاستعمل معهما الوسطى دون البنصر واما البنصر دون الوسطى فاذ سميت
لهم اربع مطلق سبابة ووسطى وخنصر او مطلق وسبابة وبنصر وخنصر وهى نغم اربع محيط بابعاد
ثلث فهذا السبب فى الحاجة الى قسمة الذى بالاربعة الى ابعاد ثلثة وجعله اصلا وتسميته جنسا

## فصل فى ذكر الاجناس الثلاثة

وهى القوية والراسمة والملونة ❁ و
اشتقاق اساميها وانطلاق العادات فى استعمالها فقد اجمعوا على ان الاجناس ثلثة قوية ورخوة ومعتدلة
ويسمى الرخوة ملونة وتاليفية ويسمى المعتدلة راسمة وقالوا انما القوة فبالحق سميت قوية واما غير القوى
يحيل الى النفس ضعفا ووهنا وانكسارا لان النفس كانها تتوقع عن سماع النغمة لحوق ما بعد بعدا قويا

فاذا لم يصادف متوقعة انغزل لحسبها فكون الراسمة كانها مضربنا لانغزال كالنقاش الذى ستعلم فيضرب
رسم الصورة وكان الملونة مرقى لانغزال حقه كان التلوين بعد الرسم هو المكمل للنفس فاما ماهية
هذه الاجناس فان قوما اختصروا الامر فيها جدا لانهم انتهى بهم العاملة التى ذكرناها فى باب ايداع
الذى بالكل ابعادا الى ان طلبوا الذى بالاربعة اربع مرات وطنين فنحوا من الحنيات بالطنينى
وراوا ان يودع الذى بالاربعة ما امكن فامكن مرتين وفضلت فضلة وصار الذى بالاربعة
جنسا بتثليث القسمة اخذوا يعتبرون هذه الفضلة فخيل لهم منها انها نصف طنينى فجعلوا هذه
القسمة جنسا وقالوا ان الذى بالاربعة قد حصل مثلثا من طنينين ونصف وهذا هو الذى كرروا فيه
الطنينى ثم عادوا بعد ما فطنوا للفضلة واحبوا ان يجعلوا هذا التكرير للفضلة فاودعوا الذى
بالاربعة فضلتين فبقى بعد كثير طنوه طنينيا ونصف بل طنه كثير منهم الزايد خمسا ولما فطنوا
التنصيف فنصفوا الفضلة ايضا كما انهم كانوا نصفوا الطنينى هنا تقسيم بل كما انهم نصفوا الذى
بالكل مرتين ثم الذى بالكل ايضا فلما نصفوا الفضلة ظنوا ان نصفها ربع طنينى وسموها الدخاة وجعلوا
البعد المودع بالتكرير واحد ثوا اجناسا من دخاة ودخاة وبعد هو ضعف طنينى ويعدونه على نسبة
الزايد ربعا فجعلوا الكاين من فضلتين جنسا راسما والكاين من دخاتين جنسا ملونا وانما جعلوا
الكاين من فضلتين جنسا راسما وهو الجنس المتوسط لانه اقرب الى الجنس القوى لان الفضلة اقرب
الى الطنينى من الادخاة فهؤلاء لم يعرفوا من الاجناس القوية الا جنسا واحدا وغلطوا فى حسابهم
ان هذه الفضلة نصف طنينى غلطا جرهم اليه غلط الحس وقياس ردى واما الذى نقوله نحن
ونرجوا ان يكون اقرب الى الواجب فى نفس الامر انه لما وجب بحسب اختيار الاول ان يقسم الذى بالاربع
بابعاد ثلثة لم يخل الابعاد التى يقع فيه اما ان يكون الغالب فيها الابعاد الحنية القوية فيكون مجموع
كل بعدين منه اعظم نسبة من الثالث فيسمى قويا او لا يكون بل يكون فى ابعاده بعد هو اعظم نسبة
من مجموع الباقيين فيكون جنسا ضعيفا ثم لا يخلو اما ان يكون ذلك البعد الواحد ان كان اكبر من
المجموعين فهو انقص من ضعف المجموعين فنسميه راسما او يكون مع ذلك ليس انقص من ضعف المجموعين
ونسميه ملونا وفى كتب اصحاب الموسيقى ان البعد الراسم وهو الذى يقع فيه بعدان من اوسط الحنيات
والملون وهو الذى يقع فيه بعدان من صغار الحنيات لا يستعمل بعداهما الا متلاصقين متواليين
يوردان مجموعين متسقين ويفرد عنهما الثالث الكبير ولذلك يسمى نغمها نغم التواتر ويسمى هى ابعاد
التواتر وهذا شىء ليس توجبه الضرورة ونسبة ان يوجبه حسن الاختيار وذلك شىء مما لم يقف
عليه ظهر يستعمل بلادنا [illegible] جنس راسم ولا ملون فكانت الطباع تنفر عنها اذا اجريت
استحقاقا لها فى جنب ما اعتادته من القوية ● واعلم انه قد يعرض كثيرا اذا اجريت ان يكون الجنس
القوى قد اودع بعدين قويين متفقين وفضلة غير متفقة لكنها قريبة من المتفق فيستعمل مثل ما
عرض من الجنس الطنينى فان الفضلة التى نظن انها نصف طنينى ليست نصف طنينى ولا هى متفقة
ولكنها قريبة من نصف طنينى وهو متفق فلنتكلم الان فى الاجناس القوية فصل فى اصناف
كل جنس من هذه الاجناس الثلثة وطرق استخراجها معلوم ان البعد الذى على نسبة
الزايد سبعا اذا ادخل فى الذى بالاربعة بقى الثانى على نسبة الزايد سبعا فاذا اودع الباقى بعدين
حتى يكون الذى بالاربعة قد اودع ثلثة ابعاد كان القسمة ليست من الاجناس القوية لان احد الابعاد
الثلاثة من الجنس هو اعظم من مجموع الباقيين واذا كان ادخال الزايد سدسا يجعل الجنس غير قوى
فكيف الزايد خمسا وربعا فظاهر من هذا ان هذه الابعاد الثلاثة لا تدخل فى الاجناس القوية
بل فى الاجناس اللينة فاول بعد يدخل الاجناس القوية هو الزايد سبعا فلنجربه اولا فى التكرير
فان الذى بالاربعة يحتمل تكريره فاذا اسقط من الذى بالاربعة مرة ثم اخرى بقى الباقى بعدا صغيرا
على نسبة الزايد جزءا من ثمانية واربعين وهو اصغر من الابعاد التى آثرنا ان ننتهى تصغيرنا الابعاد
اليها وتكون اعداده هكذا الجنس الاول ولنضف اليه البعد الذى يليه حتى يكون سبعى
وطنينى فيبقى الباقى جزءا من ٢٧ ويكون ابعاده واعداده هكذا ● صورة تكرير الزايد
سبعا وهو تضعيفه واسقاط ذلك من الذى بالاربع

٩ ٨٢ ٧ ١ الجنس الثانى ولنضف اليه البعد الثالث حتى يكون سبعى وتسعى
يبقى الباقى على نسبة الزايد جزءا من عشرين ويكون ابعاده واعداده هكذا
٣ ٧ ٣٠ صورة تفريق السبعى مع الطنينى من الذى جمع الطنينى
٩ الى السبعى هكذا الجنس الثالث واذا اضيف
٦٣ ٥٦ ٢١ ٢٨ الى السبعى عشرى واحد عشرى لم يكن الابعاد متفقة
كلها وكان الفضلة فى العشرى على نسبة واشبهت نصف الطنينى وفى الاحد عشرى
٢٢ على نسبة ٧٢ الى ٧٧ وتقارب ذلك ولم يكن فيها كثير جدوى وليس ايضا يجب
٢٧ ٢٨ ٣٦ اطراح ذلك ضرورة بعد قبول الجنس الطنينى الذى فيه طنينيان وفضلة هى غير متفقة لاشباهها
نصف الطنينى المتفق واما اذا اضيف الى السبعى البعد الاثنى عشرى بقى الباقى الثلث عشرى
١٠ ٩٨ ٧ وانتظم جنس شريف ● صورة جمع السبعى الى التسعى وتفريق المجتمع من الذى بالاربع
٦٠ بدا لينتهى اليه بتضعيف الابعاد من الذى بالكل مرتين الى الذى بالكل مرة الى الذى بالكل
مرة ومنها الى الذى بالخمسة والذى بالاربعة والذى بالاربعة الى السبعى والى السدسى
والسدسى الى الاثنى عشرى والثلث عشرى وهذا الجنس يختاره بطليوس جدا واعداده
٨٠ ٧٣ ٦٣ هكذا ● صورة جمع الاثنى عشرى الى السبعى وتفريق المجتمع منهما من الذى بالاربع
٧ ١٢ ١٣ الجنس الرابع فاما اذا اضيف الى السبعى الثلثة عشرى خرج بعينه
٧٨ هذا الجنس والاجناس السبعية المتفقة اتفاقا مطلقا هى هذه الاربعة ولكل
واحد منها استحقاق اسم الملك تسميته به على اختياره واما الثمنيات فاولها
المكرر المعروف بالجنس الطنينى وهو الذى من طنينى وطنينى وبقيه سميت نصف
٨٢ ٩٦ ١٠٢ طنينى وهى متفقة الا ان تقاصر الطنينى وكونه من الابعاد التى الزيادة فيها سمى
ذوج الزوج نسب اليها اختلالها ثم تالفها فيمون عليها وعسى ان لا يكون لسائر ما يقع فى فضلته
حال من القبول ما لهذا الجنس ونحن عرفت من احوال هذا الجنس انه سبب لوقوع اليه واما اعداد
٢ ٨١٠ ٦٧٢ هذا الجنس اذا اضيف الى الثمنية وهى هذه ● صورة تفريق ضعف الطنينى من الذى بالاربع
الجنس الخامس الاصغر من الطنينى كان ذلك العدد مائتين واحدا واربعين
وسبعة اتساع وعلى نسبة الضعف الاكبر من الطنينى فان كان ذلك العدد مائتين واربعين
وستة عشر جزءا من سبعة عشر جزءا من واحد وكلاهما فتكون نسبة البقية نسبة الزايد
ثلثة عشر جزءا من مائتين وثلثة واربعين ولو اخذنا عددا يقع من مائتين وثلثة واربعين
على نسبة الضعف من الطنينى كان ذلك العدد مائتين واحدا واربعين وكلاهما انا قصان
٢٥٦ ٢٤٣ ١٣ عن العدد الفاضل مع مائتين وستة وخمسين بعد البقية فالبقية اصغر من نصف طنينى
فاذا اضيف الى الطنينى البعد الذى يليه اعنى التسعى حصلت الفضلة على نسبة الزايد جزءا من خمسة عشر
وكانت الابعاد كلها متفقة بالحقيقة وهذه اعدادها ٢٠٠ ٣ ٣ فان كانت عشرية لم يتفق الابعاد
وحصلت فضلة على نسبة عددى ٣٢٠٠ ٢٩٧ ٢ وهى قريبة جدا من الزايد جزءا من اثنى عشر لكن يكون
مثل هذا مما علمت ثم ان الذى كانت الاضافة احد عشرية كانت الفضلة على نسبة ٨٨ ٨١ وقريبة
من الزايد جزءا من اثنى عشر وعلى ما عرفت فان كانت الاضافة اثنى عشرية كانت الفضلة غير متفقة
ولكنها قريبة من الزايد جزءا من احد عشر فيها وهذا يستعمل فلنضع اعداده لكثرة استعماله ● واذا اضيف
الى الطنينى اصغر الحنيات القوية هى الزايد جزءا من سبعة وعشرين بقى بعد على نسبة مائتين وثمانية
ومائتين وتسعة وتسعين وهو قريب من نسبة مثل وتسع وليس شديد القرب ولا هو من جملة ما يلتفت اليه
الجنس السادس صورة تفريق ربع الحاصل من الجمع الذى بالاربع

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٢٤٠ | ١٢ | ١٠ | ٢٤٣٠ | ١٨٩٠ |
| ٢٠ | ١٥ | ٩ | ٢٥٢٠ | ٢١١٥ |
| ٢٠ | ١٨ | ٨ | | |
| ٢٠ | ١٨ | | | |

٧٦١ ٩٦ ٧٧
١١ ٩١١ ٧

٨٠ ٨١
٨٩ ٧١
٨٠ ٧٢

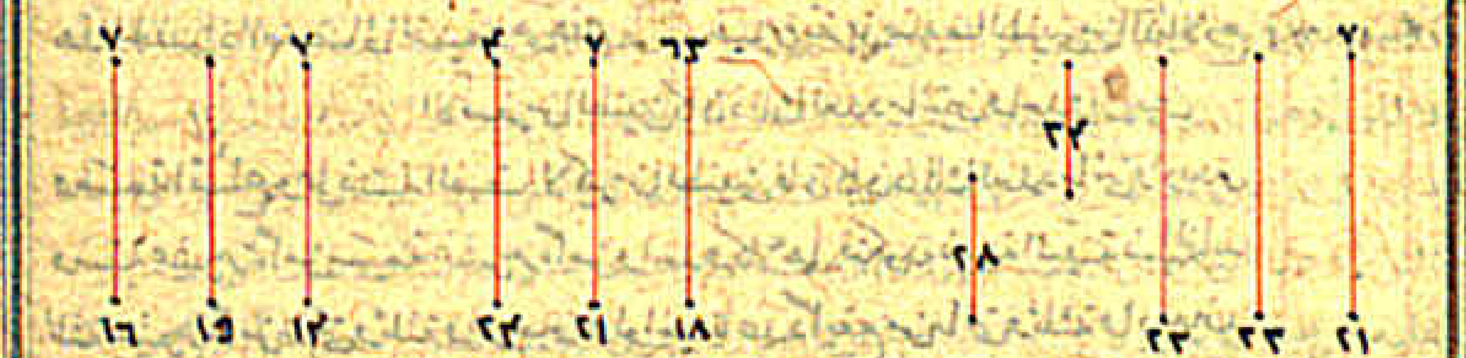
الجنس الثانى

واعلم ان الفضلات وصغار كبار اللحنيات قد يستعملها اصحاب العمل في زماننا بعضها مكان بعض وليس يميز اكثرهم ما كان منها متقاربا فكذلك يكادون يستعملون الطنيني مضافا اليه مرة البعد الاثنى عشري ومرة الثلثة عشري ولا يفرقون بينهما وذلك مثل شد الدستان المعروف بوسطى زلزل بينه سريعا وبعضهم يصعد يسيرا وبعضهم ينقصه انقصانه يبقى ٨١ وهو العدد الاول يشد على واسطة البعدين السبابة والخنصر كما يستعمله بعدهم لا يميزون الفرق بينهما وايضا فانهم لا يفرقون بين الفضلة وبين البعد الذي بين الواسطين فيستعملون احدهما بدل الآخر ولا يبعد ان يكون من اصحاب الصناعة من دق سمعه وفطن لهذه الفروق

## فصل في استخراج الاجناس اللينة

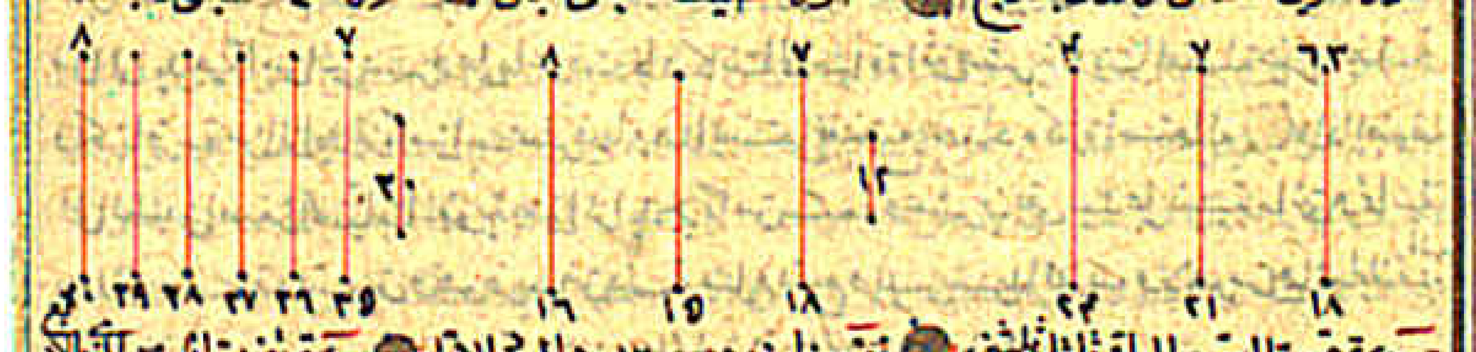
وهي الراسمة والملونة واما الابعاد اللينة فلا بد ان يقع فيها بعد من اكبر الابعاد اللحنيات يكون اكبر من الباقي حتى ينقسم الباقي ببعدين وقد علمت ان البعد الذي بهذه الصفة هو الذي على نسبة الزايد ربعا والزايد خمسا والزايد سدسا فقط لكن الزايد خمسا والزايد سدسا ينقصان لحن ضعفنا الباقي فان الزايد خمسا اذا نقص من الذي بالاربعة بقي الباقي على نسبة الزايد تسعا وضعفه اكبر من الزايد خمسا واصغر من الزايد ربعا واذا كان الزايد خمسا هذه صفته والزايد سدسا اولى بذلك فان الباقي بعد الزايد سدسا هو الزايد سبعا وضعفه على نسبة ما بين ٤٩ و ٦٤ وهو اكبر جدا من الزايد سدسا واما الزايد ربعا فانه اذا اسقط من الذي بالاربعة بقي الباقي على نسبة الزايد جزءا من خمسة عشر وضعفه اصغر جدا من الزايد ربعا فيجب مما قلناه ان يكون بعد الزايد خمسا والزايد سدسا يفعلان بادخالهما في الذي بالاربعة الاجناس الراسمة وان يكون الزايد ربعا يفعل بذلك الاجناس الملونة التأليفية ولنقدم الراسمة فانها اشبه بالقوية وفي قوتها وفي كثرتها معا ولنقدم السدسية فانها اشبه بالقوة فاول ذلك ان تسقط الزايد سدسا من الذي بالاربعة فيبقى الباقي سبعا فنضيف الى الزايد جزءا من اربعة عشر والزايد جزءا من خمسة عشر ويترتب ابعاده واعداده هكذا

والثاني ان نقسم هذا الباقي ثلثا وثلثين فيكون الثلث هو الزايد جزءا من احد وعشرين وثلثان الزايد جزءا من احد ويكون اعداده وابعاده هكذا وصورها واصلها مكتوب في الصفحة التي تليه

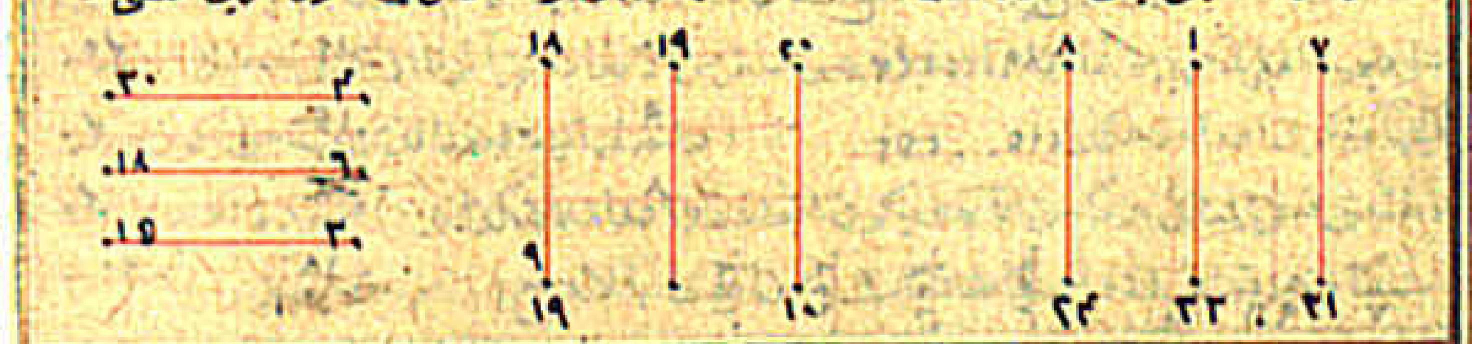



ولا يخرج من قسمته ادبا الا ما يخرج بالتضعيف ويخرج من قسمته الى خمس واربعة اخماس بعدان متفقان اكبرهما وهو اربعة اخماس يكون الزايد تسعا والثاني وهو الخمس الزايد جزءا من خمسة وثلثين ويكون ابعاده واعداده هكذا وهذا الجزء وحده هو البعد الذي يوجد فيه بعدان قويان وهو لين ويتبين بهذا الاعتبار في كون الجنس قويا ليس هو كون الغالب في ابعاده قويا من اللحنيات وليس بالمقنع الزايد سدسا بعد ان نعمل غير ما ذكرنا

صورة تفريق السدسي من الذي بالاربع ● صورة تضعيف السبعي الباقي ● صورة قسمة السبعي في ثمنه اخماسا




صورة قسمة السبعي الباقي ثلثا وثلثين ● تقسيمنا منه ربعه ١٢ وهو البعد الاول ● صورة تفريق الخمسي الى ...

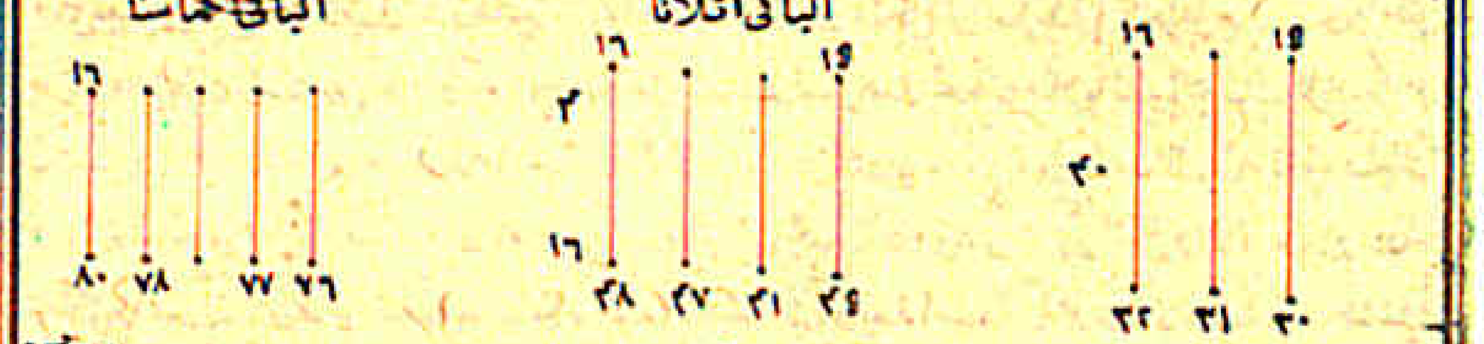



الجنس

صورة قسمة التسعي الباقي ثلثا وثلثين ● صورة قسمة التسعي الباقي بخمسة اخماس ● صورة تفريق الربعي من الذي بالاربع




صورة تفريق الخمس عشري الباقي ● صورة قسمة الخمس عشري الباقي اثلاثا ● صورة قسمة الخمس عشري الباقي اخماسا




صورة تفريق الربعي الحاصل من الجمع من الذي بالاربع ● صورة جمع الطنيني الى التسعي ولم يجمع فيه الى الثمن والمجتمع مثل وربع




**الجنس الحادي عشر** واما الزايد فانه اذا نقص من الذي بالاربعة بقي الزايد تسعا ويخرج من تضعيفه الزايد جزءا من تسعة عشر والزايد جزءا من ثمانية عشر ويكون ابعاده واعداده هكذا وبعده الزايد خمسا الزايد جزءا من اربعة عشر الزايد جزءا من سبعة وعشرين وهكذا يخرج على قسمة الباقي ثلثا وثلثين فيكون ابعاده واعداده هكذا **الجنس الثاني عشر** فهذه هي الاجناس اللينة الراسمة واما اللينة التأليفية فقد علمت ان بعدها القوي هو الزايد ربعا ويبقى الباقي الزايد جزءا من خمسة عشر فاذا ضعف خرجت ابعاده الزايد ربعا الزايد جزءا من احد وثلثين ويكون ابعاده هكذا **الجنس الثالث عشر** وجنس آخر ابعاده على نسبة الزايد ربعا الزايد جزءا من احد وثلثين الزايد جزءا من ثلثين ويكون ابعاده هكذا **الجنس الرابع عشر** وجنس آخر ابعاده على نسبة الزايد ربعا الزايد جزءا من خمسة وعشرين الزايد جزءا من تسعة وثلثين وهكذا اعداده **الجنس الخامس عشر** وجنس آخر ابعاده على نسبة الزايد ربعا الزايد جزءا من سبعة وعشرين الزايد جزءا من خمسة وثلثين وهكذا ابعاده واعدادها فهذه هي الاجناس اللينة والاجناس كلها متفقة والمستعمل من الذي في اتفاق بعض ابعاده خلال ستة عشر جنسا وثلثة وعشرون بعدا منها القوية سبعة اجناس ومنها اللينة تسعة اجناس والتأليفية ثلاثة اجناس ولكل واحد من هذه الاجناس وضع ثلثة فيكون جميع الاجناس موضوعا ثمانية واربعون جنسا واشكال الاجناس واعدادها كلها مصورة في المتقدمة وما ذكرناه في اواخر الاجناس من هكذا مشارا اليه مما سلف

## المقالة الرابعة من الموسيقى من كتاب الشفاء

الجماعة جملة ابعاد ولحنية اكثر من جنس واحد تفرض في النغم ويخرجها في الآلة تستعمل في تأليف اللحن باخراجها بالفعل متكررة ومتعاقبة والجماعات منها كاملة على الاطلاق ومنها في نوع الكاملة ومنها ناقصة والكاملة على الاطلاق يقع طرفاها لا محالة على نسبة اعظم بعد من الابعاد الكبار اذ الكامل في كل باب ما ليس شيء من جنسه خارج عنه فيجب ان يكون طرفاها على نسبة الذي بالكل مرتين ويكون افضل احوالها ان توجد متضمنة لما يمكن ان تضمنه من الابعاد الكبار والوسطى على حسب ما قيل ويرتب بعضها حشو بعض الى ان ينتهي الى ربعة من الابعاد الذي بالاربعة فيترتب منها

الذي بالكل الاثقل والذي بالكل الاحد واربعة من الذي بالاربعة وطنينيان ان كل واحد منها مع الذي بالاربعة اذا جمعا بعد الذي بالخمسة ثم يكون كل واحد من الذي بالاربعة قد جنس ايضا بنغمتين الابعاد الجنسية وجميع هذا مما ينبغي ان يكون قد احاط به مما سلف لك علما فاذا كان الامر على هذه الصورة وجب ان يكون الجمع الكامل الاعظم قد اشتمل على اربعة عشر بعدا محيطا بها خمسة عشر نغمة فهذا هو الكامل بالفعل واما الكامل بالقوة فهو الذي يكون عوضا عن جمع تام والعوض في الابعاد ما كان نغمة عوض نغم فانا اتفق ان كانت قسمة الذي على نسبة الذي بالكل مرتين متشابهة في كل واحد من ضعفيه الحادة والثقيل كان كل نغمة من نغم احد الذين بالكل قائما مقام النغمة النظيرة لها في الذي بالكل الاخر مثلا اذا كان احد الذين بالكل طنينيا وطنينيا وبقية وطنينيا وطنينيا وبقية وطنينيا فكان الاخر على هذه النسبة ولم يبتدئ مثلا فوجد ابعاده طنينيا وبقية وطنينيا فان كل بعد من الابعاد الحادة بدل نظيره من الثقيلة فكل بعد من الابعاد الثقيلة بدل نظيره الحادة فقام الذي بالكل الواحد بدل الاخر بل بدل الذي بالكل مرتين فعلى هذه الصورة يمكن ان يكون جمع كامل بالقوة وليس هذا الجمع كاملا بالقوة بحسب كل جمع كامل بالفعل فان القسمة اذا لم تقع هكذا بل اختلفت في كل واحد من الذين بالكل لم يقم احد الذين بالكل مقام الاخر ولا استقام الجمع ❁ وقد كان الاقدمون ربما ظنوا ان الجمع الكامل هو الذي بالكل والاربعة او الذي بالكل والخمسة لاوهام ضعيفة ساقتهم اليه ثم ظنوا انه اربعة اضعاف الذي بالاربعة لما وجدوا الامر عليه في العود كما ستعلم ثم استقر عندهم المعرفة على ان الجمع الكامل هو الذي بالكل مرتين فان دساتين العود واوتاره ناقصة عن الكفاية بحسب الدساتين والتسوية المشهورة على ما سنوضحه بعد فكل جمع ليس بكامل بالقوة ولا بالفعل فهو جمع ناقص واصغر المجموع وهو الذي بالخمسة واذا جعل عدد نغم اللحن اقل مما تضمنه الذي بالخمسة حسن اللحن جدا ولنكمل القول في احوال الجمع الكامل فنقول ان الاجناس الاربعة والطنينين الواقعين معها في الذي بالكل مرتين لا تخلو اما ان تقع الاجناس وابعاد هاتين الطنينين على قسمة واحدة ووضع وترتيب واحد فيسمى جماعة غير مستحيلة وغير متغيرة واذا الاجناس مختلفة الانواع او كانت متفقة الانواع مختلفة الاوضاع سميت الجماعة المستحيلة والمتغيرة وربما قيل مستحيلة وغير مستحيلة لا باعتبار الاجناس وحدها بل باعتبار قسمة الذي بالكل حتى ان كانت الاجناس مختلفة وكانت اوضاعها ونحو القسمة فيها في كل واحد من الذين بالكل على نحو واحد غير مختلف فهذه تسميه نفع الجماعات من جهة الاجناس ولها تسمية اخرى تقع من جهة الطنيني الذي تقع منه في كل واحد من الذين بالكل واحد بان لا تخلو اما ان تقع بين الذين بالكل وقوعا يفصل بين الجنس الثاني من جنسي الثقيل وبين الجنس الاول من جنسي الحاد واما ان لا يقع بينهما بل يجعلهما متلاصقين فالاول يسمى جمعا منفصلا والثاني يسمى جمعا متصلا وقد تقع في جماعة طنينية اسناه بين المنفصل والمتصل لا اذا وقع هكذا طنيني طنيني ولا اذا وقع هكذا طنيني طنيني بقية طنيني طنيني فان سائر الثلاث طنينات تدل على احدها فاصل خارج عن الجنس وفاصل بل اذا وقع هكذا طنيني طنيني بقية طنيني طنيني بقية طنيني طنيني فانه يحتمل ان يكون الطنيني هو الذي ابتداء الذي بالكل الثاني المنفصل وابتداء الجنس من البقية ويحتمل ان يكون ابتداء الجنس من الطنيني فهو مع البقية التي تليه والطنيني الذي يليهما جنس يخالف وضع الابعاد لجنس الاخر والطنيني ذو المربع فاصلا فيصلح ان يكون قد وقع كل جنس طرف ويصلح ان يكون احدهما متطرف والاخر متوسط اما الثقيل واما الحاد فذلك الذي بالاربعة اوسطا في المتصل وقد ظن قوم ان الاتصال باسقاط الطنيني من الجنس والانفصال بايراده غلط لا فائدة فيه ❁ واعلم ان الاتصال والانفصال قد يكون في الذي بالكل مرتين وقد يكون في الذي بالكل والخمسة وقد يكون في الذي بالكل والاربعة وانت قد يتضح لك في هذا الموضع السبب في تسمية الذي بالكل دون الذي بالثمانية وذلك لان اعرف المجموع التامة هو الذي بالكل مرتين المنفصل الغير المستحيل وهو الجمع فان نغمة الثمانية يقوم كما علمت مقام الجميع فسمي لذلك الذي بالكل بل السبع من النغم يقوم مقام الكل فان الثامن يناسب الاول لمناسبة الذي بالكل فيكون كل منهما قائما مقام الاخر ولذلك ما اقتصر في المزامير على ثقبة سبعة ❁ واعلم ان النغم التي يشتمل عليها الجماعة يختلف فبعضها يتغير بحسب الانفصال والاتصال فقط وبعضها يتغير بحسب تغير انواع الجماعات وبعضها لا يتغير البتة



في حال فهذه النغم المتغيرة بحسب الجماعات فهي التي تسمى نغما متغيرة مطلقة واما التي لا تتغير في حال وهي نغمتا الطرفين ونغمة الواسطة فتسمى ثابتة مطلقة واما التي تتغير بسبب الاتصال والانفصال ولا تتغير بحسب الانفصال وهيئة الاتصال لها ان تغيرت الاجناس فيسمى ثابتة في الاتصال وثابتة في الانفصال وثابتة بشرط ولكل واحد من الجماعات التامة خاصية وجوه ولكل واحد من الوجوه اسم وربما تغير بحسب تغير الاتصال والانفصال وحسبان يكون ذلك في الشكلين احدهما الجمع تام متصل والاخر الجمع تام منفصل ❁ صورة جماعة تامة طنينية متصلة غير متغيرة واعداد نغمها واسامي نغمها وقسمة الوتر فيها على المساهلة على التحقيق واما الاعداد فعلى التحقيق




واعلم ان في صورة هذه الصورة مساهلة في قسمة الخط فان الحقيقة ان يكون اقسام الذي بالكل الاحد اقصر اطوالا من اقسام الذي بالكل الاحد ❁ واما تصويره على التحقيق فهو هذا ❁ واعلم ان تصوير هذه الصورة مساهلة في قسمة الخط

## فصل في الكلام في التمديدات التي بين الجماعات ٥٥٥

ولكل جماعة تمديد والتمديد الطبقة من الحدة الذي تبنى عليه نغمها وقد يكون جماعة في ذلك النسبة بين النغم لكن تمديدها احد واثقل فتكون النسبة تلك ❁ واما البناء فلا يكون على ذلك والجماعات تتناسب على تمديداتها تناسب النغم على طبقاتها ويكون ابعد ما بينها ابعد ما بين نغمتين وفيما بينهما ترتيب وقد تسمى كل قرينة باسم وليس في ذلك كبير غناء

صورة جماعة تامة طنينية منفصلة غير متغيرة واعداد نغمها واسامي نغمها وقسمة الوتر فيها لا على التحقيق واما الاعداد فعلى التحقيق




| اعداد النغم | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| ابروسلامبانومانوس | هوباطى هوباطون | بارهوباطى هوباطون | ليخانوس هوباطون | هوباطى ماسون | بارهوباطى ماسون | ليخانوس ماسون | ماسى | بارماسى | طريطى ديازوغمانون | بارانيطى ديازوغمانون | نيطى ديازوغمانون | طريطى هوبربولاون | بارانيطى هوبربولاون | نيطى هوبربولاون | |
| المفروضة | ثقيلة الرئيسات | واسطة الرئيسات | حادة الرئيسات | ثقيلة الاوساط | واسطة الاوساط | حادة الاوساط | الوسطى | ثقيلة المنفصلات | واسطة المنفصلات | حادة المنفصلات | ثقيلة الحادات | واسطة الحادات | حادة الحادات | | |
| | الرئيسات ذوات اربعة اوتار الرئيسات الاولى | | | الاوساط ذوات اربعة اوتار الاوساط الاولى | | | ماسى معناه الوسطى | المنفصلات ذوات اربعة اوتار المنفصلة | | | الحادات ذوات اربعة اوتار الحادة | | | | |

## فصل في الانتقالات

فلنتكلم الآن في الانتقال ولنبدأ بكلام كلي قد تقدم لنا تفصيله ادنى تفصيل ◉ فنقول ان الجماعة ليست هي النغم التي توجد بالفعل بل النغم التي تتصور في النفس ليكون العمل عليها او بها يخرج بها في الآلات ◉ واما اتحاد النغم على نحو ما فهو المعروف بالانتقال على نظم الجماعة وابتداء اتحاد النغم لا يخلو اما ان يكون من طرف الثقل فيكون الانتقال صعودا الى ان يكون صاعدا الى الثقل فاما ان يبدأ من الحشو فلا يلزم احد الامرين بل يجوز ان يقع هابطا ويقع صاعدا والنغمة المبدأ او المنتقل اليها فقد تكرر وقد لا تكرر والتكرير يسمى اقامة على النغمة والانتقال الهابط والصاعد لا يخلو من وجهين اما ان يبلغ به الغاية من غير رجوع الى المبدأ ويسمى الانتقال المستقيم واما ان يكون ذلك الابعاد مع عودات الى المبدأ او ما يقرب بالمبدأ فيسمى الانتقال المنعرج والانتقال الراجع وذلك الرجوع اما ان يكون مرة واحدة فيسمى الراجع الفرد واما ان يكون مرارا متوالية ويسمى الراجع المتواتر والراجع المتواتر اما ان يكون الى المبدأ راجعا فيسمى الراجع المستدير واما ان لا يكون كذلك ويسمى الراجع المضلع وذلك ان يحيط شكلا شبيها بالاضلاع فيكون نسب الاضلاع واما ان لا يحيطها فيكون مختلف نسب الاضلاع وان عاد في آخر الامر الى المبدأ كما كان ذا سمي المضلع المستدير وقوم يسمون المستدير ما كان الى نغمة ابعد من المبدأ ثم رجع الانتقال الى المبدأ ◉ واما الراجع الفرد فاما ان يكون المرجوع اليه المبدأ او نغمة قريبة من المبدأ ويسمى الاول حقا والثاني في محاله وكل واحد من قسمي الفرد والمتواتر فاما ان يكون بتكرير واقامة او بلا تكرير واقامة والذي بتكرير فاما ان يكون التكرير في المرجوع اليه او نغمة اخرى او فيهما جميعا وكل انتقال صاعد وهابط ليس برجوع فاما ان يكون على ترتيب النغم التي في الجماعة ويسمى المتصل واما ان يكون الطافر ويسمى الانتقال الطافر ويجب ان يقع الطفر بنغم منه الى نغم متفقة النغم الا في ابتداء الادوار واختلافها فتقدير خمس في ذلك سيما اذا كانت الادوار والاطوار الانتقال الى الضعف والنصف في حكم الاقامة على النغمة الاولى من غير هذا هو القول في الانتقال على النغم وعلى وجه كلي ◉ فلنتكلم الآن على الانتقال في النغم وهي اثنان وهي ثلاث ثم من سد واله في

فاستقصاء



فاستقصاء ذلك ان يركب وان كان التركيب يمكن الى غير النهاية فاما النغمتان فقد يقع الانتقال عليهما اما على المساواة واما على الخلاف واذا وقع الانتقال على النغمتين على المساواة فاما ان وجد كل واحد منهما نغمة فردا او يكون كل واحد منهما مكررا مثل تكرير الآخر فاما الذي على الخلاف فاما ان كرر على احدهما تكريرا ولا يكون على الآخر تكرير او يكون في كلاهما تكرير فاما ان يكون على ما تكرر له مفردا فرد واما ان يعاد والنهما سبق اخرى من غير انفصال بل جعله تكرير النفس الاولى واما اذا كانت النغم ثلثة فليكن مثل ا ب ج فاحد الانتقالات التي الساذج الفرد ا ب ج والثاني الساذج المكرر مثل ا ا ب ب ج ج ثم اصناف المختلطات المستقيمة منها ما ليس فيه عود مثل ا ا ب ج وايضا ا ب ب ج وايضا مثل ا ب ج ج وايضا ا ا ب ب ج وايضا ا ب ب ج ج وايضا ا ا ب ج ج وقد يكون تكرير كلها كل بدل النغمة الواحد ثم اول ويدل النغمة المكررة نغم اكبر مثل ا ا ا ب ج ومثل [illegible] ومثل [illegible] ومثل [illegible] وايضا [illegible] ومنها ما فيه عود بلا تكرير وذلك ذلك ما فيه عود وتكرير والذي فيه عود بلا تكرير فاما ان يكون فيه عود واحد واما ان يكون فيه عودان والذي فيه عود واحد فمثل ا ب ج ب وايضا ا ب ج ا والذي فيه عودان فمثل ا ب ج ب ا والذي فيه عود وتكرير فاما ان يكون عود مع التكرير في نغمة واحدة او في نغمة واحدة او في نغمة ثالثة بحالة مثال الاول ا ب ج ج ا ومثال الثاني ا ب ج ا ا وانت يمكنك ان تعد اقسام ذلك والذي فيه عودان فاما ان يكون التكرير في احد العودين على احد الوجهين او في كلا الوجهين وانت يمكنك ان تعد اقسام ذلك من تلقاء نفسك فاما الذي يكون من الانتقال على الثلاثة لا على سبيل الاستقامة فمثل ا ج ب ان كان ا ج ب متفقين وقد يكون فيه اقسام العود والتكرير على مثل ما قيل في الاول بعد ان يجعل ج بدل ب و ا يكون الانتقال طافرا ومن فهم ما قلناه امكنه ان يخرج جميع ذلك الى الفعل ومن فطن بحال الانتقال بين نغمتين نغمتين وبين ثلث ثلث امكنه ان يمتحن سائر المراوحات التي لا نهاية لها والتحولات والانتقال الى النغم الحادة يحكي شكل الحرد والى النغم الثقيلة يحكي شمائل الكرم والحلم والاقتصاد والانتقالات تحكي بالهبوط حالا وبالصعود الراجع يحكي النفس هيئة سوية تحكي مع حي يجعل عندها وعلى هيئة لذيذة تميل الى كالمخصص من حالها ومن الانتقالات الانتقالات على الاجناس ايضا ومنها الانتقالات في الاجناس على ابعادها فيكون بالحيثية انتقالات على الاجناس على سبيل التناظر فلنكتف بما قلناه في احوال النغم مهتدين لما تنبهه من علمنا ليتنا للقرن كافيا ◉ تمت المقالة الرابعة والحمد لولي الحمد

المقالة الخامسة من الموسيقى من كتاب الشفاء

تشرع الآن في تعليم علم الايقاع جريا على المطريقة تعليم في هذا العلم الايقاع يشمل تعريف كيفية العمل فيه تاليفا للحن

## فصل في بيان حد الايقاع

وقد تقدم ان الازمنة ما بين النقرات في الزمان الواحد الذي يجعل عيارا في الايقاع وفي المقدار الذي يجوز ان يرد اليه ذلك العيار ولنفرد واحد قدر ارادة الامثلة لهما الازمنة من الحروف خاصة ومنها المتقارب والذوات والى ذوات وتضعفات يحسن في عدد النقرات المتصلة وهو المسمى رباعا وفرق ما بين الوزن المنقور والملفوظ وان المنقور اوسع والملفوظ اكثر شروطا فيها اذ لا يتاول فيه اكثر من اربع حروف متحركة والعلة في ذلك قد بيناه في ست فصول جمعت في هذا الفصل ◉ فنقول ولا ان النغم اما ان تسمع بأسماع الوصل بعضها بعضا ومعلوم ان النغم التي تولت سماها القرن على سبيل تلا بعضها بعضا واذا اجتمعت عدة نغم معا واما نغم تتابعت نغمة واحدة من نغم القرن تفعل وقد وقعت تفصيل صنعة مراجية وقد علمت من علومها انه جاء النغم الذاتات مضمنت ازمنة تحللها وانت تعلم ان فيه الازمنة الاكانت محشوة بالنقد ودونها بكانت خيرا حسن النقد وذلك على وجهين احدها ان يكون النقرة بعد النقرة حادثة عن حركة واحدة في الاتصال الحس فيكون النقرة باقي كثرة واحد وخصوصها ان كانت متضادة الثانية مع مفارقة الاجزى ولابد ان الحس يحل المنقورين كما حاصل في مسافة بينهما زمنا واذا ذلك لم ينضبط لقصر المسافة وهذا كالنقرة التي قد يقرب بيقاد بين الوضع منها وكالتي تمر على الزير الاعلى من العود على البم المتصل به بالذي يمر بنقر واحد على وتر بين وان كانا متباينين ليساكالزير والبم بل مثل البم والمثلث والثانية

ان لايكون النقرتان عن حركة واحدة من المنقور به بل عن حركة ثم تستانف بعد حركة تنصرف عنها لكن الناقر
يحرج في احداث النقرة الثانية الحركة بزمانها ويستعجل استعجالا يروم به ان يتمم النقرة
الثانية في النقرة الاولى كانه يحاول بذلك تمديدا من نغمة النقرة الاولى كان النغمة الحادثة
عن النقرة تخالف النغمة الحادثة عن النفخة الزمرية والجرة الرباسية بان النغمة النفخية والجرية
تمتد في جميع الزمان الذي يلي ابتداء النغم بتلك النغمة الى استيناف نغمة اخرى ● واما
النقرية فتضعف وتبطل عن قريب فلا يسعن الزمان الذي بينها وبين النقرة الثانية وتخصيصا
اذا كان من حقه ان يطال فيتدارك بترادف تمديدها النقر او الجزء الذي تستحقه تلك النغمة وهذا
العمل يسمى تهذيبا وتوصيلا وتلقيه موسيقاري الفرس مرغولا فهذا هذا ان ● واما الذي يكون
محسوسا من الزمان فهو ان يرد النقرة الثانية او ما يجري مجرى النغمة ويرد استينافا محسوسا
الاستمداد ليس نغما ويمثل هذا الزمان بتفصيل النقرة عن الاخرى سواء كانت نقرة للتنغيم
او نقرة ساذجة فاذن هذا الزمان وبالجملة ازمنة الايقاع انما تتعلق بالنقر ● واما النغمة فانما
يلحق النفس فالايقاع من حيث هو ايقاع هو تقدير ما لزمان النقرات فان اتفق ان كانت النقرات
منغمة كان الايقاع لحنيا فاذا اتفق ان كانت النقرات محدثة للحروف المنتظم منها كلام كان الايقاع
شعريا وهو بنفسه ايقاع مطلقا ونرجع فنقول ان النفس التي تتخللها ازمنة محسوسة فقد يجوز
ان تختلف ازمنتها حتى يكون بعضها اقصر وبعضها اطول ولا يجوز ان يكون تخلل القصير كتخلل الطويل
ولا على اي قدر اتفق فواجب اذن ضرورة ان يكون للتقدير مدخل معتد به في هذا الباب وهذا
التقدير وقد يقع على وجهين مختلف بحسب طبقة الحركة في السرعة والبطوء بحسب التطليع المقصود
مثال الاول انا اذا قرعنا او وقع بحركة بين نقرة طنينية للحركة على الدساتين او على منقور به ما حد طبقة
حتى يكون تلك الحركة في زمان ما يقطع مسافة معينة فحفظ استمرار حركاته على ذلك النهج فاذا احدث
نقرة ثم استانف اخرى ولم يرد على الانتقال من الاولى الى الاخرى على الوجه الذي يمكن بطبيعة
تلك الحركة ان ينتقل من تلك الاولى الى الاخرى حتى تفرض اقصر مسافة منها فيها ذلك الانتقال عند الحس
لم يكن ان يقع قبل النقرة المفروضة ثانية وفي ذلك الزمان لا يمكن بتلك الحركة في اقصر مسافة
تفرض لذلك الانتقال عند الحس المفروضة ثانية نقرة اخرى تقع قبل تلك الثانية بل يكون من حق
طبقة تلك الحركة في تلك المسافة ان يحدث تلك النقرة التي ينتقل اليها فلو ان انا قد جعل حركته
ابطا لكان نحو هذه الطبقة من الحركة ان توقع النقرة الثانية بعد وقوع النقرة الثانية من الطبقة
الاولى ولو جعل حركته اسرع لكان من حق طبقة حركته هذه ان توقع النقرة الثانية من الطبقة
الاولى فيكون لكل طبقة زمان خاص لا يمكن فيه اقصر منه ان ينتقل الى الثانية التي ينتقل اليها
في اقصر المسافات لكن بعض الطبقات يجعل الايقاع مرتلا وبعضه يجعل حثيثا ويكون نحو
الطبقة في كل ايقاع ان يجري على سننه ويحفظه للنسبة او يعبر من حث الى ترتيل ومن ترتيل الى
حث تغييرا مشعورا بابتداء او تغييرا مدرجا ويكون الزمان الواحد في كل واحد من الايقاعات
اذا حفظ تبقى النسبة بين الاوحاد وتضاعيفها وسائر الزيادات والنقصانات فيها محفوظة
فيجب ان يفرض الزمان الواحد في كل واحد من طبقات الايقاعات على ما ذكرناه وقد ظن بعض من
تصدى للقول في الايقاع ان العيار الذي تعاير به الازمنة وما هو اصغر الازمنة هو زمان مماسة
المنقور به وهذا الانسان وان صدق في فرضه ذلك الزمان اذا وقع غير مستقر عليه اصغر الازمنة
فلم يصب في فرضه اياه معيارا فلعمري ان ذلك الزمان صغير جدا واصغر من الزمان المتخلل بين
النقرات الا انه لا يصح ان يجعل عيارا وكيف يصلح في العيار وان كان اصغر المفروضات من حقه
ان يكون قدرا محسوسا فيكون قدرا محسوسا محسوس الصغر ليس قدرا صغيرا غير مشعور بكونه
قدرا فضلا عن كونه قدرا صغيرا ويجب ان يفرض الزمان العيار زمانا لا يمكننا في الباب الذي نفرضه
عيارا ان نعد زمانا مشعورا به اصغر منه وقد يبلغ من حال صغر زمان المماسة ان كثيرا من الناس
لم يوجب ان يقع المماسة في زمان اصلا بل جوز ان يقع مماسة الواصل المقارن في آن وليس لهذا
المتصدي ان يقول انك تجعل زمان تن اعظم من زمان ت بما تحس به ولا تفضله الا بزمان





المماسة فانه سيتضح لك وله كيفية الحال في ذلك بعد بل يجب ان تعلم ان كل نقرة يحدث
نقرة يتبعها صوت فلابد ان ينقسم لعله ازمنة ثلاثة بالفعل زمان يتحرك فيه الى المنقور وزمان
يماس فيه المنقور وزمان ينثني مثلا يتادى الصوت عن حركة الهواء المنضغط بين ناقر ومنقور
يتقاومان على ما علمت وقد تكتنف هذه الازمنة في اكثر الاوقات زمانان احدهما زمان يكون
الناقر ساكنا فيه ثم يبتدئ يتحرك الى النقر والثاني زمان يفصل بين مفارقة الناقر منقوره وبين
استينافه العود اليه اذ لم يكن العودة على مسافة مستديرة او شبه مستديرة لا يحدث فيها نقطة
طرفية او زاوية بالفعل واذا اريد ان نقرب ما بين النقرتين حكما بالسرعة والبطوء المفروضين للطبقة
كان كل واحد من الازمنة اقصر ما يمكن بحكم تلك الطبقة وكان كل واحد من زماني الحركة الى المنقور
والحركة على المنقور وشبه زمان النقرة المستمرة الى منقور به الاستمداد الذي وصفناه فيما سلف
وكان زمان السكون بينهما قصيرا جدا كانه ليس هو وان اريد ان يباعد بين النقرتين زيد في زمان
الاقامة على المماسة او زيد في زماني الانتقالين المذكورين ان كان هناك فصل والانتقال المستمر
واحكا ان كان على مسافة كالمستديرة بان يطول المسافة وهذا حفظ للنظام على الناقر او بغير الحركة
الى البسيط وهذا اصعب لما يحتاج فيه من تغيير طبقة وعود اليها او زيد في زمان السكون عند الفصل
بين الانتقالين واصغر الازمنة المتخللة بين النقرات على سبيل الاستيناف المقصود المشعور به
هو الزمان المؤلف من اصغر الاجزاء المذكورة بحسب الطبقة مؤلفا من زماني الانتقال عن
المنقور والانتقال اليه ويجعل زمان المماسة او زمان الفصل كطرف ومبدأ او جزء غير محسوس
من الزمان وقصد احدهما برمان على انه طرفه واخره على انه مبداه ويصل الاخر بالاخر على احد
الوجهين فهذا هو الزمان الواحد وان كان له نصف معلوم لكنه كانه غير محسوس اعني بالنصف
احد زماني الانتقالين فهذا الزمان وان انقسم من حيث هذين النصفين فليس ينقسم من حيث
هو زمان الانتقال من نقرة الى اخرى فهذا احد الازمنة الايقاع من حيث النقصان ● واما
حدها من حيث الزيادة فيجب ان لا يبلغ بالزيادة والطول مبلغا يتوهم انقطاع الايقاع اصلا
واعلم ان القانون المعتبر في امر الحادة والايقاعات هو جنس يوقعها من الاستشعار وذلك
الاستشعار يتبع كيفية تصورها في الخيال وذلك يتبع كيفية اجتماعها فيه فان التاليف انما
يلذ من حيث هو تاليف اذا كان بين المؤلفات اجتماع ومعلوم انها لا اجتماع لها في الحس وكيف لا يحضر
نغمتان متتاليتان معا بل انما تنضبط وتتوهم في الخيال فيجتمع فاول ما يجب ان يوجد لهما
الاجتماع في الخيال ثم بعد ذلك حسن الاجتماع فاذا طرات النغمة الثانية او النقرة الثانية
على الخيال وقد انمحى رسم النغمة الاولى او النقرة الاولى لم يكن اجتماع البتة فبطل ان يكون تاليف
فلذلك يجب ان يطرا المسموع على المتخيل وهو واضح الرسم حتى يكونا كالمحسوس معا ولهذا يجب ان يكون
الطول زمان ما بين النقرتين حد اذا تجاوزه وراءه الانقطاع وابطل التالية ولا يلحق بهما من الاولى
وهذا التقدير مما عرفته التجربة ليس مما يوصل اليه بالفكرة فقوم جعلوا حد هذا الزمان ما يكون
ثلاثة اضعاف الزمان الذي هو العيار ● وقوم جعلوا اربعة اضعاف واتفقوا على ان مجاوزة
هذا خروج عن الواجب الا في ازمنة يملاء ما بينها نقرات ايقاعية يستحفظ بعضها خيال البعض
ثم ترد نقرات في الخواتيم متباعدة تباعدا مفرطا لكنها تستحفظ في الخيال بما قلنا وهي مثل النقرات
التي تجيء في خواتيم ادوار شتى من ايقاعات ضرب الطبول وليس كلامنا في ازمنة امثال هذه النقرات
بل فيما يستحفظ فيه رسم خيال النقرة الاولى الى لحوق نقرة ثانية ولا يتخلل ولا يذكر بينهما ●
واعلم ان الحروف في تخييل هذه الازمنة معونة بعد ان تعلم ان الحروف تحدث في مخارجها على وجهين
احدهما على سبيل حبس ثم اطلاق ● والثاني على سبيل تسريب الصوت في تخلل كالمحابس مع فرج
والحروف الحادثة عن الحبسات انما هي الباء ● والتاء ● والجيم ● والدال ● والطاء
والقاف ● والكاف ● واللام ● والميم ● والنون ● والتي تحدث على سبيل التسريب
فهي سائر الحروف كالسين ● والراء ● وربما ابتدئ الحروف تشبه بتمام الاطلاقية مثل والحروف
التسريبية تلك ان مدها كرشيت ولا كذلك الحبسية كالكاف مثلا فانه لا يمكن ان يزاد على مستحقه

من الزمان وما قصر منه التشبيهية مثل زمان الحبشة واما تسهيل تمديد الحروف التشريبية اذا وقعت في اول الحروف واحدها مقطع ممدود ❁ فليجعل عيانا دار منة سماع الحروف ازمنة الحروف الحسنة والحروف الحبسي تسمع ساكنا وتسمع متحركا وتسمع الحروف ساكنا في نصف الزمان الذي جعلناه عيادا وهو زمان الانتقال عن النقرة ❁ واذا سمع متحركا سمع في الزمان الذي هو العياد والحركة تسمع في النصف الاخير لان الزمان في الحركة بالحقيقة تسمع وحدها وان كان لا يجوز الابتداء بها لكنها لملاصقتها بزمانها زمان الحرف الحبسي نظن انها تسمع معها والدليل على ان الحركة تسمع بالحقيقة لا معها ان الحركة اذا مدت وطولت حتى طولت حتى تنقلب بعض ما تعرف بمد وتعرف بحرف المد في الينا اعني كانت فتحة فانقلبت الفا مدية او كانت كسرة فانقلبت ياء مدية او كانت ضمة فانقلبت واوا مدية امكن حينئذ ان يوقف على ان تلك الهيئة تسمع ولا تسمع الحرف المنسوب اليها تلك الهيئة ولو كانت الحركة هيئة عارضة للحرف لما كانت تمتد دونه فان كل عارض لشيء فانه لا يقبل الزيادة الا مع ذلك الشيء فبين من هذا ان زمان الحرف الساكن نصف زمان العياد وان زمان حرف المتحرك مثل زمان ق مثل زمان العياد فان اضيف الى ق حرف ساكن فان كان من حروف الحبس فكان مثل قن فقد ظن به قوم ان ذلك واقع في ضعف زمان العياد ❁ وانت تعلم ان ذلك غلط بل ضعف ذلك غلط بل ضعف ذلك الزمان هو زمان تن متحرك النون وان كان من حروف التشريب فانت تعلم ان التشريب لا يستحق زمانا معينا بل لك عنه فلا يكون اذن لزمان تنت وتس نسبة داخلة ما وتس باحة فان اقتصر على ما يكون كان مثل زمان تن فيكون زمان تن الساكنة النون مثل ونصف زمان ت المتحركة لكن ان لم يقتصر على تن بل اوردت تن وتن على التوالي واتبعت تن حروفا اخر متحركات لا ساكن فيها اضطررت ضرورة الى ايقاع زمان بعد النون الساكنة فيه ينتقل الى حركة اخرى ويشبه سه تشريبا اخر كما يحتاج في النقرات فيكون حينئذ نغمة تن يصلح ان يحاكي ضعف زمان ت اولا ثم الانتقال منها الى حرف اخر الا بعد ايراد الزمان الباقي لكنه يكون زمانا ليس يسمع فيه صوت فيكون زمان سكون الحقيقة فالسكون ايضا يقع بعد الحروف ولا يسمع فيه الحرف كما لم يسمع في زمان الحركة فيكون قد اضطررت الى ان تتوسط بين تن وبين ما يليه زمان الحرف وزمان سكون بعده فيكون تن هنالك مع حيث يتبعه زمان السكون وذلك حيث يتلو تن حرفا اخر لان يحاكي به ضعف زمان العياد ويحيل دونه ويحيل ثلاثة اضعاف ذلك الزمان بيانا يجتمع فيه ساكنان ليكون سادجا لا يحيل دونا ويحيل اربعة اضعافه ان اذن يجتمع فيه ثلث سواكن فان ذلك ممكن وان كره في لغة العرب وان تاول متاول انها لا تخلو من اشمام حركة فالملتفتين الى اشمامه لا يعتد بها على ان قوله ليس مما يعتد به ❁ واما الكلام في الحروف ومخارجها واحوالها لنطلب هذه الاحوال منه فلنسم زمان ت خفيفا وزمان تن ثقيل الخفيف وزمان تان خفيف الثقيل وزمان تاذن ثقيلا مطلقا ❁ ثم اعلم ان زمان ما هو ثقيل اذا حفظ على وزنه وادخل فيه نقرات على انها توابع ومشبهات لتلك النقرة الاصلية تغير حكم الايقاع بل حصل له فضل صنعة حسنة اذا لم يكثر جدا ولم يتوا ترويسمى هذا الصنع تضعيفا ❁ واذا كانت نقرات متتالية وخصوصا خفاف الازمنة فحذفت بعض تلك النقرات وحفظ زمانها في الايقاع وحسن ذلك اذا لم يكثر جدا وحسن مواضعه فحذف ما يكون من الايقاع كثير الحركات الخفيفة ويسمى هذا الصنيع طيا وربما طوى وحذف زمانه ويكون فيه مع ما فيه موقعا دشيقا وقريبا من الطبع في بعض الاوقات وذلك اذا كانت الازمنة التي هي اطول من الخفاف متتالية كأرد مستفعلن الى مفاعلن وخصوصا اذا كان الايقاع بعد نحو الخفة لا نحو الرزانة ❁ واعلم انه اذا جعل اصل الايقاع من نقرات مختلفة ليست متشابهة الازمنة بل جعل مثله نقرات مختلفة الازمنة حتى لا يكون الصنعة فيه تقطيع الزمان فقط بل تقطيع مع ضرب من التفاوت متناسب يعتبر فيه ذلك التفاوت فانا ان وردنا بعد السكون حركة تعذر على الذهن حفظ ذلك التاليف لانه يتعذر على الذهن تحصيل حركة مع انه لا يسمع السكون وذلك لان ايراد سماع الحركة يرتسم في الخيال الحركة ضرورة واذا لم يورد شيئا لم يتعذر على الخيال ان يرسم

فيه ترتيب حركة ❁ واعلم ان الاوتاد المنفردة تخالف الاوتاد الملفوظة فان اللافظ يحتاج الى ان يأتي مع النقر بشي آخر وهو تقطيع الحروف فيكون هنالك كلفة اذ لابد من كلفة النقر فلذلك يتشوش عليه ايراد نقر حركات متوالية وتقطيع ازمنة السكون متباينة ما لا يتشوش على النقر ولان الخيال يتخيل ذلك بفتور بل مع سماع الحروف المتحركة المتوالية يتخيل بمشقة وذلك مما يلزمه استكراها حاليا ❁ وانت تعلم ان هذا الباب خيالي ❁ فاما اذا كان نقر محض فلا يقتل الكراهة الا ان يقع افراط ولذلك يستكره الخيال وزن اللفظ متوالي فيه خمس حركات وست ولا يستكره ذلك في النقر خلافا لما يستعمله في الشعر ويستعمل في الايقاع الساذج فصل في تمام الكلام في فرق ما بين الوزن المنفرد والملفوظ وكثرة شرائط الوزن الملفوظ وان من تلك الشرائط ان لا يتوالى فيه حرفان ساكنان والعلة في ذلك وفي ان العادة تاثيرا قويا في جول تضاعيف النغم وادارات الايقاعات في بعض المنقبات والمرورات لعدم الاحتياج وفي ذكر الايقاعات الاصلية والايقاعات التي فروعها بنوع من التغيير المسمى ذحافا واما بزيادة وهي تضعيف او تنقيصا وهي طيا في اقسام الايقاعات وعلل الوزن فهذه اربعة فصول لجملتها فصل واحد ❁ اعلم ان الايقاع بالنقر قد يحاكي باللسان على النحو الذي تعدد ان يكون قد وقعت له فاكان من الازمنة خفيفا فالازمنة تقال الخفاف في العادة منها الحاكات لها بحروف متحركة او بحروف متحركة يتخللها سواكن من غير ان يكون من حق تاليها اذ يتوالى ساكنان خفت الحكاية على اللسان وثقلت عند الاستشهاد الا ان يتوالى الحركات كثيرا او يجتمع ساكنان فان كل واحد منهما مما يعسر على اللسان تحصيله ويثبت في الخيال استثقاله فلم يجمع نظامه ❁ وانت تعرف السبب في ثقل الحركات المتوازنة على اللسان ❁ واما السبب في ثقل اجتماع الساكنين فلان اللسان اذا احدث حرفا ساكنا عرض له كالامتناع عن العمل فاذا اردت ان تحدث ساكنا آخر عرض له استيناف قصد المدة يتبعه امتناع آخر ❁ وهذا الصنيع مما يصعب على جميع الاعضاء كما ان الاستمرار في الاعمال يخف عليها ما دامت لتعمل اعتبر هذا بمن يعزم على ان يطفر وينزو طفرات ونزوات فان الزم نفسه عقيب كل طفرة سكونا ثم ابتدأ عسر عليه ونزياته لو ما يأتي لو استمر يطفر طفرا بعد طفر وكل عضو يفعل فعلا بحركة فان مثل هذا التجشم يكون اعسر عليه من الاستمرار ولو ان الموسيقار الذي ينقر الاوتار رسم له ان يورد النقرات مع توقفات فيما بينهما لتشوش عليه ما لا يتشوش ان رسم الاستمرار فيها فيعرض من هذا ان يكون كثيرا مما هو موزون نقرا ليس موزونا لفظا لكثرة السكونات فيكون الشيء الموزون في نفسه يعرض له ان يتخيل تخيلا لا استثقالا فيعرض ان يعد من غير الموزون وههنا ما هو مطبوع نقرا ولا ينعكس ومع ذلك فان كل مطبوع موزون وليس كل موزون مطبوعا وذلك لان تقطيع الشيء غير مقتصر على كونه موزونا ومتفقا فربما قادر كونه موزونا ومتفقا بعض ما ينقله او تفسره وليس هنا في تاليف النقر الايقاعية بل وفي تاليف النغم الجنسية والجماعية فانت اذا فكرت ستعلم ان جميع ما عد لك من الجماعات لا تنتظم في رتبة واحدة من التطبيع والقبول فان بعضها اقرب الى الطبع من بعض ولا يبعد ان يكون فيها ما ليس بمطبوع ❁ واعلم ان للعادة تاثيرا قويا في جعل الالحان والايقاعات ❁ الاوزان الشعرية مطبوعة وغير مطبوعة فان من لم يعتد وكان بالغا في معناه طراء على السمع وجد بالغ جدا في التاثير فان كان متوسطا او ضعيفا تفرعنه الطبع ❁ وانت تعلم ان كثيرا من الاوزان العربية اذا فرضت عليها الاشعار الفارسية كاد الذهن ان لا يشعر باوزانها مع وجود الشرائط التي نذكرها بعد الوزن ولا سبب في ذلك غير العادة فيوشك ان يكون كثير مما هو مطبوع نقرا او لفظا فقد يجهله الطبع لاعتياده سواه ولذلك ما لا نعد جميع الايقاعات التي سنذكرها وجميع الاجناس التي ذكرناها مطبوعة وان كانت غرضه للتطبيع ويكون السبب في ذلك ما ذكرناه ❁ وقد قضى اهل الصناعة من الاجناس على اجناس ومن الايقاعات على ايقاعات تقسيم لهم ونعرفك جميع ذلك ❁ واعلم ان كل جنس من الايقاع ما هو اصيل وسبق وما هو يعسر ومن المتغيرات ما يحصف فيخرج عن الطبع ومنها ما يخرج عن طبع المفلوتة

طبع النقر وا للفظ يستحب بعض المتواترات الحركات بالطي وبعض الثقال بالتضعيف واذا اجتمع ساكنان
وكان الوزن يحتمل ان يضعف كلاهما او يضعفا ويضعف بتحريك الاول منهما فان الطبع اللفظ
يميل الى تحريك الثاني من الساكنين فان الساكن الاول له منزلة مستراح فلا داعي له الى تحريكه
فيكون المطبوع تحريك الثاني اعني المطبوع اللفظي ● واما المطبوع النقري فهو شيء آخر وتضعيف
ضعف النقرة وهو اعادة نقرة كان لطة بمنزلة النقرة وسواء عليه اوحدهما ملاصقة الاولى
وحيث السكون الاول او احدهما بعد ● فاما اللفظ فليس بطبعه الترك فقط بل يكون عند الطي
ضاتعا صوتا وتكلفا معما ساكنا فانك اذا قلت تن تن تنن اخرجت في اللفظ الى تقطيع سبعة
من الحروف فان حادثة بالايقاع اليه اذ ح فعلت اربع نقرات فقط والتغيير الذي يميل اليه
اللفظ هو اطبع عند النفس لان الايقاع الساذج لا يأباه ولا يفضل عليه غيره في الاستشعار
من التغيير اللفظي يميل اليه فيكون هذا التغيير مترجحا عند الذهن بهذه المنزلة ● ومن التغيرات
في العوارض التي تلحق الايقاع نقصان نقرات مستحقة او زيادة نقرات غير مستحقة وقد علمت
ان نقصان النقرات في حشو الدور طي ● واما نقصانها من اولها فليسم خرما وزيادة النقرات
في الحشو تضعيف وربما زيدت في زمان تتمة الفاصلة فيسمى عالا ● ومن التغيرات التي
تلحق الايقاع ان ينقص زمان او يزاد زمان مثلا يكون الوزن على مستفعلن فيرد الى مفاعلن فينقص
زمان السين فربما وافق الطبع على وجه يوهم مخالسة وخفة وربما لم يوافق حيث لا يحسن استعمال
المخالسة ويكون الوزن معدا للرزانة ● واعلم انه كثيرا ما يتفق ان يكون المغير في باب اصلا وفي باب
حتى يحمل على تغييره اصلا للايقاع فيكون الفرق بين استشعاره مغيرا انه اذا استشعر مغيرا لحفظ
الذهن على اخطار الاصل وزمانه بالبال كانه يلتفت اليه ● واذا استشعر اصلا لم يلتفت الذهن
الى شيء من ذلك ومن التغيير ما لا يستعد من الاصل كبعض بل لا يكاد يقع الا بدلا عن الاصل
والاصل بدلا عنه وهو التغيير المطبوع جدا عند اللفظ وهو التغيير يقع فيه التضعيف حكاو شا
الطبع في اللفظ على ما قلناه والطي وذلك التغيير التضعيفي او حده ما كان من الاصول خفاف
النقرات كان اشد احتمالا للطي وما كان ثقالها وكان اشد احتمالا التضعيف نقرات المحاز والاهتمام
والتصدير مما لا يحسن موقعه في الخفاف ● واعلم ان المطوي سنة تام النقرات بالقوة والموصل
شبيه المفصل والمضعف شبيه المفرد في القوة وليس يلزم ان ينعكس المشابهة في القوة فان الصبي
شبيه الرجل بالقوة ولا ينعكس في مواضع ومثال ما لا ينعكس انه حيث يكون تام النقرات اصلا فان
المطوي بدله ويلائمه وليس اذا كان المطوي اصلا فان تام النقرات يلائمه ويبادله لان المطوي
اذا كان اصلا امكن ان يقوم الموصل بدله علا كذلك في تام النقرات على ان المطوي قد يعد نحو وزن
يراد فيه الرجاحة وقد يعد نحو وزن يراد فيه الخفة واذا عد المطوي نحو الوزن المضعف امكن ان
يبادله الموصل دون تام النقرات واذا عد نحو الوزن الثقيل لم يمكن بل امكن ان يبادله تام النقرات
اعتبر بمستفعلن مستفعلن ست مرات فهو مشترك لوزن يقوم بدله فيه مفاعلن ولا يصح
بدله في ذلك الوزن متفاعلن لان ذلك الوزن معد نحو الخفة وهذا الوزن هو الهزج لوزن يلائمه
متفاعلن فلا يصلح بدله فيه مفاعلن لان ذلك الوزن معد نحو الركانة وبالحري ان يقال ان الاصل
في الخفاف وافر الحركات والنقرات المطوي فرع واذا كان وافر الحركات اصلا سدل بطيها حتى كان مثلا
ثمانية اربع حركات اصلا فبدل تنن تن فان تحفظ هذا التبديل على وزن مستمر كان عليه كان مطبوعا
في النقرة السادسة ولم يكن مطبوعا في اللفظ لما يلحق اللسان فيه من الانتقال عن وزن الى وزن
في التغيير واذا شئت ان تعرف الخلاف بين المطبوع نقرا والمطبوع لفظا فاعلم انك تقول تنن تن تن
فان بدله باصله وهو تنن تن اللسان استثقلته وان اوقعت نقرا لم تلتفظ تنن تن ان باربع نقرات على
تنن كان مطبوعا ● واعلم ان الايقاع على قسمين احدهما الموصل وقد سمى ... هو ان يتوالى
نقرات على ازمنة متشابهة والثاني المفصل وهو الذي لا يكون كذلك بل يكون بين نقرات ... منفصلة
من جهة اخرى وذلك لانه انفصال لاجل الازمان ويسمى ذلك الزمان فاصلة والفاصلة زمان
يمد بعد زمان مستحق النقرة لو اوقع عليه ... كان ذلك اتصالا لا انفصالا فهو الزمان الذي

كان



كان التغيرات المتقدمة على المنفصل فيما كانت متصلة فانه اذا لم يكن زمان ينقطع به نقرة عن نقرة تامة
لزمان ان يكون الايقاع موصلا متشابه النقرات ومن الناس من يرتضي الموصل ومنهم من لا يرتضيه ولكنه
عن بعيد عما لا ينبغي الايقاع ثم جميع الالحان القديمة الخسروانية والفارسية مبنية على الايقاع الموصل
لما في ذلك من الاستواء وتعديل حال النفس ولان الموصل اصل لكل ايقاع مفصل بالطي فاذا بني ...
عليه امكن ان تتصرف ذلك الذهن جميع الايقاعات ... السبب الما وقع اليه الميل من الفرس ● واعلم
ان الفاصلة قد تقصر وقد تطول ولاجل ذلك لان الامرين ممكنا وفي الحدود مطبوعا فالمطبوع من الفواصل
ان يكون ... مقدار ازمنة ذلك الايقاع اولا يكون اصغر منه لان ذلك الزمان يكون قد بقي في
الذهن فاستحكم وصار ملتفتا اليه عند فاذا ضم اليه او هو استنشاد نقصان وما طوله يجب ان لا يجاوز
المبلغ المبلغ الذي يستحفظ معه حال النظام استحفاظا بينا ● وقد يستطول الفاصلة في بعض
المواضع على الحد الذي يوصلون الدور ويسمى ... ● وانت تعلم ان كل فاصلة تقبل ... ولو الى
حكما اي كانت الفاصلة تتم كل نقرة كان الايقاع متشابه النقر فكان موصلا لا منفصلا واذا فهمنا
ان هذا الاصل فلنعد علينا اصناف الموصل والمفصل فصل في عدد اقسام الايقاعات
والثنائية والثلاثية من الايقاعات المفصلة وعدد ازمنة كل واحد من هذه الايقاعات بالزمان الذي
هو ... من الناس من قسم الايقاع الموصل اربعة اقسام بحسب الازمنة الخفيفة وثقيلة الخفيف
والثقيل ... هذا هو نوع جميع ... اصناف نوع ...
فان الخفاف ... نوع مضعف الثقال والثقال في مضعف الخفاف ... يقوم كل منها مقام الآخر
فيكون الخفاف مضعفات الثقال والثقال مطويات الخفاف ويعلم هذا من حال الموصل ● واما
المفصل فاما ان يكون منفصلا ما يشتمل به داخلة على زمانين زمانين واما ان يفصل الى اكثر من ذلك ان التفصيلة
زمانا زمانا بين نقرتين نقرتين من الموصل بعينه فيجب لا محالة ان يكون التفصيل ... لزمانين زمانين
يكون ... في الدور زمان بينهما المنفصل وهو الفاصلة فتقول اما ان تكون ازمنته خفافا على
تن تن والموذن الثانية من كل دور للفاصلة واذا استمر بالايقاع هكذا ... في الهزج الذي
من خفيف الثقيل منضعفا فيجب ان لا تعود لذكره واما ان يكون ازمنته ثقال الخفاف تن تن ه تن تن ه
فيكون النون من حق الزمان الاصلي ويستحق سكونا في النقر وسكتة في اللفظ بعد لزمان الفاصلة
ويدل عليه الصغير في الكتابة ويكون ازمنته الاصلية اربعة ازمنة ويكون التغيير الذي يلحقه في خفة دوما
تحريك الساكن حتى يصير بالتضعيف ثلاث نقرات واذا قصرت فاصلته شاكل مضعف الهزج ايضا
الا انه يتم وتتميمه ان يجعل كاحد ازمنة نقرات الاصلية واما ان يكون ازمنته خفافا الثقال على
تان تان تان وانت تعلم ما سلف لك ان تغييره المطبوع حكما بحسب اللفظ هو على تا تان اي على فاعلاتن
فان وفيت الفاصلة حقها وادخلت في الجملة كان على تاتا تان اي فاعلن فعول ساكن اللام وان قصر
طيلا كان تا تا تان اي فاعلن فعول وان قصر حكما كان تا تا تا تن اي فاعلن فع اي فاعلاتن وقد يمكن ان يعرض
تغييرات اخرى هي مطبوعة في النقر مثل تن تن وسكتة او على ما سلف في التغيير الاول وربما اورد التغيير
في دور دون دور وازمنته الاصلية سوى الفاصلة في كل دور ستة ومن حق كل نغمة ان تقرع ثلثة
واما ان تكون ازمنته ثقالا على تاذن تاذن تاذن ه والمطبوع من تغييره ما يميل اليه اللسان على الجهة
المذكورة وهو تن تن تن ه تن تن تن ه وينطبع في النقر ايضا على تان تان ه ويعرض على
تن تن ه فقد يمكن بما ذكر تغييرات تلحق الفاصلة ان ترد الى مشاكلة اجناس اخرى من الايقاع
واما اذا ترك اعتبار الفاصلة وجعلت على ما يتفق امكن ان تغير الى مستفعلان ومتفاعلان ومفاعلاتن
ومفتعلاتن والازمنة الاصلية لكل دور ثلاثة فهذه اقسام الثنائي فمنها الثنائي الخفيف ومنها
ثقيل الخفيف ومنها الثنائي خفيف الثقيل من الايقاع الثلاثي وهو الذي ادخلت ثلاثة فلا يخلو اما
ان يكون متساوي الازمنة ما بين النقرات او مختلفها ● ولنقدم الكلام على الثلاثي المتساوي
الازمنة فاما ان تكون ازمنته خفافا واما ان تكون ثقالا او ازمنته خفاف فمثل تن تن تن
وربما طوي منه نقرة وسطى او آخره في كل دور او دور دون دور واذا طويت منه النقرة الوسطى
صار تن تن تن تن شابه ثقيل خفيف الثنائي لولا فاصلة ذلك وشابه مضعف الثنائي الثقيل شابهه

حكا اولا الفاصلة التى تتلك فان لم يرد فاصلة الا الفاصلة المستحقة المدلول عليها بالنوبة
الاخرة فهو بجملة المزج الضعيف على ثقيل المزج اذا سمعنا ازمنة كل نقرة منه نقرات وازمنة الاصلية
ثلثة واما اذا كانت ازمنته ثقالا فاما ان يكون ثقال الخفاف على تن تن تن ة تن تن تن ة
وهو على مفعولن وسكنه او مفعولاتن اذ وفينا الفاصلة حقها وقد تغير الى فاعلاتن مرة والى فعلاتن
اخرى بالتضعيف فاذا دخلنا الفاصلة فى التغيير ووفيت حقها من الزمان تغير الى مفتعلاتن والى
فعلن فعلن واذا غير الى فعلن فعلن رجع الى ضرب من الثنائى ولهذا ما هذا الضرب شديد المشاركة
لذلك الضرب وازمنة الاصلية ثلاثة واما ان يكون خفاف الثقال على تان تان تان وانت تعلم ان
المطبوع جدا من تغيراته على الاصول الماضية بلا اعتبار الفاصلة فاعلن فعولن وان فاصلته المطبوع
ما يساوى نقراته زمان احدى النقر لكن الطبيعة تميل هاهنا الى التضعيف المستقصى جدا كانها صادف
فى نفسها كسلا او ملت بامر شاق من تقدير ازمنة كثيرة متساوية من غير نقرات منبهة عليها فيفزع فى
الفاصلة الى آحاد النقرات كانه يتدارك بذلك ما صعب عليها فلذلك يستحب ان تقع فاصلتها على
هذه الصفة تان تان تن فاذا الحق بها التغيير المطبوع انقلب الى ما سبق على فاعلاتن
مفاعلن مفاعلن وقد تغير على ما هو مطبوع فى النقر الساذج على تن تن تن ة فان وفينا الزمان
حقها لم يفارق ثقيل خفيف المزج والازمنة الاصلية لهذا الايقاع تسعة ولا يبعد ان يغير تغييرات
اخرى ما طبعها ما يحفظ فيه زمان الفاصلة على المطبوع واما ثقيل الثلاثى فليهم ۞ فهذا هو اصناف
الثلاثى المتساوى واما اصناف الثلاثى المتفاضل فنعدها ايضا بعد ان نعلم ان المتفاضل هو الذى
يكون الزمانان والحاطان بنقراته الثلاثة احدهما اعظم من الاخر وفى ذلك ما هو قريب جدا من
الطبع ومنه ما هو اطبع فالذى هو قريب من الطبع جدا فهو ان يكون الزمان العظيم بحيث يمكن
ان يحدث لنا قرينه نقرة على وزن النقر التى زمانها صغير فانما صار هذا مطبوعا لان الواحد
فى مثل الايقاع وفى كل ايقاع هو اصغر ما فيه فذلك هو الذى يرتسم عند الذهن واحدا فان اتفق
اذ كان الثانى ضعفه كان تضمين ذلك المتخيل عند الذهن واحدا وصغيرا مباينا فيه ومتمثلا فى الخيال
بالفرح فان لم يكن كذلك بل كان الكثير مثل ونصفا للصغير لم يحمل الطبع ولا يمرض من التضعيف تعريضا
مستويا ولا حسن فى الاستعمال والاستشعار الخيالى تقدير الكبير بالصغير على ان حال النسبة الضعيفة
ما علمت ونعلم ان سائر النسب قاصرة عن رتبته فى درجة الاتفاق فنقول الان ان المتفاضل الثلاثى اما
ان يكون زمانه الاطول مؤخرا او مقدما فلنعتمد اولا الاصغر وليكن الخفيف فالطويل اما ان يكون
ثقيل الخفيف حتى يكون تن تن تن ة وعلى قياس فعولن فعولن وهو من تغيرات ما نذكره ولكنه
بحيث يحمل اصلا وازمنته اربعة واما ان يكون خفيف الثقيل حتى يكون على سادن تن سان تن وهو
خماسى الزمان وقد علم الشرط الذى يطبع به هذا لكنه بسبب ان تغييره المطبوع هو على سامن سامن
على انها خفيف المتساوى وبالمزج فتطبع بما فيه من نوع هذا التغيير وازمنته خمسة واما ان يكون
الثقيل حتى يكون سادن تن وازمنته الاصلية وتغييره المطبوع على مفاعيلن لما نعرفه وقد نعرف
فى النقرة بتغييره مفاعلن ولنجعل الزمان الصغير الخفيف حينئذ اما ان يكون الطويل خفيف الثقيل
على تن تان تن ة فيكون من سبعة ازمنة اصلية ويكون تغييره الطبيعي مستفعلن ومع الفاصلة
الطبيعية مستفعلاتن فيرجع الى بعض الايقاعات الطبيعية التى ذكرها فيكون طبيعيا وان كان
تغييره المشروط المذكور وقد يتغير ايضا بتضعيف الى متفاعلن والى متفاعلاتن واما ان يكون الثقيل
خفيفا ثمانية ازمنة على هذه الصورة تن تان تن ة ويكون تغييره الطبيعي تن تن تن ة
فلا تفاوت فى تثقيل الثانى ويجد الا اذا المحه الفواصل وليجعل الزمان القصير خفيف الثقيل بحيث
يكون طويله الثقيل من ستة ازمنة على تان تادن تان ة ويكون تغييره الطبيعي مع فاصلة الطبيعية
تاسات ماسات على فاعلاتن فاعلان فهذا اصناف الثلاثى المتفاضل الذى تقدم فيه الزمان
الاصغر ولنسم الامزج واما اصناف الثلاثى الذى هو بعكسه ولنسم الابطا فليكن الزمان الاعظم
المؤخر خفيفا وليكن الطويل ثقيل الخفيف حتى يكون على وزن تان تن تن تن اى فاعلن واذا
كررت هذه الادوار وسمعت من الوسط كرر فادقدها والجنس الذى يعكس هذا الجنس اكثر الثقيل





مما يرتسخ فى الذهن من الدور الاول فان الذهن يطرد الجميع عليه وليكن الطويل خفيف الثقيل على
سادن تن ة حتى يكون ازمنته الاصلية خمسة ويكون تغييره الطبيعي مفاعلن ولذلك يصير مطبوعا
ويكون فى حكم المزج وليكن الطويل الثقيل على سادن تن سادن تن ويكون ثقيل الخفيف من الطبيعي
على مفاعلن وله تغير الى مفاعلن ويصير فى حكم المزج وازمنته خمسة فانما ينطبع لما هو تغييره الطبيعي
وليكن الطويل الثقيل على بادن تن فيكون تغييره الطبيعي مستفعلن ثم ليكن القصير خفيف الثقيل
ولنجعل طويله خفيف الثقيل حتى يكون بان تن تن ة ويكون ازمنته الاصلية ستة وتغييره الطبيعي
فاعلاتن فاذا ازيدت الفاصلة الطبيعية كان فاعلن فعلن ثم لنجعل طويله الثقيل حتى يكون على بادن
تن تن فازمنته الاصلية ثمانية ولا يفارق عكسه فتغييرهما الطبيعي واحد ثم ليكن القصير ثقيل
الخفيف فيكون طويله الثقيل لا محالة على تادن تان تان وازمنته عشرة وهو مستكره لطوله الا ان فيه
فاصلة فيصير حينئذ تغييره مفعولن مفاعلن فيكون اقرب الى الطبع فهذه اصناف الثلاثى المتفاضل
كلها ۞ واما الرباعيات ايضا فاما ان يكون متساوية الازمنة واما ان يكون مختلفتها ومتفاضلتها
ولنقدم اولا ذكر المتساوية منها فازمنتها اما الخفاف على سبب وفعلن وقد يخرج منها بالبطى فاعلن
وفعولن ويكون الاحكام ما سلف لك ذكره واما ثقال الخفاف على تن تن تن ة ويرجع الى مشابهة
تلك الاصناف مشابهة تلك اصناف مشابهة مرت واذا عدد بالرباعيات ثقال الخفاف بقلب حكما واما
المتفاضلات منها فالذى يكون من ثلثة ازمنة متفاوتة كانها طويل ثقيل حكما والذى يكون من زمانين
متساويين وزمان مخالف فاما ان يكون الزمانان المتساويان اصغر او اكبر وليكونا اولا اصغرين
وليكونا متقدمين ولنفرضهما خفيفين والطويل ثقيل الخفيف على تن تن تن فيكون فى نوع تغيير
بعض ما مضى وازمنته الاصلية خمسة وليكن الطويل خفيف الثقيل على سان تن فيكون تغييره
الطبيعي على متفاعل وازمنته الاصلية ستة وتعلم انه فى نوع تغيير بعض ما مضى وليكن زمانه الطويل
ثقيلا فيكون على سادن ويكون تغييره الطبيعي على فعلن فعلن فلا يكون فيه فصل صنعة ليست فى
الصنوف الماضية ثم ليكن الاصغران ثقيلى الخفيف وطويله خفيف الثقيل على تن تان تن ويكون
ازمنته تسعة وقد فقد شرط الطبع وليكن طويله الثقيل على تن تادن تن ة واشد لحوقه بالمزج
لما نعرفه ثم ليكن الاصغر من خفيف الثقيل ويكون طويله الثقيل لا محالة عندنا ان تان تادن تان ة
وهو طويل ثقيل جدا فلا نعده فى الايقاع والان فلنقلب الزمانين الاصغرين ويكون نحن خفيفها على
الوجه الثالث بادن سبب ونعود الى فعلن فعلن وليكن الزمانان ثقيل الخفيف فيكون على الوجه
الاول تان تن تن تن ة فيكون ازمنته الاصلية سبعة وهو عدم لشرط الطبع على الوجه الثانى
تادن تن تن تن وهو ستة اذا غير التغيير الطبيعي بفاصلته المزج وهو ثقيل اذا لم يعتد به ذلك
لطوله ثم ليكن الزمانين المتساويين طويلين ولنقدما حتى يكون الاول على تن تن تن وقد علمت انه
فى نوع ثقيل يعطى الثلاثى والثانى مان مان تن وهو عادم لكل شرط الطبع لكنه نعود الى فاعلن فعلن
وازمنته ثمانية واذا جوزوا فيها الثقل ثم لنقلبه الشىء يكون على تن تن تن فيكون على نوع مفاعيلن
بلا فاصلة ويكون الثانى على تن تان تان تن ويرجع الى فعولن فعولن ۞ واما الخماسيات فلا تيسر
الاحقا كا مثل سبب فيلائمه مطالبه كثير من تغيرات الطوال حتى يكون بطى الثانى والرابع على فعولن
واما السداسيات فمثل سبب وانت تعلم ان طى ثانيه يخرج مفتعلن وطى ثالثه متفاعلن وطى رابعه
متفاعلن وطى خامسه تعلين مع وطى ثانيه ورابعه مستفعلن وطى ثانيه وخامسه فاعلاتن ويجوز
ان يطوى اولا اخره وبرهنا الان ان نتكلف هذا الثقال الذى بعضها فى نوع بعض كالبدل والثقال التى بعضها
فى حكم تغيير شىء منعكس لبعض وكذلك بين الخفاف والثقال فيحذف ما هو فى نوع المكرر
ويجمع عدد ما ليس فى نوع المكرر فان فهمت ما اعطيناه سهل عليك ذلك من تلقاء وان لم تفهم ما علمناه
لم ينفع بل لو تكلفناه نحن ووجب ان نقتصر على التداسى ولا نسع ليعرض متعرض قد استعملتم فى ازمنة
الايقاع ما هو اكثر من ستة فانا نجيبه ان ذلك حيث يكون ثقيلا فى اصل الثلاثة وطيات عظيمة فاما حسب
الاصل لو كانت متوالية فتعدى الستة يمج وكذلك رد الان ما قيل فى المشهور من الايقاع على انا نتكلف
بانفسنا توجيه وجه كلامهم على الحسن وجه يمكن واقرب من الاقناع ۞ لقائل ان يقول ليس كل ما عدد

من الايقاع معقولا وان كان معقولا فهو مناسب جدا للطبع والجمهور يختار دون من اصناف الايقاع
ومن اصناف الاجناس ما هو اقرب الى الطبع بل ما هو مطبوع جدا فاما الهزج فقد سلف ما قيل
فيه من ان اجناسه الاربعة في حكم جنس واحد وكذلك جميع ما يستمر على مفاعلن وعلى فعلن فعلن
وعلى مفعولن مفعولن فهو في حكم الهزج واما الخفاف فحكمها على ما مضى وقل ما يفطن لطول المدة الا
اصحاب الشعر ۞ واما الثقال فمنها متساوية النغم ولم يزيدوها على ثلاث نقرات ما عرفت ولئلا
تضاهي الهزج وتطول التشابه على السمع فلا يفطن للتفصيل قالوا ان جعلنا الفاصلة كاحدى النقر
فزمانها لم يستعد محاكاة تطوي الهزج وان فصل بغير ذلك من الزمان استوحشت النفس اذ كان
تطلعه الى ايقاع يخيل هزجا وعند استثقال فاقتصروا على ثلثة واستنكروا ان تكون الفاصلة اعظم من
الازمنة المتخللة فان ذلك يوهم القطع المطلق واستصغروا ان يكون اصغر فيكون مستغنيا كانها الانفصال
وعلى ما سلف بيانه بل جعلوا الفاصلة المستحقة كاحدى الازمنة واذا خلفته كاصغرها على ما علمت
الفاصلة على قدر اكبر الازمنة جعلت تركيب الايقاع من متساوي الازمنة ولا يحسن الفاصلة واذا
جعلت الفاصلة كاصغر الازمنة لم يذوق نقرتان متساويتان بعد نقرتين متساويتين وينبغي
ان يجعل زمان النقرة الثقيلة ضعف زمان النقرة الخفيفة دون سائر النسب فان ذلك احفظ للتناسب
النسبة لما علمته يوجب التوسيط المعتدل بالتضعيف وما في التضعيف من النسبة الزوجية
فيلزم من هذه الاختيارات ان الثقال لا تستعمل ثنائية فان الفاصلة ان كانت على الواجب حاكت
الهزج وكذلك الخفاف ايضا وان خالفت صارت في نوع بعض الثلاثيات التي نجد قصاد الاصل
عندهم في الثقال ما يكون من ثلاث نقرات اما متساوية وذلك منه من الخفيف يسمى خفيف الثقيل
كقولهم تن تن تن ومنه اثقل ويسمى الثقيل الاول وفاصلة الاخف زمان واحد وفاصلة الثقيل
الاول ضعفه ۞ واما متفاضلة الازمنة فاما ان يقدم الاعظم وهو شديد الثقل حتى يكون
على تادن تن تن ة ويسمى الرمل واخف من الثقيل جدا ويسمى خفيف الرمل على قياس تن تن تن واما
ان تقدم الاصغر وهو جزء الاعظم وهو شديد الثقل ويسمى الثقيل الثاني على تن تادن تن ة او
اخف من شديد الثقيل ويسمى الماخوري على فعولن فهذه عندهم هي الايقاعات المفصلة المستعملة

فصل نتكلم الان على الايقاع المركب ۞ فنقول ان الايقاع المركب منه ثنائي ومنه فرد واما
الثنائي فهو الذي من دورين مختلفين ليس من جملة دور بل يجمع منهما دور على ما علمت والثلاثي ما يتركب
مما هو فوق دورين فلا يخلو اما ان تكون الدوران او الثلاثة الادوار مثلا من جنس الخفة والثقل
من جنسين مختلفين او جنس واحد وان كان من جنس واحد فاما ان يكون من حيث الثنائية والثلاثية
والرباعية وغير ذلك من جنس واحد او مختلفين والاصل الكلي لما يتركب من الايقاع الداخل في جنس
واحد من الثقيل والخفة تركيبا ليس على نوع التكرير ان يكون اصل الامر فيه دون التغيير اللاحق اياه
على جهة يمكن ان ينقسم جملة المركب الى شيئين اثنين متشابهين اما في اول التركيب واما في تضعيف التركيب
والافضل فضل جيد ان يكون هناك شرط بعد الادوار وان كانت من اجناس مختلفة وذلك الشرط
ان يكون بين زماني الدورين نسبة المساواة او الاضعاف او التزايد وبالجملة فان كل ايقاع مركب
تركيبا متفقا فشرط بسيطيه ان يكونا اما في الكيفية فعلى احتمال القسمة المذكورة واما في الكمية
فعلى احدى النسب المذكورة ومثال هذه القسمة ان الايقاع الذي يجيء على فعولن مفاعيلن فعولن
مفاعلن ينقسم الى فعولن فعولن فاعلن فاعلن فع فع وهذا انما احتمل القسمة المذكورة بعد تضعيف
التركيب ومثال آخر لهذا فاعلاتن مفاعلن فاعلاتن وهذا من الثلاثي وينقسم الى مفاعلن فاعلن فعولن
فعولن وقد تجد ما هو على غير هذه الجملة وهو متفق مثل تركيبك تنن تن وهذا يلتئم منه مفاعلة
مفاعلاتن وهو ملتئم متفق لكنه تركيب دور بنادي الى دور من مغيرات الثقال على ما علمت فهذا
دور واحد بالحقيقة لا تركيب فيه ۞ واما الايقاعات المختلفة الاجناس فتركيبها موحش الا
ان يكون تغيراتها الطبيعية بعد بعضها الى مشاكلة بعض في الجنس وان دعي بالوحشة او ما
ما يفعل بالتغيير الفعل المذكور بالشرط ان تكون النسبة في الكمية على ما قد قيل فليكن ما اوردناه
كافيا في الايقاع البسيط والمركب فلنتكلم الان في الشعر وهو كلام موقع او كلام ايقاعي فصل



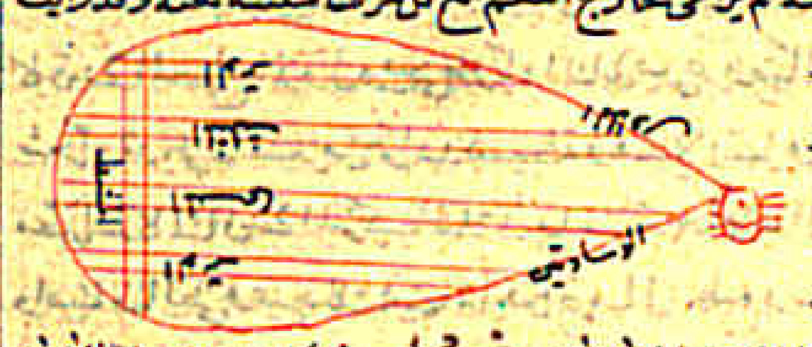
الشعر كلام مخيل مؤلف من اقوال ذوات ايقاعات متفقة متساوية متكررة على وزنها متشابهة حروف
الخواتيم فالكلام جنس اول للشعر يعمه وغيره مثل الخطابة والجدل وسائر ما يشبهها وقولنا من الفاظ
مخيلة فصل بينه وبين الاقاويل العرفانية التصديقية والتصويرية على ما عرفت في صناعة اخرى
وقولنا ذوات ايقاعات متفقة ليكون فرقا بينه وبين النثر وقولنا متكررة ليكون فرقا بين المصراع
والبيت وقولنا متساوية ليكون فرقا بين الشعر وبين نظم يوجد جزآه من جزئين مختلفين وقولنا
متشابهة الخواتيم ليكون فرقا بين المقفى وغير المقفى فلا يكاد ان يسمى عندنا بالشعر ما ليس بمقفى فاما
النظر فيه من جهة ما هو كلام ولفظ فالى اللغوي والنحوي واما النظر فيه من جهة ما هو مخيل فالى
المنطقي والخلقي بحسب اعتبارين واما النظر من جهة الوزن المطلق وعلله واسبابه فالى الموسيقي واما
من جهة الوزن الخاص عند بلاد دون بلاد على حكم التجربة والامتحان فالى العروضي واما النظر في الخواتيم
فالى صاحب العلم بالقوافي وانت تعلم ان الشعر كلام مؤلف من حروف ونعني بالحرف كل ما يسمع بالصوت
حتى الحركات والحروف كما علمت في موضع آخر اما صامتة واما مصوتة والصامتة هي التي يمكن ان يصوت
بها مبتدئة وهي الواقعة في اطراف ازمنة النقرات والمصوتة هي الحروف التي انما تقع بعد وقوع الحروف
الاولى لتملأ الازمنة التي تتلوها على ما علمت وعلمت انها اما مقصورة اي الحركات واما ممدودة وهي
المدات ولا يمكن ان يبتدئ الا بالمقصورة ولا بالممدودة منها والحرف الصامت اذا صاحبه بحيث يمكن
ان ينطق به على الاتصال الطبيعي سمي متحركا وهو الحرف الصامت الذي يشحن الزمان الذي بينه وبين
صامت آخر يليه بنغمة مسموعة فان كان الزمان قصيرا سمي متحركا مقصورا وهو حرف صامت وحرف
مصوت ممدود او ما هو في دوره اذا قصر زمانه وهو صامت ومصوت مقصور وصامت وهذه الاشياء
قد عرفتها قبل والمقطع الممدود يسميه العروضيون السبب والمقصور اذا اقترن به الممدود سموه
الوتد ونقول لما كان الشعر كلاما متصلا وجب ان يكون من جنس الايقاع الذي يستمر على الاتصال
من غير حاجة فيه الى وقفات يطول بها الزمان فيكون ان يكون من الازمنة الخفاف وثقال الخفاف
فاما ما وراء ذلك من الازمنة وهي الثقال وخفافها فيحتاج ان ينقطع المتكلم ويسكت حتى يوفي الحرف
زمانه وذلك خلاف المعتاد من الكلام فان الشعر انما يتالف من حروف يفصل فيما بينها ازمنة لا يحتاج
ان ينقطع فيها الصوت وليس كلامنا الآن في كون الحروف متحركة او ساكنة فانك تعلم انه اذا اجتمع
ساكنان فالثاني عند المنطق في حكم المحذوف واما في حكم الحرف وقد عرفت من الوقوف على هذا اصل
كلامنا فيما يحكي من الحروف ويراعى فيه تقدير الزمان واذا كان الشعر انما ينبغي ان يكون على هذه الصفة فهو اما من
الخفاف واما من ثقالها واما من مضعفاتها [illegible]
[illegible]

المركب منهما يسمى قاعدة البيت والمصراع والمصراع نصف البيت والبيت يسمى ركنا واصغر ما يمكن
ان يجعل قاعدة هو ثنائي الخفيف لكنه اذا كرر لم يفارق مطوي الثالث من الخماسي فان ركب بغيره
مركب بثلاثي الخفيف حتى كان على تن تن وكان بينهما النسبة المتفقة عاد الى مطوي الثالث من
السداسي فكان مفاعلتن ومفاعلن فان ركب مع ثاني خفيف الرباعي ثقل بسبب تزايد في الحركات
وقد علمت ما في هذا فان ركب مع مطويه حتى كان تركيبه اما مع فعولن حتى صار مفاعلاتن شاكل بعض
بعض الاجناس الثقيلة وصح ان ركب مع متغير آخر مثل فاعلن صار تتن تتن على مفاعلن شابه بعض
التغيير الثقال وصح فنسبة هذا تصح هذا التركيب لانه على ايقاعا بسيطا ولو لم يعمل ذلك لم يعرف
واذا ركب مع متغير هذه الخفاف لم يكن للمركب النسبة المطلوبة واذا ركب خفيف الثلاثي مع ساير الاجناس
الخفيفة بعد ان نعلم ان كثرة الحركات التي فيه تمنع ان يجعل قاعدة بسيطة في شعر العرب ولا يمنع في غير
شعر العرب وان لم يكن الاستعمال ... لها العرب وهو على فعيلن فتركيبه مع الخفيف الثنائي فقدم
مضى ... الكلام فيه واما مع الخفيف الرباعي فيثقل اذا احدا واحد فسألك الطي لكثرة الحركات ولما سلف
فيما سلف وانت تعلم ان الخماسي لا تناسب الثلاثي واما السداسي فانه وان ناسب المناسبة المطلوبة
في الكمية فليس بينهم من الثلاثي ومنه من سائر ذلك ما وجد مع كمية شرط الكيفية فلننتقل الى الخفيف
الرباعي وهو لا يجعل قاعدة في اشعار العرب وان دخل فيها في تركيب الايقاع ويجعل قاعدة في اشعار
اخرى وخصوصا اذا طوي ... والمطوي منه وهو اما فعولن واما فاعلن فقد يجعل
كل واحد منهما قاعدة التكرير وان كان ذلك في فاعلن قليلا واما جزء قاعدة مركبة فان فعولن اذا اورد
به من الخماسي مفاعلن لم يكن مقبولا على انه اصل لانه ليس على الكيفية المطلوبة وكذلك مفتعلن وكذلك
فاعلن وكذلك مفعولن وان كان شيء من هذه قد يفرق به على سبيل تغيير اصل فلا تركيبا ان من الرباعي
والخماسي على وجه يرجع الى وزن فاما اذا ركب بالسداسي وقد طوي طيا ... فركب على مفاعيلن وقدم
النظم وزن مثل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن يرجع الى فعولن فاعلن فع فع فان آخر فعولن لم يورد
الشرط في الكيفية وان ركب مع مستفعلن وقدم عليه حتى خرج مستفعلن لم يرد الشرط في الكيفية
فان اخر حتى خرج مستفعلن فعولن فهو تضعيف لبعض الثلاثيات الثقال مع تضمين الفاصلة ولذلك
تهش النفس الى تحريكنا للوزن من فعولن الاولى بعد ذلك على انه تغيير ليس على انه اصل وقد نجا ولهذا قبول
حسن بسبب انه مع ما كانه تضعيف دور من الثقال يضرب الى معادلته من النسبة المذكورة في الكيفية
فانه يحل الى تن تنن تنن تن تن تنن عد فيه تكرير المتشابهات وان كان بعضها قد كرر ثلاث
مرات وذلك يحتمل فيما اصغر جدا وعلى انه يخلف زيادة لكن الفاصلة اعني تن الاخيرة والمطبوع منه
ان تعقل وتترك هذه الزيادة واما مع مفتعلن فلا تؤدي الكيفية وكذلك مع مفاعلتن ومع مفاعلن
فهذا ما نقول في فعولن واما عكسه وهو فاعلن مع فاعلتن وفعلاتن ومع مفاعلن ومفعولن فلا تؤدي
الكيفية وكذلك مع مستفعلن مقدما على مستفعلن ومؤخرا عليه حتى يكون على مستفعلن فاعلن
مستفعلن فاعلن فيؤدي الشرط في الكمية وفعولن فاعلن فاعلن واما مع مفاعيلن فلا تؤدي النسبتين
المذكورتين ولكن لان مفاعيلن تغيير لمفاعلتن طبيعي وذلك لان تسكين الثالث على التساوي من الحركات
المزاحمة كتحريكنا للثالث من الساكنات المتزاحمة ثم فاعلن مفاعلتن من التضعيفات الطبيعية لجنس
من الثلاثي من الثقيل متفق بها مقبولا واما مفعولاتن فعلى انه تغيير فاعلاتن فع فيكون كانه
قال فاعلن فاعلن فع على انه فاعلاتن فعلاتن على انه تغيير فاعلاتن وقد يوجد لفعولن تركيب
آخر متفق وهو انه تركيب بخفيف الثلاثي حتى يكون على فعولن فعلن فع فع واصله فعولن فاعلن فع فع
وهو مفاعيلن مفاعيلن فهو جنس بسيط القاعدة لا مركبة فلننتقل الى الخماسي فنقول اما مفتعلن
فلا يتركب مع شيء آخر تركيبا يؤدي النسبتين وكذلك فعلاتن وكذلك مفعولن ومفاعلن فالاستقراء
ذلك تركيبا يقاع من الخماسي والسداسي بل مع غيره فلننتقل الى السداسي وهي مثل مستفعلن و
مفاعيلن وفاعلاتن ومفعولاتن ومفعولاتن ومتفاعلن ومفاعلتن فهذه ايضا لا يتركب بعضها
مع بعض تركيبا يؤدي النسبتين بل انما يتركب مع خفاف قصار ودون التركيب يكون ثلاثيا اذ الذي
النسبة مثل فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فانه تحيل الى فاعلن فاعلن فعولن فعولن والزيادة على الثلاث



مستفعلن وقد يعرض في الوزن ان يوصل وان يفصل وان يختلف قطعة صالحة وخصوصا في اخر الايقاع
كما في المصراع الاول ويسمى ضربا والثاني يسمى عروضا والتام يسمى ركنا ومركب من الاركان يسمى
شعرا وقد يكون الشعر من قواعد بسيطة وهو الافضل وقد يكون من قواعد مركبة وربما كانت قاعدة
مضاعفة كما للثالثة التركيب الثلاثي وانت تعرف انه لابد ان تعرفت التفعيلات والتلفيقات
واستنا في الطبع وغير ذلك فمنها ما هو اقرب الى الطبع ومنها ما هو ابعد ولو ذهبنا نلحج جميع ذلك لوجدت
لطال بنا فان من الاشعار ما هو حرم ومنه ما هو مثمن ومنه ما هو على عدد زوج آخر
وثقل المحاورة بما ثنى عشر قاعدة ولا يجوز في العرب المثمن وانما يكون على العدد الزوج لان البيت ذو
مصراعين فسواء كان مصراعه زوجا او فردا فهو بحسب ذلك فهو زوج فليكفك هذا في اصول علم الشعر
عليك بسط ذلك تفصيله وبعث وتحسينه ونفرع عليه وهنا نختم الكلام في الايقاع **المقالة**
**السادسة** من الموسيقى من كتاب الشفاء في تأليف الالحان وفي الالات من اراد ان يؤلف لحنا
فيجب ان يعرض اولا جماعة من الجماعات التامة واما ناقصة محدودة التحديد ويرتب فيه الجنس والاجناس
الذي يحتمله سواء حفظ الجنس بحاله او راى ان يداخله بجنس آخر كانه ينتقل بين طرفي الذي بالاربعة
من جنس الى جنس ثم ليفرض انتقالا معلوما وليجعل الانتقال ايقاعا معلوما من هزج موصل وايقاع
مفصل فاذا فعل هذا فقد الف اللحن ثم اللحون تتفاوت بحسب تفاوت الاجناس وتفاوت الانتقال
وتفاوت الايقاع فيعرض من ذلك ان يكون بعضها اشرف وبعضها دونه وافضل الاجناس من القوية
ثم الملونة ثم التاليفية وافضل الايقاعات في الخفاف القليلة النقرات مما لا يطوى منه الا قليل
وفي الكثيرة النقرات ان يطوى اكثر وفي الثقال ان يضعف وتدخل فيها نقرات التصويت والحذف
والاعتماد وافضل الانتقال من اوساط النغم وافضل الاقامة التضعيف وهو ان يكون احدى
النغمتين على النغمة والاخرى التي من حقها ان يكون على النغمة بعينها يكون على ضعفها او نصفها ۞ واعلم
ان الاجناس اليه لا يحسن استعمالها الا مخلوطة بالقوية ومن الزيادات الفاصلة التي هي ذات
وقد عرفتها والترعيدات وهو ان تحدث نغمة على دستان بالقبض عليه ثم يرعد الاصبع على دستان
تحته وفوقه ليسمع لذلك صوت آخر ثم امتزج هذا الصوت اذا كان مناسبا كان من الجماعة المستعملة او لم يكن
وربما فعل هذا على وترين تسويتهما واحدة فيشد على كلاهما في دستان وعلى احدهما في دستان آخر فيسمع
لذلك الصوتان معا وبكاد ان يسمى هذا الضرب من الترعيد تضعيفا ويقرب من هذا الباب التركيبات
وهو ان تحدث بنقرة واحدة مستمرة على وترين النغمة المطلوبة والتي معها على نسبة الذي بالاربعة والذي
بالخمسة او غير ذلك كانهما معا في زمان واحد والتضعيفات وقد علمتها وهو من جملة التركيبات
الا انها في الذي بالكل والتوصيلات وهي ايضا من جنس الترعيدات وتقاربها وهو ان ينقر دستان
ثم يحرك الاصبع الى دستان فوقه او تحته على الاتصال الا ان يراد لان تغير الصوت من حدة الى ثقل او ثقل
الى حدة تغيرا على الاتصال واذا تقررت هذه الاصول فينبغي ان يعلم من الالحان لحنا بسيطا ومنها
لحنا مركبا واللحن البسيط هو الذي يحيط به ايقاع متصل واحد واللحن المركب هو الذي يحيط به ايقاعات
مختلفة ويجب ان لا يؤلف ولا لحنا بسيطا ثم تركيبه ومن آخر يثبت لحنا مركبا فلنشر الى الكيفية في تأليف
اللحن مثالا لما نفرض ايقاعا ولكن هزجا معتبرا على هذه الصفة تن تن تنن تن تن تن تنن تنن
تن تن تن تنن تنن تتتتت تن تن تتن تن تن ولكن الجماعة التي بالكل اجناس طنينيه
ونخرجها على العود كما يستعمل بعد من سبابة الزير الى مطلق المثلث على هذه الصفة ۞ سبابة الزير مطلقة
الزير بنصر المثنى سبابة المثنى مطلق المثنى بنصر المثلث سبابة المثلث مطلق المثلث ولكن س علامة
السبابة و ق علامة المطلق و ب علامة البنصر و ز علامة الزير و م علامة المثنى و ك علامة
المثلث فقد اثبتنا تحت كل نقرة الدستان الذي يجب ان يخرج منه النغمة فيكون الايقاع عند ذلك محفوظا
ويؤدي اللحن عليه من غير ان يقع خلل لا يعتبر لك في عمل البيان لم يكن مدونا فيه او خلوه عن الترسيمات
المذكورة وذلك مما يسهل عليك الامر عليك لا غير ومن اراد ان يلحن فليلحن ولا ايقاعا على نحو
ويجعل نحو يكون الايقاع عنده حروفا لا نغما فانهم كثيرا ما يوردون الايقاع بين تن وما يجري مجراه
فيوردون بعضه حروفا وبعضه نغما ساذجة لا يفطن لها فيتنغم فيجب ان يراعي الملحن ذلك ويجتهد

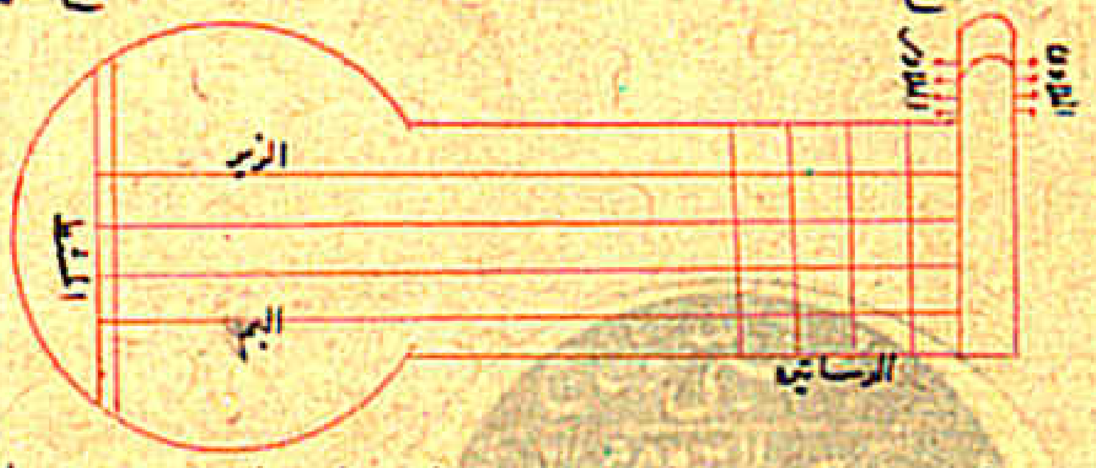
حتى يكون كل نغمة حرفا وسببه وبكسه ثم يراعي مخارج النغم مع كل حرف فيسه بتقدير وتقديرات



من كان يكتب الايقاع كما يسمعه اسرع ما يمكنه ثم يجعل مواقع الازمنة العظام وبابه يحيط الحرف بسطوا لما بعد معها بين في المشق بقدر ما يمتد فاذا اشتغلا به بذكر مقادير المد مقادير الزمان فهذا ما نقول في تاليف اللحن فلنتكلم الان على الالات

فصل في الكلام على اجناس الالات وعددها ⊙ الالات على اقسام فمنها ذوات اوتار ودساتين يحصر عليها كالبربط والطنبور ⊙ ومنها ذوات اوتار يحصر عليها بلا دساتين وهي على وجوه ⊙ فمنها ما اوتارها ممدودة على سطح الالة ⊙ كالشاهرود وذو العنقاء والجنك ⊙ ومنها ما اوتارها ممدودة لا على سطح الالة بل في فضاء يحصل بين محامله كالصنج والسلياق ⊙ ومنها ذوات اوتار ودساتين لا ينقر عليها بل يجر عليها كالرباب ومنها الات لا اوتار عليها فمن ذلك منفوخ فيه من طرفه ملتقما كالمزمار او منفوخ فيه من نفخ كاليراعة التي تعرف بسرناي ومنفوخ فيه بالاصناعية كالمزمار الجراب وقد تركب المنفوخ فيها تركيبات حتى يحدث مثل الالة الرومية المعروفة بارغنن ومن الالات ما يطرق بالمطارق كالصنج الصيني وقد يمكن ان يصنع الات غير المستعملات والمشهور المتداول المقدم عند الجمهور هو البربط واذ كان شيء اشرف منه فهو غير متعارف بين الصناع جدا فيجب ان نتكلم على احواله ونسبة دساتينه ونكون لغيرنا ان يجتهد في نقل الكلام منه الى سائر الالات اذا عرفنا الاصول فنقول ان العود قد قسم طول ما بين مشطه وانف ملاويه على الربع من جهة الملاوي وشد عليه الدستان الاسفل وهو الدستان المنسوب الى الخنصر فيكون بين مطلقه وبين خنصره الطنيني ثم قسم ما بين دستانه الى المشط على طنيني اخر وشد عليه دستان البنصر فحصل من مطلقه الى دستانه طنيني اخر وحصل بين بنصره وخنصره البقية وذلك جنس طنيني وايضا قسم ما بين الخنصر والمشط بثمانية اقسام وزيد واحد منها على الخنصر وشد عليه دستان الوسطى القديم الفارسي فكان ما بين هذا الدستان والخنصر فضلة الطنيني وبقي بينه وبين السبابة الطنيني ثم حصل المتاخرون وشدوا للوسطى دستانا اخر في قرب من الوسط بين السبابة وبين الخنصر فمنهم من سفله قليلا ومنهم من رفعه قليلا فيخرج من ذلك اجناس مختلفة لكنهم ليسوا معدودين في زماننا المتفاوت فيه والاقرب من ذلك ان تكون السبابة من ذلك الوسطى على نسبة الزائد جزء من اثني عشر والوسطى من الخنصر على نسبة الزائد جزء من احد عشر تقريبا لا بالحقيقة لانه يخرج حينئذ على نسبة ٤٨ الى ١١٧ فيكون على ما اليف بعض الاجناس المذكورة ثم انهم شدوا فوق السبابة دستانا آخر على الطنيني من هذا الدستان المشدود للوسطى كالمجنب له ليوحدا صياحه من الوتر الثالث ثم انهم شدوا فوق ذلك دستانا نظنه اكثر هراته كالمجنب الوسطى القديمة وليس كذلك بل هو من هذا الوسطى الحديثة المعروفة بالزلزلية على نسبة مثل وسبع فهذه هي دساتين العود واما تسويتهم المشهورة للبربط فان جعلوا نغمة مطلق كل وتر سافل مساوية لخنصر الوتر الذي فوقه حتى يكون بدل ثلثة اذ باعه ويوجد في العود من النغم اربعة اضعاف الذي بالاربعة وقد كان شد عليه وتر خامس يستخرج من سبابته وبنصره طنينيا لتمام الذي بالكل مرتين وكان يعطل هناك بقية فهجر ذلك وصاروا اذا احتاجوا الى ذلك نزلوا تحت خنصر الوتر باصبعين نزولا بمقدار طنيني فيكون تحت خنصر الوتر الفوق نغمة حادة ونغمة احد ويستوي العود بسانات اخر واكثر ما يعمر في وتر واحد ⊙ واعلم انه قد يعرض من تركيب الدساتين على هذه النسب المذكورة ومن استعمال هذه النسبة لا على وذلك المعلوم والمصنوع والسبب في ذلك احد الامرين احدهما في وضع الالة والثاني في حال الاوتار واما الذي في وضع الالة فلان المشط اذا كان مرتفعا او الانف حتى صار ذلك سببا لتباعد وضع الوتر من وجه الالة فاذا قبض الوتر الى ما شد الدستان حتى يلتصق بوجه الالة احتاج ضرورة ان تمدد والتسبب في ذلك انه كان قبل خطا مستقيما واحدا والان فيريد ان يصير خطين محيطان الخط الاول او مثلث بمثلث وكل ضلعين مجموعين من المثلث اطول من الثالث وان يطول الوتر لا ينفصل تمدد والتمدد يعرض طبقته الى الحدة واما السبب الذي في الوتر فهو ان الوتر ربما اختلفت اجزاؤه في الغلظ والدقة

واللين والصلابة فلم يتشبه اجزاؤه واحدا ولم يرد النغم على تشابهها وهذا سبب غريب من جملة الافات ليس من جملة الامور الضرورية فمن اراد ان يستوي الدساتين يسويه اذا ركبها على سائر المعلوم والمصنوع واما ان يكون حاذقا في ذلك بل يكون محتاجا الى الحيلة فان كان كذلك فينبغي ان نعلق على العود مثلثا او دستان من جنس واحد متساوية الغلظ ويحرك احد الاوتار تحريكا لطيفا مقدار ما يسمع من قرعه صوت ويجعله ما يكون اسمع صوته اثقل ما يكون ممدودا ثم يسوى الثالثة تسوية صادقة حتى يحصل منها نغمة هي صيحة النغمة الاولى ثم يحمل حاملة لطيفة حسنة التقطيع ليس ارتفاعها وانخفاضها ليميل الوتر الى فوق اثالة مؤثرة تحدث فيها تدريجا بل الاجزاء الحاملة الى جانب الملاوي حتى يجمع مناحه الوتر بالاوائل من الجزء الذي عند الملاوي صيحة الوتر الثالث بحيث وحدها شد عليه دستان الخنصر ثم يستوي الاوتار الثلاثة على التسوية المشهورة بحيث يكون كل مطلق مساويا بالخنصر الذي فوقه ثم يطلب صيحة الوتر الاعلى الذي عند الانف من الوتر الاسفل بحيث وجد شد عليه الدستان السبابة ثم يقبض على سبابة الاعلى ويطلب صيحة في الاسفل بحيث حصل شد عليه دستان البنصر ثم يضع لموضعه على خنصر الاسفل ويطلب صياحه من الوتر الاعلى فحيث علم شد عليه دستان وسطى الفرس ثم شد دستانا بالقرب من وسط ما بين السبابة والخنصر يكون دستان وسطى زلزل ويضع عليه الابهم من اسفل ويطلب صياحه من الاعلى فحيث وقعت فهناك دستان مجنب ثم يطلب صياحه وسطى الفرس ومن لحنها بقرب من موضع انيتها وبين الجنيب المشدود اولا وشد عليه راس الدساتين فهذا هو وجه الدساتين ⊙ واما نسبة الدساتين بعضها الى بعض فيجب ان يضع لها لوحا جامعا والله اعلم ⊙ وهذه صورة اللوح ⊙




واما الجماعات المشهورة في العود فاي جماعة شئت من الجنس الطنيني واي جماعة شئت من اجناس على نسبة مثل وتسع مثل وجزء من اثني عشر وبقيته يخرج من المطلق والسبابة ووسطى زلزل والخنصر وايضا جماعة مركبة من الجنسين في وترين على طنيني احدى عشر احدى عشر طنيني طنيني بقيه وربما زادوا عليها طنيني بحيط ذلك ثم ما بين سبابة وتر وبين مطلق ما فوقه وجماعة من خنصر الزير الى مطلق المثلث طنيني طنيني على هذا الولاء وجماعة اخرى ليس على هذا الولاء بل على المثلث خنصر وسطى الفرس سبابة مطلق وربما جعلوا الخرها وسطى زلزل البم وجماعة اخرى يبتدئ من سبابة الزير طنيني بقي طنيني وسطى زلزل وربما صعدوا الى السبابة والمطلق وربما نزلوا من سبابة الزير طنيني والجماعة المنسوبة الى النواحي من الوترين على طبقته طنيني طنيني بقيه طنيني وطنيني ومن الثالث لا اخر على وسطى زلزل وربما نزلوا من خنصر الزير طنينيا وربما صعدوا على وسطى زلزل الى السبابة فما فوقه وجماعة تعرف بالمستقيم يستعمل في الاوتار كلها المطلقات والسبابات ووسطيات زلزل وجماعة يستعملون فيها الجنس التسعي يبتدئ من وسطى زلزل وينزل راس الدساتين ثم المطلق ثم وسطى زلزل وينزل راس الدساتين ثم المطلق ثم وسطى زلزل ما فوقه ثم سبابته ثم قد جرت العادة بان نغم فيه صحه على الدساتين وعادا الى السبابة وجماعة اخرى قريبة من هذه لكنها مخالفة له فانهم يستعملون وسطى زلزل الزير مثلا ثم راس الدساتين ثم مطلق الزير ثم وسطى زلزل المثنى ثم راس الدساتين من المثنى ثم مطلقه ثم بنصر المثلث ثم راس دساتينه وهذا ينسب الى اصفهان وجماعة اخرى تعرف بالسلكي على طنيني طنيني بقيه وطنيني وقريب من بقيه وعلى نسبة مثل وخمس من بنصر الزير وسبابته ومطلقه وبنصر المثنى وسبابته وراس الدساتين من المثنى وراس الدساتين من المثلث وههنا جماعات اخرى غريبة يجب ان تعرف من اهل الصناعة واما الجماعات الظاهرة فقد اومانا اليها ولنقتصر على هذا المبلغ من الموسيقى ونجد من كتبا للواحق تفريعات وزيادات كثيرة ان شاء الله تعالى ونقدم في الاجل ⊙ تمت المقالة

وتم بتمامه كتاب الموسيقى من كتاب الشفاء والحمد لله
رب العالمين لا شريك له

تم تم تم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

المجلد الرابعة من كتاب الشفاء في الالهيات وهي عشر مقالات المقالة الاولى ثمانية فصول الفصل

في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الاولى لتتبين انيته في العلوم واذ قد وفقنا

الله تعالى ولي الرحمة والتوفيق فاوردنا ما وجب ايراده من معاني العلوم المنطقية والطبيعية والرياضية

فبالحري ان نشرع في تعريف المعاني الحكمية ونبتدئ مستعينين بالله فنقول ان العلوم الفلسفية

كما اشير اليه في مواضع اخرى من الكتب تنقسم الى النظرية والى العملية وقد اشير الى الفرق بينهما وذكر ان

النظرية هي التي نطلب فيها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العقل بالفعل وذلك بحصول العلم

التصوري والتصديقي بامور ليست هي هي بانها اعمالنا واحوالنا فيكون الغاية فيها حصول راي واعتقاد

ليس رايا واعتقادا في كيفية عمل او كيفية مبدا عمل من حيث هو مبدا عمل وان العملية هي التي نطلب فيها اولا

استكمال القوة النظرية بحصول العلم التصوري والتصديقي بامور هي هي بانها اعمالنا ليحصل منها ثانيا

استكمال القوة العملية بالاخلاق وذكر ان النظرية تنحصر في اقسام ثلثة في الطبيعية والتعليمية والالهية

وان الطبيعية موضوعها الاجسام من جهة ما هي متحركة وساكنة وبحثها عن العوارض التي تعرض لها بالذات

من هذه الجهة وان التعليمية موضوعها اما ما هو كم بالذات مجرد عن المادة واما ما هو ذو كم والمبحوث عنه

فيها احوال تعرض للكم بما هو كم لا يؤخذ في حدودها نوع مادة ولا قوة حركة وان الالهية تبحث عن الامور

المفارقة للمادة بالقوام والحد وقد سمعت ايضا ان العلم الالهي هو الذي يبحث فيه عن الاسباب الاولى للوجود

الطبيعي والتعليمي وما يتعلق بهما وعن مسبب الاسباب ومبدا المبادي وهو الاله تعالى جده فهذا هو

قدر ما يكون قد وقفت عليه مما سلف لك من الكتب ولم يتبين لك من ذلك ان الموضوع للعلم الالهي ما هو

بالحقيقة الا اشارة جرت في كتاب البرهان من المنطق ان تذكرتها وذلك انه في سائر العلوم قد كان

يكون لك شي هو موضوع واشيا هي المطلوبة ومبادي مسلمة منها يؤلف البراهين والآن فلست تحقق حق

التحقيق ما الموضوع لهذا العلم وهل هو ذات العلة الاولى حتى يكون المراد معرفة صفاته وافعاله او معنى آخر وايضا

قد كنت تسمع ان هيهنا فلسفة بالحقيقة وفلسفة اولى وانها تفيد تصحيح مبادي سائر العلوم وانها هي

الحكمة بالحقيقة وقد كنت تسمع تارة ان الحكمة هي افضل علم بافضل معلوم واخرى ان الحكمة هي المعرفة التي

هي اصح معرفة واتقنها واخرى انها العلم بالاسباب الاولى للكل وكنت لا تعرف ما هذه الفلسفة الاولى

وما هذه الحكمة وهل الحدود والصفات الثلث لصناعة واحدة او لصناعات مختلفة كل واحدة منها تسمى

حكمة فنحن نبين لك الآن ان هذا العلم الذي نحن بسبيله هو الفلسفة الاولى وانه الحكمة المطلقة وان

الصفات الثلث التي ترسم بها الحكمة هي صفات صناعة واحدة وهي هذه الصناعة وقد علم ان لكل علم

موضوعا يخصه فلنبحث عن الموضوع لهذا العلم ما هو ولننظر هل الموضوع لهذا العلم هو انية الله تعالى

او ليس ذلك بل هو شي من مطالب هذا العلم فنقول انه لا يجوز ان يكون ذلك هو الموضوع وذلك لان موضوع

كل علم هو امر مسلم الوجود في ذلك العلم وانما يبحث عن احواله وقد علم هذا في مواضع اخرى ووجود الاله

تعالى لا يجوز ان يكون مسلما في هذا العلم كالموضوع بل هو مطلوب فيه وذلك لانه ان لم يكن كذلك لم يخل

اما ان يكون مسلما في هذا العلم ومطلوبا في علم آخر واما ان يكون مسلما في هذا وغير مطلوب في علم آخر

وكلا الوجهين باطلان وذلك لانه لا يجوز ان يكون مطلوبا في علم آخر لان العلوم الاخرى اما خلقية

واما سياسية واما طبيعية واما رياضية واما منطقية وليس في العلوم الحكمية علم خارج عن هذه

القسمة وليس ولا في شي منها يبحث عن اثبات الاله تعالى ولا يجوز ان يكون ذلك وانت تعرف هذا بادنى

تامل للاصول كررت عليك ولا يجوز ايضا ان يكون غير مطلوب في علم آخر لانه يكون حينئذ غير مطلوب في

علم البتة فيكون اما بينا بنفسه واما مايوسا عن بيانه بالنظر وليس بينا بنفسه ولا هو مايوس

عن بيانه فان عليه دليلا ثم المايوس عن بيانه كيف يصح تسليم وجوده فبقي ان البحث عنه انما هو في هذا

العلم ويكون البحث عنه على وجهين احدهما البحث عنه من جهة وجوده والآخر من جهة صفاته واذا

كان البحث عن وجوده في هذا العلم لم يجز ان يكون موضوع هذا العلم فانه ليس على علم من العلوم اثبات

موضوعه وسنبين لك عن قريب ايضا ان البحث عن وجوده لا يجوز ان يكون الا في هذا العلم اذ تبين لك

من حال هذا العلم انه يبحث عن المفارقات للمادة اصلا وقد لاح لك في الطبيعيات ان الاله غير جسم

ولا قوة في جسم بل هو واحد بري عن المادة وعن مخالطة الحركة من كل جهة فيجب ان يكون البحث عنه

لهذا العلم والذي لاح لك من ذلك في الطبيعيات كان غريبا من الطبيعيات ومستعملا فيها منه ما ليس

منها الا انه اريد بذلك ان يعجل للانسان وقوف على انية المبدا الاول فيتمكن منه الرغبة في اقتباس

العلوم والانسياق الى المقام الذي هناك يتوصل الى معرفته بالحقيقة ولما لم يكن بد من ان يكون لهذا

العلم موضوع وتبين لك ان الذي يظن انه موضوعه ليس بموضوعه فلننظر هل موضوعه الاسباب القصوى

للموجودات كلها اربعتها لا واحد منها الذي لم يمكن القول به فان هذا ايضا قد يظنه قوم لكن النظر

في الاسباب كلها ايضا لا يخلو اما ان ينظر فيها بما هي موجودات او بما هي اسباب مطلقة او بما هي كل

واحد من الاربعة على النحو الذي يخصه اعني ان يكون النظر فيها من جهة ان هذا فاعل وذاك قابل وذلك

شي آخر او من جهة ما هي الجملة التي تجتمع منها فنقول لا يجوز ان يكون النظر فيها بما هي اسباب مطلقة

حتى يكون الغرض في هذا العلم هو النظر في الامور التي تعرض للاسباب بما هي اسباب مطلقة ويظهر

هذا من وجوه احدها من جهة ان هذا العلم يبحث عن معاني ليست هي من الاعراض الخاصة بالاسباب

بما هي اسباب مثل الكلي والجزئي والقوة والفعل والامكان والوجوب وغير ذلك ثم من البين الواضح

ان هذه الامور في نفسها بحيث يجب ان يبحث عنها ثم ليست من الاعراض الخاصة بالامور الطبيعية

والامور التعليمية ولا هي واقعة في الاعراض الخاصة بالعلوم العملية فيبقى ان يكون البحث عنها للعلم

الباقي من الاقسام وهو هذا العلم وايضا فان العلم بالاسباب المطلقة حاصل بعد العلم باثبات الاسباب

للامور ذوات الاسباب فانا ما لم نثبت وجود الاسباب للمسببات من الامور باثبات ان لوجودها

تعلقا بما يتقدمها في الوجود لم يلزم عند العقل وجود السبب المطلق وان ههنا سببا ما واما الحس

فلا يؤدي الا الى الموافاة وليس اذا توافى شيئان وجب ان يكون احدهما سببا للآخر والاقناع الذي يقع

للنفس لكثرة ما يورده الحس والتجربة فغير متاكد على ما علمت الا بمعرفة ان الامور التي هي موجودة

في الاكثر هي طبيعية او اختيارية وهذا في الحقيقة مستند الى اثبات العلل والاقرار بوجود العلل و

الاسباب وهذا ليس بينا اوليا بل هو مشهور وقد علمت الفرق بينهما وليس اذا كان قريبا عند العقل

من البين بنفسه ان للحادثات مبدا ما يجب ان يكون بينا بنفسه مثل كثير من الامور الهندسية

المبرهن عليها في كتاب اقليدس ثم البيان البرهاني لذلك ليس في العلوم الاخرى فاذن يجب ان يكون

في هذا العلم فكيف يمكن ان يكون الموضوع للعلم المبحوث عن احواله في المطالب مطلوب الوجود فيه واذا
كان كذلك فبيّنا انه ليس البحث عنها من جهة الوجود الذي يخص كل واحد منها لان ذلك مطلوب
في هذا العلم ولا ايضاً من جهة ما هي جملة ما وكل لسنا نقول بجمل وكل فان النظر في اجزاء الجملة اقدم
من النظر في الجملة وان لم يكن كذلك في جزئيات الكلي باعتبار قد علمته فيجب ان يكون النظر في الاجزاء
لما في هذا العلم فيكون هي اولى بان يكون موضوعه او يكون في علم آخر وليس علم آخر يتضمن الكلام في
الاسباب القصوى غير هذا العلم واما ان كان النظر في الاسباب من جهة ما هي موجودة وما يلحقها
من تلك الجهة فيجب اذن ان يكون الموضوع الاول هو الموجود بما هو موجود فقد بان ايضاً بطلان هذا
الظن وهو ان هذا العلم موضوعه الاسباب القصوى بل يجب ان يعلم ان هذا كماله ومطلوبه ۞

## فصل في تحصيل موضوع هذا العلم

فيجب ان يدل على الموضوع الذي لهذا العلم
لا محالة حتى يتبين لنا الغرض الذي في هذا العلم فنقول ان العلم الطبيعي قد كان موضوعه الجسم
ولم يكن من جهة ما هو موجود ولا من جهة ما هو جوهر ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدأيه اعني الهيولى
والصورة ولكن من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون والعلوم التي تحت العلم الطبيعي ابعد من ذلك وكذلك
الخلقيات واما العلم الرياضي فقد كان موضوعه اما مقداراً مجرداً في الذهن عن المادة واما مقداراً
ماخوذاً في الذهن مع المادة واما عدداً مجرداً عن المادة واما عدداً في مادة ولم يكن ايضاً ذلك البحث
متجهاً الى اثبات انه مقدار مجرد او في مادة او عدد مجرد او في مادة بل كان من جهة الاحوال التي
تعرض له بعد وضعه كذلك والعلوم التي تحت الرياضيات اولى بان لا يكون نظرها الا في العوارض
التي تلحق وضعاً ما اخص من هذه الاوضاع والعلم المنطقي كما علمت فقد كان موضوعه المعاني المعقولة
الثانية التي تستند الى المعاني المعقولة الاولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم الى مجهول لا
من جهة ما هي معقولة ولها الوجود العقلي الذي لا يتعلق بمادة اصلاً او يتعلق بمادة غير جسمانية
ولم يكن غير هذه العلوم علوم اخرى ثم البحث عن حال الجوهر بما هو موجود وجوهر وعن الجسم بما هو
جوهر وعن المقدار والعدد بما هما موجودان وكيف وجودهما وعن الامور الصورية
التي ليست في مادة او هي في مادة الاجسام وانها كيف تكون واي نحو من الوجود يخصها فمما يجب
ان يجرد له بحث وليس يجوز ان يكون من جملة العلم بالمحسوسات ولا من جملة العلم بما وجوده
في المحسوسات لكن التوهم والتحديد يجرده عن المحسوسات فهو اذن من جملة العلم بما وجوده مباين
اما الجوهر فبيّن ان وجوده بما هو جوهر فقط غير متعلق بالمادة والا لما كان جوهر الا محسوساً واما
العدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات فهو بما هو عدد غير متعلق بالمحسوسات واما المقدار
فلفظه اسم مشترك فمنه ما قد يقال له مقدار ويعنى به البعد المقوم للجسم الطبيعي ومنه ما يقال له
مقدار ويعنى به كمية متصلة يقال على الخط والسطح والجسم المحدود وقد عرفت الفرق بينهما وليس ولا واحد
منهما مفارقاً للمادة ولكن المقدار بالمعنى الاول لما كان لا يفارق المادة فانه ايضاً مبدأ لوجود الاجسام
الطبيعية فاذا كان مبدأ الوجود فهو لم يجز ان يكون متعلق القوام بها بمعنى انه مستفيد القوام من المحسوسات
بل المحسوسات يستفيد منه القوام فهو اذن متقدم بالذات على المحسوسات وليس الشكل كذلك فان
الشكل عارض لازم للمادة بعد تجوهرها جسماً متناهياً وجعلها سطحاً متناهياً فان الحدود تجب للمقدار
من جهة استكمال المادة ويلزمه من بعد فاذا كان كذلك لم يكن الشكل موجوداً الا في المادة ولا علة
اولية بخروج المادة الى الفعل واما المقدار بالمعنى الآخر فان فيه نظراً من جهة وجوده ونظراً من جهة عوارضه
فاما النظر في ان وجوده اي انحاء الوجود ومن اي اقسام الوجود فليس هو بحثاً ايضاً عن معنى متعلق
بالمادة فاما موضوع المنطق من جهة ذاته فظاهر انه خارج عن المحسوسات فبيّن ان هذه كلها تقع
في العلم الذي يتعاطى ما لا يتعلق قوامه بالمحسوسات ولا يجوز ان يوضع لها موضوع مشترك يكون
هي كلها حالاته وعوارضه الا الموجود فان بعضها جواهر وبعضها كميات وبعضها مقولات اخرى
وليس يمكن ان يعمها معنى محقق الا حقيقة معنى الموجود وكذلك قد يوجد ايضاً امور يجب ان تحدد وتحقق
في النفس وهي مشتركة في العلوم وليس ولا واحد من العلوم يتولى الكلام فيها مثل الواحد بما هو
واحد والكثير بما هو كثير والموافق والمخالف والضد وغير ذلك فبعضها تستعملها استعمالاً فقط

وبعضها انما تأخذ حدودها ولا تتكلم في نحو وجودها وليست عوارض خاصية لشيء من موضوعات
هذه العلوم الجزئية وليست من الامور التي يكون وجودها الا وجود الصفات للذوات ولا ايضاً
هي من الصفات التي تكون لكل شيء فيكون كل واحد منها مشتركاً لكل شيء ولا يجوز ان يختص
ايضاً بمقولة ولا يمكن ان يكون من عوارض شيء الا الموجود بما هو موجود فظاهر لك من هذه الجملة
ان الموجود بما هو موجود امر مشترك لجميع هذه وانه يجب ان يجعل الموضوع لهذه الصناعة لما قلنا
ولانه غني عن تعلم ماهيته وعن اثباته حتى يحتاج ان يتكفل علم غير هذا العلم بايضاح الحال فيه
لاستحالة ان يكون اثبات الموضوع وتحقيق ماهيته في العلم الذي هو موضوعه بل تسليم انيته وماهيته
فقط فالموضوع الاول لهذا العلم هو الموجود بما هو موجود ومطالبه الامور التي تلحقه بما هو موجود
من غير شرط وبعض هذه الامور هي له كالانواع كالجوهر والكم والكيف فانه ليس يحتاج الموجود
في ان ينقسم اليها الى انقسام قبلها حاجة الجوهر الى انقسامات حتى يلزمه الانقسام الى
الانسان وغير الانسان وبعض هذه له كالعوارض الخاصية مثل الواحد والكثير والقوة و
الفعل والكلي والجزئي والممكن والواجب فانه ليس يحتاج الموجود في قبوله هذه الاعراض والاستعداد
لها الى ان يتخصص طبيعياً او تعليمياً او خلقياً او غير ذلك ۞ ولقائل ان يقول انه اذا جعل الموجود هو
الموضوع لهذا العلم لم يجز ان يكون اثبات مبادي الموجودات فيه لان البحث في كل علم هو عن لواحق
موضوعه لا عن مبادئه ۞ فالجواب عن هذا ان النظر في المبادي ايضاً هو بحث عن عوارض هذا
الموضوع لان الموجود كونه مبدأ غير مقوم له ولا ممتنع فيه بل هو بالقياس الى طبيعة الموجود امر عارض
له ومن العوارض الخاصة به لانه ليس شيء اعم من الموجود فيلحق غيره لحوقاً اولياً ولا ايضاً يحتاج الموجود
الى ان يصير طبيعياً او تعليمياً او شيئاً آخر حتى يعرض له ان يكون مبدأ ثم المبدأ ليس مبدأ للموجود كله
ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه بل الموجود كله لا مبدأ له انما المبدأ مبدأ للوجود المعلول
فالمبدأ هو مبدأ لبعض الموجود فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادي الوجود مطلقاً بل انما يبحث عن
مبادي بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية فانها وان كانت لا تبرهن وجود مبادئها المشتركة اذ لها
مبادي يشترك فيها جميع ما يعم كل واحد منها فانها تبرهن على وجود ما هو مبدأ لما بعدها من الامور
التي فيه ويلزم هذا العلم ان ينقسم ضرورة الى اجزاء منها ما يبحث عن الاسباب القصوى فانها
الاسباب لكل موجود معلول من جهة وجوده ويبحث عن السبب الاول الذي يفيض عنه كل موجود معلول
لا بما هو موجود متحرك فقط او متكمم فقط ومنها ما يبحث عن الخواص للموجود ومنها ما يبحث عن
مبادي العلوم الجزئية لان مبادي كل علم اخص هي مسائل في العلم الاعم مثل مبادي الطب في
الطبيعي ومبادي المساحة في الهندسة فيعرض اذن في هذا العلم ان يتضح فيه مبادي العلوم الجزئية
التي تبحث عن احوال الجزئيات الموجود فهذا العلم يبحث عن احوال الموجود والامور التي هي له كالاقسام
والانواع حتى يبلغ الى تخصيص يحدث معه موضوع علم الطبيعي فيسلمه اليه وتخصيص يحدث معه
موضوع الرياضي فيسلمه اليه وكذلك في غير ذلك وما قبل ذلك التخصيص وكالمبدأ له فيبحث عنه و
يقرر حاله فيكون اذن مسائل هذا العلم بعضها في اسباب الموجود المعلول بما هو موجود معلول
وبعضها في عوارض الموجود وبعضها في مبادي العلوم الجزئية فهذا هو العلم المطلوب في هذه الصناعة
وهو الفلسفة الاولى لانه العلم باول الامور في الوجود وهو العلة الاولى واول الامور في العموم وهو
الوجود والوحدة وهو ايضاً الحكمة التي هي افضل علم بافضل معلوم فانها افضل علم اي اليقين بافضل
معلوم اي بالله تعالى وبالاسباب من بعده وهو ايضاً معرفة الاسباب القصوى للكل وهو ايضاً
المعرفة بالله وله حد العلم الالهي الذي هو انه علم بالامور المفارقة للمادة في الحد والوجود اذ الموجود
بما هو موجود ومبادئه وعوارضه ليس شيء منها كما اتضح الا متقدم الوجود على المادة وغير متعلق
الوجود بوجودها وان بحث في هذا العلم عما لا يتقدم المادة فانما يبحث فيه عن معنى ذلك المعنى
غير محتاج الوجود الى المادة بل الامور المبحوث عنها فيه هي على اقسام اربعة فبعضها امور بريئة
عن المادة وعلائق المادة اصلاً وبعضها يخالط المادة ولكن مخالطة السبب المقوم المتقدم
وليست المادة بمقومة له وبعضها قد يوجد في المادة وقد يوجد لا في مادة مثل العلية والوحدة

فيكون الذي لها بالشركة بما هي هي أن لا يكون مفتقرة الحقيقة إلى وجود المادة ويشترك هذه الجملة أيضا
في أنها غير مادية الوجود أي غير مستفادة الوجود من المادة وبعضها أمور مادية كالحركة والسكون
ولكن ليس المبحوث عنه في هذا العلم حالها في المادة بل نحو الوجود الذي لها فإذا أخذ هذا القسم
مع الأقسام الأخرى اشتركت في أن نحو البحث عنها هو من جهة معنى غير قائم الوجود بالمادة وكما
أن العلوم الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو محدد بالمادة لكن نحو النظر والبحث عنه كان من
جهة معنى غير محدد بالمادة وكان لا يخرجه تعلق ما يبحث عنه بالمادة عن أن يكون البحث رياضيا
كذلك الحال ههنا فقد ظهر لنا ولاح أن الغرض في هذا العلم أي شيء هو وهذا العلم يشارك الجدلي
والسوفسطيقية من وجه ويخالفهما من وجه ويخالف كل واحد منهما من وجه أما مشاركتهما فلأن
ما يبحث عنه في هذا العلم لا يتكلم فيه صاحب علم جزئي ويتكلم فيه الجدلي والسوفسطائي وأما المخالفة
فلأن الفيلسوف الأول من حيث هو فيلسوف أول لا يتكلم في مسائل العلوم الجزئية وذانك يتكلمان
وأما مخالفته للجدل خاصة فبالقوة لأن الكلام الجدلي يفيد الظن لا اليقين كما علمت في صناعة المنطق
وأما مخالفته للسوفسطيقية فبالإرادة وذلك لأن هذا يريد الحق نفسه وذلك يريد أن يظن به أنه
حكيم يقول الحق وإن لم يكن حكيما **فصل في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه**
وأما منفعة هذا العلم فيجب أن يكون قد وقفت في العلوم التي قبل هذا العلم على أن الفرق بين
النافع وبين الخير ما هو وأن الفرق بين الضار وبين الشر ما هو وأن النافع هو السبب الموصل بذاته
إلى الخير والمنفعة هي المعنى الذي يوصل به الشيء من الشر إلى الخير وإذ قد تقرر هذا فقد علمت
أن العلوم كلها تشترك في منفعة واحدة وهي تحصيل كمال النفس الإنسانية بالفعل مهيئة إياها
للسعادة الأخروية لكنه إذا فتش في دروس الكتب عن منفعة العلوم لم يكن القصد متجها إلى هذا
المعنى بل إلى معونة بعضها في بعض حتى يكون منفعة علم ما هو معنى يتوصل منه إلى تحقق علم آخر غيره
وإذا كانت المنفعة بهذا المعنى فقد يقال قولا مطلقا وقد يقال قولا مخصصا فأما المطلق فهو
أن يكون النافع موصلا إلى تحقق علم آخر كيف كان وأما المخصص فأن يكون النافع موصلا إلى ما
هو أجل منه وهو كالغاية له إذ هو لأجله بغير انعكاس فإذا أخذنا المنفعة بالمعنى المطلق كانت
لهذا العلم منفعة وإذا أخذنا المنفعة بالوجه المخصص كان هذا العلم أجل من أن ينفع في علم غيره
بل سائر العلوم ينفع فيه لكنا إذا قسمنا المنفعة المطلقة إلى أقسامها كانت ثلاثة أقسام قسم
يكون الموصل منه موصلا إلى معنى أجل منه وقسم يكون الموصل منه موصلا إلى معنى مساو له
وقسم يكون الموصل منه موصلا إلى معنى دونه وهو أن يفيد في كمال دون ذاته وهذا إذا طلب له اسم
خاص كان الأولى به الإفاضة والإفادة والعناية والرياسة أو شيء مما يشبه هذا إذا استقريت
الألفاظ الصالحة في هذا الباب عثرت عليه والمنفعة المخصصة قريبة من الخدمة وأما الإفادة التي
تحصل من الأشرف في الأخس فليس يشبه الخدمة وأنت تعلم أن الخادم ينفع المخدوم والمخدوم
أيضا ينفع الخادم أعني المنفعة إذا أخذت مطلقة ويكون نوع كل منفعة ووجهه الخاص غير الآخر
فمنفعة هذا العلم التي بيناها وجهها هي إفادة اليقين بمبادئ العلوم الجزئية والتحقق لماهية الأمور
المشتركة فيها وإن لم يكن مبادئ فهذا إذن منفعة الرئيس للمرؤوس والمخدوم للخادم إذ نسبة
هذا العلم إلى العلوم الجزئية نسبة الشيء الذي هو المقصود معرفته في هذا العلم إلى الأشياء
المقصود معرفتها في تلك العلوم فكما أن ذلك مبدأ لوجود تلك فكذلك العلم به مبدأ لتحقق العلم
بتلك وأما مرتبة هذا العلم فهي أن يتعلم بعد العلوم الطبيعية والرياضية أما الطبيعية فلأن
كثيرا من الأمور المسلمة في هذا مما يتبين في العلم الطبيعي مثل الكون والفساد والتغير والمكان
والزمان وتعلق كل متحرك بمحرك وانتهاء المتحركات إلى محرك أول وغير ذلك وأما الرياضية فلأن
الغرض الأقصى في هذا العلم وهو معرفة تدبير الباري تعالى ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها
ومعرفة النظام في ترتيب الأفلاك ليس يمكن أن يتوصل إليه إلا بعلم الهيئة وعلم الهيئة لا يتوصل
إليه إلا بعلم الحساب والهندسة وأما الموسيقى وجزئيات الرياضيات والخلقيات والسياسة
فهي نوافع غير ضرورية في هذا العلم إلا أن لسائل أن يسأل فيقول إنه إذا كانت المبادئ في علم الطبيعة

والتعاليم

والتعاليم إنما يبرهن عليها في هذا العلم وكانت مسائل العلمين تبرهن بالمبادئ وكانت مسائل ذينك
العلمين تصير مبادئ لهذا العلم كان ذلك بيانا دوريا ويصير آخر الأمر بيانا للشيء من نفسه والذي
يجب أن يقال ليحل هذه الشبهة هو ما قد قيل وشرح في كتاب البرهان وإنما نورد منه مقدار
الكفاية في هذا الموضع فنقول إن المبدأ للعلم ليس إنما يكون مبدأ لأن جميع المسائل يستند في
براهينها إليه بالفعل وبالقوة بل ربما كان المبدأ مأخوذا في براهين بعض المسائل ثم قد يجوز أن يكون
في العلوم مسائل براهينها لا تستعمل وضعا البتة بل إنما تستعمل المقدمات التي لا برهان عليها
على أنه إنما يكون مبدأ العلم مبدأ بالحقيقة إذا كان يفيد اليقين المكتسب من العلة وأما
إذا كان ليس يفيد العلة فإنما يقال له مبدأ العلم على نحو آخر وبالحري أن يقال له مبدأ على حسب ما
يقال الحس مبدأ من جهة أن الحس بما هو حس يفيد الوجود فقط فقطعا يرتفع إذن الشك فإن المبدأ
الطبيعي يجوز أن يكون بينا بنفسه ويجوز أن يكون بيانه في الفلسفة الأولى بما ليس يتبين به فيما بعد
ولكن إنما يتبين به فيها مسائل أخرى حتى يكون ما هو مقدمة في العلم الأعلى لإنتاج ذلك المبدأ الأخير
في إنتاجه من ذلك المبدأ بل مقدمة أخرى وقد يجوز أن يكون العلم الطبيعي والرياضي أفادنا برهانا
إنيا ولم يفدنا فيه برهان اللم ثم يفيدنا هذا العلم فيه برهان اللم وخصوصا في العلل الغائية البعيدة
فقد اتضح أنه إما أن يكون ما هو مبدأ بوجه ما لهذا العلم من المسائل التي تتبين في العلوم الطبيعية ليس
بيانه من مبادئ تبين في هذا العلم بل من مبادئ بينة بنفسها وإما أن يكون بيانه من مبادئ هي مسائل
في هذا العلم لكن ليس يعود فيصير مبادئ لتلك المسائل بعينها بل لمسائل أخرى وإما أن يكون تلك
المبادئ لأمور من هذا العلم ليدل على وجود ما يراد أن يتبين في هذا العلم لميته ويعلم أن الأمر إذا كان
على هذا الوجه لم يكن بيانا دوريا البتة حتى يكون بيانا يرجع إلى أخذ الشيء في بيان نفسه ويجب أن
يعلم أن في نفس الأمر طريقا إلى أن يكون الغرض من هذا العلم يحصل مبتدأ لا بعد علم آخر فإنه يستوضح
لك فيما بعد إشارة إلى أن لنا سبيلا إلى إثبات المبدأ الأول لا من طريق الاستدلال من الأمور
المحسوسة بل من طريق مقدمات كلية عقلية توجب وجود مبدأ واجب الوجود وتمنع أن يكون
متغيرا ومتكثرا في جهة وتوجب أن يكون هو مبدأ للكل وأن يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل لكن لعجز
أنفسنا لا يقوى على سلوك ذلك الطريق البرهاني الذي هو سلوك عن المبادئ إلى الثواني وعن العلة
إلى المعلول إلا في بعض جمل مراتب الموجودات منها دون التفصيل فإذن من حق هذا العلم في نفسه أن يكون
مقدما على العلوم كلها إلا أنه من جهتنا يتأخر عن العلوم كلها فقد تكلمنا على مرتبة هذا العلم من جملة العلوم
وأما اسم هذا العلم فهو أنه فيما بعد الطبيعة ونعني بالطبيعة لا القوة التي هي مبدأ حركة وسكون
بل جملة الشيء الحادث عن المادة الجسمانية وتلك القوة والأعراض فقد قيل إنه قد يقال الطبيعة للجرم
الطبيعي الذي له الطبيعة والجرم الطبيعي هو الجرم المحسوس بما له من الخواص والأعراض ومعنى بعد
الطبيعة بعدية بالقياس إلينا فإن أول ما نشاهد الوجود ونتعرف من أحواله نشاهد هذا الوجود
الطبيعي وأما الذي يستحق أن يسمى به هذا العلم إذا اعتبر بذاته فهو أن يقال له علم ما قبل الطبيعة لأن الأمور
المبحوث عنها في هذا العلم بالذات أو بالعموم قبل الطبيعة ولكن لقائل أن يقول إن الأمور الرياضية
المحضة التي ينظر فيها في الحساب والهندسة هي أيضا قبل الطبيعة وخصوصا العدد فإنه لا تعلق
لوجوده بالطبيعة البتة لأنه قد يوجد أيضا لا في الطبيعة فيجب أن يكون علم الحساب علم ما بعد الطبيعة
فالذي يجب أن نقوله في هذا التشكك هو أنه أما الهندسة فما كان النظر فيه منها إنما هو في الخطوط
والسطوح والمجسمات فمعلوم أن موضوعه غير مفارق للطبيعة في القوام فالأعراض اللازمة له أولى
بذلك وما كان موضوعه المقدار المطلق فيؤخذ فيه المقدار المطلق على أنه مستعد لأي نسبة اتفقت وذلك
ليس للمقدار بما هو مبدأ للطبيعيات وصورة بل بما هو مقدار وعرض وقد عرفت في شرحنا للمنطقيات وفي
الطبيعيات الفرق بين المقدار الذي هو بعد للهيولى مطلقا وبين المقدار الذي هو كم وأن اسم
المقدار يقع عليهما باشتراك فإذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار المقوم
للجسم الطبيعي بل المقدار المقول على الخط والسطح والجثة وهذا هو المستعد للنسب المختلفة وأما
العدد فالشبهة فيه آكد ويشبه في ظاهر النظر أن يكون علم العدد هو من علم ما بعد الطبيعة إلا أن

علم ما بعد الطبيعة انما يعني به شيء آخر وهو علم ما هو مباين من كل الوجوه للطبيعة فيكون قد سمي هذا العلم باشرف ما فيه كما يسمى هذا العلم بالعلم الالهي ايضا لان المعرفة بالله هو غاية هذا العلم وكثيرا ما يسمى الاشياء من جهة المعنى الاشرف والجزء الاشرف والجزء الذي هو كالغاية فيكون كان هذا العلم هو العلم الذي كماله واشرف اجزائه ومقصوده الاول هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه فبيّنا اذا كانت التسمية موضوعة بازاء هذا المعنى لا يكون لعلم العدد مشاركة له في معنى هذا الاسم فهذا ولكن البيان المحقق لكون علم الحساب خارجا من علم ما بعد الطبيعة هو انه سيظهر لك ان موضوعه ليس هو العدد من كل وجه فان العدد قد يوجد في الامور المفارقة وقد يوجد في الامور الطبيعية وقد يعرض له وضع في الوهم مجردا عن شيء هو عارض له وان كان لا يمكن ان يكون العدد موجودا الا عارضا لشيء في الوجود فاما كان للعدد وجود في الامور المفارقة امتنع ان يكون موضوعا لاية نسبة اتفقت من الزيادة والنقصان بل انما يثبت على ما هو عليه فقط بل انما يجوز ان يوضع بحيث يكون قابلا لاية زيادة اتفقت ولاية نسبة اتفقت اذا كان في هيولى الاجسام الذي هو بالقوة كل نحو من المعدودات او كان في الوهم وفي الحالين جميعا هو غير مفارق للطبيعة فاذن علم الحساب من حيث ينظر في العدد انما ينظر فيه وقد حصل له الاعتبار الذي انما يكون له عند كونه في الطبيعة ويشبه ان يكون اول نظره فيه وهو في الوهم ويكون انما هو الوهم بهذه الصفة لانه وهم له ماخوذ عن احوال الطبيعية لها ان تجتمع وتفترق وتتحد وتنقسم فالحساب ليس نظرا في ذات العدد ولا نظرا في عوارض العدد من حيث هو عدد مطلقا بل عوارضه من حيث يصير بحال يقبل ما اشير اليه وهو حينئذ مادي او وهمي انساني يستند الى المادة واما النظر في ذات العدد وفيما يعرض له من حيث لا يتعلق بالمادة ولا يستند اليها فهو لهذا العلم

**فصل في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم وفهرست الفصول**

ينبغي لنا في هذه الصناعة ان نعرف حال نسبة الشيء والموجود الى المقولات وحال العدم وحال الوجود في الوجوب الضروري وشرائطه وحال الامكان وحقيقته وهو بعينه النظر في القوة والفعل وان ننظر في حال الذي بالذات والذي بالعرض وفي الحق والباطل وفي حال الجوهر وكم اقسامه هو لانه ليس يحتاج الموجود في ان يكون جوهرا الى ان يصير طبيعيا او تعليميا فان ههنا جواهر خارجة عنهما فيجب ان نعرف حال الجوهر الذي هو كالهيولى وانه كيف هو وهل هو مفارق او غير مفارق ومتفق النوع او مختلف وما نسبته الى الصورة وان الجوهر الصوري كيف هو وهل ايضا مفارق او ليس بمفارق وما حال المركب وكيف حال كل واحد منهما عند الحدود وكيف مناسبة ما بين الحدود والمحدودات ولان مقابل الجوهر بنوع ما هو العرض فينبغي ان يتعرف في هذا العلم طبيعة العرض واقسامه وكيفية الحدود التي تحد بها الاعراض ويتعرف حال مقولة مقولة من الاعراض وما امكن فيه ان يظن انه جوهر وليس بجوهر فيبين عرضيته ويعرف مراتب الجواهر كلها بعضها عند بعض في الوجود بحسب التقدم والتأخر ويعرف كذلك حال الاعراض ويليق بهذا الموضع ان يتعرف حال الكلي والجزئي والكل والجزء وكيف وجود الطبائع الكلية وهل لها وجود في الاعيان الجزئية وكيف وجودها في النفس وهل لها وجود مفارق للاعيان وللنفس وهنالك يتعرف حال الجنس والنوع وما يجري مجراهما ولان الموجود لا يحتاج في كونه علة او معلولا الى ان يكون طبيعيا او تعليميا او غير ذلك فبالحري ان يتبع ذلك بالكلام في العلل واجناسها واحوالها وانها كيف ينبغي ان يكون الحال بينها وبين المعلولات وفي تعريف الفرقان بين المبدأ الفاعلي وبين غيره وان نتكلم في الفعل والانفعال وفي تعريف الفرقان بين الصورة وبين الغاية واثبات كل واحد منها وانها في كل طبقة تذهب الى علة اولى وبين الكلام في المبدأ والابتداء ثم الكلام في التقدم والتأخر والحدوث واصناف ذلك وانواعه وخصوصية كل نوع منه وما يكون متقدما في الطبيعة ومتقدما عند العقل وتحقيق الاشياء المتقدمة عند العقل ووجه مخاطبة من انكرها فاذا كان فيه من هذه الاشياء اي مشهور مخالف للحق نقضناه فهذه وما يجري مجراها لواحق الوجود بما هو وجود ولان الواحد مساوق للوجود فيلزمنا ان ننظر ايضا في الواحد واذا نظرنا في الواحد وجب ان ننظر في الكثير ونعرف التقابل بينهما وهنالك يجب ان ننظر في العدد وما نسبته الى الموجودات وما نسبة الكم المتصل الذي يقابله بوجه ما الى الموجودات ونعد الآراء الباطلة كلها فيه ونعرف انه ليس شيء من ذلك مفارقا ولا مبدأ للموجودات ونثبت العوارض



التي تعرض للاعداد والكميات المتصلة مثل الاشكال وغيرها ومن توابع الواحد الشبيه والمساوي والموافق والمجانس والمشاكل والمماثل والهو هو فيجب ان نتكلم في كل واحد من هذه ومقابلاتها ولانها لا تكثر مثل الغير والشبيه وغير المساوي وغير الموافق وغير المجانس وغير المشاكل والغير بالجملة والخلاف والتقابل واصنافها والتضاد بالحقيقة وماهيته ثم بعد ذلك ننتقل الى مبادي الموجودات فنثبت المبدأ الاول وانه واحد حق في غاية الجلالة ونعرف انه من كم وجه واحد ومن كم وجه هو حق وانه كيف يعلم كل شيء وكيف هو قادر على كل شيء وما معنى انه يعلم وانه يقدر وانه جواد وانه سلام اي خير محض معشوق لذاته وهو اللذيذ الحق وعنده الجمال الحق ونفسخ ما قيل وظن فيه من الآراء المضادة للحق ثم نبين كيف نسبته الى الموجودات عنه وما اول الاشياء التي توجد عنه ثم كيف تترتب عنه الموجودات مبتدئة من الجواهر الملكية العقلية ثم الجواهر الملكية النفسانية ثم الجواهر الفلكية السماوية ثم هذه العناصر ثم المكونات عنها ثم الانسان وكيف تعود اليه هذه الاشياء وكيف هو مبدأ لها فاعلي وكيف مبدأ لها كمالي وما اذا يكون حال النفس الانسانية اذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة واي مرتبة يكون وجودها وندل فيما بين ذلك على جلالة قدر النبوة ووجوب طاعتها وانها واجبة من عند الله تعالى وعلى الاخلاق والاعمال التي تحتاج اليها النفوس الانسانية مع الحكمة في ان يكون لها السعادة الاخروية ونعرف السعادات فاذا بلغنا هذا الموضع ختمنا كتابنا هذا والله المستعان به على ذلك

**فصل في الدلالة على الموجود والشيء واقسامهما الاول بما يكون فيه تنبيه على الغرض**

فنقول ان الموجود والشيء والضروري معانيها ترتسم في النفس ارتساما اوليا ليس ذلك الارتسام مما يحتاج ان يجلب باشياء اعرف منها فانه كما ان في باب التصديق مبادي اولية يقع التصديق بها لذاتها ويكون التصديق بغيرها بسببها واذا لم يخطر بالبال او لم يفهم اللفظ الدال عليها لم يمكن التوصل الى معرفة ما يعرف بها وان لم يكن التعريف الذي يحاول باخطارها بالبال او تفهيم ما يدل به عليها من الالفاظ محاولا لافادة علم ليس في الغريزة بل منبها على تفهيم ما يريد القائل او يذهب اليه وربما كان ذلك باشياء هي في انفسها اخفى من المراد تعريفه لكنها لعلة ما وعبارة ما صارت اعرف كذلك في التصورات اشياء هي مبادي للتصور وهي متصورة لذواتها واذا اريد ان يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفا لمجهول بل تنبيها واخطارا بالبال باسم او بعلامة وربما كانت في نفسها اخفى منه لكنها لعلة ما وحال ما يكون اظهر دلالة فاذا استعملت تلك العلامة تنبهت النفس على اخطار ذلك المعنى بالبال من حيث انه هو المراد لا غيره من غير ان يكون العلامة بالحقيقة معلمة اياه ولو كان كل تصور يحتاج الى ان يسبقه تصور قبله لذهب الامر في ذلك الى غير النهاية او لدار واولى الاشياء بان يكون متصورة لانفسها الاشياء العامة للامور كلها كالموجود والشيء والواحد وغيره ولهذا ليس يمكن ان يبين شيء منها ببيان لا دور فيه البتة او ببيان شيء اعرف منها ولذلك من حاول ان يقول فيها شيئا وقع في اضطراب كمن يقول ان من حقيقة الموجود ان يكون فاعلا او منفعلا وهذا وان كان ولا بد فمن اقسام الموجود والموجود اعرف من الفاعل والمنفعل وجمهور الناس يتصورون حقيقة الموجود ولا يعرفون البتة انه يجب ان يكون فاعلا او منفعلا وانا الى هذه الغاية لم يتضح لي ذلك الا بقياس لا غير فكيف يكون حال من يروم ان يعرف الشيء الظاهر بصفة له يحتاج الى بيان حتى يثبت وجودها له وكذلك قول من قال ان الشيء هو الذي يصح عنه الخبر فان يصح اخفى من الشيء والخبر اخفى من الشيء فكيف يكون هذا تعريفا للشيء وانما يعرف الصحة ويعرف الخبر بعد ان يستعمل في بيان كل واحد منهما انه شيء او انه امر او انه ما او انه الذي وجميع ذلك كالمرادفات لاسم الشيء فكيف يصح ان يعرف الشيء تعريفا حقيقيا بما لا يعرف الا به نعم ربما كان في ذلك واشباهه تنبيه ما واما بالحقيقة فانك اذا قلت ان الشيء هو ما يصح الخبر عنه يكون كانك قلت ان الشيء هو الشيء الذي يصح الخبر عنه لان معنى ما والذي والشيء معنى واحد فتكون قد اخذت الشيء في حد الشيء على انا لا ننكر ان يقع بهذا او ما يشبهه مع فساد ماخذه تنبيه بوجه ما على الشيء ونقول ان معنى الموجود ومعنى الشيء متصوران في الانفس وهما معنيان فالموجود والمثبت والمحصل اسماء مترادفة على معنى واحد ولا نشك في ان معناها قد حصل في نفس من يقرأ هذا الكتاب والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات كلها فان لكل امر حقيقة هو بها ما هو فللمثلث حقيقة انه مثلث وللبياض حقيقة انه بياض وذلك هو الذي

وربما سميناه الوجود الخاص ولم يرد به معنى الوجود الاثباتي فان لفظ الوجود يدل به ايضا على معان كثيرة منها الحقيقة التي عليها الشيء فكانه ما عليه يكون الوجود الخاص للشيء ونرجع فنقول انه من البين ان لكل شيء حقيقة خاصة هي ماهيته ومعلوم ان حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذي يرادف الاثبات وذلك لانك اذا قلت ان حقيقة كذا موجودة اما في الاعيان او في النفس او مطلقا يعمهما جميعا كان لهذا معنى محصل مفهوم ولو قلت ان حقيقة كذا حقيقة كذا او ان حقيقة كذا حقيقة لكان حشوا من الكلام غير مفيد ولو قلت ان حقيقة كذا شيء لكان ايضا قولا غير مفيد ما يجهل واقل افادة منه ان يقول ان الحقيقة شيء الا ان يعني بالشيء الموجود فكانك قلت ان حقيقة كذا حقيقة موجودة واما اذا قلت حقيقة ا شيء ما وحقيقة ب شيء آخر فانما صح هذا وافاد لانك تضمر في نفسك انه شيء آخر مخصوص مخالف لذلك الشيء الآخر كما لو قلت ان حقيقة ا حقيقة وحقيقة ب حقيقة اخرى ولولا هذا الاضمار وهذا الاقتران جميعا لم يفد فالشيء يراد به هذا المعنى ولا يفارقه لزوم معنى الوجود اياه البتة بل معنى الموجود يلزمه دائما لانه يكون اما موجودا في الاعيان او موجودا في الوهم والعقل وان لم يكن كذا لم يكن شيئا وان ما يقال ان الشيء هو الذي يخبر عنه حق ثم الذي يقال مع هذا ان الشيء قد يكون معدوما على الاطلاق امر يجب ان ينظر فيه فان عنى بالمعدوم المعدوم في الاعيان جاز ان يكون كذلك فيجوز ان يكون الشيء ثابتا في الذهن معدوما في الاشياء الخارجة وان عنى غير ذلك كان باطلا ولم يكن عنه خبر البتة ولا كان معلوما الا على انه متصور في النفس فقط فاما ان يكون متصورا في النفس صورة تشير الى شيء خارج فكلا اما الخبر فلان الخبر يكون دائما عن شيء متحقق في الذهن والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالايجاب واذا اخبر عنه بالسلب ايضا فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن لان قولنا هو يتضمن اشارة والاشارة الى المعدوم الذي لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن محال وكيف يوجب على المعدوم شيء ومعنى قولنا ان المعدوم كذا معناه ان وصف كذا حاصل للمعدوم ولا فرق بين الحاصل والموجود فيكون كانا قلنا ان هذا الوصف موجود للمعدوم بل نقول انه لا يخلو ما يوصف به المعدوم ويحمل عليه اما ان يكون موجودا وحاصلا للمعدوم او لا يكون موجودا وحاصلا له فان كان موجودا وحاصلا للمعدوم فلا يخلو اما ان يكون في نفسه موجودا او معدوما فان كان موجودا فيكون للمعدوم صفة موجودة واذا كانت الصفة موجودة فالموصوف بها موجود لا محالة فالمعدوم موجود وهذا محال وان كانت الصفة معدومة فكيف يكون المعدوم في نفسه موجودا للشيء فان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا للشيء نعم قد يكون الشيء موجودا في نفسه ولا يكون موجودا لشيء آخر فاما ان لم يكن الصفة موجودة للمعدوم فهو نفي الصفة عن المعدوم فانه ان لم يكن هذا هو النفي للصفة عن المعدوم فاذا نفينا الصفة عن المعدوم كان مقابل هذا فكان وجود الصفة له وهذا كله باطل وانما نقول ان لنا علما بالمعدوم فلان المعنى اذا تحصل في النفس فقط ولم يشر فيه الى الخارج كان المعلوم نفس ما في النفس فقط والتصديق الواقع بين المتصور من جزئيه كان بجائز في طباع هذا المعلوم وقوع نسبة له معقولة الى الخارج واما في الوقت فلا نسبة له فلا معلوم غيره وعند القوم الذين يرون هذا الرأي ان في جملة ما يخبر عنه ويعلم امورا لا شيئية لها في العدم ومن شاء ان يقف على ذلك فليرجع الى ما هذوا به من اقاويلهم التي لا تستحق فضل الاشتغال بها وانما وقع اولئك فيما وقعوا فيه بسبب جهلهم بان الاخبار انما يكون عن معان لها وجود في النفس وان كانت معدومة في الاعيان ويكون معنى الاخبار عنها ان لها نسبة ما الى الاعيان مثلا ان قلت ان القيامة تكون فهمت القيامة وفهمت تكون وحملت تكون التي في النفس على القيامة التي في النفس بان هذا المعنى يصح في معنى آخر معقول ايضا هو معقول في وقت مستقبل ان يوصف بمعنى ثالث معقول وهو معقول الوجود وعلى هذا القياس الامر في الماضي فبين ان المخبر عنه لا بد ان يكون موجودا وجودا ما في النفس والاخبار بالحقيقة هو عن الموجود في النفس وبالعرض عن الموجود الخارج وقد فهمت الآن ان الشيء بماذا يخالف المفهوم الموجود والحاصل وانهما متلازمان مع ذلك وعلى انه قد بلغني ان قوما يقولون ان الحاصل يكون حاصلا وليس بموجود وقد يكون صفة الشيء ليس شيئا لا موجودا ولا معدوما وان الذي ومايدل على غير ما يدل الذي عليه الشيء فهؤلاء ليسوا من جملة المميزين واذا اخذوا بالتمييز بين هذه الالفاظ من حيث مفهوماتها انكشفوا فنقول الآن

انه وان لم يكن الموجود كما علمت جنسا ولا مقولا بالتساوي على ما تحته فانه معنى متفق فيه على التقديم والتأخير واول ما يكون للماهية التي هي الجوهر ثم يكون لما بعده واذ هو معنى واحد على النحو الذي اومأنا اليه فيلحقه عوارض تخصه كما قد بينا قبل فلذلك يكون له علم واحد يتكفل به كما ان لجميع ما هو صحي علما واحدا وقد يعسر علينا ان نعرف حال الواجب والممكن والممتنع بالتعريف المحقق ايضا بل بوجه العلامة وجميع ما قيل في تعريف هذه مما بلغك عن الاولين قد يكاد يقتضي دورا وذلك لانهم على ما مر لك في فنون المنطق اذا ارادوا ان يحدوا الممكن اخذوا في حده اما الضروري واما المحال ولا وجه لهم غير ذلك واذا ارادوا ان يحدوا الضروري اخذوا في حده اما الممكن واما المحال واذا ارادوا ان يحدوا المحال اخذوا في حده اما الضروري واما الممكن مثلا اذا حدوا الممكن قالوا مرة انه غير الضروري او انه المعدوم في الحال الذي ليس وجوده في اي وقت فرض من المستقبل بمحال ثم ان احتاجوا الى ان يحدوا الضروري قالوا اما انه الذي لا يمكن ان يفرض معدوما او انه الذي اذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا فقد اخذوا الممكن تارة في حده والمحال اخرى واما الممكن فقد كانوا اخذوا قبل في حده اما الضروري واما المحال ثم المحال اذا ارادوا ان يحدوه اخذوا في حده اما الضروري بان يقولوا ان المحال هو ضروري العدم واما الممكن بان يقولوا انه الذي لا يمكن ان يوجد او لفظا آخر يذهب مذهب هذين وكذلك ما يقال من ان الممتنع هو الذي لا يمكن ان يكون وهو الذي يجب ان لا يكون والواجب هو الذي هو ممتنع ومحال ان لا يكون وليس يمكن ان لا يكون والممكن هو الذي ليس بممتنع ان يكون وان لا يكون او الذي ليس بواجب ان يكون وان لا يكون وهذا كله كما تراه دور ظاهر واما كشف الحال في ذلك فقد مر لك في انولوطيقا على ان اولى هذه الثلاثة في ان يتصور انما هو الواجب وذلك لان الواجب يدل على تأكد الوجود والوجود اعرف من العدم لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف بوجه ما بالوجود ومن تفهيمنا هذه الاشياء يتضح لك بطلان قول من يقول ان المعدوم يعاد لانه اول شيء يخبر عنه بالوجود وذلك لان المعدوم اذا اعيد يجب ان يكون بينه وبين ما هو مثله لو وجد بدله فرق فان كان مثله انما ليس هو لانه ليس الذي كان عدم وفي حال العدم كان هذا غير ذلك فقد صار المعدوم موجودا على النحو الذي اومأنا اليه فيما سلف آنفا وعلى ان المعدوم اذا اعيد احتيج ان يعاد جميع الخواص التي كان بها هو ما هو ومن خواصه وقته واذا اعيد وقته كان المعدوم غير معاد لان المعاد هو الذي يوجد في وقت ثان فان كان المعدوم يجوز ان يعاد وان يعاد معه جملة المعدومات التي كانت معه والوقت اما شيء له حقيقة وجود قد عدم او موافقة وجود لعرض من الاعراض على ما عرف من مذاهبهم جاز ان يعود الوقت والاحوال فلا يكون وقت ووقت فلا يكون عود على ان العقل يدفع هذا دفعا لا يحتاج فيه الى بيان وكل ما يقال فيه فهو خروج عن طريق التعليم

## فصل في ابتداء القول في الواجب الوجود والممكن الوجود

وان الواجب الوجود لا علة له وان الممكن الوجود معلول وان الواجب الوجود غير مكافئ لغيره في الوجود ولا متعلق بغيره فيه فنعود الى ما كنا فيه فنقول ان لكل واحد من الواجب الوجود والممكن الوجود خواص فنقول ان الامور التي تدخل في الوجود تحتمل في العقل الانقسام الى قسمين فيكون منها ما اذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده وظاهر انه لا يمتنع ايضا وجوده والا لم يدخل في الوجود وهذا الشيء هو في حيز الامكان ويكون منها ما اذا اعتبر بذاته وجب وجوده فنقول ان الواجب الوجود بذاته لا علة له وان الممكن الوجود بذاته له علة وان الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وان الواجب الوجود لا يمكن ان يكون وجوده مكافئا لوجود آخر فيكون كل واحد منهما مساويا للآخر في وجوب الوجود ويتلازمان وان الواجب الوجود لا يجوز ان يجمع وجوده عن كثرة البتة وان الواجب الوجود لا يجوز ان يكون الحقيقة التي له مشتركا فيها بوجه من الوجوه حتى يلزم من تصحيحنا ذلك ان يكون الواجب الوجود غير مضاف ولا متغير ولا متكثر ولا مشارك في وجوده الذي يخصه اما ان الواجب الوجود لا علة له فظاهر لانه ان كان لواجب الوجود علة في وجوده كان وجوده بها وكل ما وجوده بشيء فاذا اعتبر بذاته دون غيره لم يجب له وجود وكل ما اذا اعتبر بذاته دون غيره ولم يجب له وجود فليس بواجب الوجود بذاته فبين انه ان كان لواجب الوجود بذاته علة لم يكن واجب الوجود بذاته فقد ظهر ان الواجب الوجود لا علة له وظهر انه لا يجوز ان يكون شيء واجب الوجود بذاته وواجب الوجود بغيره لانه ان كان يجب وجوده بغيره فلا يجوز ان يوجد دون غيره فيستحيل وجوده ولو وجب بذاته لحصل

ولانه لا يجاب العلة في وجوده والذي يؤثر غيره في وجوده فلا يكون واجبا وجوده في ذاته وايضا
ان كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته فوجوده وعدمه كلاهما بعلة لانه اذا وجد فقد حصل له الوجود
متميزا عن العدم واذا عدم حصل له العدم متميزا من الوجود فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من الامرين يحصل له
عن غيره او لا عن غيره فان كان عن غيره فالغير هو العلة وان كان لا يحصل عن غيره ومن البين ان كل ما لم يوجد
ثم وجد فقد تخصص بامر جائز غيره وكذلك في العدم وذلك لان هذا التخصص اما ان يكفي فيه ماهية الامر
او لا يكفي فيه ماهيته فان كانت ماهيته قد يكفي لاي الامرين كان حتى يكون حاصلا لم يكون ذلك الامر واجبا
لماهيته لذاته وقد فرض غير واجب هذا خلف وان كان لا يكفي فيه ماهيته بل امر يضاف اليه وجود ذاته
فكان وجوده لوجود شيء آخر غير ذاته لا بد منه فهو علته فله علة وبالجملة فانما يصير احد الامرين حاصلا له
لا لذاته بل لعلة اما المعنى الوجودي فبعلة هي علة وجودية واما المعنى العدمي فبعلة هي عدم العلة للمعنى
الوجودي وعلى ما علمت فنقول انه يجب ان يصير واجبا بالعلة وبالقياس اليها فانه ان لم يكن واجبا
كان عند وجود العلة وبالقياس اليها ممكنا ايضا فكان يجوز ان يوجد وان لا يوجد غير متخصص باحد
الامرين وهذا محتاج من راس الى وجود شيء ثالث يتعين له به الوجود عن العدم او العدم عن الوجود
عند وجود العلة فيكون ذلك علة اخرى ويتمادى الكلام الى غير النهاية واذا تمادى الى غير النهاية لم يكن
مع ذلك قد تخصص له وجود فلا يكون قد حصل له وجود وهذا محال لا لانه ذاهب الى غير النهاية في العلل
فقط فان هذا في هذا الموضع بعد مشكوك في احالته بل لانه لم يوجد بعد ما به يتخصص وقد فرض موجودا
فقد صح ان كل ما هو ممكن الوجود لا يوجد ما لم يجب بالقياس الى علته فنقول ولا يجوز ان يكون واجب
الوجود مكافيا لواجب وجود آخر حتى يكون هذا موجودا مع ذلك وذلك موجودا مع هذا وليس احدهما
علة للآخر بل هما متكافيان في امر لزوم الوجود فنقول انه لا يخلو اذا اعتبرت ذات احدهما بذاته دون الآخر
اما ان يكون واجبا بذاته او لا يكون واجبا بذاته فان كان واجبا بذاته فلا يخلو اما ان يكون له وجوب
ايضا باعتباره مع الثاني فيكون الشيء واجب الوجود بذاته وواجب الوجود لاجل غيره وهذا محال
كما قد مضى واما ان لا يكون له وجوب بالآخر فلا يجب ان يتبع وجوده وجود الآخر ويلزمه بل لا يكون
لوجوده علاقة بالآخر حتى يكون انما يوجد اذا وجد الآخر هذا واما ان لم يكن واجبا بذاته فيجب ان يكون
باعتبار ذاته ممكن الوجود وباعتبار الآخر واجب الوجود فلا يخلو اما ان يكون الآخر كذلك او لا يكون
فان كان الآخر كذلك فلا يخلو حينئذ اما ان يكون وجوب الوجود لهذا من ذلك وذلك في حد امكان الوجود
او في حد وجوب الوجود فان كان وجوب الوجود لهذا من ذلك وذلك هو في حد وجوب الوجود وليس من
نفسه او من ثالث سابق كما قلنا في وجه سلف بل من الذي يكون منه كان وجوب وجود هذا شرطا فيه
وجوب وجود ما يحصل بعد وجوب وجوده بعدية بالذات فلا يحصل له وجوب وجود البتة وان كان
وجوب الوجود لهذا من ذلك وذلك في حد الامكان فيكون وجوب وجود هذا من ذات ذلك وهو في حد
الامكان ويكون ذات ذلك في حد الامكان مفيدا لهذا وجوب الوجود وليس له حد الامكان مستفادا
من هذا بل الوجوب فيكون العلة لهذا امكان وجود ذلك وامكان وجود ذلك ليس علته هذا فلا يكونان
غير متكافيين اعني ما هو علة بالذات ومعلول بالذات ثم يعرض شيء آخر وهو انه اذا كان امكان وجود ذلك
هو علة ايجاب وجود هذا لم يتعلق وجود هذا بوجوبه بل بامكانه فوجب ان يجوز وجوده مع عدمه وقد فرضا
متكافيين هذا خلف فاذن ليس يمكن ان يكونا متكافيين في الوجود في حال ما لا يتعلقان بعلة خارجة بل يجب
ان يكون احدهما هو الاول بالذات او يكون هناك سبب خارج آخر يوجبهما جميعا بايجاب العلاقة التي
بينهما او يوجب العلاقة بايجابهما والمضافان ليس احدهما واجبا بالآخر بل مع الآخر والموجب لهما
العلة التي جمعتهما وايضا المادتان او الموضوعان او الموضوعان لهما وليس يكفي وجود المادتين او
الموضوعين لهما وحدهما بل وجود ثالث يجمع بينهما وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون وجود كل واحد
من الامرين وحقيقته هو ان يكون مع الآخر فوجوده بذاته يكون غير واجب فيصير ممكنا فيصير
معلولا ويكون كما قلنا ليس علته مكافية في الوجود فيكون اذن علته امرا آخر فلا يكون هو والآخر
علة للعلاقة التي بينهما بل ذلك الآخر واما ان لا يكون فيكون المعية طارئة على وجوده الخاص لاحقة
له وايضا فان الوجود الذي يخصه لا يكون عن مكافيه من حيث هو مكافيه بل عن علة متقدمة ان كان

معلولا فحينئذ اما ان يكون وجوده ذلك عن صاحبه لا من حيث مكافيه بل من حيث وجود صاحبه الذي
يخصه فلا يكونان متكافيين بل علة ومعلولا ويكون صاحبه ايضا علة للعلاقة الوهمية بينهما كالاب
والابن واما ان يكونا متكافيين من جملة ما يكون الامران ليس احدهما علة للآخر ويكون العلاقة لازمة
لوجودهما فيكون العلة الاولى للعلاقة هي امر خارج موجد لذاتيهما على ما علمته والعلاقة عرضية
فيكون لا امكان هناك الا بالعرض المباين واللازم وهذا غير ما نحن فيه ويكون الذي بالعرض علة
لا محالة فيكونان من حيث التكافؤ معلولين.

## فصل في ان واجب الوجود واحد

ونقول ايضا ان واجب الوجود يجب ان يكون ذاتا واحدة والا فليكن كثيرة فيكون كل واحد منها واجب الوجود
فلا يخلو اما ان يكون كل واحد منها في المعنى الذي هو حقيقته لا يخالف الآخر البتة او يخالفه فان كان
لا يخالف الآخر في المعنى الذي لذاته بالذات ويخالفه بانه ليس هو وهذا خلاف لا محالة فيخالفه
في غير المعنى وذلك لان المعنى الذي هو فيهما غير مختلف وقد قارنه شيء به صار هذا او في هذا او قارن
نفس انه هذا او في هذا ولم يقارنه هذا المقارن في الآخر بل ما به صار ذاك ذاك او نفس انه ذاك
ذاك وهذا تخصيص ما قارن ذلك المعنى وبينهما به مباينة فاذن كل واحد منهما يباين الآخر به وليس يخالفه
في نفس المعنى فيخالفه في غير المعنى والاشياء التي هي غير المعنى ويقارن المعنى هي الاعراض واللواحق
الغير الذاتية وهذه اللواحق اما ان يعرض لحقيقة الشيء بما هو تلك الحقيقة فيجب ان يتفق الكل فيها
وقد فرض انها مختلفة فيه هذا خلف واما ان يعرض له عن اسباب خارجة لا عن نفس ماهيته فيكون
لولا تلك العلة لم يعرض فيكون لولا تلك العلة لم يختلف فيكون لولا تلك العلة كانت الذوات واحدة
او لم يكن فيكون لولا تلك العلة ليس هذا بانفراده واجب الوجود وذلك بانفراده واجب الوجود لا من
حيث الوجود بل من حيث الاعراض فيكون وجوب وجود كل واحد منهما الخاص به المنفرد له مستفادا
من غيره وقد قيل ان كل ما هو واجب الوجود بغيره فليس واجب الوجود بذاته بل هو في حد ذاته ممكن
الوجود فيكون كل واحد من هذه مع انها واجبة الوجود بذواتها ممكنة الوجود في حد ذواتها وهذا
محال ولنفرض الآن انه يخالفه في معنى اصلي بعد ما يوافقه في المعنى فلا يخلو ذلك المعنى اما ان يكون
شرطا في وجوب الوجود او لا يكون فان كان شرطا في وجوب الوجود فظاهر انه يجب ان يتفق فيه
كل ما هو واجب الوجود وان لم يكن شرطا في وجوب الوجود فوجوب الوجود متقرر دونه وجوب وجود
وهو داخل عليه عارض مضاف اليه بعد ما تم ذلك الوجوب وجود وقد منعنا هذا وبينا فساده
فاذن لا يجوز ان يخالفه في المعنى بل يجب ايضا ان نبرهن لهذا بيانا من وجه آخر وهو ان انقسام معنى وجوب
الوجود في الكثرة لا يخلو من وجهين اما ان يكون على سبيل انقسامه بالفصول واما على سبيل انقسامه
بالعوارض ثم من المعلوم ان الفصول لا تدخل في حد ما يقام مقام الجنس فهي لا تفيد الجنس حقيقته
وانما يفيده القوام بالفعل وذلك كالناطق فان الناطق لا يفيد الحيوان معنى الحيوانية بل يفيد
القوام بالفعل ذاتا موجودة خاصة فيجب ايضا ان يكون فصول وجوب الوجود ان صحت بحيث
لا تفيد وجوب الوجود حقيقة وجوب الوجود بل تفيد الوجود بالفعل وهذا محال من وجهين احدهما
انه ليس حقيقة وجوب الوجود الا نفس تأكد الوجود لا كحقيقة الحيوانية التي هي معنى غير تأكد الوجود
والوجود لازم لها او داخل عليها كما علمت فاذن افادة الوجود لوجوب الوجود هي افادة شرط
حقيقته ضرورة وقد منع جواز هذا ما بين الجنس والفصل والوجه الثاني انه يلزم ان يكون حقيقة
وجوب الوجود متعلقة في ان يحصل بالفصل موجبا فيكون المعنى الذي به يكون الشيء واجب الوجود
بغيره وقد ابطلنا هذا فقد ظهر لنا ان انقسام وجوب الوجود لا يكون انقسام المعنى
الجنسي الى الفصول فبين ان المعنى الذي يقتضي وجوب الوجود لا يجوز ان يكون معنى جنسيا ينقسم
بفصول او اعراض فبقي ان يكون معنى نوعيا فنقول ولا يجوز ان يكون نوعه محمولا على كثيرين
لان اشخاص النوع الواحد كما بينا اذا لم تختلف في المعنى الذاتي وجب ان يكون انما تختلف بالعرض
وقد منعنا امكان هذا في وجوب الوجود وقد يمكن ان نبين هذا بنوع من الاختصار ويكون الغرض
واحدا الا انه ونعود فنقول ان وجوب الوجود اذا كان صفة لشيء موجود كالقائم اذا ان يكون واجبا

فى حق الصفة ان يكون مبين هذه الصفة موجودة لهذا الموصوف فيمتنع الواحد منها ان يوجد موجودا
الا ان يكون صفة له فيمتنع ان يوجد لغيره فيجب ان يوجد له وحده واما ان يكون وجود هذا له ممكنا
غير واجب فيجوز ان يكون هذا الشيء غير واجب الوجود بذاته وهو واجب الوجود بذاته هذا خلف
فوجوب الوجود لا يكون الا لواحد فقط ❁ فان قال قائل ان وجود هذا صفة لهذا لا يمنع وجود
صفة للآخر فكونه صفة للآخر ليس يبطل وجوب كونه صفة لهذا ❁ فنقول كلامنا فى تعيين
وجوب الوجود صفة له من حيث هو له من حيث لا يلتفت فيه الى الآخر فذلك ليس صفة للآخر بعينه بل
شلها الواجب فيها ما يجب فى ذلك بعينها وبعبارة اخرى نقول ان كون الواحد منها واجب
الوجود وكونه هو بعينه اما ان يكون واحدا فيكون كل ما هو واجب الوجود فهو بعينه وليس غيره
وان كان كونه واجب الوجود غير كونه هو بعينه فقارنه واجب الوجود لانه هو بعينه اما ان يكون
امرا لذاته او لعلة وسبب وموجب غيره فان كان لذاته ولانه واجب الوجود فيكون كل ما هو
واجب الوجود هذا بعينه وان كان لعلة وسبب وموجب غيره فلكونه هذا بعينه سبب فلخصوصية
وجود المنفرد سبب فهو معلول فاذن واجب الوجود واحد بالكلية ليس كانواع تحت جنس وواحد بالعدد
ليس كاشخاص تحت نوع بل معنى شرح اسمه له فقط ووجوده غير مشترك فيه وسنزيد لهذا ايضاحا
فى موضع آخر فهذه هى الخواص التى يختص بها واجب الوجود واما الممكن الوجود فقد تبين من ذلك
خاصيته وهو انه يحتاج ضرورة الى شيء آخر يجعله بالفعل موجودا وكل ما هو ممكن الوجود فهو دائما
باعتبار ذاته ممكن الوجود لكنه ربما عرض ان يجب وجوده بغيره وذلك اما ان يعرض له دائما واما
ان يكون وجوب وجوده عن غيره ليس دائما بل فى وقت دون وقت فهذا يجب ان يكون له مادة تتقدم
وجوده بالزمان كما سنوضحه والذى يجب وجوده بغيره دائما فهو ايضا غير بسيط الحقيقة لان
الذى له باعتبار ذاته غير الذى له من غيره وهو حاصل الهوية منهما جميعا فى الوجود فلذلك لا شيء
غير الواجب الوجود يعرى عن ملابسة ما بالقوة والامكان باعتبار نفسه وهو الفرد وغيره
زوج تركيبى

## فصل فى بيان الحق والصدق والذب عن اوائل المقدمات الحقة

اما الحق فيفهم منه الوجود فى الاعيان مطلقا ويفهم منه الوجود الدائم
ويفهم منه حال القول والعقد الذى يدل على حال فى الشيء الخارج اذا كان مطابقا له فنقول هذا
قول حق وهذا اعتقاد حق فيكون الواجب الوجود هو الحق بذاته دائما والممكن الوجود حق بغيره باطل
فى نفسه فكل ما سوى الواجب الوجود الواحد باطل فى نفسه واما الحق من قبل المطابقة فهو كالصادق
الا انه صادق فيما احسب باعتبار نسبته الى الامر وحق باعتبار نسبة الامر اليه واحق الاقاويل
ان يكون حقا ما كان صدقه دائما واحق ذلك ما كان صدقه اوليا ليس لعلة واول كل الاقاويل الصادقة
الذى اليه ينتهى كل شيء فى التحليل حتى انه يكون مقولا بالقوة او بالفعل فى كل شيء بين او بين به
كما بيناه فى كتاب البرهان هو انه لا واسطة بين الايجاب والسلب وهذه الخاصية ليست من عوارض شيء
الا من عوارض الموجود بما هو موجود لعمومه فى كل موجود والسوفسطائى اذا انكر هذا فليس ينكره الا
بلسانه معاندا او يكون قد عرض له شبهة فى اشياء فيتدخل عليه حتى فيها طرفا النقيض لغلط جرى
مثلا لانه لا يكون حصل حال التناقض وشرائطه ثم ان تبكيت السوفسطائى وتنبيه المتحير انما هو فى
كل حال على الفيلسوف فيكون لا محالة مضطربا من المحاورة ولا شك ان تلك المحاورة يكون ضربا من
القياس الذى يلزم مقتضاه الا انه لا يكون فى نفسه قياسا يلزم مقتضاه لكن يكون قياسا بالقياس
وذلك لان القياس الذى يلزم مقتضاه على وجهين قياس فى نفسه وهو الذى يكون مقدماته صادقة
فى انفسها واعرف عند العقلاء من النتيجة ويكون تاليفه تاليفا منتجا وقياس كذلك بالقياس وهو
ان يكون حال المقدمات كذلك عند المحاور وحتى يسلم الشيء فان لم يكن صدقا او ان كان صدقا لم يكن
اعرف من النتيجة التى لا يسلمها فيؤلف عليه تاليفا صحيحا مطلقا وعنده وبالجملة فقد كان القياس
ما اذا سلمت مقدماته لزم منه شيء فيكون ذلك قياسا من حيث هو كذا ولكنه ليس يلزم ان يكون كل قياس
قياسا يلزم مقتضاه لان مقتضاه يلزم اذا سلم فان لم يسلم كان قياسا الا انه قد ورد فيه ما ان
وضع وسلم لزم ولكن لما لم يسلم بعد لم يلزم مقتضاه فكون القياس قياسا اعم من كونه قياسا يلزم مقتضاه

وكو



وكونه قياسا يلزم مقتضاه هو ايضا على قسمين اما علمت ان القياس الذى يلزم مقتضاه بحسب الامر
فى نفسه هو الذى يكون مقدماته مسلمة فى انفسها واقدم من النتيجة واما الذى هو بالقياس والذى قد سلم
المخاطب به مقدماته فيلزم النتيجة ومن الخطابات السوفسطائى الذى غرضه المحاورة يضطر فى احداهما
اما الى السكوت والاعراض واما الى الاعتراف لا محالة باشياء واعتراف بانه يمتنع عليه واما المتحير فعلاجه
حل شبهه وذلك لان المتحير لا محالة انما وقع فيما وقع فيه اما لما يرى من مخالفة الافاضل الاكثرين وشاهد
من كون كل واحد منهم مقابلا لرأي الآخر الذى يحكه قرنا له لا يقصر عنه فلا يجب عنده ان يكون احد
القولين اولى بالصدق من الآخر واما لانه سمع من المذكورين المشهورين المشهود لهم بالفضيلة قولا
لم يقبله عقله بالبديهة كقول من قال ان الشيء لا يمكن ان تراه مرتين بل ولا مرة واحدة وان لا وجود
لشيء فى نفسه بل بالاضافة وانه ان كان قائل هذا القول مشهودا له بالحكمة لم يكن بعيدا ان يتحير السامع
لقوله واما لانه قد اجتمع عنده قياسات متقابلة النتائج ليس يقدر على ان يختار منها واحدا ويزيف الآخر
فالفيلسوف يتدارك ما عرض له من وجهين احدهما حل ما وقع فيه من الشك والثانى تنبيهه
التام على انه لا يمكن ان يكون بين النقيضين واسطة اما حل ما وقع فيه فان قلنا ان يعرفه ان الناس ناس
لا يلزم ان وقع ذلك فليس يجب ان يكون قياسا يلزم مقتضاه لان الاشياء وان كان واحدا اكثر صوابا من نفسه
من آخر ان لا يكون الآخر اكثر صوابا منه فى شيء آخر ويعرف ان اكثر الفلاسفة من يتعلم المنطق وليس يستعمله
بل يعود آخر الامر فيه الى القريحة فيركبها كونها ركب من غير ان وقع منها وان من الفضلاء
من رمز رموزا ويقول الفاظا ظاهرها مستشنعة او خطأ وله فيها غرض خفى بل اكثر الحكماء بل الانبياء الذين
لا يؤتون من جهة غلط او سهو هذه حالهم ثم من جهة ما يشتكون من الحكمة ثم يعرف ان يقول
انه اذا قلت ان لا يعلو اما ان يقصد بلفظك شيئا من الاشياء بعينه او لا يقصد فان قال لا اقصد بكلامى
شيئا فقد خرج من جملة المسترشدين والمتحيرين وقد اقر بان الحالة نفسه وليس الكلام معه الا الضرب
من الكلام وان قال اذا تكلمت قصدت باللفظ كل شيء فقد خرج عن الاسترشاد فان قال اذا تكلمت فهمت به
شيئا بعينه او اشياء كثيرة محدودة فقيل على كل حال قد جعل اللفظ دالا على اشياء باعيانها لا يدخل فى
تلك الدلالة غيرها وان كانت تلك الاشياء كثيرة فليس يدل على معنى واحد فقد يدل ايضا على معنى واحد وان لم يكن
كذلك كان الاسم مشتركا ويمكن لا محالة ان يفرد لكل واحد من تلك الواحد اسما فهذا يسلم من قام مقام المسترشد
المتحير واذا كان ذلك كذلك لا يمكن على شيء واحد كالانسان مثلا فاللاانسان اما ان يكون هو ما يباين للانسان
لا يدل عليه ذلك الاسم بوجه من الوجوه فالذى يدل عليه اسم الانسان لا يكون الذى يدل عليه اسم
اللاانسان فان كان اللاانسان يدل على الانسان فيكون لا محالة الانسان والزورق والحجر والفيل شيئا
واحدا بل يدل على الابيض والاسود والثقيل والخفيف وجميع ما هو خارج عما يدل عليه اسم الانسان
كذلك حال المشهور من الالفاظ فيلزم من هذا ان يكون كل شيء كل شيء وان يكون ولا شيء من الاشياء
وان لا يكون للكلام مفهوم ويلزم لا يعلوا من ان يكون هذا حكم كل لفظ وحكم كل مدلول عليه باللفظ وكون
بعض هذه الاشياء بهذه الصفة وبعضها بخلاف هذه الصفة فان كان ذلك هذا فى كل شيء فقد عرض ان لا خطاب ولا كلام
بل لا شبهة ولا حجة ايضا وان كان قد عرض ذلك فى بعض الاشياء فقد تميز الموجبة من السالبة فى بعضها لا تميز فيجب
تميز يكون لا محالة ما يدل عليه باللاانسان غير ما يدل عليه بالانسان وحيث لا تميز مثلا كالابيض
واللاابيض يكون مدلولهما واحدا فيكون كل شيء هو لا ابيض فهو ابيض وكل شيء هو ابيض فهو لا ابيض
والانسان اذا كان له مفهوم متميز فان كان ابيض فهو ايضا لا ابيض الذى هو والابيض واحد
واللاانسان كذلك فيعرض مرة اخرى ان يكون الانسان واللاانسان غير متميزين فهذا وامثاله
قد ربح علة المتحير المسترشد فى ان يعرف ان الايجاب والسلب لا يجتمعان ولا يصدقان معا وكذلك
ايضا قد تبين له انهما لا يرتفعان ولا يكذبان معا فانه اذا كذبا معا فى شيء كان ذلك الشيء ليس بانسان
ولا ليس ايضا بلا انسان فيكون قد اجتمع الشيء الذى هو اللاانسان وسالبه الذى هو لا لاانسان
وقد نبه على بطلانه بهذه الاشياء وما يشبهها مما لا يحتاج ان نطول فيه ويحل الشبه المتقابلة من
قياسات المتحير يمكننا ان نهديه واما المتعنت فينبغى ان يكلف شروع النار اذ النار واللانار واحد
وان يولم ضربا اذ الوجع واللاوجع واحد وان يمنع الطعام والشراب اذ الاكل والشرب وتركهما واحد

فهذا المبدا الذي ذبينا عنه من يكذب به هو اول لمبادي البراهين وعلى الفيلسوف الاول ان يذب عنه ومبادي
البراهين ينفع في البراهين والبراهين ينفع في معرفة الاعراض الذاتية لموضوعاتها لكن معرفة جوهر
الموضوعات التي كان فيما سلف يعرف بالحد فقط فمما يلزم الفيلسوف ههنا ان يحصله فيكون لهذا
العلم الواحد ان يتكلم في الامرين جميعا لكن قد يتشكك على هذا انه ان يتكلم فيهما على سبيل التحديد
والتصور فهو ذلك الذي يتكلم فيه صاحب العلم الجزئي وان يتكلم فيها في التصديق صار الكلام فيها
برهانيا فنقول ان هذه التي كانت موضوعات في علوم اخرى يصير عوارض في هذا العلم لانها
احوال تعرض للموجود واقسام له فيكون ما لا يبرهن عليه في علم آخر يبرهن عليه ههنا وايضا اذا
لم يلتفت الى علم اخر وقسم هذا العلم نفسه الى جوهر وعوارض تكون خاصة له فيكون ذلك الجوهر
الذي هو موضوع لعلم ما او الجوهر مطلقا ليس هو موضوع هذا العلم بل قسما من موضوعه فيكون نحوا
عارضا لطبيعة موضوعه الذي هو الموجود ان صار ذلك الجوهر دون شيء آخر لطبيعة الموجود
ان يقارنه او يكون هو فان الموجود طبيعة يصح حملها على كل شيء كان ذلك الجوهر او غيره فانه ليس كل
موجود هو جوهرا وجوهرا ما او موضوعا ما على ما فهمت قبل هذا فيما سلف ومع هذا كله فليس البحث عن
مبادي التصور والحد حدا او تصورا ولا البحث عن مبادي البرهان برهانا حتى يصير البحثان
المختلفان بحثا واحدا ❀ تمت المقالة الاولى من الجملة الرابعة في الالهيات من الشفاء

بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الثانية من الفلسفة الاولى تشتمل على
اربعة فصول فصل في تعريف الجوهر واقسامه بقول كلي

فنقول ان الوجود للشيء قد يكون بالذات مثل وجود الانسان انسانا وقد يكون بالعرض
مثل وجود زيد ابيض والامور التي بالعرض لا يحد فلنترك الان ذلك ولنشتغل بالموجود
والوجود الذي بالذات فاقدم اقسام الموجودات بالذات هو الجوهر وذلك لان الموجود على
قسمين احدهما الموجود في شيء آخر ذلك الشيء الاخر متحصل القوام والنوع في نفسه وجودا لا ككون
جزء منه من غير ان يصح مفارقته لذلك الشيء الاخر وهو الموجود في موضوع والثاني الموجود
من غير ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة فلا يكون في موضوع البتة وهو الجوهر واذا كان
ما اشير اليه في القسمة الاولى موجودا في موضوع فذلك الموضوع لا يخلو ايضا من احد هذين الوصفين
فان كان الموضوع جوهرا فقوام العرض في الجوهر فان لم يكن جوهرا كان ايضا في موضوع ورجع البحث
الى الابتداء واستحال ذهاب ذلك الى غير نهاية كما سنبين في مثل هذا المعنى خاصة فيكون لا محالة
آخر فيما ليس في موضوع فيكون في جوهر فيكون الجوهر مقوم العرض موجودا وغير متقوم بالعرض فيكون
الجوهر هو المقدم في الوجود واما انه هل يكون عرض في عرض فليس ذلك بمستنكر فان السرعة في الحركة
والاستقامة في الخط والشكل المسطح في البسيط وايضا فان الاعراض تنسب الى الوحدة والكثرة
وهذه كما سنبين لك كلها اعراض فالعرض وان كان في عرض فهما جميعا معا في موضوع والموضوع بالحقيقة
هو الذي يقيمهما جميعا وهو قائم بنفسه ثم قد جوز كثير ممن يدعي المعرفة ان يكون شيء من الاشياء جوهرا
وعرضا معا بالقياس الى شيئين فقال ان الحرارة عرض في غير جسم النار ولكنها في جملة النار ليست
عرض لانها موجودة فيها كجزء وايضا ليس يجوز رفعها عن النار والنار موجودة فان وجودها في النار
ليس وجود العرض فيها فان لم يكن وجودها فيها وجود العرض فوجودها فيها وجود الجوهر وهذا غلط
كبير وقد اشبعنا القول فيه في اوايل المنطق وان لم يكن ذلك موضعه فانهم انما غلطوا فيه هناك فنقول
قد علم فيما سلف ان بين المحل والموضوع فرقا وان الموضوع يعني به ما صار بنفسه وبنوعيته قائما ثم
صار سببا لان يقوم به شيء فيه ليس كجزء منه وان المحل كل شيء يحله شيء فيصير بذلك الشيء بحال ما
فلا يبعد ان يكون شيء موجودا في المحل ويكون ذلك المحل لم يصر بنفسه نوعا قائما كاملا بالفعل بل
انما يحصل قوامه من ذلك الذي حله وحده او مع شيء آخر او مع اشياء اخرى اجتمعت فصيرت ذلك
الشيء موجودا بالفعل وصيرته نوعا بعينه وهذا الذي يحل هذا المحل يكون لا محالة موجودا لا في موضوع
وذلك لانه ليس يصلح ان يقال انه في شيء الا في الجملة او في المحل وهو في الجملة كجزء وكان الموضوع
ما يكون فيه الشيء وليس كجزء منه وهو في المحل ليس كشيء محصل في شيء ذلك الشيء قائم بالفعل نوعا

في نفي العرض بالعرض

ثم يقيم الحال فيه بل هذا المحل جملته انما يتقوم بالفعل بتقويم ما حله او جملته انما يتم له به نوعيته اذا
كانت نوعيته انما يحصل او يصير له نوعيته باجتماع اشياء جملتها يكون ذلك النوع فيكون بعضها
في المحل ليس في موضوع واما اثبات هذا الشيء الذي هو في محل دون موضوع فذلك علينا الى قريب
واذا اثبتناه فهو الشيء الذي نخصه في مثل هذا الموضع باسم الصورة وان كان قد نقول لغيره ايضا
صورة باشتراك الاسم واذا كان الموجود لا في موضوع هو المسمى جوهرا فالصورة ايضا جوهر واما
المحل الذي لا يكون في محل اخر فلا يكون ايضا في موضوع لا محالة لان كل موجود في موضوع فهو موجود في محل
ولا ينعكس فالمحل الحقيقي ايضا جوهر وهذا المجتمع ايضا هو جوهر وقد عرفتنا الخواص التي لواجب
الوجود ان واجب الوجود لا يكون الا واحدا وان ذا الاجزاء والكثرة في الوجود لا يكون واجب الوجود فمن هذا
يعرف ان هذا المركب وهذه الاجزاء كلها في انفسها ممكنة الوجود وان لها لا محالة سببا يوجب وجودها
فنقول اولا ان كل جوهر متقوم الذات فاما ان يكون جسما واما ان يكون غير جسم فان كان غير جسم
فاما ان يكون جزء جسم واما ان لا يكون جزء جسم بل يكون مفارقا للاجسام بالجملة فان كان جزء جسم
فاما ان يكون صورته واما ان يكون مادته وان كان مفارقا ليس جزء جسم فاما ان يكون له علاقة
تصرف ما في الاجسام بالتحريك ويسمى نفسا او يكون متبرئا عن المواد من كل جهة ويسمى عقلا ونحن في
اثبات كل واحد من هذه الاقسام

فصل في تحقيق الجوهر الجسماني وما
يتركب عنه

واول ذلك معرفة الجسم وتحقيق ماهيته اما بيان ان الجسم جوهر واحد
متصل وليس مؤلفا من اجزاء لا يتجزى فقد فرغنا عنه واما تحقيقه وتعريفه فقد جرت العادة بان
يقال ان الجسم جوهر طويل عريض عميق فيجب ان ينظر في كيفية ذلك لكن كل واحد من الفاظ الطول
والعرض والعمق يفهم منه اشياء مختلفة فتارة يقال طول للخط كيف كان وتارة يقال طول لاعظم
الخطين المحيطين بالسطح مقدارا وتارة يقال طول لاعظم الابعاد الممتدة المتقاطعة كيف كانت خطا او غير
خط وتارة يقال طول للبعد المفروض بين الراس ومقابله من القدم او الذنب من الحيوان واما العرض
فيقال للسطح نفسه ويقال لانقص البعدين مقدارا ويقال للبعد الواصل بين اليمين واليسار والعمق
ايضا قد يقال لمثل البعد الواصل بين السطحين وقد يقال له ما اخذ ابتداء من فوق حتى ذاهبا الى تحت
[illegible] فهذه هي الوجوه المشهورة في هذا وليس يجب ان يكون في كل جسم خط بالفعل فان الكرة
ليس فيها خط بالفعل البتة ولا يتعين فيها خط دائما الا بشرط الحركة وليس من شرط الكرة في ان تصير جسما ان
يكون متحركا حتى يتعين فيها محور وخط اخر فانه يتحقق جسما بلا تحقق الحركة ثم يعرض له او يلزمه الحركة
واما الجسم فليس يجب ان يكون فيه من حيث هو جسم سطح فانه انما يجب فيه من حيث يكون متناهيا وليس
يحتاج في تحقيقه جسما وفي معرفتنا اياه جسما الى ان يكون متناهيا بل التناهي عارض لازم له ولذلك
لا يحتاج الى تصور الجسم جسما ومن تصور جسما غير متناه فقد تصور جسما [illegible]
[illegible] في التصديق
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الجسم هو الجوهر الذي يمكنك ان تفرض فيه بعدا كيف شئت ابتداء فيكون ذلك المبتدا هو الطول
ثم يمكنك ان تفرض ايضا بعدا آخر مقاطعا لذلك البعد على قوائم فيكون ذلك الثاني هو العرض ويمكنك ان
تفرض فيه بعدا ثالثا مقاطعا لهذين على قوائم يلتقي الثلاثة على موضع واحد ولا يمكنك ان تفرض بعدا
عموديا بهذه الصفة غير هذه الثلاثة فكون الجسم بهذه الصفة هو الذي يشار اليه لاجله الى الجسم بانه

طول وعرض وعمق كما يقال ان الجسم هو المنقسم في جميع الابعاد وليس يعني به انه منقسم بالفعل مفروغ عنه
بل على انه من شانه ان يفرض فيه هذه القسمة فهكذا يجب ان يعرف الجسم وهو انه الجوهر الذي كذا صورته
وهو بها هو ما هو ثم سائر الابعاد المفروضة فيما بين نهاياته ايضا واشكاله واوضاعه امور ليست مقومة له
بل هي تابعة لجوهره وربما لزم بعض الاجسام شيء منها او كلها وربما لم يلزم بعض الاجسام شيء منها او بعضها
ولو انك اخذت شمعة فشكلتها بشكل افترض لها ابعاد بالفعل بين تلك النهايات معدودة مقدرة محدودة
ثم اذا غيرت ذلك الشكل لم يبق شيء منها بالفعل واحدا بالشخص في تلك الحدود بذلك القدر بل حدثت ابعاد اخرى
مخالفة لتلك بالعدد فهذه الابعاد هي التي من باب الكم فان اتفق ان كان جسم كالفلك مثلا يلزمه ابعاد
ولواحق فليس ذلك له بما هو جسم بل لطبيعة اخرى حافظة لكمالاته الثانية فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال
القابل لما قلناه من فرض الابعاد الثلثة وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسمية التعليمية فان هذا الجسم من حيث له
هذه الصورة لا يخالف جسما آخر بانه اكبر او اصغر ولا يناسبه بانه مساو له او معدود به او عاد له او مشارك
او مباين له وانما ذلك له من حيث هو مقدر ومن حيث جزء منه يعده وهذا الاعتبار له غير اعتبار الجسمية التي
ذكرناها وهذه اشياء قد شرحناها لك بوجه ابسط في موضع آخر يحتاج ان تستعين به ولعلنا ما يكون الجسم
الواحد يتخلخل ويتكاثف بالتسخين والتبريد فيختلف مقداره وجسميته التي ذكرناها لا تختلف ولا تتغير
فالجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة واما قولنا الجسم التعليمي فاما ان يقصد بصورة هذا من حيث هو محدد
مقدر ماخوذ في النفس ليس في الوجود او يقصد به مقدار ما ذو اتصال ايضا بهذه الصفة من حيث له
اتصال محدود كان في نفس او في مادة فالجسم التعليمي كانه عارض في ذاته لهذا الجسم الذي بيناه
والسطح نهايته والخط نهاية نهايته وسنوضح القول فيها بعد وينظر في ان الاتصال كيف يكون لها كيف
يكون للجسم الطبيعي فنقول اولا ان من طباع الاجسام ان تنقسم ولا يكفي في اثبات ذلك المشاهدات فان
لقائل ان يقول ان الاجسام المشاهدة ليس شيء منها هو جسم واحد بعينه بل هي مؤلفة من اجسام وان
الاجسام الوحدانية غير محسوسة وانها لا يمكن ان تنقسم بوجه من الوجوه فقد تكلمنا على ابطال هذا باب
الطبيعيات وخصوصا على اسهل المذاهب نقضا وهو مذهب من خالف بينها بالاشكال فان قال قائل ان
طبايعها وان اشكالها متشاكلة فحينئذ يجب ان يبطل مذهبه ورايه بما اقول فنقول ان نجعل اصغر الاجسام
لا قسمة فيه لا بالفرض ولا بالفعل حتى انه كالنقطة حمله فان ذلك الجسم يكون لا محالة حكمه حكم النقطة
في امتناع تاليف الجسم المحسوس عنه وان لم يكن كذلك بل كان في ذاته بحيث يمكن ان يفرد قسم منه عن
قسم لكنه ليس يطيع الفصل المفرق بين القسمين الذين يمكن فرضهما فيه توهما فنقول انه لا يخلو اما ان
يكون كون حال ما بين القسم والقسم مخالفة لحال ما بين الجزء والجزء في ان الجزئين لا يلتحمان وان تلاصقا
لا يفترقان ذاتا لطبيعة الشيء وجوهره او لسبب من خارج عن الطبيعة والجوهر فان كان سببا من خارج
عن الطبيعة والجوهر فاما ان يكون سببا تتقوم به الطبيعة والجوهر بالفعل كالصورة للمادة والمحل للعرض
او سببا لا يتقوم به فان كان من جهة الطبيعة والجوهر ان يكون بينهما التيام عن افتراق وافتراق عن التيام فيكون
فان كان سببا لا يتقوم به صح
هذه الطبيعة الجسمية باعتبار نفسها قابلة للانقسام وانما لا ينقسم بسبب من خارج وهذا القدر
يكفينا فيما نحن بسبيله واما ان كان ذلك السبب يتقوم به كل واحد من الاجزاء اما تقوما داخلا في
طبيعته وماهيته او تقوما في وجوده بالفعل غير داخل في ماهيته ويختلف فيه فيعرض اولا ان
هذه الاجسام مختلفة الجواهر وهؤلاء لا يقولون به وثانيا ان طبيعة الجسمية التي لها لا يكون مستحيلا
عليها ذلك وانما يستحيل عليها ذلك من جهة صورة نوعها ونحن لا نمنع ذلك ونجوز ان يقارن الجسمية
شيء يجعل ذلك الجسم قائما نوعا لا يقبل القسمة ولا الاتصال بغيره وهذا قولنا في الفلك والذي يحتاج
اليه ههنا ان يكون طبيعة الجسمية لا تمنع ذلك بما هو طبيعة الجسمية فنقول اولا قد تحققنا ان الجسمية
من حيث هي جسمية ليست غير قابلة للانقسام ففي طباع الجسمية ان يقبل الانقسام فيظهر من هذا ان
صورة الجسم والابعاد قائمة في شيء وذلك لان هذه الابعاد هي الاتصال لا ان نفسها او شيء يعرض لها
على ما سنحقق ليست اشياء يعرض لها الاتصال فان لفظ الابعاد اسم لنفس الكميات المتصلة لا
للاشياء التي عرض لها الاتصال والشيء الذي هو الاتصال بنفسه او المتصل بذاته فيستحيل ان يبقى
هو بعينه وقد بطل الاتصال فكل اتصال جديد اذا انفصل بطل ذلك البعد وحصل بعدان آخران

وكذلك



وكذلك اذا احدث اتصالا اعني الاتصال بالمعنى الذي هو فصل لا عرض وقد بينا هذا في موضع آخر فقد حدث
بعد آخر وبطل كل واحد منهما فيما كان يخاصه فيه فبقي الاجسام اذن شيء موضوع للاتصال والانفصال
ولما يعرض للاتصال من المقادير المحدودة وايضا فان الجسم له صورة الجسمية فهو شيء بالفعل ومن حيث
من حيث هو جسم صح
هو مستعد اي استعداد شئت فهو بالقوة ولا يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئا هو من حيث هو بالفعل
شيئا آخر فيكون القوة للجسم لا من حيث له الفعل فصورة الجسم يقارن شيئا آخر غيره في انه صورة فيكون
الجسم جوهرا مركبا من شيء عنه له القوة ومن شيء عنه له الفعل فالذي له به الفعل هو صورته والذي عنه
القوة هو مادته وهي الهيولى ولسائل ان يسأل ويقول ان الهيولى ايضا مركبة وذلك لانها في نفسها هيولى
وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا فنقول ان جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئا آخر الا
انه جوهر مستعد لكذا والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا من الاشياء بل تعدها لان يكون بالفعل
شيئا بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع فالاثبات ههنا هو انه امر واما انه ليس
في موضوع فهو سلب وانه امر ليس يلزم منه ان يكون شيئا معينا بالفعل لان هذا عام ولا يصير الشيء بالفعل
شيئا بالامر العام ما لم يكن له فصل يخصه وفصله انه مستعد لكل شيء فصورته التي يظن لها هي انه
مستعد قابل فاذن ليس ههنا حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل وحقيقة اخرى يكون بها بالقوة الا ان يطرأ
عليه حقيقة من خارج فيصير بذلك بالفعل ويكون في نفسها واعتبار وجود ذاتها بالقوة وهذه الحقيقة
هي الصورة ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل من نسبة
المركب الى ما هو هيولى وصورة فقد بان من هذا ان صورة الجسمية من حيث هي صورة الجسمية محتاجة الى
مادة وذلك لان طبيعة صورة الجسمية في نفسها من حيث هي صورة جسمية لا تختلف فانها طبيعة واحدة
بسيطة ليس يجوز ان يتنوع بفصول يدخل عليها بما هي جسمية فان دخلتها فصول لكون امور انضافت
اليها من خارج يكون بعضها احدى الصور المقارنة للمادة ولا يكون حكمها معها حكم الفصول الحقيقية
وبيانه هو ان الجسمية اذا خالفت جسمية اخرى فيكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه لها
طبيعة فلكية وتلك الاخرى لها طبيعة ارضية وليس هذا كالمقدار الذي ليس هو في نفسه شيئا محصلا
ما لم يتنوع بان يكون خطا او سطحا او جسمانيا وكالعدد الذي ليس هو شيئا محصلا ما لم يتنوع اثنين
او ثلثة او اربعة ثم اذا تحصل لا يكون تحصله بان تنضاف اليه شيء من خارج ويكون الطبيعة الجنسية
دونها كالمقدارية او العددية دونها طبيعة قائمة مشارا اليها تنضاف اليها طبيعة اخرى فيتنوع بها
بل يكون طبيعة الاثنينية نفسها هي العددية التي تحمل على الاثنينية وتختص بها والطولية نفسها
هي المقدارية التي تحمل عليها وتختص بها واما ههنا فلا يكون كذلك بل الجسمية اذا اضيف اليها شيء
اخرى لا يكون تلك الصورة التي نظن فصلا والجسمية باجتماعهما جسمية بل يكون ان الجسمية احدهما
محصلة في نفسه متحققة فانا نعني ههنا بالجسمية الذي كالصورة لا الذي كالجنس وقد عرفت الفرق
بينهما في كتاب البرهان وسيأتيك ههنا ايضاح وبيان لهذا على انك قد تحققت مما تبين لك الفرق بينهما
فان كان المقدار يجوز ان يكون انواعه تختلف بامور لها في ذاتها والمقدار المطلق لا يكون له في ذاته شيء
منها وذلك لان المقدار المطلق لا يكون له ذات متقررة الا ان يكون خطا او سطحا فاذا تحصل خطا او سطحا
فيها ان يكون الخط في ذاته مخالفة للسطح بفصل هو محصل لطبيعته المقدارية خطا او سطحا واما
الجسمية التي تكلمنا فيها فهي في نفسها طبيعة محصلة ليس تحصل نوعيتها شيء ينضم اليها حتى لو توهمنا
انه لم ينضم الى الجسمية معنى بل كانت جسمية لم يمكن ان يكون متحصلا في انفسنا الامتداد والاتصال
فقط وكذلك اذا اثبتنا مع الاتصال شيئا آخر فليس لان الاتصال بنفسه لا يتحصل لنا الا بانضمامه
اليه وقرينه به بل يجب لعلة اخرى تبينا ان الاتصال لا يوجد بالفعل وحده فليس ان لا يوجد الشيء بالفعل وحده
هو ان لا يتحصل طبيعته فان البياض والسواد كل شيء منهما متحصل الطبيعة معنى مخصص كانه
تخصصه الذي في ذاته ثم لا يجوز ان يوجد بالفعل الا في مادة واما المقدار مطلقا فيستحيل ان
يتحصل طبيعته مشارا اليها الا ان يحصل بالضرورة خطا او سطحا حتى يصير جائزا ان يوجد لان المقدار
يجوز ان يوجد مقدارا تاما بنفسه ان يكون خطا او سطحا على سبيل ان ذلك شيء لا يوجد الا وحده بالفعل
وان كان متحصل الذات فان هذا ليس كذلك الجسمية يتصور انها وجدت بالاشياء التي لها ان توجد بها

وفيها وهي جسمية فقط بالزيادة والمقدار لا يتصور انه وجد بالاسباب التي له ان يوجد بها وفيها وهو مقدار فقط بالزيادة فكذلك المقدار لذاته يحتاج الى الفصول حتى يوجد شيئا متحصلا وتلك الفصول ذاتية له لا يحوجه الى ان يصير بحسبها غير المقدار فيجوز ان يكون المقدار يخالف مقدارا في امر له بالذات واما صورة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية لمجرد صورة جسمية بفصل داخل في الجسمية وما يلحقها انما يلحقها على انها شيء خارج عن طبيعتها فلا يجوز اذا ان يكون جسمية محتاجة الى مادة وجسمية غير محتاجة الى مادة واللواحق الخارجية لا يغنيها عن الحاجة الى المادة بوجه من الوجوه لان الحاجة الى المادة انما يكون للجسمية ولكل ذي مادة لاجل ذاته وللجسمية من حيث هي جسمية لا من حيث هي جسمية مع لاحق فقد بان ان الاجسام مؤلفة من مادة وصورة

## فصل في ان المادة الجسمانية لا تتعرى عن الصورة

ونقول الآن ان هذه المادة الجسمانية تستحيل ان توجد بالفعل متعرية عن الصورة ومما يوضح ذلك بشرحه انا بينا ان كل وجود يوجد فيه شيء بالفعل محصل قائم وايضا استعداد لقبول شيء اخر فذلك الوجود مركب من مادة وصورة والمادة الاخيرة غير مركبة من مادة وصورة وايضا انها ان تعرت عن الصورة الجسمية فلا يخلو اما ان يكون لها وضع وحيز في الوجود الذي لها حينئذ او لا يكون فان كان لها وضع وحيز وكان يمكن ان ينقسم فهي لا محالة ذات مقدار وقد فرض لا مقدار لها وان لم يمكن ان ينقسم ولها وضع فهي لا محالة نقطة ويمكن ان ينتهي اليها خط ولا يجوز ان يكون منفردة بالذات منحازة على ما علمت في مواضع واما ان كان هذا الجوهر لا وضع له ولا اليه اشارة بل هو كالجواهر المعقولة لم يخل اما ان يحل فيه البعد المحصل باسره دفعة او يتحرك هو الى كمال مقداره تحركا على الاتصال فان حل فيه المقدار دفعة وحصل لا محالة مع تعدده في حيز مخصوص فيكون قد صادف المقدار مخصصا بحيز والا لم يكن حيز اولى به من حيز فقد صادف المقدار حيث صادفه فيكون لا محالة قد صادف وهو في الحيز الذي هو فيه فيكون ذلك الجوهر متحيزا الا انه عساه ان لا يكون محسوسا وقد فرض غير متحيز البتة هذا خلف ولا يجوز ان يكون ذا التحيز قد حصل له دفعة مع قبول المقدار لان المقدار اذا وافاه وليس هو في حيز كان المقدار يقترن به لا في حيز ولم يكن يوافيه في حيز مخصوص من الاحياز المختلفة المحيطة له فيكون حينئذ لا حيز له وهذا محال او يكون في كل حيز يمكن ان يكون له لا يختص ببعضه وهذا محال ايضا يظهر ظهورا اكثر اذا توهمنا هيولى مدرة ما قد تجردت ثم حصل فيها صورة تلك المدرة فلا يجوز ان يحصل فيها وليست في حيز ولا يجوز ان يكون المدرة يحصل في كل حيز هو بالقوة حيز طبيعي للمدرة فان المدرة لا تحصله شاغلا لكل حيز لنوعه ولا تحصله اولى بجهة من حيز دون جهة ولا يجوز ان توجد الا في جهة مخصوصة من جملة كلية الحيز ولا يجوز ان يحصل في جهة مخصوصة ولا يختص بها بسبب من الاحوال اذ ليس الا اقتران صورة بمادة وذلك مشترك الاحتمال للحصول في اي جهة كانت من الجهات الطبيعية لاجزاء الارض وقد علمنا ان مثل هذا الحصول في جهة من الحيز انما يكون فيما يكون بسبب وقوعه بالقرب منه بتخصيص تلك القرب بتجاهه الى ذلك المكان بعينه بالحركة المستقيمة او حدوثه في الابتداء هناك وبذلك القرب او وقوعه فيه بنقل ناقل كذلك مخصص وقد اشبع الكلام في هذا فالهيولى التي للمدرة لا تختص بعد التجريد ثم ليس صورة المدرية بجهة الا ان يكون لها مع التجريد مناسبة مع تلك الجهة لتلك المناسبة لا لنفس كونها هيولى ولا لنفس اكتسابها الصورة ثانيا تخصصت بها وتلك المناسبة وضع ما وكذلك ان كان قبول المقدار بكماله لا دفعة بل على انبساط وعلى ان كل ما من شأنه ان ينبسط فله جهات وكلما له جهات فهو ذو وضع فيكون ذلك الجوهر ذا وضع وحيز وقيل لا وضع له ولا حيز وهذا خلف والذي اوجب هذا كله فرضنا انه يفارق الصورة الجسمية فممتنع ان يوجد بالفعل الا متقوما بالصورة الجسمية وكيف يكون ذاتا لا حظ لها في القوة ولا بالفعل بقبول الكم فتبين ان المادة لا تبقى مفارقة وايضا فانها لا تخلو اما ان يكون وجودها وجود قابل فيكون دائما قابلا الشيء لا يعرى من مقبول لها واما ان يكون لها وجود خاص متقوم ثم يلحق به انها تقبل فيكون بوجودها الخاص المتقوم غير ذي كم وقد قام فرد ذي كم وغير ذي حيز فيكون المقدار الجسماني هو الذي عرض له وصيره انه بحيث له بالقوة اجزاء بعدما ان لذاته ان يتقوم جوهرا

في نفسه غير ذي حيز ولا كمية ولا قبول قسمة فان كان وجودها الخاص الذي به يتقوم لا يبقى عند التكثر فيكون ما هو متقوم بانه لا جزء له هو لا ينقسم بالوهم والفرض يعرض له ان يبطل عنه ما يتقوم به بالفعل لورود عارض عليه وان كانت تلك الوحدانية لا لما يتقوم به الهيولى بل لامر آخر ويكون ما فرضناه وجودا لها انما به يتقوم فيكون حينئذ للمادة صورة عارضة بها يكون واحدة بالعدد والفعل وصورة اخرى عارضة لها بها يكون غير واحدة بالعدد فيكون بين الامرين شيء مشترك هو القابل للامرين من شأنه ان يصير مرة وليس في قوته ان ينقسم ومرة اخرى وفي قوته ان ينقسم اعني القوة القريبة التي لا واسطة لها فلنفرض الآن هذا الجوهر قد صار بالفصل اثنين وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر وحكمه انه يفارق الصورة الجسمانية فليفارق كل واحد منهما الصورة الجسمانية فيبقى كل واحد منهما جوهرا واحدا بالقوة والفعل ولنفرضه بعينه لم ينقسم الا انه ازيل عنه الصورة الجسمانية حتى بقي جوهرا واحدا بالقوة والفعل فلا يخلو اما ان يكون هذا الذي بقي جوهرا وهو غير جسم هو بعينه مثل الذي هو كجزئه الذي بقي كذلك مجردا او مخالفه فان خالفه فلا يخلو اما اما ان يكون لان هذا بقي وذاك عدم او بالعكس او يكون كلاهما قد بقيا ولكن يختص بهذا كيفية او صورة لا توجد لذلك او يختلفان بالتفاوت بعد الاتفاق في المقدار او الكيفية او غير ذلك وان بقي احدهما وعدم الآخر والطبيعة واحدة متشابهة وانما عدم احدهما دفع الصورة الجسمانية فيجب ان يعدم الآخر ذلك بعينه وان اختص بهذا كيفية والطبيعة واحدة ولم يحدث حالة الا مفارقة الصورة الجسمانية ولم يحدث مع هذه الحالة الا ما يلزم هذه الحالة فيجب ان يكون حال الآخر كذلك فان قيل ان الاولين وهما اثنان يتحدان فيصيران واحدا فنقول ان المحال ان يتحد جوهران لانهما اذا اتحدا وكل واحد منهما موجود فهما اثنان لا واحد وان اتحدا واحدهما معدوم والآخر موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود وان عدما جميعا بالاتحاد وحدث شيء ثالث منهما فهما غير متحدين بل فاسدان وبينهما وبين الثالث مادة مشتركة وكلامنا في نفس المادة لا في شيء ذي مادة واما ان اختلفا بالتفاوت في القدر فيجب ان يكونا وليس لهما صورة جسمانية لهما صورة مقدارية وهذا خلف واما ان لم يختلفا بوجه من الوجوه فيكون حينئذ حكم الشيء لو لم ينفصل عنه ما هو غيره وهو بعينه حكمه وقد انفصل عنه غيره وحكمه مع غيره وحكمه وحده ومن كل جهة حكما واحدا هذا خلف اعني ان يكون حكم بعض الموضوع وحكم كله واحدا من كل جهة اعني يكون ذلك الشيء لم ينقص بان يؤخذ منه شيء كما اذا اخذ منه شيء وحكمه ولم يضف اليه شيء حكمه وقد اضيف اليه شيء وبالجملة كل شيء يجوز في وقت من الاوقات ان يصير اثنين ففي طباع ذاته استعداد للانقسام لا يجوز ان يفارقه وبما يمتنع عنه بعارض غير استعداد للذات وذلك الاستعداد لا لا يفارقه المقدار فلا تبقى ان المادة لا تتعرى عن الصورة الجسمية ولان هذا الجوهر انما صار كما بمقدار حله فليس بكم بذاته فليس يجب ان يختص ذاته بقبول قطر بعينه دون قطر وقدر دون قدر وان كانت الصورة الجسمية واحدة فنسبة ما هو غير متجزئ ولا متكمم في ذاته بل انما يتجزأ ويتكمم بغيره الى كل مقدار يجوز وجوده نسبة واحدة والا فله مقدار في ذاته يطابق ما ليس او يزيد وبما يفضل عليه وهو للكل والجزء واحد لانه محال ان يكون بجزء منه يطابق جزءا من المقدار وليس له في ذاته جزء فتبين من هذا انه يمكن ان يصغر المادة بالتكاثف ويكبر بالتخلخل وهذا محسوس بل يجب ان يكون تعين المقدار عليها بسبب يقتضي في الوجود ذلك المقدار وذلك السبب لا يخلو اما ان يكون الصور والاعراض التي تكون في المادة او سبب من خارج فان كان سببا من خارج فاما ان يفيد ذلك المقدار المقدر بتوسط اثر آخر او بسبب استعداد خاص فيكون حكم هذا وحكم القسم الاول واحدا يرجع الى ان الاجسام لاختلاف احوالها تختلف مقاديرها واما ان لا يكون الافادة بسبب ذلك وبتوسطه فيكون الاجسام متساوية الاستحقاق للكم ومتساوية الاحجام وهذا كاذب ومع ذلك ايضا فليس يجب ان يتحدد عن ذلك السبب حجم بعينه دون حجم الا لامر واعني بذلك الامر شرطا يضاف الى المادة به يستحق المقدار المعين لا لنفس كونها مادة ولا ايضا لكونها مادة لها صورة بالكمية بل يكون للمادة شيء لاجله يستحق ان يصورها المصور بذلك الحجم والكمية ويجوز ان يختلف بالنوع مطلقا ويجوز ان يختلف بالاشد والاضعف ليس بالنوع مطلقا وان كان ان الاشد والاضعف قد يقال بالاختلاف في النوع لكن بين الاختلاف بالنوع مطلقا وبين الاختلاف بالاشد والاضعف مخالفة معلومة عند المعتبرين فنظرا الى الهيولى قد تهيأ بعينها لمقادير مختلفة وهذا ايضا مبدأ الطبيعيات وايضا فان كل جسم يختص

لا محالة بحيز من الاحياز وليس لحيزه الخاص به بما هو جسم والا لكان كل جسم كذلك فهو اذن لا محالة يختص
لصورة ما في ذاته وهذا بيّن فانه اما ان يكون غير قابل للتشكيلات والتفصيلات فيكون لصورة ما ليس
كذلك لانه بما هو جسم قابل له واما ان يكون قابلا لها بسهولة او بعسر وكيفما كان فهو على احدى الصور
المذكورة في الطبيعيات فاذن المادة الجسمية لا يوجد مفارقة للصورة فالمادة اذن انما تقوم بالفعل
بالصورة فاذن المادة اذا جردت في الوهم فقد فعل بها ما لا يثبت معه في الوجود

## فصل في تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود

فقد صح ان المادة الجسمانية انما تقوم
بالفعل عند وجود الصورة وايضا فان الصورة المادية ليست توجد مفارقة للمادة فلا يخلو اما ان يكون
بينهما علاقة المتضاف فلا يعقل ماهية كل واحد منهما الا معقولة بالقياس الى الآخر وليس كذلك فانا نعقل كثيرا
من الصور الجسمانية ونحتاج الى تكلف شديد حتى نثبت ان لها مادة وكذلك هذه المادة نعقلها الجوهر
المستعد ولا يجعل من ذلك ان ما يستعد له يجب ان يكون فيه منه شيء بالفعل الا بعد نظر ثم هي من حيث
هي مستعدة مضافة الى مستعد له وبينهما علاقة الاضافة لكن كلامنا في مقايسة ما بين ذاتيهما دون
ما يعرض لهما من اضافة او يلزمه وقد عرفت كيف هذا وايضا فان كلامنا هذا في الحال بين المادة وبين الصورة
من حيث هي موجودة والاستعداد لا يوجب علاقة مع شيء هو موجود لا محالة فان كان يجوز ذلك فاما ان يكون
العلاقة بينهما علاقة ما بين العلة والمعلول واما ان يكون العلاقة بينهما علاقة امرين متكافئين في الوجود
ليس احدهما علة ولا معلولا للآخر لكن لا يوجد احدهما الا والآخر يوجد وكل شيئين ليس احدهما علة للآخر ولا
معلولا للآخر ثم بينهما هذه العلاقة فلا يجوز ان يكون رفع احدهما علة لرفع الآخر من حيث هو ذات بل يكون امرا
معه اعني يكون رفعا لا يخلو عن ان يكون مع رفع لا رفعا موجبا رفع اذ كان لا بد وقد عرفت الفرق بين
الوجهين فقد عرفت ان الشيء الذي رفعه علة لرفع شيء آخر فهو علته فقد بان لك هذا قبل في مواضع على
التفصيل وستزداد هذا ايضاحا في حل ما فهموا اما الآن فقد علمت قديما انه فرق بين ان يقال في الشيء
ان رفعه علة لرفع شيء وبين ان يقال لا بد من ان يكون مع رفعه رفع شيء فان كان ليس رفع احد هذين
الشيئين المذكورين علة لرفع الآخر بل لا بد من ان يكون مع ارتفاع الآخر فلا يخلو اما ان يكون رفع المرفوع
منهما يوجب رفع شيء ثالث غيرهما او يجب عن رفع شيء ثالث حتى انه لولا رفع عرض له الثالث لم يكن رفع
هذا او لا يكون شيء من ذلك فان لم يكن بل كان ليس يرتفع هذا الامر ذلك وذلك الامر هذا من غير سبب
ثالث غير طبيعتهما فطبيعة كل واحد منهما متعلقة في الوجود بالفعل بالآخر فاما ان يكون ذلك لماهيته
فيكون مضافة وقد بان انها ليست مضافة واما ان يكون في وجوده وبين ان مثل هذا لا يكون واجب الوجود
فيكون في ماهيته ممكن الوجود لكنه يصير بغيره واجب الوجود فلا يجوز البتة ان يصير واجب الوجود بذلك
الآخر فقد بينا هذا فيجب ان يصير واجب الوجود هو وصاحبه معه في آخر الامر اذا ارتقينا الى العلل
بشيء ثالث ويكون الشيء الثالث من حيث هو علة بالفعل لوجوب وجودهما لا يصح رفع احدهما الا برفع كونه
علة بالفعل فيكون رفعهما انما يرتفعان برفع سبب ثالث وقد قلنا ليس كذلك هذا خلف فقد بطل هذا وبقي
الحق احد القسمين الآخرين فان كان رفعهما بسبب رفع شيء ثالث حتى يكونا معلولين فلننظر كيف يمكن ان يكون
ذلك وكل واحد منهما يتعلق بمفارقة ذات الآخر فانه لا يخلو اما ان يكون كل واحد منهما يجب وجوده من العلة
بوساطة صاحبه فيكون كل واحد منهما آخر العلة القريبة لوجوب وجود صاحبه وهذا محال فقد بان
ان هذا يستحيل فيما سلف من اقاويلنا واما ان يكون احدهما بعينه اقرب الى هذا الثالث فيصير هو العلة
الواسطة والثاني هو المعلول فيكون الحق هو القسم الذي قلنا ان العلاقة بينهما علاقة يكون بها
احدهما علة والآخر معلولا واما ان كان رفع احدهما يوجب رفع ثالث يجب عن رفعه رفع الثاني منهما
فقد صار احدهما علة العلة وعلة العلة علة والامر يتقرر في آخره على ان يكون احدهما معلولا والآخر علة
فلننظر الآن ايهما ينبغي ان يكون العلة منهما فاما المادة فلا يجوز ان يكون هي العلة لوجود الصورة اما
اولا فلان المادة انما هي مادة لان لها قوة القبول والاستعداد والمستعد بما هو مستعد لا يكون
سببا لوجود ما هو مستعد له ولو كان سببا لوجب ان يوجد ذلك دائما له من غير استعداد واما ثانيا
فانه من المستحيل ان يكون ذات الشيء سببا لشيء بالفعل وهو بعد بالقوة بل يجب ان يكون ذاته قد صار
بالفعل ثم صار سببا لشيء آخر سواء كان هذا التقدم بالزمان او بالذات ان عني ولم يكن البتة موجودا



الا وهو سبب للثاني والا ان يقوم الثاني بالذات وكذلك يكون متقدما بالذات وسواء كان ما هو
سبب له يفارق ذاته او يكون مقارنا ذاته فانه يجوز ان يكون بعض اسباب وجود الشيء انما يكون عنه
وجود شيء يكون مقارنا لذاته وبعض اسباب وجود الشيء انما يكون عنه وجود شيء مباين لذاته فان
العقل ليس ينقبض عن تجويز هذا ثم البحث يوجب وجود القسمين جميعا فان كانت المادة سببا
للصورة فيجب ان يكون لها ذات بالفعل اقدم من الصورة وقد منعنا هذا منعا ليس يناقض على ان
ذاته لا يمكن ان يوجد الا ملتزما لمقارنة الصورة بل على ان ذاته يستحيل وجودها ان يكون بالفعل
الا بالصورة وبين الامرين فرق واما ثالثا فانه اذا كانت المادة هي العلة القريبة للصورة والمادة لا
اختلاف لها في ذاتها وما يلزم عن الشيء الذي لا اختلاف فيه لا اختلاف فيه البتة فكان يجب ان يكون
الصور المادية لا اختلاف فيها فان كان اختلافها لامور تختلف من احوال المادة فيكون تلك الامور
هي الصور الاولى في المادة ويعود الكلام جذعا فان كان علة وجود هذه الصور المختلفة المادة
وشيء آخر مع المادة ليس في المادة حتى لا يكون المادة وحدها العلة القريبة بل المادة وشيء آخر
فيكون ذلك الشيء الآخر والمادة اذا اجتمعا جميعا حصل صورة ما معينة في المادة وان كان شيء غير
ذلك الآخر واجتمع مع المادة حصلت صورة غير تلك الصورة المعينة فيكون المادة في الحقيقة لها
قبول الصورة واما خاصية كل صورة فانما يكون عن تلك العلل وانما يكون كل صورة هي هي بخاصيتها فيكون
علة وجود كل صورة بخاصيتها هي الشيء الخارج ولا يكون للمادة في تلك الخاصية صنع وانما كانت تلك
الصورة موجودة وجودها بتلك الخاصية فيكون لا صنع للمادة في خصوصية وجود كل صورة الا انها
لا بد منها في ان يوجد الصورة فيها وهذه خاصية العلة القابلية فيبقى لها القبول فقط فقد بطل ان
يكون المادة علة للصورة بوجه من الوجوه فقد بقي ان يكون الصورة هي التي بها يجب وجود المادة فلننظر
هل يمكن ان يكون الصورة وحدها بها يجب وجود المادة فنقول اما الصورة التي لا يفارقها مادتها
فذلك جائز فيها واما الصورة التي تفارق المادة وتبقى المادة موجودة بصورة اخرى فلا يجوز ذلك
فيها وذلك لانه هذه الصورة لو كانت وحدها لذاتها علة لكانت المادة تعدم بعدمها ويكون الصورة
المستأنفة مادة اخرى يوجد عنها ولكان يكون تلك المادة حادثة ولكان يحتاج لها الى مادة اخرى فيجب
اذن ان يكون علة وجود المادة شيئا مع الصورة حتى يكون المادة انما يفيض وجودها عن ذلك
الشيء لكن يستحيل ان يكمل فيضانه عنه بلا صورة البتة بل انما يتم الامر بهما جميعا فيكون تعلق المادة في
وجودها بذلك الشيء وبصورة كيف كانت تصدر عنه فيها فلا تعدم بعدم الصورة اذا الصورة لا تفارق
الا لصورة اخرى تفعل مع العلة التي عنها ابتداء وجود المادة ما كان يفعله الصورة الاولى فيما انه هذا
الثاني يشارك الاولى في انه صورة يشاركه في انه يعاون على اقامة هذه المادة وبما يخالفه يجعل المادة
بالفعل جوهرا غير الجوهر الذي كان يفعله الاولى فكثير من الامور الموجودة انما يتم وجود شيئين فان
الاضاءة والانارة انما يحصل من شيء مضيء ومن كيفية لا بعينها يجعل الجسم المستنير قابلا لان ينفذ
فيه الشعاع ولا ينعكس ثم يكون تلك الكيفية يقيم الشعاع على خاصيته غير الخاصية التي تقيمه كيفية
اخرى من الالوان ويجب ان لا ينافس فيما اقتضيناه من نفوذ الشعاع وانعكاسه بعد انك بالعرض بصير
ولا يبعد اذا تاملنا ان نجد لهذا امثلة اشد موافقة ولا يضرك ان لا نجد ايضا مثالا لانه ليس يجب ان
يكون لكل شيء مثال ولقائل ان يقول انه اذا كان تعلق المادة بذلك الشيء وبالصورة فيكون
مجموعهما كالعلة له واذا بطلت الصورة بطل هذا المجموع الذي هو العلة فوجب ان يبطل المعلول
فنقول انه ليس تعلق المادة بذلك الشيء وبالصورة من حيث الصورة صورة معينة النوع بل من حيث
هي صورة وهذا المجموع ليس يبطل البتة فانه يكون دائما موجودا ذلك الشيء والصورة من حيث هي صورة فيكون
لو لم يكن ذلك الشيء لم يكن المادة ولو لم يكن الصورة من حيث هي صورة لم يكن المادة ولو بطلت الصورة
الاولى لا بسبب تعقب الثاني لكان يكون ذلك الشيء المفارق وحده ولا يكون الشيء الذي هو الصورة
من حيث هو صورة فكان يستحيل ان يفيض عن ذلك الشيء وجود المادة اذ هو وحده بلا شريك ان شرط
ولكن لقائل ان يقول ان مجموع تلك العلة والصورة ليس واحدا بالعدد بل واحدا بمعنى عام والواحد
بالمعنى العام لا يكون علة للواحد بالعدد ومثل طبيعة المادة فانها واحدة بالعدد فنقول انا لا نمنع

ان يكون الواحد بالمعنى العام المستضعف وهو عمرو واحد بالعدد وعلة الواحد بالعدد وههنا فان الواحد
بالنوع مستحفظ بواحد بالعدد هو المفارق فيكون ذلك الشيء يوجب المادة ولا يتم ايجابها الا با
امور يقارنه انها كانت واما ما هذا الشيء فيستحيل بعد ما لصور اما صور لا يفارقها المادة
واما صور يفارقها المادة ولا يخلو المادة عن مثلها والصور التي تفارق المادة الى ما يخلفها يعقبها
فيما يستبقيها بتعقيب تلك الصور فيكون الصور من وجه واسطة بين المادة المستبقاة وبين
مستبقيها والواسطة في التقويم فانه اولا يتقوم ذاته ثم يقوم به غيره اولية بالذات وهي العلة
القريبة من المستبقى في البقاء فان كانت تقوم بالعلة المبقية للمادة بوساطتها فالقوام لها من
الاوائل ولا ثم للمادة وان كانت قائمة لا بتلك العلة بل بنفسها ثم يقام المادة بها فذلك اظهر فيها
واما الصور التي لا تفارقها المادة فلا يجوز ان تجعل معلولة للمادة حتى يكون المادة مقتضيها و
موجبها بنفسها فيكون موجبة لوجود ما يستكمل به فيكون من حيث يستكمل به قابلة ومن حيث توجبه
موجبة فيكون موجب وجود شيء في نفسها يتصور به لكن الشيء من حيث هو قابل غيره من حيث هو
موجب فيكون المادة ذات امرين باحدهما تستعد وبالاخر توجد عنه شيء فيكون المستعد منها
هو جوهر المادة وذلك الاخر امرا زائدا على كونه مادة يقارنه ويوجب فيه اشتراكا لطبيعة للحركة في المادة
ليكون ذلك الشيء هو الصورة الاولى ويعود الكلام جذعا فاذن الصورة اقدم من الهيولى ولا يجوز
ان يقال ان الصورة بنفسها موجودة بالقوة وانما يصير بالفعل بالمادة لان جوهر الصورة هو
الفعل واما طبيعة ما بالقوة فان تحملها المادة فيكون المادة هي التي يصلح فيها ان يقال لها انها
في نفسها بالقوة تكون موجودة وانها بالفعل بالصورة والصورة وان كانت لا تفارق الهيولى
فليست تتقوم بالهيولى بل بالعلة المفيدة اياها الهيولى وكيف يتقوم الصورة بالهيولى وقد بينا
انها علتها والعلة لا تتقوم بالمعلول والاشياء اثنان يتقوم احدهما بالاخر اذ كان كل واحد منهما
يفيد الاخر وجوده وقد بان استحالة هذا وتبين لنا الفرق بين الذي يتقوم به شيء وبين الذي
لا يفارقه فالصورة لا توجد الا في هيولى لا ان علة وجودها الهيولى وكونها في الهيولى كما ان العلة
لا توجد الا مع المعلول لا ان علة وجود العلة هي المعلول وكونه مع المعلول بل كما ان العلة اذا كانت
علة بالفعل لزم عنها المعلول وان يكون معها كذلك الصورة اذا كانت صورة موجودة يلزم عنها ان يقوم
شيئا ذلك الشيء مقارن لذاتها فكان ما يقوم شيئا بالفعل ويفيد الوجود منه ما يفيد وهو مباين
ومنه ما يفيد وهو ملاق وان لم يكن جزءا منه مثل الجوهر للاعراض التي تلحقها وتلزمها والمرابطات بين
بعضها ان كل صورة توجد في مادة جسمية فبعلة ما توجدها اما الحادثة فذلك ظاهر فيها واما الملازمة
للمادة فلان الهيولى الجسمانية انما تخصصت بها لعلة وستبين هذا اظهر في مواضع اخرى
تمت المقالة الثانية من جملة الرابعة في الالهيات من الشفاء ✿ بسم الله الرحمن الرحيم ✿

## المقالة الثالثة من الفلسفة الاولى وهي تشتمل على عشرة فصول فصل في الاشارة الى ما ينبغي ان يبحث عنه من حال المقولات التسع وعرضيتها والاشارة اليها

فنقول قد بينا ماهية الجوهر وبينا انها مقولة على المفارق
وعلى الجسم وعلى المادة والصورة فاما الجسم فاثباته مستغنى عنه واما المادة والصورة فقد
اثبتناهما واما المفارق فقد اثبتناه بالقوة القريبة من الفعل ونحن مثبتوه من بعد وعلى ان ذكر
ما قلناه في النفس فمن ذلك يوجد جوهر مفارق غير جسم فبالحري ان ننتقل الان الى تحقيق الاعراض
واثباتها فنقول اما المقولات العشر فقد تعرفت ماهياتها في افتتاح المنطق ثم لا شك ان المضاف
من جملتها من حيث هو مضاف امر عارض لشيء ضرورة وكذلك المنسب في اين ومتى وفي الوضع
وفي الفعل وفي الانفعال فانها احوال عارضة لاشياء هي فيها كالموجود في الموضوع اللهم الا ان يقول
قائل ان الفعل ليس كذلك فان وجود الفعل ليس في الفاعل بل في المفعول فان قال ذلك وسلم له
فليس يضر فيما نرومه من ان الفعل موجود في شيء وجوده في الموضوع وان كان ليس في الفاعل فبقي
من المقولات ما يقع فيه اشكال في انه هل هو عرض او ليس بعرض فمن مقولتان مقولة الكم ومقولة الكيف
اما مقولة الكم فكثير من الناس راى ان يجعل الخط والسطح والمقدار الجسماني من الجوهر وان لا ينسب



على ذلك بل يجعل هذه الاشياء مبادي الجواهر وبعضهم راى ذلك في الكميات المنفصلة اي الاعداد وجعلها
مبادي الجواهر واما الكيف فقد راى اخرون من الطبيعيين انها ليست محمولة البتة بل اللون جوهر بنفسه
والطعم جوهر آخر والرائحة جوهر آخر وان من هذه قوام الجواهر المحسوسة واكثر اصحاب الكمون ذاهبون
الى هذا فاما شكوك اصحاب القول بجوهرية الكيف فالاحرى بها ان نورد في العلم الطبيعي وكانا قد فعلنا
ذلك واما اصحاب القول بجوهرية الكم فمن ذهب الى ان المتصلات هي جواهر ومبادي للجواهر فقد قال ان
هذه هي الابعاد المقومة للجوهر الجسماني فما هو مقوم للشيء فهو اقدم منه وما هو اقدم من الجوهر فهو اولى
بالجوهرية وجعل النقطة اولى الثلثة بالجوهرية واما اصحاب العدد فانهم جعلوا هذه مبادي للجواهر الا
انهم جعلوها مؤلفة من الوحدات حتى صارت الوحدات مبادي المبادي ثم قالوا ان الوحدة طبيعة غير متعلقة
في ذاتها بشيء من الاشياء وذلك لان الوحدة تكون في كل شيء ويكون الوحدة في ذلك الشيء غير ماهية ذلك
الشيء فان الوحدة في الماء غير الماء وفي الناس غير الناس ثم هي بما هي وحدة مستغنية عن ان يكون شيئا
من الاشياء وكل شيء فانما يصير هو ما هو بان يكون واحدا متعينا فيكون الوحدة مبدأ الخط والسطح وكل
شيء فان السطح لا يكون سطحا الا بوحدة اتصاله الخاص وكذلك الخط والنقطة ايضا وحدة صارت لها
وضع فالوحدة علة كل شيء واول ما يكون ويحدث عن الوحدة العدد فالعدد علة متوسطة بين الوحدة
وبين كل شيء فالنقطة وحدة وضعية والخط اثنوة وضعية والسطح ثلاثية وضعية والجسم رباعية
وضعية ثم تدرجوا الى ان جعلوا كل شيء حادثا عن العدد فيجب علينا اولا ان نبين ان المقادير والاعداد اعراض
ثم نشتغل بعد ذلك بحل الشكوك التي لهؤلاء وقبل ذلك فيجب ان نعرف حقيقة انواع الكمية والاولى بنا
ان نعرف طبيعة الواحد فانه يحق علينا ان نعرف طبيعة الواحد في هذه المواضع لشيئين احدهما ان
الواحد شديد المناسبة للوجود الذي هو موضوع هذا العلم والثاني لان الواحد مبدأ ما بوجه ما للكمية
اما كونه مبدأ للعدد فامر قريب من المتأمل واما للمتصل فلان الاتصال وحدة ما كانها علة صورية للمتصل
ولان المقدار كونه مقدارا هو انه بحيث يقدر وكونه بحيث يقدر هو كونه بحيث يعد بحركة
بحيث ان له واحدا

## فصل في الكلام في الواحد

نقول ان الواحد يقال بالتشكيك على معان
يتفق في انها لا قسمة فيها بالفعل من حيث كل واحد هو هو لكن هذا المعنى يوجد فيها متقدم ومتأخر وذلك
ان الواحد بالعرض هو ان يقال لشيء يقارن شيئا اخر انه هو الاخر وانه واحد وذلك اما موضوع ومحمول
عرضي كقولنا ان زيدا وابن عبد الله واحد وان زيدا والطبيب واحد واما محمولان في موضوع كقولنا والواحد بالعرض ص
ان الطبيب هو وابن عبد الله واحد اذ كان عرض لشيء واحد طبيبا وابن عبد الله واما موضوعان
في محمول واحد عرضي كقولنا الثلج والجص واحد في البياض اذ قد عرض لهما عرض واحد ويكون
الواحد الذي بالذات منه واحد بالجنس ومنه واحد بالنوع وهو الواحد بالفصل ومنه واحد بالمناسبة
ومنه واحد بالموضوع ومنه واحد بالعدد والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال وقد يكون بالتماس وقد يكون
بالاجتماع وقد يكون لا بالاجتماع فالواحد بالجنس قد يكون بالجنس القريب وقد يكون بالجنس البعيد والواحد
بالنوع كذلك قد يكون بنوع قريب لا يتجزى الى انواع وقد يكون بنوع بعيد
الاول وقد يكون هناك اختلاف وان كان ذلك واحدا في النوع فهو لا محالة واحد بالفصل
ومعلوم ان الواحد بالجنس كثير بالنوع وان الواحد بالنوع قد يجوز ان يكون كثيرا بالعدد وقد يجوز
ان لا يكون اذا كانت طبيعة النوع كلها في شخص واحد فيكون من جهة هو كثير ومن جهة لا يكون
اذ هو من جهة كلي ومن جهة ليس بكلي
ذلك فالواحد بالاتصال فهو الذي يكون واحدا بالفعل من جهة وفيه كثرة ايضا من جهة اخرى اما
الحقيقي فهو الذي يكون فيه الكثرة بالقوة فقط وهو اما في الخطوط فالذي لا زاوية له وفي السطوح
البسيط المسطح وفي الجسمانيات الجسم الذي يحيط به سطح ليس فيه انفراج على زاوية وما يكون
فيه كثرة بالفعل لان اطرافها اتحدت عند حد مشترك مثل جملة الخطين المحيطين بالزاوية وما يليه ان
يكون الاطراف متباينة فاما يشبه المتصل في تلازم حركة بعضها ببعض فيكون وحدتها كانها
تابعة لوحدة الحركة لان هذه الحال وذلك كالاعضاء المؤلفة من اعضاء واولى ذلك ما كان
الحال طبيعيا لا صناعيا والوحدة بالحيلة في هذه اضعف بحيث عن الوحدة الاتصالية الى الوحدة

الاجتماعية والوحدة الاتصالية اولى من الاجتماعية بمعنى الوحدة وذلك ان الوحدة الاتصالية لا كثرة
فيها بالفعل والوحدة الاجتماعية فيها كثرة بالفعل فهنا الكثرة فيتها وحدة لا تزيل عنها الكثرة
والوحدة بالاتصال اما معتبرة مع المقدار فقط واما ان يكون مع طبيعة اخرى مثل ان يكون ماء او هواء
ويعرض للواحد بالاتصال ان يكون واحدا في الموضوع فان الموضوع المتصل بالحقيقة جسم بسيط
متفق الطبع وقد علمت هذا في الطبيعيات فيكون موضوع وحدة الاتصال واحدا ايضا في الطبيعة
من حيث ان طبيعته لا تنقسم الى صور مختلفة بل نقول ان الواحد بالعدد لا شك انه غير منقسم بالعدد
من حيث هو واحد فيه بل ولا غيره مما هو واحد منقسم من حيث هو واحد لكنه يجب ان ينظر فيه من حيث
الطبيعة التي عرض لها الوحدة فيكون الواحد بالعدد منه ما ليس من طبيعته التي عرض لها الوحدة
ان يتكثر مثل الانسان الواحد ومنه ما من طبيعته ذلك كالماء الواحد والخط الواحد فانه قد يصير الماء
مياها والخط خطوطا والذي ليس من طبيعته ذلك فاما ان يكون قد يتكثر من وجه آخر واما ان لا يكون
مثال الاول الواحد بالعدد من الناس فانه لا يتكثر من حيث طبيعته اي من حيث هو انسان اذا اقسم
لكنه يتكثر من جهة اخرى اذا قسم الى نفس وبدن فيكون له نفس وبدن وليس واحد منهما بانسان
واما الذي لا يكون فهو على ضربين اما ان يكون موجودا له مع انه شيء ليس بمنقسم طبيعة اخرى واما
ان لا يكون فان كان موجودا له مع ذلك طبيعة اخرى فاما ان يكون تلك الطبيعة هي الوضع وما يناسب
الوضع فيكون نقطة والنقطة لا منقسمة من حيث هي نقطة ولا من جهة اخرى وهناك طبيعة غير الوحدة
المذكورة واما ان لا يكون الوضع وما يناسبه فيكون مثل العقل والنفس فان العقل له وجود غير
الذي يفهم منه انه لا ينقسم وليس ذلك الوجود بوضع وليس بمنقسم في طبيعته ولا في جهة اخرى
وهناك طبيعة غير الوحدة واما الذي لا يكون هناك طبيعة اخرى فكنفس الوحدة التي هي مبدأ العدد
اعني التي اذا اضيف اليها غيرها صار مجموعها عددا فان هذه الاصناف من الوحدة ما لا ينقسم مفهومه
في الذهن فضلا عن قسمة مادية او مكانية او زمانية وبعد القسم الذي يتكثر ايضا من حيث له الطبيعة
الواحدة بالوحدة ومن جهة الاتصال فمن ذلك ان يكون تكثره في الطبيعة التي هي لذاتها معدة لكثرة غير
الوحدة فهذا هو المقدار ومن ذلك ان يكون تكثره في طبيعة انما لها الوحدة المعدة للتكثر بسبب غير
نفسها وذلك هو الجسم البسيط مثل الماء فان هذا الماء واحد بالعدد ما وفي قوته ان يصير مياها كثيرة
بالعدد لا لاجل المائية بل لمقارنة السبب الذي هو المقدار فيكون تلك المياه الكثيرة بالعدد واحدة بالنوع
وواحدة ايضا بالموضوع لان من طبع موضوعها ان يتحد بالفعل واحدا بالعدد ولا كذلك اشخاص الناس
فانها ليس من شان عدة موضوعات منها ان يتحد موضوع انسان واحد بل كل واحد منها واحد بموضوع
الواحد ولكن ليس للمجتمع من الكثرة واحدا بالموضوع وليس حاله حال كل قطعة من الماء فانها واحدة
في نفسها الموضوع بها والجملة يقال لها انها واحدة في الموضوع اذ من شان موضوعاتها ان يتحد موضوعا
واحدا فيكون بجملتها حينئذ ماء واحدا ولكن كل واحد من هذين القسمين اما ان يكون له حاصلا فيه جميع ما
يمكن ان يكون له او لا يكون فان كان فهو تام وواحد بالتمام وان لم يكن فهو كثير ومن عادة الناس ان يجعلوا
الكثير غير واحد وهذه الوحدة التمامية اما ان يكون بالفرض والوضع كدرهم تام ودينار تام واما ان
يكون بالحقيقة وذلك اما بالصناعة كالبيت التام فان البيت الناقص لا يقال له بيت واحد واما
بالطبيعة كشخص انسان واحد تام الاعضاء ولان الخط المستقيم قد يقبل زيادة في استقامته
ليست موجودة له فليس بواحد من جهة التمام واما المستدير فاذ ليس يقبلها بل حصل له بالطبع الاحاطة
بالمركز من كل جهة فهو تام فهو واحد بالتمام ويشبه ان يكون ايضا كل شخص من الناس واحدا من هذه
الجهة فيكون بعض الاشياء يلزمه التمام كالاشخاص والخط المستدير وبعضها لا يلزمه التمام كالماء
والخط المستقيم واما الواحد بالمساواة فهي بمناسبة ما مثل ان حال السفينة عند الربان وحال
المدينة من الملك واحدة فان هاتين حالتان متفقتان وليس وحدتهما بالعرض بل وحدة ما يتحد بهما
بالعرض اعني وحدة السفينة والمدينة بها هي وحدة بالعرض واما وحدة الحالتين فليست الوحدة
التي جعلناها وحدة بالعرض فنقول من الراس انه اذا كانت الوحدة اما ان يقال على اشياء هي كثيرة بالعدد
او يقال على شيء واحد بالعدد وقد بينا انا حصرنا اقسام الواحد بالعدد فلننتقل الى الجنبة الاخرى

فنقول



فنقول واما الاشياء الكثيرة العدد فانما يقال لها من جهة اخرى واحدة لاتفاق بينها في معنى فاما
ان يكون اتفاقها في نسبة او في محمول غير النسبة واما في موضوع والمحمول اما جنس واما نوع واما
فصل واما عرض فيكون سهلا عليك من هذا الموضع اذ عرفنا انا قد حققنا اقسام الواحد ان
تعرف مما قد عرفت ايها اولى بالوحدة واشد استحقاقا لها فنعرف ان الواحد بالجنس اولى بالوحدة
من الواحد بالمناسبة والواحد بالنوع اولى من الواحد بالجنس والواحد بالعدد اولى من الواحد بالنوع
والبسيط الذي لا ينقسم بوجه اولى من المركب والتام من الذي ينقسم اولى من الناقص والواحد
قد يطابق الموجود في ان الواحد يقال على كل واحد من المقولات كالموجود لكن مفهومهما كما علمت مختلف
ويتفقان في انه لا يدل واحد منهما على جوهر شيء من الاشياء وقد علمت ذلك **فصل في تحقيق
الواحد والكثير** وابانة ان العدد عرض الذي يصعب علينا تحقيقه الآن ماهية الواحد
وذلك انا اذا قلنا ان الواحد لا ينقسم فقد قلنا ان الواحد هو الذي لا يتكثر ضرورة فاخذنا في بيان
الواحد الكثرة واما الكثرة فمن الضرورة ان تحد بالواحد لان الواحد مبدأ الكثرة ومنه وجودها
وماهيتها ثم اي حد حددنا به الكثرة استعملنا فيه الواحد بالضرورة فمن ذلك انا نقول ان الكثرة هو المجتمع
من وحدات فقد اخذنا الوحدة في حد الكثرة ثم عملنا شيئا آخر وهو انا اخذنا المجتمع في حدها والمجتمع يشبه
ان يكون هو الكثرة نفسها واذا قلنا من الوحدات او الواحدات او الآحاد فقد اوردنا لفظ الجمع بدل هذا
اللفظ ولا يفهم معناه ولا يعرف الا بالكثرة واذا قلنا ان الكثرة هي التي تعد بالواحد فيكون قد اخذنا
في حد الكثرة الوحدة ويكون ايضا قد اخذنا في حدها العد والتقدير وذلك انما يفهم بالكثرة ايضا
فما اعسر علينا ان نقول في هذا الباب شيئا يعتد به لكنه يشبه ان يكون الكثرة ايضا اعرف عند
تخيلنا ويشبه ان يكون الوحدة والكثرة من الامور التي يتصورها بديا لكن الكثرة نتخيلها اولا
والوحدة نعقلها اولا لان الوحدة نعقلها من غير مبدأ لتصورها عقلي بل ان كان ولا بد فخيالي ثم
يكون تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفا عقليا وهنالك نأخذ الوحدة متصورة بذاتها ومن اوائل
التصور ويكون تعريفنا الوحدة بالكثرة تنبيها يستعمل فيه المذهب الخيالي لنومي الى معقول عندنا
لا نتصوره حاضرا في الذهن فاذا قالوا ان الوحدة هي الشيء الذي ليس فيه كثرة دلوا على ان المراد
بهذه اللفظة الشيء المعقول عندنا بديا الذي يقابل هذا الآخر وليس هو فينبه عليه بسلب هذا
عنه والعجب ممن يحد العدد فيقول ان العدد كثرة مؤلفة من وحدات او من آحاد والكثرة نفس العدد ليس
كالجنس للعدد وحقيقة الكثرة انها مؤلفة من وحدات فقولهم ان الكثرة مؤلفة من وحدات كقولهم
ان الكثرة كثرة فان الكثرة ليست الا اسما للمؤلف من الوحدات ۞ فان قال قائل ان الكثرة قد تؤلف
من اشياء غير الوحدات مثل الناس والدواب ۞ فنقول انه كما ان هذه الاشياء ليست وحدات
بل اشياء موضوعة للوحدات كذلك ايضا ليست هي بكثرة بل اشياء موضوعة للكثرة وكما ان تلك
الاشياء هي واحدات لا وحدات كذلك هي كثيرة لا كثرة والذين يحسبون انهم اذا قالوا ان العدد كمية
منفصلة ذات ترتيب فقد تخلصوا من هذا فما تخلصوا فان الكمية يحوج تصورها للنفس الى ان يعرف
بالجزء والقسمة والمساواة اما الجزء والقسمة فانما يمكن تصورها بالكثرة واما المساواة فان الكمية
اعرف منها عند العقل الصريح لان المساواة من الاعراض الخاصة بالكمية التي يجب ان تؤخذ في حدها
الكمية فيقال ان المساواة هي اتحاد في الكمية والترتيب الذي اخذ في حد العدد ايضا هو مما لا يفهم
الا بعد فهم العدد فيجب ان يعلم ان هذه كلها تنبيهات مثل التنبيه بالامثلة والاسماء المترادفة وان
هذه المعاني متصورة كلها او بعضها لذواتها وانما يدل عليها بهذه الاشياء لننبه عليها ونميز فقط
فنقول الآن ان الوحدة اما ان يقال على الاعراض واما ان يقال على الجواهر واذا قيلت على الاعراض
فلا يكون جوهرا ولا شك في ذلك واذا قيلت على الجواهر فليس يقال عليها كفصل ولا جنس البتة اذ
لا دخول لها في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر بل هي امر لازم للجوهر كما قد علمت فلا يكون اذن قوله عليها
قول الجنس والفصل بل قول عرض فيكون الواحد جوهرا والوحدة هي المعنى الذي هو العرض فان العرض
الذي هو احد الخمسة وان كان نوع عرضا بذلك المعنى قد يجوز عليه ان يكون جوهرا فانما يجوز ذلك
عليه اذا اخذ مركبا كالابيض واما طبيعة المعنى البسيط منه فهي لا محالة عرض بالمعنى الآخر اذ هو

موجود في الجوهر وليس بجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له فلينظر الان في الوحدة الموجودة في كل جوهر التي
ليست بجزء منه مقوم له هل يصح قوامها مفارقا للجوهر فنقول ان هذا مستحيل وذلك لانها ان قامت
وحدة مجردة لم يخل اما ان يكون مجردا انه لا ينقسم فقط وليس هناك طبيعة هي المحمول عليها انها لا تنقسم
او يكون هناك طبيعة اخرى والقسم الاول محال فانه لا اقل من ان يكون هناك وجود لذلك الوجود
لا ينقسم وان كان ذلك الوجود لا محالة معنى غير الوحدة وانه لا ينقسم فاما ان يكون ذلك الوجود
جوهرا او يكون عرضا فان كان عرضا فالوحدة في عرض لا محالة ثم في جوهر وان كان جوهرا والوحدة
لا تفارقه وهي موجودة فيه وجودها في الموضوع وان كانت تفارقه يكون الوحدة اذا فارقت ذلك
الجوهر يكون لها جوهر اخر يصير اليه ويفارقه اذا فرض وجودها مفارقة للجوهرية ويكون ذلك الجوهر لو لم يصر اليه
هذه الوحدة لم يكن له وحدة وهذا محال او يكون له وحدة كانت ووحدة لحقت فيكون له وحدتان لا واحدة
فيكون جوهران لا جوهر واحد لان ذلك الجوهر واحدان وهذا محال ايضا فان كانت كل وحدة في جوهر
آخر فاحد الجوهرين لم ينتقل اليه الوحدة وعاد الكلام جذعا فيما انتقل اليه الوحدة وصار ايضا
جوهرين وان كانت كل وحدة في الجوهرين جميعا فيكون الوحدة اثنتين هذا خلف فقد بان من هذا كله
ان الوحدة ليس من شانها ان تفارق الجوهر الذي هي فيه ونبتدئ فنقول انه ان كانت الوحدة
ليست مجردا انها لا تنقسم بل كانت وجودا لا ينقسم حتى يكون الوجود داخلا في الوحدة لا موضوعا لها
فاذا فرضنا انه قد فارقت هذه الوحدة الجوهر ان كان يمكن ان يوجد بذاتها كانت وجودا لا ينقسم مجردا او لم يكن
ايضا وجودا لا ينقسم فقط بل يكون الوحدة وجودا جوهريا لا ينقسم اذ كان ذلك الوجود لا في موضوع
فلا يكون للاعراض وحدة بوجه من الوجوه وان كان للاعراض وحدة تكون وحدتها غير وحدة الجواهر
ويكون الوحدة يقال عليها باشتراك الاسم فيكون ايضا من الاعداد ما تاليفه من وحدة الاعراض
ومن الاعداد ما تاليفه من وحدة الجواهر فلينظر هل يشتركان في معنى الوجود الذي لا ينقسم ولا يشتركان
فان لم يشتركا فيكون الوحدة في احديهما وجودا منقسما وفي الاخر ليس كذلك ولسنا نعني بوحدة الاعراض
او الجواهر ذلك المعنى نعني في احديهما بالوحدة شيئا غير انه وجود غير منقسم وان اشتركا في ذلك المعنى
فذلك المعنى هو الوجود الغير المنقسم الذي اياه نعني بالوحدة وذلك المعنى اعم من المعنى الذي ذكرناه قبيل الآن
فان ذلك كان يلزمه مع كونه وجودا لا ينقسم ان يكون وجودا جوهريا اذ قد كان يمكن فرضه مجردا وذلك
المعنى لا محالة ان كان جوهرا لم يعرض العرض وليس يلزم ان يقول انه كان عرضا لم يعرض الجوهر فان الجوهر
يعرض له العرض ويقوم به العرض فالعرض لا يعرض له الجوهر حتى يكون قائما فيه فاذن الوحدة التي
اعم من ذلك المعنى وكلامنا فيها ومن حيث هي وجود لا ينقسم فقط بلا زيادة اخرى وذلك لا ينافي
موضوعاته والا صار ذلك المعنى الاخص فان هذا محال لا اعني ان يكون الوحدة وجودا غير منقسم
في الاعراض والجواهر ويجوز مع ذلك ان يفارق فيكون جوهرا عرضا لعرض او ان يكون الوحدة مختلفة
في الجواهر والاعراض فبين ان الوحدة حقيقتها معنى عرضي ومن جملة اللوازم للاشياء وليس لقائل ان يقول
ان هذه الوحدة انما لا تفارق على سبيل ما لا تفارق المعاني العامة قائمة دون فصولها كما لا تفارق
الانسانية الحيوانية فامتناع هذه المفارقة لا يوجب العرضية بل انما يوجب العرضية امتناع مفارقة
يكون للمعنى المحصل الوجود المتخصص فنقول ليس الامر كذلك فان نسبة ما فرضناه اعم الى ما فرضناه اخص
ليس نسبة المنقسم اليه بفصل مقوم فقد بينا ان الوحدة غير داخلة في حد جوهر او عرض بل نسبة
لازم عام واذا اشرنا الى بسيط واحد منه كان تميز الذات عن المخصص الذي يقارنه لا كاللونية الى
في البياض فاذا اتضح انه غير مفارق صح ان المحمول الذي هو بمعنى لازم عام مشتق الاسم من اسم معنى
بسيط هو معنى الوحدة وذلك البسيط عرض واذا كانت الوحدة عرضا فالعدد المؤلف من الوحدات عرض

**فصل في ان المقادير اعراض** واما الكميات المتصلة فهي مقادير المتصلات اما المجسم
الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة على ما عرفته في عدة مواضع واما الجسم
بالمعنى الاخر الداخل في مقولة الجوهر فقد فرغنا عنه وهذا المقدار قد بان انه في مادة وانه يزيد
وينقص والجوهر باق فهو عرض لا محالة ولكنه من الاعراض التي تتعلق بالمادة وبشيء في المادة لان
هذا المقدار لا يفارق المادة الا بالتوهم ولا يفارق الصورة التي للمادة لانه مقدار الشيء المتصل

الذي



الذي يقبل ابعادا كذا وهذا لا يمكن ان يكون بلا هذا الشيء المتصل كما ان الزمان لا يكون الا بالمتصل
الذي هو المسافة وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث يمسح بكذا كذا مرة منه او لا ينتهي المسح ان توهم
غير متناه توهما وهذا مخالف لكون الشيء بحيث يقبل فرض الابعاد المذكورة فان ذلك لا يختلف فيه
جسم وجسم واما انه يمسح بكذا كذا مرة او انه لا يفنى مسحه بكذا البتة فقد يختلف فيه جسم وجسم فهذا الاخر
هو كمية الجسم وذلك صورته وهذه الكمية لا تفارق تلك الصورة في الوهم البتة لكن هي والصورة تفارقان
المادة في الوهم واما الخط والسطح فبالحري ان يكون لكل واحد منهما اعتبار انه نهاية واعتبار انه مقدار
وايضا السطح اعتبار انه يقبل فرض بعدين فيه على صفة الابعاد المذكورة اعني بعدين متقاطعين
على زاوية قائمة وايضا انه يقدر ويمسح ويكون اعظم واصغر وانه يفرض فيه ايضا ابعاد بحسب اختلاف
الاشكال فعلينا ان نتامل هذه الاحوال فيه فنقول اما قولنا يفرض البعدين فان ذلك لانه نهاية الجسم الذي هو
قابل الفرض الثلاثة فان كون الشيء نهاية لقابل الثلاثة من حيث هو نهاية تمثل ذلك لا انه نهاية مطلقا ينبغي
ان يكون قابلا لان يفرض بعدين وليس هو بهذه الجهة مقدارا بل هو بهذه الجهة مضاف وان كان مضافا لا يكون الا
مقدارا او قد عرفت الفرق بين المضاف مطلقا وبين المضاف الذي هو المقولة التي لا تجوز على ما بينا ان يكون
مقدارا او كيفا واما انه مقدار فهو بالجهة الاخرى التي بها يمكن ان يخالف غيره من السطوح في العدد و
المساحة ولا يمكن ان يخالفها بالمعنى الاول بوجه لكنه من الجهتين جميعا عرض فانه من حيث هو نهاية عارض
للمتناهي لانه موجود فيه لا كجزء منه ولا يقوم دونه وقد قلنا انه ليس من شرط الموجود في شيء ان يطابق ذاته
واما ان تعلم هذا في الطبيعيات فعلينا ان نتامل هنالك اذ عرضت من هذه الجهة شبهة وايضا هو من حيث هو مقدار
عرض ولو كان كون السطح بحيث يفرض فيه بعدان امرا في نفسه لم يكن نسبة المقدارية في السطح الى ذلك
الامر نسبة المقدارية الى الصورة الجسمية بل يكون نسبة ذلك المعنى الى المقدارية في السطح نسبة فصل
الى جنس والنسبة الاخرى نسبة عارض الى صورة وانت تعلم هذا بتامل الاصول ⊙ واعلم ان السطح
ثم نثبته ما يحدث ويبطل في الجسم بالاتصال والانفصال والاختلاف في الاشكال والتقاطيع وقد يكون
سطح الجسم مسطحا فيبطل من حيث هو مسطح فيحدث مستديرا وقد علمت فيما سلف من الاقاويل ان السطح الواحد
بالحقيقة لا يكون موضوعا للكرية وللتسطيح في الوجود ولذلك ليس كما ان الجسم الواحد يكون موضوعا لاختلاف
ابعاد بالفعل يترادف عليه كذلك السطح لان السطح اذا زال عن شكله حتى يبطل ابعاده فلا يمكن ذلك الا
بقطعه وفي التقطيع ابطال لصورة السطح الواحد التي بالفعل وقد علمت هناك من اقوال اخرى وعلمت ان هذا
لا يلزم في الهيولى حتى يكون الهيولى للاتصال غيرها للانفصال وقد علمت انه اذا الفت سطوح ووصل بعضها
ببعض تاليفا يبطل الحدود المشتركة كان الكائن سطحا اخر بالعدد بل لو اعيد الى تاليفه الاول لم يكن ذلك
السطح الاول بالعدد بل آخر مثله بالعدد وذلك لان المعدوم لا يعاد واذا عرفت صورة الحال في السطح
فتدبر مثله في الخط فاجعله قياسا عليه فقد تبين لنا ان هذه اعراض لا تفارق المادة وجودا وقد عرفت
ايضا انها لا تفارق الصورة التي هي في طباعها مادية توهما ايضا فقد بقي ايضا ان تعلم كيف ينبغي
ان يفهم قولنا ان السطح يفارق الجسم توهما وان الخط يفارق السطح توهما فنقول ان هذه المفارقة
يفهم في هذا الموضع على وجهين احدهما ان يفرض في الوهم سطح ولا جسم وخط ولا سطح والاخر ان يلتفت
الى السطح ولا يلتفت الى الجسم اصلا كان معه او ليس معه وانت تعرف ان الفرق بين الامرين ظاهر فانه
فرق بين ان ينظر الى الشيء وحده وان كان معتقدا انه مع غيره لا يفارقه وبين ان ينظر اليه وحده مع شرط
مفارقته ما هو معه محكوما عليه انه كان التفت وحده حتى يكون هو في وهمك قائما وحده فهو مع ذلك يعرف
بينه وبين الشيء الاخر محكوما بان ذلك الشيء ليس معه فمن ظن ان السطح والخط والنقطة قد يمكن
ان يتوهم سطحا وخطا ونقطة مع فرض ان لا جسم مع السطح ولا مع الخط ولا مع النقطة فقد ظن باطلا
وذلك لانه لا يمكن ان يفرض السطح في الوهم مفردا ليس نهاية لشيء الا ان يتوهم مع وضع خاص يتوهم
له جهتان يوصل ان الصائر اليها ايضا لا يلقى جانبين غيرين كما علمت فيكون حينئذ ما توهم سطحا غير
سطح فان السطح هو نفس الخط لا ذو الحدين وان توهم السطح نفس النهاية التي على جهة واحدة فقط من حيث
هو كذلك ونفس الجهة والحد على ان الانفصال له من جهة اخرى كان ما هو نهايته متوهما معه بوجه ما
وكذلك الحال في الخط والنقطة والذي يقال ان النقطة ترسم بحركتها الخط فانه امر يقال للتخييل

ولا امكان وجوده لا لان النقطة لا يمكن ان يفرض لها مماسة مستقلة كما قد بينا ان ذلك جائز فيها بوجه لكن
المماسة لما كانت لا تثبت وكان لا يبقى الشيء بعد المماسة الا كما كان قبل المماسة فلا يكون هناك نقطة بحيث
يبقى محفوظا بعد المماسة ولا يبقى استعداديتها وبين اجزاء المماسة لان تلك النقطة انما صادفت نقطة وحسا
كما علمت في الطبيعيات بالمماسة لا غير فاذا بطلت المماسة بالحركة فكيف يبقى هي نقطة وكذلك كيف يبقى ما
هي مبدأ له دائما ثابتا بل انما ذلك في التخيل نقطة ايضا فان حركتها تكون لا محالة وهناك شيء موجود تكون
الحركة عليه او فيه وذلك الشيء قابل لان يتحرك فيه فهو بعد جسم او سطح او بعد في سطح او بعد هو خط فيكون
هذه الاشياء موجودة قبل حركة النقطة فلا يكون حركة النقطة علة لان يوجد هي فاما وجود المقدار الجسماني
فظاهر واما وجود السطح فلوجوب تناهي المقدار الجسماني واما وجود الخط فبسبب جواز قطع السطوح وافتراق
الحدود لها واما الزاوية فقد ظن بها انها كمية متصلة غير السطح والجسم فينبغي ان ينظر في امرها فنقول
ان المقدار جسما كان او سطحا فقد يعرض له ان يكون محاطا بين نهايات يلتقي عند نقطة واحدة فيكون من
حيث هو بين هذه النهايات شيئا ذا زاوية من غير ان ينظر الى حال النهايات من جهة اخرى فكان مقدار اكثر
من بعد بين ينتهي عند نقطة فان شئت سميت نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك ذا زاوية وان شئت سميت
الكيفية التي له من حيث هو كذا زاوية فيكون الاول كالمربع والثاني كالتربيع فان اوقعت الاسم على المعنى
الاول قلت زاوية متساوية وناقصة وزائدة لنفسها لان جوهرها مقدار وان اوقعت على المعنى الثاني
قلت ذلك لما يتبع المقدار الذي هي فيه كما للتربيع فالآن نجد الذي هو الزاوية بالمعنى الاول يمكن ان يفرض فيه
اما ابعاد ثلثة او بعدان فهو مقدار جسم او سطح والذي يظنه من يقول انه انما كان يكون سطحا لو تحرك الخط
الفاعل اياه في الوهم بكلي نقطتيه حوالي شيء حتى كان قد تحرك الطول عرضا بالحقيقة فحدث عرض بعد الطول
فكان طول وعرض بل لم يتحرك الخط المحدث للزاوية لا في الطول وحده كما هو ولا هو في العرض حتى يحدث
سطح وانما تحرك باحد راسيه فحدثت الزاوية فجعل الزاوية جنسا رابعا من المقادير فالسبب في هذا
جهله بمعنى قولنا ان الشيء له ثلثة ابعاد او بعدان حتى يكون جسما او سطحا فاذ قد عرفت ذلك عرفت ان
هذا الذي قاله لا يلزم ولا ينبغي ان يكون للعاقل اليه اصغاء وانما هو شروع من ذلك الانسان فيما
لا يعنيه وههنا الفاضل الحران قد يذهب الى ان السطح بالحقيقة هو المربع او المستطيل لا غير وليس كلامه
مما يهم فضل شغل به فقد عرفت وجود الاقدار وانها اعراض وانها ليست مبادي للاجسام اذ الغلط
في ذلك انما عرض لما عرفت واما الزمان فقد كان تحقق لك عرضيته وتعلقه بالحركة فيما سلف فبقي
ان يعلم انه لا مقدار خارجا عن هذه المقادير فنقول لان الكم المتصل لا يخلو اما ان يكون قارا حاصل الوجود
بجميع اجزائه او لا يكون فان لم يكن بل كان يتجدد الوجود شيئا بعد شيء فهو الزمان وان كان قارا وهو
المقدار فاما ان يكون اتم المقادير وهو الذي يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة اذ ليس يمكن ان يفرض فوق
ذلك وهذا هو المقدار الجسم واما ان يفرض فيه بعدان فقط واما ان يكون ذا بعد واحد فقط اذ
كل متصل فله بعد اما بالفعل او القوة ولما كان لا اكثر من ثلثة ولا اقل من واحد فالمقادير ثلثة والكميات
المتصلة لذاتها اربعة وقد يقال للاشياء انها كميات متصلة وليست كذلك اما المكان فهو السطح
واما الثقل والخفة فانها توجب بحركاتها مقادير في الازمنة والامكنة وليس لها في نفسها ان يجزء
بجزء بعدها وان يقابل بالمساواة والمفاوتة بان يعرض لها حد ينطبق على حد مما يجانسه ويطبق ما يليه
منه على ما يليه مما يجانسه فينطبق عليه الحد الاخر فتساوي او يختلف فلا يساوي بل يتفاوت فانا
نعني بالمتساوات والمتفاوتة المعترفين للمقدار هذا المعنى واما التجربة التي تفرض للخفة والثقل
بان يكون ثقل نصف ثقل فان ذلك لانه يتحرك في الزمان نصف المسافة او في المسافة في ضعف الزمان
او يحرك الاعظم الى اسفل في الحركة يلزم معها ان يحرك الاصغر الى العلو وامثال مما يجري هذا المجرى
فهو كالحرارة التي يكون ضعف الحرارة لا لاجل انها يفعل في الضعف ولا انها في ضعف الجسم الحادث
المتشابه في الحرارة وكذلك حال الصغر والكبر والكثير والقليل فان هذه اعراض ايضا يلحق الكميات
من باب المضاف وانت قد حصلت الكلام في جميع هذه في مواضع اخر فالكمية بالجملة حدها انها
هي التي يمكن ان يوجد فيها شيء منها يصح ان يكون واحدا عادا او يكون ذلك لذاته سواء كانت العد
وجودية او فرضية فصل في تحقيق ماهية العدد وتحديد انواعها وبيان اوائلها وبالحري ان

هذا طبيعة الاعداد وخاصياتها وكيف يجب ان يتصور حالها ووجودها فنقول انقلنا منها الى الكميات
الطبيعية مستعجلين لانه غرضنا كان بوجه ذلك فنقول ان العدد له وجود في الاشياء ووجود في النفس
وليس قول من قال ان العدد لا وجود له مجردا الا في النفس بشيء يعتد به اما ان قال ان العدد لا وجود له
مجردا عن المعدودات التي في الاعيان الا في النفس فهو حق فانا قد بينا ان الواحد لا يتجرد عن الاعيان
قائما بنفسه عن غيره الا في الذهن فكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد واما ان في الموجودات
اعدادا فذلك امر لا يشك فيه اذ كان في الموجودات وحدات فوق واحدة وكل واحد من الاعداد فانه نوع
بنفسه وهو واحد في نفسه من حيث هو ذلك النوع وله من حيث هو ذلك النوع خواص والشيء الذي لا حقيقة
له محال ان يكون له خاصية الاولية او التركيب والتمامية او الزائدية او الناقصية او المربعية او المكعبية
او الصم وسائر الاشكال التي لها فاذن لكل واحد من الاعداد حقيقة تخصه وصورة يتصور منها في
النفس وذلك الحقيقة وحدته التي بها هو ما هو وليس العدد كثرة لا يجتمع في وحدة حتى يقال انه مجموع احاد
فانه من حيث هو مجموع هو واحد يحتمل خواص ليس لغيره وليس بعجب ان يكون الشيء واحدا من حيث له صورة
ما كالعشرية مثلا او الثلثية وله كثرة فمن حيث العشرية ما هو بالخواص التي للعشرة واما كثرته فليس له فيها
الا الخواص التي للكثرة المقابلة للوحدة وكذلك فان العشرة لا تنقسم في العشرية الى عشريتين لكل واحد
منهما خواص العشرية وليس يجب ان يقال ان العشرة ليس هو الا تسعة وواحد وخمسة وخمسة او واحد
وواحد وكذلك حتى ينتهي فان قولك العشرة تسعة وواحد قول حملت فيه التسعة على العشرة وعطفت
عليه الواحد فيكون كانك قلت ان العشرة اسود وحلو فيجب ان تصدق عليه الصفتان المعطوف احديهما
على الاخرى فيكون العشرة تسعة وايضا واحدا فانه لم يرد بالعطف تعريفا بل عنى بما يقال ان الانسان حيوان
وناطق اي حيوان ذلك الحيوان الذي هو ناطق يكون كانك قلت ان العشرة تسعة تلك التسعة التي هي واحد
وهذا ايضا مستحيل وان عنيت ان العشرة تسعة مع واحد وكان مرادك ان العشرة هي التسعة التي تكون مع واحد
حتى ان كانت التسعة وحدها لم يكن عشرة فاذا كانت مع الواحد كانت تلك التسعة عشرة فقد اخطات ايضا
فان التسعة اذا كانت وحدها او مع اي شيء كان معها فانها تكون تسعة ولا تكون عشرة البتة فان لم يجعل مع
التسعة بل الموصوف بها فيكون كانك قلت ان العشرة تسعة ومع كونها تسعة ايضا هي واحد فتلك ايضا
[illegible]

ولا اذا كانوا مركبة من وحدات يعنون به ما يعنيه النحويون من لفظة الجمع وان اقله ثلثة بعد الاختلاف بل
يعنون بذلك اكثر او ازيد من واحد وقد جرت عادتهم بذلك فلا يبالون ان لا يوجد زوج ليس بعدد
وان يوجد فرد ليس بعدد فانما فرض عليهم ان يبالوا في طلب زوج ليس بعدد اذ وجدوا فردا ليس بعدد
وليسوا يشترطون في العدد الاول ان يكون لا نصف له مطلقا بل لا نصف له عددا من حيث هو اول
وانما يعنون بالاول انه غير مركب من عدد وانما نعني بالعدد ما فيه انفصال ويوجد فيه واحد فالاثنان
اول العدد وهو الغاية في القلة في العدد واما الكثرة في العدد فلا ينتهي الى حد وقلة الاثنين ليست
مما يقال بذاتها بل بالقياس الى العدد وليس اذا لم يكن للاثنين اكثر من شيء يجب من ذلك ان لا يكون
قلتها بالقياس الى غيرها فليس يجب ان يكون ما يعرض له اضافة الى شيء يلزم ان يكون له اضافة اخرى
الى شيء اخر يقابل تلك الاضافة فانه ليس يجب اذ كان شيء من الاشياء يعرض له اضافتان اضافة
قلة واضافة كثرة معا حتى يكون كما انه قليل بالقياس الى شيء فهو كثير بالقياس الى شيء اخر يلزم من ذلك
ان يكون كل قلة يعرض للشيء يعرض له معها الكثرة كما انه ليس اذا كان شيء هو مالك ومملوك يجب
ان لا يكون شيء مالك وحده او شيء هو جنس ونوع يلزم ان لا يكون شيء هو جنس وحده فانه ليس كون
القليل قليلا لاجل ان له شيئا هو ايضا اكثر منه بل لاجل الشيء الذي ذلك الشيء بالقياس اليه كثير
فالاثنين هي القلة الاولى انما قلة بالقياس الى كل عدد لانها تنقص عن كل عدد واما اقلية فلانها
ليست كثرة عند عدد وان لم يقس الاثنين الى شيء اخر لم يكن قليله والكثرة يفهم منها معنيان احدهما
ان يكون الشيء فيه من الاحاد فوق واحد وهذا ليس بالقياس الى شيء البتة والاخر ان يكون فيه ما
في شيء اخر وزيادة وهذا هو الذي بالقياس وكذلك العظم والطول والعرض فالكثرة مطلقة تقابل
الوحدة مقابلة الشيء مع مبدائه الذي يكيله والكثرة الاخرى تقابل القلة مقابلة المضاف
ولا تضاد بين الوحدة والكثرة بوجه من الوجوه وكيف والوحدة يقوم الكثرة ويجب ان نحقق
القول في هذا

## فصل في تقابل الواحد والكثير

وبالحري ان نتامل كيف يجري التقابل
بين الكثير والواحد فقد كان التقابل حددنا على اصناف اربعة وقد حقق ذلك ويستحق بعد ايضا
ان صورة التقابل يوجب ان يكون اصنافا على هذه الجملة وكان من ذلك تقابل التضاد وليس يمكن
ان يكون التقابل بين الواحد والكثير على هذه الجملة وذلك لان الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من
الاضداد يقوم ضده بل يبطله وينفيه لكن ⊛ لقائل ان يقول ان الوحدة والكثرة هذا شانهما
فانه ليس يجب ان يقال ان الضد يبطل الضد كيف كان بل ان يقال ان الضد يبطل الضد بان يحل
في موضوعه فالوحدة ايضا من شانها ان يبطل الكثرة بان يحل الموضوع الذي للكثرة على ما جوزت
ان يكون الموضوع يعرض له الوحدة والكثرة ⊛ فنقول في جواب هذا الاستناد ان الكثرة
كما انها انما تحصل بالوحدة فكذلك الكثرة انما تبطل ببطلان وحداتها ولا تبطل الكثرة البتة لذاتها
بطلانا اوليا بل يعرض لوحداتها اولا ان يبطل ثم يعرض لها ان يبطل معا لبطلان وحداتها
فيكون الوحدة اذا ابطلت الكثرة فليست بالقصد الاول يبطلها بل انما يبطل اولا الوحدات التي
للكثرة من حالها بالفعل الى ان يصير بالقوة فيلزم ان لا يكون الكثرة فالوحدة انما تبطل اولا
الوحدة على انها ليست تبطل الوحدة كما تبطل الحرارة البرودة فان الوحدة لا تضاد الوحدة بل
على ان تلك الوحدات يعرض لها سبب يبطل بان يحدث عنه هذه الوحدة وذلك ببطلان تسطيح
فان كان لاجل هذه المعاقبة التي على الموضع يجب ان يكون الوحدة ضد الكثرة فالاولى ان يكون
الوحدة ضد الوحدة وعلى ان الوحدة ليست يبطل الوحدة ابطال الحرارة البرودة لان الوحدة
الطارية اذا ابطلت الوحدة الاولى ابطلتها لما ليس هو بعينه موضوع الوحدة الاخرى بل الاخرى
ان يبطل انه جزء موضوعه واما الكثرة فليست تبطل عن هذه الوحدة بطلانا اوليا بل ليس يكفي
في شرط المتضادين ان يكون الموضوع واحدا يتعاقبان فيه بل يجب ان يكون مع هذا التعاقب
الطبايع متنافية متباعدة ليس من شان احدهما ان يقوم الاخر لخلاف الذاتي فيهما وان يكون
تنافيهما اوليا وايضا ⊛ فلقائل ان يقول انه ليس موضوع الوحدة والكثرة واحدا فان شرط
المتضادين ان يكون للاثنين منهما بالعدد موضوع واحد وليس بوحدة بعينها وكثرة بعينها موضوع

واحد



واحد بالعدد بل موضوع واحد بالنوع وكيف يكون موضوع الكثرة والوحدة واحدا بالعدد ثم عليك ان تعلم
مما سلف لك حقيقة هذا وما فيه وعليه وله فقد ظهر وبان ان التقابل الذي بين الواحد وبين الكثير
ليس بتقابل التضاد فلينظر هل التقابل بينهما تقابل الصورة والعدم ⊛ فنقول انه يلزم اول ذلك
ان يكون العدم فيهما عدم شيء من شانه ان يكون للموضوع او لنوعه او لجنسه على ما قد عرفت من امر العدم
ولنا ان نجعل وجها يجعل به الوحدة عدم الكثرة فيما من شانه بنوعه ان يتكثر وان نجعل وجها اخر يجعل به الكثرة
عدم الوحدة في شيء من طبيعتها ان يتوحد لكن الحق لا يجوز ان يكون شيئان كل واحد منهما عدم ملكة بالقياس
الى الاخر بل الملكة منهما هو المعقول بنفسه الثابت بذاته واما العدم فهو ان لا يكون ذلك الشيء الذي هو
المعقول بنفسه الثابت بذاته فيما من شانه ان يكون فيكون انما يعقل ويحد بالملكة واما القدماء فقوم
جعلوا هذا التقابل من العدم والملكة وجعلوها هي المضادة الاولى ودبروا تحت الملكة الصورة والخير والفرد
والواحد والنهاية واليمين والنور والساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر ومن حيز العدم مقابلات
هذه كالشر والزوج والكثرة واللانهاية واليسار والظلمة والمتحرك والمنحني والمستطيل والظن والانثى
واما نحن فقد يصعب علينا ان نجعل الملكة هي الوحدة ونجعل الكثرة هي العدم اما اولا فانا نحد الوحدة
بعدم الانقسام او عدم الجزء بالفعل فنأخذ الانقسام والتجزي في حد الكثرة وقد ذكرنا ما في هذا
واما ثانيا فان الوحدة موجودة في الكثرة مقومة لها وكيف يكون ماهية الملكة موجودة في العدم حتى يكون
العدم يتالف من ملكات يجتمع وكذلك ان كانت الملكة هي الكثرة فكيف يكون تركيب الملكة من اعدامها فليس
يجوز ان نجعل المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة واذ لا يجوز هذا فليس يجوز ان يقال ان المقابلة بينهما
هي مقابلة التناقض لان ما كان من ذلك في الالفاظ فهو خارج عن موافقة هذا الاعتبار وما كان منه
في الامور فهو من جنس تقابل العدم والملكة بل هو جنس هذا التقابل فان بازاء الموجبة الثبوت وبازاء السالبة
العدم ويعرض في ذلك من المحال ما يعرض فيما قلناه فلننظر انه هل التقابل بينهما تقابل المضاف فنقول ليس
يمكن ان يقال ان بين الوحدة والكثرة في ذاتيهما تقابل المضاف وذلك لان الكثرة ليس انما تعقل ماهيتها
بالقياس الى الوحدة حتى يكون انما هي كثرة لاجل ان هناك وحدة وان كان انما هي كثرة بسبب الوحدة
وقد علمت في كتب المنطق الفرق بين ما لا يكون الا بشيء وبين ما لا يعقل ماهيته الا بالقياس الى شيء بل انما
يحتاج الكثرة الى ان يقوم لها الماهية الوحدة لانها معلولة الوحدة في ذاتها ومعنى انها معلولة غير معنى
انها كثرة والاضافة لها انما هي من حيث هي معلولة والمعلولية لازمة للكثرة ثم لو كانت من المضاف لكانت
كما يقال ماهيتها بالقياس الى الوحدة فكان يقال لماهية الوحدة من حيث هي وحدة بالقياس الى الكثرة على
شرط انعكاس المضافين ولكانا يتكافان في الوجود من حيث هذه وحدة وتلك كثرة وليس الامر كذلك
فاذ قد بان لك بجميع هذا فبالحري ان يجزم ان لا تقابل بينهما في ذاتيهما ولكن يلحقهما تقابل وهو ان الوحدة
من حيث هي مكيال يقال الكثرة من حيث هي مكيل وليس كون الشيء وحدة وكونه مكيالا شيئا واحدا بل بينهما فرق
والوحدة تعرض لها ان تكون مكيالا كما انها تعرض لها ان تكون علة ثم الاشياء تعرض لها بسبب الوحدة التي توجد
لها ان تكون مكاييل ويكون واحد كل شيء ومكياله من جنسه فالواحد في الاطوال طول وفي العروض عرض
وفي المجسمات مجسم وفي الازمنة زمان وفي الحركات حركة وفي الاوزان وزن وفي الالفاظ لفظ وفي الحروف
حرف وقد يجتهد ان يجعل الواحد في كل شيء اصغر ما يمكن ليكون التفاوت فيه اقل ما يكون فبعض الاشياء
يكون واحدا مفروضا بالطبع مثل حركة وبطيئة وبعضها بفرض فيه واحديا بالوضع فما زاد على ذلك الواحد
اخذ اكثر من الواحد وما نقص منه لم يوجد واحدا بل يكون الواحد هذا المفروض بتمامه ويجعل هذا الواحد ايضا
من اظهر الاشياء في ذلك الجنس فالواحد مثلا من الاطوال الشبر وفي العروض مثلا شبر وفي المجسمات مثلا شبر
في شبر في شبر وفي الحركات حركة مقدرة معلومة ولا يوجد حركة بهذه الصفة عامة لجميع الحركات المقدرة
بالطبيعة وخصوصا التي لا تختلف بل تتشابه متسقة بقي واحد في كل تقدير وخصوصا التي هي اقل مقدار
حركة والاقل مقدار حركة هو الاقل زمانا وهذا هو الحركة الفلكية السريعة جدا المضبوط قدرها الان الذي
لا يزاد عليها ولا ينقص المعلوم صغر مقدارها لسرعة العود ليس مما ينتظر تجدده الى حين بل في كل يوم
وليلة ثم دورة قريبة الى الوجود والتحديد والى التجربة ايضا بحركات الساعات فيكون تحركه ساعة ولما
مثلا هي مكيال الحركات وكذلك زمانها مكيال الازمنة وقد يفرض في الحركات حركة واحدة بحسب المسافة

لانفس الكثرة صح

في شبر صح

الا ان ذلك غير مستعمل وغير واقع موقع الغرض الاول واما في الانفعال فيفرض ايضا ثقل درهم ودينار واحد ايضا وفي ابعاد الموسيقى الارخاة التي هي ربع طنيني وما يجري مجراها من الابعاد الصغار ومن الاصوات الحرف المصوت المقصور والحرف الساكن او مقطع مقصور وليس يجب ان يكون كل واحد من هذه الارخاة واحدا بالضرورة بل قد يقع بالفرض ويمكن ان يفرض الواحد من كل باب بما هو انقص وازيد مما فرض ومع هذا فليس يجب اذا كان في هذه الاشياء واحد مفروض ان يكال به جميع ما هو من ذلك الجنس فانه يجوز ان يكون الآخر مباينا لكل ما يكال به او لا فهنا خط مباين لخط وسطح مباين لسطح وجسم مباين لجسم واذا كان الخط والسطح والجسم يباين جسما وسطحا وخطا فكذلك الحركة قد تباين الحركة واذا كان كذلك فالزمان والثقل ايضا يباين الزمان والثقل ايضا ويجوز ان يكون لهذا الذي يباين ذلك مباين غير ذلك وقد علمت جميع هذا في صناعة التعاليم واذا كان كذلك فيكون اذن الوحدات التي تعرض لكل جنس من هذه كثرة ويكاد ان لا يتناهى واذا كان هناك واحد يصلح لكل شيء فسيكون اشياء يكاد ان لا يتناهى لان يكال به ومثلا كان المكيال يعرف به المكيل عد العلم والحس كالمكاييل للاشياء فانها تعلم بهما فقال بعضهم ان الانسان يكيل كل شيء لان له الحس والعلم وبهما يدرك كل شيء وبالحري ان يكون العلم والحس يكيلين بالمعلوم والمحسوس وان يكون ذلك استدلالا لكنه قد يقع ان يكال المكيال ايضا بالمكيل فهكذا يجب ان يتصور الحال في مقابلة الوحدة والكثرة وقد يشكل من حال الاعظم والاصغر انهما كيف يتقابلان المساواة فان المساوى يقابل كل واحد منهما فانه لا يجوز ان يكون المساوى والاعظم الاعظم بعينه وكذلك المساوى والاصغر اما الاعظم والاصغر فانهما انما يتقابلان من المضاف فكان هذا اعظم بالقياس الى ما هو اصغر فليس المساوى مضايفا لاحدهما بل لما هو مساو له ونظير انه ليس يجب حيث كان اعظم واصغر ان يكون بينهما مساو موجود فان هذا قد علمته في موضع آخر فاذا كان الامر على هذا فبالحري ان يكون المساوى ليست مقابلته الاولى للاعظم والاصغر بل للغير المساوى وهو عدم فيما من شانه ان يكون فيه المساواة ليس عدمه في النقطة والوحدة واللون والعقل واشياء لا تقدير لها بل في اشياء لها تقدير وكمية فالمساوى انما يقابل عدمه وهو اللامساواة لكن اللامساواة يلزمها اي الاعظم والاصغر كالجنس لما تحته لا انه جنس بل بمعنى انه يلزم كل واحد منهما فان واحدا منهما هو عظيم والعظيمية معنى وجودي يلزم هذا العدم والآخر صغير والصغيرية من تلك الجنبة كذلك

## فصل في ان الكيفيات اعراض

فلنتكلم الآن في الكيفيات واما الكيفيات المحسوسة والجسمانية فلا يقع الشك في وجودها وقد تكلمنا ايضا في وجودها في مواضع اخر ونقضنا مشاغبات من تمادى في ذلك لكنه انما يقع الشك في امرها انها هل هي اعراض او ليست باعراض فان من الناس من يرى ان تلك الجواهر تخالط الاجسام وتسري فيها فاللون بذاته جوهر والحرارة كذلك وكل واحد من هذه الاخر فهي عنده بهذه المنزلة وليس يقنعه ان هذه الاشياء توجد تارة وتعدم تارة والشيء المشار اليه قائم موجود فانهم يقولون انه ليس لعدم ذلك بل لما اخذ يفارق قليلا قليلا مثل الماء الذي يبل به ثوب فانه بعد ساعة لا يوجد هناك ماء ويكون الثوب موجودا بحاله ولا يصير الماء بذلك عرضا بل الماء جوهر له ان يفارق جوهرا الى لا فناء فربما فارق مفارقة لا يحس فيها بالاجزاء المفارقة منه لانها فارقت وهي اصغر مما يدركه الحس مفارقة مفترقة ويقول بعضهم انها قد تكمن فبالحري ان نبين ان ما يقولونه باطل فنقول لا يخلو ان كانت هذه جواهر اما ان يكون جواهر هي اجسام او يكون جواهر ليست باجسام فان كانت هذه جواهر غير جسمانية فاما ان يكون بحيث يمكن ان يؤلف منها جسم وهذا محال اذ ما لا يتجزى في ابعاد جسمانية فليس بالممكن ان يؤلف منه جسم واما ان لا يمكن لكن انما يكون وجوده بالمقارنة للاجسام والسريان فيها فاول ذلك انه يكون لهذه الجواهر وضع وكل جوهر ذي وضع فانه منقسم وقد بين ذلك وثانيا انه لا يخلو اما ان يكون كل واحد من هذه الجواهر من شانه ان يوجد مفارقا للجسم الذي يكون فيه او لا يكون فان لم يكن مفارقا وكان وجوده في الاجسام على انها موضوعات له وليست فيه كالاجزاء ولا هي مفارقة والجسم الموصوف بها مستكمل الجوهرية بنفسه فليست الا اعراضا وانما لها اسم الجوهرية فقط وان كانت تفارق اجسامها فاما ان يكون مفارقة تنتقل بها من جسم الى جسم من غير ان يبقى لها قوام مجرد او يكون لها مفارقة قوام مجرد فان كانت

ان لم يوجد في جسم فانما يكون ذلك بان ينتقل الى الاكثر فيجب من ذلك ان يكون كل جسم فقد بياضه فقد انتقل بياضه الى جسم غيره او يبقى متحركا الى ان يحصل في جسم بعيد وهو غير مفارق جسما في مدة قطع المسافة وليس الامر كذلك فيجب من ذلك ان يكون كل جسم يسخن جسما فانه ينتقل اليه من حرارة نفسه فيبرد هذا الذي يسخن ثم هذا النوع من الانتقال لا يبطل مرضيه اذ كثير من الناس جوزوا في الاعراض نفسها هذا الانتقال المعني الانتقال في اجزاء الموضوع والانتقال من موضوع الى موضوع وانما كان لا يكون مرضيا لان قوامه لا في موضوع اما القائم في الموضوع اذا نظر فيه انه هل يصح ان ينتقل الى موضوع آخر من غير ان يتجرد وحده فقد الاثبات ليس يصح فيه لانه في القوام في الموضوع متحد الاصحابية لانه لا يخلو اما ان يكون الذي وجد في موضوع ما يتعلق ذاته بشخصيته بذلك الموضوع الشخصي او لا يتعلق فان كان يتعلق ذاته بشخصيته بذلك الموضع الشخصي فمعلوم انه لا يجوز ان يبقى شخصه الا في ذلك الموضوع الشخصي وان كان انما وجد في ذلك الموضوع بسبب من الاسباب دليس ذلك السبب مقوما له من حيث هو ذلك الشخص فقد يمكن ان يزال عنه ذلك السبب وسائر الاسباب حتى لا يحتاج في قوامه الى ذلك الموضوع وزوال ذلك السبب ليس يكون بسبب احتياجه الى موضوع آخر لان السبب في انه لا يحتاج شخصه الى موضوع هو عدم السبب فان كان يحتاج وهو في ذاته ثم زال ذلك السبب ليس هو نفس وجود السبب الآخر الا ان يكون مستحيلا زوال ذلك السبب الا لوجود هذا السبب الآخر لاغير فاذا عرض هذا السبب فزال ذلك السبب فيكون الشيء قد فارقته الحاجة الى الموضوع الاول فاحتاج الى الموضوع الآخر لامرين اما الاول فلزوال السبب الاول واما الثاني فوجود السبب الثاني فيكون جملة هذه الاسباب تكون امورا خارجة عن طباعه ليس يحتاج اليها في تحقق ذاته موجودا ذلك اللون مثلا بل انما يحتاج اليها في ان يختص بموضوع فكونه لونا وكونه هذا اللون بعينه ان كان يغنيه عن الموضوع فليس يحوجه الى ان يجعله محتاجا الى الموضوع فان الغني بوجوده عن الموضوع لا يعرض له ما يحوجه الى الموضوع الا بانقلاب عينه وان كان لا يغنيه بل تعلقه بموضوع فيكون ذلك الموضوع متعينا له لانه مقتضى امر متعين بعينه فان المتعين لا يقتضي اي شيء اتفق مما لا نهاية له بالقوة مما ليس بعضه بحال بالآخر في حكمه فان قيل فكيف يقتضي الواحد المعين فيقال المقتضي الذي تعلق به صحة وجوده او لا تعين له بذلك فهذا اللون من حيث هو هذا اللون اما غني عن الموضوع واما مقتضي على موضوع واحد واما انقلاب العين فقد بينا من ذكر معنى يجب ان يخرج منها فان انقلاب العين ليس يعني به ان يعدم هذا ويوجد ذلك من غير ان يدخل من الاول شيء في الثاني فانه اذا كان هذا هكذا فيكون الاول قد عدم والآخر قد حصل ولا يكون الاول هو الذي انقلب الى الثاني بل انما نعني بالانقلاب ان الموصوف بالاول صار موصوفا بالثاني وذلك انه يبقى من الاول شيء في الآخر فيكون مركبا من مادة وشيء فيها واذا كان هذا صفة اللونية مثلا في مثلنا فيكون في اللونية شيء يبطل وشيء يبقى فيكون ذلك الذي يبطل هو الذي صار به الشيء لونا بل هو اللونية هو الصورة المادية او العرض وكلامنا فيها ونرجع ⊛ فنقول واما ان كانت يجوز له ان يفارق هذه الجواهر ويقوم مثلا بياضا او شيئا آخر بذاته فلا يخلو اما ان يكون حينئذ اليه اشارة ويكون البياض الذي من شانه ان يدرك الا ان يعجز عن ادراكه للقلة الفاحشة ويكون على الجملة الذي عرف البياض عليها فان كان كذلك فيلزم ان يكون بخلاء موجودا حتى يكون فيه مشارا اليه وليس في الاجسام ويلزم ان يكون له وضع ما وتقدير ما فيكون له في ذاته مقدار ويكون الا القليل منه محسوسا فانا لا نتخيل بياضا لا وضع له ولا مقدار له فضلا عن ان نراه واذا كان له مقدار ووضع وزيادة هيئة البياضية كان جسما ابيض لا مجرد البياض فانا نعني بالبياض هذه الهيئة الزائدة على المقدار والحجم وان كان لا يبقى على الجملة التي كان عرف البياض عليها بل قد انتقل عن هذه الصورة وصار شيئا روحانيا فيكون البياض مثلا له موضوع يعرض له ان يكون فيه البياضية التي على النحو المعروف ويعرض له ان يصير مرة اخرى بصورة اخرى روحانية فيكون ذلك الامر قد صار بياضا قد فسد وقال الصورة وانما المفارق العقلي فقد اشرنا فيما سلف الى انه لا يجوز ان ينتقل مثل هذا الشيء مرة اخرى ذا وضع ومخالطا للاجسام واما ان يجعل جاعل البياض شيئا في نفسه ذا مقدار فيكون كان له وجود ان وجود انه بياض ووجود انه ذو مقدار فان كان مقداره بالعدد غير مقدار الجسم الذي هو فيه بالعدد فاذا كان نفذ في الاجسام وسار فيها فيكون قد دخل بعد في بعد وان كان هو نفس الجسم فاذا فيكون الامر

فقد بان ان الشيء الذي هو البياض جسم له بياضية فيكون البياضية موجودة في ذلك الجسم لا انها
لا تفارق ولا يكون البياض مجموع ذلك الجسم والكيفية بل شيء في ذلك الشيء الاحد البياض وماهيته
ليس ماهية الطويل العريض العميق بل يكون ماهية الطويل العريض العميق ملاقيا ايضا على هذا الرأي
فيكون البياض مقارنا لهذا الشيء ناعتا له وهذا معنى قولنا الصفة والموصوف ويكون مع ذلك لا يفارق
وليس جزءا من ذلك الشيء الذي هو الطويل العريض العميق فيكون البياض والحرارة عرضا الا انه لازم فبقي ان كل
ما هو طبيعته ان يفارق ايضا فقد تبين ان الكيفيات التي هي المحسوسة اعراض وهذا ابتداء للطبيعيات
واما الاستعدادات فامرها اوضح واما التي تتعلق بالنفس وذوات الانفس فقد تبين في الطبيعيات
انها اعراض تقوم في اجسام وذلك حين تكلمنا في احوال النفس

## فصل في العلم وانه عرض

واما العلم فان فيه شبهة وذلك لان لقائل ان يقول ان العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها
وهي صور جواهر واعراض فان كانت صور الاعراض اعراضا فصور الجواهر كيف يكون اعراضا فان الجوهر لذاته
جوهر فماهيته جوهر ماهية لا يكون في موضوع البتة وماهيته محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل لها او
نسبت الى الوجود الخارجي ● فنقول ان ماهية الجوهر جوهر بمعنى انه الموجود في الاعيان لا في موضوع وهذه
الصفة موجودة لماهية الجواهر المعقولة فانها ماهية شانها ان يكون موجودة في الاعيان لا في موضوع
اي ان هذه الماهية هي معقولة عن امر وجوده في الاعيان ان يكون لا في موضوع واما وجوده في العقل بهذه
الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر اي ليس حد الجوهر انه في العقل لا في موضوع بل حده انه سواء
كان في العقل او لم يكن فان وجوده في الاعيان ليس في موضوع ● فان قيل فالعقل ايضا من الاعيان
قيل يراد بالعين التي اذا حصل فيها الجوهر صدرت عنه افاعيله واحكامه والحركة كذلك ماهيتها انها كمال
بالقوة وليست في العقل حركة بهذه الصفة حتى يكون في العقل كمالا لما بالقوة من جهة كذى حتى يصير ماهيتها
حركة للعقل لان معنى كون ماهيتها على هذه الصورة هو انها ماهية تكون في الاعيان كمالا لما بالقوة و
اذا عقلت فان هذه الماهية تكون ايضا بهذه الصفة فانها في العقل ماهية تكون في الاعيان كمالا لما
بالقوة فليس يختلف كونها في الاعيان وكونها في العقل فانه في كليهما على حكم واحد فانه في كليهما ماهية
توجد في الاعيان كمالا لما بالقوة فلو كنا قلنا ان الحركة ماهية تكون كمالا لما بالقوة في الاين مثلا لكل شيء
توجد فيه ثم وجدت في النفس لا كذلك لكانت الحقيقة تختلف وهذا كقول القائل ان حجر المغناطيس حقيقته
انه حجر يجذب الحديد فاذا وجد مقارنا لجسم كف الانسان ولم يجذبه ووجد مقارنا لجسمية حديد
يجذبه لم يجب ان يقال انه تختلف الحقيقة في الكف وفي الحديد بل هو في كل واحد منهما بصفة واحدة وهو انه
حجر من شانه ان يجذب الحديد فانه اذا كان في الكف ايضا كان بهذه الصفة واذا كان عند الحديد ايضا كان
بهذه الصفة وكذلك الحال لماهيات الاشياء في العقل والحركة في العقل ايضا بهذه الصفة وليس انه
كانت في العقل في موضوع فقد بطل ان يكون في العقل ليست ماهية ما في الاعيان ليس في موضوع ●
فان قيل فقد قلتم ان الجوهر ما ماهيته لا يكون في موضوع اصلا وقد صيرتم ماهية المعلومات في موضوع
فنقول قد قلنا انه لا يكون في موضوع في الاعيان اصلا ● فان قيل فقد جعلتم ماهية الجوهر انها
تارة تكون عرضا وتارة جوهرا وقد منعتم هذا ● فنقول انا منعنا ايضا ان يكون ماهية شيء توجد
في الاعيان مرة عرضا ومرة جوهرا حتى يكون في الاعيان يحتاج الى موضوع ما وفيها لا يحتاج الى موضوع البتة
ولم نمنع ان يكون معقول تلك الماهية تصير عرضا اي يكون موجودة في النفس لا كجزء ● ولقائل ان
يقول فماهية العقل الفعال والجواهر المفارقة ايضا كذلك يكون نحالها حتى يكون المعقول منها عرضا
لكن المعقول منها لا بذاتها بل لانها لذاتها معقولة ● فنقول ليس كذلك فان معنى قولنا انها لذاتها
معقولة هو انها تعقل ذاتها وان لم تعقلها غيرها وايضا مجردة عن المادة وعلائقها لذاتها لا بتجريد
يحتاج ان يتولاه العقل واما ان قلنا ان هذا المعقول منها يكون من كل وجه هي ومثلها او قلنا انه ليس
يحتاج الى وجود المعقول منها الا ان يوجد ذاتها في النفس فقد احلنا فان ذاتها مفارقة ولا يصير
نفسها صورة لنفس انسان ولو صارت لكانت تلك النفس قد حصلت فيها صورة الكل وقد علمت كل شيء
بالفعل ولكانت تصير كذلك لنفس واحدة وتبقى النفوس الاخرى ليس لها الشيء الذي يعقله
اذ قد استبد بها نفس ما والذي يقال ان شيئا واحدا بالعدد يكون صورة على او كثيرة لا بان يكون

بجسم له

فيها

فيها بل بان يكون هو منطبعا في تلك المادة وفي اخرى واخرى فهو محال لعلم بادنى تامل وقد اشرنا الى
المحال في ذلك عند كلامنا في النفس وستخرج من بعد الى خصوصية ابانة ذلك فاذن تلك الاشياء انما
تحصل في العقول البشرية معانا في ماهياتها لا ذواتها ويكون حكمها حكم سائر المعقولات من
الجواهر الا في شيء واحد وهو ان تلك تحتاج الى تقشيرات حتى يجرد منها معنى يعقل وهذا لا يحتاج الى
شيء غير ان يوجد المعنى كما هو فينطبع بها النفس وهذا الذي قلناه انما هو نقض حجة المحتج وليس فيه
اثبات ما يذهب اليه ● فنقول ان هذه المعقولات تبين من امرها بعد ان ما كان من الصور الطبيعية
والتعليميات فليس يجوز ان يقوم مفارقا بذاته بل يجب ان يكون في نفس او عقل وما كان من اشياء
مفارقة فنفس وجود تلك المفارقات مباينة لنا ليس هو علمنا بها بل يجب ان يتاثر عنها فيكون ما تاثر
منها هو علمنا بها وكذلك لو كانت صور ما مفارقة وتعليميات مفارقة فانما يكون علمنا بها ما يحصل لنا
منها ولا يكون انفسها توجد لنا منتقلة الينا فقد بينا بطلان هذا في مواضع بل الموجود منها الناجم
الاثار المحاكية لها لا محالة وهي علمنا وذلك اما ان يحصل لنا في ابداننا او في نفوسنا وقد بينا استحالة
حصول ذلك في ابداننا فبقي انها تحصل في نفوسنا ولانها اثار في النفس لا ذوات تلك الاشياء
ولا امثال تلك الاشياء قائمة لا في مواد بدنية او نفسانية فيكون لها الا موضوع له انه يمكن ان يرفعه
بالانسب يتعلق به بوجه فهي اعراض في النفس

## فصل في الكلام في الكيفيات التي في الكميات واثباتها

وهذا الفصل يليق بالطبيعيات وقد بقي جنس واحد من الكيفيات
يحتاج الى اثبات وجوده والى التنبيه على كونه كيفية وهذه هي الكيفيات التي في الكميات اما التي في
العدد كالزوجية والفردية وغير ذلك فقد علم وجود بعضها واثبت وجود الباقي في صناعة الحساب
واما انها اعراض فلانها متعلقة بالعدد والخواص له والعدد من الكم واما التي تعرض للمقادير فليس وجودها
بين فان الدائرة والخط المنحني والكرة والاسطوانة والمخروط ليس شيء منها بين الوجود ولا يمكن الهندسة
ان يبرهن على وجودها لان سائر الاشياء انما يبين له بوضع وجود الدائرة وذلك لان المثلث يبين
وجوده ان صحت الدائرة وكذلك المربع وكذلك سائر الاشكال واما الكرة فانما يضع وجودها على طريق
المهندسين اذا اديرت دائرة على نحو ما علمت والاسطوانة اذا حركت دائرة حركة يلزم فيها مركزها خطا مستقيما
طرفه مركزها في اول الوضع لزوما على الاستقامة والمخروط اذا حرك مثلث قائم الزاوية على احد ضلعي القائمة
ثابتا بطرف ذلك الضلع مركز الدائرة ودائرا بالضلع الثاني على محيط الدائرة ثم الدائرة مما يمكن وجوده
بجميع مذهب من يرى ان تاليف الاجسام من اجزاء لا تتجزى فيجب ان نبين وجود الدائرة واما عرضيتها فظاهر
لتعلقها بالمقادير التي هي اعراض فنقول اما على مذهب من يركب المقادير من اجزاء لا تتجزى فقد يمكن ان يثبت
عليه ايضا وجود الدائرة من اصوله ثم ينتقض بوجود الدائرة جزؤه الذي لا يتجزى وذلك لانه اذا فرضت
دائرة على النحو المحسوس وكانت على ما يقولون غير دائرة في الحقيقة مضرسا وكذلك اذا فرض فيها جزء على
انه المركز وان لم يكن ذلك الجزء مركزا بالحقيقة فقد يكون عندهم مركزا في الحس ويجعل المفروض مركزا
في الحس طرف خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى مستقيم فان ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا يتجزى فان طوق
بطرفه الاخر جزء من الذي عند المحيط ثم اذيل وضعه واحدا الجزء الذي يلي الجزء من المحيط الذي اعتبرناه
فطابقنا به ولا نطوي به ذات الخط المستقيم مطابقة مماسة او موازاة الى جهة المركز فان طابق المركز
لذلك العرض وان زاد او نقص فيمكن ان يتمم ذلك بالاجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد لانه ان زاد ازيل
وان نقص تمم وان نقص بازائه وزاد بالحاشية فهو منقسم لا محالة وفرض غير منقسم فاذا فعل كذلك
بجزء جزء تمت الدائرة ثم اذا كان في سطحها تضريس ايضا من اجزاء فاذا كانت موضوعة في فرج بين
تلك الاجزاء الفرج ليسد بها الخلل من السطح كلها واذا كانت لا تدخل الفرج فالفرج اقل منها في القدر
فهي منقسمة اذ الذي يملاء الفرج اقل حجما منها وما هو كذلك فهو في نفسه منقسم وان لم يكن فضلة
وان لم يكن موضوعة في فرج اذ يليت وجه السطح من غير حاجة اليها ● فان قال قائل انه اذا طوبق
بين الجزء المركزي وبين المحيطي مرة فليس يمكنه التطبيق لا بمماسة ولا بموازاة مع المركزي والذي يلي ذلك
الجزء من المحيط ● فانا نقول لو ادرت لو اعدمت هذه الاجزاء كلها وبقي الذي في المركز والمحيط
اهل كان بينهما استقامة يمكن ان يطبق عليه هذا الخط فان لم يجوز ذلك فقد يخرج عن ان يبين نفسه

في دائرة صح

بل كان المحيط صح

واوقعوا انفسهم فی شغل آخر وهو انه یمکن ان یفرض مواضع مخصوصة فیها تتم هذه الاستقامة فی الخلاء الذی لهم
حتی یکون بین جزئین فی الخلاء استقامة وبین جزئین آخرین لا یکون وهذا الشطط ممن یتکلفه ویجوز الفرق
فلا صیرة انما یبیع عقله بثمن بخس فان البدیهة الضروریة تشهد ان بین کل جزئین یتفق محاذاة لا محالة علاوة ها
من الملاء اقصر الملاء او اقصر بعد فی الملاء وان قالوا ان ذلك یکون ولکن ما دامت هذه الاجزاء موجودة
فلا یکون بینها هذه المحاذاة ولا یجوز ان یوازی طرفیها طرفا مستقیم فهذا ایضا من ذلك فیکون کان تلك
الاخری ان وجدت تغیر حکم المحاذاة عن حکمه لو کانت معدومة وجمیع هذا مما لا یشکل علی البدیهة بطلانه
ولا الوهم الذی هو القانون فی الامور المحسوسة وما یتعلق بها کما علمت بتصور علی ان الاجزاء التی لا تتجزی
لا تأتلف منها بالحقیقة لا دائرة ولا غیر دائرة وانما هذا علی قول القائلین به واذا صحت الدائرة صحت الاشکال
الهندسیة فبطل الجزء بجواز ذلك من ان کل خط ینقسم بقسمین متساویین وان قطر الابتداء ذلك ضلعا وما
اشبه ذلك فان الخط الفرد الاجزاء لا ینقسم بقسمین وکل خط مؤلف من اجزاء لا تتجزی مثل ذلك کل خط
وهذا خلاف ما برهن علیه بعد وضع الدائرة وکذلك اشیاء اخری غیر هذا واما اثبات الدائرة علی اصل
المذهب الحق فیجب ان نتکلم فیه واما الاستقامة ووجود محاذاة بین طرفی خط اذا لزم المتحرك لم یکن حائدا
وان فارقه کان حائدا فلا فذ للناس لا یمکن دفعه ❁ فنقول قد تبین فی الطبیعیات من وجه وجود الدائرة
وذلك لانه تبین ان جسما بسیطا وتبین ان کل جسم بسیط فله شکل طبیعی وتبین ان شکله الطبیعی هو الذی
لا یختلف البتة فی اجزائه ولا شیء من الاشکال غیر المستدیر کذلك فقد صح وجود الکرة ❁ وقطعها
بالمستقیم هو الدائرة فقد صح وجود الدائرة وایضا یمکننا ان نصحح ذلك ❁ فنقول من البین انه
اذا کان سطح او خط علی وضع ما فلیس من المستحیل ان یفرض سطح آخر او خط آخر ان یکون وضعه بحیث
یلاقیه من احد طرفیه علی زاویة ثم من البین انا یمکننا ان ننقل هذا الجسم او هذا الخط نقلا کیف شئنا
الی ان یصیر ملاقیا لذلك الآخر وموضوعا فی وضعه کانه یحاذیه بجمیع امتداده ملاقیا له او موضوعا
فی موضعه او موازیا ویمکن بجسم واحد بعینه ان یوضع علی وضع آخر یقاطعه والکلام فی الجسمین والجسم على موضع ثم يوضع
الواحد واحد فان کان ثنا استقامة ولم یکن استدارة لم یمکن هذا البتة لانه اذا کانت الحرکة الی الانطباق
علی الاستقامة ذاهبة فی الطول ثم راجعة الی الرجوعات کانت او ذاهبة فی السمك راجعة کیف کانت
او ذاهبة عرضا من الجهتین وکیف فرضت فانه اذا کان تحفظ النقطة التی یفرض علی واسطة السطح او
الخط فی تحرکها خطا مستقیما فانه لا یلقی البتة ذلك الجسم بل یقاطعه کیف کان وان امکنا ان نفرض
کل واحد من الاقسام بالفعل وتعتبر بل یجب آخر الامر ان یتفق حرکته علی صفة اذکرها اما ان یکون
احد الطرفین فیها من الخط او السطح او الجسم لازما موضعه والآخر ینتقل وذلك علی الدور او کلاهما
ینتقلان ولکن علی صفة ان یکون احدهما ابطاء والآخر اسرع فیکون الطرفان او المتحرك وحده علی کل
حال یفعل قوس دائرة واذا صح وجود قوس دائرة صح ان یتمم الی التمام وهذا علی الاصول الصحیحة واما
ان قال احد بالتفکك فالطریقة الاولی تناقضه وایضا لنفرض جسما ثقیلا او نجعل احد طرفیه اثقل
من الآخر ونجعله قائما علی سطح مستوٍ مماس له بطرفه الاخف حتی یقوم قائما علیه وانت تعلم ان قیامه
اذا عدل یمیله الی الجهات بما یستمر وانه اذا امیل الی جهة وزال الزام حتی یسقط فیحدث دائرة لا محالة
او مضی انما کیف یکون فلنفرض نقطة فی الراس المماس للسطح وهی ایضا یلقی نقطة من السطح فحینئذ
لا یخلو اما ان یثبت النقطة فی موضعها فیکون کل نقطة نفرضها فی داس ذلك الجسم تد فعل دائرة واما
ان یکون مع حرکة هذا الطرف الی اسفل یتحرك الطرف الآخر الی فوق فیکون قد فعل کل واحد من الطرفین
دائرة ومرکزهما النقطة المحددة بین الجزء الصاعد والجزء الهابط واما ان یتحرك النقطة بجزء علی
طول السطح فیفعل الطرف الآخر قطعا او خطا منحنیا ولان المیل الی المرکز انما هو علی المحاذاة فمحال
ان یجر النقطة علی السطح لان تلك الحرکة اما ان یکون بالقسر او بالطبع ولیست بالقسر ولیست بالطبع
لان ذلك القسر لا یتصور الا عن الاجزاء التی هی اثقل وتلك لیست تدفعها الی تلك الجهة بل ان دفعتها
علی حفظ الاتصال دفعتها علی خلاف حرکتها ونقلتها بل یمکن ان ینزل هی کان العالیة منها اذ هی اثقل
تطلب حرکة اسرع والمتوسط ابطاء وهناك اتصال یمنع مثلا ان ینعطف فیضطر العالی الی ان یشیل
السافل حتی یجده فیکون حینئذ الجسم منقسما الی جزئین جزء یمیل الی فوق قسرا وجزء یمیل الی السفل

طبعا وبینهما حد هو مرکز لحرکتین وقد تخرج منه خط مستقیم ما فیفصل الدائرة فبینا انه ان لزم عن انحدار الجسم
زوال فیها الی فوق وان لم یزل عنه فوجود الدائرة اصح واذا ثبت الدائرة ثبت المخنی لانه اذا ثبت الدائرة
ثبت المثلثات والقائم الزاویة ایضا وثبت جواز دوران ضلعی القائمة علی الزاویة فصح المخروط
وان فصل مخروط بسطح یجاوز فتم قطع قطع مخروطی ❁ فصل فی المضاف ❁ واما القول فی المضاف
وبیان انه کیف یجب ان یتحقق ماهیة المضاف والاضافة وحدهما فالذی قدمنا فی المنطق کاف
لمن فهمه واما انه اذا فرض للاضافة وجود کان عرضا فذلك امر لا شك فیه اذ کان امر لا یعقل بذاته
انما یعقل دائما لشیء الی شیء فانه لا اضافة الا وهو عارض اول عروضها للجوهر مثل الاب والابن
او للکم فمنه ما هو مختلف فی الطرفین ومنه ما هو متفق والمختلف کالضعف والنصف والمتفق مثل المتساوی
والمتساوی والموازی والمطابق والمماس ومن المختلف ما الخلاف محدود محقق
کالنصف والضعف ومنه ما هو غیر محقق الا انه مبنی علی محقق کالکثیر الاضعاف والکل والجزء ومنه
ما لیس یحقق بوجه مثل الزائد والناقص والبعض والجملة وکذلك اذا وقع مضاف فی مضاف کالازید
والانقص فالازید انما هو ازید بالقیاس الی زائد ایضا مقیس الی ناقص ومن المضاف ما فی الکیف
فمنه متفق کالمتشابه ومنه مختلف کالسریع والبطیء والثقیل والخفیف فی الاوزان والحاد والثقیل
فی الاصوات وکذلك قد یقع بینها کلها اضافة فی اضافة وفی الاین کالاعلی والاسفل وفی متی کالمتقدم
والمتأخر وعلی هذه الصفة ویکاد ان یکون المضافات منحصرة فی اقسام المعادلة والتی بالزیادة والتی
بالفعل والانفعال ومصدرها من القوة والتی بالمحاکاة فاما التی بالزیادة فاما من الکم کما علمت واما
فی القوة مثل الغالب والقاهر والمانع وغیر ذلك والتی بالفعل والانفعال کالاب والابن والقاطع
والمنقطع وما اشبه ذلك والتی بالمحاکاة کالعلم والمعلوم والحس والمحسوس فان بینهما محاکاة فان
العلم یحاکی هیئة المعلوم والحس یحاکی هیئة المحسوس علی نحو لا یضبط تقدیره وتحدیده ثم
المضافات قد تتخصص من جهة فقد یکون المضافان شیئین لا یحتاجان الی شیء آخر من الاشیاء التی لها
استقرار فی المضاف حتی یعرض لاجله لهما اضافة مثل المتباین والمتماس فلیس فی المتباین کیفیة
او امر من الامور مستقر صار به مضافا بالتباین الا نفس التباین وربما احتیج الی ان یکون فی کل
واحد من الامرین شیء حتی یصیر به مستقا الی الآخر مثل العاشق والمعشوق فان فی العاشق
هیئة ادراکیة هی مبدأ الاضافة وفی المعشوق هیئة مدرکة هی التی جعلته معشوقا لعاشقه وربما
کان هذا الشیء فی احدی الجهتین دون الاخری مثل العالم والمعلوم فان العالم حصل فی ذاته کیفیة
هی العلم صار بها مضافا الی الآخر والمعلوم لم یحصل فی ذاته شیء آخر انما صار مضافا لانه قد حصل
فی ذلك الآخر شیء هو العلم والذی بقی لنا ههنا من امر المضاف ان نعرف هل الاضافة معنی واحد بالعدد
وبالموضوع موجود بین شیئین وله اعتبار ان کما ظنه بعض الناس بل اکثرهم او لکل واحد من المضافین
خاصیة فی اضافته ❁ فنقول ان کل واحد من المضافین فان له معنی فی نفسه بالقیاس الی الآخر لیس
هو المعنی الذی للآخر فی نفسه بالقیاس الیه وهذا بین فی الامور المختلفة الاضافة کالاب فان
اضافته للابن وهی وصف وجوده فی الاب وحده ولکن انما هو للاب بالقیاس الی شیء آخر فهو فی
الاب ولیس کونه بالقیاس الی الآخر هو کونه فی الآخر فان الابوة لیست فی الابن والا لکان منه وصفا
یشتق له منه الاسم بل الابوة فی الاب وکذلك ایضا حال الابن بالقیاس الی الاب ولیس ههنا
شیء واحد البتة هو فی کلیهما فلیس ههنا الا ابوة او بنوة واما حاله موضوعة للابوة والبنوة فلسنا نعرفها
ولا لها اسم فان کان ذلك کون کل واحد منهما حال بالقیاس الی الآخر فهذا اکون لکل واحد من المضافین
والثلج ابیض فانه لیس یجب ان یکون شیئا واحدا ولیس کونه بالقیاس الی الآخر یجعله واحدا لان ما
لکل واحد بالقیاس الی الآخر فهو لذلك الواحد لا للآخر لکنه بالقیاس الی الآخر فاذا فهمت هذا
فیما مثلناه لك فکذلك فاعرف الحال فی سائر المضافات التی لا اختلاف فیها وانما یقع اکثر الاشکال
فی هذا الموضع فانه لما کان لاحد الاخوین حالة بالقیاس الی الآخر وکان للآخر ایضا حالة بالقیاس
الی الاول وکانت الحالتان من نوع واحد حسبتا شخصا واحدا ولیس کذلك فان للاول الحرج الثانی
ای له وصف انه اخو الثانی ذلك الوصف له ولکن بالقیاس الی الثانی ولیس ذلك وصف الثانی بالعدد بل کان بهذه...

بالنوع كما لو كان الثاني ابيض والاول ابيض بل الثاني ايضاً انه اخو هذا الاول لان له حالة في ذاته معقولة
بالقياس الى الاول وكذلك المماسة في المتماسين فان كل واحد منهما مماس لصاحبه بان له مماسة التي
لا تكون الا بالقياس الى الاخر اذا كان الاخر مثله فلا تظنن البتة ان عرضاً واحداً بالعدد يكون في محلين
حتى يحتاج ان يعتذر من ذلك في جعل العرض انما مشككاً كما فعله الضعفاء المميزين لكن الاشتباه انما
من هذا عرفنا حال الاضافة في نفسها موجودة في الاعيان او امراً انما يتصور في العقل ويكون ككثير من الاحوال
التي تلزم الاشياء اذا عقلت بعد ان يحصل في العقل فان الاشياء اذا عقلت يحدث لها في العقل امور
لم يكن لها من خارج فتصير كلية وذاتية وعرضية ويكون جنس وفصل ويكون محمول وموضوع واشياء
من هذا القبيل فقوم ذهبوا الى ان حقيقة الاضافات انما تحدث ايضاً في النفس اذا عقلت الاشياء
وقوم قالوا لا بل الاضافة شيء موجود في الاعيان واحتجوا فقالوا نحن نعلم ان هذا في الوجود اب وذلك ابن و
ذلك في الوجود دابة عقل او لم يعقل ونحن نعلم ان النبات يطلب الغذاء وان الطلب مع اضافة ما وليس
للنبات عقل بوجه من الوجوه ولا ادراك ونحن نعلم ان السماء في نفسها فوق الارض والارض تحتها
ادركت او لم تدرك وليست الاضافة الا اشياء مثل هذه الاشياء التي اومأنا اليها وهي تكون للاشياء و
ان لم تدرك وقالت الفرقة الثانية انه لو كانت الاضافة موجودة في الاشياء لوجب من ذلك ان لا تتناهى
الاضافات فانه كان يكون بين الاب والابن اضافة وكانت تلك الاضافة موجودة لهما او لاحدهما او
لكل واحد منهما فمن حيث الابوة للاب وهي عارضة له والاب معروض له فهي مضافة وكذلك فههنا ايضاً [البنوة صح]
علاقة للابوة مع الاب والبنوة مع الابن خارجة من العلاقة التي بين الاب والابن فيجب ان يكون للاضافة [وليست العلاقة التي بين الاب والابن صح]
اضافة اخرى وان يذهب الى غير النهاية وان يكون ايضاً من الاضافات ما هي علاقة بين موجود ومعدوم
كما نحن متقدمون بالقياس الى القرون التي تخلفنا وعالمون بالقيامة والذي يحل به الشبهة من الطرفين
جميعاً ان نرجع الى حد المضاف المطلق ● فنقول ان المضاف هو الذي ماهيته انما يقال بالقياس الى
غيره فكل شيء في الاعيان يكون بحيث ماهيته انما يقال بالقياس الى غيره فذلك الشيء من المضاف لكن في
الاعيان اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعيان موجود فان كان للمضاف ماهية اخرى فينبغي
ان يجرد ما له من المعنى المعقول بالقياس الى غيره فذلك المعنى هو بالحقيقة المعنى المعقول بالقياس الى غيره
وغيره انما هو معقول بالقياس الى غيره بسبب هذا المعنى وهذا المعنى ليس معقولاً بالقياس الى غيره
بسبب شيء غير نفسه بل هو مضاف لذاته على ما علمت فليس هناك ذات ولا شيء هو الاضافة بل هناك
مضاف بذاته لا باضافة اخرى فينتهي من هذا الطريق الاضافات واما كون هذا المعنى المضاف بذاته
في هذا الموضوع فهو من حيث انه في هذا الموضوع ماهيته معقولة بالقياس الى هذا الموضوع وله وجود آخر
مثل ما هو وجود الابوة وذلك الوجود ايضاً مضاف لكن ذلك ليس هنا فليكن هذا عارضاً من المضاف
لزم المضاف وكل واحد منهما مضاف لذاته الى ما هو مضاف اليه بلا اضافة اخرى فالكون محمولاً مضاف
لذاته والكون ابوة مضاف لذاته فان نفس هذا الكون مضافاً بذاته ليس يحتاج الى اضافة يصير بها
مضافاً بل هو لذاته ماهية معقولة بالقياس الى الموضوع اي هو بحيث اذا عقلت ماهيته كانت محتاجة
الى ان يحضر في الذهن شيء آخر يعقل هذا بالقياس اليه بل اذا اخذ هذا مضافاً في الاعيان فهو موجود مع
شيء آخر لذاته لا لمعية اخرى يتبعه بل نفسه نفس المع او المعية المخصوصة بنوع تلك الاضافة فاذا عقل
احتيج الى ان يعقل مع احضار شيء آخر كما كانت ماهية الابوة من حيث هي ابوة فذاتها مضافة بذاتها لا
باضافة اخرى رابطة بنوع تلك الاضافة وللعقل ان يخترع امراً بينهما كأنه معية خارجة منهما لا يضطر اليه
نفس التصور بل باعتبار آخر من الاعتبارات اللاحقة التي يفعلها العقل فان العقل قد يقرن اشياء باشياء
لانواع من الاعتبار لا للضرورة معاً فاما في نفسها فهي اضافية لا باضافة لانها ماهية لذاتها يعقل
بالقياس الى الغير وههنا اضافات كثيرة تلحق بعض الذوات لا لاضافة اخرى عارضة بل مثل ما يجري [فانها صح]
عليه الامر في هذه الاضافة للاضافة الابوية وذلك مثل لحوق الاضافة كهيئة العلم فانها لا تكون
لاحقة باضافة اخرى في نفس الامر بل يلحقها لذاتها وان كان العقل ربما اخترع هناك اضافة اخرى
فاذ قد عرفت هذا فقد عرفت ان المضاف في الوجود موجود بمعنى انه لهذا الحد وهذا الحد لا يوجب ان يكون
المضاف في الوجود الآخر ايضاً اذا عقل كان بالصفة المذكورة ولا يوجب ان يكون امراً قائم الذات واحداً

واحدا

واحداً بين شيئين واما القول بالقياس فانما يحدث في العقل فيكون ذلك هو الاضافة العقلية و
الاضافة الوجودية ما بيناه وهو كونه بحيث اذا عقل كان معقول الماهية بالقياس فاما كونه
في العقل فان يكون عقل بالقياس الى غيره فله في الوجود حكم وله في العقل حكم من حيث هو في العقل
لا من حيث هو اضافة ويوجد في العقل اضافات مخترعة انما يفعلها العقل بسبب الخاصة التي للعقل
منها فالمضاف اذن موجود في الاعيان وبان ان وجوده لا يوجب ان يكون هناك اضافة الى اضافة
بغير نهاية وليس يلزم من هذا ان يكون كل ما يعقل مضافاً يكون له في الوجود اضافة واما المتقدم
والمتأخر في الزمان واحدهما معدوم وما اشبه ذلك فان التقدم والتأخر متضايفان بين الموجود
اذا عقل وبين المعقول الذي ليس مأخوذاً عن الوجود الحاضر فاعلم فان الشيء في نفسه ليس متقدم
الا شيء موجود معه وهذا النوع من المتقدم والمتأخر موجود الطرفين معاً في الذهن فانه اذا احضر
في الذهن صورة المتأخر وصورة المتقدم عقلت النفس هذه المقايسة واقعة بين موجودين فيه
اذ كانت هذه المقايسة بين موجودين في العقل واما قبل ذلك فلا يكون الشيء في نفسه متقدماً كيف
يتقدم على لا شيء موجود فما كان من المضافات على هذه السبيل فانما تضايفها في العقل وحده وليس
في الوجود لها معنى قائم من حيث هذا التقدم والتأخر بل هذا المتقدم والمتأخر بالحقيقة من المعاني
العقلية ومن المناسبات التي يفرضها العقل والاعتبارات التي تحصل للاشياء اذا قايس بينها العقل
واشار اليها تمت المقالة الثالثة من جملة الالهيات الشفاء وبه الحمد والمنة ● بسم الله الرحمن الرحيم

## المقالة الرابعة ثلاثة فصول فصل في المتقدم والمتأخر وفي الحدوث

ولما تكلمنا على الامور التي تقع من الوجود والوحدة موقع الانواع فبالحري ان نتكلم في الاشياء التي
تقع منها موقع الخواص والعوارض اللازمة ونبدأ اولاً بالتي تكون للوجود ومنها بالتقدم والتأخر
فنقول ان التقدم والتأخر وان كان مقولاً على وجوه كثيرة فانها تكاد ان تجتمع على سبيل التشكيك
في شيء وهو ان يكون للمتقدم من حيث هو متقدم شيء ليس للمتأخر ويكون لا شيء للمتأخر الا وهو موجود
للمتقدم والمشهور عند الجمهور هو المتقدم في المكان والزمان وكان المتقدم والقبل في اشياء لها
ترتيب كما هو في المكان فالذي هو اقرب من ابتداء محدود فيكون له ان يلي ذلك المبدأ حيث ليس يليه ما هو
بعد والذي بعد يلي ذلك المبدأ وقد وليه هو وفي الزمان كذلك ايضاً بالنسبة الى الآن الحاضر
او آن يفرض مبدأ وان كان مختلفاً في الماضي والمستقبل كما تعلم ثم نقل اسم القبل والبعد من ذلك الى
كل ما هو اقرب من مبدأ محدود وقد يكون هذا التقدم المرتبي مختلفاً في امور بالطبع كما ان الجسم قبل
الحيوان بالقياس الى الجوهر ووضع الجوهر مبدأ ثم ان جعل المبدأ الشخص انعكس وكذلك الاقرب
من المحرك الاول كالصبي يكون قبل الرجل وقد يكون في امور لا من الطبع بل اما لصناعة كنغم الموسيقى فانك
ان اخذت من الحدة كان المتقدم غير الذي يكون اذا اخذت من الثقل واما بخت واما باتفاق كيف كان ثم نقل
الى اشياء اخرى فجعل الفائق والفاضل والسابق ايضاً ولو في غير الفضل متقدماً فجعل نفس المعنى
كالمبدأ المحدود فما كان له منه ما ليس للآخر واما الآخر فليس له الا ما لذلك الاول فانه جعل متقدماً
فان السابق في بابه له ما ليس للتالي وما للتالي منه فهو للسابق وزيادة ومن هذا القبيل ما جعل
المخدوم والرئيس قبل الخادم والمرؤوس فان الاختيار يقع للرئيس وليس للمرؤوس وانما يقع للمرؤوس
حين وقع للرئيس فيتحرك باختيار الرئيس ثم نقل الى ما يكون هذا الاعتبار له بالقياس الى الوجود
فجعل الشيء الذي يكون له الوجود اولاً وان لم يكن للثاني فالثاني لا يكون له الا وقد كان للاول
وجود متقدماً على الآخر مثل الواحد فانه ليس من شرط الوجود للواحد ان تكون الكثرة موجودة ومن
شرط الوجود للكثرة ان يكون الواحد موجوداً وليس في هذا ان الواحد يفيد الوجود للكثرة او لا يفيد
بل انه يحتاج اليه حتى يفاد للكثرة وجود بالتركيب منه ثم نقل بعد ذلك الى حصول الوجود من جهة اخرى
فانه اذا كان شيئان وليس وجود احدهما من الآخر بل وجوده له من نفسه او من شيء ثالث لكن وجود
الثاني من هذا الاول فله من الاول وجوب الوجود الذي ليس له لذاته من ذاته بل له من ذاته الامكان
على تجويز منا ان يكون ذلك الاول مهما وجد لزم وجوده ان يكون علة لوجوب وجود هذا الثاني فان
الاول يكون متقدماً بالوجود لهذا الثاني ولذلك لا يستنكر العقل البتة ان يقول لما تحرك زيد بيده

تحرك المفتاح او يقول تحرك زيد يده ثم تحرك المفتاح ويستنكر ان يقول لما تحرك المفتاح حرك زيد يده والكن
يقول لما تحرك المفتاح علمنا انه قد حرك زيد يده فالعقل مع وجود الحركتين معا في الزمان يفرض لاحدهما
تقدما وللاخر تاخرا اذ كانت الحركة الاولى ليس سبب وجودها الحركة الثانية والحركة الثانية سبب
وجودها الحركة الاولى ولا يبعد ان يكون الشيء مما وجد وجب ضرورة ان يكون علة لشيء وبالحقيقة فان
الشيء لا يجوز ان يكون بحيث يصح ان يكون علة لشيء الا ويكون معه ذلك الشيء فان كان شرط كونه
علة نفس ذاته فما دام ذاته موجودا يكون علة وسببا لوجود الثاني وان لم يكن شرط كونه علة نفس
ذاته فذاته بذاته ممكن ان يكون عنه الشيء وممكن ان لا يكون وليس احد الطرفين اولى من الاخر
فكذلك الشيء كذلك ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون فلا من حيث هو ممكن ان يكون هو موجود ولا من حيث
ذلك ممكن ان يكون بذلك معطيا للوجود وذلك لان كون الشيء عن الممكن ان يكون لذاته ممكن ان يكون
نفس كونه ممكنا ان يكون ليس كافيا في ان يكون الشيء عنه والا كان عنه ما دام ذاته موجودا ويكون
واجبا ان يكون لا ممكنا وان لم يكن كافيا فقد يكون معه الشيء موجودا مرة ومرة لا يكون ونسبته الى
الذي يكون ولا يكون في الحالين نسبة واحدة وليس في التي يتميز بها ان يكون من ان لا يكون امر
او سبب به وجد المعلول مع امكان كونه عن العلة تميزا يختلف به حال لا وجود المعلول عن العلة مع امكان
كونه عن العلة فيكون نسبة امكان كونه عن العلة الى وجود الشيء عنه ولا وجوده عنه واحدة وبما نسبته
الى وجود الشيء عنه ونسبته الى لا وجوده عنه واحدة فليس كونه علة اولى من لا كونه علة بل العقل الصحيح يوجب
ان يكون هناك حال تميز به وجوده عنه عن لا وجوده فان كانت تلك الحال ايضا توجب هذا التميز فهذه
الحال اذا حصلت للعلة وجدت كونها جملة الذات وما اقترن اليها هو العلة وقبل ذلك فان الذات
كانت موضوع العلية وكان من الشيء الذي يصح ان يصير علة ولم يكن ذلك الوجود وجود العلة بل
وجودا اذا انضاف اليه وجود آخر وجب كان مجموعهما العلة وكان حينئذ يجب عنه المعلول سواء كان
ذلك الشيء ارادة او شهوة او غضبا او طبعا حادثا او غير ذلك او امرا خارجا منتظرا لوجود العلة
فانه اذا شاء بحيث يصح ان يصدر عنه المعلول من غير نقصان شرط باق وجب وجود المعلول
فاذن وجود كل معلول واجب مع وجود علته ووجود علته يجب عنه وجود المعلول وهما معا في الزمان او الدهر
او غير ذلك ولكن ليسا معا في القياس الى حصول الوجود وذلك لان وجود ذلك لم يحصل من هذا
فذلك له حصول وجود ليس من حصول وجود هذا ولهذا حصول وجود هو من حصول وجود ذلك
فذلك اقدم بالقياس الى حصول الوجود ❁ ولقائل ان يقول انه اذا كان كل واحد منهما اذا وجد
وجد الاخر واذا رفع ارتفع الاخر فليس احدهما علة والاخر معلولا اذ ليس احدهما اولى ان يكون
علة في الوجود دون الاخر ❁ ونحن نجيب عن ذلك بعد ان ننظر فيما يتضمنه مفهوم هذه القضية
وذلك لانه ليس اذا وجد كل واحد منهما فقد وجد الاخر بلا تفصيل واختلاف وذلك لان معناه اذا
لا يخلو اما ان نعني به ان وجود كل واحد منهما اذا حصل يجب عنه في الوجود نفسه ان يحصل الاخر او ان وجود
كل واحد منهما اذا حصل يجب عنه في الوجود ان يكون قد حصل وجود الاخر او ان وجود كل واحد منهما
اذا حصل في العقل يجب عنه ان يحصل الاخر في العقل او ان وجود كل واحد منهما اذا حصل في
العقل يجب عنه في العقل ان يكون قد حصل الاخر في الوجود او حصل في العقل فان لفظة اذا
في مثل هذه المواضع مشتركة مغلطة ❁ فنقول ان الاول كاذب غير مسلم فان احدهما هو الذي
اذا حصل يجب عنه حصول الاخر بعد امكانه وهو العلة واما المعلول فليس حصوله يجب عنه حصول
العلة بل العلة تكون قد حصلت حتى حصل المعلول واما القسم الثاني فلا يصدق في جانب العلة
فانه ليس اذا وجدت العلة وجب في الوجود ان كان المعلول قد حصل من تلقاء نفسه او بغير العلة وذلك
لانه ان كان قد حصل فلم يجب في الوجود من حصول العلة اذ وجدت العلة وكانت تلك قد حصلت
مستغنية الوجود الا ان لا نعني بحصلت الماضي ولكن المقارنة فلا يصدق من جانب المعلول
من وجهين وذلك لان العلة وان كانت حاصلة الذات فليس ذلك واجبا من حصول المعلول والوجه
الثاني ان المعلول اذا حصل يستحيل ان يجب وجوده بحصول شيء يفرض حاصلا الا ان لا نعني
بلفظ حصل مفهومه واما القسمان الاخران فالاول منهما صحيح فانه يجوز ان نقول اذا وجدت

العلة في العقل وجب ان يحصل المعلول الذي تلك علته بالذات في العقل وكذلك اذا وجد المعلول في العقل
وجب ان يحصل ايضا في العقل وجود العلة واما الثاني منهما وهو القسم الرابع فيصدق منه قولنا انه
اذا وجد المعلول شهد العقل بان العلة قد حصلت لها وجود لا محالة مفروغ عنه حتى حصل المعلول ولربما
كانت في العقل بعد المعلول لا في الزمان فقط ولا يلزم ان يصدق القسم الاخر من هذين القسمين الذي
في الرابع لما عرفت وكذلك في جانب الرفع فانه اذا رفعنا العلة رفعنا المعلول بالحقيقة واذا رفعنا المعلول
لم نرفع العلة بل عرفنا ان العلة تكون قد ارتفعت في ذاتها اولا حتى امكن رفع المعلول فانا لما فرضنا المعلول
مرفوعا فقد فرضنا ما لا بد من فرضه معه بالقوة وهو انه كان ممكنا رفعه واذا كان ممكنا رفعه فانما امكن
بان رفع العلة او لا ارتفع العلة واثباته سبب رفع المعلول لا اثباته ورفع المعلول دليل رفع ذلك وثباته دليل
ثباته فنرجع الى حيث ما فارقناه ❁ فنقول في حل الشبهة انه ليست المعية هي التي وجبت لاحدهما العلية
حتى يكون ليس احدهما اولى بالعلية من الاخر لانهما في المعية سواء بل انما اختلفا لان احدهما فرضناه هو
الذي لم يجب وجوده بالاخر بل مع الاخر والثاني فرضناه انه كان وجوده مع وجود الاخر فكذلك الدهر الا
فهكذا يجب ان يتحقق هذه المسئلة ومما يشكل ههنا امر القوة والفعل وانه ايهما اقدم وايهما اشد تاخرا
فان معرفة ذلك من المهمات في امر معرفة التقدم والتاخر وعلى ان القوة والفعل نفسه من عوارض الموجود
ولواحقه والاشياء التي يجب ان نعلم حيث نعلم احوال الموجود المطلق **فصل في القوة والفعل**
**والقدرة والعجز واثبات المادة لكل متكون** ان لفظة القوة وما يرادفها قد
وضعت اول شيء للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكنه بها ان يصدر عنه افعال شاقة من باب الحركات
بحيث لا يصدر عن اكثر الناس مثل ذلك الفعل في الكمية والكيفية ويسمى ضده الضعف وكانها زيادة وشدة
من المعنى الذي هو القدرة وهو ان يكون الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل اذا شاء ولا يصدر عنه اذا
لم يشأ التي ضدها العجز ثم نقلت عنه فجعلت للمعنى الذي لا ينفعل له وبسببه الشيء بسهولة وذلك لانه
كان يعرض لمن يزاول الافعال والتحريكات الشاقة ان ينفعل ايضا منها وكان انفعاله والالم الذي يعرض
له منه يصده عن تمام فعله فكان ان انفعل انفعالا لا محسوسا قيل ضعف وليست له قوة وان لم ينفعل
قيل ان له قوة فكان ان لا ينفعل دليلا على المعنى الذي سميناه اولا قوة ثم جعلوا اسم هذا المعنى حتى صار
كونه بحيث لا ينفعل الا يسيرا يسمى قوة وان لم يفعل شيئا ثم جعلوا الشيء الذي لا ينفعل البتة اولى بهذا
الاسم فسموا انه من حيث هو كذلك قوة ثم صيروا القدرة نفسها وهي الحال التي للحيوان وبها يكون له
ان يفعل وان لا يفعل بحسب المشية وعدم المشية وزوال العوائق قوة اذ هي مبدأ الفعل ثم ان الفلاسفة
نقلوا اسم القوة فاطلقوا لفظة على كل حال تكون في شيء هي مبدأ تغير يكون منه في آخر من حيث ذلك آخر
وان لم يكن هناك ارادة حتى سموا الحرارة قوة لانها مبدأ التغير من آخر في آخر بانه آخر حتى انه اذا حرك
نفسه او عالج نفسه فكان مبدأ التغير منه فيه فليس ذلك فيه من حيث هو قابل العلاج او الحركة بل
من حيث هو آخر بل كانه شيئان شيء له قوة ان يفعل وشيء له قوة ان ينفعل ويشبه ان يكون الامران منه
مفترقين في جزئين فيكون مثلا المحرك في نفسه والمتحرك في بدنه فهو المحرك بصورته والمتحرك بمادته فهو
من حيث يقبل العلاج غيره انه من حيث يعالج ثم بعد ذلك لما وجدوا الشيء الذي له قوة بالمعنى المشهور
قدرة كانت او شدة قوة ليس من شرط تلك القوة ان يكون بها فاعلا بالفعل بل له من حيث القوة امكان
ان يفعل وامكان ان لا يفعل نقلوا اسم القوة الى الامكان فسموا الشيء الذي وجوده في حد الامكان
موجودا بالقوة وسموا امكان قبول الشيء وانفعاله قوة انفعالية ثم سموا تمام هذه القوة فعلا وان لم يكن فعلا
بل انفعالا كالتحرك او تشكل او غير ذلك فانه لما كان هذا المبدأ الذي يسمى قوة وكان الاصل الاول في المسمى
بهذا الاسم انما هو على ما هو بالحقيقة فعل سموا هذا الذي قياسه اليه بما سموه الآن قوة كقياس الفعل الى
المسمى قديما قوة باسم الفعل ويعنون بالفعل حصول الوجود وان كان ذلك الامر انفعالا او شيئا ليس
هو فعلا ولا انفعالا لا جهة هي القوة الانفعالية وربما قالوا قوة لجودة هذه وشدتها والمهندسون
لما وجدوا بعض الخطوط من شانه ان يكون ضلعا لمربع وبعضها ليس ممكنا له ان يكون ضلع ذلك المربع
قوة ذلك الخط كانه امر ممكن فيه وخصوصا اذ تخيل بعضهم ان حدوث المربع هو بحركة ذلك الضلع على
مثل نفسه واذ عرفنا القوة فقد عرفنا القوي وعرفنا ان الغير القوي اما الضعيف واما العاجز واما

القوة

السبيل الانفعالي واما الضروري واما ان لا يكون المقدار الحلولي صالحا للمقدار سطحي مفروض وقد يشكل من
هذه الجملة امر القوى التي بمعنى القدرة فانها يظن انها لا تكون موجودة الا لما من شانه ان يفعل ومن شانه
ان لا يفعل فان كان من شانه ان يفعل فقط فلا يرون ان له قدرة وهذا ليس بصادق فانه ان كان
هذا الشيء الذي يفعل فقط يفعل من غير ان يشاء ويريد فذلك ليس له قدرة ولا قوة بهذا المعنى وان كان
يفعل بارادة الا انه دائم الارادة لا يتغير ارادته وجودا اتفاقيا او يستحيل تغيرها استحالة ذاتية فانه
يفعل بقدرة وذلك لان حد القدرة التي يرون هؤلاء انه يحدونها به موجودة ههنا وذلك لان هذا
يصح عنه ان يفعل اذا شاء وان لا يفعل اذا لم يشاء وكلا هذين شرطيان اي انه اذا شاء فعل واذا لم يشاء
لم يفعل وانما هما داخلان في تحديد القدرة على ما هما شرطيان وليس من شرط صدق الشرطي ان يكون
هنا استثناء بوجه من الوجوه او صدق حملي فانه ليس اذا صدق قولنا اذا لم يشاء لم يفعل يلزم ان يصدق
لكنه لا يشاء وقتا ما واذا كذب بانه لا يشاء البتة يوجب ذلك كذب قولنا واذا لم يشاء لم يفعل فان هذا
يقتضي انه لو كان لا يشاء لما كان يفعل كما انه اذا شاء فيفعل واذا صح انه اذا شاء فعل صح انه اذا فعل
فقد شاء اي اذا فعل فعل من حيث هو قادر فيصح انه اذا لم يشاء لم يفعل واذا لم يفعل لم يشاء وليس في
هذا انه يلزم ان لا يشاء وقتا ما وهذا بين لمن عرف المنطق وهذه القوى التي هي مبادئ الحركات والافعال
بعضها قوى يقارن النطق والتخيل وبعضها قوى لا يقارن ذلك والتي يقارن النطق والتخيل بحسب
النطق والتخيل فانه يكاد ان يعلم بقوة واحدة الانسان واللاانسان ويكون لقوة واحدة ان يتوهم
امر اللذة والالم وان يتوهم بالجملة الشيء وضده وكذلك هذه القوى نفسها او آحادها يكون قوة على
الشيء وعلى ضده لكنها بالحقيقة لا يكون قوة تامة اي مبدأ تغير من آخر في آخر بانه آخر بالتمام وبالفعل
الا اذا اقترن بها الارادة منبعثة عن اعتقاد وهمي تابع لتخيل شهواني او غضبي او عن رأي عقلي تابع
لفكرة عقلية او تصور صور عقلية فيكون اذا اقترن بها تلك الارادة ولم يكن ارادة مميلة بعد
بل ارادة جازمة وهي التي هي الاجماع الموجب لتحريك الاعضاء صارت لا محالة مبدأ بالفعل للفعل
بالوجوب اذ قد بينا ان العلة ما لم تصر علة بالفعل وبالوجوب حتى يجب عنها الشيء لم يوجد عنها المعلول
وقبل هذه الحال فانما يكون الارادة ضعيفة لم يقع اجماع فهذه القوى المقارنة للنطق بانفرادها
لا يجب من حضور منفعلها وقربها بالنسبة التي اذا فعلت فيها فعلت بها ان يكون يفعل بها
وهي بعد قوة وبالجملة لا يلزم من ملاقاتها القوى المنفعلة ان يفعل ذلك لانه لو كان يجب عنها وحدها ان
يفعل لكان يجب من ذلك ان يصدر عنها الفعلان المتضادان والمتوسطات بينهما وهذا محال بل
اذا صارت كما قلنا فانها تفعل بالضرورة واما القوى التي في غير ذوات النطق والتخيل فانها اذا
لاقت القوة المنفعلة وجب هناك الفعل اذ ليس هناك ارادة واختيار ينتظر فان انتظر هناك فيكون
طبع ينتظر فان كان يحتاج الى الطبع فذلك الطبع هو اما المبدأ الاعم واما جزء من المبدأ والمبدأ مجموع
ما كان قبل وما حصل ويكون حينئذ نظيرا للارادة المنتظرة لكن الارادة تفارق هذا من حيث يعلم
والقوى الانفعالية التي تجيب لملاقاة الفاعل ان يحدث الانفعال في هذه الاشياء هي القوة
الانفعالية التامة فان القوى الانفعالية قد تكون تامة وقد تكون ناقصة لانها قد تكون قريبة
وقد تكون بعيدة فان من المني قوة ان يصير رجلا وفي الصبي ايضا قوة ان يصير رجلا لكن القوة التي
في المني يحتاج الى ان يلقاها ايضا قوة محركة قبل المحرك الى الرجلية لانها تحتاج ان يخرج الى الفعل
شيئا ما غير الرجل ثم بعد ذلك يتهيأ ان يخرج الى الفعل رجلا بالحقيقة فان القوة الانفعالية الحقيقية
هي هذه واما المني فبالحقيقة ليست فيه بعد قوة انفعالية فانه يستحيل ان يكون المني وهو مني ينفعل
رجلا لكنه لما كان في قوته ان يصير من قبل شيئا غير المني ثم ينتقل بعد ذلك الى شيء آخر كان هو بالقوة
ايضا ذلك الشيء بل المادة الاولى هي بالقوة كل شيء فبعض ما يحصل فيها يعوقها عن بعض فيحتاج المعوق
هذه الى زواله وبعض ما فيه لا يعوقه عن بعض آخر ولكنه يحتاج الى قرينة اخرى حتى يتم الاستعداد
وهذه القوى هي قوى بعيدة واما القريبة فهي التي لا تحتاج الى ان تقارنها قوة فاعلية قبل القوة الفاعلة
التي تنفعل عنها فان الشجرة ليست بالقوة مفتاحا لانها تحتاج الى ان يلقاها اولا قوى فاعلية قبل القوة
الفاعلية المتناجية وهي القوى القالعة والناشرة والناحتة ثم بعد ذلك يتهيأ لان ينفعل من ملاقاة

القوة



القوة الفاعلة المتخيلة ثم ان القوى بعضها يحصل بالطباع وبعضها يحصل بالعادة وبعضها يحصل بالصناعة
وبعضها يحصل بالاتفاق والفرق بين الذي يحصل بالصناعة والذي بالعادة ان الذي يحصل بالصناعة
هو الذي يقصد فيه استعمال مواد وآلات وحركات فتكتسب النفس بذلك ملكة كانها صورة تلك
الصناعة واما التي بالعادة فهي ما يحصل من افاعيل ليست مقصودة فيها ذلك بل انما يقصد عن شهوة
او غضب او رأي او يتوجه فيها القصد الى غير هذه الغاية ثم قد يتبعها غاية هي العادة ولم يقصد ولا يكون
العادة نفس غرض مقصود مثلا لافاعيل في النفس وقد يمكن للعادة آلات ومواد معينة فانه لا يسير ان يعتاد
انسان المشي ما لم يتخذ التجارة من الجهة الوقظا وبينها تفاوت شديد ثم مع ذلك فانك اذا دققت النظر عاد
حصول العادة والصناعة الى جهة واحدة والقوى التي تكون بالطبع منها ما يكون في الاجسام الغير الحيوانية
ومنها ما يكون في الاجسام الحيوانية وقد قال بعض الاوائل وغاريقوا منهم ان القوة تكون مع الفعل
ولا يتقدمه وقال بهذا ايضا قوم من الواردين بعد حين كثير فالقائل بهذا القول كانه يقول ان القاعد
ليس يقوى على القيام اي لا يمكن في جبلته ان يقوم ما لم يقم فكيف يقوم وان الخشب ليس في جبلته ان ينحت
منه باب فكيف ينحت وهذا القائل لا محالة غير قوي على ان يرى وعلى ان يبصر في اليوم الواحد مرارا فيكون
بالحقيقة اعمى بل كل ما ليس موجودا ولا قوة على ان يوجد فانه مستحيل الوجود والشيء الذي هو ممكن ان
يكون فهو ممكن ان لا يكون والا كان واجبا ان يكون والممكن ان يكون لا يخلو اما ان يكون ممكنا ان يكون
شيئا آخر وان لا يكون وهذا هو الموضوع للشيء الذي من شانه ان يحله صورته واما ان يكون كذلك بل في
نفسه كالبياض فانه يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون في نفسه فهذا لا يخلو اما ان يكون شيئا اذا وجد كان
قائما بنفسه حتى يكون امكان وجوده هو انه يمكن ان يكون قائما مجردا او يكون اذا كان موجودا وجد في غيره
فان كان الممكن بمعنى انه يمكن ان يكون شيئا في غيره فان امكان وجوده ايضا في ذلك الغير فيجب ان يكون
ذلك الغير موجودا مع امكان وجوده وهو موضوعه وان كان اذا كان موجودا كان قائما بنفسه لا في
غيره ولا من غيره بوجه من الوجوه ولا علاقة له مع مادة من المواد علاقة ما يقوم فيها او يحتاج في امره
اليها فيكون امكان وجوده سابقا عليه غير متعلق بمادة دون مادة ولا جوهر دون جوهر اذ ذلك الشيء لا علاقة
له مع مادة شيء فيكون امكان وجوده جوهرا لانه شيء موجود بذاته وبالجملة ان لم يكن امكان وجوده
حاصلا كان غير ممكن الوجود ممتنعا واذ هو حاصل موجود قائم بذاته كما فرض فهو موجود جوهر واذ
هو جوهر فله ماهية ليس بها من المضاف اذ كان الجوهر ليس بمضاف الذات بل يعرض له المضاف
فيكون لهذا القائم بذاته وجود اكثر من امكان وجوده الذي هو به مضاف وكلامنا في نفس امكان
وجوده وقد جعلناه انه ليس في موضوع والآن فقد صار ايضا في موضوع هذا خلف فاذن لا يجوز ان
يكون لما يبقى قائما بنفسه لا في موضوع ولا من موضوع بوجه من الوجوه وجود بعد ما لم يكن بل يجب
ان يكون له علاقة ما مع الموضوع حتى يكون واما اذا كان الشيء الذي يوجد قائما بنفسه لكنه
يوجد من شيء غيره او مع وجود شيء غيره اما الاول فكالجسم من هيولى وصورة واما الثاني فكالنفس كالجسم
الناطقة مع تكون الابدان فان امكان وجوده يكون متعلقا بذلك الشيء لا على ان ذلك الشيء
بالقوة هو كون الجسم ابيض بالقوة هو ولا ان فيه قوة ان يوجد هو منطبعا فيه كون امكان البياض في
الموضوع الذي ينطبع فيه البياض بل على ان يوجد معه او عند حال له فالجسم الذي يحدث كان
حادثه انما امكان وجوده هو ان يحدث من المادة والصورة فيكون لامكان وجوده محل بوجه ما
وهو مادته فيكون الشيء الذي يحدث منه اولا وهو الصورة عدة في المادة ويحدث الجسم
لاجتماعها من المادة بوجه ومن الصورة بوجه واما النفس فانها لا تحدث ايضا الا ويوجد
بدن فحينئذ يكون امكان وجوده في ذلك قائما به لاختصاص تلك المادة به وان النفس انما يمكن وجودها
بعد ما لم يكن وهو امكان حدوثها عند وجود الاجسام على نحو من الامتزاج يصلح ان يكون آلة لها و
يتميز بها استحقاق حدوثها عن الاوائل من لا استحقاقها عنها فاذا كان فيها امكان هذا الامتزاج
فهو امكان لوجود النفس فكل جسم فاذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فانه
يفعل بقوة ما فيه اما الذي بالارادة والاختيار فذلك ظاهر واما الذي ليس بالارادة والاختيار
فلان ذلك الفعل اما ان يصدر عن ذاته او يصدر عن شيء مباين له جسماني او عن شيء مباين له

غير جسماني فان صدر عن ذاته مشارك للاجسام الاخرى في الجسمية ويخالفها في صدور ذلك الفعل عنها وذاته صح
فان فيه في ذاته معنى زائدا على الجسمية هو مبدأ صدور هذا الفعل عنه وهذا هو الذي يسمى قوة وان كانت
ذلك عن جسم آخر فيكون هذا الفعل عن هذا الجسم بقسر او عرض وقد فرض لا بقسر من جسم آخر ولا عرض وان كان
عن شيء مفارق فلا يخلو اما ان يكون لاختصاص هذا الجسم بهذا التوسط عن ذلك المفارق فهو بما هو جسم
او لقوة فيه او لقوة في ذلك المفارق فان كان بما هو جسم فكل جسم يشاركه فيه لكن ليس يشاركه فيه وان كانت
لقوة فيه فتلك القوة مبدأ صدور ذلك الفعل عنه ايضا وان كان قد يفيض من المفارق ويعاونه او يكونه
المبدأ الاول فيه واما ان كان لقوة في ذلك المفارق فاما ان يكون نفس تلك القوة توجب ذلك الاختصاص او ارادة
فان كان نفس القوة توجب ذلك فلا يخلو اما ان يكون ذلك بمجانبة ذلك كله من هذا الجسم بعينه لاحد الامور المذكورة
ويرجع الكلام من راس واما ان يكون على سبيل ارادة فلا يخلو اما ان يكون تلك الارادة ميزت هذا الجسم بخاصية
يختص بها من سائر الاجسام او جزافا كيفما اتفق فان كان جزافا كيفما اتفق لم يستمر على النظام الابدي والاكثري
فان الامور الاتفاقية هي التي ليست بدائمة ولا اكثرية لكن الامور الطبيعية دائمة او اكثرية فليست باتفاقية
فبقي ان يكون بخاصية يختص بها من سائر الاجسام ويكون تلك الخاصية مرادا منها صدور ذلك الفعل
ثم لا يخلو اما ان يراد ذلك لان تلك الخاصية توجبه ذلك الفعل او يكون منه في الاكثر او لا يوجب ولا يكون
منه في الاكثر فان كان يوجب فهو مبدأ ذلك وان كان منه في الاكثر كما علمت في الطبيعيات فهو بعينه الذي
يوجب لكن له عايق لان اختصاصه بان يكون الامر منه اكثر يكون بميل من طبيعته الى الجهة ما يكون منه
ان لم يكن فيكون لعايق فيكون ايضا الاكثري في نفسه موجبا ان لم يكن عايق ويكون الموجب هو الذي
يشترط له الامر بلا عايق فان كانت تلك الخاصية لا توجبه ولا يكون منه في الاكثر فكونه عنه وعن غيره واحد
فاختصاصه به جزاف وقيل ليس بجزاف وكذلك ان قيل ان كونها من صاحب تلك الخاصية اولى فمعناه ان صدوره
منها اوفق فهو اذن موجب له او ميسر لوجوبه والميسر علة اما بالذات واما بالعرض فان لم يكن علة اخرى بالذات
غيره فليس هو بالعرض لان الذي بالعرض هو على احد النحوين المذكورين فبقي ان تلك الخاصية بنفسها موجبة
فالخاصية الموجبة تسمى قوة وهذه القوة عنها تصدر الافاعيل الجسمانية وان كان بمعونة من مبدأ ابعد
ونقول كذلك ان لكل حادث مبدأ ماديا ونقول بالجملة ان كل حادث بعد ما لم يكن فله لا محالة مادة لان كل كائن
فيحتاج ان يكون قبل كونه ممكن الوجود في نفسه فانه ان كان ممتنع الوجود في نفسه لم يكن البتة وليس امكان
وجوده هو ان الفاعل قادر عليه بل الفاعل لا يقدر عليه اذا لم يكن هو في نفسه ممكنا الا ترى انا نقول ان المحال
لا قدرة عليه ولكن القدرة هي على ما يمكن ان يكون فلو كان امكان كون الشيء هو نفس القدرة عليه كان هذا
القول كانا نقول ان القدرة انما تكون على ما عليه القدرة وكانا نقول ان المحال ليس عليه قدرة لانه ليس عليه
قدرة وما كنا نعرف ان هذا الشيء مقدور عليه او غير مقدور عليه بنظرنا في نفس الشيء بل بنظرنا في حال القدرة
القادر عليه هل عليه قدرة ام لا فان اشكل علينا انه مقدور عليه او غير مقدور لم يمكننا ان نعرف ذلك البتة
لانا ان عرفنا ذلك من جهة ان الشيء محال او ممكن وكان معنى المحال هو انه غير مقدور عليه ومعنى الممكن انه
مقدور عليه كنا عرفنا المجهول بالمجهول فبين واضح ان معنى كون الشيء ممكنا في نفسه هو غير معنى كونه
مقدورا عليه وان كانا بالموضوع واحدا وكونه مقدورا عليه لازم لكونه ممكنا في نفسه وكونه ممكنا في نفسه
هو باعتبار ذاته وكونه مقدورا عليه هو باعتبار اضافته الى موجده فاذ قد تقرر هذا فانا نقول ان كل حادث
فانه قبل حدوثه اما ان يكون في نفسه ممكنا ان يوجد او محالا ان يوجد والمحال ان يوجد لا يوجد والممكن ان يوجد
قد سبقه امكان وجوده او انه ممكن الوجود فلا يخلو امكان وجوده من ان يكون معنى معدوما او معنى موجودا
ومحال ان يكون معنى معدوما والا لم يسبقه امكان وجوده فهو اذن معنى موجود وكل معنى موجود فاما قائم
لا في موضوع او قائم في موضوع وكل ما هو قائم لا في موضوع فله وجود خاص لا يجب ان يكون به مضافا وامكان
الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو امكان وجود له فليس امكان الوجود جوهرا لا في موضوع فهو اذن معنى في
موضوع وعارض لموضوع ونحن نسمي امكان الوجود قوة الوجود ونسمي حامل قوة الوجود الذي فيه قوة وجود
الشيء موضوعا وهيولى ومادة وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة فاذن كل حادث فقد تقدمته المادة
فنقول ان هذه الفصول التي اوردناها توهم ان القوة على الاطلاق قبل الفعل ومتقدمة عليه لا في زمان
وحده وهذا شيء قد مال اليه عامة من القدماء فبعضهم جعل الهيولى وجودا قبل الصورة وان الفاعل البسها



الصورة بعد ذلك اما ابتداء بنفسه واما لداع دعاه اليه كما ظنه بعض الشادين فيما لا يعنيه ولا له
درجة الخوض في مثله فقال ان شيئا كالنفس وقعت له فلتة ان اشتغل بتدبير الهيولى وتصويرها فلم تحسن
التدبير ولا كمل لحسن التصوير فتداركها الباري واحسن تقويمها ومنهم من قال ان هذه الاشياء كانت
في الازل تتحرك بطباعها حركات غير منتظمة فاعان الباري طبيعتها ونظمها ومنهم من قال ان القديم
هو الظلمة او الهاوية او شيء لا يتناهى لم يزل ساكنا ثم حركه او الخليط الذي يقول به انكساغورس
وذلك لانهم قالوا ان القوة تكون قبل الفعل كما في البزور والمني وفي جميع ما يصنع فيجب ان نتأمل
هذا ونتكلم فيه فنقول اما الامر في الاشياء الجزئية الكائنة الفاسدة فهو على ما قالوا فان القوة فيها
قبل الفعل قبلية في الزمان واما الامور الكلية او المؤبدة التي لا تفسد وان كانت جزئية فانها لا
تتقدمها التي بالقوة البتة ثم القوة متأخرة بعد هذه الشرائط من كل وجه وذلك لان القوة اذ ليست تقوم
بذاتها فلا بد لها من ان يقوم بجوهر يحتاج ان يكون بالفعل فانه ان لم يكن صار بالفعل فلا يكون مستعدا
لقبول شيء فان ما هو ليس مطلقا فليس ممكنا ان يقبل شيئا ثم قد يكون الشيء بالفعل ولا يحتاج الى ان يكون
بالقوة شيئا كالابديات فانها دائما بالفعل فمن هذه الجهة حقيقة ما بالفعل قبل حقيقة ما بالقوة بالذات
ومن وجه آخر ايضا ان القوة تحتاج ان يخرج الى الفعل بشيء يكون موجودا بالفعل وقت كون الشيء بالقوة
ليس انما يحدث ذلك الشيء حدوثا مع الفعل فان ذلك ايضا يحتاج الى مخرج آخر وينتهي الى شيء موجود بالفعل
لم يحدث وفي اكثر الامر انما يخرج القوة الى الفعل شيء مجانس لذلك الفعل موجود قبل الفعل بالفعل كالحار
يسخن والبارد يبرد وايضا فكثيرا ما يوجد ما هو بالقوة من حيث هو حامل القوة عن الشيء الذي هو بالفعل
حتى يكون الفعل بالزمان قبل القوة لا مع القوة فان المني كان من الانسان والبزر عن الشجرة حتى كان عن ذلك
انسان وعن هذا شجرة وليس ان يفرض الفعل في هذه الاشياء قبل القوة اولى من ان يفرض القوة قبل
الفعل وايضا فان الفعل في التصور والتحديد قبل القوة لانك لا يمكنك ان تحد القوة الا انها للفعل
واما الفعل فانك لا تحتاج في تحديده وتصوره الى القوة فانك تحد المربع وتعقله من غير ان يخطر ببالك
قوة قبوله ولا يمكنك ان تحد القوة على التربيع الا ان تذكر المربع لفظا او عقلا وتجعله جزء حده وايضا
فان الفعل قبل القوة بالكمال والغاية فان القوة نقصان والفعل كمال والخير في كل شيء انما هو مع الكون
بالفعل وحيث الشر فهناك ما بالقوة بوجه ما فان الشيء اذا كان شرا فاما ان يكون لذاته شرا ومن كل
وجه وهذا محال فانه ان كان موجودا فمن حيث موجود ليس بشر وانما يكون شرا من حيث فيه عدم
كمال مثل الجهل او لانه يوجب في غيره ذلك مثل الظلم فان الظلم انما هو شر لانه ينقص من الذي فيه الظلم
من طبيعة الخير ومن الذي عليه الظلم السلامة او الغنى او غير ذلك فيكون من حيث هو شر شيئا بعد
وشيئا بالقوة ولولا انه لم يكن معه ولانه ما بالقوة لكانت الكمالات التي تجب للاشياء حاصلة فما كان
شرا بوجه من الوجوه فبين ان الذي بالفعل هو الخير من حيث هو كذلك والذي بالقوة هو الشر او منه
الشر واعلم ان القوة على الشر خير من الفعل والكون بالفعل خيرا خير من القوة على الخير ولا يكون
الشرير شريرا بقوة الشر بل بملكة الشر ونرجع الى ما كنا فيه فنقول قد علمت حال تقدم القوة مطلقا
واما القوة الجزئية فيتقدم الفعل الذي هو قوة عليها وقد يتقدمها فعل مثل فعلها حتى يكون القوة
منه وقد لا يجب لكن يكون معهما شيء آخر به يخرج القوة الى الفعل والا لم يكن فعل البتة بوجود ان
القوة وحدها لا تكفي في ان يكون فعل بل يحتاج الى مخرج القوة الى الفعل فقد علمنا ان الفعل بالحقيقة
اقدم من القوة وانه هو المتقدم بالشرف والتمام

## فصل في التام والناقص وما فوق التمام وفي الكل وفي الجميع

التام اول ما عرف عرف في الاشياء ذوات العدد اذ كان
جميع ما ينبغي ان يكون حاصلا للشيء فقد حصل بالعدد فلم يبق شيء من ذلك غير موجود ثم نقل ذلك
الى الاشياء ذوات الكم المتصل فقيل تام في القامة اذ كانت تلك ايضا عند الجمهور معدودة لانها
انما تعرف عند الجمهور من حيث يقدر واذا قدرت لم يكن بد من ان يعد ثم نقلوا ذلك الى الكيفيات
والقوى فقالوا كذا تام القوة وتام البياض وتام الحسن وتام الخير كان جميع ما يجب ان يكون له
من الخير قد حصل له ولم يبق شيء من خارج ثم اذا كان من جنس الشيء شيء وكان لا يحتاج اليه ضرورة
او منفعة او نحو ذلك كان زايدا او كان الشيء تاما دونه ثم ان كان ذلك الذي قد وجد ما يحتاج اليه

الشيء في نفسه قد حصل يحصل معه شيء آخر من جنسه ليس يحتاج اليه في اصل ذات الشيء الا انه وان
كان ليس يحتاج اليه في ذلك الشيء فهو نافع في بابه قيل لجملة ذلك انه فوق التمام وورآء الغاية فهذا
هو التام والتمام فكان اسم للنهاية وهو اولا للعدد ثم لغيره على الترتيب وكان الجمهور لا يقولون
لذي العدد انه تام ايضا اذا كان اقل من ثلثة وكذلك كانهم لا يقولون له كل وجميع وكانت الثلثة
انما صارت تامة لانها لها مبداء وواسطة ونهاية وانما كان كون الشيء له مبداء وواسطة ونهاية
يجعله تاما لان اصل التمام كان في العدد ثم لم يكن هذا في طبيعة عدد من الاعداد من حيث هو
عدد ان يكون تاما على الاطلاق فان كل عدد فمن جنس وحدانيته ما ليس موجودا فيه بل انما
ان يكون تاما في العشرية والتسعية واما من حيث هو عدد فليس يجوز ان يكون تاما من حيث هو عدد واما
من حيث له مبداء ومنتهى وواسطة فهو تام لانه من حيث يكون له مبداء ومنتهى يكون ناقصا من جهة
ما ليس فيما بينهما شيء من شانه ان يكون بينهما وهو الواسطة وقس عليه سائر الاقسام اي ان يكون
واسطة وليس منتهى او واسطة ومنتهى وقد تعد ما يجب ان يكون مبداء ومنتهى ثم من المحال ان يكون
مبدآن في الاعداد وليس احدهما واسطة بوجه الا العددين ولا منتهيان ليس احدهما بوجه الا العدد
واما الوسايط فقد يجوز ان تكثر الا انها تكون بجملتها في انها واسطة كشيء واحد ثم لا يكون للتكثر
حد يوقف عليه فاذن حصول المبدئية والنهاية والتوسط هو اتم ما يمكن ان يقع في ترتيب شيء ولا يكون
ذلك الا العدد ولا يكون محصورا الا في الثلاثية واذا اشرنا الى هذا المبلغ فلنعرض عنه فليس من عادتنا
ان نتكلم في مثل هذه الاشياء التي تبنى على تحسينات اقناعية وليست من طرق القياسات العلمية
بل نقول ان الحكماء ايضا قد نقلوا التام الى حقيقة الوجود فقالوا من وجه ان التام هو الذي ليس
شيء من شانه ان يحل به وجوده ليس له بل كل ما هو كذلك فهو حاصل له وقالوا من وجه آخر ان التام
هو الذي ينسب اليه بهذه الصفة مع شرط ان وجوده بنفسه على اكمل ما يكون له هو حاصل له وليس
منه الاماله وليس ينسب اليه من جنس الوجود شيء فضل على ذلك نسبة اولية اليه لا بسبب غيره
وفوق التمام ما له الوجود الذي ينبغي له ويفضل عنه الوجود لسائر الاشياء كانه له وجوده الذي
ينبغي له وله الوجود الزائد الذي ليس ينبغي له لكن يفضل عنه للاشياء ذلك من ذاته ثم جعلوا هذا مرتبة
المبداء الاول الذي هو فوق التمام ومن وجوده في ذاته لا بسبب غيره يفيض الوجود فاضلا عن وجوده
على الاشياء كلها وجعلوا مرتبة التمام للعقل من العقول المفارقة الذي هو في اول وجوده بالفعل
لا يخالطه ما بالقوة ولا ينتظر وجودا لم يزل له كان شيء آخر يوجد عنه فذلك ايضا من الوجود الفايض من الاول
وجعلوا دون التمام شيئين المكتفي والناقص فالمكتفي هو الذي اعطي ما به يحصل كمال نفسه في ذاته والنا[قص]
المطلق هو الذي يحتاج الى آخر يعطي الكمال بعد الكمال مثال المكتفي النفس النطقية التي للكل اعني
السموات فانها بذاتها تفعل الافعال التي لها وتوجد الكمالات التي يجب ان يكون لها شيء بعد شيء
لا يجتمع كلها دفعة واحدة ولا يبقى ايضا دايما الا ما كان من كمالاتها التي في جوهرها وصورتها فهو
لا تفارق ما بالقوة وان كان فيه مبداء يخرج قوته الى الفعل كما تعلم هذا بعد واما الناقص فهو مثل
هذه الاشياء التي في الكون والفساد ولفظ التمام ولفظ الكل ولفظ الجميع يكاد ان يكون متقاربة
الدلالة لكن التمام ليس من شرطه ان يحيط بكثرة بالقوة او بالفعل واما الكل فيجب ان يكون لكثرة بالقوة
او بالفعل بل الوحدة في كثير من الاشياء هو الوجود الذي ينبغي له واما التمام في الاشياء ذوات المقادير
والاعداد فيشبه ان يكون هو بعينه الكل في الموضوع فالشيء تام من حيث انه لم يبق شيء خارجا عنه وهو
كل لان ما يحتاج اليه حاصل فيه فهو بالقياس الى الكثرة الموجودة المحصورة فيه كل وبالقياس الى ما لم يبق
خارجا عنه تام ثم قد اختلف في استعمال لفظي الكل والجميع على احسب ادبهما فتارة يقولون ان الكل يقال
للمتصل والمنفصل والجميع لا يقال الا للمنفصل وتارة يقولون ان الجميع يقال لخاصة لما ليس لوضعه
اختلاف والكل لما لوضعه اختلاف ويقال كل وجميع معا لما يكون له الحالان جميعا وانت تعلم ان هذه
الالفاظ يجب ان يستعمل على ما يقع عليه الاصطلاح والاحرى من وجه ان يقال الكل لما كان فيه انفصال
حتى يكون له جزء فان الكل يقال بالقياس الى الجزء والجميع والجميع ايضا يجب ان يكون كذلك فان الجميع
من الجمع والجمع انما يكون للآحاد بالفعل او وحدات بالفعل لكن لا استعمال قد اطلقه على ما كان

في الفرق بين لفظي
الكل والجميع

ايضا جزء او واحد بالقوة فكان الكل في الاصل بازاء الجزء والجميع بازاء الواحد كان الكل يعتبر فيه ان يكون
له ما يعده وان لم يلتفت الى وحدته وكان الجميع يعتبر فيه ان يكون فيه آحاد وان لم يلتفت الى عده وكان هذا
القول كله من الفضل فان الاصطلاح اجراهما بعد ذلك مجرى واحدا وحق هذا ايضا يقال الكل والجميع
في غيره واما الجملة اذا كان لها ان يحكم بالعرض كالبياض كله والسواد كله وكان لها ان يشتد ويضعف
كالحرارة كلها والقوة كلها وقد يقال للمركب من اشياء مختلفة كالحيوان كل اذ هو مركب من نفس وبدن فاما
الجزء فانه تارة يقال لما يعد وتارة لما يكون شيئا من الشيء وله غيره معه وان كان لا يعده وربما خص هذا
باسم البعض ومن الجزء ما ينقسم اليه الشيء لا في الكم بل في الوجود مثل النفس والبدن للحيوان والجزء
والهيولى للمركب وبالجملة ما يتركب منه المركب المختلف المبادي ❁ تمت المقالة الرابعة من جملة الهيات الشفاء

بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الخامسة تسعة فصول فصل في الامور
العامة وكيف وجودها وبالحري ان نتكلم الآن في الكلي والجزئي فانه مناسب ايضا لما فرغنا منه
وهو من الاعراض الخاصة بالوجود فنقول ان الكلي قد يقال على وجوه ثلثة فيقال كلي للمعنى من جهة انه مقول
بالفعل على كثيرين مثل الانسان ويقال كلي للمعنى اذا كان جائزا ان يحمل على كثيرين وان لم يشترط انهم موجودون
بالفعل مثل معنى البيت المسبع فانه كلي من شأنه وطبيعته ان يقال على كثيرين ولكن ليس يجب ان يكون اولئك
الكثيرون لا محالة موجودين بل ولا الواحد منهم ويقال كلي للمعنى الذي لا مانع من تصوره ان يقال على كثيرين
انما يمنع منه ان منع سبب ويدل عليه دليل مثل الشمس والارض فانهما من حيث يعقل شمسا وارضا لا يمنع
الذهن من ان يجوز ان معناهما يوجد في كثيرين الا ان يأتيه دليل او حجة يعرف به ان هذا ممتنع ويكون ذلك ممتنعا بسبب
من خارج لا لنفس تصوره فقد يمكن ان يجمع هذا كله في ان هذا الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان
يقال على كثيرين ويجب ان يكون الكلي المستعمل في المنطق وما اشبهه هو هذا واما الجزئي المفرد فهو الذي
نفس تصوره يمنع ان يقال معناه على كثيرين كذات زيد هذا المشار اليه فانه يستحيل ان يتوهم الا له وحده
فالكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية شيء فالكلي من حيث هو كلي هو ما يدل عليه احد هذه
الحدود فاذا كان ذلك انسانا او فرسا فهناك معنى آخر غير معنى الكلية وهو الفرسية فان حد الفرسية ليس
حد الكلية ولا الكلية داخلة في حد الفرسية فان الفرسية لها حد لا يفتقر الى الكلية لكن يعرض لها الكلية فانه
في نفسه ليس شيئا من الاشياء البتة الا الفرسية فانه في نفسه لا واحد ولا كثير ولا موجود في الاعيان
ولا في النفس ولا شيء من ذلك بالقوة ولا بالفعل على ان يكون ذلك داخلا في الفرسية بل هو من حيث هو فرسية
فقط بل الواحدية صفة تقترن الى الفرسية فيكون الفرسية مع تلك الصفة واحدا وكذلك الفرسية مع
تلك الصفة صفات اخرى كثيرة داخلة عليها فالفرسية بشرط انها تطابق بحدها اشياء كثيرة تكون عامة
ولانها مأخوذة بخواص واعراض مشار اليها تكون خاصة فالفرسية في نفسها فرسية فقط فان سئلنا
عن الفرسية بطرفي النقيض مثلا هل الفرسية الف ام ليس لم يكن الجواب الا السلب اي شيء كان ليس على ان
السلب بعد من حيث بل على انه قبل من حيث اي ليس يجب ان يقال ان الفرسية من حيث هي فرسية ليست الف
بل ليست من حيث هي فرسية بالف ولا شيء من الاشياء فان كان طرفا المسئلة عن الموجبين لا يخلو منهما شيء
لم يلزم ان يجاب عنها البتة وبهذا يفترق حكم الموجب والسالب في الموجبين اللذين في قوة النقيضين وذلك
ان الموجب منهما الذي هو لازم السالب معناه انه ان لم يكن الشيء موصوفا بذلك الموجب الآخر كان موصوفا
بهذا الموجب وليس اذا كان موصوفا به كان ماهيته هو فانه ليس اذا كان الانسان واحدا او ابيض كان هوية
الانسانية هي هوية الوحدة او البياض او كان هوية الانسانية هو هوية الواحد او الابيض فاذا جعلنا الموضوع
في المسئلة هوية الانسانية من حيث هي انسانية كشيء واحد وسئل عن طرفي النقيض فقيل او احد هو او كثير
لم يلزم ان يجاب لانها من حيث هوية الانسانية شيء غير كل واحد منهما ولا يؤخذ في حد ذلك الشيء الا الانسانية
فقط واما انه هل يوصف بانه واحد او كثير على انه وصف يلحقه من خارج فلا محالة انه يوصف بذلك ولكن
لا يكون هو ذلك الموصوف من حيث هو انسانية فلا يكون من حيث هو انسانية هو كثيرا بل انما يكون كان ذلك
شيء يلحقه من خارج فاذا كان نظرنا اليه من حيث هو انسانية فلا يجب ان يشوبه بنظر الى شيء من خارج
يجعل النظر نظرين نظر اليه بما هو ونظر الى لواحقه ومن حيث النظر الواحد الاول لا يكون الا الانسانية
فقط فلهذا ان قال قائل ان الانسانية التي هي في زيد من حيث هي انسانية هل هي غير التي في عمرو فيلزم

ان يقول لا او ليس يلزم من تسليم هذا ان يقول فاذن هي وتلك واحدة بالعدد لان هذا كان تسليماً مطلقاً
وعنينا بهذا السلب ان تلك الانسانية من حيث هي انسانية هي انسانية فقط وكونها غير التي في عمرو
شيء من خارج فانه ان لم يكن ذلك خارجاً عن الانسانية لزم ان يكون الانسانية من حيث هي انسانية
الفاً خلاء او ليس بالف وقد ابطلنا ذلك وانما اخذنا انسانية من حيث هي انسانية فقط على انه
اذا قيل الانسانية التي هي في زيد من حيث هي انسانية يكون قد جعلها اعتبار من حيث هي انسانية
شا فطاعنها انها في زيد وانها التي في زيد والا يكون قد اخذ الانسانية على انها في زيد فاذا جردنا
وتكلمنا على ان التفتنا اليها وهي الانسانية ثم لا يخلوا اما ان يرجع الكناية التي في انها الى الانسانية
التي في زيد فيكون هذا عالاً من القول فانه لا يجتمع ان يكون انسانية في زيد وهي باعتبار انها انسانية
فقط وان رجعنا الى الانسانية فذكر زيد لغوا الا ان يعني ان الانسانية التي عرض لها من خارج ان كانت
في زيد فقد اسقطنا منها انها في زيد فهل هي هكذا وهذا ايضاً فيه اعتبار غير الانسانية فان سئلنا
سائل وقال السائل يجيبون فيقولون انها ليست كذا وكذا وكونها ليست كذا وكذا غير كونها انسانية
بما هي انسانية فنقول انا لا نجيب انها من حيث هي انسانية ليس كذا بل نجيب انها ليست من حيث هي
انسانية كذا وقد علم الفرق بينهما في المنطق وههنا شيء آخر وهو ان الموضوع في مثل هذه المسائل لا يكاد
ان يرجع الى الاهمال لان المهمل في حكم الجزئي ولا يكون عنها جواب للمهمل الا ان يجعل تلك الانسانية
كانها مشار اليها اولا كثرة فيها فحينئذ لا يكون قولنا من حيث هي انسانية جزءاً من الموضوع
لانه لا يصلح ان يقال ان الانسانية التي هي من حيث هي انسانية الا وقد صادفت مهملة وان قيل
تلك الانسانية التي هي من حيث هي انسانية يكون قد وقع اليها الاشارة فزادت على الانسانية
ثم ان ساهلنا في ذلك فيكون الطرفان من المسئلة مسلوبين عنها ولم يجب ان يكون واحداً او كثيراً
او هو هو او غير الا على معنى انه لا بد له ان يكون هو هو او غيراً فحينئذ نقول لا بد لها من ان يصير غيراً
بالاعراض التي معها اذ لا يوجد البتة الا مع الاعراض وحينئذ لا يكون مأخوذة من حيث هي انسانية
فقط فاذ ليست انسانية عمرو فهي غير انسانية بالاعراض فيكون لهذه الاعراض تأثير في تشخص زيد
بانه بمجموع الانسان او الانسانية واعراض لازمة كانها اجزاء منه وتاثير في الانسان او الانسانية
بانها منسوبة اليه ونعود من راس ونجمع هذا ونعبر عنه بعبارة اخرى كالمذكر لما سلف من قولنا
فنقول ان ههنا شيئاً محسوساً هو الحيوان او الانسان مع مادة وعوارض وهذا هو الانسان الطبيعي
وههنا شيء هو الحيوان او الانسان منظوراً الى ذاته بما هو هو غير مأخوذ معه ما خالطه وغير مشترط
فيه شرط انه عام او خاص او واحد او كثير لا بالفعل ولا باعتبار الفرض ايضاً من حيث هو بالفرض ان الحيوان
بما هو حيوان والانسان بما هو انسان اي باعتبار حده ومعناه غير ملتفت الى امور اخرى تقارنه ليس
الا حيواناً او انساناً واما الحيوان العام والحيوان الشخصي والحيوان من جهة اعتبار انه بالفرض عام
او خاص والحيوان باعتبار انه موجود في الاعيان او معقول في النفس هو حيوان وشيء ليس هو
حيواناً منظوراً اليه وحده ومعلوم انه اذا كان حيوان وشيء كان فيهما الحيوان كالجزء منهما وكذلك
في جانب الانسان ويكون اعتبار الحيوان بذاته جائزاً وان كان مع غيره لان ذاته مع غيره ذاته فذاته
له بذاته وكونه مع غيره امر عارض له او لازم ما لطبيعته كالحيوانية والانسانية فهذا الاعتبار متقدم
في الوجود على الحيوان الذي هو شخصي بعوارضه او كلي وجودي وعقلي تقدم البسيط على المركب والجزء
على الكل وبهذا الوجود لا هو جنس ولا نوع ولا شخص ولا واحد ولا كثير بل هو بهذا الوجود هو حيوان
فقط او انسان فقط لكن يلزمه لا محالة ان يكون واحداً او كثيراً اذ لا يخلو منهما شيء موجود على ان
ذلك لازم له من خارج وهذا الحيوان بهذا الشرط وان كان موجوداً في كل شخص فليس هو بهذا الشرط
حيواناً ما وان كان يلزم ان يصير حيواناً ما لان في حقيقته وماهيته بهذا الاعتبار حيوان ما وليس
يمنع كون الحيوان الموجود في الشخص حيواناً ما ان يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار انه حيوان
بحال ما موجوداً فيه لانه اذا كان هذا الشخص حيواناً ما فالحيوان ما موجود فالحيوان الذي هو جزء
من حيوان ما موجود كالبياض فانه وان كان غير مفارق للمادة فهو ببياضيته موجود في المادة
على انها شيء آخر معتبر بذاته وذو حقيقة بذاته وان كان عرض لتلك الحقيقة ان يقارن في الوجود





امر آخر ولقائل ان يقول ان الحيوان بما هو حيوان غير موجود في الاشخاص لان الموجود في الاشخاص هو حيوان ما
لا الحيوان بما هو حيوان ثم الحيوان بما هو حيوان موجود فهو اذن مفارق للاشخاص ولو كان الحيوان بما هو
حيوان موجوداً لهذا الشخص لم يخل اما ان يكون خاصاً له او غير خاص واذا كان خاصاً لم يكن الحيوان بما هو
حيوان هو الموجود فيه او هو بل هو حيوان ما وان كان غير خاص كان شيء واحد بعينه بالعدد موجوداً في الكثرة
وهذا محال وهذا الشك واذا كان ذكرنا صحيحاً نقضناه ورددناه بسببانه قد وقع منه الشبهة في زماننا هذا
لطايفة ممن يتشحطون في الفلسفة فنقول ان هذا الشك وقع فيه الغلط من وجوه احدها الظن بان الموجود
من الحيوان اذا كان حيواناً ما فان طبيعة الحيوانية معتبرة بذاتها لا بشرط اخر لا يكون موجودة فيها وبان
غلط هذا الظن قد تقدم والثاني الظن بان الحيوان بما هو حيوان يجب ان يكون خاصاً او غير خاص بمعنى العدد
وليس كذلك بل الحيوان اذا نظر اليه بما هو حيوان ومن جهة حيوانيته لم يكن خاصاً ولا غير خاص الذي هو العام
بل كلاهما يسلبان عنه لانه من جهة حيوانيته حيوان فقط ومعنى الحيوان حيث انه حيوان غير معنى الخاص
والعام وليسا داخلين ايضاً في ماهيته واذا كان ذلك لم يكن الحيوان بما هو حيوان خاصاً ولا عاماً في حيوانيته
بل هو حيوان لا غير من الامور والاحوال لكنه يلزمه ان يكون خاصاً وعاماً فقوله لم يخل اما ان يكون خاصاً
او يكون عاماً ان عنى بقوله انه لا يخلو عنهما في حيوانيته فهو خال عنهما في حيوانيته وان عنى انه لا يخلو عنهما
في الوجود اي لا يخلو عن لزوم احدهما فهو صادق فان الحيوان يلزمه ضرورة ان يكون خاصاً او عاماً
وانهما عرض له لم يبطل عنه الحيوانية التي هي باعتبارها ليس بخاص ولا عام بل يصير خاصاً او عاماً بهما
بما يعرض لها من الاحوال وههنا شيء آخر يجب ان نفهمه وهو انه حق ان يقال ان الحيوان بما هو حيوان لا يجب ان يقال
عليه خصوص او عموم وليس بحق ان يقال الحيوان بما هو حيوان يجب ان لا يقال عليه خصوص وعموم وذلك
انه لو كانت الحيوانية توجب ان لا يقال عليها خصوص او عموم لم يكن حيوان خاص وحيوان عام لهذا
المعنى يجب ان يكون فرق قائم بين ان يقول ان الحيوان بما هو حيوان مجرداً بلا شرط شيء آخر وبين ان يقول ان
الحيوان بما هو حيوان مجرداً بشرط لا شيء آخر ولو كان يجوز ان يكون الحيوان بما هو حيوان مجرداً بشرط
ان لا يكون شيء آخر يوجد في الاعيان لكان يجوز ان يكون المثل الافلاطونية توجد في الاعيان
بل الحيوان بشرط لا شيء آخر وجوده في الذهن فقط واما الحيوان مجرداً لا بشرط شيء آخر فله وجود
في الاعيان فانه في حقيقته بلا شرط شيء آخر وان كان مع الف شرط يقارنه من خارج فالحيوان بمجرد
الحيوانية موجود في الاعيان وليس يوجب ذلك عليه ان يكون مفارقاً بل هو الذي هو في نفسه خال عن
الشرائط اللاحقة موجود في الاعيان وقد اكتنفه من خارج شرائط واحوال فهو في حد وحدته التي
بها هو واحد من تلك الجملة حيوان مجرد بلا شرط شيء آخر وان كانت تلك الوحدة زائدة على حيوانيته
ولكنها غير اللواحق الاخرى ولو كان ههنا حيوان مفارق كما يظنون لم يكن هذا الحيوان الذي نطلبه
ونتكلم عليه لانا نطلب حيواناً مقولاً على كثيرين بان يكون كل واحد من الكثيرين هو هو واما المباين
الذي ليس محمولاً على هؤلاء اذ ليس شيء منها هو هو فلا حاجة بنا اليه فيما نحن بسبيله فالحيوان
مأخوذاً بعوارضه هو الشيء الطبيعي والمأخوذ بذاته هو الطبيعة التي يقال ان وجودها اقدم من الوجود
الطبيعي تقدم البسيط على المركب وهو الذي يخص وجوده بانه الوجود الالهي لان سبب وجوده بما
هو حيوان من عناية الله عز وجل واما كونه مع مادة وعوارض وهذا الشخص وان كان بعناية الله تعالى
فهو منسوب الى الطبيعة الجزئية فكما ان الحيوان في الوجود انحاء فرق واحد كذلك له في العقل فان
في العقل صورة الحيوان المجرد على النحو الذي ذكرناه من التجريد وهو بهذا الوجه يسمى صورة عقلية
وفي العقل ايضاً صورة الحيوان من جهة ما يطابق في العقل بحد واحد بعينه اعياناً كثيرة فيكون الصورة
الواحدة مضافة عند العقل الى الكثرة وهو بهذا الاعتبار كلي وهو معنى واحد في العقل لا يختلف نسبته
الى اي واحد اخذته من الحيوانات اي واحد منها احضرت صورته في الخيال ثم انتزع العقل مجرد معناه
عن العوارض حصل في العقل هذه الصورة بعينها فكانت هذه الصورة هي ما يحصل عن تجريد الحيوانية
عن اي خيال شخصي مأخوذ من خارج او جار مجرى الموجود من خارج وان لم يوجد هو بعينه من خارج
بل اخترعه الخيال وهذه الصورة وان كانت بالقياس الى الاشخاص كلية فهي بالقياس الى النفس
الجزئية التي انطبعت فيه شخصية وهي واحدة من الصور التي في العقل ولان الانفس الشخصية

كثيرة بالعدد فيجوز اذن ان يكون هذه الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التي هي بها شخصية ويكون لها معقول
كلي آخر هو بالقياس اليها مثلها بالقياس الى الخارج ويتميز في النفس عن هذه الصورة التي هي كلية بالقياس
الى الخارج بان يكون معقولة عليها وعلى غيرها وسنعيد الكلام في هذا عن قريب بعبارة اخرى فالامور العامة
من جهة موجودة من خارج ومن جهة ليست اما شيء واحد بعينه بالعدد محمول على كثيرين يكون هو محمولا على
هذا الشخص بان ذلك الشخص هو وعلى شخص آخر كذلك فامتناعه بين وسنزداد بيانا بل الامور العامة من جهة
ما هي عامة بالفعل موجود في العقل فقط

## فصل في كيفية لحوق الكلية للطبايع الكلية وتمام القول في ذلك وفي الفرق بين الكل والجزء والكلي والجزئي

قد تحققنا ان الكلي في الموجودات ما هو وهو هذه الطبيعة عارضا لها احد المعاني التي سميناها كلية
وذلك المعنى ليس له وجود مفرد في الاعيان البتة فانه ليس الكلي بما هو كلي موجودا مفردا بنفسه انما يتشكك
من امر انه هل له وجود على انه عارض لشيء من الاشياء حتى يكون في الاعيان مثلا شيء هو انسان وهو
ذاته بعينها موجود لزيد وعمرو وخالد فنقول اما طبيعة الانسان من حيث هو انسان فيلحقها ان يكون
موجودا وان لم يكن انها موجودة هو انها انسان ولا داخلا فيه ثم يلحقها مع الوجود هذه الكلية ولا وجود
لهذه الكلية الا في النفس واما الكلية من خارج فعلى اعتبار آخر شرحناه في الفصول السالفة بل من
الطبايع ما كان منها غير محتاج الى المادة في ان يبقى ولا في ان يبتدا له وجود فيكون من المستحيل ان يتكثر
بل انما يكون النوع منه قائما واحدا بالعدد لان مثل هذه الطبيعة ليست يتكثر بالفصول ولا بالمواد ولا بالاعراض
اما بالفصول فلنوعيته واما بالمواد فلتجرده واما بالاعراض فلان الاعراض اما ان تكون لازمة للطبيعة
فلا يختلف فيها الكثرة تحت النوع واما ان تكون عارضة غير لازمة للطبيعة فيكون عروضها بسبب يتعلق
بالمادة وفرضنا انها لا تتعلق بالمادة فيكون نحو مثل هذا اذا كان نوعا يوجد وان يكون واحدا بالعدد وما
كان منها محتاجا الى المادة فانما يوجد مع ان يوجد المادة مهيأة فيكون وجوده مستلحقا به اعراضا واحوالا
خارجة يتشخص بها وليس يجوز ان يكون طبيعة واحدة مادية وغير مادية قد عرفت هذا في خلال ما علمت
واما ان كانت هذه الطبيعة جنسية فيتبين ان طبيعة الجنس محال ان يقوم الا في الانواع ثم يقوم قوام
الانواع فهذا حال وجود الكليات وليس يمكن ان يكون معنى هو بعينه موجود في كثيرين فان الانسانية التي في
عمرو ان كانت ذاتها لا بمعنى الحد موجودة في زيد كانما يعرض لهذه الانسانية في زيد لا محالة يعرض لها
وهي في عمرو الا ما كان من العوارض ماهيته معقولة بالقياس الى زيد اما ما كان يستقر في ذات الانسان ليس
استقراره فيه محوجا الى ان يعتبر معنا ما مثل ان يبيض او يسود او يعلم فانه اذا علم لم يكن به مضافا فالاول
المعلوم ويلزم من هذا ان يكون ذاتا واحدة قد اجتمع فيها الاضداد وخصوصا اذا كان حال الجنس
عند الانواع حال النوع عند الاشخاص فيكون ذات واحدة هي موصوفة بانها ناطقة وغير ناطقة وليس
يمكن ان يعقل من له جبلة سليمة ان انسانية واحدة اكتنفها اعراض عمرو واياها بعينها اكتنفتها اعراض
زيد فان نظرنا الى الانسانية بلا شرط آخر فلا ننظر الى هذه الاضافات بوجه على ما علمناه فقد بان
انه ليس يمكن ان يكون الطبيعة توجد في الاعيان ويكون بالفعل كلية اي هي وحدها مشتركة للجميع وانما
يعرض الكلية لطبيعة ما اذا وقعت في التصور الذهني واما كيفية وقوع ذلك فيجب ان يتامل ما قلناه
في كتاب النفس فالمعقول في النفس من الانسان نحو الذي هو كلي وكليته لا لاجل انه في النفس بل لاجل
انه مقيس الى اعيان كثيرة موجودة او متوهمة حكمها عنده حكم واحد واما من حيث هذه الصورة هيئة
في نفس جزئية فهي احد اشخاص العلوم او التصورات وكما ان الشيء باعتبارات مختلفة يكون جنسا
ونوعا فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كليا وجزئيا فمن حيث ان هذه الصورة صورة ما في نفس
من نفوس النفس فهي جزئية ومن حيث انها يشترك فيها كثيرون على احد الوجوه الثلاثة المذكورة فانها
فهي كلية ولا تناقض بين هذين الامرين لانه ليس يمتنع اجتماع ان يكون الذات الواحدة يعرض لها
شركة بالاضافة الى كثيرين فان الشركة في الكثرة لما لا ينقسم لا يمكن الا بالاضافة فقط واذا كانت
الاضافة لذوات كثيرة لم يكن شركة فيجب ان يكون اضافات كثيرة لذات واحدة بالعدد والذات
الواحدة بالعدد من حيث هي كذلك فهي معنى شخصية لا محالة والنفس نفسها متصور ايضا كليا
آخر يجمع هذه الصورة واخرى في تلك النفس او في نفس غيرها فانها كلها من حيث هي في النفس



بحد بحد واحد وكذلك قد يوجد اشتراكات اخرى فيكون الكلي الآخر لما يزيد هذه الصورة بحكم له خاص
وهو نسبته الى امور في النفس وهذه انما كانت نسبتها الجاعلة اياها كلية هي الى امور من خارج
على وجه ان اي تلك الخارجات سبقت الى الذهن فجاز ان يقع عنها هذه الصورة بعينها فاذا سبق
واحد فاثر في النفس منه بهذه الصفة لم يكن للباقي تاثير جديد بل لا حكم لهذا الجواز المعتبر وانما
الاثر هو مثل صورة السابق قد جرد عن العوارض وهذا هو المطابقة ولو كان بدل السابق هذا المؤثر
او المؤثر بها شيء غير تلك الامور المفروضة وغير مجانس لها لكان الاثر غير هذا الاثر لا يكون مثلا
واما الكلي الذي في النفس بالقياس الى هذه الصور في النفس فهذا الاعتبار ولم يحسب القياس الى
اي صورة سبقت من هذه الصور التي في النفس الى النفس فيكون هذه الخاصية ما يتمايز
تلك ما تصور قبلها ثم هذه ايضا تكون صورة شخصية من حيث هي على ما قلنا ولان في قوة النفس ان
يعقل ويعقل انها عقلت ويعقل انها عقلت انها عقلت وان تركب اضافات في اضافات وتجعل
للشيء الواحد احوالا مختلفة من المناسبات الى غير النهاية بالقوة فيجب ان لا يكون لهذه الصور العقلية
المرتب بعضها على بعض وقوف بل يلزم ان يذهب الى غير النهاية لكن يكون بالقوة لا بالفعل لانه ليس يلزم النفس
اذا عقلت شيئا ان يكون بالفعل يعقل معها الامور التي يلزمها لزوما قريبا وان كان يخطرها بالبال
فضلا عما بعد في البعد فان هذه المناسبات في الجذور والضرب وفي اضافات الاعداد كلها قريبة التناول
من النفس وليس يلزم ان يكون للنفس في حالة واحدة يعقل ذلك كلها وان يكون مشتغلة على الدوام
بذلك بل في قوتها القريبة ان يعقل ذلك مثل اخطار المضلعات التي لا نهاية لها بالبال ومن وجه
عدد باعداد لا نهاية لها بالبال بل جوز توقع مناسبة عدد مع مثله مرارا لا نهاية لها بالتضعيف فان
هذا اشبه شيء بما نحن في ذكره فاما انه هل يجوز ان يقوم المعاني العامة الكثيرة مجردة من الكثرة في
التصورات العقلية فامر نتكلم فيه من بعد فاذا قلنا ان الطبيعة الكلية موجودة في الاعيان فلسنا
نعني من حيث هي كلية بهذه الجهة من الكلية بل نعني ان الطبيعة التي تعرض لها الكلية موجودة في
الاعيان فهي من حيث هي طبيعة شيء ومن حيث هي محتملة لان يعقل عنها صورة كلية شيء وايضا
من حيث عقلت بالفعل كذلك شيء ومن حيث هو ضاد في عليها انها لو قارنت بعينها لاحد المواد
والاعراض كان تلك المادة والاعراض كان ذلك الشخص الآخر شيء وهذه الطبيعة موجودة في الاعيان
بالاعتبار الاول وليست بكلية وموجودة بالاعتبار الثاني والثالث والرابع ايضا في الاعيان ان جعل
هذا الاعتبار بمعنى الكلية كانت هذه الطبيعة مع الكلية في الاعيان واما الكلية التي نحن في ذكرها
فليست الا في النفس واذ قد عرفنا هذه الاشياء فقد سهل لنا الفرق بين الكل والجزء وبين الكلي و
الجزئي وذلك ان الكل من حيث هو كل يكون موجودا في الاشياء واما الكلي من حيث هو كلي فليس موجودا
الا في التصور وايضا الكل يعد باجزائه ويكون كل جزء داخلا في قوامه واما الكلي فانه لا يعد بالجزئيات
ولا ايضا الجزئيات داخلة في قوامه وايضا فان طبيعة الكل لا تقوم الاجزاء التي هي فيه بل تتقوم بها
واما طبيعة الكلي فانها تقوم الجزئيات التي هي فيه ولذلك فان طبيعة الكل لا تصير جزءا من اجزائه البتة
واما طبيعة الكلي فانها جزء من طبيعة الجزئيات لانها اما الانواع فتتقوم من طبايع الكليين الجنس
والفصل واما الاشخاص فتتقوم من طبيعة الكليات كلها ومن طبيعة الاعراض التي تكتنفها مع المادة
كذلك وايضا فان الكل لا يكون كلا لكل جزء وحده لو انفرد والكلي يكون كليا محمولا على كل جزئي وايضا فان
اجزاء كل كل متناهية وليس اجزاء كل كلي متناهية وايضا الكل يحتاج الى ان يحضره اجزاؤه معا والكلي لا يحتاج
الى ان يحضره اجزاؤه معا وقد يمكن ان يجد فروقا اخرى ايضا غير هذه فتعلم ان الكل غير الكلي

## فصل في الفصل بين الجنس والمادة

والذي يلزمنا الآن فهو ان نعرف طبيعة الجنس والنوع
فاما الجنس على كم شيء يدل فقد كان يدل في زمان اليونانيين على معان وقد ذهبت استعمالاتها
فالجنس في صناعتنا لا يدل الا على المعنى المنطقي المعلوم وعلى الموضوع وربما استعملنا لفظة الجنس
فقلنا ليس كذا من جنس كذا اي من نوعه او من جملة ما يشاركه في حده والنوع ايضا ليس يدل عندنا الآن
في زماننا وعادتنا في الكتب العلمية الا على النوع المنطقي وعلى صورة الاشياء وغرضنا الآن فيما يستعمل
المنطقيون من ذلك فنقول ان المعنى الذي يدل عليه بلفظة الجنس ليس يكون جنسا الا على نحو من النحو

اذا تعرّى عنه ولو بادنى اعتبار لم يكن جنسا وكذلك كل واحد من الكليات المشهورة ولنجعل بياننا فى الجنس فنقول ما لم يكن اشكاله على المتوسطين فى النظر فنقول ان الجسم قد يقال انه جنس للانسان وقد يقال انه مادة للانسان فان كان مادة الانسان كان لا محالة جزءا من وجوده واستحال ان يحمل ذلك الجزء على الكل فلينظر كيف يكون الفرق بين الجسم وقد اعتبر جنسا وبينه وقد اعتبر مادة فهنالك يتيسر لنا سبيل الى معرفة ما نريد بيانه فاذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا وبشرط انه ليس داخلا فيه معنى غير هذا وبحيث لو انضم اليه معنى غير هذا مثل حس او تغذ او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا فى الجسمية مضافا اليها فالجسم مادة فان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا نتعرض لشرط آخر البتة ولا نوجب ان يكون جسميته بجوهرية مجردة بهذه الاقطار فقط بل جوهرية كيف كانت ولو مع الف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصورة ولكن معها وفيها الاقطار فجملة اقطار ثلثة على ما هى للجسم وبالجملة اى مجتمعات تكون بعد ان يكون جملتها جوهرا ذا اقطار ثلثة ويكون تلك المجتمعات ان كانت هناك مجتمعات داخلة فى هوية ذلك الجوهر لا ان يكون تلك الجوهرية تمت بالاقطار ثم لحقت تلك المعانى خارجة عن الشىء الذى قد تم كان هذا المأخوذ هو الجسم الذى هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول لانه جزء من الجوهر المركب من الجسم والصورة التى بعد الجسمية التى بمعنى المادة فليس بمحمول لان تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذى طول وعرض وعمق فقط واما هذا الثانى فانه يحمل على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت او الفا وفيها الاقطار الثلثة فهو اذن محمول على المجتمع من الجسمية التى كالمادة ومن النفس لان جملة ذلك جوهر وان اجتمع من معان كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا فى موضوع وتلك الجملة جسم لانها جوهر وهو جوهر له طول وعرض وعمق وكذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانا بشرط ان لا يكون فى حيوانيته الا جسمية وتغذ وحس وان يكون ما بعد ذلك خارجا عنه فربما كان لا يبعد ان يكون مادة للانسان وموضوعا وصورة النفس الناطقة وان اخذ بشرط ان يكون جسما بالمعنى الذى يكون به الجسم جنسا وفى معانى ذلك الجسم على سبيل تجويز الحس وغيره ذلك من الصور ولو كان النطق او فصل يقابل النطق غير متعرض لرفع شىء منها او وضعه بل مجوزا وجود اى ذلك كان فى هويته ولكن هناك بالضرورة معها قوة تغذية وحس وحركة ضرورة ولا ضرورة فى ان لا يكون غيرها او يكون كان حيوانا بمعنى الجنس وكذلك فافهم الحال فى الحساس ذى الناطق فان اخذ الحساس جسما او شيئا له حس بشرط ان لا يكون زيادة اخرى لم يكن فصلا وان كان جزءا من الانسان وكذلك كان الحيوان غير محمول عليه وان اخذ جسما او شيئا يجوز له وفيه ومعه اى الصور والشرائط كانت بعد ان يكون فيها حس كان فصلا للانسان وكان الحيوان محمولا عليه فاذن اى معنى اخذته مما يشكل الحال فى جنسيته او ماديته من جهة توحدته قد يجوز انضمام الفصول اليه ايها كان على انها فيه ومنه كان جنسا وان اخذ تماما من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى لو دخل شىء آخر لم يكن من تلك الجملة بل مضافا من خارج لم يكن جنسا بل مادة وان اوجبنا تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل صار نوعا وان كنت فى الاشارة الى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك كان جنسا فان باشتراط ان لا يكون زيادة يكون مادة وباشتراط ان يكون زيادة يكون نوعا وبان لا يتعرض لذلك بل يجوز ان يكون كل واحد من الزيادات على انها داخلة فى جملة معناه يكون جنسا وهذا انما يشكل فيما ذاته مركبة اما فيما ذاته بسيط فعسى ان العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات فى نفسه على النحو الذى ذكرناه قبل هذا الفصل واما فى الوجود فلا يكون منه شىء متميز هو جنس وشىء هو مادة فنقول انما يوجد الجسمية قبل الحيوانية فى بعض وجوه التصور اذا اخذنا الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس وكذلك انما يوجد له الجسم قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه اى بمعنى المادة لا بمعنى يحمل عليه واما الجسمية التى تفرض مع جواز ان يوضع متضمنة لكل معنى مقرونا بها مع وجوب ان يتضمن الاقطار الثلثة فانه لا يوجد للشىء الذى هو نوع من الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية فيكون معنى الحيوانية جزءا انما فى وجود ذلك الجسم بالفعل بعد ان كان يجوز فى نفسها تضمنها اياه جزءا اما من وجود ذلك الجسم بعكس حال الجسم اذا حصل كما ان الجسم الذى هو بمعنى المادة فانه جزء من وجود





الحيوان ثم الجسم المطلق الذى ليس بمعنى المادة انما وجوده واجتماعه من وجود انواعه وما يوضع تحته فهى اسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها ولو كان الجسمية التى بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذى بمعنى المادة وان كانت قبليته لا بالزمان بل وجود تلك الجسمية فى هذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غير وفى العقل ايضا فان الحكم فيه كذلك فان العقل لا يمكنه ان يضع فى شىء من الاشياء الجسمية التى لطبيعة الجنس وجودا يحصل هو او لا ثم ينضم اليه شىء آخر حتى يحدث [illegible] النوع فى العقل فانه لو فعل ذلك لكان المعنى الذى هو الجنس فى العقل غير محمول على طبيعة النوع بل كان جزءا منه فى العقل ايضا بل انما يحدث الشىء الذى هو النوع طبيعة الجنسية فى الوجود وفى العقل معا اذا احدث النوع بتمامه ولا يكون الفصل خارجا عن معنى ذلك الجنس مضافا اليه بل متضمنا فيه وجزءا منه من الجهة التى ومأنا اليها وليس هذا حكم الجنس وحده من حيث هو كلى بل حكم كل كلى فتبين من هذا ان الجسم اذا اخذ على الجهة التى يكون جنسا يكون كالمجهول بعد لا يدرى حاله على اى صورة وكم صورة يشتمل ويطلب النفس تحصيله ذلك لانه لم يتقرر بعد فى العقل شىء هو جسم محصل وكذلك اذا اخذنا اللون واخطرناه بالبال النفس فان النفس لا تقنع بتحصيل شىء متقرر لا بالفعل بل يطلب فيه معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لونا واما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناها بل تحصيل الاشارة واما طبيعة الجنس فانه وان كانت النفس اذا طلبت فيها تحصيل الاشارة كانت قد فعلت الواجب فيما يجب ان يقع معه فان النفس ايضا قد تطلب مع ذلك تحصيل معناه قبل هذا الطلب حتى انما يبقى له ان يستعد لهذا الطلب لكن يكون الى النفس ان يفرض منه اى مشار اليه شاءت فلا يمكن النفس ان تجعله بحيث يجوز ان يكون اى مشار اليه شاءت الا بعد ان يضيف اليه معان اخر بعد اللونية قبل الاشارة فانه ليس يمكنه ان يجعل اللون وهو لون بعد بلا زيادة شيئا مشارا اليه انه لون فى هذه المادة مثلا الشىء ليس الا لونا فقط وقد تخصص ما يرد عرضية عرضت من خارج يجوز ان يتوهم بعينه باقيا مع زوال واحد واحد منها كما يكون فى تخصص طبيعة النوعية وكذلك الحال فى المقدار او الكيفية او غيره وكذلك الحال فى الجسم الذى نحن فى سبيله ليس يمكن ان يجعله الذهن مشارا اليه مقتصرا على انه جوهر يتضمن اى شىء اتفق بعد ان يكون الجملة طويلة عريضة عميقة على جملته لم يتحدد الاشياء التى يتضمنها او لا يتضمنها فيصير نوعا ۞ فان قال قائل فيمكننا ان نجمع مثل هذا الجمع اى الاشياء شئنا ۞ فنقول ان كلامنا فى نحو من الاجتماع مخصوص فيما يكون لاجتماع الاشياء فيه على نحو الاجتماع فى طبيعة الجنس من حيث هو جنس وذلك النحو هو ان يكون المجتمعات فصولا ينضم اليه الا انه ليس كلامنا ههنا فى الدلالة على طبيعة الجنس انه كيف يحوى الفصول دون غير الفصول واى الاشياء يجتمع فيه على نحو الفصول بل كلامنا فيها على النحو المؤدى الى الفرق بين الجنس والمادة وليس اذا اردنا ان نفرق بين شيئين يلزمنا ان نتعدى التفريق الى بيان احوال اخرى وانما غرضنا ان نعرف ان طبيعة الجنس الذى هو الجسم هو انه جوهر يجوز فيه اجتماع اشياء من شانها ان يجتمع فيه فيكون الجملة طويلة عريضة عميقة ويكون وان كانت لا يكون الاشياء معلومة الشروط مجهولة بعد والى هذا الحد ما نتكلم فى هذا الفصل **فصل فى كيفية دخول المعانى الخارجة عن الجنس على طبيعة الجنس** فلنتكلم الآن فى الاشياء التى يجوز اجتماعها فى الجنس ويكون الموقف فى اثبات طبيعته وماهيته محصلة بالفعل انما يقع لاجلها ۞ فنقول ان هذا المطلب ينقسم الى قسمين احدهما انه اى الاشياء هى الاشياء التى يجب ان يحصر الجنس فى نفسه ويجمع فيكون تلك الاشياء جاعلة اياه نوعا والثانى انه اى الاشياء يكون واقعا فى حصره مما ليس كذلك وذلك ان الجسم اذا انحصر فيه البياض على النوع المذكور لم يجعله نوعا والحيوان اذا قسم الى ذكر وانثى لم يتنوع بذلك وهو مع ذلك يتنوع باشياء اخرى ثم الحيوان يجوز ان يقع على شخص فيه اعراض كثيرة تكون تلك الجملة حيوانا مشارا اليه ۞ فنقول ولكن ليس يلزمنا ان نتكلف اثبات خاصية فصل كل جنس عند كل نوع ولا ايضا فصول انواع جنس واحد فان ذلك ليس فى مقدورنا بل الذى فى مقدورنا هو معرفة القانون فى ذلك وانه تركيب ينبغى ان يكون الامر فى نفسه واما اذا نظرنا فى معنى من المعانى المعقولة الواقعة فى تخصيص الجنس انه هل هذا المعنى للجنس على شرط ذلك القانون او ليس فربما جهلناه فى كثير من الاشياء وربما علمناه فى بعضها فنقول ان المعنى العام اذا انضاف اليه طبيعية ما فيجب اول شىء ان يكون انضيا

اليه على سبيل القسمة حتى يرده الى النوعية وان يكون القسمة مستحيلة ان ينقلب وذلك المشار اليه
بان الجوهر حتى يصير مشاركه المتحرك منهما غير متحرك وهو واحد بالشخص وغير المتحرك متحركا وهو واحد بالشخص
والمتحرك وغير المتحرك فاما التقسيم الذاتي بل يجب ان يكون القسمة لازمة فيكون المعنى الخاص لا يفارق
قسطه الخاص من الجنس وبعد ذلك فيجب ان يكون الموجب من القسمين وكلاهما ليسا عارضين له
بسبب شيء قبلهما ويتضمن طبيعة الجنس ان يكون له ذلك المعنى والا فانه اذا كان ثابتا جاز ان لا يكون
ذلك المعنى فصلا البتة بل كان امرا لازما للامر الذي هو الفصل مثل ان يكون قاسم قد ذاع حكمه فلم يقسم
الجوهر الى جسم والى غير جسم بل قسم الى قابل الحركة والى غير قابل الحركة فان القابل للحركة لا يلحق الجوهر الا بعد
التحرك بل بعد ان يصير مكانيا جسميا فقابل الحركة يلزم الجسم ويلزم الجسم اشياء كثيرة كل واحد منها يذكر
الجسم لكنها ليست فصولا بل امور لزمت الفصول لان الجوهر بتوسط الجسمية ما يعرض له تلك المعاني فـ
انقسامه الى ان يكون ذا جسمية او غير ذي جسمية فهو لما هو جوهر لا لتوسط شيء آخر وقد يجوز ان يكون
بعضها لا يعرض له اولا فصلا ولكن لا يكون فصلا قريبا لذلك الجنس بل فصلا بعد فصل مثل ان يقال
ان الجسم منه ناطق ومنه غير ناطق لان الجسم بما هو جسم فقط ليس مستعدا لان يكون ناطقا وغير ناطق
بل يحتاج ان يكون اولا ذا نفس حتى يكون ناطقا فاذا وجد الجنس فصلا فيجب ان يكون الفصول التي بعد
فصول لا يعرف تخصيص تلك الفصول فان ذا النطق وعديم النطق يعرف حال فصل كونه ذا نفس فانه ذو
نطق وعديم النطق من جهة ما هو ذو نفس لا من جهة انه ابيض او اسود وشيء آخر البتة بالفعل وكذلك
كون الجسم ذا نفس او غير ذي نفس ليس له هذا بسبب شيء البتة من الاجناس المتوسطة فاذا عرض
لطبيعة الجنس ايضا عوارض يتفصل بها لم يخل اما ان يكون الاستعداد للانفعال بها انما هو لطبيعة
الجنس او لطبيعة اعم منها كما كان قبل لطبيعة اخص منها فان كان لطبيعة اعم منها مثل ان الحيوان
منه ابيض واسود والانسان منه ذكر وانثى فليس ذلك من فصوله بل الحيوان انما صار ابيض واسود
لاجل انه جسم طبيعي قد صار ذلك الجسم الطبيعي قائما بالفعل ثم وضع هذه العوارض وهو يقبلها
وان لم يكن حيوانا والانسان انما صار مستعدا للذكر والانثى لاجل انه حيوان فهذا لا يكون فصلا للجنس
وايضا قد يكون اشياء خاصة بالجنس يقسمه كالذكر والانثى بالحيوان ولا يكون فصولا بوجه من الوجوه
وذلك لانها انما كانت تكون فصولا لو كانت عارضة للحيوان من جهة صورته حتى ينقسم بها صورته
انقساما اوليا ولم يكن لازما لشيء يقومه فصل ولا فاما ان لم يكن كذلك بل انما عرضت للحيوان لان
مادته التي يكون منها عرض لها تارة فصار بحال من الاحوال لا يمنع حصول صورة الجنس وماهيته ولا
طرفا القسمة في المادة ولا ايضا يمنع ان يقع للجنس افتراق آخر من حيث صورته بالفصول فليس
طرفا القسمة من الفصول بل من العوارض اللازمة فيه اعني مثل الذكورة والانوثة فان المني الذي
كان صالحا لصورة الحيوان وكان منبعثا لفصل خاص من الحيوان الكلي عرض له انفعال لحار فصار
ذكرا وكان يجوز ان يعرض له بعينه انفعال لبرد في المزاج فيكون انثى وذلك الانفعال وحده لا يمنعه
من حيث هو نفسه ان يقبل اي فصل يعرض للحيوان من جهة صورته اي من جهة كونه ذا نفس دراكا
متحركا بالارادة فكان يجوز ان يقبل النطق وغير النطق فلم يكن ذلك مؤثرا في تنويعه وحصول نوعيته
لا انثى ولا ذكر ولم نلتفت الى ذلك البتة لقام نوعا بما ينوعه فلا ذلك يمنع عن التنوع دون الالتفات
اليه ولا يمنعنا التنوع بالالتفات اليه وليس كذلك اذا توهمنا لا ناطقا ولا اعجم او توهمنا اللون لا ابيض
ولا اسود بوجه وليس يكفي اذا اردنا ان نفرق بين الفصول والخواص القاسمة ان يقول ان الذي يعرض
من جهة المادة فليس بفصل وان كونه غاذيا او غير غاذ انما يعرض من جهة المادة لكن يجب ان نراعي
الشرائط الاخرى التي وصفناها ولهذا لا نجد شيئا من جملة ما هو مغتذ من انواع الجسم يدخل في جملة
ما هو غير مغتذ ونجد الانسان وهو نوع لا محالة من الحيوان يدخل في جملة الذكر والانثى جميعا
وكذلك الفرس وغيره والذكر والانثى قد يدخل ايضا في الانسان وفي الفرس على نحو هذا المعنى وهو ملازمة
ما به يقع القسمة للمقسوم وان كان من شرائط الفصل فقد يكون في غير الفصل فربما لزم ما ليس بفصل
نوعا واحدا لا يتعداه وذلك اذا كان من لوازم الفصل ونرجع فنقول وان تحملت المادة اذا كانت
تتحرك الى قبول حقيقة صورة ليحدث نوع فقد يعرض لها عوارض من الامزجة وغيرها يختلف بها حالها

في افعال تصدر عنها لا من حيث تقبل صورة الجنس وصورة الفصل اذ ليس كل ما يقبله من الاحوال
وما يعرض لها انما يكون من جملة ما هو داخل في الغاية التي اليها تتحرك في التكون فقد علمت متضادات
الامور الطبيعية ومعارضة بعضها لبعض والانفعالات التي تقع بينها فربما كانت الانفعالات
المعارضة صادة عن الغاية المقصودة وربما كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة بل
في امور تناسب الغاية مناسبة ما وربما كانت في امور خارجة عنها جدا فما يعرض للمادة من هذه الجهة
ويتبع بعضها المادة مستمرة الى الصورة فذلك الخارج عن معنى الغاية والذكورة والانوثة انما تؤثر في كيفية
حال الالات التي بها يكون التناسل والتناسل لا محالة امر عارض بعد التنوع وبعد تنوع النوع شيئا
محصلا بعينه فيكون ذلك وامثالها من جملة الاحوال اللاحقة بعد تنوع النوع نوعا وان كانت مناسبة للغاية
فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة فليعلم انها ليست من الفصول للاجناس قد عرفنا طبيعة
الكلي وانه كيف يوجد وان الجنس منها كيف يفارق المادة تفريقا من وجه يمكن ان ينفرع منه وجوده
شئ وردها بعد ما عرفنا اي الاشياء يتضمنها الجنس مما يتنوع بها وقد بقي بحثان متصلان بما نحن في
سبيله احدهما اي الاشياء يتضمنها الجنس مما ليس بنوع اياه والثاني انه هنا الناخى كيف يكون
وكيف يكون من الجنس ومن الفصل وهما شيئان شيء واحد محصل بالفعل فاما البحث الاول فنقول
فيه ان تلك الاشياء اذ لا يكون فصولا فهي لا محالة عوارض والعوارض اما لازمة واما غير لازمة
واللازمة اما لازمة لاجناس الجنس اذ كانت له اجناس واما لفصول اجناسه واما للجنس نفسه من فصله
واما للفصول تحته واما للمادة شيء منها واما ما كان منها من فوق فان اللازمات للاجناس الفوقانية
وللفصول التي لها وللفصل المقوم الذي للجنس نفسه واللازمات لمواد هذه ولاعراضها اذ تلك
الاعراض اعراض فجميع ذلك يكون لازما للجنس ولما تحته واما التي يلزم الفصول التي تحت الجنس
شيء منها اذ يلزم من ذلك ان يلزم النقيضان بل قد يجوز ان يقع فيه كلاهما فلنفرض مشارا اليه هو
مجموع محصل من فصول الاجسام واعراض كثيرة فاذا قلنا له جسم فلسنا نعني بذلك مجردا مجموع المعنى
الجسمية مع المادة التي هذه الاشياء كلها عارضة له خارجة بل نعني شيئا لا في موضوع له طول وعرض
وعمق مسامحة كان هذا المحمول عليه اولا او غير اولي فيكون هذه الجملة من حيث هي جملة معينة يقع عليها حمل الجسم
بهذا المعنى ولا يحمل عليه الجسم بالمعنى الآخر الذي هو مادة فاذا قيل له جسم لم يكن ذلك الجسم الا
هو نفسه لا الجزء منه ولا شيء خارج عنه ولكن لقائل ان يقول فقد جعلتم طبيعة الجنس ليست
غير طبيعة الشخص فقد اجمع الحكماء على ان للشخص اعراضا وخواص خارجة عن طبيعة الجنس فنقول
معنى قولهم ان للشخص اعراضا وخواص خارجة عن طبيعة الجنس هو ان طبيعة الجنس المقولة على الشخص
لا يحتاج في ان يكون لها طبيعة الجنس من حيث يضم اليها تلك الاعراض بالفعل الا ان طبيعة الجنس لا يقال
على الجملة فانه لو كان لا يقال على الجملة لم يكن محمولا على الشخص بل كان جزءا من الشخص لكنه لو لم يكن
هذه الاعراض والخواص لكان يكون ايضا هذه الطبيعة التي اخذناها مجردة بهذا المعنى المذكور وهي انه
طبيعة جوهر كيف كانت جوهريته متقومة بكذا وكذا انما يجب له في انه جسم فهذه الاعراض والخواص
خارجة عن ان يحتاج اليها الجسم من الاجناس شارك في ان يكون جسما على ما قيل الا ان يكون محصلا
وليس في ذلك انه اذا كانت هذه فليس يقال عليها الجسم فنفرق بين ان يقال ان طبيعة لا يحتاج
في معناها الى شيء وبين ان يقال لا يحمل عليه فقد يحمل على ما لا يحتاج الى معناه واما اذا حمل فقد
تخصص به بالفعل جميعا اذ كان يجوز ان يخصص بغيره وكذلك حاله مع الفصول ولولا هذا الوجه
من الاعتبار في حمل الجنس لكان طبيعة الجنس جزءا لا محمولا فصل في النوع واما النوع
فانه الطبيعة المتحصلة في الوجود وفي العقل جميعا وذلك لان الجنس اذا تحصل ماهيته بامور محصلة يكون
العقل لما يبقى بعد ذلك ان يحصلها بالاشارة فقط ولا يطلب شيئا في تحصيله الا الاشارة فقط
بعد ان تحصلت الطبيعة نوع الانواع ويكون تحصيلها يعرض لها لوازم من الخواص والاعراض يتميز
بها الطبيعة مشارا اليها تكون تلك الخواص والاعراض اما اضافات فقط من غير ان يكون معنى
في الذات البتة وهي ما يعرض لشخصيات الامور البسيطة وللاعراض واما ان يكون امرا لا يضا
زايدا على الاضافات لكن بعضها بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار اليه لوجب ان لا يكون هذا

يكون هو

المثال الذي هو مغاير للآخر من موجودا بل يكون قد فسد بحق مغايرته اللازمة وبعضها بحيث لو توهم
مرفوعا لم يجب به لا ابطال ان ماهيته بطل وجودها ولا فساد ذاته بعد تخصيصها ولكن بطلت مغايرته
وخالفته لآخر الى مغايرة اخرى من غير فساد ولكن ربما اشكل علينا ذلك فلم يحصل وليس كلامنا فيما
نعلمه نحن بل فيما الامر في نفسه عليه

## فصل في تعريف الفصل وتحقيقه والفصل

ايضا فيجب ان نتكلم فيه ونعرفه فنقول ان الفصل بالحقيقة هو ليس مثل النطق والحس فان
ذلك غير محمول على شيء الا على ما ليس فصلا له بل فوقا مثل اللمس للحس وعلى ما علمت في موضع آخر او تحتا مثل
حمل النطق على نطق زيد وعمرو فان اشخاص الناس لا يحمل عليها النطق ولا الحس فلا يقال لشيء منها انه نطق
او حس ولكن يشتق له من اسميهما اسم فان كانت هذه فصولا فهي فصول من جهة اخرى وليست من الجهة التي
هي اقسام المقول على كثيرين بالتواطؤ فالاولى ان يكون هذه مبادي الفصول لا الفصول فانها انما يحمل بالتواطؤ
على غير اشخاص النوع التي يقال لها انها فصول لها وذلك لان النطق يحمل على نطق زيد ونطق عمرو بالتواطؤ
والحس يحمل على السمع والبصر بالتواطؤ فالفصل الذي هو كالنطق والحس ليس هو بحيث يقال على
شيء من الجنس فليس الحس والنطق جزءا البتة والفصل الذي هو الناطق والحساس فالجنس والنوع
هو واذا صار هو بالفعل صار نوعا واما كيف ذلك فقد تكلمنا فيه وبينا انه كيف يكون الجنس هو الفصل
وهو النوع في الوجود بالفعل وكيف يفترق هذه بعضها من بعض وان النوع بالحقيقة شيء هو الجنس
اذا صار موصوفا بالفصل وان ذلك التميز والتفريق هو عند العقل فاذا احتيل وحصل وميز في الوجود
في المركبات صار الجنس مادة والفصل صورة ولم يكن الجنس ولا الفصل مقولا على النوع ثم من
الشكوك التي تعرض على هذا الكلام بل على وجود طبيعة الفصل ما اقوله انه من البين ان كل نوع منفصل
عن شركائه في الجنس بفصل ثم ذلك الفصل ايضا معنى من المعاني فاما ان يكون اعم المحمولات واما
ان يكون معنى واقعا تحت اعم المحمولات ومحال ان يقال ان كل فصل هو اعم المحمولات فان الناطق واشياء
كثيرة مما يجري مجراه ليس بمقولة ولا في حكم مقولة فبقي ان يكون واقعا تحت اعم المحمولات وكل ما هو واقع
تحت معنى اعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يخصه فيكون اذن لكل فصل فصل ويذهب هذا
الى غير النهاية والذي يجب ان يعلم حتى ينحل به هذا الشك ان من الحمل ما يكون المحمول فيه مقوما للماهية المحمول
عليه ومنه ما يكون امرا لازما له غير مقوم لماهيته وانه ليس يجب ان يكون كل معنى يكون اخص ويقع تحت معنى
اعم انما ينفصل عن شركائه فيه بفصل في العقل هو معنى يغاير ذاته وماهيته وانما يجب ذلك اذا كان
ما يحمل عليه مقوما لماهيته فيكون كالجزء في العقل والذهن لماهيته فما يشاركه عند العقل والذهن
والتحديد في ذلك المعنى يشاركه في شيء هو جزء ماهيته فاذا خالفه يجب ان يخالفه في شيء لا يشاركه
فيه ويكون ذلك جزءا آخر عند العقل والذهن والتحديد من ماهيته فيكون مخالفته الاولية له لشيء
من جملة ماهيته ليس بجميع ما يدخل في ماهيته اعني عند الذهن والتحديد والجزء غير الكل فيكون مخالفته
له بشيء غيره وهو الفصل واما اذا كانت المشاركة في امر لازم وكان لا يشاركه في امر احد الماهية اصلا
كانت الماهية بنفسها منفصلة لا بجزء منها مثل انفصال اللون عن العدد فانهما وان اشتركا في الوجود
فالوجود كما اتضح في سائر ما تعلمت من الفلسفة لازم غير داخل في الماهية فلا يحتاج اللون في انفصاله
من العدد عند التحديد والذهن الى شيء آخر غير ماهيته وطبيعته ولو شاركه العدد في معنى داخل في تمام ماهيته
لكان يحتاج ان ينفصل عنه بمعنى آخر غير جملة ماهيته لكن جملة ماهية اللون غير مشاركة البتة لماهية
العدد وانما يشاركها بشيء خارج من الماهية فلا يحتاج اذن اللون الى فصل يخالف به العدد ونقول
ايضا ان الجنس يحمل على النوع على انه جزء من ماهيته ويحمل على الفصل على انه لازم له لا على انه جزء من
ماهيته مثاله الحيوان يحمل على الانسان على انه جزء من ماهيته ويحمل على الناطق على انه لازم له لا على
انه جزء من ماهيته فانه انما يعني بالناطق شيء له نطق وشيء له نفس ناطقة من غير ان يتضمن نفس
قولنا الناطق بيانا ان ذلك الشيء انه جوهر او غير جوهر الا انه يلزم ان لا يكون هذا الشيء الا جوهرا
والا جسما والا حساسا فيكون هذه الاشياء مقولة عليه قول اللازم على الملزوم لانها غير داخلة في
مفهوم الناطق اي الشيء ذي النطق فنقول الآن اما الفصل فانه لا يشارك الجنس الذي يحمل عليه
في الماهية فيكون اذن انفصاله عنه بذاته ويشاركه النوع على انه جزء منه فيكون انفصاله عنه بطبيعة





الجنس الذي هو في ماهية النوع وليست في ماهية الفصل واما حاله مع سائر الاشياء فان الفصل ان شاركها
في الماهية وجب ان ينفصل عنها بفصل وان لم يشاركها في الماهية لم يجب ان ينفصل عنها بفصل وليس يجب
ان يكون كل فصل يشارك شيئا في ماهية فليس يجب لا محالة اذا وقع الفصل تحت ما هو اعم منه ان يكون
وقوعه تحته هو وقوعه تحت الجنس بل قد يمكن ان يقع تحت ما هو اعم منه ويكون الاعم داخلا في ماهيته
ويمكن ان لا يقع تحت ما هو اعم منه الا وقوع المعنى تحت اللازم له دون الداخل في ماهيته مثل الناطق مثلا
فانه يقع تحت المدرك على ان المدرك جنس له والمدرك يقع تحت الجوهر على انه اعني الجوهر لازم له لا جنس على
الوجه الذي قلنا اليه وقد يقع ايضا تحت المضاف لا على ان لا مضاف جوهره او داخل في ماهيته بل على انه لازم
له فالفصل ليس يحتاج في انفصاله عن النوع الى فصل آخر وليس يحتاج في انفصاله عن الاشياء المشاركة
له في الوجود وسائر اللوازم الى معنى غير نفس ماهيته وليس يجب ان يقع لا محالة تحت ما هو اعم منه وقوع
النوع تحت الجنس بل قد يقع وقوع الملزوم الاخص تحت اللازم الذي لا يدخل في الماهية واما ان اخذ
الفصل كالنطق مثلا فانما صار له في فصول الاشياء المركبة فان عنيت بالنطق كونه ذا نفس ناطقة كان
من المعاني المؤلفة من نسبة وجوهر على ما علمت من حكمه في مواضع اخرى وان عنيت نفس النفس كان جوهرا
وكان جزء الجوهر مركب يخالفه بالفصل الواقع بين البسيط والمركب في الجواهر على نحو ما تحققت كثيرا
ولنرجع الآن الى المقدمات التي في الشك فنقول اما المقدمة القائلة ان الفصل لانه معنى من المعاني
فاما ان يكون اعم المحمولات واما ان يكون معنى واقعا تحت اعم المحمولات فمسلمة واما الاخرى وهي القائلة
ان كل ما هو اعم المحمولات فهو مقولة فكذب وانما المقولة اعم المحمولات الجنسية المقومة للماهية لا التي
هي اعم المحمولات وليس يقوم ماهية كل ما تحتها بل يلزم الاشياء والقائلة الاخرى ان كل ما هو واقع تحت
معنى اعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يخصه كاذبة لان المشاركة اذا كانت مشاركة
في اللازم دون المعنى الداخل في الماهية لم يكن الانفصال عنها بفصل بل بمجرد الماهية وبين بعد هذا
انه لا يجب ان يكون لكل فصل فصل ويجب ان يعلم ان الذي يقال من ان فصول الجوهر جوهر وفصول
الكيف كيف معنى ذلك ان فصول الجوهر يلزم ان يكون جوهرا وفصول الكيف يلزم ان يكون كيفا لا ان
فصول الجوهر يؤخذ في مفهوم ماهيتها حد الجوهر على انها جوهر في نفسها او فصول الكيف يؤخذ في ماهيتها
حد الكيفية الا انا نعني بفصول الجوهر مثلا لا الفصل المقول على الجوهر بالتواطؤ بل الفصل المقول عليه
بالاشتقاق اعني لا الناطق بل النطق فيكون حينئذ ما علمت ويكون فصلا بالاشتقاق لا بالتواطؤ والفصل
الحقيقي هو الذي يقال بالتواطؤ وليس يجب ان كان الفصل الذي بالتواطؤ موجودا ان يكون ايضا الفصل الذي
بالاشتقاق موجودا انما يكون هكذا لا في كل ما هو نوع بل فيما هو نوع جوهري دون الانواع العرضية وليس
ايضا في كل نوع جوهري بل فيما كان مركبا ولم يكن جوهرا بسيطا فالفصل الذي يقال بالتواطؤ معناه
شيء بصفة كذا مطلقا ثم بعد ذلك على سبيل النظر والتأمل يعلم انه يجب ان يكون هذا الشيء الذي
بصفة كذا جوهرا او كيفا مثاله ان الناطق هو شيء له نطق فليس في كونه شيئا له نطق هو انه جوهر او
عرض الا انه يعرف من خارج انه لا يمكن ان يكون هذا الشيء الا جوهرا او جسما

## فصل في تعريف مناسبة الحد والمحدود

ولقائل ان يقول ان الحد كما وقع عليه الاتفاق من اهل الصناعة مؤلف
من جنس ومن فصل وكل واحد منهما مفارق للآخر ومجموعهما اجزاء الحد وليس الحد الا ماهية المحدود فيكون
نسبة المعاني المدلول عليها بالجنس والفصل الى طبيعة النوع كنسبتها في الحد الى المحدود وكما ان الجنس
والفصل جزآء الحد فكذلك معنياهما جزآء المحدود واذا كان كذلك لم يصح حمل طبيعة الجنس على طبيعة
النوع لانه جزء منه فنقول انا اذا حددنا فقلنا للانسان مثلا حيوان ناطق فليس مرادنا بذلك
ان الانسان هو مجموع الحيوان والناطق بل مرادنا بذلك انه الحيوان الذي ذلك الحيوان ناطق كان الحيوان
في نفسه امر لا يتحصل وجوده على النحو الذي قلنا قبل فاذا كان ذلك الحيوان ناطقا حتى يكون هذا
الذي يقول له انه ذو نفس مدركه مجملا الذي هو غير محصل بانه ذو نفس هو قد صار محصلا من
حاله ان نفسه حساسة ناطقة فيكون هذا محصلا لكونه ذا نفس مدركة فليس يكون الجسم ذو النفس
المدركة شيئا وكونه ذا نفس ناطقة شيئا ينضم اليه خارجا عنه بل يكون هذا الذي هو حيوان هو الجسم
ذو النفس المدركة ثم كون نفسه مدركة امر مبهم ولا يكون بالفعل في الوجود بمجملا البتة كما علمت

على انها كيفية

بل يكون محصلا وانما يكون هذا الابهام في الذهن انما يكون مشكلا عليه حقيقة النفس الدراكة حتى يفصل
فيقال دراكة بالحس والتخيل والنطق واذا اخذ الحس في حد الحيوان فليس هو بالحقيقة الفصل بل
هو دليل على الفصل فان فصل الحيوان انه ذو نفس دراكة متحركة بالارادة وليس هوية نفس الحيوان
انه يحس ولا هويته انه يتخيل ولا هويته انه يتحرك بالارادة بل هو مبدأ لجميع ذلك وهذه كلها قواه
ليس ان ينسب الى بعضها اولى من ان ينسب الى الآخر لكنه ليس له في نفسه اسم وهذه توابعه فيضطر
الى ان يخترع له اسم بالنسبة اليها وهذا يجمع الحس والحركة معا في معنى ويجعل الحس كانه معنى يجمع الحس
الظاهر والباطن او نقتصر على الحس فيكون دالا على جميع ذلك لا بالتضمن بل بالالتزام وقد سلك
بنا هذا وما اشبهه فليس بالحقيقة فصل الحيوان بل احد شعب فصله واحد لوازمه وانما فصله وجود النفس
التي هو هذه كلها له وكذلك الناطق للانسان لكن عدم الاسماء وقلة شعورنا بالفصول يضطرنا اما الى هذا مبدأ
واما ذاك الى الانحراف عن حقيقة الفصل الى لازمه فربما اشتققنا اسمه من لازمه فعنينا بالحساس
الذي له المبدأ الذي ينبعث منه الحس وغيره وربما كان الفصل نفسه مجهولا عندنا ولم نشعر الا بلازمه
وليس كلامنا في هذه الامور على حسب ما نعقل نحن ونضع نحن ونتصرف فيها نحن بل من جهة كيفية
وجودها في انفسها ثم لو كان ليس للحيوان نفس الا الحساسة كان كونه جسما ذا حس ليس جنسا بمعنى
مجرد الطبيعة الجسمية والحسية بشرط ان يكون هو فقط بل على النحو الذي قلنا فاتحاد الفصل بالجنس
ليس الا على انه شيء كان متضمن الجنس بالقوة لا ملزم الجنس بالفعل واتحاد المادة بالصورة او الجزء بالجزء
الآخر في المركب فانما هو اتحاد شيء بشيء خارج عنه لازم او عارض فيكون الاشياء التي يكون فيها اتحاد
على اصناف احدها ان يكون كاتحاد المادة والصورة فيكون المادة شيئا لا وجود له بانفراد ذاته بوجه
وانما يصير بالفعل بالصورة على ان يكون الصورة امرا خارجا عنه ليس احدهما الآخر ويكون المجموع
ليس ولا واحدا منهما والثاني اتحاد اشياء يكون كل واحد منها في نفسه مستغنيا عن الآخر في القوام
الا انها تتحد فيحصل منها شيء واحد اما بالتركيب واما بالاستحالة والامتزاج ومنها اتحاد اشياء بعضها
لا يقوم بالفعل الا بما انضم اليه وبعضها يقوم بالفعل فيتقوم الذي لا يقوم بالفعل بالذي يقوم
بالفعل ويجتمع من ذلك جملة مثل اتحاد الجسم والبياض وهذه الاقسام كلها لا يكون المتحدات منها بعضها
بعضا ولا يحمل منها اجزاها ولا يحمل البتة شيء منها على الآخر حمل التواطؤ ومنها اتحاد شيء بشيء في قوته هذا
الشيء منها ان يكون ذلك الشيء لا ان ينضم اليه فان الذهن قد يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى نفسه
اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود فيضم اليه معنى آخر يعين وجوده بان يكون ذلك المعنى
متضمنا فيه وانما يكون آخر من حيث التعيين والابهام لا في الوجود مثل المقدار فانه معنى يجوز ان
يكون هو الخط والسطح والعمق لا على ان يقارنه شيء فيكون بمجموعهما الخط والسطح والعمق بل على ان يكون
نفس الخط ذلك او نفس السطح ذلك وذلك لان معنى المقدار هو شيء يحتمل مثلا المساواة غير مشروط
فيه ان يكون هذا المعنى فقط فانه بمثل هذا لا يكون جنسا كما علمت بل بلا شرط ولا شرط غير ذلك حتى يجوز ان يكون
هذا الشيء القابل للمساواة هو في نفسه اي شيء كان بعد ان يكون وجوده لذاته هذا الوجود اي يكون
محمولا عليه لذاته انه كذا شرط كان في بعد او بعدين او ثلاثة فهذا المعنى في الوجود لا يكون الا
هذه لكن الذهن يخلق له من حيث يعقل وجودا مفردا ثم ان الذهن اذا اضاف اليه الزيادة لم يضف
الزيادة على انها معنى من خارج لاحق بالشيء القابل للمساواة حتى يكون ذلك قابلا للمساواة
في حد نفسه وهذا شيء آخر مضاف اليه خارج عن ذلك بل يكون ذلك تحصيلا لقبوله بالمساواة
انه في بعد واحد فقط او في اكثر منه فيكون القابل للمساواة في بعد واحد في هذا الشيء هو نفس القابل
للمساواة حتى يجوز لنا ان نقول ان هذا القابل للمساواة هو هذا الذي هو ذو بعد واحد وبالعكس ولا يكون
هذا في الاشياء التي مضت وههنا وان كانت كثرة ما لا شك فيها فهي كثرة ليست من الجهة تكون من
الاجزاء بل الكثرة تكون من جهة امر غير محصل وامر محصل فان الامر المحصل في نفسه يجوز ان يعتبر من
حيث هو غير محصل عند الذهن فيكون هناك غيرية لكن اذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا آخر الا
بالاعتبار المذكور الذي ذلك للعقل وحده فان التحصيل ليس غيره بل يحققه فهكذا يجب ان يعقل
التوحيد الذي من الجنس والفصل وانه وان كان مختلفا وكان بعض الانواع فيها تركيب في طباعها

وينبغي

وينبغي ان يقتص لها من صورها واجناسها من المواد التي تصورها وان لم يكن لا اجناسها ولا فصولها مواد لها
وصورها من حيث هي مواد وصور وبعضها ليس فيها تركيب في طباعها بل ان كان فيها تركيب فعلى النحو الذي
قلنا فانما يكون احد الشيئين منهما في كل نوع غير الآخر لانه قد اخذ مرة لا بحاله من التحصيل بل على انه هو بالقوة محتمل
واخذ مرة ومحصلا بالفعل وهذه الغيرية ليس له بحسب الوجود بل بحسب الذهن فانه ليس له في الوجود حصول طبيعة
جنسية هي بعد بالقوة يحصل نوعا وسواء كان النوع لم تركيب في الطباع او لم يكن والجنس والفصل في الحد ايضا
من حيث كل واحد منهما هو جزء الحد من حيث هو حد فانه لا يحمل على الحد ولا الحد يحمل عليه فانه لا يقال للحد انه جنس
فقط ولا فصل ولا بالعكس ولا يقال للحد الحيوان انه جسم ولا انه ذو حس ولا بالعكس واما من حيث الاجناس
والفصول لطبائع تنعت طبيعة على ما علمت فانها تحمل على المحدود بل نقول ان الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة
واحدة مثلا انك اذا قلت الحيوان الناطق يحصل من ذلك معنى شيء واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان هو بعينه
الناطق فاذا نظرت الى ذلك الشيء الواحد لم يكن كثرة في الذهن لكن اذا نظرت الى الحد فوجدته مؤلفا من عدة هذه
المعاني واعتبرتها من جهة ما كل واحد منها على الاعتبار المذكور معنى في نفسه غير الآخر وجدت هناك كثرة
في الذهن فان عنيت بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الاول وهو الشيء الواحد الذي هو الحيوان الذي
ذلك الحيوان هو الناطق كان الحد بعينه هو المحدود في المعقول وان عنيت بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار
الثاني المفصل لم يكن الحد بعينه متعينا بمعنى المحدود بل كان شيئا مؤديا اليه كاشفا له ثم الاعتبار الذي
يوجب كون الحد بعينه هو المحدود لا يجعل الناطق والحيوان جزئين من الحد بل محمولين عليه بانه هو لا انهما
شيئان من حقيقته متغايران ومتغايران يجتمع لكن يعني به مثالنا الشيء الذي هو بعينه الحيوان الذي ذلك
الحيوان حيوانيته متشكلة متحصلة بالنطق والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود يمنع ان يكون
الجنس والفصل محمولين على الحد بل جزئين منه فلذلك ليس الحد بجنس ولا الجنس بحد ولا الفصل واحد منهما
ولا الجملة معنى الحيوان مؤلفا مع الناطق هو معنى الحيوان غير مؤلف ولا معنى الناطق غير مؤلف ولا بمفهوم
معنى مجموع حيوان وناطق ما يفهم من احدهما ولا يحمل احدهما عليه فليس مجموع حيوان وناطق هو حيوان دون انه ناطق
لان المجموع من شيئين غيرهما بل ثالث لان كل واحد منهما جزء منه والجزء لا يكون هو الكل ولا الكل يكون هو
الجزء **فصل في الحد** والذي ينبغي لنا ان نعرفه الآن ان الاشياء كيف تحد وكيف نسبة الحد اليها
وما الفرق بين الماهية للشيء وبين الصورة فنقول لكل ان الموجود الواحد من الاشياء العامة تعرف لذاته وكون كل
سبيل بتقديم وتأخير فكذلك ايضا كون الاشياء ذوات ماهية وحد فليس ذلك في الاشياء كلها على مرتبة
واحدة فاما الجوهر فانه مماثيتا وله حد بشاد لا اوليا وبالحقيقة واما الاشياء الاخرى فلما كانت ماهيتها
متعلقة بالجواهر وبالصورة الجوهرية على نحو ما حددناه اما الصور الطبيعية فقد علمت حالها والمقادير
والاشكال فقد عرفتها ايضا فيكون لتلك الاشياء الاخرى ايضا من وجه لا يتحدد الا بالجوهر فيعرض من ذلك
ان يكون اما الاعراض فانه في حدودها زيادة على ذواتها لان ذواتها وان كانت اشياء لا يدخل الجوهر فيها
على انه جزء لها بوجه من الوجوه وذلك لانه ما جزء جوهر فهو جوهر فانه تحدودها يدخل الجوهر فيها على انه
جزء اذ كانت يتحدد بالجوهر لا محالة واما المركبات فانها يعرض فيها تكرار شيء واحد بعينه مرتين فانه ان فيها
جوهرا لا بد من دخاله في الحد وان فيها عرضا يتحدد بالجوهر فلا بد من دخوله في حد العرض مرة اخرى ليكون
جملة الحد مؤلفا من حد الجوهر وحد العرض لا محالة ومايل الى تثنية وكثرة هو متبين انا اذا حددنا ذلك العرض وردنا الى
مضمناته فيكون بحسب هذا المركب قد وجد فيه الجوهر مرتين وهو في ذات المركب مرة واحدة فيكون في هذا الحد
زيادة على المعنى المحدود في نفسه والحدود الحقيقية لا يجب ان يكون فيها زيادات ومثال هذا انا اذا حددنا
الانف الافطس فيجب ان تأخذ فيه الانف لا محالة وتأخذ فيه الافطس فيكون اخذت فيه حد الافطس
لكن الافطس هو انف عميق ولا يجوز ان تأخذ عميقا وحده فانه لو كان العمق وحده هو الافطس لكانت الساق
والمعقفة ايضا فطسا بل يجب لا محالة ان تأخذ الانف في حد الافطس فان حددنا الانف الافطس يكون
قد اخذت فيه الانف مرتين فلا يخلو اما ان لا يكون امثال هذه حدودا وانما يكون الحدود للبسائط فقط او
يكون لهذه حدودا على جهة اخرى وليس ينبغي ان نقتصر من الحد على ان يكون شرح الاسم فيجعل امثال هذه
لها حدودا حقيقية لان الحد هو ما يدل على الماهية وقد عرفته ولو كان كل قول يمكن ان يعرض بازائه اسم
حدا لكان جميع كتب الجاحظ حدودا فاذا كان الامر على هذا فبين ان هذه المركبات حدودها حدود على جهة

اخرى وكل بسيط فان ماهيته ذاته لانه ليس هناك شيء هو قابل لماهيته ولو كان هناك شيء قابل لماهيته لم يكن
ذلك الشيء ماهية المقبول الذي حصل له ايضا لان ذلك المقبول كان يكون صورته وصورته ليس هو الذي
يقابله حد ولا المركبات بالصورة وحدها هي ما هي فان الحد للمركبات ليس هو من الصورة وحدها بل
حد الشيء يدل على جميع ما يتقوم به ذاته فيكون قد يتضمن ايضا المادة بوجه وبهذا يعرف الفرق بين
الماهية والصورة في المركبات والصورة دائما جزء من الماهية في المركبات وكل بسيط فان صورته
ايضا ذاته لانه لا تركيب فيه واما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها ذاتها اما الصورة فظاهر
انها جزء منها واما الماهية فهي ما به هي ما هي وانما هي ما هي بكون الصورة مقارنة للمادة وهو ازيد
من معنى الصورة والمركب ليس هذا المعنى ايضا بل هو مجموع الصورة والمادة فان هذا هو ما هو المركب
والماهية هذا التركيب فالصورة احد ما يضاف اليه هذا التركيب والماهية هي نفس هذا التركيب الجامع
للصورة والمادة والوحدة الحادثة منهما لهذا الواحد فللجنس بما هو جنس ماهية وللنوع بما هو نوع ماهية
وللفرد الجزئي ايضا بما هو مفرد جزئي ماهية مما يتقوم به من الاعراض اللازمة فكان الماهية اذا قيلت
على التي للجنس والنوع وعلى التي للفرد الشخصي كان باشتراك الاسم وليست هذه الماهية مفارقة لما هو
هو بها ما هو والا لم يكن ماهيته لكنه لا حد للفرد بوجه من الوجوه وان كان للمركب حتما وذلك لان
الحد مؤلف من اسماء ناعتة لا محالة ليس فيها اشارة الى شيء معين ولو كانت اشارة لكانت تسمية فقط
او دلالة اخرى بحركة او اشارة وما اشبه ذلك وليس فيها تعريف المجهول بالنعت واذا كان كل اسم يحضر في
حد المفرد يدل على نعت والنعت يحتمل الوقوع على عدة والتاليف لا يخرجها من هذا الاحتمال فانه اذا
كان آ معنى كليا واضيف اليه ب وهو معنى كلي جاز ان يكون فيه تخصيص ما ولكن كان تخصيص
كلي بكلي يبقى بعد الشيء الذي هو آ و ب كليا يجوز ان يقع فيه شركة ومثال ذلك هذا سقراط
ان حددته فقلت انه الفيلسوف ففيه شركة فان قلت الفيلسوف الدين ففيه ايضا شركة فان قلت الفيلسوف
الدين المقتول ظلما ففيه شركة فان قلت ابن فلان كان فيه احتمال الشركة ايضا وكان فلان شخصا تعريفه
كتعريفه وان عرف ذلك الشخص بالاشارة وباللقب عاد الامر الى الاشارة واللقب وبطل ان يكون بالحد
وان زيد فقيل هو الذي قتل في مدينة كذا يوم كذا فهذا الوصف ايضا مع شخصيته بالجملة كلي يجوز ان
يقال على كثيرين الا ان يسند الى شخصي فان كان المسند اليه شخصا من جملة اشخاص نوع من الانواع لم يكن
السبيل اليه الا بالمشاهدة ولم يهتد العقل عليه ووقوفا الا بالحس فان كان المسند اليه من الاشخاص
التي كل شخص منها مستوف لحقيقة النوع فلا شخص نظير له وكان قد عقل العقل ذلك النوع بشخصه
فاذا جعل الرسم مستندا اليه كان العقل وقف عليه ولم يشكل على العقل تغير الحال لجواز فساد ذلك
الشيء اذ مثل هذا الشيء لا يفسد ولكن المرسوم لا يوثق بوجوده ودوام قول الرسم عليه وربما عرف
العقل مع بقائه لم يكن هذا ايضا حدا حقيقيا فبين انه لا حد حقيقي للمفرد انما يعرف بلقب واشارة او نسبة
الى معروف بلقب واشارة وكل حد فانه تصور عقلي صادق ان يحمل على المحدود والجزئي فاسد اذا
فسد لم يكن محدودا بحده فيكون حمل الحد عليه مرة صادقا وفي غيرها كاذبا فيكون حمل الحد
عليه بالظن دائما او يكون هناك غير التحديد بالعقل زيادة اشارة ومشاهدة فيصير بتلك الاشارة
محدودا بحده واذا لم يكن ذلك يكون مظنونا به انه له حد واما المحدود بالحقيقة فيكون حده يقينيا
فمن شاء ان يجد الفاسدات فقد تعرض لابقائها

## فصل في مناسبة الحد واجزائه

ونقول انه كثيرا ما يكون في الحدود اجزاء هي اجزاء المحدود وليس اذا قلنا ان الجنس والفصل لا يتقوم بهما
جزئين النوع في الوجود يكون كانا قلنا انه لا يكون للنوع اجزاء فان النوع قد يكون له اجزاء وذلك اذا
كان من احد قسمي الاشياء اما في الاعراض فمن الكميات واما في الجواهر فمن المركبات وظاهر الحال
يوهم ان الاجزاء الحدود اقدم من المحدود ولكنه قد يتفق ان يكون في بعض المواضع بالخلاف فانا اذا اردنا
ان نحد قطعة الدائرة حددناها بالدائرة واذا اردنا ان نحد اصبع الانسان حددناها بالانسان
واذا اردنا ان نحد الحادة وهي جزء من القائمة حددناها بالقائمة ولا نحد البتة القائمة بالحادة
ولا الدائرة بقطعتها ولا الانسان بالاصبع فيجب ان نعرف العلة في هذا فنقول ان هذه ليس شيء
منها اجزاء النوع من جهة ماهيته ولا صورته ثم انه ليس من شرط الدائرة ان يكون فيها قطعة بالفعل

حتى يكون منها صورة الدائرة كما من شرطها ان يكون لها محيط ولا من شرط الانسان من حيث هو انسان
ان يكون له اصبع بالفعل ولا من شرط القائمة ان يكون هناك حادة هي جزء منها فهذه كلها ليست اجزاء
للشيء من حيث ماهيته بل من حيث مادته وموضوعه فانما يعرض للقائمة ان يكون فيها حادة وللدائرة
ان يكون فيها قطعة لانقسام يعرض لمادتها ليس ذلك مما يتعلق به استكمال مادتها بصورتها ولا
استكمال صورتها في نفسها ● واما اذا السطح مادة عقلية لصورة الدائرة وبسببه يقع لها الاقسام
ولو كان يتعلق بها استكمال المادة فيها لكان من الاجزاء التي لا يخلو الشيء منها لا من المقومات كالمحنى
لشبهه وليس ما نحن فيه كذلك بل يخلو الشيء منها ومما يجري مجرى الاصبع ايضا فانه ليس يحتاج الانسان
في ان يكون بحيوانيته مطلقا الى الاصبع بل يخلو من الاجزاء التي للمادة يتحسن بها حال المادة فما كان من الاجزاء انما هو
بسبب المادة وليس يحتاج اليها الصورة فليست هي من اجزاء الحد البتة لكنها اذا كانت اجزاء المادة
ولم يكن لجزء المادة مطلقا بل انما يكون اجزاء المادة لاجل تلك الصورة وجب ان يؤخذ في حدها اسم
ذلك النوع فيكون ايضا مع المادة مثل ما ان الاصبع ليس جزءا من الجسم مطلقا بل الجسم الذي صار
حيوانا او انسانا وكذلك الحادة والقطعة ليس جزء السطح مطلقا بل السطح صار قائمة او دائرة فلذلك
يؤخذ صورة هذه الكليات في حدود هذه الاجزاء ثم يفرق هذه الامثلة الثلثة فان الاصبع في الانسان
جزء بالفعل فاذا اعتد او تم الانسان من حيث هو شخص كامل الاعضاء وجب ان يؤخذ الاصبع حينئذ في
حده لانه يكون له ذلك الجزء ذاتيا فان يكون شخصا كامل الاعضاء ولا يكون مقوما الطبيعة نوعه اذ قلنا
مرارا ان ما يتقوم ويتم به الشخص في شخصيته غير ما يتقوم به طبيعة النوع فهذا القسم من الجملة التي
الجزء فيها جزء بالفعل واما الدائرة والقائمة فليس الجزء فيهما جزءا بالفعل ويشبه ان يكون الدائرة ان قسمت
بالفعل الى قطع بطلت الوصلة لسطحها وبطل عنها انها دائرة اذ لا يكون المحيط خطا واحدا بالفعل اللهم
الا ان يكون الانقسام بالوهم وبالعرض لا بالفعل وبالقطع كذلك حكم القائمة ثم الدائرة والقائمة تختلفان
في شيء وهو ان قطعة الدائرة لا يكون الا من الدائرة بالفعل والحادة ليس من شرطها في الوجود ان يكون
جزء زاوية اخرى ولا انما هي حادة بالقياس الى المنفرجة والقائمة بل هي في نفسها حادة بسبب وضع
احد ضلعيها عند الآخر لكنها من جهة ان ذلك الوضع من حيث هو وضع وقع فيه الاضافة لان الميل والقرب
بين الخطوط بعضها الى بعض والبعد فيما بينهما مما يتعلق به اضافة ما عرض ان تعلق البيان للحادة
بالاضافة والنظر يدل على هذه الاضافة بالفعل لضرورتها فقد دل عليها بالفرق في ادخال الاضافة بالفعل
ثم لما كانت الزاوية السطحية انما تحدث من قيام خط على خط وكان الميل الذي يحدث هو ميلا عن اعتدال ما
وعن جهة ما لانا لو اخذنا قرب احد الخطين من الآخر مطلقا واحدنا ميله اليه مطلقا من غير تعيين الميل
عنه لم يكن الا ميل مطلق وجد ذلك للحادة وللقائمة وللمنفرجة فان خطوطها ايضا فيها ميل لبعضها
الى بعض فانا ان اعتبرت اقتضاء الخطين لاجل الاستقامة لوجدت المنفرجة وفيها ميل لاحد خطيها
الى الآخر لكن هذا الميل هو ميل مطلق يقتضيه انفراج خطي كل زاوية فيجب ضرورة ان يكون هذا
الميل محدودا عن شيء ولما كان ذلك الشيء يجب ان يكون بعد الخطين ولم يمكن ان يتوهم خطوط يميل
عنها هذا الخط الا الخط المتصل على الاستقامة بالخط الثاني والذي يفعل زاوية منفرجة اما الذي
يفعل زاوية قائمة او الذي يفعل زاوية حادة واما الخط الغير المتصل بهذا الخط فانه لا يتحدد به شيء
وكان اعتبار الميل من الخط المستقيم مطلقا غير صحيح في هذا الباب والا فالمنفرجة والقائمة ايضا
حادة وكذلك اعتبار الميل عن الخط الفاعل للمنفرجة لان الميل عن الانفراج قد يحفظ الانفراج اذ
يكون منفرجة اصغر من منفرجة وكذلك الحكم الحادة هذه مع ان الحادة لا يمكن ان يعرف بالحادة فيكون
تعريفه بمجهول فبقي ضرورة ان يكون تعريفها بالقائمة التي ليس يبقى قوامها مع الميل عنها
فعلى هذا تكون انه يقول ان الحادة هي التي عن خطين قام احدهما على الآخر قياما اقرب من خط قائمة
لو قامت فهي اصغر من القائمة لو كانت وليس هي بحيث انها بالفعل موجودة مقيسة بقائمة يزيد عليها
فحينئذ يكون الحد كاذبا ولكن بقائمة بهذه الصفة ومن حيث هي بالقوة الموجودة بالفعل قوة هي
بالقوة فان القوة من حيث هي قوة وجود بالفعل فربما كانت القوة ايضا موجودة بالقوة وهي القوة
البعيدة من الفعل ثم يصير بالفعل قوة قريبة فان القوة القريبة على ان يكون الانسان في الفكر يكون

بالقوة ثم اذا صارت هيئات تلك القوة القريبة موجودة بالفعل وانما يكون فعلها غير موجود فاذن
المادة تحد بمقايسة لا بالفعل مطلقا بل بالقوة فلا تحد بنظيرتها ولا ايضا بما ليس لها حصول له فالمحدود به
قايم بالقوة وذلك له من حيث هو كذلك حصول بالفعل وبالحري ان عرفنا الحادة والمنفرجة بالقايمة فان القايمة
تعلم من المساواة والمماثلة والواحدانية وتبين تحققها من الخروج عن المساواة واما القايمة فتحقق
بذاتها ولقد كان يمكن ان يقال ان الحادة اصغر زاوية بين مختلفين يحدثان من قيام خط على خط والمنفرجة
اعظمهما فكان حينئذ اذا حقق تعذا شيرا الى القايمة لان الاكبر هو الذي يكون مثلا وزيادة والاصغر هو الذي
ينقص عن المثل فبالمثل يحقق معرفة الصغر والكبر وبالواحد المتشابه الغير المتكثر يحقق المتكثر الغير المتشابه
المختلف فهكذا يجب ان يتصور الحال في اجزاء المحدودات ثم يجب ان يتذكر ما قلناه قبل ايضا في حال اجزاء
المادة وعلايقها ❁ تمت المقالة الخامسة من جملة الالهيات للشفاء ❁ بسم الله الرحمن الرحيم

## المقالة السادسة خمسة فصول فصل في اقسام العلل واحوالها

قد تكلمنا في امر الجواهر والاعراض وفي اعتبار التقدم والتاخر فيها وفي معرفة مطابقة الحدود للمحدودات
الكلية والجزئية فبالحري ان نتكلم الان في العلة والمعلول فانهما ايضا من اللواحق التي تلحق الموجود بما هو
موجود والعلل كما سمعت صورة وعنصر وفاعل وغاية فنقول انا نعني بالعلة الصورية العلة التي هي جزء
من قوام الشيء يكون به الشيء هو ما هو بالفعل وبالعنصر العلة التي هي جزء من قوام الشيء يكون به الشيء هو
ما هو بالقوة ويستقر فيها قوة وجوده وبالفاعل العلة التي تفيد وجودا مباينا لذاتها اي لا يكون ذاتها
بالقصد الاول محلا لما يستفيد منها وجود شيء يتصور به حتى يكون في ذاته قوة وجوده الا بالعرض
ومع ذلك فيجب ان لا يكون ذلك الوجود من اجله من جهة ما هو فاعل بل ان كان ولا بد فباعتبار اخر وذلك
لان الفلاسفة الالهيين ليسوا يعنون بالفاعل مبدا التحريك فقط كما يعنيه الطبيعيون بل مبدا الوجود
ومفيده مثل الباري للعالم واما العلة الفاعلية الطبيعية فلا تفيد وجودا غير التحريك باحد انحاء التحريكات
فيكون مفيد الوجود في الطبيعيات مبدا حركة ونعني بالغاية العلة التي لاجلها يحصل وجود شيء مباين لها
وقد يظهر انه لا علة خارجة عن هذه فنقول ان السبب للشيء لا يخلو اما ان يكون داخلا في قوامه وجزءا من وجوده
او لا يكون فان كان داخلا في قوامه وجزءا من وجوده فاما ان يكون الجزء الذي ليس يجب من وجوده وحده له
ان يكون بالفعل بل ان يكون بالقوة فقط ويسمى هيولى ويكون الجزء الذي وجوده هو صيرورته بالفعل
وهو الصورة واما ان لم يكن جزءا من وجوده فاما ان يكون ما هو لاجله او لا يكون فان كان ما هو لاجله
فهو الغاية وان لم يكن ما هو لاجله فلا يخلو اما ان يكون وجوده منه بان لا يكون هو فيه الا بالعرض وهو
فاعله او يكون وجوده منه بان يكون فيه وهو ايضا عنصره وموضوعه فيكون المبادي اذن كلها من جهة
خمسة ومن جهة اربعة لانك ان اخذت العنصر الذي هو قابل وليس جزءا من الشيء غير العنصر الذي
هو جزء كانت خمسة وان اخذت كليهما شيئا واحدا لاشتراكهما في معنى القوة والاستعداد كانت اربعة
ويجب ان لا ناخذ العنصر بمعنى القابل الذي هو جزء مبدا للصورة بل للمركب فاما القابل يكون مبدا للعرض
لانه انما يتقوم اولا بالصورة بالفعل وذاته باعتبار ذاته فقط تكون بالقوة والشيء الذي هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة لا يكون مبدا البتة ولكنه انما يكون مبدا للعرض يحتاج الى ان يكون قد حصل الموضوع (ان العرض صح)
بالفعل ثم صار سببا لقوامه سواء كان العرض لازما فيكون الاولية بالذات او زايلا فيكون الاولية
بالذات وبالزمان فهذه هي انواع العلل فاذا كان الموضوع علة لعرض يقيمه فليس ذلك على النحو الذي
يكون فيه الموضوع علة للمركب بل هو نوع اخر واذا كانت الصورة علة للمادة يقيمها فليست على النحو الذي
يكون الصورة علة للمركب وان كانا يتفقان من جهة ان كل واحد منهما علة للشيء لا يباينه ذاته فانهما وان اتفقا
في ذلك فان في احد الوجهين ليس يفيد العلة الاخر وجوده بل انما يفيد الوجود شيئا اخر ولكن فيه وفي الثاني
ان يكون العلة فيه هو المبدا القريب لافادة المعلول وجوده بالفعل وحده ولكن ليس وحده وانما يكون
مع شريك وسبب يوجد هذه العلة اعني الصورة فيقيم الاخر به فيكون واسطة مع شريك في افادة ذلك
وجوده بالفعل فتكون الصورة للمادة كانها مبدا فاعلي لو كان وجودها بالفعل يكون عنه وحده او يشبه
ان يكون الصورة جزء العلة الفاعلية مثل احد محركي السفينة وعلى ما سنوضح بعد وانما الصورة علة مقومة
للمركب منها ومن المادة فالصورة انما هي صورة للمادة ولكن ليست علة صورية للمادة والفاعل يفيد



شيئا اخر وجودا ليس للاخر عن ذاته ويكون صدور ذلك الوجود عن هذا الذي هو فاعل من حيث لا يكون ذات
هذا الفاعل قابلا لصورة ذلك الوجود ولا مقارنا له مقارنة داخلة فيه بل يكون كل واحد من الذاتين خاليا
عن الاخر ولا يكون في احدهما قوة ان يقبل الاخر وليس يبعد ان يكون الفاعل يوجد المفعول حيث هو
ملاقيا لذاته فان الطبيعة التي في الخشب هي مبدا فاعل للحركة وانما تحدث الحركة في المادة التي الطبيعة
فيها وحيث ذاته ولكن ليس مقارنتها على سبيل ان احدهما جزء من وجود الاخر او مادة له بل الذاتان متباينتان
في الحقايق ولهما محل مشترك فمن الفاعل ما يتفق وقتا ان لا يكون فاعلا ولا مفعوله مفعولا بل يكون
مفعوله معدوما ثم يعرض للفاعل الاسباب التي يصير بها فاعلا بالفعل على ما تكلمنا فيه فيما سلف فحينئذ
يصير فاعلا فيكون عنه وجود الشيء بعد ما لم يكن فيكون لذلك الشيء وجود ولذلك الشيء انه لم يكن وليس له من
الفاعل انه لم يكن ولا انه كان بعد ما لم يكن انما له من الفاعل وجوده فاذا كان له من ذاته اللاوجود لزم ان صار
وجوده بعد ما لم يكن فصار كاينا بعد ما لم يكن فالذي له بالذات من الفاعل الوجود وان الوجود الذي له انما
هو لان الشيء الاخر على جملة يجب عنها ان يكون لغيره وجود عن وجوده الذي له بالذات واما انه لم يكن وجودا
فليس عن علة فعلته فان كونه غير موجود قد ينسب الى علة ما وهو عدم علته فاما كون وجوده بعد العدم
فامر ليس لعلة فانه لا يمكن البتة ان يكون وجوده الا بعد عدم وما لا يمكن فلا علة له نعم وجوده يمكن ان يكون
وان لا يكون فلوجوده علة وعدمه قد يكون وقد لا يكون فيجوز ان يكون لعدمه واما كون وجوده بعد ما لم يكن
فلا علة له ❁ فان قال قايل كذلك وجوده بعد عدم يجوز ان يكون ويجوز ان لا يكون ❁ فنقول ان عنيت
وجوده من حيث هو وجوده فلا مدخل للعدم فيه فان نفس وجوده يكون غير ضروري اي ممكن وليس هو غير
ضروري من حيث هو بعد عدم ولكن الغير الضروري وجوده هذا الذي اتفق الان وكان معدوما واما
من حيث يؤخذ وجوده وجودا بعد عدم فيلحظ كونه بعد عدم لا كونه موجودا فقط الذي كان بعد عدم
واتفق بعد ذلك لا سبب له فلا سبب لكون وجوده بعد العدم وان كان سبب لوجوده الذي كان
بعد عدم من حيث وجوده فحق ان وجوده جائز ان يكون وان لا يكون بعد العدم الحاصل وليس يحق
ان وجوده بعد العدم من حيث هو وجود بعد العدم جائز ان يكون وجودا بعد العدم وان لا يكون
اللهم الا ان لا يكون وجودا اصلا فيكون الاعتبار للوجود وربما ظن ظان ان الفاعل والعلة انما يحتاج اليه
ليكون للشيء وجود بعد ما لم يكن فاذا وجد الشيء فلو فقدت العلة لوجد الشيء مستغنيا بنفسه فظن
ان الشيء انما يحتاج الى العلة في حدوثه فاذا حدث ووجد فقد استغنى عن العلة فيكون عنده العلل علل
الحدوث فقط وهي متقدمة لا معا فهو ظن باطل لما علمت لان الوجود بعد الحدوث لا يخلو اما ان يكون
وجودا واجبا او وجودا غير واجب فان كان وجودا واجبا فاما ان يكون وجوبه لتلك الماهية لذات
الماهية حتى يقتضي تلك الماهية وجوب الوجود فيستحيل حينئذ ان يكون حادثة واما ان يجب لها بشرط
وذلك الشرط اما الحدوث واما صفة من صفات تلك الماهية واما شيء مباين ولا يجوز ان يكون وجوب
وجوده بالحدوث فان الحدوث نفسه ليس وجوده واجبا بذاته فكيف يجب به وجود غيره والحدوث قد بطل
فكيف يكون بعد عدمه علة لوجوب غيره الا ان يقال ان العلة ليس هو الحدوث بل كون الشيء قد حصل له الحدوث
فيكون هذا من الصفات التي للشيء الحادث فيدخل في الجملة الثانية من القسمين فنقول ان هذه الصفات
لا تخلو اما ان تكون للماهية بما هي ماهية لا بما قد وجدت فيجب ان يكون ما يلزمها يلزم الماهية فيكون الماهية
يلزمها وجوب الوجود او يكون هذه الصفات حادثة مع الوجود فيكون الكلام في وجوب وجودها كالكلام
في الاول فاما ان يكون هناك صفات بلا نهاية كلها بهذه فيكون كلها ممكنة الوجود غير واجبة بذاتها (الصفة صح)
واما ان ينتهي الى صفة تجب بشيء خارج والقسم الاول يجعل الصفات كلها ممكنة الوجود في انفسها
وقد بان ان الممكن الوجود في نفسه وجوده بغيره فيكون جميع الصفات يجب بغير خارج عنها والقسم الثاني
يوجب ان الوجود الحادث انما يبقى موجودا بسبب من خارج وهو العلة على انك قد علمت ان الحدوث ليس
معناه الا وجودا بعد ما لم يكن فهناك وجود وهناك كونه بعد ما لم يكن وليس للعلة المحدثة تاثير وغناء
في انه لم يكن بل انما تاثيره وغناؤه في ان منه الوجود ثم عرض ان كان ذلك في ذلك الوقت بعد ما لم يكن
والعارض الذي عرض بالاتفاق لا دخول له في تقوم الشيء فلا دخول للعدم المتقدم في ان يكون للوجود
الحادث علة بل لذلك النوع من الوجود بما هو لذلك النوع من الماهيات مستحق لان يكون له علة وان استمر

وبقي ولهذا لا يمكننا ان نقول ان شيئا جعل وجود الشيء بعد ان يكون بعد ان لم يكن فهذا غير مقدور عليه بل بعض ما هو موجود واجب ضرورة ان لا يكون بعد عدم وبعضه واجب ضرورة ان يكون بعد عدم فاما الوجود من حيث هو وجود هذه الماهية فيجوز ان يكون عن علة واما صفة هذا الوجود وهو انه بعد ما لم يكن فلا يجوز ان يكون عن علة فالشيء من حيث وجوده حادث اي من حيث ان الوجود الذي له موصوف بانه بعد العدم لا علة له بالحقيقة بل العلة له من حيث لماهيته وجود فالامر بعكس ما يظنون بل العلة للوجود فقط فان اتفق ان سبقه عدم كان حادثا وان لم يتفق كان غير حادث فالفاعل الذي يسميه العامة فاعلا فليس هو بالحقيقة علة من حيث يجعلونه فاعلا فانهم يجعلونه فاعلا من حيث يجب ان يعتبر فيه انه لم يكن فاعلا فلا يكون فاعلا من حيث هو علة بل من حيث هو علة وامر لازم معه فانه يكون فاعلا من حيث اعتبار ما لذاته مقرونا باعتبار ما ليس له فيه اثر كانه اذا اعتبرت العلة من حيث ما يستفاد منها مقارنا لما لا اثر منها يسمى فاعلا ولذلك كل شيء يسمونه فاعلا يكون من شرطه ان يكون بالضرورة قد كان مرة غير فاعل ثم اراد او قسر او عرض حال من الاحوال لم يكن فلما قارنه ذلك المقارن كان ذاته مع ذلك المقارن علة بالفعل وقد كان خلا عن ذلك فيكون فاعلا عندهم من حيث هو علة بالفعل بعد كونه علة بالقوة لا من حيث هو علة بالفعل فقط فيكون كل ما يسمونه فاعلا يلزم ان يكون ايضا ما يسمونه منفعلا فانهم لا يخلونه عن مقارنة ما يقارنه من حال حادثة لاجلها ما صدر عنه وجود بعد ما لم يكن فاذ ظهر ان وجود الماهية يتعلق بالغير من حيث هو وجود لتلك الماهية لا من حيث هو بعد ما لم يكن فذلك الوجود من هذه الجهة معلول ما دام موجودا كذلك كان معلولا متعلقا بالغير فقد بان ان المعلول يحتاج الى مفيد الوجود لنفس الوجود بالذات لكن الحدوث وما سوى ذلك امور تعرض وان المعلول يحتاج الى مفيد الوجود دائما سرمدا ما دام موجودا

عارض صح

## فصل في حل ما يتشكك به على ما يذهب اليه اهل الحق من ان كل علة فهي مع معلولها وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية

وما الذي يظن من ان الابن يبقى بعد الاب والبناء يبقى بعد الباني والسخونة تبقى بعد النار فالسبب فيه تغليط واقع من جهة جهل العلة بالحقيقة فان البناء والاب والنار ليست عللا بالحقيقة لقوام هذه المعلولات فان الباني العامل له المذكور ليس علة لقوام البناء المذكور ولا ايضا لوجوده اما البناء فحركته علة لحركة ما ثم سكونه وتركه الحركة او عدم حركته ونقله بعد ذلك النقل علة لانتهاء تلك الحركة وذلك النقل بعينه وانتهاء تلك الحركة علة لاجتماع وذلك الاجتماع علة لتشكل ما وكل واحد مما هو علة فهو ومعلوله معا واما الاب فهو علة لحركة المني وحركة المني اذا انتهت على الجهة المذكورة علة لحصول المني في القرار ثم حصوله في القرار علة لامر واما تصوره حيوانا وبقاؤه حيوانا فله علة اخرى فاذا كان كذلك كان كل علة مع معلولها وكذلك النار علة لتسخين عنصر الماء والتسخين علة لابطال الاستعداد التام بالفعل لقبول صورة المائية وحفظها وذلك وشيء آخر علة لاحداث الاستعداد التام في مثل هذه الحال لقبول ضدها وهي صورة النارية وعلة الصورة النارية هي العلل التي تكسو العناصر صورها وهي مفارقة فتكون العلل الحقيقية موجودة مع المعلول واما المتقدمات فهي علل اما بالعرض واما معينات فلهذا يجب ان نعتقد ان علة شكل البناء هو الاجتماع وعلة ذلك طبايع المجتمعات وثباتها على ما الف وعلة ذلك السبب المفارق الفاعل للطبايع وعلة الولد اجتماع صورته مع مادته بالسبب المفيد للصورة وعلة النار السبب المفيد للصور وزوال الاستعداد التام لضد تلك الصورة معا فنجد ان العلل مع المعلولات واذا قضينا فيما يتصل به كلامنا بان العلل متناهية فانما نشير الى هذه العلل ولا يمتنع ان يكون عللا معينة ومعدة بلا نهاية بعضها قبل بعض بل ذلك واجب ضرورة لان كل حادث فقد وجب بعد ما لم يجب لوجوب علته حينئذ كما بينا وعلته كان ايضا وجب فوجب فيجب في الامور الجزئية ان يكون الامور المتقدمة التي بها يجب في العلل الموجودة بالفعل ان يصير عللا بالفعل امورا بلا نهاية ولذلك لا يقف فيها سؤال لم البتة ولكن الاشكال ههنا في شيء وهو ان هذه التي بلا نهاية لا يخلو اما ان يوجد كل واحد منها آنا فنتوالى آنات متشافعة ليس بينها زمان وهذا محال واما ان يبقى زمانا فيجب ان يكون ايجابها في كل ذلك الزمان لا في طرف منه ويكون المعنى الموجب لايجابها ايضا معها في ذلك الزمان ويكون الكلام في ايجاب ايجابها كالكلام فيه ويحصل علل بلا نهاية معا وهذا هو الذي نحن في منعه فنقول انه لولا الحركة لوجب هذا الاشكال الا ان الحركة

يبقى



يبقى الشيء الواحد لا على حالة واحدة ولا يكون ما يتجدد من حالة بعد حالة في آن بعد آن يشافعه ويماسه بل كذلك على الاتصال فيكون ذات العلة غير موجبة لوجود المعلول بل لكونها على نسبة ما وتلك النسبة يكون علتها الحركة او شريك علتها او التي بها العلة علة بالفعل الحركة فيكون العلة حينئذ لا ثابتة الوجود على حالة واحدة ولا باطلة الوجود حادثة في آن واحد فاضطر اذن ان يكون العلة الحافظة او المشاركة لنظام هذه العلل التي بسببها تحل هذه الاشكالات هو الحركة وسنوضح هذا في موضع ابين اشفى من هذا فقد بان ووضح ان العلل الذاتية للشيء التي بها وجود ذات الشيء بالفعل يجب ان يكون معه لا يتقدمه في الوجود تقدما يكون زواله مع حدوث المعلول وان هذا انما يجوز في علل غير الذاتية او غير القريبة والعلل الغير الذاتية او الغير القريبة لا يمتنع ذهابها الى غير النهاية بل توجبه واذ قد تقرر هذا فاذا كان شيء من الاشياء لذاته سببا لوجود شيء آخر دائما كان سببا له دائما ما دامت ذاته موجودة فان كان دائم الوجود كان معلوله دائم الوجود فيكون مثل هذا من العلل اولى بالعلية لانه يمنع مطلق العدم للشيء فهو الذي يعطي الوجود التام للشيء فهذا هو المعنى الذي يسمى ابداعا عند الحكماء وهو تاييس الشيء بعد ليس مطلق فان للمعلول في نفسه ان يكون ليس ويكون له عن علته ان يكون ايس والذي يكون للشيء في نفسه اقدم عند الذهن بالذات لا في الزمان من الذي يكون عن غيره فيكون كل معلول آيسا بعد ليس بعدية بالذات فان اطلق اسم المحدث على كل ما له ايس بعد ليس وان لم يكن بعدية في الزمان كان كل معلول محدثا وان لم يطلق بل كان شرط المحدث ان يوجد زمان ووقت كان قبله فبطل لمجيئه بعده اذ يكون بعديته بعدية لا يكون مع القبلية موجودة بل يكون مباينة لها في الوجود لانها زمانية فلا يكون كل معلول محدثا بل المعلول الذي سبق وجوده زمان وسبق وجوده لا محالة حركة وتغير كما علمته ونحن لا نناقش في الاسماء ثم المحدث بالمعنى الذي لا يستوجب الزمان لا يخلو اما ان يكون وجوده بعد ليس مطلق او يكون وجوده بعد ليس غير مطلق بل بعد عدم مقابل خاص في مادة موجودة على ما عرفته فان كان وجوده بعد ليس مطلق كان صدوره عن العلة ذلك الصدور ابداعا ويكون افضل انحاء اعطاء الوجود لان العدم يكون قد منع البتة وتسلط عليه الوجود ولو مكن العدم تمكينا يسبق الوجود كان تكوينه ممتنعا الا عن مادة وكان سلطان الايجاد اعني وجود الشيء من الشيء ضعيفا قصيرا حديثا فتفاوت الكل من لا يجعل كل ما هذه صفته مبدعا بل نقول انا توهمنا شيئا وجد عن علة اولى بتوسط علة وسطى فاعلية وان لم يكن عن مادة ولا كان لعدمه سلطان ولكن كان وجوده عن العلة الاولى الحقيقية بعد وجود آخر اشار اليه فليس هذا يبعده عن ليس مطلقا بل عن ايس وان لم يكن ماديا ومن الناس من يجعل الابداع لكل وجود صوري كيف كان واما المادي وان لم يكن المادة سبقت فخص نسبته الى العلة باسم التكوين ونحن لا نناقش في هذه الاسماء البتة بعد ان تحصل المعاني متميزة فنجد بعضها وجد عن علة دونما بلا مادة وبعضها بمادة وبعضها بواسطة وبعضها بغير واسطة ونحن ان نسمي كل ما لم يوجد عن مادة سابقة غير متكون بل مبدعا وان نجعل افضل ما يسمى مبدعا ما لم يكن بواسطة عن علته الاولى مادية كانت او فاعلية او غير ذلك ونرجع الى ما كنا فيه فنقول اما الفاعل الذي يعرفه الطبيعيون ان يكون فاعلا فلا بد من مادة يفعل فيها لان كل حادث كما علمت يحتاج الى مادة فربما فعل دفعة وربما كان فعل بالتحريك فيكون مبدأ الحركة واذا قالت الطبيعيون للفاعل مبدأ الحركة عنوا به المحرك الاول وقد تساهلوا في هذا الموضع فجعلوا الكون والفساد حركة وقد يكون الفاعل بذاته فاعلا وقد يكون بقوة والذي بذاته فمثل الحرارة ولو كانت موجودة مجردة تفعل لكان يصدر عنها ما يصدر لانها حرارة فقط واما الفاعل بقوة فمثل النار بحرارتها وقد عددنا في موضع آخر اصنافا فاعلية قوى

## فصل في مناسبة ما بين العلل الفاعلية ومعلولاتها

فنقول انه ليس الفاعل كلما افاد وجودا افاده مثل نفسه فربما افاد وجودا مثل نفسه وربما افاد وجودا لا مثل نفسه كالنار تسود والحركة تسخن والفاعل الذي يفعل وجودا مثل نفسه فان المشهور انه اولى واقوى في الطبيعة التي تفيدها من غيره وليس هذا المشهور بينا ولا يجب من كل وجه الا ان يكون ما يفيده هو نفس الوجود والحقيقة فحينئذ يكون المفيد اولى بما يفيده من المستفيد ولنعد من رأس فنقول ان العلل لا تخلو اما ان يكون عللا للمعلول لا في نحو وجود انفسها واما ان يكون عللا للمعلول لا في نحو وجود آخر مثال الاول

نحين النار ومثال الثانى تسخين الحركة وحدوث التخلخل من الحرارة واشياء كثيرة مشابهة لذلك ولنكمل بسط
العلل والمعلولات التى تناسب الوجه الاول ولنورد الاقسام التى تظن فى الظاهر انها اقسام له
فنقول قد تظن فى الوجه الاول انه قد يكون المعلول فى كثير منه انقص وجودا من العلة فى ذلك المعنى
اذ كان ذلك المعنى يقبل الاشد والانقص مثل الماء اذا سخن عن النار فانه قد يكون فى ظاهر النظر
مثله ايضا قبل ذلك ولم يقبل مثل النار فانها تعتقد فيها فى الظاهر انها تخيل غيرها مثل نفسها تاما
فى الظاهر فيكون مساويها فى صورة النارية لان تلك الصورة لا تقبل الازيد والانقص وما كان له فى
العرض اللازم من السخونة المحسوسة اذا كان تصدر ذلك الفعل عن الصورة المساوية لصورته وحده
ايضا والمادة متساوية فى التهيؤ واما كون المعلول ازيد فى المعنى الذى من العلة فهو الذى يرى انه لا يمكن البتة
ولا يوجد فى الاشياء المظنونة عللا ومعلولات لان تلك الزيادة لا يجوز ان يكون حدوثها بذاتها ولا يجوز
ان يكون حدوثها لزيادة استعداد المادة حتى يكون قد وجب عن ذلك خروج شئ الى الفعل بذاته فان
الاستعداد ليس سببا للايجاد فان جعل سببها العلة والاثر الذى وجد عن العلة معا فتلك الزيادة
تكون معلولة امرين لا معلولة امر واحد وهما مجموعين يكونان اكثر وازيد من المعلول الذى هو الزيادة
فاذا سلمنا هذه الظنون الى ان نستبرى حالها ساغ لنا ان نقول انه اذا كان المعنى فى المعلول والعلة
متساويا فى الشدة والنقص فانه يكون للعلة بما هى علة التقدم الذاتى لا محالة فى ذلك المعنى والتقدم
الثانى الذى له فى ذلك المعنى معنى من حالة ذلك المعنى غير موجود للثانى فيكون ذلك المعنى الاول اذا اخذ بحسب
وجوده والحالة التى له من جهة وجوده اقدم فيه من الاخر فيزول اذن مطلق المساواة لان المساواة
تبقى فى الحد وحده من جهة ما لهما ذلك الحد متساويان وليس احدهما علة ولا معلولا فانما من جهة
ما احدهما علة والاخر معلول لغرض ان اعتبار وجود ذلك الحد لاحدهما اولا اذ كان له اولا لا من
الثانى ولم يكن للثانى الا منه فظاهر من هذا ان هذا المعنى اذا كان نفس الوجود لم يمكن ان يتساويا
فيه البتة اذ كان انما يمكن ان يتساويا باعتبار الحد ويفضل عليه باعتبار استحقاق الوجود والاولى
فان استحقاق الوجود هو من نفس جنسه اذ قد اخذ هذا المعنى نفس الوجود فبين انه لا يمكن ان
يتساويا اذا كان المعنى نفس الوجود فقيد وجود الشئ من حيث هو وجود اولى بالوجود من الشئ ولكن هاهنا
تفصيل آخر ونوع من التحقيق يجب ان لا تغفل عنه وهو ان العلل والمعلولات تنقسم فى اول النظر عند الفكر
الى قسمين قسم يكون طباع المعلول فيه ونوعيته وماهيته الذاتية يوجب ان يكون معلولا لا فى وجوده
لطبيعة او لطباع فيكون العلل مخالفة لنوعيته لا محالة اذ كانت عللا للشئ فى نوعه لا فى تشخصه
واذا كان كذلك لم يكن النوعان واحدا اذ المطلوب علة ذلك النوع بل يكون المعلولات يجب عن نوع
غير نوعها ويكون علل الشئ المعلول ذاتية بالقياس الى نوع المعلول مطلقا وقسم منه يكون المعلول
ليس بمعلول العلة والعلة علة المعلول فى نوعه بل فى تشخصه ولناخذ هذا على ظاهر ما يقتضيه
الفكر من التقسيم بظاهر ما يوجد له من الامثلة وعلى سبيل التوسع الى ان نبين حقيقة الحال الواجبة
فيه من نظرنا فى السبب المعطى لصورة كل ذى صورة من الاجسام فمثال الاول كون النفس علة
للحركة الاختيارية ومثال الثانى كون هذه النار علة لتلك النار والفرق بين الامرين معلوم فان
هذه النار ليست علة لتلك النار على انها علة لنوعية النار بل على انها علة نارية فاذا اعتبر من جهة النوعية
كانت هذه العلة للنوعية بالعرض وكذلك الاب للابن لا من جهة ما هو اب وذلك ابن بل من جهة وجود
الانسانية وهذا القسم متوهم على وجهين احدهما ان يكون العلة والمعلول مشتركين فى استعداد
المادة كالنار والنار والاخر ان لا يكونا فيه مشتركين كضوء الشمس الذى هو فى جوهر الفاعل
للضوء ههنا اوفى القمر اذ ليس استعداد المادتين فيهما متساويا ولا المادتان من نوع واحد
فبالحرى ان لا يتساوى الحضان فى ذلك الاحرى هذا الضوء الذى فى الشمس وهذا الضوء الحادث
عنه فيكاد لذلك ان لا يكون الضوءان من نوع واحد حتى من يشترط فى تساوى نوعية الكيفيات
ان لا يكون احدهما انقص والاخر ازيد على ما علمت فى موضعه من منطقه ويكونان نوعا واحدا عند من يرى
المخالفة بالنقص والاستعداد مخالفة بالعوارض والتشخصات واما القسم الاول وهو ان يكون
الامران مشتركين فى استعداد المادة فهو ايضا على قسمين لان ذلك الاستعداد اما ان يكون

والمعلول يجب عنها نوع غير نوعها صح

استعدادا



استعدادا فى المنفعل تاما او يكون استعدادا ناقصا والاستعداد التام ان لا يكون فى طباع الشئ معاوق
مضاد لما هو بالقوة فيه كاستعداد الماء المسخن للتبرد لان فيه نفسه قوة طبيعية كما علمنا كيفية طبيعية
تعاوق القوة الخارجة فى التبريد ولا تعاوقه واما الاستعداد الناقص فهو كاستعداد الماء للتسخن لان
فيه قوة تعاوق التسخين الذى يحدث فيها من خارج ويوجد مع التسخين باقية فيه ولا يبطل والقسم الاول
على اقسام ثلثة فانه اما ان يكون فى المستعد قوة معاونة تبقى وتعين كما فى الماء اذا برد عن سخونة واما ان يكون
فى المستعد قوة مضادة للامر الا انها تبطل مع وجود الامر كما فى الشعر اذا شاب عن سواد واما ان لا يكون
فى المستعد ولا واحد من الامرين لا ضد ولا معين ولكن عدم الامر والاستعداد له فقط مثل حال النفة
فى قبول الطعم وعديم الرائحة فى قبول الرائحة فان تشكلنا عن استعداد الماء لان يصير نارا انه من اى الاقسام
الخمسة هو لم يشكل علينا انه من قسم المشاركة فى استعداد تام للمادة ولكن فى المادة ضعيف ● ولقائل
ان يقول انكم قد تركتم اعتبار قسم واحد وهو ان لا يكون هناك مشاركة فى المادة اصلا اذ لا يكون لهما مادة
فالجواب عن هذا ان هناك لا يمكن ان يكون اتفاق فى النوع البتة فانه قد استبان ان الاشياء المتفقة فى
النوع البرية عن المادة اصلا لا يكون وجودها عينا واحدا ولا يجوز ان يقال معنى الواحد منها على كثير بل
فاذ قد دللنا على هذه الاقسام التى حاصلها خمسة فانا نورد الحكم فى قسم قسم منها فنقول اما القسم
من هذا الباب الذى لا مشاركة فيه فى استعداد المادة لا القريبة ولا البعيدة فليس يجب فيه ان يكون
ما يحدثه الفاعل من الاثار القابلة للزيادة والنقصان متساويا لنفسه لانه يمكن ان يكون بما افترقا فيه من
جوهر المادة افترقا فى الاستعداد لقبول الامر فلم يقبلاه بالسوية وليس ايضا يجب ان لا يتساوى فيه
بل قد يجوز ان يكون الحال فى ذلك مثل الحال فى اتباع سطح الاثير لسطح فلك القمر فى الحركة التى بالعرض
وذلك حيث يمكن ان لا يكون فى هذا مانع من قبول التاثير متساويا لما يؤثره الفاعل وهو فى هذا الموضع لمثل
مثل نفسه واما القسم من هذا الباب الذى هناك استعداد تام كيف كان فالامر ظاهر فى ان المنفعل
قد يجوز ان يتشبه بالفاعل تشبها تاما وذلك مثل النار يحيل الماء نارا والملح يحيل العسل ملحا وما اشبه ذلك
وقد يجوز ان يزيد فيه المنفعل على الفاعل فى الظاهر الغير المحقق مثل الماء الذى يجمد المرآة ولا يكون
برد المرآة ببرد ذلك الجمد الا انك اذا تحققت لم يكن الفاعل وحده هو البرد الذى فى المرآة بل والقوة المبردة
منه المقومة النوعية فى جوهر الماء الذى دللنا عليه فى الطبيعيات فاذا عاونها ولم يعاوقها برد المرآة واما
القسم من هذا الباب الذى يكون استعداد المنفعل فيه ناقصا فليس يمكن البتة ان يتشبه فيه المنفعل بالفاعل
التام القوة ويساويه فانه لا يمكن ان يكون الشئ الحاصل فيه فى الشئ لا مضاد له والحاصل فى قوة
اخرى وهناك مضاد ممانع متساويين البتة او يبطل المانع ولهذا لا يمكن ان يكون شئ غير النار يتسخن
من النار ويكون سخونته مثل سخونة تلك النار او شئ غير الماء يبرد عن الماء ويكون برودته اكثر من برودة ذلك
الماء لان استعداد النار للتسخن والماء للتبرد خال عن مضاد فى جوهره والقوة الفاعلة داخلة فى جوهره
غير غريبة منه فاما ما ينفعل منهما ففيه مانع عنه مضاد والفاعل الاول للانفعال خارج عن جوهره ويفعل
فيه بمماسة وبتوسط امر كالسخونة المحسوسة فى النار المسخنة والبرودة المحسوسة فى الماء المبرد فليس
يمكن ان يساويه ● فان قال قائل ان النار قد تذيب الجواهر فيجعلها اسخن منها لانا ندخل ايدينا فى النار
ونمرها فيها بعجلة فلا نحس باحراقها فى المسبوكات لو فعل بها ذلك بعينه فيعلم من ذلك يقينا ان المسبوكات
اسخن من النار ومع ذلك فانما سخنت من النار ● فانا نجيب ونقول ان ذلك ليس بسبب ان المسبوك اسخن
ولكن لان ثلثة منها ما هو اقرب الى الظهور احدها فى المسبوك والاخر فى النار والثالث فى اللامس كلها
متعاونة متعاضدة اما الذى فى المسبوك فلانه غليظ فيه تشبث ما ولزوجة وبطؤ انفصال فاذ المس يلبث
مع اللامس ولم يمكن ان يفارقه الا فى زمان ذى قدر فى نفسه بالقياس الى زمان مفارقة اللامس النار
وان كان الحس لا يضبط ذلك الاختلاف لكن العقل والذهن يوجبه ومن شأن الفاعل الطبيعى ان يفعل
فى المنفعل فى مدة اطول فعلا اكثر واحكم وان يفعل الضعيف فى مدة اطول ما لا يفعله القوى فى مدة
قصيرة واما الذى فى النار فلان النار المحسوسة انما هى اجزاء من النار الحقيقية مع اجزاء من الارض
منفصلة متحركة واجتماعها على سبيل التجاور لا على سبيل الاتصال بل هى فى نفسها متفرقة ويتخللها
الهواء تخللا على سبيل التجدد فيكثر ما يدخل منها من متراقصة لانه ابرد منه وليس شئ ينفعل فى ذلك

ذهب

العجلة انفعالا كثيرا بل ما لا يحس ومع ذلك فانها سريعة الحركة في نفسها لا يكاد يبقى جزء منها مماسا لجزء
من اليد زمانا يؤثر فيه تأثيرا محسوسا بل يتجدد فلم يجتمع تأثيرات غير محسوسة كثيرة لا يؤدي الى قدر
محسوس وذلك يمنع مدافعتها قدر ما واما المشبوك فانه جوهر مجتمع متحد ثابت قائم بالاتصال فاذا كان
كذلك كان ما يلاقي سطح اليد من المشبوك سطحا واحدا مطابقا بالكلية وما يلاقيه من النار المحسوس سطوح
صغار مخالطة لما هو بالقياس اليها برد فيختلف بذلك التأثير الا ان يبقى مدة يتوافى فيه المماسات فيكثر
او يفعل كل سطح فيما يماسه فعلا ثم يتسلط الفعل على ما عليه الامر في الاستحالات الطبيعية واما النار
المعقودة في مثل الكيزان الحدادين فانها اعظم تأثيرا فيما يماسه من المشبوكات وغيرها واسرع لشدة
لاجتماعها وصرافتها واما الشأن الذي في اليد فلان اليد قادرة على قطع الهواء والنار وفي الاجسام
اللطيفة باسرع حركة وليست قادرة على قطع المشبوك الكثيف باسرع حركة لان المقاومة للدفع والخرق
في اللطيف قليل وفي الكثيف كثير ويكاد ان يكون هذا يسمى كثيفا وذاك لطيفا بسبب اختلافهما في هذا
المعنى فلو كان المشبوك ليس الريح واكثر تشبثا لما يلاقيه وليس ايضا اشد اجتماعا واتحادا ثم كان
قطعه في مدة اطول للمقاومة وكان ثابتا لان ما غيرها دون المماسة لكفاه ذلك في جواز ان يؤثر
تأثيرا اشد من تأثير اللطيف بحسب نسبة الازمنة اذ كان اذا اثر في مثل زمان ملاقاة اللطيف اثرا ما
فاذا ضوعف الزمان امكن ان يساويه في بعض الاضعاف واذا زيد في الاضعاف امكن ان يزيد عليه وربما
لم يكن زمانه المضاعف مع عظم نسبته محسوس القدر فلا تعرف ومن حق هذا الموضع ان يبسط بسطا
اكثر مما بسطناه لكنه اولى بالصناعة الطبيعية وانما يجب ان يذكر هاهنا قدر ما يحل به الشبهة و
يظهر وجهها ثم ان شاء مستقص ان يستقصي فلك استقصاؤه من الاقوال المستقصاة في علم
الطبيعة وخصوصا ما فيه بحث من بحثنا فقد ظهر من جملة هذه التفصيلات الموضع الذي يظن
انه يجوز ان يتساوى الفاعل والمنفعل فيه والموضع الذي يظن فيه انه يجوز ان يزيد عليه والموضع
الذي لا يجوز الا ان يقصر عنه وظهر في خلال ذلك انه وان كان كذلك فوجود المعنى من جهة نفس
الوجود لا يتساوى فيه الفاعل والمنفعل اذ لم يكن فاعلا للمعنى بما هو وجود المعنى بالعرض كما بيناه
ثم الفاعل والمبدأ ليس منفعله مشاركا له في النوع ولا في المادة وانما يشاركه بوجه ما في معنى الوجود
ليس يمكن ان يعتبر فيه حال المعنى الذي له الوجود لانهما ليسا يشتركان فيه فبقي فيه حال اعتبار الوجود
نفسه وقد كان تقدم سائر ذلك ما كان من المتساوية والزائدة على المبدأ الفاعل اذا رجع الى حال اعتبار
الوجود كان المبدأ الفاعل غير مساو له لان وجوده بنفسه ووجود المنفعل من حيثية ذلك الانفعال
مستفاد منه ثم الوجود بما هو وجود لا يختلف في الشدة والضعف ولا يقبل الاقل والانقص وانما يختلف
في ثلثة احكام وهي التقدم والتأخر والاستغناء والحاجة والوجوب والامكان فاما اعتبار التقدم
والتأخر فان الوجود كما علمت للعلة اولا وللمعلول ثانيا واما الاستغناء والحاجة فقد علمت ان العلة
لا تفتقر في الوجود الى المعلول بل يكون موجودا بذاته او بعلة اخرى وهذا المعنى قريب من الاول وان
خالفه في الاعتبار واما الوجوب والامكان فانك تعلم انه اذا كانت علة هي علة لكل ما هو معلول
فهي واجبة الوجود بالقياس الى كل من كل المعلولات وعلى الاطلاق وان كانت علة لمعلول ما فهو
واجب الوجود بالقياس الى ذلك المعلول وذلك المعلول كيف كان فهو ممكن الوجود في نفسه وتلخيص
هذا ان المعلول هو في ذاته بحيث لا يجب له وجود والا لوجب من دون علته اذ فرض واجبا لذاته
وبحيث لا يمتنع له وجود والا لما وجد بالعلة فذاته بذاته بلا شرط كون علة له او لا كون علة له ممكن الوجود
وانما يجب لا محالة بالعلة ثم العلة كما تبين لا يجوز ان يجب بها بل يكون اما واجبا بذاته واما واجبا
من شيء غيره فاذا حصل لها الوجوب به فحينئذ يصح ان يكون عنه وجوب غيره فيكون المعلول باعتبار
ذاته ممكنا واما العلة فباعتبار ذاتها اما واجبة واما ممكنة فان كانت واجبة فوجودها احق
من وجود الممكن وان كان ممكنا وليس يجب المعلول والمعلول يجب بها وبعد وجوبها فيكون العلة
اذا اعتبرت ذاتها واجبة لم يكن بالقياس الى المعلول والمعلول لا يصير ذاته واجبا الا بالقياس اليها
فيكون الى ذات العلة نظر قد وجب به لا يلتفت الى ذات المعلول بل يكون به هو واجبا والمعلول غير
ملحوظ بعد وذات المعلول لا يكون الا ممكنا ولا واجبا الا ان يلحظ مقيسه الى العلة فيكون العلة

الخاص بوجوب ولا يكون للمعلول الا الامكان فقط عند ذلك الاختصاص ويكون اذا كان المعلول وجب
كان للعلة اولا والا لكانت العلة بعد ممكنة لم يجب وجودها ووجب وجود المعلول فيكون وجب لا عن
ذات العلة وهذا محال فيكون للعلة وجوب باعتبار ذاته ومن حيث لم يضف الى المعلول والمعلول بعد
ثابت على مقتضى امكانه اذ كانت العلة يجب لا عنه بل بذاتها او باضافة الى غيرها لا اليه ومن حيث العلة
غير مضافة الى المعلول بعد فالمعلول ليس يجب وجوده بل انما يجب وجوده من حيث العلة مضافة اليه فبين
ان العلة في هذه المعاني الثلثة اولى بالوجود من المعلول فالعلة احق من المعلول ولان الوجود المطلق ان جعل وجود
شيء صار حقيقة فبين ان المبدأ المعطي لحقيقة المشارك فيها اولى بالحقيقة فاذا صح ان ههنا مبدأ اولا هو
المعطي لغيره الحقيقة صح انه الحق بذاته وصح ان العلم به هو العلم بالحق مطلقا فاذا حصل العلم به كان
العلم الحق مطلقا بالمعنى الذي يقال للعلم حق وهو الذي بقياس المعلوم **فصل في المبادي والعلل
الاخرى العنصرية والصورية والغائية** فهذا ما نقوله في المبدأ الفاعلي فلنذكر
الان القول في المبادي الاخرى فاما العنصري فهو الذي فيه قوة وجود شيء فنقول ان الشيء يكون له
هذه الحالة مع شيء على وجوه فتارة يكون كاللوح الى الكتابة وهو انه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير تغير
فيه ولا زوال امر كان له عنه وتارة يكون كما يكون الشمعة الى الصنم وللصبي الى الرجل وهو انه مستعد
لقبول شيء يعرض له من غير ان يتغير من احواله شيء الا حركة في اين وكم او غير ذلك وتارة يكون كالخشبة
الى السرير فانه ينقص منه بالنحت شيئا من جوهره وتارة يكون مثل ما للاسود الى الابيض فانه يتغير
وينتقل كيفية له من غير فساد جوهره وتارة يكون كالماء الى الهواء فانه انما يكون الهواء عنه بان يفسد
وتارة يكون كالمني الى الحيوان فانه يحتاج الى ان ينسلخ من صورته انسلاخات حتى يستعد لصورة الحيوان
وكذلك الجص من الحجر وتارة يكون كالمادة الاولى الى الصورة فانها مستعدة لقبولها متقومة بها بالفعل
وتارة يكون مثل الهليلجة للمعجون فانه ليس عنه وحده يكون المعجون بل عنه وعن غيره فيكون قبل ذلك
جزءا من اجزائه بالقوة وتارة يكون كالخشب والحجارة الى البيت فانه كالاول الا ان الاول انما يكون
منه المعجون بضرب من الاستحالة وهذا ليس فيه الا التركيب ومن هذا الجنس ايضا الاحاد للعدد
وقد يجعل قوم المقدمات كذلك للنتيجة وذلك غلط بل المقدمات كذلك لشكل القياس واما النتيجة فليس
صورة في المقدمات بل شيئا يلزم عنها كان المقدمات بفعلها في النفس فعل هذه الاشياء بحد الاشياء
الحاملة بحيز فانها اما ان يكون حاملة الشيء بحسب انيتها او بشركة غيرها فان كانت بوحدانيتها فاما ان لا
يحتاج في ما يكون عنها الا الى الخروج بالفعل لذاته فقط وهذا هو الذي بالحري ان يسمى موضوعا بالقياس
تكون ص
الى ما هو فيه ويجب ان يكون لمثل هذا بنفسه بالفعل قوام فانه ان لم يكن له قوام لم يجز ان يكون
مهيئا لحصول الحاصل فيه بل يجب ان يكون قائما بالفعل فان كان انما يصير قائما بما يحله وهي الصورة
فقد كان فيه شيء يحله قبل ما يحله ثابتا به يقوم فاما ان يكون الثاني ليس مما يقومه بل مضافا اليه او يكون
ورد وعليه يبطل ما كان يقيمه قبله فيكون ذلك استحالة او فرضنا لم يستحيل فهذا القسم واما ان كان يحتاج الى
زيادة شيء فاما ان يكون الى حركة فقط مكانية واما حركة كيفية او حركة كمية او حركة وضعية او حركة
جوهرية واما الى قوات امر غير جوهره من كم او كيف او غير ذلك واما الذي يكون بمشاركة غيره فيكون
لا محالة فيه اجتماع وتركيب فاما ان يكون تركيب من اجتماع فقط واما ان يكون مع ذلك استحالة في
الكيف وكل ما فيه تغيرها اما ان ينتهي الى الغاية بتغير واحد او بتغيرات كثيرة وقد جرت العادة بان يسمى
الذي يكون الكون منه بالتركيب وهو في الشيء استقصا وهو الذي اليه ينحل الشيء فان كان جسمانيا فهو اصغر ما
ينتهي اليه القاسم في القسمة الى المختلفات الصورة الموجودة فيه فقد حد بانه الذي منه من غيره تركب الشيء
وهو فيه بالذات ولا ينقسم بالصورة ومن رأى ان الاشياء انما تكون من الاجناس والفصول جعلها
الاستقصات الاولى وخصوصا الواحد والهوية فقد جعلوها اولى المبادي بالمبدأية لانها اشد كلية
وجنسية ولم ينقض العلم ان القوام بالذات انما هو للاشخاص فاليها اولى ان يكون جواهر وقايمات
بانفسها وانها اولى بالوحدة ايضا ولنعد الى امر العنصر فنقول قد جرت العادة في مواضع بان يقال ان الشيء
كان من العنصر ولم يجر في مواضع فانه يقال انه كان من الخشب باب ولا يقال لكان من الانسان كاتب وان كان
ينسب الكاتب الى الموضوع في مواضع وان لا ينسب في مواضع فيقال للنارة ان هذا باب خشبي

ولا يقال إن هذا كاتب إنساني فأما الأول فإذا وجد الموضوع لم يتحرك البتة ولم يتغير في قبول الشيء
فإنهم حينئذ لا يقولون إنه كان عنه بل إنما يقولون إنما كان عن العدم كما يقولون عن غير الكاتب إذا
تغير وخصوصاً فيما لا يجدون للعدم فيه اسماً فيقولون كان عن الموضوع وأما النسبة إلى الموضوع فإنما
تستعمل في الأكثر إذا كان الموضوع قد يضع غيره للصورة وأما الصورة فلا ينسب إليها ولا يقال كان
منها إنما يشتق منها الاسم والموضوع قد يكون مشتركاً للكل وقد يكون مشتركاً لعدة أمور مثل العنصر للخل
والخمر والطلاء والرب وغير ذلك وكل عنصر فإنه من حيث هو عنصر إنما له القبول فقط وأما حصول الشيء
له من خارج وما كان من العناصر أو القوابل مبدأ الحركة إلى الأثر موجوداً في نفسه ظن أنه متحرك إليه بنفسه
كالحركة الطبيعية وليس كذلك فقد تبين لنا في مواضع أخرى أنه لا يجوز أن يكون شيء واحد فاعلاً وقابلاً
لشيء واحد من غير أن يتجزى ذاته لكن العنصر إذا كان مبدأ حركته فيه بذاته كان متحركاً عن الطبيعة وكان
ما يكون عنه طبيعياً وإذا كان مبدأ الحركة فيه من خارج ولم يكن له أن يتحرك إلى ذلك الكمال من نفسه كان
ما يكون منه صناعياً أو جارياً مجراه فهذا أجمل ما نقوله في العنصر وأما الصورة فنقول قد يقال صورة
لكل معنى بالفعل يصلح أن يعقل حتى يكون الجواهر المفارقة صوراً بهذا المعنى وقد يقال صورة لكل هيئة
وفعل يكون في قابل وحداني أو بالتركيب حتى تكون الحركات والأعراض صوراً ويقال صورة لما تقوّم
المادة بالفعل فلا تكون حينئذ الجواهر العقلية والأعراض صوراً ويقال صورة لما تكمل به المادة وإن
لم تكن متقومة بها بالفعل مثل الصحة وما يتحرك إليها بالطبع ويقال صورة خاصة لما يحدث في المواد
بالصناعة من الأشكال وغيرها ويقال صورة لنوع الشيء ولجنسه ولفصله ولجميع ذلك ويكون كلية
الكل صورة في الأجزاء أيضاً والصورة قد تكون ناقصة كالحركة وقد تكون تامة كالتربيع والتدوير
وقد علمت أن الشيء الواحد يكون صورة وغاية ومبدأ فاعلياً من وجوه مختلفة وفي الصناعة أيضاً فإن
الصناعة هي صورة المصنوع في النفس فإن البناء في نفسه صورة الحركة إلى صورة البيت وذلك هو
المبدأ الذي يقصد دعه حصول الصورة في مادة البيت وكذلك الصحة هي صورة البرء ومعرفة العلاج
هي صورة الأجزاء والفاعل الناقص يحتاج إلى الحركة أو الآلة حتى يقصد ما في نفسه محصلاً في المادة والكامل
فإن الصورة التي في ذاته يتبعها وجود الصورة في مادتها ويشبه أن تكون الأمور الطبيعية صورها عند
العلل المتقدمة للطبيعة بنوع وعند الطبيعة على طريق التسخير بنوع وإنما تعلم هذا بعد وأما الغاية فهي ما
لأجله يكون الشيء وقد علمنا فيما سلف أنه قد يكون الغاية في بعض الأشياء في نفس الفاعل فقط كالفرح بالغلبة
وقد يكون الغاية في بعض الأشياء في شيء غير الفاعل وذلك تارة في الموضوع مثل تمامات الحركات التي تقصد
عن روية أو طبيعة وتارة في شيء ثالث كمن يفعل شيئاً ليرضى به فلان فيكون رضا فلان غاية خارجة
عن الفاعل والقابل وإذا كان الفرح بذلك الرضا أيضاً غاية أخرى ومن الغايات التشبه بشيء آخر
والمتشبه به من حيث هو متشوق إليه هو غاية والتشبه نفسه أيضاً غاية

## فصل في إثبات الغاية وحل شكوك قيلت في إبطالها والفرق بين الغاية وبين الضروري وتعريف الوجه الذي يتقدم به الغاية على سائر العلل والوجه الذي يتأخر به

❁ فنقول إنه قد بان فيما سلف لنا من القول أن
كل معلول فله مبدأ وكل حادث فله مادة وله صورة ولم يتبين بعد أن كل متحرك فله غاية ما فإن هاهنا
ما هو عبث وهاهنا ما هو اتفاق وأيضاً هاهنا مثل حركة الفلك فإنه لا غاية لها في ظاهر الأمر والكون و
الفساد لا غاية لهما في ظاهر الظن ثم ❁ للقائل أن يقول فليجز أن يكون لكل غاية غاية كما لكل ابتداء
ابتداء فلا يكون بالحقيقة غاية وتمام لأن الغاية بالحقيقة ما يسكن لديه وقد نجد أشياء هي غايات
ولها غايات إلى غير النهاية فإذن هاهنا أشياء يظن أنها غايات ولا يتناهى كنتائج يراد منها القياسات
ولا يتناهى ثم ❁ للقائل أن يقول لنسلم أن الغاية موجودة لكل فعل فلم جعلت علة متقدمة وهي بالحقيقة
معلولة العلل كلها ومما يليق أن نتكلم فيه بعد حل هذه الشبه أنه هل الغاية والخير شيء واحد أو مختلف
وأيضاً ما الفرق بين الجود والخيرية ❁ فنقول الآن أما الشك الأول المنسوب إلى الاتفاق والعبث
فحله ونقول أما شأن الاتفاق وأنه غاية ما فقد فرغ منه في الطبيعيات وأما بناء أمر العبث فيجب أن نعرف
أن كل حركة إرادية فلها مبدأ قريب ومبدأ بعيد فالمبدأ القريب هو القوة المحركة التي في عضلة العضو
والمبدأ الذي يليه هو الإجماع من القوة الشوقية والأبعد منه ذلك هو التخيل أو الفكر فإذا ارتسم

في التخيل



في التخيل والفكر المتعلق صورة ما حركتا القوة الشوقية إلى الإجماع خدمتهما القوة المحركة التي في الأعضاء
فربما كانت الصورة المرتسمة في التخيل أو في الفكر هي نفس الغاية التي تنتهي إليها الحركة وربما كانت شيئاً
غير ذلك إلا أنه لا يتوصل إليه إلا بالحركة إلى ما ينتهي إليه الحركة أو يدوم عليه الحركة مثال الأول أن الإنسان
ربما ضجر عن المقام في موضع ما وتخيل في نفسه صورة موضع آخر فاشتاق إلى المقام فيه فتحرك نحوه
وانتهت حركته إليه فكان متشوقه نفس ما انتهى إليه تحريك قوى الحركة العضلية ومثال الثاني أن
الإنسان قد يتخيل في نفسه صورة لقاء صديق له فيشتاقه فيتحرك إلى المكان الذي يقصد مصادفته
فيه فينتهي حركته إلى ذلك المكان ولا يكون نفس ما انتهت إليه حركته نفس المتشوق الأول الذي نزع
إليه بل معنى آخر لكن المتشوق يتبعه أو يحصل بعده وهو لقاء الصديق فقد عرفت هذين القسمين
وتبين لك من ذلك بأدنى تأمل أن الغاية التي تنتهي إليها الحركة في كل حال من حيث هي غاية حركة هي
غاية أولى حقيقية للقوة الفاعلة للحركة التي في الأعضاء وليس للقوة المحركة التي في الأعضاء غاية
غيرها لكنه ربما كان للقوة التي قبلها غاية أخرى غيرها فليس يجب دائماً أن يكون ذلك الأمر غاية أولى
للقوة الشوقية تخيلية كانت أو فكرية ولا أيضاً يجب دائماً أن لا يكون بل ربما كان وربما لم يكن كما قد
تبين لك في المثالين أما الأول فتشابهت الغاية فيهما واحدة وأما الثاني فكانت مختلفة والقوة المحركة
التي في الأعضاء مبدأ حركة لا محالة والقوة الشوقية أيضاً مبدأ أول لتلك الحركة فإنه لا يمكن أن يكون
حركة نفسانية لا عن شوق البتة لأن الشيء الذي لا ينبعث إليه القوة ثم ينبعث إليه انبعاثاً نفسانياً
يكون للشوق نفسانياً لا محالة قد حدث بعد ما لم يكن فإذن كل حركة نفسانية فيكون مبدؤها الأقرب
قوة محركة في عضل الأعضاء ومبدؤها الذي يليه شوق والشوق كما علمت في كتاب النفس تابع تخيل أو فكر
لا محالة فيكون المبدأ الأبعد تخيلاً أو فكراً فإذن هاهنا مباد للحركة النفسانية منها واجبة بأعيانها
ضرورة ومنها غير واجبة بأعيانها ضرورة والواجب ضرورة هي القوة المحركة في الأعضاء والقوة
الشوقية وغير الواجبة هو التخيل والفكر فإنه ليس يجب لا محالة أن يكون تخيل ولا فكر أو فكر ولا تخيل
ولكل مبدأ حركة غاية لا محالة والمبدأ الذي لا بد منه في الحركة الإرادية له غاية لا بد منها والمبدأ الذي
منه بد قد يوجد الحركة خالية عن غايته فإذا اتفق أن يتطابق المبدأ الأقرب وهو القوة المحركة والمبدآن
اللذان بعده أعني الشوقية مع التخيل والشوقية مع الفكرة كانت نهاية الحركة هي الغاية للمبادي كلها
وكان ذلك غير عبث لا محالة وإن اتفق أن يختلفا عني أن لا يكون ما هو الغاية الذاتية للقوة المحركة غاية
ذاتية للقوة الشوقية وجب ضرورة أن يكون للقوة الشوقية غاية أخرى بعد الغاية التي في القوة
المحركة التي للعضو وذلك لأنا قد أوضحنا أن الحركة الإرادية لا تكون بلا شوق وكل ما هو شوق فهو شوق
لشيء وإذا لم يكن لمنتهى الحركة كان لشيء آخر غيره لا محالة وإذا كان ذلك الشيء يراد لأجله الحركة فيجب
أن يكون بعد انتهاء الحركة فكل نهاية تنتهي إليها الحركة أو يحصل بعد نهاية الحركة ويكون الشوق التخيلي
أو الفكري قد تطابقا عليها فبين أنها غاية إرادية وليست بعبث البتة وكل نهاية تنتهي إليها الحركة
ويكون هي بعينها الغاية المتشوقة التخيلية ولا تكون المتشوقة بحسب الفكر فهي التي تسمى العبث وكل
غاية ليست هي نهاية الحركة ومبدؤها شوق تخيلي غير فكري فلا يخلو إما أن يكون التخيل وحده هو
المبدأ للشوق والتخيل مع طبيعة أو مزاج مثل التنفس والحركة المريضة والتخيل مع خلق وملكة نفسانية داعية
إلى ذلك الفعل بلا روية فإن كان التخيل وحده هو المبدأ للشوق يسمى ذلك الفعل جزافاً ولم يسم عبثاً وإن
كان تخيل مع طبيعة مثل التنفس سمي ذلك الفعل قصداً ضرورياً أو طبيعياً وإن كان تخيل مع خلق وملكة
نفسانية سمي ذلك الفعل عادة لأن الخلق إنما يتقرر باستعمال الأفعال فما يكون بعد الخلق يكون عادة
لا محالة وإذا كانت الغاية التي للقوة المحركة وهي نهاية الحركة موجودة ولم يوجد الغاية الأخرى التي بعدها وهي
الشوق وهي غاية المتشوق فيسمى ذلك الفعل باطلاً كمن حصل في المكان الذي قد رغب مصادفة الصديق فيه
ولم يصادفه فهاهنا إنما يسمى فعله باطلاً بالقياس إلى القوة المتشوقة دون القوة المحركة وبالقياس إلى الغاية
الأولى دون الغاية الثانية وإذا تقررت هذه المقدمات فنقول قول القائل إن العبث فعل من غير غاية البتة
هو قول كاذب وقول القائل أيضاً إن العبث فعل من غير غاية البتة هو خير أو يظنون خيراً هو قول كاذب
أما الأول فإن الفعل إنما يكون بلا غاية إذا لم يكن له غاية بالقياس إلى ما هو مبدأ حركته لا بالقياس

الى ما ليس مبداء حركته والى اى شىء انفق وما شك به فى الشك من اللعب باللحية فمبداء حركته القريبة هو
القوة التى فى العضلة والذى قبله شوق تخيلى بلا فكر وليس مبدؤه فكرا البتة فليست فيه غاية
فكرية وقد حصلت فيه الغاية التى للشوق التخيلى وللقوة المحركة فبين ان هذا الفعل بحسب مبداء المحرك
منه الى غاية وانه انما لا يتحرك الى غاية بحسب ما ليس مبداء المحرك ولا يجب ان نظن ان هذا يصدر لا عن
شوق تخيلى البتة فان كل فعل نفسانى كان بعد ما لم يكن فهناك شوق ما لا محالة وطلب نفسانى وذلك
مع تخيل ما لا محالة ذلك التخيل ربما كان غير ثابت بل سريع البطلان او كان ثابتا ولكن لم يشعر به فليس كل
من تخيل شيئا يشعر مع ذلك ويذكر انه قد تخيل وذلك لان التخيل غير الشعور بانه قد تخيل وهذا ظاهر
ولو كان كل تخيل يتبعه شعور بالتخيل لذهب الامر الى غير النهاية واما الثانى فلان لا انبعاث هذا الشوق
علة ما لا محالة اما عادة واما ضجر من هيئة وارادة انتقال الى هيئة اخرى واما حرص من القوى المحركة و
المحسة على ان يتجدد لها فعل تحريك او احساس والعادة لذيذة والانتقال عن المملول لذيذ والحرص
على الفعل الجديد لذيذ اعنى بحسب القوة الحيوانية والتخيلية واللذة هى الخير الحسى والتخيلى والحيوانى
بالحقيقة وهى المظنونة خيرا بحسب الخير الانسانى فاذا كان المبداء تخيليا حيوانيا فيكون خيره لا محالة
خيرا حيوانيا تخيليا فليس اذن هذا الفعل خاليا عن خير بحسبه وان لم يكن خيرا حقيقيا اى بحسب العقل
ثم ودا هذا على تخصيص هيئة دون هيئة من الحركات جزئية لا يضبط واما الشك الذى يليه فينكشف
بان نعرف الفرق بين الغاية بالذات وبين الضرورى الذى هو احد الغايات التى بالعرض والفرق بينهما
ان الغاية بالذات هى العلة التى تطلب لذاتها والضرورى احد ثلاثة امور اما امر لا بد من وجوده حتى
يوجد الغاية على انها علة للغاية بوجه مثل صلابة الحديد حتى يتم القطع واما امر لا بد من وجوده حتى يوجد
الغاية لا على انه علة للغاية بل على انه امر لازم للعلة مثل انه لا بد من ان يكون جسم اوكن حتى يتم القطع
وانما لم يكن بد من جسم اوكن لا لذلك لكن لانه كان لازما للحديد الذى لا بد منه واما امر لا بد من
وجوده لازما للعلة الغائية نفسها مثل ان العلة الغائية فى امر التزويج مثلا التوليد ثم التوليد يتبعه
حب الولد ويلزمه لان التزويج كان لاجله فهذه كلها غايات بالعرض الضرورى لا الغرض الاتفاقى
فقد علمت الغايات الغرضية الاتفاقية فى موضع آخر واعلم ان وجود مبادى الشريفة الطبيعية هو
من القسم الثانى من قسمى الاقسام فان شيئا لما كان ذا جهة الغاية الالهية التى هى الوجود الدائم وهى كل
ممكن الوجود الجزئى وجوده الجزئى وكان منها الوجود الذى للمركبات من العناصر وكان لا يمكن ان يكون
المركبات الا من العناصر وكان لا يمكن ان يكون العناصر الا الارض والماء والنار والهواء وكان
لا يمكن ان يكون النار دائما بالجهة المؤدية الى الغاية الخيرية المقصودة بها الا ان يكون بحيث تحرق فلزم
ذلك ضرورة ان يكون بحيث يحرق بعض الصالحين ويفسد كثيرا من المركبات وكان ذلك ضروريا مؤديا
اليه وليس من الشك المورد فنقول ان الاشخاص الكائنات لغير المتناهية فليست هى غايات ذاتية
فى الطبيعة ولكن الغاية الذاتية هو مثلا ان يوجد الجوهر الذى هو الانسان او الفرس او النخلة وان يكون
هذا الوجود وجودا دائما وكان هذا ممتنعا فى الشخص الواحد المشار اليه لان كل كائن بجوهر صورة
الفساد اعنى الكائنات من الهيولى الجسمانية ولما امتنع هذا فى الشخص استبقى النوع فالغرض
الاول اذن هو بقاء الطبيعة الانسانية مثلا او غيرها او شخص منتشر غير معين وهو العلة التمامية
لفعل الطبيعة الكلية وهو واحد لكن هذا الواحد لا بد له فى حصوله باقيا من ان يكون اشخاص بعد
اشخاص بلا نهاية فيكون لا تناهى الاشخاص بعد عرضنا على المعنى الضرورى من القسم الاول
لا على انه عرض بنفسه لانه لو امكن ان يبقى الانسان دائما كما يبقى الشمس والفلك لما احتيج الى التوالد
والتكاثر بالنسل على انه وان سلمنا ان الغرض لا تناهى الاشخاص كان لا تناهى الاشخاص معنى غير
معنى كل شخص فانما يذهب بلا نهاية شخص بعد شخص لا لاثناء بعد لا اثناء فان الغاية بالحقيقة
ههنا موجودة وهى وجود شخص منتشر او لا اثناء او لا تناهى الاشخاص ثم الشخص الذى يؤدى الى
شخص آخر الى ثالث الى رابع ليس هو بعينه غاية للطبيعة الكلية بل للطبيعة الجزئية فاذ هى غاية
للطبيعة الجزئية فليس غيرها بعدها عرضيا او غاية لثالثها للطبيعة الجزئية التى هى غايتها واعنى
بالطبيعة الجزئية القوة الخاصة التدبير بشخص واحد واعنى بالطبيعة الكلية القوة الفائضة



فى جواهر السماويات كشىء واحد والمدبرة الكلية ما فى الكون وانت تعلم ان كليهما من بعد هذا اما الحركة
الذاهبة الى غير النهاية فانها انما هى بالاتصال كما علمت فى الطبيعيات وايضا فان الغرض فى تلك
الحركة ليس هو نفس الحركة بما هى حركة بل الغرض هناك الدوام الذى نصفه بعد وهذا
الدوام بمعنى واحد الا انه متعلق الوجود باشياء ليس لها ان عدها بغير نهاية واما حديث المقدمات
والنتيجة فيجب ان تعلم ان المراد فى قولنا ان العلة الغائية تتناهى ونقف ان العلة الغائية التى يجب
فاعل واحد وفعل واحد متناهى ولا يجوز ان يكون فاعل طبيعى واختيارى يفعل فعلا يروم به
بعينه غاية بعد غاية من غير ان نقف عنده نهاية واما المبداء الواحد اذا كان قد يصدر عنه فعل
بعد فعل ويصير بحسب كل فعل فاعلا غير الفاعل الذى كان بحسب الفعل الاخر وان لم يكن بالذات
والموضوع غيره فيجوز ان يتكثر غاياته ويكون له بحسب كل كون منه فاعلا غاية اخرى وان جاز ان
يعتبر له كونه فاعلا بعد كونه فاعلا غيره الى غير النهاية كانت غاياته بغير نهاية ثم النتيجة هى علة غائية
القياس الذى يكون على مطلوب محدود وكل تركيب قياس فعل بمبداء والنفس بحسب كل قياس شىء
يصدر عنه استحقاق ان يقال لها فاعل مستانف وفى كل واحد من مرات كونه فاعلا غاية محدودة
بعينها لا يجوز ان يكون ذاهبة الى غير النهاية اذ لكل قياس واحد نتيجة واحدة لا محالة واما الشك
الذى يليه فيحل بان نعلم ان الغاية نفرض شيئا ونفرض موجودا وفرق بين الشىء والموجود وان كان
الشىء لا يكون الا موجودا كالفرق بين الامر ولازمه فقد علمت هذا وحققته واستانف تاملة
الانسان فان للانسان حقيقة هى حده وماهيته من غير شرط وجود خاص او عام فى الاعيان
او فى النفس بالقوة شىء من ذلك او بالفعل وكل علة فانها من حيث هى تلك العلة لها حقيقة و شيئية
فالعلة الغائية هى فى شيئيتها سبب لان يكون سائر العلل موجودة بالفعل علل واما العلة الغائية
فى وجودها مسببة لوجود سائر العلل عللا بالفعل فكان الشيئية من العلة الغائية علة علة
لوجودها وكان وجودها معلولا لمعلول شيئيتها الا يكون علة ما لم يحصل متصورة فى نفس او ما يجرى
مجراه ولا علة للعلة الغائية فى شيئيتها علة اخرى غير العلة التى تحرك اليها او تحرك اليها واعلم
ان الشىء يكون معلولا فى شيئيته ويكون معلولا فى وجوده فالمعلول فى شيئيته مثل الاثنينية فانها
فى حد كونها اثنينية معلولة للوحدة والمعلول فى وجوده ظاهر لا يخفى وكذلك قد يكون الشىء امرا علة
موجودة فى شيئيته مثل العددية للاثنينية وقد يكون لامر زائد على شيئيته مثل كون الربيع فى خشب الحجر
والاجسام الطبيعية علة لشيئيته كثير من الصور والاعراض اعنى التى لا تحدد الا بها وعلة لوجود
بعضها دون شيئيته كما يظن ان الحكم فى التعليميات كذلك فقد سهل لنا ان نفهم ان العلة الغائية
فى الشيئية قبل العلل الفاعلة والقابلة وكذلك قبل الصورة من جهة ما الصورة علة صورية
مؤدية اليها وكذلك ايضا العلة الغائية فى وجودها فى النفس قبل العلل الاخرى كما فى نفس الفاعل
فعلا انها وجدا ولانه يتصور عنه الفعلية وطلب القابل وكيفية الصورة واما فى نفس غير الفاعل
فليس ليعضه ترتيب حتى الاخر ضرورى فاذن فى اعتبار الشيئية واعتبار الوجود فى العقل ليست
علة اقدم من الغائية بل هى علة للضرورة سائر العلل علل لكن وجود العلل الاخرى بالفعل علل علة
لوجودها وليست العلة الغائية علة على انها موجودة بل على انها شىء فبالجهة التى هى علة هى علة
العلل وبالجهة الاخرى هى معلولة العلل هذا اذا كانت العلة الغائية فى الكون واما اذا كانت العلة الغائية
ليست فى الكون ولكن وجودها اعلى من الكون على ما ستنقع فى موضعه فلا يكون شىء من العلل الاخرى
علة لها لا فى الوجود الذى هو الحصول والوجود فيكون اذن العلة الغائية ليست معلولة لسائر العلل
لانها علة غائية ولكن لانها ذات كون ولو كانت ليست ذات كون لما كانت معلولة البتة واما اذا اعتبر
كونها علة غائية فحدها علة لسائر العلل فى ان يكون عللا كما مثل ان يكون علة فاعلية وعلة قابلية وعلة
صورية لاحتها ان يكون كائنة وموجودة فى نفسها فاذن الذى بالذات للعلة الغائية بما هى
علة غائية ان يكون علة لسائر العلل ويعرض لها من جهة ان معناها قد يكون واقعا فى الكون
ان يكون معلولا من جهة الكون فقد تبين لنا انه كيف يكون الشىء علة ومعلولا على انه فاعل وغاية
وهذا من المبادى الطبيعيين واما البحث الذى بعد هذا فينكشف بما نقوله ان الغاية التى يحصل

في فعل الفاعل منقسمة الى قسمين غاية يكون صورة او عرضا في منفعل قابل للفعل وغاية لا يكون صورة ولا عرضا
في منفعل قابل البتة فيكون في الفاعل لا محالة لانها ان لم يكن في الفاعل ولا في المنفعل وليس بمجرد
ان يكون مما يقوم بنفسه جوهرا احديا لا من مادة ولا في مادة فلا يكون لها وجود البتة فمثال الاول
صورة الانسانية في المادة الانسانية فانها غاية للقوة الفاعلة للتصوير في مادة الانسان اليها
يتوجه فعلها وتحريكها ومثال الثاني الاستكنان فانه غاية لمستبني البيت الذي هو مبدا الحركة
كونه وليس هو البتة صورة في البيت ويشبه ان يكون غاية الفاعل القريب الملاصق لتحريك المادة
صورة في المادة وان يكون ما ليس غايته صورة في المادة ليس مبدا قريبا للحركة بما هو كذلك فان عرض
ان يكون ما غايته صورة في المادة المتعاطاة وما غايته معنى ليس صورة في تلك المادة شيئا واحدا فانه
يكون بالعرض مثل ان يكون الانسان يبني بيتا ليسكن فانه من جهة ما هو طالب لكن داع الى البناء
وعلة اولى للبناء من جهة ما هو بناء معلول لما هو ساكن فيكون الغاية لما هو ساكن غير الغاية لما هو
بان واذا كان كذلك فيكون ايضا في الانسان الواحد الساكن الباني غايته بما هو ساكن غير غايته
بما هو بان واذا تقرر هذا فنقول اما في القسم الاول فان للغاية نسبة الى امور كثيرة هي قبلها في الحصول
بالفعل والوجود لان لها نسبة الى الفاعل ونسبة الى القابل وهو بالقوة ونسبة الى القابل وهو
بالفعل قابل ونسبة الى الحركة فهي بقياسها الى الفاعل غاية وبالقياس الى الحركة نهاية وليس بغاية
لان الغاية التي لاجلها الشيء ويتوهم الشيء لا يبطل مع وجودها الشيء بل يستكمل به الشيء والحركة يبطل
مع انتهائها وهو بقياسه الى القابل المستكمل به وهو بالقوة خير قبيلي لان الشر هو العدم لكمال ذلك
الخير الذي يقابله هو الوجود والحصول بالفعل وبالقياس الى القابل وهو بالفعل صورة واما الغاية
التي بحسب القسم الثاني فتبين انها ليست صورة للمادة المنفعلة ولا هي نفس نهاية الحركة وقد بان
انها تكون صورة او عرضا في الفاعل ويكون لا محالة قد خرج بها الفاعل من الذي بالقوة الى الذي
بالفعل والذي بالقوة هو لاجل العدم الذي يقارنه شر والذي بالفعل هو الخير الذي يقابله فيكون
ان هذه الغاية خيرا بالقياس الى ذات الفاعل لا الى ذات القابل فاذا نسب الى الفاعل من جهة
ما هو مبدا حركة وفاعل كانت غاية واذا نسب اليه من جهة ما هو خارج بها من القوة الى الفعل ومستكمل كانت
خيرا اذ كان ذلك الخروج من القوة الى الفعل في معنى نافع في الوجود او بقاء الوجود وكانت الحركة
طبيعية او اختيارية عقلية واما ان كانت تخيلية فليس يجب ان يكون خيرا حقيقيا بل قد يكون
خيرا حقيقيا بل قد يكون خيرا مظنونا فيكون اذن كل غاية فهو باعتبار غاية وباعتبار آخر خيرا اما حقيقي
واما مظنون فهذا هو حال الخير والعلة التمامية واما حال الوجود والخير فيجب ان نعلم ان شيئا واحدا
له قياس الى القابل المستكمل به وقياس الى الفاعل الذي يصدر عنه فاذا كان قياسه الى الفاعل
الذي يصدر عنه بحيث لا يوجب ان يكون الفاعل منفعلا به او بشيء يتبعه كان قياسه الى الفاعل جودا وقياسه
الى المنفعل خيرا ولفظة الجود وما يقوم مقامها موضوعها الاول في اللغات افادة المفيد لغيره فائدة
لا يستعيض منها بدلا فانه اذا استعاض منها بدلا قيل له مبايع او معاوض وبالجملة معامل ولا ان
الشكر والثناء والصيت وسائر الاحوال المستحبة لا يعدها الجمهور من الاعراض بل اما جواهر
واما اعراض يعدونها في موضوعات يظن ان المفيد لغيره فائدة يربح منها شكرا او ثناء ايضا جواد وليس
مبايعا ولا معاوضا وهو في الحقيقة معاوض لانه افاد واستفاد سواء استفاد عوضا ماليا من جنسه
او من غير جنسه او شكرا او ثناء يفرح به او استفاد ان صار فاضلا محمودا بان فعل ما هو اولى
والحرى الذي لو لم يفعله لم يكن يجمل الحال في تفصيله لكن الجمهور لا يعدون هذه المعاني في
الاعواض فلا يمنعون من تسمية من يحسن الى غيره بشيء من هذه الخيرات المظنونة او الحقيقية التي يحصل له
بذلك جوادا ولو فطنوا بهذا المعنى لم يسموه جوادا اذ الواحد منهم اذا احسن اليه لغرض وان كان ذلك شيئا
غير المال فقط لانه استحق المنة او انكرها وابى ان يكون المحسن اليه جوادا اذ كان فعله لعلة فاذا
حقق وحصل معنى الجود كان افادة الغير كمالا في جوهره او في احواله من غير ان يكون بازائه عوض
بوجه من الوجوه فكل فاعل يفعل فعلا لغرض يؤدي الى شبه عوض فليس بجواد فكل مفيد للقابل
صورة او عرضا وله غاية اخرى يحصل بالخير الذي افاده اياه فليس بجواد بل نقول ان الغرض والمراد

فالمقصود

فالمقصود لا يقع الا لشيء الناقص الذات وذلك لان الغرض اما ان يكون بحسب نفسه في ذاته او بحسب
مصالح ذاته او بحسب شيء آخر في ذاته او في مصالحه ومعلوم انه ان كان غرضه بحسب ذاته او بحسب مصالح
ذاته او بحسب شيء آخر في ذاته او في مصالحه وبالجملة بحسب امر يعود على ذاته بما يعود فذاته ناقصة في
وجودها او في كمالاتها وان كان بحسب شيء آخر فلا يخلو اما ان يكون صدور ذلك المعنى عنه الى غيره بحيث
كونه عنه له ولا كونه بمنزلة وحتى انه لو لم يصدر عنه ذلك الخير الذي هو خير بحسب غيره كان له من كل جهة
كما له لو صدر عنه فلم يكن ذلك اجمل به واحسن به واجلب لمحمدة او غيرها من الاعراض الخاصية في ذاته ولا كان
غير الاجمل به وغير الجالب اليه محمدة او غيرها من الاعراض المأثورة والنافعة وحتى لو لم يفعل ذلك ما ترك
ما هو الاولى والاحسن به فيكون لا داعي له الى ذلك ولا مرجح لان يصدر عنه ذلك الخير الى الغير على مقابله
مثل هذا ان لم يكن شيئا يصدر عن طبع او عن ارادة ليست على سبيل اجابة داع بل على وجه آخر سنقف عليه
فلا يكون مصدر الامر من الامور عن علة من العلل بل يجب ان يكون الاولى بالفاعل القاصد المذكور ان يكون
انما يفيض خيرا على غيره لانه اولى به وضده غير الاولى به ويرجع آخر الامر الى غرض يتصل بذاته ويعود على
ذاته ويرجع الى ذاته وحينئذ لا يكون وجود ذلك الغرض ولا وجوده بمنزلة واحدة بالقياس الى ذاته وكمال
ذاته ومصالحها بل يكون كونه عن ذاته كون الاعراض التي يختص بذاته فيعود الى ان ذاته ينال بذلك كمالا
وحظا خاصا ولذلك فان سؤال لم لا يزال يتكرر الى ان يبلغ المبلغ الراجع الى الذات مثاله اذا قيل للفاعل
لم فعلت كذا فقال لينال فلان غرضا فيقال له ولم طلبت ان ينال فلان غرضا فيقال لان الاحسان حسن
لم يقف السؤال بل قيل ولم تطلب ما هو حسن فاذا اجيب حينئذ بخير يعود عليه او شر ينتفي عنه وقف
السؤال فان حصول الخير لكل شيء وزوال الشر عنه هو المطلوب لذاته مطلقا واما الشفقة والرحمة والعطف
على الغير والفرح بما يحسن الى الغير والغم بما يقع من التقصير وغير ذلك فهي اغراض خاصة للفاعل ودواع
يذم عاصيها او يحط به منزلة كماله فالجود هو افادة الغير في جميع الجهات من الافادة كمالا فيكون ذلك
المعنى بالقياس الى القابل خيرا وبالقياس الى الفاعل جودا وكل افادة كمال فانه يكون بالقياس الى القابل
خيرا سواء كان بعوض او لا بعوض ولا يكون بالقياس الى الفاعل جودا الا ان يكون لا بعوض فهذا هو البيان
لحقيقة الخير والجود فقد تكلمنا على العلل واحوالها وبقي ان نجمل فيها القول فنقول ان هذه العلل الاربع وان كان
يظن بها انها لا تجتمع في كثير من الامور الموجودة الرتيبة في العلوم فان الامور التي لا تتحرك والتعليمية لا يظن
ان فيها فاعلا اي مبدأ حركة ولا ايضا يظن ان فيها غاية لان الغاية يظن انها للحركة ولا ايضا لها مادة بل
انما يبحث عن صورها فلذلك استخف بها من استخف قائلا انها لا تدل على علة تمامية فلا ننظر فيها لهذا
العلم الا ان علما واحدا يجمعها وليست متقابلة ولكن لان علما واحدا بالوجه الذي به
هذا العلم واحد يشرح امرها وذلك لانا وان سلمنا ان هذه العلل لا تجتمع في العلوم كلها حتى يكون من
الامور العامة الواقعة في موضوعات للعلوم مختلفة فانها ايضا قد توجد في علوم متفرقة مختلفة ولو كانت
ايضا في علم واحد لم يكن في منة صاحب ذلك العلم الواحد كالطبيعي مثلا الذي في صناعته هذه المبادئ
كلها ان يبينها لانها مبادي العلم الطبيعي ونتكلم فيما يعرض لها على انه ليس الامر كذلك فليس كل فاعل مبدأ
حركة على ما قيل فالامور التعليمية في طباعها ان يجب وجودها بغيرها وطبايعها لا تفارق المادة وان جردت
عن الوهم فقد يلزمها في الوهم من القسمة ومن التشكيل ما يكون بسبب المادة ويكاد ان يكون المقادير
هيوليات غريبة للاشكال المقدارية والوحدات ايضا للعدد والعدد لخواص العدد فهذه يوجد لها مبدأ
فاعل ومبدأ قابل وحيث كان تمام والتمام هو الاعتدال والتحديد والترتيب التي بها يكون نظام ما يكون
من الخواص وانما هي لاجل ان يكون على ما هي عليه من الترتيب والاعتدال والتحديد فان منع ان يكون هذا
تماما اي غاية حركة فلا يمنع ان يكون خيرا ويكون علة غائية لانه خير وهناك ايضا انما كان علة لانه خير ثم
كان اتفق لذلك الخير ان كان تماما لحركة اذ كان السبيل اليه بحركة ولولا ان الخواص واللواحق التي هي
غايات يتأدى اليها احيانا لما كان الطالب يطلبها في المواد لتلك الغايات فان الصانع يحرك المادة
الى ان يكون مستديرا ولا يكون الغاية هي الاستدارة نفسها بل شيء من خواصها ولواحقها فيطلب الدائرة
لها فقد صارت هذه العلل ايضا مشتركة فيجب ان ينظر فيها صاحب هذا العلم وليس انما ينظر في المشترك
فقط بل ينظر فيما يخص علما علما لكنه مبدأ لذلك العلم وعارض للمشترك فان هذا العلم قد ينظر في العوارض

المخصصة للجزئيات اذ كان تلك ذاتها او لا وكانت لم يبان بعد الى ان تكون اعراضا ذاتية لموضوعات العلوم
الجزئية ولو كانت هذه علوما مفردة لكان افضلها علم العلل الغائية كان يكون ذلك هو الحكمة والآن فذلك
ايضا افضل اجزاء هذا العلم اعنى العلم الناظر في العلل الغائية للاشياء ۞ تمت المقالة السادسة
من جملة الالهيات الشفاء ۞ بسم الله الرحمن الرحيم المقالة السابعة من الجملة الرابعة
ثلثة فصول فصل في لواحق الوحدة من الهوهوية واقسامها ولواحق الكثرة من
الغير والخلاف واصناف التقابل المعروفة يشبه ان يكون قد استوفينا الكلام بحسب غرضنا هذا
في الامور التي تختص بالهوية من حيث هي هوية . ويلحقها ثم الواحد والموجود قد بينا وبان في الجمل
على الاشياء حتى ان كل ما نقول له انه موجود باعتبار يصح ان نقول له انه واحد باعتبار وكل شيء
فله وجود واحد ولذلك ربما ظن ان المفهوم منهما واحد وليس كذلك بل هما واحد بالموضوع اى كل ما
يوصف بهذا يوصف بذلك ولو كان مفهوم الواحد من كل جهة مفهوم الموجود لما كان الكثير من حيث
هو كثير موجودا كما ليس واحدا وان كان يعرض له الواحد ايضا فيقال للكثرة انها كثرة واحدة ولكن
لا من حيث هي كثرة فحرى بنا ان نتكلم ايضا في الامور التي تختص بالوحدة ولمقابلتها اى الكثرة مثل
الهوهوية والمجانسة والموافقة والمساواة والمشابهة ومقابلاتها بل الكلام في الجانب المقابل لها اكثر
فان الوحدة متشابهة وما يضادها متفنن متشعب فالهوهو هو ان يجعل للكثير من وجه وحدة من وجه
آخر فمن ذلك بالعرض وهو على قياس الواحد بالعرض فكما يقال هناك واحد يقال ههنا هو هو وما كان
هو هو في الكيف فهو شبيه وما كان هو هو في الكم فهو مساو وما كان هو هو في الاضافة يقال له مناسب
واما الذي بالذات فيكون في الامور التي تقوم الذات فما كان هو هو في الجنس قيل مجانس وما كان
هو هو في النوع قيل مماثل وايضا فان ما كان هو هو في الخواص يقال له مشاكل ومقابلات هذه معروفة
من المعرفة بهذه ومقابل الهوهو على الاطلاق الغير والغير منه غير في الجنس ومنه في النوع وهو بعينه
الغير بالفصل ومنه غير بالعرض ويجوز ان يكون الغير بالعرض شيئا واحدا هو غير لنفسه من وجهين
واما الآخر فاسم خاص في اصطلاح ما للمخالف بالعدد والغير يفارق المخالف بان المخالف يخالف
بشيء والغير قد يغاير بالذات والمخالف اخص من الغير وكذلك الآخر والاشياء المتغايرة بالجنس الاعلى
اذا كانت مما على المواد فنفس تغايرها بالجنس الاعلى لا يوجب ان لا يجتمع في مادة واحدة واما المتغايرة
التي تختلف بالانواع تحت الاجناس القريبة التي دون الاعلى فيستحيل ان يجتمع البتة في موضوع واحد
وكل الاشياء التي لا يجتمع في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد فانها تسمى متقابلات
وقد علمت في المنطق عددها وخاصيتها والقنية والعدم منها يدخل بوجه تحت التناقض وقد
الاضداد يدخل بوجه تحت العدم والقنية ووجه دخول العدم تحت السالبة غير وجه دخول
الضد تحت العدم ولكن يجب ان يعلم ان العدم يقال على وجوه فيقال لما من شانه ان يكون موجودا وليس
لانه ليس من شانه ان يكون له وان كان من شانه ان يوجد لامر ما كالبصر فانه من شانه ان يكون لشيء
ولكن الحايط ليس من شانه ان يكون له البصر ويقال لما من شانه ان يكون لجنس الشيء وليس للشيء
ولا من شانه ان يكون له كان جنسا قريبا او بعيدا ويقال لما من شانه ان يكون لنوع الشيء وليس
من شانه ان يكون لشخصه كالانوثة ويقال لما من شانه ان يكون للشيء وليس له مطلقا او في وقته
او لان وقته لم يجيء كالمرد او لان وقته قد فات كالدرد والضرب الاول يطابق السالبة مطلقا
شديدة واما الوجوه الاخرى فيخالفها ويقال العدم لكل فقد بالقسر ويقال العدم لما يكون قد فقد به
الشيء بتمامه فان الاعور لا يقال له اعمى ولا ايضا هو بصير مطلق لكن هذا انما يكون بالقياس الى
الموضوع البعيد اعنى الانسان لا العين ثم ان العدم يحمل عليه السلب ولا ينعكس واما العدم
على الضد لانه ليس المرارة عدم الحلاوة بل هو شيء آخر مع عدم الحلاوة فالعدم قد يكون وحده
في المادة وقد يكون مصاحبا لذات يوجد في المادة عدم ذات اخرى ولا يكون الا مع العدم ومع
هي الاضداد وليس السبب في تقابلها تغاير الاجناس فقد بينا ذلك بل السبب في ذلك ان ذواتها
في حد انفسها وحد فصولها تمانع عن الاجتماع ويتفاسد واذ ليس شيء من الاجناس العالية
بمتضاد فيجب ان يكون الاضداد الحقيقية واقعة في جنس وان يكون جنسها واحدا فيجب ان يكون



الاضداد تتخالف بالفصول فيكون الاضداد من جملة الغير في المشهور مثل السواد والبياض تحت اللون
والحلاوة والمرارة تحت المذوق واما الخير والشر فليسا بالحقيقة اجناسا عالية ولا الخير يدل على
معنى متواطئ فيه ولا الشر ومع ذلك فالشر يدل في كل شيء بوجه ما على عدم الكمال الذي له والخير على
وجوده فبينهما مخالفة العدم والوجود واما الراحة والالم وامثال ذلك فانها تشترك في غير جنس الخير
والشر فانها تشترك في المحسوس او في المتخيل وغير ذلك فليست انواعا للخير والشر ويشبه ان يكون اهل
الظاهر من النظر عمدوا الى الاشياء التي هي متضادة ولها اجناس قريبة تدخل فيها فطبقة منها موافقة للطبيعة
او العقل وطبقة منها مخالفة لايهما كان فانتزعوا منها المعنى الموافق والمعنى المخالف فجعلوا لاحدهما
جنسا لطبقة والآخر لطبقة الاخرى وليس الواجب كذلك بل دلالة الموافقة والمخالفة دلالة اللوازم
لانها ليست للاشياء في انفسها بل بالاضافة ثم ان الامور الموافقة والمخالفة اذا جعلا كطبيعتين
وجعلتا اشياء فيصلح ان يجعل بحسب الاعتبارات المختلفة كالاجناس لها فانها تدخل في جملة الافعال
والانفعالات من جهة وفي الكيفيات من جهة اخرى وفي المضافات باعتبارات اخر فانها من حيث هي صادرة
من اشياء هي افعال ومن حيث هي حاصلة عن اشياء في اشياء هي انفعالات ومن حيث يتقرر منها هيئات
قارة في حواملها فهي من الكيفيات ومن حيث ان الموافق موافق لموافقه فهي من المضاف فاذا كان اسم
الشيء الموافقة والمخالفة مصروفا الى احد هذه المعاني بعينه دخل في الجنس الخاص له لست اقول ان
شيئا واحدا يدخل في اجناس مختلفة فهذا امر ما غرضه بل كل اعتبار هو شيء آخر وهو الداخل في جنس لكن
ولا هذه بالحقيقة اجناس بل كالاجناس لانها امور مركبة من معنى ومن فعل وانفعال واضافة او غير ذلك
ويشبه ان يكون في ذواتها كيفيات ويكون سائر الاعتبارات يلزمها ثم مع الاجتهاد كله في ان يجعل
الموافقة والمخالفة مما يستندها الى الاجناس العالية فان تلك الطبايع الاضداد التي جعلت طبيعتين
اجناس حقيقية وغير الموافقة والمخالفة هي تدخل فيها وقد علمت هذا في موضعه واما القول بوجود
الضدين في جنسين متضادين مثل الشجاعة والتهور فهو ايضا قول متوسع فيه فان الشجاعة في نفسها
كيفية وهي باعتبار ما يكون فضيلة وكذلك التهور في نفسها كيفية وباعتبار ما يكون رذيلة
فالفضيلة والرذيلة ليستا من الاجناس لهذه الكيفيات كما ان الطيب وغير الطيب ليسا اجناسا
للروايح والمذاقات بل لوازم لها بحسب اعتبارات تلحقها فالشجاعة في ذاتها لا تضاد التهور ولا الجبن وانما
المتضادان هما التهور والجبن الداخلان في باب الملكة من الكيف واما الشجاعة فتقابل اللاشجاعة
كما قلنا في المساواة في آخر الفصل السادس من المقالة الثالثة وما يقابله ثم اللاشجاعة كالجنس للجبن
والتهور فان ضاد الشجاعة التهور فتضاده لا لطبيعة ذاته بل انما يضاده لعارض فيه وهو ان
هذا محمود وفضيلة ونافع وذلك مذموم ورذيلة وضار فالاضداد بالحقيقة هي التي تتفق في الجنس
وتتفق في الموضوع فمنها ما يكون للموضوع الواحد يقبل الضدين جميعا من غير استحالة في غيرهما
ومنها ما يكون الموضوع يستحيل اولا في غيرهما حتى يعرض له احدهما فان مزاجا ما يخلو به الشيء واذا
امر يحتاج الى مزاج آخر وليس كذلك الحال في استحالة الحار الى البرد ولما كان الضد يكون في الجنس فلا يخلو
اما ان يكون عدم كل واحد منهما في طبيعة الجنس يلزمه الآخر فقط فيكون لا واسطة بينهما واما ان
يكون ليس كذلك فلا يخلو اما ان يكون مخالفة تلك الكثرة للواحد منها مخالفة واحدة ليس مخالفة
بعضها لبعض اقل واكثر او يكون ذلك مختلفا فان كان مختلفا في ذلك فيكون بعضها اقرب الى
مشابهته والاقرب الى مشابهته فيه شيء من صورته وبعضها في غاية الخلاف له فيكون الضد
ذلك ويكون التضاد غاية الخلاف للمتقابلات المتفقة الجنس والمادة وذلك لانه يصدق ان
يقول غاية الخلاف بحيث كان متوسط وحيث لم يكن لانه اذا كان اثنان كل واحد منهما في غاية البعد
عن الآخر فالتضاد خلاف تام ولذلك فان ضد الشيء واحد واما ان يجعل على غاية الخلاف
والبعد يقع بين الواحد وبين آخرين اثنين متخالفين فذلك محال لان التخالف بين الواحد وبينهما اما ان يكون
في معنى واحد من جهة واحدة فيكون المخالفات للواحد من جهة واحدة متفقة في صورة الخلاف ويكون
نوعا واحدا لا انواعا كثيرة واما ان يكون في جهات فيكون ذلك وجوها من التضاد لا وجها واحدا
فلا يكون ذلك بسبب الفصل الذي اذا لحق الجنس فعل ذلك النوع من غير انضياف شيء وخصوصا

في البسائط وقد علمت هذا بل يكون مرتجعة لواحق واحوال تلزم النوع وكلامنا في نمط واحد من التضاد
وفي التضاد الذي بالذات فقد بان ان ضد الواحد واحد والمتوسط في الحقيقة هو الذي مع انه يخالف
يشابه فحينئذ يجب ان يكون الانتقال اليه اولا في التغير الى الضد فان الاسود لذلك يتغير او يخضر او يحمر
اولا ثم يبيض وقد يعرض للاضداد متوسطات بسلب الطرفين فربما كان ذلك لعدم الاسم للمتوسط ويعنى
به متوسط حقيقي مثل اللاحار واللابارد وان لم يكن للفاتر اسم فمثل هذا ايضا يكون في الجنس واذا اخرج
عن الجنس كقوله لا خفيف ولا ثقيل فذلك ليس بالمتوسط الحقيقي انما ذلك متوسط باللفظ فاما الملكة و
العدم فلا يكون لهما في الموضوع متوسط لانهما هما الموجبة والسالبة بعينها مخصصة بجنس او موضوع و
ايضا في وقت وما لم يكن نسبة الملكة والعدم الى ذات الشيء وانما النسبة النقيضين الى الوجود كله وان
لا واسطة بين النقيضين فكذلك لا واسطة بين الملكة والعدم **فصل في اقتصاص مذاهب**
**الحكماء الاقدمين في المثل والتعليميات** والسبب الداعي الى ذلك وبيان اصل الجهل
الذي وقع لهم حتى زاغوا لاجله قد حان لنا ان نتجرد لمناقضة آراء قيلت في الصور والتعليميات والمبادئ
المفارقة والكليات مخالفة لاصولنا التي قررناها وان كان في صحة ما قلناه واعطينا القوانين التي
اعطيناها تنبيه للمستبصر على حل جميع شبههم وافسادها ونقضان مذاهبهم لكنا سنظهر في
تكلف ذلك بانفسنا لما نرجوا ان نجري في ذلك من فوائد نذكرها خلال مناقضتنا اياهم تكون قد ذهبت
علينا فيما قدمناه وشرحناه فنقول ان كل صناعة فان لها ابتداء نشوء يكون فيها نيئة غير انها تنضج
بعد حين ثم انها تزداد وتكمل بعد حين آخر وكذلك كانت الفلسفة في قديم ما اشتغل بها اليونانيون
خطبية ثم خالطها غلط وجدل وكان السابق الى الجمهور من اقسامها هو القسم الطبيعي ثم اخذوا ينتبهون
للتعليمي ثم للالهي وكانت لهم انتقالات من بعضها الى بعض غير سديدة واول ما انتقلوا عن المحسوس الى
المعقول تشوشوا فظن قوم ان القسمة توجب وجود شيئين في كل شيء كانسانين في معنى الانسانية انسان
فاسد محسوس وانسان معقول مفارق ابدي لا يتغير وجعلوا لكل واحد منهما وجودا فسموا الوجود المفارق
وجودا مثاليا وجعلوا لكل واحد من الامور الطبيعية صورة مفارقة هي المعقولة واياها يتلقى العقل
اذ كان المعقول امرا لا يفسد وكل محسوس من هذه فهو فاسد وجعلوا العلوم والبراهين تنحو نحو هذه و
اياها تتناول وكان المعروف بافلاطون ومعلمه سقراط يفرطان في هذا الراي ويقولان ان للانسانية
معنى واحدا موجودا يشترك فيه الاشخاص ويبقى مع بطلانها وليس هو المعنى المحسوس المتكثر الفاسد فهو اذن
المعنى المعقول المفارق وقوم آخرون لم يروا لهذه الصور مفارقة بل لمباديها وجعلوا الامور التعليمية
التي تفارق بالحد مستحقة للمفارقة بالوجود وجعلوا ما لا يفارق بالحد من الصور الطبيعية لا
يفارق بالذات وجعلوا الصور الطبيعية انما تتولد بمقارنة تلك الصور التعليمية للمادة كالتقعير فانه
معنى تعليمي فاذا قارن المادة صار فطوسة وصار معنى طبيعيا فكان للتقعير من حيث هو تعليمي ان يفارق
ولم يكن له من حيث هو طبيعي ان يفارق واما افلاطون فاكثر ميله الى ان الصور هي المفارقة واما التعليميات
فانها عنده معان بين الصور وبين الماديات فانها وان فارقت في الحد فليس يجوز عنده ان يكون بعد
قايم لا في مادة لانه اما ان يكون متناهيا او غير متناه فان كان غير متناه وذلك يلحقه لانه مجرد طبيعة كان
حينئذ كل بعد غير متناه وان لحقه لانه مجرد عن المادة كانت المادة مفيدة الحصر والصورة وكلا الوجهين
محال بل وجود بعد غير متناه محال وان كان متناهيا فانحصاره في حد محدود وشكل مقدر ليس الا لانفعال
عرض له من خارج لا لنفس طبيعته ولن ينفعل الصورة الا لمادتها فيكون مفارقة وغير مفارقة وهذا
محال فيجب ان يكون متوسطة واما الآخرون فانهم جعلوا مبادي الطبيعية امورا تعليمية وجعلوها
المعقولات بالحقيقة فجعلوها المفارقات بالحقيقة وذكروا انهم اذا جردوا الاحوال الجسمانية عن المادة
لم يبق الا الابعاد والاشكال والاعداد وذلك لان المقولات التسع فان الكيفيات الانفعالية والانفعالات
منها والملكات والقوة واللاقوة امور تكون لذوات الانفعالات والملكات والقوى واما الاضافة
فما يتعلق بما نحن فيها ايضا مادية فيبقى الاين وهو كمي ومتى وهو كمي والوضع وهو كمي واما الفعل
والانفعال فهو مادي فيحصل من هذا ان جميع ما ليس بكمي فهو متعلق بالمادة والمتعلق بالمادة مبدؤه ما
يتعلق بالمادة فتكون التعليميات هي المبادي وتكون هي المعقولات الحقيقية وسائر ذلك غير مفارق

والمتوسط بتوسط ...

ترتيب مه

الامور مه



ولذلك فليس واحد بعد اللون والطعم وغير ذلك حدا يعيا بل انما هو نسبة الى نوع مدركه ولا تعقلها عندهم
العقل انما يتخيلها الخيال لشبكا الحس قالوا واما الاعداد والمقادير واحوالها فهي معقولة لذاتها فهي
اذن المفارقة وقوم جعلوا لها مبادي ولم يجعلوها مفارقة وهم اصحاب فيثاغورس وركبوا كل شيء
من الوحدة والثنائية وجعلوا الوحدة في حيز الخير والحصر وجعلوا الثنائية في حيز الشر وغير الحصر
وقوم جعلوا المبادي الزايد والناقص والمساوي وجعلوا المساوي مكان الهيولى اذ عدم الاستحالة
الى الطرفين وقوم جعلوه مكان الصورة لانها المحصورة المحدودة ولا حد للزايد والناقص ثم تشعبوا
في امر تركيب الكل من التعليميات فجعل بعضهم العدد مبدأ للمقدار فركب الخط من وحدتين والسطح
من اربع وحدات وبعضهم جعل لكل واحد منهما جوهرا على حدة واكثرهم على ان العدد هو المبدأ والوحدة
هي المبدأ الاول وان الوحدة والهوية متلازمتان او مترادفتان وقد رتبوا العدد وانشاؤه من الوحدة
على وجوه ثلاثة احدها على وجه العدد العددي والثاني على وجه العدد التعليمي والثالث على وجه
التكرار اما وجه العدد العددي فجعلوا الوحدة في اول الترتيب ثم الثنائية ثم الثلاثية واما العدد
التعليمي فجعلوا الوحدة مبدأ ثم الثانية ثم الثالثة فرتبوا العدد على توالي وحدة وحدة واما الثالث
فجعلوا انشاء العدد بتكرار وحدة بعينها لا باضافة اخرى اليها والعجب من طائفة فيثاغورية ترى ان
العددية تالف من وحدة وجوهر اذ الوحدة لا تقوم وحدها فانها وحدة شيء والحامل جوهر وحينئذ
يكون التركيب فيكون الكثرة ومن هؤلاء من يجعل لكل رتبة تعليمية من العدد مطابقة لصورة
موجودة فيكون عند التجريد رتبة عدد وعند الخلط بالمادة صورة انسان او فرس وذلك المعنى الذي
اشرنا اليه فيما سلف وقوم يرون ان بين هذه الصور العددية وبين المثل فرقا ومن هؤلاء من جعلها
متوسطات على ما سلف قبل واكثر الفيثاغوريين يرون ان العدد التعليمي هو المبدأ ولكنه غير
مفارق ومنهم من يجوز تركيب الصور الهندسية من الآحاد فيمنع تنصيف المقادير ومنهم من
لا يرى باسا بان يكون التعليميات مركبة من اعداد تعرض لها بعد التركيب ان ينقسم الى غير نهاية
ومنهم من يجعل الصور العددية مباينة للصور الهندسية وانت اذا فكرت وجدت اصول اسباب
الغلط في جميع ما ضل فيه هؤلاء القوم خمسة احدها ظنهم ان الشيء اذا جرد من حيث لم يقرن به
اعتبار غيره كان مجردا في الوجود عنه كانه اذا التفت الى الشيء وحده ومعه قرين التفاتا خاليا عن
الالتفات الى قرينه فقد جعل غير مجاوز لقرينه وبالجملة اذا نظر اليه لا بشرط المقارنة فقد ظن
انه نظر اليه بشرط غير المقارنة حتى انما صلح ان ينظر فيه لانه غير مقارن بل مفارق فظن لهذا ان المعقولات
الموجودة في العالم لما كان العقل ينالها من غير ان يتعرض لما يقارنها ان العقل ليس ينال الا المفارقات
منها وليس كذلك بل لكل شيء من حيث ذاته اعتبار ومن حيث ما يضاف الى مقارن اعتبار وانا اذا
عقلنا صورة الانسان مثلا من حيث هي صورة الانسان وحدها فقد عقلنا موجودا وحده من حيث
ذاته ومن حيث عقلنا فليس يجب ان يكون وحده ومفارقا فان المخالط من حيث هو هو غير مفارق
على جهة السلب لا على جهة العدول الذي يفهم منه المفارقة بالقوام وليس يعسر علينا ان نتفقد
بالادراك او بغيره الشيء من الاحوال واحدا من الاثنين ليس شانه ان يفارق صاحبه قواما وان كان
حدا ومعنى وحقيقة اذ كانت حقيقته ليست مأخوذة في حقيقة الآخر فان المعية توجب المقارنة لا الاتحاد
في المعاني والسبب الثاني غلطهم في امر الواحد فانا اذا قلنا ان الانسانية معنى واحد لم يذهب فيه الى
انه معنى عدده واحد وهو بعينه يوجد في كثيرين فيتكثر بالاضافة كاب واحد يكون لكثيرين بل هو
كاباء لابناء متفرقين وقد استقصينا القول في هذا في موضع آخر فهؤلاء لم يعلموا انا نقول لاشياء
كثيرة ان معناها واحد ونعني بذلك ان اي واحد منها لو توهمناه سابقا الى مادة هي بالحالة التي الاخرى كان
يحصل منها هذا الشخص الواحد وكذلك اي واحد منها سبق الى الذهن منطبعا فيه كان يحصل منه
هذا المعنى الواحد وان كان اذا سبق واحد فعقل الآخر لم يحصل شيئا لا كالمرارة التي لو طرأت على مادة
فيها رطوبة اثرت معنى آخر او تعرضت لذهن سبق اليها معنى رطوبة ومعقولها لفعلت معنى آخر فانهم
فهموا معنى الواحد في هذا الكلام غير ذلك مما اصطلحوا والسبب الثالث جهلهم بان قولنا ان كذا من حيث هو كذا شيء
آخر مباين في الحد له قول متناقض كقول القائل المخالط اذا سئل هل الانسان من حيث هو انسان

المفارقات ع

واحدا وكثيرا فقال الواحد او كثير فان الانسان من حيث هو انسان انسان فقط وليس من حيث هو انسان شيئا
غير الانسان والوحدة والكثرة غير الانسان وقد فرغنا ايضا من تفهيم هذا والرابع ظنهم انا اذا قلنا
ان الانسان توجد دايما باقية ان هذا القول هو قولنا انسانية واحدة او كثيرة وانما كان يكون هذا لو كان
قولنا الانسانية وانسانية واحدة او كثيرة معنى واحدا وكذلك لا يجب ان يحسبوا انهم اذا سلموا لهم
ان الانسانية باقية فقد لزمهم ان الانسانية الواحدة بعينها باقية حتى يضعوا انسانية ازلية ولكان
ظنهم ان امورا مادية اذا كانت معلولة يجب ان تكون عللها امورا يمكن ان تفارق فانه ليس اذا كانت الامور
المادية معلولة كانت التعليميات مفارقة فيجب ان يكون عللها التعليميات لا محالة بل ربما كانت جواهر
اخرى ليست من المقولات التسع ولم يحققوا كنه التحقيق ان المهندسات من التعليميات لا يستغنى
حدودها عن المواد مطلقا وان استغنت عن نوع من المواد دون انواع يشبه ان يكون في تحقيقها اصول
سلفت لنا فلنتجرد للقايلين بالتعليميات

## فصل في ابطال القول بالتعليميات والمثل

فنقول انه ان كانت التعليميات تعليمي مفارق للتعليمي المحسوس فاما ان يكون في المحسوس تعليمي البتة او لا يكون
فان لم يكن في المحسوس تعليمي وجب ان لا يكون مربع ولا مدور ولا معدود محسوس واذا لم يكن شيء من هذا
محسوسا فكيف السبيل الى اثبات وجودها بل الى تخيلها فان مبدأ تخيلنا اياها انما هو من الوجود المحسوس حتى لو توهمنا
واحدا لم نحس شيئا منها لما امكننا انه لا نتخيل بل لا نعقل منها شيئا على انا اثبتنا وجود كثير منها في المحسوس
وان كانت طبيعة التعليميات قد توجد ايضا في المحسوسات فيكون لتلك الطبيعة بذاتها اعتبار من حد بذاتها ظ
ذاتها اما مطابقة بالحد والمعنى للمفارق او مباينة له فان كانت مفارقة له فيكون التعليميات المعقولة
امورا غير التي نتخيلها ونعقلها ونحتاج في اثباتها الى دليل مستانف ثم نشتغل بالنظر في حال مفارقتها
فلا يكون ما عملوا عليه من الاخلاد الى الاستغناء عن اثباتها والاشتغال بتقديم الشغل في بيان مفارقتها
عملا يلتفت اليه وان كانت مطابقة مشاركة له في الحد فلا يخلو اما ان يكون هذه التي في المحسوسات
انما صارت فيها لطبيعتها وحدها فكيف يفارق ما له حدها واما ان يكون ذلك امرا عرض لها بسبب
من الاسباب ويكون هي معرضة لذلك وحدودها غير مانعة عن لحوق ذلك بها فيكون من شان
تلك المفارقات ان تصير مادية ومن شان هذه المادية ان تفارق وهذا هو خلاف ما عقدوا وبنوا
عليه اصل رايهم وايضا فان هذه المادة التي مع العوارض اما ان تحتاج الى المفارقات ولا تحتاج
اليها فان كانت تحتاج الى المفارقات فانما تحتاج الى مفارقات غيرها لطبايعها فتحتاج المفارقات
ايضا الى اخرى وان كانت هذه انما تحتاج الى المفارقات لما عرض لها حتى لولا تلك العوارض لكانت لا تحتاج
الى المفارقات البتة وكان لا يجب ان يكون للمفارقات وجود البتة فيكون العارض للشيء يوجب وجود
امر اقدم منه وغني عنه ويجعل المفارقات محتاجة اليها حتى يجب لها وجود فان لم يكن الامر كذلك
بل كان وجود المفارقات يوجب وجودها مع هذا العارض فلم يوجب العارض في غيرها ولا يوجب
في نفسها والطبيعة متفقة وان كانت غير محتاجة الى المفارقات فلا يكون المفارقات عللا لها بوجه
من الوجوه ولا مبادي ولم يلزم ان يكون هذه المفارقات ناقصة فان هذا المقارن للمادة يلحقه من
القوى والافاعيل ما لا يوجد للمفارق وكم الفارق بين شكل انسان في نساج وبين شكل انسان في حي العرض ٤
فاعل والعجب منهم انهم يجعلون الخط مجردا في قوامه عن السطح والنقطة عن الخط فالذي يجمعها في الجسم الطبيعي
الطبيعة واحد منها توجبه لها فكذلك يجب ان يجمعها لو كانت مفارقة او قوة اخرى نفس او عقل
او مبادي ثم الخط كيف يتقدم الجسم التام تقدم العلل وليس هو صورته فليس الخط صورة الجسمية
ولا هو فاعله ولا هو غايته بل ان كان ولا بد فالجسم التام الكامل في الابعاد هو الغاية للخط وغيره
ولا هو هيولاه بل هو شيء يلحقه من جهة ما يتناهى وينقطع وايضا يلزم القايل بالاعداد ان يجعل
التفاوت بين الامور بزيادة كثرة ونقصانها فيكون الخلاف بين الانسان والفرس ان احدهما
اكثر والاقل موجود دايما في الاكثر فيكون في احدهما الاخر ومن هؤلاء من يجعل الوحدات متساوية فيكون
ما خالف به الاكثر الاقل جزءا من الاقل لكن منهم من يجعل الوحدات ايضا غير متساوية فان كانت
تختلف بالحد فليست وحدات الا لاشتراك الاسم وان كانت لا تختلف بالحد لكنها بعد اتفاق
في الحد يزيد وينقص فاما ان يكون زيادة الزايد منها بشيء فيها بالقوة كالمقادير فيكون الوحدة

مقدارا

مقدارا لا مبدأ مقدار وان كانت زيادة الزايد بشيء فيها بالفعل كالاعداد فيكون الوحدة كثيرة ويلزم
القايلين بالعدد العددي والمركبين منها صور الطبيعيات ان يجعلوا احد شيئين اما ان يجعلوا للعدد
المفارق الموجود نهاية فيكون متناهيا عند حد من الحدود دون غيره من الاختراع الذي لا محصول له او
يجعلوه غير متناه فيجعلوا صور الطبيعيات غير متناهية وهؤلاء يجعلون الوحدة الاولى غير كل وحدة من
الوحدتين اللتين في الثنائية ثم يجعلون الثنائية الاولى غير الثنائية التي في الثلاثية واقدم منها وكذلك
فيما بعد الثلاثية وهذا محال فانه ليس بين الثنائية الاولى والثنائية التي في الثلاثية فرق في الذات بل
في عارض وهو مقارنة شيء له ومقارنة الشيء للشيء لا يجوز ان يبطل ذاته ولو ابطل ذاته لما كان مقارنا لان
المقارن مقارن لموجود واما المفسد فغير مقارن وكيف يكون الوحدة مفسدة للوحدتين الا بان تفسد
واحدا واحدا منهما وكيف يكون الوحدة مفسدة للوحدة ولو افسدتها لم تكن ثنائية بل الثنائية بمقارنة وحدة
اياها لا تصير مباينة في الذات للثنائية بوجودها غير مقارنة لوحدة فان الوحدة لا تصير بالمقارنة حالا تجعل
الكل اكثر من ذا الجزء على حاله وبالجملة اذا كانت الوحدات متشاكلة والتركيب واحدا كانت الطبيعيات
متفقتين الا ان يعرض شيء بغير ويفسد ولا يجوز ان لا يكون الوحدات متشاكلة فان العدد يحدث من
وحدات متشاكلة لا غير على ان قوما منهم يقولون ان الثنائية بلغتها من حيث هي ثنائية وحدة غير وحدة
الثلاثية فكذلك يكون وحدة الثنائية غير وحدة الثلاثية فيلزم ان يكون العشارية مركبة لا من خماسيتين
على ما يكون به الخماسيتان خماسيتين لان آحاد العشرة غير آحاد الخماسية فلا يتركب العشارية من خماسيتين
ويلزم ان يكون آحاد الخماسية اذا كانت جزء عشرة مخالفة لآحادها اذا كانت جزء خمسة عشر لكنهم حسبوا
ان يقولوا ان الخماسية التي في الخمسة عشر غير الخماسية التي في العشارية البسيطة لانها خماسية عشارية
هي جزء خمسة عشر فيلزم ان يكون العشارية اذا اضيف اليها الخماسية لا تصير خمسة عشر او يستحيل آحادها
وذلك كله محال ثم ان لم يكن خماسية العشرة مساوية لخماسية المطلقة فلا يكون خماسية الا باشتراك
الاسم وبالحري ان نفهم معنى الخماسية فيها بحد المشار اليه في اللفظ فان كانت متساوية فيكون اذن
الآحاد في جميعها متساوية والثنائيات والثلاثيات فيكون ايضا صورة الثلاثية موجودة في الرباعية
لكن الثلاثية صورة لنوع طبيعي والرباعية كذلك فيكون الانواع الطبيعية موجودة فيها انواع امور اخرى
مخالفة مثلا اذا كان عدد ما هو صورة للانسان ثم عدد آخر صورة للفرس اما اكثر منه واما اقل فان كان
اكثر منه كان نوع الانسان موجودا في الفرس وان كان اقل منه كان نوع الفرس موجودا في الانسان فيلزم ان يكون
صورة انواع قبل انواع وصورة انواع بعد انواع اذا كانت اشد تركيبا منها وان يأخذ تركيب الانواع من الانواع
ما اخذنا غير متناه ثم كيف يكون عدد موجود له ترتيب اي من الوحدانية والثنائية تذهب الى غير نهاية بالفعل
وقد بينا استحالة هذا واما الذين يولدون العدد بالتكرير مع اثباتنا الوحدة الواحدة فليس يفهم للتكرير فيه
معنى الا ايجاد شيء آخر غير الاول بالعدد فان كان العدد يفعله التكرير وليس كل واحد من الاول والثاني فيه
وحدة فليس الوحدة مبدأ تاليف عدد فان كان الاول من حيث هو اول وحدة والثاني من حيث هو ثان وحدة
فهناك وحدتان فان الوحدة الواحدة لا تتكرر الا بان يكون هناك مرة بعد مرة وهذه المرة اما ان تكون زمانية
او ذاتية فان كانت زمانية ولم يعدم في الوسط فهي كما كانت الا انها كررت وان عدمت ثم اوجدت فالموجودة
شخصية اخرى وان كانت ذاتية فذلك التباين وقوم جعلوا الوحدة كالهيولى للعدد وقوم جعلوها كصورة
لانها يقال على الكل والعجب من الفيثاغوريين انهم جعلوا الوحدات الغير المتجزية مبادي للمقادير وعلموا ان
المقادير تذهب في التجزي الى غير النهاية وقال قوم ان الوحدة اذا قارنت المادة صارت نقطة والثنائية
سطحا ظ على ذلك القياس اذا قارنها فعلت خطا والثلاثية سطحا والرباعية جسما فلا يخلو اما ان يكون المادة لها
مشتركة او يكون لكل واحد منها مادة اخرى فان كانت لها مادة واحدة فتستصير المادة تارة نقطة
ثم تنقلب جسما ثم تنقلب نقطة وهذا مع استحالته يوجب ان لا يكون كون النقطة مبدأ للجسم اولى
من كون الجسم مبدأ للنقطة بل يكونان من الامور المتعاقبة على موضوع واحد وان كانت موادها مختلفة
فلا يوجد في مادة الثنائية وحدة فلا يكون في مادة الثنائية وحدتان فلا يوجد في مادة الثنائية
ثنائية ويلزم ان لا يكون هذه الاشياء البتة معا واما على مذهب التحقيق فليست النقطة موجودة الا
في الخط الذي هو في السطح الذي هو في صورة الجسم الذي هو في المادة وليست النقطة مبدأ الا بمعنى

الطرف واما بالحقيقة فالجسم هو المبدأ بمعنى انه معروض له التناهي به والعجب ممن جعل المبدأ الزيادة
والنقصان ان جعل المضاف مبدأ والمضاف هو امر عارض لغيره من الموجودات ومتأخر عن كل شيء ثم كيف
يمكنهم ان يجعلوا في الوجود كثرة فان الوحدة الثانية التي توجد في الكثرة مضافة الى الاولى لانها كانت
موجودة لذاتها فيما ذا تباين وحدة وحدة وواجب الوجود بذاته لا تتكثر ولا يباين شيئا الا بالجوهر
لا بالعدد وان جاءت بانقسام وحدة فليست الوحدة الاصل واحدا وان جاءت بسبب آخر فالوحدة لها
علة موجودة في طبيعتها وليست من الامور التي بذاتها من المبادي التي توجد ولا سبب لها ثم كيف جعلوا
الوحدة والكثرة من الاضداد وقسموها الى الخير والشر فمنهم من مال الى ان يجعل العدد من الخير لما فيه
من الترتيب والتركيب والنظام ومنهم من مال الى ان يجعل الوحدة من الخير فان كانت الوحدة من الخير
فكيف تولد من شر خير ومن خير شر وكيف صار ازدياد الخير شرا وان كانت الكثرة خيرا والوحدة شرا فكيف
حصل من ازدياد الشر خير وكيف كان الاول والمبدأ شرا حتى صار الافضل معلولا والانقص علة
ومنهم من جعل الوحدة من باب الخير وجعل الشر الهيولى والهيولى ان كانت معلولة فيكون لها علة تستند
الى الهيولى والى الصورة فان كانت تستند الى الهيولى فتستقصى على ما نقصد بالكلام وان كانت تستند الى
صورة فكيف تولد الخير شرا وان لم تكن معلولة فهي واجبة بذاتها فاما ان تكون قابلة للانقسام او مجردة
فان كانت قابلة للانقسام في نفسها فهي مقدار مؤلف من آحاد على رأيهم فهي ايضا من الخير وان كانت
غير منقسمة في ذاتها فذاتها وحدانية والوحدانية خير اذ ليس عندهم للخير معنى الا كونه وحدة او نظاما
من العدد والوحدة اولى عندهم بذلك فان جعلوا كون الوحدة وحدة غير كونها خيرا انتقضت اصولهم
كلها وان جعلوا الوحدانية خيرية لزم من ذلك ان تكون الهيولى لانها وحدانية خيرية ثم ان كانت
الوحدانية فيها خيرية ولكنها لا حق لها غريب فيجرد المطرق به يلزمه هذا البحث بعينه ثم كيف يتولد من
الاعداد حرارة وبرودة وخفة وثقلة حتى يكون عدد يوجب ان يتحرك الشيء الى فوق وعدد يوجب
ان يتحرك الشيء الى اسفل فان بطلان هذه مما يغني عن تكلفنا بيانه على ان قوما منهم جعلوا الاشياء
تتولد من عدد يطابق كيفية او يوجد معها فيكون المبادي ليست اعدادا بل اعدادا وكيفيات او موادا اخرى
وهذا محال واعلم بعد هذا كله ان التعليميات لا تفارق الجزئية وذلك لانها في انفسها ذوات خط
وافر من الترتيب والنظام والاعتدال وكل شيء منها على ما ينبغي ان يكون له وهذا خير كل شيء
تمت المقالة السابعة بعون الله بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الثامنة من الجملة الثانية
في المبدأ الاول للوجود كله ومعرفة صفاته سبعة فصول **فصل في تناهي العلل**
**الفاعلية والقابلية** واذ قد بلغنا هذا المبلغ من كتابنا فبالحري ان نختمه بمعرفة المبدأ الاول
للوجود كله وانه هل هو موجود وهل هو واحد لا شريك له في مرتبته ولا ند له ونذل على مرتبته في الوجود
وعلى ترتيب الموجودات دونه في مراتبها وعلى حال العود اليه مستعينين به فاول ما يجب علينا من ذلك ان
ندل على ان العلل من الوجوه كلها متناهية وان في كل طبقة منها مبدأ اولا وان مبدأ جميعها واحد
وانه مباين لجميع الموجودات واجب الوجود وحده وان كل موجود فمنه ابتداء وجوده فنقول اما
علة الوجود للشيء يكون موجودا معه فقد سلف لك وتحقق ثم نقول انا اذا فرضنا معلولا وفرضنا
له علة ولعلته علة فليس يمكن ان يكون لكل علة علة بغير نهاية لان المعلول وعلته وعلة علته اذا اعتبرت
جملتها في القياس الذي لبعضها الى بعض كانت علة العلة علة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة
المعلولية اليها وان اختلفا في ان احدهما معلول بتوسط والاخر معلول بغير توسط ولم يكن كذلك
لا الاخير ولا المتوسط لان المتوسط الذي هو العلة المماسة للمعلول علة لشيء واحد فقط والمعلول
ليس علة لشيء ولكل واحد من الثلاثة خاصية فكانت خاصية الطرف المعلول انه ليس علة لشيء
وخاصية الطرف الاخر انه علة للكل غيره وكانت خاصية المتوسط انه علة لطرف ومعلول لطرف
وسواء كان الوسط واحدا او فوق واحد وان كان فوق واحد فسواء ترتب ترتيبا متناهيا او ترتب
ترتيبا غير متناه فانه ان ترتب في كثرة متناهية كانت جملة عدد ما بين الطرفين كواسطة واحدة تشترك
في خاصية الواسطة بالقياس الى الطرفين فيكون لكل واحد من الطرفين خاصية وكذلك ان ترتب
في كثرة غير متناهية فلم يحصل الطرف كان جميع الغير المتناهي في خاصية الواسطة لانك اي جملة

العدد صح

بالوحدانية صح

فسكون بر عندهم صح

اخذت كانت علة لوجود المعلول الاخير وكانت معلولة اذ كل واحد منها معلول والجملة متعلقة الوجود بها وتعلق
الوجود بالمعلول معلول الا ان تلك الجملة شرط في وجود المعلول الاخير وعلة له وكلما ازدت في الحصر
والاخذ كان الحكم الى غير النهاية باقيا فليس يجوز اذا ان يكون جملة علل موجودة وليس فيها علة غير معلولة
وعلة اولى فان جميع غير المتناهي يكون واسطة بلا طرف وهذا محال وليس قولنا للقائل انها اعني العلل قبل
العلل تكون بلا نهاية مع تسليمه لوجود الطرفين حتى يكون طرفان وبينهما وسائط بلا نهاية ليس يمنع غرضنا
الذي نحن فيه وهو اثبات العلة الاولى على ان قول القائل ان ههنا طرفين ووسائط بلا نهاية قول يقول باللسان دون
الاعتقاد وذلك لانه اذا كان له طرف فهو متناه في نفسه وان كان المحصور لا ينتهي الى طرف فان ذلك معنى في
الحصر لا معنى في الشيء نفسه وكون الامر في نفسه متناهيا هو ان يكون له طرف وكل ما بين الطرفين فهو
محدود محصور بينهما فقد تبين من جميع هذه الاقاويل ان ههنا علة اولى فانه وان كان ما بين الطرفين
غير متناه ووجد الطرف فذلك الطرف اول لما لا يتناهى وهو علة غير معلول وهذا البيان يصلح ان يجعل
بيانا لتناهي جميع طبقات اصناف العلل وان كان استعمالنا له في العلل الفاعلية بل قد علمنا ان كل ذي ترتيب في
الطبع فانه متناه وذلك في الطبيعيات وان كان لا يدخل فيها المستقبل على بيان تناهي العلل التي تكون
اجزاء من وجود الشيء وتتقدمه في الزمان وهي العلل التي تختص باسم العنصرية وهي ما يكون عنه الشيء
بان يكون هو جزءا ذاتيا للشيء وبالجملة اعتبر بقولنا شيء من شيء ان يكون قد دخل في وجود الثاني امر كان
للشيء الاول اما الجوهر والذات الذي للشيء الاول مثل الانسان في الصبي انه اذا قيل انه كان منه كان
او جزء من الجوهر والذات الذي للشيء مثل الهيولى في الماء اذا قيل انه كان منه هواء ولا يعتبر المعهود
من قول القائل كان كذا من كذا اذا كان بعده ولم يرد لفظة من على شيء من ذات الاول بل على البعدية
فقط فنقول ان كون الشيء من الشيء لا بمعنى بعد الشيء بل بمعنى ان في الثاني امرا من الاول داخلا في
جوهره يقال على وجهين احدهما بمعنى ان يكون الاول انما هو ما هو بانه بالطبع يتحرك الى الاستكمال بالثاني كالصبي
انما هو صبي لانه في طريق السلوك الى الرجلية مثلا فاذا صار رجلا لم يفسد ولكنه استكمل لانه لم يزل
عنه امر جوهري ولا ايضا امر عرضي الا ما يتعلق بالنقص وبكونه بالقوة بعد اذا قيس الى الكمال الاخير
والثاني بان يكون الاول ليس في طباعه ان يتحرك الى الثاني وان كان يلزمه الاستعداد لقبول صورته
لا من جهة ماهيته ولكن من جهة حامل ماهيته واذا كان منه الثاني لم يكن من جوهره الذي بالفعل الا
بمعنى بعد ولكن كان من جزء جوهره وهو الجزء الذي يقارن القوة مثل الماء انما يصير هواء بان يخلع
عن هيولاه صورة المائية ويحصل لها صورة الهوائية والقسم الاول كما لا يخفى عليك يحصل فيه
الجوهر الذي للاول بعينه في الثاني والقسم الثاني لا يحصل الجوهر الذي في الاول بعينه في الثاني بل جزء منه
ويفسد ذلك الجوهر ولما كان في اول القسمين جوهر ما هو اقدم موجودا فيما هو اشد تاخرا كان هو بعينه
او هو بعض منه وكان الثاني هو مجموع جوهر الاول وكمال مضاف اليه ولما كان قد علم فيما سلف ان
الشيء المتناهي الموجود بالفعل لا يكون له ابعاض بالفعل كانت ابعاضا مقدارية او معنوية لها
ترتيب غير متناهية فقد استغنينا بذلك عن ان نشتغل ببيان انه هل يمكن ان يكون موضوع من
هذا القبيل قبل موضوع بلا نهاية او لا يمكن واما الثاني من القسمين فانه من الظاهر ايضا وجوب
التناهي فيه لان الاول انما هو بالقوة الثاني لاجل المقابلة التي بين صورته وصورة الثاني وتلك
المقابلة تقتضيه في الاستحالة على الطرفين اي يكون كل واحد من الامرين موضوعا للآخر فينتهي هذا الى
ذلك وذاك الى هذا فحينئذ بالحقيقة لا يكون احدهما بالذات متقدما على الآخر بل يكون متقدما عليه
بالعرض اي باعتبار الشخصية دون النوعية وليس طبيعة الماء اولى بان يكون مبدأ الهواء من
الهواء للماء بل هما كالمتكافئين في الوجود واما هذا الشخص من الماء فيجوز ان يكون لهذا الشخص من
الهواء ولا يمتنع ان يتفق ان لا يكون لتلك الاشخاص نهاية او بداية وليس كلامنا ههنا فيما هو بالشخصية
مبدأ لا بنوعيته وفيما هو بالعرض مبدأ لا بالذات فانا نجوز ان يقع هناك علل قبل علل بلا نهاية في الماضي
او المستقبل وانما علينا ان نبين التناهي في الاشياء التي هي بذواتها علل فهذا هو الحال في ثاني
القسمين بعد ان تستعين بما قيل ايضا في الطبيعيات والقسم الاول هو الذي هو بذاته علة موضوعية
ولا ينعكس فيصير الثاني علة للاول فان الثاني لما كان عند الاستكمال والاول عند الحركة الى الاستكمال

الاول صح

لم يجز ان يكون الحركة الى الاستكمال بعد حصول الاستكمال كما يجوز ان يكون الاستكمال بعد الحركة الى
الاستكمال فجاز رجل من صبي ولم يجز صبي من رجل شكوك يلزم ما قيل وحلها ونحن نفعل ثم نبانه في
هذا البيان ان نحاذي المذكور منه في التعليم الاول في المقالة الموسومة بالفا الصغرى ثم على هذا الموضع
شكوك يجب ان نوردها ثم نتجرد لحلها فمن ذلك ان لقائل ان يقول ان المعلم الاول لم يستوف القسمة
في كون الشيء من شيء آخر لانه ذكر ذلك على وجهين احدهما كون الشيء عن آخر بفساده وبالجملة الكون الذي
على سبيل الاستحالة والثاني كون الشيء المستكمل من المتحرك اليه والذي في طريق الكون وهذا غير مستوف
للقسمة لان كل ما يكون عن الشيء يكون اولا على وجهين وهو انه لا يخلو اما ان يكون الاول المكون منه هو على حد
ذاته لم يبطل منه شيء ولم يفسد الا معنى الاستعداد وما يتعلق به واما ان يكون الاول مما يمكن ان يكون ثم
الثاني بزوال الشيء من الاول والقسم الاول لا يخلو اما ان يكون الشيء عنه وقد كان مستعدا فقط فخرج الى
الفعل دفعة من غير سلوك او يكون قد كان مستعدا فقط فخرج الى الفعل بحركة متصلة كان فيها بين
الاستعداد الصرف وبين الاستكمال الصرف فيكون الكائن في القسم الاول ينسب الى انه كان عن حالة
واحدة كقولنا كان عن الجاهل عالم وان الكائن في القسم الثاني ينسب انه كان تارة عن حالة مثل ما
كقولنا كان من الصبي رجل وتارة عن حالة مستعدا فقط كقولنا كان عن المني رجل فان اسم الصبي هو مستعد
ان يستكمل رجلا وهو في السلوك واسم المني المستعد ان يكون انسانا لا بشرط ان يكون في السلوك فقد ترك
المعلم الاول من الاقسام ما كان استكمالا وكان الكون منه غير منسوب الى الحركة نحو الاستكمال وايضا فانه
ليس كل خروج عن استعداد صرف الى فعل استكمالا فان النفس يعتقد الراي الخطا فيخرج الى الفعل فيه من
القوة ويكون ليس على سبيل الاستكمال ولا ايضا على سبيل الاستحالة وايضا فان العناصر تكون منها
الكائنات فتكون مستحيلة عند الامتزاج غير فاسدة في حدودها الذاتية على ما علمت فيكون المزاج غير
كائن فيها الا زوال الضد المزاج بل عدمه فقط فيكون هذا القسم ليس هو من القسم الذي مثل له بكون الهواء من الماء
وذلك لان العناصر لا تفسد في انواعها عند المزاج بل تستحيل ولا من القسم الذي مثل له بكون الرجل
من الصبي لانه كان لا ينعكس فلا يكون الصبي بفساد الرجل وههنا ينعكس فيكون من الممتزج شيء عنه
امتزج بعد فساد المزاج وايضا فانه انما تكلم لا على الموضوع بما هو الموضوع بل بما يدل عليه لفظة الكون
من الشيء ومعلوم ان هذا لا يقال لكل نسبة المتكون الى موضوعه فان ما كان من المستعدات التي يكون
منها الشيء بالاستكمال لا اسم له من جهة ما هو مستعد ولا يلحقه تغير عن حالته التي له قبل الخروج الى
الفعل فلا يقال ان الشيء كان منه فلا يقال كان من الانسان رجل ويكون من الصبي لان الصبي اسم له
من جهة ما هو ناقص ولانه لا يتم الا باستحالات ايضا في طريق السلوك فكانه لما سمي كان له معنى يدل
عليه الاسم يزول عنه عند الخروج الى الفعل كانه ما لم يتوهم فيه زوال امر ما كان له بسببه استحقاق
الاسم لم يقل انه يكون منه شيء فيعرض من هذا ان يكون ما لا يسمى فيه نسبة الكائن الى الموضوع غير
داخل في هذه القسمة ويعرض منه ان يكون النسبة الى الموضوع بالعرض لا الذي بالذات لان
الصبي بما هو صبي لا يجوز ان يصير رجلا حتى يكون هو صبي ورجل بل يفسد المعنى المفهوم من اسم
الصبي حتى يصير رجلا فيكون الكون من الصبي انه الامر يعني بعد ويكون ايضا انما تكلم على الموضوعات
التي بالعرض وايضا فانه لا يخلو اما ان يكون الماء اذا كان منه الهواء عنصرا له بوجه ما او لا يكون
فان لم يكن فالاشتغال بذكره باطل وان كان فليس يجب اذا كان الهواء يستحيل في كيفيته الفاعلة
الى المائية فيصير عنصرا له ان لا يستحيل في كيفية اخرى فيصير عنصرا لشيء آخر مثلا في رطوبته فيصير عنصرا
للنار من غير ان يرجع ما ثم كذلك النار في كيفية اخرى غير مقابلة للتي فيها استحال اليها الهواء فتكون
العلل المادية تذهب الى غير النهاية من غير ان يرجع فان لم يتبين من وضعه انه يجب ان يرجع لا محالة بل
بان امكان الرجوع يتعلق به امكان التناهي وليس ذلك مطلوبه بل مطلوبه وجوب التناهي ولنشرع
الآن في حل هذه الشكوك فنقول الاولى ان يكون كلام المعلم الاول انما هو في مبادي الجوهر بما هو جوهر
لا بما هو جوهر متغير وشيء له ما لا يقوم جوهريته ولا ايضا مكانه فيكون كلامه في كون الجوهر من عنصر
او من موضوع له اما كونه على سبيل نوع الجوهر مطلقا واما كونه على سبيل كونه كان النوع الجوهر الاول
ايضا ان يكون كلامه في الكون الطبيعي دون الصناعي واذا كان كذلك كان العنصر جزءا ذاتيا في وجود

[illegible]

الكائن



الكائن وايضا في وجود المكون منه لست اعني بالذاتي انه يكون ضروريا لوجود المركب منه ومن غيره فان هذا ايضا
موجود للعنصر في الاكوان الغير الذاتية مثل العنصر في الجسم الابيض ولكن اعني بالذاتية ان يكون كون
العنصر جزءا امرا ذاتيا له فلا يقوم ذلك العنصر بالفعل الا ان يكون جزءا لذلك الشيء اولا الشيء كماله
الطبيعي ان يكون جزء الجوهر او لاخر حكمه حكمها الا ان يكون العنصر يقوم دون ذلك ثم عرض له ان صار جزءا
من مركب منه ومن عرض فيه ليس هو بمقوم له ولا مكمل لما يقوم فيكون كونه جزءا هو ذاتي بالقياس الى المركب
وليس ذاتيا بالقياس الى ذاته بل يجب ان لا يعرى عن كونه جزءا واذا كان كذلك لم يخل الموضوع من احد امرين
اما ان يكون متقوما بهذا الشيء او بآخر يقوم مقامه فيكون قد كان فيه قبل حصول الصورة الحادثة فيه شيء
آخر يقوم مقامها في تقويمه الا انها تجتمع مع هذه فيكون قد كان حصل من العنصر ومن ذلك الشيء جوهر فلما كان
الثاني فسد ذلك الجوهر المركب وهذا احد القسمين واما ان يكون العنصر قد يقوم لا بهذا الشيء الذي حدث
لكن بصورة غير مستكملة فيما لها الطبع ولكنها قد حصلت بحيث يقوم المادة فقط ولم يحصل الامر الذي
هو علة غائية لهذه الصورة بالطبع فيكون الجوهر قد حصل ولم يحصل كمالا بالطبع واذا كان ذلك الكمال
كمالا له بالطبع والقوى الطبيعية مبدا الحركة الى الكمال الذي بالطبع فيلزم ضرورة ان لا يكون هذا الشيء
موجودا على سلامة الطبيعية زمانا لا عائق له فيه وهو غير متحرك بالطبع الى ذلك الكمال فاذن يلزم ضرورة
في هذا القسم ان يكون المستعد متحركا الى الكمال فقد ظهر اذن ان جميع اصناف كون الجوهر الذي بحسب هذا
النظر هو داخل تحت احد هذين القسمين ضرورة وكذلك جميع اصناف ما هو كون الشيء عن شيء يكون ذلك القابل
في كليهما جزءا ذاتيا باعتباره في نفسه وباعتباره بالقياس الى المركب وليس تقابل ان يقول انه يجوز ان يكون
القوى الطبيعية لا تحرك الى كمالها لا عوارض معينة من خارج او عائق مانع مثال الاول فقدان ضوء الشمس
في الحبوب والبزور ومثال الثاني الامراض المذبلة فالجواب عن ذلك هو انه لا يكون حينئذ الشيء المستعد
تام الاستعداد لانه يحتاج الى تغيرها حتى يقبل تمام فعل الطبيعة مثاله في الاول انه يحتاج ان يسخن من
الشمس اولا ومثاله في الثاني انه يحتاج ان يبادر في تسوية المزاج على ان كلام المعلم الاول ليس في الذي يكون
لا محالة يتحرك بالفعل بل في الذي لو لم يكن عائق للطبيعة وكانت الاسباب الطبيعية المناسبة بالطبع
للطبيعة موجودة كان متحركا الى الكمال وكان في طريق السلوك فقد ظهر اذن ان سائر الاقسام غير معدودة
في هذا البحث لان القسم المذكور بل هذا الحكم غير صحيح في سائر الاقسام فانه يجوز في غير كون الجواهر
اذا فرضنا موضوعا مبتدا ان لا يزال يكتسب استعدادا بعد استعداد لامور عرضية من غير ان يتناهى
كالخشب فانك كلما شكلته بشكل استعد بذلك لامر واذا خرج استعداده الى الفعل استعد لامر
آخر وكذلك للنفس في ادراك المعقولات ويشبه ان يكون الاستحالات الطبيعية لا يمنع فيها هذا
المعنى واما الشك المذكور في كون الاشياء من العناصر وانه ليس على احد القسمين فحلها يظهر ايضا
مما قد قيل وهو ان العنصر مفردا ليس مستعدا لقبول الصور الحيوانية والنباتية بل يحصل له ذلك
الاستعداد بالكيفية التي تحدث فيه بالمزاج والمزاج يحدث فيه لا محالة استحالة تماما في امر طبيعي له وان لم يكن
مقوما فيكون نسبته الى الصورة المزاج من القسم الذي يكون بالاستحالة واذا حصل فيه المزاج كان
قبول الصورة الحيوانية له استكمالا لذلك المزاج ويتحرك الطبع به اليه فيكون نسبته الى الصورة الحيوانية
نسبة الصبي الى الرجل فلذلك ليس يفسد الصورة الحيوانية الى ان يصير مجرد مزاج كما لا يكون الصبي
من الرجل وقد يفسد المزاج الى موجب الصورة البسيطة كما يستحيل الماء الى الهواء وليس الحيوان
عنصرا لجوهر العناصر بل يستحيل اليها من حيث هي بسيطة فيكون اذن الامتزاج والانحلال بسببيهما ثابتين
على الموضوع والبساطة ليست تقوم جوهر العناصر ولكن يكمل طبيعة كل واحد منها من حيث هو بسيط
فتكون النار نارا صرفا في الكيفية التي فيها اللازمة لصورتها وكذلك الماء وكذلك كل واحد من العناصر فاذن
كون الحيوان يتعلق بكونين ولكل واحد منهما حكم يخصه من وجوب التناهي فهو داخل ايضا في القسمين
المذكورين واما الشك الذي يعرض من جهة انه انما اخذ من العناصر ما جرت به العادة ان يقال
ان الشيء منه دون ما لم تجر به العادة فالجواب عن تلك الشبهة هو انه ليس يتغير احكام الاشياء
من جهة الاسماء ولكن يجب ان يقصد المعنى فليقصد وليتعرف الحال فيه فنقول ان العنصر او الموضوع
الذي يكون منه الشيء اذا كان يتقدمه في الزمان فان له من جهة تقدمه له خاصية لا يكون مع حصوله له

وهو الاستعداد القوى وانما يكون الجوهر منه لاجل استعداده لقبول صورة واما اذا زال الاستعداد
بالخروج الى الفعل وجد الجوهر وكان محالا ان يقال انه متكون منه فاذا لم يكن له من جهة الاستعداد اسم
بل اخذ له اسمه الذى لذاته الذى يكون له ايضا عندما لا يجوز ان يكون منه الشىء لم يكن هو الاسم الذى
يتعلق بمعنى التكون فانه لم يكن له من جهة الاستعداد اسم لم يمكن ان يقال باللفظ اذ كان المعنى حاصلا
فى الوجود واذا كان المعنى الذى يكون للمسمى حاصلا فى غير المسمى كان حكمه فى المعنى حكم ذلك وان كان عدم الاسم
يمنع ان يكون حكمه فى اللفظ حكم ذلك فاذا اخذنا القول الذى يكون لذلك الاسم لو كان موضوعا امكن حينئذ
ان نقول لنفس كل شىء انه يكون من العنصر له مثلا امكننا ان نقول ان النفس العالمة تكون من نفس جاهلة مستعدة
للعلم الا ان يمنع استعمال اللفظ يكون فيما خلا التكون الذى فى الجوهر فلا يجوز ان نقول فى النفس العالمة انها
كانت من نفس مستعدة للعلم ولكن يجوز لا محالة فى الجواهر وكلامنا فيها على انه فيما احسب لا يختلف هذا
الحكم فى الجواهر ذواتها وفى الجواهر مع لواحقها واما قول هذا القائل ان ههنا يكون كونا من الشىء بمعنى بعد فليس
اذا كان بمعنى بعد كيف كان لم يكن الكون الذى يقتضى فانه لابد فى كل كون عن شىء ان يكون الكائن بعد ما عنه
كان انما الذى ينفيه المعلم الاول ولا يتعرض له هو ان لا يكون هناك معنى غير البعدية مثل المثل الذى يضربه
ويشرحه واما اذا كان من الشىء بمعنى ان كان بعده بان بقى له من جوهره الذى كان اولا ما هو ايضا من جوهر
الثانى لم يكن بمعنى بعد فقط فكان الذى كلامنا فيه واما قول هذا القائل انه يجب ان يكون فى العنصر الذى بالعرض
دون العنصر الذى بالذات فقد وقعت فيه المغالطة بسبب ان العنصر للكون ليس هو بعينه العنصر للقوام
فى الاعتبار وان كان هو هو بالذات فان العنصر بالذات للكون هو ذات مقارنة للعدم والعنصر بالذات
للقوام هو ذات مقارنة للفعل وكان كل واحد منهما هو عنصر بالعرض لما ليس هو عنصرا له بالذات وكلا
فى العنصر الذى للكون لا فى الذى للقوام فيكون انما اخذ العنصر بالعرض لو اخذ العنصر الذى للكون مبدأ
للقوام فان الصبى ليس عنصر القوام الرجل ولا يكون منه قوام الرجل ولكنه عنصر لكون الرجل ويكون منه
كون الرجل ● فان قال قائل ان المعلم الاول انما يتكلم فى مبادى الجوهر مطلقا فلم اعرض عن العنصر الذى
للجوهر فى قوامه مثل موضوع السماء واقتصر على العنصر الذى للجوهر فى كونه ● فالجواب عن ذلك ان عنصر
قوامه جزء منه هو معه بالفعل ولا يشكل تناهى الامور الموجودة بالفعل فى شىء متناه موجود بالفعل على
ان من بلغ ان يتعلم هذا العلم وقف على ما شرحنا سلف فانما يشكل عليه من امر تناهى العلل او غير تناهيها
وانه هل يمكن ان يكون كذلك فى العناصر التى بالنوع واحد قبل آخر مختلفة بالقرب والبعد واما الشك الاخير بعد بر
فى حديث الماء والهواء فحله سهل على من وقف على كلامنا فى العناصر حيث تكلمنا فى الكون والفساد على ان
الكلام ههنا فى كون الشىء من الشىء بالذات وكل متغير من الذى بالذات فهو فى مادة واحدة مقتضى طبيعتها مشاده بر
فيكون الذى كان عنها بالذات يقتضيها اليها صورة وفى الاخرى كذلك فيكون جملة التغيرات محصورة
وكل طبقة منها مقتصرة على طرفين يرجع باحدهما على الاخر فهذا حل جميع الشبه المذكورة

## فصل فى بيان تناهى العلل الغائية والصورية واثبات المبدأ الاول مطلقا

ونفصل القول فى العلة الاولى مطلقا وفى العلة الاولى مقيدا وبيان انه هو علة اولى مطلقا علة لسائر
العلل واما تناهى العلل الغائية فيظهر لك من الموضع الذى حاولنا فيه اثباتها وحللنا الشكوك فى امرها
فان العلة الغائية اذا ثبت وجودها ثبت تناهيها وذلك لان العلة التمامية هى التى تكون سائر الاشياء
لاجلها ولا تكون هى من اجل شىء آخر فان كان وراء العلة التمامية علة تمامية كانت العلة الاولى لاجل الثانى
فلم تكن الاولى علة تمامية وقد فرضت علة تمامية فاذا كان كذلك فمن جوز ان تكون العلل التمامية تستمر واحدة
بعد اخرى فقد رفع العلل التمامية فى انفسها وابطل طبيعة الخير التى هى العلة التمامية اذ الخير هو الذى
يطلب لذاته وسائر الاشياء تطلب لاجله فاذا كان شىء يطلب لشىء آخر كان نافعا لا خيرا حقيقيا
فقد اتضح انه ايجاب لا تناهى العلل التمامية رفع العلل التمامية فان من جوز ان وراء كل تمام تماما
فقد ابطل فعل العقل فانه من البين بنفسه ان العاقل انما يفعل ما يفعل بالعقل لانه يروم مقصدا
وغاية حتى اذا كان عاقل ما منا يفعل فعلا وليس له غاية عقلية قيل انه يعبث ويجازف ويفعل
لا بما هو ذو عقل ولكن بما هو حيوان واذا كان هذا هكذا فيجب ان تكون الامور التى يفعلها العاقل
بما هو عاقل محدودة بغايات مقصودة لا لانفسها واذا كان الفعل العقلى لا يكون الا محدودا بالغاية

وليس ذلك للفعل العقلى من جهة ما هو فعل عقلى بل من جهة ما هو فعل يؤم به الفاعل الغاية فهو اذن كذلك
من جهة ما هو ذو غاية فاذن كونه ذا غاية يمنع ان يكون لكل غاية غاية فظاهر انه لا يصح قول القائل ان لكل غاية وراءها
غاية واما الافعال الطبيعية والحيوانية فقد علم ايضا فى مواضع اخر انها لغايات واما العلة الصورية
للشىء فيفهم عن قريب تناهيها بما قيل فى المنطق وبما علم من تناهى الاجزاء الموجودة للشىء بالفعل على ترتيب
طبيعى وان الصورة التامة للشىء واحدة وان الكثير فيها يقع على نحو العموم والخصوص وان العموم والخصوص
يقتضى الترتيب الطبيعى وما له ترتيب طبيعى فقد علم تناهيه وفى تامل هذا القدر كفاية وغنية عن التطويل
وينبغى ان نقول انا اذا اثبتنا اولا فاعليا بل مبدءا اول مطلقا فيجب ان يكون واحدا واما اذا قلنا علة اولى
عنصرية وعلة اولى صورية وغير ذلك لم يجب ان يكون واحد وجب ذلك فى الواجب الوجود لانه لا يكون
ولا واحد منها علة اولى مطلقا لان الواجب الوجود واحد وهو فى طبقة المبدأ الفاعلى فيكون الواحد
الواجب الوجود هو مبدءا ايضا لتلك الاوائل فقد بان من هذا ومما سلف منا شرحه ان واجب الوجود
واحد بالعدد وبان ان ما سواه اذا اعتبر بذاته كان ممكنا فى وجوده فكان معلولا ولاح انه ينتهى فى المعلولية
لا محالة اليه فاذن كل شىء الا الواحد الذى هو لذاته واحد والموجود الذى هو لذاته موجود فانه مستفيد
الوجود عن غيره وهو ايس به ليس فى ذاته وهذا معنى كون الشىء مبدعا اى نائل الوجود عن غيره وله عدم ناترع
يستحقه فى ذاته مطلق ليس انما يستحق العدم بصورته دون مادته او بمادته دون صورته بل بكليته
فكليته اذا لم يقترن بايجاب الموجد له واحتسب انه منقطع عنه وجب عدمه بكليته فان ايجاده
عن الموجد له بكليته فليس جزء منه يسبق وجوده بالقياس الى هذا المعنى لا مادته ولا صورته ان كان
ذا مادة وصورة فالكل اذن بالقياس الى العلة الاولى مبدع وليس ايجاده لما يوجد عنه ايجادا يمنع يمكن بر
العدم البتة من جواهر الاشياء بل ايجادا يمنع العدم مطلقا فيما يحتمل السرمد فلذلك هو الابداع المطلق
والتاييس المطلق ليس تاييسا ما وكل شىء حادث عن ذلك الواحد وذلك الواحد محدث له اذ المحدث
هو الذى كان بعد ما لم يكن وهذا البعد ان كان زمانيا سبقه القبل وعدم مع حدوثه فكان الشىء
هو الموصوف بانه قبل وليس الان فلم يكن تهيا ان يحدث شىء الا وقبله شىء آخر يعدم بوجوده فيكون
لاحداث عن الليس المطلق وهو الابداع باطلا لا معنى له بل البعد الذى ههنا هو البعد الذى بالذات
فان الامر الذى للشىء من تلقاء نفسه قبل الذى له من غيره واذا كان له من غيره الوجود والوجوب فله
من نفسه العدم والامكان فكان عدمه قبل وجوده ووجوده بعد عدمه قبلية وبعدية بالذات فكل شىء
غير الاول الواحد موجود بعد ما لم يكن موجودا باستحقاق نفسه

## فصل فى الصفات الاولى للمبدأ الواجب الوجود

فقد ثبت لنا الان شىء واجب الوجود وكان ثبت لنا ان
واجب الوجود واحد فواجب الوجود واحد لا يشاركه فى رتبته شىء فلا شىء سواه واجب الوجود
واذ لا شىء سواه واجب الوجود فهو مبدأ وجوب وجود كل شىء ويوجبه ايجابا اوليا او بواسطة واذا
كان كل شىء غيره فوجوده من وجوده فهو اول ولا نعنى بالاول معنى مضافا الى وجوب وجوده حتى يتكثر
به وجوب وجوده بل نعنى به اعتبار اضافته الى غيره ● واعلم انا اذا قلنا بل بينا ان واجب الوجود
لا يتكثر بوجه من الوجوه وان ذاته وحدانى صرف محض حق فلا نعنى بذلك انه ايضا لا يسلب عنه
وجودات ولا يقع له اضافة الى وجودات فان هذا لا يمكن وذلك لان كل موجود فيسلب عنه انحاء
من الوجود مختلفة كثيرة ولكل موجود الى الموجودات نوع من الاضافة والنسبة وخصوصا الذى يفيض
عنه كل وجود لكنا نعنى بقولنا انه واحد الذات لا يتكثر انه كذلك فى ذاته ثم ان تبعه اضافات ايجابية
وسلبية كثيرة فتلك لوازم للذات معلولة للذات توجد بعد وجود الذات وليست مقومة للذات
ولا اجزاء لها ● فان قال قائل فان كانت تلك معلولة فلها ايضا اضافة اخرى وتذهب الى غير النهاية
فانا نكلفه ان يتامل ما حققنا فى باب المضاف من هذا الفن حيث اردنا ان نبين ان الاضافات تتناهى
فى ذلك ما يحل شكه ونعود فنقول ان الاول لا ماهية له غير الانية وقد عرفت معنى الماهية وبماذا
يفارق الانية فيما سلف فى افتتاح تعليمنا هذا فنقول ان واجب الوجود لا يصح ان يكون له ماهية يلزمها
وجوب الوجود بل نقول من راس ان واجب الوجود قد يعقل نفس واجب الوجود كالواحد فانه قد يعقل
نفس الواحد وقد يعقل من ذلك ان ماهيته هى مثلا انسان او جوهر آخر من الجواهر وذلك الانسان هو الذى

هو واجب الوجود كما انه قد يعقل من الواحد انه ماء او هواء او انسان وهو واحد وقد يتأمل فيعلم ذلك مما وقع
فيه الاختلاف في ان المبدأ في الطبيعيات واحد او كثير فبعضهم جعل المبدأ واحدا وبعضهم جعله كثيرا
والذي جعله منهم واحدا فمنهم من جعل المبدأ الاول لا ذات الواحد بل شيئا هو الواحد مثل ماء او هواء او عدم
او نارا او غير ذلك ومنهم من جعل المبدأ ذات الواحد من حيث هو واحد لا شيء عرض له الواحد ففرق اذن
بين ماهية يعرض لها الواحد او الموجود وبين الواحد والموجود من حيث هو واحد وموجود فنقول ان واجب الوجود
لا يجوز ان يكون على الصفة التي فيها تركيب حتى يكون هناك ماهية ما ويكون تلك الماهية واجبة الوجود
فيكون لتلك الماهية معنى غير حقيقتها وذلك المعنى وجوب الوجود مثلا ان كانت تلك الماهية انه انسان
فيكون انه انسان غير انه واجب الوجود فحينئذ لا يخلو اما ان يكون لقولنا وجوب الوجود هناك حقيقة
او لا يكون ومحال ان لا يكون لهذا المعنى حقيقة وهو مبدأ كل حقيقة بل هو اكد الحقيقة وتصححها
فان كان له حقيقة وهي غير تلك الماهية فان كان ذلك الوجوب من الوجود يلزم ان يتعلق بتلك الماهية
ولا يجب دونها فيكون معنى واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود يوجد لشيء ليس هو فيكون واجب
الوجود من حيث هو واجب الوجود بالنظر في ذاته من حيث هو واجب الوجود ليس بواجب الوجود لان له
شيئا يجب وهذا محال اذا اخذ مطلقا غير مقيد بالوجود الصرف الذي يلحق الماهية واذا اخذ لاحقا
لماهية فانه وان كان قد يفارق ذلك الشيء فليست تلك الماهية البتة بواجبة الوجود مطلقا ولا
عارضا لها وجوب الوجود مطلقا لانها لا يجب في كل وقت وواجب الوجود مطلقا يجب في كل وقت وليس
هكذا حال الوجود اذا اخذ مطلقا غير مقيد بالوجود الصرف الذي يلحق الماهية اذا اخذ لاحقا لماهية
فانه لا ضير لو قال قائل ان ذلك الوجود معلول للماهية من هذه الجهة او لشيء آخر وذلك لان الوجود
يجوز ان يكون معلولا والوجوب المطلق الذي بالذات لا يكون معلولا فبقي ان يكون واجب الوجود
بالذات مطلقا متحققا من حيث هو واجب الوجود بنفسه وواجب الوجود من دون تلك الماهية فيكون
تلك الماهية عارضة لواجب الوجود المتحقق القوام بنفسه ان كان يمكن فواجب الوجود مشار اليه بالعقل في
ذاته ويتحقق واجب الوجود وان لم يكن تلك الماهية العارضة فاذن ليست تلك الماهية ماهية الشيء
المشار اليه بالعقل انه واجب الوجود بل ماهية لشيء آخر لاحق له وقد كانت فرضت ماهية لذلك الشيء لا لشيء
آخر هذا خلف فلا ماهية لواجب الوجود غير انه واجب الوجود وهذه هي الانية واذا الانية والوجود عارضان
للماهية فلا يخلو اما ان يلزمها لذاتها او لشيء من خارج ومحال ان يكون لذات الماهية فان التابع لا يتبع
الا موجودا فيلزم ان يكون للماهية وجود قبل وجودها وهذا محال فنقول ان كل ما له ماهية غير الانية
فهو معلول وذلك لانك علمت ان الانية والوجود لا يتقوم من الماهية التي هي خارجة عن الانية مقام
الامر المقوم فيكون من اللوازم فلا يخلو اما ان يلزم الماهية لانها تلك الماهية واما ان يكون لزومها
اياها بسبب شيء ومعنى قولنا اللزوم اتباع الوجود ولن يتبع موجود الا موجودا فان كانت الانية تتبع
الماهية وتلزمها بنفسها فيكون الانية قد تبعت في وجودها وجودا وكل ما يتبع في وجوده وجودا فان متبوعه
موجود بالذات قبله فيكون الماهية موجودة بذاتها قبل وجودها وهذا خلف فبقي ان يكون الوجود
لها عن علة فكل ذي ماهية معلول وسائر الاشياء غير الواجب الوجود فلها ماهيات تلك الماهيات
هي التي هي بانفسها ممكنة الوجود وانما يعرض لها وجود من خارج فالاول لا ماهية له وذوات الماهيات
يفيض عليها الوجود منه فهو مجرد الوجود بشرط سلب العدم وسائر الاوصاف عنه ثم سائر
الاشياء التي لها ماهيات فانها ممكنة توجد به وليس معنى قولنا انه مجرد الوجود بشرط سلب سائر
الزوائد عنه انه الموجود المطلق المشترك فيه ان كان موجود هذه صفته فان ذلك ليس الموجود
المجرد بشرط السلب بل الموجود لا بشرط الايجاب اعني في الاول انه الموجود مع شرط لا زيادة تركيب
وهذا الآخر هو الموجود لا بشرط الزيادة فلهذا ما كان الكلي يحمل على كل شيء وذلك لا يحمل على ما
هناك زيادة وكل شيء غيره فهنا له زيادة والاول ايضا لا جنس له وذلك لان الاول لا ماهية له
وما لا ماهية له فلا جنس له اذ الجنس مقول في جواب ما هو والجنس من وجه هو بعض الشيء
والاول قد تحقق انه غير مركب وايضا ان معنى الجنس لا يخلو اما ان يكون واجب الوجود واما
ان لا يكون واجب الوجود فان كان واجب الوجود فلا يتوقف الى ان يكون هناك فصل وان لم يكن

ولواجب الوجود



ولواجب الوجود وكان مقوما لواجب الوجود كان واجب الوجود متقوما بما ليس بواجب الوجود هذا خلف
فالاول لا جنس له وكذلك فالاول لا فصل له واذ لا جنس له ولا فصل له فلا حد له ولا برهان عليه
لانه لا علة له وكذلك لا لم له وستعلم انه لا لمية لفعله ☉ ويقال ان قوما يقولون انكم وان تحاشيتم ان تطلقوا
على الاول اسم الجوهر فلستم تتحاشون ان تطلقوا عليه معناه وذلك لانه موجود لا في موضوع وهذا
المعنى هو معنى الجوهر الذي جعلتموه جنسا ☉ فنقول ليس هذا معنى الجوهر الذي جعلناه جنسا بل معنى ذلك
انه الشيء ذو الماهية المتقررة الذي وجوده وجود ليس في موضوع كجسم او كنفس والدليل على انه اذا لم يعن
بالجوهر هذا لم يكن البتة جنسا وهو ان المدلول عليه بلفظة الموجود ليس بمعنى جنسي والسلب الذي
يلحق به لا يزيد على الوجود الا نسبة مباينة وهذا المعنى ليس فيه اثبات شيء محصل بعد الوجود ولا هو معنى
لشيء هو بذاته بل هو بالنسبة فقط فالموجود لا في موضوع انما المعنى الاثباتي فيه انه موجود والذي يجوز ان يكون ذاتا
هو الموجود وبعد شيء سلبي ومضاف خارج عن الهوية فهذا المعنى اذا اخذ هذا الوجه لم يكن
جنسا وانت قد علمت هذا في المنطق علما متقنا وقد بينت في المنطق ايضا انا اذا قلنا كل ا ب ما عنينا
كل شيء موصوف بانه ا ولو كان لذ حقيقة غير الانية فنقول انه حد الجوهر اي الموجود لا في موضوع معناه
مثال الشيء الذي يقال عليه موجود لا في موضوع على ان الموجود لا في موضوع محمول عليه وله في نفسه ماهية
مثل الانسانية والحجرية والشجرية فكذلك ايضا انه يصير والجوهر جنسا والدليل على ذلك يبين الامر في هذا
وان لم يتحقق احدهما دون الآخر الا ترى انك تعرف شخص انسان مجهول الوجود انه لا محالة جوهر وجوده لا يكون
في موضوع ولا نقول انه لا محالة موجود الآن لا في موضوع وكما نأخذ بالغنا في تعريف هذا حيث تكلمنا في المنطق

## فصل في تأكيد وتكرار لما سلف من توحيد واجب الوجود وجميع صفاته السلبية على سبيل الانتاج

وبالحري ان نعيد القول في ان حقيقة الاول موجودة للاول لا
غير وذلك لان الواحد مما هو واجب الوجود يكون ما هو به هو وهو ذاته ومعناه اما مقصورا عليه لذاته
ذلك المعنى او لعلة مثلا لو كان الشيء الواجب الوجود شيئا هو هذا الانسان فلا يخلو اما ان يكون نوع هذا
الانسانية ولانه انسان او لا يكون فان كان لانه انسان نوع هذا الانسان فالانسانية تقتضي ان تكون
هذا فقط فان وجدت لغيره لما اقتضته الانسانية ان يكون هذا بل انما صار هذا لامر غير الانسانية
وكذلك الحال في حقيقة واجب الوجود فانها ان كانت لاجل نفسها هي هذا المعين استحال ان يكون تلك
الحقيقة لغيره فلا تكون تلك الحقيقة ليست الا هذا وان كان تحقق هذا المعنى لهذا المعين لا عن ذاته بل عن غيره
فانما هو لانه هذا المعين فيكون وجوده الخاص له مستفادا من غيره فلا يكون واجب الوجود وهذا
خلف فاذن حقيقة الواجب الوجود للواجب الوجود الواحد فقط وكيف يكون الماهية المجردة عن المادة لذاتين
والشيئان انما يكونان اثنين اما بسبب المعنى واما بسبب الحامل للمعنى واما بسبب الوضع والمكان او بسبب
الوقت والزمان وبالجملة لعلة من العلل لان كل اثنين لا يختلفان بالمعنى فانما يختلفان بشيء عارض للمعنى
مقارن له فكل ما ليس له وجود الا وجود معنى ولا يتعلق بسبب خارج او حالة خارجة فيما ذا يخالف مثله
فاذن لا يكون له مشارك في معناه فالاول لا ند له وايضا فانا نقول ان وجوب الوجود لا يجوز ان يكون معنى
مشتركا فيه لمعنى بوجه من الوجوه لا متفق الحقائق كالانواع ولا مختلف الحقائق كالانواع اما اول ذلك
فان وجوب الوجود لا ماهية له مقارنة غير وجوب الوجود فلا يمكن ان يكون لحقيقة وجوب الوجود اختلاف
بعد وجوب الوجود وايضا لا يخلو اما ان يكون ما يختلف به آحاد واجب الوجود بعد الاتفاق في وجوب الوجود
اشياء موجودة لكل واحد من المتفقين فيه بها يخالف صاحبه او غير موجودة لشيء منها او موجودة لبعضها
دون البعض الآخر الا عدمها فان كانت غير موجودة وليس هناك شيء يقع به الاختلاف بعد الاتفاق
فلا اختلاف بينهما في الحقائق وهي متفقة الحقائق وقد قلنا انها تختلف بحقائقها بعد ما اشتركت فيه وان كانت
غير موجودة في بعضها وموجودة في بعضها فلا يكون احدهما انفصل عن الآخر بان له حقيقة وجوب
الوجود وشيء هو الشرط في الانفصال وللآخر حقيقة وجوب الوجود مع عدم الشرط الذي لذلك وانما
قام لاجل هذا العدم فقط وليس هناك شيء الا العدم ينفصل به عن الآخر فيكون من شأن وجوب الوجود
والحقيقة التي له ان يثبت قائمة مع عدم شرط يلحق به والعدم لا معنى له محصل في الاشياء والا لكانت
في شيء واحد معان بلا نهاية فان فيه اختلاف اشياء بلا نهاية فلا يخلو اما ان يكون وجوب الوجود متفقا

فالثاني من دون الزيادة التي له او لا يكون فان لم يكن فيكون ليس له دونه وجوب الوجود ويكون شرطا في وجوب
الوجود في الآخر ايضا وان كان فيكون الزيادة فصلا ايضا وليس من وجوب الوجود وهو مع ذلك
مركب وواجب الوجود غير مركب وان كان لكل واحد منهما ما ينفصل به عن الآخر فهو يقتضي التركيب في كل
واحد منهما ثم لا يخلو ايضا اما ان يكون وجوب الوجود يتم وجوب وجوده دون كل واحد من الزيادتين
او يكون ذلك شرطا له فان يتم فانه تم فوجوب الوجود لا اختلاف فيه في الذات انما الاختلاف في عوارض
يلحقه وقد قام الوجود واجبا مستغنيا في قوامه عن تلك اللواحق وان لم يتم فلا يخلو اما ان لا يتم دون
ذلك من حيث ان يكون له حقيقة وجوب الوجود واما ان يكون وجوب الوجود معنى متحققا في نفسه وليستا
ذاتك ولا احدهما داخلا في هويته من حيث واجب الوجود ولكنه لا بد حتى ان يصير حاصل الوجود باحدهما
مثل ان الهيولى وان كانت لها جوهرية في حد هيوليتها فان وجودها بالفعل انما بهذه الصورة واما
بالاخرى وايضا اللون فانه وان كان فصل السواد لا يقومه من حيث هو لون ولا فصل البياض فان كل
واحد منهما كالعلة له في ان يوجد بالفعل ويحصل وليس احدهما علة له بعينه بالفعل بل ايهما اتفق ولكن
ذلك من حال فان كان الامر على مقتضى الوجه الاول فكل واحد منهما داخل في تقويم وجوب الوجود وشرط وذلك في حال م
فيه حتى كان وجوب الوجود وجب ان يكون معه وان كان على مقتضى المعنى الثاني فوجوب الوجود يحتاج الى
شيء يوجد به فيكون واجب الوجود من بعد ما يتقرر له معناه واجب الوجود ويحتاج الى شيء آخر يوجد به
وهذا محال واما في اللون وفي الهيولى فليس الامر هناك على هذه الصورة فان الهيولى حد انه هيولى شيء والذي
فانه لون شيء وفي انه موجود شيء فنظير اللون هناك هو الواجب الوجود ههنا ونظير فصل السواد والبياض
هناك هو ما يختص به كل واحد من المفروضين ههنا وكما ان كل واحد من فصلي السواد والبياض لا مدخل
له في تقرر اللونية لونية كذلك يجب ان يكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين لا مدخل له في تقرر
وجوب الوجود واما هناك فكان المدخل للفصلين في ان صار اللون موجودا اي صار اللون شيئا
هو شيء غير اللون وزايد على انه لون وههنا ليس يمكن ذلك لان وجوب الوجود يكون متقرر الوجود بل هو
تقرر الوجود بل الوجود شرط في تقرر ماهية واجب الوجود وهو نفسه مع عدم عدم او امتناع بطلان
فاما في اللون فالوجود لاحق يلحق ماهية هي اللون فيوجد الماهية التي هي بنفسها لون عينا موجودة
بالفعل فلو كانت الخاصية ليست علة في تقرر ماهية وجوب الوجود بل في ان يحصل له الوجود وكان
الوجود امرا خارجا من تلك الماهية خروجها عن ماهية اللون كان الامر مستمرا على قياس سائر الاشياء
العامة المنفصلة بفصول وبالجملة المنقسمة في معان مختلفة لكن الوجود يجب ان يكون حاصلا حتى
يكون وجوبه فيكون الخاصية كانها يحتاج اليها الشيء في امر هو الذي استغنى فيه عنها وهذا خلف
محال بل حقيقة الوجود الواجب غير محتاج الى وجود ثان يلحقها احتياج حقيقة اللونية الى وجود يكون
لها وعلة وجود اذ الوجود ليس له الوجود كشيء ثان يحتاج اليه كما هو للونية وجود ثان وبالجملة كيف
يكون شيء خارجا من وجوب الوجود شرطا في وجوب وجوده ومع ذلك فان حقيقة وجوب الوجود
كيف يتعلق بموجب لها فيكون وجوب الوجود في نفسه امكان الوجود ونفرد من رأس فنقول بالجملة
ان الفصول وما يجري مجراها لا يتعلق بها حقيقة المعنى الجنسي من حيث معناه بل حيث كانت علة
لتقويم الحقيقة موجودة فان الناطق ليس شرطا يتعلق به الحيوان في ان له معنى الحيوان وحقيقته
بل في ان يكون موجودا معينا واذا كان المعنى العام هو نفس واجب الوجود وكان الفصل يحتاج اليه
في ان يكون واجب الوجود موجودا دخل ما هو كالفصل في ماهية ما هو كالجنس والحال فيما يقع به اختلاف
غير فصلي في جميع هذه الاحوال اظهر فتبين ان وجوب الوجود ليس مشتركا فيه فالاول لا شريك له واذ هو
بريء عن كل مادة وعلائقها وعن الفساد وكلاهما شرط ما يقع تحت التضاد فالاول لا ضد له فقد وضح
ان الاول لا جنس له ولا ماهية له ولا كيفية له ولا كمية له ولا اين له ولا متى له ولا ند له ولا شريك
له ولا ضد له تعالى وجل وانه لا حد له ولا برهان عليه بل هو البرهان على كل شيء بل انما عليه الدلائل
الواضحة وانه اذا حققته فانما يوصف بعد الانية بسلب المشابهات عنه وبايجاب الاضافات كلها اليه
فان كل شيء منه وليس هو مشاركا لما منه وهو كل شيء وليس هو شيئا من الاشياء بعده فصل
في انه تام بل فوق التمام وخير ويفيد كل شيء بعده وانه حق وانه عقل محض يعقل

كل شيء وكيفية ذلك وكيف يعلم ذاته وكيف يعلم الكليات وكيف الجزئيات وعلى اي وجه لا يجوز ان يقال انه
يدركها فواجب الوجود تام الوجود لانه ليس شيء من وجوده وكمالات وجوده قاصرا عنه ولا شيء من
جنس وجوده خارج عن وجوده لغيره كما يخرج في غيره مثل الانسان فان اشياء كثيرة من كمالات
وجوده قاصرة عنه وايضا فان انسانيته توجد لغيره بل واجب الوجود فوق التمام لانه ليس انما له الوجود
الذي له فقط بل كل وجود ايضا فهو فاضل عن وجوده له وفائض عنه وواجب الوجود بذاته خير محض
فالخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء وما يتشوقه كل شيء هو الوجود او كمال الوجود من باب الوجود والعدم
من حيث هو عدم لا يتشوق بل من حيث يتبعه وجود او كمال للوجود فيكون المتشوق بالحقيقة الوجود
فالوجود خير محض وكمال محض والخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء في حده ويتم به وجوده والشر
لا ذات له بل هو اما عدم جوهر او عدم صلاح حال الجوهر فالوجود خير وكمال الوجود خيرية الوجود والوجود
الذي لا يقارنه عدم لا عدم جوهر ولا عدم شيء للجوهر بل هو دائما بالفعل فهو خير محض والممكن
الوجود بذاته ليس خيرا محضا لان ذاته بذاته لا يجب له الوجود بذاته فذاته بذاته يحتمل العدم
وما احتمل العدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريئا من الشر والنقص فاذن ليس الخير المحض الا الواجب
الوجود بذاته وقد يقال ايضا خير لما كان مفيدا لكمالات الاشياء وخيراتها وقد بان ان واجب الوجود
يجب ان يكون لذاته مفيدا لكل وجود ولكل كمال وجود فهو من هذه الجهة خير ايضا لا يدخله نقص ولا شر
وكل واجب الوجود فهو حق لان حقيقة كل شيء هو خصوصية وجوده الذي يثبت له فلا احق اذن من واجب
الوجود وقد يقال الحق ايضا لما يكون الاعتقاد لوجوده صادقا ولا احق بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد
لوجوده صادقا ومع صدقه دائما ومع دوامه لذاته لا لغيره وسائر الاشياء فان ماهياتها كما علمت لا تستحق
الوجود بل هي في انفسها وقطع اضافتها الى واجب الوجود تستحق العدم فلذلك كلها في انفسها باطلة وبه
حقة وبالقياس الى الوجه الذي يليه حاصلة فلذلك كل شيء هالك الا وجهه فهو احق بان يكون حقا وواجب
الوجود عقل محض لانه ذات مفارقة للمادة من كل وجه وقد عرفت ان السبب في ان لا يعقل الشيء هو المادة
وعلائقها لا وجوده واما الوجود الصوري فهو الوجود العقلي وهو الوجود الذي اذا تقرر في شيء صار للشيء
به عقل والذي يحتمل نيله هو عقل بالقوة والذي ناله بعد القوة هو عقل بالفعل على سبيل الاستكمال
والذي هو له لذاته هو عقل بذاته وكذلك هو معقول محض لان المانع للشيء ان يكون معقولا هو ان يكون في مادة
وعلائقها وهو المانع عن ان يكون عقلا فقد تبين لك هذا فالبريء عن المادة والعلائق المتحقق بالوجود المفارق
هو معقول بذاته ولانه عقل بذاته وهو ايضا معقول بذاته فهو معقول ذاته فذاته عقل وعاقل ومعقول لا ان
هناك اشياء متكثرة وذلك لانه بما هو هوية مجردة عقل وبما يعتبر له ان هويته المجردة لذاته فهو معقول لذاته
وبما يعتبر له ان ذاته له هوية مجردة هو عاقل ذاته فان المعقول هو الذي ماهيته المجردة لشيء والعاقل هو الذي
له ماهية مجردة لشيء وليس من شرط هذا الشيء ان يكون هو او آخر بل شيء مطلقا والشيء مطلقا اعم من هو او آخر
فالاول باعتبارك ان له ماهية مجردة لشيء هو مدرك عاقل وباعتبارك ان ماهيته مجردة لشيء هو معقول
مدرك وهذا الشيء هو ذاته فهو عاقل مدرك بان له الماهية المجردة التي لشيء هو ذاته ومعقول بان ماهيته
المجردة هي لشيء هو ذاته وكل من تفكر قليلا علم ان العاقل يقتضي شيئا معقولا وهذا الاقتضاء لا يتضمن ان ذلك
الشيء آخر او هو بل المحرك اذا اقتضى شيئا متحركا لم يكن نفس هذا الاقتضاء يوجب ان يكون شيئا آخر او هو بل نوع
آخر من البحث يوجب ذلك ويبين انه من المحال ان يكون ما تحرك هو ما حرك بيانا انما يجهل بالفطرة ويكتسب بالبحث
لذلك لم يمتنع ان يتصور فريق لهم عدد ان في الاشياء شيئا محركا لذاته الى وقت ان قام البرهان على امتناعه
ولم يكن نفس تصور المحرك والمتحرك يوجب ذلك اذ كان المحرك يوجب ان يكون له شيء متحرك بلا شرط انه آخر
او هو والمتحرك يوجب ان يكون له شيء محرك عنه بلا شرط انه آخر او هو وكذلك المضافات عرفنا اثنينيتها لامر لا
لنفس النسبة والاضافة المفروضة في الذهن فانا نعلم يقينا ان لنا قوة نعقل بها الاشياء فاما ان تكون
القوة التي نعقل بها هذه القوة هي هذه القوة نفسها فتكون هي نفسها تعقل ذاتها او تعقل ذلك قوة اخرى
فتكون لنا قوتان قوة نعقل الاشياء بها وقوة نعقل بها هذه القوة ثم يتسلسل الكلام الى غير النهاية
فتكون فينا قوى تعقل الاشياء بلا نهاية بالفعل فقد بان ان نفس كون الشيء معقولا لا يوجب ان يكون
معقول شيء ذلك الشيء آخر وبهذا تبين انه ليس يقتضي العاقل ان يكون عاقل شيء آخر بل كل ما يوجد له الماهية

المجردة فهو عاقل وكل ماهية مجردة توجد له او لغيره فهو معقول لانك تحذف الماهية لذاتها عاقلة
ولذاتها ايضا معقولة لكل ماهية مجردة تفارقها او لا تفارقها فقد فهمت ان نفس كونه معقولا وعاقلا
لا يوجب ان يكون اثنين في الذات ولا اثنين في الاعتبار ايضا فانه ليس تحصيل الامرين الا اعتبار
ان ماهية مجردة لذاته وان ماهية مجردة ذاتها لها وههنا تقديم وتاخير في ترتيب المعاني والغرض المحصل
شيء واحد بلا قسمة فقد بان ان كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب فيه كثرة البتة وليس يجوز ان يكون واجب
الوجود يعقل الاشياء من الاشياء والا فذاته اما متقومة بما يعقل فيكون تقومها بالاشياء واما ان
يكون عارضة لها ان يعقل فلا يكون واجب الوجود من كل جهة وهذا محال ويكون لولا امور من خارج
لم يكن هو بحال ويكون له حال لا يلزم عن ذاته بل عن غيره فيكون لغيره فيه تاثير والاصول السالفة
يبطل هذا وما اشبهه ولانه مبدا كل وجود فيعقل من ذاته ما هو مبدا له وهو مبدا للموجودات التامة
باعيانها والموجودات الكائنة الفاسدة بانواعها اولا وبتوسط ذلك باشخاصها ومن وجه آخر لا يجوز
ان يكون عاقلا لهذه المتغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة عقلا زمانيا متشخصا بل على نحو آخر نبينه
فانه لا يجوز ان يكون تارة يعقل عقلا زمانيا منها انها موجودة غير معدومة وتارة يعقل عقلا زمانيا
منها انها معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد من الامرين صورة عقلية على حدة ولا واحد من الصورتين
يبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات ثم الفاسدات ان عقلت بالماهية المجردة وبما يتبعها
مما لا يتشخص لم يعقل بما هي فاسدة وان ادركت بما هي مقارنة للمادة وعوارض مادة ووقت وتشخيص لم يكن
معقولة بل محسوسة او متخيلة ونحن قد بينا في كتب اخرى ان كل صورة لمحسوس وكل صورة خيالية
فانما ندركه من حيث هي محسوسة ومتخيلة بآلة متجزئة وكما ان اثبات كثير من الافاعيل لواجب الوجود
نقص له كذلك اثبات كثير من التعقلات بل واجب الوجود انما يعقل كل شيء على نحو كلي ومع ذلك فلا يعزب
عنه شيء شخصي فلا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات والارض وهذا من العجايب التي يحوج تصورها
الى لطف قريحة واما كيفية ذلك فلانه اذا عقل ذاته وعقل انه مبدا كل موجود عقل اوايل الموجودات
عنه وما يتولد عنها ولا شيء من الاشياء يوجد الا وقد صار من جهة ما واجبا بسببه وقد بينا هذا
فيكون هذه الاسباب يتادى بمصادماتها الى ان يوجد عنها الامور الجزئية فالاول يعلم الاسباب
ومطابقاتها فيعلم ضرورة ما يتادى اليه وما بينها من الازمنة وما لها من العودات لانه ليس يمكن ان يعلم
تلك ولا يعلم هذا فيكون مدركا للامور الجزئية من حيث هي كلية اعني من حيث لها صفات وان تخصصت
بها شخصا فبالاضافة الى زمان متشخص او حال متشخصة لو اخذت تلك الحال بصفاتها كانت ايضا
بمنزلتها لكونها تستند الى مبادي كل واحد منها نوعه في شخصه فيستند الى امور شخصية وقد قلنا
ان مثل هذا الاستناد قد يجعل للشخصيات رسما ووصفا مقصورا عليها فان كانت تلك الشخصيات
مما هو عندنا لعقل شخصي ايضا كان للعقل الى ذلك المرسوم سبيل وذلك هو الشخصي الذي هو واحد
في نوعه لا نظير له ككرة الشمس مثلا او كالمشتري واما اذا كان النوع منتشرا في الاشخاص لم يكن
للعقل الى رسم ذلك الشخص سبيل الا ان يشار اليه ابتداء على ما عرفته ونعود فنقول كما انك تعلم
حركات السماويات كلها فانت تعلم كل كسوف وكل اتصال وانفصال جزئي يكون بعينه ولكن على نحو
كلي لانك تقول في كسوف ما انه كسوف يكون بعد زمان حركة تكون لكذا من كذا شماليا نصفيا ينفصل
القمر منه الى مقابلة كذا ويكون بينه وبين كسوف مثله سابق له او متاخر عنه مدة كذا وكذلك بين حال
الكسوفين الاخرين حتى لا تقدر عارضا من عوارض تلك الكسوفات الا علمته ولكنك علمته كليا لان هذا
المعنى قد يجوز ان يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها تكون حاله تلك الحال لكنك تعلم بحجة ما ان
ذلك الكسوف لا يكون الا واحدا بعينه وهذا لا يدفع الكلية ان تذكرت ما قلناه قبل ولكنك مع
هذا كله ربما لم يجز ان تحكم في هذا الآن بوجود هذا الكسوف او لا وجوده الا ان تعرف جزئيات الحركات
بالمشاهدة الحسية وتعلم ما بين هذا المشاهد وبين ذلك الكسوف من المدة وليس هذا نفس معرفتك
بان في الحركات حركة جزئية صفتها صفة ما شاهدت وبينها وبين الكسوف الثاني الجزئي كذا
فان ذلك قد يجوز ان تعلم على هذا النوع من العلم ولا تعلم وقت ما يشك فيه انها هل هي موجودة بل
يجب ان يكون قد حصل لك بالمشاهدة شيء مشار اليه حتى تعلم حال ذلك الكسوف فان منع مانع ان يسمى



هذا معرفة الجزئي من جهة كلية فلا مناقشة معه وان غرضنا الآن في غير ذلك وهو في تعريفنا ان الامور
الجزئية كيف تعلم وتدرك علما وادراكا يتغير معهما العالم وكيف تعلم وتدرك علما وادراكا لا يتغير
معهما العالم فانك اذا علمت امر الكسوفات كما توجد انت ولو كنت موجودا دائما كان لك علم لا بالكسوف
المطلق بل بكل كسوف كاين ثم كان وجود ذلك الكسوف وعدمه لا يغير منك امرا فان علمك في الحالين
يكون واحدا وهو ان كسوفا له وجود بصفات كذا بعد كسوف كذا او بعد وجود الشمس في الحمل كذا
في مدة كذا ويكون بعد كذا وبعده كذا ويكون هذا العقل منك صادقا قبل ذلك الكسوف ومعه وبعده فاما ان
ادخلت الزمان في ذلك فعلمت في آن مفروض ان هذا الكسوف ليس بموجود ثم علمت في آن آخر انه موجود
لم يبق علمك ذلك عند وجوده بل يحدث علم آخر ويكون فيك التغير الذي اشرنا اليه ولم يصح ان يكون في وقت
الانجلاء على ما كنت قبل الانجلاء هذا وانت زماني وآني والاول الذي لا يدخل في زمان وحكمه فهو
بعيد ان يحكم حكما في هذا الزمان وذلك الزمان من حيث هو فيه ومن حيث هو حكم منه جديدا ومعرفة جديدة
واعلم انك انما كنت تتوصل الى ادراك الكسوفات الجزئية لاحاطتك بجميع اسبابها واحاطتك بكل ما في
السماء واذا وقعت الاحاطة بجميع الاسباب ووجودها انتقل منها الى جميع المسببات ونحن سنبين
هذا من ذي قبل بزيادة كشف فنعلم كيف علم الغيب فتعلم من هنالك ان الاول من ذاته كيف يعلم مبدا
كل شيء وان ذلك لانه مبدا شيء هو مبدا شيء او اشياء حالها وحركاتها كذا وما ينتج عنها كذا الى
التفصيل الذي لا تفصيل بعده ثم على الترتيب الذي يلزم ذلك التفصيل لزوم التعدية والتادية
فتكون هذه الاشياء مفاتيح الغيب

## فصل في نسبة المعقولات اليه وفي ايضاح ان صفاته الايجابية والسلبية لا توجب في ذاته كثرة

وان له البهاء الاعظم
والجلال الارفع والمجد الغير المتناهي وفي تفصيل حال اللذة العقلية ثم يجب ان يعلم انه اذا قيل عقل للاول
قيل على المعنى البسيط الذي عرفته في كتاب النفس وانه ليس فيه اختلاف صور مرتبة متخالفة كما يكون
في النفس على المعنى الذي مضى في كتاب النفس فهو لذلك يعقل الاشياء دفعة واحدة من غير ان يتكثر
بها في جوهرها او يتصور في حقيقة ذاته بصورها بل يفيض عنه صورها معقولة وهو اولى بان يكون
عقلا من تلك الصور الفايضة عن عقليته ولانه يعقل ذاته وانه مبدا كل شيء فيعقل من ذاته كل شيء واعلم
ان المعنى المعقول قد يوجد من الشيء الموجود كما عرض ان اخذنا نحن عن الفلك بالرصد والحس صورته
المعقولة وقد يكون الصورة المعقولة غير ماخوذة عن الموجود بل بالعكس كما انا نعقل صورة بنائية
نخترعها ثم يكون تلك الصورة المعقولة محركة لاعضائنا الى ان نوجدها فلا يكون وجدت فعقلناها
ولكن عقلناها فوجدت فنسبة الكل الى الاول الواجب الوجود هو هذا فانه يعقل ذاته وما توجبه
ذاته ويعلم من ذاته كيفية كون الخير في الكل فيتبع صورته المعقولة صورة الموجودات على النظام المعقول
عنده لا على انها تابعة اتباع الضوء للمضيء والاسخان للحار بل هو عالم بكيفية نظام الخير في الوجود
وانه عنه وعالم بان هذه العالمية يفيض عنها الوجود على الترتيب الذي يعقله خيرا ونظاما وعاشق
ذاته التي هي مبدا كل نظام خير من حيث هو كذلك فيصير نظام الخير معشوقا له بالعرض لكنه لا يتحرك
الى ذلك عن شوق فانه لا ينفعل عنه البتة ولا يشتاق شيئا ولا يطلبه فهذه ارادته الخالية عن نقص
عليه شوق وانزعاج قصد الى غرض ولا يظن انه لو كانت للمعقولات عنده صور وكثرة كانت كثرة
الصور التي يعقلها اجزاء لذاته وكيف وهي تكون بعد ذاته لان عقله لذاته بذاته ومنه يعقل كل ما بعده فعقله
لذاته علة عقله ما بعد ذاته فعقله ما بعد ذاته معلول عقله لذاته على ان المعقولات والصور التي له بعد ذاته
انما هي معقولة على نحو المعقولات العقلية لا النفسانية وانما له اليها اضافة المبدا الذي يكون عنه
لا فيه بل اضافات على الترتيب بعضها قبل بعض وان كانت معا لا تتقدم ولا تتاخر في الزمان فلا يكون
هناك انتقال في المعقولات ولا يظن ان الاضافة العقلية اليها اضافة اليها كيف وجدت والا كان
كل مبدا صورة في مادة من شان تلك الصورة ان يعقل بتدبير ما من تجريد وغيره يكون هو عقلا بالفعل
بل هذه الاضافة له اليها وهي بحال معقولة ولو كان من حيث وجودها في الاعيان لكان انما يعقل ما وجد في كل
وقت ولا يعقل منها المعدوم منها في الاعيان الى ان يوجد فيكون لا يعقل من نفسه انه مبدا ذلك
الشيء على ترتيبه الا عندما يصير مبدا فلا يعقل ذاته لان ذاته من شانها ان يفيض عنها كل وجود وان كان

العقل ص

الترتيب خ

من حيث من شانها انها كما يوجب ادراك الاخر وان لم يوجد فيكون العالم الربوبي محيطا بالوجود الحاصل
والممكن ويكون لذاته اضافة اليها من حيث هي معقولة لا من حيث لها وجود في الاعيان فيبقى ان النظر
في حال وجودها معقولة انها تكون موجودة في ذات الاول كاللوازم تلحقه او يكون لها وجود مفارق
لذاته وذات غيره كصور مفارقة على ترتيب موضوعة في صقع الربوبية او من حيث هي موجودة
في عقل ونفس اذا عقل الاول هذه الصور ارتسمت في احدهما فيكون ذلك النفس او العقل كالموضوع
لتلك الصور المعقولة وتكون معقولة له على انها فيه ومعقولة من الاول على انها عنه ويعقل الاول من
ذاته انه مبدأ لها فيكون من جملة تلك المعقولات ما المعقول منه ان الاول مبدأ له بلا واسطة بل
يفيض وجوده عنه اولا وما المعقول منه انه مبدأ له بتوسط فهو يفيض عنه ثانيا وكذلك يكون الحال
في وجود تلك المعقولات وان كان ارتسامها في شئ واحد لكن بعضها قبل وبعضها بعد على الترتيب السببي
والمسببي واذا كانت تلك الاشياء المرتسمة في ذلك الشئ من معلولات الاول فيدخل في جملة ما
الاول يعقل ذاته مبدأ له فيكون صدورها عنه ليس على ما قلنا من انه اذا عقله خيرا وجد لانه
نفس عقله خيرا ويتسلسل الامر لانه يحتاج ان يعقل انها عقلت وكذلك الى ما لا نهاية وذلك محال
فهو نفس عقله للخير فاذا قلنا انما عقلتها وجدت ولم يكن معها عقل اخر ولم يكن وجودها الا انها عقلت
فانا نكون كانا قلنا لانها عقلها عقلها او لانها وجدت عنه وجدت عنه فان جعلت هذه المعقولات
اجزاء ذاته عرض تكثر وان جعلتها لواحق ذاته عرض لذاته ان لا يكون من جهتها واجب الوجود لملاصقته
ممكن الوجود وان جعلتها امورا مفارقة لكل ذات عرضت الصور الافلاطونية وان جعلتها موجودة
في عقل ما عرض ايضا ما ذكرنا قبل هذا من المحال فينبغي ان تجتهد جهدك في التخلص من هذه الشبه و
تحفظ ان لا تكثر ذاته ولا تبالي بان تكون ذاته ماخوذة مع اضافة ما ممكنة الوجود فانها من حيث هي
علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود بل من حيث ذاتها وتعلم ان العالم الربوبي عظيم جدا وتعلم انه فرق
بين ان يفيض عن الشئ صورة من شانها ان يعقل وان يفيض عن الشئ صورة معقولة من حيث هي معقولة
بلا زيادة وهو يعقل ذاته مبدأ للفيضان كل معقول من حيث هو معقول معلول كما هو مبدأ لفيضان
كل موجود من حيث هو موجود معلول ثم تجتهد في تامل الاصول المعطاة والمستقبلة لينفتح لك ما
ينبغي ان ينفتح فالاول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود في الكل انه كيف يكون فذلك النظام
لانه يعقله وهو مستفيض كائن موجود وكل معلوم الكون وجهة الكون عن مبدئه عند مبدئه وهو
خير غير مناف وهو تابع لخيرية ذات المبدأ وكمالها المعشوقين لذاتيهما فذلك الشئ مراد لكن ليس
مراد الاول هو على نحو مرادنا حتى يكون له فيما يكون عنه غرض فكانك قد علمت استحالة هذا وستعلم
بل هو لذاته مريد هذا النحو من الارادة العقلية المحضة وحيوته ايضا هذا بعينه فان الحيوة التي
عندنا تكمل بادراك وفعل هو التحريك منبعثان عن قوتين مختلفتين وقد صح ان نفس مدركه وهو
ما يعقله عن الكل هو سبب الكل وهو بعينه مبدأ فعله وذلك ايجاد الكل فمعنى واحد منه هو ادراك و
سبب الى الايجاد فالحيوة منه ليس مما يفتقر الى قوتين حتى يتم بقوتين ولا الحيوة منه غير العلم وكل
ذلك له بذاته وايضا فان الصورة المعقولة التي تحدث فينا فتكون سببا للصورة الموجودة الصناعية
لو كانت بنفس وجودها كافية لان يتكون منها الصورة الصناعية بان تكون صورا هي بالفعل مبادي
لما هي له صور لكان المعقول عندنا هو بعينه القدرة ولكن ليس كذلك بل وجودها لا يكفي في ذلك
لكن يحتاج الى ارادة متجددة منبعثة من قوة شوقية يتحرك منهما معا القوة المحركة فتحرك العصب
والاعضاء الادوية ثم يحرك الالات الخارجة ثم يحرك المادة فلذلك لم يكن نفس وجود هذه الصور
المعقولة قدرة ولا ارادة بل عسى القدرة فينا عند المبدأ المحرك وهذه الصورة محركة لمبدأ القدرة
فيكون محرك المحرك فواجب الوجود ليست ارادته مغايرة الذات لعلمه ولا مغايرة المفهوم لعلمه
فقد بينا ان العلم الذي له هو بعينه الارادة التي له وكذلك قد تبين ان القدرة التي له هي كون ذاته عاقلة
للكل عقلا هو مبدأ للكل لا ماخوذا عن الكل ومبدأ بذاته لا يتوقف على وجود شئ وهذه الارادة
على الصورة التي حققناها التي لا تتعلق بغرض في فيض الوجود لا يكون غير نفس الفيض وهو الجود
فقد كنا حققنا لك من امر الجود ما اذا تذكرته علمت ان هذه الارادة نفسها تكون جودا فاذا حققت

يكون الصفة الاولى لواجب الوجود انه ان وموجود ثم الصفات الاخرى بعضها يكون المعنى فيها
هذا الوجود مع اضافة وبعضها هذا الوجود مع سلب وليس ولا واحد منها موجبا في ذاته كثرة
البتة ولا مغايرة فالتي تخالط السلب انه لو قال قائل للاول ولم يتحاش انه جوهر لم يعن الا
هذا الوجود وهو مسلوب عنه الكون في موضوع واذا قيل له واحد لم يعن الا الوجود نفسه
مسلوبا عنه القسمة بالكم او القول او مسلوبا عنه الشريك واذا قال عقل ومعقول وعاقل
لم يعن بالحقيقة الا هذا المجرد في نفسه مسلوبا عنه جواز مخالطة المادة وعلايقها مع اعتبار
اضافة ما واذا قال له اول لم يعن الا اضافة هذا الوجود الى الكل واذا قال له قادر لم يعن به الا
انه واجب الوجود مضافا الى ان وجود غيره انما يصح عنه على النحو الذي ذكر واذا قال له حي
لم يعن الا هذا الوجود العقلي ماخوذا مع الاضافة الى الكل المعقول ايضا بالقصد اذ الحي
هو الدراك الفعال واذا قال له مريد لم يعن الا كون واجب الوجود مع عقليته اي سلب المادة
عنه مبدأ لنظام الخير كله وهو يعقل ذلك فيكون هذا مؤلفا من اضافة وسلب واذا قال له جواد
عناه من حيث هذه الاضافة مع السلب بزيادة سلب اخر وهو انه لا ينحو غرضا لذاته واذا قال له خير
لم يعن الا كون هذا الوجود مبرا عن مخالطة ما بالقوة والنقص وهذا سلب او كونه مبدأ لكل كمال
ونظام وهذا اضافة فاذا عقلت صفات الاول الحق على هذه الجهة لم يوجد فيها شئ يوجب
لذاته اجزاء او كثرة بوجه من الوجوه ولا يمكن ان يكون جمال او بهاء فوق ان يكون الماهية عقلية
محضة خيرية محضة بريئة عن كل واحد من انحاء النقص واحدة من كل جهة فالواجب الوجود له الجمال
والبهاء المحض وهو مبدأ جمال كل شئ وبهاؤه هو ان يكون على ما يجب له فكيف جمال ما يكون
على ما يجب في الوجود الواجب وكل جمال وملايمة وخير مدرك فهو محبوب ومعشوق ومبدأ ذلك
كله ادراكه اما الحسي واما الخيالي واما الوهمي واما الظني واما العقلي وكلما كان الادراك اشد
اكتناها واشد تحقيقا والمدرك اجمل واشرف ذاتا فاحباب القوة المدركة اياه والتذاذها به
اكثر فالواجب الوجود الذي هو في غاية الكمال والجمال والبهاء الذي يعقل ذاته بتلك الغاية
والبهاء والجمال وبتمام التعقل وبتعقل العاقل والمعقول على انهما واحد بالحقيقة يكون ذاته
لذاته اعظم عاشق ومعشوق واعظم لاذ وملتذ فان اللذة ليست الا ادراك الملائم من جهة
ما هو ملائم فالحسية احساس بالملائم والعقلية تعقل الملائم وكذلك فالاول افضل مدرك بافضل
ادراك لافضل مدرك فهو افضل لاذ وملتذ ويكون ذلك امرا لا يقاس اليه شئ وليس عندنا
لهذه المعاني اسام غير هذه الاسامي فمن استبشعها استعمل غيرها ويجب ان يعلم ان ادراك
العقلي للمعقول اقوى من ادراك الحسي للمحسوس لانه اعني العقل يعقل ويدرك الامر الباقي الكلي
ويتحد به ويصير هو هو على وجه ما ويدركه بكنهه لا بظاهره وليس كذلك الحس للمحسوس فاللذة
التي تجب لنا بان نتعقل ملائما هي فوق التي تكون لنا بان نحس ملائما ولا نسبة بينهما لكنه قد يعرض
ان تكون القوة الدراكة لا تستلذ بما يجب ان تستلذ به لعوارض كما ان المريض لا يستلذ
الحلو ويكرهه لعارض فكذلك يجب ان تعلم من حالنا ما دمنا في البدن فانا اذا حصل لقوتنا
العقلية كمالها بالفعل لا نجد من اللذة ما يجب للشئ في نفسه وذلك لعائق البدن ولو انفردنا
عن البدن لكنا بمطالعتنا ذاتنا وقد صارت عالما عقليا مطابقا للموجودات الحقيقية
والجمالات الحقيقية واللذات الحقيقية متصلة بها اتصال معقول بمعقول نجد من اللذة
والبهاء ما لا نهاية له وسنوضح هذه المعاني كلها بعد ● واعلم ان لذة كل قوة حصول كمالها
لها فللحس المحسوسات الملائمة وللغضب الانتقام وللرجاء الظفر ولكل شئ ما يخصه وللنفس
الناطقة مصيرها عالما عقليا بالفعل فالواجب الوجود معقول عقل او لم يعقل معشوق عشق او لم يعشق
تمت المقالة الثامنة من جملة الالهيات من الشفاء ● بسم الله الرحمن الرحيم

## المقالة التاسعة

في صدور الاشياء عن تدبير الاول والمعاد اليه وهي سبعة فصول

### فصل في صفة فاعلية المبدأ الاول

قد ظهر لنا ان للكل مبدأ
واجب الوجود غير داخل في جنس او واقع تحت حد او برهان بريئا عن الكم والكيف والماهية

والاين والمتى والحركة لا ندّ له ولا شريك له ولا ضدّ له وانه واحد من وجوه لانه غير منقسم لا في الاجزاء
بالفعل ولا في الاجزاء بالفرض والوهم كالمتصل ولا في العقل بان يكون ذاته مركبة من معان
عقلية متغايرة تتحد منها جملة وانه واحد من حيث هو غير مشارك البتة في وجوده الذي له فهو
بهذه الوحدة فرد وهو واحد لانه تام الوجود ما بقي له شيء ينتظر حتى يتم وقد كان هذا احد وجوه
الواحد وليس الواحد فيه الا على الوجه السلبي ليس كالواحد الذي للاجسام لاتصال او لاجتماع
او غير ذلك يكون الواحد فيه بوحدة هو معنى وجودي يلحق ذاتا او ذواتا وقد اتضح لك فيما سلف
من العلوم الطبيعية وجود قوة غير متناهية غير جسمية وانها مبدأ الحركة الازلية وبان لك ان الحركة
المستديرة ليست متكونة تكونا زمانيا فقد بان لك من هناك من وجه ما انه مبدأ دائم الوجود وقد بان
لك بعد ذلك ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وانه لا يجوز ان يستانف له حالة
لم يكن مع انه قد بان لك ان العلة لذاتها تكون موجبة المعلول فان دامت اوجبت المعلول دائما
فلو اكتفيت بتلك الاشياء لكفتك ما نحن في شرحه الا انا نزيدك بصيرة فنقول انك قد علمت
ان كل حادث فله مادة فاذا كان لم يحدث ثم حدث لم يخل اما ان يكون علتاه الفاعلية والقابلية
لم يكونا فحدثتا او كانتا ولكن كان الفاعل لا يحرك والقابل لا يتحرك او كان الفاعل ولم يكن القابل
او كان القابل ولم يكن الفاعل ○ ونقول قولا مجملا قبل العود الى التفصيل انه اذا كانت
الاحوال من جهة العلل كما كانت ولم يحدث البتة امر لم يكن كان وجوب كون الكائن عنها او لا وجوده
على ما كان فلم يجز ان يحدث كائن البتة فان حدث امر لم يكن فلا يخلو اما ان يكون حدوثه على سبيل
ما يحدث لحدوث علته دفعة لا على سبيل ما يحدث لقرب علته او بعدها او يكون حدوثه على سبيل
ما يحدث لقرب علته او بعدها ○ فاما القسم الاول فيجب ان يكون حدوثه لحدوث العلة ومعها
غير متأخر عنها البتة فانه ان كانت العلة غير موجودة ثم وجدت وموجودة وتأخر عنها المعلول
لزم ما قلناه في الاول من وجوب حادث آخر غير العلة فكان ذلك الحادث هو العلة القريبة فان
تمادى الامر على هذه الجهة وجبت علل وحوادث دفعة غير متناهية ووجبت معا وهذا مما عرفنا
الاصل القاضي بابطاله فبقي ان لا يكون العلل الحادثة كلها دفعة لا لقرب من علة او بعد فبقي
ان تتمادى الى كون ينتهي الى قرب علل او بعدها وذلك بالحركة فاذن قد كان قبل الحركة حركة وتلك
الحركة اوصلت العلل الى هذه الحركة فهما كالمتماستين والا رجع الكلام الى الرأس في الزمان
الذي بينهما وذلك انه ان لم يماسه حركة كانت الحوادث الغير المتناهية منها في آن واحد اذ لا يجوز
ان يكون في آنات متتالية متماسة واستحال ذلك بل يجب ان يكون واحد قد قرب في ذلك
الآن بعد بعد او بعد بعد قرب فيكون ذلك الآن نهاية حركة اولى تؤدي الى حركة اخرى دام اخر فان
ادتا الى حركة اخرى واوجبتها كانت الحركة التي هي كعلة قريبة لهذه الحركة مماسة لها والمعنى في هذه
المماسة مفهوم على انه لا يمكن ان يكون زمان بين حركتين ولا حركة فيه فانه قد بان لنا في الطبيعيات
ان الزمان تابع للحركة ولكن لا اشتغال لنا بهذا النحو من البيان فانا نعرف ان كانت حركة قبل حركة
ولا نعرف ان تلك الحركة كانت علة لحدوث هذه الحركة فقد ظهر ظهورا واضحا ان الحركة
لا يحدث بعد ما لم يكن الا لحادث وذلك الحادث لا يحدث الا بحركة مماسة لهذه الحركة ولا نبالي
اي حادث كان ذلك الحادث كان قصدا من الفاعل او ارادة او علما او آلة او طبعا او حصول
وقت اوفق للعمل دون وقت او حصول تهيؤ او استعداد من القابل لم يكن او وصول من المؤثر
لم يكن فانه كيف كان فحدوثه متعلق بالحركة لا يمكن غير هذا ولنرجع الى التفصيل ونقول ان كانت
العلة الفاعلة والقابلة موجودتي الذات ولا فعل ولا انفعال بينهما فيحتاج الى وقوع نسبة بينهما توجب
الفعل والانفعال اما من جهة الفاعل فمثل ارادة موجبة للفعل او طبيعة موجبة للفعل او آلة
او زمان ○ واما من جهة القابل فمثل استعداد لم يكن او من جهتهما جميعا مثل وصول احدهما
الى الآخر وقد وضح ان جميع هذا بحركة ما ○ واما ان كان الفاعل موجودا ولم يكن قابل البتة
فهذا محال ○ اما اولا فلان القابل كما بينا لا يحدث الا بحركة لها او اتصال فيكون قبل الحركة
حركة ○ واما ثانيا فلانه لا يمكن ان يحدث ما لم يتقدمه وجود القابل وهو المادة فيكون قد كانت





القابل حتى يحدث القابل واما ان وضع ان القابل موجود والفاعل ليس بموجود فالفاعل يحدث ويلزم
ان يكون حدوثه بعلة ذات حركة على ما وصفناه وايضا مبدأ الكل ذات واجبة الوجود وواجب
الوجود واجب ما يوجد عنه والا فله حال لم يكن فليس واجب الوجود من جميع جهاته فان وضعت
الحال الحادثة لا في ذاته بل خارجة عن ذاته كما يضع بعضهم الارادة فالكلام على حدوث الارادة
عنها ثابت هل هو بارادة او طبعا او لامر آخر اي امر كان ومهما وضع امر حدث لم يكن ○ فاما
ان يوضع حادثا في ذاته واما غير حادث في ذاته بل على انه شيء مباين لذاته فيكون الكلام ثابتا وان
حدث في ذاته كان ذاته متغيرا وقد بينا ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وايضا
ان كان هو عند حدوث المباينات عنه كما كان قبل حدوثها ولم يعرض البتة شيء لم يكن وكان الامر
على ما كان ولا يوجد عنه شيء فليس يجب ان يوجد عنه شيء بل يكون الحال والامر على ما كان فلابد من
تميز لوجوب الوجود عنه او ترجيح للوجود عنه بحادث متوسط لم يكن حين كان الترجيح للعدم عنه
وكان التعطل عن الفعل حاله وليس هذا امرا خارجا عنه فانا نتكلم في حدوث الحادث عنه نفسه
بلا واسطة امر يحدث فيحدث به الثاني كما يقولون في الارادة فالمراد والعقل الصريح الذي لا يكذب لم يكذر مل
يشهد ان الذات الواحدة اذا كانت من جميع جهاتها كما كانت وكان لا يوجد عنها فيما قبل شيء وهي الآن
كذلك فالآن ايضا لا يوجد عنها شيء فاذا صارت الآن يوجد عنها شيء فقد حدث في الذات قصد
او ارادة او طبع او قدرة وتمكن او شيء مما يشبه هذا لم يكن ومن انكر هذا فقد فارق مقتضى عقله لسانا
ويعود اليه ضميرا فان الممكن ان يوجد وان لا يوجد لا يخرج الى الفعل ولا يترجح له ان يوجد الا بسبب واذا
كانت هذه الذات التي للعلة كانت ولا ترجح ولا يجب فيها هذا الترجيح ولا داعي ولا مصلحة ولا غير
ذلك فلابد من حادث موجب للترجيح في هذه الذات ان كانت هي العلة الفاعلة والا كانت نسبتها
الى ذلك الممكن على ما كان قبل ولم يحدث لها نسبة اخرى فيكون الامر بحاله ويكون الامكان امكانا صرفا
بحاله واذا حدث لها نسبة فقد حدث امر ولا بد من ان يحدث لذاته وفي ذاته فانها ان كانت خارجة
عن ذاته كان الكلام ثابتا ولم يكن هي النسبة المطلوبة فانا نطلب النسبة الموقعة لوجود كل ما هو
خارج عن ذاته بعد ما لم يكن يجمع كافتها جملة واحدة وفي حال ما لم يوجد شيء والا فقد خرج من الجملة
شيء وتقرر في حال ما بعد فان كان هذا النسبة مباينا له فليست هي النسبة المطلوبة فاذن الحادث
الاول يكون على هذا القول في ذاته لكنه محال فكيف يمكن ان يحدث في ذاته شيء وعمن يحدث وقد بان ان
واجب الوجود بذاته واحد فترى ان ذلك عن الحادث منه فيكون ليست النسبة المطلوبة لانا نطلب
النسبة الموجبة لخروج الممكن الاول الى الفعل وهو عن واجب وجود آخر وقد قيل ان واجب الوجود واحد
وعلى انه ان كان عن آخر فهو العلة الاولى والكلام فيه ثابت ثم كيف يجوز ان يتميز في العدم وقت
ترك ووقت شروع وبما ذا يخالف الوقت الوقت وايضا اذا بان ان الحادث لا يحدث الا لحدوث حال
في المبدأ فلا يخلو اما ان يكون حدوث ما يحدث عن الاول بالطبع او بعرض فيه غير الارادة ○ او
بالارادة اذ ليس بقسري ولا اتفاقي فان كان بالطبع فقد تغير الطبع او كان بالعرض فقد تغير
العرض وان كان بالارادة فلنترك انها حدثت فيه او مباينة له بل نقول اما ان يكون المراد نفس
الايجاد او غرضا ومنفعة بعده فان كان المراد نفس الايجاد لذاته فلم لم يوجد قبل اتراه استصلحه
الآن او حدث وقته او قدر عليه الآن ولا معنى لما نقوله قول القائل ان هذا السؤال باطل لان
السؤال في كل وقت عائد بل هذا سؤال حق لانه في كل وقت عائد ولازم وان كان لغرض ومنفعة
فمعلوم ان الذي هو للشيء بحيث كونه ولا كونه بمنزلة فليس لغرض والذي هو للشيء بحيث كونه منه اولى فهو
نافع والحق الاول كامل الذات لا ينتفع بشيء وايضا فان الاول بما ذا يسبق افعاله الحادثة ابذاته ام
بالزمان فان كان بذاته فقط مثل الواحد للاثنين وان كانا معا وحركة المتحرك بان يتحرك بحركة ما يتحرك
عنه وان كانا معا فيجب ان يكونا كلاهما محدثين الاول القديم والافعال الكائنة عنه وان كانت
قد سبق لا بذاته فقط بل بذاته وبالزمان بان كان وحده ولا عالم ولا حركة ولا شك ان لفظة كان
تدل على امر مضى وليس الآن وخصوصا ويعقبه قولك ثم فقد كان كون قد مضى قبل ان خلق الخلق
وذلك الكون هو متناه فقد كان اذن زمان قبل الحركة والزمان لان الماضي اما بذاته وهو الزمان

واما بالزمان وهو الحركة وما فيها ومعها وقد بان لك هذا فان لم يسبق بامر هو ماض للوقت الاول من حدوث
الخلق فهو حادث مع حدوثه وكيف لا يكون سبق على وضع اعهد بامرها للوقت الاول من الخلقة ان
قد كان ولا خلق وكان خلق وليس كان ولا خلق ثابتا عند كونه كان خلق ولا كونه قبل الخلق ثابت
مع كونه مع الخلق وليس كان ولا خلق نفس وجوده وحده فان ذاته حاصلة بعد الخلق ولا كان ولا
خلق هو وجوده مع عدم الخلق بلا شيء ثالث فان وجود ذاته وعدم الخلق موصوف بانه قد كان
وليس الان وتحت قولنا كان معنى معقول دون معقول الامرين لانك اذا قلت وجود ذات وعدم
ذات لم يكن مفهوما عنه المسبق بل قد يصح ان يفهم معه المتأخر فانه لو عدمت الاشياء صح وجود
وعدم الاشياء ولم يصح ان يقال لذلك كان بل انما يفهم منه السبق بشرط ثالث فوجود الذات شيء
وعدم الذات شيء ومفهوم كان شيء موجود غير المعنيين وقد وضح هذا المعنى للخالق مبتدا لاعن
بداية وجوز فيه ان يخلق قبل ان خلق توهم فيه خلقا فاذا كان هكذا كانت هذه القبلية مقدرة
مكمية وهذا هو الذي نسميه الزمان اذ تقديره ليس تقدير ذي وضع ولا ثبات بل على سبيل التجدد ثم
ان شئت فتأمل اقاويلنا الطبيعية اذ بينا ان ما يدل عليه معنى كان ويكون عارض لهيئة غير
قارة والهيئة الغير القارة هي الحركة فاذا تحققت علمت ان الاول انما سبق الخلق عندهم ليس
سبقا مطلقا بل سبقا بزمان معه حركة واجسام او جسم وهؤلاء المعطلة الذين عطلوا الله
عن جوده لا يخلو اما ان يسلموا ان الله كان قادرا قبل ان يخلق الخلق ان يخلق جسما ذا حركات يقدر اوقاتا
وازمنة ينتهي الى وقت خلق العالم او يبقى مع خلق العالم ويكون له الى وقت خلق العالم اوقات وازمنة
محدودة او لم يمكن الخالق ان يبتدئ الخلق الاحين ابتدا وهذا القسم الثاني محال يوجب انتقال
الخالق من العجز الى القدرة او انتقال المخلوقات عن الامتناع الى الامكان بلا علة والقسم الاول
ينقسم عليهم قسمين فيقال لا يخلو اما ان يكون كان يمكن ان يخلق الخالق جسما غير ذلك الجسم انما
ينتهي الى العالم بمدة وحركات اكثر او لا يمكن ومحال ان لا يمكن لما بيناه فان امكن فاما ان يمكن خلقه
مع خلق ذلك الجسم الاول الذي ذكرناه قبل هذا الجسم او انما يمكن قبله فان امكن معه فهو محال
لانه لا يمكن ان يكون ابتداء خلقين متساويي الحركة في السرعة يقع بحيث ينتهيان الى خلق العالم ومدة
احدهما اطول وان لم يمكن معه بل كان امكانه مباينا له متقدما عليه او متأخرا عنه يتقدم في حال
العدم امكان خلق شيء بصفة ولا امكانه وذلك في حال دون حال ووقع ذلك متقدما ومتأخرا
ثم ذلك الى غير نهاية فقد وضح صدق ما قدمناه من وجود حركة لا بدو لها في الزمان وانما
البدو لها من جهة الخالق وانها هي السماوية فيجب ان يعلم ان العلة القريبة للحركة الاولى الى
نفس لا عقل وان السماء حيوان مطيع لله تعالى **فصل في ان المحرك القريب
للسماويات لا طبيعة ولا عقل** بل نفس والمبدأ الابعد عقل فنقول انا بينا في
الطبيعيات ان الحركة لا تكون طبيعية للجسم على الاطلاق والجسم على حالته الطبيعية اذ كان كل
حركة بالطبع مفارقة ما بالطبع لحالة والحالة التي تفارق بالطبع هي حالة غير طبيعية لا محالة فظاهر
ان كل حركة تصدر عن طبع ففي حالة غير طبيعية ولو كان شيء من الحركات مقتضى طبيعة الشيء
لما كان شيء من نسب الحركات باطل الذات مع بقاء الطبيعة بل الحركة انما يقتضيها الطبيعة لوجود
حال غير طبيعية اما في الكيف كما اذا سخن الماء بالقسر واما بالكم كما تذبل البدن الصحيح ذبولا
مرضيا واما في المكان كما اذا نقلنا المدرة الى حيز الهواء ولذلك ان كانت الحركة قد تكون في
مقولة اخرى والعلة في تجدد حركة بعد حركة تجدد الحال الغير الطبيعية وتقدير البعد عن الغاية
فاذا كان الامر على هذه الصفة لم يكن حركة مستديرة عن طبيعة والا كانت عن حالة غير طبيعية
الى حالة طبيعية واذا وصل اليها سكنت ولم يجز ان يكون فيها بعينها قصد الى تلك الحالة الغير الطبيعية
لان الطبيعة ليست تفعل باختيار بل على سبيل تسخير وسبيل ما يلزمها بالذات فان كانت
الطبيعة تحرك على الاستدارة فهي تحرك لا محالة اما عن اين غير طبيعي او وضع غير طبيعي هربا
طبيعيا عنه وكل هرب طبيعي عن شيء فمحال ان يكون هو بعينه قصدا طبيعيا اليه والحركة المستديرة
تفارق كل نقطة وتتركها وتقصد في تركها ذلك كل النقط وليست تهرب عن شيء الا وتقصده

فليس اذن الحركة المستديرة طبيعية الا انها قد تكون بالطبع اي ليس وجودها في جسمها مخالفا
لمقتضى طبيعة اخرى لجسمها فان الشيء المحرك لها وان لم يكن قوة طبيعية كان شيئا طبيعيا لذلك
الجسم غير غريب عنه وكانه طبيعية وايضا فان كل قوة فانما يحرك بتوسط الميل والميل هو المعنى الذي
يحس في الجسم المحرك وان سكن قسرا احس ذلك الميل فيه كانه يقاوم المسكن مع سكونه طلبا للحركة
فهو غير الحركة لا محالة وغير القوة المحركة لان القوة المحركة تكون موجودة عند اتمامها الحركة ولا يكون
الميل موجودا فهكذا ايضا الحركة الاولى فان محركها لا يزال يحدث في جسمها ميلا بعد ميل وذلك الميل
لا يمتنع ان يسمى طبيعة لانه ليس بنفس ولا من خارج ولا له ارادة واختيار ولا يمكنه الا ان يحرك او يحرك
الى غير جهة محدودة ولا هو مع ذلك مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم الغريب فان سميت هذا المعنى
طبيعة كان لك ان تقول ان الفلك يتحرك بالطبيعة الا ان طبيعته فيض من نفسه تتجدد بحسب تصور
النفس فقد بان ان الفلك ليس مبدأ حركته طبيعية وقد بان انه ليس قسرا فهي عن ارادة لا محالة
ونقول انه لا يجوز ان يكون مبدأ حركته القريب قوة عقلية صرفة لا تتغير ولا تتخيل الجزئيات البتة
وكانا قد اشرنا الى جمل مما يعين في معرفة هذا المعنى في الفصول المتقدمة اذا اوضحنا ان الحركة
معنى متجدد النسب وكل شطر منه مختص بنسبة فانه لا ثبات له ولا يجوز ان يكون عن معنى ثابت البتة وحده
فان كان عن معنى ثابت فيجب ان يلحقه ضرب من تبدل الاحوال اما ان كانت الحركة عن طبيعة فيجب ان يكون
كل حركة يتجدد فيه فيتجدد قرب وبعد من النهاية المطلوبة وكل جزء نسبة له بعدم منه فلعدم قرب
وبعد من النهاية ولولا ذلك التجدد لم يكن تجدد حركة فان الثابت من جهة ما هو ثابت لا يكون عنه الا
ثابت واما ان كانت عن ارادة فيجب ان يكون عن ارادة متجددة جزئية فان الارادة الكلية نسبتها
الى كل شطر من الحركة نسبة واحدة فلا يجب ان يتعين منها هذه الحركة دون هذه فانها ان كانت لذاتها علة
لهذه الحركة لم يجز ان تبطل هذه الحركة وان كانت علة لهذه الحركة بسبب حركة قبلها او بعدها معدومة كان
المعدوم موجبا الموجود والمعدوم لا يكون موجبا الموجود وان كان قد يكون الاعدام علة للاعدام واما
ان يوجب المعدوم شيئا فهذا لا يمكن وان كانت العلة لامور تتجدد فالسؤال في تجددها ثابت فانها
تجدد طبيعيا لزم المحال الذي قدمناه وان كان ارادتا يتبدل بحسب تصورات متجددة فهو الذي نريد
فقد بان ان الارادة العقلية الواحدة لا توجب البتة حركة ولكنه قد يمكن ان يتوهم ان ذلك لارادة
عقلية منتقلة فانه قد يمكن ان ينتقل العقل من معقول الى معقول آخر اذا لم يكن عقلا من كل جهة بالفعل
ويمكن ان يعقل الجزئي تحت النوع منتشرا مخصوصا بعوارض عقلا بنوع كلي على ما اشرنا اليه فيجوز ان
ان يتوهم وجود عقل يعقل الحركة الكلية ويريدها ثم يعقل انتقالا من حد الى حد وياخذ تلك الحركات
وحدودها بنوع معقول على ما اوضحناه وعلى ما من شاننا ان نبرهن عليه من ان تحرك من كذا الى كذا ثم من
كذا الى كذا فتعين مبدؤها كليا الى طرف آخر كلي بمقدار ما مرسوم كلي وكذلك حتى تفنى الدايرة فلا يبعد
ان يتوهم ان تجدد الحركة تتبع تجدد هذا المعقول فنقول له ان على هذه السبيل يمكن ان يتم امر الحركة
المستديرة فان هذا التاثير على هذا الوجه يكون صادرا من الارادة الكلية وان كانت على سبيل تجدد
وانتقال والارادة الكلية كيف كانت فانما هي بالقياس الى طبيعة مشترك فيها وان كانت الارادة تتبعها
ارادة لحركة واما هذه الحركة التي من ههنا بعينه الى هناك بعينه فليست اولى ان تصدر عن تلك الارادة
من هذه الحركة التي من هنا له الى حد ثالث فنسبة جميع اجزاء الحركة المتساوية في الجزئية الى واحد واحد
من تلك الارادات العقلية المنتقلة واحدة فليس من ذلك الجزء اولى بان ينسب الى واحد من تلك النقط
من ان لا ينسب وكل شيء نسبته الى الشيء ولا نسبة واحدة فانه بعد عن سببه ولم يتميز ولم يترجح
بامكان وجوده عنه عن لا وجوده وكل ما لم يجب عن علته فانه لا يكون كما قد علمت وكيف يصح ان يجاب
ان الحركة من آ الى ب لزمت عن ارادة عقلية والحركة من ب الى ج عن ارادة اخرى عقلية
دون ان يلزم عن كل واحدة من تلك الارادات غير ما لزم ويكون بالعكس فان ا و ب و ج
متشابهة في النوع وليس شيء من الارادات الكلية بحيث تعين الالف دون الباء والباء دون
الجيم الا ان يصير نفسانية جزئية واذا لم يتعين تلك الحدود في العقل بل كانت حدودا كلية فقط
لم يمكن ان يوجد الحركة من آ الى ب اولى من التي من ب الى ج ولا الالف اولى بان يتعين

من الباء والجيم من تلك الارادة ما كانت عقلية ولا الباء عن الجيم ثم كيف يمكن ان يفرض فيها ارادة
وتصور كلتم ارادة وتصور كل يخلفان ان في امر متفق ولا استناد فيه الى مخصوص شخصي يقاس
به ومع هذا كله فان العقل لا يمكنه ان يفرض هذا الانتقال الا مشاركا للتخيل والحس لا انا
لا يمكننا اذا رجعنا الى العقل الصريح ان يعقل جملة الحركة واجزاء الانتقال العقلي فيما يعقله
دائرة معا فاذن على الاحوال كلها لا غنا عن قوة نفسانية يكون هي المبدأ القريب للحركة وان كان
لا يمنع ان يكون هناك ايضا قوة عقلية ينتقل هذا الانتقال العقلي بعد استناده الى شبه تخيل
واما القوة العقلية مجردة عن جميع اصناف التغير فيكون خاصة المعقول دائما اذ كان معقوله كليا
من كلي او كليا عن جزئي على ما اوضحناه فاذ كان الامر على هذا فالفلك متحرك بالنفس والنفس مبدأ
حركته القريبة وتلك النفس متجددة التصور والارادة وهي متوهمة اي لها ادراك للمتغيرات
كالجزئيات وارادة لامور جزئية باعيانها وهي كمال لجسم الفلك وصورته ولو كانت لا هكذا بل
قائمة بنفسها من كل وجه لكانت عقلا محضا لا يتغير ولا ينتقل ولا يخالطه ما بالقوة والمحرك
القريب للفلك وان لم يكن عقلا فيجب ان يكون قبله عقل هو السبب المتقدم لحركة الفلك فقد علمت
ان الحركة محتاجة الى قوة غير متناهية مجردة عن المادة لا تحرك ولا بالعرض ◉ واما النفس
الحركة فانها كما تبين لك جسمانية ومستحيلة متغيرة وليست مجردة عن المادة بل نسبتها الى
الفلك نسبة النفس الحيوانية التي لنا الينا الا ان لها ان تعقل بوجه ما تعقلا مشوبا بالمادة وبالجملة
يكون اوهامها او ما يشبه الاوهام صادقة وتخيلاتها او ما يشبه التخيلات حقيقية كالعقل
العملي فينا وبالجملة ادراكاتها بالجسم ولكن المحرك الاول لها قوة غير مادية اصلا بوجه من الوجوه
واذ ليس يجوز ان يتحرك بوجه من الوجوه في ان يحرك والا لاستحالت ولكانت مادية كما قد تبين
هذا فيجب ان يحرك كما يحرك محرك بتوسط محرك آخر ذلك الآخر هو ما ولم يحرك مريد لها متغير
بسببها وهذا هو النحو الذي يحرك عليه محرك المحرك والذي يحرك المحرك من غير ان يتغير بقصد
واشتياق فهو الغاية والغرض الذي ينحو اليها المحرك وهو المعشوق والمعشوق بما هو معشوق
هو الخير عند العاشق بل نقول ان كل محرك لحركة غير قسرية فهي الى امر ما ولشوق امر ما حتى الطبيعة
ايضا فان شوق الطبيعة امر طبيعي وهو الكمال الذاتي للجسم اما في صورته واما في اينه ووضعه
وشوق الارادة امر ارادي اما ارادة لمطلوب حسي كاللذة او وهمي خيالي كالغلبة او ظني
وهو الخير المظنون فطالب اللذة هو الشهوة وطالب الغلبة هو الغضب وطالب الخير المظنون
هو الظن وطالب الخير المحض الحقيقي هو العقل ويسمى هذا الطلب اختيارا والشهوة والغضب
غير ملائم لجوهر الجسم الذي لا يتغير ولا ينفعل فانه لا يستحيل الى حال غير ملائمة فيلتذ
او ينتقم من مخيل له فيغضب على ان كل حركة الى لذة او غلبة فهي متناهية وايضا فان اكثر المظنونات
لا يبقى مظنونا سرمديا فوجب ان يكون مبدأ هذه الحركة اختيارا وارادة لخير حقيقي ولا يخلو
ذلك الخير اما ان يكون مما ينال بالحركة فيوصل اليه او يكون خيرا ليس جوهره مما ينال بوجه بل
هو مباين ولا يجوز ان يكون ذلك الخير من كمالات الجوهر المحرك فينال له بالحركة والا لانقطعت
الحركة ولا يجوز ان يكون يتحرك لينفعل فعلا يكتسب بذلك الفعل كمالا كما من شاننا ان نجود
لنمدح ونحسن الافعال لتحدث لنا ملكة فاضلة او يصير خيرين وذلك لان المفعول يكتسب
كماله من فاعله فما لا ان يعود فيكمل جوهر فاعله فان كمال المعلول اخس من كمال العلة الفاعلة
والاخس لا يكتسب الاشرف والاكمل كمالا بل عسى ان يهيئ الاخس للافضل آلة ومادة حتى يوجد
هو في بعض الاشياء من سبب آخر واما نحن فان المدح الذي نطلبه ونرغب فيه هو كمال غير حقيقي
بل مظنون والملكة الفاضلة التي نحصلها بالفعل ليس سببها الفعل بل الفعل يمنع ضدها
ويهيئ لها ويحدث هذه الملكة من الجوهر المكمل لانفس الناس وهو العقل الفعال او جوهر آخر
يشبهه وعلى هذا فان الحرارة المعتدلة سبب لوجود القوى النفسانية ولكن على انها مهيئة
للمادة لا موجبة وكلامنا في الموجد ثم بالجملة اذا كان الفعل هو الموجد كالا انتهت الحركة عند
حصوله فبقي ان يكون الخير المطلوب بالحركة خيرا قائما بذاته ليس من شانه ان ينال وكل خير هذا



شأنه فانما يطلب العقل التشبه به بقدر الامكان والتشبه به هو بعقل ذاته فيصير بتلك فيوجب البقاء
الابدي على الاكمل ما يكون لجوهر الشيء في احواله ولوازمه كما له فما كان من يكن يحصل كماله الاقصى له
في اول الامر تشبه به بالثبات وما كان لم يكن ان يحصل كماله الاقصى له في اول الامر تشبه به
بالحركة وتحقيق هذا ان الجرم السماوي قد بان ان محركه يحرك عن قوة غير متناهية والقوة التي للنفس
الجسمانية متناهية لكنها بما يعقل الاول فيسنح عليه من نوره وقوته دائما يصير كان له قوة غير متناهية
فلا يكون له قوة غير متناهية بل للمعقول الذي يسنح عليه نوره وقوته وهو ايضا الجرم السماوي قد حصل جوهره
على كماله الاقصى الا في شيء [illegible] في جوهره امر بالقوة وكذلك في كمه وكيفه الا في وضعه واينه فانه يتبع
وجوده من الامور ثانيا فانه ليس ان يكون على وضع واين اولى بجوهره من ان يكون على وضع واين آخر له
في حيزه فانه ليس شيء من اجزاء مداره وفلكه وكوكبه اولى بان يكون ملاقيا له لا لجزء من جزء آخر فكان كل جزء منه
بالفعل فهو في جزء آخر بالقوة فقد عرض لجوهر الفلك ما بالقوة من جهة وضعه واينه والتشبه بالخير
الاقصى يوجب البقاء على الاكمل ما يكون للشيء دائما ولم يكن هذا ممكنا في الجرم السماوي بالعدد فحفظ
بالنوع والتعاقب فصار دوام الحركة حافظة لما يمكن من هذا الكمال ومبدأها الشوق فالتشبه بالخير
الاقصى في البقاء على الكمال الاكمل يوجب الحركة ومبدأ هذا الشوق هو ما يعقل منه [illegible]
حال الاجسام الطبيعية في شوقها الطبيعي الى ان يكون له الكمال بالفعل [illegible]
شوقا الى ان يكون على وضع من اوضاعه التي يمكن ان يكون له والى ان يكون على الاكمل له [illegible]
وخصوصا [illegible] يتبع ذلك من الاحوال والمقادير [illegible] ما يتشبه فيه بالاول من حيث هو [illegible]
لا ان يكون المقصود نيل الاشياء فيكون الحركة لاجل نيل الاشياء بل يكون المقصود هو التشبه بالاول
بقدر الامكان في ان يكون على اكمل ما يكون في نفسه وفيما يتبعه من حيث هو يتشبه بالاول لا من حيث
هو يصدر عنه امور بعده فيكون الحركة لاجل ذلك بالمقصود الاول لكلا ◉ واقول ان نفس الشوق
الى التشبه بالاول من حيث هو بالفعل يصدر عنه الحركة الفلكية صدور الشيء عن التصور الموجب
له ان كان غير مقصود في ذاته بالقصد الاول لان ذلك التصور لما بالفعل فيحدث عنه طلب لما بالفعل
الاكمل ولا يمكن بالشخص فيكون بالتعاقب وهو الحركة لان الشخص الواحد اذا دام لم يحصل لامثاله
وجود وبقيت دائما بالقوة فالحركة ايضا تتبع ذلك التصور على هذا النحو لا على ان يكون مقصودة اولية
وان كان ذلك التصور الواحد يتبعه تصورات جزئية ذكرناها وفصلناها على سبيل الانبعاث لا على سبيل
المقصود الاول ويتبع ذلك التصورات الجزئية الحركات المنتقلة بهاتيك الاوضاع والحركة آخر
استكمال يكون في هذا الباب فيكون الشوق الاول على ما ذكرنا ويكون سائر ما يتلوه انبعاثات عن
الاشياء قد يوجد لها نظائر يتعلق في ابداننا ليست تناسبها وان كانت قد تخيلها وتحكيها مثال ان
الشوق اذا اشتد الى تخيل او الى شيء آخر تبع ذلك فينا تخيلات على سبيل الانبعاث تتبعها حركات
ليست الحركات التي نحو المشتاق نفسه بل حركات نحو شيء في طريقه وفي سبيله واقرب ما يكون منه
فالحركة الفلكية كائنة بالارادة والشوق على هذا النحو وهذه الحركة مبدؤها شوق واختيار ويمكن
على النحو الذي ذكرناه ليس ان يكون الحركة مقصودة بالقصد الاول وهذه الحركة كانها عبادة ما
ملكية او فلكية وليس من شرط الحركة الارادية ان يكون مقصودة في نفسها بل اذا كانت القوة الشوقية
يشتاق نحو امر منتج منها فانها تحرك له الاعضاء فتارة يحرك على النحو الذي يوصل به الى الغرض وتارة
على نحو آخر مشابه او مقارب له اذا كان عن تخيل متوهم كان الغرض امرا ثانيا لا دوام ايقتدى به ويحتذى
حذوه ويتشبه بوجوده فاذا بلغ الالتذاذ بتعقل المبدأ الاول لما يعقل فيه او يبدو له منه على نحو
عقلي او نفساني شغل ذلك عن كل شيء وكل جهة لكنه ينبعث من ذلك ما هو دونه مرتبة وهو الشوق
الى التشبه به بقدر الامكان فيلزم طلب الحركة لا من حيث هي حركة ولكن من حيث قلنا ويكون هذا
الشوق يتبع ذلك العشق والالتذاذ سيتبعا عنه وهذا الاستكمال ليتبعثا عن الشوق فعلى هذا
النحو يحرك المبدأ الاول جرم السماء وقد اتضح لك من هذه الجملة ايضا ان المعلم الاول اذا قال
ان الفلك يتحرك بطبيعته فماذا يعني وقال انه يتحرك بالنفس فماذا يعني وقال يحرك بقوة غير متناهية
تحرك كما يحرك المعشوق فماذا يعني وانه ليس في اقواله تناقض ولا اختلاف ثم استعمل الجوهر

وبجزء الواحد كما له لا يمكن في هذا الباب

فيرجع الى حال ملائمة

هذا الخير المعشوق الاول واحد ولا يمكن ان يكون هذا المحرك الاول الذي لجملة السماء فوق واحد
وان كان لكل كرة من كرات السماء محركا قريبا يخصه ومتشوقا معشوقا يخصه على ما يراه المعلم
الاول ومن بعده من محصلي علماء المشائين فانهم انما ينفون الكثرة عن محرك الكل ويثبتون الكثرة
لمحركات المفارقة وغير المفارقة التي يخص واحدا منها فيجعلون اول المفارقات الخاصة محرك الكرة
الاولى وهي عند من تقدم بطلميوس كرة الثوابت وعند من يعلم العلوم التي ظهرت لبطلميوس
كرة خارجة عنها محيطة بها غير مكوكبة وبعد ذلك محرك الكرة التي تلي الاولى بحسب اختلاف
الرأيين وكذلك هلم جرا فهؤلاء يرون ان محرك الكل شيء واحد ولكل كرة بعد ذلك محرك خاص
والمعلم الاول يضع عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهر في زمانه ويتبع عددها عدد المبادي
المفارقة وبعض من هو اشد قولا من اصحابه يصرح ويقول في رسالته التي في مبادي الكل
ان محرك جملة السماء واحد لا يجوز ان يكون عددا كثيرا وان كان لكل كرة محرك ومتشوق
يخصانه والذي يحسن عبارته عن كتب المعلم الاول على سبيل تلخيص وان لم يكن يغوص في المعاني
يصرح ويقول ان هذا معناه ان الاشبه والاحق وجود مبدا حركة خاصة لكل فلك على انه فيه ووجود
مبدا حركة خاصة له على انه معشوق ومفارق وهذا ان اقرب قدماء تلامذة المعلم الاول من شوله
السبيل ثم القياس يوجب هذا فانه قد صح لنا بصناعة المجسطي ان حركات وكرات سماوية كثيرة
ومختلفة في الجهة وفي السرعة والبطوء فيجب لكل حركة محرك غير الذي للآخر ومتشوق غير الذي
للآخر والا لما اختلفت الجهات ولما اختلفت السرعة والبطوء وقد بينا ان هذه المتشوقات
خيرات محضة مفارقة للمادة وان كانت الحركات والكرات كلها تشترك في الشوق الى المبدا
الاول فيشترك لذلك في دوام الحركة واستدارتها ونحن نزيد هذا بيانا **فصل في كيفية
صدور الافعال من المبادي العالية** ليعلم من ذلك ما يجب ان يعلم من الحركات
المفارقة المعقولة بذاتها المتشوقة ولتحقق هذا البيان ولنفتتح من مبدا آخر ونقول ان قوما لما سمعوا
ظاهر قول الاسكندر وافاضل المتقدمين ان نقول ان الاختلاف في هذه الحركات وجهاتها يشبه
ان يكون للعناية بالامور الكائنة الفاسدة التي تحت كرة القمر وكانوا سمعوا ايضا وعلموا
بالقياس ان حركات السماويات لا يجوز ان تكون لاجل شيء غير ذواتها ولا يجوز ان تكون لاجل
معلولاتها ارادوا ان يجمعوا بين هذين المذهبين فقالوا ان نفس الحركة ليس لاجل ما تحت القمر
ولكن للتشبه بالخير المحض والشوق اليه فاما الاختلاف الحركات فليختلف ما يكون من كل واحد
منها في عالم الكون والفساد اختلافا ينتظم به بقاء الانواع كما ان رجلا خيرا لو اراد ان يمضي في حاجة
شيء موضع ما عرض له في طريقان احدهما يختص بايصاله الى الموضع الذي فيه قضاء وطره
والآخر يضيف الى ذلك ايصال نفع الى مستحق وجب في حكم خيريته ان يقصد الطريق الثاني
وان لم يكن حركته لاجل نفع غيره بل لاجل ذاته قالوا فكذلك حركة كل فلك انما هي لتبقى على كماله
الاخير دائما لكن الحركة الى هذه الجهة وبهذه السرعة لينفع غيره فاقول ما نقول لهؤلاء انه اذ
امكن ان يحدث للاجرام السماوية في حركاتها قصدها لاجل شيء معلول ويكون ذلك القصد
في اختيار الجهة فيمكن ان يحدث ذلك ويعرض في نفس الحركة حتى يقول قائل ان السكون كان يتم
لها بخيريتها بحسبها والحركة كانت لا تنفعها في الوجود وينفع غيرها ولم يكن احدهما اسهل عليها
من الآخر او اعسر فاختارت الانفع فان كانت العلة المانعة عن القول بان يصير حركتها النفع
الغير استحالة قصدها فعلا لاجل الغير من المعلولات فهذه العلة موجودة في نفس قصد
اختيار الجهة وان لم يمنع هذه العلة قصد اختيار الجهة لم يمنع قصد الحركة وكذلك الحال
في قصد السرعة والبطوء هذه الحالة وليس ذلك على ترتيب الفوق والاضعف في الافلاك
بنسبة ترتيب بعضها على بعض في العلو والسفل حتى ينسب اليه بل ذلك مختلف ونقول
بالجملة لا يجوز ان يكون منها شيء لاجل الكائنات لا قصد حركة ولا قصد جهة حركة ولا تقدير
سرعة وبطوء بل ولا قصد فعل البتة لاجلها وذلك لان كل قصد فيكون من اجل المقصود
ويكون انقص وجودا من المقصود لان كل ما من اجله شيء آخر فهو اتم وجودا من الآخر من حيث

هو

هو والآخر على ما هما عليه بل به يتم للآخر النحو من الوجود الداعي الى القصد ولا يجوز ان يستفاد الوجود
الاكمل من الشيء الاخس فلا يكون البتة المعلول قصد صادق غير مظنون والا كان القصد معطيا
ومفيدا لوجود ما هو اكمل وجودا منه وانما يقصد بالواجب شيء يكون القصد مهيئا له ومفيد وجود
شيء آخر مثل الطبيب للصحة فالطبيب لا يعطي الصحة بل يهيئ لها المادة والآلة وانما يفيد الصحة مبدا
اجل من الطبيب من صحة وهو الذي يعطي المادة جميع صورها وذاته اشرف من المادة وربما كان
القاصد مخطئا في قصده اذا قصد ما ليس اشرف من القصد فلا يكون القصد لاجله في الطبع بل
بالخطأ ولان هذا البيان يحتاج الى تطويل وتحقيق وفيه شكوك لا ينحل الا بالكلام المشبع فلنعدل
الى الطريق الاوضح فنقول ان كل قصد فله مقصود والعقلي منه هو الذي يكون وجود المقصود
عن القاصد اولى بالقاصد من لا وجوده عنه والا فهو هذر والشيء الذي هو اولى بالشيء فانه يفيده
كمالا ما ان كان بالحقيقة فحقيقيا وان كان بالظن فظنيا مثل استحقاق المدح وظهور القدرة و
بقاء الذكر فهذه وما اشبهها كمالات ظنية او الربح او السلامة او رضاء الله وحسن معاد الآخرة
فهذه وما اشبهها كمالات حقيقية لا يتم بالقاصد وحده فاذن كل قصد ليس عبثا فانه يفيد
كمالا ما للقاصد لو لم يقصده لم يكن ذلك الكمال والعبث ايضا يشبه ان يكون كذلك فان فيه لذة
او راحة او غير ذلك واشياء مما علمت وسائر ما بين لك ومحال ان يكون المعلول المستكمل وجوده
بالعلة يفيد العلة كمالا لم يكن وان المواضع التي يظن فيها ان المعلول افاد علته كمالا مواضع كاذبة
او مجرفة وشك ممن احاط بما سلف له في الفنون لا يقصر عن تاملها وحلها فان قال قائل ان
الخيرية توجب هذا فان الخير يفيد الخير قيل ان الخير يفيد الخير ولكن لا على سبيل قصد وطلب
يكون ذلك فان هذا يوجب النقص فان كل طلب وقصد لشيء فهو طلب لمعدوم وجوده عن القاصد
اولى وما دام معدوما وغير مقصود لم يكن ما هو الاولى بالقاصد وذلك نقص فان الخيرية لا تخلو
اما ان تكون صحيحة موجودة دون هذا القصد لا مدخل لوجود هذا القصد في وجودها فيكون
كون هذا القصد ولا كونه عن الخيرية واحدا فلا يكون الخيرية توجبه ولا يكون حال سائر لوازم الخيرية
التي يلزمها بذاتها لا عن قصد هو قصد هذه الحال واما ان يكون بهذا القصد يتم الخيرية ويقوم فيكون
هذا القصد علة لاستكمال الخيرية وقوامها لا معلولا له وان قال قائل ان ذلك للتشبه بالعلة
الاولى في ان خيريته متعدية وحتى يكون بحيث يتبعها خير فنقول ان هذا في ظاهر الامر مقبول
وفي الحقيقة مردود فان التشبه به في ان لا يقصد شيئا بل في ان ينفرد بالذات فانه على هذه
الصفة اتفاقا من جماعة اهل العلم واما استفادة كمال بالقصد فمباين للتشبه به اللهم
الا ان يقال ان المقصود الاول شيء وهذا بالقصد الثاني وعلى جهة الاستتباع فيجب في اختيار
الجهة ايضا ان يكون المقصود بالقصد الاول شيئا ويكون المنفعة المذكورة مستتبعة لذلك
المقصود فيكون الجهة غير مقصودة قصدا اوليا لنفس ما يتبع بل يجب ان يكون هناك استكمال
في ذات الشيء مستتبع لتلك المنفعة حتى يكون تشبها بالاول ونحن لا نمنع ان تكون الحركة مقصودة
بالقصد الاول على انها تشبه بذات الاول من الجهة التي قلنا ويشبه بالقصد الثاني بذات الاول
من حيث يفيض عنه الوجود بعد ان يكون القصد الاول امرا آخر ينظر به الى فوق واما
النظر الى اسفل واعتباره فلو جاز ان يقع القصد الاول الى الجهة حتى يكون تشبها بالاول التشبه
في الاستتباع لجاز في نفس اختيار الحركة فكانت الحركة لاجل ما تحت يفيض عنه وجود ليس تشبها به
من حيث هو كامل الوجود ومعشوق لما ذلك لذاته من حيث ذاته ولا مدخل البتة لوجود الاشياء عنه في
تشريف ذاته وتكميلها بل المدخل انه على كماله الافضل وبحيث انه ينبعث عنه وجود الكل لا طلبا و
قصدا فيجب ان يكون الشوق اليه من طريق التشبه على هذه الصورة لا على ما يتعلق بالاول بكمال
وان قال قائل انه كما قد يجوز ان يستفيد الجرم السماوي بالحركة خيرا وكمالا والحركة فعل لما
مقصود فكذلك لسائر افاعيلها فالجواب ان الحركة ليست تستفيد كمالا ولا خيرا والا لانفعلت
عنه بل هي نفس الكمال الذي اشرنا اليه وهي بالحقيقة استثبات نوع ما يمكن ان يكون للجرم السماوي
بالفعل اذ لا يمكن استثبات الشخصية فهذه الحركة لا تشبه سائر الحركات التي تطلب كمالا خارجا

عنها بل يكمل فيه الحركة نفس المحرك عنها بذاتها لانها نفس استيفاء الاوضاع والاكوان على التعاقب وبالجملة يجب ان يرجع الى ما فصلناه فيما سلف حين بينا ان هذه الحركة كيف تتبع التصور الشوقي وهذه الحركة شبيهة بالثبات ◉ فان قال قائل ان هذا القول يمنع من وجود العناية بالكائنات والتدبير المحكم الذي فيها فانا سنذكر من بعد ما يزيل هذا الاشكال ويعرف ان عناية البارئ بالكل على اي سبيل هي وان عناية كل علة بما بعدها على اي سبيل هي وان الكائنات التي عندنا كيف العناية بها من المبادي الاولى والاسباب التي وسطها فقد اقنع بما اوضحناه انه لا يجوز ان يكون شيء من العلل يستكمل بالمعلول بالذات الا بالعرض وانه لا يقصد فعلا لاجل المعلول وان كان يرضيه ويعلمه بل كما ان الماء يبرد بذاته بالفعل ليحفظ نوعه لا ليبرد غيره ولكن يلزمه ان يبرد غيره والنار يسخن بذاتها بالفعل ليحفظ نوعها لا ليسخن غيرها ولكن يلزمه ان يسخن غيرها والقوة الشهوانية تشتهي لذة الجماع لدفع الفضل ويتم بها اللذة لا لتكون عنها ولد ولكن يلزمه ولد والصحة هي صحة بجوهرها وذاتها لا لان ينفع المريض لكن يلزمها نفع المريض كذلك في العلل المتقدمة الا ان هناك احاطة بما يكون وعلما بان وجه النظام والخير منها كيف يكون وانه على ما يكون وليس في ذلك فاذا كان الامر على هذا فالاجسام السماوية انما اشتركت في الحركة المستديرة شوقا الى معشوق ومشترك وانما اختلفت لان مبادئها المعشوقة المتشوقة اليها قد تختلف بعد ذلك الاول وليس اذا اشكل علينا انه كيف وجب من كل تشوق حركة بهذه الحال فيجب ان يؤثر ذلك فيما علمنا من ان الحركات مختلفة لاختلاف المتشوقات ولكن بقي علينا شيء وهو انه يمكن ان يتوهم المتشوقات المختلفة اجساما لا عقولا مفارقة حتى يكون مثلا الجسم الذي هو اخس متشبها بالجسم الذي هو اقدم واشرف كما ظنه المقدم من احداث المتفلسفة الاسلامية في تشويش الفلسفة اذ لم يفهم غرض الاقدمين ◉ فنقول هذا محال وذلك لان التشبه به يوجب مثل حركته وجهتها والغاية التي يؤمها فان وجب التقصير عن رتبته شيئا فانما يوجب الضعف في الفعل لا المخالفة في الفعل مخالفة يوجب ان يكون هذا الى جهة وذاك الى اخرى ولا يمكن ان يقال ان السبب في هذه المخالفة طبيعة ذلك الجسم كان طبيعة ذلك الجسم يعاند ان يتحرك من آ الى ب ولا يعاند ان يتحرك من ب الى آ فان هذا محال فان الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا والطبيعة بما هي طبيعة للجسم يطلب الاين الطبيعي من غير وضع مخصوص ولو كانت تطلب وضعا مخصوصا لكان العمل عنه قسرا فدخل حركة الفلك معنى قسري ثم وجود كل جزء من اجزاء الفلك على كل نسبة محتمل في طبيعة الفلك فليس يجب ان يكون اذا ازيل جزء من جهة جاز وان ازيل من جهة لم يجز بحسب الطبع الا هناك طبيعة يفعل حركة الى جهة فيجب الى تلك الجهة ولا يجب الى اخرى ان عيقت عن جهتها وقد علمنا ان مبدأ هذه الحركة ليست طبيعية ولا ايضا هناك طبيعة توجب وضعا بعينه ولا جهات مختلفة فليس اذن في جوهر الفلك طبيعة يمنع عن تحريك النفس له الى اي جهة كانت وايضا لا يجوز ان يقع ذلك من جهة النفس حتى يكون طبعها ان تريد تلك الجهة لاستحالة الا ان يكون الغرض في الحركة مخصصا بتلك الجهة لان الارادة تتبع الجسمية ولا من جهة الطبيعة ولا من جهة النفس لاختلاف الغرض والقسر ابعد الجميع عن الامكان فاذن لو كان الغرض تشبها بعد الاول بجسم من السماوية لكانت الحركة من نوع حركة ذلك الجسم ولم يكن مخالفا له او اسرع منه في كثير من المواضع وكذلك ان كان الغرض لمحرك هذا الفلك التشبه بمحرك ذلك الفلك وقد بان انه ليس الغرض في تلك الحركات شيئا يوصل اليه بالحركة بل شيئا مباينا وبان الآن انه ليس جسما فبقي ان الغرض لكل فلك تشبه بشيء غير جواهر الافلاك من موادها وانفسها ومحال ان يكون بالعنصريات وما يتولد عنها ولا اجسام ولا انفس غير هذه فبقي ان يكون لكل واحد منها شوق تشبه بجوهر عقلي مفارق يخصه وتختلف الحركات واحوالها اختلافها الذي لها لاجل ذلك وان كنا لا نعرف كيفية وجوب ذلك وكميته وتكون العلة الاولى متشوق الجميع بالاشتراك فهذا معنى قول القدماء ان للكل محركا واحدا معشوقا ولكل كرة محرك يخصها ومعشوق يخصها فيكون اذن لكل فلك نفس محركة تعقل الخير ولها بسبب الجسم تخيل اي تصور للجزئيات وارادة

ان يكون م

الغرض ليس الغرض معا لارادة فان الغرض بكذا كان السبب مخالفة الغرض فان ذلك لا مانع من جهة صح

للجزئيات ويكون ما يعقله من الاول وما يعقله من المبدأ الذي يخصه القريب منه مبدأ تشوقه الى التحريك ويكون لكل فلك عقل مفارق نسبته الى نفسه نسبة العقل الفعال الى نفسنا وانه مثال كلي عقلي لنوع فعله فهو يتشبه به وبالجملة لا بد في كل متحرك منها لغرض عقلي من مبدأ عقلي يعقل الخير الاول ويكون ذاته مفارقة فقد علمت ان كل ما يعقل مفارق الذات ومن المبدأ لحركة جسما في اي مواصل للجسم فقد علمت ان الحركة السماوية نفسانية تصدر عن نفس مختارة متجددة الاختيارات على الاتصال جزئيها فيكون عدد العقول المفارقة بعد المبدأ الاول بعدد الحركات فان كانت افلاك المتحيرة انما المبدأ في حركة كرات كل كوكب منها قوة تفيض من الكوكب لم يبعد ان يكون المفارقات بعدد الكواكب لها لا بعدد الكرات وكان عددها عشرة بعد الاول واولها العقل المحرك الذي لا يتحرك وتحريكه لكرة الجرم الاقصى ثم الذي هو مثله لكرة الثوابت ثم الذي هو مثله لكرة زحل وكذلك حتى ينتهي الى العقل الفائض على انفسنا وهو عقل العالم الارضي ونسميه نحن العقل الفعال وان لم يكن كذلك بل كان كل كرة متحركة لها حكم في حركة نفسها ولكل كوكب كانت هذه المفارقات اكثر عددا وكان يلزم على مذهب المعلم الاول قريبا من خمسين فما فوقه وآخرها العقل الفعال وقد علمت من كلامنا في الرياضيات مبلغ ما ظفرنا به من عددها

## فصل في ترتيب وجود العقول والنفوس السماوية والاجرام العلوية عن الاول

قد صح لنا فيما قدمناه من القولات ان الواجب الوجود بذاته واحد وانه ليس بجسم ولا في جسم ولا ينقسم بوجه من الوجوه فاذن الموجودات كلها وجودها عنه ولا يجوز ان يكون له مبدأ بوجه من الوجوه ولا سبب لا الذي عنه ولا الذي فيه او به يكون ولا الذي له حتى يكون لاجل شيء فلهذا لا يجوز ان يكون كون الكل عنه على سبيل قصد منه كقصدنا لتكوين الكل ولوجود الكل فيكون قاصدا لاجل شيء غيره وهذا الفصل قد فرغنا من تقريره في غيره وذلك فيه اظهر ويخصه من بيان استحالة ان يقصد وجود الكل عنه ان ذلك يؤدي الى تكثر ذاته فانه حينئذ يكون فيه شيء بسببه يقصد وهو معرفته وعلمه بوجوب القصد او استحبابه او خيرية فيه يوجب ذلك ثم قصد ثم فائدة يفيدها اياه القصد على ما اوضحنا قبل وهذا محال وليس كون الكل عنه على سبيل الطبع بان يكون وجود الكل عنه لا بمعرفة ولا رضى منه وكيف يصح هذا وهو عقل محض يعقل ذاته فيجب ان يعقل انه يلزمه وجود الكل عنه لانه لا يعقل ذاته الا عقلا محضا ومبدأ اولا وانما يعقل وجود الكل عنه على انه مبدؤه وليس في ذاته مانع او كاره لصدور الكل عنه وذاته عالمة بان كماله وعلوه بحيث يفيض عنه الخير وان ذلك من لوازم جلالته المعشوقة له لذاتها وكل ذات يعلم ما يصدر عنه ولا يخالطه معاوقة ما بل يكون على ما اوضحناه فانه راض بما يكون عنه فالاول راض بفيضان الكل عنه ولكن الحق الاول انما فعله الاول وبالذات انه يعقل ذاته التي هي لذاتها مبدأ النظام الخير في الوجود فهو عاقل لنظام الخير في الوجود وكيف ينبغي ان يكون لا عقلا خارجا عن القوة الى الفعل ولا عقلا منتقلا من معقول الى معقول فان ذاته بريئة عما بالقوة من كل وجه على ما اوضحنا قبل بل عقلا واحدا معا ويلزم ما يعقله من نظام الخير في الوجود ان يعقل انه كيف يمكن وكيف يكون افضل ما يكون ان يحصل وجود الكل على مقتضى معقوله فان الحقيقة المعقولة عنده هي بعينها على ما علمت علم وقدرة وارادة واما نحن فنحتاج في تنفيذ ما نتصوره الى قصد والى حركة وارادة حتى توجد وهو لا يحسن فيه ذلك ولا يصح لبراءته عن الاثنينية وعلى ما اطنبنا في بيانه فتعقله علة الوجود على ما يعقله ووجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده لا ان وجوده لاجل وجود شيء آخر غيره وهو فاعل الكل بمعنى انه الموجود الذي يفيض عنه كل وجود فيضا تاما مباينا لذاته ولان كون ما يكون عن الاول انما هو على سبيل اللزوم اذ صح ان الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وفرغنا بيان هذا الغرض قبل فلا يجوز ان يكون اول الموجودات عنه وهي المبدعات كثيرة لا بالعدد ولا بالانقسام الى مادة وصورة لانه يكون لزوم ما يلزم عنه هو لذاته لا لشيء آخر والجهة والحكم التي في ذاته التي عنه يلزم هذا الشيء ليست الجهة والحكم التي يلزم عنه لا هذا الشيء بل غيره فان لزم منه شيئان متباينان بالقوام او شيئان متباينان يكون منهما شيء واحد مثل مادة وصورة لزوما معا فانما يلزمان

عن جهتين مختلفتين في ذاته وتانك الجهتان اذ كانتا لا في ذاته بل لازمتين لذاته فالسؤال في لزومها
ثابت حتى يكونا من ذاته فتكون ذاته منقسمة بالمعنى وقد منعنا هذا قبل وبينا فساده فبين ان
اول الموجودات عن العلة الاولى واحد بالعدد وذاته وماهيته وحده لا في مادة فليس شيء
من الاجسام ولا من الصور التي هي كمالات الاجسام معلولا قريبا له بل المعلول الاول عقل
محض لانه صورة لا في مادة وهو اول العقول المفارقة التي عددناها ويشبه انه يكون هو المبدأ
المحرك للجرم الاقصى على سبيل التشويق ولكن لقائل ان يقول انه لا يمتنع ان يكون الحادث
عن المبدأ الاول صورة مادية لكنها يلزم عنها وجود مادتها فنقول ان هذا يوجب ان يكون
الاشياء التي بعد هذه الصورة وهذه المادة ثالثة في درجة المعلولات وان يكون وجودها بتوسط
المادة فتكون المادة سببا لوجود صور الاجسام الكثيرة في العالم وقواها وهذا محال لان المادة وجودها انها
قابلة فقط وليست سببا لوجود شيء من الاشياء على غير سبيل القبول فان كان شيء من المواد
ليس هكذا فليس هو مادة الا باشتراك الاسم فيكون ان كان الشيء المفروض ثانيا ليس على صفة المادة
الا باشتراك الاسم فالمعلول الاول لا يكون نسبته اليه على انه صورة في مادة الا باشتراك الاسم
فان كان هذا الثاني من جهة يوجد عنه هذه المادة ومن جهة اخرى يوجد صورة شيء آخر حتى لا يكون
الصورة الاخرى موجودة بتوسط المادة كانت الصورة المادية تفعل فعلا لا يحتاج فيه الى المادة
وكل شيء يفعل فعله من غير ان يحتاج الى المادة ل وكل شيء يفعل فعله من غير ان يحتاج الى المادة فذاته
اولى ان تكون غنية عن المادة فتكون الصورة المادية غنية عن المادة وبالجملة فان الصورة المادية وان كانت
علة للمادة في ان تخرجها الى الفعل وتكملها فان للمادة ايضا تاثيرا في وجودها وهو تخصيصها و
تعيينها وان كان مبدأ الوجود من غير المادة كما قد علمت فيكون لا محالة كل واحد منهما علة للاخرى
في شيء وليسا من جهة واحدة ولولا ذلك لاستحال ان يكون للصورة المادية تعلق بالمادة بوجه من
الوجوه ولذلك قد تسلف منا القول بان المادة لا يكفي في وجودها الصورة فقط بل الصورة كجزء
العلة واذا كان كذلك فليس يمكننا ان نجعل الصورة من كل وجه علة للمادة مستغنية بنفسها فتبين
انه لا يجوز ان يكون المعلول الاول صورة مادية ولان لا يكون مادة اظهر فواجب ان يكون المعلول الاول
صورة غير مادية اصلا وعقلا وانت تعلم ان ههنا عقولا ونفوسا مفارقة كثيرة فمحال ان يكون
وجودها مستفادا بتوسط ما ليس له وجود مفارق لكنك تعلم ان من جملة الموجودات عن الاول
اجساما اذا علمنا ان كل جسم ممكن الوجود في حيز نفسه وانه يجب بغيره وعلمنا انه لا سبيل الى
ان يكون عن الاول بغير واسطة فهي كائنة عنه بواسطة وعلمنا انه لا يجوز ان يكون الواسطة وحدة
محضة فقد علمت ان الواحد من حيث هو واحد انما يوجد عنه واحد فبالحري ان يكون عن المبدعات
الاولى بسبب اثنينية يجب ان يكون فيها ضرورة او كثرة كيف كانت ولا يمكن في العقول
المفارقة شيء من الكثرة الا ما اقول ان المعلول بذاته ممكن الوجود وبالاول واجب الوجود
ووجوب وجوده بانه عقل وهو يعقل ذاته ويعقل الاول ضرورة فيجب ان يكون فيه من
الكثرة معنى عقله لذاته ممكنة الوجود في حيزها وعقله وجوب وجوده من الاول المعقول
بذاته وعقله للاول وليست الكثرة له عن الاول فان امكان وجوده امر له بذاته لا بسبب
الاول بل له من الاول وجوب وجوده ثم كثرة انه يعقل الاول ويعقل ذاته كثرة لازمة لوجوب
وحدته عن الاول ونحن لا نمنع ان يكون عن شيء واحد ذات واحدة ثم يتبعها كثرة اضافية
ليست في اول وجوده وداخلة في مبدأ قوامه بل يجوز ان يكون الواحد يلزم عنه واحد ثم ذلك
الواحد يلزمه حكم وحال او صفة او معلول ويكون ذلك ايضا واحدا ثم يلزم عنه لذاته شيء و
بمشاركة ذلك اللازم شيء فيتبع من هناك كثرة كلها يلزم ذاته فيجب اذن ان يكون مثل هذه الكثرة
هي العلة لامكان وجود الكثرة فيها عن المعلولات الاولى ولولا هذه الكثرة لكان لا يمكن ان يوجد منها
الا وحدة ولم يمكن ان يوجد عنها جسم ثم لا امكان للكثرة هناك الا على هذا الوجه فقط فقد بان
لنا فيما سلف ان العقول المفارقة كثيرة العدد فليست اذن موجودة معا عن الاول بل يجب ان يكون
اعلاها هو الموجود الاول عنه ثم يتلوه عقل وعقل ولان تحت كل عقل فلكا بمادته وصورته التي



هي النفس وعقلا دونه فتحت كل عقل ثلثة اشياء في الوجود فيجب ان يكون امكان وجود هذه الثلثة
عن العقل الاول في الابداع لاجل التثليث المذكور فيه والافضل يتبع الافضل من جهات كثيرة
فيكون اذن العقل الاول يلزم عنه بما يعقل الاول وجود عقل تحته وبما يعقل ذاته وجود صورة
الفلك الاقصى وكمالها وهي النفس وبطبيعة امكان الوجود الحاصلة له المندرجة فيما يعقله
لذاته وجود جرمية الفلك الاقصى المندرجة في جملة ذات الفلك الاقصى بنوعه وهو الامر المشارك
للقوة فبما يعقل الاول يلزم عنه عقل وبما يختص بذاته على جهتيه الكثرة الاولى بجزئيها اعني المادة
والصورة والمادة بتوسط الصورة او بمشاركتها كما ان امكان الوجود يخرج الى الفعل بالفعل
الذي يحاذي صورة الفلك وكذلك الحال في عقل عقل وفلك فلك حتى ينتهي الى العقل الفعال
الذي يدبر انفسنا وليس يجب ان يذهب هذا المعنى الى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق فانا
نقول انه ان لزم وجود كثرة عن العقول فبسبب المعاني التي فيها من الكثرة وقولنا هذا ليس ينعكس
حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثرة فيلزم كثرته هذه المعلولات ولا هذه العقول متفقة الانواع
حتى يكون مقتضى معانيها متفقا ولنبتدئ لبيان هذا المعنى ابتداء آخر فنقول ان الافلاك
كثيرة فوق العدد الذي في المعلول الاول من حيث كثرته المذكورة وخصوصا اذا فصل كل فلك
الى صورته ومادته فليس يجوز ان يكون مبدؤها واحدا هو المعلول الاول ولا ايضا يجوز ان يكون
كل جرم متقدم منها علة للمتاخر وذلك لان الجرم بما هو جرم لا يجوز ان يكون مبدأ جرم وبما له
قوة نفسانية لا يجوز ان يكون مبدأ لجرم ذي نفس اخرى وذلك لانا بينا ان كل نفس لكل فلك فهو
كماله وصورته ليس جوهرا مفارقا والا كان عقلا لا نفسا وكان لا يحرك البتة الا على سبيل
التشويق وكان لا يحدث فيه من حركة الجرم تغير ومن مشاركة الجرم تخيل وتوهم وقد ساقنا النظر
الى اثبات هذه الاحوال لانفس الافلاك كما علمت واذا كان الامر على هذا فلا يجوز ان يكون انفس الافلاك
تصدر عنها افعال في اجسام اخرى غير اجسامها الا بوساطة اجسامها فان صور الاجسام وكمالاتها
على صنفين اما صور قوامها بمواد الاجسام فكما ان قوامها بمواد تلك الاجسام فكذلك ما يصدر
عن قوامها يصدر بوساطة مواد تلك الاجسام ولهذا السبب فان النار لا تسخن بحرارتها اي شيء
اتفق بل ما كان ملاقيا لجرمها او من جسمها بحال والشمس لا تضيء كل شيء بل ما كان مقابلا لجرمها واما
صور قوامها بذاتها لا بمواد الاجسام كالانفس ثم كل نفس فانما جعلت خاصة بجسم بسبب ان فعلها بذلك
الجسم وفيه ولو كانت مفارقة الذات والفعل جميعا لذلك الجسم لكانت نفس كل شيء لا نفس ذلك
الجسم فقط فقد بان على الوجوه كلها ان القوى السماوية المنطبعة باجسامها لا يفعل الا بوساطة
جسمها ومحال ان يفعل بوساطة الجسم نفسا لان الجسم لا يكون متوسطا بين نفس ونفس فان كانت
تفعل نفسا بغير توسط الجسم فلها انفراد قوام من دون الجسم واختصاص بفعل مفارق لذاتها ولذا
الجسم وهذا غير الامر الذي نحن في ذكره واما ان لم يفعل نفسا لم يفعل جرما سماويا لان النفس متقدمة
على الجسم في المرتبة والكمال فان وضع لكل فلك شيء يصدر عنه في فلكه شيء مؤثر من غير ان يستغرق
ذاته في شغل ذلك الجرم به ولكن ذاته مباينة في القوام وفي الفعل لذلك الجسم فنحن لا نمنع هذا وهذا
هو الذي نسميه العقل المجرد ونجعل صدور ما بعده عنه ولكن هذا غير المتصل عن الجسم وغير المشارك
اياه والقابل صورة خاصية به والكائن على الجهة التي حدثنا عنه حين اثبتنا هذه النفس فقد بان
وصح ان للافلاك مبادي غير جرمانية وغير صور للاجرام وان كل فلك يختص بمبدأ منها والجميع يشترك
في مبدأ واحد ومما لا يشك فيه ان ههنا عقولا بسيطة مفارقة تحدث مع حدوث ابدان الناس
ولا يفسد بل يبقى وقد بين ذلك في العلوم الطبيعية وليست صادرة عن العلة الاولى لانها كثيرة
مع وحدة النوع ولانها حادثة فهي اذن معلولات الاولى بتوسط ولا يجوز ان يكون العلل الفاعلية
المتوسطة بين الاول وبينها دونها في المرتبة فلا يكون عقولا بسيطة ومفارقة فان العلل
المعطية للوجود اكمل وجودا اما القابلة للوجود فقد يكون اخس وجودا فيجب اذن ان يكون المعلول
الاول عقلا واحدا بالذات ولا يجوز ايضا ان يكون عنه كثرة متفقة النوع ومن قبل لان المعاني
المتكثرة التي فيه بها يمكن وجود الكثرة عنه ان كانت مختلفة الحقائق كان ما يقتضيه كل واحد منها

شيئاً غيرها يقتضى الآخر في النوع فلم يلزم كل واحد منهما ما يلزم الآخر بل طبيعة اخرى وان كانت متفقة الحقايق فيما اذا تخالفت وتكثرت ولا انقسام مادة هناك فاذن المعلول الاول لا يجوز عنه وجود كثرة الا مختلفة النوع فليست هذه الانفس الارضية ايضاً كاينة عن المعلول الاول بلا توسط علة اخرى موجودة وكذلك عن كل معلول اول عال حتى ينتهى الى معلول كونه مع كون الاستقصات القابلة للكون والفساد المتكثرة بالعدد والنوع معاً فيكون تكثر القابل سبباً لتكثر فعل مبداء واحد بالذات وهذا بعد استتمام وجود السماويات كلها فيلزم دايماً عقل بعد عقل حتى يكون كرة القمر ثم يكون الاستقصات ويتهيأ لقبول تاثير واحد بالنوع كثير العدد من العقل الاخير فانه اذا لم يكن السبب في الفاعل وجب في القابل ضرورة فاذن يجب ان يحدث عن كل عقل عقل تحته ويقف حيث يمكن ان يحدث الجواهر العقلية منقسمة متكثرة بالعدد لتكثر الاسباب فهناك ينتهى فقد بان واتضح ان كل عقل هو اعلى في المرتبة فانه بمعنى فيه وهو انه بما يعقل الاول يجب عنه وجود عقل آخر دونه وبما يعقل ذاته يجب عنه فلك بنفسه وجرمه وجرم الفلك كاين عنه ومستبقى بتوسط النفس الفلكية فان كل صورة فهى علة لان يكون مادتها بالفعل لان المادة نفسها لا قوام لها

## فصل في حال تكون الاستقصات عن العلل الاوايل

واذا استوفت الكرات السماوية عددها لزم بعدها وجود الاستقصات وذلك لان الاجسام الاستقصية كاينة فاسدة فيجب ان يكون مباديها القريبة اشياء يقبل نوعاً من التغير والحركة وان لا يكون ما هو عقل محض وحده سبباً لوجودها وهذا يجب ان يتحقق من اصول اكثرنا التكرار فيها وفرغنا عن تقريرها ولهذه الاستقصات مادة تشترك فيها وصور تختلف بها فيجب ان يكون اختلاف صورها مما تعين فيه اختلاف في احوال الافلاك وان يكون اتفاق مادتها مما تعين فيه اتفاق في احوال الافلاك والافلاك تتفق في طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة فيجب ان يكون مقتضى تلك الطبيعة تعين في وجود المادة ويكون ما يختلف فيه مبداء تهيؤ المادة للصور المختلفة لكن الامور الكثيرة المشتركة في النوع والجنس لا يكون وحدها بلا مشاركة من واحد معين علة لذات هى في نفسها متفقة واحدة وانما يفتقرها غيرها فلا يوجد ان هذا الواحد عنها الا بارتباط واحد يردها الى امر واحد فيجب ان يكون العقول المفارقة بل آخرها الذى يلينا هو الذى يفيض عنه بمشاركة الحركات السماوية شئ فيه رسم صور العالم الاسفل من جهة الانفعال كما ان في ذلك العقل والعقول رسم الصور على جهة التفعيل ثم يفيض منه الصور فيها بالتخصيص لا بانفراد ذاته فان الواحد يفعل في الواحد كما علمت واحداً بل بمشاركة الاجسام السماوية فيكون اذا اختص هذا الشئ تاثيراً من التاثيرات السماوية بلا واسطة جسم عنصرى او بواسطة بجعله على استعداد خاص بعد العام الذى كان ذلك له في جوهره فاض عن هذا المفارق صورة خاصة وارتسمت في تلك المادة وانت تعلم ان الواحد لا يخصص الواحد من حيث كل واحد منهما واحد بامر دون امر يكون له بل يحتاج الى ان يكون هناك مخصصات مختلفة ومخصصات المادة معدات والمعد هو الذى يحدث عنه في المستعد امر ما يصير مناسبة لذلك الامر لشئ بعينه اولى من مناسبته لشئ آخر ويكون هذا الاعداد مرجحاً لوجود ما هو اولى فيه من الاوايل الواهبة للصور ولو كانت المادة على التهيؤ الاول لتشابهت نسبتها الى الصور فيما يرجح احدها التهيؤ الاجمالى لتخلف المؤثرات فيه وذلك الاختلاف ايضاً منسوب الى جميع المواد نسبة واحدة فلا يجب ان يخص بموجبه مادة دون مادة الا لامر ايضاً يكون في تلك المادة وليس الا الاستعداد الكامل وليس الاستعداد الا مناسبة كاملة لشئ بعينه هو المستعد له وهذا مثل ان الماء اذا افرط تسخينه فاجتمع السخونة الغريبة والصورة المائية وهى بعيدة المناسبة للصورة المائية وشديدة المناسبة للصورة النارية فاذا افرط ذلك واشتدت المناسبة اشتد الاستعداد فصار من حق الصورة النارية ان يفيض ومن حق هذه ان يبطل ولان المادة لا تستبقى بلا صورة فليس قوامها عما ينسب اليه من المبادى الاول وحدها بل عنها وعن الصورة لان الصورة التى تقيم هذه المادة الآن قد كانت المادة قائمة دونها

فليس



فليس قوامها من الصورة وحدها بل بها وبالمبادى الباقية بواسطتها او واسطة اخرى مثلها فلو كانت عن المبادى الاولى وحدها لاستغنت عن الصورة ولو كانت عن الصورة وحدها لما سبقتها الصورة بل كما ان المتفق فيه من الحركة المستديرة هناك يلزم طبيعة يتبعها الطبايع الخاصية بتلك فهنالك فكذلك المادة ههنا يتبعها مع الطبيعة المشتركة ما يكون عن الطبايع الخاصية وهى الصور وكما ان الحركة اخص الاحوال هناك فكذلك المادة اخس الذوات ههنا وكما ان الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالنوع كذلك المادة ههنا امر فيقبلها بالنوع وكما ان الطبايع الخاصية والمشتركة هناك مبادى ومعينات للطبيعة الخاصية والمشتركة ههنا فكذلك ما يلزم الطبايع الخاصية والمشتركة هناك من النسب المختلفة المتبدلة الواقعة فيها بسبب الحركة مبداء لتغير الاحوال وتبدلها ههنا وكذلك الامتزاج نسبتها هناك سبب لامتزاج نسب هذه العناصر ومعين ولاجسام السماويات تاثير في اجسام هذا العالم بالكيفيات التى يخصها ويسرى منها الى هذا العالم ولانفسها تاثير ايضاً في انفس هذا العالم وبهذه المعانى يعلم ان الطبيعة التى هى مدبرة لهذه الاجسام الكاينة الصور حادثة عن النفس الغاشية في الفلك او بمعونتها ◉ وقال قوم من المنتسبين الى هذا العلم ان الفلك لانه مستدير فيجب ان يستدير على شئ ثابت في حشوه فيلزم مماسته له التسخن حتى يستحيل ناراً وما يبعد عنه يبقى ساكناً فيصير الى البرد والتكثف حتى يصير ارضاً وما يلى النار منه يكون حاراً ولكنه اقل حراً من النار وما يلى الارض يكون كثيفاً ولكن اقل تكثفاً من الارض وقلة الحر وقلة التكثف توجبان الترطيب فان اليبوسة اما من الحر واما من البرد ولكن الرطب الذى يلى الارض هو ابرد والذى يلى النار هو احر فهذا سبب تكون العناصر فهذا هو مما قد قالوا وليس مما يمكن ان يصحح بالكلام القياسى ولا هو شديد بعد التفتيش ويشبه ان يكون الامر على قانون آخر وان يكون هذه المادة التى تحدث بالشركة يفيض اليها من الاجرام السماوية اما من اربعة اجرام واما من عدة منحصرة في اربع جمل عن كل واحد منها ما يهيئه لصورة جسم بسيط فاذا استعدت نالت الصور من واهب الصور او يكون ذلك كله يفيض من جرم واحد وان يكون هناك سبب يوجب انفساماً من الاسباب الخفية علينا فانا ان اردنا ان نعرف ضعف ما قالوه فتامل انهم يوجبون ان يكون الوجود اولاً للجسم ليتركه في نفسه احدى الصور المقومة غير الصورة الجسمية فانما يكتسب سائر الصور بالحركة والسكون ثانياً وبينا نحن قبل هذا استحالة هذا وبينا ان الجسم لا يستكمل له وجود بمجرد صورة الجسمية ما لم يقترن به صورة اخرى وليست صورته المقيمة الهيولى الابعاد فقط فان الابعاد يتبع في وجودها صوراً اخرى يستبق الابعاد وان شئت فتامل حال التخلخل من الحرارة والتكاثف من البرودة بل الجسم لا يصير جسماً حتى يصير بحيث يتبع فيه في الحركة حتى يتبعه متابعة تلك الحركة المتابعة التى بينا انها ليست قسرية بل طبيعية الا وقد تمت طبيعته لكن يجوز ان يكون اذا تمت طبيعته يتحفظ بافضل المواضع لاستحفاظها فان الحار يتحفظ حيث الحركة والبارد يتحفظ حيث السكون ثم لا ينكرون انه لم وجب لبعض تلك المادة اذ هبط الى المركز عرض له البرد ولبعضه ان تباعد الفوق عنه الا ان السبب في ذلك معلوم اما في الكليات فالخفة والثقل واما في جزئى عنصر واحد فلان قد صح ان اجزاء العناصر كاينة وانه اذا تكون جزء منه في موضع ضرورة لزم ان يكون سطح منه يلى الفوق اذا تحرك الى فوق كان ذلك السطح اولى بالفوقية من السطح الآخر واما في اول تكونه فانما يصير سطح منه الى فوق وسطح الى اسفل لانه لا محالة قد استحال بحركة ما وان الحركة اوجبت له ضرورة وضعاً ما فالاشبه عندى ما قد ذهبنا اليه واظن ان الذى قال ذلك في تكون الاستقصات رام تقريباً للامر عند بعض من كان به من الغامين بحزم عليه القول من تاخر عنه حتى ان كان ذلك الكلام شديد التذبذب والاضطراب

## فصل في العناية وبيان كيفية دخول الشر في القضاء الالهى

وخليق بنا اذ قد بلغنا هذا المبلغ ان نحقق القول في العناية ولا شك انه قد اتضح لك مما سلف منا بيانه ان العلل العالية لا يجوز ان يكون هو عمل ما يعمل لاجلنا او يكون بالجملة يهمها شئ ويدعوها داع ويعرض لها ايثار ولا لك سبيل الى ان تنكر الاثار العجيبة في تكون العالم واجزاء السماوات واجزاء النبات والحيوانات مما لا يصدر ذلك اتفاقاً بل يقتضى تدبيراً ما فيجب ان تعلم ان العناية هى كون الاول عالماً لذاته بما عليه الوجود في نظام الخير وعلة لذاته للخير والكمال بحسب الامكان وراضياً به على النحو المذكور فيعقل نظام

الخير على الوجه الابلغ في الامكان فيفيض عنه ما يعقله نظاما وخيرا على الوجه الابلغ الذي يعقله فيضانا
على اتم تادية الى النظام بحسب الامكان فهذا هو معنى العناية واعلم ان الشر يقال على وجوه
فيقال شر لمثل النقص الذي هو الجهل والضعف والتشويه في الخلقة ويقال شر لما هو مثل
الالم والغم الذي يكون هناك ادراك ما لسبب لا فقد سبب فقط فان السبب المنافي للخير المانع نبغ
والموجب لعدمه ربما كان مباينا لا يدركه المضرور كالسحاب اذا ظلل فمنع شروق الشمس عن المحتاج
الى ان يستكمل بالشمس فان كان هذا المحتاج دراكا ادرك انه غير منتفع ولم يدرك من حيث يدرك ذلك
ان السحاب قد حال بل من حيث هو مبصر وليس من حيث هو مبصر متاذيا متضررا بذلك ومنتقصا
بل من حيث هو شيء آخر وربما كان مواصلا يدركه مدرك عدم السلامة كمن يالم بفقدان اتصال العضو
بحرارة مفرقة فانه من حيث يدرك شيئا من فقدان الاتصال بقوة في نفس ذلك العضو يدرك المفرق
الحار ايضا فيكون قد اجتمع هناك ادراكان ادراك على نحو ما سلف من ادراكنا الاشياء
العدمية وادراك على نحو ما سلف من ادراكنا الامور الوجودية وهذا المدرك الوجودي
ليس شرا في نفسه بل شر بالقياس الى هذا الشيء واما عدم كماله وسلامته فليس شرا
بالقياس اليه فقط حتى يكون له وجود وليس هو به شرا بل ليس نفس وجوده الا فيه وعلى نحو كونه
شرا فان العمى لا يجوز الا ان يكون في العين ومن حيث هو في العين لا يجوز ان يكون الا شرا
وليس له جهة اخرى يكون بها غير شر واما الحرارة مثلا اذا صارت شرا بالقياس الى المتألم
فلها جهة اخرى يكون بها غير شر فالشر بالذات هو العدم ولا كل عدم بل عدم مقتضى طباع الشيء بل عدم ح
من الكمالات الثابتة لنوعه وطبيعته والشر بالعرض هو المعدم والحابس للكمال عن مستحقه
ولا خير عن عدم مطلق الا عن لفظه فليس هو بشر حاصل ولو كان له حصول ما لكان الشر
العام فكل شيء وجوده على كماله الاقصى وليس فيه ما بالقوة فلا يلحقه شر وانما يلحق الشر ما في
طباعه ما بالقوة وذلك لاجل المادة والشر يلحق المادة لامر اول يعرض لها في نفسه ولامر
طارئ من بعد فاما الامر الذي في نفسه فان يكون قد عرض للمادة ما في اول وجودها بعض اسباب
الشر الخارجة فتمكن منها هيئة من الهيئات تلك الهيئة مانعة استعدادها الخاص للكمال الذي منيت
بشر بإزائه مثل المادة التي يتكون منها انسان او فرس اذا عرض لها من الاسباب الطارئة ما جعلها
ادوا مزاجا واعصى جوهرا فلم يقبل التخطيط والتشكيل والتقويم فتشوهت الخلقة ولم يوجد
المحتاج اليه من كمال المزاج والبنية لا لان الفاعل حرم بل لان المنفعل لم يقبل واما الامر
الطارئ من خارج فاحد شيئين اما مانع وحايل ومبعد للمكمل واما مضاد واصل ممحق للكمال
مثال الاول وقوع سحب كثيرة وتراكمها واظلال جبال شاهقة يمنع تاثير الشمس في الثمار على
الكمال ومثال الثاني خيس البرد للنبات المصيب لكماله في وقته حتى يفسد الاستعداد الخاص حبس ح
وما يتبعه وجميع سبب الشر انما يوجد فيما تحت فلك القمر وجملة ما تحت فلك القمر طفيف بالقياس
الى سائر الوجود كما علمت ثم الشر انما يصيب اشخاصا وفي اوقات والانواع محفوظة وليس الشر
الحقيقي يعم اكثر الاشخاص الا نوعا من الشر واعلم ان الشر الذي هو بمعنى العدم اما ان يكون
شرا بحسب امر واجب او نافع قريب من الواجب واما ان لا يكون شرا بحسب ذلك بل شرا بحسب الامر
الذي هو ممكن في الاقل ولو وجد كان على سبيل ما هو فضل من الكمالات التي بعد الكمالات الثانية
ولا مقتضى له من طباع الممكن هو فيه وهذا القسم غير الذي نحن فيه وهو الذي استثنيناه وهذا
وليس هو شرا بحسب النوع بل بحسب اعتبار زائد على واجب النوع كالجهل بالفلسفة او الهندسة
او غير ذلك فان ذلك ليس شرا من جهة ما نحن ناس بل هو شر بحسب كمال الاصلاح في ان نعم ونستعرف انه
انما يكون بالحقيقة شرا اذا اقتضاه شخص انسان او شخص نفسه وانما يقتضيه الشخص لا لانه
انسان او نفس بل لانه قد ثبت عنده حسن ذلك واشتاقه واستعد لذلك الاستعداد كما
سنشرح لك بعد واما قبل ذلك فليس مما ينبعث الشيء اليه في بقاء طبيعة النوع انبعاثه
الى الكمالات الثانية التي تتلو الكمال الاول فاذا لم يكن كان عدما في امر يقتضي كان في الطباع ١
فالشر في اشخاص الموجودات قليل ومع ذلك فان وجود ذلك الشر في الاشياء ضرورة تابعة

للحاجة الى الخير فان هذه العناصر لو لم يكن بحيث يتضاد ويتفعل عن الغالب لم يمكن ان يكون عنها هذه
الانواع الشريفة ولو لم يكن النار منها بحيث اذا تادت بها المصادمات الواقعة في مجرى الكل
الضرورة الى ملاقاة رداء رجل شريف وجب احراقه لم يكن النار منتفعا بها النفع العام فوجب
ضرورة ان يكون الخير الممكن في هذه الاشياء انما يكون خيرا بعد ان يمكن وقوع مثل هذا الشر عنه
ومعه وافاضة الخير لا يوجب ان يترك الخير الغالب لشر يندر فيكون تركه شرا من ذلك الشر لان عدم
ما يمكن في طباع المادة وجوده اذا كان عدما شر من عدم واحد ولهذا ما يؤثر العاقل الاحراق بالنار
بشرط ان يسلم منها حيا على الموت بلا الم فلو ترك هذا القبيل من الخير لكان ذلك شرا فوق هذا الشر يكون ح
الكائن بايجاده فكان في مقتضى العقل المحيط بكيفية وجوب الترتيب في نظام الخير ان يعقل استحقاق
مثل هذا النمط من الاشياء وجودا يجوز ما يقع معه من الشر ضرورة فوجب ان يفيض وجوده
فان قال قائل فقد كان جايزا ان يوجد المدبر الاول خيرا محضا مبرا عن الشر فيقال هذا لم يكن جايزا
في مثل هذا النمط من الوجود وان كان جايزا في الوجود المطلق على انه ضرب من الوجود المطلق مبرا ليس
هذا الضرب وذلك مما قد فاض عن المدبر الاول ووجد في الامور العقلية والنفسية
والسماوية وبقي هذا النمط في الامكان ولم يكن ترك ايجاده لاجل ما يخالطه من الشر الذي ان لم يكن
بتدون موجودا اصلا وتركه لئلا يكون هذا الشر كان ذلك شرا من ان يكون هو فكونه خير الشرين
ولكان ايضا يجب ان لا يوجد الاسباب الخيرية التي هي قبل هذه الاسباب التي تؤدي الى الشر بالعرض
فان وجود تلك مستتبع لوجود هذه فكان فيه اعظم خلل في نظام الخير الكلي بل وان لم يلتفت الى ذلك
وقصرنا التفاتنا الى ما ينقسم اليه الامكان في الوجود الى اصناف الموجودات المختلفة في احوالها
فكان الموجود المبرا من الشر قد حصل وبقي نمط من الوجود انما يكون على هذا السبيل ولا كونه اعظم
شرا من كونه فواجبا ان يفيض وجوده من حيث يفيض عنه الوجود الذي هو اصوب وعلى النمط الذي
قيل بل نقول من راس ان الشر يقال على وجوه يقال شر للافعال المذمومة ويقال شر لمباديها
من الاخلاق ويقال شر للالام والغموم وما يشبهها ويقال شر لنقصان كل شيء عن
كماله وفقدانه ما من شانه ان يكون له وكان الالام والغموم وان كانت معانيها وجودية ليست اعداما
فانها تتبع الاعدام والنقصان والشر الذي في الافعال هو ايضا انما هو بالقياس الى من يفقد كماله
بوصول ذلك اليه مثل الظلم او بالقياس الى من يفقد من كمال يجب في السياسة او المدينة كالزنا وكذلك الاخلاق
انما هي شرور بسبب صدور هذه عنها وهي مقارنة لاعدام النفس كمالات يجب ان يكون لها ولا تجد
شيئا مما يقال له شر من الافعال الا وهو كمال بسببه الفاعل له وعسى انما هو شر بالقياس الى السبب
القابل له او بالقياس الى فاعل آخر يمنع عن فعله في تلك المادة التي هو اولى بها من هذا الفعل فالظلم يصدر
مثلا عن قوة طلابة للغلبة وهي الغضبية مثلا والغلبة هي كمالها ولذلك خلقت من حيث هي غضبية
اعني خلقت لتكون متوجهة الى الغلبة تطلبها وتفرح بها فهذا الفعل بالقياس اليها خير لها وان ضعفت
عنه فهو بالقياس اليها شر لها انما هو شر للمظلوم او للنفس النطقية التي كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء
عليها فان عجزت عنه كان شرا لها وكذلك السبب الفاعل للالم والاحراق كالنار اذا احرقت فان الاحراق
كمال للنار لكنه شر بالقياس الى من سلب سلامته بذلك لفقدانه ما فقد واما الشر الذي سببه النقصان
والقصور ويقع في الجبلة وليس فاعلا فعله بل لان الفاعل لم يفعله فليس ذلك بالحقيقة خيرا بالقياس الى
شيء ما فاما الشرور التي تتصل بالاشياء هي خيرات فانما هي من سببين سبب من جهة المادة انها قابلة للصورة
والعدم وسبب من الفاعل فاما لما وجب ان يكون عنه الماديات وكان مستحيلا ان يكون للمادة وجود
الوجود الذي معنى هناء المادة ويفعل فعل المادة الا ان يكون قابلا للصورة والعدم وكان مستحيلا
ان لا يكون قابلا للمتقابلات وكان مستحيلا ان يكون للقوى الفعالة افعال متضادة لافعال اخرى قد
حصل وجودها وهي لا تفعل فعلها فانه من المستحيل ان يخلق ما يراد منه الغرض المقصود بالنار وهو
الاحراق ثم كان الكل انما يتم بان يكون فيه متضاد وان يكون فيه محرق مسخن لم يكن بد من ان يكون الغرض
النافع في وجود هذين يستتبع آفات تعرض من الاحراق والاحتراق مثل احراق النار عضو انسان
ناسك لكن الامر الاكثري هو حصول الخير المقصود في الطبيعة والامر الدائم ايضا اما الاكثري

فان اكثر اشخاص الانواع فى كنف السلامة من الاحتراق واما الدائم فلان انواعا كثيرة لا يستغرقها الشر
الدوام الا بوجود مثل النار على ان يكون محرقة وكان فى الاقل ما يصدر عن النيران الآفات
التى يصدر عنها وكذلك فى سائر تلك الاسباب المتشابهة لذلك فما كان يحسن ان يترك المنافع
الاكثرية والدائمة لاعراض شرية اقلية فاريد تلك الخيرات الكائنة عن هذه الاشياء ارادة اولية
على الوجه الذى يصلح ان يقال ان الله يريد الاشياء واريد الشر ايضا على الوجه الذى بالعرض
اذ علم انه يكون ضرورة فلم يعبأ به فالخير مقتضى بالذات والشر مقتضى بالعرض وكل بقدر وكذلك
فان المادة قد علم من امرها انها يعجز عن امور ويقصر عنها الكمالات فى امور لكنها يتمم لها ما
لا نسبة له كثرة الى ما يقصر عنها فاذا كان كذلك فليس فى الحكمة الالهية ان يترك الخيرات
الفائقة الدائمة والاكثرية لاجل شرور فى امور شخصية غير دائمة بل نقول ان الامور فى الوهم
انما امور اذا توهمت موجودة وجودها يمتنع ان يكون الا شرا على الاطلاق واما امور وجودها ان يكون
خيرا ويمتنع ان يكون شرورا وناقصة واما امور يغلب فيها الخيرية اذا وجدت وجودها ولا يمكن
غير ذلك لطباعها واما امور يغلب فيها الشرية واما امور متساوية الحالين فاما ما لا شر فيه فقد
وجدت فى الطباع واما ما كله شر او الغالب او المساوى ايضا فلم يوجد واما الذى الغالب فى وجوده
الخيرية فالاحرى به ان يوجد اذا كان الاغلب فيه انه خير ● فان قيل فلم لم يمنع الشرية عنه اصلا
حتى كان يكون كله خيرا ● فيقال فحينئذ لم يكن هى هى اذ قلنا ان وجودها الوجود الذى يستحيل
ان يكون بحيث لا يعرض عنها شر فاذا صيرت بحيث لا يعرض عنها شر لا يكون وجودها الوجود الذى
لها بل يكون وجود اشياء اخرى وجدت وهى غيرها وهى حاصلة اعنى ما خلق بحيث لا يلزمه الشر لزوما
اوليا ● ومثال هذا ان النار اذا كان وجودها ان يكون محرقة وكان وجود المحرق هو انه اذا مس
ثوب الفقير احرقه فاذا كان وجود ثوب الفقير انه قابل للاحتراق وكان وجود كل واحد منها ان يعرض
له حركات شتى وكان وجود الحركات الشتى فى الاشياء على هذه الصفة وجودها يعرض له الالتقاء
وكان وجود الالتقاء بين الفاعل والمنفعل بالطبع وجودا يلزمه الفعل والانفعال فان لم يكن التوالى
لم يكن الاوائل فالكل انما رتبت فيه القوى الفعالة والمنفعلة السماوية والارضية الطبيعية
والنفسانية بحيث يؤدى الى النظام الكلى مع استحالة ان يكون هى على ما هى عليه ولا يؤدى الى
شرور فيلزم من احوال العالم بعضها بالقياس الى بعض ان يحدث فى نفس ما صورة اعتقاد ردى او كفر
او شر آخر فى نفس او بدن بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن النظام الكلى يثبت فلم يعبأ ولم يلتفت الى
اللوازم الفاسدة التى تعرض بالضرورة وقيل خلقت هؤلاء للنار ولا ابالى وخلقت هؤلاء للجنة
ولا ابالى وقيل كل ميسر لما خلق له ● فان قال قائل ليس الشر شيئا نادرا او قليلا بل هو اكثرى
فليس كذلك بل الشر كثير وليس باكثرى وفرق بين الاكثرى والكثير فان ههنا امورا كثيرة هى كثيرة
وليست اكثرية كالامراض فانها كثيرة وليست اكثرية واذا تاملت هذا الصنف الذى نحن فى ذكره
من الشر وجدته اقل من الخير الذى يقابله ويوجد فى مادته فضلا عنه بالقياس الى الخيرات
الاخرى الابدية نعم الشرور التى هى نقصانات الكمالات الثانية فهى اكثرية لكنها ليست من الشرور التى
كلامنا فيها وهذه الشرور مثل الجهل بالهندسة ومثل فوت الجمال الرائع وغير ذلك مما لا يضر فى
الكمالات الاولى ولا فى الكمالات التى يليها مما يظهر منفعتها وهذه الشرور ليست بفعل فاعل بل
بان لا يفعل الفاعل لاجل ان القابل ليس مستعدا او ليس يتحرك الى القبول وهذه الشرور هى
اعدام خيرات من باب الفضل والزيادة ● تمت المقالة التاسعة من جملة الالهيات الشفاء

بسم الله الرحمن الرحيم **المقالة العاشرة** ستة فصول **فصل فى المبدأ**
**والمعاد بقول مجمل** وفى الالهامات والدعوات المستجابة والعقوبات السماوية
وتذكر احوال النبوة وفى حال احكام النجوم فالوجود اذا ابتدأ من عند الاول لم يزل كل تال منه ادون
فى المرتبة من الاول ولا يزال ينحط درجات فاول ذلك درجة الملائكة الروحانية المجردة التى تسمى
عقولا ثم مراتب الملائكة الروحانية التى تسمى نفوسا وهى الملائكة العملة ثم مراتب الاجرام السماوية
وبعضها اشرف من بعض الى ان يبلغ آخرها ثم من بعدها يبتدى وجود المادة القابلة للصور الكائنة



الفاسدة فيلبس اول شئ صور العناصر ثم يتدرج يسيرا يسيرا فيكون اول الوجود فيها اخس وارذل
مرتبة من الذى يتلوه فيكون اخسها فيه المادة ثم العناصر ثم المركبات الجمادية ثم النباتات وافضلها
الانسان وبعده الحيوانات ثم النبات وافضل الناس من استكملت نفسه عقلا بالفعل ومحصلا
للاخلاق التى يكون فضائل عملية وافضل هؤلاء هو المستعد لمرتبة النبوة وهو الذى فى قواه
النفسانية خصائص ثلاث ذكرناها فهو ان يسمع كلام الله ويرى ملئكة الله وقد تحولت له
على صورة يراها وقد بينا كيفية هذا وبينا ان هذا الذى يوحى اليه يتشبح له الملئكة ويحدث له
فى سمعه صوت يسمعه يكون من قبل الله تعالى والملئكة فيسمعه من غير ان يكون ذلك كلاما من
الناس والحيوان الارضى وهذا هو الموحى اليه وكما ان اول الكائنات من الابتداء الى درجة العناصر
كان عقلا ثم نفسا ثم جرما فههنا يبتدى الوجود من الاجرام ثم يحدث نفوس ثم عقول وانما
يفيض هذه الصور لا محالة من عند تلك المبادى والامور الحادثة فى هذا العالم يحدث من مصادمات
القوى الفعالة والمنفعلة الارضية تابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية واما القوى
الارضية فتتم حدوث ما يحدث منها بسبب شيئين احدهما القوى الفعالة فيها اما الطبيعية
واما الارادية والثانى القوى الانفعالية اما الطبيعية واما النفسانية ● واما القوى
السماوية فيحدث عنها اثارها فى هذه الاجرام التى تحتها على ثلثة اوجه ● احدها من تلقائها
بحيث لا تسبب فيه للامور الارضية بوجه من الوجوه وذلك اما عن طبايع اجسامها وقواها الجسمانية
بحسب التشكلات الواقعة منها مع القوى الارضية والمناسبات بينها واما الثانى فعن طبايعها
النفسانية والوجه الثالث فيه شركة ما مع الاحوال الارضية وتسبب فيه بوجه من الوجوه على
الوجه الذى اقوله انه قد اتضح لك ان لنفوس تلك الاجرام السماوية ضربا من التصرف فى المعانى
الجزئية على سبيل ادراك غير عقلى محض وان لها ان يتوصل الى ادراك الحادثات الجزئية وذلك
يمكن بسبب ادراك تفاريق اسبابها الفاعلة والقابلة الحاصلة من حيث هى اسباب وما يتادى
اليه وانها تنتهى الى طبيعية وارادية موجبة ليست ارادة تارة غيرها تمة ولا جازمة ولا تنتهى
الى القسر فان القسرية اما قسر عن طبيعة واما قسر عن ارادة واليهما ينتهى التحليل فى القسريات
اجمع ثم ان الارادات كلها كائنة بعد ما لم تكن فلها اسباب تتوافى فتوجبها وليس توجد ارادة
بارادة والا لذهب الى غير النهاية ولا عن طبيعة المريد والا للزمت الارادة ما دامت الطبيعة بل
الارادات تحدث بحدوث علل هى الموجبات والدواعى تستند الى ارضيات وسماويات وتكون
موجبة ضرورية لتلك الارادة ● واما الطبيعية فان كانت دائمة فهى اصل وان كانت قد تحدث
فلا محالة انها تستند ايضا الى امور سماوية وارضية عرفت جميع هذا فيما قبل وان لازدحام هذه العلل
وتصادمها واستمرارها نظاما يجرى تحت الحركة السماوية واذا علمت الاوائل بما هى اوائل وهيئة انجرارها
الى الثوانى علمت الثوانى ضرورة فمن هذه الاشياء علمنا ان النفوس السماوية وما فوقها عالمة بالجزئيات
اما ما فوقها فعلمها على نحو كلى واما هى فعلى نحو جزئى كالمباشر والمتادى الى المباشر او المشاهد
بالحواس فلا محالة انه يعلم ما يكون ولا محالة انها تعلم فى كثير منها الوجه الذى هو اصوب والذى هو
اصلح واقرب من الخير المطلق من الامرين الممكنين وقد بينا ان التصورات التى لتلك العلل مبادى لوجود
تلك الصور ههنا اذا كانت ممكنة ولم يكن هناك اسباب سماوية يكون اقوى من تلك التصورات مما هو
اقدم ومما هو فى احد القسمين من الثلاث غير هذا الثالث واذا كان الامر كذلك وجب ان يحصل ذلك
الامر الممكن موجودا لا عن سبب ارضى ولا عن سبب طبيعى سماوى بل عن تاثير بوجه ما لهذه الامور فى الامور
السماوية وليس هذا بالحقيقة تاثيرا بل التاثير لمبادى وجود تلك الامرين من الامور السماوية فانها
اذا عقلت الاوائل عقلت ذلك الامر واذا عقلت ذلك الامر عقلت ما هو الاولى بان يكون اذا عقلت ذلك
فاذا كان لا مانع فيه الا عدم علة طبيعية ارضية او وجود علة طبيعية ارضية اما عدم العلة الطبيعية
الارضية مثلا ان يكون ذلك الشئ هو ان يوجد حرارة فلا يكون قوة مسخنة طبيعية ارضية فتلك السخونة
تحدث للتصور السماوى لوجه كون الخير فيه كما انه يحدث حينئذ فى ابدان الناس عن اسباب من تصورات
الناس وعلى ما عرفته فيما سلف واما مثال الثانى فان يكون ليس المانع عدم سبب المسخن فقط بل وجود

المبرد فالتصور والتساوى الجزئى وجود ضد ما يوجبه المبرد فى ذلك ايضا بغير المبرد كما يغشى تصورنا للغضب
الشبب المبرد فينا ويكون الحر فيكون اصناف هذا القسم اما الات لامور طبيعية او الهامات تحصل بالسند
او بغيره واختلاط من ذلك يؤدى واحد منها او جملة مجتمعة الى الغاية النافعة ونسبة التضرع الى استدعاء
هذه الفرج نسبة التفكر الى استدعاء البيان وكل مفيض من فوق وليس هذا يمنع تصورنا انا لشاوية
بل الاول الحق يعلم جميع ذلك على الوجه الذى قلنا انه يليق به ومن عنده يبتدى كون ما يكون ولكن بالتوسط
وعلى ذلك علة فيتسبب هذه الامور ما ينتفع بالدعوات والقرابين وخصوصا فى امر الاستسقاء وفى
امور اخرى ولهذا ما يجب ان تخاف المكافاة على الشر وترتجى المكافاة على الخير فان فى ثبوت حقيقة ذلك
مزجرة عن الشر وثبوت حقيقة ذلك يكون بظهور آياته وآياته هى وجود جزائه وهذه الحال متعقلة
عند المبادى فيجب ان يكون له وجود فان لم يوجد فهنالك شى لا يدركه او سبب آخر ينافره وذلك
اولى بالوجود من هذا ووجود ذلك ووجود هذا معا من المحال واذا شئنا ان نعلم الامور التى عقلت نافعة
مؤدية الى المصالح فقد اوجدت فى الطبيعة على النحو من الايجاد الذى علمته وتحققته فتامل حال منافع
الاعضاء فى الحيوانات والنبات وان كل واحد كيف خلق وليس هناك سبب البتة طبيعى بل مبدؤه لا محالة
من العناية على الوجه الذى علمت العناية فكذلك فصدق بوجود هذه المعانى فانها متعلقة بالعناية على النحو
الذى علمت العناية تتعلق به واعلم ان اكثر ما يقر به الجمهور ويفزع اليه ويقول به فهو حق وانما
يدفعه هؤلاء المتشبهة بالفلاسفة جهلا منهم بعلله واسبابه وقد عملنا فى هذا الباب كتاب البر
والاثم فليتامل شروح هذه الامور من هناك وصدق بما يحكى من العقوبات الالهية النازلة على
مدن فاسدة واشخاص ظالمة وانظر ان الحق كيف ينصر واعلم ان السبب فى الدعاء منا ايضا
وفى الصدقة وغيرها وكذلك حال حدوث الظلم والاثم انما يكون من هناك فان مبادى جميع هذه
الامور تنتهى الى الطبيعة والارادة والاتفاق والطبيعة مبدؤها من هناك والارادات التى
لنا كائنة بعد ما لم تكن وكل كائن بعد ما لم يكن فله علة فكل ارادة لنا فلها علة وعلة تلك الارادة
ليست ارادة متسلسلة فى ذلك الى غير النهاية بل لامور تعرض من خارج ارضية وسماوية والارضية
تنتهى الى السماوية واجتماع ذلك كله يوجب وجود الارادة واما الاتفاق فهو حادث من مصادمات
هذه فاذا حللت الامور كلها استندت الى مبادى ايجابها تنزل من عند الله والقضاء من الله هو الوضع
الاول البسيط والتقدير هو ما يتوجه اليه القضاء على التدريج كانه موجب اجتماعات من الامور البسيطة
التى تنسب من حيث هى بسيطة الى القضاء والامر الالهى الاول ولو امكن انسانا من الناس ان يعرف
الحوادث التى فى الارض والسماء جميعا وطبايعها لفهم كيفية ما يحدث فى المستقبل وهذا المنجم
القائل بالاحكام مع ان اوضاعه الاولى ومقدماته ليست تستند الى برهان بل عسى ان يدعى فيها التجربة او
الوحى وربما حاول قياسات شعرية او خطابية فى اثباتها فانه انما يعول على دلائل جنس واحد من اسباب
الكائنات وهى التى فى السماء على انه لا يضمن من عنده الاحاطة بجميع الاحوال التى فى السماء ولو ضمن لنا
ذلك ووفى به لم يمكنه ان يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميعها فى كل وقت وان كان جميعها من حيث
فعله وطبعه معلوما عنده وذلك لانه لا يكفى ان تعلم انه وجد ولم يوجد وذلك لانه لا يكفيك ان تعلم ان النار حارة
مسخنة وفاعلة كذا فى ان تعلم انها سخنت ما لم تعلم انها حصلت واى طريق فى الحساب يعطينا المعرفة بكل
حدث وبدعة فى الفلك ولو امكنه ان يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميع ذلك لما تم لنا به الانتقال
الى المغيبات فان الامور المغيبة التى فى طريق الحدوث انما يتم بمخالطات بين الامور السماوية والتى تكاد
تلحقها انها بكل الحدود وبين الامور الارضية المتقدمة واللاحقة فاعلها ومنفعلها طبيعتها
وارادتها وليس يتم بالسماويات وحدها فما لم يحط بجميع الحاضر من الامرين وموجب كل واحد منهما
خصوصا ما كان متعلقا بالمغيب لم يتمكن من الانتقال الى المغيب فليس اذن لنا اعتماد على اقوالهم
وان سلمنا متبرعين ان جميع ما يعطوننا من مقدماتهم الحكمية صادقة

## فصل فى المعاد

وبالحرى
ان نحقق ههنا احوال الانفس الانسانية اذا فارقت ابدانها وانها الى اى حالة تصير فنقول يجب
ان تعلم ان المعاد منه ما هو مقبول من الشرع ولا سبيل الى اثباته الا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة
وهو الذى للبدن عند البعث وخيرات البدن وشروره معلومة لا يحتاج الى ان تعلم وقد بسطت الشريعة



الحقة التى اتانا بها سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم حال السعادة والشقاوة التى بحسب البدن
ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهانى وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتتان
بالمقاييس اللتان للانفس وان كانت الاوهام منا تقصر عن تصورها الآن لما نوضح من العلل والحكماء
الالهيون رغبتهم فى اصابة هذه السعادة اعظم من رغبتهم فى اصابة السعادة البدنية بل كانهم
لا يلتفتون الى تلك وان اعطوها ولا يستعظمونها فى جنبة هذه السعادة التى هى مقارنة الحق الاول
وعلى ما نستصفها عن قريب فلنعرف حال هذه السعادة والشقاوة المضادة لها فان البدنية مفروغ
عنها فى الشرع فنقول يجب ان تعلم ان لكل قوة نفسانية لذة وخيرا يخصها واذى وشرا يخصها
مثاله ان لذة الشهوة وخيرها ان يتادى اليها كيفية محسوسة ملائمة من الخمسة ولذة الغضب الظفر ولذة الرجاء
الرجاء ولذة الحفظ تذكر الامور الموافقة الماضية واذى كل واحدة منها ما يضاده وتشترك كلها نوعا
من الشركة فى ان الشعور بموافقها وملايمها هو الخير واللذة الخاصة بها وموافق كل واحد منها بالذات
والحقيقة هو حصول الكمال الذى هو بالقياس اليه كمال بالفعل هذا اصل وايضا فان هذه القوى
وان اشتركت فى هذه المعانى فان مراتبها فى الحقيقة مختلفة فالذى كماله افضل واتم والذى كماله اكثر
والذى كماله ادوم والذى كماله اوصل اليه واحصل له والذى هو فى نفسه اكمل فعلا وافضل والذى
هو فى نفسه اشد ادراكا فاللذة التى له ابلغ واوفر لا محالة وهذا اصل وايضا فانه قد يكون الخروج الى
الفعل فى كمال ما بحيث يعلم انه كائن ولذيذ ولا يتصور كيفيته ولا يشعر باللذاذة ما لم يحصل وما لم يشعر
لم يشتق اليه ولم ينزع نحوه مثل العنين فانه متحقق ان للجماع لذة ولكنه لا يشتهيه ولا يحن نحوه
الاشتهاء والحنين اللذين يكونان مخصوصين به بل شهوة اخرى كما يشتهى من حيث يحصل
بها ادراك وان كان مؤذيا وبالجملة فانه لا يتخيله وكذلك حال الاكمه عند الصور الجميلة والاصم عند
الالحان المنتظمة ولهذا يجب ان لا يتوهم العاقل ان كل لذة فهى كما للحمار فى بطنه وفرجه وان المبادى
الاولى المقربة عند رب العالمين عادمة اللذة والغبطة وان رب العالمين ليس له فى سلطانه وخاصية
البهاء الذى له وقوته الغير المتناهية امر فى غاية الفضيلة والشرف والطيب نجله عن ان نسميه لذة وللحمار
والبهائم حالة طيبة ولذيذة كلا بل اى نسبة تكون لما للعالية الى هذه الخسيسة ولكنا نتخيل هذا ونشاهده
ولم نعرف ذلك بالاستشعار بل بالقياس فحالنا عنده كحال الاصم الذى لم يسمع قط فى عمره ولا تخيل
اللذة اللحنية وهو متيقن لطيبها وهذا اصل وايضا فان الكمال والامر الملايم قد يتيسر للقوة الدراكة
وهناك مانع او شاغل للنفس فيكرهه ويؤثر ضده عليه مثل كراهية بعض المرضى الطعم الحلو وشهوتهم
للطعوم الرديئة الكريهة بالذات وربما لم يكن كراهية ولكن كان عدم الاستلذاذ به كالخائف يجد الغلبة
او اللذة فلا يشعر بها ولا يستلذها وهذا اصل وايضا فانه قد تكون القوة الدراكة ممنوة بضد ما هو كمالها
ولا يحس به ولا ينفر عنه حتى اذا زال العائق تاذى به ورجع الى غريزته مثل المرور فربما لم يحس بمرارة
فمه الى ان يصلح مزاجه وتستنقى اعضاؤه فحينئذ ينفر عن الحالة العارضة له وكذلك قد يكون الحيوان
غير مشته للغذاء البتة بل كارها له وهو اوفق شى له ويبقى عليه مدة طويلة فاذا زال العائق عاد الى الواجب
فى طبعه فاشتد جوعه وشهوته للغذاء حتى لا يصبر عنه وهلك عند فقدانه وقد يحصل سبب الالم العظيم
مثل حرق النار وتبريد الزمهرير الا ان الحس مؤوف فلا يتاذى البدن به حتى تزول الآفة فحينئذ يحس بالالم
العظيم فاذا قد تقررت هذه الاصول فيجب ان ننصرف الى الغرض الذى نؤمه فنقول ان النفس الناطقة
كمالها الخاص بها ان تصير عالما عقليا مرتسما فيها صورة الكل والنظام المعقول فى الكل والخير الفائض فى الكل
مبتدئا من مبدا الكل سالكا الى الجواهر الشريفة الروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما
بالابدان ثم الاجسام العلوية بهيئاتها وقواها ثم كذلك حتى تستوفى فى نفسها هيئة الوجود
كله فتنقلب عالما معقولا موازيا للعالم الموجود كله مشاهدة لما هو الحسن المطلق والخير المطلق والجمال الحق
ومتحدة به ومنتقشة بمثاله وهيئته ومنخرطة فى سلكه وصائرة من جوهره واذا قيس هذا بالكمالات المعشوقة
التى للقوى الاخرى وجد فى المرتبة بحيث يقبح معها ان يقال انه افضل واتم منها بل لا نسبة لها اليه بوجه
من الوجوه فضيلة وتماما وكثرة وساير ما يتم به التذاذ المدركات مما ذكرناه واما الدوام فكيف يقاس
الدوام الابدى بدوام المتغير الفاسد واما شدة الوصول فكيف يكون حال ما وصوله بملاقاة السطوح

بالقياس الى ما هو شاهد في جوهرها بل حتى يكون كانه هو هو بلا انفصال اذ العقل والعاقل والمعقول واحد
او قريب من الواحد ◉ واما ان المدرك في نفسه اكمل فامر لا يخفى واما انه اشد ادراكا فامر ايضا تعرفه
بادنى تذكر منك لما سلف بيانه فان النفس النطقية اكثر عدد مدركات واشد تقصيا للمدرك
وتجريدا له عن الزوائد الغير الداخلة في معناه الا بالعرض وله الخوض في باطن المدرك وظاهره
بل كيف يقاس هذا الادراك بذلك الادراك او كيف يقاس هذه اللذة باللذة الحسية والبهيمية و
الغضبية ولكنا في عالمنا وبدننا هذين وانغماسنا في الرذائل لا نحس بتلك اللذة اذا حصل عندنا
شيء من اسبابها كما اومانا اليه في بعض ما قدمناه من الاصول ولذلك لا نطلبها ولا نحن اليها اللهم
الا ان يكون قد خلعنا ربقة الشهوة والغضب واخواتهما عن اعناقنا وطالعنا شيئا من تلك اللذة فحينئذ
ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا وخصوصا عند انحلال المشكلات واستيضاح المطلوبات النفيسة
ونسبة التذاذنا هذا الى التذاذنا ذلك نسبة الالتذاذ الحسي بتنشق روائح المذاقات اللذيذة الى
الالتذاذ بتطعمها بل ابعد من ذلك بعدا غير محدود وانت تعلم اذا تاملت عويصا يهمك وعرضت عليك
شهوة وخيرت بين الظفرين استخففت بالشهوة ان كنت كريم النفس والانفس العامية ايضا فانها تترك
الشهوات المعترضة وتؤثر الغرامات والالام الفادحة بسبب افتضاح او خجل او تعيير او سوء قالة وهذه كلها
احوال عقلية تؤثر بعضها او اضدادها بعضها على المؤثرات الطبيعية وتصبر لها على المكروهات الطبيعية
فيعلم من ذلك ان الغايات العقلية اكرم على الانفس من محقرات الاشياء فكيف في الامور البهية
العالية الا ان الانفس الخسيسة تحس بما يلحق المحقرات من الخير والشر ولا تحس بما يلحق الامور
البهية لما قيل من المعاذير واما اذا انفصلنا عن البدن وكانت النفس منا تنبهت في البدن لكمالها
الذي هو معشوقها ولم تحصله وهي بالطبع نازعة اليه اذا عقلت بالفعل انه موجود الا ان اشتغالها
بالبدن كما قلناه قد انساها ذاتها ومعشوقها كما ينسي المرض الحاجة الى بدل ما يتحلل وكما ينسي المرض
الالتذاذ بالحلو واشتهاءه ويميل بالمشتهي من المريض الى المكروهات في الحقيقة عرض لها حينئذ من
الالم بفقدانه كفاء ما يعرض من اللذة التي اوجبنا وجودها ودللنا على عظم منزلتها فيكون ذلك
هو الشقاوة والعقوبة التي لا يعدلها تفريق النار للاتصال وتبديل الزمهرير للمزاج فيكون
مثلنا حينئذ مثل الخدر الذي اومانا اليه فيما سلف او الذي قد عمل فيه نار او زمهرير فمنعت المادة
اللابسة وجه الحس عن الشعور به فلم يتاذ ثم عرض ان زال العائق فشعر بالبلاء العظيم واما اذا كانت القوة
العقلية بلغت من النفس حدا من الكمال يمكنه به اذا فارق البدن ان يستكمل الاستكمال التام
الذي له ان يبلغه كان مثله مثل الخدر الذي اذيق المطعم الالذ وعرض للحالة الاشهى وكان
لا يشعر به فزال عنه الخدر فطالع اللذة العظيمة دفعة وتكون تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية
والحيوانية بوجه بل لذة تشاكل الحالة الطيبة التي للجواهر الحية المحضة وهي اجل من كل لذة واشرف
فهذا هو السعادة وتلك هي الشقاوة وتلك الشقاوة ليست تكون لكل واحد من الناقصين بل للذين
اكتسبوا للقوة العقلية الشوق الى كمالها وذلك عندما يبرهن لهم ان من شان النفس ادراك ماهية
الكل باكتساب المجهول من المعلوم والاستكمال بالفعل فان ذلك ليس فيها بالطبع الاول ولا ايضا
في سائر القوى بل شعور اكثر القوى بكمالاتها انما حدث بعد اسباب واما النفوس والقوى الساذجة
الصرفة فكانها هيولى موضوعة لم يكتسب البتة هذا الشوق لان هذا الشوق انما يحدث
وينطبع في جوهر النفس اذا تبرهن للقوة النفسانية ان ههنا امورا يكتسب العلم بها بالحدود
الوسطى على ما علمت واما قبل ذلك فلا يكون لان هذا الشوق يتبع رايا اذ كل شوق يتبع رايا وليس
هذا الراي للنفس رايا اوليا بل رايا مكتسبا فهؤلاء اذا اكتسبوا هذا الراي لزم النفس ضرورة
هذا الشوق فاذا فارق ولم يحصل معه ما يبلغ به بعد الانفصال التام وقع في هذا النوع من الشقاء
الابدي لان اوائل الملكة العلمية انما كانت تكتسب بالبدن لا غير وقد فات وهؤلاء اما مقصرون عن السعي
في كسب الكمال الانسي واما معاندون جاحدون متعصبون لاراء فاسدة مضادة للاراء الحقيقية
والجاحدون اسوا حالا لما اكتسبوا من هيئات مضادة للكمال واما انه كم ينبغي ان يحصل عند نفس
الانسان من تصور المعقولات حتى يجاوز به الحد الذي في مثله تقع هذه الشقاوة وفي تعديه

وجوازه



وجوازه ويرجى هذه السعادة فليس يمكنني ان انص عليه نصا الا بالتقريب واظن ان ذلك ان يتصور نفس
الانسان المبادي المفارقة تصورا حقيقيا ويصدق بها تصديقا يقينيا لوجودها عنده بالبرهان
ويعرف العلل الغائية للامور الواقعة في الحركات الكلية دون الجزئية التي لا تتناهى ويتقرر عنده هيئة
الكل ونسب اجزائه بعضها الى بعض والنظام الاخذ من المبدا الاول الى اقصى الموجودات الواقعة
في ترتيبه ويتصور العناية وكيفيتها ويتحقق ان الذات المتقدمة للكل اي وجود يخصها واي وحدة
يخصها وانها كيف تعرف حتى لا يلحقها تكثر وتغير بوجه من الوجوه وكيف ترتيب نسبة الموجودات
اليها ثم كلما ازداد الناظر استبصارا ازداد للسعادة استعدادا وكانه ليس يتبرا الانسان عن
هذا العالم وعلائقه الا ان يكون اكد العلاقة مع ذلك العالم فصار له شوق الى ما هناك وعشق لما هناك
يصده عن الالتفات الى ما خلفه جملة ونقول ايضا ان هذه السعادة الحقيقية لا تتم الا باصلاح الجزء
العملي من النفس ونقدم لذلك مقدمة وكانا قد ذكرناها فيما سلف ◉ فنقول ان الخلق هو ملكة
تصدر بها عن النفس افعال ما بسهولة من غير تقدم روية وقد امر في كتب الاخلاق بان يستعمل التوسط
بين الخلقين الضدين لا بان يفعل افعال التوسط دون ان يحصل ملكة التوسط بل ان يحصل ملكة
التوسط كانها موجودة للقوة الناطقة وللقوى الحيوانية معا اما القوى الحيوانية فبان يحصل
فيها هيئة الاذعان واما القوة الناطقة فبان يحصل فيها هيئة الاستعلاء واللا انفعال كما
ان ملكة الافراط والتفريط موجودة للقوة الناطقة وللقوى الحيوانية معا ولكن بعكس هذه النسبة و
معلوم ان الافراط والتفريط هما مقتضيا القوى الحيوانية واذا قويت القوى الحيوانية وحصل لها
ملكة استعلائية حدث في النفس الناطقة هيئة اذعانية واثر انفعالي قد رسخ في النفس الناطقة
من شانها ان يجعلها قوية العلاقة مع البدن شديدة الانصراف اليه واما ملكة التوسط فالمراد منها
التنزيه عن الهيئات الانقيادية وتبقية النفس الناطقة على جبلتها مع افادة هيئة الاستعلاء والتنزه
وذلك غير مضاد لجوهرها ولا مائل بها الى جهة البدن بل عن جهته فان المتوسط يسلب عنه الطرفان
دائما ثم جوهر النفس انما كان البدن هو الذي يغمره ويلهيه ويغفله عن الشوق الذي يخصه وعن طلب
الكمال الذي له وعن الشعور بلذة الكمال ان حصل له او الشعور بالم الكمال ان قصر عنه لا بان النفس منطبعة
في البدن او منغمسة فيه ولكن للعلاقة التي كانت بينهما وهو الشوق الجبلي الى تدبيره والاشتغال
باثاره وبما يورده عليه من عوارضه وبما يتقرر فيه من ملكات مبدؤها البدن فاذا فارق وفيه
الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به كان قريب الشبه من حاله وهو فيه فبما ينقص من ذلك يزول غفلته
عن حركة الشوق الذي له الى كماله وبما يبقى منه معه يكون محجوبا عن الاتصال الصرف بمحل سعادته
ويحدث هناك من الحركات المتشوشة ما يعظم اذاه ثم ان تلك الهيئة البدنية مضادة لجوهرها مؤذية
له وانما كان يلهيها عنه ايضا البدن وتمام انغماسها فيه فاذا فارقت النفس البدن احست بتلك
المضادة العظيمة وتاذت بها اذى عظيما لكن هذا الاذى وهذا الالم ليس لامر لازم بل لامر عارض غريب
والامر العارض الغريب لا يدوم ولا يبقى ويزول ويبطل مع ترك الافعال التي كانت تثبت تلك الهيئة
بتكررها فيلزم اذن ان تكون العقوبة التي بحسب ذلك غير خالدة بل تزول وتمحي قليلا قليلا حتى تزكو النفس
وتبلغ السعادة التي تخصها واما النفوس البله التي لم تكتسب الشوق فانها اذا فارقت البدن وكانت
غير مكتسبة للهيئات الردية صارت الى سعة من رحمة الله ونوع من الراحة وان كانت مكتسبة للهيئات
البدنية الردية وليس عندها هيئة غير ذلك ولا معنى يضاده وينافيه فيكون لا محالة ممنوة بشوقها
الى مقتضاها فيعذب عذابا شديدا بفقد البدن ومقتضيات البدن من غير ان يحصل المشتاق اليه
لان آلة ذلك قد بطلت وخلق التعلق بالبدن قد بقي ويشبه ايضا ان يكون ما قاله بعض العلماء حقا
وهو ان هذه الانفس ان كانت زكية وفارقت البدن وقد رسخ فيها نحو من الاعتقاد في العاقبة التي
تكون لامثالهم على مثال ما يمكن ان يخاطب به العامة وتصور ذلك في انفسهم فانهم اذا فارقوا البدن
ولم يكن لهم معنى جاذب الى الجهة التي هي فوقهم لا كمال فيسعد تلك السعادة ولا شوق كمال فيشقى تلك
الشقاوة بل جميع هيئاتهم النفسانية متوجهة نحو الاسفل منجذبة الى الاجسام ولا منع في المواد السماوية
عن ان تكون موضوعة لفعل نفس فيها قالوا فانها تتخيل جميع ما كانت اعتقدته من الاحوال الاخروية وتكون الآلة

التي يكتسبها التخيل شيء من الأجرام السماوية فيشاهد جميع ما قيل لها في الدنيا من أحوال القبر والبعث والخيرات
الأخروية ويكون الأنفس الردية أيضا تشاهد العقاب بحسب ذلك المصور لهم في الدنيا ويقاسيه فإن الصور
الخيالية ليست تضعف عن الحسية بل تزداد عليها تأثيرا وصفا كما تشاهد في المنام فربما كان المحلوم به أعظم
شأنا في بابه من المحسوس على أن الأخروي أشد استقرارا من الموجود في المنام بحسب قلة العوائق وتجرد النفس وصفاء
القابل وليست الصورة التي ترى في المنام بل والتي تحس في اليقظة كما علمت إلا المرتسمة في النفس إلا أن
أحدهما يبتدئ من باطن وينحدر إليه والثاني يبتدئ من خارج ويرتفع إليه فإذا ارتسم في النفس تم هناك
الإدراك المشاهد وإنما يلذ ويؤذي بالحقيقة هذا المرتسم في النفس لا الموجود في خارج فكلما ارتسم في النفس
فعل فعله وإن لم يكن سبب من خارج فإن السبب الذاتي هو هذا المرتسم والخارج سبب بالعرض وسبب السبب
فهذه هي السعادة والشقاوة الخسيستان اللتان بالقياس إلى الأنفس الخسيسة وأما الأنفس المقدسة
فإنها تبعد عن مثل هذه الأحوال وتتصل بكمالها بالذات وتنغمس في اللذة الحقيقية وتتبرأ عن النظر إلى ما
خلفها وإلى المملكة التي كانت لها كل التبري ولو كان بقي فيها أثر من ذلك اعتقادي أو خلقي تأذت به وتخلفت
لأجله عن درجة عليين إلى أن ينفسخ

## فصل في إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى الله تعالى والمعاد

ونقول الآن إنه من المعلوم أن الإنسان يفارق سائر الحيوانات بأنه لا يحسن
معيشته لو انفرد وحده شخصا واحدا يتولى تدبير أمره من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجاته وأنه
لا بد من أن يكون الإنسان مكفيا بآخر من نوعه يكون ذلك الآخر مكفيا به وبنظيره فيكون هذا مثلا ينقل إلى
ذا وذا يخبز لهذا ويخيط لآخر ويتخذ الإبرة لهذا حتى إذا اجتمعوا كان أمرهم مكفيا ولهذا ما اضطروا إلى
عقد المدن والاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط في عقد مدينته على شرائط المدينة وقد وقع منه
ومن شركائه الاقتصار على اجتماع فقط فإنه يتحيل على جنس بعيد الشبه من الناس عادم لكمالات الناس
ومع ذلك فلا بد لأمثاله من اجتماع ومن تشبه بالمدنيين فإذا كان هذا ظاهرا فلا بد في وجود الإنسان
وبقائه من مشاركة ولا تتم المشاركة إلا بمعاملة كما لا بد في ذلك من سائر الأسباب التي تكون له ولا بد
في المعاملة من سنة وعدل ولا بد للسنة والعدل من سان ومعدل ولا بد من أن يكون هذا بحيث يجوز
أن يخاطب الناس ويلزمهم السنة ولا بد من أن يكون هذا إنسانا ولا يجوز أن يترك الناس وآراءهم
في ذلك فيختلفون ويرى كل منهم ما له عدلا وما عليه ظلما فالحاجة إلى هذا الإنسان في أن يبقى نوع الناس
ويتحصل وجوده أشد من الحاجة إلى إنبات الشعر على الأشفار وعلى الحاجبين وتقعير الأخمص من القدمين
وأشياء أخرى من المنافع التي لا ضرورة فيها في البقاء بل أكثر ما لها أنها تنفع في البقاء ووجود الإنسان
الصالح لأن يسن ويعدل ممكن كما سلف منا ذكره فلا يجوز أن تكون العناية الأولى تقتضي تلك المنافع
ولا تقتضي هذه التي هي أسها ولا أن يكون المبدأ الأول والملائكة بعده يعلم ذلك ولا يعلم هذا ولا أن
يكون ما يعلمه في نظام الأمر الممكن وجوده الضروري حصوله لتمهيد نظام الخير لا يوجد بل كيف يجوز
أن لا يوجد وما هو متعلق بوجوده مبني على وجوده موجود فواجب إذن أن يوجد نبي وواجب أن يكون إنسانا
وواجب أن يكون له خصوصية ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه أمرا لا يوجد لهم فيتميز به
منهم فيكون له المعجزات التي أخبرنا بها فهذا الإنسان إذا وجد يجب أن يسن للناس في أمورهم سننا
بإذن الله وأمره ووحيه وإنزاله الروح المقدس عليه ويكون الأصل الأول فيما يسنه تعريفه إياهم
أن لهم صانعا واحدا قادرا وأنه عالم بالسر والعلانية وأنه من حقه أن يطاع أمره فإنه يجب أن يكون
الأمر لمن له الخلق وأنه قد أعد لمن أطاعه المعاد المسعد ولمن عصاه المعاد المشقي حتى يتلقى الجمهور
رسمه المنزل على لسانه من الإله والملائكة بالسمع والطاعة ولا ينبغي له أن يشغلهم بشيء من معرفة الله
فوق معرفة أنه واحد حق لا شبيه له فأما أن يتعدى بهم إلى أن يكلفهم أن يصدقوا بوجوده وهو غير مشار
إليه في مكان ولا منقسم بالقول ولا خارج العالم ولا داخله ولا شيئا من هذا الجنس فقد عظم عليهم
الشغل وشوش فيما بين أيديهم الدين وأوقعهم فيما لا يتخلص عنه إلا من كان الموفق الذي يشذ وجوده
ويندر كونه فإنهم لا يمكنهم أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها إلا بكد وإنما يمكن القليل منهم أن
يتصور حقيقة هذا التوحيد والتنزيه فلا يلبثون أن يكذبوا بمثل هذا الوجود أو يقعوا في تنازع
وينصرفوا إلى المباحثات والمقايسات التي تصدهم عن أعمالهم المدنية وربما أوقعتهم في آراء مخالفة



لصلاح المدينة منافية لواجب الحق وكثرت فيهم الشكوك والشبه وصعب الأمر على اللسان في ضبطهم
فما كل يتيسر له في الحكمة الإلهية ولا اللسان يصلح أن يظهر أن عنده حقيقة يكتمها عن العامة بل لا يجب
أن يرخص في تعريض شيء من ذلك بل يجب أن يعرفهم جلالة الله وعظمته برموز وأمثلة من الأشياء التي
هي عندهم جليلة وعظيمة ويلقي إليهم مع هذا هذا القدر أعني أنه لا نظير له ولا شريك ولا شبيه وكذلك
يجب أن يقرر عندهم أمر المعاد على وجه يتصورون كيفيته وتسكن إليه نفوسهم ويضرب للسعادة
والشقاوة أمثالا مما يفهمونه ويتصورونه وأما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه إلا أمرا مجملا وهو
أن ذلك شيء لا عين رأته ولا أذن سمعته وأن هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الألم ما هو عذاب مقيم
واعلم أن الله يعلم أن وجه الخير في هذا فيجب أن يؤخذ معلوم الله على وجهه على ما علمت ولا بأس أن يشتمل
خطابه على رموز وإشارات تستدعي المستعدين بالجبلة للنظر إلى البحث الحكمي

## فصل في العبادات ومنفعتها في الدنيا والآخرة

ثم إن هذا الشخص الذي هو النبي ليس مما يتكرر وجود مثله
في كل وقت فإن المادة التي تقبل كمال مثله تقع في قليل من الأمزجة فيجب لا محالة أن يكون النبي قد دبر لبقاء
ما يسنه ويشرعه في أمور المصالح الإنسانية تدبيرا عظيما ولا شك أن الفائدة في ذلك هو استمرار الناس على معرفتهم
بالصانع والمعاد وحسم سبب وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن الذي يلي النبي فيجب أن يكون
على الناس أفعال وأعمال يسن تكرارها عليهم في مدد متقاربة حتى يكون الذي يفوت منه مطل متقاربا
للمنقضي منه فيعود به التذكر من رأس وقبل أن ينفسخ تلحق به ما يليه ويجب أن يكون هذه الأفعال مقرونة
بما يذكر الله والمعاد لا محالة وإلا فلا فائدة فيها والتذكير لا يكون إلا بألفاظ تقال أو نيات تنوى في
الخيال وأن يقال لهم إن هذه الأفعال تقرب إلى الله سبحانه عز وجل ويستوجب بها الجزاء الكريم وأن يكون
تلك الأفعال بالحقيقة على هذه الصورة وهذه الأفعال مثل العبادات المفروضة على الناس وبالجملة
يجب أن يكون منبهات والمنبهات إما حركات وإما أعدام حركات تفضي إلى حركات فأما الحركات فمثل الصلوات
وأما أعدام الحركات فمثل الصوم فإنه وإن كان معنى عدميا فإنه يحرك الطبيعة تحريكا شديدا ينبه صاحبه
أنه على جملة من الأمر ليس هدرا فيتذكر سبب ما ينويه من ذلك وأنه القربة إلى الله ويجب إن أمكن أن يخلط
بهذه الأحوال مصالح أخرى في تقوية السنة وبسطها والمنافع الدنيوية للناس أيضا أن يفعله
وذلك مثل الجهاد والحج على أن تعين مواضع من البلاد بأنها أصلح المواضع لعبادة الله وأنها خاصة
لله وتعيين أفعال مما لا بد منها للناس أنها في ذات الله مثل القرابين فإنها مما يعين في هذا الباب
معونة شديدة والموضع الذي منفعته في هذا الباب هذه المنفعة إذا كان فيه مأوى الشارع ومسكنه
فإنه يذكره أيضا وذكراه في المنفعة المذكورة تالية لذكر الله والملائكة والمأوى الواحد ليس يجوز أن يكون
نصب عين الأمة كافة فبالحري أن يفرض إليه مهاجرة وسفرة ويجب أن يكون أشرف العبادات من وجه
هو ما يفرض متوليا أنه يخاطب الله ويناجيه ويصير إليه ويماثل بين يديه وهذا هو الصلاة فيجب
أن يسن للمصلي من الأحوال التي يستعد بها للصلاة ما جرت العادة بمؤاخذة الإنسان نفسه به
عند لقاء الملك الإنساني من الطهارة والتنظيف وأن يسن في الطهارة والتنظيف سننا بالغة
وأن يسن عليه فيها ما جرت العادة بمؤاخذته نفسه به عند لقاء الملوك من الخشوع وغض البصر وقبض والسكون م
الأطراف وترك الالتفات والاضطراب وكذلك يسن له في كل وقت من أوقات العبادة وآداب
ورسوم محمودة فهذه الأحوال ينتفع بها العامة في رسوخ ذكر الله والمعاد في أنفسهم فيدوم لهم التشبث
بالسنن والشرائع بسبب ذلك وإن لم يكن لهم مثل هذه المذكرات تناسوا جميع ذلك مع انقراض قرن
أو قرنين وينفعهم أيضا في المعاد منفعة عظيمة فيما يتنزه به أنفسهم على ما عرفته ○ وأما الخاصة
فأكثر منفعة هذه الأشياء إياهم في المعاد فقد قررنا حال المعاد الحقيقي وأثبتنا أن السعادة في
الآخرة مكتسبة بتنزيه النفس وتنزيه النفس تبعيدها عن اكتساب الهيئات البدنية المضادة
لأسباب السعادة وهذا التنزيه يحصل بأخلاق وملكات والأخلاق والملكات تكتسب بأفعال
من شأنها أن تصرف النفس عن البدن والحس وتديم تذكيرها للمعدن الذي لها فإذا كانت كثيرة
الرجوع إلى ذاتها لم تنفعل من الأحوال البدنية ومما تذكرها ذلك ويعينها عليها أفعال متعبة وخارجة
عن عادة الفطرة بل هي إلى التكلف فإنها تتعب البدن والقوى الحيوانية وتهدم إرادتها

من الاستراحة والكسل ورفض العناء واخماد الحرارة الغريزية واجتناب الارتياض لاكتساب اغراض
من اللذات البهيمية ونفرض على النفس المعاودة لتلك الحركات ذكرا لله والملائكة وعالم السعادة شاءت او ابت
ليتقرر لذلك فيها هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتاثيراته وملكة التسلط على البدن فلا ينفعل عنه
فاذا جرت عليه ايضا افعال بدنية لم تؤثر فيه هيئة وملكة تاثيرها لو كان مخلدا اليها منقادا لها من كل
وجه ولذلك ما قال القائل الحق ان الحسنات يذهبن السيئات فان دام هذا الفعل من الانسان استفاد
ملكة الالتفات الى جهة الحق والاعراض عن الباطل وصار شديد الاستعداد للتخلص الى السعادة بعد المفارقة
البدنية وهذه الافعال لو فعلها فاعل ولم يعتقد انها فريضة من عند الله وكان مع اعتقاده ذلك يلزمه
في كل فعل ان يتذكر الله ويعرض عن غيره لكان جديرا بان يفوز من هذا الزكاء بحظ فكيف اذا استعملها من يعلم
ان النبي من عند الله وبارسال الله وواجب في الحكمة الالهية ارساله وان جميع ما يسنه فانما هو ما وجب
من عند الله ان يسنه وانما يسنه من عند الله فالنبي فرض عليه من عند الله ان يفرض عباداته ويكون الفائدة
في العبادات للعابدين فيما يبقى به فيهم السنة والشريعة التي هي اسباب وجودهم وفيما يقربهم عند المعاد
من الله زلفى بزكائهم ثم هذا الانسان هو الملي بتدبير احوال الناس على ما ينتظم به اسباب معيشتهم ومصالح
معادهم وهو انسان متميز عن سائر الناس بتالهه ولله الحمد **فصل في عقد المدينة وعقد
البيت وهو النكاح والسنن الكلية في ذلك** ويجب ان يكون القصد الاول للسان
في وضع السنن ترتيب المدينة على اجزاء ثلثة المدبرون والصناع والحفظة وان يرتب في كل جنس منهم رئيسا
يترتب تحته رؤساء يلونه ويترتب تحتهم رؤساء يلونهم الى ان ينتهي الى افناء الناس فلا يكون في المدينة انسان
معطل ليس له مقام محدود بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة وان يحرم البطالة والتعطل وان لا يجعل
لاحد سبيلا الى ان يكون له من غيره الحظ الذي لا بد منه للانسان ويكون جنبته معافاة ليس يلزمها
كلفة فان هؤلاء يجب ان يردعهم كل الردع فان لم يرتدعوا نفاهم من الارض فان كان السبب في ذلك
مرضا او آفة افرد لهم موضعا يكون فيه امثالهم ويكون عليهم قيم ويجب ان يكون في المدينة وجه مال
مشترك بعضه من حقوق يفرض على الارباح المكتسبة والطبيعية كالثمرات والنتاج وبعضه يفرض عقوبة
وبعضه يكون من اموال المنابذين للسنة وهو الغنائم ويكون ذلك عدة لمصالح مشتركة وازاحة لعلة الحفظة
الذين لا يشتغلون بصناعة ونفقة على الذين حيل بينهم وبين المكتسب بامراض وزمانات ومن الناس من رأى
قتل الميؤوس من صلاحه من المرضى وذلك قبيح فان قوتهم لا يجحف بالمدينة فان كان لامثال هؤلاء
من قرابته من يرجع الى فضل استظهار من قوته فرض عليه كفايته والغرامات كلها لا يسن على صاحب جناية
بل يجب بعضها على اوليائه وذويه الذين لا يزجرونه ولا يحرسونه ويكون ما يسن عليهم من ذلك مخففا فيه
بالمهلة المطاولة ويكون ذلك في جنايات يقع خطأ فلا يجوز اهمال امرها مع وقوعها خطأ وكما انه يجب ان يحرم
البطالة كذلك يجب ان يحرم الصناعات التي يقع فيها انتقالات الاملاك او المنافع من غير مصلحة يكون
بازائها وذلك مثل القمار فان القامر ياخذ من غير ان يعطي منفعة البتة بل يجب ان يكون الاخذ اخذا من صناعة
يعطي بها فايدة فيكون عوضا اما عوض هو جوهر او عوض هو منفعة او عوض هو ذكر جميل او غير ذلك مما هو معدود
في الخيرات البشرية وكذلك يجب ان يحرم الصناعات التي تدعو الى اضداد المصالح والمنافع مثل تعلم السرقة
واللصوصية والقيادة وغير ذلك ويحرم ايضا الحرف التي تغني الناس عن تعلم الصناعات الداخلة في
الشركة مثل المراباة فانها طلب زيادة كسب من غير حرفة يحصله وان كانت بازاء منفعة ويحرم ايضا
الافعال التي ان وقع فيها ترخيص ادى الى ضد ما عليه بناء امر المدينة مثل الزنا واللواطة التي تدعو الى
الاستغناء عن افضل اركان المدينة وهو التزويج ثم اول ما يجب ان يشرع فيه هو امر التزويج المؤدي الى
التناسل وان يدعو اليه ويحرض عليه فان به بقاء الانواع التي بقاؤها دليل وجود الله وان يدبر فان يقع
ذلك وقوعا ظاهرا لئلا يقع ريبة في النسب فيقع بسببه خلل في انتقال المواريث التي هي اصول الاموال
لان المال لا بد منه في المعيشة والمال منه اصل ومنه فرع والاصل موروث او ملقوط او موهوب واصح
الاصول من هذه الثلثة الموروث فانه ليس عن بخت واتفاق بل على مذهب كالطبيعي وقد يقع في ذلك اعني
خفاء المناكحات ايضا خلل في وجوه اخرى مثل وجوب نفقة بعض على بعض ومعاونة بعض لبعض وغير
ذلك مما اذا تامله العاقل عرفه ويجب ان يؤكد الامر ايضا في ثبوت هذه الوصلة حتى لا يقع مع كل نزق فرقة



فيؤدي ذلك الى تشتت الشمل الجامع للاولاد ووالديهم والى تجدد احتياج كل انسان الى المزاوجة وفي ذلك انواع
من الضرر كثيرة ولان اكثر اسباب المصلحة المحبة والمحبة لا تنعقد الا بالالفة والالفة لا تحصل الا بالعادة
والعادة لا تحصل الا بطول المخالطة وهذا التاكيد يحصل من جهة المراة بان لا يكون في يديها ايقاع
هذه الفرقة فانها بالحقيقة واهية العقل مبادرة الى طاعة الهوى والغضب ويجب ان يكون الى الفرقة
سبيل ما وان لا يسد ذلك من كل وجه لان حسم اسباب التوصل الى الفرقة بالكلية يقتضي وجوها من
الضرر والخلل منها ان من الطبائع ما لا يالف بعض الطباع فكلما اجتهد في الجمع بينهما زاد الشر والنبو
وتنغصت المعايش ومنها ان من الناس من يمنى بزوج غير كفو ولا حسن المذاهب في العشرة او تعافه
نفاة الطبيعة فيصير ذلك داعية الى الرغبة في غيره اذ الشهوة طبيعية وربما ادى ذلك الى وجوه من الفساد
وربما كان المتزاوجان لا يتعاونان على النسل فاذا بدلا بزوجين آخرين تعاونا فيجب ايضا ان يكون الى المفارقة
سبيل ولكنه يجب ان يكون مشددا فيه فاما انقص الشخصين عقلا واكثرهما اختلافا واختلاطا وتلونا فلا يجعل
في يديه من ذلك شيء بل يجعل الى الحكام حتى اذا عرفوا سوء صحبة تلحقه من الزوج الاخر فرقوا واما من جهة الرجل
فان يلزمه في ذلك غرامة لا يقدم عليه الا بعد التثبت واستصواب ذلك لنفسه من كل وجه ومع ذلك
فالاحسن ان يترك للصلح وجه من غير ان يمهد في ترخيصه فيصير سببا الى طاعة الطيش بل يغلظ الامر في
المعاودة اشد من التغليظ في الابتداء فنعم ما امر به افضل الشارعين صلوات الله عليهم اجمعين انها لا تحل له
بعد الثالثة الا بعد ان يوطن نفسه على تجرع مضض لا مضض فوقه وهو تمكين رجل آخر من حليلته بان
يتزوجها بنكاح صحيح ويطاها بوطي صحيح فانه اذا كان بين عينيه مثل هذا الخطب لم يقدم على الفرقة
بالمجازفة الا ان يعتم على الفرقة التامة او يكون هناك ركاكة فلا يرى باسا بفضيحة يفضح بها لذة
وامثال هؤلاء خارجون عن استحقاق طلب المصلحة لهم ولما كان من حق المراة ان تصان لانها مشتركة
في شهوتها وداعية جدا الى نفسها وهي مع ذلك اشد انخداعا واقل للعقل طاعة والاشتراك فيها يوقع
انفة وعارا عظيما وهي من المضار المشهورة والاشتراك في الرجل لا يوقع عارا بل حسدا والحسد غير
ملتفت اليه فانه طاعة للشيطان فبالحري ان يسن عليها في بابها التستر والتخدر فلذلك ينبغي
ان لا تكون المراة من اهل الكسب كون الرجل فلذلك يجب ان يسن لها ان يكفى من جهة الرجل فيلزم
الرجل نفقتها لكن الرجل يجب ان يعوض من ذلك عوضا وهو انه يملكها وهي لا تملكه فلا يكون لها ان
تنكح غيره واما الرجل فلا يحجر عليه في هذا الباب وان حجر عليه مجاوزة عدد لا يفي بادرار ما وراء دعوله
فيكون البضع المملوك من المراة بازاء ذلك ولست اعني بالبضع المملوك الجماع فان الانتفاع بالجماع مشترك
بينهما وحظها اكثر من حظه والاغتباط والاستمتاع بالولد كذلك بل ان لا يكون الى استعماله لغيره سبيل
ويسن في الولد ان يتولاه كل واحد من الوالدين بالتربية اما الوالدة فبما يخصها واما الوالد فبالنفقة
وكذلك الولد ايضا يسن عليه خدمتهما وطاعتهما واكبارهما واجلالهما فانهما سببا وجوده ومع ذلك
فقد احتملا مؤونته التي لا حاجة الى شرحها لظهورها **فصل في الخليفة والامام
ووجوب طاعتهما** والاشارة الى السياسات والمعاملات والاخلاق ثم يجب ان
يفرض السان طاعة من يخلفه وان لا يكون الاستخلاف الا من جهته او باجماع من اهل السابقة على
من يصححون علانية عند الجمهور انه مستقل بالسياسة وانه اصيل العقل حاصل عنده الاخلاق
الشريفة من الشجاعة والعفة وحسن التدبير وانه عارف بالشريعة حتى لا اعرف منه تصحيحا يظهر ويستعلن
ويتفق عليه الجمهور عند الجميع ويسن عليهم انهم اذا افترقوا وتنازعوا للهوى والميل او اجمعوا على غير من
وجدوا الفضل فيه والاستحقاق له فقد كفروا بالله والاستخلاف بالنص اصوب فان ذلك لا يؤدي
الى التشعب والتشغب والاختلاف ثم يجب ان يحكم في سنته ان من خرج فادعى خلافته بفضل قوة
او مال فعلى الكافة من اهل المدينة قتاله وقتله فان قدروا ولم يفعلوا فقد عصوا الله وكفروا به ويحل
دم من قعد عن ذلك وهو متمكن بعد ان يصح على راس الملا ذلك منه ويجب ان يسن انه لا قربة عند الله
بعد الايمان بالنبي اعظم من اتلاف هذا المتغلب فان صحح الخارجي ان المتولي للخلافة غير اهل لها وانه
ممنو بنقص وان ذلك النقص غير موجود في الخارجي فالاولى ان يطابقه اهل المدينة والمعول الاعظم
العقل وحسن الايالة فمن كان متوسطا في الباقي ومتقدما في هذين بعد ان لا يكون غريبا في البواقي

ومشاركاً الى اضدادها فهو اولى من يكون مستخلفاً في الباقي ولا يكون تحت منزلته في هذين فيلزم اعلمهما ان
يشاركه اعقلهما ويعاضده ويلزم اعقلهما ان يعتضد به ويرجع اليه مثل ما فعل عمر وعلي رضي الله عنهما
ثم يجب ان يفرض في العبادات امور لا يتم الا بالخليفة تنويهاً به وجذباً الى تعظيمه وتلك الامور
هي الامور الجامعة مثل الاعياد فانه يجب ان يفرض اجتماعات مثل هذه فان فيها دعاء الناس الى
التمسك بالجماعة والى استعمال عدد الشجاعة والى المنافسة وبالمنافسة تدرك الفضائل وفي الاجتماعات
استجابة الدعوات ونزول البركات على الاحوال التي عرفت من اقاويلنا وكذلك يجب ان يكون
في المعاملات معاملات يشترط فيها الامام وهي المعاملات التي تؤدي الى ابتناء اركان المدينة
مثل المناكحات والمشاركات الكلية ثم يجب ان يفرض ايضاً في المعاملات المؤدية الى الاخذ والاعطاء سنناً
يمنع من وقوع الغدر والحيف وان يحرم المعاملات التي فيها غرر والتي تتغير فيها الاعواض قبل الفراغ
من الايفاء والاستيفاء كالصرف والنسيئة وغير ذلك وان يسن على الناس معاونة الناس والذب
عنهم ووقاية اموالهم وانفسهم من غير ان يغرم متبرع فيما يلحق تبرعه واما الاعداء والمخالفون
للسنة فيجب ان يسن مقاتلتهم وافناؤهم بعد ان يدعوا الى الحق وان يباح اموالهم وفروجهم فان تلك
الاموال والفروج اذا لم تكن مدبرة بتدبير المدينة الفاضلة لم تكن عائدة بالمصلحة التي تطلب المال
والفروج لها بل معينة على الفساد والشر واذ لابد من ناس يخدمون الناس فيجب ان يكون امثال هؤلاء
يجبرون على خدمة اهل المدينة العادلة وكذلك من كان من الناس بعيداً عن تلقي الفضيلة فهم عبيد بالطبع
مثل الترك والزنج وبالجملة الذين نشؤوا في غير الاقاليم الشريفة التي اكثر احوالها ان تنشأ فيها امم
حسنة الامزجة صحيحة القرائح والعقول واذا كانت غير مدينة ثم لها سنة حميدة لم يتعرض لها
الا ان يكون الوقت يوجب التصريح ان لا سنة غير السنة النازلة فان الامم والمدن اذا ضلت
فسنت عليها سنة فانه يجب ان يؤكد الزامها واذا وجب الزامها فربما اوجب تأكيدها ان يحمل على
العالم باسره فاذا كان اهل المدينة الحسنة السيرة تجد هذه السنة ايضاً حسنة محمودة وترى
في تجديدها اعادة احوال مدن فاسدة الى الصلاح ثم صرحت بان هذه السنة ليس من حقها ان يقبل
وكذبت السانة في دعواه انها نازلة على المدن كلها كان في ذلك وهن عظيم يتسلط على السنة ويكون
للمخالفين ان يحتجوا في ردها بامتناع اهل تلك المدينة عنها فحينئذ يجب ان يؤدب هؤلاء ايضاً ويجاهدوا
لكن مجاهدتهم دون مجاهدة اهل الضلال الصرف او يلزموا غرامة على ما يؤثرونه ويصحح عليهم انهم مبطلون
وكيف لا يكونون مبطلين وقد امتنعوا عن طاعة الشريعة التي انزلها الله فان اهلكوا انهم لها اهل
فان في اهلاكهم فساداً لاشخاصهم وصلاحاً باقياً وخصوصاً اذا كانت السنة الجديدة اتم
وافضل ويسن ايضاً في بابهم ان فديتهم المنهم على فداء وجزية تفعل وبالجملة يجب ان لا يجريهم
وهؤلاء الاخرون مجرى واحداً ويجب ان يفرض عقوبات وحدود ومزاجر يمنع بذلك عن معصية
الشريعة فليس كل انسان ينزجر لما يخشاه في الآخرة ويجب ان يكون اكثر ذلك في الافعال المخالفة
للسنة الداعية الى فساد نظام المدينة مثل السرقة والزنا ومواطأة اعداء المدينة وغير ذلك
فاما ما يكون ذلك مما يضر الشخص في نفسه فيجب ان يكون فيه تأديب لا يبلغ به المفروضات
ويجب ان يكون السنة في العبادات والمزاجر معتدلة لا تشديد فيها ولا تساهل فيها ويجب
ان يفوض كثيراً من الاحوال خصوصاً في المعاملات الى الاجتهاد فان للاوقات احكاماً لا يمكن
ان يضبط واما ضبط المدينة بعد ذلك بمعرفة ترتيب الحفظة ومعرفة الدخل والخرج واعداد
اهب الاسلحة والحقوق والثغور وغير ذلك فينبغي ان يكون ذلك الى السائس من حيث هو خليفة
ولا يفرض فيها احكام جزئية فان في فرضها فساداً لانها تتغير مع تغير الاوقات وفرض الكليات فيها
مع تمام الاحتراز غير ممكن فيجب ان يجعل ذلك الى اهل المشورة ويجب ان يكون الشارع يسن ايضاً في
الاخلاق والعادات سنناً تدعو الى العدالة التي هي الوساطة والوساطة تطلب في الاخلاق
لجهتين اما ما فيها من كسر غلبة القوى فلاجل زكاء النفس خاصة ولتستفاد به الهيئة الاستعلائية
وان يكون تخلصها من البدن تخلصاً نقياً واما ما فيها من استعمال هذه القوى فلمصالح دنيوية
اما استعمال اللذات فلبقاء البدن والنسل واما الشجاعة فلبقاء المدينة والرذائل الافراطية



يجتنب لضررها في المصالح الانسانية والتفريطية لضررها في المدينة والحكمة الفضيلة التي هي ثالثة
العفة والشجاعة فليس يعنى بها الحكمة النظرية فانها لا يكلف فيها التوسط البتة بل الحكمة العملية التي
في الافعال الدنياوية والتصرفات الدنيوية فان الامعان في تعرفها والحرص على التفنن في توجيه الفوائد من
كل وجه منها واجتناب اسباب المضار من كل وجه حتى يتبع ذلك وصول اضداد ما يطلبه لنفسه الى شركائه
ويشغله عن اكتساب الفضائل الاخرى فهو الجربزة وجعل اليد مغلولة الى العنق هو اضاعة من الانسان
نفسه وعمره وآلة صلاحه وبقائه الى وقت استكماله ولان الدواعي شهوانية وغضبية وتدبيرية فالفضائل
ثلاثة هيئة التوسط في الشهوانيات مثل لذة المنكوح والمطعوم والملبوس والراحة وغير ذلك من اللذات الحسية
والوهمية وهيئة التوسط في الغضبيات كلها مثل الغضب والخوف والغم والانفة والحقد والحسد وغير
ذلك وهيئة التوسط في التدبيريات ورؤوس هذه الفضائل حكمة وعفة وشجاعة ومجموعها العدالة وهي خارجة
عن الفضيلة النظرية ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد ومن فاز
مع ذلك بالخواص النبوية فكاد ان يصير رباً انسانياً وكاد
ان يحل عبادته بعد الله وهو سلطان العالم الارضي
وخليفة الله فيه ○ تمت بعون الله ○